السياسة الدولية

- الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي

د . ابراهيم عبدالعزيز المهنا

- التبادل الطلابى فى العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

- التجارة فى مناخ دولى متغير

احمد السيد النجار

- التسويات الاقليمية فى بيئة دولية جديدة

ملف العدد : د . محمد السيد سعيد

- الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى

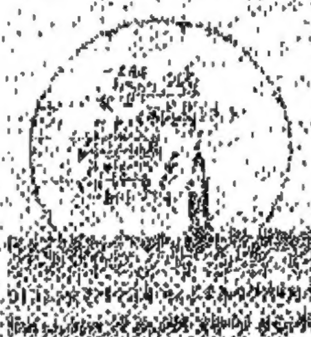
احمد يوسف القرعى

- وثائق السيادة المصرية على طابا

د . يونان لبيب رزق

٩٥

يناير ١٩٨٩







العـدد (٩٥)
ينايـر ١٩٨٩

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

الفهرس

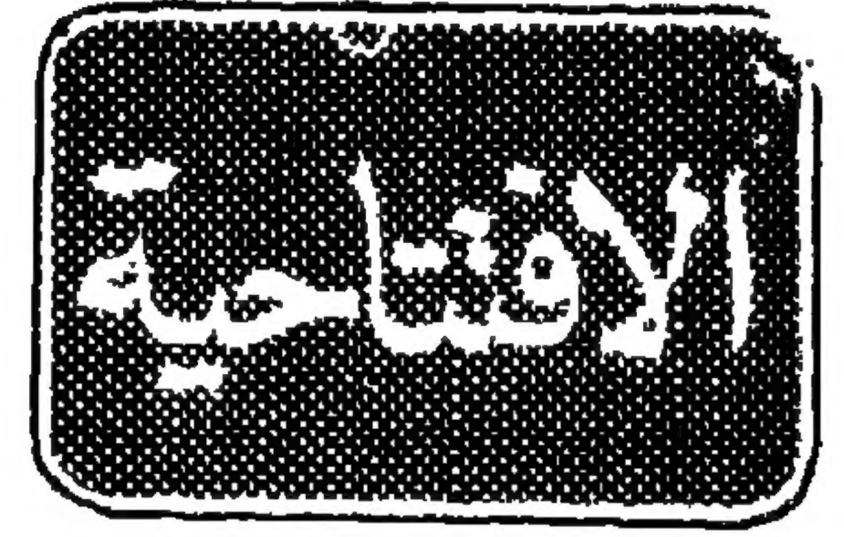
سعر بيع النسخة .

داخل مصر : ١٢٥ قرشا
خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة . الاردن ١٥٠٠ فلس . العراق ٢٠٠٠ فلس . الكويت ١٥٠٠ فلس . السعودية ١٥ ريالا . المغرب ٣٠ درهما . البحرين ١٣٠٠ فلس . الدوحة ١١ ريالا . دبي ١١ درهما . ابو ظبي ١١ درهما . مسقط واحد ريال عماني . غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتا . لندن ٢٠٠ بنى .

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى
مدير التحرير :
السـيد يسـين
نائب مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى
سكرتيرا التحرير :
نبيـة الأصفهانى
سوسن حسين

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٢٠ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٠ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات :
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦



الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨

يعرف الشعب المصرى ، الذى اقام اول دولة فى التاريخ ، رواها الى جانب النيل، عرق الانسان ، ان مرور السنوات فى حياته ، لايكون له من معنى ، الا بما تحققه من انجاز ، وما تتيحه من آمال ، وما تلهمه من افكار ، وما تقدمه من بذل .

وعلى هذا الأساس ، وفى ضوء ذلك المعيار ، يكون تقييمنا لأداء الدبلوماسية المصرية ، على مدى العام المنصرم ، فى كافة مجالات نشاطها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا .

وفى الحقيقة ، تظل مصر ، بين ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ ، مشدودة الى انتماءاتها الحضارية والاقليمية والقومية والسياسية ، تؤدى رسالتها وتواصل عطاءها ، وتمارس دورها الحافل بالمسئولية والوعى .

الدبلوماسية المصرية على الساحة الأفريقية :

واذا كانت حضارة مصر ، الضاربة اصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه الى الجنوب ، فانه من الطبيعى ان يكون انتماء مصر الافريقى ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الأفريقية ، بمصالح الأمن القومى وبالأهداف الاستراتيجية العليا .

وكان عام ١٩٨٨ ، عاما افريقيا متميزا ، إذ احتفل فيه شعبنا بالذكرى الخامسة والعشرين لمولد منظمة الوحدة الأفريقية . ذلك التجمع الأفريقى الكبير ، الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم . ففى يناير الماضى ، احتضنت مصر مؤتمرا علميا دعت اليه العديد من قادة الفكر فى افريقيا ومن اساتذتها وباحثيها ، الى جانب المفكرين والمثقفين من أمريكا اللاتينية وآسيا واوروبا ، وعلى رأسهم الرئيس النيجيرى السابق اوبيسانجو والرئيس المكسيكى السابق لويس اتشيفريا والسيد / عيدى عمرو أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، فى محاولة للتصدى ، بكل الشجاعة والوضوح ، لعملية مراجعة شاملة لسجل انجازات منظمتنا ، وبهدف استقراء التطورات المستقبلية اللازمة لأنطلاقة افريقيا نحو القرن الواحد والعشرين . كما كان المؤتمر تجسيدا وتجديدا لحقيقة الحوار بين الحضارات ، التى عاشتها شعوب افريقيا مع غيرها من شعوب العالم فى تاريخها الطويل بغرض الكشف عن المثل الانسانية العظيمة التى انطوت عليها هذه الحضارات ، والعمل بكل الجهد ، من أجل انتصارها .

وقد شهد شهر مايو ١٩٨٨ ، حدثين افريقيين هامين ، حيث تزامن انعقاد القمة الرابعة والعشرين مع احتفالات منظمة الوحدة الافريقية بيوبيلها الفضى ، الذى سيظل بكل تأكيد علامة هامة فى مسيرة الوحدة الأفريقية . ذلك ان مرور

لقد علمتنا دروس التاريخ أن السلام لايكون مع انتهاك الحق واحتلال الارض والخروج على الشرعية ، كما ان الامن لايتحقق بالتوسع الاقليمى وتكثيف السلاح وارهاب الغير واتخاذ المواقف المتطرفة الرافضة .

محمد حسنى مبارك
فى خطابه امام مجلس الشعب
فى افتتاح الدورة البرلمانية
نوفمبر ١٩٨٨

واذا كانت معارك البناء الداخلى هى التى تشكل بؤرة اهتمامنا المشترك ، ومحور تعاوننا المتبادل ، فان السلام الافريقى والعالمى ، هو البيئة المواتية التى نعمل من اجل توفيرها ضمانا للتطور والتقدم الذى نسعى الى تحقيقه .

....

ان علينا كدول صغيرة ومتوسطة ، فقيرة ونامية ، ان نتمسك بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة تمسكا كاملا ، كما أن الامم المتحدة كمنظمة دولية جامعة ، تحظى منا نحن شعوب العالم ، بكل الثقة ، وان من واجبنا الدفاع عن وجودها والعمل على دعم فعاليتها ودورها .

محمد حسنى مبارك
من خطابه الافتتاحى لمؤتمر رابطة
الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية
نوفمبر ١٩٨٨

ربع قرن على انشاء المنظمة ، يشكل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس ارادة افريقيا على الاستمرار فى محاولة رص الصفوف وحشد الجهود وتعبئة الطاقات من أجل المستقبل . كما أن احتفالات اليوبيل الفضى قد ساعدت على تعزيز روح التضامن الأفريقى واعادة بعث القيم النضالية واحياء الأمل والتفاؤل لدى الشعوب الافريقية فى امكانية التغلب على المصاعب التى تواجهها . وفضلا عن ذلك ، فقد اشاعت احتفالات اليوبيل الفضى ايضا الاحساس ببلوغ سن الرشد وبضرورة تجاوز مرحلة المراهقة وعدم الوقوف عند القضايا الجانبية والنزاعات المحلية ، حتى يمكن التفرغ للقضايا المصيرية والجوهرية ، والتى تتمثل فى التنمية وحشد الجهود من اجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن ثم يمكن القول بثقة ودون مبالغة ، ان أهم ماتميزت به القمة الرابعة والعشرون روح التضامن والمصالحة واجواء الوفاق التى سادت المناقشات والاتصالات والمواقف التى شهدتها هذه القمة التاريخية بكل مقياس .

ولما كانت الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، فان جل نشاطها يرتبط ارتباطا عضويا بالقضايا الأفريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وفى هذا الاطار كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى اديس ابابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعانى منها الدول الافريقية على اختلافها ، احد ابرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهى إليها المؤتمر حول الموقف الأفريقى الموحد ، بشأن ازمة ديون افريقيا الخارجية .

وفى هذا المؤتمر جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية فى عرض وثيقة « الموقف الأفريقى الموحد » على المجتمع الدولى بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية .

وتنفيذا لهذا التفويض عمد الرئيس كينيث كاوندا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقية تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها .

ويقوم الموقف المصرى على اساس ان السبيل الوحيد لتسوية ازمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية

الافريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فان هذه الاستراتيجية ـ الرامية الى حل مشكلة الديون ـ يجب ان تقوم على اساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولابد من توخى المرونة فى تنفيذها ، فى جو من التعاون الدولى المكثف .

ولما كانت الحاجة الى تعزيز وتشجيع وتدعيم الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الافريقية بواسطة انشطة وبرامج التعاون والتكامل بين اقتصادياتها هى من التطلعات والأهداف الثابتة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٦٣ ، فقد ساهمت مصر على مدى ربع القرن الفائت بنشاط وحيوية فيما اصدرته المنظمة من اعلانات واستراتيجيات وخطط وبرامج تيلورت فى عام ١٩٨٠ فيما يعرف بخطة عمل لاجوس التى تستهدف انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .
وتؤمن مصر بان الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنشودة ، ينبغى إن تكون جماعة متكاملة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التى لها قدرة اكبر على التكامل مثل النقل ، والمواصلات ، والصناعة ، والزراعة ، والطاقة ، والتربية ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والتجارة ، والنقد والمالية .. الخ . اى جماعة للانتاج وتفتح الطريق امام المبادلات ، وللتنمية الثقافية . جماعة تركز على « الانسان الأفريقى » فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، استثمارا لما يتمتع به من تراث حضارى ، وقدرة فائقة على البذل والعطاء .
ومن هذا المنطلق ، كانت مبادرة مصر الى الدعوة الى عقد ندوة التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الأفريقيين خلال الفترة من ٧ ـ ٩ مارس ١٩٨٨ بمشاركة اتحاد الاستشاريين الأفريقيين والعديد من المندوبين ومن الدول الأفريقية الشقيقة ، بما يحمل معنى الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفى كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانات ، داخل الأسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصالحها .
وفى الحقيقة ، لم تتوان مصر عن بذل اقصى الجهود من أجل دعم التعاون مع دول القارة الأفريقية بعامة ، كما تولى مصر عناية خاصة للاسهام بكل ماتستطيع ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الافريقية الشقيقة ، وفى العمل على تقديم مايتوفر لديها من خبرات فنية مصرية ذات الكفاءة العالية فى مختلف قطاعات التنمية الأفريقية . وقد قدم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية ، المنشأ عام ١٩٨٠ ، ومايزال يقدم المئات والمئات من الخبراء لأكثر من اربعين دولة افريقية ، كما تهتم مصر بتقديم المنح التدريبية لأبناء القارة فى مختلف مجالات الزراعة والصناعة والرى والهندسة والتكنولوجيا والاعلام والتمريض والملاحة والأمن والدبلوماسية وغيرها .
واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الأفريقية ، هى ذات فائدة ايجابية فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فان العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الأفريقية ، من شأنه ان يلعب دورا أساسيا وفعالا فى بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها . وتحقيقا لتلك الأهداف ، فقد بدانا نحن فى مصر اعتبارا من العام المنصرم بالاهتمام بتشجيع الاستشاريين ورجال الأعمال المصريين ، على الاسهام بخبراتهم وطاقاتهم فى عمليات التنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية ، وذلك عن طريق اشراكهم ، فى الوفود الى الدول الأفريقية ، وحفزهم على عقد الاتفاقات التى تساعد على التعريف بعضهم ببعض ، وعلى تبادل المعلومات المفيدة بينهم .

واذا كانت مصر تشارك بايجابية فى مختلف المؤتمرات المتخصصة النوعية والقطاعية والفنية الأفريقية ، فقد شهد عام ١٩٨٨ المنصرم ، احتضان القاهرة للمؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة « اندوجو » التى تضم دول حوض نهر النيل خلال الفترة من ٣١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو التجمع الاقليمى الذى تشتمل عضويته على كل من مصر والسودان وزائير واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وافريقيا الوسطى ، والذى يتسمى بهذه الكلمة السواحلية « اندوجو » ، التى تعنى « الاخاء » ، والتى وجد المؤسسون فى منطوقها ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيدا لمعانى التآخى والتعاون والمصلحة المشتركة .

وقد تميز المؤتمر الخامس بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التى سبق ان شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة الذى عقد فى كينشاسا عام ١٩٨٧ ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقى لعلوم التربية ، الأمر الذى اضفى ، ولاشك على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا اكثر شمولا وتنوعا ، كما اثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما اسهم فى بلورة مفهوم (الأندوجو)

كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق اسس التعاون الاقليمي متعدد الأطراف .

ويمكن القول ان مؤتمر القاهرة الخامس ، قد عنى بالتركيز اساسا على تعميق اوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى الذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض ـ فى نفس الوقت ـ بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمي بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

وبالرغم من ادراك الدبلوماسية المصرية لأهمية الاتصال بين الشمال والجنوب ، وما يمكن ان يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار المثمر بين الطرفين ، الا انه من الأهمية بمكان أن نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأن اتصالا وتبادلا بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الأفريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا . وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى داخل الجماعة الأفريقية . اذ ليس من المصلحة ان يشكل التبادل التجارى بين الدول الأفريقية ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه ان نحقق مكاسب كبرى باعطاء أولوية متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعتزم ان تسير فيه الى نهاية الطريق .

فعلى مدى العام الفائت ، عقدت مصر عديدا من اجتماعات اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية الشقيقة ، فقد استضافت القاهرة فى الفترة من ٥ ـ ٧ ابريل ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة المشتركة مع جمهورية الكونجو الشعبية ، وفى الفترة من ١٢ ـ ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١١ ـ ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١٨ ـ ٢٠ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية تشاد ، وفى الفترة من ٥ ـ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية الكاميرون وفى الفترة من ٨ ـ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثانية للجنة المشتركة مع سيراليون . وعلى الجانب الآخر ، تم فى كوناكرى خلال الفترة من ١١ ـ ١٤ يناير ١٩٨٨ عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة مع جمهورية غينيا ، وفى بورت لويس خلال الفترة من ٢٧ ابريل ـ أول مايو ١٩٨٨ عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة مع دولة موريشيوس .

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين سائر الدول الافريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بان مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية ، سيظل مرتهنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بان هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا إلى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لاينبغى ان تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة اهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الأفريقية .

وفى اطار العلاقات الثنائية الافريقية ، وعلى المستوى الرئاسى استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس اندريه كوليمبا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى فى الفترة من ٦ ـ ٨ يونيو ١٩٨٨ . كما استقبلت مصر الرئيس عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال باعتباره رئيسا لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية التى عقدت اجتماعات الدورة الثانية لمجلسها العام فى القاهرة فى نوفمبر من العام الماضى .

وإلى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من جمهورية رواندا فى الفترة من ١٩ ـ ٢٢ يناير ١٩٨٨ ، وجمهورية التوجو فى الفترة من ٢ ـ ٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وجمهورية بوتسوانا فى الفترة من ٥ ـ ٩ يونيو ١٩٨٨ ، وجمهورية ساوتومى وبرنسيب فى الفترة من ١٨ ـ ٢١ يوليو ١٩٨٨ . وعلى الجانب الأخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المشتركة مع كل من غينيا وموريشيوس ،

بزيارات الى كل من زامبيا والموزمبيق وسوازيلاند فى مارس ١٩٨٨ ، والى تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر فى ابريل ١٩٨٨ ، والى زائير فى يونيو ١٩٨٨ ، والى زيمبابوى وبتسوانا فى يوليو ١٩٨٨ ، والى بوروندى ورواندا واوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد كان لرسائل الرئيس مبارك ـ التى حملها السيد وزير الدولة ـ فى مارس ١٩٨٨ الى كل من الرئيس روبرت موجابى رئيس جمهورية زيمبابوى ، الذى يتولى رئاسة حركة عدم الانحياز ، والرئيس شيسانو رئيس جمهورية الموزمبيق ، التى تقف فى مواجهة اشرس هجمة عنصرية تشنها ضده حكومة جنوب افريقيا ، أهمية خاصة واستثنائية . وقد اكدت هذه الزيارات تأييد مصر ودعمها الكامل لنضال شعوب جنوب افريقيا ، فى مواجهة ما يتعرضون له من عدوان ، وفى معركتهم الحاسمة ضد سياسات التميز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الأفريقية كلها وتزعزع استقرارها وتحول بينها وبين التفرغ للتنمية والبناء .

وفى لوزاكا ، عاصمة زامبيا ، ترأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فى الفترة من ١٩ ـ ٢٠ مارس ١٩٨٨ مؤتمرا لسفراء مصر فى دول خط المواجهة ، ضم سفراءنا فى كل من انجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وتنزانيا ، الى جانب سفيرنا فى مالاوى . وقد عكس ذلك المؤتمر مدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب الأفريقى ، التى تعتبرها مصر قضية افريقيا كلها . وخلال هذا المؤتمر قام سفراء مصر فى دول خط المواجهة بعرض احتياجات البلدان المعتمدين لديها من الخبرات المصرية والمساعدات المطلوبة لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد ، كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبرات المصرية العاملة والموفدة الى هذه البلدان وكيفية تحقيق اقصى استفادة ممكنة منها الآن وفى المستقبل .

وجدير بالذكر ان مصر تسهم فى « صندوق افريقيا » الذى انشأته دول حركة عدم الانحياز فى عام ١٩٨٦ بما قيمته نحو خمسة ملايين جنيه سنويا . وتقدم مصر الى دول خط المواجهة الخبرات الفنية التى تحتاجها فى مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية تحقيقا لدعم اقتصادها وتأكيد صمودها امام العدوان والتخريب الذى تتعرض له هذه الدول من نظام بريتوريا العنصرى . كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات الأمن والدفاع فى هذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة فى دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانىء لعناصر الأمن فى دول الجنوب الأفريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة فى حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحركة سوابو المناضلة فى ناميبيا ، وتقديم الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المختلفة لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الأفريقى ، وبالكفاح من أجل استقلال ناميبيا بصفة خاصة ، استضافت القاهرة الجولة الثانية للمفاوضات الرباعية بين كل من انجولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة فى يونيو ١٩٨٨

وتأتى مشاركة مصر فى الاحتفال الذى اقيم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ فى مجلس الأمن بنيويورك للتوقيع على بروتوكول برازفيل بين اطراف التفاوض الأربعة ، تعبيرا واعترافا بدورها فى الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا ، وسقوط اخر معاقل الاستعمار عن ارض أفريقيا ، والذى تؤمن مصر بانه سيكون فى ذات الوقت ، بداية لتحرير شعبنا المناضل فى جنوب افريقيا من قهر العنصرية وظلم التمييز .

واذا كان نشاط الدبلوماسية المصرية المكثف على جبهة الجنوب الافريقى خلال عام ١٩٨٨ ، قد استهدف مواصلة الجهد من أجل تحرير الجنوب الأفريقى من الاستعمار والعنصرية ، ومساندة دول المواجهة الشقيقة فى الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فقد ادركت مصر من ناحية اخرىٰ ، اهمية المضى بخطوات اسرع فى تحقيق المصالحة والتوفيق بين الدول الأفريقية المتجاورة ، انطلاقا من ايماننا بعدم وجود اى تناقض حقيقى بين مصالح دول شقيقة ، تنتمى الى اسرة واحدة .

وقد سجلت الدبلوماسية المصرية بالارتياح والتأييد ، ما تحقق خلال العام المنصرم من تحسن ملحوظ فى العلاقات بين الدول الشقيقة فى كثير من أنحاء القارة ، بفضل حكمة زعمائها ، ووضعهم للمصالح الأفريقية العليا فوق كل اعتبار . ولعل من الأمثلة الايجابية لتحسن العلاقات بين الدول الأفريقية المتجاورة ، الخطوات التى تمت خلال العام الماضى ، فى منطقة القرن الأفريقى ، وفى المغرب العربى ، وفى العلاقات بين ليبيا وتشاد .

ومن هذا المنطلق ، كانت زيارة السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من بوروندى ورواندا واوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، كمبعوث شخصى من الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى حرص على ان ينقل لأخيه الرئيس البوروندى مشاعر مشاركتنا لهم فى الأزمة التى تمثلت فى التوتر العرقى بين عنصرى البلاد من التوتسى والهوتو ، وهو مايعكس بطبيعة الحال اهتمام مصر بالتعرف على مايمكن تقديمه الى بوروندى الصديقة التى نعنى باستقرارها نظرا للروابط المشتركة وانتمائنا

الواحد لحوض نهر النيل الذى نعمل جميعا على ان يسوده السلام والرخاء والتقدم . كما عبرت رسالة الرئيس مبارك الى الرئيس الرواندى عن تأييد مصر السياسى والمعنوى لبلاده ، وحرصنا على تدعيم سياسة حسن الجوار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار فى منطقة وسط افريقيا . كما تصب اتصالات مصر المستمرة مع الشقيقة اوغندا فى ذات الاتجاه الذى يحرص على تدعيم علاقات السلام بين اثيوبيا وانسودان ، ومتابعة لجهود الوساطة المصرية فى تهيئة اجواء الوفاق والتلاقى والتفاهم وتصفية مظاهر التوتر والتردد بين الطرفين وتشجيع كل مامن شأنه انهاء مشكلة جنوب السودان وتدعيم الوحدة الاثيوبية . ولاشك ان الزيارة التى قام بها الى القاهرة رئيس الوزراء الاثيوبى فكرى سلاسى فى الفترة من ١٨ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ حاملا رسالة من الرئيس الاثيوبى منجستو إلى الرئيس مبارك ردا على رسالة سيادته اليه والتى حملها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ابان زيارته لأديس ابابا فى أواخر نوفمبر الماضى ، انما ياتى فى اطار الجهود المكثفة لتدعيم اسس السلام السودانى الأثيوبى .

ولا يخفى ان مصر ترى ان أمنها القومى المتصل بالمياه والطاقة والمواصلات والزراعة والصناعة ، وباختصار مقومات الاقتصاد المصرى الحيوية ، انما يتصل اتصالا مباشرا بالاستقرار الضرورى توافره فى هذه المنطقة المجاورة لها .

واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى ـ الافريقى داخل القارة وخارجها ـ وتؤمن مصر ايمانا عميقا بان الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى ان نتجاوز الأزمة الراهنة ، وان نقتنص الفرصة الواعدة ، فننفض عن اجهزة الحوار العربى ـ الأفريقى ، ما ران عليها من جمود وركود ، وتدفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

ولعله من تباشير الأمل ان يشهد الشهر الأخير من العام الفائت انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربى ـ الأفريقى فى جادوجو ببوركينا فاسو كخطوة هامة على طريق دراسة اسباب وعوامل وامكانات تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربى ـ الأفريقى ، والتمهيد لعقد المؤتمر الوزارى المشترك بين المجموعتين ، والمؤتمر الثانى للقمة العربية ـ الأفريقية المنشودة .

وتؤمن مصر ، بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية الأفريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة آلاف المرات ، ذلك ان الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا فى الحاضر .

واذا كان الشعب المصرى قد وقف على الدوام مؤمنا بالارادة الافريقية الواحدة ، كما اصر على ان تكون ارضه جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الآفاق البعيدة المترامية على مدى القارة الأفريقية ، فانه على يقين من ان ارادة الحياة فى القارة الأفريقية تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة الى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق الى العمل من اجل تحرير وتنوير الانسان الأفريقى واحترام حقوقه وبعث الحيوية الخلاقة فيه .

وعليه كانت مصر من اوائل الدول التى صادقت على الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وقادت الحملة بين شقيقاتها الأفريقيات للعمل على المصادقة على الميثاق حتى يصير الحلم الذى ظل يراود الانسان الأفريقى حقيقة مادية . كما انه شرف تعتز به مصر ان يتم انتخابها عضوا فى اول لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وان يحتل الفقيه المصرى ـ عضو اللجنة ـ منصب نائب رئيسها .

ومن دواعى اعتزازنا كذلك ان احتضنت القاهرة الدورة الرابعة لاجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب خلال الفترة من ١٧ ـ ١٩ اكتوبر ١٩٨٨ .

واذ تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الافريقية ، والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة ، فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الأفريقية فى لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى المحبة فى مجتمعاتنا ، من اجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحذ الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقى .

وقد استضافت القاهرة اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية خلال الفترة من ١٦ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، برياسة الرئيس السنغالى عبده ضيوف ، وقد شارك فى هذه الدورة الى جانب الأحزاب الأعضاء ، الأحزاب المراقبة ، وحركات التحرير الأفريقية ، والتى بلغ عددها ستة واربعين حزبا ينتمون الى اربعين دولة افريقية واوروبية وآسيوية .

وإذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأن الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الأفريقية ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الأفريقية . فالى جانب اتفاق التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاتحاد الوطنى للاستقلال والثورة الحاكم فى تشاد ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٧ ، شهد عام ١٩٨٨ الفائت ، توقيع اتفاقات مماثلة مع الأحزاب السياسية الأفريقية فى كل من غينيا وزائير وافريقيا الوسطى وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب وموريشيوس .

وهكذا ، فان الشعب المصرى مايزال يؤدى رسالته التاريخية تجاه الشعوب الأفريقية الشقيقة ، فهو معها فى معركتها الباسلة من اجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من اجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية ، وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من اجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن اجل التنمية الأفريقية .

الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية :

عاشت مصر تاريخها الطويل واعية لعروبتها ، واقترن بهذا الوعى غيرة شديدة لديها على أمتها العربية ، التى تعمل على الدوام للحفاظ على وحدتها والتصدى فى عزم ومضاء ، لكل محاولة تستهدف النيل من تلك الوحدة ، او فصم عرى الروابط القومية بين ابنائها .

ويمكن القول بصفة عامة ان ثمة مرحلة جديدة فى تفاعلات النظام الاقليمى العربى ، على وشك ان يبدا . فبعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته فى اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان ، فانه مع نهايات عام ١٩٨٧ ، وعلى امتداد عام ١٩٨٨ المنصرم ، بدا نمط جديد فى الظهور التدريجى ، يدعو الى وقف التدهور فى العلاقات العربية ـ العربية ، وجذبها من القاع الذى وصلت اليه ، ويتمثل ذلك الانفراج فى تحقق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى ، ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، التى اعطت انطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، واخيرا جاءت الانتصارات العراقية التى فرضت وضع نهاية لحرب الخليج ، ثم النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى الأراضى المحتلة ، لكى تشير بوضوح الى ان القلب العربى الذى كان يتوقف عن الخفقان ، قد بدا ينبض من جديد .

وإذا اردنا تقديم تفسير علمى لهذا التحول الايجابى ، فان الرؤية المصرية تقرر بوضوح وحسم انه لولا الانتفاضة الفلسطينية لما جرى كل ماجرى ، ولولا الثورة الشعبية العارمة التى قادها شباب الفلسطينيين ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطينى ، لما كنا امام لحظة انعطاف تاريخى .

لقد اذاعت الانتفاضة بالفعل الاعلان الرسمى عن ولادة زمن جديد فى الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى ، بديلا عن الصراع العربى ـ الاسرائيلى الرسمى .

وكان تأييد مصر للانتفاضة الفلسطينية ينطلق من الادراك بأن الأحداث الكبرى فى حياة الأمم ، تفرض نفسها على ارض الواقع ، مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل . وترى مصر ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هى واحدة من هذه الأحداث التى ينبغى استيعاب دروسها وابعادها ، وماتحمله فى طياتها من تأثيرات على القضية الفلسطينية ومسيرة السلام فى المنطقة . فهذه الانتفاضة ـ فى تقييم الدبلوماسية المصرية ـ قد أعادت القضية الفلسطينية من جديد فى دائرة الضوء ، ووضعتها فى سلم الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما انها تحمل فى طياتها مقدمات لتغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلى ، وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ، وقد ترغم زعماء اسرائيل الذين رفضوا وباصرار حتى الآن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على طرح اسئلة عملوا على تفادى طرحها .

واذا كانت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة كانت هى بداية التحول فى الموقف برمته ، فان الدبلوماسية المصرية ترى ان قرار العاهل الأردنى بالغاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية ، فى سبتمبر من العام المنصرم ، يعتبر من اهم واخطر القرارات العربية ، بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، اذ أكد القرار الأردنى بوضوح ، ان المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وكشف بجلاء عن تأييد الأردن الكامل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم فى الأراضى العربية المحتلة ، وهو مايمثل بغير شك اجماعا عربيا عارما . كما كان القرار الأردنى يعنى وضع المنظمة أمام مسئولياتها فى ادارة وتصريف شئون الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة . كما يضع اسرائيل امام مسئولياتها فى ضرورة قبول الأمر الواقع ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها ، باعتبار انها المسئولة عن الشعب الفلسطينى .

ويجهد متواصل لم يعرف الكلل على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم استطاعت الدبلوماسية المصرية ان تعبر بأزمة الثقة بين الأردنيين والفلسطينيين غابة من الشكوك الى طريق واضح تحددت ملامحه فى اجتماع العقبة يومى ٢٢ ـ ٢٣ اكتوبر الماضى ، مابين الرئيس مبارك والملك حسين والزعيم الفلسطينى عرفات .

وكان لابد للتطورات ان تتداعى ، ففى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، اعلن الفلسطينيون ، فى نهاية اعمال دورة طارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر اعترافهم بالقرار رقم ٢٤٢ ، فى سياق بيان سياسى يعلن قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس تحت الاحتلال الاسرائيلى ، تكون للفلسطينيين اينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام تقوم على التعدد الحزبى ، وتلتزم بمبادىء التعايش السلمى ، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية ، وترفض العنف والارهاب ، وترتبط بعلاقات مميزة مع دولة الأردن ، على اساس كونفدرالية تقوم بين الشعبين طوعا واختيارا . كما أكد بيان المجلس الوطنى الفلسطينى ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية وجميع اطراف الصراع بما فى ذلك منظمة التحرير ، على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير .

كذلك دعا البيان الى انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ ، والغاء جميع قرارات الضم والالحاق الاسرائيلية ، وازالة المستعمرات ، والسعى لوضع الاراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة ، حتى تتهيأ الشروط المواتية لانجاح اعمال المؤتمر الدولى .

وكان تأييد مصر واعترافها بالدولة الفلسطينية التى اعلن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على ادراك مغزى هذه القرارات باعتبارها تغييرا استراتيجيا هاما فى مسيرة القضية الفلسطينية ، فرضته ظروف دولية وعربية وفلسطينية تبدو مواتية ، وترى الدبلوماسية المصرية ان الفلسطينيين قد اختاروا وبشكل واضح لايقبل أى تشكيك السلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يحددوا لأنفسهم اختيارا واضحا بين السلام والحرب فآثروا البقاء فى المأزق الصعب .

وقد بلغ التطور ذروته ، حين رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول عرفات ليتحدث أمام الجمعية العامة فى نيويورك ، فانتقلت اليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لتستمع اليه فى جنيف . وفى جلسة تاريخية لها القى ياسر عرفات خطابا يوم الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، اعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية ترتكز على مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وقرارات الأمم المتحدة ، وتقوم على مايلى :

اولا : بذل جهود جادة تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك لتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الخاص باحلال السلام فى الشرق الأوسط وفقا لمبادرة الرئيسين جورباتشوف وميتران .

ثانيا : المطالبة بوضع الأراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى .

ثالثا : العمل من اجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف الصراع العربى ـ الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى فى اطار المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح ، وخاصة حق الشعب الفلسطينى فى التحرر الوطنى واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وفى حقيقة الأمر ، وقبل صدور القرار التاريخى بازالة العقبات امام بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى ، فقد عملت الدبلوماسية المصرية والاتصالات والرسائل الشخصية التى قامت بها القيادة السياسية المصرة على اعلى المستويات ، على اقناع الادارة الأمريكية بعدم اضاعة الفرصة السانحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الأمريكى يوم الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، ببدء الحوار مع المنظمة ، كمنعطف مهم وتاريخى على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة ، ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة .

ومن هنا تناشد الدبلوماسية المصرية اسرائيل ، ويشاركها فى هذا كل القوى المحبة للسلام ، ان تتجاوب مع نداء السلام الصادق والمخلص ، واننا لنتطلع ان تشارك اسرائيل قريبا بدورها الايجابى فى هذه المرحلة التاريخية ، ويسهم شعب اسرائيل ، ككل شعوب المنطقة ، بدوره فى تحقيق سلام دائم وعادل ، يضع حدا لما شهدته هذه المنطقة من معاناة وحروب ودمار وعدم الاستقرار ، وان يمتد السلام الحقيقى والشعور بالأمن الى النفوس والعقول ، وهو امر لن يتحقق ، الا بقيام حد ادنى من العدل والكرامة لجميع شعوب ودول المنطقة ، ولايمكن ان يقتصر ذلك على طرف دون آخر .

والمجتمع الدولى يتحمل مسئولية خاصة فى هذه المرحلة ، لتهيئة الظروف المواتية للتحرك نحو التسوية السلمية ، وترى الدبلوماسية المصرية أن ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى القوى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أكده البيان السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الأطراف

المعنية ، ومن بينها الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ، لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، والذى تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وكذلك أهمية تكثيف المساعى الدولية ، لضمان تجاوب مختلف الأطراف مع هذا التحرك السلمى ، وعدم السماح لطرف واحد ، بافشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولى وارادته .
وهكذا تؤكد مصر أنها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك ، قد واصلت وسوف تواصل فى المستقبل جهودها ، بصبر ومثابرة وعزم واصرار ، لاستثمار العوامل الايجابية العديدة ، التى توفرت فى هذه المرحلة ، لاخراج القضية الفلسطينية من حلقة الفرص الضائعة ، وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام فى العالم ، لتحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا استثناء أو تمييز ، ومن أجل أن يصبح الحلم الفلسطينى على مشارف الفجر .

واذا جاز الحديث عن العلاقة المصرية ـ الفلسطينية ، فان أهم ما يميزها ، ذلك الاتصال شبه اليومى بين القيادة السياسية المصرية ، وبين قيادات المنظمة ، وعلى رأسها السيد ياسر عرفات ، على مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، ولعل ذلك ليس سوى تأكيد مجدد لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية ، الجديرة بها باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية .

وفى تجاوب دافىء وودى وملموس مع التطورات الفلسطينية ، والأفكار المطروحة على ساحتها ، تضع مصر ، الرسمية والشعبية خبراتها السياسية والقانونية ، تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وقيد طلبها . والذى لا شك فيه أن الضلع المصرى ـ الفلسطينى ، هو ضلع أساسى فى كيان السياسة العربية الراهنة ، كما أن سرعة ايقاع هذا التجاوب ، ودفئه الملحوظ ، دليل اضافى جديد على تحمل الجماعة السياسية المصرية لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية ، باعتبارها أحد ثوابت المصالح الوطنية العليا لمصر .

ولعل أبرز ما شهدته العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم ، هو الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف ، بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ . وهى المشكلة التى ظلت معلقة منذ أن تم الانسحاب الاسرائيلى فى عام ١٩٨٢ ، حيث خاضت مصر صراعا دوليا مريرا من أجل استعادتها الى السيادة المصرية . وقد دارت المساجلات منذ الاتفاق المصرى ـ الاسرائيلى على مشارطة التحكيم ، مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التى وضعها الخبراء العسكريون استنادا الى الحقوق التاريخية ، وأسهم فى ابراز معانيها ودلالاتها الجغرافية ولتاريخية و لقانونية عدد من أبرز أساتذة الاختصاص المصريين . وهكذا لم تأل مصر جهدا فى اثبات شرعية سيادتها على طابا ، متذرعة طوال هذه السنوات بعناصر الثقة و الصبر والايمان بعدالة قضيتها .

وفى مجال المفاوضات التى دارت بين الطرفين المصرى والاسرائيلى من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم ، تم توقيع اتفاق تنفيذى فى روما يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ يتضمنت النص على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والإنسحاب الاسرائيلى الى خلف العلامات فور تحديدها .

والدبلوماسية المصرية على ثقة ، من أن التنفيذ السريع وبحسن نية للحكم الصادر عن هيئة التحكيم ، سوف يكون له دلالات تتجاوز موضوع النزاع نفسه ، وتؤدى الى تحسين المناخ السياسى فى المنطقة بما يساعد على تحقيق مزيد من التطورات الإيجابية فيها .

وعلى المستوى العربى العام ، يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومى على الساحة العربية ، قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة ، بعد أن كانت متعثرة وغائبة فى فترة سابقة . فبعد قمة عمان غير العادية ، ظهرت « معادلة جديدة » من شأنها أن تعيد التوازن لحساب العرب فى الشرق الأوسط ، اذا ما تم استثمار معطياتهم على الوجه الأكمل . فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتى للدفاع العربى ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد أن ينكر ان عودة مصر ـ بوزنها الاستراتيجى ـ يعد خطوة بالغة الأهمية فى هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام الذاتى على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، بلورت الدبلوماسية المصرية رؤياها ، وحددت أهدافها تجاه اقرار السلام فى الخليج ، وفق الأسس والخطوط التالية :

١ ـ حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين محكوم عليهما بالجوار الى الأبد .

٢ ـ مصر مع العرب فى الخليج ضد نزعات الهيمنة ، ودعاوى التوسع ، ومحاولات تصدير الاضطرابات والعصف بالاستقرار ، وهى معهم ايضا ضد اضفاء أى طابع عرقى أو طائفى عبى ذلك الصراع العسكرى المدمر ، الذى كان لابد أن يجد حله حول مائدة المفاوضات .

٣ ـ مصر مع العرب فى الخليج ، وبالتوازى مع ذلك ، من أجل تعزيز التضامن وتحسب المستقبل وارساء قواعد التخطيط المسبق لمواجهة كافة الاحتمالات .

٤ ـ مصر تؤمن بحقيقة أن الأمن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن الخليج ، وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ ، هو الأمن القومى العربى المهدد فعلا على جناحيه الغربى والشرقى .

وفى بداية العام الفائت ، شهدت حرب الخليج تطورات دامية ومأسوية ، تم خلالها قصف متبادل بالصواريخ لم يسبق له مثيل لبغداد وطهران وغيرها من المدن العراقية والايرانية ، وصل فيها النزاع المسلح بين البلدين الى ذروة من الصراع والحقد المتبادل .

ولكن صمود العراق العسكرى ، وانتصاراته الواضحة على جبهات المعارك ، فرض دخول النزاع العراقى ـ الايرانى ، فى أواسط العام الماضى بعد حرب استمرت ثمانى سنوات ، الى مرحلة جديدة ، بعد قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، اعترف فيها الطرفان ، بأن التسوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة .

واذ تقدر الدبلوماسية المصرية دور الأمم المتحدة ، فى العمل على تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع ، فاننا نأمل أن تثبت ايران حسن نواياها ، لأن تفهم ايران لمتطلبات الموقف الحالى ، كما فعلت العراق ، من شأنه أن يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة ومشرفة للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار قريبا ، بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش فى سلام وتوجيه مواردها البشرية والاقتصادية لاعادة البناء والتنمية ، وبما يعود بالخير على جميع شعوبها .

اننا نتمنى من طرفى الصراع أن يتذكرا حجم الخسائر الرهيبة ، بشريا وماديا ومعنويا ، التى أسفرت عنها هذه الحرب المأسوية ، وكيف أن العناد الايرانى وصل فى النهاية الى القناعة بعدم جدوى استمرار القتال ، ومن ثم فانه ينبغى أن يكون الطرفان على مستوى الادراك الصحيح لمخاطر العودة الى القتال مرة أخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها ثانية ، ولصالح السلام العالمى بشكل عام .

وأن مصر التى تتابع عن كثب ، وبكل اهتمام ، سير المفاوضات العراقية ـ الايرانية ، لتشعر بالارتياح لاستمرار هذه المفاوضات ، ولما ظهر خلالها من علامات يمكن وصفها بالايجابية ، والتى تتمثل فيما تم التوصل اليه من اتفاق بين الطرفين مؤخرا ، على تبادل الأسرى من المرضى وتكوين لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين للتعاون مع قوات الأمم المتحدة .

كما سجل العام الماضى بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أغرب حرب أهلية ، طال أمدها ، وضاعت المسئولية فيها ، ولا تزال الأيدى تتكاثر على لبنان ، حتى كادت تضيع ملامحه القومية ، وأفلح المتآمرون فى شرذمته وتفتيت قواه بالسلاح . كما جاء الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية ، دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى .

وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد أكبر تأمين ممكن للحكومتين القائمتين فى مواجهة أحداهما الأخرى ، فاننا نلمس خلال ذلك ، تعالى نبرات التهديد والاتهامات المتبادلة على نحو ينذر بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حدتها الى نطاق قومى .

واذ تناشد مصر لبنان وشعبه الشقيق ضبط النفس فى هذه المرحلة التاريخية الحرجة ، والعمل على تجنيب أنفسهم مخاطر المعاناة والتقسيم ، فاننا نود تأكيد حقيقة ان الحل لن يأتى الا من جانب اللبنانيين أنفسهم ، وبضرورة أن يكون هذا الحل متوافقا مع حرصهم على سلامة بلادهم ووحدة ترابها ، حتى يكون التزام السعى الدولى بعد ذلك لتأمين لبنان ، واردا وممكنا .

واذا كانت المأساة اللبنانية هى واحدة من مظاهر الخلل فى النسق العربى العام ، فان مواجهة عناصر الخلل هذه ، ليست مسئولية طرف عربى أو آخر ، وانما هى مسئولية النسق العربى ، بكل مؤسساته ودوله وفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا . وقد نادى الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، كما تتخذ الخطوات اللازمة لوقف التدهور على الساحة اللبنانية ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لا يعرف المجاملة او انصاف الحلول . كما تواصل مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، ومن خلال اتصالاتها مع العواصم العربية والعالمية المعنية من أجل أن يستعيد لبنان استقراره ويصون وحدة أراضيه .ولكن الى جانب الجرح اللبنانى الذى مايزال غائرا فى الوجه العربى ، فان ثمة ما يشير الى ان الحلم القومى الذى كان قد خبا وضاع ، يستعيد نفسه بالتضامن ، فى صورة ربما لم تكتمل بعد كل ملامحها ، لكنها باليقين اكثر رشدا وأكثر عقلانية من صورتها السابقة .

فهناك مايؤكد على مدى العام الفائت ، أن الصراعات الجانبية التى استنفدت طاقات العرب طويلا ، تخبو الآن ، لأن التحديات الراهنة فرضت على الجميع أولويات أكثر جدية وضرورة .

ففى المغرب العربى ، يتراجع الصراع حول قضية الصحراء التى استنفدت جهد الجزائر والمغرب وآخرين ، لصالح

جهد مشترك يستهدف اقامة وحدة المغرب الكبير ، وترحب مصر بالتطورات السلمية التى شهدتها قضية الصحراء الغربية فى الشهور الماضية ، وترى ان مقترحات السكرتير العام للأمم المتحدة وجهوده البناءة لتسوية الوضع ، مادامت قد حظيت بقبول أطراف النزاع ، تعد خطوة كبيرة للأمام ، وتتطلع مصر الى التنفيذ الفعلى لهذه المقترحات ، والى تحقيق المزيد من التقدم على طريق حل هذه القضية التى أقلقت المجتمع الدولى والعالم العربى والأفريقى طويلا .

وفى شبه الجزيرة العربية تستقر العلاقات بين يمن الشمال ويمن الجنوب عند نقطة توازن جديدة ترعى مصالحها المشتركة ، بعد أن وصل صدامهما العسكرى أكثر من مرة الى حافة الخطر .

وفى السودان الشقيق ، ثمة ما يؤكد ، أن أنصار التسوية السلمية لقضية الجنوب ، يحرزون تقدما رغم تيار سلفى قوى ، لم يزل عاجزا عن ان يدرك أن أخوة الوطن ينبغى أن تسبق كل علاقات الانتماء الأخرى ، حتى وان كانت أخوة الدين أو أخوة العرق .

واذا انتقلنا الى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، فانه يمكن القول بصفة عامة أن السنة الماضية قد سجلت تناميا واضحا فى هذه العلاقات ، كما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين الجزائر فى الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ .وهكذا عادت رايات مصر خفاقة شامخة بالعواصم العربية ، فيما عدا النذر اليسير ، وعادت مصر لتشغل مكانها ومكانتها بالعديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية على اختلافها .

والى جانب مظاهر التنسيق والتشاور المستمر بين مصر وبين الدول العربية الشقيقة ، على مختلف المستويات ، حول سائر القضايا القومية وفيما يتعلق بتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية ، فان العام الفائت قد شهد الاتفاق مع العديد من الدول العربية على انشاء لجان عليا مشتركة ، تأكيدا لدعم وتعميق الروابط الأخوية بين مصر والشقيقات العربيات ، وتحقيقا للأهداف المشتركة بينها ، ورغبة فى توطيد وتطوير العلاقات الثنائية فى كافة المجالات .

وهذه الدول بالاضافة الى الأردن ، التى تم انشاء اللجنة العليا الخاصة بها منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان فى سبتمبر ١٩٨٤ ، هى الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، استهدافا لتنمية التعاون فى مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والتجارية ، والصناعية ، والثقافية ، والاعلامية ، والزراعية ، وفى ميدان الشئون الاجتماعية ، والشباب ، والرياضة ، والصحة ، والعمل ، والاستثمار .

فاذا بدأنا بالعلاقات المصرية الاردنية ، يمكن القول دون مبالغة أنه ليس ثمة علاقات سياسية وشعبية ، اجتماعية واقتصادية ، ثقافية وعلمية ، دينية واعلامية ، بلغت هذه الدرجة من الدفء فى المشاعر ، والتطابق فى الرأى ، والتماثل فى التوجه ، والتوحد فى النظرة لشتى القضايا على الساحة القومية أو الاسلامية أو العالمية ، مثل تلك العلاقة النموذجية والمثلى التى تربط بين دولتى الأردن ومصر ، وليست ثمة علاقة شخصية وعائلية ورسمية ، بلغت أقصى درجات الود والمحبة والتفاهم والتشاور فى كل كبيرة وصغيرة ، مثل تلك العلاقة الحميمة التى تربط بين الزعيمين العربيين جلالة الملك حسين والرئيس محمد حسنى مبارك .

أما العلاقات المصرية العراقية ، فقد سجلت السنة الماضية تطورا متصاعدا ومكثفا لم تشهده من قبل ، ويكفى للتدليل على ذلك أن الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة القطر العربى الشقيق أربع مرات خلال عام واحد فى يناير ويونيو وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٨٨ ، وعلى الجانب الآخر ، جاءت الزيارة التى قام بها الرئيس العراقى صدام حسين للقاهرة يوم ٢٨ نوفمبر من العام الفائت ، ترجمة للعلاقات الوطيدة بين البلدين ، واتصالا بالمشاورات الدائمة والمتواصلة بين الجانبين . هذا الى جانب الزيارة التى قام بها السيد/رئيس الوزراء الى العراق فى يونيو العام الفائت على رأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق . كما شهد العام الماضى كذلك تبادلا فى زيارات الوزراء الفنيين من الجانبين فى حركة دائبة من أجل تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية فى مختلف مجالاتها .

واذا تناولنا العلاقات المصرية ـ السودانية ، فلاشك أن العلاقة بين القاهرة والخرطوم تختزل المسافة بين العاصمتين ، كما أن خصوصية هذه العلاقة ، هى صدى وانعكاس لحقيقة حضارية وتاريخية وبشرية ، وربطت بين شعبى وادى النيل .

وكانت الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى الخرطوم فى الاول من مارس ١٩٨٨ ، انما تعنى ببساطة أن هموم السودان ، هى هموم مصرية ، وأن هموم مصر هى هموم سودانية ، الأمر الذى يستدعى التشاور المستمر بين البلدين ، وعلى أعلى مستوى ، ومع ذلك ، فان هذه الزيارة ، ورغم أنها لم تستغرق الا عدة ساعات ، كانت تحمل اكثر من مغزى ، لأنها ركزت على الثوابت ، ولم تنزل الى التفاصيل ، فالرئيس قد أعلن فى الخرطوم وليس فى القاهرة ، أن جوهر العلاقة المصرية ـ السودانية هى الأصل ، وهى الأساس ، ولذلك ، فقد تحدث عن اهمية الوحدة الوطنية فى السودان بمفهوم

أشمل مما هو شائع ، باعتبار أن هذه الوحدة ليس مطلوبا حمايتها فقط بين الشمال والجنوب فى السودان ، وانما بيت كل أطراف السودان شرقه وغربه ، شماله وجنوبه .

وهكذا طرح الرئيس مبارك ، وللمرة الأولى بهذا الوضوح ، اهتمام مصر ، بل مسئوليتها عن الوحدة الوطنية فى السودان ، فى سياستها الجغرافى الشامل ، وليس فى اطار الاستقطاب التقليدى بين شمال السودان وجنوبه .

وبالنسبة لميثاق الاخاء ، فلقد تمت خلال العام المنصرم ، دراسات تفصيلية ، وكانت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المصرية ـ السودانية برئاسة رئيسى الحكومتين ، هى الاطار الشامل لتنفيذ هذه الدراسات والخروج بالمشروعات الى حيز التطبيق العلمى .. فقد حان الوقت الذى تتوثق فيه العلاقات المصرية ـ السودانية ، عبر المصالح المحسوبة لمواطنى البلدين من خلال تكامل مواردها ، ذلك أن معايشة المواطن المصرى ، والمواطن السودانى لنتائج التعاون الوثيق ، لاتتحقق الا بالعمل المشترك والجهد المشترك الذى تنعكس آثاره الملموسة على شعبى البلدين .

ولقد بدأت المساعدات المصرية فى الوصول الى السودان الشقيق بعد ساعات من اذاعة النداء الذى وجهته حكومة الخرطوم الى دول العالم فى صيف العام المنصرم ، بعد أن أعلنت العاصمة السودانية وثلاث مدن أخرى شمال السودان منطقة كوارث بسبب السيول والفيضانات . واذا كان السودان هو العمق الاستراتيجى لمصر ، فان مصر ايضا هى الامتداد الجغرافى لوادى النيل ، ذلك الوادى الذى يربط منذ ملايين السنين ، وسيظل يربط الى ماشاء الله بين قطرين أراد الله لهما أن يجتمعا فى السراء والضراء .

وعن العلاقات المصرية ـ السعودية ، فلا شك أن ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدات بعد اعادة العلاقات بينهما على مستوى السفارة ، وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج ، والتى إستهلها بزيارة المملكة العربية السعودية فى يناير ١٩٨٨ ، وما تلا ذلك من زيارات عديدة متبادلة على المستوى الوزارى من الجانبين على مدى العام الفائت .

وأستطيع أن أقول أن البلدين يبدأن الآن عملية سياسية عميقة ، هدفها استكشاف ملامح الزمن العربى القادم ، ذلك أن العلاقات الأخوية والشقيقة التى تربط بين الشعب المصرى والشعب السعودى لتشكل على الدوام الرصيد الحقيقى للقوة المعنوية العربية ، والأساس المتين للتضامن العربى الفعال .

وفى الحقيقة فان علاقات مصر ، مع شقيقاتها العربيات فى منطقة الخليج ، تقوم على دعامات قوية من الاخوة والعطاء المتبادل والشعور بالامتنان للجهد الخلاق الذى يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والاعمار التى حققتها هذه الدول الشقيقة . ولاشك أن الانسان المصرى فى جهد البناء والانشاء والتعريب لأقطار الخليج الشقيقة ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة وبالمستقبل العربى الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، فى ظل قناعة لم تتزحزح عنها مصر يوميا ، بأن قوة أى وطن عربى ونموه وتحديثه ، هو قوة لمصر ذاتها وللعرب أجمعين .

ولعل الزيارة التى جال خلالها الرئيس مبارك دول الخليج فى يانير ١٩٨٨ ، وكانت بمثابة التأكيد على معنى الالتزام المصرى تجاه الأشقاء والتشاور معهم بكل الصدق والصراحة حول ماينبغى عمله فى المرحلة القادمة . كما كانت زيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر فى مارس من العام الفائت دلالة ملموسة على مايقوم بين الآخوة الخليجيين ومصر من عطاء وتوحد وتفاهم عميق .

وعن العلاقات المصرية ـ المغربية ، تؤكد الحقائق الموضوعية ، أن اجتماع طاقات الدبلوماسيتين المصرية والمغربية ، انما هو فى صالح العرب . ومن أجل وحدتهم ، ولخير أمة المسلمين ، ولاعلاء كلمتهم ، ولكسب أكيد لقضية السلام والأمن والاستقرار . ولقد أكدت دوما هذه المعانى الزيارات المتبادلة بين البلدين ، وعلى وجه الأخص تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى المغرب فى فبراير ١٩٨٨ ، ومختلف الزيارات الوزارية التى تمت فى الاتجاهين على مدى السنة الماضية .

ولاشك أن امكانيات التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والمغرب كثيرة وواسعة ، وتفوق بمراحل حدود ما هو كائن بالفعل .

أما العلاقات المصرية ـ التونسية فقد شهدت تطورا ايجابيا ملحوظا على جميع المستويات وفى مختلف المجالات فى العام المنصرم ، وكانت زيارة السيد الهادى البكوش رئيس الوزراء التونسى الى القاهرة فى ابريل ١٩٨٨ والعديد من الوزراء التونسيين ، ليست سوى التعبير الموضوعى عن هذه الحقيقة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية ـ الجزائرية ، فقد سجلت نهاية العام الفائت عودة العلاقات الرسمية بين البلدين الشقيقين ، حيث تم تجاوز ما أحدثته بعض عناصر سوء الفهم وحدة الحساسية من غيوم عابرة كانت مجرد سحابات صيف سرعان ماانقشعت . وكان موقف مصر من الأحداث الداخلية فى الجزائر تعبيرا طبيعيا عن سمو مواقفها وايمانها

القومى ، وهكذا ستظل العلاقات بين البلدين دوما على ماهى عليه من عمق وتداخل وشمول ، وستواصل مصر أداء رسالتها تجاه الشقيقة الجزائرية ، وتفتح الطريق بكل الوعى أمام وضوح المقاصد ، وتهيىء الأجواء لمناخ جديد .

وعن العلاقات المصرية ـ السورية ، فلقد سبق للرئيس محمد حسنى مبارك ان أعلن صراحة انه يمد يده مبسوطة دائما الى سوريا الشقيقة والى الرئيس حافظ الاسد كعهده فى ملاقاة كل نظام عربى فى منتصف الطريق تجردا من كل مصالح أو مطامع خاصة وقد شهد العام الماضى محاولات وساطة قام بها العاهل الاردنى تم على أثرها وقف الحملات الاعلامية ولعل ماسجلته الأيام الاخيرة من العام الفائت من تصريحات إيجابية للرئيس الاسد مايفتح الطريق أمام تخاطب عقلى وقلبى خالص .

الدبلوماسية المصرية على الساحة اللاإنحيازية والعالميـــة

ان التزام مصر بفلسفة الانحياز ظل على الدوام من المقومات الاساسية والأركان الجوهرية لسياستها الخارجية كعضو مؤسس فى هذه الحركة ولقد استمدت مصر إيمانها بعدم الانحياز من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العالم وبحكم تراثها الثقافى الافريقى والعربى والاسلامى المتنوع وانتمائها الى العالم الثالث ونتيجة لتجاربها المريرة مع القوى الاستعمارية الامر الذى يعنى ان تحديد معالم هذا الطريق كان فى اساسه تعبيرا عن تعدد مجالات الدور المصرى ودعامة تشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى .

واذا كانت مصر قد استعادت فى عهد الرئيس حسنى مبارك دورها النشط فى عدم الانحياز وحافظت على ريادتها ضمن مجموعة دول العالم الثالث ورأت ان صالحها الوطنى والقومى فى تبنى سياسات متوازنة بين القوتين العظميين فقد تهيأ لها ان تدرك بوعى متزايد ماطرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات هامة وان ترى ضرورة وحيوية ان تتوافق حركة عدم الانحياز مع عالم تغيرت علاقاته الدولية .

وفى الحقيقة كشف عام ١٩٨٨ المنصرم عن دلالات موحية تشير جميعها الى بداية مرحلة جديدة للوفاق بين القوتين العظميين تختلف عما كان عليه الحال فى السبعينات وتمثل مرحلة أكثر تقدما على طريق التعايش السلمى الايجابى والتى يمكن لو حافظت على قوة دفعها واتسع نطاقها ان تهيىء المناخ السياسى الملائم لعملية نزع السلاح الشامل سواء فى ذلك السلاح النووى أو السلاح التقليدى وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

وكان من الضرورى ان يتبلور ادراك الدبلوماسية المصرية للتطور الجديد فى عمل فاعل على الساحة الافريقية التى تنتمى إليها مصر اقليميا والتى تشكل دولها أغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ومن ثم بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها من أجل شرح فكرتها التى تستهدف بلورة رؤية افريقية لدور حركة عدم الانحياز وذلك فى ظل المناخ الدولى الجديد الذى غدا يسود العلاقات بين الشرق والغرب فى هذه المرحلة الراهنة وكان ان نجحت دبلوماسيتنا فى استصدار قرار من القمة الافريقية الرابعة والعشرين التى انعقدت فى أديس أبابا فى مايو ١٩٨٨ يؤكد على ترحيب حركة عدم الانحياز بوجود انفراج شامل ومفتوح وأنها على استعداد للاسهام فى تحقيقه مساهمة كبيرة ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ويوصى بأن تبدأ حركة عدم الانحياز عملية اعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وعلى مدى الشهور الماضية نشطت الدبلوماسية المصرية فى الاتصال مع الاطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند والدول الافريقية الصديقة وكوبا التى تلعب دورا رياديا فى حركة عدم الانحياز فى مجال شرح مفهومها الذى يتمثل فى ضرورة تجديد حركة عدم الانحياز ، ذلك ان الحركة فى تناولها للقضايا الدولية والاقليمية لايمكن ان تظل منغلقة على نفسها وعلى أفكارها منفصلة عن حقائق الاوضاع الدولية السائدة ، وعلى ذلك فان عليها ان تقيم جسورا من التفاهم والحوار مع سائر الاطراف المعنية بما فى ذلك القوتين العظميين بدلا من اسلوب المواجهة والتحدى معهما .

ولما كنا ندرك ان حركة عدم الانحياز لاتستطيع تغيير الاوضاع الدولية التى تراها غير ملائمة لها سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى وأنها فى الوقت نفسه لاينبغى ان تترك مصير العالم بين أيدى القوتين العظميين فان دورها ينبغى ان يتجه بفعالية للمشاركة فى عملية التشكيل الجديد للاوضاع الدولية بأسلوب الحوار وليس مجرد معارضة هذه الاوضاع أو الاستسلام لها ، وانتهى تقييمنا مع الاصدقاء الى ان هذا الوضع الجديد يستدعى تطوير حركة عدم الانحياز وأسلوب حركتها بشكل يتلاءم مع المتغيرات الجديدة وانه لابد من توليد أفكار وأساليب وآليات جديدة لعمل الحركة ومن هذا المنطلق كان سعى الدبلوماسية المصرية الى ان تتولى رئاسة الحركة فى ظل هذا التوجه الجديد لها ، دولة لها وزنها وماضيها داخل حركة عدم الانحياز ، مما يجعلها مقبولة من جميع الاطراف بما فى ذلك الدول غير الاعضاء فى الحركة وفى

مقدمتها القوتان العظميان كما ينبغى ان يكون لهذه الدولة القدرات والامكانيات المطلوبة لتولى المسئولية فى المستقبل وقد نجحت مصر بتعاونها مع الاطراف الاخرى المتفهمة لنفس المنطق فى ان ينتهى المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى انعقد خلال سبتمبر ١٩٨٨ فى قبرص الى اقرار رئاسة يوجوسلافيا للحركة خلال قمتها التاسعة التى ستعقد فى سبتمبر من عام ١٩٨٩ وجدير بالذكر فى هذا الصدد ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى قبرص قد صادق على تشكيل لجنة وزارية لاعادة النظر فى منهاجية الحركة .

وفى بلجراد التى زارها الرئيس محمد حسنى مبارك فى سبتمبر ١٩٨٨ طرحت مصر ذات الاسئلة التى كانت تشغل بال يوجوسلافيا واتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم مجموعات عمل مصرية ويوجوسلافية بدراسة آفاق الدور الممكن لدول عدم الانحياز على ضوء هذه المتغيرات العالمية الجديدة التى هى فى الواقع ليست مرحلة اخرى من مراحل الوفاق وانما ربما كانت مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية برمتها .

وترصد الدبلوماسية المصرية عددا من المؤتمرات التى تشهد بأهمية ودلالة هذا التطور الايجابى تتمثل فى بدايات مشجعة لحل العديد من المشاكل الاقليمية التى تعانى منها بلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز وتشكل عبئا عليها يعوق حركتها ويبدد مواردها ويهدر طاقاتها .

فقد سجل الوضع فى افغانستان تطورات ايجابية خلال العام المنصرم كما نجحت الامم المتحدة وسكرتيرها العام فى لعب دور فعال فى تقريب وجهات نظر الاطراف المختلفة وهو ماسمح بالتوصل الى اتفاقيات جنيف الخاصة بتسوية المشكلة الافغانية ونقلها الى مرحلة جديدة على طريق الحل بعد ان عانى شعب افغانستان المجاهد وكافح كفاحا تاريخيا باسلا .

وتود الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد ان تحيى القرار السوفيتى بالانسحاب من افغانستان الدولة العضو فى حركة عدم الانحياز وإعلانه عن نيته فى تنفيذه الامين له ، الا ان هذه التطورات الايجابية لايجب ان تنسينا ان الحل الحقيقى والنهائى لمشكلة افغانستان لن يتحقق الا بتمكين شعبها من اختيار حكومته بحرية واستقلال وبعودة لاجئيه ووقف التدخلات الاجنبية .

كما تحقق كذلك خلال عام ١٩٨٨ الفائت تحركا إيجابيا تحت اشراف الأمم المتحدة بشأن القضية القبرصية يدعونا الى التطلع الى مستقبل يتم فيه الاتفاق على الحفاظ على وحدة قبرص وسلامة اراضيها فى اطار دولة فيدرالية غير منحازة تضمن لكل طوائفها وأفرادها حقوقا متساوية وتأمل مصر فى ان يكون بدء الحوار بين الرئيس القبرصى وزعيم الطائفة التركية خطوة ايجابية فى هذا الاتجاه .

وتتطلع الدبلوماسية المصرية الى إمتداد هذا المناخ العام للتسويات لتشمل كذلك حل المشكلة الكورية طبقا لرغبة شعبيها فى توحيد شطرى كوريا .

كما نأمل فى ان يساعد هذا التطور على تهدئة الاوضاع فى امريكا الوسطى وتمكين دول أمريكا اللاتينية فى اخذ مصيرها بين أيديها بعيدا عن محاولات التدخل والسيطرة والتخريب وتؤيد مصر جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة والتى توجت باتفاق دول امريكا الوسطى الخمس للمرة الاولى على توقيع وثيقة جواتيمالا فى السابع من أغسطس ١٩٨٧ التى تتضمن أسس تسوية المشكلة وباعتبارها محاولة تمثل منعطفا جديداً صوب السلام والاستقرار لشعوب هذه المنطقة .

وفى مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين دول العالم الثالث فى كل من اسيا وامريكا اللاتينية تحرص الدبلوماسية المصرية على مد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمفتوح وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية وبأهمية تعزيز علاقات التفاعل والتبادل بين مختلف المناطق الاقليمية فى قارات العالم الثالث ، خاصة وان المشكلة الاقتصادية تضغط بشدة علينا جميعا وتفرض التراجع على عملية التنمية فى بلادنا وتهدد أنماط حياتنا بشكل عام .

وعلى نطاق القارة اللاتينية فان ثمة عوامل متعددة ومتنامية تعمل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتينى لسياسة مصر الخارجية وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وهذه الدول التى أحرز البعض منها قدرا كبيرا من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والتى يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك وخاصة فى مجالات التسليح والطاقة النووية مايسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها لصالحهما الثنائى او فى إطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول اخرى نامية وخاصة الدول الافريقية ، ولعل من ابرز ميزات هذا النوع من التعاون انه يتم بعيدا عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى .

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير إمكانيات دفع العلاقات المصرية اللاتينية الى الامام فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية والعلاقات المصرية مع سائر دول القارة علاقات واعدة ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى فى الشرق الاوسط وافريقيا وانها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت تم العديد من تبادل الزيارات بين مصر ودول امريكا اللاتينية فقد استقبلت القاهرة رئيس جمهورية فنزويلا على رأس وفد على مستوى عال ضم وزير الخارجية وعددا كبيرا من الوزراء خلال الفترة من ١٣ ـ ١٥ يونيو كما قام وزير البترول الفنزويلي بزيارة الى مصر يومى ٢٢ ـ ٢٣ إبريل من العام الماضى وذلك فى اطار تنسيق سياسات البلدين البترولية ومن أجل تحقيق الثبات والاستقرار فى السوق البترولية .

وفى شهر ابريل ١٩٨٨ قام رئيس مجلس الشعب بزيارة الى المكسيك كما قام وزير الزراعة المكسيكى بزيارة الى مصر خلال الفترة من ٩ ـ ١٤ ابريل ١٩٨٨ ومن ناحية اخرى قامت مصر بتنظيم اسبوع سياسى ثقافى فى عدة ولايات مكسيكية وفى ديسمبر الفائت قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتمثيل الرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات تنصيب الرئيس المكسيكى الجديد ساليناس دى جورتارى تعبيرا عن عمق الصلات القائمة بين البلدين وفى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية كوبا أجرى خلالها محادثات مع كبار المسئولين الكوبيين فى الحكومة والحزب والبرلمان استهدفت العمل على تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول أهمية تدعيم حركة عدم الانحياز فى المرحلة القادمة وفى ظل المتغيرات الدولية الراهنة ، هذا والجدير بالذكر ان نائب وزير خارجية كوبا كان قد زار مصر مرتين خلال العام الفائت فى شهرى فبراير ومايو .

وان تتمسك مصر فى علاقاتها الخارجية جميعا بسياسة عدم الانحياز وبمواصلة العمل على ان تظل للحركة وحدتها وتضامنها وديمقراطيتها واذ تحرص على إقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، فان مصر تحرص كذلك فى علاقاتها مع القوتين الاعظم على الا يكون احتفاظا بعلاقات متميزة مع احدى الدول العظمى على حساب علاقاتنا مع الدول الاخرى .

وتتابع الدبلوماسية المصرية باهتمام ووعى وارتياح ماتشهده العلاقات بين القوتين الاعظم من وفاق وانفراج تمثل فى نجاحها فى تحقيق لقاءات القمة المتعاقبة والتى سجل عام ١٩٨٨ اللقاء الرابع فى موسكو والخامس فى الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة القاء الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف لخطابه أمام الجمعية العامة المتحدة فى ديسمبر من العام الفائت :

ولقد رحبت مصر بهذه اللقاءات وهذا التطور ايمانا منها بضرورة مساندة الجهود الهادفةالى تدعيم السلام والامن الدوليين وأملا منها ايضا فى ان يكون لازدياد فرص الوفاق الدولى والتفاهم بين القوتين الاعظم اثاره على ازدياد فرص التسوية السلمية لبؤر التوتر العالمية .

وعلى مدى العام المنصرم قامت مصر بأكثر من خطوة فى مجال تحقيق توازن علاقاتها مع الدولتين العظميين ومع المعسكرين الغربى والشرقى وفى هذا الاطار واتساقا مع العلاقات الوثيقة بين مصر وبين الولايات المتحدة فقد حرص كلا الطرفين على الابقاء على ما تتميز به علاقاتهما من طبيعة خاصة من منطلق الاتفاق فى وجهات النظر بالنسبة لتحقيق المصالح القومية لكل منهما من خلال تلك العلاقات كما عمدت الولايات المتحدة بصفة دائمة على التأكيد على احترامها لاستقلالية القرار المصرى بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية كما شهدت العلاقات مع نهاية العام ترحيبا واضحا سواء بالنسبة لاقتناع الولايات المتحدة بتحريك مسيرة السلام فى الشرق الاوسط ومواجهة الحقائق والاعتراف بعدم إمكانية التخطى المستمر للشعب الفلسطينى وممثليه الشرعيين او الاستمرار فى تجاهل حقوقه الوطنية وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير وذلك بالبدء فى الحوار بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية أو سواء الاسهام بأكبر قدر من المساعدات الاقتصادية لتطوير وبناء الدولةالمصرية العصرية أو الدخول فى مشروعات الانتاج المشترك للسلاح بهدف تطوير قواتنا المسلحة ومن ثم يمكن القول بايجاز ان عام ١٩٨٨ قد سجل تحسنا بصفة عامة للعلاقات بين الدولتين على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك فى فبراير ١٩٨٨ لتدفع الدفء من جديد فى العلاقات المصرية الامريكية كما حرصت الولايات المتحدة على استئناف دورها كشريك فى عملية السلام من خلال مشروع شولتز ورحلاته المكوكية وحظيت قضية السلام بدرجة أعلى من سلم الاولويات المتعلقة بالمنازعات الاقليمية والدولية التى تعالجها الادارة الامريكية كما مارست مصر الاتصال المستمر مع الادارة الامريكية حتى تحققت استجابتها لمبادرة عرفات السلامية والامساك بفرصة السلام السانحة .

ومن ناحية اخرى أصرت مصر على الابقاء على الدور الامريكى الحيوى بالنسبة لاهمية تنفيذ حكم المحكمة الدولية الخاص بطابا بالرغم من رفضنا للحل السياسى الوسط واصرارنا على انتظار نتيجة التحكيم والالتزام بها كما عكست الزيارات المتبادلة لمختلف مستويات المسئولين فى البلدين على مدى العام الفائت الاهتمام المتنامى الذى توليه . كل من القاهرة وواشنطن للابقاء على قوة الدفع فى العلاقات المصرية ـ الامريكية

وعلى الجانب الاقتصادى لم تتغير معدلات المعونة الاقتصادية الامريكية الى مصر تغييرا ملحوظا فى عام ١٩٨٨ مقارنة

بالعام الذى سبق رغم تخفيض الاعتمادات بسبب عجز الميزانية الامريكية وخفض برنامج المساعدات ككل ولكن لم تستجب الادارة الامريكية لطلب مصر بزيادة الجزء النقدى من المساعدات الاقتصادية وظل الجزء الذى ووفق عليه محتجزا لحين الاتفاق مع صندوق النقد .

وفيما يتعلق بالجانب العسكرى من العلاقات المصرية - الامريكية فقد تميز العام الماضى بتعميق التعاون العسكرى ومن أهم مظاهره كان توقيع مذكرة التفاهم بين وزير الدفاع المصرى ووزير الدفاع الامريكى وكذلك التوقيع على بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة " M .II. " اما علاقات مصر بسائر دول المعسكر الغربى وخاصة دول المجموعة الاوروبية فقد شهدت المزيد من القوة والتطور على مدى العام المنصرم كما كانت زيارات الرئيس مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وايطاليا والفاتيكان وتركيا واليونان فى فبراير ١٩٨٨ ومرة اخرى الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا فى سبتمبر من العام الماضى مايعكس الاهمية الكبيرة التى تتميز بها العلاقات المصرية مع هذه الدول .

ولايخفى ان الدبلوماسية المصرية تعتقد ان الوقت مناسب الان اكثر من أى وقت مضى لتحريك الدور الاوروبى من اجل تنشيط جهود السلام فى المنطقة وانه يمكن لاوروبا ان تلعب دورا فعالا فى هذا الاتجاه لما تملكه اوروبا من ثقل ووزن معنوى لدى كل من العملاقين كما ان لاوروبا مصلحة ذاتية فى تأمين السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط لارتباط مفهوم الامن الاوروبى بأمن الشرق الاوسط الذى يقع على الحدود الجنوبية المتاخمة لاوروبا كما ترى مصر أهمية ان يرتفع صوت اوروبا التى تقوم فلسفتها على احترام حقوق الانسان لادانة واستنكار مايواجهه الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة من انتهاكات دائمة ومستمرة ويومية على أيدى سلطات الاحتلال الاسرائيلية التى تمارس تنكيلها وانتهاكاتها على مدى عشرين عاما متصلة ويقوم منطق الدبلوماسية المصرية على حقيقة ان وقوع الضحايا يوميا الان وعلى مدى العام المنصرم ومنذ بدء انتفاضة الشعب الفلسطينى على الظلم والعدوان الذى يكابده لسنوات طويلة انما يشكل سببا كافيا لتحريك الضمير الاوروبى من أجل العمل على وقف التدهور فى الاوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى ولضمان تطبيق اتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والاحترام بميثاق حقوق الانسان .

واذا كان ذلك هو المضمون السياسى للعلاقات المصرية - الأوروبية ، فان المضمون الاقتصادى يقوم فى جوهره على متابعة حث الدول المانحة للمعونات على زيادة دعمها لمصر ، وحشد تأييدها لنا فى المفاوضات الجارية بين القاهرة ومؤسسات التمويل الدولية وأهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وقد نجحت اتصالاتنا على المستوى السياسى الفنى فى اشعار متخذى القرار فى الدول ذات العضوية المؤثرة فى تلك المؤسسات باحتياجات مصر ، وبضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية الداخلية التى تستدعى تفهم أهمية تطبيق الاصلاح الاقتصادى بأسلوب تدريجى ، وضمن الحدود الزمنية ، التى تضع فى حسبانها قدرات الفئات الفقيرة من الشعب .

أما عن علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فأنها تشهد فى هذه المرحلة تطورا ايجابيا واضحا . ولعله من الجدير بالذكر أن تاريخ العلاقات المصرية - السوفيتية قد مر بحقب مختلفة تمكن الجانبان خلالها جميعا ، وبجهود مشتركة من تذليل الصعاب التى شابتها ، وأستطيع أن أقول أن الجانبين المصرى والسوفيتى يخططان الآن ، بكل وعى وادراك وجدية ، فى عملية اعادة بناء العلاقات بين البلدين ، وأرساء الأساس المتين لذلك الحوار البناء الدائر الآن فى كافة مجالات التعاون بين البلدين . كما تجرى الآن ، سواء على مدى العام المنصرم ، أم كذلك فى المستقبل ، وبروح من الاخلاص والثقة ، مناقشة كافة جوانب العلاقات المصرية - السوفيتية ، ومختلف المسائل الدولية التى تهم البلدين من خلال لغة مشتركة ، وفهم متبادل ، يستهدف فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر ومصالح متطورة .

كما انه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتى الذى يمثل أحد القطبين العظميين فى تلك الثنائية التى تحكم العالم المعاصر ، يشكل حضوره السياسى والواقعى فى قضية الشرق الأوسط ، عنصرا حاسما ولازما ، لايمكن تجاهله أو تجاوزه ، وخاصة فى مثل هذه الصراعات التى غدت جزءا من المواجهة العالمية المحكومة بهذه القطبية الثنائية الشاملة . والعلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى ، هى علاقات لاتفرضها فقط عوامل السياسة المعاصرة ، ولكن تتداخل فيها كذلك عوامل الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية ، بحكم اعتبارات الجوار والمصالح والأمن بمفهومه القومى والعالمى .

ولا شك أن دور الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة جوهرى وحيوى ، سواء فى ظل علاقات الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب ، أو فى ظل الوفاق العالمى والتقارب بين العالمين الاشتراكى والرأسمالى ، وربما يزداد الدور السوفيتى اهمية وفعالية ، عندما يسود التقارب والوفاق بين واشنطن وموسكو ، كما أن هذه الأهمية والفعالية تأخذ ابعادا أكثر عمقا وايجابية عندما يقوم الموقف السوفيتى على أسس واضحة ومفاهيم ثابتة ، من ضرورة حل القضايا الاقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى بصفة خاصة .

فالموقف السوفيتى يؤيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ويدعم نضاله من أجل الحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويعترف بالدولة الفلسطينية التى اعلن عن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ فى الجزائر . وفى نفس الوقت فأن الدبلوماسية السوفيتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصالح كافة أطراف

النزاع ، وتؤمن بأن الطريق الواقعي الوحيد نحو التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط ، لابد وأن يمر عبر مؤتمر دولى يتبلور اتفاق عالمى واسع حوله . كما يعرض السوفيت كذلك استعدادهم لاعادة علاقاتهم الدبلوماسية باسرائيل ، عند بداية انعقاد المؤتمر الدولى .

واذا كانت مصر ترحب بدور سوفيتي نشط فى مجال السعي لتهيئة الأجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولى المنشود ، فأننا نتطلع الى مزيد من التحرك السوفيتى فى مجال الاتصال بمختلف الأطراف الدولية ، سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو اسرائيل . ذلك أن الحضور السوفيتى الفاعل على مسرح الشرق الأوسط ، ودوره الايجابى داخل المؤتمر الدولى للسلام ، هو ـ بكل تأكيد ـ ما تحرص عليه مصر والعرب جميعا ، لأن ماسوف يتحقق ، من خلال المشاركة السوفيتية ، سيكون أفضل مما يتحقق لو ترك الأمر للدور الأمريكى بمفرده ، كما لايخفى أن ما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتى من ضمانات لتحقيق التسوية ، سيظل من أكثر العوامل أهمية فى مرحلة اخراج التسوية الى حيز التنفيذ الفعلى ، وفى مجال التوصل الى السلام الشامل والعادل والدائم فى هذه المنطقة الحيوية للسلام العالمى كله .

ولقد سجل العام المنصرم ـ فى مجال العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتى ، مرور خمسة وأربعين عاما على قيام العلاقات الرسمية بينهما . وفى الحقيقة كانت مسيرة هذه الأربعة عقود ونصف العقد الماضية ، مسيرة حافلة بمعانى الصداقة والتفاهم المتبادل والتعاون المشترك . ولقد شهدت السنة الماضية تبادلا مكثفا للزيارات على مستوى الوزراء والفنيين فى مجال التعاون بين البلدين . كما جاءت زيارة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى موسكو فى مايو ١٩٨٨ ، بعد ما يقرب من اثنى عشر عاما على آخر زيارة عمل لوزير خارجية مصر فى اطار العديد من المتغيرات السياسية ، وبعد أربعة أعوام على تبادل السفراء بين الدولتين ، وتتويج العلاقات المصرية السوفيتية ، التى دخلت بالفعل مرحلة العلاقات الطبيعية التى تتسم بالتشاور السياسى المستمر بين البلدين ، وتبادل الزيارات على كافة المستويات الى جانب ما تحقق من تطورات هامة فى العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

فعلى جبهة العلاقات الاقتصادية تحقق تطور ايجابى ملحوظ ، خاصة بعد توقيع اتفاق إعادة جدولة الديون المصرية ، وبحث مجالات التعاون التجارى والاقتصادى والعمل على تدعيمها فى ضوء رغبة الاتحاد السوفيتى فى الاسهام فى الخطة الصناعية والاقتصادية فى مصر ، وتنفيذ بعض مشروعات الخطة الخمسية القادمة وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين . وقد بلغ حجم التبادل التجارى السلعى بين البلدين حوالى ٩٥٠ مليون دولار ، أما عقود الاحلال والتحديث للمشروعات السوفيتية القائمة فى مصر ، فقد بلغت مائة مليون دولار . كما تم توقيع اتفاق طويل الأجل لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من أول يناير عام ١٩٨٨ . كما جرى فى يونيو الفائت التوقيع فى موسكو على أول اتفاقية سياحية بين مصر والاتحاد السوفيتى لزيادة حجم التبادل السياحى بين البلدين . ولا شك أن هذا التطور الايجابى سيفتح الباب أمام التوصل الى اتفاقيات اخرى حول تطوير التعاون الاقتصادى ، وتوسيع مجالات التبادل التجارى والثقافى وغيره من المجالات . كما أن السوق السوفيتية هى سوق تقليدية هامة للصادرات المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاما .

أن هناك بكل تأكيد ، مجالات واسعة ورائعة تنتظر العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، خدمة لشعبى البلدين . وفى هذا الصدد ، فقد كان توقيع اتفاقية التعاون المصرى ـ السوفيتى فى مايو ١٩٨٨ ، بمثابة فاتحة جديدة فى العلاقات بين القاهرة وموسكو تؤكد حرص الجانبين على اقامة روابط مستديمة ، طبيعية ومتوازنة ، خلاقة ومتطورة .

وفى العام الفائت ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس جمعية الصداقة المصرية ـ السوفيتية بزيارة الى الاتحاد السوفيتى فى يوليو عام ١٩٨٨ ، للمشاركة فى احتفالات جمعية الصداقة السوفيتية ـ المصرية باحتفالات الذكرى السادسة والثلاثين بثورة يوليو المصرية . وتعمل جمعيتا الصداقة فى البلدين ، على بذل الجهود لتهيئة انسب الظروف ، وتوفير المناخ النفسى المواتى لنمو العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات ، ضمن أفق يستشرف تدعيم وتعميق مفاهيم الصداقة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الشعبين المصرى والسوفيتى .

ولا شك أن العلاقات بين مصر وبين وسائر دول الكتلة الاشتراكية ، تشهد تطورا هاما وشاملا فى مختلف المجالات ، كما أن ثمة آفاقا واسعة ما زالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة فى حقل التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والثقافى والعلمى المتعدد المناحى . ومن المؤكد أن دول المجموعة الاشتراكية تستطيع أن تلعب دورا هاما فى مجال التحديث والاحلال للقطاع العام المصرى ، الذى اعتمد فى مرحلة الستينات ـ بصورة كبيرة ـ فى تأسيسه ، على خبرات شرقية .

واذا كانت الزيارات المتبادلة التى تأخذ فى التنامى بين مصر وبين دول الكتلة الاشتراكية ، تشكل مؤشرا فى اتجاه الصعود المستمر ، فان عام ١٩٨٨ المنصرم قد سجل زيارات هامة فى كلا الاتجاهين ، لعل فى مقدمتها ، تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى يوجوسلافيا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، كما قام رئيس مجلس الشعب على رأس وفد من المجلس

بزيارة الى الاتحاد السوفيتي ، وكذلك قام رئيس مجلس الشورى بزيارة كل من رومانيا وبولندا والمجر . كما قام وفد من مجلس الشورى بزيارة الى جمهورية المانيا الديمقراطية للمشاركة فى الندوة الخاصة باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . وعلى المستوى الوزارى ، قام وزير الدولة للتعاون الدولى بزيارة الى كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الاسكان والمرافق بزيارة الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الصناعة الى تشيكوسلوفاكيا .

وعلى الجانب الآخر استقبلت مصر الرئيس نيكولاى شاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء الرومانى فى اكتوبر ١٩٨٨ لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين . كما قام كل من نائب وزير الخارجية لشئون الامم المتحدة ونائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، فى جمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الى مصر فى فبراير واكتوبر ١٩٨٨ على التوالى . كما قام رئيس اتحاد عمال المانيا بزيارة الى مصر فى يناير ١٩٨٨ ، والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة فى جمهورية بلغاريا الشعبية فى فبراير ١٩٨٨ . ومن تشيكوسلوفاكيا استقبلت مصر وزير الخارجية فى ابريل ١٩٨٨ ، وقبله قام نائب وزير الخارجية بزيارة الى مصر كذلك فى يناير ١٩٨٨ .

الدبلوماسية المصرية على ساحة المنظمات الدولية :

تنشط الدبلوماسية المصرية فى نطاق الأمم المتحدة كتنظيم دولى شامل ، سواء على مستوى اجهزتها الخمسة الرئيسية او على مستوى وكالاتها المتخصصة أو مؤتمراتها المتعددة التى غدت تشكل نظاما متكاملا ، يحيط بمختلف أوجه النشاط من سياسى واقتصادى وثقافى واجتماعى وبيئى وقانونى وانسانى . كما تنشط مصر على ساحات دولية أخرى متعددة تأتى فى مقدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى .

فعلى ساحة المؤتمر الاسلامى ، يقوم انتماء مصر الى العالم الاسلامى فى جوهره على الايمان برسالة الاسلام التى هى رسالة عدل وسلام ، ودعوة حق وخير ، ومنهج حرية وديمقراطية . ومن خلال عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، تؤكد دوما على أهمية التنسيق والتشاور المستمر بين الدول الاسلامية حيال مختلف القضايا الجوهرية والاساسية ذات الاهتمام المشترك ، كما تؤكد ، وبصفة خاصة ، على اهمية التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية

وفى عام ١٩٨٨ المنصرم ، نجحت الدبلوماسية المصرية فى أن تصل بعلاقاتها مع المجموعة الاسلامية الى أفضل المستويات ، بالاتصالات الدائمة مع قياداتها ، ومشاركة ايجابية فى مختلف الانشطة بمنظمة المؤتمر الاسلامى

وتحت علم الأمم المتحدة ، تمارس مصر مسئوليتها كعضو مؤسس لمجتمع الأمم على مدى الثلاثة والأربعين عاما الماضية ، بكل الحماس والاخلاص ، ايمانا منها بأن الأمم المتحدة هى النظام الذى يستهدف أن تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون والتعايش السلمى ، عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال .

واذ تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن القوة ليست هى أفضل وسائل اقرار السلام والأمن ، وان افضلها انما يتمثل فى ازالة البواعث التى تؤدى الى الحرب ، وترجيح كفة المعقولية السياسية ، وجعل صنع السلام أسلوب حياة لشعوبنا . ومن أجل هذا تدرك مصر بأهمية تقديم المزيد من الدعم لمنظمة الأمم المتحدة ، حتى تتزايد اسهاماتها الايجابية ، وبضرورة العمل معا ، فى اطار من التضامن ، والمسئولية المشتركة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، حتى يتزايد اقترابنا من عالم اكثر أنسانية ، يقوى ايمان البشرية بنفسها ، وبقدراتها الخلاقة على صنع مستقبل أفضل .



وهكذا يستبين لنا ، من واقع استعراض حصاد العام الفائت ، أن سياسة مصر الخارجية ، تزداد اكتسابا لمواقع جديدة ، يوما بعد يوم ، بما يؤكد مصداقية توجهاتها السياسية ، ومبدئية قناعاتها الفكرية والمسلكية على الصعيد العالمى .

د. بطرس بطرس غالى

دراسة

المحافظة

الفكر المحافظ الأمريكى والصراع العربى الاسرائيلى

د . إبراهيم عبدالعزيز المهنا
مدرس بجامعة الملك سعود ـ قسم الاعلام

هى واحدة من المدارس السياسية الثلاث ـ بجانب الليبرالية والاشتراكية ـ السائدة الآن فى الغرب . وقد ظهرت الفلسفة السياسية المحافظة فى عام ١٧٩٠ على يد أدموند بيرك فى كتابته المعادية لمبادىء الثورة الفرنسية . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت هذه الفلسفة فى الانتشار ، حتى أصبحت قوة سياسية هامة مع نهاية القرن التاسع عشر(١) .

وبالرغم من انتشار كلمة «محافظ» و «الفكر والسياسة المحافظة» ، الا أنه لايوجد تعريف دقيق وثابت وشامل لمعنى محافظ . فلقد اختلف معناها باختلاف المكان والزمان . اضافة الى ذلك فان الجماعات المحافظة تنقسم الى عدة أقسام تختلف فكريا فيما بينها . إلا أنه يمكن التعرف على المحافظة المعاصرة ، من خلال الخواص العامة التالية لفكرهم .

١ ـ المحافظة على التقاليد الموروثة ومعاداة التغيرات الجديدة فى العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
٢ ـ الايمان بالحرية الفردية والحد من سيطرة الدولة .
٣ ـ الاعتقاد بحرية الاقتصاد والتجارة ومعاداة تدخل الدولة فى الاقتصاد والنزعة الى اعادة توزيع الثروة .
٤ ـ الوطنية المتشددة .
٥ ـ الاعتقاد بأهمية القوة ـ وبالذات القوة العسكرية ـ فى السياسة الخارجية .

وبالرغم من انتشار الفكر المحافظ فى الغرب ، الا أنه فى الولايات المتحدة وبخلاف الدول الغربية الأخرى ، كان فكرا ضعيفا فى الخطاب السياسى وغير مؤثر على عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية على حد سواء . لقد كان الحزب الجمهورى فى أمريكا هو الحزب الذى يميل الى المحافظة ـ وبالذات فى الشئون الاقتصادية ـ الا أنه

1- Robert Nisbet, Conservatism (Minneapolis: University of Minnesota press, 1986). pp. vii-3.



من الصعب التمييز بين الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى فى الكثير من السياسات العامة لدرجة تجعلنا نصف الحزب الجمهورى بأنه الحزب المحافظ بينما نصف الحزب الديمقراطى بأنه الحزب الليبرالى . ان التداخل والتشابك الفكرى والسياسى بين هذين الحزبين قوى ، حيث أنهما يحتويان على جماعات محافظة وليبرالية فى آن واحد . وبالرغم من أن الجماعات التقدمية كانت قوية داخل الحزب الديمقراطى ، الا أن الجماعات المحافظة كانت ضعيفة داخل الحزب الجمهورى وداخل أمريكا بشكل عام . ومع انتخاب رونالد ريجان رئيسا للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ بدأ الأمر بالتغير حيث يذكر البرفوسور روبرت نسبات فى كتابه «المحافظة» :

لقد أصبح رونالد ريجان ، الذى رشح نفسه على خط جمهورى محافظ واضح ، فى البيت الأبيض ، جاعلا من نفسه أول رئيس أمريكى فى التاريخ يعلن وبثقة أنه محافظ ... لقد كان التغير فى أمريكا كبيرا . ان انتخاب ريجان يعتبر محصلة لتكونات محافظة بدأت فى التراكم والبناء منذ ثلاثين سنة تقريبا . انه بناء سياسى وثقافى وفكرى يشمل مفكرين مشهورين ومجلات قومية ذات توزيع كبير وتأثير قوى ، ومراكز ومعاهد للأبحاث... لقد برزت شبكة محافظة فعالة . وأكثر من ذلك أن كلمة محافظ Conservative أصبحت شعارا مقبولا فى الخطاب السياسى الأمريكى فى هذا الوقت(٢) .

وبالرغم من ذلك فان الجماعات المحافظة ، وكما ذكرنا سابقا ، تختلف فيما بينها فلسفة وتكوينا . ولعل أحدث الجماعات المحافظة هو مايعرف بالمحافظين الجدد Neo-Conservatives . اضافة الى ذلك فانه من الممكن اعتبار جماعة المحافظين الجدد أقوى الجماعات المحافظة من ناحية التأثير الفكرى ووضوح الخط السياسى . كما

---

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

أن المحافظين الجدد قد لعبوا دورا رئيسيا فى اسقاط جيمى كارتر ورسم جزء كبير من سياسة ريجان الخارجية .

هذا البحث هو محاولة لدراسة تكوين وفكر جماعة المحافظين الجدد . ولكن قبل أن نفعل ذلك ، فاننا سوف نتطرق الى الفكر المحافظ فى أمريكا وللجماعات المحافظة فيها من ناحية الالتقاء والاختلاف فى الأفكار وبالذات فى الشئون الخارجية والصراع العربى ـ الاسرائيلى . أما خاتمة الدراسة فهى عبارة عن استقراء لمستقبل المحافظين الجدد فى السنوات القليلة القادمة .

الفكر والجماعات المحافظة فى أمريكا :

تاريخيا ، من الممكن القول ان الفكر المحافظ هو من أضعف التيارات السياسية فى أمريكا . إذ أنه يتميز بجموده وعدم مقدرته أو استعداده للتعامل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، ولذا فانه لم يستطع كسب قاعدة شعبية كبيرة . فبعد قيام الولايات المتحدة ، كان المحافظون ضد أى اصلاح اجتماعى فى الداخل مثل تحرير السود أو توسيع القاعدة الانتخابية (كانت مقتصرة على ملاك الأراضى) . أما فى الشئون الخارجية ، فان هذا الفكر كان يدعو الى سياسة العزلة الدولية Lsolationism والتى ترى أنه يجب على الولايات المتحدة عدم الدخول فى المشاكل والصراعات الدولية خارج حدودها . اضافة الى ذلك فان المحافظين ارتبطوا بالطبقة الرأسمالية وأصبحوا المدافعين الرئيسيين عن مصالح هذه الطبقة .

وقد منى الفكر المحافظ بالكثير من الهزائم منذ استقلال الولايات المتحدة وحتى الآن . فبعد أربعة وسبعين سنة من الاستقلال ، قامت الحرب الأهلية وانهزمت الولايات المتحدة الجنوبية المحافظة وتم تحرير السود . وفى عام ١٨٩٨ م قامت الحرب الأمريكية ـ الاسبانية والتى انتهت بهزيمة أسبانيا وببروز الولايات المتحدة كقوة دولية فعالة . وكان هذا نهاية للفكر الذى يدعو الى العزلة . واستمر تراجع الفكر المحافظ فى العقود التالية . ولعل أكبر هزيمة لهذا الفكر ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة من ناحية والاقتصاد والمجتمع من ناحية ثانية ، حصلت فى الثلاثينات من القرن العشرين مع تطبيق سياسة التنظيم الجديد Ihe New Deal والتى أقرت بعض الأفكار الاشتراكية مثل تملك الدولة للمشاريع الكبرى (مشروع وادى تنسى)ومسؤولية الدولة فى توفير الرخاء للمواطنين خلال سياسة الضمان الاجتماعى .

وتعتبر الحرب العالمية الثانية أكبر تحول أصاب موقع الولايات المتحدة فى النظام الدولى . فبعد الحرب أصبحت أمريكا القوة الأولى فى العالم والتى تستطيع فرض سياستها على الدول الأخرى بما فيها القوى الأوروبية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا . وهذا أثر على الخطاب السياسى الأمريكى ، حيث برزت فى العلاقات الدولية مدرستان متضادتان : الأولى . هو مايعرف بالمدرسة المثالية (Idealistic School) والتى ترى أن القانون هو العنصر الأساسى فى المجتمع الدولى ، وأنه بامكان الدول تحقيق السلام والرخاء والحرية لشعوبها عن طريق القانون الدولى والمنظمات الدولية . أما المدرسة الثانية فهى مايسمى بالمدرسة الواقعية (Realistic School) والتى ترى أن القوة هى العنصر الأساسى فى المجتمع الدولى ، وأن جميع الدول تسعى دائما الى زيادة قوتها وفرض نفوذها ومصالحها على الآخرين ، بغض النظر عن الطرق المتبعة من أجل الوصول الى هذا الهدف .

وقد اتبعت أمريكا فى سياستها خليطا من هاتين المدرستين . فمن المدرسة الواقعية أخذت مبدأ القوة والسعى الى زيادة نفوذها ومصالحها . ومن المدرسة المثالية أخذت مبدأ الايجابية (Positivism) والتى ترى أنه بامكان الولايات المتحدة حل المشاكل الدولية المختلفة من الصراعات العسكرية الى قضايا التطور والتنمية فى دول العالم الثالث .

والفكر وقادته ومنفوذه فى هذا الخط هم ما أصبح يعرف بالمؤسسة الشرقية (Eastern Establishment) ، نسبة الى شرق الولايات المتحدة حيث توجد المراكز الفكرية والمالية والسياسية ، والمؤسسة الشرقية تدعى استخدام العلم والمنطق ، بدلا من الايديولوجية العمياء ، فى فهم المجتمع الدولى والتعامل معه .

وكانت الأدارات الأمريكية المتعاقبة خلال الخمسينات والستينات والسبعينات تتأرجح فى سياستها يمنة ويسرة حول خط المؤسسة الشرقية ، ولكن ليس بعيدا عن الوسط . فعند وصول الجمهوريين الى البيت الأبيض (نيكسون مثلا) فان السياسة العامة تميل الى اليمين والى المحافظة ولكن ليس بعيدا عن خط المؤسسة الشرقية . أما عند وصول الديمقراطيين الى البيت الأبيض (كيندى ، جونسون ، وكارتر) ، فان السياسات العامة تميل نحو اليسار والليبرالية ،ولكن ليس بعيدا عن خط الوسط كذلك .

وهذا لايعنى عدم وجود أفكار أخرى فى الخطاب السياسى الأمريكى . بل هنالك بعض الأفكار المتطرفة نوعا ما ـ اما يسارا أو يمينا . الا أن أفكارا كهذه كانت محدودة التأثير على الخطاب السياسى وفى التطبيق . وخلال الستينات بدأ بعض المفكرين الأمريكيين يحسون بوجود أزمة فى المجتمع الأمريكى وفى السياسة الخارجية للحكومة . ولعل من أسباب الشعور بهذه الأزمة هو زيادة التدخلات العسكرية الأمريكية الخارجية (فيتنام مثلا) ، وتزعزع القوة الأمريكية ، وفشل السياسات المتبعة فى التعامل مع المشاكل الداخلية والخارجية . وهنا بدأت الأفكار اليسارية فى البروز على السطح والمشاركة فى الخطاب السياسى ومن ثم التأثير على الحكومة والمجتمع . ونتيجة لذلك أخذ اليمين والوسط فى التراجع وأخذ موقف الدفاع .

وقد أثر هذا التغير على سياسة أمريكا الخارجية فى العقد التالى . فقام الرئيس رتشارد نيكسون بالاعتراف بالصين الشيوعية وزيارتها وتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى والانسحاب من فيتنام . وهذه اشياء لم تكن متوقعة من رئيس جمهورى معروف بعدائه للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . وكان انتخاب جيمى كارتر رئيسا فى عام ١٩٧٥م يعتبر انتصارا للجناح الليبرالى ليس على مستوى الحزب الديمقراطى فقط ، بل على مستوى أمريكا ككل . وقد حاول كارتر تطبيق بعض الافكار الليبرالية التى ظهرت فى السبعينات ، الا أنه واجه الكثير من المشاكل فى السنوات الأخيرة والتى أثرت على استمراريته ، والتى من غير المناسب مناقشتها فى هذه المقالة .

وكان وصول رونالد ريجان الى البيت الأبيض يمثل اكبر هزيمة يواجهها الليبراليون واليساريون فى تاريخ أمريكا الحديث . وكما ذكرنا سابقا فقد وصل ريجان بسياسة متشددة أو متطرفة فى التحفظ ، إذ أنها بعيدة بشكل كبير عن المؤسسة الشرقية[٣] . وقد كانت هزيمة كارتر وانتصار ريجان فى انتخابات الرئاسة الأمريكية فى عام ١٩٨٠م نتيجة لتحالف أربع جماعات من المحافظين (التقليديون ، الوطنيون ، الدينيون والجدد) . ولعل أهم هذه الجماعات من ناحية الحداثة ومن ناحية التأثير على الخطاب السياسى هى جماعة المحافظين الجدد . وقبل أن نناقش جماعة المحافظين الجدد تفصيلا ، فاننا سوف نتحدث عن الجماعات الثلاث المحافظة الأخرى ، وذلك من أجل المقارنة بين هذه الجماعات ومعرفة العلاقات بينهم ، ومن أجل الخروج بفهم أكثر للمحافظة الأمريكية بشكل عام والمحافظين الجدد بشكل خاص . علما أن هنالك تداخلا فى آراء هذه الجماعات الذى يصل أحيانا الى درجة التطابق فى بعض المسائل .

المحافظون التقليديون :

بخلاف الجماعات المحافظة الأخرى ، يعتبر المحافظون التقليديون جزءا من المؤسسة الشرقية ، وقد لعبوا دورا أساسيا فى تكوين الخطاب السياسى الأمريكى الحديث وفى رسم السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . اضافة الى ذلك فان المحافظين التقليديين يلتقون مع ليبرالى الوسط فى الكثير من القضايا الدولية وسياسة امريكا الخارجية .

ولعل أهم مايميز المحافظين التقليديين هو تمسكهم القوى «بالمدرسة الواقعية» ومبدأ أساسية القوة العسكرية فى العلاقات الدولية . ويتميزون كذلك ، بالاستخدام الذكى للتاريخ والقياس والمقارنة التاريخية من أجل تحليل العلاقات الدولية والتأثير على السياسة الخارجية . وأهم مفكرى المحافظين التقليديين هم هانس مورجنثاو ، وهنرى كيسنجر . الأول يهودى ألمانى متخصص فى علم السياسية والقانون الدولى ، وهاجر الى أمريكا فى الثلاثينات ، حيث أعاد صياغة أفكار ميكافيلى فى السياسة لتتناسب مع العصر الحديث . لذا فانه يعتبر أهم مؤسسى المدرسة الواقعية فى الولايات المتحدة . أما هنرى كيسنجر فهو الآخر يهودى ألمانى هاجر الى أمريكا فى الثلاثينات ودرس السياسة فيها ، واستخدم فى دراسته التاريخ الأوروبى فى القرن التاسع عشر لمطابقته ومقارنته بالوضع الراهن . وكلاهما أثر على الخطاب السياسى الأمريكى وعلى رسم السياسة الأمريكية الخارجية بشكل لم يصل اليه أى شخص آخر فى أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .

ويتحالف المحافظون التقليديون مع الطبقة الرأسمالية الأمريكية ، الا أنهم ينظرون الى الاقتصاد كامتداد للسياسة وليس العكس . اضافة الى ذلك فانهم لايعيرون اهتماما يذكر للقانون الدولى والتعاون الدولى بشكله الواسع ، بل ان بعضهم يعتقد أحيانا أن الغاية تبرر الوسيلة .

ويتبع المحافظون التقليديون خطا معاديا لجميع القوى التى تقاوم وتعارض النفوذ الأمريكى ، بغض النظر عن الاتجاه الايديولوجى لهذه المعارضة . والاتحاد السوفيتى على رأس قائمة أعدائهم ، الا ان عداءهم للاتحاد السوفيتى لاينبع من اعتقاد ايديولوجى بقدر ماهو نتيجة لتضارب المصالح وتصارع النفوذ . لذا فانهم يأخذون خطا مرنا حول طبيعة ومستقبل العلاقة مع الاتحاد السوفيتى . وهذا يعنى أنهم يؤمنون بامكانية التفاهم والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، إذ كانت سياسة التعاون هذه تخدم المصالح الأمريكية أو على الاقل مصالح الطبقة الحاكمة فى أمريكا .

وبالنسبة للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، فان المحافظين التقليديين أخذوا يركزون على هذا الموضوع منذ بداية السبعينات ، إذ يعتقدون أن اسرائيل تعتبر حليفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة يجب دعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ومنبع هذا التأييد هو أن المحافظين التقليديين يرون أنه يجب على أمريكا تجنب التدخلات العسكرية المباشرة كما حدث فى فيتنام . وبالتالى ايجاد دول حليفة فى كل منطقة ، وتأييد وتقوية هذه الدول من أجل أن تلعب دور الشرطى فى المنطقة المعنية بدلا من أمريكا . وفى المنطقة العربية وقع الاختيار على ايران واسرائيل للقيام بهذا الدور . وبعد سقوط

(٣) يحلو للكثير من السياسيين والكتاب والمؤيدين لريجان وصف وصوله إلى البيت الأبيض والسياسات التى سعى إلى اتباعها « بالثورة » أو « الثورة الريجانية ». وفى هذا الخصوص انظر مثلا كتاب ديفيد ستكومان الذى كان وزيرا للخزانة فى السنوات الأربع الأولى من ادارة ريجان :
David Stockman, The Triumph of Politics: The Inside Story of Reagan's Revolution (N.Y.: Harper and Row, 1986).

حكومة الشاه فى عام ١٩٧٩م أصبحت اسرائيل تقوم بهذا الدور منفردة ، مما عزز من أهميتها فى نظر بعض المحافظين التقليديين ، الا أن بعضا منهم مثل السناتور شارلز برسى يشك فى فائدة ومقدرة اسرائيل فى القيام بدور كهذا .

إضافة الى ذلك فان المحافظين التقليديين يناصرون الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الا أن تأييدهم لهذه الدول لايؤثر على اعتقادهم بأهمية اسرائيل وأهمية دعمها ودورها فى المنطقة . وهذا يرجع الى أنهم يرون أن التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلى لايضر ولايؤثر على التحالفات العربية ـ الأمريكية وذلك بسبب طبيعة الأنظمة العربية الحليفة لأمريكا . ولهذا فان نظرتهم الى اسرائيل لن تتغير الا إذا أحسوا أن العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية ستضر بالمصالح الأمريكية فى المنطقة[٤] .

المحافظون القوميون :

بعض الامريكيين يغالون فى قوميتهم الى درجة التطرف ، إذ يرون أن الولايات المتحدة هى أفضل الدول ، وأن النظام الأمريكي هو أفضل النظم على الاطلاق . لذا فان أى نظام أو دولة تعارض أو تحارب النفوذ والسيطرة الأمريكية هى دولة أو أنظمة « شيطانية» يجب محاربتها . ان هؤلاء هو مايمكننا تسميتهم بالمحافظين القوميين .

لقد برزت الأفكار المغالية فى التطرف القومى بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من أبرز قادتها المفكرين آنذاك بروس كومنجز وجيمس بورنهام . وكانوا ينادون فى كتاباتهم المختلفة بتوسيع النفوذ الأمريكى والسعى لاسقاط الأنظمة المعادية وبالذات الأنظمة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى . وكانت حجتهم فى ذلك هو ما أصبح يعرف بنظرية التتابع (Domino Theory) . وأساس هذه النظرية ، هى أنه إذا لم تقم أمريكا باسقاط الأنظمة اليسارية ، فان دول العالم المختلفة ـ بما فيها أمريكا ـ سوف تسقط واحدة تلو الأخرى فى أيدى الشيوعيين . وقد لعبوا دورا أساسيا فى محاربة وعزل الأفراد والقوى ذات الميول اليسارية داخل أمريكا فى الخمسينات .وهذا مايعرف بالحملة المكارثية (Mc Carthyism) نسبة للسناتور جو مكارثى من وسكانسون الذى بدأ وقاد هذه الحملة .

الا أن فكرا كهذا لم يلق قبولا كافيا داخل المجتمع الامريكى ، وقد يكون ذلك ناتجا عن أن المجتمع الأمريكى يتميز بانفتاحة وضعف الشعور القومى فيه (مقارنة بأوروبا مثلا) ، وبأن النسبة الكبرى من النخبة الحاكمة والمثقفة لازالت تعتقد بمبدأ حرية تقرير المصير والحرية الفكرية .

وقد استمرت جماعة المحافظين القوميين نشطة خلال الستينات والسبعينات ، الا أن نشاطها كان منحصرا فى جماعات قليلة جدا داخل الحزب الجمهورى . الا أن أصواتهم كانت مسموعة فى المجتمع الأمريكى السياسى بشكل عام ، وذلك من خلال الصحافة ومن خلال بعض الأفراد فى الكونجرس . ففى الصحافة فان وليم باكلى ، يعتبر أكبر الأصوات الرافعة لرأى المحافظين القوميين ، فبالاضافة الى عمله كرئيس تحرير مجلة ناشيونال رفيو المحافظة ، فانه يكتب باستمرار فى بعض الصحف والمجلات الأمريكية المشهورة مثل الواشنطن بوست وفى الكونجرس فان جمى هلمز الممثل لولاية جنوب كارولينا يعتبر من أهم الأفراد المنتمين لجماعة المحافظين القوميين .

ولقد شاركوا فى حكومة ريجان بشكل كبير ، حيث تم تعيين عدد منهم فى مناصب مهمة مثل وزارة الداخلية التى كان يرأسها جمس وات ووكالة الاستخبارات المركزية (The C.I.A) والتى كان يرأسها وليم كيسى ، والمتحدث الرسمى للبيت الأبيض ميخائيل بوكانون . وبالرغم أن عددا منهم فقد منصبه بعد فضيحة ايران ـ جيت ، الا أن عددا ليس بالقليل ظل يحتفظ لفترة طويلة بمناصب حكومية مهمة مثل وزارة العدل التى يرأسها أدون ميس .

وبالنسبة للصراع العربى ـ الاسرائيلى فان المحافظين القوميين يتميزون بموقف موال للعرب نسبيا ، وبالذات مع الدول العربية «المحافظة» والموالية لأمريكا . وهذا الموقف يرجع الى عدة عوامل . أولها : أن بعض المحافظين الوطنيين يرتبطون بعلاقات تجارية قوية مع بعض الدول العربية . ثانيا : المحافظون القوميون يتميزون بعدائهم للاتحاد السوفيتى ، ولذا فانهم يرون فى الدول العربية المعادية للاتحاد السوفيتى حليفا جيدا . ثالثا : بعض المحافظين القوميين لايرتاحون للجماعات اليهودية والصهيونية . أما من منطلق عنصرى وطنى أو من منطلق أن الغالبية من اليهود يعتبرون جزءا من الجناح الليبرالى ، لذا فان المحافظين يعادونهم من منطلق أن أفكارهم معادية للأفكار المحافظة . رابعا : بعض الأمريكيين ـ يعادون التجمعات الصهيونية بسبب أن هذه التجمعات تخدم مصالح اسرائيل ولاتهتم بمصالح أمريكا ، وهذا ماقد يضر بالمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط وبالذات على المدى الطويل .

وبالرغم من أن جزءا كبيرا من المحافظين الوطنيين متعاطف مع العرب ، الا أنه تم اسكاتهم فى الآونة الأخيرة نتيجة للضغوط الصهيونية ، فجيسى هلمز مثلا تحول من صديق للعرب الى معاد لهم وذلك لدرء المعاداة

---

(٤) هذا الرأى ذكره بوب هيوبر فى مقابلة مع المؤلف (واشنطن ، دى . سى ، نوفمبر ١٩٨٥م). وبوب هيوبر يعتبر نفسه من المحافظين التقليديين ، وهو يعمل مستشارا للشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى .

5- Richard Cohen, « Conservatism and Anti-Semitism », The Washington Post (June 25, 1986).p. 25.

الصهيونية له خلال انتخابات الكونجرس فى عام ١٩٨٤م . كذلك وليم بكلى منع جوزيف صابران من الكتابة حول الشرق الأوسط فى مجلة ناشيونال ريفيو ، نتيجة لانتقاد صابران للسياسات الاسرائيلية(٥) .

المحافظون الدينيون :

تاريخيا هنالك ارتباط قوى بين «المحافظة» والتمسك الحرفى بالدين ، الا أنه ظهر حديثا فى أمريكا جماعة دينية اكثر تحفظا وتطرفا فى اعتقاداتها وفى تفسيرها للنصوص الدينية تفسيرا نصيا غير قابل للجدل . هذه الجماعة هو مايطلق عليها «المسيحيون المولودون من جديد» The Born Again Charistain وهى تنتمى للكنيسة الافنجلستية المتفرعة من البروتستانية ، وهم ينظرون الى العهدين القديم والجديد (التوراة والانجيل) بشكل متساو ، وتفسيرها تفسيرا حرفيا ، وهذا مخالف لأغلب الكنائس المسيحية .

وينتمى للمحافظين الدينيين أكثر من اربعين مليون أمريكى . لذا فانهم يشكلون قاعدة شعبية كبيرة ومتماسكة ، وهذا ماينقص الجماعات المحافظة والليبرالية فى أمريكا - أى القاعدة الشعبية الكبيرة المتماسكة . ولهذا فان لهم قوة سياسية واجتماعية غير بسيطة داخل المجتمع الامريكى . الا أنهم بدأوا فى الضعف فى السنتين الأخيرتين نتيجة لتعرض اثنين من كبار قادتهم لفضائح أخلاقية . (جيم بيكر ، ١٩٨٧م وجيمى سواجارت فى عام ١٩٨٨م) .

لقد بدأ النشاط الدينى والاجتماعى الفعلى لهذه الجماعة فى أواخر الستينات ، وفى السبعينات بدأوا بالتحول الى قوة سياسية . وكانت مطالبهم منحصرة فى بعض القضايا الاجتماعية مثل تحريم الاجهاض والمطالبة بالسماح باقامة الصلاة داخل المدارس العامة . وكانت نشاطاتهم أيضا موجهة نحو محاربة الأفكار الليبرالية . الا أنهم بدأوا يهتمون بالشئون السياسية والاقتصادية بشكل كبير فى الثمانينات - ويدخل من ضمن هذا الاهتمام السياسة الخارجية فى أمريكا .

وكان لنشاطهم فى حملة ريجان وقربهم من ادارته ، دور كبير فى بروزهم الى السطح وتأثيرهم على عملية اتخاذ القرار والخطاب السياسى الأمريكى . ووصلت قوة نفوذهم الى درجة أن ريجان أعلن مرة أنه واحد من «المسيحيين المولودين من جديد»(٦) ، والى درجة أن نائب رئيس الجمهورية جورج بوش كان يأخذ جيرى فارول - أحد قادة المحافظين الدينيين - فى رحلاته الخارجية .

ويتميز المحافظون الدينيون بأن لهم نظرة سوداء قاتمة تجاه العالم فجميع من لايتبعهم فهو على خطأ . والعالم منقسم الى معسكرين : معسكر الخير ، ومعسكر الشر . المعسكر الأول يضم المسيحيين ، وبالذات المولودين من جديد ، أما الثانى فهو يضم القوى الأخرى بما فيها المسلمين ، البوذيين ، العلمانيين الشيوعيين وغيرهم . وهم يرون أنهم فى حرب دائمة مع أعدائهم وأن النصر سوف يكتب لهم فى النهاية وذلك بمساعدة الله .

وللمحافظين الدينيين نظرة خاصة تجاه الصراعات الدولية وبالذات الصراع العربى - الاسرائيلى . فهم يؤيدون اسرائيل من منطلق دينى بحت . إذ أنهم يعتقدون - وحسب تفسيرهم للتوراة - أنه لابد من قيام اسرائيل فى الأرض الموعودة - انهم كالصهاينة لايحددون هذه الأرض - من أجل قيام الساعة وظهور عيسى المسيح . وعندما تقوم اسرائيل وتتوسع فان أعداءها - من المسلمين والشيوعيين وغيرهم - سوف يهاجمونها ، مما يؤدى الى قيام حرب عالمية نووية . وعندئذ يظهر المسيح ويتبعه المسيحيون المولودون من جديد ومن عدل عن دينه واتبعهم حيث يعرج بهم مع المسيح الى السماء ، أما الآخرون فستهلكهم الحرب(٧) .

وتقوم اسرائيل والجماعات الصهيونية الأمريكية بالتعاون مع المحافظين الدينيين واستخدامهم كقاعدة شعبية من أجل تأييد سياسات اسرائيل المختلفة فبعد أن ضربت اسرائيل المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١م ، فان أول شخص اتصل به مناحيم بيجن من أجل التأييد ، كان جيرى فارول(٨) . الا أن التحالف بين الصهاينة والمحافظين الدينيين قد يخلق بعض المشاكل للجماعات الصهيونية فى أمريكا وهذا ماسوف نتحدث عنه بشىء من التفصيل فى نهاية هذا المقال .

جماعة المحافظين الجدد :

ليس هناك اتفاق على متى ولماذا برزت جماعة المحافظين الجدد . ولكن المؤكد أن هذه الجماعة بدأت فى البروز فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات وعلى يد كتاب ومثقفين يهود يساريين أو ليبراليين لم يكونوا على وفاق مع بعض الأفكار السائدة فى الأوساط التقدمية الأمريكية التى ينتمون اليها ، وبالذات فيما يخص العلاقة مع الاتحاد السوفيتى والصراع العربى - الاسرائيلى . نورمان بود هرتز ، أحد أهم مفكرى المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة كومنترى التى

---

(٦) انظر : Grace Halsell, Prophecy and Politics, (Westport. Connecticut. Lawrence Hill and Company, 1986).

(٧) المرجع السابق Grace Halsell, « Why Christian Zionists Support Israel », 8- Arab Perspectives (February- March, 1986), p. 16.

(٩) مجلة كومنترى هى مجلة يهودية تصدرها جمعية الامريكيين اليهود (The American Jewish Committee) لتهتم بشئون اليهود فى أمريكا . وكانت المجلة والجمعية تمثل جناحا ليبراليا ولكن المجلة تحولت الى الجناح المحافظ فى السنوات العشر الماضية . إضافة الى ذلك فإن مجلة كومنترى تعدى اهتمامها الشئون اليهودية ليشمل الشئون الأمريكية بشكل عام . وتصدر المجلة مرة كل شهر وتعتبر الان من اهم صحف الراى فى أمريكا حيث يقراها ويكتب فيها نخبة من الكتاب والسياسيين الأمريكيين .

تعتبر اهم مجلات هذه الجماعة ، يربط بوضوح مابين ظهور جماعة المحافظين الجدد والصراع العربي - الاسرائيلي . فبعد حرب ١٩٦٧ بدأ اليسار الأمريكي ينتقد سياسة اسرائيل التوسعية ويبدى تعاطفا مع الحقوق الفلسطينية .

إضافة الى ذلك فإن اليسار الأمريكي يعارض السياسة العسكرية الامريكية سواء في مسألة الانفاق العسكري الواسع أو في مسألة التدخل العسكري في الصراعات الدولية . وحسب رأى بود هرتز فان اتباع سياسة كهذه قد يؤدى الى إضعاف القوة العسكرية والأهمية الاستراتيجية لاسرائيل . ففي كتابه الانفصال عن الصف Breaking the Rank يذكر بود هرتز :

ان الشيء الوحيد الذى كره الأمريكيون الصهاينة عمله ، هو مواجهة الحقيقية بأن استمرار أمريكا في مساعدة اسرائيل يعتمد على استمرار أمريكا في التدخل في الشئون الدولية ... لقد فهمت كذلك أن أى سياسة أمريكية تسعى الى بناء « نظام عالمي جديد » سوف تؤدى على الأقل الى التفاهم مع العرب ، وعلى الأسوأ الى التخلى عن اسرائيل من أجل تأمين استمرار تدفق النفط بسعر معقول .

ولكن اليهود الأمريكيين ومن يدعى صداقة اسرائيل ويطالب باستمرار تعهد أمريكا تجاه أمن اسرائيل (يقصد بعض الليبراليين واليساريين) كانوا يطالبون بتقليص الميزانية العسكرية الأمريكية . ولكن عند تطبيق هذه المطالب فانه من المستحيل استمرار التعهد العسكرى الأمريكى تجاه اسرائيل[١٠] .

ان نورمان بودهرتز هو المفكر الوحيد من مفكرى المحافظين الجدد الذى ربط بوضوح تام بين ظهور هذه الجماعة وانفصالها عن الفكر الليبرالي السائد والذى ينتمي اليه أغلب المثقفين في أمريكا من ناحية ، وبين الصراع العربي - الاسرائيلي من ناحية ثانية . الا أنه وبشكل عام ، فان أغلب القادة والمفكرين الأوائل للمحافظين الجدد كانوا من اليهود الذى ينتمون الى اليسار الأمريكي في الستينات وماقبل . ولعل أهم هؤلاء القادة اضافة الى نورمان بود هرتز هو (ارفنج كريستول) رئيس تحرير مجلة بوبلك انترست والذى كان في شبابه ينتمي الى منظمة شيوعية تروتسكيه . ومن المفكرين الكبار أيضا ناثان بلزر ودانييل بل وملفن لاسكى وجميعهم من أشهر الكتاب في أمريكا .

لذا فانه مع أوائل السبعينات أخذت أفكار المحافظين الجدد تأخذ اتجاهاً وشكلاً محدوداً ، قريبا من التعريف الذى أعطاها اياه ارفن كرستول على أنها «الأفكار الحالية النابعة من الانتلجنسيا والطبقة الأكاديمية غير المرتاحة من الأفكار الليبرالية السائدة (في أمريكا) . الا أن علاقتها مع الطبقة الرأسمالية - المصدر الأساسى للحركات المحافظة - علاقة غير ثابتة ومرتخية سهلة ، وان لم تكن بالضرورة علاقة صداقة[١١] .

بمعنى آخر فان المحافظين الجدد لايشاركون الليبراليين آراءهم في السياسة الخارجية ، وان اتفقوا معهم في الشئون الداخلية . إذن فان مصدر الاتفاق فيما بين المحافظين الجدد وأغلب الجماعات المحافظة الأخرى هو تطابق وجهات النظر حول الكثير من المسائل الدولية .

انه من الممكن - من خلال تتبع كتابات المحافظين الجدد - معرفة اتجاهاتهم وأرائهم حيال النظام الدولي وسياسة أمريكا الخارجية ، والتى يمكن حصرها في النقاط التالية[١٢] :

١ - النظر الى النظام الدولي والصراعات والمشاكل العالمية المختلفة من منطلق التصادم بين قوى الخير وقوى الشر ، حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل القوى الأخيرة أما أمريكا فهى تمثل الأولى .

٢ - من هذا المنطلق فانه يجب على الولايات المتحدة أن تحارب وأن لاتسالم الاتحاد السوفيتي على أمل «احتوائه» أولا ثم اسقاطه حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل «امبراطورية شيطانية» .

٣ - القوة العسكرية هى القوة الأساسية والوحيدة في هذا الصراع . ولذا فانه يجب على الولايات المتحدة زيادة انفاقها العسكرى بشكل كبير ، كما يجب عليها تسخير جميع مواردها بما فيها الموارد الاقتصادية من أجل هذا الهدف .

٤ - لابد من استخدام القوة العسكرية من أجل حماية المصالح الأمريكية ومن أجل اسقاط أى نظام أو حركة معادية كما حصل في جرينادا (أمريكا الوسطى) ، لبنان ، أو ليبيا . ويدخل ضمن استخدام القوة احتمالية حدوث تبادل نووى محدود اذا دعت الحاجة كما صرح بذلك الرئيس ريجان في عام ١٩٨١م .

٥ - يجب على الولايات المتحدة تشجيع الأنظمة المعادية للاتحاد السوفيتي وللشيوعية والتحالف معها بغض النظر عن نوعية هذه الأنظمة وديكتاتوريتها وتسلطها . كما يجب على أمريكا كذلك ايجاد ومساندة الحركات التى تسعى الى اسقاط الأنظمة الموالية للاتحاد

10- Norman Podharetz, Breaking Rank (New York: Harper and Row, 1979), p. 336.

11- Irving Kristol, Reflections of a Neo- conservative (New York: Basic Books, 1983), pp. 75-6.

(١٢) تم استخلاص هذه النقاط من بعض الكتب التى الفها المحافظون الجدد ومن المقالات التى نشرت في مجلة ناشيونال انترست (١٩٨٥ - ١٩٨٧) انظر :

Ibrahim Al-Muhanna, The Neo-Conservative, The Journal of National Interest and the United States Foreign Policy, A paper presented at the Annual Meeting of the International Studies Association (Washington, D.C., April 14-18, 1987).

السوفيتى والأنظمة غير الصديقة لأمريكا .

٦ ـ يجب محاربة الأفكار والسياسات التى تدعو الى السلم العالمى أو التعاون الدولى مثل سياسة «ايجاد نظام اقتصادى عالمى جديد» أو قانون جديد للبحار أو التعاون فى مجال الفضاء والطاقة أو المطالبة باحترام حقوق الانسان أو المطالبة بالحد من التسلح ، لأن مثل هذه السياسات والأفكار تحدد وتضعف حرية أمريكا فى التحرك وبسط نفوذها .

٧ ـ لايجب الثقة بشكل تام بحلفاء أمريكا الغربيين حيث أن لهؤلاء الحلفاء أفكارهم وسياساتهم التى ربما تضر بدور أمريكا العالمى . أما العالم الثالث فانه من الأفضل عدم الاهتمام به كقوة ذاتية وذات قيمة ، الا فقط فى اطار مايخدم المصالح الأمريكية . أما الوطن العربى والعالم الاسلامى فانه قد يمثل خطرا على أمريكا من منطلق ثقافى ودينى وقومى ، أما اسرائيل فانه يجب التحالف معها من منطلق ثقافى واستراتيجى .

ومع تبلور أفكار المحافظين الجدد فانهم بدأوا فى البحث عن أصدقاء ومؤيدين ينضمون الى صفوفهم ويسعون الى بث أفكارهم على أمل تطبيقها مستقبلا . وقد أصبحت مجلة كومنترى اليهودية والتى يرأس تحريرها نورمان بودهرتز الناطق باسم هذه الجماعة ، اضافة الى مجلات أخرى مثل بوبلك انترست وأمريكان سبكتاتر وذانيو ريبابليك ، وجميعها من صحف الرأى المشهورة فى أمريكا[١٣] . ولقد استطاع المحافظون الجدد جذب الكثير من الكتاب والأكاديميين والصحفيين المشهورين للانضمام الى صفوفهم وتأييد وبث أفكارهم ، ومن أشهر من انضم اليهم :

روبرت تكر استاذ علاقات دولية بجامعة جونز هابكنز .

ـ جين كيركباترك استاذة علوم سياسية ، جامعة جورج تاون .

ـ مارتن فلدستين ، كاتب ومستشار اقتصادى .

ـ صامويل هنتجتون ، كاتب وسياسى وأستاذ علوم سياسية فى جامعة هارفارد

ـ مج دكتر كاتبة وزوجة نورمان بود هرتز .

ـ هـ . كابلن ، كاتب وسياسى .

ـ شارلز كرتومر ، كاتب وصحفى .

ـ دانييل بايبز استاذ متخصص فى شئون الشرق الأوسط .

إضافة الى ذلك ، فقد قام المحافظون الجدد بالتحالف مع ، أوتبنى بعض السياسيين المشهورين .ولعل أشهر من تحالفوا معه فى السبعينات هو هنرى (سكوب جاكسون (Henry Jackson) وهو ديمقراطى كان يمثل ولاية واشنطن فى الكونجرس . ويلتقى جاكسون مع المحافظين الجدد من ناحية ايمانه بمبدأ القوة فى الشئون الخارجية ومعاداته للاتحاد السوفيتى ، اضافة الى اتجاهه الليبرالى فى الشئون الداخلية وبالذات من مسألة الحقوق المدنية بالنسبة للأقليات كالسود واليهود . ولقد لعب جاكسون دورا كبيرا فى موضوع هجرة اليهود السوفييت عندما قدم مشروعا للكونجرس فى عام ١٩٧٢ يربط بين توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وسماح الاتحاد السوفيتى بهجرة اليهود[١٤] .

وقد قام المحافظون الجدد بتبنى بعض السياسيين الأمريكيين ومساعدتهم فى الحصول على مناصب حكومية . ولعل أوضح مثال على ذلك تبنيهم لدانييل مونيهان فى سعيه للعضوية مجلس الشيوخ ممثلا لولاية نيويورك فى انتخابات ١٩٧٦م . وفى هذا يقول بودهرتز :

ان العلاقة بين «حياة» اسرائيل وقوة أمريكا العسكرية موضوعا أعطانى الفرصة لتأييد مونيهان بقوة أثناء انتخابات الكونجرس الأمريكى للحزب الديمقراطى فى ولاية نيويورك بين مونيهان وبيلا إبزوج ورمزى كلارك فى عام ١٩٧٦م . لقد استطاع مونيهان اثبات العلاقة المتناقضة بين تأييد اسرائيل ، (والتى يؤيدها كذلك ابزوج وكلارك) ومعارضة زيادة الانفاق العسكرى الأمريكى ، (والذى يعارضه كل من ابزوج وكلارك) . اذ أن الانفاق العسكرى الأمريكى المتزايد هو المصدر الأساسى للمساعدات الأمريكية لاسرائيل[١٥] .

لقد برز المحافظون الجدد فى السبعينات ، وقبل نهاية العقد أصبحوا يمثلون تيارا سياسيا قويا له تأثيره على الخطاب السياسى فى أمريكا وبالذات فى سياستها الخارجية . وأصبحوا يبحثون عن مرشحين لهم فى المراكز العليا وليس فقط فى الكونجرس بل فى البيت

---

(١٣) صحف الرأى هى الصحف التى لا تحمل أخبارا بل تهتم فقط بتحليل الأحداث العامة وتعطى اقتراحات معينة للتعامل مع هذه الأحداث . والمقالات التى تنشر فيها لا تحمل أى طابع علمى أو أكاديمى ، بل وجهة نظر الكاتب . وعادة يقرأ صحف الرأى النخبة المثقفة والنخبة الحاكمة ، لذا فإن ما يكتب فيها له أهميته فى السياسة العامة واتخاذ القرارات . ولكل صحيفة من صحف الرأى ميولا معينة خاصة بها (بيسارية أو يمينية مثلا) .

14- Bernard Lewis, « Senator Jackson and the U.S. Relationship with Israel,» in Dorothy Fosdick, (ed.,) Staying the Course: Henry M.Jackson and National Security (Seattle and London: University of Washington press, 1987), pp. 129-40.

15- Podhoretz, Op. Cit., pp. 351-357.

وهنا يجب ملاحظة أن مونهايم من كتاب مجلة كومنترى الدائمين ، وقد كان سفير أمريكا فى الأمم المتحدة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦م) عندما نوقشت قضية الصهيونية كنوع من العنصرية ، وقد دافع بحماس عن الصهيونية خلال تلك المناقشات .

الأبيض نفسه . وكان أن بدأوا بشن هجوم قوى على حكومة كارتر ، التى تمثل النقيض لما يعتقدون ، مستخدمين فى ذلك جميع الطرق بما فيها الكذب والتضليل الاعلامى(١٦) . وكان هدفهم الحيلولة دون اعادة انتخاب كارتر . اضافة الى ذلك فانهم كانوا يبحثون عن مرشح يمثلهم أو يطبق بعض أفكارهم . وكانت ميولهم فى انتخابات ١٩٨٠ م مشتتة بين جون أندرسون ورونالد ريجان . والأول يدعو الى تطبيق سياسات مطابقة لما يؤمنون به مثل زيادة التسلح واستخدام القوة وتأييد اسرائيل ، حيث أنه أعلن من هناك وليس من أمريكا بداية حملته الانتخابية كمرشح مستقل ، أما رونالد ريجان فكان مدعوما من اليمين القومى واليمين الدينى اللذين لايتفق معهما المحافظون الجدد فى بعض السياسات الداخلية مثل الفصل بين الدين والدولة والحقوق المدنية . الا أنهم كانوا يعرفون أن حظ أندرسون فى الفوز بالبيت الأبيض ضعيف جدا ، لذا فان تأييدهم تحول الى ريجان مع محاولة التغلغل فى الدوائر المحيطة به . وهذا ماحصل فعلا . ففى المؤتمر العام للحزب الجمهورى فى دتدرويت والذى أعلن فيه رسميا عن ترشيح ريجان كممثل للحزب ، لعبوا دورا كبيرا فى رسم السياسة العامة للمرشح الجمهورى فى حالة فوزه(١٧) .

وبعد أن فاز رونالد ريجان برئاسة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ م سعى المحافظون الجدد من أجل الحصول على مناصب مهمة فى الادارة الجديدة ومن ثم تطبيق أفكارهم . وقد تم فعلا ترشيح نسبة كبيرة منهم فى مناصب ادارية مهمة . وقائمة المعنيين طويلة حيث أنها تشمل ادارات عليا وادارات متوسطة على حد سواء . وكان أبرز من فاز منهم بمناصب مهمة «جين كيركباترك» التى أصبحت سفيرة لأمريكا فى الأمم المتحدة ـ منصب وزير(١٨) . وعين كذلك مايكل لادين مستشار خاص فى البيت الأبيض ، وإليوت أبرامز (زوج بنت بودهرتز) أصبح سكرتيرا أول لحقوق الانسان ونقل بعدها ليكون سكرتير شئون أمريكا اللاتينية أما ريتشارد بربل فقد أصبح نائبا لوزير الدفاع .

اضافة الى تعيين المحافظين الجدد ، فقد عين بعض الأفراد الذين لهم علاقة وتعاطف معهم فى مناصب حساسة مثل منصب سكرتير الشئون الخارجية ـ وزير الخارجية ـ الذى أخذه الكسندر هيج وسكارتارية المخابرات المركزية(CIA) الذى أخذه وليم كيسى . لقد أصبح الباب مفتوحا لهم فى الادارة الجديدة الى درجة أن الرئيس رونالد ريجان كان يتصل ببعض قادة المحافظين الجدد مثل نورمان بودهرتز اما طالبا الاستشارة أو معتذرا لسياسات اتخذها لايؤيدها المحافظون الجدد(١٩) .

ولقد طبقت ادارة ريجان أغلب الأفكار التى دعا اليها المحافظون الجدد مثل زيادة التسلح ، والتطرف فى معاداة الاتحاد السوفيتى ، ومساعدة العصابات التى تحارب حكومات معادية لأمريكا ، واستخدام القوة العسكرية الأمريكية كما حدث فى لبنان وفى جرينادا والتحالف ومساعدة اسرائيل بشكل غير محدود .

ولكن لم يمض سنتان حتى بدأ الخلاف والتناقض يظهر بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى التى شاركت فى الحملة الانتخابية لريجان وتشارك الآن فى ادارته . وكان أول مصدر للخلاف هو انسحاب القوات الأمريكية من لبنان حيث أن المحافظين الجدد يعارضون هذا الانسحاب وبقوة . اضافة الى ذلك فقد بدأ المحافظون الجدد فى انتقاد بعض سياسات ريجان التى تتعارض مع أفكارهم وتتعارض مع الوعود التى أعطاهم اياها ريجان (مثل ماحدث بالنسبة لمشروع خط الأنابيب السيبيرى الذى ينقل البترول من الاتحاد السوفيتى الى أوروبا الغربية . ففى البداية عارضت ادارة ريجان هذا المشروع وطلبت من الشركات الأمريكية الانسحاب منه

---

(١٦) فى عام ١٩٨٠م ظهرت اشاعات فى أمريكا القصد منها اضعاف الرئيس جيمى كارتر وكانت احدى الاشاعات عن أن هنالك علاقات خاصة بين بلى كارتر ـ أخو الرئيس ـ والزعيم الليبى معمر القذافى . وقد ثبت فى السنوات التالية أن مصدر هذه الاشاعة هو مايكل لادين ، أحد اقطاب المحافظين الجدد ، وقد أصدرها بالتعاون مع بيزنزا رئيس المخابرات العسكرية الايطالية سابقا وكان الهدف من الاشاعة اضعاف كارتر حتى لا يتم اعادة انتخابه .

(١٧) انظر : David Stockman, Op. Cit.

(١٨) كانت جين كيركباترك مدرسة مجهولة فى جامعة جورج تاون ، إذ أنه ليس لها أى دراسات أكاديمية تذكر ولم يسبق أن تولت أى منصب حكومى . إلا أنها كانت تكتب بعض المقالات التحليلية فى مجلة كومنترى ، وفى إحدى المقالات كانت تطالب بأن تتحالف أمريكا مع اى نظام ، ولو كان هذا النظام ديكتاتوريا وعنصريا مادام هذا النظام معاديا للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . ويقال أن ريجان بعد اطلاعه على هذه المقالة رشحها لمنصب سفير أمريكا فى الأمم المتحدة إلا أنه يبدو أن تعيين كيركباترك تم بناء على طلب من المحافظين الجدد ، حيث أنهم هم الذين اطلعوا ريجان على المقالة واقترحوا عليه تعيينها فى احد المناصب الهامة .

(١٩) يقول سدنى بلمونتال : ان بودهرتز كان يضغط على ريجان وأن سياسة « العصى والجزرة » كانت تؤدى الى نتائج مثل مكالمات من ريجان الى بود هرتز)

Sidney Blumenthal, The Rise of the Counter Establishment (N.Y.: Times Books, 1986), p. 147.

ومقاطعة الشركات الأوروبية ، ولضغوط الشركات الأمريكية تراجعت حكومة ريجان عن موقفها المعارض[٢٠] .

وفى نفس الوقت كان المحافظون الجدد يفكرون فى اصدار مجلة تعبر عن آرائهم فى سياسة أمريكا الخارجية وتكون منبرا لمناقشة وبلورة أفكارهم وتقليص اختلافات الرأى داخل جماعة المحافظين الجدد وبينهم وبين الجماعات المحافظة الأخرى اضافة الى ذلك فان هذه المجلة تهدف الى معارضة ومهاجمة الفكر السائد فى الشئون الدولية فى أمريكا والذى تمثله مجلتا الشئون الدولية والسياسة الخارجية .

وقامت جمعية أولين وهى جمعية فكر يمينية متطرفة بتشجيع هذه الفكرة وذلك بالتبرع بـ ٦٠٠ ألف دولار لهذا المشروع . وبعد سنتين من الاعداد صدر العدد الأول من هذه المجلة فى خريف ١٩٨٥ م وتحت عنوان ذاناشيونال أنترست والتى تعنى المصلحة القومية . وقد أصبح أرفنج كرستول ناشرا ، أما رؤساء التحرير فهما روبرت تكر وأوين هيرس . والأول استاذ للعلاقات الدولية فى جامعة جونز هوبكنز ، وهو مشهور فى السنوات الاخيرة بمعاداته للعالم الثالث وتعصبه لأمريكا وبافكاره المتطرفة الأخرى . وقد انضم تكر الى قائمة المحافظين الجدد بعد أن كتب مقالة فى عام ١٩٧٥ م يدعو فيها أمريكا الى احتلال حقول النفط فى الخليج العربى ، لأن الدول حسب رأيه غير متساوية ، وانه يجب على الدول « المتحضرة » ادارة ثروات الدول الصغيرة « البدائية » وبالذات الثروات المهمة للحضارة الغربية كالبترول . وقد قدم تكر هذه المقالة الى مجلة الشئون الخارجية الامريكية ، الا أن هيئة تحرير المجلة رفضت نشرها للأفكار المتطرفة التى تحتويها والتى ينادى بها المؤلف . ولكن مجلة كومنترى نشرت المقالة وطالبت المؤلف باستقصاء هذه الفكرة والكتابة حولها أكثر . وهذا ما فعل ، حتى قام بنشر كتابه المشهور « اللامساواة بين الأمم » (The Unequality of Nations) فى عام ١٩٧٦ م .

أما أوين هيرس فهو يهودى بريطانى هاجر الى استراليا ليدرس العلوم السياسية فى جامعة جنوب ولس الجديدة . ومع انتخاب مالكوم فراسير المحافظ ، رئيسا لوزراء استراليا فى عام ١٩٧٥ م ، أصبح هيرس مستشارا سياسيا فى الحكومة الاسترالية الجديدة . وفى عام ١٩٨١ م عين هيرس مندوبا لاستراليا فى اليونسكو فى باريس . وكان وصوله الى باريس متزامنا مع النقاش الدائر هناك حول النظام الاعلامى الدولى الجديد والذى تطالب به دول العالم الثالث . وقد كان هيرس أكثر المندوبين الغربيين معارضة لهذا النظام ومعاداة لمطالب العالم الثالث ، مما أكسبه اهتمام وتقدير الجماعات المحافظة فى امريكا . وعندما انتهت خدمة هيرس فى اليونسكو فى عام ١٩٨٣ م ، دعته جمعية هريتج المحافظة ليكون أول « زميل علمى » لجمعية أولين .

وبجانب تكر وهيرس ، فان هيئة تحرير المجلة وكتابها ، تشتمل على قائمة طويلة من المحافظين الذين لهم علاقة قوية بحكومة ريجان ، حيث أن بعضهم يعمل فى الحكومة بينما البعض الآخر سبق له العمل فيها .

وبالرغم من الدعم المادى والمعنوى الذى حصلت عليه المجلة ، الا انها وحتى الآن لم تحقق أى نجاح يذكر . فالمقالات التى تنشر فيها تأخذ خطا واحدا متشابها مما يفقدها التوسع والاختلاف فى الآراء والمعلومات ، الذى تحتاجه أى مجلة لكى يتم لها النجاح . ومما يدل على عدم نجاح مجلة ناشيونال انترست هو أن توزيعها فى عام ١٩٨٧ م لم يتعد ما كان عليه فى البداية وهو خمسة آلاف نسخة ، بينما توزع مجلة الشئون الخارجية أكثر من ١٩ ألفا ، ومجلة السياسة الخارجية أكثر من ٢٣ ألفا . اضافة الى ذلك فان المجلة لم تستطع تخفيف درجة ونوعية الخلافات بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى ، كما أن المجلة لم تنشر أى مقال ذى نوعية جيدة وجديدة يستطيع التأثير على عملية اتخاذ القرار داخل امريكا[٢١] .

وبالرغم من بروز بعض الخلافات بين المحافظين الجدد من ناحية والجماعات المحافظة الأخرى ـ وبالذات التقليدية ـ وادارة ريجان من ناحية ثانية ، الا انهم استمروا فى الاحتفاظ بتأثير غير محدود داخل الادارة الامريكية . لقد استطاعوا احتواء أى قرار قد يؤدى الى التخلى عن افكارهم أو اضعاف نفوذهم . فعندما استقال وزير الخارجية الكسندر هيج من منصبه وتم تعيين جورج شولتز مكانه ، هاجم المحافظون الجدد الاخير من منطلق ان له علاقات مع العرب قد تؤدى الى تحيزه ضد اسرائيل . وهذا قد يفسر تحول شولتز بعد تعيينه الى مؤيد قوى لاسرائيل وقيامه بالتقرب منهم ، بل وتقريب بعض المحافظين الجدد مثل إليوت ابرامز[٢٢] . الا ان استنتاجا كهذا يحتاج الى دراسة مستفيضة لكشف صحته من عدمها .

وبجانب دفع ادارة ريجان الى موالاة اسرائيل بدون تحفظ لتصبح أكثر الادارات الامريكية على الاطلاق موالاة لاسرائيل ، فقد استطاع المحافظون الجدد تحقيق بعض المكاسب الأخرى لاسرائيل . أولا ، تم كسب ود أو

---

(٢٠) المرجع السابق :

21- Jude Wanniski, ed The 1987 Media Guide, (N.Y.: Harper and Row, 1987), p. 100.

(٢٢) ان جورج شولتز هو الذى عين اليوت ابرامز فى منصب (سكرتير لشئون امريكا اللاتينية) . اضافة إلى ذلك فإن شولتز قام بالدفاع عن ابرامز أمام الكونجرس وبقوة ، عندما ثبت تورط الأخير فى قضية طلب اموال سرية من أجل مساعدة عصابات الكونترا .

على الأقل تحييد جماعة المحافظين القوميين الذين فى الغالب لا يثقون باسرائيل ويميلون الى الجانب العربى . فكما ذكرنا سابقا فان المحافظين القوميين يحاولون دفع الولايات المتحدة الى تكوين علاقات اكثر قربا من الدول العربية المحافظة ، وأقل تحالفا مع اسرائيل . ولقد حاولوا ذلك مع ادارة ريجان منذ وصولها الى البيت الأبيض ، وهذا واضح جدا من خلال الصراع داخل أمريكا على صفقة الأواكس للسعودية فى أوائل الثمانينات .

الا أن صوت المحافظين القوميين فى مسألة الصراع العربى ـ الاسرائيلى وتأييدهم للجانب العربى ، بدأ يضعف رويدا رويدا . فبعضهم تحول الى مؤيد لاسرائيل كما حصل مع السيناتور جس هلمز (جمهورى من نورث كلورينا) ، والبعض الآخر التزم الصمت كما حدث مع وليم بكلى وهذا التغير فى موقف المحافظين القوميين ناتج عن الضغوط التى مورست عليهم من قبل المحافظين الجدد بالتعاون مع اللوبى الصهيونى ، اضافة الى عوامل اخرى[٢٣] .

ثانيا ، لقد استطاع المحافظون الجدد وبالتعاون مع بعض الفئات الموالين لهم جعل « الارهاب الدولى » موضوعا مهما بالنسبة لادارة ريجان وفى الخطاب السياسى فى امريكا ، لقد اصبح « الارهاب الدولى » واحدا من أولويات ادارة ريجان وكذلك اصبح المحافظون الجدد خبراء فى هذا الموضوع ، فمشيل لادين عين مستشارا خاصا فى البيت الأبيض فى موضوع الارهاب الدولى . علما أنه ليس لديه خلفية تعليمية او تجريبية حيال هذا الموضوع . اضافة الى ذلك فان ميج وكر ، وجاك كمبت ، وجين كيركباترك ، أصبحوا بين يوم وليلة خبراء فى هذا الموضوع حيث يكتبون المقالات ويلقون المحاضرات ويعطون الاستشارات فى كيفية التعامل مع الارهاب الدولى . الا ان أسوأ ما فى الأمر هو محاولتهم ـ ونجاحهم ـ الى حد ما ـ فى ربط الارهاب الدولى « بالعرب والمسلمين عامة والفلسطينيين على وجه الخصوص[٢٤] .

ولكن قوة وتأثير المحافظين الجدد لم تستمر طويلا ، لقد اهتزت بشكل كبير مع ظهور فضيحة ايران ـ جيت . لقد شارك المحافظون الجدد واصدقاؤهم فى عملية بيع الأسلحة الى ايران وتحويل فوائدها الى عصابات الكونترا . وحسب تقرير الكونجرس الامريكى ، فان مايكل لادين هو أول من بدأ فى هذه العملية وشارك فى استمراريتها ، وعمل كذلك كحلقة وصل بين بعض مسئولى ادارة ريجان .وبعض المسئولين الاسرائيليين بشأن بيع الأسلحة الى ايران مقابل اطلاق الرهائن الامريكيين فى لبنان[٢٥] .

لقد مثلت فضيحة « ايران ـ جيت » نقطة تحول كبيرة فى حكومة ريجان ومع هذا التحول سقط المحافظون الجدد وسقط المحافظون القوميون والمحافظون الدينيون ، حيث استقال ميخائيل بوكانون المتحدث الرسمى باسم البيت الابيض والمحسوب على المحافظين القوميين ، واستقال كذلك أوليفر نورث منسق « ايران جيث » وجون بويندكستر كبير موظفى البيت الأبيض ، والمحسوبان على الجناح الدينى . وقد مثل اختيار هورد بيكر ليحل محل بويندكستر انتصارا للمحافظين التقليديين ، كما ذكر ذلك الصحفيان الامريكيان رولاند ايفانز وروبرت نوفاك[٢٦] .

واستمرت التغييرات خلال اواخر عام ١٩٨٧ ، حيث استقال كل من وليم كيسى رئيس وكالة الاستخبارات الامريكية ، وكاسبر واينبرجر وزير الدفاع . وكلاهما محسوبان على الجناح القومى المتشدد . وقد أدت هذه التغييرات الى اخذ الحكومة الامريكية الى اتجاه جديد مغاير كليا للاتجاه الذى بدأت منه . لقد بدأت حكومة ريجان بشن هجوم قوى ، وعداء واضح ضد الاتحاد السوفيتى ، والذى أسماه ريجان « بالامبراطورية الشيطانية » The Evil Empire وانتهت بالتقارب مع الاتحاد السوفيتى وعقد الكثير من الصفقات معه سواء المتعلقة بالتسلح أو بالتجارة والثقافة او المتعلقة بحل بعض الصراعات الاقليمية مثل افغانستان وانجولا . ان هذه اول مرة فى تاريخ امريكا ، تتغير فيه سياستها الدولية بشكل كلى وبدرجة معاكسة وخلال ادارة واحدة .

ان هذا التحول فى السياسة الامريكية لا يعنى زوال المحافظين الجدد . انهم لا يزالون يلعبون دورا كبيرا فى السياسة الامريكية وفى الخطاب السياسى فى امريكا وسوف يستمر هذا الدور الى امد طويل . ان لهم من يمثلهم ويدافع عن افكارهم فى الحكومة الامريكية مثل جاك كمبت وباترك مونيهان فى الكونجرس . ولهم ايضا تأثير من خلال المقالات والابحاث التى ينشرونها سواء فى مجلاتهم الخاصة او الصحف والمجلات الامريكية

---

(٢٣) لعل من العوامل الأخرى . هو عدم اهتمام الحكومات العربية بالتغيرات السياسية التى تجرى داخل أمريكا ، وعدم التعامل مع هذه المتغيرات ، وعدم تشجيع العناصر التى تقف مع العرب ، التشجيع الكافى ، بطريقة لها صبغة الاستمرارية .

(٢٤) انظر : Noam Chomsky, Pirates and Emperors (N.Y.: Claremont Research and Publications, 1986).

25- Report of the Congressional Committees Investigating The Iran-Contra Affairs, November 1987 (Washington, D.C. U.S. Government Printing Office 1987).

26- Rowland Evans and Robert Novan, « Baker: Regan's Surrender », The Washington Post (March 2, 1987),p.11.

الاخرى ومن ضمنها بعض الصحف المشهورة والواسعة الانتشار . ففى الواشنطن بوست ، فان شارلز كرتومر له مقالة اسبوعية ووليم سافير يكتب مقالا مشابها فى النيويورك تايمز ، وكلاهما من المحافظين الجدد .

ويسعى المحافظون الجدد الى دفع مرشحهم الخاص فى انتخابات الرئاسة الامريكية . ففى انتخابات ١٩٨٨ م دفعوا جاك كمبت ، الذى يؤمن بأغلب افكارهم ، من أجل السعى للبيت الأبيض . الا انه لم يحصل على التأييد الكافى فانسحب من الانتخابات . لذا فانهم ينظرون الى انتخابات ١٩٩٢ م ، اما لترشيح كمبت أو دفع مرشح آخر .

اضافة الى ذلك ، فان هناك اتجاه الى انشاء تحالف ثابت بين المحافظين الجدد والمحافظين الدينيين . الا ان اتجاها كهذا سيكون محفوفا بالمخاطر . فمن ناحية ، فان الذى يطمع فيه المحافظون الجدد هو أن يكونوا القادة الفكريين ، وبالذات فى السياسة الخارجية ، لأى تحالف بينهم وبين المحافظين الدينيين . ففى مقابلة مع أوين هيرس ، أحد أقطاب المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة ناشيونال انترست ، ذكر « انه ليس هناك ما يمنع أن نتحالف مع المحافظين الدينيين فهم (أى الدينيون) أناس بسطاء وجيدون ، يعملون على التمسك بالعادات والترابط العائلى . انه باستطاعتنا مساعدتهم وبالذات فى الشئون الدولية »[٢٧] .

ومن الناحية الثانية فان أى تحالف معلن بين المحافظين الدينيين والمحافظين الجدد سيولد الكثير من العداء للمجموعة الأخيرة . فالجماعات الدينية المتطرفة فى امريكا غير محبوبة من أغلب الفئات المثقفة والنخبة الحاكمة أو ما يسمى بالمؤسسة الشرقية إضافة الى ذلك فان اغلبية اليهود معروفين بعدائهم لأى اتجاه دينى فى السياسة الامريكية الداخلية والخارجية ، لأن اليهود يمثلون اقلية واى تجاه دينى قد يؤدى الى تحجيم قوتهم وتأثيرهم . اضافة الى ذلك فان أغلب اليهود فى امريكا لهم اتجاه ليبرالى ، وهذا يعنى احتمالية عزل المحافظين الجدد عن التجمعات اليهودية والليبرالية على حد سواء .

وفى الحقيقة ، لقد بدأ اتجاه جديد داخل المثقفين اليهود لمحاربة المحافظين الجدد . ففى عام ١٩٨٦ م قامت مجموعة من اليهود باصدار مجلة تيكون ، لتكون صوتا معارضا للاتجاه الذى تتبناه مجلة كومنترى وجماعة المحافظين الجدد . الا ان نجاح او فشل المحافظين الجدد مستقبلا ، سيكون مرهونا بقوة تحالفاتهم وبالأوضاع العامة خلال الأربع سنوات القادمة . أن أى مراقب للتطورات الفكرية والسياسية داخل المجتمع الامريكى خلال هذه السنوات يستطيع ان يتنبأ بمستقبل المحافظين الجدد فى التسعينات من هذا القرن .□

---

(٢٧) مقابلة شخصية مع أوين هيرس (واشنطن العاصمة ، مارس ١٩٨٧م).

دراسة

التبادل الطلابى فى العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

رئيس قسم النشاط الثقافى ـ نادى الطلبة الوافدين

يلعب التعليم دورا هاما وأساسيا فى السياسة الخارجية فهو أحد أدوات هذه السياسة ، اعتمدت عليه الدول المتقدمة فى علاقاتها الخارجية . وستتناول هذه الدراسة اربع نقاط ، هى :

أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافى بين الدول

ثانيا : الاهتمام الدولى بالتبادل الطلابى

ثالثا : دور الهيئات الدولية فى التبادل الطلابى

رابعا : التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية .

أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافى بين الدول

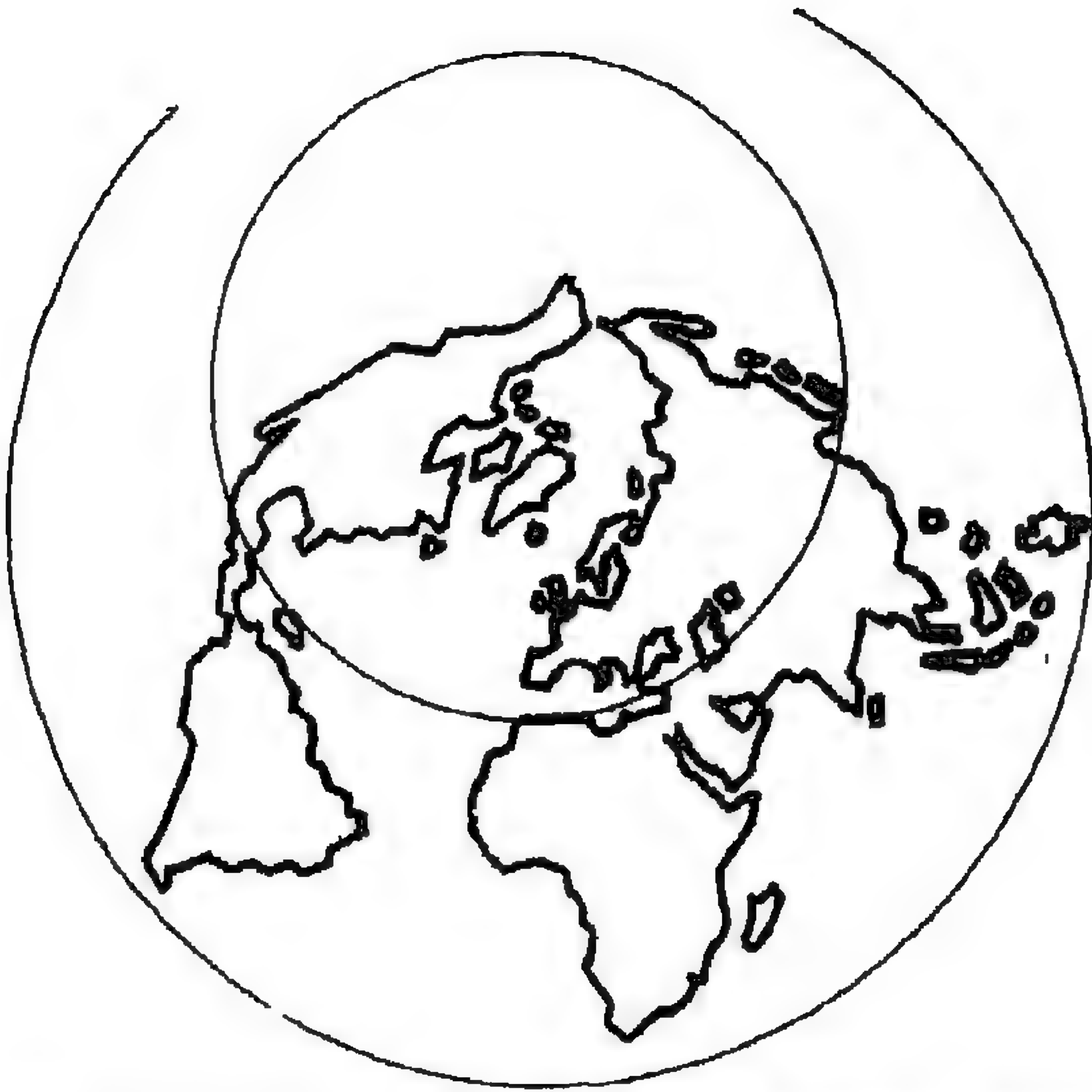
اللغة هى الأداة الأساسية للعلاقات الثقافية ، وهى وسيلة نقل التراث والثقافة ، وأداة التفاهم بين الأفراد . وتعلم لغة الدولة التى سيدرس بها الطالب شرط أساسى للقبول بجامعاتها[1] ولقد أوضح الدكتور عبدالملك عودة اهمية اللغة فى العلاقات الدولية بين الدول العربية والدول الأفريقية ، فذكر أن « الاستراتيجية السياسية العربية تجاه الدول الافريقية يجب أن يصاحبها ويدعمها استراتيجيات عمل سياسى على أساس اقليمى وعلى اساس لغوى »[2] . ويرى الدكتور بطرس غالى أن اللغة وسيلة للوصول الى الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية وتوثيق العلاقات معها[3] . ويذكر الدكتور محى الدين صابر انه نظرا لأهمية اللغة فان كل المجتمع الدولى

---

(1) Hall, W.D., International Equivalances In Access to Higher Education, (Paris: UNESCO, 1971), PP. 42-43.

(٢) د . عبدالملك عودة ، الدول الأفريقية والقضايا العربية ، فى العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ص ٣٤٣ .

(٣) يرى د . بطرس غالى ان اللغة الفرنسية ليست فى نظر منظمى مؤتمر القمة الأول للدول الناطقة بالفرنسية الذى عقد فى باريس فى الفترة =



تتبادل تعلم اللغات تحقيقا للتعاون الدولى[٤] كما أن تعليم اللغات يحظى بجانب كبير من اهتمام الاذاعات الدولية ، ويشكل جزءا من المواد التى تقدمها للمستمعين[٥] .

واذا نظرنا الى انتشار اللغة العربية فى افريقيا ، نجد أن افريقيا غير العربية قد ارتبطت بالعالم العربى اقتصاديا وثقافيا منذ اثنى عشر قرنا على الأقل ، وكان للعرب دور كبير فى كشف القارة الافريقية ، وقد أدى ظهور الاسلام فى القرن السابع الميلادى الى ازدياد وشائج الاتصال العربى الافريقى ، فقام العرب بدور ايجابى فى نشر العقيدة الاسلامية وبسط نفوذها السياسى فى أفريقيا . وساعد انتشار الاسلام على رواج كثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة والنسب العربى ، وعليه أعطى الاسلام هذه العلائق بعدا عقائديا ، وأعطتها اللغة العربية محتوى لغويا وثقافيا . وكانت هجرة المسلمين

= من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٧٩ سوى أداة لنقل العلم والتكنولوجيا ، وان الربط بين الدول المشتركة تتعدى الناحية اللغوية لكى تتجسد فى ايمان مشترك بأهمية التعاون الدولى رغم اختلاف الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المشتركة . ومن ناحية اخرى فان تجمع الفرانكوفونية يضم عددا كبيرا من الدول الافريقية التى ترتبط مع مصر بعلاقات متنوعة تغطى مجالات عديدة .. والحوار معها فى اطار هذا التجمع ، وهو اطار دولى جديد ، الى جانب الاطار الجماعى المتمثل فى منظمة الوحدة الافريقية ، يعطى مصر فرصا اضافية ومجالات أوسع لمزيد من التنسيق والتعاون مع هذه الدول من خلال التشاور وزيادة ارتباط المصالح والغايات والأهداف .

د . بطرس غالى ، مصر والحوار مع الفرانكوفونية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٤ (ابريل ١٩٨٦) ص ص ٤ ـ ٧ .

(٤) د . محى الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، فى العرب وافريقيا ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٥٠٤ .

(٥) اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، البرامج الموجهة من الاذاعة بداية من مايو ١٩٨٥ (القاهرة : اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ١٩٨٥) ص ٨ .

للحبشة أول اتصال رسمى للاسلام بأفريقيا ، وبعد موجة الفتوحات الاسلامية للشمال الافريقى توالت هجرة القبائل العربية وزاد حجمها . وفى تلك المنطقة تأصلت جذور الحضارة الاسلامية والثقافة العربية(٦) .

وقد بدأ الاندفاع الحقيقى للعرب فى افريقيا منذ دخول الاسلام وانتشاره فى القارة الافريقية تحت قيادة عمرو بن العاص فى عام ٦٤٠ ميلادية . وكان لانتشار العرب فى افريقيا أثر فى انتشار اللغة العربية ، الا أنه ابتداء من القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين حاول الاستعمار الأوربى الذى بسط سيطرته على غالبية دول القارة ، الحيلولة دون تغلغل أو انتشار الاسلام والثقافة العربية فى القارة الافريقية غير العربية وبدأ الصراع بين الثقافتين العربية والاوربية ، وكان محل التنازع ، اللغة ، التى هى وسيلة نقل الثقافة(٧) .

وسنوضح فيما يلى كيف انتشرت اللغة العربية واللغات الاوربية فى افريقيا ، والعوامل التى ساعدت على انتشارها .

١ ـ انتشار اللغة العربية فى افريقيا :

رغم أن اللغة العربية كانت معروفة لدى بعض الشعوب الافريقية قبل الاسلام ، الا أنها انتشرت انتشارا واسعا بعد دخول الاسلام الى القارة ، وأصبحت لغة أساسية فى بعض الدول الى جانب اللغة الأصلية ، كما هو الحال فى الصومال وموريتانيا(٨) ، وتستخدم السنغال الحروف الأبجدية العربية فى مدارس تحفيظ القران ، كما تستخدم اللغة العربية فى التخاطب فى جزء من النيجر والسنغال وتشاد وتنزانيا وكينيا ، كما أن حوالى ٢٠ ٪ من أساس مصطلحات لغتى السواحيلى والهوسا ، المنتشرتين فى العديد من دول القارة ، من اللغة العربية(٩) .

وانتشار الاسلام فى افريقيا كان فى الحقيقة انتشارا لظواهر ثلاثة : انتشار الثقافة العربية الاسلامية ، وانتشار الدين الاسلامى ، وانتشار اللغة العربية نفسها باعتبارها لغة الحديث والتخاطب . وهذه الظواهر مختلطة ومتشابكة تسير جنبا الى جنب وتتفاعل كلها فى وقت واحد(١٠) .

وطبقا لرأى د . حسن أحمد محمود فقد جابهت الثقافة الاسلامية فى العصور الوسطى مشكلة الالتقاء الثقافى أو التماس الثقافى مع الثقافات الافريقية ، وقد مر هذا الالتقاء بثلاث مراحل ، الأولى ، مرحلة ازدواج الثقافات الاسلامية والثقافات المحلية تلتقيان وتعيش كل منفصلة عن الأخرى الى حين ، والثانية ، بداية الاندماج فى العصر الأموى ، واقتراب المسافة بين التيارين فى هذا العصر ، اقترابا شديدا ، والثالثة ، مرحلة الاندماج الكامل فى العصر العباسى ، بكثرة عدد الداخلين فى الاسلام من أهل الذمة ، وتعلمهم العربية ، واشتداد حركة الترجمة ودخول الثقافات القديمة الى الحياة العربية(١١) .

ولقد خضع انتشار العقيدة الاسلامية للظروف التى خضعت لها الثقافة الاسلامية ، وواجه نفس المشكلات ، فكما التقت الثقافة العربية بالثقافات القديمة ، كذلك التقى الاسلام بديانات قديمة توطدت أقدامها فى القارة قبل ظهور الاسلام بوقت كبير(١٢) . ولم يكن الاسلام دينا فحسب ، انما كان دينا وثقافة متآلفين ، وكان لهذا الارتباط أثر عظيم فى حياة الافريقيين . فالمرء لايكاد يسلم حتى يتعلم القراءة والكتابة ، ويرتفع قدره اجتماعيا كلما زادت ثقافته . وفى كل مكان تسرب اليه الاسلام انتشرت الكتاتيب وأقبل الافريقيون عليها(١٣) .

واختلفت ظاهرة انتشار اللغة العربية فى افريقيا من دولة إلى اخرى فى مدى السعة والانتشار وعمق التأثير ، فكانت اللغة العربية أسرع انتشارا فى مصر منها فى أى بلد افريقى اخر ، فما كادت تحل سنة ٣١٧ هجرية الا واللغة العربية شائعة فى مصر ، يليها شمال افريقيا . أما فى الدول الافريقية الأخرى فأخذ انتشار اللغة العربية عدة مظاهر منها :(١٤)

أن يتكلم الشعب اللغة العربية ، وأن يحتفظ بها الى جانب لغته الاصلية ، كما حدث فى بلاد النوبة ، ومثل

---

(٦) د . يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية . فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(7) Jacques Boulin, The Arab Role in Africa, (London: Penguin Library, 1962), PP. 21-25.

(٨) عاطف عمر ، العلاقات الثقافية بين جمهورية مصر العربية والدول الافريقية ، (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨٦) ص ٥٣ . طالب الرئيس الصومال محمد سياد برى مواطنيه بضرورة تعلم اللغة العربية ، مشيرا الى أن اللغة العربية ستكون ضمن مناهج المدارس الصومالية (جريدة الاهرام ، ٢٦ اغسطس ، ١٩٨٦) .

(٩) د . عبدالملك عودة ، الدول الافريقية والقضايا العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤ .

(١٠) د . حسن احمد محمود ، الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا ، الجزء الأول ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣) ص ١٠ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(١٢) عن انتشار الاسلام والحضارة العربية فى افريقيا إنظر :

J.Spencer Trimingham, A History of Islam in West Africa., (London: Oxford: University Press, 1975), PP. 1-33.

(١٣) د . حسن احمد محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

سكان المناطق الجبلية فى شمال افريقيا ، حيث يتكلمون اللغة العربية والبربرية .

ـ أن تكتسب اللغة نسبة من الألفاظ العربية تتوقف على مقدار التأثير الذى خضعت له ، مثل اللغة النوبية ، حيث ان ٣٠ ٪ من مجموع ألفاظها مستمد من اللغة العربية ، وأيضا مثل لغة البجة واللغة السواحيلية فى شرق افريقيا ، والهوسا فى نيجيريا .

ـ أن يتخذ الشعب العربى لغة له ، مع الاحتفاظ ببقية من اللغات القديمة مثل بعض الكلمات غير العربية فى اللهجات السودانية أو المغربية أو حتى المصرية .

ـ أن تتأثر اللهجات العربية المحلية بلهجات اللغة التى كانت تسود البلاد من قبل ، وهذا يصدق على لهجة السودان العربية فهى أربع لهجات[١٥] .

ـ كتابة اللغات بحروف عربية مثل لغات البربر والنوبة والصومالية والسواحيلية ولغة الهوسا . وقد حاول أهل هرر كتابة الامهرية بحروف عربية .

وتجدر الاشارة الى أن اللغة العربية أخذت مكانها فى مؤسسات التعليم العالى فى بعض الدول الافريقية ، حيث تضم بعض الكليات الجامعية بالجامعات الافريقية أقساما لتدريس اللغة العربية كما هو الحال فى جامعة نيروبى بكينيا[١٦] . كما توجد كليات متخصصة لتعليم اللغة العربية والشريعة الاسلامية[١٧] كما هو الحال بالسنغال ، حيث قامت حكومة السنغال بدور كبير فى تطوير دراسة اللغة العربية ، فقد قامت الحكومة باصدار قرارات بتخصيص منح لدراسى اللغة العربية ، وبدأت الحكومة تقديم منح دراسية لأبنائها فى الاقطار العربية . كما أنشأت الحكومة معهدا اسلاميا شارك فيه معظم الدول العربية ، تم بناؤه عام ١٩٧٣ وملحق به مكتبة اسلامية[١٨] .

٢ ـ انتشار اللغات الأوربية فى افريقيا :

أثر الاستعمار تأثيرا كبيرا على ثقافات الشعوب التى يحتل أراضيها قبل أن تنال هذه الشعوب استقلالها . والتوغل الثقافى الذى يأتى من الخارج ظاهرة قديمة ، فاذا رجعنا مثلا الى عصر الاغريق فى المرحلة المسماة « بالهللينستية » أى عندما كان الاغريق يمثلون نفوذا سياسيا واسعا فى الشرق القديم ، كانت الثقافة اليونانية تحتل مركزا مرموقا فى البلاد التى فتحتها اليونان ، وكان العلماء والفلاسفة فى هذه البلاد يرون أن اللغة اليونانية هى أنسب اداة للتعبير ، تم جاء عهد الحضارة الرومانية ، فكانت الشعوب التى تعيش فى شمال افريقيا تستعين باللغة اللاتينية لكى تعبر عن أفكارها واهتماماتها[١٩] .

وعندما احتل الاستعمار الأوربى الدول الافريقية لجأ الى نوعين من الأساليب الثقافية لفرض نفوذه على المناطق التى يتحكم فى مصيرها : الأول ، هو الأسلوب البريطانى ، وهو قائم أساسا على الحفاظ على تقاليد حياة المجتمعات التى يستعمرها وترك الشعوب الخاضعة له تحيا كما يحلو لها ، اعتقادا بأن هذه الشعوب ليست مؤهلة بعد للدخول فى مضمار الحضارة . وقد جاء أحسن تعبير عن هذا النوع من الاستعمار على يد « روديارد كيبلنج » عندما كتب ، « الشرق شرق والغرب غرب ، ولن يجتمعان أبدا » . أى أنه يوجد نوعان من الاستعمار الأول هو النوع الأوربى القائم على القيم والثقافة الأوربية ، ولكنها ليست للتصدير ، لأنها لن تؤدى الى أى نفع بالنسبة للشعوب الأخرى ، وبالتالى من الأفضل لهذه الشعوب أن تنمى تراثها المحلى وتمضى فى طريقها . أما النوع الثانى من الاستعمار فهو الفرنسى الذى يستهدف احداث تغيير فى طابع البلد الذى يستعمره ، بحيث يلائم هذا الأخير نمط الحياة الفرنسى . وكان الفرنسيون يريدون أن يجعلوا من شمال أفريقيا قطعة أخرى من فرنسا ، وأن تصبح شعوب هذه المنطقة « متفرنسة » الى أن تستحق الحصول على صفة مواطنين فرنسيين[٢٠] وذلك انطلاقا من مفاهيم مثل رسالة الرجل الأبيض ومسئوليته ازاء تمدين « وتحضر » الشعوب المتخلفة . ومن هنا اتبعت فرنسا سياسات الدمج والاستيعاب على المستويين اللغوى والثقافى .

وقد عنى الاستعمار الأوربى بالامتداد اللغوى والثقافى والفكرى فى افريقيا فعمل على نشرها ، فتوجد ٢٤ دولة افريقية تنتشر بها اللغة الفرنسية (دول الفرانكوفون) ، وتضم ثلث سكان القارة الافريقية . وتعتبر اللغة الفرنسية ، اللغة الرسمية ، بجانب لغة أو اثنتين فى الدول التى كانت مستعمرات فرنسية فى كل من بنين وبوروندى والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وزائير والجابون وغينيا وساحل العاج ومالى وموريتانيا والنيجر ورووندا والسنغال وتوجو وبوركينا فاسو . واللغة الفرنسية من العوامل الرئيسية فى توثيق الروابط بين هذه

---

(١٥) بعضها يرجع الى تغيير الحروف مثل احلال الهمزة محل العين ، وبعضها يرجع الى تغير الحركات كالضمة والفتحة والكسرة ، والبعض الاخر يرجع الى حذف بعض الأصوات مثل حرف اللام فى ولد ، واخيرا تغيير مدلول الكلمة .

(١٦) د . احمد غيضة سالم ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

(١٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١٨) ابو بكر سى عمر ، الثقافة الاسلامية والعربية فى افريقيا ، محاضرة لسفير السنغال بالقاهرة (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨١) ص ٢٠ .

(١٩) د . لويس عوض ، الاستعمار الجديد والثقافة ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦ (اكتوبر ١٩٧١) ص ٢٢٣ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

الدول وبين فرنسا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين هذه الدول الافريقية بعضها البعض . وقد عملت فرنسا على رفع مستوى اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية فى هذه الدول عن طريق انشاء وكالة التعاون الفنى والثقافى التى تضم بجانب فرنسا وهذه الدول الافريقية ، كندا أيضا ، كما أنشأت ايضا محطتين للاذاعة ، احداهما فى المغرب والأخرى فى الجابون ، كما تعمل على رعاية مؤتمرات القمة الافريقية التى تعقد بين هذه الدول ودول افريقية أخرى غير المتحدثة بالفرنسية(٢١) .

كما توجد ٢١ دولة أفريقية تعتبر اللغة الانجليزية فيها أكثر اللغات الأوربية انتشارا بها ، وهى الدول التى تضم حوالى نصف سكان القارة الافريقية . وقد كانت دول (الانجلوفون) كلها مستعمرات انجليزية ماعدا ليبريا وأجزاء من الكاميرون والصومال . وتعتبر اللغة الإنجليزية ، اللغة الرسمية بجانب لغة أو أثنتين فى كل من بتسوانا والكاميرون وجامبيا وغانا وليسوتو وليبيريا وملاوى ونيجيريا وسُيشل وسيراليون وزامبيا وزيمبابوى . كما يتحدث باللغة الانجليزية عدد كبير فى كل من السودان وكينيا وتنزانيا . وبعد حصول هذه الدول على استقلالها عن بريطانيا ، كان الاهتمام الرئيسى لبريطانيا هو العمل على تدعيم علاقات قوية بينها وبين هذه الدول التى كانت مستعمرات لها وكان أحد هذه الوسائل هو الكومنولث البريطانى(٢٢) .

اما اللغة الأسبانية فتوجد فى غينيا الاستوائية والصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادى الذهب) وهما من المستعمرات الأسبانية سابقا وتضمان ٣٦٠ ألف من السكان . وتعتبر اللغة البرتغالية ، اللغة الرسمية فى المستعمرات التى كانت تابعة للبرتغال ، فى أنجولا وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب . وتضم هذه الدول حوالى ٢٠ مليون من السكان فى منتصف الثمانينات(٢٣)

وتحقيقا للاستراتيجية فى نشر اللغات الأوربية فى افريقيا ، استخدم عدد من الوسائل من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية ، منها :(٢٤)

- اطلاق يد البعثات التبشيرية ، وترجمة الانجيل الى كل اللغات الأفريقية .
- المدارس ودور التعليم ، التى كانت تقوم الى جانب تعليم اللغات ، بتشويه التاريخ ، وتصوير العلاقات العربية الأفريقية بصورة معينة يظلم فيها العرب على أنهم تجار رقيق ومستعمرين .
- مؤسسات الخدمة العامة فى الادارات الحكومية وبخاصة فى الجيش ، كيف كانوا ينشأون على التقاليد الأوربية ، وعلى استعمال اللغة الأجنبية .
- القضاء على رموز الثقافة الأفريقية ، وتعطيل كتابة اللغات الأفريقية التى كانت تكتب بالحروف العربية ، واستبدال ذلك بالحروف اللاتينية . وقد بدأ ذلك على مراحل فطبعوا لأول مرة فى الثلاثينات كتبا بالحروف اللاتينية فى كل من لغتى الهوسا والسواحيلى ، وهما أكثر اللغات الأفريقية ذيوعا فى غرب افريقيا وشرقها . وقد تم تكريس هذا الاتجاه فى مؤتمر عقد فى داكار ، تم تحت اشراف اليونسكو فى أواسط الستينات ، حيث اعتمدت كتابة اللغات الأفريقية بالحرف اللاتينى ووضعت القواعد الثابتة لذلك ، وهى خطوة حاسمة تم بها فصل الافريقيين عن تراثهم المسجل باللغات الافريقية وعزل الأجيال الأفريقية ثقافيا عن ماضيها ، وكأنهم يبدأون الحياة الثقافية بعد استعمار أوربا لافريقيا .
- الدراسات اللغوية ، ووضع المعاجم والقواميس ذات المداخل الأوربية ، فليست هناك لغة بارزة فى المجتمع الأفريقى الا ووضع لها قاموس مقارن مع اللغات الأوربية .
- الاهتمام بالجامعات الافريقية الناشئة ، وتولى اعداد كل هيئات تدريسها فى الجامعات الأوربية والأمريكية عن طريق المنح ، بحيث يضمن استمرار الثقافة الأوربية بين الأجيال المقبلة من الشباب .
- فرض اللغات الأوربية كلغة تعليم فى كل المدارس الأفريقية .
- تبنى الاعلاميين الافريقيين ، والعمل على اعدادهم واتاحة الفرص لتدريبهم ، وتقديم البرامج الثقافية المذاعة ، صوتا وصورة فى مشروعات تعاون مع الاذاعات الأجنبية .

وبذلك استطاع الأوربيون بتخطيط مثابر أن يخلقوا واقعا ضخما يتجاوز قدرة الافريقيين على تغيره بسهولة(٢٥)

وقد كان المخطط الفرنسى فى غرب افريقيا ووسطها - منذ بداية الاحتلال ، أى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - يستهدف القضاء على اللغة العربية نهائيا ، وابدالها باللغة الفرنسية . وفى هذا الصدد أنشئت المدارس المعروفة بالمدارس العربية الاسلامية والتى تدرس فيها اللغة العربية شكليا ، ولكن يتم التركيز على اللغة الفرنسية وتدريس جميع المواد بها . وفى الوقت نفسه سمح الاستعمار الفرنسى لمدارس المبشرين أن تقوم بمجهود كبير فى التعليم ، وكانت تتلقى مساعدات كبيرة من الحكومة للمساهمة بجد فى نشر الثقافة الفرنسية . وقد احتوت البرامج التى كانت موحدة

---

(21) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary,
(22) Ibid. PP. 173-174. Oxford. ABC. Clio Information services, 1984. PP. 180-181.
(23) Ibid., P. 181.
(٢٤) د . محى الدين صابر ، العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .
(٢٥) د . محى الدين صابر ، المرجع السابق ، ص ٥٠٠ .

وموجهة فى كل من المدارس الحكومية والتبشيرية كثيرا من التركيز على التقليل من شأن الثقافة العربية فى أعين الطلاب الأفارقة ، كما وجهوا فيها للارتباط بالغرب (فرنسا) كى ترتقى بلادهم وتنهض . كما شوهت سمعة العرب ودورهم فى افريقيا بمختلف الأساليب وخاصة ما يتعلق بتجارة الرقيق والذهب ، وصدرت مراسيم يحرم فيها استعمال اللغة العربية حتى فى المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين . والنتيجة أنه فى خمسين سنه قضى على كثير من مظاهر استخدام اللغة العربية فى غرب ووسط افريقيا التى ظلت لغتها الرسمية منذ القرن التاسع عشر على الأقل .(٢٦)

والملاحظ أن الأجيال الافريقية الجديدة تكاد تقرأ وثائقها ، أى وثائق أكثر من ألف عام ، من خلال لغة ونظرة الخمسين سنة الأخيرة فقط ، كما أراد المستعمر ، فى حين لايوجد اهتمام كاف لدى معظم المثقفين الأفارقة بوثائقهم المكتوبة بالعربية أو الحرف العربى ، ويكتفون فقط بالاطلاع على بعض محتواها من خلال ما ترجمه لهم الغربيون .(٢٧)

ولم يقتصر التنافس فى مجال السيطرة الثقافية على العلاقة بين الدول الاستعمارية والدول التى كانت خاضعة لها ، وانما امتد ايضا الى ساحة المنظمات الدولية ، وهذا واضح بشكل كبير فى منظمة اليونسكو ، وهى الهيئة الدولية المهتمة بشئون التربية والثقافة والعلوم على المستوى الدولى ، وبحكم انشائها عام ١٩٤٦ ، تحولت الى ساحة مفتوحة للحوار واختلاف الآراء ، وتنـــوع المفـــاهيـــم ، وتميـــز الثقـافـــات والايديولوجيات ، وبالتالى تعددت السياسات وتعارضت المصالح والأهداف . ولما كانت العضوية مفتوحة لجميع الدول للانضمام لهذه المنظمة على قاعدة صوت واحد لكل دولة بصرف النظر عن حجمها أو نفوذها وتقدمها ، وضح دور الأغلبية العددية لدول العالم الثالث . لذلك جاء اختيار احمد مختار أمبو السنغالى الجنسية ، المفكر المسلم الديانة مديرا عاما للمنظمة لمدة ثلاثة عشر عاما خليفة لخمسة غربيين بالجنسية أو الفكر هم ، هكسلى البريطانى ، وبوديت المكسيكى ، وايفانز الأمريكى ، وفيرونيز الايطالى ، ورنيه ما يهو الفرنسى . وانفجر الصراع حين بدأ أحمد مختار أمبو القادم من أفريقيا السوداء والمحمل بتراث حضارى ودينى مخالف ، يوجه المنظمة بالطريقة التى رأى فيها مصالح الأغلبية الفقيرة من الشعوب والدول ، فاذا بالمنظمة التى كان الغرب يريد حصر نشاطها داخل المفاهيم التقليدية للتربية والعلوم والثقافة ، مع التركيز على حضارة الغرب وثقافته ، تتفتح على عوالم أخرى وحضارات مغايرة وثقافات متنوعة لا يعرف الغرب الكثير عنها ... واذا بقضايا الفقر والمجاعة والتخلف والتصحر والأمية تحتل أولوية ، تماما كنزع السلاح واقرار السلام العادل ، وحل الصراعات عن طريق حوار الثقافات المتكافىء والديمقراطى . ولم يكن ذلك ليرضى الدول الغربية ، وقد عبر عن ذلك احمد مختار امبو بقوله « لقد اعتادت الدول الغربية أن تفرض رأيها باعتباره الصائب الوحيد ، وأن تفرض ثقافتها باعتبارها الصالحة الوحيدة ، وبالتالى تفرض سياستها باعتبارها المهيمنة الوحيدة ، أما ما عداها من ثقافات وحضارات وآراء وسياسات ، فهى لاتعدو أن تكون تابعا ليس أمامه سوى استلهام النموذج العربى واستيراده » . وصار مدير المنظمة مثار حملة تشهير وانتقاد ، ولما لم يستطع الغرب ترويضه ، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبعتها بريطانيا فى عام ١٩٨٥ ، من عضوية اليونسكو ، بينما رفعت دول غربية أخرى سلاح التهديد بالانسحاب طوال الوقت . وعلى الفور انعكس الانسحاب الأمريكى والبريطانى على العجز فى ميزانية المنظمة ، فنصيب الولايات المتحدة الذى كانت تسهم به فى هذه الميزانية هو ٢٥٪ ، ونصيب بريطانيا ٥٪ ، وبذلك أصبح الشلل يهدد البرامج الطموحة التى أقرتها المؤتمرات العامة ، واتجهت فى معظمها نحو الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة . وفى نوفمبر ١٩٨٧ أحكم الخناق حول أحمد مختار امبو ليفوز منافسة فردريكوما يوراساجوزا الأسبانى الجنسية .(٢٨)

ثانيا ـ الأهتمام الدولى بالتبادل الطلابى

لقد توسع التبادل الدولى فى مجال التعليم الجامعى ، وزادت أهميته ، لارتباطه الوثيق بالتخصصات التى تشد انتباه الأفراد ، والجامعات والدول ، خاصة دول العالم الثالث ، حيث يعود اليها طلابها الذين انهوا دراستهم فى الخارج ، كذلك لأهميته بالنسبة للعلاقات بين الشعوب ، ودوره فى تحسين العلاقات الدولية .(٢٩)

ومن الناحية التاريخية كان التعليم احد العوامل الرئيسة فى حكم الامبراطوريات الاستعمارية ، فلقد وضعت بريطانيا سياسة عامة للتعليم فى المستعمرات التابعة لها ، وأينما كان يتجه العلم الفرنسى ، كانت تتبعه المدارس الفرنسية . وكانت احدى نتائج الوجود الأمريكى فى الفلبين ، اتباع الفلبين لنفس نظام التعليم

---

(٢٦) د . عبدالقادر زباديه ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٢ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٥٢٣ .

(٢٨) صلاح الدين حافظ ، مابعد معركة اليونسكو . فلسطين أطاحت بالقيصر الافريقى ، جريدة الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ص ٥ .

(29) Frank W. Hull, Foreign students in the United States of America, (New Jersey: Proger Publishers, 1978.) P. IX.

الأمريكي .[٣٠]

وفي بداية القرن العشرين بدأت فرنسا بانشاء قسم خاص بالتعليم في وزارة الخارجية ، كرس هذا القسم جهوده لزيادة نفوذ وهيبة فرنسا عن طريق نشر الثقافة الفرنسية . وقد تم انشاء مدارس فرنسية في الخارج ، وارسال كتب وأساتذة للجامعات في الدول الأخرى كما اهتمت فرنسا بانشاء مراكز ثقافية في دول العالم المختلفة[٣١] يوجد منها ٥٣ مركزا حتى عام ١٩٨٥ بالدول الأفريقية .[٣٢]

وأنشأت بريطانيا المجلس البريطاني British Council كوحدة مستقلة عام ١٩٣٤ ، الذي قام بدوره بانشاء مراكز ثقافية في المدن الكبرى في أوربا واسيا وأفريقيا ، وعملت هذه المراكز على نشر اللغة الانجليزية كلغة ثانية ، وتقديم المنح للطلاب الأجانب للدراسة في بريطانيا .[٣٣] ويوجد لبريطانيا ٨١ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٤ في دول العالم المختلفة ، منها ٢٠ مركزا ثقافيا في الدول الأفريقية .

وابان الحرب العالمية الثانية كان اصلاح التعليم في المناطق المنكوبة مسألة هامة في السياسة الحكومية لهذه الدول ، فانبثقت فكرة التعاون الدولي الحكومي في المجال الثقافي . ولذا انعقد مؤتمر « وزراء التربية لدول الحلفاء » في لندن في شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ ، من أجل غاية محدودة هي التخطيط مقدما لعملية اعادة البناء التي كان لابد منها بعد انتهاء الحرب .[٣٤] وبعد انتهاء الحرب أدركت الحكومة الالمانية أهمية التبادل التعليمي ، فانشأت معهد جوته عام ١٩٥١ الذي قام بدوره بفتح فروع له تعمل كمراكز ثقافية في دول العالم المختلفة ، حيث يوجد ١١٣ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٠ ، يخص الدول الافريقية منها ١٨ مركزا . كما تقوم الهيئة الألمانية للتبادل العلمي الألماني D.A.A.D بدور هام في هذا المجال .

وتمثل الثورة البلشفية بالاتحاد السوفيتي بداية اهتمام السوفييت بدراسة افريقيا وسكانها وحضارتها ، وقد زاد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أنشئت عدة هيئات متخصصة في دراسة القارة الافريقية ، أهمها جامعة لينجراد ، ومعهد الأقتصاد والعلاقات الدولية ، ومعهد الجغرافيا ، ومعهد الدراسات الاثنوجرافية ، ومعهد الدولة والقانون ، ومعهد الفلسفة ، والمعهد الافريقي .[٣٥] وتم تأسيس جامعة الصداقة بين الشعوب عام ١٩٦٠ في موسكو لتدريب الفنيين من الدول المستقلة حديثا بهدف مساعدتها على حل مشكلات التنمية ، وقد أطلق على هذه الجامعة « جامعة باتريس لومومبا » عام ١٩٦١ ، وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين بهذه الجامعة في عام ١٩٨٥ أكثر من ٦٧٠٠ طالب ، قدموا من ١٠٧ دول ،[٣٦] وقد حصل ٥٠٠ طالب وافد على درجة الماجستير حتى عام ١٩٨٤ .[٣٧] ومن قبيل اهتمام الاتحاد السوفيتي بالدول الافريقية ، أنه تم عقد المؤتمر الافريقي السوفيتي الأول من أجل السلام والتعاون والتقدم الأجتماعي في موسكو في الفترة من ١٣ الى ١٦ اكتوبر عام ١٩٨٢ .[٣٨]

اما الولايات المتحدة فتعتبر الأخيرة زمنيا بين الدول الكبرى من ناحية الاهتمام الحكومي بالتبادل الثقافي ، وكان الحافز لها على هذا الاهتمام ، حافزا دفاعيا ، فقد تم انشاء قسم للعلاقات الثقافية في وزارة الخارجية عام ١٩٣٨ ، وكان نشاطه محدودا في أمريكا اللاتينية حيث كان الغرض من انشائه هو التصدي للدعاية الثقافية الفاشية والنازية في نصف الكرة الغربي ، وبعد اتساع نطاق الحرب الباردة كان الهدف من الدبلوماسية الثقافية هو التصدي للشيوعية .[٣٩] وبعد تولى كيندي للرئاسة بأسابيع قليلة ، دعا الى الاهتمام ببرنامج التبادل الثقافي والتعليمي . وفي سبتمبر عام ١٩٦١ تم وضع برنامج للتبادل التعليمي والثقافي حدد أهداف التبادل الثقافي

(30) Howard E.Wilson, Education, Foreign Policy, and International Relations, in the American Assembly, Columbia University, ed., (Cultural Affairs and foreign Relations (Englewoods cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1363), P.81.

(31) Ibid., P.81.

(٣٢) سنتناول دراسة هذه المراكز الثقافية في الفصل الثاني .

(33) Ibid., P. 81.

(٣٤) اليونسكو ، لمحات عن اليونسكو ، (باريس : اليونسكو ، ١٩٧٤) ص ٢ .

(٣٥) عواطف عبدالرحمن ، الدراسات الافريقية في الاتحاد السوفيتي ، السياسة الدولية ، العدد ١٩ (يناير ١٩٧٠) ص ص ١٢٧ – ١٣٠ .

(36) Patrice Lumumba Peoples, Friendship University Moscow, Nok., 1367

(37) USSR, 86 Year Book, Novosti Press Agency, 1986, P. 208-209.

(٣٨) لم تكن مصر ممثلة في هذا المؤتمر ، وقد تم عقد المؤتمر الافريقي السوفيتي الثاني من أجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في موسكو في الفترة من ٢٤ – ٢٦ يونيو ١٩٨٦ وقد شاركت فيه ٢٦ دولة افريقية من بينها مصر .
د . محمد عبدالغني سعودي ، المؤتمر الافريقي الثاني ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ (اكتوبر ١٩٨٦) ص ٢٥٧ .

(39) Mc Neil Lowry and Gertrude S.Hooker, The Role of the Arts and the Humanities, In The American Assembly, Op.Cit., P.44

بمعناه الواسع بأنها زيادة التفاهم المتبادل وتقوية الروابط بين الولايات المتحدة والدول الأخرى عن طريق توضيح أهمية التعليم والثقافة والتنمية ، والعمل على ارساء قواعد السلام والرخاء لشعوب العالم وزيادة التعاون الدولى من أجل التقدم التعليمى والثقافى ، وبذلك يمكن المساهمة فى تنمية علاقات الصداقة والود والسلام بين الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى .(٤٠) كما تم انشاء فرق السلام الامريكية عام ١٩٦١ للعمل فى مجال التعليم والتدريب فى دول ما وراء البحار ، كما قامت بعثة فولبرايت التى انشئت عام ١٩٤٨ للتبادل الطلابى والعلمى بنشاط كبير فى هذا المجال . وفى عام ١٩٧٨ تم انشاء الوكالة الدولية للاتصال (International Communication Agency ICA) ويهدف نشاطها بالدرجة الأولى الى كسب التأييد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الصفوة والعامة فى الدول الأخرى ، وذلك من خلال الكتب والدوريات والأفلام وبرامج التلفزيون والمعارض وتبادل الطلاب والفنانين والرياضيين والعلماء .(٤١) ويقوم مكتب امريكا للشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية (AMIDEAST)الذى انشئ فى القاهرة بدور هام فى مجال التبادل العلمى .

وأدركت اسرائيل أهمية التبادل الطلابى فى العلاقات الدولية ، فأقرت برنامجا خاصا لطلبة ما وراء البحار فى الجامعة العبرية منذ عام ١٩٥٥ ، وفى أكتوبر عام ١٩٧١ افتتحت مدرسة خاصة للطلاب الاجانب . وفى العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ بلغ عدد الطلاب الأجانب بها ٣٠٠٠ طالب ، ويزود المكتب الاستشارى للمدرسة الطلاب الملتحقين بالدراسة بها بالاستشارات بمختلف اللغات ، كما تقدم المدرسة أيضا دراسة مركزة فى فصل الصيف لتعليم اللغة العبرية ، بالاضافة الى البرامج التعليمية الأخرى ، وتقوم بتنظيم برامج ثقافية واجتماعية للطلاب الأجانب لجعلهم على اتصال وفهم عميق للثقافة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلى .(٤٢) وقد بلغ عدد الدول التى يدرس منها طلاب فى اسرائيل أكثر من ستين دولة فى عام ١٩٨١ .(٤٣)

ومن السمات البارزة للدور الاسرائيلى فى مجال التنشئة السياسية والثقافية لقطاعات من الصفوة الأفريقية تلك العمليات التى يقوم بها « المعهد الأفريقى ـ الأسيوى للدراسات العمالية والتعاون » فى تل أبيب والذى بدأ نشاطه عام ١٩٦٠ ، ويهدف إلى تقديم برامج تدريب شاملة للقادة النقابيين الأفريقيين ، ولقد درب هذا المعهد ٦ آلاف أفريقى قبل عام ١٩٧٣ من ٣٠ دولة فى النقابات والتعاونيات ، ومنذ أكتوبر عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٤ استقبل نحو ٩٠٠ دارس أفريقى(٤٤) . وقد نجحت إسرائيل فى التغلغل فى المجالات التى تتيح لها التغلغل والتأثير ، وعلى سبيل المثال ، فقد نجحت فى زرع عدد من الأساتذة ليصبحوا عمداء ومديرى جامعات كثير من الدول الأفريقية التى أوفدوا إليها ، كما نجحت فى عقد إتفاقيات ثقافية مع عدد من الدول الأفريقية لتبادل الخبرات والتعاون العلمى والثقافى حيث وصلت فى عام ١٩٦٨ إلى أكثر من ٦٠ إتفاقية(٤٥) .

وخلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ تم إيفاد ٥٥١ خبيرا إسرائيليا فى بعثات لـ ٢٦ دولة أفريقية منها ٢٣٧ بعثة لأجل طويل (أى عام فأكثر) ، و٣١٤ بعثة لأجل قصير (أى أقل من عام) ، حيث يتركز النوع الثانى من البعثات بصفة أساسية فى مجال التدريب . وتجدر الاشارة إلى أن أعداد الخبراء الاسرائيليين الموفدين خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٤ قد إنخفض كثيرا ، وذلك بالمقارنة بمجموع الخبراء الذين أوفدتهم إسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٥٨ ، وحتى عام ١٩٨٤ والبالغ عددهم ٣٥٥٤ خبيرا ، وهى نسبة تمثل حوالى ٤٥ ٪ من مجموع الخبراء الموفدين للدول النامية عموما والبالغ عددهم ٨٣٨٩(٤٦) .

فضلا عما سبق يتضح أنه خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ بلغ عدد الدارسين الأفارقة من ٣٠ دولة ٣٤٠١ دارسا منهم ١٢٩٦ تلقوا دورات تدريبية فى أفريقيا ، و٢١٠٥ تلقوا تدريبهم فى إسرائيل بمساعدة المؤسسات والخبراء الاسرائيليين ، ولقد سجل عدد الدارسين الأفارقة بالمثل انخفاضا ملحوظا خلال الفترة المشار اليها وذلك بالمقارنة بعددهم خلال الفترة بين عام ١٩٥٨ الى

---

(40) Ibid., PP. 43-44.

(41) Jack C. Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, (Oxford, AB 1982). P.390.

(42) School For Overseas Students, Catalogue Academic Year, (Jerusalem: The Hebrew Univeristy of Jerusalem, 1981), P.13.

(43) Sina Azuloy, A Guide for Overseas Students, Third Edition, (Jerusalem: Higher Education in Israel, 1982), P.7.

(٤٤) د . مجدى حماد ، اسرائيل وافريقيا : دراسة فى ادارة الصراع الدولى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) ص ٧٥ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤٦) أمير كمال دسوقى ، أبعاد التعاون الاسرائيلى ـ الافريقى ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩١ (يناير ١٩٨٨) ص ٢٢١ .

١٩٨٤ والذى بلغ ٩١٦٦ دارسا أفريقيا وهى نسبة تشكل أيضا حوالى ٣٥ ٪ من مجموع عدد الدارسين الموفدين فى إسرائيل للدول النامية البالغ عددهم ٢٧٢٩٦ ، ولا يشمل ذلك أولئك الدارسين الذين تلقوا تدريبات عسكرية أو ما شابه ذلك(٤٧).

وفى ضوء ما تقدم تبرز حقيقة هامة ، وهى إستمرار علاقات التعاون الاسرائيلى ـ الأفريقى فى مجال الخبراء والطلاب طوال فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والدول الأفريقية.

على الرغم من التقدم الاقتصادى الذى حققته اليابان ، إلا أنه من الناحية الاحصائية تعتبر من الدول التى لايدرس بها عدد كبير من الطلاب الأجانب ، ويرجع ذلك إلى صعوبة دراسة اللغة اليابانية ، كما أن الثقافة اليابانية لاتستهوى الكثيرين(٤٨) فمنذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٢ بلغ عدد الطلاب الأجانب الدارسين باليابان ٨١١٦ طالبا ، يمثلون ١٠٠ دولة منهم ١٧٥ طالبا من الدول الأفريقية ، اى بنسبة ١,٧ ٪ من مجموع الطلاب الأجانب الدارسين فى اليابان(٤٩).

وقامت الحكومة اليابانية بتأسيس منظمة التعليم الدولى فى اليابان فى مارس عام ١٩٥٧ ، وذلك بهدف تنمية التعليم والعلم فى اليابان ، والمساهمة فى توطيد التفاهم والصداقة بين الدول عن طريق التبادل الدولى فى مجال التعليم والعلم ، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الطلاب ، وتختص هذه المنظمة بالرعاية الكاملة للطلاب الأجانب(٥٠).

وإدراكا من الحكومة المصرية لأهمية التبادل الثقافى بين دول العالم منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، أنشئت الادارة العامة للثقافة بوزارة المعارف العمومية ، وكان من إختصاصها التبادل الطلابى . على الرغم من أن الأزهر كان يستقبل الطلاب الأجانب للدراسة فيه قبل هذا التاريخ بمئات السنين ، إلا أن هذه هى المرة الأولى التى تنشأ فيها إدارة متخصصة للطلاب الوافدين.

من هذا العرض يتبين مدى إهتمام الدول بالعلاقات الثقافية ، حتى أصبحت الثقافة والتعليم مجالا للتنافس ، مما حدا ببعض الكتاب الى تشبيه العلاقات الثقافية الدولية بالعلاقات التجارية واعتبار دول العالم بأنها سوق عالمى يتم تداول « السلع » الثقافية فيها ويوجد تنافس بين الدول على كسب هذا السوق . وقد عبر ليوبولد سنجور عن هذه الحقيقة عندما قال « حتى لو قمنا بحل هذه المشكلة (مشكلة الاستعمار) ، فسوف تظل مشكلة أخرى ، ألا وهى الاختيار بين الثقافات فى عملية الاحتكاك ، فلابد أن نقرر ماذا نأخذ من الثقافة الغربية ، وماذا نحتفظ به من الثقافة الأفريقية الزنجية(٥١).

ولقد تبين فى « المؤتمر العالمى للسياسات الثقافية » الذى عقد فى مكسيكو سيتى عام ١٩٨٢ ، وحضره رجال الثقافة والفكر من كل دول العالم ، أن عملية الصراع أو التعاون فى سبيل تشكيل ملامح نهائية للنظام الاعلامى العالمى ، تعكس جوهر وحقيقة الصراع أو التعاون الدولى ، ذلك أن الصراع أو التعاون الاتصالى ليس إلا صورة من صور التعاون أو الصراع السياسى والاقتصادى التى يشهدها نظام المجتمع الدولى(٥٢).

تبادل الأفكار والأشخاص فى مجال التعليم

إن الوسائل الأكثر إستمرارا وشيوعا فى العلاقات التعليمية الدولية ، هى تبادل الأشخاص المهتمين بالتعليم والمتصلين بالمعاهد التعليمية ، فمنذ إرساء الجامعات الأولى ، والطلاب والعلماء يتنقلون بين معاهد التعليم . وقد نظمت حركة إنتقال الطلاب خلال القرن العشرين ، ووضعت لها قواعد واتسعت عما كانت من قبل . كما أن تأشيرات الاقامة الخاصة بالطلاب الأجانب قد طورت ، وظهرت المنح الدراسية ، وتم معادلة الشهادات ، ونظمت برامج خاصة باستقدام الطلاب وأخرى بايفادهم ، ووضعت القواعد المنظمة لها . ورغم أن النسبة الكبرى من الطلاب الأجانب يدرسون على حسابهم الخاص ، إلا أن عدد الذين يدرسون فى خارج دولهم فى تزايد مستمر بصورة كبيرة . كما أن هذا التبادل الطلابى قد وضعت له السياسات المحددة وإرتبط بالسياسات الداخلية والخارجية للدول بصورة لم يسبق لها مثيل . ولايقتصر الأمر على تبادل الطلاب وإنما يمتد الى تبادل الأساتذة والبحوث العلمية(٥٣).

إن تبادل الأفكار المتعلقة بالتعلم ونظمه وسياساته ، والممارسات فى الشئون التعليمية ، عملية منتشرة ومألوفة ، فنجد مثلا الولايات المتحدة الأمريكية قد إقتبست نظام التعليم الجامعى من ألمانيا فى القرن التاسع عشر ، وتأثرت أيضا بالنظم المعمول بها فى الدول

---

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(48) I ABC'S of Study in Japan 1984-1985, (Tokyo: Association of International Education, 1985), P.III.

(49) Ibid. P.5.

(50) Life and Study in Japan For Japanese Government, (Tokyo: Monbusho Scholarship Students, 1987), P. II4.

(51) Lory Mc Neil and Gertrude S.Hooker, Op. Cit., P. 45.

(٥٢) د . عبدالخبير محمود عطا ، المؤتمر العالمى للسياسات الثقافية ، السياسة الدولية العدد ٧٠ (اكتوبر ١٩٨٢) ص ٢٤٤ .

(53) Howard E. Wilson, Op. Cit., PP. 84-85.

الاسكندنافية فيما يتعلق بتعليم الكبار . ومن ناحية أخرى نجد أن نظام التعليم فى المدارس الثانوية الأمريكية قد أخذت به دول عديدة . كما أن تركيا الحديثة توصف بأن لديها مدارس ابتدائية أمريكية ، ومدارس ثانوية فرنسية ، وجامعات ألمانية(٥٤) .

إزدياد الاهتمام العالمى بالتبادل الطلابى

أوضح تقرير لليونسكو عن الطلاب الأجانب(٥٥) الذين كانوا يدرسون خارج دولهم فى العالم الدراسى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ أن عددهم وصل الى ٣٠٠ ألف طالب ، وأن هذا العدد يمثل ٢ ٪ من العدد الكلى للطلاب الملتحقين بالجامعات فى هذا العام . وقد أوضح التقرير أن ربع هذا العدد ملتحقون فى الجامعات والمعاهد بالولايات المتحدة الأمريكية ، يأتى بعدها فى الترتيب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ثم الأرجنتين(٥٦) .

وطبقا لاحصاءات اليونسكو فإن عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون فى دول العالم المختلفة فى تزايد مستمر ، كما أن نسبة عدد الطلبة الأجانب إلى العدد الكلى للطلاب الملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا فى العالم فى تزايد مستمر أيضا ، وعلى سبيل المثال كان عدد الطلاب الأجانب فى العالم ٦٠٩٣٥١ طالبا عام ١٩٧٤ ، بنسبة ١,٩ ٪ من اجمالى طلاب العالم ، وفى عام ١٩٧٥ بلغ عددهم ٦٧٣٦٨٥ ، بنسبة ٢ ٪ ، وفى عام ١٩٧٦ بلغ عددهم ٧٣٩٢٦٨ ، بنسبة ٢,١ ٪ ، وفى عام ١٩٧٧ بلغ عددهم ٧٩٩٧٠٤ ، بنسبة ٢,٢ ٪ ، وفى عام ١٩٧٨ بلغ عددهم ٨٦٠٧٩٧ ، بنسبة ٢,٣ ٪(٥٧) .

أما عدد الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون فى الخارج ، فقد بلغ عددهم ١٨٣١٠٩ طلاب عام ١٩٨٤ ، بنسبة ١٩,٩ ٪ من إجمالى الطلبة الأجانب الذين يدرسون فى الخارج . وكان عدد الطلبة الأفريقيين (بما فيهم طلبة الدول العربية الأفريقية) الذين يدرسون فى مصر فى نفس العام ٨٨١٤ طالبا ، بنسبة ٤,٨ ٪ من إجمالى الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون خارج بلادهم(٥٨) .

ويوضح تقرير لليونسكو عام ١٩٨٢ أن ترتيب الدول طبقا لعدد الطلبة الأجانب الدارسين بها فى الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ على النحو التالى : الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ الاتحاد السوفيتى ـ المملكة المتحدة ـ ألمانيا الغربية ـ مصر ـ إيطاليا ـ كندا ـ بلجيكا ـ اليابان ـ البرازيل ـ سويسرا ـ رومانيا ـ الفلبين ـ النمسا ـ أسبانيا ـ المملكة العربية السعودية ـ استراليا ـ اليونان ـ الفاتيكان ـ الهند ـ ألمانيا الديمقراطية ـ تركيا ـ العراق(٥٩) .

ويتضح من ذلك أن ترتيب مصر من حيث عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون بها هى السادسة بالقياس إلى الدول الأخرى ، وهى مكانة هامة تسبق فيها كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة ، وتشير إلى أهمية التبادل الطلابى فى السياسة الخارجية المصرية .

وأوضح نفس التقرير ، أنه بترتيب الدول الافريقية طبقا لعدد طلابها الذين يدرسون بالخارج وجد أن نيجيريا ، على سبيل المثال ، كان عدد طلابها بالخارج ١٠٧٤٣ عام ١٩٧٤ ، زاد الى ٢٣٤٣٠ طالبا عام ١٩٧٨ ثم المغرب الذى كان عدد طلابها بالخارج ٨٣٤٨ عام ١٩٧٤ زاد الى ١٥٦٦٢ عام ١٩٧٨ ، والجزائر كان عدد طلابها بالخارج ٦٥٤١ طالبا عام ١٩٧٤ زاد الى ١٣١٢٣ طالبا عام ١٩٧٨ ، وتونس كان عدد طلابها بالخارج ٧٦٤٥ طالبا عام ١٩٧٤ ، زاد الى ١٠٦٣٧ طالبا عام ١٩٧٨(٦٠) .

وفى تقرير لليونسكو عام ١٩٨٦ ، عن الطلاب الأجانب الذين يدرسون فى خمسين دولة عام ١٩٨٤ ، وهى تمثل الدول التى يدرس بها أكبر عدد من الطلاب الأجانب بالقياس إلى الدول الأخرى ، أورد أن ترتيب مصر التاسع بين هذه الدول بعد أن كان ترتيبها السادس فى الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ ، مما يشير الى تغير نسبى فى الأولويات المصرية . وإذا نظرنا إلى الدول الأفريقية الأخرى التى يدرس بها طلاب أجانب من بين الخمسين دولة ، نجد السنغال (وترتيبها الثالث والثلاثون) ثم الجزائر (وترتيبها السادس والثلاثون) ، ثم المغرب (وترتيبها الثامن والثلاثون) ، ثم ساحل العاج (وترتيبها التاسع والثلاثون) ثم تونس (وترتيبها الأربعون)(٦١) .

ويتضح من نفس التقرير أن ترتيب الدول الأفريقية من حيث عدد طلابها الذين يدرسون فى الخارج عام ١٩٨٤ على النحو التالى : المغرب ونيجيريا والجزائر ومصر وتونس والسودان والكاميرون ومدغشقر وكينيا وأثيوبيا وزائير وجنوب أفريقيا وغانا وموريشيوس

---

(54) Ibid., PP. 80-81.

(٥٥) الطالب الأجنبى وفقا لتعريف اليونسكو هو الشخص الذى يلتحق بأحد معاهد التعليم العالى فى دولة ليس مقيم فيها اقامة دائمة .

(56) Ibid., P. 93.

(57) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, (Paris: Unesco, 1982) No. 27, P. 19.

(58) UNESCO., Statistical Year Book 1986 (Paris: UNESCO, 1986), P.III-425.

(59) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op.Cit., P.21.

(60) Ibid., Table 5, P.22.

(61) UNESCO., Statistical Year Book 1986, Op. Cit., P. III-425.

وتنزانيا وزامبيا(٦٢) .

وفى تقرير للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن الطلاب المصريين والوافدين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا المصرية ، أوضح أن عدد الطلاب الوافدين من جميع دول العالم الذين تخرجوا من الجامعات والمعاهد المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٢ بلغ ٦٠٦٥٧ خريجا ، بنسبة ٥,٢٥ من إجمالى خريجى الجامعات والمعاهد المصرية الوافدين والمصريين ، وكانت نسبة الخريجين من الدول الأفريقية ١٣, ٪ من إجمالى الخريجين الوافدين(٦٣) .

وطبقا لاحصاءات الادارة العامة للوافدين عن مقارنة عدد الطلاب الوافدين من جميع الجنسيات المقيدين فى الجامعات والمعاهد العليا المصرية فى السنوات الدراسية من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ الى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، نجد أن عدد هؤلاء الطلاب قد بلغ ١٥٩٩ طالبا فى العام الدراسى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ، ووصل أقصاه فى العام الدراسى ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، حيث بلغ ٣٦٥٣٠ ، ثم أخذ فى التنازل إلى أن وصل ١١٠٥٣ فى العام الدراسى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ . ويرجع ذلك إلى أن النسبة الكبيرة من هؤلاء الطلاب كانت من البلاد العربية . ولكن بعد المقاطعة العربية لمصر بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ، بالاضافة إلى فتح عدد من الجامعات بالدول العربية تستوعب أبناءها ، وفرض الرسوم الدراسية على الطلاب الوافدين ، كل ذلك أدى إلى إنخفاض أعداد الطلاب العرب الذين يتقدمون للدراسة بالجامعات المصرية .

وطبقا لتقرير اليونسكو فإن مصر تعتبر أولى الدول فى أفريقيا فى الترتيب بالنسبة لعدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون بها بالقياس الى باقى الدول الأفريقية الأخرى(٦٤) ، حيث أن مصر منارة للعلم والثقافة منذ أقدم العصور ، كما أن وجود الجامع الأزهر بها جذب عديدا من طلاب العلم من مختلف دول العالم .

ثالثا : دور الهيئات الدولية فى التبادل الطلابى

أولت الهيئات الدولية والاقليمية اهتماما كبيرا بالتعليم والثقافة إدراكا منها بأن العلاقات الثقافية الدولية تلعب دورا هاما فى إنماء التفاهم بين الدول . وسنتناول أهم هذه الهيئات ودورها فى هذا المجال .

١ ـ اليونسكو :

لقد تبينت أهمية العلم والثقافة فى علاقات الدول عند وضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ فتم تأسيس الوكالات المتخصصة ، ومن بينها منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو)(٦٥) . واليونسكو هى الخلف المباشر لمؤتمر وزراء التربية لدول الحلفاء الذى إنعقد فى لندن إبان الحرب العالمية الثانية فى نوفمبر ١٩٤٢ ، ولجميع دول العالم الحق فى الانضمام اليها ، ولقد بلغ عدد أعضائها ٢٠ دولة عند توقيع الميثاق التأسيسى فى لندن فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٥ ، والذى أنشئت بمقتضاه عام ١٩٤٦ ، وأصبحت تضم ١٥٥ دولة حتى عام ١٩٨١(٦٦) . وطبقا للمادة الأولى من هذا الميثاق تهدف اليونسكو إلى المساهمة فى صون السلم والأمن بالعمل ، عن طريق التربية والعلم والثقافة ، على توثيق عرى التعاون بين الأمم لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس ، دون تمييز بين العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لسائر الشعوب . ولتحقيق هذه الغايات ، فان المنظمة تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم لمساندة أجهزة اعلام الجماهير ، وتوصى لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التى تراها مفيدة لتسهيل حرية إنطلاق الأفكار عن طريق الكلمة والصورة(٦٧) .

وأصبحت هذه الوكالة مهتمة بالعمل على تقدم التربية والتعليم والثقافة ، وذلك من خلال مشروعات دولية لرفع مستوى الثقافة فى كافة أنحاء العالم ، وللاستفادة من ثمار العلم فى تحسين حالة البشرية . ومن أهم مجالات عمل اليونسكو التعليم الذى تبرز أهميته بالنظر إلى الميزانية المخصصة له . وبتحليل مشاريعها فى هذا المجال يتضح تركيزها على التخطيط الاقليمى فى مجال التعليم ، وقد عقدت مؤتمرات لمناقشة مشاكل التعليم خاصة بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية(٦٨) .

وجدير بالذكر أن المكتب الدولى للتعليم قد أنشىء فى جنيف قبل الحرب العالمية الثانية ، بعضوية عدد قليل من الدول ، وبتمويل من الحكومة السويسرية . ويقوم المكتب بإصدار عديد من المطبوعات ، وعقد مؤتمرات سنوية لمناقشة موضوعات متعلقة بالتعليم ، كما يصدر المكتب كتابا سنويا يتضمن ملخصا عن وضع التعليم فى الدول الأعضاء فيه . وعند إنشاء اليونسكو عام ١٩٤٦ قامت علاقة بين المكتب وبينها ، ولكن المكتب إستمر فى عمله

---

(62) Ibid., P. III-425.

(٦٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الوافدون خريجو الجامعات فى مصر حسب الموقف فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ وثيقة رقم (٧٢ ـ ١٤٣٣٢ ـ ٨٤) يناير ١٩٨٤ ص ٢٦ .

(64) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op. Cit., P.12.

(65) Howard E.Wilson, Op. Cit., P. 80.

(٦٦) اليونسكو ، نشرة خاصة ، (باريس : اليونسكو ، ١٩٨١) .

(٦٧) اليونسكو ، لمحات عن اليونسكو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧ ـ ٨ .

(68) Howard e. Wilson, Op. Cit., PP. 102-103.

كمؤسسة مستقلة . وتزايدت أهمية المؤتمرات الدولية التى يعقدها المكتب تحت إشراف اليونسكو فى العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعليم وتعتبر نشرات المكتب من أهم المصادر فى الدراسات التعليمية المقارنة(٦٩) .

٢ ـ المنظمات الاقليمية :

قامت منظمات اقليمية تهتم بموضوع التعليم وذلك بجانب الهدف الأساسى الذى قامت من أجله ، مثل منظمة الدول الامريكية (OAS) ، وحلف شمال الاطلنطى (NATO) ، وحلف جنوب شرق آسيا (SEATO) ، ومنظمة الوحدة الافريقية (OAU) ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) ، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) والاتحادات العلمية ، مثل اتحاد الجامعات الافريقية ، واتحاد الجامعات العربية . ولقد انجزت هذه المنظمات العديد من المشروعات والأعمال فى مجال التعليم ، مدركة أهمية التفاهم المتبادل للحفاظ على كيانها . فقد نظم كل من حلف جنوب شرق آسيا وحلف الأطلنطى مؤتمرات ثقافية لأعضائها لوضع القواعد الخاصة بتبادل المنح والابحاث العلمية عن موضوعات ثقافية متعلقة بهما(٧٠) .

وبالنسبة **لمنظمة الوحدة الافريقية** ، فقد أكدت المادة الثانية من ميثاقها على التعاون التربوى والثقافى والعلمى والفنى لتحقيق اهدافها . وادراكا لأهمية تعزيز الروابط التعليمية والثقافية بين شعوب افريقيا ، فقد جاء فى البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر الأول للقمة الافريقية المنعقد فى أديس أبابا (اثيوبيا) فى الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، أن التعاون الاقليمى والثقافى بين الدول الافريقية سوف يحطم الحواجز اللغوية ويزيد التفاهم بين شعوب القارة . ونص ميثاق المنظمة فى مادته العشرين على تشكيل اللجنة التعليمية والعلمية(٧١) .

كما اشتركت منظمة الوحدة الافريقية مع اليونسكو فى عقد مؤتمر مشترك حول التربية والتدريب العلمى والفنى فى نيروبى عام ١٩٦٨(٧٢) . وفى المؤتمر العاشر للمنظمة عام ١٩٧٣ فى اديس ابابا أكد على مساندة المنظمة ، عن طريق دولها ، لبرامج اتحاد الجامعات الافريقية وغيرها من المؤسسات بهدف تدعيم التعاون فى مجالات تعليم اللغات الافريقية والاجنبية ، وتبادل أساتذة وطلبة الجامعات(٧٣) . كما تم وضع ميثاق افريقيا الثقافى فى مؤتمر وزراء الثقافة فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٧ مايو ١٩٧٦ . وفى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثالثة عشرة ببورت لويس (موريشيوس) فى الفترة من ٢ إلى ٦ يوليو عام ١٩٧٦ ، أكد المجتمعون على أن التبادل الثقافى يسهم فى التفاهم بين البشر وفى السلام بين الدول(٧٤) . ويقوم المكتب الافريقى للعلوم التربوية التابع لمنظمة الوحدة الافريقية بدور هام فى المجالات التربوية .

أما **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو)** ، إحدى الوكالات المتخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية ، فقد بدأت اعمالها فى ٢٥ يوليو عام ١٩٧٠ ، بعقد المؤتمر العام الأول للمنظمة تنفيذا لميثاق الوحدة الثقافية العربية الذى صدر فى بغداد فى ٢٩ فبراير ١٩٦٤ والذى اقره مجلس جامعة الدول العربية وطبقا للمادة الأولى من دستور المنظمة فان هدفها العام ، التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربى وتوسيع العمل العربى المشترك وتعميقه فى مجالات التربية والثقافة والعلوم . وتشجيع التعاون العلمى والثقافى بين الأمة العربية والأمم الأخرى ، وتشجيع التعاون الدولى فى هذه المجالات . وتحرص المنظمة فى سبيل تحقيق اهدافها على التعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية وعلى رأسها اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد العالمى للمتاحف ، واتحاد الجامعات العربية ، والمراكز العلمية المتخصصة خارج الوطن العربى وداخله .(٧٥)

وفيما يتصل بالاستراتيجية العربية فى التعاون الثقافى الافريقى(٧٦) . فان جهاز التعاون الدولى للثقافة العربية فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، قد وضع خطة متكاملة تتناول فيما يتعلق بالمجال التعليمى

---

(69) Ibid., P. 103.
(70) Ibid., P. 104.

(٧١) وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣ ؛ القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٥ .

(٧٢) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٧٣) المرجع السابق ، ٢٦٦ .

(٧٤) المرجع السابق ، ٤٠٧ .

(٧٥) ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (القاهرة : جامعة الدول العربية) ص ٥ .

(٧٦) فى الاجتماع الذى تم بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين العام للجامعة العربية فى تونس فى مايو ١٩٨٠ تم التوصية بانشاء « مركز عربى افريقى للبحوث والدراسات » وقد وافقت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العربى الافريقى بتونس فى مارس ١٩٨٣ على اتفاقية تأسيس معهد ثقافى افريقى عربى يرعى مختلف أنشطة البحث والتبادل - حلمى الشعراوى ، تعقيب على محاضرة د . محى الدين صابر ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

والثقافي ، تعليم اللغة العربية في المدارس الافريقية ، كلغة ثانية ، واتخاذ السبل لتدريب المعلمين الأفارقة ، وتنظيم دورات لذلك ، وانشاء معاهد للمعلمين في افريقيا حسب اولوية محددة ، وتقديم منح دراسية لطلبة الدراسات الجامعية والعليا في مجال اللغة العربية وآدابها . كما يعني الجهاز بتزويد المؤسسات التعليمية والثقافية بمكتبات نمطية ، تشتمل على عدد من أمهات الكتب العربية ، والمراجع والقواميس . وتقوم المنظمة عن طريق معهد المخطوطات العربية التابع لها بفهرسة وجمع المخطوطات العربية والافريقية ، كما اعدت الكتاب الأساسي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وانشاء مراكز ثقافية[٧٧] بدأت بتجربة في كينيا ، حيث جرى الاتفاق مع جمعية الصداقة الكينية لتكون نواة لمركز ثقافي عربي[٧٨] .

أما المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) فقد أنشئت عام ١٩٨٠ ، ومن اهدافها الاهتمام بالثقافة الاسلامية في مناهج التعليم في جميع مراحله ومستوياته ، وحماية الشخصية الاسلامية لمسلمي الاقليات في الخارج ، الذين يتعرضون بشكل مباشر لخطر اذابة شخصياتهم وثقافتهم في الثقافات الأجنبية التي تحيط بهم ، كما تهدف المنظمة الى التنسيق بين المؤسسات الاسلامية المتخصصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة تدعيما للتضامن والتكافل الثقافي في العالم الاسلامي[٧٩] .

وعلى صعيد آخر أنشىء **إتحاد الجامعات العربية** عام ١٩٦٥ بمدينة القاهرة وطبقا للمادة الثالثة من النظام الأساسي لاتحاد الجامعات العربية ، فان الاتحاد يضم كل الجامعات العربية ويشترط لعضويته بها أن تكون الجامعة عربية في هيئة تأسيسها وادارتها ومصادر تمويلها عند انشائها او بعد تعريبها ، ووصل عدد الجامعات العربية الأعضاء فيه ٥٨ جامعة ، وهذا الاتحاد عضو في اتحاد الجامعات الافريقية . وطبقا للنظام الأساسي لاتحاد الجامعات العربية . فقد جاء في المادة الثانية أن أهداف الاتحاد هي التعاون بين الجامعات والمعاهد العالمية والعربية ، وتنسيق جهودها في تحقيق اهداف الأمة العربية ، والتعاون على رفع مستوى التعليم الجامعي ورفع مستوى البحوث العلمية في جميع المجالات ، وتنظيم التعاون بين الجامعات العربية وغيرها من جامعات العالم[٨٠] وقد تجمد نشاط هذا الاتحاد بسبب المقاطعة العربية لمصر ، وانتقال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى تونس في ابريل ١٩٧٩[٨١] .

اما اتحاد الجامعات الافريقية فقد انشىء عام ١٩٦٨ وتشمل عضويته أغلب الجامعات في كافة بلدان القارة ، ويعتبر ركيزة اساسية في توطيد العلاقات الثقافية بين هذه الجامعات ، والذي تنص لائحته على تبادل الزيارات بين اعضاء هيئات التدريس والقاء المحاضرات ، وتبادل البحوث والنظريات العلمية ، والعمل على تعزيز الروابط الثقافية والعلمية بينها[٨٢] .

وفي مجال تقييم العلاقة بين الجامعات العربية والافريقية ، وعلى الرغم من أن العلاقة الثقافية العربية مع الدول الافريقية تمتد الى اكثر من ألف عام ، ووجود تعاون بين اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الافريقية ، فان مجدى حماد يرى أن التعاون والتنسيق بين الجامعات في الوطن العربي وافريقيا ليس كبيرا بالدرجة التي تمكن من تبادل الاهتمام بالدراسات في كل من المنطقتين ، فضلا عن محدودية فرص تبادل الخبرة والجهود المشتركة والبرامج الدراسية الموحدة والشاملة بين هذه الجامعات . ويرجع ذلك الى أن عامل لغة التدريس في الجامعات العربية والتي تغلب عليها اللغة العربية ، والجامعات الافريقية التي تغلب عليها اللغة الانجليزية او الفرنسية ، له أكبر الأثر في عدم تعاون هذه الجامعات مع بعضها البعض ، كما أن الظروف التي خلقها الاستعمار في المنطقتين العربية والافريقية جعلت من العسير تنسيق الدراسات بين الجامعات في هذه الدول ، ذلك أن كل جامعة منها اهتمت بالدراسات في اطار الفهم الاستعماري لطبيعة هذه الدراسات ، فمثلا تهتم الدول الافريقية بدراسة تجارة الرقيق وربطه بالعرب في افريقيا اكثر من اهتمامها بالأثر الحضاري والثقافي للعرب في افريقيا[٨٣] . واخيرا فان ضعف الموارد والخبرات العلمية للجامعات للطرفين العربي والافريقي تمثل محددا ثالثا للتفاعل بينهما .

يتضح مما سبق أن أهمية التعليم برزت في مجال التبادل الدولي ليس على المستوى الثنائي بين دولة وأخرى فقط ، وانما على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية ، ولقد كان للانفتاح العلمي ، وتزايد علاقات

---

(٧٧) د . محي الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٠١ ـ ٥٠٢ .

(٧٨) حلمي الشعراوي في العرب وافريقيا مرجع سبق ذكره ص ٥٣٤ .

(٧٩) جريدة الأهرام ، ٨ يناير ١٩٨٨ ص ١٣ .

(٨٠) اتحاد الجامعات العربية ، النظام الأساسي لاتحاد الجامعات العربية ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية ، ١٩٦٩) ص ٣ .

(٨١) عادت الجامعات المصرية الى إتحاد الجامعات العربية في يناير ١٩٨٨ جريدة الأهرام ، (١٠ يناير ١٩٨٨) ص ١ .

(٨٢) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ .

(٨٣) مجدى حماد ، مؤتمر القمة الافريقي ـ العربي الأول ، في العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية في ابعادها ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٨ .

الدول بعضها مع البعض الآخر أهمية فى تبادل الخبرات والعلوم ، واحتلت اللغة التى هى اداة هذا التبادل العلمى والثقافى مكانة هامة فى هذا المجال .

ومن العرض السابق للمنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بمجال التبادل العلمى والثقافى يتبين ان معظم الدول فى القرن العشرين ، بدأت صفحة جديدة فى التعامل مع بعضها البعض داخل اطار التعليم والعلاقات الخارجية والشئون الدولية ، واصبح هناك اتجاه قوى لتطويع التعليم لاحتياجات التنمية ، وتجاه تحقيق الامال فى الرفاهية والسلام العالميين ، وتركز هذا الاتجاه العميق على التخطيط التعليمى فى الشئون الدولية . كما تبين ايضا ان مصر تعتبر من الدول التى تهتم بمجالات التبادل الطلابى الدولى .

رابعا : التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية

يحتل موضوع التبادل الطلابى فى علاقات مصر مع الدول الأفريقية أهمية خاصة ، ويرجع ذلك إلى وجود الأزهر الشريف فى القاهرة حيث يفد إليه أعداد كبيرة من الطلاب الأفريقيين للدراسة فيه منذ القرن الخامس عشر ، هذا بالاضافة إلى وضع التعليم بالدول الأفريقية والميراث التاريخى الذى ورثته عن الاستعمار فى هذا المجال . وتعتبر مصر أكثر الدول الأفريقية تقدما فى مجال التعليم ، لذلك استقدمت عددا كبيرا من الطلاب الأفريقيين للدراسة فى جامعاتها ومعاهدها ، وقدمت لهم المنح الدراسية ، كما استقدمت عددا من المتدربين للتدريب بأجهزتها المختلفة ، وعقدت الاتفاقيات الثقافية التى تنظم كل هذه المجالات لذلك سيتناول هذا المبحث إحتياجات التعليم وأولوياته بالدول الأفريقية ، ومجالات التبادل الطلابى .

١ ـ أوضاع التعليم وإحتياجاته بالدول الأفريقية :

اتجهت الدول الاستعمارية إلى نشر حضارتها ولغاتها والتركيز على أمجادها تاريخيا ، وتجاهل ماضى الأفريقيين الحضارى ولغتهم . فالفرنسيون عمدوا فى مستعمراتهم إلى تطبيق سياسة الاستيعاب التى تهدف إلى إدماج الأفارقة فى الثقافة الفرنسية وذلك بغرس القيم والثقافة واللغة والتاريخ الفرنسى فى أذهان الأفارقة ليصبحوا فرنسيين « سودا »(٨٤) ولما لم تنجح سياسة « الفرنسة » على جميع الأفريقيين نادى بعض رجال السياسة أمثال « جولز هارموند » إلى محاولة خلق مجموعة من الأفريقيين قادرة على إستيعاب الثقافة الفرنسية لتكون حلقة إتصال بين الأفريقيين والمستعمرين الفرنسيين ، وأطلق على هذه المجموعة لفظ « النخبة الممتازة »(٨٥)

أما بريطانيا فقد نهجت فى سياستها الاستعمارية فى البلاد التى خضعت لها إتجاها آخر فقد قامت سياستها على ما أطلق عليه « الحكم غير المباشر » فتركت إدارة البلاد لشعوبها مع جعل هذه الادارات خاضعة للمندوب السامى البريطانى(٨٦)

وعمل الاستعمار على الابقاء على أوضاع التخلف والجهل بالدول الأفريقية ، فعمد إلى عدم التوسع فى التعليم حتى يظل الأفريقيون فى حاجة دائمة إلى الاتجاه نحو دول الاستعمار لتلقى العلم فيها ، كما عمل المستعمر على تبعية النظام التعليمى فى هذه الدول وربطه بنظام تعليمه هو لغة ومضمونا وهدفا .(٨٧) وهكذا خرجت الدول الأفريقية من عصر الاستعمار تعانى من قصور فى التعليم والتخلف فى التدريب والمهارة بالاضافة إلى طغيان الثقافة الأجنبية على الثقافات الوطنية .

وترجع أسباب التخلف الثقافى الذى تعانى منه البلاد الأفريقية إلى :(٨٨)

١ ـ الفلسفة الاستعمارية فى التعليم ، التى استهدفت ربط الأجيال الناشئة بمفاهيم تشيد بقوة المستعمر وحضارته ، وتهدف تعميق الولاء له ، والتقليل من قيمة الحضارات والثقافات والتقاليد الوطنية .

٢ ـ غلبة الأمية ، فلم يؤخذ بمبدأ التعليم الالزامى فى المرحلة الأولى ولم توفر الامكانات لذلك .

٣ ـ إهمال التعليم الفنى بهدف تخريج فئة قليلة تعمل فى الوظائف الصغيرة بالادارة الاستعمارية .

٤ ـ ترك الخدمات التعليمية فى غالب الأحيان للجمعيات التبشيرية بإمكاناتها المحدودة وجهودها القاصرة .

٥ ـ إهمال المستعمرين للغات القومية(٨٩) فإنتشرت لغة المستعمر وزاد من حدة المشكلة تعدد اللغات أو اللهجات فى البلد الواحد .

وحتى عام ١٩٤٥ لم يكن يوجد معاهد عالية فى أفريقيا السوداء الا كلية « فوراه باى » فى سيراليون ، التى انشئت عام ١٨٢٧ ، وكلية « غوردن » فى السودان ،

---

(84) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary, (oxford: ABC. Clio Information services, 1984), P.37.

(٨٥) د . شوقى عطا الله الجمل ، دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤) ص ٢٣٩ .

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٨٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨ ـ ٩ .

(٨٨) د . شوقى عطا الله الجمل ، المرجع السابق ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٤ .

(٨٩) يبلغ عدد اللغات القومية بالدول الافريقية مابين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ وهو مايعادل حوالى ١/٤ اللغات المستخدمة فى العالم كله ، انظر :
Claude S. Phillips, Op.Cit., P.27.

التى انشئت عام ١٩٠٢[٩٠] أما بالنسبة لعدد المتعلمين فى المستوى الجامعى ، فعلى سبيل المثال ، بلغ نسبة الملتحقين بالمستوى الجامعى لمن هم فى سن التعليم الجامعى (٢٠ ـ ٢٤ سنة) ٠,٣٥ ٪ فى غانا ، ١,١ ٪ فى السنغال ، و ٠,٣٢ ٪ فى سيراليون وذلك عام ١٩٦٣[٩١] أما فى الكونغو فلم يوجد سوى ٣٠ كنغوليا فقط حاصلين على الدرجة العلمية الجامعية عام ١٩٦٠ ، وكانت تخصصاتهم فى العلوم الاجتماعية والادارة والتعليم[٩٢]

وفى شرق أفريقيا قام المستعمر بفرض قيود تعليمية وسياسية كان هدفها ونتيجتها تقلص النفوذ العربى الاسلامى ، ففى أوغندا مثلا منع المسلمون من الحصول على مناصب سياسية كبرى مثل التى منحت للمسيحيين ، وفى كينيا رفضت السلطات البريطانية لمدة طويلة طلب العرب والمسلمين إضافة اللغة العربية إلى منهج المدارس الابتدائية التى أنشأتها فى أوائل القرن العشرين ، الأمر الذى منع الكثير من العرب والمسلمين من إرسال أطفالهم إليها ، وبالتالى أدى ذلك إلى تأخرهم تعليميا .[٩٣]

وبعد الاستقلال واجة المسئولون عن التعليم بالدول الأفريقية صعوبات كبيرة فى تحديد أولويات التعليم ، نظرا لشدة الاحتياجات من التعليم فى جميع مراحلة وأنواعه ، ولقلة إمكانات هذه الدول من ناحية القوى البشرية والمصادر المالية للوفاء بهذه الاحتياجات . لذا تم عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية لتنمية التعليم بالقارة فى أديس آبابا فى الفترة من ١٥ ـ ٢٥ مايو ١٩٦١ ، وكان الهدف منه إعطاء الفرصة للدول الأفريقية لتناقش إحتياجاتها من التعليم وتحديد أولوياته ، ولتضع فى إطاره خطة لتنمية التعليم بالقاهرة تمتد حتى عام ١٩٨٠ .[٩٤]

كما تم عقد مؤتمر مشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية واليونسكو فى نيروبى بكينيا ، فى الفترة من ١٦ إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨ ، حول التربية والتدريب الفنى وعلاقتها بالتنمية فى أفريقيا[٩٥] وفى عام ١٩٧٦ تم عقد مؤتمر لوزراء التربية بالدول الأفريقية فى لاجوس ، وركز هذا المؤتمر على تعزيز وتطوير اللغات الوطنية كأداة للتعليم[٩٦] وفى مؤتمر وزراء التربية ، والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الأفريقية الذى عقد فى هارارى عاصمة زيمبابوى ، وحضره وفود ٤٣ دولة أفريقية فى الفترة من ٢٨ يونيو إلى ٣ يوليو ١٩٨٢ ، والذى نظمته اليونسكو مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، عرض تقرير شامل عن التعليم فى الدول الأفريقية .[٩٧]

ولقد أوضح رئيس وزراء زيمبابوى فى إفتتاح المؤتمر أن البلدان الأفريقية أفقر وأصغر من أن تستطيع تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، ومن أن تهيىء لمعظم مواطنيها حياة لائقة ، ويترتب على ذلك أن وضع إستراتيجية إنمائية مشتركة لأفريقيا فى مجالات الاقتصاد والتربية والتكنولوجيا والثقافة ليس بالشىء النافع فحسب بل يلبى حاجة ملحة .[٩٨]

وأشار السيد أحمد مختار أمبو مدير عام منظمة اليونسكو فى تقريره فى المؤتمر إلى قصور تنمية التعليميين التقنى والمهنى (التجارى والصناعى والزراعى) وأكد على ما للتعليم العالى والجامعى بصفة خاصة من أهمية حيوية بالنسبة للتنمية فى أفريقيا بإعتبارها ملتقى لجميع الأنشطة الفكرية ، كما أوضح ان كثيرا من مؤسسات التعليم العالى فى أفريقيا لا تملك وسائل تطوير جميع أنواع المعارف ، ولابد من السعى إلى معالجة هذا الأمر عن طريق التعاون بين الجامعات ، وأن الاستعانة على نطاق واسع بالمعارف العلمية والتقنية المتاحة فى العالم أمر أساسى لتحديث البلاد الأفريقية ، بيد أن هذه البلاد ينبغى أن تعزز قدراتها الذاتية بأن تدرب مزيدا من العلميين والمهندسين والتقنيين . إلا أن معظم الجامعات الافريقية ظلت لمدة طويلة تولى درجة أكبر من الأولوية للفروع المسماة بالتقليدية وللعلوم الاجتماعية على حساب

---

(90) Finlay David, Ekoplin Robero, and Bollard Charles A., Ghana, In Emmer son D.K., Students and Politics in Developing Nations, (New York: Fredrick A. Praeger, 1968), P. 60.
(91) Ibid., P.66.
(92) Williame Jean Claude, The Congo, In Emmerson, Ibid., P. 38.

(٩٣) د . يوسف فضل حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .
(٩٤) د . محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ، أسسه وأساليبه ومشاكله ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص ١٩٢ .
(٩٥) وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٤٣ .
(٩٦) اليونسكو ، التقرير النهائى لمؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولون عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الافريقية الاعضاء (باريس : اليونسكو ، ١٩٨٢) ص ١٤ .
(٩٧) المرجع السابق ، ص ٥٥ .
(٩٨) المرجع السابق ، ص ٤ .

الفروع المتصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية . ولقد خلص المؤتمر إلى أهمية وضرورة التعاون بين البلدان الأفريقية فى كافة مجالات التعليم والبحث العلمى والتنمية .(٩٩)

وإزاء تلك المشكلات التى خلقها الاستعمار فى ميدان التعليم ، أصبح لزاما . على مصر الرائدة فى مجالات التعليم ، والبحث العلمى بالنسبة للدول الأفريقية ان تتعاون مع كافة الدول الأفريقية والعمل على مساعدتها وتزويدها بإحتياجاتها من الباحثين والفنيين والمدرسين وأيضا تقديم المنح الدراسية لأبناء تلك الدول للدراسة فى مصر .

٢ ـ مجالات التبادل الطلابى :

ان العلاقات الثقافية بين مصر والدول الأفريقية لا يمكن أن تقوى وتزدهر إلا إذا كان الانسان الأفريقى هو عمادها وهدفها ، لذا فإن تعليم اللغة العربية وفتح المراكز الثقافية والاعلامية فى البلد الأفريقى وحده لن يحقق أهداف العلاقات الثقافية المصرية الأفريقية بالشكل الذى ترجوه مصر ، لذا لابد ان يتعدى مجال النشاط البلد الأفريقى نفسه إلى داخل مصر .

وفى محاولة من مصر لكسب التأييد من الدول الأفريقية ، إستخدمت عدة وسائل فى مجال العلاقات الثقافية ، بهدف تفاعل الأجيال الجديدة بهذه الدول الأفريقية مع النظام المصرى ، من هذه الوسائل الحاق عدد من أبناء الدول الأفريقية للدراسة فى المعاهد والجامعات المصرية لسد حاجة بلادهم من الفنيين والخبراء بعد عودتهم ، وتقديم المنح الدراسية ، وإرسال المدرسين المصريين إلى أفريقيا ، وإتاحة فرص التدريب المهنى فى شتى المجالات لأعداد كبيرة من الطلاب الأفارقة ، ويتم كل ذلك من خلال الاتفاقيات الثقافية الثنائية بين مصر والدول الأفريقية . □

---

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

دراسة

التجارة فى مناخ دولى متغير

أحمد السيد النجار

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام

تعرض التجارة لتطورات وتغيرات هامة فى الوقت الراهن تمليها تغيرات أعمق فى الوزن النسبى للقوى الاقتصادية المختلفة فى العالم. ويمليها أيضا تزايد التباعد فى القدرات التنافسية لصادرات الدول المختلفة، والذى يثمر احتدام التناقضات التجارية بين هذه الدول ...

وتمثل مجموع تطورات التجارة الدولية والتغيرات التى تطرأ عليها البيئة التى تتم فيها تجارة مصر والوطن العربى الخارجية، مما يجعل دراستها لتحديد كيفية تعامل مصر والوطن العربى مع هذه المتغيرات على جانب من الأهمية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ تطورات التجارة الدولية خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ بشكل أساسى ومن ٧٣ ـ ١٩٨٧ فى بعض الجوانب التى تستدعى ذلك.

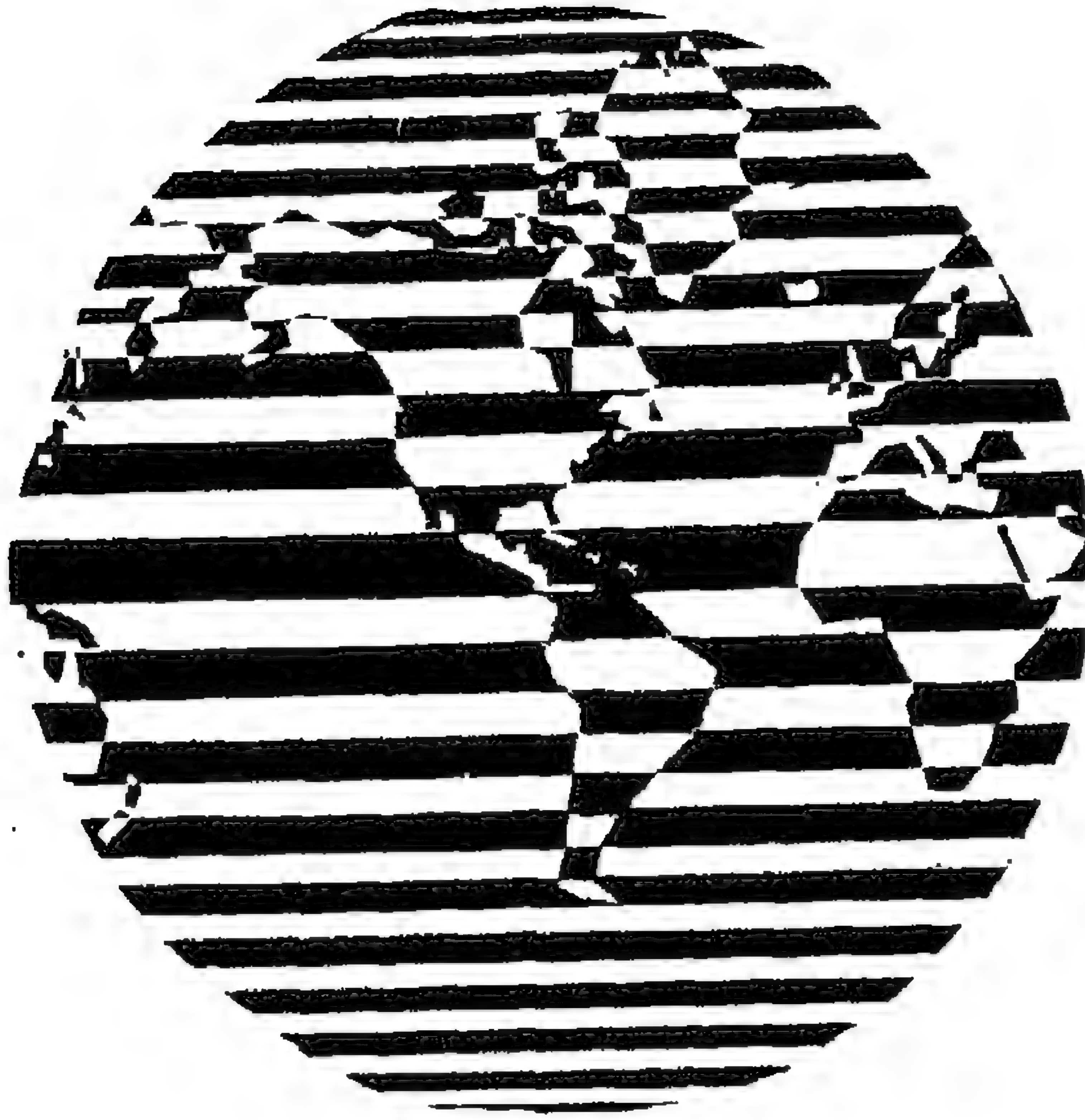
٢ ـ الصراعات التجارية فى الثمانينات، أسبابها، وآثارها.

٣ ـ مقررات المنظمات التجارية الدولية فى عام ١٩٨٧ وآثارها على البيئة الدولية للتجارة.

تطورات التجارة الدولية فى الثمانينات:

تطور حجم وقيمة وأسعار التجارة الدولية من ٨٠ ـ ١٩٨٧: يرتبط تطور حجم التجارة الدولية إلى حد بعيد بمعدلات النمو الاقتصادى ومعدلات نمو الطلب وبالتغير فى السياسات النقدية بمالها من تأثير كبير على النمو الاقتصادى وعلى نمو الطلب فى الدول الأطراف فى التجارة الدولية، أما قيمة التجارة الدولية، فانها تتوقف بدورها على العوامل السابقة وعلى ما يسفر عنه تفاعلها من تحديد متوسط سعر الوحدة من السلع التى يتم التجارة فيها.

وقد تعرض حجم وقيمة التجارة الدولية للانخفاض أثناء أزمة الركود الاقتصادى التى تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور أعوام ٨٠، ٨١، ١٩٨٢ والتى انخفضت فيها معدلات النمو الاقتصادى فى تلك البلدان



إلى ١,٢ ٪ ، ١,٤ ٪ ، – ٤ ٪ على الترتيب[١] وقد إنخفضت قيمة التجارة الدولية في تلك الأعوام الثلاثة على الترتيب بنسب – ٩, ٪ ، – ٥,٩ ٪ ، – ٢,٣ ٪[٢] وانخفض معدل النمو في حجم تجارة العالم إلى ١,٣ ٪ ، ٥, ٪ ، – ٢,٣ ٪ في الأعوام الثلاثة بالترتيب[٣] .

وقد فاقم من تأثير أزمة الركود الاقتصادى التى تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور على حجم وقيمة التجارة الدولية ما حدث من انتقال تلك الأزمة الى الدول النامية عبر آليات التجارة بما خفض حجم وقيمة تجارتها الخارجية ، وقد حدث ذلك الانتقال للأزمة عندما إنخفض طلب الدول الرأسمالية عالية التطور التى كانت تعانى الأزمة على صادرات الدول النامية مما أدى إلى إنخفاض حجم هذه الصادرات بنسب ٤,١ ٪ ، ٥,٩ ٪ ، ٨,٢ ٪ في أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ على الترتيب قبل أن تعاود الزيارة بعد ذلك ، وقد أدى انخفاض الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية إلى الضغط على أسعارها وتخفيضها فيما بعد خاصة الصادرات من المواد الأولية – من غير النفط – التى إنخفضت أسعارها بنسب ١٣,٩ ٪ ، ١٠,١ ٪ عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢[٤] ، وقد أدى إنخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية إلى تعرضها للركود الاقتصادى حيث لم تتجاوز معدلات نموها الاقتصادى ١,٦ ٪ ، ١,٤ ٪ عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ على الترتيب[٥] .

وقد كان لانخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية ، وانتقال الركود الاقتصادى إليها آثار وخيمة فاقمت أزمة الديون بالنسبة لتلك الدول ، وخاصة الدول ثقيلة المديونية التى وصل بعض منها إلى حد العجز عن الوفاء بخدمة الديون ، كما حدث بالنسبة للمكسيك

١ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦

٢ – جمعت وحسبت من : البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – المجلد ٣٩ – العدد ١ ، ١

3- World Economic Outlook, October, 1986

٤ – المصدر السابق مباشرة .

٥ – المصدر السابق مباشرة .

وبعض الدول المدينة الأخرى عام ١٩٨٢ ، ويذكر أن الناتج القومى الحقيقى للدول النامية ثقيلة المديونية انخفض عام ١٩٨٢ بنسبة ١,٠ ٪ وإنخفض عام ١٩٨٣ بنسبة ٢,٥ ٪(٦) .

وتجدر الاشارة إلى أن التفاعل بين مشاكل التجارة والديون ليس أحادى الاتجاه . فكما تفاقم مشاكل التجارة من أزمة الديون فان أزمة الديون وزيادة أعباء خدمتها فى قيمته المطلقة وفى نسبته لقيمة الصادرات يخفض رأس المال المتاح أو الايرادات المتاحة لتمويل الاستثمارات فى الدول المدينة الكبرى بما يخلق قصورا فى الاستثمارات الجديدة ، ويؤدى لعجز الانتاج عن مواكبة الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بما يؤدى لاستخدام جزء من حصة التصدير فى الاستهلاك المحلى ، بما يقلل عائد الصادرات ويزيد مشكلة خدمة الديون سوءا لتدور الدول النامية المدينة فى دائرة جهنمية من التأثيرات السلبية لتفاقم مشكلة الديون وخدمتها وآثارها على التجارة ، وانعكاس أوضاع التجارة على القدرة على الوفاء بأعباء الديون .

سنوات الأزمة « تثمر » إتجاها نزوليا للأسعار

ترافقت سنوات الأزمة الاقتصادية التى أحاقت بالدول الرأسمالية عالية التطور وانتقلت منها للدول النامية بداية الثمانينات .. ترافقت تلك الأزمة باتجاه نزولى فى أسعار كل السلع ... حيث انخفضت معدلات النمو وأصبحت سلبية فى بعض الأحيان وقل الطلب على السلع الاستهلاكية والوسيطة والمواد الخام ، مما ضغط فى إتجاه تخفيض أسعارها جميعا . وقد إنخفضت أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط عامى الأزمة فى ٨١ ، ١٩٨٢ وانخفض سعر النفط هو الآخر عام ١٩٨٢ ، وكان إرتفاعه المحدود عام ١٩٨١ نتابع تأثيرات حرب الخليج على سوق النفط الدولية ، وهو وضع إستثنائى جعل أسعاره تخالف الاتجاه العام للأسعار عام ١٩٨١ ... وبالرغم من بدء إنقشاع الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٨٣ إلا أن أسعار السلع الصناعية والنفط استمرت فى الانخفاض خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ فى حين إرتفعت أسعار المواد الخام الأخرى التى إرتفع الطلب عليها خلال العامين المذكورين ... وبدءا من عام ١٦٨٥ وخلال عام ١٩٨٦ ووفقا لتوقعات الأسعار عام ١٩٨٧ فان أسعار السلع الصناعية سجلت إرتفاعا بدرجة كبيرة خاصة خلال عام ١٩٨٦ ـ انظر الجدول ١ ـ وبالمقابل إنخفضت أسعار المواد الأولية بدون النفط خاصة عام ١٩٨٥ ، أما النفط فقد تعرضت أسعاره للانهيار شتاء ١٩٨٦ .

وجدير بالذكر أن جانبا من إنخفاض الطلب العالمى على المواد الأولية بما أدى لانخفاض أسعارها يعود ، إما لزيادة الانتاج العالمى منها ، أو لانخفاض حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعى نتاج التطور التكنولوجى الكبير . وقد إستهلكت اليابان على سبيل المثال عام ١٩٨٤ حوالى ٦٠ ٪ فقط من المواد الخام التى إستهلكتها عام ١٩٧٣ لانتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية(٧)

كما أن دراسة لصندوق النقد الدولى تقدر حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعى حاليا بما لايتجاوز خمس ما كان مطلوبا عام ١٩٠٠(٨) ، وهذا الوضع يتطلب دراسة وتعاون وتنسيق من الدول النامية المنتجة ل للمواد الأولية زراعية وتعدينية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على أسعار موادها الأولية ، أو تحقيق الاستغلال الأمثل لها بعيدا عن تصديرها فى صورتها الخام .

أما بالنسبة للاتجاه النزولى لأسعار السلع الصناعية ، فان الجانب الأساسى منه يعود إلى تفاعلات الأزمة الاقتصادية إضافة لارتفاع أسعار الفائدة بما رفع الادخار وخفض الطلب عموما . وإضافة إلى ذلك هناك أمر لايمكن إغفاله وهو تزايد حجم السلع الصناعية فى العالم بشكل كبير نتاج زيادة انتاج العديد من الدول النامية من السلع الصناعية خاصة وأن تلك الدول النامية توجه جانب كبير من إنتاجها الصناعى للتصدير ، وهى الدول المعروفة بمصدرى السلع الصناعية من بين الدول النامية ، وبالنظر إلى الجدول ١ نجد أن حجم صادرات الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية قد حقق تزايدا مضطردا من عام ١٩٧٨ حتى توقعات عام ١٩٨٧ ، ومن المرجح أن تكون أكثر السلع الصناعية التى تعرضت لتدهور أسعارها هى تلك التى زاد إنتاج الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية منها . كذلك فان أسعار السلع الصناعية تعرضت لتدهور عامى الأزمة ٨١ ، ١٩٨٢ وبعدهما خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ نتيجة لتزايد المنافسة بين الدول الرأسمالية عالية التطور للسيطرة على أسواق العالم .

السياسات المالية والنقدية وتاثيرها على التجارة الدولية :

مارست السياسات المالية والنقدية للدول المساهمة بنصيب كبير فى التجارة الدولية تأثيرا كبيرا على هذه التجارة ، وبصفة خاصة السياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية واليابان بدرجة أقل ... فقد أدى تخفيض قيمة الدولار بشكل قصدى ، خلال فترة رئاسة كارتر إلى زيادة الصادرات الأمريكية ، وشكل نوعا من الحماية التجارية الأمريكية ،

---

٦ ـ المصدر السابق مباشرة

7- Foreign Affairs-Vol 64-No.4-Spring, 1986 The Changed World Economy. Peter F.Drucker

٨ ـ المصدر السابق مباشرة

جدول – ١ – التغيير السنوى فى حجم واسعار التجارة العالمية المصدر : World Economic out look 1986.p.58,64

	٧٧/٦٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
حجم تجارة العالم	٧,٩	٥,٤	٦,٦	١,٣	٠,٥	٢,٣	٢,٨	٨,٦	٣,١	٤,٢	٣,٨
سعر الوحدة	٩,٥	١٠,١	١٨,٦	٢٠,٠	١,٠	٤,١	٤,٦	٢,٣	١,٩	٥,١	٥,١
حجم صادرات الدول الرأسمالية عالية التعداد	٨,٠	٦,٠	٧,٣	٤	٢,٦	٢,١	٢,٧	٩,٦	٤,٣	٢,٠	٢,١
حجم صادرات الدول النامية	٥,٧	٤,٢	٥,٠	٤,١	٥,٩	٨,٢	٢,١	٦,٧	٠,٧	٥,٨	٥,٢
(منها) حجم صادرات مصدرى الوقود	٤,٧	,٥	١,٨	١٢,٢	١٥,٣	١٦,٦	٢,٢	–	٣,٦	٩,٠	٤,٤
حجم صادلات غير مصدرى الوقود	٧,١	٩,٦	٨,٥	٩	٦,٣	٠,٧	٨,١	١١,٥	٢,٤	٤,٧	٥,٦
حجم واردات الدول الرأسمالية عالية التطور	٨,٠	٤,٨	٨,٨	١,٧	٢,٢	٠,٦	٤,٦	١٢,٥	٤,٨	٧,٥	٤,٩
حجم واردات الدول النامية	٩,٢	٧,١	٤,٧	٨,٥	٦,٧	٤,١	٢,٧	١,٧	١,١	٢,٧	٠,٧
(منها) حجم واردات مصدرى الوقود	١٦,٧	٢,٦	٤,٤	١٢,٦	١٨,٦	١,٦	١٠,٥	٦,٢	١١,٧	١٩,٠	٧,١
حجم واردات غير مصدرى الوقود	٦,٦	٩,٠	٩,٣	٦,٤	١,٧	٥,٤	١,٥	٥,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٢
قيمة وحدة صادرات الدول الرأسمالية عالية التطور	٦,٨	٥,٣	١١,٦	١٢,١	٥,٧	٢,٧	٠,٧	١,٥	٠,١	٢,٠	٢,٠
قيمة وحدة صادرات الدول النامية	١٢,٨	٢,٩	٢٥,٨	٢٧,٢	١٦,٠	٢,١	٤,٦	٤,٢	٢,٤	٢٢,٦	١,٢
(منها) قيمة وحدة صادرات مصدرى الوقود	٢٠,٣	٦,١	٤٠,١	٦١,٧	٢٢,٢	٢,٦	٨,٧	٢,٣	٤,٢	٤٥,٦	٠,٤
قيمة وحدة صادرات غير مصدرى الوقود	٧,٤	١,٨	١٣,٦	١٢,٨	٧,٦	٠,٦	١,١	٥,١	٢,٩	١٢,٢	١,٧
قيمة وحدة واردات-الدول الرأسمالية عالية التطور	٧,٥	٢,٦	١٥,١	٢٠,٨	٧,٨	٠,٨	٢,١	١,٠	٠,٨	٩,٢	١ ٢
قيمة وحدة واردات الدول النامية	٧,٤	٣,٣	١٣,٥	١٧,٤	١٢,٦	٢,٠	٠,٩	٢,٨	١,٢	٩,٩	١,٦
(منها) قيمة وحدة واردات مصدرى الوقود	٦,٣	٥,١	١٠,٥	١٢,٣	١٠,٧	٣,٠	٠,٣	٢,٢	٠,٢	٢,٦	٢,٣
قيمة وحدة واردات غير مصدرى الوقود	٧,٧	٢,٤	١٥,١	١٩,٧	١٢,٤	٣,٠	١,٥	٣,١	١,٩	١٢,٥	١,٤
حجم صادرات افريقيا	٣,٥	٣,٧	٧,٩	٠,٦	١٥,٨	٧,٥	٢,١	٤,٨	٢,٧	٥,٠	٢,٩
حجم صادرات آسيا	١٠,٩	١٠,٨	٩,٥	٩,٠	٨,٢	٠,٨	,,٨	١٢,٨	٣,٨	٦,٩	٦,٢
حجم صادرات الدول النامية باوروبا	٧,٥	٦,٧	٢,٧	٤,٨	١١,٢	١,١	٧,٢	١٤,٢	٤,٩	٣,٣	٥,٩
حجم صادرات الشرق الاوسط	٧,٢	٣,٣	٠,٤	١٥,٢	١٧,٦	١٩,٧	٩,٢	٥,٤	٥,٤	١٢,٨	٢,٢
حجم صادرات أمريكا اللاتينية	١,١	١٠,٠	٧,٦	١,٢	٦,١	٢,٥	٨,٥	٨,٦	١,٧	٠,١	٥,٧
حجم صادرات مصدرى السلع الصناعية د . ن	١٢,٤	١٠,٢	٨,٦	١١,٧	٩,٩	٠,٥	١٠,٠	١٤,٢	٤,١	٦,٠	٦,١
حجم صادرات مصدرى المنتجات الأولية د . ن	٤,٢	٩,٠	٧,٣	٧,١	٢,٠	١,٠	٥,٩	٨,٤	٢,١	٢,٦	٥,٧
حجم واردات افريقيا	٧,٦	٤,٢	٣,٨	٨,٧	١٠,٩	٨,٣	١٠,٣	٠,٢	٧,٠	٩,٨	٤,٣
حجم واردات آسيا	٧,٨	١٦,٣	١٢,٢	١٠,٢	٢,٤	٠,٣	٨,١	٥,٥	٥,٦	١,٧	١,٧
حجم واردات الدول النامية فى اوروبا	٧,٦	٠,٨	٥,٤	٠,٥	٢,٢	٧,٨	٢,٣	٨,٠	٤,٨	٥,٩	٦,٥
حجم واردات الشرق الاوسط	١٧,١	٣,١	٣,٧	٩,٤	١٦,٠	٥,٩	٢,٩	٧,٠	١٤,٠	١٨,٧	٨,٢
حجم واردات امريكا اللاتينية	٧,٠	٥,٦	٧,٩	٩,٨	٢,٥	١٧,٧	٢٢,٢	٢,٠	٠,٦	–	٧,٩
حجم واردات مصدرى السلع الصناعية د . ن	٩,١	١٤,٧	١١,١	٦,٢	١,٧	٤,٩	٦,٠	٨,٩	٩,٣	٤,٠	٣,٥
حجم واردات مصدرى المنتجات الأولية د . ن	٥,٠	٣,٨	٦,٧	٦,٥	–	٨,٤	٤,٩	٢,٠	٤,٩	٢,٩	٣,٩
شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور	٠,٦	٢,٦	٣,٠	٧,٢	٢,٠	١,٩	١,٥	٠,٥	٠,٩	٨,٠	١,٧
شروط تجارة الدول النامية	٥,٠	٧,٠	١٠,٩	٦,٨	٢,٠	٠,٩	٢,٨	١,٤	٢,٢	١٦,٣	٢,٩
(منها) شروط تجارة مصدرى الوقود	١٢,٢	١٠,٧	٢٦,٧	٤٤,١	١١,٤	٠,٥	٨,٩	٠,٩	٤,٤	٤٤,١	٢,٦
شروط تجارة غير مصدرى الوقود	٠,٣	٤,١	١,٣	٥,٨	٥,١	٢,٤	٠,٥	١,٩	,١	٠,٣	٢,٠
التغير فى اسعار السلع الصناعية	٨,١	١٥,٣	١٢,٥	١٠,٤	٤,٧	٢,٢	٢,١	٢,٢	١,٠	١٧,٥	٦,٥
التغير فى اسعار النفط	٢٢,٨	٠,٤	٤٥,٩	٦٢,٦	٩,٨	٤,٣	١١,٤	٢,٤	٤,٣	٤٥,٧	٢,٤
التغير فى اسعار المواد الأولية غير النفطية	١٠,٨	٥,٥	١٧,٨	٠,٩	١٣,٩	١٠,١	٧,١	٢,٧	١٢,٢	١,٥	١,٥

وساهمت تلك السياسة فى تخفيض القيمة الحقيقية لايرادات الدول النفطية التى إرتفعت بعد ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، نظرا لأن الدولار هو عملة تسعير النفط ، وقد نجحت تلك السياسة بالفعل فى تخفيض القيمة الحقيقية لايرادات واحتياطيات الدول النامية المصدرة للنفط ، وفى معالجة مشاكل التجارة الأمريكية إلا أنها أسفرت عن رفع معدلات التضخم ، وعندما بدأت فترة رئاسة ريجان الأولى حاول معالجة مشاكل البطالة والتضخم برفع أسعار الفائدة ، مما أدى لرفع معدلات الأدخار وتخفيض الطلب المحلى الأمريكى على الاستهلاك مما أسهم فى تخفيض معدلات التضخم ، كما أدت تلك السياسة الى صعود قيمة الدولار بشكل كبير تجاه العملات الحرة عموما ، وساهمت فى جذب رؤوس الأموال الى الولايات المتحدة ، لكنها أدت إلى عجز هائل فى الميزان التجارى الأمريكى تزايد فى الأعوام الأخيرة خلال فترة رئاسة ريجان الثانية ، حتى وصل إلى مستوى درامى يشكل مصدرا للاضطراب الاقتصادى فى العالم . ولم تستخدم الحكومة الأمريكية خلال فترتى ريجان سياسة ثابتة أو جامدة لأسعار الفائدة ، وإنما عمدت الحكومة الأمريكية بعد أن أدى رفع أسعار الفائدة مهمته فى رفع الادخار القومى الأمريكى وفى جذب رؤوس أموال هائلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. عمدت إلى تخفيض أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار ، اعتمادا على أن رؤوس الأموال الهائلة التى جمعها رفع أسعار الفائدة من داخل وخارج الولايات المتحدة ، ستمول هذا الاستثمار ولن تنسحب من السوق الأمريكية عند إنخفاض أسعار الفائدة انتظارا لارتفاع جديد فى أسعار الفائدة ، أو لأن أسعار الفائدة على العملات الأخرى وفى أسواق المال الأخرى لاتقدم فروقا مغرية على الانسحاب من السوق الأمريكية والانتقال إليها ... وكانت أسعار الفائدة للأجل القصير قد بلغت ١٥,٩ ٪ ، ١٠,٤ ٪ ، ٥,٩ ٪ فى أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ على الترتيب(٩) ، وإستمرت عند مستوى منخفض عام ١٩٨٧ بما أصبح يشكل مصدر للمشاكل بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين .

تطور شروط التجارة فى المجموعات الدولية المختلفة :

إرتبطت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور إلى حد كبير بتطور أسعار السلع الصناعية التى تشكل معظم صادراتها ، وتطور أسعار المواد الأولية والنفط التى يشكل الجانب الأكبر من وارداتها من الدول النامية ، وتأثرت شروط تجارة الدول النامية بتطور أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بشكل معكوس لتأثر الدول الرأسمالية عالية التطور ... وتبعا لذلك حققت شروط تجارة الدول النامية أفضل تحسن لها عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ بعد التعديل الثانى الكبير لأسعار النفط ، وحققت الدول الرأسمالية عالية التطور فى نفس العامين أسوأ تدهور لشروط تجارتها ، وإستمر هذا الوضع عام ١٩٨١ بدرجة أقل نتاج إرتفاع أسعار النفط وإن بصورة محدودة ، وإنخفاض أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط ... لكن بدءا من عام ١٩٨٢ وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، حققت شروط تجارة الدول النامية تدهورا مطردا خاصة عام ١٩٨٦ الذى يرجح أن تكون شروط تجارة الدول النامية قد تدهورت خلاله بنسبة ١٦,٣ ٪ نتاج إنهيار أسعار النفط وتدهور شروط تجارة مصدرية بنسبة ٤٤,١ ٪ ، وكان عام ١٩٨٤ هو الاستثناء من الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ حيث شهد تحسنا فى أسعار المواد الأولية غير النفطية مقابل تدهور أسعار السلع الصناعية ، مما أدى إلى تحسن شروط تجارة الدول النامية عموما وبالمقابل حققت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا مطردا بدءا من عام ١٩٨٢ ، وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، خاصة عام ١٩٨٦ الذى انهارت فيه أسعار وارداتها من النفط . ويلاحظ أنه حتى فى السنوات ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤ التى إنخفضت فيها أسعار السلع الصناعية حققت الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا فى شروط تجارتها حيث إنخفضت أسعار السلع الأولية بصورة أكبر ـ انظر الجدول ١ ـ

وتجدر الاشارة إلى أن أنصبة الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية والدول الاشتراكية من الصادرات الصناعية العالمية عام ١٩٨٥ كانت بالترتيب ٧٨,٨ ٪ ، ١٢,٤ ٪ ، ٨,٨ ٪ ، بعد أن كانت عام ١٩٨٣ بالترتيب ٨٢,٣ ٪ ، ٤,٣ ٪ ، ١٣,٤ ٪(١٠) .

تطور أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية :

تعرض نصيب الكتل المختلفة من التجارة السلعية لبعض التغيرات خلال الفترة الماضية وتحديدا منذ ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ التى ساهمت بجانب كبير من التغيرات فى أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية .

وقد كان نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من قيمة التجارة الدولية حوالى ٧٢,٩ ٪ عام ١٩٧٢ .. تدرج هذا النصيب فى الانخفاض حتى وصل إلى ٦٤,٦ ٪ عام ١٩٨٢ ثم عاود الارتفاع بعد إنفراج أزمة الركود الاقتصادى ، وبدء تدهور أسعار النفط عام ١٩٨٣ حتى وصل إلى ٦٦,٧ ٪ عام ١٩٨٥(١١) .

وبالمقابل فان الدول النامية كان نصيبها من التجارة الدولية ١٧,٣ ٪ عام ١٩٧٢ ، وقد تدرج هذا النصيب فى إرتفاع لم يخل من تذبذب مع إرتفاع أسعار صادرات تلك الدول من النفط ، وزيادة وارداتها بعد ذلك ، حتى بلغ

9- World Economic Outlook, October, 1986.

١٠ ـ البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧

١١ ـ جمعت وحسبت من : البنك الأهلى المصرى ـ المجلد ٣٩ ـ العدد ١ ، ٢

هذا النصيب ذروته ٢٦,١ ٪ عام ١٩٨١ وبدأ فى الانخفاض بعد ذلك حتى وصل عام ١٩٨٥ إلى ٢٢,٧ ٪[١٢] ، ومن المرجح أن يكون قد إستمر فى الانخفاض عام ١٩٨٦ الذى إنهارت فيه أسعار النفط ، أما بالنسبة لعام ١٩٨٧ فالأرجح أن يكون نصيب الدول النامية من التجارة قد شهد ثباتا أو إرتفاعا محدودا نتاج تحسن أسعار النفط خلاله عن أسعاره عام ١٩٨٦ .

أما الدول الاشتراكية فان نصيبها من التجارة الدولية ، لم يتعرض لتغيرات كبيرة مماثلة لما حدث لتصيب الدول النامية والرأسمالية عالية التطور ، وخلال الفترة من عام ٧٢ ـ ١٩٨٥ تراوح نصيب الدول الاشتراكية من التجارة الدولية بين ٨,٩ ٪ ، ١٠,٦ ٪[١٣] .

وبمتابعة الأرقام المطلقة والنصيب النسبى لاسهام الكتل المختلفة فى التجارة الدولية وجد أن القيمة المطلقة لاسهام الدول الرأسمالية عالية التطور فى التجارة الدولية قد تعرض لانخفاض كبير يقدر بحوالى ٩٥٣٨٩ مليون دولار مع دخولها فى طور حاد من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨١ ، وإنخفضت فى ذروة الأزمة عام ١٩٨٢ بحوالى ١٥٠١١١ مليون دولار ، وتواصل الانخفاض بصورة أقل حدة عام ١٩٨٣ قبل أن تبدأ القيمة المطلقة لتجارة الدول الرأسمالية عالية التطور فى الازدياد مرة أخرى عام ١٩٨٤ ، هذا فضلا عن أن نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من إجمالى التجارة الدولية تعرض لتذبذب كبير ، وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية التى تعرضت القيمة المطلقة لتجارتها الخارجية لانخفاضات متوالية عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ نتاج إنخفاض قيمة صادراتها بشكل كبير ووارداتها بدرجة أقل ، وإذا كانت القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية قد عاودت الارتفاع ١٩٨٤ فانها عاودت الانخفاض عام ١٩٨٥ ، ومن المؤكد أن القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية ، قد إنخفضت عام ١٩٨٦ نتاج إنهيار أسعار النفط وما أعقبه من إجراءات تقشف وتقليص حجم الواردات .

وعلى العكس من الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية لم تتعرض القيمة المطلقة لاجمالى تجارة الدول الاشتراكية للانخفاض خلال الفترة من ٧٢ ـ ١٩٨٥ ويعود ذلك بشكل أساسى إلى أن التجارة الخارجية لتلك الدول تتم بشكل مخطط وعلى أساس اتفاقيات طويلة المدى تقلل تأثرها بتقلبات الأوضاع الاقتصادية فى الدول الأخرى إلى حد ما .

الصراعات التجارية فى الثمانينات :

يشهد العالم منذ بداية الثمانينات وحتى الآن توترا فى العلاقات التجارية بين الدول والكتل الاقتصادية المختلفة ، وحتى داخل الكتلة الواحدة تحتدم صراعات تجارية ربما أشد من تلك التى تدور بين كتل متباينة .... وقد انعكست تلك الصراعات فى اتخاذ بعض الدول إجراءات حمائية فى مواجهة صادرات الدول الأخرى ، فضلا عن التهديدات هنا وهناك بإتخاذ مثل هذه الاجراءات ، والمواجهات الحادة التى تنتظر الحسم على موائد المفاوضات فى المنظمات التجارية الدولية .

ويمكن تقسيم الصراعات التجارية الدولية الى قسمين :

أولا ـ الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض .

ثانيا ـ الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبين الدول النامية .

هذا فضلا عن صراعات جانبية متناثرة هنا وهناك على خريطة العالم لكنها تحتل أهمية ثانوية .

أولا ـ الصراع التجارى بين الدول الراسمالية عالية التطور :

١ ـ الصراع حول الصادرات الصناعية :

إحتدم صراع ضارى حول صادرات السلع الصناعية بين الدول الرأسمالية عالية التطور ، وقد برزت اليابان كطرف رئيسى فى هذا الصراع بإعتبارها أكبر دولة تحقق فائضا تجاريا فى العالم ، هذا الفائض الناتج عن صادرات هائلة تمثل السلع الصناعية حوالى ٩٨٪ منها[١٤] ، ويقف مع اليابان فى نفس الجانب المانيا الغربية وذلك فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس التى أصبح العجز ملمحا ثابتا لميزانها التجارى أوائل السبعينيات وبالذات خلال الثمانينات ، ورغم أن العجز التجارى للولايات المتحدة والفائض التجارى لشركاتها اليابانيين والألمانيين يمثل القضية «الظاهرة» التى تدور حولها المشاكل إلا أن هذا العجز وذلك الفائض ليس سوى نتيجة لتدهور القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الأمريكية وتطور وتزايد القدرة التنافسية للسلع الصناعية اليابانية والألمانية الغربية وبالذات اليابانية .

وجدير بالذكر أن اليابان وألمانيا تحققان القدرة التنافسية العالية لصادراتهما وتحديدا الصادرات من السلع الصناعية ، استنادا الى عدد من العوامل نوجزها فيمايلى :

١ ـ التطور التكنولوجى الهائل الذى حققته اليابان وألمانيا فى المجالات التقليدية وفى مجال استخدام المواد الجديدة وفى مجال الالكترونيات ، بصفة خاصة فى اليابان التى تعتبر الدولة الأكثر نجاحا فى نقل التطويرات التكنولوجية من المختبرات الى المصانع ، بما يساهم فى

---

١٢ ـ المصدر السابق مباشرة .

١٣ ـ المصدر السابق مباشرة .

١٤ ـ السياسة الدولية ـ ابريل ١٩٨٧ ، تجارة اليابان مع العالم

تطوير التكنولوجيا المستخدمة فعليا ، ورغم أن التكنولوجيا الأحدث تؤدى فى الغالب الى تقليل استخدام العمالة بما يجعل تطبيقها يهدد بالاستغناء عن عدد من العمال ودفعهم الى جيش البطالة مما يجعلهم يعرقلون التحديث فى كل مكان ، إلا أن التحديث فى اليابان لايلقى مقاومة من العمال حيث يتم تدريبهم لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة . ولايستغنى عنهم كما يحدث فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإنما يستوعبون فى توسعات صناعية جديدة . وقد أشار شيجيوا هيراتسوكا نائب مدير قسم الأبحاث التكنولوجية بمعهد نوفورا للأبحاث عن حق الى أن الخلاف الحقيقى بين اليابان والولايات المتحدة خلاف تكنولوجى ، وأن اليابان إما متقدمة تكنولوجيا على الولايات المتحدة ، خاصة فى مجال الكومبيوتر والألكترونيات والمواد الجديدة أو تلاحقها فى سباق حاد خاصة فى مجال الدوائر الكهربائية المتكاملة[١٥] .

ومن المؤكد أن إستخدام التكنولوجيا الأكثر تطورا أو حداثة يؤدى الى تخفيض تكاليف انتاج السلع ويساهم فى تحسين نوعيتها بما يرفع قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية .

٢ ـ انخفاض معدلات التضخم فى اليابان وألمانيا الغربية مقارنة بكل الدول الرأسمالية عالية التطور وبكل دول العالم بصفة عامة ، حيث بلغت تلك المعدلات فى اليابان ٣,٨٪ ، ٣,٢٪ ، ١,٩٪ ، ٠,٨٪ ، ١,٣٪ ، ١,٧٪ ، ١,٨٪ ، ١,٢٪ ، فى أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، على الترتيب ، وبلغت فى نفس الأعوام بالترتيب فى ألمانيا الغربية النسب التالية ٤,٨٪ ، ٤,٠٪ ، ٤ ٤٪ ، ٢ ٣٪ ، ١,٦٪ ، ٢,٢٪ ، ٨ ٢٪ ، ١,٦٪ فى حين كانت المعدلات فى مجموع الدول الرأسمالية عالية التطور ـ الدول الصناعية ـ فى نفس الأعوام بالترتيب هى ٩,٣٪ ، ٨,٨٪ ، ٧,٢٪ ، ٤,٩٪ ، ٤,٢٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٣٪ ، ٣,١٪ ، وكانت المعدلات فى ذات الأعوام على الترتيب فى الولايات المتحدة الأمريكية ٩,١٪ ، ٩,٦٪ ، ٦,٥٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٩٪ ، ٣,٤٪ ، ٢,٨٪ ، ٣,٤٪[١٦] .. وهذه الأرقام فى مجموعها تعنى أن المصدرين اليابانيين والألمان الغربيين تتزايد أسعار السلع التى يشترونها من أسواقهم المحلية بنسب محدودة بما يمكنهم من الاستمرار فى بيعها فى السوق الدولية بأسعار منخفضة بما يزيد قدرتها التنافسية ، ويمكنها من اكتساح السلع المناظرة فى أسواق العالم .

٣ ـ إنخفاض معدلات الأجور فى ألمانيا الغربية واليابان عن نظائرها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان ذلك المعدل أعلى من غالبية الدول الرأسمالية عالية التطور الأخرى ... وهذا العامل يساهم فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية فى السوق الأمريكية تحديدا :

٤ ـ إنخفاض أسعار الفائدة على القروض فى ألمانيا الغربية واليابان ـ انظر الجدول ـ عن نظائرها السائدة فى كل الدول الرأسمالية الكبرى ، ويمثل هذا الانخفاض حافزا للاستثمارات الجديدة فى كل من الدولتين .... تلك الاستثمارات التى تستخدم أحدث تكنولوجيا وتكون القدرة التنافسية للسلع التى تنتجها غالبا عالية جدا وبالاضافة الى العوامل السابقة تأتى عوامل أخرى لتساهم فى رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية مثل الجدية الفائقة والمثابرة غير العادية للعمال اليابانيين والألمان ، وبصفة خاصة اليابانيين ، وكذلك بعض العوامل الجغرافية المتعلقة بقرب أسواق المواد الخام وأسواق التصدير .... الخ .

وجدير بالذكر أن إنخفاض أسعار الين اليابانى والمارك الألمانى الغربى فى الماضى تجاه العملات الحرة والدولار بالأساس ساهم فى السابق فى رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية فى السوق الأمريكية وفى السوق الدولية عموما حتى بلغ نصيب ألمانيا الغربية من الصادرات الصناعية العالمية ١٤,٥٪ عام ١٩٨٥ حين كان المارك فى أدنى قيمة له تجاه الدولار ، وبلغ نصيب اليابان من تلك الصادرات الصناعية العالمية حوالى ١٤٪ فى نفس العام حين كان الين فى أدنى قيمة له أمام الدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فى حين كان نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية العالمية ١٢٪ فى ظل الدولار القوى الذى كان فى القمة فى مواجهة العملات الحرة ، ومع ضعف الدولار تدريجيا ثم انهياره فى خريف ١٩٨٧ بعد انهيار البورصات العالمية فى ١٩٨٧/١٠/١٩ ارتفع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الصناعية العالمية بعد زيادة القدرة التنافسية لصادراتها الصناعية بعد انهيار الدولار ، فبلغ ١٤٪ ويحتمل أن يبلغ ١٨٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الدولار منخفضا ، هذا فى حين انخفض نصيب اليابان من الصادرات الصناعية العالمية الى ١٣٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض الى اقل من ١٢٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الين قويا تجاه الدولار عند المستويات الحالية ، كذلك هبط نصيب ألمانيا من الصادرات الصناعية العالمية الى ١٤٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض الى ١٣٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر المارك الألمانى قويا تجاه الدولار والعملات الأخرى[١٧] :

أى أن انخفاض قيمة عملتى اليابان وألمانيا الغربية

---

١٥ ـ جريدة الأهرام ١٩٨٧/١٠/٨٠

16- World Economic Outlook, October 1986

١٧ ـ جريدة الاتحاد والاماراتية ١٩٨٨/٢/٢٨

كعامل لدفع القدرة التنافسية لصادراتهما قد إنتهى بعد انهيار الدولار أمام عملتيهم بشكل لم يسبق له نظير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث فقد الدولار ٥٤٪ من قيمته تجاه كل من المارك الألمانى الغربى والين اليابانى خلال الفترة من فبراير ١٩٨٥ عندما بلغ الدولار القمة وكان يعادل ٣,٤٧ مارك ألمانى غربى ، ٢٦٠,٨٥ ين يابانى وحتى يناير ١٩٨٨ عندما بلغ أقصى انخفاض له تجاهما حتى الآن حيث بلغت قيمته ١,٦ مارك ، ١٢٠ ين[١٨] .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت الكثير من الآمال فى تحسين ميزانها التجارى على تدهور الدولار إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن حيث ضرب العجز التجارى الأمريكى رقما قياسيا وبلغ ١٧١,٧ مليار دولار عن عام ١٩٨٧[١٩] وإن كان من المحتمل أن ينخفض فى العام الحالى ـ ١٩٨٨ ـ مع تزايد القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية ، وكذلك نظرا لأن الكثير من مصدرى المواد الخام من الدول النامية والذين تقيم أسعار صادراتهم بالدولار سيفضلـون الاستيراد بدولاراتهم من الولايات المتحدة نظرا لأن قوتها الشرائية داخل الولايات المتحدة لن تتأثر سوى بمعدلات التضخم الأمريكية ، وذلك بدلا من التوجه للشراء من أسواق دول أخرى تدهورت فيها القيمة التبادلية للدولار مع عملاتها ، وبالتالى تدهورت قدرته الشرائية ، بما قد ينتج عن ذلك من تزايد واردات الدول النامية المصدرة للمواد الخام المقيمة بالدولار من الولايات المتحدة ، وهو ما قد يساعد على تقليل العجز التجارى الأمريكى . كذلك فإن اليابان وألمانيا الغربية وغيرهما من دول شرق آسيا التى تحقق فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة ، ستكون مضطرة فى ظل انخفاض قيمة الدولار لتحويل جانب من طلبها على الواردات الى السوق الأمريكية نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للدولار فى الأسواق الأخرى .

قيود على انخفاض الدولار :

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هى التى تركت عملتها أى الدولار ينخفض الى المستويات القياسية الحالية على أمل أن يحقق لها ذلك رفع القدرة التنافسية لصادراتها ، لكنها ليست مطلقة اليد تماما فى تخفيض الدولار الى أبعد من ذلك نظرا لأن الدولارات الموجودة لدى الدول الأخرى ، يمكن أن ترتد الى الولايات المتحدة مطالبة بما يقابلها من سلع أمريكية ، أو تستقر فى الولايات المتحدة للاستثمار فيها بما قد يفجر موجة تضخمية تضيع أثر تخفيض الدولار فى تحسين القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية ، وتزيد من اضطراب الأوضاع الاقتصادية الأمريكية والعالمية .

ويذكرنا التخفيض الأمريكى المتعمد للدولار بما يسميه د.رمزى زكى «حرب التخفيضات القذرة» التى تسابقت الدول الأوروبية فيها فيما بين الحربين العالميتين كوسيلة لتحسين أحوال الميزان التجارى لكل دولة على حساب مصالح الدول الأخرى[٢٠] لكن هذا التشابه ينذر بسقوط الدولار والاقتصاد الأمريكى عن عرش العالم ، مثلما كانت حرب التخفيضات القديمة مؤشرا لسقوط الامبراطوريات القديمة والجنيه الاسترلينى عن عرش العالم .

وخلاصة ماسبق أن الصادرات اليابانية والألمانية الغربية من السلع الصناعية شقت طريقها لأسواق العالم مستندة الى قدرتها التنافسية الكبيرة المتحققة عبر العوامل السابق ذكرها ، وساهمت فى تحقيق الميزان التجارى اليابانى والألمانى الغربى فائض كبير ، خاصة بالنسبة لليابان التى حققت أرقاما قياسية للفائض التجارى غير مسبوقة فى تاريخ التجارة الدولية . وقد بلغ الفائض التجارى اليابانى فى أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧على الترتيب ١٠,٨٩٠ بليون دولار ، ٣١,٣١٤ ، ٣٣,٩٣٦ ، ٣٨,٦٥٢ ، ٥٤,٤٣ ، ٧٥,٢٦١ ، ١٠١,٦ ، ٩٤,٢ بليون دولار بينما بلغ الفائض التجارى الألمانى الغربى فى نفس الأعوام بالترتيب ٢٠,٧٣٦ ، ٢٨,١١ ، ٣٧,٥ ، ٢٨,٣ ، ٢٧,٦ ، ٣٨ ، ٥٠,١ ، ٦٥,٨ بليون دولار ، وبلغ الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة خلال الأعوام من ٨٠ ـ ١٩٨٦ بترتيب تصاعدى ١٢,١٨٣ ، ١٧,٥٨٥ ، ١٨,٩٦٥ ، ٢١,٦٦٥ ، ٣٦,٧٩٦ ، ٤٩,٧٤٩ ، ٥٨,٦ بليون دولار ، فى حين بلغ الفائض التجارى الألمانى مع الولايات المتحدة خلال الأعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٩٨٥ بالترتيب ١,٢٩٧ ، ١,٦٤١ ، ٣,٢١٢ ، ٤,٤٩٢ ، ٨,٧٢٦ ، ١٢,١٨٢ بليـون دولار .[٢١]

وقد مثل هذا الفائض مادة توتر رئيسية بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وبين اليابان بصفة أساسية من جهة أخرى والتى تحقق الجزء الأكبر من فائضها فى معاملاتها مع الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، بينما يوجد مع اليابان وإن بشكل ثانوى ألمانيا الغربية التى تحقق فائضا تجاريا كبيرا موزع على عدد كبير من الدول والتى يقل فائضها التجارى مع الولايات المتحدة كثيرا عن الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة .

وكانت الشكوى الأمريكية والأوروبية تنصرف الى ضرورة فتح اليابان أسواقها أمام صادراتهم حتى

---

١٨ ـ اعداد مختلفة من Financial Times

19- The Economist, 30 January-5 Febreuary 1988

٢٠ ـ د . رمزى زكى ـ التاريخ النقدى للتخلف ـ عالم المعرفة ـ اكتوبر ١٩٨٧ ص ١٤٣

ب١٢١٤ا خفقلاغضحة حب فشيق +قشفلاحجن، ٦٨٩١

21- Direction of Trade Yearbook, 1986.

مقارنة بين تجارة اليابان والمانيا والولايات المتحدة مع العالم

بالمليار دولار

	اليابان		
	صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجارى مع العالم
١٩٧٩	١٠٧,٦٨٩	٩٥,٧٣٣	١١,٩٥٦
١٩٨٠	١٣٤,٥٤٣	١٢٣,٦٤٥	١٠,٨٩٠
١٩٨١	١٥٥,٤٢٣	١٢٤,١٠٩	٢١,٣١٤
١٩٨٢	١٤٨,٩٧٢	١١٥,٠٣٦	٢٣,٩٣٦
١٩٨٣	١٥٢,٣٦٧	١١٣,٧١٥	٢٨,٦٥٢
١٩٨٤	١٧٤,٨٥١	١٢٠,٤٢١	٥٤,٤٣
١٩٨٥	١٩١,٦٢٩	١١٦,٣٦٨	٧٥,٢٦١
١٩٨٦	٢١١,١	١٠٩,٥	١٠١,٦
١٩٨٧	٢٣٣,٣	١٣٩,١	٩٤,٢

	المانيا الغربية		
	صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجارى مع العالم
١٩٧٩	١٦٧,٦٢٩	١٤١,١٨٧	٢٦,٢٤٢
١٩٨٠	١٨٧,٢٤٣	١٦٦,٥٠٧	٢٠,٧٣٦
١٩٨١	١٧٢,٨٢٥	١٤٤,٧١٥	٢٨,١١
١٩٨٢	١٧٣,٤١٣	١٣٥,٩١٠	٣٧,٥
١٩٨٣	١٦٥,٧٥٤	١٣٧,٤٦٨	٢٨,٣
١٩٨٤	١٦٧,٥١٧	١٣٩,٩٥٥	٢٧,٦
١٩٨٥	١٨٢,٦٠٥	١٤٤,٦٠٨	٣٨
١٩٨٦	-	-	٥٠,١
١٩٨٧	-	-	٦٥,٨

بالمليار دولار

الولايات المتحدة

	صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجارى مع العالم
١٩٧٩	١٨٢,٠٠٣	٢٢٢,٣٣٥	٤٠,٣٣٢
١٩٨٠	٢٢٠,٧٨١	٢٥٦,٩٥٩	٣٦,١٧٨
١٩٨١	٢٣٣,٧٣٩	٢٧٣,٣٥١	٣٩,٦١٢
١٩٨٢	٢١٢,٢٧٤	٢٥٤,٨٨٢	٤٢,٦٠٨
١٩٨٣	٢٠٠,٥٢٨	٢٦٩,٨٨٠	٦٩,٣٥٢
١٩٨٤	٢١٧,٨٨٩	٣٤١,١٧٠	١٢٣,٢٨١
١٩٨٥	٢١٣,١٥٢	٣٦١,٦٢٠	١٤٨,٤٦٨
١٩٨٦	-	-	١٧٤,٣
١٩٨٧	-	-	١٧١,٧

المصدر: من عام ١٩٧٩ حتى علم ٩٨٥ جمعت وحسبت من
Direction of Trade Yearbook, 1986

ارقام عام ١٩٨٦ بالنسبة لالمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من :
The Economist 1 January-6 Febreuary 1987

ارقام عام ١٩٨٧ بالنسبة لالمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من :
The Economist 30 January-5 Febreuary 1988

ارقام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالنسبة لليابان من جريدة الشرق الأوسط ١٩٨٨/٥/٣

تخفض فائضها التجارى الهائل الذى تحققه فى تعاملها معهم والذى يكون وجهه الآخر عجز موازينهم التجارية ، والغريب أن التعريفات الجمركية اليابانية أقل من نظائرها الأوروبية والأمريكية أى أن السوق اليابانى بهذا المعنى مفتوحا أمام العالم الخارجى ، لكن يبدو أن اليابانيين يفضلون استهلاك السلع اليابانية ، وهو أمر لايعول فى تغييره على قرارات إقتصادية ، وإنما على تغيير كبير فى الثقافة اليابانية يجعل اليابانيين أقل تمسكا باستهلاك سلعهم وأكثر انفتاحا على سلع العالم الخارجى وأقل شكلا فى تأثيرها السلبى المحتمل على اقتصادهم ، وحتى على صحتهم ، وهى أمور يصعب التأثير فيها فى المدى القصير وربما يصعب التأثير فيها نهائيا مع الاعتزاز اليابانى بالذات وبالموروثات الثقافية .

وقد بلغ التوتر التجارى بين اليابان من جهة والولايات المتحدة وباقى الدول الرأسمالية عالية التطور من جهة أخرى حد قيام الولايات المتحدة فى ربيع ١٩٨٧ بفرض ضرائب جمركية بنسبة ١٠٠٪ ضد الصادرات اليابانية للولايات المتحدة من أشباه الموصلات التى تدخل فى صناعة الكومبيوتر بزعم أن الشركات اليابانية المنتجة لها تمارس إغراق أسواق العالم بها بأسعار أقل من التكلفة بما يضر بالمنتجين الأمريكيين الذين ينتجون سلع مناظرة .... وكان ذلك الاجراء الأمريكى «إختباريا» وتحذيريا لليابان نظرا لأن قيمة الواردات الأمريكية من اليابان من تلك الموصلات لايزيد عن ٣٠٠ مليون دولار ، أى أنها لاتزيد عن ٠,٣٪ من إجمالى الواردات الأمريكية من اليابان عام ١٩٨٧(٢٢) . وقد أدى ذلك الى تصاعد المخاوف من وقوع صدام تجارى أمريكى ـ يابانى بما أدى وقتها لاحجام المستثمرين فى أسواق الأوراق المالية بل وغذى موجة انسحابية محدودة من تلك الأسواق فى ابريل ١٩٨٧(٢٣) .

وكان ذلك الاجراء يهدد بالفعل بنشوب حرب تجارية بين اليابان والولايات المتحدة لولا أن المفاوضات الثنائية بين الدولتين ومحاولات علاج هذه المشكلة فى اجتماع قادة الدول الرأسمالية السبع الكبرى فى فينسيا من ٨ ـ ١٠ يونيو ١٩٨٧ وغيرهما من الاجتماعات قد ساهمت إلى حد ما فى الاتفاق على بعض الاجراءات التى من شأنها تخفيف التوتر التجارى مثل زيادة الانفاق اليابانى بمقدار ٤٢ مليار دولار وتخفيض أسعار الخصم والفائدة فى اليابان لتشجيع الاستهلاك وزيادة الواردات اليابانية من الولايات المتحدة لتقليل العجز التجارى الأمريكى تجاه اليابان(٢٤) ، ورغم كل تلك الاجراءات إستمر العجز التجارى الأمريكى يتفاقم حتى سجل ما يزيد على ١٧ مليار دولار فى شهر سبتمبر ١٩٨٧ ، وعندما أعلن ذلك الرقم فى أكتوبر كان أحد العوامل التى غزت انهيار البورصات العالمية فى ١٩٨٧/١٠/١٩ لافتقاد المستثمرين الثقة فى الاقتصاد الأمريكى وفى قدرته على الخروج من دوامة العجز التجارى التى يدور فيها من أوائل السبعينيات .

كذلك إحتدم التوتر بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إثر قيام ألمانيا الغربية برفع أسعار الفائدة فى أكتوبر ١٩٨٧ ، وهو الاجراء الذى رأت فيه الولايات المتحدة تشجيعا للادخار على حساب الاستهلاك بما يعنى ضمنا تخفيض الطلب الألمانى الغربى على الواردات ومن بينها الواردات من الولايات المتحدة ، وجاء رد الفعل الأمريكى حادا عندما هدد وزير المالية الأمريكى جيمس بيكر بان الولايات المتحدة قد تترك الدولار يهبط الى مستويات قياسية لتحسين الميزان التجارى الأمريكى وذلك إذا لم تخفض المانيا اسعار الفائدة ، وكان ذلك التهديد أحد العوامل التى فجرت أزمة البورصات العالمية فى ١٩٨٧/١٠/١٩ ورغم أن المانيا قامت بتخفيض طفيف لأسعار الفائدة إلا أن الدولار مضى فى هبوطه الى مستويات قياسية تأمل الولايات المتحدة أن تساعدها على تحسين ميزانها التجارى .

٢ ـ الصراع حول الصادرات الزراعية :

شهدت العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور صراعا حادا حول الصادرات الزراعية مثلما حول الصادرات الصناعية ، ويدور الصراع حول دعم بعض تلك الدول لمزارعيها وتحديدا دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان بما يشكل نوعا من الحماية فى مواجهة الصادرات الزراعية القادمة لتلك الأسواق من دول تتمتع سلعها الزراعية بقدرة تنافسية أعلى ، وتحديدا من الولايات المتحدة الأمريكية والى حد ما كندا واستراليا .

وقد أثارت الولايات المتحدة هذه القضية فى كل اللقاءات الثنائية والاجتماعات متعددة الأطراف وحتى فى المؤتمرات والمفاوضات الدولية مثل جولة مفاوضات الجات الحالية مطالبة بوقف الدعم الزراعى وازالته حيث أنها اكثر الدول المضارة من تلك السياسة الأوروبية واليابانية التى تؤدى لغلق تلك الأسواق إلى حد كبير فى وجه الصادرات الزراعية الأمريكية التى يمكن أن تزيد بشكل كبير بما يمكن أن يقلل العجز التجارى الأمريكى لو أوقف الدعم الزراعى فى تلك البلدان .. لكن تلك المطالبة الأمريكية ووجهت بالرفض الأوروبى فى جولة مفاوضات الجات وبرفض يابانى خلال المفاوضات التى أجراها مسئولون امريكيون ويابانيون بينهم وزيرا زراعة البلدين فى ابريل ١٩٨٧ ، حين رفض اليابانيون بحسم

٢٢ ـ المصدر السابق مباشرة

٢٣ ـ مجلة المنار ـ يناير ١٩٨٨ ـ ازمة اسواق الأوراق المالية ـ احمد السيد النجار

٢٤ ـ جريدة الاهرام ١٩٨٧/٥/٣٠

المطلب الأمريكى بفتح الأسواق اليابانية أمام محصول الأرز والمنتجات الزراعية الأمريكية الأخرى لخفض العجز فى الميزان التجارى الأمريكى مع اليابان(٢٥) ، علما بأن اليابان تنتج الأرز بستة أمثال التكلفة العالمية لانتاجه لكنها لا ترغب فى الاعتماد على الخارج فى سد احتياجها من الأرز .

وقد بلغت نسبة دعم القمح حوالى ٣٧,٦٪ فى السوق الأوروبية المشتركة ، ٧٩,٩٪ فى اليابان ، ٢٩,٢ فى كندا عام ١٩٨٤ ، كما بلغت نسبة دعم الأرز فى نفس العام ٧٩,٤٪ فى اليابان ، ٣٥,٧٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٢٪ فى دول السوق الأوروبية المشتركة ، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج الألبان ٦٢٪ فى دول السوق الأوروبية المشتركة ، ٣٣٪ فى استراليا ، ٣٧,٩٪ فى كندا فى عام ١٩٨٤ ، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج سكر البنجر ١٤٢,١٪ فى دول السوق الأوروبية المشتركة ، ١٣٩,٦فى الولايات المتحدة فى نفس العام(٢٦)

وباستثناء سكر البنجر فان الدعم الأوروبى واليابانى الكبير للسلع الزراعية يمثل حاجز حمائى بالفعل فى مواجهة الصادرات الزراعية الأمريكية لتلك البلدان .

وسواء كان الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور يدور حول الصادرت الصناعية أو الزراعية فانها تحاول معالجته سواء عبر المفاوضات الثنائية أو الجماعية أو من خلال الوسائل النقدية ، وتحديدا اسعار الصرف والفائدة سواء بتنسيق مشترك أو بمبادرات خاصة من هذه الدولة أو تلك .. ولكن تلك المحاولات التى نجحت حتى الآن فى تجنب حرب تجارية سافرةلا يمكن أن توقف الصراع التجارى أو تغلق الباب أمام احتمالات نشوب حرب تجارية بين تلك الدول نظرا لاستمرار مصدر إختلال الموازين التجارية بينها وهو تفاوت مستوى التطور التكنولوجى وقدرة كل دولة على نقل التطويرات التكنولوجية الى مجال التطبيق فى وقت يقف فيه العالم المتقدم على أعتاب مرحلة جديدة من الثورة الصناعية بما يخلق تفاوت فى مستوى جودة وتكلفة السلع المنتجة فى تلك الدول وبالتالى يخلق تفاوتا كبيرا فى قدرتها التنافسية فى السوق الدولية بالترابط مع عوامل أخرى مثل تباين تكلفة العمل واضطراب اسعار الصرف وتباين اسعار الفائدة فيما بين تلك البلدان ، ومع هذا التفاوت فى القدرة التنافسية وفى أسبابها ، فان التوتر والصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور سوف يستمر وربما يتصاعد فاتحا الباب أمام مزيد من الاجراءات الحمائية بما يجعل حرية التجارة بين تلك البلدان محل تساؤل جدى ... وهذا التوتر بالترابط مع العديد من التوترات الاقتصادية الدولية الأخرى يعتبر مؤشرا لضرورة حدوث تغيير فى النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية بالذات فيما يخص النظام النقدى الدولى الذى أصبح « لا نظاما » فى الحقيقة بفعل التقلبات الكبيرة فى اسعار الصرف والتى تمارس تأثيرات كبيرة سواء على حركة التجارة الدولية ، أو على الجوانب الأخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية والتى تؤثر بدورها بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية فى كل دولة .

ويمكن القول ان الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور قد أفرز بعض التأثيرات أو أكد على بعض المتغيرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية أوجزها فيما يلى :ـ

١ ـ تزايد الدور اليابانى والألمانى الغربى فى الاقتصاد الدولى مع استمرارهما فى تحقيق فائض تجارى متتالى حوالى عقد من الزمن ومع تزايد الوزن النسبى بصفة خاصة للاقتصاد اليابانى فى الاقتصاد العالمى ، وقد زاد الوزن النسبى للناتج المحلى اليابانى من إجمالى ناتج العالم الرأسمالى من ٥,٣٪ عام ١٩٦٥ الى ١٥,١٪ عام ١٩٨٦ ، هذا فى حين تدهور الوزن النسبى للناتج المحلى الأمريكى من إجمالى ناتج العالم الرأسمالى من ٤٠,٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢,٣٪ عام ١٩٨٦ ...(٢٧) المهم أن واقع الحال هو تزايد الدور اليابانى والألمانى والأوروبى عموما فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة فيما يتعلق باسهامهما فى تقديم القروض والمساعدات الانمائية استنادا الى فائضيهما التجارى الهائل ، وتجدر الاشارة الى أن اليابان ظلت حتى عام ١٩٧٠ تحتل المركز الخامس بين الدول التى تقدم القروض والمساعدات الانمائية للدول النامية وكان يسبقها على الترتيب الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا ، ولكنها تقدمت على بريطانيا عام ١٩٧٥ ثم تجاوزت المانيا الغربية عام ١٩٨٣(٢٨) وأخيرا تجاوزت فرنسا عام ١٩٨٨ حيث أعلنت الحكومة اليابانية فى بداية هذا العام أنها خصصت مبلغ ٥,٦ مليار دولار للمعونة الخارجية(٢٩) ، أى أنها أصبحت وراء الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة فى تقديم المساعدات للدول النامية ، وينتظر أن تزيد اليابان مساعداتها خلال العامين المقبلين ، حيث أعلن البنك الدولى عن توقيع عقد مع ١٢ بنك يابانى لاقتراض ٢٠ بليون ين يابانيا ، وذلك فى إطار برنامج لتقديم ٢٠ بليون دولار من اليابان للدول النامية خلال السنوات ٨٨ ، ٨٩ ، ١٩٩٠(٣٠) .

---

٢٥ ـ جريدة الاهرام ١٩٨٧/٤/٢٧
٢٦ ـ مجلة الاهرام الاقتصادى ١٩٨٧/٨/٣
٢٧ ـ البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨
٢٨ ـ البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦
٢٩ ـ السياسة الكويتية ١٩٨٨/٧/٣

30- Financial Times. 11 Augest, 1987.

تجارة اليابان والمانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية

بالمليار دولار

	اليابان			المانيا الغربية		
	صادرات اليابان إليها	واردات اليابان منها	الميزان التجارى اليابانى معها	صادرات اليابان اليها	واردات اليابان منها	الميزان التجارى اليابان معها
١٩٧٩	٢٨,١٧٣	١٧,٥٩٧	١٠,٥٧٦	١١,٦٢٤	٨,٤٨٢	٣,١٤٢
١٩٨٠	٣٢,٩٧٣	٢٠,٧٩٠	١٢,١٨٣	١٢,٢٥٧	١٠,٩٦٠	١,٢٩٧
١٩٨١	٣٩,٤٠٨	٢١,٨٢٣	١٧,٥٨٥	١١,٩١٨	١٠,٢٧٧	١,٦٤١
١٩٨٢	٣٩,٩٣١	٢٠,٩٦٦	١٨,٩٦٥	١٢,٥٠٣	٩,٢٩١	٣,٢١٢
١٩٨٣	٤٣,٥٥٩	٢١,٨٩٤	٢١,٦٦٥	١٣,٢٢٩	٨,٧٢٢	٤,٤٩٢
١٩٨٤	٦٠,٣٧١	٢٣,٥٧٥	٣٦,٧٩٦	١٧,٨١٠	٩,٠٨٤	٨,٧٢٦
١٩٨٥	٧٢,٣٨٠	٢٢,٦٣١	٤٩,٧٤٩	٢١,٢٣٢	٩,٠٥٠	١٢,١٨٢

المصدر : Direction of Trade Yearbook, 1986

٢ ـ أن العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض تصطدم حاليا باتجاه متزايد نحو الحماية ، خاصة وأن تلك الدول كما سبق وذكرت تقف على أعتاب مرحلة جديدة من ثورتها الصناعية ، هذه المرحلة التى يتفاوت تقدم الدول نحوها بما يبرر للمتخلفين عن الركب فى هذا الجانب أو ذاك فرض حماية فى مواجهة صادرات الطرف الأكثر تقدما لضمان استمرار صناعته أو زراعته ...وهذا الوضع يجعل من الضرورى للدول النامية التى تصيغ استراتيجياتها للتنمية على أساس حفز الصادرات أن تراجع هذه السياسة حتى لا يصاب إقتصادها بانتكاسة إذا اصطدمت هذه الاستراتيجية بعنف بالاتجاه المتزايد نحو الحماية فى الدول المتقدمة .. والأفضل فى مثل هذا الوضع الدولى الذى تتزايد فيه الحماية فى العلاقات التجارية الدولية أن تأخذ الدول النامية بسياسات تنموية تتجه بالأساس لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية مع محاولة خلق اسواق اقليمية بين الدول النامية وعقد اتفاقات تجارية طويلة الأمد مع الأطراف الدولية التى تقبل عقد مثل هذه الاتفاقات على أساس من العدالة والتكافؤ .

٣ ـ أن العالم يشهد حاليا اضطرابا شديدا فى أسعار صرف العملات الحرة نتيجة تلاعب الدول الرأسمالية الكبرى فى اسعار صرف عملاتها لزيادة الصادرات أو لتشجيع تدفق الاستثمارات إليها ، وسيظل العالم يشهد مثل هذا الاضطراب ، طالما إستمر التوتر التجارى واستمرت أسبابه وهذا الاضطراب لن ينهيه إلا الاستقرار على نظام نقدى دولى جديد يجب أن تدفع الدول النامية فى إتجاهه بحيث تتضمن صياغته مراعاة لمصالحها ... المهم أن اضطراب اسعار صرف العملات الحرة الرئيسية والتدهور الحاد الذى يعانيه سعر صرف الدولار تجاه هذه العملات منذ الانهيار الذى تعرضت له البورصات العالمية فى ١٩٨٧/١٠/١٩ يؤثر بشدة على الدول النامية نظرا لأن الكثير من صادراتها وفى المقدمة النفط يتم تقييمها بالدولار ، ورغم إنهياره فى مواجهة العملات الحرة وانخفاض قدرته الشرائية فى السوق الدولية إلا أن أسعار تلك الصادرات لم تتغير لتعوض الفقد فى قيمتها الحقيقية بما ينجم عنه خسائر كبيرة للدول النامية ، وهو ما يتطلب موقفا جماعيا من الدول النامية ، وبالذات من مصدرى النفط لاعادة النظر فى تقييم أسعار صادراتهن بالدولار والتفكير بجدية فى تقييمها بسلة عملات بدلا من الدولار وحده لحماية عوائد صادراتهن من التآكل عندما تنخفض قيمة الدولار تجاه العملات الحرة الأخرى كما هو حادث حاليا .

ثانيا : الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية :

تواجه التجارة بين الدول النامية والدول الرأسمالية عالية التطور العديد من المشاكل والتوترات ، وتدور هذه التوترات حول ثلاثة محاور :

١ ـ التوتر بين ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة من بين الدول النامية فى آسيا وامريكا اللاتينية وبين الدول الرأسمالية الكبرى عامة ، والولايات المتحدة ، بصفة خاصة حيث أن الدول الصناعية الجديدة ، وبصفة خاصة كوريا وهونج كونج تحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة ، وتحقق هذه البلدان فائضها التجارى نظرا للقدرة التنافسية العالية لصادراتها من السلع الصناعية بالأساس ، هذه القدرة المتحققة بالاستناد إلى انخفاض تكلفة عنصر العمل فى تلك البلدان ، وإلى أن صناعاتها منشأة حديثا مستخدمة تكنولوجيا أحدث من تلك التى تستخدمها صناعات بعض

الدول الرأسمالية عالية التطور المنشأة قبل ذلك بكثير ، ورغم الحواجز الحمائية التى تضعها الأخيرة فى مواجهة صادرات الدول الصناعية الجديدة ، إلا أن الصادرات الصناعية للأخيرة بالذات فى المجالات الكثيفة العمل مثل المنسوجات لا تجد صعوبة فى تجاوز تلك الحواجز الحمائية حتى الآن وهو ما يجعل دولة مثل الولايات المتحدة تتهدد هذه الدول بحواجز حمائية أشد ، اذا لم تعمل على تخفيض فائضها التجارى معها .

٢ ـ الخلاف الدائم بين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية المعدنية والزراعية وبين الدول الرأسمالية عالية التطور المستوردة لها حول أسعار هذه المواد الخام التى تدهورت بشكل كبير خلال الثمانينات ، مما أدى الى تدهور شروط تجارة الدول النامية عموما وبصفة خاصة الدول النامية المعتمدة بصورة كبيرة على تصدير السلع الأولية ، وفى عام ١٩٨٦ ارتفعت قيمة صادرات العالم بنسبة ٩٪ فى حين سجلت صادرات الدول النامية تراجعا بنسبة ٨٪ حيث بلغت ٤٨٧ بليون دولار بعد أن كانت ٥٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٥[٢١] وذلك يعود الى تدهور شروط تجارتها نتاج تدهور اسعار صادراتها من المواد الأولية وبالذات النفط .

٣ ـ الخلاف حول تجارة الخدمات التى تريد الدول الرأسمالية عالية التطور بزعامة الولايات المتحدة إخضاعها لقواعد الجات أى تحريرها ، وهو ما ترفضه الدول النامية ، وهو ما ساتعرض له عند تناول تأثير مقررات منظمة الجات على البيئة الدولية للتجارة حيث طرحت هذه القضية فى جولة مفاوضاتها الأخيرة والتى ستستمر حتى نهاية هذا العقد .

وسوف يستمر الصراع التجارى بين الدول النامية والدول الرأسمالية الكبرى حول المحاور المذكورة أعلاه ، وسوف تتوقف نتيجة هذا الصراع على الدور الذى تلعبه الدول النامية فيما بينها لتكوين موقف موحد قوى وفى محاولة تلاشى نقاط الضعف التاريخية فى أوضاعها ، وذلك عبر العديد من المخارج لأزمة تدهور شروط تجارتها الخارجية :

أ ـ محاولة زيادة التبادل التجارى بين الدول النامية وبعضها البعض وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة التبادل البينى فى إطار الدول النامية مثل تبادل الاعفاءات الجمركية مع ابقاء حواجز جمركية ضد صادرات الدول المتقدمة مع مراعاة الا تتحول هذه الحماية إلى عامل لخفض القدرة التنافسية لصناعات الدول النامية ، أى أنه من الضرورى العمل على أن تتطور صناعات الدول النامية خلف ستار الحماية لتكون قادرة على الاستمرار والمنافسة فى مدى زمنى قصير فى سوق دولية حرة ، كذلك فانه من الضرورى للدول النامية أن تعمل على خلق أسواق أقليمية مشتركة ، كذلك من الممكن الدعوة للقاء سنوى بين وزراء الأقتصاد والتجارة الخارجية فى الدول النامية من خلال مجموعة عدم الأنحياز أو عبر أى منبر آخر ، على أن يكون هذا اللقاء عمليا تماما ، يتم فيه تبادل قوائم الصادرات والواردات التى تصدرها وتستوردها كل دولة وتبادل أسماء وعناوين شركات التجارة ونوع وحجم نشاطها فى كل دولة وذلك لمعرفة مدى التوافق بين قوائم صادرات وواردات الدول النامية ، على أن يعمل ذلك اللقاء أو الأجتماع السنوى على تحويل امكانيات توسيع التبادل التجارى بين الدول النامية الى واقع فعلى ، ونظرا لأن القطاع الخاص يقوم بدور كبير فى النشاط الاقتصادى فى العديد من الدول النامية فانه من الممكن أن يتم على هامش الأجتماع الوزارى لقاء بين رجال الأعمال من الدول النامية لبحث عقد الصفقات التجارية . كذلك فأن مثل هذا الأجتماع الوزارى يمكن أن يتم خلاله بحث أتخاذ موقف موحد من قبل الدول النامية تجاه المشاكل والقضايا المثارة فى مجال التجارة الدولية ، وذلك لتقوية جبهة الدول النامية فى مواجهة الدول الرأسمالية الكبرى .

وجدير بالذكر أن أمكانيات التبادل التجارى بين الدول النامية كانت محدودة جدا فيما سبق ، لكنها ومع تطور الصناعة فى هذا الجانب أو ذاك فى تلك الدول أصبحت أمكانيات التجارة فيما بينها أعلى بكثير مما كان فى السابق وأكبر من حجم التجارة المتحققة فعليا ، وسوف يحقق تزايد التبادل التجارى البينى داخل الدول النامية عرضا أقل لصادراتها للدول الرأسمالية عالية التطور وموقفا متماسكا فى مواجهتها بما يمكن أن يسمح للدول النامية بموقف قوى فى أى صراع تجارى أو مفاوضات مع تلك الدول .

ب ـ كذلك فأن الدول النامية المصدرة للمواد الخام الزراعية عليها أن تعيد النظر فى هيكل مزروعاتها بما يناسب احتياجاتها الأجتماعية فى ظل انخفاض الطلب العالمى على هذه المواد ، وإذا كان مثل هذا الأمر سيحرم تلك الدول من عائد تصدير تلك المزروعات ، إلا إن زراعة الأرض بمحاصيل أخرى سوف يوفر على تلك الدول تكلفة استيرادها ، وبالطبع كل دولة ستكون أقدر على تحديد الهيكل المناسب لمحاصيلها بناء على ظروفها واحتياجاتها .. لكن الدول النامية بصفة عامة بحاجة الى إعادة النظر فى هيكل مزروعاتها الذى تشكل منذ العهد الأستعمارى متوجها لتلبية الطلب الخارجى للدول الرأسمالية عالية التطور ، وليس لمواجهة الأحتياجات الأجتماعية الداخلية .

أما بالنسبة للمواد الخام المعدنية ، فأن الدول النامية يجب أن تتأقلم مع انخفاض الطلب العالمى على العديد منها نظرا لأن هذا الانخفاض سيتزايد فى المستقبل على

---

٢١ ـ البنك المركزى المصرى ـ التقرير السنوى ـ ١٩٨٧/٨٦

الأرجح نتاج التطور التكنولوجى حيث تشير دراسة لصندوق النقد الدولى إلى أن حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعى حاليا لا يتجاوز ٪ ماكان مطلوبا عام ١٩٠٠ لانتاج نفس الوحدة كما ورد سابقا .. والتأقلم المطلوب من الدول النامية مع هذا الوضع هو محاولة تصنيع جانب من المواد الخام التى تنتجها بالتعاون مع الاطراف الدولية التى التى يمكن أن تساعدها على ذلك بجدية سواء كانت دول نامية ، أم اشتراكية ، أم رأسمالية متقدمة .

كذلك فإن الدول النامية المنتجة للمواد الخام المعدنية عليها التنسيق مع بعضها البعض للتحكم فى حجم المعروض من كل مادة خام فى السوق الدولية بما سيمكنها من الحصول على سعر عادل لصادراتها من المواد الخام .

جـ - أما بالنسبة لتجارة الخدمات ، فإن الدول النامية مطالبة بالتمسك بموقفها الرافض لتحريرها مع ضرورة العمل على تطوير جهازها المصرفى وخدمات النقل والتأمين فيها حتى تكون قادرة على الصمود فى أية ظروف قد يتم فيها تحرير هذه التجارة مستقبلا .

المنظمات التجارية الدولية وآثارها على البيئة الدولية للتجارة :

تساهم العديد من المنظمات التجارية الدولية أو تلك التى من شأنها التأثير على التجارة بنصيب فعال فى صياغة البيئة التجارية الدولية ، وسوف نتعرض فى هذا المجال لمنظمة الجات وجولة مفاوضاتها الحالية وتأثيرها على البيئة الدولية للتجارة ، وكذلك لأعمال ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » ، وكذلك لتأثير توصيات صندوق النقد الدولى على التجارة بالنسبة للدول النامية ...

١ - منظمة الجات :

تأسست منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات - عام ١٩٤٧ للمساهمة فى خلق مناخ لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء فى المنظمة ، وفقا لمبدأ « الدولة الأولى بالرعاية » بالغاء أى إجراءات تمييزية ضد صادرات أى بلد عضو فى المنظمة ، ويقصر وسائل الحماية على الرسوم الجمركية وحدها ، كى يكون مدى الحماية واضحا كما تشكل « الجات » إطارا تنظيميا دوليا للحوار والتفاوض حول مشاكل التجارة الدولية ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فى المنظمة حاليا ٩٤ دولة بعد انضمام المغرب فى مايو ١٩٨٧ ، والتى تعد أولى أقطار المغرب العربى التى تصبح عضوا فى « الجات » .

ومنذ انشائها وحتى الأن عقدت الجات سبع جولات من المفاوضات ، وانعقد فى العام الماضى - ١٩٨٦ - الأجتماع الوزارى للجات فى مدينة بونتاديل بأوروجواى فى بداية الجولة الثامنة التى ستستمر حتى عام ١٩٩٠ ، وقد دارت المفاوضات بشكل محورى حول قضيتين :

الأولى : دعم بعض الدول لمزارعيها وتحديدا دول السوق الأوروبية المشتركة بما يشكل نوعا من الحماية فى مواجهة الصادرات الزراعية من الدول التى تتمتع سلعها الزراعية بقدرة تنافسية عالية ، وقد إتخذت الدول الـ ١٤ الممثلة للدول المصدرة للسلع الزراعية موقفا مضادا لسياسة الأعانات الزراعية التى تنتهجها دول السوق الأوروبية المشتركة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة المجموعة المطالبة بوقف الاعانات الزراعية وإزالتها حيث أنها أكثر المضارين من جراء تلك السياسة الأوروبية التى تغلق الأسواق الأوروبية فى وجه السلع الزراعية الأمريكية التى يمكن أن تخترق تلك الأسواق لو أوقفت دول السوق سياسة الأعانات الزراعية التى ترفع القدرة التنافسية للسلع الزراعية الأوروبية بشكل مفتعل لا يعبر عن قدرتها التنافسية الفعلية فى ضوء تكلفة انتاجها الفعلية .

أما القضية **الثانية** التى اثيرت فى جولة الجات الحالية فهى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإخضاع تجارة الخدمات - بنوك ، تأمين ، نقل ، لقواعد الجات وهو مارفضه مجموعة الدول العشر بزعامة الهند والبرازيل ومعهم مصر ، ويأتى رفض الدول العشر للطلب الأمريكى لحماية النظم المصرفية الداخلية فى تلك الدول ، وفى الدول النامية عموما من الأقتحام أو الغزو من قبل مصارف الدول الرأسمالية الكبرى لو تم تطبيق قواعد الجات على هذا الجانب من التجارة غير المنظورة ، وهو ما سيمكن تلك البنوك من التواجد فى الدول النامية وتحريك الأموال حسب مصلحتها الضيقة بما قد يجعلها تنزح النقد الأجنبى المتاح لدى الدول النامية إلى بلدانها الأم ، وتعيد تصديره إلى أى مكان بشروطها ، أو تستخدمه فى غير تمويل الأستثمار ، أى فى أنشطة المضاربة بما لها من آثار ضارة على اقتصادات الدول النامية ، أو تستخدمه فى تمويل استثمارات بشكل غير مرغوب أقتصاديا أو سياسيا أو أجتماعيا فى بنيان الأقتصاد ، خاصة وأن تلك المصارف أكثر خبرة وقدرة من مصارف الدول النامية فى الغالب . إضافة إلى ضعف الوعى المصرفى لدى مواطنى الدول النامية وبينها الاقطار العربية وإنحسار المد الوطنى المعادى للأستعمار ، والذى كان من الممكن ان يدفع مواطنى الدول النامية لمقاطعة تلك المصارف حتى لو تم تطبيق قواعد الجات وتواجدت أفرع لها فى بلادهم وتحررت معاملاتها وتحريكها للأموال من أى قيود .

ومايقال عن البنوك ، يقال بالنسبة للتأمين والنقل ، حيث ستضر الموافقة على الطلب الأمريكى شركات التأمين والنقل فى الدول النامية التى ستواجه منافسة غير متكافئة فى أغلب الأحيان مع نظائرها فى الدول الرأسمالية عالية التطور . وهذا مايجعل الوقوف بحزم ضد الطلب الأمريكى موقفا ضروريا لمصلحة أقتصادات

الدول النامية . ويذكر أن مصر تقف مع الدول المعارضة للطلب الأمريكي ، وهو موقف تمليه مصالح مصر ويجب الاصرار عليه .

وقد انتهى مؤتمر بونتاديل بارجاء حسم القضيتين محل النقاش اللتين ذكرتهما سابقا إلى جدول أعمال المحادثات القادمة في إطار الجولة الثامنة للجات والتى ستستمر حتى عام ١٩٩٠ . وإن كان حسم القضيتين بأى اتجاه يواجه صعوبات عديدة ، ربما تجعل جولة الجات الحالية تنتهى عام ١٩٩٠ دون أن يتم حسم أى منهما ، حيث تتباعد مواقف ومصالح الأطراف المتناقضة ، وربما يؤدى ذلك إلى إصابة الجات بحالة من العجز من القيام بمهمة أساسية من مهامها وهى خلق مناخ جيد لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة والحوار والتفاوض حول المشاكل التجارية .

وجدير بالذكر أن الأتحاد السوفيتى قدم طلبا للأنضمام للجات ، هذا الطلب الذى يحتل أهمية خاصة من حيث أنه يأتى من دولة لم تهتم لوقف طويل بعضوية الجات ، ومن حيث أن قبول الطلب السوفيتى يستلزم قبول الأتحاد السوفيتى بمبدأ حرية التجارة ، وإن كان الاتحاد السوفيتى يمكنه الالتفاف حول هذا المطلب بقبول مبدأ حرية التجارة شكليا والتحكم فعليا في التجارة الخارجية بشكل ارادى ، حيث تحتكر الدولة السوفياتية التجارة الخارجية خاصة وأن الدول الرأسمالية عالية التطور ذاتها لا تلتزم فعليا في كثير من الأحيان بمبدأ حرية التجارة في الوقت الراهن التجارة الخارجية . كما أن قبول الطلب السوفيتى يستلزم قبول الأتحاد السوفيتى تقديم بيانات تفصيلية عن الأقتصاد السوفيتى . وأهم من كل ذلك أن قبول الطلب السوفيتى يمكن أن يساهم في تحسين شروط تجارة الدول النامية ويعيد التوازن لأسعار المواد الخام بدخول الاتحاد السوفيتى كمشترى جديد إلى أسواق المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم على الأقل في إستقرارها ، وإن كانت هذه الاحتمالات لن يكون لها نصيب من التحقق ، إذا تمت الموافقة على إنضمام الأتحاد السوفيتى للجات إلا إذا إقترن الأنضمام السوفيتى للجات بتوجه نحو توسيع الروابط الأقتصادية الخارجية بشكل كبير ونحو التوسع الأقتصادى الداخلى بالأعتماد ليس على قاعدة المواد الخام المحلية فقط ، وإنما بتوسيع الأعتماد في تحقيق ذلك التوسع أو النمو على استيراد المواد الخام بشكل أكبر كثيرا من الوضع الحالى ، وهو مايمكن أن يزيد الطلب على المواد الخام التى تنتجها الدول النامية بما يسهم في تحسين أسعارها وتحسين شروط تجارة الدول النامية المصدرة لها .

وقد ورد في تقرير نيقولاى ريجكوف رئيس الوزراء السوفيتى عن الاتجاهات الأساسية للتنمية الأقتصادية والأجتماعية في الاتحاد السوفيتى للأعوام ٨٦ ـ ١٩٩٠ أن هناك « ضرورة لتوسيع الروابط الأقتصادية الخارجية بقدر كبير » ومن المؤكد أن إتجاه زيادة التشابك الأقتصادى السوفيتى مع العالم الخارجى سوف ينعكس على الدول النامية التى استقبلت ٣٤,٤ ٪ من الصادرات السوفيتية عام ١٩٨٥ ـ في حين بلغت الواردات السوفيتية من الدول النامية ٤١,٢ ٪ من اجمالى الوردات السوفيتية عام ١٩٨٥ ..[٣٢] وهذا الانعكاس سيكون من ناحية بزيادة الطلب على المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم في استقرار تلك الأسعار ، ومن ناحية ثانية ، سيدخل الاتحاد السوفيتى بشكل أوسع في حلبة الصراع في مجال تصدير السلع المصنعة والتكنولوجيا بما يتيح بدائل متعددة أمام الدول النامية في محاولتها الحصول على السلع المصنعة والتكنولوجيا من السوق الدولية .. ولا تتوقف تأثيرات الاتجاه السوفيتى لتوسيع الروابط الأقتصادية مع العالم الخارجى على انضمامه للجات ، وإنما على استمرار وتقدم تلك السياسة السوفيتية ذاتها ، ويبقى الأنضمام للجات إذا حدث يمثل فرصة افضل للسوفييت لتحقيق توجههم نحو التوسع في العلاقات الأقتصادية الخارجية .

وجدير بالذكر أن الصين تحاول بدورها أن تستعيد عضويتها في « الجات » ، وقد بذلت مساعى مكثفة في هذا الصدد تمثلت في مشاورات مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وكندا ، ومن المرجح أن تستطيع الصين إستعادة عضويتها في « الجات » في وقت قريب حيث لا يلقى طلبها معارضة مماثلة لتلك التى يلقاها الطلب السوفيتى .

٢ ـ صندوق النقد الدولى وتاثير برامجه على تجارة الدول النامية :

يمارس صندوق النقد الدولى تأثيرا على التجارة الدولية رغم عدم كونه منظمة تجارية ويمارس الصندوق تأثيره عبر « الروشتات » التى يقدمها أو يقترحها لعلاج إقتصادات الدول النامية التى تطلب منه القروض ، والتى تكون الموافقة على تنفيذها شرط لتقديم تلك القروض ... وهناك بند مشترك في غالبية برامج الأصلاح أو روشتات العلاج التى يقدمها الصندوق للدول النامية ، طالبة القروض منه ، وهو تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة القومية تجاه العملات الحرة وعلى رأسها العملة العالمية الرئيسية وهى الدولار . ويبرر الصندوق مطلبه بأن تخفيض قيمة العملة القومية لأى دولة يؤدى إلى أرتفاع أسعار وارداتها مقومة بعملتها القومية بنفس نسبة تخفيض تلك العملة تجاه العملات الحرة ، وذلك بافتراض ثبات أسعار تلك الواردات مقومة بالدولار أو العملات الحرة الأخرى ، ووفقا للتحليل « النظرى » من

32- Direction of Trade Yearbook 1986

الطبيعى أن ينخفض الطلب على الواردات بعد إرتفاع اسعارها مقومة بالعملة القومية فى الدولة التى تخفض قيمة عملتها بما يقلل الواردات ويساهم فى اصلاح العجز فى الميزان التجارى ...

لكن النتيجة التى تبدو منطقية وفقا للتحليل « النظرى » تتحول الى وهم فى الواقع فى الدول النامية ، حيث هياكل الأنتاج جامدة وتعانى بدرجات متفاوتة من الاختلال والتبعية وتخلف الفنون الأنتاجية بما يجعل قدرة اقتصادات تلك الدول على انتاج بدائل للواردات أمرا تكتنفه صعوبات عديدة تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى حسب ظروفها الخاصة ... ويصل الأمر فى بعض السلع الى استحالة انتاج بدائل لها فى هذا البلد أو ذاك ، أى أن مرونة عرض البدائل المحلية للواردات فى الدول النامية منخفضة جدا ومعدومة فى بعض الأحوال ، بما يجعل النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة القومية فى أى بلد نام ، هو استمرار الواردات على ما هى عليه وارتفاع كلفتها مقومة بالعملة المحلية ، وارتفاع أسعارها فى داخل البلد الذى خفض عملته وقيادتها لموجه عامة من ارتفاع الأسعار .

وتبرر برامج صندوق النقد الدولى مطلبها للدول النامية المقترضة بتخفيض العملة القومية بأن ذلك التخفيض يمكن أن يؤدى أيضا الى زيادة الصادرات ، حيث أنه يؤدى الى تخفيض أسعارها مقومة بالعملات الأجنبية بفرض ثبات أسعارها بالعملة المحلية ، بما يؤدى الى رفع قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية ووفقا لتحليل الصندوق ذاته لاينطبق ذلك على السلع التقليدية مثل النفط والقطن ... وغيرها التى تحدد أسعارها فى السوق الدولية بالعملات الحرة وتحديدا بالعملة الرئيسية أى الدولار ... وتؤتى سياسة التخفيض أثرها بزيادة القدرة التنافسية للصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ، والمنطقى أن يسهم ذلك فى زيادة حجم وقيمة الصادرات للدولة التى تخفض عملتها القومية بما يساعدها على اصلاح عجزها التجارى أو زيادة فائضها ، ولكن ذلك الأمر « المنطقى » يبقى منطقيا فقط فى الدول الرأسمالية عالية التطور ، حيث أن زيادة الصادرات تتوقف على مرونة عرض الصادرات بحيث يمكن الاستجابة للزيادة فى الطلب الخارجى عليها خلال زيادة المنتج أى المعروض منها ، ولكن نظرا لجهود هياكل الأنتاج فى الدول النامية ، فان زيادة الطلب الخارجى على الصادرات تكون هناك صعوبة كبيرة فى مقابلته بزيادة عرض الصادرات من خلال زيادة الانتاج ، وفى كثير من الحالات تتم الاستجابة للطلب الخارجى على حساب حصة الاستهلاك المحلى وليس من خلال زيادة الأنتاج ، وهو ما يؤدى فى النهاية الى رفع أسعار سلع التصدير فى الداخل ، وهو ما يؤدى فيما بعد الى ملافاة أثر تخفيض قيمة العملة القومية على زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، كما أن تخفيض القيمة التبادلية للعملة القومية لبلد ما بما يرفع القدرة التنافسية لصادراته لايؤدى بالضرورة لزيادة الصادرات ، حيث يتوقف ذلك أيضا على مرونة الطلب السعرية الخارجية على تلك الصادرات ، وهى مرهونة بالأوضاع الاقتصادية فى البلدان المستوردة .

والنتائج المؤكدة لسياسة تخفيض قيمة العملة القومية فى أى بلد نام فى مجال التجارة هى تخفيض أسعار الصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ورفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية بما يحقق أرباحا غير عادية للمستوردين ويقود فى اتجاه موجات من ارتفاع الأسعار تضر بأصحاب الدخول الثابتة ـ أجور ، رواتب ، معاشات ـ لصالح أصحاب حقوق التملك .

وبصرف النظر عن الاعتبارات الأجتماعية ، رغم أن لها أهمية كبيرة لدى اختيار أى سياسة ، فان الاعتبارات الأقتصادية تجعل القبول بتخفيض قيمة العملة القومية لأى بلد نام بدعوى أن ذلك سيقلل الواردات ، ويزيد الصادرات ويصلح العجز أو يزيد الفائض فى الميزان التجارى ، أمرا غير صحيح بما يطرح ضرورة رفض هذا البند الجائر الدائم الظهور فى برامج الاصلاح الأقتصادى التى يقترحها الصندوق على الدول النامية التى تطلب الاقتراض منه ، أو من الغرب عامة .

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » :

وسط جو من المشاكل التجارية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالاونكتاد مؤتمره السابع خلال الفترة من ٩ ـ ٣١ يوليو عام ١٩٨٧ فى جنيف بدلا من هافانا عاصمة كوبا ، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك ، ومن المرجح أن تثور مشكلة مماثلة حول المكان عند عقد الأونكتاد الثامن عام ١٩٩١ حيث سيكون تحديد مكان انعقاده من حق الدول اللاتينية فاذا اختارت هافانا مرة ثانية ستثور مشكلة المكان من جديد .

يضم الأونكتاد ١٦٨ دولة فى الوقت الحالى ، وترتبط نشأته بمصر التى دعت لتجمع الدول النامية فى القاهرة عام ١٩٦٢ ، واشتركت فى ذلك المؤتمر ٣١ دولة وصدرت عنه وثيقة عرفت باعلان القاهرة للدول النامية تضمنت توصيات أهمها العمل على عقد مؤتمر اقتصادى دولى فى اطار الأمم المتحدة ، وقد عملت الدول النامية بالفعل على عقد هذا المؤتمر ، وقد عقد المؤتمر الأول فى جنيف ١٩٦٤ وترأسه د . عبد المنعم القيسونى ، اعترافا بالدور الرائد الذى قامت به مصر فى الدعوة لانعقاده . ومنذ ذلك الحين توالى انعقاد المؤتمرات التى كان آخرها المؤتمر السابع كما ذكرت والذى اختتم أعماله بعدة قرارات بعض منها على جانب كبير من الأهمية ، وقد تضمنتها الوثيقة الختامية ، التى أبرزت أن عالم اليوم يتميز بزيادة الاعتماد المتبادل بما ينبغى معه العمل على دفع التنمية فى الدول النامية التى تستوعب أسواقها ما يزيد على ربع

صادرات الدول المتقدمة ، بما يسهم فى تحقيق نمو غير متضخم ، وكذا فى تعديل الهيكل الأقتصادى والوظيفى فى الدول المتقدمة . وأضافت الوثيقة الختامية أن العمل على حرية التجارة فى الدول المتقدمة وتحقيق نمو سريع بها سيسهم فى دعم السياسات الأقتصادية للدول النامية عن طريق رفع أسعار السلع وتوسيع نظام التدفق المالى وتيسير امكانية دخول الأسواق.(٣٣)

كما نص قرار المؤتمر على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والغاء الحواجز الجمركية ، ووضع حد للقيود والدعم فى مجال تجارة المنتجات الزراعية ، وأكد المؤتمر على الأهمية الحيوية للمفاوضات التجارية الدولية ، وأوضح أن مما يساعد بصورة كبيرة على نجاح تلك المفاوضات هو توفير مناخ اقتصادى دولى من شأنه أن يؤدى الى اقامة صلات وثيقة بين التجارة والمسائل النقدية والتمويل والتنمية .

كما وافق الأونكتاد السابع بأغلبية كبيرة فى آخر جلساته الموسعة على قرار تقدمت به كوبا باسم الدول النامية يدين السياسة الأقتصادية لاسرائيل ، وطالب القرار بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، وهى السلع التى يتم تسويقها حتى الان بواسطة هيئات اسرائيلية ، وقد أيدت هذا القرار ٨٠ دولة ، وامتنعت ٣٣ دولة عن التصويت ، واعترضت عليه دولتان بينهما الولايات المتحدة الأمريكية ، التى قال ممثلها فى المؤتمر أن القرار يمحو كل نتائج الأونكتاد السابع.(٣٤)

الصندوق المشترك للمواد الأولية أهم نتائج الأونكتاد السابع :

أما أهم نتائج الأونكتاد السابع فقد أجمعت غالبية الوفود أنها قرب دخول الصندوق المشترك للمواد الأولية حيز التنفيذ ، وكان هذا الصندوق قد تقرر انشاؤه فى الأونكتاد الخامس ١٩٧٩ ، وقد وقعت على اتفاقية الصندوق ١٦٣ دولة قبل انعقاد الأونكتاد السابع منها ٩٤ دولة صدقت عليها بعد توقيعها بينما ، كانت هناك ٤٩ دولة لم تكن قد صدقت عليها بعد . وقد تحدد رأسمال الصندوق بـ ٤٧٠ مليون دولار ، ويجب أن تصل مساهمات الأعضاء الى ٣١٣,٥ مليون دولار حتى يبدأ التنفيذ ، وكان الصندوق مجمدا رغم توقيع ١٦٣ دولة لأن مساهمة الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية - ٩٤ دولة دولة - كانت أقل من ثلثى رأسم المال المقترح التى تمثل الحد الأدنى الذى يبدأ به دخول الصندوق حيز التنفيذ ، وبتوقيع الأتحاد السوفيتى قفزت نسبة مساهمة الدول الأعضاء الى ٦٥,٢٦٪ من مجموع رأسمال الصندوق ، ويحتاج الصندوق ٦,٥ مليون دولار فقط ، حتى يصل الى الحد الأدنى اللازم لكى يبدأ العمل ، وقد أعلنت الأوبك أنها مستعدة لتغطية المبلغ المطلوب من أربع دول فقيرة نسبة مساهمتها ٨٩,٠٪ من رأسمال الصندوق ، اذا ما قامت تلك الدول بالتصديق على اتفاقية الصندوق وهى لاوس والمالديف وبورما وموريتانيا . كما تعهدت النرويج بسداد نصيب مجموعة أخرى من الدول الأقل نموا وهى كوستاريكا والسلفادور . وهندوراس ومدغشقر وموزمبيق وسوازيلاند ، وتصل نسبة مساهمة هذه الدول الى ١,٤٪ من رأسمال الصندوق بما سيقفز بمجموع المساهمات الى أكثر من نسبة الـ٦٦,٦٦٪ المطلوبة وللصندوق المشترك للسلع الأساسية وظيفتين :

١ - ضمان حد أدنى لأسعار المواد الأولية للدول النامية

٢ - تمويل برامج ابحاث وتقديم المساعدات المالية عند انهيار اسعار احدى السلع الاساسية .

وأن كان من المشكوك فيه أن يسمح رأسمال الصندوق المحدود بتقديم مساعدات ذات قيمة عند انهيار أسعار احدى السلع الأساسية .

وللصندوق وظيفة أخرى تمول برأسمال يساهم به الأعضاء اختياريا ، وقد اصطلح على تسمية هذه المساهمات بالحساب الثانى ومهمته تقديم المعونة الفنية لمنتجى السلع الأساسية للمحافظة على مستوى الأنتاج والأسعار ، وقد خصص لهذا الحساب الأختيارى لكى يصبح اداة فعالة مبلغ ٢٨٠ مليون دولار ، تقوم الدول الاعضاء بتغطيته اختياريا ، وقد بلغت مساهمات الدول فى هذا الحساب ٢٥٥ مليون دولار أى أكثر من ٩١٪ من رأس المال المطلوب وتجدر الاشارة الى أن السلع الأساسية أى الأولية تشكل ٥٦٪ من صادرات الدول النامية المنخفضة الدخل ، ٥٩٪ من صادرات الدول النامية متوسطة الدخل ، ٦٠٪ من صادرات الدول النامية عموما ، ٩١٪ من صادرات الدول النامية المصدرة للنفط حسب الاحصاءات الواردة فى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم - ١٩٨٧ - وتقدر الخسائر التى تحملتها الدول النامية بسبب انخفاض أسعار المواد الأساسية خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٦ ما بلغ فى مجموعة ٩٣,٢ مليار دولار للدول النامية ، ٤١ مليار دولار للدول الفقيرة الأقل نموا ، وأدت هذه الخسائر الى انخفاض معدلات نمو الناتج القومى الأجمالى لهذه الدول بنسب تراوحت حول ٠,٢,٢٪ سنويا للدول النامية والأقل نموا(٣٥)

واذا كان من نتائج ايجابية فعلية للأونكتاد السابع

---

٣٣ - وكالة الانباء الصينية ١٩٨٧/٨/٤

٣٤ - وكالة الانباء الفرنسية ١٩٨٧/٨/٣

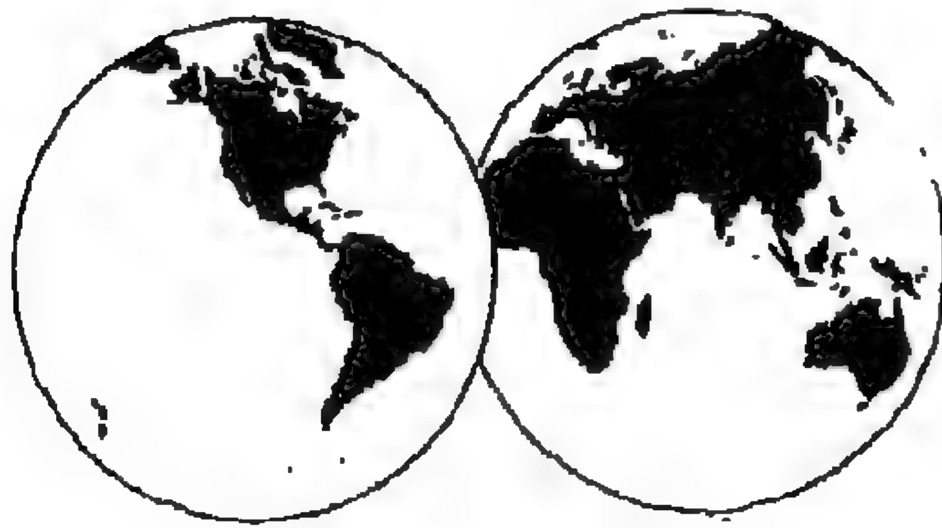
٣٥ - مجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٨٧/٨/٣

فهى ادخال الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز التنفيذ فى وقت قريب ، وادانة السياسة الاقتصادية لاسرائيل ، والمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية . أما المطالبة بوضع حد لدعم المنتجات الزراعية ، فان دول السوق الأوروبية المشتركة التى تفعله لم تكف عنه وليس هناك ما يلزمها بذلك خاصة وأنه يحمى سلعها الزراعية من منافسة غير متكافئة مع السلع الزراعية الأمريكية .

كذلك فانه بالرغم من أن قرار الأونكتاد نص على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والغاء الحواجز الجمركية ، الا أن الحماية والحواجز الجمركية لاتزال موجودة بل ، والأرجح أن تتزايد خلال السنوات القادمة خاصة بين الدول الرأسمالية عالية التطور نتاج تباين القدرة التنافسية لصادرات كل منها والمرتبطة بدورها بتباين التطور التكنولوجى ومستوى الأنتاجية ومعدلات الأجور ..الخ .

وجدير بالذكر أن دول السوق الأوروبية المشتركة تعد أول من بدأ تنفيذ قرار الأونكتاد بالمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، حيث تتفاوض مع اسرائيل حاليا حول بروتوكول تجارى جديد ، وقد تم الاتفاق حول تصنيف المنتجات والرقابة الصحية وقوانين الجمارك وأسلوب التسويق ، فى حين لاتزال هناك مشكلة بالنسبة لصادرات الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، حيث تعتبر الجماعة الأوروبية تلك المناطق - الضفة الغربية وغزة - كيانا سياسيا مستقلا وتطالب بالتالى أن يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها مستقلا من خلال هيئات تسويقية مستقلة ، وفقا لقرار الأونكتاد السابق ذكره ، فى حين تريد اسرائيل أن يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها من خلال هيئات التسويق الاسرائيلية لتكريس وضع الهيمنة والسيطرة الاقتصادية عليها فضلا عن السيطرة العسكرية المباشرة ، وقد ربطت الجماعة الأوروبية التصديق على البروتوكول التجارى مع اسرائيل بتسوية مسألة صادرات الأراضى العربية المحتلة ، ويجب على الأقطار العربية أن تبذل جهدا حقيقيا فى دفع دول العالم الأخرى لتنفيذ قرار الأونكتاد لدعم الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة .

كذلك فانه على الدول النامية ومن بينها أقطار الوطن العربى أن تعمل على دعم وتقوية الصندوق المشترك للسلع الأساسية والحساب الثانى بما يسهم فى تحقيق استقرار لأسعار صادرات الدول النامية من السلع الأساسية ، أما بالنسبة للقضاء على الحماية والحواجز الجمركية ، فانه أمر من الصعب قبوله ، حيث أن صناعات الدول النامية ناشئة أو أقل تطورا من نظائرها فى الدول الرأسمالية عالية التطور وتحتاج للحماية الجمركية فى بعض الأحوال ، وفى ظل عدم وجود الحماية فان كثير من تلك الصناعات قد تموت فى مهدها . كذلك فان الدول الرأسمالية الكبرى تفرض حماية جمركية عندما يستدعى حماية صناعاتها ذلك ، سواء فرضت تلك الحماية بمواجهة صادرات من الدول النامية أو من الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى وليس من المنطقى والحال هكذا ، أن يطلب من الدول النامية الاقل تطورا أن تقضى على الحماية والحواجز الجمركية .□



ملف السياسة الدولية

التسويات الاقليمية فى بيئة دولية جديدة

تقديم الملف

د . محمد السيد سعيد

ظهر مصطلح التسويات الاقليمية Regional Settlements فى الاعلام الدولى بمناسبة تغطية الحركة نحو الوفاق الدولى التى تجسدت فى مؤتمرات القمة الثلاثة التى عقدت بين الرئيس الامريكى ريجان والسكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ميخائيل جورباتشوف . وقد ذاع هذا المصطلح فى إطار نقدى للدلالة على ان دبلوماسية الوفاق الجديد قد إقتصرت على قضايا الامن الاستراتيجى وموازين التسلح النووى وما بعد النووى ولم تتناول بعمق وبصورة مباشرة تسوية الصراعات التى دارت بين العملاقين بصورة غير مباشرة فى اقاليم العالم الثالث المختلفة . اى ان مصطلح التسويات الاقليمية قد برز بسبب كون هذه التسويات هى الوجه الغائب للوفاق الجديد الذى تحرك بسرعة ـ لم يتوقعها احد ـ بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٨ .

وبالرغم من ان التسويات الاقليمية لم تكن جزءا من دبلوماسية القمم الامريكية ـ السوفيتية فى هذه الفترة ، فإن بعض هذه التسويات كان ناتجا ثانويا للحركة نحو الوفاق وكانت المبادرات السوفيتية هى القوة الدافعة له . كما ان نبضا آخر من الصراعات الاقليمية كان موضوعا لمناقشات عند مستويات اقل للحوار الامريكى ـ السوفيتى الدائر : وتحديدا مستوى وزراء الخارجية ونواب وزراء خارجية العملاقين .. مع ذلك ، ،فإننا لن نستطيع ان ندرك تماما كنه الحركة نحو عقد تسويات إقليمية إذا وضعناها كلية فى إطار دبلوماسية الوفاق وعلى ارضية البيئة الجديدة للعلاقات بين الشرق والغرب .

فالواقع ان العالم كله يتحرك بسرعة نحو التغيير تأهبا للقرن الواحد والعشرين ، وهناك تسويات معينة يمكن ان نردفها مباشرة بدبلوماسية الوفاق ، وتسويات اخرى تجرى بدون صلة مباشرة بهذه الدبلوماسية وكان لها قاعدتها الموضوعية داخل اقاليم وبلدان العالم الثالث المنخرطة فى الصراعات الاقليمية . وبتعبير آخر ، فإن محفزات الحركة نحو التسويات الاقليمية لم تقتصر على تغيير مواقف العملاقين : وتحديدا الاتحاد السوفيتى ، وإنما شملت ايضا تغييرات عميقة إنتابت التنظيمات الاقليمية والدول نفسها المشتركة فى صراعات إقليمية . وكما سنلاحظ من الدراسات التفصيلية فى هذا الملف فإن احدى السمات المميزة للحركة نحو هذه التسويات هو إنبعاث دور المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجموعة دول امريكا الوسطى وتحديدا مجموعة الكونتادورا .. الخ . كما إرتبطت الحركة نحو هذه التسويات ايضا بإنبعاث دور منظمة الامم المتحدة . وفيما يتصل بهذا العامل الاخير فإن دعم العملاقين لمساعى الامين العام للأمم المتحدة كان شرطا هاما لنجاحه فى دفع التحرك نحو التسوية لعدد من الصراعات . على ان هذا التحرك ذاته جاء الى حد بعيد تعبيرا عن قوة دوافع تعتمل داخل التجمع الدولى والضمير العالمى الجديد الذى يبزغ ببطء كأحد القوى المحركة للنظام الدولى .

ومع إعترافنا بقوة الدوافع نحو تسوية الصراعات الاقليمية ، فإن الحركة ذاتها لا تزال ناقصة الى حد كبير ، فهى لم تشمل عددا هاما من الصراعات الاقليمية المشتعلة فى العالم الثالث . وفى حالة تلك الصراعات التى إجتهدت الدبلوماسية الدولية الاقليمية فى وضعها على مائدة البحث ، فإن قوة الدفع لم تزل غير كافية إلا فى عدد محدود منها وعلى رأسها الصراع فى افغانستان والجنوب الافريقى . وتفسير هشاشة دبلوماسية التسويات الاقليمية الراهنة يكمن فى ان ثمة فجوة كبيرة بين

قوة الحوافز الدافعة للتسويات من ناحية والقدرة على إيجاد تسويات حقيقية قابلة للأستمرار من ناحية اخرى . وحول الجانب الاخير فإن التأكيد يجب ان يوضع على صعوبة إيجاد « توفيق » كاف بين المصالح التى تطلب الدفاع عنها إنخراطا مكلفا فى صراعات مدمرة لمدة طويلة للغاية من الزمن .

ويطرح هذا التأكيد مسألة البحث عن منطق وميكانيكية التسويات الاقليمية الجارية حاليا . وعلينا هنا ان نبحث عن طبيعة التفاوض الدولى ذاته ، والتنازلات المتبادلة التى تتم فى سياق عقد إتفاقات ذات قيمة . ويكشف لنا هذا الجانب عن جزء هام من منطق وميكانيكية السياسة الدولية فى المرحلة الراهنة من تطور النظام السياسى الدولى . وقد بدأنا هذه الدراسات بإفتراض مفاده ان التحرك الاولى نحو التسويات الاقليمية قد تم بقوة دفع تنازلات سوفيتية جوهرية .. ولكن إثبات هذا الافتراض كان يقتضى البحث عن درجة التناسب بين التنازلات السوفيتية او تلك التى قام بها اطراف ذات ارتباط قوى بالاتحاد السوفيتى من ناحية وتلك التى بذلها الجانب الامريكى او الاطراف المرتبطة به على نحو او آخر . من ناحية اخرى ، وفيما يبدو من الدراسات التفصيلية فإن أكثرية الحالات تثبت صدق الافتراض الذى بدأنا به .

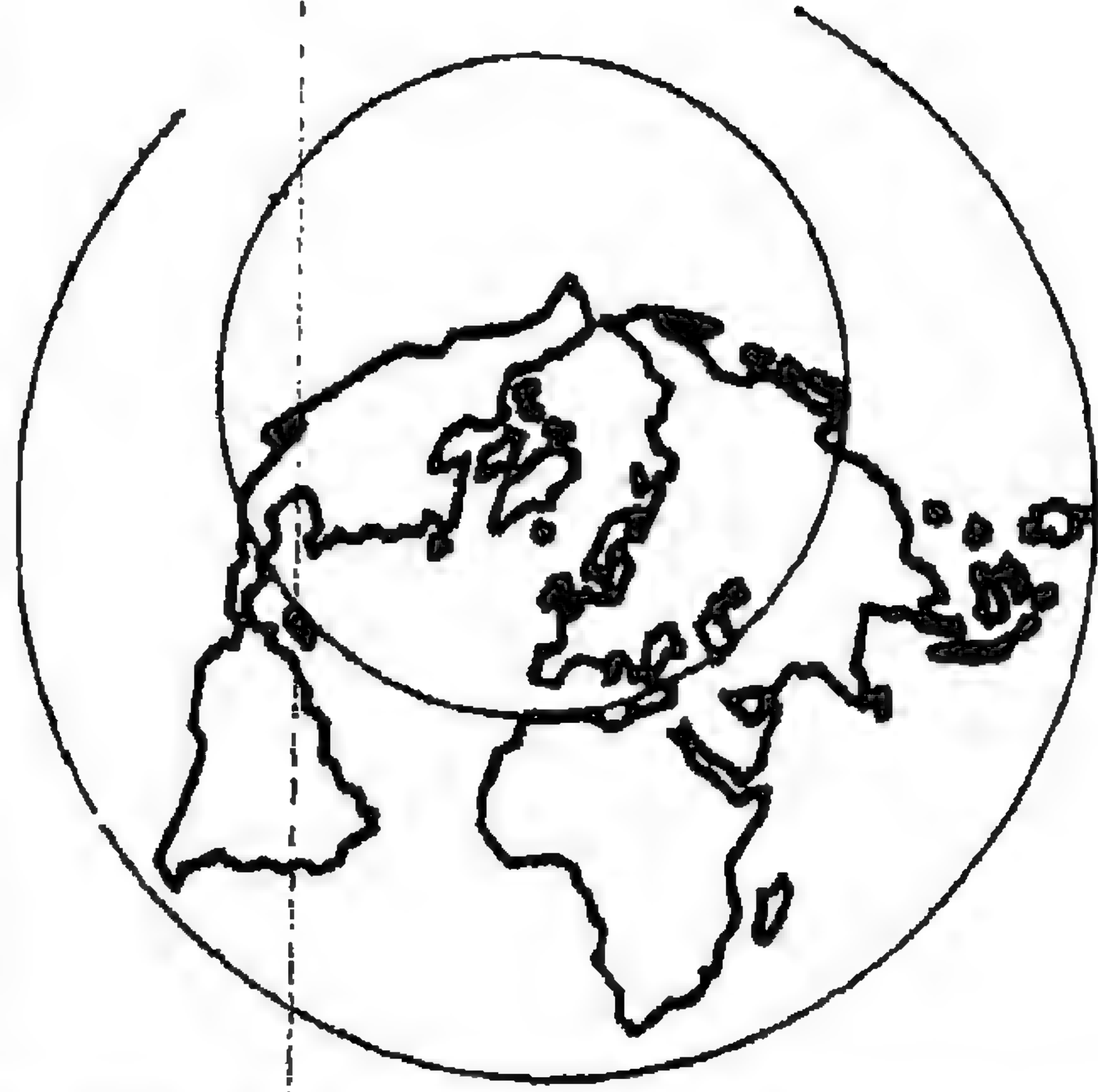
ولدى تقييم قوة الحركة نحو تسوية الصراعات الاقليمية كان علينا ان نتساءل عن قدرة هذه التسويات ، او الاتفاقات التى تم عقدها فى سياقها على الصمود والاستقرار فى وجه التغيرات المحتملة للسياسة الدولية ، ولا شك ان مصير الوفاق الجديد يشكل احد المحاور الرئيسية للأجابة على هذا السؤال ، وخاصة ان ثمة شكوكا تراود المحللين حول مصير مدرسة جورباتشوف فى الاصلاح داخل الاتحاد السوفيتى وبالتالى مصير سياسته الخارجية . على ان البحث عن اجابة عن التساؤل حول مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية يرتبط بعوامل اخرى ، وعلى رأسها طبيعة هذه التسويات ذاتها فى كل حالة على حدة .

ويلاحظ القارىء ان الملف الذى بين يديه قد صمم بحيث يتفق مع الاسئلة الثلاثة التى طرحناها هنا : اى محفزات التسوية الاقليمية ، والعملية التفاوضية ذاتها من حيث منطقها وميكانيكيتها والنتائج التى اسفرت عنها ، ومدى النصيب المتوقع من الاستقرار لهذه التسويات .

وتحاول الدراسة الاولى فى هذا الملف ان تعطى بانوراما عامة لطبيعة الحركة نحو التسويات الاقليمية من خلال دراسة مقارنة لعشر حالات . ثم تأتى الدراسات التفصيلية لكى تتناول ثمانى حالات من الصراعات الاقليمية بالتحليل ، وبعض هذه الحالات يرتبط بقوة دبلوماسية الوفاق وبعضها الآخر يرتبط على نحو اقوى بدور الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى .

واخيرا فإن هدفنا العمل من هذا الملف هو التفكير فى مدى شمول الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى . وثمة اسئلة عديدة وشكوك جديرة بالاحترام حول مدى إنطباق الحركة العامة على تلك الحالة الخاصة . وقد حاولت الدراسة الاخيرة بحث الافتراضات والافكار المرتبطة بهذه القضية منسوبة الى الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية .

اولا : تحليل مقارنة لتجارب التسوية الاقليمية ـ ١٩٨٨



د . محمد السيد سعيد

مقدمة

فجأة ، إنتابت العالم كله حمى من نوع خاص : حمى التسويات الاقليمية ، فى العالم الثالث . فخلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ كانت ثمة مبادرات عديدة ، ومفاوضات دائرة فى كل أرجاء العالم بغرض وضع نهاية لحروب دولية أو أهلية . دارت تلك المفاوضات على صعيد الأطراف المشتبكة مباشرة ، أو بين دول وأطراف وسيطة من ناحية وأحد أو كل أطراف الصراعات المستعرة ، فى أماكن عديدة من ناحية أخرى ، أو بين العملاقين ، أو فى صورة مؤتمرات تشرف عليها الأمم المتحدة . وتنوعت وتعددت أشكال التفاوض . وحتى تلك الصراعات التى كانت منسية أو ميئوساً من مجرد الاقتراب منها مبادرة سلام أو تصور إمكانية أن تضع أوزارها قد باتت قابلة من حيث المبدأ للتفاوض . وتراوح تصيب كل من هذه الصراعات والتحركات الرامية لتسويتها من حيث التقدم على طريق التسوية . على أنه أمكن عقد إتفاقات أساسية بصدد إنهاء حروب أو صراعات إقليمية تحظى بإهتمام عالمى ، مع بقاء بعض المسائل المتنازع عليها وأحيانا يستمر هامش للتعثر وإعادة التفاوض حول شروط تنفيذية أو تفاصيل إجرائية . وهذه الصراعات الأخيرة هى التى تدور فى أفغانستان ، وجنوب القارة الافريقية ، والصحراء الغربية . أما بقية الصراعات الكبرى التى ترهق ضمير العالم فقد بدا أن عملية التفاوض توشك على الانطلاق خلال صيف عام ١٩٨٨ . بل إن مجرد قبول أطراف معينة لوقف إطلاق النار فى حروب مشتعلة كانت علامة تفاؤل أكثر مما كان من الممكن تصوره ، ونخص بالذكر هنا قبول إيران للقرار ٥٩٨ لمجلس الأمن بعد عام من صدوره وبالتالى وقف اطلاق النار على ساحة الخليج فى يوليو ١٩٨٨ . ولهذا كله أصبح لقب صيف السلام . الذى أطلق على تلك الشهور الأربعة من عام ١٩٨٨ التى شهدت تكثيفا غير عادى للنشاط الدبلوماسى العالمى الرامى الى تسوية كثرة من صراعات العالم الثالث لقبا متداولا فى الصحافة والاعلام الدوليين . وعلى وجه التحديد ، فقد شهد هذا الصيف تحركات ذات قيمة لحل او تسوية عشرة صراعات اقليمية كبرى . غير الصراع العربى ـ الاسرائيلى ـ فى أفغانستان ، وكمبوتشيا ، ومنطقة القرن الافريقى ، وتشاد ، والصحراء الغربية ، وأمريكا الوسطى ، ومنطقة الخليج العربى / الفارسى ، وجزيرة قبرص ، وجنوب أفريقيا وشبه الجزيرة الكورية .

ومع ذلك ، فإن هناك صراعات مدمرة أخرى لم يتم الاقتراب منها بقدر مناسب من قوة الدفع نحو التسوية والحل ، بالرغم من وجود قدر من النشاط السياسى أو الدبلوماسى أو المبادرات المبعثرة هنا وهناك وأهمها الحروب الأهلية فى أوغندا والفلبين وسرى لانكا ولبنان وجنوب السودان . هذا إلى جانب مطالب ، لها وزن معنوى محلى وعالمى ترفعها أقليات ذات رصيد من المعاناة دفعها إلى اللجوء إلى رفع السلاح ، وأهمها الأكراد فى العراق وارمن فى تركيا .

وإضافة إلى ذلك فإن التحرك السياسى والدبلوماسى بشأن تسوية صراعات إقليمية معينة لايزال أوليا للغاية ، ويقترب أحيانا من بالونات الدعاية أكثر منه تعبيراً عن سعى جاد نحو قبول حلول وسط أو عقد اتفاقات ملزمة ، فى حالات أخرى لا يزال التفاهم الذى

وصل إليه الأطراف المعنيون بشأن التسوية هشا أو محدوداً للغاية بما لا يبرر الحديث عن التسوية . وفى حالة الصراع العربى / الاسرائيلى فإن الملاحظ أن الأطراف المؤثرة لاتزال بعيدة عن الاقتراب إقترابا صحيحا من جوهر المشكلة الحقيقية وهى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واستعادة حقوقه التاريخية .

ومع ذلك كله ، فإن وجود تحركات دبلوماسية وسياسية لدفع عملية التسوية لعدد من الصراعات الاقليمية التى إستدامت لفترة طويلة هو بحد ذاته أمر بالغ الدلالة ، وخاصة إذا أخذنا مجموع هذه التحركات معا .. الأمر الذى يعطى إيحاء قويا بوجود ظاهرة عالمية أو اتجاه له قاعدة إنطلاق موضوعية مناسبة نحو تسكين الصراعات الاقليمية . إن لم نقل إحلال السلام فى المناطق التى عانت لمدة طويلة من ويلات الحروب أو المنافسات التى يمكن أن تنفلت فى أى وقت مشعلة حروبا ضارية .

وتفتح هذه الملاحظات الباب أمام تقدير قيمة التحركات الدبلوماسية والسياسية الرامية لتسوية الصراعات الاقليمية القائمة خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ . فهناك إتجاه متفائل يبالغ فى قيمة هذه التحركات . وهناك فى المقابل اتجاه متشائم لا يرى أدنى قيمة لها أو أملا من ورائها . ومن ناحية أخرى ، فهناك ميل عام للتعميم يرى أن وجود إتجاه عام من شأنه أن يسرى على كل حالة على حدة . ويأمل أن يستقيم النجاح الذى تحقق فى حالة تسوية أحد الصراعات الى نجاح مماثل فى تسوية صراعات أخرى . والواقع أن ثمة قدرا من الحقيقة والخطأ فى هذه الاتجاهات كلها . فلا شك أن العالم يمر بمرحلة إنتقالية من حيث قدراته على حل المشكلات وتسوية الصراعات حيث ثمة بعض المعطيات للأمل كما أن هناك أسبابا كافية للتشاؤم بصدد معطيات أخرى . وكذلك ، فإن ظاهرة الحركة نحو التسويات الاقليمية قد تمت بأسلوب أقرب الى العدوى الايجابية . أى أن الاقتراب من مشكلة إقليمية معينة بقوة دفع مناسبة يوفر بحد ذاته حجة وقوة دفع للاقتراب من المشكلات الأخرى المماثلة . وهو الأمر الذى يفسر تكثيف هذه التحركات خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، وتحديدا خلال الفترة من بداية الصيف حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

وتثير هذه الحقيقة إشكالية الكيفية التى يمكننا بها تقدير قيمة الحركة الراهنة نحو التسويات الاقليمية من حيث الشكل والمضمون وقوة الدفع .

والواقع أن الباحث فى أدبيات حل الصراع يمكنه أن يلحظ تنوع المدارس والتعدد الذى أصبح من الصعب حتى على المتخصصين متابعته للمفاهيم والمقتربات . على أنه يمكن بالاحاطة بهذه المدارس والمقتربات جميعها أن نصل إلى منطقة توافق فكرية ومنهجية معينة قد تساعدنا على الاقدام على هذا التقدير . ويمكننا أن نلمح تيارين رئيسيين للأدبيات الأكاديمية أحدهما يركز على تسوية الصراعات Settlement على حين يؤكد الثانى على مفهوم حل الصراعات Conflict resolution المفهوم الأول تتبناه المناهج التجريبية التى تقوم بدرجة أو أخرى على سياسات القوة Power Politics ونقصد به الافادة المباشرة فى استحداث ترتيبات عملية فى إطار الوضع القائم Status Quo للنظام العالمى والعلاقات الدولية . ويستخدم مصطلح التسوية بالتالى حيثما توجد إمكانية لعقد إتفاق بين أطراف مؤهلة للالتزام به ويتمتع بقدر من الاستقرار ويشمل إلتزاما منع الحروب بين هذه الأطراف . أما المفهوم التالى فهو يروج بين التيارات الفكرية الاصلاحية والراديكالية المشتغلة ببحوث السلام . ويستخدم بصورة أساسية هذا المصطلح للدلالة على أسلوب لانهاء صراعات دولية ما بمعالجة أسبابها العميقة وتصفية جذورها بما يفتح الباب أمام إحلال السلام بجانبيه السلبى والايجابى . ويقصد بالجانب السلبى مجرد انهاء الحرب ، أما الجانب الايجابى فيفيد معانى العدالة والتنمية . وبالتالى فإن المفهوم يستخدم لا فى السياسات العملية وإنما كمنظور نقدى لأنه يشترط فى واقع الأمر تحويل جذرى للعلاقات الدولية والنظام العالمى ، بما يتيح إستقرار حقيقى لظروف مانعة للحرب .

والواقع أن كلا المفهومين ضرورى للتقدير السليم لاتفاقات إنهاء النزاعات والصراعات الدولية . على أنه من الممكن أن ندمجهما معا فى مقترب واحد للتقدير يقوم على مفهوم الرضا . فطالما أن التسوية المتفق عليها تحظى بقبول ورضى من الأطراف الأساسية الفاعلة فى أى صراع فإن هذا الصراع يكون قد تم حله عمليا ، حتى ولو كانت هذه التسوية تحتوى ـ من وجهة نظر موضوعية ـ على عناصر ظالمة . وتختلف التسويات تبعا للدرجة التى تحقق بها هذا الرضى والقبول . ويتعلق هذا الرضى ـ كحاصل نهائى ـ بأربعة جوانب رئيسية من عملية التسوية وهى : المشاركة ، والجدارة الموضوعية ، والانفاذ وإحتمالية الاستقرار . وفيما يلى تعريف موجز لكل من هذه المفاهيم أو الجوانب الأربعة .

أ ـ المشاركة : ونعنى بهذا الجانب شمول دبلوماسية التسوية للقوى الفاعلة الرئيسية فى الصراع بما ينطوى على إلتزامهم بها . وتتضمن المشاركة بحد ذاتها قدرا من المراعاة للمصالح المادية والرمزية لمختلف الفرقاء وتوفير قدر من ضمانات إستقرار التسوية بسبب شمول الالتزام بها .

ب ـ الجدارة الموضوعية : ونعنى بها مدى تغطية

التسوية للموضوعات مثار النزاع وتناسب هيكلها مع الأهمية النسبية المتفاوتة لهذه الموضوعات .

جـ ـ الانفاذ : ويشير هذا المفهوم إلى وجود ميكانيكية على درجة من الفعالية تضمن التطبيق العملى للاتفاق الذى تتضمنه التسوية ، وضمانها عن طريق ترتيب وتوزيع القوى الفعلية المحيطة بالصراع .

د ـ إحتمالية الاستقرار : وتشير الى الأفق الزمنى الذى تنفذ فيه التسوية بدون إنتهاكات كبرى . ويتفق هذا الأفق الزمنى مع إستقرار توزيع القيم المتضمن فى هذه التسوية وقدرتها على خلق مصالح مشتركة فى بقائها .

وإنطلاقاً من هذه الجوانب الأربعة لمقبولية التسويات يمكننا أن نرصد خصائص الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية .

أولاً : المشاركة فى التسويات الاقليمية :

معظم صراعات العالم الثالث التى تجرى حاليا محاولات لتسويتها هى صراعات ممتدة ومعقدة . فهى أولا متعددة الأبعاد . إذ تشتبك فيها جوانب تتصل بذات تعريف هوية المجتمع السياسى ، بجوانب أخرى تنشأ عن عملية التغير الاجتماعى السريعة ، والتى غالبا ما تأخذ صياغة أيديولوجية . وثانيا فهى متعددة المستويات . فغالباً ما يكون المجتمع نفسه منقسماً داخلياً إلى جماعات عرقية حيث تقوم حركات سياسية على أساس إنتماءات جهوية أو ثقافية أو دموية بتحدى سلطة الدولة القائمة . وغالباً ما ترتبط هذه الانقسامات بتناقضات أيديولوجية وسياسية . وتستدعى هذه الانقسامات أفكاراً ومبادىء يكون لها فى العادة تأثير بالغ الأهمية على النظام الاقليمى . وهو ما يفرض تداخل أو تدخل قوى إقليمية فى مجرى الصراع أو محاولات تسويته . وفوق ذلك ، فإن الغالبية من تلك الصراعات ، وخاصة تلك التى تنشب فى مواقع إستراتيجية تجتذب القوى الكبرى للتدخل . ويتكون من تداخل هذه المستويات وإشتباك أبعاد الصراع نوع من التراكم والالتزام التاريخى الذى يعقد عملية البحث عن تسوية .

ومن هنا ، فإن التوصل إلى تسوية مرضية أو يتحقق لها القبول يستلزم مشاركة جميع الأطراف الفاعلة فى الصراعات . وبغض النظر عما إذا كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة ، فإن الأمر الهام هو أن تحظى هذه التسوية بالقبول من جانب هذه الأطراف . بحيث لا يترك طرف أساسى يمكنه فى نهاية المطاف أن يجهض أو يعترض مسار تنفيذ أو يقلق إستقرار هذه التسوية .

ومن هذه الزاوية ، فإن أهم تمييز يمكن الحديث عنه هو مشاركة القوى المحلية أو المباشرة من ناحية فى مقابل مشاركة الأطراف الخارجية ، وخاصة القوى الكبرى .

وقد نستكمل هذا التمييز بتصنيف التسويات الى تسوية مفروضة وتسوية تقوم على التراضى . على أن هذه التمييزات يصعب تطبيقها فى الواقع . إذ لا توجد تسوية بدون مشاركة قوى محلية ما ، ومن هنا فإن علينا أن نصف أنماط التسويات بقدر أكبر من التفصيل .

وإنطلاقا من هذا الاعتبار الأخير ، فإن الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية تتصف بأربعة خصائص رئيسية ، نوجزها حسب ترتيب أهميتها فيما يلى :

١ ـ التسويات الاقليمية وسياسات الارتباط :

يعزو معظم المحللين الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية الى التطور الكبير فى العلاقات بين العملاقين وتحولها من الحرب الباردة الجديدة التى سادت الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ الى نوع ما من الوفاق الجديد يتم البحث عن صيغة له منذ ١٩٨٥ . ومن هذا المنظور ، فإن موجة التسويات الاقليمية تكتسب خصائصها وقوتها الدافعة مما يسمى بسياسات الارتباط Linkage Politics .

وقد عرفت سياسات الارتباط تقليديا بأنها المدى الذى يمكن تحريك الصراعات الاقليمية وتسويتها من خلال تكييف حالة العلاقات بين الشرق والغرب أى تحديداً الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، والتوازنات الدولية التى يحكمانها . ولاشك أن المؤشر والأداة الرئيسية لهذه العلاقات والتوازنات تتمثل فى مفاوضات الحد من التسلح .

وينتشر هذا التعبير فى الأدبيات الأمريكية منذ أن دافع عنه وسعى لتطبيقه وزير الخارجية الأمريكية السابق هنرى كيسنجر . ويستقطب هذا المفهوم الرأى العام الأمريكى بين وجهتى نظر . ترى الأولى أن بين الشرق والغرب مصلحة مشتركة كامنة فى منع المخاطرة بحرب نووية وهذه المصلحة قوية الى الدرجة التى يجب أن تفصل عن مجالات النزاع بين الجانبين ، بما فيها الصراعات الاقليمية . أما وجهة النظر الأخرى التى تبناها هنرى كيسنجر وتيار الصقور فى السياسة الأمريكية فتؤكد على عدم إمكانية عزل التفاوض حول الحد من سباق التسلح عن بقية مجالات العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية على النطاق العالمى ، وخاصة الصراعات الاقليمية .

ومن الواضح أن سياسات الارتباط بهذا المعنى تنصرف إلى إتجاهى العلاقة : أى إستخدام مباحثات الحد من التسلح النووى لدفع تطور العلاقات بين العملاقين فى المجالات الأخرى ، والعكس أى تحسين العلاقات بين العملاقين بما يفضى الى خلق مناخ موات لمباحثات الحد من التسلح . على أن أتجاه كيسنجر والصقور فى السياسة الأمريكية كان يعنى بسياسات الارتباط أمر واحد وهو استخدام والتلاعب بمباحثات الحد من التسلح النووى للحصول على تنازلات جوهرية

من جانب السوفييت فى المجالات الأخرى للعلاقات معهم . وخاصة فى مجال الصراعات الاقليمية . بما يعيد نشر النفوذ الأمريكى فى العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامن وراء هذا التصور هو أن الولايات المتحدة متفوقة ذريا على السوفييت ، كما أنها تستطيع أن تكون أقل حرصا على منع المخاطرة بقيام حرب ذرية منهم بحيث أن أى تنازل أمريكى فى هذا المجال لابد أن يقابله تنازل سوفيتى فى المجالات الاقليمية وتوزيع مناطق النفوذ . وقد وصل هذا التيار الى طريق مغلق عندما بالغ فى تصور ما يمكن أن يحصل عليه من السوفييت من خلال ما يسمى بتعديل جاكسون - فانيك لقانون التجارة الأمريكى . ويربط هذا التعديل بين التجارة مع السوفييت وفتح باب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى ربطاً مباشراً ومانعاً . وقد أفضى هذا الاتجاه الى جعل مفاوضات الحد من التسلح رهينة لتنازلات سوفيتية لم تكن مقبولة والتأثير عليها سلبا فى النصف الأول من السبعينات . وهكذا هزم تيار الربط الأحادى ذات أغراضه . وقد جاءت فترة حكم كارتر بتوقف مؤقت لسياسات الربط . فذهبت الادارة الامريكية الى أبعد مدى فى حملتها لحقوق الانسان ، على حين أن الاتحاد السوفيتى رفض الانكفاء على ذاته ووقف المساعدات للحركات الثورية فى العالم الثالث . ومع ذلك فقد أمكن عقد أتفاق سالت - ٢ . على أن تشبع الكونجرس الأمريكى بأفكار سياسات الربط أسهم فى عدم التصديق عليها . ومع مجىء ادارة ريجان دخلت سياسات الربط الى مرحلتين فى المرحلة الأولى التى شملت فترة الادارة الأولى لريجان لم يكن هناك أعمال لسياسات الربط بسبب التشدد الأمريكى فى كل من مجالى سباق التسلح والصراعات الاقليمية فى العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامن وراء هذا التشدد هو أن تحقيق الولايات المتحدة لقصب السبق فى مجال التسلح النووى ، وما بعد النووى سوف يجبر السوفييت على التراجع عالميا . وبالتالى فقد تميزت ادارة ريجان الثانية بالاستجابة لمبادرات السلام السوفيتية من موقع القوة ، أولا فى مجال محادثات الحد من التسلح وتقليص الترسانة النووية للطرفين وبدرجة ثانية فى مجال التسويات الاقليمية . ومع ذلك ، فإن سياسات الربط الريجانية هى إختيارية إلى حد بعيد ، كما أنها تعمل على نحو معاكس لما طبقه كيسنجر . أى أن تحقيق تقدم فى مجال الحد من التسلح قد إنعكس إيجابا على ايجاد مناخ مناسب لتسوية بعض الصراعات الاقليمية بما يتفق الى حد كبير مع المصالح العالمية للولايات المتحدة .

وفى مقابل نظرية سياسات الارتباط توجد نظرية أخرى ترى أن تحريك الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية قد تم بمبادرات سوفيتية خالصة . وأن بعض التسويات الاقليمية قد تقدمت بالقدر الذى وجدت فيه هذه المبادرات قدرا مناسبا من الاستجابة من قبل الولايات المتحدة . على حين أن مبادرات سوفيتية أخرى لم تنجح فى تحريك تسوية صراعات معينة بسبب الروح السلبية التى قابلت بها الولايات المتحدة هذه المبادرات .

والواقع أن هذه النظرية الأخيرة لها ما يبررها . فمن السهل أن نلاحظ تلك الدرجة الكبيرة من التباين فى المنظورين السوفيتى والأمريكى لمسألة التسويات الاقليمية ، فمن متابعة تصريحات وخطب جورباتشوف والصحافة السوفيتية نجد أن الاتحاد السوفيتى فى ظل جورباتشوف يظهر إهتماما أصيلا بتسوية النزاعات الاقليمية لما فى ذلك بحد ذاته من قيمة . ويعقد السوفييت آمالا عريضة على التعاون الأمريكى - السوفيتى فى تسوية هذه النزاعات على اساس مبادىء معينة . ومن هذه المبادىء منع التدخل الخارجى المسلح فى الشئون الداخلية للشعوب وتمكينها من تقرير مصيرها بنفسها ، والتخلى عن سياسات القوة عموما . ويتضح من دراسة الخطاب السوفيتى الراهن أن إنتهاج خط التسوية قد اصبح جزءا عضويا من الأيديولوجية الاصلاحية لجورباتشوف الذى إنتقد من سبقوه من الزعماء السوفييت لتفضيلهم الاستراتيجيات العسكرية على تلك السياسية ، ووصفه لهذه التفضيلات بأنها أفكار باليه من الناحية التاريخية . وبتعبير آخر ، فان السوفييت قد تحولوا إلى تفضيل المداخل السياسية وتنحية المداخل العسكرية لانهاء الصراعات الاقليمية .

ومع ذلك يبقى المحك الرئيسى لنظرية التنازلات السوفيتية متمثلا فى إختبار إفتراض أن أيا من التسويات التى تم تحريكها قد تمت على أساس تنازلات سوفيتية من جانب واحد . ويصبح السؤال هنا هو إلى أى حد قد يفضل السوفييت التنازل من طرف واحد فى حالة مقابلة مبادراتهم السياسية من قبل الولايات المتحدة بالرفض .

والحقيقة أن السؤال الأخير مبرر تماما بالنظر إلى الاتجاه الأمريكى السائد فى صياغة التناول الأمريكى لمشكلة الصراعات والتسويات الأمريكية . فعلى حين أن السوفييت قد جعلوا المدخل السياسى جزءا من إيديولوجيتهم الراهنة ، فان القطاع الأقوى من السياسة الأمريكية ينحو الى تعظيم التدخل الأمريكى فى النزاعات الاقليمية ويؤكد على ضرورة كسبها لصالحهم سلما أو حربا . فالولايات المتحدة قد أصبحت متورطة فى النزاعات فى افغانستان وانجولا وكمبوتشيا وهندوراس وتشاد والسلفادور ونيكاراجوا والفلبين ومنطقة الخليج ، هذا الى جانب عملياتها العسكرية فى لبنان وضد ليبيا ، إضافة لغزوها لجرينادا . وقد إستنتج تقرير اللجنة الأمريكية الخاصة بوضع استراتيجية متكاملة بعيدة المدى الذى

نشر فى يناير ١٩٨٨ أن الولايات المتحدة « ستكون فى العقود المقبلة بحاجة الى شكل أفضل من أشكال الاستعداد للتعامل مع النزاعات التى تنشب فى العالم الثالث » ، وأنه إذا ظل جورباتشوف فى موقعه واستمرت سياساته فسيتضح أننا نمر بمرحلة يجب أن تكون قواتنا المسلحة مستعدة للقتال فى شتى أنحاء العالم فى مناوشات اصغر نسبيا . وقد وضع هذا التقرير لجنة مشكلة من خبراء ينتمون الى الحزبين الجمهورى والديموقراطى . اما المبادىء التى تشكل المذهب الدفاعى الراهن للولايات المتحدة كما يتضح من هذا التقرير ومن تصريحات وزراء الدفاع فى إدارة ريجان (واينبرجر وكارلوتشى) فهى التركيز على الصراعات المحدودة (فى العالم الثالث) ، والاعتماد على إستراتيجية التمرد المضاد للقوى الراديكالية (إتباعا للنموذج المطبق فى نيكاراجوا ، ووضع خطط طوارىء للتدخل الأمريكى المعدود تقوم على قوات مرنة يمكن تحريكها بسرعة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فان حقيقة ما يحدث هو أن الاتحاد السوفيتى يخطط للانسحاب من الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث ، فى الوقت الذى تخطط فيه الولايات المتحدة للتقدم والانخراط فى هذه الصراعات . ويعنى ذلك أن التسويات الاقليمية ممكنة الحدوث فقط حينما يتحقق للولايات المتحدة من خلال هذه التسويات المزية الأكبر : أى إنتصار سياسى يغنى عن الانتصار العسكرى .

والواقع أن لكل من تلك النظريتين قدرا معينا من المصداقية . فلاشك أن عقد الثمانينات قد شهد إنقلابا واضحا فى موازين القوى العالمية بين العملاقين بالمقارنة بالعقود الثلاثة السابقة عليه . فعلى حين كان الاتحاد السوفيتى يتقدم عالميا فى تلك العقود كانت الولايات المتحدة تتراجع وتخسر الموقع تلو الآخر . أما فى الثمانينات فان ما يحدث هو العكس مع فرق واحد ، هو أن الاتحاد السوفيتى يظهر نزعة لاشك فيها نحو التنازل فى جميع المواقع فى وقت واحد . وقد يبرر هذا الواقع لافقط بموازين القوى العالمية المتغيرة ، وإنما أيضا بمحاولة الاتحاد السوفيتى فى ظل جورباتشوف التحلل من اكبر قدر ممكن من الالتزامات الخارجية من أجل التفرغ لانجاز برنامجه للاصلاح الداخلى . على أن ذلك لا يعنى أن التسويات الاقليمية الراهنة تتم بتنازلات سوفيتية من جانب واحد . صحيح أن بعض هذه التسويات لا يمكن إدراجه تحت مسمى سياسات الارتباط ، إلا أنها تمت من خلال مبادرات سوفيتية محسوبة بدقة لا يخرج منها الاتحاد السوفيتى بدون مقابل أو متوقعا هزيمة سياسية كاملة .

وإذا كان ثمة قدر من المصداقية فى كل من النظريتين السابقتين ، إلا أن الواقع الفعلى يصعب تفسيره بأى منهما ، أو حتى بكليهما معا . ويمكننا إيضاح ذلك من إستعراض سريع للتسويات الجارية فى الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ .

ـ فبعض هذه التسويات لاصلة قوية لها بالتوازنات بين العملاقين ولا يمكن تفسيرها بالتالى لا بنظرية سياسات الأرتباط ولا بنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . فلكى تكتسب الصراعات الاقليمية هذه الصفات يجب أن يكون العملاقان قد أظهرا إهتماما ملحوظا بها ، وأن يكون أحدهما على الأقل منخرطا بقوة كافية الى جانب احد الاطراف على حين يكون الأخر بوضوح فى صف الطرف المقابل من الصراع الاقليمى ـ كما يجب أن يدرك العملاقان وجود مصلحة واضحة لهما فى إسلوب تسوية هذا الصراع .

وهناك صراعات إقليمية عديدة لا تنطبق عليها هذه الشروط . فالصراع بين ليبيا وتشاد لم يشهد إستقطابا امريكا سوفيتيا حادا بالرغم من إتجاه الولايات المتحدة لاستغلال هذا الصراع من أجل إحراج نظام القذافى وهز إستقراره الداخلى وهزيمته سياسيا . ذلك أن الاتحاد السوفيتى . بالرغم من كونه المورد الرئيسى للسلاح ـ لم يؤيد التدخل الليبى فى تشاد ولم يتورط فى مناصرة ليبيا ضد تشاد سياسيا ، أو حتى مناصرة أحد اطراف الحرب الأهلية فى تشاد ضد الطرف الآخر . ولم يحظ القادة الليبيون بدعم سياسى من قبل أى من القوى الاقليمية المرتبطة بالسوفييت إلا بعد الهزائم العسكرية التى نزلت بليبيا فى عام ١٩٨٣ تحسبا لاحتمالات توسيع الهجوم التشادى على ليبيا . ومع ذلك ، فان السوفييت والأمريكيين لم يكونا بمعزل عن التحرك نحو تسوية الصراع فى تشاد ، وإن تفاوتت مواقفهما بوضوح . فالاتحاد السوفيتى قد أبدى نصائحه للقذافى عدة مرات بعدم تصعيد الصراع ، كما نصحه بمحاولة الخروج من ساحة الحرب فى تشاد بصورة مشرفة . وقد كانت هذه النصائح أحدى العوامل التى أسهمت فى إعتراف القذافى بأن التدخل فى تشاد كان خطأ يجب تصحيحه ، وبمحاولته التوصل الى تسوية من خلال لقاء وزيرى خارجية الدولتين فى ليبرفيل فى الصيف والتعاون مع لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للوساطة التى نشطت فى سبتمبر . وفى نفس الوقت ، فان الولايات المتحدة لم تظهر أدنى ترحيب بمحاولة تسوية الصراع فى تشاد ، ولكنها أسهمت بصورة غير مقصودة وغير مباشرة فى دفع القبول الحذر من جانب حكومة حسين حبرى لجهود الوساطة والتسوية . فقد إضطرت الادارة الأمريكية لتخفيض مساعداتها العسكرية لتشاد بنسبة ٣٠٪ هذا العام جنبا الى جنب مع ست دول أفريقية أخرى ، وهو الأمر الذى أساء الى الموقف العسكرى لتشاد فى مقابل ليبيا .

ونلحظ كذلك أن الصحراء فى الصحراء الغربية لم يكن موضوعا للاستقطاب بين العملاقين . فكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يعلنا التحيز لأحد أطراف النزاع ، وحاولا جهد الطاقة أن تبدو سياساتهما متوازنة نحو هذا الصراع . فلم يعترف أيهما بجبهة البوليساريو ولم يقف أيهما بحزم الى جانب الدولة العربية الأقرب لهما من الناحية السياسية ـ ذلك أن هناك مصلحة سوفيتية فى إستمرار التعاون مع المغرب ، كما أن هناك مصلحة أمريكية فى الاستمرار فى إجتذاب الجزائر إليها ودفعها نحو الاقتراب بنشاط أكبر من الغرب . ومع ذلك ، فان التأييد الذى حظى به السكرتير العام للامم المتحدة فى محاولته لترتيب إنهاء الصراع كان عاملا هاما فى نجاح جهوده حتى الآن .

ولم تحظ المحاولات الأخيرة لتسوية المشكلة القبرصية إلا إهتماما هامشيا للغاية من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وتستمد هذه المحاولات قوتها من سياسة رئيس وزراء تركيا أوزال للتقارب مع اليونان والتى توجت بزيارته لها فى يونيو ١٩٨٨ ، ومن مصلحة كل من تركيا واليونان فى إعادة ترتيب أوضاعهما بالارتباط مع الجماعة الاقتصادية الأوربية . ولاشك أن هذه المحاولة الأخيرة قد تأثرت بروح الاسترخاء الدولية ولكن على نحو غير مباشر الى حد بعيد .

أما محاولة تسوية الصراع بين إثيوبيا والصومال فقد ظلت لفترة طويلة بعيدةعن دائرة العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية بسبب ضعف وهامشية الاهتمام الأمريكى العملى بمنطقة القرن الأفريقى وعدم رغبة امريكا فى التورط فى هذا الصراع . ومع ذلك ، فقد بدأ الاهتمام الأمريكى بالمنطقة فى التجدد بحيث أصبح أقرب إلى الانضواء تحت لافتة « سياسات الارتباط » إذ طلب جورج بوش من شيفرنادزه إدراج إثيوبيا رسميا فى قائمة المباحثات بينهما لدى لقائهما فى جنيف فى إبريل ، كما تم تناول الصراع بين إثيوبيا والصومال ، وبين إثيوبيا وجبهة تحرير ارتريا فى لقاء أدامبشين وكروكر نائبا وزيرى الخارجية السوفييتى والأمريكى اثناء التحضير لمؤتمر قمة موسكو بين جورباتشوف وريجان . ويعتقد أن المباحثات السرية الدائرة بين العملاقين قد اصبح لها تأثير قوى على مجرى ومسار عملية التسوية التى تجرى فى ساحة القرن الافريقى وخاصة عبر روح الاعتدال الواضحة التى ظهرت فى سلوك القادة الاثيوبيين نحو الصراعات الاقليمية الدائرة فى القرن خلال العام كله .

وتقدم حالة الحرب العراقية الايرانية نموذجا فريدا نسبيا لعلاقة العملاقين بعملية التسويات الاقليمية . فكل من العملاقين يبدى اهتماما هائلا بكل من الدولتين المتحاربتين ويقدران القيمة الاستراتيجية الهائلة للمنطقة ككل . على أن الحرب ذاتها لم تكن مجالا لاستقطاب حاد بينهما . فكل منهما قد أعلن حياده تجاه الحرب الدائرة وتفضيله لانهاء النزاع سلميا ، وحرصه على إستمرار التوازن بين المتحاربين والعودة الى حدود إتفاق عام ١٩٧٥ . ومع ذلك فقد مثلت الحرب إشكاليات متباينة جذريا وفرصا مختلفة الاتجاه بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . فالأول هو المورد الأساسى للسلاح للعراق ولكنه حاول باستماتة ألا يخسر إيران ومثلت الحرب بالنسبة لها خسارة لفرض سياسة إستثنائية تتمثل فى إمكانية جمع كل من العراق وايران إلى صفها فى التوازنات الدولية النهائية . أما الأخيرة فقد أفادت سياسيا من الحرب بسبب مصلحتها فى إضعاف الدولتين المتحاربتين حيث أن كليهما يقترب من الخصم عنه الى الحليف . وعلى حين أن العلاقات الأمريكية ـ العراقية قد تحسنت بسبب الحرب وبسبب قيام البحرية الأمريكية بضمان حرية الملاحة فى الخليج وحماية القافلات الكويتية ثم ناقلات الدول المحايدة فاتها لم تفلت اى فرصة لاعادة فتح الحوار مع ايران . وقد أدى يأسها الكامل من ذلك بعد فضيحة ايران جيت إلى الصدام العسكرى المكشوف بين الاسطول الأمريكى والبحريةالأيرانية فى ابريل . على أنه بالرغم من تباين التوجهات الأمريكية والسوفيتية نحو حرب الخليج ، فان تعاونهما معا لاصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ عام ١٩٨٧ كان له أثر بارز ـ وان كان متأخرا لنحو عام كامل ـ فى وضع نهاية للحرب . وبالتالى ، فانه يمكن إعتبار تسوية الصراع العراقى ـ الايرانى أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط إلى حد معين ـ وفى نفس الوقت ، فإن هذا الصراع قد شهد محاولة لتطبيع نوع آخر تماما من سياسات الارتباط . وتستهدف تلك السياسات لاربط التسوية فى مجال صراع اقليمى معين بحالة المفاوضات حول الحد من التسلح الذرى او التوازنات الدولية الكلية ، وإنما ربط مجرى تسوية صراع معين بمسار تسوية صراع آخر . ومن هذا المنظور ، فقد سعى الاتحاد السوفيتى فى مفاوضاته المتعددة على مستوى القمة والمستويات الأدنى خلال عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ إلى ربط تعاونه مع الولايات المتحدة لاصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على الدوله التى لاتقبل القرار رقم ٥٩٨ (أى ايران) بتنازلات أمريكية لصالحه فى المباحثات حول الانسحاب السوفيتى من افغانستان . وقد كان الفشل فى الحصول على تنازلات امريكية هامة فى المجال الأخير أحد الأسباب الهامة لرفض السوفييت التعاون مع الولايات المتحدة فيما هو أبعد من القرار ٥٩٨ بصدد الخليج . وأخيرا فان تأييد كل من الولايات المتحدةوالاتحاد السوفيتى لجهود الأمم المتحدة فى الوساطة بين العراق وايران أحد العوامل الهامة وراء صمود هذه الوساطة فى وجه

العواصف التى كان يمكن أن تودى بها فى ظروف أخرى . وفى نفس الوقت ، فان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لايملكان وسائل كافية للتاثير على مواقف الدول المتصارعة ، الأمر الذى يحد كثيرا من ربط تسوية صراعهما مع التوازنات العالمية . وهكذا يمكننا أن نستنتج أن الصراع العراقى هو أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط الى حد ما فقط ، وأن الارتباط نفسه بعيد عن أن يكون بسيطا أو مباشرا .

وعلى العكس من النماذج السابقة نجد أن الصراعات الخمس الباقية ترتبط بقوة بحالة العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية وان لم يكن بالضرورة بنفس الطريقة أو فى نفس الاتجاه . فمحاولات تسوية الصراع فى افغانستان ، وكمبوتشيا ، وشبه الجزيرة الكورية ، وجنوب أفريقيا ، وأمريكا الوسطى هى نماذج لسياسات الارتباط ، بدرجات متفاوتة . فجميع هذه الصراعات كانت موضوعات لمبادرات سوفيتية لتسويتها إنطوت على تنازلات سوفيتية هامة . ولكن المقابل الذى طالبت به القيادة السوفيتية الجديدة ، وسياق التفاوض كان مختلفا من حالة لأخرى . فتكاد افغانستان تكون نموذجا لنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . حيث تمت المفاوضات بين السوفييت ومندوب الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢ حتى توقيع اتفاقية جنيف فى ابريل ١٩٨٨ بالرغم من إستنكاف الولايات المتحدة عن المشاركة أو تأييد هذه الجهود . ومع ذلك فقد أصر الاتحاد السوفيتى قبل التوقيع النهائى على ضمانات امريكية للاتفاق . كما أعلن الاتحاد السوفيتى وقف سحب قواته من أفغانستان تبعا لاتفاقية جنيف فى اكتوبر عندما شعر بعدم جدية الولايات المتحدة فى الالتزام بتعهداتها كدولة ضامنه للاتفاقية فى اكتوبر بعد تعدد الاتهامات الرسمية السوفيتية بخرق الولايات المتحدة وباكستان لالتزاماتهم بعدم امداد المجاهدين بالأسلحة والذخيرة وبعد عدة إقتراحات من جانب وزير الخارجية السوفيتى بعقد لقاء بين الأطراف الأربعة على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة الالتزامات التى إرتبطت بها هذه الأطراف ، وهكذا كانت مشاركة الولايات المتحدة جوهرية لعقد صفقة التسوية النهائية ولضمان إستمرار الالتزام السوفيتى بها .

أما فى حالة أمريكا الوسطى (نيكاراجوا على وجه الخصوص) فقد تتابعت التنازلات السوفيتية التى تمت فى صورة ضغوط ونصائح لحكومة الساندينستا . وبصفة خاصة فقد كانت المفاوضات المباشرة بين الحكومة ومتمردى الكونترا ثمرة مباشرة لهذه الضغوط . على أن التعنت الأمريكي واصرار الادارة الأمريكية على اجهاض أى محاولة جادة لتسوية الصراع هناك يشير بوضوح إلى أن هذه الادارة لاتنوى اخضاع أمريكا الوسطى لسياسات الارتباط بهدف التسوية ، وأنها تصر على تصفية حكومة الساندينستا بأى ثمن : أى الانتصار الكامل لارادتها والتنازل الكامل من جانب نيكاراجوا والاتحاد السوفيتى .. ومع ذلك ، فانه لأسباب داخلية واقليمية ودولية لن يكون من الممكن للولايات المتحدة إلا أن تتفاوض فى نهاية المطاف بقصد الوصول الى حل وسط . وهو الأمر الذى يرشح المنطقة لسياسات إرتباط حقيقية . وفى حالتى كمبوتشيا وشبه الجزيرة الكورية تبدو ثمة إمكانية غير ضئيلة لتحريك تسويات تنضوى تحت سياسات الاأتباط من خلال تنازلات متبادلة بالالتقاء مع أية طفرة تحسن فى العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية فى مجالات أخرى للصراع الاقليمى .

وتبقى حالة التسوية فى افريقيا الجنوبية : أى إستقلال ناميبيا وإنهاء الحرب الدائرة بين جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية من ناحية وأنجولا بمساعدة كوبا من ناحية أخرى . وتمثل تلك الحالة نموذجا ساطعا لسياسات الارتباط ولكن هذه المرة بمبادرات أمريكية نشطة ، وربما أيضا تنازلات أمريكية أوفر من التنازلات السوفيتية .

ومهما كان من أمر التباين بين هذه الحالات كلها ، فان الحقيقه الواضحة هى أن مشاركة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المباشرة أو غير المباشرة فى تحريك التسوية يكاد أن يكون شرطا جوهريا لنجاح الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية لانهاء الصراع والوصول إلى صفقة مقبولة من الاطراف المعنية .

٢ ـ الميل لاستبعاد حركات التحرير والمنظمات المسلحة من المشاركة :

كما اسلفنا القول نجد ان العديد من الصراعات الاقليمية هى تداخل معقد لحروب اهلية مع نضال من اجل التحرر من احتلال اجنبى ونزاعات اقليمية حول الحدود او التوازنات او مبادىء النظام الاقليمى ذاته ، وفى جميع الحالات التى تم فيها التحرك الدبلوماسى بغرض التسوية باستثناء حالة كوريا وحالة جزيرة قبرص توجد حركات مسلحة تحت مستوى الدولة ، كما نجد ممارسات امبريالية او احتلالية او تدخل اجنبى فعال بشكل او آخر . ومن الحالات الثمانى الباقية تم تجاهل تلك الحركات المسلحة او منظمات التحرير بصورة تامة او شبه تامة فى سكانها .

فالمفاوضات حول افغانستان والتى دارت منذ عام ١٩٨٢ تمت بمشاركة الحكومة الافغانية وباكستان والاتحاد السوفيتى بوساطة الأمم المتحدة وبدون اتصال مباشر بين الحكومتين الافغانية والباكستانية . ولم يشترك تحالف منظمات المجاهدين التى تكافح ضد الحكومة الافغانية والقوات السوفيتية منذ عام ١٩٧٩ فى اى مرحلة من مراحل هذه المفاوضات الا على نحو جانبى

وغير رسمى . بل ان هذه المنظمات ذاتها قد قاطعت المفاوضات واصرت على الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات السوفيتية من افغانستان . وبالتالى فقد رفضت هذه المنظمات الالتزام بنصوص الاتفاق ، واخذت فى مهاجمة القوات السوفيتية المنسحبة من افغانستان اعرابا عن عدم الالتزام . واقرب ما ورد بخصوص الاتفاق فيما يتصل بصفة هذه المنظمات السياسية والدبلوماسية هو قيام كور ديفيز ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بقراءة اعلان خاص بتشكيل حكومة تتمتع بصفة تمثيلية كبرى فى كابول . ابان توقيع وزراء خارجية باكستان وافغانستان للوثائق الثلاث التى اشتمل عليها اتفاق جنيف .

وفى حالة صراع الخليج لم يرد اى شىء سواء فى قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ او فى اعلانات الدول بقبوله او فى مؤتمر جنيف المعقود لتسوية الصراع بوساطة الأمم المتحدة بخصوص الحركات المسلحة فى كل من العراق وايران . وبصفة خاصة فقد تم تجاهل حركة الاكراد المسلحة ، وكذلك حركة مجاهدى خلق الايرانية فى دبلوماسية التسوية .

اما حالة كمبوتشيا فان مباحثات مؤتمر جاكارتا غير الرسمى قد تمت مقاطعته من قبل الخمير الحمر اكبر المنظمات العسكرية الكمبوتشية . ومثل الأمير سيهانوك قوى المعارضة للقوات الفيتنامية فى كمبوتشيا فى الدورة الاولى (فى يوليو) باسم قوى التحالف (بين المنظمات العسكرية الثلاث العاملة ضد القوات الفيتنامية) .

ومع استقالة الأمير سيهانوك من قيادة التحالف اصبحت العزلة السياسية للخمير الحمر كاملة . وتظل المشكلة السياسية التى تبحثها مختلف الاطراف هى كيفية تشكيل حكومة ائتلافية فى كمبوتشيا لا تسمح بثقل كبير للخمير الحمر ، وخاصة ان الاطراف الخارجية الرئيسية بما فيها دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وفرنسا والولايات المتحدة تجد مشكلة اخلاقية كبيرة فى ادماج الخمير الحمر فى المصالحة مع عجزها فى نفس الوقت عن ايجاد صيغة سياسية تستطيع الصمود بدون هذه القوة العسكرية الاكبر داخل تحالف المعارضة الكمبوتشية .

وفى جنوب افريقيا لم تدخل سوابو الى النطاق الرسمى للمباحثات منذ البداية ، بما فيها الجولات التسع الاخيرة فى لندن ونيويورك والقاهرة وبرازافيل منذ مايو ١٩٨٨ بالرغم من المنزلة الرسمية التى تحتلها سوابو كحركة تحرير لاقليم جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) فى الأمم المتحدة والاعتراف بها من قبل المنظمة باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد لشعب الاقليم .. ويبدو استبعاد سوابو مثيرا للاستغراب لأن قضية استقلال ناميبيا تمثل حجر الزاوية فى الجولات الرسمية للمباحثات .

وفى نفس الوقت فقد استبعدت المفاوضات الرسمية مشاركة حركة يونيتا (أو تحالف حركتى يونيتا وفنلا) التى تعمل للاطاحة بالحكومة فى انجولا ، وذلك بالرغم من المساعدات الاقتصادية والعسكرية النشطة التى تقدمها الولايات المتحدة لهذه الحركة . ولاشك ان التوصل الى اتفاق حول مستقبل حركة يونيتا يمثل احد المشكلات الرئيسية المرتبطة بضمانات امن انجولا بعد انسحاب القوات الكوبية . ومع ذلك فان الرفض الحازم من قبل حكومة انجولا للاعتراف او التعامل او السماح بمشاركة حركة يونيتا فى الحكومة كان كافيا لاستبعادها من المشاركة فى دبلوماسية التسوية التى تتم بين ممثلين لحكومات انجولا وكوبا من ناحية وحكومة جنوب افريقيا العنصرية بوساطة الولايات المتحدة من ناحية اخرى .

وفى تشاد ، ادى تحالف قوات جوكونى عويضى مع قوات حكومة حبرى فى المعارك العسكرية التى دارت حول فايالارجو وجومو والفيج ومآتن السادة .. الخ الى انهاء حركة التمرد التى قادها الأول .. ومع اعتراف ليبيا بحكومة حسين حبرى فى ابريل وقيامها باعتقال الشيخ ابن عمر الحليف الرئيسى الذى ظل يقاتل قوات حبرى اصبحت المباحثات التى تدور بوساطة منظمة الوحدة خالية من اى تمثيل للمنظمات العسكرية المعارضة للحكومة التشادية القائمة .

اما فى القرن الافريقى فيمكننا التمييز بين حالة الصراع الاثيوبى الصومالى ، وحالة ارتريا . ففى الحالة الاولى تجاهلت المفاوضات تماما حركات التمرد فى جانبى الحدود . اى حركة تحرير الاوجادين وحركة تحرير الصومال ولم يأت اى ذكر لهما فى المباحثات الاقليمية والدولية التى دارت حول تسوية هذا الصراع . اما فى حالة ارتريا ، فان جهود التسوية لم تبدأ بعد بقوة دفع كافية ، غير ان اى جهد من هذا النوع لابد وان يشمل جبهة تحرير ارتريا بسبب عدم وجود دول يمكنها الحديث باسم هذه الجبهة او فرض اى حل يمكن التوصل اليه عليها .

وتبقى حالتان فقط من ثمانى الحالات التى توجد فيها حركات نضال مسلح واشتملتها الموجة الراهنة للتسوية هى التى شاركت فيها هذه الحركات بصورة مباشرة وغير مباشرة . ففى امريكا الوسطى ، قامت حكومة الساندنيستا بالاقدام على تنازل جوهرى يتمثل فى التفاوض مباشرة مع حركة الكونترا ، حيث عقدت دورة المباحثات الاولى فى يونيو ، وتلتها دورة مباحثات تالية فى اكتوبر . وقد تمت هذه المباحثات بالرغم من ان صفقات التسوية التى عرضت من قبل مجموعة الكونتادورا لم تشر لحركة الكونترا بالاسم ، ولم تشارك هذه الحركة الاخيرة فى دبلوماسية التسوية التى قادت فى نهاية المطاف الى اتفاق ٧ اغسطس ١٩٨٧ ، وما اعقبها من

صياغات ومشروعات لتسوية الحرب الاهلية وحرب التدخل الامريكية ضد نيكاراجوا .

أما الحالة الثانية فهى حالة الصحراء الغربية . فنتيجة لاكتساب منظمة البوليساريو لطابع شبه رسمى باعتراف منظمة الوحدة الافريقية بها وضمها كعضو عامل فيها فقد كان من المحتم ان تشارك البوليساريو فى دبلوماسية التسوية على نحو غير مباشر نتيجة اصرار المغرب على عدم الاعتراف او التفاوض معها . وقد تمت هذه المشاركة عبر وساطة الأمم المتحدة ، وقبلت البوليساريو خطة بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة لتسوية مشكلة الصحراء بتحفظات معينة . ومع ذلك ، فانه مما يقلل من اهمية هذه المشاركة وما قد يتمخض عنها من نتائج سياسية ان مجرد قبول الجزائر (هذه الخطة او تحويلها الجذرى لسياساتها تجاه المغرب ، والمغرب العربى الكبير كان كافيا لاجبار البوليساريو على التماشى مع الخطة بالرغم من تعارضها الواضح مع مصالح البوليساريو .

٣ ـ المشاركة البارزة للقوى الاقليمية فى دبلوماسية التسوية :

ومن ابرز ملامح الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية المشاركة النشطة للقوى الاقليمية فى دبلوماسية التسوية . ولا توجد غير حالة شبه الجزيرة الكورية لا تنطبق عليها هذه القاعدة . اما الحالات التسع الباقية فقد لعبت قوى اقليمية دورا بارزا فى تحريك عجلة التسوية .

وتتخذ مشاركة القوى الاقليمية اشكالا شتى ، بعضها يتمثل فى قيام دول منفردة بالوساطة بين الاطراف المنخرطة مباشرة فى الصراع ، وبعضها الآخر يرتبط بدولة او مجموعة من الدول تمثل جبهات متقدمة تتأثر وتؤثر فى مسار الصراع ، وبالتالى بالتسوية ، واخيرا فان غالبية الحالات تشهد عروضا بالوساطة او قرارات او مبادرات تسوية تتم داخل منظمات اقليمية واسعة او ضيقة وتعتبر الاشكال الاخيرة هى اكثر الحالات شيوعا .

ففى حالة افغانستان لم تتدخل اية منظمة اقليمية فى جهود التسوية ، وجاءت دبلوماسية التسوية لصفقة بين باكستان وافغانستان . فعلى الرغم من ان باكستان هى الملجأ الذى تستخدمه التنظيمات الافغانية الجهادية ، الا انها ليست طرفا رسميا فى الحرب الدائرة فى هذا البلد . وبالتالى يأتى دورها المميز فى دبلوماسية التسوية ـ شكلا على الاقل ـ باعتباره دورا مستقلا لطرف اقليمى له تأثير واضح على مجرى الصراع . الامر الذى اهله للاضطلاع بجزء هام من مسئوليات التسوية .

وفى حالات كمبوتشيا والقرن الافريقى وتشاد وامريكا الوسطى لعبت منظمات اقليمية دورا جوهريا فى دبلوماسية التسوية ، واصبح من المعترف به ان على هذه المنظمات ان تستمر فى اداء هذا الدور حتى تسير دفة التسوية الى المرفأ الاخير . ويمكن القول بأن دور هذه المنظمات فى دبلوماسية التسوية مباشر على نحو او آخر . فتتم عملية التسوية فى حالة كمبوتشيا من خلال منظمة دول جنوب شرق آسيا الآسيان ASEAN وداخل قنواتها المؤسسية . اما فى حالة امريكا الوسطى فان مجموعة الكونتادورا وهى منظمة اقليمية فرعية لدول معينة فى امريكا الوسطى (المكسيك ، فنزويلا ، باناما وكولومبيا) تقوم بدور الوساطة وصياغة المبادرات الدبلوماسية لتحريك التسوية . وحتى الآن فان الصيغة التى تمت موافقة الاطراف المعنية مباشرة عليها برغم رفض الولايات المتحدة هى تلك التى طرحتها هذه المجموعة فى اغسطس ١٩٨٧ . اما فى حالات تشاد والقرن الافريقى (الصراع الاثيوبى ـ الصومالى تحديدا) فان منظمة الوحدة الافريقية تلعب الدور الاساسى فى الوساطة من خلال لجان خاصة تشمل رؤساء لدول افريقية ووزراء خارجية .

وحتى فى الحالات التى لم تسفر فيها عروض الوساطة ومبادرات منظمات اقليمية ، او منظمات اقليمية فرعية عن نجاح دبلوماسى مباشر ، فان نشاط هذه المنظمات الدبلوماسى او الاعتبارات السياسية الاقليمية التى استقرت عليها قد مثلت خلفية هامة للنجاح فى كسر الجمود والانطلاق نحو التسوية . ففى حالة الصراع العراقى ـ الايرانى فشلت جهود منظمة المؤتمر الاسلامى ، والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجى فى اقناع ايران بقبول وقف اطلاق النار والجلوس على مائدة التفاوض . غير ان الكثافة غير العادية لهذا النشاط الدبلوماسى كان عاملا هاما فى اقناع ايران بأن استمرار الحرب يكلفها عزلة اقليمية شاملة وهزائم دبلوماسية متواصلة وخسائر سياسية لها اثر ملموس فى الترتيبات الاقليمية . وكذلك فعلى الرغم من غياب اى دور اقليمى بارز فى تكثيف الصراع فى قبرص ، فان الاعتبارات التى وصفتها الجماعة الاقتصادية الاوروبية لعضويتها والاشتراك فيها كان دافعا هاما لتركيا لتحريك التسوية فى جزيرة قبرص بين الطائفة التركية والطائفة اليونانية ، بما فى ذلك التعامل مع ضرورة سحب القوات التركية من قبرص ـ واخيرا ، فانه على الرغم من غياب التنظيم الاقليمى فى محادثات تسوية مشكلة ناميبيا والصراع الدائر بين انجولا وجمهورية جنوب افريقيا العنصرية ، فان لمجموعة دول المواجهة دورا بارزا غير مباشر فى دفع الولايات المتحدة للمبادرة الدبلوماسية النشطة والجادة لانهاء احتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا مع تحقيق نصر سياسى فى نفس الوقت بغرض انسحاب القوات الكوبية من انجولا .. وكذلك فان جهود تسوية الصراع

حول الصحراء الغربية لم تتم من خلال منظمة اقليمية ، ولكن العملية النشطة لبناء رابطة اقليمية فرعية هي المغرب العربى الكبير منذ عام ١٩٨٧ قد ارست مجموعة من الاعتبارات كان لابد وان تدفع نحو تسوية هذا الصراع .

وتشير الملحوظة الاخيرة الى حقيقة ان دور الروابط والتنظيمات الاقليمية قد لايكون محددا فى مبادرات محددة او اشكال مؤسسية مميزة تلفت انتباه الرأى العام العالمى ، وانما قد يتم من خلال عشرات من المبادآت الصغيرة وكثرة من اللقاءات على مستويات مختلفة تمثل فى نهاية المطاف ما يمكن تسميته بالنسيج الدبلوماسى للتنظيم الاقليمى . ومن هذا المنظور ، فان حل النزاعات وتطور الترتيبات الاقليمية (سواء كانت منظمات او روابط او مجرد تجمع له صفة وطيدة) هى عمليتان مترابطتان على نحو جدلى ، بحيث ان استبعاد الواحدة يجر الى استبعاد الاخرى ، والعكس .

٤ ـ انبعاث دور الأمم المتحدة فى تسوية النزاعات :

والسمة الاخيرة المميزة لجانب المشاركة فى تسوية النزاعات الاقليمية فى الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ هى انبعاث دور الامم المتحدة بعد فترة شلل وفشل طويلة فى المشاركة الايجابية والقيام بدورها المفوض لها بحكم الميثاق فى حل النزاعات التى تهدد السلم والأمن الدوليين . وقد شاركت الأمم المتحدة فى جهود تسوية النزاعات فى افغانستان ، ومنطقة الخليج والصحراء الغربية وقبرص بصورة مباشرة . اذ كانت الأمانة العامة والأمين العام وممثلوه يقومون بدور مباشر فى الدفع نحو التفاوض ، وتقديم الاطار المؤسسى ، وصياغة المبادرات الدبلوماسية واعداد المقترحات والتفاوض الفعلى والوساطة بين الاطراف المعنية مباشرة ، هذا الى جانب اعداد مشروعات القرارات التى تتخذ فى الجمعية العامة ومجلس الأمن بصدد هذه التسويات .

اما فى حالات كمبوتشيا وجنوب افريقيا فان دور الامم المتحدة غالبا ما سيقتصر على المشروع النهائى للاتفاق وقيام قوات حفظ سلام بدور ما فى ضمان الأمن المتبادل وترتيبات انسحاب القوات ، وهى ما ستقتضى قرارات من مجلس الأمن تنطوى على اختفاء مشروعية دولية على التسويات التى تمت بجهود اطراف دولية واقليمية فى المقام الأول .

وقد انخرطت الأدبيات الصحفية والاكاديمية فى مناقشة مصدر انبعاث دور الأمم المتحدة فى حل المنازعات الاقليمية . فهناك قسم من هذه الادبيات يغزو هذا الانبعاث الى نشاط وديناميكية وخيال الأمين العام نفسه والكفاءة الدبلوماسية لمساعديه . على حين ان قسما آخر ينسب هذه الظاهرة الى ارادة القوى الكبرى التى اما ساندت جهود الأمين العام وبالتالى عززت قوته المادية والمعنوية ، او كانت عازفة عن التدخل المباشر فى صنع التسويات وبالتالى نظرت للأمم المتحدة باعتبارها وسيلة بديلة لتدخلها المباشر . والواقع هو ان الدور المجدد للامين العام والامم المتحدة يعود بصورة رئيسى الى تحول جوهرى فى الموقف السوفيتى فى اتجاه الاستعانة بالأمم المتحدة فى ترتيب الجهود الدبلوماسية الرامية لتطبيق النظرة السوفيتية الجديدة حول السلام العالمى . وفى المقابل ، فان الولايات المتحدة لم تلجأ للأمم المتحدة الا على نحو هامشى بقصد احتساب الفضل كله لدبلوماسيتها (حالة مفاوضات ناميبيا وافريقيا الجنوبية) او حيثما لم تتوفر لها قناة مباشرة للتأثير على المواقف التفاوضية للاطراف المشتبكة مباشرة فى الصراع (حالة الصراع والتسوية الجارية حاليا بين العراق وايران) . وكانت كفاءة وديناميكية الأمين العام عاملا هاما ومساعدا لهذا الشرط الجديد المتمثل فى السياسة السوفيتية الجديدة .

ثانيا : الجدارة الموضوعية للتسويات الاقليمية الراهنة :

نعني بالجدارة الموضوعية هنا المدى الذى تمثل صيغة او مضمون التسوية ذاتها اساسا للقبول المتبادل بالتسوية واستقرارها . فكثيرا ما يكون لدى الاطراف المعنية فيه صادقة فى ازاء النزاعات وانتهاج طريق الحل السلمى للخلافات ، ومع ذلك لا يتمكنون من ذلك بسبب صعوبة الفصل فى المنازعات ذاتها من حيث المضمون . وتختلف التسويات من حيث صيغتها ومضمونها تبعا لهذا المعيار . اى الجدارة الموضوعية وقدرتها على حل موضوعات الخلاف او النزاع . والاصل فى الجدارة الموضوعية هو ان يتم تغطية الموضوعات الرئيسية مثار النزاع دون ترك اى منها على درجة من الاهمية بدون حل بحيث تؤلب الاطراف على استئناف الصراع حول الموضوعات المتروكة بوسائل عنيفة . على ان التغطية الشاملة لكل موضوعات النزاع او جلها ليس الا شرطا واحدا للجدارة الموضوعية لصيغة التسوية . اذ يعزز هذه الجدارة ايضا ان يتم تناول الموضوعات مثار النزاع وفقا لأهميتها والتحرك من قلب مسائل النزاع الى هوامشه . ويضاف الى ذلك انسجام وبساطة المبادىء التى تقوم عليها التسوية لموضوعات الصراع . وتؤدى هذه الجوانب كلها الى التمييز بين صياغات التسوية تبعا لدرجة تكامليتها وشمولها .

فهناك صياغات للتسوية تقوم على تكامل موضوعاتها ، وصياغات اخرى تقوم على تحطيم هذا التكامل ، ومعالجة كل موضوع على حدة من الناحية الزمنية . وفى الحالة الأخيرة ، فإن الموضوعات مثار النزاع لا تتحطم حدتها فقط ، بل تفقد التسوية شمولها وتقصر عن تغطية جوانب الصراع المختلفة مما يبقى موضوعات عديدة مثارا لنزاعات مجددة .

والواقع ان رصد جهود التسوية السلمية الراهنة يعطى انطباعا قويا بأن ثمة فجوة كبيرة بين الرغبة ف انهاء الصراعات ووضع حد للحروب القائمة او الجمود الممتد للصراعات من ناحية والقدرة على حلها بجدارة من ناحية اخرى . وينتهى ذلك الى ظاهرة مميزة وهو الاستطالة غير العادية للتفاوض وللجهود الدبلوماسية قبل ان تنتهى الى مجرد النجاح فى تحريك المياه الآسنة والخروج باتفاق مبدئى على مجموعة افكار تصلح لاستئناف التفاوض الجاد حول الموضوعات المضمونية والاجرائية . فالمفاوضات حول افغانستان بدأت بمشاركة الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٨٢ ولم تنته الى عقد اتفاقية جنيف إلا فى عام ١٩٨٨ وكذلك فإن الوساطة النشطة للولايات المتحدة بين جنوب افريقيا العنصرية وانجولا بدأت فى نفس الوقت ولم تنته بعد الى عقد اتفاق نهائى حتى بداية ديسمبر ١٩٨٨ اما فى امريكا الوسطى فقد بدأت الجهود الدبلوماسية من قبل دول امريكا الوسطى فرادى ومجموعة الكونتادورا فى عام ١٩٨٣ وبدا انها تشرف على نجاح فى صياغة تسوية عدة مرات منذ ذلك الوقت دون ان ينكسر جمود الموقف حقا حتى الآن . اما فى حالة منطقة الخليج فإن عشرات من المبادرات الدبلوماسية من قبل دول فرادى ومجموعات ومنظمات اقليمية قد فشلت ، وحتى بعد ان قبلت ايران الجلوس على مائدة المفاوضات فى جنيف فإن احدا لا يتوقع ان تسفر عن نتائج سريعة . ويرتب الأمين العام للأمم المتحدة نفسه على مفاوضات طويلة وصعبة تحت اشرافه مباشرة . ولا زالت عملية التسوية فى مراحلها المبكرة منذ بداية الصيف فى حالة كمبوتشيا وتشاد والقرن الأفريقى وقبرص . كما ان المباحثات الدبلوماسية قد تستمر لفترة حتى بعد التوصل الى اتفاق مبدئى حول الترتيبات الاجرائية لعقد استفتاء تقرير المصير فى الصحراء الغربية . ومن بين تلك الصراعات العشرة لا يوجد حتى الآن اتفاق امامى حول المبادىء الا فى ثلاثة منها وهى حالات افغانستان وجنوب افريقيا والصحراء الغربية .

والواقع انه لايمكن حصر انماط الصراعات والتسوية فى تصنيف بسيط تبعا للموضوعات مثار الصراع بسبب التنوع الشديد فى هذه الموضوعات وفى الكيفية العملية التى تطرح بها فى هذه المنطقة او تلك او هذا البلد او ذاك . ومن هنا فإن كل عمل من اعمال التسوية هو جهد فريد من زاويتى الشكل والموضوع . ولذلك فإن الباحث قد يضطر فى نهاية المطاف ان يقوم بتقدير مستقل للجدوى الموضوعية لكل تسوية او جهد محدد لتسوية صراع بعينه . واذا جاز لنا ان نحيل الموضوعات مثار الصراع فى العالم الثالث الى تصنيف معين فإننا نلاحظ ان ثمة اربعة مجالات لهذه الموضوعات وهى التدخل الأجنبى وحق تقرير المصير ، عدم تمثيلية الحكومات ، التغيير الاجتماعى والحق فى التنمية واخيرا الترتيبات الأقليمية بين الدول . والى جانب ذلك ، فإن التسويات التى تقوم على مجموعة من الاجراءات الشكلية عادة ما تتناول قضيتى الأمن (بما فيها من ترتيبات واعادة توزيع للقوى العسكرية) وترتيبات التمثيل السياسى (سواء من حيث اهلية التفاوض او لدى خلق حكومة تتفق مع حق تقرير المصير) .

ومع ذلك ، فإن كلا من هذه المجالات الموضوعية تكتسب طبيعة مميزة فى كل صراع على حدة . فليس من المعقول مثلا لدى تشخيص تدخل اجنبى ما ان نساوى بين تدخل قوى كبرى من خارج الاقليم كلية وبين تدخل دولة متخلفة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى تتجاور معها جغرافيا حتى لو كانت الاداة العسكرية قد استخدمت . كما أنه ليس من المقبول ان نساوى بين تدخل اجنبى لحماية دولة ضعيفة من عدوان دولة قوية ، وبين تدخل آخر يرمى الى عكس ذلك . وفى السياق نفسه ، فإن المطالب التى ترفع بحق تقرير المصير من قبل حركات سياسية فى العالم الثالث فى مواجهة دولة من دول هذا العالم تشترك معها فى الثقافة والبناء الاجتماعى او الميراث السياسى التاريخى المشترك تختلف اختلافا بينا عن هذه المطالب المرفوعة فى وجه دولة اجنبية قوية ذات ميراث توسعى او امبريالى . وينطلق الأمر ذاته على جميع المجالات الموضوعية الأخرى . اذ ان تعقد النسيج الاجتماعى والسياسى للعالم الثالث ينعكس بالضرورة على تعقد الصراعات الدائرة فيه ، واكتساب كل منها طبيعة مستقلة موضوعيا .

وإضافة لذلك ، فإنه يندر ان نجد صراعا من الصراعات الدائرة يخلو من هذا التداخل الغريب بين الموضوعات ، بل وحتى مستويات العلاقات الدولية والمحلية والاقليمية . فغالبية تلك الصراعات اهلية واقليمية ودولية فى آن واحد ، كما انها تشتمل على موضوعين او اكثر من الموضوعات التى سلف ذكرها . فالصراع فى افغانستان ينطوى على موضوعات تتصل بالتدخل الأجنبى ، والصفة التمثيلية للحكومة والتغيير الاجتماعى فى آن واحد . أما الصراع فى كمبوتشيا فإنه يشتمل على قضايا التدخل الأجنبى وتمثيلية الحكومة مع وضع خاص لقضية التغيير الاجتماعى والسياسى يرتبط بتاريخ المذابح المروعة التى قامت بها حكومة الخمير الحمر ضد شعبها بالذات خلال الفترة القصيرة التى حكمت فيها هذه الحكومة . أما فى القرن الأفريقى فإن حق المصير فى ظروف خاصة للغاية يرتبط بالمنازعات حول الترتيبات الجغرافية السياسية . وفى حالة تشاد تثور مشكلتا التدخل الأجنبى وتمثيلية الحكومة مع نزاع اقليمى مميز فى مرحلة اولى . وفى مرحلة تالية انسحبت قضية التمثيل مع تصفية المعارضة المسلحة للحكومة من

الناحية العملية وتبقى قضية النزاع حول اقليم أوزو . وهكذا .

واذا كان من الصعب ان نتناول موضوعات الصراع بأى تصنيف مقبول ، فإن من اللازم مع ذلك ان نميز بين التسويات التى تمت بالفعل تبعا لدرجة تغطيتها لموضوعات النزاع وتكامليتها واستراتيجية حلها . ويمكننا هنا ان نقترح تمييزا بسيطا بين تسويات ناقصة ، واخرى مكتملة . وتكون التسوية ناقصة اذا قصرت عن تغطية جميع الموضوعات الجوهرية موضع النزاع وتركت بعضها دون حل ، او اذا قامت على تحطيم زمنى لوحدة الموضوعات بحيث تحل موضوعات معينة فى مرحلة ثم نترك موضوعات اخرى للحل فى مرحلة تالية دون اى ضمان لذلك . أما التسوية المكتملة فهى تلك التى تغطى جميع الموضوعات بصورة مترابطة .

والواقع انه من وجهة النظر هذه ، فإن معظم جهود التسوية الأقليمية التى تجرى منذ عام ١٩٨٦ قد استقرت على تسويات ناقصة ، الى حد كبير . واذا كانت ثمة سمة مميزة لجميع هذه التسويات فهو تركيزها على الترتيبات العسكرية التى تعطى فرصة كبيرة لازاحة حكومات راديكالية موالية للسوفييت دون الوصول الى مبادىء مستقرة بصدد قواعد مشروعية مقبولة للحكم او للترتيبات الأقليمية بين الدول او عملية اعادة توحيد بلدان مزقتها حروب اهلية طويلة .

فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان هى فى جوهر الأمر صفقة تبادل بين انسحاب القوات السوفيتية من ناحية وكف الولايات المتحدة وباكستان عن تقديم المساعدات العسكرية لمنظمات المجاهدين ، من ناحية اخرى . والواقع ان جوهر القضية الأفغانية وهو تشكيل حكومة تمثيلية لم يكن موضع اتفاق ـ كما ان طبيعة هذه الحكومة ومبادىء تشكيلها والاجراءات الضرورية لتكوينها لم تكن ايضا موضع اتفاق لا فقط بين الحكومة والمجاهدين ، بل ايضا بين منظمات المجاهدين انفسهم . فقد قدمت حكومة بابراك كارمال وحكومة نجيب الله اقتراحات رفضتها منظمات المجاهدين وباكستان . على حين ان منظمات المجاهدين ـ او بالأحرى تحالفهم ـ كانت قد قدمت مشروعا لحكومة انتقالية تسبق توقيع معاهدة جنيف رفضتها الحكومة الأفغانية ولم يسع الاتحاد السوفيتى قبولها . وبالتالى لم يكن من الممكن امام ممثل الأمم المتحدة الذى قام على الاشراف على عملية التسوية سوى ان يقوم بقراءة بيان عن الحكومة التمثيلية له طابع مجرد وغير متفق عليه . واذا كان من المعروف والمتفق عليه ان موازين القوى العسكرية بين الجيش الحكومى من ناحية وقوات المجاهدين من ناحية اخرى سوف ينقلب بشدة لصالح الأخيرة بعد الانسحاب السوفيتى فإن من المتوقع ان تنجح قوات المجاهدين فى ازاحة الحكومة الحالية بالقوة المسلحة ، الأمر الذى قد يستغرق بعض الوقت بعد اتمام الانسحاب السوفيتى . ومن هنا يمكننا ان نؤكد ان توقيع معاهدة جنيف لا يعنى وقف الحرب الأهلية ـ وكذلك ، فإن الخلافات بين منظمات المجاهدين انفسهم والتناقضات الاجتماعية الشديدة التى قادت الى الحرب الأهلية اصلا قد تنتهى الى فترة طويلة نسبيا من عدم الاستقرار السياسى . واذا لم يكن ثمة اتفاق على مبادىء تشكيل حكومة شرعية وتمثيلية فإن القوة وحدها سوف تحسم الموقف .

ويمكننا ان نرى بوضوح ايضا ان التسوية الجارية حاليا فى الجنوب الأفريقى تنطوى على اضعاف شديد وحتمى للحكومة الراديكالية فى انجولا وقد تنتهى على المدى المتوسط والبعيد الى ازاحتها وتشديد قبضة جنوب افريقيا على المنطقة بعد تصفية الأساس العسكرى للنفوذ السوفيتى والكوبى . وهنا ايضا نجد ان مضمون التسوية فى الأمد البعيد هو تصفية النفوذ السوفيتى وازاحة حكومة او حكومات راديكالية موالية للسوفييت وضمان ذلك عن طريق الترتيبات العسكرية المادية . فالتفاوض حول تلك الترتيبات قد شغل هذا الحيز الزمنى الطويل نتيجة وعى حكومة انجولا وكوبا بأن هذا هو المقصد الجوهرى للولايات المتحدة وحكومة جنوب افريقيا العنصرية . ولذلك ، فإن الحكومتين الأنجولية والكوبية قد تفاوضتا باستبسال للحصول على ضمانات أمن كافية ضد التدخل العسكرى لجنوب أفريقيا المباشر وغير المباشر (أى عن طريق تعزيز القوة العسكرية لليونيتا) بعد الانسحاب الكوبى ، واطالة الجدول الزمنى لانسحاب كوبا من انجولا بهدف تمكين الحكومة من دعم قواتها وتحديثها وتدريبها للتصدى وحدها لاحتمالات عدوان جنوب افريقيا المباشر وغير المباشر .. ومهما كان من امر النتائج المحتملة للمفاوضات فى صياغتها النهائية فإن الافتراض الذى تعمل على اساسه الدبلوماسية الأمريكية هو ان يحدد انسحاب القوات الكوبية سوف يفضى آجلا او عاجلا الى ظروف تمكن جنوب افريقيا من السيطرة العسكرية على المنطقة كلها واسقاط الحكومات الراديكالية لا فقط فى أنجولا ، بل وايضا فى موزمبيق وربما ايضا فى زامبيا وزيمبابوى او على الأقل ابتزازها عسكريا وفرض الشروط على تكوينها وسياساتها .

والواقع ان الأمر نفسه صحيح فيما يتصل بالتسوية الجارية التفاوض بشأنها فى كمبوتشيا .

والواقع أن الاتحاد السوفيتى يدرك تماما ان قيامه بدور اكبر فى التوازنات السياسية فى آسيا يحتم تخليه عن الجزء الأكبر من نفوذه فى فيتنام وكمبوتشيا . وقد كانت مبادرة جورباتشوف الخاصة بآسيا تعبيرا عن هذا الوعى . إذ عرض جورباتشوف فى هذه المبادرة التخلى عن الوجود البحرى السوفيتى فى خليج كام آران فى فيتنام

وتخفيض عمليات نشر القوات الجوية والبحرية فى شتى انحاء شمال شرق آسيا فى مقابل تخلى الولايات المتحدة عن قواعدها العسكرية فى الفلبين . وحيث ان موازين القوى الحاكمة للمنطقة بصورة عامة لاتميل لصالح الدول الحليفة للاتحاد السوفيتى ، فإن مجرد سحب القوات السوفيتية من المنطقة ـ مهما كان المقابل الذى يتوقعه السوفييت ـ ينطوى بالضرورة على تقنين للسيطرة العامة للدول الحليفة للغرب وخاصة تلك التى تجمعت تحت اسم رابطة الآسيان ASEAN . وفى حالة كمبوتشيا فإن من المستقر عليه ان القوات الفيتنامية سوف تنسحب من كمبوتشيا . ولكن الخلاف لايزال قائما حول ما اذا كانت الحكومة الحالية التى يرأسها هتى سن يجب تنحيتها قبل الانتخابات العامة التى تتم تحت اشراف حكومة ائتلاف من المنظمات العسكرية المعارضة الثلاث بالاضافة الى الموالين لفيتنام ، ام انها ستتنحى بعد هذه الانتخابات . والواقع ان جوهر قضية كمبوتشيا كما تبدو فى دبلوماسية التسوية هى الى اى حد يجب السماح للخمير الحمر المتهمين بالابادة الجماعية خلال فترة حكمهم من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ بالعودة الى السلطة ، باعتبارهم اكبر قوة عسكرية فى كمبوتشيا . اى ان جوهر الخلاف هو إلى اى حد يجب ان تكون حكومة كمبوتشيا تعبيرا عن النفوذ الصينى فى مقابل النفوذ الغربى ، بما ينطوى عليه ذلك من آثار داخلية وخارجية .

أما فى حالة نيكاراجوا فإن مشروع السلام المبرم فى اغسطس ١٩٨٧ يمثل صيغة تسوية متوازنة وكاملة الى حد بعيد . وجوهر هذا المشروع هو ضمان امن نيكاراجوا ضد الاعتداءات الأمريكية غير المباشرة والتى تستخدم منظمة الكونترا فى مقابل ضمان التحويل الديمقراطى فى نيكاراجوا فى اتجاه حكومة تمثيلية . غير ان رفض الولايات المتحدة لهذا المشروع ينطوى على اصرارها على اسقاط حكومة نيكاراجوا (الساندنيستا) الراديكالية ، وعدم قبولها لأى تسوية لاتتضمن هذه النتيجة . والواقع ان اية محاولة لانهاء الحرب الأهلية تؤدى الى خلع الساندنيستا من السلطة فى نيكاراجوا سوف تقود حتما الى تفسخ المجتمع والمزيد من عدم الاستقرار . فمحاولة فرض سلطة الكونترا تتناقض مع الحقائق الداخلية فى نيكاراجوا والحقائق الأقليمية لأمريكا الوسطى ، وخاصة اجماع دول امريكا الوسطى على نبذ التدخل العسكرى الأجنبى فى اشارة واضحة لسياسة نزع استقرار نيكاراجوا التى تتبعها الولايات المتحدة ، اى ان مشروع اغسطس ١٩٨٧ قد عالج القضايا المثارة فى الحرب الأهلية فى نيكاراجوا معالجة شاملة ومترابطة ولكن هذا المشروع نفسه لايجد طريقه الى التطبيق بسبب المعارضة الأمريكية التى لاتقبل التوازن فى هذا المشروع .

والواقع ان الصراعات الأربعة السابقة هى التى تمثل ساحات للمواجهة بين الشرق والغرب بصورة سافرة ، وهى ايضا تلك التى تحركت فيها التسوية السياسية لعملية اسرع من غيرها الى حد ما .

فحالة العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية هى ايضا نموذجا للاستقطاب بين الشرق والغرب أو الاتحاد السوفيتى (والصين فى هذه الحالة ايضا) من ناحية والولايات المتحدة من ناحية اخرى لما يربو على خمسة وثلاثين عاما . ومع ذلك ، فإن ما يجرى منذ بداية الصيف ليس فى واقع الأمر محاولة لتسوية الصراع . ولكنه يمكن ان يعتبر ايضا محاولة لانهاء الحرب وبداية مرحلة جديدة من علاقات التعايش النشط . ولا نجد بالطبع فى هذه الحالة اية محاولة لازاحة السلطة الراديكالية الموالية للسوفييت فى كوريا الشمالية . ولكن من المؤكد ان هناك قدرا من الأمل فى دفع حركة انفراج وانفتاح داخلى وخارجى فى هذا البلد يجعلها اقل تناقضا وصداما مع المصالح الأمنية والسياسية للغرب فى آسيا .

وقد ارسل المسئولون فى كوريا الشمالية عددا من الاشارات للاعراب عن نيتهم فى إحداث تغييرات كبيرة تقلل من عزلتها وتنمى علاقاتها مع الدول الرأسمالية . وتتم هذه التغييرات ببطء ! استجابة للتحول الحادث فى كل من الصين والاتحاد السوفيتى وكثمرة لحل مشكلة الخلافة السياسية باستقرار التوافق على كيم يونج ابن كيم ايل سونج كسكرتير عام لحزب العمل وهو يعتبر من المجددين . وفى هذا السياق لايمكن استبعاد اهمية وجدية الاتصالات الأخيرة التى تمت فى شهر يوليو بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وانعكاساتها طويلة المدى على تطبيع العلاقات بين الدولتين وانهاء حالة الحرب بينهما . وعلى الرغم من عدم قبول كل من الدولتين للمبادرات التى اعلنتها الدولة الأخرى وفشل فكرة عقد لقاء بين البرلمانيين منهما فإن هناك اصرارا واضحا على استمرار الاتصالات ، التى قد تسفر فى النهاية عن هذه النتيجة .

وهناك خمسة صراعات اخرى تجرى جهودا دولية او اقليمية لتسويتها . وثمة ثلاثة من هذه الصراعات تقوم بين دول متجاورة وهى العراق وايران ، والصومال واثيوبيا ، وتشاد وليبيا . وجوهر هذه الصراعات ينطوى على جانبين : المطالب الاقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية بما يشمل ضمانات للأمن . ولا توجد وثيقة تحدد المبادىء العامة للتسوية الا فى حالة الحرب العراقية الايرانية . وهى تتمثل فى القرار ٥٩٨ لمجلس الأمن . ولاشك ان هذه الوثيقة اذا عدت صيغة للتسوية تتسم بالشمول والتكامل . ومع ذلك فإن الجوانب الاجرائية لا تقل اهمية عن الاعلان العام الغامض للمبادىء . وتسعى المفاوضات التى تتم بصورة غير مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع هذا القرار

موضع التنفيذ من خلال التوصل الى اتفاق حول الاجراءات . واذا اخذنا بالمداولات التى تمت حتى الآن فى جنيف ونيويورك فإن الانطباع الذى قد يصل اليه الباحث هو ان فلسفة التفاوض الراهنة قد لا تنتهى الى اتفاق له جدارة موضوعية عالية . اذ تتركز المفاوضات على توزيع قيم ثمينة لكل من الطرفين تبعا لقاعدة اللعبة الصفرية . أى أن ما يكسبه طرف يخسره الطرف الآخر . وبسبب التوازن الحرج والدقيق بين الدولتين ، فإن اى خسارة لأى طرف قد تؤلب لديه عوامل الرغبة فى استعادتها فى فترة لاحقة . ويثور هذا الانطباع بصفة خاصة فى المجال الاقليمى وتحديد التفاوض حول الحدود بين الدولتين بعد الغاء العراق لاتفاقية ١٩٧٥ ومطالبتها بالسيادة الكاملة على شط العرب .

أما فى حالتى الصراع بين ليبيا وتشاد وبين الصومال واثيوبيا فان المطالب الاقليمية قد لايمكن تسويتها بدون الاحتكام الى القانون الدولى المستقر . ففى حالة الصراع بين الصومال واثيوبيا المبدأ المتفق عليه داخل منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولى هو بقاء الحدود على ماهى عليه (دون تغيير) أى تخلى الصومال عن مطالبها الاقليمية فى الأوجادين . أما فى حالة الصراع بين تشاد وليبيا خاصة دول السيادة على أوزو فان الأمر يتطلب تحكيما دوليا . ومع ذلك ، فان لب التسوية التى تتمتع بجدارة حقيقية يكمن فى محاولة ايجاد حل يحقق رضا الطرفين . وقد يتحقق ذلك من خلال التوظيف المشترك للأقاليم المتنازع عليها ـ وربما ايضا تطبيق فكرة الحدود المفتوحة ، عوضا عن النزاع الذى لاينتهى حول أحقية السيادة القطعية .

والى جانب الصراعات الاقليمية الثلاثة السابقة . فهناك صراعان يدوران حول توحيد او تجزئة الدولة فى كل من الصحراء الغربية وقبرص . وقد تحرك هذان الصراعان نحو التسوية بفضل جهود الأمم المتحدة . ففى حالة الصحراء الغربية تقوم صيغة التسوية على فكرة الاستفتاء حول حق تقرير المصير . ولاشك ان الترتيبات الاجرائية هى جزء لايتجزأ من النتيجة المتوقعة . ويتوقع أكثرية المراقبين ان تسفر عملية الاستفتاء بعد شهور عن أغلبية للانضمام الى المغرب عوضا عن الاستقلال . ومع ذلك ، فإن هذه النتيجة سوف تعتبر هزيمةكاملة لمنظمة سياسية لها قوة عسكرية مشهود بها ، وقامت ٧٢ دولة بالاعتراف بها . وقد يفضى ذلك الى استمرار النزاع بالرغم من نتائج الاستفتاء بسبب عدم التراخى حول الاجراءات . ومن هنا فان لب التسوية ينبغى ان يتمثل فى تنازل مغربى مقابل يقوم على الاستقلال الذاتى فى اطار الوحدة . أما حالة قبرص فان الجهود الدبلوماسية لاتزال فى مرحلة مبكرة من البحث عن صيغة .

ثالثا : انفاذ التسويات الاقليمية :

يقصد بانفاذ التسويات بالمعنى القانونى تنفيذ التعهدات التى ينتهى اليها اتفاق دولى . على أننا نستخدم المصطلح هنا بدلالة سياسية أشمل . فانفاذ التسوية تعبير يحيط بمعنى تقريب الأطراف المشتبكة فى صراع اقليمى من منطقة للتنازلات المتبادلة تصلح أساسا لتفاوض جاد ، وتكييف الظروف المادية بما فيها المشروعية الدولية بحيث تدفع هذه الأطراف لعقد اتفاق ، واخيرا وضع ضمانات كافية لاقدام الأطراف على تنفيذ تعهداتها تبعا للاتفاق المعقود بينها .

واذا حكمنا بما تم انجازه حتى الآن على طريق التسويات الاقليمية للصراعات العشرة التى ذكرناها سلفا . فإنه يمكننا إستخلاص ستة مقتربات لانفاذ هذه التسويات : ثلاثة منها تقوم على التكييف المادى : أى السياسى والعسكرى للصراعات ، وثلاثة أخرى تقوم على مناهج وأدوات لاشتقاق أو اختفاء المشروعية الدولية على الاتفاقات المعقودة أو التى بسبيلها الى العقد .

وسوف نتحدث بإيجاز عن كل من هذه المقتربات تبعا لأهميتها كما تظهر من دبلوماسية التسويات الاقليمية

١ ـ مقترب موازين القوى (العسكرية) :

يمكن القول أن جميع الصراعات الاقليمية النشطة قد وضعت على قائمة الدبلوماسية الدولية بغرض التسوية فى ظروف تميزت بتحولات ملموسة فى موازين القوى العسكرية ، ولم يكف الأطراف عن محاولة تحسين هذه الموازين لصالحهم حتى اللحظة الأخيرة من المفاوضات . ويمكننا ان نستخلص هذا الاتجاه من سبعة الصراعات الاقليمية النشطة فى القائمة التى اخترناها للتحليل .

وأبرز نموذج لهذا المقترب هوحالة التسوية الجارية فى أفريقيا الجنوبية . فحتى ربيع عام ١٩٨٨ كان جنوب أفريقيا للقوات الكوبية فى أنجولا منخفضا . فقد اعتقدت انها أمام قوة متوسطة التدريب والتسليح ويمكن التعامل معها باستخفاف . وقد تغير هذا التقدير جذريا بعد ان انتصر الكوبيون عليهم فى المعركة الكبيرة التى استهدفت السيطرة على سد كالويكا الذى يتم امداد ناميبيا عن طريقه بالمياه ـ فى يونيو . وأصبح من الممكن نتيجة لتحريك القوات الكوبية بالقرب من الحدود مع ناميبيا دك مواقع قوات جنوب افريقيا فى ناميبيا مباشرة . وقد تمكنت القوات الكوبية كذلك من موازنة قوة الطيران الخاصة بجنوب أفريقيا ببناء عدد من المطارات الحديثة واستخدام طائرات الميج الأحدث فى الترسانة السوفياتية . كما انهت كوبا التفوق الجوى لجنوب أفريقيا بإستخدام الصواريخ المضادة للطائرات . وهكذا لم يعد من الممكن فقط الدفاع بفعالية عن الحدود الشرقية الجنوبية لأنجولا بل وتهديد جنوب أفريقيا ذاتها عسكريا . وقد كان ذلك هو العامل الرئيسى الذى دفع

جنوب أفريقيا للتفاوض بجدية . وهذا الجانب العسكرى ذاته يكمن وراء امتداد المفاوضات عبر تسع جولات للمفاوضات منذ مايو ١٩٨٨ وذلك بسبب اصرار كوبا وأنجولا على ضمان قدرة دفاع فعالة ضد قوات اليونيتا التى تستخدمها جنوب أفريقيا للعدوان على أنجولا ، أما فى حالة أفغانستان فان الموقف العسكرى كان يتطور بصورة عكسية ضد صالح الاتحاد السوفيتى والحكومة الماركسية . فمع تولى جورباتشوف للسلطة كان السوفييت يعتقدون انه يمكنهم عقد صلح مشرف يحافظون به على تواجد قوى للماركسيين فى الحكومة المقبلة اذا حسنوا وضعهم العسكرى . وقد نجحوا فى ذلك الى حد كبير خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بدفع قوات أفضل تدريبا وارتفعت خسائر المجاهدين الى أرقام قياسية وأصابهم الارهاق الى حد كبير . على أن قيام الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها لهم الى نحو ٦٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٧ وتزويدهم بصواريخ ستينجر قد قلبت موازين القوى الى حد كبير . اذ أمكن للمجاهدين تحييد سلاح الطيران السوفيتى تماما وفقد السوفييت مايقدر بـ ٢٧٠ طائرة خلال عام ١٩٨٧ وحده . كما حسن المجاهدون من ادائهم العسكرى عن طريق التدريب الأفضل فى باكستان وتعظيم التنسيق بين أكثر من ٨٠٠ قائد عسكرى فى أفغانستان ذاتها بالاضافة الى التحسن الجذرى للتسليح وخاصة من مدافع الهاون . وقد أدى ذلك كله الى أن وقر فى ذهن السوفييت انهم لايستطيعون كسب الصراع عسكريا وأن بقاءهم يعنى نزيفا عسكريا لايطيقونه الى جانب الخسائر السياسية والدبلوماسية من استمرار تواجدهم هناك . وكانت اتفاقية جنيف تعبيرا عن الانقلاب الجذرى الذى أصاب موازين القوى العسكرية وتعدد هجمات المجاهدين على كابول واستيلائهم المتكرر على عدد من العواصم الاقليمية .

أما فى كمبوتشيا فإن المواجهة العسكرية بين نحو مائة الف جندى فيتنامى وخمسين الفا من جنود الحركات العسكرية المعادية لهم لم تشهد تحولا جذريا . على أن هناك عاملين عسكريين أديا الى تطور الموقف فى غير صالح فيتنام . فقد تلقى الخمير الحمر كميات هائلة من أحدث الأسلحة الصينية ونجحوا فى تخزينها داخل كمبوتشيا . أما العامل الثانى فهو زيادة خسائر الفيتناميين من الحرب الدائرة والضعف المتواتر لقدرتهم على تحمل الأعباء الاقتصادية لاستمرار الحرب . وقد كان ذلك العاملان هو مادفع وزير خارجية فيتنام للاعلان عن نية بلاده فى سحب كل القوات الفيتنامية من كمبوتشيا قبيل ربيع عام ١٩٩٠ . وبذلك نجحت فيتنام فى تصدير التناقض الى جبهة القوى الغربية والاقليمية المعادية لهم . اذا لم تصبح القضية هى فرصة انسحاب فيتنام بالقوة العسكرية ، بل تحديد نسب النفوذ الغربى الذى يستخدم قوات سيهانوك وقوات الوطنيين ، والنفوذ الصينى الذى يستخدم الخمير الحمر فى الحكومة المقبلة فى فيتنام . وبدأ السباق بين الغرب (الولايات المتحدة ، فرنسا ، دول الاسيان) من ناحية والصين من ناحية أخرى حول زيادة القوة العسكرية لحلفائهم . وأصبحت الصداقات العسكرية بين هذه الأطراف أكثر توترا من المعارك بينهم جماعة والقوات الفيتنامية .

أما فى حالة نيكاراجوا فإن الموقف العسكرى كان يتغير بسرعة لصالح جيش الساندنيستا . فبعد أن تمكن رجال الكونترا بدعم أمريكى غير مسبوق فى اى منطقة أخرى من أختراق نيكاراجوا بنحو عشرة الاف جندى خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ فان الجيش الحكومى قام بهجوم مضاد ناجح واسع النطاق منذ يناير ١٩٨٨ . ويقدر أن قرار الكونجرس الأمريكى بوقف المساعدات العسكرية للكونترا كان من شأنه ان يعطل تماما قدرة الكونترا على القتال فى يونيو عام ١٩٨٨ لولا إتفاق وقف اطلاق النار فى ١٥ ابريل تطبيقا لاتفاق ٢٣ مارس ١٩٨٨ الذى عقد تطبيقا لخطة سلام الكونتادورا فى أغسطس ١٩٨٧ .

وفى حالة الحرب العراقية الايرانية فإن التحول الهائل فى الموازين العسكرية خلال العام الذى تلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد أحدث أثره فى النهاية بقبول ايران لهذا القرار . وقد تجسد هذا التحول فى الانتصارات العسكرية العراقية المتتالية التى كان أهمها تحرير الفاو وكافة المواقع العراقية التى احتلتها ايران فى هجوم كربلاء عام ١٩٨٦ ، وفى خسائر البحرية الايرانية فى المصادمات مع الأسطول الأمريكى ، وخسارة حرب الصواريخ بعيدة المدى . والأمر الأهم هو ان الارادة الدولية كانت توشك على الاقتراب من التوافق حول اصدار قرار جديد بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد ايران بإعتبارها الطرف الرافض لقرار مجلس الأمن . وقد هدد ذلك بمزيد من تدهور القوة العسكرية الايرانية .

وكانت الهزائم العسكرية الليبية المتلاحقة فى الجبهة مع تشاد قد سبقت اعتراف الرئيس القذافى بإن تدخله فى تشاد كان خطأ يجب تصحيحه . وفى نفس الوقت فقد كانت ليبيا قد قامت بتدعيم قواتها فى القواعد القائمة فى تيمو وطانوا ومعاطن السرة القريبة من الحدود . وتم تعزيز التدابير الدفاعية الليبية . بل وبدأ فى ابريل أن الجيش الليبى مجهز لهجوم كبير على شمال تشاد قبل انتخابات الرئاسة الفرنسية وهو مالم يحدث بسبب توقعات خسائر عسكرية ودبلوماسية كبيرة حتى لو تحقق انتصار ليبى . وكان البديل المفتوح هو الطريق الدبلوماسى .

وعلى جبهتى الصومال من اثيوبيا ، والبوليساريون المغرب كان الموقف العسكرى جامدا الى حد كبير لصالح كل من اثيوبيا والمغرب . وكان أى تعديل للموقف العسكرى يستلزم انفاقا اقتصاديا وجهدا عسكريا وتعبئة سياسية ودبلوماسية ليست بطاقة أى من الصومال والبوليساريو (ومن ورائها الجزائر) لتحقيق نتائج مشكوك فيها . وبالتالى لم يعد امام كل منهما غير الطريق الدبلوماسى .

٢ ـ مدخل التوافق بين القوى العظمى يمكن القول بأن دبلوماسية التسويات الاقليمية قد قطعت شوطا أطول حيثما أمكن تحقيق توافق بين القوتين العظميين من الناحية السياسية ، وحيثما ترجم هذا التوافق فى ضبط متبادل للظروف العسكرية للصراعات الاقليمية بهدف تسويتها . فاذا استثنينا الصراعات التى تشتبك فيها القوى الكبرى مباشرة وهى أفغانستان ونيكاراجوا ، فإن بقية الصراعات النشطة ، فى العالم الثالث قد خضعت لتفاهم امريكى ـ سوفيتى حول تسويتها من حيث المبدأ وترك لكل منهما اسلوب الضغط المناسب على حلفائه . وطريقة اقناعهما بالاقدام على تنازلات هامة من أجل عقد اتفاقات تسوية .. ومع ذلك ، فإن الأمر الواضح هو أن التنازلات قد تمت اساساً من الجانب السوفيتى فى غالبية هذه الصراعات .. ولاشك ان الاتحاد السوفيتى قد أقدم على الضغط على حكومة الساندينستا فى نيكاراجوا ، وعلى كل من كوبا وآنجولا ، وعلى الفيتنام وحكومة كمبوتشيا الموالية لهما ، وعلى اثيوبيا وليبيا من اجل ابداء مرونة كافية والاقدام على تنازلات تكفى لتحريك عجلة التسوية الدبلوماسية للصراعات التى يشتبكون فيها .. وفى المقابل فان الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها للضغط على حلفائها الا فى حالة جنوب أفريقيا . وكذلك قبلت الولايات المتحدة المشاركة فى الضمانات الدولية التى اعتبرها السوفييت شرطا لازما لاتفاقية جنيف بخصوص افغانستان .

٣ ـ مدخل توطين الصراعات الاقليمية :

وفى حالات عديدة تكاد جهود التسوية للصراعات الاقليمية لاتعنى انهاء هذه الصراعات فعلا ، بل مجرد توطينها بمعنى نفى الاشتباك بين الجانب الدولى والجانب الوطنى لهذه الصراعات . فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان تعنى فى الجوهر أفغنة الصراع بعد اتمام انسحاب القوات السوفيتية . وكذلك فإن المفاوضات الجارية فى جنوب القارة الأفريقية لايتوقع ان تسفر الا عن استمرار الصراع بين الحكومة الشرعية والقوات المتمردة عليها فى أنجولا ، وربما ايضا فى ناميبيا بعد حصولها على الاستقلال وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا مع التزام جنوب افريقيا العنصرية بعدم الاعتداء العسكرى المباشر عليها . وفى حالة نيكاراجوا نجد ان الولايات المتحدة كانت تنتهج خط توطين الصراع لتحقيق مآربها الخاصة باستخدام جبهة الكونترا . وحتى الان باءت هذه الاستراتيجية بالفشل العسكرى ، ولكن من غير المستبعد أن تنجح على جبهة الاقتصاد وذلك بدفع نيكاراجوا الى الانهيار الاقتصادى التام . وكذلك ، فإن الصراع فى كمبوتشيا من شأنه ان يتحول الى حرب أهلية بين المنظمات العسكرية الثلاث المناهضة للوجود الفيتنامى بعد انسحاب القوات الفيتنامية .

٤ ـ مدخل المشروعية عن طريق الأمم المتحدة .

ويمثل ذلك المدخل بديلا ومكملا للمداخل العسكرية والسياسية السابقة . فنلاحظ ان أربعة من هذه الصراعات الاقليمية قد دخل الى طريق التسوية عبر قرارات أو قنوات الأمم المتحدة ، وهى الصراع العراقى ـ الايرانى ، والصحراء الغربية ، والحرب فى أفغانستان ، وأخيرا حالة قبرص . واضافة لذلك فإنه من المقرر ان تتم تسوية الصراع فى الجنوب الأفريقى رسميا تحت اشراف الأمم المتحدة بعد أن تنجح أعمال الوساطة التى تقوم بها الولايات المتحدة منفردة . وكذلك الأمر ، فإن تسوية مشكلة كمبوتشيا لابد أن تعبر من بوابة الأمم المتحدة فى نهاية المطاف اذا مانجحت الجهود الحالية التى تقوم بها قوى اقليمية ودولية .

٥ ـ مدخل المشروعية عن طريق منظمات اقليمية :

وينفرد الصراعان الاقليميان بين تشاد وليبيا من ناحية والصومال واثيوبيا من ناحية اخرى بأنهما ينتميان الى هذا المدخل . حيث تقوم منظمة الوحدة الافريقية وحدها بالجهود الرامية الى تسوية هذين الصراعين بصورة مقبولة من الأطراف المعنية مباشرة ومن المجتمع الأفريقى والدولى والى جانب هذين الصراعين ، فإنه مما لاشك فيه أن تسوية الصراع فى كمبوتشيا تقوم من الناحية السياسية على عاتق رابطة الاسيان ASEAN ، وان تسوية الصراع فى نيكاراجوا يقوم على الجهد الدبلوماسى الدءوب لمجموعة دول الكونتادورا .

٦ ـ مدخل الاستفتاء والتحكيم واللجان الدولية المحايدة :

وهذا المدخل الأخير هو اقدر المداخل لانفاذ التسويات الاقليمية . فوفقا لمبادرة بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة فإن تسوية الصراع فى الصحراء الغربية سوف يقوم على قاعدة الاستفتاء الشعبى من اجل تقرير المصير . كما أنه وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد تشكل لجنة دولية محايدة لتحديد من بدأ حرب الخليج وذلك كجزء من مجموعة المبادىء والاجراءات الهادفة لتسوية الصراع بين العراق وايران .

ومن المثير ان هاتين هما الحالتان الوحيدتان اللتان استعان العالم فيها بمبدأ قانونى واضح أو بإسلوب

قضائى (التحكيم) لدى تسوية الصراعات الاقليمية ، الى جانب حكم محكمة العدل الدولية بلاهاى لصالح نيكاراجوا وضد الولايات المتحدة التى لم تقبله .

رابعا : إحتمالية إستقرار التسويات الاقليمية الراهنة :

ومن أعقد الأمور فى العلوم السياسية أن نقدر سلفا حظ أى اتفاق دولى او تسوية اقليمية من الاستقرار فى المستقبل . ويضاف الى هذا التعقيد ان جهود التسوية الراهنة لم تصل الى اتفاقيات ملزمة الا فى حالات محدودة هى حالة افغانستان والصحراء الغربية وربما الجنوب الافريقى . وحتى هذه الحالات ليست بدون انقطاعات وشوائب هامة وتحفظات معلنة وشروط متبادلة التنفيذ يتوقف الالتزام بها على عوامل متغيرة وأرضية هشة ، مثلما يبدو من توقف الانسحاب السوفيتى من افغانستان على سبيل المثال .

واذا جاز لنا ان نحكم سلفا على مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية الراهنة تبعا لفلسفتها ، وتبعا للعوامل السابق ذكرها فى هذا البحث ، فإن من المرجح أن غالبية هذه التسويات لن تعتمد طويلا فى وجه الزمن بسبب عوامل متعددة نوجزها فيما يلى :

١ ـ عدم مشاركة أطراف وطنية فى جهود التسوية . فكما اسلفنا نجد ان عديدا من التسويات لم تشمل أطرافا اساسية فى الصراع ولايتوقع التزامها بها . وبالتالى فإن توطين الصراع هو أقرب النتائج المتصورة لهذه التسويات ، الأمر الذى قد يعصف فى النهاية بذات مبادئها واجراءاتها .

٢ ـ هشاشة أوضاع الوفاق الحالى . فإذا كانت التسويات التى قطعت شوطا كبيرا قد تحركت بفضل تنازلات سوفيتية تقوم على فلسفة جورباتشوف ، فإن التعنت الأمريكى قد يقود فى النهاية الى انهيار مدرسة جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى ، وبالتالى الى تجدد الصراع فى هذه المناطق ذاتها .

٣ ـ حرج الموازين العسكرية واحتمالات تغيرها : ففى حالات عديدة جاءت دوافع التسوية ذات طبيعة مؤقتة ومخالفة لحساب طاقة القوة المقارنة بين الأطراف المشتبكة مباشرة فى الصراع . فقبول وقف اطلاق النار من جانب ايران لم يكن بسبب عوامل طويلة المدى وانما بسبب الانهيار المفاجىء للقدرات العسكرية نتيجة ظروف داخلية ودولية يمكن تغييرها على المدى المتوسط والطويل . وكذلك فإن الحرب الأهلية فى نيكاراجوا وافغانستان وانجولا قد تتكيف تبعا لما اذا كان ثمة رئيس ديموقراطى او جمهورى فى الولايات المتحدة .. وهكذا .

٤ ـ محدودية الجدارة الموضوعية للتسويات ذاتها . فكما لاحظنا فإن غالبية جهود التسوية الراهنة تقوم على فلسفة اللعبة ذات الحصيلة العنصرية ولاتستكشف امكانيات ايجاد مصلحة مشتركة غير قابلة للتجزؤ بين الأطراف المتصارعة . وثمة بعض التسويات التى تجنبت جوهر موضوعات النزاع . ففى حالة افريقيا الجنوبية لايتوقع ان تعمد اية تسوية لاتصفى نظام العزل العنصرى ذاته فى جنوب افريقيا نفسها .



ثانيا : التسويات الاقليمية فى دبلوماسية الوفاق



[١]

مفاوضات الانسحاب السوفيتي من أفغانستان

حسن أبو طالب

فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ تم التوقيع على أربع أتفاقيات متكاملة مثلت نتاج عملية التفاوض غير المباشرة برعاية الأمم المتحدة بين أطراف المشكلة الأفغانية الأربعة وهم الاتحاد السوفييتى وأفغانستان من جانب ، والولايات المتحدة وباكستان من جانب اخر والاتفاقيات الأربع التى تم التوقيع عليها هى :

١ ـ اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول مبادىء العلاقات المتبادلة وبالأخص حول عدم التدخل والامتناع عن التدخل المسلح ، وتضمنت الاتفاقية الأسس الخاصة بالامتناع عن كافة أنواع التدخل المسلح والأعمال التخريبية والاحتلال العسكرى وكل المحاولات التى يمكن ان تقود الى زعزعة أو تقويض استقرار الطرف الاخر مع التأكيد على احترام الحق الخاص والمشروع لكل طرف فى اختيار نظامه السياسى والاقتصادى والثقافى .

٢ ـ اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول عودة اللاجئين الطوعية .

٣ ـ اتفاقية حول الاتصالات المتبادلة لتسوية الوضع المتعلق فى افغانستان .

٤ ـ اعلان حول الضمانات الدولية التى يتكفل بها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

والاتفاقيات الأربع المشار اليها تمثل وحدة متكاملة ، وجميعها سارية المفعول منذ ١٥ مايو الماضى وهو التاريخ الذى بدأ فيه الانسحاب السوفييتى وفقا للجدول المنسق بين افغانستان والاتحاد السوفييتى والذى ينص على سحب نصف القوات حتى ٨٨/٨/١٥ ، ويختتم انسحابها التام فى غضون تسعة أشهر .

والواقع ان عملية التسوية السياسية التى تمت بشأن المشكلة الافغانية تمثل خبرة فريدة ، ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات تداخلت معا ؛ فمن ناحية هناك تورط القوتين العظميين ، اما بالتدخل العسكرى المباشر كالاتحاد السوفييتى ، او عن طريق غير مباشر مثلما الحال بالنسبة للتدخل الامريكى ، وهناك ايضا ادوار مختلفة لقوى اقليمية ودولية مثل باكستان والصين وبعض الدول العربية ، فضلا عن الدور البارز الذى لعبه وسيط الأمم المتحدة دييجو كوردفيز الذى قاد عملية المفاوضات عبر السنوات الست ما بين يونيه ١٩٨٢ وحتى الجولة الاخيرة فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ . وخلال هذه الفترة تطورت مواقف الاطراف المتفاوضة كما تغيرت علاقات كل من النظام الحاكم فى افغانستان بالاتحاد السوفييتى ، كذلك تصادمت اراء ومواقف باكستان مع المواقف الامريكية .

ويهدف هذا التقرير الى دراسة تطور المواقف التفاوضية للاطراف الأربعة منذ الجولة الأولى وحتى الجولة الاخيرة ، والاسباب التى دعت الى تغيير هذه المواقف فى المراحل المختلفة ، فضلا عن اختبار العلاقة بين الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها وبين مستقبل التسوية من الناحية الفعلية .

اولا : دوافع عملية التسوية :

نظرا لطول الفترة التى تمت خلالها عملية التفاوض ، يمكن القول ان أهداف كل طرف قد تباينت من مرحلة الى اخرى ، الا ان هناك جملة من الأهداف والدوافع العامة لدى كل طرف والتى يمكن الاشارة اليها على النحو التالى :

أ ـ الدوافع السوفييتية وتتبلور فى :

ـ دفع القوى الدولية والاقليمية للاعتراف بشرعية النظام الحاكم فى افغانستان والذى يقوده حزب الشعب الديمقراطى .

ـ تهدئة الانتقادات الدولية للوجود العسكرى السوفييتى فى افغانستان

ـ الوصول بالأطراف الدولية الى مرحلة قوامها الالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأفغانستان ، مع تأكيد شرعية الدعم السوفييتى سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، للنظام الحاكم فى كابول .

ـ بعد مجىء جورباتشوف ومع الدخول فى مرحلة بناء الثقة مع الغرب والولايات المتحدة تبلور الهدف السوفييتى فى الانسحاب المشرف من أفغانستان لما له من مردود ايجابى على تحسين العلاقات السوفييتية مع العديد من القوى الدولية ، بعبارة اخرى توظيف الانسحاب السوفييتى فى اطار العلاقات مع الولايات المتحدة والصين والدول الغربية وبعض الدول العربية والاسلامية .

اما الدوافع الافغانية فيمكن الاشارة اليها على النحو التالى :

ـ الحصول على اعتراف اقليمى ودولى بشرعية النظام الحاكم فى كابول

ـ منع التدخلات الخارجية سياسيا وعسكريا

ـ الحصول على شرعية دولية للمساعدات العسكرية السوفييتية .

ـ تحييد اثار مشكلة اللاجئين الافغان لدى كل من ايران وباكستان .

اما دوافع باكستان فقد تبلورت فى :

ـ الدخول فى حوار مع السوفييت فى محاولة لدفعهم للتخلى عن النظام الحاكم فى كابول .

ـ تحييد اثار الوجود العسكرى السوفييتى فى افغانستان على الوضع الداخلى فى باكستان .

ـ محاولة تغيير النظام فى افغانستان واستبداله بنظام تسيطر عليه القوى المعارضة الاسلامية تحت الهيمنة الباكستانية .

ـ المساومة مع الولايات المتحدة حول تعظيم الدور الباكستانى فى الاستراتيجية الأمريكية فى جنوب اسيا .

ـ محاولة الاستفادة من أوضاع اللاجئين الافغان فى الاراضى الباكستانية سواء تجاه الغرب أو تجاه الأتحاد السوفييتى أو تجاه النظام الأفغانى ذاته .

ـ القيام بدور بارز فى صياغة نمط العلاقات السياسية فى جنوب اسيا من خلال احتواء المعارضة الأفغانية الاسلامية والتحدث نيابة عنها فى المفاوضات .

وبالنسبة للدوافع الأمريكية ، ففى خلال الفترة الأولى من المفاوضات لم تبد الولايات المتحدة حماسا لدفعها الى الامام بل سعت عبر الضغط على باكستان لكى تبطىء من سيرها ، وقد تبلورت وجهة النظر الأمريكية وحتى نهاية ١٩٨٥ بأن هذه المفاوضات تخدم فقط الاتحاد السوفييتى وتبرزه فى صورة الدولة الساعية الى حل سلمى . فى حين ان الهدف الامريكى هو تعظيم الخسائر العسكرية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الوجود العسكرى السوفييتى فى أفغانستان . بعبارة اخرى دفع السوفييت الى مزيد من التورط وبالتالى مزيد من الخسائر .

ومع بداية تبلور اقتراب سوفييتى جديد تجاه المشكلات العالمية والاقليمية بعد مجىء جورباتشوف ، والدخول فى مرحلة جديدة من بناء الثقة ، أهتم الجانب الامريكى بعملية المفاوضات على ان يكون هدفها خروج السوفييت من افغانستان ، وتحجيم دعمهم للنظام فى كابول ، مع التأكيد على حق واشنطن فى مد المعارضة الافغانية بالمعونات اللازمة . وقد تبلورت هذه الاهداف فى سياق عملية كبرى من المساومة مع الجانب السوفييتى لتشمل قضايا اخرى كالحد من التسلح وتهدئة العديد من الصراعات الأقليمية .

ويتضح مما سبق ان كل طرف قد توافرت لديه دوافع مختلفة ، ولذلك فان الدخول فى عملية التفاوض ذاتها لم تكن مقرونة بتهدئة التدخلات الخارجية ـ عسكريا وسياسيا ـ بل كانت متوازية معها . كذلك فانه فى بعض مراحل التفاوض وبالرغم من التوصل الى صياغات اولية مقبولة للاتفاقيات المرجوة برزت الخلافات ليس فقط بين الاطراف المتعارضة ، بل ايضا بين الدولة الكبرى والدولة الصغرى التى تسير فى كنفها ، اذ ظهرت الخلافات بين باكستان والولايات المتحدة فى عامى ٨٣ ، ٨٤ . وفى نهاية ٨٧ وبداية ١٩٨٨ وقرب التوصل الى اتفاقيات متماسكة برزت الخلافات بين الاتحاد السوفييتى والنظام فى افغانستان ، وكانت مجمل الخلافات تدور حول المدى الذى يجب الوصول اليه فى الاتفاقيات والمدى الذى يفترض عدم تجاوزه ، وحول طبيعة ادوار القوتين العظميين فى هذه التسوية المقترحة . وهو ما سوف يظهر عند استعراض تطور المواقف التفاوضية .

ثانيا : تطور المفاوضات :

كانت أولى الاشارات الخاصة بامكانية التفاوض حول الوضع فى افغانستان هى تلك التى عرضتها موسكو فى

مايو ١٩٨٠ ، وكان ذلك ردا على تصاعد الهجمات المسلحة التى قامت بها عناصر المقاومة الافغانية ، وجاء رد فعل باكستان سريعا على لسان وزير خارجيتها مرحبا بفكرة المفاوضات ولكنه اشترط ان تتم تحت رعاية الامم المتحدة ، والا يكون التفاوض مباشرة مع حكومة كابول وأن تمثل فى هذه المفاوضات عناصر من المقاومة الافغانية . وقد وافق السوفييت على مبدأ المفاوضات غير المباشرة فى ديسمبر ١٩٨٠ ، ثم فى يناير ١٩٨١ قبلوا ان تقوم الامم المتحدة بلعب دور فى المفاوضات المقترحة دون الافصاح عن طبيعة هذا الدور الا ان الموقف الباكستانى اضاف شرطا جديدا وهو مشاركة ايران فى المفاوضات وفى هذه الاثناء لم تكن الادارة الامريكية متحمسة للدخول فى مفاوضات لتسوية المشكلة الافغانية .

وبعد جولة قام بها بيريز دى كويلار الى كل من طهران واسلام اباد وكابول فى منتصف ١٩٨١ ـ وكان وقتها مساعدا لفالدهايم للشئون السياسية الخاصة ـ ظهرت الخلافات بين باكستان وافغانستان حول طبيعة الدور الذى يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة ، وقبل نهاية العام وفى نوفمبر ١٩٨١ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا دعا الى ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الافغانية وتضمن القرار اربعة عناصر للتسوية وهى :

١ ـ الحفاظ على سيادة والاستقلال السياسى والتكامل الاقليمى والطبيعة غير المنحازة لأفغانستان .

٢ ـ حق الشعب الافغانى فى تقرير شكل حكومته واختيار النظام السياسى الاجتماعى الاقتصادى بحرية بدون أى تدخل خارجى أو محاولات للتخريب أو القهر أو قيود من أى نوع كانت .

٣ ـ الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من افغانستان .

٤ ـ ايجاد الشروط الضرورية التى تمكن اللاجئين الافغان من العودة الطوعية لبلدهم فى أمن وشرف .

وفى ضوء هذا القرار الدولى ، وفى ضوء رغبة الاطراف الاقليمية فى التفاوض عين دى كويلار الذى صار سكرتيرا عاما للأمم المتحدة فى يناير ١٩٨٢ دييجو كوردفيز مبعوثا خاصا حيث وجب عليه استنباط خطة عمل مناسبة لبدء المفاوضات ، وكانت المعضلة الأولى هى الاتفاق على شكل المباحثات .

وفى حين طالبت افغانستان بطبيعة المباحثات المباشرة بين حكومة وحكومة ، رفضت باكستان وطرحت امكانية اللقاء مع رسميين من حزب الشعب الأفغانى وبعد تدخل كوردفيز وافق الطرفان على صيغة المباحثات غير المباشرة .

وهى الصيغة التى تمت على أساسها الجولات الـ ١٢ التى عقدت طوال الست سنوات آلى جانب تحديد شكل المفاوضات ، برزت مشكلة تحديد العناصر التى سيتم على اساسها المفاوضات ، وقبل انعقاد الجولة الأولى من المفاوضات تبلورت مواقف الاطراف على النحو التالى :

١ ـ طالبت افغانستان والاتحاد السوفييتى بانهاء التدخل الباكستانى وان تضمن ذلك الولايات المتحدة .

٢ ـ رفض مبدأ حق تقرير المصير للشعب الافغانى نظرا لكون افغانستان دولة عضوا فى الأمم المتحدة .

٣ ـ مطالبة باكستان بانسحاب القوات الاجنبية فورا ، وبمشاركة ايران فى المفاوضات وهو ما رفضه الاتحاد السوفييتى وأفغانستان .

وبعد تدخل كوردفيز ـ فى خلال الجولة الأولى يونيه ١٩٨٢ ـ أمكن الاتفاق على مفهوم التسوية الشاملة والتى تكون فيها الاتفاقيات الخاصة بانسحاب القوى الاجنبية ، والضمانات المتبادلة بعدم التدخل وعودة اللاجئين الافغان معتمدة على بعضها البعض .

كما استبعدت المشاركة الايرانية ومناقشة حق تقرير المصير للشعب الافغانى .

وفى الفترة التى تلت انعقاد هذه الجولة تولى اندروبوف السلطة فى الاتحاد السوفييتى خلفا لبريجينيف مؤكدا الحاجة الى حل مبكر للأزمة الافغانية ، فى حين بدا ان هناك اختلافات بين الولايات المتحدة الغير متحمسة لمباشرة المفاوضات ، وباكستان المؤيدة للاستمرار فيها ، وظهرت الخلافات ايضا حول مبدأ حق تقرير المصير الذى قبل الباكستانيون اسقاطه من المفاوضات . الا انهما اجتمعا على تفضيل اجراء انتخابات فى افغانستان تحت اشراف الأمم المتحدة وهو ما لم يقبل به السوفييت .

واثناء جولة لكوردفيز فى المنطقة نهاية يناير وبداية فبراير ١٩٨٣ وافق السوفييت على فكرة الاطار الزمنى للانسحاب دون تحديد مدة معينة ، فى حين اشترطت باكستان تغيير شخص بابراك كارمال كشرط مسبق للاسراع فى اجراءات التسوية ، كما اثيرت فى هذه المرحلة طبيعة الشكل الذى ستنتهى اليه عملية التسوية .

وخلال الجولتين الثانية (١١ ـ ٢٢ ابريل ١٩٨٣) والثالثة (١٢ ـ ٢٤ يونيه ١٩٨٣) تقدم كوردفيز بمسودة مقترحة للتسوية ، وقد اختلفت مواقف الاطراف المعنية مما جاء فى المسودة المقترحة حيث طالبت افغانستان بتعهدات باكستانية واضحة بعدم التدخل فى شئون افغانستان ، كما طالبت موسكو بموقف باكستانى جدى من المفاوضات وضرورة الاعلان عن التعهد بوقف المعونات مقابل الالتزام بالانسحاب فى فترة زمنية محددة .

اما الموقف الباكستانى فقد طالب باقرار توقيتات الانسحاب السوفييتى وادماجها فى القسم الأول من الاتفاقية المقترحة ، فى نفس الوقت التأكيد على اهمية تغيير كارمال . اما الجانب الامريكى فلم يكن متحمسا

لمسودة الاتفاقية ودعا باكستان لكى تبطىء من سير المفاوضات فى نفس الوقت الذى اقر فيه برنامج ضخم من الدعم العسكرى للمقاومة الافغانية ، وفى هذه المرحلة تبلورت وجهة النظر الأمريكية بان افضل طريقة لحماية أمن باكستان هى استمرار التورط السوفييتى فى افغانستان . ويمكن ارجاع هذا التفسير الى تصاعد الحرب الباردة فى ذلك الوقت بين القوتين العظميين ورغبة الولايات المتحدة الى تعظيم حجم الخسائر العسكرية السوفييتية وتعظيم الاعباء الاقتصادية للوجود السوفييتى فى افغانستان .

اما عن نتائج هاتين الجولتين فقد تبلورت فى موافقة الاطراف على معظم الفقرات الخاصة بالتعهدات المتبادلة بعدم التدخل ، اما القضايا التى لم يقدر لها الحل فقد تركزت حول توقيتات قطع المعونات الخارجية ، كما ظهر الخلاف بين السوفييت والباكستانيين حول طبيعة المقصود من تغيير كارمال ، ففى حين اعتبر السوفييت ان المطلوب هو مجرد تغيير شخص كارمال ، اعتبر الباكستانيون ان المطلوب هو تغيير نظام الحكم واستبدال الحكومة باخرى غير شيوعية وهو ما رفضه السوفييت .

وفى مطلع ١٩٨٤ ، وبعد موت اندروبوف ظهر بعض التشدد فى المواقف السوفييتية والافغانية وهو ما بدا فى مباحثات كوردفيز مع مسئولى البلدين اثناء زيارته للمنطقة فى اوائل ابريل ١٩٨٤ ، حيث أصر كارمال على عدم ربط وقف المساعدات فى نفس يوم بداية الانسحاب مع المطالبة بان يكون وقف المساعدات الخارجية كشرط مسبق لاتمام الانسحاب السوفييتى ، فضلا عن الاصرار على ان تتعامل حكومة باكستان مع الحكومة الافغانية باعتبارها حكومة شرعية ، وفى نفس الاطار طلب الجانب السوفييتى بان تدخل باكستان فى حوار مباشر مع حكومة كابول وان توقع معها اتفاقية عدم تدخل ، وهو ما رفضه الجانب الباكستانى ، والشىء الوحيد الذى تم الاتفاق عليه هو ان تعقد الجولات القادمة فى جنيف . وبالفعل عقدت الجولة الرابعة فى الفترة ما بين ٢٤ ـ ٣٠ اغسطس ١٩٨٤ ، وفيها تقدم كوردفيز باقتراح بان تدخل المواد الخاصة بعدم التدخل حيز التنفيذ فى نفس الوقت الذى يبدأ فيه الانسحاب السوفييتى ، وهو ما رفضته موسكو وكابول ، فى حين تبلور الموقف الباكستانى بالموافقة على بدء المفاوضات الخاصة بعدم التدخل بنفس الطريقة غير المباشرة وبشرط ان تتم مفاوضات متوازية بين موسكو وكابول تختص بالانسحاب السوفييتى على ان تتعهد كابول بتنفيذ الانسحاب فى اتفاقية خاصة مع باكستان ، ونظرا لعدم تحمس الولايات المتحدة لنتائج المفاوضات فكانت بدورها تصعد الدعم العسكرى للمقاومة الافغانية . وفى الحصاد الاخير لم تصل هذه الجولة الى اية نتائج ملموسة . ولكنها عكست التشدد الحاصل فى المواقف السوفييتية والأفغانية .

تولى جورباتشوف وتغيير بنية التسوية :

بعد ان تولى جورباتشوف السلطة فى مارس ١٩٨٥ تكونت لجنة سوفييتية لمراجعة السياسات الخاصة بالمشكلة الافغانية ، وقد نتج عنها تطبيق سياسة جديدة تدمج بين التشدد العسكرى ازاء باكستان والمعارضة الأفغانية وبين الاصرار على مواصلة جهود الأمم المتحدة ، وقد ظهرت تطبيقات هذه السياسة الجديدة فى تعظيم الجهود العسكرية السوفييتية لاحكام اغلاق الحدود الافغانية مع باكستان ، وتصاعد الغارات الجوية على بعض المواقع الباكستانية ، اما المرونة السياسية فقد بدت فى الاقتراح السوفييتى الذى تم التقدم به فى الجولتين الخامسة والسادسة من المفاوضات والتى عقدت فى جنيف ٢٠ ـ ٢٥ يونيه ٨٥ ، ٢٧ ـ ٣٠ اغسطس ٨٥ على التوالى .

تبلورت السياسة السوفييتية فى الأقتراح ببنية جديدة للتسوية على ان تتضمن أربعة أجزاء كل جزء قائم بذاته ولكنها جميعا تمثل تمثل وحدة واحدة . وبحيث تتضمن اتفاقيتين ثنائيتين بين باكستان وأفغانستان حول اللاجئين الافغان وعدم التدخل ، ثم إعلان بضمانات القوى الكبرى واتفاقية رابعة تأخذ شكلا كليا بين افغانستان وباكستان تشتمل على توقيتات الانسحاب المتضمنه فى بروتوكول الانسحاب الموقع بين كابول وموسكو ، وان توقع واشنطن وموسكو هذه الاتفاقية الرئيسية .

كما وافق السوفييت على ان يتم الانسحاب ووقف المعونات الخارجية فى نفس التوقيت على عكس ما طالبت به كابول من قبل .

وفى هاتين الجولتين أتفقت الأطراف على المسودة الخاصة بالضمانات المقترحة كما أبدت الولايات المتحدة موافقتها الشفوية على القيام بدور الضامن ، ثم فى الجولة السابعة التى عقدت بين ١٦ ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ فى جنيف اعلنت واشنطن رسميا قبول مسودة الضمانات شريطة ان تكون مرتبطة بالعناصر الاخرى للتسوية ، وعلى ان تناقش قضية الانسحاب بتركيز اكبر فى الجولات القادمة .

وقبل بدء الجولة الثامنة بـ ٤٨ ساعة تم استبدال بابراك كارمال بنجيب الله ، وبذلك تحقق أحد الشروط الامريكية والباكستانية جزئيا وليس كليا ، اذ ان التغيير انصب على شخص كارمال وليس شكل الحكومة الافغانية التى يسيطر عليها الحزب الشيوعى ، وقد ادى هذا التغير الى ان يقدم الوفد الافغانى مسودة مقترحة لتوقيتات الانسحاب السوفييتى ولكن دون تحديد معين لبدء الانسحاب ، وذلك فى الجولة الثامنة ٥ ـ ٢٣ مايو ١٩٨٦ ، على عكس ما كان يرفضه كارمال من قبل . وفى

هذه الجولة طالبت الباكستان بايجاد الية للتحقيق من الانسحاب ووقف المعونات ، وقد رفض السوفييت هذا الطلب الا انهم ابدوا موافقتهم عليه اثناء زيارة كوردفيز لدول المنطقة فى الفترة ما بين ١١/٣٠ ـ ١٩٨٦/١٢/٣ ، حيث وافق السوفييت على خطة كوردفيز الخاصة بقوة المراقبة على ان تضم ٥٠ شخصا غير مسلحا لمراقبة كل أوجه التسوية بما ذلك الانسحاب السوفييت ذاته .

وفى الجولة العاشرة التى عقدت فى ٢/٢٥ ـ ١٩٨٧/٣/٦ اثيرت مسالة الترتيبات الانتقالية ، ودعت موسكو الى قيام حكومة وفاق وطنى فى افغانستان ، فى حين قدمت افغانستان اقتراحا بتخفيض مدة الانسحاب السوفييتى الى ١٨ شهرا . وقد رفض المفاوضون الباكستانيون هذه المدة وطالبوا ان يتم الانسحاب فى غضون ٧ أشهر وحسب ، كما رفضوا المطلب السوفييتى الخاص بحكومة وفاق وطنى باعتباره سيؤجل البحث فى الانسحاب السوفييتى .

وقد شارك الأمريكيون باكستان وجهة نظرها هذه ، كما ابدوا صيغة اليوم الواحد للانسحاب وقطع المعونات الا انهم اشترطوا ان يكون الانسحاب سريعا فى المرحلة الاولى بدرجة كافية .

واثناء انعقاد الجولة الحادية فى جنيف ٧ ـ ١١ سبتمبر ١٩٨٧ حذر كوردفيز السوفييت من شرط الحكومة الوفاق الوطنى كشرط مسبق للانسحاب ، وهو ما تنازل عنه السوفييت ، فى حين قدم الوفد الافغانى اقتراحا بتخفيض مدة الانسحاب الى ١٦ شهرا فى الوقت الذى اشارت فيه صحيفة البرافد السوفييتية الى ان ١٢ شهرا يمكن ان تكون مقبولة ، اما باكستان فقد رفضت المدة المقترحة واصرت على ٧ أشهر فقط . وفى القمة الأمريكية السوفييتية ديسمبر ١٩٨٧ تم اتخاذ القرار حول صيغة قطع المعونة فى اليوم الأول للانسحاب أى صيغة اليوم الواحد .

وفى الزيارة الاخيرة لكوردفيز الى دول المنطقة والتى امتدت من ١٨ يناير وحتى ٩ فبراير ١٩٨٨ تغيرت المواقف السوفييتية حيث وافقوا على المطالب الامريكية وجاء ذلك عبر تصريح لجورباتشوف فى ٨ فبراير حدد فيه بداية الانسحاب فى ١٥ مايو ، وحدد المدة المطلوبة بـ ١٠ أشهر فقط ، وان جزءا كبيرا من القوات سيتم انسحابه فى المراحل الأولى ، فى نفس الوقت الذى اصر فيه الجانب السوفييتى على مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة لوقف المعونات ، والا فان السوفييت لن يوقعوا الاتفاقيات .

اما الجانب الباكستانى فقد تراجع عن رفض مطلب الحكومة الانتقالية واشترط تكوينها مسبقا قبل التوقيع على الاتفاقيات ، الا ان الجانب الامريكى رفض الشرط الباكستانى وتم الضغط على الرئيس ضياء الحق لقبول الاتفاقيات وفق الصياغة التى انتهت اليها .

وفى هذه الفترة ما بين فبراير ٨٨ وحتى انعقاد الجولة الاخيرة والتى وقعت خلالها الاتفاقيات الاربعة تبادل الامريكيون والسوفييت بعض الشروط والشروط المضادة ، وكانت الصيغة الأمريكية المطروحة هى ان لهم الحق فى الاستمرار فى مد المعارضة الافغانية بالمساعدات المختلفة طالما استمر السوفييت فى تقديم الدعم الى الحكومة القائمة فى كابول وهو ما لم يقبل به السوفييت ومؤكدين على الفوارق الجوهرية بين التزام واشنطن تجاه قوى المعارضة الافغانية ، وبين التزامهم تجاه الحكومة فى افغانستان ، الذى يرجع الى الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد السوفييتى وافغانستان منذ ١٩٢١ .

وبالرغم من هذا الاختلاف فقد تم توقيع الاتفاقيات الأربع المشار اليها انفا فى الجولة الثانية عشرة والاخيرة فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ . وبعد انتهاء مراسم التوقيع اعلن شولتز مرة اخرى ما اسماه بحق بلاده فى امداد الاطراف فى افغانستان بالمعونات العسكرية ، وان على السوفييت ان يقيدوا معوناتهم العسكرية ، واذا حدث ذلك فان الولايات المتحدة ستضع قيودا مماثلة . وطبقا للمصادر الأمريكية فان هذه الصيغة قد قبلتها موسكو فى خطابات متبادلة لم تنشر وتمت فى ٩ ، ١٠ ابريل ، أى قبل ان توقع الولايات المتحدة الاتفاقيات .

وان استجابة موسكو كانت عبارة عن ملاحظة بالعلم بالموقف الأمريكى مع اعادة تلخيص تعهدات عدم التدخل المتبادلة بين افغانستان وباكستان .

وهكذا وبالرغم من التوقيع على الاتفاقيات فقد ظل احتمال استمرار المعونات الأمريكية العسكرية قائما وفق ما يسميه الأمريكيون بصيغة القيود المتوازية .

ويشير الجدول المرفق الى مواقف الأطراف عبر الجولات المختلفة للمفاوضات .

ثالثا : حصاد عملية التسوية

من الناحية النظرية فان التسوية تعنى علاقة ما بين تقديم تنازلات وتحقيق عوائد معينة ، وهناك ثلاث حالات نظرية فى هذا الصدد ، اما ان تكون العوائد اكبر من التنازلات ، أو العكس ، أو أن تصل العلاقة بين الأمرين الى نقطة توازن ، ويرتبط أى من هذه الحالات بالحصاد النهائى للتسوية مقارنة باهداف كل طرف ودوافعه . وفيما يلى سنشير الى حصاد عملية التسوية بالنسبة لكل طرف من أطرافها الأربعة .

أ ـ الحصاد السوفييتى ، فى جانب التنازلات قدم السوفييت التنازلات الاتية :

١ ـ التنازل عن مطلب المفاوضات المباشرة بين افغانستان وباكستان .

٢ ـ قبول شرط باكستان الخاص بابعاد بابراك كارمال عن السلطة .

٣ ـ التنازل عن مطلب وقف المساعدات والتدخلات الخارجية قبل بدء فى الانسحاب .

٤ ـ التنازل عن مطلب حكومة الوفاق الوطنى قبل البدء فى الانسحاب .

٥ ـ قبول شرط الانسحاب فى مدة لا تتجاوز عشرة اشهر .

والملاحظ ان التنازلات السوفييتية كانت متتالية فى عامى ٨٧ ، ٨٨ وهما العامان اللذان شهدا تواتر لقاءات القمة الأمريكية ـ السوفييتية والسعى السوفييتى ناحية تحسين صورته كقوى عظمى .

اما من حيث المردودات السوفييتية فنشير الى ما يلى :

١ ـ الخروج من الأزمة الأفغانية بشكل يحفظ ماء الوجه .

٢ ـ تمرير بنية التسوية ذات الأجزاء الأربعة بما فيها اتفاقية منع التدخل فى الشئون الداخلية للنظام القائم فى افغانستان .

٣ ـ الحصول على صيغة الضمانات الدولية للوضع فى افغانستان .

٤ ـ دفع الجانب الأمريكى الى لعب دور الضامن للاتفاقيات بما له من اثار ضاغطة على الموقف الباكستانى .

٥ ـ تهيئة المناخ الدولى لتحسين العلاقات السوفييتية مع العديد من الدول والقوى .

اما الجانب الأفغانى فيمكن الاشارة الى تنازلاته الرئيسية الآتية :

ـ التنازل عن شرط المفاوضات المباشرة بين حكومة وحكومة .

ـ التنازل عن مطلب إتمام الانسحاب فى مدة اربع سنوات ، ثم فى مدة ١٨ شهرا .

ـ قبول الانسحاب السوفييتى فى مدة لا تتجاوز ١٠ أشهر .

ـ قبول صيغة الربط بين يوم بدء الانسحاب ووقف المعونات الخارجية لعناصر المعارضة .

ـ التنازل عن مطلب وقف التدخلات الخارجية قبل بدء الانسحاب السوفييتى .

اما العوائد التى وصل عليها النظام الأفغانى فتتمثل فى الشرعية الدولية كأمر واقع ، اضافة الى ضمانات بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لافغانستان ، فضلا عن حل مشكلة الافغان اللاجئين الى باكستان وايران بطريقة غير ضاغطة على النظام القائم نظرا لافتقاد العودة الى عنصر اجبار يدفع باللاجئين الى العودة الى افغانستان فى مدة محدودة .

وعلى الجانب الاخر يمكن الاشارة الى التنازلات الباكستانية على النحو التالى :

١ ـ تنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب الافغانى وعن مطلب المشاركة الايرانية فى المفاوضات .

٢ ـ قبول شرعية نظام الحكم فى أفغانستان كأمر واقع ، وعدم القدرة على تغييره .

٣ ـ عدم فرض حل يرض المعارضة الأفغانية ذات التوجه الدينى .

٤ ـ قبول الربط بين بدء الانسحاب السوفييتى ووقف التدخلات الخارجية .

٥ ـ التنازل عن مطلب الانسحاب المسبق .

٦ ـ التنازل عن مطلب ايجاد حكومة أنتقالية قبل التوقيع على الاتفاقيات .

٧ ـ استمرار مشكلة اللاجئين الأفغان فى اراضيها بالرغم من توقيع اتفاقية خاصة بعودتهم الطوعية .

وفى مقابل هذه التنازلات يكاد ينحصر العائد الباكستانى فى تحقيق الانسحاب السوفييتى فى مدة زمنية قليلة لا تتجاوز الاشهر العشرة ، وابعاد التأثيرات المحتملة للوجود السوفييتى على الوضع الداخلى الباكستانى .

وفيما يتعلق بالجانب الامريكى نشير الى تنازلاته التالية :

١ ـ التنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب الافغانى .

٢ ـ التنازل عن مطلب بدء الانسحاب اولا ثم البحث فى وقف المعونات لعناصر المقاومة الأفغانية وقبول صيغة اليوم الواحد .

٣ ـ الأعتراف بحكومة كابول كأمر واقع .

٤ ـ قبول ابعاد عناصر المقاومة الأفغانية عن مسيرة عملية التسوية .

٥ ـ عدم الزام السوفييت بوقف مساندتهم الكلية لنظام كابول .

اما عن العوائد فأهمها خروج السوفييت من افغانستان فى مدة زمنية محدودة ومحاولة ربط الأمر باعتباره نتيجة للتكاليف العسكرية والسياسية والاقتصادية للوجود العسكرى السوفييتى فى افغانستان ، مع ربط هذا الانسحاب فى سياق عملية مساومة كلية مع الجانب السوفييتى ، فى نفس الوقت الذى يظل فيه الباب مفتوحا باستمرار المعونات الأمريكية لعناصر المقاومة الأفغانية وعدم وجود قيود فعلية تلزم الجانب الامريكى بوقف مثل هذه المعونات حتى بالرغم من وضعيته القانونية كضامن على تنفيذ الاتفاقيات الأربع .

مستقبل التسوية :

يتضح من المقارنة السابقة ان هناك عدم توازن بين تنازلات وعوائد كل من الاتحاد السوفييتى والنظام الحاكم فى افغانستان مقارنة بتنازلات وعوائد كل من

حصاد عملية التسوية

	الوسيط الدولى	أفغانستان	الاتحاد السوفيتى	باكستان	الولايات المتحدة
الجولة الأولى يونية ١٩٨٢	اقناع الاطراف بفكرة التسوية الشاملة	● انهاء تدخل باكستان المسبق وأن تضمنه واشنطن . ● رفض مناقشة حق تقرير المصير للشعب الأفغانى .		● انسحاب القوات الأجنبية . ● المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الأفغانى .	
الجولة الثانية ١١ ـ ٢٢ أبريل ١٩٨٣ الجولة الثالثة ١٢ ـ ٢٤ يونية ١٩٨٣ .	التقدم بمسوده متكاملة للتسوية	● المطالبة بتعهدات باكستانية واضحة بعدم التدخل	● المطالبة بموقف باكستانى جدى من المفاوضات . ● أن تعلن باكستان تعهداً بوقف المعونات مقابل الالتزام بالانسحاب فى فترة زمنية محددة .	● المطالبة باقرار توقيتات الانسحاب السوفيتى . ● استبدال كارمال .	● الضغط على باكستان لتبطىء من سير المفاوضات . ● عدم التحمس لمسودة الاتفاقية .
الجولة الرابعة جنيف ٢٤ ـ٣٠ أغسطس ١٩٨٤	اقتراح بأن تدخل اتفاقية عدم التدخل حيز التنفيذ فى نفس الوقت الذى يبدأ فيه الانسحاب السوفيتى .	كارمال يرفض اقتراح الوسيط الدولى . ● الاصرار على أن تتم المفاوضات مع باكستان بصورة مباشرة .	رفض اقتراح الوسيط الدولى	● المطالبة بأن تتم مفاوضات متوازية بين موسكو وكابول بشأن الانسحاب ، فى الوقت الذى تتم فيه مفاوضات عدم التدخل بين باكستان وأفغانستان بصورة غير مباشرة .	تصعيد الدعم العسكرى للمعارضة الافغانية .
الجولة الخامسة جنيف ٢٠ ـ٢٥ يونية ١٩٨٥ الجولة السادسة جنيف ٢٧ ـ٣٠ أغسطس ١٩٨٥	المطالبة بالتزام سوفيتى بالانسحاب بطريقة ما .	كارمال يعارض فكرة الانسحاب السوفيتى	اقتراح بنية جديدة للمفاوضات من اربعة اجزاء متكاملة مع بعضها البعض .	موافقة على المسودة الخاصة بالضمانات الدولية .	
الجولة السابعة ١٦ـ١٩ ديسمبر ١٩٨٥			اشتراط مناقشة الانسحاب فى مفاوضات مباشرة .		الموافقة رسميا على مسودة الضمانات شريطة أن تكون مرتبطة بالعناصر الأخرى للتسوية .

الجولة الثامنة ٥ ـ٢٣ مايو ١٩٨٦ الجولة التاسعة ٣١ ـ٧/٨ ـ ٨ ـ٨٦		بعد استبدال كارمال يقدم الوفد الأفغانى مسودة مقترحة لتوقيتات الانسحاب دون تحديد معين للوقت أو لبدء الانسحاب .	رفض الطلب الباكستانى	المطالبة بايجاد آلية للتحقيق من تنفيذ الانسحاب ووقف المعونات	
الجولة العاشرة ٢/٢٥ ـ١٩٨٧/٣/٦	اقتراح بترتيبات انتقالية	كابول تخفض مدة الانسحاب الى ١٨ شهرا	المطالبة بقيام حكومة وفاق وطنى .	● المطالبة باتمام الانسحاب فى ٧ أشهر فقط ● المطالبة بأن يتم الانسحاب أولا . ● رفض فكرة حكومة وفاق وطنى لأنها قد تؤخر الانسحاب .	قبول صيغة اليوم الواحد لبدء الانسحاب ووقف المعونات شريطة أن يكون الانسحاب سريعا وبدرجة كافية فى المرحلة الأولى .
الجولة ١١ ٧ ـ١١ سبتمبر ١٩٨٧	تحذير السوفييت من شرط الحكومة الجديدة	تخفيض مدة الانسحاب الى ١٦ شهرا	برافدا تشير الى أن ١٢ شهرا مدة مقبولة للانسحاب	الاصرار على ٧ أشهر فقط .	
زيارة كوردفيز للدول المتفاوضة ١/١٨ ـ١٩٨٨/٢/٩	مطالبة السوفييت بالانسحاب فى حدود ٩ أشهر		● اقتراح باتمام الانسحاب فى ١٠ أشهر وان يبدأ الانسحاب فى ١٥ مايو ١٩٨٨ . ● مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة بوقف المعونات .	● باكستان تتراجع عن رفضها لطلب حكومة الوفاق الوطنى وتشترط تكوين هذه الحكومة قبل التوقيع على الاتفاقيات .	ربط وقف المساعدات الأمريكية بوقف المساعدات السوفيتية عن أفغانستان . ● رفض المطلب الباكستانى المفاجىء والضغط على ضياء الحق لتوقيع الاتفاقيات .
الجولة ١٢ ١٤ أبريل ١٩٨٨		توقيع الاتفاقيات الأربعة			

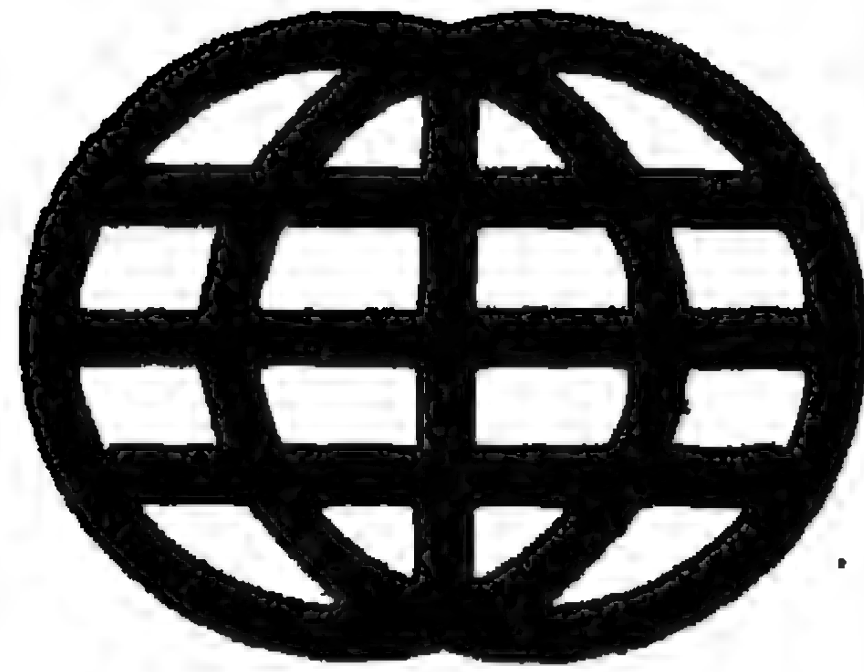
باكستان والولايات المتحدة من جانب اخر . يضاف الى **ذلك عنصرين اخرين اولهما** ابعاد عناصر المعارضة **الافغانية كلية عن** عملية التسوية يجعل منها طرفا غير **معنى بالحفاظ عليها** ، والثانى ان هناك ثغرات قانونية **موجودة بالفعل فيما يتعلق** بوقف الامدادات الخارجية **ولا سيما تلك المتعلقة** بالامدادات الأمريكية لعناصر **المقاومة الافغانية .**

وهكذا تتوافر جملة من العناصر التى تجعل من هذه **التسوية امرا قابلا للنقض** والمراجعة بل وعدم الالتزام ، **فضلا عن رفضها** الكلى من قبل المقاومة الافغانية . ولعل **القرار السوفييتى** المعلن فى ٨٨/١/٤ بتجميد الانسحاب **السوفييتى من افغانستان** بعض الوقت نظرا لتصاعد **هجمات المعارضة الافغانية** يكشف عن مدى هشاشة **نتائج عملية التسوية** بصيغتها التى تمت عليها .

ويمكن القول ان مصير هذه التسوية مرهون بأمرين :

أولهما : فتح المجال امام مشاركة المعارضة الافغانية **فى تحديد صيغة مقبولة** للمشاركة فى الحكم الى جانب **القوى السياسية الافغانية** الاخرى .

ثانيهما : ايجاد اليه ما لاعادة اللاجئين الافغان الى **بلادهم دون قهر أو اجبار** أو تعرض للمساءلة وبما يخفف **من الضغوط القائمة** عن وجودهم داخل الأرض **الباكستانية** □



[٢]

الجنـــوب الافـــريقى



خالد زكريا السرجانى

بدأت فى ٢ مايو الماضى بلندن أولى جولات المفاوضات الرباعية التى تعقد بوساطة أمريكية ويحضرها وفود عن كل من كوبا ، وأنجولا ، وجنوب إفريقيا من أجل إيجاد تسوية سلمية لقضايا الجنوب الافريقى وبصفة خاصة إقرار خطوات إستقلال إقليم جنوب غرب إفريقيا المعروف بإسم « ناميبيا » والذى يخضع لسيطرة جنوب إفريقيا ، وإنهاء الحرب الأهلية فى أنجولا والتى تدور بين الحكومة الأنجولية الشرعية ومتمردى الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا (اليونيتا) التى يتزعمها جوناس سافيمبى وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا .

وسنركز فى عرضنا لهذه الجولات التفاوضية على ثلاثة عناصر أساسية هى :

أولا : محفزات تسوية الصراع : ونهتم هنا بأربعة أطراف أساسية وهى أنجولا ، وكوبا ، وجنوب إفريقيا ، والولايات المتحدة ، وهى الأطراف الرسمية فى عملية المفاوضات .

ثانيا : تطورات العملية التفاوضية : مع التركيز بصفة خاصة على مواقف الأطراف والتنازلات المتبادلة بينها

ثالثا : مستقبل عملية التسوية : حيث نقوم فى النهاية بتقدير الوضع الاقليمى فى المستقبل القريب عقب التسوية والاتفاقات التى تمت بشأنها .

أولا محفزات تسوية الصراع : يجدر بنا فى البداية أن نؤكد على حقيقتين أولاهما هى أن الصراع حول ناميبيا بدأ منذ عام ١٩٢٠ عندما قامت بريطانيا بتحويل مسئولية إنتدابها على إقليم جنوب غرب إفريقيا إلى حكومة إتحاد جنوب إفريقيا التى إدعت منذ ذلك الحين أن الاقليم جزء لايتجزأ من أراضيها . وقد عجزت الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الان عن إيجاد حل لهذه المشكلة كما عجز التنظيم الدولى عن تنفيذ كافة القرارات الصادرة عنه التى تقضى بالاستقلال الكامل لناميبيا عن جنوب أفريقيا وأحقية أبناء الاقليم فى تقرير مصيرهم وذلك بسبب تعسف حكومة جنوب إفريقيا ومماطلتها فى تنفيذ هذه القرارات الدولية .

والحقيقة الثانية هى أن الحرب الأهلية الدائرة فى أنجولا تدخل الان عامها الرابع عشر . وهى مشتعلة منذ جلاء المستعمر البرتغالى عن هذا البلد الافريقى فى ١١ نوفمبر عام ١٩٧٥ ووصول الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA مبلا) إلى الحكم بمساعدة سوفيتية كوبية إبان الدور السوفيتى النشط فى القارة الذى حال دون وصول قوات الاتحاد الوطنى من اجل الاستقلال الكامل لانجولا (يونيتا) المشكلة أساسا على إعتبارات قبلية تقليدية والمدعومة من جنوب افريقيا والولايات المتحدة الى الحكم .

وهاتان الحقيقتان تؤكدان أن تطورات هامة لدى أطراف الصراع هى التى حفزتهم للبحث عن تسوية لهذه المشكلات إنطلاقا من مصالحهم ومن رغبتهم فى إستثمار أوضاع دولية وإقليمية معينة خاصة وان النظام الدولى يتجه الان الى مرحلة جديدة من الوفاق بين القوتين العظميين كما أن التطورات الأخيرة فى منطقة الجنوب الافريقى تشير الى أن هناك ضغوطا هائلة على جميع

أطراف الصراع تدفعهم الى إنهاء القتال وإعادة السلام إلى المنطقة

ويمكن تناول مواقف الأطراف الأربعة المشاركة فى المفاوضات على النحو التالى :

١ ـ **أنجولا** : لم ينعم الشعب الأنجولى بالسلام منذ نيله الاستقلال عام ١٩٧٥ بسبب الحرب الأهلية الدائرة بين القوات الحكومية ومتمردى « اليونيتا » الذين نجحوا فى الاستيلاء على ٣٥ ٪ من مساحة البلاد خاصة فى الجزء الجنوبى الشرقى . وتعانى أنجولا من إنهيار إقتصادى بسبب إنفاقها أكثر من نصف ميزانيتها على هذه الحرب ، كما أن ديونها تراكمت مع كل من الاتحاد السوفيتى ، وكوبا بسبب أعباء هذه الحرب . وقد فقد الجيش الأنجولى مؤخرا أكثر من ٢٠٠٠ من قواته خلال إعتداء جنوب إفريقيا على مدينة « كوينو كوانافال » جنوب انجولا فى أكتوبر الماضى . كما فقدت قواتها الجوية أكثر من ٨٠ طائرة خلال النصف الأخير من عام ٨٧ . وهذا كله أدى الى بروز أصوات داخل الحكومة الانجولية تنادى بالاتجاه صوب جنوب إفريقيا لابرام معاهدة عدم اعتداء معها على نفس النحو الذى سارت فيه حكومة موزمبيق مما قد يفقد حركة اليونيتا الدعم الأساسى الذى تعتمد عليه للمضى قدما فى هذه الحرب .

يضاف إلى ذلك التغييرات الهامة التى حدثت للسياسة الخارجية السوفيتية بعد وصول ميخائيل جورباتشوف الى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى . فبعد أن عزز جورباتشوف من زعامته فى الاتحاد السوفيتى بدا واضحا أن الهدف الأساسى له كان تصفية الصراعات الاقليمية لابداء حسن النية للقيادة الأمريكية من جهة وتحقيق نجاحات خارجية يواجه بها الهجوم المتعاظم من جانب القوى الداخلية المناوئة له من جهة أخرى . وهذا بلاشك إنعكس على الموقف السوفيتى المؤيد لأنجولا . وظهرت بالفعل أصوات من بين خبراء الشئون الافريقية فى الخارجية السوفيتية تطالب أنجولا بإبداء بعض المرونة فيما يختص بإجراء حوار مع متمردى اليونيتا من أجل اشراكها فى حكومة إئتلافية ، وتطلب من كوبا إظهار المرونة فيما يختص بسحب قواتها من أنجولا من أجل حث جنوب إفريقيا على منح ناميبيا إستقلالها وهما الأمران اللذان كان الاتحاد السوفيتى يرفض مجرد الحديث حولهما من قبل خاصة فيما يتعلق بسحب القوات الكوبية الذى كان يعتبره تدخلا مباشرا فى الشئون الداخلية لأنجولا .

وفضلا عن الأهداف المتعلقة برغبة الاتحاد السوفيتى فى تهدئة الصراعات الاقليمية من أجل تحقيق الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنه كان يرغب أيضا فى إيقاف الكم الهائل من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى يرسلها الى انجولا للمساعدة فى أعباء الحرب .

وقد أدت الحرب الأهلية الأنجولية وماصاحبها من عدم استقرار إلى توقف جهود البحث عن النفط فى منطقة كابيندا مما يعرض أنجولا لفقدان مليارى دولار سنويا وهو العائد الذى تحصل عليه نظير قيام الشركات الأمريكية والأوروبية بعمليات التنقيب عن النفط وانتاجه وتصديره من المنطقة .

كما تعرضت الحكومة الأنجولية لضغوط عديدة مارسها عدد كبير من زعماء الدول الافريقية السوداء ومنهم زعماء لدول المواجهة من أجل إبداء المزيد من المرونة فى التعامل مع كل من جنوب إفريقيا وجوناس سافيمبى زعيم متمردى اليونيتا . وقد مارس هذه الضغوط بصفة خاصة رؤساء كل من : نيجيريا ، والجابون ، وموزمبيق ، وزامبيا التى تأثر إقتصادها بسبب توقف خط السكك الحديدية الذى يصلها بزائير عبر أنجولا وتعتمد عليه هذه البلدان فى نقل النحاس الى المحيط الأطلنطى عبر موانىء جنوب إفريقيا .

كل هذه الأسباب جعلت حكومة أنجولا أمام أحد إختيارين عليها تنفيذ أقلهما مرارة وهما إما الدخول فى مفاوضات السلام مع جنوب إفريقيا أو الانهيار الاقتصادى الشامل والحرج الدولى ـ فى ضوء مواقف كل من الاتحاد السوفيتى والدول الافريقية السابقة ـ مما يهدد بإنهاء حكم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (ميبلا)

وساعد على تفضيل الحكومة الأنجولية للاختيار الأول الموقف العملياتى الايجابى الذى حققته القوات الكوبية المتواجدة فى أنجولا على جبهة القتال مع جنوب إفريقيا فى الفترة الأخيرة ، وصعود نجم مايكل دوكاكيس المرشح الديمقراطى للرئاسة الأمريكية ـ فى ذلك الوقت ـ وهو الذى كان يعد بإيقاف الدعم عن متمردى اليونيتا ، وعدم الربط بين ترحيل القوات الكوبية من أنجولا والبدء فى عملية إستقلال ناميبيا مما عزز نسبيا من الموقف الأنجولى وشكل ضغطا ـ نسبيا أيضا ـ على النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا .

٢ ـ **كوبا** : بدت كوبا فى الشهور الأخيرة وكأنها أكثر الاطراف حماسا للقتال حيث تدفق الآلاف من قواتها الجديدة إلى جنوب أنجولا والى ساحة القتال مباشرة . ونصبت كوبا صواريخ أرض ـ أرض من طراز فروج يمكنها أن تنال قواعد جنوب إفريقيا الخلفية فى أوشاكاتى ، وأوندانجو ، وروندى فى إقليم ناميبيا فضلا عن نشرها لحوالى ٤٠٠ دبابة من طراز « تى ٥٥ » ، و « تى ٦٢ » على الحدود مع قوات جنوب إفريقيا فى ناميبيا مما قلب من التوازن العسكرى لصالح القوات الكوبية .

وبذلك وضعت كوبا قوات جنوب إفريقيا فى موضع الدفاع لأول مرة كذلك فإنه خلال الجولات الأولى للمفاوضات قامت القوات الكوبية ببناء قاعدة جوية مكنت الطائرات « الميج » من السيطرة تماما على الأجواء ، وأعلن الرئيس فيديل كاسترو أن كوبا بدأت تتوسع فى بناء المطارات والقواعد العسكرية على ابواب جنوب إفريقيا ذاتها .

وعلى الرغم من ذلك كله فإن العديد من المراقبين كانوا يرجحون أن كل ما كانت تسعى إليه كوبا من هذه التعزيزات هو التفاوض من موقع القوة خلال الجولات التفاوضية ، وذلك لانها تكبدت خسائر بشرية تقدر بحوالى ١٠ آلاف جندى بالاضافة إلى أنها إضطرت إلى تحمل التكاليف الكاملة لوجود حوالى ٥٠ ألفا من جنودها فى أنجولا وتسليحهم بمساعدة من الاتحاد السوفيتى وأنجولا . فبينما كانت كوبا تقوم بهذه التعزيزات صرح بول روا وزير خارجيتها بأن بلاده على إستعداد لاظهار المرونة فى مسألة الانسحاب من أنجولا شريطة تطبيق جنوب إفريقيا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى يقضى بمنح ناميبيا إستقلالها ولكن الجانب الكوبى ظل متشددا إزاء موقفه من الحصول على أطول فترة ممكنة للانسحاب من أنجولا من أجل إستثمارها فى تعزيز وتقوية الجيش الأنجولى حتى لا يقع فريسة سهلة لأى من متمردى اليونيتا أو قوات جنوب إفريقيا التى تدعمهم عقب رحيل القوات الكوبية .

جنوب إفريقيا : لم يعد هناك مجال للشك فى فشل خطة التسوية الداخلية التى أقرتها حكومة جنوب إفريقيا فى السبعينات من أجل حل قضية ناميبيا حلا يحافظ على وحدة عرقية شكلية للاقليم فى ظل نظام موال لها . وكان الهدف من هذا الحل هو تفويت الفرصة على « إتحاد شعب جنوب غرب إفريقيا » (سوابو) فى حكم الاقليم ، كما أنه يكرس من إستمرار تبعية الاقليم لها .

وكانت جنوب إفريقيا قد لجأت لهذا الحل بعد تصاعد الأحداث فى منطقة الجنوب الافريقى فى منتصف السبعينات وما واكبها من تواجد كوبى ـ سوفيتى نشط فى أنجولا وتزايد شعبية منظمة سوابو داخل الأقليم .

وعزز من هذا الفشل وصول المجتمع الدولى إلى صيغة لحل المشكلة تتمثل فى قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى تبنته الدول الغربية بالأساس ـ مما زاد من العزلة الدولية لنظام جنوب إفريقيا العنصرى . وأدى رفض جنوب إفريقيا تنفيذ هذا القرار إضافة إلى إستمرارها فى إنتهاج سياسة التمييز العنصرى ـ إلى قيام العديد من الدول الغربية بفرض عقوبات إقتصادية على هذا النظام وتهديد الكونجرس الأمريكى بفرض سلسلة جديدة من العقوبات يمكن أن تؤدى إلى تفاقم المشكلات الأقتصادية فى جنوب إفريقيا رغم الجهود التى تبذلها للتحايل على المقاطعة الاقتصادية .

وقد واجهت جنوب إفريقيا فى الفترة الأخيرة صعوبات عديدة على الجانب العسكرى حيث حوصرت قواتها بأمطار غزيرة أثناء محاصرتها لمدينة « كويتو كوانافال » الأنجولية وغرزت مدفعيتها الثقيلة ومدرعاتها فى الطين مما أعاق عمليات إعادة إنتشار وأصاب قيادات النظام العنصرى بحالة شديدة من القلق إضطرها إلى إستدعاء احتياطى الجيش وهذا لا يحدث إلا فى حالات الطوارىء القصوى .

ويضاف إلى ذلك أن القوات الكوبية المرابطة فى أنجولا أنهت تماما التفوق الجوى لجنوب إفريقيا بسبب إختيارها لمواقع مناسبة لقواعدها الجوية عبر حدود ناميبيا ، وإمتلاكها لطائرات مقاتلة متفوقة ، وإستخدام نوعيات متطورة من الصواريخ أرض جو التى دفعت طيران جنوب إفريقيا إلى التحليق على إرتفاعات لا تتعدى ٣٠ قدما فى الخمسين كيلو مترا الأخيرة على حدود ناميبيا بأنجولا تفاديا للوقوع داخل المجال الحيوى لهذه الصواريخ .

وواجهت حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا مخاطر نمو تعداد عدد السكان الوطنيين وإرتفاع حدة الانتفاضة الثورية التى يقومون بها ضد النظام لاجباره على التخلى عن سياسة التمييز العنصرى التى يمارسها وذلك فضلا عن إزدياد عدد الكمائن التى يقوم بها ثوار منظمة سوابو فى ناميبيا والخسائر المتزايدة التى يتعرض لها السكان البيض مما أضعف الثقة الجماهيرية فى حكومة الأقلية البيضاء ومن هنا أدرك سياسيو جنوب إفريقيا إنه لابد من إنتهاج سياسة للتهدئة على الصعيد الاقليمى يتنازلون بمقتضاها عن الشىء القليل فى مقابل تحقيق المكاسب الهائلة بتوقيع إتفاقية للتسوية مع أنجولا وكوبا والتى تتمثل فى :

(١) التخلص من التحدى الجاد الوحيد لهيمنة جنوب إفريقيا على الجنوب الافريقى الذى يتمثل فى تواجد القوات الكوبية فى أنجولا

(٢) تأمين إستمرار وضع ناميبيا كمستعمرة جماعية للغرب تحت ستار من الاستقلال الذى يسكت الضجيج المثار حول إحتلال بريتوريا لهذا الاقليم الغنى بالمعادن الاستراتيجية خاصة اليورانيوم

(٣) التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار بترك القوات الحكومية الأنجولية ، ومتمردى اليونيتا فى مواقعها الحالية التى توصلت إليها بريتوريا خلال قتال دام عشرة أشهر حول مدينة كويتو كوانافال جنوب انجولا ، وسحب دعم القوات الكوبية الذى يشكل السند الوحيد للقوات الأنجولية فى مواجهة هجمات يونيتا المدعومة من جانب الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وقد سقط الاقليم الجنوبى من أنجولا كاملا فى يد سافيمبى لن تجد الحكومة بدا من الدخول معه فى ترتيبات المشاركة فى السلطة

(٤) بسقوط أنجولا أو تحييدها وخروج القوات الكوبية من المنطقة ، يمكن لجنوب إفريقيا الانفراد بقوات « سوابو » والقضاء عليها أو على الأقل إضعافها إلى الحد الذى يجعلها غير قادرة على رفض أية شروط قد تمليها بريتوريا

(٥) عزل المؤتمر الوطنى الافريقى بإستكمال

سلسلة الاتفاقات التى نعقدها مع دول خط المواجهة والتى تقضى بتحريم مساعدته أو إيواء أفراده أو تدريبهم بعد نجاح هذه الاستراتيجية من قبل بتوقيع إتفاقية عدم إعتداء مع حكومة موزمبيق عام ١٩٨٤ . وهذه الاستراتيجية تضمن تهدئه الوضع الداخلى فى جنوب إفريقيا وضمانا لاستمرار الأقلية البيضاء فى حكم البلاد دون أية منغصات تقوم بها الأقلية السوداء التى تعانى من سياسات التمييز العنصرى والذى يعد المؤتمر الوطنى الافريقى هو عصب كفاحها أمام حكم هذه الأقلية وسياستها .

(٦) إختراق دول إفريقيا السوداء وإقامة علاقات دبلوماسية معها وهو ما تحقق بالفعل بمجرد البدء فى هذه الجولات التفاوضية حيث قام بيتر بوتا رئيس جنوب إفريقيا فى شهر واحد بزيارة أربع دول إفريقية هى : زائير ، وموزمبيق ، ومالاوى ، وكوت ديفوار مما يمكن إعتباره أحد النتائج الفورية لدخول جنوب إفريقيا فى هذه المباحثات مما يجعلها تسير قدما فى هذا الاتجاه .

(٤) **الولايات المتحدة** : تحاول الولايات المتحدة الاستئثار بحل الصراع فى منطقة الجنوب الافريقى مثلما حدث من قبل إزاء تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهى تستثمر ـ فى هذه التسوية ـ إتجاهات السياسة السوفيتية نحو تهدئة الصراعات الاقليمية بعد وصول جورباتشوف إلى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى ومن هنا إنتهزت الولايات المتحدة ـ التى ترتبط إرتباطا إقتصاديا وثيقا بالنظام العنصرى وتعتبره إمتدادا للعالم الغربى فى المنطقة ـ فرصة تلهف جورباتشوف لتسوية الصراعات الاقليمية لانهاء هذا الصراع بشكل يتواءم مع سياسة الولايات المتحدة فى تبييض وجه النظام العنصرى والترويج لامكانية التعايش معه إنطلاقا من سياسة الجوار الحسن . ووجدت الولايات المتحدة الفرصة متاحة لها لانهاء مسألتى ناميبيا والحرب الأنجولية فأسرعت فى عقد هذه الجولات التفاوضية قبل حدوث أى تغيير فى إسلوب التعامل مع المشكلتين يمكن أن ينجم عن نجاح الديمقراطية فى الوصول إلى البيت الأبيض وتوخيا لاحتمال ـ يظل قائما ـ يتمثل فى نجاح القوى المناوئة لجورباتشوف داخل الاتحاد السوفيتى فى إزاحته

يضاف إلى ذلك أن الادارة الجمهورية أرادت الاستفادة من هذه المفاوضات لتبييض وجهها أمام الناخب الأمريكى والاستفادة من الثقل الانتخابى للسود فى إنتخابات الرئاسة ومجلس النواب .

ثانيا : العملية التفاوضية : عقدت الأطراف المتفاوضة ـ حتى وقت إعداد هذا التقرير ـ ٧ جولات للمفاوضات فى كل من : لندن ، والقاهرة ، وبرازافيل (جولتان) ، ونيويورك ، وجنيف (جولتان) بالاضافة لبعض الاجتماعات الثنائية غير الرسمية وكانت عملية التفاوض تستهدف النقاط التالية .

١ ـ وقف إطلاق النار فى أنجولا وإنسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضيها مما يعنى مقايضة إنسحاب قوات جنوب إفريقيا بإنسحاب القوات الكوبية وبالطبع رفضت أنجولا ترحيل القوات الكوبية دون أن تلتزم جنوب إفريقيا بإنهاء سياستها العدوانية المتمثلة فى مساعدة متمردى اليونيتا .

٢ ـ تسليم جنوب إفريقيا بمنح ناميبيا الاستقلال وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ . وهذا هو أقصى تنازل يمكن أن تقدمه جنوب إفريقيا حيث يقوم إقليم ناميبيا بدور العازل بينها وبين أنجولا بالاضافة إلى غنى الاقليم بالعديد من الموارد الاستراتيجية والطبيعية وإحتوائه على الميناء العميق الوحيد لجنوب إفريقيا على خليج « والفشى » . وتخلى جنوب إفريقيا عن الاقليم سيكون بمثابة التضحية بأصل إقتصادى وإستراتيجى من أهم أصول النظام الاستعمارى العنصرى المعاصر بحكم طبيعته والذى يقوم إقتصاديا على نظام إستغلالى تديره حفنة من الشركات الاحتكارية تنهب ثروات ناميبيا بإنتظام . والانسحاب من ناميبيا يعد على ذلك تضحية بمصالح إقتصادية ضخمة وهو ما كانت جنوب إفريقيا لا تضعه فى حسبانها حيث قامت بإعداد الاقليم كساحة عمليات عسكرية مستثمرة فى ذلك ما يزيد عن ٣ بلايين دولار فى التجهيزات اللازمة لحمايته من القوات الكوبية والحيلولة دون قيام ثوار السوابو بهجماتهم إنطلاقا من أراضى أنجولا .

ومن هنا فان تحقيق إستقلال ناميبيا وما يحمله من إحتمالات وصول سوابو إلى الحكم فان جنوب إفريقيا تطلب فى مقابلة أن تقوم أنجولا بتقديم تنازلات تعادل التنازل الذى تقدمه هى بالانسحاب من الاقليم والتنازل المطلوب من أنجولا هو تخليها عن المؤتمر الوطنى الافريقى وترحيل القوات الكوبية .

ولذلك فان بيك بوتا وزير خارجية النظام العنصرى إشترط إزالة كافة قواعد المؤتمر الوطنى الافريقى المقامة فى أنجولا كمطلب أساسى لجنوب إفريقيا ، بالاضافة إلى إشتراطه فى بداية المفاوضات على الربط بين تطبيق قرار مجلس الأمن وإنسحاب القوات الكوبية من أنجولا على أن يبدأ إنسحاب جزء كبير من هذه القوات قبل أول نوفمبر الذى تحدد كموعد لبدء تطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال الاقليم . وقدم جدولا زمنيا للانسحاب الكوبى أعلنه فى مؤتمر صحفى عقده فى بريتوريا يوم ٢ أغسطس أثناء إنعقاد جولة للمفاوضات فى جنيف .

وتتلخص هذه المقترحات فى أن تبدأ كل الأطراف المتقاتلة فى أنجولا وناميبيا وقف إطلاق النار فى ١٠ أغسطس ، ثم يبدأ إنسحاب قوات جنوب إفريقيا من ناميبيا فى نوفمبر وينتهى فى يونيو المقبل وأن ينتهى إنسحاب القوات الكوبية فى أول يونيو وتعقد إنتخابات تقرير المصير فى ناميبيا خلال الشهر نفسه .

ورفضت أنجولا وكوبا فى اليوم التالى مقترحات بيك بوتا وأوضحت الدولتان فى بيان أصدره وفداهما فى جولة المفاوضات أن الجدول الزمنى الذى إقترحته جنوب إفريقيا للانسحاب غير واقعى ولا يمكن تحقيقه ، وان الهدف الأساسى من المفاوضات التى تجرى حاليا هو منح إقليم ناميبيا الاستقلال وليس إنسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، وأن جنوب إفريقيا لا تستطيع وضع جدول زمنى لانسحاب هذه القوات من أنجولا لان مهمتها الدفاع عن أنجولا ضد جنوب إفريقيا نفسها .

وأتهم البيان حكومة جنوب إفريقيا بانتهاك سرية المفاوضات حيث أعلنت مقترحاتها علنا ، وأكد أن عليها ألا تجعل إنسحابها من ناميبيا مشروطا بوقف المساعدات لمنظمة المؤتمر الوطنى الافريقى أو أن تطالب بفرض قيود على حركة سوابو التى تناضل لاستقلال ناميبيا . وسدد البيان على أن كلا من كوبا وأنجولا ستستمران فى المفاوضات إلى أن يتم التوصل لسلام عادل فى الجزء الجنوبى الغربى من القارة الافريقية .

وتقدم الوفدان الأنجولى والكوبى فى ٥ أغسطس بمقترحات مضادة ردا على مقترحات حكومة جنوب إفريقيا تتضمن جدولا زمنيا لانسحاب القوات الكوبية من أنجولا فى ٣ سنوات . ومطالبة أنجولا بأن تتم عملية الانسحاب الكوبى خلال هذه الفترة الزمنية ليست مماطلة أو عنادا ولكنها مسألة بقاء . فالوضع العسكرى الراهن للقوات الحكومية الأنجولية لا يمكنها من الصمود فى وجه أى هجوم تقوم به اليونيتا للاستيلاء على بقية المنطقة الجنوبية وتعريض أنجولا لمخاطر التقسيم . وفى تقدير كل من أنجولا وكوبا فان فترة الثلاث سنوات تمثل الحد الأدنى من الوقت اللازم للقوات الانجولية لاستكمال إستعداداتها الدفاعية وتعويض خسائرها الفادحة التى تعرضت لها خلال الأشهر العشرة الأخيرة قبل بدء المفاوضات .

وفى جولة المفاوضات السادسة التى عقدت فى نيويورك فى ١٣ أغسطس الماضى توصل المتفاوضون إلى إتفاق يتضمن ١٤ مبدأ لاقرار السلام فى المنطقة ومن بينها إنسحاب قوات جنوب إفريقيا من أنجولا وتحديد موعد ولتطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا وتولى مراقبين مدنيين وعسكريين من المنظمة الدولية إدارة الاقليم بعد إنسحاب جنوب إفريقيا منه تمهيدا لمنحه الاستقلال ، وإلتزام كل من أنجولا وجنوب إفريقيا بعدم إستخدام أراضيهما فى القيام باعتداءات على الدولة الأخرى ، وأصبحت المسألة الوحيدة المعلقة هى الجدول الزمنى الخاص بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

وفى جولة المفاوضات السابقة فى ١١ نوفمبر فى جينيف تنازلت جنوب إفريقيا نسبيا عن مطلب الاسراع فى سحب القوات الكوبية حيث طالبت بسحب ١٥ ألف جندى كوبى قبل تطبيق قرار مجلس الأمن ، وبررت ذلك بوصول قوات كوبية جديدة إلى أنجولا منذ إتفاق وقف إطلاق النار الذى أبرم فى أغسطس بينما أصر الأنجوليون على ترحيل ألفى جندى فقط عند توقيع الاتفاق النهائى ثم ترحيل نصف القوات الكوبية فى غضون ١٣ شهرا على أن تنسحب بقية القوات إلى شمال خط العرض ١٦ .

وتقدمت الولايات المتحدة باقتراحات تتضمن إنسحاب ٤ آلاف جندى قبل تطبيق قرار مجلس الأمن فى يناير الحالى وأن يتم سحب ٢٥٠٠ جندى كوبى شهريا بحيث تغادر ثلاثة أرباع القوات الكوبية أنجولا فى غضون عام ، وأن تنسحب القوات الباقية إلى شمال خط العرض ١٥ فى ٣١ مارس القادم وإلى شمال خط العرض ١٣ فى ٣٠ يونيو وإستكمال إنسحاب القوات من أنجولا فى فترة زمنية بين ٢٤ إلى ٣٠ شهرا .

وتم فى منتصف نوفمبر الوصول إلى إتفاق حول سحب القوات الكوبية فى ٢٧ شهرا مما يشير إلى قبول كوبا وأنجولا للمقترحات الأمريكية التى وضعت فى حسبانها دون شك مصالح جنوب إفريقيا الأمنية .

وفيما يختص بالحرب الأهلية فى أنجولا التى تدور بين القوات الحكومية ومتمردى الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا فقد تعهدت جنوب إفريقيا خلال المفاوضات بعدم تقديم أية مساعدة عسكرية لها . وقامت بسحب الآلاف من قواتها المرابطة فى أنجولا لمساعدة اليونيتا ولكن هذا تزامن مع إتهام ماجنس مالان وزير دفاع جنوب إفريقيا لكل من كوبا وأنجولا بالتخطيط لمهاجمة قواعد اليونيتا بشكل يتعارض مع روح محادثات السلام وقال إن لدى حكومته دلائل على إستعداد أنجولا وكوبا لشن هجوم ضد قواعد اليونيتا على الرغم من توقيع إتفاق وقف إطلاق النار وكان هذا الاتهام يحمل دلائل على تهديد جنوب إفريقيا بالعودة لمساندة اليونيتا على أساس تبريرها بأن أنجولا وكوبا هما اللتان إنتهكتا الاتفاق مما يشكل ضغطا على الحكومة الأنجولية ناتج عن خشيتها من إستئناف الحرب الأهلية مرة أخرى .

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة خلال كافة جولات المفاوضات رفضت الالتزام بعدم تقديمها الدعم المادى والعسكرى لقوات اليونيتا مما يرجح أنها تريد إستخدام هذه الورقة كأداة فى يدها لتهديد أنجولا ، والحكومة القادمة فى ناميبيا حتى أرادت لها ذلك خاصة فى ضوء ما تسرب من أنباء حول دراسات وإتصالات تقوم بها الولايات المتحدة لبحث إمكانية نجاح نقل حركة التمرد إلى زائير لكى تعمل من هناك على الرغم من رفض جوناس سافيمبى لهذا الاقتراح الذى يحرمه من طبيعة الأرض التى تعود على القتال فيها ، وجماهيره القبلية التى تقدم له التأييد التقليدى .

وقد نقلت وكالات الأنباء فى النصف الثانى من شهر نوفمبر الماضى تصريحات أدلى بها جوناس سافيمبى زعيم اليونيتا إلى صحيفة « صنداى ستار » التى تصدر فى

جنوب إفريقيا حول إبرامه لاتفاق غير رسمى لوقف إطلاق النار مع القوات الكوبية عقب لقاء سرى عقد بين وفدين لكوبا واليونيتا فى كوت ديفوار فى أغسطس الماضى حيث تم تبادل إثنين من الطيارين الكوبيين وقعا فى الأسر فى أكتوبر عام ١٩٨٧ عقب إسقاط طائرتهما الميج ٢٣ .

وكانت صحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية قد ذكرت فى أول أكتوبر نقلا عن مسئولين أمريكيين أن لقاء سريا عقد فى أبيدجان بين وفد كوبى برئاسة أوسكار أدراماس سفير كوبا فى الأمم المتحدة وبين أعضاء فى اليونيتا إثر إطلاق سراح الضابطين الكوبيين . وعلى الرغم من أن وزارة العلاقات الخارجية الكوبية أصدرت بيانا رسميا تنفى فيه إبرام الاتفاق مؤكدة أنها تقيم علاقات فقط مع القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنجولا إلا أنها لم تنف اللقاء خاصة أن التليفزيون الكوبى أعلن نبأ عودة الطيارين إلى كوبا على متن الطائرة الخاصة بالرئيس فيليكس هوفبيه بوانييه رئيس « كوت ديفوار » وهذا يشير إلى الدلائل التى ترجح إمكانية إجراء حوار بين اليونيتا والحكومة الأنجولية بعد التغير فى الموقف الكوبى على الرغم من التأكيدات الرسمية التى ترفض التعامل مع « الشر » و« الدمى » التى تحركها الولايات المتحدة خاصة بعد النصائح التى قدمها خبراء الشئون الافريقية السوفيت لحث الحكومة الأنجولية على تحاور مع اليونيتا لوصول إلى إتفاق لاشراكها فى الحكم وهو ما يعتبره المسئولون الأنجوليون ، بمثابة إشراك حكومة جنوب إفريقيا العنصرية فى حكم بلدهم .

ثالثا مستقبل عملية التسوية : من الممكن التبؤ بعدد من السيناريوهات التى تتعلق بتطور مواقف الأطراف الثلاث الرئيسية فى عملية التسوية وهى أنجولا ، وجنوب إفريقيا ، وناميبيا ، وهذه السيناريوهات تشمل التطورات الداخلية فضلا عن الوضع الاقليمى للمنطقة ككل . ويمكن تصور هذه السيناريوهات على النحو التالى :

ا ـ بالنسبة لجنوب إفريقيا : سيكون لهذه التسوية بالتأكيد إنعكاساتها الايجابية على النظام العنصرى حيث ستؤدى إلى تخفيف العزلة التى يواجهها هذا النظام إفريقيا ودوليا وهو ما حدا مؤخرا برئيس النظام الى إختراق العديد من الدول الافريقية السوداء ودعوته لعدد من الزعماء الأفارقة لزيارة بريتوريا ووعودهم بتلبية الدعوة فى وقت قريب . وقد حرصت وسائل الاعلام الغربية على إبراز بوتا أثناء هذه الزيارات على أنه رجل ذو تاثير ونفوذ فى المنطقة . وما صاحب ذلك من تصريحاته التى أكد فيها أن المؤتمر المشترك لدول جنوب القارة هى الخطوة القادمة عقب إبرام إتفاقية التسوية مما يشير الى إمكانية تزايد دور النظام العنصرى فى المنطقة فى المرحلة القادمة بعد إفلاته من العزلة الدولية التى يعانى منها حاليا .

وعلى الصعيد الداخلى فان توفير ٣ بلايين دولار سنويا أعباء الحرب فى أنجولا والدفاع عن ناميبيا سيدعم النظام العنصرى داخليا وينعشه إقتصاديا مما يؤدى إلى زيادة المخصصات الأمنية وتماديه فى قمع وإرهاب الحركة الثورية الداخلية التى يتزعمها المؤتمر الوطنى الافريقى والتى وصلت إلى ذروتها بالفعل قبل بداية جهود التسوية السلمية وكانت أحد محفزات إسراع النظام العنصرى على المضى قدما فيها .

وفيما يختص بأنجولا : فهى الطرف الأكثر تضررا من إبرام هذه التسوية التى تقضى بضرورة ترحيل القوات الكوبية من أراضيها مما يزيد من مطامع الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا إذ يدفعهم هذا الى مساعدة اليونيتا على القيام بهجوم شامل لاسقاط الحكومة اليسارية إنطلاقا من قواعدها الموجودة فى جنوب شرقى البلاد ، أو باستخدام الأراضى الزائيرية وهذا هو ما إستعدت له الحكومة الأنجولية فبدأت فى السماح للحركة الزائيرية المتمردة حزب تحرير الكونغو (*(P.L.C*) بالعمل من أراضيها ضد حكومة كينشاسا .

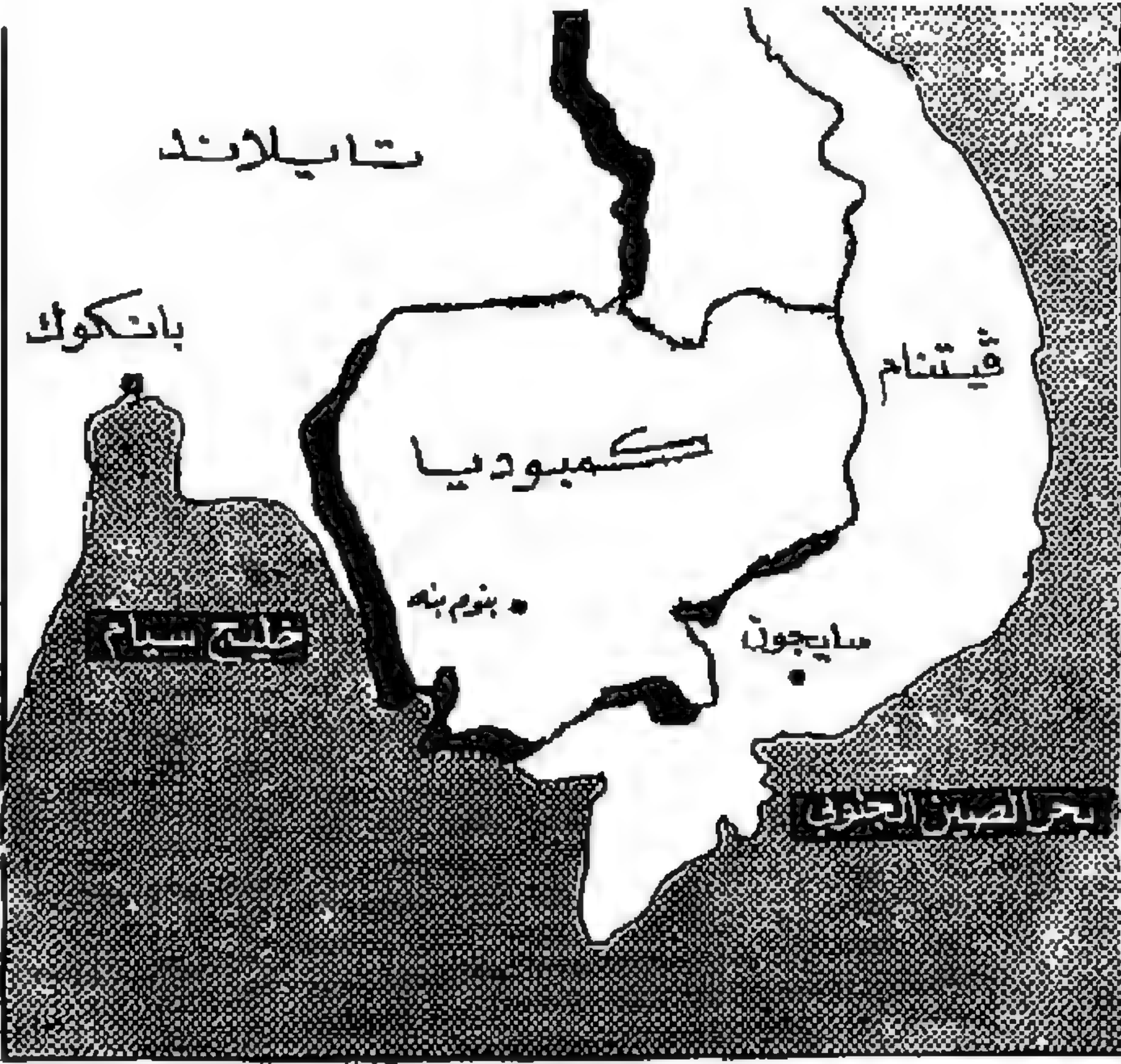
ب ـ وفيما يتعلق بناميبيا : فان معظم المختصين فى شئون المنطقة يؤكدون أن أية إنتخابات حرة تجرى فى الاقليم ستؤدى حتما إلى وصول منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا إلى الحكم وهذا الوضع يقلق جنوب إفريقيا مما جعلها تستعد له بالسير فى إتجاهين الأول أنها دفعت رجالها ومؤيديها الموجودين فى الاقليم لاقناع القيادات القبلية التقليدية بأن وصول سوابو الى الحكم سيؤدى إلى تقليص سلطاتهم التقليدية وتأميم أراضيهم وممتلكاتهم ، وذلك لكى يقوم هؤلاء بدور مناهض لسوابو قبل وأثناء الانتخابات ولاسقاطها وتأييد وصول قوى مؤيدة لجنوب إفريقيا إلى الحكم .

والثانى هو قيام الحكومة العنصرية بتدريب الشباب السود المنتمين لجماعات قبلية مناهضة لسوابو فى مدينة « ابو جوا » بناميبيا تمهيدا لاستخدامهم فى تفويض حكومة سوابو بعد الاستقلال مثلما فعلت من قبل مع حكومة موزمبيق ، وما تفعله الآن مع الحكومة الأنجولية .

وكل هذه السيناريوهات تؤكد أن هذه التسوية ما هى الا تسوية وقتية محددة بظروف موضوعية يمكن أن تتغير فى وقت قريب بتغير هذه الظروف وبالتأكيد فان هذا التغير سيؤدى إلى تشوب جولات أخرى من الصراع فى منطقة الجنوب الافريقى ☐ .

[٣]

تسوية الصراع فى كمبوتشيا



أمانى محمود فهمى

حينما انعقدت قمة واشنطن فى ديسمبر من العام الماضى بين القوتين العظميين وانتهت بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة النووية المتوسطة والأقصر مدى فى أوروبا ، وباستثناء الوعد السوفيتى بالانسحاب من افغانستان ، فان قضايا العالم الثالث لم تكن مطروحة للبحث على الأقل على مستوى لقاءات الزعيمين ، الأمر الذى بنيت عليه معظم الانتقادات التى وجهت لهذه القمة . وربما كان ذلك ايضا هو السبب وراء الفتور الاعلامى الذى قوبلت به قمة موسكو المنعقدة بين العملاقين فى مايو الماضى من هذا العام بالمقارنة بالحماس الدولى الذى سبق وصاحب قمة واشنطن .

غير انه وبعد مرور حوالى ستة أشهر على قمة موسكو ، فانه لاسبيل لتجاهل التحرك الدولى الملموس من قبل الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، لتسوية صراعاتها فى العالم الثالث .

ان الحركة الدافعة التى بدأت فى دفع المنازعات الاقليمية خلال هذه الفترة الوجيزة نحو طريق التسوية ، لتشير الى ان جو الوفاق الذى بدأ ، قد سمح بدرجة أعلى من المرونة التفاوضية بين أطراف النزاع المختلفة .

وسيهتم هذا البحث بعرض وتحليل النزاع الاقليمى فى كمبوتشيا وهى احدى بؤر الصراع الساخنة فى العالم الثالث وأسباب ومحفزات التحرك الجديد نحو تسوية هذا الصراع ومستقبل هذا الصراع على ضوء ماتم التوصل اليه من اتفاقات فى الآونة الأخيرة .

أولا : حدود ومستويات الصراع :

لقد بدأت الأزمة الكمبوتشية ، عندما دخلت قوات فيتنام الى كمبوتشيا عام ١٩٧٨ بحجة درء الخطر الصينى الذى بدأ يزحف على منطقة الهند الصينية . وفى ١٨ فبراير ١٩٧٩ وقعت كل من كمبوتشيا وفيتنام وثيقة تعاون وصداقة انطوت على تحالف عسكرى بين الدولتين يقضى بوجوب تدخل كل منهما عسكريا فى حالة وقوع اعتداء مسلح على اراضى الطرف الآخر .

ويمكن تبين ثلاثة مستويات للصراع الكمبوتشى : دولى واقليمى ومحلى ..

١ ـ المستوى الدولى :

تقوم علاقات القوى العظمى مع الدول الصغيرة على انشاء تحالفات استراتيجية ، وايديولوجية خاصة بحيث تمنع مثل هذه العلاقات التحالفية من وقوع المواجهة المسلحة المباشرة بين هذه القوى العاملة فى المنطقة مع ضمان رعاية مصالحها فى نفس الوقت . وحينما تتفق اهداف ومصالح كل من الدول الكبرى والصغرى ، تكون المكافأة مساعدات اقتصادية وعسكرية وحماية دولية وتأييد سياسى للحكومات فى العالم الثالث . أما فى حالة تناقض وتنافى الرؤى والتوجهات ، فان الدول الكبرى قد تعمل على الاطاحة بالحكومات المعادية عن طريق مساعدة أو حتى « خلق معارضة » للنظام تسبب فى تعثره اقتصاديا وسياسيا ان فشلت فى تغييره . وهذا تماما هو نمط علاقتى موسكو وواشنطن بنظام كمبوتشيا .

الولايات المتحدة : ان اهتمام واشنطن بمنطقة جنوب شرق آسيا هو جزء من اهتمامها العام بالقارة ككل . وقد كانت آسيا هدفا لأكبر مواجهتين عسكريتين امريكيتين منذ عام ١٩٤٥ ـ كوريا والهند الصينية . ومن الناحية الاقتصادية ، فان هذه المنطقة من العالم اصبحت احد اهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة .

فقد تجاوزت تجارة واشنطن مع دول الباسفيك تجارتها مع دول الاطلنطى بحوالى ١٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ . وتشغل التجارة مع آسيا ٣٠ ٪ من مجمل حجم التجارة الامريكية ـ وفى عام ١٩٨٤ ، وصلت قيمة الصادرات الامريكية الى دول قارة آسيا الى ٥٤ر٦ بليون دولار بينما تجاوزت قيمة الواردات ١١٤ بليون دولار . وتقدر قيمة استثمارات الولايات المتحدة فى هذه الدول بحوالى ٣٠ بليون دولار . ولذلك فان المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة تعود بدرجة كبيرة الى عوامل اقتصادية ، هذا بالاضافة الى رغبة الولايات المتحدة فى حماية الممرات البحرية الهامة التى تمتلكها آسيا وحماية قواعدها العسكرية فى الجزء الجنوبى الشرقى منها .

ومنذ عام ١٩٦٩ وضع الرئيس الامريكى نيكسون سياسة خاصة بقارة آسيا لاتزال الولايات المتحدة تتبعها حتى الان ـ ان القوات الامريكية لن تتدخل الى جانب احدى الحكومات الآسيوية اذا ماتعرضت لاضطرابات داخلية ولم يستثن من هذه القاعدة سوى كوريا التى كانت واشنطن تعتبرها دائما « حالة خاصة وتمثل دول ASEAN أو رابطة دول جنوب شرق آسيا والهند الصينية مركزى المصالح الأمريكية فى منطقة جنوب شرق آسيا . فمن الناحية الاقتصادية ، فان واشنطن ترى انه فى حالة نجاح السياسات الاقتصادية ، الليبرالية التى تنتهجها دول هذه المجموعة فسيعد ذلك دليلا دامغا على فشل وعدم صلاحية الانظمة الراديكالية فى فيتنام وكوريا الشمالية . هذا الى جانب ضخامة حجم الاستثمارات الامريكية داخل دول المجموعة والتى بلغت عام ١٩٨٥ ٧بلايين دولار . أما البعد الاستراتيجى لهذه المصالح فيبرره تحكم دولASEAN فى اخطر طرق التجارة بين اليابان ، الحليف الاقتصادى القوى لواشنطن ، ودول الخليج . ومنذ الغزو السوفيتى لأفغانستان وظهور الثورة الايرانية المعادية للغرب ، زاد اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة واخذت فى تكثيف القدرات العسكرية لأسطولها السابع وفى تأمين قواعدها فى كلارك وسوبيك باى بالفلبين . وعلى الجانب العسكرى ، فان الولايات المتحدة تحرص على نمو القدرات التسليحية لدول « الأسيان » لدرء الخطر الشيوعى متعدد المصادر خاصة بالنسبة لتايلاند ، من ناحية ولترويج اسلحتها من ناحية اخرى . فبينما يصل حجم المساعدات العسكرية الامريكية لدول المنطقة الى ٣٠٠ مليون دولار فان حجم المبيعات من الاسلحة يزيد على ٤ بلايين دولار .

وتنحصر المخاوف الامريكية بالنسبة لهذين المركزين فيما يلى :

١ ـ قاعدة خليج كام ران السوفيتية فى فيتنام ومايصاحب ذلك من تهديد لحلفاء الولايات المتحدة وللمصالح الامريكية ذاتها فى المنطقة .

٢ ـ التهديد الواقع على تايلاند من جراء الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا والغزوات العسكرية المباشرة لحدودها .

٣ ـ هناك احتمال بأن تقوم كل من هانوى وموسكو بمساعدة العناصر الشيوعية المناهضة لحكومات دول رابطة الأسيان .

٤ ـ ان النمو المطرد فى أعداد اللاجئين خاصة فى القطاع الشرقى من تايلاند قد يكون من شأنه احداث اضطرابات وقلاقل سياسية قد تمتد الى باقى المنطقة .

واذا كانت الهزيمة التى منيت بها الولايات المتحدة فى حرب الهند الصينية الثانية عام ١٩٧٥ قد دلت على فشل القوات الامريكية فى تحقيق اغراض حكومتها ، فان سياسة واشنطن منذ نهاية السبعينات قد اعتمدت على مايلى :

ـ ضرب الحكومات الجديدة فى الهند الصينية سياسيا واقتصاديا .

ـ الحفاظ على البنية السياسية الأساسية لدول جنوب شرق آسيا والهند الصينية بدعم الدول الموالية للغرب مثل تايلاند وتأييد المقاومة المناهضة للشيوعية مثل ائتلاف المقاومة الكمبوتشية باستثناء جماعة الخمير الحمر .

ـ فرض العزلة على فيتنام ومحاولة افقادها الاستقرار الداخلى بشتى الطرق .

ـ تعميق الخلافات والتناقضات بين الدول الشيوعية فى المنطقة وقد تمثل ذلك بوضوح فى سعى واشنطن لتقوية علاقتها مع الصين على حساب الدول الشيوعية الاخرى .

وقد ساعدت الاحداث الدامية التى شهدتها منطقة الهند الصينية خلال السبعينات خاصة بعد وصول حكومة « الخمير الحمر » الى السلطة فى كمبوتشيا ، على تبرير الوجود العسكرى الامريكى فى المنطقة خلال نفس الفترة . كما ان التوترات السياسية الحالية التى اوجدتها واشنطن على ساحة الاحداث فى جنوب شرق آسيا عامة من شأنها اضفاء الشرعية الدولية على الدور الأمريكى المكثف فى المنطقة خلال السنوات الأخيرة .

الاتحاد السوفيتى : لاتختلف اهداف موسكو كثيرا عن الاهداف الامريكية فى المنطقة من حيث حماية المصالح السوفيتية المباشرة والحفاظ على التحالفات المختلفة التى يدخل الاتحاد السوفيتى كطرف فيها . كما تأتى على رأس هذه الاهداف محاولة موازنة العملاق الشيوعى الصينى ـ وقد تضافرت عدة عوامل جعلت الاتحاد

السوفيتي كقوة عظمى وحتى وقت قريب في مكانة اقل بكثير من الند الامريكي وهذه العوامل هي :

١ ـ الصراع مع الصين وماتلا ذلك من تطور العلاقات الصينية الامريكية على حساب موسكو .

٢ ـ فشل الكرملين في تطوير علاقاته مع اليابان التى تتمتع بأقوى اقتصاد في القارة الآسيوية بأسرها .

٣ ـ الهدوء النسبي الذى سيطر على شرق آسيا ، باستثناء منطقة الهند الصينية ، والذى عرقل قيام الاتحاد السوفيتي بدور دولى فعال في المنطقة .

٤ ـ تراجع القبول الذى كان يلقاه النموذج الشيوعي السوفيتي لتحقيق التقدم السياسي والاقتصادى .

وتعد فيتنام حليف موسكو الاول في المنطقة وراعي مصالحه ولذلك فان حجم الاعتماد الاقتصادى والعسكرى الفيتنامي على الكرملين يقدر بحوالى ٤ الى ٥ ملايين دولار يوميا . وفي المقابل ، فان الاتحاد السوفيتي يرى ان تحالفه مع هانوى يضمن اشرافه الدائم على المنافذ الامريكية البحرية والجوية من ناحية ويجنبه اية مواجهة مسلحة مع القوى الاقليمية في الهند الصينية ، حيث تقوم القوات الفيتنامية وقوامها ٢٥٠ ألف جندى بالسيطرة على لاوس وكمبوديا ، من ناحية اخرى . وفي مجال التنافس الدولى ، فان فيتنام هي بمثابة نقطة استراتيجية هامة ضد التوسع الصيني والامريكي في جنوب شرق آسيا وتعد قاعدة خليج كام رام السوفيتية في فيتنام من اخطر قواعد الاتحاد السوفيتي التى تمكنه من فرض سيطرته البحرية والجوية عبر بحر جنوب الصين ، جنوب غرب الباسفيك والمحيط الهندى والطرق المائية المتصلة بهم .

ورغم احتياج هانوى الشديد لمساعدات موسكو خاصة العسكرية ، لضرب المقاومة الكمبوتشية من ناحية ولدفع الخطر القادم من بكين من ناحية اخرى ، ورغم شدة حيوية التسهيلات المختلفة التى تحصل عليها موسكو من فيتنام بالنسبة لخططها واهدافها العسكرية والاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة ، فان العلاقات السوفيتية الفيتنامية يشوبها بعض التوتر لاختلاف واحيانا تناقض اهداف الدولتين ـ فرغم توقيع معاهدة الصداقة بين هانوى وموسكو عام ١٩٧٨ ، فقد رفضت فيتنام الانضمام الى الكوميكون وهى الرابطة الاقتصادية التى تجمع دول حلف وارسو . كما تروض فيتنام محاولات الاتحاد السوفيتي لايجاد نفوذ مستقل له في كمبوتشيا ولذلك قامت بتنحية بن سوفان من منصبه كرئيس وزراء كمبوديا عام ١٩٨١ لما عرف عن علاقاته الوثيقة بالكرملين .

ومن ناحية اخرى فقد قام الاتحاد السوفيتي برفع سعر برميل النفط عام ١٩٨٠ الذى يصدره لفيتنام « حيث يزودها بـ ١٠٠ ٪ من احتياجاتها من النفط » من ٤ الى ١٦ دولارا وهو ما أدى الى الازمة الاقتصادية الشديدة التى شهدتها فيتنام في ذلك الوقت . ولاتزال موسكو تضغط على حكومة هانوى لاتباع اصلاحات اقتصادية معينة وضعها الخبراء السوفيت المقيمون في فيتنام ويقدر عددهم بـ ٧٠٠٠ خبير .

لقد كان من الواضح ان موسكو لم تكن لتسمح لفيتنام بأن تتحول الى قوة اقليمية كبرى بما قد يهدد المصالح السوفيتية خاصة في كل من كمبوتشيا ولاوس التى تحصل على مساعدات اقتصادية منذ عام ١٩٨١ تبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنويا ويوجد بها ألف خبير سوفيتي .

إلا ان مجرد كون الاتحاد السوفيتي القوة الوحيدة التى تمنح فيتنام التأييد السياسي والمادى لاحتلالها لكمبوديا يضع موسكو في معضلة اقليمية حيث ان هذا التورط الواضح والصريح في الصراع الكمبوتشي يطرح تساؤلات عن مدى جدية الاتهام السوفيتي للولايات المتحدة بتزكية نيران الصراعات الاقليمية ويجعل من امكانية تحسن علاقات موسكو بدول مجموعة « الآسيان » احتمالا ضعيفا . ويبقى شغل موسكو الشاغل ان تدفع التطورات السلبية في المنطقة القوى المعادية للاتحاد السوفيتي أى الولايات المتحدة والصين واليابان ودول « الآسيان » الى اقامة نوع ما من التحالف الدولى يضرب البناء الاقليمي السوفيتي في الصميم .

٥ ـ المستوى الاقليمي :

يضم الصراع الكمبودى الصين ودول « الآسيان » الى جانب فيتنام كفاعلين اقليميين . وتعد الصين اخطر هذه الاطراف حيث ان بكين على عكس واشنطن وموسكو اللذان يريان في منطقة جنوب شرق آسيا أرضية لاظهار قوتهما السياسية والعسكرية ، ترى ان هذه المنطقة يجب ان تخضع للسيطرة الصينية بحيث تصبح دائما قادرة على تسيير الاحداث والشئون الاقليمية .

ومنذ احتلال فيتنام لكمبوتشيا ونشأة التحالف الفيتنامي ـ السوفيتي ، انقلبت الصين الى كل من الولايات المتحدة ودول الآسيان لاعادة التوازن السياسي الى المنطقة ، ولجأت الى خلق مزيد من الضغوط العسكرية على حدود فيتنام ولاوس بتأييد من منظمة « الخمير الحمر » التى يبلغ عدد اعضائها ٣٥ الفا وتعمل عبر الاراضي التايلاندية . ويعنى ذلك ان على هانوى تحويل جزء كبير من ميزانيتها بعيدا عن الاغراض الاقتصادية من اجل مزيد من التسلح كما يعنى ايضا تشتيت عملياتها العسكرية وتوزيعها على عدة جبهات .

ويعود موقف بكين هذا من الصراع الكمبودى الى اعتقادها بأن احتلال فيتنام لكمبوتشيا وسيطرتها على لاوس ليس « حدثا منعزلا » أو « قضية محلية » حيث انه يعكس جزءا من استراتيجية موسكو لتحقيق هيمنة كونية . وكان هدف بكين منذ البداية هو احتواء هذه المحاولة بالذات .

وقد شاركت « مجموعة الآسيان » الصين فى مخاوفها وعمل الطرفان على اكساب القضية الكمبوتشية ، صبغة دولية باعلان اصرارهما على اشراك الأمم المتحدة فى اية تسوية من أى نوع ، وذلك لوضع هانوى تحت المكبر الدولى بغية توليد انواع الضغوط التى فشلت كل من الصين والآسيان فى ايجادها ولكنها كانت فى النهاية الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق الانسحاب الفيتنامى من كمبوتشيا .

ومنذ عام ١٩٧٥ ، كانت دول الآسيان تجاهد لوقف محاولات الاستقطاب التى تعرضت لها من جانب القوى الشيوعية المتعددة ، الصين ، فيتنام والاتحاد السوفيتى التى اشتدت حدة التنافس بينهما فى هذه الفترة لنشر نفوذها فى المنطقة . إلا انه باحتلال فيتنام لكمبوديا ثم تواجد ١٠٠ ألف من القوات الفيتنامية على حدود تايلاند . وكان على دول الآسيان تغيير سياسة « التجاهل المتعمد » التى كانت تنتهجها فيما مضى . وقد ظلت لفترة غير وجيزة غير مقبلة تماما على التحالف مع الصين خاصة الى ان توحدت مصالح كل من هانوى وموسكو ، حيث بدا وكأن العملاقين الشيوعيين يسعيان لتقسيم منطقة جنوب شرق آسيا فيما بينهما . وعموما تبقى سياسات كل من الصين ودول الآسيان فى مواجهة فيتنام مايلى :

أ - محاولة احتواء النفوذ السوفيتى فى المنطقة عن طريق فرض العزلة الاقتصادية والمعنوية على فيتنام .

ب - زيادة التبادل الاقتصادى والتكنولوجى مع الغرب والاجتهاد فى اجتذابه لكى يلعب دورا فى التوازنات الاستراتيجية فى المنطقة .

ج - المستوى الداخلى :

تربط كمبوتشيا بفيتنام علاقة خاصة - فمنذ التدخل العسكرى الفيتنامى فى كمبوديا عام ١٩٧٨ - تحكم العلاقات بين الدولتين معاهدة صداقة وتعاون اقتصادى ودفاعى مبنى على احترام علامات الحدود القائمة بينهما .. وتواجه كمبوديا مشكلة تزايد اعداد المواطنين الفيتناميين بالمقارنة للتعداد الاصلى للشعب الكمبودى - فبينما يعمل هذا التعداد الى اقل من ستة ملايين نجد ان عدد المستوطنين الفيتناميين كان يربو على السبعين ألفا عام ١٩٨٣ . هذا الى جانب الخبراء الاقتصاديين والفنيين والثقافيين ، وتبادل الزيارات الرسمية والتوقيع على عدد كبير من المعاهدات فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم وجميعها يساهم فى تحقيق مزيد من الربط بين الفيتناميين والكمبوديين .

وتقوم الحكومة الحالية فى بنوم بنة برئاسة هانج سامرين على تأييد كل من فيتنام وموسكو ويعد الاتحاد السوفيتى اكبر المانحين الدوليين لكمبوديا . أما المقاومة الكمبوتشية ، فتعد الصين المؤيد الوحيد لجماعة الخمير الحمر بينما تساند الولايات المتحدة ودول الآسيان فرق المقاومة الاخرى . وفى ٢٢ يونيو عام ١٩٨٢ ، قامت فرق المقاومة الثلاثة بتكوين جبهة ائتلافية عرفت « بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية » برئاسة الأمير سيهانوك ويضم ائتلاف المقاومة : « جبهة شعب الخمير للتحرر الوطنى » بزعامة سون سان وتضم مابين ٦ آلاف الى ٩ آلاف مقاتل ، « جيش سيهانوك الوطنى » ويتراوح عدده مابين ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف جندى واخيرا « الخمير الحمر » بزعامة وزير الدفاع الأسبق سون سين وان كانت القيادة الفعلية لازالت لبول بوت وكان رئيسا للحكومة قبل الاطاحة بنظامه عام ١٩٧٨ وتعد جماعة « الخمير الحمر » اقوى فرق المقاومة على الاطلاق اذ يبلغ حجم قواتها ٣٠ر٠٠٠ جندى وان كانت جماعة سيهانوك تنفرد بالشرعية الكمبوتشية والدولية نظرا لطول الفترة التى قضاها الامير فى الحكم ولاتجاهاته الموالية للغرب .

ثانيا : جهود تسوية الصراع فى كمبوتشيا :

ان نشوب الصراع بهذه الصورة - أى على مستويات مختلفة تداخلت فيها الاطراف المعنية بالصراع ، حتم ظهور تحالفات معينة بين هذه الاطراف على اساس تلاقى كل أو بعض المصالح . ومن جهة اخرى فقد ادى هذا التشابك الى قيام علاقات الاعتماد المتبادل داخل الحلف الواحد - فالاتحاد السوفيتى لايملك التأثير المباشر على مجريات الأمور فى كمبوتشيا إلا عبر فيتنام والتى تحتاج بدورها الى تأييد موسكو العسكرى والسياسى والاقتصادى ، أما حكومة هانج سامرين فتعتمد على تأييد كل من موسكو وهانوى للبقاء فى السلطة . وبالمثل فان تحالف الصين ودول الآسيان يخضع لنفس القاعدة رغم غرابة هذا التحالف بين طرف شيوعى وطرف غير شيوعى . فتأييد الصين للخمير الحمر « وهو مالاتقره أسيان مبدئيا » لايمكن ان يتم إلا عبر خطوط الامداد فى تايلاند كما ان دول الآسيان تعتمد على هذا التأييد الصينى للمقاومة الكمبوتشية عامة بهدف انهاك تحالف موسكو- فيتنام وبنوم بنة ماديا ومعنويا مما قد يؤدى فى النهاية الى تسوية الصراع عن طريق دول الآسيان بالدرجة الاولى كمنظمة اقليمية وأحد اطراف النزاع وكذلك كانت هناك بعض الجهود للأمم المتحدة كمنظمة عالمية الى جانب بعض الوساطات المحددة لفاعلين اقليميين ودوليين .

وسنتناول فى هذا الجزء مواقف وشروط اطراف الصراع بالنسبة لأية تسوية للنزاع وأهم الاقتراحات والمفاوضات التى تمت منذ بدء الخلاف ثم التحرك السوفيتى الأخير لتسوية الموقف وما افضى اليه من نتائج .

١ - مواقف اطراف الصراع من التسوية :

لقد كان لكل طرف من اطراف الصراع ، كما سبق الذكر ، شروط خاصة بالتسوية التى يود التوصل اليها بناء على مصالحه ومصالح حلفائه :

أ ـ الاتحاد السوفيتى :

لم تكن موسكو معارضة تماما لتسوية سلمية في كمبوديا وعلى العكس مما يعتقد الكثيرون ـ اذ ان سياسة الكرملين فى الاحتفاظ بكمبوتشيا فى قبضته كانت مجرد وسيلة للضغط على الصين لتحسين هذه العلاقات إلا أن موسكو لم تكن ابدا لتجعل من كمبوتشيا عائقا لفرص الوفاق مع الصين والولايات المتحدة . فرغم حاجة السوفييت لقواعدهم فى فيتنام ورغم الميزة السياسية التى يحققها اعتماد هانوى على موسكو إلا ان وجود تحالف قوى وجاد بين بكين وواشنطن ضد موسكو يعد فى الحسابات السوفيتية أخطر بكثير من فقدان هذه القواعد . ومن ناحية اخرى فان هذا الاعتماد قائم مع احتلال فيتنام لكمبوديا أو بدونه ولعل اهم ماتخشاه موسكو هو عودة حكومة « الخمير الحمر » أو وصول حكومة معادية للاتحاد السوفيتى الى السلطة . ولذلك فقد عملت موسكو فى السنوات الاخيرة على اضفاء الشرعية الوطنية على حكومة هانج سامرين والمناداة بعقد مؤتمر دولى يؤكد ويضمن هذه الشرعية . ويرى البعض أن نظام سامرين استطاع رغم الظروف الداخلية الصعبة أن يحقق بعض النجاح الاقتصادى وأن يستقطب بعض التأييد الشعبى . وهذا أكد الرؤية السوفييتية بأن نظام هانج سامرين ، إذا ما إضطرت فيتنام للانسحاب « سيكون قادرا على الدفاع عن بقائه » .

ب ـ فيتنام :

تعد كمبوتشيا بالنسبة لهانوى خط دفاع رئيسى ولذلك فان احتلالها لها فى معناه الحقيقى ضرورة امنية بحتة . وترى فيتنام ان انسحابها من كمبوديا تحت اية صيغة ممكنة مرتبط بتحقيق الشروط الآتية :

١ ـ توقف الصين عن تأييد جماعة الخمير الحمر .

٢ ـ تهدئة التوترات العسكرية على الحدود الفيتنامية التايلاندية والذى يعنى ضمنيا توقف حكومتى بكين وواشنطن عن تقديم الدعم العسكرى لتايلاند .

٣ ـ مواصلة المحادثات الفيتنامية الصينية بشأن قضايا الحدود الشمالية بينهما .

٤ ـ ان يتم بحث المسألة الكمبودية داخل اطار قومى وهو مالم تقره دول الآسيان .

جـ ـ الولايات المتحدة :

لم تقبل واشنطن أى صيغة للتسوية اذا لم تكن تنص صراحة على انسحاب القوات الفيتنامية من بنوم بنة . أما موقفها من المقاومة الكمبوتشية ، فيؤيد البيت الابيض جميع فرق المقاومة فيما عدا « الخمير الحمر » . تتراوح منح واشنطن الى هذه المقاومة مابين ٥ ملايين و ٦ ملايين دولار سنويا .

د ـ الصين :

بينما تتفق هذه الاطراف الثلاثة مع الولايات المتحدة على حتمية الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا إلا انها تختلف فيما يتعلق بالمقاومة فبينما تؤيد الصين « الخمير الحمر » ، فان الآسيان ليست راضية تماما عن هذا التحالف ، اذ صاحبت فترة حكم « الخمير الحمر » لكمبوديا المذابح والاعتقالات والانتهاكات الدموية واشاعة الفوضى فى جنوب شرق آسيا بأسرها . وفيما عدا ذلك ، فان الصين والآسيان تتفقان على صيغة واحدة للتسوية تتضمن الآتى :

ـ أن يعقد مؤتمر دولى يتم فيه بحث المسألة الكمبودية والتوصل الى حل مقبول للأطراف على ان يتضمن انسحاب قوات هانوى من كبوديا .

ـ ان يعقب الانسحاب انتخابات عامة تحت اشراف الأمم المتحدة وهذا يؤكد النقطة السابقة .

ـ قيام حكومة محايدة على أساس نتائج الانتخابات .

٢ ـ جهود التسوية :

منذ بدأ الصراع الفيتنامى ـ الكمبودى عام ١٩٧٨ تعددت مجهودات التسوية وكانت معظمها ، كما سبق الذكر ، مبادرات اقليمية خاصة من جانب دول الأسيان ودول الهند الصينية .

ففى السابع من أكتوبر ١٩٨١ ، وفى أثناء انعقاد « المؤتمر الرابع لوزراء خارجية دول الهند الصينية » تقدم وزير خارجية لاوس بمبادرة تكونت من سبع نقاط ونص المضمون على احترام الوضع الراهن والحدود القائمة بين الدول وفتح باب الحوار بين مجموعة الأسيان ودول الهند الصينية . وقد رفضت المجموعة الأولى هذه المبادرة انطلاقا من رفضها للمؤتمر الاقليمى كاطار لتسوية الصراع فى المنطقة .

كما استطاعت دول الأسيان خلال فترة الصراع أن تحافظ على مقعد كمبوتشيا فى الأمم المتحدة وأن تنادى من داخل هذا المنبر ، بتسوية رسمية تحت اشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان من نتيجة هذه الجهود ان اصدرت المنظمة الدولية قرارا بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨١ نص على « الانسحاب الكامل والغير مشروط للقوات الأجنبية من كبوتشيا » .

وفى الاجتماع الخامس لوزراء خارجية دول الهند الصينية فى ١٧ فبراير ١٩٨٢ ، أصدرت كل من لاوس وفيتنام وكمبوتشيا بيانا أجمعوا فيه على ان احتلال فيتنام لكمبوتشيا ليس الا وسيلة لوقف الزحف الصينى فى المنطقة وأنه بمجرد زوال هذا الخطر ستقوم قوات هانوى ، بالانسحاب من كمبوديا » .. وفى اجتماعهم التالى عام ١٩٨٣ تقدمت دول الهند الصينية بمبادرة « لتحالف ودى » بينهم وبين دول « الآسيان » على أن يتم عقد مؤتمر موسع للأمن الاقليمى يضم المجموعتين وقد رفضت « الأسيان » هذا الاقتراح ايضا حيث أنه يعنى دفع دول جنوب شرق اسيا بطريقة غير مباشرة ، للاعتراف بحكومة هانج سامرين . وفى المقابل ، تقدمت دول . الاسيان » الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٣ بمبادرة عرفت « باتحاد الدول الواحد

والخمسين » طالبت فيها بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام واعلان المنطقة الغربية منطقة منزوعة السلاح وأقر الاقتراح بموافقة ١٠٥ ورفض ٢٢ وامتناع ١٩ من الأعضاء عن التصويت . أما فيتنام فقد أكدت انه ليست لديها اية « نية » للانسحاب .

الا ان اهم تحرك اقليمي لتسوية النزاع فى كمبوتشيا جاء باعلان مبادرة جديدة لدول الأسيان فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٣ . ولم تختلف هذه المبادرة كثيرا عن سابقتها من حيث اشتراط الانسحاب التدريجي ، ووقف اطلاق النار وانتخابات عامة وأن تتم جميع هذه الخطوات تحت الاشراف الدولى . بيد أن هذه الصيغة احتوت على بند جديد هو بند « المصالحة الوطنية » والذى نص على ان تشترك جميع الأطراف الكمبوتشية بما فى ذلك النظام الحالى فى انتخابات عامة بغية اقامة حكومة جديدة تتمتع بالتأييد الشعبى .

وقد أعلنت حكومة كمبوتشيا رفضها القاطع وبالمثل رفضت الصين والخمير الحمر مبدأ المصالحة فى حد ذاته .

واستمرت الجهود الأسيوية فى عام ١٩٨٤ وقام وزراء خارجية « آسيان » فى اجتماعهم السنوى فى فبراير من نفس العام باصدار اعلان جديد طالب بمزيد من التأييد الدولى للقضية الكمبوتشية فسره البعض على انه رغبة دول المجموعة فى ان تلعب واشنطن دورا اكثر حيوية وايجابية فى المنطقة . وكان أن أعلنت فيتنام فى أغسطس انها ستقوم بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا اذا ماتم التوصل الى صيغة سياسية مقبولة بين الأطراف الداخلية باستثناء الخمير الحمر .. وكانت هانوى قد قامت بعدة جولات انسحابية من بعض القطاعات فى كمبوديا ـ ثم تقوم بتعويضهم فى وقت لاحق . ففى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٢ ، تم سحب ٢٠ ألفا من هذه القوات وبعد عدة اسابيع احضرت هانوى ١٥ ألف جندى الى كمبوديا ليحلوا محل القوات المنسحبة .

ورغم عدم توقف المساعى الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٥ ، فقد أظهرت قمة جنيف بين جورباتشوف وريجان أن مسألة كمبوتشيا كانت فوق مستوى النقاش بالنسبة للاتحاد السوفيتى واستمر تعزيز موسكو لمنشأتها فى كارم رام ودانوننج فى فيتنام .

وخلال اجتماع مجلس وزراء ائتلاف المقاومة الكمبوتشية ببكين فى سبتمبر ١٩٨٦ ، اعلنت المقاومة مبادرة الثمانى ـ نقاط ـ التى نصت على الانسحاب التدريجى للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا على ان تقوم حكومة جديدة تضم قيادات نظام هانج سامرين وفرق المقاومة الثلاث وبينما وافقت على هذا الاقتراح الصين ودول الأسيان فقد قابلته فيتنام ، وكما هو متوقع بالرفض .

ومن ناحية أخرى . فقد تقدم وزير خارجية النمسا بعرض نص على أن تقوم « محادثات للسلام » بين حكومة هانج سمارين وائتلاف المقاومة الكمبوتشية تعقد فى فينيا . وقد رفض سيهانوك زعيم المقاومة هذا العرض واقترح أن تعقد هذه المحادثات مع القيادة الفيتنامية على ان يحضرها ممثلون عن حكومة كمبوديا ـ وقامت هانوى برفض الاقتراح ويتضح من العرض السابق انه رغم تعدد وكثافة مبادرات التسوية التى تشابهت فى معظمها فقد ظلت هناك عقبتان : مشكلة الانسحاب الفيتنامى وقضية اشراك الخمير الحمر فى الصيغة النهائية لأية تسوية ولذلك كانت هذه الجهود رغم كثافتها وتعددها تسير منذ البداية فى طريق مسدود .

٣ ـ التحرك السوفيتي وبوادر انفراج الأزمة :

بحلول عام ١٩٨٧ ، بدأ وكأن ازمة كمبوتشيا اصبحت قريبة الحل ـ اذ ان العزلة السياسية التى فرضت على فيتنام والأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تجتاحها منذ عدة سنوات فى الوقت الذى منعت فيه معظم الدول منحها ومساعداتها حتى تتم التسوية وفشل هانوى ذاتها بعد عشر سنوات من الاحتلال فى ايجاد الضمان لعدم عودة « الخمير الحمر » الى الحكم او على الأقل بقاء الحكومة الموالية لها فى السلطة هذه الظروف بدت وكأنها تدفع هانوى نحو تسوية عاجلة . ومن ناحية أخرى فقد أبدى نظام بنوم بنة فى ٨ أكتوبر ولأول مرة استعداده للتفاوض غير المشروط مع ائتلاف المقاومة بما فيها « الخمير الحمر » بهدف الوصول الى مصالحة وطنية والموافقة على انسحاب فيتنام وعقد انتخابات عامة والتفاوض مع تايلاند بشأن تحييد الحدود بينهما ، وعقد مؤتمر دولى يضم المقاومة ونظام سامرين وموسكو وواشنطن وبكين .

وكان جورباتشوف فى لقائه مع نجوين تنلينه سكرتير الحزب الشيوعى الفيتنامى فى موسكو فى اوائل مايو من العام الماضى قد أبدى موقفا يمكن ان يوصف بالاعتدال تجاه الصين على عكس الموقف الفيتنامى . وقدم جورباتشوف صيغة جديدة كأساس لحل الصراع الكمبودى وهى « اعادة توحيد القوى الوطنية » وقد أظهرت التعليقات على هذا اللقاء أن جورباتشوف كان يقصد « بالقوى الوطنية » التحالف القديم الذى ضم سيهانوك والشيوعيين فى مواجهة نظام لون نول تحت حماية واشنطن .

وقد تبلورت هذه التغيرات المفاجئة فى مواقف الأطراف الاساسية للصراع فى اللقاءات التى تمت بين سيهانوك زعيم الحكومة الائتلافية فى المنفى وهون سين رئيس وزراء بنوم بنة ـ وتتلخص خطوات التسوية الحديثة فيما يلى .

أ ـ تم اللقاء الأول بين سيهانوك وهون سين فى باريس فى الرابع من ديسمبر الماضى فى فرنسا ورغم تبادل الاتهامات

القاسية بين الجانبين فقد اصدرا اعلانا تضمن البنود الأساسية الخاصة بالاتفاق المبدئى الجديد وهى :
١ ـ ان يتم تسوية الصراع الكمبوتشى بطرق سياسية .
٢ ـ يجب على الشعب الكمبودى ذاته ان يبادر بفض هذا النزاع عن طريق اشراك جميع الأطراف المعنية فى مفاوضات التسوية .
٣ ـ فى حالة التوصل الى اتفاق بين هذه الاطراف ، يتم عقد مؤتمر دولى يضع الضمانات اللازمة لتنفيذ الاتفاق والحفاظ على استقلال كمبوتشيا .
ب ـ تم اللقاء الثانى بين الطرفين فى فرنسا فى ٢١ يناير ١٩٨٨ حيث تم الاتفاق على :
١ ـ ان يتم الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا فى فترة زمنية تبلغ ٢٤ شهرا على ثلاث مراحل .
٢ ـ تكوين حكومة ائتلافية تضم كلا من جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية وائتلاف المقاومة فى المنفى بعد انتهاء مرحلة الانسحاب الثانية .
٣ ـ ظل هناك خلاف حول العلاقة الزمنية بين قيام هذه الحكومة وبين عقد انتخابات عامة فى البلاد ـ فبينما أراد رئيس الوزراء عقد الانتخابات اولا ثم تكوين الائتلاف الحكومى ، أراد سيهانوك تأخير هذه الانتخابات الى مابعد تشكيل الائتلاف الحكومى .
ج ـ فى ٢٦ مايو ، أعلنت وزارة الدفاع الفيتنامية عن اتفاق عقدته مع بنوم بنه يقضى بانسحاب ٥٠ ألفا من قواتها مابين يونيو وديسمبر من العام الحالى . اما بقية قوات هانوى فسيتم وضعها تحت اشراف الحكومة الكمبودية للتمهيد للانسحاب الشامل فى ١٩٩٠ وفى اليوم التالى ، تم الاتفاق ايضا على تراجع القوات الفيتنامية مسافة ٣٠ كم بعيدا عن الحدود الكمبودية التايلاندية .
د ـ كان أول لقاء بين زعماء المقاومة الكمبوتشية ورئيس الوزراء هون سين فى تاريخ صراعهما الطويل فى بوجور بأندونيسيا خلال الفترة مابين ٢٥ و ٢٨ يوليو . وقد عرض رئيس الوزراء صيغة سباعية النقاط للمصالحة الوطنية كان أهم ماجاء فيها :
١ ـ ان يتم تكوين « مجلس المصالحة الوطنية » يتولى الاشراف على البيئة السياسية فى الفترة الانتقالية التى ستمر بها البلاد حتى عقد انتخابات الحكومة المستقبلية على أن يضم المجلس الأطراف الأربعة تحت رئاسة الأمير سيهانوك .
٢ ـ ان تستمر حكومة هانج سامرين فى ممارسة مهامها حتى يتم عقد الانتخابات الجديدة وهو مالم تقره المقاومة الكمبوتشية .
٣ ـ قطع جميع الامدادات الخارجية العسكرية والاقتصادية عن فرق المقاومة وان تتم التسوية الجديدة تحت الاشراف الدولى .

وقد قاطع الأمير سيهانوك رسميا هذه الصيغة وفى لقائه مع زعماء المقاومة فى جاكارتا فى نفس الفترة قدم مبادرته التى لم تختلف كثيرا عن مبادرة رئيس الوزراء ولكنه رفض استمرار حكومة هانج سامرين فى السلطة حتى عقد الانتخابات واقترح اقامة حكومة جديدة تتقاسم السلطة فيها الأطراف الأربعة . كما أن أمير المقاومة تنازل عن مطلبه القديم الخاص بوضع كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ـ وكانت فيتنام ونظام هانج سامرين « والخمير الحمر » يرفضون هذا المطلب .

٤ ـ تقييم التسوية الجديدة :

لقد سبق وأن اشرنا الى ان العقبتين الاساسيتين امام تسوية الصراع الكمبوتشى هما مسألة الاحتلال الفيتنامى ومسألة دخول الخمير الحمر فى ائتلاف المقاومة . وبينما ادى الاتفاق الجديد الى تسوية القضية الأولى الا ان القضية الثانية ظلت محور خلاف ـ وهذا هو الأساس الذى يحدد مكاسب وخسائر كل طرف فى ظل التسوية الجديدة ويجب التأكيد هنا على أن حجم المكسب او الخسارة ، حتى فى حالات توافق اهتمامات الأطراف داخل الحلف الواحد ، تختلف حسب اولويات المصالح كما يضعها كل طرف من أطراف الصراع ولذا فانه فى حالة التحالف المضاد لفيتنام « واشنطن ـ بكين ـ الاسيان » كان انسحاب هانوى من كمبوديا المصلحة الأولى لاطراف التحالف .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، فان اولى اولوياتها كانت اخراج الفيتناميين من كمبوتشيا وابعادها عن النفوذ الشيوعى المباشر او حتى التخفيف من حدته . وعلى ذلك ، فان الاتفاق الجديد يرتبط بصميم المصلحة الأمريكية . الا ان نص التسوية الجديدة على ادماج الخمير الحمر فى الصيغة السياسية المقبلة لكمبوتشيا يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة التى لم تبغ فى رؤية حكومة شيوعية تحكم كمبوديا بيد ان هذا لايعد خسارة كبيرة لواشنطن حيث ان « الخمير الحمر » يمثلون جزءا واحدا من الائتلاف الحكومى الذى يستولى السلطة مؤقتا . كما ان ان نتيجة الانتخابات العامة فى حالة عقدها قد تأتى لصالح البيت الأبيض بهزيمة الخمير الحمر وفوز سيهانوك او سون سان وينطبق نفس هذا التحليل على الصين التى تنصب مصلحتها الاساسية فى المنطقة على تراجع قوات فيتنام الى حدودها الطبيعية وقد ذكرت بعض المصادر ان الحكومة الصينية قد منحت هانوى منحة اقتصادية كبيرة فى سبيل اتمام الانسحاب فى الموعد المحدد .

ورغم ان وصول المقاومة الى الاشتراك فى الحكومة الائتلافية بما فيها الخمير الحمر الذين تؤيدهم بكين ، يعد مكسبا قويا لها ، فقد بدأت الصين فى تقليص حجم مساعداتها للخمير الحمر واعلنت تأييدها لسيهانوك وهو تغير غير متوقع ربما تكون قد انتجته جهود التسوية الأخيرة .

وتعد دول مجموعة « الأسيان » اكثر الاطراف استفادة من التطورات الأخيرة ليس فقط لأن الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا يعنى تهدئة ومنح الاستقرار للأوضاع الأقليمية ، بل لأن ذلك يعنى اولا انحسار المد الشيوعى عامة والصينى خاصة فى جنوب شرق اسيا ويعنى ثانيا فقد الفاعليين الدوليين خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لمبررات التدخل او حتى تكثيف التفاعلات داخل المنطقة . الا ان التسوية الجديدة . وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة لم نستطع ان تغير من المخاوف الاسيوية بشأن مجموعة الخمير الحمر.

وهكذا ، فإن التنازلات التى تمت من اجل الوصول الى هذه التسوية ، جاءت من جانب التحالف الثانى الذى يضم موسكو ـ هانوى وبنوم بنه . ويتمثل اول بنود التسوية وهو الانسحاب الشامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا وماينطوى عليه من انكماش للنفوذ السوفيتى فى الهند الصينية ، والذى قد يدع الفرصة لنمو السيطرة الصينية ـ الأمريكية على المنطقة بالاضافة الى احتمال وصول حكومة جديدة فى كمبوديا معادية للاتحاد السوفيتى . وفى حالة اتمام هذا الانسحاب ، فسيكون ذلك تنازلا كبيرا من جانب موسكو اذ تقيم كمبوديا مع لاوس وفيتنام مثلثا شيوعيا صعب الاختراق داخل جنوب شرق اسيا .

اما فيتنام ، فيعد انسحابها من كمبوديا إنكشافا امنيا خطيرا يمس احد خطوط دفاعها الأول ـ هذا الى جانب تخوف كل من هانوى وبنوم بنه من وصول « الخمير الحمر » الى السلطة فى حالة فوزهم فى الانتخابات العامة المزمع عقدها غير ان خروج فيتنام من كمبوتشيا يضمن حصول كلتا الحكومتين على الدعم الاقتصادى والتأمين السوفيتى ضد الخطر الصينى .

ومجمل القول فإنه من الصعب التحدث عن تنازلات حقيقية من جانب واشنطن وبكين والاسيان بالمقارنة لمواقفها الأصلية حتى فيما يختص بالخمير الحمر حيث ان ذلك لن يتم تحديده فى الفترة الراهنة على الأقل وحتى عقد الانتخابات بينما تركزت هذه التنازلات على الجانب الاخر .

ثالثا : دوافع التحرك نحو التسوية :

تسير كثافة التحركات الدبلوماسية منذ بدأ الصراع فى كمبوديا وفشلها على مدى عشر سنوات فى فض النزاع . ان المفتاح الى التسوية الاخيرة كان تنازل الاتحاد السوفسيتى عن موقفه الأصلى بتأييد الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا ـ فقد قامت موسكو بالضغط على هانوى للقيام بالانسحاب وعلى حكومة بنوم بنه للموافقة على المفاوضات مع ائتلاف المقاومة الوطنية . .

واذا كانت التسوية الاخيرة قد تحركت بعجلات سوفيتية فان هذا يعنى وجود نوع ما من العلاقة السببية بين هذه التسوية وبين التغير الاساسى الذى يشهده الاتحاد السوفيتى منذ وصول جورباتشوف الى السلطة ، وهو تطبيق السياسات الاصلاحية الاقتصادية والسياسية والتى يرى جورباتشوف انها اصبحت اكثر من حتمية بالنسبة لاقتصاده المنهك .

وهكذا أصبح على الزعيم السوفيتى الجديد أن يختار بين مزيد من التضحيات الاقتصادية للحفاظ على حلفائه او التقهقر والتفرغ للقضايا الداخلية . وقد أرادت موسكو ان تنتهج طريقا يحقق الهدفين معا عن طريق :

١ ـ محاصرة الولايات المتحدة او غزوها « بخطة سلام عالمية » شملت تهدئة سباق التسلح بينهما من أجل خفض الانفاق العسكرى والضغط على الحكومات الموالية لموسكو لتسوية الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث وهذا ماتم بالنسبة لكمبوتشيا .

٢ ـ انتهاج سياسة جديدة فى العالم الثالث تعتمد اساسا على تحجيم الوجود السوفيتى فيه وتقوم على مبدأين أساسيين :

اولا : السحب التدريجى للمساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية التى تمنح للحكومات الشيوعية والتى تأكد فشلها فى خلق « نظم شيوعية مستقرة »

ثانيا : اقامة علاقات جديدة مع الدول غير الشيوعية فى افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية والتى تتمتع بنفوذ وسيطرة اقليمية قوية .

وانطلاقا من هذه الرؤية يصبح من الطبيعى بل والمنطقى أن تكون حركة تسوية الصراعات الأقليمية فى العالم الثالث مسببة ومرتبطة بحركة التنازلات السوفيتية التى صاحبت جو الوفاق الجديد بين العملاقين .

واذا كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى قد وضعت فى خدمة الأغراض الاقتصادية وليس العكس ، فانه فى حالة التسوية الكمبوتشية تصبح المكاسب السوفيتية « المتوقعة » من التسوية مايلى :

١ ـ تحسين صورة الاتحاد السوفيتى امام الغرب والابقاء على مناخ الوفاق الجديد مع واشنطن .

٢ ـ تطبيق العلاقات مع الصين التى تضمنت شروطها الثلاثة لاستئناف العلاقات مع الاتحاد السوفيتى منذ خلافهما الايديولوجى فى اواخر الستينات الانسحاب من أفغانستان وانسحاب فيتنام من كمبوتشيا وتسوية مشكلة الحدود فى منشوريا . ان عودة العلاقات بين العملاقين الشيوعيين كما كانت عليه من قبل يعنى تهدئة « الشكوك العسكرية » بين الجانبين والذى يعنى ايضا تخفيض نفقات التسلح . ومن جهة أخرى فإن نمو العلاقات التجارية بين الدولتين (وهذا ماحدث بالفعل اذ اصبحت الصين ثانى الشركاء التجاريين لموسكو بعد اليابان) وزيادة تعاملاتهما مع الغرب سيؤدى الى انخراطهما فى كل من النظامين الاقتصاديين الدوليين ـ الاشتراكى والرأسمالى .

٣ ـ مد جسور التعاون والوفاق مع الغرب ودول مجموعة « الأسيان » بما يساعد على تحييد هذه الدول بعيدا عن النفوذ الصينى والأمريكى فتهيئة مناخ من الاستقرار السياسى الاقليمى يؤدى بدوره الى تسهيل مثل هذه التفاعلات بين مجموعة الأسيان ودول الهند الصينية ويقلل بالتالى من اعتماد هذه الدول على موسكو عسكريا واقتصاديا وخاصة فيتنام .

وفى ظل هذه المعادلات السياسية الدولية المعقدة كان ضغط الاتحاد السوفيتى على هانوى للتعجيل بتسوية موقفها فى كمبوتشيا ـ فكان اول لقاء بين سيهانوك ورئيس الحكومة الكمبوتشية هون سين فى ٤ ديسمبر من العام الماضى اى قبل انعقاد قمة واشنطن بين جورباتشوف وريجان بأربعة ايام فقط . ثم كان اول إتفاق بين فيتنام وكمبوتشيا يقضى بانسحاب ٥٠ الفا من قواتها قبل نهاية عام ١٩٨٨ وكان ذلك فى السابع والعشرين من مايو الماضى ، ـ أى فى اليوم الأول من قمة موسكو بين العملاقين حيث تم تبادل وثائق معاهدة ازالة الاسلحة النووية ، وهذا التزامن بين الأحداث له دلالات عميقة ـ لقد بدا وكأن الاتحاد السوفيتى كان يقدم تنازلاته للغرب والولايات المتحدة من اجل وفاق امريكى سوفيتى بكلتا اليدين ـ تنازلات دولية عسكرية تتعلق بمكانته كقوة كونية عظمى وتنازلات اقليمية فى كمبوتشيا وأفغانستان وأنجولا ـ كما يؤكد هذا التزامن بين خطوات تحقيق الوفاق وبين خطوات تسوية الصراعات الاقليمية ، ان التسوية تمت بفضل هذه التنازلات .

رابعا : التسوية الجديدة ومستقبل الصراع فى كمبوتشيا :

يصف المراقبون السياسيون اتفاق المقاومة والحكومة الكمبوتشية وفيتنام بانه نجاح ملموس وان كان محدودا فقد ظلت هذه الأطراف الثلاثة ترفض ولمدة عشر سنوات اية تسوية قد تفضى الى خسائر من أى نوع .

الا ان هذه التسوية ، تظل مشروطة بتنفيذ بند الانسحاب وباجراءات انتخابات عامة لاختيار الحكومة المقبلة . وفى تقدير الكثيرين ان فيتنام ستمضى بجدية فى الانسحاب بناء على توجيهات موسكو ولانشغال قيادة هانوى الجديدة بتأمين اكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الشيوعية والغربية لتواجه بها ازمتها الاقتصادية الطاحنة . ويتفق الأمير سيهانوك زعيم المقاومة مع هذا الرأى ويؤكد ان العقبة الوحيدة لتحقيق السلام فى كمبوديا هو احتمال عودة نظام بول بوت من جديد الى السلطة .

لقد كانت الصين وبعض دول الأسيان ـ تستخدم « الخمير الحمر » كورقة للضغط على فيتنام للانسحاب . بيد أن ماتضمنته التسوية الجديدة من دخول الخمير الحمر فى الحكومة الائتلافية التى ستتولى السلطة قبل عقد الانتخابات يظل أمرا يؤرق معظم الاطراف وفى مقدمتها الولايات المتحدة وموسكو .

وتشير بعض المصادر الى ان « الخمير الحمر » قد بدأوا ومنذ العام الماضى فى تحسين موقفهم السياسى استعدادا لفترة مابعد الانسحاب فقد عمدوا الى تهدئة المشاحنات العسكرية مع فريق سيهانوك وعلى الحدود مع تايلاند . وتنشر المجموعة ٢٠ الفا من قواتها داخل كمبوديا .

وفى حالة وصول الحكومة الائتلافية الى السلطة فقد تضطر الى الاستعانة بالقوة العسكرية التى يمثلها الخمير الحمر لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التى ستعقب الانسحاب وبمعنى اخر اضعاف عناصر الائتلاف غير الشيوعية والذى قد يفضى فى النهاية الى فوز الخمير الحمر فى الانتخابات على الرغم من الشعبية والشرعية التى تحظى بها جماعة الأمير سيهانوك ، وهذا مالن تسمح به بالطبع اى من اطراف الصراع .

وحيث ان هذه التسوية تعتبر تسوية غير جذرية للصراع فى كمبوتشيا ، فإنه يصعب التنبؤ بما يمكن أن تصل اليه الأوضاع بعد الاتفاق الأخير .

ويبقى هناك احتمالان : الاحتمال الأول ان تلجأ موسكو الى المساومة على اتمام انسحاب فيتنام باشتراط خروج الخمير الحمر من الائتلاف الحكومى .

وبذلك يتجدد الصراع المسلح وتتوقف عملية الانسحاب أما الاحتمال الثانى والأقرب الى اعتباره حلا جذريا هو أن توافق جميع الاطراف الدولية والاقليمية المتورطة فى الصراع وعلى رأسها الصين على قطع المساعدات والامدادات العسكرية عن « الخمير الحمر » والذى سوف يؤثر تأثيرا مباشرا وحادا على ادائهم العسكرى فى مقابل تعزيز فرق المقاومة الأخرى لقلب موازين القوى بينها ، بما يمهد لوصول حكومة معتدلة الى السلطة .□



[٤]

أمريكا الوسطى

عماد جاد

تعد مشكلة امريكا الوسطى نموذجا للمشاكل الاقليمية التى تغذيها تدخلات القوتين الاعظم بدءا من التدخل الامريكى لوقف المد التقدمى فى هذه المنطقة ومرورا بتوكيل اطراف اقليمية وجماعات محلية للتصدى لهذا المد وانتهاء بالتدخل المباشر بجانب الوكيل فى مواجهته مع اصحاب هذا المد . وفى هذا الاطار لم تتوان الولايات المتحدة عن عرقلة اية محاولة لاحلال السلام فى المنطقة لاتسفر عن اسقاط التجارب التقدمية وعودة الامر الواقع الى ماكان عليه قبل بروز هذه المحاولات .

والمشاكل الخاصة بأمريكا الوسطى ـ والتى تجرى حاليا محاولات جادة للتغلب عليها ـ تعود بالأساس الى الهيمنة الامريكية على بلدان المنطقة الخمس (نيكاراجوا ، السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ، كوستاريكا) وزرع حكومات عميلة تعمل ـ فى الغالب ـ ضد مصلحة شعبها . وقد جرت العديد من المحاولات الشعبية للتخلص من نظم الحكم الديكتاتورية الرجعية التى تجثم على صدور هذه البلدان ، الا انها باءت فى معظمها بالفشل بسبب التدخل الامريكى المباشر وغير المباشر . وقد شهدت السلفادور نموذجا لذلك عندما استطاع الثوار اليساريون تحقيق بعض التقدم عام ١٩٨٣ الامر الذى استوجب التدخل الامريكى السريع للحيلولة دون سقوط الحكومة المركزية ولتظل الحرب الاهلية مشتعلة فى السلفادور وغيرها من بلدان امريكا الوسطى .

ويلاحظ ان هذه الصراعات بين القوى الشعبية الهادفة الى اسقاط نظم الحكم الديكتاتورية وبين الحكومات العميلة قد اخذت دفعة للامام بنجاح قوات الساندينستا اليسارية فى نيكاراجوا فى اسقاط نظام حكم الديكتاتور انستاسيو سوموزا فى يوليو ١٩٧٩ وتقدم حكومة الساندينستا بطلب الانضمام لحركة عدم الانحياز . وقد برزت هذه الدفعة فى النشاط الذى دب فى اعمال المقاومة فى السلفادور وجواتيمالا وغيرها الامر الذى جعل الولايات المتحدة تتحرك بسرعة لاحتواء نظام ماناجوا واسقاطه حتى لاتنتشر عدواه التقدمية ويضعه ثوار البلدان المجاورة قدوة لهم .

ويمكن القول ان السياسة الامريكية لمواجهة نظام ماناجوا قد اشتملت هى اربعة مكونات وهى :ـ

(١) تجميع شتات الحرس الخاص بالديكتاتور المخلوع ـ سوموزا ـ وبعض انصاره فيما سمى بقوات الكونترا وامدادها بالسلاح لشن حرب عصابات ضد حكومة ماناجوا انطلاقا من اراضى جيرانها لاسيما هندوراس .

(٢) فتح جهة لاستنزاف قوى حكومة ماناجوا بدفع قوات هندوراس للتحرش بها والوصول بذلك الى مرحلة الصدام حتى تجد واشنطن مبررا للتدخل المباشر . وفى هذا الاطار سعت الولايات المتحدة الى تزويد الحكومات الاخرى فى المنطقة بالسلاح سواء مباشرة او من خلال حلفائها ويأتى فى هذا الاطار انشاء المطارات العسكرية فى

هندوراس لاسيما فى منطقة الحدود مع نيكاراجوا والتى تم انشاء ثمانية منها خلال الفترة من ٨٢ ـ ١٩٨٦ . وكذلك تزويد اسرائيل لقوات هندوراس بطائرات اف ـ ٥ وكفير . وايضا التوسع فى اجراء المناورات العسكرية بالذخيرة الحية على حدود نيكاراجوا .

(٣) محاولة عزل نظام ماناجوا على الصعيدين الدولى والأقليمى ومنع الدول الأخرى من تزويدها بالسلاح ولذلك لم تتردد الولايات المتحدة فى الاعلان عن شعورها بخيبة الأمل الشديدة والاحباط لقرار فرنسا بتزويد ماناجوا بالسلاح واعتبار ذلك يشكل مساسا خطيرا بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة فى الكاريبى .

(٤) عرقلة اية محاولات لاحلال السلام فى المنطقة لاتسفر عن كسر شوكة نظام ماناجوا مالم يمكن اسقاطه .

ومن خلال تكامل هذه المكونات الأربع شرعت الولايات المتحدة فى التصدى لحكومة ماناجوا ومن ثم عرقلة اية محاولات اقليمية ومحلية لاحلال السلام الأمر الذى يفسر مختلف التحركات فى المنطقة وحقيقة مالها فى النهاية .

ومع اصرار الولايات المتحدة على المضى قدما فى تنفيذ مكونات هذه السياسة ، كان من المنطقى ان يحدث التلاقى بين ماناجوا وموسكو وتقوم الأخيرة بالأمداد الأولى ببعض ماتحتاجه من المساعدات العسكرية لمواجهة المؤامرات الامريكية ومن ثم دخلت المنطقة ومشكلتها فى اطار العلاقات الامريكية السوفيتية وتصاعدت مشاكل المنطقة بالتبعية .

الجهود السلمية لحل الصراع :ـ

فيما يتعلق بمحاولات السيطرة على صراعات المنطقة واحلال السلام بها نجدها تتميز بالتعدد والتنوع من خلال قيام اطراف اقليمية ومحلية ـ تستمد قوتها من المنطقة ـ بذلك وعلى رأسها مجموعة الكونتادورا ومجموعة دول المساندة ثم كوستاريكا وجماعات محلية اخرى .

ولابد من الاشارة هنا الى ان هذه الجماعات قد قامت بجهودها هذا ضد رغبة الولايات المتحدة الأمر الذى اسفر فى النهاية عن جهود امريكية مضادة لجهود هذه المجموعات فى محاولة لاشعال التوتر والصراع مرة اخرى لاسيما كلما لاح فى الافق امكانية نجاح وساطة وجهود هذه المجموعات .

ويمكن القول ايضا انه اذا كانت بعض المشاكل الاقليمية الأخرى قد شهدت نوعا من التهدئة فى اطار المناخ الذى اطلق عليه التقارب الامريكى السوفيتى الجديد لاسيما بعد قمتى واشنطن (ديسمبر ١٩٨٧) وموسكو (مايو ١٩٨٨) فان منطقة امريكا الوسطى لم تشهد هذه التهدئة ، واذا كانت قد شهدت ملامح لها فانما جاءت حصيلة ضغوط سوفيتية على حكومة ماناجوا لتقديم مزيد من التنازلات لمتمردى الكونترا تلاقيا مع الرغبات الامريكية . ويمكن القول ايضا ان التنازلات التى قدمتها حكومة ماناجوا ـ بضغوط سوفيتية ـ لم تسفر عن احداث تهدئة فى الصراع بسبب الرؤية التاريخية الامريكية للمنطقة بأعتبارها منطقة نفوذ وهيمنة امريكية غير مسموح لحكوماتها بمعارضة التوجهات الامريكية او بدخول المنطقة اطار التنافس مع قوى اخرى حتى وان كانت حليفة للولايات المتحدة وهو مانستدل عليه من البيان الامريكى الصادر لأدانة امدادات فرنسا لحكومة ماناجوا بالسلاح .

ومن هنا يمكن تقسيم الجهود السلمية للسيطرة على صراعات امريكا الوسطى الى :ـ

(١) جهود مجموعة الكونتادورا .

(٢) جهود بلدان امريكا الوسطى الأخرى او دول منفردة من المجموعة الأولى .

(٣) جهود نابعة من تنازلات نيكاراجوا بضغوط سوفيتية .

(١) جهود مجموعة الكونتادورا :ـ وقد جاءت هذه الجهود بعدما وصل الموقف الى درجة عالية من الخطورة وتسبب فى ازهاق ارواح عشرات ان لم يكن مئات الالاف من ابناء المنطقة واشتعال الصدامات الحدودية بين نيكاراجوا ودول عميلة للولايات المتحدة لاسيما مع عودة روح الحرب الباردة الى الاشتعال بمجىء ريجان عام ١٩٨١ . وقد تشكلت مجموعة الكونتادورا بهدف التوسط لانهاء هذه الصراعات . وجاءت نشأتها فى يناير ١٩٨٣ بجزيرة كونتادورا ببنما من اربعة بلدان هى بنما والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا . كما تشكلت مجموعة اخرى لدعم جهود الكونتادورا وهى المجموعة التى اطلق عليها اسم مجموعة المساندة والتى تألفت من اربعة بلدان هى الارجنتين والبرازيل وبيرو واورجواى .

وقد سعت هذه المجموعة منذ تأسيسها الى بذل جهودها للتوصل الى حل سلمى لصراعات المنطقة وتبلورت اولى جهود هذه المجموعة فى وثيقة اعلان كانكون فى ١٩٨٣/٧/١٦ والتى كانت محصلة لاجتماعاتها فى مدينة كانكون وقد دعت هذه الوثيقة الى :ـ

ـ اقامة مناطق منزوعة السلاح فى امريكا الوسطى .
ـ حظر استخدام اراضى اى دولة بالمنطقة للقيام بعمليات سياسية او عسكرية تستهدف زعزعة الاستقرار فى اى دولة اخرى .
ـ سحب المستشارين العسكريين الاجانب .
ـ رفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية على اراضى هذه الدول .
ـ تنظيم دوريات على الحدود المشتركة وقيام مجموعات من المراقبين بفرض رقابة على الحدود .
ـ تجميد مشتريات الاسلحة الهجومية وبدء مفاوضات لضبط كمية الاسلحة والحد منها .

ـ الامتناع عن الادلاء بأى تصريحات او اصدار بيانات او القيام بأى اعمال اخرى من شأنها تهديد الاستقرار فى المنطقة .

وقد قوبلت مبادىء هذا الميثاق بتجاهل امريكى تام ومن ثم تجمدت انشطة المجموعة حتى عادت فى يونيو ١٩٨٤ لتعاود نشاطها مرة اخرى ولكن مع محاولة جذب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لتأييد جهودها وهو ماتبلور فى مشروع اتفاق السلام الذى توصلت اليه المجموعة وضمنته بروتوكولا خاصا توقع عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الأخرى المهتمة بالمنطقة لضمان عدم التدخل فى شئونها .

وفى الوقت الذى اعلنت فيه المجموعة الاقتصادية الاوروبية واسبانيا والبرتغال تأييدها للمشروع وابداء استعدادها للدخول فى مناقشات لدفع جهود السلام ، تحفظت الولايات المتحدة على مساواتها بالأطراف الأخرى لاسيما الاتحاد السوفييتى فسعت لتجميد نشاط المجموعة وهو ماتم بالفعل . وعلى الرغم من استمرار مجموعة الكونتادورا فى بذل جهودها بأخلاص ونجاح وزراء خارجيتها فى اصدار ٦ قرارات فى يوليو ١٩٨٥ تدعو لوقف سباق التسلح والتهديدات العسكرية ومنع كل اشكال الوجود العسكرى الاجنبى فى المنطقة الا ان اثارها كانت تقف عند مجرد اصدار هذه البيانات او القرارات ولم تتعداها الى حيز التنفيذ العملى .

(٢) جهود بلدان امريكا الوسطى

ويمكن القول ان هذه الجهود جاءت محصلة لجهود مجموعة الكونتادورا ايضا ، فعندما وجدت الأخيرة ان جهودها تذهب هباء لجأت الى محاولة اقناع اطراف الصراع بالجلوس معا والتفاوض مباشرة حول مشاكلهم ايمانا منها بأن اى حل يتم فرضه من الخارج مآلة الفشل دائما ولو بعد حين .

وقد جاءت اولى ثمار هذه الجهود فى اجتماع بلدان امريكا الوسطى الخمس فى ٢٤/٥/٨٦ ـ لأول مرة منذ ٢٢ عاما ـ وذلك فى جواتيمالا . ويبدو ان رئيس جواتيمالا فينشوسريزو قد وعى مقصد الكونتادورا فصرح فى حفل استقباله لرؤساء الدول الأربع الأخرى بقوله ..... ان ابناء امريكا الوسطى عانوا بما يكفى من ويلات الحرب ومحاولات الاستقطاب قبل ان يرفضوا ان يصبحوا ساحة للمعارك تتقاتل فيها امم أخرى .

وبالرغم من عدم تعرض هذا الاجتماع للتفاصيل ومن ثم عدم تقديم اى طرف تنازلات للطرف الأخر ، فأنه اسفر عن اظهار رغبة هذه البلدان فى ان يسود السلام منطقتهم وان ترفع القوى الخارجية ايديها وهو ماعبر عنه الاعلان العام الذى صدر عن الاجتماع والذى اشار الى الرغبة الملحة فى التوقيع على وثيقة السلام والتعاون التى اعدتها مجموعة الكونتادورا من خلال النهوض بعملية تحقق كافة الحول الوسط . وقد اشار الاعلان ايضا الى :ـ

ـ الاعتراف بوجود مشكلات يتعين تسويتها مثل مشكلة المناورات العسكرية والرقابة على التسلح والتأكد من تطبيق الاتفاقيات .

ـ الرغبة فى تشكيل برلمان خاص بدول امريكا الوسطى مع التأكيد على ان اختيار اعضائه سيكون بطريقة حرة بواسطة استفتاء عام مباشر يحترم مبادىء تعدد الاتجاهات السياسية مع قيام نواب الرؤساء فى هذه الدول بتشكيل لجنة لصياغة المعاهدة الخاصة بتشكيل البرلمان خلال اقل من ٣ شهور .

وقد سارت هذه الجهود خطوة افضل الى الامام بأجتماع رؤساء هذه البلدان مرة اخرى فى جواتيمالا فى اغسطس ١٩٨٧ وهو الاجتماع الذى قدم خلاله رئيس كوستاريكا اوسكار ارياس مشروعة للسلام ـ والذى حاز بموجبة على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٧ ـ وقد وقع رؤساء البلدان الخمس على هذا المشروع الذى عرف بأتفاق السلام ونص على :ـ

ـ وقف اطلاق النار بين الأطراف المتنازعة خلال ٩٠ يوما .

ـ اصدار عفو واسع النطاق عن المعتقلين ووقف كافة اشكال المساعدات عن الجماعات المتمردة وعلى رأسها الكونترا التى تدعمها الولايات المتحدة .

ـ التزام الدول الخمس بعدم استخدام اراضيها لشن هجمات على الدول المجاورة

ـ خفض التسليح فى المنطقة ووقف المساعدات العسكرية الاجنبية من مستشارين واسلحة وخبراء وقواعد .

ـ اضفاء الطابع الديمقراطى بأعادة الحريات المدنية والغاء الرقابة على الصحف ورفع حالة الطوارىء واجراء انتخابات حرة خلال الفترة التى ينص عليها دستور كل دولة على اساس نظام تعدد الاحزاب مع السماح للرؤساء الحاليين بأستكمال مدد رئاستهم وتأسيس برلمان امريكا الوسطى خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٨ .

ويمكن القول انه بالرغم من ان معظم بنود الاتفاقية تشمل على مطالب موجهة لحكومة ماناجوا مقابل وقف الدعم الامريكى للكونترا الا ان حكومة ماناجوا وافقت على ذلك وتعهدت بتنفيذ كافة بنوده بأخلاص .

وفى الوقت الذى اعلن الاتحاد السوفيتى فيه تأييده للاتفاقية واستعداده الالتزام بها وكذلك كان موقف المجموعة الأوروبية واستعدادها لبذل كافة الجهود المؤدية الى ضمان تنفيذها ، اتسم الموقف الامريكى بمحاولة عرقلة هذا الاتفاق من خلال اكثر من وسيلة :

(١) سعت الى اثناء رؤساء بلدان امريكا الوسطى الموالين لها عن التوقيع على الاتفاق ولم تتورع عن تهديدهم بمساندة الجماعات المناوئة لهم فى بلادهم .

- التنازلات المقدمة من الاطراف المتصارعة

المواقف الاصلية		الموقف بعد المفاوضات «التنازلات»	
حكومة نيكاراجوا	متمردى الكونترا	حكومة نيكاراجوا	متمردى الكونترا
١ ـ وقف اطلاق النار : لا			
ـ تتمسك بالقاء الكونترا للسلاح قبل اعلان وقف اطلاق النار	ـ تعلق الحكومة وقف اطلاق النار من جانبها دون التزام على الكونترا القاء السلاح	ـ اعلنت من جانبها وقف جزئى لاطلاق النار تمهيدا لتعميمه	لم تلتزم بالقاء السلاح
٢ ـ النظام السياسى :			
ـ لايمكن احداث تغيير فى النظام السياسى قبل المفاوضات ثم ان هذه قضية من صميم الشئون الداخلية لنيكاراجوا	تشترط رفع حالة الطوارىء والافراج عن المسجونين	ـ اعلنت رفع حالة الطوارىء ـ اعدت قانون للافراج عن المسجونين	
٣ ـ شكل المفاوضات :			
ـ يجب ان تكون غير مباشرة حتى لايترتب عليها اعتراف بالمتمردين	ـ يجب ان تكون مباشرة	ـ قبلت بالمفاوضات المباشرة وكلفت وزير الدفاع وشقيق رئيس الدولة باجراء هذه المفاوضات	

(٢) تحفظت على الاتفاق عقب توقيعه مؤكدة ضرورة حماية مصالح الكونترا وتوضيح بعض النقاط الغامضة فى الاتفاق مع ضرورة النص رسميا على تحديد المساعدات الكوبية والسوفيتية لماناجوا .

(٣) تقديم خطة سلام بديلة عرفت بخطة ريجان تم الاعلان عنها اثناء اجتماع جواتيمالا وقد اشتملت هذه الخطة على :ـ

أ ـ وقف دعم واشنطن لمتمردى الكونترا مقابل اعتراف حكومة ماناجوا بهم والتفاوض معهم واشراكهم فى العمل السياسى للبلاد .

ب ـ طرد المستشارين العسكريين السوفييت والكوبيين من نيكاراجوا مقابل وقف المناورات الامريكية مع هندوراس .

جـ ـ تقديم معونات لحكومة ماناجوا مقابل رفع حالة الطوارىء والعمل بقواعد الليبرالية السياسية ومبادىء الاقتصاد الرأسمالى وتعدد الأحزاب واجراء انتخابات حرة فى البلاد خلال ٦٠ يوما على الأكثر .

د ـ فى حالة عدم موافقة حكومة ماناجوا على ذلك فأن الحكومة الامريكية ستدعو الكونجرس الى الموافقة فورا على تقديم مساعدات عسكرية للكونترا .

ويبدو من بنود الخطة الامريكية انها تهدف بالأساس الى الغاء التوجه السياسى والخيارات المتبناه من حكومة ماناجوا وهو مايمثل تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية لماناجوا ومحاولة فرض النموذج الرأسمالى عليها

وقد قوبلت هذه الخطة بالرفض من جانب حكومة ماناجوا ومجموعة الكونتادورا ومجموعة المساندة ومن هنا شرعت الحكومة الامريكية فى الضغط على الكونجرس لتقديم المساعدات للكونترا وقد لعب النواب الديمقراطيون فى الكونجرس دورا هاما فى عرقلة اتمام ذلك حيث اعلن رئيس مجلس النواب جيم رايت انه من غير اللائق ان تطلب الحكومة الامريكية هذه المساعدات ، بينما هناك عملية سلام جارية فى المنطقة .

وقد جرت العديد من الجهود بعد ذلك لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، الا ان هذه الجهود ذهبت هباء ولم يسفر اجتماع وزراء خارجية دول امريكا الوسطى فى سان خوزية فى ٨٧/١٠/٢٧ عن شيء يذكر وكان نفس المصير من نصيب اجتماع رؤساء نفس البلدان فى ١٥ يناير ١٩٨٨ .

(٣) جهود نابعة من تنازلات نيكاراجوا بضغوط سوفيتية

فى اعقاب فشل جهود مجموعة الكونتادورا المباشرة وغير المباشرة من خلال لقاءات رؤساء بلدان امريكا الوسطى معا تبلورت المواقف فى المنطقة كالتالى

(أ) الكونترا ـ ومن خلفها الولايات المتحدة ـ تهدف الى اسقاط نظام حكم ماناجوا وتتركز مطالبها فى :

- اعلان حكومة ماناجوا برفع حالة الطوارىء
- الافراج عن المعتقلين فى سجون ماناجوا .
- الدخول فى مفاوضات مباشرة الأمر الذى يعنى اعتراف الحكومة بهم .

(ب) حكومة ماناجوا - القاء الكونترا للسلاح ووقف الحرب ضد البلاد .

- رفض المفاوضات المباشرة والتمسك بغير المباشرة .

ويمكن القول هنا ان الاتحاد السوفيتى قد تدخل بالضغط على حكومة ماناجوا لتقديم بعض التنازلات لمتمردى الكونترا حتى يمكن التوصل الى تهدئة للصراع ويتأكد ذلك بالتنازلات التى قدمها رئيس نيكاراجوا دانيال اورتيجا فى اعقاب عودته من موسكو فى نوفمبر ١٩٨٧ حيث اعلن بمجرد عودته من لقاء جورباتشوف :-

أ - الموافقة على الاجتماع مع اشد منتقديه الكاردينال ايجيل اوباندو كبير اساقفة الكنيسة الكاثوليكية فى نيكاراجوا .

ب - وقف القتال من جانب واحد مع الكونترا فى ثلاثة من اقاليم البلاد الشمالية تمهيدا لتعميم هذا الترتيب .

جـ - الاعداد لاصدار قانون عفو عن عدد كبير من السجناء الذين ادينوا بممارسة انشطة معادية للثورة منذ عام ١٩٨١ .

د - الاعداد لرفع حالة الطوارىء فى البلاد بعد دوام ست سنوات وهو ماتم فى مطلع عام ١٩٨٨ .

هـ - تكليف الكاردينال اوباندو بأجراء مفاوضات بين الكونترا والحكومة .

وتتأكد حقيقة الضغوط السوفيتية على حكومة ماناجوا لتقديم مزيد من التنازلات فى تخفيض الاتحاد السوفيتى مساعداته العسكرية لها الى ٣٥٠ مليون دولار لعام ١٩٨٨ مقابل ٥٥٠ مليونا لعام ١٩٨٧ .

وقد ادت هذه التنازلات الى قبول الكونترا لاجراء المفاوضات غير المباشرة والتخلى عن التمسك بالمباشرة . وعندما بدأت هذه المفاوضات تحرز بعض التقدم سعت الولايات المتحدة الى عرقلتها وذلك بدفع قوات الكونترا الى تكثيف غاراتها على القرى والمدن فى نيكاراجوا من ناحية والى التصريح بأن الولايات المتحدة قررت تصعيد معركتها ضد نظام ماناجوا بعد ان ثبت انه نظام شمولى لايقبل الاصلاحات الديمقراطية .

وشرعت الحكومة الامريكية فى الضغوط على الكونجرس للموافقة على تقديم مساعدات انسانية ! للكونترا وهو ما اثار حكومة ماناجوا وجعل رئيسها اورتيجا يعلن ان الاقدام على مثل هذا العمل سوف يعطى لبلاده الحق فى اتخاذ تدابير واجراءات كفيلة بحمايتها من النمو العسكرى للكونترا الذى يهدد امن وسلامة بلاده .

وعندما تجمد الموقف اقدمت حكومة ماناجوا على تنازل اخر فى اواخر يناير ١٩٨٨ حيث اعلنت قبولها للمفاوضات المباشرة مع متمردى الكونترا وكلفت وزير دفاعها همبرتو اورتيجا بأجراء هذه المفاوضات وعقدت اولى الجولات المباشرة فى مدينة سان خوزيه فى ١٩٨٨/١/٢٨ والثانية فى جواتيمالا فى فبراير ثم مارس الى ان تم الاتفاق فى ابريل على اجرائها داخل البلاد .

ومرة اخرى عندما بدأت هذه المفاوضات المباشرة تؤتى بثمارها من قبل انتقالها الى الانعقاد فى نيكاراجوا خططت الولايات المتحدة لاجهاضها حيث :-

- دفعت قوات الكونترا الى تصعيد هجماتهم انطلاقا من اراضى هندوراس والعمل على توسيع نطاق المواجهة وعبور الحدود مع هندوراس .

- تزويد هندوراس بمعلومات تفيد قيام حكومة ماناجوا - اثناء مطاردة قوات الكونترا - بزرع الالغام داخل اراضى هندوراس . الأمر الذى اسفر عن وقوع صدامات حدودية واشتباكات بين قوات نيكاراجوا وهندوراس استغلتها الولايات المتحدة فى اصدار بيان يعلن قيام قوات نيكاراجوا بغزو اراضى هندوراس فى ٨٨/٣/١٥ ومن ثم وجدت المبرر لارسال ٤ كتائب عسكرية قوامها ٣٢٠٠ جندى لمساندة هندوراس .

وعندما تم احتواء الموقف بسرعة وعادت المفاوضات المباشرة مرة اخرى بين الكونترا وحكومة ماناجوا وبدأت تحرز بعض التقدم لاسيما مع قبول الطرفين لترتيب وقف اطلاق النار عادت السياسة الامريكية لاحباط هذا التقدم من خلال دفع مفاوض الكونترا للتشدد فى المفاوضات ومحاولة املاء شروط تمس هيبة واستقلال الحكومة وتعد تدخلا سافرا فى شئونها الداخلية وعلى قمة هذه الشروط المطالبة بالفصل بين الجيش والحزب واستعادة الاملاك المصادرة ... الخ - وهى الشروط التى اكدت بعض المصادر الامريكية قيام المخابرات المركزية الامريكية بأبلاغها للكونترا - الأمر الذى جعل المتحدث باسم متمردى الكونترا يعلن .. ان الكونترا تريد السلام فى ماناجوا ولكن هناك التزامات ناحية الديمقراطية لابد من تحقيقها .

وفى نفس الوقت خلقت الولايات المتحدة ازمة دبلوماسية مع حكومة ماناجوا وصلت الى تبادل طرد السفير وسبعة دبلوماسيين من كل جانب وقيام شولتز بجولة فى امريكا الوسطى لتشكيل جبهة - من كوستاريكا وجواتيمالا وهندوراس والسلفادور - للتنديد بحكومة ماناجوا . وعلى الرغم من فشل شولتز فى تحقيق الهدف الأخير الا ان السياسة الامريكية نجحت فى اعاقة المفاوضات المباشرة بعد ان قدمت حكومة ماناجوا التنازلات المتكررة التى هى بالاساس كانت بضغوط سوفيتية لتستمر مكونات السياسة الامريكية - فى مواجهة المد التقدمى فى المنطقة - نشيطة فى اطار تراجع سوفيتى عن بعض التزاماته التاريخية بدعم كفاح شعوب بلدان العالم الثالث .

ثالثا : التسويات الاقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية



[١]

تسوية الصراع العراقى الايرانى

فتحى على حسين

طرح القرار الايرانى بقبول قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ ، الخاص بانهاء حرب الخليج ، فى الثامن عشر من يوليو ٨٨ عدة نقاط على بساط البحث :

أولا : دوافع قبول ايران للقرار ٥٩٨ :

هنا نلاحظ تفاعل مجموعة من العوامل على رأسها :

١ ـ **الضغوط العسكرية** : وهى خاصة بالتطورات التى بدت على الجبهة العسكرية ، والتى توجت منذ منتصف ابريل ٨٨ بعدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفاو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الايرانية . مما أحدث انقلابا فى الموقف العسكرى لم تشهده ساحة القتال منذ عام ١٩٨٢ . فلأول مرة تقف القوات الايرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من ايران ، التى كانت تحدد موعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة ، الى العراق . غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لها أن تحدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التى أوضحت بجلاً ما يلى :

١ ـ عجز القوات الايرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذى وعدت به القيادة على العراق فى الهجوم الأخير الذى بدأ مع نهاية عام ٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥)

٢ ـ عجز القيادة الايرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذى كان مفترضا أن يقع بين نوفمبر ٨٧ ومارس ٨٨ .

٣ ـ تعرض مدن العمق الايرانى خاصة طهران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعد ان كانت آمنة منها فى السابق .

٤ ـ عجز ايران عن خلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية فى الخليج رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق إذا ما انخفضت نسبة تصدير النفط الايرانى نتيجة الهجمات العراقية .

٥ ـ إخفاق ايران فى اخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القوة حيث لجأت الكويت الى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران فى ٨٨/٤/٢٦ .

وقد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الايرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعوهم الى التطوع فيستجيبون بالآلاف لهذه الدعوة ، وقد اعترف بذلك صراحة رافسنجانى نائب القائد العام للقوات المسلحة الايرانية فى تصريح له يوم ٨٨/٧/١٥ حين قال « ان النقص الحاد فى اعداد المتطوعين الايرانيين المتوجهين الى جبهة القتال يدفع القيادة الايرانية الى زيادة اعداد المجندين كقوات نظامية فى الجيش الايرانى » . وأدى ذلك الى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الايرانى عموما وقواته المسلحة على وجه الخصوص ، وانعكس بالسلب على درجة الاستعداد القتالى للقوات الايرانية ، الأمر الذى أفسح المجال أمام

النمو فى حجم وقدرة المعارضين لاستمرار الحرب من الايرانيين .

٢ ـ الضغوط السياسية : ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الايرانى فى حشد الشعب فى مواجهة العراق ومن ناحية اخرى بمدى قدرة الدبلوماسية الايرانية على التأثير فى المجال الدولى خاصة فى مجال الحصول على أسلحة من الخارج . وعليه تبلورت الضغوط السياسية فى شقين :

أولا : الموقف الداخلى : حيث فشلت القوات الايرانية عن تحقيق اهداف القيادة السياسية التى وعدت بانهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية فى فبراير ٨٧ لتحقيق النصر النهائى والاطاحة بالنظام العراقى وادانته بمسئولية بدء الحرب . وبالتالى واجه الخمينى ضغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضيه على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ . فقبل اعلان القبول ببضعة اسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحزب وبين قوات الأمن فى مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلنى الذى وجهه إثنان من كبار رجال الدين هما آية الله الأكبر شهاب الدين نجفى رئيس المركز الدينى لمدينة قم المقدسة ، ومحمد رضا جوليبجانى الرئيس السابق للمركز الدينى بمدينة مشهد يطالبان فيه بوقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الاسلامية المجاورة ويدعوان الخمينى للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التى يحملها الشعب الايرانى . ورغم أن رد الفعل الأولى الذى أبداه الخمينى كان الرفض المطلق لهذا النداء إلا أنه حذر من استخدام العنف مع المطالبين بانهاء الحرب وقال انهم يشكلون قوة ينبغى "التحاور معها" واقناعها بضرورة "استمرار الحرب" . وهو أمر يعكس احساس الخمينى بالتمزقات التى تعانى منها الجبهة الداخلية .

ثانيا : علاقات ايران الدولية : كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقدرتها على المناورة وابداء المرونة ، وقد بدا ذلك واضحا فى عدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لأدانة العراق بمسئولية بدء الحرب . ورغم نجاح ايران فى استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها فى منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، إلا أن الدبلوماسية الايرانية ظلت عاجز عن تطوير هذا الموقف اكثر من ذلك . وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية اساسا تغيير مواقف الدول التى انتقدته فى بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع ان يتخذ موقفا متوازيا يعتمد فيه على التعاون السوفيتى دون خسارة التأييد الغربى وأن يشترى اسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصد السوفيتى .

والواقع ان سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب واعتدائها على الكويت خلال عام ٨٧ واثارة الشغب بمكة اثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من العراق أكثر من أى فترة مضت مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الايرانية على الساحة الخليجية والعربية بشكل عام . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر فى يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولى مع العراق أكثر من ايران الأمر الذى انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين بل أوشكت ايران أن تحاط بعزلة دولية شبه تامة .

٣ ـ الضغوط الاقتصادية : وهنا نجد أن الاقتصاد الايرانى عانى من سلسلة متاعب بنيوية طيلة سنوات الحرب اشتدت وطأتها فى الفترة الأخيرة ومن أبرزها :

١ ـ الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقى للمنشآت النفطية فقد ذكرت بعض التقارير ان الهجمات العراقية على مصافى البترول الايرانية تسبب فى فقدان ثلث طاقاتها فى مجال التكرير فى الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفاو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكررة . وفى المقابل فشلت ايران فى قطع شريان العراق الاقتصادى بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج إذ تضخ بغداد نفطا من خلال خطوط أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستطيع أن تصدره طهران .

٢ ـ الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التى قدرت بـ ٥ بليون دولار ـ شهريا خلال السنوات السبع الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض اسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار فى بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار فى الوقت الحالى مع ملاحظة تضاؤل القدرة الايرانية على التعويض مقارنة بالعراق . فعلى عكس العراق الذى دعا تكرارا الى السلام وسارع بقبول القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت الأمر الذى خلق لدى العراق قدرة أكبر على تعويض خسائر الحرب من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية .

٣ ـ عسكرة الشباب الايرانى وإرساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على « الكم البشرى » مما أضعف القوة العاملة فى الاقتصاد .

٤ ـ توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعى متمثلا فى دول الخليج العربى .

ثانيا : المواقف التفاوضية لطرفى النزاع :

بداية نشير الى أن هذا التحليل ينصب على الجولات التفاوضية التى بدأت بجنيف فى ٢٥ أغسطس ٨٨ وتوقفت فى ١٣ سبتمبر الماضى فعلى أثر القبول الايرانى

لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ثم الاتفاق، بواسطة الأمم المتحدة، على وقف اطلاق النار بين البلدين فى العشرين من أغسطس ٨٨ على أن تبدأ بعده بخمسة أيام جلسات تفاوض مباشرة بجنيف.

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وفدى البلدين، العراقى برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايرانى برئاسة على أكبر ولايتى وزير الخارجية، بجنيف تحت اشراف دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة فى الخامس والعشرين من نفس الشهر.

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد بل رأى البعض أن أجواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجواء استمرار للحرب أكثر منها أجواء سلام. ففضلا عن الشكليات التى طغت على طرق التفاوض، حيث لم يتصافح أعضاء الوفدين، كما وضعت أجهزة الأمم المتحدة فى قاعة المؤتمرات بجنيف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تتجه أنظار أعضاء الوفدين الى دى كويلار لا إلى بعضهم البعض، فضلا عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفد الايرانى الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفى وعدم أدخال أية عناصر إضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مع روح القرار ومضمونه. بما يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معه مثل موضوع تنظيف شط العرب، وحرية الملاحة فى مضيق هرمز والخليج العربى والأكثر من ذلك ان ايران ترغب فى القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولا البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع.

فى المقابل فان الوفد العراقى رفض هذا التفسير الايرانى للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقى. فالوفد العراقى رأى أنه يجب تنفيذ هذا القرار خطوة خطوة بعد مناقشة كل بند من بنوده والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتة نحو السلام الشامل ونحو التسوية النهائية للنزاع بين البلدين.

وعلى هذا الأساس طلب الوفد العراقى ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ أى كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بما يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحدود الدولية المعترف بها. وهنا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها:

[١] مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازنة من وقف اطلاق النار:

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار باسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى بقوله « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك ». وبالفعل أصر العراق على عدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكدا أن مبدأ وقف اطلاق النار بينه وبين ايران يشمل كل مياة الخليج بما فى ذلك مضيق هرمز.

وعليه طالب الوفد العراقى فى مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلا فى البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين:

الأولى. تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية فى مياه شط العرب، بعد تنظيفه، ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأى تفتيش من جانب الايرانيين.

الثانية: تتعلق بايجاد ضمانة دولية بتطهير مياه شط العرب لكى يصبح هذا الممر المائى - منفذ العراق الوحيد - صالحا للملاحة.

وأوضح الوفد العراقى أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد التوصل الى اتفاق رسمى مع ايران باشراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف اطلاق النار. وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهى خاصة بنصف البند الأول من قرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتا طويلا بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام الانخراط فى محادثات السلام حيث أصرت ايران من جانبها على ضرورة تفتيش السفن العراقية العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق. كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف شط العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية. وبالتالى اثيرت مسألة اخرى لا تقل تعقيدا عن السابقة وهى مسألة الحدود الدولية بين البلدين.

[٢] ملف الحدود الدولية:

فملف الحدود يعد من الملفات الرئيسية المزمنة فى تاريخ العلاقات بين البلدين، وظل دائما على قائمة الاسباب الرئيسية لنشوب أى خلاف بين البلدين. لذا ليس غريبا أن يوشك الطرفان على الدخول فى طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف الشائك والذى يغوص الخلاف بشأنه فى أعماق التاريخ. ففى الوقت الذى تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتى تعرف الحدود بأنها على طول أعمق نقطة فى شط العرب، وأصر الايرانيون على موقفهم هذا واعتبروا أن اتفاقية

الجزائر هى التى توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الايرانية ، رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقية إنما جاء نتيجة الضغط الواقع عليهم من الشاة القوى المدعوم من الغرب حينذاك . واستند العراقيون فى تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتى بمقتضاها يمر خط الحدود فى الضفة الشرقية لشط العرب ، بما يعنى وقوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتى :

١ ـ ان شط العرب ليس حدودا سياسية فقط بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ومن قبلهما بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية فى ايران . وبالتالى فان استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائى يؤدى الى الخشية من أن يعيد التاريخ نفسه فى هذه المنطقة الحساسة مثلما حدث مرارا من قبل .

٢ ـ العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة فى شط العرب ومضيق هرمز وبين الانسحاب الى الحدود الدولية ويرى الوفد العراقى انه يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بحرا ، بعد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجوا ، بما يحقق استفادة متوازنة للطرفين وهذا يعنى ضرورة الالتزام الدولى بتطهير شط العرب وتأكيد ايران بحرية الملاحة . وبعد التوصل الى اتفاق فى هذا الشأن يتم الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحدود الدولية .

٣ ـ عند مناقشة مسألة الحدود يطالب العراق بالسيادة الكاملة على شط العرب على أساس أنه نهر عراقى تاريخى بما يعنى ضرورة إعادة النظر فى اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . فتلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية تعرضت لما تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات ، وفى ذلك يقول طارق عزيز فى ٨٨/٩/١٩ « انه منذ وصول النظام الايرانى الى السلطة وحتى الثامن عشر من يوليو ٨٨ لم يدل أى مسؤول ايرانى بتصريح يقول فيه أنه يحترم هذه الاتفاقية ، لكن حكام ايران بعد الهزيمة العسكرية التى لحقت بهم اكتشفوا ان اتفاقية ١٩٧٥ قائمة لأول مرة بعد عشر سنوات من وصولهم إلى السلطة وثمانى سنوات من الحرب وبعد عشر سنوات من التدخل فى شؤون العراق الداخلية » .

وأضاف عزيز قائلا « ان حكام ايران ليسوا أحرارا فى أن يقتلوا الاتفاقيات عندما يشاؤون وان يخرجوها من القبور متى يشاؤون » . وفى هذا إشارة عراقية واضحة الى ضرورة دفن تلك الاتفاقية ليس فقط لأنها وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق وانما أيضا لانتهاكها من قبل طهران منذ وصول النظام الايرانى الحالى إلى سدة الحكم فى طهران .

والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى فى هذه المفاوضات ليست نابعة فقط من الخلافات فى الرأى حول كيفية تنفيذ وتفسير هذا البند أو ذاك من القرار ٥٩٨ بل نابعة أيضا وبشكل أساسى من أمرين رئيسيين :

الأول : أن الوفد الايرانى يتفاوض وهو مقيد بتعليمات مشددة مزود بها من أركان الحكم الايرانى وخاصة حجة الاسلام الهاشمى رئيس البرلمان ونائب القائد العام للقوات المسلحة والذى أقنع آية الله الخمينى بقبول القرار ٥٩٨ . فهذه التعليمات تطلب من الوفد الايرانى انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أى تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أى اتفاق مع الوفد العراقى بشأن أى قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أى شىء مشابه . والمكاسب الأربعة المطلوب من الوفد الايرانى تحقيقها هى :

١ ـ تثبيت وقف إطلاق النار برا وجوا وبقدر الامكان بحرا .

٢ ـ تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ .

٣ ـ تبادل أسرى الحرب .

٤ ـ تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى مسؤولية بدء النزاع .

وفى حالة نجاح الوفد الايرانى فى تحقيق هذه المكاسب فإن المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعى الى تسوية كل القضايا العالقة بين البلدين عن طريق المفاوضات . أى أن الجانب الايرانى يرغب فى تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللا سلم » . ولعل مايعطى هذه التعليمات المشددة قوة أن الخمينى يرفض بصورة قاطعة توقيع أى اتفاق سلام نهائى مع النظام العراقى الحالى وبالتالى فإن تقديم أى تنازل للعراق سواء على صعيد حرية الملاحة فى الخليج والشط أو على صعيد الحدود أو اتفاق الجزائر والسيادة على الشط . أو أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا على التيار الذى أقنع الخمينى بقبول القرار ٥٩٨ أى على تيار رافسنجانى بما يتيح لخصومه التحرك ضده فى الساحة الايرانية .

أما الأمر الثانى : الرئيسى فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هذه المكاسب لايران والتى ـ فى حال تحقيقها ـ تدعم وتقوى النظام الايرانى دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التى يمكن تلخيصها فى الآتى :

- توقيع اتفاق جديد للحدود يحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبه تأمين السيادة العراقية على شط العرب .

ـ توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا العالقة بين البلدين ويضع حدا نهائيا لأى تدخل فى شؤون العراق الداخلية ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى .

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى فى هذه المفاوضات مرتبطة بأمور جوهرية يتمسك بها كلا من الطرفين ويصعب معها التوصل إلى اتفاق فى مدى زمنى قصير فى ضوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالى . وفى محاولة للخروج من هذا المأزق سلك كلا الطرفين مسلكين مختلفين . فمن ناحية سعت إيران الى الحصول على موافقة دى كويلار على مطالبها لكى يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف اطلاق النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصدار قرار لجنة التحقيق الدولية حول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضون هذا المطلب الايرانى ويطالبون بضرورة الوصول الى إتفاق سلام شامل ويعارضون قيام دى كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط » لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدى الى تسوية شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما . ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر شط العرب بحيث يتم فتح قناة عميقة بإتجاه الغرب إذا فشلت المفاوضات العراقية الايرانية حول بند الشط .

هذا وتجدر الاشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بعد بين الطرفين على رأسها مسألة ترتيبات الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتحديد المسئول عن بدء الحرب .

ثالثا : مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الايرانية الدائرة حاليا لابد أن يثور تساؤلان هامان :

١ ـ هل ستنجح هذه المفاوضات فى وضع نهاية حاسمة للنزاع المرير ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ ـ ماهو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات ؟

أ ـ مستقبل المفاوضات :

فلا شك أن الموقف الايرانى الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما إذا مان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران أم أنه موقف إستراتيجى يسعى الى إعادة بناء الواقع الأقليمى على أساس انهاء الحرب وإعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف إطلاق النار انقاذا لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية التى سبق ذكرها والتى جعلت من القرار الايرانى ضرورة حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الايرانية العليا .

وكان طبيعيا بعد صدور القرار الايرانى المفاجىء أن تختلف وتتباين الآراء بشأنه . فهناك من أعتبر الخطوة الايرانية ، فى ضوء طبيعة السياسة الايرانية وأوضاع الثورة ، خطوة تكتيكية محدودة وليس سياسة استراتيجية بعيدة المدى . وهناك من أعتبرها سياسة استراتيجية نتيجة معاناة الشعب الايرانى من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر يذكر .

وفى الواقع لكى نقف على أى من المقولتين بالفحص والتحليل لابد من تناول بعض الحقائق والعوامل الموضوعية .

ـ الفوائد المباشرة لايران من قرارها بقبول ٥٩٨ :

فمما لاشك فيه أن هذا « القبول » سوف يقود الى كسر طوق العزلة الدولية التى كانت تحيط بإيران . وبالفعل لاحت تباشير الانفراج فى الأفق عندما أعلنت فرنسا فى ٨٨/٨/٢٣ تخفيف الحظر على استيراد البترول الايرانى . كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفى نفس الوقت سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى انهاء التوترات الكامنة فى العلاقات مع إيران ، فاستصدر الكونجرس قرارين فى سبتمبر ٨٨ يقضيان بفرض عقوبات على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيماوية ضد الأكراد الأمر الذى قد يعزز موقف ايران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب ايرانى أمريكى من ناحية أخرى .

وإذا كان انهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء قرارها بقبول ٥٩٨ إلا أن ذلك فى الحقيقة لايمثل كل مطامحها ، إذ أن هناك احتمالات كبيرة بأن تعمد القيادة الايرانية الحالية إلى أعادة بناء مصداقيتها السياسية لدى شعبها وإعادة تنظيم القوات المسلحة . والأرجح أن تقوم أيضا بعملية تطهير للمسئولين عن الهزائم الأخيرة .

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم إعلان ايران أن قبولها لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ليس مناورة سياسية إلا أن ذلك لايمنع القول بأن هذه الخطوة تعد بمثابة الفرصة التى استغلتها ايران من أجل التقاط الأنفاس وكسب الوقت للاستعداد لجولة قتال جديدة بعد إتمام اعادة تنظيم قواتها المسلحة واستكمال دمج قوات الحرس الثورى فيها ثم إعادة توزيعها ونشرها خاصة وإن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا وإجراءات مطولة . ويخلص هؤلاء المحللون الى وجود إحتمال قوى بإستئناف الصراع المسلح وإشتعال الحرب مرة أخرى . خاصة أنه لم يصدر من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن . ويعزز هذا الاتجاه تلك الروح التى سادت إعلان إيران لقبولها

القرار وما أذاعه الخمينى ذاته من أن اتخاذه لقرار قبول وقف إطلاق النار مع العراق يعتبر أشد فتكا به من تجرع السم ، كذلك ما أعلنه خامينى من « أنه قطع على نفسه عهدا فى الماضى بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » .

وحتى يمكننا الوقوف على مدى تحقيق هذا الاحتمال فإنه لابد من فحص مدى إمكانية عودة إيران للحرب .

ـ ايران ومدى إمكانية العودة للحرب :

فى الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة إيران إلى الحرب منذ إعلانها فى الثامن عشر من يوليو ٨٨ قبول القرار ٥٩٨ . وفى الحقيقة تفترض النظرة المتأملة للأمور أن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها :

أولا : أن تنجح إيران فى تحقيق توازن استراتيجى دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالى والكم البشرى ، حيث ثبت من خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشرى لايمكن أن يحقق نصرا حاسما مالم يكن على المستوى القتالى للخصم .

ثانيا : أن يظل الموقف الايرانى الداخلى متماسكا وأن تعود الى الجبهة الداخلية قدرتها المفقودة على الصمود ، والا تتفجر الخلافات الداخلية واشتعال الصراع على السلطة فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الايرانية الحاكمة فى مواجهة المعارضة المسلحة المنظمة والمتزايدة وما تعكسه من عقبات سياسية وعسكرية أمام النظام .

ومن الواضح أن ايران قد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب فى ظل الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية القائمة بقبول وقف القتال . كما أنه من الواضح أن الحرب قد مثلت الطابع السائد فى عقيدة النظام الحاكم فى طهران وأن التمسك بهذه العقيدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لوتأكدت القيادة الايرانية من قدرتها على الوصول الى مثل هذا التوازن خلال فترة زمنية قصيرة ماكان لها أن تتوقف عن القتال . فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكرى يتطلب تحقيقه عدة سنوات ، هذا إذا افترضنا أن كل ما تطلبه ايران ، من الأسلحة والمعدات لاحداث التوازن المطلوب ، محقق .

أما العامل الثانى وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية فى إيران فيصعب فى الوقت الحالى التكهن بتطوراته فى حالة اختفاء الخمينى فجأة عن مسرح الأحداث فى ايران . وإن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثلاثى الحاكم فى طهران « خامينى ورفسنجانى وموسوى » سوف يكون له بغير شك انعكاساته على الموقف التفاوضى الايرانى فى محادثات السلام سواء نحو دفع المحادثات قدما للوصول الى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد الذى قد يساعد على تقديم ولايتى للرأى العام الايرانى بأنه المفاوض الصلب الذى يفعل بالحوار مالم يفعله الحرس الثورى بالقتال .

ولكن ماذا لو نجحت ايران فى تحقيق الشرطين السابقين « التوازن ـ صمود الجبهة الداخلية » ؟ هنا يبرز دور العامل الخارجى متمثلا فى القوى الكبرى من ناحية والموقف العربى من ناحية ثانية :

دور القوى الكبرى : هناك رأى يقول بأن حرب الخليج ماكان لها أن تتوقف ولن يكون لها أن تنتهى بدون الاتفاق الأمريكى السوفيتى على ذلك . ويستدل على ذلك بالاتفاق الأمريكى السوفيتى على استصدار القرار ٥٩٨ الذى هيأ المناخ اللازم لحدوث التغيير فى الموقف الايرانى . كما أن تحرك دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط ماكان له أن يؤتى ثماره لولا التأييد والدعم السوفيتى والأمريكى له .

وفى الواقع أن هذا الرأى يتجاهل إرادة طرفى النزاع ، فالاتفاق الأمريكى السوفيتى على إنهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول الايرانى للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التى تدفع فى إتجاه التسوية إلا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال بعد صدوره لمدة عام . أى أن الاتفاق الأمريكى السوفيتى وإن كان قد خلق شروطا ضرورية لاحلال السلام إلا أنه لايشكل بحد ذاته آلية تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول الى السلام وعليه يمكن النظر اليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم .

ولعل الهدف من وراء الاتفاق فى ظل المناخ الجديد بين العملاقين هو العمل على تفادى مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التى بدأت عام ٨٤ ، على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح الغربية بصفة خاصة . وعليه يتعلق دور القوى الكبرى فى المستقبل بمدى مايمكن أن تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح .

ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربى الموحد لاحداث التوازن المطلوبة ليس إزاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل أخذ المصالح العربية فى الاعتبار . وبالطبع فإن مثل هذا الموقف يمثل عاملا هاما فى امكانية تحويل القرار الايرانى الى قرار استراتيجى يهدف حقيقة الى السلام .

ويثور تساؤل هام حول جهود الأمم المتحدة إزاء إمكانية إحلال السلام فى الخليج خاصة أنها تعد فى مقدمة دوائر التنظيم الدولى التى تصدت للصراع العراقى الايرانى بالمناقشة وتلمس السبل لحله بالوسائل السلمية متمثلا فى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٢ لعام ٨٤ و٥٨٢ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ .

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على انهاء القتال . وبالتالى يتزايد احتمال تقدم مباحثات السلام فى

ظل استمرار نشاط دى كويلار مع التأييد الدولى لجهوده خاصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعدم اهتمام كاف من جانب المنظمات الأقليمية والدولية الأخرى .

ب ـ سيناريوهات التسوية :

إذا سلمنا بإمكانية الوصول ـ إن آجلا أو عاجلا ـ إلى تسوية سلمية فى نهاية المطاف إذن ما هو شكل التسوية المحتملة ؟ .

أولا : بالنسبة لمسألة شط العرب : هناك أربعة أحتمالات :

إما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع إعطاء بعض الامتيازات لايران التى لاترقى الى حقوق السيادة أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولى .

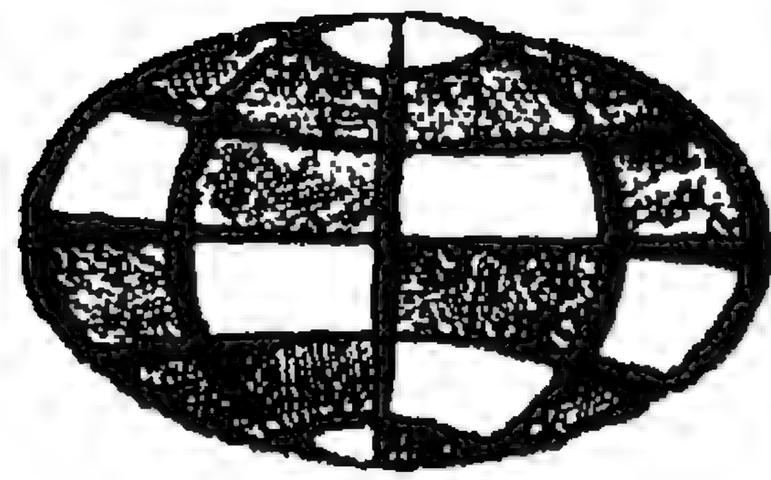
فى الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هى حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧ أم ماذا ؟

وفى الأغلب الأعم أن المقصود بها حدود عام ١٩٧٥ التى تتقاسم شط العرب بين البلدين . على أن العراق بعد الانتصارات الأخيرة يحاول جنى الثمار وبالتالى يرغب فى تغيير تلك الحدود ، وتمثل اتفاقية ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، إلا أن العمل بها إحتمال ضعيف لأن معناه اعتراف ايرانى بالهزيمة وكذلك الاحتمال الثالث .

أما الاحتمال الرابع فمعناه أن أهم قضية فى التسوية لازالت معلقة . وبالتالى فمن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الأول . فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضا مكسبا للعراق خاصة إذا ماتذكرنا . أن إيران كانت قد تلكأت فى تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب .

ثانيا : بالنسبة لمسئولية بدء الحرب . هناك ثلاثة احتمالات :

إما أن تدين اللجنة الدولية ، التى سيتم الاتفاق على تشكيلها ، إيران أو أن تدين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال . ومن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الثالث لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسية ولايتوقعه المراقبون فى الوقت الراهن . والثانى معناه اعطاء الشرعية لايران لمعاقبة المعتدى على حد تعبير المسئولين الايرانيين . لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية إندلاع القتال حتى لايجد أى منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخرى □





[٢]

القــــرن الأفـــريقى

سعد كامل محمد

بدأت محاولات التسوية فى القرن الافريقى منذ بداية الصراع تقريبا ، لكن هذا التقرير لا يركز على دراسة تاريخ الصراع تفصيلا ، وإنما على العملية التفاوضية ذاتها ، وعلى ذلك فإنه يمكن رصد تطور مشروعات التفاوض بين الطرفين الأساسيين ـ الصومال واثيوبيا ـ تاريخيا ، وتحديد المواقف الأصلية فى كل مرحلة ، والتطورات التى تطرأ عليها من تنازلات ، أو سعى لتقريب وجهات النظر ، فى ثلاث مراحل تقديرية .

فقد مرت المفاوضات فى المرحلة الأولى بمحاولات عن بعد ، وغير مباشرة للدفع تجاه التفاوض من قبل أطراف دولية مختلفة ، وكذلك محاولة كل من الطرفين الاعلان عن موقفه الذى يجب ـ أو يتصور ـ أن تبدأ به أى تسوية ، أما المرحلة الثانية فقد تحددت بمرحلة التفاوض الفعلى سواء من خلال وساطة ، أو بشكل مباشر . وتتحدد أخيراً المرحلة الثالثة ، فى الاتفاق الفعلى الذى تم إعلانه بين الطرفين وتنفيذه . وسوف تتضمن الدراسة عقب كل مرحلة مجموعة من الملاحظات حول تطور مواقف الأطراف عامة ، على المستوى الدولى . وكذلك على مستوى طرفى الصراع . ثم تلى ذلك فى النهاية محاولة لتحديد طبيعة الصراع ومحفزات التسوية وإحتمالات المستقبل ، إعتماداً على رصد تطور العملية التفاوضية نفسها .

المرحلة الأولى :

وهى ما يمكن أن نسميها بمرحلة المشروعات عن بعد ، أو الحوار تحت فوهات البنادق وهى تستمر من بداية تفجر الصراع عام ٧٧ ، وحتى نوفمبر ٨٦ تقريبا ، وقد بدأت أولى محاولات التسوية بالمشروع الأمريكى فى فبراير ١٩٧٨ « لاحلال السلام » الذى أعلنه فانس ، وتضمن ذلك المشروع إنسحاب الخبراء السوفيت والمقاتلين الكوبيين من اثيوبيا ، مقابل إنسحاب القوات الصومالية وبدء التفاوض بين الصومال واثيوبيا ، إعتماداً على وعد من اثيوبيا والاتحاد السوفيتى بعدم غزو الصومال ، وكان يبدو من صيغة المشروع أنه يعكس توجها لدى أمريكا والاتحاد السوفيتى بالاتفاق على الحد الأدنى من التنازلات حيث أعلن برى بعد تبرمه من موقف أمريكا والدول الغربية وإشارته الى « أنهم يتصرفون وكأنهم يسمحون للسوفيت بأن يفعلوا ما يحلو لهم فى المنطقة »ـ أعلن فى نفس الشهر إستعداده للانسحاب وقبوله وساطة النميرى .

وعلى الجانب الاخر أعلنت موسكو موافقتها بالفعل على تخفيض القوات الكوبية بدرجة كبيرة إذا تم الانسحاب من الصومال الغربى (الأوجادين). ولكن سرعان ما أعلن برى طلبه بحق تقرير المصير للأوجادين بعد سحب كل القوات منها . وكان ذلك هو الشرط الوحيد تقريباً للصومال فى هذه الجولة .

وخرجت اثيوبيا عن صمتها فى أبريل ١٩٧٨ بمشروع مشترك مع كينيا متضمناً عدة شروط لاقرار السلام وهى :

ـ تخلى الصومال عن مطالبها فى كينيا واثيوبيا وجيبوتى .

- إعلان الصومال قبولها لمبادىء الوحدة الافريقية والأمم المتحدة والتزامها بمبدأ عدم التدخل .
- الالتزام بدفع خسائر الحرب التى تحملتها اثيوبيا .
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية التى تنص على عدم استخدام العنف لتسوية الصراعات .

وكان واضحاً حينئذ أنه يصعب الوصول إلى نقطة إلتقاء .. وينبغى الاشارة هنا إلى ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : إشتراك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة بمشاريع مباشرة ومعلنة ، هذا المنطق فى التعامل مع المنطقة كانت تحكمه المواقف الأصلية على المستوى الدولى حيث تمتع الاتحاد السوفيتى بموقف قوى نسبياً ، فى الوقت الذى تساوم فيه الولايات المتحدة فقط بالتلويح عن بعد ، أى أن منطق الوفاق أصلا لم يكن مطروحاً على المدى المباشر وإنما فقط محاولة للدخول فى مساومات تكتيكية .

ويظل هذا المنطق خاضعا لتطورات وتغيرات تتضح تدريجياً فى المرحلة التالية للصراع .

أما الملاحظة الثانية : فهى خاصة بموقف الصومال من التفاوض حيث كان باديا أنها الطرف الأضعف وبنظرة سريعة على حجم المعونات التى كانت تقدم للطرفين يتبين ذلك بوضوح ، فقد وصلت المعونات الاقتصادية لاثيوبيا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات الأخيرة من السبعينات وفى ١٩٨٥ وصلت قيمة الأسلحة المرسلة من موسكو الى أديس أبابا إلى ٣ بلايين دولار بينما كانت المعونات الأمريكية لبرى ٢٠ مليون دولار فقط فى العام فى بداية الثمانينات تضاعفت الى ٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ .

ويلاحظ ذلك أيضا فى الرد السريع الذى كانت تقدمه الصومال بالموافقة على الدخول فى التسوية بل أن برى طلب بنفسه وساطة نميرى ودعا إلى التفاوض . وبالتوازى مع ذلك كانت منظمة الوحدة الافريقية هى الطرف الأساسى - الذى استمر بعد ذلك وكان أكثر تأثيراً من غيره من الأطراف - حيث كانت قد تشكلت لجنة وساطة تعمل متواترة مع ضغوط حدة الصراع وإقتراب المواقف حسب موازين القوى وتأزم الموقف فى المنطقة . وكانت أولى المحاولات لها فى هذه المرحلة فى مؤتمر الوحدة الافريقية ١٩٧٨ ، حيث وضعت ثلاث مبادىء لحل النزاع :

- وقف إطلاق النار .
- إنسحاب الجيوش ٥كم فى كلا البلدين .
- إستمرار لجنة الوساطة فى عملها .

وقد وافقت عليها أيضا الصومال بينما أبدى الجانب الاثيوبى إعتراضه . إلى أن جاء قرار الوحدة الافريقية فى ١٩٨٠ النهائى بإعتبار الأوجادين جزءاً من اثيوبيا . وإن لم يكن ذلك حاسماً للصراع ، إلا أنه كان مؤثراً فى موقف الصومال الذى تطور فى السنوات التالية لذلك إلى أن أعلنت الصومال استعدادها للتفاوض تحت شرط وحيد عام ١٩٨٤ وهو إنسحاب اثيوبيا من قريتين داخل الحدود فى شمال الصومال كانت اثيوبيا تحتلهم منذ ١٩٨٢ .

المرحلة الثانية :

كان الدور الاساسى فيها لاجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتنمية فى شرق افريقيا « إيجاد »، وهى تبدأ بالفعل فى نوفمبر ١٩٨٦ حيث تم اللقاء الأول بين منجستو وسياد برى فى قصر الشعب فى جيبوتى فى ختام اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف ، ولأول مرة منذ بداية الصراع . فى حضور عدد كبير من لجان الوساطة وخاصة الايطالية والمصرية

وقد تكونت كمحصلة لهذا اللقاء لجنة مشتركة لتحديد نقاط الخلاف بين البلدين وبحثها . وفى غضون خمسة شهور كانت قد بدأت بوادر التطبيع بزيارة وفد صومالى لاثيوبيا على رأسه وزير خارجية الصومال الذى اجتمع بقرينه الاثيوبى حيث إعترفت الصومال تقريبا بحق اثيوبيا فى الأوجادين مع وجود بعض المشاكل حول السكان الناطقين باللغة الصومالية فى كل من اثيوبيا وكينيا وجيبوتى . وعلى أى حال كان الاتفاق على حدود دور اللجنة فى وضع المقترحات وليس الاتفاقات وترك البنود الأهم للقاءات الرئاسية فى ظل لجنة الجفاف . وفى الجولة الثالثة للجنة المشتركة أضيفت مشكلة ضرورة الاتفاق على الحدود بأكملها (١٦٠٠ كم) ثم وضعت الصومال شروطها الأربعة لاحلال السلام فى أكتوبر ١٩٨٧ وكانت :

١ - وقف إطلاق النار وإبعاد القوات المسلحة ١٥كم تقريبا .
٢ - تبادل أسرى الحرب بين البلدين .
٣ - تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين .
٤ - وقف الدعاية الاعلامية بين البلدين وتوفير جو سلام وثقة لحين الانتقال الى النقاط الأصعب .

وقد وافق الجانب الاثيوبى بشرط الاعتراف بالحدود الحالية لاثيوبيا ، وهو ما تم تأجيله الى ما بعد اللقاء الرئاسى .

عند هذه النقطة نتوقف حيث لا يعتبر الفاصل هنا حدث ما ، ولكن فقط فى توفر إتفاق فعلى بين الطرفين يمثل بداية حقيقية للمرحلة الأخيرة التى نحن بصددها الان ولكن ينبغى فى نهاية عرض هذه المرحلة تسجيل عدة ملاحظات وهى :

- أن كلا الجانبين قد قدم حداً أدنى من التنازل وأبدى مرونة فى المفاوضات نظراً لعدة أسباب أهمها :
- وجود اضطرابات فى كلا الجانبين حيث شكلت استراتيجية تأليب المعارضة فى كلا البلدين أحد المحاور الهامة لادارة الصراع والضغط على الأنظمة ، فقد شكلت

التنازلات التى قدمها اطراف الصراع

الصـــــومال	اثيوبيـــا
فبراير ١٩٧٨ : - أعلن برى الاستعداد للانسحاب وقبول وساطة نميرى - المطالبة بحق تقرير المصير للاوجادين بعد سحب كل القوات منها	ابريل ١٩٧٨ مشروع مشترك مع كينيا شروطه: - تخلى الصومال عن مطالبة فى كينيا وإثيوبيا وجيبوتى - إعلانه قبول مبادىء الوحدة الافريقية والأمم المتحدة - دفع خسائر الحرب لاثيوبيا - عدم استخدام العنف فى تسوية النزاعات
١٩٨٤ : الشرط الوحيد هو إنسحاب اثيوبيا من قريتين شمال الصومال	
١٩٨٦ : اهمال الأوجادين ، وإثارة قضية السكان المتحدثين باللغة الصومالية فى كل من إثيوبيا وكينيا وجيبوتى	١٩٨٦ : ضرورة الاتفاق على الحدود باكملها
اكتوبر ١٩٨٧ الشروط الأربعة : ١ - وقف إطلاق النار ٢ - تبادل اسرى الحرب ٣ - تبادل التمثيل الدبلوماسى ٤ - وقف الدعاية	الموافقة بشرط الاعتراف بالحدود الحالية
ابريل ١٩٨٨ الاتفاق المشترك : - تاجيل مسالة الحدود - إمكانية وضع قضية إريتريا فى جدول المحادثات	تاجيل مسالة الحدود
اغسطس : تم تنفيذ الاتفاق	تم تنفيذ الاتفاق

المعارضة الصومالية فى الشمال بؤرة اقلاق لنظام سياد برى هددته أكثر من مرة بالاحتلال التام . وتمثلت هذه المعارضة فى جبهة الانقاذ الصومالية التى تحصل على دعم من عشيرة « الميجريان » فى شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال والحركة الوطنية الصومالية التى تدعمها عشائر إسحق فى شمال غرب الصومال .

- اما فى الجانب الاثيوبى فقد مثلت الحرب مع الثوار الاريتريين والجبهة الشعبية لتحرير التيجراى مصدراً كبيراً للضغط على نظام منجستو ، وكانت الأوضاع الداخلية بالفعل على وشك الانقلاب أكثر من مرة .

وكان لابد على المستويين من الاحتفاظ ببعض الهدوء يسمح بمواجهة القلاقل على الجبهات الداخلية .

- وكان التنازل الأساسى والذى يمكن حسابه على الطرفين بدرجات متفاوتة ، هو تأجيل مسألة الحدود .

فإذا كان هذا التنازل قد بدا وكأنه أتى من الجانب الاثيوبى . لأنه كان الشرط الأساسى لبدء المفاوضات من طرف أديس أبابا ، إلا أنه يمكن حسابه بدرجة أكبر على الصومال فى إعترافها ضمنا بحق اثيوبيا فى الأوجادين . ويعد هذا التنازل من جانب الصومال أيضا لسبب يخص الحالة الراهنة نفسها ، حيث أن اثيوبيا مسيطرة بالفعل على الأوجادين ، ولم تكن فى حاجة الى تأكيد ذلك فى مواجهة الصومال وإنما فى محاولاتها المستمرة فى سحق المقاومة داخل الأوجادين نفسها .

- نفس الوضع يمكن حسابه بالنسبة لارتيريا مع الفارق أن الصومال هنا تدعم بعض الثوار فقط ، ولا تتحدث بأسمهم .

- بشكل عام أيضا يبدو تنازل الصومال مرتبطا بالخلل الواضح فى ميزان القوى لصالح اثيوبيا .

- ان هناك ارتباكا أو لبسا شديداً - يبدو وكأنه مقصود - فى الموقف الأمريكى تجاه المنطقة بأسرها ، قد يبدو من تضارب الأطراف وتعددها غموضا ما فى التعامل مع الصراع يوحى بالتجاهل حيناً ، والسعى لتحقيق مكاسب استراتيجية فى حدود الأوضاع القائمة مع عدم التدخل المباشر فى الصراع - أحيانا أخرى وحيث استمرت العلاقات الأمريكية الاثيوبية - ذلك بالاضافة

الى العلاقة الوثيقة بين اثيوبيا واسرائيل ـ كانت على الجانب الاخر علاقة أمريكا بالصومال يشوبها كثير من التردد حتى منتصف الثمانينات تقريباً ، وبالفعل ظلت الأسلحة الأمريكية حلم من أحلام سياد برى منذ ١٩٧٨ وحتى بداية الثمانينات ، وربما يعنى ذلك أن الولايات المتحدة ظلت حريصة على هامش العلاقة مع اثيوبيا بطريق مباشر أو غير مباشر ، فى نفس الوقت الذى قدمت فيه دعماً للصومال مشروطاً بتقديم تسهيلات عسكرية فى أراضيه لدرجة مطالبة سياد برى صراحة بدعم عسكرى وإقتصادى يقدر بحوالى ٢ بليون دولار مقابل استخدام الولايات المتحدة القواعد البحرية والجوية فى بربرة والتى تركها السوفيت لتوهم .

ولم يتطور الموقف الأمريكى تجاه التدخل فى المنطقة إلا فى أحيان نادرة ، ولم يحدث إلا مرة واحدة تقريباً أن لوحت أمريكا بتحريك بعض وحدات الأسطول السادس .

ـ لقد كان واضحاً اختلال التوازن العسكرى لصالح الجانب الاثيوبى ، وبالتالى إختلال ميزان النفوذ فى المنطقة لصالح السوفيت ، وظلت الولايات المتحدة حريصة على مواقفها من طرفى الصراع ، فى نفس الوقت يتضح حرصها على الحل السلمى وإيقاف الصراع على الأقل للحفاظ على المكاسب التى تم تحقيقها بالفعل .

ـ بالنسبة للموقف السوفيتى : فقد مرت السياسة الخارجية السوفيتية تجاه المنطقة بمنحنى من أكثر المنحنيات كشفاً لعدم وجود أساس ثابت لالتزامها تجاه حركات التحرر حيث انتقل الاتحاد السوفيتى من موقف الدعم المباشر للصومال والغير مباشر لثوار ارتيريا . مما شكل إعتقاداً لدى الجانبين الصومالى والأريترى بإمكان حصولهما على دعم لمطالبهما الخاصة بحق تقرير المصير فى ارتيريا والأوجادين ، الى النقيض مباشرة فى مدة قصيرة فور ظهور نظام منجستو الاشتراكى فى أديس أبابا . لقد شكل ثقل اثيوبيا الاستراتيجى بالتأكيد مكسباً أكبر ومبرراً لتحول موقف موسكو مائة وثمانين درجة .

أما فى المرحلة الأخيرة فقد تحول موقف الاتحاد السوفيتى بشكل عام تجاه الصراعات الاقليمية وبدا ميل واضح لتدجين هذه الصراعات وتوجيهها للحل السلمى ، حرصاً على الوفاق العام مع الولايات المتحدة من ناحية ، ودعماً للمكاسب الداخلية التى يحققها جورباتشوف فى ظل السياسة الجديدة .

وبذلك توائم الاتجاه للتفاوض مع الميل العام لموسكو واصبحت هناك إمكانية لتقديم تنازلات فى الحدود التى تتوائم مع التطورات الأقليمية والوضع الدولى .

ـ ذلك على الرغم من أنه فى الحساب الأخير لم تقدم اثيوبيا تنازلا ملموساً بقدر ما كان تنازلها فى حدود المرونة فى التفاوض وتأجيل بعض المسائل التى يمتلكها النظام بالفعل بحكم الأمر الواقع .

المرحلة الثالثة :

فى ابريل ٨٨ واصلت اللجنة المشتركة عملها بعد لقاء الرئيسين منجستو وسياد برى على هامش اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف . وتم عقد إتفاق مشترك لوقف إطلاق النار ، وإنسحاب القوات تدريجيا خلال شهر وتبادل أسرى الحرب ، وقد تم تأجيل مسألة الحدود لدراستها .

وأضيف بند جديد مؤداه أنه يجوز إدراج قضية إرتيريا فى المحادثات بناء على طلب أحد الطرفين .

وقد تم بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من إتفاق تبادل الأسرى من ٢٣ ـ ٢٨ أغسطس الماضى .

وهذا الاتفاق على الرغم من أنه كان تحصيلا حاصلا لما وصلت إليه العملية التفاوضية إلا أنه بإضافة بند قضية إرتيريا يعلن الصومال ضمنا إستعداده للدخول فى مفاوضات حولها ، ولكن فقط يظل هذا مرهوناً بمبادرة الثوار الارتيريين التى وضح فى الاونة الأخيرة إرهاصات لها من قبل بعض المجموعات ، خاصة تحت مظلة الوساطة السودانية .

وعلى أى حال يستحق هذا المحور جهداً مختلفا ليس هذا محله ، لتداخل أوراق أخرى فيه مثل قضية الجنوب فى السودان واعتبار كينيا والسودان وبعض الأنظمة العربية أطراف لها مواقفها المتباينة ، بالاضافة الى الخلاف المعقد والمتداخل والذى يعتمد فى كلا الجانبين على العديد من الدعاوى التاريخية ، والقانونية حول مسألة حق تقرير المصير والحدود الاستعمارية .

ـ محفزات تسوية الصراع :

يبدو من سياق العملية التفاوضية أن الصراع فى منطقة القرن الافريقى كانت تحكمه من البداية محددات بعينها . صاغت شكل الصراع ومواقف القوى الخارجية منه .

فقد تداخل هذا الصراع مستويأن من مستويات التصنيف :

الأول : يمكن على أساسه إعتبار الصراع صراعاً إقليميا على حدودها بعد الاستعمار حيث كانت ومازالت قضية الحدود هى القضية المحورية فى الصراع .

الثانى : والذى يمكن أن يحيل الصراع تحت دعاوى الصومال خاصة الى صراع حول قضايا تحقيق مصير لأقليات وقوميات ، فحيث كانت الحجة الاثيوبية الدائمة هى اللجوء الى مبادىء الوحدة الافريقية . والأمم المتحدة حول مسألة الحدود ، ظلت الصومال ترتكز فى مبرراتها على عوامل مثل اللغة فى الدفاع عن حق الناطقين باللغة الصومالية فى تقرير المصير ، أو صمهم فى البداية . وبظل هذا الجانب سبباً مستمراً للصراع حتى الان ، حيث لم

تطرح قضيتا الأوجادين وإرتيريا على مستوى التفاوض مع السكان أنفسهم ، فى الوقت الذى تستمر فيه العمليات العسكرية داخل الاقليمين . من جهة أخرى يمكن إضافة الأوجادين كمصدر للثروة والأسواق بالنسبة لكل من الصومال وإثيوبيا ، وأهمية إرتيريا كمنفذ بحرى لاثيوبيا (المنفذ الوحيد) يهددها فقدها بالاختناق داخل اليابسة الافريقية .

ـ وبالطبع مثلت المنطقة للعملاقين الدوليين أحد الدوائر الهامة فى مشروع تكوين ركائز للسيطرة على الممر الاستراتيجى فى مدخل البحر الأحمر الجنوبى من ناحية ، ومركز الثقل الضخم لاثيوبيا فى وسط القارة وتماسها مع عدد من الدول المتفاوتة تماساً مباشراً وإعتبارها مدخلا بريا لجنوب القارة حيث يشتعل صراع المصالح .

إذن من الصعب قصر أحد المسميات على صراع من هذا النوع ويعتبر توصيفه بأنه صراعا إقليميا أو عرقيا أو حتى دوليا ، إغفالا لجوانب هامة ، قد يؤدى كل منها على حدة الى إشتعال الصراع مرة أخرى ، بمعنى أن هذه الجوانب جميعها تتداخل فى تحديد طبيعة الصراع وإن كانت العملية التفاوضية والمبادرات التى طرحت فى المرحلة الحاسمة ، جاءت على المستوى الاقليمى ، ويظل السؤال المطروح فى التحليل الأخير هو هل يعتبر « تجاهل الولايات المتحدة للمنطقة لفترة طويلة ، وتعامل الاتحاد السوفيتى بتغييره السريع فى تكوين تحالفاته » معبراً عن تجاهل فعلى لأهمية المنطقة ؟ أم أنه أحد سيناريوهات ادارة تقسيم النفوذ بين القوتين العظميين ؟ أما عن محفزات التفاوض التى يمكن إجمالها من متابعة سياق عملية التسوية فقد كانت على المستويين الدولى والاقليمى كالتالى :

ـ على المستوى الدولى نجد أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كان لديه مبرره لدفع التسوية ، حيث ظلت واشنطن حريصة على تحقيق الحد الأدنى من المكاسب لها فى الصومال دون التورط المباشر فى الصراع ، خاصة فى ظل اختلال التوازن لصالح اثيوبيا ، والمتطلبات الضخمة التى كان يتوجب عليها الوفاء بها فى مواجهة الدعم الضخم من جانب الاتحاد السوفيتى وكوبا لنظام منجستو .

ـ أما الاتحاد السوفيتى فقد كان الميل العام لديه للوفاق وعدم تحقيق خسارة ضخمة بالفعل بعد التسوية هو المحفز الأساسى لموسكو للدفع تجاه التسوية ، ذلك يتمشى بشكل عام مع التوجهات الجديدة للسياسة السوفيتية تجاه قضايا الصراعات الاقليمية على أى حال وإن كان هذا العامل ـ الدولى ـ ليس الأساس فى هذا الصراع . لكن بالتأكيد كان له أثره الهام فى دفع التسوية .

ـ على جانب الصومال كانت الأرقام فى بداية يوليو أى قبل تنفيذ الاتفاق بشهرين تقريبا تقول أن عشرة آلاف مقاتل من الحركة الوطنية يشتبكون مع القوات الحكومية فى الشمال . وعلى صعيد آخر فقد إزداد عدد اللاجئين من الصومال الى اثيوبيا بمعدل الفى لاجىء يوميا حسب تقارير الأمم المتحدة ، إن من أكثر أسباب دفع الصومال للدخول فى التسوية هو الضغط المستمر للمعارضة المسلحة على نظام سياد برى ، تلك الورقة التى لعبت بها اثيوبيا بشكل مؤثر ، وحققت بالفعل تهديداً قويا للنظام .

من ناحية ثانية كان الاختلال واضحا لصالح اثيوبيا على الأقل على مستوى الدعم الخارجى ، وتظهر محصلة ذلك فى الاستعداد الدائم للصومال للدخول فى مفاوضات وعدم رفض برى لمعظم المشاريع التى قدمت للتسوية ، ايضا يمكن فى المحصلة اعتبار الصومال هو الطرف الأساسى الذى قدم التنازل الأكبر فى هذه التسوية .

ـ على الجانب الاثيوبى بالاضافة الى الأزمة العامة والمؤثرة التى تتعرض لها المنطقة إثر الجفاف والمجاعات وإزدياد عدد اللاجئين ، ونقص الأغذية ، والتفسخات القبلية ، أو بالأحرى التمردات القبلية ، تعرض نظام منجستو لخطر الانهيار فى مواجهة التمردات فى أكثر من اتجاه ، وكان بالفعل على وشك الانهيار لو لم يقم بتدجين الموقف مع الصومال للتفرغ نسبيا لضرب المعارضة ، وإعطاء فترة التقاط أنفاس للجيش الذى مثل أيضاً مصدراً للمتاعب فى ظل التمردات القبلية وتذمر صغار الضباط المشتركين فى الحرب خاصة فى الجبهة مع ارتيريا .

والعامل الأهم هنا بشكل عام أن حسابات التسوية كانت تقف عند نقطة الحدود التى يحقق منجستو بحكم الأمر الواقع تفوقا فيها ، والتى قدم التنازل التكنيكى الأساسى بصدد تأجيل دراستها .

ـ يظل هنا الدور الأساسى فى كل الأحوال فى الدفع للتسوية خاص بالبيئة الاقليمية المباشرة والقوى الاقليمية ، ولكن بما يتواءم مع حال الوفاق والتوجه نحو التسوية بشكل عام فى الوضع الدولى .

ـ وهنا على الرغم من إمكانية إعتماد وجهة النظر هذه فى نقطة إنطلاق التسوية إلا أنه يجب التأكيد على أنه برغم جوهرية البعد الاقليمى فى الصراع ، وإرتباطه بقضايا وجود إجتماعى وتحقيق مصير بالنسبة لبعض القوى ، إلا أن استمرار التسوية وتطورها أو بمعنى أدق ضمان عدم إنفجار الموقف مرة أخرى يظل خاضعا لأى من الشروط الثلاثة : الشرط الدولى والشرط الاقليمى وشرط التذمرات الاجتماعية المرتبطة بمشاريع قومية ، وكما أنه يظل للعملاقين الدوليين القدرة على إشعال فتيل الصراع فإنه تظل أيضا لأى من المحاور الأخرى هذه الامكانية .



[٣]

صراع الصحراء الغربية

مجدى على عبيد

ثمةبوادر تشير الى امكانية تسوية الصراع على الصحراء الغربية الدائر منذ مايزيد على إثنى عشرة عاما . فقد طرح بيريز دى كويلار فى أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو . وأعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية ، خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجديدة التى بدأت تسرى فى أوصال منطقة المغرب العربى ، وتزامنت ايضا مع مناخ الوفاق الدولى الجديد بين القوتين العظميين

ولكن التحليل الموضوعى لامكانيات تسوية الصراع الصحراوى ، يتطلب معرفة ما اذا كان الصراع ذاته بات مهيئا لامكانية تسويته ، وما اذا كانت مواقف الأطراف قد تقاربت بحيث تشكل قاسما مشتركا ، يصلح كأساس تبنى عليه التسوية .

وسنعتمد فى توضيح تلك المسائل على بحث محفزات التسوية ، وعمليات المفاوضة ، ومستقبل الصراع .

أولا محفزات التسوية .

ينطوى الصراع فى الصحراء الغربية على عوامل محفزة ودافعة نحو التسوية ، وعوامل أخرى دافعة نحو الاتجاه المعاكس . وتحدد العلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل الامكانيات الحقيقية للوصول الى تسوية لنزاع الصحراء . فمن شأن ارتفاع تكلفة وأعباء الصراع أن يدفع أطرافه الى البحث عن التسوية ، خاصة اذا مافاقت المكاسب المحتملة والمتوقعة

ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين ثلاث مجموعات من محفزات التسوية ، وذلك بالاستناد الى معيار مصدر الحافز ، والتمييز هنا هو بالأساس تصورى تحليلى . وتحدد تلك المجموعا الثلاث فى الاتى :

(١) محفزات للتسوية مصدرها سياسات القوى الكبرى الرئيسية المؤثرة على الصراع .

(٢) محفزات للتسوية مصدرها الاطار الاقليمى لمنطقة الغرب العربى .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف الصراع انفسهم .

(أ) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :

إتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه فى ذلك شأن بقية الصراعات فى العالم الثالث بإعتمادية أطرافه على القوى الكبرى ، وأتخذت تلك الاعتمادية شكل حصول أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية . غير أن الصراع الصحراوى فى بعده الدولى يتميز بخصيصتين :

أولا : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثة الصحراء فى حد ذاتها ، وإنما الانعكاسات الاقليمية التى أوجدها الصراع .

ثانيا : أن الاستقطاب الدولى والتنافس الايديولوجى العالمى لم يمتد بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد أرتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل من طرفى النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) . مما حدا بتلك القوى الى اتباع سياسات ازاء المشكلة الصحراوية تتأرجح بين

الحياد والانحياز المحسوب نتائجه ، حتى تحتفظ فى كل الأحوال بعلاقات ان لم تكن قوية ومتينة فعلى الأقل غير معادية مع كلا طرفى النزاع .

وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ماألقينا الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دولة كبرى على حدة :

(١) فرنسا .

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين تربطهما اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة ، كذلك تعتبر المغرب سوقا رئيسيا للصادرات الفرنسيةفى افريقيا ، وزبونا هاما لصناعة الأسلحة الفرنسية ، كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين ، الأمر الذى دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولايحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف اذا ماမال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحه مع عدم اثارة عداء الطرف الاخر . هكذا نجد عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا ، وأعلنت أن رغبة موريتانيا فى السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولى فى الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب ـ خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط من ٢٤ يناير ١٩٨١ ـ ان امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم فى فرنسا فى عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات وثيقة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، وتفضيلهم المسبق لاقامة علاقات مميزة مع الجزائر ، وهو ماتجسد فى استقبال الخارجية الفرنسية لمسؤول من البوليساريو فى أغسطس ١٩٨١ ، وهى السابقة الأولى من نوعها ، والسماح بافتتاح مكتب للبوليساريو فى مارس فى ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم اثارة عداء المغرب فزيارات كلود شيسون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ماكان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب . كذا أستمرت فرنسا فى الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالصحراء ، وأمتنعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكى .

(٢) أسبانيا .

كذلك الأمر بالنسبة لاسبانيا ، فهناك اسباب ملحة تقتضى منها ، ضرورة الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل من الجزائر والمغرب . فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية فى افريقيا ، كما تتخوف من ناحية اخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليمى سبته ومليلة . لذلك حرصت أسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة الجزائر ، والاحتفاظ فى الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل أسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوى كل من المغرب وموريتانيا ، الا أن الحكومة الأسبانية أكدت على أنها لم تتنازل عن السيادة ، وأكثر من ذلك أعترفت بحق الصحراويين فى تقرير الوضع النهائى للاقليم .

وتتعقد الأمور بالنسبة لاسبانيا ، اذا ماأخذنا فى الحسبان ، أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية لأسبانيا ، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكنارى » التى تأسست فى عام ١٩٦٤ ، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » فى اقليمى سبته ومليله ، وتربطها بها اتفاقيات للصيد ، يمكن ان تمتنع المغرب عن تجديدها ، كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو ، وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية .

هكذا وعلى الرغم من تعاطف الرأى العام الأسبانى مع الصحراويين ، ووصول الاشتراكيين الى الحكم ، والذى سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزاليز ـ والذى تولى رئاسة الوزارة الأسبانية فى اكتوبر ١٩٨٢ اثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو فى ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبذل كل جهد فى أسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعى للشعب الصحراوى . الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة فى السياسة الأسبانية ، بل أعلنت اسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شىء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفى ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب . كما أمتنعت اسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

(٣) الاتحاد السوفيتى .

قد يكون من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر ، وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة ، أن يعترف الاتحاد السوفيتى بالجمهورية الصحراوية ، ويقدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه فى الواقع لم تذهب موسكو الى هذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوى على **العناصر الاتية** :

- أن الاتحاد السوفيتى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوى .
- أن الاتحاد السوفيتى يعارض أى تصرف من شأنه اعاقة جهود الشعب الصحراوى فى ممارسة هذا الحق .
- أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو اثناء البحث عن حل للمشكلة الصحراوية .
- يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض ، تحقق

مطلب الشعب الصحراوى فى تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربط موسكو بالرباط هى السبب وراء التحفظ السوفيتى أزاء المشكلة الصحراوية ، ففى ١٠ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصل بموجبه موسكو على الفوسفات ، فى مقابل حصول المغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتى . ويعرف هذا الاتفاق (بصفقة القرن) ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هذا المستوى من الضخامة .

(٤) الولايات المتحدة .

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر . فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى ، فى حين ان علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية ، فكلتا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحو الحظر الشيوعى ، فقد اشتركت المغرب فى عملية الكونغو عام ١٩٦١ ، والتدخل فى إقليم شابا الزائيرى فى ١٩٧٧ ، اضافة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية فى الأراضى المغربية علاوة على أن المغرب ساندت دبلوماسية كيسنجر فى الشرق الأوسط ، لذا فأن الولايات المتحدة تنحاذ قليلا الى المغرب فى صراعه على الصحراء . فقد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد ، وقدمت للمغرب الاسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة فى بناء الجدران الأمنية . ولكن الرؤية الامريكية للصراع الصحراوى وكيفية حلة تتحدد **بالعناصر الاتية** :

- أن الهدف من وراء تقديم الاسلحة للمغرب هو مساعدتها على الدفاع عن نفسها .
- أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع .
- أن الصراع فى الصحراء لايمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز وخاسر فى الحرب
- أن الاسلحة الامريكية للمغرب ، تسهم فى خلق التوازن العسكرى الذى من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول فى تسوية مع المغرب .

ويتضح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المشكل الصحراوى تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب ، فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لاى من تلك القوى فى علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل فى المواقف . والتساؤل المثار هنا : كيف يمكن أن يكون ذلك حافزا للتسوية ؟ .

لا تنفصل الاجابة على هذا التساؤل عن مجمل معطيات التوازن العسكرى والسياسى فى منطقة المغرب العربى ولكن يمكن القول عموما أن قدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحدد وفقا لامكانياته الذاتيه وحجم المساندة التى يمكن أن يتلقاها من حلفائه الخارجيين . فاذا ما عجزت امكانياته الذاتيه عن تحقيق اهدافه المرجوة من الصراع . فأن الدعم الخارجى فى هذه الحالة سيلعب دورا محوريا فى تحديد نطاق وأمد الصراع . وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى فى تقديمه المساندة والدعم على أهدافه ومصالحه

وانطلاقا من اهداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فأن أيا منهما لن يكون لديه الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لأى من الطرفين المتصارعين كى يحقق أهدافه كاملة . والمتوقع فى مثل هذه الظروف أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع . أى الحفاظ على الصراع عند حدودة الدنيا من التصعيد ، دون الاسهام حقيقة فى حله طالما أن الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها . والهدف من وراء ذلك هو الحيلولة دون تصعيد الصراع الى الدرجة التى تجد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيترتب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الاخر غير الحليف .

وهكذا فأن محدودية الدعم والمساندة الخارجية ، يمثل فى حد ذاته حافزا للتسوية ، بالنظر الى أن أطراف الصراع قد يجدون فى حالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ، ومع عدم امكانية تحقيق أهدافهم الأصلية ، أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق ، هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع .

(٢) الاطار الاقليمى لمنطقة المغرب العربى .

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية فى محتوى منطقة المغرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لها ، وليس المجال هنا استعراض الجذور التاريخية للمشكلة ، والدواعى والاسباب وراء الخلاف المغربى الجزائرى ، ولكن يتحدد هدفنا فى رصد التطورات الأخيرة فى منطقة المغرب العربى ، والتى يمكن أن تكون حافزا لتسوية المشكل الصحراوى . والتى يمكن ايجازها فى التالى :

- تحسن العلاقات الليبية الجزائرية فى نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة من الجفاء بين البلدين أثر ابرام اتفاق « وجدة » بين المغرب وليبيا ، وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وقد جاء هذا التحسن على أثر زيارة عبدالسلام التريكى أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلى ذلك ما إنعقاد القمة الليبية والجزائرية فى نهاية يناير ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحدود الجزائرية ودخول الدولتين فى مباحثات وحدويه
- تحسن العلاقات الليبية التونسية ، بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة ، يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين
- عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر ، بعد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما ، وصدور بيان

مشترك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما فى المساهمة فى بناء المغرب العربى الكبير .

ـ انعقاد أول مؤتمر قمة لدول المغرب العربى فى يونيو ١٩٨٨ فى الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنشيط التعاون ، تكلف بوضع الاساليب اللازمة لاقامة المغرب العربى .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوئام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربى ، وأن دولة بصدد البحث عن صيغة لقيام المغرب العربى ، وفق نسق سياسى واقتصادى متكامل ،

وقد أنعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية فى بعدين أساسيين :

اولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لاسيما بعد ثبوت محدودية الخيار العسكرى الى مرحلة التشاور لأجل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره احدى العقبات الرئيسية أمام بناء التكامل المغربى .

ثانيهما : تغليب المسئولية الاقليمية على المسئولية القطرية المحدودة ، وقد ساعد على احداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوى . بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حل الصراع بات من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربى يكمن فى اطار المغرب العربى الكبير . ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسئولين فى منطقة المغرب، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة « الثورة » الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية .. أن حرب الصحراء من الممكن تسويتها فى اطار المغرب العربى الطبيعى ، كذا صرح الزعيم الليبى معمر القذافى بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى فى المنطقة ، وأكدت تونس أيضا على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن على على أنها ترجح صوابية الحل المغاربى للنزاع الصحراوى .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة باطراف النزاع انفسهم .

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوى قد أصبح فى وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، الا أن هناك العديد من المؤشرات التى تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف الناتجه عن استمرارة ، وتمثل تلك التكاليف فى حد ذاتها حوافز تدفع الأطراف نحو التسوية .

ويمكن حساب تكاليف كل طرف (الجزائر والمغرب والبوليساريو) على النحو التالى :

اولا المغرب : تتمثل الاعباء المترتبة على استمرار الحرب فى الاتى :

على الصعيد الدبلوماسى :

بدأت منظمة الوحدة الافريقية تصدر قرارات تميل لصالح تحالف الجزائر ـ البوليزاريو ، والتى وصلت الى ذروتها فى اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية الذى أنعقد فى شهر فبراير ١٩٨٢ ، حيث أصدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق فى المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوروبية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوروبية بالجمهورية الصحراوية ، وتدعمت كل هذه الانتصارات بتحول فى قرارات الأمم المتحدة التى أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليساريو .

على الصعيد العسكرى :

فرضت الحرب أعباء إقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربى ، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة الغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عددها من ٥٦ الف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ٢١٣ الف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت اعداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ الفا عام ١٩٧٤ الى ١٣٥ الف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالى القوات المسلحة الغربية ٢٣٨ الف جندى عام ١٩٨٨ .

وترتب على هذا التزايد المطرد فى حجم القوات ، ارتفاع موازنة الدفاع من ٨٣٨ مليون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ . يضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التى بلغت ٢,١٤٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ .

وواكب التصاعد هذا فى نفقات التسلح ، انخفاض عوائد المغرب من صادراتها من الفوسفات الذى يشكل ثلث اجمالى صادرات المغرب . وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصورة مطردة منذ بداية عقد الثمانينات .

وقد انعكست تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية والمترتبة على إستمرار الحرب ، وتصاعد نفقاتها وأعبائها ، على مستوى المعيشة كانت أهم نتائجها

المظاهرات والاضطرابات التى اجتاحت المغرب فى عام ١٩٨١ ، وعام ١٩٨٢ . والتى شملت قطاعات عريضة من المجتمع الغربى .

(٢) جبهة البوليساريو :

إذا كانت المواجهة السياسية والديبلوماسية قد حققت للبوليساريو إنتصارات فى مواجهة المغرب ، فإن الجدران الأمنية قد وضعت المبادرة العسكرية فى يد المغرب . فقد كشفت معركة السيطرة على « غلطة ذمور » فى اكتوبر ١٩٨١ عن قوة البوليساريو العسكرية . الأمر الذى دفع المغرب الى تنفيذ خطة عسكرية دفاعية نوعية تحسبا لمعركة أخرى بهذه الكثافة ، فقام ببناء الجدران الأمنية ، وقد أحتاج المغرب حوالى خمس سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) لاقامة هذه الجدران . تمتد هذه الجدران على مسافة ٢٠٠٠ كم من جبال وركزيز فى الشمال الشرقى للمغرب على الحدود مع موريتانيا ، وتمتد جنوبا الى شرق تندوف ، ثم تنفرج غربا نحو المحيط الأطلسى ، وتشكل هذه الجدران الحماية المطلوبة لمثلث العيون ـ السمارة ـ بوكراع . أى منطقة الكثافة السكانية والفوسفات ، كما تغلق الممرات الجنوبية الى رأس بوجدور والداخلة ، الأمر الذى أدى الى حصر قوات البوليساريو أما فى المنطقة المحاذية لتندوف ، وأما الى الجنوب الشرقى من الساقية الحمراء فى نواحى بير الحلو وتيفراتى ، وخلف هذه الجدران يقف ما يقرب ١٢٠ الف جندى مغربى مزودين بأحدث الأسلحة تحميهم التحصينات الضخمة من الأسلاك وأجهزة الأنذار الالكترونية ... الخ ،

وأنعكس هذا التفوق العسكرى المغربى على وضعيه البوليساريو والعسكرية ، فلم يعد بمقدورهم سوى شن الغارات ذات الأهداف المحدودة ، لفتح ثغرات داخل الجدران الأمنية ، والعودة مرة أخرى الى مواقع إنطلاقهم فى الجزائر ، وغالبا ما يكون الهدف من تلك الهجمات التأثير فى الرأى العام ، خاصة عند إنعقاد المؤتمرات الدولية لمناقشة المشكلة الصحراوية أو عند زيارة لجنة دولية للاقليم .

والناحية الثانية التى قد تمثل حافزا للبوليساريو نحو التسوية ، أن تطويل أمد الحرب يؤدى فى الواقع الى تكريس مكانة المغرب داخل الاقليم الصحراوية ، بتقوية التمثيل السياسى للصحراويين بإدخال ثلاثة منهم الى مجلس النواب ، وبتعيين وزير صحراوى فى الحكومة ، وتشجيع المغاربة للعمل فى المدن الصحراوية ، إضافة الى المشاريع والاستثمارات الضخمة والتى بلغت منذ ١٩٧٦ أكثر من مليار دولار ...

(٣) الجزائر .

قد يشكل الوضع الاقتصادى الجزائرى حافزا للتسوية بالنظر الى تضاءل إمكانتها فى تقديم الدعم والمساندة للبوليساريو ، فمند بداية الثمانينات والاقتصاد الجزائرى يواجه عدة صعوبات بسبب انخفاض عائدات البترول من ٤٠ دولار عام ١٩٨١ الى ١٢ دولار حاليا ، فى حين أن البترول والغاز الطبيعى يمثلان اكثر من ٩٠ ٪ من قيمة الصادرات الأجمالية . لذا فقد انخفض مستوى الدخل من مبيعات البترول من خمسة مليارات دولار قبل إنهيار سعر النفط الى ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

ثانيا : عمليات التسوية السلمية .

بذلت العديد من المساعى والجهود لتسوية المشكل الصحراوى ، وذلك منذ بداية الخلاف الجزائرى المغربى عام ١٩٧٥ (بإستثناء مشروع بيريز دى كويلار الجارى التفاوض بشأنه)

ولكن أنتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص فى المشاريع والصيغ التى تصل بين وجهات النظر المتصارعة ، بقدر ما يرجع الى ادراك الأطراف انفسهم لعملية التفاوض ، فأحيانا ما أستخدمت المفاوضات كوسيلة لتبديد الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم أوضاعه العسكرية وأحيانا ما أستخدمت لتعميق عزلة أحد الأطراف وتقليص مكانته الديبلوماسية . إضافة الى أن الأهداف لم تكن واضحة فى أذهان الأطراف

علاوة على عدم الثقة بين الاطراف . فالمغرب قد تنظر الى الدعم الجزائرى للبوليساريو على أنه يهدف الى تطويق المملكة المغربية من الجنوب ، والوصول الى المحيط الأطلسى ، أما الجزائر فإنها تعتبر محاولات المغرب للسيطرة على إقليم الصحراء تدخل فى إطار مخطط أوسع من حيث إنها ستكون البداية للمطالبة بإقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب فى هذا المسعى سيشكل سابقة الأولى من نوعها والتى تهدد الكيان الجزائرى نفسه ، وفى ظل هذا المناخ من الشكوك وعدم الثقة فإن غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسوء نية ، حتى ولو كان الطرف المرسل يهدف فعلا الى تخفيف التوتر . فأن الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها أنها أسلوب من أساليب الخداع والتمويه وتحقيق أهداف ومآرب أخرى .

كذا اختلفت نظرة الأطراف فى ما هية النزاع . فالجزائر أعتبرت أن النزاع لا يخصها وانما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، فى حين أعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخلاف بينها وبين الجزائر فقط وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل فى حد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو .

وقد أنعكس ذلك على تقديم التنازلات . حيث ان التنازل الواحد يمثل فى ذاته تقديم تنازلات أخرى فالقبول بتقديم تنازل مقابل للتنازل الذى قدمه الطرف الأول ، هو فى ذاته مجموعة تنازلات . فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل لتنازل البوليساريو عن مطلب إنسحاب الادارة المغربية فى الاقليم ـ يعنى تقديم المغرب لتنازل آخر هو قبول حق تقرير المصير ، وقد أدى هذا الى تصلب المواقف التفاوضية للأطراف ، والى إفراغ محتوى

التنازلات لتعنى لا شىء بل والتراجع عنها بعد الموافقة عليها . ولعل هذا مرجعه صعوبة إدارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف من تقديم التنازلات . التى هى فى ذاتها مكاسب للطرف الأخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابلة تعوض خسارته .

كذا لا يمكن اغفال دور الرأى العام الداخلى فى تعقيد المساومة ، واكسابها الطابع المتشدد فالقضية الصحراوية فى المغرب هى قضية شرعية حكم . فمنها استطاع الملك المغربى تعزيزالتفاف الشعب المغربى حوله .

وبنفس الطريقة فى الجزائر ، حيث أن القضية الصحراوية تمثل رمزا لدعم القيادة الجزائرية للحركات التحررية : لذا فإن التساهل بشأنها يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذى أنتهجته منذ حصول الجزائر على استقلالها ، والتى هى فى الأصل نتاج حركة تحرير كذا يرجع اخفاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التى تدخلت لتسوية الصراع . فهى فى الغالب أما أطراف افريقية او عربية او منظمات دولية ، ولكل تلك الأطراف ليس لها مصلحة مباشرة فى ناتج التسوية بتعبير أدق أن إستمرار الصراع الصحراوى لا يلحق الضرر بمصالحها لدرجة التى تكون فيها راغبة لتوظيف مواردها وإمكانياتها لتسوية الصراع . والحالة التى يمكن أن نستثنيها . فى هذا السياق الوساطة السعودية . حيث أنها تتضرر من إستمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها للمغرب ، لذا فإن التسوية السلمية تمثل فى ذاتها مصلحة لها ، ونظرا لأن طبيعة الصراع الصحراوى كصراع يدور حول دعاوى اقليمية ، فأن تسويته تتطلب نوعية من الوسطاء تكون لهم مصلحة فى ناتج التسوية ، وتكون لديهم الموارد والامكانيات التى من خلالها يمكن التأثير على أطراف الصراع ، خاصة فى حالة عدم توافر إرادة التسوية لدى أطرافه .

وتتضح تلك الملامح المشار إليها آنفا ، إذا ما أستعرضنا جهود التسوية منذ بداية الخلاف المغربى الجزائرى حول الصحراء . ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين مراحل ست :

المرحلة الأولى : إتصالات مبدئية من اطراف ثالثة للوقوف على إمكانيات التسوية . عام ١٩٧٦

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ ، أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين فى كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا والجابون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية ـ اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل الوقوف على إمكانيات التوفيق بينهما ـ وابرز تلك المحاولات الوسائطية الجولة المكوكية التى قام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك ، والتى أستغرقت أسبوعا ، تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، وأقترح خلالها وقف اطلاق النار ، وعقد اجتماع ثلاثى [المغرب والجزائر وموريتانيا] لوزراء الخارجية ، يتلوه إجتماع قمة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، فى حين وافقت المغرب على اقتراح وقف اطلاق النار فقط .

كذا اقترح الرئيس سنجور فى فبراير من نفس العام إجراء إستفتاء يكرس عملية التقسيم ، مع الاستغلال المشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيبليت .

وفى مارس توصلت اليمن والسعودية إلى إتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالاستخدام كل دولة القوة العسكرية فى مواجهة الأخرى ، وأستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو.

وفى نهاية ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى فى الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ، ولكن لم تنجح فى مسعاها .

(٣) المرحلة الثانية : الاتصالات بين الأطراف المتصارعه ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ :

فى سبتمبر ١٩٧٧ حاولت البوليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حدة ، لأجل إستكشاف إمكانية التوصل إلى إتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الاخر ، ولكن الدولتين إكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا إقترحت البوليساريو فى بداية ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع إتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالى فى مايو من نفس العام المساعدة فى الوصول إلى هذا الاتفاق الثنائى ، ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفى نوفمبر ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثانى إتصالات مع هوارى بوميدين لأجل الوصول إلى حل سياسى للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الابراهيمى مستشار الرئيس بوميدين وأحمد رضا المستشار الملكى لعاهل المغرب فى نوفمبر فى مدينة فاس وفى شهر ديسمبر فى مدينة لويزانا أعقبها إنعقاد مؤتمر قمة ثنائى ضم الملك الحسن وهوارى بوميدين فى مدينة بروكسا فى ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فإن المحادثات أستهدفت وضع التفاصيل النهائية لتقسيم إقليم الصحراء بين البوليساريو والقرب ، وكان من القرر عقد لقاء قمة آخر فى بروكسل فى الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر فى نفس العام ، ولكنه ألغى لمرض هوارى بوميدين .

ولكن الأمور أنقلبت رأسا على عقب ، بفعل سقوط مختار ولد دادة الرئيس الموريتانى ، وأعتبر سقوطه بمثابة نجاح لأستراتيجية البوليساريو فى تكيف هجماتها

على موريتانيا ، وفى تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد ، وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بلورة خياراتهم . خاصة وإنهم كانوا مترددين بين الاستمرار فى الحرب بما يعنيه ذلك من إستمرار الأوضاع العسكرية والاقتصادية المترديه فى موريتانيا ، ووقف الحرب ، بما يعنيه ذلك من إثارة غضب وعداء المغرب وقد أستغلت فرنسا وليبيا ومالى تلك الظروف وعرضت مساعيها للوصول إلى تسوية ، وأنعقد فى بأماكو مؤتمر حضره ممثلون عن موريتانيا والبوليساريو ، وكانت الصيغة الأولية للأتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب إلى البوليساريو ، غير أن الملك الحسن أعلن فى ٢٠ أغسطس ١٩٧٨ بأنه لن يسمح بإقامة دولة مختلفة أيديولوجيا على حدود بلادة الجنوبية ، مما دفع بجامبيا إلى عرض إقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو فى ساقية الذهب محاصرة بالأراضى الموريتانيه ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الاقتراح وطالبوا بإقامة دولة فى الاقليم الصحراوى ككل .

المرحلة الثالثة : وساطة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الأفريقى الذى أنعقد فى الخرطوم فى نهاية ١٩٧٨ لجنة الحكماء للتشاور مع الأطراف الرئيسية لنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة فى عضويتها سبع دول أفريقية ، وفى ٢٣ يونيو ١٩٧٨ أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الاتى :

- أن يمارس الشعب الصحراوى حقه فى تقرير مصيره عن طريق إجراء إستفتاء حر وكامل
- أن يختار الشعب الصحراوى بين أحد البديلين [فأما الاندماج فى المملكة المغربية أو الاستقلال] .
- دعوة أطراف النزاع إلى عقد إجتماع وذلك لضمان تعاونهم فى تنفيذ وقت إطلاق النار والاستفتاء .
- تشكيل لجنة تضم خمس دول أفريقية للاشراف على وقف إطلاق النار .

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها إزاء المشكل الصحراوى فى الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٥ ـ ٤ ديسمبر ١٩٧٩ مونروفيا وإشتملت على العناصر التالية : ـ

- البوليساريو ليست إلا صنيعة الجزائر .
- سيتوقف إطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجزائر عدوانها .
- لا توجد حاجة لأجراء إستفتاء ، لأن شعب الصحراء المغربيه عبر بالفعل عن رغبته فى الأندماج فى المغرب .

فى حين طالبت جبهة البوليساريو :

- إجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب .
- الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء .
- سحب الادارة المدينة المغربية .

المرحلة الرابعة : مؤتمر القمة الأفريقى فى نيروبى ١٩٨١ .

ومع إحتمال إنضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية الوحدة الأفريقية لتزايد عدد الدول المعترفه بها إلى ٢٨ دولة أفريقية فى يونيو ١٩٨١ من إجمالى ٥١ دولة ، وفى تحرك تكتيكى من قبل الملك الحسن للحيلولة دون ذلك ، أعلن فى خطاب ألقاه فى ٢٦ يونيو ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الأفريقى الذى أنعقد فى نيروبى ، موافقته على وقف إطلاق النار وإجراء إستفتاء تحت إشراف رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبى إلى الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخية المغربية فى الصحراء ، وأن المواطنين المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ، وأنه لم يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون فى مدينة تندوق الجزائرية بالعودة إلى الصحراء للأشتراك فى الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض مطلقا مع البوليساريو لأن النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا فقط . فى حين دعت وزارة الاعلام فى الجمهورية الصحراوية إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ، ووضعت ثلاثة شروط لتحقيق إستفتاء تقرير المصير هى :

١ ـ إنسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء .

٢ ـ عودة كافة اللاجئين الصحراويين إلى الاقليم وفى مقدمتهم لاجئو مدينة تندوق .

- المبادرة بإقامة إدارة دولية مؤقته تشترك فيها الجمهورية الصحراوية إلى أن يتم الاسفتاء تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد سارعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى تشكيل لجنة لبحث المبادرة المغربية . وتقديم توصياتها للمنظمة الأفريقية حول تنظيم وإجراء الاستفتاء المقترح فى الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة فى أغسطس ١٩٨١ خلال إجتماعها فى نيروبى مشروعا متكاملا لتنظيم عملية الاستفتاء ، تضمن العناصر التالية :

- يعبر الصحراويون عن أنفسهم فى تقرير المصير إجراء إستفتاء حر وكامل .
- الصحراويون المدرج أسماؤهم فى قوائم حصر السكان الأسبانية والذين يتجاور أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء بأصواتهم إلى جانب الصحراويين المقيمين فى الدول المجاورة والذين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضيه العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .
- إقامة إدارة مؤقته ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية ، تساعدها قوة حفظ سلام دولية من

الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد رفض العاهل المغربى كافة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليساريو مطالبها السابقة الخاصة بإجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب وسحب الادارة المغربية ، وإنسحاب القوات المغربية من الصحراء .

وحاول العديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر ، ولكن بدون جدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد بن عبد العزيز فى يوليو ١٩٧٩ ، ووساطة ياسر عرفات فى سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبه عقد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن وشاذلى بن جديد ، وكرر محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى المحاولة مرة أخرى فى يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفى يونيو ١٩٨٠ دعت البوليساريو الملك خالد بن عبد العزيز إلى التوسط فى النزاع .

المرحلة الخامسة : محاولات التوفيق ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ .

ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربى الجزائرى . فقد حضرت الجزائر مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى فاس عام ١٩٨٢ ، كما اشتركت ضمن الوفد العربى برئاسة الملك الحسن الثانى المرسل إلى واشنطن لعرض المشروع العربى للسلام ، وفى يناير ١٩٨٣ شاركت الجزائر فى أعمال المؤتمر البرلمانى العربى فى فاس ، وفى أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة إلى الجزائر والمغرب ، للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية .

ووكنتيجة طبيعية لتسلسل الأحداث . انعقد مؤتمر قمة ثنائى بين الملك الحسن وشاذلى بن جديد فى ٢٦ فبراير ١٩٨٣ ، فى بلدة « العقيد لطفى » الحدودية .

كذلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى فى بلدة « وجدة » المغربية فى مايو ١٩٨٧ ، أعقبها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة إطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندى جزائرى . وكانت عملية التبادل هذه إشارة واضحة لرغبة الطرفين فى مواصلة الحوار ، وفى فك الارتباط بين العلاقات الثنائية وبين المشكله الصحراوى .

المرحلة السادسة : وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ .

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات ووفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات إعطاء دور متميز للأمم المتحدة فى تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما تجسد فى تسديد الولايات المتحدة إلتزاماتها المالية لدى المنظمة ، إضافة إلى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر إلى سعى دولة إلى إقامة تكامل إقليمى ، علاوة على تصاعد تكلفة إستمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعة .

هكذا فإن وساطة بيريز دى كويلار والتى استهلها فى عام ١٩٨٦ ، قد نجحت فى التوصل إلى مشروع تسوية حظى بالموافقه المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا .

ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ ـ تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ليتولى مسئولية إعداد وتنظيم إجراء الاستفتاء تعيين هذا الممثل الخاص وهو هيكتور جروس أسبيل من أورجواى .

(١) يتوجه ممثل دى كويلار للتفاهم مع المسئولين المغاربة والمسئولين فى جبهة البوليساريو على عدة خطوات واجراءات تنفيذية تمهيدا لاجراء الاستفتاء .

(٢) يساعد الممثل الخاص لدى دى كويلار فى مهامة هذه فريق مراقبين من الامم المتحدة يضم ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ ، وهؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية .

(٣) المهمة الأساسية الاولى للممثل الخاص لدى دى كويلار ستكون التفاهم مع المسئولين المغاربة والمسئولين فى جبهة البوليساريو على برنامج زمنى لخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أحزار القوات المغربية فى الصحراء بنحو ١٠٠ الف جندى ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بين ١٥ـ٢٠ الف رجل .

(٤) عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، فى المرحلة الأولى يخفض عدد قواته المرابطة فى الصحراء إلى النصف ، وفى المرحلة الثانية يتم تجميع قوات البوليساريو فى مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتكون تحت إشراف مجموعة من المراقبين العسكريين الدوليين وفى المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته إلى نحو ٢٠ أو ٢٥ الف جندى يتم تجميعهم أيضا فى مواقع يحددها الممثل الخاص من لدى دى كويلار وتحت إشراف المرافبين الدوليين .

(٥) بعد التفاهم على هذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار فى الصحراء الغربية .

فى الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعد تطبيق وقف إطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج التعلق بخفض عدد القوات المغربية وتجميعها مع قوات البوليساريو فى مواقع محددة .

(٦) تبدأ حينذاك مرحلة إنتقالية تستمر إلى حين اجراء الاستفتاء الشعبى ، وإعلان نتائج هذا الاستفتاء ويكون الممثل الخاص لدى دى كويلار السلطة الوحيدة المخولة فى جميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط بعد ذلك .

(٧) بعد ذلك يعد الممثل الخاص لدى دى كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فى هذا الاستفتاء الشعبى ، ويساعدهم فى هذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ويتوقع أن يشارك فى هذا الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ الف صحراوى .

وعلى الرغم من أنه سابق لأوانه تقديم تحليل موضوعى لمقترب بيريز دى كويلار الوسائطى ، لان المادة العلمية المتوفرة حتى الآن لا تفى بهذا الغرض ، غير انه يمكن القاء بعض الضوء على أساليبه وتكتيكاته فى معالجته للشكل الصحراوى : ونوجزها فى الآتى :

(١) سرية الاتصالات : فالملاحظ أن دى كويلار المتحد فى مباحثاته مع اطراف النزاع الصحراوى على السرية ، من حيث أحاطة تلك المباحثات بقدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعلام المختلفة .

(٢) تجزئة الوضوع وتحقيق أهداف جزئية فى طريق الوصول إلى الهدف : وتتضح تلك التجزئة فى تركيز المشروع على الاستفتاء فقط ، وهى النقطة التى تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقية العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، او التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب ، أو الشكل النهائى للتسوية .. الخ كل تلك الأمور لم يتطرق إليها المشروع .

(٣) الاعتماد على مشاركة وسطاء أخرين ، فقد أعتمد بيريز دى كويلار فى وساطته على كينيث كاوندا رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

(٤) الاستناد إلى مصادر محايدة فى جمع المعلومات : فقد شكلت بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة برئاسة عيسى ديااللو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا جنديا وعسكريا انيط بها مهمة جمع المعلومات عن الاوضاع فى الصحراء واعداد تقرير لبيريز دى كويلار ، وقد وصلت البعثة إلى الصحراء فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بها ثمانية أيام .

وبمقارنة المواقف الأصلية للأطراف ، ببنود المشروع المقترح من قبل بيريز دى كويلار والذى حظى بقبول المغاربة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتى :

اولاً أن المغرب لم يتخل كثيراً عن مواقفه فالمشروع يكفل له امكانية الابقاء على الادارة المغربية والقوات الغربية ، إضافة الى أن المشروع لم يطالبه بإجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانياً أن البوليساريو لم يتحقق لها أى من مواقفها الأصلية . وإن كانت المكاسب المتحققة لها هى ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض أعداد القوات المغربية ، دون أن يعنى ذلك إنسحابها كليا .

ثالثاً مستقبل الصراع الصحراوى .

تتحدد معالم مستقبل الصراع الصحراوى فى ثلاثة سيناروهات ، كل منها تتطلب ظروف موضوعية لامكانية تحقيقها فى الواقع .

اولا : إنشاء دولة للبوليساريو فى الاقليم الصحراوى : يتطلب تحقيق مثل هذا السيناريو :

(١) تلقى البوليساريو كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات تمكنها من تصحيح الميزان العسكرى لصالحها .

(٢) تدهور حاد فى الاوضاع الاقتصادية المغربية .

(٣) بقاء منطقة المغرب العربى فى حالة من التفكك ، تتيح للبوليساريو امكانية اقامة تحالفات عريضة مناوئة للمغرب .

(٤) إنخفاض شديد فى الروح المعنوية للقوات المسلحة الغربية .

شومن غير المتوقع أن تتحقق أى من تلك الظروف فى المستقبل ، بل أن مؤشرات الوضع الحالى تسير فى اتجاه معاكس . وإذا ما تم التوصل إلى تسوية سليمه على ضوء موازين القوى الحالى ، فأنها لابد وان تميل لصالح المغرب .

ثانيا : الاندماج الكامل للاقاليم الصحراوية فى المملكة الغربية تحقيق هذا السيناريو يفترض التالى :

(١) التخلى الكامل للجزائر عن مساعدة ودعم البوليساريو .

(٢) التفتت والانهيار الكامل الداخلى لجبهة البوليساريو .

(٣) نجاح باهر للديبلوماسية المغربية فى تطويق وحصر التأييد الدولى للبوليساريو .

قد لا يتحقق مثل هذا السيناريو على الأقل فى المستقبل المنظور ، وإن كان عامل الوقت قد يعمل لصالح المغرب . إذا ما استمر ميزان القوى الاقليمى والدولى فى التحسن لصالحها ـ ليحقق مثل هذا الناتج .

ثالثا : الوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية أو حكم ذاتى محدود يعتبر مثل هذا السيناريو هو الاكثر واقعية لتمشية مع متغيرات الواقع الحالى . كما يحقق للاطراف المتنازعة فوائد عديدة فالمغرب لم تتخل عن أقاليمها الصحراوية ، والبوليساريو قد تضع حداً لخسائرها ، فما تحصل عليه فى الظروف الراهنة ، قد لا تتوصل إليه فى المستقبل ، كذا يكون بمقدور الجزائر المضى قدماً فى مشروع المغرب العربى ، والتخلص من العبء الاقتصادى لدعمها للبوليساريو مع عدم التخلى عن سياستها المؤيدة لحركات التحرير الوطنية .



[٤]

الصراع بين تشاد وليبيا

خالد العواملة

تشكل الصراعات المحلية والأقليمية المعقدة ساحة الصراع الدولى بين العملاقين نتيجة لهيكل النظام الدولى ، الأمر الذى يؤثر بشكل واضح على استقرار العالم الثالث ، وعلى الصراعات القائمة فيه ، وامكانية اتجاهها نحو التفجير او التسكين او التسوية .

ومن ثم فإن اختلاف حدة الصراع بين القوتين العظميين من مرحلة لأخرى ، وتطور شكل العلاقة بينهما ينعكس بدوره على شكل المواجهة بينهما فى الصراعات الأقليمية ، وتأتى طبيعة العلاقات بين العملاقين فى أعقاب لقاءات القمة الثلاثة بين الزعيمين ريجان وجورباتشوف فى ريكيافيك وواشنطن وموسكو لتبدأ مرحلة وفاق جديدة .

وتشكل تسوية او تسكين الصراعات الأقليمية احد المحاور الهامة فى تدعيم هذا التوجه الجديد ، ومع الأخذ فى الأعتبار بأنه ليس هناك سياسة واحدة لكل من القوتين العظميين تنطبق على الصراعات الأقليمية ككل .

فإن هذا التقرير سيعنى بمحاولة تبين الأبعاد والمتغيرات المتعلقة بعملية تسوية الصراع فى تشاد ، وينطلق من مقولة اساسية مؤداها : ان هذا الصراع يتسم بقدر من الخصوصية المتمثلة فى ان سياسات الوفاق لم تلعب دورا اساسيا فى تسويته بل ان هناك عوامل اخرى لعبت ادوارا هامة فى هذا الشأن وابرزها ما يلى : -

(١) اتجاه مواقف الأطراف المباشرة فى الصراع نحو المرونة نتيجة للتغير الحادث فى السياسات الخارجية او تغيير موازين القوى سواء على مستوى التوازن العسكرى أو فى انماط التحالفات المحلية التى كانت قائمة .

(٢) ان فرنسا كقوة كبرى ذات دور تقليدى فى المنطقة لعبت دورا مؤثرا عبر تطورات الصراع .

(٣) ان البيئة الأقليمية والتى عبرت عن نفسها فى جهود منظمة الوحدة الأفريقية واللجانالمنبثقة عنها خلقت مناخا عاما يدفع اطراف الصراع للنزوع نحو التسوية .

وسيتناول التقرير هذه الأبعاد من خلال دراسة العوامل المؤثرة فى الاتجاه نحو التسوية للصراع الليبى - التشادى ، ومواقف القوى الدولية المختلفة ، وجهود التسوية التى بذلت من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ، وبعض الدول الأفريقية ، ومستقبل هذه الجهود ، واحتمالات تجدد الصراع فى مراحل قادمة .

اولا : تغير مواقف اطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبى - التشادى لتكشف عن تبدل جوهرى فى مواقف طرف الصراع . ويبدو هذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجية والداخلية داخل البلدين . هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية ان استمرار هذا الصراع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وافريقيا ودوليا . صاحب هذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى

من الصراع . فالسياسة الليبية فى الدائرة الأفريقية تنبع من خلال الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية انها تقوم به فى القارة الأفريقية . ومن هنا كان التقييم الليبى للصراع ينطلق من بعدين :

الأول : ان نظام الحكم فى تشاد بقيادة حسين حبرى الموالى للغرب يشكل خطرا على أمنها .

الثانى : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضة لليبيا والدفاع عن قطاع أوزو .

والحدود الجنوبية لليبيا ، والتى تشكل عمقا هاما خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها فى الشرق والغرب . اما هدف القيادة التشادية فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد ، والقضاء على المعارضة التشادية الموجودة فى الشمال للتأكيد على أنها الحكومة الشرعية فى تشاد وتدمير القوات الليبية المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع اوزو . واحراج القيادة السياسية الليبية .

إلا ان رصد عوامل التغيير والمرونة فى مواقف واهداف اطراف الصراع يعتمد فى مضمونه على ثلاثة ابعاد رئيسية :

١ ـ التغير فى السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية : فالتوجه الليبى لحل النزاع مع تشاد ، تزامن مع عدة خطوات اخرى اتخذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع مختلف الأطراف . وخصوصا فى كثير من القضاالتى كان الموقف الليبى فيها مثارا للجدل :

أ ـ التغيرات فى السياسات الخارجية الليبية : بدأت القيادة الليبية باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه العديد من القضايا العربية بدأت مع تحسينها للعلاقات مع المغرب حيث اوقفت ليبيا دعمها لجبهة البوليساريو ودعا العقيد القذافى فى احد تصريحاته عناصر الجبهة الى ضرورة التخلى عن فكرة إنشاء دولة الصحراء والانضمام الى المغرب . ومع اواخر السنة الماضية شهدت العلاقات المصرية ـ الليبية تطورات ساهمت بشكل ملحوظ فى تخفيف حدة التوتر بين البلدين بل ان العقيد القذافى طالب بفتح الحدود بين البلدين . وبذلت جهود وساطة عربية قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين رغم تشكك الحكومة المصرية من نوايا المسؤولين الليبيين . ومن جهة اخرى استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعد وصول زين العابدين بن على الى الحكم . حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابى وسريع الى درجة كبيرة وتطورت العلاقات مع الجزائر ايضا الى حد الاعلان عن مشروع للوحدة بينهما . صاحب هذا الانفتاح الليبى على دول المغرب العربى رغبة القيادة الليبية الدخول فى هذه التغييرات دون تردد . يدفعها الى ذلك المناخ السائد فى التعاون بين دول المغرب العربى الخمس خصوصا بعد عودة العلاقات المغربية ـ الجزائرية وبتشكيل لجنة مغربية لاستشراق امكانيات بناء المغرب العربى . صاحب ذلك اجراءات عملية قامت بها القيادة الليبية مثل فتح الحدود مع تونس والجزائر ومن ناحية اخرى حاولت دول الغرب وبالخصوص فرنسا والولايات المتحدة الضغط على دول المغرب العربى من اجل ابعاد ليبيا عنها . ولكنها لم تنجح فى ذلك ، لاقتناع قيادات هذه الدول بأهمية المشاركة الليبية فى العمل المغربى . من جهة اخرى ، تحسنت العلاقات الليبية ـ الفلسطينية خصوصا بعد ما أن التقى العقيد القذافى مع ياسر عرفات ومعارضية المقيمين فى دمشق وعلى رأسهم العقيد ابو موسى فى محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة إحياء الذكرى الـ ١٩ لثورة الفاتح من أيلول الليبية .

أما على المستوى الأفريقى فلقد رأت القيادة الليبية فى حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الأفريقية المجاورة . وصرح العقيد القذافى فى هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط فى الحرب الأهلية التشادية . وبين أن تدخل ليبيا فى الصراع أضر بها كدولة عربية . وانه من الضرورى تصحيح هذا الخطأ وان ليبيا كدولة عربية وافريقية لم يكن من مصلحتها التورط فى صراعات من هذا النوع الذى لا ينتهى .. واعادت ليبيا علاقاتها مع زائير وشهدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريشيوس ومالى ونيجيريا تحسنا ملحوظا .

وهناك محاولات ليبية لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها . وكان للرئيس التونسى زين العابدين بن على وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع الغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الأوروبية وعلى رأسها فرنسا ، وكانت الوساطة مجالا للحوار خلال زيارة بن على الأخيرة للعاصمة الفرنسية . وحذر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة بالخصوص فى خطر الضغوط التى تمارسها على القيادة الليبية . لأن ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد فى المواقف . لكن المواقف الغربية المضادة اخذت تضعف بعد ذلك ، بعدما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها فى تصحيح علاقاتها وفض خلافاتها مع الآخرين دونما افتعال وكان لهذه السياسات الأثر البالغ فى تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا .

ب ـ التغيرات فى السياسات الداخلية الليبية : صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر فى العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التى تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة مازالت متواصلة الى الآن . فقد بدأ العقيد القذافى الكثير من الاجراءات السياسية كان من ابرزها انهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارساتها وفى المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع

الخاص فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها .

ومن العوامل المؤثرة فى التغيرات الداخلية العامل الاقتصادى . فالمصدر الأساسى للثروة فى ليبيا وهو النفط قد انخفضت عائداته من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ من ٢٢ بليون دولار الى ٥ بلايين وزادت الأوضاع الاقتصادية سوءا فى ليبيا وارتفعت الديون من ٨ ـ ١٢ بليون دولار حتى ان الحكومة الليبية اضطرت الى الغاء مشروع بناء مفاعل نووى سوفييتى يقدر قيمته بـ ٤,٢ بليون دولار ، وعمليات اسكان اخرى بليون دولار .

وكان استمرار الصراع يعنى مزيدا من الضغوط الاقتصادية فى الداخل واستنزافا للموارد الليبية وبالذات النفط ، حيث ان الصراع اوقف الكثير من المشاريع التنموية فى الداخل .

أما العامل الثانى فيتعلق بالتوازنات والتغييرات السياسية داخل ليبيا ، ومن الاجراءات التى اتخذت فى هذا المجال السماح للمعارضين السياسيين بالعودة الى ليبيا بعد ان تلقوا وعودا رسمية بالعفو عنهم وعدم تقديمهم للمحاكمة ، وخرج عدد آخر من السجون ومنح الممنوعون من السفر جوازاتهم . خصوصا ان الصراع الليبى ـ التشادى كان يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام . حتى ان الكثير من الأسرى الليبيين ومنهم الكولونيل خليفة ابو القاسم القائد السابق لمنطقة وادى دوم قد انضموا للجبهة الوطنية المعارضة لنظام العقيد . الا أن هذه التحولات والتغييرات الداخلية الليبية المهمة والتى لها تأثيرات مستمرة ، كان لها اكثر من معنى فلقد ارادت القيادة الليبية ان تبلغ العالم الخارجى ان خطواتها هذه ليست نتيجة ضغوط او تهديدات خارجية ، وانما هى صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية فى مختلف المستويات ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعد . كما ان هذه التعديلات والتحركات لا تعنى ابدا التحول عن المبادىء الأساسية للحكم والخط السياسى السابق ولكنها قراءة جديدة لمصالح البلاد وسياستها فى اطار مبادئها الثابتة هذه القراءة اضافت نوعا من المرونة .

٢ ـ انهيار التحالف الليبى والمعارضة التشادية : وكان حدوث هذا الانهيار من اهم العوامل المؤثرة على نتائج الصراع فى المراحل الأخيرة منه . وهذا التغير فى تحالفات اطراف الصراع والذى بدأ بانفصال اطراف مؤيدة للجانب الليبى ابتداء من نهاية عام ١٩٨٦ حيث انفصل عبد القادر كاموجى احد اقطاب المعارضة ثم جوكونى عويضى ـ القطب الرئيسى للمعارضة ، وعلى مناهضته للوجود الليبى فى شمال تشاد . مما اضعف من العناصر المؤيدة لليبيا فى شمال تشاد ، حيث تحول ولاء قوات المعارضة التشادية التى كانت تحت قيادة جوكونى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشادية مما جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد ان كانت تعتمد على هذه القوات فى تأمين المنطقة فى شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تشكل تهديدا لها . هذا كله اضعف من قدرة باقى قوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قـوات « المجلس الثورى الديمقراطى » . حيث فشل ابن عمر فى استقطاب قوات كافية للمعارضة التشادية مما أدى الى مزيد من التكامل داخل قوات الحكومة التشادية وعلى العكس فإن خسارة ليبيا لتأييد معارضة تشادية منظمة كانت عاملا هاما وحاسما فى استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوة الحكومة التشادية بقيادة حسين حبرى ونقل الصراع تقريبا من حرب أهلية فى تشاد مستقطبة استقطابا اقليميا ودوليا الى حرب محددة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر فى هذا الصراع . وكان الدور الأمريكى واضحا عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد . كل هذه التطورات افقدت الحكومة الليبية القدرة على المناورة السياسية اقليميا ودوليا ، حيث انها كانت تستند الى جوكونى عويضى كمصدر لتبرير تدخلها فى تشاد بصفته ممثلا للحكومة الشرعية فى تشاد وليس حسين حبرى .

٣ ـ التوازن العسكرى بين أطراف الصراع : بدأ من المراحل الأخيرة فى الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد اقتناع الطرفين بأن كلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جديدة . حيث ان الصراع وصل الى حالة من التوازن العسكرى . فلقد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب فى شمال تشاد ، ففى نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القوات التشادية باحتلال عدة مناطق فى شمال تشاد مثل مدينتى « أوزو » و « وواحة زوار » و « فادا » . وفى مدينة فادا تدخلت القوات الليبية الى جانب قوات « بن عمر » بشكل مباشر . وانضمت القوات المعارضة للرئيس التشادى السابق جوكونى عويضى فى الهجوم على « فادا » الى قوات الرئيس حسين حبرى ، واستطاعت ان تتغلب على باقى القوات التى استمرت موالية للشيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وان تستولى على باقى المنطقة فى شمال شرق تشاد . ثم قامت بهجوم فى مارس ١٩٨٧ استولت على اثرها على « فايا ـ لارجو » . وشجع نجاح قوات الحكومة التشادية فى الاستيلاء على هذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الانتصار على القوات الليبية لاضعاف الحكومة الليبية واحراجها ، والحكومة التشادية وجدت هذا الدعم فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد واعادة توحيد تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية الى داخل قطاع

« أوزو » المتنازع عليه . وقامت الادارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقديم مساعدات عسكرية اخرى عاجلة لحكومة تشاد وشملت هذه المساعدات صواريخ ستينجر الأمريكية التى استخدمت فى تعزيز القوات التشادية . وفقدت القوات الليبية قواعد متتالية نتيجة لهذا الدعم العسكرى . خصوصا ان الأداء العسكرى للقوات الليبية فى المراحل الأخيرة كان يتسم بضعف الكفاءة والفعالية . واظهرت المعارك ان بعض عناصر هذه القوات فى حالة معنوية متدنية .

وقامت قوات الحكومة التشادية المدعومة بالاستيلاء على مدينة اوزو فى بداية أغسطس ١٩٨٧ ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية . إلا ان ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوى مكثف استمر لتسعة ايام . زاد من صعوبة الموقف الليبى احتفاظ ليبيا بقوات فى مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية وأخرى على حدودها الغربية مع تونس قبل ان تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجدد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مع ازدياد درجة الصراع الأمريكى الليبى فى البحر المتوسط . مما جعل القيادة الليبية وقدرتها العسكرية مبعثرة فى اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغوط المحلية والأقليمية والدولية ، مما ادى الى استنزاف القدرات العسكرية الليبية فى الصراع . وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقد حاد من القيادة السياسية . فبعد الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ اتضح ان درجة استعداد هذه القوات غير كافية . وقدرتها على مواجهة المواقف المفاجئة كان ضعيفا . وتأكد هذا الافتراض فى المعارك التى استخدمت فيها القوات التشادية المفاجآت التكتيكية ، او فى صد الهجمات التشادية على بعض المواقع . والتزمت القوات الليبية الدفاع عادة فيما عدا الهجوم المضاد لاسترداد مدينة (أوزو) والتى نجحت فيه . أما القوات التشادية فهى ايضا لم تكن على درجة استعداد قتالى عالية نتيجة للطبيعة البدوية لهذه القوات التى تعتمد على الهجوم الخاطف ثم الارتداد السريع . ولما تعرضت لهجوم قوى فإنها فشلت فى صده ، كما ان الدعم العسكرى الفرنسى لتشاد أدى الى الحد من التفوق الجوى الليبى ، وخاصة بعد حصول الطرف التشادى على صواريخ الدفاع الجوى الأمريكى من طراز « ستينجر » .

وكان موقف بعض دول الفرانكفون فى تأمين القوات الفرنسية دورا واضحا فقد قامت زائير بتسهيل اعادة نشر القوات الفرنسية التى كانت متمركزة فيها الى تشاد . كما ساعدت جمهورية افريقيا الوسطى فى ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر فى « بانجى » عاصمتها . ومن هنا نجد ان تشاد وجدت مساعدة من فرنسا وبعض الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجد ليبيا فى البيئة الأقليمية اطرافا مساندة لها . ومثال ذلك الموقف السودانى من وجود قوات ليبيا على اراضيه . فعندما طلبت الحكومة الليبية رسميا من السودان السماح لها باستخدام الأراضى السودانية للوصول الى تشاد واستخدام مطار « الجنينة » لنقل عناصر تشادية موالية لليبيا لكى تعمل ضد قوات حسين حبرى جنوب خط ١٦ فرفضت السودان هذه المطالب الليبية وعندما دخلت هذه القوات الأراضى السودانية طلب الصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى مغادرة هذه القوات للأراضى السودانية واكد على رفض حكومته منح اى تسهيلات عسكرية لأى من طرفى النزاع .

وكنتيجة لاعتقاد تشاد انها حققت بعض المكاسب العسكرية فى الصراع قامت بالاغارة على قاعدة « معاطن السارة » داخل الأراضى الليبية والتى تقع فى جنوب شرق ليبيا وداخل الحدود الليبية بمسافة ١٠٠ كم ، ثم ما لبثت ان انسحبت منها كرد فعل للهجوم الليبى المضاد وعلى اثر ذلك اتجه الجانبان الى ايقاف الصراع المسلح بينهما والاتجاه الى الحل الدبلوماسى .

ثانيا: القوى الدولية والصراع الليبى ـ التشادى :

لاشك ان وجود نفوذ للقوى العظمى لا ينفى وجود دور للقوى الكبرى فى الصراعات الاقليمية فى دول العالم الثالث . وفرنسا كقوة كبرى تلعب الدور الرئيسى الخارجى فى هذا الصراع . وأولوية الدور الفرنسى يعود الى النفوذ التاريخى الكبير لها فى غرب افريقيا . باستثناء نيجيريا وغانا وليبيريا . إما تشاد فهى منطقة غير حيوية بالنسبة للقوتين الأعظم فهناك مناطق استراتيجية أكثر اهمية تتنازع عليها القوتان الاعظم فى افريقيا : كمنطقة القرن الأفريقى أو انجولا باعتبارها مناطق هامة وحساسة : ومن هنا كانت مواقف القوى الدولية فى الصراع كالتالى :

١ ـ الموقف الفرنسى : يعتبر التدخل الفرنسى امرا طبيعيا فى تشاد منذ الاستقلال وحتى الآن . وترجع اهتمامات فرنسا بتشاد الى اهتماماتها بدول « المجموعة الفرنسية » بشكل عام . حيث تتوسط تشاد تلك الدول . كما ان هناك مصالح اقتصادية تتمثل فى محصول القطن التشادى ، اضافة الى وجود اليورانيوم والذهب فى اقليم اوزو والبترول فى بحيرة تشاد . وترى فرنسا للمحافظة على هيبتها فى المنطقة ، عدم السماح لأى دولة بمحاولة التدخل والسيطرة على احدى دول « المجموعة الفرنسية » ، لذلك فقد قامت بربطها بنظام ثقافى واقتصادى وعسكرى ، بل وربطت تلك الدول فى تعاملها التجارى بالفرنك الفرنسى ، وأطلقت عليها اسم منطقة الفرنك ، كذلك اقامت فرنسا قاعدة عسكرية لها فى نجامينا . وهناك اتفاق تعاون مبرم سنة ١٩٦٠ ، هذا

التعهد الفرنسى ببذل المعونة العسكرية لتشاد نابع من قانون ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٠ الذى صدق عليه البرلمان الفرنسى وينص على الالتزام الفرنسى بالتعاون العسكرى مع سلطان الدول الافريقية ، من اجل اقامة قوات محلية قادرة على الدفاع عن أمنها الداخلى والخارجى . ويلاحظ ان الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وتشاد ، لم تنص صراحة على أى تدخل عسكرى سافر من قبل فرنسا فى تشاد ، بل كانت تقتصر على التزام فرنسا بدعم وسائل الدفاع للجيش الوطنى التشادى وامداده بالاسلحة والفنيين العسكريين . الا ان خوف فرنسا على مصالحها فى افريقيا ، جعلها تضفى تفسيرات خاصة لهذه الاتفاقيات على نحو يتيح للحكومة الفرنسية التدخل كلما استدعى الأمر . وبذلك تم ارسال قوات فرنسية الى ساحة القتال عدة مرات فى تشاد . ورغم الرأى السائد بصفة عامة بأن الوجود الفرنسى فى القارة الأفريقية هو اقدر العوامل الخارجية العسكرية فى التأثير على تطور الأمور فى هذه المنطقة إلا أن الدور الفرنسى فى تشاد لا يقاوم التغيير داخل النظام طالما ان البديل ليس خارج الدائرة الفرنسية ، وهناك ملاحظة اخرى فى هذا الصدد هى ان الدور الفرنسى غالبا ما يأتى مؤيدا للحكومة القائمة فى نجامينا ، حيث يتولاها الرئيس الأكثر قوة .

لكن ما هو حجم التهديد الذى تمثله السياسة الليبية للمصالح الفرنسية فى تشاد وفى افريقيا بشكل عام ؟

ـ تمثل السياسات الليبية تجاه افريقيا عموما وتشاد خصوصا تهديدا حقيقيا ومباشرا للمصالح الفرنسية ، كونها تمثل قوى محلية اقليمية معارضة للنفوذ الخارجى . حيث أن هذه السياسات محملة باتجاهات فكرية قد تكون مرفوضة بالنسبة للغرب . فالمشروع الليبى العربى الاسلامى تجاه افريقيا تعتبره فرنسا نموذجا لا يمكن القبول به . ومن هنا كان التدخل الفرنسى فى تشاد يمثل عائقا قويا امام هذا المشروع وامتداده فى افريقيا .

ـ الموقف الليبى أيضا يمثل نوعا من التهديد لمكانة فرنسا وهيبتها ونفوذها فى افريقيا وخصوصا ان فرنسا تحاول احكام قبضتها على مجموعة الفرانكفون واثبات قدرة فرنسا على العمل أو الانجاز مع عدم التورط فى صراع مباشر سواء مع ليبيا أو الاتحاد السوفيتى .

وكان التدخل العسكرى يمثل الحل الأمثل فى الصراع . فقامت باعادة نشر قواتها فى افريقيا بأن ارسلت بعضا من قواتها من زائير الى تشاد فى يناير ١٩٨٧ ، وإعادت تجميع قواتها الموجودة فى منطقتى بيلتين فى الشمال وابيش فى الشرق وفى بعض المناطق فى تشاد .

وقدر عدد الجنود الفرنسيين بـ ٢٥٠٠ جندى فرنسى فى نهاية ١٩٨٧ شاركوا فى صد الهجمات الجوية الليبية على قاعدة وادى دوم بعد استيلاء تشاد عليها ، واشتركت القوات الفرنسية فى التخطيط والتدريب وحماية العاصمة نجامينا من القصف الجوى ، ويلاحظ تزايد الاتصالات الفرنسية التشادية العسكرية كلما اشتد الصارع . الا أن الموقف الفرنسى قد اختلف نسبيا بعد انسحاب القوات الليبية من اراضى تشاد الى قطاع اوزو المتنازع عليه . اذ اعلن الرئيس الفرنسى أن فرنسا تفضل حل مشكلة اوزو سلميا وانها لا تشجع الحل العسكرى طالما ان تشاد لم تتخذ قرارا بذلك . وانها سوف تدعم قدرة تشاد العسكرية بحيث تتمكن من السيطرة على الجزء الشمالى دون ان يتدخل هذا الدعم بشكل مباشر شمال خط عرض ١٦° قطاع .

وقد انعكس ذلك على الموقف الفرنسى اثناء الهجوم التشادى على قطاع أوزو حيث لم تبد فرنسا تأييدا كافيا لهذا الهجوم . كما اختلف الرئيس الفرنسى مع وزير دفاعه حول هذا الموقف حيث شجع وزير الدفاع محاولة تشاد الاستيلاء على اوزو بالقوة المسلحة بينما راى الرئيس الفرنسى عدم التورط فى ذلك . وأعلنت فرنسا اخيرا انها ستسحب قواتها من تشاد الا انها لم تحدد موعدا للانسحاب بعد .

٢ ـ موقف القوتين الاعظم : تورطت القوتان ـ بصور شتى ـ فى سياسات العالم الثالث . وكان عدم الاستقرار أو الصراع فيه وراء توتر العلاقات السوفيتية ـ الامريكية ولكن اختلف اطار التوتر وطبيعته ودرجة شدته من مرحله لأخرى من مراحل تطور العلاقات بين القوتين الاعظم . ولاشك ان ظاهرة الصراع فى العالم الثالث (تفجيرهما أو تسكينها أو تسويتها) تتأثر بالتطورات فى هذه العلاقات . ومن هنا يأتى تحسن العلاقات السوفيتية ـ الامريكية فى عهد الرئيسين ريجان ـ وجورباتشيف لتبدأ علاقات وفاق جديدة . هذا التطور نتاج تأثير عدة عوامل نابعة من البيئة الدولية ، والتغير الذى حصل فى القيادة السوفيتية وذلك فى ظل تطور الظروف الداخلية . السياسية والاقتصادية والعسكرية لدى كل من القوتين . مما أثر على شكل ومناخ المواجهه بينهما فى العالم الثالث ففى خلال مؤتمرات القمة الثلاثة (ريكافيك ، واشنطن ، وموسكو) عمل الطرفان على حل الكثير من الصراعات الاقليمية ومحاولة ايجاد تسوية لها . ابتداء من افغانستان وانجولا والحرب العراقية ـ الايرانية وامريكا الوسطى . الا أن معيار التمييز بين صراع وآخر بالنسبة للطرفين يتمثل فى أهمية المصالح من حيث كونها جوهريه أو هامشية .

ومن هنا كان الاصراع الليبى ـ التشادى من الصراعات التى لا تهدد المصالح الجوهرية لأى من الطرفين ، لهذا السبب لم يدخل الصراع فى باب

التسويات الاقليمية الهامة فى القمم الثلاثة . إلا أن الدور الأمريكى فى الصراع يبدو واضحا من خلال الدعم العسكرى لتشاد والذى بلغ ١٥ مليون دولار من بينها صواريخ « ستنجر » للدفاع الجوى . ويبدو ان الاداء السياسى الليبى تجاه الولايات قد سبب كثيرا من القلق لها ، فموافقه الكونجرس بشكل سريع على المساعدات العسكرية لتشاد مؤشر على هذا الاداء ، كما ان الولايات المتحدة ارادت توريط ليبيا فى الصراع لزعزعة النظام فى الداخل واحراجه اقليميا وعالميا .

وتأتى زيارة بعض المسئولين العسكريين الامريكيين كالزيارة التى قام بها قائد القوات الأمريكية الجنرال جنين اوتيس لنجامينا ، واجتماعه بالرئيس حسين حبرى لتلقى بابعاد جديدة للاهداف الامريكية فى الصراع . حيث ذكر بعض المحللين ان الولايات المتحدة كانت تسعى الى دفع حبرى الى مغامرة عسكرية جديدة لاهدف لها سوى تصعيد العدوان الأمريكى ضد ليبيا . ويبدو الدعم الامريكى للموقف التشادى واضحا فى قضية اوزو حيث ايدت مطالب تشاد . بعكس الموقف الفرنسى الذى كان معتدلا من القضية وطالب بعرض قضية قطاع اوزو الى محكمة العدل الدولية .

أما الاتحاد السوفيتى فقد كان مستفيدا من سياسات القذافى فى افريقيا الموجهة ضد الغرب عن طريق خلق مناخ من القلق وعدم الاستقرار ومساندة حركات العنف فيها .

مما يساعد فى إيجاد توازنات من نوع جديد ويحرك التحالفات فى المنطقة . ولاشك ان الاعتدال الذى اظهره العقيد القذافى يرجع فى جزء منه الى ارادة الانفتاح التى يسير عليها جورباتشيف فى العلاقات الدولية وخاصة فى القارة السوداء .

فالاتحاد السوفيتى يريد الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع ليبيا دون التورط فى صراعات مع دول اخرى . خصوصا ان الزعامة السوفيتية تقوم باصلاحات جذرية فى الداخل وتسعى الى عدم التورط فى صراعات اقليمية جديدة . الا انه فى الملاحظ ان العلاقات الليبية السوفيتية قد اصابها نوع من الجمود وقد انعكس ذلك على تضاؤل حجم التفاعلات بين البلدين وخاصة العسكرية حيث يبدو أن ليبيا لم تحصل على أية اسلحة سوفيتية خلال العام ، فى حين ان الاتحاد السوفيتى قد حذر فرنسا من القيام بأى عمل عسكرى مباشر ضد الأراضى الليبية ، وان كان لم يبد موقفا واضحا بالنسبة لقطاع اوزو ، أو عند الاغارة التشادية على قاعدة معاطق السارة داخل ليبيا .

ثالثا : جهود التسوية لحل الصراع :

تأتى عودة العلاقات بين طرفى الصراع فى ٣ أكتوبر ١٩٨٨ كثمرة لعديد من المحاولات التى قامت بها منظمة الوحدة الافريقيا والكثير فى اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الافارقة والعرب وقد صدر بيان مشترك حدد مستقبل العلاقة فى نقاط محددة أهمها :

١ ـ اقامة علاقات حسن جوار وتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين .

٢ ـ احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما فى ١١ ديسمبر ١٩٨٧ بدقة .

٣ ـ معالجة الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية فى اطار احترام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسئولية والتفهم بطبيعة مهمتها .

من الواضح ان كلا من الدولتين قد تعرضت لضغط افريقى مكثف لعب فيه اكثر من رئيس افريقى دورا مؤثرا لانجاحه وأهمهم الرئيس الجابونى نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفيني بوانييه حيث ذكرت المصادر الافريقية انه كان الصانع الرئيسى للمصالحة فى تكتم شديد . واكدت مصادر اخرى ان رئيس توجو الرئيس اياديما بذل جهدا كبيرا فى تحقيقها وقد صرح بان الاتفاق على إعادة العلاقات كان ثمرة مباحثات طويلة بدأت منذ شهر قبل عودة العلاقات بواسطة مبعوثين من توجو وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجو بعلاقات طيبة مع زعيمى كل من ليبيا وتشاد .

وكان هناك دور عربى نشط فى الوساطات حيث لعب الرئيس التونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه فى الضغط على ليبيا وأعرب عن سعادته بهذا الحدث مؤكدا فى رسالتين بعث بهما الى القذافى وحسين حبرى ان القرار سيؤدى الى تسوية سلمية لنزاع الدولتين وقال ان نتائج القرار ستمتد الى افريقيا قاطعة .

وابدت منظمة الوحدة الافريقية عودة العلاقات وأعلن سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية عيدى عمرو ان هذا القرار سيفتح الطريق أمام تسوية سليمة لجميع الخلافات . وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعودة العلاقات لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحدود . وقد عينت تشاد البراهيمى محمد تيدى سفيرا لتشاد فى طرابلس فى منتصف اكتوبر ١٩٨٨ .

إلا انه من متابعة تطورات جهود التسوية نجد ان كثيرا من المحاولات والمشروعات فشلت قبل ذلك . ومن هذه المشروعات المشروع الليبى فى مايو ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط لتطبيع العلاقات مع تشاد ولكن هذه الخطة تتطلب التنازلات من الحكومة التشادية وحدها ومن شروطها :

(١) تطالب حكومة حبرى بالاعتراف بان قطاع اوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هو جزء من التراب الليبى .

(٢) ان يوقع حبرى على اتفاق هدنة مع منافسه اللدود جوكونى عويضى .
(٣) يطالب بسحب القوات الفرنسية فى تشاد .
(٤) اطلاق سراح كل الاسرى الليبيين لدى القوات الحكومية التشادية .

الا ان تشاد رفضت هذه الشروط الليبية . الا أن بداية التحسن فى العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافى بحكومة الرئيس حبرى القائمة فى نجامينا واعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية وانه سيحاول حل جميع المشاكل مع تشاد بطريقة ودية . وأعلن أيضا عن استعداده لاعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين ثمانى دول افريقية هى الجابون والسنغال وكينيا وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير . وقد عادت العلاقات بالفعل مع زائير .

وقد رفضت منظمة الوحدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخذه فى اتجاه أو اخر قد يؤدى الى حدوث انشقاق شديد داخل المنظمة الافريقية . وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد شكلت لجنة اسمتها « اللجنة الخاصة » تتكون من الجزائر والكاميرون والجابون والموزمبيق ونيجيريا والسنغال . ثم اجتمع فى بداية يوليو كل من وزير الخارجية الليبية جاد الله عزوز ووزير خارجية تشاد فى ليبرافيل وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع وعقدت هذه الجلسات بحضور وزير خارجية الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين .

وأعلن السفير الليبى فى باريس محمد الحفيدى والمبعوث الخاص للعقيد القذافى أن بلاده على استعداد لأى نقاش حول شريط اوزو وأكد ان بلاده راغبة فى انهاء الوضع الغامض الذى يسود العلاقات بين البلدين . وهذا يعد تراجعا فى الموقف الليبى المبدىء الذى كان رافضا أى تفاوض على اقليم اوزو .

وكبادرة لتحسين العلاقات قامت باعتقال الشيخ « ابن عمر » رئيس المجلس الديمقراطى الثورى لمبادلته بالاسرى الليبيين فى تشاد والذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ أسير .

كل هذا الاعتدال فى مواقف الرئيس الليبى العقيد القذافى ساهم فى تحسين العلاقة بين الطرفين . وقام الرئيس القذافى باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادى فى نهاية سبتمبر قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة . هذه المواقف وجدت صدى لها فى الطرف التشادى وقام الرئيس حسين حبرى فى نهاية يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطيبة مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق امام مجالات الصداقة . كما ان الوفد التشادى لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة وهو مؤشر على العقلانية التى سادت الطرفين قبل عودة العلاقات .

رابعا : مستقبل التسوية واحتمالات الصراع :

لابد من الاشارة أن ما تم حتى الآن لا يمكن اعتباره لتسوية نهائية للصراع بين الطرفين . ما تم هو اتفاق نحو قبول مبدأ التسوية نتيجة للظروف المحلية والاقليمية والدولية ، فمؤشرات عودة الصراع مازالت قائمة خاصة فى حالة حدوث تغير أو تبدل فى البعد الدولى أو البعد المحلى . والصراع هذا ليس صراعا اقليميا محكوما ، اذ ان هيكل الصراع يتسم بالتوتر والنفاذية دائما . خصوصا ان اطراف الصراع والقوى الدولية لم تستطع تحقيق الاهداف المرجوة ، فالولايات المتحدة لم تستطع تغيير نظام الحكم فى ليبيا ، وليبيا مازالت ترى ان النظام التشادى الموجود موال للغرب وتشاد بدوره لم تستطع استعادة اقليم اوزو . كل هذا مع حدوث تغيير فى توازن القوى والصراع بين القوى العظمى قد يسمح بعودة الصراع من جديد ، الا ان المناخ الدولى والذى يسعى الى الحد من الصراعات الاقليمية قد يكون عاملا مهدئا للصراع الليبى التشادى ، رغم ان اطراف الصراع تنطلق فى ان هدوء الصراع فى هذه المرحلة تكتيكى وليست استراتيجيا وتبقى عوامل الصراع الكامنة موجودة بين الطرفين ولكنها محكومة بالظروف المحلية وبالبيئة الاقليمية والدولية . وتأتى نتائج الانتخابات الأخيرة فى الولايات المتحدة لتؤكد ان سياسات القوتين العظميين نحو الصراعات الاقليمية فى دول العالم الثالث ستحافظ على هدوئها النسبى ومحاولة ايجاد حلول ولو وقتية للصراعات القائمة دون التورط عسكريا فيها .

رابعا : تسوية الصراع العربى الاسرائيلى على ضوء حركة التسويات



المناخ الدولى الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى

د . أحمد يوسف أحمد

هل يمكن أن تفضى التطورات الراهنة التى تحدث فى قمة النظام العالمى إلى تسوية ما للصراع العربى ـ الاسرائيلى أو على الأقل تعجل بمثل هذه التسوية ؟ يفترض هذا السؤال أن « للعالمى » أثر على « الاقليمى »، وهو أمر بديهى فى تحليل العلاقات الدولية بمعنى أن المتغيرات النابعة من قمة النظام العالمى لابد وأن يكون لها تأثيرها على العمليات الصراعية الاقليمية بدءاً من الحديث عن مصادر الصراع وانتهاء بالحديث عن تسويته ومروراً بتفجره وعمليات التصعيد والتهدئة فيه .

غير أنه من الواضح أن مضمون السؤال يتجاوز مثل هذه البديهية بكثير ، فهو يفترض أننا نعيش الان مناخا دوليا مميزاً على قمة النظام العالمى ، وأن أحد تداعيات مثل هذا المناخ يتمثل فى سعى العملاقين الممسكين حتى الان بزمام الأمور على هذه القمة إلى إيجاد تسويات للصراعات الاقليمية ، ويمكن تلخيص الهدف من النقاش التالى فى التحقق من صحة مثل هذه الفرضية سواء بصفة عامة أو فى انطباقها على الصراع العربى ـ الاسرائيلى تحديداً ، ذلك أن طبيعة الظواهر التى تتناولها العلوم الاجتماعية بصفة عامة تقبل الاستثناء من القاعدة ، وهكذا فإن التسليم بوجود مناخ دولى جديد يفضى الى تسوية للصراعات الاقليمية أو يعجل بها على الأقل لا ينسحب بالضرورة على كافة الصراعات الاقليمية ، ولا ينسحب عليها كلها بنفس الدرجة ، فقد تبرز خصوصية لهذا الصراع أو ذاك تبرر خروجه الأكيد أو المحتمل من دائرة التأثير المترتب على التغييرات الراهنة التى تجرى على قمة النظام العالمى .

١ ـ حول المناخ الدولى الراهن :

ليس ما يشهده النظام العالمى الراهن من إنفراج فى العلاقة بين القوتين العظميين جيداً بطبيعة الحال ، وفى الواقع أن أسس هذا الانفراج تضرب بجذورها فى منتصف الخمسينات وعقد الستينات منذ أن انتقلت العلاقة الاستراتيجية بين العملاقين الى مرحلة التدمير المتبادل ثم الافناء المتبادل ، وقد شهدت أوائل السبعينات تطورات مكثفة فى اتجاه صياغة أطر علاقة الانفراج بين العملاقين[١] ، ثم تعرضت هذه العلاقة لتحديات أساسية هنا وهناك ، غير أن صعود ريجان الى الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية بدا وكأنه يمثل نهاية واضحة لسياسات الانفراج ، ومن هنا تنبع أهمية السياسات السوفيتية الجديدة التى دشنت مع صعود جورباتشوف الى قمة السلطة فى النظام السوفيتى الذى عانى كثيراً من الجمود ، إن لم يكن الشلل ، فى سنوات بريجينيف الأخيرة وما تلاها من تساقط سريع لخليفتيه اللذين مثلا النفس الأخير فى جيل الحرس القديم من حكام الاتحاد السوفيتى .

لقد أدت سياسات جورباتشوف وردود الفعل العالمية ـ وبالذات الأمريكية ـ لها إلى أننا أصبحنا نتحدث عن تغيير يجرى الان على قمة النظام العالمى يصفه البعض بأنه أخطر تغيير يعتريه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولعل الجديد فى هذا التغيير هو ارتباطه برؤية أيديولوجية سوفيتية جديدة بلورها جورباتشوف بوضوح

يمكن القول بأنها تستند أساسا على مقولة أن المحافظة على كوكب الأرض أصبحت لها أسبقية على الصراعات الاجتماعية والعقائدية بما فى ذلك الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، ومن هنا أصبحت مقولة « عالم واحد أو لا عالم » لها أسبقية على التسليم بإنقسامه الى عالمين سواء كان هذان العالمان هما الشرق والغرب أو الشمال والجنوب أو قمة المجتمع الدولى مقابل قاعدته .. الخ[٢]

ويقول جورباتشوف فى تفسير هذه الرؤية الجديدة : « قد يبدو غريبا لبعض الناس أن يضع الشيوعيون تأكيداً قويا على المصالح والقيم البشرية . حقا إن النظرة ذات الدافع الطبقى الى كافة ظواهر الحياة هى من أبجديات الماركسية » غير أنه مع ظهور أسلحة الدمار الشامل « ظهر حد موضوعى للمواجهة الطبقية فى المعترك الدولى : خطر الدمار الشامل . ولأول مرة على الاطلاق ظهرت مصلحة بشرية مشتركة ، حقيقية وليست تأملية وبعيدة لانقاذ البشرية من الكارثة »[٣]

ومن ناحية أخرى فإن الجانب الاخر الذى ينبغى التوقف عنده فى سياسات جورباتشوف هو أنها لم تتمثل فى مجرد طرح نظرى مجرد وإنما ارتبطت بسلسلة متلاحقة من المبادرات الدبلوماسية المصحوبة بعملية تخلى عن عدد من المواقف السوفيتية التقليدية فى القضايا الخلافية بين الشرق والغرب بما مكن من التوصل الى انجازات محددة على المستوى الدولى لعل أهمها هو توصل العملاقين أثناء لقاء القمة الثالث بالعاصمة الأمريكية فى ديسمبر ١٩٨٧ إلى إبرام اتفاقية واشنطون التى اتفق الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بموجبها على الازالة التامة لجيل كامل من الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى المنصوبة فى أوربا الغربية والشرقية بما يقدر على الجانبين بحوالى ٣٨٠٠ رأس نووى ، وقد تجاوز المغزى الحقيقى لهذه الاتفاقية نسبة ما قضت عليه من الترسانة النووية للعملاقين (وهى تتراوح بين ٣ و٤ ٪) الى فتح آفاق حقيقية للحديث عن خفض متبادل فى هذه الترسانة النووية بما قد تصل نسبته الى ٥٠ ٪.

لاشك إذن فى وجود تغيير محدد فى مناخ ومضمون العلاقات داخل قمة النظام العالمى سواء تمثل هذا التغيير فى التكييف الأيديولوجى السوفيتى الجديد للعلاقة بين قطبى هذه القمة ، أو فى العملية الدبلوماسية التى واكبت هذا التكييف الجديد ونتائجها ، غير أننا اذا أنتقلنا للحديث عن أثر مثل هذا التغيير على الصراعات الاقليمية فإننا سنجد دون شك وضوحاً أقل سواء على مستوى التنظير أو العمل الدبلوماسى ، فعلى مستوى التنظير يحتوى كتاب جورباتشوف « البيريسترويكا » جزءاً عن النزاعات الاقليمية يردها فيه بالأساس الى « الحالة الرهيبة للبلدان النامية » كنتيجة لنزاعات داخلية أو اقليمية أفرزها الماضى الاستعمارى والعمليات الاجتماعية الجديدة أو عودة سياسة النهب أو أفرزتها العوامل الثلاثة معاً ، ويتحدث فيه عن كون هذه النزاعات تشكل « تربة صالحة للارهاب الدولى »، ويعد أن يوضح معارضة الاتحاد السوفيتى لهذا الارهاب واستعداده للمشاركة فى اجراءات فعالة لمقاومته يحدد موقف الاتحاد السوفيتى من أهم المنازعات الاقليمية فى الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا والخليج وأفغانستان ، ولا يجد القارىء تنظيراً لجدلية العلاقة بين « العالمى » و « الاقليمى » إذا جاز التعبير إلا فى قول جورباتشوف : « إن هذه النزاعات ينبغى ألا تستخدم فى إثارة مواجهة بين النظامين وبخاصة عندما تشمل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة[٤] .

ويعنى هذا أن جورباتشوف لا يتحدث عن حل للصراعات الاقليمية ولا حتى عن تسوية لها بالضرورة ، وإنما عن عدم استخدامها فى إثارة مواجهة بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى ، وبخاصة عندما تشمل هذه المنازعات قطبى هذين النظامين ، ويترتب على هذا أن المطلوب أساساً بالنسبة للصراعات الاقليمية ألا تهدد العلاقة الراهنة أو المستقبلة بين العملاقين ، وأن تلك الصراعات التى تتضمن تورطاً مباشراً للعملاقين هى أكثر قدرة ولاشك على إثارة مثل هذا التهديد ، وإذا واصلنا النقاش حول هذه النقطة فإن هذا لا يعنى بالضرورة أن الصراعات الاقليمية يجب أن تحل أو تسوى ، وإنما يجب ألا يسمح لها بتهديد العلاقة الأمريكية ـ السوفيتية الجديدة ، وهكذا فمن الممكن ألا يثار الحديث عن التسوية إلا إذا كان منع تهديد هذه العلاقة مستحيلا دون مثل هذه التسوية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا يعنى أولوية فى التعامل مع الصراعات الاقليمية التى تشهد تورطا مباشراً للعملاقين كما فى الصراع فى أفغانستان على سبيل المثال ، وبدرجة أقل الصراع فى جنوب أفريقيا .

ويعنى هذا منذ البداية أن حصيلة المتغيرات العالمية والاقليمية معا هى التى ستحدد مكانة صراع إقليمى ما على جدول أعمال قمة النظام العالمى ، فكلما ازدادت درجة تفجر مثل هذا الصراع الى الحد الذى يمكن أن يهدد العلاقات على مستوى القمة ، وكلما زاد التورط المباشر للعملاقين فيه أصبح الصراع مؤهلا بدرجة أكبر لتحرك العملاقين .

وعلى مستوى العمل الدبلوماسى لاشك أن الجبهة الممتدة للصراعات الاقليمية قد شهدت تطورات بالغة الأهمية بدءاً بأفغانستان ومروراً بالجنوب الافريقى وجنوب شرق آسيا وأنتهاءاً بالحرب العراقية الايرانية ، إلا أن الحصيلة النهائية للتحرك بشأن هذه الصراعات جميعا وبدرجات متفاوتة مازالت غير مكتملة أو غير

واضحة . فأين الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ من هذا كله ؟

٢ ـ موقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي من المناخ الدولي الراهن :

لاشك أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي مرشح لأن يكون ضمن أولويات العملاقين في سعيهما لمحاصرة الصراعات الاقليمية بما في ذلك التوصل الى تسوية اذا كان هذا ضرورياً للقضاء على التهديد الذي يمثله للعلاقات بين العملاقين ، صحيح أنه لا يتضمن تورطاً مباشراً لأى منهما في الصراع كما هو الحال بالنسبة للتورط السوفيتي في أفغانستان مثلا ، ولكن درجة التزام العملاقين بطرفي الصراع عالية للغاية خاصة فيما يتعلق بالالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل ، والذي وصل إلى حد التحالف الاستراتيجي[٥] بالاضافة الى أن الاتحاد السوفيتي لعب دوراً رئيسياً كما هو معروف في تزويد الطرف العربي بالسلاح ، ومايزال يلعب هذا الدور بالنسبة لسوريا على الأقل ، والأهم من ذلك أن خبرة الانفراج الماضية في السبعينات حين دفع بالصراع العربي ـ الاسرائيلي الى الخلف في سلم أولويات العملاقين قد أفضت أولا الى تفجر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وثانيا إلى واحدة من أشد الأزمات خطورة في سجل المواجهة بينهما[٦] . ويضاف الى ذلك أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد أكتسب كما هو معلوم بعداً نووياً بعد ثبوت تملك اسرائيل لترسانة نووية ، ومن ثم فما لم تكن هناك تسوية له في المستقبل المنظور لابد أن يتصاعد التناقض بين المعادلة « الدولية » القائمة على خطوات تدريجية متوازنة في اتجاه نزع السلاح النووي والمعادلة « الاقليمية » القائمة على سباق نووي[٧]

ويعني ما سبق أن مبررات تقدم الصراع العربي ـ الاسرائيلي في سلم أولويات العملاقين بالنسبة للمنازعات الاقليمية واجبة التسوية مبررات قوية سواء للتكييف الخاص لعلاقة طرفي الصراع بالعملاقين ، وبالذات العلاقة الاسرائيلية ـ الأمريكية أو للخبرة الماضية لعواقب دفع العملاقين للصراع الى الخلف في سلم أولوياتهما أوللبعد النووي الراهن في الصراع ، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن النظام الاقليمي للصراع مهيأ بنفس الدرجة للاستجابة لأكثر من أعتبار .

فلاشك أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تؤثر في احتمالات تسويته بفعل تحرك دولي للعملاقين ، ولقد قدم د . محمد السيد سليم في دراسة له عن المسارات المحتملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي » نشرت في عدد يناير ١٩٨٤ من هذه المجلة عدداً من هذه الخصائص نقتبس منها هنا أكثرها ملاءمة لموضوعنا وتتمثل في الطبيعة الهيكلية للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وتعدد مستوياته ، وحركته الذاتية .

أما الطبيعة الهيكلية للصراع فتشير الى أنه قائم بين طرفين بينهما تباين في الأبنية الثقافية والحضارية والمجتمعية مع وعى شديد من قبل كليهما بهذا التباين ، وقد أدت هذه الطبيعة الهيكلية للصراع الى ديمومته وشموله لكل أبعاد التفاعلات العربية ـ الاسرائيلية حتى أطلقت عليه صفة « الصراع الاجتماعي الممتد » من قبل عدد من الدارسين ، وهو وصف يعني أنه يتسم بخصائص رئيسية من أهمها امتداده لفترة زمنية طويلة ، وتعدد قضاياه وتشعبها من مجرد صراع حول إقليم فلسطين الى قضايا أكثر شمولا ، مع تكرار وكثافة هائلة في التفاعلات العراقية ، وبالاضافة الى ذلك يلاحظ نشأة قوى توازنية داخل هيكل الصراع تدفعه نحو النمط الصراعي الممتد ، فعندما يتصاعد الصراع إلى حد المواجهة المسلحة فإن القوى الخارجية وعوامل الاجهاد الذاتية تتدخل لاعادته إلى وضع التوازن الصراعي العادي ، وكذلك عندما تبدو ملامح التعاون بين بعض أطرافه تنشأ قوى أخرى لاستعادة الوضع العربي ، والمحصلة النهائية لذلك كله هي صعوبة تسوية الصراع من خلال عملية واحدة مع ميله الى الاستمرارية .

وأما عن تعدد مستويات الصراع فيشير الى أننا لسنا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي إزاء صراع واحد ، ولكننا بصدد عدة صراعات متشابكة : الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، الصراع الأمريكي ـ السوفيتي ، وحول هذه الصراعات المركزية الثلاث توجد مجموعة من الصراعات الهامشية التي تؤثر في حركة الصراعات المركزية وتتأثر بها مثل : الصراع الفلسطيني ـ العربي ، الصراع العربي ـ العربي ، الصراع الفلسطيني ـ الأمريكي ، الصراع العربي ـ الأمريكي ، الصراع الاسرائيلي ـ السوفيتي ، وبطبيعة الحال فإن القضايا الكائنة في كل صراع تختلف عن تلك الموجودة في الصراعات الأخرى ، ولكنها تتشابك على نحو يصعب الفصل بينها ، ويعقد عملية تسويتها .

ويقصد بالحركة الذاتية المستقلة للصراع وجود حلقة مفرغة للعنف في الصراع تكاد أن تكون مستقلة نسبياً عن طبيعة ميزان القوى الاقليمي العسكري ، والى حد ما عن تدخلات القوتين الأعظم ، فزيادة القوة العسكرية الاسرائيلية مثلا لا تردع العرب عن استعمال العنف لتحقيق مطالبهم ، وتدخل القوتين العظميين لحث أحد أطراف الصراع على عدم استعمال العنف لا ينجح بالضرورة (المثال في الحالتين هو حرب أكتوبر ١٩٧٣[٨]

٣ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي وجدلية العالمي ـ الاقليمي :

والآن لنحاول أن نجمع خيوط التحليل السابق ، فمن ناحية من المسلم به أننا إزاء مناخ دولي جديد لم يؤثر

فحسب على العلاقات المباشرة بين العملاقين فى اتجاه مزيد من الانفراج وإنما امتد كذلك الى عدد من الصراعات الاقليمية التى يخشى أن تؤثر بالسلب على هذا المناخ فى محاولة لتفادى مثل هذا التأثير ، ولما كان ذلك مستحيلا فى عدد من الصراعات المتفجرة دون تسوية لها فإن هذه المحاولة قد اتخذت شكل البحث الجاد عن تسويات لهذه الصراعات .

ومن ناحية أخرى فإن الصراع العربى - الاسرائيلى سواء لطبيعة علاقة طرفية بالعملاقين ، أو لسابق تهديده لعلاقة الانفراج بينهما فى النصف الأول من السبعينات ، أو للبعد النووى الوارد فيه مرشح لأن يكون أحد الصراعات التى تحظى بتحرك جاد من العملاقين فى اتجاه البحث عن تسوية ، غير أنه فى نفس الوقت يتمتع بخصوصية تجعله مستعصيا أكثر من غيره من منظور امكانية ايجاد تسوية سريعة وسهلة نسبيا ، فكيف يمكن أن نفكر فى مستقبل التسوية من هذا المنظور الذى يلخص فى وضوح شديد جدلية العلاقة بين العالمى والاقليمى ؛ يمكن فى هذا الصدد أن نقدم الملاحظات الثلاثة التالية :

أولا - فى اطار ما سبق يمكن القول بكل اطمئنان اننا لن نكون إزاء تسوية سريعة بأى حال ، ذلك أن القول بأن الصراع العربى - الاسرائيلى مرشح لأن يكون ضمن أولويات تحرك العملاقين لتسوية الصراعات الاقليمية لا يعنى بطبيعة الحال أنه صاحب الأولوية الأولى ، ومن تحصيل الحاصل القول بأن هناك تحركات أدت الى منجزات فعلية - وإن لم تكتمل بعد - فى صراعات أخرى كالصراع الأفغانى أو الصراع فى الجنوب الافريقى[٩] ويضاف الى ذلك انه حتى بإفتراض وجود تحرك ملح للعملاقين لسبب أو لاخر فى هذا الصراع فإن مثل هذا التحرك سوف يصطدم بطبيعة الحال بالخصائص الذاتية السابق الاشارة إليها للصراع العربى الاسرائيلى .

ثانيا - أنه حتى بإفتراض تبلور تسوية سريعة - وهو ما يستبعده التحليل الحالى كما - واضح - فإن مثل هذه التسوية لا يمكن أن تكون عادلة من وجهة النظر العربية - الفلسطينية ، وذلك لسببين أولهما أن ميزان القوى الاقليمى مازال حتى الان لصالح الطرف الاسرائيلى الذى لا يظهر حتى الان أية علامة على أية مرونة من أى نوع[١٠] وثانيهما أن الدور العالمى المنتظر فى التسوية لا ينتظر له ان يعالج الخلل الذى يمكن أن يعترى التسوية من جراء مثل هذا الاختلال فى ميزان القوى ، وذلك لطبيعة النظرة الأمريكية لحماية مصالحها فى المنطقة ، وما ترتب عليها من علاقة مع اسرائيل والتزام بمواقفها الى حد التراجع الواضح عن المواقف الامريكية الايجابية نسبيا تحت الضغط الاسرائيلى ، على الرغم من أن هذه المواقف كانت بعيدة بدرجة كبيرة عن التصور العربى لموقف أمريكى عادل ، كما فى تراجع ادارة كارتر عن البيان المشترك الأمريكى - السوفيتى بخصوص مؤتمر جنيف فى أكتوبر ١٩٧٧ ، وتراجع ذات الادارة عن التصويت الامريكى فى مارس ١٩٨٠ لصالح قرار مجلس الأمن الذى طالب اسرائيل بالتوقف عن بناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة وحل المستوطنات القائمة ، وتراجع ادارة ريجان عن المبادرة التى حملت اسم الرئيس الأمريكى فى سبتمبر ١٩٨٢ ... الخ[١١]

ثالثا - فى الاطار السابق تبدو أهمية تطور حركة التحرر الوطنى للشعب الفلسطينى فيما يسمى بالانتفاضة التى تجاوزت العام من عمرها ، ومن الممكن النظر الى هذه الانتفاضة فى هذا السياق من زاويتين تحليليتين على الأقل ، فهى أولا تطرح منطلقا مختلفا للتحليل يكون بموجبه ما نشهده من تحرك حال أو مستقبل للعملاقين على طريقة تسوية الصراع نتيجة لها بالأساس ، بحيث يكون « الاقليمى » هو الذى دفع « العالمى » وليس العكس ، وقد نذكر أن قمم العملاقين حتى ميلاد الانتفاضة قد تجاهلت الصراع العربى - الاسرائيلى تجاهلا واضحا ، وهى ثانيا - أى الانتفاضة - تمثل فى حالة استمرارها وتصاعدها مفتاحا هاما بيد الفلسطينيين والعرب لاحداث تغيير لصالحهم فى ميزان القوى العربى - الاسرائيلى - بالمعنى الشامل وليس بالمعنى العسكرى بطبيعة الحال - ولن يمثل هذا التغيير نقلة جذرية فى هذا الميزان بداهة ، ولكنه سوف يعالج الخلل فيه بفعل مختلف عن الفعل العقيم للنظم العربية حتى الان ، ومن هنا تثور إمكانية الحديث عن تسوية عادلة بالمعنى المقبول فى لحظة زمنية ما كعملية تكيف لأوضاع إقليمية وعالمية لن يكتب لها الاستمرار الأبدى بالضرورة ، ومن ثم يبقى الصراع - حتى ولو بوسائل غير عنيفة - مفتوح الافاق فى المنظور المستقبلى .

وتكتسب هذه الملاحظة الأخيرة أهميتها فى مواجهة أصحاب وجهة النظر التى ترى أن هناك خطة عالمية جاهزة - أو على الأقل قيد البحث - للتسوية ، وأن هذه الخطة فى اطار سياسة جورباتشوف والتطورات الأخيرة فى الموقف العربى - الفلسطينى لم يعد ينقصها إلا تطور وشيك فى السياسة الأمريكية سوف تعجل به الادارة الامريكية الجديدة خاصة وأن هناك تطورات مواتية من وجهة النظر العربية فى موقف الرأى العام الامريكى ، بل واللوبى الصهيونى ذاته داخل الولايات المتحدة الامريكية .

إن وجهة نظر كهذه بغض النظر عن أنها مازالت تفتقر الى شواهد واضحة وقوية لا يمكن النظر إليها فى معزل عن التطور الراهن لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى والذى يقف من وجهة نظر كاتب هذه السطور بإعتباره العامل الأساسى وراء انعاش فرص تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . وأهمية هذا التكييف للموقف أنه يحدد أولويات العمل الفلسطينى - العربى فى المرحلة

القادمة ، فمن الصحيح أن الحديث عن المؤتمر الدولى للسلام وتطوير الموقف الامريكى وما يتصل بذلك يبقى حديثا هاما غير أن شاغل استمرار التطور الراهن لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى وتصعيدها يجب أن يكون هو الأصل والأساس ، خاصة وان الاغراق فى حديث الدبلوماسية يعنى أولا السير على ساق واحدة ، ويعنى ثانية امكانية الوقوع فى شرك الخداع الدبلوماسى الذى استخدمته الولايات المتحدة الامريكية تجاه العرب كثيراً لأغراض التهدئة وتمزيق الموقف العربى ، وفى الواقع أنه بدون الاستمرار والتصعيد فى حركة التحرر الوطنى الفلسطينى ومع استمرار حالة العقم الراهنة للنظم العربية فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى سوف ينزوى هذا الصراع من جديد الى الخلف فى سلم أولويات أية قوة دولية حتى ولو انقلب النظام العالمى رأسا على عقب .

ومن الحقيقى أن الانتفاضة الفلسطينية قد أوجدت آلياتها التى تكفل لها الاستمرار والتصعيد دون حاجة الى دعم عربى فعال لا يبدو وشيكاً حتى الان على أية حال ، ولكن هل لنا أن نذكر بأن مثل هذا الدعم هو أكثر فعالية من أى تحركات دبلوماسية فى الساحة الدولية هنا وهناك ، وهو وحده القادر على أن يشكل مع حركة التحرر الوطنى الفلسطينى فى وضعها الراهن مساهمة محدودة ومتواضعة فى عملية التغيير التى تجرى الان أمام أعيننا فى الساحة الدولية .☐

المراجع :

(١) راجع : د . السيد أمين شلبى ، « الوفاق الأمريكى ـ السوفيتى : مراحله ومكوناته »، فى : **السياسة الدولية** ، ع ٦٥ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٨ ـ ٢٩ .

(٢) أنظر : محمد سيد أحمد ، « الوضع الدولى ومستقبل النزاع العربى ـ الاسرائيلى »، فى : **قضايا فكرية** ، الكتاب السابع ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٣) ميخائيل جورباتشوف ، **البيريسترويكا** : **تفكير جديد لبلادنا والعالم** ، ترجمة حمدى عبد الجواد ، مراجعة محمد المعلم ، القاهرة : دار الشروق ، طـ ١ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٧٥ . وانظر : د . نازلى معوض أحمد ، « النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن فى العالم المعاصر »، فى **الفكر الاستراتيجى العربى** ع ٢٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨٨ ، ص ٢١ ـ ٣١ .

(٤) جورباتشوف ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠٧ ـ ٢١٣ .

(٥) أنظر التفاصيل فى : عبد الحفيظ محمد محارب ، التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل ، فى : **الفكر الاستراتيجى العربى** ، ع ٣ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٢ ، ص ٤٥ ـ ٦٦ .

(٦) أنظر : د . هالة سعودى ، « السياسة الامريكية والصراع العربى الاسرائيلى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ »، فى : **الفكر الاستراتيجى العربى** ، ع ١٠ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٤ ، ص ١٤٠ . أنظر لمزيد من التفصيلات : د . مصطفى علوى ، قرب ١٩٧٣ والأزمة الأمريكية ـ السوفيتية »، فى : **المرجع السابق** ، ص ٢٥ ـ ٦٧ . انظر أيضا : د . السيد أمين شلبى ، « القوتان العظميان والمنازعات الاقليمية » فى : **السياسة الدولية** ، ع ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٩ ـ ٣١ .

(٧) محمد سيد أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ١٣٧ .

(٨) د . محمد السيد سليم ، « المسارات المحتملة للصراع العربى ـ الاسرائيلى »، فى : **السياسة الدولية** ، ع ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .

(٩) راجع مثلا الموقف المتدنى للصراع العربى ـ الاسرائيلى فى قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ فى : عماد جاد ، « قضايا الشرق الاوسط فى القمة الامريكية ـ السوفيتية »، فى **السياسة الدولية** ، ع ٩٢ ، أبريل ١٩٨٨ ، ص ٩٩ .

(١٠) انظر : وحيد عبد المجيد ، **السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى** : **الاستمرار والتغير** ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية : « السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير » ٢ ـ ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية .

(١١) انظر : السيد زهرة ، « السياسة الأمريكية وقضايا الصراع العربى ـ الاسرائيلى »، فى **السياسة الدولية** ، ع ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٩٥ . انظر أيضا : د . هالة سعودى ، **مرجع سابق** ، ص ١٥١ ـ ١٥٤ .


Profit-making power . . .
performance. Styling lead
rugged good looks.
built to work . . . built to last
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية





الدولة الفلسطينية .. وتجارب حكومات المنفى

أحمد يوسف القرعى

مع إعلان الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر الماضى قرر المجلس الوطنى الفلسطينى أن تشكل للدولة الجديدة حكومة مؤقتة فى أقرب وقت ممكن وطبقا للظروف وتطور الأحداث . وقد كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصلاحيات ومسئوليات الحكومة المؤقتة الى حين تشكيلها .

ولعل التمهل فى إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة [رغم طرح فكرتها طوال العقود الثلاثة الماضية] هو أحد الدروس المستفادة من تجارب الحكومات المؤقتة وحكومات المنفى الأخرى التى قامت فى عدد من الدول الأوروبية والعربية والأفريقية والآسيوية وفى مقدمتها :

- حكومة فرنسا الحرة وحكومة اليونان فى المنفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .
- حكومة عموم فلسطين [١٩٤٨ - ١٩٥٢]
- حكومة الجزائر المؤقتة [١٩٥٨ - ١٩٦٢]
- حكومة انجولا فى المنفى [١٩٦٣ - ١٩٦٨]
- حكومة فيتنام المؤقتة [١٩٦٩ - ١٩٧٢]
- حكومة كمبوديا فى المنفى [١٩٧٠ - ١٩٧٥]

ولقد أكدت مثل هذه التجارب خطورة التسرع فى اتخاذ قرار استراتيجى غير مدروس . هذا الى جانب الدروس الأخرى العديدة والمتنوعة التى قدمتها هذه التجارب وفى مقدمتها :

□ درس اختيار التوقيت المناسب لتشكيل حكومة المنفى أو الحكومة المؤقتة . وفى التجربة الجزائرية نجد أن اعلان تشكيل حكومة مؤقتة جاء فى لحظة بلغت فيها أزمة العدو الفرنسى ذروتها وفى المقابل جاء الاعلان فى لحظة وحدة وطنية بين صفوف المقاومة الجزائرية . وفى تجربة فيتنام تشكلت الحكومة المؤقتة عندما بلغت حركة التحرير الفيتنامية مرحلة متقدمة فى عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو . ويعنى هذا أن إعلان حكومة المنفى يجب ألا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكاملا .

□ درس اختيار العاصمة الخارجية المناسبة لاقامة حكومة المنفى على أرضها ، ولقد اختار ديجول لندن التى تزعمت المقاومة الأوروبية ضد العدو المشترك [النازى] واختارت الملكية اليونانية القاهرة لوجود جالية يونانية كبيرة العدد فى الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء . واختارت حكومة عموم فلسطين غزة مقرا لاقامتها باعتبارها أرضا فلسطينية . وتنقل وزراء حكومة الجزائر المؤقتة بين تونس والمغرب والقاهرة . واستضافت كل من دار السلام ولوساكا حكومة انجولا فى المنفى . وأقيمت حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة على الأرض المحررة من البلاد الى جانب التواجد الفعلى فى هانوى . أما حكومة كمبوديا فى المنفى فقد رحبت بها بكين [فى إطار التنافس السوفيتى الصينى على استقطاب دول المنطقة] الى أن استطاع سيهانوك تحرير جزء من أرض كمبوديا وعندئذ استبدل اسم حكومته من حكومة المنفى الى الحكومة المؤقتة طالما أنها تواجدت على جزء من أرض البلاد . وعموما فلقد أتاحت بكين لسيهانوك الفرصة التى لم تتحها بريطانيا للجنرال ديجول وهو فى منفاه بلندن . يعنى هذا أن الدولة المضيفة لحكومة المنفى تلعب دورا رئيسيا فى إنجاح مهمة هذه الحكومة من عدمه .

□ درس الوحدة الوطنية والربط المستمر بين حكومة المنفى فى الخارج والمقاومة فى الداخل . ولقد عانت تجربة اليونان - على سبيل المثال - من تفاقم الخلافات بين عناصر المقاومة فى الداخل من ناحية وبين حكومة المنفى وأبرز عناصر المقاومة من ناحية أخرى وتركت مثل هذه الخلافات انعكاساتها على الوحدة الوطنية عندما سكتت المدافع .

□ درس الاستقلالية ورفض التبعية للقوى الكبرى

والاقليمية فى اتخاذ القرار الوطنى لحكومة المنفى ولقد كانت الوصاية العربية هى احدى تحديات بقاء حكومة عموم فلسطين التى لم تعمر طويلا . وبالنسبة لديجول فلقد حاولت كل من بريطانيا فرض تصوراتها عليه فأبى وحافظ على استقلالية القرار الفرنسى حتى وهو فى المنفى ، وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بالجنرال الفرنسى واستطاع ديجول بنجاح اللعب بالورقة الروسية فى تعامله مع الدول الكبرى الأخرى حتى تحررت فرنسا من الاحتلال النازى .

ومن هنا تأتى أهمية الدراسة المقارنة لتجارب حكومات المنفى التى أعلنت خلال العقود الخمسة الماضية لرصد أهم دروسها أمام المنعطف الفلسطينى الجديد .

تجربة حكومة ديجول فى المنفى

وهى الحكومة التى شكلها الجنرال ديجول اثناء المقاومة الفرنسية ضد النازى فى الحرب العالمية الثانية .

وكان اجتياح القوات الالمانية النازية فرنسا فى يونيو ١٩٤٠ قد أحدث صدمة لدى الشعب الفرنسى فأسرع الى مبايعة المارشال بيتان الذى بادر بعقد هدنة مع الالمان فى ٢٢ يونيو وفى نفس اليوم ندد ديجول بالهزيمة والاستسلام وطار الى لندن واعلن عودة فرنسا الى الحرب ودعا شعبه الى المقاومة ضد النازى وضد حكومة فيشى الموالية للاحتلال .

وبدأ ديجول المقاومة الفرنسية وبادر بجمع فلول القوات الفرنسية المنسحبة من النرويج ودنكرك وسمحت بريطانيا باتخاذ اراضيها مقرا لهذه القوات واتفقت مع ديجول على تأسيس وحدات بحرية وبرية وجوية تكون لها الأولوية فى العمليات الخاصة بفرنسا أو امبراطوريتها ومنذ ذلك الوقت اطلق ديجول على هذه الوحدات اسم قوات فرنسا الحرة بينما اعتبرته حكومة فيشى عاصيا واصدرت ضده حكما بالاعدام .

وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بديجول واعتقدت فى البداية ان حماية بريطانيا لديجول تصرف بعض الزعماء الفرنسيين مثل « بيتان » عن التحول الى الحلفاء واستمرت على اعترافها بحكومة فيشى فى فرنسا والمستعمرات حتى غزو شمال افريقيا . حدث هذا ايضا مع بروز الازمات العنيفة بين بريطانيا وديجول بعد ذلك ومحور الخلاف هو ان ديجول اراد ان ينظر اليه على انه حليف يعامل معاملة الند للند ، أما بريطانيا فكانت ترى انها تتحمل جميع اعبائه المالية وتزوده بالأسلحة فمن حقها ان تملى سياستها عليه .

ولم تلبث حرب اليابان ان كشفت عن قيمة التعاون مع ديجول فقد فتح جزر الأوقيانوسية التابعة له للأمريكيين لينشئوا فيها القواعد الحربية ومع ذلك فقد حرصت حكومة واشنطن على استبعاد ديجول عن حملة شمال افريقيا تلك الحملة التى فتحت فعلا جبهة فى تاريخ الصراع العالمى بصفة عامة كما خدمت فى نفس الوقت قضية فرنسا الحرة على خلاف مارسم الامريكيون .

والحقيقة ان موقف ديجول قد تعزز منذ دخول روسيا الحرب ، لقد فتح هذا امامه امكانات سياسية عدة مالبث ان استغلها بسرعة فقد سارع ديجول بذكائه السياسى المعروف ان يلعب بالورقة الروسية ضد حلفائه الآخرين حتى نجح اخيرا فى اقناع كل اطراف الحلفاء بمكانة فرنسا الحرة .

وفى داخل فرنسا تبلورت المقاومة بصورة فعالة منذ عام ١٩٤٢ وعندما شعر الحلفاء بأهمية اقامة الوحدة بين الفئات الفرنسية المتعاونة معهم ، خاصة بين ديجول وجيرو الذى تولى القيادة العسكرية للقوات الفرنسية فى شمال افريقيا تحت اشراف الحلفاء ، هم ديجول برفض الدعوة بحجة ان هذه مسألة فرنسية بحتة لايجوز للدول الاجنبية التدخل فيها لكن تشرشل وروزفلت هدداه بقطع جميع المعونات عنه ولم تسفر الجهود إلا عن حالة مهادنة بين ديجول وجيرو حيث بقى جيرو فى افريقيا الشمالية والغربية بينما احتفظ ديجول ببقية الامبراطورية واستمرت مساعى الصلح بينهما حتى تسلل انصار ديجول الى الجزائر وفى يونيو ١٩٤٣ تم الاتفاق على تأسيس لجنة للتحرير الوطنى وهى جبهة تمثل جميع الفئات وتتألف من خمسة اعضاء مدنيين ويرأسها كل من ديجول وجيرو بالتناوب واخذت هذه اللجنة تجند ابناء المستعمرات استعدادا لتحرير فرنسا وبينما انصرف جيرو الى الشئون العسكرية اهتم ديجول بتأكيد زعامته السياسية ومن ثم قيادة اللجنة فى الجزائر والتى مهدت الطريق امام ديجول لكى يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة بعد تحرير فرنسا .

تجربة حكومة اليونان فى المنفى

بقيام الحرب العالمية الثانية ارادت اليونان فى البداية تجنب ويلاتها وتهادنت مع تركيا واعلنت حيادها وأخذت من ايطاليا وبريطانيا عهدا بالمحافظة على سلامة حدودها وضمان استقلالها .

وفى ٢٨ اكتوبر ١٩٤٠ تبدد حلم اليونان بالحياد والسلام مع اول انذار ايطالى رفضته حكومة اليونان وبعده عبرت القوات الايطالية الحدود اليونانية وسرعان مااسترعى العالم انتصار الشعب اليونانى الصغير الفقير على جحافل موسولينى الذى طالما تشدق بجيوشه .

ولكن هتلر لم يصبر طويلا على هزيمة حليفه الايطالى

وسرعان ماتحرك تجاه اليونان باكتساح يوغوسلافيا واختراق بلغاريا فى ابريل ١٩٤١ وصمم اليونانيون على المقاومة ولكن لم يصمد اليونانيون إلا اياما قليلة هاجر بعدها الملك جورج وحكومته الى كريت وعندئذ هاجمت المانيا الجزيرة ففر الملك جورج وحكومته من الجزيرة سرا الى مصر واقام هناك حكومة منفى . ويرجع اختيار القاهرة الى وجود جالية يونانية كبيرة العدد فى الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء .

ونهضت جماعات المقاومة داخل اليونان سرا وكان فى مقدمتها عناصر شيوعية استطاعت ان تثمر وتقوى متخذة كهوف الجبال ووهادها مراكز لنشاطها وتدريبها وعرفت الجماعة الشيوعية باسم جبهة التحرير الوطنية أو جماعة « إيام » وكانت اقوى جماعات المقاومة وكثرها دقة وتنظيما . ومن جماعات المقاومة الاخرى الهيئة التى كان يرأسها الكولونيل جريفاس وتتشكل من بقايا الجيش اليونانى الرسمى وكانت تلقى المعونة من الحلفاء ومن حكومات المنفى الاوروبية الأخرى .

ومنذ اللحظة الاولى لممارسة نشاط المقاومة تفاقمت الخلافات بين جماعات المقاومة المختلفة وهنا اضطر الحلفاء للتدخل فى الأمر للاتفاق مع كل الاطراف على خطط للمقاومة وطرق تنفيذها

ولهذا الغرض قامت بريطانيا بتنظيم مؤتمر فى لبنان فى مايو ١٩٤٤ يجمع ممثلى جماعات المقاومة المختلفة واتفق الجميع علي تكوين جبهة متحدة وحكومة ائتلافية كان من بين اعضائها ستة وزراء من جماعة إيام يمثلون المقاومة داخل اليونان ورأس الحكومة شخص من اليسار المعتدل هو بابندريو من الاشتراكيين الديمقراطيين . أما الشكل النهائى لنظام الحكم فقد ترك لاستفتاء يجرى بعد تحرير البلاد . كما اتفق على ان يكون لكل جماعة نسبة محددة من القوات اليونانية المسلحة اثناء الفترة الانتقالية .

وقبل الانسحاب الالمانى فى اكتوبر ١٩٤٤ تم الاتفاق بين قادة جماعات المقاومة المختلفة على العمل تحت القيادة البريطانية والخضوع للحكومة المؤقتة التى كان من المفروض ان تمثل مختلف العناصر . كما اتفق الرأى نهائيا على ان يستفتى الشعب فى عودة الملك بعد ان كان الملك ومن ورائه الحكومة البريطانية يعارض فى ذلك اشد المعارضة .

وسارت الامور فى اول الأمر سيرا حسنا الى ان قررت الحكومة تسريح جميع جماعات المقاومة وفطنت جماعة « إيام » انهم المقصودون بذلك فعارضوا واستقال الوزراء الشيوعيون وبدأت ارهاصات الحرب الاهلية فى اليونان بين جماعة « إيام » والعناصر الحكومية الملكية والمدعمة من جانب بريطانيا والتى تحقق لها الفوز فى استفتاء سبتمبر ١٩٤٦ والتى ناصر عودة الملك .

وأيا كانت تطورات نظام الحكم فى اليونان بعد ذلك وانتصار النظام الجمهورى اخيرا فانه تبقى لليونان تجربتها الرائدة فى المقاومة ضد الغزو النازى وتبقى دروس تجربة حكومة المنفى اليونانية ماثلة حتى الان امام كل حركات التحرير ومن ابرزها :

- درس الربط المستمر بين حكومة المنفى فى الخارج والمقاومة فى الداخل وللأسف فان جميع عناصر المقاومة التى ظهرت على ارض اليونان رفضت التبعية لحكومة المنفى لايستثنى من ذلك جماعة جريفاس التى تكونت من بقايا الجيش الرسمى . كما لم تحاول حكومة المنفى تقوية علاقاتها بأقوى جماعات المقاومة وهى جماعة « إيام » وقد ترك هذا أثاره عندما سكتت المدافع حيث تعرضت الملكية لهزات عنيفة كادت تعصف بها لولا التدخل البريطانى .

- درس وحدة صف المقاومة ضد العدو المشترك ولم يتحقق هذا الدرس جيدا فى التجربة اليونانية ، مما ادى الى مزيد من التدخل الاجنبى من قبل دول الحلفاء للتنسيق بين فصائل المقاومة وعندئذ وقعت جماعات المقاومة فى فخ التبعية للقوى الكبرى فى اتخاذ القرار الوطنى وتحقق هذا فى الضغط البريطانى لفرض الملكية على الشعب اليونانى .

تجربة حكومة عموم فلسطين

ولعل دروس تجربة حكومة عموم فلسطين التى اعلن قيامها فى سبتمبر ١٩٤٨ ولم تعمر طويلا ، لعل دروسها تكون ماثلة امام القيادة الفلسطينية المعاصرة والفلسطينيون هم اولا واخيرا اصحاب القرار فى اختيار نوعية الحكومة والياتها وتحديد اهدافها وتوقيت انشائها .

وكانت الهيئة العربية العليا لفلسطين « برئاسة الحاج امين الحسينى » قد وضعت فى اول ديسمبر ١٩٤٧ الأسس اللازمة لانشاء اول حكومة لفلسطين تدير شئون البلاد وتحل محل حكومة الانتداب البريطانى اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وطلبت الهيئة من الدول العربية منذ اوائل فبراير ١٩٤٨ الموافقة على مشروع اقامة الحكومة المقترحة ولكن دون جدوى . وعندما قررت الحكومة البريطانية اعتزامها انهاء الانتداب على فلسطين قررت الهيئة فى اوائل مايو ١٩٤٨ ان تدخل بكامل اعضائها الى فلسطين للقيام بالواجب القومى داخل البلاد ولكن سرعان ماتدخل بعض كبار رجال الحكومات العربية وطلبوا الى رجال الهيئة فى إلحاح تأجيل دخولهم الى فرصة اخرى فاضطرت الهيئة الى قبول تلك الرغبة للابقاء

على التفاهم القائم بين الحكومات العربية آنذاك . جرى هذا فى الوقت الذى شكلت فيه حكومة صهيونية ترقبا لاعلانها رسميا عند انتهاء الانتداب .

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ اعلن قيام دولة اسرائيل وتشكلت حكومتها المؤقتة بينما ظل عرب فلسطين بدون حكومة ثم دخلت الجيوش العربية النظامية اراضى فلسطين وخلال الهدنة الاولى أحست الحكومات العربية بضرورة وجود حكومة أو ادارة وطنية لفلسطين فتقرر تشكيل الادارة المدنية الفلسطينية من قبل الجامعة العربية والتى لم تتمكن من العمل لأسباب عديدة .

وعشية انعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٤٨ أقرت الجامعة العربية فكرة انشاء حكومة لفلسطين تكون مسئولة امام مجلس وطنى تمثيلى وعليه قررت الهيئة العربية العليا بالاتفاق مع أمانة الجامعة العربية ان تصبح الادارة المدنية السابقة حكومة لفلسطين وعندئذ اعلن تشكيل حكومة عموم فلسطين فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ برئاسة احمد حلمى عبدالباقى وفى الاول من اكتوبر ١٩٤٨ انعقد فى غزة اول مجلس وطنى فلسطينى وقد تم فيه الاعلان عن شرعية حكومة عموم فلسطين . ونالت الحكومة اعتراف الدول العربية ودعيت الى حضور مجلس الجامعة العربية المنعقد فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٨ واحيلت اليها بعض القضايا لكى تمارس صلاحياتها فيها .

وفى خضم الجهود التى كانت تبذلها حكومة عموم فلسطين اتضح موقفها المبدئى الذى لم تتنازل عنه بشأن رفض كل انواع المفاوضات الخاصة بحل قضية فلسطين ، إذ ظلت الحكومة متمسكة بالدستور وبقرار المجلس الوطنى الذى اكد استقلالها ولم تقدم أى مشروع لحل القضية يرفق التصورات التى كانت تقدم من قبل بعض الدول العربية ، ومن ثم حدث التعارض بين الموقف الفلسطينى ومواقف عدد من الحكومات العربية وكان من الطبيعى ان يترك هذا بصماته على مسار العمل الفلسطينى فتجمد نشاط حكومة عموم فلسطين امام تدخل الحكومات العربية ولاعجب ان يصدر مجلس الجامعة فى ١١ مارس ١٩٥٢ قرارا يعجل بتصفية الحكومة الفلسطينية وجاء فيه « نظرا لتوقف اعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين فى مجلس الجامعة » .

هكذا قامت حكومة عموم فلسطين وهكذا سقطت وكانت الوصاية العربية على الحكومة هى العامل الاول والأخير الذى اجهضها .

تجربة حكومة الجزائر المؤقتة :

ومنذ اليوم الاول الذى وضع فيه الاستعمار الفرنسى اقدامه فوق ارض الجزائر والشعب الجزائرى يتصدى له ويقاومه بكافة الوان واسلحة النضال ابتداء من ملحمة كفاح الامير عبد القادر الجزائرى فى عام ١٨٨٢ الى الى ثورة الزعيم المقرانى ١٨٧١ الى المقاومة الفكرية الاسلامية العربية (١٩٣٠ - ١٩٤٠) بقيادة عبد الحميد بن باديز الى اعلان الثورة الجزائرية الكبرى فى اول نوفمبر ١٩٥٤ بقيادة ماكان يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل والتى تحولت ليلة الثورة الى جبهة التحرير الوطنية وجيش التحرير الوطنى .

وكان انشاء حكومة مؤقتة فى المنفى او فى منطقة محررة موضع دراسة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٤ ولكن الصعوبات كما يبدو فى طريق انشائها كانت غريبة وبالغة حتى تهيأت الظروف فى ابريل ١٩٥٨ حيث قررت جبهة التحرير بالاتفاق مع تونس والمغرب تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف وبمجيء ديجول الى الحكم فى فرنسا فى يونيو ١٩٥٨ . وقيامه باجراء الاستفتاء فى الجزائر وباقى المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار ولجوء الجيش الفرنسى بالجزائر الى تزوير الانتخابات قامت جبهة التحرير الجزائرية بتخطيط استراتيجية دقيقة تستهدف اعلان مكانتها وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين بقدرتها على مقاومة اية حكومة فرنسية مهما كانت قوية .

وقامت جبهة التحرير بتصعيد عملياتها الفدائية فى الداخل وفى فرنسا ذاتها ومن هنا بدا ان اللحظة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة للجزائر قبل اجراء ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر ببضعة ايام اذ اعلن المجلس الوطنى للثورة الجزائرية فى (١٩ سبتمبر ١٩٥٨) تاليف الحكومة المؤقتة برياسة فرحات عباس وتولى بن بيلا منصب النائب الاول لرئيس الوزراء وكان سجينا وقتها فى سجون فرنسا .

وبينما تجاهلت حكومة ديجول الفرنسية هذا الرمز الجديد للسيادة الجزائرية فإن اعلان الحكومة المؤقتة وجد ترحيبا من الدول العربية والاشتراكية وعدد من الدول الافرو اسيوية وبلغ عدد الدول التى اعترفت بالحكومة الجزائرية منذ اعلانها فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ وحتى استقلال الجزائر فى يوليو ١٩٦٢ - ٣١ دولة فقط .

ويظهر بوضوح ان بعض الدول بقيت مترددة فى الاعتراف إما بسبب إرتباط مصالحها بفرنسا او لانها عن عمد رأت ذلك حتى يمكنها ان تكون صديقة لفرنسا فى الوقت الذى يمكن ان تخدم الجزائر .

وقد اوضحت الحكومة الجزائرية والمؤقتة ان مقرها

النهائى سيكون هو الارض الجزائرية وانه حتى يتيسر لها ذلك فإن الوزارات المختلفة ستتخذ مقرات لها فى عواصم الدول الصديقة .

ومع الصمود الجزائرى اضطرت فرنسا للاعتراف بالامر الواقع وقام ديجول بدعوة رجال الثورة بالجلوس معه على مائدة المفاوضات وهكذا توج الشعب الجزائرى كفاحه من حرب استمرت سبع سنوات ونصف بعد ان احست فرنسا بأن الطريق أمامها مسدود .

ومن ابرز الدروس المستفادة من تجربة الحكومة الجزائرية المؤقتة :

اولا - ان مهمة الحكومة المؤقتة ليست التحدث باسم الشعب فقط ولكن تتجاوزها الى مهمة مواصلة قيادة الثورة فى مسيرة حرب التحرير تحت الشعار الاستراتيجى للثورة وتحقق هذا بشكل واضح فى النموذج الجزائرى .

ثانيا - ان قوة او ضعف اية حكومة منفى مرتبط بالواقع الذى تنبثق هذه الحكومة منه ، وفى التجربة الجزائرية نجد ان اعلان تشكيل حكومة مؤقتة بديلا عن جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر جاء فى لحظة بلغت فيها ازمة العدو الفرنسى ذروتها وفى المقابل جاء الاعلان فى لحظة وحدة وطنية بين صفوف الثوار الجزائريين .

ويعنى هذا ان أية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة او حكومة منفى الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة فى عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو . ويعنى هذا ايضا ان اعلان حكومة المنفى يجب الا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكاملا .

ثالثا - ان اخطر ما يهدد قضية الاستقلال هو النزاع حول السلطة ذلك النزاع الذى ظهر قبيل الاستفتاء على استقلال الجزائر واوشك على تحطيم الوحدة القومية فى بداية عهد البلاد بالاستقلال حتى تمكن بن بيلا من السيطرة على الموقف فخفت حدة النزاع دون ان تختفى .

ايا كان الامر فإن تجربة الجزائر فى تشكيل حكومة مؤقتة تقود الكفاح المسلح والسياسى حتى الاستقلال قد اصبحت نموذجا أمام العديد من حركات التحرير العربية والافريقية والاسيوية .

تجربة حكومة انجولا فى المنفى :

وتجربة انجولا فى تشكيل حكومة فى المنفى وقعت فيما بين عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٨ وقد فشلت هذه الحكومة فى مواصلة النضال بينما استطاعت الحركة الشعبية لتحرير انجولا (والتى نافست حكومة المنفى فى تزعم حركة التحرير) ان تكون البديل الحقيقى ولا عجب ان تقود انجولا الى الاستقلال عام ١٩٧٥ بعد ١٤ سنة من الكفاح المسلح .

وتمثلت حركة التحرير الأنجولى فى منظمتين رئيسيتين هما : الحركة الشعبية لتحرير انجولا والحكومة الثورية لانجولا فى المنفى الى جانب الاتحاد القومى لاستقلال كل انجولا (يونيتا) وعدد آخر من الحركات الصغيرة .

وظل انقسام حركة التحرير الانجولية قائما منذ الخمسينات وحتى استقلال البلاد فى منتصف السبعينات وكان التنافس شديدا بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مبالا والحكومة الثورية لانجولا فى المنفى جراى .

ولقد أثبتت التجربة عجز حكومة المنفى فى استقطاب كل القوى الثورية وتقاعست عن النضال المسلح بصورة ملحوظة نتيجة انهماكها فى الشئون الادارية والمالية والدبلوماسية واغاثة اللاجئين .

وتتضح الدروس المستفادة من التجربة الانجولية باستعراض دور هذه الحكومة فى حركة التحرير الانجولية وكيف اخفقت فى تحقيق أهدافها .

فى البداية مارست الحكومة الثورية نضالا مسلحا ضد القوات البرتغالية وفى قمة نجاح هذا النضال عام ١٩٦٣ اصدرت لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقيةبيانا فى ١٩ يوليو ١٩٦٣ ناشدت فيه الدول الافريقية الاعتراف بالحكومة الثورية لانجولا فى المنفى على أساس انها الحكومة الوحيدة التى تمثل الوطنيين ومساعدتها وتوالت اعترافات الدول الافريقية .

وفى العاشر من يونيو ١٩٦٤ اعلن رسميا ان لجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية اعترفت بحكومة انجولا فى المنفى برئاسة هولدن روبرتو وما هى الا سنوات قليلة حتى عادت لجنة التحرير لتسحب اعترافها بهذه الحكومة فى ٢١ يوليو ١٩٦٨ بعد أن لاحظت ان النشاط العسكرى لحكومة المنفى قد تجمد تماما .. وصرح ديالloتيلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية انذاك ان استقصاء الحقائق اكد ان حكومة المنفى كانت تعنى بالخداع أكثر من المعارك فى انجولا .

ورصد المراقبون الافريقيون اهم المآخذ التى وجهت الى حكومة انجولا فى المنفى فيما يلى :

● إن إعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة المنفى حملها وهى مازالت بدائية فى تنظيمها مسئوليات قيادة النشاط فى الميادين الحربية والدبلوماسية والتربوية واغاثة اللاجئين وكان من الطبيعى قصور الحكومة عن اداء هذه المهام جميعها وكانت نكسة النضال المسلح .

● انحصر نشاط حكومة المنفى المسلح فى الشمال فقط حيث قبائل باكونجو الموالية لروبرتو وعندما حاول روبرتو فتح جبهة جنوبية فى كاتنجا رفضت حكومة ادولا الكونجولية خشية ان يحفز نشاط الثوار حكومة البرتغال الى تعطيل سكة حديد بنجويلا وهى المخرج الوحيد لنحاس كاتنجا .

● القيادة الفردية لروبرتو وتركيز جميع السلطات فى يده خاصة والولاءات القبلية والدوافع الشخصية كانت من العوامل التى أضعفت الحكومة وتنظيماتها .

● سوء استخدام وتوزيع المبالغ المخصصة للتحرير التى تلقتها حكومة المنفى من المنظمة الافريقية والدول الافريقية والمتحررة .

● الانقسامات العديدة التى تعرضت لها حكومة المنفى خاصة قيام الانقلاب المعروف ضد روبرتو رئيس الحكومة فى يونيو ١٩٦٥ .

هذا وقد اثار سحب اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة انجولا فى المنفى تساؤلا حول مدى نجاح التجربة فى انجولا وتيلور فى هذا الوقت أواخر الستينات اتجاه واضح فى المنظمة الافريقية يقوم على ثلاثة اسس :

أولا : ان يكون للعمل المسلح الاعتبار الاول والأساسى فى الاعتراف بأى حركة تحريرية لتأييدها ومساندتها ماديا وعسكريا .

ثانيا : الاتجاه الى عدم اقامة حكومات فى المنفى لحركات التحرير الافريقية فى المستقبل فمن ناحية أثبتت التجربة المستمرة التغيير الخطير الذى يطرأ على حركات التحرير عند تحولها الى حكومات فى المنفى بالاهتمام بالعمل الدبلوماسى المرفه والمريح على حساب حركة الكفاح المسلح نفسها بالاضافة الى احتمالات خلق انفصال حاد وخطير بين الذين يقومون بالعمل الدبلوماسى وهؤلاء الذين يحاربون بالفعل مما يؤدى الى مشاكل حادة حتى بعد الاستقلال .

ثالثا : إن وجود منظمة الوحدة الافريقية بسكرتاريتها الدائمة وبعضوية كل الدول الافريقية فى الأمم المتحدة وفى المنظمات الدولية والى تبادل التمثيل الدبلوماسى مع معظم دول العالم كل هذا يكفى للقيام بالجانب الاعلامى والسياسى والدبلوماسى لحركات التحرير للدول التى لم تستقل دون الحاجة الى وجود حكومات شرعية فى المنفى . إلا اذا توافرت مقومات وشروط قيامها .

ومع سقوط حكومة انجولا فى المنفى قفزت الى الساحة الحركة الشعبية لتحرير انجولا وهى حركة التحرير التى اشعلت حقيقة جذوة الكفاح المسلح فى انجولا وترجع نشاتها الى عام ١٩٥٦ وكانت اول حركة سياسية ذات برنامج عمل محدد وقد صاغت فى بداية الستينات برنامجا كاملا يعكس مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية ويطالب بالاعلان الفورى لاستقلال انجولا وانشاء نظام جمهورى يتساوى فيه السكان ، وبناء اقتصاد وطنى مستقل وتنمية الثقافة الوطنية .

ولم تترك الحركة الشعبية السلاح حتى تحقق استقلال انجولا عام ١٩٧٥ ويعنى هذا انه ليس شرطا تشكيل حكومة منفى لقيادة الكفاح المسلح الا فى ظل معطيات ايجابية تعزز مكانة الحكومة .. وهكذا نجحت تجربة الجزائر وسقطت تجربة انجولا وتظل دروس التجربتين ماثلة امام كل حركة تحرير .

تجربة حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة :

وهى تجربة رائدة من تجارب نضال الشعوب ولم تخل التجربة من اللجوء الى تشكيل حكومة مؤقتة من قبل الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية وذلك فى التوقيت المناسب وبما يعبر بصدق عن كافة القوى الوطنية وعن روح الثورة الفيتنامية .

قامت هذه الثورة على مرحلتين أولاهما ضد الوجود الفرنسى المسيطر على البلاد منذ ١٨٨٥ وحتى معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ والمرحلة الثانية من الثورة كانت ضد الوجود الأمريكى حتى توقيع انسحاب القوات الأمريكية عام ١٩٧٣ ..

لقد تسبب كفاح الشعب الفيتنامى فى هزائم عديدة للقوات الامريكية وامتدت آثار هذا الكفاح الى المجتمع الأمريكى نفسه حيث ترتبت آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى داخل الولايات المتحدة كادت فى كثير من الأحيان ان تهدد استقرارها وعندئذ لجأت الولايات المتحدة الى اسلوب المفاوضات ..

وبدأت محادثات السلام فى يناير ٦٩ فى باريس باشتراك ممثل الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية (حكومة سايجون العميلة) وهانوى ثم الجبهة الوطنية ..

وبعد بدء المفاوضات بستة أشهر وجدت الجبهة الوطنية الفرصة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة تنبثق من الجبهة الوطنية فى ائتلاف واسع مع قوى سياسية وطنية عديدة أخرى داخل جنوب فيتنام ... وتحقق هذا فى ٨ يونيو ١٩٦٩ ..

وكان تشكيل الحكومة المؤقتة بهذا الشكل يعبر عن بلوغ الوحدة الوطنية فى جنوب فيتنام ذروتها ..

ومن هذا المنطلق دخلت الجبهة الوطنية مفاوضات وهى تتمتع بثقل سياسى أكثر من أى وقت مضى ..

وعندما أراد نيكسون أن يقلل من حجم الجبهة الوطنية بدأ يقلل من شأن الحكومة الثورية المؤقتة (الجديدة) جاء بمخطط « الفتنمة » ويقوم على أساس الاعتماد على جيش حكومة سايجون العميلة لمحاولة تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار هذا الى جانب فرض حصار يجرى على موانىء فيتنام الشمالية وقصف الطرق البرية والبحرية بين شطرى فيتنام ..

وتعثرت مفاوضات السلام وعندئذ اختارت الحكومة الثورية المؤقتة الترتيب المناسب لتطبيق استراتيجية جديدة هدفها فرض التسوية السلمية بقوة هجوم عسكرى شامل ..

وتحقق هذا فى ربيع ١٩٧٢ عندما شنت قوات الجبهة الوطنية هجوما عسكريا شاملا سدد ضربة قوية الى حكومة سايجون العميلة التى بدأت تتقهقر فى حالة من الفوضى التامة ..

وللمرة الأولى كانت المعارك فى فيتنام تدور فى شكل مواجهة مفتوحة بين قوات الطرفين فقد ترك الثوار اسلوب حرب العصابات وتبنوا استراتيجية الحرب المفتوحة وحقق الهجوم اهم غرض له وهو دفع الولايات المتحدة الى محاولة الاسراع فى حل المسألة بدلا من المماطلة وسرعان ما توصلت الأطراف المعنية الى اتفاق لاحلال السلام فى فيتنام .. بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية فى أكتوبر ١٩٧٢ ..

ولعل درس الوحدة الوطنية يأتى فى مقدمة الدروس المستفادة من تجربة تشكيل حكومة ثورية مؤقتة تتولى ادارة الصراع مع العدو فى ظروف صعبة وحاسمة ..

ولم يكن هذا غريبا على الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية عندما تشكلت فى ديسمبر ١٩٦٠ فقد اصدرت بيانا من عشر نقاط تدعو فيه الى سقوط حكومة سايجون العميلة وانشاء حكومة ائتلافية ديمقراطية وطنية واسعة بهدف اعادة توحيد البلاد سلميا ..

وعند تشكيل الحكومة الثورية المؤقتة ضمت ممثلين عن كافة الفئات والجماعات الوطنية والدينية والاجتماعية فى فيتنام الجنوبية وهى بهذا لم تمثل الشيوعيين فقط كما زعمت الولايات المتحدة انذاك وقد بدا ذلك واضحا من كافة البرامج والمشاريع التى قدمتها الحكومة الثورية المؤقتة ..

ولقد اكد كل هذا التوجه الرئيسى للحكومة الثورية المؤقتة نحو تعزيز الوحدة الوطنية طوال مراحل الحرب والمفاوضات وكان هذا فى حد ذاته سرا من أسرار قوة الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية والتى قادت البلاد الى الحرية والاستقلال ..

ومن الدروس المستفادة الأخرى ان أية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة فى عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو وتحقق هذا بعدما نجحت الجبهة الوطنية فى دفع الولايات المتحدة للتفاوض عام ١٩٦٩ وفى الوقت نفسه فان الثائر الفيتنامى لم يترك سلاحه بل ظل الأصبع فوق الزناد واكثر من هذا فلقد استطاعت الجبهة تطوير استراتيجية المواجهة من حرب العصابات الى الحرب المفتوحة ..

وهكذا لم تجد الولايات المتحدة مفرا من الانسحاب ..

تجربة حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ ـ ١٩٧٥)

وهى تجربة حكومة الاتحاد الوطنية الملكية فى المنفى فيما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ والتى شكلها الأمير نوردوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا عقب الانقلاب ضده عام ١٩٧٠ .

وكان سيهانوك قد تشبع بمبادىء واهداف حركة عدم الانحياز وتبناها سياسة رسمية لبلاده .

ومن هذا المنطلق رفض الضغط الامريكى للانضمام الى حلف جنوب شرق أسيا ، كما رفض المساعدات الامريكية المشروطة عام ٦٣ ورفض ايضا اقامة علاقات مع اسرائيل وجنوب افريقيا واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وناصر الثوار فى فيتنام الجنوبية والشمالية وعندئذ تعرضت حدود بلاده لقصف الطائرات الامريكية وتبادر سيهانوك بقطع العلاقات مع واشنطن (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)

ودبرت له وكالة المخابرات الامريكية عديدا من المؤامرات استطاع التغلب عليها حتى نجح ابن عمه شيرى ماتاك ولون نول رئيس وزرائه فى القيام بانقلاب يمينى ضده فى ١٨ مارس عام ١٩٧٠ وتم تغيير اسم البلاد الى جمهورية خمير .

ومن منفاه الاختيارى بالصين الشعبية قاد سيهانوك الكفاح الوطنى ضد حكومة بنوم بنة العميلة ولقد اتاحت بكين لسيهانوك الفرصة التى لم تتحها بريطانيا للجنرال ديجول فى الحرب العالمية الثانية .. كان الانجليز يحبسون ديجول تقريبا ويمنعونه من مخاطبة الفرنسيين .

وبادر سيهانوك بانشاء حكومة منفى واقامها سيهانوك على ثلاث دعائم ..

- الجبهة الوطنية
- اللجنة المركزية
- المكتب السياسى

وقد تم تاليف الجبهة الوطنية لتضم كل حركات المقاومة لحكم لون نول فى اجتماع عقد فى بكين يومى ٣ و ٤ مايو ١٩٧٠ وقامت اللجنة بانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسى مكون من ١١ عضوا .

وسرعان ما حظيت حكومة سيهانوك فى المنفى بشرعية دولية من جانب عدد كبير من الدول وفى مقدمتها دول عدم الانحياز .

واحرزت الحكومة نتائج ايجابية سريعة ونجحت ابتداء من ديسمبر ٧٣ بممارسة عملها بالكامل من داخل الاراضى الكمبودية ، وقال سيهانوك وقتها : (لم يعد وصفها بانها حكومة فى المنفى) هذا كما استفاد

سيهانوك من التقارب الامريكى الصينى فى بداية السبعينات وليس خافيا تاثير ماو وشواين لاى على الدبلوماسية الامريكية وقتها ، وما هى الا شهور قليلة حتى استطاعت قوات حكومة سيهانوك من السيطرة على الجبهة الداخلية للبلاد لقلب زمام الحكم فى ابريل ٧٥ بعد سقوط العاصمة بنوم بنة .

اما سيهانوك فلم يعد الى البلاد الا فى سبتمبر ٧٥ وتولى رئاسة الدولة بلا سلطات حقيقية مع سيطرة الكمبوديين الحمر على كل شىء وآثر سيهانوك الاستقالة فى ابريل ٧٦ وعاش فى عزلة سياسية حتى الغزو الفيتنامى للبلاد فى ديسمبر ٧٨ وترك سيهانوك البلاد ليقود كفاحا جديدا من اجل الاستقلال السياسى للبلاد .

أيا كان الامر فان تجربة حكومة المنفى الكمبودية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) قد شكلت نموذجا امام حركات التحرر الوطنى وان اختلفت وجهات النظر حول تبنى هذا النموذج من عدمه .

وعلى الساحة الفلسطينية والعربية تعرضت تجربة كمبوديا للمناقشة فى منتصف السبعينات عندما دعت بعض الاطراف الى تشكيل حكومة منفى فلسطينية وانقسمت الاراء بين مؤيد ومعارض .

ورأى بعض الخبراء وقتها ان ثمة ظروفا مختلفة بين الوضع الفلسطينى والوضع الكمبودى وفى مقدمتها .

اولا : أن قوات حكومة كمبوديا فى المنفى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) وقد حررت اقساما كبيرة من كمبوديا ثم زحفت على العاصمة بنوم بنة .. بينما قوات الثورة الفلسطينية الرئيسية موجودة خارج الارض ولم تملك حرية الحركة الكافية نظرا لملابسات الأوضاع العربية فى السبعينات .

ثانيا : ان حكومة كمبوديا فى المنفى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) قد نجحت بالفعل منذ سنواتها الأولى وعن طريق اجهزتها فى تصريف شئون المواطنين فى المناطق المحتلة بينما الحكومة الفلسطينية المقترحة وقتها لن تستطيع ان تصرف شيئا من شئون الفلسطينيين فى داخل الوطن المحتل .

يصح هذا الكلام قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وقبل قرار الاردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية .

كما ان اجهزة الثورة الفلسطينية فى السبعينات لم تكن قادرة على تصريف شئون المواطنين فى الخارج وفى المخيمات لاسباب كثيرة ذاتية على رأسها عدم وجود التنظيم الشعبى القوى من ناحية واسباب موضوعية على رأسها ان الحكومات العربية التى يقيم فيها الفلسطينيون تعتبر ان كثيرا من شئونهم يخضع لقوانينها ولتطلبات حقوق السيادة .

ثالثا : ان الجبهة الوطنية الكمبودية المتحدة التى ترأسها حكومة سيهانوك فى المنفى كان لها متطلباتها القوية الواسعة والضاربة جذورها فى أعماق الجماهير الكمبودية فى الداخل بينما لم تطرح الثورة الفلسطينية وقتها (السبعينات) على جدول اعمالها مسالة اقامة تنظيم سياسى وتنظيمات جماهيرية مختلفة فى داخل الوطن الفلسطينى المحتل .

رابعا: ان حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ ـ ١٩٧٥) هى فعلا حكومة جبهة وطنية متحررة لانها تضم اقساما كبيرة من السانوتوم (حزب سيهانوك) والميليشيات التابعة له وقوات من الجيش انضمت اليه ، والحزب الشيوعى الكمبودى ومنظماته النقابية والجماهيرية والميليشيا المسلحة العمالية والفلاحية التى سارعت ببدء الكفاح المسلح فور انقلاب لون نول .

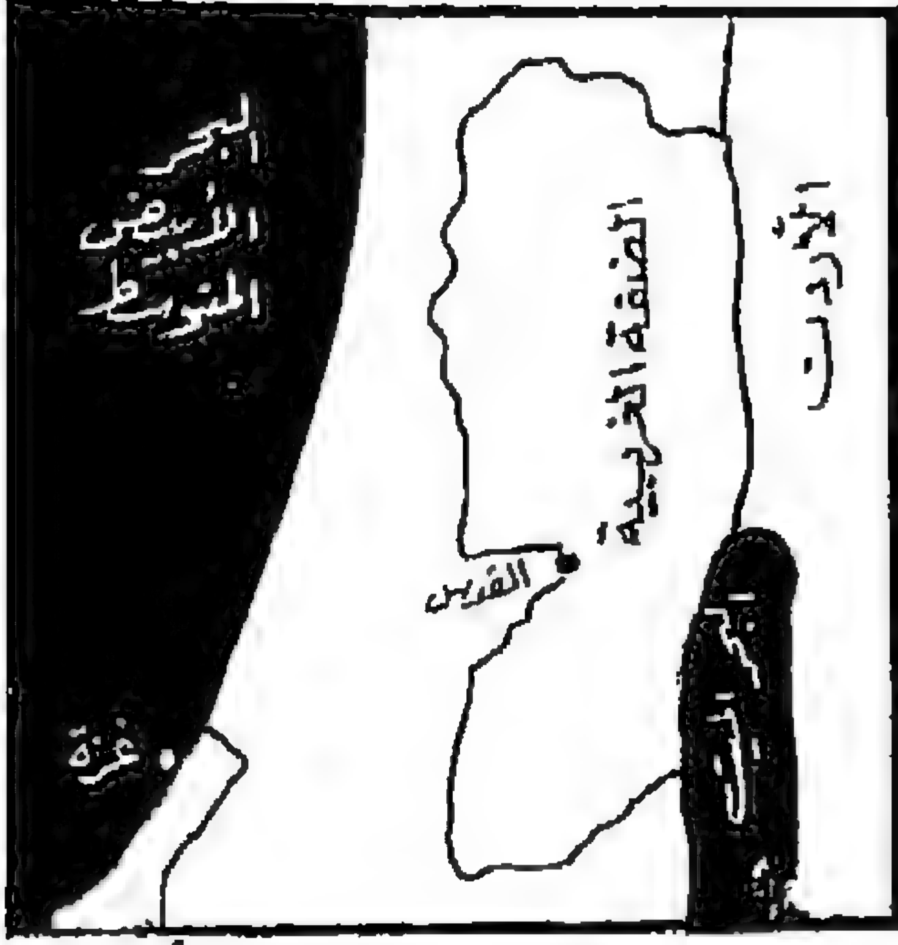
لذلك لم يكن غريبا ان يصف سيهانوك الثوار رغم تباين العقائد بأنهم وطنيون أصلا وليسوا أذنابا لاحد وأن يقول من نفس منطلقه الوطنى وبنفس تواضعه الذى يقدم بلاده على شخصه انه ليس من حقه ان ينكر عليهم حقهم فى زعامة الثورة ويكفيه ان يكون رمزا للوحدة الوطنية .

سادسا : ثم ان حكومة سيهانوك فى المنفى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) محاطة بحلفاء اقوياء لهم نفس اهداف واساليب الجبهة الكمبودية مما جعل من الممكن دخول الجبهة الكمبودية فى تحالف مع جبهة تحرير جنوب فيتنام وحكومة فيتنام الديمقراطية حتى اصبحت الهند الصينية كلها جبهة قتال واحدة .

اما الثورة الفلسطينية فلم يكن بين يديها حتى السبعينات ظروف مواتية بهذا الشكل بل كان بينها وبين بعض الانظمة العربية تناقضات وصلت الى حد الصدام الدموى احيانا .

ايا كان الامر فسوف تظل تجربة حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ ـ ١٩٧٥) نموذجا امام كل حركة تحرر وطنى للدراسة وللاستفادة من دروسها .

المجلس الوطنى وشرعية الدولـــة الفلسطينية



أيمن السيد عبد الوهاب

إن فكرة إعلان استقلال فلسطين ، وإنشاء دولة وتأليف حكومة ليست جديدة بحد ذاتها ، وخاصة على الساحة العربية . فوفقا لقرارات قمة فاس ١٩٨٢ ، فقد اقرت الدول العربية بالاجماع قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس . وإذا كان التردد وتدخل بعض الدول هو الذى اخرها سنوات طويلة . وصحيح ان البت بالأمر والاقلاع عن التردد والاقدام على ما اعلن قد اتى نتيجة عوامل مستجدة شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية . فكانت الانتفاضة بمثابة شرارة التحرك العربى ثم استتبعها قرار الملك حسين بفك الارتباط الادارى والقانونى مع الضفة الغربية . لهذا اكتسبت الدورة الـ ١٩ للمجلس الوطنى الفلسطينى اهمية كبرى لأنه لأول مرة يجتمع المجلس بعد هذه التطورات الخطيرة ، والتى لايمكن معها ان يستمر مكتوف اليدين .

فكانت دورة الانتفاضة ودورة « أبو جهاد » فى الجزائر فى الفترة من ١٢ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، لتوجب ضرورة تعزيز وتدعيم الانتفاضة واستثمارها سياسيا من خلال البيان السياسى وإعلان الدولة الفلسطينية . وتعتبر هذه الدورة الطارئة الثالثة منذ إنشاء المجلس الوطنى الفلسطينى قبل ٢٤ عاما ، وكانت الدورة الطارئة الأولى فى اغسطس ١٩٧٠ فى عمان ، ان رفضت منظمة التحرير مشروع روجرز ، وكان المشروع مرتكزا على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن . أما الدورة الطارئة الثانية فكانت فى ابريل ١٩٧٢ ، ورفض المجلس الوطنى الفلسطينى فيها مشروع المملكة العربية المتحدة الذى اقترحة الملك حسين .

وجاءت الدورة الثالثة الطارئة لتعلن صراحة إعلان دولة فلسطينية تلتزم بميثاق جامعة الدول العربية وبمبادئها . بالاضافة الى إعلان الاستقلال ، فإن البيان السياسى الذى وافق عليه المجلس الوطنى الفلسطينى بالاغلبية ، اعلن قبول منظمة التحرير لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ على اساس ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، واولها حقه فى تقرير المصير بما يتفق مع مبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة إلى وضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت حمايتها لضمان أمن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون عليها . كما دعا المجلس الأمة العربية إلى زيادة دعمها المادى السياسى للانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، ودعا العالم للوقوف مع الشعب الفلسطينى . كما أكد البيان السياسى نبذ المنظمة للارهاب بأشكالة المختلفة وتأييدها لقرارات الأمم المتحدة المنوه بها والتأكيد على الالتزام بإعلان القاهرة لعام ١٩٨٥ الذى أكد فيه عرفات رفضة للارهاب وقصر اعمال العنف على إسرائيل والأراضى التى تحتلها .

وقد اقر مشروع البيان السياسى بأغلبية ٢٥٣ صوتا مقابل ٤٦ رافضا معظمهم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبى وجبهة التحرير الفلسطينى ، بينما امتنع عشرة اعضاء عن التصويت وتغيب ٢٩ نائبا اثناء التصويت من أصل ٣٣٨ حضروا الدورة الـ ١٩ بعد ان تغيب اعضاء الأراضى المحتلة الذين منعتهم السلطات الاسرائيلية من السفر ، وامتناع بعض الفصائل الفدائية التى تقيم فى سوريا عن حضور الدورة بالجزائر . والتى لم تشكل عائقا بعد اكتمال النصاب القانونى لعقد هذه الدورة الـ ١٩ والبالغ عددهم ٤٤٨ بعد وفاة ثلاثة من أعضائه .

موقف الفصائل الفلسطينية :ـ

على الرغم من تباين مواقف هذه الفصائل تجاه القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الا انها حرصت على الحفاظ على

وحدة منظمة التحرير ووحدة كافة الفصائل بما يحمى الانتفاضة ويصون مكتسباتها ويطورها . فعند طرح البيان السياسى على التصويت وبعد الاجماع على كافة فقراته ، اعيد التصويت على الفقرة المتعلقة بالمؤتمر الدولى والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ للتصويت فأيدته حركة فتح والجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى وجبهة التحرير الفلسطينية وجناح « أبو العباس » . بينما اعترض على هذه الفترة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال وجبهة التحرير العربية . وبعض المستقلين ، فى حين امتنع عن التصويت بعض اعضاء حركة فتح امثال رفيق النتشة وماهر غنيم .

الا انه لم يخرج عن هذا الموقف الواعى والمحافظ على وحدة فصائل منظمة التحرير سوى منظمتان فلسطينيتان فى دمشق هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة احمد جبريل ومنظمة الصاعقة اللتان رفضتا فى بيانين منفصلين قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تتضمن إعلان الدولة الفلسطينية ، وقبولا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

وكما متوقع فقد تباينت المواقف العربية والدولية فور إعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وحتى كتابة هذا التقرير فقد أعترفت ورحبت بإعلان الدولة الفلسطينية ٧٨ دولة وإن كان يمكننا أن نقسم الدول تبعا لمواقفها الى قسمين رئيسيين هما :

١ ـ الدول المؤيدة :

وهذه تنقسم الى قسمين هما :ـ

أ) دول أعلنت أعترافا صريحا بالدولة الفلسطينية :ـ

الجزائر ـ موريتانيا ـ المغرب ـ تونس ، مصر ـ الكويت ـ جيبوتى ـ السودان ـ العراق ـ البحرين ـ اليمن الشمالى ـ اليمن الجنوبى ـ الامارات ـ الصومال ـ لبنان ـ الاردن ـ السعودية ـ قطر ـ عمان » ـ مالى ـ جامبيا ـ النيجر ـ غينيا بيساو ـ السنغال زامبيا ـ سيشل ـ غينيا ـ نيجيريا ـ بوركينا فاسو ـ جزر القمر ـ غانا ـ موريشيوس ـ جزر الرأس الاخضر ـ تانزانيا ـ مدغشقر ـ الجابون ـ موزمبيق ـ انجولا ـ زمبابوى ـ توجو ـ تشاد ـ اوغندا ـ الكونجو ـ بوروندى ـ الاتحاد السوفيتى ـ الصين ـ تشيكوسلوفاكيا ـ المجر ـ يوغوسلافيا ـ رومانيا ـ بلغاريا ـ فيتنام ـ منغوليا ـ كامبوتشيا ـ لاوس ـ البانيا ـ كوبا ـ كوريا الشمالية ـ نيكاراجوا ـ ماليزيا ـ الهند ـ تركيا ـ أندونيسيا ـ افغانستان ـ نيبال ـ ساوتومى ـ وبرنسيب ـ المانيا الديمقراطية ، بنجلاديش ، باكستان ، المالدين ، بروناى ، سرلانكا

(ب) دول أعلنت تأييدها لحق اعلان الدولة الفلسطينية : سوريا ، نيوزيلندا ، مالطا ، قبرص ، بولندا ، النمسا .

٢ـ الدول الرافضة :

هى إسرائيل بينما تتعلل باقى الدول . بأنها لاتعترف بدولة لا ارض لها . ومن خلال هذا التباين فى مواقف هذه الدول بين مؤيد لاعلان الدولة الفلسطينية ورافض لها . فسنلجأ الى التركيز على مواقف الدول الرئيسية والمؤثرة تجاه هذه الخطوة الفلسطينية وتجاه الصراع العربى الاسرائيلى ككل وهى :ـ

[١] رد الفعل العربى :

اتسم موقف الدول العربية بالتأييد العام وإقرارها لما جاء فى البيان السياسى الذى اصدره المجلس الوطنى الفلسطينى . ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى سوريا ، التى يتسم موقفها بالتحفظ ذلك على الرغم من إعلان الترحيب بالدولة الفلسطينية وذلك لما يشعر به السوريون من حرج اذا امتنع عن تأثير الدولة الفلسطينية وهو مايستدل عليه من الهجوم الذى تشنه جبهة الانقاذ الوطنية التى تتخذ دمشق مقرا لها ، هجومها على عرفات وقرارات الجزائر وهو مايمكن اعتباره تعبيرا على الموقف السورى الرسمى .

[٢] رد الفعل الإسرائيلى :

كما هو متوقع فقد جاء رافضا وبشدة لهذه الخطوة الفلسطينية التى تكشف زيف الدعوة الاسرائيلية للسلام . وهو ما اكدته من خلال التصريحات الرسمية وهو ماعبر عنه إسحق شامير بأن هذه القرارات التى صدرت فى الجزائر ماهى الا خطوة تكتيكية جديدة فى الحرب ضد إسرائيل . كما جاء موقف حزب العمل الاسرائيلى الذى يؤيد مبدأ السلام مقابل الأرض غرب نهر الاردن تمهيدا لتسوية المسألة الفلسطينية بمثابة تراجع لمصلحة اليمين الاسرائيلى الذى يمثلة الليكود . ويعتبر هذا الانزلاق نحو اليمين فى إسرائيل ترجمة عملية لنتائج الانتخابات الأخيرة . فى إسرائيل التى كرست بروز اليمين المتطرف والجماعات الدينية الأكثر تطرفا .

[٣] رد الفعل الامريكى :

فى الوقت الذى رفض فيه إعلان الدولة الفلسطينية معللا ذلك ان واشنطن تعارض كل تدبير من طرف واحد يهدف الى تغيير وضع الاراضى المحتلة وانه ينبغى حل هذه المسألة عبر مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية . الا انه ذكر ان تطورا إيجابيا طرأ فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى المتعلق بقبول المجلس لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وذكر المتحدث ان واشنطن تدرس القرارات الناتجة عن المجلس الفلسطينى حاليا .

ومع مجيء رد الفعل الامريكي المتحفظ انطلاقا من رؤية مفادها ان مقررات المجلس الوطني الفلسطيني لاتعد كافية كما تكتنفها الغموض . فكان قرار شولتز الرافض لمنح عرفات تأشيرة دخول نيويورك لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكن مع فشل شولتز فى تصويره لعرفات بانه ارهابى . ورد الفعل العربى والعالمى الرافض لهذا القرار المتعنت وتأييد ١٥٤ دولة لنقل مناقشات الجمعية العامة الى جنيف لسماع عرفات . كان من الصعب على الجانب الامريكى الاستمرار فى تحدى الرأى العام العالمى .

فكان الموقف الامريكى المتطور بقبول بدء الحوار مع مذ التحرير والذى لايمكن معه الأسراف فى التفاؤل لما تتسم به المرحلة القادمة من حساسية من جانب الادارة الامريكية للتوفيق بين تعاونها الاستراتيجي مع اسرائيل وبين مصالحها مع الدول العربية . وهو مايوضحه البيان الامريكى « بتأكيد واشنطن على الالتزام بأمن اسرائيل وان بدء الحوار لايعنى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ولكن من منطلق السعى للسلام » . ومايحسم المرحلة القادمة هو مدى قدرة الادارة الامريكية فى الضغط على اسرائيل لقبول التفاوض مع الجانب الفلسطينى . والا سيصبح الموقف الامريكى الجديد مجرد محاولة لتحسين الوجه الامريكى أمام التأييد العالمى .

[٤] رد الفعل السوفيتى :

تضمن اولا ترحيبا بالاعلان الفلسطينى وهو موقف **مدروس بعناية يجسد** مبدئيا تأييدا لحق الفلسطينيين فى **وطن ودولة . ثم اعلن تأييد** قيام الدولة الفلسطينية . **كخطوة ثانية . وذلك** بعد التأييد الواسع بالدولة **الفلسطينية من قبل** دول المجتمع الدولى . وهو ما يتأتى **ضمن الاستراتيجية** السوفيتية تجاه امريكا وإسرائيل .

[٥] رد الفعل الأوروبى :

وهنا يتباين موقف دول اوربا الغربية عنه بالنسبة **لدول اوربا الشرقية** . ففى الوقت الذى اعلنت فيه الدول **الشرقية تأييدها لاعلان** الدولة الفلسطينية امثال المانيا **الشرقية وبولندا وايضا** نجد ان الصين ويوغسلافيا **والمجر ورومانيا قد اعترفا** بالدولة الفلسطينية . تجد ان **الصورة تختلف** بالنسبة لدول اوروبا الغربية التى اظهرت **صورة متحفظة** وان تباينت بين رافض مثل هولندا **وسويسرا وبين** مرحب مثل اليونان وإيطاليا والسويد **بينما مثلت فرنسا** كعادتها موقفا وسطا وان حمل عناصر **ايجابية . فقد صدر بيان** عن اجتماع المجموعة الأوروبية **الذى عقد فى « ٢١/١/٨٨ »** رحبت فيه بقرارات المجلس **الوطنى الفلسطينى** وقبوله قرارى الأمم المتحدة رقمى **٢٤٢ و ٣٣٨** كأساس لعقد المؤتمر الدولى فى الشرق **الأوسط .. ولم يتضمن** البيان اى اعتراف بالدولة **الفلسطينية . وقد** دعا البيان كافة الأطراف فى المنطقة الى **انتهاز الفرصة** للمساهمة فى التوصل الى حل سلمي **للنزاع العربى** الاسرائيلى .

[٦] رد الفعل للمجتمعات الدولية :

فقد جاءت معظم ردود الفعل للمجتمعات الدولية **مؤيدة ومعترفة بقيام** الدولة الفلسطينية ومنها الجامعة **العربية ومنظمة الوحدة** الأفريقية والمؤتمر الاسلامى فى **الوقت الذى اعلن** فيه بيريز دى كويلار الأمين العام **للأمم المتحدة** انه لابد من إجراء عدة اتصالات قبل ان **يفكر فى اية** مقترحات جديدة فى عملية السلام .

اهم التطورات التى شهدتها المنطقة :

كان لعدد من المستجدات التى شهدتها الساحه **الفلسطينية والعربية** اثرها الايجابى الواضح على سلوك **معظم الفصائل** الفلسطينية وعدم إنقسامها والتى كانت **وراء فشل محاولات** التسوية السابقة عامى ١٩٧٢ **و١٩٧٤ . فقد وافق** المتشددون خاصة جورج حبش زعيم **الجبهة الشعبية** لتحرير فلسطين على الالتزام بقرار **الاغلبية . وهذه** المستجدات هى :-

[١] الانتفاضة :

لاشك ان الانتفاضة اظهرت ان هناك ارضا فلسطينية **يعيش فوقها** حوالى مليون ونصف مليون فلسطينى تحت **الاحتلال العسكرى** . وهى الحقيقة التى تعزز قرارات **المجلس الوطنى** بإعلان الدولة الفلسطينية وتزيد من **مصداقية المنظمة** على الساحة الدولية . ولهذه سميت هذه **الدورة « بدورة الانتفاضة »** والتى اكدت سيطرة منظمة **التحرير الفلسطينية** وشعبيتها داخل الأراضى المحتلة **واظهرت ارتباط** الشعب فى الأرض المحتلة بالقيادة **الفلسطينية فأصبح** إمكان الاعلان والذى تدعمه هذه **الصلة التى اوجدتها** الانتفاضة وارتباطها بالمنظمة .

[٢] قرار فك الارتباط :

كان لقرار الملك حسين فى ٣١/٨/٨٨ بفك الارتباط إنهاء **لحياة الازدواجية** فى تمثيل الشعب الفلسطينى ودعما **لمنظمة التحرير** لتحتل موقعها فى اطار الجهود العربية **والدولية فى** معالجة القضية الفلسطينية . الا انه رتب **بالتالى مسئولية** جمة توجب على المنظمة القيام بها وتحمل **مسئولياتها كاملة** لملء الفراغ الادارى والقانونى الذى **خلفة قرار فك الارتباط** . وهو ماحتم ضرورة التحرك من **جانب المنظمة** وتحمل المسئولية من قبل جميع الفصائل **الفلسطينية وهو ما** اظهرتة دورة الانتفاضة الـ ١٩ **بالجزائر . فكان توافر** قدر من الوحدة الوطنية بين جميع **الفصائل الفلسطينية** لم يتوافر من قبل ، ولم يخرج عنه

سوى « أبو موسى » و « أبو نضال » واحمد جبريل وهم قلة . فكان إعلان الدولة الفلسطينية احد المكاسب الذى وفرته الوحدة الوطنية .

[٣] الوفاق الدولى :

كان لتغير الظروف الدولية والتى بدأت منذ تولى جورباتشوف عام ١٩٨٥ زعامة الاتحاد السوفيتى . ان برزت حالة من الوفاق بين القطبين الأمريكى والسوفيتى . وهو ما انعكس على العديد من المشكلات الاقليمية التى شهدت انفراجا ملحوظا عدا القضية الفلسطينية . فكانت اتفاقية جنيف بالنسبة للقضية الافغانية والمفاوضات التى تشهدها قضية انجولا حاليا ..

ونتيجة لهذا المناخ الدولى مع ما استجد على القضية الفلسطينية من تطورها . تمثلت فى الاعتراف الفلسطينى بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بالاضافة لاستمرار الانتفاضة كعامل كسب للرأى العام العالمى . لابد ان ينعكس هذا على القضية الفلسطينية ولو بمقدار محدود .

[٤] الانتخابات الاسرائيلية :

جاءت نتائج هذه الانتخابات لتعكس ظهور اليمين المتطرف من خلال حصول حزب الليكود والجماعات الدينية على غالبية مقاعد الكنيست الاسرائيلى من اهم الأحداث التى ستطرح نفسها على جهود التسوية السلمية وخاصة بعد هزيمة حزب العمل المؤيد لفكرة المؤتمر الدولى .

ومن خلال التطورات السابقة اعيد طرح القضية الفلسطينية من جديد على المجتمع الدولى لتتصدر اهتماماته وهو ماستعكسه الفترة القادمة . وفقا لما صرحت به مصادر فلسطينية مطلعة بان خطة السلام الفلسطينية فى المرحلة المقبلة وعقب اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ستتركز على ثلاث نقاط اساسية هى :-

[١] دعوة مجلس الأمن الدولى الى بحث الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تمهيدا لوضعها تحت اشراف قوات دولية تابعة للأمم المتحدة .

[٢] الدعوة الى بدء مفاوضات سلام عبر مؤتمر دولى للسلام تحضره الدول الخمس الدائمة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثل لحكومة فلسطينية .

[٣] استعداد الدولة الفلسطينية لاقامة اتحاد كونفيدرالى مع الاردن وقيام مؤسسات الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

ومن خلال هذه الخطة الفلسطينية يمكننا تبين واقع جديد فى المنطقة لابد أن يفرض نفسه على مختلف الأطراف المعنية بالصراع العربى الاسرائيلى فى مرحلته القادمة وخاصة مع استمرار الانتفاضة فى الارض المحتلة والتى يمدها اعلان الاستقلال بقوة دفع جديدة .

اثر اعلان الدولة الفلسطينية على جهود التسوية السلمية .

إن المسألة الأساسية ليست فى إعلان الدولة الفلسطينية بل فى توازن القوى الذى تشهده المنطقة حاليا وخاصة بعد صعود الجماعات الدينية الاسرائيلية الى جانب حزب الليكود اليمينى الرافض للسلام والمستعد للذهاب لأبعد اجراءات التطرف . والذى يوجب استمرار ودعم الانتفاضة لمقاومة هذا التطرف الاسرائيلى ، وعلى الجانب الآخر فان اعتراف الدولة بالدولة الفلسطينية سيشكل عاملا ضاغطا يضاف للعامل الأساسى المتمثل فى مقاومة الشعب الفلسطينى للاحتلال الاسرائيلى . وذلك من اجل تغيير موازين القوى بحيث تتمكن من دفع عجلة جهود التسوية السلمية .

ومع الترحيب الدولى الواسع باعلان الدولة الفلسطينية الذى لم يكن مفاجئا . وذلك لما سبقه من تحركات فلسطينية واسعة لاستطلاع اراء العديد من الدول والتى كانت ردودها فى مجملها مؤيدة للخطوة الفلسطينية . فكانت خطوة اعلان الدولة من جانب المجلس الوطنى الفلسطينى ، كخطوة حتمية أوجبتها مجموعة الأحداث المؤثرة على القضية الفلسطينية كقرار فك الارتباط مع الضفة الغربية بالاضافة للانتفاضة فى الارض المحتلة .

وعن جدوى الخطوة الفلسطينية فى سبيل عقد المؤتمر الدولى ، وبالتركيز على مواقف الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن . يمكننا تبين اختلاف الرؤية من جانب هذه الدول تجاه اعلان الدولة الفلسطينية وهو مايعكس ماستحتويه المرحلة القادمة من صدام بين اتجاهين اساسيين تمثلهما هذه الدول .

فالاتجاه الأول :

يمثله الاتحاد السوفيتى الذى اعترف بقيام الدولة الفلسطينية ليدعم هذا الاعلان وهو الأمر الذى انعكس فى جزء اسرائيلى تجاه الموقف السوفيتى وخاصة ان الصين وهى دولة من الدول الدائمة فى مجلس الأمن اعلنت اعترافا كاملا بالدولة الفلسطينية .

اما الاتجاه الثانى :

ويمثلة امريكا وبريطانيا : اما عن الموقف الأمريكى فيبقى محل انظار المجتمع الدولى وخاصة بعد غياب الشروط الثلاثة التى كانت تضعها امريكا مسبقا قبل بدء اية مفاوضات مع المنظمة وهو ماتحقق فى الدورة الـ ١٩

المجلس الوطنى الفلسطينى الذى قرر : (١) قبول قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . (٢) الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود وهو ما يتحقق من خلال الاعتراف بالقرار ١٨١ . (٣) نبذ الارهاب . لذا جاء القرار الأمريكى متحفظا بالرغم من رفض اعلان الدولة الفلسطينية الا انه ذكر ان هناك خطوات نحو الاعتدال من قبل المنظمة .

وهو مايوضح حرج الموقف الامريكى الذى يستوجب عليه الموازنة بين مصالحه الاستراتيجية مع اسرائيل وبين علاقاته مع الدول العربية . اذا ما أراد التحرك فى اتجاه السلام . اما عن بريطانيا فموقفها وان كان يقترب من الموقف الأمريكى الرافض لاعلان الدولة الفلسطينية الا انه تحرك خطوة للامام لاعتبار الموقف الفلسطينى يستحق التشجيع وحثها امريكا لاتخاذ موقف بناء تجاهه وعدم صد المبادرة الفلسطينية .

ويبقى الموقف الفرنسى الذى اظهر وجود عناصر ايجابية والذى يشكل موقفا وسطا بين الاتجاهين السابقين . وتعتبر فرنسا ملخصا للموقف الأوروبى بصورة عامة بتأييد اعلان الجزائر مع الامتناع عن الاعتراف بدولة فلسطين بحجة ان قوانين الدول الأوروبية لايتيح الاعتراف بدولة لا ارض لها .

ومن خلال تباين هذين الاتجاهين ومع اهمية الدور الامريكى الحاسم بالنسبة للخطوة الفلسطينية الجديدة فى المرحلة القادمة بالنسبة لامكانية التأثير على اسرائيل سنجد انه مع ماينتهجه الاتحاد السوفيتى من سياسة فعالة فى اتجاه اقامة علاقات افضل مع إسرائيل « يشهد الجانبان اجتماعات منذ يوليو الماضى » . وهو مايعتقد معه ان جورباتشوف قد وضع موسكو فى مكانة تؤهلها للقيام بدور فعال فى اية تسوية مقبلة فى الشرق الأوسط فيعتقد الاتحاد السوفيتى انه يمكنه التأثير على الحكومة الاسرائيلية . فإسرائيل تريد استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيات اليها وبأعداد كبيرة كما انها تريد من موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية معها . وهى اوراق يحتفظ بها الاتحاد السوفيتى للفترة القادمة .

ومن خلال الموقف الأمريكى الحرج . فى المرحلة القادمة والموقف السوفيتى المؤيد مع الترحيب الأوروبى المتحفظ على الخطوة الفلسطينية والذى سيشهد المزيد من التطور خلال الفترة القادمة بالاضافة لنتيجة الانتخابات الاسرائيلية التى عكست ازدياد موجة التطرف الاسرائيلى من خلال صعود اليمين الاسرائيلى المتطرف وبروز الجماعات الدينية الاكثر تطرفا والتى ستقاوم اية خطوة فى اتجاه الضغط عليها لمقابلة الخطوة الفلسطينية . وهو مايعكس مدى صعوبة وطول المرحلة القادمة التى بدأت باعلان الدولة الفلسطينية وستتركز اهم محددات هذه الفترة على ضرورة استمرار الانتفاضة ودعمها من جانب الدول العربية مع موقف عربى محدد بشكل عامل ضغط على الادارة الأمريكية الجديدة للتحرك لمقابلة الخطوة الفلسطينية .

فطبقا للقرار ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧ واعلان المجلس الوطنى الموافقة عليه .. وبذلك يعترف باسرائيل ضمنيا على اساس قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ والذى يقضى بتقسيم ارض فلسطين الى دولة عربية واخرى يهودية والذى تستمد إسرائيل شرعيتها الدولية منه .

وبذلك سارت المنظمة مسافة طويلة بعيدا عن الميثاق الفلسطينى فى صياغته الأولى الموقع عام ١٩٦٤ تجاوبا مع الظروف الدولية والاقليمية . ومع ذلك فيمكننا تعديد بعض المكاسب التى تحققت باعلان الدولة الفلسطينية وهى :-

(١) ازاحة القناع الاسرائيلى وكشف ما يخفيه من نوايا استيطانية .

(٢) حسم قضية هامة تسببت فى كثير من معارك الماضى القريب بين فصائل المقاومة ومنعت تدخل بعض الدول فى الشئون الداخلية للفلسطينيين لتحقيق مصالحها .

(٣) تحقيق استثمار الانتفاضة التى اكتسبت دافعا معنويا وسياسيا جديدا .

وفتح جبهة صراع دائمة وبشكل دولى بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

(٤) مع وجود اقلية داخل اسرائيل تنادى باقامة دولة فلسطينية الى جانب الدولة الاسرائيلية تزايد هذا الاتجاه خاصة بعد اعتراف الدولة الفلسطينية بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير . وخاصة مع استمرار الانتفاضة التى تشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل وهو ما دعا العديد من الشخصيات ودعاة السلام الاسرائيليين امثال ابى ناتان للقول « إن الوقت اصبح مناسبا من اى وقت سابق للبدء فى مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير » .

الا انه يبقى مع هذه المكاسب التى تحققت باعلان الدولة الفلسطينية ومع ماقدم من اعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ الذى يعد اكثر مايمكن ان يقدم واتباعها سياسة الامر الواقع تبقى الخطوة التى سيقدم عليها الاسرائيليون وإلا وكما ذكر عرفات « إذا ما جوبهت بالرفض فإننى مثلما دعوت الفلسطينيين للاعتدال

سأدعو المجلس الوطنى وقتها ان هذا الاعتدال لامردود **له ووقتها سيعرف** العالم ان انصار القهر والظلام فى **اسرائيل سيتحملون** مسئولية ماسوف يحدث » . ولتبقى **هذه الكلمة فى ذهن** كافة الأطراف المعنية بالقضية **الفلسطينية** .

ووسط هذه التطورات المتلاحقة التى أفرزتها الانتفاضة . جاء خطاب عرفات بجنيف فى ١٢/١٣ الماضى ليؤكد من جديد ومن خلال مبادرة فلسطينية ماسبق أن اتفق عليه فى المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير من ضرورة عقد المؤتمر الدولى كسبيلا لتسوية لتسوية القضية الفلسكينية . وتجىء هذه المبادرة الفلسطينية وماحققته من تعاطف دولى لجانبها تتويجا لانتصار الجانب المعتدل داخل المنظمة وللدبلوماسية الفلسطينية . لتشهد الساحة الفلسطينية تطورين كبيرين . تمثل الأول فى بدء الحوار من قبل الأدارة الأمريكية مع منظمة التحرير .

والثانى شهدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أصدر بيريز دى كويلار السكرتير العام أمرا باستبدال مقعد ولافته منظمة التحرير بمقعد ولافته فلسطين . وقد اتخذ قرار منح فلسطين مقعدها كمراقب بأغلبية ١٠٤ صوت ومعارضة أمريكا واسرائيل وأمتناع ٣٦ دولة بينها النمسا واليابان ودول الجماعة الاوروبية . بينما حظى القرار الثانى الخاص بمبادىء السلام والداعى للأعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وأنسحاب اسرائيل لحدود ١٩٦٧ وضرورة عقد المؤتمر الدولى تحت أشراف الأمم المتحدة ، بتأييد ١٣٨ دولة بينها دول أوروبا الغربية وعارضته أمريكا واسرائيل وأمتناع دولتان عن التصويت

الا أنه يبقى مع هذه المكاسب التى تحققت بأعلان الدولة الفلسطينية ومع ماقدم من أعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وبحق اسرائيل فى أقامة دولتها بعد هذا أكثر مايمكن ان يقدم . ومع أفتراض صدق النية الأملايكية فى بدء حوار فعال مع المنظمة . تبقى الخطوة التى سيقدم عليها الاسرائيليون . وهو مايحتم ضرورة الاستفادة من هذه التطورات الايجابية التى تشهدها القضية الفلسطينية من جانب الدول العربية فى تصعيد الضغط على اسرائيل من خلال استمرار دعم الانتفاضة وتعبئة القوى الدولية .





الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط

عماد جاد

أسفرت انتخابات الرئاسة الامريكية التى جرت فى الثامن من نوفمبر الماضى لاختيار الرئيس الحادى والاربعين عن فوز المرشح الجمهورى جورج بوش ليستمر الجمهوريين فى السيطرة على مؤسسة الرئاسة الامريكية للدورة الثالثة على التوالى بعد فوز ريجان فى انتخابت ١٩٨٠ و ١٩٨٤ .

وتثير الانتخابات الامريكية أكثر من قضية فى آن واحد من بينها اسباب هذا الفوز وانعكاساته على صراع الشرق الأوسط وبيان حدود ومدى الدور الذى لعبه الصوت العربى فى هذه الانتخابات فى المعسكرين الجمهورى والديمقراطى والذى تجسد بتعيين جون سنونو اللبنانى الاصل فى منصب كبير موظفى البيت الأبيض .

وقبل الخوض فى غمار هذه القضايا بالتفصيل سوف نتعرض لطبيعة العملية الانتخابية فى الولايات المتحدة مع التركيز على خصوصية الانتخابات الأخيرة .

(١) طبيعة انتخابات الرئاسة الامريكية :

تمر انتخابات الرئاسة الامريكية بمرحلتين هما الانتخابات الاولية أو التمهيدية والانتخابات النهائية .

(أ) الانتخابات الاولية : والتى تتم داخل كل حزب لأختيار مرشح الحزب لخوض الانتخابات النهائية . ويعبر المواطنون من خلالها عن تفضيلاتهم لأحد المرشحين الذين يريدون الحصول على ترشيح الحزب أو للمندوبين المحتملين الذين قد يلتزمون بتأييد مرشح معين فى بعض الولايات .

ويأتى بعد ذلك مؤتمر الحزب فى الولايات حيث يعقد المواطنون الذين ينتمون الى الحزب اجتماعات فى مقاطعتهم المحلية ويختارون ممثلين يتعهدون بتأييد احد المرشحين على المستوى القومى . ويعقد هؤلاء الممثلين فى النهاية اجتماعا على مستوى الولاية لأختيار ممثل الولاية فى المؤتمر القومى للحزب . وفى هذا المؤتمر يتم اختيار المرشح الذى يخوض الانتخابات بأسم الحزب مع محاولة توحيد الصفوف وحشد التأييد وراء هذا المرشح لاسيما من قبل منافسيه فى الانتخابات الاولية .

ويعقد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى فى يوليو بمدينة اتلانتا بولاية جورجيا ، اما الحزب الجمهورى فيعقد مؤتمره القومى فى اغسطس فى مدينة نيو اوليانز بولاية لويزيانا .

(ب) الانتخابات النهائية : وتجرى فى نوفمبر بين مرشحى الحزبين حيث يتوجه الناخبين الى صناديق الانتخاب لأختيار الرئيس ونائبه على بطاقة واحدة وأختيار اعضاء مجلسى الكونجرس . ويتم حساب الاصوات فى هذه الانتخابات على اساس الوزن النسبى الممنوح لكل ولاية من الولايات الخمسين كما يوضح الجدول التالى :

ويتم حساب الاصوات بإعطاء اصوات الولاية كاملة للمرشح الذى يحصل على اغلبية اصوات هذه الولاية ويحتاج المرشح الى ٢٧٠ صوتا ـ على الأقل من بين ٥٣٨ صوتا ـ للفوز بالرئاسة ومن هنا يمكن فهم الفارق بين اجمالى اصوات المجمع الانتخابى التى يحصل عليها الفائز وبين عدد الاصوات المباشرة التى يحصل عليها .

(٢) انتخابات ١٩٨٨ :

تميزت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ بخصوصية خلافه رئيس جمع بعض صفات القيادة الكارزمية ومن هنا كانت صعوبة الأختيار فى البداية بين مرشحى الحزبين داخل كل حزب فى البداية ـ وان كان ذلك اقل نسبيا فى المعسكر الجمهورى ـ ثم بين مرشح كل حزب فى النهاية .

(أ) **الانتخابات الاولية** : ويمكن القول ان هذه الانتخابات اتسمت بعده خصائص تميزها عن سابقتها وهى :ـ

مسلسل	الولاية	قوتها التصويتية		الولاية	قوتها التصويتية
(١)	كاليفورنيا	٤٧	(٢٦)	ايوا	٨
(٢)	نيويورك	٣٦	(٢٧)	اوكلاهوما	٨
(٣)	تكساس	٢٩	(٢٨)	كارولينا الجنوبية	٨
(٤)	بنسلفانيا	٢٥	(٢٩)	اريزونا	٧
(٥)	الينوى	٢٤	(٣٠)	كنساس	٧
(٦)	اوهايو	٢٣	(٣١)	ميسيسى	
(٧)	فلوريدا	٢١	(٣٢)	اوريجون	٧
(٨)	متشيجان	٢٠	(٣٣)	اركنساس	١
(٩)	نيوجرسى	١٦	(٣٤)	فرجينيا الغربية	٦
(١٠)	ماساسوستش	١٣	(٣٥)	نبراسكا	٥
(١١)	كارولينا الشمالية	١٣	(٣٦)	يوتا	٥
(١٢)	فرجينيا	١٢	(٣٧)	نيومكسيكو	٥
(١٣)	جورجيا	١٢	(٣٨)	هاواى	٤
(١٤)	انديانا	١٢	(٣٩)	ايداهو	٤
(١٥)	ويسكونسن	١١	(٤٠)	مين	٤
(١٦)	تنسى	١١	(٤١)	مونتانا	٤
(١٧)	ميسورى	١١	(٤٢)	نيفادا	٤
(١٨)	لويزيانا	١٠	(٤٣)	نيوهامبشير	٤
(١٩)	ميريلاند	١٠	(٤٤)	رود ايلاند	٤
(٢٠)	مينسوتا	١٠	(٤٥)	الاسكا	٣
(٢١)	واشنطن	١٠	(٤٦)	ديلاور	٣
(٢٢)	الباما	٩	(٤٧)	مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة)	٣
(٢٣)	كنتكى	٩	(٤٨)	داكوتا الشمالية	٣
(٢٤)	كلورادو	٨	(٤٩)	داكوتا الجنوبية	٣
(٢٥)	كونكتيك	٨	(٥٠)	فيرمونت	٣
		٨	(٥١)	وايمونج	٣

الاجمالى

(١) غياب قضايا الشرق الأوسط

(٢) ظاهرة جيسى جاكسون

(٣) بدايات جنينية للتأثير العربى .

(١) غياب قضايا الشرق الأوسط :

حيث غابت قضايا الشرق الأوسط من الحملات التمهيدية فى المعسكرين الجمهورى والديمقراطى - لأول مرة - حتى فبراير ١٩٨٨ حيث تجنب المرشحون - دون استثناء - اثارة هذه القضايا وهو الامر الذى يمكن تفسيره بعوامل عدة على رأسها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وما خلفته من اثار على الرأى العام الامريكى نتيجة التغطية الاعلامية الصادمة . كذلك ماخلفته فضيحة ايران -جيت من اثار على المجتمع الامريكى وسيادة احساس لدى قطاعات واسعة منه بمسئولية اسرائيل عن توريط الولايات المتحدة فى هذه الفضيحة . هذا بالأضافة الى بروز البدايات الجنينية لتأثير العرب الامريكيين فى هذه الانتخابات . وعندما بدأ المرشحون فى التعرض لقضايا الشرق الأوسط - لاسيما الصراع العربى الاسرائيلى - برز على السطح بعض المظاهر الايجابية فى المعسكرين . ففى المعسكر الديمقراطى كان جاكسون يرفع لواء حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ويؤيد اقامة الدولة[٥٣٨] الفلسطينية وفى المعسكر الجمهورى اعلن بوش رفضه للاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ورفضه لاستمرار السيطرة الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة .

(٢) ظاهرة جاكسون :

تستحق ظاهرة جاكسون التأمل والدراسة لما حققه هذا المرشح الاسود من تقدم واضح اثناء الانتخابات الاولية . فهو اول مرشح اسود يخوض معركة الانتخابات الاولية ويحرز تقدم واضح بعد ان كان مجرد اعلانه نيته عن الترشيح بمثابة نكتة مثيرة للضحك فى الشارع الامريكى عام ١٩٨٤ ضد الرئيس ريجان . وقد بدأ تأثيره يتضح بعد حصوله فى هذه الانتخابات على تأييد ١٨,٣ مليون صوت جاءت ٨٠٪ منها من السود الامريكيين . وعاد جاكسون فى انتخابات ١٩٨٨ بحسابات جديدة إذ انه نجح فى توسيع قاعدته الانتخابية ليعلن انها تضم السود وجميع الاقليات والعاطلين والعاملين فى القطاعات المنهارة والمزارعين الذين يعانون من صعوبات بيع محاصيلهم ومدمنى المخدرات وقد نجح جاكسون فى دفع هؤلاء الى تسجيل انفسهم كناخبين وحثهم على الذهاب الى الصناديق يوم الانتخابات . كذلك لجأ جاكسون الى توظيف خلفيته واصوله الطبقية

المتدهورة . لاكتساب المزيد من القوة مع استحداث نظام جديد فى الدعاية الانتخابية يعتمد على التحرك الشخصى المكثف بأدنى تكاليف ممكنة فضلا عن استغلاله بذكاء للاعلان المجانى من خلال المناظرات مع الخصوم . واستخدم جاكسون أيضا بذكاء شديد بشرته السوداء فى جذب الناخبين حيث كان يردد فى حملاته الانتخابية ... عندما لايرشحنى احد لأن لون بشرتى اسود فأن ذلك ليس بيدى ، وانما بيد الله الذى خلقنى على هذه الصورة التى افخر بها وأرضى عنها كل الرضا .

ودشن جاكسون نفسه كنقيض لنظام ريجان . إذ طرح نفسه رمزا لكل القوى التى اضيرت من رخاء ريجان الذى افاد شركات وولايات الشمال واضيرت السود والمستفيدين من التأمين الاجتماعى والخدمات الحكومية وعمال الصناعات الذين اضارتهم الثورة الصناعية الثالثة التى اطلقها ريجان . ومن ثم تلقف جاكسون هذه القطاعات وجعل منها قاعدته الانتخابية .

كذلك لجأ جاكسون للعرب الامريكيين ودفعهم الى التورط فى العمل السياسى وجعل احدهم - جيمس زغبى - مستشارا له وطلب منهم ان يكونوا أكثر ايجابية فى ابراز قضاياهم وخاصة قضية فلسطين والدعوة لتحقيق السلام فى المنطقة على اسس عادلة .

- اسباب تقدم جاكسون فى بداية الحملة الاولية : حقق جاكسون تقدما ملحوظا فى بداية حملة الانتخابات التمهيدية والذى يجد تفسيره بالاضافة الى ماسبق ذكره من نجاحه فى توسيع قاعدته الانتخابية - فى الحسابات الخاطئة لمنافسيه فى المعسكر الديمقراطى حيث تجاهل هؤلاء المرشحين جاكسون لاعتقادهم فى ضعف مركزه لأن المجتمع الامريكى غير مستعد للتصويت لمرشح اسود بالاضافة الى خوفهم من الاتهام بالعنصرية فى حالة الهجوم عليه . وقد استفاد جاكسون كثيرا من هذه الحسابات حيث حصل على العديد من النقاط على حساب هؤلاء المرشحين الذين تورطوا فى الاتهامات المتبادلة فسقط جيبهارت وجور وغيره من المرشحين وبقيت المنافسة بين جاكسون ودوكاكيس .

هنا شعرت قيادات الحزب الديمقراطى بخطورة جاكسون الذى وضعه الحزب كرمز - صغير الحجم - لجذب اصوات السود . ومن هنا بدأت الحملة ضده من داخل الحزب الديمقراطى حيث تنوعت سبل محاربته - بأستثناء اثارة قضية اللون حتى لاتوصم بالعنصرية - وكانت على رأس هذه الوسائل اتهامه بمعاداة اسرائيل وتحيزه للعرب واتهامه باليسارية والصداقة لفيدل كاسترو زعيم كوبا . وقد حاول جاكسون من جانبه تلافى هذه الحملة فعدل من لهجته المؤيده للشعب الفلسطينى

وعندما واصل اليهود حملتهم ضده عاد ليؤكد تأييده لمنظمة التحرير واصراره على تغيير السياسة الامريكية التى ترفض التفاوض مع منظمة التحرير ، واعلان تأييده لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وضمان حقوق الشعب الفلسطينى .

- الاقلية اليهودية وظاهرة جاكسون :

يمكن القول ان حملة الانتخابات التمهيديه قد سارت ضد افضليات الاقلية اليهودية من بين مرشحى الحزبين . فأفضليات الاقلية اليهودية على المعسكر الجمهورى كانت جاك كيمب ، بات روبرتسون ، بروس بابيت ، روبرت دول ، جورج بوش . وعلى المعسكر الديمقراطى كانوا يفضلون البرت جور ، جارى هارت ، جيبهارت ، بول سايمون ثم دوكاكيس اما جاكسون فهو ضده تماما .

ومع اقتراب انتهاء الانتخابات التمهيدية سقط كل المفضلين لدى الاقلية اليهودية حيث حسم بوش الموقف فى المعسكر الجمهورى واستمر الصراع بين دوكاكيس وجاكسون فى المعسكر الديمقراطى الامر الذى يعنى صراع بين آخر تفضيلاتهم وبين عدوهم ومن ثم القوا بأنفسهم وراء دوكاكيس وتزعموا حملة ضد جاكسون قادها عمدة نيويورك اليهودى ادوارد كوتش الذى صرح بأن اليهودى الامريكى الذى يعطى صوته لجاكسون سيكون مجنونا لأن جاكسون عانق عرفات فهو عدو لاسرائيل لهذه الاسباب وغيرها تراجع جاكسون وحسم دوكاكيس الصراع لصالحه ليمثل الحزب الديمقراطى فى انتخابات الرئاسة فى ٨ نوفمبر .

- جاكسون ومستقبل الميراث الانتخابى الامريكى :

من المسلمات فى انتخابات الرئاسة الامريكية ان هناك ثلاث شروط ضمنية لابد من توافرها فى المرشح للرئاسة الامريكية وهى مايرمز لها بـ W.AS.P اى ان يكون المرشح ابيض (W) وانجلوساكسونى (As) وبروتستانتى (P) . وقد استمرت هذه الشروط ولم يخرقها سوى الرئيس الراحل جون كيندى الذى كان كاثوليكيا .

ومن هنا يمكن التساؤل : إذا كان كيندى قد كسر أحد اعمدة الميراث الانتخابى فى الستينات فهل يتمكن جاكسون فى ذلك فى التسعينات؟

ان ذلك يتوقف على مدى قبول المجتمع الامريكى لذلك ، فاذا كان هذا المجتمع قد قبل فى حالة كيندى ان يكون الرئيس كاثوليكيا فانه لن يقبل - على الأقل فى مدى عقد زمنى - ان يكون رئيسه اسود محطما الركنين الأول والثانى من الميراث حيث ان جاكسون اسود وجذوره بعيدة عن الانجلوساكسون . ويرجع رفض المجتمع

الامريكي لذلك لوجود ميكانزمات العنصرية فى الجنوب والتى لاتزال متأججة هناك .

هذا فى الوقت الذى يحتاج فيه كسر هذا الميراث الى مدى زمنى طويل . فالامريكي الاسود لم يحصل على حق التصويت سوى عام ١٩٦٠ بعدها اندفع الى الترشيح لمناصب اعضاء المجالس البلدية والبرلمانات المحلية ثم الوظائف العامة ومناصب العمد وحكام الاقاليم وعضوية مجلسى الكونجرس الى ان جاء جاكسون عام ١٩٨٤ ليكون أول امريكى اسود يدخل انتخابات الرئاسة التمهيدية والتى خرج منها سريعا . ثم عندما عاد عام ١٩٨٨ وقطع شوطا اطول فى السباق وكان آخر المرشحين الديمقراطيين سقوطا امام دوكاكيس . وقد عبر الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون عن مجمل ذلك بقوله ان البيت الأبيض حتى الآن والى نهاية القرن ليس مستعدا لاستقبال رئيس اسمر ، فالشعب يؤيد افكار جاكسون ومع ذلك لن ينتخبه بالرغم من انه افضل المرشحين فى الحزبين لأن افضل المرشحين ليس بالضرورة هو الذى ينتخبه الشعب مؤكدا ان بشرته السوداء تقف كعائق امام الفوز الآن .

وهكذا تبقى ظاهرة جاكسون فى النهاية ظاهرة لتمثل السود والاقليات المختلفة فى المجتمع الامريكي والقطاعات المهمشة هناك ولتلفت الانظار الى مكانه هذه الفئات وقدرتها المستقبلية فى التأثير على النظام الانتخابى وعلى ميراثه .

(٣) بدايات جنينية للتأثير العربي :

يمكن القول ان الانتخابات التمهيدية شهدت بدايات جنينية للتأثير العربى على الانتخابات الامريكية : فدور العرب الامريكيين (٣,٥ مليون عام ١٩٨٧) بدأ فى التبلور بوضوح فى هذه الانتخابات وبدأ جهدهم يتحول من مجرد الرد على الدعاوى الصهيونية الى جهد ايجابى بتأييد مرشح ما والتصويت له .

ففى الحزب الديمقراطى تبنى العرب جاكسون الذى استقطب معظم اصواتهم لاسيما وان مستشاره عربى الاصل (جيمس زغبى) وبرز دور العرب فى حصول جاكسون على ٥٥٪ من اصوات ولاية متشيجان الذى يقطن بها نحو ربع مليون امريكى من اصل عربى . وعندما سقط جاكسون اتجهت معظم هذه الاصوات الى بوش فى محاولة لتدعيمه ضد دوكاكيس الذى القى اليهود بثقلهم ورائه وفى المعسكر الجمهورى لعب العرب الامريكيون دورا ملحوظا فى دعم جورج بوش وتكفى الاشارة هنا الى الدور الذى لعبه حاكم ولاية نيوهامبشير جون سنونو فى انجاح بوش فى ولايته وهو ماعبر عنه بوش فى تعيين سنونو فى منصب كبير موظفى البيت الابيض وهو اعلى منصب يحصل عليه امريكى من اصل عربى على الاطلاق .

كذلك ترك الصوت العربى بصماته الواضحة فى المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى فى مدينة اتلانتا فى ٧/٢٠ حيث ناقش المؤتمر ـ لأول مرة فى تاريخ انتخابات الرئاسة الامريكية ـ اقتراحا قدمه جيمس زغبى بتأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وعلى الرغم من عدم طرح الاقتراح للتصويت تجنبا لحدوث انقسام داخل المؤتمر . الا ان مجرد عرض هذا الاقتراح يمثل تقدما فى صالح القضية الفلسطينية لاسيما وان استطلاعا للرأى اجرى اظهر تأييد ٣٥٪ من المندوبين لهذا الاقتراح مع معارضة ٥٥٪ منهم وهو الامر الذى يمكن ان يحرز مزيد من التقدم مستقبلا .

وفى نهاية التعرض للانتخابات التمهيدية يمكن القول ان مواقف وبرامج المرشحين الفائزين ـ بوش فى الجمهورى ودوكاكيس فى الديمقراطى ـ كانت تتسم باعتدال الجمهورى نسبيا هو ما يتضح من مواقف المرشحين من الجدول التالى :ـ

الانتخابات النهائية :

شهدت فترة ماقبل الانتخابات النهائية تأرجح الرأى العام الامريكى مابين المرشح الجمهورى والديمقراطى ربما لعدم وجود فوارق شخصية جوهرية بينهما . ففى الوقت الذى جذب فيه دوكاكيس اصوات النساء عين بوش وان كويل (٤١ عاما) نائبا له نجح فى استقطاب بعض هذه الاصوات النسائية . وفى الوقت الذى القى فيه اليهود بثقلهم وراء دوكاكيس القت قطاعات أخرى من ابناء الاقليات ـ كالعرب ـ بثقلهم وراء بوش الذى بدأ يستقطب الناخب الامريكى بعد مناظرته الثانية مع دوكاكيس فى ١٠/١٣ والتى كشف فيها انعدام خبرة ومهارة دوكاكيس .

وقد جاءت استطلاعات الرأى العام منذ مارس ١٩٨٨ لتشير الى هذا التأرجح الذى حسمه بوش لصالحه فى النهاية

فوز جورج بوش :

اسفرت الانتخابات التى جرت فى الثامن من نوفمبر عن فوز بوش بـ ٤٢٦ صوتا من اصوات المجمع الانتخابى البالغة ٥٣٨ مقابل حصول دوكاكيس على ١١٢ صوتا . وقد حصل بوش على اصوات ٤٠ ولاية أو ٤٥,٢٥٤,٨٥٧ صوتا من اصوات الناخبين مقابل ٣٨,٥٩٥,٢٧٧ صوتا لدوكاكيس بنسبة ٥٤٪ الى ٤٦٪ وقد فاز دوكاكيس بعشرة ولايات بالاضافة الى واشنطن العاصمة وهذه الولايات هى نيويورك (٣٦)

القضيــــة	بوش	دوكاكيس
١ ـ العلاقة مع اسرائيل	ـ علاقات استراتيجية جوهرية لابد من تدعيمها	دعم اسرائيل بدون حدود .
٢ ـ عملية الســلام	ـ تكون بالمفاوضات المباشرة على غرار كامب ديفيد	مفاوضات مباشرة على غرار كامب ديفيد
٣ ـ الدولة الفلسطينية المستقلة	لا	لا
٤ ـ الموقف من منظمة التحرير	لاتعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ « الارهاب »	لاتعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقرارى ٢٤٢و ٣٣٨ ونبذ «الارهاب»
٥ ـ القدس	معارضة ضمها لاسرائيل يتحدد مستقبلها من خلال عملية التفاوض	الاعتراف بها كعاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها
٦ ـ مستقبل الارض المحتلة	لايمكن لاسرائيل ان تستمر فى السيطرة عليها عسكريا مع رفض ضمها الى اسرائيل	تتحدد من خلال المفاوضات مع المطالبة بتعديل الحدود . فلا عودة الى حدود ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧

ماساسوستش (١٣) ويسكونسن (١١) مينسوتا (١٠) واشنطن (١٠) ايوا (٨) اوريجون (٧) فرجينيا الغربية (٦) هاواى (٤) رودايلاند (٤) واشنطن العاصمة (٣) .

ـ تفوق الديمقراطيون فى انتخابات الكونجرس : ففى الوقت الذى فاز فيه المرشح الجمهورى بالرئاسة ، احكم الديمقراطيون سيطرتهم على مجلسى الكونجرس بحيث يمكن القول ان الناخب الامريكى عمد الى احداث توازن بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية فأسفرت هذه الانتخابات عن تدعيم سيطرة الديمقراطيون على مجلس الشيوخ فحصلوا على ٥٦ مقعدا من ١٠٠ مقعد مقابل ٥٤ فى انتخابات ١٩٨٤ وحصلوا على ٢٥٥ مقعدا فى مجلس النواب من بين ٤٣٥ مقعد بزيادة قدرها ٤ مقاعد فى انتخابات ١٩٨٤ .

فوز بوش وقضايا السلام فى الشرق الأوسط

يمكن القول ان بوش لايمثل خروجا على السياسية الامريكية فى عهد ريجان وإذا كان فوزه قد احدث صدى طيب لدى معظم البلدان العربية لاعتدال مواقفه بالمقارنة بدوكاكيس وللدور الذى لعبه اثناء توليه منصب نائب

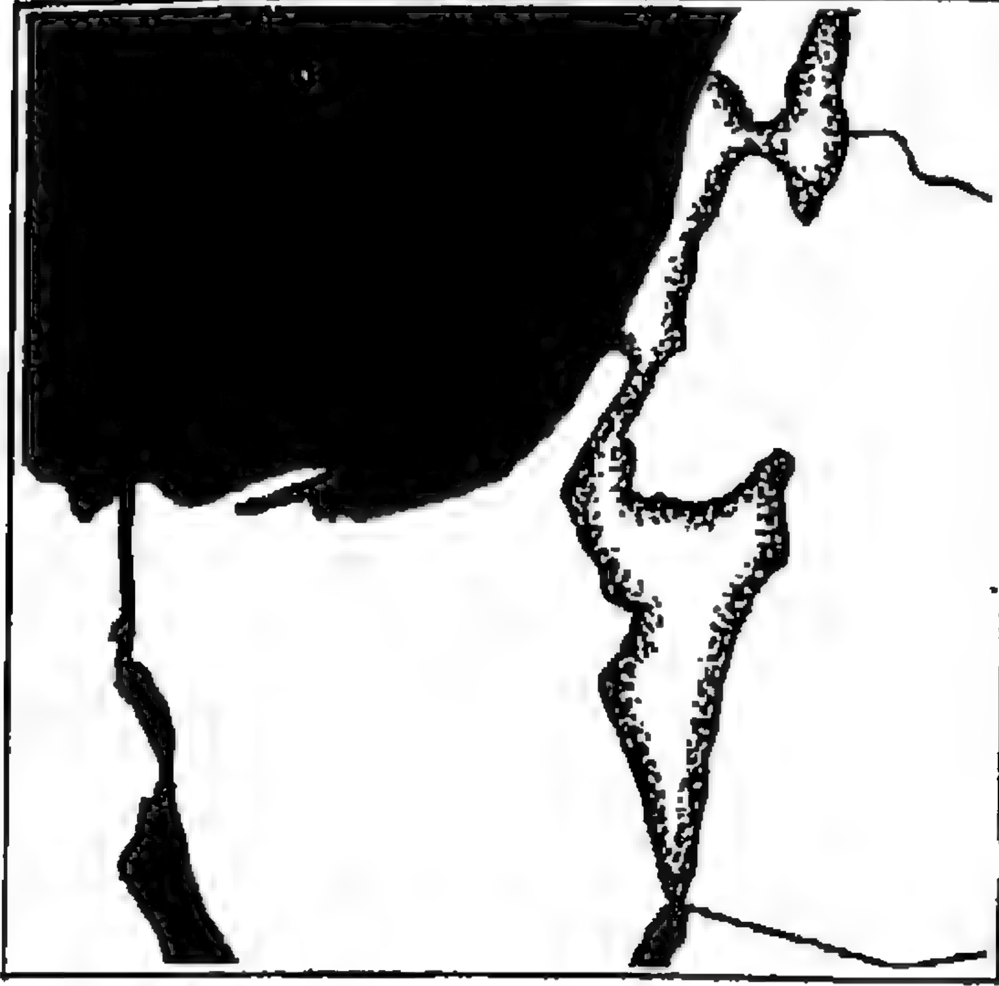
الشهر	بوش ٪ من الاستطلاع	دوكاكيس ٪ من الاستطلاع
مارس	٤٥	٥٠
ابريل	٣٩	٥٠
مايو	٤٠	٥٣
اغسطس	٤٧	٤٨
سبتمبر	٤٧	٤٢
اكتوبر	٥٤	٤١
مطلع نوفمبر	٥١	٤٤

الرئيس ٨١ ـ ١٩٨٨ ـ فى تزعم جناح ادانة اسرائيل بسبب قصف المفاعل العراقى (١٩٨١) وغزو لبنان (١٩٨٢) وتورط الولايات المتحدة فى فضيحة ايران جيت وفى معارضة السياسة الامريكية التى تعارض بيع اسلحة متقدمة للعرب .. الخ .

فان الواقع يشير الى وجود ثوابت فى السياسة الامريكية لايمكن لبوش ان يتجاوزها وعلى رأسها رفض الدولة الفلسطينية المستقلة ورفض التفاوض مع منظمة التحرير مالم تستجب للشروط الامريكية السابق ذكرها .

ويمكن القول ان اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى ـ فى نوفمبر ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ و معارضة الارهاب (مع التمسك بالكفاح المسلح) يمكن ان يضع هذه الثوابت موضع الأختبار والذى يمكن القول ان الادارة الامريكية سوف تبحث ـ فى جذور ثوابتها السياسية تجاه قضايا الشرق الأوسط ـ عن حجج أخرى بديلة لعدم الاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها .

ومن ثم يمكن القول انه فى اطار تولى بوش وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى مع التغييرات الجديدة فى ادارة بوش وقدوم بعض المقربين من العالم العربى وبعض ذوى الاصول العربية ـ جون سنونو ـ انه لايستبعد حدوث تقدم فى الموقف الامريكى الذى لن يتنازل عن ثوابته وذلك من خلال الحصول على بعض التنازلات من العالم العربى فيما يتعلق بطبيعة وحدود ووظيفة واطراف المؤتمر الدولى وهى احتمالات تطرح ذاتها على الصعيد الامريكى وتحد منها صعود اليمين المتطرف فى اسرائيل بزعامة شامير . □



الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية

علاء سالم

قام الناخبون الاسرائيليون ويقدر عددهم ٢,٨٩٤,٢٧٦ يهوديا ٢٤٠,١٧٢ عربيا ٤٨ ، في مطلع شهر نوفمبر ١٩٨٨ بالادلاء بأصواتهم في ٤٨٤٠ مركز اقتراع منتشرة في جميع انحاء اسرائيل لانتخاب أعضاء الكنيست الثاني عشر وبلغت نسبة التصويت ٨٠٪ تنافست في هذه الانتخابات البرلمانية ٢٧ قائمة تمثل كافة الاحزاب والاتجاهات الاسرائيلية بعد أستبعاد قائمة حركة كاخ في شهر اكتوبر الماضي من دخول الانتخابات* نجحت ١٥ قائمة في الفوز بعدد مقاعد الكنيست التي تبلغ ١٢٠ مقعدا . ويمكن تقسيم القوائم التي تنافست في هذه الانتخابات الى خمس قوائم هي :

١ ـ **قوائم اليمين الاسرائيلي** وتشمل الليكود هتحيا تسومت ، موليدت وحصلت على ٤٦ مقعدا .

٢ ـ **قوائم اليسار الاسرائيلي** وتشمل العمل ومابام وشينوي والشيوعيين وحصلت على ٤٨ مقعدا .

٣ ـ **قوائم الاحزاب الدينية** وتشمل شاس ، المفدال اجودات اسرائيل ، راية التوراه وحصلت على ١٨ مقعدا .

٤ ـ **القوائم العربية** وتشمل حركة حقوق المواطن « راتس » والقائمة التقدمية للسلام ، الحزب الديمقراطي العربي وحصلت على ثمانية مقاعد .

٥ ـ القوائم المستقلة وهي قوائم محلية تفشل عادة في الحصول على نسبة ١ ٪ التي تؤهلهم للدخول في عملية توزيع المقاعد كما يوضح جدول (١)

جاءت انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ غير حاسمة لأي من **الحزبين الكبيرين** تكتل الليكود والمعراخ . وصف **وايزمان الوزير بلا** وزارة نتائجها . بأن ماحدث كان **صراعا بين الحمقى** والعجزة . فازت فيه الجماعة **الأولى** « . **أما بينامين نيتانياهو** السفير السابق لاسرائيل **في الأمم المتحدة وعضو الليكود** البارز فقال « أنني سعيد **ولكني أشعر بكثير من خيبة الأمل** » . بينما قالت وكالة **فرانس برس ان المهزومين** الأربعة الكبار في الانتخابات **الاسرائيلية هم السلام** ، شيمون بيريز ، النظام البرلماني **والعلمانية الاسرائيلية** .

اذا كان الليكود قد عكس بعض التفاؤل ازاء نتيجة **الانتخابات . بينما** في الجانب الأخر شهد حزب العمل **حالة من الاضطراب** . بينما يواجه زعيمه بيريز معضلة **وتحديات متزايدة** لزعامته في اعقاب هزيمة الحزب في **الانتخابات البرلمانية** ، حيث اعلن رابين في ١١/٤ ان **قيادة حزب العمل** يجب ان تناقش الاسباب الحقيقية **لنتائج الاقتراع وقال** « ان الانباء عن ان هجوم أريحا **افقدنا مقعدين أو ثلاثة** خاطئة ولا أساس لها . في اليوم **التالي بدأ ياكوف تزور** وزير الاستيطان العمالي اكثر **وضوحا عندما أعلن** انه يتعين على حزب العمل أجراء **اصلاح جذري بعد** فشل استراتيجيته الانتخابية . **وأشار ياكوف تزور** ايضا الى ان الحملة الانتخابية التي **خاضها حزب العمل** تركزت كثيرا على شخص بيريز وقال « **علينا الانحاول التقليل** من شأن هزائمنا المتلاحقة **والتي تعكس تدهورا** يثير القلق لحزب العمل » .

وتمثل هزيمة حزب العمل في الانتخابات أنتكاسة

* رفضت المحكمة العليا في اسرائيل في ١٨/١٠ استينافا قدمه الحاخام منير كاهانا للطعن في قرار لجنة الانتخابات بحرمان حركة كاخ التي يتزعمها ، والمعادية للعرب من دخول الانتخابات العامة ، بسبب مواقفه العنصرية . اتخذت اللجنة قرارها بالاجماع استنادا الى قانون مكافحة العنصرية الصادر في ١٩٨٥ وايد قرار المحكمة تكتل الليكود والمعراخ .

شخصية قاسية لبيريز (٦٥ عاما) الذى جعل من صلاحيته لتولى منصب رئيس الوزراء ومن اقتراحه **الداعى الى عقد** مؤتمر دولى لاحلال السلام فى الشرق **الأوسط القضيتين** الرئيسيتين فى حملته الانتخابية **أنه يتعين على بيريز بعد** أن أخفق فى قيادة حزبه الى الفوز فى **اربعة انتخابات متتالية** منذ عام ١٩٧٧ ان يختار بين **أنسعى الى لعب دور** صغير فى حكومة شامير او التحول **الى المعارضة مع** احتمال الاطاحة به كزعيم للحزب .

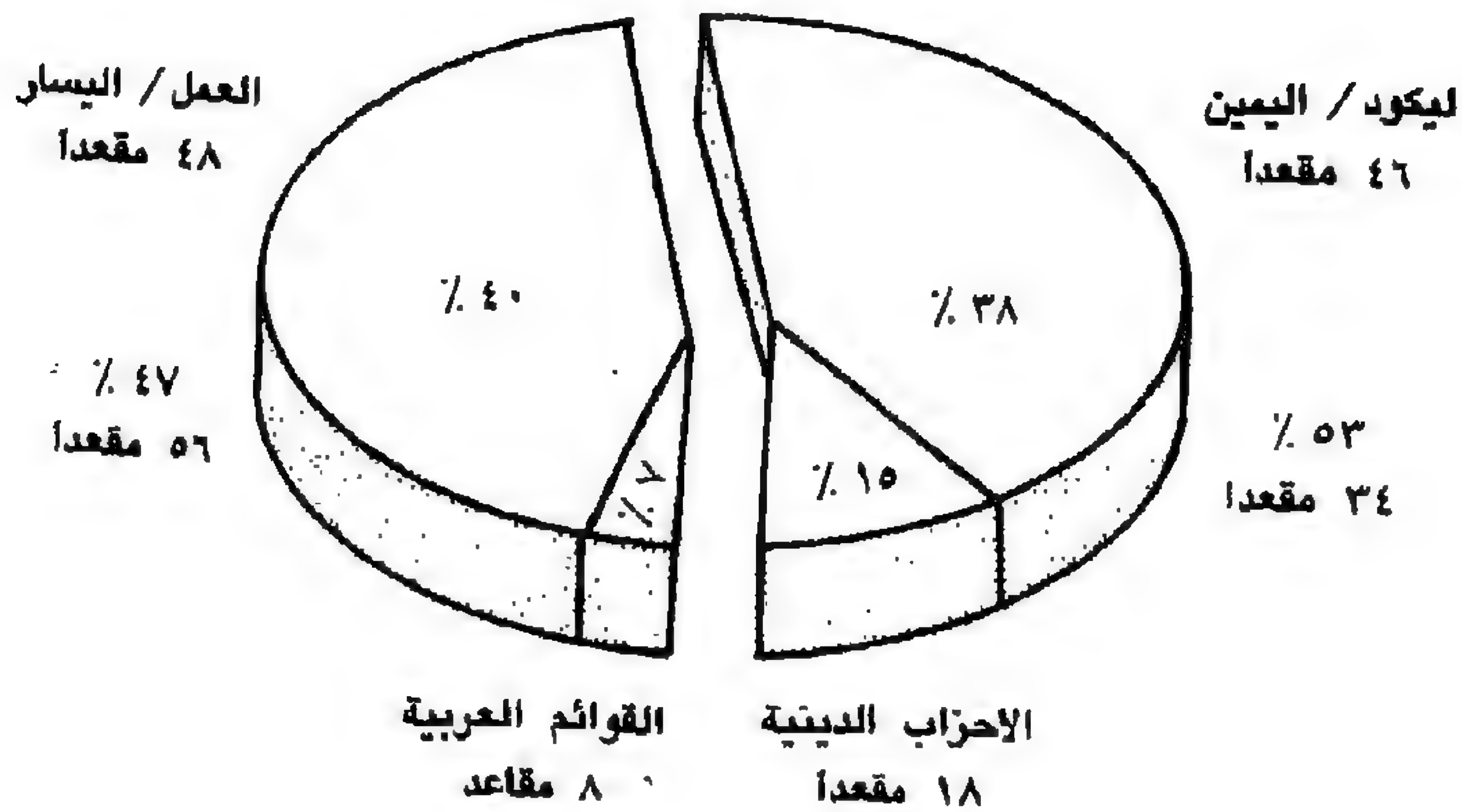
أنه خلافا لكل ماقيل عن نتائج الانتخابات **الاسرائيلية ، فان** خسارة المعسكر العمالى كانت ثلاثة **مقاعد فقط أن حظى هذا** المعسكر فى انتخابات ١٩٨٤ على **٥٩ مقعدا انخفضت** الى ٥٦ مقعدا فى انتخابات ١٩٨٨ **كما خسر تكتل الليكود** فى هذه الانتخابات ثلاثة مقاعد **ايضا ، حيث حصل فى** انتخابات ١٩٨٤ على ٤١ مقعدا ، **يضاف اليها مقعد** ابو حصيرة ويفئال هوروفيتش اللذين **انضما الى الليكود** وأصبح عدد نوابه ٤٣ .

صاحب انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ استمرار الانتفاضة **الفلسطينية فى** الأراضى العربية المحتلة منذ ديسمبر **١٩٨٧ وتزايد** أعمال المقاومة المسلحة الفلسطينية قبيل **انتهاء الحملة** الانتخابية فى شهر اكتوبر ١٩٨٨ تسبب **هجوم انتحارى** فى مناطق الحزام الأمنى جنوبى لبنان فى **مقتل ٨ جنود** اسرائيليين وقبل يومين من بدء الانتخابات **فى ٣٠ اكتوبر** وشنت زجاجة حارقة على حافلة ركاب

جدول (١) يوضح توزيع مقاعد الكنيست على مختلف الأحزاب

الحزب	انتخابات ١٩٨٤	انتخابات ١٩٨٨	عدد الاصوات	النسبة ٪
تكتل الليكود	٤١	٤٠	٧٠٩,٣٠٥	٣١,١
تكتل المعراخ	٤١	٣٩	٦٨٥,٣٦٣	٣٠,٠
شاس	٤	٦	١٠٧,٧٠٩	٤,٧
أجودات اسرائيل	٢	٥	١٠٢,٧١٤	٤,٥
راتس	٣	٥	٩٧,٥١٣	٤,٣
المفدال ح د ا ش	٤	٥	٨٩,٧٢٠	٣,٩
الحزب الشيوعى (حداش)	٤	٤	٨٤,٠٣٢	٣,٧
هتيحا	٥	٣	٧٠,٧٣٠	٣,١
مابام	٦	٣	٥٦,٣٤٥	٢,٥
تسوميت	—	٢	٤٥,٤٨٩	٢,٠
موليدت	—	٢	٤٤,١٧٤	١,٩
شينوى	٣	٢	٣٩,٥٣٨	١,٧
راية التوراة	—	٢	٣٤,٢٧٩	١,٥
التقدمية للسلام	٢	٢	٣٣,٦٩٥	١,٥
الحزب الديمقراطى العربى	—	١	٢٧,٠١٢	١,٢
المجموع		١٢٠	٢,٢٢٧,٦١٨	٪ ٩٧,٦

المصدر .The Jerusalem Post, November 6 1988



اسرائيلية بمدينة أريجا فى الضفة الغربية ، مما تسبب فى مقتل سيدة وأطفالها الثلاثة ، ويوم الانتخابات انفجرت سيارة ملغمة فى القدس الشرقية مما تسبب فى مقتل ثلاثة اسرائيلية كانت سيارتهم تابعة لسيارات حملة الليكود الانتخابية ، مما كان له الأثر الكبير على الناخب الاسرائيلى وتوجهه نحو اليمين .

وأكد هذا الاتجاه دراسة قامت بها مؤسسة اسرائيل للابحاث الاجتماعية ، مؤسسة سمارت للاتصالات فى الجامعة العبرية على عينة تشمل ١،٢٠٠ يهوديا لمعرفة ثقتهم فى الحزب الذى يؤيدونه . كان السؤال الذى وجه الى العينة هو : هل تعتقد الآن سواء بالزيادة أو النقصان عن رايك القديم فى فرص الحزب الذى تفضله فى الفوز ؟ قد كان مؤيدو الليكود وهتحيا اكثر ثقة فى فرص حزبهما فى الفوز وبلغت النسبة ٧١ ٪ بالمقارنة مع مؤيدى العمل وراتس ٥٧ ٪ .ويوضح جدول (٢) هذه الاتجاهات

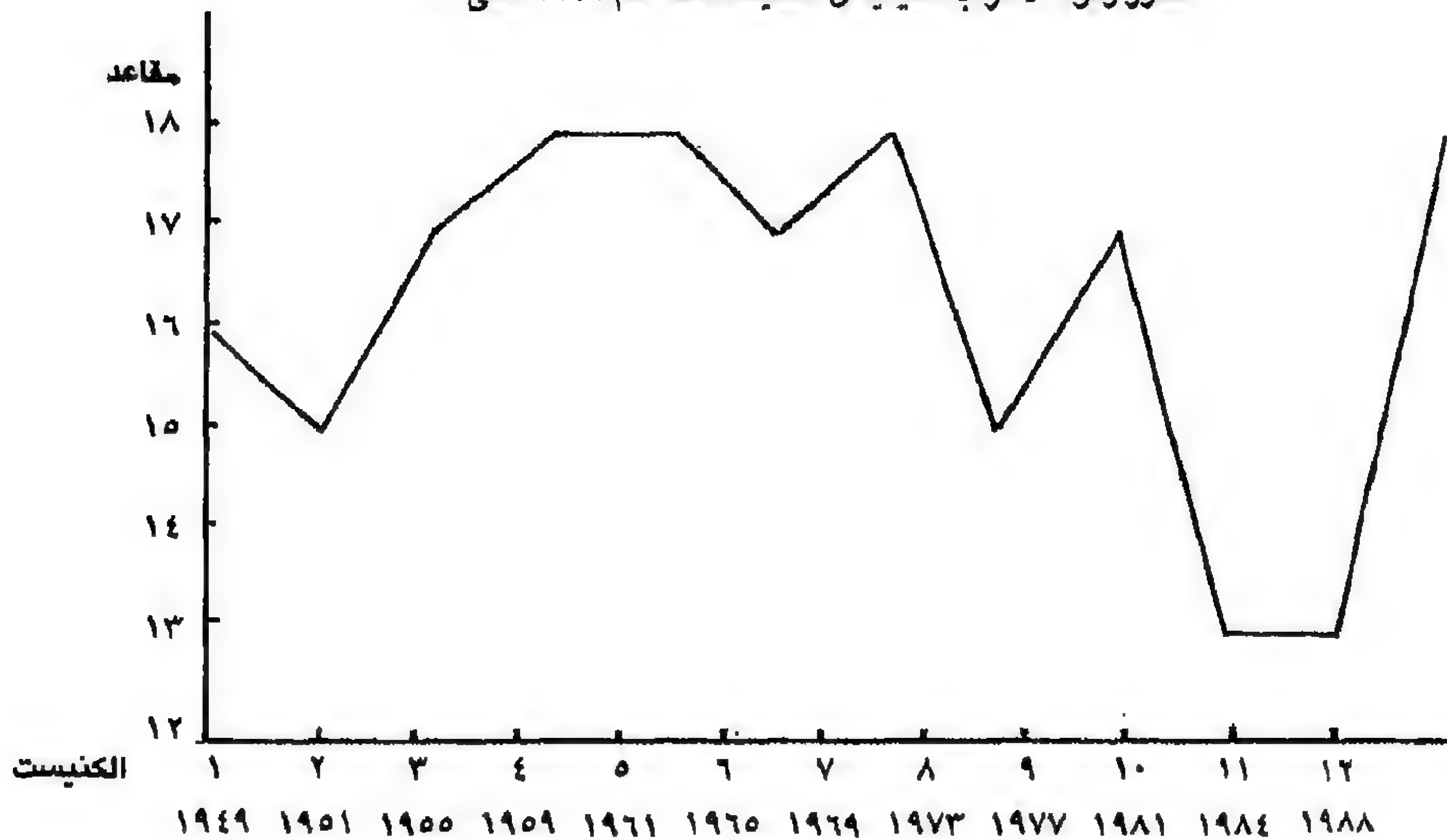
لقد عكست الانتخابات الأخيرة صعودة للاحزاب الدينية التى عززت قوتها بصورة غير متوقعة والتى حصلت مجتمعة على ١٨ مقعدا فى الكنيست . اعتبر ذلك بمثابة مفاجأة للمراقبين داخل وخارج المعسكر الدين وقال البرفسور مينشيمن نريدمان من جامعة باريلان والمتخصص فى الجماعات الدينية الارثوذكسية « لقد كان متوقعا لحزب شاس (سيفاورين متشددين) ان يحقق هذا الانتصار بعكس أجودات اسرائيل الذى أذهل الجميع . اكد ان العديد من الناخبين قد تأثروا بالخاماميش الكارميزمين اللذين قدما لهم حلولا لكل مشاكل الأمن والرفاهية الشخصية والتى لم يعد المجتمع الحديث قادرا على حلها »

ويوضح الشكل التالى تطور وقوة الأحزاب الدينية فى الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨

جدول رقم (٢) : التغيرات الحديثة فى الثقة لكل حزب واتجاه التغير

الحزب	غيروا رايهم حديثا لصالح الحزب ٪	زيادة الاعتقاد ٪	نقص الاعتقاد ٪	عدد المغيرين لرأيهم
هتحيا	٦٤	٧٨	٢٢	٣٦
الليكود	٦٥	٧١	٢٩	١٧٢
العمل	٥٤	٥٧	٤٣	١٤٩
راتس	٥١	٥٥	٤٥	٢٢

تطور وقوة الأحزاب الدينية فى الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨ .



بعكس الاحزاب الدينية . فان الوسط العربى فى اسرائيل الذى يبلغ عدد ناخبيه ٣٤٠,١٧٢ فردا والذين يمكنهم ان يختاروا نظريا ١٤ عضوا فى الكنيست ، لم يستطع ان يتحد ويشكل جبهة واحدة للفوز بأكبر عدد من المقاعد ، على الرغم من تكوين الحزب الديمقراطى العربى بزعامة عبدالوهاب دراوشة والذى لم يغز الا بـ ١٥ ٪ فقط مجم القوة التصويتية العربية ، ويمكن ملاحظة مايلى بالنسبة للاقتراع العربى فى الانتخابات الاسرائيلية : انظر جدول (٣)

١ ـ بلغ نسبة التصويت حوالى ٧٠ ٪ مسجلة بذلك انخفاضا عن انتخابات عام ١٩٨٤ التى بلغت ٨٢ ٪

٢ ـ تشتت الصوت العربى بين كافة الاحزاب الاسرائيلية وانه من الواضح بأن القوائم العربية لم تدخل فى اتفاقيات لاحتساب فائض الاصوات بين كل قائمتين للحيلولة دون ضياعها . المنشور الذى كتب بالعبرية والعربية ونصح فيه عرفات الناخبين بأختيار حزب السلام . وقد أعتقد البعض انه يفضل حزب العمل ، ولكن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ فان هذا المصطلح يعنى احزاب اليسار العربية والتى لايمكن لبيريز ان يقبل اشتراكها فى ائتلاف حكومى

فى النهاية لم يسهم الصوت العربى فى هذه الانتخابات سوى بثلاثة مقاعد فقط .

قبل اجراء الانتخابات البرلمانية كان شامير وبيريز يريدان تفويضا صريحا من الناخبين ليقررا مستقبل الدولة اليهودية ، ولكن النتائج جاءت لتضع شامير وبيريز فى أيدى الاحزاب الدينية وأحزاب الأقلية بالتالى فان احتمالات تشكيل الحكومة القادمة هى :

الاحتمال الأول : ائتلاف يمينى

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شامير وتضم اضافة الى حزبه احزاب اليمين الأخرى والاحزاب الدينية ويحظى بتأييد ٦٤ عضوا فى الكنيست . ولقيام مثل هذا الأئتلاف لابد من موافقة شامير على مطالب كل من الاحزاب الدينية (١٨ مقعدا) والاحزاب اليمينية الأخرى (٧ مقاعد)

مطالب الاحزاب الدينية :

١ ـ تحديد تعريف واضح لمن هو اليهودى من خلال تعديل قانون العودة والذى سيعترف فقط بالمتحولين من الارثوذكسية الى اليهودية .

٢ ـ تمويل باهظ للمدارس الدينية .

٣ ـ تطبيق صارم لقوانين السبت اليهودية وفرض حظر على تحرك وسائل النقل العام والانتقال والمبادلات التجارية وانحلاق كافة مرافق التسلية .

٤ ـ الحصول على وزارات الداخلية والتعليم والاديان والعمل والأسكان .

٥ ـ عدم الغاء الاستثناءات العسكرية التى تسمح الان لسبعة عشر الف طالب من المدارس الدينية بعدم تأدية الخدمة العسكرية .

٦ ـ لا أصلاحات انتخابية لتقليص نفوذ الاحزاب الصغيرة .

يعتبر قانون تحديد من هو اليهودى من أشد شروط الاحزاب الدينية اثارة للجدل . وينص قانون العودة وهو من النصوص التشريعية الأولى التى أقرها الكنيست الاسرائيلى عام ١٩٤٨ « على ان كل يهودى ولد من أم يهودية او اعتنق الدين اليهودى يصبح تلقائيا مواطنا اسرائيليا حين يقرر الاقامة فى اسرائيل » ، فى حين يحاول تعديل القانون قصر الجنسية الاسرائيلية وتقدير صحة اعتناق اليهودية على الحاخامية الارثوذكسية وحدها .

ويعتبر تقديم اقتراح تعديل قانون العودة الذى تقدم به ممثلو ثلاثة تشكيلات سياسية دينية وهى : شاس (يهود شرقيون متشددون) . المفدال (الحزب الوطنى الدينى) وأجودات اسرائيل (يهود غربيون) يوم الثلاثاء ١١/٢٢ الى الكنيست فى ثانى يوم لانعقاده ، بداية نشوب أزمة مفتوحة بين اسرائيل والطائفة اليهودية الامريكية القوية .

وكان شامير قد أعطى تعهدا خطيا بتحرير هذا التعديل فى الكنيست ، وبناء عليه فان نواب التشكيلات الدينية انضموا الى الليكود مؤمنين له بذلك تأييدهم فى الكنيست . وادى تعهد شامير هذا الى اثارة موجة من السخط بين اليهود الأمريكيين* . حيث دعت ٣٥ جماعة يهودية امريكية ـ اسرائيلية من ١١/١٤ الى الحفاظ على الوحدة اليهودية فى بيان لها صاغته هذه الجماعات فى مقر المؤتمر اليهودى العالمى .

وقد اعلن وزير التربية العمالى اسحاق نافون للاذاعة الاسرائيلية فى ١١/٢٣ ان حزبه سيصوت ككتلة واحدة فى الكنيست ضد اقتراح تعديل قانون العودة . كان بيريز الزعيم العمالى قد اعطى تأكيدات بهذا المعنى لوفد ضم ثمانية من كبار المسئولين اليهود الامريكيين واليهود الكنديين الذين زاروا اسرائيل فى الفترة مابين ٢٢ ـ ٢٥ نوفمبر لمحاولة سحب اقتراح التعديل من الساحة

* يوجد فى الولايات المتحدة اكبر طائفة يهودية فى العالم ولكن ١٠ ٪ فقط من ٥,٥ مليون يهودى امريكى هم اتباع المذهب الارثوذكس الاصولى
، ويتبع باقى اليهود الامريكيين المذهبين المحافظ والاصلاحى .

جدول (٣) نسبة الاقتراع فى الوسط العربى داخل اسرائيل

الحزب	النسبة المئوية ٪
الحزب الشيوعى	٣٣,٤
العمل	١٨,٦
القائمة التقدمية للسلام	١٣,٧
الحزب الديمقراطى العربى	١٥
الليكود	٦,١
حركة حقوق المواطن « راتس »	٣,٣
شينوى	٢,٧
مابام	٣,٥
الأحزاب الدينية	٣,٨

السياسية الاسرائيلية لانه يهدد بأنقسام الشعب اليهودى . اذا اعتمد الكنيست هذا التعديل فان الحاخامية الارثوذكسية فى اسرائيل ستمنح وحدها حق تقدير صحة اعتناق اليهودية هكذا فان الطائفة اليهودية المحافظة والاصلاحية ستجد نفسها على هامش الشعب اليهودى .

مطالب احزاب اليمين :

أما الاحزاب الثلاثة العلمانية اليمينية وتشغل ٧ مقاعد فى الكنيست . فمن المرجح أن تنضم الى شامير حتى لو رفض تبنى برامجها السياسية ومطالبها .

١ ـ **ميدلدت (الوطن الام)** الذى تشكل قبل اشهر من الانتخابات برئاسة رحيفام رئيفى (٦٢ عاما) الذى كان يتولى الادارة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . قال رئيفى ان شرطه الوحيد لدعم حكومة يشكلها شامير هو اجراء استفتاء حول ترحيل الفلسطينيين من الاراضى المحتلة تحت شعار « أما نحن او هم » .

٢ ـ **تسوميت (مفترق الطرق)** : بزعامة رافائيل ايتسان رئيس الاركان السابق فيريد حرمان عرب ١٩٤٨ من إيتان حق التصويت فى الانتخابات وكافة حقوقهم السياسية .

٣ ـ **هتحيا (النهضة)** : يريد ضم الاراضى العربية المحتلة رسميا وقانونيا الى اسرائيل كما تبنت حركة هتحيا رسميا خطة الاستيطان التى وضعتها حركة جوش ايمونيم للسنوات الاربع القادمة لكى تتبناها الحكومة اليمينية القادمة وهى :

١ ـ اقامة ٤ الاف شقة سكنية فى الاراضى المحتلة ، ذلك لاضافة ٣٠ الف مستوطن سنويا للضفة لرفع عدد المستوطنين فى الاراضى المحتلة خلال عامين الى ١٥٠ الف مستوطن وخلال اربع سنوات الى ٢٠٠ الف مستوطن .

٢ ـ اقامة ١١ مستوطنة جديدة فى الاراضى المحتلة خلال أسبوعين من تشكيل الحكومة الجديدة .

٣ ـ اقامة سلسلة اخرى من المواقع العسكرية فى نقاط استراتيجية فى الضفة لتحويلها الى مستوطنات مدنية فى وقت لاحق .

٤ ـ أكمال الحى اليهودى فى الخليل وتكثيف الوجود اليهودى فى الحى الاسلامى فى القدس ، الى جانب مواصلة اعمال التطوير للمشاريع السياحية والصناعية من أجل جذب مستوطنين جددا .

الاحتمال الثانى : ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية :

تشكيل حكومة وحدة وطنية من تكتل الليكود والمعراخ ، دون مشاركة الاحزاب الدينية أو اليمينية أو اليسارية وهناك استراتيجيتان لهذه الحكومة الوطنية .

حكومة وحدة وطنية مؤقتة : ستعمل هذه الحكومة لفترة محددة يجرى خلالها تعديل قانون الانتخابات واجراء انتخابات مبكرة لحسم شكل الحكومة والتخلص من الاحزاب والكتل الصغيرة .

فى النظام الحزبى الاسرائيلى الذى لا يسود فيه الا النظام الائتلاف . كانت الاحزاب الصغيرة تمارس حتى الكنيست التاسع مهمة تكميلية ، ولكن منذ ١٩٧٧ . تغيرت مكانة الاحزاب الصغيرة القديمة والجديدة تغيرا كاملا . فقد تحولت من عنصر تكميلى مساعد الى عنصر يملى الشروط . فالليكود ماكان قادرا على تأليف حكومة عام ١٩٨١ من غير المتدينيين وحركة شاس (٤٨ + ١٠ + ٣) = ٦١ .

يعتمد نظام الانتخابات الاسرائيلية على الطريقة النسبية وليس طريقة الدوائر الانتخابية . إذ أن أى ناخب يحق له الاقتراع لنفس القائمة اذا كان يسكن فى شمال البلاد أو جنوبها وشرط الحصول على نسبة ١ ٪ فقط وهذا الاسلوب يقف خلف اهم اسباب الازمة السياسية الحزبية التى تعيشها اسرائيل . هناك اصوات تنادى بتغير طريقة هذه الانتخابات حتى تعطى الفرصة لتشكيل حكومة قوية ، تستطيع اتخاذ القرارات المهمة . صرح جاد يعقوبى (عمل) « ان النظام المعمول به فى اسرائيل يعتبر مسئولا عما حدث . فقد خلفت الانتخابات الاخيرة دكتاتورية الاقلية » .

حكومة وحدة وطنية دائمة : تركت السنوات الاربع للحكومة الوطنية بصماتها على رغبة كل من الحزبين فى

الفوز بأغلبية حتى لا يضطر الى أقتسام المراكز القيادية العليا مع الطرف الاخر فى حكومة وطنية أخرى . صرح شامير عقب الانتخابات مباشرة بإنه « ليس مطروحا بالنظر للنتائج الاخيرة ان يشارك حزب العمل بزعامة بيريز مع تكتل الليكود فى حكومة اتحاد وطنية » . أما عن بيريز فرفض أحتمال اشتراك فى حكومة برئاسة شامير وقال ساخرا .. « مافائدة التحالف من جديد مع حكومة الليكود ، اذا كان ذلك لاقامة مستوطنات جديدة فى الاراضى المحتلة ؟ مشيرا الى أن حزب العمل لم يعد لديه شىء يتقاسمه مع حزب شامير . يؤكد بيريز أن حزبه لا يبحث عن السلطة بأى ثمن وقال « اذا كنا لا نستطيع دفع مسيرة السلام الى الامام ، سنجلس فى صفوف المعارضة » .

بالنظر الى نتائج الانتخابات غير الحاسمة ماهى مواقف تكتل الليكود والمعراخ ازاء مثل هذه الحكومة :

موقف الليكود :

ازاء المطالب المتشددة التى طرحتها الاحزاب الدينية ، سعى شامير عقب تكليف الرئيس الاسرائيلى حاييم هرتزوج له فى ١٤ نوفمبر بتأليف الحكومة الاسرائيلية القادمة الى اجراء محادثات مع زعيم حزب العمل بيريز من أجل تأليف حكومة وطنية . وأكد شامير هذا المعنى للتليفزيون الاسرائيلى فى ١٥ نوفمبر بقوله « قلت اكثر من مرة اننى افضل حكومة ذات قاعدة عريضة بشروطنا ، ومعنى حكومة عريضة اشتراك الحزبين ، أننى أبحث السبيل لتنفيذ ذلك » .

وشروط لشامير لقبول اشتراك العمل معه فى حكومة وطنية هى :

١ ـ الغاء نظام المداورة فى رئاسة الحكومة ، حيث يحتفظ شامير برئاسة الحكومة خلال الفترة البرلمانية كلها

٢ ـ الغاء الاجتماع الوزارى المصغر (مجلس الوزراء المصغر وعدد وزرائه ١٠) بين وزراء الليكود والعمل ، لان هذه الصيغة تشل أى قرار لايحظى بأجماع الحزبين الرئيسين .

٣ ـ سيطرة شامير وحزبه على مجلس الوزراء .

٤ ـ نبذ فكرة المؤتمر الدولى التى تبناها ويدعمها شيمون بيريز . حيث أوضح أسحق موداعى عضو مجلس الوزراء من الليكود ان من الاشياء التى طرحت بوضوح انه لن يكون هناك مؤتمر دولى فى أى صورة ، لقد أوضح رئيس الوزراء شامير ان هذه المسألة قد انتهت الان .

موقف العمل :

رفض وزراء حزب العمل العرض المبدئى لرئيس الوزراء شامير بالانضمام الى كتلة الليكود فى حكومة وحدة وطنية . قال يعقود تسور وزير الهجرة عمل « ان مايعرضه علينا شامير هو ان نكون اقلية فى حكومه يتزعمها ، وفى النهاية سيدفعنا الى الركن فى صراع حول المناصب الوزارية بالحكومة » .

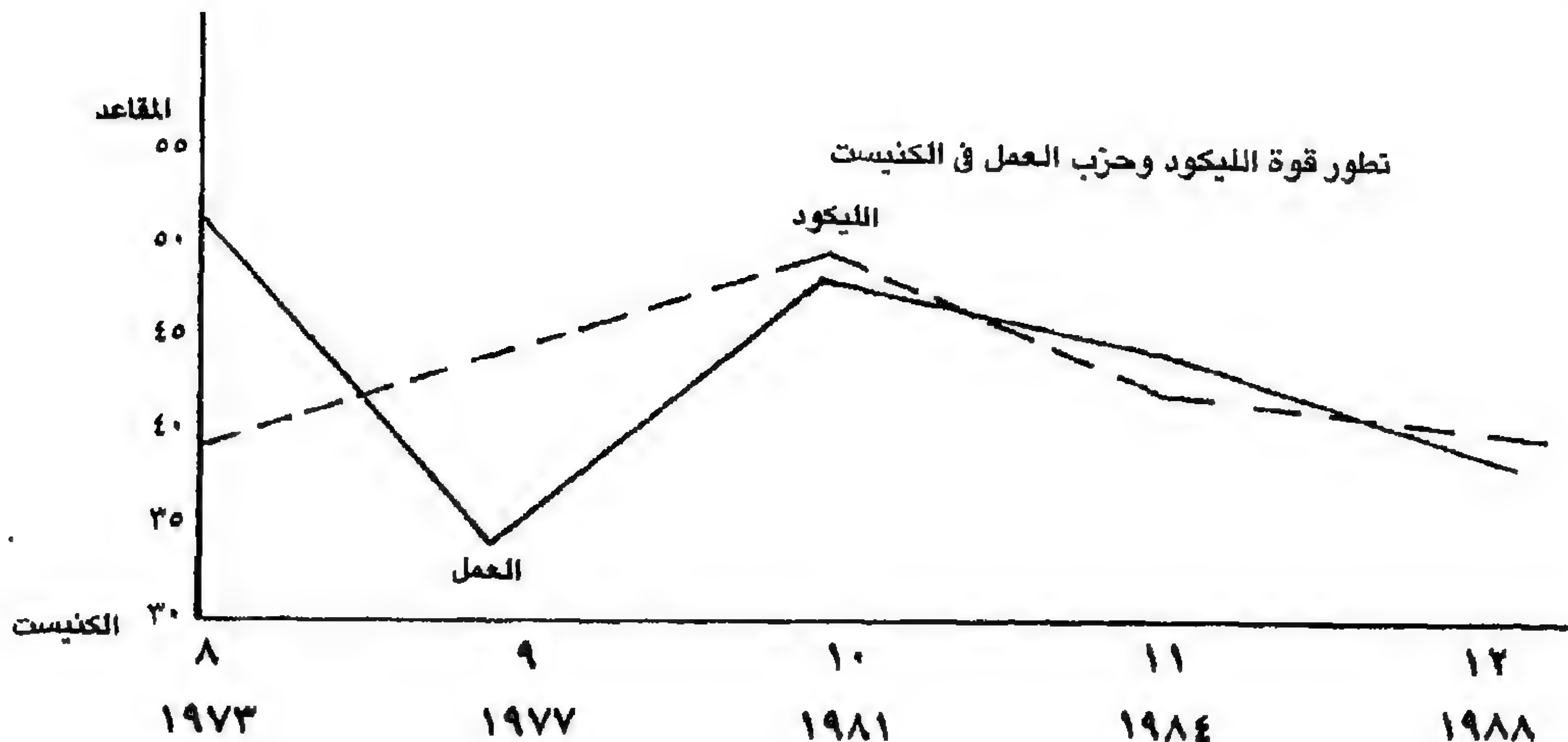
يطالب وزراء العمل بعدد متساوى من المناصب الوزارية فى الحكومة . حيث أكد بيريز أنه لن يشترك فى ائتلاف حاكم مادامت كتلة الليكود ترفض مطالب حزبه بتخصيص اثنين من الوزارات الثلاث الرئيسية لحزبه وهى الخارجية ، الدفاع ، المالية . كما طالبوا بنصف المقاعد فى مجلس الوزراء المؤلف من عشرة مقاعد والذى يضع السياسات .

ورغم فشل المحاولة الاولى التى بدأت فى ١٦ نوفمبر لتشكيل ائتلاف موسع ، كشفت الاذاعة الاسرائيلية فى ١٧ نوفمبر ان فريق عمل سريا يضم مسئولين من تجمع الليكود وحزب العمل ، أنشىء بغية مناقشة احتمال تشكيل حكومة من الحزبين . واحيط وجود هذا الفريق بالسرية من اجل تحاشى الضغوط من قادة العمل والليكود المعارضين لتشكيل حكومة موسعة ويمثل الليكود فى هذا الفريق الوزير بلا وزارة موشى أرنيز والنائب دان مبريدور ، والاثنان مقربان لشامير . يمثل العمل وزير الطاقة موشيه شاحال ، وزير الداخلية حاييم بارليف . ان هذا الفريق مكلف بدراسة مسائل توزيع الحقائب الوزارية وبرنامج عمل حكومة محتملة من الجانبين انظر الشكل التالى :

الاحتمال الثالث : ائتلاف يسارى :

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شيمون بيريز يضم اضافة الى حزبه احزاب اليسار وبعض الاحزاب الدينية مثل المفدال او أجودات اسرائيل وبتأييد القوائم العربية له ومثل هذا التشكيل يحظى بتأييد مالا يقل عن ٦٥ عضوا فى الكنيست .

يعارض هذا الاحتمال بعض الاتجاهات فى حزب العمل . فقد صرح موشيه شاحال بالقول : « سيكون من الأفضل قضاء بعض الوقت فى المعارضة ، بدلا من الرضوخ لمطالب الاحزاب الدينية ، والشىء الوحيد الذى يمكننا ان نقدمه لليكود هو ان نترك الحكومة الائتلافية الحالية ، ونمرر قانونا لاصلاح النظام الانتخابى ، ثم ندخل مرة اخرى فى انتخابات عامة جديدة . ذلك من شأنه انقاذ الليكود وأنقاذنا من الابتزاز من قبل اليسار او اليمين المتطرف والاحزاب الدينية . كما حث اليساريون فى حزب العمل بيريز على وقف مفاوضاته مع الاحزاب الدينية ، لان ذلك لن يؤدى الا الى تشدد موقفها فى المساومة مع الليكود ويجعل حزب العمل اداة فى سعيها الى الحصول على مطالبها المتشددة .



بقرار اللجنة المركزية لحزب العمل فى ٣٠ نونمبر بالتصويت بالرفض ضد قرار يدعو الى الانضمام الى الليكود فى تشكيل وزارى موسع بأغلبية ٦١ صوتا ضد ٥٧ ، تلاشى الاحتمال الثانى من على الساحة السياسية الاسرائيلية ويبقى الاحتمالان الاول والثالث .

بالنسبة للاحتمال الأول : أمام شامير فرصة حتى يوم الاثنين ١٢/٥ وسمح له الرئيس الاسرائيلى بمدة ثانية قدرها ٢١ يوما لتشكيل حكومة يمينية . وبالفعل نجح شامير فى الاتفاق مع حزب شاس الدينى على أن يتم اسناد وزارتى الداخلية والاسكان لشاس . الا ان ذلك لا يحقق له الاغلبية البرلمانية المطلوبة (٦١ عضوا) . بالمقابل توصل حزب العمل الى اتفاق مع حزب أجودات اسرائيل يضمن تشكيل كتلة من الجانبين تمنع الليكود من تشكيل ائتلاف حاكم موسع .

الحكومة القادمة واحتمالات التسوية السليمة :

ان اى تشكيل وزارى اسرائيلى مقبل ، سيكون ضعيفا وعاجزا عن اتخاذ القرارات الهامة اذ ان الحكومة ستتمتع باغلبية محدودة كما كان فى الماضى فان الخلافات من جهة وتناقض المصالح من جهة اخرى من المحتمل ان يعرضان الحكومة للسقوط .

اذا نجح الليكود فى تشكيل الحكومة القادمة . فانه لن يكون هناك اى أمل فى تحقيق تسوية سلمية اذ إن شامير يعارض بشدة فكرة المؤتمر الدولى . كما ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية فى ١١/٦ أن تكتل الليكود اليمينى اعد خطة لاحتواء الانتفاضة سريعا سيتم تنفيذها اذا رأس زعيم الليكود شامير الحكومة الجديدة .

١ ـ ازالة جانب كبير من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة والقطاع وتوزيع السكان الفلسطينيين مؤقتا فى الاراضى المحتلة ، ثم يتم تجميع هؤلاء السكان من جديد فى مخيمات جديدة تبنيها السلطات الاسرائيلية .

ان أول مخيم سوف يتم فيه تنفيذ تلك الخطة هو مخيم جباليا فى قطاع غزة ويقطنه ٥١ الف فلسطينى وتعتقد السلطات الاسرائيلية بأنه معقل الانتفاضة .

٢ ـ اغلاق جميع الجمعيات والنقابات فى الاراضى المحتلة ، اذ تتهمها السلطات الاسرائيلية بالعمل لحساب منظمة التحرير الفلسطينية وتستهدف هذه الاجراءات ايضا الصحف الفلسطينية خاصة صحيفة الفجر المقدسية .

٣ ـ الحد من التنقل على جسرى نهر الاردن بين الضفتين الشرقية والغربية وتقييد تحركات السكان فى المناطق الاخرى .

٤ ـ ستخضع رؤوس الاموال التى يستثمرها بنك القاهرة/ عمان والذى يمتلك فروعا كثيرة فى الاراضى المحتلة لرقابة حازمة للغاية من جانب السلطات الاسرائيلية ، ويرى هذا الاجراء الى اعاقة تمويل الانتفاضة

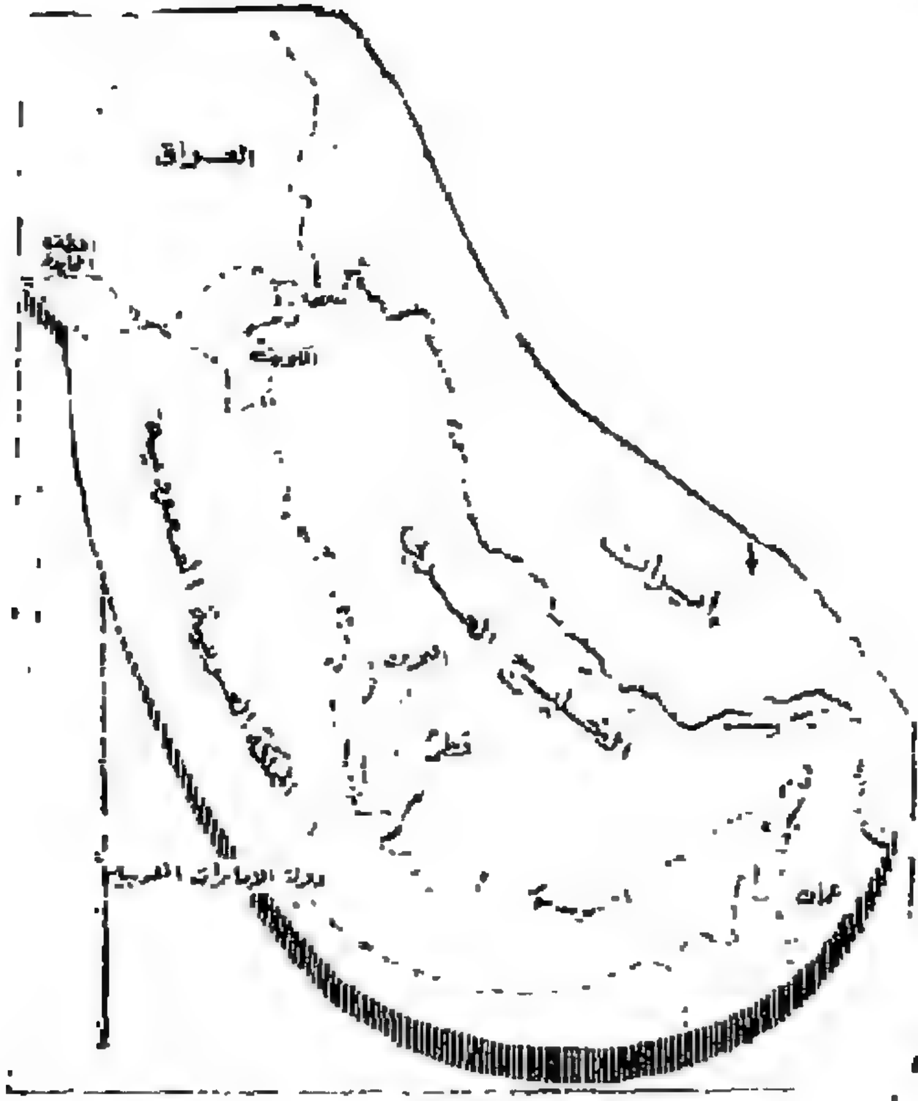
٥ ـ توقيع عقوبة الاعدام فى حالات خاصة عند ارتكاب مايسمى باعتداءات ارهابية توقع ضحايا كثيرين

٦ ـ منع سكان المناطق المحتلة من تقديم شكاوى واستئنافات الى المحكمة الاسرائيلية العليا .

ونقلت الصحيفة عن شامير قوله « ان الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة يجب ان يفهموا ان الدولة الفلسطينية لن ترى النور »

اما اذا استطاع حزب العمل تشكيل الحكومة المقبلة فهناك ضئيلة للتفكير فى تسوية سلمية بسبب طبيعة الائتلاف الوزارى حينئذ .

والواقع ان الانتخابات الاسرائيلية جاءت بمثابة صدمة لكافة دعاة السلام فى اسرائيل وخارجها وكما أن هذه النتائج ستبقى قضية الشرق الاوسط امام الحائط المسدود ولفترة قد تطول . □



الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية

وليد محمود عبدالناصر

اذا كانت مسألة أمن الخليج قد أثيرت منذ خمسينات هذا القرن بتزايد وجود البترول واحتياطياته وأهميته الاستراتيجية الدولية مصحوبا بالمد التحررى العربى بقيادة مصر . فقد تصاعد الجدل حول أمن الخليج فى الستينات مرتبطا هذه المرة بالكفاح لتحرير جنوب اليمن وامارات الخليج الاخرى وهو ما تحقق عامى ١٩٦٧ و ١٩٧١ على التوالى . وما ان تحقق الاستقلال حتى عاد الاهتمام العربى بأمن الخليج نتيجة احتلال ايران الشاه لجزر أبو موسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى فى مدخل الخليج والتى كانت تابعة للامارات

العربية المتحدة . وفى هذه المرحلة بدأ القلق العربى تجاه ما سمى بالخطر الايرانى على الحدود الشرقية للأمة العربية . الا أن انتصارات اكتوبر ١٩٧٣ واستعادة السيطرة العربية على تدفقات النفط مع القوة العسكرية الايرانية المهيمنة فى الخليج ، كل هذه عوامل وجهت الانتباه العربى بعيدا عن مسألة الجزر الثلاثة ، وعن أمن الخليج . وجاءت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ثم اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية لتكون علامات استفهام وتمثل دوافع جديدة لاعادة دراسة واعتبار مفهوم أمن الخليج . وان كانت بشائر ما يمكن اعتباره بداية النهاية للحرب العراقية ـ الايرانية قد حولت اهتمام الكثير من المراقبين الدوليين والاقليميين الى مستقبل العلاقات بين الدولتين فانها لم تحل دون تبنى بعضهم لمنظور طويل الامد يأخذ فى الاعتبار البعدين الاقليمى والدولى لانهاء هذه الحرب . أى بمعنى اخر أمن الخليج . ومن هذا المنطلق ، يصبح الاهتمام بتحليل الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج مهمة مطلوبة فى اطار تحليل مفهوم « أمن الخليج » ورؤية كل طرف لتصور بقية تلك الأطراف لهذا المفهوم .

أولا : ايران

اذا كان المفهوم القائم لدى ايران الثورة عن أمن الخليج له ملامح عامة فانه مرتبط ايضا بعلاقاتها وتصورها لأدوار الأطراف الدولية والاقليمية الأخرى .

١ ـ الملامح العامة للمفهوم الايرانى لأمن الخليج :

من الهام الاشارة الى ان الطبيعة الاسلامية للثورة الايرانية وفرت لها تأثيرا اقليميا قويا ـ على الأقل على المستوى المعنوى . وقد واجهت ايران فى علاقاتها بالقوى الاقليمية الاخرى بالخليج خيارا دائما منذ الثورة هو بين تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة بالدول المجاورة ، أى الهجوم الوقائى لاحتواء العداء الخارجي ـ اقليميا كان أو دوليا ، والتعايش السلمى مع الانظمة الحاكمة بتلك الدول المجاورة وهو ما يعرض ايران الثورة لفقدان بريقها الايديولوجى الشعبى وان كان من الجائز ان يضمن لها قدرا من الاستقرار الداخلى . وقد شكل عاملان أساسيان دافعا لايران الثورة لدعم القوى الاسلامية والثورية الاقليمية وهما : الحاجة لمواجهة الحصار الامريكى والغربى خاصة بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين بطهران فى نوفمبر ١٩٧٩ وتواطؤ بعض القوى الاقليمية مع الحصار الغربى ، والحاجة لتوجيه ضربات خلفية داخلية للعراق والدول الخليجية المتعاونة معه عقب اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ .

وقد عهدت ايران الثورة الى استخدام العامل الاسلامى كعامل توحيدى اقليميا فى مواجهة العامل القومى العربى الذى توظفه العراق بصفة خاصة فى ظل ايديولوجية البعث . وفى هذا الاطار ، فانه من الأغلب ان ايران لن تشعر الا بالقلق تجاه أى محاولة توحيدية على اساس قومى عربى على حدودها الغربية لأن الوضع الاقليمى الأمثل لريادتها ـ ان لم يكن زعامتها ـ هو وضع اسلامى وليس قوميا . بل ان البعض يذهب الى القول

بأنه فى حالة حدوث مثل هذا التحالف العربى على حدود ايران الغربية ، فلن يكون مستبعدا ان تتجه ـ لدوافع جيوبوليتيكية وبعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية ـ الى شكل من اشكال التعاون ذات الطبيعة الاستمرارية مع اسرائيل . ورغم زيادة شعور ايران بما اعتبرته الموقف العربى المنحاز بصفة عامة ضدها فى حربها مع العراق ـ رغم ان العراق فى رأيها هو الطرف البادىء بالحرب ـ فان ايران حاولت باستمرار الحيلولة دون تبلور موقف عربى موحد ومجسد بقرارات ومطالبات أو اجراءات محددة تماما ، وهو ما فشلت فى تحقيقه فى قمة عمان العربية عام ١٩٨٧ ، مما قد يكون أحد دوافع قبولها فى النهاية بالقرار ٥٩٨ لوقف الحرب مع العراق . ويربط البعض بين القلق الايرانى تجاه فكرة التجمع القومى العربى تلك وبين حرصه على انشاء منظمة التعاون الاقتصادى مع كل من جارتيه غير العربيتين باكستان وتركيا ـ رغم علاقاتهما الوثيقة مع ما تعتبره الثورة الايرانية العدو رقم واحد لها : الولايات المتحدة الامريكية !

وقد أثبتت أحداث السنتين الأخيرتين أن النظام الايرانى أكثر راديكالية فى أقواله عنه فى ممارساته العملية وان الاتجاه الغالب يميل الى نموذج « بناء الاسلام فى دولة واحدة » تكون القدوة فيما بعد لبقية دول المنطقة . ويبرز هنا حجة الاسلام هاشمى رفسنجانى رئيس المجلس (البرلمان) الذى أوضح انه لا يرتضى التضحية بما تحقق على مستوى بناء المؤسسات وفرض الايديولوجية الاسلامية أو اعاقة استكمال تنفيذ اهداف الثورة داخليا مقابل اهداف خاصة بالسياسة الخارجية مثل تصدير الثورة ومثال على هذا التوجه اعلان ايران ـ ورفسنجانى نفسه ـ أكثر من مرة أثناء الحرب مع العراق بان ايران لن تشل حركة النفط فى الخليج أو اغلاق مضيق هرمز الا اذا انعدمت قدرتها على تصدير نفطها من الخليج . كما ان ضبط النفس الايرانى تجاه السعودية عقب مصرع ٤٠٠ من حجاجها فى اغسطس ١٩٨٧ مرتبط بحسابات واقعية بعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية ، مما يعيد تأكيد أن اهتمام إيران بأمنها القومى ومصالحها الوطنية تأكد لهما الأولوية على الأهداف العقائدية . وهو ما يمكن أيضا اعتباره تحولا للثورة الى اكتفائها بأن تكون مصدر وحى ـ بدلا من مصدر فعل ـ فى دعم الحركات الاسلامية الخارجية وتوظيفها فى علاقاتها مع القوى الاقليمية الاخرى .

والمنطق الايرانى حول أمن الخليج يتلخص بالتالى فى انه اذا لم يكن الخليج امنا لها فلن يكون امنا لأحد . وسيبقى فى مرحلة قادمة عامل هام فى مصداقية ايران امام القوى الغربية والخليجية مدى التزامها بحرية الملاحة فى الخليج خاصة فيما يخص صادرات النفط .

ويشير البعض الى ان ايران قد تقدم فى مرحلة مقبلة ـ ترتبط بمدى تقدم المفاوضات مع العراق ـ تعهدا شفويا بتأمين الملاحة للسفن الحربية ايضا فى شط العرب ومضيق هرمز وعدم التعرض لهم . الا انها تؤكد على المسئولية الثنائية فقط ـ لها وللعراق ـ بتطهير شط العرب ـ طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

وعلى الجانب الاخر ، نرى البعض يعرب عن مخاوفه بان قبول ايران للقرار ٥٩٨ قد يفتح امامها الابواب لشراء الاسلحة ـ خاصة من الدول الغربية ـ وتكديسها ، وخاصة اسلحة بحرية لاحكام السيطرة على الخليج أو حتى احتمال نشر صواريخ دودة القز الصينية الصنع على قواعد متحركة تتحكم فى مضيق هرمز ، بما يعيد عصر الهيمنة الايرانية على الخليج ويشكل مصدرا محتملا لتهديد إيرانى مستقبلى لأمن دول الخليج العربية . بل ان هذا البعض يذهب الى القول بأن أحد الأسباب الرئيسية لقبول ايران للقرار ٥٩٨ هو الرغبة فى تجنب حظر تسليحى عليها من مجلس الأمن ، والعمل على رفع الحظر القائم بالفعل من بعض الدول الكبرى ، مما يمكنها من الاستعداد لجولة عسكرية قادمة فى المنطقة .

٢ ـ ايران والقوى العظمى :

أثبتت الأحداث دائما ان ايران ـ كانت تدرك دائما ان هناك خطوطا حمراء لن تسمح لها القوتان الأعظم بتجاوزها فى سياساتها بما يهدد مصالح تلك القوى الكبرى ، وفى تلك اللحظة ، فان تلك القوى الكبرى قد تتدخل ضد النظام الايرانى بشكل مباشر . لهذا وتتجنب ايران أى تصعيد دولى أو مواجهة دولية بالخليج . وقد تولد دائما احساس لدى ايران بتامر القوى الكبرى ضد الثورة الاسلامية وتجسد ذلك الاحساس اقليميا فى الهجوم العراقى على ايران فى سبتمبر ١٩٨٠ بتصور أنه نتيجة مؤامرة مشتركة من القوتين الأعظم لم يكن العراق الا مجرد اداة لهما . وكانت ايران تخشى دائما ـ وربما يستمر ذلك فى المستقبل ـ ان تأخذ القوى الغربية والاتحاد السوفييتى العراق نقطة ارتكاز بمحاصرة النفوذ الايرانى واضعاف النظام الثورى الايرانى .

٣ ـ العلاقات الايرانية الامريكية وأمن الخليج :

رغم سعى مهدى بازرجان رئيس الحكومة الانتقالية فى بداية الثورة لعلاقات ودية مع الولايات المتحدة ، فان ايران كان لديها هاجس دائم من تدخل امريكى لمواكبة الوجود السوفييتى فى افغانستان ولملء فراغ القوة بالخليج بعد اعلان كارتر لالتزام الولايات المتحدة بالدفاع

عن امدادات النفط بالخليج . وربما تخفف أثر ذلك العامل على عملية صنع السياسة الخارجية الايرانية الاقليمية عقب توقيع اتفاق الجلاء السوفييتى عن افغانستان فى مايو عام ١٩٨٨ بجنيف . وتوجد قناعة لدى بعض تيارات القيادات الايرانية بأن أى جهد عسكرى أمريكى فى المنطقة انما يهدف الى احتواء ـ ان لم يكن تصفية ـ الثورة الايرانية . وعلى هذا الأساس ، تولد الاعتقاد لدى تلك التيارات بأن الحرب ضد العراق كانت فى الواقع حربا ضد الولايات المتحدة .

وهناك هاجس اخر لايران هو خشية اعتماد التحالف الغربى بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على قوة بديلة (السعودية ، العراق ، مصر ، الأردن أو تجمع يضم كل تلك البلدان) لحماية أمن المصالح الغربية فى الخليج ، نظرا لما سيؤدى اليه من الحد من محيط التأثير الايرانى . وفى المقابل طرح رفسنجانى ان ايران هى الدولة الاقدر بالخليج على حماية ـ أو عرقلة ـ المصالح الغربية به ، وذلك ربما لدفع الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة على التعامل مع ايران وتجنب ما من شأنه الاخلال باستقرار ايران لأن ذلك ـ بدوره ـ سيضر بالمصالح الغربية بالخليج والشرق الأوسط بأكمله . ويمكن القول بان حاجة ايران للعب دور اقليمى فعال من ناحية ورغبتها فى موازنة ما تتصور انه تهديد سوفييتى محتمل وقائم من ناحية اخرى قد يدفعها الى تقارب مع التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة وترتيباته الأمنية بالمنطقة .

وتحاول ايران فى حدود ردها على الهجوم الغربى الجمع بين التلويح بالجزرة والعصا معا . وكان اخر مثال هو اسقاط الطائرة المدنية الايرانية فى ٤ يوليو ١٩٨٨ ، فمن ناحية اعلن رفسنجانى بوضوح عقب اسقاط الطائرة ان حياة ٢٩٨ فردا ليست أثمن من العلاقات الايرانية ـ الأمريكية فى المستقبل وأورد احتمال ان يكون اسقاط الطائرات على سبيل الخطأ . ومن ناحية أخرى ، قامت ايران بمناورات بحرية ضخمة فى الخليج لمدة ١٠ ايام .

واذا كانت الحاجة الى السلاح والمعونة التكنولوجية والفنية لاعادة البناء وتحديث الجيش خاصة انه معتمد فى الأغلب على تكنولوجيا امريكية قد تدفع ايران لشكل من اشكال علاقات التعاون مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، فان قوى داخلية ـ ربما تكون فى مقدمتها بعض الفئات العليا من رجال الدين والفئات العليا من البازار وبعض قيادات الجيش ـ قد تدفع تجاه نفس الغاية ، أو على الأقل على المستوى التجارى والاقتصادى . كذلك ، فان ما سبق الاشارة اليه من تخوف ايرانى من قيام محور عربى موحد يعتبر فى نظر البعض دافعا لامكانية أن تشهد الأيام القادمة قيام محور غير مباشر بين ايران ، اسرائيل والولايات المتحدة لتأكيد العلاقات السرية القائمة بالفعل بينهم وتجمع مصالحهم حول رفض محور عربى قوى وموحد .

ويكاد يتركز مطلب ايران من الغرب فى المرحلة الراهنة خلال تصريحات القادة الايرانية على سحب الاساطيل الغربية من الخليج وتقديم مساعدات اعادة الاعمار العاجلة لها .

(ب) العلاقات الايرانية ـ السوفييتية وأمن الخليج :

رغم اشارة بعض القادة الايرانيين فى عدة مواضع ـ كان اخرهم رفسنجانى ـ الى اعتبار ايران نفسها القوة العازلة امام المد السوفييتى فى الخليج وشبه الجزيرة العربية ، ورغم القلق السوفييتى للطبيعة الاسلامية للثورة الايرانية وخطورتها على جمهورياتها الاسلامية الجنوبية والحكم الموالى لها فى افغانستان ، فان العلاقة بين الطرفين تراوحت بين مهاجمة ايران للتدخل السوفييتى فى افغانستان وامداد السوفييت السلاح للعراق منذ ١٩٨٢ ، وبين توقيع اتفاقيات تعاون تجارى واقتصادى وتقنى وامداد ايران بالغاز للاتحاد السوفييتى خاصة فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وقد عادت العلاقات للتدهور بمظاهرات ايرانية ضد الاتحاد السوفييتى فى مارس ١٩٨٨ كرد فعل لقصف العراق لمدن ايران بصواريخ أرض ـ أرض سوفييتية الصنع .

إلا ان هذا التفاوت يجب الا يجعلنا نغفل انه على المستوى المفاهيمى فان تصور كل من ايران والاتحاد السوفييتى لأمن الخليج يكاد يكونان متماثلين بتأكيدهما على رفض الوجود العسكرى الاجنبى والقواعد الاجنبية والتسهيلات الاجنبية فى الخليج وابقاء مهمة أمن الخليج للدول المطلة عليه . إلا انه على المستوى العملى فان القلق الايرانى تجاه « تهديد سوفييتى محتمل » والقلق السوفييتى تجاه « المد الاسلامى » للثورة الايرانية يعوق اجماع استراتيجى بين الدولتين له مدلولات عملية بشأن أمن الخليج .

٣ ـ ايران وبلدان الخليج :

اعتبر انتصار الثورة الإسلامية بصفة أساسية انتصاراً للشيعة فى الخليج ـ الذين يوجدون فى وضع غير مميز اقتصاديا وسياسيا ويكونون معظم سكان البحرين وجزء هام من سكان الامارات المتحدة .

أوضحت ايران الثورة منذ البداية تمسكها بالجزر الثلاثة التى احتلها نظام الشاه عام ١٩٧١ ، فى وقت لجأت فيه الى تحريك الجماعات الاسلامية الموالية لها فى

بلدان الخليج لدعم استقرار النظام الإيرانى الجديد من خلال الضغط على حكومات تلك البلدان للتعامل مباشرة - وبالتالى الاعتراف - مع هذا النظام الجديد .

وفى سبتمبر ١٩٧٩ ، قامت ايران بمناورات منفردة فى مضيق هرمز واعلنت الغاء الدوريات الإيرانية العمانية المشتركة لحماية المضيق وهو ماكان يحدث وقت الشاه . واذا كانت الدلائل تشير الى تأييد - على الأقل معنوى واعلامى - لمظاهرات الشيعة بالسعودية عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ومحاولة الانقلاب بالبحرين عام ١٩٨١ ، فانه يمكن الاطمئنان الى القول بأن الخوف من تدخل أمريكي شامل ضدها ولصالح بلدان الخليج العربية ، ودرجة علاقة كل طرف خليجي بالولايات المتحدة شكلا عاملين هامين فى تحديد علاقة ايران وسلوكها تجاه دول الخليج الأخرى ، وهو خوف تجسد جزئيا عند استعانة الكويت بالحماية البحرية الأمريكية - وبدرجة اقل - السوفياتية لحماية ناقلات بترولها بالخليج . وقد ظهر هذا العامل ايضا فى اعتبار ايران لمجلس دول الخليج عند انشائه فكرة أمريكية . أما عن العوامل الأخرى التى شكلت السياسة الإيرانية مع دول الخليج فكانت حجم تلك الدول للعراق ودرجة الشك فى تعاون تلك الدول فى اطار الأوبك لاضعاف دخل ايران من صادراتها النفطية . وقد عمدت الثورة الإيرانية الى استخدام وسائل الاعلام كالاذاعة الموجهة والمنشورات خاصة فى موسم الحج ومظاهراته ، ودور رجال الدين الإيرانيين والمتعاطفين معهم فى دول الخليج الأخرى وتنظيم مؤتمرات سنوية لهم والعداء للملكية كمؤسسة واستضافة حركات معارضة سعودية وعراقية وبحرينية لكسب أوراق اضافية فى التعامل مع الأطراف الاقليمية الأخرى .

واذا نظرنا الى الأحداث والتطورات من زاوية أخرى ، فان الثورة الاسلامية قد نجحت فى الحفاظ على قدر من ضبط النفس فى علاقاتها مع دول الخليج مع الحفاظ على قدر من الحوار مع تلك الدول فى معظم الأحيان - ربما باستثناء الكويت والسعودية فى معظم الأحيان . ومن المؤكد ان النظام الثورى الإيرانى أيقن منذ البداية التناقض بين العمل على محاولة تحسين علاقاته مع أنظمة الدول المجاورة وبين تأييد ايران الثورية للحركات الثورية لتلك الدول ، وقد ادى ذلك به منذ ١٩٨٤ الى محاكمة متهمين باختطاف طائرة سعودية وبرفض هبوط طائرة كويتية مختطفة بأراضيها .

ورغم مطالبة ايران لمنظمة التحرير الفلسطينية بقطع علاقاتها مع أنظمة الخليج فى مرحلة مبكرة من الثورة ورغم برودة - ان لم يكن عداء - علاقاتها مع معظم دول الخليج بعض الأحيان - عدا الامارات وعمان ، فانها حاولت فى مختلف المراحل وبشتى الطرق اقناع بلدان الخليج بوقف دعمها للعراق فى حربه ضد ايران . كان ذلك تارة بتأكيد ان أمن تلك الدول منفصل عن أمن العراق وانه ليس لها مطامع فى اقاليم دول الخليج ولن تعمل على تصدير الثورة اليها ، وتارة بالتلويح بالتهديد لمصالح تلك الدول وصادراتها النفطية ومنشآتها الاقتصادية . وقد عملت ايران ايضا على تجنب أى تدخل خارجي فى الخليج يكون من شأنه افادة العراق . ولقد أيقنت ايران واعربت عن رأيها بأن مد السعودية بصفة خاصة بالأسلحة الحديثة - وخاصة طائرات الاواكس - يعتبر بالأساس تهديدا لأمنها القومى وتأكيدا لهيمنة أمريكية - من خلال الاداة السعودية - بالخليج . وبالرغم من ذلك ، ومن الحملة الاعلامية الإيرانية ضد تواجد الأساطيل الحربية الأجنبية - خاصة الأمريكية والسوفياتية - بالخليج وضد دول المنطقة التى دعت هذه الأساطيل ، فان أصواتا قوية داخل ايران كانت ترى انه من شأن هجمات الحرس الثورى على السفن فى الخليج استعداء القوى الاقليمية والدولية اكثر ضد ايران بما يضر بمركزها الاقليمى وسيطرتها النسبية فى الخليج .

واذا كانت ايران قد أدانت التعاون السعودى مع الولايات المتحدة واتهمتها بأنها تسعى لتخويف بقية دول الخليج من ايران لوضع تلك الدول تحت هيمنتها فى اطار مجلس التعاون الخليجي ، فان مواقفها تجاه السيادة على الحرمين الشريفين تراوحت - حسب علاقاتها مع السعودية - بين المطالبة باشراف اسلامى عليها خاصة عامى ٨٣ و ٨٧ وبين تأكيد مسئولية السعودية عنها خاصة عامى ٨٤ و ٨٥ . بالاضافة الى ذلك فان ايران والسعودية تعاونتا عامى ٨٦ والنصف الاول من ١٩٨٧ فى اطار الأوبك تعاونا وثيقا ، وتحدثت تقارير ذات ثقة عن امداد السعودية لإيران بمنتجات بترولية مكررة عندما هبطت الصادرات النفطية الإيرانية بحدة نتيجة كفاءة الهجمات الجوية العراقية ، ولتجنب مزيد « من التطرف » الإيرانى على حد اعتقاد السعوديين . وقد كان انكشاف أمر صفقة « ايران جيت » فى حد ذاته تقليل لبعض مصداقية ايران أمام القوى الراديكالية المعادية للأوضاع القائمة ببلدان الخليج ، وبالتالى ففقدان ايران لهامش هام لتحريك تلك القوى حسب مصالحها الاقليمية .

وربما يدخل فى اطار التمهيد لقبولها قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، محاولات ايران تحسين علاقاتها مع دول الخليج - عدا السعودية - منذ نهاية ١٩٨٧ وتجميعها فى موقف رافض للتدخل الخارجى فى الخليج ، خاصة ان

ايران تتفق مع معظم تلك الدول فى اعتبار أمن الخليج مسئولية الدول المطلة عليه . الا ان المفهوم الإيرانى مختلف مع هذه الدول لاعتبار نفسها الأولى بين أنداد (PRIMUS INTER PARIS) وبالتأكيد ترفض اى ترتيبات أمنية بالخليج لاتكون طرفا فيها . وقد جاء قبول ايران للقرار ٥٩٨ ليعزز مسعاها لدى الكويت وبقية دول الخليج بضرورة اخراج الأساطيل الأجنبية من الخليج .

وعلى محيط المفاوضات مع العراق لإنهاء الحرب فان ايران رفضت ما اعتبرته تقديم تنازل بالامتناع عن اعتراض السفن العراقية وتفتيشها فى مياه الخليج أو مضيق هرمز انتظارا لتسوية نهائية - وهو ماقد يطول - لأنها تدرك ان هذا يضعف سيطرتها على مضيق هرمز . وهى تفصل بذلك بين مسألتى شط العرب ومضيق هرمز من ناحيتى السيادة وحقوق التفتيش .

كما ان وقف اطلاق النار يفيد ايران التى تستطيع استئناف صادراتها النفطية واستيراد السلاح والاحتياجات التجارية الأخرى فى مياه الخليج . وعلينا ان ندرك ان قبول انهاء الحرب مع العراق لايعنى بالضرورة قبول ايران للوضع الاقليمى السائد نتيجة ان ايران تدرك ان العراق - حتى لو لأسباب جيوبوليتيكية بحتة فقط - هى الند الرئيسى الاقليمى فى الهيمنة على الخليج .

وان كان بعض المحللين يؤكدون ان قبول ايران للقرار ٥٩٨ يعنى التخلى مؤقتا عن محاولة اسقاط النظام العراقى وخلخلة النظم الأخرى بالخليج والتركيز على الداخل لبنائه ثم معاودة العمل لتصدير الثورة من موقع أكثر قوة وتماسكاً .

وختاماً ، فانه اذا كان صحيحا ان الحرب هى العامل الموحد للشعب الإيرانى خلف الجمهورية الاسلامية فان انهاء الحرب قد يعنى تفسخ الوحدة الداخلية وعدم الاستقرار مما قد تستغله قوة دولية - واقليمية ايضا - لزعزعة استقرار ايران لضمان الا تلعب دورا اقليميا قويا فى دعم معالم أمن خليج مابعد الحرب العراقية - الإيرانية . وعلى الجانب الآخر فان انهاء الحرب يرتبط بخروج ايران من عزلتها الدولية وكسب اصدقاء اقليميين ودوليين مما يسمح بدور ايرانى أساسى فى الخليج .

ثانياً : العراق

يعتبر العراق - بلا جدال - هو الطرف الاقليمى الأساسى الآخر - مع ايران - المعنى بترتيبات أمن الخليج ، ويمكن تفهم الموقف العراقى فى هذا الخصوص خلال التعرض لعلاقاته مع ايران ، ومواقفه من القوى الدولية ، مفهومه للبعد العربى لأمن الخليج والبعد الاقتصادى لأمن الخليج فى التصور العراقى .

١ - العلاقات الإيرانية - العراقية

اعتبر العراق منذ البداية ان الطبيعة الاسلامية والعالمية للثورة الإيرانية تمثل خطرا على طموحات أيديولوجية البعث القومية وشبه العلمانية

ورغم مراحل الانتصار سواء بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ أو منذ بداية ١٩٨٨ فان العراق أكد مطلبه ليس فقط بالسيطرة الكاملة على شط العرب وحرية المرور دون تفتيش لسفنه الحربية والتجارية فى الخليج وفى مضيق هرمز ، وانما ايضا مطلبه الخاص باستعادة الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) .

وقد كانت الكفاءة المرتفعة كميا وكيفيا للقوة الجوية العراقية منذ ١٩٨٦ فى هجماتها خاصة ضد محطة ضخ البترول الإيرانية لاراك فى مدخل الخليج فى نوفمبر ١٩٨٦ والمدى البعيد للصواريخ (الحسين) و (العباس) أرض - أرض وحجم الانتاج للأسلحة الكيميائية اكد كل ذلك ان القوة العسكرية العراقية بعيدة المدى وذات يد طولى يعمل حساب لها فى اى ترتيبات اقليمية لأمن الخليج .

ويرى العراق ان حالة عدم الاستقرار التى أوجدتها ايران فى الخليج قد أعطت دافعا ومبررا لدعم الوجود العسكرى الغربى بالخليج .

والعراق يقع عليه عبء اجبار ايران بقبوله كجار والتفاعل معه على اساس تسوية شاملة فى الخليج . وهنا يثور التساؤل حول تطبيق المادة الأولى من القرار ٥٩٨، التى تطالب بالانسحاب الى الحدود الدولية . فهل تصر العراق على الحدود بين مملكة فارس واقليم العراق تحت السيادة العثمانية كما تبلورت فى معاهدة ١٩٣٧ ، وعلى وضع معاهدة جديدة على أساسها ، أم تتعامل بمرونة مع الحدود كما جاءت فى اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ - والتى تعنى بالنسبة للعراق عدم الاعتراف بأنه حقق انتصاراً عسكريا فى الحرب وبالتالى يضيع فرص استثمار الإنجاز العسكرى ، أما الغاء الاتفاقية فيعنى الاقرار بالهزيمة العسكرية الإيرانية بما يعنى اعادة ترتيب هيكل القوة فى الخليج بقيادة العراق .

وتركيز العراق الأساسى والمرحلى حاليا هو على تطهير شط العرب من خلال التزام دولى من الأمم المتحدة بذلك . حتى لايضطر للاعتراف باتفاقية ١٩٧٥ مع تأكيد حرية الملاحة بالشط وبالخليج وبمضيق هرمز وعدم تفتيش سفنه المارة فى الخليج أو المضيق ، وذلك حتى لايخل فى

هذه المرحلة بمطالبته بالسيادة على الشط على المدى الطويل فى عملية المفاوضات . وهذا المطلب المرحلى حيوى للعراق فان الشط منفذه الوحيد على الخليج والممر الرئيسى لصادراته النفطية وتجارته الدولية . وتجدر الاشارة هنا الى ان تعامل العراق من موقع المنتصر لم يصعب فقط من مهمة انجاز السلام مع ايران وانما قد يدهور علاقات العراق مع دول الخليج العربية الأخرى .

٢ ـ موقف العراق من القوى الدولية :

سعى العراق فى مراحل مختلفة من الانتصارات الإيرانية الى ـ ليس فقط أقلمة ـ بل تدويل الحرب باستعداء الأطراف الاقليمية والدولية على ايران لاجبارها على وضع حد للحرب . وقد استغل العراق بمهارة معادلات جعلت من مصالح قوى دولية واقليمية تحجيم الثورة الإيرانية لبدء هجومه عام ١٩٨٠ ، ففى حين خشى الأمريكيون زعزعة استقرار النظم المعتدلة الموالية لهم بالخليج وتهديد طرق النفط به ، أحس السوفيت بالقلق من الطبيعة الأيدولوجية غير المحكومة وغير المتوقعة للقادة الجدد بطهران .

وهناك الكثير من الآراء التى ترى بأن القوى الغربية والولايات المتحدة ـ رغم تحسن علاقتهم بالعراق فى ظل الحرب واعتدال مواقف الأخيرة تجاه القضية الفلسطينية ودعم القوى الراديكالية بالمنطقة ـ ستقوم ـ ربما بمساعدة اسرائيل ـ بمحاولة تحجيم الدور الاقليمى العراقى خاصة فى ظل تفوقه العسكرى الحالى . وتجدر الاشارة هنا الى ان مطلب العراق الخاص بتدويل عملية تطهير شط العرب قد يفتح الباب ـ ربما بطريقة غير مقصودة ـ لاندفاع التواجد الأجنبى ـ خاصة الغربى ـ فى الخليج بما يحد من الدور الاقليمى لكل من العراق وايران معا .

٣ ـ البعد العربى لأمن الخليج لدى العراق :

لقد خرج العراق من الحرب وقد اصبح قوة مؤيدة للاستقرار وبقاء الأوضاع على ماهى عليه فى الخليج واصبح يركز على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الاقليم . ويتراوح الموقف العراقى من التأكيد على الأمن القطرى وبين تأكيد البعد الأمنى القومى العربى للخليج . وسواء فى حالة وضع العراق لنفسه كمدافع عن الحدود الشرقية للوطن العربى ضد العدوان « الفارسى » أو وضع التعايش معه كشرط امام القيادة الإيرانية لتوصل ايران لصيغة سلام وتعايش وتعاون مع الأمة العربية ، فان له مشاكل حدودية مع الدول الخليجية قد تحد من مثل هذا الدور القيادى العربى الاقليمى . وقد يكون هناك هدف عراقى محتمل من ابقاء جو متوتر مع ايران ليس فقط لتجميع الجبهة الداخلية العراقية بل ايضا لتجميع موقف خليجى عربى حوله وحظر اى مد أو توسع للعلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية . الا ان العراق يعى بلا شك انه يتعامل مع معطيات جديدة لعل أبرزها وجود مجلس التعاون الخليجى الذى يستبعد كلا من العراق وايران من عضويته والذى نشأ وقوى مع تطور الحرب العراقية ـ الإيرانية .

٤ ـ البعد الاقتصادى لامن الخليج فى التصور العراقى

تعرض العراق لشلل شبه كامل لقدرته على تصدير النفط بعد فترة وجيزة من بداية الحرب مع ايران كما تعرض لتدمير معظم محطات ضخ النفط الخاصة به . وقد أظهرت الحرب بوضوح قدرة ايران على اعاقة العراق ليس فقط عن تصدير نفطه بل ايضا عن استيراد وارداته الاساسية عن طريق الخليج مما اضطره لمد انابيب نفط وخطوط تجارة عبر الاردن وتركيا والسعودية ويعرضه بالتالى لضعف نسبى فى علاقاته مع تلك الدول . وقد كان ذلك تأكيدا للعراق على اهمية سيطرته على شط العرب بأكمله ، كما انه دفعه منذ ١٩٨٤ لبدء حرب الناقلات لخنق ايران اقتصاديا من خلال وقف صادراته النفطية ـ وهو مانجح فيه العراق الى حد كبير بحلول عام ١٩٨٨ ـ بالاضافة لاستفزاز ايران لاغلاق الخليج أمام الملاحة باغلاق مضيق هرمز مما كان سيفتح الباب امام انتقام غربى ضد ايران ، وهو اجراء لم يحدث وان كان الرد الايرانى يضرب ناقلات النفط السعودية والكويتية دفع فى النهاية بدخول وجود عسكرى اجنبى ، من المؤكد انه على الاقل لم يكن صديقا لايران .

وتبقى علامة استفهام اخرى على دور العراق الاقليمى مستقبلا مرتبطا بقدرته على خدمة ديون خارجية تقدر بـ ٧٠ بليون دولار ـ مستبعدا ديونها لدول الخليج التى ستطالب بمعاملة خاصة مقابل عدم تسديد العراق فى الاغلب لتلك الديون .

ثالثا ـ الدول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجى

قبل الخوض فى تحليل اربعة ابعاد لمفهوم بلدان مجلس التعاون لامن الخليج (العلاقات مع ايران والعراق . ومع القوى الدولية الكبرى واخيرا تجاه قوى اقليمية اخرى) يجب ابراز ان اولويات التهديدات لامن تلك الدول كانت محل خلاف لديها قبل عام ١٩٨٠ : حيث كان الخلاف حول اذا ما كان التهديد الاسرائيلى له

الاولوية ، ام الخطر السوفيتى هو الاساس وهى فكرة كانت تروج لها الولايات المتحدة - أم ايران ام العراق . وبعد السلوك الايرانى بتصدير الثورة اصبح هناك مفهوم موحد لدى الدول باعطاء الاولوية - حتى الأن على الاقل - لما اعتبرته التهديد الايرانى . الامر الثانى الواجب ابرازه انه بعد تسع سنوات من الثورة الايرانية ربما مازالت بلدان مجلس التعاون تحس بالقلق من الايديولوجيات الثورية (كالاسلام ، الماركسية ، البعثية) القادرة على تعبئة الشعب والمعادية للغرب وتعتبرها معادية للاستقرار فى الخليج خاصة فى ظل حالة شبه الفراغ الفكرى بهذه الدول . ومن الهام الاشارة هنا الى ان المنطق السعودى - وهو سائد لدى معظم دول الخليج - يقدر أهمية الحفاظ على الاوضاع القائمة بالخليج ويخشى ان عدم الاستقرار يقوض اسس النظام الاقليمى لانه يعمل من ناحية لصالح السوفيت ومن ناحية اخرى لصالح الايديولوجية الثورية الاسلامية النقيض للايديولوجية الاسلامية التقليدية السائدة بها .

١ - العلاقات مع ايران

الثابت ان بعض بلدان الخليج استغلت قيام الثورة الايرانية ونزعة تصدير الثورة لديها لالقاء تبعة حركات المعارضة لديها على ايران فى وقت بدأت فيه تخفيف ظروف المعاناة للسكان الشيعة لديها .

وقد حاولت دول الخليج دائما - خاصة السعودية - اما مباشرة او بالبحث عن وسطاء فى الوصول الى صيغة للعلاقة مع ايران تؤمن صادارتها النفطية خوفا من السيطرة الايرانية على مضيق هرمز ، ولاقناع ايران - بعد بدء الحرب مع العراق - بعدم توسيع الحرب لتشمل دول الخليج الاخرى . ، واحيانا لاقناعها بوقف ضرب ناقلات النفط خاصة السعودية والكويتية . وكان من دلائل حرص دول الخليج على تجنب عداء صريح مع ايران نفيها لاى تورط ميدانى فى مساندة المجهود الحربى العراقى ضد ايران .

وقد تخلل تلك المحاولات مايدلل على الخوف الخليجى من نصر ايرانى على العراق يشجع ثورة القوى المعارضة داخل دول الخليج . فقد أجمعت دول مجلس التعاون الخليجى على ادانة محاولة الانقلاب بالبحرين فى ديسمبر ١٩٨١ ودور ايران بها واعتبار اى تدخل فى شئون احدى دول المجلس تدخلا فى شئون كل اعضائه ، وعندما لم تفلح نداءات البيان الختامى لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى لايران لوقف اعتداءاتها على حرية الملاحة فى الخليج عام ١٩٨٤ وتصاعدت تلك الهجمات ضد ناقلات النفط السعودية والكويتية اعلن عن توحيد قوات دول المجلس « درع الجزيرة » وقيامها بعدة مناورات مشتركة بدعم غربى واضح .

واذا كانت دبى والشارقة قد اكدتا دائما ومنذ البداية رفضهما لمقاطعة ايران نظرا للعلاقات التاريخية والتجارية معها ، فانه بحلول سنة ١٩٨٥ كانت كافة دول المجلس قد ادركت استقرار النظام الايرانى وضرورة التعامل والتحاور معه ومحاولة التأثير عليه لضمان أمنها والاستقرار الاقليمى فى المنطقة . وكانت أبرز المحاولات هى زيارة وزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل لطهران فى مايو ١٩٨٥ للوساطة بين دول المجلس وايران وايجاد صيغة تعايش بينهما .

وفى مرحلة مابعد الحرب فان بلدان المجلس تدرك أنه ستقع على عاتقها مسئوليات تقديم مساعدات مالية لاعادة تعمير ايران - والعراق ايضا - على الاقل كسبا لودها ولايجاد صيغة تعاون اقليمى فى الخليج ولوقف أى دور ايرانى لزعزعة الاستقرار الداخلى لتلك الدول سواء مباشرة او من خلال حملات اعلامية . وستسعى دول الخليج من خلال ذلك ألا يقع عليها وحدها عبء دفع تكاليف ذلك - سواء سمى تعويضات حرب او مساعدات اعادة اعمار - وحدها ، خاصة فى ضوء وضعها الحالى الحرج حاليا . وستحاول من ناحيتها ايجاد فرص استثمار لشركاتها الانشائية والاستثمارية فى ايران والعراق لرواج فئة رجال الاعمال الكبار لديها .

وقد أظهر تبادل الزيارات مؤخرا بين ايران وكل من عمان والامارات المتحدة ان عوامل المصلحة المشتركة واقرار امن الخليج قد تصلح اساسا للحديث عن تعاون بين دول المجلس وايران مع عدم اغفال اثر الخلافات السياسية والايديولوجية .

٢ - العلاقات مع العراق

اذا كانت دول المجلس قد قدمت مساعدات مالية تقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار وتسهيلات مرور تجارية ونفطية للعراق اثناء الحرب بالاضافة الى تقديم السعودية والكويت لايراد ثلث مليون برميل نفط يوميا من نفط المنطقة المحايدة للعراق خلال تلك السنوات ايضا بهدف التصدى « للتهديد الايرانى » ضد تلك الدول ، فان دول المجلس المطالبة اليوم بالمزيد من الدعم لاعادة اعمار العراق تمارس الضغوط على العراق - خاصة من السعودية - للتخلى عن شروطه لقبول بدء سريان وقف اطلاق النار فى اغسطس الماضى . وربما كانت هذه الضغوط وضغوط مماثلة عليه لبدء المفاوضات مع ايران رغم عدم الاستجابة تماما لشرطه باجراء مفاوضات مباشرة ، ناتجة عن خوف دول الخليج بان استمرار الحرب كان سيؤدى لنصر عسكرى عراقى حاسم ، او الى

تدخل عسكرى خارجى لاجبار العراق على وقف اطلاق النار مما يزيد التدخل الاجنبى الذى قد يبارك هيمنة ايرانية او يثير مشاعر عدائية من شعوب دول الخليج ضد حكوماتها .

وقد تحاول دول الخليج ان تلعب دور الوسيط بين العراق وايران مما يقوى دورها فى الاقليم ويجعلها محل ثقة الطرفين ويحول فى نفس الوقت بين احتمال ـ مستبعد حاليا ـ اتفاق الدولتين ضد بقية دول الخليج فى المستقبل .

٣ ـ العلاقات مع القوى الدولية

دفعت الحرب العراقية الايرانية دول المجلس لانفاق المزيد من الاموال على التسليح لمواجهة متطلبات امنها وتعويض نقص القوى البشرية لديها والمتوفرة لدى ايران والعراق ، واتجهت فى هذا الى تنويع مصادر السلاح ـ وهو نقطة ايجابية ـ وان ادى ذلك لزيادة الاستثمارات الخارجية والخبراء الاجانب لديها . وكان اخر تلك المظاهر « صفقة القرن » بين السعودية وبريطانيا فى يوليو ١٩٨٨ والتى قدرت قيمتها بـ ٣٠ بليون دولار . ومن قبلها صفقة الصواريخ الصينية للسعودية .

ورغم تبنى الكويت ـ على الاقل حتى عام ١٩٨٧ عندما دعت الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتقديم الحماية العسكرية لناقلات نفطها فى الخليج فى وجه تصاعد الهجمات الايرانية ـ لموقف بقاء الخليج خاليا من القواعد الاجنبية . ورغم تعهد السعودية عام ١٩٨٥ بعدم تقديم تسهيلات للولايات المتحدة فى الخليج الا فى حالة اعتداء سوفيتى او ازمة فى الخليج لاتقوى السعودية على التعامل معها وحدها ، فان عمان قد قدمت بالفعل تسهيلات للقيادة المركزية الامريكية فى حالات الطوارىء ولعملية انقاذ الرهائن الامريكيين بطهران بالاضافة الى قيامها بمناورات مشتركة عام ١٩٨٦ مع بريطانيا . وقد ادى تصعيد الهجوم على ناقلات النفط السعودية منذ عام ١٩٨٤ الى تزايد الطلبات السعودية من السلاح الامريكي كوسيلة للدفاع عن كافة دول مجلس التعاون . وهو ماشكل حجة للولايات المتحدة لتكثيف تواجدها بالخليج .

كما ان الحرب وتصاعدها دفعا دول الخليج الى فتح الحوار مع الاتحاد السوفيتى بداية بتبادل الزيارات على اعلى مستوى بما فيها زيارة وزير الخارجية السعودى الى موسكو ، واقامة العلاقات بين معظم دول الخليج ـ عدا السعودية ـ وبين الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء بمشاركة السوفيات فى حماية ناقلات النفط الكويتية . ويهز تطور تلك العلاقات احدى بديهيات السياسة الخارجية لدول الخليج قبل ١٩٧٩ وهى الخوف من التهديد السوفيتى .

٤ ـ الموقف تجاه قوى اقليمية اخرى

فى نفس الوقت الذى تعمل فيه دول مجلس التعاون الخليجى على ايجاد ترتيبات اقليمية ودولية مواتية لاستقرارها ـ بل وقوتها الاقليمية ـ فانها بحثت عن ترتيبات مع قوى خارج الخليج ، كان ابرزها العمل خلال الحرب على بلورة محور مصرى / اردنى / عراقى / خليجى لمواجهة ايران . وان كان وضع العراق بين ١٩٨٣ و١٩٨٧ الجأ هذه الدول فى بادىء الامر الى سوريا لتأمين الحماية والدعم فانها تحولت الى مصر بعد تيقنها من طبيعة العلاقة القوية بين سوريا وايران .

بعد التعرض للاطراف الثلاثة الاقليمية المعنية بأمن الخليج (ايران ، العراق ، بلدان الخليج العربية الاخرى) يمكن التعرض فى ايجاز شديد وبدون ادعاء تقديم تغطية أو تحليل كاملين ـ لدور طرفين اقليميين قريبين من الخليج ولهما مصالح به وهما اسرائيل وتركيا .

فاسرائيل التى أمدت ايران بالسلاح واساءت بذلك لعلاقات ايران العربية يوجد بداخل قيادتها تيار يراهن على الاهمية المستقبلية لبناء محور ايرانى ـ اسرائيلى لاسباب جيوبوليتيكية تؤدى الى الهيمنة على الخليج . والثابت ان اسرائيل لم تكن ترغب لا فى انهاء الحرب ولا فى انتصار اى من الطرفين .

كما ان اسرائيل استغلت الحرب العراقية ـ الايرانية لقصف المفاعل النووى العراقى ويهمها اقصاء اى تهديد عراقى فى المستقبل وبالتالى ستعمل على اجهاض اى محاولة لبناء قوة عسكرية عراقية متفوقة بعد الحرب . فى النهاية التساؤل حول ما اذا كانت اسرائيل ستسعى لخلق بؤرة صراع اخرى فى المنطقة لتوجه طاقات وموارد العرب والمسلمين بعيدا عنها .

اما عن تركيا ، فانه رغم حرصها على علاقة وفاق مع ايران لتجنب خطر المد الثورى الاسلامى عليها فقد نجحت فى استغلال الحرب العراقية ـ الايرانية وحرص الطرفين لاستقطابها لاحتواء الخطر الكردى اقليميا ومد انابيب بترول العراق ثم ايران عبر اراضيها وتأمينها . بالاضافة الى ذلك قامت مصالح تجارية بين تركيا وكل من

العراق وايران وبلغت سنويا ٤ مليارات دولار بالاضافة الى تجارة الترانزيت عبر اراضيها للبلدين ومنهما .

وقد نجحت تركيا فى الحصول على حق مرور من العراق لمتابعة الاكراد داخل اراضى العراق . وكذلك نجحت فى الاتفاق مع ايران على دوريات حدودية مشتركة لمواجهة الخطر الكردى . بالاضافة لذلك انضمت تركيا مع باكستان لمنظمة التعاون الاقتصادى بالاشتراك مع ايران . وقد برز الموقف التركى مؤخرا وهو يعلن ترحيب تركيا لاعلان فرنسا والولايات المتحدة بعزمهما تخفيض تواجدهما العسكرى فى الخليج وطالبت بخروج كافة القوات الاجنبية من الخليج وترك مسئولية امنه لبلدان المنطقة . وهو موقف متميز عن موقف باقى دول حلف شمال الاطلنطى .





أبعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى الجزائر

د . ثناء فؤاد عبدالله

فى أعقاب الأحداث التى شهدتها الجزائر خلال شهر اكتوبر الماضى ، أعلن مائة من أساتذة الجامعة الجزائريين فى بيان أصدروه « أن الأزمة هى ازمة المؤسسات السياسية قبل أى شىء ... لكنها ناجمة كذلك عن أسباب اقتصادية ، وعن وضع عام .. وأضافوا « أن تطبيق الديمقراطية هو الرد الصحيح لمواجهة مشاكل الجزائر ، فالاصلاحات الدستورية التى أعلن عنها بعد الاضطرابات الأخيرة لن تعطى النتائج المرجوة منها الا بقدر ماتترافق مع اصلاح للنظام السياسى ولاسيما انتخاب جمعية وطنية لها صفة تمثيلية بالنسبة الى جميع التيارات »

والواقع أن بيان أساتذة الجامعة الجزائريين أصاب كبد الحقيقة بشأن الأسباب الكامنة وراء الأزمة التى مرت بها الجزائر خلال الاسبوع الأول من شهر اكتوبر ١٩٨٨ ، وراح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى واستدعت فرض حالة الطوارىء ، ونزول الجيش الى الشوارع ، كما ادت الى احراق المبانى العامة والسيارات ، وهوجمت السفارات ومكاتب شركات الطيران والمقر الرئيسى لحركة البوليساريو ، ودمرت عدة فنادق فى العاصمة ، وفى مدن أخرى كوهران ثانية اكبر المدن فى الجزائر .

وان كان هناك اجماع فى كافة التحليلات والاراء العربية والغربية على حد سواء على ان ماسمى « مظاهرات الخبز » الأخيرة فى الجزائر هى نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية التى تعيشها الجزائر ، فان هناك تحليلات اخرى لم تستبعد ان تكون هذه المظاهرات نتيجة « صراع سياسى على السلطة » داخل حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم منذ استقلال الجزائر بين المتشددين المطالبين بضرورة . الحفاظ على المكتسبات الثورية واستمرار سياسات الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين المتمثلة فى السير على نهج الاشتراكية ، وبين دعاة الاصلاح والانفتاح الذين يتزعمهم الرئيس الشاذلى بن جديد بطرحه مشروعا متكاملا للاصلاح الاقتصادى أعلن عزمه على طرحه للمناقشة والبحث على مؤتمر الحزب القومى العام فى اجتماعه فى نوفمبر ، والملامح العامة لهذا المشروع تشير بالفعل الى ان الرئيس بن جديد يسعى الى اصلاح اقتصادى فى بلاده بالعمل على الحد من تأثير السلطات المركزية ودفع استقلال اكبر للقطاع العام .

ومهما يكن الأمر فالتجربة والتطورات تتم عن صراعات سياسية لاقرار نموذج جديد من أجل التنمية خاصة بعد ان تفاقمت الأزمة حتى عجزت الحكومة الجزائرية عن ايجاد السبل الكفيلة باخراج البلاد من المأزق الاقتصادى والذى تمثل فى ارتفاع رهيب فى الأسعار ، وزيادة نسبة التضخم عن ٣٠ ٪ علاوة على مشكلة البطالة بين القوى العاملة وخاصة الشباب ، وهو ما جعل المشكلة الاقتصادية ذات أبعاد عميقة .

أبعاد المشكلة الاقتصادية :

لقد كان السبب « المباشر » لانفجار المظاهرات هو رفع أسعار عديد من السلع والمواد الغذائية ، وكانت حكومة الجزائر قد أعلنت فى وقت سابق قرارات للتقشف كجزء من برنامج شامل تستعد لتقديمه للمؤتمر السادس لجبهة التحرير الجزائرية فى ديسمبر ، كما تقرر ان تطرح امام المؤتمر الخطة الخمسية الجديدة المحدد البدء فى تنفيذها مع بداية عام ١٩٨٩ ، فى نفس الوقت كانت تواجه خطة التنمية الجديدة عدة صعوبات أولها واخطرها انخفاض دخل الجزائر من العملات الصعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية ، والبترول والصناعات البتروكيميائية والغاز الطبيعى كان يمد الجزائر بحوالى

٩٠ ٪ من مصادر الدخل من العملات الأجنبية ، ووصل هذا الدخل فى العام الحالى الى ٦ مليار دولار بالمقارنة مع ١٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ والتى اعتبرت سنة ضعيفة الدخل .

وعلى الرغم من التحذيرات التى أطلقها الاقتصاديون الجزائريون من خطورة الاعتماد على البترول والغاز كمصدر أساسى بل ووحيد للعملات الأجنبية ، وضرورة انشاء صناعات ثقيلة وصناعات تحويلية ، الا ان ذلك لم يتم بالصورة المطلوبة ، وتم توجيه الاهتمام الى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

وشهدت فترة السبعينات بالذات نمو قطاع التجارة والخدمات فزادت نسبة الاستثمارات الى هذا القطاع من ١٠,٥ ٪ الى ١٧,٢ ٪ بينما ارتفعت استثمارات الصناعة التحويلية من ١٠,٥ ٪ الى ١٥,٩ ٪ فقط واستمر ذلك فى الثمانينات .

ولحقت بالقطاع العام ضربات متتالية بدأت بسياسة تشهير واستخدام حجج البيروقراطية والشركات الخاسرة لتصفية الصناعات الوطنية ونقل ملكياتها للقطاع الخاص ورأس المال الأجنبى ، كما ظهرت سوق سوداء للعملة ، وأصبح هناك اكثر من سعر للدينار الجزائرى ، وذلك لتحويل السياحة للخارج وشراء المستلزمات الاستهلاكية وفى مقدمتها السيارات الخاصة .

ولم يكن قطاع الزراعة أحسن حالا من الصناعة ، فالخطة الاقتصادية فى السبعينات أهملت قطاع الزراعة وخصص ١٥ مليار دولار من مجمل استثمارات قدرها ٢٢٠ مليار دينار جزائرى للزراعة .

وبينما كانت الحكومة تسيطر على ٣ مليون هكتار من أخصب الأراضى الزراعية منذ تركها الفرنسيون عند الاستقلال ، فان هذا القطاع الذى يحتكر ٧٥ ٪ لم يكن ينتج سوى ٢٠ ٪ من الناتج الزراعى .

وضاعفت الحكومة الاستثمارات الزراعية فى خطة ٨٠ / ١٩٨٤ وأدخلت نوعا من الاستقلالية فى تسويق منتجات القطاع العام حتى تستفيد من أسعار السوق ، وجاء قانون اعادة تنظيم مزارع القطاع العام فى ديسمبر ١٩٨٧ ليعطى لادارة المزارع العمومية الاستقلالية ، ولكن تخفيف قبضة الدولة وتشجيع القطاع الخاص لم تؤد الى حل الأزمة ، وانما ادت الى ظهور « شريحة جديدة » استفادت من تلك الاجراءات وساهمت فى زيادة حدة الاستهلاك الترف نتيجة دخلها غير الطبيعى . .

رفض جدولة الديون لأسباب سياسية ومأزق الانفجار السكانى :

اعتبر خبراء الشئون الجزائرية فى المصارف الأوروبية الكبرى ان الاقتصاد الجزائرى الذى يعانى حاليا من تدنى اسعار النفط ومن فوائد ديون باهظة قد يجد ان جهود التقشف المطبقة فى السنوات الأخيرة غير ذات جدوى بسبب الانفجار السكانى المتزايد ، فالنمو السكانى هو المشكلة الكبرى التى يواجهها هذا البلد ، وتوقع المعهد الوطنى للدراسات الديموغرافية فى باريس أن يزداد عدد سكان الجزائر والبالغ حاليا ٢٤ مليون نسمة الى اكثر من ضعفه فى السنوات المقبلة فيبلغ حوالى ٥٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، والمشكلة أن الجزائريين الذين دون سن العشرين يشكلون ٥٧ ٪ من عدد السكان بالرغم من أن معدل الوفيات لدى الاطفال الذين تقل اعمارهم عن السنة هو ٨١ فى الألف ، مقابل ٨ فى الألف فى فرنسا ، ويشكل عدد الراشدين الذين تبلغ اعمارهم اقل من ٦٠ سنة ، اكثر من الثلث اما الذين تبلغ اعمارهم اكثر من ٦٠ سنة فهم يشكلون ٦ ٪ فقط والمعدل الوسطى للأعمار هو ٦٠ سنة مقابل ٧٥ سنة فى فرنسا .

وتجدر الاشارة الى ان معدل النمو السكانى هو الأعلى فى شمال افريقيا وقدر عام ١٩٨٧ بحوالى ٦,٤ فى حين ان الحد الأدنى لتجدد السكان هو ٢,١ .

والرهان الحيوى فى الجزائر الآن هو أن تحاول الاحتفاظ بنمو اقتصادى يساوى على الأقل النمو السكانى الذى مازال يفوق ٣ ٪ سنويا . وتفيد أرقام الخبراء الدوليين ان اجمالى الناتج القومى للشخص هبط من ٣٢٠١ دولارا عام ١٩٨٦ الى ٢٦٨٩ دولارا عام ١٩٨٧ .

ورأى رجال الاقتصاد فى المصارف ان الجزائر تواجه على المدى القصير مأزقا قد يدوم حتى بداية التسعينات ، ونتيجة الأزمة فان ديون الجزائر بلغت ١٩ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٦ . .

لكن اذا أخذنا فى الاعتبار نسبة هذا الدين الى اجمالى الناتج القومى تبلغ النسبة ٣٥ ٪ من اجمالى هذا الناتج والى الآن ترفض الجزائر ان تطلب من الدول الدائنة اعادة جدولة ديونها الخارجية لاسباب سياسية مؤداها الا تفتح الباب لتدخلات « صندوق النقد الدولى » .

واذا كانت الجزائر قد رفضت اللجوء الى صندوق النقد الدولى الا ان برنامج التقشف والاصلاحات الاقتصادية الذى اعتمدته كان صارما ، فاذا أضفنا الى ذلك ان عددا كبيرا من العمال الجزائريين المهاجرين الى فرنسا والمانيا واسبانيا بالذات بدأوا فى العودة نتيجة الركود فى بلدان اوروبا الغربية نتبين أن ١٠ ٪ من الأيدى العاملة فى الجزائر لاتساهم مساهمة مباشرة فى

قوة العمل ، مما ضاعف من أزمة البطالة والأزمة الاجتماعية الى حد كبير فهناك اعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية لم تستطع سوق العمل في الأعوام الاخيرة ان تستوعب منهم سوى نسبة قليلة ، وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها الجزائر وكذلك النمو السكانى الكثيف ، وسوء البرمجة والتخطيط ، والنقص فى مجالات التكوين المهنى مما أدى الى تهميش الكثير من خريجي الجامعات والمدارس .

مرحلة المراجعة :

عندما تولى الرئيس الشاذلى بن جديد الحكم اثر وفاة الرئيس بومدين عام ١٩٧٩ اختلف المراقبون السياسيون حوله ، فمنهم من رأى أن القيادة الجديدة ستبدأ فى بناء جزائر ثانية معتمدين على تصريحات وخطب بعض المسئولين من بينهم الرئيس بن جديد نفسه ومن ضمنها اطلاقه شعارا مفاده ، انه لابد من استغلال الثروات الزائلة ، ويقصد بها البترول والغاز لدعم قواعد الثروات الدائمة ويقصد بها الزراعة ، كما كانت تصريحاته تحث على تأمين احتياجات المواطن الضرورية مثل السكن والنقل وتوفير المواد الغذائية واصلاح التعليم وهذا الاتجاه يختلف نوعا ما عن اتجاه سياسة بومدين الذى كان شغله الشاغل هو التصنيع حيث كانت معظم موارد البترول والغاز تنفق عليه ، بينما كانت المرافق العامة شبه مهملة . الا أن البعض الأخر من المراقبين استبعد هذا الاتجاه ، ويرى ان الجزائر فى عهد الشاذلى بن جديد كانت مقبلة فقط على مرحلة مراجعة ، وليس تراجعا بحيث تدعم فى هذه المراجعة الايجابيات وتعالج السلبيات .

الصراع السياسى والمرحلة الحرجة :

والواقع ان المرحلة التى تولى فيها الرئيس بن جديد السلطة كانت مرحلة حرجة بالنسبة للجزائر ، فقد كانت العناصر البومدينية مثل يحياوى وعبدالسلام بلعيد ، وعبدالعزيز بوتفليقه ، مازالت قوية داخليا واقتصاديا وخارجيا وأمنيا .

وبعد ان تخلص بن جديد سياسيا من يحياوى وبو تفليقه ، كان أول صدام له بالجهاز الأمنى الطموح ، وقد نجح الرئيس الشاذلى وذلك بفضل سمعته الجيدة فى تقليص نفوذ الجهاز الأمنى ، أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الضخمة ، فقد قرر ايقاف خطة التصنيع الثقيل والتركيز على الصناعات الاستهلاكية والخفيفة وابعاد جيش من التكنوقراط وعلى رأسهم عراب الصناعة الجزائرية عبدالسلام بلعيد ، كما أقر ان القطاع الخاص حليف أساسى للقطاع العام وعمل على تشجيعه ، ففى نظره ان هذا القطاع لعب فى الماضى دورا هامشيا فى عملية التنميـة والتخطيط ، وكانت تغلب عليـه الفوضى والغموض ، وعادة ماكانت تستثمر أمواله فى مشاريع قصيرة المدى دون الأخذ فى الاعتبار النوعية ، وعلى هذا الأساس قرر ادماجه فى الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة .

والحقيقة انه لم يكن من السهل على الرئيس الشاذلى بن جديد اجراء تغييرات سريعة وجذرية فى مختلف القطاعات الاقتصادية لوجود فئات تتحكم فى ادارة هذه القطاعات تعارض الاصلاحات التى ينادى بها الرئيس بن جديد بدعوى انها تحمى « المكتسبات الثورية » التى تحققت فى عهد الرئيس الراحل بومدين .

لقد نشبت صراعات خطيرة بين قادة « جبهة التحرير » الا أنه تم تطويقها داخل النظام السياسى ، ويتعلق الأمر هنا بالاختيارات الاقتصادية و الأجتماعية « هل يجب بناء اشتراكية على النمط البومدينى ، أو اشتراكية حرة ومتحررة والتى يحاول بن جديد أن يفرضها ؟ » .

ومن ناحية أخرى ، فقد ازداد الصراع حدة بين المعسكرين عندما حاول بن جديد تحسين العلاقات بين الجزائر والمغرب والبحث عن حل مرضى للطرفين حول نزاع الصحراء الغربية ، وفيما يتعلق بهذه المسألة فان معارضى بن جديد (جبهة التحرير) يتهمونه بأنه يريد تحطيم الثورة الجزائرية نفسها .

أن الديناميكية السياسية للجزائر منذ استقلالها ، تميزت باستقرار النظام السياسى ، مع تركيز السلطة بين أيدى جماعة صغيرة من الأفراد وضعوا فى مؤسسات ذات امتياز .

فى عهد بومدين لم يتغير الأمر الا قليلا كما كان عليه فى عهد بن بيللا ، الا أن النخبة المسيرة عرفت تحولا جذريا منذ عام ١٩٨٠ سنة واحدة بعد تولى بن جديد رئاسة الجمهورية .

أن النخبة السياسية داخل مؤسسات الدولة شهدت انقلابا ملحوظا . فالأنتخابات التى أعدت بطريقة دقيقة جدا خصوصا تلك المتعلقة بالجماعات المحلية (١٩٨٣) أو الخاصة بالولايات (١٩٨٣) أو تلك الخاصة بالجمعية الوطنية (١٩٨٢) واعادة أنتخاب الرئيس (١٩٨٦) كل هذه الأنتخابات اعطت النتائج التى كان يتطلع اليها بن جديد ومؤيدوه ، الا أنها لم تستطع تنحية « المعارضة الداخلية » فى المجالس العليا لجبهة التحرير الجزائرية .

لقد أعيد أنتخاب بن جديد فى شهر ديسمبر ١٩٨٦ بعد الضغط الكامل للجيش (الجيش الوطنى الشعبى)

لكن يجب الاننسى أن السياسة الجزائرية تقوم على ثلاثة عناصر :
١ ـ الجيش الوطنى الشعبى والذى يعتبر دائما الاقوى والأكثر تأثيرا فى اتخاذ القرار .
٢ ـ النخبة الادارية المكونة من كبار التكنو قراطيين الذين تلقوا تكوينهم فى عهد بومدين فى أفضل المعاهد الفرنسية وفى الولايات المتحدة .
٣ ـ الحزب (جبهة التحرير) والذى تقلص تأثيره فى عهد بومدين الذى جعل السلطة بين يديه ، أما النقابات (الاتحاد العام للشغالين الجزائريين) والشباب (الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية) والمجاهدين (المنظمة الوطنية للمجاهدين) والمرأة (الأتحاد العام للمرأة الجزائرية) واتحاد الصناع التقليديين والتجار الذى أسس عام ١٩٨٣ ، كل هذه النقابات يعتبر وجودها رمزيا ، لأنها تابعة للحزب (جبهة التحرير) أما بالنسبة لاتحاد الطلاب الجزائريين ، فقد تم حله عام ١٩٧١ بعد احتوائه كلية من طرف (جبهة الملكية الاشتراكية) غير الشرعية والمنبثقة عن الحزب الشيوعى الجزائرى الذى حل عام ١٩٦٢ ـ

التيارات الفكرية والممارسة السياسية فى الجزائر :

أننا لو القينا الضوء على طبيعة المناخ الثقافى والفكرى فى الجزائر نجد أن الفترة التى انقضت بين حصول الجزائر على استقلالها وبين نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات لم تكن كافية لتأصيل حياة ثقافية فكرية ، اذ كانت الجزائر تخطو فى مطلع السبعينات خطواتها الأولى نحو تكوين حياة ثقافية متميزة تعبر عن الهوية الثقافية فى البلاد .. ومحصلة ذلك أنه فى السبعينات لم تكن التيارات الفكرية قد تبلورت بشكل واضح حتى على صعيد الممارسة السياسية المباشرة ، فجبهة التحرير الوطنى الجزائرى لم تكن ذات صيغة ليبرالية أو ماركسية أو اسلامية ، كانت ذات خط اشتراكى عام لايمكن تمييزه بين اشكال التطبيق الاشتراكى ، فلم يكن هناك من مرجع قادر على عملية التحليل أو التقييم والمراجعة لهذا التطبيق أو للتجربة ككل مما يمكن المؤسسة الحاكمة من مراجعة سياستها أو تطبيقاتها . والأهم من ذلك أن مشكلة الديمقراطية لم تكن مشكلة مطروحة فى الجزائر بعد .. وربما تفسير ذلك أن الحاجة للديمقراطية لا تكون ملحة فى مرحلة البناء والتشييد ، لكنها تصبح كذلك بعد استكمال « البنى التحتية » « والهياكل المؤسسية » واقتراب أو حلول موعد جنى نتائج ما زرع فى تربة الوطن من كفاح ومع ذلك ، فالشارع الجزائرى كان يشهد بعضا من الأنتاج الذى مكن الجزائريين من التعبير عن توجهاتهم الفكرية التى كانت قد بدأت تتكون ، وكان واضحا أن الفكر الماركسى كان الأكثر استقطابا للشباب عامة ، ولطلبة الجامعات خاصة ، الذين بدأوا يتفتحون على مبادىء الأقتصاد السياسى (الماركسى) ولم يؤد هذا الاستقطاب الى صدام حاد أو عنيف مع الاتجاه الاسلامى الذى لم يكن من الممكن تسميته بتيار اسلامى وان لم يخل الأمر من بعض المناوشات فى أروقة الجامعات ، الا أنه يمكن القول ان تيارا ما ، لم يكن قد تبلور بشكل واضح ومحدد فى هذه المرحلة ولم يتعد الأمر بعض المظاهر التى كانت بمثابة ارهاصات تعبر عن بعض الاهتمامات العامة وبداية للانفتاح على التيارات الفكرية .

والقضية التى أثارت التساؤل هى : هل كان لاحداث العنف فى الجزائر أى بعد سياسى ؟ وهل كانت حركة احتجاج منظمة أم كانت انفجارا تحت وطأة المعاناة الأقتصادية والأجتماعية دون أى ذيول سياسية ؟

الواقع أنه لا يمكن الحكم على ذلك خارج نطاق التجربة السياسية المباشرة ، والملاحظة الدقيقة لما جرى ، والمعلومات المتصلة عن هذه الأحداث وفى غياب هذه المصادر لابد من اللجوء الى الافتراضات ، اما أن تتناسق منطقيا مع نفسها وفعليا مع الواقع فتحظى بالترجيح ، وإما أن تتناقض مع نفسها ومع احداث هذا الواقع فتنتهى الى الرفض .

والحقيقة أنه من المؤكد أنه فى المجتمع الجزائرى معارضة للنظام ، أى معارضة شديدة لنظام الحزب الواحد ، الذى يشعر الكثير من الجزائريين أنه لم يعد مناسبا لطبيعة المرحلة ، ولابد للجزائر أن تتأثر بمحيطها المغربى فى توجهه نحو صيغة « التعدد الحزبى » ولكن هل هذه المعارضة هى التى وقفت وراء الأحداث الأخيرة ؟ أم هى فئه أخرى من المعارضة تنتقد سياسة الدولة والحكومة بمجملها ؟ وهل تتمثل هذه المعارضة الأخيرة بالتيار الاسلامى السياسى أو الجماعات الأصولية كما تردد ؟ ثم ماذا أرادت المعارضة أن تحقق من وراء هذا التحرك والتوقف السريع ؟

بداية يمكن القول ان الأحداث لو كانت استجابة لمؤثرات من جماعات سياسية معنية ، لما أمكن للسلطة أن تحتويها بالسرعة التى تمت بها ، ولو كانت الجماعات الأصولية هى التى وقفت وراء الأحداث لما أمكن أن تنحسر خاصة وأن سوابق الحوادث تعزز الأعتقاد بأن الجماعات الأصولية هى الأكثر عنادا ، والأكثر صمودا وعنفا فى عمليات المقاومة والاحتجاج ، والأكثر تحديا للسلطة .

فالجماعات الأصولية لم تكن لها اليد الطولى فى أحداث الجزائر ، ولكنها كذلك ، وبالقطع ، لم تكن غائبة تماما ... فمن ثوابت الأمور فى بعض الأحيان أن الجماعات الأصولية تكون هى فى أغلب الاضطرابات السياسية هى من يبادر الى اشعال الشرارة الأولى .. ومنبع ذلك أنها تكون أول من يتحسس نبض المواطن العادى وهى أكثر الجميع استجابة لمعاناته .. ومع تسليمنا بذلك ، الا أنه يجب الاشارة الى أن تحريك الأحداث بصورة منظمة يتوقف على مدى قوة هذه الجماعات ، وشيوعها ، وتحالفاتها مع قوى المعارضة الأخرى :

أن تبنى العنف كوسيلة للتغيير السياسى والأقتصادى والأجتماعى والمناداة بتطبيق الشريعة الاسلامية هو فى الجزائر بدرجة ما كما هو فى ارجاء أخرى من الدول العربية وهو يأتى نتيجة لانعكاسات « الصحوة الاسلامية » بالاضافة الى ظروف خاصة بكل قطر على حدة ساهمت فى توفير البيئة المناسبة لانتشار هذا التيار .

فلو أخذنا تونس على سبيل المثال ، فتجربتها السياسية كانت ذات طابع علماني ، وتجربتها الأجتماعية ذات طابع وضعى ... وبذلك وفرت مناخا وبيئة مناسبة لتكون تيارا اسلاميا سياسيا فما أن تفاقمت الأزمة الأقتصادية فيما عرف باسم « ثورة الخبز » حتى توفر السبب المعجل لتحرك هذا التيار مما أدى الى تبلور تيار معارضة قوى هو تيار الجماعات الأصولية .

فى الجزائر نجد أن الجزائريين فى غالبيتهم أصحاب « توجه اسلامى » موظف توظيفا سياسيا ، فقد حاربت الجزائر فرنسا مستمدة العون ومستندة الى هويتها الاسلامية ، ولم يقع الجزائريون فى الفصام بين هويتهم الاسلامية ، وهو يتهم الجزائرية الغربية ، لكن البيئة التى لم تكن لتسمح بتيار اسلامى متطرف سمحت مؤخرا بوجوده للأسباب التالية :

١ - بسطت الدولة نفوذها على التوجه الاسلامى ، وتحكمت بهذا التوجه وادارته لحسابها مما مهد لنشوء التيار الاسلامى الرسمى الذى يعمل تحت مظلة الدولة الاسلامية وبرعاية منها وذلك لاحتواء التوجه الطبيعى للشعب الجزائرى نحو الاسلام مما جعل هذا التيار سندا للسلطة يمنحها الشرعية الدينية والشعبية التى تحتاجها ، فى حين أن التيار الاسلامى السياسى المتأثر بدرجة ما بالصحوة الاسلامية يمتلك فى معظم الحالات رؤية معارضة لرؤية أنظمة الحكم القائمة فى أقطار الوطن العربى مما يجعل منه تيار معارضة لاتيار مساندة ، الا أن مابدا من فشل « الرؤية الاشتراكية » ووصول تطبيقها الى طريق مسدود وظهور الصعوبات الاقتصادية ، أعطى الفرصة للتيار الاسلامى ليعلن أن لا طريق امام الجزائر سوى التطبيق الاسلامى بعد أن ثبت أن التطبيق الاشتراكى والتطعيم الليبرالى ، فشلا فى تحقيق اهداف المجتمع فى الرفاهية والعدالة الأجتماعية .

٢ - شيوع المعاناة التى أساسها الركود الأقتصادى ومعدلات البطالة المرتفعة بالاضافة الى الغلاء ونقص السلع الأساسية مع فساد الادارة ، وانتشار اشكال الانحراف وظهور طبقة جديدة مستفيدة من السلطة وما أدى اليه ذلك من تفاوت طبقى وتدنى مستوى الخدمات التعليمية والصحية .. كل ذلك وفر للتيار الاسلامى السياسى الشرط الهام لبسط نفوذه واستقطاب الاعداد الضخمة من الشباب والجماعات التى خارج سوق العمل للانضمام للجماعات الاصولية التى تتعهد لهم باقامة الدولة الاسلامية ومجتمع العدل والتكامل .

ومع ذلك ، فلا توجد مؤشرات تؤكد أن هذا التيار بحجمه مهما كان حاول أن « يتحرك بنظام لينقض على السلطة أو ليطيح بها خاصة وأن الدعوة التى ارتفعت فى الأيام الأولى كانت تطالب الحكومة بالاستقالة » وبالتالى لم يكن مطلب التغيير الجذرى واردا أو مطروحا ، واذا كان الأمر غير ذلك ، فستحاول هذه الجماعات أن تجمع صفوفها وأن تنظم تحركها وأن تطرح برنامجا واضحا للتغيير أو تبدأ لتتحول اليه اشواك تقض مضاجع السلطة وتدفعها لاحكام قبضتها على مؤسسات الدولة مما سيدفع السلطة الى مزيد من الممارسة ذات الطبيعة الديكتاتورية .

اعلان الاصلاحات السياسية :

ان امعان النظر فى توالى الخطوات التى تشهدها الجزائر الان يجعلنا نقول انها تبدو وكأنها تستفيق من كابوس طويل .. فما أن انقشعت غيوم الأزمة حتى أعلنت سلسلة من الاصلاحات والتعديلات الدستورية والتى مجرد اعلانها فى حقيقته لهو اعتراف رسمى بأن اسباب الأزمة ادارية وسياسية واقتصادية فى آن واحد . ففى العاشر من اكتوبر اكد الشاذلى بن جديد أنه سيمضى حتى النهاية فى الاصلاحات السياسية والدستورية .. ثم اصدرت الرياسة بيانا بهذا الشأن .. والبيان وان كان لم يحقق أمل البعض فى « التعددية الحزبية » أسوة بتونس والمغرب ، الا أنه خطوة هامة حيث تضمن فصل (الحزب والدولة) وأنهى بذلك احتكار الحزب للسلطة والمؤسسات منذ ربع قرن ..

وقد وجه البيان انتقادات حادة « لبيروقراطية » الجهاز الحزبى ودعا للتحرر منها ومن ضغوطها ، والاعتماد على طاقة الكفاح والتقدم الكامنة فى جبهة التحرير الوطنى فقط من أجل تنظيم الجبهة وجعلها قوة تحول وتغيير حاسمين ، تجند فعلا أغلبية القوى السياسية الوطنية ، وذلك ضمن منظور جديد لاعادة بناء وتأطير جبهة التحرير الوطنى على أسس جديدة ، على أن يستقطب المسار الجديد إجماع الأغلبية على مشروع مجتمع واحد وبرنامج عمل سياسى واحد يحافظ على المبادىء الأساسية ، ولكنه يسمح للاتجاهات والميول ، بأن تعبر عن نفسها بل يحتم عليها أن تفعل ذلك .

كما ورد نص فى البيان الذى تضمن ١٢ بندا يقضى بضرورة ابتعاد عمل جبهة التحرير الوطنى فى مناهجه ابتعادا كليا عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق ممنوحة مسبقا وعن مفهوم الحزب المسير المتحمل مسئولية أعمال الجهاز التنفيذى ونقائصه .

والحقيقة أن البيان لم يغلق الباب كليا أمام « التعددية الحزبية » حيث قال بالنص « إن السعى لتأصيل جبهة التحرير الوطنى لايرفض أن يؤدى تطور العمل السياسى فى القاعدة الى تعددية سياسية ، وبذلك يكون هذا التطور نتيجة عمل ديمقراطى فعلى يكفل الاستقلال والحريات ، ولايمس السلم الاجتماعى ووحدة الشعب والاستقلال الوطنى ، ومن ثم لايمكن بأى حال من الأحوال إقامة التعددية من البداية مع أوساط تطمع فى السلطة وفى الحصول على الامتيازات فى إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدة ديماجوجية واعتبارات فئوية » ومن ناحية أخرى فالبنود التى ضمنها بيان رئاسة الجمهورية تنسف الكثير من مواد الميثاق الوطنى ، الذى كان يمنح حزب جبهة التحرير الوطنى صفة قيادية لأجهزة الدولة التنفيذية ، كما يمنحه دورا رئيسيا فى تكوين المؤسسات التشريعية عن طريق احتكاره حق الترشيح وتزكية الترشيح اليها ، ويمكن تلخيص هذه الاصلاحات من حيث التغييرات الجذرية التى توجدها فى الحياة السياسية كالتالى :ـ

١ ـ فتح باب جبهة التحرير الوطنى على جميع التيارات السياسية والفكرية لتنخرط فيه وتمكينها من الوصول الى مستوياته القيادية العليا بواسطة الانتخابات وفى هذا نوع من العودة الى مشروع الحزب الذى وضعه بو مدين ويحياوى بعد عام ١٩٧٦ والذى سمح بدخول عناصر شيوعية واسلامية ولاتنتمى الى حزب جبهة التحرير . وكان هذا المشروع قد الغى كليا فى بداية عهد الرئيس الشاذلى بن جديد وعلى يد محمد الشريف مساعديه ، حيث أضيفت مادة تحظر على كل من ينتمى أو كان ينتمى فى السابق الى أى تنظيم أو إتجاه سياسى غير جبهة التحرير ، أن ينخرط فيها أو يتحمل مسئولية سياسية أو نقابية فى المنظمات الجماهيرية .

٢ ـ السماح بالتعبير عن التيارات والحساسيات السياسية ـ سواء داخل حزب جبهة التحرير الوطنى ، وكان رئيس العلاقات الخارجية فى حزب جبهة التحرير عضو اللجنة المركزية فيه عبدالرزاق بوحارة قد نشر مقالا فى جريدة الجزائر « الأهداف » قبل عدة أشهر دعا فيه إلى أن يتم التعبير عن هذه التيارات خارج الحزب بواسطة « الجمعيات » التى كان قد بدأ بعض السياسيين القدامى بتقديم طلبات رسمية من أجل تشكيلها .

٣ ـ الغاء اشراف الحزب على « الترشيحات الانتخابية » وفتح باب الترشيح أمام الجميع ، وهذا يعنى على أرض الواقع السماح للتيارات السياسية الرئيسية بالوصول الى داخل المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) ، ولكن كأفراد وليس كأحزاب .

٤ ـ تحرير النقابات من سطوة الحزب والتأكيد على استقلاليتها بشكل يضمن لها ديناميكية ودورا فعالا فى مراقبة الحكومة وفى انتقاد التيسير .

٥ ـ إعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطنى على أسس ديمقراطية بحيث ينتخب جميع قياداته ، وفصل الحزب عن الدولة وتمثل ذلك فى تنازل الشاذلى بن جديد عن منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير .

والحقيقة أنه يمكن القول أن كل « الأوراق السياسية » قد أعيد خلطها فى الجزائر اليوم وتخرج جبهة التحرير الوطنى من أحداث أكتوبر الأسود كأكبر خاسر ، لانها لم تعرف كيف تتوقع أو تحتوى الأحداث ويليها الجيش كخاسر من الدرجة الثانية ، وفى كلا الحالين فإن بن جديد يخرج رابحا لأنه رغب فى إبعاد الجيش عن السياسة ولانه فضل الحد من صلاحيات حزب جبهة التحرير الوطنى ، وقد إتخذت بالفعل الترتيبات والاجراءات التى تمهد بخطوات الاصلاح وتمثل ذلك فى اجراء الاستفتاء فى ٣ نوفمبر وجاءت نتيجته ايجابية حيث أعلن ٩٢,٢٧ بالمائة من أصل ١٠,٥ مليون جزائرى شاركوا فى الاستفتاء الشعبى على الاقتراح بإجراء إصلاحات سياسية فى التركيبة الحكومية الجزائرية ـ أيدوا الاقتراح الذى طرحه الرئيس الشاذلى بن جديد .

وبموجب مشروع التعديل الذى طرح فى الاستفتاء يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الذى يضع

برنامج حكومته ويعرضه على الجمعية الوطنية ويكون مسئولا أمامها .

كذلك فإن رئيس الحكومة سيعفى من المسئولية المباشرة أمام رئيس الجمهورية ويكون مسئولا أمام « الجمعية الوطنية » ويمنح المشروع الخاص بتعديل الدستور الذى شمل ١٩ مادة صلاحيات للجمعية الوطنية من خلال عدم موافقتها على برنامج الحكومة ومتابعتها حيث أكد أنه فى حالة عدم موافقة البرلمان على برنامج الحكومة للمرة الثانية يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته ويحل الجمعية الوطنية وتنظم انتخابات تشريعية .

ونص مشروع التعديل على صلاحيات جديدة لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمجلس الوطنى الشعبى ، كما يخول المشروع صلاحيات رقابية أوسع للمجلس الوطنى حيث تجرى مناقشة عامة للبرنامج المقدم ويمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه فى ضوء هذه المناقشة ، ويمكن استدعاء المجلس الشعبى الوطنى للاجتماع فى دورة استثنائية بمبادرة من رئيس الجمهورية أو بطلب من ثلثى أعضاء المجلس أو من رئيس الحكومة ، ويمنح مشروع التعديل كلا من رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الوطنى صلاحية المبادرة بتقديم مشاريع القوانين وتكون اقتراحات القوانين قابلة للنقاش اذا قدمها عشرون نائبا .

ولرئيس الجمهورية فيما بين دورتى المجلس الشعبى أن يشرع بأمر بناء على اقتراح من رئيس الحكومة وتعرض الحكومة النصوص الصادرة بهذه الكيفية على المجلس الشعبى فى أول دورة لاحقة ليوافق عليها .

كما يمكن للمجلس الشعبى الوطنى بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس المجلس أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية ويمكن عند الاقتضاء أن تفضى هذه المناقشة الى إصدار لائحة من المجلس الشعبى الوطنى يبلغها رئيسه لرئيس الجمهورية .

ابعاد « محمد شريف مساعدية » :

إن ايقاع الأحداث فى الجزائر يزداد سرعة حتى ليشعر المرء بأن هناك سباقا مفتوحا مع الزمن .. هذا السباق الذى تجسد بالمسارعة بإبعاد السيد « محمد شريف مساعدية » مسئول الأمانة الدائمة للحزب العاكم ، والذى ظل أحد أهم الشخصيات السياسية فى الجزائر .

واذا كان إبعاد « مساعدية » قد تم إستجابة لمطالب بعض شرائح الرأى العام ، فإن هناك أسبابا عديدة لابعاده ، منها أن حزب جبهة التحرير قد أصيب بالجمود والشلل فى عهده ، ولم ينجح فى ملء الفراغ السياسى والايديولوجى فى الشارع السياسى ، وخاصة فى أوساط الفئات المهنية والشباب والعمال . وقد تسجل هذا الفراغ بشكل كبير اثناء أحداث العنف ، كذلك كان « مساعدية » من بين معارضى خطة بن جديد الاصلاحية ، والشىء المؤكد أن « مساعدية » لم يكن الرجل المناسب لتحويل حزب جبهة التحرير الوطنى الى جبهة تضم تيارات متباينة ، وهو الذى سبق أن ألغى مشروع بو مدين ـ يحياوى ـ فى هذا المجال ، « فمساعدية » برز كزعيم للتيار المعارض للاصلاحات السياسية والاقتصادية والتنظيمية التى ينوى بن جديد القيام بها والتى يطالب الجزائريون بها وأصبح « مساعديه » بالتالى عقبة لابد من إزالتها لتحقيق التغييرات المطلوبة فى البلاد ، وهكذا تم اقصاء مساعديه وتعيين « عبدالحميد مهرى » خلفا له كمسئول للأمانة العامة لجبهة التحرير .

رياح التغيير فى الجزائر :

لقد كانت الأحداث الأخيرة فى الجزائر محطة هامة قبل المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير ـ حيث تمكن الحزب من خلال صياغة قراراته وتوصياته من تحقيق نوع من المرونة السياسية تتضمن الاعتراف بوضوح « بالرأى الآخر » وتسمح له بالحضور فى الساحة السياسية كخطوة أولى ، وعلى المستوى الدستورى فيرجح أن يقع الفصل بين مؤسسات الحزب والدولة وسلطات كل منهما بإتجاه إفساح المجال أمام الكفاءات الوطنية . وإذا تم إقرار هذا الخيار ، فالراجح أن تأخذ بعض الوجوه المعروفة التى لاتعارض هذا الخيار مواقع مهمة فى مؤسسات الدولة .

وعلى مستوى المعارضة ، فإن بعض التيارات السياسية وبعض الشخصيات مرشحة لأن تبلور برنامجها السياسى خلال الفترة القادمة للبروز فى شكل سياسى أوضح .

وعلى أية حال فإن الرئيس الشاذلى بن جديد قد ربح معركة مهمة بحصوله فى الاستفتاء الأخير على تأييد واسع لمشروعه الأول للاصلاح السياسى لكنه بحاجة لتعزيز نصره هذا فى المؤتمر السادس للحزب وهو ماتحقق بالفعل ومجمل القول فإن ثوابت متعددة فى الجزائر قد تغيرت بعد أحداث اكتوبر سواء على صعيد مؤسسة الحكم وأسلوبها فى التعامل مع الشارع السياسى أو المناخ الجديد الذى بدأ يسود وتعبر عنه الآن التحليلات والمناقشات التى تحتد أحيانا بين مؤيد ومعارض ومقتنع ومتشدد ، وبدأت ملامح التغيير فى الحياة السياسية فى

الجزائر من خلال وسائل الاعلام والصحافة وإتسعت مساحة النقد وإعادة التقييم وشرعت فى نشر أنباء الاجتماعات والبيانات الخاصة بجماعات ومنظمات مهنية لم تكن تجد طريقها للنشر من قبل .

وقد تواكب الاعلان عن تحسين الأجور وإتخاذ الحكم لخطوات متتالية للاصلاح الداخلى وطرح برنامج عاجل للاصلاحات الاقتصادية وإختيار الشخصيات الجديدة من مؤيدى هذا الاتجاه ، تواكب مع تكليف السيد قاصدى مرباح بتشكيل حكومة جديدة أعلن أنه سيختار أعضاءها من ذوى الكفاءة والأمانة وأكد أن حكومته الجديدة سوف تقوم بصياغة الاصلاحات الجديدة وتقديمها الى الجمعية الوطنية الجزائرية .

والواقع أن رئيس الحكومة الجديدة شخصية ذات إمكانيات متعددة أثبتت جدارتها فى أكثر من مجال من إدارة جهاز الأمن السياسى ، الى المجال الزراعى ، وهو بحق يعد رجل المرحلة الراهنة فى الجزائر لأنه خير من يجسد حالة السعى الدائب للاصلاح ، فهو شخصية مثالية لانجاح مشروع الليبرالية الاقتصادية الذى يريده الشاذلى بن جديد ، كما أنه الشخصية النموذجية لاعادة النظام إلى البلاد ، إنه الأفضل لاحتواء الانفتاح السياسى بشرط أن يبقى فى ظل الحدود التى لاتعرض النظام للخطر ، فرئيس الحكومة الجديد يستطيع أن يقدم ضمانات للتيارات اليسارية الجزائرية بأن الاصلاحات لن تصل إلى حد إعادة النظر فى جوهر السلطة ، كما أنه يستطيع أن يحتوى الميول للتمرد لدى العسكريين المخلصين للحقبة البومدينية داخل الجيش فضلا عن أنه أظهر قدرة أكيدة على إخماد أزمة أكتوبر فى منطقه القبائل فى السنة الماضية .

وتحقيقا لتوجيهات النهج الاصلاحى الجديد فى الجزائر أكد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطنى خلال اجتماعاته فى ٢٧ نوفمبر .. على أن التغييرات والاصلاحات التى تتم فى الجزائر تأتى فى إطار احترام وحدة الشعب والوطن ... وفى ظل إعتماد النظام الجمهورى للحكم .. واحترام الحريات الأساسية للانسان وإستقلال البلاد ، وتمثلت أهم الاصلاحات التى أقرها المؤتمر فى السماح والعودة بالحزب إلى أصوله الأولى « كجبهة عريضة » تضم إتجاهات مختلفة فى الرأى ، ونلاحظ فى هذا المجال أن المؤتمر أكد على إستمرارية نظام الحزب الوطنى ، ولكن مع تعدد الآراء ، كما أكد الشاذلى بن جديد أنه قد يطالب فيما بعد بإجراء استفتاء على نظام الحزب الواحد الذى ينفرد به حزب جبهة التحرير منذ الاستقلال فى عام ١٩٦٢ ، وفى تطور آخر أوضح المهرى الرجل الثانى فى الجزائر أنه يمكن السماح بالتعددية فى غضون بضعة أعوام واستبعد التحول فى الوقت الراهن إلى نظام تعدد الأحزاب ، على أن أهم التطورات التى نجمت عن المؤتمر السادس للحزب هو ما أعلنته اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنى بإختيار الرئيس الشاذلى بن جديد كمرشح للحزب خلال انتخابات الرئاسة التى أعلن أنها ستجرى فى ٢٢ ديسمبر . ولاريب أن هذا الاختيار يضيف دعما جديدا لمركز الرئيس بن جديد خلال المرحلة القادمة فى مواجهة كافة القوى والاتجاهات على الساحة الجزائرية .

وفى إطار الاصلاحات التى قررها مؤتمر الحزب السماح للمنظمات والاتحادات المهنية أن تمارس نشاطها فى إطار الاستقلالية التامة ، ولكن جبهة التحرير خصصت عددا من المقاعد (٢٧ مقعدا) فى اللجنة المركزية لهذه المنظمات . وذكر أن اللجنة المركزية للجبهة والتى تم انتخابها تضم حوالى مائة وخمسين عضوا من بينهم أغلب الأعضاء القدامى فى اللجنة المركزية السابقة ، ومن ناحية أخرى فقد أعيد انتخاب « محمد شريف مساعدية » و « أحمد طالب الابراهيمى » ، عضوين فى اللجنة المركزية الجديدة ، وذكر المهرى أن قانون الجبهة الجديد لايتضمن وجود مكتب سياسى مثلما كان موجودا فى الحزب السابق .

وأخيرا .. يبقى الأمر مرهونا بتطورات الساعة ومدى عمق التغييرات التى تشهدها الساحة السياسية فى الجزائر . ولعل الرئيس بن جديد أراد أن يكرس التغيير العميق عندما أعلن فى كلمته فى المؤتمر « أن الاصلاحات الدستورية التى طرحها على الشعب الجزائرى هى تحولات ديمقراطية حقيقية وليست رد فعل على الاضطرابات التى شهدتها الجزائر مؤخرا » .

وعلى كل .. وأيا كانت مصداقية النوايا .. فإنه لايمكن إلا أن يصح الصحيح ، وتمضى حركة التاريخ قدما على أرض المليون شهيد ، لتفرض على الشعب الجزائرى الوقوف بحزم أمام من يريدون النكوص الى الوراء بآمال الشعب وتطلعاته .



دول الأندوجــو .. من التعــاون الوظيفى الى التنسيق السياســى

جوزيف رامز أمين

لاشك فى أن تحسن العلاقات السياسية بين دول حوض النيل ، من شأنه أن يلعب دورا هاما ومؤثرا فى تقوية أواصر التعـاون الاقتصـادى ، والفنى فيما بينها ، وفى عملية تنظيم الاستفادة بمياه النهر لصالح جميع تلك الدول ولكن هذه العلاقات يشوبها مشاكل عديدة ، نتج بعضها بفعل الاستعمار وهى الخاصة بمشاكل الحدود وجذور الحروب الاهلية فى دولها ، وبعضها نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة كمشكلة اللاجئين والمشاكل الناتجة عن القبلية ، أما الآخر منها فهو يعود الى اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجيات ، وبالتالى المصالح مما يؤثر بالتالى على وحدة هذه المجموعة .

وإذا كان تجمع « الأندوجو » الذى يمثل الارهاصة الأولى لفكرة تجمع كل دول حوض النيل معا قد نشأ بعيدا عن متاهات السياسة والأيديولوجيات حسبما نص على ذلك ميثاق المجموعة الموقع عليه فى كينشاسا سبتمبر ١٩٨٤ م .. فان الامر مازال بحاجة الى توافق الارادات السياسية لمجموعة دوله لكى تعزز المكاسب التى جناها هذا التنظيم ، وتحققت بدءا من مؤتمر الخرطوم اغسطس ١٩٨٣ ، وحتى مؤتمر القاهرة ٣١ اكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وذلك مرورا بكينشاسا مرتين عامى ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ ، والقاهرة مرة اخرى سابقة جنيف عام ١٩٨٥ .

اهمية مؤتمر القاهرة الأخير

من أهم الايجابيات التى تمت خلال انعقاد هذا المؤتمر ٣١ اكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٨٨ هو تبلور الأندوجو كمفهوم للتكامل ، بحيث أصبح الأمر مهيأ لتنشيط التعاون بين الدول المنتمية للمجموعة ، وقد أتاح المؤتمر لأعضائه فرصة طيبة للتشاور الجماعى ، والثنائى مما ساهم فى تعزيز العلاقات بينهم ، كما اعطى العضوية الدائمة لكل من بوروندى ، تنزانيا ، رواندا ، مما يعطى المجموعة قوة دفع أكبر فى التباحث المشترك بعد ان أصبح كل اعضائها عاملين وهم « مصر ، السودان ، زائير ، افريقيا الوسطى ، أوغندا » ويمثلون الأعضاء الأصليين بخلاف الثلاثة اعضاء المشار اليهم ، وكانوا يحضرون من قبل بصفة مراقب ، فضلا عن ذلك ، فقد اتخذ هذا المؤتمر عديدا من القرارات البناءة فى كثير من مجالات البنية الأساسية ، خاصة الطاقة والمواد المائية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين شبكة الطرق ، بالتعاون مع اتحاد الطرق الافريقية « حديث النشأة » والذى تتولى مصر رئاسته ، وكمثال عملى لذلك تطرق التفكير نحو اقامة خط حديدى من القاهرة ـ الخرطوم ـ ، الخرطوم ـ كمبالا .

كما رحبت المجموعة ايضا ببروتوكول التعاون الموقع بين مصر وزائير فى يونيو ١٩٨٧ م كنموذج للتعاون بين دول « الأندوجو » حيث يتم خلاله تصدير الطاقة من زائير الى جميع الدول الافريقية من خلال الربط بين خزانى البلدين « اسوان ـ أنجا » . بدأ الاتجاه ايضا نحو التعاون مع بعض المنظمات الاقليمية الاخرى المتداخلة معها بعض دول « الأندوجو » ، مثل منظمة حوض نهر كاجيرا ، الذى أنشىء منذ ١٠ سنوات وتتداخل فيه حدود ٤ دول مشتركة هى « تنزانيا ، أوغندا ، بوروندى ، رواندا » ، وهذا من شأنه تقوية الصيغة العملية للتجمع ، من خلال التفكير فى اقامة مشروعات مشتركة بين المجموعتين .

بدأ التفكير كذلك فى زيادة التبادل التجارى بين مجموعة دول الأندوجو ، وازالة العوائق التى تعترض هذا السبيل وأيضا دعم التعاون فى مجال الأعلام ، والثقافة ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات المهنية والنقابات والجامعات ، فيما بينهم والاتجاه نحو حماية

البيئة بصفة عامة فى كل هذه الدول .

فضلا عن هذا ، فقد حمل المؤتمر هذا العام دلالة خاصة ، حيث أكد من جديد ضرورة اتفاق هذه الدول فيما بينها على حل مشكلاتها الاقتصادية الحادة سويا ، والتى تتمثل فى موجات الجفاف الافريقى المستمرة التى زادت حدتها فى حقبتى السبعينات ، والثمانينات ، وتسببت فى هلاك ملايين البشر ، وعانى منها بشكل ملحوظ كل من اثيوبيا ، والسودان .

وإن كان الفيضان العالى هذا العام قد أتى بشدة فأغرق المدن ، والقرى كما حدث مع السودان فهو لا يجب أن يثنى العزم بالنسبة لمجموعة الأندوجو عن محاولة التنسيق الزائد فيما بينها لتحقيق الاستفادة القصوى بمياه النهر ، وتقليل الفاقد منه « والذى يقدر بـ ٣٦ مليار م^3 ، والتطلع الى المستقبل من خلال التكاتف لاقامة مشروعات مشتركة فيما بينها ، وخاصة مع زيادة الحاجات الفعلية من المياه فى تلك الدول نتيجة زيادة السكان وعملية استصلاح الأراضى « وقد قدرت حاجات مصر الزائدة لوحدها فى المياه بنحو ٢٠ مليار م^3 حتى عام ٢٠٠٠ » ، مما يعنى ضرورة التحرك السريع مع هذه الدول .

دور العلاقات السياسية

وقد يعوق هذا التحرك بعض الصعاب نتيجة التوتر فى العلاقات السياسية بين مجموعة دول « الأندوجو » ذاتها ، كما حدث على سبيل المثال من نزاع مسلح بين أوغندا وكينيا أواخر ١٩٨٧ ومن اهتزاز فى طبيعة العلاقات بين رواندا وبوروندى نتيجة المشاكل القبليه اغسطس ١٩٨٨ ، ومن الجمود الذى يصيب علاقات زائير مع تنزانيا حاليا نتيجة اختلاف التوجهات السياسية والمصالح ، وهو الأمر الذى انطبق ايضا على علاقات زائير مع بوروندى فى فترة حكم رئيسها السابق باجازا ، بحيث انتهى المطاف بالرئيس موبوتو الى مساندته للانقلاب الاخير الذى وقع فى بوروندى واطاح بباجازا فى سبتمبر ١٩٨٧ .

كما أن التعاون بين دول حوض النيل برمتها ، من الممكن أن يتأثر نتيجة التأزم فى ذات العلاقات السياسية ايضا ، بين دول تنطوى تحت مجموعة الأندوجو ، ودول نيلية اخرى لم تنضم بعد للاندوجو ، وهذا يتضح بشكل ملحوظ من علاقات السودان بكل من اثيوبيا وكينيا ، والتى ترجع اساسا الى مشاكل متعلقة بالحدود التى رسمها الاستعمار متعمدا بث الفرقة ، أو من نتيجة الحروب الأهلية التى شهدها السودان فى جنوبه ، واثيوبيا فى شرقها وارتباط هذه الحروب الى حد معين بتدخل كل دولة منهما فى شئون الاخرى . على ان بارقة أمل قد بدت فى احتواء هذا النزاع الأخير نتيجة رغبة القوى الكبرى فى احتواء بعض المشاكل الاقليمية لتضمن استقرارا معينا فى المناطق الهامة ، ومنها منطقة القرن الافريقى ، بصورة تؤمن مصالحها ، وقد كانت هذه وجهة نظر الزعيم جورباتشوف خلال زيارة منجستو « الرئيس الأثيوبى » للاتحاد السوفيتى فى يوليو ١٩٨٨ الماضى حيث تحدث معه عن ضرورة اجراء تسويات سياسية فى المنطقة يكون من شأنها التوصل الى حل عادل فى النزاع القائم بين متمردى ارتيريا وسلطات أديس أبابا ، فيما يمثل نوعا من الضغط عليها لحل المشكلة الارتيرية التى منحتها اثيوبيا حكما ذاتيا من خلال البرلمان الاثيوبى « الشنجو » فى سبتمبر ١٩٨٧ ، بينما تريد هى الاستقلال ، وقد اثر هذا فيما بعد على توجهات اثيوبيا الداخلية والخارجية بهذا الخصوص .

كذا الأمر بالنسبة للسودان ، الذى اشتركت مؤخرا فى محادثات جرت بأديس ابابا بخصوص الجنوب ، واشترك فيها محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى ، كممثل للحكومة السودانية ، وبصحبته عديد من المسئولين السودانيين وممثلى الأحزاب ، وجون جرانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، لوضع خطة لاقرار السلام فى منطقة الجنوب السودانى ، تم التوقيع عليها بالفعل خلال نوفمبر ١٩٨٨ الماضى ، وتتضمن وقف القتال والسعى لانعقاد المؤتمر الدستورى ، بما يتضمن صالح جميع الاطراف ، ولم يبق سوى حسن النوايا لاتمام هذا الاتفاق .

ومما يؤثر بالسلب ايضا على سلامة العلاقات السياسية بين مجموعة هذه الدول هو مشاكل اللاجئين والنازحين بين هذه الدول وبعضها ، نتيجة الظروف السياسية ومشاكل الجفاف والفيضانات ايضا ، وقد نزح للسودان من اثيوبيا خلال عامى ١٩٨٦/٨٥ حوالى ٢٠٠ الف لاجىء من المحتمل عودتهم لبلادهم بسبب ظروف الفيضانات والسيول بالسودان التى ارغمت حوالى ٥٠,٠٠٠ سودانى على اللجوء لأثيوبيا خلال الفترة من فبراير - ابريل ١٩٨٨ بسبب الجوع والجفاف والحرب الدائرة فى الجنوب السودانى وقتذاك .

ايضا اوغندا لها مئات الآلاف من اللاجئين الى السودان نزح منهم حوالى ٢٣٢,٠٠٠ خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٠ ، وبدأ الآخرون فى العودة إلى بلادهم .

على أن هذا لايعنى أن جميع دول حوض النيل يشوبها التوتر فى علاقاتها ، فهناك علاقات تاريخية لمصر مع السودان ، وكذلك علاقات قوية لكينيا مع تنزانيا ، ومع

الأخيرة وأوغندا ، وان كان يعوقها بعض الشيء تداخل الأمور فيما بين الدولتين نتيجة قرب الحدود بينهما ، ومانتج عن هذا من وجود بعض القوى المعارضة لأوغندا في تنزانيا .

دور مصر في منطقة حوض النيل :

على أن معظم هذه الأحداث والصراعات لم تحدث بمنأى عن مصر التي سعت منذ بداية حقبة الثمانينات الى اعطاء هذه المنطقة أهمية مميزة ، ومن ثم كان الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع أثيوبيا « المصدر الرئيسي لمياه النيل » ، وكان الرئيس مبارك قد التقى بالرئيس منجستو على هامش اجتماعات القمة الأفريقية بأديس ابابا عدة مرات ، حيث اتفق بعدها الرئيسان على دعم العلاقات بين بلديهما .

وقد كان من نتاج هذا توقيع بروتوكول للتعاون التجاري بين البلدين في يوليو ١٩٨٦ ، كما اسهمت زيارة كل من الرئيس الاثيوبي لمصر في ابريل ١٩٨٧ ، وزيارة الرئيس مبارك لأثيوبيا ومشاركته في احتفالات اعلان الجمهورية في سبتمبر ١٩٨٨ ، في زيادة قوة العلاقات بين البلدين في كافة المجالات ، وقد أعطى مصر هذا الوضع الفرصة لكي تقوم بعملية تقريب وجهات النظر بين كل من السودان واثيوبيا بخصوص الخلاف الدائر بينهما .

ومن المهم ان تتوالى الاتصالات والعلاقات مع اثيوبيا أملا في دعم بنيان مجموعة الاندوجو بإنضمام أثيوبيا اليها ، أما بالنسبة لكينيا فقد قام الرئيس مبارك بزيارتها زيارة رسمية ، خلال الفترة من « ٢ ـ ٤ فبراير ١٩٨٤ » ، وذلك ضمن جولته الأفريقية التي شملت وقتها كلا من زائير ـ تنزانيا ، الصومال فضلاً عن كينيا وقد ساهمت هذه الزيارة في زيادة فرص الالتقاء بين الدولتين المتفقتين في عديد من توجهاتهم السياسية وتقريب وجهات النظر بينهم ، وقد نتج عن هذا ، تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ، التي عقدت أول اجتماع لها في أواخر يوليو ١٩٨٧ ، حيث أكد اتفاق البلدين في عديد من الموضوعات السياسية والتعاون المشترك بينهما ، وخاصة بالنسبة للخبراء المصريين الذين يعملون في مجالات عديدة بكينيا .

وقد مهد هذا لزيارة الرئيس الكيني /موي لمصر خلال الفترة من ٢ ـ ٤ أبريل ١٩٨٨ ، والتي ساهمت في تقوية العلاقات بين البلدين ودفعها الى الأمام ، كما مارست مصر دور الوساطة في تخفيف حدة النزاع بين كينيا والسودان حول مشاكل الحدود بينهما وموقف كينيا من حركة التمرد السودانية ، وخاصة أن توتر هذه العلاقات من الممكن أن تجلب مشاكل تمس الأمن القومي المصري ، جنوب الوادي .

وكانت مصر قد قامت بدورها لانهاء النزاع الكيني ـ الأوغندي انطلاقا من دورها الحريص على استقرار وأمن القارة الأفريقية ، شأنها في ذلك شأن ماتبديه مصر من جهود لاحتواء كافة النزاعات الأفريقية

وفضلا عن هذا ، تحتفظ مصر بعلاقات مميزة مع زائير والتي كان من نتاجها ان قام الرئيس موبوتو بزيارة القاهرة في يناير ١٩٨٥م ، وفي مارس ١٩٨٧م أثناء انعقاد القمة الأفريقية المصغرة بالقاهرة هذا فضلا عن علاقتها الجيدة مع تنزانيا .

أما أفريقيا الوسطى ، وهي من الدول المشتركة في تجمع الأندوجو ، رغم انها ليست ضمن دول حوض النيل ، فعلاقتنا معها متميزة منذ عام ١٩٦٩ وهناك اتفاقيات بين البلدين خاصة في مجال الصحة ، وقد سبق ان قام الرئيس/ أندريه كولينجبا بزيارة لمصر مرتين أحداهما في أبريل ١٩٨٤ ، الأخرى في يونيه ١٩٨٨ .

أما عن السودان ، فلا يخفى دور مصر المعروف بالنسبة لها ، لكونها من أوائل الدول التي سارعت الى نجدتها ، في أحداث السيول والفيضانات التي اجتاحتها بدءا من أغسطس ١٩٨٨ الماضي ، حيث أقامت مصر ٤ جسور جوية متتابعة لنجدة أقاليم السودان المختلفة في الاقليم الشمالي وكردفان وغيرها استمرت حتى أكتوبر الماضي ، هذا فضلا عن البعثات الطبية ، وتلك الخاصة بمكافحة الجراد وغيرهم ، وقد إمتدت المساعدات في مصر لتشمل الأحزاب ، النقابات ، وعديدا من طوائف الشعب مما يعكس أواصر العلاقة الحقيقية بين البلدين .

وفي مجال تنفيذ ميثاق الاخاء الموقع عليه بين البلدين ، قام د/ عاطف صدقي بزيارة للسودان في أكتوبر الماضي ، بالاضافة الى اجتماع اللجنة الوزارية المصرية ـ السودانية المشتركة بالقاهرة في نهاية نوفمبر ٨٨ الماضي ، وذلك دعما للعلاقة الخاصة والمميزة التي تربط بين البلدين .

معوقات الأندوجو :

من أهم مايعوق هذا التجمع هو عدم انضمام كل من أثيوبيا وكينيا اليه ، وذلك على الرغم من أهمية هاتين الدولتين المعروفة ، فأثيوبيا كما سبق الذكر تمد مجرى النيل الرئيسي عبر الهضبة الاثيوبية بحوالي ٨٤ ٪ من جملة ايراده ، وكينيا معروف انها طرف ثالث مع تنزانيا في بحيرة فيكتوريا مع تنزانيا وأوغندا في بحيرة فيكتوريا احد منابع النيل الرئيسية ايضا . وأيا كانت الأسباب المطروحة من قبل الدولتين لعدم الانضمام ، وهي سياسية في معظمها ، كاختلاف المصالح أو الحذر ، أو العمل على التوازن في توجهات هذه الدول وتأثيرها في

منطقة شرق افريقيا ، وعلاقتها بالدول الخارجية أو بالدول المجاورة ، وحيث أن تأخر كينيا فى الانضمام مرتبط الى حد كبير بانضمام اثيوبيا للمجموعة ، وعموما فالخاسر نتيجة هذا الوضع هو دول حوض النيل كافة .

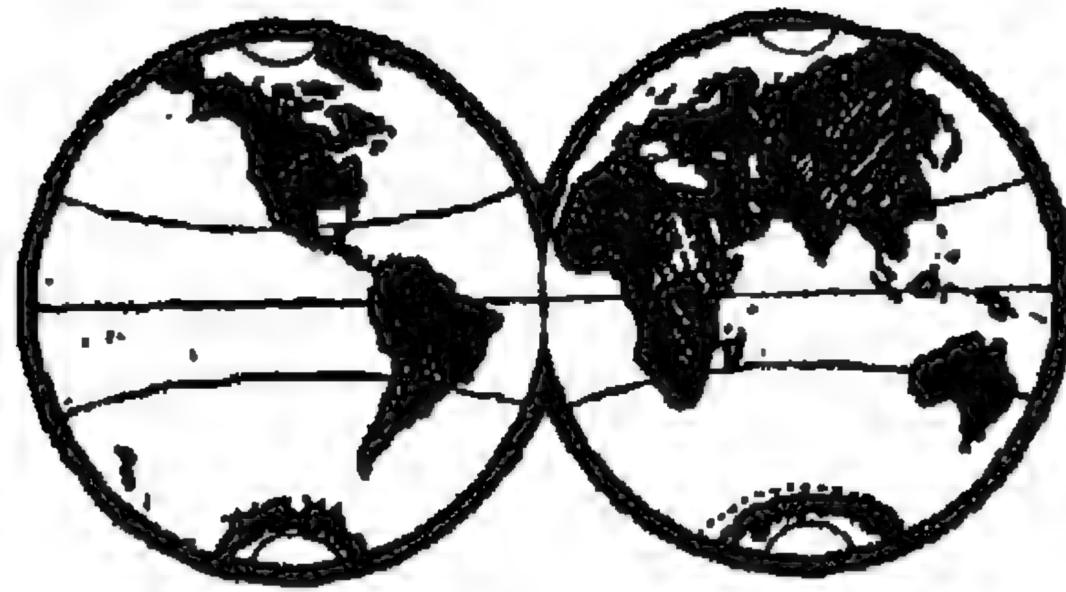
ويمكن تفسير هذا الوضع اذا عرفنا ان اى مشروع اقليمى لن يبدأ العمل فيه الا بعد موافقة كافة اطراف المجموعة ، وخاصة دول المصب وهى مصر والسودان ، ودول المنبع السبع الأخرى ، وأى مشروع فى دول المنابع يجب ألا يضر بدول المصب ، كما ان هذه الأخيرة أيضا « وحاجتها الى مياه النيل أكثر » ملزمة بالعمل والتشاور ، والكل من الضرورى ان يتفق ويناقش سويا كافة التفصيلات الدقيقة قبل الاقدام على اى مشروع وفقا لمبادىء القانون الدولى .

ومن أهم مايعوق الأندوجو أيضا ، هو أنه حتى الان يعانى من افتقاره الى دبلوماسية القمة وهى انجح انواعها لقدرتها على حل المشكلات والخلافات بين الدول على المستوى الرئاسى ، نظرا لتركز صنع القرار واتخاذه فى أيديهم .

وفضلا عن ذلك ، هناك نقص الامكانيات المالية لاتمام المشروعات الخاصة بالأندوجو وحاجته الى المشاركة الدولية والاقليمية ، وكذلك الى ابداء الرأى الفنى فى معظم المشروعات وهنا يبرز « برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذى قامت مصر بالاتصال به ، وهو فى سبيله لزيادة دول حوض النيل ووضع القصور الشامل للمشروعات على الطبيعة .. هذا بالاضافة الى الاتحادات الأفريقية الفنية الأخرى .

ثمة عوامل أخرى تعوق التكامل بين تلك الدول ، أهمها عدم التقارب فى التركيب السكانى ، اللغوى ، والتاريخى ، والثقافى حيث ان هذه العوامل تحد من اتفاقيات التعاون فيما بينها ، وان كانت اللغة السواحيلية قد برزت كلغة مشتركة بين دول حوض النيل الا اننا نستبعد مصر والسودان لاستخدامهما اللغة العربية فضلا عن عوامل عديدة اخرى بينهما للتكامل ، كذلك رواندا وبوروندى تجمع بينهما عوامل تقارب التركيب السكانى بدرجة كبيرة ، وغيرها من الأمثلة .

على ان دول الاندوجو يجب ان تنظر الى مصالحها بصورة أكثر لتأثيرها فيما بينها ، وهذا هو سمة التكتلات الحديثة فى عالم اليوم ، ويجب ان يصبح هذا التجمع هو الواجهة الحقيقية لاجتماع ارادة دول حوض النيل السياسية من اجل تنمية بلادهم وتحقيق الاكتفاء الذاتى الاقتصادى لهم جميعا ، وبصورة تنبع اساسا من قوة العلاقات السياسية بينهم .□





عمليات دفن النفايات بأفريقيا

خالد زغلول

تواجه القارة الأفريقية خطرا جديدا يهدد سلامة اراضيها وصحة مواطنيها واجيالها القادمة ، حيث تكشف فى الأونة الأخيرة العديد من عمليات دفن النفايات السامة والنووية فى اراضى القارة الأفريقية بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وفى كل الأحوال فان دفن النفايات فى افريقيا يتم بأساليب لاتراعى شروط الأمان مما يشكل خطورة بالغة على صحة البشر ، ليس فى هذا الجيل فقط وانما على الأجيال القادمة ، وايضا تعرض اراضى القارة السمراء لخطر يهدد قدرتها على الأنتاج الزراعى والتعدينى اللذين يمثلان العمود الفقرى لأقتصادياتها ومما يزيد من خطورة الأمر انه لايستطيع احد ان يجزم ان كل مناطق دفن النفايات فى افريقيا محددة ومعلومة ، فكل يوم تتكشف حقائق عن صفقات ومناطق جديدة مما يؤكد ان المشكلة مازالت قائمة والخطر داهما .

وهناك دراسات تشير الى ان المخلفات الصناعية الخطرة تشكل مابين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ من اجمالى المخلفات الخطرة فى العالم وقد انتجت البلدان الصناعية حوالى ٩٠٪ من اجمالى المخلفات الصناعية الخطرة فى العالم ، اما الـ ١٠ ٪ الباقية فقد خرجت من الدول حديثة التصنيع والدول النامية ، وتتزايد المخلفات الصناعية الخطرة فى العالم بنسبة ٣ ٪ سنويا ، وهو مايجعل مشكلة دفنها مشكلة متنامية بدورها . والجدير بالذكر هنا ان العالم ينتج حوالى ٤٠٠ مليون طن سنويا من النفايات الصناعية الخطرة ، منها حوالى ٣٠ الف طن نفايات نووية منخفضة ومتوسطة المستوى الأشعاعى ، وحوالى ١٠ الاف طن عالية المستوى الأشعاعى ، والكمية الباقية نفايات سامة خطرة تمثل بقايا المخلفات الصناعية . وفى تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الأقتصادى (OECD) ان مابين ١٠ و ١٥ ٪ فقط من المخلفات الأوروبية الخطرة تستخدم مرة اخرى ، وتوزع الكمية الباقية كالأتى : ٦ ٪ فى الأرض او البحر ، ٨ ٪ للأستخدام الطبيعى الكيمائى لتنقية هذه النفايات ، ٨ ٪ تستخدم فى الأعمال البحرية ، ومابين ٥٠ ٪ و ٧٠ ٪ هى الكميات التى يجب التخلص منها وتحتاج الى ١,٣ مليار دولار تدفعها الدول الأوروبية .

وسوف نتعرض فى هذا التقرير بالتعريف بالنفايات السامة والنووية وطرق الأمان لدفنها ، ثم للأسباب المختلفة التى جعلت الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ الى عمليات نقل ودفن النفايات خارج اراضيها بشكل عام ، وافريقيا بشكل خاص ، وكذلك الظروف والمبررات التى دفعت بعض الدول الأفريقية وبعض الأفارقة الأفراد للدخول فى مثل هذه الصفقات وقبول دفن النفايات بأراضيهم ، واخيرا لردود الفعل على المستويات الحكومية والشعبية والمنظمات الدولية والمواقف المختلفة من تلك العمليات .

النفايات السامة :

تتمثل النفايات السامة فى مخلفات المصانع الكيميائية والمعدنية والألكترونية وكافة البقايا الصناعية السامة التى يصعب تدميرها او حرقها ، وتحتوى هذه النفايات على مخاطر شديدة تضر بصحة الأنسان وسلامة البيئة ، ويعتبر اخطر هذه النفايات مايتصل ببقايا الزئبق والنيوديوم والفاناديوم والأنتيموان والديوكسين ، وتشمل الخطورة بقايا اخرى كبقايا الورنيش والدهانات ومشتقات المحروقات والقطران ، وتأخذ هذه النفايات اشكال مختلفة فمنها السائل ومنها مايكون على شكل رمال او رماد تبعا للصناعات التى تنتجه ، وتكمن خطورة هذه النفايات فى درجة السموم التى تبثها وفى قدرتها على احداث تلوث بيئى ، وفى العمر التلوثى للنفايات الذى قد

يصل الى مئات او الاف السنين ، وذلك اذا لم تعالج وتحفظ بشكل آمن او تركت فى العراء . وسوف نضرب مثالا لانتاج النفايات السامة اذ ان انتاج سيارة واحدة وزنها ١٠٠٠ كيلو جرام يؤدى الى انتاج بقايا ونفايات سامة وزنها ٥٠٠ كيلو جرام موزعة كالآتى ٣٢٠ كيلو جرام نفايات معدنية ، ١٠٠ رمال ٢٠ مواد كيميائية ، ١٠ شحوم ، ١٠ دهانات ، ٤٠ اغلفة . وخلاصة القول هنا ان الصناعات المختلفة فى الدول الصناعية الكبرى ينتج عنها نفايات سامة تشكل خطرا على الأنسان والبيئة ، والتخلص منها يحتاج الى معالجات كيميائية وصناعية وايضا الى طرق دفن آمن ، مما يجعل عمليات التخلص منها ذات تكاليف باهظة ، ولذا لجأت هذه الدول الى وسيلة ارخص وهى تصدير هذه النفايات الى الدول الفقيرة والى افريقيا بشكل خاص.

النفايات النووية :

تشمل النفايات النووية نفايات مناجم اليورانيوم ونواتج الأنشطار الأشعاعى والمواد الأكتينيدية واخيرا المواد المشعة (وهى تلك المواد التى تكتسب خاصية الأشعاع بتعرضها للنيترونات المنطلقة اثناء الأنشطار النووى مثل مكونات المفاعل النووى) ومن اهم خصائص النفايات النووية التحليل الأشعاعى والأشعاعات النووية الصادرة عنها والأنبعاث الحرارى المصاحب لها ، وتصنف النفايات المشعة عادة من حيث مستوياتها الأشعاعية الى ثلاثة انواع ، المنخفضة والمتوسطة والعالية المستوى الأشعاعى ، كما ان هناك ايضا النفايات الغازية والسائلة والصلبة .

وتشكل النفايات بأنواعها المختلفة خطرا على الأنسان والبيئة مما يستلزم ضرورة التحكم فيها بدقة والتعامل معها بحذر والتخلص منها بأمان . وتعانى الدول الصناعية الكبرى من مشكلة التخلص من النفايات بأنواعها المختلفة وخاصة النووية فرغم انها الأقل حجما ولكنها الاكثر خطورة . اذ ان الدول الصناعية هى التى تمتلك صناعات ضخمة ومفاعلات نووية وصناعات معتمدة على الطاقة النووية .

كيفية دفن النفايات النووية بشكل آمن :

سنعرض بشكل موجز لكيفية دفن النفايات بصورة آمنة طبقا لحدود أمان تخزين او دفن هذه النفايات والتى تتم على اساس تعدد الحواجز الأشعاعية التى تمنع وصول الأشعاعات أو المواد المشعة الى الأنسان ، واهم هذه الحواجز هى :-

١ - يتمثل الحاجز الأشعاعى الأول فى احتواء النفايات فى صورة مركبات صلبة عديمة الذوبان فى الماء ، ويتم ذلك بتركيزها وتحويلها بخلطها بالسيلكا الى مركبات زجاجية صلبة لها خصائص تتحمل عوامل الضغط والحرارة والظروف الكيميائية المتواجدة فى موقع التخزين النهائى .

٢ - أما الثانى فيتمثل فى احتواء النفايات داخل اوعية خاصة من الصلب غير القابل للصدأ وذات سمك مناسب لتحمل الضغوط العالية مثل تلك الضغوط على الغواصات فى اغوار المحيطات ، ولتوفير حماية اضافية ، ضد تأكل اوعية حفظ النفايات فان بعض الدول مثل السويد تتبنى فكرة تغليف هذه الأوعية بطبقة من الرصاص بسمك ١٠ سنتميترات ، بالأضافة الى غلاف خارجى من مادة التيتانيوم بسمك ٦ ملليمترات .

٣ - تحاط اوعية حفظ النفايات فى موقع التخزين داخل التكوينات الجيولوجية بطبقات مضغوطة من مواد الحشو والعزل والتى تمثل حاجزا اضافيا لمنع وصول المياه الجوفية للأوعية ، وتختار مواد الحشو والعزل من المواد الطبيعية والتى تتميز بثبات خواصها لفترات طويلة من الزمن والتى لديها القدرة على امتصاص المياه ومنع وصولها الى الاوعية وهذه المواد عادة من الطمى والطفلة والحصى والصخور المجروشة .

٤ - تشكل التكوينات الجيولوجية المستخدمة فى التخزين النهائى للنفايات حاجزا اشعاعيا هاما يمنع وصول الأشعاعات والمواد المشعة الى الأنسان سواء بالطرق المباشرة او غير المباشرة ، ويتم اختيار هذه التكوينات الجيولوجية طبقا لمعايير أمان دقيقة بعد دراسات جيولوجية وسيزمية مستفيضة ، وتختار التكوينات الجيولوجية المناسبة لحفظ اوعية النفايات عادة على عمق مئات الأمتار لتكون بعيدة تماما عن القشرة الأرضية وبذلك نضمن ثبات واستقرار هذه التكوينات الجيولوجية عبر ملايين السنين .

اسباب لجؤ الدول الصناعية الكبرى والشركات لدفن النفايات بافريقيا :

من المعروف ان اجراءات التخلص من النفايات بانواعها المختلفة تكون ذات تكاليف مرتفعة للغاية ، كما انه لايمكن الحديث عن أمان مطلق عند دفن النفايات حيث يظل احتمال تعرض أماكن دفنها لزلازل او لأى ظواهر طبيعية غير معتادة تبعث خطرها من جديد على البشر والبيئة بشكل مروع امر وارد الحدوث .

أن ارتفاع تكاليف الدفن الآمن للنفايات بالأضافة الى عدم توافر الأمان المطلق ، قد دفعا العديد من الدول

الصناعية الكبرى والشركات المنتجة لهذه النفايات الى البحث عن مدفن اقل تكلفة ويبعد الخطر عن اراضيهم.. وقد وجدت ضالتها المنشودة فى معظم البلدان النامية وعلى وجه الخصوص الدول الأكثر فقرا فى القارة الأفريقية ويرجع السبب فى ذلك الى : ـ

١ ـ ان تكلفة الدفن الآمن للبرميل الواحد من النفايات تتراوح مابين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار طبقا لنوعية النفايات ومدى خطورتها ، ولذا تلجأ الدول والشركات الى محاولات دفن النفايات فى البلدان الفقيرة بدون مراعاة لشروط الأمان التى يتطلبها ذلك مما يقلل الى حد كبير تكاليف الدفن التى لاتتجاوز مائة دولار للبرميل ، ومن المنطقى ان الدول او الأفراد الذين يسمحون بدفن النفايات لقاء هذه المبالغ الضئيلة ينفقون جانبا محدودا منها على الدفن غير الآمن ويحتفظون بالجانب الأعظم كمقابل لقبولهم دفن النفايات .

٢ ـ تتميز شعوب البلدان المتقدمة بالوعى البيئى حيث تمثل جماعات حماية البيئة فى تلك البلدان جماعات ضغط لها تأثيرها ، ونجد ان نشاط تلك الجماعات المضاد لعمليات دفن النفايات فى بلادها ذا تأثير كبير يجبر الحكومات فى بعض الأحيان على التوقف عن دفن النفايات فى منطقة او اقليم معين من البلاد ، وازاء تصاعد نشاط جماعات حماية البيئة ووصول بعض منها الى تكوين حزب ودخول البرلمان مثل حزب الخضر فى ايطاليا والمانيا الغربية ، ولذا اتجهت بعض البلدان المتقدمة والشركات الى الدول النامية واكثرها فقرا بالذات لدفن النفايات الخطرة كى تتفادى ضغوط جماعات حماية البيئة واحزاب الخضر .

٣ ـ سادت موجة عارمة ضد الطاقة النووية عموما ودفن نفاياتها ، وخاصة بعد احداث تشرنوبيل التى رسخت الاحساس بالرعب من الطاقة النووية بشكل عام ، ونتيجة لذلك نجد ان هناك رغبة من الحكومات والشركات فى الدول المنتجة للنفايات فى ابعاد مخاطرها عن بلادها . والجدير بالذكر هنا ان هناك العديد من الدول المتقدمة تقوم بدفن نفاياتها بأراضيها مثل فرنسا وانجلترا والصين والاتحاد السوفيتى .

الظروف والمبررات التى دفعت بعض الأفارقة الى قبول دفن النفايات :

عرضنا فيما سبق لبعض المبررات والضغوط التى جعلت بعض الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ لدفن النفايات فى الدول الفقيرة والأفريقية على وجه الخصوص . الا ان بعض الدول الأفريقية التى قبلت دفن النفايات بأراضيها تسوق العديد من الحجج والمبررات لذلك ، وتعتبر الظروف الاقتصادية السيئة التى تعانى منها هذه البلدان الأفريقية هى احد المبررات ، واذا كان من الصحيح ان الدول الأفريقية جنوب الصحراء تعانى من مشاكل اقتصادية طاحنة تصل حد الانهيار الاقتصادى الكامل فى بعض الحالات ، وتصل حد تهديد وجود الدولة والأمة تحت وطأة المجاعة فى حالات اخرى ، فان الحل لايكمن بأى حال من الأحوال فى قبول دفن النفايات لأستخدام عائده فى درء الانهيار الاقتصادى ، حيث لايغنى ذلك العائد ولايسمن من جوع من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانه فى كل الأحوال لن يدرأ الأنهيار الأقتصادى بقدر ماسيضيف اليه انهيارا فى صحة البشر وسلامة القدرات الأنتاجية للأرض بما يزيد من تفاقم المشاكل الأقتصادية فى النهاية . وسوف نتعرض بشكل سريع لمشاكل افريقيا الأقتصادية والتى دفعت البعض او تعللت بها بعض تلك الدول فى قبولهم دفن النفايات باراضيها كما انها كانت ايضا المدخل الذى تسللت به الدول والشركات الصناعية الى افريقيا .

المشاكل الاقتصادية فى افريقيا :

ان طبيعة المشاكل الأقتصادية الهيكلية التى تعم القارة الأفريقية والناجمة عن عديد من العوامل المتشابكة مثل السياسات الحكومية فى المجال الاقتصادى والاعتماد فى التنمية على سياسات حفز التصدير التى تجعل تطور الانتاج والتنمية فى افريقيا مرتبطا بأسعار سلع أولية ، ومرتبطا ايضا بالظروف الاقتصادية فى الدول المستوردة وهى الدول الصناعية الكبرى غالبا ، كما يجعل الاحتياجات الاجتماعية المحلية غير مشبعة ، وقد تفاقمت المشاكل الاقتصادية فى افريقيا بسبب الجفاف والتصحر والجوع والقحط الذى حل بالقارة فى الآونة الأخيرة مما اصاب القارة بنوع من الأنهيار ، ليس الأنهيار الأقتصادى فقط ، بل والأنهيار السياسى والأجتماعى ايضا . واتضحت معالم الأنهيار الأقتصادى فى ميادين عديدة وملامح متعددة اذ نجد انخفاض انتاجية الفرد زراعيا وصناعيا ، وعجزا شديد فى انتاج السلع والخدمات الأساسية ، وسيادة نوع من الفوضى فى شبكات النقل والأتصال ، فضلا عن التدهور الكبير الذى اصاب شروط التبادل التجارى فى غير صالح الدول النامية عموما والدول الأفريقية خصوصا ، الأمر الذى اثر بدوره على صادرات تلك الدول والتى تتمثل فى المواد الأولية والتى اصيبت اسعارها بهزة عنيفة نحو الهبوط مقابل التصاعد الملحوظ فى اسعار الطاقة والسلع الصناعية والتى تمثل واردات تلك الدول . كل هذه

العوامل وغيرها من العوامل الأخرى ادت الى حدوث تدهور شديد فى الأداء الأقتصادى للبلدان الأفريقية وفى قدرتها على مواجهة احتياجات البشر فيها حتى تلك الاحتياجات الضرورية من الغذاء ، وهو ماأدى لظهور المجاعات بالصورة المأساوية التى سادت شرق افريقيا وبعض دول الغرب الأفريقى فى الثمانينات .

ومن العوامل التى اصابت البنية الأقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية بمزيد من التدهور تفاقم ازمة المديونية ، ويكفى ان نذكر ماورد بتقرير بنك التنمية الافريقى لعام ١٩٨٧ عن ان اجمالى الدين الخارجى القائم غير المسدد لأفريقيا بلغ ٢١٢,٩ مليار دولارا امريكيا فى عام ١٩٨٧ مقابل ١٨٧,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ ، ورغم ان المبلغ المطلق لدين افريقيا الخارجى صغير بالقياس لدين المناطق الأخرى ، الا انه يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الأجمالى للمنطقة او صادراتها ، اذ يمثل هذا المبلغ حوالى ٤٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الأجمالى للقارة ، ويكفى ان نذكر ايضا ان مدفوعات افريقيا لخدمة الدين بالنسبة لأجمالى حصيلة صادراتها قد بلغت ٣٧ ٪ عام ١٩٨٧ . وقد ازداد الموقف تفاقما من جراء عدم كفاية حصيلة الصادرات وضعف النمو الأقتصادى الأجمالى ، الأمر الذى خفض كثيرا من القدرة على خدمة الدين . ان تفاقم ازمة الديون الأفريقية تبرزه حقيقة يؤكدها تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولى لعام ١٩٨٧ والذى يؤكد بدوره ان من بين افقر ٣٥ دولة فى العالم يوجد منها ٢٤ فى افريقيا جنوب الصحراء .

تفاقم مشاكل التصحر وغزو الجراد والعجز الغذائى :

كذلك تواجه افريقيا مشاكل اقتصادية حادة نتاج التصحر ، حيث ادى الرعى المكثف وغير الرشيد ، وعمليات قطع الأشجار غير المنظمة وغير المرتبطة بزراعة اشجار بديلة ، هذا بالأضافة الى زحف الكثبان الرملية المتحركة على الأرض الزراعية والمراعى ، كل هذه العوامل ادت الى تحويل الأرض الزراعية الى صحراء ، ونخلص من ذلك الى ان التصحر فى افريقيا ادى الى اقتطاع جزء من القدرات الأنتاجية لدول القارة التى عانت من هذه الظاهرة التى تسلب الأرض الزراعية او المراعى وتحولها الى صحراء جرداء غير منتجة .

كذلك فأن افريقيا تعرضت فى السنوات الأخيرة وتتعرض حاليا بصفة خاصة لغزو مدمر من اسراب هائلة من الجراد ، وحذرت المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية من انه سيؤدى الى تدمير كبير للمحاصيل الزراعية فى العديد من الدول الأفريقية خاصة فى وسط وشرق القارة ، واكد التقرير ان هذه المناطق ستواجه اسوا كارثة جفاف ومجاعة تتعرض لها منذ ثلاثين عاما .

وايضا فان موجة عالية من الجفاف ضربت العديد من الدول الأفريقية وبخاصة فى شرق افريقيا مما فاقم من افتقاد الأمن الغذائى فى تلك الدول لدرجة انها لم تعد تستطيع تحت وطأة المشاكل آنفة الذكر ، ان تضمن الوضع التغذوى لمواطنيها الذين عانت اعداد هائلة منهم من المجاعة ، وحسب تقدير اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية فأن اعداد من يواجهون المجاعة فى اثيوبيا على سبيل المثال سيتراوحون قريبا بين ستة وسبعة ملايين من البشر . ومن المؤكد ان افتقاد الأمن الغذائى فى افريقيا ايا كانت اسبابه يعد ظرفا اقتصاديا سيئا خاصة عندما يصل افتقاد الأمن الغذائى حد المجاعة الجماهيرية الكبيرة ، وهذه الظروف السيئة كانت نقطة ضعف لدى الدول الأفريقية مثلت مدخلا تسللت منه الدول المتقدمة وشركاتها لدفن نفاياتها فى القارة السمراء لقاء بضعة دولارات .

الأوضاع السياسية فى افريقيا :

اضافة الى المشاكل الأقتصادية التى مثلت مبررا او مدخلا لدفن النفايات فى افريقيا ، ساهمت الأوضاع السياسية فى القارة فى تسهيل تلك العمليات السوداء لدفن النفايات فيها حيث يسود معظم البلدان الأفريقية ، شأنها فى ذلك معظم بلدان العالم الثالث ، نظم سياسية استبدادية فردية ذات حكم فردى مطلق ، بل وكثيرا ماتكون طبيعة تلك النظم قبلية عرقية تحكم مجتمعاتها من خلال القمع والقهر ، والأكثر من ذلك انها لاتستمد شرعيتها من الجماهير ومن مجتمعاتها المدنية بل كثيرا ماتستمد هذه الشرعية من خلال الشخصية الكاريزمية أو العرف أو الدين ، ولذا فهى تمارس القهر والقمع السياسى والاقتصادى والاجتماعى ضد جماهيرها ومجتمعاتها . وبالأضافة الى ذلك فان غالبية الدول الأفريقية تتميز بسيطرة العسكريين على الحكم عن طريق الأنقلابات العسكرية ، وكثيرا مايقوم العسكريون بردع كل اشكال المعارضة السياسية ، ومن ثم فان وجودهم على رأس الحكم مزعزع يخضع للتغيرات التى تحدث فى علاقات القوى ، وينتج عن هذا غياب شكل مستقر للسلطة السياسية ، ومصادرة الحريات الأساسية للجماهير الأفريقية ، علاوة على ان عدم توافر الوعى السياسى والأقتصادى والأجتماعى لدى تلك الجماهير

يجعل النخب الحاكمة فى بعض الدول الأفريقية تحكم طبقا لأهوائها ومصالحها الشخصية دون النظر لمصالح الجماهير ، ويسهل من هذا عدم وجود رقابة شعبية وانتشار الفساد والافساد على المستويين الرسمى وغير الرسمى .

والجدير بالذكر هنا انه تردد ان حكومة النمسا عرضت على الرئيس انور السادات دفن نفاياتها النووية فى مصر ، وان الرئيس المصرى وافق على ذلك ولكن موقف المعارضة السياسية اجبره على التراجع عن تلك الصفقة . كما ان السودان فى ظل الحكم السابق كانت قد عقدت اتفاقيات لدفن النفايات بأراضيها ولكن قيام الثورة الغى هذه الاتفاقيات المشبوهة ومنع ارتكاب تلك الجريمة البشعة فى حق الأرض والشعب السودانيين .

ورغم النقص الشديد فى موارد البلدان الأفريقية ورغم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها الا ان الطبقات الحاكمة فيها تعيش نمطا سلوكيا واستهلاكيا محاكى به الطبقات المالكة والحاكمة فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، بمعنى آخر ان المستوى المعيشى للطبقات الحاكمة فى افريقيا وأنماط استهلاكها سواء على المستوى الكمى او الكيفى لاعلاقة له بمستوى التطور الاقتصادى والمستوى العام للدخل فى بلدانهم ، وانما تتحقق تلك المستويات من خلال حصول الطبقات العليا فى بعض المجتمعات الأفريقية على الجانب الأعظم من الدخل القومى وكذلك من خلال الديون التى لاتتوجه لتمويل تنمية حقيقية تنهض بمستوى معيشة الشعب بقدر ماتنصرف الى مشروعات تحقق مصالح وتشبع احتياجات الطبقات الأعلى فى المجتمع ، ونتيجة للنمط الاستهلاكى المحاكى للغرب فى بعض الدول الأفريقية فانها تدخل فى دوامة الديون كما ذكرنا آنفا ، وقد تضطر الى مثل عمليات دفن النفايات فى اراضيها بما يعنى انهاكى تحقق هذا النمط تتنازل عن جزء من او كل سيادتها الوطنية ولاسيما ان عديدا من تلك البلدان خاصة الأقل تقدما تعانى من سيطرة حقيقية على سياستها الداخلية والخارجية من جانب الدول الصناعية الكبرى عبر آليات وادوات جديدة يعبر عنها بالاستعمار الجديد . ومن اهم تلك الأدوات الشركات متعددة الجنسية التى تغزو تلك البلدان ، والقروض والمعونات التى تربط الدول الأفريقية بدوائر التبعية والسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى .

هذه بعض ملامح الأزمة التى تعيشها القارة الأفريقية والتى اتخذت مبررا من قبل الأفارقة ، ومدخلا من قبل الدول الصناعية الكبرى لاضفاء نوع جديد من السيطرة والتحكم على الأولى من قبل الثانية بعمليات دفن النفايات .

من سمح بدفن النفايات فى افريقيا ؟

لم يكن من الممكن للدول الرأسمالية المتقدمة او لشركاتها ان تدفن نفاياتها فى القارة السمراء لولم يوجد من الأفارقة من يقبل ان تدفن النفايات فى ارضه فالمسئولية والجريمة لاتقع على عاتق الدول المتقدمة وشركاتها فقط وانما تقع ايضا وربما بصورة اكبر على عاتق الدول الأفريقية والأشخاص الذين دخلوا كطرف ثان فى تلك الصفقات لدفن النفايات بصورة غير آمنة فى افريقيا ، وقد تمت تلك الصفقات بالأتفاق مع بعض الحكومات الأفريقية بصورة مباشرة ورسمية وقانونية ، وتمت بعض الصفقات مع بعض الافراد لتهريب النفايات بصورة غير مشروعة الى بعض الدول الأفريقية بدون علم حكوماتها . وقبل ان نسرد لأحداث عمليات دفن النفايات سواء الشرعية منها او غير الشرعية ونود ان نشير الى تصريح المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اذ قال « الواقع ان التقارير الصحفية التى نشرت مؤخرا بشأن « دفن » النفايات الصناعية الخطرة فى اراضى الدول النامية ليست سوى قشور بالنسبة لواقع مايجرى . فلدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة معلومات تشير الى وجود مخططات لتصدير ملايين الأطنان من النفايات الخطرة الى اراضى الدول النامية بافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية » وعلى ضوء ماسبق سوف نتعرض لبعض الصفقات بدءا بتلك التى تمت مع الحكومات الأفريقية .

اكتشف المهتمين بالبيئة فى السوق الأوروبية المشتركة (C E E) ان شركة امريكية اوروبية وقعت عقدا مع حكومة غينيا بيساو لدفن ٣,٥ مليون طن من المخلفات الخطرة مقابل ١٤٠ مليون دولار وهو رقم قريب من الناتج القومى الأجمالى ، لها والذى قدر بـ ١٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٦ . وايضا العقود الموقعة بين حكومتى الكونغو والسنغال مع شركات امريكية لتخزين النفايات باراضيها مقابل مائة دولار للبرميل الواحد ، وثمة مثال ثالث وهو مايحدث فى ليبريا الآن من محاولة لبناء مستعمرة لدفن النفايات الألمانية الغربية بأراضيها ، كذلك كشف النقاب عن وجود عقد يقضى بدفن خمسة ملايين طن من المخلفات الصناعية الخطرة فى دول بنين مقابل ١٢٥ مليون دولار . هذه امثلة عن الأتفاقيات الرسمية التى تعقد بين الشركات الأوروبية والأمريكية وبين بعض الحكومات الأفريقية ، ولكن هناك ايضا

حالات لدفن النفايات فى القارة الأفريقية بطرق غير مشروعة وبدون علم الحكومات .

فقد اكتشفت نيجيريا فى شهر يونيه الماضى وجود ٣٨٠٠ طنا من النفايات القادمة من ايطاليا مدفونة قرب ميناء كوكو النيجيرى ، ومن بين هذه النفايات كشفت صحيفة صنداى جارديان عن ان اكثر من الف طن من هذه النفايات السامة ذات الرائحة النفاذة كانت ساخنة لدرجة يصعب التعامل معها وانها من اشد الكيماويات خطورة فى العالم وتضيف الصحيفة ان شركة نيجيرية ورجل اعمال ايطاليا تورطا فى هذه العملية ، وقد تسبب دفن النفايات الايطالية فى نيجيريا دون علم حكومتها فى ازمة دبلوماسية بين البلدين ، كذلك اعترف القنصل العام النرويجى فى غينيا بقيامه بتزوير وثائق مكنته من تهريب ١٥ الف طن نفايات من الولايات المتحدة الأمريكية الى غينيا كجزء من كمية تصل الى مائة الف طن من النفايات كان مقررا نقلها من ميناء فيلادلفيا الأمريكى الى غينيا ، وقد تكمن من ادخالها الى ميناء كاسا بالقرب من العاصمة كوناكرى على اساس انها مواد خام لصناعة الطوب مما تسبب ايضا فى ازمة دبلوماسية بين غينيا والنرويج .

وخلاصة ماتقدم ان المؤامرة لدفن النفايات لاتتم من طرف وحد وانما من الطرفين ، اى الدول المصدرة والمستقبلة للنفايات ، كما انها ايضا فى كل من الطرفين تتم على مستويين ، مستوى حكومى رسمى ومستوى فردى غير رسمى ، ولها ابعادها ومبراراتها ايضا على مستوى الطرفين ، فالطرف المصدر (الدول والشركات الأمريكية والأوروبية) يهدف الى ابعاد المخاطر عن اراضيها ومواطنيها وبأقل تكلفة مادية ممكنة احتراما لسيادة اراضيها ومواطنيها ، والدول الأفريقية التى ترضخ تحت ضغوط الفقر والجهل والجفاف والتصحر تجد فى قبولها لتلك الصفقات مخرجاً لأزمتها ، حتى لو كان الثمن هو السيادة الوطنية وامان الوطن والمواطنين ومزيد من التصحر والجفاف والقحط ليس فقط للأجيال الحالية بل والأجيال القادمة . واما على مستوى الأفراد فنجد ايضا ان الشركات والحكومات الغربية وجدت بعضا ممن خانوا الامانة وباعوا الأنتماء واجرموا فى حق الأنسانية ومواطنيهم بما يعود عليهم من مكاسب مادية ، وهذا ينطبق على هؤلاء الذين شاركوا سواء بالأتفاق المباشر او غير المباشر لتسهيل عمليات دفن النفايات بطرق غير مشروعة وبدون علم حكوماتهم . فقيام هؤلاء الأفراد بدفن النفايات بأراضى بلادهم معناه فى الأجل الطويل مزيدا من التبوير والتصحر ، مزيدا من الجفاف والدمار يقتل معه الأخضر واليابس بل والأنسانية ذاتها . ولعلنا جميعا نتذكر ان القنبلتين الذريتين اللتين القت بهما الولايات المتحدة على مدينتى هيروشيما ونجازاكى فى الحرب العالمية الثانية لازالت آثارهما باقية حتى الآن حيث انتقلت من الاباء الذين بقوا على قيد الحياة فى المنطقة التى ضربت بالقنبلة الى الأبناء والأحفاد حتى يومنا هذا ، كذلك فأن قيام افراد بالأتفاق على دفن النفايات بأراضى بلادهم يعد اعتداء على سيادة الدولة ، فضلا عن كونه اعتداء على ارض الوطن وتدميرا لصحة الأمة التى من المفترض انهم ينتمون اليها ، واذا كان هذا اقل مايقال عن قيام الأفراد بدفن النفايات فى اراضى بلادهم بدون علم حكوماتهم فان قيام بعض الحكومات بالتعاقد على دفن النفايات فى اراضيها يثير تساؤلا هاما : اين المسئولية الأجتماعية لحكومات تلك الدول تجاه مواطنيها واراضيها وثرواتها ! ؟ وقد تكون الظروف السائدة والأزمات والمشاكل التى تقع تحت وطأتها تلك الدول احد المبررات لعقد مثل هذه الصفقات ، الا انه ليس هناك مايدفع الحكام ولا المحكومين لبيع اراضيهم وسيادتهم ثمنا لذلك ، فهناك دول اكثر فقرا مثل اثيوبيا التى جاء تصنيفها فى تقرير التنمية الذى أعده البنك الدولى لعام ١٩٨٧ رقم واحد فى اكثر الدول فقرا فى العالم ولكنها لم تقبل مثل هذا الأجراء ثمنا لأنتشالها من جوعها وفقرها ، ويعنى هذا ان قبول مثل هذه الصفقات من بعض الدول الأفريقية لايبرره الفقر بقدر مايبرره التهاون فى مصالح شعوبها والاستهتار فى مايخص مسائل حيوية مثل سلامة اراضيها وصحة شعوبها ليس فى هذا الجيل فقط وانما فى الاجيال القادمة .

بعد ان تعرضنا لأحداث دفن النفايات على الساحة الافريقية والظروف المصاحبة لتلك الأحداث سواء على المستوى الأفريقى او على المستوى الغربى يبقى هنا ان نذكر ردود افعال كل من الجانبين من ناحية ورد فعل المنظمات الدولية من ناحية اخرى .

رد الفعل الأفريقى :

ينحصر رد الفعل الأفريقى لعمليات دفن النفايات فى مستويين هما رد فعل الحكومات ، ورد فعل المنظمات الحكومية وغير الرسمية ، ويجب ان ننوه هنا ان رد الفعل الجماهيرى فى البلدان الأفريقية يكاد لايذكر ، ويرجع ذلك كما ذكرنا آنفا الى فقدان اغلب تلك الشعوب للوعى السياسى والأقتصادى والأجتماعى والبيئى مما ينتج عنه عدم تقدير تلك الشعوب لأخطار دفن النفايات فى

اراضيها ، كما ان حدة المشاكل الأقتصادية فى البلدان الأفريقية تجعل شعوبها دائمة السعى منهمكة فى تحقيق حد الكفاف اللازم للأبقاء على قيد الحياة . أما عن رد فعل الحكومات والمنظمات فنذكر منها مايلى : ـ

١ ـ اعادت حكومة نيجيريا ٢٢٧٠ طنا من النفايات الى ايطاليا ، ووجه وزير العمل والأسكان النيجيرى اللوم الى رجل اعمال ايطالى وشركائه النيجيريين والسفارة الايطالية بأعتبارهم مسئولين عن عملية دفن النفايات ، وما استتبعه ذلك من ازمة دبلوماسية بين البلدين كما ورد انفا .

٢ ـ وفى غينيا ونتيجة للأزمة الدبلوماسية والأحتجاج الشديد لحكوة غينيا اعلن السفير النرويجى هناك ان بلاده على استعداد لاستعادة ١٥ الف طن من النفايات الأمريكية التى كان القنصل النرويجى قد توسط فى عملية دفنها فى غينيا بدون علم حكومتها .

٣ ـ أصدرت اكاديمية العلوم الأفريقية بيانا انتقدت فيه ظاهرة تحويل بعض الأراضى الأفريقية الى مخازن لدفن نفايات الدول الصناعية ، وشكلت لجنة علمية خاصة لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة التى تهدد البيئة الأفريقية على ان تقدم اللجنة تقريرها العلمى فى اكتوبر ١٩٨٨ ، وقد صرح رئيس اللجنة بأنه لن يتم الموافقة عى اية حلول وسط او مسودة اية معاهدة لاتتفق ومصالح افريقيا .

٤ ـ عقد فى مدينة برازافيل عاصمة الكونغو مؤتمر للبرلمانيين تحت اشراف الأتحاد البرلمانى بأسم « الصحة اساس التنمية فى افريقيا » ووجه مائة برلمانى بينهم عدد كبير من الأفارقة نداء من اجل عدم تحويل القارة الأفريقية الى مقلب للنفايات المشعة والسامة ، ودعوا الدول الأفريقية للحيلولة دون تفريغ نفايات العالم الصناعى الغربى فى البلدان الأفريقية . كذلك اعلنت الحكومة الكونغولية عن القاء القبض على خمسة اشخاص منهم ثلاثة من كبار الموظفين بتهمة وجود علاقة لهم مع محاولات لدفن المخلفات الصناعية الأوروبية فى البلاد وكان هؤلاء الأشخاص الخمسة سيحصلون على مبلغ اربعة ملايين دولار مقابل قيامهم باصدار تصاريح بطريقة غير مشروعة تتيح دخول تلك النفايات الى اراضى الكونغو لمدة ثلاث سنوات وهذا الاجراء يعكس تزايد حذر الدول الأفريقية من دخول النفايات اراضيها دون علمها .

٥ ـ أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية فى مؤتمر القمة الذى انعقد فى العيد الفضى لانشائها بناء على اقتراح من نيجيريا قرارا بالاجماع يدين دفن النفايات بكافة انواعها الخطرة فى اراضى القارة الأفريقية ، واعلن رئيس المنظمة الأفريقية بأنه « نحن نعلن بأن دفن المخلفات الصناعية السامة والنووية فى افريقيا تعتبر جريمة ضد القارة الأفريقية ، ونحن نتهم كل المجتمعات التى شاركت فى ذلك ، وسنطلب منهم تنظيف المناطق التى لوثت بنفاياتهم » .

٦ ـ عقد فى مايو ١٩٨٨ بأكرا عاصمة غانا مؤتمر التلوث النووى وحضرته تسع دول ، وقد ادان المؤتمر عمليات دفن النفايات فى الأراضى الأفريقية ، وحذر من اخطار التسرب الأشعاعى على اراضى وصحة مواطنى القارة الأفريقية ، وصرحت رئيسة جهاز البيئة فى غانا بأن مثل هذا الأسلوب من التعامل يعد اهانة لكرامة افريقيا

رد فعل الدول الأوروبية والمنظمات الدولية :

١ ـ نتيجة للأزمة الدبلوماسية الدبلوماسية بين الحكومة الأيطالية والحكومة النيجيرية ، قامت الأولى باجراء تحقيقات حول الموضوع المشار اليه انفا ومن المنتظر ان ترفع النيابة العامة للدولة دعوة امام القضاء للحصول على تعويض عن الأضرار من الشركات المسئولة عن تصدير النفايات السامة الايطالية الى الخارج ، كما قامت الحكومة باعاداتها والبدء فى اتلافها والتخلص منها . وجدير بالذكر بان التحقيقات تشير الى تورط ١٥ شركة منتجة و ٧ شركات نقل وشحن الأمر الذى دفع وزير البيئة الأيطالى لتقديم الوثائق للنيابات المختصة للبدء فى الاجراءات الجنائية ضد الأطراف المسئولة عن هذه الجريمة . وقد اثار المتحدث باسم حزب الخضر الايطالى الى طبيعة هذه العملية مؤكدا على انها تتسرب الى الخارج من الموانىء الموجودة فى منطقة توسكان ، وأكد على قيام الشركات الايطالية بخداع مسئولى البلدان الأخرى التى استقبلت هذه الشحنات .

٢ ـ وفيما يتعلق بموقف المجموعة الأقتصادية الأوروبية فقد اعلن المسئولون فيها على ان النية تتجه الى تشديد القيود على نقل النفايات من مكان لآخر ، بالأضافة الى عزمها على التفتيش على محطات الطاقة والمصانع النووية للتحقق من توافر شروط ومعدلات الأمان .

٣ ـ وعلى صعيد الهيئات الدولية فقد اشار رئيس برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة الى ان عمليات نقل النفايات الضارة ودفنها فى دول العالم الثالث ، قد اصبحت بالغة الخطورة ، الأمر الذى يتطلب التحرك الدولى السريع مشيرا فى ذلك الى ضرورة التوقيع على الاتفاقية الخاصة

بالحد من ومراقبة عمليات نقل النفايات السامة والمشعة عبر الدول . .

وتاتى هذه الاتفاقية تتويجا للنشاطات والجهود التى بذلتها هذه اللجنة بدءا من مؤتمر كاراكاس عاصمة فنزويلا ، والذى عقد فى يونيه الماضى ، انتهاء باجتماع خبراء ٥٠ دولة فى نوفمبر من نفس العام حيث اجمعت الآراء على الزام المصدرين بتزويد الدول التى تتعامل مع نفايات شركاتهم بأوصاف واضحة لهذه النفايات الأمر الذى سيضع حدا لدفنها بشكل غير قانونى فى بعض الدول ، ويجعل من هذه المعاهدة اداة للتعاون الدولى فى هذا الصدد ، واعربوا عن ثقتهم فى امكانية عقد المعاهدة فى مارس القادم رغم وجود بعض العقبات . ومن المعروف ان الاتفاقية المزمع توقيعها سوف تتطلب تحديد مفهوم النفايات الخطرة ، ومسئوليات الدول المصدرة والمستوردة ودول العبور فيما يتعلق بعملية الأخطار والابلاغ عن النفايات ، واخيرا حق الدول فى حظر دخول او مرور النفايات فيها وحقها فى اعادة التصدير .

٤ ـ تقدم وزير البيئة الهولندى الى برلمان بلاده بمشروع قانون طارىء لحظر شحن كافة النفايات السامة الى الدول النامية بعد ان تزايدت الشواهد التى تدل على ان كميات ضخمة من النفايات السامة قد جرى تصديرها من اوروبا الى افريقيا . وهو موقف يحسب له ولهولندا ، ويجب ان تدعو منظمة الوحدة الافريقية كل الدول المتقدمة ان تحذو حذو هولندا لأحترام حياة البشر واحترام سيادة الدول فى العالم الثالث .

٥ ـ نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ابريل ١٩٨٨ بالقاهرة « الدورة الأفريقية للوقاية الأشعاعية وحماية البيئة من التلوث » وركزت الدورة على اسس الوقاية الأشعاعية والتأثيرات البيولوجية للأشعاع والحوادث الأشعاعية وكيفية مواجهتها وحماية البيئة من التلوث الأشعاعى ، والقوانين والتشريعات الدولية لحماية المواطنين من اخطار الأشعاعات النووية .

واخيرا نريد ان ننوه الى ان الحكومات الأفريقية عليها ان تعد العدة للتصدى لغزو النفايات القادم من الغرب ويتم ذلك فى رأينا بالأجراءات التالية : ـ

ـ اصدار القوانين لتجريم المشاركة فى اعمال دفن النفايات واعتبارها من اعمال الخيانة العظمى .

ـ تشديد الرقابة على الموانىء ونقط الحدود وتجهيزها بأجهزة قياس الأشعاع لمنع دخول النفايات بطرق غير مشروعة .

ـ على منظمة الوحدة الافريقية ان تفرض عقوبات صارمة على الدول التى تقوم بمثل هذه الأتفاقيات لدفن النفايات وبشكل غير آمن من حيث ان تأثير هذه العمليات يمتد الى كافة ارجاء القارة السمراء .

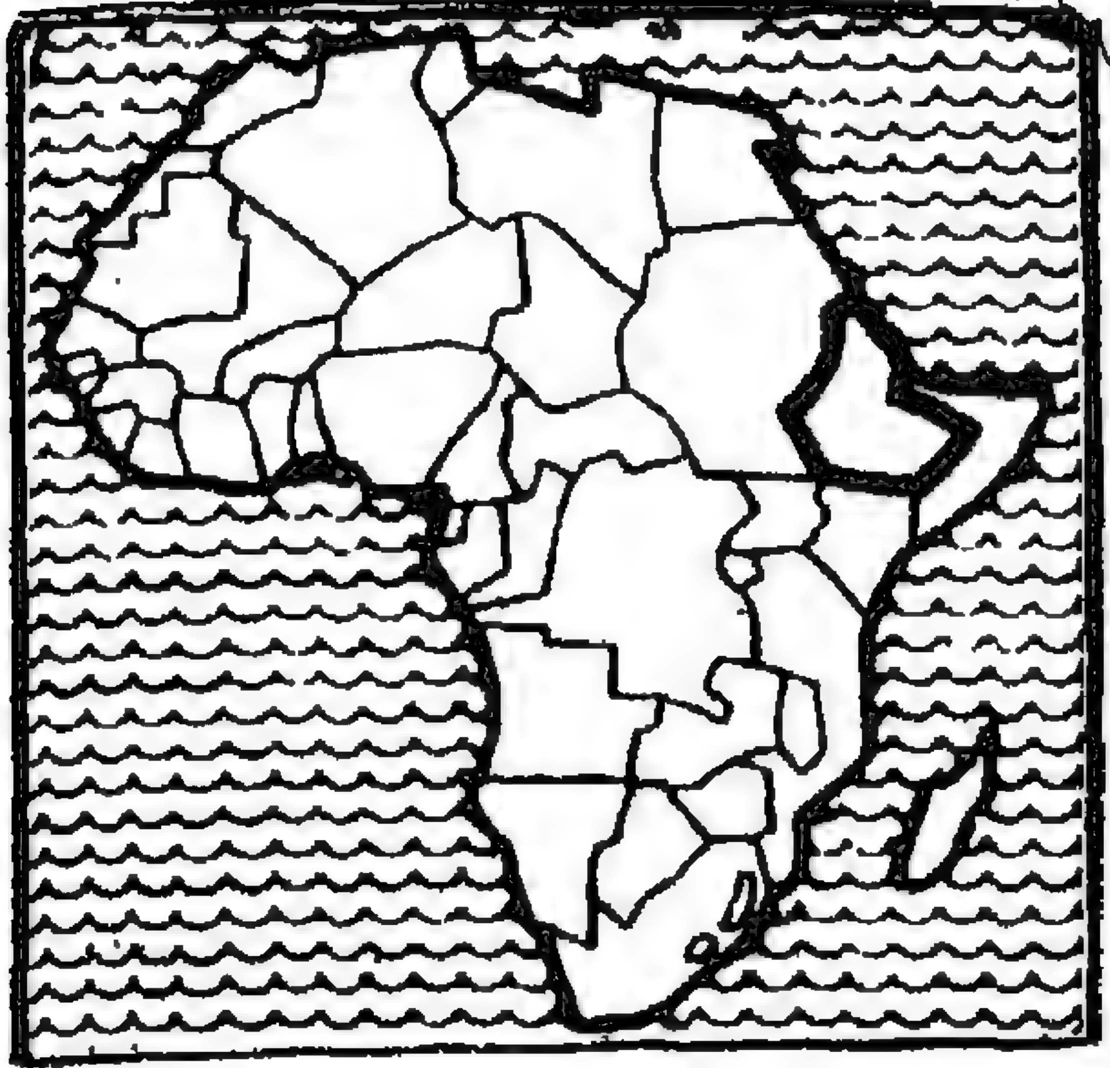
ـ على منظمة الوحدة الأفريقية الأن الأهتمام بانشاء منظمة افريقية للطاقة النووية اسوة بمنظمة الطاقة النووية التابعة للسوق الأوروبية المشتركة ويكون مهمتها الأتى : ـ

أ ـ العمل على جعل القارة الأفريقية منطقة منزوعة السلاح النووى ، وذلك طبقا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب المجموعة الأفريقية .

ب ـ وضع اللوائح والأسس والتنظيمات الخاصة بالتعامل السلمى مع الطاقة النووية وعلى وجه الخصوص اسس التعامل مع المواد النووية .

ج ـ التعاون بين الدول الافريقية فى مجالات نقل المعرفة النووية وسبل استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية .

د ـ المراقبة والسيطرة على عمليات نقل ومرور النفايات الخطرة فى القارة الأفريقية .□



صنـــدوق افريقيـــا لدعـــم دول المواجهـــة الافريقيـــة

السفير احمد طه محمد

سبق ان اصدر المؤتمر الثامن لقمة عدم الانحياز الذى انعقد فى هرارى عاصمة زيمبابوى من اول الى ٦ سبتمبر عام ١٩٨٦ اعلانا خاصا عن الجنوب الافريقى ، ابرز فيه الموقف الخطير المتفجر فى هذه المنطقة من القارة الافريقية بسبب سياسات الارهاب والاحتلال العسكرى التى تمارسها حكومة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا والتى تهدف بها الى الابقاء على عدم الاستقرار فى الجنوب الافريقى وتخريب البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دول المواجهة الافريقية .

وابرز الاعلان ضرورة التعبئة للمساعدات لدول المواجهة الافريقية ودعم قدرتها على مواجهة آثار عمليات التخريب والعدوان الاقتصادى التى تقوم بها الدولة العنصرية فى بريتوريا ، وقرر الاعلان انشاء صندوق تضامن للجنوب الافريقى ليمد دول المواجهة بالمساعدات الطارئة والمساعدات الطويلة الاجل لتنمية البنية الاقتصادية فيها وبهدف تقليل اعتمادها الاقتصادى على جنوب افريقيا ، وطالب الاعلان المجتمع الدولى بتقديم المساهمات بسخاء لهذا الصندوق .

وبحث مؤتمر القمة فى الوقت نفسه مجموعة من المقترحات لمساعدة دول المواجهة الافريقية فى ضوء الاعلان الخاص المشار اليه ، وحدد الاجراءات الواجب اتخاذها من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية التى اعتبرها اهدافا لصندوق دعم دول المواجهة ، وقرر تشكيل لجنة لهذا الصندوق من تسعة دول من دول عدم الانحياز ، تضم الهند وزامبيا وزيمبابوى ونيجيريا والجزائر والكونغو ويوغسلافيا والبيرو والارجنتين ، وان تكون اللجنة برئاسة الهند ، وزامبيا نائبا للرئيس .

وقد اطلق على الصندوق اسم « صندوق العمل من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية » ، واخذ يعرف باسم (صندوق افريقيا AFRICA FUND) اى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية .

اجتماع لجنة الصندوق فى نيودلهى :

وقد عقد رؤساء وممثلو رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء فى لجنة صندوق افريقيا ، اجتماعا فى نيودلهى يومى ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٨٧ من اجل التنفيذ العملى للقرار المشار اليه لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز بانشاء « صندوق افريقيا » للعمل من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى .

وفى هذا الاجتماع اكد الحاضرون بالغ القلق ازاء التدهور الخطير للوضع فى الجنوب الافريقى نتيجة لاستمرار نظام بريتوريا فى ممارسة نظام الفصل العنصرى ، وابرز ان نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا قد شدد حملة التخويف والابتزاز وزعزعة الاستقرار والتخريب الاقتصادى ، بل والعدوان العسكرى السافر على دول خط المواجهة ، من اجل اخضاع تلك الدول المستقلة لسيطرته السياسية والاقتصادية ، وطالب ببذل الجهود من جانب دول المواجهة للتصدى لهذا الوضع ، وللحد من اعتمادها على جنوب افريقيا ، كما طالب بأن تلقى هذه الدول الدعم الكامل من المجتمع الدولى .

ورأى الاجتماع ان انشاء صندوق افريقيا هو خطوة ملموسة فى هذا السبيل ، ووضع خطة عمل للصندوق تتضمن تدابير محددة لتعزيز القدرة الاقتصادية لدول خط المواجهة ، ولمساعدتها على فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، وعلى التصدى الفعال لاى اجراء انتقامى يقدم عليه النظام العنصرى ، كما تتضمن تدابير لدعم حركات التحرير فى جنوب افريقيا وناميبيا .

وحددت اللجنة فى الاجتماع المجالات ذات الاولوية التى تحتاج فيها دول خط المواجهة الى مساعدة ملحة ،

ورأت ان يركز الصندوق جهوده اساسا على الاجراءات العاجلة المرتبطة بصورة مباشرة بالنضال ضد الفصل العنصرى ، مع العمل فى تعاون وثيق مع المنظمات الاقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية الطويلة الاجل ، وناشدت المجتمع الدولى ان يبادر الى التحرك العاجل والمتضافر والحازم من اجل القضاء التام على الفصل العنصرى ، ودعوة جميع امم العالم ومنظمات التمويل الدولية وغيرها من المنظمات وكذلك المنظمات غير الحكومية والافراد الى المساهمة فى الصندوق بسخاء ، تعبيرا عن التضامن الراسخ مع النضال ضد الفصل العنصرى .

تحديد اهداف صندوق الدعم :

وقد حدد اجتماع نيودلهى اهداف الصندوق فى : ـ

١ ـ دعم القدرة الاقتصادية والمالية لدول خط المواجهة بما يمكنها من محاربة نظام الفصل العنصرى فى بريتوريا وتأييد حركات التحرير فى جنوب افريقيا وناميبيا فى كفاحها الذى لايكل ضد الاضطهاد العنصرى والاستعمارى .

٢ ـ مساعدة دول خط المواجهة فى فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ، وفى تحمل اى اجراءات اقتصادية انتقامية تتعرض لها من قبل النظام العنصرى .

ولتحقيق هذه الاهداف قرر الاجتماع اتخاذ التدابير التالية : ـ

١ ـ التخفيف من ازمات نقص السلع الاساسية التى تترتب على تنفيذ العقوبات ضد جنوب افريقيا ، بما فى ذلك انشاء احتياطى استراتيجى للاغاثة .

٢ ـ دعم شبكات النقل والمواصلات التى تتعرض للاضرار بسبب الكفاح ضد العنصرية .

٣ ـ المواجهة الفعالة للآثار السلبية على التجارة التى تنجم عن الاجراءات المتخذة ضد نظام جنوب افريقيا .

٤ ـ كفالة استمرار الامدادات من النفط وانواع الطاقة الاخرى .

٥ ـ المساعدة فى ضمان سلامة تشغيل المنشآت والشبكات الاقتصادية الحيوية .

٦ ـ تنمية المهارات البشرية وصولا الى ادارة الاقتصاديات الوطنية بكفاءة .

٧ ـ حشد الرأى العام الدولى وتعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق اهداف الصندوق .

الاحتياطى الاستراتيجى للاغاثة

والواقع ان الوضع فى الجنوب الافريقى والسياسات التى يتبعها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا هى التى حدت الى اقتناع دول عدم الانحياز بضرورة اقامة صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، من اجل العمل على تقليل الاعتماد الاقتصادى لدول المواجهة على دولة جنوب افريقيا ، وكان من الضرورى التعرف على احتياجات هذه الدول لتحقيق اهداف الدعم لها .

وقد اتضح من الدراسات التى تمت فى هذا الشأن ان هناك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة اوجه النقص فى السلع الاساسية فى دول خط المواجهة والناجمة عن فرض العقوبات على جنوب افريقيا وعن اعمالها الانتقامية ، وانه على حين يمكن تقديم الفوائض من سلع معنية فى بعض دول المواجهة الى دولها الاخرى ، فان بعض السلع الاساسية يتعين توفيرها للمنطقة من الخارج ، ونظرا لاختناقات النقل فمن الضرورى تلبية مثل هذه المتطلبات الطارئة بطريق النقل الجوى ، الامر الذى يحقق تهيئة احتياطى استراتيجى للاغاثة .

والمعروف ان الزراعة تشكل عماد الاقتصاد فى غالبية دول المواجهة الافريقية ، ويعمل بالزراعة مابين ٦٧ و ٨٣ فى المائة من حجم القوى العاملة فى هذه الدول وهى تمثل نسبة تتراوح مابين ١٢ و ٥٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى ، غير انه نتيجة لعدم توافر الأراضى الصالحة للزراعة ، وظروف الجفاف وانتشار ظاهرة الايدى العاملة المهاجرة ، والمشكلات الامنية وقلة الموارد ، فان انتاج الاغذية بوجه عام يعجز عن ملاحقة النمو السكانى .

ولقد اضطرت المنطقة فى الجنوب الافريقى الى استيراد كميات كبيرة من الاغذية بسبب الانخفاض فى الانتاج الغذائى وارتفاع معدل الزحف العمرانى والكساد ، وفى ١٩٨٤/ ١٩٨٥ تلقت دول المواجهة ٨٧٠٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية من خلال برامج المعونات الغذائية واستوردت ٩٦١٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية عن طريق المصادر التجارية ، منها ١٥ فى المائة من جنوب افريقيا ذاتها .

وكذلك ادى الضغط السكانى الى امتداد الزراعة الى اراضى الرى ، وهى اراض قليلة الامطار شديدة الانحدار ، وتزايدت عمليات قطع الاشجار وإزالة الشجيرات لاستخدامها كوقود والحصول على أراض جديدة ، كما ان الاستيطان بكثافة لاسيما فى مناطق الرعى ، ادى الى التعجيل بإزالة الغابات وتآكل التربة الخصبة ، الامر الذى من شأنه تعريض المنطقة بصورة متزايدة لموجات الجفاف .

ونظرا لان المنطقة تزخر بامكانية كبيرة لانتاج الماشية ، فقد رؤى ان يشكل ذلك جزءا هاما من الانشطة ـ لاسيما بالنسبة لاصحاب الملكيات الزراعية

الصغيرة ـ من اجل تحقيق تنمية متكاملة للقطاع الزراعي ، ومع ذلك فان هذا المجال لم يلق الاهتمام الكافى ، اذ تستورد غالبية البلدان فى المنطقة مابين ٢٥ و ٥٠ فى المائة من احتياجاتها مما ينجم عنه استنزاف كبير لموارد النقد الاجنبى ، وهى موارد ضئيلة .

والملاحظ ان امراض النبات والحيوان تشكل عائقا كبيرا فى سبيل زيادة الانتاجية فى منطقة الجنوب الافريقى ، وتنفيذ الدراسات التى اجراها مؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الافريقى ، ان اخطر الامراض التى تصيب الماشية واكثرها انتشارا هى امراض الحمى القلاعية والتريبانوزوما ، وحمى الساحل الشرقى والطاعون البقرى ، وفيما يتعلق بالمحاصيل ، فان اكثر الامراض شيوعا هى صدأ الحبوب وداء الفسيفساء والافات الرئيسية مثل طيور الكويليا والديدان والجراد وخنفساء الحبوب التى زاد خطرها على محاصيل الارز فى السنوات الاخيرة .

ويمكن ان يكون القطاع الزراعى اكثر انتاجية باستخدام الاساليب المتطورة والتكنولوجيات الجديدة والبحوث الزراعية الى جانب ايجاد بنية اساسية ريفية افضل وتحسين شبكات التخزين والتسويق والتوزيع والخدمات الارشادية ، الامر الذى تطلب ان يتم تركيز البحوث ، بصفة خاصة ، على تهجين انواع من المحاصيل تلائم الظروف المحلية وتقوم على اساليب تتمشى ماليا وفنيا مع صغار الزراع ، وان تيسر الابحاث الاخذ باساليب محسنة لنقل الغذاء وحفظه وتصنيعه لتقليل فاقد مابعد الحصاد وهو فاقد كبير .

وهناك مشكلة عامة تواجه هذا القطاع وهى النقص الحاد فى الافراد المؤهلين للابحاث والارشاد الزراعى وصيانة المعدات ، اما المشكلة الرئيسية الاخرى فهى قلة توافر مستلزمات الانتاج الزراعى فى تلك البلدان مثل اكياس الخشب والادوات والاسمدة والبذور والمبيدات والجرارات ومضخات الرى وغيرها من مستلزمات الانتاج .

وفى قطاع الصناعة التحويلية لا تتمتع دول المواجهة الا بقاعدة انتاجية محدودة فى قطاع الصناعة التحويلية ، وقد ادى ذلك الى كثافة الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة ، وفى الوقت الذى تتطلب فيه التنمية الصناعية الشاملة وتوسيع القاعدة الانتاجية استثمارات رأسمالية ضخمة ، فقد تطلب الامر اعطاء الاولوية للمشروعات التى قد تؤدى الى انتاج بدائل للواردات ، وان تعطى اهمية خاصة للصناعات التى تستخدم فيها الموارد والمواد الاولية المحلية ، وتطوير الصناعات الاساسية والصناعات التى توفر منتجات اساسية او وسيطة لشتى مجالات النشاط الاقتصادى ، والصناعات التى تنطوى على امكانية التصدير ، وتطوير الصناعات القائمة لتحقيق استخدام اكبر للطاقات .

اهمية النقل والمواصلات :

وقد اكدت الدراسات ضرورة الاهتمام بالنقل والمواصلات فى دعم دول المواجهة الافريقية واعطاء هذا القطاع اولوية قصوى على اساس ان وجود شبكة جيدة يعتمد عليها فى النقل والمواصلات يعد مطلبا ضروريا لتحقيق تنمية المنطقة تنمية منسقة وواسعة النطاق .

والمعروف ان الجانب الاكبر من حركة الصادرات والواردات لدول المواجهة يمر من خلال موانىء جنوب افريقيا ، ويرجع ذلك بصورة اساسية الى تخريب طرق النقل الاقليمى الحيوية على يد عصابات مسلحة تدعمها جنوب افريقيا ، وهذا الاعتماد من جانب دول المواجهة على جنوب افريقيا لكى يكون لها منفذ الى البحر يجعلها معرضة للاعمال الانتقامية التى قد يقدم عليها النظام العنصرى فى بريتوريا .

ولقد تضاءلت حركة البضائع عبر ميناءى بييرا ومابوتو فى موزامبيق وميناء لوبيتو فى انجولا ، بدرجة كبيرة بسبب هجمات المتمردين على خطوط السكك الحديدية وعلى الطرق التى تربط بين المناطق الداخلية ، واذا كانت الموانى التنزانية ـ دار السلام وتانجا ومتوارا ـ وشبكات الطرق والسكك الحديدية التى تربط بينها ، لم تتأثر بنشاط المتمردين من الخارج ، فانها تعانى من مشكلات تتعلق بالبنية الاساسية ، ونظرا لان هذه الموانىء ، مأمونة ، فانها بتطوير مرافقها وتجهيزاتها يمكن ان تكون بديلا صالحا للطرق التى تمر عبر جنوب افريقيا .

والواقع ان الاعتماد على جنوب افريقيا لم يكن كبيرا إبان عهد الاستعمار ، حيث كانت موانىء المنطقة قادرة على استيعاب حركة الصادرات والواردات ، غير ان الاعتماد على جنوب افريقيا تزايد بسرعة خلال الثمانينات ، ويرجع السبب الرئيسى لذلك الى قيام المتمردين الذين تدعمهم جنوب افريقيا بتخريب ممرات النقل الحيوية فى تلك الدول ، وهناك سبب آخر لتحول التجارة الى الطرق التى تمر بجنوب افريقيا ، وهو التخفيضات الضخمة التى تقدمها شبكة النقل فى جنوب افريقيا فى رسوم الملاحة والموانىء والخطوط الحديدية ، والمثال على ذلك ان ارسال شحنة من البن من موتار الى دربان (٢٠٠٠ كيلو متر) قد يكون ارخص من ارسالها الى بييرا (٣٠٠ كيلو متر) ، وفضلا عن ذلك فانه نظرا

لوجود مرافق بنية اساسية افضل فى جنوب افريقيا ، فان المرور عبر موانىء جنوب افريقيا وشبكة خطوطها الحديدية يتم بكفاءة اكبر .

ولقد ادى تحول حركة نقل البضائع الى الطرق التى تمر بجنوب افريقيا لهذه الاسباب ، الى زيادة تكلفة النقل (حيث ان موانىء جنوب افريقيا تقع على مسافة بعيدة للغاية من المنافذ الطبيعية) بالنسبة لدول المواجهة كما انها خفضت عائدات الموانىء فى تلك البلدان ، ولتوضيح درجة اعتماد دول المواجهة على جنوب افريقيا فى حركة الصادرات والواردات لتلك البلدان ، نشير الى النسب الكبيرة للتجارة الخارجية التى تنقل عبر موانىء جنوب افريقيا ، والتى تبلغ بالنسبة لزيمبابوى ٨٥٪ ، وبتسوانا ٦٢٪ ، وزامبيا ٥٥٪ .

وقد وضح من الدراسات التى اجريت ان ميناء مابوتو (عاصمة موزامبيق) يعمل باقل كثيرا عن طاقته ، فقد انخفضت التجارة الدولية المارة بالميناء من ٦,٨ مليون طن سنويا فى ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن سنويا فى ١٩٨٥ ، ويرجع السبب الاساسى فى ذلك الى عمليات التخريب المستمرة لخط ليمبوبو الذى يربط الميناء بزيمبابوى ، ولم يمر بميناء (بييرا) غير حوالى ١,٣ مليون طن سنويا ، مقابل ٤,٥ مليون طن سنويا فى فترة الحكم البرتغالى ، والسببان الرئيسيان لذلك هما عدم توافر المرافق لصيانة الميناء وانشطة المتمردين على امتداد الخط الحديدى وخط الانابيب بين بييرا وهرارى ، ولهذا الممر اهمية رئيسية لانه اقصر الطرق الموصلة الى اعالى البحار بالنسبة لزيمبابوى وزامبيا ، وفى الوقت الحالى ، لم يكن الاستخدام المحدود للخط بتسيير عدد قليل من القطارات فى كل يوم ممكنا الا نتيجة لانتشار قوات مسلحة من زيمبابوى على امتداد خط بييرا - هرارى .

كذلك الشأن بالنسبة لانجولا ، حيث كان ميناء (لوبيتو) الذى تربطه بزائير وزيمبابوى شبكة بنجويلا للخطوط الحديدية ، هو تقليديا المنفذ الطبيعى لهذين البلدين ، غير ان استخدام هذا الميناء للتجارة الدولية انخفض الى مايقرب من الصفر فى السنوات الاخيرة بسبب اعمال متمردى يونيتا ضد شبكة الخطوط الحديدية .

ونظراً لتوقف شبكة سكك حديد بنجويلا عن العمل ، يصبح ممر دار السلام فى تنزانيا ذا أهمية حيوية لزامبيا بالذات ، ولكن المفهوم أنه من الممكن أن يزداد الضغط على مو نىء تنزانيا اذا أغلقت جنوب أفريقيا حدودها أمام البضائع المتجهة الى دول المواجهة والبضائع القادمة منها ، وكان ميناء دار السلام يقوم بشحن وتفريغ نحو ١,٨ مليون طن فى السنة بما يمثل نحو ٧٠ فى المائة من طاقته الاجمالية ، ويمكن عن طريق تحسين الادارة وتوفير المعدات وقطع الغيار وتطوير بنيته الأساسية ، أن ترتفع طاقة تشغيله الى حد كبير .

الآثار السلبية على التجارة :

واذا نظرنا الى التجارة الخارجية لدول المواجهة الأفريقية نجد أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على جنوب أفريقيا ، وهناك اختلاف شديد فى هيكل التوازن التجارى فى صالح الواردات من جنوب أفريقيا ، وتتمثل السلع الأساسية الرئيسية الواردة من هذا البلد فى معدات التعدين ومعدات النقل والآلات وقطع الغيار والكيميائيات والمنتجات البترولية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وغيرها ويؤدى التبادل التجارى مع جنوب أفريقيا فى السلع الاستراتيجية الى جعل هذه البلدان أكثر تعرضا للضغوط التى يمارسها النظام العنصرى فى بريتوريا ، بل ان المتوقع أن تختل التجارة بين دول المواجهة وجنوب أفريقيا اذا ماتم فرض هذه الدول للجزاءات الشاملة على جنوب أفريقيا ثم مايتبع ذلك من فرض الاجراءات الانتقامية التى ستتخذها جنوب أفريقيا ضد تلك الدول ، ومن ثم فان من الضرورى تحديد مصادر بديلة للواردات الأساسية وكذلك تحقيق أسواق بديلة لتصريف الفوائض داخل منطقة الجنوب الأفريقى .

ولاشك أن معالجة الآثار السلبية على التجارة من الأهداف الرئيسية لصندوق دعم دول المواجهة خاصة مع وضوح اعتماد غالبية هذه الدول على جنوب أفريقيا سواء فى التصدير أو الاستيراد ، ولابد من اتخاذ التدابير العاجلة لمعادلة الآثار السلبية على التجارة التى تتعرض لها دول المواجهة اذا ما أوقفت تجارتها مع جنوب أفريقيا ، مع ملاحظة أن كلا من تنزانيا وأنجولا ليست لها تجارة مع حكومة الدولة العنصرية .

كذلك من الأهمية بمكان دعم التجارة داخل منطقة الجنوب الأفريقى فى السلع المصنوعة والمعادن والمنتجات الزراعية من أجل الحد من الاعتماد على جنوب أفريقيا ، وان كان من الضرورى الابقاء على التدفقات التجارية الحالية بل والعمل على زيادتها ، فانه ينبغى أيضا اتخاذ تدابير لتحديد وتسهيل التدفقات من منتجات جديدة ، وهذه يمكن تحقيقها عن طريق عقد اتفاقات تجارية بين دول المواجهة على أساس قائمة منتجات محددة ومنح تراخيص استيراد تفضيلية لموردين من دول المواجهة ،

ومنح عقود شراء واجراء تخفيضات تعريفية على منتجات محددة ، واتخاذ تدابير لترويج التجارة كما يمكن تحقيقها عن طريق أجهزة الدعم المالى الأخرى ، كما يتعين فى الوقت نفسه انشاء قاعدة بيانات ملائمة بشأن النقص والفائض فى هذه الدول ، وانشاء جهاز لتبادل المعلومات فيما بينها على أساس دورى ، وذلك بهدف وضع برامج مناسبة لتشجيع التجارة الاقليمية ، الأمر الذى يتطلب اجراء دراسات لتحديد المنتجات المحتملة لمثل هذا التعاون .

البترول وانواع الطاقة الأخرى :

أما عن لوضع بالنسبة لمصادر الطاقة فالمعروف أن دول خط المواجهة غنية بموارد الطاقة غير المستغلة ، وكان بطء معدل نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا من البلدان الصناعية من العوائق الرئيسية فى تطوير هذه الموارد ، كما أحدثت الأعمال التى تقوم بها جنوب أفريقيا لزعزعة الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية فى المنطقة تأثيرا سيئا على انتاج الطاقة وإستهلاكها على حد سواء .

كذلك أدى انخفاض النشاط الاقتصادى بما فيه هبوط الانتاج الصناعى الى انخفاض الاستخدام التجارى للطاقة (الفحم ، النفط ، الكهرباء) ، كما حدثت زيادة فى الوقت نفسه فى استهلاك الوقود التقليدى « الخشب أساسا » الأمر الذى سيؤدى فى المدى الطويل الى القضاء على الغابات ومن ثم سيؤدى الى التصحر وتعرية التربة .

ويتميز الهيكل الحالى لقطاع الكهرباء بالفائض الكبير فى جهد التوليد كما يتميز بالفائض فى الطاقات المتوافرة فى المنطقة ككل ، ويرجع قصور استخدام الطاقة أساسا الى الاختناقات فى التوزيع والى التدابير غير الملائمة لاقتسام الفائض على الأساس الاقليمى ودون الاقليمى ، ويعتبر ربط الشبكات بعضها ببعض واقتسام الكهرباء المولدة أمراً لابد منه لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتوافرة فى المنطقة ، وقد إتضح من دراسة أوضاع الطاقة فى دول المواجهة ، أن من الضرورى اعطاء أسبقية كبرى لكهربة الريف وانشاء محطات صغيرة لتوليد الطاقة من مصادر المياه ، خاصة وأن هناك امكانات صبيرة فى المنطقة لتوليد الكهرباء باستخدام المساقط المائية ، كما أن هناك أيضا امكانية ضخمة للتبادل والتعاون داخل المنطقة فى قطاعى الفحم والبترول ، ويتعين توسيع قاعدة البيانات من أجل تحقيق تعاون فعال على الصعيدين الاقليمى ، وينبغى أن تتم المشاركة فى البيانات المتاحة بالفعل لدى كل دولة وذلك تسهيلا للتخطيط واعداد مشروعات سليمة .

وتوجد احتياطيات كبيرة من الفحم بصورة أساسية فى بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى ، ويمكن استخدامها كمصدر بديل للطاقة ، ويجرى فتح مناجم جديدة من أجل توفير الفحم للسوق المحلية ، غير أن بعض مناجم الفحم الموجودة بالفعل تقع بعيداً عن المراكز الرئيسية ، مما يزيد من تكلفة استخدام الفحم زيادة كبيرة بالنسبة للمستهلك ، ولذا يكون من الضرورى فتح مناجم صغيرة يكون موقعها أقرب الى السوق ، وكذلك فى المناطق الريفية حيث لايستطيع السكان شراء الفحم من المناجم النائية ، ويبلغ حجم السوق المحلية للفحم أقل من ٥ ملايين طن ، يستخدم نحو ٢٥ ٪ منها لتوليد الطاقة ، وأكثر من ٥٠ ٪ تستخدم فى القطاع الصناعى ، بينما يستخدم الباقى فى النقل والأغراض المنزلية وغيرها .

وهناك أيضا امكانات للاستفادة بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة مثل حرارة الأرض والطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الرياح والكتل الاحيائية ، الا أن هناك حاجة الى المساعدات الفنية فى تلك المجالات ، كما يتعين اعداد برنامج ملائم للأبحاث من أجل تحقيق هذه الامكانية بالكامل .

ويمكن القول بأن أنجولا هى الدولة الوحيدة المصدرة للنفط فى دول المواجهة ، وقد أنفقت دول المواجهة الأخرى مابين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ من عائداتها من النقد الأجنبى على واردات النفط عام ١٩٨٠ ، وبلغ اجمالى واردات دول المواجهة من النفط والمنتجات النفطية عام ١٩٨٥ نحو ٢,٥٨ مليون طن بينما بلغ اجمالى الصادرات ١١,٠١ مليون طن ، وتتمتع المنطقة ككل بفائض صافى ضخم ، واذا ماتم تلبية احتياجات الدول التى تعانى عجزاً فى النفط من داخل المنطقة فيمكن انهاء الاعتماد على جنوب أفريقيا تماما .

تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية :

ومن أهم المشكلات التى أوكل الى صندوق الدعم وضع الحلول لها مشكلة تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية وشبكات النقل فى دول المواجهة ، بمعنى العمل على التشغيل الآمن لهذه المنشآت وذلك نظراً لأن جنوب أفريقيا تنتهج بشكل متعمد سياسة تستهدف حرمان البلدان المجاورة لها من استقلالها الاقتصادى ، وهى تستهدف من غاراتها العسكرية على الدول المجاورة لها ، ودعمها للمتمردين فى أنجولا وفى موزمبيق ليس فقط زعزعة استقرار جيرانها سياسيا بل شل نشاطهم الاقتصادى أيضا .

وتقوم العصابات المسلحة بنسف خطوط السكك الحديدية والعربات ، والقاطرات ، والكبارى ، والطرق

وخطوط أنابيب النفط بصورة دورية ، كما تقوم هذه العصابات فى بعض الأحيان باطلاق النار على القطارات ومهاجمة المركبات فى الطرق ، وكثيرا ماتتعرض للأعمال التخريبية المنشآت الحيوية الأخرى مثل خطوط نقل الكهرباء ، ومزارع الشاى ، والمصانع ، ومصافى النفط ، ومستودعات تخزين النفط ، والمنازل ، والمدارس .

وقد أدت أعمال التخريب المستمرة فى شبكات السكك الحديدية والطرق الهامة فى موزمبيق وأنجولا ، التى يقوم بها المتمردون الذين ترعاهم جنوب أفريقيا الى الحاق الاضطراب بتدفق التجارة من خلال الموانىء الموجودة فى هذين البلدين ، ففى موزمبيق على سبيل المثال ، اصبحت خطوط السكك الحديدية التى تعمل بفاعلية قاصرة على الخطوط التى توصل الى موانىء جنوب أفريقيا أو الخطوط التى يتم الدفاع عنها بتكاليف عسكرية باهظة ، وانخفض حجم التجارة التى تتم فى ميناء مابوتو من ٦,٨ مليون طن عام ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن فقط عام ١٩٨٥ ، وأصبح ميناء بييرا يتعامل الآن فى ١,٣ مليون طن مترى سنويا مقابل ٤,٥ طن مترى سنويا فى عهد البرتغاليين وانخفض استخدام ميناء « لوبيتو » فى أنجولا فى التجارة الدولية حتى وصل الى مايقرب من الصفر نتيجة لأعمال التخريب التى تقوم بها منظمة يونيتا فى سكك حديد بنجويلا التى كانت يوما ما طريق التجارة الرئيسى لزامبيا وزائير .

والواقع أنه لن يتسن لطرق المواصلات فى المنطقة التى لها أهمية بالغة فى تخفيف الاعتماد على جنوب أفريقيا ، أن تتوافر لها السلامة مهما كان معدل أعمال التجديد فيها الا اذا توافرت لها الحماية الكافية ، وفى الدراسة التى قدمتها منظمة مؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الأفريقى الى منظمة الوحدة الأفريقية يتضح أن سياسة جنوب أفريقيا القائمة على زعزعة استقرار الدول المجاورة كلفت تلك الدول أكثر من عشرة بلايين من الدولارات منذ عام ١٩٨٠ ، وتفصيل هذه التقديرات كما يلى :

	بملايين الدولارات
الأضرار المباشرة للحرب	١٦١٠
نفقات الدفاع الاضافية	٣٠٦٠
زيادة فى تكاليف النقل والطاقة	٩٧٠
فقد فى الصادرات والسياحة	٢٣٠
اللاجئون	التهريب ٦٩٠
خفض فى الانتاج	٨٠٠
فقد فى النمو الاقتصادى	٢٠٠٠
عمليات المقاطعة والحصار	٢٦٠
ترتيبات تجارية	٢٤٠
	١٠١٢٠

المهارات البشرية لادارة اقتصاديات المواجهة :

كذلك تبين أن من الضرورى لدعم دول المواجهة الأفريقية اتخاذ تدابير عاجلة لتنمية المهارات البشرية فى هذه الدول بهدف تحقيق ادارة فعالة للاقتصاديات الوطنية ، خاصة وأن أوجه القصور واضحة على مستوى العمالة الماهرة دون المهنية والفنية .

كما أن من الضرورى فى الوقت نفسه لتحقيق هذا الدعم أن يتم الاهتمام بالبيانات الدقيقة عن المتطلبات الأساسية ووضع المشاريع القاطعية وتحديد أولوياتها لتنمية الطاقة البشرية واستخدامها بشكل فعال ، كما أنه من الضرورى الاضطلاع بأنشطة وبرامج للتنمية الاقليمية تكمل الأنشطة الوطنية التى تقوم بها البلدان بشكل منفرد .

لذلك كان من الضرورى اعطاء الأولوية لتدريب أبناء دول المواجهة ، بحيث يؤدى هذا التدريب فى مختلف المجالات الى دعم الأنشطة التى تقوم بها القطاعات الأخرى وكذلك متطلبات التعاون الاقليمى فى المجالات ذات الأولوية ، ولتيسير عملية التخطيط لابد من وضع تقدير مفصل لمتطلبات الأنشطة ذات الأولوية من الطاقة البشرية ، ويعتبر التخطيط السليم أمرا هاما للتنفيذ الفعال للمشاريع ثم لدخولها مرحلة التشغيل وصيانتها .

وتعتبر رقعة احتياجات دول المواجهة من الخبراء والفنيين هى رقعة واسعة النطاق ، وذلك لتعدد المجالات التى تعانى من نقص كبير فى الطاقة البشرية ، ومن أمثلة احتياجات هذه الدول حاجتها الى الخبراء والفنيين فى المجالات الهندسية وتشغيل الآلات ، والمدربين والمهندسين فى المجالات العلمية والفنية والمهنية ، والى مديرى انتاج ، ومراجعين ومحاسبين وخبراء نقل ومواصلات سلكية ولاسلكية ، ومديرين ومشرفين زراعيين وكيميائيين وغيرهم .

ومن المجالات التى تتطلب درجة عالية من الأولوية مجال اعادة تدريب العمال المهاجرين الذين طردتهم جنوب أفريقيا من القطاع الزراعى الذى يعانى من نقص حاد فى العاملين المدربين فى مجال الارشاد الزراعى ، كما لابد أيضا من النهوض بالتدريب التقنى والمهنى وتوسيع قاعدته ، هذا فضلا عن النقص فى استخدام مرافق التدريب القائمة فى دول المواجهة .

اعادة تأهيل العمال المهاجرين :

وتمثل العمالة المهاجرة من دول خط المواجهة بأعداد غفيرة للعمل فى جنوب أفريقيا مجالا حرجا من مجالات

التبعية ، ويتضح هذا من المدى الذى بلغته بعض هذه البلدان فى اعتمادها على جنوب أفريقيا فى توفير فرص العمل ، والحصول على تحويلات العاملين من النقد الأجنبى .

وقد هددت حكومة جنوب أفريقيا هذه الدول بالفعل بخفض عمالها المهاجرين اليها بل وايقافهم تماما ، ولن يتأثر من الجزاءات فى مستواها الأدنى سوى العمال غير المهرة من العاملين فى المناجم وفى قطاعات أخرى ، بينما تكون قدرة البلدان المتضررة على استيعاب العمال العائدين فى أنشطة اقتصادية ذات عائد مجز محدودة ، ومن ثم كان من الضرورى تقديم مساعدة عاجلة الى هذه البلدان فى مجالى الغذاء والاسكان ، مع توفير فرص عمل بديلة ومرافق لاعادة التدريب ، الخ ..

والواقع أن اقتصاد جنوب أفريقيا اعتمد بشكل تقليدى على استيراد العمالة الرخيصة من الدول المجاورة ، وأدى الافتقار الى فرص العمل المحلية فى تلك البلدان ، بالاضافة الى اغراء الأجور المرتفعة فى جنوب أفريقيا ، الى نمو القوة العاملة المهاجرة على مدى السنين ، ومع ذلك ، فانه نتيجة للمشاكل القائمة فى جنوب أفريقيا ، انخفض العدد المطلق للعمال المهاجرين فى أواخر السبعينات ، وفيما بين عامى ١٩٨٠ ، و١٩٨٣ بقيت أعداد العمالة المهاجرة ثابتة تقريبا .

والى جانب المهاجرين المسجلين بشكل قانونى هناك عدد كبير من العمال الذين هاجروا بشكل غير قانونى من البلدان المجاورة لجنوب أفريقيا ويعمل هؤلاء عادة فى المزارع ، وتتراوح تقديرات أعدادهم تراوحا كبيرا وان ظلت محصورة بين نصف المليون والمليون ، وقد أدت ظاهرة نمو العمالة المهاجرة الى نقص العمال المدربين فى مجال الزراعة فى دول المواجهة ، مما أدى الى تقلص الانتاج الزراعى ، وأدى ذلك بدوره الى تزايد الاعتماد على الأغذية والواردات الأخرى من جنوب أفريقيا ، وقد انتهجت جنوب أفريقيا بشكل متعمد سياسة ترمى الى استمرار تبعية دول المواجهة فى هذا القطاع من خلال تخريب منشآتها الاقتصادية بشكل منتظم ، فضلا عن اتاحة فرص العمل للعمال المهاجرين ، وذلك بالرغم من البطالة الكبيرة المتفشية فيما بين السود داخل جنوب أفريقيا .

ومن بين جميع بلدان المواجهة تعتبر موزمبيق الدولة الأكثر عرضة للخطر ، وقدرت موزمبيق أن عودة مايقرب من ٣٠٠,٠٠٠ عامل يعملون فى جنوب أفريقيا ستؤدى الى قيام حالة طوارىء تقتضى انفاق ٧٦١ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لاعادة تأهيلهم فى شتى قطاعات الاقتصاد ، لاسيما فى القطاعين الزراعى والصناعى ، مع ملاحظة أن نقص عدد الأيدى العاملة المهاجرة قد يؤدى من الناحية الايجابية الى زيادة الانتاج الزراعى نظراً لأن بعض العمال المهاجرين قد يعودون الى القطاعات الزراعية ، اذا ما أمكن توجيههم لذلك .

الاجتماع الثانى للصندوق فى برازافيل

وانعقد اجتماع لجنة الصندوق فى برازافيل فى الفترة من ١٤ الى ١٦ يناير ١٩٨٨ ، برئاسة السفير/كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول اعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن دول المواجهة الأفريقية بصفة مراقب ، فضلا عن ممثلين لحركات التحرير فى الجنوب الأفريقى (ال ANC والـ PAC) ومنظمة السوابو التى حضر رئيسها سام نجوبا بنفسه الاجتماع .

وقد اشترك كذلك فى الاجتماع الدول التى دعيت ـ كمدعوين خاصين ـ ومن بينها مصر وبلغاريا والكاميرون وقبرص وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وايطاليا وليبيا وماليزيا ونيكاراجوا والنرويج والباكستان وأوغندا والاتحاد السوفيتى وفيتنام ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واليونيدو ، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين ، واليونسيف ، والفاو ، ومنظمة برنامج التنمية ، ومنظمة البيئة ومنظمة العمل الدولية ، واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المناهضة للعنصرية ، وسكرتارية الكومنولث .

وافتتح الاجتماع وزير خارجية جمهورية الكونجو ، كما حضر الافتتاح سام نجوبا رئيس منظمة السوابو ، حيث عرض فى الاجتماع التطورات الاخيرة فى منطقة الجنوب الافريقى وخاصة بالنسبة لناميبيا ، وأكد رئيس الاجتماع استمرار التأييد والتضامن من لجنة الصندوق والدول المدعوة ، لحركات التحرير ولنضال شعبى جنوب افريقيا وناميبيا .

واستعرض الاجتماع التقدم الذى تم فى عمل الصندوق ، والوضع الخاص بالتبرعات والمشاركات التى تمت فى الصندوق حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد تقدمت بعد هذا التاريخ كل من جمهورية كوريا بالمساهمة فى الصندوق بمبلغ مليون دولار فى شكل عينى ، وكذلك جمهورية غينيا بيساو التى ساهمت نقدا فى الصندوق بمبلغ خمسة آلاف دولار .

وركز الاجتماع على متابعة ماتم نحو تنفيذ المساهمات فى صندوق الدعم ، ولوحظ فى الاجتماع التباطؤ بالنسبة لتنفيذ المساهمات النقدية ، حيث لم تقم الدول المساهمة نقدا بايداع مساهماتها النقدية فى الحساب المفتوح فى نيودلهى لهذا الغرض ، وابرز رئيس الاجتماع ان بعض المساهمات فى طريقها الى الايداع ، كما اعلنت فرنسا فى الاجتماع انها قررت التبرع بمبلغ ٢٠ مليون فرنك لتمويل

مشروعات جديدة تحددها دول المواجهة المستفيدة وان لجانا مشتركة مع فرنسا ودول المواجهة تقوم بتحديد هذه المشروعات .

الاجتماع الثالث للصندوق فى ليما :

وعقد الاجتماع الثالث لصندوق الدعم فى ليما عاصمة بيرو فى ٢ اغسطس ١٩٨٨ ، ورأس الاجتماع السفير/ كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ورئيس لجنة الصندوق ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول اعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع ـ بصفة مراقب ـ ممثلون عن دول المواجهة الافريقية وممثلون عن حركات التحرير الافريقية الثلاثة (الـ ANC والـ PAC) والـ SWAPO ، فضلا عن المدعوين الخاصين للدول المانحة ، وهى ـ بالاضافة الى مصر ـ فرنسا والسويد والاتحاد السوفيتى والمجر وبولندا والباكستان وماليزيا والفلبين وكوريا وتايلاند ونيبال وبنجلاديش وليبيا ونيكاراجوا ، فضلا عن المنظمات الدولية والاقليمية .

وافتتح الاجتماع وزير خارجية البيرو (الدكتور لويس جونسالز بوسادا) ، وابرز فى كلمته تأكيد موقف البيرو من تأييد دول المواجهة الافريقية وحركات التحرير الافريقية فى كفاحها ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، ومن معارضة الابارتيد ، واعتبر انعقاد الاجتماع ابرازا لتأييد المجتمع الدولى لدول المواجهة وحركات التحرير فى مواجهة جنوب افريقيا ، وتلقى الاجتماع رسالة تأييد من كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ، ومن السكرتير التنفيذى للكومنولث .

وقد تضمن جدول اعمال الاجتماع عرضا عن التقدم الذى احرزه الصندوق ، واستعراض انشطته ، واستخدام الارصدة النقدية فى حساب الصندوق ، واستخدام مساهمات الدول المانحة واستعراض المشروعات ، وموضوع تعيين محاسبين معتمدين ، فضلا عن تعبئة الرأى العام والموارد المالية ، وتقرير اللجنة الفرعية للصندوق (برئاسة زامبيا) ، وكذلك تقرير عن الصندوق للعرض على الاجتماع الوزارى لعدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا بقبرص (من ٢ الى ٥ سبتمبر ١٩٨٨) .

حجم المساهمات فى الصندوق :

وسبق فى اجتماع الصندوق فى نيودلهى فى يناير عام ١٩٨٧ توجيه نداء عالمى للحصول على التأييد العالمى للصندوق ، ثم لوحظ انه منذ الاجتماع الثانى للجنة الصندوق فى الكونجو برازافيل الذى انعقد فى يناير ١٩٨٨ ، زاد عدد الدول التى اعلنت عن مساهماتها فى الصندوق ، حيث وصل عدد الدول المساهمة ٤٦ دولة تمثل حوالى ثلث المجتمع الدولى ، من الشرق والغرب والشمال والجنوب .

وقد بلغت قيمة المساهمات للصندوق حوالى ٢٥٦ مليون دولار ، اغلبها فى شكل عينى ، اما المساهمات النقدية فقد بلغت مبلغ حوالى مليون دولار ، بما فى ذلك الفائدة التى تحققت من ايداع المبلغ الذى توافر منذ الاجتماع الثانى فى برازافيل كوديعة بالبنك وقدرها حوالى ١٣ الف دولار .

ولتوضيح المساهمات فى صندوق الدعم ، نرى ان هذه المساهمات قد تقدمت بها للصندوق ٣٢ دولة من دول عدم الانحياز وخمس دول من الدول النامية الاخرى ، فضلا عن خمس دول من الدول الشرقية وأربع دول من الدول الغربية ، وقدمت جميع مساهمات الدول الشرقية والغربية فى شكل عينى ، أما باقى المساهمات من دول عدم الانحياز والدول النامية ، فبعضها نقدى والآخر عينى .

المساهمات النقدية :	
باربادوس	(١٠٠ الف دولار محلى)
جيانا	(٥ آلاف دولار)
نيكاراجوا	(٥٠ الف دولار)
موريشيوس	(٥٠٠ الف روبية محلية)
أوغندا	(١٠٠ ألف دولار)
اليمن الديمقراطية	(١٥٠ ألف دولار)
الأردن	(٥ آلاف دولار)
غينيا بيساو	(٥ آلاف دولار)
سيشل	(ألفا دولار)
جيبوتى	(١٠ الاف دولار)
افغانستان	(٥ آلاف دولار)
بنجلاديش	(١٠ الاف دولار)
مالديف	(الف دولار)
نيبال	(٢٥ الف دولار)
لاوس	(٧ الاف دولار)
رواندا	(٥ الاف دولار)
كينيا	(١٥٠ الف دولار)
المساهمات العينية :	
الهند	(٥٠٠ مليون روبية)
بيرو	(١٠ ملايين دولار)
يوغوسلافيا	(١٢ مليون دولار)
الكونغو	(١٠٠ مليون فرنك افريقى)
قبرص	(١٠٠ الف دولار)
ماليزيا	(٢ مليون دولار)
الكمرون	(١٥ مليون فرنك افريقى)
نيجيريا	(١٥ مليون دولار)

الجزائر	(١٠ ملايين دولار)
الأرجنتين	(٣ ملايين دولار)
الباكستان	(٥٠ مليون روبية)
مصـــر	(٤ ملايين دولار)
فيتنام	(١٠ آلاف دولار)

وقدمت غانا مساهمتها فى شكل نقدى وعينى معا (٥ ملايين دولار) ، وكذلك ليبيا التى اعلنت ان مساهمتها عشرة ملايين دولار نصفها نقدى والنصف الآخر عينى .

أما الدول النامية الاخرى التى قدمت مساهمات نقدية فهى : الفلبين (٥٠٠ مليون دولار) ، وبرونى (١٠٠ ألف دولار) ، كما قدمت كوريا مليون دولار (فى شكل عينى) ، وقدمت تايلاند عشرين ألف دولار (فى شكل نقدى وعينى معا) .

وبلغت مساهمات الدول الشرقية ، وجميعها فى شكل عينى : ٦٥ مليون روبل من الاتحاد السوفيتى ، وخمسة ملايين كرونا محلية من تشيكوسلوفاكيا ، ومليون ومائة ألف عملة محلية من بلغاريا ، وسبعمائة مليون عملة محلية من بولندا ، و ٦١ مليون فورنت من المجر .

أما الدول الغربية ، وجميع مساهماتها قدمت فى شكل عينى ، فهى : فرنسا (٢٠ مليون فرنك فرنسى) ، وايطاليا (٤ بلايين ليرة) ، والنرويج (١٠ ملايين كرونا نرويجية) ، والسويد (١٤٠ مليون كرونا سويدية) .

استخدام المساهمات وتنفيذ المشروعات

وقد ناقش الصندوق فى اجتماع ليما كيفية استخدام المساهمات النقدية ، وامكن التوصل الى معايير لهذا الاستخدام ، منها ضرورة التوزيع العادل حسب احتياجات دول المواجهة وحركات التحرير الافريقية ، ومراعاة المشكلات القائمة على المستوى الاقليمى والتى تؤثر فى دول المواجهة وحركات التحرير ، ومنها الاهتمام بالحاجة لبذل الجهود للحصول على مزيد من تعبئة الرأى العام العالمى ومن الموارد المالية ، كما تقرر عدم النظر فى التمويل من المساهمات النقدية للمشروعات التى تتطلب انفاقا ليس فى طاقة الموارد النقدية المتاحة إلا اذا توافرت موارد مالية اضافية مقدما ، وكذلك جعل تنفيذ المشروعات المختارة لرقابة اللجنة الفرعية للصندوق التى عليها اتخاذ الاجراءات الخاصة بتطبيق هذه الرقابة ، وقررت اللجنة الاحتفاظ برصيد بسيط عند توزيع الارصدة النقدية بالطريقة العادلة بين المشروعات المطلوب تمويلها بعد تمام دراستها .

وقد قرر الصندوق ان يساهم بمبلغ رمزى فى حدود ٥٠ ألف دولار لصالح اللاجئين المشردين فى الجنوب الافريقى ، مع اعلان هذه المساهمة فى مؤتمر اللاجئين فى اوسلو ، ورأى الصندوق ان هذه المساهمة لها قيمتها فى تعريف المجتمع الدولى بأن الصندوق قد اصبح حقيقة واقعة ، وانه اصبح يسهم من الناحية العملية فى دعم دول المواجهة وحركات التحرير فى كفاحها ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

وبحث الصندوق استخدام المساهمات الاخرى وتنفيذ المشروعات المقدمة ، ورؤى ان الأمر يتطلب الاتصال المنسق بين الدول والمنظمات المانحة ودول المواجهة الافريقية المستفيدة من الصندوق بهدف استخدام المساهمات ، وقد تطلب ذلك على وجه الخصوص ان غالبية المساهمات هى فى شكل عينى ، مما دعا لجنة الصندوق الى اعتبار ان الحل الامثل لاستخدام المساهمات هو عن طريق الاتصال المباشر بين الدول المانحة ودول المواجهة لمناقشة المشروعات وتحديدها وتطويعها بما يمكن الدول المانحة من تمويلها واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذها .

والواقع ان المشروعات المطلوب تمويلها قد تم اعدادها وتقديمها بمعرفة دول المواجهة وحركات التحرير حسب احتياجاتها العاجلة للتمويل من الصندوق ، وذلك فى الوقت الذى يتيح برنامج عمل الصندوق مجالا اوسع يتسم بالمرونة ويسمح بالتعديل والتطوير للمشروعات المقدمة على اساس الاحتياجات العاجلة لدول المواجهة وحركات التحرير ، ومن شأن ذلك ان يمكن الدول والمنظمات المانحة من اختيار المشروعات والبرامج التى تتفق مع اهداف الصندوق وبرنامج عمله ، وفى الوقت نفسه تتفق مع خبرات وامكانيات الدول المانحة ، مع التشاور مع دول المواجهة فى ضوء اولوياتها قبل تنفيذ المشروعات ، وقد تم بناء على ذلك تحديد العديد من المشروعات التى اصبحت مهيأة للتنفيذ .

هذا وقد جرى تقسيم المشروعات حسب نوعياتها الى ستة قطاعات ، تضم الاحتياطى الاستراتيجى للاغاثة ، والنقل والمواصلات ، الاثار السلبية للتجارة ، والبترول والاشكال الاخرى للطاقة ، وتأمين تشغيل المنشآت الاقتصادية الحيوية ، وتنمية الموارد الانسانية ، بما فى ذلك اعادة تشغيل القوى العاملة المهاجرة ، ولكن لوحظ ان غالبية المساهمات موجهة بتنمية الموارد الانسانية ولقطاع النقل والمواصلات فى الوقت الذى تحتاج فيه القطاعات الاخرى الى الاهتمام كذلك .

صندوق الدعم ومنظمة (الصادق) :

ومن الجدير بالذكر ان دول المواجهة الافريقية التى انشىء صندوق افريقيا لدعمها هى نفس دول الجنوب الافريقى ـ مع باقى الدول فى المنطقة ـ التى قامت من اجل تنسيق تنميتها الاقتصادية منذ سنوات منظمة مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقى المعروفة باسم منظمة (الصادق SADCC) ، التى تتخذ الجابون

عاصمة بتسوانا مقرا لها ، وقد ابرزت لجنة صندوق الدعم فى اجتماعها فى نيودلهى فى يناير عام ١٩٨٧ ان الصندوق يحتفظ بعلاقة وثيقة ، معها ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة للتشاور معها ، وقد قام بزيارة الهند فى ابريل عام ١٩٨٧ وقد يمثل المنظمة برئاسة رئيس مجلس وزراء المنظمة (نائب رئيس جمهورية بتسوانا) .

هذا وقد برزت اهمية البحوث والدراسات التى اجرتها منظمة (الصادق) عن احتياجات دول المواجهة الافريقية ، فى التعرف على مجالات وامكانيات دعم هذه الدول من خلال صندوق الدعم ، كما يبرز فى الوقت نفسه التشابه بين اهداف المنظمة والصندوق ، مما اكد اهمية التعاون بينهما ، عن طريق الاتصال الدائم وتحقيق التنسيق اللازم بين الجانبين بالنسبة للبرامج والمشروعات التى تهدف الى دعم دول المواجهة فى الجنوب الافريقى ، وكان من الواضح ان الصندوق يعتبر مبادرة هامة من جانب حركة عدم الانحياز التى تنتمى اليها فى الوقت نفسه دول المنظمة ، ولكن صندوق الدعم لم يقصد منه ان يكون تجمعا دائما للتنمية فى منطقة الجنوب الافريقى التى تقوم منظمة (الصادق) فيها بدور هام فى تحقيق تنميتها وتنسيق هذه التنمية بين دول الجنوب الافريقى .

المساهمة المصرية فى صندوق الدعم :

أما عن المساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، فقد بادرت جمهورية مصر العربية بالمساهمة فى الصندوق لعام ١٩٨٧ بمبلغ مليونى دولار فى شكل عينى ، ووكلت الى (الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا) مهمة تنفيذ هذه المساهمة فى صورة معونات فنية ، عن طريق ايفاد الخبراء المصريين فى التخصصات والمجالات التى تطلبها دول المواجهة لتحقيق اهداف صندوق الدعم ، فضلا عن تنظيم التدريب للمختصين من ابناء هذه الدول فى مختلف القطاعات التى تحقق هذه الاهداف ، وقد قررت مصر مساهمة جديدة بنفس القيمة وفى صورة المعونات الفنية للعام ١٩٨٨ .

وقد تواترت طلبات دول المواجهة الافريقية من المساهمة المصرية فى صندوق الدعم للخبراء فى مختلف المجالات التى تدخل فى نطاق الاولويات والاحتياجات التى تحقق اهداف الصندوق ، ومن بين هذه الاحتياجات مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والموانى والسكك الحديدية والهندسة والطاقة والطب وغيرها .

كما اهتم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا بعقد الدورات التدريبية لأبناء دول المواجهة من المساهمة المصرية فى صندوق الدعم فى المجالات التى تحقق اهداف هذا الصندوق ، ومن ابرزها مجالات التدريب على مكافحة الارهاب ، وعلى تأمين المنشآت الحيوية وتأمين ادارة الموانى ، والموارد المائية والاستخدام الأمثل لها ، وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن التدريب فى مجالات الطاقة وغيرها من التدريبات □



البنـــك الدولـــى ودور جديـــد مع الأرجنتيـــن

سمية سعيد الألفى

كـــان الاعلان عن الاتفاق المبرم بين البنك الدولى والحكومة الأرجنتينية والذى تم توقيعه فى الخامس والعشرين من سبتمبر الماضى ببرلين والذى ينص على موافقة البنك على منح قرض جديد للأرجنتين تبلغ قيمته ١,٢٥٠ مليون دولار ، مبادرة جديدة من نوعها من جانب البنك حيث ان موافقته جاءت فى الوقت الذى لا زالت تقوم فيه الأرجنتين بمفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى حول مشكلة الديون الخارجية والقروض الجديدة التى تحتاجها وبرنامج التكيف الاقتصادى الذى يطالب به الصندوق لتبدو وكأن البنك يتعدى على الدور الذى يضطلع به الصندوق ، فقد قام البنك بهذه المبادرة دون الموافقة المسبقة على القرض من قبل الصندوق ، وهى حادثة جديدة (أخذ البنك مبادرة كهذه مع تركيا من قبل لكن فى ظروف مختلفة) فمنذ ستة أعوام وتحديداً مع بداية تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية والصندوق يقوم بادارة أزمة كل دولة من الدول المدينة على حدة مع وضع برنامج الاصلاح الاقتصادى الملائم لها فى اطار شروطه ليأتى بعد ذلك دور البنك الدولى بتقديم القروض التى تحتاج اليها القطاعات الاقتصادية المختلفة للقيام بعملية الاصلاح الاقتصادى ويأتى دور نادى باريس فى اعادة جدولة الديون بالاتفاق بينه وبين الدول الدائنة ومجموعة البنوك التجارية الخاصة .

لذلك فالجديد فى الأمر هو ان البنك لم ينتظر دوره المعتاد والذى يلى دور الصندوق وبادر بالاتفاق مع الأرجنتين على القرض السابق بشرط واحد وهو تخفيض فى العجز فى القطاع العام الى ٢,٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٩ بدلاً من ٤,٦ ٪ فى عام ١٩٨٨ ولم يقم البنك بفرض شروط اخرى حول الاطار الكامل للسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية او تحديد لمعدلات النمو الاقتصادى كالتى يطالب بها الصندوق للموافقة على التفاوض مع اى من الدول المدينة وقد جاءت ردود الفعل الغربية معربة عن القلق من تأثير هذه المبادرة من قبل البنك على تقويض أركان العلاقة بينه وبين الصندوق وما سيؤديه ذلك من اضعاف الثقة فى دور الصندوق فى حل أزمة المديونية العالمية وعدم الالتزام بشروطه فى مجال تكييف اقتصاديات الدول المدينة ، ورغم ان الأرجنتين كانت تعتبر فى العشرينات من هذا القرن واحدة من أغنى عشر دول فى العالم ـ وبالفعل فإن مواردها الطبيعية تتيح لها الفرصة للتفوق على كل من كندا واستراليا حيث أن مساحتها تعادل مساحة الهند وتتمتع بمساحات شاسعة من الأراضى الخصبة بالاضافة الى احتياطى من البترول يبلغ مليارى برميل ، الا انه نتيجة لمجموعة من السياسات الاقتصادية الخاطئة والرضوخ تحت الحكم العسكرى لمدة سبع سنوات (مارس ١٩٧٦ ـ اكتوبر ١٩٨٣) اصيب خلالها الهيكل الانتاجى للبلاد حالة من التمزق وأصبحت الطبقة المتعلمة المثقفة فى حالة شلل تام نتيجة للاجراءات القمعية وهاجر من لم يستطع تحمل البقاء .

وقد مرت الأرجنتين بثلاثة برامج لاعادة البناء الاقتصادى كان أولها فى عهد الرئيس السابق خوان بيرون (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) والثانى تحت الحكم العسكرى فى الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨١) أما البرنامج الثالث فهو فى عهد الرئيس الحالى راؤول الفونسين وهو مستمر منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن .

آثار تطبيق البرنامج :

يعتبر البرنامج الثالث الذى يتم تطبيقه حتى الآن أهمها جميعا نظرا لانعكاس آثاره المدمرة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى مما يهدد تجربة

الديمقراطية فى الأرجنتين ، فمنذ تحقيق الرئيس « الفونسين » للفوز الساحق فى انتخابات اكتوبر عام ١٩٨٣ قام بدعوة الشعب الأرجنتينى للعمل على مواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التى تمر بها البلاد واعداً الطبقات الشعبية بدفع الأجور والمرتبات بنسبة ٦ ـ ٨ ٪ بالمعدلات الحقيقية لمواجهة أعباء المعيشة .

ولكن مع نهاية عام ١٩٨٤ بدأت المفاوضات بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولى للحصول على قرض تبلغ قيمته ٣٠ مليار دولار فلم يستطع الرئيس الأرجنتينى الوفاء بوعده نظرا للشروط التى طالب بها الصندوق واهمها هو تجميد الأجور والاسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية أو تركها لسوق العرض والطلب .

وقد وافق الصندوق على منح القرض السابق للأرجنتين بعد ان ثبت له حسن النوايا من قبل الحكومة التى قامت بتخفيض قيمة البيزو (العملة الأرجنتينية القديمة) بنسبة ٣,١٥ ٪ مقابل الدولار قبل الاعداد للمحادثات الخاصة بينهما ـ بالاضافة إلى دفعها لأسعار التجزئة بنسبة ١٨,٣ ٪ فى شهر يوليو من نفس العام كذلك ارتفعت اسعار الوقود بنسبة ٢٢ ٪ شهريا بحيث بلغ اجمالى ارتفاعها ٥١٠ ٪ فى عام ١٩٨٤ بالاضافة الى الزيادة فى اسعار المواصلات .

وفى منتصف مارس من عام ١٩٨٥ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى الجديد خوان سوريل عن تطبيق برنامج اقتصادى صارم لانقاذ الأرجنتين من الأزمة الاقتصادية الطاحنة فقد وصل معدل التضخم الى ٦٦٢ ٪ مؤكدا على انتهاج الحكومة لسياسة نقدية ثابتة لتخفيض الأجور والانفاق العام للتغلب على التضخم ولتشجيع التصدير لزيادة معدل النمو الاقتصادى بعد فترة طويلة من الركود ولكنه لم يمر ثلاثة شهور على ذلك التصريح إلا وقام الاتحاد العام للعمال بتنظيم اضراب عام ضم اكثر من ربع مليون عامل شاركوا فى مظاهرة ضخمة امام مقر الرئيس الفونسين بميدان مايو بالعاصمة الأرجنتينية (بوينس ايرس) احتجاجا على تطبيق برنامج التقشف وعلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشى البطالة وزيادة نسبة التضخم الى ٩٤٠ ٪ علاوة على ازدياد حجم الديون الخارجية الذى بلغ اكثر من ٤٥ مليار دولار ، وقد رفع المتظاهرون لافتات احتجاج على سياسات التقشف التى قرر الرئيس الفونسين ووزير اقتصاده تطبيقها وضد سياسة الصندوق وشروطه واسموها بالسياسة الديكتاتورية الربوية وطالبوا بالكف عن سداد اقساط الديون والفوائد مؤكدين ان الديمقراطية مع الجوع ليست ديمقراطية .

وكان هذا هو الاضراب العام الثانى الذى يواجهه الرئيس الفونسين منذ توليه السلطة بعد الاضراب الأول فى سبتمبر من عام ١٩٨٤ .

وكالمعتاد نجد ان الفقراء ومحدودى الدخل قد اخذوا على عاتقهم تحمل الأعباء الاقتصادية المدمرة لتطبيق وصفة الصندوق فى الأرجنتين فقد كان من الغريب قيام الحكومة ببرنامج لتوزيع المواد الغذائية (سكر ـ دقيق ـ لحم) على اكثر من مليون اسرة ، اى حوالى ١٦ ٪ من المواطنين فى بلد معروف بوفرة انتاجه من الماشية كالأرجنتين .

من الناحية الاقتصادية فقد بدأت فى نهاية عام ١٩٨٥ تظهر بعض المؤشرات الايجابية للبرنامج الاقتصادى المطبق ، فقد انخفض معدل التضخم الى ٣,١ ٪ فى شهر اغسطس كما ارتفع حجم الودائع فى البنوك الوطنية بنسبة ٢٥ ٪ معطيا مؤشرا على تزايد الثقة على العملة الجديدة (الاوسترال) التى حلت محل البيزو العملة القديمة التى انخفضت قيمتها الى اقصى حد فى يونيو من نفس العام ويرجع ذلك الى قرار تجميد الأجور الذى كان اكثر فعالية من قرار تجميد الاسعار الذى لم يمكن تطبيقه باحكام نتيجة لصعوبة السيطرة على آلاف المنشآت الخاصة لاجبارها على تطبيق القرار وهكذا نرى انه لم يتم علاج جذرى لمشكلة التضخم وانما تم تحويله من تضخم طليق الى تضخم كامن فأصبحت الأسعار قابلة للانفجار فى اية لحظة .

ومع نهاية اغسطس من عام ١٩٨٦ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى بدء المرحلة الثانية من برنامج التقشف ويتضمن تشجيع الاستثمارات وتحويل شركات القطاع العام الى قطاع خاص واتخاذ عدة اجراءات تصب فى صالح شركات النفط الأجنبية العاملة فى الأرجنتين بالاضافة الى ادخال برامج التصدير الزراعى حيز التنفيذ مع تركيزه على مشكلة ركود اسعار المنتجات الزراعية والانخفاض المستمر فى حصيلة صادراتها الذى يرجع الى حروب الدعم بين كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة لتتغلب كل منهما على الأخرى فى دعم صادرات القمح وكافة المنتجات الزراعية الأخرى وقد انخفضت قيمة صادرات السلع الزراعية (التى تمثل ٨٠ ٪ من اجمالى صادرات الأرجنتين) بمعدل ٤٠ ٪ فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ .

ومع بداية شهر فبراير من العام الماضى (١٩٨٧) قدم البنك الدولى قرضا للأرجنتين يصل الى ٢ مليار دولار

النمو الاقتصادى والتضخم (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)

	الناتج المحلى الاجمالى	معدل النمو ٪		معدل التضخم ٪
		الصناعة	الزراعة	
١٩٨٠	١,٠٩	٣,٨ -	٠,٥١ -	٧٥,٤٣
١٩٨١	٦,٤٦ -	١٥,٩٨ -	١,٩٣	١٠٩,٥٨
١٩٨٢	٥,١٨ -	٤,٧٣ -	٦,٩٣	٢٥٦,٢٣
١٩٨٣	٣,٣٢	١٠,٨١	١,٨١	٣٦٠,٩٣
١٩٨٤	٢,٤٨	٤,٠٣	٣,٨٨	٥٨٥,١٠
١٩٨٥	٤,٤١ -	١٠,٤٠ -	٣,٣٥ -	٦٦٢,٩٠

لعامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ من أجل تمويل برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تتبعه الحكومة وقد جاء هذا القرض متوافقا زمنيا مع القرض الذى اعلن صندوق النقد الدولى عن تقديمه للأرجنتين والذى يصل الى ١,٨ مليار دولار وامام هذه العروض السخية من جانب كل من البنك والصندوق قامت الحكومة الأرجنتينية بالاعلان عن التجميد التام للأسعار والأجور وتخفيض سعر الاوسترال بنسبة ٦,٦ ٪ تلاه انخفاضان أخران فى شهرى مايو ويونيو من نفس العام مع زيادة اسعار الخدمات العامة بنسبة ٢ ٪ واسعار الوقود بنسبة ١٥ ٪ والجديد هو بدء الارتفاع من جديد فى معدل التضخم بسرعة كبيرة ليصل الى ٧,٦ ٪ فى شهر فبراير من العام الماضى بعد أن استمر معدله اقل من ٥ ٪ لمدة ١٨ شهراً رغم رضاء الصندوق عن خطوات الحكومة الأرجنتينية فى تطبيق برنامج التكيف الاقتصادى فقد تزايدت مشكلة الديون الخارجية التى وصلت الى ما يقرب من ٥٢ مليار دولار فى العام الماضى (٣٣ مليار للبنوك التجارية) وقد بذلت الأرجنتين جهودا مضنية فى اجتماع نادى باريس فى مايو من العام الماضى للتوصل للاتفاق مع الدول الدائنة لاعادة جدولة ٢,١ مليار دولار من ديونها ، وتمت الموافقة من الدول الأعضاء على السماح للحكومة الأرجنتينية باعادة دفع هذه الديون فى الفترة من مايو ١٩٩٣ ـ نوفمبر ١٩٩٧ بدلا من الفترة يناير ٨٦ ـ يونيو ١٩٨٨ مع السماح بقروض جديدة تصل الى ٤٠٠ مليون دولار من أجل تمويل الواردات الأرجنتينية وفى سبتمبر من هذا العام وصلت تأثيرات السياسة الاقتصادية التقشفية الى اقصى حد لها وسط اسوأ اضطرابات سياسية وعمالية منذ تولى الرئيس الفونسين الحكم ، بقيام الاتحاد العام لنقابات العمال باضراب عام احتجاجا على برنامج التقشف الاقتصادى الذى ادى الى زيادة نسبة البطالة الى اكثر من ١,٥ مليون عاطل (٢٧ ٪) واصيبت العاصمة بالشلل التام بعد ان شمل الاضراب موظفى البنوك والسكك الحديدية والمواصلات العامة . وقد قامت قوات البوليس بتفريق المتظاهرين مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والقنابل المطاطية وخراطيم المياه ، مما أدى الى اصابة ما يزيد على ٧٤ من المتظاهرين وهذه الصورة السابقة هى انعكاس لحالة عدم الاستقرار السياسى التى تمر بها البلاد والناتجة عن زيادة الأعباء التى تتحملها القاعدة الشعبية العريضة من جموع الفقراء والعمال ومحدودى الدخل من آثار تطبيق السياسة التقشفية للصندوق .

وتضع هذه الحالة من التوتر السياسى التى تمر بها الأرجنتين العديد من التساؤلات حول نتائج انتخابات الرئاسة التى ستجرى فى مايو من العام القادم (١٩٨٩)

مبادرة البنك الدولى :

فى اطار ما سبق من تطور العلاقة بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولى واتباعها لبرنامجه التكيفى فلا يجب النظر الى مبادرة البنك السابقة بتقديمه لهذا القرض (١,٢٥٠ مليون دولار) قبل انتظاره لنتائج مفاوضات الصندوق مع الأرجنتين على انه حادثة مذهلة تقوض أركان العلاقة الحميمة بين دورى كل من البنك والصندوق أو أن هذا سيكون نمطا للعلاقة بين البنك والدول المدينة فى المستقبل . فكل ما حدث هو شكل من أشكال تبديل الأدوار بينهما بحيث يتولى البنك تقديم هذا القرض للأرجنتين فقط كحالة خاصة وهى تحتل المركز الثالث بين الدول الأكثر مديونية فى العالم ويأتى هذا الموقف من البنك بتدعيم من الادارة الأمريكية التى كانت تخشى تفجر ازمة المديونية اثناء الحملة للانتخابات

الأمريكية السابقة فمن المعروف ان هناك دائماً مساندة أمريكية للحكومات المدنية التى فى السلطة اذا كانت تخدم المصالح الأمريكية .

ومن جانب الصندوق نجد انه يفضل عادةالتعامل مع الحكومات العسكرية لقدرتها الأعلى على الالتزام بتطبيق شروطه القاسية بوسائلها القمعية . ومنطقى ان يحاول الصندوق التخفيف من دوره فى مشكلة المديونية الخارجية خاصة وانه مع التوسع الشديد من جانبه فى ممارسة دوره لم يأت ذلك بالحل .

ومما يؤكد الاتفاق غير المعلن بين البنك والصندوق هو ان موافقة البنك على السماح بالقرض قد اقترنت بشرط أساسى من شروط الصندوق وهو تخفيض عجز القطاع العام الى ٢,٤ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٩ .

وليس هناك مجال للقلق من حدوث حالات مماثلة فى المستقبل . فدور صندوق النقد الدولى من أهم دعائم النظام النقدى العالمى لحماية البنوك التجارية الخاصة الدائنة من مخاطر الافلاس يؤكد ذلك موقف نادى باريس الذى رفض اعادة الجدولة بدون الاتفاق مع الصندوق . فقد صرح بذلك رئيس بنك تشيس مانهاتن الذى قال (انه برغم ترحيبه باقراض البنك للأرجنتين الا انه سيظل الاتفاق مع الصندوق شرطا اساسيا للاتفاق مع البنوك التجارية) ومن المعروف ان البنوك التجارية تمثل المصدر الرئيسى للاقتراض بالنسبة للأرجنتين .

لم تسفر مجموعة سياسات الصندوق التقشفية فى علاج ازمة المديونية بل انها اخذت تتزايد حتى وصلت الى ٥٦ مليار دولار هذا العام ، يضاف اليها أعباء خدمة الديون ويرجع السبب الجوهرى الى ان الصندوق لا يأخذ فى اعتباره عند تشخيص حالات الدول المدينة ، تأثير العوامل الخارجية الهامة مثل الارتفاع الجنونى فى اسعار الفائدة فى اسواق النقد الدولية والارتفاع فى اسعار الواردات من الدول الصناعية وتفشى نزعة الحماية التجارية التى تتبعها الدول الرأسمالية الصناعية واعاقتها لنمو صادرات الدول النامية المدينة ، ويحاول التركيز فقط على السياسة الاقتصادية الخاطئة التى تنتهجها البلاد المدينة نتيجة لزيادة الطلب على الاستهلاك وللخروج من تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة لابد من وجود تكتل يضم مجموعة الدول الدائنة فى كل من دول امريكا اللاتينية ودول العالم الثالث جميعها فى مواجهة الوضع المتردى للنظام النقدى العالمى الذى يخدم مصلحة مجموعة الدول الرأسمالية الدائنة وبنوكها التجارية لابد من تعاون الدول المدينة لبناء استراتيجية للاعتماد الجماعى على النفس لخلق مناخ أكثر عدالة فى المجالات النقدية والتجارية □





انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكرى

جمال الدين محمد على

جاء قرار تكليف السيدة بنازير بوتو بتشكيل الوزارة الباكستانية عقب فوز حزب الشعب الباكستانى فى الانتخابات البرلمانية الاخيرة هناك بمثابة فاصل بين عهدين فى تاريخ باكستان السياسى، وليضع حدا لفترة من الحكم العسكرى شهدتها البلاد واستمرت احد عشر عاما منذ استيلاء الرئيس السابق الجنرال ضياء الحق على السلطة فى يوليو ١٩٧٧، والاطاحة برئيس الوزراء المنتخب فى ذلك الوقت ذو الفقار على بوتو.

وقد حظيت تلك الانتخابات باهتمام كافة المراقبين السياسيين وعلى كافة الأصعدة نظرا للأحداث الدرامية التى سبقت اجراءها من جهة، ونظرا لما تمثله باكستان من وزن على الخريطة الدولية من جهة اخرى. وقد اجريت الانتخابات العامة لاختيار اعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٢٣٧ عضوا فى ١٦ نوفمبر الماضى واعقبها انتخاب مجالس الاقاليم لمقاطعات باكستان الأربع.

ويتناول هذا التقرير نتائج تلك الانتخابات بوصفها تمثل نقطة انطلاق هامة فى الحياة السياسية الباكستانية بل ربما حددت مصير باكستان على المستويين الاقليمى والدولى لعدة عقود قادمة اذا استمرت تلك التجربة الديمقراطية بدون عوائق.

نتائج الانتخابات :

- يبلغ اجمالى مقاعد الجمعية الوطنية الباكستانية ٢٣٧ مقعدا يتم اجراء الانتخابات على ٢٠٧ مقاعد منها، ويتم توزيع الثلاثين مقعدا الباقية على النحو التالى : ٢٠ مقعدا للنساء، وعشرة مقاعد للأقليات غير الاسلامية، وقد حصل حزب الشعب الباكستانى على ١٠٥ مقاعد بعد تعيين شاغلى العشرين مقعدا الخاصة بالنساء وحصل التحالف الاسلامى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء البنجاب على ٥٥ مقعدا، وجاء فى الترتيب الثالث بعد حزب الشعب والتحالف الاسلامى حزب حركة المهاجرين من السند بحصوله على ١٣ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية وكان التنافس الرئيسى فى تلك الانتخابات بين الحزبين الكبيرين بالأساس وهما حزب الشعب بزعامة السيدة بنازير بوتو وحزب التحالف الاسلامى بزعامة نواز شريف وحصل المستقلون على بقية عدد المقاعد.

واعقب اجراء تلك الانتخابات البرلمانية العامة اجراء انتخابات لاختيار اعضاء مجالس الأقاليم لمقاطعات باكستان الأربع وهى اقليم البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبلوشستان. وتضم مجالس هذه الاقاليم ٤٦٠ مقعدا يتم توزيعها على النحو التالى : ٢٤٠ لاقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان وبه ٦٠ ٪ من عدد السكان، و ١٠٠ مقعد لاقليم السند، و ٨٠ مقعدا للحدود الشمالية الغربية، و ٤٠ مقعدا لاقليم بلوشستان. وتتمتع المجالس الاقليمية للمقاطعات بسلطات واسعة على الصعيد المحلى فى ادارة شئون المقاطعة بالاضافة الى انها تلعب دورا هاما على المستوى القومى يتمثل فى ان مجالس المقاطعات ومجلس الشيوخ تكون الهيئة الناخبة التى تختار رئيس الدولة.

الظروف التى سبقت اجراء الانتخابات العامة :

- كان الرئيس الباكستانى الراحل ضياء الحق قد لقى مصرعه فى حادث تحطم طائرته على الحدود الباكستانية الافغانية فى ١٧ اغسطس الماضى ولقى حتفه مع عدد من قادة القوات المسلحة ورئيس اركان الجيش الباكستانى والسفير الأمريكى فى باكستان واشارت الاحداث الى وجود دور لعدد من القوى الخارجية والداخلية المعارضة لسياسات الرئيس ضياء الحق وراء حادث تحطم الطائرة وهو ماأثبته التقرير النهائى حول الحادث الذى اشار الى وجود عملية تخريبية وراء تفجر طائرة الرئيس ضياء الحق، إلا أن التقرير لم يشر الى وجود دور للقوى

الخارجية وراء الحادث مثل الهند أو الاتحاد السوفيتى أو نظام كابول الموالى للسوفيت .

ـ وكان الرئيس الراحل قد قام فى ٢٩ مايو الماضى بحل الجمعية الوطنية فى باكستان واقالة وزارة محمد خان جوينجو رئيس الوزراء الذى تم تعيينه عقب انتخابات ١٩٨٥ بحجة فشل حكومته فى تطبيق الشريعة الاسلامية وانتشار الفساد والرشوة فى البلاد ، إلا ان ذلك لم يكن السبب الحقيقى وراء الخطوة التى اتخذها الرئيس ضياء الحق ، اذ انه وضح خلال تلك الفترة اتساع هوة الخلاف بين المؤسسة العسكرية فى باكستان والرئيس ضياء الحق من جهة ، وبين وزارة محمد خان جوينجو من جهة اخرى ، حيث حاولت وزارة جوينجو الحد من سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الامور فى البلاد وهو ما اشتهرت به المؤسسة العسكرية منذ استقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ حتى اليوم وهو مايرد ذكره بالتفصيل فيما بعد .

ـ وقد وضح الخلاف بين الجانبين ابان تلك الفترة فى قضيتين رئيسيتين :

١ ـ حادث انفجار مستودع ذخيرة فى مدينة روالبندى على الحدود الباكستانية الافغانية فى شهر ابريل الماضى واسفر عن مصرع مايقرب من مائة شخص واتهمت السلطات الباكستانية حكومة كابول والمخابرات السوفيتية بأنها وراء الحادث لأن المستودع كان خاصا بالمجاهدين الافغان وحاول رئيس الوزراء استغلال الموقف واجراء تحقيق فعلى فى الأمر وادانة كبار جنرالات الجيش المسئولين عن الحادث بما فيهم رئيس الأركان وهو من اقرب مساعدى الرئيس ضياء الحق وهو ماحدا بأعضاء المؤسسة العسكرية للضغط على الرئيس الراحل لاقالة حكومة خان جوينجو للابقاء على هيمنة المؤسسة العسكرية .

٢ ـ مثلت قضية افغانستان والموقف من الاحتلال السوفيتى لأفغانستان ، عاملا آخر من عوامل توسيع هوة الخلاف بين وزارة جوينجو والرئيس ضياء الحق والمؤسسة العسكرية اذ ان القضية الافغانية وتطوراتها ساعدت الرئيس ضياء الحق على تشديد قبضته على الداخل بحجة وجود تهديد خارجى على الحدود . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ساعدت نظامه فى الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة التى فرضت عقوبات اقتصادية على باكستان ابان حكومة الرئيس كارتر بسبب البرنامج النووى الباكستانى إلا ان هذه العقوبات تم التخلى عنها بعد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان حيث اصبحت باكستان دولة المواجهة الرئيسية مع الاتحاد السوفيتى والملجأ الرئيسى لثلاثة ملايين من اللاجئين الافغان .

إلا ان حكومة خان جوينجو كانت ترى انه من الضرورى التعجيل بعقد اتفاق لانسحاب القوات السوفيتية من افغانستان للتخلص من عبء المهاجرين الافغان من الناحيتين الأمنية والاقتصادية اذ ان وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين الافغان يسبب حالة عدم استقرار امنى فى مناطق الحدود بسبب ممارسة تجارة بيع السلاح وتجارة المخدرات لبعض الاقليات العرقية المناهضة للحكومة فى باكستان ، بالاضافة للعبء الاقتصادى .

غير ان الرئيس ضياء الحق كان يرى ضرورة التشدد فى مواجهة السوفيت وتأييد موقف المجاهدين الافغان فى ضرورة الاطاحة بحكومة كابول الشيوعية واقامة حكومة اسلامية فى البلاد ، إلا انه اضطر تحت ضغط حكومة جوينجو وضغط حليفه الرئيسى الولايات المتحدة الى التوقيع على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان فى ابريل الماضى .

ـ اعقب حل الوزارة والبرلمان فى باكستان نوع من عدم الاستقرار السياسى مما اضطر الرئيس ضياء الحق الى اعلان اجراء انتخابات على اساس غير حزبى ، مما اثار الاحزاب السياسية التى طعنت فى القرار امام المحكمة الدستورية فى باكستان وجاء الحكم لصالح هذه الاحزاب بالغاء قرار الرئيس الراحل واجراء الانتخابات على اساس حزبى ، وتم تشكيل قوتين رئيسيتين شاركتا فى دخول تلك الانتخابات بالاضافة لعدد آخر من الاحزاب .

خريطة القوى السياسية على الساحة الباكستانية :

ـ التحالف الديمقراطى الاسلامى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء البنجاب ضم هذا التحالف مجموعة الاحزاب التى تؤيد سياسة الرئيس ضياء الحق وتمثل ١ ـ حزب الشعب الوطنى ٢ ـ حزب الرابطة الاسلامية ٣ ـ جماعة علماء الاسلام ٤ ـ حزب الجهاد ٥ ـ جماعة اهل الحديث ٦ ـ جماعة نظام المصطفى ٧ ـ المجموعة المستقلة ٨ ـ جماعة المشايخ الباكستانية .

ثانيا : تحالف الشعب الباكستانى بزعامة خان جوينجو رئيس الوزراء السابق وضم ثلاثة احزاب : ١ ـ الرابطة الاسلامية ٢ ـ حزب تحريك الاستقلال ٣ ـ حزب جماعة علماء باكستان .

ثالثا : الجبهة اليسارية الديمقراطية وضمت « ٦ » احزاب يسارية : ١ ـ جبهة التحرير القومية ٢ ـ حزب العمال والفلاحين ٣ ـ حزب اصدقاء الوطن الثورى ٤ ـ الحزب الشيوعى الباكستانى ٥ ـ جبهة الفكر الوطنية ٦ ـ الحزب الاشتراكى الباكستانى .

رابعا : حزب الشعب الباكستانى بزعامة السيدة بنازير بوتو .

خامسا : حزب حركة المهاجرين من السند .

البرنامج السياسى لكل من حزب الشعب والتحالف الاسلامى :

كان من الواضح فى الانتخابات الباكستانية الاخيرة انه على الرغم من مشاركة العديد من الأحزاب فيها وماسبقها من عقد عديد من التحالفات إلا ان القوى الرئيسية على الساحة السياسية تمثلت فى كل من حزب الشعب الباكستانى بزعامة بنازير بوتو ابنة رئيس وزراء باكستان الأسبق ذوالفقار على بوتو ، والتحالف الاسلامى الديمقراطى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء اقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان الأربعة ، وهو ماأشار اليه البعض بأن المنافسة السياسية فى تلك الانتخابات قد تمحورت حول ماسمى تجاوزا « البوتووية » نسبة لذو الفقار على بوتو « والضيائية » نسبة للرئيس الراحل ضياء الحق ومن هنا فان المنافسة كانت تدور حول اشخاص اكثر منها برامج سياسية محددة ولكن هذا لايمنع من الاشارة الى الخطوط الرئيسية فى برامج كل من الحزبين الكبيرين .

فقد ركز برنامج التحالف الاسلامى على عدد من المبادىء : ١ ـ سيادة القرآن والسنة فى التشريع ٢ ـ تحقيق العدالة بادخال نظام القضاء الاسلامى ٣ ـ الدعم الكامل للمجاهدين الأفغان ٤ ـ تدعيم البرنامج النووى الباكستانى ٥ ـ دعم كفاح الشعوب من اجل التحرير لاسيما شعب كشمير ، والشعب الفلسطينى ٦ ـ حرية الاديان والمعتقدات ٧ ـ الحفاظ على وحدة اراضى الباكستان وتضامن شعبها ٨ ـ حماية الاستقلال الاقليمى والاتحادى ٩ ـ الالتزام بالنظام البرلمانى ١٠ ـ العمل على اقامة دولة رفاهية اسلامية .

أهم مبادىء برنامج حزب الشعب الباكستانى :

١ ـ بناء الافكار الاسلامية العالية على اساس مبادىء الاخوة والمساواة .

٢ ـ تثبيت القيم الديمقراطية والاستقلال الاقليمى وتقوية اسس الدولة .

٣ ـ حماية حقوق الانسان فى كافة المجالات .

٤ ـ ضمان مشاركة الاحزاب السياسية فى اتخاذ القرارات المصيرية .

٥ ـ حماية حدود باكستان وتقوية دفاعاتها وانتهاج سياسة خارجية وطنية والتمسك بتعهدات باكستان الخارجية .

٦ ـ العفو عن المنفيين والسماح بالعودة لباكستان .

٧ ـ ضمان حرية التعبير والغاء مؤسسة الصحافة الوطنية

٨ ـ ضمان حقوق الاقليات ومعاملتهم مع المسلمين على قدم المساواة .

٩ ـ تقوية وتدعيم القطاع العام .

١٠ ـ فى مجال السياسة الخارجية :

أ ـ اتباع سياسة خارجية غير منحازة والعمل على ضمان أمن المحيط الهندى وخلوه من الاسلحة النووية .

ب ـ اتباع مبدأ الثنائية فى العلاقات مع كافة بلدان العالم بما فى ذلك القوى العظمى .

جـ ـ التوصل لتسوية لأزمة كشمير .

د ـ التضامن مع الشعوب المضطهدة فى العالم .

هـ ـ تطبيق اتفاق جنيف الخاص بالقضية الأفغانية .

وعلى غرار كافة المعارك الانتخابية تبادل التحالف الاسلامى وحزب الشعب الاتهامات حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية ، حيث اتهمت بنازير بوتو التحالف الاسلامى بأنه ليس له برنامج واضح وان الاحزاب التى شاركت فى تكوين هذا التحالف هى الاحزاب المعادية للشعب وللديمقراطية الحقيقية والمؤيدة لكل سياسات الرئيس الراحل ضياء الحق وسيطرة العسكريين على السلطة ، وانه يكفى ٤١ عاما من الحكم العسكرى فى باكستان لكى تنتقل البلاد الى حياة ديمقراطية حقيقية وان كان هذا لايمنع تعاون حكومتها مع جنرالات الجيش فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومى لباكستان .

ورد زعماء التحالف الاسلامى بأن حزب الشعب وزعيمه ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء السابق وراء اجهاض مشروع المفاعل النووى الباكستانى . وتحدت بنازير بوتو زعماء التحالف وقالت ان مشروع بناء المفاعل النووى الباكستانى فى كاهوتا كان مشروعا سريا غير ان نظام الرئيس الراحل ضياء الحق هو الذى جعل الأمر علنيا وقالت ان حكومة والدها رئيس الوزراء السابق قد حصلت على المفاعل النووى من اجل تقدم البلاد ، إلا ان نظام الرئيس ضياء الحق قد تراجع عن ذلك . وانتقدت محاولات زعماء التحالف فى محاولة جعل موضوع البرنامج النووى الباكستانى محورا للعملية الانتخابية ، واعلنت ان حزب الشعب لن يصنع القنابل الذرية وانه سوف يستخدم البرنامج النووى فى الأغراض السلمية لصالح البلاد .

وقد اتهمت صحيفة باكستان تايمز الصادرة فى ١١/١٥ والمؤيدة للتحالف الاسلامى رئيسة حزب الشعب بنازير بوتو بأنها تحصل على دعم لحملاتها الانتخابية من

الولايات المتحدة بعد ان تعهدت لأمريكا بفتح مفاعل كاهوتا النووى للرقابة الدولية . واضافت الصحيفة فى مجال هجومى على زعيمة حزب الشعب ان بنازير بوتو تتعاون مع الهند والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لدعم نظامها ورفض النظام الاسلامى الذى يتبناه التحالف الاسلامى . وقالت الصحيفة ان الولايات المتحدة تريد ان تجعل من بنازير بوتو « اكينو » اخرى على غرار الفلبين .

كما انتقد التحالف الاسلامى موقف حزب الشعب من المجاهدين الأفغان وعدم الاستمرار فى تقديم العون اللازم لهم ، إلا ان السيدة بوتو اعلنت اعتزام حزبها احترام اتفاق جنيف الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من افغانستان والذى وقعته حكومة رئيس الوزراء السابق خان جوينجو مع حكومة الاتحاد السوفيتى وكابول فى ابريل الماضى ، وانها لن تعمل على عرقلة تنفيذ الاتفاق .

ومن حيث موقف الحزب من المؤسسة العسكرية اعلنت عزمها على ضرورة التعاون بين حزبها والقوات المسلحة وهو ماأكده رئيس اركان الجيش الباكستانى فى تصريح له فى ١١/١٣ بقوله « ان القوات المسلحة ستقبل نتيجة الانتخابات النيابية على أى شكل وبصرف النظر عن الحزب الفائز فيها ، وان القوات المسلحة تقوم فى هذه الفترة بحفظ الأمن والنظام ، وانها ستعود بعد الانتخابات الى ثكناتها لتركز بصورة اكبر على مهمتها الاساسية وهى الدفاع عن وحدة اراضى باكستان واستقلالها » .

ولعل هذا يثير نقطة هامة يجدر بنا ان نتناولها بالتفصيل لأنها تطرح سؤالا هاما حول مستقبل الديمقراطية فى باكستان فى ضوء الانتخابات الاخيرة من جهة ، وفى ضوء ماهو معروف تاريخيا عن دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية فى باكستان منذ الاستقلال فى عام ١٩٤٧ حتى اليوم من جهة ثانية ، وفى ضوء المشاكل العرقية وعدم التجانس العرقى بين سكان باكستان من جهة ثالثة فى اطار ماهو معروف عن وجود اربع قوميات عرقية فى البلاد .

مستقبل الديمقراطية فى باكستان بين الحكم العسكرى والمشاكل العرقية :

ـ كان انقلاب الرئيس ضياء الحق فى يوليو ١٩٧٧ ثالث انقلاب عسكرى تشهده البلاد منذ انفصالها عن الهند عام ١٩٤٧ . فمنذ تأسيس دولة باكستان حتى عام ١٩٥٨ حكم البلاد تحالف بيروقراطى عسكرى ، إلا ان هذا التحالف فشل فى خلق حزب للطبقة الحاكمة أو فى بناء ديمقراطية برجوازية على الطراز الهندى فانهارت العصبة الاسلامية التى كانت تملك قاعدة شعبية محدودة إلا انها كانت قوية بسبب سيطرة ملاك الاراضى ورجال الدين على الفلاحين وبرز حزب « عوام الراديكالى » الذى كان يطالب بحقوق مساوية للبنغاليين الذين كانوا يشكلون ٦٠ ٪ من سكان باكستان ويعيشون فى القسم الشرقى منها ، وكانت باكستان بعد انفصالها عن الهند متقسمة الى شطرين باكستان الشرقية وباكستان الغربية . وقد تركزت السلطة فى ايدى البنجابيين فى القسم الغربى وقد توافق بروز حزب عوام مع تنامى مقاومة الفلاحين للاقطاع فى الريف ، وتذمر العمال فى المدن ، فما كان من رئيس باكستان آنذاك ، إلا ان طلب من القائد العام للقوات المسلحة الجنرال ايوب خان ان يستولى على السلطة فى البلاد حتى يمكن السيطرة على الاوضاع فاستجاب بشرط استقالة رئيس الدولة ومغادرته البلاد ، وهو ماتم بالفعل ومثل هذا اول انقلاب عسكرى بعد ذلك حكم البلاد لمدة عشر سنوات تحالف من النخبة البيروقراطية والعسكرية وفى الفترة من « ٥٨ ـ ١٩٦٢ » سيطر العسكر على هذا التحالف وقمعوا كافة التنظيمات السياسية والطلابية والنسائية والعمالية واغلقوا صحف المعارضة . أما فى الفترة الثانية « ٦٢ ـ ١٩٦٩ » فقد عززت البيروقراطية المكونة من كبار موظفى الدولة موقعها فى هذا التحالف غير ان قيام انتفاضة شعبية عارمة بسبب احتجاج الناس على السياسة الاقتصادية التى ركزت الثروة فى ايدى رجال الاعمال فى المدن وملاك الاراضى فى الريف وتركت غالبية الناس من سكان المدن والفلاحين يعانون من تدهور فى اوضاع المعيشة رغم نمو البلاد الاقتصادى وقد اجبرت الانتفاضة العارمة الرئيس ايوب خان على الاستقالة وانتقلت السلطة الى رئيس اركان الجيش الجنرال خان الذى وعد باجراء انتخابات عامة وهو ماتم فى ١٩٧٠ ، وكان نجاح حزب عوام فى هذه الانتخابات تحت شعار تخليص السكان البنغاليين من التمييز الذى تمارسه الاقلية البنجابية ضدهم هو ما دفع العسكر الى تعطيل البرلمان ، ثم تدخلوا عسكريا فى البنغال وكانت النتيجة تدخل الهند من جانبها وهزيمة الجيش الباكستانى وانفصال باكستان الشرقية لتصبح دولة بنجلاديش فى ١٩٧١ .

وبعد الهزيمة تخلى العسكريون عن السلطة واعتلى ذو الفقار على بوتو زعيم حزب الشعب رئاسة الوزارة فى ١٩٧١ . وقد حاول بوتو تقليص دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية الباكستانية ، إلا ان فشل حكومته فى السيطرة على المشاكل الاقتصادية والمشاكل التنموية

وفشل أصلاحاته السياسية فى تقويض هيمنة العسكريين وكبار ملاك الاراضى وموظفى الدولة على مقاليد الامور قد اثار توترا شعبيا فى البلاد فى ١٩٧٧ .

ويذكر ان المخابرات الامريكية لعبت دورا واضحا فى اثارة التوترات ضد حكومة ذو الفقار على بوتو اليسارية فى البلاد حتى تمهد لعودة العسكريين الموالين لها الى الحكم من جديد حتى ان السفير الامريكى فى باكستان ارنولد روفائيل الذى لقى مصرعه مع الرئيس الباكستانى فى حادث انفجار الطائرة كان يشغل آنذاك « ١٩٧٧ » منصب منسق سياسى فى السفارة الامريكية فى باكستان ولعب دورا واضحا فى استغلال موجة التوتر الشعبى التى استمرت ثلاثة اشهر لتهيئة الجو للانقلاب الذى قام به رئيس الاركان فى ذلك الوقت وهو الرئيس الراحل ضياء الحق حيث اعلن الاحكام العرفية فى البلاد وقام بالغاء دستور ١٩٧٣ الذى ينص على النظام البرلمانى فى البلاد ونظام تعدد الاحزاب واتخذ من الشريعة الاسلامية والنظام الاسلامى واجهة لنظام حكمه مدعيا ان تعدد الاحزاب لاتقره الشريعة الاسلامية ، ورفض الاطار البرلمانى لنظام الحكم ، بحجة تعارضه مع الشريعة الاسلاالاسلامية واستمرت الامور على هذا الوضع حتى تقرر اجراء استفتاء فى ديسمبر من عام ١٩٨٤ على تطبيق الشريعة الاسلامية مع النص فى نفس الوقت على انه فى حالة اختيار تطبيق الشريعة الاسلامية فان هذا يعنى استفتاء فى ذات الوقت على اختيار الجنرال ضياء الحق رئيسا لباكستان لمدة ست سنوات حتى ١٩٩٠ ، وفى ظل دولة اسلامية يشكل الدين الاسلامى عقيدة اكثر من ٩٠ ٪ من عدد سكانها لم يكن من المنطقى رفض تطبيق الشريعة الاسلامية وبهذا الاستفتاء الخبيث ضمن ضياء الحق فترة رئاسة حتى ١٩٩٠ . وفى فبراير ١٩٨٥ تقرر اجراء انتخابات للجمعية الوطنية على اساس غير حزبى حيث قاطعت كافة الاحزاب تلك الانتخابات لعدم اجرائها على اساس دستور ١٩٧٣ البرلمانى الذى وضعه ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الأسبق ابان فترة حكمه وبعد هذه الانتخابات كلف الرئيس ضياء الحق محمد خان جوينجو وهو رجل مدنى بتشكيل الحكومة التى شكلت حزبا لها عرف باسم حزب الرابطة الاسلامية حتى اقال الرئيس ضياء الحق هذه الحكومة فى مايو الماضى وفق ماورد ذكره سابقا .

ومن ثم يتضح بجلاء الدور الهام الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية الباكستانية منذ الاستقلال ، ومن ثم فلايمكن اغفال دور الجيش فى عملية استئناف الحياة الديمقراطية البرلمانية فى باكستان بعد اجراء الانتخابات الاخيرة ودون بروز حوادث عنف كانت متوقعة ومن هنا فان البعض يتفاءل فى هذا الصدد خاصة بعد اعلان رئيس اركان الجيش ترحيبه بنتائج الانتخابات ، وان الجيش يقبلها كما ان على المؤسسات الحزبية الاخرى ان تقبل نفس النتيجة واجرى رئيس الاركان اتصالا مع السيدة بنازير بوتو ليؤكد لها حرص المؤسسة العسكرية على انجاح التجربة الديمقراطية الجديدة وهو مايعطى ضمانا حسب رأى البعض بصورة اساسية لعدم حدوث اختراق جديد من جانب المؤسسة العسكرية لهذه التجربة الوليدة مثلما منح القوى السياسية التى نجحت فى الانتخابات احساسا بالثقة والامان وهما عنصران رئيسيان فى تعميق التجربة السياسية الراهنة فى البلاد .

ان اكبر ازمتين تعرضت لهما باكستان منذ استقلالها حتى اليوم هما ازمة المشروعية وازمة القوميات ، وهذه الاخيرة نتجت عن استحالة وجود حكم عسكرى بدون مركزية شديدة على حين لاتزال باكستان بعد انفصال بنجلاديش عنها اربع قوميات رئيسية هى : البنجابية والسندية والباثانية والبلوشستانية . ومن هنا لايمكن لغير الديمقراطية مترافقة مع اللامركزية ان تصحح من تشوه بنية دولة كان ميلادها بالاساس بالانفصال عن الهند غير طبيعى فى حد ذاته فى رأى الكثيرين بعبارة اخرى فان المصير السياسى لباكستان خلال المرحلة القادمة يتوقف على العلاقة بين السياسيين والجنرالات الذين كان لهم الدور الأكبر فى قيام باكستان بالأساس وبطريقة ادارة شئون البلاد فى الفترة القادمة وطبيعة التوجهات الاقتصادية للحكومة الجديدة لاسيما وان هناك مشاكل تعترض باكستان فى الوقت الحالى منها احتمال تقليص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لباكستان والتى تبلغ اربعة مليارات من الدولارات بالاضافة لتهديد الاتحاد السوفيتى بوقف انسحابه من افغانستان بسبب خرق الاتفاق من جانب المجاهدين الذين تدعمهم حكومة باكستان □



الوفاق الصينى السوفيتي وقمة بكين المرتقبة

راجية إبراهيم صدقى

أعلن الزعيم الصينى دنج تشاوبنج فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٨ انه سيعقد لقاء قمة بين القادة الصينيين والسوفيت فى بكين خلال النصف الأول من العام القادم كما أكد ان وزير الخارجية الصينى كيان كيشن سوف يتوجه الى موسكو فى ديسمبر من العام نفسه فى أول زيارة رسمية بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين منذ ٣٠ عاما .

ويمثل الحدث تحولا كيفيا فى العلاقات بين البلدين واستمرارا للتحسن الذى تشهده منذ أوائل الثمانينات ولم يكن يعرقله سوى العقبات الصينية الثلاث التى وضعتها بكين كشرط للمزيد من التقارب وهى ضرورة الانسحاب السوفيتى فى افغانستان والانسحاب الفيتنامى من كمبوديا وتخفيف الحشود العسكرية على الحدود المشتركة . وإذا كان جوهر الوفاق إرتكز على دور موسكو المحورى فى تقديم التنازلات بخصوص الشروط الثلاث فإنه اعتمد بنفس القوة على الاستجابة النشطة من جانب الصين والتى تحدد نجاح المبادرات السوفيتية . والحقيقة ان ايجابية السلوك الصينى فى إطار ذلك التفاعل جزء منها يبدو واضحا فى المرحلة الحالية على صعيد الحدث الأخير وجزء آخر منها هو امتداد لمرونة سابقة فى إطار صياغة العقبات بين البلدين والتى كان جانب التشدد الواضح تجاهها يؤكد حرص بكين على تلافى امكانية تدهور علاقاتها مع الغرب ورغبة فى اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية .

على مستوى تفسير التفاعل ذاته يتضح ان المرحلة الاخيرة فى الوفاق الصينى السوفيتى تعكس تحولا جديدا فى توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين على المستوى الرسمى وليس مجرد تقاربا وقتيا أو الرغبة فى التكيف المؤقت إزاء جملة فى الظروف والأوضاع المتغيرة . ويقوم هذا التحول على اعتبارات مشتركة هى محصلة واضحة لتقييم التطورات الحديثة فى البيئة الاستراتيجية الدولية ومقتضيات برنامج الاصلاح الاقتصادى الداخلى والتى تستلزم اعادة ترتيب الأولويات فى السياسة الخارجية .

وتبرز أهمية التنازلات السوفيتية ليس فقط من حيث المضمون أو القيمة الأمنية والاستراتيجية لها ولكن أيضا من حيث الشكل الذى اعتمدته موسكو فى تناولها للعقبات الصينية الشهيرة مما يجعلها تبدو وقد نجحت فى استيفاء الشروط الثلاث دون أن يكلفها ذلك خسارة استراتيجية فادحة . وهكذا تكون المرونة السوفيتية قد تفوقت على دقة الحسابات الصينية ، وتضع بكين امام عدة تحديات جديدة وخيارات صعبة اهمها عدم امكانية تجاهل الدعوة السوفيتية للحوار وتطبيع العلاقات بصورة جدية أكثر لما تمثله هذه التنازلات من إغراءات واقعية .

وفى المستقبل سوف تكون مقدرة السوفيت على مواصلة التقدم بشأن التسوية السلمية للقضية الأفغانية أو الكمبوتشية وبالتالى تقديم المزيد من التنازلات للصين فى هذين المجالين محل شك كبير . فمن ناحية سوف يعتمد ذلك على التغير فى موازين القوى الحاكمة وعلى وضوح اهداف موسكو بشأن مستقبل وجودها العسكرى فى هذه الأنحاء ومن ناحية أخرى فإن هذه التنازلات « الرمزية » والمحدودة قد حققت هدف موسكو المباشر وهو تحسين مركزها السياسى ليس فقط على صعيد علاقاتها مع الصين ولكن أيضا على صعيد علاقاتها مع باقى انحاء العالم .

ويعنى هذا التقرير بدراسة أبعاد التحسن الحالى فى العلاقة الثنائية بين موسكو وبكين مع الاهتمام بصفة خاصة بتطور الموقف الحالى فى إطار ذلك التقدم وعلاقته بالتنازلات السوفيتية وبظروف اخرى دولية وموضوعية .

وبداية يلزم تقديم موجز بشأن تطور الدور السوفيتى فى المرحلة السابقة يعين على فهم السلوك الصينى الحالى .

أولا : تطور موقف موسكو فى المرحلة السابقة للحدث :

طرح جورباتشوف دعوته للحوار مع الصين منذ توليه السلطة فى إطار جملة من المعطيات والظروف الموضوعية تفرض عليه بالضرورة تطوير جديد تجاه العقبات الصينية والنهوض فى العلاقات بين البلدين أهمها تدهور الوضع السوفيتى فى آسيا ونكسة الفيتناميين فى كمبوديا وفداحة الخسائر العسكرية والسياسية والاقتصادية فى أفغانستان وأخيرا ظروف الاصلاح الاقتصادى المشترك وقد جاء التحرك الايجابى على شكل مجموعة من التنازلات والمبادرات المختلفة جاءت سريعة متلاحقة خلال العامين الماضيين يمكن إيجازها فيما يلى :

١ ـ بدأ الاتحاد السوفيتى فى منتصف مايو ١٩٨٨ سحب قواته من أفغانستان (١٢٠ الف جندى) فى إطار اتفاق لسحب جميع قواته تدريجيا خلال فترة ١٠ شهور ، وقد غادرت أولى وحدات الجيش كابول فى ٨ اغسطس ١٩٨٨ .

٢ ـ فى مايو ١٩٨٨ اعلنت فيتنام البدء فى استعدادات لسحب قواتها وعددها ٩٠ الف جندى من كمبوتشيا ثم اعلنت انها ستسحب ٥٠ الف جندى مع نهاية العام . وبالفعل تم سحب القيادة العليا لقواتها فى أواخر يونيو .

٣ ـ قام الاتحاد السوفيتى بسحب وحدة عسكرية كاملة ضمن ٥ وحدات اخرى من منغوليا فى الفترة من ابريل الى يونيو ١٩٨٧ تدعمت بإزالته الصواريخ النووية متوسطة المدى (١٠٠ صاروخ) من القطاع الاسيوى .

٤ ـ اعلن جورباتشوف فى عام ١٩٨٧ بأن الحدود الصينية السوفيتية هى تلك المارة عبر مجر نهر العامور وليست الممتدة على طول الضفة الصينية من النهر كما كان ينص المطلب السوفيتى القديم .

وإلى جانب الدعاوى المتكررة لعقد لقاء قمة بين البلدين اهتم جورباتشوف بتحديد نقاطالاتفاق بين البلدين وهى : نضال مشترك من أجل السلام لاتاحة الفرصة لانجاز الاصلاح المنشود ، واتخاذ موقف معارض من الحرب النووية وتصميم معلن بألا يكون الطرف الاخر هو البادىء فى استخدام السلاح النووى .

ثانيا : تطور الموقف الصينى : ابعاد الوفاق الحالى

حدد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعى الصينى فى الجلسة التى عقدت فى نهاية اكتوبر ١٩٨٧ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تضمنت اعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية على النحو التالى : أولا : التأكيد على سياسة الصين الخارجية المستقلة وثانيا : اعادة صياغة المبادىء الخمس للتعايش السلمى كأساس للعلاقات الصينية مع كافة الدول بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى وثالثا : وضع حد للحملة الطويلة المناهضة « للهيمنة السوفيتية »

معنى هذا انه فى مقابل التغير الذى طرأ على النظرة السوفيتية التقليدية داخل الكرملين المعادية للصين والتى يمكن اختصارها فى كلمة واحدة هى « القومية الصينية » والتى اعتبرها السوفيت إنحرافا واضحا على النمط الشيوعى السائد اسقطت الصين الكلمة المقابلة وهى « الهيمنة السوفيتية » . كما يعنى ان التحسن الذى تشهده العلاقات الصينية السوفيتية فى المرحلة الحالية هو تحسن جوهرى وحقيقى ومستمر وليس مؤقت ويؤكد رغبة الصين فى النهوض بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى .

(١) التقدم الحالى على صعيد العقبات الثلاث :ـ

بصفة عامة تشبثت القيادة الصينية رغم التحول الايجابى الحقيقى الذى طرأ على موقفها من الاتحاد السوفيتى والتحسن المطرد على صعيد العقبات الثلاث بالحرص الشديد والتركيز على استمرار وجود خلافات سياسية قائمة بين البلدين غير قابلة للحل وتعوق تقدم العلاقات بينهما . آملة من وراء ذلك ان تحقق الاستفادة التى ترجوها من « التطبيع » الاقتصادى والتكنولوجى والعلمى دون ان يعوق ذلك تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان . فالفكر السياسى الصينى يراهن على الدعم الامريكى وعلى الاستثمارات المالية التى تقدمها اليابان ودول الغرب عموما . جانب اخر من ذلك الحرص والتحفظ الصينى يمليه مراعاة الرأى العام الصينى المعبأ طوال سنوات ضد الخطر السوفيتى والرغبة فى اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية خاصة بشأن المسألة الكمبوتشية .

ورغم ذلك الحرص الصينى والذى أستمر حتى بعد اعلان الزعيم الصينى مؤخرا عن عقد القمة الصينية السوفيتية فإن التحسن الواضح فى العلاقات بين البلدين سرعان مااصبح ظاهرا جليا .

(١) القضية الأفغانية :

من ناحية تعمدت القيادة الصينية التقليل من اهمية إتفاقيات جنيف الخاصة بالانسحاب والتى تم توقيعها فى ابريل ١٩٨٨ فوصفتها « بعدم الاهمية » كما اطلقت عليها « الخطوة الاولى فقط فى اتجاه التسوية السياسية » فضلا عن رفضها الاعتراف انه تم إزالة واحدة من العقبات امام تطبيع العلاقات بين موسكو وبكين . مع هذا رحبت الصحافة باتفاق ابريل والقت وكالة انباء الصين الجديدة الضوء على المبادىء الجديدة للسياسة السوفيتية الخارجية واختفت من كتاباتها عبارة « الهيمنة

السوفيتية » : آخر الكلمات الجوهرية للتعبير عن النزاع .

وفى المرحلة الحالى ومع تصاعد هجمات الثوار الأفغان ضد حكومة كابول واحتلالهم للعديد من المواقع الهامة اعلن الاتحاد السوفيتى فى نوفمبر ١٩٨٨ قرارا ينص على وقف الانسحاب السوفيتى مؤقتا فى الأراضى الأفغانية . كما اتجهت موسكو نحو تعزيز قدراتها .

العسكرية وتطوير اداء قواتها الجوية استعدادا لشن المزيد من الهجمات الجوية ضد الثوار الأفغان . واتهم المسئولون بالخارجية الامريكية فى ٢٨ اكتوبر ١٩٨٨ الاتحاد السوفيتى بأنه قام بنشر ٣٠ قاذفة هجومية متطورة فى افغانستان من طراز ميج ٢٧ اس وهى مصممة من اجل العجوم ضد الأهداف الأرضية ومزودة بقنابل موجهة بالليزر وكذا مدفع او صواريخ جو/أرض مثبتة اسفل الجناحين . وتقول مجلة جنيز العسكرية المتخصصة ان بامكان قاذفة من هذا الطراز مزودة بالوقود وتحمل أربعة قنابل وصاروخين جو/ أرض الطيران الى هدف يبعد ٢٤٠ ميلا والعودة الى قاعدتها . والمعروف ان موسكو وافقت بموجب اتفاقيات جنيف عن قصر عملياتها العسكرية فى افغانستان على حماية قواتها اثناء الانسحاب . ورغم هذه التطورات بشأن العقبة الافغانية فان بكين لم تتراجع عن الاعلان الخاص بالقمة السوفيتية الصينية ولم تعلق بعد على هذه التطورات .

٢ ـ النزاع الحدودى ومنغوليا :

فى الوقت الذى أشار فيه الصينيون الى عدم كفاية الأنسحاب الجزئى للقوات العسكرية السوفيتية المحتشدة على الحدود الصينية المنغولية (لا يزال باقيا عدد ٦٠,٠٠٠ جندى) والى فشل الاتحاد السوفيتى فى معالجة العقبة الخاصة بكمبوتشيا أظهر المسئولون الصينيون مؤخرا استعدادا للتعامل مباشرة مع الفيتناميين والمنغوليين الأمر الذى يعنى جزئيا موافقة على الموقف السوفيتى الداعى الى ضرورة ان يقوم التفاوض نشأت بالمطالب الصينية فى كمبوتشيا ومنيغوليا فى كل من هانوى واولان باتور . وفى اغسطس ١٩٨٦ قام نائب وزير الخارجية الصينى بزيارة منغوليا والتوقيع على اول معاهدة دبلوماسية بين البلدين .

فى الوقت نفسه ، سجل الصينيون والسوفيت باتفاقهم الاخير حول الجزء الأكبر لترسيم حدودهما الشرقية خطوة هامة الى الأمام فى عملية تطبيع العلاقات بين البلدين . وتم الاعلان فى ٣١ اكتوبر ١٩٨٨ عن هذا الاتفاق الذى جاء فى نصه ان المناقشات حول قطاعات اخرى من الحدود الشرقية وكذلك الغربية سوف تستمر فى نفس اليوم الذى يقوم فيه وزير الخارجية الصينى بزيارة موسكو فى بداية ديسمبر ١٩٨٨ . ويعتبر هذا التطور الأخير بمثابة ترحيب واضح من قبل الصين ازاء التنازل الذى اعرب عنه جورباتشوف الخاص بالنزاع الحدودى والذى طالما كان محل شقاق كبير بين البلدين طوال الأعوام الماضية وتطور الى منازعات دامية .

٣ ـ المسألة الكمبوتشية : العقبة الراهنة

واقع الأمر ان الصين لا تزال تتظاهر بالتشدد ازاء العقبة الكمبوتشية فى حين ان موقفها الفعلى يتسم بالمرونة . فاذا عدنا الى الشرط الصينى الأصلى فى هذا الصدد نرى ان كل ما تطلبه الصين هو ان يتوقف السوفيت عن تقديم المساندة العسكرية لفيتنام والتى بدونها (كما يرى الصينيون) لا يستطيع الفيتناميون مواصلة العدوان على كمبوتشيا . وبعبارة أخرى فان الصين فى المرحلة الحالية لم تعد تعارض المعونة الاقتصادية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى لكمبوديا واستمرار استخدام الاتحاد السوفيتى لقواعده فى كام رانه ودانانج . ويعتبر الصينيون ان هذه مسائل ثنائية تخص كلا من فيتنام والاتحاد السوفيتى لا يجوز للصين التدخل فيها .

أحرز الصينيون والسوفيت مؤخرا تقدما فى مفاوضاتهما حول مشكلة كمبوتشيا على الرغم من عدم توصلهما الى أى اتفاق بعد فى اطار المحادثات التى استغرقت خمسة ايام فى بكين بين نائب وزير الخارجية السوفيتى ايجور روجاتشوف ونظيره الصينى تيان زنج لى والتى بدأت فى ٢٨ اغسطس ١٩٨٨ . ووصف المتحدث الرسمى الصينى هذه اللقاءات بأنها ايجابية وانها ساعدت الطرفين على التفاهم المتبادل . كما اوضح ان الأسس التى ترتكز عليها المفاوضات والتى وضعها جورباتشوف تعدد مرضية بالنسبة للطرف الاخر حيث ان الموضوع الذى تناولته المحادثات كان الانسحاب الكامل للقوات من هانوى ـ فضلا عن المقترحات الصينية الخاصة بتشكيل حكومة ائتلافية والاستعانة بقوات دولية لحفظ السلام فى كمبوتشيا بعد الانسحاب الفيتنامى المقرر انتهاؤه عام ١٩٩٠ .

ويؤكد المراقبون فى المرحلة الحالية ان الطرفين الصينى والسوفيتى متفقان حول ضرورة التوصل الى تفاهم مناسب بين القوى الكمبوتشية الأربع المتصارعة وهى عبارة عن ثلاث مجموعات وطنية وحكومة بنوم بن وان تعهد مهمة الوساطة الى الزعيم السابق نورودوم سيهانوك . أما عن المشكلات التى لاتزال معلقة ويرى

الصينيون انها العقبة الوحيدة امام عقد قمة مشتركة فى العام القادم فتتمثل فى : اصرار الصين على وجوب الانسحاب الفيتنامى قبل القاء الأسلحة من جانب الثوار وكذلك ضرورة استقالة حكومة بنوم بن التى تدعمها هانوى قبل القاء الأسلحة فى جانب الثوار الذين تدعمهم الصين والأهم من ذلك ان الصين تشكك فى صدق برنامج الأنسحاب العسكرى الذى اعلنت هانوى . وفى المقابل اكدت الصين للاتحاد السوفيتى ان مخاطر عودة السلطة الى حلفائها من الخمير الحمر هو « أمر لا وجود له » . ولاتزال المفاوضات جارية بين الطرفين حول الضمانات التى يجب ان تحصل عليها كل من موسكو وبكين بشأن احتواء الفيتناميين وكذلك القاء الأسلحة من جانب الخمير الحمر . وتؤكد الصين حاليا ان ذلك الوضع هو « العقبة الرئيسية » امام تصليح العلاقات بين البلدين .

٤ - قضايا ضبط التسلح :

وفيما يتعلق بالموقف الصينى ازاء المبادرات السوفيتية الخاصة بنزع التسلح والتى عنى جورباتشوف على تصميمها جزئيا بما تتماشى والموقف الصينى المعروف فى هذا الصدد والمناهض لمبادرة الدفاع الاستراتيجى الامريكية SDI والذى يحقق له امكانية التنسيق للسياسات مع الصين فى مواجهة الولايات المتحدة فى اطار « مفاوضات مع واشنطن - فقد تصرف الصينيون بحذر شديد . فمن ناحية رحبت الصين بتوقيع اتفاقية ازالة الصواريخ المتوسطة المدى INF فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ والتى تم بمقتضاها ازالة الصواريخ السوفيتية الـ اس اس ٢٠ متوسطة المدى شرقى جبال الآرال وكانت مصدرا للقلق الصينى البالغ ، كما أثنت بصراحة على مشروع السلام الذى طرحه جورباتشوف الخاص فى منطقة الباسفيك الاسيوية فى سبتمبر ١٩٨٨ والذى يتضمن رغبته فى التخلى عن ميناء كام ران فى فيتنام مقابل تخلى الولايات المتحدة عن القواعد العسكرية الخاصة بها وهما خليج سوبيك وقاعدة كلارك الجوية فى الفلبين . من ناحية أخرى رفضت الصين مقترحات جورباتشوف الخاصة بخفض ٥٠ ٪ من القوات الأمريكية والسوفيتية على اساس انها لا تعكس « أى تغيرا جوهريا » .

كما اكدت الصين بوضوح تأييدها الصريح لجهود نزع السلاح ومعارضتها لبرنامج حرب النجوم الامريكى وفى الوقت نفسه عدم استعدادها التعاون مع اى من القوتين العظميين فى مواجهة الأخرى فى هذا المجال .

ثالثا : تطور العلاقات الثنائية : نقطة التحول :

بدا ملحوظا على امتداد العام الحالى التحسن الذى طرأ على هيكل العلاقات الثنائية بين موسكو وبكين سواء من حيث نسبة التقدم او مجالاته . مع ذلك جاءت القفزة الحقيقية فى اطار ذلك التحسن على الصعيد السياسى حيث أعلن الزعيم الصينى دنج تشاوبنج فى ١٣ اكتوبر ١٩٨٨ انه سيعقد لقاء قمة بين القادة الصينيين والسوفيت خلال النصف الأول من العام القادم . صرح دنج بذلك اثناء زيارة الرئيس الفنلندى « ماونو كويفزتو » ثم عاد واكده مرة اخرى بعد ٣ ايام فى مؤتمر صحفى عقب انتهاء محادثاته مع الرئيس الرومانى تشاوشيسكو فى بكين . كما اكد الزعيم الصينى ان كيان كشن وزير الخارجية الصينى سوف يتوجه فى ديسمبر القادم الى موسكو كمرحلة أولى للاعداد للقمة . وقد صرح السفير السوفيتى لدى الصين مؤخرا (١٠/١١/١٩٨٨) ان هذه الزيارة سوف يعقبها حضور شيفرنادرة وزير الخارجية السوفيتى الى بكين فى شهر يناير ١٩٨٩ لاجراء محادثات بخصوص ما سوف يؤكد بالفعل اللقاء الصينى السوفيتى « الكبير » بعد ٣٠ عاما تقريبا من القطيعة منذ اخر قمة صينية سوفيتية بين ماوتسى دونج وخروشوف فى بكين عام ١٩٥٩ .

ويعكس تضارب تصريحات كلا البلدين بخصوص تاريخ انعقاد تلك القمة وتفاصيلها موقف واهداف كلا من موسكو وبكين فى هذا اللقاء المرتقب . فبينما افصح الدبلوماسيون السوفيت الذين يتلهفون على عقد اللقاء أنهم سيشهدون انعقاده فى شهر ابريل او مايو القادم لم تفصح الصين عن اى ميعاد محدد بعد واكتفت بالاشارة الى ان القمة قد تعقد فى النصف الأول من العام القادم الأمر الذى ينطوى على تأكيد مرجح . ويدرك الزعيم الصينى ان غورباتشوف يحتاج اكثر منه للقاء القمة هذه لاضفاء النجاح على سياساته الأخرى وفى اسيا على وجه الخصوص وتعزيز صورته كزعيم سياسى ورجل دولة وهكذا اخذ دنج يتلاعب بالصيغ الشرطية كما اتسمت تصريحاته بصيغة التمنى وبالتركيز الشديد على وجود قضايا وخلافات يقتضى حلها وتوضيحها قبل مؤتمر القمة وخاصة بشأن الوضع فى كمبوتشيا .

ويأمل دنج من وراء ذلك اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية فى المرحلة الحالية . كذلك يحذر الدبلوماسيون الصينيون من انه فى حين ان مسألة عقد هذا اللقاء هى أمر مرجح الا انه ليس امرا مؤكدا بعد وسوف تعتمد بالضرورة على ماستسفر عنه اللقاءات الاخيرة بين وزراء خارجية كلا البلدين .

والمؤكد حاليا ان القمة سوف تعقد فى بكين اذا انه من

وجهة النظر البروتوكولية لن يكون من المناسب ان يتوجه دنج الى موسكو خاصة وانه تقاعد فى العام الماضى من جميع مناصبه عدا منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية . وامعانا فى موقفها الحريص والعملى والذى ترتكز عليه سياسة الصين بما يكفل لها الحفاظ على توازن دقيق بين مصالحها والتزاماتها فى الشرق والغرب معا ذكرت بكين مؤخرا انها لم تفكر فى امكان عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتى بعد تطبيع العلاقات بين البلدين .

ويعتبر هذا الحدث تتويجا لجهود الزعيم السوفيتى ونجاحا مدويا لسياسته الخارجية الجديدة التى ينتهجها ازاء الصين واسيا على وجه الخصوص طوال العامين الماضيين كما يعكس ايجابية تطور ردود الفعل الصينية ازاء المبادرات السوفيتية رغم التحفظ الشديد الذى لا يزال يشوبها .

رغم التحسن الذى طرأ على الصعيد الدبلوماسى بين البلدين بالنظر إلى عدد الزيارات المتبادلة على المستوى الأعلى الحكومة فإن زيارة كيان كشن وزير الخارجية الصينى إلى موسكو فى ديسمبر ١٩٨٨ تعتبر الزيارة الرسمية الأولى على مستوى وزراء وزراء الخارجية فى البلدين منذ الشقاق الصينى السوفيتى فى أوائل الستينات . وقد سبق ان زار نائب وزير الخارجية السوفيتى موسكو فى اغسطى ١٩٨٨ كما اجتمع كل من وزير الخارجية الصينى ونظيره السوفيتى فى الأمم المتحدة فى سبتمبر من العام نفسه لمناقشة المسألة الكمبوتشية .

وشهدت العلاقات العربية تحولات مثيرة على الرغم من ان الصين لا تزال على موقفها الرافض لاستئناف هذه العلاقات . فلأول مرة يتلقى الحزب الشيوعى الصينى تهنئة موسكو بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثالث عشر فى اكتوبر ١٩٨٧ « بطل إرتياح » على حد وصف وكالات الأنباء الصينية . كما تابعت الصحافة الصينية باهتمام بالغ احداث ونتائج المؤتمر الاخير للحزب الشيوعى السوفيتى والذى عقد فى يوليو ١٩٨٨ ووصفت القيادة الصينية مقترحات وبرامج الاصلاح السوفيتية الجديدة التى طرحها جورباتشوف على انها « إيجابية وفى صالح السوفيت »

ويلاحظ فى هذا الصدد ان اللقاءات الخاصة باستئناف محادثات التطبيع بين موسكو بكين كثيرا ما تشتمل على بعض المندوبين السوفيت الذين يشغلون مناصب حزبية وحكومية على مستوى عال الأمر الذى يطرح تساؤلا مستقبليا خاصة باحتمال تطور الاجراءات الحزبية بين البلدين إلى مجر إجراء شكلى فى حالة موافقة بكين على مواصلة هذه العلاقات مرة اخرى فى اعقاب القمة المرتقبة .

والمعروف ان السبب فى رفض الصين مواصلة العلاقات الحزبية بين البلدين منذ بدء التحسن فى العلاقات الثنائية فى بداية الثمانينات مرجعه رؤية القيادة الصينية فى الاتحاد السوفيتى عدوا عسكريا وداخليا يتمثل بقوى طبقية وحزبية وخط ايديولوجى وسياسى داخل المجتمع والحزب والدولة والجيش فى الصين . وتعتبر هذه القوى القطب الرئيسى المعارض فى إطار الصراع الداخلى الصينى بشأن تطبيق برامج الاصلاح الجديدة . وطالما كانت الصين ترى ان الخيار السوفيتى فى بلادها هو تشجيع تلك القوى المعارضة وتوفير المستلزمات السياسية والمادية بما يمكنها من النهوض والعودة بالصين مرة اخرى إلى الخط الشيوعى الارثوذوكسى . فى إطار هذه الرؤية تشبثت الصين لفترة طويلة برغبتها فى عدم إعادة العلاقات الحزبية بين البلدين او حتى ادخال اى نوع من التحسن على علاقاتهما السياسية . وبالنظر إلى تطابق برامج الاصلاح الواقعى الحالى فى كل من الصين والاتحاد السوفيتى ومن المتوقع ان تزول هذه المخاوف خاصة وان الصين قد ابدت مرونة واضحة بشأن العقبات الثلاث والتى كان الهدف الحقيقى منها منذ بداية التحسن فى علاقات البلدين عدم إتاحة الفرصة للقيادة السوفيتية ان تحقق اغراضها فى الصين .

هذا وقد اصبحت اللقاءات الخاصة بتطبيع العلاقات بين ابلدين واقعا روتينيا ، وكانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٢ . وتم استكمال الجولة الثانية عشر من هذه المحادثات الرامية إلى حل الخلافات القائمة بين البلدين وتنشيط العلاقات الاقتصادية الثقافية فى منتصف يوليو من العام الحالى ١٩٨٨ ، حيث أكد دنج مؤخرا فى نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصينى السوفيتى فى المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين فى ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصينى السوفيتى فى المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين فى ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان تجارة الحدود بين البلدين نشطت بشكل ملحوظ ويتوقع ان تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار تقريبا فى العام الحالى وهو ما يصل إلى إضعاف نصيبه فى العام الماضى . وتقوم الصين بتزويد السوفيت بالخضراوات والبيوت البلاستيكية المسبقة الصنع والمنسوجات بينما يقدم الاتحاد السوفيتى الأسمنت والأسمدة والمأكولات البحرية والمعدات الكهربية والأدوية وتطاد تتم جميع عمليات المبادلة المذكورة بواسطة

القطارات الحديدية على امتداد الخط الذى اقامته روسيا القيصرية فى أواخر القرن التاسع عشر والذى يصل ما بين هربين وميناء فلاديفوستوك السوفيتى .

كما وقعت مجموعة من الاتفاقيات التجارية بين البلدين خلال العام الحالى منها :

ـ توقيع اتفاق تجارى بين البلدين فى يوليو ١٩٨٥ لجعل حجم التبادل بينهما ما يقرب من ١٢ مليار روبل للفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ . ثم اتفاق آخر للتعاون الاقتصادى والذى يتضمن إنشاء وإعادة بناء منشآت صناعية فى الصين إلى جانب اشتراك السوفيت فى بناء سبعة مصانع جديدة فى الصين وإعادة بناء ١٧ وحدة انتاجية فى قطاعات الطاقة والمعادن والآلات الميكانيكية وصناعة الفحم والكيمياء .

ـ توقيع اتفاق فى يوليو ١٩٨٨ يقضى بالسماح لمواطنى ابلدين بالسفر إلى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول ويبدأ العمل بها فى ١٤/٨/١٩٨٨ وذلك بعد ان كان مسموحا فقط للدبلوماسيين فى البلدين بالدخول بدون تأشيرة .

رابعا : آفاق المستقبل :

يرتبط مستقبل الوفاق الصينى السوفيتى مباشرة باسباب التطور الايجابى الذى طرأ مؤخرا على موقف بكين وموسكو حيث يأتى هذا التحول الأخير فى موقف الصين ليعكس التوجهات الجديدة لسياستها الخارجية والتى تعتبر محصلة واضحة لتقييم التطورات الجديدة فى البيئة الاستراتيجية الدولية والاقليمية المباشرة كما تمليها مقتضيات برنامج الاصلاح الاقتصادى الواقعى والتى تستلزم اعادة ترتيب الأولويات . ويعنى ذلك ان التحول فى السلوك الصينى إزاء الاتحاد السوفيتى هو تحولا « جوهريا » وليس تحولا وقتيا او مجرد تكيف عابر لجملة من الأوضاع المتغيرة . ويؤكد بالتالى رغبة الصين الحقيقية فى مواصلة ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبليا مع تدعيم أواصر ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبليا مع تدعيم أواصر ذلك التحسن واستثماره لخدمة مصالحها فى الشرق والغرب معا . ويجوز طرح اسباب ذلك التحول الايجابى فى الموقف الصينى مؤخرا واهداف بكين من جراء الاعلان عن نبأ القمة الأخير فى إطار مجموعة من الاعتبارات :

١ ـ اعتبارات امنية واستراتيجية :

اعتمدت الصين طوال الأعوام الماضية فى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى على ان تلعب الورقة الامريكية ضمن معادلة أمنها القومى الذى تراه مهددا بطوق سوفيتى يمتد من الحدود الصينية السوفيتية إلى مثلث فيتنام ـ لاوس وكمبوديا وأخيرا افغانستان . وقد نجح السوفيت بالفعل من خلال التنازلات الرمزية الأخيرة فى تخفيف حدة المخاوف الصينية والتى لا تزال ترى فيه عدوا عسكريا وخفض درجة التوتر فى الهند الصينية واضفاء جوا اكثر استرخاء بين موسكو وبكين . هذا على الصعيد الأمنى المباشر اما على الصعيد الاستراتيجى الدولى وفى إطار تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن اتجهت الولايات المتحدة إلى التخفيف من ممارسة الضغوط للدفع بالصين نحو علاقة تحالف شبه عسكرى مع واشنطن . وتعنى هذه التطورات ان هناك قيودا استراتيجية أقل بشأن بناء علاقات اكثر تحسنا مع الاتحاد السوفيتى كما تعنى انه من مصلحة بكين الامنية ان تتجه نحو المزيد من التعاون مع موسكو بما يقلل بالتالى من التكلفة السياسية التى تدفعها إلى واشنطن مقابل ما توفره لها من الحماية الأمنية فى مواجهة « الخطر السوفيتى » .

وفى إطار عودة الدفء إلى العلاقات بين موسكو وواشنطن فإن الصين على غير استعداد ان تكون الحاجز الأخير الذى يعوق جو الوفاق الحالى ومن ثم فهى على غير استعداد للتعاون مع اى من القوتين العظميين فى مواجهة الأخرى أو إثارة جو الخلاف بينهما . فى الوقت نفسه تحرص بكين على ان لا تؤدى المصالحة الأخيرة بين موسكو وواشنطن إلى عزلتها وبالتالى فانها سوف تسعى إلى تحسين علاقاتها مع موسكو دون اضعاف لثقة الولايات المتحدة .

٢ ـ اعتبارات تتصل وأجواء الاحباط المادى مع الغرب :

تطور السلوك السوفيتى نحو إضفاء الفاعلية والنجاح على ما يمكن تقديمه من تنازلات للصين فى ضوء امكانية استغلال التدهور المؤقت الذى تشهده العلاقات الصينية الامريكية فى المرحلة الأخيرة وسببه الخلافات القائمة بشأن مبيعات الأسلحة الصينية لايران وتردد واشنطن فى تزويد بكين بالكم والنوع التكنولوجى الذى تطلبه وخاصة التكنولوجيا المتطورة وقضايا اتجارية اخرى لا تزال محل خلاف . وفى المقابل ادركت الصين ان الغرب لا يزال ينظر إليها على انها بلد شيوعى ومهما كانت استعداداته لمساعدتها فإنها تبقى محصورة فى إطار عدم تمكين « المارد الصينى » الشيوعى من حل مشاكله الاقتصادية وتحقيق طموحات التفوق بكل مالدى الصين من طاقات هائلة . كما تخشى المؤسسات

الصناعية الغربية من إمكانيات التقليد الصينية وبالتالى فهى إما تحجم عن توفير التكنولوجيا المتطورة لها او تعمل فى إحيان أخرى على بيع الصينيين منجزات بالغة التعقيد بحيث يستحيل عليها تقليدها .

كذلك تدرك الصين ان الغرب قد لا يستطيع توفير المساعدات الكافية لتحديث الصين خاصة فى إطار الأزمة الاقتصادية والمالية التى عرفهما منذ أواخر السبعينات ولا يزال أسيرا لها حتى الآن . على صعيد تلك الاجواء تسعى الصين للتوسع فى علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية والغربية على حد سواء بما يخدم خططها الاصلاحية .

٣ ـ إعتبارات اقتصادية :

وفى مقابل تلك الأجواء من الاحباط المؤقت مع الغرب فإن برنامج الاصلاح الاقتصادى الداخلى الذى تنتهجه الصين منذ عدة سنوات يتفق بل ويكاد يتطابق مع تجربة الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التى استحدثها جورباتشوف مؤخرا . ويمكن لكلا البلدين التشاور بشأن كيفية التصدى للأزمات المشتركة التى تعترض وتعوق خطط الاصلاح وابرز هذه المشاكل كيفية تكييف آليات السلطة والنظام السياسى ليتوافق مع مقتضيات التغير الاقتصادى واسلوب الموائمة بين الحقن بجرعات مكثفة من التحرر الاقتصادى والابقاء فى نفس الوقت على وصاية الحزب الحكم ومواجهة القوى المعارضة الداخلية .

على مستوى آخر ترى الصين ان الاقتصاد السوفيتى لا يزال قادرا على توفير المساعدات التى تلبى الحاجات الموضوعية للاقتصاد الصينى وخاصة فى مجال التكامل بين البلدين . فتستطيع الصين تلبية الحاجات السوفيتية للمواد الأولية والزراعية كالحبوب والتى يستوردها السوفيت من الغرب بتكلفة باهظة فى مقابل حاجة الصين للكثير من السلع متوسطة التطور التى ينتجها السوفيت دون ان يكون لها القدرة على منافسة البضائع الغربية المماثلة فى الأسواق الغربية . كذلك فهناك قدرة السوفيت على تطوير المعامل والمؤسسات الصينية المبنية اساسا بخبرات سوفيتية . وترى الصين ان امكانيات ذلك التعاون مع الاتحاد السوفيتى لا يجوز ان يكون مدعاة للتخوف الذى تثيره غرب اوربا وامريكا فكلا البلدين يرغب فى حث العالم الخارجى الراسمالى على إقامة مشروعات استثمارية فى بلادهما .

٤ ـ اعتبارات سياسية :

من ناحية اخرى تهدف بكين سواء على الصعيد الداخلى او الخارجى التأكيد من خلال الاعلان الاخير عن القمة الصينية السوفيتية على انها تنتهج سياسة مستقلة ومتوازنة إزاء كلا القوتين العظميين . فضلا عن ان دنج تشاو بنج يسعى لاعادة تعزيز وتحسين مكانته السياسية فى الداخل والذى يرى البعض انه فقد مؤخرا بعض « سحره السياسى » بعد تعرضه لنقد عنيف من جانب العديد من المثقفين الصينيين (مثل عالم الفيزياء فانج ليزهى) فى إطار الاستياء الشعبى من جملة الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها البلاد مؤخرا .

ـ اهداف موسكو من الوفاق الحالى :

ومن الناحية السوفيتية فإن لموسكو جملة اهداف قريبة وبعيدة المدى من التحسن المطرد فى علاقاتها مع الصين ابرزها ما يلى :

١ ـ تدعيم الوجود السوفيتى فى آسيا خاصة مركزه السياسى والاقتصادى المتدهور .

٢ ـ خلق مناخ من التعاون من خلال الاحتكاك مع الصين اقتصاديا وتقنيا وعلميا وثقافيا بما يغير خطط الاصلاح المشترك فى كلا البلدين .

٣ ـ وقف الاستخدام الغربى للورقة الصينية فى العلاقات بين الغرب والشرق . فهنالك تعاون وثيق وتنسيق متبادل بين واشنطن وبكين فيما يتعلق بمسائل ذات اهمية امنية بالنسبة للاتحاد السوفيتى . والأهم من ذلك الحد من التنسيق المتبادل بين الصين والولايات المتحدة بهدف تقليص الطموحات والنفوذ السوفيتى فى كل من افغانستان والهند الصينية .

٤ ـ إحداث تقدم مدوى فى العلاقات مع بكين وتبادل الزيارات على المستوى الأعلى الحزبى والحكومى والحصول على تأييد الصين لمبادرات سوفيتية فى مجالات ضبط التسلح . فمن وجهة نظر الزعيم السوفيتى فإن هذه الاتصالات واللقاءات تعمل على تعزيز صورته كرجل دولة كما انها ترمز إلى الفعالية الجديدة للسياسة الخارجية السوفيتية فى ظل زعامته .



القلاقل القومية فى يوغسلافيا

احمد مصطفى العملة

يبدو أن الزعيم اليوغسلافى الراحل « جوزيف بروزتيتو » كان متفائلا للغاية عندما أعلن قبل وفاته « إننى أستطيع أن أرحل ، ولن يتغير شيء فى يوغسلافيا » . فما حدث فى الشهور الماضية داخل الاراضى اليوغسلافية من مظاهرات ومسيرات إحتجاج شبه يومية ، وإضراب عن العمل من جميع الفئات وإشتباكات مع قوات الأمن ، وإستقالات وإقالات جماعية لبعض أعضاء رابطة الشيوعيين اليوغسلاف « الحزب الشيوعى » ـ لايدع هناك مجالا للشك فى أن يوغسلافيا « ما بعد تفتو » تمر بمرحلة صعبة يواجه فيها النظام الفيدرالى اليوغسلافى القائم منذ حوالى ٤٠ عاما أزمة شديدة تتمثل فى إهتزازات عنيفة فى بنيته السياسية ، وتركيبته الطائفية ونموذجه الاقتصادى الحالى . وهو ما قد يسفر عن أوضاع من المحتمل أن تتعارض تماما مع توقعات تيتو السابقة .

وسيلقى التقرير الضوء على أعراض هذه الأزمة واسبابها ، ومواقف مختلف المؤسسات إزاء هذه التطورات والاحتمالات المستقبليةلتداعياتها .

أولا : ـ اعراض الأزمة : ـ

منذ وفاة تيتو ، تجتاح يوغسلافيا موجات من المظاهرات ، والاضرابات العنيفة التى ما تلبث أن تنتهى لتبدأ مرة أخرى بصورة أقوى وأعنف وترجع البدايات الاولى لهذه الاضطرابات الى الاقلية الالبانية عام ١٩٨١ ، حينما خرجوا إلى شوارع اقليمهم « كوزوفو » يطالبون بمنحه سلطات الجمهورية بدلا من وضعه الحالى « كاقليم حكم ذاتى » . وتدخلت قوات الأمن لفض المظاهرات مما أسفر عن مصرع ٢٠٠٠ ألبانى . وهدأت الأمور ثم عادت للاشتعال مرة أخرى فى الأعوام التالية ، وعلى فترات متباعدة منددة بالصراعات الاثنية حينا ، أو للمطالبة بإصلاح الاحوال الاقتصادية حينا آخر .

وبدأت المظاهرات تأخذ خطا تصاعديا منذ عام ١٩٨٧ بلغ ذروته فى الصيف الماضى بعد قيام أهالى جمهورية « الصرب » بشن حملة إحتجاجية ضخمة بقيادة الزعيم العربى الشيوعى « سلوبودان ميلو سينتش » ضد كافة السلطات احرسمية والحزبية والقوميات اليوغسلافية بدعوى إضطهاد الصرب وتجاهل تاريخهم ومحاربة إمتداد نفوذهم بضم اقليمى « كوزوفو » و « فوجفودينا » مما أشعل نار النعرات الطائفية مرة أخرى لدى العناصر الالبانية فى « كوزوفو » وبقية الأقليات السوغسلافية التى باتت تخشى من تطلعات « الصرب » .

وقد تداخلت عناصر الصراع الطائفى وتدهور المستوى الاقتصادى ، وعجز السلطات اليوغسلافية جميعها معا فى إذكاء نيران الفتنة ، واطلقت العنان لكافة الاتجاهات للتعبير عن مطالبها بأساليب عنيفة فى الشوارع وداخل المصانع والمدارس وكافة المؤسسات . ووصل الامر إلى أن استطاعت المظاهرات فى اقليم « فوجفودنيا » وجمهورية « الجبل الأسود » أن تسقط عددا غير قليل من القيادات الحزبية على الاستقالة . وهو ما لم يحدث من قبل .

فبدأت الأمور تبدو وكأن النظام يواجه أزمة حقيقية ومركبة تهدد وحدة وإستقرار يوغسلافيا كدولة موحدة . ظهر ذلك بوضوح فى لجوء بعض الاقليات الى التطويح بامكانية الانفصال عن الدولة والانضمام الى دول مجاورة . ولم تجد رابطة الشيوعيين اليوغسلاف مفرا من الدعوة الى عقد جلسة طارئة فى منتصف اكتوبر من أجل معالجة الاوضاع المتدهورة ة على كافة المستويات . وانتهت اعمال اللجنة دون التوصل إلى حلول جذرية فعادت المظاهرات مرة أخرى تندد بتفاقم الأوضاع وضعف الحزب . وإستمر ذلك طوال عدة أسابيع حتى

وافق البرلمان اليوغسلافى فى أواخر نوفمبر على إجراء تعديلات سياسية وإقتصادية شاملة فى الدستور الصادر فى سنة ١٩٧٤ من أجل إنعاش الاقتصاد ، وتحقيق مزيد من الفصل بين الحكومة والحزب والاعتراف بحق العمال فى الاضراب ، والسماح للفلاحين بتملك مزيد من الأراضى .

ثانيا : اسباب الأزمة

١ ـ « الصراعات الطائفية »

من الضرورى لفهم التطورات الأخيرة أن تعرف العناصر المكونة للنظام الفيدرالى اليوغسلافى الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على يد تيتو .

ويتميز هذا النظام بمزيج فريد يجمع عدة جماعات اثنية يبلغ عددها حوالى ٢٤ قومية تدين بثلاث عقائد وتتكلم لغتين ، وأهم هذه القوميات تعيش فى ست جمهوريات هى :

١ ـ صربيا ، أقدم وأكبر القوميات واكثرها قوة ونفوذا ، يبلغ تعداد سكانها حوالى ٨,١ مليون نسمة يشكلون ٣٦ ٪ من نسبة السكان . ويعتقد الصربيون فى احقيتهم بالقيام بدور أكبر مما هو متاح أمامهم الآن فى تسيير دفة الأمور فى البلاد . وتتركز مطالبهم حول ضم اقليمى كوزفو وفوجفودينا إلى الجمهورية الصربية بحكم وقوعهما ضمن اراضيها .

٢ ـ كرواتيا . تضم ٤,٤ مليون نسمة تتشابه لغتهم الى حد كبير مع لغة الصرب ويعتنق أبناء القوميتين المذهب الكاثوليكى الا ان الرواسب التاريخية تشكل حاجزا ضخما بينهما .

٣ ـ جمهورية « الجبل الأسود » يبلغ تعداد سكانها ٥٨٠ الف نسمة ، ويعتبرون أنفسهم صربيون منذ أن اشتركوا معا فى القتال ضد الحكم العثمانى فى القرن التاسع عشر ويؤيد اهالى الجبل الاسود كافة مواقف واتجاهات الصرب

٤ ـ سلوفينيا . أغنى الجمهوريات اليوغسلافية واكثرها ثراء وتقدما لاتساع أنشطتها الاقتصادية . وهو ما جعل أبناءها حريصين للغاية على استقرار الاوضاع الداخلية وايضا على عدم التنازل عن أية مزايا أقتصادية يتمتعون بها . ويقلق أبناء سلوفينيا تنامى نزعة السيطرة لدى الصرب ويحاولون الحد من تطلعاتهم لضم كوزوفو وفوجفودينا خوفا من أحكام سيطرتهم على أمور البلاد . ويظهر السلوفينيون ميلا كبيرا إلى أصولهم النمساوية .

٥ ـ مقدونيا : يشكل سكانها ٦ ٪ من نسبة السكان حيث يصل تعدادهم الى حوالى ١,٣ مليون نسمة . وتعتبرهم بلغاريا اقلية بلغاريا أقلية تابعة لها فى يوغسلافيا .

٦ ـ البوسنة والهرسك ، تضم هذه الجمهورية معظم مسلمى يوغسلافيا الذين يبلغ تعدادهم مع مسلمى كوزوفو حوالى ٣,٥ مليون نسمة وتتمتع الاقلية الاسلامية بهامش محدود من الحرية يسمح لها ببناء المساجد فى أضيق نطاق وبعد تصاعد المد الاسلامى خارج يوغسلافيا بدأت السلطات تأخذ حيطتها وحذرت الزعماء المسلمين من مغبة القيام بأية أعمال من شأنها تكدير الأمن العام .

يبقى بعد ذلك اقليما كوزوفو وفوجفودينا ، وكان تيتو قد أضطر الى فصل الاقليمين عن جمهورية الصرب ومنحهما سلطات الحكم الذاتى . خشية ان تفوق سطوة ونفوذ الصرب خططه لتوحيد يوغسلافيا . فلجأ إلى الفصل كوسيلة لتقييد سلطتهم وفى الوقت نفسه سمح ببقاء عدد من الصربيين فى اقليم كوزوفو ذى الأغلبية الالبانية ورفض منحه سلطات الجمهورية تحسبا لظهور أية ميول أنفصالية لدى سكان الأقليم .

ولم تستطع هذه القوميات ان تنصهر معا فى بوتقة واحدة طوال العقود الماضية فلجأ تيتو إلى منح القوميات الست الكبرى سلطات الجمهوريات المستقلة فى اطار النظام الفيدرالى بحيث تدار شئون هذه القوميات من خلال الادارة اللامركزية فى كل جمهورية . وقبل وفاته بست سنوات نص الدستور اليوغسلافى لعام ١٩٧٤ على أن يتناوب رئاسة الدولة والحزب بعد تيتو أحد أبناء القوميات الست لمدة عام واحد .

وبرغم ذلك استمرت القوميات اليوغسلافية تذكر لبعضها تلك الخلافات والعداءات التاريخية القديمة بنها . فالصرب مثلا يعتبرون أن ثأرهم التاريخى من العناصر الالبانية التى شاركت العثمانيين فى غزو مملكة الصرب أثناء العصور الوسطى مازال قائما . لذلك يسعون الى ضم اقليم كوزوفو . والعناصر الالبانية لا يمكن هى الأخرى أن تتجاهل هذه المواقف الصربية ، فتزيد من عنف ردود أفعالها وتسعى بقوة الى تحويل الاقليم الى جمهورية . وباسم هذه المطالب والدعاوى تخرج المظاهرات من كلتا المجموعتين تندد بالاخرى وبسلطات الدولة ويضرب الطلبة والمدرسين والعمال .

وفى الواقع بدأ الصرب فو الفترة الأخيرة كما ذكرنا أنفا فى توجيه انتقادات حادة وجريئة للغاية الى الحزب الشيوعى فى بلجراد والمسئولين الحكوميين والتهجم على بقية الجمهوريات الاخرى . وإعتمادا على تراثهم الريادى فى تحرير البلاد وأتساع مساحة الجمهورية وارتفاع

نسبة السكان ، وأخيرا ظهور سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس الحزب الشيوعى فى صربيا والذى بدأ يطرح نفسه كزعامة جديدة يمكن ان تملأ الفراغ بعد وفاة تيتو . لكنه يصر على ان يضمن خطتة العلنية جميع الدعاوى والمطالب العنصرية الصربية ويثير المواطنين للخروج الى مظاهرات عارمة تجتاح الشوارع من أجل الضغط على السلطات والحزب لتحقيق أهدافة . وقد أثارت هذه التوجهات بقية الجمهوريات بعد أن تخرج فى مظاهرات مضادة للمطالبة بإيقاف حملة الصرب بقيادة سلوبودان وفى الحقيقة اذاء استمرار تطور الاحداث على هذا المنوال فان مستقبل ومصالح القوميات اليوغسلافية قد تتحقق بالانضمام الى بعض الدول المجاورة . اى أن الامر سينتهى بانهيار وتحلل وتفتيت الدولة وهو احتمال وان كان بعيدا للغاية الا ان التطور السريع فى الحوادث الداخلية مع عدم التوصل الى حلول سريعة وجذرية قد يجعل ما هو محتمل مصيرا محتوما .

(٢) الوضع الاقتصادى المتدهور

كان حتما على تيتو ان يبحث عن نموذج للتنمية يتماشى مع الاوضاع الاثنية بما لا يؤدى الى زيادة العوامل المحفزة للاضطرابات الطائفية . فخلق التيسير الذاتى للمنشآت الاقتصادية ، الذى يمنح العاملين فى هذه المؤسسات والمنشآت حق تقدير كافة الامور المتعلقة بالانتاج فيها من تحديد الاسعار ونوعية المنتجات والاجور والمكافآت ومن تدخل من جانب الدولة ، بالطبع فى اطار الخطة الحكومية العامة للتنمية

واستطاع الاقتصاد اليوغسلافى وفقا لهذا النموذج تحقيق معدلات تنمية معقولة أبان حكم تيتو عن طريق الاعتماد على عمليات التصدير لبعض السلع الزراعية والصناعية الى مجموعة دول الكوميكون ، ودول عدم الانحياز ، ونسبة قليلة كانت تتوجه لدول اوربا الغربية . أسهمت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فى دعم الاقتصاد اليوغسلافى على الرغم من توتر العلاقات بين البلدين ، فى السنوات الأخيرة من حكم تيتو وبسبب ظروف الكساد العالمى بدأ الاقتصاد اليوغسلافى يعانى من أزمات شديدة واكبها عودة مليونى يوغسلافى من دول السوق الاوروبية المشتركة ، بدأ نظام التسير الذاتى كأنه استنفذ قدراته وطاقاته وأفرز عدة عيوب خطيرة أدت الى تفتيت السوق اليوغسلافية وخلق حالة من التردد لدى القيادات السياسية بين السيطرة المركزية ، والتحكم فى الاسعار او أطلاق العنان لقوى السوق وتحديد الاسعار وفق قانون العرض والطلب واتاح غياب الرقابة الحكومية على المشروعات الكبرى فى مختلف الجمهوريات وقوع عمليات نهب واختلاسات كبرى أشهرها فضيحة شركة اجروكوميرك ، حيث قام بعض كبار المسئولين فيها فسحب حوالى ٩٠٠ مليون دولار من البنوك بكمبيالات بدون رصيد بعد الحصول على ضمان من احد البنوك الكبرى ، ومع تراكم عناصر الخلل هذه وزيادة اعباء الديون الخارجية التى ارتفعت الى ٢١ مليار دولار وبلغت نسبة التضخم ٢١٧ ٪ ، البطالة ١٥ ٪

وهذا ما دفع الحكومة اليوغسلافية برئاسة برانكو ميكولينش الى الاعلان فى مايو الماضى عن خطة للتقشف صادقة خفضت بمقتضاها العملة الرسمية « الدينار » بنسبة ٢٣,٩ ٪ ، تم تجميد الأجور وتحريك الاسعار لاستخدام الفائض فى تمويل مشروعات انتاجية تصديرية لعلاج العجز من الميزان التجارى وتوفير العملة الصعبة ، لدفع فوائد الديون . كانت هذه الخطة محاولة لتجاوز الازمة التى اضطرت يوغسلافيا اللجوء الى صندوق النقد الدولى لتمويل بعض المشروعات الاستثمارية الكبرى لدفع عجلة الاقتصاد الوطنى . واشترط الصندوق ضرورة رفع الاسعار بنسبة ٦٠ ٪ وانشاء سوق حرة للنقد ، مقابل الحصول على قرض يبلغ قيمته ١,٤ مليار دولار .

وبذلك يتضح ان الأزمة الاقتصادية مركبة ومعقدة تتداخل فيها عوامل ضعف الادارة المركزية وتخبط سياسات الجمهوريات احيوغسلافيــة الاقتصاديـة والتركيب الأثنى الذى تظهر تجلياته بوضوح فى الأزمة الاقتصادية . فعلى الرغم من كونها ازمة عامة ترجع بذورها الى عوامل السوق العالمية وتدهور مستويات الانتاج وارتفاع قيمة الديون وخدمة اعبائها . الا ان حدة الازمة تزايدت بدرجة عالية فى بعض الجمهوريات دون جمهوريات اخرى بسبب اختلاف وتنوع وتفاوت المواد الاقتصادية من جمهورية الى اخرى فاقليم كوزوفو مثلا يعتبر من افقر الاقاليم ، برغم ذلك تحمل اعباء اقتصادية اكثر مما تحملته جمهوريات اخرى اكثر غنى مما اثر بشكل مباشر على الاوضاع الداخلية فى الاقليم كما سبق وذكرنا . فى حين ان هناك جمهورية اخرى مثل سلوفينا تتمتع بمعدل دخل كبير وتنوع هائل فى مصادر الثروة وبرغم ذلك ترفض ان تساهم بنسبة اكبر من بقية الجمهوريات فى اعباء مخصصات خطط التنمية العامة وترفض ايضا ان تتنازل لبقية الجمهوريات عن بعض المشروعات المقررة فى الخطة العامة والتى تزيد عن حاجتها . هكذا تعكس الازمة الاقتصادية مدى التفاوت المتباين بين الجمهوريات اليوغسلافية فى تحمل الاعباء

والنفقات ضمن اطار الاتحاد مما يزيد الامر تعقيدا وتشابكا .

٣ ـ مواقف ومؤسسات الدولة

كان من الطبيعى ان تصيب الازمات الاثنية والاقتصادية النظام اليوغسلافى بهزات عنيفة حاولت معها المؤسسات الدستورية القائمة استيعابها وتجنب المواجهات العنيفة قدر الامكان سواء على المستوى احمنى والاقتصادى ، كانت مواقف هذه المؤسسات على التوالى هى :

(١) الحكومة .. أعلن برانكوميكو ليتشى رئيس الوزراء عقب تصاعد حدة المظاهرات فى اكتوبر الماضى عن تمسكة ببرنامج التقشف مهما كان الثمن ، اعلن فى الوقت نفسه تخصيص ٤٠ مليون دولار لاحتواء زيادات الاسعار فى مواد الطعام الاساسية . لكن من الواضح ان الخط العام للحكومة يتركز حول ضرورة اطلاق اسعار السلع قدر الامكان وضرورة التشدد فى تحسين نوعيته وجودة المنتجات اليوغسلافية المصدرة لتصبح قادرة على المنافسة بعد أن تراجع حجم التصدير . لم تحاول الحكومة اتخاذ اجراءات لاعادة توزيع المشروعات الاقتصادية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادى القائم لكل جمهورية من اجل التخفيف عن كاهل الجمهوريات ذات الموارد المحدودة .

(٢) رابطة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب الشيوعى) . عقدت الرابطة مؤتمرا عاما فى شهر اغسطس اسباب الضعف الشديد فى آليات الحزب ازاء معالجة الازمات الحالية . وتدهور مصداقية القيادات الحزبية امام الرأى العام . خلصت اعمال المؤتمر الى ضرورة اجراء تعبير أن جوهرية فى مضامين النظام اليوغسلافى ، ضعف الرقابة المركزية وعلاج تزايد الاتجاهات الانفصالية لدى الاعضاء القيادية فى الحزب . كما عقدت اللجنة المركزية للرابطة جلسة طارئة فى منتصف اكتوبر الماضى فى اعقاب استقالة بعض القيادات الحزبية فى جمهورية الجبل الاسود واقليم فوجفودينا بسبب تصاعد حدة الاحتجاجات الجماهيرية ضدهم . وقد شن زعماء الجمهوريات المختلفة فيما عدا « جمهورية الجبل الأسود » هجوما حادا ضد الزعيم الصربى سلوبودات ميلو سيفتشى باعتباره مسئولا عن مظاهرات الصرب واشعال النعرة الطائفية لدى بقية الشعوب اليوغسلافية ، انتهت اعمال اللجنة باقالة اربعة اعضاء من الجبل الاسود والصرب وكوزوفو ، برغم أنه كان من المتوقع قبل الاجتماعات اقالة ثلثى أعضاء المكتب السياسى للحزب وابعاد ثلث اعضاء اللجنة المركزية .

واعلن زعيم الحزب سيشب سوفار فى نهاية الاجتماعات عن مناشدته للجماهير والقيادات الحزبية بالالتزام والهدوء ، وعدم اثارة النعرات الطائفية . مما مثل فشلا ذريعا لاعمال اللجنة والقيادات الحزب فى حسم الأمور والقضاء على اسباب الازمة . وهو مؤشر خطير يدل على أن اهم ميكانزمات الفعل لدى الدولة اصبحت عاجزة امام هذه الازمات .

(٣) ألجيش اليوغسلافى يعد الجيش هو المؤسسة القوية الوحيدة الباقية من تراث تيتو فهمى ماتزال يحتفظ بوحدتها وقوتها برغم الازمات الحالية يتمتع صفوف القوات المسلحة بدرجة عالية من الانسجام والوحدة واكتسبتها من تجربة الحرب تحت زعامة الزعيم الراحل . لتوحيد وانجاز البناء الفيدرالى اليوغسلافى لذلك ينظر الجميع اليها حاليا كرصيد احتياطى يمكن اللجوء اليه لتهدئة الاوضاع الداخلية حال تفاقمها الى درجة تهدد استقرار ووحدة البلاد . وقد اعلن الأميرال برانكو مامولا وزير الدفاع اليوغسلافى فى أواخر اكتوبر الماضى فى بيان شديد اللهجة أتهم فيه رابطة الشيوعيين اليوغسلاف بفقدان السيطرة على الموقف السياسى والاقتصادى مما يطرح مشكلات خطيرة تهدد أمن الدولة ونظامها الاشتراكى ، كما اتهم الرابطة بالعجز عن اداء دورها فى أقليم كوروفو . اكد ان المشكلات الحالية أصبحت تعوق قدرة الحزب الشيوعى ويعكس ذلك مدى الاستياء داخل الجيش ازاء الانقسامات الحادة داخل الرابطة والفشل الذريع من مواجهة المشكلات الاقتصادية وتزايد حالات الفساد والاختلاس وتفاقم الصراع الطائفى وقد فسر المراقبون هذه التصريحات بأنها تعد تحذيرا يجب الانتباه اليه واشارة صريحة الى ان الجيش لن يصمت او يقف مكتوف اليدين طويلا امام انهيار الاوضاع الداخلية ما لم يجد الحزب حلا لها . الا ان الجنرال مامولا عاد مرة اخرى وصرح بان الجيش لن يستخدم فى انهاء اى عصيان مدنى أو ازمات داخلية ، لكنه لن يستطيع أحد ان يستبعده (اى الجيش) من ساحة العمل السياسى بالتالى يبقى الباب مفتوحا امام الجيش اليوغسلافى ليقرر طبقا للظروف والمعطيات القائمة ما اذا كان سيستمر على الساحة كصمام امنى تجاه التدخلات الخارجية ام انه سيضطلع بأدوار اخرى اكثر اهمية وحساسية لاستقرار الاوضاع الراهنة .

بعد استعراض الازمة اليوغسلافية واعراضها

وأبعادها لا يمكن ان يكون هناك شك فى ان
(١) الصراع الطائفى هو المحرك الاول والاساسى للاوضاع وان الازمة الاقتصادية اسهمت فقط فى زيادة الاحساس بعدم الرضا الناتج عن تفاوت امكانيات القوميات المختلفة . وقلق هذه القوميات من تزايد نفوذ الصرب بمعنى آخر ان العوامل المسببة للصراع الطائفى هى جوهر ومضمون الازمة ولذلك فأن اية مقترحات او خطط للخروج من الوضع الحالى يجب ان تتركز حول حل نزع فتيل هذه الصراعات .

(٢) ان يوغسلافيا ما كانت لتشهد هذه التطورات لولا اختفاء الزعيم القوى القادر على صهر جميع القوميات والقضاء على كافة المطالب العنصرية وابطال مفعول جميع محفزات النزاع الطائفى .

وفى اطار هاتين الملحوظتين تصبح السيناريوهات المطروحة للتداعيات المستقبلية محصورة بين :

(١) اجراء اصلاح دستورى شامل يسمح للدولة بمزيد من السيطرة المركزية والحد من سلطات الجمهوريات وسيطرتها على مرافق ومشروعات الدولة وذلك لتحقيق درجة عالية من الوحدة والانصهار فى بوتقة الدولة .

وقد يواجه هذا السيناريو مزيدا من العنف والحدة من جانب القوميات اليوغسلافية . ولكنه يبقى احد الحلول المطروحة للانقاذ

(٢) السعى الدؤوب الى الخروج من الأزمة الاقتصادية مع الاهتمام بأعادة توزيع حصص المشروعات الاقتصادية بما يتناسب مع امكانيات وموارد كل جمهورية . وذلك كحل جزئى يمكن ان يسهم فى تحقيق حدة الازمة

(٣) بزوز زعيم يخلف تيتو ويستمر تراثة التاريخى فى فرض النظام واعادة الهدوء الى اركان الدولة . ويرشح بعض المراقبين الزعيم الصربى « سلوبودان » ميلو سيفتش للقيام بهذا الدور ولكن ينقصه تأييد بقية القوميات التى تخشى طموحاته الزائدة وتحارب سعيه الى مد النفوذ الصربى لبقية الدولة

((٤) اخيرا يبقى السيناريو التقليدى فى مثل هذه الحالات . وهو تدخل « العسكر » مستغلين الظروف القائمة للامساك بزمام الامور وقد يرى البعض ان المؤسسة العسكرية هى المرشح الوحيد فى المستقبل اذا ما استمرت الاوضاع فى التدهور نظرا لانها بطبيعتها تتمتع بانضباط حديدى من ناحية وتتميز باختفاء النعرات الطائفية بين صفوفها من ناحية اخرى مما يجعلها وجها مقبولا لدى القوميات اليوغسلافية فى حالة الحاجة اليه .□



القــوة النـووية البريطانيـــة

أحمد إبراهيم محمود

مع حلول عام ١٩٧٩ ، بدأت الساحة السياسية البريطانية تشهد تصدعا متزايدا فى الاجماع القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الحزبين الرئيسيين (المحافظون والعمال) حول السياسة الدفاعية بوجه عام والنووية بوجه خاص ، وكانت البواعث الأساسية الكامنة وراء هذا التصدع تتمثل فى تنامى الاتجاهات الراديكالية داخل حزب العمال وفوز حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر فى إنتخابات عام ١٩٧٩ . وتأتى أهمية هذا الانقسام حيث انه يطرح انعكاسات بالغة الاهمية على إمكانية بقاء بريطانيا كدولة نووية ، إلى جانب إنه يحدث فى وقت يتسم بعدم الثقة فى الردع النووى فى أوربا .. مما يثير المخاوف من أن يؤدى تصاعد المشاعر المعادية للتسلح النووى فى بريطانيا الى تقوية اتجاهات مماثلة فى القارة الأوربية وبالذات فى ألمانيا الغربية والأراضى الواطئة .

ويهتم هذا التحليل ومحتوياته بدراسة مستقبل البرنامج النووى البريطانى من خلال استعراض خلفياته التاريخية ومحتوياته والمتغيرات المؤثرة عليه . ومن ثم يتم التركيز فى القسم الأول من هذا التحليل على الجذور التاريخية للبرنامج النووى البريطانى وتطوره خلال الاربعة عقود الماضية ، ثم نركز على محتويات الترسانة النووية البريطانية فى القسم الثانى ، وأخيرا نتعرض لمستقبل القوة النووية البريطانية فى ضوء الانقسامات القائمة بين الأحزاب البريطانية فى هذا الصدد ، بالاضافة إلى الانعكاسات التى تطرحها التطورات الدولية على البرنامج النووى البريطانى .

اولا : الخلفية التاريخية للقوة النووية البريطانية :

نظرت الحكومات البريطانية المتعاقبة الى دور السلاح النووى منذ بدء التفكير فى إنتاجه وطوال فترات تطوره من منطلق سياسى أكثر منه عسكرى ، حيث تمحور الاهتمام بصورة مستمرة حول فكرة أن بريطانيا تحتاج الى امتلاك القوة النووية حتى يمكنها استعادة هيبتها ومكانتها كقوة عالمية من الطراز الاول ولتوفير الحماية ضد الابتزاز والتهديد النووى وتقديم مساهمة متميزة فى الدفاع عن التحالف الغربى ، وذلك إلى جانب توفير عنصر للطمأنينة ضد الخشية من الا تستخدم الولايات المتحدة أسلحتها النووية للدفاع عن بريطانيا مالم تكن هناك مشاركة فى المصالح .. مما يعنى أن التصورات البريطانية لدور القوة النووية كانت تعكس فى مضمونها مجمل الظروف الموضوعية التى تمر بها بريطانيا على الصعيد الخارجى خاصة فيما يتعلق بسعيها الى تعويض فقدانها لامبراطوريتها فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ومحاولة البحث عن دور قيادى جديد فى القارة الأوربية من خلال ملكية هذه الاسلحة .

وقد بدأت الجهود البريطانية الرامية الى امتلاك السلاح النووى منذ عام ١٩٤٠ حينما كانت بريطانيا تواجه موقفا صعبا أمام الهجمات الألمانية ، ففى ابريل من ذلك العام تشكلت لجنة وزارية عرفت باسم (لجنة مايد) Maud Committe لدراسة مدى قدرة العلماء البريطانيين على انتاج قنبلة اليورانيوم ، ومدى استطاعة بريطانيا وحلفائها تحقيق ذلك قبل المانيا . وقد اوضحت اللجنة فى تقريرها ـ الذى فرغت منه عام ١٩٤١ ـ بضرورة استمرار البحوث فى هذا المضمار . واعطائها اولوية قصوى نظرا لاهمية الموضوع والمزايا التى يوفرها ، إلى جانب التوقعات الوظيفية والرمزية للقنبلة النووية والتى من شأنها الابقاء على مكانة بريطانيا كقوة عظمى فى النظام الدولى الجديد لعالم مابعد الحرب .

وفى منتصف عام ١٩٤٢ أصبح من الواضح تماما أن الامريكيين قد تفوقوا على البريطانيين فى ميدان تطوير التكنولوجيا النووية . ومن ثم أصبح الاشتراك مع الولايات المتحدة يمثل الوسيلة الوحيدة أمام بريطانيا لتحقيق مطامحها وأغراضها . ولذلك تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين بريطانيا والولايات المتحدة فى هايد بارك عام ١٩٤٢ Hyde park agreement وفى كويبك عام ١٩٤٣ Quebec agreement of 1943 on Anglo — American Collaboration in Atom bomb research and development والتى نصت موادها على اقامة تبادل كامل للمعلومات والأفكار الخاصة بمشروع صنع القنبلة النووية لاسيما فى مجال التطوير والبحث العلمى وتصميم وتشييد وإدارة المحطات النووية . وقد تركت هذه الاتفاقيات إنطباعا لدى رئيس الوزراء ونستون تشرشل بأن هذه المشاركة الانجلو-

امريكية سوف تستمر حتى مابعد انتهاء الحرب .
غير أن ماحدث فى نهاية الحرب كان على العكس تماما ، فقد نظرت الولايات المتحدة الى مصالحها آنذاك من منظور مختلف ، كما أن (الدبلوماسية) النووية خضعت للسياسات التشريعية الأمريكية ، الى جانب أن الروابط الانجلو ـ امريكية نفسها تعرضت لمناقشات حادة فى الكونجرس الأمريكى . وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٥ قرر الرئيس هارى ترومان فى خطاب يوم البحرية توضيح الموقف الأمريكى لفترة مابعد الحرب حيث قال : « اننى أؤكد مرة ثانية ـ كما أكدت من قبل ـ أن هذا النقاش (حول التبادل الحر للمعلومات العلمية الأساسية) لن يتطرق إلى عملية تصنيع القنبلة النووية او الى اية أدوات أو وسائل أخرى متعلقة بالحرب .. إننا ننظر إلى ما فى ايدينا من هذه القوة التدميرية الجديدة على أنه أمانة مقدسة » .

والواقع أن بواعث هذا الموقف الأمريكى الجديد لم تكن ترجع إلى « الأمانة المقدسة » بقدر ماكانت تعود إلى حقائق الموقف الدولى لفترة مابعد الحرب والذى كانت الولايات المتحدة تنفرد فيه بملكية القنبلة النووية ، بالاضافة إلى أنها كانت قد قطعت شوطا طويلا فى ذلك الحين فى ميدان تطوير الأسلحة النووية والمفاعلات ذات الاستخدامات العسكرية بفضل مواردها وإمكاناتها الهائلة ، بل وإتخذت ايضا عدة خطوات فى سبيل تصنيع القنبلة الهيدروجينية .. ومن ثم كان إستمرار العمل بالاتفاقات التى أبرمت لحرب فى ظل هذه الظروف الجديدة يعنى أن تعطى الولايات المتحدة كل مالديها بدون أدنى مقابل .
وكان المفهوم من مجمل هذه التطورات أن الولايات المتحدة قد نفضت عن كاهلها أية التزامات بالمشاركة فى معرفة كيفية تصنيع القنبلة النووية لفترة مابعد الحرب بأية صورة من الصور . وقد أدى الموقف الأمريكى الجديد إلى إحساس البريطانيين بأنهم يواجهون تحديا للكرامة والكبرياء الوطنى أكثر من أى شىء آخر . وأصبح على بريطانيا أما أن تتخلى عن مكانتها كقوة عظمى ، أو أن تقوم بإتخاذ خطوات لتصنيع القنبلة النووية بالاعتماد على نفسها ومهما كانت الظروف . ولهذا قررت الحكومة البريطانية اعطاء أولوية قصوى لمشروع تصنيع القنبلة خاصة بعد اقرار الكونجرس الأمريكى للائحة الطاقة النووية لعام ١٩٤٦ والمعروفة بـ (لائحة مكماهون) Atomic Energy Act of 1946 (Mcmahon Act) والتى نصت على فرض حظر كامل على تبادل أسرار الطاقة النووية ، مما أدى الى توقف تدفق المعلومات الى بريطانيا منذ الأيام الأولى لعام ١٩٤٧ .
بعد هذا التاريخ بأيام قليلة ، قامت الحكومة البريطانية (العمالية) المصغرة برئاسة كليمنت اتلى باتخاذ قرار تصنيع القنبلة النووية البريطانية بصورة سرية وبدون إجراء مناقشة داخل مجلس الوزراء الموسع وبدون مناقشة علنية مسبقة حول الجوانب السياسية والاقتصادية والأخلاقية المتعلقة بهذا القرار .. وفيما بعد لم تؤثر التغيرات الوزارية على الجهود البريطانية فى هذا الميدان حيث حظيت السياسة النووية بدرجة عالية من الاجماع بين الحزبين الرئيسيين .

وفى الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٢ فجرت بريطانيا قنبلتها النووية الأولى فى اختبار سرى تم اجراؤه فى جزر مونتى بيلو الواقعة شمال غرب استراليا .. وأدى هذا الحدث إلى اثارة ردود فعل قوية فى عواصم العالم كان أبرزها ظهور إتجاه فى الولايات المتحدة نحو إدخال تعديلات هامة على لائحة مكماهون بحيث تسمح بتبادل المعلومات الخاصة بالطاقة النووية ليس فقط بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وإنما بينها وبين كل حكومات الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى . وعلى الجانب البريطانى ظهرت اتجاهات مماثلة ايضا . فقد أعلن المستر ونستون تشرشل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ عن اعتقاده ، بأن « هذا التطور سوف يؤدى الى تبادل المعلومات مع الأمريكيين بشكل اكبر بكثير مما كان قائما فى السنوات القليلة الماضية » .

وبعد مرور حوالى تسع سنوات على إقرار لائحة مكماهون ، كانت الظروف قد تغيرت تماما . فقد استطاعت بريطانيا أن تمتلك سلاحها النووى من خلال الجهود الذاتية ، علاوة على انهو تمكنت من إحراز تقدم ـ حتى على الولايات المتحدة ـ فى ميدان تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية فى مختلف الميادين لاسيما فى مجال توليد الطاقة الكهربائية حتى أنها أعلنت فى ١٥ فبراير ١٩٥٥ عن برنامج واسع النطاق مدته ١٠ سنوات لاقامة ١٢ محطة للطاقة النووية بتكلفة تصل إلى حوالى ٣٠٠ مليون جنيه إسترلينى ، كما اعلنت الحكومة البريطانية فى نفس الفترة انها ترى أنه من واجبها أن تقوم بإنتاج وتطوير الأسلحة الهيدروجينية خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تسير نحو الانتاج الواسع النطاق لهذه الأسلحة ، وبعد أن بدا من الواضح ايضا أن الاتحاد السوفيتى بدوره يتبع سياسة مماثلة .
ونتيجة لكل هذه التطورات ، ورغبة فى توحيد وتنسيق الجهود ، أعلن الرئيس ايزنهاور فى ٢٠ يونية ١٩٥٥ أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد وقعتا قبل خمسة أيام على اتفاقيتين للتعاون فى ميدان الاستخدامات المدنية والعسكرية للطاقة النووية . وأشار فى خطاب ارسله الى السناتور كلينتون اندرسون رئيس اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية أن هذه الاتفاقية سوف تتيح للولايات المتحدة أن تتبادل مع بريطانيا معلومات تعتبر ضرورية لأغراض تطوير خطط الدفاع وتدريب الافراد على أساليب الدفاع ضد الهجمات النووية ، بالاضافة إلى إتاحة قدرات الأعداء المحتملين فى مجال استخدام الأسلحة النووية .

وفى ١٤ يونية ١٩٥٦ قام الجانبان الأمريكى والبريطانى بالتوقيع على اتفاقية من شأنها توسيع نطاق العمل بالاتفاقية السابقة من خلال قيام بريطانيا بارسال كميات من اليورانيوم المستنفذ depleted Uranum الى الولايات المتحدة لاعادة معاملته وتحويله الى وقود ذرى صالح للاستخدام ، فى مقابل قيام الولايات المتحدة بتقديم كميات مماثلة من اليورانيوم المخصب enriched Uranum الى بريطانيا ، الى جانب تبادل المعلومات الخاصة بالمفاعلات النووية ذات الاستخدامات العسكرية وأجهزة الدفع النووية الخاصة بالسفن الحربية . وقد أعلن فى كل من الصحافة الأمريكية والبريطانية أن المملكة المتحدة سوف تستفيد بمقتضى هذه الاتفاقية من الخبرة الأمريكية فى بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية . كما أشير ايضا الى ان الولايات المتحدة تتوقع فى المقابل أن تستفيد من خبرة المملكة المتحدة فى ميدان استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء وفى المجالات الأخرى .
من ناحية أخرى كان البرنامج النووى البريطانى يسير فى تقدم مذهل ، ففى ٢٧ فبراير ١٩٥٧ أعلنت شركة فيكرز للهندسة النووية أنها تعمل منذ عام فى مشروع لبناء غواصة بريطانية تعمل بالطاقة النووية ، وأن المشروع يسير فى تقدم مطرد ، وقد أطلق على هذه الغواصة اسم (دريدنوت) . Dreadnought كما قامت بريطانيا فى ١٥ مايو من نفس العام بتفجير قنبلتها الهيدروجينية الأولى فى جزيرة كريسماس بالمحيط الهادى فى أول تجربتى ضمن سلسلة من التجارب النووية ، وقد ألقيت القنبلة من الجو بواسطة قاذفة نفاثة من طراز فاليانت Valiant من على ارتفاع شاهق .
وبالرغم من أن التعاون الانجلو ـ امريكى كان يتم بمعدلات طيبة حتى ذلك الحين ، الا أن التطور الأكثر أهمية قد حدث خلال زيارة هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى المحافظ للولايات المتحدة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٧ حيث نص الاعلان المشترك الذى صدر فى ختام الزيارة على أن يطلب الرئيس الأمريكى من الكونجرس أن يقوم بتعديل لائحة مكماهون حتى تسمح بالتعاون الوثيق والمثمر بين

العلماء والمهندسين التابعين لبريطانيا والولايات المتحدة وباقى الدول الحليفة .

وتطبيقا لهذا الاعلان المشترك ، أرسل ايزنهاور مذكرة إلى الكونجرس تتضمن ذلك الطلب . وقد أعرب اعضاء اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية عن ترحيبهم بالطلب ، كما صرح المستر هارولد فانس نائب رئيس اللجنة وقتذاك بأن الوقت قد حان لتحقيق معدل اكبر من التعاون مع الحلفاء فى ميدان الطاقة النووية واستخداماتها العسكرية وذلك لضمان توفير تدريب وتخطيط على اعلى مستوى فى مجال استخدام السلاح النووى ومواكبة التقدم الذى استطاع السوفييت التوصل اليه . وأضاف بانه أصبح من الضرورى أيضا أن يتم تزويد حلفاء معينين تحت شروط معينة بمواد نووية وباجزاء غير موية من الأسلحة النووية وبمعدلات خاصة بالمفاعلات .

وقد اقر كل مجلس من مجلسى الكونجرس تعديلا من جانبه يختلف بدرجة طفيفة عن الآخر ، وإن كانت فى مجملها تسمح للادارة بامداد الدولة الحليفة التى استطاعت بالفعل تحقيق تقدم جوهرى فى ميدان تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية ، بتصميمات الأسلحة النووية وبالمواد الانشطارية اللازمة لصنعها وباجزاء غير نووية من الأسلحة النووية . أما بالنسبة للدول الحليفة الأخرى فيجرى تزويدها بالمعلومات التفصيلية عن حجم وتأثيرات الأسلحة النووية والتطبيقات العسكرية للطاقة النووية . وقد قامت اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية بتقديم صيغة وسط بين التعديلين تم إقرارها من قبل مجلسى الكونجرس فى أواخر يونية ١٩٥٨ .

وبمقتضى هذا التعديل أرسل الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس فى ٢٣ يوليو اتفاقية جديدة للطاقة النووية ابرمت مع بريطانيا فى نفس اليوم بناء على التشريع الجديد ، ونصت على توريد المعدات والمواد النووية الى بريطانيا بما فى ذلك محطة للدفع خاصة بالغواصات النووية وتبادل المعلومات الخاصة بتصميمها وتصنيعها وتشغيلها وبيع اليورانيوم اللازم لها . كما نصت على تبادل المعلومات الخاصة بتطوير خطط الدفاع وتدريب الأفراد على عمليات الدفاع ضد الأسلحة النووية وتقييم قدرات الأعداء المحتملين نوويا وتطوير أنظمة الايصال .. وغيرها . وقد بدأ سريان العمل بهذه الاتفاقية فى ٤ اغسطس ١٩٥٨ لمدة خمس سنوات .

وفى ظل هذه الاتفاقية تمكنت بريطانيا من تدشين أول غواصة نووية بريطانية (دريدنوت) فى عام ١٩٦٠ بعد تزويدها بمحطة الدفع النووى الأمريكية وبمعدات وآلات اخرى تم بسببها اعادة تصميم الغواصة لتتلاءم معها .

وفى الوقت نفسه ، عملت المملكة المتحدة من جانبها على تطوير أنظمة الايصال الجوية Air-Delivery Systems الخاصة بها ، حيث عملت فى نهاية الخمسينات على بناء المزيد من القاذفات المتوسطة من طرازى فولكان وفاليانت Vulcan, Valiant لتضاف الى اسطول القاذفات المتوسطة من طراز ـ ف V-Class bombers التى كانت موجودة بالفعل فى الخدمة العاملة ، كما اعلنت فى نفس الفترة عن برنامج طموح لبناء الصواريخ الباليستيكية ارض ـ أرض من طراز (بلوستريك) Blue streak البريطانية التصميم ، الى جانب الصاروخ (تور) thor الذى دخل الخدمة العاملة عام ١٩٦٠ .

وقد عادت الحكومة البريطانية وأعلنت وقف العمل فى برنامج الصاروخ بلوستريك فى ١٣ ابريل ١٩٦٠ ، كما أعلنت ايضا عن سحب الصاروخ تور من الخدمة ، وذلك على أثر تبنيها سياسة دفاعية جديدة تضمنت التحول من الاعتماد على الأسلحة المنصوبة على قواعد أرضية (والتى يصعب حمايتها ضد هجوم مفاجىء) الى الاعتماد على صواريخ نووية باليستيكية تطلق من الطائرات . وبمقتضى هذا التحول ، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا فى اتخاذ ترتيبات للتعاون فى تطوير الصاروخ الأمريكى (سكاى بولت) Sky Polt الذى يطلق من الجو ، وقد جاء ذلك فى اطار صفقة متكاملة وافقت بريطانيا فيها على السماح للولايات المتحدة باقامة قاعدة لغواصاتها النووية التى تحمل صواريخ بولاريس Polaris فى هولى لوك باسكتلنده .

وبعد فشل التجارب الخمس التى اجريت لاطلاق الصاروخ سكاى بولت ، وتزايد النفقات التى تتطلبها عملية تطويره ، اضطرت الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٦٢ الى الاعلان عن الغاء برنامج الصاروخ . وكانت الحكومة الأمريكية فى ظل هذا الوضع مضطرة الى تقديم البديل للملكة المتحدة . وبالفعل تم الاتفاق خلال المناقشات التى اجريت بين جون كيندى وهارولد ماكيلان فى ناسو بجزر البهاما فى ديسمبر ١٩٦٢ على قيام الولايات المتحدة بتزويد بريطانيا بالصاروخ بولاريس الذى يطلق من الغواصات ، Polaris Sub-marine launched Ballistic Missile (SLBM) وبمقتضى هذا الاتفاق قامت الولايات المتحدة بتصنيع صواريخ بولاريس (ذات رؤوس أقل من مثيلتها الأمريكية) للغواصات البريطانية الى جانب تقديم معدات دعم صالحة لهذه الغواصات ، على أن تقوم بريطانيا من ناحيتها ببناء الغواصات التى سوف تركب عليها هذه الصواريخ ، وتصنيع الرؤوس النووية اللازمة لها .

وبالرغم مما طرحته اتفاقية ناسو من تساؤلات عديدة حول مدى قدرة بريطانيا على الحفاظ على الرادع النووى المستقل ، وحول الفجوة الزمنية التى خلقها قرار الغاء برنامج سكاى بولت فى قوة الردع النووى البريطانى ، الا أنها قد استطاعت فى النهاية الحصول على موافقة البرلمان البريطانى (مع معارضة شديدة من حزب العمال) . وخلال المداولات البرلمانية أكد وزير الدفاع على أن هذا الاتفاق لايعنى الغاء خدمة القاذفات ـ ف من السلاح الجوى الملكى ، والتى كانت تشكل الدعامة الرئيسية حتى ذلك الحين للقوة النووية الاستراتيجية البريطانية .

وقد بدات الغواصات بولاريس فى الأنضمام الى الخدمة العاملة منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٠ . وبمجرد دخول هذه الغواصات الى الخدمة اعلنت وزارة الدفاع أن مسئولية الأسهام البريطانى النووى فى الردع الاستراتيجى الغربى قد انتقلت من قيادة السلاح الجوى الملكى الى قوة الغواصات بولاريس التابعة للبحرية الملكية ، فى حين اسندت الى القاذفات ـ ف مهام تكتيكية الى جانب استخدامها كوسيلة ايصال للمقذوفات التقليدية .

وفى عام ١٩٧٥ أعلنت بريطانيا فى بادرة حسن نية من جانبها عن اعتزامها عدم التحرك نحو بناء جيل جديد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وذلك فى استجابة لاجواء السلام التى شاعت بين الشرق والغرب خلال النصف الأول من السبعينات وعقد خلالها مؤتمر الأمن والتعاون فى اوربا ومحادثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات ومحادثات نزع السلاح واتفاقية سالت ـ ١. وأن كان ذلك بالطبع لم يمنع بريطانيا من التفكير منذ عام ١٩٧٤ فى تحديث الصاروخ بولاريس فى اطار برنامج سرى اطلق عليه أسم (شيفلين) Chevaline وبلغت تكاليفة حوالى مليار جنيه استرلينى واشتمل على اجراء تطوير رئيسى ومعقد فى مقدمة الصاروخ وزيادة تنويع الرؤوس النووية وتغيير أنظمة ادارة النيران . وبالرغم من أن هذه التحسينات لم تؤد الى تحويل الصاروخ بولاريس الى مركبة حاملة للرؤوس المتعددة المستقلة MIRV ، الا أنها أدت الى زيادة قدرات الصاروخ على المناورة واختراق النظام الدفاعى الباليستيكى المضاد للخصم ABM System، وقد بدأ الصاروخ المعدل بالفعل فى دخول الخدمة العاملة خلال النصف الأول من الثمانينات .

وخلال عام ١٩٨١ خلصت الحكومة البريطانية الى أن الخيار الأفضل والأكثر فاعلية الذى يمكنه أن يحل محل الصاروخ بولاريس

فى منتصف التسعينات يتمثل فى النظام الصاروخى الباليستيكى الأمريكى ذى الرؤوس المتعددة المستقلة (ترايدنت) Trident Mirv الذى يطلق من الغواصات . وقد تمت الموافقة على قرار الحكومة بشراء هذا الصاروخ من قبل مجلس العموم فى ٢٩ مارس ١٩٨٢ بالرغم من احتجاج المعارضة العمالية بشدة على هذا الاجراء بحجة انه يشكل اضافة جديدة الى تعقيدات سباق التسلح النووى ويقوض روح اتفاقية حظر الانتشار النووى المبرمة عام ١٩٦٨ ويعرقل مفاوضات نزع التسلح التى كانت تجرى وقتذاك فى جنيف .

اما بالنسبة لعقيدة استخدام الأسلحة النووية ، فقد ظهرت ملامحها الرئيسية منذ النصف الثانى من الخمسينات حين ادركت بريطانيا أن الحماية ضد الأسلحة النووية تعد أمرا مستحيلا ، ولذلك ركزت على اتباع عقيدة « الردع من خلال التهديد بالانتقام النووى الجسيم » «Deterence through threat of Massive Retaliation» ولقد ظلت هذه الاستراتيجية غامضة فى بعض جوانبها حتى على البريطانيين انفسهم ، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى تغليب المنظور السياسى على المنظور العسكرى الى جانب أن التخطيط العسكرى نفسه كان يركز على منع الحرب أكثر من الاستعداد لها . وكانت وجهة النظر البريطانية تقوم فى مجملها على أن امتلاك السلاح النووى سوف يشكل رادعا ضد الحرب ، وأن معرفة الخصم أن عدوانه سوف يواجه بالانتقام النووى الجسيم يمثل اكثر الضمانات تأكيدا على ان مثل هذه العدوان لن يحدث اصلا ، ثم أن القوة النووية الهجومية المضادة تعتبر ـ من ناحية أخرى ـ الدفاع الأكثر فاعلية ضد الاعتداء اذا وقع بالفعل » وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية لاتحدد على وجه الدقة ما الذى سوف يحدث اذا فشل الردع ، وضد اى نوع من أنواع الأعتداء سوف تستخدم الأسلحة النووية ، الا أن المنطق الداخلى الذى استندت عليه كان ـ كما فسره ونستون تشرشل فى خطابه أمام مجلس العموم فى أول مارس ١٩٥٥ ـ بأنه يقوم على أن السلاح النووى يلبى الحاجة الى ردع العدو المحتمل (الاتحاد السوفيتى) من خلال وضع اساس متكافىء للردع يحقق التساوى بين معدلات التعرض للخطر لكل من الاتحاد السوفيتى من ناحية والجزر البريطانية واوربا الغربية من ناحية أخرى ، وأن الأسلحة النووية ـ خاصة القنبلة الهيدروجينية ـ تجعل من الكثافة السكانية العالية والمساحة الشاسعة التى يتمتع بها الاتحاد السوفيتى غير ذات قيمة نظرا لما تتميز به هذه الأسلحة من قدرة فائقة على نشر الدمار لمساحات مترامية الأطراف .

بعد هذا الاستعراض التاريخى ، فان السؤال المطروح هو : هل استطاعت بريطانيا بالفعل تحقيق الأهداف المرجوة من وراء امتلاك السلاح النووى ؟ لقد ركزت الادبيات العسكرية البريطانية فى كثير من الاحيان على أن القدرات النووية هى التى اتاحت لبريطانيا مكانة متميزة فى الساحة الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بالرغم من فقدانها لامبراطوريتها الشاسعة ، وأن هذه القدرات هى التى ساعدتها على ممارسة النفوذ والتأثير السياسى وتقديم مساهمة متميزة فى صيانة الأمن الأوربى على نحو لم يكن هناك عضو اخر فى الناتو يستطيع أن يحل محل بريطانيا فى تقديمها .

والواقع انه اذا كانت لبريطانيا مكانة متميزة فى الساحة الدولية ، فان القوة النووية لم تكن العامل الرئيسى فى تحقيق هذه المكانة ، وانما تعود بالدرجة الأولى الى منظومة متكاملة من الادوات والأساليب اعتمدت عليها السياسة الخارجية البريطانية فى فترة ما بعد الحرب ، وكانت ابرز مرتكزاتها : رابطة الصداقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واقامة علاقات سياسية واقتصادية ذات طابع خاص مع دول اوربا بصفة عامة وغرب اوربا بصفة خاصة ، الى جانب وجود حوالى اربعين دولة فى جميع قارات العالم تربط سياساتها الخارجية الى حد ما بالسياسة البريطانية فى نطاق دائرة الكومنولث . أما المساهمة النووية البريطانية فى الأمن الأوربى ، فهى وأن كانت فريدة حقا فى نوعها من حيث الشكل بين الحلفاء الأوربيين داخل الناتو ، الا أنها تفتقر الى القيمة من حيث المضمون ، فالقوة النووية البريطانية لا تضيف شيئا الى التوازن الاستراتيجى الكلى بين القوتين الأعظم ، اضف الى ذلك أن هذه القوة تفتقر الى امكانيات الاستخدام المستقل من ناحية انها لاتتيح الا القيام بهجميات مضادة على أكثر تقدير .. لذلك فان القيمة الحقيقية للقوة النووية البريطانية تكمن فقط فى قدرتها على حماية بريطانيا من التعرض للابتزاز النووى فى أوقات الأزمات ، وفى توفير الضمان الذى يتيح الى حد ما الحفاظ على المصالح الحيوية البريطانية فى حالة الصراعات التى قد يكون للولايات المتحدة فيها ترتيب مختلف لأولويات اختيار الأهداف عن مثيلتها البريطانية .

ثانيا : محتويات الترسانة النووية البريطانية :

مازالت سياسة التسلح النووى البريطانى تسير وفق نفس الخطوط التى حددتها السياسة المعلنة منذ فبراير ١٩٦٠ والتى تضمنت التحول من الاعتماد على الأسلحة النووية المنصوبة على قواعد ارضية الى الأعتماد على صواريخ نووية باليستيكية تطلق من الغواصات أو الطائرات ، وهى السياسة التى تبنتها حكومة هارولد ماكيلان من جراء الرغبة فى تفادى أوجه القصور التى تتسم بها الصواريخ الباليستيكية متوسطة المدى خاصة ازدياد معدلات تعرضها للتدمير فى الضربة الأولى قبل اطلاقها لامكانية تحديد مواقعها سلفا فى حالة تشوب حرب نووية شاملة وضيق فترة الانذار المتاحة أمامها . وعلى الرغم من أن هذه السياسة جاءت انعكاسا لضرورات موضوعية من وجهة النظر البريطانية ، الا أنها أدت الى افتقار الترسانة النووية البريطانية نسبيا الى التنوع والتعدد المطلوب فى وسائل ايصال الرؤوس النووية والذى عادة ما ينظر اليه على أنه احداهم العوامل التى من شأنها اضفاء المصداقية على قوة الردع النووى .

وفى الوقت الراهن تشير بعض المصادر الى أن اجمالى عدد الرؤوس النووية البريطانية لا يقل عن ١٨٥ راسا نوويا ، تشتمل على ٨٠ قنبلة من طراز WE-177 و ٢٥ قنبلة اعماق نووية ، و ٨٠ راس تشيفلين A3-TK.

١ . الغواصات النووية :

تمثل الغواصات النووية مركز الثقل الرئيسى فى القوة النووية البريطانية حيث تمتلك بريطانيا فى الوقت الراهن اربع غواصات نووية من طراز بولاريس دخلت الخدمة خلال عامى ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ بمقتضى اتفاقية ناسو الانجلو ـ امريكية سالفتى الذكر . وتحمل الغواصة الواحدة ١٦ صاروخا من طراز بولاريس ١ ـ ٣ مزودا بثلاث رؤوس نووية ، ويصل مدى الصاروخ الى ٤٦٠٠ كيلو مترا وتبلغ طاقته التدميرية ٢٠٠ كيلو طن ومنذ دخول هذه الغواصات الى الخدمة تقوم اثنتان منها بدوريات طوال العام بصورة تبادلية بحيث توجد غواصتين فى الأعماق بصفة دائمة .

وفيما بين عامى ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ بدأت الصواريخ الباليستيكية الجديدة بولاريس A3-tk تحل محل الصواريخ القديمة من طراز A3، وتتميز الصواريخ الجديدة بالزيادة فى مدى الرمى وفى القدرة على اختراق النظام الدفاعى الباليستيكى السوفيتى ، وان كانت أقل فى عدد الرؤوس وفى قوتها التدميرية . كما بدأت البحرية الملكية منذ عام ١٩٨٦ فى تصنيع محركات جديدة من طراز A-3R للصواريخ بولاديس فى اطار برنامج شامل بلغت تكاليفة الاجمالية حوالى ٤٣٧ مليون جنيه استرلينى وذلك نظرا لتقادم المحركات الأصلية التى صنعت ما بين عامى ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ، وأصبح من الضرورى

استبدالها بمحركات جديدة لتمكين الصاروخ بولاريس من البقاء فى الخدمة العاملة حتى منتصف التسعينات .

وابتداء من عام ١٩٨١ بدأت بريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة فى العمل على بناء اربع غواصات نووية جديدة من طراز ترايدنت لتحل محل الغواصات بولاريس بدءا من منتصف التسعينات على أن تكتمل قوتها مع نهاية القرن ـ وتقوم بريطانيا فى اطار هذا التعاون بشراء الصواريخ ترايدنت من الولايات المتحدة وفقا لنفس بنود اتفاقية بيع صواريخ بولاديس التى ابرمت عام ١٩٦٢ بين الجانبين .

وسوف تزود هذه الغواصات بصواريخ Trident II-D5التى تتميز بأنها ذات رؤوس نووية متعددة مستقلة وفردية التوجية MIRVS، ويصل مدى الصاروخ الى ١٢ الف كيلو مترا ، وسوف تحمل كل غواصة حوالى ١٦ ماسورة لاطلاق الصواريخ ، ومن المعتقد أن كل صاروخ سوف يحمل حوالى ثمان رؤوس نووية على الاكثر ، وتصل الطاقة التدميرية لكل رأس على حدة الى حوالى ١٠٠ كيلو طن .

وتتصف هذه الغواصات بانها اهدا وأسرع ، ومدى منطقة عملياتها أوسع من غيرها . وسوف تزود بنظام للدفع النووى من طراز PWR-2 وقد وقعت الحكومة البريطانية بالفعل عقدا فى ابريل ١٩٨٧ مع شركة فيكرز لبناء أول غواصة من هذا الطراز . ويعتقد أن تكون بريطانيا قد بدأت منذ عام ١٩٨٦ فى انتاج الرؤوس الحربية اللازمة وسوف تستغرق ما بين ٨ ـ ١٠ أعوام فى صنعها . اما المواد الانشطارية اللازمة لهذه الصواريخ فسوف تؤخذ من رؤوس الصواريخ بولاديس حين يتم سحبها من الخدمة ويتم احلالها فى الصواريخ الجديدة .

وبالرغم من أن الغواصات والرؤوس الحربية سوف تصمم وتصنع اساسا فى بريطانيا ، الا أن العديد من المكونات الأخرى سوف تقوم الولايات المتحدة بتقديمها بما فى ذلك : الصواريخ Trident II-D5ومواسير الأطلاق ، وجميع مكونات الصواريخ ، وانظمة ادارة النيران ، والانظمة الملاحية الفرعية ، وبيانات التوجيه والتصويب اللازمة للصواريخ .. وفى الوقت الراهن يقوم الجانبان الامريكى والبريطانى بتنفيذ برنامج واسع النطاق للتعاون والتنسيق فى ميدان تصنيع وتطوير هذه الغواصات .

وسوف يؤدى دخول هذه الغواصات إلى البحرية الملكية إلى زيادة القدرات الهجومية النووية البريطانية وذلك لما تتميز به هذه الغواصات من المقدرة على مهاجمة أية بقعة فى أراضى الخصم بما تحملة من صواريخ نووية باليستيكية ، إضافة إلى ما تتسم به من الحصانة ضد الضربات المجهضة فى حالة نشوب الحرب النووية الشاملة نظرا لقدرتها على الأختفاء تحت الماء ، إلا أنه يعيبها فى المقابل الضعف التقليدى فى خطوط الأتصال بين الغواصات وبين القيادة الرئيسية لاسيما فى ظروف الحرب ، إلى جانب قلة دقة الصواريخ المركبة على الغواصات مقارنة بالصواريخ التى تطلق من الأرض بسبب تعذر تحديد موقع الغواصة على وجه القطع واليقين .

٢ ـ وسائل الأيصال الجوية :

بالاضافة إلى الغواصات النووية ، تمتلك بريطانيا نوعين من الطائرات ذات القدرات النووية ، أولهما القاذفة المقاتلة التكتيكية تورنادوج ر ـ١ التى يستهدف السلاح الجوى الملكى أن يمتلك ٢٢٠ طائرة من هذا الطراز ، وقد وصلت أعداد مادخل منها الخدمة العاملة بالفعل حتى منتصف ١٩٨٧ إلى حوالى ١٩٠ طائرة تنتظم فى تسعة اسراب تكتيكية ، توجد اربعة أسراب منها فى الوقت الراهن منتشرة فى قاعدة بروجن بالمانيا الغربية ، مع التخطيط لزيادة عدد الأسراب المرابطة بالخطوط الأمامية فى المانيا الغربية الى سبعة اسراب .

أما ثانى هذه الطائرات فهى طائرة مكافحة الغواصات بوكانير البالغ عددها ٢٥ طائرة والتى بدأت بريطانيا فى إنتاجها منذ نهاية الخمسينات .. وتستطيع كل طائرة من هذين الطرازين حمل قنبلتين نوويتين من طراز WE- 177 وذلك بالاضافة إلى قوة طائرات الهليكوبتر ذات القدرات النووية والخاصة بأعمال حرب الغواصات والتى تستطيع الواحدة منها حمل قنبلة اعمال نووية ، إلى جانب المقاتلة سى هادبير التى تعمل من فوق ظهر حاملة الطائرات (هيرمس) وبدأت فى دخول الخدمة العاملة فى يونية ١٩٧٩ .

وتعتبر القاذفات المقاتلة Tornado GR- 1 العمود الفقرى فى اسلحة الأيصال الجوية البريطانية ، ويمكن للواحدة منها قصف اهداف داخل الأتحاد السوفيتى إذا ما أقلعت من قواعدها الأمامية فى المانيا الغربية على أن يعاد تزويدها بالوقود من الجو .

وفى الفترة الأخيرة الماضية أعربت مصادر السلاح الجوى الملكى عن اهتمامها بايجاد صواريخ جو ـ أرضى تحل محل القنابل WE- 177 حتى يمكن للطائرات تورنادو إستخدام الصواريخ الجديدة فى أداء مهام القصف النووى من خارج أراضى الخصم حتى تستطيع تفادى مخاطر أختراق اراضية التى تحميها شبكات الدفاع الجوى والفضائى الكثيفة والقوية ، وإن كانت هذه الرغبة لم تدخل بعد إلى خير التنفيذ حيث لم تتخذ حتى الآن أية قرارات بشأن تصميم أو إنتاج الرؤوس الحربية الخاصة بهذا الصاروخ المقترح .

ثالثا: مستقبل القوة النووية البريطانية بين الانقسامات الداخلية والتطورات الدولية: ـ

يمكن القول أن اخطر مشكلة تواجه البرنامج النووى البريطانى فى الوقت الراهن تتمثل فى الانقسام القائم بين الأحزاب البريطانية حول التسلح النووى ، والذى برز بوضوح خلال انتخابات عام ١٩٨٧ حينما أكدت قيادة حزب العمال أنذاك على إلتزامها بفكرة نزع السلاح النووى من جانب واحد والأتجاه إلى الأعتماد على الدفاع التقليدى ، فى الوقت الذى أبدى فية معظم القادة المحافظين تاييدهم للأبقاء على الرادع النووى المستقل وتحديثه ، بينما أنقسم طرفى التحالف (حزب الأحرار والحزب الديمقراطى الأجتماعى) على انفسهم حول هذه القضية .

والواقع أن جذور هذا الأنقسام ترجع إلى أواخر السبعينات عندما أدى الأعلان عن خطط نشر الصواريخ كروز الأمريكية الخاصة بالمسرح الأوربى فى الأراضى البريطانية ، إلى تنشيط حملة حركات نزع التسليح النووى ، كما تزامن هذا الحديث مع تصاعد نفوذ أقصى اليسار داخل حزب العمال بعد هزيمته فى إنتخابات عام ١٩٧٩ ووصول احد اشد المعارضين للتسليح النووى (المستر مايكل فوت) إلى رئاسة الحزب . ثم جاء قرار حكومة المحافظين عام ١٩٨١ بأختيار الصاروخ TridentII- D5 كبديل للصاروخ بولاريس ليزيد المعارضة أشعالا .

ومع أن الهزيمة الساحقة التى تعرض لها حزب العمال فى إنتخابات عام ١٩٨٣ كانت ترجع فى جانب منها الى ضعف البرنامج الدفاعى للحزب وتنبيه لفكرة نزع السلاح النووى من جانب واحد ، إلا أن الجناح اليسارى المتطرف قد نظر إلى الأنقسامات الداخلية فى صفوف العمال بوصفها السبب فى الهزيمة ، ومن ثم كان على الحزب اما أن يعيد النظر فى سياساته الراديكالية أو أن يواصل الأصرار عليها بعزيمة اقوى . وقد إختار الأعضاء البديل الثانى ، وأنتخبوا اليسار الشاب (نيل كينوك) زعيما للحزب ، وجاءت أفكار كينوك المعادية للتسلح النووى لتقدم المزيد من الدعم إلى العناصر الراديكالية فى الحزب .

وفى إنتخابات يونية ١٩٨٧ اتخذ كل حزب من الحزبين الرئيسيين مواقف واضحة وثابتة ازاء هذه القضية ، فقد كان حزب العمال يرى إجراء تخفيضات مكثفة فى التسلح النووى البريطانى حتى يمكن - على الاقل - تخليص ميزانية الدفاع من المشكلات التمويلية التى تعانى منها وتوجية مخصصات أكبر لتصنيع الأسلحة التقليدية ، فى حين كان المحافظون لاينوون فقط الابقاء على القوة النووية لبريطانيا ، وإنما ايضا تدعيمها واضافة المزيد من القدرات الهجومية إليها . وفى إطار هذا الجدل كان موقف العمال يتسم بالضعف وعدم الجاذبية ، لذلك حاولت قيادة حزب العمال الأبتعاد عن مناقشة قضايا الدفاع خلال الحملة الانتخابية وحاولت التركيز على موضوعات أخرى مثل الاختلافات الشخصية بين مارجريت تاتشر ونيل كينوك . غير أنه بالرغم من جهود العمال ، فقد لعبت قضايا الدفاع دورا هاما فى الحملات الأنتخابية لمختلف الأحزاب خاصة المحافظين الذين سعوا إلى إنتهاز الفرصة ودفع جمهور الناخبين إلى الأهتمام بهذا القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العمال إلى الأهتمام بهذه القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العماع غير جديرة بالثقة . وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد على موافقة الناخبين على سياسات الحكومة المحافظة ، خاصة وان إتجاهات الرأى العام البريطانى إزاء الأسلحة النووية كانت دائما فى جانب الابقاء على هذه الأسلحة وإن كانت نسبة الأغلبية التى يحظى بها هذا الاتجاه قد أتسمت بالتذبذب الشديد ، فعلى سبيل المثال أظهر إستطلاع للرأى اجراه معهد جالوب فى اغسطس ١٩٨٦ أن ٤٦ ٪ من الأفراد المشاركين فى الاستطلاع يوافقون على الحفاظ على الأسلحة النووية فى مقابل ٤٤ ٪ يؤيدون التخلص منها ، ثم اسفرت نتائج أستطلاع أخر اجراه نفس المعهد فى نوفمبر ١٩٨٦ عن ان ٦٦ ٪ من المشاركين يوافقون على الحفاظ على للأسلحة النووية فى مقابل ٢٧ ٪ من غير الموافقين .. وبصفة عامة كانت كل الاستطلاعات المجراة خلال الخمس سنوات الماضية تؤكد فى مجملها - بالرغم من التذبذب فى النتائج - على أن أغلبية البريطانيين يؤيدون فكرة الأبقاء على الأسلحة النووية . ومع ذلك فإن تطورات الاحداث تشير الى ان حزب العمال مصر بثبات على غرمه لأزالة الأسلحة النووية فى بريطانيا حيث جدد أعضاء الحزب فى المؤتمر السنوى المنعقد فى أكتوبر ١٩٨٧ إلزامهم بتبنى سياسة دفاعية غير نووية وعلى عزمهم تنفيذ سياسة لنزع التسلح النووى من جانب واحد فى حالة وصول الحزب إلى السلطة .

الواضح إذن من خلال هذه التطورات أن بقاء بريطانيا كدولة نووية قد يكون مرهونا بأستمرار المحافظين فى الحكم ، ولكن مع ذلك فإننا لو أفترضنا على سبيل الجدل ان حزب العمال قد فاز فى إنتخابات عام ١٩٩٢ وقرر فور توليه السلطة المضى فى تعهداته بإتباع سياسة لنزع التسلح النووى وتوجيه الميزانية الدفاعية بالكامل نحو أغراض الدفاع التقليدى ، فانه فى هذه الحالة سوف يجد أن برنامج ترايدنت قد دخل فى مراحله النهائية ، وسيكون إجمالى ماتم إنفاقه أنذاك لايقل عن ثمانية بلايين جنيه إسترلينى (من قيمة البرنامج البالغة عشرة بلايين جنيه) .. أى أن النفقات ستكون قدْ وصلت بالفعل الى معدلات لايمكن معها إلغاء البرنامج من وجهة النظر الاقتصادية .

لماذا سيكون العمل ؟ السيناريو الأول أن يضطر العمال إلى التراجع عن إلتزاماتهم مثلما كان الحال مع حكومة هارولد ويلسون العمالية التى أضطرت بعد إنتخابها عام ١٩٦٤ إلى عدم الوفاء بوعودها الأنتخابية الخاصة بعدم الاستمرار فى شراء الصواريخ بولاريس (التى كانت حكومة هارولد ماكميلان المحافظة قد اتفقت بشأنها مع الولايات المتحدة فى العام السابق) وذلك لأن النفقات كانت أيضا قد بلغت معدلات لايمكن التراجع عنها .. ومما يدعم هذا الاحتمال أن حزب العمال بالرغم من التزامه القوى بفكرة الدفاع غير النووى فى الوقت الراهن ، إلا أنه لم يستطع حتى الآن صياغة برنامج متماسك حول الكيفية التى يمكن لبريطانيا من خلالها أن تدافع عن نفسها بدون أسلحة نووية . أما السيناريو الثانى فيتمثل فى أن تكون العناصر الراديكالية داخل الحزب من القوة بحيث تستطيع أن تدفع بريطانيا فعلا نحو نزع سلاحها النووى مهما كانت التكاليف .

وثمة مشكلة اخرى تواجه البرنامج النووى البريطانى تتعلق بالتطورات الدولية فى ميدان الحد من التسلح الاستراتيجى ، وتتمثل فى تصاعد مخاوف الحكومة البريطانية من ان تتعرض لضغوط امريكية من اجل الغاء مشروع الغواصات ترايدنت فى حالة أتفاق القوتين العظميين على إجراء تخفيضات فى الأسلحة الأستراتيجية ، وقد بدأت هذه المخاوف فى الظهور بشكل واضح بعد توقيع الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى على معاهدة إزالة الصواريخ متوسطة المدى من أوربا خلال قمة واشنطون فى ديسمبر من العام الماضى . ومن المعروف أن بريطانيا - والدول الغربية - ترى أن عملية نزع الأسلحة النووية أو الحد منها يجب أن تكون مرهونة بأستعداد الأتحاد السوفيتى لتخفيض قواته التقليدية وتحييد عناصر أخرى من عناصر تفوقه مثل الحرب الكيماوية .. وفى ظل هذا الوضع فإنه من المعتقد إذا ما إتفقت القوتان العظميان على الحد من التسلح الأستراتيجى وفق صيغة لاتفى بالشروط والمطالب الأوربية الغربية ، فقد يؤخذ ذلك على أنه مؤشر على إتجاه الولايات المتحدة نحو التخلى بعض الشىء عن إلتزامها بالدفاع عن أوربا ، الأمر قد يؤدى ببريطانيا إلى ان تجد نفسها مضطرة الى الموافقة على الافكار الداعية الى إقامة تحالف اكثر قوة وفاعلية بين دول أوربا الغربية لتعتمد على نفسها فى تقوية وسائل الدفاع سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو النووية ، وهى الافكار التى ترفضها بريطانيا حتى الآن بحجة أن وجود كيان عسكرى جديد فى أوربا يمكن ان يؤدى بطريقة غير مباشرة الى تقويض التحالف الغربى . أما فى حالة موافقة الاتحاد السوفيتى على إجراء تخفيضات حقيقية فى قواته التقليدية قبل التفاوض بشأن نزع السلاح النووى من أوربا ، فإن ذلك من شأنة تجريد بريطانيا من الحجج التى تتذرع بها لرفض وضع رادعها النووى على مائدة التفاوض ، كما انه سوف يجعل من فكرة نزع السلاح النووى أكثر قبولا لدى جمهور الناخبين البريطانيين .. مما سيحتم بالتالى على المحافظين أظهار درجة كبيرة من المرونة والتخلى عن افكار المكانية والهيبة ، وإلا وجدوا انفسهم فى موقف ضعيف امام الرأى العام البريطانى .

ثم إننا - إلى جانب المشكلتين السابقتين - لانستطيع أيضا أن نتجاهل أحتمالات التقلص المتوقع فى قيمة القوة النووية من جراء التطور المتزايد فى تكنولوجيا أسلحة الطاقة الموجهة Directed Energy Weapons (اشعة الليزر/ اشعة الجزيئات) ، والتى بدأت القوتان العظميان فى تطويرها بعد وصول عقيدة الردع النووى المتبادل فى أوربا إلى طريق مسدود نتيجة للتطور الهائل فى دقة إصابة الهدف من خلال الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة المستقلة ، الأمر الذى أدى - لاسيما على الجانب الأمريكى - الى بروز الشكوك فى مناعة القوة الأستراتيجية وقدرتها على البقاء والنجاة من هجوم مفاجىء .

وبالرغم من أن تاثيرات التطور فى أسلحة الطاقة الموجهة غير مرشحة للحدوث فى المستقبل القريب بسبب المشكلات الفنية والجدل العقائدى بشأنها وإقتصار خطط إنتاج هذه الأسلحة حتى الآن على

الاستخدامات الدفاعية ، إلا أن إنعكاساتها تظل واردة بالتأكيد لأنه متى أمكن بناء نظام كامل وفعلى من هذه الأسلحة ـ سواء بصورة منفردة أو بالتكامل مع انظمة دفاعية أخرى كما هو الحال فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية ـ فلن يؤدى ذلك الى تضاؤل دور الأسلحة النووية فحسب ، وإنما ستتحول الى أسلحة عاجزة وغير مؤثرة على حد قول الرئيس ريجان . الى جانب أن هذه الأنعكاسات سوف تتضاعف بالضرورة فى حالة التوصل الى تطوير قدرات هجومية لهذه مما سيجعلها تشكل بديلاً للأسلحة النووية ذات التكاليف الاقتصادية والمعنوية الباهظة خاصة بين الدول التى تستطيع امتلاك مثل هذه التكنولوجيا والتى قد تكون بريطانيا من بينها .

الخـلاصة :

يشير الانقسام الحالى بين الأحزاب البريطانية حول التسلح النووى الى ان اعتبارات المكانة المتميزة فى الساحتين الدولية والاقليمية التى يمكن لبريطانيا تحقيقها من خلال امتلاك السلاح النووى ، لم تعد تحظى بالأولوية والاجماع بين معظم الأحزاب السياسية البريطانية ـ ويعتقد الكثير من المراقبين السياسيين أن استمرار بريطانيا كقوة نووية يرتبط ببقاء حزب المحافظين فى السلطة ، ومن المعتقد ايضا ان حكومة المحافظين سوف تستمر فى السعى نحو دعم وتحسين قدراتها فى ميدان الردع النووى طالما ظل التفوق السوفيتى فى القوات التقليدية قائماً على الساحة الاوربية . كما يتوقع أن تكون قضية الصواريخ ترايدنت احدى القضايا الرئيسية فى الانتخابات العامة القادمة ، وبصفة عامة تبقى النقطة المحورية فى الجدل الدائر حاليا بين العمال والمحافظين حول التسلح النووى متمثلة فى عدم اقتناع قطاع هام من جمهور الناخبين البريطانيين حتى الان بالدعاوى العمالية ، والتى تقوم على فرضية خاطئة ـ من وجهة نظر هؤلاء الناخبين ـ مفادها أن الرادع النووى لا يقدم سوى القليل الى الامن البريطانى أو حتى لا يقدم شيئا على الاطلاق .

المراجع

1- Agatha wong Fraser: The political utility of Nuclear weapons, expectation and experience, university press of Ameriea, Washington, 1980.
2- Ernest Dupuy and Treuor Dupuy: The Encyclopedia of Military History From 3500 B.C To the present' Harper and Row publisher, U.S.A, 1970.
3- Francois De Rose : Nato and Nuclear weapons, Strategic Review, No. 4,u.s Strategic Institute, Washington, Fall 1987.
4- Jane's Fighting Ships 1987- 1988.
5- Keesing's Contemporary Archives (From the year of 1950 to 1988), keesing's publication, Longman Group Limited, London.
6- Robbin Laird and David Robertson: « grenades From The Candy Stores »: British Defense Policy In The 1990 s? ORBIS journal of the World Affairs, Foreign policy Research Institute, U.S.A, Summer 1987.
7- SIPRI Yearbook, 1986.
8- SIPRI Yearbook, 1987.
(٩) د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢ .
(١٠) د . ثناء فؤاد عبد الله : التحفظات الأوربية على أتفاقية واشنطون ومستقبل التحالف الغربى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٨ .
(١١) د . محمد قدرى سعيد : حرب النجوم والعودة الى أستراتيجية الدفاع ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٧ .

ندوات ومؤتمرات دولية

الاجتماع الثانى للمجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، القاهرة

١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨

د . مصطفى علوى

عقد المجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية اجتماعه العادى الثانى فى القاهرة فى الفترة من الخامس عشر الى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، ئاسة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس الرابطة ، وبحضور اكثر من اربعين حزبا افريقيا يمثلون اكثر من خمسة وعشرين دولة افريقية . كذلك فقد حضر هذا الاجتماع الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى المانيا الاتحادية ، الحزب الشيوعى الاسبانى ، منظمة التضامن الآسيوى الافريقى ، اتحاد الصحفيين الافارقة ، الدولية الاشتراكية ، الحزب الاشتراكى الفرنسى ، الحزب الاشتراكى البلجيكى ، الحزب الاشتراكى الايطالى ، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية وحزب البعث العربى الاشتراكى (العراق) .

ومن بين الاحزاب السياسية المصرية حضر ذلك الاجتماع الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب العمل الاشتراكى وحزب الوفد الجديد .

ورابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية هى تنظيم دولى غير حكومى يضم الاحزاب الافريقية « المنتمية الى الاشتراكية الديمقراطية » ، ويتكون من مؤتمر ومجلس عام ومكتب ، ويتمثل هدفه الأعلى فى العمل من أجل « تحرير البلدان الافريقية من جميع اشكال الاستقلال واعادة البعث الانسانى الكامل الى الانسان الافريقى » وذلك من خلال تعزيز روابط التضامن والتنسيق والتعاون بين تلك الاحزاب الاعضاء ومنظماتها الجماهيرية كذلك .

وقد سبقت اعمال المجلس ندوة عن « سياسة عدم الانحياز فى برامج الاحزاب الافريقية » يومى ١٥ و ١٦ نوفمبر . وقد القى الرئيس عبدو ضيوف كلمة افتتاحية تناولت التوجه الايديولوجى للرابطة وركزت على التحديات الاقتصادية التى تواجه القارة الافريقية وسبل مواجهتها كذلك القى الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى كلمة فى افتتاح ندوة الرابطة عن عدم الانحياز ركز فيها على المعضلة الاقتصادية والتنموية للقارة الافريقية وطرح افكارا حول وضعية سياسة عدم الانحياز ومجابهة مشاكل افريقيا فى عالمنا المتغير وخاصة فى ظل التحول الى الوفاق العالمى .

وفى اطار ندوة « عدم الانحياز » القيت اوراق اعدها كل من السيد / الطيب السحبانى من تونس ، د . مرسى سعد الدين ود . احمد جمعة والسفير فوزى الابراشى من مصر ، السيد / المهدى العلوى من المغرب فضلا عن ورقة حزب الاستقلال المغربى .

وقد تناولت هذه الاوراق الابعاد التاريخية لحركة عدم الانحياز وعالجت وضعية تلك الحركة فى ضوء المتغيرات العالمية الجديدة وحددت مواقف معديها من سياسة عدم الانحياز .

وقد دارت مناقشات موسعة لهذه الاوراق شارك فيها ممثلو الاحزاب المشاركة فى الندوة وانتهت المناقشات الى البيان الختامى للندوة الذى اكد على التزام البلدان الافريقية واحزابها السياسية بمبادىء عدم الانحياز ، ورحب بالانفراج بين الدولتين العظميين والتحرك الايجابى لحل العديد من المشاكل الاقليمية ، كما دعا حركة عدم الانحياز الى دراسة التطورات الحاصلة فى النظام الدولى وتقييم مدى تاثيرها على بلدان العالم الثالث . وقد اكدت الندوة على الاهمية القصوى لقضايا الكفاح من اجل تصفية الاستعمار والامبريالية والفصل العنصرى ، والنضال من اجل اقرار حق تقرير المصير للشعوب والعمل من اجل نزع السلاح والدعوة لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ووقف الهيمنة الاقتصادية والثقافية .

واثناء مناقشات ندوة عدم الانحياز التى سبقت اجتماع مجلس الرابطة صدر بيان عن الرابطة بشأن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد بالجزائر يوم ١٥ نوفمبر الخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة مؤكدا على تأييد الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية لكفاح الشعب الفلسطينى ومساندتها للانتفاضة الفلسطينية ضد قوات القمع والارهاب الاسرائيلية ، ومؤيدا لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط تحت اشراف الامم وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير

الفلسطينية ، ومرحبا بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ومعربا عن الارتياح ازاء اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الذى يشكل مرحلة جديدة للكفاح البطولى ضد الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية .

وقد ارسلت الرابطة برقية الى السيد ياسر عرفات جاء فيها « ان رابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية المجتمعة فى القاهرة فى الفترة من ١٥ الى ١٧ نوفمبر وقد علمت بقرار اعلان دولة فلسطين المستقلة ، ترحب بهذا القرار وتؤكد تأييدها التام له » .

وعقب انتهاء اعمال ندوة عدم الانحياز بدأت اعمال الاجتماع الثانى للمجلس العام للرابطة وذلك يومى ١٦ و ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ وقد القى ممثلو الاحزاب المختلفة المشاركة كلمات وادلوا ببيانات تحدد رؤيتهم للمشاكل والقضايا الافريقية والدولية وكيفية معالجتها . وفى هذا الاطار تحدث ممثلو حزب العمل الاشتراكى وحزب الوفد الجديد اكثر من مرة ثم دارت مناقشات حول ما جاء بتلك الكلمات ، وتشكلت بعد ذلك لجنتان اولاهما اللجنة السياسية وثانيتهما اللجنة الاقتصادية . وعقدت كل من اللجنتين اجتماعا مطولا لصياغة مشروع قرار سياسى ومشروع قرار اقتصادى للعرض على اجتماع المجلس لمناقشتهما قبل تبنيهما . وقد استقرت مناقشات اللجنة السياسية على التأكيد على القضايا التالية :

ايلاء اهمية قصوى لقضية الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وقضية ناميبيا وانجولا وغيرها من قضايا الجنوب الافريقى حتى ان الرأى انتهى الى اصدار قرار بشأن الجنوب الافريقى مستقل عن القرار الخاص بالسياسة العامة .

- التشديد على قضايا التخلف والتنمية وتأكيد معانى العمل من اجل التنمية المستقلة والسعى لاشباع الحاجات الاساسية للسكان ، وتعزيز التجمعات الاقتصادية الاقليمية كخطوة على طريق السوق الافريقية المشتركة .
- الربط بين الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان من ناحية ونجاح مساعى التنمية والتقدم والتطور الافريقى من ناحية اخرى . وقد شعر المشاركون فى مناقشات اللجنة السياسية بان التأكيد على قضية الديمقراطية والحرية الفردية وحقوق الانسان فى تلك المناقشات كانت مسألة اساسية حظيت باجماع الآراء .
- التنبيه الى التطور الحاصل فى النظام الدولى وضرورة العمل من اجل التكيف معه والافادة منه .

وفى الجلسة الختامية لاجتماعات المجلس العام للرابطة مساء يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ نوقشت مشروعات القرارات التى قدمت من اللجنتين السياسية والاقتصادية ، كذلك مشروع التقرير العام ، فى مناخ ديمقراطى كامل وادخل المجلس بعض التعديلات على تلك المشروعات ثم اصدرها وهى :

قرار بشأن السياسة العامة ، قرار بشأن الجنوب الافريقى ، قرار بشأن المشكلات الاقتصادية والمالية ، ثم التقرير العام .

ولقد وقع شىء من التداخل بين تلك الاوراق الصادرة عن مجلس الرابطة فى تناولها للقضايا المثارة وذلك بحكم التداخل بين تلك القضايا والترابط المتبادل القوى فيما بينها .

ويمكن بلورة الخطوط العامة الاساسية المتضمنة فى تلك الوثائق كمنهج عمل للبلدان الافريقية واحزابها السياسية على النحو التالى :

- العمل على تحقيق التنمية فى ظل الحرية والديمقراطية وفى اطار التعايش السلمى والوفاق فيما بين الشرق والغرب .
- التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى المثمر بين بلدان الجنوب .
- السعى الى حل جميع النزاعات الافريقية التى تعوق تضافر الجهود من اجل تنمية بلدان افريقيا .
- الادانة الكاملة لنظام الفصل العنصرى والسعى الى اقتلاعه من جذوره وتهيئة الظروف الملائمة لقيام مجتمع ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب افريقيا ، فضلا عن حث جميع الاطراف على المضى بالمباحثات الرباعية الجارية تحت اشراف الامم المتحدة بها على طريق النجاح ، والاشادة التامة بمنظمة سوابو وبالقوات المسلحة الشعبية لتحرير انجولا ، ومناشدة المجتمع الدولى لتقديم مزيد من المساعدة المعنوية والمادية لكفاح شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وبلدان المواجهة فى الجنوب الافريقى .
- المساندة المطلقة للنضال البطولى للشعب الفلسطينى والتضامن الراسخ مع انتفاضته الحالية والتأييد الكامل لقرارات اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة .
- توجيه نداء ملح الى الدول والقوى السياسية لانتهاج سياسات واقعية تكفل الاعتراف بحقوق الانسان والشعوب وتجسيدها وهما شرطان اساسيان لتحقيق الكرامة والاستقلال الوطنى والديمقراطية الحقيقية .
- التأكيد على ضرورة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية على اساس عادل ، وضرورة تبنى نهج شامل لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لافريقيا بتقليل اعبائها او حتى اسقاطها بالنسبة لاشد البلدان فقرا .

هذا وقد اختتم قرار المجلس بشأن السياسة العامة بان طلب الى الرابطة ان تنظم خلال عام ١٩٨٩ ندوة موضوعها : « اوروبا عام ١٩٩٢ وافريقيا » ، لاجراء مشاورات موسعة حول « المخاطر التى يمكن ان تنجم عن انشاء سوق اوروبية موحدة » .

ندوة القطاع الخاص والسياسة العامة فى مصر

١٧ ـ ١٩ نوفمبر ١٩٨٨

د . السيد عبد المطلب غانم

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية هذه الندوة التى استمرت ثلاثة ايام ١٧ ـ ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، وكانت الاسئلة المطروحة عن سياسة مصر الآن ازاء القطاع الخاص وكيفية معالجته وآليات تناميه وآثار تناميه على نفقة الخدمة والوصول الى الخدمة ، الفعالية .

أما عن دراسة السياسة العامة ، وهى تستهدف الكشف عن كيفية جعل السياسات العامة فى مصر أكثر اشباعا للاحتياجات الاساسية وتحقيق افضل استخدام للموارد وتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية واخيرا الكشف عن الآليات الممكنة للمشاركة الشعبية .

ان القطاع الخاص قد ارتبط بالمفهوم الذى بدا يلقى رواجا فى الادبيات المختلفة وهو privatization ومفاهيم اخرى مرتبطة به ، ولم تسعف كلمة عربية بمفردها للتعبير عن الظاهرة التى يجسدها ، فمن قائل « التخصيص » وهو معنى بعيد عن الدقة ، ومن قائل

« تنامى القطاع الخاص » ومن قائل « التحول الى القطاع الخاص » ومن قائل « تمليك الخواص » ، ومن قائل « تمكين الخواص » ، وعلى أية حال ، فقد كشفت ورقة الدكتور كمال المنوفى انه لا يوجد اتفاق على التعريف ، ولكنه يتضمن عناصر أربعة اساسية : نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، نقل الإدارة من القطاع العام الى القطاع الخاص ، اطلاق العنان لقوى السوق والمبادرات الفردية ، احتفاظ الحكومة بسلطة تنظيمية فى حالة المشروعات التى تقدم خدمة عامة كالمواصلات والنقل .

أما عن تنامى القطاع الخاص فقد اتخذ اشكالا مختلفة منها بيع وحدات القطاع العام كليا او جزئيا للقطاع الخاص المحلى والأجنبى وتأجير هذه الوحدات الى القطاع الخاص او التعاقد مع الأخير على ادارتها ، انهاء احتكار الدولة لبعض القطاعات ، المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص ، فتح الباب أمام القطاع الخاص للعمل فى ميدان الخدمات العامة .

وأثار المفهوم جدلا إذ رأى د . ابراهيم العيسوى انه يهدف الى توظيف الدولة لخدمة القطاع الخاص ، والتحول فى دور الدولة من التدخل المباشر الى التدخل غير المباشر ، وجاءت ورقة د . محمود عبد الفضيل لتؤكد اهمية المضمون الاجتماعى على الشكل القانونى ، اى وظيفة اجتماعية يقوم بها القطاع الخاص ويتوقف عليها وجوده ، فيقدم تقسيمة ثلاثية للنشاط بين القطاعين الخاص والعام .. الأول يشتمل على : متاجر الاقسام ، المخابز والمطاحن ، اعمال المقاولات ... ، ومما تشمله : والثانى على : مرافق الموارد الطبيعية ، ومشروعات الاحتكار الطبيعى ، وسلع وخدمات الجدارة الاجتماعية ... ، ومما تشمله منطقة التداخل والتنافس : المصارف ، التأمين ، الصناعات الغذائية ، صناعة النسيج .....

وقد اثار المشاركون تساؤلات حول :

- دور التحويل من العام الى الخاص على تغير وظيفة الدولة (د . مراد وهبة) .
- مدى تعارض هذا التحويل مع التنمية المستقلة (د . ابراهيم العيسوى) .
- التفرقة بين الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة للدولة (د . جهاد عودة) .
- جدوى معايير التمييز بين السلع العامة والسلع الخاصة (د . السيد غانم)

ولكن ملف المفهوم والتعريف لم يغلق حتى نهاية الجلسات ، واهم ما طرح فى هذا السياق :

- ان حق الملكية شكل قانونى ، ولكن له اثاره القانونية والسياسية خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة (د . ابراهيم درويش)
- ان لفظ الأدبيات له معنى فى الدولة الراسمالية كما ان له مغزاه ومحتواه فى الدول الاشتراكية (د . اسامة الغزالى) .
- جاء التساؤل لمن ذهب فائض القيمة طيلة المسيرة السابقة (د . على الدين هلال) .
- لابد ان يرتبط بمناقشة توزيع القوة السياسية ومدى ارتباطها بتوزيع القدرة الاقتصادية (د . أحمد عبد الله) .
- يثير من أوسع الأبواب موضوع « علاقة الحاكم بالمحكوم » والديمقراطية (د . ايليا حريق)
- يثير السؤال عن مدى اختلاف تطبيق المفهوم على القطاعات الانتاجية عنه على القطاعات الخدمية (د . حسين عبد العزيز)
- امكانية استخدام القطاع العام لخدمة القطاع الخاص وامكانية استخدام القطاع الخاص لخدمة القطاع العام .
- امكانية استخدام معايير : المصلحة ، الوصول الى ، وادارة الخدمة للتمييز (أ . سيد يسين) .

دعم القطاع الخاص فى التنمية المحلية :

بعد استعراض سريع لتطور السياسة العامة للتنمية المحلية قدم د . احمد رشيد « نموذجا مقترحا لتصميم وادارة سياسات دعم القطاع الخاص فى التنمية المحلية » يقوم على تدعيم دور المواطن المحلى فى اختيار وامتلاك وادارة مشروعات التنمية المحلية ، تطوير صيغ ملائمة لدعم المرافق المحلية ماليا وفنيا ، والتركيز على تنمية العنصر البشرى .

وقد عرض د . ايليا حريق تطور الجمعيات التعاونية الزراعية موضحا كيف كانت اداة جيدة لمساعدة الفلاح ولكنها تحولت الى اداة للدولة تحد من حرية الفلاح ، وتستلب نتاج عرقه ، مما يفرض السؤال : « من الذى يحد من تعسف السلطة ، تجاه الفلاح ؟ واشار د . السيد غانم الى خبرة المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة والجمعيات التعاونية وجمعيات الاصلاح ، والمشروعات الانتاجية ، مؤكدا امرين : الانقطاع وعدم استمرارية السياسات حتى تؤتى ثمارها ، خطأ فهم المشاركة على انها تعطى ، لا تأخذ ، ولكن ما زالت اللامركزية احد مجالات الثورة فى التنمية (د . على الدين هلال) والمشروعات الانتاجية بشكلها الراهن خلق لقطاع عام محلى (د . ايليا حريق) .

القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر :

واستعرضت د . امانى قنديل الأفكار الاساسية التى طرحتها ادبيات « التوجه نحو القطاع الخاص » فى اطار التعليم ، سواء من جانب الدولة او المنتفعين بالخدمة التعليمية ، واتجاهات تطور القطاع الخاص فى السياسة التعليمية ، ولعل المسألة المهمة هى تقييم دور القطاع الخاص فى السياسة التعليمية ، حيث استخدمت خمسة مؤشرات : وزن مشاركة القطاع الخاص فى الخدمة التعليمية ، كفاءة وفاعلية هذا القطاع فى السياسة التعليمية ، تقييم المنفعة او البعد الاقتصادى فى مقابل نوعية الخدمة ، التوزيع الجغرافى للخدمة ، التأثير على مجمل اتجاهات السياسة القومية .

وهنا ينبغى التأكد على ان السياسة التعليمية تخضع لتفاعل اطراف ثلاثة : الدولة والقطاع الخاص والمنتفعين بأداء الخدمة ، هذا الى جانب مقدمى الخدمة انفسهم (المعلمون) والمنظمات الممثلة لهم ، كذلك ينبغى التأكيد على تباين الكفاءة داخل كل قطاع (العام والخاص) . وتطرح الباحثة سؤالا حول امكانية ان تتولى الدولة ذاتها انشاء مدارس خاصة ذات كفاءة عالية ، يمكن ان تسهم فى تمويل الانفاق للمدارس المجانية .

ولكن يبدو ان موضوع التعليم اكبر من ان يكون قضية سياسية عامة فقط فقد كشف د . ابراهيم درويش عن عدة مسائل هامة :

- على الرغم من وجود نص قانونى يشير الى التعليم الخاص فان تنظيمه وماهيته لم ينظمها القانون .
- ان الجمعيات التى انشئت طبقا للقانون رقم ٣٢ تخضع لوزارة الشئون الاجتماعية وليس لوزارة التعليم . ومنها الجمعيات التى تقدم التعليم الخاص .
- ان قانون الشركات استخدم ايضا فى انشاء مدارس خاصة .

واشار الاستاذ السيد يسين الى بعض المفارقات التى يعكسها التعليم الخاص فى مصر ، واثار المشاركون اسئلة تتعلق بعدة امور حيوية :

- تأثير التعليم الخاص على الثقافة القومية (د . احمد عبد الله) ، تركز ابناء الصفوة واستيعابهم فى التعليم الخاص (أ . السيد يسين) ، فتح التعليم الخاص لقنوات وفرص عمل خاصة ومتميزة لخريجى التعليم الخاص ، مدى اعتبار الجامعة الأهلية تعليما خاصا وكيف تخدم التعليم بشكل عام فى مصر (د . على الدين هلال) .

٤ - **مشاركة الأفراد فى تمويل الخدمة الصحية** وقدمت د . هبة نصار دراسة مبنية على الاحصاءات وعلى دراسة اخرى ميدانية ، هدفت الى تقديم « صيغة تلائمنا لمساهمة القطاع الخاص فى توفير الخدمات الصحية فى مصر » . فأبرزت الأهمية النسبية للقطاع الصحى الخاص فى مصر ، وقدمت نماذج ثلاثة بديلة هى : التأمين

الصحى الشامل ، التأمين الجزئى ، والخدمة بمقابل نقدى . وأكدت على ان نموذج الخدمة بمقابل نقدى هو النموذج المتقبل لدى المواطن المصرى فى القرى التى اجرى فيها البحث الاساسى .

وبغض النظر عن القضايا الفنية التى اثيرت حول الموضوع ، فقد اشارت د . محيا زيتون الى عدة قضايا :

وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة فى القطاع العام مما يؤدى الى ظهور ما يشبه القطاع الخاص داخل القطاع العام ، وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة فى القطاع الخاص ، ضرورة ربط تقديم الخدمة الصحية بالتعليم الطبى : نوعيته وكفاءته ، واثار د . السيد غانم ضرورة دراسة عدة موضوعات : حساب التكلفة بالنسبة للمريض فى كل من القطاعين العام والخاص ، قياس نوعية الخدمة ، قياس توزيع الخدمة وامكانية الوصول اليها ، امكانيات التعاون والتنافس بين القطاعين ، امكانية ترشيد استخدام الموارد المتاحة ، وقد اثيرت قضايا مختلفة ، التمايز فى تقديم الخدمة داخل القطاع العسكرى (د . اسامة الغزالى) ، وجود خدمة مدنية فى القطاع العسكرى (د . جهاد عودة) ، التامين الصحى ومدى ملاءمته (د . ابراهيم عيسوى) ، امكانية تخفيض الضرائب فيما لو طبق نموذج « الخدمة بمقابل نقدى (د . مراد وهبة) .

دور القطاع الخاص فى سياق النقل :

وقدم د . جهاد عودة ورقة عن النقل الجماعى للركاب مركزة على الجوانب القانونية مثل : ملكية الدولة كشخص عام ، وملكية الدولة كشخص خاص ، والالتزام ، والامتياز ، والترخيص ، واكدت الدراسة دخول القطاع الخاص واسهامه بشكل واضح فى خدمة نقل الركاب ، ووصل الى القول : « ان الدولة فى سبيلها لحل أزمتها فى مجال النقل الجماعى شجعت فى البداية الأفراد الى امتلاك العربات الملاكى ، ولكن لما سببه انفجار تملك العربات الخاصة من ازدياد الطلب على موارد محدودة ، اخرى للدولة ، ولما واجهته الدولة من أزمة مالية فى اشباع الطلب المتزايد على مرافقها للنقل الجماعى ، انتهجت اشراك الأفراد فى تمويل واداء خدمات النقل الجماعى » .

وقد اثارت الورقة مناقشات حول الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة لها واثر ذلك فى مجال النقل ، وقد اثارت عدة مسائل حيوية :

– خطورة سيطرة القطاع الخاص على نقل الركاب والبضائع (د . ح . عبدالعزيز) ، محورية فكرة الأمن القومى (د . ع . ا . هلال) ، ظهور النقل الخاص بالشركات والمنظمات والكثير من الهيئات ، ظهور مشروعات النقل الخاصة بالمحلية .

– السياسة الحمائية وتاثيرها على تشجيع انتاج القطاع الصناعى فى مصر :

قدمت د . هناء خير الدين ود . منى البرادعى ود . هدى السيد ورقة تمثل جزءا من مشروع بحثى يقوم به مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، وركزت الورقة على نقاط ثلاثة : الأثر الحمائى للتعريفة الجمركية ، الاثر الحمائى لضرائب الاستهلاك ، الاثر الحمائى للتدخل فى تسعير المنتجات .

وقد اكدت الدراسة على التفاوت بين المركز التنافسى لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ، وان القطاع الخارجى يتمتع بحماية اكبر من القطاع العام ، خاصة فى قطاع الصناعات الاستهلاكية :

وقد طبقت الدراسة على عينة تتمثل فى ٣٤ وحدة انتاجية من القطاع العام و ١٤ صناعة من القطاع الخاص ، وانتهت الى القول بأن « هيكل الحوافز الممنوحة للصادرات الصناعية مازال ينطوى على تحيز كبير ضعف انجاز القطاع الخاص فى هذا المجال » .

وقد اثار د . عاطف السيد نقطة مهمة وهى صعوبة عزل سياسة عامة للدراسة الا اذا اتبعنا النموذج الكلاسيكى ، فهناك قيود داخلية تتمثل فى :

– ضرورة ايجاد الشىء قبل التفكير فى حمايته ، عدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، عدم استقرار سعر الصرف ، وقيود خارجية تتمثل فى : ان العالم الخارجى لا يعاملنا بالمثل ، مدى امكانية التعاون بين الدول النامية .

ولفرض هذه القيود ضرورة وضع السياسة العامة فى اطارها العام ، وطرحت عدة قضايا :

ما تاثير حظر تصدير منتجات معينة مثل الجلود (د . احمد عبداش) ، امكانية استفادة الدولة من فرض الحماية مثلما حدث بالنسبة لصناعة السكر فى الثلاثينيات (د . مراد وهبة) ، مدى تأثير الحماية على تشجيع الصادرات ، خاصة وان فكرة الحماية وضعت اساسا لحماية الصناعات الوطنية والحد من تنافس الأجنبى مع الوطنى فى السوق المحلية (د . ايليا حريق) ، امكانية تعارض اجراءات الحماية مما يجعل المحصلة مغرية او سالبة (د . السيد غانم) ، ارتباط الحماية بمستفيد ومضار ، فمن يستفيد من كل اجراء المجتمع ام قطاعات معينة ، ومن يضار المجتمع ام قطاعات محددة وبشكل غير مباشر المجتمع ، ارتباط الحماية بتوجيه الموارد واستخدامها وانتقالها من مجال الى مجال اكثر حماية (د . هناء خير الدين) ، سعر الصرف والوضع المالى للشركات التى تخضع منتجاتها للتسعير الجبرى (د . ابراهيم درويش وآخرون) ، تأثير الحماية على الاستهلاك المحلى مقارنة بالتصدير ، فهى تشجع على الاستهلاك نظرا لارتفاع الربحية فى الداخل (د . هناء خير الدين) .

قضايا مفتوحة للمناقشة :

وفى ختام الندوة طرح د . ايليا حريق الموضوع الخلافى الذى ظل مفتوحا للنقاش طوال ايام الندوة ، ولا اعتقد انه يمكن القول بالوصول الى اتفاق عليه ، اولا وهو الملكية الخاصة والملكية العامة ، فيرى انه يجب تبنى منظور اجتماعى ازاء المسألة فلا نظر الى الملكية كحقوق مطلقة ، وانما من خلال مفهوم « الحيازة » فالملكية الخاصة للأفراد ليست مطلقة وانما مقيدة ، والأفراد احرار فى استخدام موارد لا يملكونها كمياه الرى مثلا ، فملكية الأفراد شركة بينهم وبين الدولة وملكية الدولة شركة بينها وبين الأفراد ، فمعالجة الملكية كحقوق استخدام قد يفض النزاع بين انصار العام وانصار الخاص ويضع مصالح المجتمع – الصالح العام – فى موضعها الصحيح .

وأثار د . ايليا حريق قضية اخرى تم الاتفاق على ضرورتها الا وهى « الديمقراطية » ، وقد عرضها فى سؤالين : كيف نأتمن من لا ثقة فيهم على ارزاق ومقدرات العباد ؟ ومن يستفيد من تطبيق الديمقراطية ؟ والاجابة على السؤالين تؤكد ضرورة الأخذ بالديمقراطية فهى فى صالح المجتمع كله ، ولكن هذا يتطلب تقنين دور الحكومة فى القطاعات الانتاجية والخدمية على نحو واضح مع الزام الحكومة بعدم تخطى هذا الدور □

ندوة مستقبل الطاقة النووية فى مصر

٢١ ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨

خالد زغلول

عقدت فى مدينة الضبعة يومى ٢١ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ ندوة عن مستقبل الطاقة النووية فى مصر قام بتنظيمها هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء برئاسة د . على فهمى الصعيدى بالتعاون مع باحثى وخبراء مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام برئاسة الأستاذ السيد ياسين وتستمد هذه الندوة أهميتها من كونها الأولى التى تجمع خبراء وباحثين فى العلوم الأجتماعية والعلوم الطبيعية ليتباحثوا فى أستراتيجية ومستقبل الطاقة النووية فى مصر .

أفتتح الدكتور على الصعيدى الندوة بعرض عن استراتيجية العمل فى البرنامج النووى المصرى وما تحقق فى سبل تنفيذ مشروعاته ، وان فكرة انشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء ترجع إلى عام ١٩٦٣ وذلك بهدف الدخول فى هذا المجال الجديد من التكنولوجيا أسوة بدول نامية أخرى مثل الهند واسرائيل والارجنتين ، وطرحت مناقصة عالمية لانشاء محطة لتوليد الكهرباء عام ١٩٦٤ وتقدم لها ٤ شركات من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إلا أن المشروع توقف لنشوب حرب يونية ١٩٦٧ . وبعد حرب ١٩٧٣ ونتيجة لأرتفاع أسعار النفط ، وزيادة أحتياجات مصر من الطاقة لتلبية متطلبات التنمية ، قامت دراسات تهدف إلى إدخال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء فى مصر ، خاصة وان دراسة قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ١٤ دولة قد أظهرت أن مصر بلد مثالى يصلح لدخول الطاقة النووية . ثم فى عام ١٩٧٤ أعلن الرئيس نيكسون خلال الزيارة التى قام بها لمصر فى ذلك العام عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد مصر بمحطات نووية تصل قدرتها حوالى ١٨٠٠ ميجاوات ، على ضوء ذلك تم توقيع أتفاقية خدمات أثراء الوقود النووى مع لجنة الطاقة الذرية الأمريكية (وزارة الطاقة حاليا) وفى ١٩٧٦ تم توقيع أتفاقية مع الولايات المتحدة بشأن التعاون فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، ثم طرحت مناقصة للشركات الأمريكية لانشاء محطة نووية ورسى العطاء على أحدى الشركات ، وفى تلك الأثناء ظهرت مشكلة رد الفعل لتفجير الهند للقنبلة الذرية والتخوف من أنتشار الأسلحة النووية فى الدول النامية ، ولذلك أجتمع « نادى لندن » على تقييد دخول الدول النامية فى مجال الطاقة النووية إلا إذا كانت موقعة ومصدقة على معاهدة « عدم أنتشار الأسلحة النووية »، كما صدر قانون فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ تحت أسم « قانون عدم أنتشار الأسلحة النووية » يلزم أمريكا بعدم تصدير تكنولوجيا الطاقة النووية للدول غير المصدقة على هذه المعاهدة أو الملتزمة بأحكامها وكانت مصر حين ذاك غير مصدقة على تلك المعاهدة ، وبناء على ذلك طلبت الولايات المتحدة التفاوض بشأن الأتفاقية الثنائية فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشرط أن تقبل مصر حق الولايات المتحدة فى التفتيش على المنشآت النووية المصرية ، ولكن السلطات السياسية فى ذلك الوقت رفضت تعديل الاتفاقية على هذا الأساس لما رات فيه من مساس بالسيادة الوطنية المصرية .

ثم فى عام ١٩٨٠ بدأت مرحلة جديدة إذ تم وضع أستراتيجية قومية للطاقة النووية فى مصر تهدف إلى ضرورة المضى فى البرنامج النووى المصرى بأسرع ما يمكن مع توفير ما يلزم من اتفاقيات دولية تتيح الحصول على المواد والمهمات والتكنولوجيا النووية ، وتم تحديد متطلبات البرنامج النووى أولا الموافقة السياسية العالمية ، ثم توفير الكوادر العلمية اللازمة ، وأخيرا توفير التمويل الخارجى والمحلى اللازم . وبناء على ذلك صدقت مصر على أتفاقية عدم أنتشار الأسلحة النووية فى فبراير ١٩٨١ ، وتلى ذلك أعتماد أتفاقيات تعاون نووى بين مصر والعديد من الدول مثل فرنسا ثم الولايات المتحدة فألمانيا الغربية ، وكذلك كندا و بلجيكا وسويسرا وأستراليا (اكبر مصدر لخام اليورانيوم)، ومذكرات تعاون وتفاهم مع كل من السويد وانجلترا والنيجر وايطاليا ، وكل هذه الاتفاقيات تتيح توفير التكنولوجيا والمعدات النووية والوقود اللازم لتشغيلها وجميع الخدمات الضرورية . ثم فى عام ١٩٨٣ طرح مشروع المحطة فى مناقصة عالمية بين الشركات المتخصصة فى كل من أمريكا والمانيا الغربية وفرنسا وهى الدول التى تنتج مفاعلات الماء المضغوط الذى تم أختياره ليكون أول ما نبدأ به البرنامج النووى وذلك بأعتباره متعدد المصادر والأكثر شيوعا فى العالم ، كما أن البدء بمفاعلات الماء الثقيل قد يفسر بالاتجاه نحو الأستخدامات العسكرية ، مما قد يؤدى الى عزوف الدول المختلفة عن التعاون مع مصر فى هذا المجال ، وفى منتصف عام ١٩٨٥ بعد أن تم فحص العروض ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذى قرر عرضه علي المجلس الأعلى لأستخدامات الطاقة النووية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، الذى وافق عليه فى يناير ١٩٨٦ مع التأكيد على حتمية الحل النووى فى مصر ، وأحيل الموضوع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء الذى طلب مقاوضة الشركات لتحسين عروضها والوصول إلى شروط افضل تحقق المصلحة الوطنية ، وتم ذلك فعلا فى ٢٠ ابريل ١٩٨٦ إلا أن حادث « تشرنوبيل » وقع فى ٢٦ أبريل من نفس العام مما كان له ردود فعل سلبية على الرأى العام بالنسبة للطاقة النووية ، وكان على اثر ذلك ان طلبت الحكومة إعادة دراسة موضوع الطاقة النووية فى ضوء التقارير الدولية عن الحادث ونتائجه . وقد وضعت كل هذه التقارير والتطورات العالمية أثر حادث « تشرنوبيل » أمام الحكومة لأتخاذ قرار نهائى فى هذا المشروع .

ويؤكد د . على الصعيدى بأن الطاقة النووية هى تكنولوجيا المستقبل إذ أن نصيب الدول المتقدمة من أستخدامات الطاقة فى العالم ٧٥ ٪ ، والـ ٢٥ ٪ المتبقية هى نصيب الدول النامية ، وإذا أفترضنا أن معدلات النمو فى البلدان النامية فى حدود ٣ ٪ (وهو رقم متواضع) فإن احتياجاتها من الطاقة تصبح كبيرة للغاية ، فمن يتحكم فى تكنولوجيا الطاقة يحكم العالم فى القرن الواحد والعشرين .

وبالنسبة لمصر فان حوالى ٨٠ ٪ من أحتمالات الطاقة المائية على النيل قد تم أستغلالها فى السد العالى وخزان أسوان ، وان استغلال

كل الاحتمالات الممكنة للطاقة المائية لن يضيف إلا القليل ، هذا علاوة على مشكلة نقص المياه التى عانت منها مصر فى الفترة الأخيرة ، ثم أن احتياطات الفحم فى مصر محدودة (تتراوح بين ٣٥ و ٥٠ مليون طن) لا تكفى لانتاج الكهرباء أما عن البترول فهو (ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها لتغطية الزيادة فى أنتاج الكهرباء إلا إذا كان ذلك على حساب ما تصدره مصر من البترول مما سيحد من المصدر الأساسى لتمويل خطط التنمية . والخلاصة إذا كان معدل تنمية الطاقة فى مصر ٧ ٪ فسوف تتضاعف كميات احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية كل عشر سنوات ، وفى المقابل فإن احتياجات مصر من محطات أنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٠ هى حوالى ٢٢ ألف ميجاوات (مقارنة بما هى عليه ٩آلاف ميجاوات) هذا يعنى أن مصر سوف تعانى من أزمة طاقة فى السنوات القليلة القادمة إذ لم تحسم المشكلة ثم أن التكلفة الأقتصادية لانشاء وتشغيل المحطات النووية أقل من مثيلاتها الحرارية والبترولية ، فإن إجمالى تكلفة الكيلو وات/ساعة نووى من الكهرباء تساوى تقريبا ثلثى الفحم ، ونصـــف البترول . وأخيرا فان امكانيات مصر فى التصنيع المحلى للمحطات النووية عالية فقد أثبتت الدراسات الأولية اننا نستطيع أن نصنع من مكونات المفاعل النووى محليا ما يصل إلى نسبة ٣٥ ٪ على أقل تقدير حيث من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى اكثر من ٥٠ ٪ فى الدراسات التفصيلية ، علما بأن الهند تقوم بتصنيع ٩٠ ٪ من مفاعلاتها محليا رغم أن امكانياتها حينما دخلت فى برنامجها النووى أقل بكثير من مصر حاليا .

وبعد أن انهى رئيس الهيئة عرضه ادار الأستاذ/السيد ياسين مدير مركز الدراسات النقاش حول موضوع الندوة ، حيث بدأ الدكتور عبد المنعم سعيد الحوار بثلاث تساؤلات تضمن الأول : مركز الدراسات يهتم بالبعد الاستراتيجى فى قضية المفاعلات النووية وخاصة فيما يتعلق بالتسليح النووى الاسرائيلى وسبل مواجهته . فما هى امكانية المفاعلات التى تقوم مصر ببنائها فى توفير التسليح النووى ، وامكانية توفير البلوتونيوم ، وذلك فى ظل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وامكانية التهرب من الرقابة .

اجاب رئيس الهيئة على السؤال أن مصر ملتزمة باتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وتخضع للرقابة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالى لا يهتم البرنامج النووى المصرى إلا بالاستخدام السلمى للطاقة النووية .

وكان السؤال الثانى عن العلاقة ما بين الطاقة بشكل عام والطاقة النووية بشكل خاص والتنمية فى مصر ، فمن المعروف أن هناك أكثر من أستراتيجية تستهدف كلها عمل حزمة من سياسات الطاقة المختلفة وذلك فى مجال البترول والطاقة الشمسية والمحطات الحرارية بالفحم لسد الاحتياجات المتزايدة للطاقة فى مصر علما بأن انتاج مصر من البترول فى حالة تراجع ولا يوجد احتياطى يكفى للتسعينات والسؤال هنا لماذا الطاقة النووية خاصة فى ظل تكنولوجياتها المعقدة ، وأنه فى الأغلب أن الدول المتقدمة لن تقوم بأمدادنا بالمفاعلات النووية ، وهناك احتمال قوى انها تستدرجنا فى مفاوضات ودراسات جدوى ودراسات تمهيدية ، وبالتالى أليس من الأجدى أن نحاول فى مجالات أخرى للطاقة مثل الطاقة الشمسية على اعتبار أنها مجال جديد كما أن عناصرها وامكانياتها متوفرة فى مصر ولا توجد قيود من الخارج على تبادل التكنولوجيا الخاصة بها .

وقد اجاب خبراء الهيئة أن تكنولوجيا الطاقة الشمسية مازالت فى طورها الأولى ، وأن عملية أستخدامها فى توليد الكهرباء تحتاج إلى امكانيات ضخمة وتكاليف مرتفعة قد تصل من ٢ إلى ٥ اضعاف النووى ، أما عن مصادر الطاقة الأخرى كالمياه والفحم والبترول فهى لا تستطيع تلبية احتياجات مصر من الطاقة عام ٢٠٠٠ ، وأخيرا فإن البرنامج النووى المصرى يهدف إلى إدخال المفاعلات الى مصر على أساس التصنيع المحلى .وأخيرا تساءل الدكتور عبد المنعم سعيد عن صنع سياسة الطاقة فى مصر من حيث تحديد المؤثرات الداخلية والخارجية لصنع هذه السياسة ، وما دور هذه التأثيرات المختلفة وما هى الحلقة الحاسمة لصنع سياسة الطاقة النووية فى مصر .

وأفاد د . الصعيدى أن هناك الكثير من المؤثرات الخارجية والداخلية على صنع سياسة الطاقة فى مصر أما الأولى فقد أستطاعت مصر أن تزيل كثير من العقبات وذلك عن طريق التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأصرار مصر على الاستخدام السلمى للطاقة النووية والدعوة إلى جعل أفريقيا .والشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ، كما أن مصر وضعت برنامج يهدف إلى التصنيع المحلى للمحطات النووية وتم توقيع اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدراسة ادخال المفاعلات فى مصر على أساس التصنيع المحلى . اما عن المؤثرات الداخلية فهى كثيرة ومتشابكة فنجد بعض الجماعات السياسية المعارضة للبرنامج النووى المصرى ، والتأثيرات المباشرة لحادث « تشرنوبيل » على الرأى العام المصرى تجاه أستخدام الطاقة النووية فى أنتاج الكهرباء ، وعدم الاستيعاب الكامل لدى الجماهير المصرية لأهمية دور الطاقة النووية فى عملية التنمية ، وهناك أيضا مشكلة التمويل . وأخيرا فان البرنامج النووى المصرى فى أنتظار القرار السياسى بالموافقة على أنشاء المحطة النووية لتوليد الكهرباء .

ثم تحدث الدكتور محمد السيد سعيد ليميز شقين فى التعامل مع الطاقة النووية الأول كمرفق له طابع خاص ، والثانى كأستراتيجية البحث التكنولوجى ، أما الشق الأول فمستويات الأداء الحالية فى المرافق العادية لا تطمئن تماما بالنسبة لأدارة هذا المرفق الذى له طبيعة خاصة . فما هى نوع الضمانات المتوفرة فيما يتصل بكفاءة التشغيل والأمان فى المحطات النووية ؟

أما عن أدارة البحوث والتكنولوجيا فمستوى أداء هيئة الطاقة الذرية لا يطمئن فيما يتصل بالكيفية التى يتم بها إدارة هذا المرفق الهام . وبالتالى هل لدى الهيئة تصور عن كيفية قيام هيئة المحطات النووية باجراء البحوث التجريبية ؟

وقد أجاب المتخصصون بالهيئة بأن أداء الانسان المصرى ينظر إليه بطريقتين الأولى متفائلة والثانية يائسة فداخل مصر توجد مؤسسات على درجة كبيرة من الأنضباط والالتزام فى الأداء مثل الهيئة العربية للتصنيع ، كما وأن كفاءة الاداء لدى الانسان المصرى عالية ولكن المشكلة تكمن فى كيفية أستغلالها الاستغلال الأمثل ، ففى مجال الطاقة النووية توجد خبرات وكفاءات مصرية على أعلى مستوى يعملون لدى أكثر الدول تقدما ، وداخل مصر أيضا يوجد كوادر علمية ذات كفاءة عالية ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حين نطلب منها تدريب الكوادر المصرية ترد بأنهم على مستوى عالى من الكفاءة ولا يحتاجون للتدريب . وعن كيفية قيام هيئة المحطات النووية بأجراء البحوث فالهيئة تعمل فى إطار مستقل ، ولكنها تعتمد وتتعاون مع هيئة الطاقة الذرية ، وهيئة المواد النووية ، ومركز تكنولوجيا الأشعاع حيث نعمل جميعاً فى إطار البرنامج النووى المصرى .

وبعد ذلك أثار اللواء طلعت مسلم ثلاث تساؤلات كان أولها : ما هى امكانية توافر كل من نوعين الوقود النووى وكيفية ضمان وجود مصادر متعددة له . وكانت الاجابة أن النوع الأول من الوقود النووى يعتمد على اثراء الوقود وتتوفر خدمات الاثراء فى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، وفرنسا ، وانجلترا ، والمانيا الغربية وهولندا بالاضافة الى بعض الدول مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين . أما النوع الثانى وهو اليورانيوم الطبيعى وهو متوفر بشكل كبير حيث العرض أكبر من الطلب ويوجد فى أستراليا وكندا ، والولايات المتحدة ، وأمريكا الجنوبية ، بالاضافة الى بعض الدول الأفريقية مثل النيجر وتشاد والكونغو وناميبيا ، وعلاوة على هذا فإن الصحراء الشرقية غنية باليورانيوم وامكانية أستخراجه من الفوسفات متوفرة ، وتقوم هيئة المواد النووية بجهود كبيرة فى هذا الموضوع .

وكان السؤال الثانى عن العطاءات لبناء المحطات النووية وكونها مقدمة من الكتلة الغربية فقط ، وهل هناك قيود تمنع قبول عطاءات من الكتلة الشرقية وإلا لماذا لم تقبل عطاءات منها ؟

اجاب د . على الصعيدى بأنه لا توجد قيود على تقديم عطاءات من الكتلة الشرقية وإنما يرجع السبب إلى أن الاتحاد السوفيتى ينتج ثلاث انواع من المفاعلات الأول مفاعل ماء عادى صغير قوته ٤٤٠ ميجاوات وقد توقف انتاجه منذ ٥ سنوات ، والثانى على نمط مفاعل « تشرنوبيل » ويبرد ببخار الماء العادى وهذا النوع صنع للاتحاد السوفيتى فقط ولم يتم بيعه فى الخارج ، وأخيرا مفاعلات ماء عادى قدرة ألف ميجاوات على نمط النظم الغربية فى متطلبات الامان ، وقد بدأ الاتحاد السوفيتى فى انتاجه بالاشتراك مع المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا منذ عدد قليل من السنوات وأول مفاعلات تباع خارج الاتحاد السوفيتى منها كانت اثنان للهند هذا العام .

وأخيرا تساءل اللواء طلعت مسلم عن ما هى اسباب اختيار « الضبعة » كموقع للمحطة النووية ، وان البرنامج النووى المصرى يواجه عقبات كثيرة فى ظل الخبرة التاريخية وضرب المفاعل العراقى من قبل اسرائيل ، فما هى الضمانات التى تكفل عملية تأمين المفاعل النووى وخاصة من الضربات الجوية .

وأجاب المتخصصون أن موقع المحطة النووية كان فى منطقة « سيدى كرير » ثم تقرر تغيير الموقع نتيجة للضغوط المحلية واعتراض أهالى الاسكندرية . وعملية اختيار الموقع تمت بعد العديد من الدراسات فمن المعروف أن المحطة يجب أن تكون بجوار مصدر ماء ، وتم استبعاد نهر النيل من الدراسات ، وقد اختير موقعان أحدهما بجوار الغردقة والثانى فى الزعفرانة ، ونتيجة لان البحر الاحمر منطقة زلزالية غير مستقرة تم استبعادهما ، وتم دراسة الساحل الشمالى للبحر المتوسط أعلى منطقة الدلتا ولكنها استبعدت لان التربة رخوة مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الانشاء ، وأخيرا منطقة الساحل الشمالى الغربى التى تم اختيار منطقة « الضبعة » بها وتمت دراستها تفصيليا حسب القواعد والنظم العالمية كما راجعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . اما عملية تأمين المحطة النووية فهذه مسئولية الأجهزة المعنية فى الدولة .

وتحدث الدكتور جهاد عوده عن الاشكالية بين استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وغير السلمية ، وما هى الضمانات المقترحة لمنع الاستخدام السلمى أن يتحول إلى استخدام غير سلمى وخاصة أن الاعتراض الدولى بسبب التخوف من هذه المشكلة .

فأجاب رئيس الهيئة مؤكدا مرة أخرى على أن البرنامج النووى المصرى لا يهتم سوى بالاستخدام السلمى للطاقة النووية ، أما الضمانات فمصر كما ذكر من قبل مصدقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبعد ذلك تساءل الدكتور أحمد عبد الله أين نحن الان بالنسبة لتنفيذ هذا المشروع من عدمه ؟ وكانت الاجابة أن الهيئة امامها طريقين الأول يتمثل فى وجود مناقصة بها ثلاث عطاءات من فرنسا بانشاء محطتين ، والمانيا محطة ، وأمريكا واليابان محطة ، وتنتهى مدة هذه العطاءات فى يونية ١٩٨٩ ، والهيئة فى انتظار القرار بالموافقة على البدء فى تنفيذ المشروع . أما الطريق الثانى فهو التصنيع المحلى حيث وقعت الهيئة اتفاقية مع كندا لانشاء محطات مفاعلات الكاندو قدرة ٦٠٠ ميجاوات كهرباء وذلك على أساس أن الوحدة الأولى يدخل فيها مشاركة محلية فى تصنيع بعض المعدات والأعمال الانشائية وإدارة المشروع والتصنيع الكامل للوقود النووى بنسبة اجمالية حوالى ٣٥ ٪ من قيمة الوحدة الأولى وتزيد تدريجيا فى الوحدات التى تليها .

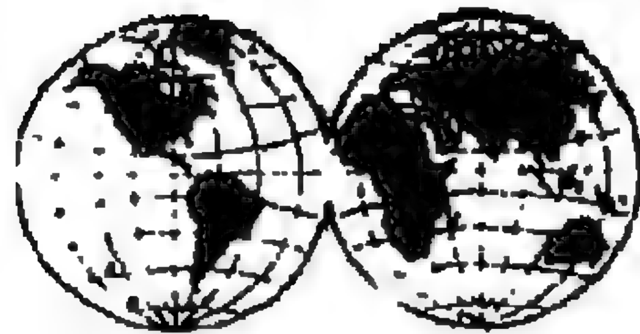
وأخيرا تقدم الأستاذ جمال عبد الجواد الباحث بمركز الدراسات بسؤالين الأول عن نسبة التصنيع المحلى للمحطات النووية فى مصر ، وهل سيغنى هذا عن الدخول فى ورطة الموافقات الدولية وتعقيداتها السياسية والتمويلية .

وكان الجواب بأنه توجد لجنة مشتركة بين مصر وكندا قامت بدراسة مبدئية شملت ٣٤ شركة من شركات وزارات الصناعة ، والانتاج الحربى ، والكهرباء والطاقة ، والأسكان بالاضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع ، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة المشاركة المحلية للوحدة الأولى قد تصل إلى حوالى ٥٠ ٪، والثانية ٦٠ ٪، والثالثة ٧٠ ٪، هذا على أساس أن تصنيع الوقود ومستلزمات التشغيل وقطع الغيار يكون محليا بنسبة ١٠٠ ٪، ومما لا شك فيه أن الاكتفاء الذاتى فى توفير مستلزمات التشغيل من وقود ومواد وقطع غيار ينتج عنه التحرر الكامل من أى ضغوط خارجية تؤثر على تشغيل المحطات النووية طوال عمرها .

وجاء السؤال الثانى عن الشروط الأمريكية للتفتيش على المنشآت النووية المصرية والفرق بينها وبين شروط تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكان رد الهيئة بأن الفرق الرئيسى هو أن الوكالة هيئة دولية تقوم بالتفتيش والرقابة على كافة الدول عن طريق مفتشين دوليين ، ومن حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم من الوكالة . أما التفتيش الأمريكى فهو من قبل دولة على أخرى ، وليس من حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم ، وأخيرا فانه تفتيش كامل وليس جزئى .

والخلاصة أن الندوة بشكل عام قد ساهمت فى القاء الضوء على جوانب عديدة لموضوع استراتيجى هام مرتبط بقضايا التنمية والتطور التكنولوجى فى مصر .□



مكتبة السياسة الدولية

فلسطين ١٩٤٧ التقسيم المجهض

- Palestine 47, un Partage Avorté.
- Alain Gresh, Dominique Vidal.
- Editions Complexe, Texte Inédit Novembre 1987.

نشر هذا الكتاب فى ذكرى مرور أربعين عاما على اصدار الأمم المتحدة لقرار تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وفى هذا الاطار يبرز الكاتبان فى مقدمتهما ان الهدف من الدراسة ليس تقديم عرض تاريخى وزمنى لقرار تقسيم فلسطين وتطورات الحرب التى شهدتها الارض المقدسة فى اعقابه ، وانما هو محاولة لتوضيح - وفقا للمستندات والوثائق المتاحة - للأسس التى استند اليها تفكير وتحرك كل من الأطراف التى شاركت فى المشكلة آنذاك : الحركة الصهيونية - العرب فى فلسطين - الدول العربية - سلطة الانتداب البريطانية - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى والأمم المتحدة .

يتناول الفصل الأول الظروف التى ادت بسلطة الانتداب البريطانية الى عرض المسألة الفلسطينية على الأمم المتحدة ، حيث اجتمعت الجمعية العامة فى دورتها غير العادية الأولى (٢٨ ابريل ١٩٤٧) وشكلت لجنة من احد عشر عضوا لبحث ودراسة كافة الجوانب والمشاكل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية وذلك على أرض فلسطين وفى كافة المناطق التى ترى اللجنة انها مفيدة فى عملها وبالاضافة الى ذلك فقد كان لها مطلق الحرية لبحث ظروف اليهود الراغبين العودة الى بلادهم الاصلية والمقيمين فى المعسكرات الاوروبية . ومع وصول اللجنة الى فلسطين فانها سرعان ما لست وجود حالة حرب كامنة ففى الوقت الذى تتشكل فيه جماعات عسكرية عربية فان الجماعات الارهابية اليهودية (Irgoun Lehi) توجه ضرباتها الى القوات البريطانية . وعلى حين رفضت اللجنة العربية العليا التعاون مع اللجنة على اعتبار ان « الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين واضحة ولا يمكن ان تكون موضوعا للبحث والتقصى » وان « المشكلة الفلسطينية تختلط فى تفكير الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين فى العالم » ، فان الوكالة اليهودية سعت بكافة الوسائل لاسماع اعضاء اللجنة صوتها وحرمت على المنظمات المؤيدة لفكرة اقامة دولة ثنائية القومية من الادلاء بآرائها أمام لجنة الأمم المتحدة . وهو الأمر الذى لم تشذ عنه الا بعض الجماعات الصغيرة التى لا تلتزم بتوجيهات المنظمة الصهيونية العالمية مثل « جامعة التقارب والتعاون اليهودى العربى » . وهكذا فانه فى الوقت الذى كان فيه الرأى العام الغربى والعالمى على دراية وثيقة بالمصير المأسوى الذى لاقاه اليهود على أيدى النظام النازى فى أوربا ، فان مقاطعة اللجنة العربية العليا قد عززت من عدم الفهم الغربى سياسيا وثقافيا لمشكلة عرب فلسطين وذلك على الرغم من بعض اللقاءات السرية مع ممثلى اليسار الفلسطينى ومع دول الجامعة العربية .

ويشير الكاتبان الى توافق موقفى كل من واشنطن وموسكو حول مشروع التقسيم الذى أقره أغلبية اعضاء لجنة الأمم المتحدة ، فعلى الرغم من المعارضة البريطانية فان المشروع الأمريكى - السوفيتى والذى تم التصويت عليه فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ فى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لم ينقصه الا صوت واحد ليحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ، وقد دفع ذلك البيت الأبيض الأمريكى الى الالقاء بثقله فى الميزان (رغبة فى استقطاب اصوات الناخبين اليهود) من أجل الحصول على الأصوات اللازمة لصالح اقامة الدولة اليهودية ، وهو ما تحقق من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية على الدول التى امتنعت عن التصويت فضلا عن تقديم الهدايا لبعض رؤساء الوفود . وقد أسفرت هذه الحملة عن تغيير عشر دول (من بين تسع عشر دولة مستهدفة) لموقفها لصالح التقسيم . ويعلق الكاتبان على خطة التقسيم فيشيران الى انها تضمنت مجموعة من العيوب مثل : التقسيم الجغرافى المعقد وقصر الفترة الانتقالية والمعارضة العربية الشديدة لها ، الا ان المسئولية الرئيسية فى اخفاقها ترجع الى الموقف البريطانى الذى اتسم بالمعارضة الشديدة لأى تدخل من جانب الأمم المتحدة فى فلسطين حتى ١٤ مايو ١٩٤٨ . وقد ادى ذلك الى اذكاء الخصومة المشتعلة بين العرب واليهود داخل فلسطين حيث تمكنت القوى الصهيونية من القضاء نهائيا على خطة التقسيم الهشة .

يعالج الفصل الثانى السياسة الفلسطينية لبريطانيا فى فترة ما بين الحربين ويصفها بانها كانت أسيرة لوعودها المتناقضة للحركة الصهيونية وللعرب ، الا انها شهدت تغيرا تدريجيا خلال العشرين عاما تمثل فى الابتعاد التدريجى عن الطرف الأول (وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧) والاقتراب من الطرف الثانى فى نهاية الثلاثينات (الكتاب الأبيض فى ١٧ مايو ١٩٣٩) . وعلى الرغم من ذلك فان الموقف البريطانى كما يوضح الكاتبان . قد اتسم بنوع من الاستمرارية تمثلت فى العمل على الدفاع والحفاظ على الهيمنة

والسيطرة ، البريطانية فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك الأراضى المقدسة وما تطلبه ذلك من ان تقدم بريطانيا على اجراء تعديلات فى تحالفاتها بالمنطقة . فعندما أصدرت بريطانيا وعدها لليهود فى عام ١٩١٧ كان لها ـ دوافعها الاستراتيجية حيث كانت على اقتناع بان قيام قوة أوروبية كبرى قريبة من قناة السويس يشكل تهديدا لخطوط الاتصال الحيوية للامبراطورية سواء كانت تلك القوة هى فرنسا او أى دولة أخرى . ومن هنا فان المشروع الفلسطينى للحركة الصهيونية مثل نقطة التقاء بين قوة عظمى تبحث عن أداة استعمارية ، وحركة تدعى انها حركة تحرير (للشعب اليهودى) ولكنها تبحث عن حماية قوة عظمى لمشروعها . ومع تحول فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لتصبح فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية شعرت بريطانيا بحاجتها الى تقوية تحالفاتها الاقليمية فى المنطقة فى مواجهة المحور الصاعد ويفسر ذلك التراجع المتتالى من جانبها أمام حركة المقاومة العربية فى فلسطين حيث اصدرت الكتاب الأبيض الأول (يوليو ١٩٢٢) والثانى (اكتوبر ١٩٣٠) وأخيرا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذى ادار ظهره لوعد بلفور وللانتداب فى وقت واحد حيث حل محل فكرة الوطن القومى اليهودى فكرة استقلال فلسطين بعد عشرة اعوام مع فرض قيود على الهجرة اليهودية وشراء الأراضى فى فلسطين .

وفى معالجته لتطور الموقف البريطانى فى العامين اللذين اعقبا الحرب العالمية الثانية يبرز الفصل الثالث الصعوبة التى واجهتها لندن فى وضع سياسة متماسكة فى فلسطين حيث تنازعها اعتباران متناقضان من جانب البقاء بما يعنيه ذلك من نفقات طائلة فى ظروف اقتصادية متدهورة ، وخسائر بشرية ضخمة نتيجة للعمليات الارهابية الصهيونية التى تزايد معدلها وشكلت استنزافا مستمرا للقوات البريطانية فضلا عن ضغوط الرأى العام من أجل عودة الجنود . ومن جانب أخر الرحيل بما يعنيه ذلك من التخلى عن جزء من طموحاتها وهيبتها فى الشرق الأوسط العربى وهو الأمر الذى يعتبره العديد من المسئولين حيويا بالنسبة للمستقبل وفى اطار بحثها الطويل عن حل يوفق بين مصالح المتروبول والعرب واليهود اصبحت علاقاتها مع الولايات المتحدة ، تلعب دورا حاسما ولقد كان لفشل هذه المحاولة للتعاون مع واشنطن السبب الذى قاد بريطانيا الى نقل المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة فى فبراير ١٩٤٧ . وفى مجال المحاولات البريطانية للتعاون مع واشنطن حول المشكلة الفلسطينية فانه تم تشكيل لجنة تحقيق مشتركة (نوفمبر ١٩٤٥) فضلا عن اعداد خطة مشتركة من جانب كل من اللورد هربرت موريسون وهنرى جرادى (مبعوث الرئيس ترومان) الا ان موقف الرئيس الامريكى كان متناقضا حيث رفض مقترحات اللجنة المشتركة فيما عدا مطالبتها بالسماح لمائة الف يهودى بالهجرة الى فلسطين . كما انه ابتعد عن خطة موريسون ـ جرادى باعتبارها تثير اعتراضات لدى الرأى العام الأمريكى . وقد قامت بريطانيا بالدعوة الى « مؤتمر لندن » لمناقشة هذه الخطة (سبتمبر ١٩٤٦) وهو المؤتمر الذى شاركت فيه الدول العربية (دون مشاركة اللجنة العربية العليا والتى انضمت لأعمال المؤتمر فى جلسة يناير ١٩٤٧) ولم تشارك فيه الوكالة اليهودية وقد ساعد تصريح الرئيس الأمريكى ترومان فى ٢ أكتوبر ١٩٤٦ والذى جعل فيه من نفسه محاميا للمطالب الصهيونية بدخول مائة الف يهودى الى فلسطين ولفكرة تقسيم فلسطين ، ساعد كل ذلك على انهيار الجهود البريطانية نتيجة لتصلب موقف الوكالة اليهودية .

يتناول الفصل الرابع تطور الموقف الصهيونى وانتقاله من فكرة الوطن القومى الى اقامة الدولة اليهودية ثم أخيرا الى اقرار فكرة تقسيم فلسطين فيشير الى ان الحرب العالمية الثانية قد سارعت بنضوج الحركة الصهيونية فحتى ذلك الحين تمسك الجانب الغالب بفكرة الوطن القومى اليهودى الذى ينمو فى ظل سلطة الانتداب البريطانى . الا انه مع تحول موقف لندن وتطبيقها لسياسة الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ قد تم التخلى عن هذه الفكرة ليحل محلها برنامج بلتيمور (٦ مايو ١٩٤٢) والذى ينادى بقيام دولة يهودية (كومنولث يهودى فى فلسطين) باعتباره حلا للمشكلة اليهودية فى اطار النظام العالمى الجديد بعد الحرب العالمية الثانية .

وفى مواجهة هذا التيار وجد تيار أخر يدافع عن فكرة تعاون عربى ـ يهودى ـ سواء فى اطار اتحاد فيدرالى أو فى دولة ذات قوميتين وحيث تصبح معركة الاستقلال الفلسطينى معركة مشتركة لليهود والعرب من أجل مستقبل مشترك . وقد مثل هذا التيار « عصبة التقارب والتعاون اليهودى العربى » التى أنشئت فى مايو ١٩٣٩ والتى انضم اليها جميع التيارات المنادية بالتعايش بين القوميتين دون سيطرة من جانب احداهما على الأخرى . بالاضافة الى تعاطف الشيوعيين معها بالرغم من عدم انضمامهم اليها . كذلك فان الجناح اليسارى لحزب الماباى (حزب بن جوريون) قد عارض برنامج بلتيمور جاذبا معه دوائر واسعة داخل الهستدروت وهو الأمر الذى شكل العقبة الرئيسية امام الزعيم الاشتراكى بن جوريون فى دعوته لصالح هذا البرنامج . وعلى الرغم من صعوبة تحديد النفوذ الحقيقى الذى تمتع به كل من انصار النظريتين ـ بعد مرور اربعين عاما ـ فان نتائج تصويت عام ١٩٤٤ فى اليوشاف تشير الى حصول انصار برنامج بلتيمور على ٥٨ ٪ من الأصوات فى انتخابات النقابات و ٦٦ ٪ فى انتخابات الجمعية والتى اصدرت قرارا مؤيدا لبرنامج بلتيمور فى اقصى صوره (مستبعدة أى تقسيم لفلسطين) خلال مناقشاتها السياسية الافتتاحية . وقد تم اضفاء الصفة الرسمية على هذا القرار فى المؤتمر الصهيونى العالمى الذى عقد فى لندن فى اغسطس ١٩٤٥ . وفى مجال توضيح اسباب نجاح انصار قيام الدولة اليهودية يشير الكاتبان الى انه بالاضافة الى الاطار العام المتشبع بالانفعال والرعب اللذين صاحبا عمليات الابادة الجماعية لليهود فى أوربا والخوف على مصير الناجين من هذه المذابح والذى يشجع على ايجاد الحل السريع والواقعى الذى نادى به مؤيدو قيام الدولة ، فان ضعف مصداقية مشروع الدولة ذات القوميتين لعب دورا كبيرا فى هذا النجاح نتيجة لعدم وجود أى طرف عربى داخل فلسطين أو فى الدول المجاورة يؤكد استعداده للتفاوض من أجل اتفاق يهودى عربى حول مستقبل الأراضى المقدسة . وعلى الرغم من ان جماعة « فلسطين الجديدة » بقيادة فوزى الحسينى قد مثلت استثناءا فى هذا المجال فضلا عن وجود بعض بوادر تضامن بين العمال اليهود والعرب فى فلسطين ، الا انه سرعان ما تم مواجهة هذه الظاهرة من جانب كافة القوى المؤثرة على المسرح الفلسطينى بشكل فورى ومتزامن ، ومع ذلك فان المعسكر اليهودى المؤيد لقيام الدولة اليهودية قد شهد فى داخله انقساما بين ثلاثة تيارات وفقا للهدف والأساليب والتحالفات الأجنبية التى يجب اقامتها . فمن جانب نجد المعتدلين الذين لا يخفون استعدادهم لقبول قيام الدولة على جزء من فلسطين مفضلين اساليب العمل الدبلوماسى وواثقين فى فعالية التحالف مع لندن ، ومن جانب أخر يطالب المتطرفون بامتداد الدولة اليهودية لتشمل الأراضى الفلسطينية على جانبى نهر الأردن متخذين من الكفاح المسلح أداة لتحقيق هدفهم ومتطلعين الى

الولايات المتحدة ، وأخيرا فانه بين هذين التيارين المتناقضين وجد تيار غالب يلتف حول دافيد بن جوريون ليس له موقف واضح وانما مر بالعديد من التطورات لينتهي الى التشدد والدخول فى مواجهات مع سلطة الانتداب البريطانية من خلال انضمام قوات الهاجاناة الى قوات الاجوان وليفى فى عملياتها الارهابية ضد المنشآت البريطانية لينتهي أخيرا بالانحياز الى فكرة التقسيم والتى مثلت المرحلة الثالثة فى تطور الموقف الصهيونى . ففى الوقت الذى لم تعد الحركة الصهيونية تنتظر شيئا من لندن ، تعلقت انظارها بالرئيس الامريكي ترومان والذى لم يكن قادرا بدوره على فرض فكرة الدولة اليهودية على رئيس الوزراء البريطانى او حتى على وزارة خارجيته وهدد بالتخلى نهائيا عن المشكلة « الا اذا قدمت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية اقتراحات مقبولة » . وهو مادفع مستشارى الرئيس الامريكى الموالين للصهيونية وعلى راسهم David Niles لطرح فكرة التقسيم كمحاولة للالتفاف حول الموقف وهو الأمر الذى اقرته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية فى اجتماعها فى باريس (٢ أغسطس ١٩٤٦) حيث اعلنت استعداد الحركة لمناقشة « اقتراح يهدف الى اقامة دولة يهودية قابلة للحياة فى جزء مناسب من فلسطين » وقد حمل « حاييم وايزمان » هذا القرار الى واشنطن ليعود الى باريس بموافقة الرئيس الامريكى مما ادى الى خروج الاغلبية المؤيدة للتقسيم قوية ولم يبق امامها الا الحصول على موافقة المؤتمر اليهودى العالمى الذى عقد فى بازل (ديسمبر ١٩٤٦) . ويركز الكاتبان فى النهاية على الغموض الذى اكتنف قرار « مؤتمر بازل » حول اقتراح التقسيم وهو الذى يأتى فى اطار استراتيجية على المدى الطويل ترفض أخذ زمام المبادرة فى اقتراح التقسيم وتترك ذلك للآخرين دون توضيح الحدود التى تقترحها للدولة اليهودية .

يتناول الفصل الخامس بالدراسة الجانب العربى فى الصراع موضحا انه مع نهاية الحرب العالمية الثانية وفى الفترة التى كان يتم فيها تحديد مستقبل فلسطين فان المسرح الفلسطينى العربى بدا وكأنه واد خرب ، حيث ان عمليات القمع الوحشية التى أخمدت انتفاضة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ قد حرمت الحركة الوطنية الفلسطينية من عناصرها الفعالة ومن درجة كبيرة من قدرتها على العمل ، وعلى الرغم من بروز شرائح جديدة فان العائلات الكبرى التقليدية ظلت تسيطر على مقاليد الأمور ووضعت مصيرها ومصير البلاد فى ايدى ملوك ورؤساء الدول العربية . واذا كان قرار احياء اللجنة العربية العليا الذى اصدرته جامعة الدول العربية الوليدة يهدف الى توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية . فانه سرعان مابرز الانشقاق مرة اخرى فى صفوف هذه الحركة حيث شهد مؤتمر رؤساء الدول العربية فى انشاص (مايو ١٩٤٦) وجود وفدين لتمثيلها وبرزت منذ يونيو ١٩٤٦ « الجبهة العليا » التى ضمت خمسة احزاب فلسطين كقوة معارضة « للجنة العليا » الموالية للحسينى . وهو الأمر الذى دفع بالجامعة العربية فى اجتماعها الطارئ فى بلودان (٨ ـ ١٢ يونيو ١٩٤٦) الى حل كل من التنظيمين وتشكيل قيادة جديدة برئاسة الحاج امين الحسينى مستبعدة فى تكوينها اليسار الفلسطينى . ويشير الكاتبان الى ان اختيار أمين الحسينى لم يكن اختيارا موفقا من جانب الجامعة نظرا لأن آثار زيارته لبرلين وتعاطفه مع هتلر ظلت عالقة بالأذهان وهو ما ادى الى تشويه صورته فى الرأى العام الأوربى والأمريكى ومن جانب آخر فان الخارجية البريطانية لم تنس الدور الذى لعبه فى ثورة ٣٦ ـ ١٩٣٩ وأخيرا فانه كان محل كراهية النظام العراقى لمشاركته فى محاولة انقلاب عام ١٩٤١ ضد النظام الملكى وكانت هناك فجوة كبيرة تفصل بينه وبين الملك عبدالله منذ الثلاثينات نتيجة اتصالات الأخير مع القادة الصهاينة منذ توليه عرش شرق الأردن وتشجيعه وتعامله مع خصوم الحسينى فى فلسطين . وبالاضافة الى الانقسامات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية فان الطموحات المتناقضة للزعماء العرب وعدم معرفتهم بميكانيكيات المجتمع الدولى فضلا عن ضعف وفساد النخب الحاكمة ، كلها عوامل لعبت دورا رئيسيا فى الفشل العربى . واذا كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت من تجنب كافة العقبات التى اعترضت طريقها فان عدم القدرة العربية قد ساهم بشكل كبير فى نجاح المشروع الذى وضع أسسه تيودور هرتزل .

بعد تناول مواقف الاطراف المحلية ينتقل الفصل السادس الى القاء الأضواء على اسباب الاتفاق الأمريكى ـ السوفيتى ـ على الرغم من اشتعال الحرب الباردة بينهما ـ حول المسألة الفلسطينية . وينتهى الكاتبان الى ان « محاربة التوسع الشيوعى » من جانب و« مكافحة الامبريالية » من جانب آخر ، وعلى الرغم من انهما دافعان متناقضان ، قادا كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الى اتخاذ نفس الموقف المؤيد لقرار التقسيم . واذا كانت مساندة خطة التقسيم قد بدت على الجانب الأمريكى وكأنها محاولة من جانب الرئيس ترومان للخروج من التعارض بين قوتين تضغطان عليه فى اتجاهين متناقضين (ضغوط الخارجية الأمريكية مدفوعة باعتبارات المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ومدعومة فى ذلك بالموقف البريطانى المناهض لقيام الدولة اليهودية والمعارض بعد ذلك للتقسيم ، ومن جانب آخر ضغوط الكونجرس الأمريكى الذى عكس موقف جماعات الضغط اليهودية ، فضلا عن رغبة الرئيس الامريكى فى الحصول على تأييد الأصوات اليهودية لاعادة ترشيحه للرئاسة) فانه على الجانب السوفيتى لعبت الاعتبارات الجيوبولتكية والاستراتيجية دورا كبيرا فى تحديد موقف الكرملين من المشكلة وبالتالى فى تأييده للمشروع الصهيونى من اجل طرد البريطانيين من المنطقة . ويشير الكاتبان كذلك الى فرضية الاعتقاد السوفيتى فى امكانية قيام دولة يهودية تقدمية او اشتراكية فى المنطقة وهى الفرضية التى تدعمها تصريحات دبلوماسى سوفيتى ترجع الى عام ١٩٤٣ الى « الياهو بن هورين » رئيس تحرير مجلة Palestine News Service والتى تسير فى هذا الاتجاه . كذلك الفرضية التى تقدمها « هيلن كارير دانكوس » والتى يؤيدها الى حد ما المؤرخ اليهودى يعقوب روى والتى تذهب الى ان الأمر يتعلق بالنسبة للسوفيت بحسابات متعددة المراحل حيث بدت الدولة اليهودية فى اعينهم وكأنها بمثابة الفرصة الأخيرة لزعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط من الداخل ، فاذا كانت الأحزاب الشيوعية المحلية الضعيفة لم تتمكن من ذلك فان الدولة اليهودية يمكنها ان تحققه فى داخل العالم العربى ، ومن ثم أمل القادة السوفيت ـ بالرغم من عداوتهم للصهيونية ـ فى ان تلعب اسرائيل هذا الدور .

وعلى كافة الأحوال فان المساندة السوفيتية للحركة الصهيونية لم تقتصر على المجال الدبلوماسى وانما امتدت الى الميدان العسكرى حيث دارت المفاوضات بين رئيس الادارة السياسية للوكالة اليهودية فى اوربا والسلطات التشيكية منذ منتصف عام ١٩٤٧ ـ بمباركة سوفيتية ـ للحصول على السلاح تحسبا لاحتمالات المستقبل .

يستعرض الكاتبان من خلال فصلين التفاعل بين كافة الأطراف بعد صدور قرار التقسيم وحتى انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية بتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . ففى الفترة الأولى والتى دامت

من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مايو ١٩٤٨ شهدت الساحة الفلسطينية حربا داخلية سابقة على دخول الجيوش النظامية العربية الى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ حيث اندلعت الاشتباكات الدموية بين المنظمات الصهيونية والقوى الوطنية الفلسطينية مدعومة بقوات مكونة من متطوعين عرب بقيادة القاوجقى . ويركز الكاتبان على التراجع الذى سجلته واشنطن عن مشروع التقسيم وطرحها لفكرة وصاية دولية من جانب الأمم المتحدة على فلسطين حيث استغل خصوم التقسيم فى الدوائر الأمريكية (الخارجية رجال البترول والصناعات القائمة عليه ـ المستشرقون وحتى رجال وكالة المخابرات الأمريكية الوليدة) الاشتباكات والاحداث الدموية التى شهدتها فلسطين من اجل طرح هذه الفكرة ، الا انه سرعان ماظهرت صعوبة تبنى الأمم المتحدة لفكرة الوصاية نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتى المعارض وعدم تحمس حلفاء واشنطن فضلا عن الرفض القاطع من جانب الحكومة البريطانية ـ على الرغم من الاستياء الواضح للخارجية الأمريكية ـ لفكرة الوصاية الدولية والتى رأت فيها انتزاعا لسلطتها كدولة منتدبة على فلسطين قبل الموعد المقرر واضافة عبء جديد عليها من خلال تكليفها بمسئولية المحافظة على الأمن فى فلسطين . وازاء هذا الموقف عملت الخارجية الأمريكية على وقف اطلاق النار فى فلسطين على امل ان يؤدى ذلك الى منع قيام الدولة اليهودية ، الا ان الوكالة اليهودية ، عازمة على مواصلة مسيرتها ومدعمة بالسلاح التشيكى الذى بدأ يصل مع بداية شهر مارس ١٩٤٨ فضلا عن ادراكها للانقسامات العربية ، فضلت المضى قدما فى تنفيذ خطتها لفرض امر واقع والقضاء نهائيا على خطة التقسيم من خلال السيطرة على مناطق تابعة للدولة الفلسطينية وفقا لخطة التقسيم . وعلى الرغم من انقسام الوزراء الاسرائيليين حول موضوع اعلان قيام الدولة فقد تمكن بن جوريون من انتزاع القرار بأغلبية محدودة دون اى تحديد لحدود الدولة الناشئة عاكسا بذلك نواياه فى عدم الالتزام بحدود التقسيم . وفى تناولهما للحرب العربية ـ الاسرائيلية التى نشبت مع دخول الجيوش العربية الى فلسطين فى ١٥ مايو يوضح الكاتبان اسباب الاخفاق العربى فبعد استعراضهما للاسباب المختلفة التى دفعت بالدول العربية للدخول الى فلسطين فانهما يشيران الى ان العرب قد دخلوا الحرب واعينهم على الغرب على النحو الذى اوضحه اللواء صفوت رئيس اركان الحرب السابق للجيش العراقى بقوله ان « القادة العرب قد اعتقدوا ان مجرد نشر قواتهم النظامية وبداية العمليات العسكرية او التلويح بها سيؤدى الى تدخل الدول الكبرى لاجبار الصهيونيين على قبول المطالب العربية » ، ومن جانب آخر فان التناقضات والتمزقات العربية قد انعكست على التنسيق بين القوات فى ميدان المعركة ويشيران على سبيل المثال الى ان جيش الملك فاروق قد قام فى بداية مايو ١٩٤٨ بالاستيلاء على شحنة ذخيرة ارسلتها لندن الى الفيلق العربى عبر قناة السويس مما ادى الى الانتقاص من القدرة الهجومية لجنود الملك عبدالله . وعلى الجانب الآخر فان الدولة اليهودية وعلى الرغم من معاناتها هى الأخرى من العديد من نقاط الضعف الا انه امكنها التغلب عليها سواء من خلال تنظيم القوات اليهودية فى اطار جيش نظامى تابع لسلطة مركزية ابتداء من ٣١ مايو ١٩٤٨ او من خلال تدعيم القوة القتالية عن طريق شحنات الاسلحة التشيكية التى بدأت فى التدفق عليها . واذا كانت السلطات اليهودية قد اضطرت منذ ٢٤ مايو الى الاعلان عن قبولها للهدنة نظرا لتطور المعارك فى غير صالحها الا انها قد تمكنت مع استئناف العمليات العسكرية مع تحقيق انتصارات على كافة الجبهات . وفى هذا الاطار دارت مهمة وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين والذى قدم مقترحات تضمنت ادخال تعديلات على خطة التقسيم كانت محل رفض كل من الطرفيين وهو ما أدى الى فشل السياسة الأمريكية والتى رأت فى الهدنة وسيلة لاعادة السلام استنادا الى خطة التقسيم مع ادخال تعديلات عليها لصالح العرب . وعلى كافة الأحوال فان جهود « الكونت برنادوت » اثارت قلق الحكومة الاسرائيلية حيث اعلن العديد من المسئولين خلال اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى فى ٢٥ يوليو ٤٨ ان « السويد قد ذهب بعيدا فى نشاطه » وسرعان ماتم اغتيال وسيط الأمم المتحدة فى ١٧ سبتمبر ٤٨ فى القسم اليهودى لفلسطين . ومع بداية الجولة الثالثة للحرب استئنافت اسرائيل انتصاراتها مستولية على النقب ومخترقة قطاع غزة وبدأت القوات الاسرائيلية تتقدم فى سيناء وهو الأمر الذى اثار حملة من الضغوط الدبلوماسية ولوحت الحكومة البريطانية بمعاهدة الدفاع المتبادل التى تربطها بالحكومة المصرية مما ادى الى الانسحاب الاسرائيلى . ومع اغتيال « الكونت برنادوت » دفنت معه مقترحاته واكتفت الجمعية العامة فى قرارها الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بنقطتين الأولى تتعلق باللاجئين والثانية بالقدس حيث اكدت وضعها الدولى وخضوعها لاشراف الأمم المتحدة ، تاركة باقى الموضوعات الى لجنة المصالحة العربية الاسرائيلية ولجهود وسيطها بالنيابة من اجل تسهيل مفاوضات الهدنة بين الأطراف .

ويعالج الفصل الأخير مشكلة اللاجئين حيث يشير الى ان قضية فلسطين كان يمكن ان تتوقف عند اتفاقيات الهدنة ، ويدخل الأمر الواقع تدريجيا ضمن الحقائق السياسية والجيوبولتيكية فى المنطقة . واذا كانت الظروف قد ادت الى عكس هذا الاتجاه فان ذلك يرجع ليس الى الاضطرابات التى عرفها الشرق الأوسط والتى تنبأ بها البريطانيون وربما توقعها السوفيت (تعاقب الانقلابات فى سوريا ، وصول الضباط الأحرار الى السلطة فى مصر ـ الموجه القومية داخل العالم العربى ...) فقد كانت هناك اتفاقيات قد تم وضع اسسها مع الدولة اليهودية الشابة منذ نهاية الأربعينات واوائل الخمسينات . ويوضح الكاتبان ان السبب الحقيقى يكمن فى استمرار مشكلة اللاجئين العرب . وعلى الرغم من ان المناقشة حول اسباب مأساة اللاجئين بعد مرور اربعين عاما قد تبدو عقيمة الا ان كلا من المعسكرين المتصارعين يولى هذه المناقشة التاريخية اهمية كبرى لأسباب معنوية ولان كلا منهما يسعى الى ايجاد (من خلالهما) اسانيد تؤيد مقولاته . وفى هذا الاطار فانه فى منتصف الثمانينات تطورت هذه المناقشة بشكل كبير بفضل جهود صحفيين وباحثين اسرائيليين عكفوا على دراسة الأرشيف الصهيونى وارشيف الدولة الاسرائيلية وقادتها دون ان يتراجعوا امام اى اعتبارات ومن بين هؤلاء Benny Morris المراسل الدبلوماسى لصحيفة « جيروزليم بوست » ، Tom Segev الذى يعمل فى صحيفة « جاريتز » وعلى ضوء هذه الدراسات يوضح الكاتبان ضرورة التمييز بين مراحل الحرب العربية الصهيونية فى هذا المجال فخلال الثلاثة عشر شهرا التى استمرت خلالهم الهجرة الجماعية الفلسطينية ابتداء من قرار التقسيم وحتى نهاية عام ١٩٤٨ عرف الوضع العسكرى للصهيونيين العديد من التطورات وفى هذا الاطار المتحرك وفى ظل الانقسامات داخل الادارة اليهودية تأثر المغترب اليهودى من « المسألة العربية » . واذا لم يكن هناك جدلا حول الطبيعة الاختيارية للهجرة الفلسطينية فى الفترة من ٢٩ نوفمبر حتى مارس ١٩٤٨ (حيث مثل النبلاء والاثرياء الجانب الأكبر من المهاجرين الذين فضلوا الانتظار فى احدى العواصم العربية حتى تهدأ

الأمور) ، فان العمليات الارهابية اليهودية لعبت دورا كبيرا فى موجة الهجرة الجماعية فى ربيع عام ١٩٤٨ وبصفة خاصة مذبحة « دير ياسين » (٩ - ١٠ ابريل ١٩٤٨) ويذكر الكاتبان ان الدعاية التى احاطت بهذه المذبحة من جانب القيادات اليهودية ومن خلال الصحافة واجهزة الراديو لعبت دورا كبيرا فى بث الذعر فى صفوف العرب الفلسطينيين ومثلت انعكاسا لمخطط تم تنفيذه بشكل منتظم وعلى الرغم من ان الرد الاسرائيلى على مقترحات وسيط الأمم المتحدة حول عودة اللاجئين لم يتضمن رفضا صريحا لذلك الا ان اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى الذى انعقد فى ١٦ يونيو ١٩٤٨ قد اوضح بما لايدع مجالا للشك تصميم القادة الاسرائيليين على عدم السماح بعودة اللاجئين وهو الأمر الذى شجع عليه تدفق المهاجرين اليهود على فلسطين واصدار الحكومة الاسرائيلية للقانون الخاص بالممتلكات المهجورة بهدف الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الغائبين واخيرا يوضح الكاتبان ان مسئولية اسرائيل فى ظهور وعدم حل مأساة اللاجئين لاتعفى القادة العرب فى نفس الوقت من المسئولية فى هذا الخصوص وان كانت العواصم العربية قد استندت فى موقفها من مسألة توطين اللاجئين الى عدم مطالبة الفلسطينيين باستيعابهم فى البلاد العربية المستقبلة .

واليوم وبعد مرور اربعين عاما تبرز حقيقة متناقضة حيث يردد يهود وفلسطينيون نفس العبارة التى تعبر عن امل يجمعهم ويفرقهم فى نفس الوقت « العام المقبل فى القدس » .

عماد عواد

المؤلفات العربية السياسية

□□ د . محمد عبدالوهاب سيد أحمد - العلاقات المصرية - الأمريكية فيما بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٦ رسالة دكتوراه - جامعة لندن - ابريل ١٩٨٧ □□

تقدم المؤلف برسالته التى تحمل العنوان السابق إلى جامعة لندن فى ابريل ١٩٨٧ للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية ، وأجيزت الرسالة التى تناول القسم الأول منها علاقات الولايات المتحدة بمصر منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى استقرار نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى الحكم . ويكشف هذا الكتاب تفاصيل علاقات « الضباط الأحرار » بالولايات المتحدة قبل وبعد استيلائهم على السلطة معتمدا فيما توصل إليه على الوثائق الأمريكية غير المنشورة وعلى ما ادلى له به كثير من المسئولين الأمريكان وبعض « الضباط الأحرار » ، وبذلك أماط المؤلف اللثام عن موضوع كان مثارا للجدل بل والاتهام ووضعه فى إطاره التاريخى الصحيح .

فلقد تتبع المؤلف علاقات الولايات المتحدة « بالضباط الأحرار » قبل نجاح الانقلاب الذى قضى على النظام القديم فى مصر ، بل انه يؤكد أن الأمريكان قد أعطوا هؤلاء الضباط الضوء الأخضر لتنفيذ ما خططوا له ثم ساندوا الانقلاب لمواجهة احتمال التدخل البريطانى ولم يهتموا باستنجاد الملك فاروق بهم مما دفعه إلى أن يطلب مساندة القوات البريطانية المعسكرة فى منطقة قناة السويس ، ولو أن الحكومة البريطانية لم تحبذ القيام بأى إجراء لانقاذ الحكم القائم فى مصر قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وما أن استولى « الضباط الأحرار » على الحكم حتى حثتهم الولايات المتحدة على إصدار قانون الاصلاح الزراعى الذى تبنته وأبدت منذ البداية إهتماما بطريقة تنفيذه وسعت إلى استغلال المساعدات الاقتصادية والتقنية التى ازمعت تقديمها للعهد الجديد لكى تباشر الضغط فى سبيل إخراج برنامج الاصلاح الزراعى الى حيز التنفيذ ومن ثم تعيينها أحد موظفى سفارتها فى القاهرة مستشارا تنفيذيا لهذا البرنامج . وكان اهتمام الولايات المتحدة بمشروع الاصلاح الزراعى يستهدف تحقيق الأهداف التالية :

ا - القضاء على نفوذ الأحزاب القديمة وبخاصة فى الريف .
ب - مقاومة الشيوعية .
حـ - دعم شعبية النظام الجديد .

وقد توقع الأمريكان أن يؤدى تحقيق هذه الأهداف الثلاثة إلى تعزيز مركز النظام الجديد بحيث يتسنى له أن يتوصل إلى معاهدة مع الغرب وعقده صلحا مع اسرائيل . وكان من نتيجة تدخلهم النشط فى مصر أن تفوق نفوذ بلادهم على النفوذ البريطانى بالصورة التى خلعت على الولايات المتحدة زعامة المبادرات الغربية فى مصر بوجه خاص وفى الشرق الأوسط بوجه عام . ومما عزز النفوذ الأمريكى فى مصر تطبيقها برنامج النقطة الرابعة لدعم الاقتصاد المصرى ووعدها بالاشتراك فى تنفيذ مشروع السد العالى .

وحين احتدم الصراع بين جمال عبدالناصر ومحمد نجيب فى عام ١٩٥٤ أبدت الدوائر الأمريكية تعاطفها مع قيام نظام دكتاتورى فى مصر ولم ترحب بعودة الأحزاب والحياة البرلمانية . ولكن هل كان للدوائر الأمريكية دور فى تنحية نجيب وانفراد عبدالناصر بالحكم ؟ على اى حال فما أن تخلص من نجيب حتى توخى الاعتدال وأبدى استعداده للموافقة على إشراك تركيا فى الدفاع عن الشرق الأوسط فى حالة جلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس . وقد تدخلت الولايات المتحدة فى المفاوضات التى جرت بهذا الصدد وأبدت استعدادها فى حالة فشلها لاستبدال بغداد بالقاهرة ومساندة تطلع نورى السعيد إلى زعامة العالم العربى .

وإزاء ذلك تخلى عبدالناصر عن تشدده وقبل عودة القوات البريطانية الى قاعدة قناة السويس فى حالة تعرض الدول العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك أو تركيا للعدوان الخارجى . وكان توقيع معاهدة الجلاء فى أواخر عام ١٩٥٤ انتصارا للسياسة الأمريكية التى ربطت مصر بصورة غير مباشرة بحلف الأطلنطى مما استتبع تحسن العلاقات المصرية - الغربية واحتمال توقيع الصلح بين مصر وإسرائيل .

ويشير الدكتور محمد عبدالوهاب إلى أن اتصالات سرية وغير رسمية جرت بين الجانبين المصرى والاسرائيلى وأن النظام الجديد فى مصر قد أبدى استعدادا للمصالحة . وقد أوضح مسئولية إسرائيل عن إفشال مبادرات الصلح خاصة وأن بن جوريون كان يفضل فرض الصلح على العرب بالقوة . وهكذا سعت إسرائيل إلى

الضغط على مصر وتخريب علاقاتها بالغرب مما دفع عبدالناصر إلى شراء الاسلحة من الاتحاد السوفيتى مما آذن بدخول الحرب الباردة الى الشرق الأوسط . ولكى لا يندفع عبدالناصر فى علاقاته مع السوفيت بالصورة التى توقعه فى براثنهم بصورة أكيدة سعت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى مساعدته فى بناء السد العالى ولو أنها سحبت وعدها بصورة مهينة نتيجة لرفض ناصر الشروط الأمريكية وكان رده على ذلك هو تأميمه لقناة السويس مما آذن بالعدوان البريطانى ـ الفرنسى ـ الاسرائيلى على مصر .

ورغم أن الدكتور محمد عبدالوهاب لا يضيف جديدا الى سيل المعلومات التى نشرت عن العدوان الثلاثى فانه يشير إلى أن عبدالناصر بادر فى بداية العدوان الثلاثى إلى طلب المساعدة العسكرية الأمريكية . ولما كانت الولايات المتحدة لا تقبل انهيار حلف شمال الاطلنطى الذى اشتركت دولتان من أهم أعضائه فى العدوان فقد وعدت مصر بأن تقدم لها المساعدة فى نطاق الأمم المتحدة فى حين أكد عبدالناصر للدوائر الأمريكية أنه سيعمل على مقاومة الشيوعية وأنه لن يعترض المصالح الأمريكية فى المنطقة وفى نفس الوقت فانه أبدى استعداده لاعادة النظر فى سياسته إزاء إسرائيل . بل إن الدكتور محمد عبدالوهاب يذهب إلى أن عبدالناصر قد أبدى استعداده لوضع مصر تحت الحماية الأمريكية ، وذلك سعيا منه إلى كسب مساندة الولايات المتحدة فى مواجهة العدوان الثلاثى .

تلك هى أهم النقاط الجديدة التى أضافها الدكتور محمد عبدالوهاب إلى بحثه الذى خلص فى نهايته إلى أن مواقف الولايات المتحدة المتعارضة جعلتها لا تدرك حقيقة الأوضاع فى الشرط الأوسط وأن العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال فترة البحث شهدت بدايات الصراع بين مصر والولايات المتحدة ـ وكان قد اتضح وجود هذه الأخيرة فى الشرق الأوسط بعد أن طرحت سياسة العزلة التى سارت عليها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وهكذا سعى عبدالناصر إلى زعزعة نفوذ الغرب فى المنطقة اعتقادا منه بأن الأمن الجماعى العربى كفيل بالوفاء بمتطلبات المنطقة الدفاعية بالصورة التى تعزز السيطرة المصرية على العرب .

ويؤكد المؤلف أن الأمريكان لم يبينوا أن مساعدة عبدالناصر على تحقيق أهدافه الاقليمية كفيلة بتحقيق مخططاتهم هم على المدى البعيد ، ومن ثم فان مخططى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بددوا فرصة فريدة لخدمة الاستقرار فى المنطقة وتجنيبها كثيرا من المآزق التى تعرضت لها المنطقة كما تعرضت لها المصالح الأمريكية . إلا أن مثل هذا التصور غير واقعى إلى حد ما : فكيف يساعد الأمريكان عبدالناصر على فرض الوحدة العربية وهو فى نفس الوقت صديق للسوفيت ؟ وهل كان قيام وحدة عربية فى مصلحة الغرب ؟ أمامنا تحدى بريطانيا لمحمد على فى القرن التاسع عشر برغم محاولته كسب صداقتها ـ وقد عبر لورد بالمرستون عن سياسة بلده بهذا الصدد بقوله انها لا تقبل قيام دولة قوية على طريق الهند ... فهل كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول سيطرة دولة عربية واحدة على قناة السويس والخليج العربى ومنابع النفط فى الشرق الأوسط ؟

على أن أهمية البحث الذى نعرض له تعود إلى اطلاع المؤلف على عدة مصادر أصلية لم يتطرق إليها أحد من قبل ، فقد استعان بالوثائق الأمريكية : دبلوماسية وعسكرية بالاضافة إلى سجلات المخابرات المركزية ومذكرات وأوراق هاى رومان ودوايت أيزنهاور وجون فوستر دلاس وغيرهم ، وأجرى محادثات شخصية مع أطراف انجليزية ومصرية وأمريكية .

والرسالة فى طريقها للطبع ككتاب فى المملكة المتحدة باللغتين العربية والانجليزية .

د . أحمد عبدالرحيم مصطفى

□ □ هدى مجدى السيد ـ اثر الحماية على هيكل التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية على مصر من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ ـ رسالة دكتوراه فى الاقتصاد مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فبراير ١٩٨٨ □ □ □

رغم مضى اكثر من عشرين عاما على بدء جهود التنمية الاقتصادية فى مصر ، فى اطار التخطيط الاقتصادى الشامل ، فان النتائج المحققة تبعد كثيرا عما كان مخططا ومأمولا : فقد اوضحت الاحصاءات الرسمية عن السنوات الاولى من الثمانينات ضعف نمو القطاعات الانتاجية السلعية زراعية وصناعية ـ بالمقارنة بالقطاعات الخدمية والتوزيع مما ادى الى تفاقم العجز فى الميزان التجارى المصرى .

ولا شك ان هناك عوامل متعددة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ساهمت بصورة او باخرى فى تحقيق هذه النتائج . ويثور التساؤل عن مدى مسئولية سياسات الحماية ، التى اتبعتها السلطات المصرية منذ عام ١٩٦٠ ، عن ضعف اداء الصادرات المصرية وتضخم حجم الواردات ، فضلا عن اختلال هيكل التجارة الخارجية .

فاذا كان كل من النمو السكانى فى مصر من ناحية ، وظروف السوق العالمى من ناحية اخرى ، يمارسان اثارا سلبية على نمو الصادرات ، ويشكلان قيدا على الحد من الواردات ، فالى اى مدى ساهمت سياسات الحماية فى الحد من تلك الاثار السلبية ؟ ام ان هذه السياسات على العكس من ذلك ادت هى ايضا الى اعاقة نمو الصادرات وتشجيع الواردات ، لعل ذلك هو الهدف الاساسى لهذه الدراسة والتى يستند التحليل فيها الى مفهوم معدل الحماية الفعلية الصافية ، والذى يقيس ما تتيحه سياسات الحماية من زيادة او نقص فى القيم المضافة للنشاط الانتاجى ، عما يمكن ان يحققه فى غياب تلك الحماية ، فضلا عن انه يأخذ فى الاعتبار اثر المغالاة فى قيمة العملة الوطنية ـ والتى تتحقق فى ظل الرقابة على الصرف ـ فى الحد من درجة الحماية الممنوحة للانشطة المحلية .

وتضمنت الرسالة ثلاثة أبواب :

الباب الاول : يتناول التحليل النظرى لاثر الحماية على تخصيص الموارد ، وتم فيه عرض مفهوم الحماية والذى يقصد منه كافة اساليب تدخل الدولة فى جهاز الاثمان ، ثم تم عرض مفهوم معدل الحماية الفعلية ، والافتراضات النظرية التى يستند اليها ، واسلوب قياسه ، واستخداماته ، والتحفظات الواردة عليه ، كما تم فى هذا الباب ايضا عرض العلاقة بين سعر الصرف والحماية ، ومفهوم الحماية الفعلية الصافية ، واساليب تقدير سعر صرف محاسبى يستخدم لقياس هذا المعدل .

اما الباب الثانى : فقد تناول سياسات الحماية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، حيث استعرض الفصل الاول منه سياسات الحماية التى اتبعتها مصر فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٤ ، وتتضمن سياسات التجارة والصرف ، والتسعير الادارى للمنتجات الزراعية والصناعية والضرائب غير المباشرة والدعم .

وقد اتضح ان هذه السياسات وضعت لتحقيق اهداف متعددة ، مما ادى الى تعقد جهاز الاثمان ، فضلا عن تعارض وتشابك سياسات الحماية المختلفة .

ثم استعرض فصل ثان التطورات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى واتجاهات التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة ، ولقد اتضح منها ان الاقتصاد المصرى قد تعرض لتغيرات هيكلية ، تبعد كثيرا عما كانت تستهدفه خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة ، من تعديل البنيان الاقتصادى ودفع عجلة النمو فى مختلف القطاعات الانتاجية ، ولقد كان لذلك انعكاسات واضحة على التجارة الخارجية للبلاد ، حيث انكمشت القدرة التصديرية لكل من قطاعى الزراعة والصناعة ، فى الوقت الذى تزايد فيه الاعتماد على الخارج لتوفير الاحتياجات من مختلف السلع الغذائية او الانتاجية .

ومن اجل التعرف على مدى ما ساهمت به سياسات الحماية من تأثير على المركز التنافسى لمختلف السلع المتداولة فى التجارة الخارجية ، قامت الباحثة فى الباب الثالث بقياس اثر الحماية على القيمة المضافة المتولدة من بعض الانشطة الانتاجية ، وذلك بتقدير معدلات الحماية الفعلية لاحد عشر محصولا زراعيا ولثمانية وعشرين نشاطا صناعيا ، وذلك على فترات مختلفة هى منتصف الستينات ومنتصف السبعينات والسنوات الاولى من الثمانينات ، لتبين تطور هيكل الحماية ولمحاولة القاء الضوء على علاقته بالسياسات التى اتبعت وباتجاهات النمو فى تلك الفترات .

ويمكن ان نستعرض اهم نتائج الدراسة على النحو التالى :

ان هيكل الاسعار المحلية للمحاصيل الزراعية ولمستلزمات انتاجها قد اسفر عن التمييز ضد القطاع الزراعى ككل طوال فترة الدراسة ، وان تزايد هذا التمييز بالنسبة للمحاصيل التصديرية عنه بالنسبة للمحاصيل البديلة للواردات .

ولقد تمثل اسلوب التمييز اساسا فى تسعير المحاصيل الزراعية عند مستويات تقل عن الاسعار العالمية المناظرة ، وقد ادى ذلك الى تحميل القطاع الزراعى بعبء ضريبى لم يعوضه توفير الحكومة لمستلزمات الانتاج الزراعى باسعار مدعمة .

واوضح التحليل بذلك ان سياسات الحماية ادت الى تغير نمط تخصيص الموارد فى قطاع الزراعة على نحو لا يتفق واعتبارات الميزة النسبية فضلا عن انه اضر بمستويات النمو المحققة ، اذ عانت المحاصيل الرئيسية من ضعف الحوافز وانخفضت معدلات العائد عما كان يمكن ان يتحقق فى غياب تدخل الدولة فى الاسعار فاتسعت المساحات المنتجة لمحاصيل لا تخضع اسعارها لتدخل الدولة نسبيا ، وانكمشت المساحات المخصصة للمحاصيل التقليدية الرئيسية غير العلفية .

كما ساهم التمييز ضد قطاع الزراعة ككل ، فى اضعاف المركز التنافسى لهذا القطاع فى مواجهة القطاعات الانتاجية الاخرى ، الامر الذى ادى الى ضعف معدلات النمو المحققة فى هذا القطاع .

اوضحت الدراسة ان قطاع الصناعة كان يتمتع بحماية موجبة فى الستينات ومنتصف السبعينات ، الا انها تحولت الى حماية سالبة بعد ذلك ، ورغم ذلك فقد ظل قطاع الصناعة يتمتع بمعاملة تفضيلية بالمقارنة بالقطاع الزراعى الامر الذى يعكس استراتيجية الدولة فى التنمية الاقتصادية .

وبينما كان اسلوب الحماية ، فى الستينات ، يتمثل أساسا فى فرض قيود مشددة على الاستيراد ، فقد تبدل الوضع فى السبعينات وحتى الوقت الحاضر ، حيث اصبح اسلوب الحماية السائد هو توفير مستلزمات الانتاج باسعار مدعمة على نحو ـ يعوض او لا يعوض ـ اثر تسعير المنتجات عند مستويات تقل عن المستوى الذى تحدده قوى السوق الحر .

وبينما ادت الحماية المرتفعة للصناعة فى الستينات الى تدعيمها ، الا ان تراجع الحماية ثم التمييز ضد هذا القطاع ، بعد ذلك ، كان له بالغ الاثر فى اضعاف معدل نموه خاصة فيما بين ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، فقد عانى كثير من الوحدات الانتاجية من تدهور مراكزها المالية فضلا عن ضعف الحوافز للتطوير ولتحسين جودة المنتجات ، على نحو يدعم قدرتها التنافسية .

اكدت الدراسة ان تحديد سعر الصرف الوطنى عند مستوى مبالغ فيه ، لعب دورا سلبيا على هيكل الحوافز النسبية المتاح لمختلف الانشطة وبصفة خاصة الانشطة المنتجة للسلع ، والتى كانت تخضع لسعر الصرف المعلن لدى البنك المركزى ، والبالغ ٧٠ قرشا للدولار فى عام ١٩٨٣ .

وانتهت الدراسة إلى أن : ـ

ان سياسات الحماية فى مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح ان هذه السياسات قد ساهمت فى الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق انشطة انتاجية جديدة ، الا انها فى المقابل ادت الى تبديد للموارد تجلى فى ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التى كانت ستتحقق فى غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحملته الدولة فى اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبديد بلغ اقصاه فى حالة وجود انشطة انتاجية لها قيمة مضافة مالية بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو انشطة ما كان لها ان تقوم فى غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها فى ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

ولا شك ان النهوض بمستوى اداء القطاعات الانتاجية السلعية يتوقف على عدد من الاعتبارات التنظيمية والمالية والادارية ، كما انه لا يخفى ايضا ان الغاء التمييز ضد كثير من الانشطة ، بل ومنحها الحوافز لتشجيعها ولتطوير مستوى منتجاتها ، أمر لا مفر منه ، فى سبيل الارتفاع لمستوى نمو هذه القطاعات ، على نحو يسهم بفعالية فى معالجة العجز المتزايد فى المعاملات التجارية الخارجية للبلاد .

واذا كان تصحيح هيكل الاسعار المحلية على نحو يعكس الندرة النسبية ، من شأنه تعديل تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية ، بما يتيح رفع المستوى الاجمالى للقيمة المضافة المتولدة من الانشطة الانتاجية ، الا انه يؤدى ايضا الى بعض الاثار السلبية ، فمن جهة لابد ان يترتب على الغاء التمييز ضد الانشطة الانتاجية ارتفاع الاسعار المحلية لمنتجاتها ، ومن جهة اخرى ، فانه يؤدى لتصحيح هيكل الاسعار المحلية مما يضر ببعض الانشطة المنتجة لسلع لا تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية .

ولذلك فانه يقع على عاتق السلطات محاولة تجنب الاثار السلبية المترتبة على تصحيح الاسعار المحلية ، والمتمثلة بالدرجة الاولى فى ارتفاع نفقات المعيشة ، وفى اى انخفاض محتمل فى انتاج بعض السلع الاستراتيجية للبلاد ، ويستلزم هذا الامر اساليب مباشرة لرفع مستوى المعيشة ، دون التأثير على هيكل الحوافز المتاحة للانشطة الانتاجية ، ويجب ايضا بذل جهود مكثفة لرفع مستوى انتاجية بعض السلع الاستراتيجية والتى لا تتمتع مصر فى الوقت الحالى بميزة نسبية فى انتاجها .

ورغم ان النتائج المستخلصة من الدراسة تؤكد ان سياسات الحماية قد اضرت الانشطة الانتاجية السلعية ، خاصة بعد السبعينات ، على نحو انعكس على التجارة الخارجية للبلاد ، الا انه لابد من الاشارة الى بعض التحفظات التى اوردتها الباحثة ، والتى تجلت بوضوح اثناء الدراسة :

انه لا يمكن القاء مسئولية ضعف النمو واختلال هياكل الانتاج والتجارة على سياسات الحماية وحدها ، فهناك عوامل متعددة مالية وتنظيمية وادارية ، فضلا عن اعتبارات تتعلق بالسكان والانماط السلوكية وبالسوق العالمى ، ساهمت كلها فى تحقيق هذه النتائج ، وليست سياسات الحماية الا واحدة من العوامل التى لعبت دورا حاسما فى تعضيد تلك الاتجاهات .

ان النتائج المستخلصة تتوقف على مدى صحة التقديرات ، وهذه تستند بدورها الى عديد من الافتراضات والاحكام التقديرية للباحثة ، فمفهوم معدل الحماية الفعلية ذاته يستند الى مجموعة من الافتراضات ، يؤدى غياب بعضها الى تحيز فى القياس ، كما ان

المشاكل الاحصائية التى واجهتها فرضت فى كثير من الحالات اتخاذ احكام تقديرية بالنسبة لتسعير بعض السلع والخدمات بالاسعار المحاسبية ، ولقد أوضحت الدراسة أن معدلات الحماية الفعلية لغالبية الانشطة تعتبر شديدة الحساسية لتغيرات الاسعار العالمية ، ومعنى ذلك ان صحة النتائج تتوقف على مدى دقة التقديرات وسلامتها ودرجة قربها من الواقع ، ولقد حرصت الباحثة على تفصيل وتفسير كافة الاساليب التى استخدمت والتى تمثل الافتراضات التى تستند اليها التقديرات .

ان معدلات الحماية الفعلية قد تم تقديرها فى فترات محددة ، ولذا فهى تعكس وضع الحماية فى تلك الفترات ، وهنا تجدر الاشارة الى انه منذ عام ١٩٨٤ وحتى الوقت الحاضر ، طرات تعديلات كثيرة على مختلف سياسات الدولة ، كان من شانها التأثير فى هيكل الاسعار النسبية وبالتالى فى هيكل الحماية .

يستند تحليل معدلات الحماية الفعلية الى الفكر الحدى ، والذى يعتقد بان تخصيص الموارد يجب ان يتم وفقا للميزة النسبية كما تعكسها قوى السوق الحر ، ولا شك ان الاسعار العالمية التى اتخذت اساسا لقياس هذه المعدلات لا تعبر عن اسعار السوق الحر فى ظل سيطرة الاحتكارات العالمية على السوق العالمى .

وقد انتهت الدراسة الى ان سياسات الحماية فى مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح ان هذه السياسات قد ساهمت فى الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق انشطة انتاجية جديدة ، الا انها فى المقابل ادت الى تبديد للموارد تجلى فى ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التى كانت ستتحقق فى غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحملته الدولة من اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبديد بلغ اقصاه فى حالة وجود انشطة انتاجية لها قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو انشطة ما كان لها ان تقوم فى غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها فى ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

عصام الدين فرج

□□ د . محمد عبد العزيز ربيع : الوجه الآخر للهزيمة العربية ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر) ١٩٨٧ □ □□

د . محمد ربيع واحد من شهود الصراع العربى ـ الاسرائيلى وذاكرته الحادة ، وهو بالتالى أحد رموز النهوض الثقافى الفلسطينى والعربى فى مواجهة الانحسار العربى . أما الكتاب فهو ينتمى إلى أدب «الاعتراف» فى الكتابات السياسية إذ هو عملية نقد للذات العربية عموما والفلسطينية خصوصا من ناحية ، ومن ناحية ثانية هو تحليل مطول وعام لعملية انحسار المشروع القومى العربى فى التنمية (تزييف الوعى وغياب الديموقراطية) ، وفى الصراع (استمرار احتلال اجزاء من الارض العربية) وفى الوحدة (تكريس التجزئة والقطرية) .

يتكون الكتاب من جزءين : الأول عن البعد السياسى للهزيمة ابتداء من حرب عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ وصولا إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى يعتبرها الكاتب «اول حرب تثبت امكانية هزيمة اسرائيل عسكريا ... وبالتالى انتهت احتكار اسرائيل لقرار الحرب فى الشرق الأوسط .. واظهرت مدى اعتماد اقتصاديات الغرب على امدادات البترول العربية» (ص ٥٩) ، وصولا إلى الوضع الفلسطينى المتميز فى لبنان فى عقدى السبعينات والثمانينات .

اما فى الجزء الثانى فإن الكاتب يتناول دوافع الهزيمة وأسبابها فيعرض لمخرجات هذه الهزيمة والآثار الايجابية والسلبية التى ترتبت عنها . وفى هذا الجزء يؤكد الكاتب أن وقوع معظم الاحداث العربية الهامة جاء نتيجة لفعل تطورات خارجية أو كرد فعل عربى لاحداث دولية طارئة (ص ١٢٧) نتيجة لغياب التفكير المؤسس وفى هذا الجزء بالذات يتم التركيز على دور المؤسسة ودور الفكر فى أسباب الفشل .

فى هذا الكتاب يحاول الكاتب التركيز على مجموعة من الأفكار المحورية من الفلسفة إلى النظرية إلى التجارب التنموية وقياداتها فى العالم العربى ولعل اهم هذه الأفكار مايلى :

فى الجزء الأول حاول الكاتب أظهار أسباب الفشل العربى فى المواجهة العربية ـ الاسرائيلية من خلال التركيز على عمليات التنمية الداخلية وبالذات العمل السياسى الداخلى ثم على المشروع القومى العربى نحو الوحدة ، ثم يعود فيركز على الحريات العامة الممنوحة للمواطن العربى وذلك بالتركيز على دور الفكر والمؤسسة فيما حدث فى عملية الفشل . وبهذا تعرض للتجربة الناصرية وعلى الرغم من ايمانه بنقاء التجربة الا أن القصور من وجهة نظره يعود إلى عدم فهم معطيات ومتطلبات القيادة فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الامة العربية وأهم هذه المعطيات من وجهة نظره ، هى حرية الشعب .

ايضا تعرض فى هذا الامر أيضا لتجربة المقاومة الفلسطينية فى اطار الوضع السياسى العام للشعب العربى فأكد بأن هذه المقاومة ايضا قصرت فى فهمها لدورها بالنسبة للجماهير العربية وما مدى قدرة الجماهير على دعم اى تحرك سياسى على المستوى العربى .

ـ فى الجزء الثانى تناول الكاتب بعض القضايا الهامة بالنسبة للواقع العربى والتى نتجت عن المساهمة فى افشال التجربة العربية ، من ذلك التركيز على دور المال فى الحياة العربية وهو المال الذى جاء نتيجة «صدفة تاريخية» نجم عن ذلك كما يقول المؤلف وجود نخب حاكمة عبارة عن تاليف مجاميع من الناس وليس طبقات بالمعنى المفهوم (عسكر ، تجار ، رجال بنوك واموال .. الخ) وأظهر ان كل هؤلاء الناس عبارة عن «طبقة طفيلية» تعيش على استغلال الشعب وتقوم بتكريس واقع التخلف ولاتساهم اطلاقا فى تجاوزه ولا فى قيام عمل تنموى ـ اما سياسيا : فقد نجم وضع التخلف عن انعدام وجود الحريات العامة ، واعطى المؤلف امثلة لذلك منها انفراد الحكومة بالسلطة من كل جوانبها وانتشار الفردية بشكل عام كظاهرة حضارية ، ثم جاء البعد الخارجى (وهو المواجهة العربية ـ الاسرائيلية) فكان فرصة خارجية تاريخية لتكريس التخلف والتجزئة . أما حضاريا ، فكما يقول المؤلف فإن اهم أسباب التخلف الحضارى هو الفردية ، بمعنى انعدام القدرة على العمل الجماعى المنظم وبشكل عام عدم وجود ما اسماه المؤلف بنظام قيمى «قادر على تفجير طاقات الفرد وتجميع الطاقات الفردية فى انتاج مجتمعى مثمر .

وفى التحليل الأخير فإن الكتاب كما يقول المؤلف هو دعوة إلى قيام ذاكرة جماعية خلاقة لأن الوضع الحالى ـ كما يقول ـ يحاول أن يلقى تاريخ هذه الامة ، فليس هناك سجل تاريخى وحضارى لهذه الأمة خلال الاربعين عاما الماضية وهذا الكتاب محاولة للتذكير لضرورة خلق هذه الذاكرة الجماعية لأن من لاماضى له لامستقبل له . على أن اهم فصل بالكتاب هو ما أسماه ـ المؤلف سياسة الثراء وفقر السياسة والذى يعالج فيه قضايا تمس صلب حياة المجتمع العربى من الناحيتين السياسية والاقتصادية وهذا الامر لم يحدث أن عولج بمثل هذا العمق من قبل فى الكتابات السياسية العربية . فى هذا الباب اطلق الكاتب على المرحلة منذ بدء قيام الثورات العربية (١٩٥٢) وحتى ١٩٧٠ ـ اى حدد القصدين ـ ما اسماه بشعار «من لايحمل السلاح لايحق له أن يتكلم» وهى فترة إتصفت بسيطرة

رجال الجيش والعسكر عموما على السلطة والقاء الحريات العامة وتكريس كافة السلطات فى يد هذه الطبقة غير القادرة (لاخبرة لها بالحكم ولا لديها بعد سياسى يشمل مناحى التقدم فى هذا العصر) . أما الفترة التالية (اى منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠ وما بعده) فهى تحمل شعار «من لا يملك المال لايحق له ان يتكلم» وتملك المال هنا لايعنى امكانية التهيؤ النفسى لمعنى دور الثروة فى المجتمعات المتقدمة بمعنى عدم تجاوز الحاجز النفسى بين الغنى والفقر رغم توافر المال . فهؤلاء الاثرياء هم فقراء على مستوى مجتمعى تنموى ولكنهم اغنياء على مستوى تراكم الاموال .

تعليق :

تدور فكرة الكتاب المحورية حول جانبين متكاملين : دراسة ظاهرة انحسار المشروع القومى العربى ثم انعكاسات ذلك على السياسات العربية وارتباطها بالواقع العربى الراهن . الكتاب بهذا المعنى يدرس الماضى وعين على الحاضر وأخرى على المستقبل تسوده نظرة تشاؤمية قاسية واحكام متشددة يصعب على القارىء العادى إدراك مراميها لان الكتاب موجه فى الأصل إلى النخبة المثقفة وكل من له صلة بعملية صنع واتخاذ القرار فى العالم العربى ، وربما خط التفاؤل الوحيد الموجود فيه انه يترك الباب مواربا لدخول حركة التغيير العربية نحو الوحدة والتحرر من الاستعمار الصهيونى والتنمية . على أن الكتاب لم يعالج الحركة الثورية العربية المعاصرة والدائرة فى مناطق عديدة على قدم وساق سواء فى شكل هبات عفوية داخلية أو فى شكل ثورات منظمة ضد المحتل الأجنبى ، أو تلك الحركات المنظمة الثورية التى تدفع الجماهير دائما للمطالبة بنصيبها من المال أو العمل . ان مد البصر عبر افق هذه الحركات سوف يدعونا إلى حث الكاتب على كتابة «الوجه الاول» للحركة العربية وكيف ادت مدخلاته إلى مخرجات «الوجه الآخر» .

وعلى الرغم من ان الواقع العربى يتفق مع مجمل النتائج التى توصل اليها الكاتب فى كتابه إلا ان تلك النتائج لازالت تفتقد التحليل على المستوى الميكروكوزمى للتجارب التنموية المختلفة فى العالم العربى وذلك لاستكمال الترابط بين التحليل الماكروكوزمى الذى قام به الكاتب بين القيم العظمى فى الحركة السياسية العربية وبهذين التحليلين يمكن الوصول إلى تكاملية الهدف . ولاشك ان هذه مهمة باحثين أخرين حتى تكون الصورة اكثر شمولية وأكثر اعتمادا على التجارب التنموية فى اطارها التاريخى العام خلال الاربعين عاما الماضية . وفى هذه النقطة بالذات من الواضح أن الكاتب قد التزم بالاطار الفكرى الذى حدده فى المقدمة وهو التركيز ليس على الحدث التاريخى بل على دور الفكر العربى والمؤسسة العربية فيما وصل اليه الحال اليوم على الساحة العربية من تفكك واحتلال وتجزئة وتخلف ، ان المتابعة الدقيقة لهذا الكتاب تترك الانطباع بأنه ـ اى الكتاب ـ موجز واف لعديد من الكتب التى لوقدر لباحث الاهتمام بها لقضى فيها بقية عمره وأكثر ، ولكن هذا قدر المثقف العربى ان يحمل هموم وطنه ومواطنيه واحلامهم على كتفيه . وهذا يقودنا مرة أخرى الى انعدام التخطيط والتنسيق فى العمل الثقافى العربى المشترك ـ وهو مايؤيد وجهة نظر الكاتب مرة أخرى ـ فى ضرورة وجود اطار «مؤسسى» ثقافى يقود الأمة إلى سبر غور الماضى وتحليل الحاضر من أجل المستقبل .

اننى ادعو طلاب العلوم السياسية خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما وكذا المشتغلين بالعمل السياسى العربى وكل مهتم بشئون هذه الأمة إلى الاطلاع على هذا الكتاب لما فيه من رؤية ترابطية شاملة فى تتابع الاحداث وتفسير المواقف فى الحركة السياسية العربية المعاصرة .

د . حسن بكر

□ □ محمود توفيق ضياء الريس ، بناء المؤسسات فى إدارة التنمية ، « واقع وتنظيم البنوك الاقليمية فى ج . م . ع ودورها فى التنمية المحلية مع التطبيق على محافظة الدقهلية »، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ □ □

إذا كانت مشكلة بناء المؤسسات تمثل أهمية بالغة فى كل قطاعات الدول النامية فإنها تزداد خطورة فى بعض هذه القطاعات ، ومن اهمها القطاع المصرفى ، ذلك أن التمويل عنصر اساسى فى احداث التنمية المحلية .

ومن هنا تكتسب مؤسسات الوساطة المالية أهميتها الخاصة فبقدر قدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة وكفاءة أستثمارها ، تتحقق خطط التنمية المحلية المستهدفة وتكتسب البنوك الاقليمية أهميتها الخاصة بإعتبارها احدى مؤسسات التنمية المحلية التى تؤدى فى النهاية إلى تطوير المجتمع المحلى بصورة شاملة حيث يقع على عاتقها تمويل مشاريع التنمية المحلية .

وفى هذا الاطار تدور مشكلة البحث المقدم من الباحث/محمود توفيق ضياء الريس لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية .

وفى اطار الاقتراب المؤسسى الجديد كأطار أساسى للتحليل مع الاستعانة بباقى مناهج البحث الأخرى ولا سيما المنهج البنائى الوظيفى الذى يحلل لنا المكونات العضوية لاى مؤسسة ويميز لنا وظائفها المختلفة التى تؤديها . قام الباحث بدراسة البنوك الاقليمية فى ج . م . ع بصفة عامة وفى اطار من دراسة الحالة لمحافظة الدقهلية من خلال هدف البحث الأساسى والذى يتمثل فى دراسة المشاكل الادارية والتمويلية لبنوك الاقاليم خاصة بنك الدقهلية للتنمية .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة ابواب يتضمن كل منها أربعة فصول وخاتمة وتوصيات . فاشتملت المقدمة على تعريف بالأبعاد المؤسسية والتنظيمية لمشكلة البحث وتطور الفكر المؤسسى واقتصاديات بناء المؤسسات المالية وواقع وتنظيم البنوك الاقليمية فى جمهورية مصر العربية .

أما الباب الأول فتحت عنوان « المؤسسات : النظريات والنماذج » تناول الباحث فى فصله الأول عملية بناء المؤسسات فى ادارة التنمية متضمنة دراسة لصلة المؤسسية بالتنمية السياسية والدور المتميز للمؤسسات المعاصرة فى ادارة التنمية . ودور التنمية السياسية فى دعم المجتمعية السياسية والأسس النظرية التى يقوم عليها مدخل بناء المؤسسات والنظريات والمؤشرات المختلفة فى بناء المؤسسات وقياس درجة المؤسسية . كما قام الباحث بتحليل مقارن لنماذج بناء المؤسسات فى الفكرين الغربى والاشتراكى حيث عرض لحالة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كنموذجين للبنائية الغربية ، وحالة الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى كنموذجين للبنائية الاشتراكية . والتجربة الهندية ، وخصوصية التجربة المصرية حيث تميزت بتنوع التوجهات البنائية منذ الاحتلال وفى ظل ثورة يوليو ، ثم تجربة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات والذى تحول إلى انفتاح انتاجى فى الثمانيات من أجل تحقيق هدف التنمية المحلية . للتوجهات المؤسسية فى الدول النامية . وفى الفصل الثانى من الباب

الأول وتحت عنوان « مؤسسات التنمية المحلية فى ج . م . ع التنظيم واعادة البناء » يقوم الباحث بتعريف بالنظام المحلى وتطوره ويعرض للتنمية المحلية والمشاركة الشعبية وتمويل التنمية المحلية والاستعانة بأمثلة لبعض الدول الاشتراكية والغربية كالمملكة المتحدة واليابان والصين وكوريا والولايات المتحدة وتوضيح مصادر التمويل المحلى بها . ثم يعرض لأوجه التمويل المحلى فى جمهورية مصر العربية ، ثم يتناول التخطيط للتنمية المحلية واعادة البناء ومظاهر ذلك التخطيط ، وفى الفصل الثالث يقوم بالتعريف بالبنوك الاقليمية فى جمهورية مصر العربية وخلفية تاريخية لنشأتها الأولى والمميزات الخاصة لبنوك التنمية والملامح الاقتصادية لسياستها وتنظيمها الادارى وكذلك يعرض لبنوك الادخار المحلية فى التجربتين الاشتراكية والرأسمالية ، ولبنوك الادخار العربية مع عرض لتجربة ميت غمر وأسباب فشل التجربة .

ويفرد الباب الثانى من الدراسة للتطبيق على حالة محافظة الدقهلية موضحا بيئة ادارة التنمية فى المحافظة ومشاكلها الاقتصادية وصلتها بمعامل الادخار ، وفى الفصل الأول يشرح فى اطار دراسة نظرية التنظيم الادارى للبنك الاقليمى فى ضوء مؤشرات قياس المؤسسة عند هنتنجتون حيث أن تحقيق هذه المؤشرات كاف لحماية أى مؤسسة من خطر الانهيار .

أما الفصل الثانى فهو دراسة تطبيقية لواقع التنظيم الحالى لبنك الدقهلية الوطنى والفصل الثالث يتناول مسألة عمليات القيادة والاتصال والتكيف داخل البنوك الاقليمية وأساليب الاتصال . ثم يعرض فى الفصل الرابع لمشكلة الرقابة والاستقلال فى أعمال البنوك الاقليمية فى المحافظة وخاصة بنك الدقهلية وعمليات اتخاذ القرار للرقابة الداخلية والخارجية . ودور السلطة المركزية والبنك الرئيسى فى أعمال الرقابة والمتابعة .

ويتناول الباحث فى الباب الثالث والذى يحمل عنوان « موارد واستخدامات بنك الدقهلية الوطنى للتنمية وأثرها على دوره فى تمويل التنمية المحلية » دراسة موارد البنك الاقليمى فى الدقهلية ومصادر التمويل فى الفصل الأول ، أما الفصل الثانى فيقوم الباحث بشرح الاستخدامات فى البنك الاقليمى وأثرها على دوره فى تمويل التنمية المحلية فى محافظة الدقهلية والتوظيف ومجالاته المتعددة فى الاقراض والاستثمار وتوفير المستلزمات العينية للتنمية المحلية بمفهومها الشامل . وعن دور بنك الدقهلية فى منح القروض الاستثمارية والزراعية وممارسة الأنشطة المختلفة فى سبيل توفير مستلزمات الانتاج وتسويق المحاصيل وتطوير القرية ، كالأمن الغذائى والميكنة الزراعية والصناعية ، والسلف وتطهير المصارف ، واقامة البساتين والتصنيع واستصلاح الأراضى والسياحة ، والصعوبات التى تواجهها البنوك الاقليمية فى توظيف مواردها . وفى الفصل الثالث ، يعرض من خلال اطار نظرى وتحليل لدور بنك الدقهلية فى توظيف موارده فى الاستثمار المباشر أو المشاركة والاستخدامات الاستثمارية للبنوك الاقليمية فى المجالات المختلفة ، وتقييم عام إتضح منه للباحث سوء توزيع استخدامات الاستثمارات فى المحافظة من خلال التحليل المالى لنشاط البنوك الاقليمية فى الفترة من ٨٣/٦/٣٠ حتى ٨٥/٦/٣٠ .

وينهى الباحث الدراسة بمجموعة من التوصيات لمستقبل التنظيم الادارى للبنوك الاقليمية فى التجربة المصرية ودورها فى التنمية المحلية . وسبل تطوير النظام المؤسسى الحالى للبنوك الاقليمية حيث يرى الباحث أن تجربة البنوك الاقليمية ، وبنك التنمية الوطنى فى الدقهلية أحداهما قد حققت نجاحا بفضل الجهد الأهلى وبفضل رعاية الدولة وتأييدها وقد أصبح هناك طلب كبير على الخدمة المصرفية المحلية كما أصبح هناك طلب كبير على الخدمة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية . إلا أن هذه البنوك تواجه مشكلات عديدة حيث أنه من الواضح انه لم يخطط لها مسبقا للاستفادة منها أو لربطها بأهداف اجتماعية واستثمارية . كذلك تشكل المعوقات المصرفية والاجرائية محددات تعوق من انطلاق هذه البنوك فى الاستثمار كما أن التغيير السريع والجاد فى السياسات والقرارات والقوانين له إنعكاساته النفسية والمادية غير المحابية للاستثمار . وعلى ذلك يوصى الباحث بأن يكون للبنوك الاقليمية دور أكثر اجتماعية بحيث تقوم باستثمار أموالها لصالح المجتمع المحلى كله فى الداخل . فمعظم الاستثمارات لهذه البنوك فى مشاريع غير صناعية أو طويلة الأجل تتجاوز رأسمالها ، كما أن ودائعها تتسرب بأكثر من نصف الاجمالى الى المؤسسين فى شكل أرباح فيجب أن تعيد هذه البنوك النظر فى هذا الموقف وتفهم الهدف الحقيقى من قيامها .

وترجع أهمية الدراسة إلى كونها تتعرض لتقديم واقع المشكلات والمعوقات والظروف البيئية التى تواجه مؤسسات التمويل الاقليمى التى تختص بتمويل التنمية المحلية بدون الانتظار فترة طويلة لتقييم تجربة البنك الاقليمى فى جمهورية مصر العربية حتى لا تتراكم المشكلات والأخطاء التى تواجهه بغرض الاسراع فى تصحيح المسارات وقبل أن تنهار التجربة بتراكم المشاكل على مر السنين وقبل أن تواجه نفس مصير بنوك الادخار المحلية فى جمهورية مصر العربية أو بنوك القرى . كما أن الدراسة تسد نقصا فى المكتبة العربية ، وبصفة خاصة فى حقل الدراسات الادارية المعاصرة .

نيهاد محارم

□□ عمر عز الرجال يوسف ، دور وزارة الخارجية المصرية فى صنع القرار السياسى المصرى الخارجى فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة □□

تنبع أهمية هذه الدراسة فيما يبدو لنا من عدة اعتبارات هى : قلة الدراسات التى تناولت وزارة الخارجية وافتقارها الى التحليل ، وبالرغم من قلتها فهى إما دراسات تاريخية أو جزئية ، ارتباط البحث فى دور وزارة الخارجية بوضع مصر الدولى وعلاقتها الدولية ، وكذلك ارتباطه بهيكل صنع واتخاذ القرار السياسى المصرى الخارجى ، الذى ينبع من طبيعة النظام السياسى المصرى ، ان فترة الدراسة (من ٥٢ ـ ١٩٨٢) هى تلك الفترة التى شهدت فيها جمهورية مصر العربية تطورات وأحداثا سياسية مهمة ، سواء على المستوى الداخلى فى تطور نظامها السياسى أو على المستوى الخارجى فى علاقاتها الخارجية .

وتنقسم هذه الدراسة الى فصل تمهيدى وثلاثة أبواب رئيسية . ففى الفصل التمهيدى ، ناقش الباحث عملية صنع القرار السياسى الخارجى بصفة عامة ومن الناحية النظرية . وينقسم هذا الفصل التمهيدى إلى مبحثين ، تناول فى الأول منهما ـ المبادىء العامة لصنع القرار السياسى الخارجى بدءا من تعريف القرارات وأنواعها وخصائصها والقيود الواقعة عليها ، وتناول فى المبحث الثانى المؤسسات السياسية التى يمكن لها أن تشارك بشكل أو اخر فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى .

وفى الباب الأول ، تناول الباحث نشأة وتطور هيكل وقدرات وزارة الخارجية المصرية . ويتكون هذا الباب من فصلين : الأول ، يتناول نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٧٨ إلى ١٩٥٢ . أما الفصل الثانى ، فيتناول تطور هيكل وزارة الخارجية المصرية من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢ وأسباب ودواعى ذلك التطور ، وكذلك قدرات وزارة الخارجية من حيث النوعية وعدد العاملين فى الوزارة والبعثات والوفود فى الخارج .

أما الباب الثانى ، فيتناول مؤسسات صنع القرار السياسى المصرى الخارجى فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٨٢ وينقسم هذا الباب إلى فصلين . الأول ، يتناول مؤسسات صنع القرار فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ والثانى ، يتناول تلك المؤسسات فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٨٢

أما الباب الثالث ، فقد قسمه الباحث إلى فصلين : تناول فى الأول منهما بالدراسة القرارات السياسية المصرية الخارجية الرئيسية التى حدثت فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٧٠ ، وهى : قرار تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وقرار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ، وقرار قبول مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ . أما فى الفصل الثانى ، فقد تناول القرارات الاتية التى حدثت فى الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ وهى : قرار زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، وقرار قبول التفاوض حول التسوية السياسية فى كامب ديفيد عام ١٩٧٨

وفى واقع الأمر ، فان هذه الدراسة قامت على أساس أن وزارة الخارجية هى تلك المؤسسة المنوط بها إدارة العلاقات الخارجية لدولة معينة ، ويمكن لها أن تلعب دورا ما فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى من خلال الاتى :ـ

١ ـ تخطيط ورسم السياسة الخارجية والاشتراك فى عملية اتخاذ القرار السياسى الخارجى .

٢ ـ الدور الاستشارى لوزارة الخارجية ، خاصة وزير الخارجية الذى يعتبر المستشار الرئيسى لصانع القرار الرئيسى فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى .

٣ ـ جمع وتحليل وتقديم المعلومات .

٤ ـ تنفيذ قرارات السياسة الخارجية .

هذا بصفة عامة عن دور وزارة الخارجية فى اية دولة ، ولكن هناك عدة عوامل يتوقف عليها هذا الدور وفعاليته ، ومنها :ـ طبيعة النظام السياسى ، وطبيعة القرار السياسى ، والمنطقة الجغرافية الموجه اليها القرار السياسى الخارجى ، وطبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى ووزير الخارجية ، وشخصية وزير الخارجية ، والقدرات والموارد المتاحة لوزارة الخارجية .

ومن ثم ، تأتى الأهمية الحقيقية ـ فى تقديرى ـ للنتائج التى توصل اليها الباحث فى رسالته ، ولعل من أهمها مايلى :ـ

١) إن هناك علاقة بين طبيعة القرارات السياسية الخارجية ودور الوزارة ، فنجد أن دور وزارة الخارجية يتضاءل الى حد بعيد فى القرارات ذات الصفة العسكرية أو الاستراتيجية ، بينما يتزايد فى تلك القرارات ذات الصفة السياسية أو الدبلوماسية ، وكذلك القرارات الروتينية .

٢) إن هناك علاقة بين طبيعة النظام السياسى المصرى ودور وزارة الخارجية المصرية فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، حيث نجد أن الفرد ـ صانع القرار الرئيسى ـ فى الفترة موضوع الدراسة ـ كان يلعب الدور الرئيسى فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، خاصة مع عدم وجود مؤسسات سياسية مستقرة وقادرة ، وهذا انعكس بالتالى على دور وزارة الخارجية فى تلك العملية ، باعتبار أنها إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية فى ذلك النظام .

٣) هناك علاقة بين طبيعة المنطقة الجغرافية الموجه إليها القرار السياسى الخارجى وبين دور وزارة الخارجية ، فإذا كانت هناك منطقة جغرافية محط اهتمام صانع القرار الرئيسى يتضاءل دور وزارة الخارجية فيها ، والعكس صحيح . ففى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٧٠ ، تزايد دور صانع القرار الرئيسى ممثلا فى القيادة السياسية ، خاصة فى المنطقة العربية ، وكانت هناك مؤسسات أخرى كالمخابرات والرئاسة تلعب دورا أكبر فى مناطق أخرى من دور وزارة الخارجية مثل أفريقيا . أما فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٨٢ ، فلم تكن هناك منطقة جغرافية معينة محط اهتمام صانع القرار الرئيسى ، وضعف بشكل عام دور وزارة الخارجية المصرية تجاه جميع المناطق .

٤) هناك علاقة بين طبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى (رئيس الدولة ، ووزير الخارجية) ودور وزارة الخارجية فى صنع القرار ففى فترة حكم عبدالناصر ، كانت هناك علاقة بين جمال عبدالناصر ووزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، الأمر الذى زاد من الدور الاستشارى لوزير الخارجية فى عملية صنع القرار ، وكان هذا الأمر ينطبق على الدكتور محمود فوزى ، والسيد محمود رياض . أما فى فترة حكم السادات ، فلم تكن العلاقة بينه وبين وزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، وكان الخلاف السياسى بين الرئيس السادات ووزراء الخارجية سببا رئيسيا لعدم استمرار العمل معه ، وهذا ينطبق على محمود رياض ، ومراد غالب ، والدكتور محمد حسن الزيات ، واسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل . وبعد ذلك ، تولى وزارة الخارجية الدكتور مصطفى خليل ، وكمال حسن على ، ولم يكن هناك خلاف سياسى بينهما وبين الرئيس السادات ، الأمر الذى جعله يستمر فى توجيهاته السياسية الخارجية الجديدة دون معارضة ، باستثناء امتعاض خبراء وزارة الخارجية من نتائج تلك التوجهات .

٥) هناك علاقة بين القدرات والموارد المتاحة ودور وزارة الخارجية ، فقد وضح من الدراسة أن بالرغم من الموارد البشرية الكبيرة ، فإن الموارد المالية وكفاءة الأداء كانت من الضعف بحيث اضعفت من دور الوزارة .

٦) هناك علاقة بين دور وزارة الخارجية وشخصية وزير الخارجية . ويقصد الباحث بالشخصية هنا الشخصية السياسية ، ونجد أنه فى فترة حكم عبدالناصر كانت هناك ثوابت فى السياسة الخارجية المصرية أخذت طابع الشرعية ، ولم يكن هناك خلاف حولها . أما فى فترة حكم السادات ، فقد كانت هناك توجهات سياسية خارجية جديدة تمثلت فى الصلح مع اسرائيل ، وتدعيم الأواصر مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، وقد حدث بسبب تلك التوجهات وحولها كثير من الجدل والخلاف ، الأمر الذى أدى الى معارضة وزيرى الخارجية اسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل ، الى درجة تقديم استقالتيهما على اثر معارضتهما لهذه التوجهات .

وفى النهاية ، فإنه لايقلل من أهمية تلك الدراسة ونتائجها وجود بعض الملاحظات الشكلية والموضوعية سواء بالنسبة لكثرة الأخطاء المطبعية أو طول حجم الرسالة المبالغ فيه ، وتركيز الباحث على التطورات التاريخية التى مرت بها وزارة الخارجية المصرية على حساب عمق التحليل ، وكان من الممكن أن يضيف المزيد للبحث العلمى وللمكتبة العربية اذا كان قد أضفى على رسالته بعدا مقارنا بحيث يتجاوز مقارنة الوزن النسبى لوزارة الخارجية بالوزن الذى لمؤسسات أخرى إلى مقارنة دور وزارة الخارجية المصرية بدور وزارتى خارجية إحداهما من الدول المتقدمة والأخرى من الدول النامية على سبيل المثال . ولايسعنى فى النهاية الا أن أؤكد على حاجة المكتبة السياسية والدارسين على السواء إلى مثل هذه الدراسات الجادة والجديدة والجيدة .

راغب محمد السعيد عجاج

□ □ خالد محمد القاسمي - آفاق التنمية والتكامل الاقتصادى بين دول شبه الجزيرة العربية - الناشر - دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ١٩٨٨ □

تلقي هذه الدراسة الضوء على وحدة شبه الجزيرة العربية وماتتميز به من مزايا جغرافية واقتصادية وبشرية وكيف أنها متكاملة .

- هذا ويشير المؤلف فى مقدمة كتابه الى ان شعوب تلك المنطقة استطاعت بوحدة مصالحها المشتركة وبإسلامها الذى أنار طريق الهداية الى البشرية جمعاء ، وقد تصدت للاستعمار وطردته حفاظا على هذه الوحدة . هذا بالاضافة الى ان هذه المنطقة بموقعها الاستراتيجي قد قامت بدور الوسيط بين الشرق والغرب لما لتلك الدول من الخصائص الاقتصادية المشتركة .

● هذا وقد قسم المؤلف كتابه الى فصول أربعة ، تناول فى فصله الأول الظروف الاقتصادية وأثرها على إنسان الخليج العربي وكيف أثرت البيئة البحرية والصحراوية بحرفها على حياته الاجتماعية من غوص وسفر وتجارة وكيف كان لظهور النفط دور فعال فى تغيير نمط المجتمعات الخليجية ، وقلت روح التكامل الاجتماعي بين المواطنين وإنغمسوا فى حياة الترف التى تمخض عنها عائد البترول الوفير .

- ثم تناول الكاتب الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي وهو توثيق العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين دول المنطقة حماية لها من التدخل الأجنبي وانعكاس ذلك تجاه أطماع كل من الأمريكيين والسوفييت فى أن تكون لهم قواعد عسكرية فى منطقة الخليج ورغبتها فى التعاون مع شعوب المنطقة .

- وقد أشار الكاتب الى اهمية التكامل الاقتصادى الخليجي وكيف أنه يعتبر دعامة أساسية من أجل الاستقلال السياسى والتحرر الاجتماعي ، ولم يغفل ماحققه النفط من تكامل قانوني ومالى وفنى بين دول الخليج بصفته المادة الوحيدة التى يصدرونها .

- ويذكر المؤلف أن الهدف الرئيسى للعمل الاقتصادى العربى المشترك هو الارتقاء بمستوى صنع القرار الصناعى والاستقلال الأمثل للمواد المتوفرة للوطن العربى ، حيث تم الاتفاق على أن تقوم كل دولة من دول مجلس الخليج بتبنى الأولويات التى تناسب قدراتها وإحتياجاتها ، مما يؤدى الى تضامن مجموعة الاقطار ويكسبها مركزا دوليا يعزز قدراتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية مامن شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها ، مما يبعث الثقة فى النفوس ويساعد على إقامة المشروعات الكبيرة وانتشار التكنولوجيا الحديثة مما يدعم إستراتيجية التنمية الصناعية والتى تهدف الى إعادة البنيان الاقتصادى .

- ويشير الكاتب الى التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها المنطقة مثل التحدى السياسى والعسكرى ، فقد أكد المجلس دوره الفعال فى محاولة الوساطة لوقف الحرب العراقية الايرانية مما يساعد الأمن والطمأنينة فى المنطقة .

وفى الفصل الثانى يشيد الكاتب بدولة الامارات كنموذج فريد ومتميز بكل المقاييس وعلى مدى ١٥ عاما بما حققته من انجازات إقتصادية وإجتماعية مدركة أهمية منطقة الخليج وكيف أنها تجتاز أدق مرحلة فى تاريخها الحديث سواء على صعيدها المحلى كمنطقة نامية تواجه وضعا حضاريا راهنا يحتاج الى جهود كبيرة ومستمرة لتطويره ورفعة شأنه ، أو على الصعيد الخارجي بمافيه من تحديات باتت تتربص بالمنطقة وتحاول الانقضاض على ثرواتها وفرض السيطرة على مواقفها السياسية . اما فى الفصل الثالث فقد تناول الكاتب التعاون الاقتصادى بين دول الخليج وشطرى اليمن مشيرا الى ثورة الشعب اليمنى عام ١٩٦٢ باعتبارها منعطفا تاريخيا فى الشطر الشمالى من اليمن ويعرض لسياسة اليمن الخارجية والتى تنطلق من إيمان الشعب بالانفتاح على العالم الخارجي مرتكزة على انها عضو بالمؤتمر الاسلامى وتعمل على ترسيخ الاسلام ومبادئه السمحاء ، والتزامها بميثاق جامعة الدول العربية وتعمل على تقوية التضامن العربى ، وعلى أنها عضو بمنظمة الأمم المتحدة وتنهج مبدأ عدم الانحياز .

- ثم يشير الكاتب الى التجربة الاقتصادية اليمنية وكيف نهجت الأسلوب العلمى فى تطبيقها ويعرض الى سد مأرب والدور الكبير الذى لعبته حضارة سبأ فى نشأة فكرة السدود وتطوير أنظمة الرى فى الوديان الجافة وكيف أنه يمثل أحدى المنارات الحضارية فى العالم .

ثم يشير المؤلف الى التعاون الكويتى اليمنى والعلاقات الثنائية بين البلدين مؤكدا وحدة المنطقة وترابطها العضوى وتكاملها الاستراتيجي .

- ويذكر الكاتب مدى ازدهار التنمية الاقتصادية فى اليمن الديمقراطية الشعبية وتقدمها الاجتماعى الذى تحقق بعد الاستقلال فى عام ١٩٦٧ ورغما عن ذلك فلا تزال البلاد تواجهها ضائقات كبيرة بسبب قلة الموارد الطبيعية وقلة الانتاجية وماتبذله الحكومة للتغلب عليها بمساعدة الامم المتحدة لها بالمساهمة فى مجال الزراعة وصيد الأسماك والصناعة والصحة والتعليم .

- أما الفصل الرابع فقد ابرز إهتمام السوفييت بتلك المنطقة تأمينا لحدوده الجنوبية لأسباب ، بعضها تاريخية وأخرى جغرافية وأيضا عسكرية لوجود قوات غربية فى المنطقة فضلا عن عدم الاستقرار فيها ووجود قوات محلية جيدة التسليح ، ويفسر الكاتب عدم إهتمام السوفييت بالمنطقة فى الاربعينات لانشغالهم فى قضايا أوربا والشرق الأوسط ثم تجدد إهتمامه بها فى الستينات والسبعينات محققا قواته ودوره فى هذه المنطقة من منطلق الصراع العربى الاسرائيلى عندما استخدم العرب سلاح البترول مما اسعد السوفييت لما أصاب الغرب من اضطراب إقتصادى ، هذا بالاضافة الى إمكانية الاستفادة من الثروات المالية التى عادت على دول الخليج ومحاولة إجتذاب رؤوس تلك الأموال .

- ثم يعرض الكاتب الى الصراع فى المحيط الهندى ونظرية الأمن الجماعى فى قارة آسيا ومحاولة اقتراب السوفييت من المواقع الامريكية فى المحيط الهندى للتصدى للتهديدات بما تملكه من قواعد ثابتة أو متحركة فى المحيط إلى قلب آسيا ، مما ادى الى الصراع بين القوتين العظميين بغرض فرض نفوذهما على المنطقة مما دفع السوفيت للمطالبة بجعلها منطقة محايدة وعزلها عن الصراعات مستهدفا بذلك تدمير مصالح خصومه وحرمانهم من المزايا الاستراتيجية التى يحصلون عليها ومحاولة إزالة تهديدات القوى الغربية الماثلة على حدود الاتحاد السوفيتى بغرض تصفيتها بصورة كاملة .

التعليق : استطاع المؤلف ان يعطى للقارىء صورة واضحة عن العلاقات الوطيدة بين دول مجلس التعاون الخليجى ، وكيف ان هذا التعاون أصبح درعا واقيا للمنطقة من اطماع القوتين العظميين وأنه لم يعد من الممكن فصل مشكلة الصراع العربى أو مشكلة الشرق الأوسط عن مشكلة أمن الخليج اذ أن الترابط قد جعل من المنطقة جسدا واحدا يعكس مشكلة واحدة ، ولكن عابه كثرة التكرار لبعض الاحداث مما يشعر القارىء بالركاكة فى الأسلوب وقلة تدعيمه الكتاب بالوثائق التاريخية التى توقف القارىء على حقائق واضحة فى العلاقة بين الشعوب العربية .

سمية محمود عفيفى

□□ د . عبد الله الأشعل : أصول التنظيم الاسلامى الدولى ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ □□

يسد هذا الكتاب فراغا تعانيه المكتبة العربية فقليلة هى الكتب التى تعالج التنظيم الاسلامى المعاصر وإذا كانت المؤتمرات الاسلامية ظاهرة إتسم بها التاريخ الاسلامى عقب إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ ، فإن نشأة هذه المنظمات الاسلامية عبر هذه المؤتمرات هى إحدى ظواهر الحياة الدولية طوال السبعينات مع اتصال عضوى بين الظاهرتين فى الأهداف والأولويات .

تناول الفصل الأول الاطار التاريخى لفكرة التنظيم الدولى الاسلامى منذ نشأة الدولة الاسلامية فى المدينة المنورة وحتى الآن وذلك فى مبحثين عالج أولهما عصور الخلافة الاسلامية وفى الثانى مرحلة المؤتمرات الاسلامية حتى قيام منظمة المؤتمر الاسلامى عام ١٩٦٩ ويلاحظ المؤلف أن المنظمة قد نشأت عبر طريق المؤتمرات الاسلامية المتقطعة ، ورغم إن المؤتمرات كانت ـ لظروف واضحة ـ ممنوعة من تناول المسائل السياسية فقد مهدت أرضية ادت إلى إنشاء منظمة رسالتها الأولى سياسية لكنها محكومة بقيود الطابع الحكومى لوضعها فى النظام الدولى ويتضح هذا فى ثنايا هذه الدراسة .

ويتناول الفصل الثانى أنماط المنظمات الاسلامية إبتداء من منظمة المؤتمر الاسلامى إلى المنظمات الاسلامية غير الحكومية ومنها رابطة العالم الاسلامى والندوة العالمية للشباب الاسلامى ومؤتمر العالم الاسلامى .

ويخصص المؤلف الفصل الثالث للحديث عن النظام القانونى لمنظمة المؤتمر الاسلامى ويكتفى المؤلف فى هذا الفصل بدراسة سبع نقاط ضمن هذا النظام القانونى تشمل أهداف ومبادىء المنظمة وطبيعتها القانونية والتمويل وتدرج الالتزامات القانونية فى المنظمة ونظام التسوية السلمية للمنازعات فى المنظمة وأخيرا علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى .

ويشرح الفصل الرابع نظام العضوية فى منظمة المؤتمر الاسلامى ويعرض لقضية تعليق عضوية كل من أفغانستان ومصر عام ١٩٧٩ ثم رفع تعليق عضوية مصر عام ١٩٨٤

ويوضح الفصل الخامس الهيكل التنظيمى للمنظمة وتضم أربعة أجهزة رئيسية وهى مؤتمر الملوك والرؤساء ومؤتمر وزراء الخارجية والأمانة العامة ومحكمة العدل الاسلامية الدولية وعن هذه الأجهزة نشأت كافة الأجهزة والمراكز والمنظمات الاسلامية المتخصصة التى تخضع لها بدرجات متفاوتة وقد عرف الفصل السادس بهذه الأجهزة وفى مقدمتها صندوق التضامن الاسلامى ومركز بحوث التاريخ والفنون والحضارة الاسلامية والمركز الاسلامى لتنمية التجارة والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية ومجمع الفقه الاسلامى والبنك الاسلامى للتنمية والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة .. الخ .

ويناقش الفصل السابع العلاقات الدولية فى إطار منظمة المؤتمر الاسلامى من نقطتين رئيسيتين هما : ثقل المنظمة ودورها كممثل ضمن الممثلين على المسرح الدولى الذين لايشترط فيهم التمتع بالشخصية الدولية وكذلك دورها فى العلاقات الدولية الاسلامية ومدى نجاحها فى صياغة علاقات اسلامية دولية ، وموقف المنظمة وطريقة تناولها للقضايا الدولية الاسلامية للتعرف على فعالية الاعتبارات العالمية أو الاعتبارات الاقليمية الواضحة .

وجاء الفصل الأخير ليوضح الموقف العام للمنظمة من الأقليات الاسلامية ويقدم أربعة نماذج للأقليات الاسلامية الشهيرة فى الفلبين وأرتيريا ـ وقبرص والأتراك فى بلغاريا .

ويأمل المؤلف بعد هذا العرض القانونى والتنظيمى ان تكون هذه الدراسة مدخلا مفيدا لبلورة معالم نظرية عامة للمنظمات الدولية الاسلامية تستفيد من خصائص وروافد النظرية الغامة للمنظمات ، وتأخذ فى اعتبارها أربعة عناصر لازمة لبحث مدى توفر مقومات مثل هذه النظرية وهذه العناصر هى :

العنصر الأول : وهو الجانب الفكرى المتمثل فى وحدة الأمة الاسلامية ، تلك الوحدة المستندة إلى وحدة العقيدة الاسلامية لقوله تعالى : إن هذه أمتكم أمة واحدة ...) ونجد فى الفكر السياسى والدينى الاسلامى ثروة هائلة من أدب التراث والمحدثين فى تأصيل هذه النظرية .

العنصر الثانى : قضية الخلافة فى الأدب السياسى الاسلامى ـ

العنصر الثالث : ظاهرة المؤتمرات الاسلامية كبديل مؤقت للخلافة الاسلامية .

العنصر الرابع : مجموعة المنظمات الاسلامية التى نشأت فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى منذ عام ١٩٦٩ .

هذا وقد حرص المؤلف على إيراد بعض الوثائق المرتبطة مباشرة وبشكل أكبر بموضوع الدراسة . وأخيرا نرجو مع المؤلف أن تفتح هذه الدراسة الباب أمام دراسات أخرى فى أصول التنظيم الاسلامى الدولى حتى تحتل المنظمات الاسلامية المكان اللائق بها فى المؤلفات العلمية والمدرسين .

هناء عبد السلام العبادى

□□ د . علىّ الدين هلال (إشراف) ـ انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، دراسة وتحليل ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز البحوث والدراسات السياسية ـ ١٩٨٨ □□

نظرا للأهمية الكبرى للدراسة العلمية للظواهر السياسية فى مصر يواصل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالمشاركة مع مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، تحليل انتخابات مجلس الشعب الاخيرة حيث سبق للأول أن أصدر فى ١٩٨٦ كتابا عن « انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ » . وليس هناك من شك فى أن انتخابات مجلس الشعب تبدو أهميتها فى أنها تكشف عن مدى شعبية الأحزاب السياسية المختلفة فى ضوء نجاح

مرشحيها في الوصول الى مجلس الشعب وكذلك في الكشف عن درجة المشاركة السياسية من خلال رصد وتحليل عدد الناخبين الذين توجهوا الى صناديق الانتخاب .

ويضم هذا الكتاب الهام مجموعة متكاملة من الدراسات التحليلية ، تناولت الدراسة الاولى بالتحليل « الاطار الدستورى والقانونى لانتخابات ١٩٨٧ » ويؤكد فيها د . السيد عبدالمطلب غانم ، على ان الديمقراطية ليست اجراءات وطرقا حسابية أو مجرد حقوق تنص عليها قوانين ، فهذا مجرد شكل يجعل النظام الديمقراطى « نظاما ورقيا » ، كما ان التطور الديمقراطى لايتم بتغيير اجراءات تحقيق نفس الوظيفة وانما باعادة التوجه الوظيفى للمؤسسة موضع الممارسة الديمقراطية . كذلك يعتبر نظام الالتزامات والحقوق في أى مجتمع نظاما عضويا وينتهى الى ان علاج امراض الديمقراطية ليس بتقليصها وانما بمزيد من الديمقراطية .

وتناولت الدراسة الثانية ممثلة في الفصل الثانى موضوع « الحملة الانتخابية » عالج فيها د . اسامة الغزالى تنظيم وتمويل الحملة الانتخابية . فمن الناحية التنظيمية اهتمت كافة الاحزاب بايجاد شكل تنظيمى خاص لادارة الحملة الانتخابية ووضع برنامج زمنى لها . أما بالنسبة للناحية التمويلية فربما كان من اصعب الاشياء تقدير المصادر الفعلية المختلفة لذلك التمويل فضلا عن تقدير ارقام التكلفة الحقيقية لها إلا انه على حد قول الكاتب يمكن الاتفاق على عدد من المسلمات تتمثل في الفجوة الحقيقية التى تحدث بين ماتقدره الدولة « ممثلة في وزارة الداخلية » وبين مايحدث بالفعل كما تتمثل كذلك في صعوبة وربما استحالة تقدير الم" التى تم انفاقها على الحملة الانتخابية ، ويعنى كل ذلك وجود امكانية حقيقية لتسرب اموال مشبوهة للاسهام في تمويل الحملة الانتخابية .

أما تفسير السلوك الانتخابى فقد عالجته د . سلوى شعراوى في الفصل الثالث من هذه الدراسة اذ اكدت على ان الناخب بذهابه الى صناديق الانتخاب هو في حقيقة الأمر يمارس اختيارين هامين : الاختيار الاول هو عقده العزم على ممارسة حقه وواجبه في عملية المشاركة السياسية وذلك بالادلاء بصوته ، أما الاختيار الثانى فهو عزمه على اعطاء صوته لمرشح معين دون الآخرين . وتشير الدراسات النظرية المتعلقة بالسلوك الانتخابى الى عوامل متعددة يتم على اساسها التصويت منها الانتماء الحزبى والقضايا (ISSUES) وتعنى ان يقوم الناخبون بالتصويت للمرشح الذى يتخذ موقفا مؤيدا لوجهة نظر الناخب في قضايا معينة ، وايضا تأتى شخصية المرشح كعامل من هذه العوامل ثم قدرة المرشح على تقديم الخدمات كما يلعب العامل القبلى دورا هاما في تحديد اختيارات الناخبين في الدول التى تضم عناصر قبلية أو مذهبية أو عرقية .

وفي الفصل الرابع تناقش د . امانى قنديل ظاهرة جماعات المصالح والانتخابات ، وهى دراسة حالة للجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، وهى ترى ان التجربة الحزبية في مصر ارتبطت بتغير في طبيعة وفاعلية بعض جماعات المصالح فأشارت اولا إلى جماعات المصالح والسلطة التشريعية في مصر حيث تعتمد هذه الجماعات في التعبير عن مطالبها على عدد من الوسائل والادوات يرتبط بعضها بالسلطة التنفيذية ويرتبط البعض الآخر بالسلطة التشريعية ومن امثلة الاولى الاتصال بالوزراء المسئولين والقيادات السياسية والاجهزة الادارية ... الخ ومن امثلة الثانية الترشيح لعضوية البرلمان وخوض الانتخابات والتصويت والدفاع عن مصالح الجماعة في البرلمان والاشتراك في اللجان التشريعية داخله . وأشارت ثانيا إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية وانتخابات ١٩٨٧ حيث تبنى معظم اعضاء هذه اللجنة عددا من القضايا منها مايتعلق بدور القطاع العام ودور القطاع الخاص ثم دور الأخير في خطة التنمية ومنها مايتعلق بالتعليم ثم تأتى الرابعة والاخيرة وهى العلاقة بين المالك والمستأجر ومبدأ العدالة الاجتماعية . ثم أوضحت الباحثة ان هذه الدينامية السياسية بما تضمنته من تفاعلات بين جماعة المصالح والحزب السياسى والبرلمان إنما تعكس جانبا من مناخ التعددية والحرية النسبية لقوى السوق إلا أن الأمر الذى نتوقف امامه هو عدم التوازن الذى اتسمت به حركة جماعات المصالح في علاقتها بالسلطة السياسية ، فاذا كانت بعض الجماعات ـ الاقل عددا والاكثر قوة وتنظيما ـ قد استطاعت الدفاع عن مصالحها بما ملكته من قدرة على الاقتراب من صانعى القرار فان ثمة جماعات اخرى ـ اكثر عددا وأقل قوة وتنظيما ـ لم تستطع الاقتراب من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل فعال .

وتناول الفصل الخامس قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات وناقشت د . هالة سعودى هذه القضايا من حيث مدى اهتمامها في الحملة الانتخابية وتحليل موقف الاحزاب منها وتوصلت الى ان السياسة الخارجية لم تحظ بالأولوية حيث ترى ان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى تراكم المشاكل الاقتصادية وتركز اهتمام الناخبين عليها . وبالنسبة لموقف الاحزاب من قضايا السياسة الخارجية نجد انها تناولت جميعها خمس قضايا هى على التوالى : الصراع العربى الاسرائيلى ، العلاقات مع القوتين العظميين ، العلاقات مع العالم العربى وكذلك العالم الاسلامى ، واخيرا العلاقات مع العالم الثالث ودول عدم الانحياز .

وقد تناول الفصل السادس « المعينون بمجلس الشعب ـ الاستمرار والتغير » وقد قام عليه د . جهاد عودة بهدف دراسة الاعضاء المعينين في مجلس الشعب وذلك من حيث خلفياتهم المهنية ومناصبهم البرلمانية والسياسية ومايرتبط بذلك من صفات . وفي ضوء تحليل ماسبق يهتدى الباحث الى انه من الصحيح اعتبار نمط التعيين في برلمان ٨٧ تعبيرا صادقا عن عدم استقرار التحالفات السياسية والتوازنات المؤسسية للنظام السياسى منذ ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ . وهكذا يمكن القول بأن النظام الحالى لم يستقر بعد على سياسة محددة لتوظيف هذه الميزة البرلمانية التى يتمتع بها بحكم الدستور ، ويرى الباحث تفسير ذلك في حقيقة طبيعة النظام السياسى الحالى باعتباره نظاما يهدف الى تهدئة الازمات اكثر من أى هدف آخر .

وفي الفصل السابع والاخير يناقش د . مصطفى كامل السيد ، انتخابات مجلس الشعب في ابريل ١٩٨٧ من حيث دلالات النتائج ولعل الدلالة الاولى لهذه الانتخابات هى التناقض الصارخ بين الاهتمام الكبير بهذه الانتخابات من جانب كافة الاحزاب والقوى السياسية من ناحية ، وعزوف المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية وخصوصا في المدن الكبرى من ناحية اخرى . والدلالة الثانية تتعلق بمدى نجاح تجربة التمثيل النسبى على النحو الذى

اخذ به قانون انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٣ والذى استمر مع صدور قانون جديد فى أوائل عام ١٩٨٧ ، والثالثة هى تطور مواقف الرأى العام بالنسبة للقوى السياسية القائمة ويصل الى الدلالة الرابعة والتى تنطلق من الملاحظات السابقة وهى تلك الطفرة النوعية فى طبيعة الكتلة الرئيسية فى المعارضة البرلمانية ، وينتهى الباحث الى الدلالة الخامسة لهذه الانتخابات وهى تراجع كافة قوى اليسار بالمقارنة بما حصل عليه حزب اليسار الرئيسى فى الانتخابات السابقة واخفاق أى من مرشحى هذه القوى فى الفوز بعضوية مجلس الشعب حتى من خلال مقاعد المستقلين .

وقد كثرت الاجتهادات فى صفوف حزب التجمع وخارجه بعد الانتخابات لمحاولة تفسير نتائجها المحبطة لآمال اليسار ويؤكد الباحث أن اغلب هذه التحليلات تغفل الاسباب الحقيقية وراء الآداء الانتخابى لليسار بتركيزها على ماحدث اثناء المعركة الانتخابية بينما لايمكن الوصول الى هذه الاسباب إلا بتأمل مفهوم اليسار للعمل السياسى فى مصر وطبيعة توجهه نحو الجماهير . ومن ناحية اخرى لايبدو ان قوى اليسار فى مصر تأخذ العمل الانتخابى مأخذ الجد ولايبدو انها مقتنعة حقيقة بامكان وصولها الى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع . وأخيرا ، فان قوى اليسار الماركسى والناصرى فى مصر على حد سواء لاتملك أى تجربة انتخابية يمكن ان تعول عليها أو تسترشد بها .

محمود طه شيحه

كتب جديدة وردت الى المجلة

« سنوات الغليان »

تأليف : محمد حسنين هيكل

الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٨٨

من واقع وثائق ومستندات بخط يد الرئيس عبد الناصر والملك سعود وايزنهاور ورؤساء لبنان والعراق وغيرهم ومستندات من المخابرات الامريكية والفرنسية والبريطانية والاسرائيلية والمصرية والسعودية يكشف الاستاذ محمد حسنين هيكل فى قراءة جديدة للتاريخ الخبايا والاسرار والتطورات التى جعلت الولايات المتحدة واسرائيل تنتهيان الى انه لا سبيل لمواجهة مصر وما تمثله الا باغتيال عبد الناصر ، او انزال هزيمة عسكرية بها وكيف استقر الامر فى النهاية على الاخذ بالخيار الاخير وبدأ الاعداد له .

من الاحداث الكبيرة التى يلقى عليها المؤلف الضوء فى هذه الفترة حقيقة حرب اليمن : دوافعها وتطوراتها وما أحاط بها من تدخلات ومؤامرات وكذلك تجربة الوحدة المصرية السورية ، والاسباب الحقيقية ، الموضوعية ، والذاتية ، لفشلها ، ومتاعب العمل على ساحتى افريقيا وحركة عدم الانحياز وكذلك اسرار تطورات العلاقات المصرية السوفيتية والمصرية الامريكية .

ويقول المؤلف ان تجربته فى الحياة مع الوقائع التى تضمنتها هذا الكتاب كانت مكلفة للغاية واضافت لعمره سنوات لم يعشها ، وان تجربته فى استعادة هذه الوقائع كانت معذبة ، ويؤكد انه لم يقصد ان يجعل كتابه هذا نوعا من كتابة المذكرات رغم انه عاش دخائل الاحداث ، كما انه لم يهدف الى جعله محاولة لكتابة التاريخ ، وانما هو مجرد محاولة لقراءة التاريخ ، اجتهد فى ان تكون قراءة موثقة ، ويبرز الكاتب ان معركة ١٩٦٧ هى اشد معارك مصر غموضا واكثرها قسوة رغم انها المعركة التى تعرض لها القائلون بأكبر مما تعرضوا لغيرها .

وكانت ست صحف عربية قد نشرت مع الاهرام سلسلة حلقات من هذا الكتاب على مدى ما يقرب من ٣ شهور ، لكن الحلقات لم تتضمن كل ما جاء فى الكتاب بنصه كما لم تتضمن الوثائق التى افرد لها المؤلف ملحقا قاأب الثلاثمائة صفحة والذى يجعل منه بحق كما قال قراءة موثقة لفترة هامة من تاريخ المنطقة والحروب الثلاثة الهامة التى وقعت فيها وهى حرب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

العلاقات الدولية : اصولها وقضاياها المعاصرة

تأليف : د . أحمد عباس عبدالبديع
الناشر : مكتبة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٨٨

هذا الكتاب من أحدث وأشمل الكتب العربية التى تناولت العلاقات الدولية وقد حرص المؤلف على اختيار موضوعات الكتاب أن تكون متواكبة لمختلف الاتجاهات والمدارس ولذا لم يقتصر المؤلف على تناول الموضوعات والمشاكل التقليدية بل عنى كذلك بتخصيص جزء هام من الكتاب للأنشطة والتفاعلات والقضايا العالمية أو عابرة القوميات ، مما يزود القارىء بالامكانيات اللازمة التى تسهل له مهمة تحليل الأحداث اليومية والتعرف على الافتراضات التى تقوم عليها المؤلفات الاكاديمية والكتابات الرسمية والصحفية .

وعالج المؤلف موضوعات الكتاب فى تسعة فصول عرض الفصل الأول تطور العلاقات الدولية منذ العصور القديمة حتى العصر الحاضر وشرح الفصل الثانى نظريات العلاقات الدولية . وأورد الفصل الثالث دراسة متصلة للتعريف بالسياسة الخارجية وانواعها واهدافها وخطوات ومراحل صنع السياسة الخارجية وخصص الفصل الرابع لدراسة كل من الدبلوماسية والأدوات النفسية والاقتصادية واخيرا استخدام القوة المسلحة وتناول الفصل الخامس التوجهات السياسية الدولية وفى مقدمتها توجهات العزلة وعدم الانحياز وسياسة الاحلاف ، واستعرض الفصل السادس نظم التوازن الدولى وتناول فى الفصل السابع انواع التفاعلات الدولية من خلال تحليل كل من المنازعات الدولية والتعاون الدولى والتكامل الاقليمى وقدم الفصل الأخير تحت عنوان المشكلات العالمية المعاصرة وفى مقدمتها مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب ، أزمة الطاقة ، أزمة الغذاء العالمى ، الارهاب الدولى واخيرا أزمة حقوق الانسان .

مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية

تأليف : د . عبدالرحمن اسماعيل الصالحى
الناشر : الجمعية الافريقية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨

تعنى هذه الدراسة بالدور المصرى فى منظمة الوحدة الافريقية منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٦٣ . وخصص المؤلف فصلا تمهيديا لتأكيد مقولة « افريقية مصر » ثم اعقبه بالفصل الأول الذى يتابع دور مصر فى ارهاصات الوحدة الافريقية فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ وخاصة فى اطار مؤتمرات الحكومات والشعوب الافريقية وفى اطار مجموعة الدار البيضاء .

وفى الفصل الثانى رصد لوقائع المشاركة المصرية فى صياغة واقرار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى اديس ابابا (مايو ١٩٦٣) واستضافة القاهرة لأول مؤتمر قمة للمنظمة فى يوليو ١٩٦٤ .

وفى الفصل الثالث تناول المؤلف دور مصر فى تحقيق أهداف المنظمة وفى مقدمتها التسوية السلمية للمنازعات الافريقية ، ومحاربة التفرقة العنصرية ، ومساندة وتدعيم حركات التحرير .

وتناول الفصل الرابع موقف منظمة الوحدة الافريقية من قضية الشرق الأوسط وتطورات حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتعاون العربى الافريقى وكيف كان اختيار القاهرة مقرا لانعقاد اول مؤتمر قمة عربى افريقى عام ١٩٧٧ مؤشرا لمكانة مصر فى كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

وقدم الفصل الخامس دراسة شاملة للدبلوماسية المصرية ومنظمة الوحدة الافريقية فى الثمانينات توضح موقف مصر من أبرز القضايا الافريقية المعاصرة ومنها قضايا تشاد ، الصحراء ، الديون .

الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الايرانية

□ **أعمال الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج ومركز التوثيق الاعلامى**
□ **بغداد ـ ١٩٨٨**

تحت شعار السلام : القانون الاساسى للحياة والحرب قانون استثنائى ، عقدت الندوة العلمية عن الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الايرانية ببغداد فيما بين ١٢ ، ١٤ أبريل ١٩٨٨ بجهد مشترك من قبل مركز التوثيق الاعلامى لدول الخليج العربى ومركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة .

ودارت بحوث ودراسات الندوة حول ثلاثة محاور أساسية : المحور الاعلامى ، المحور السياسى والعسكرى والمحور الاقتصادى .

وأوضح المحور الاعلامى كيف كان تعاون الاعلام الغربى مع الحرب فى البداية يشوبه الخلط والتشوش والابتعاد عن الحقيقة متأثرا بذلك بقوى وسياسات معادية إلا أن الاعلام الغربى بدأ فى السنوات الأخيرة يتعرف على حقيقة أهداف النظام الايرانى من الحرب وعجزه عن تحقيق أى منها .

وأوضحت دراسات المحوز السياسى والعسكرى كيف تحول العراق بعد أكثر من سبع سنوات الى مجتمع محارب مؤمن بعدالة قضيته وهى قضية العرب وقد اثبت العراق بتصنيعه التسليحى المتطور وبقدرة خبراته على أن ايران ستكون الطرف الخاسر .

أما دراسات المحور الاقتصادى . فقد أشارت إلى أن ادارة الصراع من قبل العراق جعل من الاقتصاد العراقى اقل عرضة للتأثر وأثبت قدرته على الصمود وعلى النقيض من ذلك كان الاقتصاد الايرانى .

السلوك السياسى :

تأليف : د . فاروق يوسف يوسف أحمد
الناشر : مكتبة عين شمس ـ ١٩٨٨

لعل هذا هو الكتاب الأول فى هذا المجال باللغة العربية ويحاول فيه المؤلف التعرف على العوامل الرئيسية المؤثرة فى السلوك بصفة عامة ثم تطبيق ذلك على السلوك السياسى ودراسة الظاهرة السياسية والاجتماعية . والسلوك السياسى ما هو إلا صورة من صور السلوك الانسانى أو نوع خاص من أنواعه وبالتالى فهو يخضع لجميع القواعد التى تخضع لها باقى صور السلوك الانسانى .

ويقع الكتاب فى أربعة أبواب رئيسية يعالج الباب الأول بعض الموضوعات الرئيسية التى تعتبر مدخلا أو تمهد الطريق لدراسة السلوك الانسانى بصفة عامة وعلاقة ذلك بدراسة السلوك السياسى بصفة خاصة .

ويتناول الباب الثانى دوافع السلوك من الناحية النظرية البحتة ودراسة كيفية الاستفادة من مفهوم الدوافع فى دراسة السلوك السياسى .

ويتناول الباب الثالث الادراك كعامل من العوامل المحددة للسلوك وهو العملية التى يتم بها اعطاء معنى للمثيرات من المحيط الخارجى مما يؤدى الى دفع السلوك فى اتجاه أو آخر .

أما الباب الرابع فيخصصه المؤلف لدراسة الشخصية كأحد المحددات الرئيسية للسلوك لانها هى التى تحدد استعداد الفرد للتعرف بطريقة معينة دون سواها فى المواقف المعنية .

الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية

تأليف : محسن عوض

الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ـ ١٩٨٨

اقصى ما تطمح اليه هذه الدراسة ـ على حد تعبير المؤلف نفسه ـ هو رسم خريطة « الخطر الجديد » لاستراتيجية اسرائيل لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، وآفاق هذا التطبيع وان تزن آليات العمل التى تخدم هذه الاستراتيجية وان ترصد ملامح المواجهة القائمة والقادمة .

وقسم المؤلف كتابه الى ثلاثة فصول رئيسية يتعرض الأول لملامح المشروع الاسرائيلى تجاه المنطقة ويشرح فى البداية مفهوم التطبيع فى الفكر السياسى الاسرائيلى ويحلل المضمون الاستراتيجى والاقتصادى والثقافى للمشروع الاسرائيلى . ثم يحدد المؤلف مكانة وموقع التطبيع فى ميزان الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة تجاه المنطقة باعتبار التطبيع اداة من ادوات اسرائيل يتكامل « اى التطبيع » مع ادوات العمل الأخرى من عسكرية ودبلوماسية . هذا فضلا عن ان التطبيع يمثل الخيار الامريكى للمعادلة الخاصة بالوجود الامريكى فى الشرق الاوسط .

ويتناول الفصل الثانى تضاريس خريطة التطبيع العريضة وقد بدأت جهود اسرائيل « التطبيعية » عمليا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

اما الفصل الثالث فميدانه المواجهة .. الواقع .. والمستقبل .

النظام العنصرى فى جنوب افريقيا بين الفكر والممارسة

تأليف : د . السيد على أحمد فليفل ، د . ابراهيم نصر الدين ، حلمى شعراوى ، د . مجدى حماد

الناشر : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

يضم الكتاب أربعة بحوث رئيسية يتبع البحث الأول الجذور التاريخية للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا ممثلا للنظام الاستعمارى الاستيطانى ، الصنو التاريخى للاستعمار التقليدى فى افريقيا والوطن العربى وتعدد اشكال الاستيطان وابعاد الوطنيين ، كما تتعدد أنماط الصراع فى الجنوب الافريقى بما سيراه القارىء شبيها تماما بما حدث فى فلسطين كما تؤكده دراسات أخرى عديدة فى الموضوع .

وفى البحث الثانى يكتشف الكاتب حقيقة الابعاد الفكرية الايديولوجية للنظام العنصرى فى الجنوب الافريقى باعتبارها انعكاسات للواقع الاجتماعى الاقتصادى الذى استقر هناك ، ودافعا لمزيد من الاجراءات المضادة للشعب الافريقى .

وفى البحث الثالث يتابع الكاتب كيف تفجر النظام العنصرى فى جنوب افريقيا على المستوى الاقليمى والدولى بطاقة عدوانية ضد الشعوب الافريقية مثلما يتفجر النظام الصهيونى فى فلسطين .

ويضع البحث الرابع المفاهيم الامنية للنظامين العنصريين موضع الدراسة ليكشف طبيعة المفاهيم السائدة واستراتيجيتها المتشابهة والمشابكة وتكتيكاتها فى التسلح والعدوان ، وتبادل المصالح مع النظام الرأسمالى العالمى .

ولا تتجاهل البحوث الأربعة طبيعة المقاومة الافريقية والعربية المستمرة للنظامين العنصريين ونقاط الثورة والعنف فى هذه المقاومة وضرورات التعاون العربى الافريقى لتأييد الكفاح المسلح .

أزمة مياه النيل .. إلى أين ؟

تأليف : د . رشدى سعيد وآخرين

الناشر : مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة ـ ١٩٨٨

شغلت أزمة مياه النيل فى السنوات الاخيرة عددا من المثقفين المصريين من مختلف فروع المعرفة للتعليق عليها بصورة مختلفة .

ونجح مركز البحوث العربية فى انتقاء مجموعة من الدراسات ووجهات النظر العلمية والموضوعية حول هذه المسألة الهامة فى حياة الانسان المصرى وضمها فى هذا الكتاب وفى القسم الأول تأتى دراسة العالم المصرى المعروف د . رشدى سعيد حول مستقبل الاستفادة من مياه النيل ومشكلاته ، ودراسة د . مصطفى الجبلى حول مصر والنيل ، ودراسة د . محمد ابو مندور حول المحددات الاقتصادية والاجتماعية للازمة وهدر الموارد المائية ، ودراسة المهندس السودانى عبد الله محمد ابراهيم تحت عنوان [مياه النيل .. أمس واليوم وغدا] ثم عرض الكتاب لوجهة نظر اثيوبية تتمثل فى ما جاء بكتاب ديمتيه تيلاهون حول المطامح الامبراطورية لمصر فى بحيرة تانا كما اورد الكتاب عرضا لتقرير الخبير البريطانى ميراوخ ماكدونالد عن مخاطر الجفاف فى حوض النيل .

أما القسم الثانى من الكتاب فيضم مجموعة تعقيبات وثائقية هامة حول الموضوع منها تعقيب د . عبد العظيم انيس حول التآمر الاستعمارى على مياه النيل وتعقيب الاستاذ حلمى شعراوى حول طبيعة اهتمام اسرائيل والدوائر الامريكية ومعالجتها لموضوع مياه النيل .

مستقبل الامة العربية

.. التحديات والخيارات

ـ التقرير النهائى لمشروع استشراق مستقبل الوطن العربى

ـ د . خير الدين حسيب وآخرون

ـ الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ـ ١٩٨٨

يمثل هذا الكتاب التقرير النهائى لمشروع استشراق مستقبل الوطن العربى الذى اختير له ان يكون بعنوان مستقبل الامة العربية ـ التحديات والخيارات وهو يمثل اول جهد علمى عربى جماعى كبير من نوعه للتعرف على امكانات الوطن العربى وقدرات الامة حاضرا ومستقبلا فى اطار المتغيرات العربية التى تحكم النظامين الاقليمى والدولى خلال العقود الثلاثة القادمة .

ويبين هذا التقرير النهائى ثلاثة مشاهد [سيناريوهات] رئيسية محتملة للمستقبل العربى .

الاول : مشهد التجزئة .

الثانى : مشهد التعاون والتنسيق الاقليمى .

الثالث : مشهد الوحدة العربية الاتحادية .

ويحاول التقرير ان يجتهد بكل ماأوتى الفريق المركزى الذى اعده من معرفة وموضوعية فى استجلاء هذه الاحتمالات الممكنة وشروط كل احتمال فيها ، وما ينطوى عليه كل احتمال من آليات وتداعيات وما يترتب عليه من نتائج .

ويرى القائمون على المشروع ان القارىء قد يختلف مع بعض هذه الاجتهادات او دقة بعض المعلومات او الاستنباطات التى

تضمنها هذا التقرير النهائى ولكن الاهم انه لن يختلف حول حقيقتين مهمتين : ـ
اولالهما : حقيقة ان الوضع العربى القائم هو وضع مترد للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ ان حصلت دوله القطرية على استقلالها .
ثانيهما : ان هناك امكانات واقعية لتغيير هذا الوضع الى ما هو افضل قبل ان يتحول الى ماهو اسوأ خلال العقود الثلاثة المقبلة .
كما يرى القائمون على المشروع ان الوعى بهاتين الحقيقتين والاجماع عليهما هو شرط ضرورى لتغيير الوضع القائم الى ماهو افضل ولكنه شرط غير كاف . ان شرط الكفاية هو الارادة الانسانية والارادة على كل مستوياتها ارادتنا كأفراد وجماعات وكتنظيمات واحزاب ومؤسسات وشعوب وحكومات وبلدان عربية . الوعى يسبق الارادة وهو ضرورى لها ولكنه ليس بديلا عنها والمهمة الاولى والعاجلة هى ان تنتقل طلائع القوى الحية فى الوطن العربى من قراءة نتائج هذا المشروع فى تقريره النهائى اى بلورة مشروع حضارى سياسى عملى يكون حده الادنى هو المشهد الثانى وحده الاعلى هو المشهد الثالث [مشهد الوحدة العربية الاتحادية].

اسرائيل ١٩٨٥ : أحداث ومواقف

اعداد : رضى سلمان
الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٧

يوفر هذا الكتاب مادة هامة للمختصين والمعنيين بالصراع العربى ـ الصهيونى حيث يغطى هذا التوثيق الكرونولوجى لشئون اسرائيل الداخلية والخارجية بما فيها الصراع العربى ـ الاسرائيلى والقضية الفلسطينية تحديدا ، تطورات سنة كاملة فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كما حددتها احداث ومعطيات ومواقف اسرائيلية على مستوى الحكومة وسائر الهيئات الرسمية والاحزاب ومختلف التشكيلات السياسية فى اسرائيل .
يبدأ هذا التوثيق من مطلع يناير ١٩٨٥ وينتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ وقد اعتمد تقسيم هذا العمل الى خمسة موضوعات اساسية سجلت احداثها ووقائعها المهمة بالتسلسل الزمنى كلا على حدة القسم الاول ، ويغطى الوضع الداخلى فى اسرائيل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك شئون عرب الارض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ والاستيطان اليهودى داخل حدودها هذه ، القسم الثانى ، ويغطى أهم شئون المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وفى القسم الثالث رصد لعلاقات اسرائيل الخارجية والقسم الرابع خاص بإسرائيل والبلاد العربية حيث وخلافا لباقى الاقسام افرد للباب المتعلق بلبنان ستة اقسام فرعية من أجل توثيق أكثر سلاسة لكل الشئون المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلى المستمر فى لبنان أما القسم الخامس والاخير فيوثق التطورات فى سياسات اسرائيل تجاه القضية ومساعى التسوية السياسية وحركة المقاومة الفلسطينية ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها كافة كما يوثق نشاط المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيونى واعتمد فى هذا التوثيق الكرونولوجى على مصدرين اسرائيليين رئيسيين هما صحيفتا هارتس ودافار اليوميتان واستعين بصحف اسرائيلية اخرى ممثل عال همشمار ومعاريف ويديعوت احرونوت حيث دعت الحاجة

أحمد يوسف القرعى

دوريات متخصصة

● الدبلوماسى :

مجلة دورية متخصصة فى الشئون الدولية والدبلوماسية تصدرها وزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة ونشرت المجلة فى عدد سبتمبر ١٩٨٨ عددا من الدراسات منها دراسة د . يوسف الحسن حول الإنتفاضة : الخصائص والدروس والمستقبل ومحاضرة د . سعد الدين ابراهيم حول مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى ودراسة د . جاسم عبد الغنى حول العلاقات الأوروبية الأمريكية فى ظل الوفاق الدولى .

● قضايا فكرية :

سلسلة كتاب تصدر تحت شعار : [من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع]
ويشرف على اصدارها الأستاذ محمود امين العالم . وخصص الكتاب السابع (الصادر فى اكتوبر ١٩٨٨) لمستقبل الصراع العربى الصهيونى ويرصد عبر دراساته ومتابعاته وشهاداته الخمسية الاحتمالات الممكنة لمستقبل هذا الصراع .

● الفكر العربى المعاصر :

مجلة فكرية مستقلة تصدر عن مركز الانتماء القومى ببيروت باريس . وفى عدد سبتمبر / اكتوبر ١٩٨٨ افردت المجلة محورا خاصا تحت عنوان « النهضوى / السياسى » ضم عددا من الابحاث التى تطرح موضوعاتها عبر مداخل معرفية سواء تناولت جوانب فلسفية او اجتماعية او استراتيجية . وفى مقدمة هذه الأبحاث بحث الاستاذ مطاع صفدى (رئيس التحرير) حول اشكالية النهضة والتنمية : المشروع النهضوى المختلف .

● الدراسات الاعلامية :

مجلة فصلية للسكان والتنمية والتعمير تصدر عن المركز العربى للدراسات الاعلامية بالقاهرة وفى عدد اكتوبر ١٩٨٨ ركزت افتتاحية رئيس التحرير صلاح الدين حافظ على اعمال ندوتين شهدتهما القاهرة مؤخرا الأولى حول الاعلام والمشكلة السكانية والتنمية والأخرى حول الاعلام والذاتية الثقافية العربية هذا الى جانب عدة دراسات وبحوث اعلامية ممتازة حول القمر الصناعى الاسرائيلى والقمر العربى عربسات والاعلام العربى وحقوق الانسان واللغة فى نظرية الاعلام ، والاعلام والانتاج والسكان والتنمية فى المنظور الاسلامى .

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

فن الكاريكاتور .. مصدر مهمل للرؤية النافذة داخل قضايا التنمية الدولية



النسر لزميله : هذا رجل تشادى قتل بيد جندى ليبى ، بمدفع سوفيتى من هليوكبتر فرنسى ، قطع غيارها الالكترونية امريكية !! (لوكانار انشينيه - ١٩٨١)

هذا هو عنوان مقال مثير وطريف كتبه د . جوزيه هافيت أستاذ التنمية الزراعية فى مؤسسة التنمية الدولية والتعاون فى أوتاوا بكندا ، ونشر فى مجلة « حوار التنمية » Development Dialogue التى تصدرها مؤسسة داج همرشولد فى اوسالا بالسويد .

ويتناول المقال أهمية فن الكاريكاتور وقدرته على خدمة قضايا اجتماعية كبيرة بصورة قد تكون أكثر فعالية من الدراسات والأبحاث والمقالات المطولة ، وخاصة تأثير هذا الفن على قضايا التنمية المختلفة . وقد حاولت مجلة « حوار التنمية » منذ بداية صدورها أى منذ خمسة

عشر عاما أن تنشر الدراسات والتحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لقضايا التنمية ، كما حاولت أيضا إبراز هذه القضايا من خلال الشعر والقصص القصيرة والمقالات المصورة وأعمال فنية أخرى ، وذلك لأن المشكلات التى يتم مناقشتها فى مجال التنمية الدولية يمكن أن تصبح أكثر وضوحا فى التقديم الأدبى والفنى عنها فى البحث العلمى . وقد قام كاتب هذا المقال بإضافة مجال جديد لخدمة هذه القضايا هو الكاريكاتور أى فن الفكاهة المصورة التى تنطوى على الهجاء الحاد والنقد اللاذع للأوضاع غير المقبولة ، مؤكداً أن نهج فنانى الكاريكاتور المستقل فى تناول القضايا الدولية يخدم هذه القضايا بشكل كبير ، ويقول أن خبراء العلوم الاجتماعية قد أهملوا هذا الفن ولم يستعينوا به كمصدر من مصادر الرؤية الثاقبة الكاشفة للحقائق الدولية . فهذا الفن هو رسالة مقتضبة تعبر بالصورة والكلمة القصيرة عن ما تعجز عنه مقالات طويلة من الشرح والتفسير .

وينصح الكاتب بمزيد من التعاون بين خبراء العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفنانى الكاريكاتور ويدعو الى مزيد من وعى كل فريق بالاخر ، لان مثل هذا الوعى سيؤدى الى نتائج باهرة . فبساطة الكاريكاتور تجعل قراءه قادرين على استيعاب وتفهم أكثر المشكلات تعقيداً ، وبذلك يسهم فى تشكيل الرأى العام حول القضايا الدولية المختلفة . ويختار جوزيه هافيت للتدليل على ما ورد فى مقاله بعض رسوم الكاريكاتير التى ظهرت فى الصحافة العالمية فى أحقاب مختلفة وعبرت عن مراحل تاريخية معينة نعرضها فيما يلى الى جانب بعض الرسوم الأخرى التى رأينا انها تخدم نفس المعنى .



مد خط سكة حديد فى المكسيك

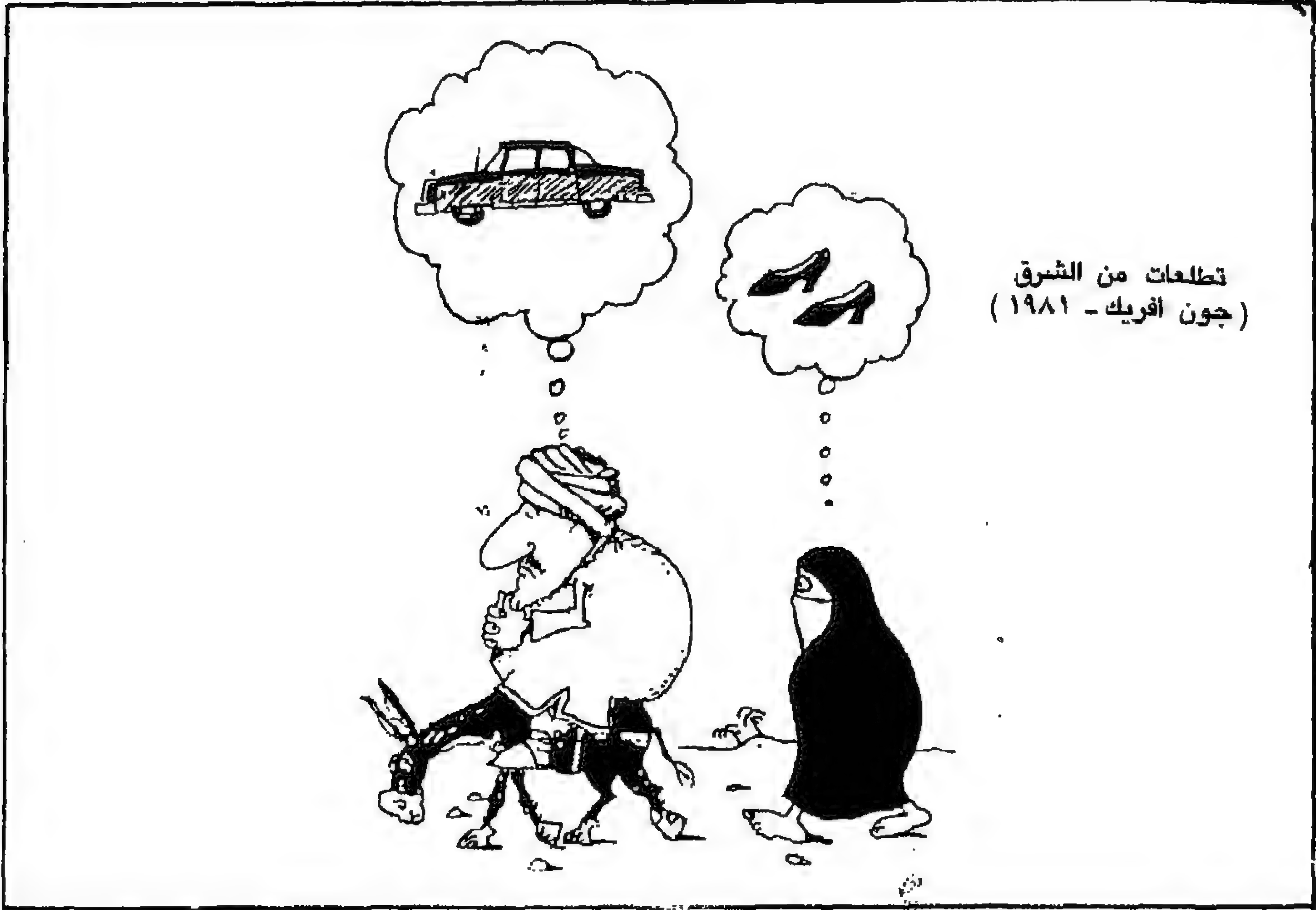
(ذى نيويوركز - ١٩٥١)



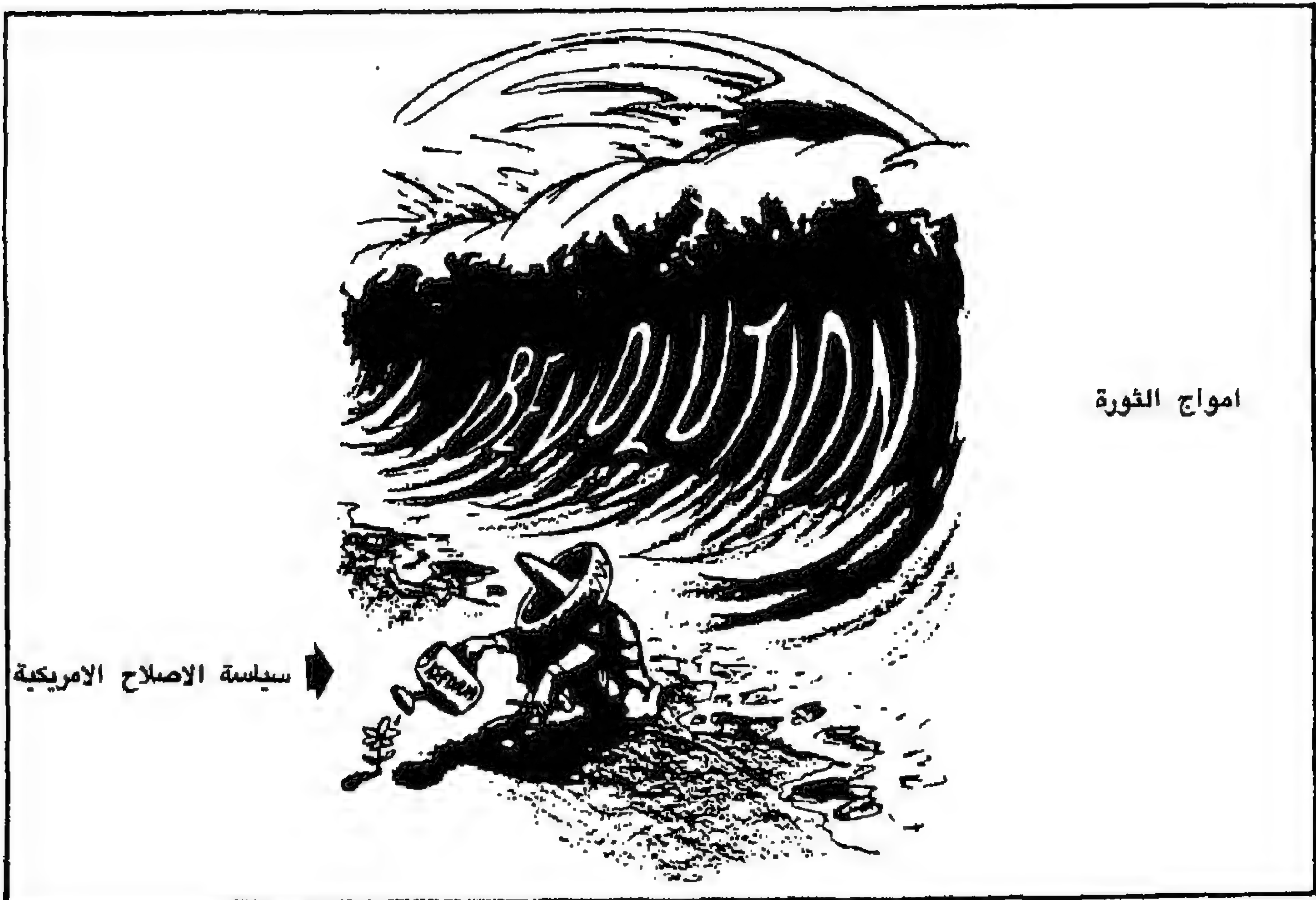
نيكاراجوا قبل الثورة

يضم الكاريكاتور صور جميع زعماء العالم فى ذلك الوقت وليس بينهم سوموزا ديكتاتور نيكاراجوا .. ولكن هناك وجهان بدون ملامح يرمزان الى الزعماء الجدد القادمين .

نشر هذا الكاريكاتير بمناسبة انعقاد الصالون الدولى الثامن لرسوم الكاريكاتور - ١٩٧١



تطلعات من الشرق
(جون افريك - ١٩٨١)



امواج الثورة



أربعــون عــاماً على قيــام الدولــة الاســـرائيلية

إعداد : سوسن حسين

● إذا نظرنا الى تاريخ الأمم نجد أن أربعين عاما لا تشكل سوى لحظة عابرة فى عمر هذا التاريخ ومع ذلك فهذه السنوات الاربعين هى كل عمر اسرائيل .

لقد فرضت اسرائيل وجودها على منطقة الشرق الأوسط بالقوة العسكرية ، وعاشت معزولة محاطة بمشاعر الكراهية والعداء من كل جانب . عاشت سنواتها الاربعين فى قلق مستمر ، يدفعها خوفها الى مزيد من التسليح ومزيد من سياسة البطش والارهاب ، حتى أصبحت اسرائيل جيتو كبيراً ، وفشل تفوقها العسكرى فى أن يحقق لها الأمن الذى تحلم به ، واليوم تضيف ثورة الحجارة بعداً جديداً الى الصراع ، لقد كان الخطر يأتيها من خارج الحدود ، أما الان فتجد نفسها وجها لوجه مع من سلبتهم الأرض والحقوق لا يفصل بينها وبينهم أى بعد جغرافى . ان الانتفاضة الفلسطينية التى دخلت عامها الثانى هى أبلغ دليل على يأس شعب محتل طال انتظاره للحل الذى لا يجىء ، شعب ذاق جميع صنوف القهر والاذلال ولم يعد هناك ما يخشاه ، شعب اراد تنبيه العالم الى الأوضاع الظالمة التى يعيش فى ظلها . ان موقف اسرائيل اليوم داخل الأراضى المحتلة أشبه بقنبلة موقوتة تتعاظم خطورتها مع مرور الوقت وليس العكس .

● ان اسرائيل لا يمكن أن تستمد شرعيتها إلا من داخل المنطقة التى تعيش فيها مهما كانت قوة المساندة التى تأتيها من الخارج . ان القيادة الاسرائيلية الحالية قيادة ضعيفة مرتجفة لا تستطيع أن تقدم على أى خطوة أو مبادرة فى اتجاه السلام ، قيادة تخفى ضعفها وراء التعنت والتشنج والاصرار على استمرار الوضع القائم . ان ما ينقص اسرائيل اليوم هو وجود زعيم قوى ، رجل دولة يكون على مستوى الأحداث ينقذ أسرائيل من نفسها ويخرجها من ورطتها قبل فوات الأوان ، فوجود أسرائيل يتوقف على اندماجها فى البيئة المحيطة بها ، ولن يكون هذا الاندماج عن طريق استمرار الاحتلال القمعى للأراضى الفلسطينية وتجاهل التطلعات القومية المشروعة للشعب الفلسطينى . ان احتلال بضعة كيلو مترات من الأرض لن يحقق الأمن لاسرائيل ذات الأربعة ملايين نسمة . كما أنها لن تستطيع الاستمرار فى سياستها اللاأخلاقية الى ما لا نهاية دون أن يدينها العالم كله ويصب لعناته على رأسها . ويكفيها أن صورتها قد تلطخت بالخزى والعار ، ونضحت على الولايات المتحدة رفيقتها على الطريق المؤدى الى الكارثة المحققة .

● ان المناخ العام مهيأ حاليا لاقرار السلام فى الشرق الأوسط ، ولأول مرة منذ اعلان وعد بالفور تلوح فى الأفق بشائر تسوية عادلة ومشرفة بالنسبة لجميع الأطراف ، فهل سيكتب لهذه التسوية أن ترى النور ؟ هل ستستمع اسرائيل الى صوت العقل فتختار طريق السلام والسلامة ، أم ستستمع الى صوت نفسها فتختار طريق الحرب والدمار ؟

وقد قدمت مجلة « بوليتيك إترانجير » Politique Etrangère ملفا كاملا عن « اسرائيل بعد أربعين عاماً » إنتقينا منه بعض المقالات التى تحاول أن تجيب على هذه التساؤلات .

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIEE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Vers La paix en Terre Sainte
- Par Walid Khaldi
- Politiøue Etrangère 2 - 1988

نحو إقرار السلام فى الأراضى المقدسة

بقلم : وليد خالدى

● يعتبر هذا المقال احدى المحاولات الجادة التى يقوم بها المفكرون العرب فى الخارج من خلال العرض الأمين للقضية الفلسطينية وطرح الحلول المنطقية لها لدفع الحكومة الاسرائيلية الى تحكيم عقلها والنظر الى أبعد من موطىء قدميها والتخلى عن سياسة الاحتلال القمعى التى ستضر أول ما تضر بالدولة الاسرائيلية نفسها فى المدى البعيد .

إن الثورة التى اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى الأراضى التى تحتلها اسرائيل منذ أكثر من عشرين عاما هى المحاولة الرابعة الكبرى من جانب الفلسطينيين لمقاومة احتلال الصهاينة لأراضيهم ، فالمحاولة الأولى كانت من ٣٦ الى ١٩٣٩ وكانت موجهة ضد السياسة البريطانية التى اقترحت انشاء وطن قومى يهودى فى الأراضى الفلسطينية ، والثانية عام ١٩٤٧ عندما عمت البلاد موجة عارمة من الاحتجاج على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذى نص على تقسيم فلسطين ، وتطور هذا الاحتجاج الى حرب أهلية ثم انفجرت الحرب الحقيقية وقت رحيل البريطانيين ١٥ مايو ١٩٤٨ ، المحاولة الثالثة واكبت ظهور الشتات الفلسطينى عام ٦٤ ، ١٩٦٥ وقيام منظمة التحرير الفلسطينية وظهور الحركات الفدائية التى تكافح ضد الاحتلال . واخيرا الانتفاضة وهى تختلف عن الثورات الثلاث التى سبقتها ، فالفلسطينيون فى غزة والضفة يجدون انفسهم اليوم فى مواجهة مباشرة وجها لوجه مع من أغتصبوا منهم الأرض وسلبوهم الحقوق ، دون وساطة طرف ثالث ، ولا يفصل بين الاثنين اية مسافة جغرافية . وفى الوقت الذى لجأت فيه اسرائيل الى استخدام جميع اساليب القوة التى يمكن ان تستخدمها دولة فى قمع الانتفاضة ، لم يجد الفلسطينيون سلاحا سوى الحجارة التى يجمعونها من الأرض .

إن زعماء ثورة الحجارة قد عبروا فى القدس فى ١٤ يناير ١٩٨٨ عن أملهم فى ان تكف اسرائيل عن احتلالها للأراضى الفلسطينية وتترك الفرصة أمام اقرار سلام حقيقى بينها وبين الفلسطينيين . وهذه الرغبة تعبر عن الارادة الفلسطينية الجماعية . ويقول الكاتب ان الانتفاضة تذكرنا بمأساة قلعة الماساوا اليهودية وتشكل محاولة مشروعة لجذب انتباه واهتمام الرأى العالم العالمى وتحريكه .

الفلسطينيون شعب له حقوق كاملة :

● منذ بداية الحرب العالمية الأولى ظهرت الهوية القومية الفلسطينية بوضوح وتأكدت تحت الانتداب البريطانى من خلال مقاومة الصهيونية . ولم يكن هناك شك بالنسبة لاعضاء الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة التى صوتت لصالح تقسيم فلسطين فى ان الفلسطينيين شعب له حقوق كاملة ، وله حق فى دولة مستقلة . وقد تعمق الشعور القومى الفلسطينى منذ بداية الشتات عام ١٩٤٨ بشكل جارف ، ولم يكن انشاء منظمة التحرير الفلسطينية سوى تعبير عن هذه الحقيقة . لقد تعرض الفلسطينيون منذ قيام الدولة الاسرائيلية لتجارب كثيرة دعمت لديهم احساسا بالتضامن القومى ، وهذا شىء نادر فى الشرق الأوسط بل وفى العالم الثالث على وجه العموم . ان هذا التضامن القومى العميق قد ساعد الفلسطينيين على تجاوز الشتات الجغرافى وتجاوز الطائفية والتنافس بين القرى والقبائل ، ومقاومة ضغوط الحكومات العربية المضيفة وضغوط الاحتلال الاسرائيلى . وهذا الاحساس العميق بالهوية القومية قد أفشل جميع محاولات فرض زعامات غير شرعية على الفلسطينيين ، وافشل جميع محاولات خداعهم بحلول لا تمنحهم السيادة كاملة ، وافشل أيضا جميع الجهود التى بذلت لاجبارهم على الرحيل ان الفلسطينيين قد تعلموا درسا من مصير أبائهم الذين رحلوا عن فلسطين فى ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، وحتى اذا أرادوا الرحيل فالى أين ؟ ان لبنان وسوريا لم تعودا من الدول التى تستقبل الفلسطينيين ، والاردن يخشى التدفق الفلسطينى الى أراضيه ، ومصر لم تعد تتسع لشعبها

نفسه ، ودول الخليج العربى خفضت امكانيات الاستضافة بدرجة كبيرة .

ان عدد الفلسطينيين قد تضاعف ثلاث مرات خلال الأربعين عاما الماضية ، فمن ١,٣٠٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٤٨ أصبح عددهم اليوم ٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون ، ولن تتوقف هذه الزيادة . ان سكان غزة وحدها قد بلغ ٦٠٠,٠٠٠ نسمة وسيصل الى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة فى نهاية هذا القرن . ومع ذلك يفكر بعض زعماء اسرائيل فى انتهاج سياسة خلع الفلسطينيين من أرضهم وطردهم ! ! الى اين ؟ وفى أى اتجاه ؟ شمالا فى قلب لبنان الشيعية ؟ أو فى اتجاه دمشق عبر مرتفعات الجولان ؟ أم جنوبا فى اتجاه سيناء ؟ أم شرقا فى الجانب الآخر من نهر الأردن ؟

ان جميع هذه الافتراضات لا يمكن تطبيقها . ان طرد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ قد تم فى ظروف مختلفة تماما وفى أعقاب معارك طاحنة بين جيشين نظاميين ، أما طرد الفلسطينيين اليوم فهو أمر مختلف تماما . وقد اكدت ردود الفعل الفلسطينية لأعمال القمع والعنف الاسرائيلية انه لم يعد من السهل افزاع الفلسطينيين كما حدث عام ١٩٤٨ . ان الشجاعة النادرة التى ابداها الشباب الفلسطينى منذ ديسمبر ١٩٨٧ فى الأراضى المحتلة هى دليل ضمن أدلة اخرى كثيرة على المقاومة التى تواجهها سياسة الطرد الجماعى التى تنتهجها القوات الاسرائيلية . وبناء عليه نستطيع ان نؤكد ان الغالبية العظمى من سكان الأرض المحتلة ستمكث فى مكانها ولن تغادره وستتزايد اعدادها رغم عمليات الاستيطان الاسرائيلى التى تقلص مساحة الأرض المتروكة للفلسطينيين . ان احداث الأرض المحتلة تجد صدى قويا لدى فلسطينيى الشتات ، لذلك لن يؤدى الانكار المستمر لوجود قومية فلسطينية الى التخفيف من حدة هذا الشعور القومى الجارف .

وكما ان اسرائيل حقيقة يجب ان يقبلها الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كذلك الدولة الفلسطينية هى الأخرى حقيقة يجب ان تقبلها اسرائيل ، وكما ان اسرائيل موجودة كذلك الفلسطينيون موجودون بل وسيتضاعف هذا الوجود مع مرور الوقت .

اسقاطات المشكلة الفلسطينية :

● ان المشكلة الفلسطينية قد افرزت مع مرور الزمن موجات متلاحقة من الصراعات الجديدة فمنذ بداية ظهور المشكلة أى عام ١٨٨٠ انفجرت المواجهات بين الطائفة اليهودية فى فلسطين والسكان العرب واستمرت ، وفى عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ انفجرت المواجهة بين اسرائيل وجيرانها العرب . وبعد ١٩٦٧ اكتسبت المواجهة ابعادا جديدة رغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى تم توقيعها منذ أكثر من عشر سنوات . ويقول الكاتب ان تحليلا ولو سريعا لهذه الحقبة الأخيرة سيوضح الآثار الضارة لاستمرار هذا الصراع على الاستقرار الاقليمى وأيضا على المصالح الغربية وعلى العلاقات بين القوتين العظميين ، فمثلا تصاعد قوى التطرف الدينى فى الشرق الأوسط له علاقة وثيقة بغياب حل المشكلة الفلسطينية .

وادت عمليات جنوب لبنان الى ظهور سلالة جديدة من المناضلين الشيعة يتجاوبون مع فكر خومينى ، وبالتالى أوجدت التطرف الدينى المستوحى من ايران على الحدود الشمالية لاسرائيل . كما ان الحظر البترولى عام ١٩٧٣ قد تقرر كرد على المساندة الامريكية لاسرائيل خلال حرب هذا العام فى الشرق الأوسط .

ان امل الاسرائيليين فى ضرب القومية الفلسطينية ضربة قاضية عن طريق تصفية منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعهم الى غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تحاصر فيها اسرائيل عاصمة عربية وتحتلها . وادى رحيل المنظمة عن بيروت الى اغتنام الولايات المتحدة لهذه الفرصة ومحاولة إعادة بناء لبنان حول الاقلية المسيحية المارونية متجاهلة الطوائف الدينية الأخرى ، وكانت النتيجة المأسوية والخسائر الفادحة فى الارواح الامريكية وغيرها والمواجهة الأولى من نوعها فى التاريخ بين امريكا وسوريا ، وتداعت المؤسسات الكبرى فى لبنان وعمت الفوضى واحتدمت الرغبة فى الانتقام التى أدت الى احتجاز الرهائن الامريكية والغربية وما ترتب على هذه العملية من نتائج وفاضح هزت المجتمع الامريكى . كما ان معارضة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة لبيع السلاح الامريكى الى الدول العربية حتى المعتدلة منها قد أثر على مصداقية واشنطن لدى هذه الدول وهدد استمرارية ولاء هذه النظم المعتدلة للولايات المتحدة وأدى ببعضها الى البحث عن مصادر أخرى فى الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى مما اضعف نفوذ الغرب أكثر وأكثر . وقد أدى هذا التنافس بين القوتين العظيميين الى تضخم ترسانات السلاح فى اسرائيل وبعض الدول العربية الراديكالية بشكل خطير . وهناك دلائل قوية تشير الى ان اسرائيل قد تخطت العتبة النووية فى الوقت الذى يزداد فيه الاقتناع بوجود وسائل حرب بيولوجية فى المنطقة .

وفى الواقع ان الخسائر الهائلة فى الأرواح والعتاد التى ستنتج حتما عن اندلاع حرب جديدة بين العرب واسرائيل يمكن ان تكون حجة قوية للتدليل على ضرورة نزع فتيل المشكلة الفلسطينية علما بأنها اساس الخلاف بين اسرائيل والدول العربية ، وهى ضرورة ملحة لأن الكفاح من أجل فلسطين قد بدأ يكتسب الطابع الدينى .

ان البعد الدينى فى الصراع الذى بدأ يتزايد فى الآونة الأخيرة بشكل خطير لم يكن موجودا فى البداية عندما قامت الدولة الاسرائيلية رغم ان العرب قد قارنوا بينها

وبين الدولة الصليبية فى القرون الوسطى . لقد كان رد الفعل العربى فى ذلك الوقت ذا طابع علمانى بسبب قوة الايديولوجية التى كانت سائدة فى ذلك والتى ارتكزت على القومية العربية ، وهذه القومية تجمع بين جميع الشعوب العربية فى أمة واحدة تشترك فى لغة واحدة وتاريخ واحد ومصالح واحدة . ولكن هذه القومية العربية لم تحل المشكلة وظلت عاجزة امام الاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية . وادى استمرار المشكلة الفلسطينية الى ظهور وتفاقم التيار الدينى المتطرف . وقد وجه آية الله الخومينى نداء الى جموع المسلمين وليس الشيعة فقط ناشدهم فيه ان يهبوا لتحرير القدس .

وقد يقول البعض ان التطرف الدينى هو رد فعل لتأكيد الذات فى مواجهة أمور كثيرة مثل تفشى القيم الأجنبية فى العالم الاسلامى ونوع من الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية الظالمة . ولكن الذى لاشك فيه هو ان غياب حل الصراع العربى الاسرائيلى قد عمق هذا التطرف ودعمه .

ونجد ان الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وخارجها قد تأثروا كثيرا بهذا التحول فى المناخ السياسى ، فنلاحظ ان التنافس الذى كان سائدا بين المجموعات الدينية المتطرفة وبين الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية قد انقلب الى تضامن وتنسيق الجهود بين الفريقين . وهذا يعبر عن التغير الذى حدث فى العقلية السياسية فى الشرق الأوسط التى تبتعد تدريجيا عن العقلانية ، ويعبر كذلك عن الوعى بوجوب توحيد الصفوف لمواجهة الضغوط الاسرائيلية المتزايدة . ان الشعوب تتجه الى الله لتجد عنده الحل للمشكلات التى لا حل لها ، وقد لا نكون مبالغين لو قلنا ان مشكلة فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ستصبح النسخة الحديثة من الحروب الصليبية للقرن الحادى والعشرين .

الولايات المتحدة والصراع العربى الاسرائيلى : الخيار الاردنى :

لقد كان الرأى العام العربى يعتبر دائما الولايات المتحدة القوة الغربية الصديقة التى يمكن الوثوب بها ، على عكس بريطانيا وفرنسا اللتين سيطرتا على معظم دول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان للولايات المتحدة هدفان اساسيان فى الشرق الأوسط وهما : الحصول على البترول العربى ، ومنع السوفيت من السيطرة على المنطقة ، وهما هدفان غير متناقضين وسهلا التحقيق نظرا للعلاقات الودية بين الأمريكيين والعرب ، بل ان الاتحاد السوفيتى كان يشكل خطرا كبيرا بالنسبة لدول الشرق الأوسط لقربه من المنطقة وأيضا للعداء العربى التقليدى للشيوعية لذلك سعت هذه الدول الى اكتساب صداقة القوة البعيدة . ولكن سرعان ما تغير الموقف ولا يمكننا ان نفصل بين التغلغل السوفيتى فى المنطقة وبين الفشل فى ايجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى . لقد اراد العرب ان يردوا على مساندة الولايات المتحدة لاسرائيل بالمساندة السوفيتية لهم . أما فيما يتعلق بالبترول فسنجد ان العرب محتاجون للاسواق الأروبية مثلما تحتاج هذه الاسواق للبترول العربى . ولكن الأزمة السياسية التى انفجرت وأدت الى الكف عن تزويد الغرب بالبترول كانت نتيجة السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل .

ان العالم العربى يفكر منذ اربعين عاما فى طبيعة ودوافع السياسة الاميريكية ، وفى الواقع لم يحظ موضوع بمثل هذا الاهتمام والدراسة فى الأوساط السياسية العربية . ويقدم لنا المقال ثلاث فرضيات أساسية تم استخلاصها من الدراسات التى قدمت فى هذا الصدد .

أولا : الفرضية التى تقول بأن السياسة الامريكية فى النزاع العربى الاسرائيلى هى انعكاس لقيم ثقافية ودينية ثابتة .

ثانيا : ان النظام السياسى التعددى للولايات المتحدة يترك حرية العمل كاملة أمام المجموعات المتنافسة وخاصة اللوبى الموالى لاسرائيل .

ثالثا : ان الولايات المتحدة بصفتها قوة امبريالية رأسمالية تعادى بالضرورة المصالح العربية .

وقد رجحت الاوساط العربية المهتمة بمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة الفرضية الثانية ، وتصورت بسذاجة شديدة جدا انها تستطيع تغيير السياسة الامريكية ، وقد اصرت هذه الاوساط طويلا على ضرورة التمييز بين الوعود الانتخابية وبين السياسة التى تنتهج فيما بعد ، ولكن موقف حكومة ريجان وبالذات فى فترة رئاسته الثانية أطاح بكل هذه الحجج . حقا ان مبادرة ريجان فى ١٩٨٢ قد اظهرت بعض النوايا الحسنة للادارة الامريكية ، ولكنها اختفت سريعا . وقد أدى ذلك الى تطابق صورة الولايات المتحدة واسرائيل لدى المثقفين العرب . فعندما تغزو اسرائيل وتنهك وتحتل يرى هؤلاء يد الولايات المتحدة وراء كل ذلك . والنتيجة ليس فقط فقدان الثقة فى واشنطن كوسيط وحكم غير منحاز وانما وضعها فى معسكر الاعداء . ولم تفلح اى جهود امريكية فى التخفيف من هذه الفكرة التى تأصلت فى الوجدان العربى ، والتى اكدتها اكثر واكثر الادارة الامريكية الجديدة .

ان احدى القناعات الاساسية فى السياسة الامريكية هى ان دولة اسرائيلية قوية تستطيع ان تقدم تنازلات من اجل السلام ، ولكن حتى حزب العمل الاسرائيلى لا يستجيب لأبسط المطالب الفلسطينية . ان اكبر تنازل ممكن ان يقدمه حزب العمل هو السماح بمنطقتين فلسطينيتين فى قطاع غزة والضفة الغربية تفصل بينهما المستوطنات اليهودية مدنية وعسكرية . وتقام هذه

المناطق الفلسطينية على ٦٠٪ أو ٧٠٪ من مساحة القطاع و ٤٠٪ من مساحة الضفة ، وتدير الشئون الأمنية فى هاتين المنطقتين ايد اسرائيلية ، ويدعى الأردن للاشتراك فى حفظ النظام حتى يمكن اطلاق تسوية اقليمية على هذا الاتفاق .

وفى رأى الكاتب ان ما يقدمه شيمون بيريز وحزبه لا يختلف كثيرا عن المضمون الاساسى للخيار الاردنى الذى تتحمس له الولايات المتحدة ، فهذا الخيار يمكن ان يكون حلا انتقاليا أو نهائيا ، ويعفى اسرائيل من الاعتراف بالدولة الفلسطينية السابقة او الحالية ، ويبعد منظمة التحرير وهى رمز الدولة الفلسطينية عن عملية السلام ؛ وتقدم للعالم صورة طيبة لاسرائيل وتلقى بمسئولية رفض السلام على عاتق الفلسطينيين .

ان هذا الخيار الاردنى هو النسخة الحديثة من تقليد قديم ارسى قواعده تيودور هيرتزل عام ١٨٩٨ وتبعه حاييم وايزمان فى مفاوضاته مع لورد بالفور ١٩١٧ ومن بعده كثير من الزعماء الصهاينة ، وهو التقليد الذى يهدف الى حل المشكلة الفلسطينية دون اشتراك الفلسطينيين انفسهم . وكل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وأدت الى نتائج مأسوية .

والخلاصة ان الخيار الاردنى لن يؤدى الى استقرار الاردن بل بالعكس سيهز دعائم النظام نفسه وسيضعه فى مواجهة المقاومة الفلسطينية . وقد تنبه الملك حسين بصفته اقدم زعيم عربى فى المنطقة الى خطورة هذا الوضع واتخذ القرار المناسب .

برنامج القدس :

● ان الوقت مازال مبكرا لتحديد من هم الزعماء الجدد التى افرزتهم الانتفاضة ولكن هناك بعض النقاط المؤكدة التى يمكن تقديمها :

اولا : هناك مؤشرات واضحة تؤكد على بداية تكوين هيكل تحتى تنظيمى واسع ، خليط من جماعات رسمية وغير رسمية ، وكما هى العادة فى مثل هذه الحالات نجد ان زعامة هذه الجماعات المكافحة غير معروفة وغير مركزية ولا هرمية . وهذا الوضع الجديد يتسم بصفات جديدة هى التغلب على الانقسامات بين الجماعات الفلسطينية وتخطى خلافاتها الايديولوجية ، هذه الخلافات التى اثرت حتى الآن على فعالية المقاومة . ان هذا الاجماع الوطنى الواسع وهذه الوحدة بين صفوف مختلف الاجنحة الفلسطينية لم يسبق له مثيل .

ثانيا : تدمير حاجز الخوف ، فقد اكتسب الفلسطينيون وهم يواجهون اسوأ اوضاع الاحتلال على مدى حقبتين من الزمان حصانة ضد الخوف ، فلم يعودوا يخشون شيئا ، فقد عرف اكثر من نصف السكان الذين يعيشون فى الاراضى المحتلة السجون الاسرائيلية ، كما ان من النادر ان تجد عائلة فلسطينية لم يتعرض احد افرادها للأذى والاذلال والنفى والسجن ، وكم من الفلسطينيين رأوا منازلهم تدمر أمام اعينهم .. ماذا هناك اسوأ من ذلك ؟ وعندما تكون كل تفصيلة من تفاصيل الحياة على المستوى الشخصى او العام يقررها ويتحكم فيها جهاز الاحتلال العسكرى .. ماذا نتوقع ان يكون رد الفعل ؟ بلاشك كراهية مدمرة للنظام وحراسه ، وهذا الشرط الاساسى لتخطى حاجز الخوف .

لقد بدأ الفلسطينيون فى الارض المحتلة يقتنعون اخيرا بوجوب الاعتماد على النفس لا على الغير وبأن الخلاص لن يأتى الا اذا سعوا هم اليه . ثلاث احقاب مضت دون ان يجىء الحل الذى ينتظرونه من وراء الحدود ، اذن حان الوقت ليأخذوا مصيرهم فى يدهم .

ان الدوافع والقوى وراء الثورة الحالية فى الارض المحتلة يمكن ادراكها من خلال برنامج القدس الذى تلاه متحدث بلسان الشخصيات والمؤسسات القومية الفلسطينية فى الضفة والقطاع فى يناير ١٩٨٨ اثناء مؤتمر صحفى عقد بأحد فنادق القدس . وهذا البرنامج يشتمل على ديباجة سياسية طويلة وينقسم إلى أربعة عشر بندا ، ثلاثة منها تتعلق بالازمة المباشرة وتطالب بالافراج عن الذين اعتقلوا خلال الاحداث الاخيرة وخاصة الاطفال ، وعودة الفلسطينيين الاربعة الذين اصرت اسرائيل على طردهم رغم حركة الاحتجاج الواسعة ، ورفع الحصار عن مخيمات اللاجئين .

ثم خمسة بنود تتناول حقوق الانسان وتطالب اسرائيل باطلاق سراح الاشخاص الاداريين المحتجزين ووضع حد لتدمير المنازل وضرورة التحقيق فى سلوك الجند الاسرائيليين والاشخاص المكلفين بحفظ الأمن الذين عذبوا فقتلوا المدنيين العزل ، ومنح الفلسطينيين الحرية السياسية والسماح بالاجتماعات واجراء انتخابات حرة تحت رقابة سلطة محايدة . وأثار بندان من بنود البرنامج المسألة الدينية وطالبا بتخفيف الاجراءات الاستفزازية فى مدينة القدس القديمة واحترام الوضع الحالى للاماكن المقدسة المسلمة والمسيحية . كما تناول بندان آخران موضوع ضياع الارض والمياه وطالبا بوضع حد لمصادرة الاراضى واعادة الاراضى التى صودرت لاصحابها والغاء جميع الاجراءات التى تحرم الارض من مصادرها المائية . وقد تصدى البرنامج ايضا للمسألة الضريبية وطالب بالغاء الضريبة ذات القيمة المتزايدة وكذلك جميع الضرائب الاسرائيلية الاخرى المباشرة ، وطالبا بالغاء القيود على اذونات البناء والمشروعات الصناعية وبرامج التنمية الزراعية خاصة حفر الآبار الارتوازية . كما تناول ايضا موضوع التفرقة فى السياسة التجارية والاختيار بين السماح بحرية نقل منتجات الارض المحتلة الصناعية والزراعية الى اسرائيل أو فرض قيود مماثلة على المنتجات القادمة من اسرائيل الى الارض المحتلة .

وتؤكد ديباجة البرنامج ان الاحتلال لا يمكن ان

يستمر إلى ما لا نهاية وان السلام لا يمكن ان يتحقق إلا إذا اعترفت اسرائيل بالتطلعات القومية الفلسطينية التى هى السبب فى الثورة الحالية . وهذه التطلعات هى حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية على ارض الوطن تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين . ان استمرار العنف لن يؤدى الا الى مزيد من العنف وسفك الدماء وتعميق الكراهية والحقد والسبيل الوحيد للهروب من المأزق هو المؤتمر الدولى الذى تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وايضا الاعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الامن تحت اشراف القوتين العظميين . ولكى يتم تهيئة المناخ المناسب لانعقاد مثل هذا المؤتمر فان اسرائيل مطالبة بتلبية المطالب التى جاءت فى البرنامج .

ان لهجة البرنامج حاسمة ولكنها معتدلة ، انه لا يتضمن مطالب مبالغ فيها او شعارات ملتهبة . ان هدفه هو الوصول الى سلام تفاوضى مع اسرائيل فى اطار محادثات بين دولة ودولة . ان اهم مطلب فى هذا البرنامج قد يكون ازالة القيود عن الاتصالات السياسية مع منظمة التحرير حتى يتسنى اشتراك فلسطينيي الأرض المحتلة فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى لتسهيل تدخلهم المباشر فى عملية تقرير المصير . ومما لاشك فيه ان مثل هذا التدخل سيساعد على ايجاد الحل لا اعاقته .

خطط السلام :

● ان الوضع العام العربى والفلسطينى الحالى يسمح اليوم اكثر من اى وقت مضى بتسوية مشرفة ودائمة ولكن للأسف لايبدو ان الحكومة الاسرائيلية والحكومة الامريكية تدركان ذلك .

ومن خلال الخطط التى تم وضعها لاقرار السلام فى المنطقة يؤكد ان قرارات مؤتمر قمة فاس الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٨٢ مازالت اكثرها ملاءمة للتطبيق فى الوقت الحالى ، ان هذه القرارات التى حازت على موافقة جميع رؤساء الدول العربية (فيما عدا القذافى الذى لم يحضر) تعتبر شيئا جديدا تماما فى تاريخ الدبلوماسية العربية . ان لهجتها المعتدلةتهدف فى المقام الاول الى التسويةالسلمية التى تقوم على اساس التعايش مع اسرائيل فى اطار حدود ١٩٦٧ وحتى الآن لم تقدم اسرائيل على مبادرة مشابهة ولم تثبت انها على نفس المستوى من الرقى والشمول .

كما ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية قد تطور هو الآخر على ضوء مقررات فاس واصبح اكثر مرونة ، وبدى ذلك واضحا خلال مناقشات المنظمة مع الاردن فى يناير وفبراير ١٩٨٦ . ويروى الكاتب الذى اشترك فى هذه المحادثات بصفة غير رسمية الاسباب الحقيقية لتوقف المحادثات . ان المحادثات لم تتوقف بسبب رفض ياسر عرفات للقرار ٢٤٢ أو رفضه التفاوض مع اسرائيل او رفضه ادانة الارهاب ، وهى الشروط التى وضعتها واشنطن وعرضتها عمان . ان عرفات قد قبل بالذات قرار ٢٤٢ وجميع القرارات المرتبطة به ، كما اكد ان الحكومة الاسرائيلية هى طرف يتمنى التفاوض معه بشأن تسوية سلمية فى اطار مؤتمر دولى للسلام وعلى اساس الاتفاق الذى وقعه مع الملك حسين عام ١٩٨٥ ، اما بشأن الارهاب فقد أدان العمليات التى تتم خارج الاراضى المحتلة واسرائيل .

ولكن الخلاف الذى ادى الى وقف المحادثات كان بخصوص التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى ، واصرار عرفات على حصول عمان من واشنطن على التأكيدات اللازمة التى تتعلق بحق تقرير المصير الفلسطينى . ولم تستطع عمان ان تفعل ذلك . لقد اتهم عرفات فى ذلك الوقت بالجمود والعناد ، فهل يعتبر اصراره على عدم الاعتراف باسرائيل من جانب واحد جمودا وعنادا ؟ خاصة ان هذا الاعتراف لم تطلبه الحكومة الاسرائيلية بل واعلنت انها سترفضه ؟ هل يعتبر رفضه ان يضع ثقته العمياء فى قرار الامم المتحدة الذى لا يذكر حتى اسم شعبه فيقوم بانهاء عمليات المقاومة داخل الاراضى المحتلة ويتخلى عن تمسكه بوجود المنظمة داخل المؤتمر الدولى للسلام جمودا وعنادا ؟

فى الواقع ان الاجتماع السابع عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى فى ابريل ١٩٨٧ وعودة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد برهن على التضامن الحقيقى بين اجنحة المنظمة الاساسية عن طريق عزل الاجنحة المنشقة التى تساندها سوريا . وقد قامت المنظمة بتوسيع قاعدتها الشعبية فقبلت ممثلين عن الحزب الشيوعى الفلسطينى وكذلك ممثلين عن الاتجاهات الدينية ، وفى الاجتماع الثامن عشر تأكدت زعامة عرفات بلا جدال . ونلاحظ ان رفض المجلس لقرار ٢٤٢ لم يكن نهائيا وانما لاسباب أهمها ان القرار لم يذكر القضية ولا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتحدث عن المشكلة كما لو كانت مشكلة لاجئين فقط . وقد اعلن المجلس مساندته لخطة السلام التى وضعتها قمة فاس ١٩٨٢ وعبر عن رغبته فى تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية المعارضة للتوسع والاحتلال . واعلن قبوله الاشتراك فى مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الامم المتحدة ويضم جميع الاطراف المعنية ، وهذا يعنى اسرائيل ايضا . كما اكد المجلس الوطنى مرة اخرى على ضرورة اقامة علاقات وطيدة مع الاردن واعلن قبوله مبدأ اتحاد كونفيدرالى بين الدولتين كشكل للعلاقات المستقبلية بين الاردن والدولة الفلسطينية فى الارض المحتلة .

باختصار ان المجلس الوطنى الفلسطينى قد ترك الباب مفتوحا امام مفاوضات السلام مع اسرائيل مع الاعتراف بضرورة الارتباط المؤسس مع الأردن .

اما بخصوص العلاقات بين سوريا والمنظمة فقد تم

اتخاذ بعض المبادرات لتخفيف التوتر بينهما . وقد انبثقت هذه المبادرات عن الاحساس باهمية التنسيق بين الاطراف المعنية قبل المؤتمر الدولي . وقد كان للكاتب دور بارز في هذه الجهود ويؤكد ان الطرفين حريصان بالفعل على سد الفجوة التى تفصل بين وجهتى النظر . إن تقاربا بين المنظمة ودمشق يشكل شرطا اساسيا لأى جهد عربي جاد من اجل الاعداد لمفاوضات السلام . أما بشأن مدى استعداد الاسد للاشتراك فى مفاوضات السلام ، فيكفى انه ضمن الذين وقعوا على خطة السلام فى مؤتمر فاس ، ولكن بخصوص شكوكه فى نتيجة التفاوض مع دولة تتمتع بهذا التفوق العسكرى الرهيب وتحظى بمساندة كاملة وغير مشروطة من الولايات المتحدة فهذا شيء لا يمكن ان نلومه عليه .

ان الغرب قد اساء فهم الهدف الاساسى من اجتماع قمة عمان ، لقد انعقد هذا الاجتماع لمناقشة حرب الخليج وعودة العلاقات مع مصر ، ولم تكن اى قمة عربية قد انعقدت منذ ١٩٨٢ بسبب التوتر بين سوريا والمنظمة وبين سوريا والعراق ، وبالتالى فان اهمية قمة عمان تكمن فى انها انعقدت بحضور الاسد وعرفات وصدام حسين . وان مجرد انعقادها سيفتح الطريق امام اجتماعات كثيرة اخرى تناقش الصراع العربى الاسرائيلى ، وهى مرحلة تمهيدية ضرورية لمفاوضات السلام .

من اجل تسوية الصراع :

● يشير المقال الى الجهد الكبير والطاقة التى بذلت والوقت الذى ضاع فى الاختيار بين مؤتمر دولى ام مفاوضات مباشرة فى الوقت الذى لا يوجد على الاطلاق اى خلاف بين مفاوضات مباشرة خارج اطار مؤتمر دولى وبين مفاوضات داخل المؤتمر . انها مجرد شكليات . ان المؤتمرات لا تحل الصراعات ولا يمكن انكار ان نجاح اى مؤتمر دولى انما يعود الى المفاوضات المباشرة المكثفة السرية بين جميع الاطراف المتصارعة وايضا الى ممارسة القوتين العظميين لقدراتهما على اقناع اصدقائهما .

ثم يقوم الكاتب فى ختام المقال بتقديم العناصر الاساسية لتسوية عادلة واقعية ومشرفة للصراع العربى الاسرائيلى على ضوء التجربة التاريخية منذ اعلان بلفور وحتى الانتفاضة الاخيرة فى الارض المحتلة . نعرضها فيما يلى :

- انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان حتى الحدود الدولية ونزع سلاح المناطق التى تم اخلاؤها ووضعها تحت اشراف مراقبين من الأمم المتحدة .
- تقسيم اراضى فلسطين على طول حدود ١٩٦٧ .
- دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع تتعايش سلميا مع اسرائيل وترتبط بالاردن فى اتحاد كونفيدرالى ولا تقيم اى علاقات عسكرية مع دول اخرى سواء عربية او غير عربية .
- اعلان القدس الغربية عاصمة لاسرائيل والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية مع التأكيد على الحصانة الدبلوماسية للاماكن المقدسة وسهولة الوصول الى الاماكن المقدسة اليهودية . ويتم تشكيل مجلس دينى تكون رئاسته بالتناوب لتمثيل الاديان الثلاثة والعمل على تدعيم التفاهم بين الطوائف . ويتم التفاوض بشأن حقوق متبادلة للانتقال والاقامة بين العاصمتين فى اطار يحدده اتفاق مشترك .
- عودة محدودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨ يقررها الطرفان وحقهم فى دخول الدولة الفلسطينية ، ويتم تعويض الذين لا يرغبون فى العودة .
- تخضع المستوطنات اليهودية فى الارض المحتلة التى اقيمت عام ١٩٤٨ للقانون الفلسطينى ويتم اخلاء المستوطنات الاخرى دون تدميرها .
- اعتراف صريح متبادل بين اسرائيل والمنظمة والاردن وسوريا .
- ضمان تقدمه اجتماعات القمة العربية والاسلامية بأن هذه التسوية تضع حدا نهائيا للصراع .
- ضمان القوتين العظميين للاتفاق وكذلك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن وخارجه .
- فترة انتقالية محددة وقصيرة .

ان شرائح كثيرة من الرأى العام الاسرائيلى تحبذ تسوية يقبلها الفلسطينيون ، كما ان كثيرا من الاسرائيليين واعون تماما بالمخاطر التى تتضمنها السيطرة المستمرة على شعب آخر ، ولكن للاسف ان الزعماء الاسرائيليين يفتقرون الى هذا الوعى . ولا يوجد اى حل آخر لبلوغ التسوية التاريخية لهذا الصراع الازلى سوى اقامة الدولة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة داخل حدود ١٩٦٧ على ان تتعايش هذه الدولة سلميا مع اسرائيل .

واذا لم يحدث ذلك فيسيستمر الصراع والمواجهة بلا نهاية مهما كانت الاجراءات الملطفة التى يتم اتخاذها بين الحين والآخر . كان يجب على الذكاء اليهودى ان يدرك اهمية التسوية المشرفة والدائمة بالنسبة لجميع الاطراف واولها اسرائيل نظرا للحقائق الجغرافية والسكانية والايديولوجية فى الشرق الاوسط . كيف يمكن ان يخفى على العقلية اليهودية ان طريق الاندماج فى منطقة ليس هو الاعتماد المتزايد على المساندة التى تأتيها من الخارج ؟ وان العنف لا يمكن ان يؤدى الى السلام ؟

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIEE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Les Arabes.. entre compromis Politiques et Refus Ontologiques
- Par Ghassan Salame
- Politique Etrangère 2- 1988

العرب بين الحلول السياسية والرفض المبدئي

بقلم د . غسان سلامة

● يشير الكاتب فى بداية مقاله الى كتيب ظهر عام ١٩١٩ تحت عنوان « الدولة اليهودية فى فلسطين : رأى أحد الأهالى » ان كل شىء موجود فى هذا الكتيب الذى نشر فى اعقاب وعد بلفور مباشرة : الحجج التى تكررت مئات المرات بعد ذلك ، المخاوف العميقة ، النداءات القلقة الموجهة الى الغرب . لقد برهن الكاتب على رؤيته الواضحة لابعاد المشكلة منذ البداية فقال : « مهما قيل أن اللورد بلفور لم يعد اليهود الا بمقر لهم . فإذا لم يكن المقر اليهودى والدولة اليهودية هما نفس الشىء ، فإن الثانية هى النتيجة المنطقية والطبيعية للأولى . ان المشروع اليهودى فى فلسطين سياسى فى المقام الأول ، ودولة يهودية فى فلسطين معناها سيطرة جنس ودين بكل مايتضمنه ذلك من تعقيدات خطيرة ، بالاضافة الى ان هذه السيطرة تشكل تناقضا صارخا مع المبادىء التى اعلنها الحلفاء . ان الغرب قد اطاح بالامبراطورية العثمانية ، وصفقت له شعوب المنطقة ، ولكن تغيير القوة الظالمة بأخرى ليس هو التحرر الموعود . واذا كانت المنطقة قد انتزعت من السيطرة التركية لتوضع تحت سيطرة شعب اخر حتى لو كان هو « الشعب المختار » فهذا شىء مرفوض

ويخلص هذا الكتيب مستعينا بالادلة والبراهين والحجج الدينية ومسترشدا بالتوراة ذاتها الى ان اليهود كانوا أغرابا فى فلسطين وليس لهم اى حقوق على ارضها . كما حذر هذا الكتيب ايضا الأوربيين من الاتجاهات التوسعية التى ستنجم عن مبدأ الصهيونية ذاته . وقارن بين الدولة الاسرائيلية والدول الصليبية وخاصة المملكة اللاتينية فى القدس التى اختفت عام ١٠٩٩ بعد ان عاشت حوالى مائة عام ، فكلتاهما قامت على اساس حركة انفعالية شديدة وليس على أساس تآزر العوامل المنطقية الضرورية لتكوين دولة . وقد أكد هذا الكتيب ايضا على اهمية فلسطين بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الذين لن يقبلوا اى سلطة يهودية عليهم .

ان مؤلف هذا الكتيب هو الشيخ يوسف الخازن المفكر اللبنانى المارونى المعتدل ، هو اذن ليس أوروبيا معاديا للسامية ولا متطرفا دينيا . لقد شاهد العرب المشروع الصهيونى يولد ويبدأ تنفيذه فى حركة فريدة فى نوعها بدأت منذ القرن الماضى ولم تتوقف منذ ذلك الوقت . وقد استمدت الدولة اليهودية شرعية مطلبها من المعاناة ، والمذابح التى تعرض لها الشعب اليهودى خلال الحرب العالمية الثانية ، وساعدها الأوروبيون انطلاقا من احساسهم بالذنب واعتبروا ان اقامة الدولة الاسرائيلية هو انتصار للحلفاء ضد النازية ، فيما عدا الجنرال ديجول الذى كان له موقف مخالف . وقد اتهمه بيريز بالجهل بالمسألة اليهودية .

ولكن العرب لم يفهموا هذه الشرعية ولم يقبلوها ، انهم لم يكونوا طرفا فى هذه الحرب رغم محاولات الدعاية الاسرائيلية كشف اى اتصال لهم بدول المحور حتى ولو كان بريئا لاتهامهم بالتواطؤ مع النازية واجبارهم على قبول شرعية اسرائيل كتعويض عن جنون هتلر المدمر . وهو اتهام يفتقر الى اى منطق ولايمكن تصديقه !!

وفى الواقع ان معظم العرب يتعاطفون مع الحلفاء ضد المحور ، كما انهم يعتبرون ان ماحدث فى اوربا خلال الحرب العالمية الثانية صراعا اوروبيا اقليميا ولايفهمون لماذا انضمت الولايات المتحدة واليابان الى هذا الصراع ، ومن الصعب اقناع اى عربى ان الانسانية جمعاء يجب ان تحمل وزر الخطيئة النازية . كما ان اليهود لايريدون الاقتناع بأن المذابح ومعسكرات الاعتقال كانت مرحلة من مراحل التاريخ الأوروبى غريبة تماما عن هؤلاء الذين يقذفون الحجارة فى غزة والضفة .

فلسطينيون أم عرب :

● ان الحكومة الاسرائيلية تجد صعوبة فى النطق بكلمة فلسطين ، انها تتحدث دائما عن « العرب » اى انها تمحو الهوية الفلسطينية وتمحو وجود شعب فلسطينى له الحق فى حكم ذاتى ، فمن وجهه نظرها « ان العرب تحت الاحتلال » امامهم العالم العربى كله ليذهبوا اليه ويعيشون فيه ، ولكن الاسرائيليين ليس لديهم سوى اسرائيل .

وقد قال كثيرون من الذين يعشقون اصدار الأحكام الصارمة ان المرحلة العربية للصراع قد انتهت واننا فى الوقت الحالى بصدد مرحلة فلسطينية بحتة . فى الواقع ان هناك حججا تساند هذه الرؤية منها اجتماع القمة العربية فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٨٧ الذى لم يشر من بعيد أو قريب الى القضية الفلسطينية . وايضا مرور ستة اشهر على الانتفاضة الفلسطينية قبل ان يستطيع زعماء العالم العربى الاجتماع لمساندتها . ولكن الأمر لايتعلق بتناقض جذرى بين الصراع العربى والصراع الفلسطينى وانما هى لعبة جدلية بين رؤيتين متكاملتين للصراع محلية واقليمية تتسيد بموجبها احدى الرؤيتين أحيانا على الأخرى . ان التداخل بين الرؤيتين واضح .

ويستعرض المقال الدلائل التاريخية التى تؤكد هذا التداخل منذ البداية . فعندما هب الزعماء الفلسطينيون فى بلادهم ضد المشروع الصهيونى ، لجأوا فى نفس الوقت الى حكومة استنبول وكانت السلطة الشرعية فى ذلك الوقت ليحثوها على رفض عروض هيرتزل . وشاهدت هذه الفترة (١٨٨٦ ـ ١٨٨٨) حركة متوازية بين فرض حكومة استنبول اجراءات متشددة ضد حركة الاستيطان اليهودى وبين محاولات الفلاحين الفلسطينيين الذين سلبت اراضيهم العودة بالقوة . واستمر هذا التوازى بين الصراع الداخلى والاقليمى بعد الامبراطورية العثمانية . وبدأت المقالات المضادة للصهيونية تظهر فى الصحف المصرية منذ ١٩٨٥ ، وانهال سيل من الدراسات التى تهاجم مشروع الدولة الاسرائيلية من ضمنها الكتاب الذى اشار اليه الكاتب فى بداية المقال ، وظهر كتاب « صحوة الأمة العربية » لنجيب ازورى الذى نشر فى باريس عام ١٩٠٥ ، وهكذا تواكبت عمليات التعبئة ضد المشروع الصهيونى فى الدول العربية وحركات المقاومة الداخلية فى فلسطين . وتعالت الأصوات فى ارجاء العالم العربى تنادى بأن تكون المساندة العربية للفلسطينيين هى دفاعا عن الكيان العربى كله وليس بدافع التضامن مع الشعب الفلسطينى فقط ، لأن الاستيلاء على فلسطين وهى قلب العالم العربى والخط الذى يصل بين جزءيه الاسيوى والافريقى سيمزق الأمة العربية ويمنع وحدتها .

ثم تسيدت فى وقت لاحق الرؤية الداخلية للصراع بسبب تقسيم المنطقة الى قسمين تطبيقا لاتفاقيات سايك ـ بيكو ، فقد وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى فى حين وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسى ، وبذلك أصبح حشد القوى العربية للنضال ضد الصهيونية اكثر صعوبة ، وقد منع المتطوعون السوريون من دخول فلسطين لمساعدة الثورة الفلسطينية ٣٦ ـ ١٩٣٩ .

ولكن بعد إعلان قيام الدولة الاسرائيلية وتشتت الفلسطينيين جغرافيا ، فرض الطابع الاقليمى للصراع نفسه مرة اخرى على مدار حقبتين من الزمان . وانفجرت حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وهى حروب بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وليست حروبا بين اسرائيليين وفلسطينيين .

ثم بدأ الفلسطينيون يشعرون بالاحباط لأنهم يفقدون هويتهم تدريجيا ، وقد جاء تشكيل حركة فتح عام ١٩٥٩ نتيجة لهذا الاحباط . وحاولت الحركة منذ نشأتها ان تضع اى قرار يتعلق بمصير فلسطين فى يد الفلسطينيين أنفسهم ، وتبعهم فى ذلك الاف الفلسطينيين الذين كانوا يعملون من داخل الاحزاب العربية وانضموا الى منظمة التحرير الفلسطينية . وهكذا قل الدافع الى التدخل فى القضية لدى حكومات وشعوب الدول العربية كرد فعل لاصرار المنظمة على ان يكون القرار الفلسطينى للفلسطينيين . واختفى مرة اخرى الطابع الاقليمى للصراع . ونجد ان عزلة الفلسطينيين بالأمس فى لبنان واليوم فى الأراضى المحتلة هى النتيجة الطبيعية لثلاثين عاما من عمل منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق سيطرة الفلسطينيين على مصيرهم . واذا كانوا يأسفون اليوم لضعف المساعدة العربية فهم يهنئون انفسهم على المكانة الأولى التى احتلوها فى المعركة . وقد أكدت القمة العربية التى انعقدت فى يونيه ١٩٨٨ هذه المكانة . ولكن اذا لم تؤد الانتفاضة الى الحل الدائم للقضية ، فإن الموقف سيختلف وستبرز مرة اخرى الرؤية الاقليمية لتفرض نفسها على الصراع ولكن ستضاف اليها هذه المرة جرعة كبيرة من التطرف الدينى .

الأوضاع المتناقضة للجيران الثلاثة :

● يركز المقال بصفة خاصة على دول الجوار المباشر لفلسطين منذ قرون والتى كان على اسرائيل مواجهتها منذ البداية بادئا بمصر . ان مصر قد اخذت وقتا طويلا لكى تقتنع بأهميتها المركزية فى الصراع ، وعندما وعت هذه الحقيقة إتخذت قرارها بلعب دور اقليمى هام لتتصدر العالم العربى ، وكان المدخل هو الكفاح ضد الصهيونية . ولكن الموقف تغير بعد ١٩٦٧ وتغير اكثر بعد رحيل عبدالناصر ، واصبحت السيادة الاقليمية مستحيلة .

ويرى الكاتب ان اقدام السادات على زيارة القدس وعقد اتفاقات كامب دافيد قد جاء ردا على أفول وضع مصر فى العائلة العربية وعدم الفهم المتبجح للثمن الذى دفعته مصر والتضحيات التى قدمتها خاصة فى حرب ١٩٧٣ التى أدت الى هذا الارتفاع المجنون فى اسعار البترول الذى استفاد منه العرب جميعا .

ان عودة مصر الى موقفها الحاسم من المشكلة الفلسطينية انما يعتمد اولا على مدى فرصتها فى الزعامة الاقليمية مرة اخرى . وفى الواقع ان كثيرا من المصريين يتوقعون عودة صراع القوة مع اسرائيل على المسرح

العربى نتيجة تعنت اسرائيل ويخشون مغبة ذلك ، لان ادانة الساداتية هى نقطة اللقاء المتميزة للجماعات المتطرفة .

نأتى الى الجارة الثانية اى سوريا ، فنجد ان تقرير بروكنجز الأخير وخطة شولتز يلتقيان حول وجوب قصر الدور السورى فى الصراع على موضوع الجولان فقط . ولكن من السذاجة الاعتقاد بأن الاسد سيقبل بذلك ، رغم الاعتقاد السائد فى الدوائر السياسية الغربية بامكانية ان تحذو سوريا حذو مصر نتيجة للظروف التى تمر بها فى الوقت الحالى : اى مشاكلها مع لبنان وفشلها فى تكوين منظمة مضادة لمنظمة التحرير وتوتر علاقاتها بموسكو ، وفشلها فى تحقيق المساواة ، الاستراتيجية مع اسرائيل التى رفعت شعارها طويلا .

ان الولايات المتحدة تحاول استغلال موقف سوريا الصعب لأقناعها بعقد اتفاق مع اسرائيل حول الجولان تطبيقا للقرار ٢٤٢ ، وهى بذلك تعبر عن معارضتها لضم الجولان ولكنها فى مقابل ذلك تنتظر من سوريا التخلى عن القضية الفلسطينية ، وربما فى هذه الحالة تبدى تفهما لمطامع سوريا فى لبنان وتساعدها فى تحقيق مطامعها الاقليمية التى تفوق قدراتها .

اذن واشنطن تقترب من كل دولة من دول الجوار على حدة ، وتختار الوقت الذى تكون فيه هذه الدول قد ناءت بحمل مسئولياتها الاقليمية ، السادات عام ١٩٧٨ والاسد ١٩٨٨ . ولكن نجاح هذا المنهج مع سوريا مشكوك فى امره ، فهناك أولا مشكلة النظام السياسى السورى ذو القاعدة الطائفية الضيقة جدا الذى حاول تعويض هذا النقص بانتهاج سياسة قومية متشددة ، واذا تساهل فى هذه السياسة ستنكشف هذه الحقيقة . بالاضافة الى ان المشكلة الفلسطينية مازالت الممر الملكى للعبور الى زعامة المنطقة . كما ان انصياع سوريا للعرض الامريكى معناه ضياع المساعدات السوفيتية نهائيا وايضا المعونات العربية وسيجد العراق فرصته الذهبية لممارسة ضغوطه التقليدية على النظام السورى . وهكذا يتضح صعوبة التزام سوريا بمعاهدة على غرار كامب دافيد ، وقد يقال ان جرعة من الضغط العسكرى الاسرائيلى ستدفع بسوريا الى هذا الاتجاه ولكن هذا يعنى تخلى الاتحاد السوفيتى عن اى دور فى الصراع وهو مالايمكن ان يحدث ، خاصة فى ظل نظام جورباتشوف .

أما الأردن فقد استطاع ان يلعب حتى الان دور الدولة الحاجزة بين سوريا المضطربة وشبه الجزيرة العربية البترولية ذات النظام القبلى ، وهى وظيفة بالغة الأهمية بالنسبة للتوازن الاقليمى فى المنطقة . وقد أثبتت المملكة الهاشمية الأردنية ذاتها واستطاعت ان تكون احدى الركائز الاساسية للاستقرار الاقليمى فى المنطقة . ومن الخطأ اعتبار ان الاردنيين والفلسطينيين شعب واحد ، فمعنى ذلك تجاهل المجتمع الاردنى الذى تشكل على مدى ثمانى احقاب .

ان الخيار الاردنى اذن هو وهم كبير ، وهم موجود فى أذهان المسئولين الاميريكيين الذين لايستطيعون الاعتراف بالواقع الفلسطينى ، وايضا فى اذهان الجنرالات الاسرائيليين الذين يبحثون عن حلول سحرية للمشكلة . فالفريق الأول يريد ان يصبح الاردن الدولة المأوى للفلسطينيين ، والفريق الثانى يريد ان يصبح الاردن الدولة البديلة للدولة الفلسطينية بحيث يصبح لعرفات الدولة التى يحلم بها . والفريقان مخطئان فيما يتعلق بنقاط كثيرة . اولا : ان المجتمع الاردنى مجتمع صلب قوى يرفض ان يكون تابعا لسلطة فلسطينية ، ثانيا : ان عرفات لن يتخلى عن العودة الى الوطن الأم حتى لو سيطر على الأردن . ثالثا : ان ملايين الفلسطينيين الذين ولدوا وعاشوا على الأرض الفلسطينية سيرفضون مغادرة بلادهم . وأخيرا وهذه النقطة هى الأهم : ان اثارة الشكوك بشأن الدولة الاردنية وهى احدى دول الهلال الخصيب التى اقيمت بموجب اتفاقيات سايكس ـ بيكو معناه اثارة الشكوك بشأن الدولة العبرية التى أضيفت الى المنطقة .

نأتى الى لبنان وهذه الدولة تمثل مشكلة ذات طبيعة مختلفة ، طبيعة أخطأ الغرب والاسرائيليون فى فهمها العرب لأنهم اعتقدوا أن نفس قواعد السلوك يمكن ان تنطبق على هذا البلد الصغير ، والاسرائيليون لأنهم تصوروا ان لبنان يمكن ان تصبح « مصر اخرى » . ان مشكلة لبنان ليست هى احتلال جزء من ارضه ، وانما المشكلة هى اثار « النموذج الاسرائيلى » الذى ظن البعض انه يلائم مستقبل لبنان فى الواقع كيف يمكن تجاهل التناقض العضوى بين « الصيغة اللبنانية » والصيغة الاسرائيلية ؟ ان الأولى ترتكز على مبدأ التعايش السلمى والمثمر بين الطوائف الدينية المختلفة ، والثانية ترتكز على أسس دينية بحتة . ان دولة هيرتزل اليهودية هى النقيض تماما للميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ الذى قامت على اساسه دولة لبنان المستقل . ان لبنان الحديث كان محاولة لتعايش طوائف مختلفة فى اطار سياسى فريد بعيدا عن ديانة الدولة ، وبذلك اصبح نموذجا مناقضا تماما للدول التى قامت على اساس دينى مثل اسرائيل . وقد شعر لبنان بهذا التناقض وحاول ان يتحاشاه منذ البداية فاتبع سياسة عدم المواجهة التى استطاع بفضلها ان يتجنب الدخول فى صراع مباشر مع اسرائيل وهو يعلم انه الطرف الخاسر فيه بلا جدال . ولكن الفدائيين الذين طردوا من الاردن فى ١٩٧٠ حالوا دون استمرار هذه السياسة . ولم يكن الفلسطينيون يعلمون ماذا هم فاعلون بلبنان عندما ادخلوه بالقوة فهى معركتهم بغض النظر عن مدى شرعية هذه المعركة . وتذبذت اسرائيل بين خيارين لاغتنام هذه الفرصة : هل تصدر « الصيغة الاسرائيلية » لشمال لبنان بالقوة ، أم تحاول جعل لبنان ثانى دولة عربية توقع معاهدة سلام مع اسرائيل ؟

ومن الجدير بالذكر ان النخبة المسيحية فى الشرق قد قاومت فكرة اقامة دولة لبنانية مسيحية ، فقد كانت هذه النخبة فى غالبيتها وطنية من امثال بشارة الخورى وهنرى فرعون وميشيل شيحه ، وكان الجدل يدور فى ذلك الوقت حول أفضل الطرق لانجاح التكامل الوطنى للطوائف المختلفة أو على الأقل تعايشهم فى سلام . ولكن دخول الفلسطينيين الى لبنان كان بمثابة دخول فيل الى متجر عاديات من الخزف والصينى . ووقع غزو ١٩٨٢ الذى أدى الى ثورة الطائفة الاسلامية على الأوضاع القائمة . وبالتأكيد كانت هناك فئات كثيرة من المسيحيين الذين لايريدون الاندماج وينادون باقامة دولة لبنانية مسيحية . أما النخبة الفلسطينية المسيحية فقد التحمت تماما بالحركة الوطنية الفلسطينية ، بل بلغ بهم الحماس إلى الانضمام الى الاجنحة المتطرفة .

ان نهاية لبنان كدولة تقوم على اساس التعايش بين الطوائف الدينية المختلفة ستكون خسارة فادحة بالنسبة لجميع الاطراف : بالنسبة للبنانيين المسيحيين الذين سيصبحون فى وضع تبعية كاملة لاسرائيل والغرب ، بالنسبة للاغلبية المسلمة التى ستكون بذلك قد قدمت دليلا قاطعا على تعصبها السياسى ، وايضا بالنسبة لاسرائيل التى ستفقد كثيرا من جراء هذه اللعبة ، لأنه كلما اكتسب الصراع فى هذه المنطقة الطابع الدينى ، كلما زاد الاحتمال ان تخرج اسرائيل منه مهزومة .

البعد الدينى للصراع :

● لقد كانت المخاطر اقل كثيرا عندما كان الصراع العربى الاسرائيلى بعيدا عن العنصر الدينى . فقد كان الصراع فى ذلك الوقت يعكس الصراع بين الشرق والغرب ، بل ان كثيرين اكدوا ان المعركة فى الشرق الأوسط هى فى الحقيقة معركة بين قوى الامبريالية والرجعية والقوى الاشتراكية التقدمية . وهكذا كان الصراع الفلسطينى غارقا فى رؤية شاملة للعالم هى رؤية الحرب الباردة . أما اليوم فقد تغير الموقف تماما ودخل العنصر الدينى كأحد ثوابت الصراع . ويذكر المقال مسابقة أخيرة نشرت فى الجريدة اللبنانية اليومية « السفير » وضع شروطها وجوائزها المالية الضخمة « الموالون للثورة الاسلامية فى فلسطين » وتضمنت المسابقة اسئلة مثل : ماهو الحل الاسلامى للقضية الفلسطينية ؟ . ماهى دلائل الطابع الاسلامى للانتفاضة ؟ ماهى تجارب النبى محمد مع اليهود ولماذا يصبح المناضلون الاسلاميون خيبر خيبر ؟ هل عاد جيش محمد ؟

ان اليهود قد دنسوا فلسطين لمدة أربعين عاما فى حين انها قطعة من الأراضى الاسلامية ، ماهو واجب المسلمين اذا احتل عدو كافر قطعة من أرض الاسلام ؟

لم يعد هناك شك فى تأكيد الطابع الدينى للصراع ، وهكذا تصبح المشكلة الفلسطينية احد مصراعى الحرب الدائمة بين المسلمين والكفار ، والكفار هنا هم الاسرائيليون . وفى الواقع ان معظم العرب قد رفضوا الانزلاق الى ساحة الحرب الدينية ، وادخال البعد الدينى الى الصراع ، وكان ذلك يعود لاسباب كثيرة منها عدم الرغبة فى مقاطعة الغرب المسيحى الى جانب وجود طائفة مسيحية كبيرة فى فلسطين . ولكن التعنت الاسرائيلى واستمرار المشكلة بلا حل سيطيح بالطابع العلمانى ويفرض الطابع الدينى فى النهاية ، بل سيجد البعض فى الصراع مع اسرائيل مجالا متميزا لمزيد من التطرف ودمج الدين بالسياسة . وبسبب التطرف اليهودى العدوانى ستصبح الحرب ضد اسرائيل واجبا مقدسا .

● حقا ان اسرائيل ليست هى السبب الوحيد للحركة الاسلامية الدائرة حاليا على ساحة السياسة العربية كما انها ليست المبرر الوحيد للمصائب الكبرى التى تصيب المجتمعات العربية ، ولكن دورها فى كلتا الحالتين كبير جدا . لقد دفعت اسرائيل بالدول العربية الى المبالغة فى التسليح لدرجة ان النفقات العسكرية فى بعض الدول - تتعدى ٤٠ ٪ من ميزانية الدولة . بالاضافة الى العسكريين قد اتخذوا من الصراع حجة للاستيلاء على السلطة ، ويبررون سياسة القوة والبطش بأنها ضرورية من « اجل التضامن القومى ضد العدو الصهيونى » ، ان فشل الحكومات المدنية فى حرب ١٩٤٨ كان دافعا لظهور العسكريين فى السياسة ، فقد تصور العرب ان هؤلاء سيكونون اكثر كفاءة واكثر قدرة على التصدى والمواجهة ، وفى الواقع لا لوم عليهم فى ذلك بل اللوم كله يقع على اسرائيل التى فرضت وجودها منذ البداية عن طريق تفوقها العسكرى .

ويقول الكاتب ان هناك ظاهرة تسود بين الصفوف العربية تستحق التحليل وهى شعور التفاؤل الدفين فيما يتعلق بخاتمة هذا الصراع حتى فى أحلك أوقات الهزيمة . مما لاشك فيه ان هناك أسبابا قد تصلح لتبرير هذا التفاؤل منها التفوق العددى للفلسطينيين على الأراضى الفلسطينية الذى سيضع اسرائيل فى ورطة بلا مخرج ، هذه الورطة نوجزها فى أربعة أسئلة : كيف يمكن ادماج ٢ مليون فلسطينى دون اثارة الشك فى هوية الدولة الاسرائيلية ؟ كيف يمكن ان تفرض عليهم الدولة سياسة تفرقة فى كل شىء دون ان يؤدى ذلك الى ثورة عارمة ؟ كيف يمكن طردهم من بلادهم دون ان تتعرض اسرائيل للعنات العالم كله ؟ كيف يمكن اقناع الاغلبية الاسرائيلية المناهضة بضرورة ان يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة ؟

ومن العوامل التى تبرر هذا التفاؤل ايضا امتلاك الدول العربية لترسانات ضخمة من السلاح ، ونجاح لبنان فى مقاومة الاحتلال حتى الان ، واتجاه الاسرائيليين الى الهجرة من اسرائيل ، وتطور الرأى العام العالمى لصالح العرب منذ غزو لبنان ، والانتفاضة

الحالية فى الارض المحتلة ، ووجود معسكر حتى لو كان صغيرا ينادى بالسلام داخل اسرائيل .

ولكن السبب الأساسى فى هذا التفاؤل هو هذا الشعور المترسخ فى وجدان الشعوب العربية بأن المشرق عربى وسيظل عربيا مهما حدث . فقد حاول كثيرون تغيير هذه الحقيقة التاريخية وفشلوا جميعا فى النهاية مثل الصليبيين ، وبعدهم القوى الاستعمارية واليوم اسرائيل . لقد أحرز كل هؤلاء الأغراب انتصارات مدوية ولكنها زالت لان المشرق العربى سيعود لهويته الاصلية مهما طال الوقت .

لذلك استقبل العرب بشىء من الاستخفاف واللامبالاة الانباء التى كشفت عن حقيقة القوة النووية الاسرائيلية مما أثار دهشة الدوائر السياسية العالمية .

ولكن هذا الموقف يحتوى على كم هائل من القدرية والتوحد المطلق مع الأرض ، ويفترض ان اسرائيل ليست سوى مخلب للعدوان الخارجى . وأخيرا نقول ان اسرائيل تملك تغيير كل هذا لصالحها ، فالكرة الان فى ملعبها والعالم ينتظر فى اى اتجاه ستقذف بها .

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIEE PAR L'INSTITUT FRANCAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Quarante ans de Politique Etrangère Israeleinne
- Par Gideon Rafael
Politique Etrangère 2-1988

أربعون عاما من السياسة الخارجية الاسرائيلية

بقلم جيديون رافائيل

● يستعرض هذا المقال تاريخ السياسة الخارجية الاسرائيلية وتطورها منذ قيام الدولة . ونلاحظ أن الاباء المؤسسين للدولة العبرية لم يكن لديهم الخبرة اللازمة ، بل كانوا يتصرفون من واقع الغريزة ، وان نسيج المجتمع الاسرائيلى لم يكن من صنع نساجين مهرة وإنما نسجه عمال مبتدئون . لقد تشكل الجيل الأول من موظفى الدولة الاسرائيلية المدنيين والعسكريين على السواء على أرض الواقع ولم يتخرجوا من الجامعات أو المدارس العليا . وهذا ينطبق على وزارة الخارجية الاسرائيلية الحديثة مثلها مثل الخدمات الحكومية الأخرى . وقد تأثرت سياسة اسرائيل الخارجية بحاجتها الدائمة إلى السلاح ، فمنذ اليوم الأول لميلادها كان على اسرائيل أن تحارب ، ولم يكن لدى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت لا الرغبة ولا الوسائل لفرض قراراتها ، واكتفت بمناشدة الأطراف الكف عن المعارك والبحث عن حل سلمى للخلافات . وقد أثر غياب الاجراءات الدولية على الصراع الذى دخل عقده الخامس ، واستمرت الحلقة المفرغة للعنف والعداء المدمر حتى جاءت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ لتضع حدا لدورانها الرهيب . لقد ترتب على هذا الحدث آثار سيكولوجية بالغة العمق ، فمنذ تلك اللحظة رفع الحجر الذى فرضه العرب على اسرائيل ، وبدأت أولى بشائر السلام تهل على

الأراضى الممتدة من منابع نهر الأردن الى منابع النيل . ان صحراء سيناء وهى الطريق الأرضى الوحيد الذى يربط بين أفريقيا وآسيا لم تعد حاجزاً بل أصبحت جسراً . ولأول مرة استطاعت أسرائيل عبور حاجز العزلة التى فرضت عليها فى المنطقة واعترف العرب بها ضمنيا كخطوة نحو الاعتراف الصريح .

ويشيد المقال بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ويعتبرها حدثا وعلامة تاريخية بارزة ، وينتظر من اسرائيل أن تكون على نفس المستوى من الشجاعة فتترك عنادها المدمر وتعترف بحق الدولة الفلسطينية فى الوجود ، وإذا لم يتم ذلك فإن الصراع الذى بدأ منذ أربعين عاماً سيستمر وستجد اسرائيل نفسها تنزلق الى حرب جديدة تفوق فى ضراوتها كل الحروب وستستمر فى أعطاء الأولوية المطلقة لجهود الدفاع والحصول على السلاح وهو المبدأ الذى قامت عليه سياستها الخارجية حتى اليوم وصاغ موقفها على الساحة الدولية .

لقد انطلقت السياسة الخارجية الاسرائيلية من مبدأ أن حصول اسرائيل على السلاح يعتمد على علاقاتها بالدول التى يمكن أن تزودها بهذا السلاح ، لذلك اهتمت كثيراً بإكتساب تعاطف شعوب هذه الدول . وفى الواقع كان يجب على اسرائيل أن تتوقف عن أعمال كثيرة تؤثر على هذه العلاقات وتضر بها . ان جنرالات اسرائيل ينسون أحيانا التأثير الدولى للعمليات العسكرية ويضعون وزارة الخارجية الاسرائيلية فى مأزق .

حقاً ان الحرب كانت قدر اسرائيل فى البداية ولكنها ليست رسالتها فى الحياة ، وعندما صوتت الأمم المتحدة على قبول اسرائيل فى المنظمة الدولية فى ١١ مايو ١٩٤٩ ، استعرض موشيه شاريت أول وزير خارجية اسرائيلى فى خطابه ، معاناة الشعب اليهودى خلال الحرب العالمية الثانية وأكد أن انتصار الخلفاء على قوى الشر سيكتمل بحصول اليهود على دولتهم ، وتوجه فى كلمته الى الشعوب العربية معلناً ان اسرائيل على وعى تام بأنها من الان فصاعداً ترتبط بالعرب فى مصير واحد ، وان أقصى طموحات اسرائيل وأهم أهدافها هو اقامة علاقات طيبة وتعاون ودى مع دول هذه المنطقة الحيوية . ثم اختتم شاريت خطابه بتعهد اسرائيل أن تفعل كل ما فى وسعها لتكون أمينة على ماضى شعبها المشرف .

إذا كان الهدف الأساسى أمام السياسة الخارجية الاسرائيلية هو اقامة علاقات سلمية مع العرب وانتهاج سياسة تقوم على المبادىء والاخلاقيات ولكن أسرائيل لم تف بالوعد الذى قطعته على نفسها . ولم تسع إلى السلام ولم تكن أمينة على ماضى شعبه أو على المبادىء التى نادت بها .

تطور السياسة الخارجية لاسرائيل

● عندما حاربت اسرائيل معركة ١٩٤٨ استفادت من المساندة الدبلوماسية لأكبر قوتين على الساحة الدولية اللذان صوتا لصالح قيام الدولة الاسرائيلية فى الأمم المتحدة . وقد صرح أندريه جروميكو وكان وقتها سفيراً لدى الأمم المتحدة فى اجتماع مجلس الأمن فى ٢٧ مايو ١٩٤٨ « ان الاحداث الحالية فى فلسطين ليست سوى عمليات عسكرية نظمتها مجموعة من الدول العربية ضد الدولة اليهودية الحديثة ، وهذه ليست المرة الأولى التى تتحدى فيها الدول العربية قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية ». ولكن ما لبثت أن توترت سريعا العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفيتى وتعرضت لأزمات متوالية ، فى الوقت الذى لم تكف فيه علاقات اسرائيل والولايات المتحدة عن النمو والتطور الى درجة التحالف الاستراتيجى والارتباط العضوى .

وقد ثار التساؤل كثيراً حول الدوافع التى دفعت الاتحاد السوفيتى الى اتخاذ هذا الموقف الودى من اسرائيل فى البداية ، وفى الواقع أن هذا الموقف الودى كان ثمرة لعوامل كثيرة ، ويقال أن موسكو ساعدت اسرائيل بهدف اثارة اضطراب دائم فى المنطقة ، ولكن الشىء المؤكد أن الاتحاد السوفيتى ساند اسرائيل لاقتناعه بأنها ستسرع بسقوط القوى البريطانية فى الشرق الأوسط .

ولكى تستفيد اسرائيل من مساندة القوتين العظميين لها ، حاولت فى سياستها الخارجية فى البداية عدم التدخل فى خلافاتها التى تزداد حدتها مع الوقت ، انتهجت سياسة « لا تتطابق » مع أى منهما ، سياسة كبيرة الشبه بسياسة عدم الانحياز التى انتهجها العالم الثالث فيما بعد . ولكن رياح العداوات الاقليمية والخلافات الدولية الى جانب وضعها الهش أجبرتها على التخلى عن الخط المستقل الذى اختارته فى البداية . ونظراً لأنها محاصرة على جميع الجبهات بدأت تسعى الى عقد الصداقات عبر البحار . وهذه الصداقات لها ثمن . وكان الاختبار الحقيقى لقدرة اسرائيل على رفض اتخاذ أى موقف فى الصراع بين الغرب والشرق هو الحرب الكورية نظراً لخطورة الصراع ونتائجه العالمية الضخمة التى جعلت من الهروب السياسى لدولة مرتبطة بالولايات المتحدة أمراً مستحيلا . ان اسرائيل لم تنحاز علانية لأى جانب وساهمت فى الجهود التى بذلتها دول عدم الانحياز لانهاء الحرب بطرق سلمية . وقد قام ممثلو اسرائيل بدور نشيط فى المشاورات مع دول عدم الانحياز حتى يتم وضع بعض المبادىء التى يقبلها الطرفان لتكون أساساً للتفاوض . ويقال أن موشيه شاريت قد قام بتقديمها بطريقة غير رسمية الى رئيس البعثة الصينية الذى دعى للاشتراك فى المفاوضات . وشعر الغرب بالامتنان لاسرائيل نتيجة مساعيها لحل الصراع ، أما الاتحاد السوفيتى فقد قدم لها ممثله الدائم فى الأمم المتحدة

بعض المجاملات التى رددها بصوت منخفض ، وقدمت لها الصين علبة من المحتمل بداخلها توصيات ماوتسى تونج ! وكانت اسرائيل تظن أن مبادرتها الدبلوماسية فى الأزمة الكورية ستفتح أمامها أبواب التعاون مع دول عدم الانحياز ولكن لم يحدث شىء من ذلك بسبب موقف الدول العربية منها .

وكانت اسرائيل فى اطار محاولتها الموازنة بين علاقاتها المتنامية مع الغرب والمحدودة مع آسيا قد سارعت فى بداية الخمسينات بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية أملا فى اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين ، ولكن الصين ظلت على عدائها لاسرائيل ، وانعقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وساندت الصين قرارات المؤتمر المعادية لاسرائيل . ومنذ انعقاد هذا المؤتمر انتهجت حكومة ماوتسى تونج سياسة تزداد عداء تجاه اسرائيل . ثم قامت أسرائيل بعد ذلك بمحاولة أخرى للتقرب من الصين فى نهاية الستينات عندما بدأت البلاد تتخلص من قمع الثورة الثقافية وأبدت رغبتها فى اقامة حوار اسرائيلى صينى وطلب وزير الخارجية الاسرائيلية من بعض الشخصيات الهامة التى تدعوها الصين من حين الى آخر أن تنقل الى زعماء بكين تطلعات اسرائيل لاقامة علاقات معهم . وقد حدثت بالفعل بعض الاتصالات بين بكين وتل أبيب خاصة فى مجال التجارة والتبادل التكنولوجى ومشروعات التنمية الزراعية ، كما حدث أيضا بعض الاتصالات على المستوى الدبلوماسى . وفى الواقع أن انعقاد مؤتمر دولى للسلام تشترك فيه الصين سيكون نقطة تحول كبرى فى علاقاتها بإسرائيل .

● وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فقد اتجه منذ بداية الخمسينات الى الوقوف بجانب الدول العربية ضد أسرائيل ، وتدهورت العلاقات تماماً فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ليس فقط علاقات الاتحاد السوفيتى بإسرائيل وإنما أيضاً علاقاته بالولايات المتحدة . وقد تأزمت العلاقات نتيجة ثلاثة عوامل : اصرار موسكو على قطع علاقاتها بتل أبيب فى ١٩٦٧ ، ومساندتها العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول العربية ، واحتقارها للتطلعات الدينية والعرقية لليهود السوفييت . وقد تفاقم الوضع نتيجة للوجود السوفيتى فى سوريا ، فالخبراء السوفييت والمعدات السوفيتية تقف فى مواجهة القوات الاسرائيلية المنتشرة فى مرتفعات الجولان . وبما أن الحدود الاستراتيجية السوفيتية مع أسرائيل تمر بجوار بلدة القنيطرة السورية ، فعلى الطرفين أن يتلمسا خطاهما .

وقد كان للموقف السوفيتى المنحاز للعرب واصرار الاتحاد السوفيتى على قطع العلاقات الدبلوماسية مع أسرائيل عام ١٩٦٧ رغم محاولاتها المستميتة لتغيير هذا الموقف ، وكذلك رفض موسكو الاعتراف بتطلعات اليهود السوفييت ومنحهم حق الهجرة الى اسرائيل ، كان لكل ذلك أبلغ الأثر على السياسة الخارجية الاسرائيلية . حقا ان الاتصالات بين المسئولين السوفييت والمسئولين الاسرائيليين قد تضاعفت خلال هذه الفترة الأخيرة ولكنها لم تسفر عن نتائج ترضى عنها اسرائيل حتى الان .

● وإذا كانت العلاقات الاسرائيلية السوفيتية مازالت متنافرة فإن العلاقات الاسرائيلية الأمريكية قد بلغت حداً من الانسجام والتعاون لم يسبق له مثيل بين دولتين فى التاريخ المعاصر . وقد أصبحت علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة هى أساس السياسة الاسرائيلية مع العالم . ان هذه العلاقات الوطيدة قد ترجمت نفسها الى مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة ، تتوجها واشنطن من حين إلى آخر بإعلان فيتو فى مجلس الأمن ضد أى قرار يتخذ فى غير صالح حليفتها المدللة . ولم تستطع واشنطن أن تفرض على اسرائيل أى شىء ، فقد رفضت الحكومة الاسرائيلية خطة ريجان للسلام ١٩٨٢ وكذلك مبادرة شولتز عام ١٩٨٨ .

● أما علاقات اسرائيل بيهود الشتات فقد كانت دائما مركز اهتمام الدولة القومى والدولى . وقد تعرضت هذه العلاقات خلال الأربعين عاما الماضية لبعض التطورات بسبب تغير الواقع داخل اسرائيل وخارجها وأحيانا بسبب تقلص أهمية اسرائيل فى حياة المجتمعات اليهودية فى الخارج . لقد استقبل يهود العالم قيام الدولة الاسرائيلية بترحاب شديد . ان الحلم الذى ظلوا يحلمون به ويصلون من أجله جيل بعد جيل قد تحقق ، فإقامة الدولة اليهودية هى استرداد يهود العالم لكرامتهم وكيانهم . وقد توافد إلى اسرائيل كثير من اليهود ولكن معظمهم كان من اليهود الشرقيين . وخاضت اسرائيل معركتها من أجل البقاء وكسبتها ، ولكن بأى ثمن ؟ أحاطها العداء من كل جانب ولم يكن أحد يتصور أن يستمر الصراع كل هذه السنوات ، أربعون عاما أستنفدت طاقة أجيال ثلاثة ، من تحد الى تحد ومن محنة الى أخرى ، وصار اليهود أكثر تشدداً وصلفا ، وتحلل نسيج المجتمع الاسرائيلى الذى قيل يوماً أنه قام على المبادىء والأخلاقيات العالية ، وتدهورت صورة أسرائيل تماماً فى الثمانينات . ولم تعد الدولة الضحية المحاطة بالمخاطر من كل جانب ، بل أصبحت هى منبع الأخطار التى تهدد المنطقة . وقد فقد يهود العالم وخاصة الأثرياء منهم أهتمامهم بإسرائيل . وخف تدفق المهاجرين الى إسرائيل حتى كاد أن ينعدم فى الوقت الحالى . ولم تعد اسرائيل قادرة على ملاحقة معدل التزايد السكانى للفلسطينيين .

ان الحروب الخمسة التى خاضتها اسرائيل من أجل تأكيد وجودها قد ألقت بها فى مأزق سياسى يائس . فإسرائيل قد كافحت منذ ميلادها ، من خلال سياستها

الخارجية ، لتدمير حاجز العداء الذى يحيط بها وكانت الركيزة الأساسية فى هذه السياسة هى السعى الى التسوية السلمية . حقاً ان اسرائيل استطاعت ان تقفز من فوق حائط العزلة المضروبة حولها لتقيم علاقات قوية مع دول خارج محيط الصراع ، ولكن ذلك لم يؤد الى أمنها أو استقرارها . بل ان العلاقات التى استطاعت أن تقيمها مع ايران والحبشة قد تعكرت تماما فى نهاية السبعينات نتيجة للتطورات الأخيرة فى هاتين الدولتين .

وقد منحت اسرائيل مساعدات لبعض الدول الأسيوية والافريقية النامية التى أرادت أن تستفيد من تجاربها . وقد كان لدى اسرائيل ٣٠ سفارة فى أفريقيا وعدد من البعثات فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، ولكن مصر نجحت فى جهودها الرامية الى عزل اسرائيل واستطاعت أن تضع حداً للعلاقات بينها وبين معظم الدول الافريقية .

● وفيما يتعلق بعلاقات اسرائيل بدول أوروبا الغربية نجد ان هذه العلاقات كانت ترتكز على قواعد أكثر ثباتاً وتعكس نوعا من التجانس الحضارى والثقافى . وقد تأثرت طبيعة هذه العلاقات بما فعلته المانيا النازية باليهود الاوربيين تحت سمع وبصر الدول الاوربية الأخرى . وقد شعر الاوربيون بمسئوليتهم عن مساندة اسرائيل فى معركتها من أجل البقاء . وكان هناك تفاوت بين مواقف الدول الاوربية من اسرائيل فلم تنحز جميعها الى الجانب الاسرائيلى بنفس القدر من الحماس واختلف الالتزام من دولة الى أخرى طبقاً للظروف . بل ان العلاقات الحميمة التى كانت تربط بين فرنسا واسرائيل قد أهتزت تماماً فى منتصف الستينات وفرض الرئيس الفرنسى شارل ديجول الحظر على شحنات الأسلحة الى أسرائيل وذلك عشية حرب ١٩٦٧ ، أى وهى فى أشد الحاجة لهذا السلاح . وإذا كان الجرح قد إندمل تدريجيا خلال العشرين عاماً الماضية إلا أن أثره مازال موجوداً .

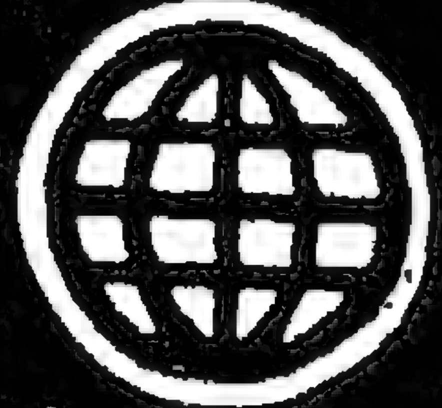
وقد اهتمت اسرائيل بإقامة علاقات طيبة مع دول السوق الاوروبية المشتركة . وتبلورت هذه العلاقات من صورة اتفاقيات معظمها تجارى ، ولكن حرب أكتوبر والحظر الذى فرضته الدول العربية على البترول قد غير هذا الموقف . وفى غمار « الذعر البترولى » بدأت دول السوق تتنبه لأهمية عدم اغضاب هذه الدول سياسياً . وانفجرت بعد ذلك بعض الأزمات بين دول السوق واسرائيل نتيجة محاولة الأولى ممارسة بعض الضغوط الاقتصادية والسياسية على الثانية فى فترات التوتر بينها وبين الدول العربية .

● مرة أخرى نقول ان الهدف الأساسى للسياسة الخارجية الاسرائيلية منذ قيام الدولة كان اقامة علاقات سلام وتعاون مع جيرانها . ويظل هذا الهدف بعيد المنال مادامت اسرائيل مستمرة فى احتلال الأرض وعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى اقامة وطن له على غرار الوطن اليهودى .

ان الرئيس السادات عندما وضع قدمه على الأرض الاسرائيلية تغير المسرح السياسى فى الشرق الاوسط لم يجىء فاتحاً منتصراً أو قائداً مهزوماً وإنما جاء يحمل السلام . وقد تعرضت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لهزات عنيفة متكررة ، كانت أعنفها بسبب الغزو الاسرائيلى الطائش للبنان لقد ضاعت عشر سنوات من المماطلة تراكمت خلالها الاحباطات والتوترات وثورات الغضب آخرها الانتفاضة فى الأرض المحتلة التى أظهرت للعالم عدالة المطالب الفلسطينية وكشفت أمامه أبشع أنواع الاحتلال القمعى الاسرائيلى .

واذا كان المعسكر العربى قد اقتنع بأنه لا يوجد حل عسكرى ممكن للصراع فى المستقبل القريب فعلى اسرائيل أن تقتنع بدورها بضرورة احلال السلام والكف عن القمع الوحشى للثورة الفلسطينية والاستجابة فوراً لجهود السلام الدولية .

لقد مر أربعون عاماً على قيام الدولة الاسرائيلية ومازالت رغم قوتها العسكرية تخشى على حياتها . ان العنف المتصاعد يمكن أن يؤدى كما هو الحال فى الادب المسرحى إما إلى نهاية سعيدة أو الى مأساة مروعة ، والنهاية السعيدة هنا هى إنعقاد مؤتمر السلام الدولى ، اما المأساة المروعة فهى انفجار حرب جديدة لم يسبق لعنفها مثيل فى تاريخ الصراعات الاقليمية . ويجب على أسرائيل وهى تدخل عقدها الخامس أن تمعن التفكير فى المكانة التى يجب أن تحتلها بين دول العالم ووضعها فى الشرق الأوسط وقيمها ومبادئها والتزامها ومسئولياتها تجاه يهود العالم وتتصرف انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات ، وتحاول أن تستعيد ثقة الدول فيها بعد أن فقدتها . وتقوم بترتيب منزلها من الداخل حتى تجعل الاقامة فيه مريحة وسعيدة بلا خوف . باختصار يجب أن تعمل على اقامة السلام مع جيرانها لأن مفتاح مستقبل اسرائيل ورفاهيتها هو السلام .



شهريات

سبتمبر ١٩٨٨
اكتوبر ١٩٨٨
نوفمبر ١٩٨٨

سبتمبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتى :

٢ : اعلنت اللجنة الدولية للهجرة فى جنيف ان عدد اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتى فى الشهر الماضى وصل الى اعلى معدل له منذ عام ١٩٨٠ وان ١٨٦ يهوديا هاجروا الى خارج الاتحاد السوفيتى لكنه لم يتوجه منهم الى اسرائيل سوى ١١٩ فقط .

٣ : دعا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى تسويات سياسية مبكرة للنزاعات الاقليمية فى العالم ومن بينها مشكلات الشرق الاوسط والخليج وامريكا اللاتينية والهند الصينية وكوريا وقبرص .

١٦ : فى مبادرة سلمية شاملة من سبع نقاط لدعم واقرار الأمن فى اسيا اعلن الزعيم السوفيتى جورباتشوف استعداد بلاده لانهاء وجودها العسكرية فى قاعدة سام رانة بفيتنام اذا وافقت الولايات المتحدة على ازالة قواعدها ومنشآتها العسكرية من الفلبين . كما تعهد جورباتشوف بتجميد حجم الاسلحة النووية السوفيتية فى منطقة المحيط الهادى ودعا الى عقد قمة سوفيتية صينية وتطبيع العلاقات بين البلدين .

٢٠ : وجهت قيادة الكرملين انذارا شديد اللهجة باتخاذ اجراءات عنيفة اذا لم تتوقف الاضطرابات العرقية فى اقليم ناجورنوكاراباخ المتنازع عليه بين جمهوريتى ارمينيا واذربيجان السوفيتيتين .

٣٠ : اعفى الرئيس السوفيتى اندريه جروميكو من منصبه كرئيس للدولة وكعضو فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى كما أعفى ٤ آخرين عضوية المكتب . (انظر ايضا : سوريا ٩/٣٢)

الأرجنتين :

٢٠ : انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة وزير الخارجية الارجنتينى دانتى كابوتو رئيسا للدورة ٤٣ للجمعية العامة .

اسرائيل :

١ : دعا ابراهيم امير المدير العام بوزارة الخارجية الاسرائيلية - دعا اسرائيل الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين .

٤ : صرح شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل بأنه لن يشارك بعد الان فى حكومة ائتلاف وطنى ترفض السلام مع العرب .

: زار اسرائيل امرى ميكلوس وزير الدولة المجرى ورئيس هيئة الشئون الدينية بالمجر فى اول زيارة يقوم بها وزير مجرى لاسرائيل منذ قطع العلاقات بين البلدين فى عام ١٩٦٧ .

٦ : بدأت الاحزاب الاسرائيلية حملتها الانتخابية بدعوة من حزب العمل لانسحاب اسرائيل من قطاع غزة ومعظم أراضى الضفة الغربية فى مقابل السلام : كما عدل حزبا العمل والليكود برامجهما الانتخابية لتتضمن لأول مرة التفاوض مع شخصيات فلسطينية . واعلن إسحاق رابين وزير الدفاع انه سيتم وقف عمليات الاستيطان فى المناطق الأهلة بالعرب .

١٠ : اعترف الاسرائيليان يوشع سايتلر وميشولام ماركوفر باشتراكهما فى اغتيال الكونت فولك برنادوت اول وسيط للأمم المتحدة فى فلسطين عام ١٩٤٨ وانهما كانا عضوين قياديين فى منظمة شتيرن الارهابية التى كان يتزعمها اسحاق شامير .

١٩ : اطلقت اسرائيل بنجاح اول قمر صناعى الى الفضاء باسم (هورائيرون) .

٢٣ : اعلن البنك المركزى الاسرائيلى ان الانتفاضة الفلسطينية تسببت فى اضرار بالغة للاقتصاد الاسرائيلى .

انظر ايضا : مصر ٩/٢٩ وفرنسا ٩/٢٠ والولايات المتحدة ٩/٣٠)

المانيا الغربية :

٢١ : قررت حكومة المانيا الغربية اتخاذ اجراءات لتخفيف عبء الديون عن دول العالم الثالث من بينها تخفيض الفائدة على القروض الى ٢ ٪ وتحديد مدة السماح الى ٣٠ عاما بدلا من ٢٠ عاما ومنح قروض للتنمية بفائدة ٠,٧٥ ٪ للدول الفقيرة .

٢٥ : اعلن وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى السبع موافقتهم من حيث المبدأ على خطة لتخفيف اعباء ديون العالم الثالث .

ايران :

٦ : رفض الرئيس الايرانى على خامنئى قبول استقالة حسين موسوى رئيس الوزراء وحكومته .

١٢ : أقال البرلمان الايرانى وزراء الحرس الثورى والتعليم والزراعة ومنح الثقة الى ١٨ وزيرا فى حكومة حسين موسوى .

١٤ : افرجت السلطات الايرانية عن ١٦ مصريا من المحتجزين لديها منذ عام ١٩٨٣ بتهمة انتهاك المياه الاقليمية .

١٨ : اعلنت ايران انها فقدت ١٢٣ الف قتيل فى الحرب مع العراق بالاضافة الى اكثر من ١٦٠ الفا اخرين مسجلين كمفقودين .

٣٠ : قررت ايران وبريطانيا استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

(انظر ايضا : العراق ٩/٦ ، الكويت ٩/٢٨ والمملكة المتحدة ٩/٣٠)

ايسلندا :

١٨ : قدمت الحكومة الائتلافية فى ايسلندا استقالتها برئاسة تورستين بالسون وذلك لفشلها فى الوصول الى اتفاق لعلاج المشكلات الاقتصادية الحادة .

باكستان :

٤ : قررت الحكومة الباكستانية الغاء قانون الصحافة والنشر الصادر عام ١٩٦٣ .

بلغاريا :

٢٤ : ادان المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى صوفيا اعمال العنف الاسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل وطالب بوضع حد لها ووافق على اقتراح تقدم به الوفد البرلمانى بارسال لجنة برلمانية دولية لتقصى الحقائق فى الأراضى العربية المحتلة .

بورما :

٩ : اعلن نى وين رئيس الوزراء الأسبق تشكيل حكومة انتقالية معارضة لتحل محل النظام العسكرى الحاكم منذ ٢٦ عاما .

١١ : وافق برلمان بورما بالاجماع على اجراء انتخابات عامة على أسس التعدد الحزبي .
١٨ : استولت قوات الجيش بقيادة الجنرال سان مونج قائد الجيش ووزير الدفاع على السلطة فى بورما .
٢١ : انتخبت الحكومة التى يسيطر عليها العسكريون الجنرال سان مونج قائد الانقلاب رئيسا لوزراء بورما .

بولندا :
١٩ : قدمت حكومة بولندا استقالتها الى البرلمان فى اول سابقة من نوعها منذ سيطرة الشيوعيين على السلطة ، وذلك فى اعقاب صدور برلمانى وجه لها الانتقاد لفشلها فى تنفيذ الاصلاح الاقتصادى وفقدها لثقة الشعب .
٢٦ : أقر المكتب السياسى للحزب الشيوعى البولندى تعيين ميشيسلاف راكوفسكى رئيسا للوزراء خلفا لمسنر.

تركيا :
٢٦ : رفض ٦٥ ٪ من الشعب التركى التعديل الدستورى الذى اقترحه رئيس الوزراء تورجوت أوزال والذى يقضى بتقديم موعد الانتخابات المحلية من شهر مارس من العام القادم الى شهر نوفمبر من العام الحالى واكد اوزال انه مستمر فى السلطة حتى عام ١٩٩٢ ولن يستقيل .

تونس :
٩ اعلن الرئيس التونسى عن اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فى البلاد فى نوفمبر ١٩٨٩
١٢ : وافقت الحكومة التونسية على انشاء حزبين جديدين للمعارضة هما الحزب الاجتماعى للتقدم والتجمع الاشتراكى التقدمى .

جمهورية مصر العربية :
١ : ٤ زار مصر الملك حسين عاهل الأردن ورافقه وفد رسمى اردنى برئاسة رئيس الوزراء زيد الرفاعى .
: أكد التقرير الاستراتيجى العربى الذى اصدره الأهرام ان عام ١٩٨٧ شهد بوادر جادة لوقف التدهور الذى اصاب الوطن العربى طوال السنوات الماضية وتحقيق درجة كبيرة من السيطرة على الصراعات الملتهبة مثل لبنان والصحراء الغربية والخليج والسودان .
: اعادت مصر فتح مكتب حركة (فتح) الفلسطينية فى القاهرة .
٤ : اكدت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ان انتاج مصر من البترول وصل الى ٩٢٦ الف برميل يوميا وهو مايعادل انتاج الجزائر (٦٣٤ الفا) وسوريا (٢٣٢ الفا) وقطر (١٣٢ الفا) .
٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لبغداد لاجراء محادثات مع الرئيس صدام حسين وتهنئة الشعب العراقى بالانتصار .
٨ : بدأ الرئيس حسنى مبارك توزيع ٩٣ الف عقد تمليك للمنتفعين بالاصلاح الزراعى فى عيد الفلاح .
: ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية ان مصر وقعت اتفاقا مع شركة (داسو) الفرنسية للمشاركة فى انتاج شبكات للدفاع الجوى من طراز سيناء ٢٣٠ ذات قدرة عالية تضارع الصاروخ الأمريكى ستينجر .
٩ اجرى الرئيس حسنى مبارك والرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو محادثات اثناء توقف الرئيس الرومانى فى مطار القاهرة .
١٥ : امر الرئيس مبارك بتحريك جسر جوى ثالث لنقل المساعدات الى السودان .
١٩ : ٢٢ زار القاهرة الشيخ حمدان بن محمد ال نهيان رئيس وزراء دولة الامارات العربية المتحدة بالانابة واتفق على تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين .
: تسلم الرئيس حسنى مبارك اوراق اعتماد احد عشر سفيرا جديدا لدى مصر (ضم سفراء البرتغال والمكسيك وكينيا واسرائيل والأرجنتين وكندا والجمهورية العربية اليمنية وسويسرا وهولندا والعراق وغينيا الاستوائية .
٢٠ : اكدت مصر اهمية استمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مراقبة الوضع فى الشرق الاوسط والعمل على وضع منشأت اسرائيل النووية تحت نظام ضمانات الوكالة .
٢١ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واجرى محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول اخر تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية .
٢٢ : ٢٨ قام الرئيس حسنى مبارك بجولة شملت كلا من يوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية .
٢٥ : التقى الرئيس حسنى مبارك اثناء زيارته للندن بالعاهل الأردنى الملك حسين الذى اكد وحدة الموقفين المصرى والأردنى ازاء القضايا العربية .
٢٩ : اصدرت هيئة التحكيم الدولية بشأن طابا حكمها بحق مصر التاريخى والقانونى فى طابا ، كما قضت المحكمة بحق مصر الكامل فى الثلاث عشرة نقطة الأخرى التى كان مختلفا عليها وذلك طبقا للحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين .
(انظر ايضا : العراق : ٩/٧ والولايات المتحدة ٩/٣٠)

ستراسبورج :
١٣ : القى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات كلمة امام المجموعة الاشتراكية بالبرلمان الأوروبى اكد فيها انه يخطط لاعلان دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مؤكدا ان نظامها السياسى سيقوم على تعدد الاحزاب وانها ستلتزم بالاعلان العالمى لحقوق الانسان ولن تفرق بين مواطنيها دينيا او عنصريا . كما اعرب عن استعداده للاعتراف باسرائيل مقابل حصول الشعب الفلسطينى على حق تقرير مصيرة .
١٤ : اعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للاجتماع باى مسئول اسرائيلى على ان يعقد هذا الاجتماع فى مقر الأمم المتحدة وتحت اشراف مجلس الأمن او الجمعية العامة للامم المتحدة او فى عاصمة اى دولة من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن .

السودان :
٨ : اكد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى بالسودان ان ظروف السودان الحالية لاتسمح بقيام وحدة مع ليبيا وانه لابد من ترتيب الأوضاع الداخلية وتكريس الجهود لدعم الوحدة الوطنية .
١٣ : أصدرت الحكومة السودانية بيانا اعلنت فيه انها قررت تطبيق قوانين اسلامية جديدة فى شمالى البلاد بدلا من القوانين التى فرضها الرئيس السابق جعفر نميرى فى عام ١٩٨٣ .
: ذكرت محطة اذاعة المتمردين فى جنوب السودان ان الأوامر صدرت لقوات المتمردين فى منطقة واو جنوب شرق السودان باسقاط اى طائرة مدنية او عسكرية فوق المنطقة .
١٦ : ذكرت مصادر الجيش السودانى ان حوالى الف مسلح من المتمردين فى الجنوب قد سلموا انفسهم للقوات الحكومية .

سوريا :
٢١ : قام الرئيس اللبنانى امين الجميل بزيارة مفاجئة لدمشق اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد واعلن متحدث رسمى سورى ان الرئيسين توصلا الى اتفاق يكفل النجاح للانتخابات الرئاسية فى لبنان .
٢٢ : ذكرت انباء صحفية ان سوريا قدمت تسهيلات بحرية فى ميناء طرطوس السورى للاتحاد السوفيتى لصالح وجوده بالمنطقة .

السويد :
١٢ : استدعت وزارة الخارجية السويدية السفير الاسرائيلى فى ستوكهولم وسلمته احتجاجا رسميا بعد ماتكشف عن قيام منظمة (شتيرن اليهودية الارهابية) بتدبير حادث اغتيال الكونت فولك برنادوت الوسيط الدولى (السويدى الجنسية) فى فلسطين عام ١٩٤٨ .
١٤ : قدمت الحكومة السويدية احتجاجا شديدا للحكومة السوفيتية عند اكتشافها اجهزة تصنت فى السفارة السوفيتية باستوكهولم وذلك للمرة الثانية خلال عامين .
١٩ : فاز الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم باغلبية ١٥٨ مقعدا فى الانتخابات العامة التى اعتبرت نتائجها فوزا شخصيا لانجفار كارلسون رئيس الوزراء وللنظام السياسى والاجتماعى الذى يعيش السويد فى ظله منذ ٥٠ عاما .

الصحراء الغربية :
٢٠ : وافق مجلس الأمن بالاجماع على تعيين ممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة خافير بيريز دى كويلار لكى يتولى الاشراف على استفتاء لسكان الصحراء الغربية ضمن خطة لتسوية نزاع الصحراء المتفجر منذ ١٢ عاما .

الصين :
٦ : صرح وزير الدفاع الصينى بان بلاده ستواصل بيع السلاح فى العالم نظرا لأنها بلد فقير فى حاجة الى المال .
١٢ : ذكرت انباء صحفية فى الصين انه قد انتهت اول تجربة صينية لانتخاب القيادات الاقليمية والمحلية فى اطار نظام تعدد المرشحين .
١٥ أعلن فى الصين عن منح ١٧ من كبار

الضباط بجيش الشعب الصينى رتبة الجنرال وذلك عقب قرار باستئناف العمل بنظام الرتب والدرجات التقليدية الذى كان قد الغاه الزعيم الصينى الراحل ماوتسى تونج .

العراق :

٦ : حذر الرئيس العراقى صدام حسين من ان الحرب العراقية الايرانية قد تندلع مرة اخرى اذا ماقامت سفن ايرانية بتفتيش السفن العراقية خلال ابحارها فى مياه الخليج .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقى العفو الشامل عن الاكراد العراقيين داخل العراق او خارجه ماعدا (جلال الطلبانى) الذى يتزعم تمردا كرديا لخيانته وعمالته .

٧ : أمر الرئيس العراقى صدام حسين بالعفو عن جميع المصريين المحكوم عليهم بكافة انواع الأحكام ، كما امر بتعليق التحقيق مع من لم يتم التحقيق معه وذلك بمناسبة زيارة الرئيس حسنى مبارك لبغداد .

١٦ : اعلن العراق ان عدد الاكراد الذين عادوا اليه منذ اعلان العفو العام وصل الى حوالى ٢١ الف كردى .

٢٨ : أعلن الرئيس العراقى صدام حسين ان الصناعة الحربية العراقية انتجت سلاحا سوف يجعل العراق احدى ثلاث دول فى العالم تمتلكه .

سلطنة عمان

٥ : ٨ : قام السيد فهر بن تيمور نائب رئيس الوزراء العمانى لشئون الامن والدفاع بزيارة لبريطانيا استغرقت عدة ايام وقد أجرى خلالها مباحثات مع جورج يانجر وزير الدفاع البريطانى .

٦ : ٨ : قام الشيخ صقر بن محمد القاسمى عضو المجلس الأعلى بدولة الامارات العربية وحاكم راس الخيمة بزيارة لسلطنة عمان استغرقت ثلاثة أيام .

١١ : قام يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية بزيارة لإيران استغرقت يوما واحدا نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى قادة ايران تتعلق بالتشاور فى القضايا التى تهم البلدين وخاصة فيما يتعلق بالوضع فى منطقة الخليج فى اطار المشاورات المكثفة التى جرت بين سلطنة عمان وجمهورية ايران الاسلامية وفى ضوء التوجه العام لاقرار الامن والسلام فى منطقة الخليج . وقد اعلن حول تصوره للعلاقات بين دول مجلس التعاون وايران بعد وقف الحرب انها تمثل حجر الزاوية فى استقرار منطقة الخليج ، مشيراً الى انها كانت على الدوام تعبر عن الرغبة المشتركة بين جميع دول المنطقة لتطويرها . واضاف ان الظرف الحالى يعتبر من افضل الظروف لتطوير هذه العلاقات الثنائية بين ايران ودول المجلس ، مشيرا الى ان هناك رغبات متبادلة فى هذا الشأن لدفع المشاورات الى اعلى المستويات لتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة وتثبيت السلام فى المنطقة .

٣٠ : اعلن يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان سلطنة عمان باعتبارها احدى الدولتين المطلتين على مضيق هرمز قد ادت ولاتزال تؤدى دورها على اكمل وجه فى تنظيم الملاحة فى هذا الممر المائى الدولى الهام مؤكدا عزم السلطنة على الاستمرار فى القيام بدورها بما يمكن من سير الملاحة فى هذا الممر بكل يسر وطمأنينة طبقا للأنظمة الدولية .

ودعت سلطنة عمان ان تتضمن وثائق السلام فى الخليج الدعوة الى احترام حرية الملاحة الدولية وعدم اعاقتها سواء فى المياه الدولية أو الاقليمية بما فى ذلك الموانى والمراسى والمنشآت المتعارف عليها وفى اطار العمل الجماعى للشرعية الدولية وقال ان من شان تحقيق ذلك أن يمنع اعتبار ماتعرضت له الملاحة فى الخليج فى سنوات الحرب كسابقة مقبولة فى القانون الدولى يمكن استخدامها فى المناطق الأخرى للعالم .

فرنسا :

٢٠ : أكد رولان ديما وزير الخارجية الفرنسية ان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اقر أمامه بأنه يعترف واقعيا بدولة اسرائيل .

فلسطين :

١ : دعا ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى اشراف الامم المتحدة على الأراضى المحتلة قبل انسحاب القوات الاسرائيلية منها .

٣ : دعت المنظمات الأوروبية غير الحكومية للمرة الأولى جميع حكومات الدول الأوروبية التى لم تعترف بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بالمنظمة فورا . وطالبت باشتراك المنظمة فى المؤتمر الدولى للسلام حول الشرق الاوسط على قدم المساواة مع جميع الاطراف المعنية .

٤ : ذكر راديو اسرائيل ان ثلاثة من اعضاء الحركات اليسارية الاسرائيلية التقوا فى جنيف مع خالد الحسن المستشار السياسى لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

١٥ : اعلن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات ان من حق كل فلسطينى اينما وجد ان يحمل الجنسية الفلسطينية وان يقيم فى الدولة الفلسطينية المستقلة المزمع اقامتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

قبرص :

٧ : ١٠ عقد فى نيقوسيا مؤتمر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز واشتركت فيه ١٠١ دولة .

١٥ : جرت فى المنطقة العازلة التى تشرف عليها الأمم المتحدة فى قبرص جولة من المحادثات المباشرة بين الرئيس القبرصى جورج فاسيليو ورءوف دنكتاش زعيم القبارصة الاتراك وذلك بهدف اعادة توحيد الجزيرة القبرصية المقسمة منذ ١٤ عاما .

كوريا الجنوبية :

١٤ : اذاع راديو كوريا الجنوبية ان حكومة سول سوف توافق على عقد مباحثات على مستوى عال مع المسئولين فى كوريا الشمالية حول توحيد شطرى كوريا بشرط عدم قيام حكومة بيونج يانج باى عمل من شانه تعكير صفو الدورة الأولمبية .

الكويت :

٢٨ : اعلنت الكويت انها سترسل وفدا الى طهران يتالف من ٣ اعضاء لاعادة فتح سفارتها فى ايران .

كينيا :

١٧ : كشفت الحكومة الكينية عن مؤامرة ليبية لقلب نظام الحكم فى كينيا .

٢٢ : اكد نائب المدعى العام فى نيروبى ان منشقين كينيين تلقوا تدريبا على حرب العصابات فى معسكرات حربية ليبية فى اطار مؤامرة للاطاحة بقلب نظام الحكم .

لبنان :

٣ : رفض الرئيس امين الجميل قرار سليم الحص القائم بأعمال رئيس الوزراء سحب استقالة حكومته التى كان رئيس الوزراء الراحل رشيد كرامى قد قدمها قبل ١٦ شهرا .

١٢ : تم الافراج عن الرهينة الالمانى الغربى رودلف كورديس المخطوف فى بيروت منذ ٢٠ شهرا .

١٣ : اختطفت عناصر تابعة للمليشيات القوات اللبنانية وزير الدفاع اللبنانى عادل عسيران واحتجزته لمدة ثلاث ساعات ثم اطلقت سراحه .

: اكد مجلس جامعة الدول العربية ضرورة تأمين سلامة وامن الوجود الفلسطينى وحماية المخيمات الفلسطينية واعادة تعميرها بالتنسيق مع وكالة الاغاثة وذلك فى اطار الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية .

١٧ : قامت قوات الاحتلال الاسرائيلى بعملية عسكرية واسعة النطاق فى القرى الواقعة شمال المنطقة الامنية بالقرب من مواقع القوات السورية فى سهل البقاع اللبنانى .

١٨ : اعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الامريكية لشئون الشرق الأوسط انه توصل الى اتفاق مع سوريا حول اجراء انتخابات الرئاسة فى لبنان قبل ٢٣ سبتمبر الحالى وان المرشح الذى اتفق عليه بين سوريا والولايات المتحدة هو ميخائيل الضاهر .

٢٢ : فشل مجلس النواب اللبنانى فى عقد جلسته التى كان من المقرر ان يتم فيها انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل دقائق من انتهاء مدة رياسته للبنان اعلن الرئيس اللبنانى امين الجميل تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة برياسة العماد ميشيل عون رئيس الجيش وتتكون من ستة عسكريين مسيحيين ومسلمين يمثلون الطوائف الست للبنان ويحتفظ عون بمنصب رئيس الجيش .

٢٣ : اصدر الزعماء السياسيون المسلمون للطوائف السنية والشيعية والدرزية بيانا رفضوا فيه حكومة ميشيل عون العسكرية واعتبروها غير دستورية كما اكد سليم الحص رئيس الوزراء بالنيابة ان حكومته هى وحدها الشرعية ورفض الاعتراف بحكومة ميشيل عون .

٢٥ : أصدرت حكومة الحص وميشيل عون تعليمات الى موظفى الدولة بعدم الالتزام باوامر الحكومة الأخرى .

انظر ايضا : سوريا ٩/٢١

ليبيا :

١ : هاجم العقيد الليبيى معمر القذافى فى خطاب

الفاتح من سبتمبر ـ هاجم مصر والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم الدول العربية واعلن حل الجيش والبوليس واستبدالهما بما وصفه بسلطة الشعب المسلح .

٢ : اعلن العقيد الليبى معمر القذافى الغاء وحل جميع شركات الاستيراد والتصدير العامة التى تديرها الحكومة وقال ان على الشعب ان يستولى على جميع قطاعات الانتاج . وندد بالنظام الاقتصادى القائم على اساس الدولار وطالب باستبداله بنظام المقايضة .

: اعلن القذافى الغاء جوازات السفر بالنسبة للجزائريين والليبيين فى تبادل الزيارات .

٥ : ذكرت مجلة لوبوان الفرنسية ان وكالة المخابرات الامريكية ابدت قلقها البالغ من حجم الاستثمارات الليبية فى الصين ، والتى احتلت المركز الرابع فى قائمة الدول المستثمرة فى الصين بعد هونج كونج والولايات المتحدة واليابان .

٨ : قررت ليبيا اطلاق سراح جميع اسرى الحرب التشاديين .

١٦ : قررت ليبيا اعادة اموال وامتعة العمال التونسيين الذين طردتهم عام ١٩٨٥ .

٢١ : قال العقيد الليبى معمر القذافى ان الثورة الليبية تهدف الى تغيير العالم وليس الواقع الليبى فحسب .

: اعلنت منظمة جيش الانقاذ الوطنى الليبى انضمامها الكامل الى الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا .

(انظر ايضا : كينيا ١٧ ، ٢٢/٩)

المكسيك :

١٠ : صدق مجلس النواب المكسيكى باغلبية ٢٦٣ صوتا ضد ٨٥ على انتخاب كارلوس مرشح الحزب الثورى التأسيسى الحاكم رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس ميجهيل ديلا مدريد وذلك برغم اعتراض احزاب المعارضة وعدد اعضائها ١٥٠ نائبا .

المملكة العربية السعودية :

٥ : اكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ان قبول ايران تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وجهود السكرتير العام للأمم المتحدة فى هذا الشأن علاوة على وقف اطلاق النار بين البلدين تمثل خطوات هامة للوصول الى سلام شامل وعادل بين الطرفين .

المملكة المتحدة :

١٢ : قررت الحكومة البريطانية طرد السفير الكوبى فى لندن اوسكار فيرنانديزميل والسكرتير الثالث فى السفارة الكوبية مدينا بيريز بعد اتهام الاخير باطلاق الرصاص على مجموعة من الاشخاص وسط لندن .

٢٢ : أعلنت حكومة بريطانيا طرد ثلاثة دبلوماسيين من السفارة التشيكية لدى بريطانيا لاتهامهم بالتورط فى النشاطات تتنافى مع وضعهم الدبلوماسى وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ملحقين عسكريين بريطانيين .

موزمبيق :

١٣ : اتفق بيتر بوتا رئيس جنوب افريقيا وجواكيم شيسانو رئيس موزمبيق على اعادة العمل بمعاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين بلديهما عام ١٩٨٤ .

النرويج :

٢٩ : قررت لجنة جائزة نوبل للسلام منح الجائزة لعام ١٩٨٨ لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة فى مناطق الصراعات فى العالم كله .

هاييتى :

١٨ : أطاح انقلاب عسكرى بالحاكم العسكرى لهاييتى الجنرال هنرى نامفى وقاد الانقلاب الجنرال بروسبر إفريل قائد الحرس الجمهورى الذى اعلن تنصيب نفسه رئيسا جديدا للبلاد .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : أستؤنف شحن المعدات العسكرية وقطع الغيار الامريكية لمصر التى توقفت فى شهر يونيو ١٩٨٨ وذلك بموجب برنامج المساعدات العسكرية .

٩ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قانون يفرض عقوبات اقتصادية على العراق بدعوى استخدامه اسلحة كيماوية ضد الاكراد العراقيين .

١٤ : اتهمت الخارجية الامريكية ليبيا بانشاء مصنع لانتاج الاسلحة الكيميائية وغازات قاتلة للاعصاب وغاز الخردل السام .

: وافق الرئيس ريجان على دفع المبالغ المستحقة على الولايات المتحدة لمنظمة الامم المتحدة التى كانت قد توقفت عن سدادها للمطالبة باجراء اصلاحات تنظيمية وسياسية فى المنظمة .

٢٠ : اكدت الخارجية الامريكية انه يتعين على اى تسوية فى الشرق الأوسط الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين ، كما ان لهم الحق فى المشاركة الفعلية فى مفاوضات السلام .

٢٤ : فى ختام محادثات وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى واشنطن اوضح الجانبان انه تم تحقيق تقدم فى بعض المجالات واهمها حقوق الانسان بينما استمرت الخلافات حول قضايا اخرى من بينها المشكلات الاقليمية ولم تحقق المحادثات حول الحد من التسلح سوى نتائج ضئيلة .

٢٦ : اجتمع الرئيس الامريكى ريجان بدعوة منه بكل من وزيرى خارجية مصر واسرائيل لبحث عملية السلام فى الشرق الاوسط واكد اعترافه بالحقوق السياسية للفلسطينيين .

: القى الرئيس ريجان خطاب الوداع امام الجمعية العامة للأمم المتحدة اكد فيه ضرورة التوصل الى حل سلمى فى الشرق الأوسط ودعا الى تعاون العراق وايران لتطبيق القرار رقم ٥٩٨ .

اليابان :

١٣ : قررت اليابان رفع العقوبات التى فرضتها على كوريا الشمالية فى مطلع العام بعد اتهامها بالتورط فى حادث تفجير واسقاط طائرة تابعة لكوريا الجنوبية .

٢٢ : عهدت حكومة اليابان الى الأمير اكهيتو ولى العهد (٥٤ عاما) بالمهام الرسمية للامبراطور هيروهيتو الذى تدهورت صحته .

٢٨ : كشف محافظ البنك المركزى اليابانى عن خطة بلاده لتخفيف اعباء ديون العالم الثالث (خطة ميازاوا) وتقوم على اعادة جدولة جزء من هذه الديون ويتم تحويل الجزء الآخر الى سندات على ان تقيم الدول المدينة حسابا احتياطيا يديره صندوق النقد الدولى .

يوجوسلافيا :

٣ : اعترف مجلس الرئاسة الحاكم بيوجوسلافيا بان الموقف السياسى يتدهور بشكل يومى بسبب الاضطرابات العراقية .

١٣ : وافقت الحكومة اليوجوسلافية على استناد مؤتمر القمة التاسع لدول حركة عدم الانحياز على ارض يوغوسلافيا فى العام القادم .

أكتوبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتى :

١ : وافق مجلس السوفييت الأعلى بالاجماع على انتخاب ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى رئيسا للاتحاد السوفيتى خلفا لأندريه جروميكو ـ وتعهد جورباتشوف فور انتخابه باتخاذ خطوات حاسمة وجادة فى سبيل تنفيذ اصلاحاته .

٣ : فى اطار حركة التغييرات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى عين الكسندر فلاسوف وزير الداخلية رئيسا لوزراء جمهورية روسيا وتولى فيتالى فوروتنكوف رئيس وزراء الجمهورية رئاسة الجمهورية .

٥ : اعترف فاديم مدفيديف الفيلسوف الجديد للحزب الشيوعى السوفيتى بالدور الذى لا بديل له للسوق فى الاقتصاد وبضرورة ايجاد اشكال جديدة للملكية فى مجال الزراعة والصناعة .

٧ : ذكرت لجنة الهجرة الدولية فى جنيف أن شهر سبتمبر الماضى شهد اكبر عدد من

المهاجرين اليهود السوفييت من الاتحاد السوفييتي الى الغرب في شهر واحد خلال السنوات الماضية (بلغ عدد المهاجرين ٢٢٩٥ مهاجراً ذهب منهم ١٠٨ فقط الى اسرائيل).

١١ : ذكرت مجلة « العصر الحديث » السوفيتية أن عدد المهاجرين السوفييت من الاتحاد السوفييتي قد ارتفع في العام الماضي إلى ما يقرب من ٤٠ الف مواطن وهو ما يمثل خمس مرات مثيله في عام ١٩٨٦ .

١٣ : طالب فلاديمير بولياكوف مدير ادارة شئون الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية الفلسطينيين بالتحلي بالواقعية وقال ان الاتحاد السوفيتي يعتقد أن الوقت قد حان لكي تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل .

: وافق مجلس الوزراء السوفيتي على أن توزع الصحف والمجلات الغربية في الاتحاد السوفيتي لأول مرة منذ أوائل العشرينات .

١٩ : أكد الاتحاد السوفيتي مجدداً أنه لن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل إلا بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٢١ : أنتخب العالم السوفيتي اندريه سخاروف لعضوية مجلس رئاسة الاكاديمية السوفيتية للعلوم .

٢٥ : أعلن جورباتشوف أن المانيا الشرقية ستبقى على الخريطة .

٢٨ : قرر الاتحاد السوفيتي السماح للشركات الأجنبية بتملك أكثر من ٥٠ ٪ من المشروعات الاقتصادية المشتركة فيه .

إسرائيل :

١١ : أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه تجاه الممارسات القمعية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

١٤ : أعلن شيمون بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلي أن حزبه لا يريد أن تضيف إسرائيل الى سكانها ١,٥ مليون فلسطيني هم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وأن هدف حزبه أن تظل اسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية وألا تدخل المزيد من الحروب .

١٦ : أعلن بيريز أنه سيكون على استعداد للتخلي عن قطاع غزة المحتل مقابل تحقيق السلام إذا فاز حزب العمل الذي يتزعمه في الانتخابات العامة .

١٨ أيدت المحكمة العليا في إسرائيل قرار لجنة الانتخابات الاسرائيلية بمنع حركة (كاخ) العنصرية المتطرفة التي يتزعمها الحاخام مئيركاهانا من خوض الانتخابات العامة .

١٩ : ذكر راديو اسرائيل ان زعماء المانيا الشرقية لم يستجيبوا للضغوط للحصول على تعويضات مقابل ممتلكات اليهود التي دمرت في الحرب العالمية الثانية .

٢٠ : وصل الى إسرائيل سبعة من ممثلي الشركات الصينية تلبية لدعوة من عدد من الشركات الصناعية والاسرائيلية في أول سابقة من نوعها بين البلدين .

٢٤ : كشفت طبيبة نمساوية عن استخدام إسرائيل طلقات زجاجية وقنابل الغاز المحرمة دوليا ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

٢٦ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل عدة عقود لتنفيذ سلسلة من المشاريع العسكرية في اسرائيل .

افغانستان :

١٣ : تعهد الاتحاد السوفيتي بدفع ٦٠٠ مليون دولار من بين حوالى ٨٠٠ مليون دولار تعهدت بها عدة دول لاعادة تعمير افغانستان واعادة اللاجئين إليها .

٢٧ : أعلن نجيب الله رئيس أفغانستان عن ترحيبه بوساطة مصر من أجل التوسط بين الافغان .

٣٠ : دعا الرئيس الافغاني نجيب الله الثوار الافغان للمشاركة في الحكم كما دعا إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة مستقبل البلاد واقامة نظام محايد في أفغانستان .

اوروجواي :

٢٩ : دعت مجموعة دول الثمانية في أمريكا اللاتينية إلى بدء عهد جديد من الحوار مع الدول الصناعية الغنية لايجاد حل لمشاكل الديون والتخلف والمخدرات وهي القضايا الاساسية التي تعاني منها دول أمريكا اللاتينية .

ايران :

١٢ : اتفقت إيران والكويت على رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما الى مستوى السفراء .

١٣ : اتفقت إيران والبحرين من حيث المبدأ على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما .

١٧ : أعلنت إيران موافقتها على اقتراح الامم المتحدة بشأن تطهير ممر شط العرب الذي يشكل الحدود الجنوبية لكل من إيران والعراق بشرط إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي تنص على اقتسام شط العرب بين البلدين .

ايطاليا :

١٣ : وافق البرلمان الايطالي على اقتراح الحكومة بإلغاء معظم الاقتراعات السرية داخل البرلمان وذلك لتفادي الأزمات الوزارية في ايطاليا .

باكستان :

٢ : أصدرت المحكمة العليا الباكستانية حكما بإلغاء قرار الرئيس الراحل ضياء الحق الخاص بمنع دخول المرشحين الانتخابات العامة القادمة على أساس حزبي واجراءها على أساس فردي .

٦ : أصدرت المحكمة العليا في باكستان حكما بعدم دستورية القرار الذي اتخذه الرئيس السابق ضياء الحق بحل البرلمان .

٧ : شكل أنصار الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق تحالفا سياسيا جديداً لمنافسة بنازير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني المعارض في الانتخابات البرلمانية المقررة .

٨ : أعلن محمد خان جونيجو رئيس وزراء باكستان السابق تشكيل ائتلاف جديد من ثلاثة احزاب أطلق عليه اسم تحالف شعب باكستان وذلك لدخول الانتخابات العامة

١٢ : قررت الحكومة الباكستانية اغلاق حدودها المشتركة مع الهند لمنع تدفق مزيد من المهاجرين الهنود الى ولاية السند الباكستانية .

البحرين :

٨ : وقعت البحرين وقطر اتفاقا من أجل تسوية نزاعهما على جزيرة « فشت الديبل » الواقعة في منتصف المسافة بينهما .

١٣ : وافقت دولة البحرين على الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة في الأول من يوليو ١٩٨٦ .

: اتفقت البحرين وإيران على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما .

تركيا :

١٩ : كشفت صحيفة « حريات » التركية عن مؤامرة كبرى دبرها النظام الايراني لقلب نظام الحكم في تركيا والقيام بعمليات إرهابية بها .

تشيكوسلوفاكيا :

١٠ : قدم رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا بوبمير شتروجال استقالة حكومته بعد ١٨ عاماً في السلطة ، وأوصى ميلوش باكيش سكرتير عام الحزب بقبول الاستقالة وذلك في اطار حملة تغيير القيادات التي ارتبط اسمها « بربيع براج » .

١١ : عينت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لاديلاف أواميك رئيسا للحكومة خلفا للوبومير شتروجال ، وتعيين خمسة أعضاء جدد في المكتب السياسي ليصبح عدد الاعضاء ١٨ عضواً .

الجزائر :

٥ : اندلعت اضطرابات عنيفة في الجزائر احتجاجا على تجميد الأجور ورفع الدعم عن السلع في نطاق خطة التقشف .

٦ : أعلن فرض الأحكام العرفية في الجزائر العاصمة .

١٠ : تعهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإجراء اصلاحات سياسية واسعة النطاق وتغييرات في الأسس الدستورية للدولة وأكد تمسكه ببرنامج التقشف .

١١ : قرر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد انهاء حالة الطوارىء والغاء الأحكام العرفية .

١٢ : أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن برنامج لاصلاح النظام السياسي واجراء تعديلات دستورية من خلال استفتاءين .

١٨ : أصدر الرئيس بن جديد مرسوما جمهوريا أعلن فيه استعداده للتخلي عن بعض صلاحياته لرئيس الحكومة الذي سيصبح مسئولا أمام الجمعية الوطنية (البرلمان) وليس أمام الحزب السياسي الحاكم كما هو الوضع حاليا .

٢٥ : رفض الرئيس الجزائري بن جديد اقامة نظام بعدد الأحزاب .

٣٠ : أقال الرئيس بن جديد السيد محمد شريف مساعدية الرجل الثاني في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم .

جمهورية مصر العربية .

٨ : ٩ : ١٠ ـ الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ، جمهورية السودان الديمقراطية الشعبية ، وتم الاتفاق على اجتماع لجنة الأخاء المصري السوداني بالقاهرة آخر نوفمبر ١٩٨٨ .

١٢ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجرت بينه وبين الرئيس محمد حسني مبارك محادثات

حول القضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام .

: اختيرت مصر رئيسا لأول اتحاد أفريقي للطرق .

١٥ : فاز الأديب المصري نجيب محفوظ بجائزة نوبل العالمية للآداب لعام ١٩٨٨ .

١٦ : أكد الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن قرار التقسيم الخاص بفلسطين والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ يعطي الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية .

١٧ : ١٩ : عقدت بالقاهرة اجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٢١ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك

٢٥ : جرت محادثات في مدينة الاسماعيلية بين الرئيس حسني مبارك والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران حول مختلف قضايا الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية .

: أعلن المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن مصر تتعاون في التصنيع الحربي مع كل من بريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٦ : أعلن فوز جميع قوائم مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي لانتخابات المجالس الشعبية المحلية على مستوى الجمهورية بإستثناء ثلاثة اقسام بمحافظة القاهرة .

٢٩ : طالبت مصر الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي بإستئناف نشاطها وجهودها بالنسبة لقضية الشرق الأوسط للتوصل لحل لهذه القضية .

٣٠ : أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن مصر ليس لديها ما يمنع من تحسين علاقاتها مع ليبيا .

٣١ : أعلن المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع أن فرص التعاون العسكري بين مصر والمغرب كثيرة وتزداد مستقبلا .

: افرجت وزارة الدفاع عن وثائق حرب ١٩٥٦ فيما يتعلق بالعدوان الثلاثي الذي اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر .

جنوب أفريقيا :

٢٨ : أحال بيتر بوتا رئيس جنوب أفريقيا الى مجلس مستشاري لرئيس مشروع قانون ينص على اجراءات قمعية ضد المواطنين الأفارقة الذين يعيشون في المناطق المخصصة للبيض .

السودان :

٧ : أعلن الدكتور حسين ابو صالح وزير خارجية السودان أن ميثاق الوفاق الوطني السوداني أقر ضرورة قيام علاقات طيبة وخاصة مع مصر والسعودية وليبيا .

١٤ : اتفق السودان وتشاد على تطوير علاقات حسن الجوار وتأمين الحدود المشتركة للبلدين ومنع التدخلات الأجنبية أو التدخل في الشئون الداخلية للغير ووقف الحملات الاعلامية المعادية .

١٥ : كشفت صحيفة الاضواء السودانية عن إبرام اتفاق بين إسرائيل ومتمردي جنوب السودان يتضمن تزويدهم بخبراء عسكريين .

١٦ : تقرر تأجيل الحوار الوحدوي بين السودان وليبيا الى اجل غير مسمى .

٢٢ : أكد وزير الدولة السوداني للشئون الخارجية أن العلاقات المصرية السودانية تجاوزت مرحلة العمل السياسي ودخلت الان مرحلة تنفيذ ميثاق الاخاء بعد قيام اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٢٥ : أعلن نائب رئيس الأركان السوداني أن القوات السودانية تفرض في الوقت الراهن سيطرتها التامة على المدن الرئيسية بالاقليم الجنوبي وانها تشن هجمات واسعة النطاق على مختلف الجهات التي يتمركز فيها المتمردون .

شيلي :

٦ : أعلن عن هزيمة الجنرال اوجستو بينوشيه في الاستفتاء الذي اجري حول بقائه في السلطة لثماني سنوات جديدة .

: قدمت حكومة بينوشيه التي شكلها عام ١٩٧٣ استقالتها .

٧ : اعترف الجنرال بينوشيه بهزيمته في الاستفتاء إلا أنه اكد رفضه لمطالب المعارضة بالتنحي عن السلطة في الحال وقال انه سيكمل فترة رياسته الحالية التي تنتهي في مارس ١٩٩٠ .

١٢ : أعلن الجنرال فرناندو ماتيه قائد القوات الجوية في شيلي واحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم انشقاقه على الرئيس بينوشيه وحث الجيش على عدم التدخل في السياسة .

الصين :

٧ : ذكر المسئولون في مرصد هاجفورز بالسويد أن الصين نفذت تفجيرا نوويا هو الأول من نوعه خلال العام الحالي والثاني منذ ١٩٨٤ .

١٢ : ذكرت صحيفة الشعب الصينية أن ٢٥٣٤٩ شخصا قد فصلوا من عضوية الحزب الشيوعي الصيني وأن ٨ الاف منهم طردوا بسبب جرائم اقتصادية .

١٣ : أعلن الزعيم الصيني دنج شياوبنج أنه سيعقد لقاء قمة مع الزعيم السوفيتي جورباتشوف في النصف الأول من العام القادم لوضع حد للحرب الباردة التي استمرت ٣٠ عاما بين البلدين .

العراق :

٣ : أعلنت وكالة الأنباء العراقية عن انتاج صواريخ عراقية جديدة جو- جو اطلق عليها اسم « أبابيل » كما انتج صواريخ أرض - أرض بإسم « سجيل »

٤ : رفض طارق عزيز وزير خارجية العراق مواصلة المفاوضات المباشرة مع نظيره الايراني على أكبر ولايتي في نيويورك وعاد الى بلاده بعد جلسة محادثات واحدة .

: أعلن العراق انه انتج طائرة موجهة بدون طيار صناعة عراقية كاملة .

١٨ : أعلن العراق رفضه لقبول إيران خطة السكرتير العام للأمم المتحدة لتحقيق السلام في الخليج وتطهير شط العرب شريطة إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

٢٢ : صدق مجلس قيادة الثورة العراقي على تشكيل لجنة عراقية مصرية دائمة للتعاون الثنائي .

٢٣ : عقدت في بغداد قمة ثلاثية ضمت الرئيسين صدام حسين وحسني مبارك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات .

سلطنة عمان :

٢٩ : زار حيدر ابو بكر العطاس رئيس اليمن الديمقراطي مسقط في أول زيارة رسمية يقوم بها الى سلطنة عمان بدعوة من السلطان قابوس تتويجا للعلاقات المتنامية بين البلدين .

٦ : دعت سلطنة عمان الدول المتقدمة ، والاقطار الصناعية لتتحمل مسئولياتها الكبرى ، لتلعب دورها كاملا من اجل التخلص من النفايات الضارة التي تقوم بانتاجها ، داخل حدودها وعدم تصدير تلك النفايات الى الدول النامية . وقد اكد السيد شبيب بن تيمور آل سعيد وزير البيئة وموارد المياه العماني في كلمة سلطنة عمان في احتفالات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه - على اهتمام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ودعمه الشخصي لكافة الجهود الموجهة لصون الطبيعة .

فرنسا :

٩ : زار باريس ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية سوفيتي لفرنسا منذ عام ١٩٨٠ في محاولة لاحياء الحوار الفرنسي السوفيتي .

الفلبين :

١١ : تم التوصل الى اتفاق مبدئي بين الفلبين والولايات المتحدة حول القواعد العسكرية الامريكية الست في البلاد وينص على أن تقدم الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار الى الفلبين كتعويضات مقابل استخدام القوات الامريكية للقواعد الاستراتيجية في البلاد حتى عام ١٩٩١ .

فلسطين :

٨ : دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة شهرها الحادي عشر .

: أعلن عبد الله حوراني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن قيادة المنظمة اقرت وثيقة اعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٢٧ : اتهم ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوريا بإثارة وافتعال المعارك حول المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني لتمهد للهجمات الاسرائيلية ضد الأهداف الفلسطينية .

لبنان :

٤ : استسلم ٣٥٠٠ مقاتل تابعين للرئيس اللبناني السابق امين الجميل الى ميليشيات القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع .

١٨ : فشل مجلس النواب اللبناني في انتخاب رئيس جديد له بسبب عدم اكتمال النصاب

القانونى لغياب الأعضاء المسيحيين المعارضين لسوريا ، وأصدر الحاضرون بيان أكدوا فيه استمرار حسين الحسينى رئيس المجلس الذى انتهت مدة رياسته فى رياسة المجلس مع أعضاء هيئة المكتب .

٢٢ : غادر لبنان الى أوروبا الرئيس السابق أمين الجميل وأسرته .

٢٦ : شنت الطائرات الاسرائيلية سلسلة من الغارات العنيفة ضد المواقع والمخيمات الفلسطينية فى لبنان .

ليبيا :

٣ : أذيع فى طرابلس ونجامينا أن ليبيا وتشاد سيفتتحان سفارتيهما فى عاصمتى البلدين قبل يوم ٣٠ أكتوبر الحالى وعبر البلدان عن ارادتهما الأكيدة فى احترام وقف اطلاق النار .

٢٢ : زار ليبيا وفد يضم عدة وزراء من الحكومة السودانية .

: أعلن العقيد الليبى معمر القذافى اعترافه بالحكومة العسكرية المؤقتة فى لبنان برئاسة العماد ميشيل عون .

٢٣ : استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وزائير .

٢٦ : طالبت ليبيا ايطاليا بدفع تعويضات عما أصابها من أضرار إبان الاحتلال الايطالى لها ونفى ٥٠٠٠ ليبى الى ايطاليا عما أصاب الأراضى الليبية من دمار فى الحرب العالمية الثانية .

٢٨ : صدر بيان صحفى فى ختام اجتماعات لجنة العمل الوحدوى بين السودان وليبيا أعلن توصل اللجنة الى وضع صيغة عملية للوحدة سيتم تقديمها للقيادة فى البلدين تمهيدا لعرضها على الأط والمؤسسات الشعبية والدستورية .

المملكة العربية السعودية :

٥ : ذكرت الصحف السعودية أن الخسائر المالية التى تكبدتها السعودية بسبب التزامها بمقررات (الأوبك) بلغت ١٠٩ مليار دولار بعد خفض الانتاج السعودى من عشرة ملايين الى ٤،٣ مليون برميل يوميا .

: انضمت المملكة العربية السعودية الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

١٢ : قرر مؤتمر وزراء اعلام الدول الاسلامية اعتماد برنامج اعلامى اسلامى لدعم الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة ، كما أكدا على دعم الأقليات الاسلامية فى العالم والتضامن الشعب الأفغانى .

٢٠ : أصدر الملك فهد عاهل السعودية اوامره بأن تكف وسائل الاعلام السعودية عن التعرض لايران .

المملكة المتحدة :

٧ : وافقت ٦٥ دولة عضو فى مؤتمر دفن النفايات الذى نظمته منظمة الملاحة الدولية التابعة للأمم المتحدة فى لندن على خفض كمية المواد الكيماوية التى يتم التخلص منها فى البحر حتى عام ١٩٩١ وأن يتم بحث حظر التخلص من هذه المواد فى البحر بصورة شاملة فى غضون ٣ سنوات أخرى .

: قررت الحكومة البريطانية خفض الأسهم الكويتية فى شركات بريتش بتروليم البريطانية من ٢١،٦ ٪ الى ٩،٩ ٪ .

١٧ : ذكر التقرير السنوى للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية لعام ١٩٨٨ أن فرنسا وبريطانيا احرزتا تقدما كبيرا فى برامجهما للتحديث العسكرى وأن التفوق فى الأسلحة التقليدية لا يزال فى صالح حلف وارسو بشكل كبير وأن الصين مازالت مستمرة فى اعادة تنظيم جيشها .

المملكة المغربية :

٢٨ : كلفت اللجنة المغاربية العليا لجنة على مستوى وزارى لاعداد وثيقة الوحدة المغربية لرفعها الى القمة المغربية لاقرارها .

٢٩ : أعلنت دول المغرب العربى الخمس اتفاقها على العمل معا لاقامة المغرب الموحد من خلال التنسيق المشترك بين سياساتها الخارجية والاقتصادية والمالية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أكد جان بييرشيفنجان وزير الدفاع الفرنسى أثناء زيارته لواشنطن أنه لا أساس للاتهامات الموجهة الى العراق بإستخدام أسلحة كيماوية ضد الأكراد .

: أكد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى أن واشنطن وطهران تجريان اتصالات غير مباشرة عن طريق طرف ثالث .

٦ : قررت الحكومة الأمريكية منع الحصانة الدبلوماسية لأعضاء بعثة مكتب المشتريات العسكرية والاسرائيلى فى واشنطن .

١٤ : أعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى أنه لا يمكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية كما لا يمكن انكار أن الفلسطينيين يرون فى المنظمة التعبير عن الهوية الفلسطينية .

٣٠ : أعرب جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى عن قلق الولايات المتحدة ازاء امتلاك دول العالم الثالث للأسلحة المتطورة والصواريخ وخاصة الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة المدى فى الوقت الذى تتفاوض فيه القوى العظمى للحد من سباق التسلح .

يوجوسلافيا :

٨ : قدمت حكومة جمهورية الجبل الأسود استقالتها الى برلمان الجمهورية وأعلنت حالة الطوارىء بعد اشتباكات دامية بين البوليس والمتظاهرين حول مبنى البرلمان .

١٧ : اعترف الزعيم اليوغسلافى شتيب سوفار بسوء الأوضاع فى البلاد نتيجة لحالة من الفوضى الاقتصادية وتصاعد التوترات بين القوميات المختلفة ، وطالب بتوسيع الملكية الخاصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية واغلاق المشروعات الخاسرة وتطبيق قواعد السوق الحرة لانقاذ يوجوسلافيا من أزمتها الاقتصادية .

١٩ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوجوسلافى على اقالة ثلث أعضائها ممن أمضوا أكثر من ٢٠ سنة فى عضوية اللجنة بالاضافة الى من وجهت إليهم أتهامات .

٢٠ : تم عزل قيادات الصرب - أكبر الجمهوريات اليوجوسلافية الست واستقال عضو خامس بالمكتب السياسى .

٢٤ : تعهد الزعماء اليوجوسلاف فى خطة عمل جديدة بتدعيم القوة الفيدرالية وخلق وحدة داخل الحزب وتحقيق الانضباط الاجتماعى

٢٩ : وجهت يوجوسلافيا أقوى تحذير لموسكو بسبب عجز الميزان التجارى مع الكتلة الشرقية .

نوفمبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتى :

٤ : قرر الاتحاد السوفيتى وقف عمليات سحب قواته من افغانستان بصفة مؤقتة فى الوقت الحالى بسبب تدهور الموقف العسكرى لحكومة نجيب الله الشيوعية فى كابول .

٧ : وافق الاتحاد السوفيتى على افتتاح مركز ثقافى يهودى فى موسكو.

٩ : اعلن المتحدث باسم الخارجية السوفيتية ارتياح موسكو ازاء تصويت الامريكيين لصالح بوش ولصالح توسيع العلاقات السوفيتية الأمريكية .

١٦ : قرر برلمان جمهورية استونيا السوفيتية بالاجماع « اعلان السيادة » يقضى باستقلال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتى فى كافة المجالات ماعدا الدفاع والسياسة الخارجية وتعديل دستور الجمهورية بحيث يصبح من حقها رفض الخضوع للقانون السوفيتى ودعا البرلمان مجلس السوفيت الاعلى الى توقيع معاهدة اتحادية لتنظيم العلاقات بين السلطة المركزية فى الكرملين والجمهوريات السوفيتية

١٧ : اعلنت رئاسة مجلس السوفيت الاعلى ان

قرار برلمان جمهورية استونيا باعلان سيادة الجمهورية على أراضيها غير دستورى .
٨١ : أعلن الاتحاد السوفيتى اعترافه باعلان قيام الدولة الفلسطينية انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار
٢٦ : اتفق الزعيم السوفيتى جورباتشوف الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران على ضرورة ان يتم استخدام الفضاء للأغراض السلمية
٢٩ : ادان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف عمليات القمع والاستحواذ على السلطة فى عهد الزعماء السوفيت السابقين وطالب البرلمان السوفيتى بتأييد الاصلاحات السياسية التى اقترحها مؤكدا انه سيكون من حق مجلس السوفيت الأعلى « البرلمان » الاعتراض على قراراته بموجب الاصلاحات واقترح تشكيل لجنة لتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الجمهوريات .
(انظر ايضا : دولة قطر ١١/٥)

اسرائيل :

١ : فازت كتلة ليكود بـ ٤٠ مقعدا فى انتخابات الكنيست الاسرائيلى مقابل ٣٩ مقعدا لحزب العمل وفازت الأحزاب اليمينية المتحالفة مع الليكود بسبعة مقاعد وفازت الأحزاب الدينية بـ ١٨ مقعدا وفازت الأحزاب اليسارية المتحالفة مع حزب العمل بسبعة مقاعد . اما الاحزاب المؤيدة العرب فقد فازت بستة مقاعد (الحزب الشيوعى الاسرائيلى ٥ مقاعد والقائمة التقدمية للسلام مقعدان والحزب الديمقراطى العربى مقعد واحد)
٣ : تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار باغلبية ١٣٠ صوتا ومعارضة الولايات المتحدة واسرائيل يدين سياسة اسرائيل فى انتهاك حقوق الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .
٤ : ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٠ صوتا ضد دولتين فقط هما الولايات المتحدة واسرائيل ـ سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وانتهاك حقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة وكلفت مجلس الأمن بدراسة الموقف واكدت عدم شرعية ممارسات اسرائيل لتغيير الوضع القانونى للأراضى المحتلة بما فيها القدس .
١٦ : كشفت مجلة « جينز ديفنس ويكلى » البريطانية المتخصصة فى الشئون العسكرية ان اسرائيل أجرت ثانى تجربة سرية على صاروخ أرض ـ ارض متوسط المدى من طراز « اريحا » القادر على حمل رؤوس نووية .
١٨ : كشف مكتب الأحصاء المركزى الاسرائيلى عن ان معدل تزايد السكان العرب قد بلغ ضعف معدل تزايد السكان اليهود فى اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ وقد بلغ العدد الاجمالى لسكان اسرائيل مع نهاية ١٩٨٧ ٤ ملايين و٤٦٤ الف شخص من بينهم ٨٢ ٪ من اليهود و ٤ ٪ من المسلمين و ٢,٣ ٪ من المسيحيين و ١,٧ ٪ من الدروز .

١٩ : وجهت دول السوق الأوروبية الاثنتا عشرة ادانة قوية للممارسات القمعية الاسرائيلية ـ ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . واكدت حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم فوق ارضهم .
٢٦ : اشار السكرتير العام للأمم المتحدة فى تقرير للجمعية العامة الى انتهاكات اسرائيلية واسعة النطاق فى الضفة الغربية وغزة .
٣٠ : أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان اسرائيل تصعد اعمالها القمعية العنيفة ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .
: رفضت اللجنة المركزية لحزب العمل الاسرائيلى مشاركة كتلة الليكود مرة اخرى فى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة .

افغانستان :

١٨ : طلب عبد الغفار لاكانوال نائب وزير الخارجية الأفغانى وكمال الدين السكرتير الثالث فى البعثة الأفغانية بالأمم المتحدة طلبا اللجوء السياسى للولايات المتحدة .
(انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى : ١١/٤ وباكستان ١١/٢٧)

المانيا الغربية :

١١ : استقال فيليب يينجى رئيس البوندستاج الالمانى (البرلمان) بعد تفجر زوبعة سياسية اثر خطاب له امتدح فيه النظام النازى وزعيمه ادولف هتلر الذى وصفه بانه منحة الهية وزعيم لايتاح لشعب الا كل الف عام .

انجولا :

١٩ : أعلنت انجولا وكوبا موافقتهما على التسوية السلمية التى تم التوصل اليها فى جنيف بينهما وبين كوبا وجنوب افريقيا (التى تربط تحقيق استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من الاراضى الانجولية .

ايران :

٣ : طالب تقرير للأمم المتحدة عرض على الجمعية العامة المجتمع الدولى بالتنبه الى عمليات اعدام جماعية للمعارضين والمعتقلين السياسيين فى ايران وقعت قبل وبعد قبولها لوقف القتال فى حرب الخليج . واكد التقرير ان السلطات الايرانية اعدمت ١١٠٠ سجين خلال الفترة من يوليو الى سبتمبر ١٩٨٨ رفضت ايران اقتراحا عراقيا بتبادل الأسرى فورا .
١٠ : أعلنت ايران وبريطانيا اتفاقهما على استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما فى اقرب وقت ممكن على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .
١٩ : اعلن هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى انه من غير المحتمل ان تستأنف الحرب ضد العراق لابد ان يكون الايرانيون دائما على استعداد .
٢٠ : اعلنت ايران استعدادها لاجراء محادثات مباشرة مع السعودية لانهاء الخلاف القائم بين البلدين

٢٤ : بدأت ايران والعراق تبادل ١٥٦٩ اسيرا من أسرى الحرب المرضى والمصابين تحت اشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر
٢٥ : اكدت ايران استمرار تأهب قواتها تحسبا لتجدد الحرب مع العراق .
٢٧ : اوقفت ايران تبادل الأسرى مع العراق .
٢٨ : ذكرت انباء صحفية ان حسين موسوى رئيس وزراء ايران اجبر على الاستقالة وحددت اقامته فى منزله .
٢٩ : أعلنت منظمة مجاهدى خلق الايرانية المعارضة لنظام اية الله الخمينى ان السلطات الايرانية اعدمت مايزيد على خمسة آلاف سجين سياسى من معارضى النظام خلال الأشهر الأربعة الماضية .

باكستان :

١٧ : حقق حزب الشعب الباكستانى المعارض بزعامة بنازير بوتو نصرا كبيرا فى الانتخابات البرلمانية (٤٥ ٪ من مقاعد البرلمان مقابل ٢٥ ٪ للتحالف الاسلامى الديمقراطى)
٢٠ : حصل حزب الشعب المعارض بزعامة بنازير بوتو وحلفائه على ٤٢ ٪ من مقاعد المجالس المحلية .
٢٧ : جرت اول مفاوضات مباشرة بين وفد سوفيتى ووفد من المجاهدين الأفغان فى اسلام اباد لبحث امكانية الافراج عن الاسرى السوفيت المحتجزين لدى المجاهدين ومستقبل العلاقات بين البلدين .
٣٠ : تخلى نواز شريف زعيم التحالف الاسلامى الديمقراطى عن محاولاته لتشكيل حكومة جديدة تاركا المجال للسيدة بنازير بوتو رئيسة حزب الشعب المعارض .

البرتغال :

٢١ : حذر جون جالفن القائد الأعلى لقوات حلف الأطلنطى دول الحلف من ان الاصلاحات السوفيتية تحمل خطرا على الغرب ومن أن يقع الغرب فريسة لمهارات الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى التأثير والاقناع .

بلجيكا :

٢١ : رحبت دول المجموعة الأوروبية بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى وقبول قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولى فى الشرق الأوسط ولم يتضمن بيان المجموعة اى اعتراف بالدولة الفلسطينية .
٢٥ : اكد تقرير رسمى لحلف الأطلنطى تفوق حلف وارسو على حلف الأطلنطى فى مجال الأسلحة التقليدية .

تشاد :

٢٩ : اعلنت تشاد ان قواتها اسقطت طائرة تابعة للقوات الجوية الليبية واسرت اثنين من الطيارين الليبيين .

تونس :

٧ : وقع زعماء الأحزاب السياسية التونسية الشرعية الستة وممثل عن حركة الاتجاه الاسلامى المحظورة وثيقة وطنية تنص على ادخال نظام التعدد الحزبى
٢٦ : وافقت الحكومة التونسية على قيام حزب جديد هو حزب الاتحاد الديمقراطى

الوحدوى ليصل بذلك عدد الأحزاب المعارضة المسموح لها بممارسة العمل السياسى الى ٧ أحزاب .

الجزائر :

٣ : وافق ٩٢,٢٧ ٪ من الناخبين الجزائريين على البرنامج الاصلاحى السياسى والدستورى الذى عرضه الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد

٥ : اصدر الرئيس الجزائرى بن جديد قرارا بتكليف قصدى مرباح وزير الصحة بتشكيل الحكومة الجديدة

١٥ : تم وضع حجر الأساس لمبنى أول سفارة للدولة الفلسطينية فى احدى ضواحى العاصمة الجزائرية

١٨ : اعلن السيد عبد الحميد المهرى مسئول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الجزائرية ان الاتصالات الجزائرية المصرية مستمرة وان هناك اتفاقا على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

٢٤ : استأنفت مصر والجزائر العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

٢٨ : قرر حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ترشيح الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد لرئاسة الجمهورية لفترة ثالثة فى انتخابات الرئاسة التى تجرى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨

٢٩ : اكدت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية فى بيان سياسى ضرورة تعدد الاراء داخلها والسماح للمستقلين بالترشيح فى الانتخابات امام مرشحى الحزب فى اطار عدة اصلاحات سياسية وافقت عليها الجبهة .

جمهورية مصر العربية :

١ : زار القاهرة فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الأمريكى واعلن ان بلاده تمضى فى برنامج ملموس بالنسبة لمساعداتها العسكرية لمصر .تم توقيع بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة (ام - ١) بين مصر والولايات المتحدة

٤ : وافق وزراء الصناعة العرب على اعادة عضوية مصر فى المنظمة العربية للتنمية الصناعية

١٥ : أعلنت مصر تأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية التى تهدف الى تحقيق السلام والى عقد المؤتمر الدولى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وضمان حقوق الشعب الفلسطينى .

١٥ : ١٧ : عقدت بالقاهرة اعمال ندوة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية « حركة عدم الانحياز » وأكد البيان الختامى للندوة التزام البلدان الأفريقية والأحزاب السياسية بمبادىء عدم الانحياز التى أثبتت صلاحيتها على مدى ٢٧ عاما باعتبارها قوة ديناميكية فى السياسة الدولية ودعا الى نظام اقتصادى ودولى جديد ومؤتمر دولى لبحث ازمة الديون . وحضر الندوة الرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال .

٢٠ : اكدت مصر رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقا للنقاط الواردة فى البيان السياسى الصادر عن اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وتعتبر مصر هذا الاعتراف ساريا اعتبارا من يوم ١٥ نوفمبر وعبرت عن أملها فى ان تؤدى هذه الخطوة الى خدمة قضية السلام والاستقرار فى المنطقة .

٢١ : ٢٢ زار مصر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

٢٣ : تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد تسعة سفراء جدد فى القاهرة لكل من : رواندا وبنما وكولومبيا وايطاليا والاردن وزيمبابوى وتونس والصومال وكوريا الديمقراطية

٢٤ : تم توقيع بروتوكول للتعاون المشترك بين الحزبين الوطنى الديمقراطى المصرى والأمة السودانى

٢٦ : طلبت مصر رسميا من جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى ان تجرى الحكومة الامريكية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى وان كان ذلك بواسطة احد المسئولين الأمريكيين .

٢٧ : ألغى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكذلك وزراء خارجية جميع الدول العربية سفرهم الى نيويورك لحضور مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية

: انتخب المؤتمر السابع لمنظمة التضامن الأفروآسيوى الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الاسبق رئيسا للمنظمة .

٢٨ : قام الرئيس العراقى صدام حسين بزيارة مفاجئة للقاهرة اجرى خلالها محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول مختلف القضايا العربية

٢٩ : تم فى مقر القوات متعددة الجنسية بروما توقيع اتفاق بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية بحضور ممثل عن الحكومة الأمريكية بشأن تنفيذ حكم محكمة التحكيم حول طابا يؤكد التزام الطرفين بتنفيذ الحكم باسرع مايمكن وبنية حسنة وانسحاب الطرفين الى خلف الحدود الدولية .

٣٠ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الأردن .

(انظر ايضا : الجزائر ١١/٢٤ وسوريا ١١/٢٤

جنوب افريقيا :

٢٢ : وافقت حكومة جنوب افريقيا على خطة التسوية فى الجنوب الأفريقى والقاضية باستقلال اقليم ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انجولا .

(انظر ايضا : انجولا : ١١/١٩ وسويسرا ١١/١٥)

السودان :

١ : رفض المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى فى السودان مشروع الوحدة الليبى السودانى .

١٦ : اعلنت وكالة الأنباء السودانية انه قد تم التوصل الى اتفاق شامل بين وفد الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى بقيادة محمد عثمان الميرغنى وحركة تحرير السودان فى الجنوب بقيادة جون قرنق يهدف لتحقيق السلام فى السودان وتم التوقيع عليه فى أديس أبابا وكانت اهم بنود الاتفاق تنص على ضرورة انعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى ٣١ ديسمبر القادم وتشكيل لجنة تحضيرية للتمهيد له ، وتجميد مواد قوانين سبتمبر ١٩٨٣ (قوانين الشريعة الاسلامية) الى حين انعقاد المؤتمر الدستورى ، والغاء الاتفاقية العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى ، ورفع حالة الطوارىء ووقف اطلاق النار .

١٨ : أكدت مصادر مطلقة موثوق بها أن مصر لعبت دورا مهما فى المساعى الرامية لحل مشكلة الجنوب السودانى

٢٠ : رفضت الجبهة الاسلامية السودانية اتفاق السلام بالجنوب الذى وقعه زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى مع جون جارانج

٢٢ : وقعت اشتباكات بين أفراد الجماعات الاسلامية وبعض مواطنى جنوب الخرطوم احتجاجا على اتفاق السلام .

٢٤ : اصدرت قيادة جبهة المتمردين فى جنوب السودان أوامرها الى كافة فصائلها بالاستمرار فى القتال حتى يتم الاعلان عن وقف اطلاق النار من جانب كل من الجبهة والحكومة .

سوريا :

١٦ : اعلنت سوريا رسميا تأييدها ومساندتها لاعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٢٤ : اشار مسئول سورى بموقف مصر المساند للقضايا العربية وخاصة اعترافها بقيام دولة فلسطين وتأكيدها على التزامها باتفاقية الدفاع العربى المشترك .

سويسرا :

١٥ : وافقت كوبا وانجولا وجنوب أفريقيا فى اجتماعهم فى جنيف على اتفاق للتسوية الشاملة للجنوب الافريقى والذى يقضى بانسحاب القوات الكوبية من انجولا واستقلال اقليم ناميبيا

١٦ : وافق العراق وايران على تبادل أسرى الحرب الجرحى والمرضى المحتجزين لديهما خلال اجتماعات لهما فى جنيف .

الصين :

٢٠ : اعلنت الصين رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية .

٢٨ : وقعت فى بكين معاهدة بين الصين وجمهورية منغوليا حول الحدود المشتركة بينهما (٤٦٥٥ كيلو مترا) بهدف ارساء السلام على الحدود بينهما .

(انظر ايضا السعودية ١١/١٢)

العراق :

٨ : وافق العراق على اقتراح ايرانى بتبادل الأسرى والجرحى فورا .

١٧ : طرد العراق دبلوماسيا امريكيا لاتصاله بالاكراد فى شمال البلاد .

١٨ : طالب الرئيس العراقى صدام حسين باجلاء القوات السورية من لبنان .

: طرد العراق ثلاثة دبلوماسيين بريطانيين من بغداد .

١٩ : وقعت كل من الحكومة التشادية والجبهة الوطنية المعارضة لها فى بغداد اتفاق مصالحة بينهما بوساطة عراقية .

سلطنة عمان

١٠ : أكد عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني ان علاقات السلطنة مع كل من العراق الشقيق وايران هي علاقات اخوة وجوار تحكمها الجغرافيا والتاريخ والسيادة الوطنية والعقيدة الاسلامية والمصالح المشتركة . وقال : ان اتصالات حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع ايران لم تنقطع في الماضي وانها كانت ولاتزال مستمرة . واشار الى ان هاجس مابعد الحرب العراقية ـ الإيرانية هو شغلنا الشاغل وذلك لنفرش أرضية نستطيع ان نبني عليها حوارا عقلانيا متكافئا بين الدولتين الجارتين المسلمتين . واكد في هذا الصدد : كان هذا الهاجس هو الذي يخيم على تفكير حكومة السلطنة . وقال ان وقف اطلاق النار ليس هو الهاجس الاساسي ولكن الهاجس الاساسي هو احلال السلام الذي سيتحقق بالجهد والصبر .

١١ : أختتم الملك حسين زيارة لسلطنة عمان استغرقت يومين واجرى خلالها مباحثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

١٦ : أعلنت سلطنة عمان ترحيبها الكامل بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وأعربت عن املها في ان تكون هذه الخطوة مدعاة لفهم اكبر من قبل المجتمع الدولي .

١٨ : دعا السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان المجتمع الدولي وكل القوى العالمية لتقديم المزيد من المساندة والدعم للجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وبالمستوى الذي يمهد الطريق لتحرك جاد يعمل على التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة تضع حدا للمعاناة القاسية التي يرزح تحتها الشعب الفلسطيني .

١٠ : أعلن عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني ان العالم كله سعد بوقف اطلاق النار بين العراق وايران ، لكونهما جارتين مسلمتين ولكونهما في منطقة يوجد بها اكبر احتياطي نفطي في العالم ، مؤكدا ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت اسعد دول العالم ، بوقف اطلاق النار حيث كانت دول المجلس تحس بلهيب الحرب وتسمع دويها وتعاني من استمرارها ، وتشعر أن فيه ازهاقا لدماء مسلمة وشقيقة تفضل ان تتجه الى الاعمار والبناء . وأعرب معاليه عن امله في ان تنتصر معركة السلام في المستقبل القريب .

١٥ : اكد سعيد بن احمد الشنفري وزير النفط العماني ان العديد من المشاكل السياسية والعراقيل التي كانت تهدد دائما اتفاقات الاوبيك قد اختفت ، وان ذلك اصبح يمثل احد العوامل الهامة لعودة الاستقرار والحفاظ على حجم الانتاج المحدد للوصول الى سعر ١٨ دولارا للبرميل كما كان مقررا

فرنسا

٢٢ : صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بانه يعترف بحق الشعب الفلسطيني في ان يعيش على أرض خاصة به تكون دولة مستقلة .

٢٢ : صرح الرئيس فرانسوا ميتران بان فرنسا ستقوم بالغاء ثلث مديونية دول العالم الثالث الاكثر فقرا ايا كان موقف بقية الدول الصناعية الكبرى .

فلسطين :

١١ : عزلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن العالم الخارجي كما شنت حملة اعتقالات شملت عدة مئات من الفلسطينيين .

١٢ : عقدت بالجزائر الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني .

١٥ : اعلن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قيام الدولة الفلسطينية فوق ارض فلسطين وعاصمتها القدس . كما اصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية بالجزائر العاصمة قراره بالاجماع باعلان قيام الدولة الفلسطينية بحكومة مؤقتة ارتكازا على الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني وانطلاقا من الشرعية الدولية متمثلة في قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين . كما اعلن المجلس الوطني الفلسطيني انه يقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ كقاعدة اساسية للتحرك نحو السلام وعقد المؤتمر الدولي .

دولة قطر :

٥ : قررت دولة قطر والاتحاد السوفيتي تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما .

كندا :

٢٢ : فاز حزب المحافظين الكندي بزعامة بريان ملروني رئيس الوزراء باغلبية (١٦٩ مقعدا من مقاعد البرلمان ٢٩٢ مقعدا) وجاء حزب الاحرار المعارض في المركز الثاني بحصوله على ٨٢ مقعدا وحزب الديمقراطيين الجدد (٤٤ مقعدا) .

لاوس :

٢٣ : اكد سريان سريتيران وزير خارجية لاوس ان فيتنام سحبت قواتها من لاوس في اعقاب تحسن العلاقات بين فيتنام والصين وتايلاند .

لبنان :

٢ : قامت القوات الاسرائيلية بضم المنطقة المحازية لبلدة مرج عثرون الواقعة داخل منطقة الحزام الامني واغلبها اراضي اسرائيلية .

٥ : تجددت حملة الانفجارات ضد القوات السورية في لبنان .

٧ : جرت محاولة فاشلة قامت بها جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية لاغتيال انطوان لحد قائد جيش لبنان الجنوبي الموالي لاسرائيل .

٩ : اصدر عادل عسيران وزير الدفاع اللبناني في حكومة سليم الحص المدنية قرارا بعزل ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المنافسة من منصب قائد الجيش اللبناني .

جزر المالديف :

٣ : جرت محاولة فاشلة للاطاحة بنظام الرئيس مأمون عبدالقيوم قام بها مجموعة من المرتزقة السنهاليين القادمين من سيريلانكا .

الهند :

٢٠ : دعا بيان مشترك حول زيارة الزعيم السوفيتي جورباتشوف للهند الى ازالة الاسلحة وخاصة النووية كهدف اساسي لجميع دول العالم وطالب جميع الدول بعدم اقامة قواعد أو منشات عسكرية خارج حدودها كما دعا الى عقد مؤتمر موسع لتشكيل حكومة ائتلافية في افغانستان .

٣٠ : اعتقلت سلطات الامن الهندية الملحق العسكري الباكستاني بتهمة التجسس .

الولايات المتحدة الامريكية :

٩ : اعلن فوز المرشح الجمهوري جورج بوش برئاسة الولايات المتحدة الامريكية ليصبح الرئيس الحادي والاربعين (٥٤ ٪ بوش ٤٦ ٪ لمنافسه دوكاكيس) كما فاز ممثلو الحزب الديمقراطي بالاغلبية في مقاعد مجلس الشيوخ والنواب .

١٣ : صرح احد مساعدي الرئيس الامريكي المنتخب جورج بوش بان بوش يرى ان التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل هو مفتاح السلام في الشرق الاوسط وانه ـ بوش ـ يرفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

١٦ : اعلن المتحدث باسم الرئيس الامريكي ريجان ان قرارات الدورة الاخيرة للمجلس الفلسطيني تتضمن عناصر ايجابية ابرزها قبول قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبار ان ذلك يساهم في وضع الاساس للتسوية السلمية الشاملة في الشرق الاوسط .

: اعلنت الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة لاتوافق على اعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة لان ذلك يعد تقريرا لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد في الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة ان مستقبل هذه الاراضي ينبغي ان يتقرر من خلال المفاوضات .

٢٦ : قررت الولايات المتحدة منع ياسر عرفات دخول الاراضي الامريكية لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة وذلك اثر اقتناع الحكومة الامريكية بان عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية شاركت في اعمال ارهابية ضد الامريكيين وضد آخرين .

٣٠ : وافقت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية يطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها برفض منح الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات تأشيرة دخول الى نيويورك وايدت ١٢١ دولة القرار بينما عارضته الولايات المتحدة واسرائيل وامتنعت بريطانيا فقط عن التصويت .

يوجوسلافيا :

٢٦ : وافق البرلمان الفيدرالي اليوجوسلافي على تعديلات في الدستور تفتح الباب امام الاستثمار الاجنبي وسوف يسمح للمواطنين بامتلاك الاسهم كما سيسمح للاجانب بانشاء شركات استثمارية مشتركة مع شركات القطاع العام او القطاع الخاص .

وثائق السيادة المصرية على طابا

تقديم

لأول وهلة تبدو الصعوبة بالغة لمحاولة انتقاء مجموعة من الوثائق لتشكل ملفا مقنعا لقضية طابا يعود اليه قارىء « السياسة الدولية » كلما عن له البحث في جانب من جوانب هذه القضية .

وتتعدد مصادر الصعوبة ..

فهناك أولا مهمة « الانتقاء » من هذا الكم الهائل من اوراق القضية التي تناثرت في اوراق عمل داخلية وتجمعت في مذكرات مطولة من الجانبين وتكاكأت في ملاحق وثائقية لتلك المذكرات فاقت في مجموعها عن الألفي صفحة .

وهناك ثانيا مهمة « التمييز » بين عشرات الأقوال التي جاءت على شكل مرافعات شفوية وشهادات شهود فيما جرى في دار حكومة جنيف خلال شهري مارس وإبريل ١٩٨٨ ، على جولتين والتي فاقت مجموعها عن المائة ساعة .

وهناك ثالثا مهمة التصنيف بين الحقائق المادية بكل ابعادها ، التاريخ والجغرافيا والمساحة ، وبين المبادىء القانونية التي احتلت مساحة غير يسيرة من المذكرات والمرافعات .

وكان مطلوبا لتجاوز هذه الصعوبات وضع معايير دقيقة للانتقاء تتسم بقدر من منطقية التتابع وتبدأ منذ أن تفجرت القضية وتنتهي بصدور الحكم .

وبعد تقليب الاوراق بكل مجموعاتها ، من الوثائق الى ابحاث لجان العمل الداخلية للجانب المصري الى المذكرات الست المتبادلة بين الجانبين ، ثلاثة لكل جانب ، وبعد تمحيص محاضر المرافعات الشفوية استقر رأينا على تقسيم الملف الى خمس مجموعات .

المجموعة الأولى وتتناول ظروف (نشوء القضية) بدءا من الاختلاف حول مكان العمود ٩١ داخل اللجنة العسكرية المشتركة ، المصرية الاسرائيلية ، التي اوكل اليها اعادة بناء اعمدة خط حدود مصر الدولي بمقتضى معاهدة السلام الموقعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ووصولا الى عقد مشارطة التحكيم في سبتمبر ١٩٨٦ .

المجموعة الثانية تتعرض (للاصول التاريخية) للقضية من خلال انتقاءات محددة ومحدودة لمجموعة من وثائق ١٩٠٦ لما كان لهذه الوثائق من اهمية بالغة في سير القضية .

وكنا في حيرة بعد ذلك لدى اختيارنا لمجموعتين تحدد احداهما خلاصة الوثائق المصرية وتوضح الأخرى وجهة النظر الاسرائيلية .. وكان مصدر الحيرة التسمية التي يمكن ان تطلق على كل مجموعة .

وقد جاء حكم هيئة التحكيم الصادر في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ ليبدد هذه الحيرة فإن تبنى هذا الحكم لما قدمه المصريون من اسانيد ورفضه لما أتى به الاسرائيليون من أفكار قد سوغ لنا أن نعنون المجموعة الأولى « بالحقوق المصرية » وان ننعت المجموعة الثانية « الادعاءات الاسرائيلية » ، وهي تسميات يدعمنا فيها حكم المحكمة .

وتضمنت المجموعة الأخيرة نص حكم هيئة التحكيم الصادر يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ليطوى بهذا الحكم ملف أول قضية تحكيم على الارض تدخلها مصر ، كما أنها في ذات الوقت أول قضية من نوعها تخوضها اسرائيل .

ولعل هذه القضية غير المسبوقة بكل ما صاحبها من أداء متميز وما انتهت اليه من اقرار مبدأ ضرب القوة بالقانون في علاقات اتسمت على وجه العموم بالاحتكام للقوة بامتداد العقود الاربعة الماضية .. لعل كل ذلك ما دفع احد رجال القانون الدولي المرموقين الى توصيفها بأنها « قضية القرن » .

د . يونان لبيب رزق

المجموعة الأولى
بداية القضية

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل .

إقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ .

إذ تؤكدان من جديد إلتزامهما « بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد » المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

وإذ يلاحظان ان الاطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على إستعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس .

ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

وإقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه .

وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على اساس مبادىء إطار السلام المشار إليها آنفا وإسترشادا بها .

وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لمبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم .

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل :

(المادة الأولى)

١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ - عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

(المادة الثانية)

ان الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل ، هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضوح قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما بإحترام سلامة أراضي الطرف الاخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوي .

(المادة الثالثة)

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة .

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الاخر وسلامة اراضيه وإستقلاله السياسي .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الاخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الامنة والمعترف بها .

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها أحدهما ضد الاخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، ويحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الاخر ، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الاخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الاخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الامم المتحدة ، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول ، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على الا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد ، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الايجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها بإتفاق الطرفين .

(المادة الخامسة)

١ - تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة بإستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

(المادة السادسة)

١ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق وإلتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية إلتزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو إمتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من اطرافها بما فى ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى اى إلتزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين إلتزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من إلتزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

(المادة السابعة)

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ ـ إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .

(المادة الثامنة)

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة)

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ .

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزء منها .

٤ ـ يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

حررت فى واشنطن دى . سى . فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩ هـ . من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	اسرائيل
(توقيع) محمد انور السادات	(توقيع) مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

من شهادة الفريق كمال حسن على عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية ..

ـ ... فى مايو ١٩٨١ عينت وزيرا لخارجية مصر ، وبعد شهور قليلة عينت رئيسا للجانب المصرى فى اللجنة العليا المشتركة بين مصر واسرائيل لتنفيذ المعاهدة والاتفاق على مسائل التطبيع .

ـ بهذه الصفة الأخيرة زرت طابا بعد أن أخفق الفريق الفنى فى التوصل الى اتفاق مما دفع المستر شارون (وزير الدفاع الاسرائيلى) الى أن يطلب اجتماعا على مستوى أعلى .

ـ التقينا أنا والمستر شارون فى مطار لارسينات Larsinat فى مارس ١٩٨٢ . وجرت هناك مباحثات بين الفريق الفنى وبدا لى انها مجرد اضاعة وقت ، من ثم فقد طلبت من المستر شارون ان نقوم بجولة على طول الخط بدءا من رفح فى الشمال على البحر المتوسط الى العمود ٩١ . وقمنا بهذا العمل ولكن عندما بلغنا النقطة ٩١ لاحظت ميلا فى الخط الى واسط وادى طابا . وذهبنا بواسطة هليكوبتر الى هناك وأشار لى الى مكان صخرى منبسط وقال هذه نقطة طابا والحدود هنا . فقلت له أنه ليست هناك علامة من أى نوع تنبىء بوجود عمود هنا . فالعمود يقع على مكان مرتفع وهو ليس هنا . وهذا المكان هو نقطة لمركز بوليس . ومركز البوليس يقع فى العادة على نقطة وراء الحدود من حيث يرسل الدوريات الى الخط . ومن ثم فليس هذا هو العمود على الاطلاق .

ـ كنت قد حصلت من قبل على تقارير من الادميرال حمدى ضابط الاتصال المصرى ان العمود ٩١ كان يقع هناك على المرتفعات وانه قد تم ازاحته خلال عمل اللجنة الفنية . وقد دعانى ذلك الى التصميم للذهاب بالهليكوبتر الى مكان العمود ٩١ . وهناك وجدت ما قاله الادميرال حمدى تماما . فقد رأيت ان العمود والشكل المخروطى الذى كان مثبتا عليه وقد أزيلا مؤخرا . عندئذ ابلغت اصدقاءنا الاسرائيليين ، خاصة الجنرال زيون الذى كان حاضرا بانى فزع حقيقة لاننا كنا ننفذ المعاهدة بشكل أمين للغاية منذ بدأت عملية التنفيذ .

قدمت هذه الشهادة امام هيئة التحكيم فى جنيف فى الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨ .

من شهادة اللواء بحرى محسن حمدى عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية :

ـ منذ البدايات الاولى وأنا متصل بها بصفتى رئيسا للوفد المصرى فى اللجنة العسكرية المشتركة ثم فيما بعد رئيسا لهيئة الاتصال المصرية حتى شهر يوليو ١٩٨٤ .

ـ قمت بزيارة طابا خلال هذه الفترة مرات استطيع ان أعددها بثلاث . المرة الأولى ذهبت الى طابا يوم ١٤ يناير ١٩٨٢ وكانت المرة الثانية يوم ٨ مارس بصحبة فخامته (يقصد الفريق كمال حسن على) والمرة الثالثة فى اغسطس ١٩٨٣ . وقد زرت مناطق أخرى من الحدود مرات عديدة للاشراف على عمل المساحين الفنيين .

ـ .. لقد اتفق الجانبان العاملان فى اللجنة الفنية على مواقع أعمدة الحدود حتى وصلوا الى العمود رقم ٩٠ . وعند هذا العمود بدأوا فى الاتجاه جنوبيا للوصول الى العمود ٩١ . ولكن عند هذا العمود اشار الاسرائيليون الى اتجاه اندهش منه الفريق المصرى فقد كانت الخرائط والوثائق ونصوص الاتفاقات التى كان يعمل عليها هذا الفريق لا تقول بهذا الرأى .

وقد أخذ الاسرائيليون الفريق المصرى الى أسفل حيث الوادى وقالوا أن العمود هنا وسوف نريه لكم . ذهبوا بعد ذلك الى بقايا بناء بجوار اشجار الدوم وقالوا هنا مكان العمود رقم ٩١ . ولم يقبل الفريق المصرى هذا الكلام وصمم اعضاؤه على الذهاب الى المكان المرتفع حيث سلسلة التلال التى تطل على البئر وكانوا يعلمون ان مكان العمود هناك .

ـ صعد اثنان أو ثلاثة من كل جانب الى أعلى . ووجد الاعضاء الذين صعدوا من الفريق المصرى بقايا القاعدة الحجرية للعمود وان لم يجدوا القضيب الحديدى المثبت بها وأروها للاسرائيليين الذى أخذتهم المفاجأة . وفى خلال نصف ساعة قضوها فى المكان أخذ احد

الضباط المصريين فى البحث عن القضيب . وهبط على منحدر ثم ما لبث أن صعد بعد قليل ومعه العمود مكتوب عليه رقم ٩١ وذهبوا للبحث عن قادة المجموعتين الذين عادوا الى الموقع وعندما رأى قائد المجموعة الاسرائيلى العمود أخذته المفاجأة .

– فى يوم ١٤ يناير ١٩٨٣ ذهبت للقاء الجنرال دوف زيون وقمنا بجولة فى المنطقة ثم ذهبنا الى ايلات . وبدأنا النقاش الذى استمر حتى وقت متأخر من الليل عندئذ اقترح الجنرال زيون عقد اجتماع على مستوى رؤساء اللجنة المشتركة ، أى أنا وهو فقط ، وقال لى ان هذه مشكلة صغيرة وعلينا حلها واننا قد نجحنا فى حل مشاكل عديدة واجهتنا فى عملنا من قبل . واستطرد ان هذه مشكلة بسيطة وان هؤلاء المساحين يستطيعون حلها . ثم سألنى : ماذا تقترح واجبت بأنه ليس لدى اى اقتراح وأنك استمعت الى رأيى كما استمعت الى الفنيين من جانبنا واننا مصممون على موقفنا لأنه لا يمكن ان يكون العمود عند شجر الدوم .. وكما تذكر فاننا عندما ذهبنا الى شجر الدوم لم يكن هناك ما يشير لوجود أية علامة . فلا عمود ولا أحجار ولا علم ولا أى شيء يماثل هذه الأعمدة الحجرية التى وجدناها بطول الخط . عندئذ نقوم باقتراح برسم خط فى وسط الخطين المقترحين على ان يكون الفندق على الجانب الاسرائيلى من الخط . ودون أى تردد رفضت الاقتراح وانفض الإجتماع وعاد كل منا الى مقر عمله .

(١) قدمت هذه الشهادة أمام هيئة التحكيم فى جنيف فى الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨

مشارطة تحكيم

موقعه فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦

مصر وإسرائيل :

– إذ تؤكدان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، واحترامهما لقدسية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .

– وإذ تعترفان بأن نزاعا قد نشأ ، كما هو محدد فى المادة الثانية من هذه المشارطة ، حول مواقع أربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق ، والذى يود الطرفان حله بصورة كاملة ونهائية .

– وإذ تذكران بالتزامهما النابع من ميثاق الأمم المتحدة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

– وإذ تعتبران أن إعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عملية تعزيز العلاقات السلمية والحسنة بينهما .

– وإذ تؤكدان نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، بما فى ذلك التزاماتهما النابعة من هذه المشارطة .

– وإذ تذكران بالتزامهما بتسوية المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام .

– وإذ تؤكدان التزامهما بأحكام اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ المعقود بينهما

– وقد عزمتا على إنشاء محكمة تحكيم .

– اتفقتا على احالة النزاع الى التحكيم الملزم ، وفقا للاجراءات التالية : –

مادة ١

١ – تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيما بعد « المحكمة ») من الأعضاء الأتيين : حامد سلطان ، معين من حكومة مصر ، روث لابيدوث ، معينة من حكومة اسرائيل ، ... ، ... ، ... ، الذى سيكون رئيسا للمحكمة .

٢ – يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم . ومع ذلك وفى حالة ما إذا كان أو أصبح عضو معين من حكومة لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة . ويتشاور الرئيس مع الأطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة . ويحق لكل طرف اعلام الطرف الأخر مقدما بالشخص الذى سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة . واذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أو أصبح لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما .

٣ – تستأنف الاجراءات ، عند احلال بديل بعد بدئها ، من المرحلة التى بلغتها وقت شغور المكان . ويجوز للعضو الجديد ، مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفوية والزيارات من البداية .

مادة ٢

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفقا لمعاهدة السلام ، اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، والملحق .

مادة ٣

١ – يحق لكل طرف أن يقدم للمحكمة أية أدلة يعتبرها ذات ، صلة بالسؤال .

٢ – يجوز لأى طرف أن يدعو الطرف الأخر ، باخطار مكتوب من خلال المحل ، ليجعل فى متناوله وثيقة معينة أو دليلا آخر ذا صلة بالسؤال ويكون أو يمكن أن يكون فى حوزة أو تحت سيطرة هذا الطرف الأخر .

٣ – يجوز للمحكمة أن تدعو أيا من الأطراف فى أى وقت أثناء إجراءات التحكيم لتزويدها بوثائق اضافية أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال خلال فترة زمنية تحددها المحكمة . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب أن يزود بها الطرف الأخر ايضا .

٤ – يجوز للمحكمة طلب أن يقوم طرف من غير أطراف هذه المشارطة بتزويدها بوثائق أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب إحالتها الى كلا الطرفين فى وقت متزامن .

٥ – تراجع المحكمة كافة الوثائق والأدلة الأخرى المقدمة اليها .

مادة ٤

١ – يلزم حضور جميع أعضاء المحكمة لاصدار الحكم . كما يلزم حضور جميع الأعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم . إلا أنه يجوز للرئيس أن يقرر أن غياب عضو واحد عن أى إجراء أو مداولة أو قرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول .

٢ – تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية أصوات الأعضاء .

مادة ٥

١ – يكون مقر المحكمة فى جنيف بسويسرا .

٢ – يعين رئيس المحكمة ، بموافقة الأطراف ، مسجلا يكون مقره فى مقر المحكمة . ويحاول الرئيس والأطراف التوصل إلى إتفاق على تعيين المسجل خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ . ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من والى المحكمة . ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل . ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها فى هذه المشارطة نتيجة عدم قدرة الأطراف على الاتفاق على تعيين مسجل .

مادة ٦

١ – يتحمل الطرفان مكافآت أعضاء المحكمة بالتساوى .

٢ – يتحمل كل طرف النفقات الخاصة باعداد وعرض قضيته .

٤ – يتفق الأطراف ، بالتشاور مع الرئيس ، على مبلغ مكافآت الأعضاء .

٥ ـ يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ، ببيان عن كافة النفقات العامة ، ويقدم الحساب النهائى للأطراف .

٦ ـ يجوز للمحكمة عند الضرورة ، وبالتشاور مع الأطراف ، تعيين هيئة عاملين والحصول على الخدمات والأجهزة . إذا لزم ذلك .

مادة ٧

١ ـ يعين كل طرف وكيله لأغراض التحكيم خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .

٢ ـ يجوز لكل طرف أن يعين نائبا أو نوابا لوكيله . ويجوز أن يعاون الوكيل مستشارون وهيئة عاملين إذا رأى الوكيل ذلك ضروريا .

٣ ـ يخطر كل طرف الطرف الآخر والمحكمة بأسماء وعناوين وكيله ونائبه أو نوابه .

مادة ٨

١ ـ تطبق المحكمة أحكام هذه المشارطة .

٢ ـ تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .

٣ ـ تشتمل الاجراءات على المذكرات المكتوبة ، والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة ، وذلك وفقا للجدول الزمنى التالى : ـ

(أ) تتضمن المذكرات المكتوبة الوثائق الآتية : ـ

١) مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ الجلسة الأولى للمحكمة .

٢) مذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .

٣) وردا على المذكرة المضادة ، إذا ما قام طرف ، بعد اعلام الطرف الآخر ، بابلاغ المسجل خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المذكرات المضادة بنيته فى إيداع رد على المذكرة المضادة . وفى حالة قيام طرف بمثل هذا الابلاغ ، يحق للطرف الآخر ايضا تقديم رد على المذكرة المضادة . وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥ يوما من تاريخ الابلاغ .

تودع المذكرات المكتوبة لدى المسجل فى وقت متزامن ، ثم تحال بواسطته الى كل طرف فى وقت متزامن . إلا أنه على الرغم من ذلك ، يجوز لطرف أن يودع مذكرته المكتوبة فى نهاية الفترة الزمنية المحددة ، حتى ولو لم يقم الطرف الآخر بالايداع .

يجوز للمحكمة ، إذا رأت فى ذلك ضرورة ، أو بناء على طلب أحد الأطراف ، وبعد سماع وجهة نظرهم ، أن تقرر ، ولسبب معقول ، مد الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبة . ويجوز باتفاق الأطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل إنتهاء الفترة الزمنية المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من هذه المادة .

يوقع الوكيل النسخة الأصلية لكل مذكرة ، ويرفق بهذه النسخة صورة من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل ، و٣٠ صورة إضافية لارسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الآخر . كما يرفق بها أيضا صور مصدق عليها من الوكيل لارسالها بواسطته الى كل عضو من أعضاء المحكمة . ويلحق بالمذكرة المكتوبة ، قدر الامكان ، أية وثائق وخرائط يرد ذكرها أو يشار اليها فيها . ويحدد المسجل أية صورة اضافية حالة طلبها .

لايجوز تقديم وثائق اضافية أو مستندات بعد إنتهاء مرحلة المذكرات المكتوبة ، إلا بتصريح من المحكمة . وتمنح المحكمة الطرف الآخر مجالا للرد حالة التصريح بتقديم وثيقة اضافية أو مستندة .

يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له فى ملفات . ويتيح المسجل هذه الملفات لدراستها من جانب اى طرف عند الطلب ، ويعلم الطرف الآخر بمثل هذه الطلبات .

(ب) تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ما تقرره المحكمة وتسعى المحكمة لانهاء زياراتها والمرافعات الشفوية خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة .

تجرى المرافعات الشفوية والمداولات فى مقر المحكمة أو فى مكان يجوز للمحكمة أن تقرره بموافقة الطرفين . ويكون كل طرف ممثلا أثناء المرافعات الشفوية بواسطة وكيله و ـ أو نوابه ومستشاريه على ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف .

اذا قدم طرف شهادة خطية للمحكمة لتأييد دعواه ، يمنح الطرف الآخر ، بناء على طلب ، الفرصة لاستجواب الشاهد . ويسمح لكل طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الآخر أثناء المرافعات الشفوية .

يسهل كل طرف زيارات المحكمة . ويحق لوكيل كل طرف وأفراد آخرون على نحو ما يقرره الوكيل ، ومصاحبة المحكمة أثناء زياراتها . ويمنح كل طرف أعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا للقانون الدولى العرفى . ويصاحب المحكمة خبراء وفنيون أو عاملون آخرون ، اذا رأت فى ذلك ضرورة .

(جـ) اذا قررت المحكمة أن طرفا قد فشل دون سبب معقول فى المثول أو عرض قضيته فى الوقت المحدد أثناء أية مرحلة من الاجراءات يجوز لها أن تقرر كيفية الاستمرار فى عملية التحكيم واصدار حكمها فى الموضوع .

(د) يعلن الحكم والمذكرات المكتوبة وقت صدور الحكم ، إلا اذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك . ويحتفظ المسجل بتسجيل للمرافعات الشفوية ، ويتاح للأطراف فى أقرب وقت ممكن . وتعلن هذه التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم .

٤ ـ تقرر المحكمة ، فى اطار هذه الأحكام ، اذا كانت هناك ضرورة ، وكان ذلك مناسبا ، وبعد التشاور مع الأطراف ، أية اجراءات اضافية ضرورية ، أخذا فى الاعتبار الممارسة الدولية .

٥ ـ يجوز للمحكمة تعيين خبراء . وتستمع المحكمة وتأخذ آراء الأطراف فى اعتبارها قبل أى تعيين .

مادة ٩

١ ـ تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة فى احتمالات لتسوية للنزاع . والأعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة فى وقت ماقبل تقديم الاقتراحات .

٢ ـ تنظر هذه الغرفة نظرة متعمقة فى الاقتراحات التى يقدمها أى عضو من أعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع ، بعد تقديم المذكرات المضادة . وتقدم الاقتراحات المؤسسة على المذكرات والمذكرات المضادة ووثائق أخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضادة و وتنظر الغرفة بعد ذلك فى هذه الاقتراحات وفى المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لتقديم المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات المكتوبة . وتبلغ أية توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع ، تنال موافقة أعضاء الغرفة الثلاثة ، كتوصية للأطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل المذكرات المكتوبة . ويحتفظ الأطراف بالتقرير فى سرية تامة .

٣ ـ تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا باعلام المحكمة كتابة بانهما قد قررا قبول توصية الغرفة وايقاف عملية التحكيم . وفى غير هذه الأحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشارطة .

٤ ـ لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق عملية التحكيم أو تؤثر على حكم المحكمة ، وتظل فى سرية تامة . لايأخذ أعضاء المحكمة الآخرون علما بأى موقف أو اقتراح أو توصية ، بخلاف مايمثل جزءا لعرض أحد الأطراف فى الموضوع ، أو يؤخذ فى الحسبان بأى حال بواسطة أى من أعضاء المحكمة عند توصلهم الى قرار التحكيم .

مادة ١٠

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية ، وقرارات المحكمة ، وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية .

مادة ١١

١ ـ وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ :.

(أ) توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الأمن هناك من خلال اقامة نقطة مراقبة فى موضع طوبوغراف مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المحافظة على القواعد المقررة للقوة متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفقرة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشارطة . لايدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة .

(ب) لن تؤثر اية ترتيبات مؤقتة و/ أو نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأى حال فى حقوق اى طرف أو تعتبر مؤثرة فى موقف أى طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأى حال .

(جـ) تنتهى أحكام الفترة المؤقتة عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

٢ ـ لن يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا .

مادة ١٢

١ ـ تسعى المحكمة لاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية والزيارات يتضمن الحكم الأسباب التى أستند اليها .

٢ ـ يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم فى جلسة علنية بحضور وكلاء الاطراف أو عند افتراض حضورهم .

٣ ـ يسلم رئيس المحكمة فورا نسختين اصليتين من الحكم ، موقعتين من كل أعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء . يتضمن الحكم سبب عدم توقيع أى من الاعضاء عليه .

٤ ـ تقرر المحكمة الطريقة الملائمة لاصدار حكمها وتنفيذه .

٥ ـ لأى عضو فى المحكمة ان يقدم رأيا منفردا أو مخالفا ويعتبر الرأى المنفرد أو المخالف جزءا من الحكم .

٦ ـ تضمن المحكمة حكمها ، بناء على طلب مشترك من الأطراف نص اى اتفاق بين الطرفين له صلة بالموضوع .

مادة ١٣

١ ـ يحال اى نزاع بين الاطراف حول تفسير او تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك أى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم . يتفق الأطراف ، خلال ٢١ يوما من صودر الحكم ، على تاريخ الانتهاء من تنفيذه .

٢ ـ تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب ، وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم . ولا تعتبر اجراء مؤقتا وفقا لأحكان المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشارطة .

مادة ١٤

١ ـ تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما .

٢ ـ يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام .

مادة ١٥

تدخل هذه المشارطة حيز النفاذ عند تبادل وثائق التصديق .

عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها

ملحق

١ ـ تنشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية فى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقليم فلسطين تحت الانتداب : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ . ٩١ .

يتفق الأطراف ان علامتى الحدود ٢٦ و٨٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ ، ٢٧ ، و٨٣ و٨٥ على التوالى ، وان قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و٨٥ سوف يحدد مواضع علامتى الحدود ٢٦ و٨٤ على التوالى . يتفق الأطراف على انه اذا اقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٧ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل فى المرفق (أ) .

واذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل فى المرفق (أ) . يتفق الطرفان على أنه اذا أقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل فى المرفق (أ) ، واذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل فى المرفق (أ) . وطبقا لذلك لن تبحث المحكمة موضعى علامتى الحدود ٢٦ ، ٨٤ .

٢ ـ حدد كل طرف على الارض موقفه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة اعلاه . حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الأخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة ، بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التى توجد بها بقايا علامة الحدود .

٣ ـ تم تسجيل مواقع العلامات التى حددتها الأطراف على الارض المرفق (أ)

٤ ـ ملحق بالمرفق (ب) الخريطة المشار اليها فى المادة ٢ من اتفاقية السلام التى تنص على :

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن الحدود مصونة لاتمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الأقليمية ومجاله الجوى . يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع الأربع عشرة علامة حدود المتنازع عليها التى تقدم بها الأطراف وتعتبر ملحقا بالمرفق أ .

يطلب من المحكمة الرجوع الى اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل الموقعة فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ .

٥ ـ ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر أو اسرائيل والتى تم تسجيلها فى المرفق أ . كذلك ليس من سلطة المحكمة ان تنظر فى مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المذكورة فى فقرة أ .

المجموعة الثانية
الأصول التاريخية

تقرير اللورد كرومر عن « أزمة طابة ١٩٠٦ » مؤرخ فى ٢١ مايو ١٩٠٦

من ايرل كرومر الى سير ادوارد جراى ـ (وصلت فى ٢٩ مايو) القاهرة فى ٢١ مايو عام ١٩٠٦ (مستخرج)

لتفهم المشكلة المعقدة الخاصة بحدود شبه جزيرة سيناء والتى نشبت مؤخرا ، فمن الضرورى القاء بعض الضوء على حق مصر فى ادارتها ، وذلك من متابعة التاريخ السابق لها .

فمما لاشك فيه أن مصر تملكت تلك الأراضى من عدة قرون وقد وصف أحد مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب (وهو المليك أبو

الفدا) الذى كتب فيما بين عامى ١٢٧٤ و ١٣٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر .

« ان مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الأحمر) فى مواجهة أسوان الى عيذاب قصير قلزم (السويس الحالية) الى صحراء متاهة الاسرائيليين ، ثم تتجه الى البحر المتوسط عند رفح العريش » .

وتعتمد ملكية مصر لتلك الأجزاء فى العصر الحديث على الفرمانات التى صدرت عام ١٨٤١ لمحمد على والتى ثبتت محمد على وخلفاءه فى الباشوية . وكانت هناك خريطة من نسختين توضح حدود تلك الأراضى وذلك منذ نفس العام (١٨٤١) . وقد احتفظ الباب العالى باحدى هاتين الخريطتين وأعطيت الثانية لمحمد على . وفى أغلب الظن أن تلك الأخيرة قد فقدت فى حريق أتى على أغلب ماق المحفوظات المصرية . أما الخريطة التركية فكثيرا مايشار اليها فى مراسلات الباب العالى ، ولكن على حد علمى لم يرها أحد على الاطلاق ، وفى الغالب أن وجودها نفسه أمر مشكوك فيه . وتعتمد ادعاءات الحكومة التركية على أنه بناء على تلك الخريطة فان الحدود الشرقية « لولاية مصر المحروسة » تمتد من العريش الى السويس . وبالاضافة الى الأراضى المحددة فى هذه الخريطة ، والتى ضمنتها الدول ، منح لمحمد على حق ادارة شبه جزيرة سيناء ومراكز العقبة وضبا (وهى غير طابا) والمويلح والوجه فى الحجاز على الشاطىء الشرقى من خليج العقبة . وبالنظر الى ذلك فيمكن ملاحظة ان مصر قد أدارت سيناء منذ القدم ، وفوق ذلك فهناك مراكز الحجاز التى امتلكها محمد على فى مقابل انقاذه شبه الجزيرة للسلطان وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التى اشعلها سعود ، وقد تمكن ابراهيم باشا ابن محمد على من اتمام هذه المهمة فى عام ١٨١٨ .

وقد استمر خلفاء محمد على يديرون تلك الأراضى دون مشكلة حتى تولية الخديوى الحالى ، والأدلة واضحة تماما على ذلك من المحفوظات المصرية .

غير أنه عند وفاة توفيق باشا وتولية ابنه عباس حلمى باشا (الخديوى الحالى) أصدر السلطان فرمانا جديدا للتولية . وقد لوحظ أن نص هذا الفرمان يختلف نوعا عن الفرمانات السابقة . وكان الهدف الواضح من هذا الاختلاف ، حرمان مصر من ادارة شبة جزيرة سيناء .

وبعد صعوبات كبيرة ومراسلات ، ابرق الصدر الأعظم آنذاك جواد باشا للخديوى فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ يبلغه باستئناف ممارسة السلطان للملكية النقاط الموجود بها حاميات مصرية فى الحجاز على الساحل الشرقى لخليج العقبة ، مثل الوجه والمويلح وضبا (ليست طابا) ، وقد انتهت هذه البرقية بالعبارة الاتية (أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهى باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا »

والمراكز المشار اليها فى الحجاز والتى استعادتها تركيا لم تكن ذات اهمية تذكر بالنسبة لمصر ، وفيما عدا ذلك فقد اعتبرت البرقية مرضية ، ومن ثم فقد قرنت من فرمان التولية واعتبرت قسما مكملا له .

وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد وجهت مذكرة فى ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ الى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرى آنئذ ، أبلغه فيها أن على فخامته أن يعلم أنه لايمكن حدوث أى تغيير فى العلاقات بين مصر والباب العالى دون موافقة حكومة جلالتها . وقد أضفت : « أن تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمتم بإبلاغه الى يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضى المحددة شرقا بخط متجه الى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش الى رأس خليج العقبة تستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرق الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك المذكرة التى وافق عليها اللورد سولسبرى ، ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ، ونسخة من برقية الصدر الأعظم . وقد أرسلتها جميعا بصورة رسمية الى السفير البريطانى فى استنبول . وهذه النقطة هامة لأن ماتمسكت به حكومة جلالته بأن تخول حق الاعتراض على أى تغيير للموقف القائم كان له مايبرره .

وقد وجهت نسخا من فرمان التولية والبرقية الملحقة الى سائر الدول ، كما احيط ممثلا كل من فرنسا وروسيا فى القاهرة علما بتلك المراسلات بصورة رسمية .

ومما ذكرت يتضح أن الحد الجنوبى من الحدود الشرقية للأراضى التى تديرها مصر فى سيناء هو العقبة ، فما عدا القلعة التى عليها . كما اعترف دائما برفح التى تقع شرق العريش بمسافة قصيرة كحد شمالى .

ويوجد عند رفح شجرة ، وعلى كل جانب من جانبى تلك الشجرة يوجد عمود من الرخام كعلامة مميزة للحدود التركية المصرية .

وتعطى الفقرة التى اقتطفها فيما يلى من تقريرى السنوى عن عام ١٩٠٥ (مصر رقم ـ ١ ـ ١٩٠٦ ص ١٥) فكرة عن حالة شبه جزيرة سيناء قرب نهاية العام الماضى ، وعن الأسباب التى دعت الى القيام ببعض الاصلاحات الضرورية فيها : ـ

« كان بدو شبه الجزيرة فى حالة من الاضطراب اوائل عام ١٩٠٥ ، فقد قاموا بغارات عدة ـ واغتيل شقيقان بوحشية خلال شهر مايو ـ وقد نتجت هذه الحالة من الخروج على القانون عن التأخر فى تسوية الأمور بين القبائل والأفراد . وكان قائد المنطقة مخولا باصدار الأحكام والنظر فى الأمور القائمة غير أنه يبدو أنه كان عاجزا عن تنفيذ قراراته .

وفى ظل هذه الظروف تقرر ارسال المستر جننجز براملى ، الذى يجيد التحدث بالعربية باللهجة البدوية ، كما أنه ملم تماما بعادات البدو لتسوية النزاعات القائمة ، ووضع تقرير عام عن شبه الجزيرة . وقد تمكن المستر براملى خلال فترة قصيرة للغاية من التقصى وتسوية مابين ثلاثين وأربعين قضية ..

وقد تم الان تعيين المستر براملى قائدا ومفتشا مع الاشراف الكامل على شئون شبه الجزيرة . واعتمد مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة الاف) جنيه فى تقديرات العام الحالى لتنفيذ عدد من الاصلاحات بها . وسوف يتم تشكيل قوة من الهجانة الجيدة التسليح ، وبناء استراحة فى نخل ، كما سينفق بعض المال على شراء الاشجار وبعض معدات الزراعة ، وبناء السواقى ، وتحسين امدادات المياه بالطور ، وبناء سد صغير عند خور العريش حيث يزيد الأمل بامكانية زراعة منطقة واسعة من الأراضى . وسوف يبنى جامع وثكنات ومركز للشرطة عند نخل . وهناك مايبعث على الأمل بأنه بعد القيام بتلك الأعمال سوف يحدث تحسن ملموس فى أوضاع شبه جزيرة سيناء .

ومن المستحيل أن توحى كافة الاجراءات الادارية التى اتخذت فى سيناء فى تلك الفترة بأن الحكومة المصرية أو مستشاريها البريطانيين لديهم النية على اتخاذ سيناء كقاعدة للتدخل فى الحجاز فى المستقبل خاصة فى امور خط حديد الحجاز الذى وصل اخيرا الى معان الواقعة على بعد ١٠٠ كيلو متر من العقبة . وقد نشرت بعض الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية التى تصدر فى القاهرة مؤخرا اشاعة قوية مؤداها ان الحكومة المصرية تنوى بناء عدد من التحصينات بأهداف عدوانية .

ويبدو ان ذلك التقرير العارى من الصحة قد لقى صدا كبيرا فى استنبول . وكان من المستحيل ان يسود مثل هذا الاعتقاد ان لم تكن الارض قد مهدت من قبل بعناية ، فيما حدث بالفعل . وهناك من الأسباب مايدعو الى الاعتقاد انه قد تم خلال صيف وخريف العام الماضى ارسال عدد من التقارير من القاهرة الى استنبول جاء فيها ان حكومة جلالته تمد ثوار اليمن بالسلاح والذخيرة والأغذية . كما انها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركى .

ولست فى حاجة الى القول بانه لاالحكومة البريطانية ولا الحكومة

المصرية ، قد سمحت بمنح أية معونة للثوار الذين يحاربون الحكم التركى فى اليمن . ومع ذلك لقيت تلك التقارير تصديقا بالرغم من تناقضها .

أما فيما يخص منح المعونة للفارين فالحقيقة ان هناك اعدادا كبيرة من الترك الجائعين قد احتفظ بهم لدى وصولهم للمراكز البريطانية قرب عدن . وقد يكون بعضهم من الهاربين . ولكن يبدو ان أغلبهم من الأسرى الذين قبضت عليهم القبائل المتمردة والذين انتقلوا من أسر قبيلة الى أخرى حتى وصلوا الى الخطوط البريطانية .

ولم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا ، كما أنه كان من المستحيل ابقاؤهم فى عدن ، ومن ثم فقد غادروها بحرا الى اى مكان يرغبون فى الذهاب اليه . وبعد متاعب جسمية وشكاوى نتجت عن مرور هؤلاء المتشردين والهاربين عبر قناة السويس ، وبناء على نصيحة دار المعتمد البريطانى فى القاهرة ، قررت سلطات عدن تسليمهم الى أقرب ميناء تركى على البحر الاحمر . وفى تلك الاثناء تقدم الباب العالى باحتجاجات شديدة على الحكومة المصرية بسبب وجود اعداد من الاتراك الهاربين فى مصر وطالب بتسليمهم . وردا على ذلك طلبت الحكومة المصرية تحديد وسائل التعرف على هؤلاء الهاربين ، غير انه لم يصلها أى رد . ويتضح مما ذكرت ان السلطات المصرية تصرفت فى هذا الشأن على الدوام بالشكل الصائب والمستقيم تماما .

وقد ذكرت من قبل انه قد ظهر قرب نهاية العام الماضى مقال او مقالان فى الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية تذكر أن الحكومة المصرية تنوى اتباع سياسة تغلغلية فى سيناء ، وان الثكنات وغيرها من الأعمال يتم بناؤها على قدم وساق .

وتسلمت بعد ذلك بفترة قصيرة مايفيد أن حاكم سوريا التركى قد كتب الى استنبول بأنه قد تحقق بأن الحكومة المصرية قد قررت اقامة ثكنات بين نقطة تقع على الحدود قرب العقبة وبين القسيمة ، وان القوات البريطانية تشترك فى عملية البناء تلك .

وازدادت أكثر واكثر شكوك السلطان عن أعمال ونيات الحكومة المصرية فى شبه جزيرة سيناء . ويمكن أن اقرر كحقيقة واقعة ان الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا حينئذ فى شبه جزيرة سيناء هو المستر براملى ، الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك جندى نظامى واحد بريطانيا كان او مصريا شرق السويس .

وفى ١٣ يناير عام ١٩٠٦ أبلغنى سير نيكولاس أوكونر السفير البريطانى فى استنبول ، بأنه قد تسلم رسالة من السلطان تتضمن ان تقريرا قد وصل من القائد التركى فى العقبة ، بأن السلطات العسكرية المصرية تنوى بناء مركز حراسة على الطريق بين العقبة وغزة ، وفى أماكن أخرى داخل الاراضى التركية . وان جلالته قد طلب منه حث الحكومة المصرية على سحب القوة التى اقتحمت الأراضى التركية ، والتى يقودها ضابط بريطانى . وتجنبا للاملال فقد كررت ماذكرته من أن كل القوة الموجودة فى شبه جيزرة سيناء تتكون من المستر براملى وعدد قليل من رجال الشرطة .

بدأت فى نفس الوقت ترد التقارير عن بدء انتهاك تركى للمنطقة ، وقد صدرت التعليمات للمستر براملى بالتقدم للمنطقة المجاورة للعقبة ، والاتصال بالقائد التركى ، والتحقق من اسباب كل تلك الشكوك التى بدت .

وفى ١٥ يناير أبرقت للسير نيكولاس مشيرا الى امكان حدوث مثل هذه الاصطدامات طالما ظلت الحدود غير معينة بالضبط ، وابلغته ان الخديوى قد ابرق للسلطان طالبا منه تعيين لجنة مشتركة لتحديد الحدود .

ولكن قوبلت رغبة الخديوى تلك باعتراض شديد .

وبالنظر لعدم موافقة الحكومة التركية رؤى انه من الضرورى ارسال قوة مصرية (تتكون من ٥٠ رجلا يقودها ضابط مصرى) لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ، ولاحتلال طابا ، وهى نقطة تقع على بعد حوالى خمسة اميال من قلعة العقبة بحرا وثمانية اميال بطريق البر .

وأرسل مزيد من التعليمات للمستر براملى لاحتلال نقب العقبة والقطار التى تتحكم فى الجبل الذى يمر من خلاله الطريق من الساحل الى شبه جزيرة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة المصرية الصغيرة ، والتى ظلت حتى وقت قريب القوة العسكرية الوحيدة فى شبه جزيرة سيناء ، الى طابا فى سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » . ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية فى الصعوبة . ويستغرق ارسال خطاب من السويس الى العقبة عن طريق الهجانة أربعة أيام . وقبل ان تصل تلك التعليمات للمستر براملى كانت قد وصلته عدة تحذيرات من القائد التركى الذى كان موجودا فى مكان يدعى أم الرشراش ، مما دعاه الى العودة الى مركزه فى نخل ليرسل التقرير اللازم . ولكن بمجرد وصول التعليمات اليه تقدم فورا الى طابا بأسرع ماتستطيع الجمال ان تحمله ، ولكن عند وصوله وجد القبطان « نور البحر » الانجليزى ، والقائد المصرى الذى يقود القوة التى ارسلت الى طابا على ظهر السفينة ، واقفين فى العراء مع قائد القوة التركية التى احتلت المركز والذى ذكر ان لديه اوامر بمنع أية قوة من النزول الى المنطقة ولو استدعى الأمر استخدام القوة . ولما كانت التعليمات التى لدى المصريين تحذرهم من الاصطدام الا فى حالة اطلاق النيران عليهم ، كما أنهم فى نفس الوقت لم يملكوا القوة الكافية للنزول الى البر ، على ذلك فقد انسحبوا الى جزيرة فرعون ، وهى جزيرة صغيرة تلاصق الساحل الغربى للخليج ، وتقع على بعد بضعة اميال جنوب طابا وبقيت هناك منذ ذلك الوقت قوة مصرية تتكون من ٢٥ رجلا فى حالة استعداد .

وفى ٢٠ يناير اضطررت لترك القاهرة الى بورسودان لافتتاح سكة حديد النيل ـ البحر الاحمر . وقد تركت المستر فندلى نائبا عنى فى الوكالة حتى عودتى فى بداية فبراير .

وفى تلك الاثناء أرسل الصدر الأعظم للخديوى ثلاث برقيات شديدة اللهجة ، وقد ارسلت لدار المعتمد البريطانى فى ٢٥ يناير .

طالب الصدر الأعظم فى البرقية الأولى بأن تمتنع مصر عن بناء المراكز وتبلغ بعدم النية على ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

أما البرقية الثانية فقد ادعت ان الاراضى التركية لا تشمل العقبة فحسب ، بل تشمل المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وانها ليست ضمن الأراضى « الممنوحة لمصر » . وشكا الصدر الأعظم من ان قاربا مصريا مسلحا (نور البحر) قد ارسل الى طابا وعليه جنود . وختم برقيته بالقول بأنه لما كانت مصر نفسها قسما من تركيا فليست هناك حاجة لتعيين الحدود بين الاراضى المصرية والتركية ، وانه اذا ما اصرت مصر على الاستمرار فى انزال الرجال وبناء المراكز « فإن هذا الخروج عن الطاعة سوف يستدعى اتخاذ اشد الاجراءات لوقفه » .

وطالبت البرقية الثالثة الخديوى ببساطة بسحب « نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز والا « سوف تنشب ازمة » .

وقد اشار فندلى عند ارسال تلك البرقية اليكم الى ان التلميح الى « الأراضى الممنوحة لمصر » (بمعنى الأراضى التى اسندت ادارتها لمحمد على وراثيا بمقتضى فرمانات ١٨٤١ بضمانة الدول ولكنها لا تضم شبه جزيرة سيناء) يتضمن النية من جانب تركيا بتجاهل برقية الصدر الأعظم جواد باشا فى ٨ أبريل عام ١٨٩٢ ، والتى كانت قسما مكملا لفرمان التولية للخديوى الحالى ، والتى وافقت على أن تمنح لمصر ادارة سيناء الى الخط الممتد من رفح الى العقبة ، كما اوضحت فى خطابى لتيجران باشا فى ١٣ أبريل عام ١٨٩٢ .

وقد اقترح المستر فندلى ارسال التعليمات للسفير البريطانى فى استنبول للاحتجاج على :

١ ـ رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
٢ ـ رغبة جلالة الامبراطور فى تجاهل برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التى لم يأت فيها اى ذكر لما حول العقبة .
٣ ـ تهديدات الصدر الأعظم باستخدام القوة ضد المراكز المصرية التى اعتقد انها موجودة فى الأراضى التركية .

كما اقترح المستر فندلى ابلاغ السلطان ان مصر ترغب فى ادارة اراضيها التى منحت ادارتها للخديوى عام ١٨٩٢ فى سلام . وانه اذا ما هددت المراكز المصرية فإن الحكومة المصرية سوف تضطر الى طلب معونة الحكومة البريطانية ، التى تم التوصل الى تسوية عام ١٨٩٢ بوجودها .

وأرسلت التعليمات للمستر براملى والضابط المصرى الذى يقود القوة المصرية الموجودة فى فرعون بالاستمرار فى تجنب اثارة العداوات الى اقصى حد ممكن . وأصبح واضحا انه لم يعد بالامكان حل المسألة محليا . كما تم ابلاغهم ايضا ان المفاوضات تتقدم بين القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول الى حل مناسب .

وفى ذلك الاثناء تمت اتصالات غير مجدية بين السفير البريطانى فى استنبول والباب العالى والقصر ، وكانت الملاحظة الغالبة على الأجابات التركية على شكاوى السير نيكولاس أوكونر ان السلطان عازف عن رسم الحدود ، وان الوقت غير مناسب لتعيينها . وان السلطات العسكرية التركية الموجودة فى المنطقة محل النزاع ليست محل لوم ، وانه سيتم الحفاظ على الوضع القائم (على ضوء الحقيقة بأن تركيا قد انتهكته) ، واخيرا بأن ترتيبا قد تم بين القواد الأتراك والمصريين اعاد الأخيرون بمقتضاه احتلال المراكز التى طالبوا بها (وهو التقرير الذى ثبت انه عار من الصحة) .

وقرب نهاية يناير كان هناك مزيد من المراسلات الودية احيانا والعدائية احيانا اخرى ، متواصلة بين المستر براملى وسعد بك رفعت (قائد القوة المصرية فى جزيرة فرعون) من ناحية ، وبين رشدى باشا قائد العقبة التركى من ناحية اخرى . وفى ٢٩ يناير اتخذت لهجة الأخير نغمة مختلفة حين طلب من سعد بك رفعت الجلاء عن جزيرة فرعون .

وفى تلك الأثناء وصل مزيد من الامدادات العسكرية التركية الى العقبة ، واحتل رشدى باشا نقب العقبة والقطار ، وهما مركزان يتحكمان فى الطريق بين السلاسل الساحلية وداخل شبه الجزيرة . وفى مواجهة طلبات الجلاء عن فرعون اضطر المستر براملى الى استدعاء « نور البحر » لتمنع اى هجوم محتمل على القوة المصرية . وتأخرت انباء تلك الأعمال العدائية عن الوصول الى القاهرة لبعض الوقت ، ولكن بمجرد ان تسلمت تقريرا عنها من المستر براملى ابرقت على الفور بمحتواه الى وزارة الخارجية والى السير نيكولاس اوكنر .

وقد احتججتم فى مذكرة مؤرخة فى ١٣ فبراير . ومقدمة الى السفير التركى فى لندن ، على تلك الأعمال العدائية ، واشرتم الى ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا لاقرار تسوية سلمية لمسألة الحدود .

وقدم سير نيكولاس أوكونر احتجاجات مشابهة الى الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية فى استنبول . ولكن بالرغم من التأكيدات غير الرسمية التى اعطيت للأخير بأن الحكومة المصرية ليست لديها اية نية للتدخل فى بناء فرع من سكة حديد الحجاز الى العقبة ، لم يمكن الحصول على نتيجة مرضية . وفى مواجهة متطلبات رشدى باشا المتعددة بالجلاء عن جزيرة فرعون وتحميله للمستر براملى وسعد بك للمسئولية المترتبة على عدم تنفيذ مطالبه ، اصبح من الضرورى حماية هذا المركز المصرى . وعلى ذلك فقد خولتمونى فى ١٤ فبراير بأن اطلب من الكابتن فييس هورنبى ، قائد السفينة الملكية ديانا (التى كانت راسية على اهبة الاستعداد فى السويس) بالتقدم الى فرعون وارسال تقرير عن الموقف .

وفى نفس اليوم وجهتم مذكرة اخرى للسفير التركى فى لندن تبلغونه ان السفينة البريطانية ديانا قد تقدمت الى فرعون بهدف منع اى اعمال عدوانية تركية على الأراضى المصرية .

وفى نفس الوقت انعقد فى استنبول مجلس عسكرى لبحث مسألة الحدود التركية ـ المصرية . وكان هناك ما يدعو للأمل انه سيتم التوصل الى قرار مرض ولكن تبدد هذا الأمل ، فقد رأى الباب العالى ان الأراضى موضع النزاع ليست ضمن الأراضى الممنوحة لمصر بمقتضى الفرمانات . واعتذر عن طرح مسألة الحدود .

وكان واضحا ان شيئا ما قد حدث اثر على اتجاه السلطان الذى كان وديا قبل وقت قصير . ويبدو ان جلالته قد تلقى تقريرا من مختار باشا بأن « طابا احد ملحقات العقبة » . وبدا ان السلطان تحت تأثير فهم بأن الترتيبات التى اعتمدت عليها برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ محددة بتفاهم سابق بين مختار باشا وبينى ، تسير بمقتضاه الحدود الادارية بين تركيا ومصر فى خط مستقيم من العريش (على البحر المتوسط) الى رأس محمد ، وهى احدى قمم البحر الأحمر على مسافة قصيرة من مدخل خليج العقبة .

وقد كان هناك اقتراح بهذا المعنى سبق برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ . ففى البرقية المؤرخة فى ١٧ فبراير عام ١٨٩٢ تبنيت مثل هذا الاتجاه بقوة .. ولكن حتى هذا الغته كلمات برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ والتى جاء فيها انه « فيما يتعلق بشبه جزيرة طور سيناء يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه » .

وفى ١٤ فبراير ابلغتم السفير التركى عن ارسال السفينة البريطانية ديانا الى جزيرة فرعون . وفى ١٨ فبراير تسلم سير نيكولاس اوكونر خطابا وديا من السلطان جاء فيه : « انه بالرغم من ان قائد العقبة العسكرى ومختار باشا قد ابلغاه ان طابا والأماكن الأخرى موضع النزاع (نقب العقبة والقطار) تقع فى ارض تركية فإنه لازال ممكنا انهما على خطأ ، وانه سوف يوفد مبعوثين لتلك المنطقة لبحث الأمر . وانه اذا ما قررت تلك اللجنة الموفدة ان طابا والمراكز الأخرى التى احتلها رشدى باشا اخيرا فى ارض تابعة للادارة المصرية فسوف يتم سحب القوات التركية .

واجاب السير نيكولاس اوكونر على ذلك فى خطاب لوزير الخارجية بأنه اذا ما تم سحب القوات التركية من الأراضى المتنازع عليها ، وانه اذا ما مثلت الحكومة المصرية فى اللجنة المشار اليها . فإنه سوف يوصى بألا تعيد القوات المصرية احتلال تلك المراكز الى ان تأتى نتيجة التقصى . وقد اشار سير نيكولاس اوكونر الى ان مثل هذا العرض دليل على الصداقة من جانب الحكومة البريطانية .

ومن المشكوك فيه ان وزير الخارجية قد تقدم باقتراح اللجنة المشتركة الى السلطان الذى اقترح بعد فترة قصيرة ارسال مختار باشا الى العقبة لفحص الموضوع . وقد اعترضنا انا والسير نيكولاس اوكونر على هذا الاقتراح لأننا نعلم ان مختار باشا هو المسئول عن الادعاءات الزائفة للحكومة التركية ومن ثم فقد اعتبر غير موضوعى ، وعندما طالب السير اوكونر بعرض هذه الاعتراضات على السلطان ارسل جلالته وزير الخارجية ليقول انه لايشكك فيما تقرر من ترتيبات فى ٨ أبريل ١٨٩٢ . وانه طالما ان سير نيكولاس اوكونر قد اعترض على تعيين مختار باشا فإنه سوف يرسل اثنين من الضباط كلجنة مشتركة .

وعاد السير نيكولاس اوكونر يضغط لاجبار القوات التركية على الانسحاب بينما كان وزير الخارجية التركية من جانب آخر يضغط لسحب ديانا . وفى تلك الأثناء وصلنى تقرير من الكابتن فييس هورنبى أنه عند وصول ديانا الى العقبة استعد رشدى باشا لمقاومة ارسائها ، وارسل قوات (من ثلاثة الاف الى اربعة آلاف) الى مواقع القتال . ومن ثم اتصل الكابتن هورنبى برشدى باشا واستطاع بعد فترة قصيرة ايجاد علاقات ودية معه . وهو مقتنع بأنه ليس فى نية رشدى باشا الدفاع عن المكان الى ما لا نهاية اذا ما هوجم . ولاشك ان رأى الكابتن هورنبى هذا صحيح تماما . فليست هذه

هى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك ، فمن قبل حدث هذا عندما وصلت نور البحر الى طابا . وعندما زارت السفينة البريطانية منيرفا رفح حين بدت القوات التركية ايضا على استعداد للمقاومة . وانى انتهز هذه الفرصة لتسجيل شدة تقديرى للبراعة التى ابداها الكابتن هوربنى فى علاقاته مع السلطات التركية فى العقبة ولما حصلت عليه من عون كبير م تقاريره الواضحة والشاملة وقد بقيت ديانا لمدة طويلة زادت عن الشهور الثلاثة تراقب الموقف واعتقد اعتقادا جازما بأنها قد ادت خدمةهامة فى منع الاتراك من زيادة انتهاكاتهم ، وبالتالى جعل التوصل الى تسوية ودية اكثر صعوبة .

وتركزت بعد ذلك كل الآمال فى تسوية سريعة فى اللجنة المشتركة .

وقد خرج المبعوثان التركيان من محطة القاهرة رأسا الى منزل مختار باشا ، وبقيا فيه اسبوعا دون اتصال سواء بالحكومة المصرية او بالوكالة البريطانية .

وترك المبعوثان القاهرة اخيرا فى ملابس بسيطة مستقلين قطارا يقلع فى وقت مبكر ، قاصدين بيروت وقيل انهما ذاهبان الى العقبة .

ومن الصعب التخمين بالسبب الحقيقى الذى دعا الى ذلك السلوك الغريب من جانب المبعوثين التركيين . واستطيع الظن انهما خلال زيارتهما لمختار باشا قد تم وضع خطة جديدة غادر المبعوثان القاهرة بناء عليها .

وخلال وجود المبعوثين التركيين فى القاهرة كان الخديوى غائبا فى رحلة فى الصحراء ، وعند عودته اكد لى بأنه لم تصله اية رسالة منهما .

وفى منتصف مارس كتب لى المستر براملى تقريرا بأن شيخين بدويين يدعيان مسمح الكبيش وسليمان الخليفى ، والتى عاشت قبائلهما منذ مدة طويلة تحت الادارة المصرية ، كما كانا يتلقيان معونة سنوية من الحكومة المصرية ، قد تلقيا الرشاوى من رشدى باشا مما دعاهما الى الانتقال للأراضى التركية وهما فى حد ذاتهما ليسا خسارة تذكر ، ولكنى اشير للأمر لأن عملهما هذا قد يستغله الاتراك اثناء بحث مسألة التخوم القبلية .

وقد ظلت تحذيراتكم للسفير التركى بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بالاستمرار فى تجاهلها كما ظلت احتجاجات السيرنيكولاس أوكونر فى استنبول دون نتيجة ملموسة . واستمرت الاجابات التى ترد يغلب عليها طابع التملص والتسويف . فقد تم الاعتراف ببرقية ٨ إبريل ١٨٩٢ ولكن « طابا تابعة للعقبة » ، والنخيل الموجود فى طابا (ست أو سبع نخلات ميتة) « يملكها أهالى العقبة » .. الخ ..

وفى تلك الأثناء كانت تصل السلطان القصص عن تعديات القوات التى يقودها بريطانيون على الأراضى التركية .. والتى لا أساس لها سوى رحلة قام بها بعض القسس الفرنسيين الذين زاروا سيناء .

ولا أعرف مصدر هذه القصص ولكنى اعتقد أن هدفها الابقاء على الشكوك القائمة فى ذهن السلطان . وفى نفس الوقت ضاعفت الصحف المؤيدة للجامعة الاسلامية جهودها لاثارة نعرة التعصب الدينى والعداء للانجليز بين المصريين ، وأصبح واضحا أنه بات من الضرورى بالنظر إلى عدم إمكانية حل مسألة الحدود دون إجراءات عنيفة زيادة الحامية البريطانية فى القاهرة ، وأرسلت إليكم برقية بهذا المعنى .

ودخلت المفاوضات بعد ذلك مرحلة جديدة . ففى ٥ إبريل تشرفت بالكتابة إليكم بأن مختار باشا قد ابلغ الخديو أن تقرير المبعوثين التركيين قد وصل إليه ومعه تعليمات لبحث ما فيه مع سموه .

وقد أجاب الخديو على ذلك ، مستجيبا لنصيحتى فى هذا الشأن ، أنه بالرغم من عدم إعترافه بمركز مختار باشا كمندوب سام لتركيا فى مصر فهو مع ذلك مستعد لبحث الأمر معه ، على أن تتم اللقاءات الخاصة بها بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

وبعد مزيد من الاحتجاجات فى استنبول أبرق الصدر الأعظم للخديوى رسميا يبلغه أن التعليمات قد صدرت لمختار باشا للتباحث مع الخديوى فى شأن مسألة الحدود . وقد تناولت برقية الصدر الأعظم النقاط موضع الخلاف بصورة غامضة وغير مرضية ، وبدا محتملا أن الأتراك بعيدون عن الانسحاب بل أنهم فى طريقهم لزيادة إدعاءاتهم . وكان هذا ما توقعناه ، أنا والسيرنيكولاس أوكونر منذ زيارة المبعوثين التركيين إلى القاهرة فى شهر مارس .

وارغب أن أشير هنا فى بعض كلمات إلى المركز الشاذ الذى شغله مختار باشا فى القاهرة لما يقرب من عشرين عاما .

فكما تعلمون عينت الحكومتان البريطانية والتركية عام ١٨٨٦ مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف القائم فى مصر . وكان هذان المبعوثان هما الغازى مختار باشا والسير هنرى درمند وولف ، وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهد وولف » . والتى وقعها السلطان ولكنه عاد ورفض التصديق عليها . وقد افترضت الحكومة البريطانية عند ذلك أن مهمة مختار باشا قد انتهت برفض السلطان التصديق على المعاهدة التى عين فخامته خصيصا للتفاوض من أجلها .

ومنذ ذلك الوقت وأنا أعتبر الخديو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان فى القاهرة ، ولم أعترف إطلاقا بإدعاءات مختار باشا فى هذا الصدد ، وان كنت فى نفس الوقت فى علاقتى معه أعامله بالاحترام الواجب لجنرال تركى .

وفى ١١ إبريل تشرفت بإبلاغكم بالمقابلة التى تمت بين الخديوى ومختار باشا ، وبحضور الناظرين المصريين ، والتى كشف خلالها مختار باشا عن أوراقه .

وقد اعترف مختار باشا بأن مسألة الحدود يجب أن تسوى على أساس برقية الصدر الأعظم فى ٨ ابريل ١٨٩٢ ولكنه فسر هذه البرقية على الأسس الاتية :

١ ـ ان شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس . وبما أن طابا تقع جنوب هذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة فى شبه الجزيرة ومن ثم فادارتها من حق مصر .

٢ ـ ان الحدود المصرية الواقعة شمال هذه الأراضى تتبع الخط بين رفح والسويس ، أما الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس إلى العقبة ، وشرقا الخط من العقبة إلى رفح فهى أرض تركية .

وقد أوضح مختار باشا ان السلطان يعلق أهمية كبرى لخط الحدود المقترح ، بالنظر إلى نية جلالته على مد خط حديدى إلى العقبة ، ومنه خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد .

كما ذكر مختار باشا أنه بالرغم من أن ذلك هو رأى الباب العالى ، فهو يستطيع التقدم بحل وسط على أساس أن يمتد خط الحدود من رفح إلى رأس محمد ، وبذلك يكون كل الساحل الغربى لخليج العقبة واقعا ضمن الأراضى التركية .

وعندما كتبت لكم عن الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا كما سبق ذكرها ، أشرت إلى أن الأمر قد تحول من مسألة نزاع محلى محدود على بعض المناطق المحدودة المجاورة للعقبة ، مثل طابا وغيرها إلى محاولة لتوسيع الحدود التركية ومد الخطوط الحديدية ذات الطبيعة الاستراتيجية إلى السويس على شاطىء القناة . كما أنه من ناحية أخرى فإن خط حدود رأس محمد ـ رفح (الذى يقترحه مختار باشا كإتفاق) سوف يجعل الأتراك قريبين للغاية من نخل مما يجعلهم محدقين بمصر . وبما أن رأس محمد تقع على البحر الأحمر خارج المجرى الضيق لمدخل خليج العقبة ، فإن ذلك الخليج سوف يصبح من الناحية العملية « بحرا مغلقا » فى أيدى الأتراك ، ومركز تهديد لطريق التجارة إلى الشرق .

واستطيع القول أن المسألة آنئذ لم تعد ذات طابع محلى . وأنه كان من المهم للغاية للبريطانيين والمصريين والمصالح الأوربية عامة منع تركيا من تنفيذ برنامجها التى أعلنته ، والذى كان سيشكل

تهديدا خطيرا ، ليس فقط على حريات مصر وصلاحيات الخديوى ، وإنما على حرية المرور فى قناة السويس .

وقد أرسلت إليكم حينئذ راجيا الموافقة على نص البرقية التى اقترحت على الخديوى ارسالها إلى الصدر الاعظم ، وقد وافقتم على خطورة الموقف ووافق سموه على ارسال برقية تضمنت الاتى :

بعد أن ذكر الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا ، والمذكورة عاليه ، اشار سموه إلى برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ والتى تكون قسما من الفرمانات التى تنظم العلاقة بين مصر والامبراطورية العثمانية ، والتى تم ابلاغها للدول الكبرى المعنية ، وعلى ذلك فإنه ليس فى مقدور سموه الموافقة على أى تغيير فى تلك الفرمانات . وفوق ذلك فإنه لاشك فى أن الأراضى الواقعة غرب الخط الذى يبدأ من خليج العقبة إلى رفح إدارتها مصر دائما ، ليس فقط على عهد سموه بل على العهود السابقة أيضا .

وقد نبه سموه الصدر الأعظم للحقيقة ، وهى أن الحكومة البريطانية لم تفهم بأى شكل برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بالطريقة التى يفسرها بها مختار باشا ، مما كان واضحا تماما فى الرسالة التى بعث بها ممثل جلالته فى القاهرة (أى أنا) إلى تيجران باشا فى ١٣ ابريل ، والتى نشرت فى الجريدة الرسمية ، والتى عينت الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء بخط يمتد بإتجاه جنوبى شرقى من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق العريش إلى رأس خليج العقبة .

وقد اقترح سموه بأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ على النحو الذى شرحته فى رسالتى لتيجران باشا فى ١٣ ابريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة . وإذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك فى وضعها فيمكن أن يقوم المهندسون المختصون بمسح خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلا من أن ينتهى هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد مالا يقل عن ثلاثة أميال إلى غرب القلعة .

وبينما لم تستبعد فكرة قبول اقتراحات بتعديلات طفيفة على خط العقبة ـ رفح توافق الطرفين حذر سموه الصدر الأعظم من أنه بعيد عن الاحتمال تماما قبول اقتراحات مختار باشا .

وفى الختام أشار الخديو بأنه لما كانت طابا بذلك ضمن أراضى الادارة المصرية فإنه ينبغى انسحاب القوات التركية . وقد تعهد سموه ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بأنه إذا تم ذلك فلن تقوم أى أعمال فى طابا على أى مستوى حتى يتم تعيين الحدود بصورة نهائية .

وخلال الأيام العشرة التالية لم يحدث شىء يستحق التسجيل ولكن فى ٢٢ ابريل وجه الصدر الأعظم برقية إلى الخديوى ردا على برقيته التى أوجزتها فيما قبل . وقد ذكر الصدر الأعظم أن الأرض المذكورة فى الفرمان الامبراطورى لا تحوى شبه جزيرة سيناء أو خليج العقبة ، وان برقية ٨ ابريل التى تعتبر ملحقا لفرمان التولية مع غيرها من الوثائق المشار إليها ، تشير فقط إلى القسم الغربى من شبه جزيرة سيناء . وأضاف فخامته انه لا يمكن الاعتراف بأى تفسير خارجى لهذه البرقية ، وان الحكومة الامبراطورية فقط هى المخولة بهذا التفسير . وانه قد تمت إقامة متصرفية العقبة ومركزها العقبة . وان على الخديوى أن يتخذ الخطوات اللازمة لانهاء هذه المسألة ، وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع .

ولم يرسل ردا على هذه البرقية .

وفى ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الخديوى الذى التقى به بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

ولم يقدم مختار باشا أية مقترحات جديدة وانما سعى إلى الهام الخديوى أن المسألة لن تطرح بعد ذلك على بساط البحث ، وانه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية .

جاء فى نفس اليوم تقرير من رفح ، وهى النقطة التى تبدأ منها حدود مصر الشرقية ، بأن القوات التركية قد احتلتها وازاحت عمودين من الرخام ظلا لسنوات طويلة يميزان الحدود المصرية ـ التركية . كما جاءت التقارير بأن السلطات التركية قد استولت بإسم السلطان ، على مساحات من الأراضى التى يزرعها البدو فى الجانب المصرى من علامة الحدود . وبعد الحصول على موافقتكم ، وموافقة قيادة البحر المتوسط طلبت من الكابتن ويموث قائد السفينة « منيرفا » التقدم إلى رفح على أن يكون معه موظف مصرى ويكتب تقريرا بالموقف . وقام الكابتن ويموث والموظف المصرى بالمهمة الموكولة إليهما بمهارة كبيرة . فعندما رسا الكابتن ويموث تقدمت قوة من الجنود الاتراك من الساحل على الجانب المصرى من الحدود بتشكيل الانقضاض وأبلغ قائدها صراحة أن لديه تعليمات بإطلاق النار إذا تم انزال أى قوات من الطراد . ورفض الاعتراف بالكابتن ويموث بأية صورة رسمية واعتبره مجرد زائر .

وجاءت التقارير من الكابتن ويموث تؤكد الأخبار الأولى عن احتلال الأتراك لرفح . كما يبدو أنهم خلعوا ١١ عمودا من أعمدة التلغراف المصرية على الجانب الغربى ، أو المصرى ، من رفح ، ووضعوا محلها ١١ من أعمدة التلغراف التركية . وقد ذكر الضابط التركى فى حديث له أن القوات التركية تصل إلى خمسة آلاف رجل وألف حصان بين غزة والعريش ، وفى الغالب فإن هذه المبالغة مقصودة .

وجاءت التقارير أيضا بأن الحامية التركية فى العقبة قد وصلتها امدادات كبيرة من المدافع والرجال . وان قائد القوة يتحدث بصراحة عن نيته فى التقدم نحو نخل .

وكما ذكرت من قبل فإن الصراع حول الحدود قد وصل إلى مرحلة حادة وذلك منذ أن غادر الضابطان التركيان المبعوثان من استنبول فى اللجنة المشتركة .. غادرا القاهرة دون أى اتصال بالحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية . وبالنظر لما بدا من نيات الحكومة التركية العدوانية وتحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين المصريين أصبح من المرغوب فيه تقوية الحامية البريطانية فى مصر ، وذلك ليتمكن جيش الاحتلال من اخماد أى اضطرابات يمكن أن تنشأ . وقد تقرر ارسال فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان وبطارية مدفعية متحركة ، كما تقرر أن تتبع المجموعات الثلاث من حملة البنادق الموجودين فى كريت قيادة فيالقهم فى القاهرة . وبدأت تلك التعزيزات تصل فى بداية مايو ، وكان لهذا الوصول أثر مهدىء على الرأى العام .

وأعود الآن الى سير المفاوضات مع تركيا ، فقد أصبح واضحا أنه لن يمكن الوصول الى اتفاق مرض بالوسائل الدبلوماسية العادية . وبعد بحث الموضوع من كافة جوانبه قررت الحكومة البريطانية اتخاذ اجراء حاسم .

على ذلك فقد اصدرتم تعليماتكم للسير نيكولاس أوكونر ليقدم مذكرة رسمية الى الباب العالى توضح مطالب الحكومة البريطانية ، وبأنه اذا لم تنفذ هذه المطالب فى غضون عشرة أيام فسوف يترتب على ذلك نتائج وخيمة .

وبناء على تلك التعليمات قدم السير نيكولاس اوكونر الباب العالى فى ٣ مايو مذكرة هذا نصها

* * *

فى نفس الوقت اخذت التقارير ترد الى القاهرة بتجمع القوات التركية بالقرب من غزة ومن العقبة . ولكن طبيعة الصحراء شرق قناة السويس تجعل من الصعب التقدم الى قناة السويس بقوة كبيرة ان لم يجمع معها عدد كبير من الجمال وغيرها من وسائل النقل ، ولا يمكن أن تتم مثل هذه الترتيبات بسرعة دون أن تكون موضع ملاحظة . ومن هنا فان هجوما تركيا كبيرا على مصر أمر لا يحسب حسابه . ويبدو أنه من الممكن ـ وان كان من غير المحتمل ـ أن تحدث غارة على القناة أو نخل ـ نقطة ذات موقع استراتيجى على خطى التقدم الرئيسيين ـ على أمل أن يؤدى ظهور قوة تركية على القناة الى ثورة دينية فى مصر يمكن أن تعوق بشدة أى عمليات دفاعية

لجيش الاحتلال . ولكن مثل هذه المحاولة ستكون يائسة تماما لأن مصير القوة المغيرة سيكون الابادة الكاملة . ومع ذلك فقد كان الاحتياط ضد أى مخاطر واجبا وقد تعهد الأسطول بالدفاع عن القناة ضد إى هجوم محتمل إذا ما استدعى الأمر . وذلك حتى يتفرغ الجيش لمهامه . كما أن الاتصالات تمت مع القوى الصديقة بهدف تجنب أى تأخير فى تنفيذ معاهدة قناة السويس فى حالة أى هجوم عليها . ومن ثم فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد الى المياه المصرية يقودها الرير ادميرال سير هدورث لامبتون ، كما اتخذت الترتيبات لمنع احتمال الاستيلاء على نخل بعمل مفاجىء . ووضعت قوة كبيرة فى حالة الاستعداد للارسال الى مصر فى أى لحظة فى حالة الضرورة .

ولى أن الاحظ هنا أن بريطانيا قد احترمت معاهدة قناة السويس تماما ، وانها لا يمكن أن تفكر فى أى عمل الا فى حالة حدوث هجوم مفاجىء فعلى على القناة ، وبناء على طلب من الحكومة المصرية بالمعونة فى الدفاع عن القناة وعن حيادها ، وهو الأمر المسئولة عنه مصر .

ولا أريد أن اتطرق الى تفصيلات عمليات الاسطول بقيادة اللورد تشارلز برزفورد الذى وضع على أهبة الاستعداد فى فاليروم . ويكفى القول أن الخطط كانت موضوعة ، وفى حالة عدم استجابة الباب العالى للمطالب البريطانية ، بالضغط على الحكومة العثمانية بالشكل الذى يمكن أن يأتى بالأثر المطلوب .

وفى خلال الأسبوع الثانى من مايو قدمت الحكومة التركية عدة اقتراحات للسير نيكولاس أوكونر ولكن اعترض عليها جميعا ورأى أنها غير مرضية .

وقد بذلت تركيا مجهودا أخيرا للتملص من الاعتراف بحق الحكومة البريطانية فى التدخل فى مسالة بينها وبين الخديوى وفشلت هذه المحاولة أيضا .

وفى ١٣ مايو قدم السفير التركى فى لندن مذكرة لفخامتكم كانت قد ارسلت من قبل للسير نيكولاس أوكونر واعتبرت غير مرضية . وقد انتهزتم الفرصة للضغط على فخامته وابلاغه أنه من الضرورى جدا أن يرسل الباب العالى مذكرة رسمية للسفير البريطانى يقبل فيها أن تكون الحدود الشرقية لمصر بامتداد الخط الذى يربط بين رفح ورأس خليج العقبة . واضفتم الى ذلك أنه من الضرورى تقديم هذه المذكرة قبل صباح اليوم التالى (١٤ مايو) .

كما اشرتم أيضا الى أمثلة عدة لمحاولات من الجانب التركى لتجاهل حق الحكومة البريطانية للتدخل فى هذه المسألة . وأشرتم فى هذا الصدد الى رفض القائد التركى الموجود فى رفح التخاطب رسميا مع قائد السفينة البريطانية « منيرفا » . ورد بتقديم طلب لاعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة التركية على مصر . وقد ذكرتم أن حكومة جلالته لم تنف أبدا اعترافها بهذه السيادة ، ولكن اذا وجد أن هذه السيادة تتعارض مع حق الحكومة البريطانية فى التدخل فى شئون مصر ، ومع الاحتلال البريطانى ، فان مركز بريطانيا فى تلك البلاد تسنده بكل قوة امبراطوريتها . وفى الختام فقد أكدتم لفخامته بأن الحكومة البريطانية لا تنوى جعل سيادة السلطان على مصر تتعارض مع وضع بريطانيا فى البلاد ، وان هذا الأمر متروك لجلالته فحسب .

وعندما وصلت الباب العالى هذه المراسلة ومضمون المحادثة التى دارت ، وضعت أمام السلطان فرأى جلالته توجيه مذكرة على الفور الى السير نيكولاس أوكونر بقبول كافة طلبات الحكومة البريطانية .

وصدرت تلك المذكرة على شكل « ارادة امبراطورية » اعتبرتموها مرضية ، ومن ثم فقد وجه السير نيكولاس أوكونر على الفور مذكرة للباب العالى يبلغه بقبول تلك الارادة . ولى الشرف هنا أن أضمن هذا الموجز نصين لهاتين الرسالتين الهامتين والتى انتهت بهما المفاوضات المطلوبة بشأن الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء نهاية سعيدة .

التقرير الشامل للكابتن اوين عن عملية رسم خط الحدود ١٩٠٦

التقرير مؤرخ فى ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦

أتشرف بان ارسل بالتقرير التالى عن اعمال لجنة حدود سيناء .

اللجنة التى تشكلت بمقتضى مرسوم صادر من الخديو ، ولها كافة الصلاحيات ، تكونت على النحو الآتى :

اللواء ابراهيم فتحى باشا :

الأميرالاى روجر كرمايكل روبرت اوين بك (مدير قسم المخابرات)
نعوم بك شقير (مترجم)
قائمقام براكنردج بك (مسئول طبى)
مستر ويد (مساح)
مستر كيلنج (مساح)
رقيب شرف س . ايفانز (كاتب ودقاق على الآلة الكاتبة)
يوسف افندى سميح (مترجم الى التركية)

اللجنة التركية

الاميرالاى احمد مظفر بك
البكباشى محمد فهمى بك
صاغقول اغاسى اسعد بك (سكرتير)

خط الرحلة

تركت اللجنة القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٠٦ ، ووصل اعضاء البعثة الى العقبة فى ٢٦ مايو حيث وجدوا اللجنة التركية التى كانت قد سبقتهم اليها بأيام .

وبقينا فى العقبة فترة كافية لمسح موقع العقبة والمنطقة المحيطة به ، جنوبا حتى وادى طويبة ، وشمالا حتى بيرسعيد Saidوجبل Sueiga .

وخلال فترة بقائنا فى العقبة تباحثنا مع اللجنة التركية فى مسالة الحدود بدرجة من الاستفاضة . وبدانا فى ٤ يونيه فى مسيرتنا على طول خط مستقيم تقريبا من أم الرشراش الى رفح مستكشفين ومسجلين ملاحظات على المنطقة المحيطة بعمق عشرة أميال حيث عبرنا خلال مشش الكنتيلاMashash Al -Kantilla و Ma yein و Ain Kadeis والقصيمة وعين القديراتGedeirarوالعوجة .

وعبرنا العجرةAjera ، وهى منطقة تلال رملية وصلنا بعدها الى رفح فى ٢٨ يونية ١٩٠٦ .

وبعد مفاوضات طويلة ومرهقة لم تتم تسوية مسالة الحدود الا بالتوقيع على الاتفاق والخرائط الخاصة بها وتبادلها فى الساعة الثامنة من مساء يوم أول اكتوبر عام ١٩٠٦ .

وقد بدأنا رحلة العودة الى طابا يوم ٦ اكتوبر لبناء اعمدة التلغراف بطول خط الحدود فى نقاط متبادلة الرؤية حيث سوف تقام اعمدة حجرية فيما بعد .

وقد وصلنا طابا يوم ١٧ اكتوبر اخترقت بعدها سيناء من خلال نخل والسويس وعدت هنا يوم ٢٤ الجارى بعد غياب خمسة شهور .

اتفاق

توجد رفق هذا صورة من الاتفاقية والخريطة الموقعتين والمتبادلتين فى رفح فى أول اكتوبر ١٩٠٦ .

وقد ارسلت الاتفاقية الاصلية والخريطة الى الوكالة البريطانية من رفح يوم ٥ اكتوبر ١٩٠٦ .

تطور اعمال اللجنة

سبق وان ارسلت لكم من خلال مكتب المخابرات تقارير مفصلة عن تطور اعمال ومباحثات اللجنة المشتركة ، والهدف من هذا التقرير تقديم ملخص للتقارير المشار اليها جنبا الى جنب مع قائمة

باسماء الهيئة التى عاونتنى والتي ارغب ان تكون تحت ناظركم ، كذا بعض الملاحظات والاقتراحات بشأن مستقبل ادارة شبه الجزيرة .

اقترح اولا المبعوثون الاتراك ، وبناء على تعليمات محددة من استنبول ، خطا للحدود يضمن لهم كل منطقة نقب العقبة وامتداداتها غربا حتى اسفل وادى طابا وشمالا حتى المفرق وذلك بهدف ضمان مركز حربي قوى فى العقبة .

ومن المفرق اقترحوا خطا يتبع الطريق بين غزة والقسيمة ويدخل الاخيرة فى الجانب التركى وينحرف من هناك غربا حتى مجدبا Magdabba على الحد الشرقي لوادى العريش غرب خط ام الرشراش رفح بمسافة اربعين كيلو مترا ثم ينحنى بعد ذلك فى خط شرق شمال شرق باتجاه رفح .

وكانت الاسباب التى قدموها ليكون الخط على النحو المذكور هى :

١ ـ لما كانت كل من العقبة وغزة تركيتين فيتحتم ان يكون الخط الواصل بينهما تركيا .

٢ ـ كان طريق العقبة ـ غزة يستخدم دائما من قبل الحجاج والجنود الاتراك .

٣ ـ من وجهة نظر عسكرية ينبغى ان تبقى العقبة وموقعها آمنه ولديها المساحة الكافية لاقامة قلعة لها .

٤ ـ بشأن نقب العقبة فقد ادعوا انها داخلة فى نطاقهم لأنها تحمل اسم العقبة وبالتالى فهى جزء من موقع العقبة التى سلمت جميعها لتركيا بمقتضى فرمان عام ١٨٩٢ .

وكانت أهم النقاط واصعبها التي واجهت المباحثات فى بداية هى تقرير « نقطة تقع على بعد ثلاثة اميال على الاقل غرب العقبة » والتى سوف يبدأ منها الخط شبه المستقيم للحدود .

وقد ادعى المبعوثون الاتراك ادعاءات مختلفة وهى ان حد الثلاثة اميال سوف يبدأ على بعد ثلاثة اميال غرب (موقع) العقبة .

ثانيها ، واذا لم يعن الموقع فالخط يمتد مستقيما من غرب قلعة العقبة الى أقرب نقطة على الساحل القابل وليس متتبعا لتعرجات ساحل البحر ثالثها او ان يبدأ من طابا .

رابعها أو عند النقطة التى يلتقى فيها وادى المصرى بالخليج .

من جانبنا فقد تمسكنا باصرار بام الرشراش والتي تقع على بعد ٣ ¾ اميال غرب قلعة العقبة لمسح الخط الساحلى بطوله ، وبعد مباحثات طويلة اعتقدنا ان اللجنة التركية قد وافقت على هذه النقطة .

غير انه اصبنا بالاحباط بعد فترة قصيرة عندما وجدنا المبعوثون الأتراك سحبوا موافقتهم على ان تكون ام الرشراش نقطة البدء فى خط الحدود من الخليج مما اضطرنى الى ارسال برقية الى اللورد كرومر اطالبه فيه بتسوية هذه النقطة بشكل واضح مع السلطات التركية فى استنبول وارسلت التعليمات الى اللجنة التركية بهذا المعنى .

. فقد وافق الصدر الاعظم بشكل صريح على طلباتنا ولكن المبعوثين الاتراك لم يعلنوا الموافقة الا بعد الوصول الى رفح فى ٢٨ يونية ببعض الوقت .

وكنا على استعداد للتسليم باسم مصر بكل نقب العقبة بدءا من نقطة على الخليج يلتقى فيها البحر برأس طابة ثم يسير الخط بطول قمة التلال شمال وادى طابة الى نقطة مبينة على الخريطة وتعرف الآن باسم جبل فورت ومن ثم باتجاه مستقيم جنوب شرق المفرق الى ثميلة الردادى ومنها الى رأس الردادى .

وبينما كنا فى العقبة الح المبعوثون الاتراك على تسوية هذا القسم من الحدود ما هو مبين عاليه مع التعديلات ـ بضم جبل فتحى والمفرق ـ وذلك قبل التقدم شمالا . ولم يكن بامكاننا قبول ذلك ، ان تقديم امتياز على هذا القدر من الاهمية يستوجب الحصول على تنازل هام من جانبهم .

وقد تساءلوا عن طبيعة هذا التنازل .

وكان طلبنا بوادى العجفى el - ogfi ووادى القراق el - jerafi ولمسافة عشرة كيلو مترات شرق مشاش الكونتيلا el - kontilla وعين قديس Kadeis والقسيمة .

ولم يوافقوا على ذلك ولكنهم قالوا انه اذا ما سويت مسألة الحدود على نحو يضمن الوضع العسكرى للعقبة فانهم لن يثيروا اى صعوبات بعد ذلك وسوف يتساهلون معنا بطول الخط الممتد شمالا .

ولم يكن هذا القول يمثل اى ضمان مما نتج عنه ان تركنا بحث الموضوع لحين قيام اللجنة المشتركة بفحص كل المنطقة التى سيمتد بمدها الخط شبه المستقيم حتى رفح .

ولم نتمكن من التوصل الى اتفاق على خط الحدود الا بعد ثلاثة شهور من الوصول الى رفح . وقد اثار المبعوثون الاتراك صعوبات كبيرة ، وبالرغم مما ذكروه لنا فى العقبة من ان لديهم الصلاحيات الكاملة للاتفاق فقد اعترفوا فيما بعد بانه ليس لديهم اى صلاحيات وانهم يعملون وفق الاوامر المباشرة التى تصلهم من استنبول .

وبمجرد استكمال الخرائط من قبل المستر كيلنج والمستر ويد (مما استغرق عشرة أيام بعد وصولنا الى رفح) بدأنا فى بحث خط الحدود .

وقد اصدرت التعليمات للمساحين بان يرسموا على الخريطة خطا مستقيما من ام الرشراش الى رفح . وكان هدفنا ان نجعل هذا الخط قريبا على قدر الامكان لما تقرر فى التعبير « بخط شبه مستقيم » .

وفى مباحثاتنا الاولى فى رفح طلب المبعوثون الاتراك ان نقدم اقتراحاتنا حول خط الحدود . واقترحنا الخط الآلى الذى سيادعوه الخط (ا)

(١) نقطة على البحر على امتداد خط ام الرشراش ـ رفح . وخطوط مستقيمة تربط النقاط الآتية :

(٢) اعمدة فى رفح على الخط

(٣) نقطة على كثبان الرمال التى تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى الجنوب من رفح على الخط .

(٤) نقطة على كثبان الرمال التي تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى الجنوب من EL - Ajera على الخط .

(٥) نقطة عند خشم القرن Garn (أ ـ ١٢)

(٦) نقطة عند جبل ام هواويط (أ ـ ١١)

(٧) نقطة عند راس العين (ا ١٠ مرة أخرى)

(٨) نقطة أ ٩ عند جبل المغراه

(٩) نقطة أ ٨ عند جبل سماوى

(١٠) نقطة عند Mashah - el æ Baggar مقابل أ ٧ .

(١١) نقطة عند رأس الجرادى el - Jeradi أ ٦

(١٢) نقطة عند جبل ام قف أ ـ ٥

(١٣) ثم يتبع الخط بعد ذلك القمم غرب نقب الحمره EL - Homra , ziraiya الى شرق قمتى التل (جبل ام حصيرة) شمال ـ شمال ـ غرب ابو علايق Abo - Alalik

(١٤) نقطة أ ٣ عند راس الردادى .

(١٥) ومن ثم الى نقطة على خليج العقبة شرق ام الرشراش .

اما الخط الذى اقترحه المبعوثون الاتراك فقد ذكرته عاليه .

وقد ادعوا انهم بالخط الذى اقترحوه انهم تنازلوا عن رقعة كبيرة من الأراضى الواقعة بين وادى العريش وجبل المغراه وهى تضم مثلث الـ Terabin وهى منطقة كانت حتى غرب جبل المغراه تحت سلطة قائمقامية بير سبع كما ادعوا .

وبعد مباحثات طويلة قال المبعوثون الاتراك انهم لن يقدموا اى تنازلات اخرى وانهم متمسكون بقوة بخطهم .

وحتى يمكن التعرف على ما اذا كانوا راغبين فى الوصول الى صيغة توفيقية فقد تقدمت بمقترحات جديدة فى ١٩ يلية .

ومن قبيل جس النبض تقدمت ببعض التعديلات على خطنا الأصلى وكانت كالآتى :

(١) الخط (ب) ـ خطنا الاصلي مع تقديم تنازل عن كل نقب العقبة من راس طابة وبطول قمم طابة الى قلعة الجبل الى نقطة شرق جبل فتحى الى تل شرق ثمليه الردادى .

(٢) الخط (ج) خطنا الاصلي مع تقديم تنازل عن عين قديس وعين جديرات واتبعت الاقتراح الأول باقتراح ثان لتأكيده فقد كنت اعلم ان المبعوثين الاتراك لن يقبلوا عين قديس وعين جديرات اذا ما حصلوا بدلا منهما على نقب العقبة . ولكنى تقدمت بالاقتراحين للتأكيد على الاهمية الكبيرة لما قدمناه فى نقب العقبة (والتى كنا على استعداد فى اى وقت للتنازل عنها اذا كان هذا التنازل هو الذى سيؤدى الى الاتفاق)

ولقد ناورت بهذه الوسائل للكشف عما فى ايديهم ولكن المبعوثين الاتراك لم يتقدموا خطوة نحو الصيغة التوفيقية ولم يتنازلوا الا بتحريك خطهم كيلو متر واحد فى اتجاه القسيمة واذا لم يقبل ذلك فهم متمسكون بخطهم المقترح .

ويبدأ عمليا ان استمرار البحث معهم بلا جدوى وبالرغم من العديد من المحاولات الفاشلة التى اجريناها لحثهم على تغيير موقفهم فقد تمسكوا به حتى وصلتهم تعليمات جديدة بعد نشر الارادة السلطانية فى ١٢ سبتمبر .

وقد ابلغت الوكالة البريطانية عن صعوبة الوصول الى اتفاقية مرضية مع المبعوثين الاتراك وقد كتبت فى رسالتى التى بعثت بها للمستر فندلى فى ٢ اغسطس ان اى اراض غرب الخط المستقيم الممتد من رفح الى العقبة يدعى الاتراك بانها كانت تحت ادارتهم

لا يمكن اعتبارها ارض تركية .

وقد جادلت بان خط الحدود قبل فرمان الوجه كان خطا مستقيما يمتد من رفح الى نقطة على البحر تقع جنوب شرق الوجه . وقد استمر بعد فرمان ١٨٩٢ خطا مستقيما ولكن يمتد من رفح الى العقبة هذه المرة وانه لم تكن ثمة اراض غربى هذا الخط تديرها تركيا او تجمع منها الضرائب وذلك حتى تكوين قائمقامية بير سبع عام ١٨٩٩ .

وانه بعد تاسيس هذه القائمقامية قام الاتراك بضم الاراضى التى يريدونها وتسجيلها كأراض تركية دون علم قومندان سيناء او الحكومة المصرية . مع العلم ان كل الاراضى الواقعة غرب الخط المذكور هى من الاراضى المصرية . وقد سلمت بان كل تلك الانتهاكات تدريجيا وبشكل ثابت على طول خط الحدود . شأنها فى ذلك شأن ما حدث مؤخرا فى كل من رفح وطابة . وقد طلبت من المستر فندلى من برقيتى المؤرخة فى ١٥ اغسطس بان يشيرنا سفيرنا فى استنبول الى ان ما نطالب به قائم على ما جاء فى خطاب اللورد كرومر فى ابريل ١٨٩٢ واعربت عن املى بالتحقق وادراك ان هذه الانتهاكات التى جرت غرب خط رفح ـ العقبة بعد تأسيس قائمقامية بير سبع كما اشرت آنفا هى التى ادت فى النهاية الى ادعاءات الحكومة التركية على رفح وطابة .

وجرت مفاوضات بين القاهرة واستنبول ولندن انتهت باصدار الارادة السلطانية فى ١٢ سبتمبر عام ١٩٠٦ .

وفى ١٣ سبتمبر عاد المبعوثون الاتراك الى مخيمنا وابلغونا انهم على استعداد لبحث مسألة الحدود والتوصل الى حل وسط .

ولم يخبرونا عن موضوع الارادة الجديدة التى علمنا فيما بعد انهم قد وصلتهم برقية بفحواها .

وقد حاولوا حثنا على التنازل عن كل نقب العقبة بما فيها المفرق وجبل فتحى وثمليه الردادى وايضا عين قديس والجديرات كذا بئر معايين ومنطقة كبيرة من الـ العجيرة . كما الحوا بقوة للحصول على حق استخدام طريق الغزة ـ القسيمة ـ العقبة لتحركات قواتهم .

وقد ادركنا من اتجاهات المبعوثين انهم قد تلقوا اخبارا جديدة من استنبول لم نكن قد عرفنا بها بعد .

لهذا السبب ، كذا لما كنا نعلمه ان السفير البريطانى فى استنبول يجرى مفاوضات فى الموضوع فقد رفضنا ان نتعهد بأى شىء وابلغنا المبعوثين الاتراك ان الأمر قد خرج الآن من بين ايدينا وانه سوف نحيل اقتراحاتهم الى حكومتنا .

وقد وصلنا فى مساء نفس اليوم برقية من المستر فندلى متضمنة برقية من السير اوكونر التى تتضمن التفاصيل عن الارادة السلطانية الجديدة التى صدرت فى ١٢ سبتمبر .

وكان لنا فى اليوم التالى محادثة طويلة مع المبعوثين الاتراك وابلغناهم بالاخبار التى وصلتنا عن الارادة الجديدة وسألناهم لماذا لم يبلغونا بها فى اليوم السابق وانهم بسلوكهم هذا لم يتصرفوا بصراحة واستقامة معنا .

وفى خلال هذا اليوم والايام التالية جرت محادثات واجهتها صعوبة كبيرة فى التوصل لاتفاق مرض . وكانت نقاط الخلاف الاساسية هى :

(١) هذا الجانب من الارادة الذى اشار الى الوضع العسكرى للعقبة . وقد طالب المبعوثون الاتراك بكل النقب بما فيها جبل فتحى والمفرق و ثملية الردادى .

(٢) استخدام طريق غزة ـ القسيمة ـ العقبة لمرور القوات متعللين فى ذلك الطلب بعمق وثقل طريق الغزة ـ عرابة ـ العقبة ، وانهم قد اعتادوا استخدام الطريق الأول فى الصيف والثانى الذى يمر بوادى العرابة فى الشتاء .

واعتقادا منا بانه سيكون من الصعب منع استخدام طريق الغزة ـ القسيمة ـ العقبة بشكل مفاجىء فقد حاولنا ان نرتب استخدام القوات العسكرية لهذا الطريق من خلال مجموعات محدودة وان تكون كل مجموعة تحت قيادة احد الضباط وان يكون استخدام هذا الطريق محدودا بفترة زمنية يتمكنون خلالها من تطوير طريقهم وتوفير موارد المياه به شرق الخط (ورأينا ان فترة تتراوح بين ستة شهور وعام كافية) .

وكنا مستعدين ان نعطيهم نقب العقبة من نقطة على الخليج عند راس طابة متتبعة الحواف الشمالية لوادى طابة الى قلعة الجبل من خلال نقطة شرق جبل فتحى الى التل الواقع شرق ثملية الردادى ، وان تترك جبل فتحى والمفرق وثمليه (حيث تتوفر المياه) على جانبنا . اما بقية الخط فيبقى طبقا لاقتراحنا الأول .

وانتهت مفاوضاتنا الى تحديد الخط طبقا لهذا المطلب الاخير من جانبنا ولكن فى مقابل ترك جبل فتحى وثملية الردادى طالب المبعوثون الاتراك ببئر ماء عند الفرع الشمالى واقصى شرق آبار وادى الماين . ويمتلك هذه الآثار العزازمة الاتراك وقد اردت تجنبهم حيث انهم قبيلة متعبة وعلى علاقات سيئة مع عرب سيناء .

وقد راينا ان الاتراك سوف يدعون وهم محقوق بملكية جبل فتحى وثملية الردادى باعتبارها نقطا ضرورية لموقع العقبة الاستراتيجى . فالأول يتحكم فى الجانب الخاص بالقسم الاعلى من النقب وجبل رشدى Rachdi الذى يعول الاتراك عليه اهمية كبرى كما انها تطل على جانب من وادى طابة .

أما الموقع الثانى ثملية الردادى فهو يقدم موردا جيدا للمياه ، وهو المورد الوحيد فى المنطقة الواقعة بين طابه وشاش الكونتيلا .

ومن ثم كان ضروريا لنا الحفاظ على هذين المكانين مثلهما مثل المفرق ومن خلال الخط الذى تم الاتفاق عليه احتفظنا بهذين الموقعين كذا الموقع الاستراتيجى الحاكم لكل مخارج نقب العقبة . وتركنا للاتراك موقعا استراتيجيا لازما للدفاع عن العقبة . وتم بذلك ارضاء الطرفين .

وفيما يتصل بتحرك القوات على البر فبعد ساعات من المناقشات الساخنة تمكنا من تسوية مسألة عبور الحدود للقوات التركية المسلحة او الشرطة .

وقد طالب الاتراك انه حتى فى حالة عدم استخدام قواتهم المسلحة للمرور عبر طريق غزة ـ القسيمة ـ العقبة فطبقا للارادة السلطانية ينبغى السماح للجنود ورجال الشرطة الاتراك بعبور خط

الحدود لاستخدام آبار المياه الواقعة غرب الخط .
وكان رأينا الذى حاجينا فيه بقوه انه اذا سمح لرجالهم المسلحين بعبور الحدود كلما شاءوا او كلما اعتقدوا بضرورة ذلك فان هذا يعنى فى الحقيقة بعدم وجود الحدود وانه يتوجب سقوط المفاوضات كلها .
وقد تصادف ان كنا قبل ذلك بايام قليلة قد تسلمنا رسالة من ناظر نخل يشكو فيها من هجوم رجال الجندرمة الاتراك على اثنين من رجال الهجانة المصريين فى القسيمة . وقد عرضنا هذه الحادثة كمثال للاحتكاكات التى يمكن ان تحدث نتيجة لعبور الرجال المسلحين لخط الحدود .

وقد نجحنا بسبب ذلك فى حمل المبعوثين الاتراك على الموافقة على ماتضمنته المادة السابعة التى اقرت بعدم السماح بمرور الجنود أو رجال الجندرمة غرب خط الحدود .
ومن خبرتى بالحدود والعرب الذين يقطنون المنطقة فانا مقتنع بأنه سوف يعبر فى المستقبل أعداد قليلة من الجنود ورجال الجندرمة الحدود ولكن بدون سلاح .
وهناك شعور قوى معاد بين العرب تجاه الأتراك سواء من الجنود او رجال الجندرمة .
وفى الساعة الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر ١٩٠٦ تم فى رفح توقيع الاتفاق بعد خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والصعبة وتبادل نسخ من هذا الاتفاق مرفقا به الخرائط اللازمة .
وقد كتب نص الاتفاقية بالتركية ولم يكن المبعوثون الاتراك ليقبلوا استخدام أى لغة أخرى وقد تعللوا فى هذا بأن التركية لغة رسمية فى كل من تركيا ومصر .
وجرت محاولة لدفعهم للموافقة على كتابة النص بالفرنسية وهى لغة يتداولها الطرفان ويفهمانها غير انهم لم يوافقوا .
طلبنا منهم ان يلحق بالنص ترجمة دقيقة بالعربية والانجليزية وقد وافقوا فى البداية على هذا الطلب غير انهم بعد ذلك قالوا أنه لن تكون ثمة فائدة أن يأخذوا معهم نسخا من الترجمة حيث أنهم غير رسمية ولن يعترفوا بها كما لن تعترف بها سلطات استنبول .
غير انهم وافقوا على أن يوقع على النسخة العربية سكرتير اللجنة الصاغ اسعد بك ومترجمنا التركى يوسف أفندى سامح .

رسم التخوم واقامة علامات الحدود :

بالاشارة الى المادة الثالثة من الاتفاق تقرر إقامة أعمدة تلغرافية بحضور المبعوثين عند نقاط على طول خط الحدود مرئية من الجانبين وتم ارسال كل من المستر ويد Wade من ادارة المساحة وضباط ادارة الأشغال اليوزباشى إسماعيل أفندى المفتى للمعاونة فى وضع التخوم وإقامة الأعمدة التلغرافية .
وكان الأول قد قام بالاشتراك مع المستر Keeling بمسح خط . p 43 يمتد من العقبة الى رفح وأعدوا خرائطه . وقد اصطحبنا اليوزباشى اسماعيل افندى المفتى ليعاون فى اقامة الأعمدة التلغرافية وليرى الموقع المحدد لكل عمود والذى سوف يتحول فيما بعد الى عمود من البناء فى نفس مكان العمود التلغرافى .
وقد اصطحب ضابط تركى من بيرسبع ، ممثلا للجانب التركى ، جماعة تعيين التخوم من رفح الى العقبة ، وسوف يكون برفقة اليوزباشى اسماعيل افندى المفتى خلال اقامته للأعمدة المبنية .
وأوصى بكل قوة أن يبدأ بناء هذه الأعمدة فى أقرب وقت ممكن بعد سقوط الأمطار التى يبدأ موسمها بعد شهر من الآن .
ولا توجد الآن أى مياه بين طابة ومايين وهى مسافة تبلغ سبعين ميلا . ومن ثم فمن المستحيل البدء فى بناء الأعمدة فى الوقت الحالى .
وقد ارسلت خطابا إلى ادارة الأشغال للامداد بالخيام مواد البناء وغيرها من الاشياء المطلوبة .

علامات الحدود :

بدأنا بإقامة الأعمدة التلغرافية فى رفح وضواحيها فى ٥ اكتوبر .
وغادرنا رفح متجهين الى طابة يوم ٦ أكتوبر التى وصلناها يوم الأربعاء ١٧ أكتوبر .
وتم غرس ٩٠ عمودا فى مواقع ترى من الجانبين على طول خط الحدود من البحر المتوسط عند رفح الى العقبة عند وادى طابا على مسافات تتراوح بين نصف كيلو متر وثلاثة كيلو مترات .

العمود (١) : أقيم على تل يتكون من بعض الخرائب على البحر المتوسط على بعد ميلين غرب شمال غرب أعمدة رفح .
العمودان ٢ ، ٣ : على الكثبان الرملية بين رفح والبحر المتوسط .
العمود ٤ : عند عمودى رفح
العمودان ٥ ، ٦ : على تلال رفح بين عمودى رفح Karw Musleh
العمود ٧ : شرق Karm Musleh .
الأعمدة من ٨ الى ٢١ : فى الـ العجرة بين Karm Musleh ووادى الـ Abiad .
الأعمدة من ٢٢ الى ٢٧ : **على الخط المستقيم** بين الطرف الجنوبى لوادى ال Abaid الى أ (١١) .
العمود رقم ٢٨ : عند نقطة أ (١١) عند جبل حواويط .
الأعمدة من ٢٩ الى ٤٠ : **على الخط المستقيم** من أ (١١) الى أ (١٠) مرة أخرى أو مكرر د أ ط
العمود (٤١) : عند نقطة أ (١٠) مكرر .
الأعمدة من ٤٢ الى ٤٥ : **على خط مستقيم** بين أ (١٠) مكرر وأ (٩) مكرر
العمود ٤٦ : نقطة أ (٩) مكرر د أ ط .
العمودان ٤٧ ، ٤٨ : **على خط مستقيم** من أ (٩) مكرر الى أ (٨)
العمود ٤٩ : عند نقطة أ (٩)
العمود ٥٠ : على جبل مدسوس Madsus.
العمود ٥١ : على تل شمال بئر مغارة (Ma Yein)
العمود ٥٢ : حوالى كيلو مترين جنوب Ma Yein .
العمود ٥٣ : عند نقطة أ (٨)
الأعمدة من ٥٤ الى ٦١ : **على خط مستقيم** بين أ (٨) ، أ (٧)
العمود رقم ٦٢ : عند نقطة أ (٧) شمال Thamilet Sueilma .
الأعمدة من رقم ٦٣ الى ٧٧ : **على خط مستقيم** بين أ (٧) و أ (٥)
العمود ٧٨ : عند أ (٥) . تل أم قف .
العمود رقم ٧٩ : عند أ (٥) تل أم قف
العمود رقم (٨٠) : عند أ (٤) جبل El — Armi غرب بير سعيد
العمود رقم (٨١) : على جبل El Howva .
العمود رقم ٨٢ : عند أ (٣) . رأس الردادى
العمود رقم (٨٣) : تل شرق ثملية الردادى .
العمود رقم ٨٣ مكرر : بين ثملية ـ نقطة تقاطع على بعد ثمانمائة ياردة من المفرق .
العمود ٨٤ : نقطة تقاطع .
العمود ٨٥ : قاعدة جبل فتحى باشا .
العمود ٨٦ : قلعة الجبل :
الأعمدة رقم ٨٧ ، ٨٨ : تلال طابا .
العمود رقم ٨٩ : رأس طابا عند خليج العقبة .

وكان للاتراك موقعهم عند النقطة التى تربط بين درب الحجاز وطريق رفح وآخر عند القسيمة وثالث عند المفرق . وكانت كل هذه الطرق غرب الخط المتفق عليه .
وتم سحب الموقعين الأولين فور إقامته الأعمدة . أما بالنسبة لنقطة المفرق فقد رفض القائد التركى للموقع الانسحاب بالرغم من الأوامر التى صدرت اليه من المبعوثين وعلق انسحابه بوصول الأوامر اليه من رشدى باشا قائد العقبة شخصيا والذى يقع تحت إمرته .

وكانت امتعتنا وخيامنا فى طريقها الى طابا عندما حدث ذلك ، وقد أمرت بعودتها الى المفرق وأبلغت المبعوثين الأتراك بأننا لن نتحرك من هذا الموقع أو نستمر فى تحديد التخوم حتى طابا قبل انسحاب المركز التركى بشكل نهائى .

وفى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وصل الأمر من رشدى باشا الى الضابط قائد الموقع بالانسحاب فورا . وتم تنفيذ الأمر مباشرة وطويت الخيام وهدم منزل حجرى صغير كان الأتراك قد بنوه فى الموقع ولم يعد هناك أى أثر للاحتلال التركى للمنطقة . واستمررنا فى بناء الأعمدة مع صباح ١٧ أكتوبر ووضعنا العمود الأخير قبل غروب شمس نفس اليوم عند رأس طابا .

وفى طابا وجدنا « نور البحر » الذى كان قد أرسل لنقل اعضاء اللجنة الى السويس . وقد استقلها فتحى باشا والمستر ويد بعد أن تركوا العقبة صباح ١٨ أكتوبر . بينما غادرت أنا ونعوم بك شقير المفرق فى نفس اليوم عن طريق البر عبر نخل الى السويس من القاهرة التى وصلناها مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦ وتغيبنا بذلك لمدة خمسة شهور اذ كنا قد غادرنا القاهرة فى ٢٤ مايو .

وصف خط الحدود ومبررات اختيار :

طريق نقب العقبة تم شقه فى ممر عبر جبال شامخة وشديدة الانحدار من المفرق الى أم الرشراش . وبناء على حفائر عربية لازالت موجودة على بعض احجار الممر فإن الذى قام ببناء هذا الطريق حكام مصريون خاصة خلال عهد كل من قنصوه الغورى ومحمد قلاوون .

ويتحكم فى مخرج الممر كل من جبل فتحى وهضبة المفرق وفى تقديرى أنه طالما احتفظنا بهذين جنبا الى جنب مع ثملية الردادى (مصدر المياه قرب المفرق) مع ضمان (كل وادى طابا) فلن تكون هناك فائدة تذكر فى احتفاظ مصر بالنقب . بل انه من وجهة نظر عسكرية قد يكون من الأفضل عدم القيام بذلك .

وهناك نقط أخرى تقع الى الشمال أكثر كنت أعلم أن الأتراك سوف يدعونها لأنفسهم ، وهى ضرورية لمصر مثل مشاش الكونتيلا Mashash — el — Kontilla ، مايين Ma Yein و مادى Lussau ووادى الجايفى Jaifi وعين قادس Kadeis والقسيمة وعين الجديرات .

ويسير خط الحدود من المفرق فى اتجاه شمالى شرقى حتى يلتقى مع خط أم الرشراش ـ رفح الى الشرق من ثملية الردادى الى رأس الردادى على القمة الشرقية لجبل Howva الى أم جوف . وهذا الخط هو حافة الهضبة وتنحدر الأراضى الواقعة شرقه الى وادى العرابة . وهو خط طبيعى وقوى من الناحية الاستراتيجية ويتحكم فى مخارج الوديان التى تؤدى الى العرابة .

والاراضى الواقع غرب هذا الخط عبارة عن هضبة كبيرة ومنبسطة يتخللها بعض التلال الكبيرة وتنحدر بالتدريج شمالا تجاه البحر المتوسط وغربا الى قناة السويس . وعموما تعرف تلك الهضبة باسم هضبة التيه .

وتقدم مشاش الكونتيلا موقعا قويا وقريبا على وادى الجرانى Jerafi ، وبالبحث عن مصادر مياه التى كانت جافة خلال فترة عبورنا فأنا مقتنع أنه بالامكان الحصول عليها بتعميق الآبار . ويوجد فى الوقت الحالى عدد من الآبار الضحلة فى الوادى ولا يزيد عمق الواحد عن المتر . ويسيطر عمليا على عديد من الطرق القادمة من وادى عرابة . ومن خلال هذه الطرق طالما تعرض عرب الهضبة للغزوات من السيدين Saidin ومعازة وغيرها من القبائل العربية على الجانب التركى .

واذا ما توفر الماء بتعميق الآبار ففى اعتقادى أنه يمكن السيطرة على هذا المركز بقدر من القوة وذلك لوضع حد لتلك الغزوات . وأرى انه يلزم وضع عشرين على الأقل من عرب الهجانة فى ذلك المركز .

ويوجد طريق جيد منه الى نخل وهى نقطة تسعى واية قوة معادية الى السيطرة عليها اذا ما تقدمت الى سيناء من وادى العرابة .

وكان المبعوثون الأتراك تواقين الى ضمها الى جانبهم من الحدود .

وأحث بالحاح على اجراء الاختبارات فى الشتاء على تعميق الآبار ولضمان أمن العرب وقطعانهم على الجانب المصرى فمن الضرورى جدا اقامة مركز على الجانب المصرى .

والنقطة الثانية ذات الأهمية على الحدود هى Ma Yein بسبب موارد مياهها التى لا تنقطع . ويوجد بها حاليا ثمانية آبار تقع فى وادى أو حوض قطره ميلين يحيط به من الشمال والشرق جبل المجرة Mcgrah ومن الغرب جبل عريف النجا Oreif- el- Naga

وكانت أسبابنا للرغبة فى ضم ذلك القسم أنه بإستثناء أحد الابار الواقعة على الفرع الشمالى لوادى مايين Mayein فإن بقيتها تملكها قبائل Bereikat Teaha التى تتجه أراضيها نحو هضبة سيناء ، كذا لكونها مصدرا وفيرا للمياه .

وكان الهدف ضمان إمداد المياه قرب أو على خط أم الرشراش ـ رفح ذلك أنه فى الصحراء التى يمتد فيها هذا الخط فمن أعظم جوانب الأهمية وجود مصادر إمداد بالمياه .

وبناء على المادة الأخيرة التى جاءت فى الارادة السلطانية بشأن وضع العقبة العسكرى طالب المبعوثون الاتراك بجبل فتحى وثملية الردادى بإعتبارها نقاط استراتيجية لوضع العقبة العسكرى وقد طالبا بالبئر الذى يقع فى أقصى الشرق وعلى الفرع الشمالى من وادى مايين Mayein مقابل هذين الموقعين وهى أماكن اعلم أن من حقهم أن يدعوها لهم وهى ذات أهمية استراتيجية بالغة لنا .

وكان هناك سبب اضافى لاعطائهم هذا البئر وهى أنه يمتلكها العزازمة وهى قبائل تقع على الجانب التركى . وكانت منذ قرون مصدرا لازعاج قبائل سيناء . كما انى رغبت ، طالما كان ذلك فى الامكان تجنب إدخال هذا القسم من العزازمة ضمن الحدود المصرية .

والنقطة التالية ذات الأهمية هى عين قادس والتى يخرج منها نبع من الماء يسير لنحو نصف ميل من جانب الجبل فى مجرى مائى ضيق لا يلبث أن ينتهى فى الرمال .

ويمر خط الحدود على مسافة معقولة شرقا لضمان سلامة هذا المصدر المائى تماما .

أما الواديان الكبيران لوسان ، الجيفى الواقعين بين مايين وعين قادس واللذين دخلا ضمن الحدود المصرية فمصدر اهميتهما ما يحويان من أراض خصيبة يمكن أن تكون صالحة للزراعة .

أنتقلنا بعد ذلك إلى القسيمة وعين جديرات . وكانت الأولى ضمن من املاك مصر ولم يتدخل الاتراك فى شئونها أبدا حتى يوم ٦ يونية من ذلك العام عندما أحتلتها قوة صغيرة تتكون من شاويش وخمسة من رجال الجندرمة .

وكانت قد وصلتنى معلومات أنه قد صدرت تعليمات لحاكم القدس فى العام الماضى لبناء ثكنات فيها . ولهذا السبب بالاضافة إلى أسباب أخرى كوفرة المياه بها وموقعها الاستراتيجى وسهولة زراعتها .. لكل هذه الأسباب فقد صممت منذ البداية على أن تبقى مصرية .

ونفس الأسباب تنطبق على عين الجديرات التى تملك بالاضافة إلى كل امتيازات القسيمة أفضل نبع للمياه فى كل الهضبة .

وهذا النبع الذى يقع على بعد خمسة أو ستة كيلو مترات أعلى الوادى يخرج من الصخور بكمية مياه كبيرة عبر قناة ضيقة ووادى منحدر لمسافة نحو ميل (مثل نبع عين قادس) حتى تبتلعه الرمال .

وإن بناء خزان صغير على مسافة قصيرة من نقطة اختفاء المياه سوف يحيل القسم الأعلى من وادى الجديرات ولمسافة ثلاثة ارباع الميل الى بحيرة كبيرة أو خزان .

ويقع تحتها بضعة آلاف من الأفدنة أو سهل خصيبة يمكن بدون صعوبة ريه بهذا المصدر المائى .

. وليس من شك أن هذا الماء الذى يختفى فى الأرض يظهر مرة ثانية عند القسيمة حيث يظهر لمسافة قصيرة تبلغ نحو نصف الميل ثم يختفى مرة ثانية ليظهر عند Mueipeh

ومن هنا يمكن تقدير أهمية أن يكون داخل مصر نبع عين الجديرات الذى يعتبر بلا شك مصدراً لمياه القسيمة والمويلح . والذى يمكن الاستفادة بمياهه .

وقد أثبتنا بصورة قاطعة للمبعوثين الاتراك ومن أدلة محلية أن القسيمة كانت دائما ملكا للسجيرات Segeirat وهى أحد بطون قبيلة Teaha من قبائل سيناء . ولم أكن اشك أبداً أن أى دليل وثائقى قال الاتراك أنهم سيقدمونه لتوضيح حقوقهم على القسيمة إنما هى أدلة زائفة ومصنوعة للمناسبة .

وقد صمم فهمى بك أصغر أعضاء الجانب التركى ، والذى كان دائما مصدرا للمعارضة خلال المفاوضات ، على أن تركيا كانت تجمع الضرائب من عرب القسيمة خلال الثلاثين عاما الاخيرة . وكان من السهل اثبات زيف هذا الادعاء وأنه بدون أساس .

P.46 بالاضافة الى هذا الادعاء فقد صمم على أن السلطان كان قد أصدر فى العام السابق ارادة أمر بها ببناء ثكنات هناك ولهذا السبب فهى تركية .

وشمالا من القسيمة يمر الخط فى وادى الصابحة ووادى سرام Sram تاركا شرقية كل من Biriuوالعوجة وكانتا دائما تركيتين تمتلكهما قبائل العزازمة ويمر عبر منطقة الرمال المتموجة فى El-Ajera حتى تصل الى أعمدة رفح ثم منها فوق منطقة كثبان الرمال العارية والعالية حتى البحر المتوسط .

ومن الصعوبات التى واجهناها فى هذا القسم من خط الحدود الممتد من القسيمة شمالا الادعاءات التركية على مثلث Terabin والذى يمتد بعيداً حتى جبل المجهرة الغارة Moghara فى طريق طويل غرب وادى العريش .

وتعود بعض أدعاءات الاتراك على تلك الأراضى بسبب أخطاء سابقة من حكام العريش الذين سمحوا بانتهاكات مستمرة ولأعوام عديدة من جانب قائمقاميتى غزة وبير سبع .

وبالنسبة لهذا القسم من الحدود تمسكت بأن الخط الوحيد الذى تعترف به مصر وبريطانيا وطبقا للوضع القائم عام ١٨٩٢ هو خط مستقيم من أعمدة رفح الى قلعة العقبة . ولكن استمر المبعوثون الاتراك يدعون طوال المفاوضات أن الـ Status Quo يعنى الحالة القائمة ويتضمن كل الأراضى وسكانها التى يديرها الأتراك الان ويجمعون منها الضرائب والتى تمت من خلال انتهاكاتهم منذ انشاء قائمقامية بير سبع عام ١٨٩٩ .

ورفضت بحث هذا الادعاء وتمسكنا بتفسير Status Quo كما تم شرحه أولا بخط مستقيم من رفح الى العقبة .

وكان خط الحدود الذى تم الاتفاق عليه اخيرا يسير على العموم مع خط المياه وهو فى رأيى أمر عظيم بالنسبة لمصر جغرافيا وسياسيا واستراتيجيا . كما أنه ممتاز من وجهة النظر الادارية .

وهو يضمن لمصر حدود شرقية دائمة وجيدة التحديد ثم أنه من الناحية العملية يؤمنها من أية هجمة من الشرق بسبب امتداد الصحراء القاحلة والمناطق الوعرة بين هذا الخط وبين قناة السويس مما يجعل أية هجمة ناناجمة من الشرق مستحيلة من الناحية العملية .

إتفاقية الحدود
أول أكتوبر ١٩٠٦

هذه هى الاتفاقية التى وقع عليها وتبودلت فى رفاح ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل أدارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما أنه قد عهد الى كل من الأميرالاى أركان حرب أحمد مظفر بك والبكباشى أركان حرب محمد فهمى بك بصفتهما مندوبى الدولة العلية والى كل من أمير اللواء ابراهيم فتحى باشا والأميرالاى روجر كرميكل روبرت أوين بك بصفتهما مندوبى الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتى ـ المادة الأولى ـ يبدأ الخط الفاصل الادارى كما هو معين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على الساحل الغربى بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت ماراً على رؤوس جبال طابة الشرقية المطلة على وادى طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتية ـ من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة) ومن نقطة التلاقى المذكورة الى التيلة التى الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربى الخط) ومن هناك الى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ A.S ومن هناك الى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ A.4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل أم قف المدلول عليها بـ A.S ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A.7الى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها الى نقطة مدلول عليها A.8 الى عرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة التلة التى الى غرب الشمال العربى من بئر المغارة (وهو بئر فى الفرع الشمالى من وادى مايين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل) ومن هناك الى A.9 ومنها الى A.9 bisغربى جبل المفراه ومن هناك الى رأس العين المدلول عليها بـ A.10 bis ومن هناك الى نقطة على جبل ام حواويط مدلول عليها بـ A.11 ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلاثمائة وتسعون متراً الى الجنوب الغربى من بئر رفاح والمدلول عليه بـ A.13 ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية فى اتجاه مائتان وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (أعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة أربعمائة وعشرين متراً فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيماً باتجاه ثلثمائة وأربعة وثلاثين درجة (٣٣٤) من الشمال المغناطيسى (أعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطىء البحر الابيض المتوسط ماراً بتلة خرائب على ساحل البحر .

المادة الثانية ـ قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود منقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليهما الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلاها .

المادة الثالثة ـ تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الابيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل

خليج العقبة بحيث أن كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذا كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية .

المادة الخامسة - اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزاد على الخط المدلول عليه فى الخريطة .

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الاهالى والجندرمه ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمة بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى أهالى وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان التركى	كاتب تركى نظارة الحربية
قول اغاسى اركان حرب اسعد	يوسف سامح
مندوبون من قبل الخديوية الجليلة المصرية	المندوبون من قبل الدولة العلية
ميرلوا ابراهيم فتحى	ميرالاى اركان حرب مظفر
ميرالاى اوين	بكباشى اركان حرب فهمى

المجموعة الثالثة
الحقوق المصرية

حول قدسية الحدود المصرية

١ - مذكرة من لويد المندوب السامى البريطانى الى وزير الخارجية المصرية عبدالخالق ثروت (١٩٢٦)

F . O . 141 / 664 / 8002

لويد الى عبدالخالق ثروت ٢٥ يونيه ١٩٢٦

اتشرف بابلاغ فخامتكم انه بناء على التعليمات التى وصلتنى من وزير الخارجية فان الحدود بين مصر وفلسطين التى تعينت عام ١٩٠٦ لن تتأثر بأى شكل بعملية رسم الحدود لأراضى الانتداب فى فلسطين(١) .

(١) جاء هذا الخطاب ردا على خطاب من زيور (رئيس الوزراء) الى اللورد لويد ليلقى موافقة مصر على الأوضاع الجديدة فى العراق وفلسطين (الانتداب البريطانى) بعدم المساس بحدود مصر المرسومة عام ١٩٠٦

٢ - خطاب موجه من الخارجية المصرية الى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف فى الحدود عند رفح

مشروع

عزيزى مستر سمارت

اتشرف بأن انهى لسعادتكم ان وزارة الدفاع الوطنى احالت الى وزارة الخارجية كتابكم رقم ١٠/٥/٤٧ المؤرخ ١٤/٣/١٩٤٧ الذى وجهتموه اليها .

ويتبين من هذا الكتاب ان محافظ سينا قد اخطر ضابط القوات البريطانية المرابطة بناحية رفح بأن وزارة الدفاع الوطنى رغبة منها فى احكام الرقابة على الحدود قد اعتزمت اقامة سور على الحدود الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر الجيش البريطانى برفح .. ثم اشرتم سعادتكم فى الكتاب المذكور الى ان هناك اتفاقا ضمنيا اقتضته الدواعى العملية والادارية من شأنه افتراض ان الحدود المصرية واقعة على طول التخطيط القبلى والغربى لذلك المعسكر وان جناب القائد العام لقوات الشرق الاوسط لا يمكنه ان يوافق على ان يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ولو أنه من جانب آخر لا يرى مانعا من اقامة ذلك السور بجانب التخطيط القبلى والغربى للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لا يسعنى الا أن اذكر لسعادتكم انه لا يوجد اى اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التى تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل والتى لا يجوز أن تتأثر بوجود معسكر فى منطقة ما .

كما أود أن أبين لسعادتكم ان السور الذى تقيمه وزارة الدفاع الوطنى لاحكام المراقبة لا يتبع خط الحدود المصرية اذ قد روعى فى تخطيطه ان يكون بالوضع المناسب لاحكام المراقبة . وهناك شقة من الارض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقى تختلف اتساعا بحسب طبيعة الأرض .

ومن جانب آخر اود ان أبلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات المصرية فى شأن هذا المعسكر الداخل جزء منه فى الأراضى المصرية وهى تتلخص فى طلبها قيام السلطات البريطانية فى اقرب وقت ممكن باخلاء الاراضى المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم علينا وذلك لكى يتمكن الرجال المختصون من ادارة الاشغال العسكرية المصرية بجهة الحدود من اقامة السور المزمع بناؤه ، والذين نبه عليهم بالكف مؤقتا عن اعمال البناء حتى يتم الاخلاء المطلوب .

وانى انتهز هذه الفرصة لكى اعرب لسعادتكم عن اخلص تمنياتى .

وكيل الخارجية
طه السيد نصر

٣ ابريل ١٩٤٧

حول الوجود المصرى فى طابا

٣ - ٤ تقريران للمخابرات المصرية - اغسطس ١٩١٤

ادارة المخابرات - وزارة الحربية :

من بارلو الى القائم باعمال حاكم سيناء ١٠ اغسطس ١٩١٤

يبدو كل شىء هادئا الآن على طريق العقبة ، وقد اصبح لدينا الآن مركزان فى راس النقب وطابا وسوف نتعرف مبكرا على اى شىء غير طبيعى يمكن ان يجرى فى هذه المنطقة . ومن الصعب الآن الحصول على اخبار موثوق منها من معان ، فمع ان عملاءنا يقولون انهم موجودون هناك غير ان ذلك مشكوك فيه واعتقد ان افضل طريقة للحصول على معلومات هو العقبة حيث يتداول السكان فيها كل الانباء .

من بارلو (نخل) الى مراسل (القاهرة) ٤ اغسطس ١٩١٤

ليس هناك ما يشير إلى اى نشاط غير عادى على الحدود اتوقع ان يصل عيسى افندى الى العريش اليوم قادما من يافا حيث من المنتظر ان يحمل معه اخبارا هامة .

وسوف يتم تنبيه المراكز الجديدة فى راس النقب وطابا لتبلغ باى شىء غير عادى يجرى على طريق العقبة .

هذا واطلب الموافقة بوضع عشرة اضافيين من رجال البوليس كذا اعتماد مالى تحت تصرفى للحصول على المعلومات فى حالة الضرورة .

---

٥ ـ ٦ تقريران لمصلحة الحدود ١٩٣١ ـ ١٩٣٣

من التقرير السنوى لادارة أقسام الحدود المصرية ١٩٣١ ـ ١٩٣٢

(٢) محافظة سينا :

عُملت اصلاحات مهمة للطريق بين الشط والقدس . وبالنسبة للزيادة العظيمة فى عدد السياح الذين يمرون على هذا الطريق يجب اجراء تصليحات كبيرة به كل سنة . وفى الجزء الواقع بين القسيمة والحدود عدلت بعض المنحنيات وجعلت مستقيمة ثم أعيد تمهيد هذا الطريق وأزيلت الرمال التى إنهالت على النقب بجهة « متلا » . ومهد الطريق بين الشط وبين المرة بأكمله . وقد كانت نتيجة هذه الاصلاحات أن أصبح فى سيناء طريق صحراوى من الدرجة الأولى صالح لتسيير السيارات بسرعة ٦٠ كيلو مترا فى الساعة بين الشط وصدر الحيطان وبين الحسنة والحدود . ومع الأهمية الكبيرة التى لهذا الطريق الذى هو حلقة أتصال بين الطرق العالمية فإن الحالة المالية لم تسمح لتصليح الجزء الواقع بين صدر الحيطان والحسنة وطوله نحو ٨٠ كيلو متراً ومازال هذا الجزء فى حالة سيئة .

وقد أنشىء طريق إلى طابا على شاطىء البحر وبذا أصبحت هذه النقطة على أتصال بطرق سيناء العامة . ومما يذكر بالشكر لفرق العمال التابعة لسلاح الهجانة الذى يشرف عليه حضرة صاحب العزة الأميرالاى هاتون بك أنها قامت بانشاء طريق صالح للمرور من الطور الى الشرم والنبك .

أما فى الطرق الأخرى بالمحافظة فلم تعمل سوى اصلاحات بسيطة . ونظرا لعدم وجود مبالغ كافية أستدعى الأمر العدول عن عمل أى اصلاح فى الطريق بين الشط والدير والطور . ومن المستحيل أن يقام باصلاح كل طرق هذه المحافظة بالمبلغ القليل الذى يمنح لهذا الغرض . وبما أن طريق الدير لا يطرقه سوى السياح وليس له أهمية كبيرة من الوجهة المصلحية أضف إلى ذلك انه يخترق صحراء ذات تربة حجرية رملية قلما يوجد بها المواد اللازمة للتصليح فقد أصبح ذلك الطريق فى حالة ...]

من التقرير السنوى لمصلحة أقسام الحدود ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣

(٢) محافظة سينا :

لم تخصص لهذه المحافظة أية مبالغ لمبان جديدة هذا العام . ولكن باتباع الطرق الاقتصادية أمكن بناء مصنع للحدادين وآخر للنجارين ومخزن لأدوات البنائين . وكل هذه اقيمت فى فناء واحد خلف الجراج وهكذا أمكن أن تجمع مصانع المحافظة فى بقعة واحدة (الأمر الذى يدفع) الى حسن سير العمل وتأديته على الوجه الأكمل .

ولقد أصبحت مصانع المحافظة الآن على أتم استعداد ، ويمكنها بعد الحصول على المخرطة الجديدة القيام بجميع الاصلاحات اللازمة للسيارات والماكينات بل وصنع بعض قطع غيار صغيرة وفى مصنع الحدادين أمكن عمل كوز وركب عليه منفاخ صنع محليا وقد كان هذا الكوز وافيا بالغرض المطلوب .

وقد رممت وأصلحت مبانى أستراحة الحسنة ونقطة بوليس العريش ونقطة رفح . أما فى طابا فقد تم اصلاح بناء قديم وأعد للاستعمال كحجرة أستراحة للموظفين الذين يقومون لتلك الجهة .

قوة بوليس فلسطين

التقرير السنوى عن عام ١٩٣٣

منطقة بير سبع

أستمرت خلال العام عملية مد هيمنة البوليس الى وادى عرابه وبإمتداد حدود سيناء .

وقد تم فى ٢٣ فبراير نقل المركز الذى كان موجودا فى عين غوريان الى أم الرشراش[٢] على خليج العقبة وهو موقع مناسب لأهداف الأمن العام ويوفر امكانيات جيدة لرجال المركز .

ـ شهادة عن موقع العمود ٩١

رحلة مس بلاودن فى سيناء

J . M . C . Plowden , Cuse In Sinai , 1940

طابا موقع لا يتسم بالجاذبية ، واكثر معالمها لفتا للاهتمام مجموعة من نخيل الدوم الطويل ، وكانت اول ما رأيناه من هذا النوع من النخيل . وجذوع هذه الأشجار مقسمة الى حد يبدو الأمر معه وكأنها اشجار غابة .. وقد ابلغت بان هناك استراحة حكومية صغيرة فى طابا ولكن يبدو اننا كنا فى موقع لا نستطيع مشاهدتها منه .

ومنذ ربع قرن كانت طابا مسرحا لما اسمى « بحادثة طابا » عندما عبرت القوات التركية الحدود المصرية واقامت معسكرا هناك . وقد تمت تسوية الخلاف وقامت لجنة من الضباط الاتراك والبريطانيين بتعيين خط الحدود بين الاراضى المصرية والتركية . وكان الخط الذى تم رسمه يترك طابا داخل سيناء ويمتد فى شبه استقامة الى رفح على البحر المتوسط ، وهو لا زال حتى اليوم خط الحدود بين مصر وفلسطين .

وبعد مغادرة طابا بوقت قصير درنا حول قاعدة تل عال على قمته عمود يعين الحدود .

---

(٢) كانت أم الرشراش فى كل التقارير أخر مراكز حدود فلسطين فى عهد الانتداب ولم تذكر طابة فى أى مناسبة كمكان لوجود رجال الحدود الفلسطينيين .

المجموعة الرابعة
الادعاءات الاسرائيلية

وزارة المالية ـ ادارة الاحصاء
كتاب الاحصاء السنوى لمصر عن عام ١٩٠٩
الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٠٩

حدود مصر

شمالا : ساحل البحر المتوسط الواقع على خط عرض ٣٠ ـ ٣١° شمالا تقريبا .

وتعتبر فنارة راس البرلس الواقعة على خط عرض ٥٥" ٣٥ ـ ٣١ ـ شرقا اقصى نقطة من دلتا النيل الى الشمال .

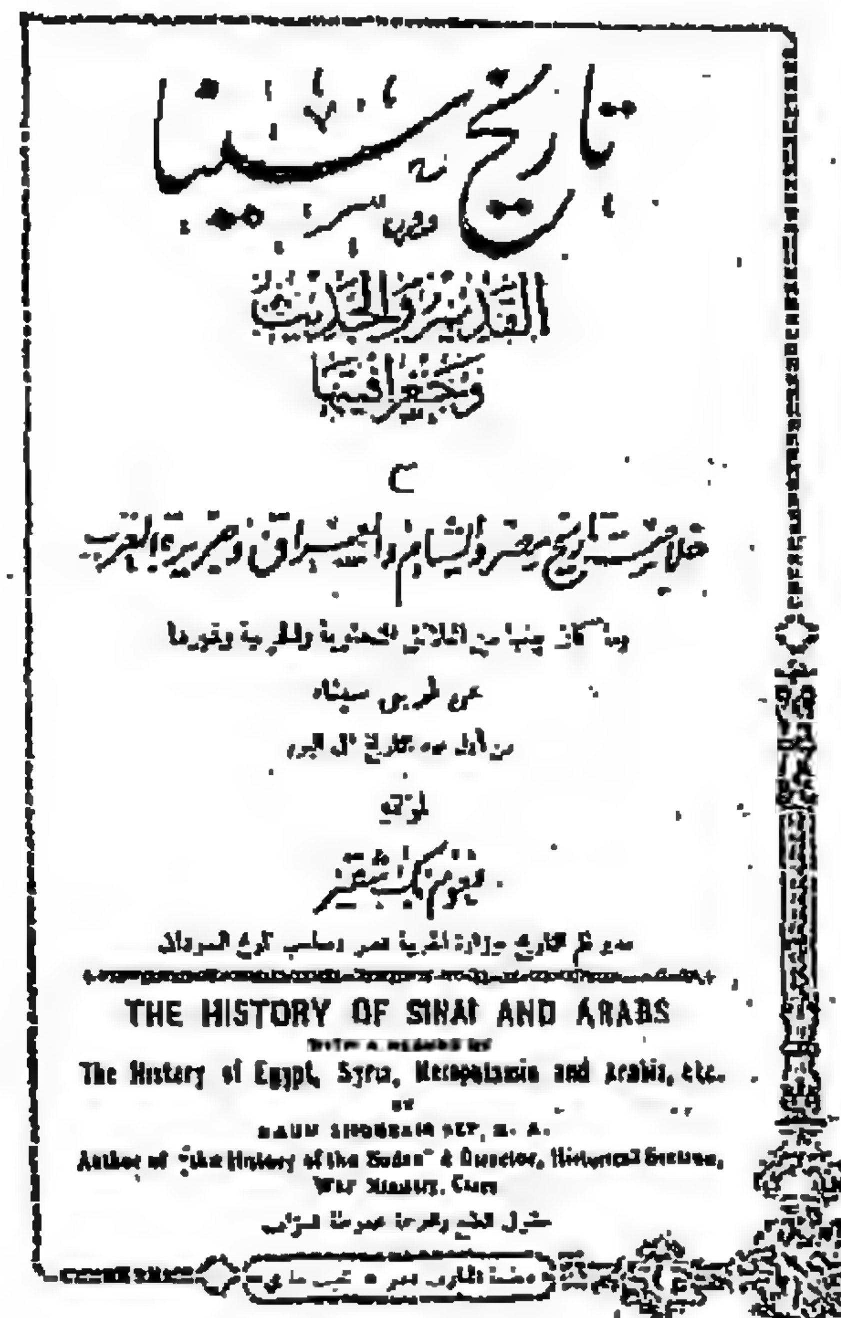
ويمتد خط الساحل شرقا حتى رفح قرب العريش الواقعة على خط عرض ٤٩" ١٧/ ٣١/ شمالا وخط طول ٢٠" ١٤/ ٣٤° شرقا (اعمدة رخامية) على حدود سوريا وغربا حتى خليج السلوم .

غربا : تتبع الحدود خطا غير محدد يجرى شمالا وجنوبا خلال الصحراء الليبية ويضم فى داخله واحة سيوة .

شرقا : تم وضع خط الحدود عام ١٩٠٧ ويمتد من رفح قرب العريش الى راس خليج العقبة عند طابا (خط عرض ١٢" ٢٩/٢٩° شمالا وخط طول ٥" ٥٥/ ٣٤° شرقا ، صخرة جرانيتية على الساحل) ومن ثم يتجه جنوبا الى البحر الأحمر حتى خط عرض ٢٠٢°شرقا ، صخرة جرانيتية على الساحل) ومن ثم يتجه جنوبا الى البحر الأحمر حتى خط عرض ٢٢°شمالا الذى يشكل حدود السودان الشمالية .

جنوبا : تتاخم البلاد حدود السودان الشمالية .

ـ مقتطفات من كتاب نعوم شقير : تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها .



ـ ٦٢ ـ

{ ووادي طابا } وهو ينشأ من جبل طرف الركن وتقب المتبة ويصب في الخليج قرب مصب طويبة على ثمانية أميال من قلعة العقبة برًّا وستة أميال بحرًا وهو الوادي الذي وقع الخلاف عليه سنة ١٩٠٦ م بين الدولة العلية والحكومة المصرية فبقي في حد مصر وجُعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة في جنبه الأيسر عند مصبه بالخليج سميت «رأس طابا» . وعند مصب هذا الوادي بئران بئر حفرها

ـ ٦١٢ ـ

مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين « خط فاصل اداري » بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس ؛ وبين شبه جزيرة طور سيناء

« عا انه قد عُهد الى كل من الاميرالاي أركان حرب احمد مظفر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتهما مندوبي الدولة العلية والى كل من امير اللواء ابراهيم فتحي باشا والاميرالاي رونجر كوميكل رويرت اوين بك بصفتهما مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل اداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء ـ قد اتفق المرخصان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي :ـ

(المادة الأولى) يبدأ الخط الفاصل الاداري كما هو مبين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربي لخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورت مارًّا على رؤوس جبال طابا الشرقية المطلة على وادي طابا . ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية :ـ

من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتي متر الى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقي امتداد هذا الخط بالعمود القائم من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة) . ومن نقطة التلاقي المذكورة الى التلة التي الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الرداّدي والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربي الخط) . ومن هناك الى قمة رأس الرداّدي المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه ب ٤ A . ومن هناك الى رأس جبل الصفرا المدلول عليه ب ٤ A . ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل أم قُفّ المدلول عليها ب ٥ A . ومن هناك الى نقطة مدلول عليهـا ب ٦ A الى الشمال من ثميلة سُوَيلمة . ومنها الى نقطة مدلول عليها ب A 8 الى غرب الشمال الغربي من جبل سماوي . ومن هناك الى قمة التلة التي الى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو بئر في الفرع الشمالي من وادي مايين بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل).

- ٦١٣ -

ومن هنالك الى A 9 . ومنها الى A 9 bis غربي جبل المقراة. ومن هنالك الى رأس العين المدلول عليه ب A 10 bis . ومن هنالك الى نقطة على جبل أم حواويط المدلول عليها ب A 11 . ومن هنالك الى منتصف المسافة بين عمودين قائمين تحت شجرة على مسافة (٣٩٠) ثلاثماية وتسعين متراً الى الجنوب الغربي من بئر رفح والمدلول عليه ب A 13 . ومن هنالك الى نقطة على التلال الرملية في اتجاه (٢٨٠°) مايتين وثمانين درجة من الشمال المغناطيسي (أعني ٨٠° الى الغرب) وعلى مسافة أربعماية وعشرين متراً في خط مستقيم من العمودين المذكورين . ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيماً باتجاه (٣٣٤°) ثلثماية وأربع وثلاثين درجة من الشمال المغناطيسي (أعني ٢٦° الى الغرب) الى شاطئ البحر الابيض المتوسط ماراً بتلة خرائب على ساحل البحر

(المادة الثانية) قد دُلّ على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود متقطع في نسختي الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلانها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلانها

(المادة الثالثة) تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور مندوبي الفريقين

(المادة الرابعة) يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية

(المادة الخامسة) اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوباً لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التي تزاد على الخط المدلول عليه في الخريطة

(المادة السادسة) جميع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتها أي ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر . وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجندرمة ينتفعون من المياه التي بقيت غربي الخط الفاصل

- ٦١٤ -

{أعمدة الحدود} وبعد توقيع الاتفاق أصبح من الضروري أن يعود أعضاء اللجنتين على طول الحد لتخطيطه عملاً بالمادة الثالثة فقرّ رأي اللجنتين أن تقام عمد على طول الخط وتثبت في الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف . وبعد ذلك تُبنى في مكان هذه العمد عمد ثابتة بالحجر والسمنت بحضور مندوبي الفريقين . وعليه قد أحضروا من مصر بطريق القنطرة عمداً وفلنكات من حديد و...

الفريقان على طول الخط ونصبوا العمد بحيث كان كل عمود يُرى من مكان العمود الذي يليه كنص المادة المذكورة . فكان جملة ما نصبوه ٩١ عموداً وقد نصبوا أول عمود في مينا رفح على تل الخرائب الآنف ذكرهُ بعد ظهر الخميس في ٤ اوكتوبر وآخر عمود على رأس طابا الاربعاء في ١٧ منهُ عند غروب الشمس

وفي اليوم التالي عاد اللواء فتحي باشا وبعض ملحقات اللجنة المصرية بطريق

وفي ٣٠ من الشهر المذكور حضر مظفر باشا وفعمي بك مندوبا لجنة الحدود التركية ومعهما اليوزباشي غالب افندي ليرافقوا مندوبي لجنة الحدود المصرية لبناء العمد فنظر الجميع في شكل العمد الثابتة التي يجب اقامتها فاتفقوا بعد جدال طويل على ان يكون شكلها هرماً مقطوعاً تكون قاعدتهُ متر مربع وارتفاعهُ عن سطح

- ٦١٦ -

الأرض من مترين الى مترين ونصف متر ومسطح رأسه ٣٠ × ٣٠ س وان تنزع الفلنكة الحديدية وعرق الخشب فيستغنى عن العرق وتغرز الفلنكة في رأس العمود

وبعد الاتفاق على شكل العمد عاد باركر بك الى نخل وشرع اسماعيل افندي ورجاله في بناء العمد يصحبهم المندوبون الأتراك الثلاثة على طول الخط حتى أتوا الى آخرها . وقد اعترضهم في الطريق صعوبتان : الماء والحجارة في الصحارى المرملة . أما الماء فانهم بعد خروجهم من طابا أتوا به من بئر ملحان وبئر غضيان في وادي العربة حتى وصلوا آبار مايين فوجدوها جافة فاستقوا من بئر المنارة . وأتوا بالحجارة الى صحراء الحاثة من جبل أم قف قرب جبال الصفرا . والى صحراء القجرة من خرائب العوجة وجبل خشم القرن وخربة الرُّطيل وشاطئ البحر

وكان أول عمود بنوه على رأس طابا السبت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أعطوه نمرة ٩١ وآخر عمود على تل الخرائب في مينا رفح في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ أعطوه نمرة ١ . وهذه السرعة التي أتمّ فيها اسماعيل افندي ورجالهُ بناء العمد على طول الخط دلّت على نشاط عظيم وأوجبت لهم كل مدح وثناء

وقد بلغت أجور الجمال التي كانت تنقل المياه ومواد البناء لهذه العمد ٧١٧ جنيه و ١٠ مليم وكان جملة ما أنفقتهُ مصر على تحديد التخوم نحو عشرين ألف جنيه أو أكثر

وبعد ان تم بناء العمد شرعت حكومة سيناء في اقامة نقط البوليس على الحدود فجعلت نقطاً في بئر الثمد . ومشاش الكنتلا . والقصيمة . ورفح . ومدّت اليها الأسلاك التليفونية وما زالت مثابرة على الاصلاح على ما بيّنا في باب الجغرافية حتى قامت الحرب الاوربية الكبرى في اوغسطوس سنة ١٩١٤ وزج الاتحاديون الدولة في هذه الحرب في جانب المانيا وجرّدوا حملة على مصر قصد فتحها فرأت السلطة العسكرية في مصر اخلاء سيناء لتجعل الصحراء بينها وبين الجيش المهاجم فسحبت عساكرها من نقط الحدود ثم أخلت العريش في ٢٤ اوكتوبر ونخل في ٣٠ اوكتوبر سنة ١٩١٤ فدخل الأتراك سيناء واحتلوا بلاد العريش والتيه . وأما بلاد الطور فما زالت بيد مصر ولها حامية في محجر الطور . وسيجيء تفصيل ذلك في الفصل التالي وهو الخاتمة

نقلا عن : ادارة مخابرات البحرية (البريطانية)
كتيب عن : فلسطين وشرق الأردن ديسمبر ١٩٤٣

عن حدود المنطقة (ص ١)
ويمتد خط حدود فلسطين من العقبة على طول الخليج الى بير طابا ثم باتجاه شمالى غربى الى البحر المتوسط إلى الشمال الغربى من رفح مباشرة (خط عرض ١٩/ ٣١° شمالا وخط طول ١٣/ ٣٤° شرقا .)

عن العقبة (ص ٥٢٢)
تعتبر العقبة من وجهة نظر بحرية اهم نقطة فى شرق الأردن بسبب موقعها الاستراتيجى قرب حدود سيناء ـ فلسطين ـ فلسطين ، فلسطين شرق الأردن ، شرق الأردن ـ العربية السعودية . وتجرى حدود سيناء ـ فلسطين باتجاه شمالى غربى من بير طابا على بعد ثمانية اميال جنوب غرب العقبة حول ساحل الخليج . وتجرى حدود فلسطين ـ شرق الأردن ....

من محضر اجتماع لوزارة المستعمرات
فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٥

الحدود إلى جوار العقبة
تتبع الحدود المصرية ـ الفلسطينية الحدود القديمة بين مصر والامبراطورية العثمانية . وهى تبدأ على خليج العقبة عند بير طابة وتسير باتجاه شمالى غربى الى البحر المتوسط .
وعلى قدر ما نعلم فإن الحكومة المصرية راضية تماما عن الحدود الحالية ولم يثر حولها اى تساؤل .

ابريل ١٩١٣ : من تقرير للمخابرات السودانية

شبه جزيرة سيناء
جاءت التقارير بزيادة المراكز التركية فى كل من رفح وخان يونس وام عميد وان الباشا قد وصل الى العقبة ومعه مدفعان . ويقال انه قد تم نصب المدفعين فى طابا وجبل بيريو .
وتقول تقارير غير موثوق بها بأن حشد القوات المصرية على طول الحدود هو الذى تسبب فى هذه الخطوة التركية .

وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة رئيس المحكمة :

تنص معاهدة السلام التى ابرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٩ على ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل « هى الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وارض فلسطين التى كانت تحت الانتداب سابقا » وقد توصلت اللجنة المشتركة التى تم تشكيلها الى اتفاق حول مواقع الجانب الاعظم من المائة علامة التى ترسم الحدود . وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان فى الخامس والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الفنية المتبقية فيما يتعلق بالحدود الدولية الى اجراء متفق عليه والذى من شانه ان يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق .. مع معاهدة السلام .. ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة . وفى الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على احالة خلافاتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الى التحكيم .
وتطبيقا لأحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفهيا فى جلستين خاصتين .
وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التى سادت خلال الاجراءات بصفة عامة التى وقرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة .
وفى الوقت الذى كانت تمارس فيه المحكمة انشطتها خلال المرحلة المكتبية باعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف امكانات تسوية النزاع وفى اول شهر مارس سنة ١٩٨٨ ابلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلى الأطراف ان الغرفة تعتذر عن عدم تمكنها طرح اية توصيات على الطرفين من اجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التى بذلتها الغرفة من اجل التوصل الى اقتراح معقول يلقى قبولا لدى الجانبين .
وتشير المحكمة الى ان الحدود الدولية بين مصر واسرائيل كان قد تم تحديدها اصلا بمقتضى اتفاق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخديوية المصرية وتعيين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية ولم يطرأ اى تغيير على خط الحدود سواء حين اصبحت مصر مستقلة او عندما اصبحت فلسطين ابان فترة عصبة الأمم ارضا تحت الانتداب وخاضعة للادارة البريطانية كما لم تحدث اية تغييرات اثناء فترة الانتداب او بعدها .

المسجل يقرأ ملخص الحيثيات
بين المسائل الأولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق والتى وجدت اصلا فى اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ ثم تكررت مرة اخرى مع ادخال تعديلات طفيفة عليها فى معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٦ وتؤكد اسرائيل ان كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر فى عام ١٩٢٦ قد اعترفت صراحة بالخط المحدد فى عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذى يفصل بين مصر وفلسطين . والعودة الى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت اسرائيل ان المحكمة تشير الى الخط المحدد فى اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس الى علامات الحدود التى انشئت فيما بعد .

والمحكمة لا توافق على هذا الرأى لأنه اولا وقبل كل شىء فإن التعبيرين اللذين تحددا فى عام ١٩٠٦ وتحددا باتفاقية سنة ١٩٠٦ واستخدما فى الاعلانين المصرى والبريطانى فى عام ١٩٢٦ ليس لهما معنى فنى خاص بمعنى انهما يشيران فقط الى وصف رسم خط الحدود فى الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحة فى اتفاق سنة ١٩٠٦ ولا يمكن ان يكون معنى اعلانى بريطانيا العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ ان تعيين الحدود كما حدث عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ يمكن اغفاله وهذا امر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لأن كلا من بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتا باجراء عمليات ورسم خرائط للمنطقة ومن بينها خرائط تشير الى موقع علامات الحدود وذلك قبل واثناء فترة الانتداب البريطانى على فلسطين ولم تشكك اى من الدولتين على الاطلاق فى الخط المرسوم المحدد وكذلك فإنه يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية الى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق اذا كان يمكن الاشارة فحسب وبصورة مباشرة الى اتفاقية سنة ١٩٠٦ .

ولذلك فإن المحكمة تحدد مواقع العلامات الأربع عشرة للحدود استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب وذلك وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وفهمه بصورة عامة خلال فترة الانتداب ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ـ ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهى الفترة التى يشار اليها بالفترة الحرجة .

ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب او بشأن تأكيد ما توصلت اليه المحكمة فقد بحثت المحكمة ايضا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات اخرى للوضع الذى كان قائما على الأرض خلال الفترة الحرجة . وبنفس الطريقة تدرس المحكمة اى تطور له صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة كما ان الأحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ ايضا ان تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل الى الحد الذى قد تكشف به او توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة .

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد أى موضع لأية علامة حدود بخلاف هذا الموضع او ذلك الذى تطلب مصر او اسرائيل تحديده والمسجل فى الملحق الاضافة « أ » .

ب : موضع العلامات الأربع عشرة بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها فى ثلاث مجموعات هى العلامات التسع الواقعة فى اقصى الشمال والعلامات الأربع الواقعة فى منطقة رأس النقب والعلامة ٩١ الواقعة فى طابا .

١ ـ العلامات التسع الواقعة فى اقصى الشمال

تشير هيئة التحكيم الى ان ايا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء فى المرافعات الخطية او الشفهية بعلامات الحدود الواقعة فى اقصى الشمال . وهذا امر مفهوم على ضوء حقيقة ان المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية ففى اربع حالات كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة امتار كما تراوحت هذه المسافات فى اربع حالات اخرى ما بين ٣٤ و ٦٥ مترا وفى حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ مترا .

وعلاوة على ذلك فإن هذه العلامات التسع تقع فى منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لا توجد مصالح جوهرية للأطراف المعنية فضلا عن انه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين او هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات .

أما الدلائل التى قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الأصلية للحدود او غير ذلك من انواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير اوين وواد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البينية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات ، فإن كل ذلك لم يؤد الى اية نتائج قاطعة .

وحينما لم يقدم اى طرف اى دليل آخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية فإن هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما اذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على أو بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاخمة ومن ثم فإن الهيئة كانت تبنى حكمها على هذا الأساس وقد بدا هذا المعيار مشروعا فى حالات قابلت اللجنة المشتركة فى عام ١٩٠٦ عندما اعتزمت مد خط مستقيم عبر عددا من علامات الحدود وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة فى ان ذلك كان هدف الأطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦ حيث كان يجب ان تمتد الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة .

وبعد دراسة كافة الادلة فإن هيئة التحكيم حكمت فى خمس حالات لصالح المواضع التى قدمتها مصر وفى اربع حالات لصالح المواضع التى قدمتها اسرائيل .

العلامات الحدودية ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨

فيما يتعلق بالعلامات الأربع المتتالية فى منطقة رأس النقب فقد لاحظت هيئة التحكيم ان العلامات القديمة تقع فى المواضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ و٨٦ و ٨٧ وانه لم تكن هناك من قبل اية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨ . وقد اصرت اسرائيل على ان المواضع الأصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وان اماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦ وبناء على الأدلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة ان علامات الحدود كانت فى موقعها الراهن على الأقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطانى بأكملها .

وتؤكد اسرائيل ان ثلاثة مواقع ورد ذكرها فى اتفاق سنة ١٩٠٦ وهى جبل فورت وجبل فتحى باشا ووادى طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الأرض من جانب الأشخاص الذين وضعوا العلامات . وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحى باشا فإن ثلاث خرائط وضعت فى الفترة من سنة ١٩٠٦ الى ١٩١١ تشير الى ان هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب خط الحدود الموضح على كافة الخرائط علاوة على ان اسرائيل تجادل بأن وادى طابا يمتد وراء الشعب الشمالية وحتى منتصف احد الروافد واذا اعتبرت المزاعم الاسرائيلية ازاء هذه المعالم الجغرافية والتفسيرات المتعلقة ببنود اتفاق سنة ١٩٠٦ صحيحة فإن هذه العلامات الثلاث القائمة حاليا لن تكون مطابقة للاتفاق .

وترى المحكمة ان الخرائط القليلة التى تستند اسرائيل اليها ، اذا أخذت وحدها لن توفر دليلا كافيا ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التى قدمت للمحكمة والتى تتضمن خرائط الفترة ما بين عامى ١٩٠٦ و١٩٠٧ تشير الى ان اسماء جبل فورت وجبل فتحى باشا ، تأتى بعد المعالم التى يمكن ان يتم من خلالها العثور على العلامات حاليا . علاوة على ان كافة الخرائط التى تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التى تستند اليها اسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجاه والشكل مثل الخط الذى تشكله العلامات القائمة حاليا .

كما ان المحكمة ترى انه ليس هناك اى تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والبند الأول من اتفاق سنة ١٩٠٦ والبند الأول لا يتطلب ضرورة ان يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادى طابا أو فى نقطة ليست بعيدة عنها وفيما يتعلق بتسمية الرافد الاوسط وادى طابا فان المحكمة لا يمكنها العثور على اى دليل على انه كان يسمى وادى طابا على الاطلاق .

ولذلك فان المحكمة انتهت الى ان مواقع علامات الحدود القائمة ارقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ لا تتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦ .

وفيما يتعلق بالوضع القانونى فى حالة وجود تناقضات بين مواقع العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الامر الذى لا وجود له فى هذه الحالة فان المحكمة قد لاحظت ان عملية وضع العلامات قد تمت على مرحلتين . الاولى : عند تحويل اعمدة البرق المؤقتة خلال سنة ١٩٠٦ والثانية : عند استبدالها باعمدة مستديمة فى الفترة من ٣١

ديسمبر سنة ١٩٠٦ الى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا ولم يزعم اى طرف منهما على الاطلاق ان اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح

وترى المحكمة انه اذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة من جانب الاطراف المعنية فان عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة صحيحة لاتفاق الحدود حتى اذا كانت قد طرأت انحرافات او اذا كانت هناك بعض أوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط . ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى ان خط الحدود المرسومة سوف تكون له الحجية على الاتفاق فى حالة وجود تعارض . ولهذه الاسباب فان المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود ارقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ .

اما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التى اقيمت جديدا فان الادلة التى قدمتها الأطراف للمحكمة لم تكن حاسمة ولذلك فان المحكمة قد استندت فى قرارها الى معيار الخط المستقيم حيث تبين لها ان التحديد الذى قدمته مصر اقرب إلى هذا الخط المستقيم بين علامتى الحدود المتجاورتين من اسرائيل .

علامة الحدود رقم ٩١

لاحظت المحكمة ان ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة

بالنسبة لعلامة الحدود الاخيرة رقم ٩١ التى تقع فى منطقة رأس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة فان اسرائيل اشارت الى موقعين تبادليين احدهما يقع على هضبة جرانيتية والاخر يقع عند بئر طابا فى حين حددت مصر موقعها عند النقطة التى اصرت على انه يوجد بها بقايا علامة الحدود ولاحظت المحكمة ايضا ان مواقف الأطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١ قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صور باركر التى قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود فى موقع عند منحدر صخرى قبالة شاطىء طابا لا يمت بصلة للمواقع الثلاثة التى قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١ . وقد اختفت هذه العلامة اثر قيام اسرائيل بازالة جزء من المنحدرات التى اقيمت عليها عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا .

وقد عكفت هيئة التحكيم اولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ . وكان احدهما يقع فى اسفل الحد الغربى للنتوء الجرانيتى بينما كان الاخر يقع فى بير طابا فى قاع الوادى . وقد رأت هيئة التحكيم ان الحجة الاقوى لاسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة حيث كانت المواضع التى حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية من خلال العلامة السابقة عليها وعلى العلامة ٩٠ المتفق عليها بينما لا ينطبق ذلك على المكان الذى حددته مصر . وقد ذهبت اسرائيل فى دعواها الى ان الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هى امر ملزم حيث ان اتفاقية عام ١٩٠٦ تقضى بان تقام العلامات الحدودية على اساس نقاط تتيح فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة . وترى هيئة التحكيم ان هذه الحجة تفقد اعتبارها اذا ما ظهر ان العلامة رقم ٩١ على الرغم من نقص الرؤية التبادلية ـ كانت علامة قائمة ـ بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر واراضى فلسطين التى كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب . قررت الهيئة فى حكمها ان العلامة ٩١ كانت موجودة بصورة منتظمة .

وقد نظرت هيئة التحكيم فى جميع الحجج الاخرى التى قدمت لصالح الموضعين الاسرائيليين البديلين . وهى حجج قامت على الخرائط ووصف الحدود فى الكتاب السنوى الاحصائى لمصر فى عام ١٩٠٩ وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها الى عام ١٩٣٦ وهى خاصة بما يدعى بانها مجموعة من احجار الحدود بالاضافة الى الادعاءات الخاصة بالوجود التركى فى وادى طابا فى الاعوام التى تلت عام ١٩٠٦ غير ان هيئة التحكيم قد رأت ان جميع هذه الادلة غير قاطعة .

كما نظرت هيئة التحكيم فى الحجج التى احيلت اليها وتدفع ضد المواضع الاسرائيلية . وبداية فانه اذا كانت علامة باركر هى فى الحقيقة العلامة الاولى او الاخيرة على خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة فان ذلك لا ينطبق على كلا الموضعين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وثانيا فانه ليس هناك دليل يظهر ان اعمدة التلغراف او علامات الحدود كانت موجودة فى اى وقت من الاوقات فى اى من الموضعين . وعلاوة على ذلك فان الخطوط التى تصل المواضع الاسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠ لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦ .

اما اداء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الخاصة بعلامة باركر ويظهر الدليل الذى قدم لهيئة التحكيم ان علامة باركر لابد من انها كانت موجودة خلال معظم فترة ما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما فى ذلك ايضا فترة الانتداب . وفيما يختص بالعلامة ٩١ فان الدليل الاول على وجودها يظهر فى خريطة بريطانية عام ١٩١٥ حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدما (٩١ مترا) وهو ما يتطابق مع العلامة ٩١ كما انه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الاراضى انه كانت هناك علامة حدودية فى الموضع الخاص بالعلامة ٩١ وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الاقل

كما نظرت هيئة التحكيم فى الحجج القائلة بان هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لا يمكن ان تعتبر جزءا من خط الحدود .

وفيما يتعلق بالحجة القائلة ان باركر لم يكن يحق له المشاركة فى عمل اللجنة المشتركة فانه لم يتم تقديم اى دليل يتعلق بهذه النقطة . وقد اقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بان باركر قد شارك فى عملية رسم الحدود باعتباره ممثلا لمصر ولم ينازعه احد حينئذ فى هذه المهمة فى هذا الوقت او فى اى وقت لاحق ولذا استقرت هيئة التحكيم على انه لا يوجد اساس للدفاع الذى قدمته اسرائيل . وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم الى انه لا يوجد دليل فى اى من الوثائق المحالة اليها على ان الهيكل الاول للعلامة قد وضع فى موضع يختلف عن ذلك الذى وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر وانتهت الى انه حتى فى حالة ما اذا كان باركر غير مخول بذلك وحتى اذا لم تكن علامة باركر قد وضعت فى نفس الموضع كما يفترض ذلك على اساس موقع عمود التلغراف وهو افتراض لا يوجد له دليل يؤيده ، فان اطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا ، بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الاخيرة على خط الحدود فى هذا الوقت .

اما حجة اسرائيل التى تشير الى ان العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وانها ليست الا كتلة حجرية وضعت فى وقت لاحق فى هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطىء على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على انها علامة للحدود ، فان المحكمة لم تقرر فى مسالة صحة هذه الحجة الاسرائيلية من عدمها وقد استندت فى قرارها الى الحقائق التى لا يتطرق اليها الشك . واشارت الى انه لم يكن هناك خلاف على الاقل على انه منذ عام ١٩١٧ وخلال الفترة الحرجة حتى فترة ما بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود فى موضع علامة الحدود رقم ٩١ التى تم اعتبارها خلال هذه الفترة برمتها كعلامة حدود . وترى المحكمة انه حيث ان الدول المعنية حددت علامة على انها علامة للحدود على مدى اكثر من خمسين عاما وتصرفت بناء على هذا الأساس فليس هناك مجال الان امام احد الطرفين او اى طرف ثالث للاعتراض على هذا

الافتراض الذى تم الالتزام به لفترة طويلة على زعم انه خطأ .
والحقيقة الخاصة بان علامة الحدود ٩١ لم تتميز بالرؤية التبادلية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ لم تؤثر على قرار المحكمة . وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تنص على اية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فان المحكمة تعتبر ان هذا المبدأ قد لا يكون متماشيا مع وضع العلامات على طول قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا .
وايضا سرعة عمليات القائمين بالمسح الأرضى فى اخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فان موقع علامات باركر وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم من عدم توافر الرؤية التبادلية .
ثم بحثت المحكمة فى النهاية ما اثير من انه اذا ما كانت علامة الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فان النقطة ٩١ لم تكن هى علامة الحدود الاخيرة خلال الفترة الحرجة كما انها لم تكن قائمة فى نقطة راس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة ، وتجادل اسرائيل بانه اذا لم تكن دعوى اسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة فان المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة الحدود فى صور باركر لا يمكن ان تصدر حكما لصالح مصر ايضا لان النقطة ٩١ لم تكن هى اخر علامات الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب وترى اسرائيل ان هذا الموقف غير مقبول وليس له اية علاقة بعدم وجود قانون قابل للتطبيق ومن الواضح ان عبارات الملح التالية فى نقطة راس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة . قد اخذت من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح انهم اشاروا فى عام ١٩٠٦ الى علامة باركر وليس الى علامة الحدود ٩١ وينبغى مع ذلك ان ناخذ فى الاعتبار ان الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول ان كل طرف قد اوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفا وان العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية او الاخيرة فى سلسلة العلامات الاربع عشرة المذكورة فى الفقرة الاولى ولا يمكن ان تكون فى الوقت نفسه العلامة قبل الاخيرة الواردة فى سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعة فى عام ١٩٨٦ قد لا تكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة اذا سلمنا بان موقعها اختفى فى عام ١٩٧٠ .
ان موضع العلامة ٩١ كان اخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن ان يظهر على الطبيعة فى عام ١٩٨٦ وقد كان تصوير هذه العلامة على انها العلامة النهائية فى ذلك الوقت امرا لا يحيد عن الصواب .
وفيما يتعلق بكلمات فى موقع راس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة فان السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم فى سنة ١٩٨٦ ان هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسالة توصلت المحكمة الى ان هذا الوصف يمكن ان ينطبق على العلامة ٩١ وان ادعاء اسرائيل بان ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وانه ليس هناك ما يحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها .
وبناء على هذه الاعتبارات فان المحكمة ترى ان موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر وان المحكمة لا تملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطىء خليج العقبة وما بعده .

تنفيذ الحكم

فيما يتعلق بتنفيذ الحكم فان المحكمة تشير الى ان المادة الرابعة عشرة من مشارطة التحكيم تنص على الاتى :

١ ـ ان مصر واسرائيل متفقتان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائى وملزم .
٢ ـ يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام فى اسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية .
والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التى ابداها الطرفان ان جهاز الاتصال المنصوص عليه فى الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية واسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وان علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها يمكن ان تكون بمثابة نموذج لنوع واسلوب اقامة علامات الحدود

الحكم كما نطقه القاضى

ولهذه الاسباب وبعد المداولات فان المحكمة
١ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٧ تقع فى الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد فى الملحق « ١ » بمشارطة التحكيم الموقعة فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٦ .
٢ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع فى الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٣ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٥ تقع فى الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٤ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٥ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٢٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٦ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٤٦ تقع فى الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٧ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥١ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٨ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٢ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
٩ ـ تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٦ تقع فى الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحيم .
١٠ ـ تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٥ تقع فى الموقع الذى عينته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١١ ـ تقرر باغلبية اربعة أصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٦ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٢ ـ تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٣ ـ تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٨ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٤ ـ تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٩١ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
١٥ ـ تقرر بالاجماع ان تنفيذ هذا الحكم سيعهد به الى جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الاول لمعاهدة السلام بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل .

(عن مجلة المصور : ٧ اكتوبر ١٩٨٨)

الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية ١٩٨٨

عمران الشافعى :
- اتفاقية واشنطن المغزى والمرتقب . ع ٩٢٤ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٩٨ - ٤٠٤
- ندوة حول الشرق الاوسط والبحر المتوسط منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية . القاهرة ديسمبر ١٩٨٧ . ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٩٨ - ٦٠٠

عمرو مصطفى كمال حلمى :
- الأونكتاد السابع وازمة التنمية فى الدول النامية . ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣
- منطقة الوحدة الافريقية وازمة التنمية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٤٢ - ٧٤٦

عمرو هاشم ربيع :
- أمن الكويت فى معترك حرب الخليج ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢
- السلطة التشريعية فى السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ (عرض كتاب) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٣ - ١٢٤٥
- الفلاشا . الخيانة والمحاكمة (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣١ ، ٩٣٢
- مشكلة كمبوديا فى العلاقات الامريكية السوفيتية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٥٦ - ٤٦٥

غادة رافت :
- تحرير الاقتصاد فى الدول النامية (عرض كتاب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٦ - ٦٠٩
- الرأى العام والاعلام والحرب النفسية (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

غزة .
انظر : الصراع العربى الاسرائيلى ، فلسطين

فتحى حسن عطوة :
- اضطرابات التيت : اسبابها وابعادها ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٠ - ٢٥٢
- اتفاق اثيوبيا والصومال هدنة مؤقتة أم تسوية للنزاع ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٨ - ٨٢١
- الخلاف الكينى الأوغندى من اين والى اين ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٦٩ - ٥٧١

فتحى على حسين :
- الاحزاب السياسية فى العالم الثالث (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٤
- اختطاف الطائرات والارهاب الدولى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨١ - ٨٨٥
- هجرة اليهود السوفييت فى علاقات القوتين العظميين ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٣٩ - ٤٤٦

الفلبين
- حكومة اكينو وافاق المستقبل (أمانى محمود فهمى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦٤ - ٢٧١

فلسطين
- الاحتلال الاسرائيلى والصحة النفسية فى الضفة والقطاع (يوسف ابو سمرة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦
- انتفاضة الأراضى المحتلة والمجتمع الاسرائيلى (محمد على المدلج) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨
- انتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية (وحيد عبد المجيد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩
- الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها على الرأى الغربى (عرض مقالات سوسن حسين) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤
- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الامريكية فى الشرق الاوسط (راجية ابراهيم صدقى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤
- الانتفاضة واتجاهات الرأى العام فى اسرائيل (علاء سالم) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥

- الثورة الشعبية الفلسطينية (بطرس بطرس غالى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٢٤٠ - ٢٤٣
- الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (احمد كمال ابو بكر) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣

فوزى منصور :
- تعقيب على مأزق الاشتراكية واعادة البناء والواقع فى الاتحاد السوفيتى ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٦٧ ، ١٠٦٨

قانون البحار :
- الموقف الامريكى من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية (عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦

قبرص :
- الانتخابات الرياسية ومستقبل توحيد قبرص (نجوى ابراهيم محمود) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ - ٥٨٤

قطر :
- توجهات السياسة الخارجة فى دولة قطر (يوسف محمد عيدان) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٣٦ - ٥٤٢

كتب/عرض ونقد :
- الأحزاب السياسية فى العالم الثالث (عرض فتحى على حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٤
- ازمة الديون العالمية للعالم الثالث (عرض سامح محمود ابو العينين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٩٢
- الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى (عرض وليم سليمان قلادة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨
- أمن مصر القومى (عرض عبد العاطى محمد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٩ - ٦٢١
- تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠ (عرض رؤوف عباس) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٢ ، ١٢٤٣
- التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٥ (عرض محمود العوش) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٥ ، ١٢٤٦
- التجديد السياسى والحيرة الاسلامية (عرض احمد ابو الحسن زرد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢١ ، ٦٢٢
- تحرير الاقتصاد فى الدول النامية (عرض غادة رافت) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٦ - ٦٠٩
- حل الصراع الدولى (عرض حسن بكر احمد) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤١ ، ١٢٤٢
- دور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوق المشتركة فى تنمية الاقتصاد المصرى (عرض ايهاب صلاح الدين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٠ ، ٣٠١

ديسمبر ١٩٨٧ (صلاح فوزى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٨ ـ ٩١٥ .
ـ ندوة تحليل السياسات العامة . جامعة القاهرة نوفمبر ١٩٨٧ (ابراهيم عرفات) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٤ ـ ٥٩٨
ـ ندوة توظيف العوائد النفطية فى الثمانينات (هويدا عدلى دومان) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٤ ، ٩٢٥ .
ـ ندوة الحوار الصينى المصرى . بكين . أكتوبر ١٩٨٧ (السيد امين شلبى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨٠ ـ ٢٨٩ .
ـ ندوة دولية حول الشرق الأوسط والبحر المتوسط منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية . القاهرة ديسمبر ١٩٨٧ (عمران الشافعى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٩٨ ـ ٦٠٠
ـ ندوة العنصرية والصهيونية . القاهرة مارس ١٩٨٨ (احمد يوسف القرعى) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٣ ـ ٦٠٥
ـ ندوة كيف تفهم مايجرى فى الاتحاد السوفيتى . القاهرة ابريل ١٩٨٨ (حسن ابوطالب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢١ ، ٩٢٢ .
ـ ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول إستشراف مستقبل الوطن العربى . تونس أكتوبر ١٩٨٧ (احمد يوسف القرعى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩
ـ ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (احمد يوسف القرعى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٦ ـ ١٢٣٨ .
ـ ندوة وثائق تاريخ مصر الحديث (آمال اسعد) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٠ ، ٩٢١

نازلى معوض احمد :

ـ النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن مع العالم المعاصر ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٨٣ ـ ١١٠٢

نبيه الأصفهانى :

ـ قمة واشنطن فى ضوء التطور التاريخى لسياسة الوفاق ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٩٣ ـ ٣٩٧ .

نجوى ابراهيم محمود :

ـ الانتخابات الرياسية ومستقبل توحيد قبرص ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ ـ ٥٨٤

نبيه الأصفهانى :

ـ قمة واشنطن فى ضوء التطور التاريخى لسياسة الوفاق ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٩٣ ـ ٣٩٧ .

نجوى ابراهيم محمود :

ـ الانتخابات الرياسية ومستقبل توحيد قبرص . ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ ـ ٥٨٤

نزع السلاح :

انظر :
اسلحة نووية

نزيرة الأفندى :

ـ الاقتصاد المصرى والرؤية الامريكية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ص .
ـ تجارة السلاح بين الدوافع والنتائج ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٩٢ ـ ٧٠٦

هالة مصطفى :

ـ حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٠ ـ ٨٩٨

هايتى :

ـ أزمة الديمقراطية فى هايتى (ايهاب محمد محمد على) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٦٥ ـ ٥٦٨

هناء عبد السلام العبادى :

ـ سكان مصر قراءة تحليلية فى تعداد عام ١٩٨٦ (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٢ ، ٩٣٣
ـ السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية فى العالم العربى (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩
ـ الشرق الأقصى : الصين الشعبية واليابان (فوزى درويش ، عرض كتاب) ص ٦٢٤ ، ٦٢٥

هويدا عدلى رومان :

ـ أبعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى المجر ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٣ ـ ١٢٠٦ .
ـ لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركى اليونانى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٧ ـ ٥٨١
ـ ندوة توظيف العوائد النفطية فى الثمانينات القاهرة ابريل ١٩٨٨ . ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٤ ، ٩٢٥ .

وثائق :

ـ إتفاق تعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى بيان مشترك موسكو مايو ١٩٨٨ ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٥ ـ ١٢٧٧
ـ إتفاقية اديس أبابا ١٩٧٢ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٤٠ ـ ١٥٠
ـ إعلان اديس ابابا لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الافريقية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٧٩ ـ ٧٨١
ـ إعلان كوكادام مارس ١٩٨٦ البرنامج المقترح للعمل الوطنى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٠ ـ ١٥١ .
ـ برنامج اديس أبابا اغسطس ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
ـ برنامج التعاون بين جمعية الصداقة المصرية السوفيتية موسكو يوليو ١٩٨٧ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨١ ، ١٢٨٢
ـ بيان حول مساعى السلام ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٨ .
ـ بيان صحفى لوزارة الخارجية المصرية عن مفاوضات السلام فى انجولا واستقلال ناميبيا ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٦٥ .
ـ بيان صحفى عن زيارة رئيس جمهورية فنزويلا لمصر يونيو ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ص ٩٦٣ ، ٩٦٤ .
ـ بيان صحفى عن زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية بوروندى فى سبتمبر ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨٢
ـ بيان كمبالا للبحث عن السلام ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٧ .
ـ بيان مشترك بين مصر وبوروندى القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ .
ـ بيان مشترك بين مصر وتشاد . القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٩ ، ١٢٨٠
ـ بيان مشترك بين مصر وساوتومى وبرنسيب . القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٨ ـ ١٢٧٩ .
ـ بيان مشترك بين مصر وبوليفيا القاهرة سبتمبر ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨٣ .
ـ بيان نيروبى للسعى من أجل السلام ٩١٤ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٧ .
ـ الحزب الشيوعى السودانى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٦ .
ـ الميثاق المشترك للأحزاب الافريقية السودانية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٨ .
ـ نص البيان المشترك بمناسبة عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب ٩٣ع يوليو ١٩٨٨ ص ٩٦٤ ، ٩٦٥ .
ـ وجهة نظر الجبهة القومية الاسلامية إزاء مسألة جنوب السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٢ ـ ١٥٥ .

. ٣٣٢
- وجهة نظر حزب الأمة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ .
وحيد عبد المجيد :
- إنتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩ .
وطن عربي :
انظر
عالم عربي
الولايات المتحدة الأمريكية :
- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الامريكية في الشرق الأوسط (راجيه ابراهيم صدقى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤ .
- قمة واشنطن والعلاقات الامريكية السوفيتية (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٨٢ .
- الموقف الأمريكي من قانون البحار لانعكاساته على المصالح العربية (عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦ .
وليد خدورى :
- منظمة الأوبك والتطورات المستجدة على الساحة البترولية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٨٣ - ١٨٩ .
وليد محمود عبد الناصر :
- اضواء على دور آية الله طلقانى في الثورة الايرانية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .
وليم سليم قلادة :
- الأقليات والاستقرار السياسى في الوطن العربى (عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨ .
اليابان :
- انجازات اليابان وتحدياتها (انيس نعمة الله) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٠ - ٢٤٥
يحيى الشيمى :
- الاسلحة النووية اشكالها وآثارها ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٤ - ٩٠٧ .
- مباحثات جنيف للحد من الأسلحة الاستراتيجية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .
- معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى في ضوء القانون الدولى ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤١١ - ٤١٦
اليمن :
انظر
الجمهورية العربية اليمنية
يوسف ابوسمرة :
- الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦
يوسف محمد عبيدان :
- توجهات السياسة الخارجية في دولة قطر ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٣٦ - ٥٤٢ .
اليونسكو :
انظر
منظمة اليونسكو

اتفاقيات ومعاهدات :

- وقعت حكومة الأردن وسوريا على اتفاقية للاستغلال الامثل لمياه نهر اليرموك تقوم بمقتضاها الحكومة الأردنية بناء سد وخزان ا جز مياهها

١٩٨٧/٩/٣
- تم التوصل لاتفاق بين المقاتلين الفلسطينيين وحركة امل الشيعية لوقف حرب المخيمات .
١٩٨٧/٩/١٢
- توقيع اتفاقية برنامج مشترك لخفض مخاطر الحرب النووية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى التى قد تنفجر بطريق الخطأ .
١٩٨٧/٩/١٥
أ توقيع اول اتفاقية في التاريخ لحماية طبقة الأوزون في الغلاف الجوى للكرة الأرضية
١٩٨٧/٩/١٧
- وافقت مجموعة الدول النامية على فرض عقوبات جديدة ضد حكومة جنوب افريقيا
١٩٨٧/١٠/٢
- توصلت امريكا وكندا لاتفاق تجارى يقضى على الغاء كل الحواجز الجمركية بين البلدين .
١٩٨٧/١٠/٤
- توقيع اتفاق بين مصر والولايات المتحدة الامريكية لاعادة جدولة الديون
١٩٨٧/١٠/١٥
- اتفق مؤتمر قمة الكومنولث باستثناء بريطانيا على اقرار برنامج عمل لتصعيد العقوبات ضد جنوب افريقيا كما قرر تقديم مساندة اقتصادية لدول المواجهة الافريقية
١٩٨٧/١٠/١٧
- اتفاق وزراء دفاع اتحاد دول اوربا الغربية على تدعيم بين القوات البحرية في الخليج العربى
١٩٨٧/١٠/١٩
- معاهدة ازالة الصواريخ متوسطة المدى بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى
١٩٨٧/١٢/٨
- اتفاق بين اسبانيا وامريكا بشأن تخفيض الوجود العسكرى الامريكى بأسبانيا
١٩٨٨/١/١٥
- توقيع اتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى يقضى بفترة سماح لتسوية الديون العسكرية على مصر لمدة ست سنوات
١٩٨٨/٢/٢٢
- اتفاقية بين تايلاند ولاوس لوقف اطلاق النار
١٩٨٨/٢/٢٤
- اندرياس باباندريو وتورجوت اوزال يوقعان اعلان مشتركا لانهاء النزاع بين بلديهما
١٩٨٨/٣/٤
- وقع جورباتشوف اثناء زيارته ليوجوسلافيا على وثيقة تؤكد ان لكل دولة شيوعية الحق في انتهاج اسلوبها الخاص
١٩٨٨/٣/١٩
- توقيع مذكرة تفاهم تحدد المبادىء التى تنظم التعاون بين مصر والولايات المتحدة الامريكية
١٩٨٨/٣/٢٢
- وقعت افغانستان وباكستان على اتفاقيتين اولاهما : عدم تدخل اى من البلدين في الشئون الداخلية للدولة الاخرى
وثانيهما : عودة ٥ ملايين مواطن افغانى من باكستان وايران الى ديارهم

١٩٨٨/٤/١٤

ـ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقا يقضي بأن تضمن البلدان اتفاق السلام فى افغانستان

١٩٨٨/٤/١٤

ـ تم التوقيع فى جنيف على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان

١٩٨٨/٤/١٤

ـ توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجى فى مجالات الأمن والاقتصاديين كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية

١٩٨٨/٤/٢١

ـ قررت المملكة العربية السعودية الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية

١٩٨٨/٤/٢٦

ـ توقيع اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وحزب الثورة الحاكم فى تانزانيا

١٩٨٨/٥/٦

ـ قررت المغرب والجزائر اعادة فتح الحدود المشتركة بينهما والغاء تأشيرة الدخول لمواطنى الدولتين

١٩٨٨/٥/٢١

ـ وافق مجلس الشيوخ الامريكى على معاهدة خفض الصواريخ النووية متوسطة المدى التى وقعها الرئيس رونالد ريجان والزعيم السوفيتى جورباتشوف

١٩٨٨/٥/٢٨

ـ التوقيع على اتفاقيتين جديدتين لجدولة الديون مع السويد وهيئة تنمية الصادرات الكندية ومصر

١٩٨٨/٧/٢

ـ توقيع بروتوكول التعاون الفنى العسكرى بين مصر والسودان

١٩٨٨/٧/٢

ـ اتفاق الصومال واثيوبيا على تبادل الاسرى طبقا لاتفاقية السلام بينهما فى ١٩٨٨/٣/١

١٩٨٨/٧/٣

ـ توقيع اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتكنولوجى وتشجيع الاستثمارات بين مصر ودولة الامارات العربية المتحدة

١٩٨٨/٧/١٩

ـ وقعت ليبيا والجزائر اتفاقية يقضى بفتح الحدود بينهما وانتقال مواطنى البلدين دون تأشيرة دخول

١٩٨٨/٧/٢١

ـ وقع ممثلو انجولا وكوبا وجنوب افريقيا معاهدة لانهاء القتال رسميا فى جنوب انجولا وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمراقبة وقف اطلاق النار

١٩٨٨/٧/٢٢

ـ توقيع بروتوكول الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى

١٩٨٨/٧/٢٦

إعداد : عثمان الجوهرى
إشراف : أبو السعود إبراهيم

Egypt and African countries.

The study deals with these four points according to the important role assumed by education in the conception of the foreign policy both in industrialized as well as in developing countries.

Since education is one of the tools that create a foreign policy, states have been depending upon it in their external relations to the extent that some writers have put international cultural relations on the same level of importance as commercial ones, and have presented the international scene as a world market for exchanging cultural « goods » and dealing with a strong competition aiming at winning such a market (P.34).

- Trade in a Changing International Climate: Ahmed el-Sayed el-Naggar

This study deals with the new changes and developments faced actually by trade on the world level. It has three parts : dealing with the developments that have occurred in world trade, mainly during the period 1980-1987 and concerning some of its aspects during the period 1973-1987. 2) the conflicts that dominate the world market in the 1980's their motivations and their effects . 3) the decisions adopted by international trade organizations in 1987 and their impact on the international trade environment. (P.50)

□ THE FILE

□ REGIONAL SETTLEMENTS IN A NEW INTERNATIONAL ENVIRONMENT:

What motivates a regional settlement ? What are the logic and mechanisms that lead negotiations to a positive settlement ? To what extent a stability may emerge from such settlements?

This file tries to answer to these questions. The first paper is a comparative study extended to ten cases, with the aim of defining the nature of the movement that leads to regional settlements. Then come detailed exposés analyzing eight cases of regional conflicts. Some of these cases are strongly related to the diplomacy of de´tente such as Afghanistan, Southern Africa, Kampuchea, Central America, while other are more related to the role assumed by the United Nations and other regional organizations (Irak-Iran war, African Horn, the Western Sahara, Chad). A special study deals with the Arab-Israeli Conflict.

COMPARATIVE ANALYSIS OF REGIONAL SETTLEMENTS EXPERIMENTS : Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id

- Afghanistan (Hassan Abu Taleb)
- Southern Africa : (Khaled el-Sirgani)
- Kampuchea : (Amani Fahmy)
- Central America : (Emad Gad)
- Iran-Irak War : (Hala Mustafa)
- African Horn : (Saad Kamel)
- The Western Sahara : (Magdi Ali Ebeid
-Chad-Libya : (Khaled El Awamla)
- Study on the Arab-Israeli Conflict : (Dr. Ahmed Youssef Ahmad

(P.P.68-149).

□ REPORTS:

- The Palestinian State & Experiments of Governements in Exile : Ahmed Youssef el-Kara'i (P. 151)
- The PNC & the Palestinian State's Legitimacy : Ayman S. Abdel Wahab (P.159)
- American Elections and the Middle Eastern Conflict : Emad Gad (P.165)
- Parliamentary Elections in Israel : Alaa Salem (P.170)
-The Gulf Security:its Regional Dimensions : Walid M. Abdel Nasser (P.177)
- Dimensions of Political & Economic Change in Algeria : Dr. Thana. F. Abdallah (P.186)
INDUGU From Functional Cooperation to Political Coordination : Joseph Ramez (P. 194)
- Africa : A Place for dumping Industrial Waste? : Khaled Zaghloul (P.198)
- The african Fund for Strengthening African Challenge : Ambassador Ahmed Taha Mohamed (P.206)



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- **Ahmad Youssef Al Karie**

Editorial Assistants :

- **Nabya Asfahany**
- **Sawsan Hussein**

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

Contents

This study is an attempt to outline American neo-conservative thought and its conception of the foreign policy of the USA. The impact and influence of this powerful group are great in the political orientation of this country. One has to recall the determinant role played by the neo-conservatives in Jimmy Carter's fall as well as in the elaboration of most of the foreign policy adopted by President Reagan. First, the researcher deals with the conservative trend of thought in the USA and with the various conservative groups, stressing their points of agreement and of disagreement, concerning mainly the Arab-Israeli Conflict. The conclusion is a projection in the near future of the neo-conservatives . (P.22)

Four main points are dealt with in this study : 1) language as a tool for education and cultural competition between states 2) international interest in student exchanges 3) the role assumed by international organizations in student exchanges 4) student exchanges between

AL-SIASSA AL-DAWLYA



مطابع الاهرام التجارية القاهرة ـ مصر

السياسة الدولية

□ عدم الانحياز : تجريد المبادىء وديناميكية الحركة

د . درية شفيق بسيونى

□ الخليج فى سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة

د . وليد الياس مبارك

□ حقوق الانسان فى السياسة الدولية والعربية

ملف العدد : د . محمد السيد سعيد

□ الأوبك وسوق النفط فى التسعينات

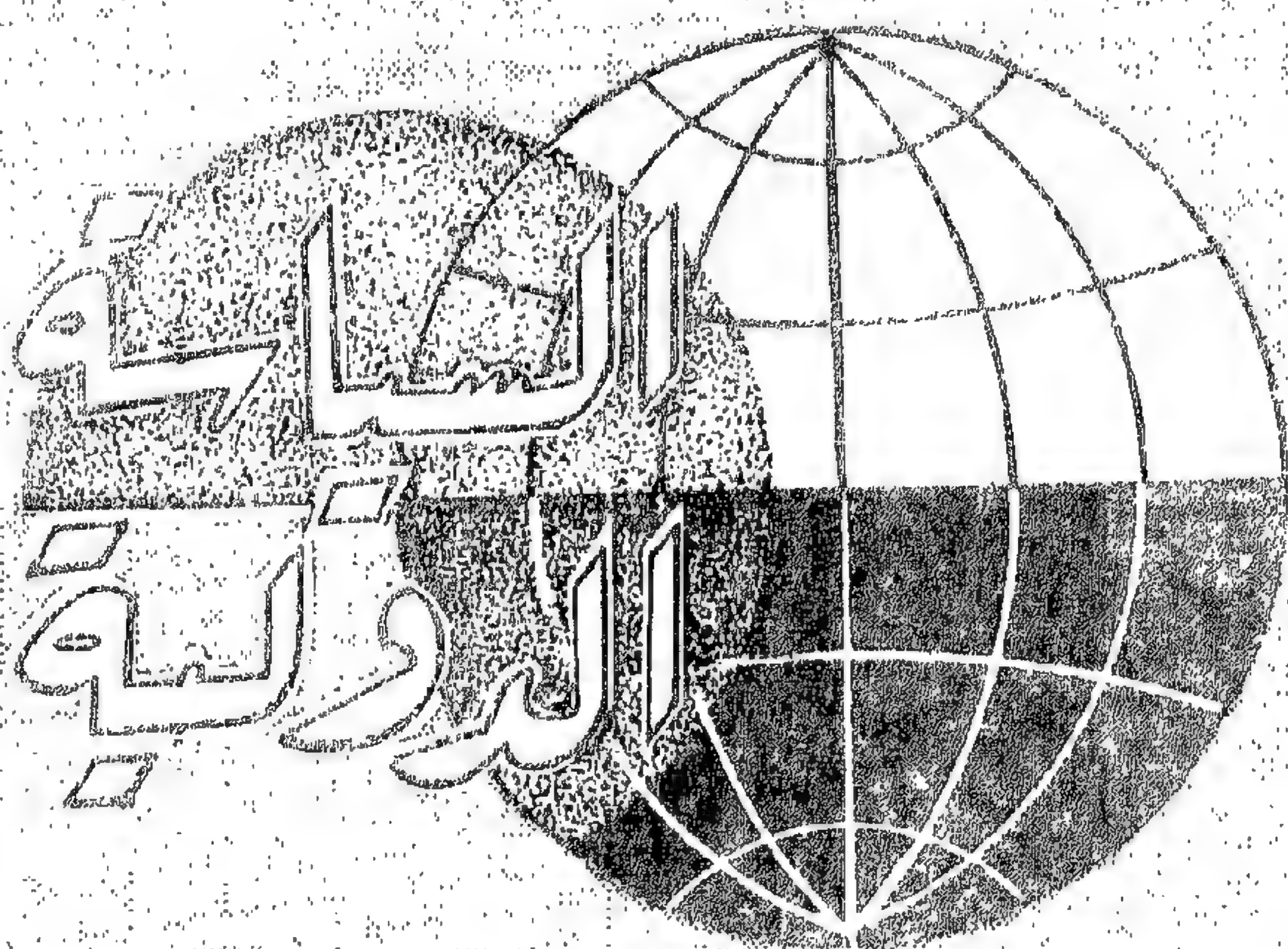
وليد خدورى

□ الأزمة اللبنانية والعودة الى التعريب

حسن ابو طالب

٩٦





العدد (٩٦)
ابريل ١٩٨٩

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها فى أول يوليو ١٩٦٥

الفهرس

سعر بيع النسخة

داخل مصر ١٢٥ قرشا

خارج مصر لبنان ٥٥٠ ليرة ، الاردن ١٥٠٠ فلس ، العراق ٢٠٠٠ فلس ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالا ، المغرب ٣٠ درهما ، البحرين ١٣٠٠ فلس ، الدوحة ١١ ريالا ، دبى ١١ درهما ، ابو ظبى ١١ درهما ، مسقط واحد ريال عمانى ، غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتا ، لندن ٢٠٠ بنس

الاشتراكات السنوية . داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات . اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٢٠ دولارا . باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٥ دولارا .

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٤٩٦٦



أصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية في القارة الافريقية

إذا كانت مصر هى حجر الزاوية ، والارض الركن فى الثلاثية القارية ، التى يتألف منها العالم القديم ، وإذا كانت هى البوابة المشتركة لأفريقيا وآسيا وهى المدخل الطبيعى لكليهما ، فانها بكل اليقين ، الطريق الطبيعى الى افريقيا . فالنيل هو النهر الوحيد الذى يفتح الوراء القارى ، وبفضله تكتسب مصر طبيعة المسلك وتصبح الدهليز الوحيد الى قلب القارة .

كما أن أرض مصر ، تربة وماء ، جزء من جسم افريقيا ، ولقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور فى القارة الافريقية ، ومنارة افريقيا الحضارية . وجدير بالذكر أن مصر افريقية ، بقدر مصرية افريقيا . ذلك أن افريقيا ، لا تجد بين جنباتها أكثر من مصر تفاخر بها العالم ، فهى أم التاريخ فى قارة قيل أنها بلا تاريخ .

ولعل هيرودوت كان جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا حين قال « ان مصر هبة النيل »، ذلك أن الحقيقة الأولى فى الوجود المصرى ، هو أن مصر هى النيل ، ولان مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها ، أقوى وأعمق من النيل . وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر ، أكثر وأشد من تلك التي يربطها بها النيل .

وحتى خارج البعد النيلى ، على محور الجنوب ، يتأكد تأثير مصر الحضارى على طول ساحل البحر الأحمر ، منذ رحلات فراعنة مصر إلى بلاد بونت ، التى وإن كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الافريقى ، فانها تمتد عند البعض الاخر ، لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق افريقيا بلا استثناء . بل وتشير بعض الدراسات الى وصول اشعاع مصر الحضارى ، الى محور الصحراء الكبرى ، وبين القبائل النيلوتية فى أعالى النيل ، وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب أفريقيا .

وكما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل بعد مصر الافريقى مع بعدها النيلى ، حتى يمكن أن نزعم أن القطاع الأكبر من بعدنا الافريقى ، إنما هو ببساطة بعدنا النيلى ، يكمله من ناحية اليمين قطاع هام على طول البحر الأحمر وشرق أفريقيا .

ولا أدل على اتجاه حضارة مصر تاريخياً صوب الجنوب والشرق ، من موقع طيبة ، وهى المدينة الكبرى التى ظلت طويلاً عاصمة وطنية ، بل ان موقع طيبة الجنوبى المتطرف فى مصر ، لا يمكن إلا أن يكون مؤشراً ومفسراً ، للبعد النيلى فى توجهها منذ القدم .

إن مصر بوصفها دولة عربية وأفريقية زاخرة بالاساتذة والعلماء الذين لم يترددوا في تقديم علمهم وخبراتهم في مختلف الدول العربية والافريقية . وأسهموا في تحقيق كثير من التحويلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، وهم على استعداد دائم لتحقيق التعاون مع الدول الافريقية للاسهام في تحقيق خططها من أجل التنمية والتحول الاجتماعي .

من الكلمة التي وجهها
الرئيس محمد حسني مبارك
إلى مؤتمر الجامعات الافريقية
القاهرة - ٢٨ يناير ١٩٨٩

كما أن الاتجاه الجنوبي والشرقي لمصر ، لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها . فلقد انتقل تأثير الحضارة المصرية الى افريقيا بطول مجرى النيل . ومثلما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية الى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الاسلام .

فرغم أن المسيحية اتخذت من مصر شكلاً خاصا بها ، حتى أصبحت القبطية في معنى ما ديانة من الديانات التي توصف بأنها « جغرافية وعنصرية » معا ، أي تتحدد باقليم معين وبشعب معين ، فانها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبعيداً ، بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت في النوبة جنوبا . أما الحبشة فكانت نهاية الاشعاع الديني لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط ، أثناء الحروب الصليبية الى الحبشة ، التي أصبحت منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي ، مهجراً ليس غير مألوف لهم . وبهذه الهجرة الحقيقية ، أصبحنا نجد أن ملامح الماضي في النواة المصرية ، هي ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية .

ومع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد ، فقد لعبت مصر دوراً هاما في دفع المد الجديد ، حتى انفتح الطريق كاملاً . وفي القرن التاسع عشر ، انطلق البعد النيلي في مصر ، في عهد محمد علي وأسرته الحاكمة ، في حوض النيل وشرق افريقيا . وهنا يلاحظ ، من الناحية السياسية ، أن حدود مصر وقتذاك ، قد تعدت حدود النيل وتقدمت على محورين هما النيل والبحر الأحمر . وتقوم تلك الحقيقة ، كأوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلي والافريقي لمصر .

ولقد تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليم الاستعمارية عندما حاول الاستعمار البريطاني أن يحرف الانحدار الطبيعي والتاريخي للحوض بعيداً عن مصر ، وكمجرد مؤشر ، فان الخطوط الحديدية في حوض النيل لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض . فهكذا هندسها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد .

وإذا كان السودان قلب بعدنا النيلي ، موقعا ورقعة ، فان أطرافه في هضبة الحبشة من يمين ، وهضبة البحيرات من يسار ، أو من شمال وجنوب هي قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهدرولوجية .

وهكذا ظل بعد مصر الافريقي عامة ، والنيلي خاصة ، بعداً أصيلاً وجوهريا بلا شك ، لم يعرف الانقطاع ، ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على مر العصور اجمالاً . وإذا ما كان يغلب على هذا

بعد الطابع الحضارى والطبيعى أساسا ، لانه بعد هيدرولوجى ، بالغ الخطورة ، بحسبانه أساس الوجود المصرى كله ، فإن ذلك على وجه التحديد ، ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

وإذا كانت انتماءات مصر الافريقية ، وتأثيراتها الحضارية فيها ونشاطاتها واتصالاتها معها ، تتفاوت فى الكثافة والنوع والدرجة ، من اقليم الى اقليم ، بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية ، فهى أقوى تجاه الجنوب منها فى نصل القارة الشمالى بصفة عامة . **ومن ثم فلعله من الاولى ، أن تكون مصر جزءاً من شرق أفريقيا بحسب تقسيمات الأمم المتحدة ، وليست جزءاً من شمال أفريقيا كما هو عليه الوضع الان** ، ذلك أن ارتباطها بالشرق هو ارتباط طبيعى أصيل ، يحقق لها القدر الأكبر من إلفعالية والتفاعل ، وينسجم بشكل أعمق مع حقائق المكان والكيان .

وانطلاقا من حقيقة أن الحضارة المصرية ، الضاربة أصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه صوب الجنوب ، فانه من الطبيعى أن يكون انتماء مصر الافريقى ، انتماء قدر ومصير ، وأن اهتماماتنا على الساحة الافريقية بمصالح الأمن القومى وبالاهداف الاستراتيجية العليا .

كما ظلت الدائرة الافريقية - على اتساعها - واحدة من أكثر دوائر العمل الدبلوماسى المصرى حيوية وأهمية ، كما ظلت الدائرة النيلية تقف منها بمثابة الجذر الضارب فى أعماق التاريخ ، توصل بين مصر وافريقيا برباط خالد ، هو الماضى والحاضر والمستقبل فى آن واحد .

ولعله من الطبيعى أن يكون ادراك مصر الحديثة ووعيها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد ، وامتداد أمنها بمفهومه القومى الواسع الى افريقيا ذاتها ، دافعا لها على القيام بدور ريادى متميز ، والاضطلاع بمسئوليات قومية طليعية فى افريقيا .

فلقد وقف الشعب المصرى ، مؤمنا بالمصير الافريقى الواحد ، على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة الافريقية ، يؤدى فى اصرار ووعى ، رسالته الحافلة بالمسئولية والعطاء .

وعلى مدخل القارة ، وكما حاول شعبنا المصرى فى السابق ، أن تكون أرضه جسراً للحضارات والثقافات ، تمر عليه الى الافاق البعيدة المترامية وراء أرضه ، فانه وفى هذه الحقبة من الزمان ، التى يمكن أن تسمى بجدارة ، حقبة أفريقيا ، فإن شعبنا مازال ، وسيظل ، يؤدى رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الافريقية .

فلقد سجل التاريخ لمصر الحديثة ، انها كانت دوما الملاذ والسند الحقيقى ، لشعوب القارة الافريقية ، ولحركات التحرير فيها .. تدعم قضاياها ، وتمد لها يد العون والتأييد ، فى مواجهة المستعمر الغاصب ، حتى يتحقق لها النصر وتنال حقها فى الحرية والاستقلال .

وكما التزمت مصر فى سياستها الخارجية تجاه افريقيا ، ببذل كل العون والتأييد لكفاح الشعوب الافريقية ، التى لازالت ترزح تحت نير السيطرة الأجنبية والتمييز العنصرى ، ودعم حركات التحرير الشرعية فى نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك اهتماما خاصا للجهود المبذولة لمساعدة افريقيا على العبور فوق أزمتها الاقتصادية الطاحنة ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية اقتصادية شاملة ، تحقق مزيداً من التعاون بين الجنوب والجنوب ، أى بين الدول الافريقية بعضها وبعض ، مع توجيه موارد افريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وتحقيقا لهذه الأهداف ، اتجهت الدبلوماسية المصرية فى تحركها فى افريقيا الى العمل من خلال محاور ثلاث تمثل **أولاها** فى الاطار الثنائى بمجالاته المختلفة ، من تبادل للزيارات على مختلف المستويات ، وابرام اتفاقيات التعاون مع الدول الافريقية ، بينما تناول **ثانيها** الاطار الاقليمى متعدد الاطراف مع دول حوض نهر النيل من خلال مجموعة اندوجو ، واختص **ثالثها** بالاطار الشامل مع المستوى القارى ، من خلال منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الدولية الاخرى .

أولاً : التحرك الدبلوماسي على المحور الثنائي :

ولالقاء الضوء على مظاهر هذا التحرك بمحاوره الثلاثة ، يمكن القول أنه فيما يتعلق بالاطار الثنائي ، شهدت العلاقات المصرية الافريقية نشاطاً ملحوظاً ، على مدى السنوات الماضية ، حيث تبادلت مصر العديد من الزيارات الرسمية مع كثير من الدول الافريقية ، وفي مقدمتها زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الجمهوريات ، وعلى مستوى الوزراء ، وصدرت عن هذه الزيارات بيانات رسمية مشتركة ، عكست في مجملها توافقاً في الاراء تجاه العديد من المشاكل الافريقية والاقليمية والدولية .

كما شهدت علاقات مصر الافريقية ، اطراداً متزايداً ودعما متناميا لأواصر التعاون في مختلف المجالات ، وتم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني بين مصر والعديد من الدول الافريقية .

ومن ناحية أخرى ، استضافت مصر العديد من المؤتمرات والاجتماعات الافريقية ، كما نظمت وزارة الخارجية الكثير من الندوات والدورات التدريبية ، لتنمية الخبرات الافريقية في مختلف المجالات ، بحيث لم يكد يمضي شهر واحد ، دون أن تشهد القاهرة ، تجمعاً افريقيا أو أكثر ، يحقق المزيد من التعاون بين مصر وبين شقيقاتها الافريقيات .

وإيماناً بدور مصر الافريقي الرائد ، ومسئولياتها التاريخية تجاه شعوب القارة الافريقية ، ورغبة في تأكيد وتدعيم الحضور المصري في افريقيا ، أنشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ ، الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الافريقية ، بهدف تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية ، سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها في مختلف التخصصات ، أو تخصيص منح تدريبية في مصر لأبناء هذه الدول ، فضلاً عن المساهمة في دراسات الجدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها .

وقد ركز الصندوق بالفعل منذ بدء نشاطه في عام ١٩٨١ ، على تقديم مختلف أشكال الخبرات الفنية ، في مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، عن طريق إيفاد الخبرة المصرية المتخصصة في سائر المجالات التي تحتاجها دول القارة الافريقية ، أو بتوفير التأهيل اللازم للكادرات الافريقية في شكل منح تدريبية وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية ، لأبناء الدول الافريقية في مختلف المراكز والمعاهد والأكاديميات المتخصصة في جمهورية مصر العربية .

ولقد صادف نشاط الصندوق المصري ، الذي يعد الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية ، على المستوى العملي الفاعل ، في التعاون مع الدول الافريقية ، نجاحا كبيرا ، كما لقي اهتماما واسعا ، ليس فقط من جانب الدول الافريقية جميعا ، بل ومن جانب العديد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، والتجمعات الاقليمية العاملة في مجال المعونة الفنية .

كما عقد الصندوق المصري ، منذ انشائه وحتى الآن ، اتفاقات للتعاون الفني ، مع خمس وثلاثين دولة افريقية ، فضلا عن تبادل مذكرات مع ست دول اخرى ، وقد بلغ عدد الخبراء المصريين الذين اوفدهم الصندوق ألفا وثمانمائة وواحدا وسبعين خبيرا (على اساس ان مدة الخبير سنة واحدة) .

وفي مجال التدريب ، اتاح الصندوق منذ انشائه وحتى يناير ١٩٨٩ ، الفرصة لألف وثمانمائة واثنين وثلاثين من ابناء القارة الافريقية للتدريب في جمهورية مصر العربية في مختلف المجالات ، منهم ثلاثمائة وثمانية وأربعين في شكل منح تدريبية ، ومنهم ثلاثمائة واثنين لأبناء دول المواجهة الافريقية الذين اشتركوا في الدورات التدريبية التي تم تمويلها من المساهمة المصرية في الصندوق المخصص لدعم هذه الدول ، والمنشأ في اطار حركة عدم الانحياز ، فضلا عن ألف متدرب من ابناء الدول الافريقية الذين اشتركوا في الدورات التي تم تنظيمها وتمويلها في مختلف المجالات ، مثل الخدمة الدبلوماسية ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، وفي مجالات المرأة الريفية والتنظيمات التعاونية الزراعية وغيرها ، هذا بالاضافة الى مائة واثنين وثمانين من ابناء القارة الذين شاركوا في الدورات التي عقدت في اطار نظام التعاون الثلاثي ، بالاشتراك مع اليابان في مجالات النقل البحري والصحة والزراعة .

وقد بلغ عدد الدول التى اوفد الصندوق خبراء اليها ، اربعين دولة ، كما بلغ عدد الدول التى أتاح الصندوق لأبنائها فرصة التدريب فى مصر ، خمسا واربعين دولة . كما تزايدت انشطة الصندوق التى شملت ، بالاضافة الى ايفاد الخبراء الى الدول الافريقية ، واستقبال ابناء هذه الدول للتدريب فى مصر ، ايفاد الصندوق لبعثات الخبرة الفنية فى المهام قصيرة الأجل للدول الافريقية فى مختلف المجالات ، فضلا عن تنظيم برامج يوفد اليها الاساتذة والمحاضرون المصريون لالقاء محاضرات فى الجامعات والمعاهد فى القارة ، وقد بلغ عدد البرامج التى نظمت لهؤلاء المحاضرين سبعة واربعين برنامجا .

والى جانب ذلك ، تضمنت انشطة الصندوق المساهمة فى تمويل انشطة المنظمات والاتحادات والجمعيات التى تعمل فى الحقل الافريقى ، والاسهام فى تمويل انشطة الاجتماعات والمؤتمرات ، فضلا عن الاسهام فى تمويل الندوات والحلقات الدراسية التى تعقد فى مختلف شئون التنمية الافريقية ، وكذلك استضافة الزيارات الافريقية لجمهورية مصر العربية ، وغيرها من الأنشطة الحيوية فى القطاع الافريقى .

والواقع أن الانشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا لا تمثل الا جانبا من المعونات الفنية التى تقدمها جمهورية مصر العربية للقارة الافريقية اذ يقوم ، فى نفس الوقت ، الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، بمد دول القارة بالخبراء المصريين ، ويقدم المنح لأبناء هذه الدول للدراسة والتدريب فى المعاهد المصرية . وكذلك يتوافر فى جمهورية مصر العربية ، العديد من المؤسسات والاجهزة التى تقدم المعونة الفنية ، من خلال ايفاد الاساتذة والمدرسين للدول الافريقية ، واستقبال ابناء هذه الدول ، على منح للدراسة فى مصر ، كوزارة التعليم ، والأزهر الشريف ، فضلا عن المنح التى تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الافريقية فى اكاديمياتها ، الى جانب المركز المصرى الدولى للزراعة التابع لوزارة الزراعة المصرية ، الذى يقدم منحا دراسية فى الشئون الزراعية بصفة منتظمة منذ انشائه فى عام ١٩٦٥ ، لأبناء الدول الافريقية ، وايضا المنح التى يقدمها معهد الاذاعة والتليفزيون ، الى ابناء القارة منذ عام ١٩٧٧ ، وغيره من المعاهد والمراكز المتخصصة فى مصر .

وتوضح الأنشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى وغيره من الاجهزة والمؤسسات التى تقدم المعونات الفنية من مصر للدول الافريقية ، والدور الذى تقوم به جمهورية مصر العربية ، فى دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية فى القارة الافريقية ، وتحقيق سياسة التعاون بين الجنوب والجنوب ، التى تعتبر الانشطة المصرية تجسيدا عمليا لها ، ونموذجا رائدا فيها .

وفى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٤ ، تم توقيع مذكرة اتفاق بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بمقتضاها يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات بخدمات خبراء يوفدون الى الدول الافريقية ، وذلك فى اطار عقد التنمية الصناعية فى افريقيا . ويقضى الاتفاق بأن يتم استخدام هؤلاء الخبراء المصريين ، فى مشروعات التعاون التقنى التى تضطلع بها منظمة « اليونيدو » فى اطار العقد المذكور .

ولعل هذا الاتفاق يقوم كنموذج على ما تسعى اليه مصر من فتح مجالات جديدة للتعاون مع الدول الافريقية الشقيقة ، من خلال صيغة ما اتفق على تسميته « بالتعاون الثلاثى » الذى يقوم على اساس المزاوجة بين ما توفره مصر من معونة وخبرة فنية ، وما تسهم به الدول المتقدمة او المنظمات والوكالات المتخصصة ، من مساعدات عينية ومادية بهدف اقامة مشروعات مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الافريقية ، او اعداد الكادرات الفنية التى تحتاجها هذه الدول ، لتنمية المهارات البشرية اللازمة لادارة اقتصادياتها الوطنية ، وتنفيذ البرامج والخطط التنموية المختلفة فيها .

وتقوم سياسة حكومة جمهورية مصر العربية على الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفى كل ميدان ، من اجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانات ، داخل الاسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصلحتها .

وفى هذا الاطار تعمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساندة النشاط الخاص وقطاع الاعمال . كما تؤمن مصر ايمانا عميقا ، باستحالة تحقيق التقدم وصنع العمران ، وحل المشكلات ، ومواجهة التحديات ، وبناء مجتمع الرخاء ، ما لم يتم اطلاق المبادرات الفردية للعمل والنشاط فى مختلف المجالات . كما ان حكومة جمهورية مصر العربية على اقتناع كامل ، وثقة مطلقة ، فى جدوى النشاط الاستثمارى ، والقطاع الاستشارى ، وهى تعمل ـ بكل طاقتها ـ على تشجيع القطاع الخاص ، وتوفير اجواء الاستقرار له ، ليلعب دوره الهام ، ويؤدى رسالته الحيوية فى تطوير الاقتصاد الوطنى والافريقى على السواء .

واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هى ذات فائدة ايجابية فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فان العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من اجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا اساسيا وفعالا فى بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من اجل خيرها وتقدمها . وتعمل مصر على اشراك رجال الاعمال والاستشاريين المصريين فى اللجان المشتركة بينها وبين شقيقاتها الافريقيات ، كما تشجع اتصالاتهم مع اقرانهم فى مختلف الدول الافريقية ، وتتيح لهم كل الفرص لمد نشاطهم عبر القارة الافريقية كلها ، وهى سنة جديدة غدت تميز حركتنا الدبلوماسية الراهنة .

ان الاستشاريين ورجال الاعمال فى بلادنا ، يلعبون دور الرواد الاوائل الذين يضربون المثل فى أداء ضريبة العمل الوطنى ، ويؤكدون قدرة ابناء افريقيا فى ارساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومى الافريقى ، يكون اساسا راسخا لاستقلال الارادة الوطنية ، ومحورا ترتكز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبوتقة تنصهر فيها الجهود الصادقة لأبناء الوطن المخلصين ، وتمتزج فيها انجازات الماضى بتحديات الحاضر وآمال المستقبل .

لقد شهدت بلادنا انجازات ملموسة لقطاع الاعمال ، ورجال الاستثمار ، واصحاب المبادرات الفردية ، الذين كانوا دائما فئة مؤمنة بروح الريادة ، يحدوها الاستعداد للعطاء المستمر ، واقتحام الصعاب والثقة بالنفس والتفاؤل ازاء المستقبل .

وبالرغم من ادراكنا لأهمية الاتصال والتعامل بين الشمال والجنوب ، وما يمكن ان يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار بين الشمال والجنوب ، الا انه من الاهمية بمكان ، ان نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأنه اتصال وتبادل بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الافريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا ، وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى داخل الجماعة الافريقية . ولعله من المؤشرات الرقمية ذات الدلالة السلبية الواضحة ، ان التبادل التجارى بين الدول الافريقية ، لا يشكل سوى ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه ان نحقق مكاسب كبرى باعطاء اولوية متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعتزم ان تسير فيه الى نهاية الطريق .

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وبين سائر الدول الافريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الافريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الافريقية ، سيظل مرتهنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس ، التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه ، مع استشراق القرن الحادى والعشرين ، لا ينبغى ان تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الافريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من اجل خدمة اهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الافريقية .

ولايخفى مايجسده التعاون الثنائى بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل ، وفرص للنشاط امام الخبرات الفنية فى مصر ، والمهنيين والتكنوقراط واليد العاملة المصرية ، فى اسواق العمل الافريقية التى ستظل مفتوحة لاستيعاب الملايين من مختلف المهارات والتخصصات والقدرات المصرية التى تحتاج اليها وتأمل فى الاستفادة منها .

كما يهيىء هذا النمط من التعاون الفرصة السانحة لتعميق مختلف الوان التبادل فى المجالات المتنوعة ، وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية فى الأسواق الافريقية ، واحتمالات توسيع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها ، وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية .

والى جانب كل هذه المزايا الايجابية والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل ، بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية - الافريقية ، يظل هو الدعامة الاساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك ، الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء عضويا ابديا على مر الزمن ، ومايعنيه كل ذلك من تجسيد للتماثل والتجانس والتلاحم الابدى بين مصر وافريقيا ، وما يقود اليه من تنامى الوعى والاهتمام الافريقى لدى اوسع القطاعات فى الرأى العام الشعبى وفى اعماق الضمير الجمعى المصرى .

ومن ناحية أخرى ، تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الأفريقية والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة . ومن ثم فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الأفريقية فى لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى الحية فى مجتمعاتنا ، من اجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحذ الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقى .

واذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر ، بأن الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الأفريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الأداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الافريقية الشقيقة بأسلوب منتظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات ، بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الأفريقية فى كل من تشاد وغينيا وزائير وافريقيا الوسطى وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون وزامبيا .

ولكن اذا كانت اتفاقات التعاون الحزبى ، التى تبرم بين حزب افريقى وحزب افريقى شقيق ، يفتح الطريق أمام النشاط على المستوى الثنائى ، فان ذلك ينبغى ان يكون مجرد خطوة على طريق النشاط على المستوى الجماعى ، الذى يظل هو الهدف النهائى والغاية المنشودة لأحزابنا الأفريقية جميعا .
ان رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، هى صورة من صور ذلك العمل الجماعى ، الذى نصبو الى تحقيقه ، ليس فقط بين كادرات أحزابنا السياسية ، ولكن بين الكادرات الشبابية والكادرات النسائية ، والكادرات فى مختلف القطاعات فى مجتمعاتنا الأفريقية الناهضة .
ذلك أن الالتحام الشامل ، والتعاون النشط ، بين مختلف قطاعات ومجالات الحياة فى بلادنا ، انما يهيىء لحركتنا القوة والفاعلية ، ولمواقف حكوماتنا المساندة والدعم ، كما يفجر الوعى بين صفوف جماهيرنا ويتيح لها أن تتبادل الخبرات والتجارب فى مسيرتها من أجل صياغة مستقبل أكثر اشراقا وأملا .

ثانيا : التحرك الدبلوماسي مع المحور الاقليمي :

أما عن تحرك الدبلوماسية المصرية على المحور الثانى من محاور نشاطها الأفريقى ، والمتمثل فى الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، فقد جاء هذا التحرك انطلاقا من وعى مصر بأهمية البعد النيلى وتأثيراته الحيوية سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، فى حاضر ومستقبل الشعب المصرى .

ومن ثم فقد حرصت مصر على اقامة تعاون واسع ووثيق مع دول حوض نهر النيل ، من أجل تنشيط وتعميق العلاقات بينها فى مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة والرى والاتصالات والنقل وغيرها .

وتحقيقا لهذه الأهداف ، وتجسيدا لها ، كانت الدبلوماسية المصرية وراء السعى لتكوين تجمع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة « اندوجو » والتى تعنى (الأخاء) باللغة السواحلية ، كاطار اقليمى للتشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب هذه الدول جميعا .

وجدير بالذكر أن حركة الدبلوماسية المصرية فى هذا الاتجاه ، قد جاءت كذلك اتساقا مع قرارات مؤتمر القمة الاقتصادى الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الذى عقد فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذى دعا الى اقامة تجمعات اقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعى القارى ، كما كان دافعها ينطلق من الادراك لأهمية السعى لدعم وتنشيط (التعاون الاقليمى) فى المجالات المختلفة ، بوصفها خطوة هامة على طريق الوحدة والتضامن فى القارة الأفريقية .

وتعقد المجموعة اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط ، تم منها حتى الان خمسة اجتماعات ، كان أولها فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ ، شارك فيه وزراء خمس دول هى مصر والسودان وزائير وأوغندا وافريقيا الوسطى .. بينما شارك فى الاجتماع الذى عقد فى كينشاسا بزائير فى سبتمبر ١٩٨٤ ست دول بعد انضمام رواندا الى الدول المشاركة فى الاجتماع الأول ، وهناك حمل التجمع اسمه ، حيث وجد المؤسسون فى منطوق « الأخاء » التى تعنيها كلمة (الأندوجو) المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وتأكيدا لمعانى التآخى والتعاون والمصلحة المشتركة .

وكانت القاهرة مقرا للاجتماع الثالث (لمجموعة اندوجو) الذى عقد فى أغسطس ١٩٨٥ ، بينما استضافت كينشاسا مؤتمره الرابع فى مايو ١٩٨٧ ، أما المؤتمر الخامس لتجمع الأندوجو فقد عقد على أرض القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد شاركت فيه الى جانب مصر كل من السودان وزائير وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وافريقيا الوسطى ، كما تميز بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الأفريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التى سبق أن شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقى لعلوم التربية ، الأمر الذى أضفى ، ولاشك ، على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا أكثر شمولا وتنوعا ، كما أثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما أسهم فى بلورة مفهوم (الأندوجو) ، كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف .

ويمكن القول أن مؤتمر الأندوجو الخامس ، قد عنى بالتركيز أساسا على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى ، الذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض ـ فى نفس الوقت ـ بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الافريقية

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

ثالثا : التحرك الدبلوماسي على المحور القارى :

وفيما يتعلق بالاطار الجماعى على المستوى القارى ، فى حركة الدبلوماسية المصرية الأفريقية ، فانه يمكن القول أن مصر قد ظلت على مدى الخمسة والعشرين عاما المنصرمة ، تحرص على تأكيد ايمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الافريقى الكبير الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى ، من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم . كما تميزت ممارسات مصر ونشاطاتها داخل منظمة الوحدة الأفريقية بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها فى مواجهة المشاكل الأفريقية ، وفى مد جسور التعاون والترابط بين الدول الافريقية جميعا فى كافة المجالات ، من أجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها .

ويمكن القول دون مبالغة ، أن الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، ومن ثم فانه من الطبيعى ان يرتبط جل نشاطها ارتباطا عضويا بالقضايا الأفريقية ، التى هى - فى نفس الوقت - قضايا مصيرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وقد لعبت مصر - من خلال دبلوماسيتها الهادئة - دورا فعالا فى تمكين المنظمة من تخطى المشاكل السياسية التى واجهتها ، كما تشاركها اليوم فى جهودها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة والمزمنة التى تعانى منها شعوبها ، والتى تفاقمت أبعادها ، وتضاعفت أثارها فى السنين الأخيرة بشكل أصبح يمثل عائقا حقيقيا لكل الجهود المبذولة لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا .

وفى هذا الاطار ، كان سعى مصر ، ابان مؤتمر القمة الأفريقية الحادية والعشرين الذى عقد بأديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ ، الى تحقيق توافق عام فى الاراء حول خطة مشتركة لاستراتيجية اقتصادية افريقية موحدة ، تواجه بها افريقيا أزمتها الاقتصادية المستعصية ، ومشاكلها الطارئة ، كالجفاف والتصحر ، وصدر عن الرؤساء الأفارقة « اعلان الوضع الاقتصادى فى افريقيا » ، متضمنا الخطط والتوصيات الكفيلة باعانة افريقيا على الخروج من هذه الأزمة .

وفى هذا الاطار كذلك ، كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، فى أديس أبابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعانى منها الدول الأفريقية على اختلافها ، أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهى اليها المؤتمر حول الموقف الأفريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية .

وفى هذا المؤتمر ، جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية فى عرض وثيقة « الموقف الأفريقى الموحد » ، على المجتمع الدولى ، بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية . وتنفيذا لهذا التفويض ، تم تشكيل مجموعة اتصال افريقية ، تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها .

ويقوم الموقف المصرى على أساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فان هذه الاستراتيجية الرامية الى حل مشكلة الديون الخارجية - يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولابد من توخى المرونة فى تنفيذها ، فى جو من التعاون الدولى المكثف .

واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى ـ الأفريقى داخل القارة وخارجها .

ولاشك أن دور العوامل الجيوبوليتيكية ، كان عظيم الأهمية فى ربط الوطن العربى بأفريقيا ، بتلك الوشائج التجارية والثقافية والدينية والسياسية .

والخلاصة أن ذلك الارتباط التاريخى الوثيق بين الشعوب العربية والأفريقية ، فضلا عن الظروف الحضارية والجغرافية المتقاربة ، كل ذلك أدى الى ارساء قواعد راسخة لعلاقات قوية بين الدول العربية والدول الأفريقية .

وجدير بالذكر ، أن مصر ـ بتطور التاريخ ـ قد ارتبطت عرقيا وتاريخيا ودينيا وثقافيا وحضاريا ، بالأمة العربية ، الا أن ذلك لم ينل من أصالتها الافريقية ، كما لم يضعف من سعيها الدائم لدعم أواصر الأخوة والتعاون مع شعوب القارة الافريقية فى ذات الوقت .

ولعل مبادرة مصر للدعوة الى عقد أول مؤتمر قمة عربى ـ افريقى ، والى استضافة هذه القمة التى عقدت بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ ، مايؤكد هذا السعى المصرى المتواصل من أجل تحقيق التقاء هاتين المجموعتين من الدول النامية ، التى ذاقت معا ويلات الاستعمار ومرارة التمييز العنصرى ، وقررتا أن تتعاونا معا فى اطار تنظيمات مشتركة من أجل تكوين جبهة واحدة لمواجهة تحديات تخوضها من أجل التحرر والتنمية وبناء نظام جديد .

وتؤمن مصر ايمانا عميقا بأن الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، التى يعيشها هذا التعاون العربى ـ الأفريقى ، وأن نقتنص الفرصة الواحدة ، فننفض عن أجهزة التعاون العربى ـ الأفريقى ، ماران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

وتؤمن مصر بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية ـ الافريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة آلاف المرات ، ذلك أن الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد أنه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلينا فى الحاضر .

د . بطرس بطرس غالى

دراسة

عدم الانحياز بين تجريد المبادىء ودناميكية الحركة

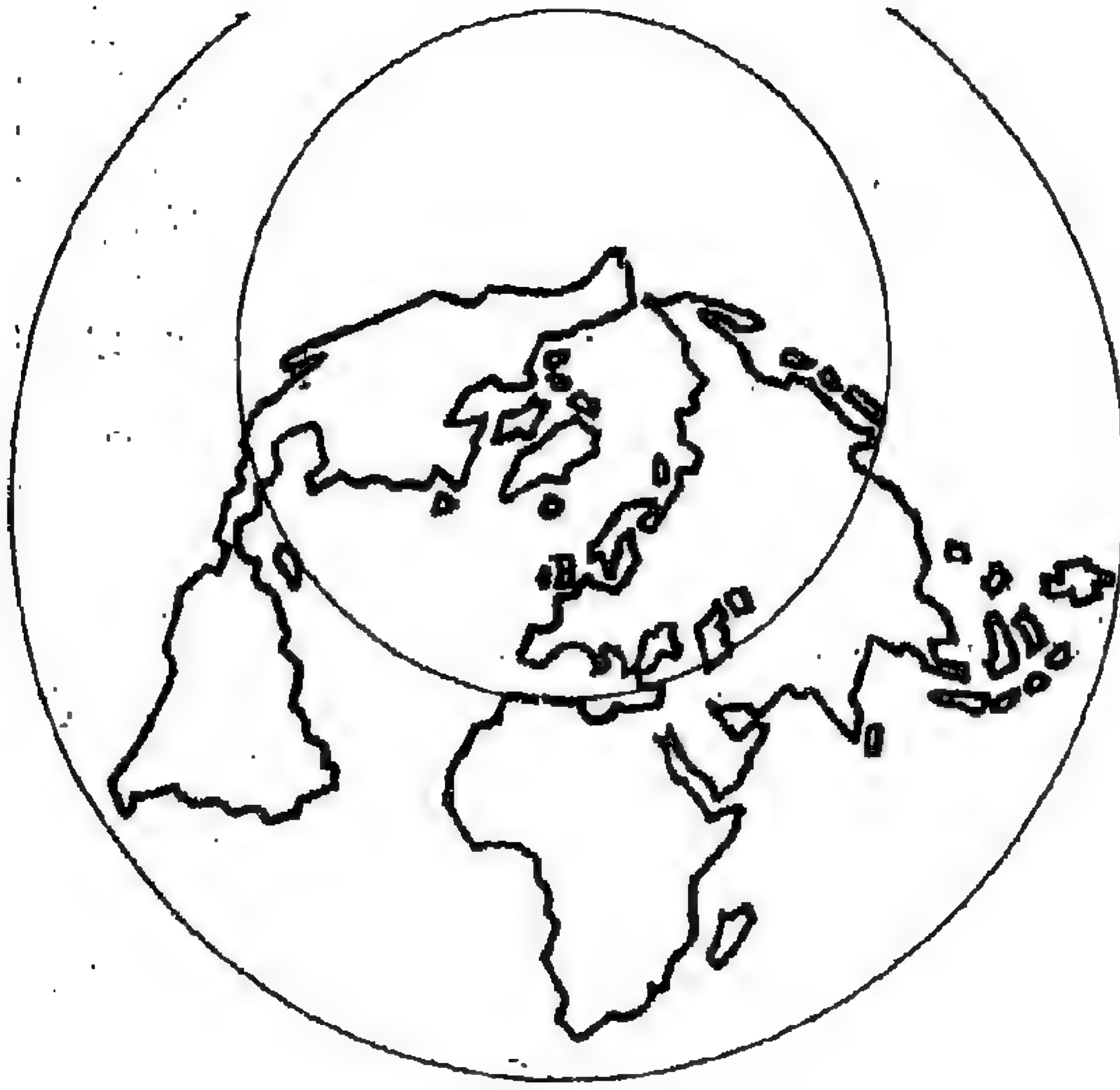
د . درية شفيق بسيوني

استاذ مساعد بكلية التجارة ـ جامعة اسيوط

مع اقتراب انعقاد قمة عدم الانحياز الثامنة المزمع عقدها ببلغراد في سبتمبر القادم . يحتدم الجدل ـ اكثر من اى وقت مضى ـ حول جدوى عدم الانحياز عقيدة ونهجا بعدما حلت علاقات الوفاق الدولى محل مصادمات الحرب الباردة وتبدلت على نحو جوهرى ملامح القطبية الثنائية وبعدما ـ وهذا هو الأهم ـ استفحلت الخلافات بين دول عدم الانحياز حتى حمل البعض السلاح في وجه الاخر .

وجدير بالذكر ان الارهاصات الاستهلالية لمفهوم عدم الانحياز قد راجت في منتصف الخمسينات ومطلع الستينات متزامنة مع ازدهار حركة التحرر الوطنى وحرص الدول حديثة الاستقلال على كامل سيادتها بعدم انحيازها لأى من القوتين الأعظم ، ولكن ـ ومنذ ذلك الحين ـ عرف « عدم الانحياز » كمفهوم وكتنظيم تحورات ملموسة اصاب بعضها جوهر المفهوم ذاته على حين انصرف البعض الاخر الى التنظيم الديناميكى لحركة عدم الانحياز بحيث صعب تحديد معايير قاطعة وشروط ملزمة لابد من توافرها في كل من ينضوى تحت مسمى « عدم الانحياز » فهناك رأى يربط تلقائيا بين عدم الانحياز ومجموعة دول العالم الثالث ، بينما هناك رأى ثان يجعل من عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين ـ احد اطراف حوار الشمال والجنوب ـ صنوان ، على حين يبرز رأى ثالث أشمل يصنف الغالبية العظمى من الدول حديثة الاستقلال الآخذة في النمو والمناهضة لكل ما يمت بصلة للغرب على انها دول غير منحازة ، وهكذا اتسع الاطار المستوعب لمجموعة عدم الانحياز وتميعت شروطه حتى انضمت اليه دول سافرة الولاء للاتحاد السوفيتى ابرزها كوبا ونيكاراجوا وفيتنام الشمالية .

ومع ذلك يمكن تعريف حركة عدم الانحياز من منظور تنظيمى اذا بدأت ملامحها الاولى في التبلور خلال مؤتمر بلغراد ـ المنعقد في سبتمبر عام ١٩٦١ ـ والذى حضرته خمس وعشرون دولة ألف بينها جميعا معيار أوحد ألا



وهو ضرورة اتباع سياسة خارجية مستقلة تماما عن القوتين الاعظم وعن احلافهما العسكرية المشكلة ابان حقبة الحرب الباردة ، وقد حرص الرئيس اليوغسلافى الراحل « جوزيف بروز تيتو » ـ فى أكثر من مناسبة خلال جلسات المؤتمر ـ على نفى سمة التكتل عن الحركة الوليدة مؤكدا انها بأى حال من الاحوال لا تشكل كتلة ثالثة الى جانب كتلتى الشرق والغرب بل هى اطار تنظيمى وعقائدى يحتوى دولا تنأى بنفسها عن مغبات الاحلاف العكسرية وتسعى الى انتهاج سياسة خارجية نابعة من إرادتها ومصالحها العليا ومحررة من آية التزامات أو قيود خارجية .

وتلزم الاشارة الى ان مجموعة عدم الانحياز قد افتقرت تماما ـ فى عام ١٩٦١ ـ الى ميثاق يقنن أصولها ويحدد معايير عضويتها والى قيادة عليا تمسك بأعناقها وتوجهها ، وكذلك الى سكرتارية دائمة يعهد اليها بالمهام الاجرائية ، ولقد اعتمدت المجموعة منذ ذلك التاريخ عند اصدارها لقرارتها على أسلوب « الاتفاق والتراضى ، the consensus procedure قبدلا من التصويت ، وهذا الاسلوب وان أكسب المجموعة مظهرا موحدا حال اتخاذ القرارات الا انه غير ملزم ، بمعنى انه يتيح امكانية تنصل الاعضاء من القرارات فى مرحلة لاحقة .

وعادة ما تنعقد مؤتمرات قمة عدم الانحياز كل ثلاث سنوات حيث يتم انتخاب رئيس المؤتمر فى جلسة الافتتاح الذى جرى العرف على أن يكون رئيس الدولة المضيفة للمؤتمر ، وفيما بين انعقاد مؤتمرات القمة يلتقى وزراء خارجية دول عدم الانحياز سنويا فى نيويورك عقب انتهاء اعمال الدورة العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، أو فى أى مكان آخر حسبما استقر عليه الاتفاق خلال الاجتماع الوزارى المنصرم ، وحرصا على اكساب مجموعة عدم الانحياز طابعا تنظيميا مستقرا تشكل « مكتب تنسيق عدم الانحياز » فى عام ١٩٧٣ والذى يضم حاليا ممثلين عن أربع وسبعين دولة عضو ويجتمع بانتظام فى نيويورك بقصد البت فى كيفية تنفيذ قرارات مؤتمرات القمة السابقة والاعداد للقمة اللاحقة مع

التنسيق بين مواقف الدول الاعضاء .

ويخطىء من يخلط بين مجموعة عدم الانحياز من ناحية ومجموعة السبعة والسبعين من ناحرى أخرى رغم ما يجمعهما من مرام اقتصادية واحدة تؤلف بين مواقف المجوعتين ، فمجموعة السبعة والسبعين ـ التى اصبحت تضم الان مايربو على مائة وخمس وعشرين دولة ، ٨٠ ٪ منها منتمية الى حركة عدم الانحياز ـ تشكلت للدفاع عن مصالح الدول الاخذة فى النمو خلال مباحثات « مؤتمر هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية » المعروف تداولا باليونكتاد والذى عقد ـ لاول مرة ـ بجنيف فى عام ١٩٦٤ ، وتسعى مجموعة السبع والسبعين الى بلوغ أهداف اقتصادية محضة ، لذلك فهى تعد طرفاً مؤثراً فى حوار الشمال والجنوب وتحظى باعتراف الدول الصناعية المتقدمة كما تفيد من وظائف السكرتارية الدائمة لليونكتاد ، أما مجموعة عدم الانحياز فان لها تطلعات سياسية واجتماعية ـ الى جانب اهتماماتها الاقتصادية كما أن أقطاب مجموعة السبع والسبعين ـ البرازيل والمكسيك وفنزويلا ـ ليست أعضاء فى حركة عدم الانحياز .

كذلك تعد المطابقة التلقائية بين مفهومى عدم الانحياز والعالم الثالث من قبيل التبسيط المخل للحقائق ، فاصطلاح العالم الثالث ـ الذى طرحته فرنسا فى الخمسينات ـ يضم الدول المختلفة بمعنى دول الجنوب الفقيرة الى جانب دول عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعين ومن واقع هذه المقابلة اعتبرت مجموعة عدم الانحياز المتحدث بلسان دول العالم الثالث ولكن تيتو ـ أحد أهم مقننى مبادىء حركة عدم الانحياز ـ يرى ان للحركة مهاماً أوسع وأشمل من مجرد التحدث باسم العالم الثالث ، فى طليعتها تكريس مفهوم التعايش السلمى وضرورة حل الخلافات بعيدا عن التلويح بسياسات القوة .

ويعزى الى نهرو فضل صياغة مسمى « عدم الانحياز » خلال حديث أدلى به فى كولومبو ـ يوم ٢٨ ابريل ١٩٥٤ ـ فاذا كان عدم الانحياز فى قناعة الغرب يعنى موقفا وسطا ومتوازنا ما بين الدول المتحازة ، أو القوى العظمى ، فهو فى رأى نهرو يعنى هوية مستقلة ودورا ايجابياً نشطاً أكثر من مجرد كونه موقفا سلبياً ازاء التكتلات الخارجية ، ولعل عدم التمكن من صياغة شروط قاطعة لعضوية عدم الانحياز تحفظ للمفهوم مصداقيته وللعضوية ضوابطها هو وراء ما تعانيه حركة عدم الانحياز حاليا من أزمة تحزب وشللية ، إذ ما من دولة يمكنها التحدث بجدارة بلسان سائر الأعضاء البالغ عددهم حاليا مائة وواحدا ، بل ان هذا العدد ينقسم على نفسه الى مجموعات لكل منها مفهومها الخاص عن عدم الانحياز ، فعلى سبيل المثال يوغوسلافيا والهند ـ ركيزتا الحركة وصائغتا اصولها الاولى ـ تتمسكان بالمبادىء الأساسية لعدم الانحياز على نحو ما تمت ديباجتها فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، على حين تتهمهما كل من كوبا وفيتنام الشمالية بالدوجماتية والجمود ، كما يرى نفر من الدارسين ان لكل دولة عضو فى حركة عدم الانحياز منظورها الخاص للمفهوم بحسب ما تعانيه من مشاكل وما تكابده من صعاب ، فالهند وجدت فى نهج عدم الانحياز سبيلاً أمثل لمواجهة ضغوط القوى العظمى والصين الشعبية ، كذلك يوغوسلافيا توسمت فيه نموذجا ، اشتراكيا بديلا فى اعقاب تأزم علاقتها بالاتحاد السوفيتى ، وبالمثل استندت الدول حديثة الاستقلال الى عدم الانحياز لتحتفظ لنفسها بحرية صياغة قرارها السياسى دونما ضغوط أو التزامات خارجية .

وبناء على ما سلف من اعتبارات قيل بصعوبة صياغة ايديولوجية موحدة لدول عدم الانحياز اذ منها من يأخذ بالنظام الرأسمالى كسنغافورة والكويت ، ومنها المحافظ كالمملكة العربية السعودية والمغرب مقابل الماركسيين الشيوعيين مثل كوبا وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية ، هذا علما بأن معظم دول عدم الانحياز لا تعير أهمية كبرى للنواحى الايديولوجية الفلسفية موجهة كل اهتمامها الى المشاكل الأقتصادية والقضايا السياسية ، فالرباط الوثيق الذى يؤلف بين كافة الاعضاء لا يستند الى أصول فقهية تنظيرية بل الى هوية مشتركة عبر عنها الرئيس جمال عبدالناصر فى قوله« نقصد بعدم الانحياز حريتنا فى تقرير ما نراه نافعا لنا ونابعا من مصالحنا ، بعدم الانحياز مؤكد استقلالية سياستنا عن سياسة أية دولة أو قوة أجنبية كبرى [١] . وقد ظل هذا التعريف الناصرى أكثر التعريفات قبولا من جانب معظم اعضاء الحركة مؤكدا على ان استقلالية الارادة وحرية اتخاذ القرارات هما قطب الرحى لمفهوم عدم الانحياز منذ باكورة ميلاده وحتى الان ، وليس أدل على ذلك من قول رئيس كولومبيا بمناسبة انضمام دولته الى مجموعة عدم الانحياز فى مطلع عام ١٩٨٣ ان هدفنا الاهم من وراء انضمامنا الى الحركة هو تأكيد سيادتنا فضلا عن العمل مع مجموعة تقاسمنا ذات المشاكل والصعاب ، إنها قضية استقلالنا التام عن محاور القوى مع احتفاظنا بكامل حريتنا فى اتخاذ ما نراه ملائما من قرارات [٢] .

ومع توافد الدول حديثة الاستقلال المطبقة لسياسة عدم الانحياز على عضوية هيئة الامم المتحدة اكتسبت

---

(١) مجموعة خطب واحاديث الرئيس جمال عبد الناصر ـ (دار الهلال ، القاهرة ، بدون تاريخ) ص ٨٢ ـ ٨٣ .

2) Warren Hoge: Bogota Begins Seeking New Partners Among Non Aligned- New York Times, January 9, 1983 - P. E. S5

ثقلا تصويتيا ضخما إنعكس تأثيره بجلاء على جدول اعمال المنظمة الدولية بل وعلى ما يصدر عنها من قرارات ، اذا لايخلو جدول اعمال الدورة العادية للجمعية العامة من امهات القضايا المستحوذة على اهتمام مجموعة عدم الانحياز بصفة خاصة والعالم الثالث بصفة عامة وهى اساسا تصفية الاستعمار ، حق تقرير المصير ، محاربة التفرقة العنصرية ، احترام السيادة والاستقلال ، فضلا عن الاصلاح الاقتصادى ، من هنا برزت المعضلة التى تجابهها حاليا مجموعة عدم الانحياز فهى على الرغم من تعاظم ثقلها تنظيميا ووظيفياً داخل هيئة الأمم المتحدة فانها تعانى من انقسامات داخلية بل ومن حروب دامية بين بعض اطرافها كالحرب الصومالية ـ الاثيوبية والليبية ـ التشادية والمغربية ـ الصحراوية والعراقية ـ الايرانية حتى بدأت علامات استفهام كبرى ترتسم حول مستقبل الحركة وجدواها .

ورغبة فى استشراف هذا المستقبل وتقييم اداء مجموعة عدم الانحياز تجيء دراستنا تلك المقسمة الى مبحثين ، نتناول فى اولها الاطار التنظيمى للحركة فنشير الى جذورها الاولى وتطور خطها الايديولوجى ومفاهيمها العقائدية عبر تسلسل مؤتمراتها زمنيا ، هذا فضلاً عن ديناميكياتها الداخلية ، وفى المبحث الثانى : نضع حركة عدم الانحياز فى اطارها الدولى فنستجلى فى خطين متوازيين موقف كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية من الحركة مع توضيح بواعث النجاح ودواعى الفشل لكل منهما ، وفى الخاتمة : نضع حركة عدم الانحياز فى الميزان لنرى أى الكفتين أرجح ، الانجازات ام العثرات مجيبين على التساؤل الجوهرى الذى استهدفناه من وراء دراستنا تلك ألا وهو : هل مازال لتيار عدم الانحياز فى الثمانينات فاعلية الخمسينات والستينات ؟ .

المبحث الأول

الاطار التنظيمى لحركة عدم الانحياز

(١) النشأة الاولى

تعددت المؤلفات المتناولة لاصول حركة عدم الانحياز بما تنتفى معه الحاجة الى اضافة المزيد ، وان كانت نبذة مختصرة عن النشأة الاولى للحركة تعد ضرورية ونحن فى معرض دراسة اطارها التنظيمى وهيكلها المؤسسى ، وبادىء ذى بدء خليق بنا الاشارة الى انعدام وسائل الاتصال فيما بين مجموعة الدول المسماة حاليا بالعالم الثالث ابان الحقبة الاستعمارية ، إذ لم يكن مسموحا لها سوى نمط اتصالى أوحد يربطها بعواصم الدول الاستعمارية الكبرى : لندن ، باريس ، لشبونة ، أو بروكسل مع استثناء واحد مثله « مؤتمر القوميات المضطهدة » الذى انعقد ببروكسل فى عام ١٩٢٧ وحضره ممثلون عن الدول الرازحة تحت نير الاستعمار أبرز ما ميزهم آنذاك تلقيهم للعلم فى المؤسسات الاكاديمية الاوروبية نذكر منهم جواهر لال نهرو ، ليوبولدسنجور وهوش منه ، ولم تطرد اللقاءات بين الدول تامة الاستقلال وتلك الساعية إليه إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك بناء على مؤثرين أولهما : انتظام الالاف من أبناء الدول المستعمرة فى صفوف جيوش الدول الكبرى المستعمرة وثانيهما : ازدهار تيار العالمية فى أعقاب مباحثات سان فرانسيسكو الممهدة لقيام هيئة الامم المتحدة والتى أسهمت فيها وفود آسيوية وأفريقية وأمريكية لاتينية ، وكان هذا الاسهام داعيا الى الاعداد للقاء مستقل يضم الدول الاسيوية وحدها تبلور كحقيقة فى عام ١٩٤٧ مع انعقاد « مؤتمر العلاقات الاسيوية » بمدينة نيودلهى[3] .

وتعاقبت تلك اللقاءات الاسيوية معمقة من أحاسيس الانتماء الى تراث فكرى وحضارى واحد بحيث يمكن أعتبارها الاساس الصلب الذى نهضت عليه فيما بعد حركة عدم الانحياز ، بل ان البعض يشبه تلك اللقاءات الاسيوية المبكرة بمركز دوائر متدرجة الاتساع مع انضمام أعضاء جدد الى الحركة أفارقة كانوا أم أوروبيين او لاتينيين .

ورغم نجاح مؤتمر نيودلهى ، إلا أن تباين وجهات نظر أعضائه وملاصقتهم للحدود الصينية والسوفيتية حالا دون تشكيل منظمة أسيوية اقليمية فى وقت تكونت فيه جامعة الدول العربية (١٩٤٥) ومنظمة الدول الامريكية (١٩٥١)، لذلك تجمدت العلاقات بين الوفود الثامنة والعشرين الحضور فى مؤتمر نيودلهى على الرغم من اجتماعهم للمرة الثانية ـ عام ١٩٤٩ ـ بقصد تنسيق المواقف لمواجهة السياسة الاستعمارية الهولندية فى اندونيسيا[4]

مؤتمر باندونج (١٩٥٥): استهلال لعدم الانحياز

دعت مجموعة كولومبو ـ التى تضم كلا من الهند وأندونيسيا والباكستان وبورما وسيلان ـ الى عقد مؤتمر باندونج أثناء اجتماعها بسرى لانكا فى عام ١٩٥٤ ، وبفضل مؤتمر باندونج اتسعت قاعدة العضوية فى حركة عدم الانحياز إذ حضر المؤتمر وفود أفريقية من مصر ، أثيوبيا ، غانا ، ليبريا والسودان وبلغ عدد الدول المتحلقة حول مائدة مباحثات باندونج تسع وعشرون دولة شاع بينها ما أطلق عليه آنذاك « روح باندونج »، وإذا كان هذا المؤتمر هو بمثابة نقطة الانطلاق الاولى لحركة عدم الانحياز إلا أن مفهوم عدم الانحياز فى حد ذاته لم يكن

3) G.H. Jansen: Non Alignment and the Afro- Asian States (Frederick A. Praeger- N. Y. 1966) P. 41

4) -Ibid- p. 71

المعيار الأهم الذى جمع الوفود الحاضرة ، إذ كان من بينها تركيا والباكستان والعراق وايران وتايلاند والفلبين وكلها آنذاك أعضاء فى حلفى السياتو وبغداد ، فضلا عن الصين الشعبية التى ارتبطت فى ذلك الحين بعلاقة تحالف وثيق مع الاتحاد السوفيتى ، واليابان ذات الولاء المعروف للولايات المتحدة الامريكية .

ومع ذلك لم يحل تفاوت الانتماءات السياسية للدول أطراف مؤتمر باندونج دون صياغته لمبادىء عشرة متخذا منها ميثاقا للعلاقات بين الدول هى ايجازا :

(١) احترام حقوق الانسان وميثاق هيئة الأمم المتحدة .
(٢) احترام سيادة جميع الدول ووحدتها .
(٣) الاعتراف بحق المساواة بين كافة الأجناس والقوميات .
(٤) عدم التدخل فى شئون الدول الاخرى .
(٥) حق كل دولة فى الدفاع عن نفسها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها .
(٦) الامتناع عن استخدام آية تدابير أو اتفاقات جماعية لصالح آية دولة من الدول الكبرى .
(٧) الامتناع عن أعمال التهديد أو العدوان أو استخدام القوة ضد آية دولة .
(٨) تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .
(٩) تنمية المصالح المتبادلة والتعاون .
(١٠) احترام العدالة والالتزامات الدولية .

ويذكر ان جلسات باندونج قد شهدت تراشقا حادا وتبادلا للاتهامات بين الباكستان المحذرة من الخطر الشيوعى المتزايد والصين الشعبية الدائرة فى فلك الاتحاد السوفيتى وقتذاك ، الأمر الذى أكد للوفود الحاضرة أهمية - إن لم تكن حتمية - انتهاج نهج وسط ما بين القوتين الأعظم ، بما يفسر اغفال توجيه الدعوة الى اعضاء حلفى السياتو وبغداد وكذلك الى الصين الشعبية عند الاعداد لمؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ .

وقيل انه ضمن المآثر الهامة لمؤتمر باندونج توطيده للعلاقات الشخصية بين زعامات الوفود المشتركة وتوليده لاحساس قوى لديهم بالولاء والانتماء الى الحركة نجم عنه مؤازرة متبادلة فيما بينهم ، فالرئيس جمال عبد الناصر - فى أول رحلة له خارج الوطن بعد نجاح ثورة يوليو - حظى بقبول كبير من جانب أعضاء مؤتمر باندونج دللت عليه وقفتهم الصامدة والمؤيدة له ابان العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وفى قناعة الزعامات الاسيوية والافريقية تمكن مؤتمر باندونج من نقل حركة عدم الانحياز صوب العالمية . وقد تحدث بلسانهم ليوبولدسنجور حين قال « يعد مؤتمر باندونج أكثر الاحداث أهمية بعد عصر النهضة لما اقتلعه من احساس بالدونية تملك الشعوب المستعمرة ردحا زمنيا طويلا[٥]

وعلى امتداد النصف الثانى من الخمسينات تبلورت لحركة عدم الانحياز زعامة ثلاثية ضمت نهرو وناصر وتيتو ألفت بينهم - رغم تباين أيديولوجياتهم وقوة شخصياتهم - ملابسات الحرب الباردة وما واكبها من أحداث فى نهاية الخمسينيات « هذا كما أن تصدرهم لحركة عدم الانحياز خدم تطلعاتهم القومية ، فتيتو إثر قطيعته مع ستالين عام ١٩٤٨ - وجد فى الحركة خير مؤازر ، وكذا نهرو فى مواجهة تهديدات الصين الشعبية وضغوط الاحلاف العسكرية الامريكية فى القارة الاسيوية ، ولم يختلف الامر بالنسبة لعبد الناصر، حديث العهد بالسلطة - آنذاك - والمتطلع بالتالى الى تعضيد دول عدم الانحياز له فى فترة مصيرية من حكم الثورة .

وإقرارا لهذه الحقيقة يقول محمد حسنين هيكل - أحد أهم منظرى الحقبة الناصرية فى التاريخ المصرى : « كان عبد الناصر يبحث عن مخرج يبعده عن النزاع بين الكتلتين الكبيرتين لضمان استقلال مصر . وفى الوقت الذى عقد اجتماعه مع تيتو برزت فكرة عدم الانحياز كأفضل سبيل تتبعه مصر للبقاء مستقلة ذلك أن عبد الناصر كان قد رفض كل ضغوط واغراءات جون فوستر دالاس ، كما أنه فى نفس الوقت أحبط كل المحاولات الشيوعية الرامية الى أن يكون لها نفوذ فى مصر[٦] » .

ويعترف التاريخ بفضل تيتو الكبير فى تنقيح ملامح الزعامة الثلاثية وتثبيت أركانها بزيارته لنهرو فى عام ١٩٥٤ ولعبد الناصر فى مطلع عام ١٩٥٥ ، وبدعوته لهما للقاء فى جزيرة بريونى عام ١٩٥٦ ، ثم فى موقفه الصلب المؤيد لمصر الناصرية ابان العدوان الثلاثى ودعوته من على منبر هيئة الأمم المتحدة الى « الاتحاد من أجل السلام » تلك الدعوة التى سرعان ما أوضحت قناعة التف حولها ما يربو على عشرين دولة عضو فى المنظمة العالمية مشكلة بالتالى النواة الأم لحركة عدم الانحياز .

مؤتمر بلجراد (١٩٦١) : انطلاقة حركة عدم الانحياز

يعزى الى جهود تيتو الدؤوبة الفضل الأعظم فى انعقاد قمة بلجراد ، إذ أرسل - فى عام ١٩٥٩ - وفدا على مستوى عال زار أثنتى عشرة دولة فى أمريكا اللاتينية لدعوتها الى حضور المؤتمر ، كما توجه بشخصه - فى عام ١٩٦١ - الى غانا ، توجو ، ليبيريا ، مالى ، السودان ، المغرب ، تونس وأخيرا مصر ، وكان قد اجتمع فى سبتمبر عام ١٩٦٠ - فى مقر الوفد اليوغوسلاف بنيويورك - بكل

---

5) Eugene Berg: Non Alignment et Nouvel Ordre Mondial (Presses Universitaires de France- Paris 1980) P. 22.

(٦) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعرب (دار النهار ، بيروت - ١٩٧٢) ص ٣٥٨ - ص ٣٥٩ .

من جمال عبد الناصر وتيتو ونكروما وسوكارنو أثناء حضورهم للدورة العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، وقد أعقب تلك المساعى الجادة انعقاد مؤتمر القاهرة التمهيدى - فى يونيو ١٩٦١ - ثم افتتاح أولى جلسات قمة بلجراد فى الاول من سبتمبر ١٩٦١[7] وبفضل قمة بلجراد اكتسبت حركة عدم الانحياز السمات التنظيمية المؤسسية . وأصبحت منذ ذلك الحين اطاراً ونهجاً لمجموعة دول العالم الثالث ، ولقد توازن الثقلان الاسيوى والافريقى داخل المؤتمر من واقع تساوى الوفود لكل من القارتين (أحد عشر وفداً) بينما لم يمثل القارة الاوروبية سوى الوفدان اليوجوسلاق والقبرصى على حين لم تحضر من مجموعة دول أمريكا اللاتينية إلا كوبا وحدها .

ويصعب القول بتماثل وجهات نظر الزعامات الحضور فى قمة بلجراد ، فنهرو المنشغل بتصاعد جولات الحرب الباردة وتردى العلاقات مع الصين الشعبية - سعى إلى تركيز اهتمام المؤتمر على قضايا الحرب والسلام ، على حين دعا نكروما - ومن ورائه الوفود الافريقية السوداء - الى أعطاء الاولوية لقضية تصفية الاستعمار ، بينما استأثرت المعضلة الفلسطينية بمحور اهتمام جمال عبد الناصر وسائر الزعماء العرب ، أما سوكارنو فقد روج لما أسماه « بنظرية القوى الجديدة الصاعدة » المستهدفة تجميع الدول الراديكالية وتوحيد صفوفها ، وفى خضم هذه المآرب المتضاربة لعب تيتو دور الموفق سعياً وراء حد أدنى من الاتفاق يوفر لحركة عدم الانحياز الوليدة ضمانات الاستمرارية والتواصل .

ومعلوم ان الخيوط الاولى لمؤتمر اليونكتاد قد نسجت خلال جلسات قمة بلجراد التى دعت الى ضرورة قيام تعاون أقتصادى وثيق بين دول العالم الثالث ، الأمر الذى أفضى مباشرة الى قيام مؤتمر اقتصادى بالقاهرة - فى عام ١٩٦٢ - مهد بدوره لتشكيل مجموعة اليونكتاد فى عام ١٩٦٤ تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة ، كذلك لازالت أمهات القضايا المطروحة على بساط المناقشة فى قمة بلجراد تتصدر جداول أعمال قمم عدم الانحياز اللاحقة ومن أبرزها ادانة التفرقة العنصرية ، الاقرار بحقوق الشعب الفلسطينى ، نزع السلاح ، حق الشعوب فى تقرير المصير وحتمية صياغة شروط عادلة تحكم التجارة الدولية ، ويؤكد كثير من الدارسين على أن اتفاق دول عدم الانحياز على أهمية هذه القضايا هو الوثاق القوى الذى يشدها بعضها الى بعض بعد أن تعدى تعدادها مائة دولة تفاوتت وجهات نظرها فى كثير مما يجابهونه من معضلات وفى الاسلوب الأوفق لحلها .

وضمن الاراء المسلم بها اتفاق معظم المتخصصين حول حقيقة ميلاد تيار عدم الانحياز من تدافع وقائع الحرب الباردة كما يؤكدون تزامن المؤتمرات المحورية للحركة مع احداث مشهودة فى السباق المحموم لتلك الحرب ، ويدللون على صحة رأيهم هذا بأن مؤتمر باندونج انعقد فى ظروف قصف الصين الشعبية لجزيرتى كيموى وماتسو مهددة بمواجهة خطيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما إن مؤتمر بلغراد أعقب سوربرلين (اغسطس ١٩٦١) بما لايتجاوز شهرا وقرار الاتحاد السوفيتى استئناف تجاربه النووية بيوم واحد ، كذلك حفل العقدان الخمسينى والستينى من هذا القرن بصدامات عسكرية محدودة وتدخلات قوى خارجية فى شئون دول العالم الثالث فضلا عن انماط سلوكية استفزازية غذت احاسيس الخوف والتوجس لدى الدول حديثة الاستقلال على نحو برر الى حد كبير اعتناقها لخط عدم الانحياز ، فبدأ بديان بيان فو (١٩٥٤) والحرب الكورية (١٩٥٥) والغزو السوفيتى للمجر (١٩٥٦) والعدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦) مرورا بحرب التحرير الجزائرية واحداث الكونغو الدامية (١٩٦٠) وطائرة التجسس الأمريكية U2 (١٩٦٠) وحائط برلين (١٩٦١) وحملة خليج الخنازير (١٩٦١) وانتهاءالى ازمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا (١٩٦٢) كلها وقائع متفجرة هددت بنشوب صدام نووى بين القوتين الأعظم مضفية بالتالى على نهج عدم الانحياز قدرا فائقا من المنطقية والقبول .

واضافة الى الحرب الباردة وملابساتها هيأ تيار الاستقلال - لاسيما فى الدول الافريقية - مزيدا من الرسوخ لحركة عدم الانحياز إذ انضمت ست عشرة دولة افريقية اثر استقلالها فى عام ١٩٦٠ الى الحركة جنبا الى جنب مع دولها المؤسسة : الهند ، يوغوسلافيا ومصر مشكلة معها مجموعة متجانسة فى اطار هيئة الامم المتحدة ، الأمر الذى قلب موازينها الجغرافية وأعاد ترتيب اولويات اهدافها اذ لم تعد تتصدرها مشاكل الحرب والسلام بل تفوقت عليها قضايا محاربة الاستعمار ومؤازرة الشعوب الساعية الى تقرير مصيرها ، ولقد تعاظم ثقل حركة عدم الانحياز بتزايد الدول الافريقية حديثة الاستقلال المنضوية تحت لوائها والتى استمدت - فى المقابل - من عضويتها فى حركة عدم الانحياز واستنادها الى تعضيد الاقران لها احساسا عميقا بالامان والثقة .

(ب) تطور حركة عدم الانحياز

مرت حركة عدم الانحياز منذ باكورة ميلادها فى عام ١٩٦١ وحتى الان عبر مراحل اربع تمتد الأولى من مؤتمر بلغراد (١٩٦١) وحتى قمة لوزاكا (١٩٧٠) وهى حقبة التشكك حول مدى استمرارية الحركة

---

7) Peter Willetts: The Non Aligned Movement (Nichols Publishing Co- N. Y. 1978) P.P 11- 12.

واحتمالات بقائها حتى انعقد مؤتمر لوزاكا ونجح فى اقامة هيكل تنظيمى مؤسس لها نسق انشطتها ونظم اساليبها الإجرائية مسقطا عنها سمة العشوائية والعفوية التى عابتها من قبل، اما المرحلة الثانية فتغطى الفترة الفاصلة مابين مؤتمرى لوزاكا وهافانا (١٩٧٩) وتميزت بدرجة عالية من التالف والانسجام وتركزت خلالها مطالب دول عدم الانحياز على القضايا الاقتصادية ومحاربة الاستعمار واستنكار التمييز العنصرى والمناداة بحقوق الشعب الفلسطينى ، ثم المرحلة الثالثة التى استهلت بقمة هافانا واستمرت حتى انعقاد مؤتمر نيودلهى فى عام ١٩٨٣ وخلالها عاصرت الحركة صراعا حول زعامتها لاسيما وقد غاب عنها معظم مؤسسيها الأوائل مفسحين المجال امام جيل جديد من الاقطاب لم تختبر توجهاتهم السياسية بعد بجلاء ، كما عانت الحركة فى غضون هذه المرحلة الثالثة من ظاهرة الاستقطاب نظرا لتضارب التيارين الراديكالى والمعتدل بها ، واخيرا نصل الى المرحلة الرابعة التى نعايشها والتى بدأت بقمة نيودلهى فى عام ١٩٨٣ وفى انتظار قمة بلغراد المتوقع انعقادها فى عام ١٩٨٩ وفيها استعادت حركة عدم الانحياز توجهها المعتدل بفعل تأثير الرئاسة الهندية لها والمؤمل تأصيله بفضل الرئاسة اليوغوسلافية اللاحقة .

المرحلة الأولى من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٠

لم تقم حركة عدم الانحياز فى مستهل نشأتها على أساس قواعد تنظيمية مقننة بل ان ماجمع اعضاءها آنذاك ـ والعالم يمر بسلسلة من الأزمات الشائكة ـ رغبة مشتركة فى التكافل والتآزر لدرء الأخطار الخارجية المهددة لامنهم القومى ، ومن هنا لم يولوا اهتماما كبيرا للجوانب الاجرائية الشكلية ولم يضعوا برنامجا ثابتا للقاءاتهم معولين فى ذلك على المبادرات الفردية او الظروف الملحة الطارئة .

وليس يخاف قيام تيتو خلال هذه المرحلة الأولى بدور الزعيم الروحى للحركة بكفاءة مشهودة محددا هويتها خلال خطابه الذى القاه فى قمة بلغراد حين قال : « لقد ولدت الان قوة جديدة ـ وليست كتلة جديدة ـ بمقدورها أن تلعب منذ الان فصاعدا دورا هاما ومؤثرا ، فالأمر لايقف عند حد اجتماع خمس وعشرين دولة اذ انى على يقين تام من تضاعف عددها فى المستقبل المنظور ليغدو الجميع قوة جماعية فاعلة تمارس مهامها فى اطار شرعية هيئة الامم المتحدة »[8] . ومع ذلك سعت اندونيسيا تحت زعامة سوكارنو الى استبعاد يوغوسلافيا من حركة عدم الانحياز واستبدالها بالصين الشعبية ، كما ثار وقتذاك جدل مستفيض حول امكانية انضمام الاتحاد السوفيتى الى مجموعة باندونج ، وخوفا من ان تصطبغ حركة عدم الانحياز بالصبغة الاسيوية ـ الافريقية وحدها قام تيتو بزيارة العديد من دول امريكا اللاتينية داعيا اياها الى الانضمام لزمرة الحركة وخدمته الاحداث باقصاء سوكارنو عن الحكم فخفتت نعرة باندونج وتغلبت الدعوة الى مؤتمر موسع لعدم الانحياز عقد بالقاهرة ـ فى عام ١٩٦٤ ـ وبرزت فيه الزعامة الريادية لعبد الناصر اثر نجاحه فى تمرير قرار ينص على انضمام كافة اعضاء جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية الى حركة عدم الانحياز ليرتفع اجمالى اعضاء الحركة الى سبع واربعين دولة .

وتتجلى ثمة اختلافات فى صياغة البيان الختامى الصادر فى ختام اعمال قمة القاهرة عن سلفه الصادر عن قمة بلغراد ، إذ انعقدت قمة القاهرة بعد فترة وجيزة من الاجتماع الاول لليونكتاد بجنيف وتشكيل مجموعة السبع والسبعين المنتمية فى مجملها الى العالم الثالث على نحو شجع اعضاء قمة القاهرة على المطالبة فى بيانهم الختامى « بسياسة اقتصادية عالمية جديدة لاتتأتى دون تضافر جهود حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعين » ، كذلك وضح تأثير التكتل الافريقى داخل حركة عدم الانحياز بتركيز بيان القاهرة على تصفية الاستعمار كما اتسمت لهجته بمزيد من التشدد قبل الغرب مقارنة ببيان بلغراد حين أكد على حق الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار فى اللجوء الى السلاح طلبا للاستقلال والسيادة ، هذا كما وجه البيان نقدا لاذعا للسياسة الامبريالية الامريكية .

ومع ذلك يمكن القول بانتصار تيار الاعتدال الذى حمل لواءه تيتو على نقيضه الراديكالى المتطرف حيث اعاد البيان الختامى لقمة القاهرة ذات توصيات قمة بلغراد المؤكدة على المبادىء المحورية لعدم الانحياز تلك الداعية الى فض الخلافات بالاساليب السلمية والعمل فى اطار شرعية هيئة الامم المتحدة .[9]

واذا كان من حقنا إعتبار العلاقات الشخصية الحميمة التى ربطت بين اقطاب حركة عدم الانحياز احد أهم اسباب نجاح الحركة فى طورها الاستهلالى فقد اضيرت بلا شك مع اختفاء نهرو واقصاء سوكارنو وبن بيلا عن الحكم واهتزاز صورة الزعامة الناصرية اثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، هذا بالاضافة الى تدخل الولايات المتحدة فى الدومنيكان وتعقد مشكلة الكونغو وتصاعد أوار الحرب الفيتنامية بما أشاع احساسا عاما بالاحباط والقنوط لدى دول عدم الانحياز كان على تيتو ـ هذه المرة ايضا ـ ان يجتثه من جذوره بدعوته الى تشكيل لجنة

---

8) Ibid- P.P 52- 53 .

9) Felix R.D. Bandaranike: History of Non - Alignment as a Force for Peace and Stability in a Divided World- In : U.S. Bojpai (ed): Non Alignment: Perspectives and Prospects (Lancer Publishers, New Delhi, 1983) P. 26.

استشارية فى بلغراد - عام ١٩٦٩ - اعقبتها لجنة تحضيرية فى دار السلام - فى شهر ابريل عام ١٩٧٠ - تمهيدا لانعقاد قمة لوزاكا فى سبتمبر من نفس العام .

وان كنا لاننكر على قمة لوزاكا نجاحها فى ارساء الاسس الرصينة والدائمة لحركة عدم الانحياز الا انه ضمن سبعين دولة وجهت اليها دعوة الحضور لم تلب الدعوة سوى اربع وخمسون دولة ، كما غاب عنها عبدالناصر لانشغاله باحداث ايلول الاسود فى الأردن واختفى نهرو ونكروما وسوكارنو ، وبناء عليه غلبت نغمة التحفظ والمهادنة على البيان الختامى لقمة لوزاكا حتى وصفه وزير خارجية نيكاراجوا « بالخطوة الى الخلف » مقارنة ببيان القاهرة[١٠] . ولكن يظل الانجاز الأهم لقمة لوزاكا ممثلا فى اقامته هيكل اجرائى - تنظيمى لحركة عدم الانحياز حيث طالب « كينث كاوندا » فى خطابه الافتتاحى بضرورة توفير اجهزة كفيلة بمتابعة انشطة مجموعة عدم الانحياز والسهر على تنفيذ قراراتها وتنسيق مواقف الاعضاء داخل المجموعة وخارجها لاسيما فى هيئة الامم المتحدة وفروعها المتخصصة ، وباعتبار كاوندا صاحب المبادرة وقع عليه الاختيار للاضطلاع بهذه المهمة التنظيمية فى المقام الأول .

المرحلة الثانية من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٩

اذا كانت المرحلة الأولى قد عرفت بمرحلة البقاء والاستمرارية فان هذه المرحلة الثانية يشار اليها « بالراديكالية » التى كان من ابرز اقطابها الرئيس الجزائرى السابق هوارى بومدين صاحب الفضل الاعظم فى دعم مجموعة السبع والسبعين باستضافة اجتماعها الوزارى فى العاصمة الجزائرية - عام ١٩٦٧ - الذى تناول قضايا تشغل محور اهتمام العالم الثالث كالموادالخام والسلع المصنعة والتمويل والنقل ، ولقد تمخض عن هذا الاجتماع الوزارى ماعرف « بميثاق الجزائر » الذى منح وجودا ماديا لمجموعة السبع والسبعين اهلها لدور نشط فى اجتماع اليونكتاد بنيودلهى - عام ١٩٦٨ - وماتلاه من اجتماعات للمجموعة فى ليما - عام ١٩٧١ - ولليونكتاد فى سنتياجو - عام ١٩٧٢ - ولوزراء خارجية عدم الانحياز فى جور جتاون بجيانا - فى ديسمبر ١٩٧٢ - حيث تم تشكيل مجموعة عمل تختص بالشئون الاقتصادية داخل حركة عدم الانحياز[١١]

وقد ساعد على اذكاء التيار الراديكالى داخل حركة عدم الانحياز ماعانت منه دول الحركة انذاك من تدهور اقتصادى ملموس من ناحية وتعثر مساعى استقلال انجولا وروديسيا وناميبيا من ناحية ثانية ، مع استمرار سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا من ناحية ثالثة ، واخيرا تصاعد حدة التوتر فى الشرق الأوسط المفضية الى حرب اكتوبر ١٩٧٣ من ناحية رابعة ، ويضيف البعض ، فى تفسير تفوق التوجه الراديكالى داخل حركة عدم الانحياز ، ازدهار تيار اليسار الجديد - مع مطلع السبعينات - فى كل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا على يد « فرانز فانون » وجان بول سارتر » وهو التيار الذى وجدت فيه مجموعة عدم الانحياز ضالتها وهى بصدد بحثها عن هوية ذاتية مستقلة توحد صفوفها وتجمع كلمتها .

وفى هذه المرحلة الثانية برز الثقل الجزائرى القوى ، فالجزائر - الدولة المضيفة للقمة الرابعة لعدم الانحياز فى صيف عام ١٩٧٣ - بهجومها الضارى على الاستعمار وبما تحظى به من ثروات طبيعية وقاعدة صناعية متقدمة وخبرة ثورية مشرفة قدمت نموذجا يحتذى به لاعضاء حركة عدم الانحياز من الاشتراكيين والراديكاليين ، ولقد نجح بومدين - بفضل نشاط دبلوماسى مكثف - فى أن يجمع حول مائدة مفاوضات قمة الجزائر خمسا وسبعين دولة برئاسة اربعة وخمسين رئيس دولة وحكومة ، كما تعزز المؤتمر بحضور كورت فالدهايم - السكرتير العام للامم المتحدة انذاك - الى جانب مراقبين عن حركات التحرير فى قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

وفى قمة الجزائر طالب بومدين بضرورة انتقال حركة عدم الانحياز من مجرد التركيز على المبادىء المتعارف عليها والمكررة مرارا من قبل الى مناهضة عسكرية علنية لكل من الاستعمار والامبريالية مؤكدا على أن المصدر الأهم للتوتر الدولى انما يجسده الصراع الدائر بين العالم الغنى والعالم الفقير وليس بين الشرق والغرب ، مشيرا الى مظالم الامبريالية وانتهاكات الاستعمار الجديد الذى مابرح يستنزف ثروات العالم الثالث حائلا بينه وبين الانطلاق على طريق التطور والنماء .

واذا كانت الزعامات المعتدلة لحركة عدم الانحياز - وفى طليعتها تيتو - قد اثرت عدم مجادلة بومدين فى وجهة نظره السالفة الا ان فيدل كاسترو - قطب اقطاب الراديكاليين - أكد ان مكمن الخطورة على حركة عدم الانحياز ينبعث من صراع الشرق والغرب وان سبيلها الأوحد الى تأكيد الذات هو التكتل فى اطار تحالف يضم كافة القوى التقدمية فى العالم ويتخذ من الاتحاد السوفيتى حليفا طبيعيا له ، بيد أن كاسترو قوبل بهجوم معمر القذافى الذى أعلن ضرورة استقلال حركة عدم الانحياز تماما عن القوتين الاعظم ملزما اياه بالتخلى عن نظريته فى الحليف الطبيعى بل ومحتا له على الاعلان - من فوق منبر المؤتمر - قطع بلاده لعلاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

10) Ibid - P. 30

11) Robent A. Mortimer: The Third Corld coalitionin International politics (Praeger Publishers, N. Y, 1980) P. 28

واختتمت قمة الجزائر مساجلاتها الساخنة ببيان أبرز وجهة نظر الرئيس بومدين بما احتواه من هجوم على سياسة السطوة وبسط النفوذ التى لايفلت منها الاتحاد السوفيتى ، وبترجيحه جهود تصفية الاستعمار على الترديد الاجوف لمبادىءعدم الانحياز ، وبوصفه النظام الاقتصادى العالمى بالاداة المضفية للمشروعية على المسلك الاستغلالى للقوى العظمى ، هذا كما شن اعلان الجزائر حملة ضارية على السياسة الامريكية فى جنوب افريقيا والشرق الأوسط وانجولا وفيتنام وكمبوديا وبناما وبورتوريكو ناعتا الأخيرة « بواحدة من أهم معاقل الاستعمار فى امريكا اللاتينية » ، وفى لهجة منذرة جاءفى البيان الختامى « أخذا فى الاعتبار لتعنت القوى الاستعمارية وماتلقاه من مؤازرة اعضاء حلف شمال الاطلنطى ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، فرنسا والمانيا الفيدرالية فان الدول المقهورة تجد نفسها مرغمة على حمل السلاح دفاعا عن حقوقها السليبة »(١٢) .

وانتهت قمة الجزائر باختيار بومدين رئيسا لحركة عدم الانحياز حتى انعقاد القمة التالية مع توسيع اختصاصات اللجنة التحضيرية التى اصبحت تعرف منذ ذلك الحين « بمكتب تنسيق عدم الانحياز » البالغ قوام اعضائه عندئذ سبعة عشر عضوا ، ومع ما للجزائر من مكانة طليعية على مستوى مجموعتى عدم الانحياز والسبع والسبعين كان متوقعا أن يجرى مسلك المجموعتين فى سياق متناغم وان تلتقى وجهات نظرهما خاصة فيما يعنى القضايا الاقتصادية وهو ما تأكد بمناسبة ارتفاع اسعار النفط بمعدلات غير متوقعة اثر الحظر النفطى لعام ١٩٧٣ ، اذ اجتمع مكتب تنسيق عدم الانحياز - فى مارس عام ١٩٧٤ - بقصد صياغة استراتيجية موحدة لحركة عدم الانحياز قبيل انعقاد الدورة غير العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة والتى ترأسها انذاك وزير خارجية الجزائر الأسبق - عبدالعزيز بوتفليقة - وقد نجحت الدورة غير العادية فى استصدار قرار ينص على وضع برنامج عمل لتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد استند مباشرة على ماتضمنه البيان الختامى لقمة الجزائر من توصيات ، منتقدا لما عرف باسم « ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول » باعتباره يرتب الحقوق للدول الكبرى على حين يحمل الدول الآخذه فى النمو بالواجبات والتبعات .

وخليق بالذكر انه فى عهد الرئاسة الجزائرية اصبحت استراتيجية التنسيق هى الطابع الغالب على نشاط حركة عدم الانحياز على نحو ما أكدت عليه اجتماعات دكار وهافانا وليما فى عام ١٩٧٥ ، وبالتالى بدأت مجموعة عدم الانحياز تكتسب ثقلا تفاوضيا يعتد به كشفت عنه الدورة السابعة غير العادية للجمعية العامة (عام ١٩٧٥) وكذا مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولى (عام ١٩٧٦) اذ تحدث فيهما بلسان مجموعتى عدم الانحياز والسبع والسبعين وقد ضم سبعة عشر ممثلا(١٣) ، وهكذا اعتبرت قمة الجزائر نقطة البداية سواء فى اعتناق مجموعة عدم الانحياز لاسلوب التكتل الاقتراعى داخل هيئة الامم المتحدة أو فى سيادة شعور مناهض للغرب والامبريالية داخل المنظمة الدولية .

وفى عام ١٩٧٦ انتقلت رئاسة حركة عدم الانحياز الى سيرى لانكا حيث انعقدت فى عاصمتها كولومبو القمة الخامسة لعدم الانحياز التى حضرتها خمس وثمانون دولة وواحد واربعون رئيس دولة وحكومة ، ورغم تحاشى قمة كولومبو الافاضة فى قضية النفط التى تباعد الشقة ما بين الأعضاء النفطيين واقرانهم غير النفطيين الا ان خطا فاصلا قد وضح مابين الوفود ذات التوجه الراديكالى لكل من العراق ، كوبا ، كوريا الشمالية ، وليبيا المطالبة بالادانة الصريحة والعلنية للسياسة الامريكية والوفود المعتدلة لكل من الهند ويوغوسلافيا واندونيسيا وسرى لانكا التى خشيت من ان تغل مثل تلك الادانة من قدرة مجموعة عدم الانحياز على المناورة فى اية مفاوضات مستقبلية ، ولما كان البيان الختامى لقمة كولومبو قد عاصر الهجوم الاسرائيلى على مطار عنتيبى - بأوغندا - فقد جاء مساويا مابين العنصرية واليهودية مهاجما التواطؤ العنصرى العدوانى لكل من جنوب افريقيا واسرائيل ، وقد انتهت قمة كولومبو بالاتفاق على عقد القمة السادسة فى هافانا - عاصمة كوبا - وعلى زيادة عدد اعضاء مكتب تنسيق عدم الانحياز الى خمسة وعشرين عضوا موزعين مابين راديكاليين معتدلين على نحو انبأ باحتمالات صدام بين التيارين عند الاعداد لقمة هافانا المرتقبة .

المرحلة الثالثة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٣

شهدت هذه المرحلة تعارض وجهتى نظر المعتدلين بزعامة يوغوسلافيا والراديكاليين بقيادة كوبا ، ذلك ان كاسترو تطلع الى صبغ حركة عدم الانحياز بالطابع الثورى الجانح صوب التطرف اليسارى على حين رغب تيتو فى الاحتفاظ للحركة بطابعها التقليدى المتوازن وقيمها الاصيلة ومبادئها التى كرسها مؤتمرا باندونج وبلغراد ، لذا أعرب عن شجبه لسعى كوبا نحو تحريف مسار حركة عدم الانحياز وزحزحتها عن موقعها الوسط ما بين القوتين الاعظم لتغدو حليفا طبيعيا للمعسكر الشرقى ، وقد رد عليه كاسترو مستنكرا وضعية الجمود الاستاتيكى الذى يدمغ حركة عدم الانحياز

12) Bandaranike Center for International studies- NKON Alignment Conferences Basic Documents (gunaratne Co- Colombo, 1976) P. 95

(١٣) د/ فائق عبد الرسول : النظام الاقتصادى الدولى الجديد - منشورات النفط والتنمية - بغداد - ١٩٧٩ ث ٢٢ .

معيبا عليه دوجماتيته الزائدة ورافضا لتحول مجموعة عدم الانحياز الى مجرد جماعة تدين بما اسماه « الحياد السلبى » .

وتشير الوقائع الى اعتراض مصر ويوغوسلافيا والصومال صراحة على رئاسة كوبا للقمة السادسة من واقع تحالفها الوثيق مع الاتحاد السوفيتى ، كما تحفظت كل من المملكة العربية السعودية وكمبوتشيا وزائير على اتخاذ هافان مقرا للقمة السادسة ، وان انتهى الامر الى قبول ضيافة كوبا للقمة بعد أن تواترت انباء عن ابرام اتفاق ضمنى بين تيتو وكاسترو ابان مؤتمر كولومبو المنعقد فى يونيو ١٩٧٩ يتقبل بمقتضاه الاول رئاسة الثانى لحركة عدم الانحياز نظير ان يكف الثانى عن ترديد مطلب الحليف الطبيعى .

وقد ضمت قمة هافان ـ المجتمعة فى ديسمبر ١٩٧٩ ـ خمسا وتسعين دولة عضو فى حركة عدم الانحياز الى جانب خمس عشرة دولة حضرت كمراقب ، وانقسم الحاضرون على انفسهم بخصوص قضيتين محددتين اولاهما : استمرارية عضوية مصر بعد توقيعها على اتفاقيتى كامب ديفيد وثانيتهما : شرعية الوفد الممثل لكمبوتشيا ، وفيما يعن للقضية الاولى اضطرت قمة هافان ـ استجابة لضغوط الراديكالية العربية ـ الى اتخاذ قرار بتعليق عضوية مصر واخضاعها لفترة اختبار مدتها ثمانية عشر شهرا مع ادانة صريحة لاتفاقية السلام المبرمة مع اسرائيل ، أما شرعية الوفد الممثل لكمبوتشيا فقد نجحت كوبا ـ من موقع رئاستها للقمة ـ فى استصدار قرار يسقط الشرعية عن الوفد ويحتفظ بمقعد كمبوتشيا شاغرا لحين استجلاء الاوضاع فيها بما التقى تماما والمرامى السوفيتية .

ومن مقعد الرئاسة ذاته شنت كوبا هجوما عنيفا على الولايات المتحدة وجاء البيان الختامى لقمة هافان عاكسا لضراوة حملتها على السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط وجنوب افريقيا مطالبا بضرورة استقلال بورتوريكو مساويا ما بين الصهيونية والعنصرية المتواطئتين مع الامبريالية الامريكية ، ولكن جاء الغزو السوفيتى لافغانستان ـ فى ديسمبر ١٩٧٩ ـ ليدحض حجج كاسترو مفرغا اياها من مضمونها فضلا عن أن تأييده العلنى للتدخل السوفيتى فى افغانستان أضاع من كوبا فرصة تمثيل دول امريكا اللاتينية فى مجلس الامن فحلت محلها المكسيك ، كما ناهضتها فى هذا المسلك الغالبية العظمى من دول عدم الانحياز المقترعة بالموافقة على ادانة التدخل السوفيتى امام الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة .

ومن نافلة القول تضرر حركة عدم الانحياز بموقف رئاستها المؤيدة لسياسة امبريالية لا تختلف فى كثير او قليل عن السياسة الامريكية التى طالما افتقدتها ، وفى محاولة لرأب الصدع عقدت مجموعة عدم الانحياز اجتماعا وزاريا بنيودلهى ـ فى فبراير ١٩٨١ ـ بقصد تحجيم الدور الكوبى وتصويب مسار الحركة على نحو ما أكد عليه توجيه الدعوة الى مصر لاتخاذ مقعدها فى مؤتمرات عدم الانحياز المستقبلية مع المطالبة بانسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا وافغانستان ، ورغم صدق الجهود المبذولة الا ان تفجر الحرب بين العراق وايران ـ العضوين فى حركة عدم الانحياز ـ وفشل الاخيرة فى احتوائها قبيل استفحالها عمق من حدة ازمتها خاصة وقد كانت بغداد العاصمة المرشحة لاستضافة القمة السابعة لدول عدم الانحياز والتى تحدد لها سبتمبر ١٩٨٢ ، وهو ما إستحال تحققه نظرا لانتفاء دواعى الامن فى العاصمة العراقية اثر الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووى العراقى ـ فى يونيو ١٩٨١ ـ واسقاط الطائرة الحاملة لوزير الخارجية الجزائرى محمد بن يحيى بصاروخ فى مايو ١٩٨٢ اثناء قيامه بمهمة توفيقية بين طرفى حرب الخليج ، ثم تصاعد الهجوم الايرانى المضاد بدءا بيوليو ١٩٨٢ والقذف الجوى لوزارة التخطيط العراقية وتساقط الصواريخ الايرانية على العاصمة العراقية ، كلها ملابسات جعلت من بغداد مقرا غير امن لقمة عدم الانحياز مما حدا بالرئيس صدام حسين الى الاعتذار عن استضافة القمة ملقيا بتبعتها على عاتق الهند .

المرحلة الرابعة من ١٩٨٣ وحتى الان :

مع تقلد الهند لرئاسة حركة عدم الانحياز انتعش الامل فى تفوق حجة المعتدلين على منطق الراديكاليين ، وقد حضر قمة نيودلهى ـ المنعقدة فى ٧ مارس ١٩٨٣ ـ سبعة واربعون رئيس دولة وثلاثة وعشرون رئيس وزراء ورئيس حكومة فضلا عن اربعة وعشرين وزير خارجية ممثلين لمائة وواحد دولة هم اجمالى عدد اعضاء حركة عدم الانحياز فى ذلك الحين .

ولم تكن المسئولية الملقاة على كاهل الرئاسة الهندية هينة بأى حال من الاحوال فى ظروف استحكمت فيها الخلافات بين دول الحركة سواء فيما بينها مباشرة كالحرب العراقية ـ الايرانية او لتأييد بعضها اطرافا اعتبرها البعض الآخر خصوصا لهم كقضية الجمهورية العربية الصحراوية أو شرعية أى من نظامى جوكونى عويضى أم حسين حبرى فى تشاد ، وكذا انقسام مجموعة الدول العربية ما بين معارض لعضوية مصر فى المؤتمر ومتحفظ عليها أو متقبل لها ، وقد نجحت يوغوسلافيا بتوجهها المعتدل فى استقطاب اغلبية اعضاء قمة نيودلهى التى اختصتها برئاسة اللجنة السياسية على حين تغلبت البواعث الايديولوجية على الولاء الاقليمى عند اختيار رئاسة اللجنة الاقتصادية اذ عارضت اثيوبيا ومدغشقر ـ الراديكاليتان ـ رئاسة أى من النيجر او زائير للجنة مفضلتان عليها نيكارجوا الملتقية معهما فى المشارب الايديولوجية .

وزخر جدول اعمال القمة السابعة بالقضايا السياسية

الساخنة نذكر منها قضية كمبوتشيا التى وضعت مجموعة دول جنوب شرقى اسيا فى مواجهة حادة مع كل من فيتنام والهند وكوبا ومؤداها مدى احقية وفد كمبوتشيا فى احتلال مقعد ضمن الوفود الحاضرة للمؤتمر ، وسبق ان اشرنا الى نجاح كاسترو ـ خلال تراسه لقمة هافانا ـ فى ابقاء مقعد كمبوتشيا شاغرا رغم اعتراض العديد من الدول الاسيوية الحضور فى قمة هافانا على هذا القرار ، ولكن اختلف الامر فى قمة نيودلهى حيث ارتفع عدد الدول المعترفة بالحكومة الائتلافية الديمقراطية الكمبوتشية برئاسة نوردوم سيهانوك من ست وثلاثين دولة الى تسع وخمسين دولة بحيث لم يكن هناك سوى الهند وحدها ـ خارج الكتلة الشيوعية ـ المعترفة بنظام هنج سامرين الذى تفرضه فيتنام الشمالية بايعاز وتأييد من الاتحاد السوفيتى ، وتزعمت سنغافورة مجموعة دول جنوب شرقى اسيا فى شجب المسلك الكوبى ودمغة باللاشراعية ، ورغم استمرار المناقشات حول عضوية كمبوتشيا طيلة ثلاثة ايام متصلة الا انها لم تسفر عن نتيجة ترضى كافة الاطراف واضطرت قمة نيودلهى الى استصدار قرار بترحيل البت فى امر تلك العضوية الى اجتماع وزارى لاحق تحدد لانعقاده وقتذاك عام ١٩٨٥ وهو ما اعتبرته مجموعة جنوب شرقى اسيا انتصارا لها اذ به اكدت على لاشرعية قرار قمة هافانا وحالت دون شغل مقعد كمبوتشيا بوفد لا ترضاه[١٤]

والى جانب قضية كمبوتشيا طرحت قضية افغانستان ذلك ان قمة نيودلهى كانت أول قمة لعدم الانحياز تعقب الغزو السوفيتى لافغانستان ، وانتهت القمة بقرار لا يضيف جديدا ويوصى بانسحاب القوات السوفيتية من افغانستان هذا رغم اعتراض عشرة دول ـ فى طليعتها الباكستان ـ على مثل هذا الاسلوب المائع المتجسد فى حلول وسط مبتورة لاتقدم او تأخر .

ثم تناولت القمة السابعة مسألة قاعدة دييجو جارسيا التابعة لجزر موريشيوس والتى دفعت بها بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية مشيرة الى ان مثل هذا الاجراء يعد انتهاكا صارخا لسيادة موريشيوس وسلامتها الاقليمية ، مشبهة سكان الجزيرة البالغ تعدادهم الفا وثمانمائة مواطن والذين اجبرتهم بريطانيا على النزوح خارج وطنهم « بفلسطينيى المحيط الهندى »[١٥] .

وبعد ذلك انتقلت قمة نيودلهى الى قضية الساعة المتفجرة الا وهى الحرب العراقية ـ الايرانية التى كانت قد دخلت شهرها الثلاثين وقت انعقاد القمة ، وقد جاء اعتذار الرئيس العراقى صدام حسين ونظيره الايرانى محمد على خامينى عن حضور جلسات القمة فى آخر لحظة فسخا لكل احتمالات الوساطة المباشرة من جانب اطراف القمة ، من هنا اكتفوا بتوجيه نداء مستقل الى كل من الدولتين المتحاربتين لتحكيم العقل وحقن الدماء والجلوس الى مائدة المفاوضات لحل الخلافات سلميا وفق ما تقتضيه المبادىء الاصيلة لعدم الانحياز .

ويذكر ان ياسر عرفات حضر قمة نيودلهى قوبل بترحيب كبير من جانب الوفود الحاضرة خاصة وقد جاء توقيتها فى اعقاب احداث بيروت الدامية واضطرار فصائل من منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لعرفات الى الانسحاب منها والانتشار فى الاصقاع العربية المجاورة ، الامر الذى اكسب منظمة التحرير تعاطفا كبيرا وتفهما عميقا لشرعية مطالبها حتى انه ضمن ثلاث وعشرين اشارة الى السياسة الامريكية المرفوضة ، التى تضمنها البيان الختامى لقمة نيودلهى ، اختصت منها معضلة الشرق الاوسط وحدها بثلاث عشرة ، كما عارض البيان مشروع ريجان وأكد على المسئولية الامريكية عن مذابح صابرا وشاتيلا مطالبا بتوقيع عقوبات صارمة على اسرائيل ، ونزولا على رغبة دول افريقيا السوداء هاجم البيان الختامى اصرار الولايات المتحدة على ربط حل قضية ناميبيا بشرط انسحاب القوات الكوبية من انجولا ، كما استنكر علاقتها الخاصة الوثيقة بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا داعيا مجلس الامن الى بذل كل ما فى وسعه لتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ الخاص بتسوية عادلة لناميبيا .

وبنفس اسلوب الحلول الوسط الذى يرضى الغالبية العظمى بصرف النظر عن فعاليته والذى عولجت به القضايا السياسية المطروحة على مائدة مفاوضات نيودلهى ، تم ايضا تناول القضايا الاقتصادية رغم انعقاد القمة فى وقت تردت فيه الاوضاع الاقتصادية لمجموعة دول العالم الثالث ، اذ لم يتعد معدل نموها فى عام ١٩٨١ ـ ٠,٦ ٪ مقابل تفجر سكانى خطير افضى الى تدنى ملموس فى مستوى معيشة المواطن ، فضلا عن حجم مديونية قفز الى ستمائة بليون دولار وارتفاع نسبة البطالة الى ١٠ ٪ ، من هنا املت دول العالم الثالث فى أن تأخذ الهند بزمام حركة عدم الانحياز مدعمة من مكانتها فى اطار مجموعة السبع والسبعين ترقبا لمؤتمر بيونس ايرس الذى كان سيمهد بدوره للاجتماع السادس للاونكتاد المهتم بقضايا التجارة الدولية واسعار السلع المصنعة والمواد الخام والذى تحدد له وقتذاك شهرى يونيو ويوليو عام ١٩٨٣ فى مدينة بلغراد ، بل ان اطراف قمة نيودلهى طمحت فى ان تمارس حركة عدم الانحياز ضغوطا مؤثرة على « قمة السبع الكبار » المنعقدة فى غضون نفس الفترة بوليامزبرج فى ولاية فرجينيا

---

14) Hari Jaisingh: IXNDIA AND THE Non Aligned Worldj; search for a New Order (Vikas Publi. House New Delhi, 19863) P. P. 102- 104.

15) Ibid- P. 107

الامريكية والتى ضمت الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، كندا ، المانيا الفيدرالية ، وايطاليا واليابان .

وقياسا على حجم المشاكل الاقتصادية الملحة اصدرت قمة نيودلهى اعلانا اقتصاديا وقع فى ثلاث وثمانين صفحة اقتصر على تعديد مواطن الداء دون ان يصف له علاجا ناجحا ، اذ تغلبت عليه بدوره صيغة الحلول التوفيقية من واقع تعارض مصالح الدول الموسرة من اعضاء حركة عدم الانحياز - ونعنى بها مجموعة الاوبك - مع مطالب الدول الموعزة والمدينة ، كما اصطدمت رغبة بعض دول الحركة فى بدء حوار شامل مع العالم الغربى الراسمالى بوجهة نظر أخرى مرجحة للمفاوضات الجزئية ، كذلك اقترحت قمة نيودلهى انشاء بنك لدول العالم الثالث بقصد تنمية أواصر التعاون بين الجنوب والجنوب ، ورغم ثورية الاقتراح الا ان نزعة الانانية المتمكنة من دول الحركة القادرة على تمويله احالته الى دائرة الظلام بدعوى مزيد من الدراسة التفصيلية .

وهكذا انفضت جلسات قمة نيودلهى ولم تتمخض عن الكثير الجاد مؤكدة على ما تعانيه حركة عدم الانحياز من ازمة تهدد كيانها ومستقبلها ان لم تعالج بواعثها ويجمع كافة اطرافها رغبة مخلصة فى الابقاء عليها قوة ثالثة لها اعتبارها على المسرح الدولى .

(ج) الديناميكيات الداخلية

فقدت حركة عدم الانحياز - خلال تعاقب مراحلها من قمة بلغراد الى قمة نيودلهى - كثيرا مما تحلت به انفا من بساطة وسهولة أداء وتجانس ووضوح مسئولية ، ويرجع ذلك الى ارتفاع عدد الاعضاء من خمس وعشرين دولة الى ما يتعدى المائة دولة متفاوتة التطلعات ومتضاربة المطامح ، ومع اغفال اسلوب التصويت بالاغلبية عند اصدار القرارات وجب اعطاء الكلمة لكل وفد من هذه الوفود العديدة بغية رصد ارائها والتعرف على مواقفها كشرط اساسى لصياغة القرارات على نحو يرضى الجميع ، ولكن هل يعقل أو يتوقع ان تلتقى الدول المائة وواحدة حول أهداف ومصالح أو مطالب متطابقة رغم تباينها من حيث الانتماءات الاقليمية والمصالح الوطنية والرؤى السياسية ؟ واتساقا مع ما سبق يمكن القول بأن عملية صياغة القرار داخل مؤتمرات عدم الانحياز - التى عادة لا تتعدى اسبوع - لابد وأن تخضع لمؤثرين اولهما قصر الفترة الزمنية المتاحة بما يفضى الى قرارات عجولة مبتورة بل وتحكمية فى بعض الاحيان وثانيهما : ضغوط الديناميكيات الداخلية المثلة فى تفاوت اوزان الجماعات الاقليمية داخل حركة عدم الانحياز من ناحية والدور الموجه لمكتب تنسيق الحركة من ناحية أخرى .

(١) الاتفاق الجماعي والتحفظات

تأخذ مؤتمرات قمة عدم الانحياز فى اصدارها لقراراتها المدمجة فى متن بياناتها الختامية باسلوب « الاتفاق العام » وهو رغم سلبياته من حيث اطالة فترة المناقشات واعتماد نهج الحلول الوسط كما اسلفنا الا انه يحفظ للحركة مظهرها المؤتلف ويوفر لها هوية خاصة بها ، وقد وضعت قمة بلغراد أصول اسلوب الاتفاق الجماعى وساعدها على ذلك محدودية العضوية فى حركة عدم الانحياز التى لم تتعد انذاك خمسة وعشرين عضوا من ناحية وضآلة القضايا المطروحة على بساط التفاوض كما وكيفا من ناحية ثانية . وظل اسلوب الاتفاق العام هو المتبع رغم تزايد الاعضاء ونشوب التعارض فيما بينهم سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا باعتباره افضل وسيلة لعلاج كم هائل من القضايا المعقدة وأفضل مخرج لتحاشى عزلة الاعضاء المعترضين بما يثير مسألة استمرارية عضويتهم فى الحركة مستقبلا . اضافة الى انه عاصم للدول الصغرى من الوقوع تحت ضغوط الدول الكبرى داخل نطاق الحركة .

والى جانب الاتفاق العام تعتمد دول عدم الانحياز على تكتيك ابداء التحفظات - كوجه ثان لديناميكية العمل داخل الحركة - بما انه لا سبيل الى التصويت بالرفض أو الامتناع عن التصويت مادام اسلوب التصويت فى حد ذاته غير معمول به ، فعلى سبيل المثال تحفظت المغرب على تعاطف الجزائر مع الجمهورية العربية الصحراوية ومساندتها لجبهة البوليساريو وبالمثل تحفظت مصر على مهاجمة قمة هافانا لاتفاقيتى كامب ديفيد ، وفى رأى كوبا لاتنال التحفظات من قيمة القرارات الصادرة عن حركة عدم الانحياز طالما انها - اى القرارات - تستند الى اسلوب الاتفاق العام بينما تعتبر يوغوسلافيا قرارا ابدى عليه العديد من التحفظات مفتقرا الى المصداقية ، ونظرا لتعقد القضايا المتناولة فى قمم عدم الانحياز اتخذ خط التحفظ ازاء القرارات الصادرة بشأنها اتجاها تصاعديا اذ لم تتعد التحفظات فى قمة كولومبو ثمانية وعشرين تحفظا ارتفعت الى اربعين فى قمة هافانا ثم الى ثلاثة واربعين فى قمة نيودلهى .

(٢) العضوية

فى غياب ميثاق مقنن أو قواعد اجرائية مكتوبة وملزمة تخضع معايير العضوية فى حركة عدم الانحياز لتفسيرات مرنة بقصد توسيع قاعدة هذه العضوية ، الامر الذى نجم عنه انتشار جغرافى هائل . فكافة دول العالم العربى والقارة الافريقية اعضاء فى حركة عدم الانحياز باستثناء فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا ، كذلك كافة دول قارة اسيا فيما عدا اليابان والصين الشعبية وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وتايلاند وبورما . اما فى امريكا اللاتينية فلا يزيد عدد الاعضاء عن سبع عشرة دولة على حين لا

تتعدى الدول الاوروبية الاعضاء فى مجموعة عدم الانحياز ثلاث دول فقط .

وحرى بالذكر ان المعايير الاساسية لعضوية عدم الانحياز قد صيغت أبان اجتماع تم بالقاهرة ـ فى يونيو ١٩٦١ ـ وضم سفراء تسع عشرة دولة بهدف الاعداد لقمة بلغراد ، ومنذ بدء اعمال المؤتمر اصطدمت وجهتا نظر كل من الهند ويوغوسلافيا اذ طالبت الاولى بعضوية مفتوحة وميسرة على حين نادت الثانية بعضوية مقيدة وضيقة وان انتهى الامر الى وضع ضوابط خمسة لعضوية عدم الانحياز هى : ـ

(١) اتباع سياسة مستقلة قوامها التعايش السلمى وعدم الانحياز لاى من الكتل الدولية .

(٢) مساندة حركات التحرر الوطنى .

(٣) عدم الانخراط فى الاحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات القوى العظمى .

(٤) نبذ اسلوب مواثيق الدفاع الثنائية اقليمية كانت أم مرتبطة بصراعات القوى العظمى .

(٥) رفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية .

وبنظرة فاحصة ثاقبة لهذه الشروط الخمسة نخلص الى أن تطبيقها تطبيقا حرفيا موضوعيا يعنى اسقاط العضوية عن عدد يعتد به من دول حركة عدم الانحياز ، ذلك أن سدس الدول الحاضرة لقمة بلغراد والثلث الحاضرة لقمتى القاهرة ولوزاكا كانت ذات ارتباطات عسكرية وثيقة بأى من القوى الكبرى(١٦) ، بل برز تساؤل هام مؤداه مدى قدرة الدول حديثة الاستقلال سياسيا ، التابعة بعد اقتصاديا وعسكريا على تبنى سياسات خارجية مستقلة وغير منحازة ؟ كذلك يصعب أن يجمع اتفاق عام كافة دول عدم الانحياز حول تأييد حركات التحرر الوطنى اذ انقسمت فيما بينها فى شأن تأييد « الاتحاد الوطنى للاستقلال التام بانجولا » ، و« والجبهة الثورية لاستقلال شرق التمور باندونيسيا » واليوم لاتحظى باعتراف وتأييد كل دول عدم الانحياز سوى منظمتى التحرير الفلسطينية وسوابو ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تدق التفرقة وتصعب بين المواثيق الدفاعية ثنائية الاطراف واتفاقيات الدعم العسكرى والدفاع المتبادل ، كما أنه قد يستعاض عن اقامة القواعد العسكرية الاجنبية بمنح تسهيلات فى الموانىء والمطارات بل ربما منح حق الهبوط للطائرات العسكرية الأجنبية .

بصفة عامة حكمت الرغبة فى فتح الأبواب امام أكبر عدد ممكن من الأعضاء الجدد قضية العضوية فى حركة عدم الانحياز بحيث لم يستثن من تلك العضوية الا الاعضاء فى حلفى الاطلنطى ووارسو (وان اختصت كل من رومانيا والبرتغال بوضعية الضيوف الرسميين فى أكثر من مؤتمر قمة لعدم الانحياز) كما تجدر الاشارة الى أن وجود قواعد عسكرية فى غير دولة عضو فى حركة عدم الانحياز لم يسقط عنها سمة العضوية ومن أمثلة ذلك قبرص (وجود عسكرى بريطانى) مالطا (وجود عسكرى بريطانى) فيتنام (وجود عسكرى امريكى وسوفيتى) كوبا (وجود عسكرى سوفيتى) الصومال (وجود عسكرى سوفيتى ثم امريكى) واخيرا اثيوبيا (وجود عسكرى امريكى ثم سوفيتى) ، كذلك فان اتفاقيات الصداقة والتعاون التى تحمل فى طياتها ارتباطات عسكرية بالاتحاد السوفيتى لم تضعف مركز كل من الهند ومصر باعتبارهما دولتين مؤسستين لحركة عدم الانحياز ، علما بأن سلسلة من هذه الاتفاقيات النمطية قد أبرمت بين الاتحاد السوفيتى والعديد من الدول الأعضاء بالفعل فى حركة عدم الانحياز وهى الصومال ، انجولا ، موزمبيق اليمن الجنوبى ، العراق ، سوريا ، ليبيا ، أثيوبيا ، كوريا الشمالية ، فيتنام وأفغانستان . مختصر القول أن هذا الاساس الفضفاض لعضوية حركة عدم الانحياز قد اكسبها وزنا موضع اعتبار كبير داخل هيئة الأمم المتحدة ولكنه فى المقابل سلبها مزايا النادى المحدود مولدا بالتالى تفرعات ثانوية داخل حركة عدم الانحياز عرفت بالجماعات الأقليمية .

(٣) الجماعات الاقليمية

عرفت حركة عدم الانحياز ـ شأنها فى ذلك شأن أى كيان سياسى ضخم ـ العديد من الانشقاقات على أساس ، اما ايديولوجى أو اقتصادى أو مصلحى تبلورت فى هيئة جماعات اقليمية سعت كل منها الى أن تكون صاحبة السطوة والكلمة العليا على سائر الجماعات الأخرى ، ورغبة فى تحييد التأثير الانشطارى لهذه الجماعات دعا وزير خارجية سيرى لانكا الى تعيين اربعة مساعدين لرئيس حركة عدم الانحياز يكونون بدورهم على رأس الجماعات الاقليمية الفرعية ويتحتم عليهم الالتقاء دوريا وبانتظام فى اجتماعات مستقلة عن اجتماعات الحركة ككل(١٧)

ومعلوم أن التباين الايديولوجى قسم اعضاء حركة عدم الانحياز الى براجماتيين وتقليديين ثم الى راديكاليين بزعامة كوبا ومعتدلين برئاسة يوغوسلافيا ، وضمن الجماعات الفرعية التى احتوتها حركة عدم الانحياز تذكر مجموعة الدول المنتجة للنفط ومجموعة « المحيط الهندى منطقة سلام » التى تتزعمها الهند من واقع ما يمثله بالنسبة لها المحيط الهادى من أهمية أمنية واستراتيجية

---

16) M.S. Rajan: Non Alignment: The Dichotomy between Theory and Practice in Perspective- India, Quarterly January. March 1980- 1 P. 46.

17) Shahul Hameed: In Pursuit of Peace, On Non Alignment and Regional Cooperation (Vikas Publishing House New Delhi, 1983) PX.

قصوى ، على أن « مجموعة الدول الأفريقية » هى أكبر وأهم المجموعات اذ تضم احدى وخمسين دولة بما فى ذلك منظمة سوابو مشكلة بالتالى ما يقرب من نصف اعضاء الحركة قاطبة ، وعلى الرغم مما اعترى المجموعة الافريقية من هزات اثر انقسام اعضائها ـ فى عام ١٩٨٢ ـ حول قضيتى قبول الجمهورية العربية الصحراوية فى منظمة الوحدة الافريقية ومن ثم فى حركة عدم الانحياز ، وأى من حكومتى حسين حبرى أم جوكونى عويضى هى صاحبة الشرعية فى تشاد الا انها أكدت عبر السنوات والاحداث انها أكثر الجماعات الفرعية الاقليمية لمجموعة عدم الانحياز صلابة وتجانسا لاسيما وقد جرت العادة على اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية قبيل انعقاد أى قمة لعدم الانحياز بقصد تبادل الاراء وتنسيقها حول القضايا المدرجة فى جدول اعمال القمة المرتقبة .

وفى المرتبة الثانية عدد وثقل تجىء المجموعة العربية التى تضم اثنتى وعشرين دولة هى مجموع دول جامعة الدول العربية وإن اختلفت عن المجموعة الافريقية من حيث الاندماج والتنسيق ووحدة الكلمة ، اذ أن كثيرا ما ينشب الخلاف بين الجناح المعتدل المشكل من مصر والمملكة العربية السعودية والاردن وعمان وتونس والمغرب وجبهة الرفض وأبرز رموزها ليبيا ، سوريا ، العراق ، الجزائر وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، كذلك فان انضواء بعض الدول العربية تحت لواء منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز فى آن واحد من شأنه أن يثير احتمالات تضارب ولائها ، ناهيك عن تأثير المؤتمر الاسلامى المشكل عام ١٩٦٩ والذى قد تتعارض قراراته احيانا مع قرارات حركة عدم الانحياز ، فضلا عن أن المجموعة العربية ـ خلافا للمجموعة الافريقية ـ لاتنسق مواقفها سلفا ولاتتفق حول استراتيجية موحدة بل تجعلها رهنا بسياق الاحداث التى كثيرا ما تفرقها ولاتجمعها حول رأى موحد .

ثم نأتى الى مجموعة امريكا اللاتينية وعدد اعضائها سبع عشرة دولة توزعت ما بين التوجه الراديكالى بزعامة كوبا ونيكاراجوا وجرينادا والتيار المعتدل الذى تمثله الارجنتين وبيرو وجاميكا ، ويعيب المجموعة اللاتينية ـ شأنها فى ذلك شأن المجموعة العربية ـ نقيضة الخلافات والمشاحنات بين اعضائها اذ نشب الخلاف بين بوليفيا وشيلى حول ملكية منفذ بحرى على المحيط الهادى ، وكذا صدام بين جيانا وفنزويلا حول منطقة اسكيبو ، والصراع الدائر بين بيرو والاكوادور حول الحدود المشتركة ، وان كانت الحملة الضروس التى تشنها كوبا على الهيمنة الامريكية هى الرباط الأقوى الذى يؤلف بين كافة دول المجموعة اللاتينية بحيث تبدو فى كثير من الاحيان موحدة الصف والمواقف .

أما المجموعة الآسيوية داخل حركة عدم الانحياز فتتوزع ما بين « المحيط الهندى منطقة سلام » بزعامة الهند « واتحاد دول جنوب شرقى آسيا » الذى يضم ضمن دولة الخمس ثلاثة أعضاء فى حركة عدم الانحياز هى اندونيسيا ، ماليزيا وسنغافورة واثنتين خارجها هما الفلبين وتايلاند .

وأخيرا هناك المجموعة الاوروبية بأعضائها الثلاثة : يوغوسلافيا ومالطا وقبرص وهى أقل الجماعات عددا ومن ثم تأثيرا فى حركة عدم الانحياز اذا ما استثنينا ما ليوغوسلافيا من وزن أدبى كبير باعتبارها احدى الدول المحورية المؤسسة للحركة .

(٤) مكتب تنسيق عدم الانحياز

نظريا يتساوى اعضاء حركة عدم الانحياز ، ولكن عمليا وواقعا يتفاوت ثقلهم وتتباين اهميتهم ومن ثم قدرتهم على توجيه مسار الحركة ، ويعد حجم الوفود أهم مؤشر على مكانة الدول ومركزها ، ففى قمة هافانا ـ على سبيل المثال ـ بلغ قوام الوفد اليوغوسلافى والكوبى والاندونيسى ما يربو على اربعين عضوا بينما لم يزد تعداد الوفد التشادى والملاوى عن ثلاثة اعضاء على أحسن تقدير ، وبناء على تفاوت الاهمية النسبية للدول اعضاء حركة عدم الانحياز ووضوع صعوبة التنسيق بينها من واقع تزايد اعدادها تولدت ضرورة تشكيل لجنة تنفيذية تضطلع بمسئوليته التنسيق والتأليف فى المواقف مهيئة بالتالى الظروف المواتية والشروط اللازمة لقيام « الاتفاق العام » الذى ـ كما سبق وأوضحنا ـ يحكم ديناميكية اداء الحركة ، وقد تم بالفعل تشكيل هذه اللجنة قبيل اجتماع لوزاكا ـ عام ١٩٧٠ ـ واطلق عليها خلال قمة الجزائر اسم « مكتب تنسيق عدم الانحياز » الذى ضم وقتذاك سبعة عشر عضوا زيدوا الى خمسة وعشرين فى قمة كولومبو ثم الى ستة وثلاثين فى قمة هافانا وأخيرا الى أربعة وسبعين فى قمة نيودلهى وهذا العدد الكبير قصد به تحقيق توازن جغرافى فى داخل مجموعة عدم الانحياز فخصص ستة وثلاثون مقعدا للدول الافريقية وثلاثة وعشرون للاسيوية واثنا عشر لأمريكا اللاتينية وثلاثة لاوروبا .

ويجرى انتخاب اعضاء المكتب مع كل مؤتمر قمة وإن احتفظت بعض الدول المؤسسة للحركة بمقعد دائم فيه متميزة بالتالى عن باقى الاعضاء المتناوبين على عضوية المكتب ، والذى تحددت مسئوليته فيما يلى من انشطة : ـ

١ ـ تنسيق مواقف دول عدم الانحياز داخل هيئة الامم المتحدة وافرعها المتخصصة وكذا داخل مجموعة السبع والسبعين وفى جولات حوار الشمال والجنوب .

٢ ـ قبول او رفض اعضاء جدد .

٣ ـ تحديد الثوابت الاستراتيجية لحركة عدم الانحياز من خلال اجتماعاته الوزارية غير العادية المنعقدة فيما بين مؤتمرات القمة .

٤ ـ فض الخلافات الناشبة بين الدول الاعضاء بقرارات ملزمة. وذلك حفاظا على وحدة الصف .

ويرى بعض الدارسين لحركة عدم الانحياز انها بمكتبها التنسيقى اصبحت أقرب ما تكون الى الكتلة المتميزة ذات الكيان المستقل القادرة على المساومة فى مفاوضات التجارة العالمية والتحكم فى قرارات هيئة الأمم المتحدة بمالها من ثقل ترجيحى فى عملية التصويت ، ثم هى برؤيتها الواقعية لمشاكلها وبنضوج تفكيرها وسعيها الدؤوب نحو مخرج لهذه المشاكل المستعصية اتسعت بطابع « جماعة المصلحة » القوية والقادرة على الضغط والمناورة تحقيقا للاهداف وبلوغا للغايات[١٨].

المبحث الثانى
حركة عدم الانحياز بين المطرقة الامريكية والسندان السوفيتى

لن نضيف جديدا اذا قلنا ان احتدام جولات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وتشكيل القطبية الثنائية لوجه العلاقات الدولية وما تفرع عنها من شبكة احلاف عسكرية مغلة لارادة الاعضاء ومحملة أياهم بالتبعيات كان الباعث الأهم لميلاد حركة عدم الانحياز ، فمنذ مطلع الخمسينات شهد العالم أكبر موجة تحريرية عرفها التاريخ المعاصر تمثلت خصوصا فى استقلال جزء كبير من المستعمرات فى القارات الثلاث : آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وبناء عليه بدأت هذه الدول تطالب بمكانتها فى المسرح الدولى وقد جمعتها قواسم مشتركة اهمها معارضة هذه البلدان لسياسة الارتباط بأى من الكتلتين غربية كانت أم شرقية ، ألوقوف ضد سياسات الحرب الباردة والتكتلات والاحلاف العسكرية اضافة الى رغبة هذه الدول فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من هنا نادت مجموعة الدول حديثة الاستقلال بأسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الاجنبية بشتى مظاهرها وتجعل من التعاون الدولى السلمى القائم على مبادىء الاستقلال والمساواة فى الحقوق والسيادة بين كافة الشعوب اساسا لحريتها واطراد تقدمها وازدهارها ، الى جانب مبدأ التعايش السلمى عوضا عن السلم المسلح القائم على القوة والمحافظة على الأمر الواقع .

ويرى المراقبون الغربيون فى نهج عدم الانحياز تكتيكا غاية فى الفطنة اذبه تتعاظم قدرة معتنقيه على المساومة لمجرد تلويحهم بامكانية ترجيح صداقة أى من القوتين الاعظم فى مواجهة القوة المنافسة ، وتاريخ عدم الانحياز حافل بوقائع الانتقال البندولى لبعض دوله من الصداقة الامريكية الى السوفيتية وبالعكس ، فلقد تحولت مصر الى الصداقة السوفيتية طلبا للسلاح الذى منعه عنها الغرب وتصميما على بناء السد العالى بعد أن أمتنع البنك الدولى للانشاء والتعمير عن تمويله بايعاز من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، ثم انقلبت الى الصداقة الامريكية عندما تأكد الرئيس السادات من الدور الأمريكى الحاسم فى معضلة الشرق الأوسط ، وبالمثل تحولت الصومال من الصداقة السوفيتية الى الامريكية أثر وضوح التعضيد السوفيتى للنظام الاثيوبى فى قضية اوجادين ، والسودان بدوره تأرجح ما بين الصداقتين الامريكية والسوفيتية ، كذلك لوحت الارجنتين ـ خلال معارك فوكلاند ـ باحتمال لجوئها الى العون العسكرى السوفيتى ، وبناء عليه تنظر القوتان الاعظم الى نهج عدم الانحياز باعتباره نهجا ابتزازيا اذ نعته جون فوستر دالاس باللاخلاقية ، كما أنكر ستالين احتمال قيام معسكر ثالث او قوة ثالثة الى جانب القوتين الاعظم ، حتى ماوتسى تونج صرح فى عام ١٩٤٩ بقوله « ليس ثمة طريق ثالث ولاسياسة خارجية متميزة عن الخطين الشيوعى والرأسمالى ، فالدولة اما أن تنتمى الى التحالف الغربى الرأسمالى أو الى الكتلة الشرقية السوفيتية[١٩] وعلى ذلك يرى كل معسكر فى الدول المحايدة أو غير المنحازة حليف المستقبل للمعسكر المناوىء .

واذا كان استقطاب دول عدم الانحياز هو ضمن المرامى الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى الا انهما يختلفان من حيث التكتيك ، فالاولى التى يبلغ حجم تجارتها الخارجية مع دول العالم الثالث عشرة امثال الثانى وكذا حجم معوناتها لها أربعة امثال قيمة المعونات السوفيتية تفضل الاخذ باسلوب العلاقات الثنائية الضيقة على حين يسعى الاتحاد السوفيتى الى ولوج ابواب الحركة ككل بمساندة مواقفها المناهضة للاستعمار والمطالبة بالسيادة والاستقلال وبحق الشعوب فى تقرير المصير ، ولقد اصاب نجاحا ملموسا فى هذا المضمار دلل عليه ما تضمنته البيانات الختامية لمؤتمرات عدم الانحياز من انتقادات لاذعة للسياسة الامريكية فى امريكا اللاتينية وافريقيا السوداء وآسيا واسرائيل مع اعرابها فى نفس الوقت عن كامل امتنانها لمؤازرة الاتحاد السوفيتى لقضايا العالم الثالث وان جاء تدخله العسكرى فى افغانستان ضربة موجهة الى مصداقية دعايته اماط اللثام عن نواياه التوسعية التى لاتختلف عما ردده طويلا من « المسعى الامبريالى للغرب الرأسمالى » .

ورغبة فى القاء الضوء على اختلاف المسلكين

18) Edward Kardely: Yugoslavia in International Relations and in the Non Aligned Movement (Socialist Thought and Practice- Belgrade, 1979) P. 187.
19) Shanti Swarup : Non-Alignment: Mobilization and Capability In: K.P. Misra (ed): Non Alignment: Frontiers and Dynamics (Vikas Publi: House New Delhi, 1982) P. 58

السوفيتى والامريكى ازاء مجموعة عدم الانحياز نبدأ بالمسلك السوفيتى متبعينه بنظيره الامريكى فى محاولة لتوضيح نجاحات وعثرات كل منهما .

(أ) عدم الانحياز والاتحاد السوفيتى

أرخ موت ستالين - فى عام ١٩٥٣ - لبدء عهد جديد من التحرك السوفيتى النشط فى دول العالم الثالث ، فعلى الرغم من غياب الاتحاد السوفيتى عن مقاعد مؤتمر باندونج سارع الرئيس « كليمنت فوروشليوف » بارسال برقية تهنئة الى اقطاب المؤتمر كما حرص على تنسيق الجهود مع الزعامات الصينية التى مثلها فى المؤتمر « شوان لاى » تلمسا لمنفذ الى المجموعة الوليدة تجسد فيما بعد فى منظمة تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية التى اتخذ منها الاتحاد السوفيتى معبرا الى العالم الثالث وفى قلبه مجموعة عدم الانحياز .

وتمكن الاتحاد السوفيتى بضربة على نغمة الاستقلال والتحرر الوطنى ومناهضة الاستعمار من كسب السواد الأعظم لدول العالم الثالث فى وقت اعتبرت فيه هذه النغمة مطلبها الاهم ، ومن على منبر الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ادان خروشوف - فى اكتوبر ١٩٦٠ - السياسة الاستعمارية الغربية داعيا الى الاستقلال الفورى لكافة الدول والشعوب المستعمرة ، وترجمت تلك الادانة فى القرار (١٥١٤) الصادر عن الجمعية العامة الامر الذى عزز المكانة السوفيتية بين صفوف دول العالم الثالث ، وان حالت القطيعة السوفيتية - اليوغوسلافية انذاك دون احراز الاتحاد السوفيتى لمزيد من النجاح داخل حركة عدم الانحياز خاصة وقد حذرت يوغوسلافيا من سعى الاتحاد السوفيتى الى اجهاض الحركة بتطبيقه سياسة تمييز ايديولوجى يهاجم بها من يصفهم بالدول الرجعية على حين يتعاطف مع الدول الثورية وحدها تلك التى يتوسم فيها ميلا قويا صوب ايديولوجيته ، وتأكيدا للمخاوف اليوغوسلافية تحفظ الاتحاد السوفيتى على انضمام دول ذات توجه يمينى معروف الى قمة بلغراد وهى اساسا المملكة العربية السعودية ، المغرب وتونس خشية تأثيرها المضاد على حركة عدم الانحياز .

ولكن عندما استحكم الصراع الصينى - السوفييتى ، فى مستهل الستينات حرص الساسة السوفيت على أن يتخذوا من مجموعة عدم الانحياز ورقة رابحة يضغطون بها على الصين الشعبية فكان ان اصدروا بيانا أثنوا فيه على انجازات قمة القاهرة - ١٩٦٤ - مؤكدين تأييدهم التام لسياسة عدم الانحياز مباركين التضامن الآسيوى الأفريقى ومنادين بالتعاون بين كافة القوى الثورية ، ثم اعقبوا بيانهم بالعديد من المساجلات الفقهية والمذكرات الرسمية اتهموا من خلالها الصين الشعبية باذكاء مشاعر العنصرية فى شعوب العالم الثالث الملونة محذرة اياها من اطماع الجنس الابيض ذى الباع الاستعمارى الطويل[٢١].

ولقد واتت الاتحاد السوفيتى فرصة ذهبية لكسب صداقة العديد من دول عدم الانحياز عندما بدأت هذه الاخيرة - فى منتصف الستينات - تكشف عن اهتمام كبير بقضايا راديكالية فى المقام الأول كتصفية الاستعمار وايجاد حلول شافية للمعضلات الاقتصادية التى تعانى منها ، ولما كان البيان الختامى لقمة الجزائر - عام ١٩٧٣ - قد خص هذه القضايا بصدارة اهتماماته فقد علق بريجنيف عليه قائلا من جانبنا نعلن عن احترامنا الجم لدعوة مناهضة الاستعمار التى تضمنها بيان الجزائر ونأمل صادقين ان تترجم هذه الدعوة الى واقع ملموس[٢٢] ، واتساقا مع نفس المنحى أعرب بريجنيف - غداة انتهاء جلسات قمة كولومبو عام ١٩٧٦ - عن اعتزازه الكبير بالتقاء الاهداف السوفيتية مع اهداف حركة عدم الانحياز من حيث محاربة الاستعمار والامبريالية والسياسات العنصرية »[٢٣] .

وجدير بالاشارة ان نبذ أقطاب الكرملين لسياسة التسلط الستالينى واكساب مسلكهم فى دول العالم الثالث درجة كبيرة من المرونة العقائدية بعدم إصرارهم على تشكيل أحزاب شيوعية بها وتفضيلهم التعامل المباشر مع حكومات تلك الدول ، إلى جانب رفعهم لشعار التعايش السلمى مع المعسكر الغربى وتأييدهم المفتوح لحركات التحرر الوطنى فضلا عن احيائهم لنظرية لينين فى « التنمية غير الرأسمالية » القائلة بإمكانية انتقال دول العالم الثالث شبه الرأسمالية إلى النظام الاشتراكى دونما حتمية المرور بمرحلة الصراع الطبقى كلها حيثيات لتكتيك دعائى بارع أصاب به الاتحاد السوفيتى هدفه عندما ابرم خمس عشرة اتفاقية صداقة وتعاون مع دول عدم الانحياز .[٢٤]

وفى أروقة هيئة الأمم المتحدة ومن فوق منابرها حرص الاتحاد السوفيتى على التقاء مواقفه مع أهداف وغايات دول عدم الانحياز فيما يعنى قضايا الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا والاصلاح الاقتصادى ، بل انه أيد

---

21) G. Bandarenki and N. Sofinski: Le Non Alignment, Ses Amis et Ses Adversaires dans la politique Mondiale, Academie Sovietique de Sciences- Moscou- 1978) P.P. 5- 6.

22) Rais Tuzmukhamedov: Soviet Union and The Non-Aligned Nations (Allied Publishers- Bombay, 1976) P. 66

23) Zafar Imam: Soviet View of Non Alignment- In: K. P. Misra (ed) Non-alignment: Frontier and Dynamics op. cit- P. 453.

24) Devender Kausik: Soviet Perspectives on The Third World- The Non Aligned World- January, March 1983- P. 87

اقتراحا طرحته الهند بتحويل المحيط الهندى إلى منطقة سلام الذى وأن عنى تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبليطانية فى دييجو جارسيا إلا انه كان يعنى أيضا انهاء التسهيلات البحرية الممنوحة للاتحاد السوفيتى فى مساواة ، عدن ، جزيرة بريم ، مقلا ، سوقطرة ، وجزر داهلوك .

ويبدو انه قد فطن إلى إستحالة ترجمة الاقتراح الهندى إلى واقع قائم فأقدم على مناورته الدعائية لكسب ود وصداقة الهند ـ الدولة القيادية فى مجموعة عدم الانحياز ، بإختصار نسج الاتحاد السوفيتى بمثابرة وبراعة خيوط صداقة وطيدة التى بقدر ما ربطته بمجموعة عدم الانحياز بقدر ما باعدت بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

ولابد من التنويه إلى ان الدبلوماسية السوفيتية قبل مجموعة عدم الانحياز قد تمحورت على استقطاب رموزها المؤثرة ومن أبرزها مصر ، الهند ، الجزائر وأندونيسيا فاغدقت عليها المعونات العسكرية والاقتصادية والفنية كما دعت زعاماتها إلى زيارات متكررة لموسكو منحوا خلالها جائزة لينين للسلام ، وان سجل التاريخ لكل من عبد الناصر ونهرو وسوكارنو وبن بيلا رفضهم التام للوصاية السوفيتية وحرصهم على استقلالية مسار مجموعة عدم الانحياز وذاتية هويتها ، ولكن اختلف الأمر بالنسبة لكوبا ـ التى دعيت إلى قمة بلغراد أثر فشل حملة خليج الخنازير التى شنها الرئيس الأمريكى الأسبق جون كيندى عليها ـ إذ ربطتها بالاتحاد السوفيتى أواصر اقتصادية وعسكرية وثيقة دعت إليها أزمتها الاقتصادية الخانقة والتهديد العسكرى الأمريكى لأمنها القومى ، ومن خلال كوبا توافدت على مجموعة عدم الانحياز دول راديكالية صميمة شديدة الولاء للاتحاد السوفيتى كفيتنام الشمالية ، كوريا الشمالية أنجولا ، وأثيوبيا ، ويبدو غريبا حقا أن تحرص كوبا على اعلان ولائها التام للاتحاد السوفيتى فى شتى مؤتمرات عدم الانحياز على نحو يتعارض شكلا ومضمونا مع المبادىء الأصيلة للحركة ، ففى قمة الجزائر يعلن كاسترو « أود أن أذكر الحضور بأن كوبا هى دولة اشتراكية تدين بالماركسية اللينينية » ، وفى قمة هافانا يعود مؤكدا « اننا نشعر بإمتنان عظيم للاتحاد السوفيتى ولثورة أكتوبر المجيدة التى أرخت لعهد جديد فى تاريخ البشرية »(٢٥)

وإنطلاقا من هذه القناعة خلع كاسترو على الاتحاد السوفيتى صفة « الحليف الطبيعى » لحركة عدم الانحياز وسعى إلى تقنينها ضمن البيان الختامى لقمتى كولومبو وهافانا ولكن خاب مسعاه إزاء اصرار الدول المعتدلة بزعامة يوغوسلافيا على الاحتفاظ لحركة عدم الانحياز بنهجها الوسط ما بين القوتين الأعظم ، وان كانت الوقائع لتشير إلى استثمار كوبا لفترة رئاستها لحركة عدم الانحياز من أجل تعميق التوجه الراديكالى على حساب تيار الاعتدال بحثها العديد من دول أمريكا اللاتينية الراديكالية على الانضمام إلى الحركة وبتضمينها بياناتها الصادرة عنها عبارات هجوم محموم ضد السياسة الأمريكية ناعتة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الرأسمالى « بالدول الاعداء لمجموعة العالم الثالث » وبحيلولتها دون صدور بيان عن الحركة يدين الغزو السوفيتى لأفغانستان أو التأييد السوفيتى لفيتنام فى عدوانها على كمبوتشيا .

ووصولا إلى هذه المرحلة من التحليل لابد من الاقرار بنجاح الدعاية السوفيتية فى كسب صداقة دول عدم الانحياز كما وان تأييد المندوب السوفيتى الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة لمطالب هذه الدول والدفاع عن قضاياها وتبنى وجهات نظرها عمق هذه الصداقة ، بينما تعزى مشاعر الجفاء ومواقف التحفز والرفض التى تفصح عنها دول عدم الانحياز فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتبارها أنصع رموز الامبريالية والاستعمار الجديد بل هى فى قناعتهم ـ بسياساتها الاقتصادية مفرطة الانانية والاستغلال ـ وراء سوء توزيع الثروات واختلال موازين التجارة الدولية واستمرارية النظام الاقتصادى العالمى الحالى بكل سوءاته ومظالمه ، فعلى حد قول أحد المتخصصين « كثيرا ما توجه التهم إلى السياسة الاستعمارية الغربية بإعتبارها مكمن البلاء والمحن التى تعانى منها شعوب العالم الثالث حاليا سواء من حيث التخلف أو تراكم الثروات فى حوزة الغرب الرأسمالى بزعامة الولايات المتحدة ، ويكون بديهيا والأمر كذلك ان تباعد الجفوة ما بين تلك الشعوب والدولة الرأسمالية الام على حين تلتقى مشاعرها مع الاتحاد السوفيتى الذى طالما تبنى قضاياها ودافع عنها بحماس »(٢٦)

ومع نجاح الاتحاد السوفيتى فى المطابقة ما بين العنصرية والصهيونية تزايد انجذاب دول عدم الانحياز نحوه لاسيما المجموعة الافريقية المعنية بالعنصرية وتلك العربية التى هى فى حالة حرب مع الصهيونية وهما ـ كما سبق وأسلفنا ـ أوفر الجماعات الاقليمية ثقلا وتأثيرا داخل حركة عدم الانحياز ، كذلك قدرت مجموعة عدم الانحياز للمندوب السوفيتى الدائم فى هيئة الأمم المتحدة

25) William Leo Grande: Evaluation of the Non Alignment Policy- Problems of Communism, January, February, 1980, P. 42.

26) Leo Mates: The Movement is Facing Discord and Trial- In: M. S. Bajpai (ed) Prospects- op. cit. p. 55

موقفه المؤيد لها دوما في مطالبتها بطرح القضايا الساخنة على دورات استثنائية للجمعية العامة لما لها من وزن اقتراعي كبير بها بينما عارضت الولايات المتحدة هذا المطلب مفضلة تناقل المشاكل المعقدة على مائدة مجلس الأمن وحده حيث يخولها استخدام الفيتو .

ورغبة في تخطيط برامج دعائية محكمة ومن ثم مضمونه النتائج شكل المسئولون السوفيت « الجمعية السوفيتية للصداقة مع الشعوب الأفريقية » ، وكذا لجنة التضامن السوفيتية - الافرو آسيوية » تحت اشراف احد أقطاب الدعاية السوفيتية - فاسيليف سولودوفنيكوف - الذي عمل لسنوات سفيرا لبلاده في زامبيا ثم مسئولا بارزا في معهد الدراسات الأفريقية بموسكو - ومن خلال هذه التنظيمات المؤسسية سهل على الاتحاد السوفيتي نشر دعايته المكتوبة المروجة بين سطورها لمفهوم الحليف الطبيعي بغية التأثير في الأجيال الشابة واقناعها بمنطقية الحجج السوفيتية .

بإختصار ظلت كفة الاتحاد السوفيتي افكثر رجوحا حتى كان غزوه لأفغانستان الذي يدحض دعاويه وأسقط عنه أقنعته أمام دول عدم الانحياز ، كما أن تدخله لفرض انظمة ماركسية في كل من أثيوبيا واليمن الجنوبي وافغانستان هو اعلان بإفلاس نظريته في التنمية غير الرأسمالية التي سبقت الاشارة إليها وذلك بعد أن أكدت الشواهد أن مجموعة عدم الانحياز ليست بأي حال من الأحوال مرحلة انتقالية أكيدة صوب الاشتراكية الماركسية .(٢٧)

(ب) عدم الانحياز للولايات المتحدة الأمريكية :

مرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء حركة عدم الانحياز عبر مراحل متعاقبة من التجاهل فالتودد الحذر فالمواجهة الحادة ، وإذا كانت الصبغة الراديكالية التي اتسمت بها الحركة منذ السبعينات وما أفضت إليه من هجوم لاذع على الولايات المتحدة قد صعدت من حدة الموقف فإن أسبابا إضافية أدلت بدلوها في هذا المقام لعل اهمها :

(١) إطار الحرب الباردة المحتوى للعلاقة بين القوتين الأعظم وما صاحبها من منطلق قائل بأن كل مكسب يحرزه طرف هو خسارة للطرف الثاني هذا مع الأخذ في الاعتبار لنجاح الاتحاد السوفيتي منذ الستينات في استقطاب عدد من أعضاء الحركة المؤثرين ووضوح ميل الحركة ككل صوبه مقابل جفاء ملحوظ قبل الولايات المتحدة .

(٢) تدهور العلاقات الأمريكية - الكوبية واعلان كوبا نفسها أولى معاقل الماركسية في قارة أمريكا اللاتينية بما يصطدم صراحة والمصالح الأمريكية العليا .

(٣) اتباع الكتلة الانتخابية لمجموعة عدم الانحياز داخل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مسلكا اقتراعيا متعارضا في الغالب الأعم مع المطالب الأمريكية .

(٤) تتابع الرئاسات الديمقراطية والجمهورية أفضى إلى تذبذب السياسة الأمريكية قبل حركة عدم الانحياز .

ويجمع المراقبون الدوليون على أن آلية الحرب الباردة وخصوماتها وما أفرزته من مشاعر تشكك عميقة إزاء الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية كانت المشكل الفيصل للسياسة الأمريكية تجاه حركة عدم الانحياز الوليدة ، ذلك أن استراتيجية الاحتواء التي جاء بها جورج كينان واتخذها دالاس قطب الرحى للسياسة الخارجية الأمريكية - في منتصف الخمسينات واستهلال الستينات - اصطدمت دوما بالاصول العقائدية لحركة عدم الانحياز ، فالتدخل العسكري الأمريكي في كل من إيران (١٩٥٣) وجواتيمالا (١٩٥٤) ولبنان (١٩٥٨) فضلا عن مقولة دالاس الشهيرة بأن « مفهوم عدم الانحياز هو مفهوم قصير النظر ولا أخلاقي شأنه شأن اللامبالاه إزاء أقدار ومصائر الأخرين »(٢٨) أثارا حفيظة العديد من دول العالم الثالث كما ألقيا ببذور الجفاء بين الطرفين لتتولى الأحداث اللاحقة مهمة انمائها ممثلة في سياسة الاحلاف العسكرية كالسانتو والسياتو وواقعة خليج الخنازير ضد كوبا ثم العدوان الأمريكي الشرس والمتصاعد على فيتنام .

كذلك لم تنس حركة عدم الانحياز وهي بعد في طور النشأة اتهام أقطاب البيت الأبيض لها بالهلامية وإفتقارها إلى الملامح المحددة مؤكدين انها لا تعدو أن تكون مجرد إطار لالتقاء زعامات العالم الثالث بقصد تبادل الاراء دون أن يترتب على هذه اللقاءات مسئوليات ملزمة ، فعلى الساحة الدولية - والرأي مازال لأقطاب البيت الأبيض - لاثقل ولا وزن إلا للقوتين الاقتصادية والعسكرية ولا سبيل أمام أي تجمع أو تنظيم مهما استند إلى قيمة معنوية عليا من لعب دور فاعل على هذه الساحة طالما افتقر إلى مقدرة املاء الرغبات والالزام بإحترامها ، زد على ذلك هاجمت وسائل الاعلام الأمريكية حضور شوان لاي مؤتمر باندونج مشيرة إلى ان مجرد هذا الحضور صنف الحركة الوليدة ودمغها بالطابع الشرقي ، وعلى الرغم من عدم توجيه الدعوة إلى الصين الشعبية لحضور قمة بلغراد إلا أن بيانها الختامي المغفل لواقعة استئناف الاتحاد السوفيتي لتجاربه النووية

---

27) Robert H. Donaldson. (ed): The Soviet Union in The Third World: Successes and Failures (Westview Press, BKOULDER, Colombia, 1981) PP. 377- 378.
28) New York Times- June 10, 1956

ودوره الضليع فى اقامته حائط برلين (١٩٦١) مع استمرارية نغمة الهجوم على السياسات الأمريكية فى جوانتانمو جاء مبررا لتصريح دين راسك الذى أدلى به يوم ٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٢ والذى قال فيه « ان موقفنا تجاه أولئك الحضور فى قمة بلغراد قد تحدد قبيل القمة وظل على ماهو عليه بعد انفضاضها » .

ولقد إزدادت الأمور تعقيدا بين الولايات المتحدة وحركة عدم الانحياز مع تتابع انضمام دول من قغرة أمريكا اللاتينية إلى الحركة . فقد بدأ الأمر بكوبا التى حضرت قمة بلغراد كعضو مؤسس إلى جانب البرازيل وبوليفيا والاكوادور كمراقبين ، ثم انضمت تسع دول لاتينية إلى حركة عدم الانحياز أبان قمة القاهرة - عام ١٩٦٢ - رغم الجهود المضنية التى بذلتها إدارة كنيدى للحيلولة دون ذلك ، هذا كما أثار تصعيد جونسون للحرب الفيتنامية سخط دول الحركة إضافة إلى عدم تجاوب الولايات المتحدة مع دعوة دول عدم الانحياز إلى مناهضة الاستعمار وتصفيته بكل صوره حتى جعلت هذه الدول من الامبرياليه والولايات المتحدة صنوين ، كما قر فى قناعتها ان سبيلها الوحيد إلى اجتثاث شأفة الاستعمار هو مناصبتها العداء السافر للولايات المتحدة زعيمة اكثر الاحلاف العسكرية عدوانية (الناتو) وصاحبة المسلك المستهجن فى كل من الهند الصينيـة ، كوبـا ، الدومينيكان ، لبنان والكونغو . ولقد بلغت العلاقات بين الولايات المتحدة ومجموعة عدم الانحياز حدا من التردى وصفت معه الأخيرة - أثناء اجتماعها فى قمة كولومبو عام ١٩٧١ - « الكيسنجرية » بالشر المستطير الذى يتوجب عليها مكافحته والقضاء عليه بكل السبل المتاحة[٢٩] .

ثم جاء الحظر النفطى لعام ١٩٧٣ الذى كشف عن تضارب المصالح الأمريكية مع مصالح حلفائها الأوربيين المؤيدين لقمة الجزائر فى مطالبتها بنظام اقتصادى عالمى جديد يعالج مثالب النظام السائد ، ولقد تأكد هذا التأييد خلال جلسات الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة المنعقدة بقصد تدارس قضايا التنمية والمواد الخام على نحو استشعرت معه الولايا المتحدة العزلة فى مواجهة ما اسماه رئيس وفدها لدى هيئة الأمم المتحدة - جون سكالى - بتسلط الأغلبية وما نعته هنرى كيسنجر « بإنحياز غير المنحازين » alignment of the non aligned ، وإذا كان الأخير قد اعترف فى حديث له القاه بنيودلهى - فى أكتوبر عام ١٩٧٤ - بالحضور القوى والمؤثر لمجموعة عدم الانحياز إلا انه أردف قائلا « بيد انه لابد من الاعتراف بأن دبلوماسية التكتلات أضحت مرفوضة فى عصرنا الراهن إذ انها تولد انماطا سلوكية مفتعلة جامدة ومتعفنة تعيد إلى الاذهان سوءات التوجيه الانحيازى للأزمنة الغابرة » .[٣٠]

وتؤكد الوقائع على الدور السلبى الذى لعبه رئيس الوفد الأمريكى الجديد بهيئة الأمم المتحدة - دانييل باتريك موينهان - إذ اتبع فى مواجهة التفوق الاقتراعى لمجموعة عدم الانحياز تكتيك « مواجهة الهجوم بهجوم مضاد » مستندا فى ذلك إلى قناعة مبناها أن مجموعة عدم الانحياز هى اضخم كتلةداخل الجمعية العامة ولكنها تفتقر إلى التجانس التام والامتزاج الكامل على نحو يسهل النيل منها وتقويض دعائمها ، وقد أكد موينهان على رؤيته تلك فى رسالة بعث بها إلى كيسنجر جاء فيها « لقد بلغت مجموعة عدم الانحياز أوج نجاحها أبان قمة الجزائر ، ووفقا لمنطق التطور وناموس الحياة فهى لابد آخذه فى الانحدار لتعود أعنة الأمور مرة أخرى إلى قبضتنا »[٣١] ، وهكذا أعطى الموقف الأمريكى الرسمى المبرر الأهم لتصاعد نشاط العناصر الراديكالية داخل حركة عدم الانحياز دافعة بها إلى مزيد من التقارب مع الاتحاد السوفيتى فى مقابل مزيد من التباعد عن الولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن طرأ ثمة تحسن فى علاقة الولايات المتحدة بمجموعة عدم الانحياز مع حلول « وليام سكرانتون » محل موينهان فى رئاسة الوفد الأمريكى بهيئة الأمم المتحدة ومع انتقال رئاسة المجموعة من الجزائر الراديكالية إلى سريلانكا المعتدلة ، والدليل على ذلك دخول إدارة فورد فى مباحثات مع دول لها ثقلها فى الحركة قبيل انعقاد قمة كولومبو فضلا عن ارسال مراقب غير رسمى لحضور جلسات لقمة ، وسار كارتر على الدرب ذاته بتوجيهه رسالة إلى وزراء خارجية دول عدم الانحياز المجتمعين فى بلغراد - عام ١٩٧٨ - أثنى على جهودهم الرامية الى ارساء دعائم السلام العالمى والدفاع عن حقوق الانسان فيها وأكمل وزير خارجيته - سايروس فانس - مساعى تحسين العلاقات مع كتلة العالم الثالث ملتقيا فى هذا الشأن مع جهود « اندروبانج » الرئيس الجديد للوفد الأمريكى فى هيئة الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من تلك البوادر المشجعة إلا ان انعقاد قمة عدم الانحياز السادسة فى هافانا وترأس كوبا للحركة طيلة الفترة ما بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، ووضوح بصماتها فى البيان الختامى الصادر عن قمة هافانا

29) Rikki Jaipal: Non-Alignment: Origins, Growth and Potential for World Peace (Allied Publishers' New Delhi) 1983) P. 118.

30) Henry Kissinger: Speech to Indian Council on World Affairs- New Delhi, October 1979.

31) Daniel Patrick Moynihan: Counting our Blessings- Reflections on the Future of America (Boston, Little Brown and Co 1980) P. 49.

المهاجم بشدة للتدخل الأمريكى فى بناما وبورتوريكو وجوانتانامو وكوريا ، والشاجب للتواطؤ الأمريكى مع العنصرية فى جنوب أفريقيا والصهيونية فى اسرائيل دفع بالعلاقة بين الطرفين إلى دائرة اليوتر والهجوم مرة أخرى مولدا مشاعر الرفض للحركة ولرئاستها الكوبية لدى الرأى العام الأمريكى ، وحتى عندما لعبت الجزائر دور الوسيط النشط لحل أزمة الرهائن المحتجزين فى السفارة الأمريكية بطهران لم يكن بوسع إدارة كارتر ـ وهى على مشارف الانتخابات الرئاسية ـ استغلال الفرصة السانحة لتنقية الأجواء مع مجموعة عدم الانحياز ، تماما كما فشلت فى استغلال واقعة الغزو السوفيتى لأفغانستان إذ ركزت على عملية الغزو ذاتها مغفلة ردود أفعالها الغاضبة من جانب دول المجموعة . ويرى الدارسون انه فى الوقت الذى تجمعت فيه الشواهد على تغيير محتمل فى سياق سياسة عدم الانحياز مع انتقال الرئاسة إلى الهند توطئة لانعقاد قمة نيودلهى ركزت إدارة ريجان أولويات سياستها الخارجية على علاقة الشرق بالغرب ، مستقبل حلف شمال الاطلنطى وقضية التفوق العسكرى الأمريكى مسقطة من اعتبارها العالم الثالث وفى سويدائه مجموعة عدم الانحياز ، ومع ذلك سعت « جين كيركباتريك » ـ رئيس الوفد الأمريكى فى هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة الرئاسية الأولى لريجان ـ إلى النفاذ من خلال الدائرة المحكمة لكتلة عدم الانحياز ـ التى بما لها من تفوق اقتراعى نجحت مرارا فى تمرير قرارات لا تتواءم مع المصلحة الأمريكية ـ معتنقة تكتيك تعميق العلاقات الثنائية التى تربط وطنها بالعديد من الدول غير المنحازة المتلقية للمعونات والمساعدات الأمريكية ، وتطبيقا لهذا التكتيك طالبت كير كباتريك دول عدم الانحياز بتحديد موقفها صراحة من المذكرة الصادرة عن اجتماعها الوزارى السنوى ـ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ ـ والتى ـ حسب أقوال رئيسة الوفد الأمريكى ـ هاجمت الولايات المتحدة فى تسعة مواضع جلية وفى العديد من الاشارات الضمنية مع امتناعها عن مجرد توجيه اللوم إلى الاتحاد السوفيتى المحتل لأفغانستان وكمبوتشيا ، واتهمت كير كباتريك كوبا بصياغة المذكرة التى فى رأيها تعد مساسا صريحا بسمعة وهيبة الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد تفاوتت ردود أفعال عدم الانحياز تبعا لتباين درجة إرتباطها بالولايات المتحدة ، فكل من المملكة العربية السعودية وتونس ومالاوى أكدت على عدم حضورها الاجتماع الوزارى الذى صدرت عنه المذكرة ، على حين استنكرت اثنتان وعشرون دولة ما جاء بالمذكرة من هجوم لاذع على الولايات المتحدة ، أما الأغلبية فقد خضعت أما لضغوط التيار الراديكالى المناهض للولايات المتحدة أو لمقتضيات مصالح الجماعات الاقليمية التى عادة ما تعارضت مع السياسة الأمريكية ، ومع ذلك تطلع ريجان إلى « ردة معتدلة » لحركة عدم الانحياز مع قرب انـعقــاد قمة

نيودلهى تحت رئاسة أنديرا غاندى المستلهمة النهج العقلانى والمتوازن لأبيها نهرو ، وبناء عليه بعث بممثلين شخصيين إلى كل من بلغراد ونيودلهى حاملين طلبا محددا مؤداه « العدل فى الهجوم » بمعنى انه لو أصرت حركة عدم الانحياز على تقليد الهجوم على السياسة الأمريكية فلا أقل من ان يناظره هجوم على السياسة السوفيتية فى أفغانستان وذلك تأكيدا على ماهو مفترض فى الحركة من موضوعية مستقاة من نهجها غير المنحاز .

وجريا على سالف مواقف فورد وكارتر بعث ريجان برسالة إلى أنديرا غاندى ـ فى ١٦ فبراير ١٩٨٣ ـ أعرب فيها عن احترام بلاده لمبادىء عدم الانحياز بإعتبارها أساسا ركينا لعلاقات سوية بين دول العالم .[٣٢] وان كان قد أضر بقضيته حين قدم معونة عاجلة إلى حكومة السلفادور مقدارها ستون مليون دولار على نحو أضعف حجة التيار المعتدل داخل مجموعة عدم الانحلاز .

وهكذا يمكن القول بأن مسيرة الولايات المتحدة مع حركة عدم الانحياز ـ منذ مطلع الستينات وحتى الان ـ محفوفة بالمنعطفات الحادة ونقاط الاصطدام العديدة ، وإذا كانت الحركة قد طرأت عليها بدورها ـ وفى غضون نفس الفترة ـ تطورات هامة إلا انها لم تلتق بالضرورة مع التحول فى السياسة الأمريكية ، كذلك وقع صانع القرار السياسى الأمريكى فى المحظور عندما ربط ربطا عضويا وثيقا بين مجموعة عدم الانحياز والاتحاد السوفيتى بحيث إذا ما تكدرت علاقات القطبية الثنائية انعكس ذلك تلقائيا على الموقف الأمريكى من دول عدم الانحياز ، أضف إلى ذلك تصورت الولايات المتحدة خطأ أو تحت تأثير نعرة وطنية مفرطة انها لابد لاعبة دورا محوريا فى مجموعة العالم الثالث فلما حال الواقع بينها وبين هذا الدور وتعددت بيانات حركة عدم الانحياز الناقدة لمسلكها والمهاجمة لمواقفها جاء رد فعلها عنيفا حادا .

زد على ذلك تباعد مؤتمرات قمة عدم الانحياز زمنيا واتسام الحركة فيما بين هذه المؤتمرات بالاستاتيكية النسبية كرس موقف اللامبالاة الأمريكية إزاءها ، ناهيك عن تعاقب رؤساء الولايات المتحدة على مقعد السلطة مع حرص كل رئيس جديد على التميز عن سلفة ولا سيما فى مجال السياسة الخارجية وما دائرة عدم الانحياز سوى احدى دوائر هذه السياسة الأمر الذى أفضى إلى تذبذب

32) Robert A. Shaplen: A Reporter at Large; The Paradox of Non-Alignment- The New Yorker- May, 23, 1983.

السياسة الأمريكية قبل حركة عدم الانحياز .

ويضيف الدارسون حقيقة افتقار الولايات المتحدة الى استراتيجية متكاملة المعالم فى تعاملها مع حركة عدم الانحياز إذ هى تكتفى ببعض الاجراءات النمطية تلجأ اليها قبيل انعقاد مؤتمرات قمة عدم الانحياز والتى لاتشكل بأى حال من الأحوال أساسا صلبا لعلاقات قوية معمرة ، وهذه الاجراءات لاتخرج عن مشاورات مكثفة مع حلفائها الأطلنطيين ، طرح تقارير تتناول مواقفها من حركة عدم الانحياز والخيارات المتاحة أمامها ، تحركات نشطة للسفارات الأمريكية فى عواصم بعض دول الصدارة غير المنحازة ، وأخيرا محاولة تشكيل مضمون جدول أعمال القمة المرتقبة سواء بالحذف أو بالاضافة بما يتلاءم مع مصالحها العليا .

كما يشير نفس الدارسين الى حيثية نابعة من الأصول الديمقراطية للنظام السياسى الأمريكى حيث لاتنفرد السلطة التنفيذية بصياغة القرارات بن تشاركها فيها كل من السلطة التشريعية ممثلة فى الكونجرس والرأى العام ممثلاً فى الهيئة الناخبة التى تحسم اختيار المتقلد لمنصب الرئاسة ، فالكونجرس بموافقته أو اعتراضه على برنامج المعونة الاقتصادية وبتقليصه بنود هذا البرنامج خلال فترات الركود أو الانكماش يؤثر تأثيرا بينا على الحضور الأمريكى الفاعل فى عواصم دول عدم الانحياز المتلقية لتلك المعونة وللتدليل على هذه الحقيقة نسوق واقعة احتدام المناقشة داخل الكونجرس أثر صدور البيان الختامى للاجتماع الوزارى لدول عدم الانحياز فى سبتمبر عام ١٩٨١ والذى جاء مهاجما للعديد من الأنماط السلوكية الخارجية للولايات المتحدة والذى استوجب ـ كما أسلفنا ـ ردا غاضبا من جانب جين كيركباتريك ، على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد إذ تزعم السناتور موينهان فريقا كبيرا من أعضاء مجلس الشيوخ مطالبا بضرورة تعديل برنامج المعونة الأمريكية لعام ١٩٨٢ بقصد حرمان كل دولة عضو فى حركة عدم الانحياز منها ما لم تقر كتابة باستنكارها التام لمضمون ما جاء فى البيان المذكور ، فمنطق الأمور ـ على حد رأى موينهان ـ يحتم أن تضمن الدولة المانحة ولاء الدولة المتلقية للمعونة مع ضرورة تناغم سياستها مع المصالح العليا الأمريكية(٣٣) .

وعلى الرغم من معقولية مطلب موينهان ـ من منظور أمريكى ـ إلا أنه قوبل باستنكار تام من دول عدم الانحياز التى صدر عن مكتبها التنسيقى بيان وصمم المطلب الأمريكى بالابتزاز والسلاح الهدام لوحدة صف حركة عدم الانحياز لما يعنيه من تلاعب بورقة المعونة الاقتصادية لشراء ولاء دول أعضاء فى الحركة تحت ضغوط احتياجها الملح لتلك المعونة .

إتساقا مع ما سبق عرضه ليس بمستغرب أن يكون التعثر أبرز سمات سياسة الولايات المتحدة إزاء حركة عدم الانحياز بعد أن بادرتها بالهجوم والاتهام باللاأخلاقية وبعد أن اختارت تكتيك المواجهة السافرة عوضا عن اللعب من وراء ستار وبعد أن إتخذت من معوناتها الاقتصادية والعسكرية أداة لنسف الحركة من الداخل ، وفوق هذا وذاك من دواعى تقاعس المسلك الأمريكى إزاء حركة عدم الانحياز تجىء سياستها الامبريالية فى غير موضع من الكرة الأرضية وتلويحها بالعصا الغليظة وتدخلها السافر فى شئون دول العالم الثالث مسببات جوهرية لفشل الادارة الأمريكية فى صياغة أسلوب سوى للتعامل مع حركة عدم الانحياز .

الخاتمة

بنظرة تحليلية ثاقبة يحق لنا القول بأن منطوق عدم الانحياز كمفهوم اختلف اختلافا ملموسا عنه كتنظيم ديناميكى ذلك أن الضغوط السياسية والممارسات البيروقراطية ـ فى حالة عدم السيطرة عليها ـ بمكنتها أن تحور جوهريا مفهوما فى عمومية عدم الانحياز ، بل أن مظهره المؤسسى والتنظيمى الحالى يتباين بدرجة ملحوظة عما أراده له رواده الأوائل .

ويرجع نفر من المتخصصين أزمة عدم الانحياز الى دواع عدة نجملها فيما يلى من اعتبارات :ـ

(١) انضواء عدد كبير من دول العالم الثالث تحت لواء حركة عدم الانغياز رغم اختلاف هوياتها وتنوع مشاربها ، فالتناقضات التى تعانى منها حركة عدم الانحياز لا ترجع الى التباين البنيوى فى التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية بين أعضاء الحركة فحسب ، بل ترجع أيضا الى التباين الأيديولوجى والسياسى وحتى الحضارى وهذا أمر طبيعى طالما أن هذه الحركة تضم شعوبا تنتمى الى حضارات وأيديولوجيات مختلفة تفوق فى الوقت الحاضر وحدة أيديولوجية الحركة ذاتها ، وبناء عليه فليس بمستبعد أن تتفاوت بل ربما أن تتعارض مواقف دول عدم الانحياز من حين لأخر وذلك لأن الحركة لم تقم منذ البداية على أسس أيديولوجية واحدة بقدر ما كانت محصلة لظروف دولية ، كما أنها لاتشكل تكتيكا بقدر ما هى تجمع دولى(٣٥) .

(٢) تغليب الأعضاء لمصالحهم القومية الضيقة على المصلحة الأعم للحركة ككل بل سعى بعضهم الى إستغلال الحركة فيما يخدم قضاياه الوطنية ، ومن أمثلة ذلك إصرار كوبا ـ بترويجها لنظرية الحليف الطبيعى ـ

---

33) Milos Minic: The Forceful Presence of Non Alignment in the World- Review of International Affairs Decemb 1981 - P. P 70- 72.

35) M. S. Bajpai (ed)(: Non Alignment: Perspectives and Prospects op. cit, P, P X- XI.

على تكريس الصبغة الراديكالية للحركة على حساب صبغتها المعتدلة وذلك فى التقاء واضح وصريح مع المصالح السوفيتية ، والأرجنتين بحثها مجموعة عدم الانحياز على مساندتها فى نزاعها مع بريطانيا حول جزر فوكلاند انما توقع المجموعة فى تناقض عقائدى جسيم ذلك أن سكان الجزر قد افصحوا عن تمسكهم التام بالتاج البريطانى ورفضهم لسيادة الأرجنتين عليهم ، فان أيدت حركة عدم الانحياز الأخيرة فى مطلبها بضم الجزر اليها تكون قد خرقت مبدأ حق الشعوب فى تقرير المصير بينما هو ضمن المبادىء العشرة الأصيلة التى نهضت عليها الحركة ابان نشأتها الأولى .

(٣) انقسام حركة عدم الانحياز الى عدة جماعات اقليمية مؤثرة ـ فى عملية اتخاذ القرار واستصدار التوصيات مع حتمية تفاوت أهداف هذه الجماعات أمر يصعب معه شيوع احساس عام بالولاء يضم فى اعطافه كافة الدول الأعضاء ، بل وفى ظل هذا الاعتبار يصعب قيام سياسة خارجية موحدة كما يصعب فرضها قسرا لما يعنيه ذلك من المساس بركيزتى الحرية والمساواة وهما ـ كما نعلم ـ الأساس الصلب لحركة عدم الانحياز .

(٤) تغير ملامح المسرح الدولى فى الثمانينات عنها فى الستينات عندما سادت القطبية الثنائية وتحكمت فى مسار العلاقات الدولية استنادا الى سلسلة من الأحلاف العسكرية على نحو ذكى تيار عدم الانحياز وقتذاك ، فعالم اليوم تتعدد فيه محاور القوى لتغدو خماسية الأطراف : الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتى ، السوق الأوروبية المشتركة ، اليابان والصين الشعبية مما طرح خيارات جديدة أمام العالم الثالث ، صحيح أن الصراع الأيديولوجي والتنافس العسكرى بين الشرق والغرب ما زال قائما ولكن دخول قوى جديدة الى حلبة هذا الصراع غير من قواعد اللعبة الدولية وفرض على مجموعة تنصب من نفسها داعية للسلام العالمى فهما واستيعابا عميقين للواقع الدولى الديناميكى إن أرادت الاحتفاظ لنفسها بمكان تحت الشمس .

(٥) بروز الصين الشعبية كقوة آسيوية وعالمية صاعدة عقد موقف مجموعة عدم الانحياز إذ سعى الأقطاب الصينيون فى صراعهم مع ساسة الكرملين ـ الى كسب دول العالم الثالث معتمدين فى ذلك على نظرية « الهيمنة المزدوجة » The Theory Of Double Hegemony ومختصرها تطابق السعى الامبريالى السوفيتى مع نظيره الأمريكى بحيث تغدو الصين الشعبية وحدها أقدر القوى العالمية على التعبير عن مطالب العالم الثالث والدفاع عنه ، وهو أمر يصعب تقبله لاعتناق الصين الشعبية العقيدة الماركسية اللينينية التى لاتدين بها الغالبية العظمى من دول عدم الانحياز هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الانخراط فى فلك أى من محاور القوة هو بمثابة نسخ صريح لفحوى عدم الانحياز ذاته .

(٦) التعديل الديناميكى المستمر لمعدلات قوة الدول أعضاء الحركة تبعا لتعاظم ثقل بعض الأعضاء إن إقتصاديا أو عسكريا أو نوويا مما يفرض ترتيبا تنازليا للأعضاء وتصنيفا لفريق من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية وهكذا ، فالهند بعد إنضمامها الى النادى الذرى تضاعف وزنها العسكرى والباكستان التى تؤكد الارهاصات حيازتها الوشيكة للقنبلة الذرية تدعمت بدورها مكانتها بين أقرانها ، والجولات الساخنة للحرب الخليجية الضروس كشفت عن الكفاءة القتالية والقدرات العسكرية المتميزة لكل من العراق وإيران ، زد على ذلك ساهمت الفوارق الاقتصادية الواضحة بين الدول النفطية أعضاء الحركة وسائر الأعضاء الأخرين فى تعميق الهوة بين الراديكاليين والمعتدلين ، ناهيك عن مشاعر القنوط والاحباط التى استشعرتها دول عدم الانحياز الموعزة من جراء لامبالاة الأقلية النفطية التى قنعت بتكديس رصيدها من البترودولارات مفضلة أيداعه مصارف الولايات المتحدة وغرب أوروبا عن الاسهام بجزء يسير منه فى التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعانى منها الأغلبية والتى ترجع أسبابها ضمن ما ترجع الى القفزات الجنونية فى أسعار برميل النفط .

(٧) نجم عن غياب احساس عام بالتكافل الاقتصادى اتباع الجماعات الاقليمية لسياسات متضاربة كل حسبما تمليه عليها مصالحها الحيوية ، فمجموعة أفريقيا السوداء ـ التى آزرت الحقوق الفلسطينية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ـ أعادت معظمها تلك العلاقات بعد أن عزفت الدول العربية النفطية عن مد يد المعونة الجادة اليها ففقدت بالتالى القضية الفلسطينية معضدا قويا لمطالبها الشرعية .

(٨) تفتقر حركة عدم الانحياز الى بناء تنظيمى وهيكل مؤسسى متكاملين كفيلين بضبط إيقاع الحركة وإبعادها عن العفوية المرفوضة التى تنال من مكانتها العالمية .

(٩) تندرج حركة عدم الانحياز ضمن نمط المنظمات الحكومية التى لاتملك اصدار قرارات ملزمة بل تكتفى بالتوصيات والتوجيهات التى تأخذ بها الدول الأعضاء أو لاتأخذ وفقا لما تقتضيه مصالحها ، وهو أمر أدعى الى الفوضوية والتضارب فى السلوكيات .

ويستند تحليل الغرب على تلك المثالب مستقرئا النتائج من المقدمات متنبئا بقرب تصدع مجموعة عدم الانحياز تحت وطأة مطالب التنمية الاقتصادية الملحة وقصور الامكانيات الذاتية عن تلبيتها فتنبذ النهج اللانحيازى مرجحة الولاء لأى من القوتين الأعظم ، ويستمر الغرب فى إستشراقه لمستقبل عدم الانحياز من خلال منظار قاتم مؤكدا أن الثقل الاقتراعى الذى تحظى به مجموعة عدم الانحياز ما هو الامعول هدم لهيئة الأمم المتحدة ، إذ

إستنادا الى هذا الثقل تلجأ دول عدم الانحياز الى أسلوب التبسيط المخل للقضايا المعقدة المطروحة أمام الجمعية العامة وهو ما يعرف « بنقيصة التجزئة » Vice of fragmentation بمعنى تناول الجوانب السهلة من القضايا تلك التى تحظى بموافقة الأغلبية مع اغفال جوانبها الشائكة مثار الخلاف ، ومثل هذا الموقف المتهرب من مواجهة المسئولية من شأنه إثارة سخط سائر الأعضاء الأخرين لاسيما الأطراف المباشرة للقضايا موضع التدارس بل ـ وهذا هو مكمن الخطورة ـ سوف يدفع بها الى حل تلك القضايا خارج اطار المنظمة الدولية فتسقط عنها مصداقيتها بما ينبىء بتفس مصير عصبة الأمم المتحدة .

ولكن هل ورقة الحساب الختامية لحركة عدم الانحياز لاتحوى سوى البنود المدينة وحدها ، وإذا كان بها بنود دائنة فما عساها تكون ؟

من الأمور التى لايرقى اليها جدل أو شك قيام حركة عدم الانحياز ـ وما زالت ـ بدور كبير فى تعديل العلاقات الدولية منذ ظهور الحركة الأفروآسيوية عام ١٩٥٥ وحركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ كطرف جديد فى المعادلات الدولية ، فهى تحارب الأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية والاستعمار الجديد وكل أنواع التمييز العنصرى ، بالاضافة إلى إسهامها فى إقامة السلم والأمن الدوليين من خلال دعوتها الى نزع السلاح ، كما لعبت الحركة دوما دورا فاعلا فى دعم وتأييد حركات التحرر الوطنى بقصد تصفية الاستعمار نهائيا فضلا عن رفضها التدخل فى شئون الدول الأخرى وحرصها التام على احترام أنظمتها السياسية والاجتماعية .

ولم يقتصر دور مجموعة عدم الانحياز على القضايا السياسية وحدها بل أولت اهتماما جما ـ منذ مستهل الستينات ـ للقضايا ذات الصبغة الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال مطالبتها باقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يستند الى مبادىء العدالة والمساواة والتكافؤ واحترام سيادة الدول وبهذا تكون الحركة قد أكدت على أنها ليست مجرد رد فعل دولى للحرب الباردة والتكتلات فحسب .

كذلك تطالب مجموعة عدم الانحياز بحتمية تطبيق مبدأ سيادة الدول على مصادرها ومواردها الطبيعية وترى أن أفضل السبل الى ذلك هو تصفية نظام الامتيازات الأجنبية الذى تستغل بموجبه الدول الاستعمارية ـ وخاصة الشركات الاحتكارية العالمية ـ ثروات الشعوب ، وانطلاقا من هذه القناعة بذلت دول عدم الانحياز جهودا دؤوبة لحث الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على إصدار قرارها رقم ١٨٠٣ خلال دورتها العادية المنعقدة فى الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٦٢ والذى يكفل ويصون حق الشعوب والأمم فى السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية بحيث يمارس هذا الحق فى صالح تنميتها الوطنية ولرفاهية شعوبها ، وبالمثل حقها فى التأميم ونقل الملكية تأسيسا على دوافع النفع العام أو الأمن أو المصلحة الوطنية العليا المعترف بأرجحيتها على المصالح الفردية أو الخاصة داخلية كانت أم خارجية .

واكمالا لتلك الجهود أصدرت الجمعية العامة ـ فى دورتها السادسة الطارئة المنعقدة فى أبريل ١٩٧٤ بناء على طلب الجزائر ـ قرارا رقم ٣٢٨١ ينص على وجوب مساعدة الدول على ممارسة سيادتها كاملة ودائمة على مواردها الطبيعية(٣٧) ، وفى اطار دعم سيادة الدول على ثرواتها طالب مؤتمر داكار ـ المجتمع عام ١٩٧٤ ـ بدراسة امكانية انشاء صندوق خاص بالدول النامية واعتماد عملة موحدة لمجموعة عدم الانحياز على نحو يضاعف حجم المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بينها كما يسهل تسوية إرتباطاتها المالية .

ومن منطلق شعار « الاتحاد قوة » لايمكن إنكار القيمة المعنوية الكبرى التى تستمدها الدولة من مجرد عضويتها فى مجموعة عدم الانحياز واستنادها الى مساندة شركائها لها فى المحافل الدولية ، بل أن مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز هى بمثابة منابر تعرض من فوقها تلك الدول ، ما يعن لها من قضايا وما تتعرض له من مشاكل مخاطبة الرأى العام العالمى ومبصرة إياه بما تكابده من صعاب .

كما أن حركة عدم الانحياز فى حد ذاتها اطار شرعى يضم دولا تجمعها العديد من القواسم المشتركة والخصائص المتماثلة ، وهذا الاطار بسماته الاحتوائية الاندماجية يكسب مجموعة عدم الانحياز مظهرا موحدا تؤكد عليه أحسن ما تؤكد آلية العملية التصويتية فى هيئة الأمم المتحدة .

وانطلاقا من الحيثية السابقة ليس بمقدور الشرق أو الغرب أن يتجاهل قوة فى حجم مجموعة عدم الانحياز سواء عند تحاورهما سويا أو عند تناولهما لقضايا الشمال والجنوب ، ثم الا يحسب للحركة فضلها فى ابراز زعامات كريزمية من أمثال تيتو ونهرو وناصر وسوكارنو ؟ .

كذلك يساق ضمن مآثر نهج عدم الانحياز أنه أنسب التوجهات السياسية لمجموعة دول العالم الثالث التى تشغل قضية التنمية الاقتصادية صدارة اهتماماتها ، إذ به تتمكن من التمتع بمعونات ومساعدات كل من المعسكرين الشرقى والغربى معا بما يعجل بانجاز

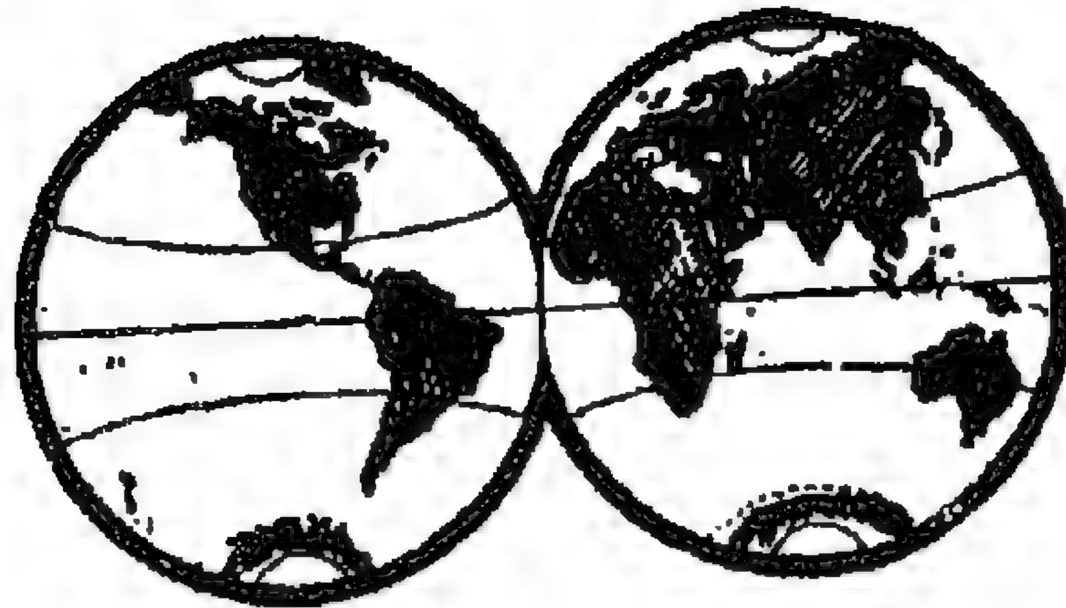
(٣٧) د/ اسماعيل صبرى عبد الله : النظام الاقتصادى الدولى الجديد والنضال من اجل التحرير ـ مجلة الطليعة ـ العدد ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ـ ص ١٣ ـ ص ١٤ .

مراحلها التنموية ، بل إن عدم الانحياز لأى من القوتين الأعظم توكيد للاستقلال الرسمى وتحرير لارادة الدولة عند هياغة قرارها السياسى من آية ضغوط خارجية .

مختصر القول أن حركة عدم الانحياز هى نتاج طبيعى لظروف المسرح الدولى فى أوج تصاعد جولات الحرب الباردة ، وهى الترجمة الفعلية لمشاعر النفور التام من حقبة استعمارية مريرة أفرزت احساسا عاما مناهضا للغرب تزيده الأيام عمقا ورسوخا خاصة مع اتساع البون الفاصل بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء ذلك أن قناعة أكيدة تتمكن من دول العالم لثالث محورها أنها بثرواتها وخيراتها وسواعدها شيدت عمد النهضة الصناعية التى تنعم بخيراتها حاليا دول الغرب المتقدمة ، وأنه قد آن الأوان لتسوية الحسابات بأن تأخذ تلك الأخيرة بيد الدول المتخلفة معينة إياها على كسر حلقة التخلف الخبيثة لتخطو أولى خطواتها على درب التنمية والتقدم ، فعلى حد قول الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين ـ « لقد نهبت أوروبا والولايات المتحدة الثروة القومية للعالم الثالث ، لذا فان أى إسهام تقدمه لنا الدول الصناعية الكبرى هو فى حقيقته استرداد لحقوقنا وثرواتنا السليبة علها تكفر به عن حقبة استغلالية طويلة أهدرت خلالها ثرواتنا لرفد شريان الصناعة الناهضة بها »[٣٨] .

وما زالت دعوة هوارى بومدين تتردد أصداؤها فى شتى مؤتمرات واجتماعات حركة عدم الانحياز كان آخرها مؤتمر وزراء خارجية دول الحركة ـ المجتمع بنيقوسيا فى الفترة من ٥ الى ١١ سبتمبر ١٩٨٨ ـ إذ دعا بيانه الختامى الدول المتقدمة والدائنة والمؤسسات المالية الدولية الى ضم جهودها الى جهود الدول النامية لاتخاذ اجراءات تخفف عبء الديون عن الدول الآخذة فى النمو ، كما أوصى البيان بضرورة تغيير الوضع الحالى للعلاقات الاقتصادية الدولية لأنه ينقل موارد الدول الآخذة فى النمو الى الدول المتقدمة داعيا الى خفض أسعار الفائدة على الديون ومد أجل السداد وتزويد صندوق النقد الدولى بموارد اضافية لتلبية احتياجات دول العالم الثالث .

وفى الختام لابد من الاشارة الى أن حركة عدم الانحياز تعايش حاليا واقعا دوليا مختلفا الى حد كبير عما عاصرته عند نشأتها الأولى ، ذلك أن الوضع الدولى القائم حاليا يختلف فى كثير من مظاهره عن سابقه إذ يسوده التوافق بين القوتين الأعظم بل والوفاق عوضا عن ظروف وملابسات الحرب الباردة ، ومكمن الخطورة هنا يتبدى فى أن هذه المسيرة الجديدة تجرى بمعزل تام عن دول العالم الثالث أو أن شئنا الدقة تجرى فى تجاهل كامل لمجموعة عدم الانحياز ، وهذا هو التحدى المصيرى الذى تجابهه المجموعة والذى يتعين عليها التصدى له بايجاد لغة جديدة للتفاهم مع القوتين الأعظم على ضوء ما طرأ من تبدل جذرى فى معطيات العلاقات الدولية ، واذا كانت الدعوة الى وحدة الصف مطلبا فيما سبق فقد أضحت حاليا ضرورة قصوى اذا ما حرصت مجموعة عدم الانحياز على الاستمرار عنصرا إيجابيا مشكلا لملامح المسرح الدولى .



38) The Newsweek- September 15, 1975 P. 27

دراسة

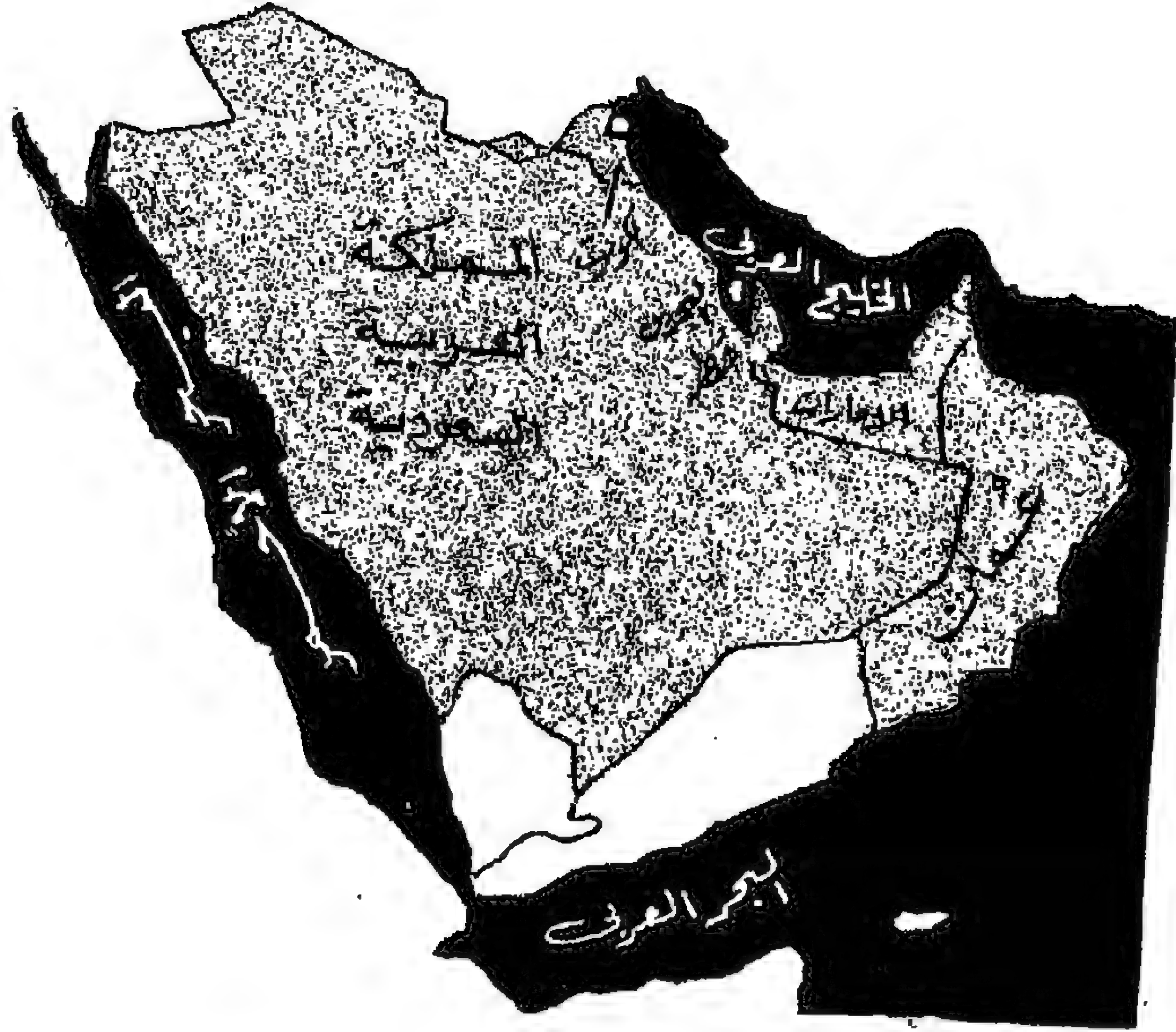
الخليج فى سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة

د . وليد الياس مبارك
استاذ العلاقات الدولية - جامعة الكويت

إنّ الباحث السياسى لايمكن ان يتجاهل اهمية ميزان القوى فى الخليج ودوره فى رسم سياسة الكويت الخارجية . يقول مورجنتاو « ان الدول الصغرى مدينة دائما فى استقلالها اما لميزان القوى او لحماية قوة كبرى او لخلوها من العوامل الجاذبة للأطماع الاستعمارية »[1] . أما بالنسبة للكويت فان ميزان القوى فى الخليج والعالم العربى منذ استقلالها عام ١٩٦١ لم يسمح لأى من الأطراف المتنازعة والطامعة فى الكويت بالتدخل السافر فى شئونها الداخلية . بكلام آخر ، ان الدفاع الفعلى للكويت يكمن فى كون مصلحة الدول الأخرى تقضى بالحفاظ على استقلالها وثروتها النفطية . وقد أكدت هذه الحقيقة أحداثا منها تهديد عبدالكريم قاسم رئيس جمهورية العراق الراحل للكويت حالما الغيت معاهدة الحماية البريطانية عام ١٩٦١ ، فنزول القوات البريطانية وقوات حفظ السلام العربية فى الكويت لحمايتها . وانعكس هذا الواقع على سياسة الكويت الخارجية . ومع انه لايزال قائما فان اندلاع الحرب العراقية الايرانية واستمرارها قد اصاب ميزان القوى الخليجى بشرخ عميق واضطرت الكويت الى الانحياز لجانب العراق مخلة فى ذلك بسياستها التوازنية بين جاراتها القوية الثلاث : المملكة العربية السعودية والعراق وايران ، مما أدى الى توتر فى العلاقات بين الكويت وايران وصل الى حد التدخل الايرانى السافر فى شئون الكويت الداخلية .

يهدف هذا البحث الى دراسة انعكاسات تغير ميزان القوى فى الخليج على سياسة الكويت الخارجية ولاسيما فى الجمعية العامة ومجلس الأمن فى الفترة الممتدة ما قبل واثناء الحرب العراقية الايرانية حتى قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ والذى يشكل اطارا مناسبا الى

[1] Hans Morgenthau , Politics Among Nations (N y : Alfred A. Knopf, 1967) P. 170.



ايجاد تسوية سلمية لهذه الحرب . أما تركيزنا على سياسة الكويت الخليجية فى الأمم المتحدة فيعود ، فضلا عن توافر المعلومات ، الى ماتشكله هذه المنظمة الدولية من اطار مفيد لدراسة السياسة الخارجية للدول الاعضاء ، وخاصة الصغيرة منها ، نظراً للأهمية التى تعول عليها هذه الدول من مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . بطريقة اخرى ، فان اختيارنا للأمم المتحدة كاطار للتحليل قد يساعدنا فى الوصول الى تقويم جيد لسلوك الكويت الخارجى لمعرفة مصالحها وميولها الحقيقية من خلال تحليل سلوكها التصويتى وغير التصويتى على مجمل مشاريع القرارات والقضايا المتعلقة بمنطقة الخليج .

سياسة الكويت قبل اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية

ان المواضيع المتعلقة بالخليج والجزيرة العربية كانت دائماً تحتل مكانة مميزة فى سياسة الكويت الخارجية . ومنذ انضمام الكويت الى الامم المتحدة عام ١٩٦٣ لم تخل خطابات وزير خارجيتها امام الجمعية العامة من ذكر التحديات التى تواجه الكويت ومسبباتها الخلافات الاقليمية والتغيرات الثورية وتنافس الدول الكبرى فى الخليج والمحيط الهندى . هذه التحديات اقنعت حكومة الكويت باتباع سياسة توافقية مع السعودية والعراق وايران . وكان من متطلبات هذه السياسة الرئيسية عدم التقرب حتى درجة التحالف مع اى من هذه القوى المتنافسة الثلاث . ساعد هذا التصرف على توطيد الأمن الكويتى واعطاها مرونة كافية فى ادارة سياستها الخارجية فى الخليج والجزيرة العربية . ويدلل على ذلك اتباع الكويت سياسة خليجية مغايرة للسعودية وايران وذلك قبل التسوية المؤقتة للنزاع العراقى الايرانى حول شط العرب عام ١٩٧٥ . فبينما اتخذت السعودية وايران سياسة عدائية تجاه الدول العربية والثورية وسياسة تعاون فيما بينهما ، اختارت الكويت دوراً اكثر دهاء فى شئون الخليج باتباعها سياسة ثلاثية الأطراف . فقد رفضت اولا الرأى القائل بوجود « فراغ أمنى » فى الخليج . وأظهرت تردداً فى اتخاذ موقف من الصراع

العقائدى ما بين العراق وايران والسعودية . وقررت فى المقام الثالث ان تتعاون مع كل الدول فى الخليج وشبه الجزيرة بغض النظر عن ميولها العقائدية . ان عدم وجود اطماع اقليمية لدولة الكويت وعلاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى قد وفرا لها مرونة كافية فى ممارسة هذه السياسات . بناء على ذلك ، وعلى عكس الاعتقاد القائم عند بعض الأطراف ، لم تكن سياسة الكويت الخارجية فى الخليج او خارجه تملى عليها من قبل السعودية او اى طرف آخر ، كما قد يتصور . وتصرف الكويت فى الجمعية العامة ومجلس الامن يعطينا دليلا كافيا على ان الكويت اتبعت سياسة وفاقية تجاه العراق ايضا من دون الاخلال بسياسة الحياد وعدم الانحياز فى تعاملها مع المواضيع الاقليمية والدولية . ان وجود علاقة اخوية لاتخلو من الحساسية بين الكويت والعراق والتى تعود الى مطالبة تاريخية عراقية سابقة بالكويت ومشاكل حدودية لاتزال قائمة بين البلدين ، دعا الكويت الى تبنى سياسة ذكية تجاه العراق حتى لاتعطى الأخيرة عذراً للتدخل فى شئونها الداخلية .

ان سلوك الكويت التصويتى وغير التصويتى بالنسبة الى مشاريع القرارات المتعلقة بالخليج والجزيرة العربية يبين لنا انه من بين مشاريع القرارات الثمانية التى تكرر التصويت عليها ثمانى عشرة مرة بين أعوام ١٩٦٥ ، ١٩٨٢ والمتضمنة مشاكل عدن وعمان ، ومسألة انضمام سلطنة عمان الى الأمم المتحدة ، والمحيط الهندى كمنطقة سلام والحرب العراقية الايرانية ، كانت نسبة الاتفاق مع السلوك التصويتى الكويتى (نعم ، لا ، امتناع ، تغيب) لدول تدخلها الاخيرة دائماً فى حساباتها السياسية الخليجية كالسعودية والعراق وايران والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على الشكل الآتى : العراق ٩٤,٤ ٪ ، السعودية ٧٢,٢ ٪ ، ايران ٦٦,٧ ٪ ، الاتحاد السوفييتى ٥٥,٦ ٪ ، والولايات المتحدة ٢٢,٢ ٪ .

أما بالنسبة الى الكويت ، فقد صوتت بنعم مؤيدة جميع هذه القرارات الثمانية ومنتقدة فى الوقت نفسه السلوك الاستعمارى البريطانى لرفضه الاقرار بحق شعبى عمان وعدن فى ممارسة حقوقهما غير القابلة للتصرف بالنسبة الى ممارستها حق تقرير المصير . أما السعودية فقد امتنعت مرتين عام ١٩٧٠ عن التصويت على مشكلة سلطنة عمان وفى عام ١٩٧١ بالنسبة الى انضمام السلطنة الى الأمم المتحدة . ويمكن تفسير السلوك التصويتى السعودى هذا بنزاعها الحدودى مع سلطنة عمان فيما يتعلق بواحة البريمى . ويتوافق الامتناع السعودى عن التصويت مع موقف حكومة طهران التى امتنعت بدورها عن التصويت بين اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ولكنها عادت وادلت بصوتها لصالح انضمام السلطنة الى الأمم المتحدة . ويمكن تفسير السلوك التصويتى الايرانى لطموحات النظام الايرانى فى الخليج والذى جاء بعد حدوث تطورات مهمة فيه وتكلل باحتلال ايران لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى عند مضيق هرمز عام ١٩٧١ ، واستقلال البحرين وقطر ، وخلق دولة الامارات العربية المتحدة ، وانضمام جميع هذه الدول اضافة الى سلطنة عمان الى الأمم المتحدة . ان الكويت ساندت انضمام هذه الدول الى الامم المتحدة . كما انها اضطلعت بدور هام فى انهاء المطالبة الايرانية بالبحرين وفى الاستفتاء الذى اشرفت عليه الأمم المتحدة والذى تقرر على اساسه منح دولة البحرين استقلالها[٢] . اما نسبة الاتفاق الكبيرة للسلوك التصويتى على المواضيع الخليجية بين الكويت والعراق فانه يظهر تقارب وجهة نظرهما حول هذه المواضيع لكن يجب أن لايقلل من درجة المرونة والاستقلالية التى تتمتع بها الكويت فى ادارة سياستها الخليجية . وباستثناء تصويت الكويت لصالح العراق على مشروع قرار يتعلق بالحرب العراقية ـ الايرانية فان استقرار الخليج والجزيرة العربية كان دائما يحظى بأهمية فائقة فى حسابات السياسة الكويتية لتصوت بطريقة مغايرة[٣] .

ويتضح مسلك الكويت التوفيقى ايضا من خلال رد فعلها على الاحتلال الايرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى . فقد عبرت الصحافة الكويتية ومجلس الأمة ومجلس الوزراء عن شجبها لذلك الاحتلال . ونشرت احدى الصحف رسما كاريكاتوريا للشاه وهو يتقمص شخصية نازى يؤدى التحية لصورة هتلر . ولقد انتقد بعض اعضاء مجلس الامة بشدة عجز الحكومات العربية حتى عن ارسالها قوة رمزية لمقاومة الغزو الايرانى .

ولقد حاولت حكومة الكويت بدون جدوى ان تثنى الشاه عن اللجوء للقوة العسكرية فى معالجة قضية الجزر . وعرضت الكويت فكرة عرض القضية على محكمة العدل الدولية . ثم طرحت فكرة التحكيم . واخيراً ، اقترحت عقد اتفاقية اقليمية يتم بموجبها تحييد الجزر ونزع سلاحها على أن تظل تحت سيادة الامارتين اللتين تتعهد بدورهما بضمان حرية مرور السفن الايرانية فى مياهها الاقليمية .

وعندما اختار شاه ايران البديل العسكرى ابدت الكويت أسفها لحل النزاعات فى المنطقة بأى اسلوب غير سلمى وبعيداً عن جو الثقة والاحترام المتبادلين . ولكن موقفها السياسى الفعلى اعتمد على « خطوات متوازنة » اذ أيدت الموقف العراقى دون ان تقطع علاقاتها بطهران .

---

٢ ـ عبد الله يوسف البشارة ، « دور الأمم المتحدة فى استقلال البحرين » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع ، السنة الثانية ، تموز (يوليو) ١٩٧٦ ، ص ٢٣٥ .

٣ ـ وقد صوتت الكويت فى الجمعية العامة الى جانب العراق على كل مشروع قرار يتعلق بالحرب العراقية ـ الايرانية منذ بدء الحرب عام ١٩٨٠ .

وقامت حكومة الكويت بعدة خطوات فى محاولة لتجنب انفجار الصراع القومى العربى ـ الايرانى . فقد ابعدت مجلس الأمة بمهارة عن الدعوة الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران وبريطانيا ، وكانت فى هذا تتفق مع الموقفين السعودى والمصرى . ولكنها حرصا منها على ارضاء العراق قامت بتأييد شكواه ضد ايران فى مجلس الأمن وشاركت الكويت فى مناقشة هذه الشكوى فى المجلس متخذة الجانب العراقى . كما أكد وزيرا خارجية العراق والكويت فى ايار (مايو) ١٩٧٢ على ان الجزر جزء من الأراضى العربية

ان أمن الخليج والمحيط الهندى مرادفان لعدم التدخل فى القاموس السياسى الكويتى . وتركز خطابات وزير خارجية الكويت امام الجمعية العامة دوما على أهمية خلق منطقتى سلام فى الخليج والمحيط الهندى . وقبل التطورات الأخيرة للحرب العراقية ـ الايرانية والتى ادت الى رفع الأعلام الامريكية على السفن التجارية الكويتية واستئجارها سفنا تجارية سوفيتية بعد تعرضها للاعتداءات الايرانية فى مياه الخليج كانت حكومة الكويت ترفض دائما نظرية « فراغ القوى » فى الخليج بعد انسحاب بريطانيا العسكرى منها عام ١٩٧١ . وأكدت مقابل ذلك بأن تملأ دول الخليج الساحلية « الفراغ » الذى خلفه رحيل بريطانيا لابعاد نفوذ الدول الكبرى عن الخليج . ودعت الكويت الى تحييد الخليج بشكل يؤدى الى ابعاد الأساطيل الحربية الأجنبية عنه وازالة القواعد العسكرية منه . وكانت الكويت تخشى ان يؤدى التدخل الامريكى المباشر فى الخليج الى تدخل سوفييتى مضاد . ومن ناحية اخرى كانت الكويت تنظر بعين القلق الى تزايد النفوذ السوفييتى فى العراق وعدن والى تعدد زيارات الاسطول السوفييتى الى ميناء ام قصر العراقى . وبسبب ذلك باشرت حكومة الكويت مساعيها الوساطية فى الخليج والجزيرة العربية بين دولها المتنازعة من أجل خلق جو من الانفراج السياسى يجعل من تواجد الاساطيل الامريكية والسوفيتية غير ضرورى . وأحد هذه المساعى الوساطية المهمة والتى تكللت بالنجاح عام ١٩٨٤ كانت بين سلطنة عمان واليمن الجنوبية والتى ادت الى تسوية الخلافات بينهما وتشكيل لجنة مشتركة تضم الدولتين لايجاد تسوية للنزاع الحدودى بينهما . والذى حرك مساعى الوساطة بالدرجة الأولى ، قلق الكويت الدائم فى وجود تسهيلات بحرية للأسطول الامريكى فى سلطنة عمان وتسهيلات مشابهة للأسطول السوفييتى فى اليمن الجنوبى .

أما فيما يختص بالقرارات المتعلقة باعلان المحيط الهندى منطقة سلام او بالقرارات المتعلقة بتطبيق هذا الاعلان فنلاحظ بأن السلوك التصويتى للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فى الجمعية العامة يتميز بعدم الاتفاق على تصويت محدد او بالامتناع عن التصويت وفقا لمشروع القرار المطروح على التصويت . ويمكن تفسير السلوك التصويتى هذا الى أهمية المحيط الهندى فى لعبة توازن القوى بين الجبارين والى الاهمية الاستراتيجية النفطية لمنطقة الخليج وخاصة منذ السبعينات .

وكدولة صغيرة تمتلك احتياطيا بتروليا كبيرا كانت الكويت تنظر بعين القلق الى تواجد القواعد العسكرية والاساطيل البحرية فى المحيط الهندى داعية الى ازالته من خلال تأييدها لمشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع . كما أن الكويت عبرت عن أسفها لفشل الجهود المبذولة حتى الان لعقد مؤتمر دولى حول المحيط الهندى يؤدى الى ازالة التواجد العسكرى منه .(٤)

الكويت والحرب العراقية الايرانية

ان التحدى الذى يمثله انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية بعد ذلك على الامن الكويتى والخليجى لا يمكن تجاهله من قبل المراقب السياسى . ان الثورة والحرب قد أوجدا خللا فى توازن القوى بين الفرقاء الأقوياء الثلاثة السعودية والعراق وإيران وتقاربا جديدا بين العراق والسعودية . ان هذه التطورات قد انعكست بدورها على سياسة الكويت التوازنية والتى أصبحت تميل بشكل واضح الى الجانب العراقى فى الحرب . وبالاضافة الى ذلك فقد انضمت الكويت الى مجلس التعاون الخليجى والذى ساعدت على انشائه عام ١٩٨١ . ويضم المجلس بالاضافة الى الكويت كلا من المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الامارات العربية وعمان والبحرين . وهذا المجلس أنشىء أساسا بين أنظمة سياسية متشابهة نتيجة رد فعل للثورة الايرانية والحرب العراقية ـ الايرانية لتمكين أعضائه من حماية أنفسهم ضد أى خطر خارجى . وعضوية الكويت فى هذا المجلس تتوافق مع مصالحها الامنية المتمثلة فى الاستقرار وعدم التدخل فى شئونها الداخلية . ويؤكد ذلك تصرف الكويت كأحد أعضاء مجلس الامن خلال أزمة الرهائن الامريكيين فى طهران عام ١٩٧٩ وانتقادها للعملية الأمريكية العسكرية لانقاذ هؤلاء الرهائن فى نفس السنة . وقد رأت الكويت من هذه العملية بأنها تشكل تهديدا لأمن الخليج وبالتالى امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الامن رقم ٤٦١ فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ والذى يدعو الى تطبيق عقوبات على ايران طبقا للفصل السابع من الأمم المتحدة .(٥) وكان هذا

---

4 - Speech by Sheikh Sabah Al - Ahmad , Kuwait s Minister of Foreign Affairs , at the UN General Assembly , Kuwait Mission to the UN , 1982 , P. 14 .

5 – UN S / PV 2184 P. 16.

التصويت السلبى الوحيد للكويت فى مجلس الأمن خلال عضويتها فيه بين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ . وامتناع الكويت عن التصويت على هذا القرار يعود أساسا الى دعوته الى تطبيق الفصل السابع . ويقول عبدالله البشارة ممثل الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة سابقا بأن تطبيق الفصل السابع لا يعطل فقط جهود السكرتير العام للأمم المتحدة لمحاولة ايجاد تسوية سلمية للأزمة بل انه يؤثر أيضا وبطريقة سلبية على استقرار الخليج . ان هذا القرار لو طبق قد يزيد النار اشتعالا فى وضع سريع الاشتعال اصلا .(٦)

وقبل التصويت على القرار رقم ٤٦١ وفى ديسمبر بالتحديد شاركت الكويت بقية أعضاء مجلس الأمن فى التصويت ايجابا على القرار رقم ٤٥٧ · هذا القرار دعا ايران الى الافراج الفورى عن الرهائن الامريكيين فى طهران ولكن دون تطبيق الفصل السابع . وفى تأييده للموقف الأمريكى دعا ممثل الكويت السكرتير العام للأمم المتحدة الى تشكيل مجلس استشارى للمساعدة فى تعيين اساءات النظام الايرانى السابق وانتهاكاته لحقوق الانسان . كما أنه دعا السكرتير العام الى دراسة الرسالة التى بعث بها القائم بالاعمال الايرانى بهذا الخصوص الى مجلس الامن .(٧) ان التصرف التوازنى الكويتى هذا قوبل بالارتياح فى طهران ويمكن ان يفسر برغبة الكويت عدم استعداء النظام الثورى فى ايران .

ولكن تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية واحتمال توسعها الى الكويت لم تترك للاخيرة مجالا كافيا لاتباع سياسة وفاقية مع ايران . وكدولة عربية صغيرة تتمتع بقدرات عسكرية وبشرية متواضعة نسبيا وتقع بين العراق والسعودية فقد أيدت الكويت الموقف العراقى بينما شددت فى نفس الوقت على أهمية ايجاد تسوية سلمية لهذه الحرب . وتؤكد خطابات ممثلى الكويت فى الجمعية العامة ومجلس الأمن هذه الحقيقة . فبينما تؤكد هذه الخطابات بأن استمرار الحرب يهدد كل دول المنطقة بدون استثناء فهى تثنى على موقف العراق المتعاون مع كل المبادرات السلمية لتسوية هذا النزاع . وتأمل هذه الخطابات من ايران فى الوقت نفسه بأن تنهج منهج العراق . وبالاضافة الى ذلك فقد حاولت الكويت من خلال الجامعة العربية ، وحركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامى ، وبالاشتراك مع دولة الامارات العربية المتحدة على اقناع ايران بانهاء نزاعها مع العراق .

وكما هو معلوم لدينا فان المساعى الكويتية لانهاء النزاع لم تلاق الترحيب الكافى لدى حكومة طهران التى عمدت بدورها الى الضغط على الكويت لايقاف مساعداتها المالية وغير المالية الى العراق .(٨) وتشير اصابع الاتهام الى ايران فى حوادث التفجيرات التى وقعت فى الكويت فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ ، وخطف طائرة تجارية تابعة للخطوط الجوية الكويتية الى طهران ، والمحاولة الفاشلة لاغتيال أمير البلاد .

ويمكن تفسير السلوك العدائى الايرانى هذا بأنه تعبير عن استيائها من دور الكويت المساند للعراق فى الحرب .

ولم يقف السلوك العدائى الايرانى عند هذا الحد . ان تكرار تعرض ايران لحرية الملاحة البحرية فى الخليج واعتدائها على السفن التجارية الكويتية والسعودية فى المياه الدولية عام ١٩٨٤ خارج منطقة العمليات الحربية التى أعلنها الطرفان المتحاربان أقنع مجلس التعاون الخليجى بتقديم شكوى عاجلة ضد ايران فى مجلس الأمن . وعند مناقشة هذا الموضوع فى المجلس اتهم مندوب الكويت ايران بالاعتداء وعدم التقيد بمعاهدة جنيف لعام ١٩٥٨ والمتعلقة بحرية الملاحة فى المياه الدولية وبالمعاهدة الاقليمية التى اتفق عليها فى الكويت عام ١٩٧٨ والتى تنص على واجبات الدول المتعاهدة حماية الشاطىء الخليجى ومصالح دولها المشروعة . وفى نفس الوقت طالبت الكويت مجلس الأمن ممارسة سلطاته القضائية ضد ايران كما جاء فى الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة . وفى حال عدم امتثال ايران وتكرار اعتداءاتها عليها ، احتفظت الكويت بحقها فى دعوة مجلس الأمن مرة أخرى للانعقاد لاتخاذ الخطوات المناسبة كما ينص عليه الفصل السابع من الميثاق .

ولكنه وكما كان متوقعا فقد تجاهلت ايران قرار مجلس الأمة مرة أخرى واستمرت فى التحرش بالسفن التجارية الكويتية فى الخليج . وجاء احتلال ايران لمساحة صغيرة فى شبه جزيرة الفاو فى شهر فبراير ١٩٨٦ التى تقع شرق مدينة البصرة والتى تبعد ١٧ كيلو مترا فقط عن جزيرة بوبيان الكويتية ليضفى بعدا جديدا وخطيرا لهذه الحرب . ودعا مجلس الأمن للانعقاد بطلب من العراق للنظر فى الانتهاكات الايرانية وانتهى الى الموافقة بالاجماع على قرار ٥٨٢ · ويؤكد هذا القرار على عدم جواز الإستيلاء على الأراضى عن طريق القوة ويدعو الى

٦ ـ نفس المرجع ، ص ١٧ .

7 – UN S/ PV 2176 P.4 –5 .

8 – Assistance , Basically from Kuwait and Saudi Arabia , has amounted to « Loans » totalling at least US$35 bn ; the trans - shipment of goods bound for Iraq through their own parts ; the sale , since 1983 , of some 0.3 mbd of oil from the Partitioned Zone on Iraq 's behalf (by Saudi Arabia and Kuwait) ; and the pumping of Iraqi crude oil by pipeline to the Red Sea . In Iranian eyes this policy stands condemned as open supoort for the Ba'athist regime in Iraq . See Ralph King, « The Iran -Iraq War : The Political Implications » , Adelphi Papers , 219, Spring 1987 , P. 33.

الوقف الفورى لاطلاق النار وانهاء العمليات العسكرية وانسحاب قوات الطرفين الى داخل حدودهما الدولية بدون تأخير . ويدعو القرار أيضا العراق وايران الى اجراء تبادل شامل لأسرى الحرب والتعاون مع جهود الوساطة التى يضطلع بها السكرتير العام للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة مقبولة من الطرفين . وأثناء مناقشة مشروع هذا القرار عبر أعضاء مجلس الأمن عن مخاوفهم من امتداد النزاع ليشمل دولا أخرى ليست طرفا فى الحرب وشددوا على ضرورة احترام السيادة الاقليمية لهذه الدول .

ان قرب الكويت من منطقة الحرب وخاصة بعد نجاح ايران فى خلق موطىء قدم لها فى شبه جزيرة الفاو جعلها تشعر بالقلق الدائم من خطر امتداد هذه الحرب الى اقليمها . وخلال جلسة مجلس الامن المخصصة لمناقشة مشروع القرار ٥٨٢ كرر وكيل وزارة الخارجية الكويتية موقف بلاده من الحرب . وقرأ نص البيانين الصادرين عن مجلس الوزراء ومجلس الأمة حول هذا الموضوع مؤكدين شجبهما للاحتلال الايرانى للاراضى العراقية معتبرين أن هذا التصرف يزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار فى منطقة الخليج بينما يفتح الباب على مصراعيه لتدخل الدول الكبرى فى شئون المنطقة .(٩) وبالاضافة الى ذلك فقد ذكر المسئول الكويتى أعضاء مجلس الأمن بموقف بلاده المتواصل والمستمر بان سلامة وأمن الخليج هو من مسئولية دوله فقط .(١٠)

ولم يكن مصير قرار مجلس الأمن رقم ٥٨٢ افضل من مصير القرارات التى صدرت قبله . وفى ٨ أكتوبر ١٩٨٦ اجتمع المجلس مرة أخرى واعتمد بالاجماع قرار رقم ٥٨٨ الذى طالب كلا من العراق وايران تطبيق القرار ٥٨٢ بشكل كامل وبدون تأخير . ولكن تطبيق هذا القرار أو القرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن كان يصطدم دائما بالرفض الايرانى . وكانت حجة ايران فى ذلك بأن هذه القرارات لم تتعاط مع التطلعات الايرانية الاساسية (١١) وهذه التطلعات التى تشير إلى جانب أمور أخرى بمسئولية العراق عن بدء الحرب لا تجد لها تأييدا لدى حكومة الكويت التى كان هاجسها الرئيسى يتعلق بكيفية انهاء الحرب . لذلك نرى وزير خارجية الكويت فى مخاطبته لمجلس الامن يدعو أعضاء هذا المجلس الانتقال من موقفهم النظرى لانهاء الحرب الى موقف عملى يضع الأسس الرئيسية لانهاء هذه المأساة .(١٢)

ان دعوات الكويت المتكررة لايجاد تسوية سلمية للحرب الخليجية ينسجم تماما مع المتطلبات الأولية لأمن هذه الدولة الصغيرة . ولكن فشل مجلس الأمن فى تطبيق قراراته السابقة الذكر قد ادى الى توسعة نطاق الحرب فى الخليج وعرض الكويت لمخاطر غير متوقعه . فبالاضافة الى ازدياد حرب الناقلات بين العراق وايران عمدت الأخيرة تلغيم مياه الخليج مهددة بذلك حرية الملاحة وحرية الوصول الى مصادر النفط . كما أن دول مجلس التعاون الخليجى أصبحت عرضة للتهديد الايرانى المباشر لايقاف دعمها المادى للعراق . وبما أن الكويت كانت الحلقة الأقرب الى منطقة الحرب فقد حظيت بالنصيب الأكبر من التحرشات الايرانية . ويقول وزير خارجية الكويت فى مقابلة مع تليفزيون الكويت بأن ايران اعتدت على ٥٧ سفينة تجارية كويتية فى الخليج بين ١٩٨٤ وسبتمبر ١٩٨٧ .(١٣) ولكن الجزء الأكبر من هذه الاعتداءات سجل منذ سبتمبر ١٩٨٦ . والحقت التحرشات الايرانية هذه بأشكال أخرى من الاعتداءات بما فيها الاعتداءات الصاروخية والعمليات الارهابية داخل الأراضى الكويتية . ووقع احد هذه الاعتداءات قبل بضعة أيام فقد من انعقاد مؤتمر القمة الاسلامى فى الكويت فى شهر يناير ١٩٨٧ عندما حاول عدد من المسلحين المؤيدين لايران تخريب المؤتمر عن طريق القيام بثلاث عمليات ارهابية ضد التجهيزات النفطية الكويتية .(١٤) متهمة الكويت بمساعدتها القوية للعراق فى الحرب رفضت ايران دعوة رسمية كويتية لحضور المؤتمر كما أنها رفضت قراراته الصادرة عنه ومساعى الوساطة التى كلف بها بعض أعضاء المؤتمر لوضع حد لهذه الحرب .

ان تصرف ايران العدائى ضد دولة ليست طرفا مباشرا فى الحرب أقنع الحكومة الكويتية على اتخاذ

---

9 – UN S/ PV 2664 P. 26.

١٠ ـ نفس المرجع ، ص ٢٨ ـ ٢٩.

11 – UN S/ PV 2709 P 7 –8.
12 – UN S/ PV 2711 P. 180

١٣ ـ تصريح لوزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد امام تليفزيون الكويت ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧ .

14 – In his report to the US Congress , Secretary of Defense , Casper W. Weinberger stated » , Against the Backdrop of the Iranian offensive against Basra , terrorist and shipping attacks against Kuwait , and violent anti - US propaganda , the President ordered naval vessels of MIDEASTFOR nearer Kuwait (where the Islamic Summit was being held) as a signal of US support . Kuwait's first official querry about US Navy protection was discussed along with other issues . Casper W. Weinberger » A Report to the Congress on Security Arrangements in the Persian Gulf » , 15 June 1987 , P. 10.

اجراءات داخلية وخارجية بهدف المحافظة على أمنها وإستقرارها . ان التركيبة الاجتماعية ـ الطائفية للكويت والتى تتألف من مسلمين سنة وشيعة (حيث أن نسبة المواطنين الشيعة يمثلون ما يقارب ثلث عدد السكان الكويتيين) وإزدياد حدة التوتر بينهما نتيجة للحرب العراقية ـ الايرانية ، وخوف الحكومة الكويتية من التدخل الايرانى فى شئونها الداخلية عن طريق تحريضها ودعمها لبعض العناصر الشيعية المواطنة والوافدة المقيمة فى الكويت القيام بأعمال إرهابية فى الأراضى الكويتية دفع الحكومة الكويتية إلى إتخاذ إجراءات وقائية داخلية . وإشتملت هذه الاجراءات على إبعاد عدد من الوافدين المقيمين فى الكويت بسبب تعاملهم أو تعاطفهم مع النظام الايرانى . هذا بالاضافة إلى إزدياد حدة مراقبتها لبعض المواطنين الشيعة المشتبه بولائهم لايران فعمدت إلى إقالة أو ابعاد بعضهم عن المراكز الحكومية الحساسة وخاصة فى الجيش والأمن الداخلى وقطاع النفط . وفرضت الحكومة قيودا جديدة على صحافتها الحرة نسبيا وأصدرت مرسوما قضى بحل مجلس الأمة فى شهر تموز عام ١٩٨٦ . وبررت الحكومة تصرفها بحل المجلس بأنه أصبح يلعب دورا مسيئا للوحدة الوطنية عن طريق أثارته للمسائل الاجتماعية والطائفية الحساسة .

أما الاجراءات الوقائية الخارجية فقد قضى بعضها إلى احداث تعديل أساسى فى سياسة الكويت الخليجية بعد تزايد الاعتداءات الايرانية على سفنها التجارية . ويتمثل هذا التعديل فى اعلان الكويت بأن حماية حرية الملاحة فى المياه الدولية فى الخليج هو مسئولية دولية . وبناء على ذلك تشاورت الكويت مع الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن من أجل عقد اتفاقيات مع كل واحد منهم بهدف حماية ناقلاتها النفطية فى الخليج . ولم يتجاوب مع المسعى الكويتى هذا سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بسبب مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية المتضاربة فى الخليج . وجاءت موافقة واشنطن لرفع الأعلام الأمريكية على ١١ ناقلة كويتية فقط كرد فعل لموافقة موسكو السريعة لتوفير الحماية لناقلات النفط الكويتية عن طريق رفع الأعلام السوفييتية عليها . ومع أن الحكومة الكويتية إختارت العرض الأمريكى لكنها عادت واستأجرت ثلاث ناقلات نفطية سوفييتية فى شهر إبريل ١٩٨٧ .[١٥] ان قبول واشنطن رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية يتفق مع مصالحها الانية والطويلة الأمد فيما يتعلق بالحد من النفوذ السوفييتى فى الخليج والتى تشكل أهمية خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية التى من المتوقع أن اعتمادا متزايدا على موارده النفطية . أما تردد واشنطن السابق وعدم استجابتها للطلب الكويتى لحماية سفنها فيعود إلى اكتشاف ما أصبح يعرف بفضيحة « إيران جيت » أى المحادثات السرية الأمريكية ـ الايرانية (فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٦) بين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بعد أن أكدت الحكومة الأمريكية مرارا وتكرارا بواسطة تصريحاتها الرسمية وأجهزتها الاعلامية بأنها سوف لا تتعامل مع دول تساند الارهاب كإيران مثلا . ان اكتشاف هذه الفضيحة والتى أحدثت ضجة اعلامية كبرى أربكت الحكومة الأمريكية لكى تقبل بإلتزام جدى آخر فى الخليج .

ان رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية يتفق تماما مع مبادىء القانون الدولى العام الذى يعترف بحقوق الدولة المحايدة فى مرافقة وحماية سفنها التجارية التى تبحر بإتجاه مرافىء حيادية . وطبقا للاتفاقية الأمريكية ـ الكويتية فإنها تشمل على حماية السفن الكويتية فى المياه الدولية مقابل سلطنة عمان ومضيق هرمز والخليج . أما حماية هذه السفن فى المياه الاقليمية الكويتية فهى من مسئولية الحكومة الكويتية وحدها .

ان اقدام الكويت على عقد اتفاقيتين منفصلتين مع الحكومتين ، الحكومة الأمريكية والسوفييتية من أجل حماية صادراتها النفطية وليس مع الحكومة الأمريكية فقط والتى ترتبط معها بروابط سياسية وإقتصادية وثيقة ينسجم تماما مع سياسة الكويت التوازنية حيث أن هذه السياسة حافظت على علاقاتها الودية مع الاتحاد السوفييتى وأبعدت عنها خطر إنتقاد الأنظمة السياسية العربية الموالية لموسكو . ويظهر ذلك جليا فى مواقف الاتحاد السوفييتى المؤيدة للكويت وفى قرارات مؤتمرى القمة العربيين فى عمان والجزائر عام ١٩٨٧ حيث أجمعت الدول العربية كافة على تأييد الخطوة الكويتية هذه . وتتفق هذه الخطوة أيضا مع سياسة الحكومة العراقية التى بدأت أصلا حرب الناقلات ضد السفن التجارية المتجهة للموانىء الايرانية عام ١٩٨٤ ، بسبب حرمان الأخيرة لها إستعمال موانئها الخليجية فى البصرة وأم قصر ، ومن أجل وضع ضغط اقتصادى على النظام الايرانى ، من جهة ، وتدويل الحرب العراقية الايرانية من جهة أخرى ، كأحد المخارج لأنهاء الحرب . ان رفع الأعلام الأمريكية على الناقلات النفطية الكويتية واستئجار سفن سوفييتية قد قضى بالضرورة إلى تواجد ملحوظ للسفن الحربية الأمريكية ـ الأطلسية والسوفييتية فى الخليج . ولكن ما إذا كان هذا التواجد سيساعد على إنهاء حرب الخليج وتحقيق الأهداف الأجنبية للكويت سؤال لم يكن من السهولة الاجابة عليه فى تلك الفترة بالذات . ويقول الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت بأن الدولتين العظميين لا ترغبان فى الدخول فى مواجهة مباشرة فى الخليج وتسعيان فعليا إلى

---

١٥ ـ وبعد فترة وجيزة عادت الكويت ورفعت اعلاما بريطانية على ثلاث سفن تجارية قديمة .

إنهاء الحرب العراقية ـ الايرانية.(١٦) ان تصويت مجلس الأمن بالاجماع على القرار رقم ٥٩٨ فى ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧ لانهاء هذه الحرب يدعم وجهة نظر وزير الخارجية. هذا القرار الذى يرتكز أساسا على قرار مجلس الأمن السابق رقم ٥٨٢ (١٩٨٦) يطالب أيضا بتطبيق عقوبات قسرية كما نصت عليه المادتين ٣٩ و ٤٠ من الفصل السابع فى الميثاق فى حال تمنع أحد الفرقاء أو الأثنين معا فى تطبيق هذا القرار. ويدعو القرار أيضا مجلس الأمن مرة أخرى حسب الاقتضاء للنظر فى اتخاذ مزيد من الخطوات لكفالة الامتثال لهذا القرار.

وإذا راجعنا التطورات السياسية التى أدت إلى إصدار قرار رقم ٥٩٨ لابد من أن نعترف أولا بأن خطوة الكويت طلب الحماية لناقلاتها النفطية قد أسرع فى الخطوات التى أدت إلى إتفاق الدول الأعضاء فى مجلس الأمن على إصدار هذا القرار لأنهاء الحرب الخليجية. وقد ابتدأت الدول الخمس الكبار فى مجلس الأمن التشاور فعليا لانهاء الحرب منذ كانون الثانى/ يناير ١٩٨٧. وكان هناك اتفاق عام بين هذه الدول بأن استمرار الحرب سيأتى بالضرر عليهم جميعا وعلى كافة الدول الخليجية.

وبالاضافة إلى ذلك فإن سياسة «الباب المفتوح» التى اعتمدتها الحكومة السوفييتية بقيادة غورباتشيف تجاه الغرب، وحاجتها إلى عقد معاهدة مع الولايات المتحدة للحد من الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى فى أوربا ورغبتها فى الوصول معها إلى تسوية سلمية لبعض النزاعات الاقليمية كالقضية الافغانية مثلا قد ساعد إلى حد كبير على إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

ان الاتفاق الواضح بين الخمسة الكبار على تأييد القرار رقم ٥٩٨ له دلالة قيمة على تصميم هذه الدول على وضع حد للتصلب الايرانى. ان هذا القرار وما يتضمنه من اجراءات قسرية يتفق أيضا مع مصالح الدول العربية المعتدلة فى الخليج لكى تنتهى الحرب بلا انتصار أو هزيمة لأحد الطرفين وحرمان إيران من لعب دور القائد الاقليمى فى الخليج يخدم المصالح الأمنية الأساسية لدول الخليج العربية بمن فيهم دولة الكويت. ولكنه، وعكس التوقعات القائمة، فإن المواقف المتباينة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حول الطريقة الفضلى لتطبيق القرار ٥٩٨ قد شجعت على إستمرار التصلب الايرانى. ويعدو ذلك أساسا إلى عوامل عدم الثقة والتنافس فى علاقة الدولتين العظميين. ان تدهور العلاقات الأمريكية ـ الايرانية وخاصة بعد اكتشاف فضيحة إيران جيت وضع أسئلة مهمة حول مصداقية السياسة الخارجية الأمريكية فى الخليج وخلق ثغرة إضافية يمكن أن ينفذ منها الاتحاد السوفييتى لزيادة نفوذه على حساب الولايات المتحدة فى مياه الخليج والدول المحيطة به. لذلك عمدت الحكومة الأمريكية إلى إرسال أعداد كبيرة من قطع أسطولها البحرى إلى الخليج وبحر العرب ونجحت فى إقناع حلفائها الغربيين بأن تحذو حذوها.(١٧) وحين أعلنت طهران رفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ككل متكامل مطالبة بتشكيل هيئة دولية محايدة مهمتها تثبيت هوية المعتدى أولا على أن يرافق ذلك وقف إطلاق نار غير معلن بينها وبين العراق، دعت الولايات المتحدة الدول الأخرى إلى فرض حظر شامل على بيع الأسلحة لها وتوقيع عقوبات إقتصادية ضدها. ولكن الاتحاد السوفييتى رفض هذه الدعوة داعيا بالمقابل إلى إستعمال الوسائل الدبلوماسية مع إيران وبواسطة الدول الخليجية نفسها مستثنيا فى ذلك أى تدخل خارجى. ان الاتحاد السوفييتى الذى كان يقدم الدعم العسكرى إلى العراق كان يتطلع أيضا إلى تحسين علاقاته مع جارته إيران بسبب دعم هذه الأخيرة للثوار الأفغان وما تمثله ثورتها الاسلامية من جاذبية دينية للمسلمين فى المناطق السوفييتية المحازية لأيران. ويقول السوفييت أن تعزيز الأسطول الأمريكى ـ الأوربى الغربى فى الخليج فى شكل لم يسبق له مثيل من قبل يشكل تهديدا أمنيا له ويحمل بين طياته خطر توسعة الحرب. هذا التواجد يجب أن يتقلص على أن تتشكل قوة بحرية دولية عن طريق مجلس الأمن تناط بها مهمة تأمين حرية الملاحة فى الخليج. ولكن تشكيل هذه القوة وعن طريق مجلس الأمن بالذات قد يؤدى إلى تزايد النفوذ السوفييتى فى الخليج بحكم عضويته الدائمة فى مجلس الأمن وإحتمال مطالبة السوفيت الاشتراك فى هذه القوة البحرية من خلال سفنه الحربية وهذا أمر مرفوض بالنسبة للادارة الأمريكية. هذه الادارة لا ترغب فى مزاحمة أحد لها فى الخليج ولاسيما الاتحاد السوفييتى.(١٨)

من الواضح بأن مستقبل الكويت الأمنى يتوقف الى حد بعيد على تنفيذ القرار ٥٩٨. ولكن عملية الأخذ والرد التى كانت سائدة آنذاك بين الأطراف المعنيين وتتجاذبها المصالح الدولية والاقليمية المتناقضة شجعت ايران على

16 – Kuwait Times, 17/ 9/ 1987.

١٧ ـ وقد ارسلت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا عدد من السفن الحربية وكاسحات الالغام. اما الولايات المتحدة فقد بلغ عدد سفنها الحربية فى الخليج والمياه المحيطة به ٢٩ سفينة خلال شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٨.
The Wall Street Jounal, April, 19, 1988.

18 – Testimony of Assistant Secretary Richard W. Murphy before the Senate Foreign Relations Committee, May 29, 1987. American - Arab Affairs, Summer 1987, No. 21, P. 151.

التمادى فى اعتداءاتها على الأراضى الكويتية ومياهها الاقليمية . ولم تنفع المحاولات المتكررة لاقناع الاتحاد السوفييتى فى اصدار قرار دولى جديد فى مجلس الأمن يتضمن فرض حظر شامل على شحنات الأسلحة الى ايران . وكان الرأى السائد آنذاك بأنه طالما هناك دولا تبيع السلاح لايران كالصين الشعبية وكوريا الشمالية او ترفض فكرة حظر السلاح عنها كالاتحاد السوفييتى فان عوامل النزاع وعدم الاستقرار ستسود على عوامل التسوية والاستقرار . وساعد على ذلك شعور ايران بأن ميزان القوى العسكرى فى الخليج يعمل لصالحها خاصة بعد احتلال الفاو ورغبتها فى « معاقبة » النظام العراقى على بدء الحرب .

ولم تنفع مساعى الوساطة المتعددة من ثنى ايران عن هدفها وقبول القرار ٥٩٨ لأن هذا القرار يتعارض كليا مع أهداف ثورتها الاسلامية التى جعلت من اسقاط النظام العراقى عن طريق تسجيل انتصار عسكرى عليه هدفا رئيسيا لثورتها . وكان من الواضح بأن الاعتبارات الايديولوجية الايرانية تتحكم الى حد بعيد بقرارها السياسى . ولكن قدرات ايران العسكرية والاقتصادية والسيكولوجية وغيرها لم تكن كافية لاشباع طموحات نظامها السياسى . كما أن الظروف الدولية والاقليمية لم تكن مواتية للسماح لايران بأن تحقق أهدافها . وجاء اصرار ايران على تسجيل انتصار عسكرى على العراق بنتائج عكسية أدى الى زيادة عزلتها الدولية والاقليمية وجعلها ترضخ فى النهاية لارادة المجتمع الدولى والقبول بالقرار ٥٩٨ والتفاوض مع العراق من أجل انهاء الحرب بعد سنة تقريبا من صدوره .

قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨

حدثت خلال الفترة الممتدة من ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٧ الى ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨ أى بين التصويت على القرار ٥٩٨ وقبوله من طرف ايران مجموعة من التطورات العسكرية والسياسية ساهمت فى تضييق الخناق حول النظام الثورى فى إيران جعلته يقتنع بفائدة التفاوض مع العراق . فبعد أن فشلت ايران فى الاستيلاء على مدينة البصرة ثانى أكبر مدن العراق استعاد الجيش العراقى المبادرة العسكرية ونجح فى استعادة منطقة الفاو الاستراتيجية وحرر الأراضى العراقية الأخرى القابعة تحت الاحتلال الايرانى فى زمن قصير مسجلا بذلك انتصارا عسكريا ومعنويا مهما على ايران . ورافقت عملية استعادة الفاو فشل تحقيق أهداف اختطاف طائرة مدنية كويتية (الجابرية) من قبل مسلحين موالين لايران بسبب رفض الحكومة الكويتية التفاوض مع الخاطفين وقيام القوات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية كبيرة للاسطول الايرانى فى الخليج بعد اصابة أحد السفن الحربية الأمريكية بلغم إيرانى هناك . وازاء هذه التطورات المتسارعة جاءت ردة الفعل السوفييتية مؤيدة لموقف الحكومة الكويتية تجاه الخاطفين ومنتقدة للدور الحربى الأمريكى فى الخليج . وحملت القيادة السوفييتية الولايات المتحدة المسئولية الكاملة على اسقاط طائرة مدنية ايرانية فى الخليج فى ٤ تموز/يوليو ١٩٨٨ بعد أيام قليلة من اعلان واشنطن من عزمها على تقديم الحماية لكافة السفن المحايدة والتى تتعرض لهجمات ايرانية فى مياه الخليج الدولية . ولكنه بالرغم من الانتقادات السوفيتية هذه فقد ظلت الدولتان متمسكتان بالقرار ٥٩٨ على أنه الصيغة الوحيدة المقبولة لوقف الحرب . ان هذا القرار بحال تنفيذه والذى يدعو الى وقف الحرب على أساس لا غالب ولا مغلوب يخدم المصالح الاستراتيجية لواشنطن وموسكو من حيث أنه يقف حائلا دون تصدير ايران ثورتها الاسلامية الى الخارج ويصلح الخلل الذى أصاب ميزان القوى فى الخليج بفعل الحرب العراقية ـ الايرانية . (١٩)

ازاء هذه التطورات العسكرية والمواقف السياسية كان لابد لايران من الرضوخ للأمر الواقع والاستجابة للارادة الدولية لانهاء الحرب . ان فشل ايران فى تحقيق انتصار عسكرى على العراق بعد ثمانى سنوات من الحرب المتواصلة ، والانهاك العسكرى والاقتصادى البشرى الذى أصابها نتيجة لذلك ، قد أضعف النظام الايرانى ووضعه فى موقع لايحسد عليه . فكان على قادة ايران السياسيين والروحيين الاختيار بين المحافظة على مكتسبات ثورتهم الداخلية والحرب مع العراق كسبيل لتصدير الثورة فاختارو السبيل الأول . ان هذا الاختيار يشكل نكسة للثورة الايرانية وآمالها بتصدير الثورة ولكنه يعتبر فى نفس الوقت انتصارا للجناح المعتدل داخل النخبة السياسية الايرانية بقيادة هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس النواب الايرانى ، الذى اختير بدعم من الامام الخمينى شخصيا ليتولى مركز القائد العام للقوات المسلحة الايرانية بالوكالة . (٢٠) وكان من نتائج هذا الاختيار قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ووقف

---

١٩ ـ وهذا ما يفسر الى حد بعيد التقارب الامريكى ـ العراقى بعد اكتشاف فضيحة « ايران جيت » لاحتواء الخطر الايرانى . كما ان التقارب السوفيتى ـ الايرانى لم يصل الى حد زوال اسباب عدم الثقة بين موسكو وطهران . فلم يتوقف الاتحاد السوفيتى مثلا عن تزويد العراق بالاسلحة والمعدات الحربية المتطورة . وتقول صحيفة الجارديان البريطانية بأن مصادر غربية اعترفت بالرغم من النفى الأمريكى بأن حكومة الولايات المتحدة قد ساعدت العراق فى هجومه على الفاو من خلال تزويده بمعلومات على غاية من الأهمية عن طريق اقمارها التجسسية عن انتشار القوات الايرانية على طول الجبهة الجنوبية من الحرب .

The Guardian , April 24 , 1988.

20 – It is viewed that Rafsangani viewed the continuation of the war and its effect on the economy as agreater threat to the regime's long - turn chances for survival . The Times , July 19 , 1988 .

اطلاق النار وموافقتها على عقد مفاوضات مباشرة مع العراق على أن تبدأ يوم ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة الذى لعب دورا كبيرا فى جمع طرفى النزاع حول طاولة المفاوضات .

انعكاسات قبول ايران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ على الكويت

ان قرار قبول ايران وقف اطلاق النار والتفاوض مع العراق لانهاء الحرب يحمل بين طياته انعكاسات ايجابية عديدة على منطقة الخليج بأسرها . فانه قد يؤدى الى انهاء حالة التوتر والقلق السائدة فيها منذ اندلاع الحرب وانحسار للمد الاسلامى والعمليات الارهابية المدعومة فى ايران ، وفرصة للتعايش السلمى بين ايران والانظمة السياسية المجاورة لها ، وعودة للهدوء الى مياه الخليج الساخنة عن طريق انهاء حرب الناقلات وتخفيض عدد الوحدات البحرية الأمريكية والأوربية الغربية المتواجدة فيه . أما بالنسبة الى الكويت ، فان مجاورتها لمنطقة النزاع يجعلها أكثر الأطراف استفادة من القرار الايرانى ، طبعا بالاضافة الى البلدين المتحاربين . وتقول وكالة الأخبار الكويتية « كونا » بأن قبول ايران بالقرار ٥٩٨ كان اختيارا حكيما لأن هذا القرار الذى يدعو الى وقف (حمام الدم) بين العراق وايران يطالب ايضا فى أحد بنوده الى التعايش السلمى بين ايران وجيرانها . [٢١] والكويت التى عانت الأمرين من هذه الحرب ، على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، رأت فى امكانية انتهائها فرصة تاريخية لاعادة تدعيم وحدتها الوطنية واستعادة دورها التوازنى بين العراق وايران . وبناء على ذلك بعثت الحكومة الكويتية ببرقية تهنئة للسلطات الايرانية على قبولها بقرار مجلس الأمن . وكانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة بين دول مجلس التعاون التى اعلنت عن عطلة رسمية ليوم واحد احتفالا بهذه المناسبة . وبالاضافة الى ذلك فقد أعلنت الكويت عن عزمها بالمساهمة فى اعادة اعمار كل من العراق وايران وأعادة فتح سفارتها فى طهران بعد أن أغلقتها نتيجة لتعرضها مع السفارة السعودية لحوادث نهب قام بها متظاهرون ايرانيون نتيجة لأحداث مكة المكرمة التى ذهب ضحيتها عدد من الايرانيين على يد السلطات السعودية بعد أن قاموا بالتظاهر ورفع شعارات مؤيدة للامام الخمينى والثورة الايرانية اثناء تأدية فريضة الحج عام ١٩٨٧ . وفى مقابله نشرت فى صحيفة **الواشنطن بوست** قال سعود العصيمى وزير الدولة للشئون الخارجية فى الكويت أنه « بالرغم من الاعتداءات التى شنتها ايران بالصواريخ على الكويت اضافة الى عمليات التخريب والحملات الاعلامية المغرضة التى تعرضت لها من ايران وبتحريض منها خلال الحرب مع العراق ، فان الكويت تريد عودة سريعة للعلاقات الطبيعية مع طهران . [٢٢] » واضاف العصيمى قائلا ، « أننا نريد نسيان الماضى لأنه لايوجد سبب لابقاء التوتر قائما مشيرا الى ان آلاف الايرانيين كانوا يعيشون فى الكويت خلال سنوات الحرب والى العلاقات التجارية القوية التى كانت قائمة بين الكويت وايران . » [٢٣]

إن تحرك الدبلوماسية الكويتية تجاه ايران يهدف الى اقناعها بفائدة التعاون بين الدول الخليجية ويعطى برهانا اضافيا عن رغبة الكويت باقامة علاقات طبيعية مع كل الأنظمة الخليجية بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الأيديولوجية . إن الكويت ترعى أهمية ايران فى معادلة توازى القوى فى الخليج . ولكن تطبيع العلاقات الكويتية مع ايران يجب الا يفسر بأنه تخل كويتى عن تأييد العراق وموقفه التفاوضى تجاه ايران . ان ما قام به العراق من جهد عسكرى لاستعادة أراضيه من القوات الايرانية هو بمثابة الدفاع عن الأراضى العربية الأخرى من الأهداف التوسعية الايرانية . وكان من الواضح بأن فشل ايران فى احتلال البصرة واستعادة العراق لمنطقة الفاو القريبة من الكويت أبعد عن هذه الأخيرة خطرا أمنيا حقيقيا .

أما قبول ايران بالقرار ٥٩٨ وانتهاء حرب الخليج يتوقع ان يكون له عدد من النتائج الايجابية بالنسبة الى الكويت . ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج بما يلى : أولا ، وقف الاعتداءات الايرانية على الأراضى الكويتية وسفنها التجارية . ثانيا ، إضعاف الفئات الشيعية فى الكويت المؤيدة للنظام الايرانى مما يؤدى الى تقليص حدة المشكلة الطائفية التى ساعدت الحرب العراقية ـ الايرانية على اثارتها . ان تحسن العلاقات الكويتية الايرانية سوف يساعد بصورة غير مباشرة على اعادة التلاحم الى المجتمع الكويتى الى سابق عهده . ثالثا ، اعادة رفع الأعلام الكويتية على الناقلات النفطية الكويتية بعد تأكد الحكومة الكويتية من زوال الأسباب التى دعت الى اللجوء للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لحماية صادراتها النفطية . رابعا ، تقليص حجم الأساطيل الأجنبية فى الخليج بعد ضمان حرية الملاحة فيه قد يدفع بالكويت الى اعادة تبنى سياستها السابقة فى الخليج والتى تشدد على أن أمن المنطقة مسئولية أبنائها . أخيرا ، انتعاش الاقتصاد الكويتى بعد فترة طويلة نسبيا من الكساد والركود نتيجة للحرب العراقية ـ الايرانية وانخفاض اسعار النفط الخام . ان رفع الدعم الحربى

---

21 – International Herald Tribune July 19 , 1988.

٢٢ – القبس ٢٩/ ٩/ ١٩٨٨ .
٢٣ ـ نفس المرجع

الكويتي عن العراق بعد انتهاء الحرب وانخفاض تكلفة نقل النفط الكويتي الى الأسواق الاستهلاكية العالمية والاستفادة التى يمكن أن يجنيها الاقتصاد الكويتى من قرار اعادة اعمار العراق وايران بعد الحرب تكفل استعادة الاقتصاد الكويتى عافيته السابقة .

أن تحقيق النتائج اعلاه رهن بتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ واحترام الأوضاع الراهنة فى المنطقة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للأنظمة السياسية فى الخليج . وقد أشار الى ذلك ضمنيا الشيخ جابر الأحمد ، أمير دولة الكويت ، فى خطاب ألقاه امام الجمعية العامة حين قال عن الحرب العراقية الايرانية بأنه « ليس أمام أطرافها الا التعايش وحسن الجوار ، والتعاون على بناء الحياة ، مع احترام الاستقلال الداخلى لكل دولة ولنظامها الذى ترتضى الحياة به . » (٢٤) عبدالله البشارة ، امين عام مجلس التعاون الخليجى ، فأعلن بأنه يجب أن نعمل على خلق أجواء الثقة فى الخليج بعد الحرب ولامانع من التفكير بكيفية الدخول بترتيبات أمنية توفر الطمأنينة وتمنح الاستقرار للجميع بشكل تبدد أية احتمالات للعودة الى التفكير بالعنف . (٢٥) أن ما قاله الشيخ جابر الأحمد أو عبد الله البشارة ينم عن رغبة صادقة فى العيش المشترك . ولكن تحقيق هذه الرغبة يتوقف الى حد كبير على نتائج المفاوضات العراقية ـ الايرانية . صحيح أن وقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين ، والذى لايزال صامدا منذ الثانى من شهر آب / اغسطس ١٩٨٨ ، قد أدى الى وقف الاعتداءات الايرانية على الكويت ، وخلق جو مستقر نسبيا للملاحة البحرية فى الخليج والى انسحاب بعض القطع الحربية الايرانية منه ، ولكنه لم يؤدى نفس الوقت الى اية مساومات تذكر على صعيد المفاوضات . ان نجاح العراق فى تحرير ارضه من جهة ، وممارسة الدول الخمس الكبرى ضغوطا كبيرة على طهران وبغداد لتقديم تنازلات متبادلة ، ومن جهة اخرى ، قد ساعد على فتح باب المفاوضات (٢٦) ولكن عوامل عدم الثقة وتشكيك كل من العراق وايران بنوايا الطرف الاخر بعد ثماني سنوات من الحرب والمطالب المضادة التى يضعها الطرفان المتحاربان لاتزال تؤثر سلبا على عملية المفاوضات . كما أن شعور القيادة العراقية بالثقة الزائدة بالنفس بعد تحول الميزان العسكرى لصالح العراق قد يجعلها تفرض شروطا ولاتعطى اى تنازلات مما قد يزيد من التعنت الايرانى للاستجابة للمطالب العراقية . وهذا ما يفسر مثلا رفض ايران الاستجابة لطلب العراق الغاء اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بشأن شط العرب لأن هذه الاتفاقية تنتقص من سيادته على شط العرب واصرار ايران بالمقابل على تشكيل هيئة تحكيم دولية لتعيين الدولة المسئولة عن بدء الحرب . ولكنه بغض النظر عن نتائج المفاوضات ، ان انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية قد ولدت حقائق جديدة اهمها خروج العراق اكثر تماسكا من الحرب بالاضافة الى امتلاكه جيشا مؤلفا من ٥٠ فرقة عسكرية (مليون جندى) مسلح بأحدث الأسلحة ويملك خبرة قتالية حديثة . (٢٧) ولا بد لهذه الحقيقة من أن تولد أسئلة جديدة تتعلق بدور العراق الخليجي والعربى وأسئلة تتعلق بمستقبل العلاقات الايرانية ـ الكويتية . أن الكويت وقفت بوضوح الى جانب العراق فى حربه مع ايران ولاتزال تقدم له العون المادى والدبلوماسى . ويتوقع أن ينعكس هذا الموقف ايجابا على العلاقات الكويتية العراقية وخاصة فيما يتعلق بحل مشاكلها الحدودية المشتركة . ولكن مستقبل الكويت الأمنى يتوقف حتما على قدرتها على استعادة دورها التوازنى بين العراقى وايرانى والسعودية والذى فقدته أثناء الحرب . ولايمكن تحقيق ذلك الا من خلال اعادة الاستقرار الى توازن القوى فى الخليج . ان النجاح فى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ على أساس لا غالب ولا مغلوب قد يكفل تحقيق ذلك .

---

٢٤ ـ نفس المرجع .

٢٥ ـ المستقبل ١٢ / ٨ / ١٩٨٨ .

٢٦ ـ وكان من نتائج هذه الضغوطات قبول العراق وقف اطلاق النار قبل المفاوضات المباشرة ، وكان هذا مطلب عراقى رئيسى . فى حين تنازلت ايران عن شرطها بانسحاب العراق الى الحدود الدولية وتبادل الأسرى قبل الدخول فى مفاوضات مباشرة مع العراق برعاية الأمين العام للأمم المتحدة .

٢٧ ـ المستقبل ٢٣ / ٨ / ١٩٨٨ .

ملف السياسة الدولية

حقوق الانسان فى السياسة الدولية والعربية



[١]

تقديم الملف

د . محمد السيد سعيد

أصبحت حقوق الانسان أحد أهم القضايا على قائمة الاهتمامات الدولية ، وأحد أهم المعايير التى يحكم بها على رقى أو تحضر النظام السياسى .

والشائع فى المعارك الفكرية والسياسية التى دارت حول هذه القضية أن الاهتمام الدولى بحقوق الانسان قد نهض مع ادارة كارتر فى الولايات المتحدة الامريكية ، أى بدءاً من عام ١٩٧٧ . وكثيراً ما نسمع أن موضوع حقوق الانسان هو تصدير أيديولوجى أمريكى . وهذه الحجة يرفع لواءها بالذات أنصار السلطوية السياسية بقصد إثارة الحساسية الوطنية ضد طرح قضايا الحريات العامة والمدنية ، وقضايا التعذيب والعقاب الجماعى ومطاردة الأبرياء بالاعتقالات الجزافية والتعسفية وغيرها من صور التنكيل بالمواطنين على أيدى حكوماتهم .

والواقع أن هذه الحجة خاطئة من أساسها ، فالغالبية الكبرى من مواثيق حقوق الانسان والعهود الدولية المعنية بوضع تقنين دولى لهذه الحقوق قد صدرت قبل تولى كارتر لرئاسة الولايات المتحدة . ونحن نضع هذا الملف بين أيدى القراء مشاركة فى الاحتفال بمناسبة مرور أربعين عاما على صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . وكذلك صدر اعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب الذى حظر استخدام أى صورة من صور العقوبات البدنية أو الحاطة بالكرامة واعتبر ارتكابها جناية خطيرة يستحق القائمون عليها المحاكمة والعقاب عام ١٩٧٥ . وكذلك صدر العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ .. وهكذا .

ويمكن القول على النقيض بأن السياسة الأمريكية إبان حكم كارتر قد التقطت قضية حقوق الانسان واستخدمتها على نطاق واسع للدعاية بسبب ما كان قد تحقق بالفعل من انتفاضة الضمير الانسانى العالمى ضد ما يحدث على نطاق الكوكب كله من خرق لأبسط مظاهر الحقوق والحريات العامة لملايين من البشر بما فى ذلك حقهم فى الحياة . وليس أدل على أن قضية حقوق الانسان قد أصبحت مسئولية مشتركة للانسانية من حقيقة أن إقدام الولايات المتحدة فى ظل حكم الرئيس ريجان على نفض أيديها من هذه القضية على الصعيد الرسمى لم يترتب عليه إضمحلال الاهتمام العالمى بها . بل اننا نشهد ازدهاراً غير مسبوق لقضية حقوق الانسان على مختلف المستويات والأصعدة ، ولشتى جوانب تلك القضية . لم تعد تلك القضية حكراً للتجديدات الأوربية التى أدخلت مؤسسة المحكمة الأوربية لحقوق الانسان الى القانون الدولى بعد صدور الاعلان الأوربى لحقوق الانسان وبعد ما تضمنته اتفاقية هلسنكى من نصوص خاصة بهذه الحقوق . لقد أصبحت قضية حقوق الانسان والتجديدات الفكرية والتشريعية فى دائرتها موضع اهتمام كافة المنظمات الاقليمية . الى جانب المتابعة المستمرة لهذه القضية فى الأمم المتحدة وبفضل جدية وحيوية لجنة حقوق الانسان التابعة لهذه المنظمة الدولية .

وتكاثرت بسرعة مذهلة اعلانات ومواثيق حقوق الانسان التى صدرت عن منظمات اقليمية ومشروعات هذه المواثيق التى تطورت على يد جماعات غير رسمية من المثقفين والمعنيين بدعم حركة حقوق الانسان . وأصبحت المنظمات غير الحكومية المختصة بالدفاع عن حقوق الانسان على مستويات قومية واقليمية ودولية أكثر من أن تحصى .

وعلى المستوى الفكرى ، يمكن دراسة حقوق الانسان كمجال مميز للسياسة الدولية بأكثر من منظور .

المنظور الأول يرصد تطور حركة حقوق الانسان بإعتبارها حركة فوق قومية . وهى تعد بذلك أحد التجديدات المؤسسية الهامة فى النظام الدولى . وربما لا تعد هذه الحركة فوق قومية فعلاً من حيث أنها قد أصبحت تشكل فاعلاً دوليا ، بقدر ما تعد كذلك من حيث غرضها . إذ أن حركة حقوق الانسان تنبثق من الاعتقاد بأن مسئولية الدفاع عن حقوق الانسان فى أى مكان فى العالم هى مسئولية دولية مشتركة ، وأنه اذا كان

قد ثبت أن الحكومات مجتمعة لا تستطيع القيام بها بسبب ما يسود السياسة الدولية الرسمية من تقاليد سياسة القوة والمصالح الأنانية المباشرة للدول ، فإنها ينبغى أن تصبح مهمة يضطلع بالقيام بها الرأى العام المتعلم والمنظم فى حركات قومية وفوق قومية . ومن المثير ان نرى أن هذا المدخل للكفاح من أجل حماية حقوق الانسان قد أثمر ثمرات طيبة لم يكن متوقعا أن يجود بها فى بداية نشوء تلك الحركة .

والمنظور الثانى يستمر فى تفضيل دراسة قضية حقوق الانسان كأحد موضوعات السياسة الدولية : أى التفاعل بين الدول وتكتلات الدول فى النظام الدولى القائم على السيادة القومية وعلاقات القوة والمصلحة . ويركز هذا المنظور على الطبيعة المنافقة والمزدوجة للتلاعب بقضية حقوق الانسان لتحقيق مصالح أنانية من قبل بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . وفى كثير من الأحيان تتم الدراسة من هذا المنظور بقدر كبير من حسن النية وبقصد الكشف عن طبائع الدول وسلوكها وأسباب ودوافع تحركها الدولى والخطاب السياسى ـ الدبلوماسى الذى تستخدمه فى الساحة الدولية . وفى أحيان أخرى لا تفتقد تلك الدراسات قدراً من سوء النية إذ تقصد الى تسريب إيحاء غامض بأنه ليس فى الأمر جديد وأن علينا أن نجتنب إثارة قضايا حقوق الانسان حتى لا نقع فريسة التلاعب الدولى المنظم بهذه القضية ، وأن نستدعى تدخل الاقوياء فى الشئون الداخلية للدول الضعيفة .

والواقع أن هذه المقولة بها بعض الصدق ، ولكن ليس الصدق كله . فحتى على المستوى الرسمى ، لا تملك بعض الحكومات سوى أن تعكس بعض التقاليد الراسخة فى ثقافتها الخاصة وهى تقاليد تحرسها حركات وقوى اجتماعية وسياسية لاشك فى قدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر على السياسات العامة ، بما فى ذلك السياسة الخارجية . وهنا يمكننا أن نقارن الحملة الراهنة الخاصة بحقوق الانسان فى الغرب بتلك المجهودات البطولية والنبيلة من أجل مكافحة العبودية وتجارة العبيد فى القرن التاسع عشر . وإذا كانت تلك المجهودات قد افادت من التلاؤم العرضى لمبادئها مع مصالح أقوى دولة فى النظام الدولى فى ذلك الوقت : أى بريطانيا ، ومن إقدام هذه الدولة على مكافحة تجارة العبيد طوال القرن التاسع عشر ، فإنه ليس ثمة ما يشينها فى ذلك . ومن نفس المنطلق ، فإن افادة الحملة الراهنة للدفاع عن حقوق الانسان بإعتباره مسئولية مشتركة للبشرية من قوة هذه الدولة أو تلك ، أو من قدرة المنظمة الدولية الرئيسية أى الأمم المتحدة على استخدام هامش استقلالها النسبى عن الدول الاعضاء لنصرة حركة حقوق الانسان ، فإن ذلك لا يغير من تقديرنا لحقيقة أن هذه الحركة تنبعث فعلاً من الضمير العالمى الذى يستجيب له ويشارك فى تطويره فئات من المثقفين والمناضلين من جميع أركان الكرة الأرضية .

اما المنظور الثالث فهو بالضرورة منظور يقوم على الفلسفة والثقافة السياسيتين . ويتبلور هذا المنظور فى إدراك موحد بأن احترام حقوق الانسان لم يعد حكراً للسياسة الدولية وإنما قد اصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة الداخلية لمختلف المجتمعات ، وانه بذلك يتحول الى معيار أمين للمشروعية والمصداقية السياسيتين . وفوق ذلك ، فإنه إذا كان مبدأ احترام حقوق الانسان أحد أهم معايير الحكم على الشرعية والمصداقية للنظم السياسية ، فإن علينا أن نقلب فى أوجه التشابك والتداخل بين ديناميكية التطور السياسى وخصائص وطبيعة الدولة من ناحية ، وثقافة حقوق الانسان من ناحية أخرى . وهنا يدلف هذا المنظور الى دراسة مضمون حقوق الانسان ، بما فى ذلك التى نصت عليها الاعلانات والمواثيق الدولية ، دراسة نقدية . ويعضد من هذا الاتجاه بروز إشكالية مدى التناغم بين مضمون نصوص هذه المواثيق والعهود من ناحية والثقافات السياسية والظروف الموضوعية التى تميز المرحلة الراهنة من تطور مجتمعات العالم الثالث .

وقد رأينا أن نجمع فى الملف الحالى بين تلك المنظورات الثلاثة لدراسة حقوق الانسان فى السياسة الدولية . فهناك بداية دراسة نظرية عن الأساس الفكرى لحركة حقوق الانسان واشكالية الجمع بين عالمية القضية التى هى لصيقة بصفة الانسان وخصوصية الثقافات والتجارب والظروف القومية التى ينبغى أن تطبق هذه الحقوق على ساحاتها . والمقصود هنا هو تبين نوع المدخل أو المنهجية التى يمكن بها تطبيق هذه الحقوق على تنوع الظروف القومية وتباينها . وهناك ثانيا دراستان عن حقوق الانسان فى السياسة الدولية : أولاها تتناول الموضوع من جوانبه النظرية وثانيتها تعمد الى الكشف عن ميكانيكية هذه السياسة الدولية الخاصة بحقوق الانسان فى حالة محددة هى حالة العلاقات بين الشرق والغرب : أو بين دول الكتلة الشرقية ودول الكتلة الغربية

ويلى ذلك دراسة تنطلق من منظور الحركة فوق القومية وتكشف عن أوجه نشاط وتنظيم وأداء أحد المنظمات فوق القومية العاملة فى حقل الدفاع عن حقوق الانسان على صعيد عالمى وهى منظمة العفو الدولية .

ويأتى أخيرا نصيب المنظور الثالث : أى دراسة حقوق الانسان فى التطور السياسى الملموس . وقد رأينا أن نركز هذه الدراسة على حالة وطننا العربى بإعتباره محور الاهتمام الرئيسى والمباشر لمثقفينا ولمجلتنا . وقد حفزنا على ذلك أيضا أن دراسة حقوق الانسان فى الوطن

العربى هى من أقل الدراسات الاقليمية فى هذا الميدان خصوبة وأكثرها فقراً من ناحية توفر المعلومات وموضوعية ومنهجية الدراسة ورقى مرتكزاتها النظرية والفكرية : وقد يعود ذلك أساساً إلى أن الموضوع لايزال فريسة للخطاب الايديولوجى ، وخاصة الخطاب الايديولوجى الرسمى .

ولذلك فقد كان مدخلنا الى تلك الدراسات التطبيقية قائما على التأصيل . فبدأنا بدراسة ترمى لاستشراف علاقة احترام حقوق الانسان بمحددات التطور السياسى واشكالياته فى العالم الثالث ، وخاصة اشكاليات تطور الدولة العربية . ثم عرضنا فى دراسة أخرى لتطور الأداء الحركى والتنظيمى ، خاصة على يد المنظمة العربية لحقوق الانسان التى لاتزال مجهولة من غالبية المثقفين العرب وأخيراً عرضنا لأعمال المؤتمر الفكرى الأول لحقوق الانسان الذى عقد فى القاهرة احتفالاً بالعيد الأربعين لصدور الاعلان العالمى . ويركز هذا المؤتمر على حالة حقوق الانسان فى مصر ، وهى الحالة التى يتوفر عنها أفضل المعلومات ويتوفر عليها عدد من أفضل المهارات الفكرية والبحثية .

وأخيراً لم يكن من الممكن أن نغلق الملف بدون تناول القضية الأولى فى اهتماماتنا العربية الان ولفترة طويلة فى المستقبل وهى القضية الفلسطينية . وقد فضلنا أن تأتى مشاركتنا فى صورة تقدير لامكانية استخدام منظور حقوق الانسان فى الكفاح من أجل إنتزاع الاستقلال الفلسطينى وفقا لمبدأ حق تقرير المصير الذى يأتى فى البند الأول من كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولمجمل نصوص هذه العهود والمواثيق الدولية ، إضافة الى القانون الدولى المستقر بصدد معاملة السكان فى وقت الحرب أو تحت الاحتلال . وكان من المناسب أيضا أن تضم دراسة تقارن بين موقف الحكومات العربية من التصديق على المواثيق والعهود الدولية التى تمت صياغتها بإشراف الأمم المتحدة وصدرت عن جمعيتها العامة ، بموقف إسرائيل من نفس هذه المواثيق والعهود .





[٢]

حقـــوق الإنســـان بيـن الأيديولوجية والأخلاق العالمية

د . محمد السيد سعيد

مقـــدمة :

انطلقت حركة حقوق الانسان بقوة مدهشة خلال العقود الثلاثة الماضية لتملأ فضاءً قانونياً دولياً فسيحاً . فقد توالت العهود الدولية والمواثيق والاعلانات الخاصة بحقوق الانسان على المستوى العالمي ، وعلى مستوى المنظمات الدولية الاقليمية ، وتكاثرت المنظمات العالمية والقارية والاقليمية والوطنية التى تعمل فى دائرة حماية حقوق الانسان ، وأصبح من الممكن ان نتبين جسدا فوق قومى شبه متكامل حكومى وغير حكومى ، رسمى ولا رسمى ، بعضها يعمل فى نطاق المواثيق والعهود والاعلانات القائمة والمتفق عليها ، وبعضها الآخر لا زال يناضل لإقرار مبادىء وقواعد جديدة ويتوسع فى تفسير مفهوم حقوق الانسان ودوائر الحماية اللازمة لهذه الحقوق .

على انه بالرغم من هذا التقدم الهائل فى ميدان القانون والتنظيم الدولى ، فان من الصعب ان نرى تقدما مواكبا فى فكر حقوق الانسان ، وفى الفلسفة والنظرية السياسية المؤسسة على هذا الفكر .. بل ان فكر حقوق الانسان لا يزال يصارع ـ غالباً بصورة مثيرة للقلق ـ التعقيدات والتناقضات الفلسفية والسياسية والقانونية التى يحفل بها منذ بداية تبلور هذا الفكر فى ميدان مستقل نسبيا للمعرفة . ويمكن القول بأن الفشل فى حل المعضلات الفلسفية والقانونية والسياسية لهذا الفكر قد وسمته بطابع ابهامى obscurantist لا ينكر . ويدعو ذلك بحد ذاته الى فتح باب الاجتهاد خاصة بين مفكرى العالم الثالث الذى يشكل وجوده القوى على الساحة الدولية المفارقة الرئيسية بين واقع وفكر حقوق الانسان .

وليست مهمتنا فى هذا السياق أن نعرض لكافة معضلات فكر حقوق الانسان . ذلك اننا سوف نركز هنا على معضلة رئيسية واحدة حكمت التطور السياسى لفكر حقوق الانسان منذ بدايته وبصورة خاصة منذ صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . ونعنى بها معضلة التناقض بين الخصوصية الغربية لقواعد حقوق الانسان من ناحية والطابع العالمى للفكرة ذاتها ، وهى الفكرة التى تنسب للانسان باعتباره كذلك حقوقا معينة . وهذا التناقض ينتهى منطقيا إلى بروز مراوحة مستمرة بين النظرة لحقوق الانسان باعتبارها أيديولوجية خاصة تجد أرضيتها السياسية والثقافية فى اطار النموذج الديموقراطى الليبرالى الغربى من ناحية ، واعتبار أن المثل العليا التى تجسدها القاعدة الفلسفية والأخلاقية للاعلانات والمواثيق والعهود العالمية صالحة من حيث الاساس وبصورة مجردة لكل انســان ـ فرادى وجماعات ـ فى كل مكان فى العالم ، من ناحية اخرى .

١ ـ الأصل الثقافى والأيديولوجى للفكر :

فلا شك أن فكر حقوق الانسان هو فكر غربى شكلا ومحتوى . ويعود هذا الفكر الى تاريخ بعيد ينبغى ان نرجعه فى صورته المتبلورة نسبيا الى عصر النهضة الأوروبى والى سيادة مدرسة الحق او القانون الطبيعى . ولا زالت هذه الجذور تؤثر بقوة على صياغة فكر حقوق الانسان . فأحد التيارات الهامة داخل هذا الفكر لا زال يستند على مقولات مدرسة القانون الطبيعى . ومن هذه الزاوية فان ارتباط الحقوق بالانسان يقوم على قاعدة طبيعية سابقة للقانون والسياسة والاخلاق . وبهذا المعنى فهى حقوق لا تشتق من الاصطلاح والاتفاق المجتمعى ، بل إنها تسبق المجتمع ذاته . وبهذا المعنى ايضا فانه لا يصح نزعها حتى من قبل المجتمع ، ولا يجوز خرقها باية اداة قانونية او اخلاقية او رمزية ـ ثقافية ، وان كان من الجائز تنظيمها تنظيما لا يجعل القيد هو القاعدة . ولا توجد اية اغلبية من الناس ـ سواء فى اطار قومى أو عالمى او اى اطار آخر ـ تستطيع ان تحرم الفرد من اى حق من حقوقه الطبيعية ، التى تضفى عليه بمجرد ولادته .

إن خصوصية هذه النشأة تعود الى الظروف الاجتماعية والثقافية التى أدت الى نمو الاتجاهات العقلانية والانسانونية فى أوروبا الغربية على وجه التحديد كرد فعل على تلك الظروف التى سادت عصر

الظلمات او العصور الوسطى وما أعقبها من تباشير سيادة العقل . وهذه الخصوصية تظهر ايضا فى التطور الفكرى والثقافى والسياسى اللاحق فى أوروبا - أى فى العصور الحديثة - والتى جعلت فكر حقوق الانسان ارثا مشروعا للتيارات الفكرية الليبرالية والاشتراكية الديموقراطية بمختلف قطاعاتها من حيث الأساس . ومن الواضح ان اشتقاق فكر حقوق الانسان من الرافد الاشتراكى الديموقراطى ، وهو الذى يظهر مثلا فى الميثاق الاجتماعى الأوروبى لعام ١٩٦٥ وفى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذى صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٦ ، وهذا الاشتقاق قد خلق توترات معينة بصدد التوفيق مع منجزات الفكر الليبرالى الذى ركز تقليديا على الحقوق المدنية والسياسية . ومع ذلك ، فإن اعظم هذه التوترات طرأ ما يظهر عند ربط حقوق الانسان عموما بالواقع الثقافى والقانونى الذى تطور عن استقلال العالم المستعمر سابقا واستقرار مبدأ السيادة القومية والمساواة بين الأمم ، واستقرار النظام الدولى عامة على قاعدة من الفكر والمؤسسة القوميتين .

٢ - الصياغة الأيديولوجية لمواثيق حقوق الانسان :

وتمتد خصوصية فكر حقوق الانسان الى صياغة المواثيق والاعلانات العالمية الخاصة به صياغة أيديولوجية . ونعنى هنا بالصياغة الأيديولوجية تعميم حقل اصطلاحى من المفاهيم والرموز والمثل وما أسماه ريتشارد فالك بالمنطق المعيارى الخاص بتجربة تاريخية معينة على كل التجارب التاريخية القائمة والمحتملة وجعله بذلك حقل لا تاريخى ثابت .. اى جعله حقيقة خالدة .

وتبرز هذه الصياغة الأيديولوجية بوجه خاص فى ذلك الحقل المميز من المفاهيم والرموز والقواعد التى تنتهى منطقيا الى جعل الحكومة البرلمانية التمثيلية النموذج الوحيد لشكل الحكم الذى يتفق مع ما جلب عليه الانسان من طبائع وما يستحقه من حقوق وما ينبغى أن يتمثله من مثل عليا ، وذلك بغض النظر عن تنوع التجربة السياسية للأمم والشعوب ، وتفاوت قدراتها وتباين مؤسساتها وخبراتها التاريخية واختلاف ما تمر به من ظروف موضوعية تمس اصول فكرة الحكومة . ففى المادة ٢١ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان نجد ان لكل شخص حق المشاركة فى حكومة بلاده ، مباشرة او من خلال ممثلين مختارين بحرية (فقرة ١) وان ارادة الشعب ستكون اساس سلطة الحكومة ، وان ذلك سيتم التعبير عنه فى انتخابات دورية ونزيهة تقوم على حق الانتخاب الشامل والمتساوى وتعقد بالتصويت السرى او باجراءات تصويت حرة بدرجة مناظرة (الفقرة ٣) . وفى المادة ٢٥ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية (عام ١٩٧٦) نقرأ أن « لكل مواطن الفرصة والحق ، بدون اى من التمييزات المذكورة فى المادة الثانية ، وبدون اى تقييد غير معقول فى أ) المشاركة فى تسيير الشئون العامة ، مباشرة او من خلال ممثلين مختارين بحرية و ب) التصويت وان يتم انتخابه فى انتخابات دورية نزيهة على اساس من حق الانتخاب العام والمتساوى والمقامة على اساس التصويت السرى بما يضمن التعبير الحر عن إرادة المصوتين » كما تبرز هذه الصياغة الايديولوجية فى ذلك الحقل من المفاهيم والرموز والقواعد المنبثقة عن تجمع صناعى متقدم وقادر اصلا على توفير الاحتياجات والحقوق المنصوص عليها فى الاعلانات والمواثيق الدولية ، وخاصة العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ووفقا لهذا العهد الأخير فان لكل الأشخاص حق العمل (المادة ٦ فقرة ١) ، وحق التمتع بظروف مواتية وعادلة للعمل تضمن بصورة خاصة مكافأة تمكن جميع العمال فى الحد الأدنى اجورا عادلة وعيش فاضل لهم ولعائلاتهم ، وظروف عمل صحية وآمنة والفرصة المتساوية للجميع فى الترقية .. والحق فى الراحة والترويح .. الخ (المادة ٧) ، وحق تكوين نقابات عمالية ، والحق فى الضمان الاجتماعى بما يشمل التأمين الاجتماعى ، وحق الجميع فى مستوى معيشة كاف ، بما فى ذلك الغذاء واللبس والاسكان الكافى والتحسين المستمر لظروف المعيشة (المادة ١١) .. الخ .

والواقع ان الصياغة الايديولوجية بالمعنى المشار اليه تتشعب فى جميع مجالات الحقوق المنصوص عليها فى المواثيق والعهود الدولية ، بما فى ذلك اسلوب تنظيم الحياة الاجتماعية والثقافية ، الذى يتفق مع التجربة التاريخية المعاصرة للمجتمعات الغربية . ففى العهد الدولى للحقوق المدنية السياسية نقرأ ان الاسرة هى وحدة الجماعة الطبيعية والاساسية .. وانه لن يتم عقد زواج بدون الرضا الكامل والحر لأطرافه الذين عزموا عليه .. وان الدول الأطراف فى هذا العهد ستتخذ الخطوات المناسبة لضمان المساواة فى الحقوق والمسئوليات لأطراف الزواج لدى الاقدام عليه وأثناء وابان حله .. (المادة ٢٣) . وفى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نقرأ ان الدول الأطراف فى هذا العهد تعترف بحق كل شخص .. جـ) فى الانتفاع من حماية مصالحه المادية والمعنوية الناشئة عن اى انتاج فنى او ادبى او علمى يكون هو مؤلفه (المادة ١٥ فقرة جـ) .. وهكذا لم تذهب العهود الدولية الى تعميم التنظيمات الغربية للزواج فقط ، بل والى ضمان حق احتكار مزايا التأليف والابداع الجمالى والاكتشاف العلمى والتصميم الصناعى .. الخ ، وهو ما ينطبق على تنظيم حقوق الملكية الصناعية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وهذا بالطبع حق مشتق من حق اصلى هو حق

الملكية (المادة ١٧ من الاعلان العالمى) .

وبطبيعة الحال ، فانه ان لم يكن من الجائز الفصل بين المجالات المختلفة للحقوق ، فان الفلسفة الكامنة وراء فكرة حقوق الانسان هى ايضا لا تتجزأ ، وهى فلسفة نابعة الى حد كبير من التجربة التاريخية الخاصة للمجتمع الصناعى الرأسمالى المتقدم . وتستند هذه الفلسفة بصورة خاصة على المكانة المميزة للفرد ، وقابليته للانفصال كوحدة طبيعية - اجتماعية عن غيره من الأفراد فى التنظيم الاجتماعى وترتيب حقوق مستقلة به لا تتفرع من وضع الجماعة او المجتمع او التنظيم الاجتماعى .

٣) نسبية الاخلاق وتاريخية التنظيم الاجتماعى والسياسى :

وتقوم الاعلانات العالمية والمواثيق والعهود الدولية على ما تسميه المعيار المشترك للانجاز فى مجال حقوق الانسان ،أى ذلك الحد الأدنى الذى لا يجوز تجاوزه إلى ما هو ادنى منه ، لا فقط كمثل أعلى يبتغى الوصول اليه ، وإنما كحقيقة قائمة تشترك فى مجرد الاعتراف بها جميع الأمم والدول .. على ان هذا المعيار المشترك يصطدم بواقع المجتمعات غير الغربية . فالمجتمع الدولى يتكون من دول وشعوب تتباين بشدة مستويات انجازها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .. وبالتالى قدراتها على الالتزام بالاستحقاقات entitlements المنصوص عليها فى هذه المواثيق والعهود . ومن هنا ، غان احد أوجه المثالية فى فكر حقوق الانسان الذى انبثقت عنه هذه المواثيق هو مطالبة دول تختلف مستويات قدراتها اختلافا جذريا على اداء نفس الاستحقاقات التى تترتب للأفراد فى مجتمعاتها .. وتصل هذه المثالية الى حد فقدان الاتصال بالواقع عندما تطالب دولا لا تعرف الصناعة اصلا الا فى اشكالها شديدة البدائية بان تضمن حق التكوين الحر للنقابات .. وهى تنظيمات اجتماعية - مهنية ترتبط على نحو عضوى بالتكوين الصناعى المتقدم .

على أن القدرة على اداء الاستحقاقات المنصوص عليها فى العهود والمواثيق الدولية ليست هى اهم اوجه التعقيد الناشىء عن تعميم التجربة الغربية على صعيد عالمى . ولاشك ان اهم هذه التعقيدات ما ينشأ عن اختلاف وتباين الفلسفات والرؤى العالمية والمركبات الاخلاقية - الثقافية التى تقام عليها التنظيمات الاجتماعية المختلفة على مختلف مستوياتها وفى شتى مجالاتها . فالنظم الثقافية الكبرى فى العالم تختلف فى تقويم مكانة ووضع الفرد فى الجماعة او المجتمع ، وفى تقدير مدى استقلالية الأسرة ، وفى الترتيبات المؤسسية للزواج بما فى ذلك قضية المساواة التامة بين الرجل والمرأة ، وفى تكييف حقوق مثل حرية الاعتقاد ، وعلى وجه خاص امكانية تغيير الدين الذى ولد عليه الشخص الطبيعى ، وفى غير ذلك من الحقوق المدنية اللصيقة بالفرد ، كما ان ثمة نظما معتقدية - ثقافية عديدة تتنوع وحتى تتضارب ما تملكه من مرتكزات واسس معنوية واخلاقية للتنظيمات الاجتماعية الكبرى بما فى ذلك حقوق الملكية ، وحريات التعبير والتجمع والتنظيم .. الخ

وهنا فإن الأمر الواضح هو ان المعيار المشترك للانجاز قد يتقلص كثيرا اذا اعترفنا بادىء ذى بدء بعدم جواز فرض تفوق نظام ثقافى على أنظمة ثقافية اخرى .. أى اذا اعترفنا بحقوق الكيانات غير الفردية فى تكييف تنظيماتها الاجتماعية والثقافية .. والواقع ان المواثيق والاعلانات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان تعترف بدرجة واضحة من الأولوية بحق الأمم فى تقرير مصيرها . فالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ينص فى مادته الأولى على ان جميع الشعوب لها حق تقرير المصير .. وبفضل هذا الحق يمكن لها أن تقرر بحرية وضعها السياسى وان تنشد بحرية نموها الثقافى والاجتماعى الاقتصادى .. وقد تكرر هذا النص بحرفيته فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المادة الأولى ايضا . فاذا كان للأمم حق تقرير المصير واذا كان هذا الحق متساو بما يؤكد المساواة بين الأمم ، واذا كان للأمم انظمتها الثقافية الخاصة ، فاننا لابد ان نعترف بنسبية الأخلاق اعترافا سياسيا ، حتى أن لم نعترف بهذا المبدأ فلسفيا . ويترتب على ذلك استحالة ايجاد برهان اخلاقى على وجوب التقيد بنصوص هذه الاعلانات والمواثيق الا فى حدود ما هو مشترك فعلا فى الأنظمة الثقافية الكبرى فى العالم .

بل ان هذه المعضلة تبرز ايضا على الصعيد السياسى والأخلاقى . وقد اثيرت هذه المعضلة سياسيا لدى التساؤل عن مشروعية تدخل دولة بالقوة لفرض احترام حقوق الانسان فى دولة اخرى تقوم حكومتها بانتهاكات صارخة لهذه الحقوق ، وذلك فى ضوء غياب أداة عالمية فعالة تقوم بهذه الوظيفة باسم المجتمع الدولى . فاذا وافقنا على هذا التدخل نكون قد صدقنا على خرق حق الأمم فى تقرير مصيرها ، وتسامحنا مع امكانية التدخل فى الشئون الداخلية . واذا لم نوافق نكون قد صادقنا على قاعدة حق الحكومات فى القيام بانتهاكات اجرامية لحقوق الانسان داخل تشريعها الداخلى وجعلنا مبدأ السيادة بوابة كبيرة لجرائم قد تصل الى حد ابادة الاجناس على النحو الذى نراه فى عديد من الدول خاصة فى افريقيا .

والحقيقة ان الممارسة الدولية فى هذا الصدد لا تقوم على قاعدة واحدة . فقد أظهر الرأى العام الغربى مثلا قدرا هائلا من التسامح ، بل من الرضا مع اقدام تنزانيا على تنحية حكومة عيدى امين فى اوغندا من خلال شن الحرب (والواقع انها بدأت كحرب دفاعية) عام ١٩٧٩ . ولم تتسامح الحكومات الغربية مع اقدام فيتنام على تنحية حكومة الخمير الحمر من خلال نفس الأداة .

اى شن الحرب واحتلال كامبوديا (كمبوتشيا حاليا) بالرغم من ان جرائم الحكومة الأخيرة ضد حقوق الإنسان تفوق بمراحل عديدة جرائم حكم عيدى امين فى أوغندا .

وفوق ذلك فإن الحكومات الأجنبية قد تتدخل باسم حقوق الانسان ولكن لتحقيق اغراض تعكس مصالحها الأنانية الاقتصادية والسياسية فى البلدان الأخرى .

وهكذا يتضح ان لا مخرج من هذه المعضلة الا بنمو المعارضة لإنتهاكات حقوق الانسان وللأنظمة التشريعية التى تتناقض والأساس الأخلاقى والاطار القانونى الدولى لحقوق الانسان من داخل المجتمعات التى تتم فيها هذه الانتهاكات . اذ تتلاءم فى هذه الحالة الأطر الثقافية المحلية مع المنظومة القانونية الدولية فيما يتصل بحقوق الإنسان ، وتصبح مسألة اداة الحماية مسألة اجرائية ، لا مسألة اخلاقية .. ذلك ان رضا القطاعات الفاعلة فى الأمة ، ان لم تكن الأمة كلها ، هو امر ضرورى لحدوث التوافق بين الفكر العالمى لحقوق الانسان ، كما تبلور فى الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية ـ بغض النظر عن الأصول الغربية الصرفة لهذا الفكر ، من ناحية ، والنظم الثقافية المحلية التى يجب الاعتراف لها بالاستقلال النسبى والمساواة تبعا لمبدأ حق تقرير المصير ، والسيادة القومية .

على أن تطور المعارضة الداخلية لانتهاكات حقوق الانسان ، سواء تمت باداة القانون الداخلى او بغض النظر عنه ، هو أمر يرتبط بالتطور التاريخى للمجتمعات ، اذ يحدد هذا التطور لا فقط القدرة على الوفاء بمتطلبات احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية ، وانما ايضا الاشكال المحددة التى يتحقق بها هذا الوفاء ، وتتدخل الظروف التاريخية المحددة لتطور الأمم والمجتمعات امكانية الوفاء بحقوق الانسان من ناحيتين : كمية ونوعية . فمن الناحية الكمية من الواضح ان القدرة على الوفاء بالحقوق الاقتصادية للأفراد تتوقف الى حد بعيد على مستوى التطور الاقتصادى ، وكذلك فإن مستوى المشاركة السياسية ودرجة الوعى والثقافة وحجم المعلومات المدفقة المتاحة فى المجتمع وحركة الفئات الاجتماعية المختلفة وقدر نمو قدرتها على الضغط على السلطات العامة وعلى التوصل الى الحلول الوسط .. الخ تحدد مستوى التطور السياسى ، وبالتالى القدرة المجتمعية على فرض احترام حقوق الانسان . وهكذا الأمر بالنسبة للتطور الثقافى والاجتماعى العام . اما من الناحية النوعية ، فإن انماط النظم السياسية ليست نتاجا لاختيارات عقلانية مجددة ، وانما هى انعكاس للتجارب التاريخية للأمم وأنماطها الثقافية ، واساليب الانتاج السائدة فيها .. اى هى انعكاس لتشكيلة تاريخية مميزة .. ومن الوارد ان يكون لمختلف الأمم والتشكيلات الاجتماعية منظورها الخاص لقضية حقوق الانسان وحلولها المستقلة للاشكاليات التى تطرحها هذه الحقوق فى لحظة تاريخية معينة . ومن الوارد ايضا ان تشهد المجتمعات ، خاصة فى المواقف الثورية او فى حالات التهديد الجسيم لوجودها ظرف مؤقت تعطل فيه حقوقا معينة اما لصالح الدفاع عن حقوق اعلى ، او لنقل قضية الحقوق الى مستوى اعلى . ففى جميع الثورات الديمقراطية الكبرى تم تعطيل حقوق معينة كانت تعمل فى النظام القديم لأنها كانت مقيدة بظروف جعلت انفاذها مقيدا او عديم الفعالية . ولكن هذه الثورات بطرحها للنظام السياسى محل البحث وانشائها لنظم سياسية أقرب الى الديموقراطية تنقل قضية الحقوق الى مستويات ارقى مما سبق . ومن الوارد كذلك ان يكون للأمم والشعوب مقتربها الخاص بصدد اسلوب التطور الضرورى لضمان الوفاء التدريجى بحقوق الانسان تبعا للظروف النوعية لمختلف الأمم والشعوب . فمثلا قد يكون من الأنسب فى حالات معينة البدء بأكثرية الحقوق المدنية والسياسية لكى يصبح ممكنا الوفاء بالحقوق الاقتصادية فى المستقبل . وفى حالات اخرى قد يكون التطور المعاكس هو الأكثر استجابة للظروف المميزة لأمم معينة بمعنى البدء بالوفاء بالعديد من الحقوق الاقتصادية لكى يمكن انشاء قاعدة قوية لديموقراطية منسجمة . وقد يكون نمط التطور انتشاريا وتدريجيا بمعنى البدء بالمستوى الأدنى من الحقوق الاقتصادية والسياسية معا ، ويتطور المجتمع ومؤسسات الدولة من خلال الانتقال الى الوفاء بالمستويات الأعلى من الحقوق ، وهكذا .

٤ ـ الأخلاق العالمية وأساسيات الحقوق :

ولكن هل تعنى نسبية الأخلاق وتاريخية التطور الاجتماعى جواز التحلل من التقيد بحقوق الانسان كما ورد فى المواثيق والاتفاقيات الدولية بالتحجج بخصوصية الواقع القومى ؟ لا شك ان هناك اتجاها داخل بلدان العالم الثالث وخاصة تلك المحكومة بنظم سلطوية يرى ان حركة حقوق الانسان ليست الا نتاجا لأقلية من المثقفين الغربيين المغرورين الذين يسعون لفرض قيمهم على مجتمعات اخرى غريبة عن هذه القيم .

الواقع ان هذه المحاجاة مرفوضة شكلا وموضوعا . فمن الناحية الشكلية نجد ان كل ما ترمى اليه هذه المحاجاة هو التخندق من وراء الحساسيات القومية من أجل تبرير السلطوية السياسية والثقافية ، واضفاء المشروعية على الانتهاكات الفظيعة للقيم والحقوق الديموقراطية السياسية والاقتصادية ، ومن الناحية الموضوعية ، فإن هذه المحاجاة لا تعكس فى واقع الأمر مصالح غالبية الأمم وانما مصالح اقليات طبقية وسياسية تستخدم سلطة الدولة الغاشمة ضد المعارضة السياسية والثقافية ، وضد الشعب بأسره لكى تفرض هذه المصالح وتصادر التطور الاجتماعى والسياسى والثقافى لمصلحة غالبية الشعب .

والواقع ان هناك اسبابا ثلاثة اضافية لرفض جعل

الخصوصية القومية ، حجة للتحلل من الالتزام بالاعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، وهى :

أولا : ان الثقافة السياسية الديموقراطية قد تخللت فعلا مختلف الانظمة الثقافية الكبرى فى العالم . ولم يعد من الممكن ان توصف الديموقراطية بانها النظرية السياسية للغرب فقط ، بل انه من الملاحظ أن الديموقراطية التى نعرفها الآن فى الغرب لم تتطور باعتبارها نظرية مكتملة وسائدة الا فى القرن الحالى ، وبالنسبة لبلدان غربية عديدة فى العقود القليلة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية . كما ان الغرب لا زال يحفل بقوى سياسية مجافية او معادية للديموقراطية . وهكذا لا يصبح ثمة فاصلا زمنيا طويلا بين تطور الديموقراطية فى الغرب وبين نجاحها فى تخلل الثقافة السياسية ، بل وفى فرض ذاتها باعتبارها نظاما سياسيا فى كثير من دول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا . فحتى فى الدول المحرومة من الديموقراطية كنظام سياسى نجد ان الديموقراطية لا تزال مثلا اعلى بين الغالبية الساحقة من المثقفين ، وفى احيان عديدة بين الغالبية الكبرى من الشعوب . بل ان بعض الحكومات الانقلابية (العسكرية او المدنية) تخشى من معارضة المثل الأعلى الديموقراطى وتبرر اجراءاتها القمعية بالطابع المؤقت : اى باعتبارها ترتيبات يقصد بها التوصل الى ديموقراطية فى النهاية . وهو ما يدلل على قوة المثل الأعلى الديموقراطى بين جنبات الرأى العام .

وإذا كانت الثقافات السياسية الكبرى قد سعت لاستيعاب المثل الأعلى الديموقراطى باعتباره احد مصادر التجديد فيها ، فان جوانب الخصوصية القومية تعنى بأمرين . الأمر الأول هو امكانية تخليق مركبات ثقافية جديدة تحتوى على المفاهيم الديموقراطية والمفاهيم الموروثة وتتجاوزهما معا دون ان يعنى ذلك انتهاك أى منهما . ومن المستحيل ان يستمر التوتر بين عناصر الثقافة الديموقراطية وتلك الموروثة ما قبل الديموقراطية دون ازاحة ايهما للآخر بدون ابداع ثقافى مقصود . فالعناصر الثقافية التقليدية ما قبل الديموقراطية قد تستجيب لحاجات موضوعية كامنة فى ذات خصائص التشكيلة او الهيكل الاجتماعيين ، ويؤدى فقدانها التام الى اغتراب جماهيرى عن الواقع الحديث وامكانية نشوء حركات نكوصية قوية . على ان الثقافة الديموقراطية هى فى نفس الوقت منظومة ثقافية شاملة تميل لتأكيد ذاتها من خلال مد مفاهيمها الى مختلف مجالات العلاقات الاجتماعية ، وقد تم تبنى عناصر عديدة منها بواسطة النظم الثقافية المحلية بسبب استجابة هذه العناصر للحاجة للتجديد الثقافى والاجتماعى . ولا يوجد من بديل غير تأليف المنظومتين معا فى مركب جديد . اما الأمر الثانى فهو يتمثل فى الادراك المتزايد لفشل النظام البرلمانى النيابى الغربى فى الاستجابة للحاجة للتحويل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى التى يتوقف عليها مصير الشعوب فى العالم الثالث . ان مصدر التمزق القومى غالبا ما يكمن فى ادراك فشل البرلمانية النيابية مع وجود اشواق ديموقراطية عميقة فى نفس الوقت . وقد اصبح من المقبول تماما فى الفكر السياسى المعاصر التأكيد على عدم تطابق الديموقراطية والنظام البرلمانى الليبرالى وان الأخير هو مجرد شكل نوعى يضع الأول موضع التطبيق فى ظروف تاريخية محددة . ومن هنا ، فانه لا يبدو من حل لهذه الاشكالية غير ابداع اشكال للدولة ديموقراطية قد لا تكون قائمة على التقنيات البرلمانية النيابية وانما على تقنيات تتفق من ناحية مع الحاجة للتحويل الهيكلى ومع الموروث الثقافى السياسى الشعبى من ناحية اخرى .

ثانيا : ان التغيير الثقافى فى التشكيلات الاجتماعية المتخلفة والذى ادى الى استلهام المثل الأعلى الديموقراطى يعكس الى حد كبير روح المعارضة الداخلية للعلاقات الاجتماعية والسياسية البائدة تاريخيا داخل هذه التشكيلات ذاتها ، بل والتآكل الفعلى للاساس المادى لهذه العلاقات . فلم يعد من الممكن مثلا المحافظة على نظام الطوائف فى الهند ، كما ان القبيلة كتشكيل اجتماعى قد تفككت بالفعل أفريقيا جنوب الصحراء ، ولم يعد من الممكن الدفاع عن عزلة الريف حتى فى اقصى الأطراف النائية ولا عن الاستغلال البشع للمنتج الريفى لصالح اقلية مدينية بدون تدمير اساس الاقتصاد الريفى وبالتالى الاقتصاد القومى على نحو ما حدث فى افريقيا الاستوائية خلال العقدين المنصرمين .. وهكذا .

على أن المعارضة الداخلية للعلاقات الاجتماعية والسياسية البائدة قد لا تكون قوية بما فيه الكفاية لتصفية اسس هذه العلاقات . كما ان هذه المعارضة قد تعكس الحاجات الجديدة ولكن بصورة مشوهة للغاية . ويعود ذلك الى ان الاساس المادى للحداثة لم يرسخ بعد فى الغالبية الساحقة من مجتمعات العالم الثالث .

والواقع ان من المتفق عليه ان التشويهات التى ادخلت على البنيات الاجتماعية التقليدية والمحاولات الغاشمة لفرض تكوينات سياسية حديثة مصطنعة ومشوهة تتفق مع مرحلة من التطور الاقتصادى الاجتماعى وسيطة ولكنها قد تكون ممتدة زمنيا . إن الاختلاط والتشوه فى الاساس المادى للتشكيلات الاجتماعية المتخلفة لن يمكن حسمه فى مدى زمنى وجيز ، فى غالبية الحالات . وتعود الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الى الطبيعة المزدوجة والمضطربة لهذا التطور الوسيط ، فبرغم أن البنيات الاجتماعية التقليدية لم تكن تتصف بالعدالة الا انها كانت تقوم بوظائف تضامنية وتوزيعية وتأمينية . ولن يكون من الممكن تحقيق استقرار نظام سياسى حديث يحترم حقوق الانسان بصورة شاملة بدون رسوخ الاساس المادى الحديث الذى

يشكل قاعدة هذا النظام . على انه لا يمكن الوصول الى مثل هذا النظام السياسى الحديث فى نهاية المطاف بدون تأمين التراكم الثقافى والسياسى الضرورى لانشائه . وهو تراكم يتحقق من خلال التعلم ومن خلال القوى الحية فى المجتمع . وهنا تكتسب انتهاكات حقوق الانسان اهميتها . اذ انها عادة ما تتجه الى التصفية الدورية لهذه القوى الحية ، وبالتالى الى التدمير المنظم للامكانيات الحقيقية للخروج من أزمة الانتقال الممتدة ، ومن هنا ايضا يكتسب الدفاع المنهجى عن حقوق الانسان جوهريته للتقدم الاجتماعى والسياسى اى السماح بالتراكم والتعلم والتوسع التدريجى لقاعدة القوى الحية والمجددة فى المجتمعات .

ثالثا : ان انكار حقوق الانسان كما وردت فى المواثيق والاعلانات والعهود الدولية بالاحتجاج بفكرة الخصوصية القومية وحق السيادة والمساواة بين الأمم ينتهى الى تناقض اصيل لا يمكن حله . فاذا كان من المستحيل اخلاقيا قبول انتهاك حق تقرير المصير دفاعا عن حقوق الانسان فان من المستحيل بالدرجة ذاتها قبول انتهاكات حقوق الانسان دفاعا عن الاستقلال القومى . فلكل منهما مبادىء اخلاقية تنتمى لأساس واحد ، ومن هنا أصبح من المحتم ضمهما معا فى المواثيق الحديثة لحقوق الانسان كما رأينا من قبل . فالأغلبية الكاسحة من دول العالم الثالث لم تنل استقلالها بقوة الجيوش ، وانما نتيجة للظروف السياسية التى مكنت من انتصار حق تقرير المصير كمبدأ اخلاقى جوهرى فى التنظيم الدولى الحديث ، ولا زالت الأكثرية الساحقة من دول العالم الثالث هشة سياسيا وعسكريا وعاجزة عن الدفاع عن استقلالها وسيادتها فيما لو قررت أحدى أو بعض او كل الدول القوية انتهاكها . ومن المستحيل منطقيا ان نطلب احترام تقرير المصير والسيادة القومية كمبدأ اخلاقى مع انتهاك حقوق الانسان داخل اطار السيادة القومية ، وهى مبادىء اخلاقية من نفس الجنس .

وهنا تبدو أزمة النسبية الأخلاقية المتطرفة ، والتى لا حل لها . إذ انها فى هذه الحالة تطلب ادانة استخدام القوة فى اخضاع الأمم الضعيفة مع السماح باستخدام القوة الغاشمة تجاه مواطنيها الضعفاء ، فى نفس الوقت . والحقيقة انه لا يمكن الخروج منطقيا من هذه المعضلة بدون الاعتراف بوجود نطاق معين من الأخلاق العالمية . وليست مقولة الأخلاق العالمية universal morality مجرد استنتاج منطقى ، وانما هى ايضا مقولة غنية بالوقائع . فاذا نظرنا بدقة للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان نستطيع ان ندرك بوضوح ان بها عناصر ومفاهيم لم تكن تمثل جزءا عضويا من المنظومة الاخلاقية الغربية ، وانما تم ادماجها استجابة لضغوط اخلاقية وسياسية بذلتها قوى متنوعة تنتمى الى العالم الثالث أساسا وتعاطفت معها قوى غربية . فمبدأ حق تقرير المصير المنصوص عليه فى المادة الأولى من كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ، وللحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ينتمى للنطاق الاخلاقى للعالم الثالث اساسا . ومبدأ حق التصرف فى الموارد والثروات الطبيعية الذى يشكل جوهر الفقرة الثانية من المادة الأولى للعهدين الدوليين المذكورين ينتمى بكامله للنطاق الأخلاقى للعالم الثالث . كما ان مبدأ حق العمل ، المنصوص عليه فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينتمى الى الاطار الاخلاقى الاشتراكى . وهكذا .

وفوق ذلك ، فاننا اذا خرجنا من نطاق الثقافة السياسية المميزة للنخب البيروقراطية التى حكمت العالم الثالث بعد الاستقلال والتفتنا الى الثقافة الأصلية لشعوب هذا العالم ، فسوف نجد عناصر اخلاقية عديدة مشتركة وذات طابع عالمى ، على الأقل من حيث الغايات والمثل ، ان لم يكن من حيث الأدوات والوسائل . فالغالبية الساحقة من الأنظمة الثقافية الكبرى فى العالم تنشد الحرية والعدالة ، وتؤكد على قدسية الجسد الانسانى بما لا يتفق مع التعذيب كوسيلة للعقاب او الاكراه ، وتسمو بالكرامة باعتبارها قيمة متأصلة فى الشخص الانسانى .. الخ . كما أن الأمراض الاخلاقية الخطيرة والتى تحفل بها الثقافات الشعبية كامنة فى كافة الأنساق والنظم الثقافية المتطورة والبدائية على السواء ، ومن ذلك التعصب العرقى والميل لإحتقار الاقليات ، والنزعة لفرض التجانس .. الخ

واذا كانت مقولة الاخلاق العالمية حقيقة فكرية ومادية فان علينا ان نقبل الاشتقاق المنطقى الحتمى لوجودها فى نطاق معين ، وهو ان بعض المبادىء الحاكمة للتنظيمات الاجتماعية اكثر سموا ورفعة من الناحية الأخلاقية عن مبادىء اخرى . فمبدأ المساواة اسمى اخلاقيا من نقيضه ، واحترام الحقوق المتساوية للأقليات اسمى اخلاقيا من التعصب العرقى وترتيب معاملة غير متساوية للناس تبعا لخصائصهم البدنية او الثقافية ، والعقوبات المشتملة على تمزيق للبدن او اتلاف للذهن والمعنويات او الحاطة بالكرامة ادنى اخلاقيا من تلك التى تتجنب ذلك .

على انه مع هذا الاعتراف ينبغى ان نقر عددا من الاعتبارات . فالترتيب الرأسى للمبادىء او القواعد الثقافية والاجتماعية ـ بما يعنى تفوق بعضها وتدنى بعضها الآخر ـ لا يعنى ان المجتمعات المتقدمة تحتكر التفوق الأخلاقى . فكثيرا من القواعد والمبادىء الكامنة فى التنظيمات الاجتماعية السائدة فى الغرب أدنى اخلاقيا من المناظر لها فى التنظيمات الاجتماعية التقليدية بل وحتى البدائية . وكذلك فان مثل هذا الترتيب لا يشمل كافة النطاقات الاخلاقية ، وانما يقتصر على بعضها فقط ، على حين ان بعضها الآخر يتفق مع النسبية الاخلاقية : اى قبول المكانة الاخلاقية المتساوية للقواعد وترتيبات ومبادىء معينة فى اطار التنوع .

٥ ـ **المخرج التاريخي من المعضلة** :

وهكذا تبدو المعضلة الرئيسية لحقوق الانسان فى العالم الثالث هى كيفية الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فى المواثيق والعهود الدولية مع مراعاة الخصوصية القومية الناجمة عن تاريخية التطور الاجتماعى والثقافى فى نفس الوقت .

والواقع انه لا يوجد حل منطقى لهذه المعضلة ، وانما يوجد فقط حل تاريخى ، بمعنى التوجه للوفاء بتلك المجموعة من حقوق الانسان التى تستجيب لحاجات ملحة ويتوفر امكانية الوفاء بها فى معطيات الواقع الاجتماعى والثقافى . اى ان الحل التاريخى لهذه المعضلة يتطلب منهجية معينة مناسبة للموقف التاريخى لأمم وشعوب العالم الثالث ذات الخصوصية الاجتماعية والثقافية .

وربما يكون الخطأ المنهجى الرئيسى الذى وقعت فيه الحركة العالمية لحقوق الانسان متمثلا فى التقدير المتساوى لكافة الاستحقاقات المنصوص عليها ، والمقارنات عبر القومية التى لا تضع فى اعتبارها خصوصية الموقف التاريخى لكل امة او دولة على حدة .

وبالتالى فان المنهجية الصحيحة ـ من الزاوية التاريخية ـ لتطبيق المواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان لابد ان تبدأ بالتشريح الداخلى لهذه المواثيق وما تحتويه من بنود لحقوق الانسان والتمييز فيما بينها من حيث الامكانيات المتفاوتة للوفاء بها فى كل لحظة ، واسلوب هذا الوفاء .

ويقترح هنا اقامة هذا التمييز على اساس نوعين من المعايير .

١ ـ **المعيار الأول** : يقوم على خصوصية التجربة التاريخية القومية لأمة معينة او لمجموعة من الأمم تتشابه فى الظروف التاريخية المحيطة ، وفى الاطار الثقافى .

ويبدأ هذا التمييز بالتفرقة بين ثلاثة مستويات من نصوص حقوق الانسان .

أ ـ **المستوى الأول** يجسد القيم غير المشتقة من قيم غيرها . ومن ذلك قيم الحرية والمساواة المنصوص عليهما فى المادة الأولى من الاعلان العالمى لحقوق الانسان وعدم التمييز على اساس الجنس واللون والنوع واللغة والدين والرأى السياسى او غيره والأصل القومى والاجتماعى والملكية والولادة أو أى مكانة اخرى المنصوص عليها فى المادة الثانية من الاعلان ، وكذلك الحق فى الحياة والحرية والأمن الشخصى المنصوص عليها فى المادة الثالثة ومبدأ قدسية الجسد الانسانى وعدم تعرض اى شخص للتعذيب او القسوة او المعاملة غير الانسانية او الحاطة بالكرامة والمساواة امام القانون المنصوص عليهما فى المادتين ٦ و ٧ . والحق فى محاكمة عادلة ونزيهة المنصوص عليه فى المواد ٨ ـ ١٢ . والحق فى حرية الفكر والضمير والدين المنصوص عليه فى المادة ١٨ من الاعلان وحق تقرير المصير المنصوص عليه فى المادة الأولى من العهدين والحق فى الزواج والحق فى حماية الطفل والحق فى المشاركة فى الشئون العامة (المواد ٢٣ ، و ٢٤ ، و ٢٥ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية) والحق فى مستوى معيشة كاف للشخص واسرته خاصة من الطعام والغذاء والملبس والتحسن المطرد فى مستويات المعيشة (المادة ١١ من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية .. الخ الحق فى التعليم (المادة ١٣ من نفس العهد) .

ويستحق هذا المستوى الالزام بالوفاء به كاملا ومعاملته كقلب فكرة الاخلاق العالمية البازغة بحيث يكون الالتزام امرا واقعا ومثلا اعلى يجب التحرك صوبه باستمرار فى نفس الوقت . وفوق ذلك ، فان هذا المستوى يقبل الاضافة من تلك الخصوصيات القومية التى تعكس غايات سامية مما لا يتناقض مع او يخرق التزامات متضمنة فى القيم المتفق عليها باعتبارها قيما عالمية : وحسنا فعل الميثاق الافريقى لحقوق الانسان مثلا عندما تضمن نصا عن الحق فى التنمية وعددا آخر من الحقوق الجماعية غير القابلة للتجزئة والتى اسماها حق الشعوب وبذلك اصبح الميثاق معنونا بالميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب .

ب ـ **والمستوى الثانى** هو الميكانيزمات التنفيذية operatives والتى عادة ما تنزع نحو الانتظام كمؤسسات . وهناك مواد عديدة من المواثيق والعهود الدولية ما يدخل فعلا فى هذا المستوى وليس فى المستوى الأول . وقد تم تضمينها فى المواثيق والعهود الدولية باعتبارها قيما مشتقة من قيم اخرى ولكنها اعتبرت اساسية بحيث حرص المشرعون الدوليون على الالزام بها . غير ان العديد من هذه الميكانيزمات التنفيذية والمؤسسية تدخل فى باب خصوصية التجربة الغربية وقد لا يصح تعميمها بصورة جامدة وصماء على جميع التجارب القومية الأخرى . ومن ذلك مثلا حق حرية الحركة والاقامة داخل حدود دولته ، وحق مغادرة اى بلد بما فيه بلده (المادة ١٣ من الاعلان العالمى) ، وحق المساواة بين طرفى الزواج إبانه واثناءه وعند حله (المادة ١٦ من نفس الاعلان) وحق الملكية وعدم الحرمان من الملكية (المادة ١٧ من نفس الاعلان) وتلك التحديدات لحق العمل كما ورد فى نص المادة ٢٣ من الاعلان وحق حماية مصالح الشخص المادية والمعنوية الناشئة عن الانتاج الفنى والأدبى والعلمى (الفقرة ٢ من المادة ٢٧) ومن ذلك ايضا تفصيلات المادة ٢٣ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والخاصة بترتيبات الزواج ، وتفصيلات المادة ٢٥ والخاصة باسلوب المشاركة فى الشئون العامة من خلال نظام الانتخاب ، فى نفس العهد ، وكذلك نصوص المادة ٨ من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخاصة بتنظيم علاقات العمل ، وتفصيلات المادة ١٣ من نفس

العهد والخاصة بترتيبات حق التعليم والواقع ان هذا المستوى يستحق معاملة مستقلة ، من حيث انه الأكثر ارتباطا بالتنوع فى الظروف والمعطيات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القومية ، مع ضرورته الأصيلة لترجمة القيم العامة الى مؤسسات ووقائع مادية محددة ، فى نفس الوقت . وفى اى منهجية عقلانية لتطبيق حقوق الانسان يجب الاعتراف بقابلية هذا المستوى المؤسساتي للتأقلم والتكيف تبعا للتنويعات القومية وذلك وفقا لاعتبارات معينة : ومن هذه الاعتبارات : ألا يؤدى تكييف الحق الى تعطيله بصورة دائمة ، وان يتم ترشيح تلك الميكانيزمات والمؤسسات التنفيذية التى تحقق اكبر قدر ممكن من هذا الحق فى الظروف القومية المعطاة ، وان تكون هذه الميكانيزمات والمؤسسات التنفيذية الأقرب فى الظروف القومية المحددة لتحقيق الغاية او القيمة الأصيلة الكامنة وراء هذا الحق المشتق مع عدم تنافيها مع معتقدات جماهيرية وعميقة او مع الحقوق الجماعية ومنها حق التنمية بقدر الامكان .

ج ـ أما المستوى الثالث فهو أقرب الى الأدوات means **التى تستهدف العمل على اقرار حق اصلى او مشتق ، ولكنها ترتبط على نحو وثيق بالقدرات والامكانيات القومية ودرجة توفرها فى ظروف محددة للتطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ـ وهناك بنود عديدة تحفل بها الفقرات ذات الطابع الشارح والتفصيلى ، وخاصة فى العهدين الدوليين تدخل فى هذا المستوى . والقاعدة العامة فى التعامل مع هذا المستوى عند التطبيق هى درجة توفر الامكانيات والقدرات على جعلها متاحة ، فالتحسن المطرد فى مستويات المعيشة تضمنه فقط ادوات تتصل بالتطور الاقتصادى على سبيل المثال لا الحصر .**

٢ ـ **اما المعيار الثانى** فهو يتصل بأولويات القيم ، ولا يعنى بهذه الأولويات بالضرورة المراحل الزمنية لقابليتها للتطبيق وأن كانت تشتمل على هذا المعنى . وانما تعنى بصورة اساسية درجة الالحاح فى تطبيقها . وينطوى هذا المعيار على بعدين :

أ ـ **البعد الأول** : هو التمييز بين القيم من حيث اساسيتها وجوهريتها فى منظومة قيم حقوق الانسان . وهنا قد لا نملك غير تصنيف هذه القيم الى اصلية وفرعية أو أساسية وثانوية والقيم الأصلية او الاساسية هى تلك المجموعة من القيم والغايات التى تمثل قلب منظومة قيم حق الانسان والتى تتفق عليها النظم الثقافية الكبرى فى المرحلة الراهنة من التطور الذى حظت به الأخلاق العالمية . اما القيم الفرعية او الثانوية فهى تلك التى تشكل غايات او ضمانات هامة ولكنها قابلة للتأجيل او التعطيل المؤقت بدون الحاق ضرر جسيم يصل الى حد التخريب لمنظومة قيم حقوق الانسان ككل .

ب ـ **اما البعد الثانى** فهو القدرة على التطبيق من حيث درجة توفر الموارد اللازمة لهذا التطبيق ونحن نتحدث هنا خاصة عن الموارد المادية لا الموارد المعنوية . فثمة عدد كبير من الحقوق يتوقف الوفاء الفعلى بها على مستوى التطور الاقتصادى خاصة ، والتطور الحضارى بصفة أعم . ومن ذلك كل ما يتعلق بتوفير حياة لائقة وتوفير الاحتياجات الثانوية مثل الضمان الاجتماعى على ان هناك حقوقا عديدة لا تتطلب اية موارد على الاطلاق . فمجرد الالتزام بمنع التعذيب وضمان المساواة أمام القانون ، وحق المتهم فى محاكمة عادلة ، والحق فى الحياة . الخ لا يلزم الدولة بعمل شىء وانما بعدم الاقدام على شىء . وعامة فمثل هذه الحقوق تتطلب تغييرا فى الممارسات والتزاما بالتصرف على نحو اخلاقى معين مهما كان مستوى التطور الاقتصادى والثقافى .

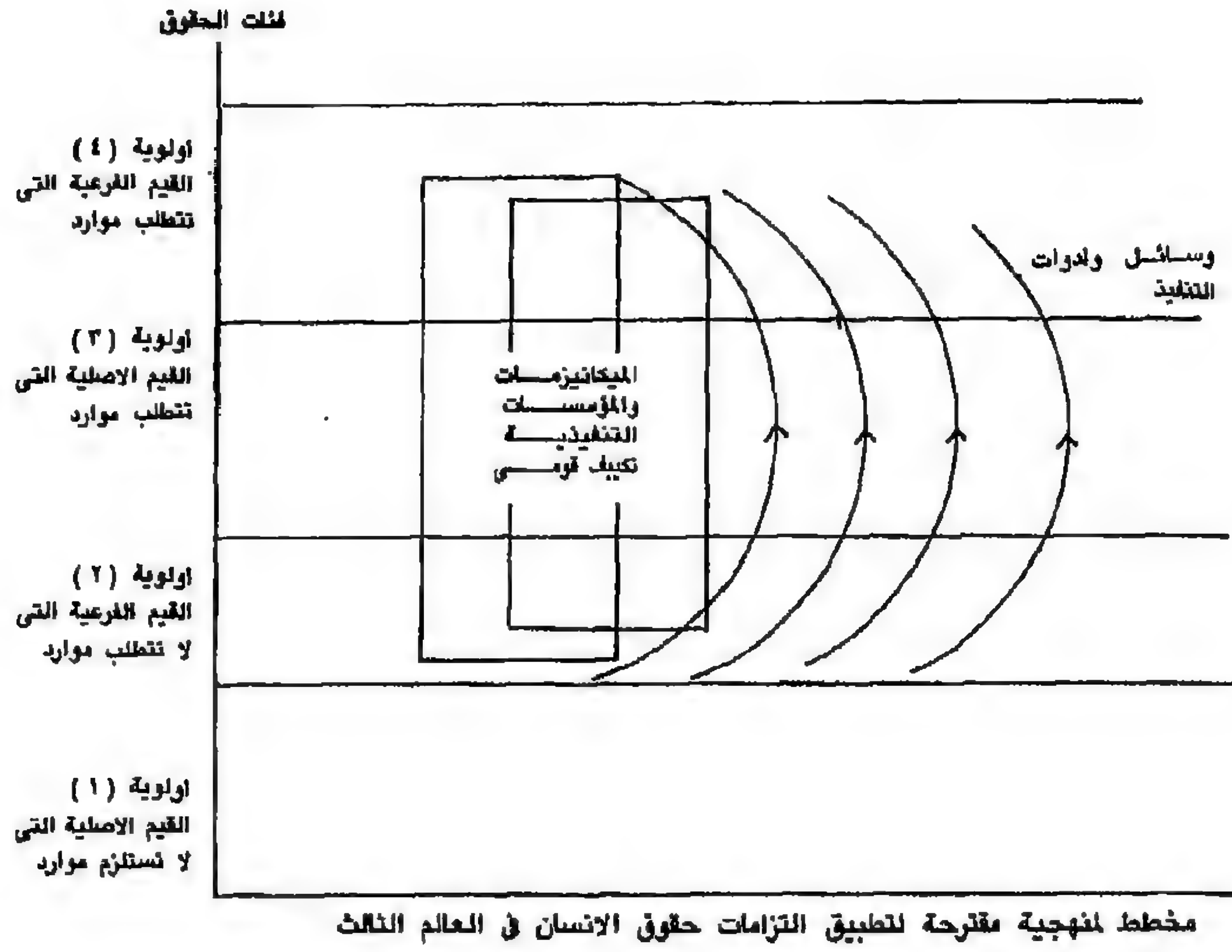
واذا ربطنا بين هذين البعدين فى صورة احداثيات افقية ورأسية ، نصل الى تصنيف مواد الاعلانات والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان الى اربع فئات كالتالى :

أولا : قيم أصلية لا يحتاج تطبيقها لموارد نادرة : ويدخل فى هذه الفئة كافة مواد اعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب الاثنى عشر . كما يدخل فيها حق تقرير المصير والحق فى المساواة والحق فى الحياة ، والحق فى حريات معينة وخاصة حرية الاعتقاد والفكر والضمير ، والحق فى محاكمة عادلة ونزيهة والحق فى امن الشخص وحريته (بمعنى عدم تعرضه للاعتقال التعسفى) وهى الحقوق المنصوص عليها فى المواد ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ من العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية الى جانب تضمينها فى مواد اخرى من نفس العهد مثل المواد ١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ وذلك فى الصياغة العامة دون تفصيل .

ثانيا : قيم أصلية يحتاج تطبيقها لموارد نادرة : ويدخل فى هذه الفئة معظم مواد العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل حق العمل (المادة ٦) والحق فى ظروف عادلة ومواتية للعمل (المادة ٧) والحق فى الضمان الاجتماعى (المادة ٩) والحق فى مستوى معيشة كاف (المادة ١١ و ١٢) والحق فى التعليم (المادة ١٣ بدون تفصيلاتها) .

ثالثا : قيم فرعية لا يحتاج تطبيقها لموارد نادرة وهى حقوق مشتقة من قيم اصلية ولكنها ذات اهمية خاصة فى مجالات نوعية معينة . ويدخل فى هذه الفئة حق الهجرة (المادة ١١ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية) وحق الحصول على ملجأ فى دولة اخرى (المادة ١٢ من نفس العهد) ، وحق التجمع والتنظيم بما فى ذلك الحق فى تشكيل نقابات (المادتين ٢١ و ٢٢ من نفس العهد) والحق فى المشاركة فى الشئون العامة (المادة ٢٥) . وكذلك عدد من الحقوق الواردة فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل حق تشكيل نقابات .

رابعا : قيم فرعية يحتاج تطبيقها لموارد نادرة ، اى تلك



مخطط لمنهجية مقترحة لتطبيق التزامات حقوق الانسان فى العالم الثالث

المشتقة من قيم اصلية ويتعلق تطبيقها بالتوصل الى مستوى متقدم من التطور الاقتصادى والتطور الحضارى العام . واغلب هذه القيم منصوص عليها كمواصفات خاصة لحقوق معينة مثل الحق فى التعليم والحق فى الضمان الاجتماعى والتأمين والحق فى المتمع بأفضل مستويات الصحة النفسية والعقلية (بتحديد شروط معينة للخدمات الصحية) والحق فى التمتع بمزايا الخلق والابداع الفنى والعلمى .. الخ

ومن الواضح انه لابد من ترتيب معاملة مستقلة لكل من فئات الحقوق الأربع السابقة . فالفئة الأولى اى الحقوق الناشئة عن قيم اصلية لا يحتاج تطبيقها لموارد نادرة : اى لا يتعلق تطبيقها بالتوصل الى مستوى راق من التطور الاقتصادى والاجتماعى ينبغى ان تطبق بحذافيرها وضماناتها الكبرى بدون ادنى تأخير مهما كان مستوى التطور او طبيعة النظام السياسى والاجتماعى او تقلب الظروف ، بما فى ذلك ظروف الطوارىء .

وقد تثور مناظرة بصدد أولوية او درجة الحاح أيا من الفئتين التاليتين للحقوق : اى الفئة الثانية الخاصة بالقيم الأصلية التى تحتاج لمستوى معين من التطور الحضارى والاقتصادى ، والفئة الثالثة الخاصة بالقيم الفرعية التى لا تحتاج لمثل هذا المستوى ولا تتطلب بالتالى الانفاق من موارد نادرة . والواقع ان هذه المناظرة لا يمكن حسمها الا تبعا للسياق التاريخى الذى تمر به مختلف الأمم . وفى كل الأحوال فان الفئة الرابعة ترتبط على نحو وثيق بمستوى التطور . وهى تأتى بذلك مشروطة الى حد كبير بتحقق اساس مادى مناسب .

ومهما كان من أمر فإن الفئات الثلاث الأخيرة من الحقوق لا ينبغى ان تعامل فقط من منظور الأولويات . وانما ايضا من منظور الأقلمة والتكيف . اذ من الممكن ان تسرى على هذه الفئات تعديلات مؤسسية توفر افضل ملاءمة ممكنة مع البيئة الاجتماعية والثقافية المحلية وتحقق جوهر القيم المتضمنة فى هذه الحقوق فى سياق قومى وتفرض الأقلمة والتكيف القومى ايضا مدخلا تطوريا ارتقائيا للتطبيق يقوم على تعظيم التطبيق مع تعاظم توفر الأدوات والوسائل اللازمة للتطبيق مع كل مرحلة أعلى من التطور الاقتصادى والحضارى العام .

ويصور الشكل التالى هذه المنهجية المقترحة لتطبيق مبادىء ونصوص الاعلانات والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان فى اكثرية مجتمعات ودول العالم الثالث .

ويعنى هذا المخطط بشرح وايضاح ما سبق ذكره بايجاز . فثمة اولويات معينة تعكس درجة الحاح تطبيق الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان . ولا يجب ان تتدخل الدولة باية صورة فى تطبيق الالتزامات من الفئة الأولى . وتعتبر هذه الفئة : اى القيم الأصلية التى لا تعتبر مشروطة بمستوى معين للتطور الاقتصادى والحضارى قلب التزامات حقوق الانسان والحد الأدنى الذى لا يمكن التنازل عن اى جزء منه مهما كان تفاوت مستويات التطور . اما الفئات الثلاث الأخيرة من قيم حقوق الانسان فانها يمكن ان تخضع من حيث المبدأ لمنهج ارتقائى يتعاظم معه تحقيق جوهر هذه الفئات من الحقوق مع كل مرحلة اعلى من مراحل التطور الاقتصادى والحضارى العام ، اى مع تعاظم درجة توفر وسائل وادوات التنفيذ . واضافة لذلك فان هذه الفئات الثلاث يمكن ان تخضع من حيث المبدأ لتكيف قومى وتجديد وابداع مؤسسات وميكانيزمات تنفيذية بما يتفق مع الميراث الثقافى القومى وبما لا يخل بجوهر الحق . وتعتبر هذه المنهجية المقترحة احد البدائل الممكنة والتى نجد اجتهادا غنيا حولها فى الأدبيات النظرية حول حقوق الانسان .



[٣]

حقــوق الانســان بين العهــــود الدولية والعمل الدولى المنظــم

د . أمانى قنديل

مع نهاية عام ١٩٨٨ ، احتفل العالم بمرور اربعين عاما على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ففى ١٠ ديسمبر من عام ١٩٤٨ ، اعلنت الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة ، لأول مرة فى التاريخ ، ان لكل انسان حقوقا ثابتة ، وتعهدت لا باحترام هذه الحقوق فى بلدانها فحسب ، ولكن بحمايتها وتعزيزها فى جميع بلدان العالم ايضا .

لقد جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بمثابة نقطة تطور ثورى فى القانون الدولى ، اذ وطد هذا الاعلان ، مع ميثاق الأمم المتحدة الذى انبثق الاعلان عنه حق الافراد فى الحصول على حماية المجتمع الدولى . وفى اليوم الذى صدر فيه الاعلان ، تنبأ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن « ملايين الرجال والنساء والاطفال من جميع انحاء العالم ، من اماكن تبعد اميالا عديدة عن باريس ونيويورك ، سيلجأون الى هذه الوثيقة طلبا للمساعدة .. لقد مثل هذا الاعلان ، نقطة زمنية فاصلة بين مرحلتين : الاولى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ، حين كانت حقوق الانسان تحظى بأدنى قدر من اهتمام المجتمع الدولى . فالقانون الدولى كان معنيا بتنظيم العلاقات بين الدول دون توفير حماية للافراد ، وعلاقة الحكومة بمواطنيها هو اختصاص داخلى بعيد عن سلطة القانون الدولى . اما المرحلة الثانية ، فقد جاءت بعد الحرب العالمية الثانية ، وباعلان ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . فمنذ تلك اللحظة تطورت العهود الدولية ، وتطورت آليات دولية منظمة ، أرست حق الافراد فى الحصول على حماية المجتمع الدولى .. ومنذ تلك اللحظة ايضا ، أصبحت قضية حقوق الانسان مجال اهتمام مشترك وقادرة على تحريك الرأى العام العالمى .

الا ان امعان النظر فى اربعين عاما من العمل من اجل حقوق الانسان ، قد يبعث على شىء من الاحباط ومن خيبة الأمل . ولعل مراجعة تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ ، قد يثير لدى البعض مثل هذا الشعور . فهذا التقرير ، الذى أتى صدوره فى لحظة احتفال العالم بمرور اربعين عاما على الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، تقول صفحاته انه « فى نصف دول العالم على الاقل ، يسجن الاشخاص لمجرد التعبير عن ارائهم ، غالبا بعد محاكمات ليست اكثر من مهزلة صورية . وفى ثلث بلدان العالم على الاقل ، يخضع الرجال والنساء ، وحتى الاطفال ، للتعذيب . وفى عشرات الدول ، تسعى الحكومات الى تحقيق اهدافها عن طريق خطف مواطنيها وقتلهم .. »(١) ولكن ، ومع اقرار هذه الصورة الواقعية لأوضاع حقوق الانسان فى العالم ، فانه ينبغى الاقرار بان هناك تقدما كبيرا قد تم احرازه ، وهناك المزيد سوف يشهده المستقبل . وتسعى هذه الدراسة ، الى ابراز ملامح وطبيعة العمل الدولى المنظم من اجل حماية حقوق الانسان .

اولا : - حقوق الانسان فى الأمم المتحدة : الآليات والعهود :

يعكس ميثاق الأمم المتحدة اهتمام المنظمة العالمية بتوطيد الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية للبشر . ويأتى ذلك بعد الأهوال التى شهدها العالم قبل واثناء الحرب العالمية الثانية . واتت نصوص الاعلان العالمى والميثاق ، كرد فعل للمجتمع الدولى لانتهاكات تلك الفترة . اذ تشير مقدمة الميثاق الى التصميم على تأكيد الايمان بحقوق الانسان الاساسية ، وبكرامته وجدارته ، والحقوق المتساوية للرجال والنساء ، وللأمم صغيرها وكبيرها .. كما تشير المقدمة الى وجود تعزيز التقدم الاجتماعى وتحسين مستويات الحياة فى ظل المزيد من الحرية .

وتأتى المادة الاولى الخاصة بالاهداف ، لتنص على تطوير العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام مبدأ تساوى الحقوق وتقرير الشعوب لمصائرها ، ومن اجل تعزيز وتشجيع حقوق الانسان وحرياته الاساسية دون تمييز ثم ينتقل بنا الميثاق خطوة اخرى من خلال المادتين ٥٥ و ٥٦ ، حيث تلتزم الأمم المتحدة كمنظمة بالعمل على تعزيز تلك الحقوق ، فى حين تلتزم الدول الاعضاء منفردة ومجتمعة بالتعاون مع الأمم المتحدة من اجل الوصول الى ذلك الهدف .

ويلاحظ ان الميثاق رغم مبادرته لتشجيع وتدعيم حقوق الانسان ، لم يقدم أو يطرح اى تعريف لمضمون

تلك الحقوق . وهكذا ارتبط الحديث عن قضايا حقوق الانسان ، ومنذ البداية ، بخلاف وجدل سياسي حول طبيعة هذه الحقوق بالتحديد . ويشير البعض ، الى انه كانت هناك محاولات من جانب بعض الدول « تشيلي ، كوبا ، بنما » « لادخال لائحة بتلك الحقوق في صلب الميثاق ، او للنص على آلية تطبيقها » .. لكن هذه المحاولات قد باءت بالفشل(٢) .

ا ـ آليات نظام حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة

واذا كان الميثاق قد حدد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة (الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية ، محكمة العدل الدولية ، والامانة)(٣) ، فان لكل منها دوره في تعزيز واحترام حقوق الانسان ، ولكن تقع المسئولية المباشرة والاساسية على عاتق الجمعية العامة ، ومن خلالها او تحت اشرافها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن المهم الاشارة الى حق الجمعية العامة في انشاء اجهزة فرعية ، ذات طابع مؤقت او خاص ، وكذلك لجان خاصة من اجل مساعدتها في تأدية المهام الملقاة على عاتقها فيما تعلق بحقوق الانسان .(٤)

ويجيز ميثاق الأمم المتحدة ، طبقا للمادة ٦٢ ، ان يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات الخاصة « بتوطيد احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ومراعاة التقيد بها » . كما يجوز له اعداد مشاريع اتفاقيات لعرضها على الجمعية العامة ، والدعوة الى مؤتمرات دولية وتشكيل اللجان من اجل حقوق الانسان .. وهكذا يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي(٥) ، اما مباشرة او من خلال لجان يشكلها من بين اعضائه .

وتعتبر لجنة حقوق الانسان ، من اهم الاجهزة المتفرعة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والتي انشأها بموجب صلاحياته طبقا للمادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة . وتتكون هذه اللجنة من ٤٣ دولة عضو منتخبة من المجلس لمدة ثلاث سنوات ، على اساس التوزيع الجغرافي .

ومن اهم ما يتصف به انعقاد جلسات هذه اللجنة(٦) ، علنيتها ومشاركة الرأي العام العالمي . بمعنى انه يمكن ان يحضر مناقشاتها مراقبون من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصفة الاستشارية ، وكذلك ممثلو حركات التحرير .

من المهم ايضا الاشارة الى ان لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة تتمتع بحق تشكيل مجموعات عمل خاصة من خبراء غير حكوميين في مجالات محددة ، كما تتمتع بحق انشاء لجان فرعية في مجالات محددة . وقد انشأت بالفعل اكثر من لجنة فرعية منذ انشائها ، الا ان اللجنة الوحيدة الباقية منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن هي اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات . بينما لم تمارس لجنة حقوق الانسان صلاحياتها في تشكيل لجان من خبراء غير حكوميين الا منذ عام ١٩٦٧ فقط ، وسوف نطرح بايجاز نموذجا للجانها الفرعية وآخر لمجموعات العمل الخاصة ، حتى يمكن الوقوف على اسلوب عمل اللجنة(٧)

بخصوص اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، فقد انشئت عام ١٩٤٦ بقرار من لجنة حقوق الانسان ، استنادا الى تخويل سبق من المجلس الاجتماعي والاقتصادي . وتتكون من ٢٦ عضوا تختارهم اللجنة على اساس التوزيع الجغرافي ، لمدة ثلاث سنوات ، من قائمة خبراء مرشحين من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وتجتمع هذه اللجنة الفرعية في دورة سنوية لمدة ثلاثة اسابيع على الاقل ، وترفع تقريرها الى لجنة حقوق الانسان . وتختص اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، باعداد دراسات ورفع توصيات في شأن منع التمييز وحماية الاقليات العرقية او القومية او اللغوية او الدينية ، وأية مهام اخرى تفوضها بها لجنة حقوق الانسان . ويحق للدول الاعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية حضور جلسات اللجنة الفرعية العلنية ، والاشتراك في مناقشاتها دون حق التصويت .

وعلى الجانب الآخر ، فان قيام لجنة حقوق الانسان بتشكيل مجموعات العمل الخاصة ، كان حلقة جديدة هامة ، ونقلة هيكلية في نظام حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة . واذا عدنا الى تاريخ انشاء اولى هذه المجموعات ، وهو عام ١٩٦٧ ، نجده قد جاء متأخرا بعض الشيء فممارسة حق لجنة حقوق الانسان في تكوين مثل هذه المجموعات ، لم يكن قادرا على التبلور الفعلي ، في فترة الخمسينات والنصف الاول من الستينات . فمفهوم حقوق الانسان كان لازال غامضا وغير محدد ، كما كانت الحكومات في كثير من دول العالم تعتبر ان علاقتها بمواطنيها مسألة خاصة بعيدة عن اى رقابة من جانب المنظمة الدولية . ولهذا تحقق انشاء مجموعات العمل الخاصة في اطار سياسي واقتصادي واجتماعي اكثر تطورا ، واكثر قبولا لفكرة المجموعات الخاصة واحترام الرأي العام العالمي . في عام ١٩٦٧ شكلت لجنة حقوق الانسان مجموعة العمل الخاصة بحقوق الانسان في جنوب افريقيا » . ثم في عام ١٩٧٥ شكلت مجموعة اخرى خاصة « بحقوق الانسان في تشيلي » . وفي السنوات الاخيرة عينت مبعوثين او ممثلين خاصين ، للبحث في اوضاع حقوق الانسان في تشيلي (بدلا من اللجنة الخاصة) وفي بوليفيا ، وسلفادور ، وجواتيمالا ، وافغانستان ، وايران .

واللافت للنظر بشأن عمل هذه المجموعات ، والمبعوثين الخاصين ، قبول الدول المضيفة لفكرة قيام ممثلي المجموعات والمبعوثين ، بزيارات ميدانية ، والاستماع الى شهادات الشهود ، وتقصي المعلومات قبل رفع تقاريرهم

الى لجنة حقوق الانسان ، والتى تنشر كوثائق رسمية من وثائقها . واللافت للنظر ايضا تشكيل مجموعة عمل خاصة (١٩٨٠) بالبحث فى « اختفاء الاشخاص قسرى » او غير الطوعى ، ومجموعة اخرى خاصة بالبحث فى الحق فى التنمية » ثم تشكيلها بقرار صادر عن لجنة حقوق الانسان عام ١٩٨١ . ويعكس النموذجان الاخيران فى مجموعات العمل الخاصة نوعا من التطور فى قضايا وهموم حقوق الانسان ، كما يعكس تجاوب التنظيم الدولى العالمى مع مثل هذه القضايا والهموم .. وبعبارة اخرى ، فانه يمكن القول ان مجموعات العمل الخاصة التى بدأت لجنة حقوق الانسان فى تشكيلها منذ عام ١٩٦٧ ، تمثل نقطة متطورة ، وحلقة جديدة ، فى اسلوب نظام حماية حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة .

واذا كنا لازلنا فى اطار النظام « الهيكلى » لحماية حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة ، فمن المهم الاشارة ـ وقبل مناقشة العهود والاتفاقات الدولية ـ الى دور مؤسستين « لايزال دورهما مجهولا خارج الأمم المتحدة .. »[٨] ويقصد من ذلك المنظمات غير الحكومية التى تتمتع بالصفة الاستشارية امام المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومركز حقوق الانسان بالامانة العامة للأمم المتحدة .

فالاولى التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة فى المادة ٧١ ، لها دورها فى مجال رصد انتهاكات حقوق الانسان ، ولها نشاطها فى تزويد الاجهزة المختصة فى الأمم المتحدة بمعلومات تكميلية حول هذه الانتهاكات وتتعاون مثل هذه المنظمات (خاصة تلك المندرجة فى الفئات الاولى والثانية) ، مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مجالات عديدة تهدف الى حماية حقوق الانسان . وسوف يأتى الحديث عن بعض نماذجها فى نقطة تالية . اما الامانة العامة ، فهى تضم مركز حقوق الانسان ، والذى يرأسه وكيل الامين العام لحقوق الانسان . وله مسئوليات عديدة فى مجال الشكاوى ، والاجراءات الخاصة ، والوثائق والمطبوعات ، والخدمات الاستشارية (مجال المساعدة التقنية فى مجال حقوق الانسان بهدف توفير خبراء ، منح حلقات دراسية .. الخ) .

وأخيراً ، وقبل مناقشه العهود الدولية ، قد يكون من المفيد الاشارة إلى القرار الشهير الخاص بإنتهاكات حقوق الانسان ونظام معالجتها فى الأمم المتحدة ، وهو قرار رقم ١٥٠٣[٩] ، ويحدد هذا القرار إجراءات النظر فى الشكاوى الواردة إلى الامين العام ، والخاصة بحقوق الانسان . كما حدد القرار المذكور إجراءات وشروط قبول الشكوى ، ومن أهمها لا تتعارض مع مبادىء الأمم المتحدة ، و ن تكون صادرة عن شخص أو أشخاص هم ضحايا الانتهاكات ، وأن تتضمن أدلة موثوقة . وحتى عام ١٩٨٨ ، بحثت اللجنة الفرعية المسئولة عن الشكاوى ، آلاف الشكاوى ، تتعلق بأوضاع حقوق الانسان فى أكثر من أربعين دولة .

ب ـ العهود الدولية ومعايير حقوق الانسان :

وإذا كان ما سبق يعكس نظام حماية حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة ، فإنه يتبقى فى هذا الاطار تناول العهود الدولية والتى تعكس معايير التطبيق فى قضايا حقوق الانسان .

تشير وثائق الأمم المتحدة[١٠] ، إلى ان الشرعية الدولية لحقوق الانسان ، تعتمد على مصادر أساسية . أولها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والذى أشرنا إليه فى مقدمة الدراسة ، وثانيها العهد الدولى بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والقياسية . وأخيرا البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

اذا كانت بعض الدول قد فشلت فى مطالبتها للتنظيم الدولى ، بوضع لائحة لحقوق الانسان فى نهاية الاربعينات ، فإن اثارة الموضوع قد دفع الجمعية العامة للامم المتحدة بتكليف لجنة حقوق الانسان لاعداد مشروع الاتفاقية الدولية واجراءات التطبيق . وقد بدأت اللجنة بالفعل فى إعداد هذا المشروع منذ عام ١٩٤٩ ، وعرضته على الجمعية العامة عام ١٩٥٤ . وبعد حوالى ١٢ عاما ، وفى ١٩٦٦/١٢/١٦ قامت الجمعية العامة فى قرارها الشهير ٢٢٠٠ ، بتبنى مشروع اتفاقية حقوق الانسان . إلا ان الجولة لم تنته عند هذا الحد ، بل احتاج الامر إلى عشر سنوات أخرى تقريبا ، قبل ان يصبح العهدان والبروتوكول الاختيارى ، نافذى المفعول .

ويلاحظ ان مقدمة العهدين فى إنعكاس لمقدمة الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ولالتزام الدول بموجب الميثاق بدعم الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما أتت بعض المواد فى العهدين وفى الميثاق واحدة ، من ذلك النصوص الخاصة بحق تقرير المصير . وعلى الجانب الاخر فإن جميع الحقوق والحريات الاساسية المنصوص عليها فى الاعلان وردت فى العهدين بإستثناء المادة ١٧ من الاعلان . فهذه المادة تنص على أن لكل فرد حقا فى الملك ، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ثم تؤكد فى الفقرة الثانية من هذه المادة على انه « لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا » .

وقد يفسر غياب هذه المادة فى النصوص التعاهدية (فى العهدين) ارتباط قضية الملكية الفردية بالنظم السياسية وتوجها ، ولهذا كان حرص المشرع على الابتعاد عن حساسية القضية ، وتأثيرها بالسلب على تصديق عدد من دول العالم عليها .

وقد دخل العهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، تاريخ النفاذ ، فى ٢٣ مارس ١٩٧٦ ، طبقا للمادة ٤٩ . وتنص هذه المادة على انه « يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثون لدى الامين العام للأمم

المتحدة » . بينما دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تاريخ النفاذ ، في ٣ يناير عام ١٩٧٦ ، وطبقا للمادة ٢٧ من العهد[١١]

ويضم **العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية** ٥٣ مادة ، بالاضافة إلى الديباجة . حرص الجزء الأول من العهد على تأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، وحريتها في السعي لتحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . بينما إتجه الجزء الثاني إلى إقرار تعهدات كل دولة طرف في العهد على احترام الحقوق المعترف بها في العهد وكفالتها لجميع الافراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها ، **دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي ، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الاسباب .**[١٢]

والمهم في هذا الاطار ليس اقرار هذا الحق نظريا ، ولـ نص العهد على ان تتعهد كل دولة طرف على ان تكفل هذه الحقوق من خلال تدابير تشريعية أو غير تشريعية ، وان تنمى وتطور من إمكانيات التظلم القضائي . وقد تضمن العهد أيضا في جزئه الثاني كفالة مساواة الرجل والمرأة ، وتنظيم الحريات في حالات الطوارىء الاستثنائية[١٣] . فالعهد لم يمنع اتخاذ اجراءات استثنائية ، لكنه اجازها في اضيق الحدود التي يتطلبها الوضع وبشروط محددة . منها عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى (في القانون الدولي مثلا) أو عدم انطوائها على تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون .. الخ . والمهم هنا ، هو ما نص عليه العهد في ان أي دولة طرف تستخدم هذا الحق ، عليها ان تعلم الدول الاطراف الأخرى فورا عن طريق الامين العام ، بتلك الاحكام التي لم تتقيد بها وبالاسباب التي دفعتها إلى ذلك .

ويتجه الجزء الثالث من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية ، إلى إقرار الحق في الحياة ، وعدم جواز اخضاع أحد للتعذيب أو العقوبة القاسية واللا إنسانية ، وعدم جواز إسترقاق أحد أو إكراهه على السخرة ، وحق كل شخص في الحرية والأمان على شخصه ... فلا يجوز - طبقا للمادة التاسعة .. « توقيف احد او اعتقاله تعسفا . ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون .. ويتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه ، كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه » .[١٤]

وتؤكد باقي نصوص الجزء الثالث في العهد (المواد من ١٠ إلى ٢٧) على حريات الانسان السياسية والمدنية ، ومن أهمها حقه في حرية التنقل ، والمساواة امام القضاء ، واحترامه خصوصيات الانسان وحرمانه (أسرته ، بيته ، اتصالاته) ، والحق في حرية الفكر والدين وحرية الرأي والتعبير ، والحق في التجمعات السلمية ، وحرية تكوين الجمعيات . كما ينص العهد على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشئون العامة وحقه في الانتخاب ، وحق الأقليات في التمتع بثكانتهم الخاصة والمجاورة بينهم .

وينظم الجزء الرابع وحتى السادس ، من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية ، الاليات التي تراقب تنفيذ هذا العهد (اللجنة المعنية بحقوق الانسان) من حيث تكوينها وإختصاصاتها ، ثم تنظيم الخلافات بين الدول الأطراف في العهد ، وكيفية نظر اللجنة في مثل هذه الخلافات[١٥] .

ومنذ بدأ نفاذ مفعول العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (مارس ١٩٧٦) بلغ عدد الدول المنضمة إليه وحتى أكتوبر ١٩٨٧ ، ٨٦ دولة من بينها عشر دول عربية .

● أما **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** ، فيتكون من ٣١ مادة بالاضافة إلى الديباجة . وهو يبدأ في الجزء الاول منه ، كما هو الحال في العهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، بإقرار حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، وحريتها في تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وفي هذا الاطار يؤكد العهد على حق الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية إلتزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة .

وفي الجزء الثاني تعهد من جانب كل دولة طرف في العهد ، ضمان التمتع الفعلي بالحقوق الواردة ، وعدم التمييز في ممارسة هذه الحقوق . بينما يتضمن الجزء الثالث نصوصا تؤكد على حق كل فرد في العمل ، وإعتراف كل دولة طرف بحق كل شخص في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية (الأجور والمكافآت ، وظروف العمل) ، وكذلك تعهد الدول الاطراف بكفالة حق تكوين النقابات والانضمام إليها ، وإنشاء إتحادات وممارسة نشاطها بحرية . وتتضمن أيضا الحقوق الواردة في العهد ، وجوب توفير حماية للاسرة وللأمهات ومساعدة الاطفال . وإقرار الدول الاطراف بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولاسرته ، وتوفير الغذاء والكساء ... وإقرار حق الصحة وحق التعليم ، بل ومجانية التعليم في المرحلة الابتدائية (م/١٤) . ثم اقرار الدول الاطراف بحق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية ، والتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته وتعهد الدول الاطراف بإحترام وتوفير حرية البحث العلمي والنشاط الابداعي .[١٦] ثم يأتي الجزء الرابع من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بتنظيم متابعة تنفيذ نصوص هذا العهد . فالدول تتعهد بتقديم تقارير عن التدابير التي تتخذها وعن تقدمها في ضمان إحترام هذه الحقوق . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بماله من مسئوليات ، يقوم بالنظر في هذه التقارير ، أو إحالتها لى لجنة حقوق

الانسان . وأخيرا فإن الجزء الخامس والاخير من العهد ، ينظم نفاذه وصحة اجراءاته .[١٧]

وإذا كان العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قد بدأ نفاذه فى ١٦ /١/ ١٩٧٧ ، فقد انضمت اليه ٩٠ دولة حتى أكتوبر ١٩٨٧ ، من بينها عشر دول عربية .

وأخيرا ، فإنه من المهم الاشارة إلى ان هناك معايير متفق عليها حول تطبيق العهدين . من أهمها الحوار الذى تجريه لجنة حقوق الانسان مع مندوبى الدول الذين يحضرون أمامها لتقديم تقاريرهم ، والاستماع إلى تعليقاتهم وإستجاباتهم ومراجعة الوثائق المرفقة . كذلك هناك تقارير الوكالات المتخصصة المقدمة إلى اللجنة . بالاضافة إلى ما تقدمه المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية من بيانات ومعلومات ، فهى تسهم جميئها فى إلقاء الضوء على أوضاع حقوق الانسان ـ وفقا للعهدين الدوليين ـ فى الدول الأطراف .[١٨]

وبالرغم من تركيز التحليل على نظام حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة ، والعهود الدولية التى تضفى الشرعية على قضايا حقوق الانسان ، فإن المناقشة لها أبواب أخرى متعددة . فهناك العديد من الاتفاقيات التى تتعلق بحقوق الانسان ، وتمت فى إطار الأمم المتحدة ، منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى[١٩] ومنها اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ، التى أقرت فيها الاطراف المتعاقدة حق المرأة فى التصويت دون أى تمييز ، وأهلية النساء فى ان ينتخبن لجميع الهيئات ، وحقهن فى تقلد المناصب العامة[٢٠] كذلك اعلانات الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة (١٩٦٧) ، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، والتى دخلت تاريخ النفاذ فى سبتمبر ١٩٨١ ، والاعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا[٢١] والاعلان الخاص بحقوق المعوقين[٢٢] . وأخيرا وليس أقلها أهمية أشير إلى « اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهنية » . فقد اعتمدت الجمعية العامة هذه الاتفاقية عام ١٩٨٤ ، وبدأ نفاذها فى يونيه ١٩٨٧ . وهى اتفاقية أكثر شمولا من الاعلان الخاص بالتعذيب ، ينص الجزء الاول منها على ان تتخذ الدول الأطراف تدابير فعالة لمنع أعمال التعذيب وعدم جواز التذرع ـ كمبرر للتعذيب وبأية ظروف استثنائية[٢٣] .

والخلاصة : بخصوص هذا المستوى الاول من المناقشة ، ان العمل الدولى من أجل قضايا حقوق الانسان ، ومن خلال الأمم المتحدة ، قد شهد تطورا كبيرا . وتمثل هذا التطور فى آليات المنظمة العالمية التى هدفت إلى حماية حقوق الانسان ، كما تمثل فى الشرعية الدولية التى اضفتها الأمم المتحدة (من خلال العهدين على وجه الخصوص) لقضايا حقوق الانسان فى العالم . وهذا التطور عكس فى بعض جوانبه تطور مفهوم حقوق الانسان ، وإمتداده إلى أبعاد سياسية ومدنية واخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية لا تنفصل عنه . عكس أيضا هذا التطور قبول الرأى العام العالمى لفكرة « عالمية القضية » ، بمعنى إمكانية خروج العلاقة بين الحكومة ومواطنيها إلى نطاق عالمى .

ثانيا : تطور العمل الدولى غير الحكومى ـ نموذج منظمة العفو الدولية :

لم يكن تطور العمل الدولى المنظم من خلال الامم المتحدة ، هو المظهر الوحيد لتطور الاهتمام بقضايا حقوق الانسان . اذ شهدت الستينات ـ على وجه الخصوص ـ درجة عالية من نمو الوعى العالمى بمثل هذه القضايا ، وانعكس ذلك تحديدا على ميلاد عدد من التنظيمات غير الحكومية الدولية والاقليمية ، والتى اعلنت ان هدفها الاساسى حماية حقوق الانسان .

وفى حقيقة الأمر فان المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، كان مهيئا لعمل هذه التنظيمات . فمن ناحية ، لا يمكن اغفال الأثر الايجابى الذى احدثته المنظمة العالمية ـ الامم المتحدة ـ باهتمامها بمناقشة اوضاع حقوق الانسان ، وبخلقها آليات عمل منظمة لضمان هذه الحقوق . كذلك لا يمكن اغفال التطور الهائل فى وسائل الاتصال والمواصلات بين دول العالم ، حتى تحدث البعض عن العالم « كقرية عالمية » . مثل هذا التطور فى تكنولوجيا الاتصال قد سمح بلا شك ، بدرجة أكبر من التفاعل والتضامن بشأن عدد من القضايا ، كان من بينها حقوق الانسان . لا يمكن ايضا اغفال الشعور بالاحباط الذى تغلغل لدى البعض ، بعد مرور اكثر من سنوات عشر من عمل الأمم المتحدة . فقد استمرت الحروب الدولية والاقليمية ، واستمرت انتهاكات حقوق الانسان فى عدد كبير من دول العالم ، ولم تنجح المنظمة العالمية فى مواجهة كثير من الازمات . وادى ذلك الى تنامى ادراك البعض ، لضرورة تنظيم عمل دولى او اقليمى او قومى ، غير حكومى ، دعامته الاساسية اهلية ، ومبادرته انسانية . ومن هذا المنظور برزت بعض المنظمات غير الحكومية ، التى اعلنت استقلاليتها عن الحكومات ، وتبنت بالاساس قضايا حقوق الانسان .

وفى هذا الاطار ، كان مولد منظمة العفو الدولية فى بداية الستينات (١٩٦١) ، ومن خلال مبادرة انسانية من جانب بعض المواطنين فى بريطانيا ، والذين حركتهم قضية احد المسجونين السياسيين فى افريقيا ، والذى ظل منسيا فى سجنه لسنوات طويلة دون ان يتحرك أحد لمساعدته . ودون الدخول فى تفاصيل الحديث عن تطور هذه المنظمة العالمية غير الحكومية[٢٤] ، من المهم الاشارة ، بداية ، الى المبادىء التى تعمل المنظمة وفقا لها .

تعمل المنظمة على مراعاة احكام الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى جميع أنحاء العالم[٢٥] . وهى فى سبيل ذلك تطرح مبادىء ثلاثة تسعى الى تحقيقها ، والالتزام بها .

ويتمثل اول هذه المبادىء فى الافراج عن مسجونى الرأى ، وهم الاشخاص الذين يسجنون او يعتقلون او تقيد حرياتهم بسبب معتقداتهم السياسية او الدينية ، وهم فى الوقت نفسه لم يلجأوا الى العنف ولم يقوموا بالدعوة الى استخدامه .

أما المبدأ الثانى الذى تعمل من أجله منظمة العفو الدولية فهو مقاومة اعتقال سجناء الرأى وبقائهم بلا محاكمة او توجيه تهمة لهم لفترة طويلة . ويدخل فى هذا النطاق ، مقاومة المنظمة لمحاكمتهم وفقا لقواعد غير معترف بها دوليا .

وأخيرا فان المبدأ الثالث الذى تطرحه منظمة العفو ، وتسعى الى الالتزام به ، فهو العمل بكل الوسائل المناسبة على مقاومة فرض وتنفيذ عقوبة الاعدام والمعاملة اللاانسانية لمسجونى الرأى أو غيرهم .

وتحرص المنظمة على تأكيد طبيعة عملها المستقلة من اجل حماية حقوق الانسان الاساسية . وهى فى هذا تعلن وتلتزم من خلال اسلوب عملها ، بالاستقلال وعدم الانحياز، فهى لا تدعم او تعارض اية حكومة او اى نظام سياسى ، ولكنها تعارض بعض الممارسات السلبية التى تنتهك من حقوق الانسان . والمنظمة تؤكد استقلالها عن الحكومات واعتمادها فى تمويلها على التبرعات التى يقدمها اعضاؤها ومؤيدوها . وهناك قواعد دقيقة بشأن قبول التبرعات او المساهمات لضمان عدم تأثير مصدر الدخل على نزاهتها ، ولضمان عدم الحد من حرية نشاطها . ولا تسعى المنظمة للحصول على اموال حكومية ، كما لا تتلقى اية اموال حكومية لدعم ميزانيتها . ولعل طرح اسلوب المنظمة فى الاستقصاء عن اوضاع حقوق الانسان ، ومناقشة آليات العمل التى تعتمد عليها ، سوف يبرز بشكل اكثر وضوحا حرص منظمة العفو على استقلالها وعدم انحيازها .

تشير أحدث بيانات منظمة العفو(٢٦) الى ان لديها الآن ما يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ من الأعضاء المشتركين والمؤيدين لها فى أكثر من ١٥٠ دولة فى جميع انحاء العالم . كما تشير الى ان لديها ما يزيد على ٣,٧٥٠ مجموعة محلية تعمل فى اكثر من ٦٠ دولة فى اسيا وافريقيا واوروبا وامريكا والشرق الأوسط . وترتبط المنظمة بعلاقات رسمية بكل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، واليونسكو ، ومجلس اوروبا ، ومنظمة الدول الامريكية ، ومنظمة الوحدة الافريقية . كما تتعاون مع الروابط والتنظيمات المحلية والقومية الخاصة بحقوق الانسان ، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الانسان .

ولعل فترة الثمانينات كانت « البداية المتأخرة » ، لخلق فروع ومجموعات عمل تتبنى أهداف منظمة العفو ، داخل العالم العربى . ويعنى ذلك ان بداية التوجه التنظيمى الفعلى فى المنطقة العربية قد جاء متأخرا ، بينما اهتمام المنظمة بقضايا حقوق الانسان فى المنطقة كان قائما من قبل . ويفسر ذلك اتجاه منظمة العفو - مع بداية الثمانينات - نحو تطوير نشاطها ، وحرصها على امتدادها التنظيمى الى معظم دول العالم . وهكذا كانت تونس اولى الدول العربية التى نجحت فى خلق فرع تنظيمى لمنظمة العفو(٢٧) ، ثم تلى ذلك انشاء فروع ومجموعات تحت التأسيس فى كل من الكويت ، والاردن ، والسودان ، والصومال ، ومصر . والجدير بالذكر ان احدى القواعد الرئيسية التى ينبغى على أى فرع او مجموعة عمل ، احترامها والعمل وفقا لها ، فى تبنى قضايا حقوق الانسان خارج اطار الدولة التى ينتمى لها اعضاء الفرع او المجموعة . ويأتى ذلك لتأكيد عالمية انسانية القضية من جانب ، كما يأتى لاعتبارات سلامة اعضاء منظمة العفو الدولية ، فى بلدان العالم من جانب اخر .

ولعل هذه القاعدة ، التى يتم على أساسها العمل فى قضايا حقوق الانسان ، كانت ولازالت احد محاور النقاش والجدل بين الأعضاء فى دول العالم الثالث ، والمنظمة فى لندن(٢٨) . فقد تبدو المفارقة بين معايشة هؤلاء الاعضاء لانتهاكات حقوق الانسان فى بلادهم ، وعدم امكانياتهم تبنى مثل هذه القضايا على المستوى الدولى .

على أى الأحوال ، ما نود التأكيد عليه فى هذا السياق ، هو توجه منظمة العفو نحو العالم العربى ، فى اطار محاولتها لتطوير نشاطها وتأكيد مصداقيتها فى كل انحاء العالم . وهو الأمر الذى يفسر القرار الذى صدر عن منظمة العفو عام ١٩٨٥ ، والذى يجعل اللغة العربية لغة رسمية بالاضافة الى اللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية(٢٩) .

واذا كان عقد الثمانينات قد شهد نمو منظمة العفو فى بعض مناطق جديدة عليها ، فان العقد الماضى قد شهد بداية محاولات امتداد فروع ومؤيدى المنظمة الى اسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا ، وخارج نطاق أوروبا والولايات المتحدة (٣٠) .

لقد استطاعت المنظمة عبر السنوات السبع والعشرين الماضية ، ان تخلق رأيا عاما مؤيدا ومواليا لها فى معظم دول العالم ، وقد ادى ذلك الى اكتسابها مكانة خاصة لدى الحكومات المختلفة ، بحيث يصعب تجاهلها او عدم التجاوب مع استقصاءاتها حول حقوق الانسان . معنى ذلك اعتماد المنظمة على النشر والرأى العام العالمى كأداة ضغط رئيسية على الحكومات .

وفى هذا الاطار ، فان التقرير السنوى الذى تصدره منظمة العفو حول أوضاع حقوق الانسان فى معظم دول العالم ، يعتبر آلية رئيسية ، لها مصداقيتها . ويخضع جمع معلومات هذا التقرير لعملية مراجعة دقيقة ولخطوات محسوبة . فالى جانب المراقبين والمؤيدين لحركة المنظمة كمصدر للمعلومات ، فإن منظمة العفو تقوم بإرسال بعثات خاصة للدول المعنية ، هدفها تقصى

الحقائق وحضور المحاكمات ، والاجتماع بالمسئولين فى الحكومة . كما تقوم بزيارات ميدانية دورية الى معظم سجون العالم هدفها متابعة احوال السجون ومدى ملاءمتها لكرامة الانسان . وتنقسم ادارة الابحاث بمقر المنظمة ، الى عدد من الفروع المعنية باقاليم العالم الرئيسية . ولحماية حياد هذه الابحاث ، لا تعطى المنظمة للعاملين مسئولية القرار أو التقييم لأمور وأوضاع تتعلق ببلدانهم ، كما تمر جميع التقارير التى تصدرها المنظمة بمجموعة من اجراءات المراجعة والتدقيق .

وعادة لا يضم التقرير السنوى أوضاع كل دول العالم ، كما لا يغطى كل المسائل التى تقع فى نطاق حقوق الانسان ، وانما فقط ما ارتبط بمبادىء واهداف ومجال عمل منظمة العفو . وكما يشير التقرير الأخير فى مقدمته[٣١] « فان ما يحد من محتويات هذا التقرير من الرقابة التى تمارسها الحكومات ، والسرية التى تكتنف اعمالها .. فهى غالبا ما تلجأ الى إعاقة تدفق المعلومات من بلدانها وداخلها فيتعرض آلاف السجناء للحجز جورا أو للتعذيب أو القتل دون ان يسمع العالم الخارجى قط بانباء محنتهم » .وبالطبع فان حقوق الانسان فى المفهوم الاقتصادى الاجتماعى والسياسى ، يخرج أيضا عن نطاق عمل المنظمة ، وبالتالى لا يلتفت إليه التقرير السنوى .

وفى إطار إهتمام المنظمة بالرأى العام كاحدى ادوات الضغط ، فان الآلاف من اعضائها المنتشرين فى معظم دول العالم ، يكلفون بارسال خطابات الى السجناء السياسيين أو الى حكوماتهم ، يطالبون فيها بالافراج عن هؤلاء السجناء . والهدف من ذلك مساندة معنوية لهم من جانب ، والمساعدة على اطلاق سراح هؤلاء السجناء ، وبلورة البعد العالمى الانسانى فى عمل المنظمة من جانب آخر .

وربما من أشهر آليات عمل منظمة العفو ، والتى ينبغى الاشارة اليها فى هذا السياق تشكيل مجموعات دولية عبر الحدود ، **لتبنى بعض حالات سجناء الرأى** . اذ تقوم المنظمة من خلال مئات المجموعات ، بمتابعة مستندات قضية احد سجناء الرأى . حيث تتضمن هذه المستندات تفاصيل شخصية ، ووقائع الاعتقال ومكان الاحتجاز ، ومعلومات خلفية حول القضية فى إطارها السياسى ، مع الاجراءات القانونية الخاصة بدولة السجين . وتتكفل المجموعات التى تتبنى هذه القضية بشن حملات متنوعة من اجل اطلاق سراحه ، أو الضغط على المسئولين من أجل توفير الرعاية الصحية وحق الاتصال للسجين .

والنوع الثانى من التبنى ، هو تبنى قضايا تحقيق ، بهدف توفير مزيد من المعلومات الدقيقة حول وضع السجين ، وان كان سجين رأى من عدمه . ثم هناك أخيرا تبنى قضايا الاختفاء ، حيث يكون الهدف الضغط على الحكومات من اجل معرفة مصير بعض الاشخاص .

وهناك أيضا اسلوب آخر هام ، تتبعه منظمة العفو من أجل تعبئة الرأى العام العالمى بخصوص قضايا حقوق الانسان ، وهو **تنظيم الحملات العالمية** . ومن أهم هذه الحملات ، ما عرف باسم « نريد حقوقنا الآن » ، والذى نظم فى كل انحاء العالم بمناسبة الاحتفال بمرور أربعين عاما على الاعلان العالمى لحقوق الانسان . ويسعى الى جمع أكبر عدد ممكن من توقيعات المواطنين فى كل دول العالم ، وارسالها الى لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة . من بين هذه الحملات الهامة أيضا ، الحملة التى قامت بها منظمة العفو عام ١٩٨٨ ، ضد الحكومة البريطانية بسبب انتهاكات حقوق الانسان فى ايرلندا الشمالية[٣٢] . وكذلك الحملات الاعلامية المكثفة التى يقوم بها اعضاء الفروع والمجموعات فى العالم ، ازاء الحكومة التركية ، وبسبب تعذيبها سجناء الرأى واجرائها محاكمات غير عادلة للسجناء السياسيين[٣٣] .

وهكذا تتعدد الادوات وتتساند من أجل الضغط على الحكومات وتعبئة الرأى العام العالمى ، لحماية حقوق الانسان .

والخلاصة ، ان نموذج منظمة العفو الدولية يعكس درجة عالية من الفعالية للعمل الدولى ـ غير الحكومى ـ المنظم ، وهناك عشرات من النماذج لتنظيمات غير حكومية تعمل فى مجال حقوق الانسان . وهى قد تكون أقلها شهرة ، أو اقلها انتشارا عبر دول العالم ، ولكن من المؤكد ان هذه المنظمات جميعها تلعب دورا هاما متكاملا ، يدعم عمل المنظمة الرسمية العالمية .. الأمم المتحدة .

مناقشة ختامية

تهدف هذه النقطة الأخيرة ، الى مناقشة بعض الافكار والممارسات التى يثيرها الحديث عن العمل الدولى فى مجال حقوق الانسان ، سواء كان هذا العمل حكوميا رسميا ، أو أهليا غير رسمى . وسوف تطرح عدد من الملاحظات ، يتعلق البعض منها بمفهوم حقوق الانسان ومدى حياده . ويتعلق البعض الآخر بالممارسات الحديثة من جانب الدول أو المنظمات فى مجال حقوق الانسان .

تبدأ **الملاحظة الأولى** ،من مفهوم حقوق الانسان . فمن المؤكد ان **المفهوم ليس مفهوما مجردا** ، فهو يرتبط باطار تاريخى وفكرى نشأ من خلاله .

وفى هذا السياق ، لا يمكن الزعم ان مفهوم حقوق الانسان ، فى الدول الاشتراكية مثلا ، يتطابق مع مثيله فى دول اوربا الغربية أو فى الولايات المتحدة الامريكية ، أو مع مثيله فى بعض الدول الاسلامية . ويعنى ذلك تعدد المفهوم ، أو تعدد ابعاده فالمفهوم وفقا للفكر السياسى الغربى الليبرالى ، هو نتاج مراحل تاريخية بدأت منذ القرن التاسع عشر ، وتبلور من خلال مواثيق الثورات واعلانات حقوق الانسان . ورغم مرور كل هذه السنوات ، فالمفاهيم التى طرحتها الوثائق السابقة ، مازالت تؤلف

جزءا من القيم التى يحتويها مصطلح حقوق الانسان فى طرحه الغربى .

ثم جاء القرن العشرون ، ليشهد بسط نطاق المفهوم ، وإرسائه فى المنظمات الدولية والاقليمية . فالاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى تبنته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، مستمد من الفكر السياسى الذى ساد غرب أوربا والولايات المتحدة . بهذا لا يمكن الادعاء بان هذا الاعلان له طابع عالمى ، برغم صحة احتوائه لقيم يمكن ان تكون عالمية .

وهذا المفهوم الغربى لحقوق الانسان ، ليس من المفهوم الوحيد على الساحة ، فالمفهوم الاشتراكى لحقوق الانسان ، يطرح افكارا أخرى ، وقد يعكس فى ذلك خبرات أخرى . فهو يرفض النظر للفرد باعتباره منعزلا عن المجتمع ، وبالتالى يرفض ان تكون حقوق الانسان وسيلة يستخدمها المواطن للدفاع عن نفسه ضد المجتمع . ويركز الفكر الاشتراكى أيضا على فكرة العدل الاجتماعى ، ويضع فى الصدارة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

وقد يطرح المفهوم الاسلامى لحقوق الانسان باعتباره مفهوما ثالثا مختلفا عن هذا وذاك . وهناك قرارات عديدة له ، وليس من السهل الحديث عن مفهوم اسلامى واحد لحقوق الانسان . كما ان التطبيقات المعاصرة فى كثير من الاقطار الاسلامية ، قد لا تتطابق بالضرورة مع هذا المفهوم الاسلامى . وتذهب اهم الكتابات فى هذا الشأن الى ان حقوق الانسان فى الاسلام تضمنت حقوقا شخصية ذاتية وفكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، وانها قد أكدت مبدأ المساواة وشملت الرجال والنساء ، المسلمين وغير المسلمين . ولعل إسناد تقرير الحق إلى الله عز وجل وشريعته ، يؤدى إلى اقتران الحق بالواجب ، واقتران حق الفرد بحق الجماعة ، واقتران الحقوق الفكرية والسياسية بالحقوق الاقتصادى والاجتماعية .

أما **الملاحظة الثانية** ، فى إطار هذه المناقشة الختامية فهى تبرز الاختلاف بين الموقف العلنى الذى يؤكد احترام حقوق الانسان ومناصرة قضاياه وبين الممارسات المتنوعة . فكل النظم السياسية فى العالم تعلن تأييدها لحقوق الانسان ، بل قد تحدث اعتداءات على هذه الحقوق بدعوى مبادىء حقوق الانسان . وهو الأمر الواضح فى ممارسات بعض الدول الكبرى التى تتبنى انها الأكثر احتراما لمبادىء حقوق الانسان وهو أيضا الأمر الواضح فى ممارساتبعض دول العالم ، التى تتسنى قوانين استثنائية .. وهكذا فان الممارسات الدولية والداخلية تضيف قدرا آخر من الغموض والتعتيم على مفهوم حقوق الانسان . وتؤكد **الملاحظة الثالثة** على طبيعة العلاقة بين الأبعاد السياسية والمدنية لمفهوم حقوق الانسان ، وتلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فهناك علاقة تداخل ، تأثير وتأثر بين الجانبين . واللافت للنظر ان القدر العالى من الحريات السياسية التى توفرت للمواطن فى بعض دول العالم ، قد ارتبطت بقدر مماثل من الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذه الملاحظة تثير التساؤل حول مستقبل قضايا حقوق الانسان فى العالم الثالث ، وارتباط هذه الحقوق بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتتعلق **الملاحظة الرابعة** بالمنظمات الدولية والاقليمية التى تتصدى لحماية حقوق الانسان . ويصبح التساؤل هو : الى أى حد يتحقق مفهوم الاستقلال والحياد لهذه المنظمات التى تعمل فى ظروف غاية فى التعقيد .. فالمفهوم الذى تتصدى هذه المنظمات للدفاع عنه ـ وهو حقوق الانسان ـ يختلف من حيث تاريخه ومصادره الفكرية ، ويختلف بالتالى فى السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. وبهذا المعنى فان ما قد يعتبر انتهاكا لحقوق الانسان بالنسبة لمنظمة ، قد لا تعتبر كذلك من زاوية الدولة الممارسة والمثال الصريح على ذلك تبنى منظمة العفو الدولية لموقف معاد لعقوبة الاعدام ، واعتباره عقوبة لا انسانية ، قد تستخدم أداة لتصفية المعارضة السياسية . والمنظمة فى هذا قد تخاطب ـ باعتبارها منظمة عالمية ـ حكومات اسلامية تختلف رؤيتها تماما لقضية عقوبة الاعدام .. وهكذا تتعدد النماذج ، لكى تبرز فى النهاية تعقد السياق الثقافى العالمى فى مفهوم وممارسته لحقوق الانسان .

واخيرا فان هناك عددا من القضايا الهامة الحديثة التى ابرزتها الممارسات فى السنوات الأخيرة .. ويكون التساؤل هل تعد انتهاكات لحقوق الانسان ؟ واذا كانت كذلك فلماذا لا تهتم بها المنظمات المعنية ؟ .. من ذلك - موقف هذه المنظمات من استخدام العنف للرد على عنف مقابل ، وموقفها من مشاكل الجفاف فى بعض الدول الافريقية والتهجير الاجبارى لآلاف الاسر ..

هذه وغيرها ، نماذج لبعض القضايا الهامة ، التى تستوجب إهتمام العمل الدولى المنظم ، الحكومى والشعبى .. ولعل استمرار الحوار والعمل لحماية حقوق الانسان ، من شأنه ـ ونحن نقترب من القرن الحادى والعشرين ـ ان يصل الى درجة أكبر من الاتفاق ودرجة أعظم من الفاعلية .

المراجع :

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ ، (لندن)، ص ص ١٠ ـ ١١ .
(٢) د . منذر عنبتاوى ، نظام حماية حقوق الانسان فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، مجموعة محاضرات الدورة الدراسية التاسعة عشرة للمعهد الدولى لحقوق الانسان ، (ستراسبورج ، فرنسا ، ١٩٨٨)، ص ٢ .
(٣) راجع المادة السابعة من الميثاق .
(٤) المادة ٢٢ من الميثاق تخول لها الحق فى انشاء ما تراه مناسبا من أجهزة فرعية .
(٥) أشير إلى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى يتكون من ٥٤ دولة عضو انتخبتها الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات طبقا لتوزيع جغرافى معين وتجتمع فى دورتين رئيسيتين سنويا .
(٦) تجتمع اللجنة فى دورة سنوية لمدة ستة أسابيع ..
(٧) لمزيد من التفاصيل حول مدة اللجان ، راجع د . منذر عنبتاوى ، م . س . ذ ، ص ص ٦٠ ـ ٦٣ .
(٨) يشير الخبير العربى د . منذر عنبتاوى ، والذى يعمل بمركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، إلى أن الكثير من الاضواء لازالت غير مسلطة على نظام عمل الأمم المتحدة بخصوص قضايا حقوق الانسان ، ومن المهم متابعة ما يحدث من تطور فى داخل التنظيم .. محاضرة القيت فى المعهد الدولى لحقوق الانسان ، ستراسبورج ـ فرنسا ، يوليو ١٩٨٨ .
(٩) قرار المجلس الاقتصادى الاجتماعى رقم ١٥٠٣ ، والصادر فى ١٩٧٠/٥/٢٧ .
(١٠) حقوق الانسان ، مجموعة صكوك دولية ، الأمم المتحدة (نيويورك ١٩٨٣).
(١١) تنص هذه المادة أيضاً على أنه يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام ، لمزيد من التفاصيل حول الابعاد الاجرائية لسريان العهد راجع المواد ٢٦ ـ ٣١ من المعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية راجع كذلك المواد من ٤٨ إلى ٥٣ ، من المعهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية .
(١٢) المادة/ ٢ من المعهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية .
(١٣) راجع تفاصيل المادة الرابعة فى العهد لأهميتها .
(١٤) تتضمن أيضا المادة التاسعة أحكام مختلفة تتعلق بتقديم المعتقل او الموقوف سريعا إلى القاضى ، وحق الرجوع للمحكمة ، وإقرار حق أى شخص إذا كان ضحية أعتقال غير قانونى ، فى الحصول على تعويض .
(١٥) راجع المادتين ٤١ ، ٤٢ من المعهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية .
(١٦) تكفلت المادة (١٥) بتفصيل الحق فى المشاركة الثقافية وممارسة حرية البحث العلمى .
(١٧) راجع المواد من ١٦ إلى ٢١ ، المعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
(١٨) أشير إلى البروتوكول الاختيارى الملحق بالمعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية ، والذى يختص بنظام الشكاوى الفردية أمام اللجنة المعنية بحقوق الانسان ورغم أن اللجنة تمارس اختصاصها بأسلوب قضائى ، لكنها ليست هيئة قضائية فقراراتها غير ملزمة . ويتحدد قبول الاختصاص وفقاً للمادة الأولى من البروتوكول .
(١٩) أعتمدت الجمعية العامة هذه الاتفاقية فى ١٩٦٥/١٢/٢١ واصبحت سارية المفعول فى ١٩٦٩/١/٤ . وبلغ عدد الدول اطرافها (حتى مايو ١٩٨٨) ١٢٤ دولة من بينها ١٤ دولة غربية .
(٢٠) تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية ٧ يوليو ١٩٥٤ ، وفقا للمادة السادسة .
(٢١) أصدرته الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧١ .
(٢٢) صدر فى ديسمبر ١٩٧٥ .
(٢٣) لمزيد من التفاصيل راجع تحليل الاتفاقية فى : محمد محمد عبد العزيز ، صياغة وتطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة فى القضاء الجنائى ، دراسة مقدمة إلى الندوة الدولية حول تعليم حقوق الانسان فى العالم العربى ، سيراكيوزا ـ ايطاليا ، (يناير ١٩٨٨)، ص ص ١٠ ـ ١٣ .
(٢٤) راجع القانون الأساسى الذى يحكم عمل منظمة العفو الدولية .
(٢٥) نشر المحامى البريطانى بيتربنسون ، والذى حركته قضية السجين السياسى الافريقى مقالاً حث فيه الناس فى كل مكان على البدء فى العمل بطريقة سلمية ، بعيدة عن التحيز من أجل الافراج عن سجناء الرأى . وخلال شهر من صدور المقال تقدم أكثر من الف شخص من دول مختلفة برغباتهم فى التعاون العملى من أجل ذلك الهدف .
(٢٦) راجع بيانات تقرير منظمة العفو الدولية الصادر فى نهاية عام ١٩٨٨ .
(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول المنطقة العربية وحركة منظمة العفو الدولية راجع : د . أمانى قنديل ، « منظمة العفو الدولية والعالم العربى »، مجلة المنار ، (أبريل ١٩٨٧)، ص ص ١٧٤ ـ ١٧٧ .
(٢٨) أتضح ذلك من خلال مشاركة كاتب هذه السطور ، فى الاجتماع الذى نظمته منظمة العفو مع أعضاء الفروع والمجموعات العربية فى لندن (مارس ١٩٨٧). كما أتضح من خلال المشاركة فى أجتماعات أوسع ضمت ممثلى دول أفريقية وأسيوية وأمريكا اللاتينية .
(٢٩) صدر فى عام ١٩٨٧ ، تقرير منظمة العفو السنوى ، لأول مرة باللغة العربية ، كما أنتظمت معظم نشرات وتقارير المنظمة باللغة العربية .
(٣٠) تقرير لجنة التطوير التنظيمى الى المجلس الدولى لمنظمة العفو ، لندن ، (١٩٨٧) ص ٨ .
(٣١) تقرير منظمة العفو الدولية ، (١٩٨٨)، ص ٩ .
(٣٢) راجع التقرير الذى اصدرته منظمة العفو حول ايرلندا الشمالية بعنوان : « أعمال القتل على ايدى قوات الأمن »، والذى قامت فيه بنشر وتوزيع وثائق هذه الانتهاكات فى العالم ، بهدف الضغط على الحكومة البريطانية (١٩٨٨)
(٣٣) راجع أيضا التقرير الذى أصدرته المنظمة حول الوضع فى تركيا بعنوان : سجناء الرأى ، التعذيب وسوء المعاملة ، وعقوبة الاعدام ، تقرير حول تركيا ، (نوفمبر ١٩٨٨).



[٤]

حقوق الانسان فى المجتمع الدولى
قضايا نظرية

د . مصطفى كامل السيد

قد يكون من الصعب على المنتمين إلى ثقافات إنسانية متباينة وإلى مذاهب فلسفية متعددة الاتفاق على الحدود القصوى التى يغطيها مفهوم حقوق الانسان ، كما قد يصعب على كل الدول بأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتباينة أن تجمع على تحديد نطاق الانتهاكات التى تنصب على هذه الحقوق والتى تبرر تدخلا من المجتمع الدولى لوقف هذه الانتهاكات . ومع ذلك فمن الممكن تعيين نواة صلبة من الحقوق لا تختلف ثقافة أو مذهب فكرى على أنها تدخل فى صميم حقوق الانسان ، وعلى أن انتهاكها على نحو واسع ومستمر يبرر تدخل المجتمع الدولى لوقف هذا الانتهاك . وتبقى دائرة الخلاف بعد ذلك فى تحديد ما يحيط بهذه النواة الصلبة ، وفى تسمية الأطراف التى يجوز لها أن تتدخل لوقف الانتهاك ، وصياغة الشروط التى يتم بموجبها هذا التدخل .

والواقع أن فكرة النواة الصلبة هذه هى عنصر أساسى فى مفهوم حقوق الانسان ذاته ، ولا يستقيم ذلك المفهوم بدونها . فحقوق الانسان فى تعريفها الأولى هى ممكنات، أو قدرات تسخرها الارادة لبلوغ غايات معينة ، مادية أو معنوية ، وهذه ممكنات هى نابعة من طبيعة الانسان ، فلا يكون له وجود بدون استخدامها ، ولا يتمتع بأى كرامة إلا فى ظل صيانتها . ولما كانت هذه الممكنات لازمة لوجود الانسان وكرامته ، فان مفرداتها الاساسية تظل واحدة برغم اختلاف الثقافات وتنوع النظم الاجتماعية وتعدد الدول التى يعيش فى ظلها البشر .(١)

وقد يغيب هذا البعد لدى البعض نتيجة طرح ضيق لمصادر مفهوم حقوق الانسان ، وهو طرح يفتقد البعد التاريخى لاقتصاره على تناول المصادر الفكرية لهذا المفهوم فى الحضارة الغربية . وينتهى هذا الطرح إلى أن أساس فكرة حقوق الانسان هو إما نظمية القانون الطبيعى ، والتى تنتهى إلى أن البشر لهم حقوق أساسية معينة تنبع من طبيعتهم البشرية ، وأن تمتعهم بهذه الحقوق سابق على قيام الدولة ، وينبغى على سلطات الدولة حتى تتمتع بالشرعية فى نظر المواطنين أن تقر فى نظامها القانونى تلك الحقوق التى يتضمنها هذا القانون الطبيعى . وعلى الرغم من أن مفهوم القانون الطبيعى قد شاع أساسا فى الكتابات الغربية وخصوصا فى بداية العصر الحديث ، إلا أن دلالات هذا المفهوم تنسحب على كل الثقافات والدول ، فطبيعة البشر واحدة أيا كان اختلاف ثقافاتهم . والمصدر الثانى لمفهوم حقوق الانسان هو فكرة العدالة فى كل مجتمع ، وخصوصا وفقا لتحليل الفيلسوف الأمريكى رولز لها . فلدى كل مجتمع تصور معين عن العدالة ، وعن نطاق معين من الحقوق يرتهن بها . فحقوق الانسان فى كل مجتمع هى ما يتفق أفراد هذا المجتمع عموما على أنه من العدالة توفيرها لجميع المواطنين . ولما كان تصور العدالة يختلف من مجتمع إلى آخر ، وفى ذات المجتمع عبر فترات زمنية مختلفة ، فان مضمون حقوق الانسان سوف يتباين بالضرورة عبر المجتمعات وسوف يتطور عبر الزمن ، وذلك وفقا للسياق الاجتماعى المحدد لتصور العدالة . ومع أنه من اليسير إدراك نسبية حقوق الانسان بناء على هذا المصدر ، إلا أن من السهل كذلك تبين أن عددا معينا من الحقوق سيتفق بالضرورة مع مفهوم العدالة فى كل مجتمع ، مثل حق الانسان فى صيانة حياته طالما صان هو حياة الآخرين ، وحقه فى التمتع بحريته طالما أنه لم يأت بعمل من شأنه تقييد حريات غيره ، وكذلك حقه فى ضمان مقومات وجوده من مأكل ومسكن وملبس ، وفى احترام كرامته . وسوف يؤدى تباين السياق الاجتماعى لفكرة العدالة إلى مد هذا النطاق من الحقوق قليلا أو كثيرا حسب تطور المجتمع ، ولكن من المشكوك فيه أن ينتج عن هذا التباين تضيق فى هذا النطاق .(٢)

ومع ذلك ، فان تأمل فئات الحقوق المختلفة التى تشير اليها الادبيات المتخصصة باعتبارها حقوق الانسان ، واستعراض تاريخ النضال الانسانى من أجل إقرارها ، يكشفان أن المفهوم المعاصر لحقوق الانسان هو تراث مشترك للانسانية ، فقد ساهمت مختلف الشعوب فى

تكوينه ، وشكلت الحضارات المختلفة ، شرقية وغربية ، قديمة وحديثة - روافد متلاقية فى تشكيله ، كما أن عقائد الانسانية وإيديولوجياتها الكبرى ، على الرغم من الخلافات الهائلة بينها ، أكدت كلها أبعادا متكاملة فى هذا المفهوم ، فبينما يشدد بعضها على حرية العبادة ، يشدد البعض الآخر على حرية الاعتقاد ، وبينما يعطى بعضها مكانة بارزة على الغايات المعنوية لحقوق الانسان ، يعطى البعض الآخر ذات المكانة للغايات المادية . ولقد خرج المفهوم المتكامل التوحيدى المعاصر لحقوق الانسان ثمرة للتفاعل بين كل هذه الحضارات والعقائد والمذاهب ، كما أن وسائل الحماية لهذه الحقوق قد تطورت عبر ممارسات واسعة شاركت فيها اطراف متنوعة فى المجتمع الدولى ، من القوى العظمى والمتوسطة إلى الدول الصغيرة ومجتمعات القارات الثلاث التى تحررت من الاستعمار وتناضل من أجل صياغة نظام دولى جديد أكثر ديمقراطية .

مفهوم حقوق الانسان تراث مشترك للانسانية :

وتكشف دراسة الوثائق الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الانسان ، بما فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، وعهدى حقوق الانسان اللذين تم اقرارهما فى ١٩٦٦ والخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية . والاجتماعية والثقافية ، وعدد من الاتفاقات الدولية تزيد عن العشرين ثم إبرام معظمها فى إطار منظمة الأمم المتحدة ، فضلا عن مواثيق اقليمية خاصة بحقوق الانسان فى أوروبا والأمريكتين وافريقيا أن المفهوم الذى تحدده هذه الوثائق التى حظت بقبول واسع فى المجتمع الدولى تمثل فى تصديق عدد كبير من الدول عليها ، وأنها أصبحت بمثابة قواعد عرفية للقانون الدولى ، هو مفهوم شامل ينطوى على ثلاث فئات من الحقوق ، يتفق كل منها مع جيل معين من حقوق الانسان ساهمت اقسام متباينة من البشرية فى صياغته .

فالفئة الأولى هى الحقوق السياسية والمدنية وتتمثل فى حقوق الحياة والحرية والكرامة الشخصية البدنية والمعنوية وضمان المحاكمة العادلة وحرية العقيدة والتعبير والتنظيم المهنى والسياسى وانتخاب الحاكمين الخ .(٣) ومع أن الشائع الاعتقاد أن الثورات البورجوازية ومفكريها فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة هم الذين أسهموا على النحو الأكبر فى تحديد عناصر هذه الفئة من الحقوق وأنها تنسجم عموما مع ما يسمى بالمفهوم الغربى لحقوق الانسان ، إلا أن جذور فكرة الحرية التى يستند إليها هذا المفهوم قد تواجدت كذلك فى ثقافات أخرى . فيذكر المؤرخون مثلا أن أول استخدام معروف لكلمة تعنى الحرية قد جرى فى القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد من جانب أدركاجينا اللاجاشى الملك السومرى ، والذى يعد أول مصلح اجتماعى فى التاريخ فقد أنهى الاستغلال الذى تعرض له رعاياه من محصلى الضرائب ، إذ طردهم من عاصمة مملكته كما وضع حدا لتجاوزات كبير الكهنة .(٤)

والفئة الثانية هى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل حقوق العمل وفقا لاجر عادل ، والتعليم ، والعلاج ، والدخل المناسب ، وقد أبرز المفكرون الاشتراكيون أهمية هذه الحقوق بحديثهم عن الديمقراطية الاقتصادية ، وأكدت عليها الثورات الاشتراكية فى شرق أوروبا وشرق آسيا وبعد ذلك فى عدد من دول امريكا اللاتينية وافريقيا ، أما الفئة الثالثة من هذه الحقوق فهى ما يمكن تسميته بحقوق الشعوب أو الحقوق الجماعية ، مثل حقوق تقرير المصير والسلام ، والتنمية والبيئة ، فضلا عن استخدام اللغة الوطنية وصيانة الثقافة القومية . ولاشك أن تجارب كل شعوب العالم قد أكدت أهمية بعض هذه الحقوق مثل حق السلام والذى أدركت الانسانية جمعاء ضرورته الأساسية بعد اتساع نطاق الصراعات الدولية فى القرن العشرين ليشمل كافة أرجاء المعمورة ، وبعد أن أصبح خطرها مع تطور وسائل الدمار النووى يهدد بوضع حد للوجود البشرية فى حد ذاته . ولكن التأكيد على أهمية هذه الحقوق جاء أساسا من شعوب العالم الثالث التى لم تكتو بنيران الصراعات العالمية فحسب ولكنها استمرت تعانى أيضا من ويلات الصراعات الاقليمية بعد أن نبذت القوتان العظميان الصراع المسلح المباشر كوسيلة لتسوية خلافاتهما ، وإن لم تستبعدا مساعدة أطراف المواجهات المسلحة فى القارات الثلاث ، فضلا على أن هذه الشعوب هى التى تعانى أكثر من غيرها من هشاشة الاستقلال السياسى ومخاطر عدم التوازن الايكولوجى .. الخ .(٥)

وهكذا ، فمفهوم حقوق الانسان فى الوقت الحاضر مفهوم شامل لا يقتصر على فئة واحدة من الحقوق دون غيرها ، فهو يشمل حقوق الافراد والجماعات والشعوب ، كما ينطوى على حقوق سياسية ومدنية مثلما ينطوى بنفس القدر على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية . ومع ذلك ، لا يمكن القول بأن التجمعات الدولية المختلفة تعطى نفس الدرجة من الأهمية لكل فئات هذه الحقوق ، أو أنها تتبنى نفس المعايير فى الدعوة لها وحمايتها أو حتى الاعتراف بها .

الخلافات الدولية حول المفهوم والمعايير :

لقد كان مصدر الخلاف هو من ناحية أولى مدى التأكيد على فئة معينة من هذه الحقوق دون غيرها ، فقد اهتمت الدول الغربية عموما بالدعوة للحقوق الفردية دون الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب ، وبالحقوق

السياسية والمدنية بصورة غالبة ، أما الدول الاشتراكية ، فقد كانت تميل إلى إبراز انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الغربية بينما تحترمها هى داخل مجتمعاتها وتوفرها الى حد كبير . وانتقد بعض المتحدثين باسم دول العالم الثالث تأكيد دول العالم الأول على الحقوق الفردية ، وإهمالها حقوق الشعوب ، وخصوصا حتى تقرير المصير والتنمية .

وقد عرض بعض الكتاب حججا متعددة لتبرير أولوية الحقوق الشخصية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بدعوى أن الحقوق الأولى هى التى ينطبق عليها تعريف الحق من حيث أنه مكنة أو رخصة إرادية يمكن الادعاء بها على الفور ، ولا يقتضى الوفاء بها سوى امتناع السلطات المقامة عن أعمال معينة تشكل انتهاكا لهذه الحقوق مثل رفع عقوبة الاعدام فى قضايا الرأى ، أو عدم ممارسة التعذيب فى السجون ، على عكس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فالوفاء بحق العمل يقتضى دفع التنمية الاقتصادية لتوفير فرص العمالة . ولذلك ، فاحترام الحقوق السياسية والمدنية اسهل بكثير من الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ناحية ثالثة ، فليس لاحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أى معنى إذا كانت الحقوق السياسية والمدنية يضرب بها عرض الحائط ، فما قيمة توفير الدخل والمسكن المناسبين ، اذا كانت حرية المواطن الشخصية بل وحياته نفسها عرضة للتهديد فى أى وقت . لذلك انتهى فريق من الباحثين الى أولوية الحقوق المدنية والسياسية ، وسارت على ذلك الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فان هذا التمييز بين فئتى الحقوق لا يقوم على اسس نظرية أو عملية سليمة فليست الحقوق المدنية والسياسية سلبية الطابع تماما ، فاحترام حتى الحياة والحرية يقتضى جهودا كبيرة لتنوعية المعاملين بأجهزة الأمن بواجباتهم والرقابة عليهم لضمان عدم افتئاتهم على حقوق المواطنين ، كما أنهما يقتضيان توفير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى لا تجعل من الحياة مجرد مرادف للقدرة البدنية على البقاء ، وانما تقترن بظروف وجود كريمة ، كذلك فان توفير الحاجات الأساسية من عمل ومسكن وغذاء وتعليم هى شروط ضرورية لتحرير المواطنين من اى ضغوط يمارسها عليهم أصحاب الثروات أو النفوذ أو السلطة وذلك عند ممارستهم لحقوقهم السياسية . وهكذا يقبل أغلب الباحثين فى مسائل حقوق الانسان الآن فكرة الوحدة التى لا تنفصم بين فئات حقوق الانسان المختلفة . فحقوق الأفراد لا معنى لها إذا كانت الجماعات أو الشعوب التى ينتمون إليها لا تتمتع باستقلالها الثقافى ولا بالقدرة الفعلية على تقرير مصيرها ، كما أن الخبز بدون الحرية لا طعم له ، والحرية بدون الخبز لا معنى لها .(٦)

ومن ناحية اخرى ، تشير تجارب كل من دول أوروبا الغربية والدول الاشتراكية إلى الارتباط الضرورى بين أنواع الحقوق المختلفة . فمعظم دول أوروبا الغربية تضمن الحاجات الأساسية لمواطنيها من تعليم وعلاج وعمل وحدود أدنى للدخل من خلال نظم الضمان الجماعى التى أخذت بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفى ظل وجود الأحزاب الاشتراكية فى السلطة فيها أو تحت تأثيرها . كما أن حركة التفكير الجديد فى الاتحاد السوفييتى والتى تلقت دفعة كبيرة بتولى ميخائيل جورباتشوف منصب الأمين العام للحزب الشيوعى فى سنة ١٩٨٥ تؤكد من خلال الدعوة الى الثقافية وإعادة البناء على أهمية احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين(٧) ، وقد انعكس ذلك على حركات الاصلاح فى الدول الاشتراكية الأخرى وخصوصا المجر وبولندا . ومع هذه التطورات لم يعد للقول بأولوية الحقوق الفردية أو بعبارة أوسع الحقوق المدنية والسياسية صدى دولى كبير .

ومع ذلك تظهر هذه المشكلة فى قالب مختلف عند الحديث عن معايير الحقوق . فقد خرجت من بعض دول العالم الثالث دعاوى تنكر عالمية بعض الحقوق ، أو تدعو إلى التضحية بها مؤقتا حتى يتم بلوغ حقوق اخرى هى فى الأساس حقوق جماعية أو ما يمكن تسميته بحقوق الدول مثل حق التنمية . فقد ذكر الناطقون باسم بعض هذه الدول أن التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية إنما هو نوع من التعصب لمفاهيم حضاره معينة هى الحضارة الغربية ، بينما تؤكد حضارات دول العالم الثالث على حقوق الجماعات وعلى واجبات الأفراد وضرورة التضامن فيما بينهم ، وذهبوا أيضا إلى أن تجربة الدول الغربية ذاتها تثبت أن التمتع بالحقوق السياسية والمدنية قد جاء بعد ان تحققت التنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من صحة الملاحظة الأخيرة ، وصدق القول بأن بعض الحكومات الغربية التى تنبرى لادانة ما تعتبره انتهاكا لحقوق بعض الأقليات ، مثل اليهود فى الاتحاد السوفييتى ، أو الأكراد فى العراق تتغاضى عن انتهاك حقوق المواطنين السود فى جنوب افريقيا ، أو الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة ، بل وتمارس التدخل العسكرى ضد بعض شعوب العالم الثالث ، إلا أن إنكار عالمية مفهوم حقوق الانسان والدعوة الى التضحية بفئة معينة من الحقوق قد اقترن فى أغلب الاحيان بانكار كل حقوق الانسان الأخرى ولا يبدو أنه اقترن فى كل الحالات بالاسراع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . هل كان أداء نظام الخمير الحمر فى كامبوديا أو نظام عيدى أمين فى افريقيا أو بوكاسا فى افريقيا الوسطى ـ أمثلة على النجاح الاقتصادى الذى اقتضى تضحية بالحقوق السياسية والمدنية لقد أدركت

كثير من حكومات العالم الثالث خطأ مثل هذه الدعاوى ، ولذلك فقد أدان بعضها هذه الممارسات كذلك وسعى إلى إقامة أنظمة إقليمية لحماية حقوق الانسان بكافة فئاتها فى بعض قارات العالم الثالث ، دليلا على الاقتناع العميق بعالمية مفهوم حقوق الانسان ، والأهمية المتساوية لكافة فئات هذه الحقوق[٨]

حماية حقوق الانسان على الصعيد الدولى :

ولا تقتصر الأبعاد الدولية لقضية حقوق الانسان على مناقشات فقهية بين ممثلى الدول حول الصلات بين فئات حقوق الانسان المختلفة أو معايير هذه الحقوق ، وإنما تمتد لتشمل الجهود التى قد تبذلها بعض الأطراف الدولية ، مجتمعة أو فرادى ، لوقف ما قد تعتبره اعتداء على هذه الحقوق . وليست هذه الجهود الدولية وليدة القرن العشرين . فقد ظهرت فى القرن الثامن عشر عندما كانت السفن الحربية للدول الأوروبية تعترض فى أعالى البحار السفن التى تنقل العبيد للعمل فى المزارع والمناجم فى العالم الجديد ، وكان مواطنو نفس هذه الدول هم من توسعوا فى مثل هذه التجارة بين طرفى المحيط الأطلنطى ، كما تدخلت نفس الدول لمساندة شعوب مسيحية فى أوروبا وفى الشرق الأوسط فى ثورتها على الدولة العثمانية التى كانت تحكمها فى القرن التاسع عشر . وبعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة أصبحت أجهزة المنظمة المختلفة وبعض هيئاتها المتخصصة هى المنابر الدولية لمناقشة جوانب انتهاكات حقوق الانسان المختلفة واستعراض التدابير التى يمكن اتخاذها لوقفها ، كما تطورت فى إطار الأمم المتحدة وعلى الصعيد الاقليمى مؤسسات للحماية القضائية لحقوق الانسان ، تتيح للمواطنين أن يظهروا أحيانا فى مواجهة دولهم المتهمة بخرق التزاماتها بالوفاء بحقوقهم . وتستند هذه الجهود فى أغلب الأحيان إلى رأى عام دولى نما وعيه بأهمية هذه الحقوق نتيجة الأعمال التى تقوم بها منظمات دولية غير حكومية تتخصص فى الدفاع عن هذه الحقوق أو تمارس هذا الدفاع كأحد جوانبها نشاطها المتنوع .[٩]

وتتراوح الجهود الدولية الرسمية فى هذا الاطار من إلزام الدول بتقديم تقارير إلى المنظمات الدولية عن مدى احترامها لبعض الحقوق ، وإصدار المنظمة الدولية لتوصيات اقتراحات حول هذه المسائل توجه إلى دولة معينة أو عدد من الدول وقيام المنظمة الدولية بتشكيل لجنة توفيق للسعى إلى الوصول إلى تسوية لبعض الانتهاكات وقد تنتهى بقيام المنظمة الدولية بإصدار قرار ملزم للدولة المتهمة بالانتهاك . وقد تشمل هذه الجهود كذلك سماح الدول لمواطنيها بتقديم شكاوى إلى المنظمة الدولية أو أحد فروعها ، وتؤدى إلى إصدار توصية أو قرار ملزم بحسب القانون المطبق فى كل حالة .

أما الجهود غير الرسمية والتى تقوم بها المنظمات غير الحكومية فتشمل عددا من الخطوات مثل جمع المعلومات عن أوضاع حقوق الانسان فى الدول المختلفة ، وتنظيم الضغوط من جانب المواطنين فى دول متعددة على حكومة الدولة المتهمة بانتهاك بعض هذه الحقوق ، والاتصال بممثلى الحكومات المدنية لابلاغها بقلق المنظمة غير الحكومية من الاجراءات التى اتخذتها هذه الحكومات ، ثم مراقبة المحاكمات السياسية بواسطة عدد محدود من ممثلى هذه المنظمات ، كما تحاول منظمة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنظيم زيارات للسجون للتأكد من توافر شروط دنيا معينة وتقديم المساعدة إن أمكن لضحايا الانتهاكات ، وأخيرا تقديم المساعدة فى صورة سلع وخدمات لضحايا الانتهاكات أو للمنظمات الأخرى العاملة فى هذا المجال فى البلد الذى تقع فيه مثل هذه الانتهاكات . ولا شك أن منظمة العفو الدولية هى أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فى هذا المجال .[١٠]

وتثير هذه الجهود الدولية عددا من القضايا النظرية فى مقدمتها مدى مشروعيتها ، فإلى أى حد تتفق مع ما يقرره القانون الدولى من وجوب عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وحدود اتساقها مع الغايات الأخرى التى تحرك الفاعلين الدوليين ، وأخيرا درجة فعاليتها .

فنظرا إلى أن معظم الدول تعتبر أوضاع حقوق الانسان من صميم اختصاصها الداخلى ، فإنها تعتبر أن مجرد مناقشة هذه الأوضاع من قبل أطراف داخلية أخرى يعتبر تدخلا فى شئونها الداخلية ، وخرقا لحقوقها ذاتها بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتى تحظر التدخل فى الشئون الدولية للدول الأعضاء . ومع ذلك يرى بعض الباحثين أن القانون الدولى قد تطور بالنسبة لهذه المسألة فى اتجاه قرار عالمية قضايا حقوق الانسان ، وأنها يجب أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولى بأسره . ويستند هؤلاء الباحثون إلى ما قرره ميثاق الأمم المتحدة ذاته فى مادتيه الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين من التزام الدول بأن تبذل جهودا فردية جماعية بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الانسان . وقد انطوت مواثيق حقوق الانسان الأخرى على نصوص متشابهة . وهكذا فالجهود التى تبذلها أطراف دولية سواء فى إطار الأمم المتحدة أو خارجها من أجل ضمان الاحترام الكامل لحقوق الانسان فى بعض الدول التى تتخذ من التدابير ما يهدد هذا الاحترام هو فى رأيهم تنفيذ لالتزام تتحمله هذه الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك لا يقبل باحثون آخرون هذا الرأى ويفسرون نص المادتين ٥٥ و٥٦ من الميثاق على أنهما يشيران إلى الجهود التعليمية والاعلامية التى قد تقوم بها الدول من أجل نشر مفهوم حقوق الانسان ، ولا يفهمون من الاشارة إلى تعزيز حقوق

الانسان ما يعنى إمكان إعراف الأطراف الدولية الأخرى عن الأسف أو الاستنكار أو اتخاذها إجراءات دبلوماسية ضد الدولة المتهمة بانتهاك بعض حقوق الانسان .(١١) وربما كان هذا الرأى الأخير يضيق كثيراً من مفهوم تعزيز حقوق الانسان Promotion of Human Rights الوارد فى الميثاق . وتشير أنشطة الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان إلى أن أغلب الدول فى المنظمة تقبل اهتمام المنظمة بأوضاع حقوق الانسان المختلفة عندما تتعرض لانتهاكات واسعة ومستمرة . وتؤيد اتخاذ المنظمة لاجراءات إلزامية لوقفها ، ولكن لا يبدو أنها تقبل قيام بعض الدول خارج المنظمة الدولية باتخاذ إجراءات منفردة أو جماعية لوقف هذه الانتهاكات ما لم يستند ذلك إلى قرارات صريحة من المنظمة . فالمنظمة الدولية ليست مؤسسة فوق قومية Supranational institution وإرادتها التى تعبر عنها فى قراراتها وتوصياتها هى نوع من الارادة العامة للدول الأعضاء والتى تقبل كلها بالخضوع لهذه الارادة العامة لو تواجدت فى موقف مماثل للدولة المتهمة بانتهاك حقوق الانسان . فمثل هذا الخضوع هو تقييد اختيارى للسيادة . أما إذا اتخذت دولة أو بعض الدول الأخرى إجراءات فردية أو جماعية دون الاستناد إلى قرار صريح من المنظمة الدولية أو إلى اتفاقات اقليمية أو قواعد عرفية تلتزم بها تلك الدول والدولة المتهمة بالانتهاك فسوف يكون من الصعب عدم وصف هذه الاجراءات ذاتها بأنها تشكل انتهاكا لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة .

ولقد قلت قيمة الاعتراضات على إعراب الأطراف الدولية عن مواقفها بالنسبة لأوضاع حقوق الانسان فى بعض الدول ، وذلك بسبب تعدد المواثيق الدولية والاقليمية لحقوق الانسان ، ففضلا عن التزام الأغلبية الساحقة من الدول بالمبادىء الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان والمعهدين الدوليين ، توجد نظم إقليمية متطورة لحماية حقوق الانسان بين دول غرب أوروبا فى إطار كل من مجلس أوروبا والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وفى الأمريكيتين ، كما يوجد نظام إقليمى فى أفريقيا تشرف عليه اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعب . وتنطوى كل من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان وميثاق الأمريكيتين لحقوق الانسان والمواطن على أساليب الحماية السياسية والقضائية ، بينما لا يشمل الميثاق الأفريقى إلا على أساليب سياسية . ومن ناحية ثانية تقع دول شرق اوروبا تحت التزام سياسى بالتشجيع على حرية انتقال الأشخاص والأفكار بموجب الاعلان الختامى لمؤتمر هلسنكى للأمن والتعاون فى أوروبا فى سنة ١٩٧٥ .(١٢) وهكذا لا يبقى سوى بلدان القارة الآسيوية والتى لم تظهر فيها بعد مواثيق إقليمية لحقوق الانسان ولا شك أنه من الصعب مع كل هذه المواثيق الاقليمية والدولية القول بأن اهتمام المنظمات الدولية بقضايا حقوق الانسان فى دول معينة هو انتهاك لسيادة هذه الدول وتدخل فى شئونها الداخلية .

حقوق الانسان والسياسة الخارجية :

وإذا كانت الفقرات السابقة قد أوضحت قبول الأغلبية الساحقة من الدول إعراب المنظمات الدولية ، وخصوصا الأمم المتحدة ، عن اهتمامها بأوضاع حقوق الانسان فى دول معينة ، واتخاذها إجراءات محددة للدعوة إلى وقف انتهاكات معينة فيها بما فى ذلك تنفيذ عقوبات شاملة وإلزامية ضد هذه الدول ، فإن اتخاذ بعض الدول خارج المنظمة العالمية موقف الحكم من أوضاع حقوق الانسان فى دول أخرى لا يلقى الترحيب ليس من جانب تلك الدولة الأخرى ، ولكن من جانب معظم الدول الأخرى التى لا تدور فى فلكها خصوصا إذا كانت هذه الدول المدعية هى من القوى الكبرى . بل إن أقساما مهمة من الرأى العام فى تلك الدول قد لا تتحمس فى كل الأحوال لمثل هذه المواقف . والفارق بين الحالتين واضح . فإذا كان التنظيم الدولى يعبر عموما عن رأى عام عالمى أو يمثل ضمير الانسانية ، فإنه من الصعب تصور أن دولة ما بكل ما لها من مصالح وطنية خاصة يمكن أن تتجرد من هذه المصالح ، وتصدر فى أحكامها عن اعتبارات أخلاقية خالصة تلقى قبولا من المجتمع العالمى بصفة عامة .

ولعل أول جوانب الاعتراض على اتخاذ دولة معينة موقف الحكم من الدول الأخرى فى هذا المجال يتمثل فى ضرورة الاتساق بين هذا الموقف وسلوك الدولة الذى تتخذه فى التعامل مع مواطنيها أولا فى التعامل مع الدول الأخرى كذلك . ولما كان عدد الدول ذات السجل ناصع البياض فى مجال حقوق الانسان هو نادر للغاية ، فإن اتخاذ بعضها موقف الحكم على الآخرين هو خداع غير مقبول . صحيح أن درجات الانتهاك لفئات حقوق الانسان المختلفة تتفاوت بين الدول . ومن ثم فقد يكون سجل الدولة الحكم أفضل نسبيا من سجل الدول التى تصدر الحكم عليها . ومع ذلك فليس من السهل قبول هذا الاعتراض من وجهة نظر البعض ، لصعوبة وزن أثر انتهاكات فئات حقوق الانسان المختلفة بين الدول . ولأن اعتبارات الاتساق هذه تنسحب أيضا على سلوك الدولة الخارجى . ولما كانت معظم الدول التى انبرت للدفاع عن حقوق الانسان فى الماضى بل وفى الوقت الحاضر هى من بين الدول الاستعمارية السابقة أو الدول الكبرى ، فقد رأى الكثيرون فى مواقفها من قضايا حقوق الانسان ازدواجية كبيرة فى الحكم ، فهى تتجاهل ممارساتها هى

وتغض النظر عن ممارسات حلفائها ، بينما تهول من شأن الانتهاكات التى قد تجرى فى أقليم خصومها .

والواقع أنه من الصعب أن تكون مسألة احترام حقوق الانسان هى المحدد الأساسى للسياسة الخارجية لأى دولة ، فبالاضافة إلى كون سجل الكثير من الدول غير مشرف فى هذا الخصوص ، فإن صنع السياسة الخارجية تتحكم فيه اعتبارات عديدة ومتنوعة ، مما يجعل إمكان اتباع سياسة خارجية متسقة مع هذا المعيار أمرا صعبا للغاية ، وتعود هذه الصعوبة إلى أسباب متباينة ، منها مثلا أن السياسة الخارجية تغطى نطاقا عريضا من المصالح والقضايا ، من اقتصادية إلى عسكرية إلى ثقافية ، ومع دول حليفة وأخرى صديقة وغيرها تسعى السياسة الخارجية إلى تطوير علاقات ودية معها . وقد لا يكون من المفيد التضحية بكل هذه المصالح لقاء اعتبار واحد هو احترام حقوق الانسان فى الدول الأخرى . فقد يؤدى الاهتمام بهذا الاعتبار إلى الاضرار بالعلاقات مع دولة أخرى هى هامة بالنسبة للدولة التى تتخذ مثل هذا الموقف ، فقد تكون قوة عظمى أو حليفا استراتيجيا ، أو شريكا تجاريا أو اقتصاديا هاما . ومن ناحية ثالثة ، فإن أغلب الدول لا تقبل أن تقف منها دولة أخرى هذا الموقف وترفضه باعتباره تدخلا فى شئونها الداخلية : وأخيرا سوف يسهل على الدولة المتهمة بانتهاك حقوق الانسان أن تطور علاقاتها بدول أخرى للتعويض عن الضرر الناجم عن موقف الاستنكار الذى اتخذته الدولة الحكم منها . ولذلك سوف تفتقد السياسة الخارجية التى تسترشد بمعيار احترام حقوق الانسان فعاليتها .(١٣)

وتتنوع أدوات السياسة الخارجية التى قد يمكن استخدامها للسعى إلى ترقية أوضاع حقوق الانسان فى الدول الأخرى . وتتراوح ما بين وسائل الضغط الأدبى غير العلنية إلى توقيع عقوبات فى صورة قطع المعونات وأنواع متعددة من العلاقات . وتشمل تحديدا تقديم مذكرات لا يعلن عنها للحكومة المعنية ، وقد يجرى تقديم مثل هذه المذكرات من جانب عدد من الحكومات ، وإصدار بيانات علنية للاعراب عن القلق بالنسبة لأوضاع حقوق الانسان فى تلك الدولة المعنية وذلك من خلال البرلمان أو محافل أخرى ، تأييد الدعوة إلى دراسة هذا الموقف فى الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المختصة والمبادرة بطلب هذه الدراسة فى تلك المنظمات ، ووقف أو تأجيل الزيارات الوزارية ، وتقييد الاتصالات الثقافية والرياضية ، وفرض الحظر على مبيعات الأسلحة وخفض برامج المعونة المقدمة اليها ، وسحب السفير المعتمد فى عاصمتها ، ووقف كل برامج المعونة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وأخيرا فرض عقوبات تجارية قد تمتد كذلك لسحب الاستثمارات الخاصة منها .(١٤)

وتكشف متابعة حوليات السياسة الدولية فى العقدين الأخرين أن قضايا حقوق الانسان قد احتلت مكانة بارزة ضمن محددات السياسة الخارجية فى نوعين من الدول ، أولاهما قوى عظمى مثل الولايات المتحدة خصوصا خلال إدارة الرئيس جيمى كارتر من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ وبعض الدول الأوربية الصغرى مثل هولندا والدول الاسكندنافية ، أما بالنسبة للدول المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا ، فباستثناء حكومة جيمس كالاهان العمالية فى بريطانيا ، لم يكن هناك دور بارز إيجابى لقضايا حقوق الانسان فى السياسة الخارجية لهاتين الدولتين .

ويجمع المراقبون على أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ أواخر الستينات قد عانت من تناقض واضح بين ادعاء سعيها إلى ضمان احترام حقوق الانسان فى مختلف أنحاء العالم والعلاقات الوثيقة التى ربطت الولايات المتحدة بعديد من الدول التى تمارس أبشع الاعتداءات على هذه الحقوق ، ولم يبد هذا التناقض صارخا فى ظل الادارات الجمهورية ، ففى ظل إدارتى كل من الرئيسين ريتشارد نيكسون (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤) وجيرالدفورد (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦) كان الموقف الأمريكى يتمثل فى الادعاء بأن أفضل ضمان لحقوق الانسان هو توفير الأمن ضد انتشار الشيوعية ، ولذلك كان دعم الأنظمة السلطوية فى العالم الثالث خصوصا فى آسيا وأمريكا اللاتينية ينظر إليه على أنه ضمان لعدم سقوطها فى يد قوى شيوعية . ولذلك قدمت هاتان الادارتان مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة لنظام عرفت بافكارها لحقوق الانسان على نطاق واسع مثل نظام الشاه فى إيران وحكومة فرديناندو ماركوس فى الفلبين ، والحكومات السلطوية فى نيكاراجوا وبار اجواى . وبينما استجاب الرئيس كارتر لما كان يدعو له الكونجرس الأمريكى ويؤمن به هو شخصيا من ضرورة عدم تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول التى تضحى بالمؤسسات الديمقراطية وتنكر حقوق الانسان بالنسبة لشعوبها ، إلا أنه لم يكن هناك ارتباط واضح بين سجل احترام الحقوق المدنية والسياسية من ناحية وتلقى المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية من ناحية أخرى ، ومع ذلك ، فقد خفضت إدارة الرئيس كارتر من المساعدات العسكرية لثلاث دول فقط هى الأرجنتين وأوروجواى واثيوبيا وذلك من بين سبع وخمسين دولة ثبت انتهاكها لحقوق على نطاق واسع لمواطنيها واستمرت فى تلقى المساعدات العسكرية خلال السنة الأولى فى إدارته . وفى الحقيقة لم تسقط مساعدات الأمن طوال فترة الرئيس كارتر إلا عن ثمانى دول فقط هى الأرجنتين وبوليفيا والسلفادور وجواتيمالا ، وهايتى ، ونيكاراجوا ، وباراجواى ، وأوروجواى ، بينما قيل أن كانت هناك ظروف غير عادية تبرر استمرار المساعدات لكل الدول

الأخرى التى اتهمت بانتهاكات واسعة النطاق للحقوق المدنية والسياسية ، بل إن أربعا من تلك الدول الثمانى التى أسقطت عنها المساعدات الأمنية ، وهى البرازيل ، والسلفادور ، والأرجنتين ، وأوروجواى كانت قد بادرت، وقررت رفض قبول أى مساعدات عسكرية من جانب الولايات المتحدة احتجاجا على سياسة الرئيس كارتر . أما فى ظل إدارة الرئيس رونالد ريجان ، فان الانتهاك الأساسى لحقوق الانسان تمثل فى رأيها فيما أسمته بالارهاب الدولى ، وكان أفضل سبيل لمجابهته هو بناء القوة الأمريكية لمكافحة مصدر هذا الارهاب وهو الاتحاد السوفيتى ، ولم تلق هذه الادارة بالا إلى الممارسات القمعية التى يشار إليها باسم إرهاب الدولة فى الوقت الذى أظهرت فيه إحدى الدراسات أن ضحايا إرهاب الدولة فى دولة واحدة حليف للولايات المتحدة وهى جواتيمالا فى سنة واحدة (خمسة آلاف تقريبا) تجاوزوا العدد الكلى لضحايا ما سمى بالارهاب الدولى طوال السنوات الأربع الأولى من رئاسة رونالد ريجان(١٥)

ويجد هذا التناقض فى السياسة الخارجية الأمريكية تفسيره فى تنوع المصالح المحركة لها واتساع نطاق هذه المصالح والتى يتناقض أغلبها مع ضرورات احترام حقوق الانسان ، ولذلك فعلى الرغم من إنشاء منصب لمساعد وزير الخارجية لحقوق الانسان والشئون الانسانية فى ظل إدارة الرئيس كارتر فان هذا التناقض لم يضق ، وإنما ازداد وضوحا .

وقد يقل نطاق هذا التناقض فى حالة بعض الدول الصغيرة الغنية فى شمال أوروبا ، والتى تتمتع فى الوقت الحاضر بسجل مشرف بالنسبة لاحترام حقوق الانسان داخلها ، ولا توجد لها مصالح استراتيجية واسعة فى العالم الثالث ، مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا . من هذه الدول هولندا والدول الاسكندنافية وخصوصا النرويج . وقد اهتمت هذه الدول بتوجيه سياستها الخارجية على نحو يسترشد بمدى احترام حقوق الانسان فى الدول الأخرى ، فقد أنشأت هولندا إدارة خاصة بحقوق الانسان فى وزارة خارجيتها وسعت مع فرنسا إلى إدراج نصوص خاصة باحترام حقوق الانسان فى اتفاقيات لومى التى تنظم تقديم المساعدات من جانب الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى دول العالم الثالث المرتبطة بها فى افريقيا والكاريبى والمحيط الهادى . أما النرويج ، فقد برز اهتمامها بحقوق الانسان فى إطار علاقاتها مع سرى لانكا إذ حرصت على إعادة توجيه معونتها إليها كوسيلة للتأثير على سياسة حكومتها تجاه طائفة التاميل ، وسعت إلى الابقاء على قنوات اتصال مع ضحايا الاضطهاد عن طريق تقديم المساعدة إلى مشروعات فى الأقليم التى يغلبون فيها ، كما حاولت التقليل من إمكان استخدام المساعدات لتقوية المقدرات القمعية لدى حكومة سرى لانكا بتوجيهها إلى مشروعات تنمية محددة بدلا من تقديمها فى صورة معونة عامة لميزان المدفوعات قد يسهل استعمالها حينئذ فى شراء مستلزمات أجهزة الأمن الداخلى(١٦)ومع ذلك يمكن القول أن هولندا تحتفظ بعلاقات قوية مع حكومة جنوب افريقيا بحكم الروابط التاريخية بين الأفريكانرز عماد الحزب الوطنى المتطرف فى جنوب افريقيا والشعب الهولندى ، وأن حصة هذه الدول الصغيرة من إجمالى المساعدات المقدمة للعالم الثالث هى صغيرة وإن كانت تمثل نسبة متزايدة ، فلم تتجاوز حصص هولندا وكل الدول الاسكندنافية الأربع السويد والنرويج والدنمارك وهولندا ١٢,٦ ٪ من إجمالى المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الدول الغربية إلى بلدان العالم الثالث فى سنة ١٩٨٦(١٧)

مدى فعالية الاهتمام الدولى بقضايا حقوق الانسان

لا شك أن نطاق الاهتمام الدولى بقضايا حقوق الانسان واسع ، ولكنه غير كان لوقف الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان ، وإن كان لا يخلو من قيمة معنوية .

ولعل أبرز دليل على اتساع نطاق هذا الاهتمام تعدد المنظمات الدولية وأجهزتها المنية بهذه الحقوق ، على الصعيدين الدولى والاقليمى ، وميل عدد من الدول الكبرى والصغرى إلى الاسترشاد بمعايير حقوق الانسان لتوجيه سياستها الخارجية فى حالات هامشية ، أو لطرح أنظمتها فى صورة طيبة أمام الرأى العام العالمى . ففى نطاق الأمم المتحدة ، تناقش قضايا حقوق الانسان فى إطار أجهزة متخصصة مثل لجنة حقوق الانسان ، واللجنة المكونة بموجب بروتوكول وعهد الحقوق المدنية والسياسية ، واللجنة التى كونها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمتابعة احترام عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن تعرض فروع الأمم المتحدة الأخرى ومنظماتها المتخصصة وخصوصا كل من منظمات العمل الدولية والأغذية والزراعة واليونيسكو لهذه الحقوق كل فى مجال اختصاصه .

وبالاضافة إلى ذلك ، فان إيجاد أنظمة اقليمية لتعزيز حقوق الانسان وحمايته فى أوروبا والأمريكتين وافريقيا هو استجابة لرغبة ملحة فى أن يتفق سلوك الدول فى هذه الأقاليم مع مطالبتها باحترام حقوق الانسان على الصعيد الدولى . وتتعرض الدول فى مناطق العالم التى لم توجد بها هذه الأنظمة لضغوط من أجل التقدم على هذا الطريق . وهذا هو الحال الآن فى الوطن العربى . ومن ناحية أخرى لا شك أن الخطوات التى اتخذها الاتحاد السوفيتى فى السنوات الأخيرة من إدانة انتهاك حقوق الانسان فى فترة ستالين ، والافراج عن المسجونين السياسيين ورفع قيود الهجرة بالنسبة لبعض الفئات

وإعلانه قبوله الاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان وما اتخذته كل من المجر وبولندا من إجراءات للاصلاح السياسى هو استجابة للانتقادات التى وجهت إلى هذه الدول بأنها لا تحترم الحقوق الدينية والسياسية لمواطنيها .

ومع ذلك لا يبدو بأن معيار احترام حقوق الانسان هو عنصر أساسى فى توجيه السياسة الخارجية لأى دولة ، سواء كانت دولة كبرى أو صغرى ، وإنما تتحكم فى توجيه هذه السياسة اعتبارات المصلحة الوطنية وما تقتضيه من توثيق السياسات مع دول أخرى بصرف النظر عن نطاق انتهاكات حقوق الانسان فى تلك الدول الأخرى ، وعلى الرغم من درجة الاحترام الهائلة لهذه الحقوق فى الدولة المعنية . ولا يظهر اتساعه بين اعتبارات حقوق الانسان والسياسة الخارجية إلا فى عدد محدود للغاية من الدول وفى حالات هامشية .

وفى ظل هذه الظروف تفتقد نظم التعزيز والحماية الدولية لحقوق الانسان فاعليتها . فانتهاكات حقوق الانسان لا تنافس فى إطار المنظمات الدولية إلا عندما يتعلق الأمر بانتهاكات تجرى على نطاق واسع ومستمر وفى عدد محدود من الدول التى يمكن وصفها بأنها الدول المنبوذة Outcast States فى المجتمع الدولى إذ تخضع أو خضعت للعزلة لاعتبارات متباينة مثل جنوب افريقيا واسرائيل وشيلى . أما الانتهاكات الواسعة والمستمرة فى دول أخرى تحتفظ بعلاقات طيبة مع كل من الدول الكبرى ودول العالم الثالث مثل إيران (فى ظل الشاه خصوصا) وكوريا الجنوبية والفلبين فى السبعينات .. و أوغندا فى ظل عيدى أمين وكمبوديا أثناء تولى الخمير الاحمر السلطة فيها ، فلا تصل أوضاعها إلى جدول أعمال المنظمة الدولية إلا بعد حدوث الانتهاكات بسنوات طويلة . أما ما قد يوصف بالمستوى المتوسط للانتهاكات ، فانه قد لا يصل إلى المنظمة الدولية على الاطلاق ، وذلك باستثناء بعض الأقاليم التى تطورت فيها نظم الحماية القضائية مثل غرب أوروبا . ولكن هذه الأقاليم تتمتع بالفعل بمستوى مشرف فى احترام حقوق الانسان بكافة فئاتها . وحتى بعد المناقشة المتأخرة لهذه الانتهاكات فى المنظمة الدولية ، فسوف يصعب الاتفاق على عمل حاسم لوقفها ، لأن الدولة المنتهكة سوف تجد بالضرورة عددا من الدول ذات السجل المشابه أو التى تربطها بها مصالح قوية سوف تعترض على اتخاذ مثل هذا العمل ، وتوصى باتباع أساليب الدبلوماسية الهادئة التى لا تفيد كثيرا فى مواجهة حكومات إخضبت أيديها بدماء مواطنيها .

وفى ظل هذه الظروف جاء سقوط بعض النظم السلطوية المتهمة بأبشع صور الامتهان لحقوق مواطنيها نتيجة تدخل عسكرى خارجى من دولة مجاورة ، أو ثورة شعبية أو انقلاب عسكرى يتمتع بتأييد دولة كبرى ضاقت من الحرج الذى يسببه حاكم حليف سيىء السمعة . وهكذا سقط نظام عيدى أمين فى أوغندا نتيجة الحرب التى شنتها عليه قوات تنزانيا المسلحة ، وسقط نظام الخمير الحمر فى كمبوديا بعد الغزو الفيتنامى لها والذى أدانته المنظمة الدولية ، وسقط نظام بوكاسا فى افريقيا الوسطى نتيجة انقلاب عسكرى حظى بتأييد فرنسا .

ومع ذلك فمثل هذا الاهتمام الدولى بقضايا حقوق الانسان له قيمته فى دفع احترام هذه الحقوق فى الدول التى تجرى فيها انتهاكاتها . والواقع أنه أيا كان مصدر هذا الاهتمام سواء كان منظمة دولية ، دولا أخرى كبرى كانت أو متوسطة أو صغرى ، فان من شأن ذلك تقوية عزيمة هؤلاء المناضلين فى ظروف صعبة من أجل ضمان كرامة الانسان فى بلدانهم ، كما قد يساهم فى تقوية كفة الأجنحة المنفتحة على القوى السياسية الأخرى فى النظم السلطوية . ولذلك ، فقد يدفع هذا الاهتمام الدولى حركة حقوق الانسان فى تلك النظم بضع خطوات إلى الأمام ، وقد يكون ذلك فى بعض الاحيان هو كل ما تحتاجه لجمع صفوف انصارها وتوجيه الضربة القاضية لنظام فقد أساس مشروعيته منذ زمن ليس بالتقصير . □

المراجع

1- DONNELY, Jack. «Human Rights and Foreign Policy» World Politics, 1982. P.575.
2- Ibid. PP. 575-76

٣ - فى تاريخ فكرة حقوق الانسان ، انظر :
FORSYTHE, David P. **Haman Rights and World Politics.** University of Nebraska Press. Lincoln & London. 1984. PP. 1-40
4- DRAPER, Thomas. **ed. Human Rights.** The H.W.Wilson Company. New York. 1982. P. 10
5- FORSYTHE, David. P.Op.cit.
(٦) انظر مناقشة لهذه القضايا فى :
DONNELY, Jack. Op.Cit. PP. 577-82

7- GORBACHEV, Michail. **Perestroika. Vuesneuves sur notre Pays et le monde.** Editions J'ai la. Paris. 1987. PP. 144-175
8- DONNELY, Jack. **Op.cit** PP. 582-585
9- LUARD, Evan. **Human Rights and Foreign Policy.** Pergamon Press. London. 1981 PP. 1-4
10- FORSYTHE, David. P. Op.cit. PP. 43-70
11- DONNELY, Jack. **Op.cit.** PP. 587-89
12- FORSYTHE, David. P. Op.cit. PP. 1-40
13- LUARD, Evan. **Op.cit.** PP. 4-18
١٤ ـ نفس المصدر السابق . PP. 26-7
15- STOHL, Michael. David CARLETON & Steven E.JOHNSON «Human Rights and U.S.Foreign Assistance From Nixon to Carter» **Journal of Peace Research.** Vol. 21. No.3. 1984. PP. 215-26
16- EGELAN, Jan. «Focus on: Human Rights. Ineffective Big States, Potent Small States» **Journal of Peace Research.** Vol. 21, No.3. 1984. PP. 208-13
17- WORLD BANK. **World Development Report., 1987. Oxford University Press. London & New York. 1987.**
حسبت على اساس الجدول ٢١ ، ص ٢٤٢





[٥]

حقــوق الانســان فى علاقات الشرق والغرب

أمانى محمود فهمى

مقدمة :

تعد قضية حقوق الانسان أحد أهم مجالات الصراع بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أخذ هذا الصراع بعدا انسانيا جديدا على أثر التحرك الدولى عام ١٩٤٨ باصدار الاعلان العالمى لحقوق الانسان بعدما شهده العالم من دمار هذه الحرب وويلاتها .

وليست قضية حقوق الانسان فى الحقيقة سوى وجها اخر للحرب الأيديولوجية أهم ميزات الصراع بين الشرق والغرب ، فبينما يقدس الغرب حقوق الفرد وحريته السياسية يقدم الشرق حقوق الجماعة على حقوق الفرد والمساواة على الحرية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على السياسية وبناء على اختلاف النظريات ـ تباينت التطبيقات كذلك وأصبحت سببا جديدا لتغذية هذا الصراع وبدخول العملاقين مرحلة الحرب الباردة اتخذت أيديولوجيات حقوق الانسان فى المعسكرين صورة أكثر حدة ولم تعد مجرد مسألة أولويات أو تفاضليات ، بل أصبحت مقياسا لتقدم التنافس الكونى بينهما والذى ترتب عليه ضعف أو قوة الشرعية السياسيـة لحكوماتهما .

والحقيقة أن قضية حقوق الانسان ، فى قالبها السياسى ، قد تكون أداة من أدوات السياسة الخارجية يتم توظيفها لعدة أسباب :

أولا : إما أن حقوق الانسان هى أحد المثاليات التى تنادى بها الدولة وتطبقها داخل حدودها وبذلك يصبح متابعتها وحمايتها خارج الحدود أيضا مهمة وطنية .

ثانيا : إما أن المؤسسات المعنية بتحديد السياسة الخارجية ترى فى قضية حقوق الانسان أهمية خاصة .

ثالثا : وإما أن هناك مصالح استراتيجية واقتصادية وسياسية يتحتم على الدولة حمايتها من خلال علاقات القوى المختلفة وهذا يعنى التنديد والتشهير بانتهاكات حقوق الانسان فى دولة وتجاهل هذه المخالفات فى دولة أخرى غير أن انخراط مسألة حقوق الانسان فى السياسات الخارجية للدول على هذه الصورة يمثل اشكالية كبرى اذ قد يؤدى هذا الى تعقيد العلاقات الدولية وتأزمها فتدخل أجنبى منفرد فى هذه المسألة يصبح بالضرورة تعديا على الشئون الداخلية للحكومات وانتهاكا صريحا لقواعد القانون الدولى العام .

وسيقوم هذا البحث بالقاء الضوء على قضية حقوق الانسان فى علاقات الشرق والغرب من خلال توضيح المفاهيم المختلفة لدى الفريقين ثم تطور قضية حقوق الانسان فى العلاقات الأمريكية السوفيتية ورد الفعل السوفيتى للضغوط الغربية منذ الوفاق وحتى الان خاصة فى ظل التطورات السياسية الجديدة التى لازال الاتحاد السوفيتى يشهدها منذ تولى الزعيم ميخائيل جورباتشوف السلطة فى محاولة لتحليل مغزى الاهتمام الغربى بحقوق الانسان داخل الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية عموما .

أولا : المفاهيم الغربية والشرقية لحقوق الانسان .

لقد كان الاهتمام الدولى بقضية حقوق الانسان قبل عام ١٩٤٨ منصبا على النواحى الفلسفية والتاريخية لهذه القضية بحيث كان الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والذى أيدته جميع دول المجتمع الانسانى بامتناع ثمانى دول فقط كان من بينها الاتحاد السوفيتى ، كان نقطة تحول كبيرة ليس فقط الى العالمية الحقيقية بالنسبة لمبدأ حقوق الانسان ذاته ولكن لتبلور أبعاده السياسية والقانونية التى أصبحت موضع اهتمام المجتمع الدولى لاسيما الدول الكبرى ومايعنينا هنا هو تحديد المفاهيم الشرقية والغربية لحقوق الانسان والتى تنطلق بناء عليها السياسة الخارجية لكل من الكتلتين .

لقد تعددت وجهات النظر الفلسفية فى دول الغرب بالنسبة لمسألة حقوق الانسان واتخذت أطرا فلسفية متعددة الا أن المنظور الغربى لحقوق الانسان فى معناه الأشمل والأعم يؤكد على أن حقوق الانسان وحرياته تنبع من طبيعته الانسانية وهى تعلو بذلك على الدولة وعلى جميع المؤسسات السياسية فامتلاكه لهذه الحريات هو نتيجة مباشرة أو هى سبب لطبيعته الانسانية وليس

لوجوده كمواطن داخل دولة . ويرتبط بذلك ايضا اقامة البناء السياسى على أساس التعددية الحزبية والديمقراطية انطلاقا من مبدأ احترام جميع التوجهات السياسية مهما كانت قوالبها الأيديولوجية .

وقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة تحولا هاما فى الرؤية الغربية لحقوق الانسان وبدأت فى التخلص من توجهها الفردى العميق وفى الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى جانب الحريات السياسية والمدنية .

وعموما يمكن تلخيص الاختلافات الفلسفية بين الشرق والغرب بالنسبة لمفهوم حقوق الانسان فيما يلى :ـ

١ ـ اختلاف على منشأ الحقوق الانسانية :

تتأثر حقوق الانسان فى المذهب الماركسى بالقانون أو الدولة التى تعكس العلاقات الاقتصادية القائمة فى المجتمع وبذلك تمثل حقوق الانسان فى محتواها مصالح طبقة البروليتاريا ، أما فى المجتمع الرأسمالى فإنها تشمل طبقة الرأسماليين .

وبينما تصبح حقوق الانسان من حق من يعمل وينتج فقط فى المجتمع الاشتراكى فان النظرية الرأسمالية كما سبق القول ترى ان هذه الحقوق ملك لكل انسان بغض النظر عن موقعه فى شريحة الطبقات .

٢ ـ اختلاف على ترتيب الأولويات :

وهو نتيجة للاختلاف الأول فإذا كانت حقوق الانسان فى الماركسية تحدد بالنمط الانتاجى فلا عجب فى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تسبق الحقوق السياسية والمدنية وأول مظاهر هذه الحرية الاقتصادية ، حق العمل والتعليم والرعاية الطبية ... ثم تأتى بعد ذلك حرية الصحافة والتعبير والرأى ويتناقض هذا التقييم تماما مع ترتيب الأولويات للحقوق الانسانية لدى الغرب حيث تسبق الحقوق السياسية غيرها من الحقوق . ورغم اعتراف بعض الحكومات الغربية بالحقوق الاجتماعية كما حدث خلال ادارة الرئيس الأمريكى كارتر ويعبر عنها بأنها احتياجات انسانية وليست حقوقا وتأتى دائما فى المرتبة الثانية من حيث النظرية والتطبيق .

٣ ـ مكان الفرد والجماعة :

ان تحقيق الحرية فى المذهب الماركسى لاتتأثر الا من خلال الجماعة أو طبقة البروليتارية التى تعمل على التخلص من قيود الطبقة المستغلة وبذلك فإن الدولة ليست فقط بمثابة الحامى والمدافع الأول عن الحريات الفردية ولكنها تخلق « وتنتج » هذه الحقوق ايضا اذ أن حق العمل والتعليم والمأوى والعلاج وغيرها لاتتأثر الا من خلال الجماعة وعلى رأسها الدولة . أما فى المذاهب الغربية فان تهديد حريات الأفراد يأتى من الدولة وليس من المجتمع .

ومن الضرورى أن نؤكد هنا على أن المدرسة الماركسية قد بنيت وخرجت من الفلسفة الغربية ذاتها وأن مفهوم حقوق الانسان فى هذه المذاهب يقوم فقط على أسس تختلف عامة عما عرف بالمفهوم الغربى لحقوق الانسان ولذلك يرى بعض المفكرين الغربيين أن حقوق الانسان تمثل جزءا أساسيا من المذهب الاشتراكى وأن ثانوية الحرية السياسية يعوضها ذلك الالتزام باشباع الحاجات الاقتصادية كما أن هذا التعويض لايعنى الغياب التام لحقوق الانسان فى معناها السياسى والاجتماعى من هذا المذهب .

والمهم ان هذا الاختلاف لم يحل دون التوقيع على الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن ١٩٤٨ والذى قدم مفهوما جديدا مشتركا وشبه مثالى لحقوق الانسان . ان تواجد كلا المفهومين رغم تباينهما الواضح واستمرارهما فى الفترة التى تلت الاعلان العالمى قد مكنت المجتمع الدولى من كسب مزيد من التأييد لحقوق الانسان خاصة خلال فترة السبعينات التى تميزت بأنها كانت حقبة العهود الدولية . وكانت أهم انجازات هذه الفترة اتفاقية هلسنكى لعام ١٩٧٥ وكانت أول اختبار حقيقى للنوايا الاشتراكية الشيوعية وممارساتها فى مجال حقوق الانسان كما سنوضح فيما بعد . وكذلك فقد وقعت دول كل من المعسكرين الشرقى والغربى على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان رفض الفريق الأول اجازة العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية .

ثانيا : تطور قضية حقوق الانسان فى العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية :

إن تاريخ العلاقات الثنائية بين العملاقين وكما هو معروف ليس فى الحقيقة سوى سجلا لسلسلة من الصراعات الكونية التى انخرطت فيها القوتان العظميان والتى يمكن حصرها فى ثلاثة أنواع أساسية من الصراعات :

١ ـ الصراع الأيديولوجى بين الرأسمالية والاشتراكية بما له من انعكاسات اقتصادية وسياسية .

٢ ـ صراع عسكرى فى مجال التسلح التقليدى والنووى بحيث أصبح أى تقدم يحرزه احد الطرفين فى هذا المجال خسارة مباشرة للطرف الأخر .

٣ ـ صراع على النفوذ والحلفاء خاصة فى العالم الثالث تبلور فى صورة النزاعات الاقليمية والتى ضمت اساسا حكومات مؤيدة من قبل أحد العملاقين فى مقابل حركات المعارضة التى يؤيدها الطرف الاخر وكانت قنوات هذا الصراع هى المساعدات العسكرية والاقتصادية التى تقدمها موسكو ، وواشنطن لأطراف الصراع الاقليمية وفى ظل هذه المنافسة المكثفة بين القوتين العظميين ، كان هناك اتجاهان أو طريقان لتقييد

النشاط الكونى للاتحاد السوفييتى وشل حركته :
١ - محاصرة الاتحاد السوفييتى عسكريا عن طريق سباق التسلح وبذلك تتآكل موارده داخليا وينعزل خارجيا .
٢ - ادخال تحديثات داخل بنية الاتحاد السوفييتى عن طريق التغلغل الثقافى والتعاون الاقتصادى الذى سيؤدى الى خلق أنماط استهلاكية جديدة تقود فى النهاية الى خلق اعتمادات اقتصادية على الغرب . وبذلك يصبح من الصعب تهديد الأمن الغربى كما أن هذه التحديثات من شأنها خلق تحولات ليبرالية لايمكن ايقافها وهذا يحتم عدم استخدام العنف ، ومن هنا جاءت فكرة توظيف حقوق الانسان فى السياسة الخارجية الأمريكية أما الهدف بعيد المدى ، فهو خلق تعددية اجتماعية متعلقة بالغرب والتى ستعبر عن نفسها فى النهاية سياسيا فى صورة تعددية سياسية . وخلال مرحلة الحرب الباردة لم تكن مسألة حقوق الانسان احدى قضايا الصراع الأمريكى السوفيتى أو الشرقى الغربى عموما ، حيث اعتمدت الولايات المتحدة فيها على سياسة « الاحتواء لدرء الزحف الشيوعى خاصة « أوروبا واسيا واليابان » ومنذ النصف الثانى من الخمسينات اثناء ادارات كل من ترومان ، أيزنهاور ، كيندى وجونسون ، امتدت سياسة الاحتواء وأصبحت غير محددة جغرافيا واعتمدت على الضغوط العسكرية والتهديد العسكرى للاتحاد السوفيتى والذى وصل الى حد المخاطرة بقيام حرب نووية اذا ماوقع عدوان شيوعى على دولة غير شيوعية ، أى أن البعد العسكرى لسياسة الاحتواء أصبح فى المقدمة وكان هدفه كما سبق الذكر ، منع انتشار النفوذ الشيوعى فى العالم .

ورغم أن الاتهامات ظلت متبادلة بين المعسكرين فيما يتعلق بحقوق الانسان فاتهمت الولايات المتحدة موسكو بانتهاك الحقوق السياسية للمواطنين واتهم الاتحاد السوفيتى واشنطن بتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأمريكيين ، فقد كان أول تقدم ايجابى بالنسبة لقضية حقوق الانسان فى علاقات الشرق والغرب باعلان هلسينكى عام ١٩٧٥ حيث ظهرت هذه القضية كمورد رئيسى وثابت لهذه العلاقات وتم فيه ارساء قواعد التعامل الشرقى الغربى بالنسبة لهذه المسألة حتى وان لم تدخل تلك القواعد تماما فى حيز التطبيق . وعلى هذا فسنتناول على الصفحات القادمة حقوق الانسان فى فترتى الوفاق والحرب الباردة الجديدة .

١ - حقوق الانسان فى مرحلة الوفاق :

وتميزت هذه الفترة بتغيير المزاج السوفيتى تجاه الغرب ويرجع ذلك أساسا الى أسباب اقتصادية ، فقد أعلنت موسكو فى أبريل ١٩٦٦ أن الكرملين قرر رفع حجم التعامل التجارى مع الغرب خاصة فى مجال التكنولوجيا . وكانت هذه السنوات قد شهدت تحديث ونمو البناء الاقتصادى السوفيتى ورغم أن الكونجرس والطبقة الرأسمالية فى الولايات المتحدة واجهت القضية المعتادة مما اذا كان من المناسب أن تقدم الربح على المبدأ فى علاقة واشنطن بموسكو ، فقد انتهى الأمر بالتخفيض النسبى للقيود التجارية مع الاتحاد السوفيتى خاصة وأن هذا المزاج الجديد قد تعرض لهزات عنيفة على أثر الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ وتأييد موسكو المستمر لحكومة فيتنام الشمالية .

إلا أن هذا التغيير فى السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن غير مشروط - فظهر ماعرف « بسياسة الربط » أى ربط رفع قيود التجارة ونقل التكنولوجيا الى الاتحاد السوفيتى بحدوث تغيرات فى السياسة الداخلية له . ومن هنا كان الاهتمام الغربى المبالغ فيه بموضوع هجرة اليهود السوفيت .

وهكذا حلت الضغوط الاقتصادية محل التهديدات العسكرية التى شهدتها الفترة السابقة وقد أدرك قادة الكرملين أن مسألة هجرة اليهود قد أصبحت تشكل بعدا رئيسيا ليس فقط فى العلاقات الأمريكية السوفيتية بل وفى صناعة السياسة الداخلية للولايات المتحدة أيضا . ولذلك ارتفع عدد اليهود الذين سمح لهم بالهجرة من ٤٠٠ فى

وقد تبلورت هذه الضغوط الاقتصادية فى قرار « جاكسون - فانيك » الذى أجازه الكونجرس الأمريكى عام ١٩٧٤ والذى جعل من رفع قيود الهجرة التى يضعها الاتحاد السوفيتى شرطا لرفع قيود التجارة مع الولايات المتحدة . وبالطبع فقد رفض الاتحاد السوفيتى هذا القرار لأنه يقر « مبدأ العبث » بشئونه الداخلية . وقد أكد هذا القرار وبحق كما يعتقد الكثيرون أن القيادة الأمريكية قد فقدت السيطرة على شئون سياستها الخارجية .

وقد كان أهم انجاز فى فترة الوفاق هو اتفاقية هلسينكى للأمن والتعاون فى أوربا الموقعة بين العملاقين عام ١٩٧٥ والتى كانت امتدادا ضروريا وطبيعيا للمبدأ الرئيسى الذى قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت بالنسبة لعلاقتها مع الاتحاد السوفيتى وهو الربط بين هذه العلاقات وبين السياسة الداخلية للاتحاد السوفيتى .
وتقوم اتفاقية هلسينكى على مبدأين أساسيين أولا :

عدم التدخل العسكرى أو غير العسكرى فى الشئون الداخلية او الخارجية للأطراف المعنية :
ثانيا : حماية حقوق الانسان بما فى ذلك حرية الرأى والفكر والعقيدة هذا الى جانب المبادىء الثمانية الأخرى .

وقد كانت أولى أهداف الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت ، انتزاع الاعتراف الغربى بالأوضاع السياسية فى أوروبا الشرقية وهو مايعنى الاعتراف الصريح أيضا بالهيمنة السوفيتية على العالم الشيوعي . وعلى ذلك فإن المحتوى السياسى الحقيقى لهلسينكى هو اعتراف الولايات المتحدة وأوربا بالأوضاع فى أوروبا الشرقية فى مقابل احترام حقوق الانسان وربط كل تطور فى ضبط التسلح ببند خاص بحقوق الانسان . أما روح هلسينكى ، فقد كانت اضافة قضية حقوق الانسان الى باقى القضايا القديمة المعلقة من تجارة وأمن الى علاقات الشرق والغرب .

وعندما بدأت جماعات المتابعة والتنفيذ لبنود هلسينكى لمباشرة عملها (فى بلجراد ١٩٧٧ مدريد من ١٦٨٠ إلى ١٩٨٣ ، وأوتاوا فى ١٦٨٥ بدا واضحا أن هذه الفرق التى تقوم تحت إشراف الحكومات الغربية تركز فقط على البند السابع الخاص بحقوق الانسان . ومدى إتباع الاتحاد السوفيتى لمقاييس حماية حقوق الانسان كما صورتها الاتفاقية وإرتفع النقد لما تقوم به السلطات السوفيتية من منع اليهود من الهجرة ، محاكمة أعضاء حركة حقوق الانسان وتقييد التعاون الثقافى مع الغرب .... وقد كان رد الفعل السوفيتى هو التأكيد على عدم شرعية التدخل فى شئونه الداخلية وأنه لا يجوز لأى حكومة أجنبية أن تضع ممارسات حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى أو أوربا الشرقية تحت الاختبار .

وعندما وصل كارتر إلى البيت الأبيض مهيئا لمبادرة جديدة لحقوق الانسان هدفت إلى تأكيد الزعامة الدولية للولايات المتحدة وإضفاء بعد انسانى على وضعها الكونى خاصة بعد فضيحة فيتنام ، وبدأ كارتر حملته ضد الانتهاكات السوفيتية لحقوق الانسان بعد أيام قليلة من تسلمه لمنصبه الجديد بالرد على رسالة بعث له بها أندريه سخاروف زعيم المنشقين السوفييت أكد له فيها حرص الولايات المتحدة على حماية حقوق الانسان خارج ولاياتها .

وقد لاقت حملة كارتر إستياء شديدا من قبل الاتحاد السوفيتى وكان لها أثر سىء على روح الوفاق . ويرى البعض أن الكرملين كان يعتبر الوفاق بديلا للاصلاحات الداخلية التى تناقص الرؤية السوفيتية لمفهوم الوفاق على أنه « هجوم سلمى » ضد مناورات الغرب وإستنكار شديد من قبل موسكو وأنه محاولة من قبل واشنطن لاحراز انتصار أيديولوجى على السوفييت ولذلك كان وفد الاتحاد السوفييت خلال إجتماعات اللجان المختصة بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة يؤكد دائما على الحريات التى تمنحها النظم الشيوعية لمواطنيها وعلى أن دراسة الحالات الفردية الخاصة بإنتهاكات حقوق الانسان يعد إعتداء على شئونه الداخلية .

ويجدر هنا الاشارة إلى أنه خلال هذه المراحل ، كانت ردود الأفعال السوفيتية وعلى عكس ما يعتقد البعض إستراتيجية وليست تكتيكية وأن سياسة موسكو تجاه المعارضة نجحت تماما فى التوفيق بين إعتبارين أولهما هو السيطرة على هذه المعارضة وثانيهما هو الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من المرونة السياسية يمكن توظيفها لتحقيق مكاسب جديدة فى السياسة الخارجية . وعلى النقيض نجد أن السياسة الأمريكية تجاه قضية حقوق الانسان قد فشلت فى أحداث تغير فى السياسة السوفيتية تجاه نفس القضية ويدل على ذلك ما يأتى : -

١ - بعد صدور قانون « جاكسون - فانيك » الذى سبق الاشارة إليه تأرجحت معدلات هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل بحيث لم تتزامن مع فترات الضغوط الاقتصادية وبدا واضحا أن الاتحاد السوفيتى لم تكن لديه أية نية لفك السيطرة الداخلية وفتح الحدود ، ففى الوقت الذى كانت ترتفع فيه أعداد تأشيرات الهجرة ، كانت قبضة السلطات تشتد بدرجة ملحوظة على اليهود المقيمين داخل الاتحاد السوفيتى . وكانت « إستراتيجية التعويض » هذه تهدف إلى التأكيد على أن سياسة الهجرة السوفيتية لم تكن تتغير تحت أية ضغوط .

٢ - على أثر حملة كارتر المكثفة ضد إنتهاكات حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ، إتخذت موسكو إجراءات صارمة ضد المنشقين وتم القبض على جميع أعضاء الفريق المراقب لتنفيذ إتفاقية هلسينكى .

ورغم أنه من الممكن تفسير هذا السلوك بالتوتر السياسى المتزايد فى أوروبا الشرقية خاصة فى بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا .

وما كان محتملا من إمتداده إلى داخل الاتحاد السوفيتى أو للمشاكل الاقتصادية التى كان يعانى منها فى ذلك الوقت ، الا أنه لا يمكننا تجاهل هذا التزامن بين التأييد الغربى للمعارضة وإشتداد قبضة السلطات السوفيتية عليها الأمر الذى يقترح أن مخاوف الاتحاد السوفيتى من أن يؤدى هذا التأييد إلى إنقلاب زمام الأمور من موسكو .

والنتيجة الوحيدة التى يقود إليها هذا التحليل هو أن التشهير الأمريكى الغربى بالأداء السوفيتى فى مجال حقوق الانسان خلال هذه الفترات كان ينتهى دائما بمزيد من الاختناق السياسى داخل الاتحاد السوفيتى من جهة وبتصعيد التوتر فى العلاقات الأمريكية السوفيتية من جهة أخرى .

٣ - حقوق الانسان فى مرحلة الحرب الباردة الجديدة :

بوصول إدارة ريجان إلى السلطة ، كان الاعتقاد سائدا بين أعضائها بأن الوضع الدولى للولايات المتحدة أصبح موضع تهديد من جراء سياسات الوفاق التى إتبعها الرئيس كارتر ، والذى وصفه الرئيس ريجان بأنه « مؤامرة شيوعية » لضرب واشنطن فى مقتل . وكان الهدف الأول للادارة الجديدة هو إستعادة السيطرة الكونية للولايات المتحدة وتحقيق التفوق على الاتحاد السوفيتى فى المجالات العسكرية والاقتصادية والايديولوجية . وإذ رفضت حكومة ريجان الوفاق كإطار لإدارة الصراع الأمريكى السوفيتى ، بدأت فى التحول إلى سياسة الحرب الباردة والتى كان من أهم مظاهرها إصرار الولايات المتحدة على كسب سباق التسلح ودفع الاتحاد السوفيتى لتحويل مزيد من موارده الاقتصادية للاستمرار فى هذا السباق .

وفى ظل هذه الاستراتيجية الجديدة ، إختفت قضية حقوق الانسان كأحد محددات السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها ، وكانت الادارة السابقة للرئيس كارتر تجعل من رعاية حقوق الانسان شرطا لمنح المساعدات العسكرية والاقتصادية فى العالم الثالث ، بينما كان أحد أهم أهداف إدارة ريجان تقوية روابط الصداقة مع الدول التى تحتفظ فيها الولايات المتحدة بمصالح إقتصادية وإستراتيجية . وكانت فى مقدمة هذه الدول جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية حيث أعلن الرئيس الأمريكى ريجان « أنه ليس من العدل معاقبة حكومة ما لمجرد أن مبادئها تختلف عن مبادىء الولايات المتحدة » . وينطبق هذا أيضا على حكومات الفلبين وكوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية .

وخلال فترة رئاسة ريجان ، إعتمدت سياسة حقوق الانسان فى العالم الثالث على « الدبلوماسية الهادئة » وأعلنت الادارة أنه « لن يكون من المفيد تنحية ديكتاتور ليتولى مكانه أحد الشيوعيين الثوريين » . أما بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فقد إعتبرت الادارة الجديدة كسابقاتها ، أن حقوق الانسان أحد مجالات التنافس الأمريكى السوفيتى مع فتح باب الحوار مع المعارضة

وعموما ، فقد ظلت المهاجمة العلنية للانتهاكات السوفيتية لحقوق الانسان أحد دعائم السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى رغم بعض التحركات التى ناقضت هذا الأساس مثل رفع الحظر على الصادرات الأمريكية من القمح إلى الاتحاد السوفيتى فى أبريل ١٩٨١ .

والحقيقة أن هذا التناقض بين سياسة حقوق الانسان بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة من ناحية والاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية من ناحية أخرى ، كان مصدر خلاف شديد داخل الدوائر السياسية الأمريكية وإحراج دولى لادارة الرئيس ريجان دفع بهذه الادارة إلى إعادة تعريف مفهوم حقوق الانسان وهو ما أعتبره كثير من المحللين أحد زلات حكومة ريجان . إذ تم التفرقة فيما عرف « بوثيقة ريجان » بين الحكومات « السلطوية » التى إعتبرت دولا صديقة للولايات المتحدة والحكومات « الديكتاتورية » المعادية لواشنطن . ويقوم هذا المنطق على أساس أن النوع الأول من الحكومات أقل قمعية وثورية من النوع الثانى ، وأكثر ميلا إلى الليبرالية وهو ما يتناسب مع المصالح الكونية المتعددة للولايات المتحدة .

إلا أن هذا المفهوم الجديد لحقوق الانسان سرعان ما إنهار حيث أصبح أحد قنوات هجوم الرأى العام الأمريكى على السياسة الخارجية للدولة كما كان بمثابة إعتراف صريح من حكومة واشنطن بأنها تؤيد جميع القوى المعادية للشيوعية أينما وجدت ومهما بلغ مدى إنتهاكها لحقوق الانسان . وعلى ذلك ، جاء التعديل الثانى فى نفس المفهوم فقصر حقوق الانسان على الحقوق « السياسية والمدنية » فقط وأعطى مقياسا أكثر مرونة للمخالفات الانسانية التى تمارس من قبل حلفاء الولايات المتحدة ، وأصبحت واشنطن تتغاضى عن هذه الانتهاكات طالما أن هناك « تقدما » نحو الديمقراطية .

وفى نفس الوقت ، إستمرت « سياسة الربط » التى إعتمدت عليها الادارة السابقة فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى . وقد صدر أول تصريح بذلك لحكومة ريجان فى ١٥ يونيو عام ١٩٨٣ عندما أعلن جورج شولتز « أن الولايات المتحدة تعتبر أن الضغط على الاتحاد السوفيتى للدفع بتغييرات داخلية تؤدى إلى تعددية سياسية وإقتصادية ، جزءا من مسئوليتها » .

ثالثا : حقوق الانسان واصلاحات جورباتشوف :

لقد أصبح من المعروف الان أن الاصلاحات الاقتصادية التى بدأ تطبيقها الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٨٥ ، كان لها وجه سياسى وجد التعبير عنه فى مصطلح أو شعار « المكاشفة » والمصارحة الذى رفعه الزعيم الجديد ، والاتجاه نحو مقرطة المجتمع وإتخاذ خطوات ليبرالية ترجمت إلى حريات متعددة كالسفر والهجرة وتطبيق قاعدة السوق إلى غير ذلك . وقد جاءت هذه الاصلاحات فى وقت تبلورت فيه إحتياجات المجتمع الجديدة بعد أن ظل مجندا من أجل التصنيع والتسلح . وكان من الضرورى أشباع هذه الاحتياجات فى لحظة ما - ومن هنا كانت حتمية هذه الاصلاحات .

وتأسيسا على ذلك ، تعددت المبادرات السوفيتية الخاصة بسباق التسلح النووى والتى توجت بتوقيع

معاهدة خفض الأسلحة النووية المتوسطة والأقصر مدى من أوروبا فى مايو من العام الماضى ، والتنازلات السوفيتية لتسوية الصراحات الأقليمية فى العالم الثالث فى أفغانستان وكمبوتشيا والجنوب الأفريقى والتخفيف من حدة إنتهاكات حقوق الانسان ومنح مزيد من الحريات السياسية والاجتماعية للمواطنين . وعن طريق تأمين الجبهة الخارجية ، أمكن التركيز على القضايا الداخلية ، بهدف تحسين ورفع مستوى الانتاج الاقتصادى بما يشبع الأنماط الاستهلاكية الجديدة.

ومنذ تولى جورباتشوف السلطة ، تحسن الأداء السوفيتى فى مجال حقوق الانسان ، حيث تم رفع الكثير من القيود الخاصة بالهجرة عام ١٩٨٧ وإطلاق سراح أكثر من ٣٠٠ معتقل سياسى ، كما أعلنت الحكومة السوفيتية عن انشاء لجنة لحقوق الانسان تقوم بتوعية المواطنين بحقوقهم وبتقييم أداء الدول فى مجال حقوق الانسان ومطابقة ذلك ببنود إتفاقية هلسينكى .

وقد واكب الاصلاح السياسى و « الانسانى » عددا من الحريات التى لم يكن مسموحا بممارستها فى أى حقبة من تاريخ الاتحاد السوفيتى ـ إذ منحت التسهيلات فى إجراءات السفر إلى الخارج ، وظهرت آراء فى الصحافة القومية تنادى بالتعددية الحزبية ، وتجمعت شكاوى المواطنين ضد بعض القرارات التى يتخذها الحزب . كما ظهرت جماعات المصالح لتتبنى العديد من القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية الهامة . وقد إنطلقت كل هذه الحريات بناء على الأساس الفلسفى الجديد الذى وضعته « البريسترويكا » لمفهوم حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى إذ لم تعد هذه الحقوق هبة أو منحة من الدولة بل هى أحد المكونات الأساسية للمذهب الاشتراكى بما فى ذلك الحقوق السياسية والشخصية كما أن حماية هذه الحقوق هى الهدف الأسمى لسياسة إعادة البناء .

ونتيجة لهذه التطورات الايجابية داخليا وخارجيا فى السياسة الاجمالية للاتحاد السوفيتى ، فقد خفت حدة الضغوط الغربية على موسكو فى السنوات الأخيرة من أجل تحسين سياسة حقوق الانسان التى تنتهجها . وخلال إنعقاد قمة موسكو فى مايو الماضى ، أبدى الرئيس ريجان إرتياحه لهذا التقدم فى مجال حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى خاصة فيما يتعلق بالحرية الدينية ، إلا أنه أكد أن جورباتشوف مازال يواجه تحديات كثيرة فى هذا المضمار منها سور البرلين الذى يقف حائلا دون أى تقارب حقيقى فى علاقات الشرق والغرب وإطلاق سراح بقية المعتقلين السياسيين وترجمة الحريات الجديدة مثل حرية العقيدة والسفر والرأى إلى قوانين تلتزم الدولة بإتباعها . كما أكد البيان المشترك الذى أصدره العملاقان عقب هذه القمة بأن محادثات حقوق الانسان ستسعى لتأكيد هذه الحريات وفتح أبواب الحوار المباشر بين الدولتين فى المجالات الثقافية والحضارية . وبناء على إقتراح السوفييت أمام اللجنة المختصة بتنفيذ إتفاقية هلسينكى فى إجتماعها الأخير فى فيينا ، وافقت الولايات المتحدة ودول الغرب على عقد مؤتمر لحقوق الانسان فى موسكو عام ١٩٩٢ .

وتعود حركة حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى إلى أواخر الستينات حين قامت حركة إعتقال واسعة لأعضاء المعارضة السياسية لما فسره البعض على أنه إشارة لعودة الستالينية من جديد . وقد حظيت هذه الحركة وكما هو متوقع بإهتمام الغرب ، رغم أن هذا الاهتمام أنصب أساسا على موضوع هجرة اليهود السوفييت وهم يمثلون نسبة ضئيلة من قاعدة العضوية فى هذه الحركة إذ ضمت فئات دينية مختلفة ومفكرين ومثقفين ووطنيين وصحفيين وأعضاء بعض الأقليات الاثنية التى كانت تناضل من أجل الحفاظ على خصوصياتها الحضارية واللغوية ، وفى حالة الأقلية الألمانية كان الهدف هو الحصول على حق الهجرة خارج الاتحاد السوفيتى .

ورغم وجود حركات قومية وإنشقاقية داخل بعض الجمهوريات السوفيتية قد تشكل درجة عالية من الخطورة ، كان المراقبون للشئون الداخلية السوفيتية يجمعون تقريبا على أن سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الأقليات الأوروبية تلاقى نجاحا كبيرا ، إذ تتمتع جمهوريات البالتيك بمستويات معيشة مرتفعة وتقدم ثقافى ملحوظ يتمثل فى عدد كبير من المجلات والدوريات التى تصور فى لغتهم ونشاطات ثقافية متعددة بتدعيم الدولة . كما أن وضع اليهود داخل الاتحاد السوفيتى يثبت عكس الادعاءات الغربية بأن الحضارة السوفيتية تناهض السامية إذ يحتفظ اليهود بتمثيل عال فى الكوادر المهنية والعلمية وداخل الحزب الشيوعى ذاته .

رابعا : حقوق الانسان ومستقبل علاقات الشرق والغرب :

لقد سبق وأن أوضحنا المعضلة المعنوية التى قابلت الولايات المتحدة لاختلاف سياسات حقوق الانسان الخاصة بها وبل تناقضها بين الدول الصديقة والدول المعادية . إلا أنه يجب التسليم هنا بأن الدفاع عن حقوق الانسان خارج حدود دولة ما تقابله عقبتان أساسيتان : أولا : أن حماية حقوق الانسان ليست فى أغلب الأحيان الهدف الأول للسياسات الخارجية أو لا تقع ضمن مهامها الرئيسية والطارئة . ثانيا : أنه لا يتسنى لحكومة ما التلويح والتهديد بسلاح حقوق الانسان دون أن تأخذ فى الاعتبار أو تدخل فى حساباتها علاقتها بالدول الأخرى التى قد تكون أكثر أهمية بالنسبة لها ، لأسباب أمنية أو

إقتصادية أو جيوبولتيكية ، من تلك المتورطة فى إنتهاكات حقوق الانسان . وهذا ما واجهته السياسة الخارجية الأمريكية فى محاولتها اللعب بورقة حقوق الانسان لتحقيق مزيد من التفوق على الاتحاد السوفيتى وتشوية وضعه الكونى وفى نفس الوقت إثبات أن الولايات المتحدة ليست إلا قوة عظمى قائمة على « المثاليات » .

والخلاصة ، أن السياسة الخارجية الأمريكية تتحرك من منطلق تقابل أو تلاقى المصالح الجيوبولتيكية مع حقوق الانسان وهى معادلة من الصعب تحقيقها ولذلك كان التحرك الأمريكى لصالح حقوق الانسان بطيئا فى معظم الأحيان كما حدث فى الفلبين وهايتى فكانت واشنطن تنتظر اللحظة الأخيرة لتتدخل بحيث يصبح واضحا أن هذا التحرك بعيدا تماما عن أغراض حماية حقوق الانسان فى هذه الدول . هذا على عكس سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى إذ أن تضخيم وتهويل قضايا حقوق الانسان فيه مثل قضية هجرة اليهود لم يهدف فقط إلى تشويه الوضع الدولى للاتحاد السوفيتى وتعقيد علاقاته الدولية بل إلى خلق تناقضات داخلية من شأنها أن تؤثر فى مواقفه السياسية فيصبح أكثر إعتدالا وأكثر مرونة .

ويمكن القول أن النجاح المحدود الذى لقيته سياسة البيت الأبيض تجاه حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية مرده إعتماد هذه السياسة بالذات على أحداث تغيرات داخلية فى البنية السياسية للاتحاد السوفيتى وهو مالم تكن قيادة الكرملين على إستعداد للمضى فيه فى ذلك الوقت الذى إعتمدت فيه سياسته الداخلية على التعبئة لمواجهة متطلبات سباق التسلح والتهديد الأمنى الغربى . والان ، وبعد أن أصبحت هذه الاصلاحات ضرورة حتمية وما يصاحبها من حريات سياسية ، وبعد قيام القيادة الجديدة فى موسكو بتطبيق هذه الاصلاحات على نطاق واسع شمل أوجه حقوق الانسان المتعددة خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة ، يمكن توقع ما يلى :

١ ـ إنحسار الاهتمام الغربى بحقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى على أساس أن الغرض منه قد تحقق مع التأكيد على أن هذا الانحسار سيكون جزئيا فقط بحيث تظل المتابعة الغربية لحقوق الانسان تشكل أداة ضغط مستمرة كلما إقتضى الأمر ذلك .

٢ ـ ستتمحور علاقات الشرق والغرب فى الفترة القادمة حول قضايا التعاون الثقافى والاقتصادى المشترك ونزع السلاح وتسوية الأزمات الاقليمية وهو ما سيدفع الغرب لتهدئة حملته ضد الانتهاكات الشيوعية لحقوق الانسان من أجل كسب مزيد من التنازلات السوفيتية فى هذه المجالات .

وعلى ذلك ، ستكون العلاقة بين الشرق والغرب علاقة طردية بين أهمية ووضع حقوق الانسان فى السياسة الخارجية الأمريكية وقوة وسيولة الاصلاحات السياسية السوفيتية ـ إن الدلالات القائمة حتى الان لتشير إلى التحسن المطرد للأداء السوفيتى فى هذا المجال وهذا يعنى أن سياسة واشنطن الخارجية ستفقد أحد أهم دعائمها ، فى مواجهة المد الشيوعى ، فى مقابل إستعادة الاتحاد السوفيتى لوضعه الكونى ومصداقيته فى العالم الثالث وبنائه لعلاقات من الثقة والوفاق مع دول الغرب وإذابة تناقضاته الداخلية وهو ما قد يشير ، على المدى البعيد ، إلى تفوق الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى على نظيره الأمريكى .□



[٦]

التحول السياسى وحقوق الانسان

نهاية النظم العسكرية والانتقال الى الديمقراطية فى العالم الثالث

صفاء موسى

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف وشرح العوامل المؤثرة على حقوق الانسان فى اطار التحول السياسى والتى قد تؤدى إلى نهاية نظم الحكم العسكرية السلطوية ، بعد استمرارها فى الحكم عدة سنين ، والانتقال الى الديمقراطية وتوفير بيئة أكثر رعاية لحقوق الانسان . ويقتضى الأمر لتفهم هذا النوع من التحول السياسى فحص البواعث التى تدفع النظم العسكرية الى هذه المبادرة ودراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية المصاحبة لعملية إنهيار الحكم العسكرى ، مما يؤدى فى النهاية الى استعادة بعض حقوق الانسان .

وعلى هذا ، يأتى فهم تجاوز حقوق الانسان بشكل اجمالى وكمتغير تابع لتبين وتحليل الأسباب والظروف المؤدية إلى تخطى هذه الحقوق . ولا تعد هذه الدراسة إلا محاولة لاستكشاف اطار نظرى يستخدم فيه التحول السياسى كمفهوم بالغ العمومية يمكنه تغطية النظم العسكرية السلطوية وتطورها وكيفية استمداد هذا التحول دوافعه فى غياب هياكل سياسية مستقرة كإطار تفاعل للاراء المتباينة .

كما تمثل محاولة لتعريف العوامل المتداخلة فى عملية التحول السياسى والافتراضات الممكنة التى تسمح بفهم هذه العملية بأبعادها السياسية والاقتصادية . فينبغى الأخذ فى الاعتبار الأسس التى تقوم عليها شرعية النظام العسكرى ومصداقيته . فعندما تتولى المؤسسة العسكرية الحكم تصبح عرضة لأن تكون موضع لوم وادانة لأى سلبيات يعانى منها المواطنون حيث أنهم يعتبرون أن خرق المؤسسة العسكزية للعرف السياسى ، الذى يقضى بتولى المدنيين زمام الحكم ، لابد أن يكون على أساس تحسين الأوضاع التى لا يقوى المدنيون على التحكم فيها أو السيطرة عليها . ونظراً لتجاوز المؤسسة العسكرية العرف السياسى تصبح شرعيتها فى تولى الحكم عدة سنين قائمة على مدى نجاحها فى أداء مهمتها وتحقيق أهدافها التى على أساسها قامت بتبريرضرورة تأسيس حكم عسكرى .

ويمكن ادراك تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية لعملية التحول السياسى وتأثير ذلك على حقوق الإنسان من خلال محاولة تفهم العلاقة بين اتباع استراتيجيات التنمية الرامية الى النمو الاقتصادى السريع ، لتحقيق الشرعية اللازمة للابقاء على الحكم العسكرى ، وبين المشكلات التى تفرض على حقوق الانسان من حيث الاحتياجات الاساسية ، وبالتالى على أداء الحكم العسكرى . وينبغى ، فى هذا الصدد ، أن نأخذ فى الاعتبار تأثير انعكاسات تلك الاستراتيجيات على عملية إنهيار القاعدة التى ترتكز عليها شرعية النظام العسكرى . ومن هنا تنبع أهمية تقييم مدى نجاح النظام العسكرى فى بلوغ أهدافه الرئيسية التى يستخدمها لاضفاء الشرعية على اطالة مدة حكمه والتى من شأنها المساعدة على عملية الانهيار واتخاذ بعض التدابيز الديمقراطية .

تحديات رئيسية فى اطار عملية التحول السياسى

١ ـ شرعية النظام العسكرى وأثرها على حقوق الانسان السياسية

ترتكز شرعية المؤسسة العسكرية فى اقامتها نظام حكم سلطوى ، لعدة سنوات ، وتبرير أطالة مدة الحكم ، على تحقيق أهدافها المعلنة عند السيطرة على الحكم . ولقد جرت العادة فى دول العالم الثالث ، تحت ظل النظام العسكرى ، على المزج بين هدفين أساسيين : الحفاظ على الأمن القومى وتحسين التنمية الاقتصادية فى أقرب وقت ممكن عن طريق بلوغ معدلات نمو أقتصادى عالية ، وقد يستغرق تحقيق هذا الأخير سنوات عديدة تتيح للمؤسسة العسكرية مبرراً لاطالة مدة الحكم . ومع اطالة الحكم وغياب قنوات فعالة للتعبير عن الرأى والاستعانة ببعض التدابير القمعية ضد الاضطرابات العنيفة تصبح شرعية أستمرار مثل هذا النظام السلطوى قائمة على أدائه الذى يقيَّم بمدى نجاحه فى تحقيق أهدافه .

وتأتى هذه الأهداف كإنعكاس طبيعى لأزمة سبقت نهوض المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحكم . وقد تتعدد أبعاد هذه الأزمة لتشمل تهديدات ضد الأمن القومى مثل قيام أضطرابات داخلية تأخذ شكلاً عنيفاً أو

مسلحا نتيجة لعدد من المشاكل السياسية أو الاقتصادية التى تعانى منها بعض دول العالم الثالث . وتزداد قوة أبعاد الأزمة ، التى تعد حافزاً لتدخل القوات المسلحة لتولى الحكم ، عند اصطباغ الاضطرابات والتوترات الداخلية بطابع عقائدى أو الاتجاه الى أساليب حرب العصابات .

ومن أهم المشاكل السياسية والبواعث المؤدية الى عدم الاستقرار ضعف القدرة الاستيعابية للمؤسسات السياسية ، إن وجدت ، للتطلعات المتزايدة نحو المشاركة السياسية مما يعرقل تحقيق العديد من حقوق الانسان السياسية التى تنص عليها الاتفاقيات الدولية مثل حرية الرأى والتعبير وحرية التصويت . ومع ضعف قوة فعالية المؤسسات السياسية تتخذ المشاركة السياسية شكلاً مباشراً غير نظامى قد ينقلب إلى أسلوب مسلح وأستقطاب سياسى عنيف يهدد الأمن القومى والوحدة الوطنية ويحفز المؤسسة العسكرية إلى التدخل . ويجدر بنا أن نذكر ، فى هذا الصدد ، ان وجود مثل هذا الباعث الوطنى على التدخل يضفى شرعية على التدخل العسكرى فى حد ذاته على أن تقوم المؤسسة العسكرية بدور مؤقت وإيجابى لحفظ الاستقرار والأمن القومى ، ولا تمتد هذه الشرعية إلى اقامة نظام حكم طويل المدى .

ومن هنا تنبع الحاجة إلى باعث آخر للتدخل يمثله البعد الاقتصادى لمشاكل عدم الاستقرار . فوجود عدم رضا عن الحالة الاقتصادية وتأثيرها السلبى على توفير الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة ـ والحقوق الاقتصادية مثل مستوى معيشى مناسب وغذاء وملبس ومسكن طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ـ من شأنه الحض على عدم الاستقرار خاصة مع غياب قنوات أتصال فعالة تحت ظل الحكم العسكرى . فعدم وجود قنوات فعالة تتيح حرية التعبير عن الرأى ويكون لديها القدرة على استيعاب المطالب المتزايدة ومواجهتها بطريقة تسمح لأصحاب المطالب والتطلعات لمس ردود فعل إيجابية أو أيضاحية يؤدى الى ضعف الحكم العسكرى والتجاء من يريدون التعبير عن آرائهم إلى طرق بعيدة عن الحياة السياسية التمثيلية مثل الاضطرابات والمظاهرات التى قد تأخذ صوراً عنيفة ومسلحة إذا وجد أستقطاب سياسى قوى يؤدى تفاعل هذه الأبعاد السياسية والاقتصادية الى ظاهرة اقامة أنظمة حكم عسكرية تستمد شرعيتها من وعودها بالحفاظ على الاستقرار والأمن والنهوض بتنمية البلاد بمحاولة إنجاز معدلات نمو سريعة تقوم على توفير ظروف أكثر رعاية لحقوق الانسان .

تبدأ المؤسسة العسكرية حكمها بالعمل على تحقيق بيئة سياسية مغلقة تتيح اتخاذ تدابير قمعية موجهة ضد من يهددون استقرار الساحة الداخلية وتضمن عدم العودة الى حالة الفوضى والاستقطاب السياسى التى سبقت بداية الحكم العسكرى . فتكثر حالات المفقودين وتعذيب المحتجزين السياسيين وقد تلغى الأحزاب السياسية وتفرض رقابة صارمة على وسائل الاعلام ، وقد يلغى دور السلطة القضائية وتقام المحاكم العسكرية . وقد يلجأ نظام الحكم العسكرى الى انشاء واجهة نظام حزبى يسيطر عليها تابعو ومؤيدو النظام ليكون ذلك ايحاء بالعمل وفقا لتقاليد سياسية ديمقراطية كانت قد تأصلت قبل تدخل العسكريين وتوليهم حكم البلاد .

وتتعارض البيئة السياسية المغلقة مع حقوق الانسان فى حرية التعبير عن الرأى وما ذكرته الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن التعبير عن ارادة الشعب « بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب اجراء مماثل يضمن حرية التصويت » ويعد استخدام وسائل قمعية مثل تعذيب المسجونين السياسيين انتهاكا صريحا لما تنص عليه المادة الخامسة من الاعلان العالمى لحقوق الانسان والمادة السابعة من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية فكلاهما يقضى بعدم اخضاع أى انسان للتعذيب . وتأتى تقارير منظمات دولية مثل Amnesty International والصليب الأحمر لتشير إلى المشاكل التى تواجه حقوق الانسان .

ويعتبر هذا الانغلاق السياسى على الساحة الداخلية عاملاً مهيئا لتحقيق الاستقرار اللازم لبدء عملية التنشيط الاقتصادى ومحاولة بلوغ معدلات نمو مرتفعة فى وقت قصير لاثبات نجاح الحكم العسكرى فى بلوغ أهدافه . ويستعاض عن الحرمان من الحقوق السياسية بإنجاز تقدما أقتصاديا كمهمة وطنية تؤدى فى النهاية الى اشباع الاحتياجات الأساسية وحقوق الانسان الاقتصادية التى تعرفها الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها تتمثل فى الغذاء والملبس والمسكن والعمل .

تشير الافتراضات السابقة الى اعتبار الأهداف التى تركز عليها شرعية النظام السلطوى مفاهيم معيارية تساعد على تقييم أداء السلطة الحاكمة وعلى تفهم مسار عملية التحول . فقدرة النظام السلطوى على بلوغ أهدافه تعمل على تعريف البواعث المؤدية الى نهاية الحكم العسكرى أو تعنته تجاه العودة الى الديمقراطية ، مما يتطلب تقييم قدرته على أحتواء التحديات التى تواجهه .

تمثل استمرارية تنفيذ اجراءات قمعية ومحاولات كسب الحياة السياسية وتجاوز حقوق الانسان سياسة مضادة لمواجهة تهديدات وتوترات داخلية مستمرة مثل الاستقطاب السياسى العنيف والذى قد يتصاعد فى شكل مسلح . وفى مثل هذه الحالة قد تطول فترة الحكم العسكرى حتى وان تم ذلك مع فقدان الحكم مصداقيته بسبب عدم كفاءة أدائه فى تحقيق هدف التنمية . ويقوم هذا الافتراض على أن التهديدات النابعة من الاستقطاب السياسى المستمر وتفكك الوحدة الوطنية كفيلة بأن تبرر

للمؤسسة العسكرية الاستمرار فى الحكم وارجاء العودة الى الديمقراطية والتحول السياسى لاستمرار وجود باعث الأمن القومى وحالة الاضطراب السياسى التى سبقت الحكم العسكرى . ويصبح الأمن القومى عاملاً متحكما سواء فى اقامة نظام حكم عسكرى أو فى عملية العودة الى الديمقراطية .

٢ ـ تحدى النمو الاقتصادى السريع وأثره على الاحتياجات الأساسية Basic Needs

يمثل هدف التنمية الاقتصادية ضرورة سياسية للابقاء على النظام العسكرى السلطوى وشرعيته . وعادة ما يلجأ النظام العسكرى الى الجمع بين هذا الهدف والتدابير القمعية لتوفير الاستقرار اللازم لعملية التنمية . وتؤدى الرغبة فى التوصل الى نمو اقتصادى سريع الى اتباع أستراتيجيات تحقق هذا الهدف فى أقرب وقت دون الأخذ فى الاعتبار امكانية تعريض الاقتصاد القومى لتحديات تضعف من الوضع الاقتصادى وحقوق الانسان من حيث الاحتياجات الأساسية ، وتضعف بالتالى القاعدة التى ترتكز عليها شرعية النظام العسكرى السلطوى . لذلك ينبغى دراسة تأثير بعض الاستراتيجيات التى تلجأ إليها بعض النظم العسكرية لبلوغ نمو أقتصادى سريع ، ومحاولة تعريف أوجه الضعف الكامنة فى مسألة التركيز على مثل هذا الهدف وما يتبع ذلك من مشكلات تؤثر تأثيرا سلبيا على الاحتياجات الأساسية .

ومن هنا يمكن فهم حق التنمية الذى أصبح يصطبغ بصبغة سياسية ، ويمكن تحديد البعد السياسى لحق التنمية المذكور ضمنياً فى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان بينما تنص عليه المادة ٢٢ من الميثاق الافريقى لحقوق الانسان كأول وثيقة رسمية تذكر هذا الحق بصورة واضحة لتجعل من التنمية عملية تتضمن حماية حقوق الانسان وكرامته .

فى ظل الحكم العسكرى يصبح النمو الاقتصادى الهدف الرئيسى ويأخذ صيغة سياسية ؛ فالنمو الاقتصادى يتبع ليدلل على نجاح المؤسسة العسكرية فى أداء مهمتها على المدى القصير ، ولا يلتفت الى حقوق الانسان السياسية ، باتخاذ اجراءات قمعية ، على أن يعوض ذلك بنمو أقتصادى سريع . وقد تتبع سياسات أقتصادية تسهل تحقيق هذا الهدف سريعاً ولكن تجعل الشعب يتحمل تبعاتها من حيث التأثير السلبى على الاحتياجات الاساسية وحقوق الانسان فى المدى القصير على أمل تحسين ظروف التنمية الاقتصادية بعد فترة النمو السريع . وهنا يجب تقييم النمو الاقتصادى كجزء من عملية التنمية وتعريف المشاكل الناتجة عن أستراتيجيات النمو المختلفة ومدى الخطر الناجم عن بقاء هذه المشاكل ، على الأمن القومى وحقوق الانسان . لذلك يجب دراسة تفاعل متغيرى الاستقرار السياسى وحقوق الانسان وتأثير ذلك التفاعل على مسار التحول السياسى فى اطار التنمية المرتكزة على نمو أقتصادى سريع من أجل تبين وشرح عوامل الضعف الاقتصادى .

فالحكم السلطوى يسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اطار سياسى يسمح بتنشيط معدلات نمو فى فترة قصيرة وأحتواء وأخماد مصادر المعارضة مما يهىء بيئة سياسية خالية من الصراعات العلنية والاستقطاب العنيف ، أى استبعاد العوامل التى من شأنها تهديد الاستقرار والأمن القومى . ويتم ذلك تفاديا لاحتمالات النتائج السلبية التى قد تجلبها سياسة النمو السريع مثل عدم التوازن الاقتصادى وتجاهل تلبية الحقوق الاقتصادية أو الاحتياجات الأساسية على المدى القصير .

وسوف نستكشف فى هذا الجزء نقاط الضعف الكامنة فى بعض أستراتيجيات النمو الاقتصادى السريع التى قد يلجأ إليها النظام العسكرى وامكانية تعارضها مع حقوق الانسان . عندما يكون التركيز على تحقيق أعلى معدلات نمو أقتصادى ممكنة فى أقصر وقت يكون هناك احتمال أن تلجأ أنظمة الحكم العسكرية الى أستراتيجية التصنيع الموجه الى التصدير للخارج ، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال ـ ولأسباب تتعلق بشرعية النظام العسكرى ـ مصادر تمويل ضخمة لا يمكن توفرها فى السوق المحلية لدولة نامية . ولا يمكن لهذه الاستراتيجية تحقيق هدفها فى النهوض بالاقتصاد القومى نحو أعلى معدلات ممكنة فى أقصر وقت إلا عن طريق تكثيف الاعتماد على مصادر تمويل خارجية . وقد تفضل بعض النظم العسكرية ، الباحثة عن الشرعية ، الاعتماد على المساعدات والقروض الحكومية بينما يلجأ البعض الاخر الى السوق المصرفية الدولية لتسهيل عملية تمويل الواردات اللازمة لتنشيط التصنيع فى أسرع وقت .

وفى سبيل تحقيق هدف النمو الذى تسعى إليه المؤسسة العسكرية يوجد أحتمال ارتكاز أستراتيجية النمو على أستيراد السلع الرأسمالية Capital Goods ونصف المصنعة كثيفة رأس المال المتوفرة فى السوق الدولية . كما أنها قد تقوم على أستخدام تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال تقلل من فرص العمل فى الدول التى تعانى من البطالة ويتعارض ذلك مع تعزيز « حق الحماية من البطالة » الذى تنص عليه المادة ٢٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وينبغى فى هذا الصدد دراسة نقاط الضعف التى قد تهدد الانجازات التى تحققها أستراتيجية التصنيع من أجل التصدير فى اطار تركيز الحكم العسكرى على النمو السريع وما يستتبعه من أستخدام أسهل الطرق فتكثيف عملية أستيراد السلع الرأسمالية ونصف المصنعة الى جانب تدفق القروض الأجنبية بدون العمل على توفير انتاج محلى قادر على أستغلال الموارد المحلية يؤدى الى تراكم الديون الخارجية والحد من القدرة الاستيعابية للسوق المحلية ، كما يشير تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٧ .

وتتجسد هذه المشاكل عند تعرض الاقتصاد الوطني لتحديات أو هزات نابعة من ظروف الاقتصاد الدولي مثل الكساد . في هذه الحالة يشكل تسديد الديون الخارجية عبئا ضخما وقد يستهلك نسبة كبيرة قد تتجاوز ٥٠ ٪ من عوائد الصادرات ، وقد تكون هذه الأخيرة آخذة في النقصان بسبب الكساد العالمي . ويشكل تسديد الديون عبئا أقل تحت ظروف دولية خالية من الأزمات الاقتصادية حيث يعمل توسيع القطاع الصناعي وتوجيه بعض الصناعات إلى التصدير - حتى وان كان ذلك بالاعتماد على موارد تمويل خارجية - الى توفير عملات صعبة تساعد على التخفيف من عبء الديون الخارجية . ولكن يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار أن أستمرار اعتماد التوسع الصناعي على موارد خارجية يحول دول استغلال الموارد المحلية ، في اطار أستراتيجية تستغرق وقتا أطول لتحقيق النمو ، ويعوق أنتاج صناعات وطنية أكثر استقلالا .

تحت ظل الحكم العسكري السلطوي الذي يوجه جهوده نحو تحقيق نمو سريع قد لا يلتفت إلى تأثير هذا الهدف على حقوق الانسان الاقتصادية ، فهو يبرر تحمل الشعب لأية نتائج سلبية وبعض الحرمان من الحقوق السياسية على أنه تضحية مؤقتة في سبيل العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية . وهنا تتضح أهمية دراسة مدى كفاءة الحكم العسكري في تحقيق نمو اقتصادي قادر على توفير الاحتياجات الأساسية وبصفة خاصة الغذاء ، وفقا « للحق الأساسي لكل فرد في أن يكون متحررا من الجوع » كما تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ان مثل هذا الاحتياج الأساسي قد لا يمثل هدفا في اطار التوصل إلى معدلات نمو عالية على المدى القصير . فانجاز معدلات نمو عالية وسريعة في القطاع الزراعي لا يعني بالضرورة تحقيق الاحتياجات الأساسية من الغذاء ، فقد لا يلتفت النظام العسكري - المتطلع إلى تنشيط اقتصادي عام لأغراض تتعلق بشرعية استمراره في الحكم - إلى تكنولوجيا ملائمة للظروف المحلية أو إلى انتاج المحاصيل الموجهة للسوق المحلية لتحسين حالة التغذية . وقد يلجأ النظام العسكري إلى ادخال أساليب تقنية كثيفة رأس المال ، تمشيا مع أهدافه ، لتسهيل وتوفير المحاصيل المخصصة للتصدير خلال مدة قصيرة .

ويجب الانتباه في هذا الصدد إلى ضرورة العمل على اتخاذ خطوات فعالة لتصنيع السلع الرأسمالية والوسيطة محليا على المدى البعيد والتخفيف ولو بطريقة تدريجية ، من استخدام أساليب تقنية كثيفة رأس المال . فعلى الرغم من قدرة هذه الأخيرة على تسهيل عملية التوسع والتنويع في القدرات التصديرية للاقتصاد المحلي وكذلك قدرتها على تسهيل نمو اقتصادي سريع الا ان هذا النوع من التكنولوجيا لا يضمن استيعاب القوى العاملة الوطنية على المدى القصير أو التخلص من الفقر عن طريق توفير حق العمل ومواجهة الاحتياجات الأساسية ، وهي حقيقة اقتصادية تشير إليها تقارير البنك الدولي .

أما الاستراتيجية الأخرى التي يعتنقها الحكم العسكري السلطوي فتتمثل في سياسة احلال الواردات عن طريق تشجيع التصنيع المحلي والتي تستهدف تخفيف الاعتماد على الموارد الخارجية . وهي استراتيجية تتطلب صبرا لاستغراقها وقتا طويلا لتحقيق أهدافها . ولكن التركيز على هدف النمو الاقتصادي السريع ، وهو ما يتطلع إليه النظام العسكري لأغراض تتعلق بالشرعية ، قد يؤدي إلى الاعتماد على استيراد معدات ذات تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال للمساهمة في تصنيع سلع أخرى . وتنجح هذه الاستراتيجية في الاقلال من الواردات اذا ارتكز تقدمها على الخطيط لتصنيع المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة محليا أو استبدالها بأساليب أكثر ملاءمة للظروف المحلية واقامة بعض الصناعات الثقيلة محليا .

وفي حالة تجاهل هذه الاحتياجات يجب العمل على توفير عملة صعبة تساعد على التخفيف من تراكم الديون الخارجية وتوجيه بعض الاهتمام لتنويع الصادرات حتى يمكن تغطية تكاليف الموارد المستوردة . تشير هذه الافتراضات إلى ضرورة التخصص في تصنيع سلع تستطيع أن تكون لها قوة تنافسية في السوق العالمية والعمل على التقليل من الورادات بدرجة تسمح بتسديد على الأقل ، جزء من الديون الخارجية قصيرة المدى وفوائدها . ولكن مع اهتمام النظام العسكري بالاسراع من النمو الاقتصادي في أقصر فترة ممكنة قد يكون من المفضل بالنسبة له عدم اتباع طرق طويلة تستوجب انتظار تحسين الصناعات المحلية والنهوض بها وبالتالي تتكون قاعدة اقتصادية هشة تأخذ الموارد الخارجية أساسا لها بدون العمل على تأمين الاقتصاد القومي ومحاولة تخفيف تأثره بالمشاكل التي قد يواجهها على الساحة الاقتصادية الدولية .

تستتبع دراسة تأثير اعتناق استراتيجيات تنمية رامية إلى نمو اقتصادي سريع على حقوق الانسان محاولة ادراك وفهم تفاعل الأبعاد السياسية والاقتصادية وانعكاساتها على حقوق الانسان في اطار التحول السياسي . فمن الضروري شرح التحول السياسي كقرار يتخذه في النهاية الحكم العسكري ، فبناء على تحكمه في الحياة السياسية وقدرته على السيطرة عليها ، وان أدى ذلك إلى تنفيذ تدابير قمعية ، يصبح القرار النهائي باتخاذ مبادرة التحول السياسي وتحقيق بعض الحقوق السياسية هو قرار المؤسسة العسكرية . لذا يتعين علينا

دراسة البواعث التى تدفع الحكم العسكرى إلى هذه المبادرة وتوفير بيئة أكثر رعاية لحقوق الانسان .

تفاعل الأبعاد السياسية والاقتصادية فى اطار التحول السياسى

يتضح مما سبق ان تركيز النظام العسكرى على اهدافه الأولية : تأمين الاستقرار الداخلى وتحقيق نمو اقتصادى سريع ، يعمل على توليد سلبيات تمثل تحديا لشرعية الحكم ذاته . فكما ذكرنا من قبل ، تقوم التضحية بالحقوق السياسية على أساس الاستعاضة عنها ببعضخالتقدم فى المجال الاقتصادى . ولكن تأسيس النمو الاقتصادى السريع على الاعتماد على الموارد الخارجية بدون التخطيط لتنمية الموارد الوطنية حتى يمكن تحقيق نمو اقتصادى أكثر استقلالا فى المدى البعيد ، يؤدى إلى ضعف الحالة الاقتصادية فى مواجهة أى مشاكل تفرض عليها من الساحة الاقتصادية الدولية . وبالتالى قد يعرض النمو الاقتصادى إلى الهبوط أو تسجيل معدلات سلبية عند مواجهة أزمات مثل الكساد الاقتصادى فى الدول مصدر الموارد الخارجية أو ارتفاع اسعار الفائدة التى تفرضها السوق المصرفية الدولية والتى كثيرا ما تعتمد بعض الدول النامية على قروضها للاستفادة من أموال هذه السوق تحقيقا للنمو السريع .

وعند تفاقم الأحوال الاقتصادية وامتداد عواقبها السلبية إلى عدد أكبر من الناس يعانون من صعوبات لسد احتياجاتهم الاساسية تتزعزع شرعية النظام العسكرى لعدم اثبات كفاءته فى تأدية مهمته التنموية وتخطى الحقوق الاقتصادية . ومع وجود اطار حكم عسكرى ينفى الحقوق السياسية تزداد التطلعات نحو تحقيق بيئة ديمقراطية أكثر رعاية لحقوق الانسان السياسية لذلك يتعين علينا فحص صحة اعتبار توفير الاحتياجات الأساسية والحقوق الاقتصادية متغيرا مستقلا يحدد مسار التحول السياسى ويؤدى إلى نهاية أنظمة الحكم العسكرية .

تعمل المؤسسة العسكرية فى ظل هذه الظروف على الاستعاضة عن شرعيته القائمة على تحسين الحالة الاقتصادية بالاعلان عن منح بعض الحريات والحقوق السياسية لاحتواء المعارضة ولمنع تطورها لأشكال عنيفة تهدد الأمن القومى . ويتطلب الانفتاح السياسى على الصعيد الداخلى ، فى حالة الحكم العسكرى الذى لم يستطع تهيئة ظروف أكثر رعاية للحقوق الاقتصادية ، نوعا من التدريجية لضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على هذا الانفتاح وحتى لا تتاح الفرصة لاستقطاب سياسى ضار بالاستقرار الداخلى .

فتلجأ المؤسسة العسكرية إلى تخفيف أنشطة أجهزة الأمن السرية ، ويقل عدد المفقودين والقتلى والمسجونين لأسباب سياسية ، وقد يصدر عفو سياسى عام وتحرر القيود على حقوق الانسان فى التعليم والثقافة برفع الرقابة على المطبوعات واحياء استقلالية الأجهزة الاعلامية والثقافية والتعليمية . وقد يتضمن هذا الانفتاح السماح بتكوين بعض المؤسسات السياسية واضفاء طابع المنافسة على الحياة السياسية . ولكن حتى اذا تم تكوين أحزاب سياسية وأجريت انتخابات حزبية فقد لا تخلو هذه التدابير من اشراف المؤسسة العسكرية التى قد تعمل على مساندة بعض المرشحين تطبيقا لمبدأ التدريجية لكى تستطيع التأثير على مسار التحول السياسى حفاظا على سلامة الأمن القومى وتعتمد استمرارية عملية الانفتاح السياسى وتطور المؤسسات التى من شأنها تأمين الحقوق السياسية ، على مدى تأثير ذلك على الاستقرار الداخلى . فإذا صوحب الانفتاح باضطرابات عنيفة تستوجب اجراءات قمعية يكون هذا مبررا قويا لاستمرار الحكم العسكرى فى السيطرة على الحياة السياسية فى سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنية . ونأتى هنا إلى أهمية دراسة تفاعل حالة التدهور الاقتصادى مع متغير الاستقرار الداخلى فى ظل الانفتاح السياسى ، وتقييم قدرة المؤسسات السياسية ، التى ماتزال تحت سيطرة الحكم العسكرى ، على استيعاب زيادة التطلعات نحو توسيع أفق المشاركة السياسية وتحرير الحقوق السياسية . فمع استمرار تدهور الأحوال الاقتصادية ومعاناة عدد أكبر من الشعب فى تحقيق بعض الحقوق الاقتصادية يصبح الانفتاح السياسى التدريجى عرضة لمواجهة عدم استقرار داخلى .

ويمكننا هنا الاستعانة بمفهوم الاستقرار الداخلى الذى استخدمه صمويل هونتينجتون والذى على حد قوله ، لا يتحقق الا بوجود مؤسسات سياسية تتيح فرصة التعبير عن الرأى وتكون قادرة على استيعاب التطلعات والمطالب المتزايدة نحو حماية الحقوق الاقتصادية والسياسية . وفى حالة بقاء سوء الأحوال الاقتصادية مع وجود قيود على بعض الحقوق السياسية ، حفاظا على الأمن القومى ، نجد ان التحول السياسى نحو الديمقراطية فى مثل هذا الاطار قد يشكل تهديدا للاستقرار الداخلى . فغياب قنوات سياسية تسمح باعلاء المطالب الآخذ فى التصاعد على الصعيدين السياسى والاقتصادى ووجود توترات واضطرابات داخلية قد تأخذ شكلا عنيفا يضطر الحكم العسكرى إلى ايقاف تقدم عملية الانفتاح السياسى واتخاذ تدابير قمعية .

وقد تستدعى ظروف الاضطرابات تجميد عملية توفير بيئة سياسية أكثر رعاية لحقوق الانسان إلى أجل غير مسمى عندما تعكس الاضطرابات العنيفة حركات تمرد تشير إلى تدخل قوى خارجية . وبذلك يكون هناك احتمال اعاقة التحول السياسى واستمرار الحكم العسكرى مدة طويلة حتى مع فشله فى تحقيق هدف التنمية

الاقتصادية . ويعنى هذا تفوق عامل الاستقرار الداخلى على تأسيس نظام سياسى تنافسى ومنح حريات سياسية تضير بالأمن القومى . أما اذا طبقت اجراءات الانفتاح السياسى على ساحة داخلية خالية من تهديد موجه ضد الأمن القومى ، أى ظهور معارضة تتبع القنوات الشرعية للتعبير عن الرأى ولا تلجأ إلى الأنشطة الارهابية والتكوينات شبه العسكرية تتاح الفرصة لتطور الانفتاح الديمقراطى .

وقد تتدخل عوامل أخرى تساعد على دفع المؤسسة العسكرية إلى التخلى عن الحكم السلطوى إلى جانب عدم كفاءتها فى تحقيق هدفها فى المجال الاقتصادى وتخطى حق التنمية . ففى بداية خطوات عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، والتى تأخذ صورة تدريجية تضمن للمؤسسة العسكرية التحكم فى الانفتاح السياسى ، قد تظهر بوادر عدم الاستقرار فى شكل مظاهرات سلمية أو اضرابات بدون الالتجاء إلى العنف . وتدلل كثرة الاضطرابات وتتابعها على عدم فعالية المؤسسات المتصاعدة وعلى ايجاد صيغة سياسية مناسبة تساعد على التوصل إلى حل وسط .

ولا يمكننا فى هذا الصدد استبعاد تأثير تلك الظروف على صورة المؤسسة العسكرية أمام الرأى العام المحلى والعالمى . فمع بطلان حجة الرقى الاقتصادى وعدم وجود خطر يهدد الأمن القومى يصبح من العسير على الحكم العسكرى الاستمرار فى اطالة مدة حكمه . فتكثر الاتهامات الموجهة إلى العسكريين من حيث انتهاك حقوق الانسان فى المحافل الدولية وفى التقارير السنوية التى تصدرهاAmnesty International وقد يمتد هذا الاستياء إلى داخل المؤسسة العسكرية نفسها فتحدث انقسامات تستمد بواعثها من عدم احتمال بعض ضباط الجيش لصورة زملائهم ، الذين يتولون الحكم ، ونظرة الرأى العام إليهم على انهم مسئولون عن كل ما يحدث على الساحة السياسية وبالتالى يعرضون لأن يكونوا موضع ادانة سواء لأفعال حقيقية أو غير حقيقية ، وبصفة خاصة فى مجال حقوق الانسان فى المحافل الدولية . ويؤدى ذلك إلى الاسراع إلى التحول السياسى حفاظا على وحدة القوات المسلحة وتماسكها الداخلى بعيدا عن الخلافات السياسية .

ويؤكد صمويل فاينر على توقف قرار التحول السياسى على الضمانات التى تتطلبها المؤسسة العسكرية والتى من شأنها حماية أفراد النظام العسكرى من المحاكمة أو من المساءلة عن الأعمال القمعية التى ارتكبوها أثناء الحكم ، فلا تتنازل المؤسسة العسكرية عن الحكم قبل أن تضمن تعهداً من السلطة المدنية ، التى تحل مكانها ، يقضى بعدم تعرض العسكريين . ويعتبر فاينر وجود اجماع داخل المؤسسة العسكرية على التحول السياسى شرطا ضروريا للانتقال الى الديمقراطية ، وهو ما يتفق عليه معه « الفريد استيبان » . ولكن قد لا يمثل هذا الشرط ضرورة مطلقة حيث ان الخوف من الانقسامات التى قد تحدث داخل القوات المسلحة ، نتيجة لتخلل الخلافات السياسية بين أفرادها وحرصهم على عدم الاساءة إلى صورة مؤسستهم ، قد يمثل حافزا قويا لتحرير القيود المفروضة على الحقوق السياسية . فليس بامكان المؤسسة العسكرية الاستمرار فى الاساءة إلى صورتها بسياسات القمع والكبت السياسى لأجل غير مسمى بدون وجود تهديد واضح للأمن القومى يبرر أفعالها .

وأخيرا ، لا تمثل هذه الدراسة الا بداية استكشافية لتبين تفاعل العوامل المتداخلة التى من شأنها التأثير على حقوق الانسان فى اطار التحول السياسى بأبعاده السياسية والاقتصادية . □

— **Amnesty International Report.** London: Amnesty International Publications, 1983-1987

— Donnelly, Jack and Rhoda Howard, eds. **International Handbook of Human Rights.** New York: Greenwood Press, 1987.

— Finer, Samuel. «The Retreat to the Barracks» **Third World Quartirly** January 1985, PP. 16-30.

— Huntington, Samuel. **Political Order in Changing Societies.** New Haven: Yale University Press, 1968.

— International Committee of the Red Cross. **Annual Report, 1987.** Geneva: ICRC, 1988.

— Stepan, Alfred. «Professional Versus Political Militaries», in **Authoritaria Regimes in Transition.** Binnendijk, Hans et al, eds. Washington D.C.: Center for the Study of Foreign Affairs, 1987.

— World Bank. **Growth and Poverty in Developing Countries.** Washington D.C.: World Bank, 1979.

— **World Development Report** Washington D.C.: World Bank, 1987.

ـ الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ فى دور الانعقاد العادى الثالث ، ١٠ ديسمبر ١٩٤٨

ـ الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ فى دور الانعقاد العادى ٢١ ، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦

ـ الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ فى دور الانعقاد العادى ٢١ ، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦



[٧]

حقوق الانسان وطبيعة الدولة العربية الراهنة

حسن أبوطالب

يكثر الحديث فى الآونة الحديثة عن حقوق الانسان فى العالم العربى أو فى المحيط الدولى . وتنصرف بعض الاجتهادات الى القول بأن حقوق الانسان هى المستقبل باعتبارها لاتنصرف الى إعلاء قيمة الفرد وحرياته الطبيعية والسياسية وحسب ، بل مجتمعه ودولته ومحيطه الانسانى بأسره . وثمة ملاحظتين هامتين تجدر الاشارة اليهما فى هذه المقدمة السريعة وتختلط فيهما الاعتبارات المنهجية والتحليلية والسياسية معا ، الأولى وهى خاصة بأن الدافع للتركيز على حقوق الانسان ليس دافعا إخلاقيا محضا ، بل هو دافع مرتبط بحركة الحياة وأسسها وبتطورها نحو الأفضل ، وهو مالايمكن تحقيقه بل ولايمكن تصوره أصلا إلا من خلال التعامل مع الفرد باعتباره كائن ناضج وقادر على العطاء عبر ممارسة حياته بحرية وبمسئولية ودون قهر أو استبداد أو عنف . أما الملاحظة الثانية فهى ان حقوق الانسان تتداخل مع عدد من الظواهر السياسية والقانونية والاجتماعية وبحيث يصعب الفصل بين تلك الحقوق وبين طبيعة الممارسة السياسية (مشاركة من عدمها) ، ومستوى التطور الاجتماعى/الاقتصادى للمجتمع والدولة (انتاج أم ريعية) . ويعد التداخل بين حقوق الانسان والديمقراطية أمرا واضحا للعيان ، فكلما تقدمت درجة الرقى الديمقراطى للدولة والمجتمع كلما كان ذلك أدعى الى الحفاظ والتمكن من ممارسة حقوق الانسان والعكس يبدو صحيحا الى حد كبير . وفى هذا الصدد يجدر القول ان تطور حقوق الانسان عبر التاريخ صاحبه جدل حول روافدها الاساسية ، وهل هى حقوق سياسية أم اجتماعية/اقتصادية أم الأثنين معا . هذا الجدل ارتبط بالتناقضات الأيديولوجية بين التيارات الفكرية الكبرى - الماركسية ، الليبرالية ، والاشتراكية .. الخ - حيث تناصر كل أيديولوجية رافدا بذاته وتعطى له الغلبة والأولوية . على اننا فى هذا المقام لن ننظر الى حقوق الانسان فى شق دون آخر ، بل نفضل الدمج بين الروافد المختلفة ، ونعتقد ان الحقوق الانسانية سواء الطبيعية أو السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية هى كل متكامل وهى كل مانصت عليه المواثيق الدولية مجتمعة . .

وتنصرف الملاحظتان السابقتان الى حقيقة ان ممارسة حقوق الانسان ترتبط بدرجة أو بأخرى بمدى التطور الاجتماعى/الاقتصادى/ السياسى للمجتمع ككل ولمؤسساته القائمة ، وهى بذلك تثير مجموعة من الاشكاليات حول العلاقة بين حقوق الانسان وطبيعة الدولة القائمة فى لحظة تاريخية معينة ، وسمات التشكيلة الاجتماعية ، وموضع القانون ودور الضغوط الخارجية ودرجة الوعى السائد فى المجتمع وغيرها ، والتحليل التالى سوف ينصب على بيان العلاقة بين حقوق الانسان وطبيعة الدولة فى البلدان العربية عبر تناول امرين رئيسيين وهما :

١ - طبيعة الدولة فى البلدان العربية : التطور التاريخى وسمات الدولة التسلطية .

٢ - التعددية وحقوق الانسان فى الدولة العربية الراهنة .

أولا : طبيعة الدولة فى الدول العربية :

أ - التطور التاريخى : عرفت المنطقة العربية شكل الدولة كوعاء للتنظيم الاجتماعى/الاقتصادى/السياسى منذ ازمنة تاريخية قديمة ، وجاءت معظم الدول العربية فى اشكالها الأولى من أصول محلية بحتة وكانت لها شرعية مسلم بها فى المجتمع ، وكان لكل منها حدودا جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها . ويشير د . ايليا حريق الى ان المبادىء التى يمكن بواسطتها تفسير ظهور البلد - الدولة فى المنطقة العربية ثلاث وهى الغلبة والأيديولوجية والتقاليد . وان كان ليس بالضرورة أن توجد هذه المبادىء مجتمعة فى كل الحالات . أما عن تصنيف الدولة العربية التقليدية حسب نوعية السلطة فيها فهى :

١ - نظام الامام الرئيس : حيث تكون السلطة السياسية متحدة فى شخص يتمتع بخاصية دينية ومن هذا الصنف نوعان أ - النظام السياسى للجماعة الخارجية ، ب - نظام

تتصف به جماعات تنتسب الى الجسم الاجتماعى الرئيسى ، يمثل النوع الاول دول مثل اليمن العربية وعمان والفزان الليبى ، والثانى يمثله الحجاز والمغرب .

٢ ـ حلف الرئيس مع الامام وفى هذا النظام تكون السلطة متجسدة فى شخص زعيم القبيلة الذى اكتسب شرعية سياسية خارج قبيلته الخاصة فاتسع نفوذه وسلطته بعامل تحالفه مع شخصية دينية مرموقة صاحبة مذهب دينى ، والمثال هنا هو السعودية .

٣ ـ النظام التقليدى العرفى : تكون السلطة السياسية فى هذا النظام متجسدة فى سلالة معينة لاتتمتع بصفة دينية ولاتستدعى مبادىء دينية ، وتحتل التقاليد العرقية المركز الرئيسى ، ويظهر هذا النوع فى قطر والبحرين والكويت والامارات العربية وامارة جبل لبنان .

٤ ـ حكم الاقلية البيروقراطية ـ العسكرية : حيث ترتكز السلطة فى هذا الصنف على قادة التكتلة العسكرية القائمة فى المدن التى تنشىء مع الزمن جهازا بيروقراطيا متكاملا ، ونجد ذلك فى الجزائر ، تونس ، طرابلس الغرب ومصر . والسلطة هنا قائمة على طبقة ادارية عسكرية متعارفة مميزة .

ومع مجىء العصر الحديث وماشهده من تأثيرات خارجية تمثلت فى الهجمة الاستعمارية على معظم اجزاء المنطقة العربية ، الى جانب تأثيرات اخرى ذاتية تمثلت فى تدهور حال الدولة العثمانية التى حكمت تحت شعارات اسلامية ، وكان من شأن هذه التأثيرات مجتمعة أن نشأت دول عربية خاصة فى منطقة الهلال الخصيب بفعل التدخل الاستعمارى المباشر كالأردن ولبنان ، والعراق وسوريا وفلسطين (التى اقتطعت فيما بعد لصالح الصهيونية العالمية) .

لقد اثرت الهجمة الاستعمارية عبر زاويتين الاولى تنشيط المراكز الادارية والثانية الاعتبارات الاقتصادية ، وهكذا ظهر التنوع الطبقى والسوق الداخلية فى نفس الوقت الذى ربطت فيه اقتصاديات تلك البلدان بالاقتصاديات الخارجية للدول المستعمرة وصارت تابعة لها . وأثر الاستعمار التقليدى على النخبة السياسية المحلية وهويتها وتكوينها ، وساعد على تكوين نخب ـ أو نواة ـ بديلة للنخب التقليدية ، وأفرزت سياساته قوى محلية تناصبه العداء وتعمل على طرده . ويجدر القول ان الارث الاستعمارى لم يكن واحدا فى مضمونه أو كثافته وبالتالى فى نتائجه ويرجع ذلك الى أمرين جوهريين احدهما خاص باختلاف درجة التطور بين البلدان العربية وبعضها فى لحظات تعرضها للهجمة الاستعمارية التقليدية ، والثانى أن اهداف الاستعمار اختلفت من بلد عربى الى آخر ، فبينما انحصرت فى استغلال الموارد الأولية فى بعض البلدان ، ارتبط ذلك بالموقع الاستراتيجى فى دول عربية أخرى ، أو بالموارد والموقع معا ، ورابعا بالاقتلاع والاستيطان والضم . وقد اثر ذلك فى اختلاف الوسائل والسياسات وبالتالى المردودات المباشرة أو غير المباشرة ، ومن اهم افرازات الاستعمار نشوء حركة المقاومة المحلية وتلك بدورها اختلفت من دولة الى اخرى من حيث طبيعة القوى المقاومة والوسائل المتاحة والقيادات والاشكال التنظيمية المتبعة . ولكنها جميعا بلورت درجة من حيوية المجتمع المحلى فى مواجهة الغير الاجنبى .

وبصفة عامة حافظ الاستعمار التقليدى على شكل الدولة وهيكلها القائم ـ فيما عدا حالات الجزائر وفلسطين وحالات الاقتطاع الجزئى لبعض المناطق الطرفية ـ وجاءت اشكال المعارضة خاصة من قبل التيارات الاصولية الدينية أو القومية العربية فى مواجهة الدولة باعتبارها من صنائع الاستعمار أو على الأقل مرتبطة به ، ومن هنا ربطت تلك التيارات بين التحرر من الاستعمار وهدم الدولة الخاضعة لحمايته ومناصرته ، والمناداة بدولة عربية جديدة ، وحدوية كما فى حالة القوميين ، وخلافية اسلامية كما فى حالة التيارات الاصولية . وذلك على عكس تيارات وطنية اخرى رأت ان التحرير هدفه الاول الحفاظ على شكل الدولة بعد تخليصها من نير الاستغلال والاستعباد من قبل القوى الخارجية المستعمرة . وهؤلاء كانوا فى الأغلب منحدرين من الفئات الحديثة كالشرائح المتوسطة والطبقة العاملة الجديدة ، والتى تحققت على يديها الاستقلال السياسى لغالبية الدول العربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

ان حدود الكيانات القطرية الحالية تبلورت كنتاج للتفاعل مع الخبرة والهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين ، ولم يكن الأمر مجرد تجزئة فقط ، ولكنه انطوى على عمليات تجميع فى بعض الحالات ، كما انطوى على اقتطاع اجزاء من الأراضى العربية والتنازل عنها لكيانات غير عربية ، والى اقتطاع اجزاء من اراضى وشعوب غير عربية وضمها الى كيانات عربية ولأن عمليات الجمع والطرح ـ كما يقول التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى « ص ١٢٦ » ـ تمت على غير اساس من منطق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع والثقافة فقد دخلت الكيانات القطرية العربية المسرح العالمى كدول ذات سيادة وهى مثقلة بالأعباء وكانت هذه ولاتزال احدى الفجوات الرئيسية فى التطابق بين المجتمع المدنى والدولة القطرية الحديثة فى الوطن العربى .

ان الدولة العربية القطرية المستقلة حديثا ـ فيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ تأثر عملها وتطورها وطبيعتها بثلاثة مدخلات هامة وهى التطور اللا متصل واللا طبيعى والمشوه للمجتمع التقليدى الذى كان موجودا قبل الهجمة الاستعمارية ، وثانيا ميراث الحقبة الاستعمارية ذاتها من نظم مركزية وادارية وارتباطات

خارجية ، وثالثا المهام الخاصة بالتنمية والتحديث واشباع الحاجات الاساسية وتكريس الانتماء والولاء للدولة المستقلة حديثا . وبصفة عامة تلاحظ ان غالبية الدول القطرية العربية الواقعة فى شمال الوطن العربى بدأت استقلالها وفق صيغة ليبرالية تعددية مستمدة من النمط الغربى ، اتيحت فيها للأحزاب والقوى التى شاركت فى مقاومة الاستعمار فرصة المشاركة السياسية ، كما قبلت النخب الحاكمة التقليدية تلك الصيغة ، مع ملاحظة ان القطاع الحديث الذى انتظم فى الأحزاب والنقابات كان اقلية بالنسبة للمجموع العام ، ولم يتعدوا الشريحة العليا من الفئات الوسطى الحديثة والطبقة العليا بكل اجنحتها ، بما ساعد على سرعة احتواء تلك القوى ، ومهد ـ فى مرحلة تالية ـ الى هدم النظام الليبرالى ذاته .

أما الدول العربية الواقعة فى الجنوب وهى الاقطار الملكية أو أسر الحكم المطلقة ـ كالسعودية وقطر وعمان والبحرين ـ فقد ظلت بلا تكوينات طبقية حديثة ، وظلت القبيلة هى وحدة التنظيم الاجتماعى الاساسية ، ونظرا لعدم تعرضها للأستعمار التقليدى فلم تتكون فيها حركة مقاومة ونضال وطنى ، وهكذا ظلت النخب الحاكمة تستمد شرعيتها من التقاليد ومن الفتح والدين . وتبرز الجزائر واليمن وكلاهما بدأ استقلاله بحكم جمهورى ودون تعددية سياسية . وتمثل لبنان حالة فريدة من التعددية الليبرالية والتى فقدت مضمونها تحت وطأة الحرب الاهلية منذ ١٩٧٥ والى الان .

وبالرغم من تفاوت مسارات وعوامل التطور السياسى فى الدول العربية القطرية وبالتالى التفاوت فى النتائج والمردودات فان القاسم المشترك هو الابتعاد عن التعددية الليبرالية . ويشير التقرير المشار اليه (ص ١٣٣) الى ان التطورات التى صاغتها النخب العسكرية المدنية ـ الحاكمة الجديدة ادت الى :

* تركز السلطة تدريجيا فى شخص حاكم واحد أوحد .
* تحول الجناح المدنى فى النخبة الحاكمة الجديدة من فريق مسيس الى نخبة بيروقراطية ـ تكنوقراطية لاتشارك فى اتخاذ القرار بقدر ماتساعد على تنفيذه .
* تقوى الجهاز الامنى الداخلى وبحيث تجاوز وظيفة حفظ الأمن والنظام الى وظائف القمع والارهاب .
* تقوى الجهاز الاعلامى وتحول تدريجيا من الاعلام الى التلقين الايديولوجى الى الدعاية للحزب ثم الى تأليه شخص الحاكم .
* وانه مع استمرار تحقيق انجازات وطنية وتنموية كان هناك مايشبه القبول والاذعان من الأغلبية العظمى التى انكر عليها حق المشاركة السياسية ، ومع توالى الاحباطات القومية وتعثر الانجازات بدأ تحول قبول الاغلبية الى اذعان أو معارضة صامتة ، أما الأقلية المسيسة فتحولت من معارضة صامتة الى علنية أو عنيفة .

أما انظمة الحكم الملكية ـ والتى بدأت بدورها بلحظة ليبرالية تعددية ، فقد قامت ايضا بانقلاب صامت ضد التعددية ، وتبنت برامج اصلاحية واخذت تقوى من اجهزتها الأمنية والاعلامية ، ولكنها ابقت الدعائم الاساسية للتركيبة السياسية الاقتصادية دون تغيير كيفى يذكر .

وهكذا ـ وبالرغم من التفاوت فى المجتمعات العربية ـ تبدو الطبيعة التسلطية والاستبدادية للدولة العربية ، الى جانب تكلس النخبة الحاكمة وعدم تجددها وفقدان الآليات التى تتيح عملية الحراك السياسى بين النخب المختلفة داخل الدولة .

ب ـ خصائص الدولة التسلطية : المعروف ان هناك انماط عديدة للدولة الحديثة ومن بينها مايعرف باسم الدولة السلطوية والتسلطية سواء كانت عسكرية أو مدنية بيروقراطية ، وحيث التعددية السياسية فيها محدودة للغاية ويستند الاستقرار الهش فى هذه النظم على القهر اكثر منه على الموالاة الايديولوجية والدعم السياسى من اقسام المجتمع . وقد حدد جيلير مو أودونل الدولة السلطوية البيروقراطية بعدة سمات كالتالى :

١ ـ الشمول ذلك ان مجالات النشاطات التى تسيطر عليها مباشرة أو تديرها بصورة غير مباشرة تتسع باستمرار .
٢ ـ التوسعية ذلك ان معدلات نمو اجهزة الدولة أعلى بكثير من معدلات نمو مؤسسات المجتمع الأخرى .
٣ ـ اختراقية نظرا لأنها تقوم على الحاق واخضاع المجالات الخاصة للمجتمع المدنى .
٤ ـ قمعية نظرا لأن فعالية اجهزة القهر فيها أعلى من فعالية الأجهزة الأخرى .
٥ ـ بيروقراطية شكلية .
٦ ـ تكنوقراطية أى أن نفوذ الخبراء والفنيين أعلى بما يعكس غلبة الصياغات الفنية الضيقة .

ويشير د . خلدون النقيب فى كتابه « المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية » الى ان الدولة التسلطية هى الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة ، وهى ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة ـ كالاقطاعية والسلطانية والبيروقراطية ... الخ ـ تسعى الى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المجتمع لمصلحة الطبقة والنخبة الحاكمة ، ولكنها خلافا لكل اشكال الدولة المستبدة تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدنى وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة ، كذلك فهى تخترق النظام الاقتصادى وتلحقه بالدولة اما عن طريق التأميم او عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة

البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية بما لايقود الى الاشتراكية ولكن الى رأسمالية الدولة التابعة ، وثالثا فان شرعية نظام الحكم فى الدولة التسلطية تقوم على استعمال العنف (او القوة السافرة) والارهاب اكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية . وبصفة عامة يتسم نظامها السياسى - فى بيئة دول العالم الثالث عموما - بالسمات الآتية : -

١ - عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان .

٢ - عدم وجود انتخابات لها معنى او عدم وجودها اطلاقا .

٣ - عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية .

٤ - الوصول الى السلطة يتم عن طريق الانقلابات او بغير الطرق الانتخابية .

٥ - شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية او العنف والارهاب .

٦ - الدساتير ملغاة او معلقة او غير معمول بها .

٧ - الحقوق المدنية ملغاة او مجمدة فيها تجميدا اعتباطيا .

٨ - نسبة عالية من الأنفاق يستأثر بها الجيش واجهزة القمع والأرهاب .

٩ - استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلى اى فى غير اوقات الطوارىء المنصوص عليها فى الدساتير او القوانين المنظمة .

وفى دراسة عن الدولة ، انتهى عبدالله العروى الى ان الدولة كأداة توجيهية قمعية استغلالية موجودة وتتمتع بنفوذ كبير او قليل فى جميع الدول العربية ، وان سلطتها تبرز منذ عهد التنظيمات بالمنفعة فتقول انها تحفز المجتمع لكى ينتج ، يتقدم وينمو وان منفعة الفرد قد اندرجت بفضل رعايتها تحت المنفعة العمومية . وان كون الدولة اكثر وفاء لمنطق التنظيمات لايمنع سقوط الدولة فى يد فرد او جماعة فتتراجع الدولة من تنظيمية معقلنة نسبيا الى دولة « سلطانية مملوكية » سواء اكان الحكم فرديا او حزبيا ، فعند التدقيق نجد جماعة قليلة العدد وملتحمة تتحكم فى السلطة والخيرات . وفى هذه الحال يصبح جهاز السلطة وسيلة قمع تستغلها جماعة معينة لتحقيق اهداف خاصة بها فتتحول البيروقراطية الحكومية الى مجموعة امناء على مصالحها وتصبح الخزينة العمومية بيت مال خاص بها بما يعيد مظاهر الدولة السلطانية القديمة . ان الدولة العربية الحالية متأرجحة بين نمطين : السلطانية المملوكية والتنظيمية الفعلية ، بل تبدى فى الواقع ملامح النمطين معا . وهنا يكمن سبب التأرجح فى الفجوة بين السياسة والمجتمع المدنى ، بين السلطة والنفوذ المادى او الأدبى ، بين الدولة والفرد ، تلك الفجوة الموروثة عن الدولة السلطانية القديمة والتى ركزتها الادارة الاستعمارية الأجنبية .

اذا فالدولة العربية تتسم بسمات ، تعود فى اصولها وجوهرها الى مراحل زمنية ضاربة فى القدم ، غير ديمقراطية وغير ليبرالية وغير تعددية ، ومن ثم يبدو الحديث عن حقوق الانسان فيها عسيرا ومتعسرا معا ، حتى بالرغم من بعض الاختلافات التى تبدو هنا او هناك .

ثانيا : التعددية وحقوق الانسان فى الدولة العربية الراهنة .

يتميز الوضع الحالى بوجود اختلافات بين الدول العربية وبعضها فيما يتعلق بمسألة التعددية السياسية . ويمكن ان نقسم النظم السياسية العربية من حيث التعددية السياسية كالتالى :

ا - النظم التى بها تعددية سياسية وتشمل مصر ، المغرب ، تونس ، السودان ، العراق ، سوريا (جبهة وطنية) ، لبنان (طوائف) ، اليمن الشمالى ، الكويت (تيارات سياسية) ، الجزائر (تعددية داخل النظام السياسى الواحد) .

ب - النظم التى لايوجد بها تعددية سياسية وتشمل السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، اليمن الجنوبى ، عمان ، البحرين ، قطر ، الصومال ، جيبوتى ، موريتانيا ، ليبيا .

وفى الآونة الأخيرة دللت الأحداث على بلورة مناخ ديمقراطى ارحب فى تونس بعد التغيرات التى حملها معه الرئيس زين بن على منذ نوفمبر ١٩٨٧ حيث حصلت ثلاثة احزاب اضافية على حق الوجود القانونى وبلغ عدد الأحزاب المصرح لها سبعة بما فيها الحزب الحاكم وهناك مجموعة اخرى من الأحزاب تنتظر موافقة السلطات .

أما فى الجزائر فقد بدأت بعض مظاهر الانفتاح السياسى ولاسيما منذ اضطرابات اكتوبر الماضى حيث اتيحت استقلالية اكبر للحكومة تجاه الحزب الحاكم وتم تمكين مجلس الشعب الوطنى من ممارسة قدر اكبر من الرقابة على الحكومة ، كما تقرر اتاحة الفرصة لتكوين جمعيات سياسية واقر مبدأ التعددية السياسية داخل التنظيم السياسى الواحد بما يوحى انه خطوة على طريق التعددية السياسية الحزبية .

وفى العراق وبعد توقف القتال مع ايران ، تحدث الرئيس العراقى صدام حسين عن الاتجاه فى ارساء مبدأ التعددية السياسية فى البلاد . وتشير بعض المعلومات الواردة من داخل النظام الليبى عن وجود حالة من الانفراج السياسى النسبى حيث هناك ميل الى الحد من سلطات اللجان الثورية والشعبية وفتح الباب امام بعض فصائل المعارضة الليبية الخارجية للالتقاء مع النظام الحاكم ولو بطريق غير مباشر ، ورفع القيود عن عمليات الانتقال من والى ليبيا ، وربما ترجع اسباب ذلك الى

التطورات الخاصة بعلاقات ليبيا مع الدول المغربية فى الآونة الأخيرة وماادت اليه من تكوين التجمع المغاربى .

الى جانب ذلك فهناك بالطبع تجربة التعددية المقيدة فى كل من مصر والمغرب واللتان تتميزان بحالة من الاستقرار النسبى ، اما حالتى السودان ولبنان فلهما خصوصياتهما وتفردهما ولاسيما فيما تشهدانه من تطورات اخيرة :

ان التطورات المشار اليها والتى تصب ناحية تحقيق انفراجات سياسية وبالتالى اتاحة مساحة اكبر لممارسة حقوق الانسان العربى امر يستحق التأييد والمساندة ومع ذلك فثمة امور يجب التأكيد عليها : ـ

١ ـ ان ممارسة حقوق الانسان ليست بالنيات الطيبة وحدها بل لابد لها من اجراءات فعالة وحقيقية وبحيث تصبح الممارسة بعيدة عن الأعتبارات الشكلية .

٢ ـ ان الأتجاه العربى الأخير ـ كما فى بعض الحالات ـ نحو الليبرالية السياسية لايعنى بالطبع ـ باستثناء حالة السودان منذ ابريل ١٩٨٥ ـ اطلاق الحريات لمختلف القوى السياسية فى المجتمع للتعبير عن نفسها بكافة الصور والأشكال الممكنة ، ولكن يعنى بالأساس تعددية سياسية مقيدة .

٣ ـ ان هناك دولا ليست فيها لاتعددية سياسية مقيدة ولاتطرح الأمر اصلا ويبرز فى ذلك دول الخليج ـ باستثناء الكويت ـ ويرى د . النقيب ان هذه تتسم بالتسلطية كما سبقت الاشارة اليها ، الى جانب ان اقتصادها يتسم بالريعية ـ أى الاعتماد على ناتج هبات الطبيعة ، وتحكم قلة فى مصادر الدخل واقتصار الغالبية على استخدامات هذه الثروة دون المشاركة بأى حال فى توجيه هذه الثروة ـ وكما يقول د . الببلاوى ـ اصبحوا اقل تشددا فى المطالبة بهذه المشاركة ، على ان دور الدولة فى تقديم الخدمات وتوزيع الثروة لايبرر اطلاقا كبت الحريات ووأد حقوق الانسان السياسية .

٣ ـ ان الأتجاه نحو الليبرالية السياسية فى بعض النظم السياسية العربية هو انفراج سياسى نسبى ـ كما يقر بذلك التقرير الأستراتيجى العربى ١٩٨٥ ـ خاصة اذا ربطنا ذلك بعدة متغيرات مثل ا ـ مدى التمتع بحقوق الانسان للفرد العربى ، ب ـ حقوق التعبير ، حـ ـ حقوق التنظيم د ـ مدى التنافس الحر حول السلطة ، وأنه اذا نظرنا لتلك المتغيرات فى واقع النظم السياسية العربية جميعها بما فيها التى يوجد فيها تعددية مقيدة ، نجد ان فى معظم الدول العربية انتهاكات لحقوق الانسان توجه لقوى المعارضة السياسية ، حيث توجد قيود على حقوق التنظيم والتعبير ، كذلك فإن مسألة التنافس الحر حول السلطة فهو أمر غير وارد بالمرة ،

٤ ـ ان الأسباب التى وراء كون التعددية مقيدة تكمن فى ضعف حركة التطور الاجتماعى بصفة عامة ، وعدم الاكتراث واللامبالاة السياسية ، والانسحابية السياسية لقوى سياسية معنية اما سبب الحظر المفروض عليها الى جانب استخدام القمع واهتزاز شرعية النظام وضعف عملية التنمية الأقتصادية .

وهكذا ، تشير الملاحظات السابقة الى ان جوهر التعددية الحقيقية ، والممارسة الديمقراطية هو مدى احترام حقوق الانسان بروافده السياسية والأجتماعية والأقتصادية ، وان العبرة ليست ماتحويه النصوص القانونية والدستورية وانما بامكان الممارسة العملية لهذه الحقوق ممارسة ايجابية تجعل الشعب مشاركا حقا فى صنع القرارات التى تمسه على مختلف المستويات ، وهذا التحديد مهم ـ كما يرى د . اسماعيل صبرى عبدالله ـ لأنه رد على من تكفيهم الديمقراطية السياسية بالمعنى الليبرالى القديم ، ورد ايضا على من يقولون ان توفير الحقوق الأجتماعية للجماهير يغنى عن ممارسة الديمقراطية سياسيا ، واخيرا فان المساواة الكاملة فى ممارسة الحقوق واداء الواجبات يجب ان تلغى اى تمييز يقوم على اصل عرقى متوهم او اختلاف فى العقيدة الدينية او تباين فى الاختيارات الفكرية الجوهرية او تفوق مزعوم للرجل على المرأة ، ولاشك ان هذا تحدى كبير للدول العربية جميعها سواء التى بها تعددية او تلك التى تنكرها اصلا ، وهو جوهر التطور المستقبلى .

اهم المراجع

ـ التقرير الأستراتيجى العربى ١٩٨٥ ـ مركز الدراسات السياسية بالأهرام ـ القاهرة ١٩٨٦ .
ـ مجموعة من الباحثين : مستقبل الامة العربية .. التحديات والخيارات ، التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٨ .
ـ د . غسان سلامة : المجتمع ، الدولة فى المشرق العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧ .
ـ د . خلدون النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧ .
ـ د . عبدالله العروى : مفهوم الدولة ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، المغرب ط ٢ ، ١٩٨٣ .
ـ د . عبدالله العروى : مفهوم الحرية ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، المغرب ١٩٨١ .
ـ د . عبد الباقى الهرماسى : المجتمع والدولة فى المغرب العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٧ .
ـ مجموعة من الباحثين : التجربة الديمقراطية فى المملكة المغربية ، جامعة الأمم المتحدة ودار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧
ـ د . نادية رمسيس ، التنمية وازمة التحول السياسى ، المنار ، العدد ٦ ، يونيه ١٩٨٥ .



[٧]

حقوق الانسان العربى

بهى الدين حسن

تعرض هذه الدراسة الموجزة ، لتطور الاهتمام بحقوق الانسان فى العالم العربى ، من خلال تناول موقف الدول العربية من المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، والجهود التى بذلت لوضع ميثاق عربى لحقوق الانسان ، والجهد الشعبى لتأسيس حركة دفاع عن حقوق الانسان فى العالم العربى ، وتنتهى الدراسة بوقفة خاصة عند المنظمة العربية لحقوق الانسان ودورها فى هذا المجال .

غير أنه من الضرورى فى البداية إيجاز اطار الوضع الراهن لحقوق الانسان فى العالم العربى .

ربما كان أفضل تعبير عن واقع حقوق الانسان فى العالم العربى ، هو ما سبق أن قاله فتحى رضوان الرئيس الراحل للمنظمة العربية لحقوق الانسان ، من أنه لم يعد مناسبا استخدام كلمة « حقوق » عند الحديث عن حقوق الانسان العربى ، لأنه لم يعد هناك حق غير مستباح من حقوق الانسان المتعارف عليها ..

وتأمل الاطار التشريعى المنظم لهذه الحقوق ، يوضح « أن الدول العربية إما أنها لا تأخذ بمواثيق دستورية على الاطلاق ، أو أنها معطلة بشكل كامل[١]

ومن المؤسف أن عددا من هذه التشريعات التى استنت بعد الاستقلال ، جاءت إما تكريسا لتلك التى وضعت فى زمن الاحتلال لمواجهة الحركة الوطنية ، وإما تغليظا لموادها المقيدة لحقوق الانسان[٢] . وقد لوحظ منذ السبعينات اندفاعا من الأنظمة العربية للجوء للتشريع ، لاضفاء الشرعية الشكلية على انتهاكاتها لحقوق الانسان ، وذلك فى مرحلة كفت فيها الثورة العربية عن أن تكون مبررا لها[٣] .

وإذا تأملنا ـ كمقياس ـ أولى حقوق الانسان البديهية ، أى الحق فى الحياة والسلام الشخصية[٤] ، فسنجد أنه حق غير مصان فى العالم العربى ، من خلال التوسع فى نطاق أحكام الاعدام لأسباب سياسية ، ويصل عدد الأفعال المؤثمة التى تفضى فى العراق إلى عقوبة الاعدام إلى ٢٩ فعلا ، بينها أهانة رئيس الدولة ، و« الارتداد » عن حزب البعث[٥] ، وفى دولة مثل ليبيا ، لا يحتاج الأمر إلى قوانين خاصة ، بل يمكن تحت ظلال ما يسمى بالشرعية الثورية شن حملة معلنة ومنظمة لعدة سنوات للتصفية الجسدية للمعارضين فى الداخل والخارج .

ولم يعد انتهاك هذا الحق حكرا على الحكومات ، بل لقد شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة قيام جماعات سياسية معارضة وغير معارضة ، بأعمال أغتيال وتصفية جسدية واختطاف (كما فى مصر ولبنان) ، وشاركت بعض الحكومات أيضا بأعمال اختطاف المعارضين (ليبيا والعراق والمغرب)[٦] وفى تسليم اللاجئين السياسيين إلى حكوماتهم ليفقدوا حياتهم ، أو حرياتهم على أفضل تقدير ، مثلما حدث من حكومات بعض دول الخليج وليبيا والمغرب[٧] .

وأحد الأشكال المفضية لانتهاك حق الحياة والسلامة الشخصية ، هو ما يحدث فى السجون العربية ، التى صار بعضها معروفا دوليا ، بوصفها ساحات يتبع فيها التعذيب بشكل منهجى ، ويفضى فى حالات كثيرة إلى الوفاة كظاهرة (سجون سوريا والعراق والبحرين والمغرب) ، بينما تعرف السعودية ما يسمى بسجون « الاختفاء الكامل »[٨] ، وهو ما حدا ببعض القوى السياسية العربية إلى المطالبة بالارتقاء بمعاملة السجين السياسى إلى نفس المعاملة التى يلقاها المجرمون الجنائيون[٩] .

وتكتفى الدراسة بالحق فى الحياة كمؤشر على مصير بقية حقوق الانسان ، ويجدر بالملاحظة أنه رغم أن وجود منظومة قانونية وقدر من التعددية السياسية فى آى دولة عربية ، يساعد على تحسين شروط الكفاح من أجل حقوق الانسان فيها ، إلا أن ذلك لا يغير من القاعدة

الأساسية ، وهى أن « الحكومات العربية المختلفة لا تحترم حقوق الانسان بشكل أو بآخر ، والفارق بينها بهذا الصدد ، هو فارق فى الدرجة وليس النوع »[١٠] ، أما بالنسبة للانسان الفلسطينى فهو حالة خاصة ، والانتهاك الأساسى لحقوقه يبدأ باغتصاب وطنه وحرمانه من حقه فى تقرير مصيره بنفسه وينتهى بالقهر المزدوج الذى يواجهه أيضا فى بلدان المهجر الغربى .

وقبل الانتقال من هذه النقطة ، تشير الدراسة إلى أن الاعلان العالمى لحقوق الحيوان الصادر فى أكتوبر ١٩٧٨ ينص على :

مادة (١) : « ولدت جميع الحيوانات حرة ، ولها الحق فى الحياة على قدم المساواة مع سائر الأنواع » .

مادة (٢) : « لكل حيوان الحق فى أن يحظى باحترام » .

مادة (٤) : « لا يجوز تعريض حيوان لمعاملة سيئة أو قاسية » .

وفى نفس الوقت الذى صدر فيه هذا الاعلان ، وقف مندوب دولة عربية كبرى فى المجلس التنفيذى لليونسكو ، اثناء مناقشة الموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان والشعوب ليقول أنه ليس هناك شىء أسمه حقوق الشعوب[١١] .

١ - المواثيق الدولية لحقوق الانسان بين الموافقة الرسمية ... وعدم الالتزام بها :

يقول حسين جميل : « إن مجرد النص على الحقوق والحريات من دستور الدولة أو غيره من القوانين الداخلية لا يضمن دائما تمتع الانسان فعلا بالحقوق والحريات المنصوص عليها ، فقد يكون الغرض من الاعتراف بحقوق الانسان فى الدستور ، هو مجرد الاعلام ، أو اخفاء الطبيعة الحقيقية للنظام السياسى الذى يتعارض مع تمتع الانسان بحقوقه وحرياته الأساسية »[١٢] .

ويضيف د . محمد عصفور « مع انتقال مسألة الحريات من عداد الأمور الداخلية التى تتصرف فيها كل دولة بمطلق سيادتها ، إلى مجال التنظيم الدولى ، لم تعد الحريات مجرد ضمانات قانونية ودستورية محلية ، بل صارت حقا للانسان كمواطن دولى تكفله مواثيق دولية ، وبذلك أمكن الحديث عن حدث خطير ، وهو أن الانسان صار يتمتع بقدر من الشخصية الدولية يسمح له أن يدافع عن حرياته فى وجه دولته نفسها على المستوى الدولى ، وبوصف هذه الحريات حقوقا دولية تقيد من سيادة دولته »[١٣] .

لاشك أن التقييم الذى يقدمه د . عصفور ، ينصرف إلى مجال التطوير النظرى للقانون الدولى ، وانعكاس هذا التطور على تحسين شروط الكفاح من أجل حقوق الانسان ، وفيما عدا ذلك فانه ليس هناك ما يحول دون أن تلقى المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، نفس المصير الذى تلقاه المواد المتصلة بالحريات فى الدساتير والتشريعات المحلية الذى يشير إليه حسين جميل ، أى أن تصير موافقة بعض الحكومات عليهما ، مجرد أداة لتحسين صورتها الاعلامية ، أو إضفاء طبيعة النظام السياسى الذى تعبر عنه .

ومن منظور قانونى ، فان تونس هى الدولة العربية الوحيدة ، التى يتيح دستورها أن تأخذ المعاهدات الدولية التى تصادق عليها قوة تعلو القوانين المحلية ، ومن ثم فان المواثيق الدولية لحقوقالانسان التى صدقت عليها تونس تعدل أى تشريع سابق يكون مخالفا لها ، ولا يجوز للبرلمان التونسى أن يسن تشريعات تخالف هذه المواثيق[١٤] ومع ذلك فان هذا الوضع لم يحل دون انتهاكات فظة لحقوق الانسان فى تونس .

ومع ذلك فان الموقف الرسمى من المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، يعد مؤشرا نسبيا ومحدودا على حالة حقوق الانسان فى دولة ما ، خاصة فى الدراسات المقارنة ، ولكنه لا يصلح وحده لاستقراء حالة حقوق الانسان ككل فى أى دولة ، ولكنه قد يصلح كمؤشر بالمخالفه ، (أو كمؤشر معكوس) ، بمعنى أنه يمكن القول على سبيل المثال ، أن الدول التى لم توافق على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (سواء بالتصديق أو التوقيع) هى دول تعترف بالتعذيب كأسلوب مقنن فى سجونها ، بينما لا تعنى بالضرورة موافقة أى دولة على الاتفاقية ، أن التعذيب غير متبع فى سجونها .

وبهذا المعنى يمكن استنتاج بعض الدلالات من موقف الدول العربية من مجموعة المواثيق الدولية لحقوق الانسان - (٢٢ اتفاقية دولية) .

وتحتل تونس رأس القائمة ، حيث وافقت[١٥] على (١٧) اتفاقية منها ، تليها مصر (١٦) اتفاقية ، ثم الجزائر (١٣) ، وفى أسفل القائمة تأتى عمان (اتفاقية واحدة خاصة بالفصل العنصرى !) ، ثم البحرين : لاشىء[١٦] .

وفى إطار مجموعة المواثيق الدولية ، هناك ٤ منها ذات وزن نسبى خاص ، ويعتبر الموقف منها مؤشرا أكثر واقعية على حقوق الانسان ، وهى : العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختيارى الملحق بهذا العهد ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة .

وفى هذا المجال ، هناك ١١ دولة عربية وافقت على العهدين الدوليين ، وهى تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب واليمن الجنوبى والأردن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ، والدول الخمس الأولى منها فقط ، هى التى وافقت على اتفاقية مناهضة التعذيب ، أما البروتوكول الاختيارى فلم توافق عليه أى دولة عربية حتى الآن[١٧]

جدير بالذكر أن موافقة دولة ما على البروتوكول الاختيارى ، تمنح لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، الحق فى تلقى شكاوى مواطنى تلك الدولة بخصوص انتهاكات حقوق الانسان فيها وتحقيق هذه الشكاوى(١٨) .

ومن ثم يمكن إدراك الحدود التى يمكن أن تأخذ فى إطارها موافقات الدول على العهدين الدوليين ، كمؤشر على حالة حقوق الانسان فى تلك الدول ، طالما أنها لم تقرنها بالموافقة على البروتوكول الاختيارى .

ويلاحظ بالنسبة لاتفاقية مناهضة التعذيب ، أن المادتين رقم ٢١ و٢٢ منها(١٩) تدعوان الدولة الموافقة عليها لاصدار اعلانين ، يصير بموجبهما من حق لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة ، تسلم بلاغات واردة من مواطنى تلك الدولة ، أو من دول أخرى موافقةعلى الاتفاقية ، بخصوص انتهاك تلك الدولة لأحكام الاتفاقية .

وبالطبع فان اصدار دولة ما لهذين الاعلانين هو مؤشر هام على مدى جدية التزام تلك الدولة بأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب ، وأنه ليس لديها ما تخشاه ، من مناقشة سلوكها فى هذا المجال فى المحافل الدولية .

وفى هذا المجال ، كانت تونس هى الدولة العربية الوحيدة التى أصدرت هذين الاعلانين ، علما بأنها آخر دولة عربية وافقت على الاتفاقية ، وذلك عقب عزل بورقيبة(٢٠)

وباستثناء تونس - بعد عزل بورقيبة - والسودان - حيث تقتصر مظاهر التعذيب فيه منذ أبريل ١٩٨٥ على استخدام عقوبة الجلد وبتر الأطراف(٢١) ، واساءة معاملة المحتجزين من معسكرات الجيش فى الجنوب ، فضلا عن بعض الشكاوى الفردية(٢٢) ، فان تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، تؤكد على استمرار التعذيب - كظاهرة وأسلوب منهجى - فى سجون الدول العربية التى سبق لها أن وافقت على اتفاقية مناهضة التعذيب(٢٣) .

وإذا تطرقت الدراسة الى مدى التزام حكومات الدول الموافقة على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، بتقديم تقارير دورية عن مدى وفائها بالتزاماتها بمقتضى ذلك العهد وفقا للمادة (٤٠) منه ، وذلك كمؤشر اضافى ، يمكن ملاحظة أن ١٠ دول من ١١ دولة عربية وافقت على العهد ، مازالت متخلفة عن تقديم تقريرها الدورى فى موعده المحدد إلى لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، رغم تعدد مذكرات الالحاح المرسلة لهذه الدول ، والتى تنبهها إلى ضرورة تقديم هذه التقارير لمناقشتها .

وبينما لم تتلق كل من تونس ومصر واليمن الجنوبى سوى مذكرة تنبيه واحدة ، فان سوريا تلقت ١٠ مذكرات ، وليبيا ١١ مذكرة(٢٤) ، ولكن دون جدوى ، وهو مؤشر لاشك فيه على مدى خشية هذه الدول من وضع حالة حقوق الانسان فيها على مائدة النقاش الدولى ، حتى لو كان من خلال تقارير تكتبها الحكومات عن نفسها . بل إن الأمر يصل فى حالة ليبيا إلى تخلفها عن تقديم تقريرين دوريين متواليين(٢٥) .

٢ - حقوق الانسان المنسية فى الجامعة العربية :

لم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية أى نص حول الاهتمام بحقوق الانسان ، وإذا كان البعض يعزو ذلك إلى أن الميثاق قد أبرم قبل صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان (بثلاث سنوات) ، فان سلوك الجامعة العربية فيما بعد جاء منسجما تماما مع ماغاب عن ميثاقها ، ليؤكد أن الأمر لم يكن مجرد مصادفة تاريخية ، خاصة وأن ميثاق الأمم المتحدة الذى أبرم بعد ميثاق الجامعة العربية بثلاثة شهور فقط ، نص على عدد من المبادىء الاساسية لحقوق الانسان ، فضلا عن ميثاق عصبة الأمم (١٩١٩) أشار إلى حقوق الانسان .

وبمبادرة من خارج الجامعة العربية ، بدأت الجامعة بعد ٢١ عاما تتطرق لمسألة حقوق الانسان . ففى ديسمبر ١٩٦٥ ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحد قرارا بأن يكون عام ١٩٦٨ عاما دوليا لحقوق الانسان ، وناشدت الأمم المتحدة دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية التعاون معها من أجل انجاح الاحتفال بهذه الذكرى . وفى سبتمبر ١٩٦٦ أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا بالاستجابة لنداء الأمم المتحدة ، بالاعداد فى هذا الاطار لعقد أول مؤتمر عربى اقليمى لحقوق الانسان فى عام الاحتفال(٢٨) ، وعقد المؤتمر فى بيروت فى ديسمبر ١٩٦٨ ، ولكنه كان مكرسا من الناحية الأساسية لفضح انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة(٢٩) .

اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان :

وقبل ٣ شهور من المؤتمر ، أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا بتشكيل لجنة إقليمية دائمة لحقوق الانسان ، استجابة للمذكرة التى بعثت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٦٧ والتى تحمل اقتراحا بهذا المعنى(٣٠) ، ونص القرار على أن تنشأ اللجنة فى

نطاق اللجان الدائمة المنصوص عليها فى المادة (٤) من ميثاق الجامعة ، أى أنها تصدر توصيات فقط ـ لاقرارات ـ لتعرض على مجلس الجامعة[٣١] وأنها تمثل الحكومات العربية الموقعة على ميثاق الجامعة ، وهو ما جعلها أشبه « بنقابة » للحكومات العربية[٣٢] ، لتنفرد الجامعة العربية ـ من بين كل المنظمات الاقليمية ، بلجنة حكومية لحقوق الانسان[٣٣] . وتكتمل الصورة ، بتمثيل مجلس وزراء الداخلية العرب فى اجتماعاتها بصفة مراقب[٣٤] .

وبالرجوع إلى المهام المنوطة « باللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان »[٣٥] ـ وبرنامج عملها[٣٦] ، يتضح أن دورها الرئيسى سياسى واعلامى : « فضح الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، والتأكيد على الطابع الانسانى للقضية العربية » ، وثقافى « دراسة أوضاع حقوق الانسان العربى لايجاد حل لها وتنظيم الندوات » ويشير باحث متخصص فى المنظمات الدولية ، أن نشاط اللجنة اقتصر على انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة ، وأن نشاطها لم يشتمل على « موضوع حقوق الانسان فى الدول العربية »[٣٧] ذاتها .

ورغم أن مهام اللجنة تتضمن « تلقى تقارير الدول العربية حول تطبيق حقوق الانسان فيها » ، إلا أنه باستعراض أعمال اللجنة فى السنوات التالية لانشائها[٣٨] ، تتبين عدم وجود أدنى اشارة إلى أنها بحثت تقريرا واحدا ، بل إنه خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٨١ ، لم يصدر مجلس الجامعة العربية قرارات حول حقوق الانسان ، سوى ٨ قرارات تتعلق بتسمية رئيس اللجنة أو التجديد له ، أو تأجيل البت فيها[٣٩] .

غير أنه يبدو أن بدء اهتمام الجامعة العربية بمسألة حقوق الانسان ، كان له انعكاسه على اهتمام الحكومات العربية باتخاذ موقف ايجابى من المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، فبالرجوع إلى تواريخ موافقة الدول العربية على العهدين الدوليين لحقوق الانسان[٤٠] ، نجد أنها بدأت فقط عام ١٩٦٩ بتونس وسوريا ، ثم ليبيا عام ٧، ثم العراق ١٩٧١ .

حقوق الانسان بين الاعلان والميثاق :

ارتبطت فكرة اصدار ميثاق عربى لحقوق الانسان ، بثلاث مبادرات جاءت ايضا من خارج الجامعة العربية .

ففى عام ١٩٧٠ ، قدمت جمعية حقوق الانسان بالعراق اقتراحا للجنة بالعمل على اصدار اعلان عربى لحقوق الانسان[٤١] ، تمهيدا لاتفاقية عربية ومحكمة عدل عربية ، وقد استجابت اللجنة بالفعل للاقتراح ، وشكلت لجنة خبراء لاعداده ، وصدر فى العام التالى باسم « اعلان حقوق المواطن فى الدول والبلاد العربية »وبرغم ان مواد الاعلان (٣١ مادة)[٤٢] لم ترتب أى التزامات على الدول التى توافق عليه ، ومع أن المادة الأخيرة منه جاءت لتنسف كل ما تضمنه الاعلان من حقوق ، حيث تخول المادة رقم ٣١ الحكومات العربية حق التنصل من كل الحقوق التى تضمنها الاعلان دون استثناء ـ اى بما فى ذلك الحق فى الحياة الذى نص عليه الاعلان (المادة الثانية منه) ـ وذلك فى حالات « الطوارىء العامة » ، التى تركها الاعلان دون تحديد .. ، بالرغم من كل ذلك فان ٩ دول عربية فقط هى التى اهتمت بابداء الرأى فى الاعلان ، فأيدته بعضها دون تحفظات ، ورفضته دول اخرى شكلا وموضوعا ، وطالب فريق ثالث باجراء تعديلات شكلية وجوهرية عليه[٤٣] ، ليدفن المشروع فى ارشيف الجامعة العربية .

المبادرة الثانية جاءت من اتحاد الحقوقيين العرب ، الذى عقد ندوة فى بغداد عام ١٩٧٩ حول حقوق الانسان فى الوطن العربى ، وصدر عنها مشروع اتفاقية عربية لحقوق الانسان ، وعدة قرارات تدعو الجامعة العربية لتنشيط لجنتها لحقوق الانسان[٤٤] .

وفى اعقاب ذلك نشطت الأمانة العامة للجامعة العربية ، فكلفت خبيرين عربيين لوضع ميثاق عربى لحقوق الانسان ، وفى مارس ٨٣ اعلنت الجامعة مشروع الميثاق[٤٥] ، واحالته الى الدول العربية لابداء الرأى ، وبالرغم من تقديم عدة تعديلات عليه ، الا ان مجلس الجامعة لم يتخذ قرارا بشأنه ، ويبدو ان ثمة اتجاها تقوده بعض الحكومات العربية المعارضة للمشروع ، لتأجيل المناقشة حوله ، فى انتظار اعتماد منظمة المؤتمر الاسلامى لمشروع « اعلان حقوق وواجبات الانسان فى الاسلام »[٤٦] المهمل فى ادراج المنظمة منذ ١٠ سنوات .

المبادرة الثالثة جاءت من المعهد الدولى للعلوم الجنائية بايطاليا ، الذى وجه الدعوة الى عدد كبير من رجال الفكر والقانون فى العالم العربى (٩ دول عربية) الى مؤتمر خاص عقد فى ديسمبر ١٩٨٦ فى مدينة سيراكوزا ، لوضع مشروع ميثاق خاص بحقوق الانسان العربى ، فى ضوء المشاريع السابقة .

جدير بالذكر ان مشروع الجامعة العربية قد تمسك بالآفة الكبرى لاعلان حقوق المواطن ، اى المادة ٣١ من الاعلان ، والتى اخذت رقم (٧) فى مشروع الجامعة ، والتى تمنح الحكومات العربية « حق » التحلل من كافة الحقوق المنصوص عليها فى المشروع فى حالات الطوارىء .

واذا كان مشروع الجامعة جاء متقدما خطوة عن « الاعلان » ، فى النص على عدم جواز التحلل فى حالات الطوارىء من بعض الحقوق (الحق فى المحاكمة ، وفى العودة للوطن ، وفى اللجوء السياسى ، وفى عدم التعرض للتعذيب) ، الا انه جاء متخلفا عن الاعلان مرتين .

الأولى حينما لم يشترط الاعلان الرسمى عن حالات الطوارىء ، وبالتالى لم يلزم الدولة بالاعلان عن مواد القانون التى تعلق تنفيذها فى هذه الحالات . والثانية حينما لم تكتف المادة (٢٧ بحالات الطوارىء كاستثناء

يحل الحكومات من الالتزام بالحقوق التى نص عليها « مشروع الجامعة » ، فأضافت اليها ايضا حق المشرع المحلى فى سن قوانين تقيد الحقوق المنصوص عليها ، طالما كان ذلك ضروريا « لحماية الأمن والاقتصاد أو النظام العام والصحة العامة والاخلاق » !

وهو ما يحول مشروع الجامعة الى كلمات لا قيمة لها ، فالموافقة عليه لا تكلف الحكومات شيئا ، طالما ان المشروع يمنحها الحق فى نفس اللحظة فى سن قوانين تلغى كل ماوافقت عليه ، ودونما حتى حاجة للتذرع بحالات الطوارىء . وتساوى « مشروع الجامعة مع « الاعلان » فى اباحته للحكومات انتهاك الحق فى الحياة ، الذى ينصان عليه ، وهو ما لا يحتمل السهو ، على الاقل بالنسبة لمشروع الجامعة ، الذى حدد بوضوح فى الفقرة (ج) من المادة (٧) الحقوق التى لا يمكن التحلل منها فى حالات الطوارىء ، ولم يكن من بينها « الحق فى الحياة » ، ولا ايضا « الشخصية القانونية للانسان » ، ولا « مبدأ الشرعية القانونية » ، وهى بعض مواطن القصور الفادح التى تلافاها مشروع ميثاق سيراكوزا (المادة ٤٢ منه) والذى صدر باجماع رجال الفكر والقانون العرب .(٤٧)

كما يخلو مشروع الجامعة العربية من أى التزامات للدول الموقعة عليه ، سواء بتقديم تقارير دورية عن تنفيذه ، أو بحق اللجنة فى تلقى الشكاوى ، وهو بذلك يعكس الارادة السياسية للحكومات المشكلة للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التى صاغت المشروع ، ويؤكد انعدام نية واضعى المشروع لتنفيذه »(٤٨)

لكل ذلك يرى احد الباحثين المتخصصين ، ان مشروع ميثاق الجامعة العربية جاء « متخلفا عن التطور الدولى لحقوق الانسان ، بما فى ذلك الميثاق الافريقى لحقوق الانسان »(٤٩)

حقوق الانسان فى ميثاق سيراكوزا :

وفى المقابل ، جاء مشروع ميثاق سيراكوزا ، متجاوزا بشكل شامل شكلا وموضوعا مشروع ميثاق الجامعة ،(٥٠) ومتسقا مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، ومستلهما لروحها فى مواده ، ومستفيدا من الجهود العربية التى سبقته فى هذا المجال .

كما انه استطاع ان يمزج بشكل متسق وفريد بين عناصر الفكر القومى والليبرالى والاشتراكى ، وان يصبها فى اطار تقدمى معاد للامبريالية ، فى وثيقة لحقوق الانسان ، وهذا فى حد ذاته يعتبر انجازا فكريا رياديا على صعيد حقوق الانسان فى العالم العربى .(٥١)

ويمكن ايجاز ابرز سمات ميثاق سيراكوزا فى النقاط التالية :

أولا : انطلاقة من موقف ديمقراطى عميق ، وينعكس ذلك فى مواده المتعلقة بالحقوق والحريات العامة والسياسية ، حيث نص على حق تكوين الأحزاب والنقابات ، وحق الاضراب ، ولم يكتف بحظر التعذيب ، وانما نص على انها جريمة ، ولا تسقط بالتقادم ، فضلا عن القيود التى حاصر بها لجوء الحكومات لحالات الطوارىء (المادة ٤٢) .

ثانيا : تبنيه لموقف اجتماعى متقدم ، ويتجلى ذلك فى نصه على حق الانسان فى بيئة خالية من التلوث ، جنبا الى جنب الحق فى الرعاية الاجتماعية والصحية والبدنية والنفسية والضمان الاجتماعى والغذاء والكساء والسكن والتعليم المجانى ، كما افرد مواد خاصة تلزم الدولة برعاية المعوقين والمسنين ، ولم يكتف بالنص على حق العمل ، والحصول على اجر مناسب ، بل خصص مادة خاصة للنص على الحق فى نصيب عادل من الدخل القومى .

ثالثا : ينطلق ميثاق سيراكوزا من منظور قومى وحدوى واضح ، فهو يتعامل فى عنوانه : « مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعب فى الوطن العربى » ومواده ، مع شعب عربى واحد ، وليس عدة شعوب ، ويتعامل مع العالم العربى كوحدة جغرافية واحدة ، وبأفق وحدة سياسية واحدة ، لذلك فانه لا يكتفى بترتيب الحقوق العامة لكل انسان عربى فى مواجهة حكومته فحسب ، بل يرتب التزامات على كل الحكومات العربية ازاء الانسان العربى ، أيا كانت جنسيته وموقع اقامته ، ويتضح ذلك من :

١ ـ يتضمن حق الانتقال ، الحق ايضا فى الانتقال من دولة عربية لأخرى .

٢ ـ يتسع الحق فى الشخصية القانونية والجنسية ، ليشمل حق الانسان العربى فى الجمع بين جنسيته واى جنسية عربية اخرى ، بما فى ذلك حق نقلها لأبنائه .

٣ ـ حق اللجوء السياسى لأية دولة عربية .

٤ ـ الحق فى العمل يتسع ليشمل حق الانسان العربى فى العمل فى اى دولة عربية اخرى يختارها .

٥ ـ حق تنظيم النقابات يشتمل ايضا على حق النقابات فى تكوين اتحادات قومية فيما بينها .

٦ ـ حق الحصول على المعلومات ونشرها ، يمتد بالنسبة للانسان العربى باتساع العالم العربى ، وليس محصورا فى حدود دولته .

٧ ـ يكفل الميثاق للاحزاب السياسية حق ممارسة دورها باتساع العالم العربى .

٨ ـ التعليم له اهداف محددة ، ليس فقط توطيد احترام الحقوق والحريات الاساسية لتنشئة أناس ديمقراطيين ، ولكنه يستهدف ايضا ترسيخ الايمان بالوحدة العربية » .

رابعا : لم يكتف ميثاق سيراكوزا بهذه الطريقة فى معالجة عدد من الحقوق التقليدية ، بل خصص ٦ مواد اضافية (٤٤ ـ ٤٩) ، وضعها تحت عنوان « الحقوق الجماعية للشعب العربى » ، ورتب من خلالها حقوقا محددة للانسان العربى تنسجم مع توجهات الميثاق القومية الوحدوية المعادية للامبريالية ـ ازاء الحكومات

العربية التى تتبع سياسات معادية للمصالح العامة للشعوب (الشعب) العربى . والميثاق لا يضع لنفسه هنا هدف تغيير التوجهات السياسية للحكومات ، ولكنه يرتب حقوقا للانسان . حتى فى ظل هذه السياسات . ويتضح ذلك من :

١ ـ الحق فى العمل فى سبيل الوحدة العربية .
٢ ـ حق مقاومة الاحتلال الاجنبى بجميع الوسائل بما فى ذلك الكفاح المسلح .
٣ ـ حق المشاركة فى الدفاع عن اى جزء من الوطن العربى يتعرض لعدوان اجنبى .
٤ ـ حق التطوع لمساندة كفاح الشعوب (غير العربية) الخاضعة للاحتلال .
٥ ـ حق الانسان العربى فى الامتناع عن المشاركة فى القتال ضد اى قطر عربى آخر .

خامسا : حدد الميثاق اجراءات وآليات واضحة لضمان حماية حقوق الانسان العربى ، وترتكز على كيانين : لجنة عربية لحقوق الانسان ، ومحكمة عربية لحقوق الانسان ، وضمنتها فى ١٢ مادة (٥٠ ـ ٦١) ، تفصل اسس تشكيلهما ومهماتهما ، وسبل توفير الاستقلالية التامة لعملهما ، وقوة النفاذ لقراراتهما .

ويتضح فى هذا المجال :

١ ـ ان الميثاق لا يعترف بلجنة حقوق الانسان فى الجامعة العربية ، بل ينطلق من وضع كما لو كان لا وجود لها ، واللجنة التى يقدمها الميثاق تتكون من خبراء متخصصين وتقوم بفحص التقارير الدورية التى تقدمها الأطراف الموقعة عليه ، عن جهودها لوضع احكام الميثاق موضع التنفيذ ، كما تنظر فى الشكاوى المقدمة من اى دولة عربية او شخص حول انتهاك حقوق الانسان فى دولة عربية ما ، وتنشر تقريرا سنويا عن نشاطها كل عام .

٢ ـ ان الاحكام التى تصدرها المحكمة العربية لحقوق الانسان لها قوة النفاذ التى تتمتع بها الاحكام النهائية التى تصدر داخل كل دولة على حدة ، وهى احكام تصدر بعد النظر فى جلسات علنية فى الدعاوى التى لا تتمكن لجنة حقوق الانسان من الفصل فيها .

وبايجاز ، فقد جاء ميثاق سيراكوزا خطوة كبرى للأمام على طريق تقنين وتوثيق الحقوق العامة للانسان العربى ، ولكنه لم يلق آذانا صاغية فى الجامعة العربية ، التى توجه لها مشروع الميثاق فى ديباجته ، ليظل بذلك على جدول اعمال الحركة الشعبية العربية لحقوق الانسان .

٣ ـ حركة حقوق الانسان فى العالم العربى :

العمل من أجل حقوق الانسان فى العالم العربى مهمة غير ميسورة ، وتفرض احيانا على أصحابها خيارات صعبة ، تتراوح بين أقبية السجون أو منصات الاعدام ، او الانتقال للعمل من المنفى أو الوقوع اسرى غاية الصراعات العربية ـ العربية ، ليصيروا اداة فاقدة المصداقية ، تضفى ستارا من الزور على انتهاكات فظة لحقوق الانسان فى دولة عربية ما ، لتسهيل فضح انتهاكات حقوق الانسان فى اوطانهم .

والدول العربية لا تنظر بارتياح لأى نشاط يقترب من حقل الدفاع عن حقوق الانسان ، فهى تعتبره اما عملا مناهضا للأمن القومى ، وتعتبره فى بعضها الآخر : نشاطا حزبيا معاديا للنظام ،

ورغم موافقة الدراسة على ما يذهب اليه د . منذر عنبتاوى[٥٢] ، من حرص الانظمة العربية على عدم افتضاح حالة حقوق الانسان فيها لدى اوساط الرأى العام فى الدول الرأسمالية

ومن ثم فانه يكسب منظمات حقوق الانسان العربية اهمية خاصة ، الا ان واقع الحال يشير الى ان اغلبية الدول العربية ترفض تكوين منظمات حقوق الانسان لنفس السبب الذى يشير اليه . د . منذر عنبتاوى ، وان من يوافق منها يسعى جاهدا بشتى السبل لاحتوائها واستخدامها كأداة يتزين بها امام الرأى العام الغربى ،

١ ـ منظمات فى المنفى :

وهى فى معظمها واجهات لقوى سياسية معارضة لهذا النظام او ذاك ، ولذا فان الاطار الموجه لنشاطها ، ليس المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، بقدر ما هى برامج التيارات والاحزاب السياسية التى تعبر عنها .

والمقار الرئيسية لهذه المنظمات اما فى امريكا وبريطانيا وفرنسا وسويسرا ، أو فى عاصمة عربية فى حالة نزاع مع الدولة الأم للمنظمة ، وعلى سبيل المثال فان مقر لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية فى اليمن الشمالى فى عدن ، بينما توجد فى صنعاء منظمة اخرى

تحمل نفس الاسم ، ولكنها تدافع عن الحريات فى اليمن الجنوبى ، وتعمل جمعية حقوق الانسان فى العراق من مقرها فى دمشق ، والعكس صحيح ايضا . وهذا النوع من المنظمات ، يستخدم بدرجات متفاوتة ـ رغم كل النوايا النبيلة ـ لتصفية حسابات بعض الأنظمة مع بعضها الآخر .

وقد تتعدد فى المنفى منظمات الدفاع عن حقوق الانسان المنتهكة فى بلد عربى واحد ، تبعا لتعدد القوى السياسية المعارضة ، وهو واقع الحال بالنسبة للبحرين والعراق وسوريا على سبيل المثال .

كما توجد فى المنفى منظمات اقليمية لحقوق الانسان ، اى تضع على عاتقها الأوضاع فى مجمل العالم العربى ، وابرزها « جمعية الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربى » ، والمعلومات المتاحة عنها ، تشير الى انها تأسست فى باريس عام ١٩٨٣ ، وان نشاطها هو فى جوهره اعلامى ، حيث تصدر نشرة دورية ، وتقارير سنوية عن حقوق الانسان العربى(صدر فيها تقارير الاعوام ٨٤ ـ ٨٧) ، كما تصدر البيانات وتوجه النداءات وتنشرها فى وسائل الاعلام الأوروبية وتقيم الندوات ، وتوزع جائزة سنوية ، تمنح لأشخاص وهيئات عربية او اجنبية تعمل بنشاط من اجل حقوق الانسان .

٢ ـ منظمات قطرية :

وهى منظمات تعمل من داخل اقطار عربية :

١ ـ الرابطة التونسية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٧٧)

٢ ـ الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٥)

٣ ـ المنظمة السودانية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٤)

٤ ـ الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٧)

٥ ـ المنظمة المغربية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٨)

٦ ـ المنظمة المصرية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٥)

٧ ـ الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٦)

٨ ـ جمعية انصار حقوق الانسان ـ الاسكندرية (تأسست عام ١٩٧٨)

٩ ـ جمعية انصار حقوق الانسان ـ القاهرة (تأسست عام ١٩٨٠)

١٠ ـ الجمعية المصرية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٧٥)

وباستثناء المنظمة الأولى ، فإن المنظمات التسع التالية فى وضع تأسيس لسبب او لآخر ، ومع ملاحظة ان المنظمة الثامنة محصورة بمدينة الاسكندرية والتاسعة نشاطها رمزى محدود بالنشاط الثقافى الموسمى ، اما العاشرة فقد توقفت فعليا منذ اكثر من ١٠ سنوات[٥٤] .

وتتفق المنظمات العشر فى كونها تنظر الى المواثيق الدولية لحقوق الانسان باعتبارها الاطار الموجه لنشاطها ، رغم أن هناك تفاوتا كبيرا فى سلوكها العملى .

وترتبط المنظمات الستة الأولى بعلاقات مؤسسية مع المنظمة العربية لحقوق الانسان (كفروع أو كعضوية عاملة او منتسبة) ، بينما تسعى المنظمة السابعة للحصول على وضع العضوية العاملة[٥٥] .

وتعتبر الرابطة التونسية لحقوق الانسان أنشط منظمات حقوق الانسان فى العالم العربى ، وهى تضم ٣٥٠٠ عضو حتى عام ١٩٨٥[٥٦] يتوزعون على ٢٤ فرعا[٥٧] فى كافة انحاء تونس ، وقد لعبت دورا نشيطا فى كشف انتهاكات حقوق الانسان فى العهد البورقيبى ، مما وضع قياداتها رهن الملاحقة المستمرة ، وأحيانا الاعتقال ، الذى طال امينها العام خميس شمارى قبل ٣ شهور من رحيل بورقيبة .

وقد أسهمت فى مؤتمر سيراكوزا ، بمشروع متكامل يعكس تصورها لحقوق الانسان العربى ، كما حازت عام ٨٧ على جائزة حقوق الانسان التى تمنحها « جمعية الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية فى الوطن العربى » .

ولاشك ان التطورات السياسية الأخيرة فى تونس تفتح افاقا أكثر رحابة امام الرابطة لتدعيم نشاطها ، ويلاحظ فى هذا الاطار أن تونس هى الدولة العربية الوحيدة التى وافقت على انشاء فرع لمنظمة العفو الدولية فيها[٥٨] .

ويمكن القول أن مركز ثقل نشاط حركة حقوق الانسان فى العالم العربى ، ينتقل الى مجموعة دول المغرب العربى ، التى شهدت خلال العامين الأخيرين اعترافا رسميا بمنظمتى المغرب والجزائر (وكل منهما وليد اعادة تنظيم لحركة حقوق الانسان هناك التى عرفت تعددية تنظيمية انشأت تنظيمات ضعيفة) ، وتشير الدراسة فى هذا الاطار الى ان الرابطة الجزائرية ، تعمدت بدماء التحرك الشعبى العام فى اكتوبر الماضى ، والذى خرجت منه الرابطة أكثر استقلالية ومصداقية .

وهناك مشروع مطروح على منظمات حقوق الانسان الأربع فى المغرب العربى ، لتشكيل فدرالية لحقوق الانسان وقد عقدت المنظمات اجتماعا لهذا الغرض فى مارس ٨٨ وناقشت ايضا فكرة وضع ميثاق مغربى لحقوق الانسان[٥٩] .

أما فى مصر ، فان نشاط حقوق الانسان يتعرض لضغوط وحصار شديد ، تطحنه لتترك لمنظماته خيارات ثلاثة غير صحيحة :

ـ الانزلاق للنشاط السياسى المعارض ، لتصير منبرا سياسيا اضافيا لتيارات المعارضة

ـ التخندق فى النشاط الثقافى والاكتفاء بالتبشير بمبادىء حقوق الانسان .

ـ مركزة النشاط على المسموح به ، أى انتقاد ماتمثله بعض أفكار وممارسات التيار الاسلامى من انتهاك لحقوق الانسان .

وكانت هذه الضغوط قد أدت بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان الى تجميد نشاطها ٨٧ ـ ١٩٨٨ ، أثر رفض السلطات الاعتراف بشرعية وجودها ، ولكنها عادت لتستأنف نشاطها من جديد منذ شتاء العام الماضى ، فى نفس الوقت الذى انتقل فيه نزاعها مع السلطات الى ساحة القضاء .

٣ ـ منظمات اقليمية :

يعتبر اتحاد المحامين العرب هو أنشط الاتحادات المهنية الاقليمية العربية المشتغلة بحقوق الانسان ، ولكن نظرا لأن نشاطه ـ كمنظمة نقابية ـ لاينحصر بحقوق الانسان ، فان لايوضع فى عداد منظمات حقوق الانسان (مثله فى ذلك مثل نقابات المحامين فى الدول العربية) ، رغم أن هذه القضية تعد محورا أساسيا من محاور العمل اليومى لأمانة الاتحاد ، ورغم انه لم يخل مؤتمر من مؤتمراته العامة الستة عشر من التعرض لهذه القضية بأشكال متنوعة ، بل ان مكتبه الدائم كرس عددا من اجتماعاته لهذه القضية وحدها ،[٦٠] وأخيرا رغم الدور المتميز الذى يلعبه فى كشف انتهاكات حقوق الانسان فى العالم العربى ، فى اللجان المعنية بالأمم المتحدة ، والتى يتمتع فيها بالصفة الاستشارية .

غير أن دوره فى تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ـ المنظمة الاقليمية العربية الوحيدة العاملة فى هذا المجال ـ واحتضان نشاطها فى شهورها الأولى ، ومساندتها فى مواجهة ضغوط الأنظمة العربية ، سيظل تاريخيا أبرز تجسيد مادى لدعم المحامين العرب واتحادهم المهنى لقضية حقوق الانسان .

المنظمة العربية لحقوق الانسان :

قد لايعرف الكثيرون ان الميلاد الأول لهذه المنظمة كان فى بيروت عام ١٩٧٤ ، التى شهدت تشكيل لجنتها التأسيسية واعلان نظاميها الأساسى والداخلى أيضا[٦١]

بدأت الفكرة عام ١٩٧١ ، على يد جمعية حقوق الانسان بالعراق ، وبهدف انشاء اتحاد عربى للجمعيات القطرية لحقوق الانسان ، وتبنى الفكرة اتحاد المحامين العرب فى ١٩٧٣ ، وطورها لتصير منظمة عربية لحقوق الانسان ، تنشىء فروعا لها فى الدول العربية (حيث ان منظمات حقوق الانسان القطرية لم تكن شائعة حينذاك) ، وشكل لجنة تحضيرية لهذا الغرض ، وأسند سكرتاريتها الى زكى جميل حافظ رئيس جمعية حقوق الانسان بالعراق ، فأعدت نظاميها الأساسى والداخلى ، ودعت الى عقد الاجتماع التأسيسى للمنظمة فى فبراير ١٩٧٤ فى بيروت ، وهى ايضا المقر الرئيسى المقترح للمنظمة الوليدة .

وتوضح وثائق ميلاد المنظمة[٦٢] ، أن الهدف من انشائها هو :

١ ـ الاستفادة من الطبيعة غير الحكومية للمنظمة ، لاعداد تقارير حول انتهاكات حقوق الانسان فى الدول العربية ، وتقديمها للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، وذلك بمقتضى القرار ١٥٠٣ لعام ١٩٧٠ الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ، والذى يمكن من التغلب على امتناع معظم الدول العربية عن الموافقة على العهود الدولية لحقوق الانسان ، وامتناع العدد المحدود الذى وافق عليها من الموافقة على البروتوكول الاختيارى

٢ ـ التغلب على جمود لجنة حقوق الانسان بالجامعة العربية ، ودفعها لتنشيط عملها .

٣ ـ تكوين رأى عام عربى مناصر لحقوق الانسان ، وضاغط على الحكومات العربية ، ومساندة المواطن العربى فى مجابهة العبث بحقوقه .

٤ ـ تنظيم حملة لاقناع الحكومات العربية بالتصديق على العهود الدولية والبروتوكول الاختيارى

٥ ـ العمل على اصدار اعلان عربى لحقوق الانسان ، واتفاقية عربية لحقوق الانسان ، ومحكمة عدل عربية .

أما وسائل المنظمة فى ذلك ، فهى ايفاد المراقبين القضائيين لتقصى الحقائق ، ونشر تقاريرهم والتعاون مع هيئات التحقيق الدولية والاقليمية فى هذا الاطار ، وعقد الندوات والمحاضرات وتنظيم البحوث والدراسات .

ولكن مشروع المنظمة العربية توقف عند محطة الاجتماع التأسيسى ، ولم يجد من يواصله ، بل ولم تعد تذكره تقارير نشاط اتحاد المحامين العرب بل ان المكتب الدائم للاتحاد ، الذى انعقد فى مايو ١٩٧٩ ، وكرس أعماله لحقوق الانسان فى العالم العربى وأصدر اعلانا خاصا بهذا الشأن ، إلا أن الاجتماع والاعلان لم يرد فيهما ادنى اشارة الى المنظمة العربيـة لحقوق الانسان[٦٣] .

وبعد انقطاع ١٠ سنوات ، وفى ديسمبر ١٩٨٣ ، اجتمعت هيئة تأسيسية جديدة فى ليماسول بقبرص ، وأعلنت عن تأسيس « المنظمة العربية لحقوق الانسان » ، دون أن ترد أى اشارة فى البيان التأسيسى : لميلادها الأول فى ١٩٧٤ .

ارتبط الميلاد الثانى من ناحية التوقيت ، بالغزو الاسرائيلى للبنان ، واجتياح بيروت ١٩٨٢ ، وغياب تعبير شعبى عربى مناسب[٦٤] ، فقد بدأ يتبلور مشروع انشاء المنظمة العربية ، فى ابريل ١٩٨٣ ، حيث كان عدد من المفكرين العرب قد تجمعوا فى تونس لتدارس الأوضاع العربية ، وخلص المشاركون ، الى أن بداية الخروج من

الأزمة ، هى بتأكيد واحترام حقوق الانسان العربى ، التى تعرضت للاهدار بشكل متصاعد فى السنوات السابقة ، وقرروا الدعوة الى مؤتمر تأسيسى لانشاء منظمة عربية لحقوق الانسان[٦٥] ، وفى ليماسول اجتمع نحو مائة شخصية عربية من المفكرين وأساتذة الجامعات ورجال السياسة والصحافة وأعلنوا قيام منظمة عربية غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وأقروا نظامها الأساسى وانتخبوا مجلس أمنائها الذى انتخب بدوره لجنته التنفيذية ورئاسته[٦٦] .

ويوضح النظام الأساسى أن المنظمة تسترشد فى عملها بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان ، وتدافع عن كافة الأفراد الذين تنتهك حقوقهم خلافا للنصوص الواردة فى هذه المواثيق ، ووسائلها فى ذلك تعميق وعى المواطن العربى بحقوقه المشروعة ، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات العاملة فى نفس المجال ، والعمل للافراج عن الأشخاص الذين تقيد حريتهم بسبب معتقداتهم او انتماءاتهم أو جنسهم[٦٧] .

واذا كان التدهور المتزايد فى حالة حقوق الانسان فى العالم العربى ، كان وراء قول رئيسها الراحل فتحى رضوان ، أن اول الأعمال الكبيرة للمنظمة العربية ، هو أنها « وجدت ، ثم بقيت » ، فالواقع أن أعمالها الكبيرة لم تتوقف عند مجرد الوجود ، فى نفس الوقت الذى لم تتوقف فيه ضغوط الحكومات العربية فى محاولة لدفنها فى مهدها .

ويشكل التحرك فى هذين الاتجاهين المتضادين ، اطار تقييم عمل المنظمة خلال ٥ سنوات من عمرها .

نحو حركة عربية لحقوق الانسان :

كان ميلاد المنظمة العربية الثانى ، إيذانا بميلاد حركة عربية لحقوق الانسان ، فخلال السنوات القليلة التالية لتأسيسها ، شهد العالم العربى ميلاد عدد من منظمات حقوق الانسان المستقلة عن كل من الحكومات والاحزاب السياسية ، والتى تشكل المواثيق الدولية لحقوق الانسان الاطار النظرى الموجه لنشاطها ، والتى سرعان مابدأت تنسج علاقة عضوية مع المنظمة العربية (راجع قائمة المنظمات السبع القطرية الأولى وتواريخ انشائها) .

وإلى جانب المنظمات السبع ، تكونت ٣ مجموعات ـ كأنوية لفروع للمنظمة العربية ـ واحدة فى الأردن والثانية فى الكويت ، والثالثة مجموعة موحدة لليمنين الشمالى والجنوبى .

ويكشف هذا التوجه (المنظمات السبع ، والمجموعات الثلاث) عن الأصرار على الاختيار الصعب ، أى انشاء منظمات لحقوق الانسان تعمل من داخل أقطارها .

وإلى جانبهم ، تكونت ٣ فروع خارجية للمنظمة الأم فى أوساط العرب المقيمين فى فرنسا وبريطانيا والنمسا ، ومجموعتين تحت التأسيس فى سويسرا وامريكا الشمالية ، وهى كلها ليست بديلا عن العمل الداخلى ، ولكنها تلعب دورا مساندا ، فضلا عن اهتمامها بحقوق العرب العاملين فى خارج العالم العربى .

وعلى التوازى مع نشاطها التنظيمى الكبير ، لعبت المنظمة العربية دورا ميدانيا هاما فى الدفاع عن حقوق الانسان ، مستخدمة فى ذلك أساليب بعثات تقصى الحقائق ، وإيفاد ممثلين عنها لمراقبة محاكمات الرأى الهامة ، ولتحرى أوضاع بعض الحالات فى السجون ، وممارسة الوساطة مع الحكومات العربية بخصوص أوضاع المعتقلين السياسيين فيها[٦٨] .

وعلى الصعيد الاعلامى والدعائى ، أصدرت المنظمة تقريرين سنويين عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى خلال عامى ٨٦ و ٨٧ (تقرير ٨٨ فى طور الاعداد) ، وهذا النوع من التقارير هو الأول من نوعه فى عالمنا العربى ، ويضاعف من قيمتها اتسامها بالموضوعية والاستقلالية التامة عن أى محور عربى

وتصدر المنظمة نشرة اخبارية غير دورية (يفترض فيها أن تكون شهرية) ومجلة بحثية متخصصة فى حقوق الانسان (يفترض فيها ان تكون فصلية ، وتتولى الأولى نشر الشكاوى التى ترد للمنظمة والاجراءات التى اتبعتها المنظمة ازاءها ، بما فى ذلك ردود السلطات العربية ـ فى حالة توفرها ـ وهى تعيد ايضا نشر مانشر من تقارير المنظمات الدولية ونشراتها والصحف العربية والأجنبية حول حقوق الانسان العربى ، كما تتابع نشاط المنظمة العربية والمنظمات الأخرى المعنية بحقوق الانسان وكل من النشرة والمجلة هما اداة اعلامية ريادية فى حقل حقوق الانسان فى العالم العربى . والى جانب الندوات التى عقدتها المنظمة بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب ، شاركت ايضا فى عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية ، وخاصة فى اجتماعات اللجان المعنية بحقوق الانسان بالأمم المتحدة ، من خلال وفد اتحاد المحامين العرب الى هذه الاجتماعات .

وقد اتسم تقييم المنظمة لنشاطها ـ خلال جمعيتها العمومية بالخرطوم ـ بأمانة نادرة ، فقد رصد تقرير مجلس الامناء عدة ملاحظات نقدية تتصل بحجم العضوية وتوزعها ونوعيتها ومدى حيوية علاقتها بالمنظمة ، وانعكاس ذلك على مصادر المعلومات ، وانتقد التقرير غلبة النشاط الاعلامى وذى الطابع المعرفى على النشاط الميدانى ، وانحصار نشاط المنظمة فى اطار ردود الأفعال ، وميله لصالح الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٦٩] .

وفى نفس الاتجاه سارت مناقشات أعضاء الجمعية العمومية ، لتعبر عن خشيتها من ان تصبح المنظمة مجرد حركة اعلامية محاصرة داخل النخبة المثقفة ، ودعت الى ايلاء اهتمام أكبر بالنشاط الميدانى وبالعمل المخطط ، وبدعم العلاقة بين أجهزة المنظمة وفروعها ، وتوفير

الامكانيات اللازمة لذلك ، وخاصة بتفريغ بعض المسئولين عن أوجه نشاط المنظمة[٧٠]

غير أن متابعة نشاط المنظمة العربية فى العامين التاليين للجمعية العمومية ، لايظهر تقدما كبيرا فى تجاوز تلك السلبيات التى أشار اليها تقرير مجلس الأمناء وأعضاء الجمعية العمومية ، بل يخشى ان تكون قد شهدت تضخما لبعض هذه السلبيات ، فضلا عن بروز سلبيات جديدة[٧١] :

١ ـ طغيان النشاط الدولى للمنظمة (المشاركة فى الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الدولية) على حساب نشاطها الميدانى ، الذى شهدت تراجعا عن المستوى الذى كان عليه (كما ونوعا) خلال العامين السابقين على انعقاد الجمعية العمومية .

٢ ـ تراجع فى انتظام الأدوات الأساسية للنشاط الاعلامى ، فالنشرة الاخبارية المفترض فيها ان تكون شهرية ، وبدأت بمتوسط كل ٤٥ يوما ، صارت دوريتها فى العام الأخير تصدر بمتوسط كل شهرين ، والمجلة البحثية التى يفترض فيها ان تكون فصلية ، بدأت فى عام ٨٦ بمتوسط كل ٤ شهور ، وفى عام ٨٧ صارت تصدر بنصف سنوية ، وفى عام ٨٨ صدر منها عدد واحد فى نهاية العام .

٣ ـ انفراط عقد اللجان النوعية للمنظمة (اللجنة القانونية ، والاعلامية ، والبحثية) وتوقف اجتماعاتها منذ الجمعية العمومية .

٤ ـ مازالت العلاقة بين المنظمة الأم وفروعها ـ فى الاتجاهين ـ تفتقر الى القنوات المنظمة التى توطد هذه العلاقة المؤسسية ، بما فى ذلك التحديد الواضح للمسئوليات

ومن الواضح أن أغلب هذه القضايا غير غائبة عن ادراك مجلس امناء المنظمة العربية ، خاصة وأن اجتماعاته الدورية ، يصدر عنها دوما عدد من القرارات التى تنم عن ذلك[٧٢] ، غير أن تكرار بعض القرارات بنصها منذ الجمعية العمومية ، ينم أيضا عن استعصاء بعض السلبيات على العلاج ، ولو بشكل مرحلى ، أو عدم توفير الامكانيات اللازمة لذلك تنظيميا وبشريا وماديا .

ان التحدى الذى يواجه المنظمة العربية كبير ، ولقد وفقت فى يناير ٨٩ فى الحصول على الصفة الاستشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، وهو مايساعد على تدعيم مكانتها الدولية وتعزيز دورها ، وذلك من خلال تقديم التقارير عن حالة حقوق الانسان الى لجان الأمم المتحدة المتخصصة ، فضلا عن انه يعضد نسبيا مركزها فى العلاقة بالحكومات العربية .

ولقد « ظفرت » المنظمة بالصفة الاستشارية ، فى المرة الثانية لطلبها ، بعد معركة ضارية استمرت أكثر من عامين مع الحكومات العربية ، حتى ان صحيفة « نيويورك تايمز » الامريكية كتبت تقول بعد رفض الطلب الأول فى فبراير ١٩٨٧ : « إن ممثلى الدول العربية قد رصوا صفوفهم ـ فى مظهر نادر للوحدة ـ لمقاومة اعتراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة بالمنظمة العربية لحقوق الانسان »[٧٣] .

ورغم أن لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة والتى ناقشت الطلب ، لاتضم سوى عضو عربى واحد ـ من ١٩ عضوا ـ فى تلك الدورة ، وهو ممثل سلطنة عمان ، إلا أنه بمجرد الاعلان عن مناقشة الطلب ، تدفق مندوبو الحكومات العربية للحضور كمراقبين ، وطلبوا التحدث الى جانب ممثل عمان ، وكال مندوبو الجزائر وسوريا والعراق الاتهامات للمنظمة العربية فهى : « لها علاقات مشبوهة بالبهائيين » أو « تسىء الى سمعة الدول العربية » ! « وتنشر تقارير لا أساس لها » ! ، « ولها طابع سياسى » ! ، و « مصادر تمويلها مجهولة ومشبوهة » ! و « تبث الفرقة بين الدول العربية » ! ... وأخيرا .. « لاحاجة لها لأن حقوق الانسان العربى مكفولة » !![٧٤]

بينما جاء الدفاع عن المنظمة العربية من مندوب فرنسا ، الذى عبر عن دهشته من توجيه كل هذه الاتهامات لمنظمة محترمة تضم صفوة المثقفين العرب وتدافع عن حقوق الانسان ، ولكن الحكومات العربية أصرت على موقفها الرافض ، بما فى ذلك الحل الوسط الذى اقترحه المندوب السوفيتى ،[٧٥] فاضطرت لجنة المنظمات غير الحكومية ـ التى تصدر قراراتها بالأجماع الى رفض الطلب .

وكان هذا التطور قد جاء مكملا للخطوة التى كانت قد اتخذتها السلطات المصرية بالاعتراض على عقد الجمعية العمومية للمنظمة العربية فى القاهرة قبل ٢ شهور (فى نوفمبر ١٩٨٦) ، وبوضع العراقيل أمام ممارستها لنشاطها من مقرها الرئيسى فى القاهرة بعد ٣ سنوات من عملها من نفس المقر ، ثم اعتراضها على احتفال فرعها المصرى (المنظمة المصرية لحقوق الانسان) باليوم العالمى لحقوق الانسان فى ديسمبر ١٩٨٦ ، والذى تلاه اعتراض السلطات على شرعية وجود الفرع .

ومازال القضاء المصرى ينظر دعويين قضائيتين بهذا الشأن من المنظمة العربية وفرعها المصرى .

ولاشك أن الاعلان عن تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان من قبرص ، ثم اعتراض الحكومات العربية على منحها الصفة الاستشارية فى الأمم المتحدة ، مرورا بالضغوط التى مورست عليها خلال ٥ سنوات من عمرها (مابين التعتيم الاعلامى على نشاطها ، الى اللامبالاة برسائلها ونداءاتها ، مرورا بالحملات المنظمة لتشويه صورتها) بهدف وأدها ، أو دفعها للعمل من خارج العالم العربى ، هى عناصر اضافية ، تكمل لوحة حالة حقوق الانسان العربى □ .

المراجع

(١) حقوق الانسان فى الوطن العربى » : تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى خلال عام ١٩٨٦ ـ القاهرة ١٩٨٧
(٢) المرجع السابق .
(٣) « المحامون العرب وقضايا حق تقرير المصير وحقوق الانسان والسلم الدولى » تقرير الأمين العام لاتحاد المحامين العرب المقدم الى المؤتمر ١٦ ـ الكويت ١٩٨٧
(٤) أنظر « حقوق الانسان ـ مجموعة صكوك دولية » ـ مطبوعات الأمم المتحدة نيويورك ١٩٨٣ .
(٥) « حقوق الانسان فى الوطن العربى » : تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى خلال عام ١٩٨٧ ـ القاهرة ١٩٨٨ .
(٦) المرجع رقم (١) . (٧) المرجع رقم (١) . (٨) المرجع رقم (١) . (٩) المرجع رقم (١)
(١٠) د . على الدين هلال : الديمقراطية وحقوق الانسان العربى ـ ندوة منشورة فى كتاب « الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى » ـ سلسلة كتب المستقبل العربى (٤) ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٨٤ .
(١١) حلمى راغب حنا : الميثاق العربى لحقوق الانسان ـ رؤية مقارنة للمواثيق الدولية .
محاضرة القيت فى اطار أنشطة فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى فرنسا ، وقدمت عرضا لها مجلة « حقوق الانسان فى الوطن العربى » ـ كتاب غير دورى يصدر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان ـ العدد رقم ٢٠ ـ مارس ١٩٨٧
(١٢) حسين جميل : فى سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربى ـ بحث منشور فى كتاب « الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى » مرجع سابق .
(١٣) د . محمد عصفور : ميثاق حقوق الانسان العربى ضرورة قومية ومصيرية ـ بحث منشور فى كتاب « الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى » ـ مرجع سابق .
(١٤) د . الصادق شعبان : المعاهدات فى القانون الداخلى للدول العربى ـ شئون عربية ـ العدد رقم ٤٢ ـ يونيو ١٩٨٥ .
(١٥) تستخدم الدراسة تعبير « الموافقة » بمعنى التصديق أو الانضمام او التوقيع على المواثيق الدولية
(١٦) المرجع رقم (١) .
(١٧) ربما تكون السودان هى أول عربية ستوافق على البروتوكول الاختيارى ، فقد وافق مجلس الوزراء عليه منذ عام مضى ، وأحاله الى البرلمان الذى لم يصدر قراره بعد . راجع فى هذا المجال « النشرة الاخبارية » ـ نشرة غير دورية تصدر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان ـ العدد رقم ١٧ ـ مارس ١٩٨٧ .
(١٨) راجع نص البروتوكول الاختيارى فى المرجع رقم (٤) .
(١٩) نص اتفاقية مناهضة التعذيب منشور فى كتاب « وثائق أساسية ـ المنظمة العربية لحقوق الانسان » ـ ١٩٨٥ .
(٢٠) مشروع جدول الأعمال المؤقت المعلن للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والأربعين لعام ١٩٨٩ حول حالة اتفاقية مناهضة التعذيب ـ البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال ـ مطبوعات الأمم المتحدة .
(٢١) تقرير منظمة العفو الدولية عن عام ١٩٨٧ ـ مطابع الأهرام التجارية ١٩٨٨ .
(٢٢) النشرة الاخبارية ـ مرجع سابق ـ العدد رقم ١١ ـ يوليو ١٩٨٧ ، حيث تشير الشكوى المنشورة الى وقائع تعذيب فى سجن كوبر (اطفاء سجاير فى اجسام المحتجزين ، جلد بالسياط ، وضع الملح فى الجروح لمضاعفة الالام ، الضرب المبرح الذى أفضى الى وفاة أحد المحتجزين) وبعد عام من نشر الشكوى ، أرسلت السلطات السودانية ردا ينفى جملة ما ورد فيها : النشرة الاخبارية ـ مصدر سابق ـ العدد رقم ١٨ ـ يونيو ١٩٨٨ .
(٢٣) راجع التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الانسان السالف الاشارة اليها فى المراجع رقم ١ و ٥ و ٢١ .
(٢٤) تقرير اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ـ الوثائق الرسمية للدورة ٤٣ للجمعية العامة ـ الملحق رقم ٤٠ ـ مطبوعات الأمم المتحدة .
(٢٥) جدول الأعمال المؤقت المعلن للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، والتى ستعقد اجتماعها فى نيويورك فى الفترة ٢٠ مارس ـ ٧ أبريل ١٩٨٩ ـ مطبوعات الأمم المتحدة .
(٢٨) « الحق » ـ مجلة ثلث سنوية يصدرها اتحاد المحامين العرب ـ عدد خاص عن حقوق الانسان ١٩٧٨ ـ القاهرة .
(٢٩) باسيل يوسف : العمل العربى المشترك وحقوق الانسان بين الواقع والطموح ـ دراسة منشورة فى مجلة « حقوق الانسان فى الوطن العربى » ـ مرجع سابق ـ العدد رقم ٢٠ ـ مارس ١٩٨٧
(٣٠) المرجع السابق . (٣١) المرجع السابق . (٣٢) المرجع السابق (٣٣) المرجع السابق .
(٣٤) المحامون العرب : نشرة داخلية شهرية تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب العدد رقم ٢٥ ـ فبراير ١٩٨٦ .
(٣٥) الاسم الرسمى للجنة حقوق الانسان التابعة للجامعة العربية ، وستشير إليها الدراسة فيما بعد باسم « اللجنة » .

(٣٦) المرجع رقم (٢٩) وبه نص مهام اللجنة ونظامها الداخلى .
(٣٧) د . حسن نافعة : الجامعة العربية وحقوق الإنسان - شئون عربية - العدد رقم ١٣ - مارس ١٩٨٢ .
(٣٨) المرجع رقم (٢٩) . (٣٩) المرجع رقم (٢٩) (٤٠) المرجع رقم (٢٤) . (٤١) المرجع رقم (٢٨) (٤٢) نص الاعلان منشور فى المرجع (٢٨) .
(٤٣) المرجع (٣٧)
(٤٤) المرجع (٢٩)
(٤٥) نص مشروع الميثاق العربى لحقوق الانسان » - مطبوعات الجامعة العربية .
(٤٦) المرجع رقم (٢٩)
(٤٧) نص مشروع ميثاق سيراكوزا منشور بمجلة « حقوق الانسان فى الوطن العربى » - مصدر سابق - العدد رقم ٢٠ - مارس ١٩٨٧
(٤٨) المرجع رقم ٢٩ . (٤٩) المرجع (٢٩)
(٥٠) راجع نقاط الخلاف فى مؤتمر سيراكوزا (مكان مشروع الجامعة العربية ، الموقف من العقوبات البدنية ، الموقف من الطموحات السياسية للأقليات فى العالم العربى) فى التقرير الذى أعده المستشار سعيد الجمل المنشور فى مجلة « حقوق الانسان فى الوطن العربى » - مصدر سابق - العدد ٢٠ - مارس ١٩٨٧ .
(٥١) نص مشروع ميثاق سيراكوزا منشور بمجلة « حقوق الانسان فى الوطن العربى » - مصدر سابق - العدد ٢٠ - مارس ١٩٨٧ .
(٥٢) د . منذر عنبتاوى : دور النخبة المثقفة فى تعزيز حقوق الانسان العربى - بحث منشور فى كتاب « الديمقراطية ، وحقوق الانسان فى الوطن العربى » - مرجع سابق .
(٥٤) بهى الدين حسن : حركة حقوق الانسان فى مصر - مجلة المنار العدد ٥١ - مارس ١٩٨٩
(٥٥) لمزيد من المعلومات حول منظمات حقوق الانسان العربية ، يرجى الرجوع الى مجلة « حقوق الانسان فى الوطن العربى » - مرجع سابق - وصدر فيها ٢٢ عددا ، وأيضا « النشرة الاخبارية » - مرجع سابق - صدر منها ٢٣ عددا
(٥٦) مجلة « حقوق الانسان العربى » - مصدر سابق - العدد رقم ١٦ - نوفمبر ١٩٨٥
(٥٧) « المحامون العرب » - مصدر سابق - العدد رقم ٢٥
(٥٨) تقرير منظمة العفو الدولية - مرجع سابق .
(٥٩) « النشرة الاخبارية » - مرجع سابق - العدد ١٨ - يونيو ١٩٨٨
(٦٠) راجع على سبيل المثال ، « المحامون العرب » - مصدر سابق - العدد ٣٠ - ديسمبر ١٩٨٦ ، والتى تضم ملفا كاملا عن أحد اجتماعات المكتب الدائم المكرسة لحقوق الانسان - وهو اجتماع الخرطوم ديسمبر ١٩٨٦ .
(٦١) « الحق » - مرجع سابق ، وتضم نص النظامين الداخلى والأساس ، واعلان تأسيسها من خلال عبد الرحمن اليوسفى الذى كان يشغل حينذاك - ومازال - موقع الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب ، وهو أحد المؤسس المشاركين أيضا فى الميلاد الثانى للمنظمة العربية لحقوق الانسان ، ويشغل منذ فبراير ١٩٨٩ موقع نائب الرئيس فيها .
(٦٢) المرجع السابق .
(٦٣) د . محمد ميشال الغريب : حقوق الانسان وحرياته الأساسية - منشور فى لبنان عام ١٩٨٦ - بدون دار نشر .
(٦٤) « حقوق الانسان فى الوطن العربى - المنظمة وتحديات الواقع » - تقرير مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الى جمعيتها العمومية الاولى ، التى انعقدت فى الخرطوم فى ٣٠ - ٣١ يناير ١٩٨٧ .
(٦٥) المرجع السابق . (٦٦) المرجع السابق .
(٦٧) المرجع السابق . وراجع ايضا كتيب النظام الأساسى وكتيب النظام الداخلى ، وهما من مطبوعات المنظمة العربية لحقوق الانسان .
(٦٨) المعلومات المتصلة بنشاط المنظمة العربية ، مجمعة من خلال مراجع سبق الاشارة اليها وهى المرجع رقم ٥٥ ، ٦٤
(٦٩) المرجع رقم ٦٤٦٢ .
(٧٠) راجع عرضا لمناقشات الجمعية العمومية فى « حقوق الانسان فى الوطن العربى » - كتاب غير دورى - مرجع سابق - العدد ٢٠ - مارس ١٩٨٧ .
(٧١) هذه الاستنتاجات مستخلصة من متابعة أعداد « النشرة الاخبارية » للمنظمة [من العدد ٧ - ٢٢ ، وهى الأعداد التالية مباشرة لانعقاد الجمعية العمومية] ، ومن واقع شغل الكاتب لموقع أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان .
(٧٢) راجع فيما يتعلق بقرارات مجلس الامناء « النشرة الاخبارية » - مرجع سابق - العددين ١٠ ، و ١٦ فى يونيو ٨٧ وفبراير ٨٨
(٧٣) « النشرة الأخبارية » - مرجع سابق - العدد رقم ٨ - أبريل ١٩٨٧ .
(٧٤) المرجع السابق . (٧٥) المرجع السابق .



[٨]

رؤية لحقوق الانسان كمدخل لادارة معركة التحرر الفلسطيني

وحيد عبد المجيد

أصبح الحديث عن حقوق الانسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وخاصة منذ تفجر الانتفاضة الكبرى الحالية ، موضع اهتمام عالمي غير مسبوق على مستويات رسمية وغير رسمية . فقد وجد هذا الموضوع طريقه الى أجهزة الاعلام الغربية بمختلف أنواعها ، وإلى الأجهزة الرسمية المعنية بحقوق الانسان في العديد من الدول الغربية ، والى منظمات حقوق الانسان المتباينة التوجهات والتي كان بعضها يتجاهل الحقوق الفلسطينية كلية أو يوليها اهتماما روتينيا . فأخذت هذه المنظمات في تطوير معالجاتها للانتهاكات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بشكل ملموس .

لكن الملاحظ أن هذا الاهتمام ينصب على حقوق الانسان الفردية بالاساس ، سواء السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر مما ينصرف الى الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني والتي تتمحور حول حق تقرير المصير والاستقلال والعيش في سلام . وتثير هذه الظاهرة التساؤل حول مدى صلاحية استخدام هذا المدخل ، أي حقوق الانسان الفردية ، ومدى ما يحققه من فائدة في المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في سبيل التحرر .

حدود الصلاحية :

ربما لا يكون ثمة خلاف على صلاحية وفاعلية مدخل حقوق الانسان الفردية في مواجهة أنظمة الحكم الاستبدادية بأشكالها المختلفة . لكن الذي يستحق التأمل هو مدى صلاحية هذا المدخل في مواجهة احتلال عسكري بل واستعمار استيطاني كما هو الأمر في الحالة الفلسطينية .. فالنضال من أجل حقوق الانسان في هذه الحالة يتجاوز مجرد السعي الى تحسين ظروف حياة الناس وتحقيق آدميتهم ، لأنه يرتبط بكفاح تحرري يستهدف الاستقلال بالاساس .

كما أن مدخل حقوق الانسان الفردية يصطدم بالضرورة بواقع أن اسرائيل ليست الدولة الوحيدة في هذا العالم التي تنتهك حقوق الانسان الفردية ، ولا هي الدولة الأكثر انتهاكا لتلك الحقوق . ولذلك نجد أن العديد من التقارير التي تتناول الانتهاكات الاسرائيلية تشير إلى هذا المعنى بشكل أو بآخر . وبعضها يبدأ بالاشادة « بالديمقراطية الاسرائيلية » كما هو حال تقرير الخارجية الامريكية الأخير عن حقوق الانسان ، والذي يبدأ معالجته لهذه الحقوق في الأراضي المحتلة بالاشارة الى (ديمقراطية الدولة الاسرائيلية التي أتاحت الفرصة لاعداد هذا القسم الخاص بانتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية ، وقطاع غزة) . ودلالة ذلك أن التقرير يضع تلك الانتهاكات من البداية في اطار أخطاء وتجاوزات يدعو الى الحد منها ، وليس في اطار الصراع بين سلطة محتلة وشعب خاضع للاحتلال .

لكن هذا لا يعني أن مدخل حقوق الانسان الفردية مجرد من أية فائدة . فهو صالح في حدود تبصير الرأي العام الغربي بحقيقة ممارسات سلطة الاحتلال الاسرائيلية ، وتقديم المعرفة له والتي غابت طويلاً بفضل نجاح آلة الدعاية الصهيونية في طمس الكثير من الحقائق . ولذلك فإن تقديم المعرفة عن انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة أمر لا يمكن انكار أهميته ، خاصة وأن الكثير من منظمات حقوق الانسان في الغرب حاولت التهوين من هذه الانتهاكات لفترة طويلة . فهذا المدخل إذن يمكن توظيفه في مخاطبة الرأي العام الغربي الذي تزايد اهتمامه بالأوضاع في الأراضي المحتلة بتأثير الانتفاضة التي أظهرت الانتهاك الاسرائيلي لحقوق الانسان بشكل غير مسبوق .

فخلال العام الأول لهذه الانتفاضة سقط عدد من الشهداء والجرحى وقيدت حرية عدد من المعتقلين يتجاوز مجموع الشهداء والجرحى والمعتقلين خلال السنوات العشرين السابقة على تفجرها .

ويبدو أن تأثير هذا المدخل يزداد كلما كان الاعتماد على شهادات ووثائق صادرة عن جهات غربية ، مثل تصريحات وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية

وليام وولدجريف خلال زيارته للأراضى المحتلة فى أوائل مارس الماضى ، ومثل تقرير حقوق الانسان الصادر عن الخارجية الامريكية .

لكن ينبغى عدم توقع نتائج كبرى سريعة من وراء استخدام هذا المدخل من نوع التأثير على العلاقات الامريكية الاسرائيلية فى بعض جوانبها مثل الدعم الاقتصادى والعسكرى الضخمالذى تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل ، رغم أن الكونجرس أعتاد أن يحدد مواقفه بشأن المعونة الخارجية بناءاً على ما يرد فى تقرير وزارة الخارجية عن حقوق الانسان . فخصوصية العلاقة القائمة على تحالف أستراتيجى عميق الجذور واسع النطاق تحول دون حدوث مثل هذا التأثير السريع . وتدل على ذلك التصريحات الصادرة عن أركان الادارة الامريكية الجديدة ، بما فى ذلك تصريحات ادوارد شيفتر سكرتير وزارة الخارجية المساعد لشؤون حقوق الانسان والمسئول عن اعداد هذا التقرير . فقد حرص شيفتر على تبرير ما ورد بالتقرير ، وهو لا يرقى الى مستوى المتابعة الدقيقة للانتهاكات الاسرائيلية ، بالوضع الفريد الذى تواجهه إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط . وتجدر الاشارة أيضا إلى ما تضمنه خطاب المندوب الامريكى الجديد فى الأمم المتحدة توماس بيكرنج أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى آخر فبراير الماضى من أن [سجل إسرائيل الديمقراطى لا مثيل له رغم قلقنا من بعض الممارسات الراهنة ، وخاصة استخدام القوة القاتلة والترحيل ، لكننا ننظر الى هذا الموضوع فى اطاره العام لان إسرائيل مسئولة عن حفظ الأمن والنظام]. وقد فازت إسرائيل هذا العام كالعادة بالنصيب الأكبر من ميزانية المعونة الخارجية الامريكية ، حيث تحصل على ٣ مليارات دولار منها ١,٨ مليار معونة عسكرية و١,٢ مليار معونة أقتصادية ، أى أنها تحصل وحدها على أكثر من ٢٠ ٪ من ميزانية المعونة الامريكية التى تبلغ ١٤,٨ مليار دولار هذا العام .

ومع ذلك يظل مدخل الحقوق الفردية للانسان صالحا جزئيا فى ادارة الصراع على الصعيد الدولى بما يحققه من فائدة فى تبصير الرأى العام الغربى بالانتهاكات التى تتعرض لها هذه الحقوق فى الاراضى المحتلة كتوطئة للحديث عن الحقوق الجماعية كما يفيد هذا المدخل أيضا على صعيد البيئة الداخلية للصراع ، أى ساحة المواجهة فى الاراضى المحتلة . وتتمثل هذه الفائدة فيما يمكن أن يؤدى إليه أستخدام هذا الدخل من ضغوط على السلطة المحتلة للالتزام ـ جزئيا على الأقل بالاتفاقيات الدولية التى تنظم الأوضاع القانونية للسكان فى أى أقليم محتل ، وأهمها اتفاقيات عام ١٩٤٩ وخاصة الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين ازاء السلطات المحتلة . ولعل اضطرار السلطات الاسرائيلية للالتزام ـ حتى الجزئى ـ بهذه الاتفاقيات يوفر مناخا أفضل للنضال الوطنى فى الاراضى المحتلة ، الأمر الذى قد يتيح امكانات أكبر لتطوير الانتفاضة الى مرحلة أرقى فى الاتجاه صوب العصيان الشامل أو شبه الشامل . فتطبيق هذه الاتفاقيات سيتيح للسكان الفلسطينيين مجموعة من الحقوق التى يمكن أن تؤثر ايجابيا على مسار النضال الوطنى وهى :

- حق التعبير المنتهك بفرض القيود المشددة على الصحف والمجلات التى يصل عددها الان الى ٣٠ فى الضفة الغربية .
- حق التجمع السلمى الذى تستخدمه قوات الاحتلال فى مواجهة أساليب مختلفة ومتباينة من العنف .
- حق التنظيم السياسى والنقابى المحروم منه أبناء الأراضى المحتلة .
- حق الحرية الذى ينتهك يوميا بفعل انظمة الطوارىء البريطانية التى تعود الى عهد الانتداب ، والتى تجيز الاعتقال دون محاكمة لمدة ستة شهور قابلة للتجديد .
- حق السلامة من الأذى البدنى والمعنوى ، وهو الأذى الذى تمارسه السلطة المحتلة يوميا تقريبيا داخل المعتقلات وخارجها على السواء .
- حق المحاكمة العادلة المفتقد كلية .
- حق الملكية المنتهك على صعيد الاراضى بصفة خاصة .
- حق التعليم الذى يتعرض للاهدار بفضل القيود المفروضة على المؤسسات التعليمية والاغلاق المتكرر فهذه المؤسسات للحد من دورها الوطنى .
- حق العمل والأجر العادل .

شرطان ضروريان :

وعلى هذا النحو يبدو مدخل حقوق الانسان الفردية صالحا فى ادارة معركة التحرر الفلسطينى سواء على الصعيد الدولى أو على مستوى ساحة الصراع داخل الأراضى المحتلة . لكن هذه الصلاحية تظل جزئية ما لم يتوافر شرطان رئيسيان هما ربط هذه الحقوق الفردية بالحقوق الجماعية للشعب الفلسطينى ، وتحسين أوضاع حقوق الانسان العربى بصفة عامة .

فعلى صعيد الحقوق الجماعية ، أدى نضال الشعوب المستعمرة من أجل التحرر الى فرض حق تقرير المصير بصفة تدريجية حتى تم ثاقراره كمبدأ من مبادىء القانون الدولى بعد الحرب العالمية الاخيرة ، حيث نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بإعتباره هدفا من أهدافها [احترام مبدأ المساواة فى الحقوق بين الشعب وأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها) .

وبذلك أصبح حق تقرير المصير من الحقوق الثابتة للشعوب . وقد أقرمت الأمم المتحدة وأجهزتها هذا الحق

للشعب الفلسطينى بشكل واضح ومتكرر ، وخاصة منذ صدور القرارين ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧ خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سنة ١٩٧٤ . ومن هنا ضرورة العمل على ربط الحقوق الفردية للشعب الفلسطينى ـ التى يجرى الحديث عنها الان على نطاق واسع فى المجتمع الدولى ـ بحقوقه الجماعية الثابتة .

لكن الجهد العربى فى هذا المجال يظل معرضا لافتقاد المصداقية ما لم يحدث تغير ملموس فى أوضاع حقوق الانسان فى جميع الأقطار العربية . فالثابت من تقارير منظمات حقوق الانسان ان جميع الأنظمة العربية لا تحترم حقوق الانسان بدرجات متفاوتة ، تبدأ من فرض قوانين مقيدة للحريات وتصل إلى حد التصفية الجسدية لبعض المعارضين لهذه الأنظمة ، مروراً بتعطيل الفاعليات السياسية وأستخدام مستويات متباينة من أساليب القمع والتنكيل . وحتى الاقطار التى تشهد تقدماً نسبيا فى احترام بعض حقوق الانسان فى اطار الاتجاه الى التعددية السياسية المقيدة ، فإن هذه الحقوق تظل مهددة وعرضة فى أى وقت للتراجع عنها . ولعل هذه الأوضاع تتيح فرصة للسلطة الاسرائيلية لأن تحاول أحتواء الانتقاذات الدولية لممارساتها عن طريق المقارنة بين هذه الممارسات وبين ما تقوم به الأنظمة العربية من اهدار متفاوت لحقوق مواطنيها . ومن الأمثلة الحديثة البارزة فى هذا الصدد ما قامت به السلطات الاسرائيلية من استغلال القمع الشديد الذى أستخدمته السلطات الجزائرية فى مواجهة أحداث أكتوبر ١٩٨٨ فى محاولة للتغطية على القمع المتصاعد للانتفاضة الفلسطينية . فالرقم الرسمى المعلن لاعداد القتلى فى أحداث الجزائر خلال أسبوع واحد بلغ ١٧٦ قتيلاً ، فى حين أكدت مصادر غربية أن العدد يصل الى ٥٠٠ قتيلاً ، والى اكثر من ١٠٠٠ مصابا فضلاً عن حوالى ٣٥٠٠ معتقلاً وبمقارنة هذه الأرقام التى تمثل حصيلة أسبوع واحد مع أرقام ضحايا الانتفاضة الفلسطينية خلال عام كامل ، يتضح لنا حجم المشكلة التى تواجهها عملية الدفاع عن حقوق الانسان الفلسطينى فى ظل الاوضاع الراهنة لحقوق الانسان فى العالم العربى بصفة عامة . ورغم الموقف الايجابى الذى أتخذه الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بإعلان أنه ستتم معاقبة كل من انتهك حقوق الانسان خلال تلك الأحداث ، إلا ان جوهر المشكلة يظل ماثلاً فى البناء السلطوى للنظام السياسى ، والذى ينطوى على موقع متميز للأجهزة القمعية فى مختلف الاقطار العربية . ولذلك نجد أن مؤيدى إسرائيل فى الغرب يهتمون بإبراز هذه الأوضاع كلما تعرضت الممارسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة للنقد . فعلى سبيل المثال أثار المرشح الديمقراطى فى الحملة الأولية للانتخابات الرئاسية الامريكية الأخيرة بروس بابيت ممارسات الانظمة العربية تجاه مواطنيها فى رده على سؤال حول تقويمه لأسلوب التعامل الاسرائيلى مع الانتفاضة الفلسطينية ، فأنتقد هذا الاسلوب لكنه أكد أن (الأنظمة العربية تفعل ما هو أسوأ من ذلك بكثير ، ولا يوجد مجال للمقارنة لأن إسرائيل دولة ديمقراطية يجب وضعها فى مستوى آخر تماما) .

وهكذا تظل أوضاع حقوق الانسان فى العالم العربى قيداً على امكانية الاستخدام الأفضل لمدخل الحقوق الفردية للانسان فى الاراضى المحتلة حتى فى حالة النجاح فى ربطها بالحقوق الجماعية وفى القلب منها حق تقرير المصير .





[٩]

القصور العربى تجاه مواثيق حقوق الانسان

أحمد يوسف القرعى

ثمة قصور عربى - يبدو واضحا - تجاه التوقيع والتصديق أو الانضمام الى المواثيق الدولية لحقوق الانسان . هذا فضلا عن موقف سلبى تجاه إعلان مشروع حقوق الانسان العربى وقد مضى على دراسته أكثر من عشر سنوات .

لا على المستوى الدولى أقبلت الدول العربية إيجابيا على الانضمام الى اتفاقيات وبروتوكولات حقوق الانسان التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولا على المستوى القومى أقرت الدول العربية ميثاق حقوق الانسان العربى فى إطار جامعة الدول العربية على غرار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان الموقعة فى روما (٤ نوفمبر ١٩٥٠) والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان الموقعة فى سان جوزيه - كوستاريكا (٢٢ نوفمبر ١٩٦٩) ، وميثاق حقوق الانسان والشعوب الأفريقية (٢١ أكتوبر ١٩٨٦) .

وأكثر من هذا لم تقبل الدول العربية على التوقيع الا على مشروعين جديدين أولهما تم صياغته بمبادرة من المفكرين والمثقفين فى العالم الاسلامى تحت اسم « الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى الاسلام » فى سبتمبر ١٩٨١ والثانى بمبادرة من احدى وسبعين شخصية عربية من ثلاث عشرة دولة عربية تحت اسم « مشروع ميثاق عربى لحقوق الانسان » وذلك إثر اجتماع فى مدينة سيراكوزا بإيطاليا (٥ - ١٢ ديسمبر ١٩٨٦) وبدعوة من المعهد العالى للدراسات العليا فى علوم الاجرام بإيطاليا .

وهذا النكوص العربى تجاه مواثيق حقوق الانسان هو فى حقيقته موقف غير حضارى رغم الادعاءات التى تبرر هذا الموقف ، وذلك لأن هناك تيارا دوليا صاعدا لتأكيد حقوق الانسان وتوسيع نطاقها وجعلها التزاما دوليا لا إختياريا .

وأمام تردد كثير من دول العالم الثالث فى الانضمام الى مواثيق حقوق الانسان الدولية قررت الجمعية العامة منذ ١٩٧٥ نشر تقرير سنوى عن حالة التوقيع والتصديق على مثل هذه الاتفاقيات والبروتوكولات الاثنتين والعشرين التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

والاطلاع على مثل هذا الحصر - بصفة عامة - يوضح الموقف السلبى للدول العربية تجاه مواثيق حقوق الانسان الدولية حيث أن أكثر الدول العربية إنضماما الى مثل هذه الاتفاقيات (تونس) لم توقع أو تصدق الا على ١٧ اتفاقية فقط . مع التناقص التنازلى بالنسبة للدول العربية الأخرى حتى نصل الى دولة البحرين التى لم توقع أو تصدق على أية اتفاقية من مجموعة هذه الاتفاقيات . بينما إسرائيل وقعت أو صدقت على ١٨ اتفاقية منها كما يوضح الجدول (١)

جدول « ١ » مقارنة الانضمام الى الاتفاقيات الاثنتين والعشرين حتى سبتمبر ١٩٨٨

الدولة	توقيع وتصديق	توقيع فقط	المجموع
تونس	١٥	٢	١٧
مصر	١٥	١	١٦
الجزائر	١٤	-	١٤
المغرب	١٢	٢	١٤
اليمن (د)	١١	-	١١
العراق	١١	-	١١
موريتانيا	٨	٣	١١
السودان	٩	٢	١١
سوريا	١٠	١	١١
الأردن	٨	٢	١٠
لبنان	٦	١	٧
ليبيا	٧	-	٧
الكويت	٥	-	٥
الصومال	٤	-	٥
جيبوتى	٤	-	٤
قطر	٣	-	٣
السعودية	٣	-	٣
اليمن	٣	-	٣
الإمارات	٢	١	٢
عمان	-	-	١
البحرين	-	-	-
اسرائيل	١٣	٥	١٨

وبعد هذا الحصر الاجمالى من الأهمية التعريف باتفاقيات وبروتوكولات حقوق الانسان وتوقيع وتصديق الدول العربية على كل منها مقارناً بتوقيع وتصديق اسرائيل حتى سبتمبر ١٩٨٨ [راجع أيضا : الجدول رقم ٢]

(١) الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وتتعهد كل دولة عضو فيها بالقيام منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين بإتخاذ الخطوات ولأقصى ما تسمح به مواردها المتوافرة من أجل التوصل تدريجيا للتحقيق الكامل للحقوق المعترف بها فى الاتفاقية وتتعهد فى سبيل ذلك بإستعمال كافة الطرق المناسبة ومنها التشريع . هذا وتتضمن الاتفاقية مجموعة من النصوص لتطبيق المستويات والمبادىء التى تحددها .

ووقعت وصدقت ١١ دولة عربية على هذه الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(٢) الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية : أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وتتعهد كل دولة طرف فيها باحترام وتأمين الحقوق المقررة فى الاتفاقية لكافة الأفراد المقيمين ضمن أراضيها والخاضعين لولايتها والمقصود من الالتزامات التى تعهدت بها الدول الأطراف فى الاتفاقية أن يجرى تطبيقها بصفة عامة فور التصديق على الاتفاقية .

ووقعت وصدقت ١١ دولة عربية على الاتفاقية أما اسرائيل فقد وقعت الاتفاقية ولم تصدق عليها بعد .

(٣) البروتوكول الاختيارى الملحق بالاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية : وينص على طريقة ثالثة لتطبيق الاتفاقية بالنسبة الى الدول الأطراف فيها بالاضافة الى الاجراءات الخاصة بالتقارير ونظام التبليغات والتوفيق من دولة الى أخرى . وتقرر الدولة الطرف فى البروتوكول بإختصاص لجنة حقوق الانسان فى استلام دراسة تبليغات الأفراد الخاضعين لولايتها والذين يدعون بأنهم ضحايا انتهاك تلك الدولة الطرف لأى من الحقوق المبينة فى الاتفاقية .

ولم توقع أية دولة عربية وكذلك اسرائيل على هذا البروتوكول .

(٤) الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصرى :

وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ وهى أهم وأشمل وثيقة دولية فى ميدان حقوق الانسان أصدرته قبل تبنى الجمعية العامة للاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان فى ديسمبر ١٩٦٦ وقد عرفت الاتفاقية التمييز العنصرى بأنه أى تمييز أو استبعاد أو تحديد أو تفضيل يقوم على العنصر أو اللون أو الأصل أو الانتماء القومى أو العرقى والعنصرى يكون هدفه أو نتيجته الغاء أو إعاقة الاعتراف أو التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية أو ممارستها على قدم المساواة وذلك فى المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها من مجالات الحياة العامة .

وصدقت أو وقعت ١٥ دولة عربية على هذه الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(٥) الاتفاقية الدولية بشأن حظر جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها : واقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣ وبدأ نفاذها فى ١٨ يوليو ١٩٧٦ وعرفت الاتفاقية جريمة الفصل العنصرى بأنها تتضمن عددا من الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة واستمرار هيمنة فئة عنصرية من البشر على حرية فئة عنصرية أخرى .

وصدقت أو وقعت فقط ١٥ دولة عربية على هذه الاتفاقية بينما لم توقعها اسرائيل [مجاملة للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا] .

(٦) الاتفاقية الدولية لمواجهة الفصل العنصرى فى الرياضة : وتمت صياغتها على ضوء المبادىء التى وردت فى الاعلان الدولى لمناهضة الفصل العنصرى فى الالعاب الرياضية والذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ والاتفاقية تستهدف تأكيد المبدأ الأولمبى الذى يقضى بعدم جواز التمييز بسبب العنصر أو الدين أو الانتماء السياسى والايمان بوجوب أن تكون الجدارة هى المعيار الوحيد للاشتراك فى الأنشطة الرياضية .

وصدقت أو وقعت فقط ١٢ دولة عربية ولم توقعها اسرائيل (مجاملة للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا) .

(٧) اتفاقية إنهاء كل أنواع التمييز ضد المرأة : ومنذ عام ١٩٧٤ والأجهزة المختصة بالأمم المتحدة تستهدف اعداد هذه الاتفاقية حتى تم إقرارها عام ١٩٧٨ وتستهدف المساواة القانونية بين الرجل والمرأة .

وصدقت أو وقعت فقط ٦ دول عربية ووقعتها اسرائيل ولم تصدق عليها بعد .

(٨) اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها : وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ واعتبرت سارية المفعول ومنفذة منذ ١٢ يناير ١٩٥١ . وجريمة الابادة الجماعية تعنى هنا أيا من الأعمال التى ترتكب بقصد الابادة كليا أو جزئيا لجماعة وطنية أو عرقية أو عنصرية أو دينية وذلك مثل قتل أعضاء الجماعة ، الحاق أضرار جسمانية أو ذهنية بأعضاء الجماعة .. إلخ .

وصدقت أو وقعت فقط ١٠ دول عربية على الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(٩) اتفاقية عدم سريان القيود القانونية على جرائم الحرب والجرائم التى ترتكب فى حق الانسانية :

جدول (٢) انضمام الدول العربية واسرائيل إلى اتفاقيات حقوق الانسان حتى سبتمبر ١٩٨٨

الأرقام تشير إلى مجموعة الاتفاقيات الواردة في المقال

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)	(١٩)	(٢٠)	(٢١)	(٢٢)
الجزائر	○	○	–	●	●	–	○	●	●	●	●	●	●	●	●	–	–	–	–	–	●	–
البحرين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن الديمقراطية	●	●	–	●	●	○	●	●	●	–	–	●	–	–	–	–	–	–	–	–	●	●
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	●	●	–	–	–	–	●	●	–	–
مصر	●	●	–	●	●	○	●	●	–	●	●	●	●	●	●	–	–	–	●	●	●	–
العراق	●	●	–	●	●	–	●	●	–	●	●	●	●	●	–	–	–	–	–	–	–	–
الأردن	●	●	–	●	○	●	○	●	–	–	–	●	●	●	–	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	–	–	–	●	●	–	–	–	–	–	–	●	●	●	–	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	●	●	–	●	–	○	–	●	–	●	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	●	–
ليبيا	●	●	–	●	●	●	–	–	–	–	–	●	–	●	–	–	–	–	–	–	–	–
موريتانيا	–	–	–	○	–	○	–	–	–	●	●	●	●	●	○	–	–	–	●	●	●	–
المغرب	●	●	–	●	–	○	–	●	–	●	●	●	●	●	○	–	–	–	●	●	●	–
عُمان	–	–	–	–	○	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	–	–	–	●	●	●	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	–	–	–	–	–	–	–	●	–	–	–	●	●	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	●	●	○	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	●	●	–	–
السودان	●	●	–	●	●	○	–	–	–	●	–	●	●	–	○	–	–	–	●	●	–	–
سوريا	●	●	–	●	●	○	–	●	–	●	●	●	●	●	–	–	–	–	–	–	–	–
تونس	●	●	–	●	●	○	●	●	●	–	–	●	●	–	○	●	–	●	●	●	●	●
الامارات	–	–	–	●	●	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	–	–	–	–	●	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	●	●	–	–
اسرائيل	○	○	–	●	–	–	○	●	–	●	●	●	●	●	○	●	○	●	●	●	●	○

الرموز المستخدمة : ● تصديق ○ توقيع فقط

واقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ مؤكدة على مبدأ عدم وجود فترة زمنية محددة لجرائم الحرب والجرائم التى ترتكب فى حق الانسانية تماثل قواعد القانون الداخلى التى تحدد فترة زمنية لانقضاء الجرائم العادية .

وصدقت أو وقعت فقط ثلاث دول عربية فقط ولم توقعها اسرائيل .

(١٠) اتفاقية تجارة الرق لعام ١٩٢٦ : ووقعت فى ٢٥ سبتمبر من نفس العام فى إطار عصبة الأمم .

وصدقت أو وقعت فقط ٨ دول عربية على هذه الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(١١) بروتوكول ١٩٥٣ الملحق باتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ : وتمت الموافقة عليه فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣ واعتبر سارى المفعول منذ ٧ ديسمبر ١٩٥٣ وقد صدر أساساً عندما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأطراف فى اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ الى الموافقة على نقل الوظائف والصلاحيات التى كانت تتمتع بها عصبة الأمم الى الأمم المتحدة .

وصدقت ٦ دول عربية على هذا البروتوكول وكذلك اسرائيل .

(١٢) تعديل اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ : تم اقرارها بعد أن تم تعديل اتفاقية ١٩٢٦ بمقتضى بروتوكول ١٩٥٣ . ويعرف الرق حسب التعديلات الداخلة عليها على انه وضع أو حالة الشخص الذى تمارس عليه كل أو بعض الصلاحيات المتعلقة بحق الملكية بينما تم تعريف تجارة الرقيق على أنها تتضمن جميع الأفعال التى تتمثل فى إلقاء القبض على الشخص وحيازته والتصرف فيه بقصد استرقاقه أو بيعه أو استبداله .

وصدقت ١٣ دولة عربية على الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(١٣) اتفاقية تكميلية بشأن الغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والتقاليد التى على شاكلة الرق : وتم إقرارها فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦ لكى تتناول بعض التقاليد والأعمال التى على شاكلة الرق ولكن لم تشملها التعريفات التى ظهرت فى الوثيقة السابقة ، ومنها دين الاسترقاق ، رقيق الأرض (القنان) .. الخ .

وصدقت على الاتفاقية ١٢ دولة عربية وكذلك إسرائيل .

(١٤) اتفاقية محاربة الاتجار فى الأشخاص واستغلال الآخرين فى الدعارة : وفتح باب التوقيع عليها فى ٢١ مارس ١٩٥٠ .

وصدقت ١٠ دول عربية على الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(١٥) اتفاقية ضد التعذيب وغيره من وسائل المعاملة والعقاب التى تتسم بالقسوة واللا إنسانية والمهانة : وتم اقرارها فى ديسمبر ١٩٨٤ وصدقت أو وقعت فقط ٦ دول عربية ووقعتها إسرائيل ولم تصدق عليها بعد .

(١٦) اتفاقية خاصة بجنسية المرأة المتزوجة : واقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ يناير ١٩٥٧ واعتبرت سارية المفعول منذ ١١ أغسطس ١٩٥٨ وترمى الى القضاء على حالات تنازع القوانين الناشئة عن اختلاف الأحكام الخاصة بفقد المرأة أو اكتسابها للجنسية بسبب عقد الزواج او حله أو تغيير الزوج لجنسيته اثناء قيام الزوجية .

وصدقت تونس وحدها على الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(١٧) اتفاقية خاصة بتقليص حالات فقدان الجنسية : وتنص على أنه من واجب كل دولة متعاقدة ان تمنح جنسيتها لكل من يولد على إقليمها اذا كان من شأنه عدم منحه لها أن يصبح عديم الجنسية الا أن لها مع ذلك أن تخضع منح هذه الجنسية لشروط معينة .

لم توقع أية دولة عربية على الاتفاقية ووقعتها اسرائيل ولم تصدق عليها بعد .

(١٨) اتفاقية تتعلق بأوضاع الأشخاص فاقدى الجنسية : تم إقرارها عام ١٩٥٤ وتنطبق على أى شخص لا يعتبر مواطنا فى أية دولة بموجب قانونها القائم ويستمتع الاشخاص عديمو الجنسية بالنسبة لمعظم الأمور بمثل ما يتمتع به اللاجئون بموجب الاتفاق الخاص بمركز اللاجئين الا أنه بالنسبة لحقوق معينة فإن الاتفاق يضع عديمى الجنسية فى مركز أقل أفضلية من ذلك المركز الذى ضمنه للاجئين .

صدقت تونس وحدها على الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(١٩) الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين : وتم اقرارها فى ٢٨ يوليو ١٩٥١ وهى تنقيح لاتفاقيات دولية سابقة ودمج وتوحيد لما جاء فيها بشأن هذا الموضوع وتوسيع لاطارها ونطاقها . وكانت الاتفاقية تسرى فقط فى عام ١٩٦٧ على الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين قبل يناير ١٩٥١ .

وصدقت ٨ دول عربية على الاتفاقية وكذلك اسرائيل .

(٢٠) بروتوكول يتعلق بأوضاع اللاجئين : وقد الحق بالاتفاقية السابقة وأصبح سارى المفعول فى ٤ أكتوبر ١٩٦٧ حيث أضيفت نفس الحماية التى يتمتع بها اللاجئون على جماعات أخرى جديدة من اللاجئين .

وصدقت ٨ دول عربية على البروتوكول وكذلك اسرائيل .

(٢١) الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة : واقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٥٢ وهى أول معاهدة على نطاق عالمى تتعهد فيها الدول الأطراف

بالتزام قانون يتصل بممارسة مواطنيها للحقوق السياسية وأول مرة يطبق فيها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الوارد بالميثاق بالنسبة لمسألة محددة.

وصدقت ٧ دول عربية على الاتفاق وكذلك اسرائيل.

(٢٢) الاتفاقية والتوصية الخاصة بالموافقة على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزيجات:

وتم اقرار الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ كما تم اقرار التوصية فى أول نوفمبر ١٩٦٥.

وصدقت دولتان عربيتان فقط عليهما أما اسرائيل فقد اكتفت بالتوقيع حتى الآن.

حول مبررات الموقف العربى السلبى:

ويبدو واضحا من اسماء مجموعة الاتفاقيات والبروتوكولات المذكورة أن مجرد الانضمام اليها هو واجهة حضارية لأية دولة ديمقراطية تؤمن بحقوق الانسان.

ويعنى هذا أن اسرائيل تزعم للرأى العام العالمى أنها واجهة الديمقراطية فى الشرق الأوسط بدليل أنها وقعت وصدقت على أغلبية هذه الاتفاقيات التى تؤكد حقوق الانسان الاسرائيلى بداخلها (على حد الزعم الاسرائيلى). هذا فى الوقت الذى تمارس فيه اسرائيل أفظع الانتهاكات لحقوق الانسان العربى.

ولعل هذا الزعم الاسرائيلى يقودنا الى التعرف على أسباب القصور العربى وهذا يعود الى سببين رئيسيين:

أولهما: تخويف لا داعى له ومبالغ فيه من إشراف أجهزة دولية على تنفيذ هذه الاتفاقيات والبروتوكولات مما يظهرنا أمام العالم كأننا دول لا تعنى بحقوق الانسان أو تخشى الرقابة الدولية على احترامنا لها فى حين أن هذه الرقابة شكلية وأدبية ولا تعطى هذه الاتفاقيات للأفراد من رعايا أية دولة حق التبليغ ضدها عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الواردة فيها ومنها الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية الا اذا وافقت الدولة على البروتوكول الأختيارى الملحق بالاتفاقية.

ثانيهما: ترى بعض الحكومات العربية ان هناك بعض الاحكام فى هذه الوثائق تتعارض مع نصوص الشريعة الاسلامية ولكن هذا الاعتراض يمكن التغلب عليه بالتصديق مع التحفظ على هذه الأحكام.

وأيا كانت مبررات الرفض العربى لعدد من البنود أو الاتفاقيات فإن الأمر يتطلب تنشيط الوعى العربى بأهمية وضرورة التوقيع والتصديق على مثل هذه المواثيق مع التحفظ على الأحكام التى تتعارض مع القيم العربية او الشريعة الاسلامية لأن الانضمام الى حركة حقوق الانسان الدولية يعد مكسبا حضاريا للأمة العربية لأكثر من سبب فى مقدمتها أن كتابة التحفظ العربى على الاتفاقيات يتم تبليغه الى كل الدول الموقعة عليها. ومع كتابة التحفظ فإن الدول العربية تقدم مبرراتها وحججها وهى ولا شك مبررات وحجج مقنعة بالدرجة الأولى وتكتسب مصداقية اكثر عند الاشارة الى أن أرض الوطن العربى كانت أخصب مكان ازدهرت فيه حقوق الانسان منذ أقدم العصور فهى أرض الأديان السماوية بمبادئها السامية التى حققت للانسان كرامته.

وفى الوقت الذى يجب فيه الاسراع بتوقيع مواثيق حقوق الانسان فمن الأهمية عقد دراسة مقارنة لايضاح أن حقوق الانسان فى التراث العربى والاسلامى تجب كل ما جاء فى هذه المواثيق المعاصرة وأن انضمام الدول العربية الى مثل هذه المواثيق الدولية هو رمز لارادتها فى المشاركة الدولية فى شئون عالمنا المعاصر.





[١٠]

الملتقى الفكرى الأول لحقوق الانسان فى مصر

من ٨ إلى ٩ ديسمبر ١٩٨٨

سعيد عكاشة

شهدت القاهرة فى الفترة من ٨ إلى ٩ ديسمبر ندوة فكرية حول حقوق الانسان فى مصر ، ورغم اهمية الندوة التى قدمت فيها احدى عشرة ورقة لمناقشة حقوق الانسان على كافة المستويات - سياسيا واجتماعيا وثقافيا - إلا أن الحضور كان قليلاً ، إلى جانب قلة التغطية الصحفية لها ... ترى هل أصبح موضوع حقوق الانسان موضوعاً غير جذاب للمفكرين والجمهور على حد سواء ؟ أم أن ذلك يعكس مناخ الاحباط العام الذى تحدثت عنه بعض الأوراق المقدمة ؟ أيا كان الأمر .. فقد ألقت الابحاث المقدمة وكذلك المناقشات والتعليقات التى أثيرت فى الندوة الضوء على واحدة من أعقد المشكلات التى تواجهها الانسانية بشكل عام ، لا فى العالم الثالث وحده بل وحتى فى العالم المتقدم .

مواثيق حقوق الانسان والتشريع المصرى :

رأس الجلسة التى تناولت هذا الموضوع د . ابو زيد رضوان (أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى بجامعة عين شمس) وقدمت فيها ثلاثة أبحاث . ركزت الورقة المقدمة من د . إبراهيم العنانى (وكيل كلية حقوق عين شمس) على المبادىء التى تحكم تنفيذ اتفاقيات حقوق الانسان ، وأوضح البحث أن الدستور المصرى ينظر إلى المعاهدات الدولية على أنها قانون داخلى ، وبالتالى يجب على الدولة أن تطبقه بشكل مباشر بإعتبارها قانونا من قوانينها الداخلية . وأوضح البحث المقدم من أ . فوزى الأختناوى (محامى) ، أن حقوق الانسان قد انتقلت منذ الاعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ، ومروراً باتفاقيتى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ .. إلى دائرة القانون الدولى الوضعى بما يعنى عدم جواز ممارسة الاختصاصات السيادية للدولة فى مواجهة رعاياها على نحو يمس الحد الأدنى من الحقوق والحريات التى يكفلها القانون الدولى للانسان كما أشار البحث إلى أن المحكمة قد أستندت إلى المادة ١٥١ من الدستور المصرى عند نظرها لقضية إضراب عمال السكة الحديد عام ١٩٨٦ ، وأصدرت حكما بالبراءة على المتهمين على أساس أن هذه المادة تنص على أن المعاهدات التى يبرمها رئيس الجمهورية تكون لها قوة القانون متى تم التصديق عليها ونشرها فى الجريدة الرسمية .

وحذر الأستاذ الأختناوى من بعض الاجتهادات الفقهية التى ترى أنه فى حالة تعارض نص من القانون الدولى مع آخر من دستور الدولة فالأحدث فى الصدور هو الذى يطبق وهذا يعنى فتح الباب أمام الدولة للتنصل من التزاماتها الدولية .

وطالبت أ - أميرة بهى الدين المحامية فى بحثها بتنقية الدستور مما شاب بنوده من قيود تؤدى عمليا إلى تعطيله ، كذلك طالبت بإلغاء قوانين الطوارىء وما يترتب عليها من سلطات واسعة لرجال وأجهزة الأمن ، ودعت إلى اعادة النظر فى قانون العقوبات بما فيه من نصوص عقابية مقيدة ومجرمة لحرية الرأى ، ونبهت الورقة إلى أهمية الرقابة الشعبية فى إنتزاع الحقوق المشروعة للناس والحفاظ عليها . وقد كان للطابع الأكاديمى الذى ميز هذه الجلسة أثر كبير فى حصر النقاش حول توضيح بعض جوانب الخطورة فى القوانين والتشريعات المستحدثة ، ولم يحدث أى صدام بإستثناء احتجاج د . عصمت سيف الدولة على قلة الوقت المتاح له للتعقيب .

القوانين الاستثنائية وأستقلال القضاء :

رأس الجلسة التى تناولت هذا الموضوع د . محمد لبيب شنب (عميد كلية الحقوق بعين شمس) وتحدث د . حلمى مراد عن التشريعات المصرية المجافية لحقوق الانسان ، ودعا المنظمة المصرية لحقوق الانسان الى اتخاذ خطوات عملية فى مواجهة تلك التشريعات ، وتقدم باقتراح بأن يكون للمنظمة دور فاعل فى الطعن فى هذه القوانين بمجرد صدورها ، لا بالطعن فى دستوريتها عند ظهور قضية يمكن تكييفها وفق هذا التشريع أو ذاك ، وحتى لا يصبح الطعن الدستورى مجرد وسيلة لكسب الوقت أو عدم الجدية اقترح د . حلمى أن يمنح هذا الحق للأحزاب السياسية أو يوضع نظام للطعون يلزم الجبهة صاحبة الطعن بدفع تأمين معين ، يذهب إلى المحكمة فى حالة ثبوت عدم الجدية .

كما دعا د . حلمى القضاء المصرى ان يغير العرف الذى جرى على اعتبار أن حق الدعوى متاح فقط لمن له مصلحة مباشرة فى رفع الدعوى .. وبدلاً من ذلك اقترح د . حلمى مراد أن يكون المساس بالحقوق الانسانية هو من صميم المصالح المباشرة للفرد .

ثم ناقشت الندوة البحث المقدم من د . نور فرحات بعنوان « استقلال القضاء وحقوق الانسان » .. تحدثت الورقة عن الخلط الشائع فى مسألة استقلال القضاء ، وقال أن مصر بها استقلال للقاضى كفرد وليس للمؤسسة القضائية ، وهو نفس الحال فى الدساتير العربية التى تتحدث عن القاضى الفرد واستقلاله ولا تنص صراحة على أستقلال السلطة القضائية . وأرجع د . فرحات السبب فى تجاهل الدساتير العربية لمبدأ أستقلال القضاء إلى محددات اجتماعية ومحددات سياسية .

ويقصد بالمحددات السياسية عدم وجود أسلوب معتمد ومعترف به من جميع أطراف اللعبة السياسية لتداول السلطة السياسية . والمحددات الاجتماعية يعنى بها عدم التساوى فى التمتع بخدمات العدالة للمجتمع ككل ، فعلى سبيل المثال فإن المنازعات التى تثور فى الغالب بين الفقراء يكون نصيب القاضى منها حوالى ٢٠٠٠ قضية فى العام !! بينما المنازعات التى تثور بين الأغنياء يكون نصيب القاضى منها ١٢٢ قضية فى العام .. وهذا يعكس بالطبع الجو او المناخ الذى يعمل فيه كلا القاضيين وكيف يمكن ان يؤثر ذلك سلبا على تناول القضايا التى تثور بين الفقراء نظرا للاعباء الكبيرة الواقعة على القاضى الذى ينظرها . وعقب الاستاذ نبيل الهلالى محذراً من خطورة تزايد الاستثناءات القضائية وذكر أن الهيئة العربية للتصنيع أصبح لها حق التقاضى أمام محكمة خاصة فى المنازعات التى تثور بين العمال .

حق الاعلام ومخاطر التوسع فى حظر النشر :

رأس الجلسة التى تناولت هذا الموضوع أ . فيليب جلاب ، وتقدم أ . كامل زهيرى ببحث بعنوان « حق المواطن المصرى فى الاعلام ـ محاولة نقدية ».

ويرى كامل زهيرى أننا مازلنا نعانى من أنيميا المعلومات ، وأن الانسان العربى مازال يعانى من نقص شديد فى مجال الاعلام ، فلا تصله المعلومات بشكل جيد وبالحد الكاف مما يؤثر على قدرته على المشاركة فى مستقبل بلاده . وحمل كامل زهيرى على سلبية الجمهور ، ونبه إلى أهمية خلق رأى عام حول قضية حقوق الانسان حتى لا ينفرد أهل القانون بهذه القضية العامة .

وقد استضافت الجلسة د . كمال ابو المجد (وزير الاعلام الأسبق) للتعقيب حيث استهل حديثه بقوله ان كل التشريعات فى الأصل لها قرينة دستورية أما عن حرية التعبير فهى ليست فى حاجة الى تدعيم بنص دستورى ، لانها المدخل إلى سائر الحقوق ، وأن القيمة الاساسية لحرية الصحافة هى أن يسمعنى أو يقرأنى الاخرون أما أن أكتب فقط ، فهذه حرية منقوصة .

وتحدث الاستاذ عبد العزيز محمد (المحامى) عن تقرير « شون ماكبرايد » الذى طبعته اليونسكو والذى يتحدث عن الواجبات الملقاة على عاتق الصحفى فى سبيل توصيل المعلومات الى الجمهور .. وقد اعتبر التقرير أن الحقوق السياسية والاجتماعية وحق تكوين الاحزاب هى المدخل لحرية التعبير عن الراى .

وعن تزايد أوامر حظر النشر فى قضايا منظورة أمام القضاء قال عبد العزيز محمد أنها قد بلغت ٥٦ أمرا فى خلال أربع سنوات وهى قرارات تنتهك حق المواطن فى معرفة ما يدور حوله من قضايا تهم حياته أو صحته أو أمنه .

وأبدى د . أحمد عبد الله اندهاشه من التركيز على حرية الصحافة لأن هذه الجلسة من المفروض أن تناقش حق المواطن فى الاعلام .. وقال أن الصحافة فى مصر قد اصبحت حرة أكثر من أى وقت مضى ، وأن المعركة السياسية ليست حرية الصحافة ، ولكنها معركة ديمقراطية جهاز التليفزيون ذلك الجهاز الذى يصل ارساله الى ٤٥ مليون مواطن لا يقرأون الصحف ، وطالب المعارضة بأن تكثف ضغوطها لنيل حقها فى بضع ساعات ارسال وتدريب كادر على العمل التليفزيونى للأستعداد جيدا للحظة الحصول على هذا الحق .

العقاب الجماعى والتعذيب :

رأس الجلسة التى تناولت هذا الموضوع د . جلال رجب (مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين) وتحدث فيها د . محمد السيد سعيد (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) عن ظاهرة العقاب الجماعى : أشكالها ودوافعها وانعكاساتها على النظام السياسى .

ويعرف د . سعيد العقاب الجماعى بانه كل عمل حكومى يخرق مبدأ المسئولية الفردية عن جرائم ثابتة أو محتملة أو دون وقوع جريمة على الاطلاق ، وحددها فى ستة أشكال :

١ ـ حملات التأديب البوليسية .

٢ ـ التصدى البوليسى لاضرابات ومطالب مهنية وعمالية .

٣ ـ إساءة استخدام القوة لقمع المظاهرات الجماهيرية .

٤ ـ حملات إجهاض أو تعقب وتصفية ممارسات تيارات سياسية بما يؤدى لايذاء العامة .

٥ ـ حملات تفتيش بحثا عن أسلحة مخبأة .

٦ ـ حرمان مناطق كاملة من المعاملة المتساوية فى الخدمات الرئيسية كعقاب سياسى .

ويرى د . سعيد أن ظاهرة العقاب الجماعى ، لا تتعلق كثيرا بسوء نية مبيت ، ولا برغبات شريرة أو مدمرة بقدر ما هى نتيجة لطبيعة الهيكل السياسى الاجتماعى الذى تفرض ضروراته وعملياته هذا الأسلوب .

انتهاك حقوق الانسان من اطراف غير حكومية :

رأس الجلسة التى تناولت هذا الموضوع ا . محمد عودة .. وتقدم فيها د . احمد عبدالله ببحث عن « حقوق الانسان وانتهاك الديمقراطية فى التشكيلة السياسية المصرية » . وقد ابرز البحث القدر الكبير من التعقيد الذى يكتنف قضية حقوق الانسان ، بدءا من الخلاف حول التعريف وتباين ذلك غربا وشرقا ، وانتهاء بالصعوبات العملية لتحقيق قدر كبير من تلك الحقوق . ويرى د . عبدالله ان الدعوة الى حقوق الانسان هى دعوة للديمقراطية وان التمييز بينهما هو مجرد تمييز اجرائى لاعتبارات عملية ونبه البحث الى مغالاة البعض فى مناقشة قضية حقوق الانسان حيث يصل الأمر الى حدود المثالية عندما يتصور البعض ان حقوق الانسان كما هى منصوص عليها يمكن ان تتحقق فى الواقع ويرى د . عبدالله ان الدعوة الى تطبيق حقوق الانسان بالكامل هى ضرب من ضروب المستحيل .

وبالنسبة لمصر رصد البحث ظاهرتين ، اولهما تحسن نسبى فى الحرية السياسية بعد الانتقال الى نظام التعددية الحزبية ، وثانيا تدهور واضح فى الجانب الاجتماعى . وقال ان الصفوة السياسية فى مصر منقسمة الى قطاعين ، صفوة حاكمة بالمعنى الاجتماعى ولكنها محرومة فى الوقت نفسه من حقوقها فى المشاركة السياسية ، فى مقابل صفوة حاكمة بالمعنى السياسى وان كانت لاتنتمى لأصول اجتماعية كبيرة .

اما عن أهم ماجاء فى ورقة د . عبدالله فهو اشارته الى انتهاك حقوق الانسان من أطراف غير حكومية ، وقد رأى البحث ان المجتمع ينتهك حقوقه بنفسه بسقوطه فى حالة اللامبالاة التى نشهدها وان احجام الجماهير عن المشاركة فى الانتخابات يعد فى الواقع انتهاكا من الجماهير لحقوقها ايضا . وتحدث د . عبدالله عن ممارسات المعارضة التى تقترب من ممارسات السلطة الحاكمة وقال ان رئيس الحزب المعارض هو رئيس دولة داخل حزبه فلا يمكن تصعيد شخص الى المستويات العليا فى الحزب بدون رضاء رئيس الحزب ـ الدولة ، أو بدون موافقة ورضاء الصفوة المسيطرة على سياسة الحزب . وحتى الجرائد المعارضة تتصرف بطريقة مماثلة لتصرف الجرائد الحكومية فهى تمتنع عن نشر اى رأى مخالف لرأى رئيس التحرير . وضرب د . عبدالله مثالا بامتناع جريدة الوفد عن نشر مقال للدكتور فؤاد زكريا ، وامتناع جريدة الاهالى عن نشر عدة مقالات له شخصيا .

وانهى د . عبدالله بحثه بالتحذير من ذلك المسلك داخل الاحزاب المعارضة لأن ذلك يؤدى الى احباط الأجيال الشابة ، وابتعادها تماما عن المشاركة فى العمل العام بعد ان أصابها اليأس فى الحكومة والمعارضة على حد سواء .

وعن العنف وحقوق الانسان فى المجتمع المدنى تحدث الاستاذ السيد يس (مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) . وركز بحثه على التفرقة بين العنف المشروع وهو العنف الثورى من اجل نيل الشعوب حقها ، وعنف اخر مرفوض هو عنف الدولة ضد المعارضة او عنف المعارضة فى مواجهة الحكومة . وقسم البحث مراحل ظهور العنف الى ثلاث مراحل :

(١) عصر حيوية المجتمع المدنى من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ والذى تميز بنشاط واضح للمجتمع ككل ، فالطلبة يتظاهرون والنقابات المهنية تمارس نشاطها والصحافة تمارس حق نقد النظام . ورغم ذلك فقد شهدت نهايات الأربعينات ظهور تيارات عنف سياسية تصفى معارضيها ، مثلما حدث من جماعة الاخوان المسلمين واغتيالهم للنقراشى باشا .

(٢) مرحلة تجميد المجتمع المدنى من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ وفى هذه المرحلة نابت الدولة عن الناس فى العمل السياسى بدون مشاركة منهم فى مقابل تحقيق بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية وقد واجهت الدولة معارضيها بعنف بالغ فى هذه المرحلة .

(٣) المرحلة الثالثة عصر احياء المجتمع المدنى من ١٩٧٠ وحتى الأن . واعتبر الاستاذ « يس » ان صعود طبقات جديدة وهبوط اخرى هو عنف طبقى وجاء نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ومحاولة احياء الرأسمالية وطالبت الورقة بوقفة مع مؤسسات المجتمع المدنى التى تمارس العنف فى مواجهة المجتمع .

واعتبر ان تجاوزات المعارضة أخطر من تجاوزات الدولة وطالب الاستاذ « يس » بنبذ العنف اذا ما اردنا مواجهة قبضة الدولة الثقيلة ، والا يكون دعم البعض للعنف الدينى مجرد كيد للدولة والنظام لا أكثر ولا أقل .

وقدم د . فرج فودة بحثا بعنوان « الجماعات الاسلامية وحقوق الانسان » ، وابرز البحث عنف التيار الدينى فى مواجهة مؤسسات المجتمع المدنى ، وابدى يأسه من الحوار مع التيار الدينى بأكمله وقال انه برغم تفرق التيار الدينى الى مايقرب من ٤٤ جماعة الا أن جميعها تشترك فى أنها ذات فكر مغلق ومتماسك . وبين البحث تناقض مبادىء وروح الدعوى التى تطرحها الجماعات الاسلامية مع مبادىء وروح الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، حيث تعامل الجماعات الاسلامية الناس على اساس العقيدة وتعتبر كل من ليس مسلما هو مواطن من الدرجة الثانية .

وعلق الاستاذ عادل عيد على ماجاء فى الابحاث المقدمة بقوله ان اصرار الدولة على فرض قيود على التعددية الحزبية هو الذى يقود الى العنف ، حيث تبدو كل الطرق المؤدية الى التغيير مغلقة باستثناء طريق العنف .

وتحدث د . اسامة الغزالى وقال ان المشكلة أكبر من أن تلصق بالجماعات الاسلامية بل هى قضية التغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى ، والقى بتبعة تطوير مفاهيم حقوق الانسان على قطاعات المجتمع المدنى ، كما أن جوهر الكثير من مشاكلنا يرتبط بتراثنا ، ونبه الى اهمية بحث نواحى القصور فى تفكيرنا ورؤيتنا للعالم من حولنا .

وتحدثت اسماء الجسينى (طالبة) رافضة الصاق تهمة العنف بالتيار الدينى ، وأبدت دهشتها من اعتبار دعوة الى ندوة دينية فى الجامعة هى دعوة للعنف تستدعى تدخل رجال الدولة .

مناقشة مفتوحة حول حركة حقوق الانسان :

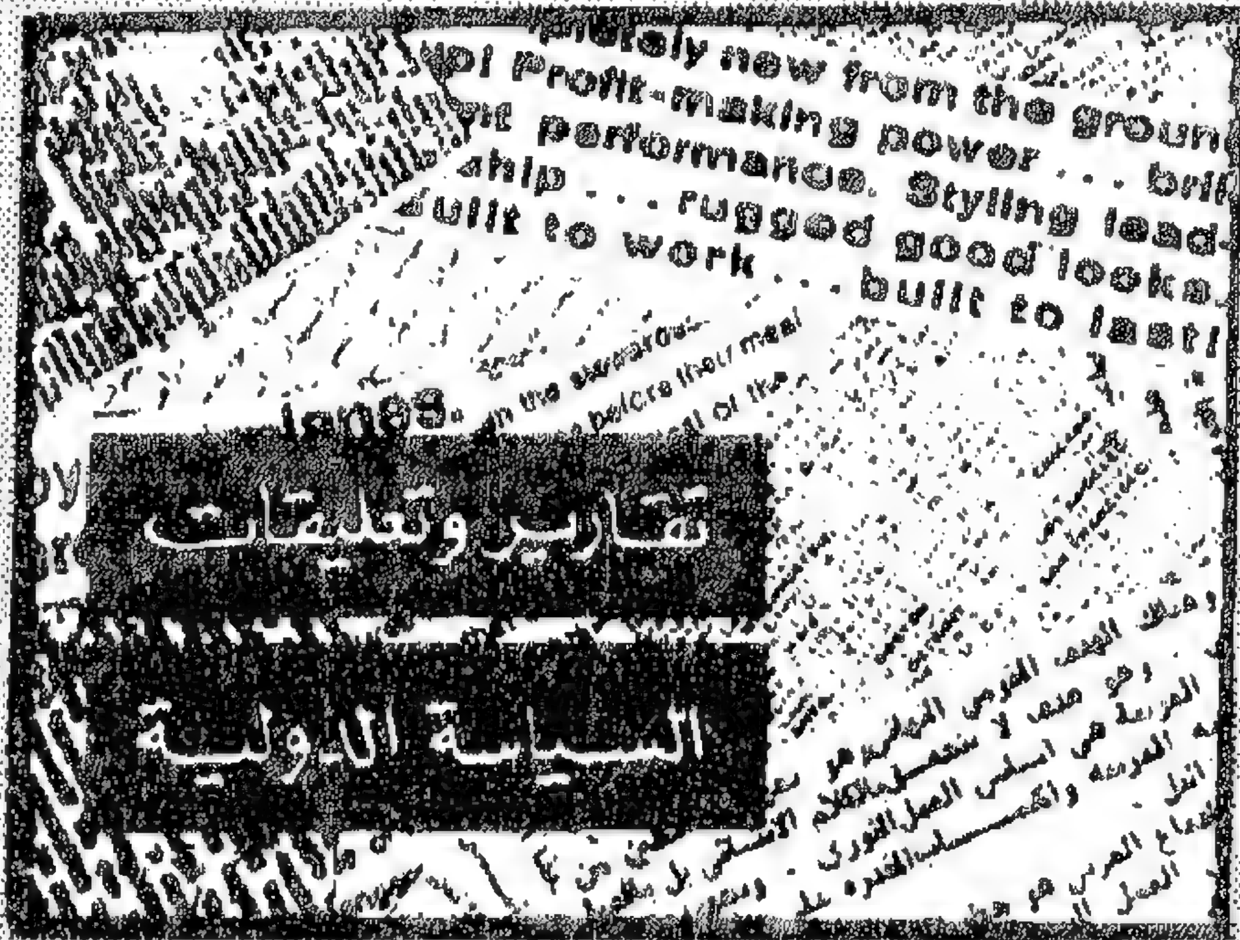
رأس الجلسة د . نور فرحات ، وتحدث د . نادر فرجانى (عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان . وقال أن ضعف حركة حقوق الانسان فى مصر هو أحد أهم العوامل فى تردى الحال ، بالاضافة الى ضعف المعارضة السياسية وتحدث عن طبيعة المهمة الملقاة على عاتق المهتمين بحقوق الانسان ، فقال انه على المستوى النظرى هناك عدم وضوح فى طرح اشكالية القضية ، وفى الجانب العملى دعا الى ابعاد القضية عن شبهة الفعل السياسى ، ورفض هيمنة النخبة على هذه القضية .. ورغم اعتقاده بأن القضية ستظل محصورة فى اطار النخبة الا أنه دعا الى توسيع قاعدة النخبة لضمان تقوية القضية .

وتحدث ا . بهى الدين حسن (الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان) عن ضغوط وعقبات تقف فى وجه اشهار المنظمة ، وانتقد محاولات تسييس حركة حقوق الانسان . وعدد المصاعب التى تواجهها المنظمة فى ذلك من نقص فى الخبرة الى نقص فى المعلومات وكذلك قلة الموارد المالية وغياب التنسيق بين المجموعات العاملة فى حركة حقوق الانسان . وتحدث ا . أمير سالم (عضو المنظمة) عن أهمية تكثيف العمل فى الشارع من اجل جذب أعداد أكبر من القطاعات المدنية للقضية وطرحها على مستوى واسع . وتحدث د . اشرف البيومى فانتقد العمل فى قضية حقوق الانسان من داخل الفنادق الفاخرة !! وعدد د . البيومى العقبات التى تواجهها القضية من انحسار للثقافة والبعد عن المنهج العلمى وانتشار السطحية والديماجوجية فى الأجيال الشابة الى جانب سيادة الانتهازية الحزبية فى العمل السياسى والعمل العام . وطالب د . نور فرحات الحاضرين بطرح اقتراحات عملية فى شأن النهوض بقضية حقوق الانسان فاقترحت الاستاذة بهجة الراهب .. ان يكون هناك منهج يدرس فى مراحل التعليم المختلفة عن حقوق الانسان . واقترح د . احمد عبدالله تسعة اقتراحات عملية ، أهمها تأكيد الصلة بين الجمعية وقطاعات المجتمع المدنى وان تنشىء المنظمة فروعا لها فى اتحادات الطلاب والنقابات المهنية والعمالية .

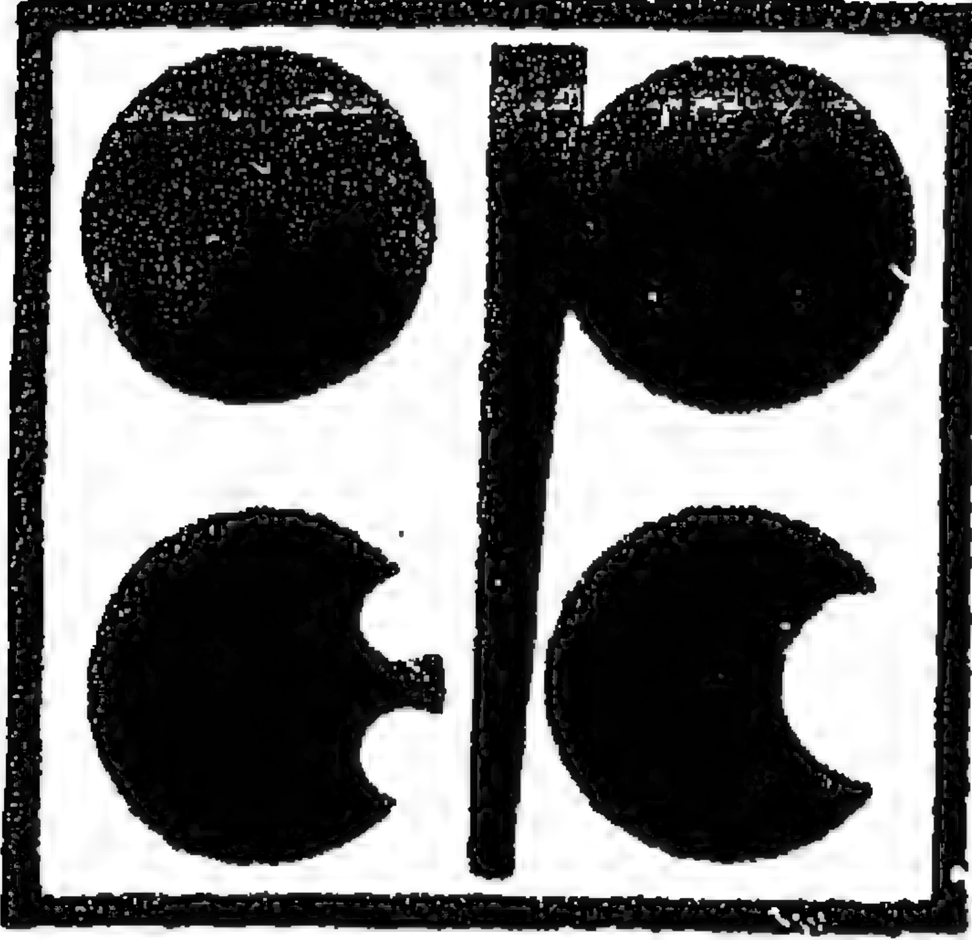
واختتمت أعمال الندوة بكلمة من د . نور فرحات .. الذى ابدى تبرمه .. فوصف مايحدث بأن الجماعة الثقافية فى مصر تبرىء ذمتها من تهمة البعد عن العمل العام بعقد الندوات وتمنى ان تترجم اعمال الندوة وتوصياتها الى الواقع العملى فى اسرع وقت .

توصيات الندوة :

(١) رفع القيود عن تشكيل الجمعيات الأهلية .
(٢) توسيع العضوية بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان ومد نشاطها الى كافة محافظات مصر .
(٣) ان ترفع الصحف القومية والمعارضة القيود عن نشر أخبار الجمعيات التى تهتم بحقوق الانسان
(٤) ان تتخذ النقابات المهنية موقفا واضحا من هؤلاء المنتمين لها ، والذين مارسوا انتهاكات لحقوق الانسان أو نظروا لوا .
(٥) الغاء حالة الطوارىء وتعديل القوانين سيئة السمعة .


Profit-making power
performance. Styling lead-
rugged good looks.
built to work . . . built to last!
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية





الأوبك وسوق النفط العالمي في التسعينات

وليد خدوري

يعتبر اتفاق منظمة الاوبك فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٨ ، من اهم القرارات التى اتخذها مجلس وزراء المنظمة ليس فقط فى ذلك العام بل ربما فى عقد الثمانينات بأكمله . ويمكن القول ان هذا الاتفاق قد اتاح الفرصة لبدء عصر جديد للمنظمة ، وذلك بعد سنوات عديدة اتسمت بالضبابية وغياب القرارات ذات المصداقية او الاستراتيجية طويلة المدى .

لكن الأوبك ، بطبيعة الحال ، لم تنج من المخاطر بعد ، فهناك العديد من العوائق التى ينبغى تخطيها قبل الوصول الى قاعدة اكثر استقراراً . الا انه اذا ما تم تنفيذ اتفاقية نوفمبر بشكل جدى ، وتبلور تعاون ، ولو كان رمزيا ، من جانب المنتجين غير الاعضاء فى المنظمة ، فقد يشرق عصر جديد فى العقد القادم . عصر طابعه الواقعية والتسويات المبنية على المصالح المشتركة بعد ان خبر اعضاؤه دروساً لا بأس بها من الاخفاقات والانتكاسات خلال الاعوام القليلة الماضية ، وبدأوا يستخلصون النتائج المنطقية من اخطاء الماضى .

هذا العصر الجديد الذى يأتى فى اعقاب ازمة انهيار الاسعار فى عام ١٩٨٦ ، يتميز ايضا بتزايد انشط فى الطلب على الطاقة ، وتنامى المعارضة الدولية المناهضة للطاقة النووية بسبب حادث شرنوبيل ، واستفحال المشكلات البيئية المتمثلة فى امور مثل تأثير احتجاز الحرارة والامطار الحمضية ، الأمر الذى يدعو الى اعادة النظر فى استخدام الوقود الاحفورى ، كالفحم مثلا .

الخلفية :

شهدت أوائل الثمانينات عدة احداث بترولية هامة ، كان ابرزها ضعف سوق البائعين واستقواء سوق المشترين ، وزيادة الانتاج من جانب الاقطار غير الاعضاء فى الأوبك ، والانخفاض الكبير فى طلب البلدان الصناعية على الطاقة بشكل عام ، وعلى النفط بشكل خاص . وعكست سياسات الاوبك فى ذلك الوقت افتقار المنظمة لسياسة واضحة المعالم بخصوص مستوى او هيكل الاسعار . واضطرت المنظمة ، مرغمة ، ان تتحول الى المنتج المرجح فى سوق النفط العالمى بفضل اسعارها الجامدة ونظم سياستها الانتاجية التى تنقصها المرونة ، مما ادى الى تخفيض انتاجها تدريجياً الى النصف تقريبا - اى من حوالى ٣٠مليون برميل فى اليوم (مليون ب/ى) عام ١٩٨٠ ، الى ١٥,٥٠ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٥ ، وكان جل عبء التخفيض يقع اساسا على بلد واحد . وتم ايضا فى تلك الفترة تبنى سياسة المحافظة على حصة المنظمة فى اسواق النفط العالمية الهادفة الى زيادة الطلب على نفط الأوبك وخفض الكمية من جانب المنتجين الاخرين وذلك عن طريق خفض الاسعار . أما الهدف فكان تحقيق سقف انتاج يبلغ ١٩ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٧ ، مع زيادة سنوية مستقبلية مقدارها واحد مليون ب/ى . وكانت هذه السياسات (الهادفة اولا الى محاولة تثبيت كل من الاسعار والحصص من خلال القيام بدور المنتج المرجح فى سوق المشترين ، ثم تطبيق سياسة حصص السوق القصيرة الامد) هى التى ادت فى نهاية المطاف الى انهيار الاسعار فى عام ١٩٨٦ .

كان هذا الفشل راجعا الى اسباب سياسية واقتصادية فى آن واحد . فمن الناحية السياسية ، ادت حرب الخليج ، التى سادت على امتداد الثمانينات ، الى احباط اى محاولات للوصول الى اتفاقات شاملة وجادة بين الأقطار الاعضاء الثلاثة عشر . هذا فى حين واصلت منظمة بلدان التعاون الاقتصادى والتنمية بلا هوادة اتباع سياستها التى تبنتها بعد عام ١٩٧٣ والرامية الى زيادة الاستثمارات البترولية فى البلدان غير الاعضاء فى الأوبك ، ومشجعة استخدام مصادر الطاقة البديلة والحفاظ على الطاقة .

ومن الناحية الاقتصادية ، لم تبد المنظمة من جانبها ادنى استجابة للتغيرات الهيكلية فى السوق - كالدخول الواسع للعديد من المنتجين الجدد ، وتزايد وتنوع دور السوق الفورية ، وبرز نفوذ المؤسسات المالية فى وول

ستريت فى اسواق النفط العالمية .
لقد تغاضت المنظمة عن الأسباب والمسببات الجديدة فى السوق ، وتغاضت عن احداث التغييرات الملائمة فى نظامها الخاص لمجابهة هذه التحديات . ومن ثم تميزت ثمانينات الأوبك باتفاقيات غير واقعية وفاقدة للمصداقية ، اذ انها كانت تنتهك من قبل الأقطار الأعضاء بعد ايام قليلة من التوقيع عليها .
ومن هنا ايضا فان انهيار الاسعار فى عام ١٩٨٦ لم يكن مفاجأة للمراقبين ولم يأت من فراغ .
فى خلال العامين الماضيين (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) ، حاولت الأوبك دون جدوى ان تضع برنامجاً يحدد الحصص والسعر المرجعى . وقد تم اتباع هذا النهج بعد ان انخفضت الاسعار بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ ، وتدهورت عائدات النفط بشكل درامى . وفى الخريف الماضى كادت احداث عام ١٩٨٦ ان تعيد نفسها ، حيث هبطت الاسعار مرة ثانية الى ما دون ١٠ دولارات للبرميل الواحد .
الا انه ، وخلال تلك الفترة بدأت تبرز سياسة واضحة المعالم لأقطار الخليج العربى ، صاحبة اعلى احتياطى عالمى من النفط الخام . فقد رفضت بأصرار ان تواصل تخفيض إنتاجها من خلال تبنيها دور المنتج المتأرجح ، واصرت على ان تقوم الأوبك بالمثل . كما ان هذه الدول ارادت ايضا ان تحمى نصيبها من السوق النفطى وطالبت بأن تظل اسعار النفط الخام منافسة لاسعار مصادر الطاقة الاخرى . لقد استوعبت الدول ذات الاحتياطيات البترولية الضخمة الدروس الصعبة التى تلقتها فى السبعينات واصرت على ان لاتتكرر الاخطاء الفادحة التى وقعت فيها خلال الاعوام الماضية والتى أدت الى فقدان النفط اسواقه التقليدية (كما حدث فى حالة زيت الوقود ـ الذى هبط استهلاكه فى البلدان الصناعية بمقدار حوالى ٦ملايين ب/ى فيما بين اعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ بسبب إرتفاع اسعاره بالنسبة الى اسعار بدائل الطاقة المنافسة له) .
وقد لقيت اقطار الخليج العربى خلال عامى ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ معارضة من جانب مجموعتين مختلفتين كانتا مؤيدتين رسميا ، على الاقل ، لهيكل اسعار وانتاج محدد . وقد تمسكت المجموعة الاولى ، وتمثلها ايران والجزائر وليبيا ، بهذا الاقتراح لاسباب سياسية فى المقام الأول . فى حين رأت فنزويلا واندونيسيا ونيجريا انه من الانسب ان تقوم بدور الوساطة ، فى حين انها فى وقع الامر نأت بنفسها عن اقطار الخليج . وكان العراق خارج الاتفاق فى هذين العامين .
ومما زاد الطين بلة فى صفوف الدول المصدرة للبترول انعدام التعاون من جانب المنتجين غير الاعضاء فى الأوبك . ورغم عدم افصاحها عن ذلك بشكل رسمى محدد ، كانت المنظمة تأمل فى ان تحد الدول غير الاعضاء من انتاجها الاجمالى بمقدار حوالى واحد مليون ب/ى . ولكن تبين فى الواقع ان الانتاج قد انخفض بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ ب/ى فى عام ١٩٨٧ ، وبمقدار ٢٠٠,٠٠٠ ب/ى فقط فى عام ١٩٨٨ .
وتعللت بعض البلدان بسياسة التجارة الحرة ، مستنكفة بذلك عن التعاون مع « كارتل » اقتصادى .
وأعلنت بلدان اخرى عن حسن نواياها ، الا ان تأثيرها على السوق لم يكن ملموسا . وانتقدت الأغلبية منظمة الأوبك لافتقارها الى التماسك والاحساس بالمسئولية ، ولكن احداً لم يحرك ساكنا . ولم تنفذ الا دولة او اثنتان التزاماتهما بأمانة على مدى فترة طويلة .
رغم هذه العوامل السلبية ، فقد وقع فى العامين الماضيين ثلاثة احداث كان لها دور هام فى تغيير الموقف العام لسوق النفط . كان اولها هو الخسارة الاقتصادية الفادحة التى حلت بمنتجى النفط كلهم نتيجة لانهيار الاسعار فى عام ١٩٨٦ . فانخفض عائد اقطار الاوبك من النفط الى ٧٨,٨٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ ، وارتفع بمقدار ٣٠ ٪ فى عام ١٩٨٧ ليصل الى ٩٥,٦٩ مليار دولار ، لكنه رغم ذلك كان لايزال يشكل حوالى ثلث الحد الأقصى الذى تم تحقيقه فى عام ١٩٨٠ ، وهو ٢٨٦,٩٨ مليار دولار .
اما الحدث الثانى فكان الارتفاع التدريجى فى الطلب على النفط الخام الذى بدأ بطيئاً فى عام ١٩٨٥ ، ليرتفع بنسبة ٢ ٪ فى عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٧ فى الدول الصناعية الغربية ودول العالم الثالث ، ترافق ذلك مع سياسة طموحة من جانب بلدان الاوبك للحفاظ على حصتها فى السوق ، ولضمان احتفاظها بهذه الزيادة لنفسها قدر المستطاع .
واخيراً ، فان توقف حرب الخليج بين العراق وايران ، واعلان وقف اطلاق النار فى آب/اغسطس عام ١٩٨٧ قد أزال حاجزاً ضخما كان يقف حائلا دون توصل المنظمة الى اتفاقات جدية خلال السنوات الثمانى السابقة . وقد عمل توقف الحرب ، واقتران ذلك بالعوامل الاقتصادية الاخرى ، على اتاحة الفرصة للتوصل الى اتفاقية شاملة جديدة . انظر الجدول رقم (١)

اتفاق تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٨

قضت اقطار الأوبك وقتا عصيباً فى محاولات متكررة للاتفاق فيما بينها فى الثمانينات ، ولم تكن الاتفاقية الاخيرة مستثناة من ذلك . فقبل الاجتماع ، تنبأ المراقبون اما بالفشل او ، على افضل تقدير ، بمحاولة

جدول (١)
تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٨
(الف برميل/ يوم)

	اتفاقية (١) كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦		اتفاقية (٢) تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٨	
	الحصة	النسبة	الحصة	النسبة
الجزائر	٦٦٧	٤,٠٢	٦٩٥	٣,٧٦
الاكوادور	٢٢١	١,٣٣	٢٣٠	١,٢٤
الغابون	١٥٩	٠,٩٦	١٦٦	٠,٩٠
اندونيسيا	١,١٩٠	٧,١٧	١,٢٤٠	٦,٧٠
ايران	٢,٣٦٩	١٤,٢٧	٢,٦٤٠	١٤,٢٧
العراق	١,٥٤٠	٩,٢٣	٢,٦٤٠	
			١٤,٢٧	
الكويت	٩٩٦	٦,٠٠	١,٠٣٧	٥,٦٠
ليبيا	٩٩٦	٦,٠٠	١,٠٣٧	٥,٦٠
نيجريا	١,٣٠١	٧,٨٤	١,٣٥٥	٧,٣٢
قطر	٢٩٩	١,٨٠	٣١٢	١,٦٨
السعودية	٤,٣٤٣	٢٦,١٦	٤,٥٢٤	٢٤,٤٥
الامارات	٩٤٨	٥,٧١	٩٨٨	٥,٣٤
فنزويلا	١,٥٧١	٩,٤٦	١,٦٣٦	٨,٨٥
اجمالى	١٦,٦٠٠	١٠٠	١٨,٥٠٠	١٠٠

(١) كما طبقت منذ الربع الثالث من عام ١٩٨٧ . لم تقبل العراق الحصة المخصصة لها ولم توقع الاتفاق .
(٢) الاتفاق الذى توصل اليه مؤتمر الاوبك فى ٢٨ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٨ ، ويطبق خلال النصف الاول من ١٩٨٩ .
ملحوظة : اجمالى النسبة المئوية (خانة ٪) قد لا يكون مطابقك تماما بسبب بعض التدوير فى الارقام

الحيلولة دون انهيار هائل فى الاسعار وادخال العراق فى نظام الحصص . ورغم التنبؤات السلبية ، فقد تم تنحية النزاعات السياسية جانبا بفضل وقف اطلاق النار فى الخليج وكذلك بسبب المشكلات الداخلية الحادة التى برزت فى معظم الأقطار الاعضاء نتيجة للقيود التى وضعت على ميزانياتها . وكان مما ساعد على تسيير الامور ايضا الطلب النشط على النفط ، وبشائر المقدرة التدريجية على ارضاء الأقطار الثلاثة عشر بخصوص الحصص الانتاجية المبتغاة لكل دولة .

والآن وقد تم التوقيع على الاتفاقية ، فقد صار من المحتم ان تطبق الأقطار الاعضاء شروط هذا الاتفاق بأمانة وبجدية ، اذ ان العجز عن ذلك سوف ينطوى على ضربة خطيرة لمصداقية المنظمة . كما ان الاعضاء انفسهم والسوق النفطى بصورة عامة ، لايمكنهم ان يأخذوا مأخذ الجد استمرار الغاء الاتفاقات بمجرد ان يعود وزراء النفط الى اقطارهم .

فيما يلى العناصر الرئيسية للاتفاق :

- بلوغ سقف الانتاج ١٨,٥٠ مليون ب/ى فى النصف الاول من عام ١٩٨٩ (أنظر آلية الاتفاق الجديد لاحقا)
- استمرار الهدف السعرى البالغ ١٨دولارا للبرميل لمجموعة النفط الخام للأوبك
- حصول كل من العراق وإيران على حصتين متساويتين تبلغ كل منهما ٢,٦٤ مليون ب/ى مع تخصيص ١٤,٢٧ ٪ من اجمالى انتاج الأوبك لكل من هذين البلدين
- تم الاتفاق على التعريف التقنى للمكثفات
- تم منح اللجنة الوزارية لمراقبة الاسعار الصلاحية للدعوة الى مؤتمر وزارى استثنائى فيما اذا اقدمت احدى الأقطار الاعضاء على انتهاكات رئيسية للاتفاق على مدى شهرين متتاليين .

يعتقد العديد من المراقبين النفطيين ان الاتفاق هو محاولة جادة من قبل الأقطار الاعضاء فى المنظمة للتوصل

الى اتفاقية شاملة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة للدول المنتجة ، وقد استوجب تقديم التنازلات اللازمة من قبل جميع الأطراف . وقد خرجت هذه التسوية اللا حيز الوجود عندما اعلن وزير النفط الايرانى ان هدفه هو الحفاظ على حصة بلاده من اجمالى حصص الأوبك الانتاجية . وكانت هذه الحصة تبلغ ١٤,٢٧ ٪ ، على اساس اتفاق الحصص فى عام ١٩٨٦ ، حيث بلغت حصة ايران ٢,٣٦٩ مليون ب/ى ، وحصة العراق ١,٥٠ مليون ب/ى ، وكانت حصة الاوبك الاجمالية ١٦,٦٠ مليون ب/ى . وكان الابقاء على هذه الحصة الايرانية واعطاء العراق نصيبا مكافئا لها يعنى ان على بقية الاعضاء الاحد عشر ان يتفقوا على خفض مقداره حوالى ٩٠٠,٠٠٠ ب/ى من نصيبهم من اجمالى سقف الانتاج الجديد . وتنازلت ايران عن موقفها المعلن بعدم قبول حصة انتاجية متساوية مع العراق ، بينما قبل العراق من جانبه ، ان يخفض انتاجه بحدود ١٠,٠٠٠ ب/ى والا يستعمل كافة الطاقة الانتاجية والتصديرية المتاحة له فى عام ١٩٨٩ والتى ستبلغ حوالى ٢,٥٠ ـ ٤,٠٠ ملايين ب/ى .

والاتفاق حول السقف الجديد البالغ ١٨,٥٠ مليون ب/ى خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ يتماشى ايضا مع التوقعات المتفائلة حول الطلب على نفط الاوبك خلال عام ١٩٨٩ ويتيح ارتفاعا تدريجيا فى الاسعار . كما ان هذا السقف الانتاجى يعطى فرصة لزيادة هامشية فى انتاج الاوبك عن ارقام ١٩٨٨ وفى الوقت نفسه فانه يسمح بتكريس جزء من الزيادة من الطلب العالمى لصالح البلدان غير الاعضاء . كما ان الاتفاقية تقدم تعريفا واضح المعالم لمشكلة المكثفات وتوفر آلية لضمان الالتزام بالحصص المقررة .

اما الأهم من ذلك فهو الاسلوب الذى عولجت به قضية الاسعار . لقد تمت المحافظة على الهدف المتفق عليه سابقا ، وهو ١٨دولارا للبرميل الواحد . لكن هذا السعر يبقى امراً مستهدفا تنوى الأقطار الاعضاء العمل من اجله وليس سعرا ثابتا تلتزم به فى اتفاقاتها التجارية . فبعد سنوات عديدة من النقاش الفكرى فيما بين خبراء الاقتصاد فى الأوبك ، والنزاع السياسى فيما بين وزراء المنظمة ، توصلت الأقطار الاعضاء الى قناعة مفادها انه من غير العملى ، تحت ظروف السوق الحالية ، ان يتم تثبيت كل من حصص الانتاج والاسعار فى وقت واحد . وقد رفض الأعضاء اقتراحا سعوديا تم تقديمه فى آخر لحظة للدفاع عن سعر ادنى يبلغ ١٥دولارا للبرميل دون تحديد سقف اعلى للاسعار ، وذلك بسبب توقيت الاقتراح والخوف من انه سيؤدى الى تثبيت الاسعار عند ١٥ دولارا للبرميل* . ومن المهم ايضا فى هذا المجال التصريحات الصادرة عن بعض وزراء المنظمة بعد انتهاء الاجتماعات من انه رغم رغبتهم الوصول الى سعر ١٨دولارا للبرميل فانه لن يسمحوا للاسعار بالارتفاع عن هذا المستوى وذلك لكى تبقى اسعار النفط منافسة لبدائل الطاقة الاخرى . وكما هو واضح ، فان هذا الاجماع على تعويم الاسعار والقبول بما تفرضه السوق النفطية يعنى ان منظمة الاوبك لاتزال وحتى اشعار آخر ، بدون سياسة سعرية واضحة ومحددة .

تشير الدلائل انه من المحتمل جدا ، فى حال تنفيذ الاتفاقية بحذافيرها ، ان ترتفع الاسعار تدريجيا الى سعر ١٨دولارا للبرميل . وإذا ما تم تحقيق هذا الهدف خلال المرحلة القادمة ، وفى حالة استمرار العلاقات البراغماتية والايجابية ما بين الاقطار الاعضاء والتى سادت اجتماع تشرين الثانى/نوفمبر ، فإنه من المتوقع ان تعالج مسألة الاسعار عندئذ بما يتفق مع المصلحة العامة المشتركة لدول الأوبك . ومن الملاحظ ان المنظمة قد اتفقت على آلية محددة لايقاف تدهور الاسعار الا انها لم تتفق على الوسائل التى يجب اتخاذها للحيلولة دون ارتفاع الاسعار عن السقف المحدد . ويعتقد البعض ان عوامل العرض والطلب فى السوق ستلعب الدور اللازم للحد من اى ارتفاع مفاجىء عبر سقف ١٨ دولارا للبرميل الواحد ، وذلك من خلال زيادة الانتاج . اذ انه من الواضح ان دول الخليج العربى ذات الاحتياطى البترولى الكبير لاترغب فى تكرار اخطاء الماضى التى ادت الى خسارة الأوبك حصتها من سوق الطاقة العالمى . فهذه الدول تستهدف زيادة تدريجية فى الاسعار والحصول على نصيب معقول من الاسواق يتناسب مع احتياطياتها الوفيرة وطاقاتها الانتاجية ، مع اخذ عوامل العرض والطلب ومصادر الطاقة البديلة وتطورات السوق النفطى فى عين الاعتبار . يمكن القول ان الاتفاقية قد اعترفت بصراحة بوجهة نظر المنتجين ذوى الاحتياطى المرتفع التى ترى ان التسعير المعتدل والمرن ينطوى على

---

* شرح الأستاذ هشام ناظر ، وزير البترول السعودى ، اقتراح دولته كالآتى :

« نحن نقول بأنه يجب الاستغناء عن سعر ١٨ دولارا للبرميل كسقف للأسعار لاننا لانريد سقفا لهذه الاسعار . فإذا تم تنفيذ الاتفاقية بحذافيرها ، فمن المحتمل ان ترتفع الاسعار الى اعلى من ١٨ دولارا للبرميل . ومن ثم لاداعى لهذا السقف . ونحن نرغب بحد ادنى للاسعار عند ١٥ دولارا للبرميل لانه اذا تم تنفيذ الاتفاقية بجميع بنودها فسترتفع الأسعار حتما عن سعر ١٥ دولارا للبرميل . اما إذا بقيت الأسعار تحت ١٥ دولارا للبرميل ، فهذا يعنى أن هناك من يغش ويجب أن نتخذ الأجراءات اللازمة لذلك . فاقتراحنا هو بمثابة دق ناقوس الخطر لاتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه اى انتهاك للاتفاق . »

فائدة مشروعة طويلة المدى ، وانه ليس مسألة تفرضها دوافع سياسية .

الاجماع الجديد

برز خلال الشهور الماضية اجماع جديد فى الأوبك مبنى على الاحتياجات السياسية للأقطار الثلاثة عشر الاعضاء ، وللمنتجين غير الاعضاء . وحتى للدول المستهلكة ايضا . وتقضى هذه الاحتياجات بتجنب الاسعار المنخفضة جدا للنفط الخام . وتدعو الظروف الراهنة الى تحديد مستوى سعرى موات ومعقول لنفط الاوبك يبلغ حوالى ١٥ دولارا للبرميل ، يترفع تدريجيا الى ١٨ دولارا للبرميل ، بحيث يتيح الاستقرار فى تخطيط الميزانيات ، يوفر عائدا معقولا يتناسب مع العوامل الاساسية للسوق ، ويحافظ على تنافسية النفط الخام مع مصادر الطاقة الاخرى . ويمكن اعتبار كل من تجنب الاسعار المنخفضة وتحقيق اقصى عائد مالى ممكن منه بيع النفط الخام فى ظل ظروف السوق الحالية ، الشغل الشاغل لمعظم الأقطار الاعضاء فى الاوبك . بل يمكننا ان نقول ان هذه الدول لديها فى الوقت الحاضر الاستعداد للتغاضى عن بعض المطالب والمصالح الخاصة ، اذا ما تم تحقيق هذه الاهداف والمحافظة عليها فى الفترة القادمة .

ويتوقع المحافظة على هذا الاجماع الجديد اذا ما استمر الطلب على النفط الخام بصفة عامة ، وعلى نفط الأوبك بصفة خاصة ، فى الارتفاع التدريجي . وهناك عدة دراسات صادرة عن جهات مسئولة تشير الى ان زيادة الطلب على النفط الخام قد بدأت بالفعل بعد الركود الذى حصل فى هذا السوق خلال النصف الأول من الثمانينات ، وتشير اخر المعلومات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية الى ارتفاع الطلب على النفط الخام فى اقطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من ٣٥,٢ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٦ الى ٣٥,٨ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٧ (بزيادة مقدارها ١,٩ ٪) والى ٣٦,٧ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٨ (بزيادة مقدارها ٢,٥ ٪) ـ انظر الجدول ادناه . وفى الدول الصناعية الأخرى واقطار العالم الثالث ، ارتفع استهلاك النفط الخام فى عام ١٩٨٨ حوالى ٤٠٠,٠٠٠ ب/ى او بنسبة تزيد عن ٣ ٪ عن استهلاكها فى العام السابق .

أما بالنسبة للتوقعات لعام ١٩٨٩ ـ فان وكالة الطاقة الدولية تتنبأ بان يرتفع استهلاك النفط الخام فى الأقطار الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى ٣٧,٣٠ مليون ب/ى ، بزيادة ٦٠٠,٠٠٠ ب/ى ، وبنسبة ١,٦ ٪ عن عام ١٩٨٨ . وفيما يتعلق بالدول الصناعية الأخرى واقطار العالم الثالث يتوقع ان يرتفع الاستهلاك الى ١٣,٨ مليون ب/ى ـ اى بزيادة مقدارها ١,٩ ٪ . وفى الولايات المتحدة ، ارتفعت واردات النفط الخام حوالى ٢ مليون ب/ى خلال السنوات الثلاث الماضية . ويعادل هذا الاستيراد حوالى ٤٣ ٪ من الاستهلاك المحلى من النفط الخام فى عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٣١ ٪ فقط من معدل الاستهلاك فى عام ١٩٨٥ . وتأتى معظم الزيادة فى الواردات النفطية الأمريكية من الاقطار العربية . واخيرا ، تشير احصائيات منظمة الأوبك الصادرة فى كانون الثانى / يناير ١٩٨٩ الى ان الطلب على نفط الأوبك قد ارتفع من ١٨,٣٩ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٧ ، الى ١٩,٠٨ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٨ ويتوقع ان يرتفع الى ١٩,٤٠ مليون ب/ى فى عام ١٩٨٩ .

من بين الاسباب التى أدت الى زيادة الطلب على النفط الخام ـ : الارتفاع المستمر فى معدلات النمو الاقتصادى العالمى ، وانخفاض مستوى اسعار النفط الخام ، واستمرار الضعف فى سعر الدولار الذى يخفض القيمة الفعلية للبرميل بالنسبة للمستهلك ، والوضع التنافسى الأفضل لزيت الوقود ازاء انواع وقود الغلايات الأخرى (مثل الفحم والغاز) فى محطات الكهرباء ، واستمرار النمو المتصاعد للصناعات البتروكيمائية ، والنمو المطرد فى استهلاك وقود النقل . كما ان جزءا لا بأس به من زيادة الطلب على النفط يأتى من البلدان الصناعية الجديدة فى العالم الثالث ، بمعدلات نموها الاقتصادى المرتفعة نسبيا ونهضتها الصناعية الحديثة وافتقارها الحالى الى هيكل متطور من الطاقة ، الأمر الذى يحد من خيارات الوقود المتاحة لها .

ومن الاشارات الايجابية الأخرى التى تراقبها الأوبك عن كثب العوامل المتعلقة بالانتاج والعرض المتوفر من النفط الخام . فانتاج النفط الخام من البلدان غير الاعضاء فى المنظمة لم يرتفع كثيرا منذ عام ١٩٨٥ ، فى حين زادت حصة الأوبك من الانتاج العالمى (خارج كتلة الدول ذات التخطيط الاقتصادى المركزى) من ٤٠,٥٠ ٪ فى عام ١٩٨٥ الى ٤٢,٩٠ ٪ فى عام ١٩٨٧ . وخلال الربع الأخير من عام ١٩٨٨ (حينما حصلت الفوضى فى السوق وانتجت اقطار الأوبك دون قيود وتراوح هذا الانتاج مابين ٢٢ ـ ٢٣ مليون ب/ى) لم تسجل البلدان غير الاعضاء فى المنظمة زيادة تذكر فى حين كانت الفرصة متاحة امامها لاستغلال الموقف وانتاج المزيد ـ لو كان باستطاعتها فعل ذلك . وترى بعض المصادر فى الأوبك ان الطاقة الانتاجية الاضافية والمتوفرة حاليا لاتتعدى مليونى برميل فى اليوم . هذا لايعنى طبعا ان الاقطار ذات الاحتياطيات البترولية العالية لن تتمكن من زيادة طاقتها الانتاجية الى مستوى اعلى فى الفترات اللاحقة ، الا ان هذا بالطبع سيعنى المزيد من الاستثمارات التى لربما لن تكون متاحة

جدول - ٣ -
الطلب العالمى على النفط الخام (١)
(مليون برميل فى اليوم الواحد)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اقطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية					
امريكا الشمالية	١٧,٥	١٨,٠	١٨,٤	١٩,٠	١٩,٢
اوروبا الغربية	١١,٦	١٢,١	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٥
اليابان	٥,١	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٦
المجمـــــــوع	٣٤,٢	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٦,٧	٣٧,٣
الدول الصناعية الاخرى واقطار العالم الثالث بما فيها اقطار منظمة الاوبك	١٢,٢	١٢,٧	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٨
مجموع الاستهلاك	٤٦,٤	٤٧,٩	٤٨,٨	٥٠,١	٥١,١

(١) لا يشمل هذا الجدول دول التخطيط الاقتصادى المركزى . وتفترض توقعات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية نموا اقتصاديا بمعدل ٤ ٪ فى عام ١٩٨٨ و٣,٢٥ ٪ فى عام ١٩٨٩

المصدر : وكالة الطاقة الدولية . تقرير السوق النفطى الشهرى . [illegible] الاول / ديسمبر ، ١٩٨٨ .

. سهولة ذاتها التى كانت متوفرة بها فى العقود السابقة .

واخيرا فان الاجماع الجديد فى الأوبك يمكن ان يستفيد من الحالة الأمنية الجديدة التى بدأت تظهر فى سوق النفط العالمية نتيجة لتجارب الثمانينات . فمن ناحية ، لم يحدث انهيار يذكر فى العرض ، لابسبب المخاوف من حرب الخليج ولا المواجهات المختلفة بين الولايات المتحدة وليبيا ، ولاحتى عشرات الانفجارات فى خطوط الانابيب فى كولومبيا . ومن الناحية الأخرى ، فان التكامل المستمر مع الصناعة الاجنبية اللاحقة للانتاج من قبل نصف اعضاء الأوبك تقريبا (الكويت ، فنزويلا ، السعودية ، ليبيا ، ابوظبى والجزائر) لا يضمن نوعا من الاستقرار السعرى وحسب ، وانما ايضا احساسا اكبر بالديمومة فى السوق . كما انه يلقى مسئولية جديدة على عاتق الدول المنتجة للفصل بين نزاعاتها السياسية وبين تسويق النفط . والتقليل من جسامة مشكلة تلبية وتأمين الاحتياجات النفطية اللازمة التى لعبت دورا حرجا فى خفض الطلب على نفط الأوبك منذ المقاطعة النفطية فى عام ١٩٧٣ .

مشكلات معلقة

رغم التقدم الملموس والاتفاق الشامل الذى تم تحقيقه فى فيينا فى تشرين الثانى / نوفمبر الماضى ، فان بعض المراقبين يعتقد ان عددا من المشكلات لاتزال تؤرق الأوبك ومن ثم فان الاتفاق لايمكن ان يصمد طويلا . ويبرر المراقبون اعتقادهم بالاسباب التالية :

اولا : امكانية تنفيذ الاتفاق من جانب الأعضاء الثلاثة عشر كلهم : فالاوبك ، ببساطة شديدة ، لاتملك ان تستمر فى التوقيع على اتفاقات لايمكن لاعضائها ان ينفذوها بأمانة . لأن المنظمة لن تؤخذ على محمل الجد بعد ذلك ، لا من قبل بقية اعضائها ولا من قبل السوق . ثم انها سوف تفقد فعاليتها فى حماية الاسعار وتحقيق الاستقرار فى السوق ، اذا ما استمر هذا الموقف . ومن الممكن تفهم قدر محدود من التسرب فى الانتاج بسبب صعوبة مهمة الوفاء الفورى بالالتزام بالحصص من قبل جميع الاعضاء ، ولكن فى حال ارتفاع الانتاج بشكل ملحوظ عن الحصص المقررة ولفترة طويلة ، فان هذا سيخلق وضعا حرجا يصعب التغاضى عنه من قبل الاعضاء ومن شأنه ان يفتح الباب على مصراعيه امام الدول الأخرى لتجاوز حصصها . ان الضغوط السياسية الداخلية فى الأقطار الاعضاء من الشدة بحيث انها تجعل من العسير جدا على بعض وزراء النفط فى الأيام المقبلة ان يعرضوا على حكوماتهم وجوب الالتزام بقرارات الأوبك وابقاء الانتاج دون الطاقة المتاحة ، فى حين ان بلدانا اخرى ترتكب المخالفات علنا .

ثانيا : لاتزال الأوبك تفتقد نظاما مرنا يستجيب ويتفاعل بجدارة مع تقلبات ومتغيرات السوق النفطى ، ناهيك عن الاشاعات التى تنشر يوميا حول الاسعار والانتاج . وحتى لو تم وضع هذا النظام وهذا ليس بالأمر السهل بالنسبة لمنظمة رسمية دولية ، فسوف يظل هناك

تعارض في المصالح الذاتية للاقطار الثلاثة عشر في المنظمة . ففي الأوقات العصيبة ، ووسط ظروف السوق السلبية والمعاكسة ، سوف يعود النزاع المتأصل بين المجموعتين الرئيسيتين الى الظهور بالانماط المعهودة : فالدول ذات الاحتياطيات البترولية الضخمة ستنادى بأولوية سياسة المحافظة على الأسواق من خلال زيادة الانتاج و/ا وتخفيض الاسعار . هذا في الوقت الذى ستدعو فيه الدول الاخرى ذات الاحتياطيات البترولية المنخفضة الى تقليص الانتاج وزيادة الاسعار .

ثالثا : هناك الشكوك المحيطة بجدية التعاون من قبل الدول المنتجة للبترول خارج منظمة الأوبك . فأقطار المنظمة ، وبعد اتفاقية نوفمبر ، ترى انها قد أدت واجبها نحو استقرار سوق النفط وان الكرة الان اصبحت في ملعب الدول المنتجة غير الاعضاء لتحمل المسئولية اللازمة . كما ان اقطار الاوبك عازمة على نيل نصيب رئيسى من اى زيادة مستقبلية تطرأ على الطلب على النفط ، مثلما هو واضح من اعلانها عن نيتها رفع سقف الانتاج في النصف الثانى من عام ١٩٨٩ طبقا لتوقعات الطلب . وقد تم اخطار الدول المنتجة من خارج الاوبك انها اذا ما رغبت في زيادة الاسعار او استقرار السوق فان عليها ان تؤدى نصيبها اولا ـ اما فرديا او جماعيا ، ثم ان تأتى الى الاوبك للتباحث والتفاوض .

والواقع ان دوائر الاوبك ليست متفائلة كثيرا تجاه اسهام البلدان غير الاعضاء بتنفيذ تخفيضات مادية ملموسة وطويلة الامد في انتاجها . فهناك العديد من المصالح المتباينة والمتعارضة داخل معسكر الدول غير الاعضاء في الاوبك . ثم ان رصد ارقام انتاجها ليس بالأمر العملى في الظروف الراهنة . واقصى مايمكن ان نأمله هو لفتة اعلامية ايجابية تبعث بعض الانتعاش النفسى في السوق وبالذات في الاوقات الحرجة ، كالفصل الثانى والثالث من السنة ، عندما ينخفض الطلب على النفط .

رابعا : لاتزال هناك عوامل اساسية متأصلة تخفف من ارتفاع الطلب على النفط وتساعد على زيادة الاحتياطى البترولى لدى الدول غير الاعضاء في المنظمة . فقد تتغير اتجاهات الطلب على الطاقة في السنوات القليلة القادمة نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادى في الدول الصناعية ، وبخاصة الولايات المتحدة . كما ان حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أمعنت في زيادة الضرائب الجمركية على البترول المستورد رغم انخفاض اسعار النفط الخام ، فكبحت من ثم الطلب عليه ويبلغ متوسط سعر البرميل من منتجات البترول حوالى ٧٤ دولارا للبرميل الواحد في غرب اوروبا واليابان ، مقارنة بـ ١٣ ـ ١٥ دولارا لسعر المبيع .

اما في بلدان العالم الثالث الصناعية ، حيث الزيادة في الطلب على النفط قوية ، فان الضرائب على النفط في تزايد مستمر ايضا . فقد رفعت كوريا الجنوبية ، على سبيل المثال ، الرسوم المفروضة على النفط الخام المستورد في شهر شباط/فبراير الماضى من اصل ٤,٦٦ دولار للبرميل الى ٦,٤٠ دولار . كذلك يتم تشجيع مصادر الطاقة البديلة ، اما من خلال استخدام المصادر المحلية ـ وبخاصة الغاز الطبيعى ، او الطاقة النووية كما هو الحال في تايوان وكوريا الجنوبية . فضلا عن ذلك ، فان هناك قيودا على زيادة الطلب في العديد من البلدان النامية بسبب التضخم المفرط ، كما هو الحال في البرازيل ، او بسبب نقص الموارد من العملة الأجنبية ، الأمر الذى يقلص الواردات ، اللهم الا الضرورية منها .

وفي جانب العرض ، اظهرت تجربة الثمانينات انه مالم تنخفض الاسعار بشكل ملموس دون مستوياتها الراهنة ، فان الاستثمارات في حقول نفطية جديدة سوف تستمر بنفس الانماط السائدة حاليا بل وسترتفع كذلك كما هو الحال في بحر الشمال اذ ارتفعت الاستثمارات في الجزء البريطانى بمعدل ٥١ ٪ لعام ١٩٨٩ ، لتصل الى ٥ مليارات جنيه . فضلا عن ذلك ، فان توافر كل من التقنية الحديثة لدى شركات الاستكشاف والحفر والتنقيب (وبالذات في المناطق البحرية) ، والانخفاض البالغ في تكاليف المقاولين والتسهيلات الاستثمارية والقانونية من جانب الحكومات المضيفة ، قد اتاحا فرصا جديدة للاستكشاف والتنقيب عن المكامن النفطية الأكثر صعوبة وبتكلفة اقل ، اكان ذلك في المناطق البرية ام البحرية ، على حد سواء .

التوقعات المتوسطة الاجل (أوائل التسعينات)

في حين يعتقد معظم مراقبى الأوبك ان احوال السوق لن تتحسن بما فيه الكفاية قبل منتصف التسعينات ، فان هناك قناعة جديدة مفادها ان اسوأ المراحل قد ولت وان الاسعار قد انحدرت الى ادنى مستوى ممكن لها وانه من الصعوبة بمكان العودة الى تلك المستويات المتدنية مرة اخرى . اذ تشير الدراسات والتقارير عن الانماط الاقتصادية الحديثة التى بدأت بالبروز منذ منتصف الثمانينات الى المزيد من المرونة الايجابية في الطلب على النفط والى نصيب متناقص نسبيا من السوق لكل من حصص البلدان غير الاعضاء في المنظمة ومصادر الطاقة البديلة .

ولكن طالما بقى الطلب على نفط الاوبك اقل من ٢٢ ـ ٢٣ مليون ب/ى ، (وهو الحد المريح بالنسبة للاقطار الاعضاء ، مع اخذ الطاقة الانتاجية على الاجلين القصير والمتوسط في عين الاعتبار) فان الأوبك سوف تستمر في مواجهة المشكلات دفاعا عن حصصها الانتاجية او عن

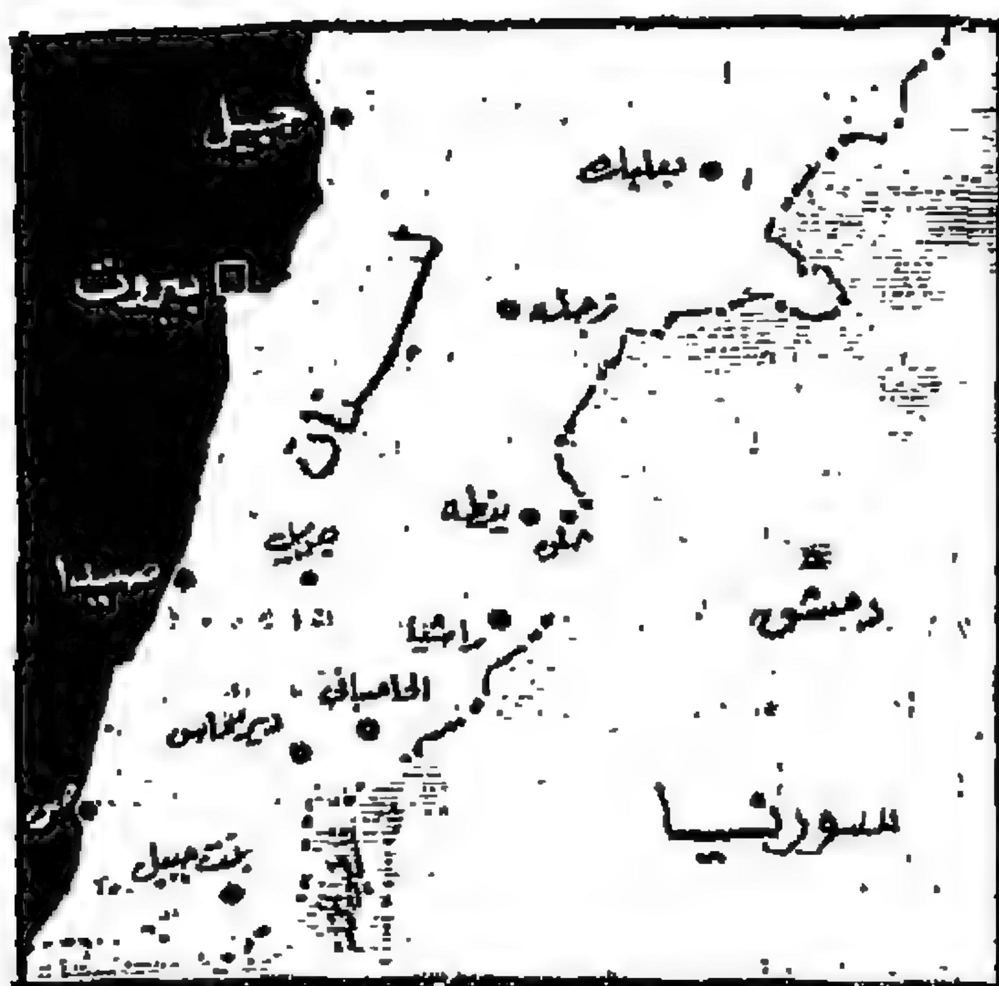
الاسعار ، او كليهما . ذلك لان الطلب الراهن والمرتقب على النفط الخام لايمكن ان يستوعب لاجال طويلة الطاقة الانتاجية المغلقة فى البلدان ذات الاحتياطى المرتفع ولا ان يتسع للزيادة الانتاجية المحتملة القادمة فى مناطق خارج نطاق الاوبك حين تبدأ الاسعار ترتفع تدريجيا الى مستويات اعلى مما هى عليه اليوم . ويجب الا تتوقع الاوبك عونا كبيرا فى المستقبل القريب من تأثير القضايا البيئية على مصادر الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية ، اذ ان مثل هذه الأمور تستغرق اجالا طويلة لكى تأخذ مداها الطبيعى .

علاوة على ذلك ، ينبغى ان نتوقع فى اوائل التسعينات ضغوطا كبيرة داخل اقطار الاوبك فى اتجاه رفع عائدات النفط ، سببها امتداد فترة ثبات الاسعار المنخفضة خلال الثمانينات ، وتأثير التضخم على قوة اقطار الاوبك الشرائية ، وحقيقة ان الزيادة الانتاجية المحتملة مستقبلا لن تكون كافية للوفاء بالاحتياجات المالية للأقطار الاعضاء فى الاوبك .

ورغم ذلك فقد كان واضحا فى اثناء اجتماع تشرين الثانى/ نوفمبر ان الاقطار ذات الاحتياطى البترولى المرتفع سوف تواصل الضغط لتحقيق ارتفاع معتدل فى الاسعار ومنع القفزات المفاجئة التى تؤدى الى بلبلة الاسواق ، واتباع سياسة واضحة فى الحفاظ على حصصها التسويقية ودعمها ضمن الاوضاع الاقتصادية الاساسية المتوفرة فى حينه بالنسبة لعوامل العرض والطلب . ومن الاولويات الاساسية لهذه الاقطار فى هذه المرحلة محاولة اطالة عمر سلعتها الاستراتيجية ، كهدف اول ، وتجنب التقلبات السعرية الحادة التى حدثت فى العقدين الماضيين ، والتى سببت الكثير من الاضرار فى اقتصادات البلدان المنتجة والمستهلكة ، على حد سواء .

فى ظل هذه الظروف مجتمعة ، فإن اتفاقية نوفمبر ١٩٨٨ تمثل بداية ايجابية نحو عقد جديد لمنظمة الاوبك تأمل ان تتجنب فيه اخطاء السبعينات والثمانينات . ويمكن ان تتوج هذه الاتفاقية ، فى حال نجاح المفاوضات الدائرة حاليا ، بمؤتمر قمة لملوك ورؤساء اقطار الاوبك . ولكن تقع على عاتق اعضاء المنظمة ايضا مسئولية مزدوجة نحو ترشيد واعادة هيكلة الاقتصادات المحلية حتى لايصبح اغراء الانتاج النفطى الزائد عن الحصص المقررة مشكلة مزمنة . والواقع ان بعض الاقطار قد بدأت السير بالفعل فى هذا الطريق الصعب . ولكن لايزال الكثير مطلوبا فى هذا المجال . كما ان على الاقطار الثلاثة عشر ان تمتلك الارادة السياسية لتنفيذ الاتفاقات والوفاء بالالتزامات التى يتعهد بها وزراء نفطها . لأن تغاضى دولة عضو عن الاتفاق سيسفر حتما عن موقف تطلق فيه الحرية للجميع ، الأمر الذى ينطوى على عواقب وخيمة لكل الاطراف المعنية .





الأزمة اللبنانية والعودة الى التعريب

حسن أبو طالب

في ٢٣ سبتمبر الماضي انتهت ولاية الرئيس السابق أمين الجميل دون أن يتمكن مجلس النواب اللبناني من إنتخاب رئيس جديد للبلاد. فيما عرف أنه فشل ذريع للاتفاق السوري ـ الأمريكي بشأن انتخاب النائب ميخائيل الضاهر كرئيس للبنان.

وقد شكل الرئيس الجميل قبيل إنتهاء ولايته حكومة عسكرية وسلمها السلطات بقيادة قائد الجيش العماد ميشال عون، فيما رفضت سوريا هذا الاجراء، كذلك رفضت القوى السياسية المناصرة لها التعامل مع حكومة عون وتمسكت بشرعية حكومة الرئيس سليم الحص، ودعمه في ذلك الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس النواب. وهكذا صار للبنان حكومتان تدعى كل منهما الشرعية الدستورية والسياسية.

والتقرير التالى سوف يلقى الضوء على جملة التطورات التي شهدها لبنان وأزمته سواء داخليا أو على الصعيدين العربي والدولي.

أولا: انعكاسات فشل الخيار السوري ـ الأمريكي:

أدى وجود حكومتين تدعى كل منهما الشرعية الى تأثيرات سلبية عديدة سواء من الناحية الرمزية أو الفعلية، حيث أن فراغ الرئاسة اللبنانية من شأنه أن ينعكس سلبا على فكرة الدولة الموحدة ذاتها. كذلك فان تنازع الحكومتين المدنية والعسكرية ساعد على بروز احتمالات التقسيم.

ولم يمض شهر على الفراغ الرئاسى، وفي ١٠/١٨ انقضت مدة رئاسة حسين الحسيني لمجلس النواب، ونظرا لتعذر اجتماع المجلس صار من الصعب انتخاب رئيس جديد للمجلس، وهكذا فرغت الرئاسات الثلاث في لبنان وصار شاغلوها دون أساس دستوري، بل على أساس الأمر الواقع.

ولقد حاولت كل حكومة إستقطاب القيادات الادارية والبيروقراطية وفي مرحلة تالية محاولة السيطرة على المصرف المركزي للبنان والذي يحوى موارد الدولة. كما وجهت كل حكومة المكاتبات والتعليمات الى القيادات الادارية بضرورة الألتزام بالتعليمات الصادرة منها، وفي نفس الوقت عدم تنفيذ تعليمات الحكومة المنافسة. وبذلك نشأ وضع غريب داخل البيروقراطية اللبنانية والتى صار عليها إرضاء الحكومتين معا. ولا يخفى الآثار السلبية لهذا الوضع الشاذ.

وقبيل نهاية عام ١٩٨٨ بدا أن حكومة عون بالاتفاق مع قائد القوات اللبنانية سمير جعجع تنشد توسيع الحكومة العسكرية وإشراك شخصيات مسلمة فيها. إلا أن هذا المسعى لم ينل موافقة الفعاليات الاسلامية، وعارضه البطريرك الماروني صفير معتبراً أن هذا السلوك من شأنه أن يؤدى الى أحداث تعديلات ومناقلات إدارية مضادة وهي أمور سوف تؤدى الى الاسراع في تقسيم لبنان وهو أمر غير مرغوب فيه البته. وهذا تراجع عون عن هذا المشروع في حينه.

ثانيا: الجهود الدولية

في أعقاب تعثر انتخاب رئيس جديد للبنان تعددت الجهود الدولية على النحو التالى: ـ

١ ـ أظهرت القوى الخمس الكبرى قلقا حيال الوضع اللبناني، وفي اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول في الأمم المتحدة أتفق على ضرورة متابعة الاهتمام بانتخاب رئيس جديد والحؤول دون تجدد الحرب الأهلية، وإثر ذلك تحركت الأمانة العامة للأمم المتحدة وانحصر تحركها في إيفاد دى كويار مبعوث خاص الى كل من بيروت ودمشق لاستطلاع الموقف دون أن يحمل معه خطة أو مبادرة معينة.

٢ ـ وقد برز الموقف الفرنسي الداعي الى إجراء انتخابات رئاسية تحت اشراف قوات من الأمم المتحدة. وحاولت فرنسا تسويق هذا الاقتراح دوليا وإقليميا. ولكنها لم تنجح في ذلك.

٣ ـ وفي إطار الجهود الدولية ـ الاقليمية يبرز مسعى البطريرك الماروني صفير والذى اتخذ عدة مسارات في آن

واحد في اتجاه سوريا والسعودية والولايات المتحدة وفرنسا والفاتيكان . أما داخليا فقد حرص البطريرك الماروني على التشاور مع كل القيادات الروحية اللبنانية التي أيدت مسعاه ، وتبلورت مبادرة صفير في وضع قائمة بعدد من الأسماء التي يمكن للنواب اللبنانيين أن ينتخبوا احدا منهم كرئيس للجمهورية وبحيث لا تكون تلك الأسماء محلا للاعتراض السوري وعلى أن تحاط بسرية كاملة ، وجاءت محاولة البطريرك صفير في إطار التفاهم السوري الأمريكي الا أنها لم تنل حظا من النجاح ، وقد حمل بيان البطريرك صفير في مناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة مسئولية فشل مبادرته على دولة كبرى - هي الولايات المتحدة ودولة عربية ، تقول مصادر صحفية أنها السعودية [اليوم السابع ١٩٨٩/١/٢ ص ١٦] لأنهما شجعاه على القيام بمبادرته للاسراع في انتخاب رئيس للجمهورية ، وعندما طرح المبادرة لم تلق التشجيع الذي وعدوه به ، والذي تلخص في اقناع سوريا بأهمية اجراء الانتخابات اللبنانية . وقد تبع بيان البطريرك أن طلبت السعودية تأجيل انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب والذي كان مقررا له ٣ يناير الماضي الى موعد لاحق .

ويرى بعض المراقبين أن عدم تجاوب سوريا مع مبادرة البطريرك صفير ارتبط بتوقيتها والذي جاء قبل انتقال السلطة من ريجان الى بوش ، وأن القيادة السورية رأت أن الأفضل الانتظار حتى يجيء بوش الى السلطة وبحيث يتم تفاهم سوري أمريكي حول الرئاسة اللبنانية وموضوعات أخرى خاصة بالتسوية مع الادارة الجديدة وليس مع إدارة راحلة عن السلطة . وهكذا لم تجد سوريا حرجا في إفشال مبادرة البطريرك صفير إضافة الى تصعيد المواقف السياسية والاعلامية ضده وضد المارونية السياسية وتحالف جعجع - عون .

ثالثا : الدور العربي والعودة الى تعريب الأزمة اللبنانية

إلى جانب الجهود الدولية المشار إليها حدثت تحركات عربية وطرحت أقتراحات عديدة بشأن الأزمة اللبنانية يمكن بلورتها على النحو التالي : -

١ - التيار الأول وتقوده سوريا ويرى أن أي تحرك في الساحة اللبنانية يجب أن يستهدف دعم الدور السوري في لبنان وممارسة الضغوط على الأطراف المسيحية المناوئة لها :

٢ - تيار تقوده دول عربية معارضة لسوريا أو معادية لها ويشجع على عقد قمة طارئة سواء على مستوى وزراء الخارجية أم على مستوى القمة لاتخاذ قرارات ضد الدور السوري في لبنان .

٣ - تيار عربي ثالث لا يريد التدخل في الأزمة اللبنانية ولا يبدي حماسة لعقد قمة عربية خاصة بلبنان ، ويوافق على المشاركة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب إذا رغبت الأغلبية ذلك . [المستقبل ٨٨/١١/٥ ص ١٤] .

وفي وسط هذه التيارات جاءت جولة الشاذلي القليبي أمين الجامعة العربية في شهر اكتوبر وشملت سوريا ، العراق ، الأردن ، ودول الخليج ، وتمخض عنها موافقة عربية على عقد مؤتمر طارىء لوزراء الخارجية العرب لمناقشة الوضع اللبناني . وبالفعل عقد في تونس ٨٩/١/١٢ اجتماع لوزراء الخارجية العرب وتقرر في نهايته تشكيل لجنة اتصال سباعية برئاسة وزير خارجية الكويت وعضوية نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الأردن ووزراء خارجية الامارات ، الجزائر ، تونس ، السودان والأمين العام للجامعة العربية ، مهمتها الاتصال بالاطراف اللبنانيين قصد معرفة أرائهم واقتراحاتهم في خصوص حل الأزمة اللبنانية وبذل المساعي الحميدة مع هذه الأطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطني .

وفي المرحلة الأولى من عمل اللجنة السداسية اجتمعت الى كل من ميشال عون ود . سليم الحص وحسين الحسيني باعتبارهم الفعاليات السياسية الثلاث ، وقد طرح كل منهم رؤيته للحل على النحو التالي : -

ا - الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اعتبر أنه لابد من اعتماد مجلس النواب مقرا للحوار بشأن الاصلاحات المطلوبة ، وأن يجتمع المجلس وينتخب رئيسا من بين الاسماء المرشحة وبحيث يؤكدون موافقتهم على التعديلات الدستورية والتزامهم بتنفيذها بدقة ، وفي الجلسة نفسها ينتخب المجلس رئيسا جديدا له ومكتبا جديدا ، وأن يتم تشكيل حكومة جديدة موسعة تضم الفرقاء الأساسيين الملتزمين بالاصلاحات المقررة ثم المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي ومن ثم الانسحاب السوري .

ب - الجنرال عماد عون فطرح شعار « التحرير قبل الانتخابات » وأعتمدت وجهة نظره على أولوية الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية أو كخطوة أولى من العاصمة بيروت وضواحيها ، توحيد ألوية الجيش اللبناني بقيادته وتسليمها مهمة أمن العاصمة الموحدة ، إجراء الانتخابات وفق الأصول الدستورية ، تشكيل حكومة جديدة تتولى برئاسة رئيس الجمهورية المنتخب مفاوضة السلطات السورية على انجاز انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة ، واعتبار الهدنة الموقعة مع اسرائيل ١٩٤٩ هي الوثيقة الوحيدة التي تنظم العلاقة بين لبنان وإسرائيل ، وأن تتولى الحكومة الجديدة البحث في الاصلاحات وإقرارها .

ج - أما اقتراح الرئيس الحص فتلخص في إجراء حوار

حول الاصلاحات الدستورية وإقرارها ، انتخاب رئيس جديد للجمهورية بين مرشحين يوافقون على الاصلاحات ويلتزمون بها ، انتخاب رئيس مجلس النواب على ضوء الاصلاحات ، تشكيل حكومة جديدة وفق مبدأ المشاركة ، تقديم الانسحاب الاسرائيلي على مطالبة السوريين بالانسحاب من الأراضي اللبنانية [كل العرب ٨٩/٢/٦ ص ١٣] .

أما المرحلة الثانية من عمل اللجنة فقد تمت بالكويت قبل نهاية فبراير حيث التقت اللجنة السداسية بالزعماء الروحيين اللبنانيين والذين اكدوا على أولوية وحدة لبنان وتعايش كل الطوائف ، وانتخاب رئيس جديد ورئيس للمجلس النيابي وقيام حكومة جديدة على أن تحدد مهلة زمنية لاقرار الاصلاحات التي يتفق عليها . ولم يطرح القادة الروحيون اسماء معينة باعتبار أن ذلك شأنا سياسيا يعود لرجال السياسة ومن المنتظر أن تلتقي اللجنة مع عدد آخر من القيادات السياسية اللبنانية في وقت تال . وتشير الانباء الى أن اللجنة السداسية تقوم على أساس إيجاد نوع من القواسم المشتركة بين الاطروحات المختلفة وبحيث يمكنها اعداد مشروع عربي للسلام في لبنان ، والافكار المتداولة والمنتظر ان يشملها المشروع العربي هي على النحو التالي :-

١ - أولوية إعادة الحياة الى المؤسسات الدستورية والشرعية اللبنانية ولهدف تطويق عمليات التقسيم الفعلية وتحولها الى تقسيم رسمي ، ويكون ذلك بأولوية انتخاب رئيس للبلاد ورئيس لمجلس النواب وتأليف حكومة اتحاد وطني .

٢ - عدم اهمال الاصلاحات الدستورية والسياسية المطلوبة والبحث في كيفية الغاء الطائفية السياسية وتوزيع المناصب والوظائف .

٣ - تحديد هوية لبنان العربية وتحديد مستقبل العلاقات وسوريا ومستقبل القوات السورية في لبنان .

٤ - تحديد المسئولية العربية خاصة تجاه تأمين دعم عربي سياسي لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ، وتأمين دعم اقتصادي لاخراج لبنان من أزمته .

تعطيل الجهود العربية :

بعد انتهاء اللجنة من جولتها الثانية وبدء الاستعداد للجولة الثالثة ، أوحت الاستجابات الدولية والعربية بقرب نجاح اللجنة العربية ، وتدعم ذلك في ظل مبادرة وليد جنبلاط الزعيم الدرزي بالسماح لعودة الاهالي المسيحيين - ١٥٠ ألف - الى ديارهم في منطقة الشوف الدرزية . إلا أن التطورات التالية أفسدت هذا الاحتمال وتمثلت في :

- القتال بين الجيش اللبناني برئاسة عون وميليشيات القوات اللبنانية المارونية في ٢/٢٣ والذي انتهى بتوجيه ضربة حاسمة للقوات اللبنانية وسحبها لقواتها الثقيلة من بيروت الشرقية . وعزا بعض المراقبين القتال الى ما أعلنه سمير جعجع بأن القوات هي الدولة اللبنانية ، والى قراره بتشكيل المجلس الانمائي والذي يعني بشكل أو بآخر الاستيلاء على المجتمع المدني وموارده والسيطرة على هيكله الادارى .

- ماينتمى بمعركة اغلاق الموانىء غير الشرعية والتي تسيطر عليها ميليشيات الدروز وتعد منافذ ادخال الغذاء والوقود لبيروت الغربية ، وقد ادى قرار الجيش اللبناني بالسيطرة على هذه الموانىء واغلاقها الى تجدد القتال بين الجيش اللبناني والقوات الدرزية ، كما بدت احتمالات تدخل قوات الألوية الاسلامية التي يرأسها العميد سامي الخطيب الموالي لحكومة سليم الحص .

ويمكن القول ان دوافع حكومة عون وراء هذه المعركة في هذا الوقت بالذات محاولة اظهار اليد العليا على شئون لبنان - أو بالأحرى بيروت - والقدرة على الحسم في مواجهة الميليشيات المارونية أو الدرزية أو غيرها ، وتكثيف الضغوط على سوريا وحلفائها . وقد تبدو الأهداف نبيلة حيث اعادة الروح للدولة المركزية ولرموزها المختلفة والقضاء على مظاهر التقسيم ، إلا ان التوقيت لم يكن موفقا ، والنتيجة الواضحة حتى لحظة كتابة هذا التقرير هي تعطيل الجهود العربية حيث أجلت المرحلة الثالثة التي كان مقررا لها ١٧ مارس ، وأعيد مناخ التشدد المتبادل ، والضحية في كل الأحوال لبنان الواحد الموحد □



الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط

راجية ابراهيم صدقى

تفرض حقيقة القرار الأمريكى الأخير الذى اتخذته ادارة الرئيس السابق ريجان فى نوفمبر ١٩٨٨ بالموافقة على فتح الحوار بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية وما لحق به من لقاءات تمهيدية بين وفدى الطرفين فى تونس خلال التدهور القليلة الماضية ضرورة تأمل الخطوة التالية التى ستخطوها الادارة الأمريكية الجديدة فى مجال ادارة النزاع العربى الاسرائيلى . وترتبط أهمية الحاجة الى مثل هذا التصور بالمرحلة الحالية التى تحقق فيها المنظمة المزيد من التقدم الدبلوماسى والسياسى على الساحة الأوروبية وبعد أن قدمت العديد من التنازلات الهامة على الجانب العربى فى حين لاتزال غالبية الأطراف العربية بما فى ذلك المنظمة نفسها ترى انه لابديل عن وجود دور أمريكى فاعل وقوى .

وإذا كانت ملامح التصور الأمريكى لهذه الخطوة القادمة لم تتبلور بعد فى صورة سياسة واضحة معلنة ومحددة ازاء الشرق الأوسط ومن ثم فان الحكم عليها بصورة قاطعة لايزال أمرا مبكرا فان ما يعنينا هنا هو محاولة قراءة ما تنتوى ادارة الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش انتهاجه من خط سياسى حيال المنطقة العربية والصراع العربى الاسرائيلى . ويستلزم ذلك بالضرورة دراسة ثلاثة جوانب لهذه القضية .

أولا : ينبغى معرفة من هم أعضاء الادارة الأمريكية الجدد وما هى فئات الطبقة الحاكمة التى سيحمى بوش مصالحها فيما يتعلق بسياسته الشرق الأوسط .

ثانيا : من الضرورى التوقف بالدراسة أمام بعض شعارات بوش ومساعديه اثناء حملته الأنتخابية وبعدها خلال ما يعرف بمرحلة الأنتقال .

ثالثا : يلزم قراءة بعض المؤشرات الأخيرة التى قد يكون لها دلالات سياسية رمزية بشأن توجهات الادارة الأمريكية الجديدة .

أولا : أعضاء الادارة الأمريكية الجديدة :

مما لاشك فيه أن اختيار الرئيس الأمريكى الجديد لمساعديه وكبار الموظفين فى البيت الأبيض هو فى حد ذاته مؤشر هام على طبيعة السياسة التى سينتهجها حيال الشرق الأوسط كما انها تعكس بصورة مباشرة فئات الطبقة الحاكمة فى الولايات المتحدة التى ستحمى مصالحها فى مجال سياسته ازاء المنطقة . وفى البداية تلزم لمحة سريعة عن الرئيس الجديد وأعضاء ادارته المختصين برسم قرارات الشرق الأوسط .

١ ـ المناصب الحكومية :

جورج بوش : نشأ الرئيس الأمريكى فى نيويورك حيث أصبح والده بريسكوت مديرا وشريكا فى شركة براون برادرز وهاريجان للاستثمارات ومن ثم فهو على صلة وثيقة بشركات المصارف والاستثمارات فى نيويورك والتى تعد مركزا لنشاط اكثر رجال الأعمال واقطاب المال نفوذا فى البلاد . كما انه على صلة وثيقة بشركات النفط فى مدينة هيوستن فقد انتقل الى هذه المدينة فى عام ١٩٥٩ وأسس شركات زاباتا للتنقيب عن النفط فى المناطق البحرية وخاصة فى الدول العربية .

من ناحية أخرى فان بوش سوف يكون أكثر رؤساء الولايات المتحدة معرفة بأسرار الشرق الأوسط فالى جانب قيامه بزيارة العديد من الدول العربية فقد سبق له أن شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA كما أن تاريخه السياسى حافل . فبالاضافة الى عمله نائبا للرئيس السابق ريجان لمدة ثمانى سنوات عمل مندوبا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بناء على تكليف من الرئيس السابق نيكسون (٧٣ ـ ١٩٧٠) وفى عام ١٩٧٢ طلب نيكسون منه رئاسة اللجنة القومية للحزب الجمهورى كما حصل على منصب رئيس مكتب الارتباط فى جمهورية الصين الشعبية (٧٧ ـ ١٩٧٦) كذلك انتخب عضوا فى الكونجرس عام ١٩٦٦ ممثلا الدائرة السابعة فى مدينة هيوستن .

ولايتمتع بوش بتأييد مطلق من الجماعات اليهودية الأمريكية التي لاتزال تشعر بالحذر ازاءه وقد سبق لها أن نظمت حملة تشهير واسعة النطاق بمعاونيه خلال الحملة الانتخابية وصلت الى حد اتهام بعضهم انه معاد للسامية . فقد قام بوش بتوجيه نقد عنيف الى اسرائيل بعد قيامها بالهجوم على المفاعل العراقى فى عام ١٩٨٠ ، ومرة أخرى فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان .

دان كويل : هو نائب رئيس الولايات المتحدة الجديدة والسناتور السابق عن ولاية انديانا ويبلغ من العمر ٤١ عاما . نشأ فى ولاية أريزونا وينتمى الى الطبقة البرجوازية المحافظة اذ كان جده الراحل يوجين بوليام قد أسس امبراطورية صحفية أصبحت تضم الان صحيفتى انديانا بوليس ستار وانديانا بوليس نيوز وثلاث صحف أخرى أضيق انتشارا فى انديانا وصحيفتى أريزونا ريبابليك وفينيكس جازيت ويتولى والده اصدار صحيفة هانتينجتون بريس . وقد مارس كويل فى بدء حياته المحاماة وكان عضوا بارزا فى مجلس الشيوخ فى ثلاث لجان هامة هى لجنة القوات المسلحة ولجنة الميزانية ولجنة العمل والموارد البشرية وهو من محبذى انفاق المزيد من الأموال على الدفاع .

جيمس بيكر : وزير الخارجية الجديد ووزير المالية الأسبق فى عهد الرئيس السابق ريجان (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) ،كما عمل رئيسا لمستشارى الحملة الانتخابية لكل من ريجان ـ بوش فى عام ١٩٨٠ ثم كبيرا لموظفى البيت الأبيض فى عهد ريجان خلال الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٥ .

ويرتبط بيكر مع بوش بصداقة حميمة منذ بداية السبعينات فى ولاية تكساس حيث كان يعمل محاميا ناجحا ومعنى ذلك ان التنسيق الكامل بين الرجلين سيكون ابرز معالم الادارة الجديدة .

ويتمتع بيكر عموما بشخصية رجل الأعمال الناجح أكثر من امتلاكه لمواصفات الدبلوماسى المحترف الذى يمكن أن يترك بصماته على سياسة بلاده الخارجية . وكان بيكر احد الداعين الى نشر قوات المارينز الأمريكية فى لبنان ضمن نطاق القوة متعددة الجنسيات ولكنه تحول فى عام ١٩٨٤ الى داعية لسحب هذه القوات بعد تفجير مقر قيادتهم قرب مطار بيروت كما توقع مواجهة حامية بين الأصوليين الاسلاميين فى لبنان والاميركيين ودعا الى ضرورة تعزيز حرب الاستخبارات بواسطة وكالة المخابرات المركزية بدلا من حرب الجيوش . ايضا ساهم بيكر خلال منصبه السابق كوزير للمالية فى العمل على التوصل الى اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل والتى من شأنها ازالة كافة الجمارك والعقبات التجارية بين البلدين تقريبا . كذلك يعتبر بيكر من انصار « اسرائيل القوية » كما أنه عمل دائما على الضغط من أجل تحويل العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل الى ما يشبه المؤسسة الراسخة التى لها كيان خاص .

جون تاور : المرشح السابق لمنصب وزير الدفاع وهو من مدرسة كاسبروانبرجر وتدل تصريحاته على انه عازم على مواصلة النهج الذى سبق لسلفه فرانك كارلوتشى ان انتهجه ازاء مصر ودول الخليج العربى ومفاده ان الادارة الجديدة ستدعم مبيعات السلاح للدول العربية الصديقة لتقوية الصناعة الحربية الأمريكية من ناحية وتعزيز الوجود السياسى الأمريكى فى الشرق الأوسط من جهة أخرى .

وقد تعرض تاور مؤخرا للعديد من الشائعات منها انه استفاد من منصبه عام ١٩٨١ كرئيس للجنة الشئون العسكرية ليصبح مستشارا لكبرى شركات الأسلحة الأمر الذى أدى فى النهاية الى رفض المجلس فى العاشر من مارس ١٩٨٩ التصديق على تعيينه وزيرا للدفاع . ومع ذلك فمن المرجح أن بوش سوف يعمل على ترشيحه لوظيفة هامة أخرى . ويعتبر تاور من ابرز المتحمسين لاقامة علاقات عسكرية قوية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربى .

برنت سكوكروفت : مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى ومن المتوقع انه سيصبح من أهم شخصيات حكومة بوش فيؤكد الكاتب الأمريكى جيم هوجلاند انه سيكون متفوقا فى الخبرة بشئون الدفاع على كل من جون تاور وجيمس بيكر ، اذ تولى رئاسة كلية الحرب الوطنية فى الفترة من عام ٦٨ ـ ١٩٦٧ كما شغل منصب مساعد لوزير الدفاع لشئون الأمن القومى (٦٩ ـ ١٩٦٨) ثم نائبا لمساعد الرئيس الأمريكى نكسون لشئون الأمن القومى (٧٣ ـ ١٩٧٢) كما تولى رئاسة بنك واشنطن الوطنى .

وثمة اجماع على أن بيكر ليست له خبرة تذكر فى مجال السياسة الخارجية او فى الشئون الاستراتيجية لذلك فمن المرجح أن يتولى سكوكروفت رسم اولويات السياسة الخارجية خلال الأشهر القليلة القادمة . وينبغى هنا الاشارة الى أن سكوكروفت خبير فى الشئون السوفيتية وضبط التسلح ، ومن ثم فان من المرجح ان يوليها اهتماما خاصا اذ كان عضوا بلجنة مستشارى الرئيس الخاصة بشئون ضبط التسلح خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٧٧) ومعنى ذلك انه فى الوقت الحالى الذى يركز فيه بوش على قضايا داخلية سوف يتم تأجيل الحوار الأمريكى الفلسطينى لبعض الوقت او القيام يتحرك اكثر

ايجابية فى سبيل الدفع بجهود التسوية كذلك يعتبر سكوكروفت من أنصار الخط السياسى المتشدد إزاء العرب والخاص بوزير الخارجية الأمريكى السابق هنرى كسينجر اذ تولى سكوكروفت منصب نائب رئيس شركة كسينجر ومساعديه والخاصة بتقديم الاستشارات السياسية منذ عام ١٩٨٠ .

لورانس ايجلبرجر : نائب وزير الخارجية الجديد وهو خبير سياسى معروف ودبلوماسى سابق شغل منصب نائب مساعد الرئيس الأمريكى للشئون الأمن القومى عام ١٩٦٩ ثم نائبا مساعدا لوزير الدفاع (٧٣ ـ ١٩٧١) ومساعدا لوزير الخارجية للشئون السياسية . كما عمل رئيسا لشركة كسينجر وشركائه للاستشارات السياسية بنيويورك منذ عام ١٩٨٤ ـ وهو فى هذا يتفق والخط المتشدد ازاء الدول العربية الذى ينتهجه برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومى .

جون سونونو : كبير موظفى البيت الأبيض الجديد وحاكم ولاية نيوهامبشاير الأسبق وقد أثار اليهود الامريكيون الجدل حول اختياره ليس فقط لمجرد انه من أصل عربى ، بل لأنه رفض التوقيع عام ١٩٨٦ مع بقية حكام الولايات على احتجاج على قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية . مع ذلك فبمجرد دخوله البيت الأبيض عمد الى تغيير سياسته وتسوية مشاكله مع الزعماء اليهود بالقول انه تأكد من وجود نص فى برنامج الحزب الجمهورى يندد بقرار الأمم المتحدة . وفى أى الأحوال فان سونونو لن يكون الرجل الذى يخطط لقرارات بوش فى الشرق الأوسط ، فهذا الجانب يقع تحت مسئولية جيمس بيكر ومعاونه سكوكروفت اللذان يؤكدان دائما ان اسرائيل لن تقدم أى تنازل حيوى للفلسطينيين وكل ما تستطيعه الولايات المتحدة حيال ذلك هو « التحاور » مع الحكومة الاسرائيلية الحالية .

ثانيا : علاقات بوش والأوساط الحاكمة :

فيما يتعلق بعلاقة بوش بالأوساط الأمريكية تجدر الاشارة إلى إعتماده أثناء الحملة الانتخابية على ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل :

أ : وول ستريت : حصل بوش أثناء حملته على أكبر مبلغ من المال من أصحاب البنوك الواقعة فى هذا الشارع فى نيويورك والذى يعد مركزا لنشاط أكثر رجال الأعمال وأقطاب المال الأمريكيين نفوذا . ويرتبط بوش بأصحاب بنوك وول ستريت بواسطة أخوية جواناثان وبريسكوت وكذلك بواسطة نيكولاس برادى (وزير المالية الحالى) الذى تولى فى السابق إدارة بنك ديللون ريد آند كومبنى للاستثمار ويقع مقره فى وول ستريت ، وكذلك بروس فيلبس نائب رئيس شركة بريستول مايرز وغيرهم .

والاعتقاد السائد دائما هو أن « وول ستريت » هو عنوان الرأسمال اليهودى وأن غالبية أصحاب البنوك هناك يتعاطفون مع الصهيونية . من هنا قد يفترض البعض أن بوش سقط فى إسار التبعية للرأسمال اليهودى . غير أن العديد من الدراسات الخاصة المفصلة أوضحت مؤخرا أن الرئيس الجديد تمكن مستعينا باتصالاته العائلية من إيجاد قاعدة مالية خاصة به تتمتع باستقلال نسبى عن الرأسمالية اليهودية .

ب : **جماعة رأسماليين تكساس وكاليفورنيا : بورجوازية الأقاليم** : لعب أصحاب شركات صناعة النفط دورا رئيسيا فى حملة بوش الانتخابية فنرى أن روبرت موسباكر ملك النفط التكساسى كان رئيسا للجنة تمويل حملة بوش الانتخابية ثم كافأه الرئيس الجديد بتعيينه وزيرا للتجارة .

كما حصل بوش على مساعدات كبيرة من « آل ريجان » فى كاليفورنيا الذين اثروا من صناعة الالكترونيات وتنفيذ الطلبيات العسكرية .

يمكن القول إذن أن بوش إستطاع بواسطة بورجوازية الأقاليم أن يحد من تأثير رأس المال اليهودى ويكون بذلك قد حصل على إستقلالية نسبية فى مجال معالجة قضية الشرق الأوسط

د . **جماعة الجالية اليهودية فى أمريكا ومراكز الضغط الاسرائيلى** : حرص مركز الضغط الاسرائيلى فى الولايات المتحدة رغم ما سببه اعتماد بوش على الفئات المذكورة من الطبقة الحاكمة فضلا عن تصريحاته السابقة والتى تحوى بعض النقد للغزو الاسرائيلى للبنان وضرب المفاعل العراقى ـ حرص على الأبقاء على قنوات الاتصال ببوش تحسبا لاحتمال فوزه فى الانتخابات .

فنلحظ أن موريس توكرمان مدير شركة مورجان ستينلى آند كومبنى من وول ستريت كان يساند بوش ماليا كما كان الائتلاف اليهودى القومى بقيادة جوردون زاكس أبرز أعضاء الجالية اليهودية بالولايات المتحدة يؤازر لجنة بوش الانتخابية واحد أقرب مستشاريه .

ومن المعروف كذلك أن بوش ومساعديه الرئيسيين دان كويل ووزير الخارجية بيكر هم من أنصار « إسرائيل القوية » وكانوا دائما يؤيدون تل أبيب فى معظم مناصبهم السابقة .

يمكن أن نخلص إذن أن إعتماد بوش على الفئات السابقة من الطبقة الحاكمة فى الولايات المتحدة تجعلنا نصفه بأنه رجل المؤسسة الشرقية Eastern Establish-ment والمؤسسة كمصطلح سياسى أمريكى تعنى صفوة رجال القوة والنفوذ المصالح وهم يمتلكون الخبرة والنظرة

الأشمل للعالم الخارجي وموازنة الأمور الداخلية موازنة دقيقة حتى تكون نتائج مواقفهم اثراء لمصالحهم ولديهم شعور عام بأن مصالحهم الاقتصادية فى العالم تتطلب عدم الاغفال أن يكون للولايات المتحدة دور فى الأزمات والمشاكل السياسية فى بقاع العالم . معنى ذلك أن السياسة العامة لبوش تميل إلى اليمين المحافظ ولكن ليس بعيداً عن خط الوسط وهو خط المؤسسة الشرقية .

وإذا كان بوش يبدو فى كتابه « التطلع إلى الأمام » أنه من المحافظين المتطرفين إلا أنه من المتصور أنه سيكون أكثر عقلانية فى إتجاهاته اليمينية عن ريجان لأن فيه جوانب الدراسة والخبرة والواقعية بعكس يمينية ريجان والمعروف عنها أنها متطرفة انطباعية ومتشددة فى التحفظ متأثرة بالقيم القديمة فى حد ذاتها . وقد انعكس ذلك بصورة واضحة حيث أكد بوش أثناء حملته الانتخابية عزمه على حماية المصالح الأمريكية فى المقام الأول ثم الاسرائيلية فى الشرق الأوسط على النقيض من ريجان الذى كانت كم فكرة قناعة تقديم دعم مطلق لاسرائيل وينظر للصراع العربى الاسرائيلى ضمن المنظور الكونى مع عدم الاكتراث بما قد يسبب ضررا أو حرجا للبلدان العربية الصديقة للولايات المتحدة . وكان هذا الاتجاه يفضل التعامل على أساس حل ثنائى بين الدول أطراف النزاع ويرى ميكانيزم الحل يكمن فى رفض المؤتمر الدولى الذى يعنى الاعتراف بشرعية الدور السوفيتى ويرفض مبدأ ضرورة الربط فى المفاوضات بين الدول العربية .

معنى ذلك أن إدارة بوش تعترف بوجود تأثيرات سلبية للنزاع العربى الاسرائيلى على البلدان العربية الأخرى التى ترتبط بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة وتتفهم ضرورة عدم إحراج أقطار عربية صديقة فى حالات معينة وقد تحاول أحيانا التأثير على السلوك الاسرائيلى والحد من التطرف . وهى بالتالى تثمن بعض الشىء العوامل المحلية والاقليمية فى النزاع على الرغم من إيمانها بسلامة المنظور الكونى مما يجعلنا مستقبلا نتوقع بعض التجاوب ولو الشكلى مع المطالب العربية وعدم اتباع سياسة مواجهة تصادمية دائما مع الأطراف العربية المعتدلة .

وتهتم هذه الادارة بادارة النزاع لمنع إفادة الاتحاد السوفيتى منه وهى فى هذا تتفق مع إدارة ريجان من حيث رفضها لفكرة المؤتمر الدولى وفى الوقت نفسه ترى ضرورة إبقاء نوع من الربط فى المفاوضات بين الأطراف العربية خلافا لمبدأ التفكيك الذى يسانده إتجاه المحافظين الجدد (ريجان وشولتز) . ولكن ذلك لايعنى بأى حال أن الربط سيكون حسب المطالب العربية كايجاد حل شامل مثلا فى إطار الأمم المتحدة أو مفاوضات تشترك فيها كافة الأطراف العربية المعينة . وهى كذلك تتفق مع إدارة ريجان فى عدم جواز إشتراك منظمة التحرير كطرف فى أى ميكانيزم للمفاوضات إلا ضمن صيغ وشروط تطمس هويتها .

وقد صرح متحدث باسم البيت الأبيض فى ٢٧ يناير ١٩٨٩ بان ادارة بوش تعارض أية محادثات مباشرة بين ياسر عرفات والمسئولين الأمريكيين الكبار وأوضح أن الوقت لم يحن بعد للقاء عرفات مع بوش أو وزير خارجيته بيكر . كما نفت وزارة الخارجية الأمريكية رسميا ما ذكره التليفزيون البريطانى مؤخرا حول إتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الجدول الزمنى للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط والاطار المقترح لهذا المؤتمر .

ثالثا : ملامح الخطة الأمريكية الحالية :

وفيما يتعلق بآراء بوش حول مشكلة الشرق الأوسط فإن أغلبها تبلور تحت تأثير مراكز الفكر « المحافظة » مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لدى جامعة جورجتاون ومؤسسة الهريتاج ومعهد جامعة ستانفورد (قضايا الحرب والسلام والثورة) . ومضمون توصيات هذه الجهات هى أن تستمر الادارة الجديدة فى إعتبار إسرائيل ركيزة رئيسية لسياستها فى الشرق الأوسط وفى نفس الوقت تجعل موقفها من الأنظمة العربية أكثر إتزانا وتقف موقفا أكثر اتزانا إزاء القضية الفلسطينية .

وكان بوش قد أكد فى برنامجه الانتخابى للحزب الجمهورى فى القسم الخاص بالشرق الأوسط على ضرورة تقديم المساعدة المكثفة لاسرائيل وتنسيق جهود الولايات المتحدة وإسرائيل فى مجالات السياسة والدفاع وأيد فكرة « المحادثات المباشرة » مع البلدان العربية وهى الفكرة الاسرائيلية التقليدية . وفى الوقت نفسه نرى أن بوش لايحبذ تطرف اسرائيل السياسى إذ رفض على سبيل المثال نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس رغم الضغط الصهيونى القوى .

وتصريحات بوش فى الأسابيع الأخيرة تؤكد النهج السياسى ذاته حيث أعلن أنه يرى ضروريا إشراك الولايات المتحدة فى عملية محادثات السلام العربية الاسرائيلية « ولكن أطراف النزاع يجب أن تتوصل إلى إتفاق بنفسها . كما صرح أنه لايخطط للقيام بأى مبادرة أمريكية جديدة تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة المبكرة لتولية السلطة وأكد أنه لايعطى الحوار مع المنظمة أكبر من حجمه الطبيعى فى رسم سياسة حكومته فى الشرق على الرغم من موافقته عليه .

وقد حدد بيكر ملامح سياسة بوش فى الشرق الأوسط فى الجلسة التى عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى ١٨ ـ ١ ـ ١٩٨٩ بشأن تعيينه وزيرا

الخارجية فى النقاط التالية :

١ـ ان حكومة بوش ستواصل الدعوة لمفاوضات على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى أساس صيغة الأرض مقابل السلام .

٢ ـ أن الادارة ستواصل الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

٣ ـ أنه لايوجد ما يدعو إلى تغيير السياسة الأمريكية الدائمة المتمثلة فى تأييد الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة ورفض تقلأير وضس القدس من جانب واحد وتأييد عقد المؤتمر الدولى إذا نظم بشكل سليم يؤدى إلى المفاوضات المباشرة .

كما صرح بوش مؤخرا أنه يعارض الدولة الفلسطينية ومع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية ويرى أن إقامة الدولة الفلسطينية لن يكون مصدرا للاستقرار فى الشرق الأوسط . وأضاف أنه إذا تم التوصل إلى إتفاق حول إقامة الدولة الفلسطينية فإن الولايات المتحدة لن تعترض على هذا الاتفاق ولكن من المشكوك فيه أن ينجز إتفاق كهذا . وأغلب الظن أن هذا التشكك الواضح يستند إلى خبرة عمل بوش فى الكونجرس والبيت الأبيض خلال سنوات طويلة ويعتبر اعترافا ضمنيا بامكانيات المنظمات الصهيونية للضغط على الكونجرس .

وفى التحليل النهائى إذن تتضح ثلاث حقائق رئيسية :

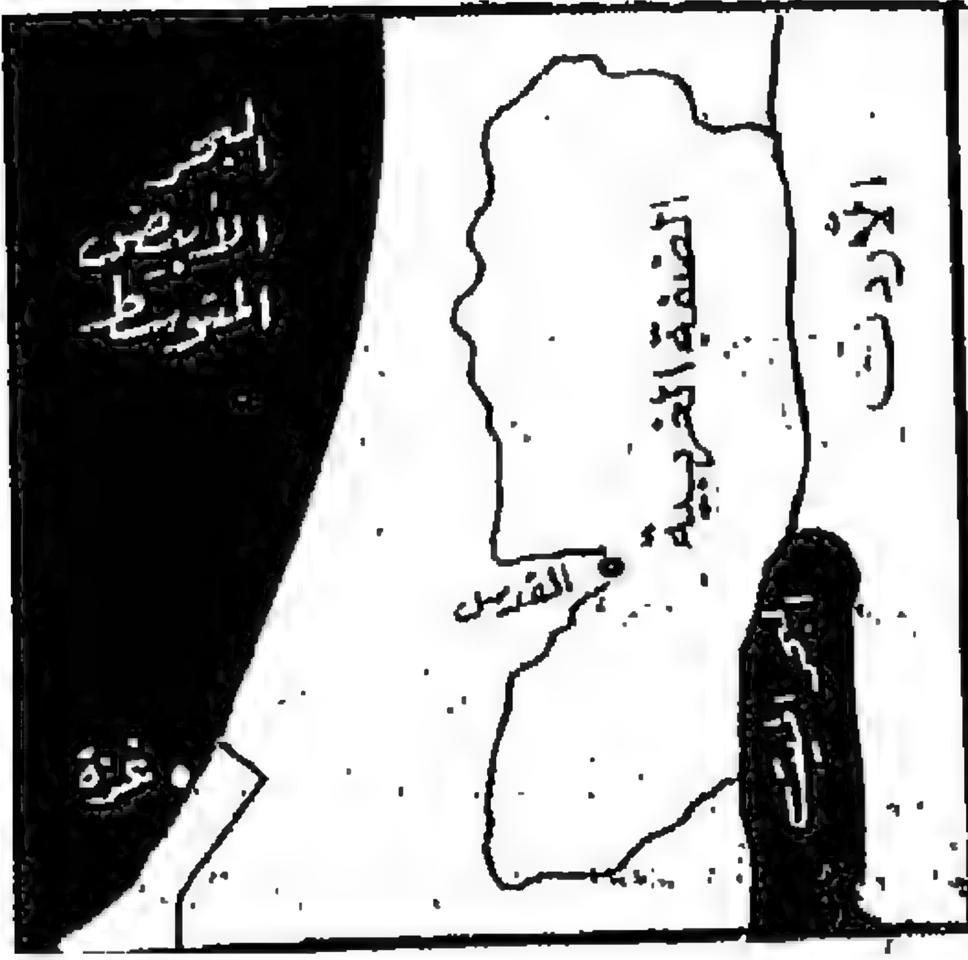
إن عهد بوش سينتهج إلى حد كبير نفس الخط السياسى لعهد الرئيس السابق ريجان بالنسبة لاحتمالات السلام فى الشرق الأوسط ولكن مع ميل أكبر للبراجماتية والاعتدال فى النزاع الاسرائيلى ومن المتوقع أن يساعد بوش على تحقيق ذلك معرفته بالعديد من الزعماء بالمنطقة وهو ما يفسر التفاؤل الذى صرح به الملك حسين قبل أيام قليلة بشأن سياسة الادارة الأمريكية الجديدة .

ويتضح أن بوش سيتمسك بالتزامات الادارة السابقة فيما يتعلق بتوفير أمن إسرائيل من ناحية ، وفى الوقت نفسه فانه يتعهد بتأييد اسرائيل اللامشروط ولا يستبعد عددا من إمكانيات تعزيز التعاون مع الأنظمة العربية المعتدلة .

ثانيا : أن قضية الشرق الأوسط تحتل مرتبة ثانوية فى إطار جدول أعمال الادارة الجديدة المزدحم والذى يرتكز أولا على قضية العلاقات بين الشرق والغرب والعلاقات مع الحلفاء فى أوروبا الغربية واليابان وكندا وقضية دعم قوات المعارضة فى نيكاراجوا . وعلى الصعيد الداخلى تعتبر قضية سد العجز فى الميزانية الفيدرالية أولى أولويات الادارة الجديدة .

ثالثا : أن ضغط المنظمات الصهيونية الشديدة لايزال أحد العوامل القوية لاعداد وإتخاذ القرارات فى مجال السياسة الخارجية . □





المجلس الوطنى الفلسطينى والثوابت الوطنية

عبد الله بلقزيز
باحث من المغرب

من الحقائق التى سيسجلها التاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية أن الدورة غير العادية للمجلس الوطنى الفلسطينى المنعقدة فى الجزائر (نوفمبر ١٩٨٨) ، دورة تاريخية وحاسمة فى مسيرة النضال الفلسطينى ، بل هى فريدة فى تاريخ منظمة التحرير . صحيح أن دورات أخرى سابقة كانت لها أهميتها الكبرى ، وأتى بعضها يشكل فى حينه محطات انعطافية فى العمل الوطنى ، سواء على الصعيد السياسى أم على الصعيد التنظيمى . وصحيح أن بعضها تحول الى مرجع (وذاكرة) للثورة (كما فى دورتى ١٩٦٩ و ١٩٧٤)[1] . ومع ذلك ، فإن الدورة الأخيرة تبقى الأهم من دون سائر دورات المجلس الوطنى ، لأنها الأولى التى أخرجت الحلم الفلسطينى فى الحرية والاستقلال الوطنى الى طور من أطوار التحقق ، وذهبت بكفاح الشعب الفلسطينى (ومنه الانتفاضة) الى حيث يقطف ثمار الشرعية ، والى حيث لا تضيع منه ترسانة الجهد المبذول عرقا ودما وحرية وحياة . انها دورة النضج السياسى ، والواقعية الثورية ، دورة الانتفاضة والدولة الفلسطينية المستقلة .

أسباب وعوامل عديدة تلك التى دعت الى عقد هذه الدورة فى هذا الظرف ، والى اصدار القرارات بهذه الكيفية التى صدرت بها وأثارت الكثير من الجدل . أما عن أسباب انعقاد المجلس الوطنى فى هذا الظرف بالذات فمنها :

١ - الحاجة الى الاجابة سياسيا عن مطالب الانتفاضة ذلك أن الانتفاضة قطعت شوطا كبيرا انتقلت فيه بشعاراتها من مطالب حياتية - مدنية وسياسية - جزئية[2] الى مطلب تقرير المصير والاستقلال الوطنى وبناء دولة فلسطينية . وكان من الطبيعى ان تتقدم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب مع هذا التحول الكبير فى شعارات الانتفاضة وان تلتقط معطياته لتصوغ الموقف الوطنى الفلسطينى فى شعار واضح وصريح هو حق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة . خصوصا وأن رفع شعار الاستقلال من داخل الأرض المحتلة وفى سياق انتفاضة متصاعدة ، أتى ليشكل أول اعلان فلسطينى حاسم عن بدء تنفيذ « البرنامج الوطنى المرحلى » لمنظمة التحرير الفلسطينية (الذى صدر عام ١٩٧٤) ، بل أول اعلان حاسم عن الهجرة الفلسطينية من أجواء الارتباك والاحتمال الى أجواء الثقة بالذات والممارسة واضحة الاهداف . ولم يكن ممكنا تقديم هذه الاجابة السياسية - من هذا الحجم وبهذه الأهمية - الا من خلال دعوة المجلس الوطنى الفلسطينى الى الانعقاد .

ب - الحاجة الى استثمار التعاطف الدولى مع الانتفاضة والمطالب الوطنية الفلسطينية بصفته عامل ضغط استراتيجى - فى الظرفية العالمية الراهنة - لانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى والى ذلك ، فلم يكن معقولا ان تظل المراهنات الفلسطينية على المواقف الدولية المؤيدة محصورة فى المستوى « الانسانى » (أى مراهنة تكتفى باستدرار عطف القوى الدولية ودعمها المعنوى) ، بل كانت الحاجة ماسة الى التقدم الى الرأى العام العالمى ببرنامج سياسى واقعى لحل الأزمة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى ، بما يراعى - طبعا - اتجاهات وحدود الموقف الدولى ، وبما يسمح بشق جبهة الأعداء وعزل الموقف الاسرائيلى على الساحة الدولية ، ثم بما يصون جزءا من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى .

ج - الحاجة الى ملء الفراغ القانونى الذى خلقته الخطوة الأردنية عقب اعلان الملك حسين عن فك الارتباط القانونى والادارى بين عمان والضفة الغربية . وهو الأمر الذى كان من شأن تجاهله - فلسطينيا - أن يحدث حالة من الأمر الواقع (فى ظل القوانين العسكرية الصهيونية) قد تستفيد منها اسرائيل ، وقد تدفعها الى اعلان ضم مناطق جديدة من الاراضى المحتلة الى كيانها

كما فعلت مع القدس والجولان .

لهذه الاسباب جميعها ، ولاسباب أخرى عدة ، دعى المجلس الوطنى الى الانعقاد فى الجزائر وبعد أن صار شبه مؤكد أن جولات الحوار الوطنى الطويلة التى سبقت ذلك الانعقاد بأكثر من ثلاثة أشهر .. ، استقرت على حصيلة من المواقف الوطنية المتفق عليها ، وعلى قضايا مسطرية من قبيل القواعد والمعايير التى بات على الجميع أن يلتزم اعتمادها لفض وحسم المسائل الخلافية . ولم يعد ممكنا ، بعد أن نضجت شروط موضوعية وذاتية ، لمجلس وطنى أريد له أن يوقع شهادة ميلاد دولة فلسطين ، الا أن ينعقد دون تردد أو تسويف .

ولقد انعقد المجلس فى يوم تاريخى مشهود . وأعلن ياسر عرفات « باسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين » .. وماأن انفضت اجتماعات دورة المجلس ، حتى بدأت « جردة الحساب » ، ليختلف المختلفون حول قرارات الدورة وقيمتها وحصادها السياسى . بعضهم رأى فيها هزيمة للاستراتيجية ، والاخر رأى فيها انتصارا للتكتيك . بعضهم عنت له نجاح السياسة ، والاخر لم يقرأ فيها غير رسوب الايديولوجيا . وكان حقا للجميع أن يختلف وأن يجادل برأيه بحرية ، ولم يكن حقا لأحد أن يضع نفسه خارج ارادة شعبه .. وحق شعبه فى الحياة .

ولعله اذا ماتجاوزنا موضوع « اعلان الاستقلال » ، الذى حظى باجماع الفصائل والقوى الرئيسية فى منظمة التحرير ولم يتعرض للتشهير من قبل الاطراف الأخرى المعارضة : الفلسطينية والعربية ، فسنجد أن البيان الصادر عن المجلس والمواقف والقرارات المتخذة فيه ، كان المادة الاساسية التى دار حولها الخلاف وكانت مثار نقد ونقد مضاد . وربما كانت الفقرة المتعلقة باعتراف المجلس الوطنى بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هى أكثر ماحظى بذلك النقد ، سواء خلال مداولات المجلس واجتماعاته (وتجلى ذلك فى تصويت قسم من المندوبين ضد الاعتراف) ، أو بعدها حين بدأ الحوار النقدى حول مقررات دورة المجلس يأخذ مجراه . ويستطيع المتتبع لما جاد به هذا النقد من آراء أن يسجل أن وجهته العامة كانت تعريف قرارات هذه الدورة بأنها قرارات معتدلة فى اتجاهها العام ، ومن ثمة رفض القبول بصيغة اعتراف المجلس - بل بمبدأ الاعتراف اصلا - بالقرارين الأمميين ، باعتباره تنازلا مجانيا لا مبرر له ، وليست له من وظيفة سوى أنه يفتح شهية الولايات المتحدة واسرائيل لاستدرار المزيد من التنازلات (٣) .

وإذ لا يسع المحلل الموضوعى الا أن يتفق من حيث المبدأ مع هذا التحليل ، والا أن يرى فى تلك المقررات (خصوصا المتعلقة بالاعتراف) ذروة الإعتدال فى السياسة الفلسطينية لم تشهده حتى فى سياق وفى ظل احكام « الاتفاق الاردنى - الفلسطينى » .. ، فهو لا يسعه بالمقابل الا أن يتجاوز القراءة النصوصية للمواقف ، منقبا عن الشرطية التى تتحكم بصنعها ، باحثا عن الفواصل المقبولة بين الشعارات والواقع التى يمكن التفكير والعمل ضمنها دون تفريط مبدئى . وبتعبير أدق ، لا يسع المرء الا أن يتساءل عن الأسباب التى دعت منظمة التحرير الفلسطينية « يمينها ويسارها » أن تعتدل فى دورة مجلسها الوطنى الأخيرة وتقبل بصيغة معينة من الاعتراف بقرارين أمميين حاربتهما كما لم يحاربهما أحد .

وقبل أن نستعرض أهم العوامل والأسباب التى صنعت الموقف الفلسطينى المعتدل هذا ، لابد من الاشارة الى مسألة أساسية وتتعلق بصيغة الاعتراف بالقرارين ، ذلك أنها صيغة مقيدة ، أو للدقة ، صيغة اعتراف مقيد ومشروط بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وغير خاف أن هذا التقييد من شأنه أن يكيف سياسيا هذين القرارين ويؤولهما من وجهة نظر القضية الوطنية الفلسطينية ، خلاف ماكان يراد لهما أن يعنياه من دلالات التصفية : تصفية القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطنى .

عوامل كثيرة - اذن - لعبت دورها فى طبع قرارات المجلس الوطنى بالاعتدال ، ومنها :

١ - ضيق هامش المبادرة الفلسطينية خارج نطاق العمل بأحكام الوفاق الدولى الجارى . ولم يكن تقلص الهامش الذى كان يتيح العمل بحرية واستقلال ووفق اعتبارات الحاجة الذاتية المتحررة من أى ضغوط خارجية .. ، لم يكن هذا التقلص ناشئا دائما عن ضعف ذاتى أو خلل فى المبادرة الفلسطينية ذاتها ، وفى السياسات التى ترفضها ، بل كان مرده الى عوامل موضوعية اقليمية وعربية ودولية مثلت - بتفاوت - عوائق اعتراضية امام حركة العمل الوطنى الفلسطينى ، وحكمت عليه بأن يجرى فى مواقع دفاعية وبإيقاع تراجعي وكما ضاق هامش العمل الفلسطينى ، ضاق - بالنتيجة - هامش الاختيار أمام القيادة الوطنية ، هذه التى وجدت نفسها - فى النهاية - مدعوة الى التحرك بمراعاة هذه المتغيرات - السلبية فى الغالب والايجابية فى النادر - المتراكمة فى المحيطين العربى والدولى ، ومدعوة الى التعامل بواقعية مع لوحة التناقضات التى رسمها الصراع العربى - الصهيونى منذ عشرين عاما على الاقل ، والتقدم نحو قطف مايمكن قطفه من ثمار انضجتها الانتفاضة وتعاطف الرأى العام وعزلة

اسرائيل ، والسمعة الحسنة لمنظمة التحرير ، ودعم السوفييت ، الطرف الأفعل فى صناعة الوفاق الدولى .

٣ - مراعاة الموقف السوفيتى المطالب بضرورة الاعتراف الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية لأزمة « الشرق الأوسط » وكقاعدة لعقد المؤتمر الدولى . واذا كانت هذه المطالبة السوفييتية بضرورة اصدار موقف فلسطينى ايجابى - واضح وصريح - من القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ تعكس حدود وشروط ، بل سقف التحرك السياسى السوفييتى فى المنطقة ، وموقعه فى خريطة اى حل سياسى دولى لأزمتها (= المنطقة) يمكن الوصول إليه فى سياق آلية الوفاق الدولى .. ، فهى تعكس بالتالى - وبالنتيجة ضعف الموقع السوفييتى (قياسا الى الأمريكى) فى المنطقة العربية ، وهشاشة مرتكزاته الاقليمية[٤] وهو ضعف ، اذا كانت الدبلوماسية السوفييتية السابقة او السياسات العربية مسئولة عنه ، فإن الدبلوماسية السوفييتية الحالية تريد تداركه بهجوم سلمى فاعل ونشط على المواقع الأمريكية التقليدية والراسخة فى المنطقة . وتدرك منظمة التحرير الفلسطينية وهى المتطلعة الى الموقف السوفييتى .

٤ - زوال الشكوك من احتمالات الالحاق الأردنى . وهى احتمالات إذا لم تكن قد الغتها تطمينات المسئولين الأردنيين لقيادة منظمة التحرير ، ولا المواقف الأردنية المعلنة قبل وبعد « الاتفاق الأردنى - الفلسطينى » المعترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى والى الوفاق الدولى بعد أن اختار العالم العربى رد السيف الى غمده - أن ليس باستطاعتها أن تطالب السوفييت (حصانها فى الرهان) بأكثر مما فعلوا ، خصوصا وأن وضعها فى المحيط العربى ليس قويا الى الحد الذى يفرض تغييرات كبيرة فى الموقف العربى ، ويخلق فى المنطقة توازنات جديدة ، ويشجع السوفييت على تصليب الموقف السياسى . ولقد أثمرت ضعف الموقعين الفلسطينى والسوفييتى فى المنطقة العربية تفاهما - ضمنيا أو صريحا - على ممارسة سياسة واقعية (لا تخلو من براغماتية) لانتزاع مايمكن انتزاعه من أيدى أمريكا وشريكها الصهيونى . وليس استبعاد العودة الى قرار التقسيم (القرار ١٨١) كقرار اساسى للتسوية الدولية الاثمرة لذلك الوعى المشترك بمحدودية القوة الفلسطينية - السوفيتية .

محدودية الرهان على عمل عربى من حجم استراتيجى مؤثر ، أن لم يكن تراجعه كرهان والتجربة المريرة للثورة الفلسطينية مع المحيط العربى أثبتت لها - بصورة تكاد تكون قاطعة - ان هذا الرهان الذى كان يعنى لديها ايمانا عميقا بالطبيعة القومية للمعركة المفتوحة ضد الصهيونية ، وتسليما استراتيجيا بحتمية انخراط الجيوش والسياسات العربية فى سيرورة التحرير القومى .. لم يقابل من الدول العربية بما يماثله ويدل عليه . واذا كان الرد العربى قد ارتفع - بعد حرب اكتوبر - احيانا الى مستوى الدعم المالى والمساندة السياسية ، فقد انحدر أحايين أخرى الى مستوى تصفية الثورة الفلسطينية عسكريا بحروب الابادة البشعة وتصفيتها سياسيا بتنظيم الانشقاق فى جسمها السياسى والتنظيمى أو بالمساس بحقها التمثيلى . ولقد زادت - فى امتداد ذلك كله - القناعة الفلسطينية رسوخا بأن المعركة الاربح والاهم فى المحيط العربى هى معركة انتزاع القرار الوطنى الفلسطينى المستقل ، ووضع حدود امام تراجع الموقف العربى ، وضمان استمرار دعمه السياسى والمادى للمنظمة . وماعدا ذلك لم يعد واردا فى الحسابات قصيرة المدى ، كما لم يعد مقبولا انتظار الجيوش العربية فى موكبها « القومى » « الصاعق » كما انتظرها المجاهدون الفلسطينيون فى عام ١٩٤٨ لتأتى ببنادقها الهادئة وسياساتها واستراتيجياتها التى لا تقل هدوءا ، ولتعطى اسرائيل مالم يعط اياها قرار التقسيم . ووحيد للشعب الفلسطينى ، وبحق تقرير المصير فى دولة وطنية مستقلة .. ، فقد ألغاها اعلان الملك حسين عنفك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية وحل « البرلمان » وبوضع حد لما كان يسمى - فى الاعلام الغربى ولدى « حزب العمل » الاسرائيلى - بـ « الخيار الأردنى » . وغير خاف ان احتمالات الالحاق كانت متوقفة التحقق على القرار الاممى ٢٤٢ ومقتضياته - فى حال تطبيقه - بعودة الضفة الغربية (أو اجزاء منها) الى السيادة الأردنية . وهو الأمر الذى كان يصنع ، من جهة ، ويشرع - من جهة اخرى - الرفض الفلسطينى للقرار . أما وأن الأردن انسحب من معركة السيادة على المناطق المحتلة ، فلم يعد هناك من معنى فى حالة تطبيق القرار الا لعودة هذه المناطق إلى السيادة الفلسطينية ، الأمر الذى رفع حاجزا سياسيا عن القبول الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ .

٥ - ميل السياسة الفلسطينية الى نهج سبيل الواقعية بعد مخاض عسير . ولا تعنى الواقعية هنا القبول بالأمر الواقع (كما تريد بعض الاطراف تعريفها !) لأن معنى هذا الاستسلام ، وهذا مانفتقده الانتفاضة ومواقف المنظمة . ولأن الأمر الواقع الوحيد هو الاحتلال ، وهو ماتعاند هذه السياسة - مسنودة بنضال الشعب الفلسطينى - من أجل تغييره وتمكين هذا الشعب من تقرير مصيره ولو على جزء من ترابه الوطنى . بل ان الواقعية التى نقصد هى نهج استحضار المعطيات الواقعية : الوطنية والاقليمية والعالمية ، عند الاقدام على

صناعة اى قرار او اتخاذ اى موقف ، استحضارا يقى المبادرة الثورية من مخاطر الاصطدام المدمر بالواقع ، ويتيح لها فرصة تحقيق اهدافها بصورة موضوعية وتاريخية . والواقعية هنا هى « علم الممكن » أو « علم صناعة التاريخ » ، وهى ليست الانتهازية ، التى تضحى بالمبادىء مقابل اهداف صغيرة وجزئية وذاتية ، كما أنها ليست الارادوية التى تتوهم القدرة المطلقة على تحقيق اهدافها حتى بصرف النظر عن عوائق الواقع الموضوعى .

ان هذه الواقعية ـ كما عبرت عنها وثائق المجلس الوطنى ـ هى تلك الموازنة الدقيقة بين حاجة الشعب الفلسطينى الراهنة الى تقرير مصيره بأى صيغة من الصيغ (وهى حاجة موضوعية قبل ان تكون ذاتية) ، وبين مطالبه التاريخية المقدسة فى كامل تراب وطنه (وهى التى لا يجوز ان يتوقف تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى على توافر شروطها واسبابها) . ولقد اثبتت هذه الواقعية ـ من خلال مسلسل الانتصارات السياسية الفلسطينية العالمية التى أعقبت صدور قرارات المجلس الوطنى ـ أن فى الامكان إلحاق هزيمة جديدة بالاعداء فى جبهة كانوا يتقنون الانتصار فيها من خلال تغييب الخطاب الوطنى الفلسطينى منها ، مثلما أثبتت أهمية ووجاهة أن ينتقل الخطاب الفلسطينى من الايديولوجيا الى السياسة ، من الحلم الى التاريخ ، حتى يكون قادرا على أن يصير القابلة التى ترعى عملية الولادة ، وتراقب خروج الجنين الفلسطينى (الدولة المستقلة) من رحم الانتفاضة دون أوجاع اضافية ودون الحاجة الى عملية قيصرية .

٦ ـ إدراك القيادة الفلسطينية ـ وان بصورة متأخرة ـ الموقف الفعلى الأمريكى ـ الاسرائيلى كموقف رافض للقرار ٢٤٢ ورفضه لا يتبدى فحسب فى انه يؤول تأويلا خاطئا مقتضيات هذا القرار ، وخصوصا المتعلق منها بمسألة الانسحاب (مثلا تحويل عبارة الأراضى المحتلة الى اراض محتلة) ، ولكن أيضا ـ واساسا ـ فى أنه يستبعد أن يكون القرار ٢٤٢ ، من حيث المبدأ ، قاعدة لاى حل سياسى للنزاع[٥] . واذا كان رفض هذا القرار يبدو الان جليا من خلال رفض صيغة (المؤتمر الدولى » (الذى يفترض ان ينعقد على اساسه) ، فهو يبدو أيضا فى استبعاد اتفاقية « كامب ديفيد » (وهى الحل الامريكى الوحيد المطبق حتى الان فى المنطقة) لمقتضياته واحكامه (= نعنى القرار ٢٤٢) .

لماذا ترفض اسرائيل والادارة الأمريكية هذا القرار ؟[٦]

لأنه يقضى بضرورة الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى التى احتلت فى عدوان ٦٧ ، وهو مايعاكس الهدف الأصلى الذى من أجله شن هذا العدوان الامريكى ـ الصهيونى : نعنى تحقيق التوسع الاسرائيلى جغرافيا ، وتصفية ماتبقى من ملف القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطنى وتحرير قومى . ولأنه ـ بسبب ذلك ـ يعيد عقارب الساعة فى المنطقة الى ماقبل تاريخ ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧ ، ويطيح بكل الوقائع التى بنتها ـ والمكاسب التى حققتها ـ أمريكا واسرائيل فى المنطقة .

اذا كان الأمر هكذا ، فلماذا تدعى الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل قبولهما بالقرارين الأمميين ٢٤٢ و ٣٣٨ ؟

انهما يفعلان ذلك من باب المزايدة والابتزاز ، وظنا منهما ان الاستمرار فى ادعاء قبوله من شأنه أن يجر الى مزيد من التصلب والتشدد فى الموقف العربى والفلسطينى ، وهو مايكفى ـ فى نظرهما وتقديرهما ـ لعزلة الفلسطينيين والعرب على الساحة الدولية ، وتصويرهم كرافضين للتسوية السياسية السلمية فى منطقة « الشرق الاوسط » .

ولقد اتيح للجميع ان يتبين حقيقة المواقف الامريكية ـ الاسرائيلية الفعلية من القرارين ماإن أقدمت منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بهما فى دورة المجلس الوطنى الاخيرة ، وتبين ـ تبعا لذلك ـ من هى الاطراف التى تعرقل التسوية ، ومن التى تضحى ـ دون ان تفرط ـ فى سبيل وقف نزيف الدم وتحكيم التسوية المتفاوض عليها . ولقد كان من نتائج ذلك أن فتحت امكانيات هائلة امام الالة السياسية والدبلوماسية الفلسطينية لحصر المزيد من المكاسب على الجبهة العالمية : دولا ورأيا شعبيا عاما .

٧ ـ وتبقى الضمانة السياسية الوطنية لعدم تحول الاعتراف بالقرارين الى تنازل استراتيجى هى اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . اذ من شأن هذا الإعلان أن يكون القاعدة التى على اساسها يعود مطلوبا ، ليس فقط تطبيق هذا القرار القاضى بالانسحاب الاسرائيلى من المناطق المحتلة .. ، بل الالحاح على تطبيقه لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره . فالمعركة تصبح هنا ـ بهذا المعنى ـ معركة عودة السيادة الفلسطينية التى عطلها الاحتلال ، ومدخلها انسحاب قوات الاحتلال ، وهو مايقره القرار ٢٤٢ وبعده القرار ٣٣٨ .

ان جملة العوامل التى جرت الاشارة اليها اعلاه كانت تضغط ـ بصورة موضوعية ـ فى اتجاه ان تتبلور المطالب الوطنية الفلسطينية بهذه الكيفية التى تبلورت بها فى قرارات المجلس الوطنى . ولن نقول هنا انه « لم يكن

بالامكان أكثر مما كان » ، لاننا لا نريد أن نصنف مقالنا هذا في خانة تبرير مواقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لكننا نريد - بالمقابل - أن نسجل اعتراضنا على سبيل القراءات النصوصية التي تناسلت من بعضها والتي لم تر في مقدرات المجلس الا تراجعات وتنازلات رخيصة ومجانية تخالف او تعارض أو حتى تخرج عن الثوابت الوطنية . نريد أن نسجل اعتراضنا على « طهارتها » اللفظية (التي نشأت على هامش الممارسة وخارجها) والتي لا قيمة لها بمعيار التاريخ والواقع . واذا كان بعض تلك « الطهارة » مصنوعا في مصانع الايديولوجيا (الوعي المغلوط) بحيث لا يقيم الفرق بين الارادة والممكن ، فإن بعضها الاخر مصنوع - مع الاسف - في مصانع الديماغوجيا وبأسوا ما في النيات من سوء ، ولا وظيفة له الا التخريب . ومع ذلك ، يبقى الخيار الذي دشنت انطلاقته قرارات المجلس الوطني هو الارجح نجاحا وفاعلية ، وهو الاكثر أسنادا من الشعب الفلسطيني والانتفاضة وقيادتها الوطنية في الداخل ... ، وذلك رهانة لكسب معركة من معارك التحرر الوطني الفلسطيني □

المراجع

(١) الاولى حدث فيها الدخول الرسمي للفصائل الفدائية الى اللجنة التنفيذية للمنظمة ، بل واستلام قيادتها اما الثانية فقد اقر فيها « البرنامج الوطني المرحلي » لمنظمة التحرير (« برنامج النقاط العشر ») .

(٢) مثل المطالب ١٤ التى صاغتها وعرضتها بعض الزعامات السياسية والفكرية في ندوة القدس خلال الايام الاولى للانتفاضة يمكن مراجعة : ربعي المدهون « المناطق المحتلة : المرحلة الثانية توحيد القوى » شئون فلسطينية . شباط (فبراير) ١٩٨٨ . العدد ١٧٩ ص ١٢٩ - ١٣٠

(٣) هذا رأى المناضل جورج حبش و « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » . اما الرافضون الاخرون الذين عارضوا ، فقد كانت معارضتهم خارج مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وغير ذات قيمة .

(٤) لعل ذلك الضعف هو مايفسر الانفتاح السوفيتي على كل دول المنطقة دون اعتبار القاعدة السياسية والأيديولوجية التقليدية في السياسة الخارجية السوفيتية التي كانت تربط بين طبيعة الانظمة السياسية (وطنيتها او عدم وطنيتها) وبين التعامل السوفيتي معها . وكما أثمر هذا الانفتاح عودة للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والغالبية العظمى من الدول العربية ، فقد قاد بشكل مواز الى قيام علاقات سوفيتية اسرائيلية على مستوى قنصلي ، والى لقاء بين شيفرنادزه (وزير الخارجية السوفيتي) وبين موشي أرينز (وزير خارجية اسرائيل)

(٥) انظر حوارا خصبا حول القرار ٢٤٢ في ندوة « القضية الفلسطينية والشرعية الدولية » التي نظمتها « جمعية الدراسات الدولية » في تونس يومي ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧ ونشرتها مجلة الجمعية « دراسات دولية » في عددها ٢٧ - ١٩٨٨ .

(٦) في مذكرات محمود رياض (الامين العام السابق للجامعة العربية) معلومات ثمينة جدا عن موقف الرفض الامريكي - الاسرائيلي للقرار في حينه . وقد عاين ذلك جيدا من موقعه كمسئول عن السياسة الخارجية - المصرية والعربية - انذاك ، وكطرف في المفاوضات الدولية التي دارت قبل صدور القرار .



الآثــار النفسـية والاجتماعيـــة للانتفاضـة داخل المجتمـع الاسرائيلي

د . يوسف أبو سمرة
جامعة بيرزيت ـ فلسطين المحتلة

إذا كانت كلمة الانتفاضة لغويا تعنى ، الاستيقاظ فجأة أو التحرك من أجل التخلص من كابوس أو الابتعاد عن شيء مزعج ، وان كانت سياسيا تعنى التخلص من الاحتلال فانها سيكولوجيا تعنى عملية ولادة جديدة .

وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لم تقلب فقط ، المفاهيم السياسية والاقتصادية بل حتى طالت المفاهيم العسكرية المتعارف عليها فى الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى منذ اربعين سنة . ففى أقل من سنة أدت الانتفاضة الى تغيرات اجتماعية على مستوى الاتجاهات العامة وعلى مستوى السلوك الفردى .

ولكن قبل التفصيل فى موضوع الآثار النفسية والاجتماعية على الفلسطينيين ، دعونا للتعرف على طبيعة الجو النفسى السائد فى الأراضى المحتلة قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية أى قبل ديسمبر ١٩٨٧ . حيث اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الارهاب اليومى والمنظم ضد كل فرد فلسطينى خلال العشرين سنة الأخيرة ، بهدف وضع افراد هذا المجتمع فى حالة مستمرة من التوتر النفسى والاجتماعى .

فعن طريق مصادرة الأراضى وبناء المستوطنات وطرق جديدة للمستوطنين ، واعطاء بعض الامتيازات الهامشية لبعض القطاعات فى المجتمع الفلسطينى ، كان هدف الاحتلال التفريق بين ابناء المجتمع على اسس طائفية او اجتماعية من اجل تفسيخ نسيج المجتمع الواحد .

وعن طريق ابعاد المئات واعتقال الآلاف ، وفرض نظام منع التجول والعمل على نشر وباء المخدرات فى الوسط الفلسطينى كانت سلطات الاحتلال تهدف الى تدمير البناء التقليدى للعائلة الفلسطينية .

سيكولوجيا ، على مدار العشرين سنة الأولى من الاحتلال كانت الحصيلة جملة من الاحباطات والصراعات وما نتج عنها من حالات تعانى ، القلق ، الاجهاد النفسى ، امراضا نفسية ـ وجسمية ومظاهر اخرى من السلوك المرضى .

فالاحتلال الاسرائيلى بطبيعته الاستيطانية والكولونيالية يرمز الى الغاء كل مظاهر الوجود الفلسطينى . ذلك ان طبيعة اللقاء الاجبارى هذا بين المستعمر والمستعمر (بكسر الميم فى الأولى وفتحها فى الثانية) يقوم على مجموعة من التعميمات الثقافية والافكار العنصرية والتى تنطلق من مفهوم الاسرائيلى المستعمر والفلسطينى المستعمر ، واهمها :

ـ ان الاسرائيلى كمستعمر هو الذى ربح المعركة فى عام ١٩٦٧ فهو الأقوى وهو السيد ، بينما الفلسطينى العربى هو الخاسر فهو الأضعف وهو العبد .

ـ ان الاسرائيليين أكثر ذكاء ، أكثر حضارة وأكثر اخلاقا بينما الفلسطينيون فهم اقل ذكاء ، اقل حضارة وأقل اخلاقا .

ـ ان الاسرائيليين باستطاعتهم ادارة امورهم بانفسهم سياسيا واقتصاديا ، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون الاستقلال ويحاجة الى من يدير امورهم وحتى لو اعطوا شيئا من الاستقلالية فسيصابون بالاحباط ولن يحسنوا استغلالها .. ! !

وبشكل عام فان العلاقة بين المستعمر والمستعمر بشقيها المباشر وغير المباشر هى علاقة غامضة . فالأول (المستوطن) يرى الثانى كأقل منه وكنقيضة وفى نفس الوقت ، فهو قلق ويخاف من هؤلاء الناس الذين يسيطر عليهم ويكرههم . أما بالنسبة للثانى اى المستعمر (ابن البلد) فهو يعانى من مشاعر مضطربة ومتناقضة ، فمن ناحية هو يحسد المستعمر (المستوطن) على الامتيازات التى يحصل عليها ويحاول ان يستدخل Internalize صورة هذا المستعمر المستوطن عن طريق عملية التقمص او التماهى Identification ، هذا ما يجرى على المستوى اللاشعورى . لكن المستعمر (ابن البلد) يستمر فى رفض التماهى وتقمص شخصية

المستعمر (المستوطن) وهذا ما يتم على المستوى الشعورى وما يحدث غالبا فى مثل هذه العلاقة بين المستعمر والمستعمر، واحيانا قد يحدث التماهى والتقمص لشخصية المستعمر (العدو) حيث تبدأ هنا عملية فقدان أو ضياع الشخصية (المستقلة) للمستعمر (ابن البلد) Depersonalization .

هذه العلاقة الكلاسيكية بين المستعمر وابن البلد كانت سائدة بين المستعمرين الغربيين والسكان الأصليين أى بين اوروبا ودول العالم الثالث ، هنا نراها مجسمة وبآلياتها المختلفة بين المحتل الاسرائيلي من جهة والشعب الفلسطينى خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ من جهة اخرى . خلال هذه الفترة تمكنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من احراز بعض النجاحات فى حربها الكولونيالية وذلك من خلال شن حرب نفسية بنتها على قاعدة خلق ظروف ذاتية للشعب المحتل متمثلة فى جعل حياته لا تطاق ، ورافقت ذلك بضغوطات اقتصادية وسياسية وحرمان على المستوى النفسى والاجتماعى لدفع الفلسطينيين الى ترك وطنهم .

ومن بين وسائل هذه الحرب السيكولوجية التى تقود الى حالات من الاجهاد النفسى ، الاحباط والصراع على المستوى النفسى ـ الاجتماعى ، نرى الحالات الآتية :

١ ـ حالات الاحباط : والتى تنتج غالبا عن اجراءات السلطة المحتلة المتمثلة فى منع الناس من السفر ، من الدراسة من زراعة اراضيهم ومن اختيار نوعية مايزرعونه ، بالاضافة الى منع الناس من جنى محصولهم كعقاب جماعى ، وينطبق على ذلك فرض نظام منع التجول باستمرار ولفترات طويلة خاصة فى المناطق الشعبية (المخيمات) المزدحمة بالسكان ، وقطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء والماء من حين لآخر . ومن اقوى الامثلة على مخطط السلطة فى دفع الناس نحو حالة من الاحباط النفسى هى ، منعهم من التعبير عن مشاعرهم وعواطفهم الانسانية فى حالة استشهاد احدهم برصاص الجيش او المستوطنين وذلك بمنع اقامة مراسيم دفن شعبية وذلك بأمر عسكرى . ناهيك عن منع التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية وذلك بمنع المظاهرات والاضرابات وحرية التعبير واغلاق المدارس والجامعات والتضييق على دور العبادة ..

٢ ـ حالات الضغوط : وتتمثل فى فرض السلطة المحتلة لشروط دراكونية مستحيلة فى مختلف مجالات الحياة اليومية للمواطنين : فهناك ضغوط فى مجال التجارة للتصدير والاستيراد والتعليم لفتح المدارس والجامعات كتعهد الآباء والمدرسين بأن ابناء مدرسة ما لا يلقون الحجارة (وهذا مستحيل ! ! !) . وهناك ضغوط على السجناء وذويهم كوضع المساجين فى السجون البعيدة عن اماكن سكنهم ، وتوزيع افراد العائلة على اكثر من سجن بحيث تصبح زيارتهم مستحيلة بالاضافة الى رفض الزيارات بعد ان تكون العائلة والسجين قد هيئوا نفسيا لمثل هذه اللقاءات .

ومنذ بدء الانتفاضة زاد هناك مايسمى **بالضغوطات الادارية** حيث يجبر المواطنون على جمع توقيعات قد تتراوح بين (٧ ـ ١٠) من دوائر الحكم العسكرى المختلفة لعمل أى معاملة ما . وبعد ان يتم جمع هذه التوقيعات ، يعود الكثير من المواطنين الى الحكم العسكرى ، لأخذ الموافقة النهائية على معاملتهم لكن الكثير منهم يفاجأ بأنه قد تجاوز الفترة المحددة لجمع هذه التوقيعات وهى ثلاثة اسابيع ، فيحصل هنا على توقيع الحكم العسكرى او مايسمى بالادارة المدنية ولكن عليه ان يعود ويجمع التوقيعات العشرة مرة اخرى .. ! ! !

ناهيك عن المعاملة المهنية من قبل جنود الاحتلال لطوابير المراجعين وعن الضرائب التى يدفعها المواطنون عند كل خطوة بالاضافة الى ساعات الانتظار الطويلة .

ومن الضغوط القوية التى تفرض على العائلات الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال هى رفض سلطات الاحتلال لجمع شمل العائلة الفلسطينية فهناك المئات من الحالات والتى تعيش فيه الاسرة الأب والطفل فى دولة فلسطين المحتلة والأم فى عمان .. انها احدى صور العذاب النفسى لمثل هذه الضغوط النفسية ـ الاجتماعية .

٣ ـ حالات الصراع : حيث تلجأ السلطات المحتلة فى محاولاتها لكسر المقاومة عن طريق العقاب على المستوى الفردى والجماعى وذلك فى وضع المجموعة أو الفرد فى حالة من الصراع النفسى ، وعادة ما تلجأ اجهزة السلطة الى استعمال هذا النهج فى حالة الفرد السجين حيث تضع امامه الاختيار بين امرين احلاهما مر ، مثل :

- الاعتراف أو التعذيب .
- الابعاد او البقاء فى السجن .
- التجار يخيرون بين دفع الضرائب او اقفال المحل التجارى .
- هذا ومن بين الاختيارات الأكثر صعوبة والأقل انسانية اعتقال اى فرد من العائلة وغالبا ما يكون الأب أو أن يسلم الابن نفسه ، أو الاختيار بين سجن طفل يقل عمره عن ١٥ عاما أو دفع غرامة مالية عالية من قبل الأسرة .

فى مثل هذا الوضع لم يجد الفلسطينيون امامهم سوى اللجوء الى استعمال ما اسميه « العلاج النفسى ـ الذاتى

الفردى » وأقصد بذلك أن كل فرد حاول ان يكيف حياته مع المفهوم السائد « الوضع القائم » , Status Quo

وهكذا كان كل شخص بمثابة المريض والمعالج .

وهكذا ومن اجل التكيف مع هذا الاحتلال الكابوس وهذه الحياة التى اصبحت من خلاله معضلة ، وحتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملوا شيئا يهدد امن الدولة - « البقرة المقدسة » ، لجأوا الى استعمال وسائل الدفاع اللاشعورية -

Unconscious Self -Defense Mechanisms.

تشير ملاحظاتنا الى أن وسائل الدفاع اللاشعورية الأكثر استعمالا لدى الفلسطينيين لتجنب اعراض هذا الاحتلال هى :

التعويض ، الاسقاط ، التبرير ، التقمص أو التماهى مع العدو .

- **التعويض** Compensation : وقد لاحظنا استعماله بشقيه الايجابى والسلبى

ايجابيا : ويتمثل ذلك فى اقبال الفلسطينيين على التعليم وتمكنهم من خلق اساسيات لدولة فى الأراضى المحتلة مثل اقامة الجمعيات والمؤسسات المختلفة .

سلبيا : مثل الهجرة بحثا عن عمل أو دراسة ، العودة للماضى ، المبالغة فى اقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية كالحج . وقد يعود ذلك فى رأينا الى منع السلطات لمظاهر التعبير عن المشاعر والاحاسيس فى مناسبات أخرى حيث لم تترك أمام الناس سوى هذه المنافذ .

- **الاسقاط** Projection : ويتمثل ذلك فى اسناد صفات الفرد ومسلكياته الى الآخرين ، كاعتبار انظمة الدول العربية وغياب النظام والوحدة فيما بينها مسئولا عن استمرارية الاحتلال .

- **التبرير** Rationalization : ويتمثل ذلك فى ابداء اسباب تبدو منطقية لتفسير فشلنا كقول الناس بأن ابتعادنا عن الدين والوحدة هى سبب هزيمتنا أو أن تدين الاسرائيليين ووحدتهم هما سبب انتصارهم .

- الاندماجية أو التماهى مع العدو ،

Introjection or Identification With The Aggressor.

وهى عملية التقمص اللاشعورى لعدد من تصرفات الغير وتقليده لدرجة الاندماج فيها . وأوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة العملاء والمتعاونين الذين يتقمصون شخصية المحتل (المعتدى) وذلك بعد ان فشلوا فى اكتشاف هويتهم الخاصة وصورتهم عن الذات ، Self - Image .

كما لاحظنا وجود ظاهرة تخفيض قيمة الذات ، Self - Devaluation وبطريقة مبالغ فيها ، احيانا عن طريق الفكاهة وعلى شكل نكات ، واحيانا بطريقة جدية

وفى حالة انفعالية « نرفذة » وفى كلتا الحالتين فان ذلك يعبر فى رأينا عن انتقاد الذات ، Self - Criticim ويتمثل ذلك فى ترديد الناس لعبارات أو كلمات مثل : نحن ، خ . و . ن ، أو القول بأن العرب ، ج . ر . ب ... الخ ..

مع انطلاقة الانتفاضة ، أخلت طريقة العلاج الفردى - الذاتى المكان إلى نوع آخر من العلاج هو العلاج المجتمعى ، « Community + herapy » والذى يشارك فيه كافة أفراد الشعب . إن الانتفاضة كظاهرة نفسية - اجتماعية عايشها الفلسطينيون كعملية تطهير نفسى لا شعورى ، « As a Process of Catharsis »

وبعد أن أشرنا بإختصار إلى الجو النفسى - الاجتماعى السائد فى الأراضى المحتلة منذ عشرين عاما ، دعونا الان نفصل فى حيثيات التفاعل بين المحتل المستوطن وسكان الاراضى المحتلة خلال العام الأول من الانتفاضة ثم ننتقل الى الاثار النفسية والاجتماعية لهذه الانتفاضة الشعبية العارمة .

لقد أتخذت العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال منذ ديسمبر ١٩٨٧ إتجاها جديداً هو صدور الفعل من الطرف الفلسطينى ورد الفعل من الطرف الاسرائيلى اى بلغة سيكولوجية الاثارة Stimulus أصبحت عند الطرف الفلسطينى والاستجابة Re-spouse عند الطرف الاسرائيلى ، وهذا يشكل انعكاسا تاما لطبيعة العلاقة بين الطرفين خلال العشرين سنة الأخيرة . هذا ولأسباب عملية سنقسم السنة الأولى من الانتفاضة الى أربع مراحل مدة كل منها ٣ شهور نرى من خلالها حيثيات هذه العلاقة : الاثارة ← الاستجابة Stimulus – Response أنظر الجدول التالى

وتجدر الاشارة هنا إلى ملاحظة أن ردود الفعل الاسرائيلية هى تراكمية بمعنى أن اجراءات الارهاب المستعملة فى مرحلة ما يستمر استعمالها فى المرحلة اللاحقة بالاضافة للاجراءات الجديدة .

لقد ولدت الانتفاضة الفلسطينية من هذه المجموعة من الاثارات ← الاستجابات ، Stimuli – Responses والتى حصلت ضمن جو من الاحباط العام . ولقد أخذ الاسرائيليون عشرين عاما ووزير دفاعهم عاما آخر حتى أضطر للاعتراف فى السابع من نوفمبر ١٩٨٨ ، فى موشاف مسواه فى وادى الاردن « أن مشاعر الكراهية عند الفلسطينيين نحونا تأتى من إحباطاتهم » .

وهكذا فإنه بعد سنة من الانتفاضة توضحت معالم طريق جديدة للناس فى حياتهم اليومية ، حيث يعايش

العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال

المرحلة	الاثارة أو الفعل الفلسطيني	الاستجابة أو رد الفعل الاسرائيلي
الشهور الثلاثة الاولى : كانون الاول (ديسمبر) كانون الثانى (يناير) شباط (فبراير)	ـ مظاهرات جماهيرية عارمة فى قطاع غزة ثم ما لبثت أن عمت فى الضفة الغربية ـ تشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة	ـ القتل ، الضرب ، سياسة كسر العظام ـ الاعتقالات من عامة واستثنائية ووقائية ـ إغلاق المدارس والجامعات والكليات ـ الإبعاد
الشهور الثلاثة الثانية اذار (مارس) نيسان (ابريل) ايار (مايو)	ـ استقالات عامة لرجال البوليس والضرائب بدأت فى غزة وعمت الضفة أيضا . ـ اقامة اللجان الشعبية لتولى مهام تقديم الخدمات للسكان المتضررين ـ تهديد وتصفية بعض العملاء والطلب منهم الاستقالة والتوبة	ـ تجربة استعمال الرصاص المطاطى ـ استمرار الاعتقالات العامة وفتح ثمانية سجون جديدة ـ احتلال المدارس المغلقة وتحويل بعضها الى معسكرات جيش ومراكز اعتقال ـ تعميم سياسة العقوبات الجماعية مثل : قطع الاتصالات الهاتفية ـ قطع الاشجار ـ قيود مالية ـ هدم البيوت ـ مراقبة الصحافة والاعتداء على الصحافة الأجنبية
الشهور الثلاثة الثالثة حزيران (يونيو) تموز (يوليو) آب (اغسطس)	ـ النجاح التام للاضراب التجارى فى قطاع غزة والضفة الغربية وتنظيم الدوام التجارى من الثامنة حتى الثانية عشرة ظهرا . ـ مظاهرات صغيرة ـ حملات اغاثة ، زراعية ، اقتصادية ، طبية .. الخ للمناطق المحاصرة والعائلات المتضررة	ـ تجربة استعمال الرصاص من الألومنيوم ـ اعتبار اللجان الشعبية خارجة عن القانون ـ اقفال المؤسسات والجمعيات الخيرية ـ عقوبات جماعية ـ هدم البيوت ـ قيود اقتصادية كمنع تصدير البطيخ والعنب فى منطقتى اريحا والخليل ...
الشهور الثلاثة الاخيرة أيلول (سبتمبر) تشرين أول (اكتوبر) تشرين ثان (نوفمبر)	ـ القاء بعض الزجاجات الحارقة ـ تضامن مع عائلات الشهداء والجرحى والمعتقلين ـ تضامن مع المزارعين ومساعدتهم فى قطف الزيتون والعمل على تجنب تحرش الجيش والمستوطنين لانقاذ موسم الزيتون ـ الاحتفال بميلاد الدولة الفلسطينية	ـ تجربة استعمال الرصاص البلاستيكى : مزيد من الجرحى والقتلى ـ تعميم العقوبات الجماعية : ـ زيادة فرض منع التجول وخاصة على القرى والمخيمات والبعيدة عن الصحافة خاصة فى غزة ـ عقوبات زراعية كاغلاق معاصر الزيتون ومنع قطف الزيتون فى مناطق اخرى . ـ منع الاحتفالات بدولة فلسطين واستعمال المفرقعات وقطع الكهرباء كى لا ترى الجماهير اعلان الدولة على التليفزيون .. !

الناس الانتفاضة وما نتج عنها من مسلكيات جديدة ، كعملية تطهير نفسي تشمل كل أفراد المجتمع وفئاته Catharsis Process انها بمثابة رد فعل رأى الناس أنفسهم بمعايشته وممارسته يحررهم من الكثير من الاحباطات التى كبتوها على مستوى ما قبل اللاشعور والتى تشكل أساسا للصدمة النفسية .

وكأ خصائى نفسي أستطيع القول إن هذا المظهر الصحى على المستوى النفسى تميل إلى الاستمرار وأن الانتفاضة ستدخل عامها الثانى ، وعند هذا المنعطف الهام نبدأ فى تقييم الاثار النفسية والاجتماعية لهذه الحركة الشعبية . لقد قلبت الانتفاضة مفهوم الكثير من المظاهر الحياتية للفرد والجماعة من جهة ، وطريقة إدراكهم للجيش المحتل ولقوى السلام الاسرائيلي من جهة أخرى . كل ذلك لن يعود لما كان علية قبل ديسمبر ١٩٨٧ . ففى داخل المجتمع الفلسطينى حصل هناك تحول وزيادة فى درجة الوعي « Transfarmaition in Consciouness » والتى يمكننا ملاحظتها على المستويين الجماعي والفردى .

اولا : على المستوى الجماعي : تأكيد الاحساس بالهوية الجماعية « Collective Identily » والانتماء إلى مجتمع واحد ومصير واحد . فلقد أدت الانتفاضة كحركة شعبية الى تقليص الفجوات الاجتماعية والاختلافات بين الجماعات الفلسطينية ، والتى حاول المحتل تثبيتها على مدار العشرين سنة الأخيرة . فكل طبقة اجتماعية وحسب امكانياتها شاركت وبنضال سلامى (لا عنفى) فى العملية « أيها المحتلون ، أيها المستوطنون .. للخارج .. » هذه بعض الأمثلة التى توضح ظاهرة التضامن المادى والمعنوى العفوية والمنظمة ـ بين الناس من جهة ومع الناس المتضررين من اجراءات السلطة ، والمحاصرين بفعل نظام منع التجول أو بسبب مداهمة قراهم من جهة أخرى .

ـ ساهم التجار وأصحاب المصانع جنبا إلى جنب مع العمال فى شل الحركة الاقتصادية ، مع ضمان تأمين الحد الأدنى من احتياجات السكان وذلك ببرمجة وتنظيم مواعيد الاضرابات ، مقاطعة البضائع الاسرائيلية التى يوجد لها بديل فى السوق الفلسطينى مع تشجيع الصناعات الوطنية .

ـ العمال الفلسطينيون العاملون فى اسرائيل يتناقص عددهم باستمرار فمن ١٠٠,٠٠٠ (مائة الف عامل) تقلص عددهم الى حوالى ٤٠,٠٠٠ (اربعين ألف)

ـ أصحاب العقارات ، لم يطالبوا بأجور محلاتهم أو بيوتهم كما أن الكثير منهم أستوق جزءاً منها تفهما للوضع الجديد للسكان ، وقسما آخر من أصحاب العقارات وضعها فى خدمة اللجان الشعبية .

كذلك ارسل المزارعون الفائض من انتاجهم الزراعى او باعوه بسعر التكلفة للعائلات الفقيرة وسكان المناطق المحاصرة عن طريق اللجان الشعبية

ـ كما أن عدداً كبيراً من الموظفين العاملين فى أجهزة الحكم العسكرى من رجال شرطة ، وضرائب ومكاتب ادارية أخرى قدموا استقالاتهم ، وبالرغم من ذلك أو دعنى أقول بسبب ذلك فإن نسبة الجريمة وتعاطى المخدرات والسرقات قد انخفضت وبنسبة كبيرة فى المجتمع الفلسطيني .

ـ وفى النهاية نشير إلى تغير اجتماعي هام ذى مغزى شعبى له علاقة بالزواج ، حيث حدد المهر بـ ٢٠٠ دينار بدلاً من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ دينار أردنى . إن مثل هذه التغيرات يود الفلسطينيون اجراءها منذ بداية هذا القرن ، صحيح أنه من الصعب تغيير بعض العادات الشعبية والاجتماعية ، خاصة تلك المرتبطة بالدين ، لكننا نلاحظ هنا كيف أن قوة دفع الانتفاضة استطاعت انجاز ذلك وفى أقل من سنة .

ثانيا : على المستوى الفردي : ساهمت الانتفاضة كحركة شعبية على المستوى النفسى ـ الاجتماعى فى احداث تغير جذرى فى دور الفرد ذكرا كان أم أنثى صغيراً كان أم كبيراً . هنا سنتحدث عن الاثار النفسية ـ الاجتماعية للانتفاضة عى المرأة ، المراهق والطفل .

ـ **فيما يتعلق بالمرأة :** بالرغم من بقاء المرأة الفلسطينية فى بعض الأوساط الاجتماعية تلعب دوراً تقليديا ، إلا أنها قد تجاوزت هذا الدور على المستوى السياسى . فهى واعية لدورها كأم وكمعلمة سياسية لأبنائها . لقد شاركت المرأة بفئات عمرها المختلفة فى مختلف مراحل الانتفاضة ، فلقد واجهت الجنود مباشرة ، شاركت فى المظاهرات ، تدخلت بكل ما تملك من قوة فى وضع جسدها كحاجز بين جنود الاحتلال وبين الأطفال والشباب لحمايتهم من اعتداءات الجيش بالضرب أو الاعتقال . كما ساهمت المرأة فى المشاركة والاعداد للكثير من مظاهر الاحتجاج من اعتصامات وإضرابات عن الطعام . كذلك كان لها دور رئيسى فى حملات الاغاثة كحياكة الملابس ونسج الصوف للسجناء وزيارة عائلات السجناء والجرحى والشهداء . كما تمكنت المرأة بحكم وضعها من فرض الحوار مع الجنود اللذين يميلون غالبا إلى عدم التحدث مع ضحاياهم أو الى استعمال كلمات نابية (للتأثير على موقف المرأة وصمودها انطلاقا من أفكارهم التقليدية عن المرأة الشرقية) فما كان من النساء إلا رد الصاع صاعين

وبنفس اللغة . هذا ونادراً ما كان يحدث بعض الحوار خاصة فى حالة تأثر بعض الجنود بموقف المرأة منهم ، وذلك عندما كانت النساء تقول لهم : « ألم تستحى على نفسك عندما تضرب إمرأة كأمك أو كأختك ..»!!

فيما يتعلق بالمراهقين أو مرحلة الشباب : إن الشباب يمثلون الأمل والطليعة فى المجتمع الفلسطينى كما هو الحال فى بقية المجتمعات ، وقد تأكد ذلك فى مختلف مراحل الانتفاضة الحالية كما تأكد فى مجموعة الانتفاضات السابقة والتى جرت فى اراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

لقد أثرت الانتفاضة الحالية بإستمراريتها وزخمها على دور وحياة الشباب ، فالدور السائد للمراهق فى المجتمع الفلسطينى هو كونه طالباً فى المدرسة ، لكن مع إغلاق السلطات للمدارس وملاحقاتها للشباب ، وجد الشباب انفسهم فى الشوارع يضربون ويهانون ويعتقلون بدون أى سبب وهكذا لم تترك السلطات المحتلة بإرهابها للشباب حلاً إلا الثورة ، وهكذا أيضاً وضع الشباب انفسهم عفوياً وتدريجياً فى خدمة القطاعات المختلفة فى مجتمعهم مما أدى فيما بعد الى ولادة اللجان الشعبية . بدات هذه اللجان فى الظهور مع الشهر الثالث من الانتفاضة خاصة فى المناطق والأحياء الشعبية بهدف تقديم خدمات اجتماعية ، تربوية ، صحية ، زراعية وتموينية وذلك بدلاً من السلطة المحتلة التى زادت من فرض قيودها على تقديم القليل من هذه الخدمات . وعلى سبيل المثال اقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق جميع المؤسسات التعليمية من روضة الأطفال حتى الجامعة ، فقد حولت بعض المدارس الى مراكز اعتقال أو معسكرات للجيش فى المدن (خمسة فى نابلس فى آذار ١٩٨٧ وثلاثة فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٨٨)، كما حولت السلطات معظم المدارس فى القرى لخدمة أهدافها ، ناهيك عن تخريب محتويات هذه المدارس وأبنيتها .

كما حاول الشباب تنظيم **لجان الحراسة** لاحباط محاولات السرقة المنظمة التى قامت بها السلطة بالتنسيق مع بعض العملاء لخلق جو من عدم الاستقرار والأمن فى الأراضى المحتلة ، خاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين من جهاز القمع الاسرائيلى هذا .

وعلى المستوى النفسى - الاجتماعى ساهمت اللجان الشعبية فى توجيه الشباب لطاقاتهم وجهودهم لخدمة الانتفاضة عن طريق خدمة مجتمعهم ، فقد لاحظنا انخفاضا فى عدد المدمنين على تناول المخدرات هذا المرض الخطير الذى حاولت السلطات نشره فى الوسط الفلسطينى فى السنوات العشر الأخيرة . كما أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات بين فئات الناس وأفرادهم كانت تحل بالتوجه للجان الشعبية أو للشخصيات الوطنية بدلا من التوجه لحاكم وشرطة السلطة ... ذه التغيرات فى دور الفرد وضعت الشباب مباشرة فى خدمة مجتمعهم ، فقسم منهم يساهم فى تعليم أطفال حارته بعد أن اغلقت السلطات المدارس الحكومية وهكذا ولدت فكرة المدارس الشعبية أو التعليم الشعبى ، وقسم آخر يزرع الأرض فى فناء منزله أو منزل جيرانه ، والقسم الآخر يشارك فى المظاهرات والاعتصامات أو مرافقة الصحفيين فى جولاتهم ... الخ .

وهكذا وبطريقة أو بأخرى تم التزام الشباب بخدمة أمتهم وبواقعهم ويمكننا القول بشكل عام أن المراهقين الذين كان لهم دور فى الانتفاضة لا يعانون كثيرا من الاثار النفسية المترتبة على استخدام العنف من قبل الجنود ضدهم ، مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا فى الانتفاضة .

كما لاحظنا أن الحاجز النفسى وهو الخوف من الجيش - الذى يمثل الموت - قد تم التغلب عليه . فالشباب الذين وجدوا أنفسهم فى مجابهة وجها لوجه مع جنود العدو المدججين بالسلاح بينما هم يقاتلون بأيد عارية ، صرخوا فى وجه هؤلاء الجنود : « طخ » أطلق النار .. وفى بعض الحالات لم يتردد الجندى فى إطلاق النار .

وهناك ملاحظة أخيرة هامة على التغير الشامل الذى حدث فى اتجاهات هؤلاء الشباب بفعل الانتفاضة . فالشاب الفلسطينى الذى كان متطرفا فى تصريحاته السياسية وتحليله للوضع ، نظرا للقمع الاسرائيلى المستمر والذى لم يترك للشاب الفلسطينى على مدى العشرين سنة الأخيرة سوى التطرف اللفظى ، نرى ان الانتفاضة ومساهمة الشباب كعنصر رئيسى فى انطلاقتها واستمراريتها ، ساهمت بدورها فى اتخاذهم لقرارات وتصريحات واقعية . وخير دليل على ذلك التركيز على استخدام الوسائل السلامية (اللا عنفية) فى تسيير مختلف مراحل الانتفاضة ، وتبنيهم للأفكار المعتدلة فى تصريحاتهم للصحافة وممارساتهم على الواقع من أجل بناء الدولة الخاصة بهم وتحقيق السلام .

أما فيما يتعلق بالأطفال : فبإمكاننا القول أن جو الاحتلال المليء بالعنف من جهة وبالالتزام والأمل من جهة أخرى قد ترك ولا شك آثارا هامة على حياة الأطفال .

لقد قمنا بملاحظة ذلك عند الأطفال ووجدنا مثل هذه الاثار على المستوى اللغوى ، الرسم والألعاب لدى الطفل . فالطفل الفلسطينى يستعمل كلمات ومصطلحات سياسية تشير إلى فئة عمر أعلى من سنه الفعلى . فهو يتعرض للعنف العسكرى مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى

يحمى نفسه فهو يتقمص دور الفرد البالغ ، كما يحاول تقليده على المستوى الشعورى فهو يشارك فى المظاهرة ، يقذف العدو بالحجارة ، يبنى الحواجز ويحرق الاطارات ، كما أنه يشاهد نشرات الأخبار ويناقش ذلك مع الكبار أو يستمع إلى نقاشاتهم ويتبادلها مع زملائه وذلك كله على حساب دروسه أو البرامج المخصصة للأطفال . فالحقيقة إذن هى أن الطفل الفلسطينى غالبا وبسرعة يدخل إلى عالم الكبار وإلى سوق العمل ليحل محل والده المعتقل أو اخيه الذى استشهد أو الفار من وجه السلطة .

كذلك بالنسبة **لرسومات الأطفال** فهى تعكس جو الاحتلال الارهابى ، فالأطفال سواء تعرضوا للعنف أم لا وبشكل عام يرسمون أدوات الانتفاضة من الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى . من الجانب الفلسطينى ، العلم الفلسطينى الحواجز ، الاطارات المشتعلة ، المقلاع ، النقافه ، الشباب الملثم ... الخ .

والجانب الاسرائيلى يمثل ، بالدورية ، الطائرة العمودية ، جنود يطلقون النار ... الخ .

والفرق هنا فى طريقة رسم وتقديم الشعب الفلسطينى المنتفض والجندى المحتل من قبل الطفل يعتمد على درجة تعرض الطفل مباشرة أو غير مباشرة للعنف . فمن ملاحظاتنا للعديد من رسوم الأطفال تبين لنا أن الطفل المتأثر بالعنف سلبيا يرسم أدوات الاحتلال (الجندى وآلياته) بشكل كبير ، والطرف الفلسطينى ومما يمثله بشكل أصغر ، بينما الطفل الذى لم يتعرض للعنف مباشرة فكانت رسوماته تأتى غالبا على العكس . فالطرف الفلسطينى تم رسمه بدقة وبحجم كبير والطرف الاسرائيلى بطريقة مشوهة وبحجم صغير ، هذا بالرغم من التفوق التكنولوجى للآليات الاسرائيلية ..!!

أما بالنسبة لألعاب الأطفال : فاللعبة الأكثر انتشارا فى مثل وضعنا هذا هى عمل فريقين متظاهرين ضد جيش أو فلسطينين ضد الجنود . فمن خلال هذه اللعبة يعاقب الأطفال الجنود ويعتزون بالشهيد ، وبما ان الأطفال لا يستطيعون تحقيق ذلك فى الواقع ، لكنهم يستطيعون ضرب الجنود أثناء لعبهم ، وهكذا فقد حدث فعلا أن الأطفال الذين اختاروا لعب دور الجنود أشبعوا ضربا من قبل الاخرين .

كما لاحظنا تحول الألعاب الأدوات أو الألعاب الصناعية إلى رموز ذات صلة بعالم الطفل عالم الانتفاضة ، فالسيارة التى يلعب بها الطفل تحولت إلى سيارة الدورية أو إلى سيارة اسعاف والجريح بداخلها تحول أوتوماتيكيا إلى شهيد . كذلك بالنسبة للعبة طائرات الورق والتى يترافق موسمها مع عطلة الصيف المدرسية ، أصبحت لعبة على مدار السنة (باستثناء فصل الشتاء) وذلك لاغلاق السلطات للمدارس . كما أن الطائرة الورقية نفسها لم تعد مجموعة من العيدان والورق والخيوط بل اصبحت مجموعة من الألوان تطارد السلطة الأطفال الذين يزينون طائراتهم بها وخاصة عندما تكون هذه غالألوان ، الأسود ، الأحمر ، الأخضر ، الابيض والتى ترمز إلى العلم الفلسطينى .

وهناك ظاهرة هامة تتعلق فى حياة الأطفال وهى **إختيار الاسم** للمولود الجديد ، فقد زادت نسبة اختيار أسماء ذات علاقة بالمواقع التاريخية والجغرافية فى فلسطين مثل إختيار أسماء : جنين ، بيسان ... الخ أو أسماء ذات علاقة بالحركة الوطنية العربية مثل : ناصر ، جمال ، عرابى ، عز الدين .... الخ ، كما لاحظنا اختفاء أسماء تدل على القوة البدائية والحيوانية مثل :

عقاب ، نسر ، نمر ، ذيب ، حيث حلت محلها الأسماء التى أشرنا اليها فيما سبق بالاضافة إلى أسماء ذات علاقة مباشرة بالانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ومن هذه الأسماء :

فلسطين ، ثائر ، ثائرة ، صمود ، ياسر ، عرفات أو ياسر عرفات ، واخيرا الاسم المؤنث **انتفاضة** ، ولقد رفضت سلطات الاحتلال تسجيل المولودة بهذا الاسم فى البداية إلا أن استمرار أهلها فى عدم تغييره قد أجبر السلطات على الاذعان لطلبهم .

الان بامكاننا القول أن هناك تحولات جذرية فى أدوار هؤلاء الافراد من شباب وأطفال ونساء والذين بدأوا يحققون لأنفسهم مكانة اجتماعية جديدة . فالكبار لم يعودوا المرجع الوحيد لصغار السن وفى كثير من الحالات تم تجاوزهم ، كما أن الكثير من مظاهر السلطة التقليدية تعرضت للرفض مثل : الأب ، المعلم وبعض المؤسسات التقليدية . فقد اعتبر الجيل الجديد الجيل القديم كجيل انهزامى على مدى الأربعين سنة الأخيرة ، وان هذا الجيل الجديد هو الذى تحدى الجندى والسلطة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هذه الثورة تثير بعض الاسئلة ونقاشات داخل الأوساط الاكاديمية والتربوية والعائلية حتى لا تتحول إلى تمرد على الأوساط التقليدية الاجتماعية داخل المجتمع .

إذن بالاضافة إلى الاثار والنتائج الايجابية للانتفاضة على مستوى الفرد والجماعة فى دولة فلسطين المحتلة ، إلا أننا نجد الاجراءات الارهابية من قبل السلطة تركت بعض الاضطرابات عند بعض الأفراد وخاصة فئتى الشباب الصغار (المراهقين) والذين تعرضوا للاعتقال وفئة الأطفال الذين تحت العاشرة .

ففى دراسة لباحثة اجتماعية فلسطينية حديثة توصلت الدراسة إلى معرفة الاثار السلوكية والنفسية على شخصية الطفل فى الأراضى المحتلة حيث يعانى الأطفال

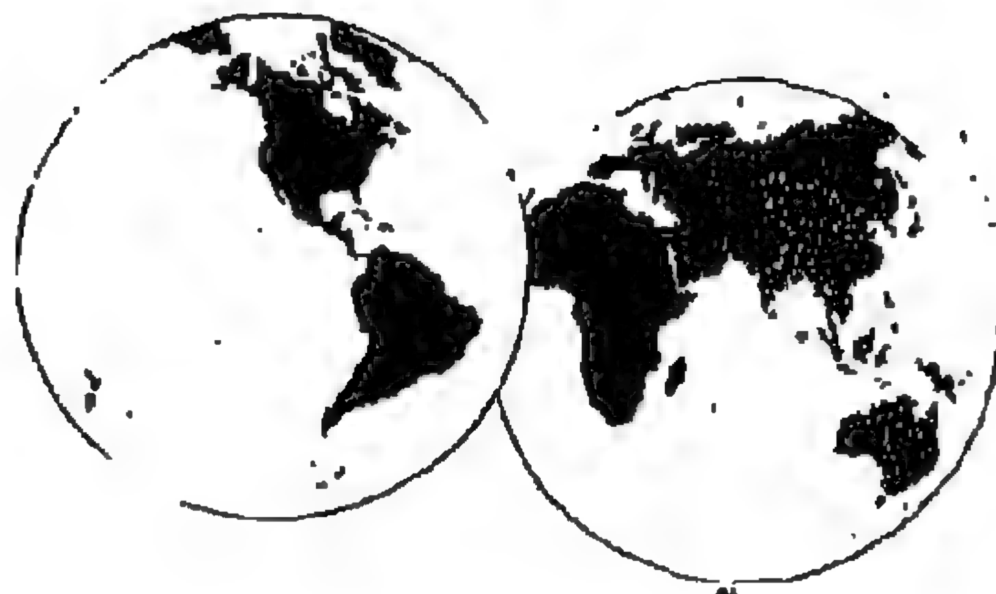
من : الآلام : جسدية ، حمى ، تبول لا إرادى ، أحلام مزعجة يتخللها صراخ ومشى أثناء النوم ، الخوف من السير وحيداً من وإلى المدرسة . كما لاحظت الباحثة بعض مظاهر العدوانية تجاه أطفال آخرين ، العصيان وعدم الطاعة ، رمى الحجارة فيما بينهم ، وكوابيس تتعلق بالهرب من الجنود الذين يلاحقون الأطفال إما بالهراوى أو باطلاق النار .

نستخلص مما تقدم أنه بالرغم من تعرض الفلسطينيين إلى عنف منهجى خلال السنة الأولى من الانتفاضة فانهم فى وضع صحى نفسى أفضل مما كانوا عليه فى العشرين سنة الاخيرة . فمعنوياتهم عالية ، وآمالهم كبيرة والتفاؤل يغلب على توقعاتهم وعندهم الرغبة فى استمرارية الانتفاضة كظاهرة صحية على المستويات : الاجتماعية والنفسية والسياسية .

فقبل ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧ ، كانوا يلجأون للأدوية والمهدئات لحماية أجسادهم من خطر المرض والانهيار ، وعلى الصعيد النفسى كانوا يلجأون للاستعمال المكثف لوسائل الدفاع اللا شعورية ، وعلى الصعيد الاجتماعى كانوا ضحايا للشائعات ، للخرافات ولوسائل الاعلام الاسرائيلية .

لكن الان أصبح الفلسطينيون يملكون وعيا جماعيا Collective Conscious بقدرتهم على أن يرفعوا رأسهم عاليا أمام العدو المحتل . فالشعور السلوكى « أنا وعائلتى » قد استبدلته الانتفاضة بـ « نحن والاخرون » . وهكذا فان الفرد فى مواقف اليأس يجد نفسه مضطرا للرد بوسائل حرب التحرر الوطنى وبالتنازل عن كل آماله وأهدافه الخاصة والتضحية بكل شىء من أجل خدمة الهدف الاسمى الذى حددته الأمة التى ينتمى إليها .

وفى نفس الوقت ، يحاول الاسرائيليون الاستمرار فى العيش وكأن شيئا لم يحدث على عتبة أبوابهم . فجنودهم وتحت أوامر حكومتهم يمارسون عملية تشويه الجسد الفلسطينى (القتل ، الجرح ، التعذيب .. الخ) . ويلجأون فى نفس الوقت إلى الاستعمال المكثف لوسائل الدفاع اللا شعورية مثل : الاسقاط ، التبرير وخاصة الانكار والتقمص (التماهى) مع شخصية العدو . كما لاحظنا على المستوى السياسى اللجوء لاستعمال آلية النكوص Regression فى المؤسسة الحاكمة وقراراتها . وهكذا مازالت السلطة المحتلة تدور حول نفسها .





الحكومة الإسرائيلية وخطط السلام

أيمن السيد عبد الوهاب

أظهرت الحكومة الإسرائيلية الموسعة التى جرص شامير على تكوينها ، قدرة على التعامل مع التغيرات التى طرأت على ساحة القضية الفلسطينية . وذلك من خلال الاتفاق على مجموعة من الخطوط العريضة لسياستها والتى ستنتهجها فى المرحلة القادمة .

ولكى تتضح أهمية ذلك وتأثيره على مستقبل عملية السلام ، فسوف نركز تناولنا على الخطوط الأساسية للحكومة الاسرائيلية واستراتيجية تحركها على الصعيدين الداخلى بتشديد قمع الانتفاضة ، وخارجيا من خلال طرح المبادرات ومواجهة مواقف الأطراف الدولية . وتأثير هذه التغيرات داخل اسرائيل .

تجىء الحكومة الموسعة التى تضم إلى جانب تكتل الليكود حزب العمل وثلاثة أحزاب دينية هى المفدال شاس وأجودات إسرائيل ، وسط هذه التطورات لايجابية بإتجاه تسوية القضية الفلسطينية بالطرق سلمية . بميثاق وخطوط أساسية لتحركها تبرز من خلاله المدى الذى يمكن أن تذهب إليه إسرائيل فى تسوية القضية الفلسطينية .

ومن هنا كانت أهمية تناولنا للخطوط الأساسية لهذه الحكومة الاسرائيلية فيما يختص بعملية السلام : ـ

١ ـ تعتبر القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية .

٢ ـ ستبذل الحكومة قصارى جهدها لتعميق علاقات الصداقة والتفاهم السائدة بين أمريكا وإسرائيل .

٣ ـ ستعمل الحكومة على تجديد العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ومع الدول التى قطعت علاقاتها بإسرائيل .

٤ ـ ستواصل الحكومة العمل من أجل إستمرارية المسيرة السلمية حسب الأطراف السلمية فى الشرق الأوسط . والتى تم الاتفاق عليها خلال إتفاقيتى كامب ديفيد ولتجديد المفاوضات وترسيخ الحكم الذاتى .

٥ ـ يشارك عرب الضفة والقطاع فى تحديد مصيرهم حسبما ورد فى إتفاقيتى كامب ديفيد .

٦ ـ ستعارض إسرائيل إنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . كما أنها لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٧ ـ ضمان بقاء وتطور المستوطنات التى أقامتها الحكومة الاسرائيلية . وسيتم إنشاء ٨ مستوطنات خلال السنة الأولى .

٨ ـ العمل على تسريع الهجرة إلى إسرائيل من جميع بقاع الارض لتجميع شتات الشعب اليهودى .

٩ ـ ستحرص الحكومة على تعزيز قوة الجيش الاسرائيلى وقدرته على الردع وكفاءة صموده أمام جميع التهديدات العسكرية . وستواجه الأرهاب بشدة بالغة مهما كان مصدرة . وستواصل قوات الجيش الاسرائيلى وقوة الأمن الأخرى كبح الشغب ومنع أعمال العنف .

تظهر الخطوط العريضة السابقة النهج الذى ستسير عليه الحكومة الجديدة فى المرحلة القادمة . وهو ما بدأته بالفعل . فزادت عملية القمع لأطفال الحجارة . فى نفس الوقت الذى بدأت فيه الحكومة فى طرح المبادرات ، وذلك فى محاولة لمواجهة المكاقب الفلسطينية على الصعيد الدولى .

ونتيجة لوضع إسرائيل الصعب ، الذى يوجب عليها التحرك . فإنها تعانى حاليا من مجموعة تطورات تشكل الأزمة الاسرائيلية وهى : ـ

١ ـ إستمرار الانتفاضة « ١٦ شهرا » بالرغم من الوسائل القمعية المتعددة التى يستخدمها الجيش الاسرائيلى ، مع إستمرار أدانة إسرائيل وأخرها تقرير حقوق الانسان الصادر عن الخارجية الأمريكية . ولجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة .

٢ ـ ازدياد الضغوط الدولية على إسرائيل لقبول الحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ ـ التغيرات التى حدثت فى داخل المجتمع الاسرائيلى نتيجة لأسلوب الحكومة فى قمع الانتفاضة والتى وصلت

إلى صفوف الجيش ، فى الوقت الذى دلت فيه نتائج قياس الرأى العام بأن ٥٤ ٪ أصبحوا يؤيدون التفاوض مع المنظمة .

٤ ـ الأزمة الاقتصادية التى بدأت تشكل ضغوطا على المواطن الاسرائيلى . نتيجة لزيادة أعباء قوات الطوارىء التى تزايدت .

● من منطلق الاحساس بضرورة التحرك والأخذ بزمام المبادرة . بدأت إستراتيجية التحرك بالنسبة لحكومة شامير فى اتجاهين متوازيين هما : ـ

١ ـ تصعيد قمع الانتفاضة : ـ

مرت السياسة القمعية الاسرائيلية بعدة مراحل : ففى البداية تعاملالجيش الاسرائيلى معها بالبنادق على اعتبار انها مشكلة عسكرية وظل الجيش يسعى للتوصل إلى وسائل فنية لقمع الانتفاضة . وقد وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى المصغر فى منتصف شهر يناير الماضى على سياسة تصعيد الاجراءات القمعية فى الأراضى المحتلة فتم بالاضافة لأستخدام الرصاصة البلاستيكية أخرى مطاطية بالاضافة إلى اقتحام المنازل وهدمها . كما سمح للعرفاء والرقباء بإستخدام الرصاصات المطاطية بعد أن كانت مقصورة على الضباط فقط . كما تم تشديد الرقابة على دخول الأموال عن طريق جسرى الأردن . وحدد أقصى مبلغ من المال يستطيع المواطن جلبه معه أو تحويله بواسطة البنوك بمائتى دينار فى الشهر . كما صدرت أحكام تتراوح مدتها من ثلاثة وخمسة أعوام وتتراوح مدة السجن فيها بين ثمانية أشهر وعامين مع وقف التنفيذ للمدة الباقية . وتتراوح الغرامات ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ دولار .

٢ ـ طرح المبادرات :

بدأ الحديث عقب تشكيل الحكومة حول المبادرة الاسرائيلية ، وذلك نتيجة الاحساس بضرورة التحرك لمواجهة المتغيرات الجديدة . فكانت مبادرة اسحق رابين وزير الدفاع والذى أعلن انها تعبر عن رأيه الشخصى . ثم أفكار شامير التى تتبانها الحكومة الاسرائيلية حاليا .

أ ـ مبادرة رابين :

فى ١٩ يناير الماضى طلب اسحق رابين « العمل » من الفلسطينيين أن ينهوا إنتفاضتهم فى الضفة الغربية والقطاع مقابل اعطائهم فرصة لانتخاب زعماء محليين يمكن أن يتفاوضوا مع الحكومة الاسرائيلية تقود فى مرحلة أولى اقامة استقلالية إدارية ، ثم فى مرحلة لاحقه إلى حكم ذاتى موسع . ثم يتبعه فى مرحلة ثالثة إتحاد كونفدرالى مع الأردن أو إسرائيل . وقد تلاشت مبادرة رابين الآن ولم تتجاوز الحد الاعلامى فقط .

ب ـ تصريحات شامير :

أعلن اسحق شامير رئيس الوزراء خطته القائمة على مرحلتين متلاحقتين . الأولى ممثلة بحكم ذاتى حسب اتفاقتى كامب ديفيد . والثانية لن يكشف عنها إلا على طاولة المفاوضات بعد فترة تمتد من خمس سنوات إلى عشر . ولم يستبعد شامير التخلى عن بعض الأراضى التى تحتلها إسرائيل . وكان شامير قد أصر فى الماضى على عدم التخلى عن أى جزء من الأراضى المحتلة التى يقول انها من حق إسرائيل وفق نصوص التوارة . وقد إستبعد شامير إجراء محادثات مع المنظمة .

كان لفهم الحكومة الأسرائيلية للمعطيات السياسية المحلية والدولية أثرها على طرح المبادرات مستهدفة العديد من الأهداف : ـ

١ ـ وقف المكاسب التى حققها عرفات على الساحة الدولية . بدءا بالمبادرة الفلسطينية وإعتراف الجمعية العامة بالدولة الفلسطينية وقبولها كدولة مراقب ، بالاضافة لبدء الحوار الأمريكى الفلسطينى وانتهاء بالتحرك الأوروبى والسوفيتى الايجابى .

٢ ـ كسب المبادرة من الفلسطينيين . ووقف إستمرار الضغوط الدولية ، والتى بدأت تأتى من دول صديقة لها مثل بريطانيا والسويد والداعية إلى بدء الحوار مع المنظمة .

٣ ـ العمل على إيجاد قيادة بديلة عن المنظمة . عن طريق الاتصال ببعض القادة الفلسطينيين . فى محاولة لتعميق الخلافات داخل المنظمة وخاصة مع وجود الجماعات الراديكالية الموالية لسوريا . « أحمد جبريل وأبو موسى » . كما يمكن أن تعمق الخلاف داخل الأراضى المحتلة وخاصة مع وجود حركة حماس والتى تأمل من تأسيس دولة اسلامية . وهو ما فشلت فيه إسرائيل حتى الآن .

مواقف الأطراف الدولية :

نركز فى هذه المواقف على ثلاثة مواقف هى مواقف أمريكا وأوروبا والاتحاد السوفيتى وذلك نظرا لأهمية مواقفهم من عملية السلام :

اولا : موقف الولايات المتحدة : ـ

مع بداية الحوار الأمريكى الفلسطينى زالت إحدى العقبات التى تعترض جهود تسوية القضية الفلسطينية . ولكن بقيت المشكلة الأساسية فى التعنت الاسرائيلى الرافض للانسحاب والحوار مع المنظمة . وهو ما يضع الرئيس الأمريكى بوش فى موقفا بالغ التقصير ، لتبلور اتجاه عام للضغط على إسرائيل من جانب الدول العربية

والمجموعة الأوروبية والاتحاد السوفيتي . ولكن تبقى مسألة مدى قبول الادارة الأمريكية للضغط على إسرائيل لتغيير موقفها . فلا يزال الحوار الأمريكي الفلسطيني محصورا في السفير الأمريكي في تونس . كما لا يزال الانحياز الكامل لأسرائيل أمرا أساسي للادارة الأمريكية . وهو ما يبرزه الرفض الأمريكي لمناقشات مجلس الأمن إصدار بيان دولى يدين إجراءات القمع الاسرائيلى في الأراضى المحتلة . في الوقت الذى أصدرت فيه الخارجية الأمريكية تقريرها السنوى الخاص بحقوق الانسان مدينا لأسرائيل ، وذلك للمرة الأولى . ويكشف هذا التناقض الحدود القصوى التى تذهب إليها الادارة الأمريكية . إلا أنه مع النشاط الدبلوماسى السوفيتي في الشرق الأوسط من خلال جولات شيفر نادزة . والدور الأوروبى النشط والتآلف العربى ومساندتها لعرفات وخاصة بعد انتهاء حرب الخليج ، وخروج السوفيت من افغانستان .

كلها اعتبارات لابد أن تدفع الرئيس الأمريكي بوش للتعامل بسرعة مع الصراع العربى الاسرائيلى . وتبلور موقف أمريكي وخاصة عقب زيارات اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى والرئيس مبارك والملك حسين لواشنطن . وإن كان تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش ، يعطى مؤشرا للدور الأمريكي المرتقب . فنقلت جريدة الاتحاد في ٢٢ يناير الماضى أول تصريح له عن قضية الشرق الأوسط جاء فيه أن أمريكا تستطيع أن تلعب دورا وسيطا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، وأن الهدف الأمثل هو إقامة دولة كونفدرالية أردنية فلسطينية . وأشار اننى « لا أنتقد أن الدولة الفلسطينية هى الحل الأمثل لأن إسرائيل ترفض ذلك . ولماذا تقوم الولايات المتحدة بالدعوة لشىء يمكن أن يعرقل التقدم نحو السلام » ولكنه أى بوش يجد أن خطوات عرفات مشجعه .

يوضح تصريح بوش محدودية الدور الأمريكي المرتقب . وهو ما سيضعها في خيارين كلاهما صعب . أما بالضغط على إسرائيل لقبول المبادرة الفلسطينية . وهو غير متوقع لتصريحات جيمس بيكر وزير الخارجية ودان كويل نائب الرئيس الأمريكي الرافضين للضغط على إسرائيل . أو محاولة التوصل لصيغة توفيقية لعدم تبلور موقف أمريكي يواكب التطورات الأخيرة التى شهدتها القضية الفلسطينية .

ثانيا : موقف المجموعة الأوروبية :

بدأت المجموعة الأوروبية من دافع الاحساس بضرورة المساهمة في حل النزاع في الشرق الأوسط حفاظا على مصالحها في هذه المنطقة الهامة .

وخاصة في ضوء المعطيات الجديدة التى شهدها النزاع في الشرق الأوسط . والتى أعتبرتها المجموعة الأوروبية مؤشرا جيدا تستطيع معه التحرك ، وخاصة بعد بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى . فكان التحرك الأيجابى بأيفاد اللجنة الثلاثية « فرنسا .. اسبانيا ـ اليونان » المنبثقة عن مجلس وزراء خارجية هذه الدول الأوروبية . بقرارها الصادر في ديسمبر الماضى . لتنتهى اللجنة في ١٣ فبراير الماضى من جولتها في المنطقة والتى أشتملت اسرائيل والأردن ومصر وسوريا تمهيدا لتقديم تقريرها الى المجلس . وفيما عدا أسرائيل التى قام وزير خارجية اسبانيا « ولها رياسة المجلس في الدورة الحالية » بزيارتها ووزير خارجية فرنسا كل على حده . فان هناك توجها عاما لعقد المؤتمر الدولى للسلام بحثته اللجنة في الدول الأخرى .

يمثل التحرك الأوروبى واقعا قاسيا على اسرائيل وخاصة بعد مقابلة وليم وولدجريف وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بياسر عرفات ، وجولة عرفات الى روما واثينا وفينا وهلسنكى ومدريد وهو ما يشكل نجاحا عربيا للقضية الفلسطينية . وتقوم وجهة نظر الدول الأوروبية الاثنتى عشرة بمحاولة أقناع امريكا بضرورة تبنى الدعوة لعقد مؤتمر دولى ، وايجاد دور أوروبى وسط دور القوتين العظميين .

ثالثا : موقف الاتحاد السوفيتى :

تجىء زيارة شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى الى الشرق الأوسط لكل من سوريا والأردن ومصر والعراق وايران ، كمحاولة سوفيتية اكثر تنظيما في لعب دور الوسيط في اعقاب مغادرة القوات السوفيتية لافغانستان . ويأتى نشاط الدبلوماسية السوفيتية في الشرق الأوسط مواكبا للتحرك السوفيتى في مختلف الأتجاهات وهو ما بدأ مع مجىء جورباتشوف ، لتبدأ حالة الوفاق مع امريكا وتحسين العلاقات مع اسرائيل . في الوقت الذى لعب جورباتشوف دورا في اقناع المنظمة بقبول الوجود الأسرائيلى ، ودورا اكبر في تحييد الجماعات الفلسطينية الراديكالية الموالية لسوريا .

ومن خلال ما سبق أستطاعت الدبلوماسية السوفيتية اعادة طرح نفسها من جديد في الشرق الأوسط ، من خلال امتلاك بعض الأوراق ، كالسماح بهجرة اليهود الى اسرائيل وعودة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وهو ما تسعى اليه اسرائيل .

فكان التحرك السوفيتى من خلال دبلوماسية مكوكية يمارسها ادوارد شيفرنادزه وطرحه لمجموعة أفكار سوفيتية تدور حول أعطاء دور اكبر للدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن ، والعمل على اعداد المؤتمر الدولى تحت

رعاية الأمم المتحدة . وذلك من خلال ما أعلنه جوزيباتشوف فى ابريل من العام الماضى عن ضرورة بدء العمل للتوصل الى حل سلمى ، محددا ثلاثة مبادىء هى : -

١) حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

٢) حق اسرائيل فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٣) قيام علاقات سلام بين اسرائيل وكل دول المنطقة من خلال مؤتمر دولى . وبانسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة .

وبالرغم من النشاط الدبلوماسى السوفيتى على الصعيدين العربى والأسرائيلى . الا أن مرحلة الصدام بين اسرائيل والاتحاد السوفيتى لا تزال قائمة بالرغم من أجتماع شيفرنادزة بموشى ارينز وزير الخارجية الأسرائيلية مرتين فى باريس والقاهرة ، وذلك لرفض اسرائيل التحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية مقابل عودة العلاقات مع الأتحاد السوفيتى وهو الثمن الذى يبتغيه الاتحاد السوفيتى ولا تزال ترفضه اسرائيل .

الخطط الأسرائيلية :

جاء الأئتلاف الجديد للحكومة الاسرائيلية وهو يدرك ما سيتعرض له فى المرحلة القادمة من ضغوط دولية لأقناعها بمقابلة الخطوة الفلسطينية . ومن هنا جاء حرص شامير على تشكيل حكومة موسعة وخاصة بعد الخطوة الأمريكية ببدء الحوار مع المنظمة . كما جاء ميثاق هذه الحكومة تحديا صريحا لجهود التسوية التى تشهدها القضية الفلسطينية فى الوقت الحالى وهو ما تبرزه اللاءات الخمس لشامير « لا للحوار الأمريكى ، لا للمؤتمر الدولى ، لا لمنظمة التحرير ، لا للأنتفاضة ، لا للدولة الفلسطينية »

لذلك بدأ الحديث عقب تشكيل الحكومة حول المبادرات الأسرائيلية فى محاولة لكسب بعض النقاط لصالحها ، وتركيز التحرك باتجاهين اساسيين يشكلان محورا اهتمام القادة الاسرائيليين وهما أمريكا وأوروبا ، بالاضافة لمحاولة تحييد الموقف السوفيتى : -

تسعى اسرائيل بكل قوة لكسر الحوار الأمريكى الفلسطينى ، مشككة فى مدى مصداقية المنظمة فى نبذ الارهاب . وهو الوتر الحساس بالنسبة للامريكيين ومن هذا المنطلق سارعت وسائل الأعلام المختلف اليهودية فى شن هجوم شديد ضد المنظمة والدول العربية مستغلة فى ذلك الأحداث الأخيرة : -

١) نسف طائرة بان أميركان فوق اسكتلندا

٢) أتهام العرب بشراء وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لابادة اسرائيل وهى الحملة التى تعرض لها العراق مؤخرا وغيره من الدول العربية .

٣) وصفت عرفات بأنه أرهابى ، مستغلة فى ذلك حادث التسلل الذى قام به خمسة فدائيين لشمال اسرائيل . وهو امر أعتبرته اسرائيل نقضا لتعهد المنظمة بنبذ الأرهاب .

٤) الزوبعة التى أثيرت حول التهديدات المزعومة التى اطلقها عرفات ضد رئيس بيت لحم الياس فريج الذى وافق على مبدأ وقف الأنتفاضة لبدء عملية الانتخابات فى الأرض المحتلة .

وبالرغم من أن هذه الأتهامات ليست جديدة من جانب اسرائيل ومحاولة ابراز موقفها بموقف المدافع عن النفس ، الا أنها بدت فى الفترة الأخيرة متسارعة ومتنوعة تهدف الى وقف الحوار الأمريكى الفلسطينى ، بالأضافة الى أنها أرسلت زيتانيا نائب وزير الخارجية الأسرائيلى الى نيويورك فى محاولة لاستعادة تأييد المنظمات اليهودية الأمريكية التى تلتزم بحالة الترقب المحسوب .

ب - بالنسبة لدول المجموعة الأوروبية :

قام شامير فى ٢١ فبراير الماضى بزيارة لباريس هى الزيارة الأولى له خارج اسرائيل . وتعد هذه هى المرة الأولى منذ فترة طويلة التى يقوم بها رئيس وزراء أسرائيل بعدم التوجه لامريكا فى اول زيارة له . تأتى الزيارة فى محاولة اسرائيلية لنقل بعض افكارها للقادة الفرنسيين ، وتخفيف الضغوط التى تواجهها من العالم الغربى بسبب أستمرار الأنتفاضة وخاصة بعد أدانة التقرير السنوى للخارجية الامريكية حول حقوق الأنسان لسياسة اسرائيل القمعية .

وبالاضافة لمحاولة تغير الموقف الفرنسى عن فكرة ضرورة عقد المؤتمر الدولى التى يتبناها الرئيس الفرنسى ميتران . وابراز عدم جدوى الحوار مع عرفات وإثنائه عن لقائه .

تتجلى الرؤية الأسرائيلية لحجم الدور الأوروبى من خلال تصريح لشامير « بأنه من المبالغ فيه تماما الظن بأن أوروبا تستطيع أن تقوم بدور فى عملية السلام فى الشرق الأوسط » وذكر شامير بأنه لا ينبغى على أوروبا أن تزج بنفسها فى عملية السلام فى الشرق الأوسط وأن تكتفى بالعلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة . وكانت اسرائيل قد رفضت استقبال كارولوس بادو لياس وزير خارجية اليونانى بسبب عدم اعتراف اليونان باسرائيل . كما رفضت اسرائيل عقد مؤتمر برلمانى بدعوة من المجلس البرلمانى الأوروبى ليكون تمهيدا لمؤتمر دولى للسلام . كما بدأ اللوبى الصهيونى فى لندن

بمهاجمة ويليام ولد جريف وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية بعد مقابلة لعرفات وتصريحاته ضد اسرائيل ، فى محاولة إسرائيلية لتحجيم الدور الأوروبى .

ج ـ بالنسبة للاتحاد السوفيتى :

ان اجتماع موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلية مع ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى فى باريس ، وأخيرا فى القاهرة ، يعطى رؤية بأن اسرائيل لا تعارض دورا سوفيتيا فى الشرق الأوسط ، على أن يسبقه عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما وهى ورقة رابحة تلعب بها اسرائيل . كما أعلن شامير بأنه يؤيد أجراء مفاوضات لاحلال السلام فى الشرق الأوسط تحت اشراف القوتين العظميين وهو ما يبدو خطوة من جانب شامير تهدف الى مواجهة الخطة السوفيتية الداعية لاعطاء دور كبير للامم المتحدة فى محادثات السلام .

آفاق التغير والمجتمع الأسرائيلى :

مع ما تنتهجه الحكومة الأسرائيلية من محاولات لفك الحصار الذى تشعر به فى ضوء التطورات الأخيرة ، بدءا من المبادرة الفلسطينية الى فتح الحوار الأمريكى الفلسطينى الى أعتراف الجمعية العامة بالدولة الفلسطينية كدولة مراقب وأنتهاء بالتحرك الأوروبى الأيجابى . فى الوقت الذى تواجه فيه الحكومة الأسرائيلية عجزا فرضته الأنتفاضة والانقسامات الداخلية ازاء هذه التطورات بدرجات متفاوته . وهو ما تبرزه العديد من الأحداث : ـ

١) الخلاف الذى نشب عن محاولة أستغلال فيصل الحسينى مدير جمعية الدراسات العربية فى القدس من جانب اسحق رابين كمدخل لمبادرته .

٢) أعلان موردخاى جور « حزب العمل » رئيس الاكان الجيش الأسرائيلى السابق ووزير الدولة بالحكومة الحالية ، تأييده للتطورات الأخيرة الأيجابية للمنظمة . كما أيد الحوار الأمريكى الفلسطينى . وبارك سفر اعضاء الكنيست الأربعة لباريس للاجتماع بالفلسطينيين .

٣) تكوين ما سمى « بمجلس السلام والأمن الاسرائيلى » فى تل ابيب . وهو مجلس يضم عدة عشرات من كبار الضباط الأسرائيليين السابقين تحت شعار الأرض مقابل السلام . وقد سافر أربعة جنرالات من هذا المجلس لامريكا بهدف تفنيد المزاعم الأسرائيلية بأن التنازل عن المناطق المحتلة مقابل السلام يضر بأمن اسرائيل ، واوضحا بأنه يمكن التغلب على ذلك بالتوصل الى تسوية معقولة وترتيبات أمنية معينة .

٤) أزدياد عملية العنف من جانب المستوطنين الأسرائيليين فى اتجاه القرى العربية فى الأراضى المحتلة وهو ما كشف عنه عضوان بالكنيست الأسرائيلى . ويعتبر عمدة مستوطنه اريبل فى الضفة الغربية احد قادة هذا الاتجاه وهو ما يرجعه العضوان بسبب الشعور بالخوف من جانب المستوطنين وخاصة بعد فشل الجيش فى قمع الانتفاضة .

كما قام مئات من اليهود اليمينيين المتطرفيين بالاجتماع فى ١٨ يناير الماضى ، بهدف التحضير للبنية القانونية والأقتصادية والعسكرية لدولة ، سوف تقام فى المستقبل على اى شبر تنسحب منه القوات الأسرائيلية .

٥) بداية التحرك من جانب حزب العمل فليس بصدفة ان يرسل شيمون بيريز مساعده يوسى بيلين لمقابلة فيصل الحسينى ، فى نفس الوقت الذى اعلن فيه بيريز انه سيلتقى بشخصيات فلسطينية ، وأنه بصدد وضع خطة تستجيب للمتطلبات الراهنة . وهو ما يعنى محاولة حزب العمل ايجاد حجج جديدة تمكنه من خلالها التحرك بمرونة اكبر . وهو ما قد يدفعه للصدام مع تكتل الليكود .

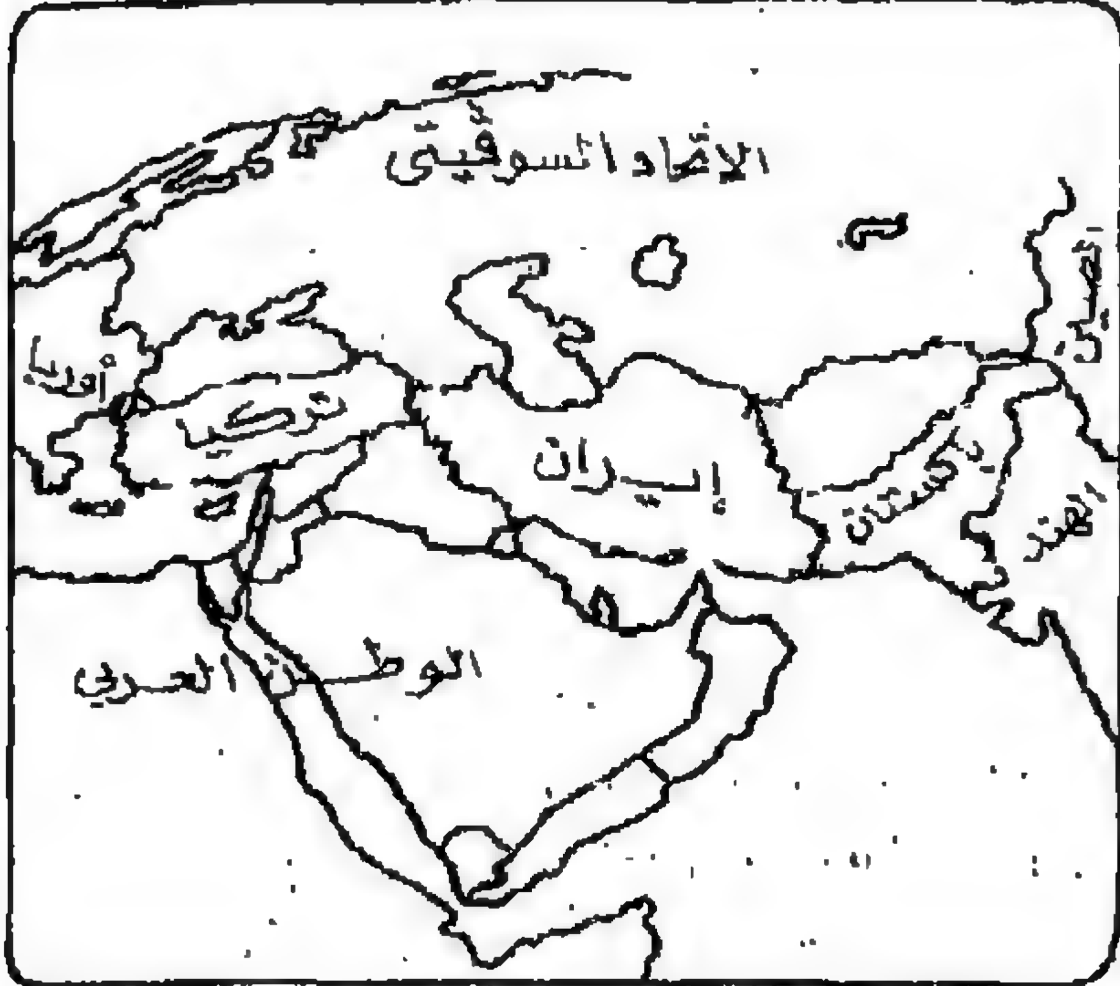
توضح هذه الأحداث السابقة ما يعانيه المجتمع الداخلى فى اسرائيل من انقسام الرؤية للتطورات الأخيرة وكيفية التعامل معها . وهو ما تجسده الحكومة الاسرائيلية وسعيها لتجميد هذه التطورات . وهو ما توفره الحكومة الموسعة التى ارادها شامير لتمكنه من مقاومة الضغوط الدولية .

الا أنه قد حدث بعض التغير المحسوب من جانب شامير . فقد بدأ الحديث عن نوعا من اشراف الأمم المتحدة او القوتين العظميين ، كما تخلى عن ضرورة وقف الانتفاضة كشرط مسبق .

كان رفض المنظمة لمبادرة رابين وتصريحات شامير التى تستهدف ترسيخ الاحتلال الأسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ليعكس مدى التناقض فى الأهداف بين اسرائيل والمنظمة .

ففى الوقت الذى تسعى فيه المنظمة لاعلان دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع وخاصة بعد المكاسب التى حققتها على الساحة الدولية ، تحاول بها اسرائيل تقويض هذه المكاسب من خلال طرح مبادرات لا تهدف منها الا التظاهر بالرد على المبادرة الفلسطينية .

وهو ما يوجب على الجانب العربى ضرورة استمرار التضامن والضغط على أمريكا والأتحاد السوفيتى لممارسة ضغوط على اسرائيل ، مع ضرورة استمرار الانتفاضة وتوفير الدعم لها كعامل اساس وحيوى لاستمرار حالة تعبئة القوى الدولية . □



مجلس التعاون العربى وآفاق المستقبل

نسرين سامح مرعى

نظرا لما يجمع المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن العربية من ظروف متماثلة فى مجالات عدة وايمانا من هذه الدول بالمبادىء والقيم المشار اليها وتعبيرا عن رغبتها العميقة فى ايجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعد ما استمر بينها سنوات عدة فأعطى ثمارا مهمة فى اطار الظروف والامكانات المتوافرة فى كل مرحلة ، وصولا به الى اعلى مستويات التضامن والعمل المشترك وشعورا منها بالمسئولية ازاء تعزيز مقومات الأمن القومى العربى ضد التهديدات الراهنة والمستقبلة التى يتعرض لها « يؤسس مجلس التعاون العربى »

ذلك ماعبرت عنه وثيقة تأسيس مجلس التعاون العربى وهى تعكس الى حد كبير رؤية هذه الأطراف لمستقبل العمل العربى المشترك عموما ، وعلاقات هذه البلدان وبعضها البعض على وجه خاص .

وقد تزامن التوقيع على هذه الاتفاقية مع اعلان قيام اتحاد المغرب العربى بين خمسة أقطار عربية هى « المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا » وليعكس ذلك تطورا كبيرا فى شكل العلاقات العربية / عربية الأمر الذى يدفعنا الى التساؤل عن مستقبل هذه التجمعات الاقليمية عموما ، ومجلس التعاون العربى على وجه الخصوص ، وأثر ذلك على مسيرة العمل العربى الاقتصادى المشترك ؟

وحول مجلس التعاون العربى ، ومدى امكانية تحقيق الأهداف المنوطة به فان الأمر يتطلب دراسة الأوضاع الاقتصادية للدولة وامكانيات التعاون المتاحة حاليا والممكنة مستقبلا .

الأوضاع الاقتصادية الحالية لبلدان المجلس :-

مما لاشك فيه ان توقت اعلان مجلس التعاون قد تزامن مع عدة احداث ومتغيرات سياسية واقتصادية هامة فى هذه الأقطار بدءا من القرار الخاص بايقاف الحرب العراقية / الايرانية ، ومن ثم الحديث عن اعادة تعمير مادمرته الحرب فى هذه الأقطار ، وانتهاء باعلان قيام الدولة الفلسطينية فى الدورة الاخيرة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، (فى الجزائر) مرورا بالاكتشافات النفطية باليمن والتحولات الجديدة فى العراق ومصر والأردن واليمن .

ويمكننا القول بأن الاقتصادات الأربع قد تميزت بانخفاض معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى منذ بداية الثمانينات وحتى الآن .

ويرجع السبب فى ذلك الى ان كلا منهما كان يعتمد بشكل او بأخر على عناصر الحقن الخارجى بالأموال القادمة اما من تحويلات العاملين بالخارج (كالأردن ومصر واليمن) كذلك المنح والمعونات العربية للبلدان الأربع . وهى المصادر التى تراجعت بشدة فى اعقاب تدهور عائدات النفط لدى البلدان العربية النفطية .

ويلاحظ فى هذا الصدد ان هذه الاتفاقية تأتى فى الوقت الذى تنتهج فيه هذه الأقطار سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى اعطوء القطاع الخاص المزيد من الحوافز والتشجيع مع مايتطلبه من تغيير فى مجمل السياسات الاقتصادية المتبعة بها .

فالعراق مثلا أصدر قانون الاستثمار العربى الذى يجيز مشاركة المستثمر العراقى فى المشروع الذى يقام بنسبة لاتزيد على ٤٩ ٪ من رأسمال المشروع . واشترط القانون تحديد نصف مليون دينار عراقى كحد ادنى لراسمال المشروع واجاز للمستثمر ان يدخل رأس المال بعملة قابلة للتحويل الخارجى ، كما توفر بقية بنود القانون جميع التسهيلات اللازمة للمستثمرين العرب لتنفيذ المشروعات الانتاجية والخدمية . وهى قريبة الشبه بالقوانين الانفتاحية المطبقة فى مصر ، ونفس القول ينطبق

ايضا على كل من الأردن واليمن ومن هنا يرى البعض ان اتفاقية التعاون العربى سوف تساعد كثيرا فى تشجيع الاستثمارات والمشروعات المشتركة وتعزيز التعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة .

وينصب التركيز على مجالين رئيسيين : أولهما تعزيز التبادل التجارى بين الأطراف الأربع وثانيهما تنظيم وتسهيل حركة انتقال العمالة بينهم وفيما يلى عرضا سريعا لامكانيات ومعوقات كل منهما :-

التجارة بين اقطار المجلس :

إن تحليل بنية التجارة الخارجية للأقطار الاعضاء فى مجلس التعاون العربى سوف يمكننا من معرفة مدى امكانية تقليص مؤشرات وآليات التبعية التقليدية فى مجال التعامل الخارجى وطبيعة العلاقة بين هذه الأقطار وبعضها لبعض من جهة ، وبينها وبين العالم الخارجى من جهة اخرى والأهم من هذا وذاك فان دراسة حركة التجارة البينية سوف تمكننا من الاجابة عن التساؤل حول الحجم اللازم لدعم حركة التعاون بشكل متواصل والكيفية التى تؤثر بها هذه الحركة على السياسات الاقتصادية المتبعة بشكل عام واهدافها التكاملية بشكل خاص ومن هنا سوف نعرج لدراسة التوزيع الجغرافى لتجارة هذه الأقطار بعضها البعض بالاضافة الى تجارتها مع العالم الخارجى

التجارة البينية : يلاحظ المتتبع لنمو حركة التجارة بين اقطار المجموعة أن الاردن يستحوذ على النصيب الأكبر فى حجم التجارة بينهم . حيث ارتفعت قيمة صادراته الى الأقطار الثلاثة الأخرى من ٩٤,٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٧٨,٢ مليون عام ١٩٨٣ والى ١٩٧,١ مليون عام ١٩٨٧ بينما بلغت قيمة وارداتها من اقطار المجموعة حوالى ٢٣,٥ مليون ، ٢٢,٥ مليون ، و ٣٠٩,٨ مليون دولار خلال اعوام ١٩٨٠/ ١٩٨٣/ ١٩٨٧ على التوالى . ويليهوةالعراق حيث ارتفعت صادراتها من ١٠ مليون دولار الى ٢٥ مليون و ٢٧١ مليون دولار بينما تجاوزت وارداتها من ١٠٤ مليون دولار ، ٢١٦ مليون دولار ، ٢٠١ مليون دولار (خلال الفترة محل الدراسة) وكانت اقل البلدان تعاملا مع زميلاتها الأخرى هى اليمن الشمالية حيث لم تتجاوز صادراتها اكثر من ١٠٠ الف دولار ووارداتها تراوحت بين ٩,٨ مليون دولار ٨,٩ مليون (خلال الفترة) .

وفيما يتعلق بمصر فاننا نلاحظ ان حجم التجارة مع هذه الأقطار قد تأثر ، بشكل او بأخر ، بالأحداث السياسية التى شهدتها المنطقة وخاصة توقيع اتفاقية الصلح مع اسرائيل وماأعقبها من قطع العلاقات السياسية بينها وبين الأقطار العربية الأخرى .

الا اننا نلاحظ ان حجم التجارة البنية قد اخذ فى التصاعد عاما بعد اخر ، حتى فى ظل قطع العلاقات ، حيث تزايدت صادراتها الى بلدان المجموعة من ٨,٦ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٣٣,٣ مليون عام ١٩٨٣ ثم وصلت فى عام ١٩٨٧ الى ٥٦,٥٧ مليون دولار . بينما ارتفعت وارداتها من هذه الاقطار من ٣,٥ مليون الى ١٦,٥ مليون ثم الى ٥٦,٢ مليون (خلال نفس الفترة) .

وعلى الجانب الأخر فاننا نلاحظ من خلال تتبع التجارة البينية لهذه الأقطار ان هناك تركزا ملحوظا فى التجارة بينهم ، وقد تمثل ذلك فى العلاقات الثنائية بين كل من الأردن والعراق حيث استحوذت الأولى على حوالى ٩٥ ٪ من صادرات الثانية الى بلدان المجموعة وحصلت منها على حوالى ٨٠ ٪ من وارداتها بينما كانت مصر هى الشريك التجارى الأول لليمن فى اوائل الثمانينات حيث حصلت الثانية على ٨٦ ٪ من وارداتها من هذه الأقطار من الأولى ولكنها اخذت فى التناقص بعد ذلك حتى وصلت الى ٣٦ ٪ تقريبا فى عام ١٩٨٧ وكان هذا التراجع لصالح علاقاتها التجارية مع الأردن حيث ارتفع اجمالى وارداتها منها من ٤ ٪ عام ١٩٨١ الى ١٩,٣ ٪ عام ١٩٨٣ ثم الى٥٣ ٪ تقريبا عام ١٩٨٧ .

ومن الجدير بالاشارة هنا ان نسبة التجارة الخارجية بين معظم هذه الأقطار بعضها البعض ضئيلة للغاية مقارنة باجمالى تعاملاتها الخارجية مع العالم الخارجى . حيث لم تشكل الصادرات البينية اكثر من ٢,١٤ ٪ بالنسبة لمصر ، ٠,٥ ٪ بالنسبة لليمن وكانت الأردن تشكل حوالى ١٨ ٪ تقريبا وذلك عام ١٩٨٦ وبالمثل شكلت الواردات البينية حوالى ٠,٣٧ ٪ بالنسبة لمصر و ٣٦,٠ ٪ بالنسبة لليمن والاردن ١٢ ٪ وذلك خلال نفس الفترة تقريبا . وترجع ضآلة التجارة البينية لأقطار مجلس التعاون العربى » لعدة اسباب يأتى على رأسها العقبات الهيكلية المتعلقة بطبيعة الانتاج ومدى تطوره وتنوعه وضعف الهياكل الانتاجية لها ، هذا فضلا عن التماثل والتشابه فى القواعد الانتاجية فيما بين ثلاثة اقطار منهم [وهم الأردن ومصر والعراق] حيث تنتج سلعا متنافسة على المستوى القطرى والقومى .

ثم هناك عقبات تتعلق بحركة التجارة ذاتها ، وخاصة تلك الناجمة عن الاجراءات والأنظمة الخاصة لكل دولة على حدة ، ونقصد بها تحديدا القيود الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير وكذلك الرقابة على النقد وخلافه . ومنها عوامل تنظيمية تنصب على التسويق والنقل وأنظمة التجارة والتسهيلات .

ومن هنا فانه ونتيجة للخصائص الهيكلية التى تتميز بها اقتصادات هذه الدول فان تطوير وتحسين العلاقات

الاقتصادية بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة ، سوف يتوقف الى حد كبير على مدى النجاح أو الفشل فى رؤية وتحليل العوامل المختلفة وذلك فى محاولة وضع الحلول اللازمة لذلك . ومما يزيد من أهمية الوضع التشابة فى الاستيراد والتصدير وهو ما يضعف القوة التفاوضية لهذه الدول مع العالم الخارجى ، لهذا فالسوق الأقليمى للبلدان الأربع يتيح فرصا أفضل لهذه الدول لتقوية مراكزها فى التجارة الخارجية والحصول على شروط أفضل للتبادل التجارى مع العالم الخارجى سواء تعلق ذلك بالصادرات والواردات .

ولذلك فقد أصبحت هذه الأقطار مطالبة باعادة بناء علاقاتها الخارجية بالأساس بغية العمل على تقليص روابط التبعية والأعتماد على البلدان الرأسمالية واستبدالها بروابط التعاون والتكامل بينها وبين البلدان العربية الأخرى .

وهنا تثار قضية على جانب كبير من الأهمية وهى الخاصة بتحرير التجارة حيث يرى البعض أن مجرد اتخاذ اجلاءات تحررية سوف يساعد كثيرا فى ازدياد التجارة البينية بينهم ، وسوف يساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادى بها عن طريق تدعيم قدرة المستثمر فى القطاع الخاص على القيام بالمشاريع كبديل عن الواردات ، ومن ثم المساهمة فى تنويع القاعدة الأنتاجية . وفى رأينا أن التركيز على تحرير التجارة بين هذه الأقطار لن يساعد كثيرا على ازدياد التجارة البينية ما لم يتزايد ذلك مع تعديل الهياكل الأنتاجية لهذه البلدان

وهو ما يدفعنا الى الاعتقاد بانه حتى لو رغبت هذه الأقطار فى زيادة التجارة البينية فى الوقت الحاضر فانها لن تتمكن من ذلك ، فهى لن تجد ما تحتاج اليه من سلع متوافرا لدى البلدان الثلاثة الأخر الأمر الذى يؤكد على أهمية تطوير وتنويع الهياكل الأنتاجية وزيادتها وتوزيع استثماراتها بصورة تنسجم مع احتياجاتها وأولوياتها ، وذلك كله فى اطار استراتيجية العمل الأقتصادى المشترك بينهم . وبمعنى أخر فان التنمية المترابطة المتشابكة هى وحدها التى تعطى التبادل التجارى بين البلاد العربية على المدى الطويل أساسا مستقرا للتزايد المستمر القوى . ومن خلال هذه التنمية تصبح الأدوات الأخرى من الأدوات الأساسية فى تعزيز التبادل التجارى بين هذه الأقطار .

وهنا تجدر الأشارة الى أن هذه العوامل تختلف فى علاجها من عامل لأخر وفقا للفترة الزمنية التى تحتاجها . بمعنى آخر فهناك عوامل يمكن علاجها فى التو واللحظة وهناك عوامل سوف تحتاج الى فترة زمنية أطول وهكذا .

اسواق العمل باقطار المجلس :-

بداية يلاحظ الباحث أن البلدان الأربع تضم أحدى البلدان المستقبلة للعمالة وهى العراق ، ودولتين مرسلتين للعمالة هما مصر واليمن بينما تجمع الأردن بين الصفتين .

عموما و عند محاولة دراسة أسواق العمل فى كل من هذه الأقطار ، فاننا نلاحظ أن سياسة العراق ، وهو الدولة المستقبلة الوحيدة فى هذه المجموعة ، قد تأثرت كثيرا بحربها مع إيران ، وذلك نتيجة لما نجم عنها من آثار على هيكل بنيان القوى العاملة العراقية الأمر الذى دفع الحكومة العراقية الى انهاء خدمة العمالة الآسيوية والتى كانت تشكل ٧٦٪ تقريبا من اجمالى العمالة المستوردة بها مع زيادة الطلب على العمالة العربية فأصدرت العديد من القرارات التى تقر مبدأ الانتقال الحر وحق العمل والاقامة للمواطنين العرب ، وذلك بهدف التفضيل الكلى للعمالة العربية .

وبالتالى أصبحت هذه العمالة تشكل حوالى ٩٠٪ من المجموع الكلى للعمالة الأجنبية بها أو تشكل العمالة المصرية حوالى ٧٥٪ من العمالة العربية)

ومن هنا يشير البعض الى أن توقف حرب الخليج سوف يؤدى بالضرورة الى ازدياد الطلب على العمالة العربية عموما والمصرية منها على وجه الخصوص . والأهم من هذا أن الطلب سوف يزداد على القطاعات التى تعانى من كساد حاليا ويقصد بها تحديدا العمالة المشتغلة بالبناء والتشييد ، وذلك لما ستتطلبه عملية اعادة التعمير من احتياج لهذه العمالة .

أى أن اتساع السوق العراقية سوف يؤدى الى جذب المزيد من القوى العاملة فى الأقطار الثلاثة الأخرى وهو ما سيساعد على حل مشكلة البطالة المتفاقمة بها . وعند دراسة هذه الامكانية تجدر بنا الاشارة الى أن اسواق العمل العربية عموما تشهد المزيد من الأنخفاض فى معدلات الطلب على العمالة وذلك بعد تناقص الانفاق العام لدى الأقطار النفطية عقب تدهور أسعار النفط . وصدور العديد من القرارات والتوصيات الخاصة بتخفيض عدد الوظائف التى يعمل بها الأجانب (ومن بينهم العرب) .

ووقف استخدام العمالة الأجنبية من الخارج ، وانهاء خدماتها وارجاعها الى بلادها بنهاية فترة تعاقدها وخلافه .

هذا ناهيك عن قيام بعض هذه البلدان باحلال العمالة الآسيوية محل العربية بحجة ارتفاع انتاجيتها وانخفاض الأجور التى تحصل عليها خاصة وأن طبيعة الأنشطة التى تسود المنطقة تتميز فيها العمالة الآسيوية عن

الغربية ، خاصة تلك القادمة من شبه القارة الهندية ، من الناحية المهارية (كأعمال الفندقة والطباعة وخلافة) .

ويمكن القول بأن حركة انتقال العمالة داخل البلدان الثلاثة المرسلة لها وهي مصر والأردن واليمن قد أثرت بشكل سلبى على أسواق العمل داخل كل دولة على حدة ، وذلك كنتيجة أساسية للطريقة التى تمت بها حيث لم تخضع لسياسات تخطيطية معينة تأخذ فى الحسبان نوعية الطلب على هذه العمالة وطبيعة أسواقها الداخلية ، ولكنها تمت بطريقة عفوية وتلقائية كاستجابة لطلب السوق فقط . هذا ناهيك عن أن نمط سياسات النمو المتبعة خلال الفترة قد أدت الى المزيد من الاعتماد على دخول هذه العمالة باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للدخل فيها ، وبالتالى الاستفادة منها فى تسيير دولاب الاقتصاد القومى بالداخل .

ولاشك أن التجربة الأردنية تعد من أهم هذه التجارب ، حيث قدرت العمالة الأردنية المهاجرة بحوالى ٣٠٠ الف فرد من اجمالى قوتها العاملة البالغة ٦٤٠٫٥ ألف عامل فى عام ١٩٨٠ (أى أكثر من ٥٠٪) الأمر الذى انعكس بالضرورة على سوق العمل وأدى الى اختلاله ، ومن ثم قيامها باستيراد عمالة من الأقطار الأخرى ومع ذلك فنسبة البطالة فيها مرتفعة للغاية . ولما كان حجم العمالة الأردنية الوافدة الى الخليج يساوى ٢٦٧ الف شخص (تشكل أكثر من ٨٣٪ من اجمالى القوى العاملة الأردنية الموجودة خارج المملكة نحو ٣٢٥ الف عامل) فان احتمالات العودة تصبح كبيرة فتقدر حوالى ٢٥٣ ألف فقط من الخليج أما ولعمالة القادمة من اليمن الشمالية فانها تتميز بغلبة العناصر غير الماهرة والتى تعمل فى مهن لاتتطلب مهارات متقدمة عن غيرها وهى النوعية التى تناقص الطلب عليها بصورة كبيرة كما أن أكثر من ٩٤٫٪ منها تعمل فى دول الخليج (ونحو ٩٠٪ من هذه الأخيرة تعمل بالسعودية وحدها) . وبسبب مستواها التعليمى والمهارى المنخفض يتركز عملها أساسا فى قطاعى التشييد والتجارة (٤٠٪ ، ٣٣٪ من جملة المغتربين على الترتيب) ثم قطاعى الخدمات والصناعات التحويلية (١٣٪ لكل منهما) .

ومن هنا يتوقع أن تصل العمالة العائدة من الخليج حوالى ٥٤٥ ألف فرد هذا مع ملاحظة أن العمالة اليمنية تتميز بسهولة الحركة والانتقال الى المملكة العربية السعودية (أكبر البلدان المستقبلة لها) وعلى فترات قصيرة فى مواسم معينة (كمواسم اعداد الأرض ومواسم الحصاد فى الزراعة) ثم العودة الى بلادهم ، ومن هنا يصبح من الصعب حصر العمالة العائدة بشكل نهائى الى اليمن .

مما سبق يتضح لنا أن البلدان الثلاثة المرسلة للعمالة من اقطار مجلس التعاون العربى تعانى حاليا من مشكلات العودة وارتفاع معدلات البطالة . وهنا يصبح التساؤل عن مدى امكانية السوق العراقية فى استيعابها ؟

وللاجابة على هذا التساؤل تجدر بنا الاشارة الى أن استمرار حرب الخليج لأكثر من ثمانى سنوات ، واستمرار الرغبة العراقية فى عدم توقف النمو الأقتصادى بها قد أديا الى احلال العمالة العربية محل العمالة الآسيوية (كما سبق أن أوضحنا) وثانيا دخول المرأة الى سوق العمل بصورة أكبر بكثير مما كان من قبل . هذا فضلا عن العمالة المسرحة من الخدمة العسكرية والتى ستدخل سوق العمل مرة أخرى ، وبالتالى لايمكن التعويل كثيرا على امكانيات جذب اعداد كبيرة من العمالة العربية للأسواق العراقية من جديد .

عموما فان قيام مجلس التعاون العربى يعد بلاشك خطوة على طريق التكامل الأقتصادى العربى ككل ، وسوف تدعم العمل الأقتصادى العربى المشترك . ولكن تحقيق ذلك يتطلب بالأساس استيعاب دروس الفشل من التجارب الوحدوية السابقة مع الأخذ بالأعتبار أن التعاون متعدد الأطراف ينبغى أن يحقق المصلحة المشتركة لاطراف العلاقة ، وذلك لتفادى الوقوع فى اخطاء تحول التعاون الى مساعدة ولضمان استمرارية التعاون عن طريق توازن العلاقة بين الأطراف المختلفة فى المجلس . □



حكومة الإنقاذ الوطني والتطورات الأخيرة في السودان

فتحي علي حسين

السودان يخطو الخطوات الأولى نحو الوفاق الوطني كشعار لمرحلة جديدة أكثر أستقراراً وفعالية حتى

ما كاد باتت التفاعلات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمناورات الحزبية ومشكلة الجنوب تهز أرجاء البلاد ففي العشرين من فبراير الماضي قدم ٣٠٠ من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة برئاسة الفريق فتحي أحمد علي رئيس الاركان مذكرة رسمية للصادق المهدي رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انقاذ وطني خلال مهلة مدتها أسبوع وإلا فإنهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد . فيما أعتبره المراقبون أسوأ أزمة تواجه المهدي منذ توليه رئاسة الحكومة في عام ١٩٨٦ .

ويمكن القول أن تلك الأزمة أفرزتها ثلاثة متغيرات هامة أثرت بشكل واضح على درجة أستقرار المناخ السياسي السائد .

أولاً : مشكلة الجنوب والمناورات الحزبية :

فلا تزال مشكلة الجنوب هي المسرح الأول لأي مناورات حزبية والمختبر الحقيقي لاظهار القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية . ففي ٢٨ ديسمبر الماضي إنسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة إثر رفض الحكومة إجازة أتفاقية أديس أبابا التي وقعها محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي مع جون جارانج في ١٦ نوفمبر ٨٨ لاحلال السلام في الجنوب ، على نحو دفع الكثير من المراقبين إلى التساؤل عما إذا كان هذا التحالف الجديد بين حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي والجبهة القومية الاسلامية بزعامة د . حسن الترابي هو الشكل النهائي لقمة السلطة في السودان أم أنه مجرد مرحلة وسيطة قد تتبعها مراحل أخرى وفي هذا السياق يمكن ملاحظة الاتي :

١ ـ بينما كان المتمردون يعززون مواقعهم على بلدة الناصرة الجنوبية قرب الحدود الاثيوبية كانت الجبهة القومية الاسلامية تعزز مواقعها السياسية في الخرطوم لتصبح ثاني أكبر الاحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم في السودان فرغم أن أتفاق أديس أبابا قد حظي بتأييد حزب الأمة الشريك الرئيسي في التحالف الحاكم مع بعض التحفظات ، وبرغم أستجابة الاتحاديين لتحفظات المهدي على الاتفاق ، نجحت الجبهة الاسلامية بزعامة د . حسن الترابي في إجهاض الاتفاق وفي إزاحة الاتحاديين خارج الائتلاف الحاكم لتصبح هي الوريث الوحيد لتركة الحزب الاتحادي في مجلس الوزراء .

٢ ـ بحصول الجبهة الاسلامية على مقاعد الاتحاديين في الحكم تعود قضية الجنوب إلى نقطة البداية لما هو معروف من تباين جوهري بين مواقف الجبهة الاسلامية ومواقف المتمردين في الجنوب خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية . وبالتالي يصبح أتفاق أديس أبابا الذي وقعه الاتحاديون ورفضته الحكومة في ذمة التاريخ .

٣ ـ رغم أن الجبهة الاسلامية بررت موقفها المعارض لاتفاق أديس أبابا في نص الاتفاق على أستبدال قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الاسلامية بقوانين ١٩٧٤ وتجميد تطبيق الحدود لحين انعقاد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر ٨٨ إلا أننا نلاحظ أن مسألة التعرض لوقف الشريعة الاسلامية لا تهم الجبهة الاسلامية فقط بل تهم أيضاً حزبي الأمة والاتحادي . الأمر الذي فسره المراقبون بأن الجبهة الاسلامية قررت الاعتراض على ذلك الاتفاق من منطلق حزبي محرج أمام أنصارها ليس فقط لأن الاتفاق مع جارانج لم يأت عن طريقها ولكن لأن الذي حملها أصلاً إلى الكراسي النيابية ثم إلى الوزارة هو وعودها بتجسيد قوانين الشريعة الاسلامية .

٤ ـ الحرب في الجنوب لا يمكن انهاؤها عسكريا ولا يمكن لأي حكومة سودانية بغض النظر عن المدد العسكري الذي يصلها أن تحقق حسما عسكريا لهذه الحرب بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة وبسبب طول خطوط الاتصالات بينها وبين الخرطوم وبسبب التراث التاريخي

للعلاقات مع الجنوب . مع ملاحظة أن استمرار الحرب فى الجنوب لا يؤدى إلى اتساع بحور الدم بين الشمال والجنوب بل يؤدى أيضاً إلى إنهاك حكومة السودان وبعثرة مواردها فى وقت تواجهها مشاكل اقتصادية جمة تتطلب منها تعبئة الجهود لحلها وتجاوزها ، كما أن استمرار الحرب يخلق البيئة لتدخل دول أقليمية ودولية لها إرتباطات وعلاقات مع الجنوب .

ثانياً : الاضطرابات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية :

ففى الفترة الأخيرة شهدت العاصمةالسودانية عدة مظاهرات واضرابات لكافة الفئات الاجتماعية (عمال - طلاب - قضاة - مهندسون - ..إلخ) وقد أجمع المراقبون على تشخيص تلك الاضطرابات فى أنها تكمن أساساً فى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى ظل يعانى منها السودان منذ فترة طويلة خاصة بعد اشتداد وطأتها فى أعقاب كارثة الفيضانات والسيول المدمرة التى اجتاحت السودان منذ ٨٨/٨/٦ . فقد تسببت الأمطار التى استمرت ما يزيد عن ٢٠ يوماً فى إنهيار الاف المنازل فى مختلف الاحياء بالعاصمة السودانية وضواحيها ، كما تسببت فى انقطاع التيار الكهربائى ومياه الشرب عن العاصمة وشلت الحياة بسبب توقف الحركة والمواصلات بشكل كبير . الأمر الذى دعا حكومة السودان بقيادة الصادق المهدى إلى اعلانها مناطق كوارث . وبالفعل أقيم جسر جوى بين القاهرة والخرطوم لامداد الأخيرة بمواد الاغاثة ، كما وصلت طائرات إغاثة للخرطوم من السعودية والأردن واليمن وعدد من الدول الغربية خاصة ايطاليا وبريطانيا . وفى الحقيقة لم تكشف تلك الكارثة عن ضعف الاداء الحكومى فى مواجهتها فحسب بل أيضاً عن عدم ترسخ الديمقراطية بشكل كامل فى مختلف أرجاء البلاد . فقد فرضت وزارة الاعلام السودانية قيود على نشاط مراسلى الصحف الأجنبية بسبب ما وصفته بإستغلالهم للظروف الطارئة التى يتعرض لها السودان بإذاعة الاشاعات والمعلومات الخاطئة عن مساعدات الغوث الواردة من الخارج وطريقة توزيعها . الأمر الذى أدى إلى التقليل من حجم الكارثة ، وبالتالى إنخفاض كمية مواد الاغاثة الواردة .

وزاد من وطأة الكارثة هجوم أسراب الجراد والتى بلغ عددها فى منتصف أكتوبر ١٩٨٨ ٢٠٠ سرب حولت عشرات الالاف من الأفدنة فى غرب البلاد إلى أرض جرداء فى الوقت الذى غطت فيه أسراب أخرى ٣٠٠ الف فدان بالاقليم الشرقى و٥٠٠ ألف فدان بالاقليم الشمالى (أهرام ٨٨/١٠/١٧) وبصب الزيت على النار إزداد الموقف اشتعالاً ذلك عندما قررت الحكومة فى ٨٨/١٢/٢٦ رفع أسعار بعض السلع الغذائية زيادة كبيرة وصلت إلى ٦ أضعاف فى بعض السلع الضرورية (كالسكر) ، وكذلك فرض ضرائب جديدة على السلع الاستهلاكية الأمر الذى أدخل شوارع الخرطوم فى مرحلة مخاض تفجرت خلالها المظاهرات العمالية والطلابية والاضرابات العامة التى أصابت كل مرافق السودان بالشلل التام ، مما أضطر الحكومة السودانية إلى التراجع عن قرار رفع الاسعار .. وبالطبع فإن هذا التراجع وإن كان سمة ديمقراطية بصفة عامة إلا أنه فى الحالة السودانية يتم تعبيراً عن كم الضغوط المجابهة لحركة البناء الحكومى الراهن والذى يحمل كثيراً من ملامح التردد تجاه الصعوبات المختلفة المستمرة فى التشابك والتعقيد داخل المجتمع السودانى - فبعد محاولات إمتصاص غضب الجماهير الثائرة دخلت العلاقة بين الحكومة والقضاة فى أزمة جديدة وذلك احتجاجا على ما أسماه القضاة تدخلاً فى شؤونهم فى تحديد الأجور والترقيات من جانب الحكومة الأمر الذى أدى إلى استقالة المستشارين العاملين بديوان النائب العام السودانى د . حسن الترابى وعددهم ١٤٠٠ مستشار . كما اتسع نطاق الاضرابات لتشمل نقابة الاطباء والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم والتجار وعمال شركة مياه الأرياف المملوكة للدولة احتجاجا على الأوضاع المالية والمعيشية .

ثالثاً : محاولات الانقلاب الفاشلة :

تكاتفت مجموعة من العوامل أهمها مشكلة الجنوب والأزمة الاقتصادية وبعض الجيوب المتبقية من العهد السابق على انتفاضة ٦ ابريل ٨٥ لتفرز فى النهاية عدة محاولاتلقلب نظام الحكم . فمنذ الاطاحة بنظام النميرى فى ابريل ٨٥ تعرض نظام الحكم لما لا يقل عن سبع محاولات للانقلاب . وكان بعضها بتدبير من الموالين للجنوب مثل تلك التى وقعت فى سبتمبر ٨٥ بقيادة فيليب عباس غبوش الذى ينتمى لقبيلة النوبة والمعروف بتأييده لجون جارانج ، وقد تم القاء القبض على ١٦٣ شخصاً من المدنيين والعسكريين إثر تلك المحاولة وأيضا المحاولة التى وقعت فى يناير ٨٨ والتى تزعمها ضابط بالجيش يدعى يوسف قوة وينتمى لمناطق جبل النوبة غرب السودان له صلة بجارانج أيضا ، أما البعض الاخر فكان بتدبير من أنصار النميرى ومن أبرز تلك المحاولات المؤامرة التى تم كشفها فى ابريل ٨٦ والتى قام بها عدد من انصار الرئيس السابق جعفر نميرى لاغتيال بعض المسئولين فى الحكومة والاستيلاء على السلطة حيث كان يعتمد المخطط على تحريك بعض القطاعات العاملة فى اضرابات متتالية ثم الاستعانة ببعض العسكريين فى مراحل أخرى

مغزى التطورات الأخيرة :

عبرت مذكرة ٢٠ فبراير عن عمق الأزمة التى يعانى منها السودان فى الاونة الأخيرة لما تضمنته من عدة مطالب للجيش أهمها :

- تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسعة
- وضع نهاية سلمية للحرب فى جنوب البلاد
- إقامة علاقات متوازنة مع الجيران
- حل الميليشيات التابعة للأحزاب .

وقد أخذ الصادق المهدى يناور على ما جاء بها أملاً فى سكوت الجيش أو حدوث تغيرات فى المعطيات السياسية تنعكس بخلافات داخل القوات المسلحة . ففى ٢٧ فبراير وهى نهاية المدة المحددة لتنفيذ تلك المطالب ألقى الصادق المهدى بياناً ناشد فيه القوات المسلحة بأن تعود إلى مساندته وتعدل النقابات المضربة عن إضراباتها وتتراجع الأحزاب السياسية عن موقفها المضاد لكى يعمل على توسيع حكومته وإلا فانه سوف يقدم أستقالته فى الخامس من مارس .

وهنا نلاحظ أن الصادق المهدى بتهديده هذا أستطاع أن يكسب وقتاً إضافياً لصالحه وأن يقف على مسالك تهدئة الأزمة عن طريق إعادة جس نبض القوات المسلحة من ناحية والقوى السياسية الفاعلة من ناحية أخرى بغية استمراره فى كرسى الحكم . وقد بدا ذلك واضحاً عندما أصرت القوات المسلحة على مذكرة ٢٠ فبراير فى بيان أصدرته القيادة العامة فى ٢٨ فبراير وأيدتها فى ذلك النقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة فى الحكومة ، بل ورحبت أحزاب الاتحادى والشيوعى والجنوب والبعث القومى بإستقالة المهدى وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى ، حينئذ فقط أعلن المهدى عدوله عن تقديم أستقالته والبدء فى تشكيل حكومة موسعة جديدة .

ورغم أن خطة السلام التى توصل إليها أكثر من ٣٧ حزباً ونقابة سودانية تدعو إلى وقف اطلاق النار فى الجنوب وانهاء حالة الطوارىء المفروضة فى البلاد منذ عام ٨٥ مع إغفال ذكر مسألة العمل بتطبيق الشريعة الاسلامية الى حين عقد المؤتمر الدستورى ، بما يعنى عدم موافقة الجبهة الاسلامية عليها ، بدليل مقاطعتها لجولة المفاوضات الأخيرة حول هذا الاعلان كما لم يحضر ممثلوها جلسة التوقيع عليها إلا أن الصادق المهدى أعلن التزامه بتلك الخطة ، وأيضاً موافقته غير المشروطة على اتفاق السلام الذى وقعه عثمان الميرغنى مع جارانج فى نوفمبر الماضى ، بما يعنى امكانية تخليه عن مبدأ قبول مشاركة الجبهة الاسلامية فى الائتلاف الحاكم .

والواقع أن تلك التطورات أبرزت بوضوح أن السودان لازال يعيش عملية فرز سياسى . فبينما كان حزب الأمة بزعامة الصادق المهدى متجهاً يميناً باتجاه التحالف مع الجبهة الاسلامية على أساس مواصلة الحرب مع الجنوب وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بدت القوات المسلحة أكثر ميلاً إلى موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى والقوى السياسية والاتحادات النقابية التى ترى فى تسوية مشكلة الجنوب منطلقاً لحل سائر المشاكل الأخرى . ولما أصرت القوات المسلحة على موقفها ومعها فى ذلك مختلف القوى الفاعلة الأخرى أعلن المهدى أستعداده لبيع الجبهة الاسلامية مقابل استمراره فى كرسى الحكم .

ولعل من المشاكل الأساسية فى تعثر المسيرة الديمقراطية فى السودان هو أن الاستقطاب الحزبى يتم بين قوى متقاربة أجتماعيا ومختلفة سياسيا . فحزب الأمة هو حزب القوى التقليدية المجتمعة تحت لافتة طائفة « الانصار » التى يتزعمها الصادق المهدى أما الاتحادى الديمقراطى فهو يمثل طائفة الختمية دينيا والطبقة الوسطى سياسياً وأجتماعياً لكنه موزع بين عدة تيارات داخلة بعضها يشده نحو تعاطف الختمية الطبيعى مع مصر ، وبعضها يشده نحو حزب الأمة ، وبعضها يقترب من الحركة السلفية الممثلة فى الجبهة الاسلامية ، فى حين تبدو هذه الجبهة أكثر تنظيماً وتماسكاً ، فهى تقبل على اللعبة السياسية تحت غطاء ليبرالى ديمقراطى من منطلق مبدأ التفاعل مع المجتمع . هذا الاستقطاب بين قوى سياسية متقاربة من حيث المنطلقات الاجتماعية مختلفة سياسيا وحزبيا يجعل اللعبة الديمقراطية غير ذات فاعلية بسبب غياب القوى السياسية الأخرى التى سدد لها النظام السابق فى عهد نميرى ضربات متلاحقة خاصة حزب البعث القومى والحزب الشيوعى ومن هنا نفهم رضوخ الصادق المهدى لمطالب الجيش وأستجابته لطلب تشكيل حكومة إنقاذ وطنى موسعة .

خلاصة :

١ ـ مما سبق يتضح أن السودان لازال يعيش مرحلة فرز سياسى تتغير فيها السياسات وتتبدل فيها التحالفات بهدف الحصول على نصيب أكبر من الكعكة السياسية .

٢ ـ المفتاح الرئيسى لأى استقرار سياسى هو مفتاح ذو ثلاثة أسنان إعلان المصلحة القومية على النوازع الحزبية ، وحل مشكلة الجنوب والتوازن فى العلاقات الخارجية بما يدر على البلاد النفع الاقتصادى والعسكرى .

٣ ـ مسألة تطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد لاتزال من المسائل المعقدة التى يثور حولها نقاش كبير ويحتاج الأمر بشأنها الى تفكير عميق ويمكن القول أن مسرح الأحداث الأخيرة يحتم ضرورة ابداء المرونة إزاء تلك المسألة سواء من قبل المتمردين فى الجنوب أو من قبل الجبهة الاسلامية



القمة الثانية للمغرب العربى

عمر عز الرجال

لقد عقدت فى الفترة من ١٦ ـ ١٧ شباط /فبراير ١٩٨٩ ، القمة الثانية لدول المغرب العربى والتى تضم (موريتانيا ـ المغرب ـ الجزائر ـ تونس ـ ليبيا) ، وقد اسفرت تلك القمة عن قيام اتحاد المغرب العربى ، وهذا يعد التجمع العربى الاقليمى الثالث بعد اعلان مجلس التعاون العربى الذى يضم كلا من مصر والعراق والأردن واليمن الشمالى ، بالاضافة الى مجلس التعاون الخليجى .

ويعد اعلان اتحاد المغرب العربى ، دليلا على وعى دول المغرب العربى بمجموعة التطورات الدولية والاقليمية والمحلية التى دفعت تلك الدول الى القناعة بان حركة التاريخ ـ والآن بالذات ـ ضد عمليات التجزئة والتشرذم ، وليس هناك من فعالية الا للتكتلات الكبيرة ، وما كان على تلك الدول الا أن تنتصر لذلك وتقفز فوق التناقضات سواء تلك التناقضات ذات الصفة الثنائية ، او تلك التناقضات ذات الصفة الجماعية ، وتحاول الوصول الى صيغة من صيغ التجمع تستطيع من خلالها مواجهة التحديات المختلفة التى تواجهها ، وتحاول بناء صرح المستقبل بالشد وبالفعالية التى تخدم أهداف دول المنطقة .

وفى الواقع أن هناك مجموعة من الدوافع لدى كل دولة من دول المغرب العلأبى ، دفعت بها الى الدخول فى هذا الاتحاد بغية تحقيق العديد من الأهداف والمصالح ودعم سياستها الخارجية والداخلية بمستوياتهما المختلفة ، ولذلك فان مستقبل وفاعلية ذلك الاتحاد سيتحدد بقدرة تلك الدول على التنسيق والتعاون فيما بينها ، ومدى وجود هياكل اتحادية ذات فعالية ذات فعافية تستطيع من خلالها تلك الدول ان تنتصر لمصالحها واهدافها المشتركة ، وأن تواجه المشكلات وافمخاطر والتحديات التى تجابهها من منطلق الايمان بالعمل المشترك وضرورة الحركة الوحدوية لتلك الدول .

وفى هذا التقرير سنعرض لذلك فى العناصر الثلاثة .

أولا ـ نتائج القمة المغربية .
ثانيا ـ اهداف دول المغرب العربى من الاتحاد .
ثالثا ـ مستقبل اتحاد دول المغرب العربى .

أولا : نتائج القمة المغربية :

لقد اسفرت القمة المغربية التى عقدت فى مراكش مؤخرا عن ثلاث وثائق :

الأولى وهى خاصة بمعاهدة قيام الاتحاد المغربى ، وجاءت تلك الوثيقة كحل وسط بين اتجاهين ، الاتجاه الأول وكانت تمثله ليبيا ـ بالذات ـ وتونس بضرورة الوحدة الفورية ، والاتجاه الثانى الذى كانت تمثله المغرب والجزائر بضرورة قيام تنسيق وتعاون بين دول المغرب يرتكز على التعاون والتنسيق الاقتصادى بالأساس ، كما جاء فى تلك الوثيقة ان الاتحاد مفتوح لكل الدول العربية والأفريقية ، بشرط موافقة دول الاتحاد بالاجماع على ذلك ، وجاء ذلك بعد طلب ليبيا بضرورة ضم النيجر وتشاد ومالى والسودان الى الاتحاد .

أما الوثيقة الثانية ، وهى خاصة بهيكل الاتحاد الذى تقرر ان يتكون من

(أ) ـ مجلس رئاسى ، يتكون من رؤساء دول الاتحاد ، وتكون رئاسته بالتناوب سنويا ، .

ب ـ سكرتارية ملحقة بالرئيس ، تتكون من مندوبين من الدول الخمس وذلك كبديل عن الأمانة العامة الدائمة .

جـ ـ مجلس وزارى يتكون من وزراء خارجية الدول الخمس .

د ـ لجان وزارية متخصصة .

هـ ـ مجلس شورى استشارى يتكون من عشرة اعضاء يتم تعيينهم من كل دولة .

و ـ مجلس تحكيمى (محكمة عليا) يضم اثنين من القضاه من كل دولة .

أما الوثيقة الثالثة فهى تتعلق بالخطوات التنفيذية للتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين دول المنطقة ، وهذه الأمور ، سيتم بحثها قريبا والتى تهدف بالأساس الى :

١ ـ الغاء كل تأشيرات الدخول بين مواطنى الدول الخمس وبدء العمل بنظام البطاقة الموحدة التى ستسمح لمواطنى تلك الدول بالانتقال مابين الحدود ، دون حاجة لاستخدام جوازات السفر .
٢ ـ السماح للمواطنين بنقل البضائع ورؤوس الأموال ومنحهم حق التملك والبيع و لشراء دون قيود محددة .
٣ ـ معالجة المسائل الجمركية والضريبية والتجارية الخارجية فيما بينها بالشكل الذى يهدف فى النهاية الى قيام سوق مشتركة ، ولذلك قرر الاتحاد قيام مصرف مشترك بين الدول الخمس يتولى الاسهام فى تنشيط حركة التجارة ، كما سيتم انشاء مؤسسة استثمارية يكون من مهامها تمويل المشروعات الاستثمارية المشتركة أو تلك التى تقيمها كل دولة على حدة .

وجاء ذلك كله فى ضوء ما قررته دول الاتحاد من ضرورة الالتزام بعدة مبادىء اساسية أهمها :
١ ـ نصت معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربى على أن اى اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .
٢ ـ تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح باى نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس امن او حرمة تراب اى منها او نظامها السياسى .
٣ ـ تتعهد الدول الاعضاء بالامتناع عن الانضمام الى حلف او تكتل عسكرى يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسى او الوحدة الترابية لأى منها .

ثانيا : أهداف دول المغرب العربى من الاتحاد :

مما لاشك فيه ان اية دولة عندما توافق على الدخول فى صيغة اتحادية معينة فى منطقة جغرافية معينة ، تهدف بالأساس الى تحقيق مصالح معينة وبلوغ اهداف تسعى اليها ، وهذا ينطبق على دول المغرب العربى حينما قررت الدخول فى « الاتحاد المغربى العربى » وسوف نتعرض لأهداف كل دولة من الدول الخمس وهى ، المغرب ، موريتانيا ، الجزائر ، تونس وليبيا .

المغرب :

تهدف المغرب الى تحقيق عدة اهداف من خلال اتحاد دول المغرب العربى يمكن ايجازها فى الآتى :
١ ـ تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال التعاون والتنسيق بين تلك الدول والاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبية التى ستساعد على حركة التجارة الخارجية ، وكذلك الاستفادة من المشاريع المشتركة التى ستقوم على التخصص فى الموارد بين تلك الدول ، وتأتى اهمية تلك الأهداف بعد رفض طلب المغرب بالانضمام للسوق الأوربية المشتركة ، خاصة مع انضمام اسبانيا والبرتغال الى تلك السوق ، الأمر الذى سيؤثر على تجارة المغرب الخارجية والتى تعتمد اساسا على السوق الأوربية المشتركة حيث تبلغ قيمة وارداتها من تلك السوق نسبة ٦٠٪ ، وتبلغ قيمة صادراتها اليها ٧٠٪ من جملة تجارتها الخارجية .
٢ ـ مواجهة مشكلة البطالة التى تتعرض لها المغرب خاصة بعد الاستغناء عن وطرد العديد من العمالة المغربية من الدول الأوربية ، خاصة فرنسا .
٣ ـ رغبة المغرب فى التوصل الى صيغة مناسبة لتسوية الخلافات بينها وبين دول المغرب خاصة خلافاتها مع كل من الجزائر وموريتانيا ، سواء كانت تلك الخلافات الخاصة بالحدود أو الخاصة بمشكلة « البوليساريو » ، وتهدف المغرب ايضا الى تجاوز فشل الوحدة المغربية الليبية ، ومحاولة استقطاب المحاور التى كانت قائمة فى المغرب العربى ، سواء كان المحور الليبى ـ الجزائرى ضد المغرب او المحور الجزائرى الموريتانى ضد المغرب بسبب مشكلة « الصحراء » ، أو مواجهة المحور الليبى ـ التونسى ، خاصة بعد تولى بن على السلطة فى تونس ، وكذلك محاولات التنسيق بين كل من تونس والجزائر وموريتانيا ، الأمر الذى كان يفرض عزلة على المغرب فى المنطقة .
٤ ـ رغبة المغرب فى استخدام صيغة الاتحاد المغربى وتصفية المحاور والصراعات فى تلك المنطقة كرصيد تفاوضى مع جبهة البوليساريو ، والتوصل الى حل لمشكلة الصحراء ، التى مثلت عبئا عسكريا وسياسيا واقتصاديا منذ اعلان الجمهورية الصحراوية الصحراوية عام ١٩٧٦ ، واعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بها ، وكذلك معظم الدول الافريقية ، وكذلك دول المغرب العربى بتلك الجمهورية ، الأمر الذى أدى الى عزلة المغرب فى المنطقة ، ولجوئها الى العمل العسكرى لمواجهة المشكلة . وجاء قبول المغرب لاجراء استفتاء فى الصحراء تحت اشراف الأمم المتحدة ، واجراء محادثات بين المغرب وزعماء البوليساريو ، كمحاولة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع الذى اصبح يعرقل حركة المغرب الاقليمية ، كما يستنزف قوتها العسكرية والاقتصادية .

موريتانيا :

تهدف موريتانيا من اتحاد المغرب العربى الى تحقيق الآتى :
١ ـ الاستفادة من التعاون والتنسيق الاقتصادى بين دول الاتحاد الذى سيركز على التخصص وتقسيم العمل فى المشروعات المشتركة ، كل ذلك فى ظل ندرة الموارد الطبيعية لموريتانيا ، بالاضافة الى المصاعب الاقتصادية التى تواجهها ، واخطرها الجفاف وهجمات الجراد .

٢ ـ موريتانيا تستطيع من خلال الاتحاد إقامة علاقات متوازنة مع كل من الجزائر والمغرب ، وهما الدولتان التى لها معهما حدود مشتركة ، ويمكن لموريتانيا أن توازن بذلك علاقتها مع المغرب التى تتأرجح مابين التوتر وقطع العلاقات الى التفاهم وعودة العلاقات .
٣ ـ ترغب موريتانيا فى التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة « البوليساريو » والتى تمثل عبئا على موريتانيا نظرا للاتصال الحدودى بينها وبين أرض الجمهورية الصحراوية ، علاوة على غلتداخل القبلى بين السكان فى منطقة الصحراء وموريتانيا ، واستخدام البوليساريو لشمال موريتانيا قاعدة لهجماتهم على القوات المغربية .
٤ ـ أماعلى المستوى الداخلى فتهدف موريتانيا الى اعطاء الاتحاد شحنة معنوية كبيرة للأغلبية العربية فى مواجهة التيارات الانفصالية ، خاصة بعد المحاولة الانقلابية التى قامت بها عناصر زنجية وكانت تهدف الى قيام نظام عنصرى .

٥ ـ تهدف موريتانيا الى الاستفادة من الموازنة لدورها فى الاتحاد المغربى مع دورها فى منظمة دول غرب افريقية .

الجزائر :

تهدف الجزائر من دخولها الاتحاد المغربى العربى الى تحقيق الأتى :
١ ـ تحقيق الاستفادة الاقتصادية من المشروعات المشتركة التى ستقام بين دول الاتحاد ، خاصة فى مجال التجارة الخارجية ، ثم العمل على التخلص من حالة البطالة والأزمات اليومية التى تعانى منها الجزائر والتى كانت سببا فى اشتعال احداث التمرد الأخيرة هناك .
٢ ـ تحقيق وضع افضل للجزائر فى تجارتها الخارجية خاصة مع الدول الأوربية ، وبالذات فى مجال الغاز الطبيعى الذى ستصدره الى اوربا عن طريق المغرب مرورا بأسبانيا .
٣ ـ إن الجزائر بعد احداث التمرد واشتعال الموقف الداخلى فيها ، اتجهت الى مواجهة ذلك بضرورة احداث اصلاحات سياسية واقتصادية ، تود من خلالها ان يتم اعادة ترتيب البيت من الداخل ، وتهدف ان تنجح فى ذلك ولذلك فهى ترعى فى هذا الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية والتى هى هدفا لها وطرف فيها ، وبقدر ـ قدرتها على ذلك ستكون قدرتها على انجاح اصلاحاتها الداخلية .
٤ ـ من المتوقع ان تلعب الجزائر ـ خاصة بعد تجاوز ازمتها الداخلية ـ دورا بارزا ومؤثرا بحيث يمثل دعما لدورها فى المنطقة العربية وكذلك المنطقة الأفريقية ، والذى يمثل هدفا جزائريا يتفق مع احلام وقدرات الجزائر .

تونس :

تهدف تونس من دخولها الاتحاد المغربى العربى الى :
١ ـ تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال ذلك الاتحاد خاصة مع تواضع القدرات الاقتصادية التونسية والأزمات الاقتصادية الداخلية خاصة فى مجال الخبز والتى تشمل انتفاضات متكررة تهدد استقرار النظام .
٢ ـ رغبة النظام التونسى بعد تولى « بن على » السلطة فى حصول تونس على موقف توازنى لها فى منطقة المغرب العربى فى مواجهة دول مجاورة اخرى قوية نسبيا هى ليبيا والجزائر والمغرب .
٣ ـ تهدف تونس الى التعاون مع ليبيا ـ بالذات ـ فى اطار صيغة جماعية تسمح لها بتحقيق فائدة اقتصادية من خلال العمالة التونسية فى ليبيا ، دون التعرض لضغوط سياسية منها والتى تمارسها ليبيا على تونس من وقت لآخر .
٤ ـ لقد ادركت تونس انه بالرغم من انتقال الجامعة العربية اليها ، الا أن دورها ظل محدودا وهامشيا ويقتصر على الاستضافة الرسمية للاجتماعات واللقاءات التى تتعلق بالجامعة ، دون ان يضفى ذلك حيوية وفاعلية على دورها العربى ، ولذلك فانها ارادت من ذلك الاتحاد ان تحصل على دور يتوازن نسبيا مع ادوار الدول الأخرى الأعضاء معها فى الاتحاد .

ليبيا :

إنه اذا كانت كل دول اتحاد المغرب العربى تهدف من ذلك الاتحاد الى تحقيق مكاسب اقتصادية أولا ، فان ليبيا تهدف من هذا الاتحاد الى تحقيق مكاسب سياسية بالاساس فهى تهدف الى :
١ ـ اضفاء طابع سياسى دفاعى على هذا الاتحاد ، بحيث يمثل قوة ردع اقليمية لأى اعتداء على أية دولة من دول الاتحاد ، خاصة ليبيا . لاستمرار تعرضها لتهديدات خارجية واعتداءات خاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والتى كان اخرها اسقاط طائرتين ليبيتين من قبل مقاتلات أمريكية .
٢ ـ ان ليبيا رغم التباين النسبى بين نظامها السياسى والاقتصادى ونظم الدول الأخرى خاصة تونس والمغرب ، وتهديد القذافى بعدم حضور القمة ، الا أنها حرصت على الاشتراك فى الاتحاد ، خشية ان تعانى عزلة عربية ، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان ، وانتقال علاقتهامع تونس من مجال التعاون الى دائرة التوتر من وقت لأخر .
٣ ـ ان القذافى يهدف من هذا الاتحاد ان يكون نواة للوحدة العربية الشاملة ، تستطيع ليبيا من خلاله ان تلعب دورا مؤثرا فى المنطقة العربية .

٤ - إن القذافى يهدف من هذا الاتحاد ان دعم دور ليبيا فى المجال الأفريقى ، ولذلك كان اصراره على ضرورة ادخال النيجر ومالى وتشاد والسودان الى ذلك الاتحاد ، وجاءت صيغة معاهدة الاتحاد لتتيح ذلك بشرط اجماع الدول الخمس المؤسسة للاتحاد .

ثالثا : مستقبل اتحاد دول المغرب العربى :

ليس من اليسير على الباحث ان يستشرف المستقبل لأى حدث أو ظاهرة سياسية لم تنكشف أبعادها وأهدافها بالقدر الكافى ، ولكن على الباحث ان يجتهد بمحاولة البحث عن افاق ذلك المستقبل ، وبالنسبة لمستقبل اتحاد دول المغرب العربى فانه يتوقف على الأتى .

أ - مدى القدرة على مواجهة التناقضات التى تواجه الاتحاد .

ب - مدى القدرة على التعاون والتنسيق المتنامى فيما بين دول الاتحاد .

أ - مدى القدرة على مواجهة التناقضات التى تواجه الاتحاد :

ان التناقضات بين دول اتحاد ما امر وارد ولكن مدى نجاح دول اتحاد معين يتوقف على مدى قدرتها لمواجهة تلك التناقضات التى تواجه اتحاد المغرب العربى هى :

١ - التباين بين دول الاتحاد حيث هناك دولة نظامها ملكى (المغرب) وباقى الدول نظامها جمهورى ، وهذا لايعد تناقضا خطيرا من الناحية الشكلية ، الا أن ذلك مرتبط بتناقض اكبر وهو ان هناك دولا يقوم نظامها السياسى على الاقتصاد الموجه وتدخل الدولة مثل ليبيا والجزائر ، ودولا اخرى يقوم اقتصادها على الاقتصاد الحر بالاساس وهى المغرب وتونس ، كما أن الجزائر وليبيا - بالذات - لايوجد بهما تعددية سياسية بعكس كل من المغرب وتونس ، وهذا من الواقع هو اخطر التناقضات التى تواجه مجالات التنسيق والتعاون فيما بين دول ذلك الاتحاد ، ولو تم تجاوزه ومعالجته بشكل أو باخر ، لكان الحجر الاساسى فى ضمان استمرار وفعالية ذلك الاتحاد .

٢ - التناقض والتباين بين اهداف كل دولة من دول الاتحاد سواء كان التباين بين اهداف كل منها الاقتصادية او السياسية وغلبة اهمية اى منهما لكل دولة من الدول ، ومن المرجح ان يكون ذلك التناقض عقبة غير يسيرة امام دول الاتحاد فى مسيرتها .

ب - مدى القدرة على التعاون والتنسيق المتنامى فيما بين دول الاتحاد :

إن ضمان استمرار وفعالية تجمع ما لايتوقف فقط على مدى القدرة الذهنية على صياغة اتفاقات ومعاهدات مكتوبة ، انما يتوقف ذلك على ضمان فعالية تلك النصوص عند تنفيذها فى الواقع العملى ، الذى يعد المحك الحقيقى للنجاح . وبالنسبة لدول اتحاد المغرب العربى ، فان نجاحها يتوقف على الأتى :

١ - القدرة على ازالة التناقضات فيما بينها فى المجالات المشتركة على الأقل .

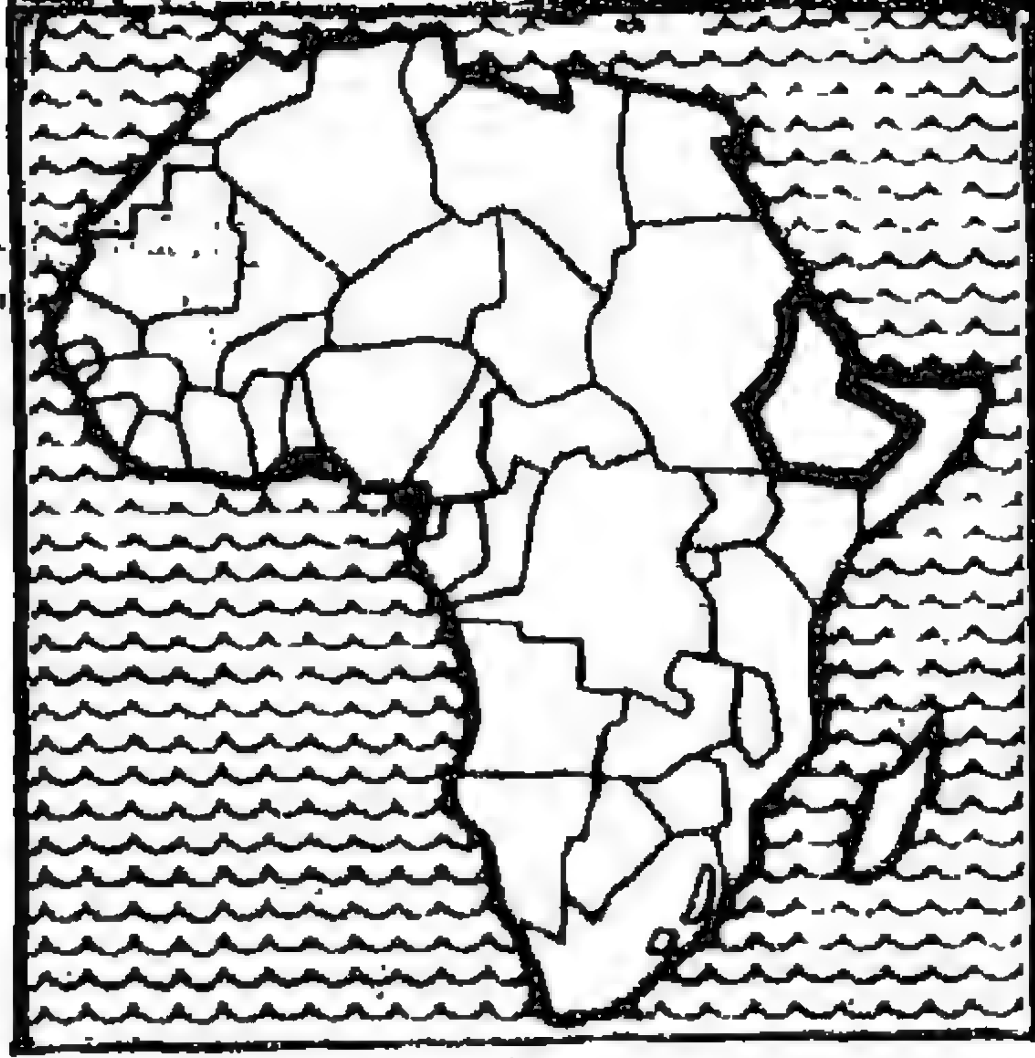
٢ - ضرورة التوفيق والتوازن بين الأهداف والمصالح لكل الدول ، مع ضرورة التسليم باولوية الأهداف المشتركة ومواجهة التحديات المشتركة ايضا .

٣ - ضرورة الايمان باهمية التعاون والتفاهم حول كيفية مواجهة مشكلة معينة وتحقيق هدف معين .

٤ - ضرورة التنسيق بين مواقف دول الاتحاد وخاصة فى مجال مواجهة تكتلات خارجية سواء كانت اقتصادية أو سياسية .

٥ - ان اى تجمع عربى يمكن ان يضمن درجة اكبر من النجاح لو أمكن له التنسيق مع تجمع عربى أخر ، وذلك ان لم يكن للتعاون الفعال فعلى الأقل لا تتحول الى تكتلات تكون أداة للصراع فيما بينها ، ولذلك يجب على التجمعات العربية ، مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغربى العربى .. أن تتعاون وتنسق فيما بينها من خلال جامعة الدول العربية ، بحيث تكون مقدمة موضوعية للتعاون العربى الفعال وتكون خطوة على طريق العمل العربى المشترك ، والا ستكون تلك التجمعات اداة من ادوات التكتل الصراعى والتشرذم والتجزئة فى المنطقة العربية .

وفى النهاية نود القول بان الجماهير العربية تدرك دائما اهمية العمل العربى المشترك ، ولكن يأتى بعد ذلك دور النظم السياسية ومدى قدرتها على تحقيق احلام الجماهير وتحقيق مصالح الشعوب العربية ، خاصة وأن العصر الذى نعيشه لم يعد يلقى بالا للتجزيئية ولابد ان تكون عملاقا بين العمالقة ، اذا كنت حقا تريد أن تمارس دورا حضاريا ، وهذا ينطبق علياتحاد المغرب العربى ولايملك المواطن العربى الا أن يتفاعل بمسيرة العمل العربى المشترك رغم كل المحاذير والتحسبات. □



دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا

السفير : أحمد طه محمد

أنشىء « الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا » بوزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٨٠ ، لتقديم المعونات الفنية للدول الأفريقية ، والمساهمة فى دراسات جدوى المشروعات ، وفى مشروعات التنمية للدول والشعوب الأفريقية ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وركز الصندوق منذ بدء نشاطه فى عام ١٩٨١ على تقديم مختلف المعونات الفنية فى مجالات تنمية القوى البشرية التقنية خاصة عن طريق إيفاد الخبراء المصريين فى كافة التخصصات لدول القارة ، وتقديم المنح التدريبية وعقد الدورات والحلقات الدراسية لابنائها فى المراكز والمعاهد والاكاديميات المتخصصة فى جمهورية مصر العربية .

وقد عقد الصندوق المصرى منذ إنشائه اتفاقات تعاون فنى مع خمس وثلاثين دولة أفريقية ، فضلا عن تبادل مذكرات مع ست دول أخرى ، ومنذ عام ١٩٨٢/١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٨/٨٧ ، بلغ عدد الخبراء المصريين الذين أوفدهم الصندوق ١٨٧١ خبيرا (باحتساب مدة الخبير سنة) ، وبلغ عدد الخبراء الموفدين من الصندوق العاملين فى القارة (فى اخر ١٩٨٨) حوالى ٤٥٠ خبيرا فى مختلف التخصصات .

وفى مجال التدريب ، أتاح الصندوق منذ إنشائه وحتى يناير ١٩٨٩ الفرصة لعدد ١٨٣٢ من أبناء القارة الأفريقية للتدريب فى جمهورية مصر العربية فى مختلف المجالات ، منهم ٣٤٨ فى شكل منح تدريبية ، ومنهم ٣٠٢ لأبناء دول المواجهة الأفريقية الذين اشتركوا فى الدورات التدريبية التى مولت من المساهمة المصرية فى صندوق دعم هذه الدول ، فضلا عن ١٠٠٠ متدرب من ابناء الدول الافريقية الذين اشتركوا فى الدورات التى تم تنظيمها وتمويلها فى مختلف مجالات العمل الدبلوماسى ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، وفى مجالات المرأة الريفية والتنظيمات التعاونية الزراعية وغيرها ، هذا بالاضافة الى ١٨٢ من أبناء القارة الذين شاركوا فى الدورات التى عقدت فى اطار نظام التعاون الثلاثى بالاشتراك مع اليابان فى مجالات النقل البحرى والصحة والزراعة .

وقد بلغ عدد الدول التى أوفد الصندوق لها خبراء أربعين دولة ، كما بلغ عدد الدول التى أتاح الصندوق لأبنائها فرصة التدريب فى مصر خمسا وأربعين دولة ، وتزايدت أنشطة الصندوق التى شملت - بالاضافة الى إيفاد الخبراء الى الدول الأفريقية واستقبال أبناء هذه الدول للتدريب فى مصر - إيفاد الصندوق لبعثات الخبرة الفنية فى المهام قصيرة الأجل للدول الأفريقية فى مختلف المجالات ، فضلا عن تنظيم برامج يوفد اليها الأساتذة والمحاضرون المصريون لالقاء محاضرات فى الجامعات والمعاهد فى القارة ، وقد بلغ عدد البرامج التى نظمت للمحاضرين ٤٧ برنامجا .

كما تضمنت أنشطة الصندوق المساهمة فى تمويل أنشطة المنظمات والاتحادات والجمعيات التى تعمل فى الحقل الافريقى ، والمساهمة فى تمويل أنشطة الاجتماعات والمؤتمرات ، فضلا عن المساهمة فى تمويل الندوات والحلقات الدراسية التى تعقد فى مختلف شئون التنمية الأفريقية ، وكذلك استضافة الزيارات الافريقية لجمهورية مصر العربية ، وغيرها من الأنشطة الحيوية فى القطاع الأفريقى .

والواقع أن الأنشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، لاتمثل الا جانبا من المعونات الفنية التى تقدمها جمهورية مصر العربية للقارة الأفريقية ، ففى مصر - فى الوقت نفسه - الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، الذى يقوم بمد دول القارة بالخبراء المصريين ، ويقدم المنح لابناء هذه الدول للدراسة والتدريب فى المعاهد المصرية .

وكذلك يتوافر فى جمهورية مصر العربية العديد من المؤسسات والأجهزة التى تقدم المعونة الفنية بإيفاد الأساتذة والمدرسين للدول الأفريقية واستقبال ابناء هذه الدول على منح للدراسة فى مصر ، كوزارة التعليم والأزهر

الشريف ، فضلا عن المنح التى تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الأفريقية فى أكاديمياتها ، يضاف الى ذلك (المركز المصرى الدولى للزراعة) بوزارة الزراعة المصرية ، والذى يقدم هذه المنح بصفة منتظمة منذ انشائه فى عام ١٩٦٥ لأبناء الدول الأفريقية ، وأيضا المنح التى يقدمها لأبناء القارة (معهد الاذاعة والتليفزيون) منذ عام ١٩٧٧ ، وغيره من المعاهد والمراكز المتخصصة فى مصر .

وتوضح الأنشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى وغيره من الأجهزة والمؤسسات التى تقدم المعونات الفنية من مصر للدول الأفريقية ، الدور الذى تقوم به جمهورية مصر العربية فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى القارة الافريقية ، وتحقيق سياسة التعاون بين الجنوب / الجنوب ، التى تعتبر الأنشطة المصرية نموذجا رائدا فيها .

ومن الملاحظ أن هذه الأنشطة ـ التى تمثل أهمية خاصة فى مجال تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية ، والتى تعتبر من أهم انجازات الدبلوماسية المصرية للتنمية ـ إنما تلاقى كل الاهتمام والتقدير من جانب رؤساء الدول الأفريقية ووزراء الخارجية ومختلف المسئولين فى تلك الدول ، كما أن اشادتهم دائمة بالخبراء المصريين وبجهودهم وكفاءة أدائهم لأعمالهم ، وبالمنح والدورات التدريبية التى يدعى لحضورها أبناء القارة من المتخصصين فى مختلف المجالات ، ويبرز ذلك على وجه الخصوص أثناء زيارات المسئولين المصريين للدول الافريقية وأثناء زيارات العديد من رؤساء ووزراء هذه الدول وكبار المسئولين فيها لجمهورية مصر العربية .

وقد شملت أنشطة الصندوق المصرى مختلف المجالات ، وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أبرز قطاعات التنمية التى أهتم الصندوق بالمساهمة فى خدمتها وتقديم مختلف المعونات الفنية لمساعدتها ، نظرا لأهميتها البالغة لبلدان القارة النامية ، وفى ضوء طلبات هذه الدول واحتياجاتها من هذه المعونات ، ولتمكينها من تطوير وتعزيز التنمية الشاملة فيها .

وتتضمن الأنشطة الخاصة بالتنمية الاقتصادية أنشطة الصندوق فى المجال الزراعى ، والمجال الصناعى ، فضلا عن قطاع الأعمال والاستشارات الهندسية ، وادارة وتنمية الموانى والنقل ، بما فى ذلك النقل البحرى والطيران المدنى والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وتتضمن الأنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، أنشطة الصندوق فى مجالات الطب والصحة ، ومجالات الشرطة والأمن العام ومكافحة الجريمة ، فضلا عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى .

اولا : التنمية الاقتصادية

مجال التنمية الزراعية

ونظرا لأن الزراعة لاتزال تعتبر المصدر الرئيسى الذى يعتمد عليه سكان البلاد الأفريقية ، والأساس الذى تقوم عليه التنمية الاقتصادية فى هذه البلاد ، رغم مشكلات الجفاف وتزايد السكان ، فقد أهتم الصندوق بتقديم المعونات الفنية فى المجال الزراعى ، عن طريق إيفاد الخبراء المصريين المتخصصين فى الزراعة والأراضى والرى والمياه (٤٢ خبيرا عام ١٩٢٨) ، فضلا عن الأطباء البيطريين لتنمية الثروة الحيوانية (٩ اطباء عام ١٩٨٨) فى الدول الأفريقية .

كما قام الصندوق بتمويل الدورات التدريبية التى يتم تنظيمها فى الأجهزة والمعاهد المتخصصة لأبناء دول المواجهة الافريقية من اعتمادات المساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية AFRICA Fund ، فى المجال الزراعى ، وأسهم الصندوق فى الدورات التدريبية التى نظمت فى إطار نظام التعاون الثلاثى (مع اليابان) فى هذا المجال .

كذلك أسهم الصندوق فى تمويل المعونات الفنية فى مجالات العمل الريفى فى أفريقيا ، وتشجيع أنشطة لجنة واتحاد الفلاحين الأفارقة ، وقام الصندوق بتمويل الدورات التدريبية التى تعقد للكوادر من التنظيمات الفلاحية التعاونية ، ومن قيادات شباب الفلاحين الافريقيين ، وقيادات المرأة الريفية الأفريقية .

وشجع الصندوق التعاون بين مصر والدول الأفريقية فى مجال التنمية الزراعية ، ودراسة الامكانيات الزراعية ومشروعات الاستزراع واصلاح الأراضى ، وذلك عن طريق تمويل ايفاد الخبراء المتخصصين فى التنمية الزراعية والحيوانية فى مهام قصيرة الأجل لاعداد الدراسات الفنية بالدول الأفريقية الراغبة فى القيام بهذه الدراسات وتحقيق التعاون فى هذا المجال .

هذا فضلا عن اسهام الصندوق فى نفقات الحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية فى مجالات المياه والأراضى ، وفى تقديم المعونات الفنية لمعالجة مشكلات الرى ونقص المياه ، ومشكلات الافات الزراعية .

الاساليب الحديثة فى الزراعة

وفى مجال تنظيم الدورات التدريبية لتنمية المهارات البشرية لادارة الاقتصاديات الوطنية ، قام الصندوق بتمويل دورة خاصة لأبناء دول المواجهة الأفريقية للتدرب على الأساليب الحديثة فى الزراعة ، والاستغلال الأمثل للمياه ، وذلك فى الفترة من أول فبراير الى ٣١ مارس ١٩٨٩ .

وقد عقدت هذه الدورة فى (المركز المصرى الدولى

للزراعة) التابع لوزارة الزراعة المصرية ، وهو يعتبر من أكفأ المراكز التدريبية المتخصصة فى المجال الزراعى ، وقد أنشىء بمصر منذ عام ١٩٦٥ ، بهدف المساعدة فى زيادة معدل التنمية الزراعية فى العالم الثالث ، من خلال تقديم التدريب التخصصى للفنيين العاملين فى القطاعات الزراعية فى مختلف البلدان العربية والأفريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبى ، حيث يقدم المركز برامجه التدريبية لحوالى ٥٠٠ متدرب فى العام ، واشترك فى هذه البرامج منذ إنشائه حوالى مائة دولة من البلدان النامية ، كما قام بتصميم وتنفيذ سلسلة واسعة من البرامج التدريبية المنتظمة سنويا منذ إنشائه ، تناسب الاحتياجات المشتركة فى مجال الزراعة لدول العالم الثالث .

وفى إطار نظام التعاون الثلاثى (المصرى ـ اليابانى ـ الأفريقى) الذى يتعاون فيه (الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا) ، مع وكالة التعاون الدولى اليابانية (الجايكا) ، يتم تنظيم دورات تدريبية لأبناء الدول الأفريقية فى مجال تكنولوجيا زراعة الأرز ، وذلك فى (المركز المصرى الدولى للزراعة) .

وقد عقدت الندوة الأولى فى هذا المجال بالقاهرة فى الفترة من ١٤ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٧ ، واشترك فيها ١٨ من المختصين من ١٦ دولة أفريقية

وعقدت الندوة الثانية فى الفترة من ٢١ مايو الى ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، حيث اشترك فيها ١٦ من أبناء الدول الأفريقية

وفى مجال العمل الريفى فى أفريقيا ، أسهم الصندوق فى تشجيع إنشاء لجنة الفلاحين الأفارقة ، التى ركزت على تدريب الكوادر الأفريقية والاهتمام ببرامج تدريب المرأة الريفية وشباب الفلاحين فى القارة ، وتدعيم التعاون بين المنظمات الشعبية الزراعية الأفريقية فى مختلف المجالات ، مع التوسع فى تبادل الخبرات الأفريقية .

وقد عقدت فى نيروبى المؤتمر الثانى للفلاحين الأفارقة فى الفترة من ١٩ الى ٢٠ أغسطس ١٩٨٧ ، وشاركت فى أعماله وفود من ست وعشرين دولة أفريقية ، وقد سجل المؤتمر التقدير للصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا ، وغيره من الأجهزة والهيئات التى مولت أنشطة اللجنة ، وأبرز الاهتمام بمشروع اقامة معهد لتدريب الكوادر الفنية الأفريقية فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى للافادة من التجربة المصرية فى هذا المجال .

وفى الفترة من ٨ الى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ ، تم تنظيم دورة تدريبية للكوادر من الفلاحات الأفريقيات من الدول الأفريقية ، ودعت الى الدورة « لجنة الفلاحين الافارقة » ومولها الصندوق المصرى ، بالتعاون مع الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى المصرى ، واشتركت فيها مجموعة من السيدات العاملات فى مجال الزراعة كالفلاحات أو العاملات لدى التنظيمات الشعبية الزراعية كاتحادات الفلاحين والاتحادات التعاونية الزراعية والغرف الزراعية .فى الدول الأفريقية .

وقام الصندوق المصرى بتمويل الدورة التدريبية التى نظمت بالتعاون مع اتحاد الفلاحين الأفارقة ، والاتحاد التعاونى الزراعى المركزى المصرى ، لقيادات شباب الفلاحين الأفارقة ، بالقاهرة فى الفترة من أول إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ ، بهدف إعدادهم للعمل الزراعى ولادارة المنظمات الزراعية فى القارة .

كما قام الصندوق بتمويل برنامج الندوة التدريبية التى نظمها اتحاد الفلاحين الأفارقة بالتعاون مع الصندوق فى نفس الفترة ، لرؤساء التنظيمات الزراعية الأفريقية ، وهدفت هذه الندوة إلى الربط بين القيادات الزراعية الأفريقية ، وتزويد القيادات الزراعية الأفريقية بالمعلومات والمواد الضرورية لادارة التنظيمات القومية للفلاحين فى القارة .

كذلك قام الصندوق بتمويل الدورة التدريبية التى نظمت بالتعاون بين اتحاد الفلاحين الأفارقة والاتحاد التعاونى الزراعى المركزى المصرى ، لقيادات المرأة الريفية الافريقية ، بالقاهرة فى الفترة من ٧ الى ٢٩ يناير عام ١٩٨٩ ، بهدف مد الفلاحات والعاملات بالتنظيمات الزراعية الأفريقية بالخبرات فى مجالات العمل الزراعى الريفى .

وقام الصندوق المصرى فى ٢٢ مايو عام ١٩٨٦ بتوقيع مذكرة للتفاهم مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا EC A التابعة للأمم المتحدة ، قدم الصندوق بمقتضاها ٣٥ منحة تدريبية فى المعاهد المصرية المختصة للكوادر الأفريقية ، وذلك خلال عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

وقد تركزت أغلب المنح المقدمة على التدريب فى مجال الزراعة .

وفى مجال إيفاد الخبراء المتخصصين فى التنمية الزراعية فى مهام قصيرة الأجل لاعداد الدراسات الفنية عن الامكانيات الزراعية ومشروعات الاستزراع واصلاح الأراضى ، فقد قام الصندوق بتمويل مجموعة من البعثات الزراعية ، منها البعثة التى أوفدها الصندوق إلى جمهورية بنين ، لدراسة مشروع رى واستزراع الفى هيكتار من الأراضى الواقعة فى (وادى مونو) فى اكتوبر ١٩٨٧ وبعثة فنية لبحث إمكانية اقامة مشروع

مزرعة لتصنيع الأخشاب بالكونغو فى سبتمبر ١٩٨٨ وبعثة فنية زراعية لأوغندا فى الفترة من ٣ سبتمبر الى ٢ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، لمتابعة النشاط والتعاون الفنى الزراعى بين مصر وأوغندا .

كما أوفد الصندوق إلى أوغندا خبيرا فى زراعة القمح وتربية السلالات ، حيث يقوم بتجربة ٥٠٠ صنف وسلالة من القمح هناك ، منذ أكتوبر ١٩٨٨

وقد أثير أثناء اجتماعات الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وجمهورية أفريقيا الوسطى التى انعقدت بالقاهرة فى الفترة من ١ إلى ٢ أغسطس ١٩٨٧ ، دراسة إمكانية إنشاء شركة مشتركة لزراعة الذرة والفول السودانى وقصب السكر والأرز ، واستغلال مساحة عشرة آلاف هكتار مخصصة لزراعة البن فى أفريقيا الوسطى لتنفيذ هذا المشروع ، على أن يبدأ المشروع بمساحة صغيرة كخمسين أو مائة هكتار ، كمرحلة تجريبية .

وقام الصندوق فى فبراير ١٩٨٩ بتمويل إيفاد بعثة فنية زراعية شكلتها وزارة الزراعة المصرية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ، تتشكل من أربعة من الخبراء المصريين ، للقيام بمهمة دراسة امكانية إنشاء شركة مشتركة لزراعة الذرة والفول السودانى وقصب السكر والأرز وتجربة لزراعة البن .

وتحمل الصندوق نفقات إيفاد خبير زراعى مصرى إلى زنزبار عام ١٩٨٥ وآخر لأفريقيا الاستوائية ١٩٨٦ وبعثة فنية إلى بتسوانا فى يناير ١٩٨٩ وذلك للاستفادة بخبرتهم الزراعية .

وفى مجال المياه ، أوفد الصندوق المصرى لجمهورية غينيا بيساو ، خبيرا متخصصا بناء على طلبها ، قام بدراسة مشكلة نقص المياه فى منطقتى بافاتا وجابو ،

وأوفد الصندوق بعثة فنية إلى بوروندى فى ١٥ ابريل ١٩٨٧ ، لاعداد دراسة عن رى هضبة موسو الجنوبية

وبعثة إلى زامبيا لحل مشكلة المياه ومعالجة الجفاف .

كما أوفد الصندوق خبيرا فى مكافحة الافات لعدة مهام فى برامج لمعالجة آفات القطن ، فى مدغشقر ، أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧

الحلقات الدراسية للهيدرولوجيا

وأسهم الصندوق فى نفقات الحلقات الدراسية التى عقدت فى مجال الهيدرولوجيا وهى الحلقات التدريبية التى تعقدها اللجنة القومية للبرنامج القومى الهيدرولوجى ، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو وجامعة عين شمس ، ووزارة الرى ، عن هيدرولوجيا البيئة فى المناطق الجافة وشبه الجافة ، وقد انعقدت بالقاهرة الدورة الخامسة خلال نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤ ، والدورة السادسة فى ١١ مايو ١٩٨٥ ، والدورة السابعة خلال مايو/ يونيو ١٩٨٦ ، والدورة الثامنة خلال مايو/ يونيو ١٩٨٧ ، وشارك فى هذه الحلقات خبراء من الدول الأفريقية .

وفى مجال المياه ، ساهم الصندوق فى نفقات الحلقة الدراسية للهيدروليكا التى نظمتها جامعة عين شمس بالاشتراك مع منظمة اليونسكو ، والتى عقدت بالقاهرة خلال شهرى مايو ويونيو عام ١٩٨٥ ، وحضرها عضوان من كل من السودان وكينيا وأوغندا ، كما أسهم الصندوق فى نفقات عقد ندوة الموارد المائية والتنمية فى حوض النيل ، التى انعقدت بالقاهرة فى يناير عام ١٩٨٧ .

وأوفد الصندوق أستاذ علوم الأراضى بكلية الزراعة بجامعة عين شمس (د . عبد المنعم محمد الجلا) ، إلى أوغندا فى الفترة من ٥ إلى ١٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، للاشتراك فى المؤتمر الأول للجمعية العلمية لعلوم الأراضى الأفريقية ، الذى اشتركت فيه عشرون دولة أفريقية وعدد من المنظمات الدولية .

مجال التنمية الصناعية

وفى مجال التنمية الصناعية ، تضمنت أنشطة الصندوق منذ إنشائه إيفاد الخبراء فى مختلف قطاعات الهندسة والكهرباء والطاقة والبترول ، والجيولوجيا والمناجم ، كما قام الصندوق بالاسهام فى تمويل تنظيم الدورات التدريبية لخبراء الدول الأفريقية فى المجالات الصناعية ، وعقد الصندوق اتفاقات للتعاون الفنى مع المنظمات الدولية المعنية ومع الدول الأفريقية ، سواء لايفاد الخبراء فى مجال التصنيع ، أم لتدريب الفنيين من أبناء القارة فى مجالات التنمية الصناعية .

وفى مجال الهندسة ، أوفد الصندوق فى قطاع هندسة القوى الكهربائية أستاذين لليبيريا ، وأستاذا لزيمبابوى ، وفى قطاع الهندسة المدنية والميكانيكية ، أوفد الصندوق أستاذين لليبيريا - ومهندسا مدنيا تخصص طرق لزنزبار (تنزانيا) ، كما أوفد إلى زيمبابوى أستاذا فى قطاع هندسة المعادن .

وفى مجال الكهرباء ، أوفد الصندوق خبيرين لأنجولا ، وثلاثة خبراء لزامبيا ، وفى مجال الهندسة المدنية (والميكانيكية) ، أوفد الصندوق خبيرين لكل من بوروندى وزامبيا ، وخبيرا لكل من رواندا وغينيا

وفى مجال الهندسة المعمارية ، أوفد الصندوق خبيرين لبوروندى ، وخبيرا لأنجولا .

وقد استجاب الصندوق لطلب جمهورية أنجولا ، من واقع المساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الأفريقية ، لأربعة خبراء فى الطاقة يلحقون بشركة سونا

نجول الوطنية SONANGOL ، فى تخصصات هندسة الانتاج ، وهندسة الحفر DRILLING ، والجيولوجيا ، وأخصائى فيزياء جيولوجى GEOPHYSICIST ، للعمل فى محطات توزيع الكهرباء فى لواندا ولوبيتو وصويو ، للتعرف على مشكلات العمل وكيفية علاجها وكيفية محاسبة المشتركين ماليا .

واوفد الصندوق إلى جيبوتى فى الفترة من ٢٠ ابريل ١٩٨٨ ولمدة اسبوعين ، خبيرين مصريين فى مجال التنقيب عن البترول ، وذلك بناء على طلب حكومة جيبوتى لدراسة إنشاء معمل لتكرير البترول ولابداء المشورة فى مشروع إتفاقية للتنقيب عن البترول هناك .

وفى مجال الجيولوجيا ، أوفد الصندوق المصرى خبيرا فى شئون المساحة والخرائط لبوروندى ، كما أوفد الصندوق لعدة سنوات منذ العام ٨٢/١٩٨٣ إخصائيين لجمهورية النيجر فى هذا المجال .

وفى النيجر ، ألحق الخبير الأول الموفد من الصندوق مصلحة المناجم والتعدين بوزارة التعدين والصناعة هناك فى مشروع إدارة الأبحاث الجيولوجية والتعدينية ، وقام بالمساهمة فى تنقيب واستكشاف خامات الكروم والنيكل والبلاتين والذهب ومعادن التيتانيوم ، ورسم الخرائط التفصلية لهذه المناطق بمقاييس مختلفة فى الجزء الغربى من النيجر .

وقام الخبير الآخر ، برسم الخرائط الجيولوجية الاقليمية والتفصيلية س الصور الجوية لمنطقة (ماكالوندى) فى جنوب غرب العاصمة (نيامى) ، بمقاييس رسم مختلفة ، حيث حدد موقف الخامات والتواجدات المعدنية فى المنطقة ..

وفى مجال المناجم ، أسهم الصندوق فى عام ٨٤/ ١٩٨٥ فى نفقات ايفاد خبير مصرى إلى سيراليون لمدة شهر ، لدراسة الوضع من الناحية الفنية وعلى الطبيعة فى (منجم ماريمبا) لخام الحديد هناك .

وفى مجال هندسة الطرق ، اوفد الصندوق المصرى المهندسين فى هذا المجال للعمل بالدول الأفريقية ، وكذلك قام بتمويل إيفاد خبراء الطرق فى المهام القصيرة الأجل ، منها إيفاد الصندوق فى عام ١٩٨٥ لخبير مصرى فى مهمة قصيرة الأجل إلى جمهورية مالى ، لاعداد دراسة جدوى لمشروع إنشاء طريق باماكو/ كاتى كالتى

ومن أمثلة إنجازات خبراء الصندوق فى مجال هندسة الطرق ، ما قام به الخبير الذى أوفده الصندوق خلال العام ٨٢/١٩٨٣ إلى جمهورية بوروندى ، حيث عمل هناك بالادارة العامة للطرق بوزارة الأشغال ، وقام بإعداد الدراسات الخاصة بالمشروعات ومتابعة الأعمال اللازمة .

كذلك مهندس الطرق ، خبير الصندوق الذى أوفد لجمهورية بوروندى فى الوقت نفسه ، والذى عمل بمركز الطرق بوزارة الأشغال العمومية ، حيث قام بإنشاء طريق العرض العسكرى داخل العاصمة بوجمبورا بطول ١ كم وبعرض ٢٠ ميلا ، والطرق الخاصة بحى كنيدو بطول ١١ كم ، والطرق الداخلية لجامعة بوجمبورا ، فضلا عن إعادة تشييد أساسات كوبرى تاهانجوا على نهر سريع الجريان ، والاشتراك فى صيانة الطرق الاقليمية بطول ٧٠٠ كم واعادة افتتاح طريق الكوليج الذى أغلق منذ سبعة عشر عاما نتيجة انهيار رملى ، بالاضافة إلى الاشتراك فى وضع الخطة الخمسية للطرق والكبارى بالتعاون مع المهندسين الفرنسيين والبلجيك ، وفى تصميم الرصيف البحرى للحاويات فى ميناء بوجمبورا ، مع الاشراف على أعمال الطرق بمحافظة جيتجا كمشرف عام .

كذلك قام الصندوق ، فى مجال تنمية المهارات البشرية لادارة الاقتصاديات الوطنية لدول المواجهة الأفريقية ، بتمويل دورة تدريبية خاصة فى مجال (تنمية الصناعات الصغيرة) وذلك فى الفترة من ٢٩ يناير الى ٢ مارس عام ١٩٨٩ .

وأسهم الصندوق المصرى فى نفقات بعض الدورات التدريبية التى تعقد فى المجالات الصناعية لخبراء الدول الأفريقية ، ومن أمثلة ذلك إسهام الصندوق فى عام ١٩٨٤ فى تكاليف الدورة التدريبية لخبراء الدول الأفريقية التى نظمتها شركة الحديد والصلب المصرية بالاشتراك مع منظمة (اليونيدو) ، وذلك فى مجال « نظم الصيانة الحديثة واسخدامات الحاسبات الآلية فى الصناعة » .

وأسهم الصندوق فى نفقات الدورة التدريبية التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ١٧ نوفمبر الى ١٦ ديسمبر ١٩٨٤ ، للخبراء الأفارقة فى مجال نظم الصيانة الحديثة واستخدامات الحاسبات الآلية فى الصناعية ، وفى مجال تشجيع نقل العلوم والتكنولوجيا ، أسهم الصندوق فى نفقات اجتماع المجموعة الأفريقية لشمال أفريقيا لنقل العلم والتكنولوجيا الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ الى ٢٩ يوليو عام ١٩٨٥ ، كما أسهم الصندوق فى نفقات الاجتماع الحادى عشر للمنظمة الأفريقية للتوحيد القياسى ، الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٦ الى ١٢ يناير عام ١٩٨٦ .

وفى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٤ وقعت مذكرة اتفاق بين الصندوق ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ،

بمقتضاها يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات بخدمات خبراء تعادل قيمتها مبلغ مليون دولار أمريكى ، يوفدون الى الدول الأفريقية ، وذلك فى اطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، وقد قضى الاتفاق بأن يتم استخدام هؤلاء الخبراء المصريون فى مشروعات التعاون الفنى التى تضطلع بها منظمة (اليونيدو) فى اطار العقد المذكور .

وفى اطار اتفاق التعاون الاقتصادى الذى عقد بين حكومتى مصر وبوروندى والموقع فى ١٨ مارس ١٩٨٦ ، نص على تدعيم أوجه التعاون بين الدولتين فى المجالات الفنية والتعليمية ، وذلك بتوقيع بروتوكول تعاون فنى بينهما ، وقع هذا البروتوكول بين الدولتين بالقاهرة فى مجال الارتقاء الصناعى فى ١٤ يوليو ١٩٨٨ ، وذلك بمناسبة انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة بين مصر وبوروندى فى ذلك التاريخ .

وهدف البروتوكول الى التعاون بين الجانبين فى مجالات المعونة الفنية ، والتأهيل ، وتبادل المعلومات ، وتحقيق المشروعات المشتركة ، وتشمل المعونة الفنية فى مجال التصنيع ارسال الخبراء المصريين لمعاونة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى فى مطابقة وتحضير وتقييم انجاز دراسات المشروعات وايفاد خبراء الى بوروندى بناء على طلب المركز من الهيئة العامة للتصنيع بمصر لتدريب الكوادر الفنية البوروندسة واستقبال هذه الكوادر فى المصانع المصرية .

ويتحمل الصندوق المصرى - فى اطار تدريب الفنيين البوروندين - وحسب امكانياته المالية بنفقات اقامتهم ونفقات تدريبهم ، ويتم تحديد عدد المتدربين بالاتفاق بين الطرفين ، كما يتحمل الصندوق وفق نظامه وحسب امكانياته المالية بتكاليف ايفاد الخبراء لمركز الارتقاء الصناعى فى بوروندى ، ويتحمل المركز بالسكن والانتقالات الداخلية ونفقات العلاج .

التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الأفريقيين

وقد قام الصندوق المصرى بتنظيم أول ندوة بالقاهرة عن « التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الأفريقيين » ، فى الفترة من ٧ الى ١١ مارس ١٩٨٨ ، حيث لاقت اهتماما كبيرا فى مختلف الأوساط الاقتصادية والاعلامية التى تهتم بمختلف قطاعات التنمية فى أفريقيا بوجه عام ، وقطاعات الأعمال والاستشارات بوجه خاص ، واشترك فى هذه الندوة سبعة وأربعون من الاستشاريين من الدول الأفريقية ومن جمهورية مصر العربية .

وتضمنت أعمال الندوة عرض أنشطة (اتحاد الاستشاريين الافريقيين) وإمكانات ومزايا التعاون بين الاستشاريين ، واستخدام الاستشاريين الافريقيين بمعرفة المنظمات المالية الدولية واستخدامهم بمعرفة الحكومات ، فضلا عن الاستشارات الهندسية المصرية .

ومن الاعتبارات التى حدت بالصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا الى الاهتمام بتنظيم هذه الندوة ، أن الصندوق قد رأى أنه إذا كانت الخبرات الفنية المصرية التى يوفدها إلى مختلف دول القارة الافريقية هى ذات فائدة فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فإن العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرات الاستشارية وتكريس المعرفة التكنولوجية من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا أساسيا وفعالا فى تدعيم الروابط بين دول القارة ودعم إمكانيات تنميتها وتقدمها .

وقد أتاحت الندوة الفرصة لابراز الامكانيات الكبيرة التى توافرت فى جمهورية مصر العربية لاعداد الاستشاريين فى مختلف المجالات ، كما تتعدد فى مصر مؤسسات ومكاتب الاستشارات الهندسية والفنية ، ويرجع ذلك الى توافر العديد من المؤسسات التعليمية والعلمية والتدريبية فى مصر فى كافة قطاعات العمل والتنمية .

وقد استطاعت الندوة - لأول مرة - أن تبرز اهمية التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الافريقيين ، وهو مجال حيوى من الضرورى ان تبذل فيه الجهود من اجل تنمية التعاون فيه ، على اساس اعتباره من النماذج الجديدة لتعاون الجنوب/ الجنوب فى نطاق القارة الافريقية ، وهو التعاون الذى اصبح يلاقى الاهتمام لدى دول وشعوب القارة .

واهتم الصندوق المصرى بمجال إدارة المواتى والنقل البحرى ، نظرا لاهتمام الدول الافريقية بهذا المجال ، واستجابة لطلباتها من الخبراء المتخصصين فى إدارة الاكاديميات والمعاهد البحرية فى القارة ، ومن تدريب ابنائها فى مختلف مجالات النقل البحرى ، فى أكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية ، التى تتوافر بها إمكانيات رفيعة المستوى من الخبرة المصرية فى التعليم والتدريب والتأهيل على المستوى الاقليمى والدولى فى قطاع النقل البحرى .

وقد بدأ التعاون بين الصندوق المصرى وأكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية منذ عام ١٩٨٣ ، وذلك فى عدة اشكال منها مايلى : -

- ايفاد الصندوق لأساتذة وخبراء الاكاديمية لبعض الدول الافريقية المعنية بشئون الموانى والنقل البحرى ، لادارة وتطوير اكاديمياتها ومعاهدها البحرية حسب طلبها واحتياجاتها .

ـ تمويل الصندوق لمنح دراسية لتأهيل ابناء الدول الافريقلاة فى مجال النقل البحرى ، فى البرامج الدراسية الاساسية بالاكاديمية .

ـ تنظيم الاكاديميات للدورات التدريبية الخاصة التى يطلب عقدها الصندوق بتمويل منه لابناء بعض الدول الافريقية ، تنفيذاً لخطط وانشطة الصندوق .

ـ التعاون والتنسيق مع الأكاديمية فى تنفيذ نظام التعاون الفنى الثلاثى فى تدريب ابناء الدول الافريقية فى مختلف مجالات النقل البحرى ، حسب الاتفاقات التى يعقدها الصندوق بالتنسيق والتعاون مع الاكاديمية ومع وكالات التعاون الفنى المختصة فى الدول المتقدمة المانحة .

أما عن نشاط الصندوق المصرى فى إيفاد الخبراء المتخصصين فى شئون النقل البحرى الى الدول الافريقية ، فقد اوفد الصندوق خبيراً فى هذا التخصص الى جيبوتى ، كما طلبت تنزانيا من الصندوق ايفاد خبراء فى ادارة الموانى والنقل البحرى اليها .

وفى مارس عام ١٩٨٣ ، زار مصر وفد برئاسة وكيل وزارة النقل بجمهورية نيجيريا الاتحادية ، واجرى مباحثات مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ، واكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية ، أسفرت عن توقيع اتفاق بين نيجيريا والصندوق فى ٢١مارس ١٩٨٣ ، بمقتضاه اوفد الصندوق فريقاً من خبراء النقل البحرى ، من أساتذة وخبراء الاكاديمية لعدة سنوات ، مع اسهامه فى النفقات ، وذلك لادارة الكلية البحرية الوطنية فى (أورون) بنيجيريا ، وشمل الفريق عميداً لكلية الملاحة البحرية فى نيجيريا ، ومديراً لتخطيط التعليم فى الكلية ، فضلا عن اثنين من اساتذة الملاحة تم اختيارهم بمعرفة اكاديمية النقل البحرى ، بالتنسيق مع الجانب النيجيرى .

كذلك قدم الصندوق المساعد للأكاديمية البحرية فى أكرا ، وهى الأكاديمية التى قامت بعد اختيار (الكلية البحرية) التى انشئت هناك عام ١٩٥٨ ، لتكون أكاديمية اقليمية بحرية ، بناء على اتفاق دول غرب ووسط افريقيا ، وتم فى ٢٦مايو ١٩٨٣ افتتاح الأكاديمية ، حيث اشتركت فى تأسيسها الكاميرون وجامبيا وغانا وليبيريا وسيراليون .

ونظراً للضائقة المالية التى عانتها الدول المشتركة ، قام سكرتير عام المؤتمر الوزارى لدول غرب ووسط افريقيا للنقل البحرى بطلب فريق عمل من الخبراء المصريين من الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية ، حيث قام الصندوق المصرى بتمويل ايفاد هذا الفريق الذى تشكل برئاسة اللواء بحرى / سميح احمد ابراهيم كرئيس للأكاديمية ، وثلاثة لرئاسة اقسام الأكاديمية (البحرى والهندسة البحرية والراديو) ، وتسلم فريق العمل منذ ٢٤مايو ١٩٨٤ ، كما اوفد الصندوق عدداً آخر من الخبراء للأكاديمية ، فضلا عن تمويل برامج تدريبية للمحاضرين والطلبة من الأكاديمية بأكرا للتدريب بأكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية .

وقد قام الخبراء المصريون فى أكاديمية أكرا بمجموعة من الانجازات ، منها وضع اطارات العمل التأسيسية التى تضمنت وثيقة تحدد الفلسفة العامة للأكاديمية واهدافها وتحديد علاقاتها الاقليمية والدولية ، واخرى تحدد خطة العمل الرئيسية وثالثة بإنشاء الأكاديمية ، ورابعة للهيكل التنظيمى للأكاديمية ، وخامسة للقواعد الاساسية للخدمة للعاملين فضلا عن وضع القواعد المنظمة لأعضاء هيئة التدريس والوصف الوظيفى ، والنظم المالية والادارية ، وجدول المرتبات Salary Scales، وشروط القبول ولائحة الطلبة ، وشعار الأكاديمية ، والوثائق القانونية للشهادات ، وكتالوج الأكاديمية ، ونظام تسجيل وحفظ المكاتبات .

كما قام الفريق بمراجعة وتقويم الدراسات والبرامج التدريبية الضباط العاملين بسفن اعالى البحار وسفن الصيد تتمشى مع المستويات الدولية ، وتصميم وتنفيذ منهج دراسى خاص بدبلوم صيانة الرادار والاجهزة الالكترونية الملاحية ، كما قام بمساعدة المنظمة الدولية البحرية IMO، بتنفيذ دورات قصيرة الأجل للسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية ، وذلك على اساس ان الأكاديمية تعد فرعا من (الجامعة الدولية البحرية ، هذا فضلا عن تطوير اعضاء هيئة التدريس ، واصلاح وتعزيز المعدات والمعامل والورش ، والانجازات الخاصة بشئون الطلبة .

وفى مجال تمويل المنح الدراسية لتأهيل ابناء الدول الافريقية فى مجال النقل البحرى ، قام الصندوق المصرى بتمويل مجموعة من المنح الدراسية للدول الافريقية ، لدراسة ابنائها فى الأكاديمية ، بلغت ٧١منحة فى الفترة من فبراير عام ١٩٨٣ وحتى سبتمبر عام ١٩٨٧ .

وفى مجال الدورات التدريبية الخاصة ، قام الصندوق المصرى بتمويلتنظيم دورة خاصة فى مجال إدارة الموانى فى الفترة من ٤ الى ٢٣يونيو ١٩٨٨ لابناء دول المواجهة الافريقية ، ومن واقع المساهمة المصرية فى صندوق دعم هذه الدول AFRICA FUND، تم عقدها فى أكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية .

وتضمن نظام « التعاون الثلاثى » الذى يتم بين الصندوق المصرى و « وكالة التعاون الدولى اليابانية الاهتمام بمجال النقل البحرى ، حيث تم الاتفاق مع

اليابان منذ عام ١٩٨٥ على عقد دورات تدريبية فى هذا المجال لأبناء الدول الافريقية ، لمدة خمس سنوات ، بواقع دورة تدريبية كل عام . وقد تم عقد اربع دورات منذ عام ١٩٨٥ .

وقد اهتم الصندوق المصرى بمساعدة (اتحاد معاهد التدريب البحرى بأفريقيا) ودعم أنشطته منذ إنشائه ، ويرجع إنشاء هذا الاتحاد الى قرار من المؤتمر الدولى الذى عقدته المنظمة البحرية الدولية (IMC) والجامعة البحرية العالمية (WMU) بمقر الجامعة فى مالمو فى سبتمبر ١٩٨٤ ، حيث أوصى المؤتمر بإقامة اتحاد دولى بين معاهد التدريب البحرى فى الدول النامية ، هدفه تحقيق التعاون الفنى بين هذه المعاهد ورفع مستوى هيئات التدريس وتبادل الخبرة والخبراء بين المعاهد بعضها البعض ، وعقدت أكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية اجتماعا فى يناير ١٩٨٥ دعت اليه مديرى معاهد التدريب البحرى فى افريقيا لمناقشة الفكرة ، حيث وافقوا عليها ، كما عقد اجتماع ثان فى نوفمبر ١٩٨٥ بالاسكندرية تمت فيه الموافقة على النظام الأساسى للاتحاد من جانب مديرى المعاهد فى مصر والمغرب والجزائر وتونس وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا والسنغال وليبيريا ، وإنضمت الى الاتحاد فى مرحلة لاحقة كينيا ومدغشقر وموزامبيق وتنزانيا .

وقد تضمنت مساعدة الصندوق المصرى للاتحاد الدعم المالى له ، وللأنشطة التى يقوم بها ، خاصة بالنسبة للندوات والدورات التدريبية التى ينظمها ، وكذلك تشجيع الاجتماعات والمؤتمرات التى يعقدها .

ومن أمثلة دعم الصندوق المصرى لأنشطة الدورات التدريبية ، إسهام الصندوق فى نفقات اشتراك عشرة من المتدربين من الدول الافريقية الذين حضروا الدورة التدريبية على أعمال النقل متعدد الوسائط التى عقدت فى الفترة من ٦ الى ١١ يناير عام ١٩٨٧ ، بنشاط من الاتحاد وبالتنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة .

كذلك أسهم الصندوق فى تمويل الندوة الدولية عن منع التلوث البحرى بالزيت التى عقدها فى الفترة من ٢٤ الى ١ أكتوبر ١٩٨٧ ، « اتحاد معاهد التدريب البحرى بأفريقيا » ، وبالتنسيق مع أكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية ، وحضرها متخصصون فى مجال التلوث البحرى فى شركات البترول التى تعمل بالبحار وهيئات الموانى وشركات الخدمات البحرية ، فضلا عن بعض المعاهد البحرية .

وقد تضمن نشاط الصندوق المصرى فى مجال النقل الجوى ، ايفاد خبير الى جمهورية ليسوتو فى هذا المجال منذ عام ١٩٨٧ ، فضلا عن تدريب الاخصائيين من الدول الافريقية فى مختلف تخصصات الطيران المدنى ، حيث مول الصندوق ٤٠ منحة تدريبية فى الفترة من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٨ ، للدراسة بمعهد الطيران المدنى للطلاب من احدى عشرة دولة افريقية .

وفى ١٦ ابريل عام ١٩٨٦ ، وقع الصندوق اتفاقا مع المنظمة الافريقية للطيران المدنى ، بمقتضاه يخصص الصندوق مبلغا للمساهمة فى تنفيذ خمس منح تدريبية سنويا ـ ولمدة خمس سنوات ـ لمبعوثين فى مجال الطيران المدنى بالمعهد القومى ، للتدريب على أعمال الطيران المدنى فى إمبابة .

وفى مايو ١٩٨٧ أصدرت الجمعية العامة للجنة الطيران المدنى ـ ومقرها داكار ـ فى اجتماعها ببرازافيل ، قرارا أعربت فيه عن شكرها لحكومة جمهورية مصر العربية للمعونة التى تقدمها فى مجال الطيران المدنى بمقتضى هذا الاتفاق .

وفى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، استجاب الصندوق المصرى لحاجة جمهورية زيمبابوى موافاتها بمجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين فى هذا المجال ، حيث أوفد الصندوق اليها الدفعة الأولى المكونة من ١٤ خبيرا وفنيا فى عام ١٩٨٨ ، وذلك من واقع المساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الأفليقية .

وقد حضر الى مصر فى يوليو ١٩٨٨ ، وفد متخصص من وزارة المواصلات الزيمبابوية برئاسة مدير عمليات الاتصالات ، حيث قام باختيار الخبراء المطلوبين فى عدد من التخصصات .

ثانيا : التنمية الاجتماعية

اهتم الصندوق المصرى بمختلف الانشطة فى مجال الطب والصحة ، وقد تمثل ذلك فى ايفاد الأطباء الى الدول الافريقية الذين أسهموا بنصيب وافر فى تقديم الخدمات الطبية فى القارة ، وكذلك عن طريق إيفاد البعثات الطبية فى مهام قصيرة الأجل الى افريقيا ، فضلا عن تقديم بعض المنح فى المجال الطبى للأطباء الأفريقيين .

كما اهتم الصندوق فى الوقت نفسه بالاسهام فى تمويل نفقات المؤتمرات والاجتماعات الطبية التى عقدت بالقاهرة ، وكذلك الاسهام فى تكاليف إيفاد الوفود والخبراء لحضور المؤتمرات الطبية التى تعقد فى القارة الأفريقية ، كما تحمل بنفقات استضافة بعض الوفود التى ضمت وزراء الصحة الذين زاروا جمهورية مصر العربية .

فى مجال الايفاد ، أوفد الصندوق المصرى الى الدول الأفريقية حسب طلبها الأطباء من مختلف التخصصات ، وتتنوع هذه التخصصات بحيث تغطى مجموعة كبيرة

منها تخصصات الأنف والأذن والحنجرة ، والنساء والتوليد ، والمسالك البولية ، والجلدية والتناسلية ، والأطفال ، والأمراض الصدرية ، والعيون والرمد ، والأشعة والعظام ، والتشريح ، فضلا عن الممارسين العامين والأمراض الباطنية ، والجراحة والتخدير ، وطب الأسنان وغيرها .

وحتى آخر عام ١٩٨٨ ، بلغ عدد الأطباء الموفدين من الصندوق المصرى ١٤٣ طبيبا من مختلف التخصصات ، وبلغ عدد الدول الأفريقية الموفد لها أطباء ٢٨ دولة

وقد أوفد الصندوق المصرى بعثة طبية من الأطباء العاملين بمعهد جراحة القلب والصدر بإمبابة ، الى جمهورية موريشيوس ، لفحص وعلاج مرضى القلب هناك ، فى سبتمبر عام ١٩٨٦ .

واستجاب الصندوق المصرى فى الأعوام السابقة لطلب حكومة سيشل لفحص وعلاج حالات لمرضى القلب ، فى معهد جراحة القلب والصدر بامبابة بمصر ، وأوفد الى سيشل فى الفترة من ١٨ يونيو الى أول يوليو ١٩٨٨ ، خبيرين متخصصين لفحص وعلاج حالات مرضى القلب هناك .

وأوفد الصندوق المصرى الى تاناناريف بمدغشقر ، فى الفترة من ٤ الى ١١ يونيو ١٩٨٨ استاذا لدراسة إمكانية إنشاء مركز لزراعة الكلى فى مدغشقر ، بناء على طلب وزارة الصحة الملجاشية .

وأسهم الصندوق المصرى فى تنظيم زيارة الأستاذ الدكتور/محمود محفوظ لأديس أبابا ، التى قام بزيارتها فى الفترة من ٤ الى ١٣ يونيو ١٩٨٨ ، فى مهمة لتخطيط الخدمات العلاجية الاشعاعية بجامعة أديس أبابا ، وقد تقدم سيادته بتوصيات لانشاء قسم للعلاج النووى بأثيوبيا ، وتخطيط الخدمات العلاجية الاشعاعية هناك .

ومنذ عام ١٩٨٣ قدم الصندوق المصرى لجمهورية مالى اثنتى عشرة منحة للأطباء من مالى للتدريب فى مصر فى مجال مكافحة البلهارسيا ، وقد قام بالتدريب معهد تيودور بلهارس ، وتضمنت برامج التدريب لقاءات بوزارة الصحة والادارة العامة لمكافحة الأمراض المتوطنة ، فضلا عن زيارات ميدانية لمشروعات مكافحة البلهارسيا فى أسيوط وبنى سويف ومشروع الأبحاث بوراق العرب ومعهد الأبحاث لطب المناطق الحارة .

أما بالنسبة للمؤتمرات الطبية الأفريقية ، فقد أسهم الصندوق المصرى فى نفقات عقد مؤتمر اتحاد المنظمات الطبية الأفريقية بالقاهرة ، فى الفترة من ٢٤ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٤ .

كما أسهم الصندوق المصرى فى تغطية تكاليف المؤتمر الأفريقى الثالث للأدوية والعلاج التجريبى الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢ الى ٦ ديسمبر عام ١٩٨٧ .

كذلك أسهم الصندوق المصرى فى تمويل عقد الدورة التدريبية السادسة والمؤتمر العربى الأفريقى السادس فى أمراض الكبد والجهاز المرارى الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢١ الى ٢٧ يناير عام ١٩٨٩ ، ونظمته جمعية أصدقاء مرضى الكبد فى الوطن العربى بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية .

وقد تقرر أن يتحمل الصندوق المصرى نفقات الخدمات المؤتمرية المحلية لاجتماعات المؤتمر الذى تستضيفه فى عام ١٩٨٩ ، بناء على توصية مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى عقد فى سبتمبر عام ١٩٨٦ فى فيينا ، .

وفى بعض الأحوال يكون الاسهام بتمويل نفقات الخبراء الأفارقة فى المجال الطبى الذى يشاركون فى مؤتمرات فى هذا المجال تعقد بالقاهرة ، ومن أمثلتها تحمل الصندوق نفقات اثنين من المندوبين من أثيوبيا للحضور للقاهرة للاشتراك فى مؤتمر أمراض القلب الذى انعقد فى الفترة من ٥ الى ٨ فبراير ١٩٨٥ .

وبالنسبة للمؤتمرات الطبية التى تعقد فى القارة ، فقد أوفد الصندوق المصرى وفدا يمثل نقابة الأطباء المصرية للاشتراك فى أعمال المؤتمر الثالث للمنظمات الطبية الأفريقية الذى انعقد فى ليسوتو فى الفترة من ٢٠ أكتوبر الى ٣ نوفمبر ١٩٨٦ ، وتكون الوفد من عشرة أعضاء برئاسة الأستاذ الدكتور/ ممدوح جبر .

ومن الانجازات البارزة للخبراء أن خبير الصندوق المصرى فى كينشاسا بزائير الدكتور/ موريس عزيز خلاط ، وضع بالاشتراك مع الدكتور Mbuyi Muamfa أستاذ الأمراض الروماتيزمية بكلية طب جامعة كينشاسا مؤلفا طبيا عن Rhumatologie Diagnostique en ، ويعتبر هذا الكتاب هو الرابع فى سلسلة المؤلفات الطبية المشتركة بين مصر وزائير من خلال الصندوق المصرى ، والتى ينفق على طبعها الجانب الكندى وفقا لاتفاق تعاون ثلاثى بين سفارتى مصر وكندا والحكومة الزائيرية .

كما قام الدكتور/ محمد عبد الرحمن شحاتة خبير الصندوق المصرى الموفد لجمهورية زامبيا ـ والذى يعمل باحثا بالمركز القومى للبحوث هناك ـ بإجراء بحث عن مكافحة مرض البلهارسيا باستخدام مبيدات قواقع من أصل نباتى ، تحتوى بذوره على مادة سامة تسمى (صابونين Saponine) ، لها قدرة على قتل القواقع الناقلة لمرض البلهارسيا ، ونجح هذا النبات فى زامبيا فى مكافحة المرض . ويعتبر قطاع الشرطة ومكافحة الجريمة والأمن العام ، من أبرز القطاعات الحيوية التى اهتم بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ،

وذلك فى ضوء أهمية هذا القطاع واهتمام الدول الافريقية بالتعاون الفنى فى مجاله مع جمهورية مصر العربية ، لذلك برزت ضمن أنشطة مجموعة من الأنشطة فى هذا القطاع .

وتتخذ أنشطة الصندوق فى شئون الشرطة ومكافحة الجريمة والأمن العام عدة صور عملية ، تتمثل فيما يلى :

- المساهمة فى عقد الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الأفريقية فى مجال مكافحة الجريمة .
- تمويل الصندوق لدورات تدريبية منتظمة تعقد بالمركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة المصرية ، لضباط الشرطة الأفارقة ، يتم التدريب فيها على مختلف فرق الشرطة والأمن العام .
- تمويل الصندوق لندوات تدريبية يعقدها المركز فى مجال مكافحة المخدرات لضباط الشرطة المختصين من الدول الأفريقية .
- تمويل الدورات التدريبية الخاصة التى يتم الاتفاق عليها مع الصندوق بناء على طلب الدول الأفريقية ، فى قطاع الأمن والشرطة .
- تمويل الدورات التدريبية التى يتم تنظيمها فى إطار تنفيذ الصندوق المصرى للمساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الأفريقية Africa Fund .

، إيفاد خبراء فى تخصصات الأمن والشرطة للعمل بالدول الأفريقية ، فضلا عن تنظيم إيفاد الخبراء المصريين فى هذه التخصصات فى مهام قصيرة الأجل للدول الأفريقية لالقاء المحاضرات وأداء التدريبات التى تطلبها هذه الدول لضباطها فى هذا القطاع .

وكان العمل الأول الذى بدأ به المركز الافريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة بتأييد ودعم الصندوق المصرى هو عقد المؤتمر الأول لوزراء الداخلية الأفارقة بالقاهرة بهدف التوصل الى أنسب وأنجع سبل تحقيق وتدعيم التعاون بين الدول الأفريقية فى المجالات المختلفة .

وقد عقد هذا المؤتمر فى الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ٢ ديسمبر عام ١٩٨٥ ، وشاركت فيه ست وثلاثون دولة أفريقية ، كما شاركت فيه هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة الانتربول ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، ومعهد الأمم المتحدة بروما ، فضلا عن الجامعات والهيئات العلمية والرسمية والوطنية .

وفى مجال إسهام الصندوق المصرى فى نفقات عقد الندوات فى قطاع الشرطة ومنع الجريمة ، أسهم الصندوق فى تحمل نفقات اشتراك خمسة من خبراء الدول الأفريقية فى الندوة الدولية لحماية ضحايا الجريمة التى عقدت بالقاهرة فى يناير عام ١٩٨٩ ، ونظمها المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة ، فى إطار الاحتفال بعيد الشرطة فى مصر .

أما الدورات التدريبية المنتظمة التى يعقدها المركز الافريقى بتمويل من الصندوق المصرى ، فيتم عقد دورتين سنويا لضباط الشرطة الافارقة بالقاهرة ، حيث تعقد الدورة الأولى لضباط الدول الافريقية المتحدثة بالانجليزية (الانجلوفون) خلال شهرى يوليو/ اغسطس ، وتعقد الدورة الثانية لضباط الدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية (الفرانكوفون) خلال شهرى اكتوبر/ نوفمبر .

وفى مجال مكافحة المخدرات ، قام الصندوق بتمويل ندوات تدريبية فى هذا المجال ، تعقد بالمركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة ، لدراسة المشكلات والقضايا المتصلة بمكافحة المخدرات فى الدول الأفريقية ، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الضباط المختصين فى هذه الدول .

وقد تم تنظيم ندوتين فى مجال مكافحة المخدرات ، الأولى فى الفترة من ٦ الى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٧ ، حيث اشترك فيها ٣٩ ضابطا من ٣١ دولة افريقية ، وعقد الحلقة الثانية فى الفترة من أول الى ٢١ فبراير عام ١٩٨٨ ، وحضرها ٤٩ ضابطا من ٣٤ دولة أفريقية .

ولتنفيذ المساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الأفريقية الذى انشأه مؤتمر قمة عدم الانحياز (هرارى - سبتمبر ١٩٨٦) ، وهى المساهمة التى ينفذها الصندوق المصرى فى شكل معونات فنية للدول الأفريقية ، اهتم الصندوق المصرى بعقد دورات تدريبية لأبناء دول المواجهة الافريقية المختصين ، فى مجال (تأمين المنشآت الحيوية) ، وهو أحد المجالات الهامة التى تتفق مع أهداف صندوق دعم هذه الدول .

ويتضمن إطار برنامج هذه الدورات دراسة النظام القانونى للارهاب ، ووسائل مكافحة الارهاب ، ودور الارهاب فى الصراع السياسى فى أفريقا ، والتخطيط لحماية المنشآت الهامة ، والأساليب الفنية لحراسة هذه المنشآت ، والمنظمات الارهابية ، وعمليات احتجاز الرهائن داخل المنشآت ، وقواعد الامن الخاص ، والمفرقعات والشراك الخداعية ، والأمن القومى .

وقد تم بالتعاون مع المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة عقد دورتين من هذا النوع الأولى فى الفترة من ٦ الى٢٦ مارس ١٩٨٨ ، والثانية فى الفترة من ٥ نوفمبر الى ١٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

وقام وزير داخلية أوغندا بزيارة لمصر ، حيث وقع مع الصندوق المصرى اتفاقا فى ١٩ يونيو ١٩٨٨ ، لتدريب ٢٥ ضابط شرطة من أوغندا ، فى مجالات البحث

الجنائى ، وحراسة الشخصيات الهامة ، ومكافحة الارهاب ، واتفق على أن تتحمل حكومة أوغندا نفقات السفر ، وأن يتحمل الصندوق تكاليف الاقامة والتدريب .

كما تضمن الاتفاق أن يوفد الصندوق المصرى أربعة من خبراء الشرطة الى أوغندا ، لتدريب ضباط الشرطة الاوغنديين فى أكاديمية البوليس الأوغندية لمدة ستة أسابيع ، فى التخصصات التى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

وقد تم تدريب العدد المتفق عليه من ضباط الشرطة الاوغنديين (٢٥ ضابطا) ، حيث عقدت لهم دورة خاصة بالمركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة ، فى الفترة من ١١ سبتمبر الى ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨ ، وذلك فى مجالات الفرق التدريبية المطلوبة من الجانب الأوغندى .

وبناء على طلب حكومة مالاوى ، يتم تنظيم دورة بتمويل من الصندوق فى أكاديمية الشرطة ، بالتعاون مع المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة ، للتدريب فى مجال موسيقات الشرطة ، توفد لها مالاوى ثمانية من المتدربين من العاملين فى هذا المجال ، وذلك فى الفترة من أول مارس الى ٣ ابريل ١٩٨٩ .

وفى مجال ايفاد خبراء الأمن والشرطة ، فقد أوفد الصندوق المصرى خبراء فى هذا التخصص الى ثلاث من الدول الأفريقية للعمل هناك ٥ خبراء لزائير وخبير لجيبوتى وخبير لجزر القمر .

كما يوفد الصندوق المصرى فى عام ١٩٨٩ بعثة من خبراء شئون الأمن والشرطة إلى أوغندا ، فى مهمة لمدة ستة أسابيع لتدريب ضباط الشرطة الأوغنديين ، فى مجالات مكافحة الارهاب ، وحراسة الشخصيات الهامة ، والبحث الجنائى ، وذلك تنفيذا للاتفاق الذى عقد بالقاهرة فى ١٩ يونيو ١٩٨٨ بين حكومة أوغندا والصندوق المصرى .

دورة العمل لخبراء ليبيريا

واستجابة للرغبة التى أبدتها وزارة العمل فى ليبيريا للصندوق المصرى فى عقد دورة تدريبية خاصة لسبعة من الخبراء الليبيريين ، فى مجال (قوانين العمل وتنظيم العلاقة بين العمال والادارة) بتمويل من الصندوق ، قام الصندوق بالاتفاق مع وزارة القوى العاملة والتدريب فى مصر على اعداد البرنامج التدريبى اللازم ، حيث تم فى الفترة من ٢٧ يناير الى ٣٠ مارس عام ١٩٨٣ .

وقد تضمنت أنشطة الصندوق فى مجالات المرأة والكوادر النسائية الاسهام فى تحمل نفقات ايفاد الوفود النسائية فى الزيارات والى المؤتمرات التى تعالج شئون المرأة الافريقية ، ومن ذلك تحمل الصندوق لنفقات سفر وفد الاتحاد النسائى من جمهورية مالى الذى زار القاهرة فى ٢٣ مايو ١٩٨٥ ، فضلا عن نفقات ايفاد ممثلتين للمرأة المصرية الى باماكو ، للاشتراك فى مؤتمر اتحاد الكوادر النسائية الذى أعقد هناك فى الفترة من ٧ الى ١٣ مارس ١٩٨٥ .

كما تضمنت هذه الأنشطة تمويل الصندوق للدورات التدريبية التى عقدت بالتعاون مع الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى المصرى واتحاد الفلاحين الأفارق، كدورة الفلاحات الأفريقيات التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٨ الى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٧ ، ودورة المرأة الريفية التى أنعقدت بالقاهرة فى الفترة من ٧ الى ٢٩ يناير عام ١٩٨٩ .

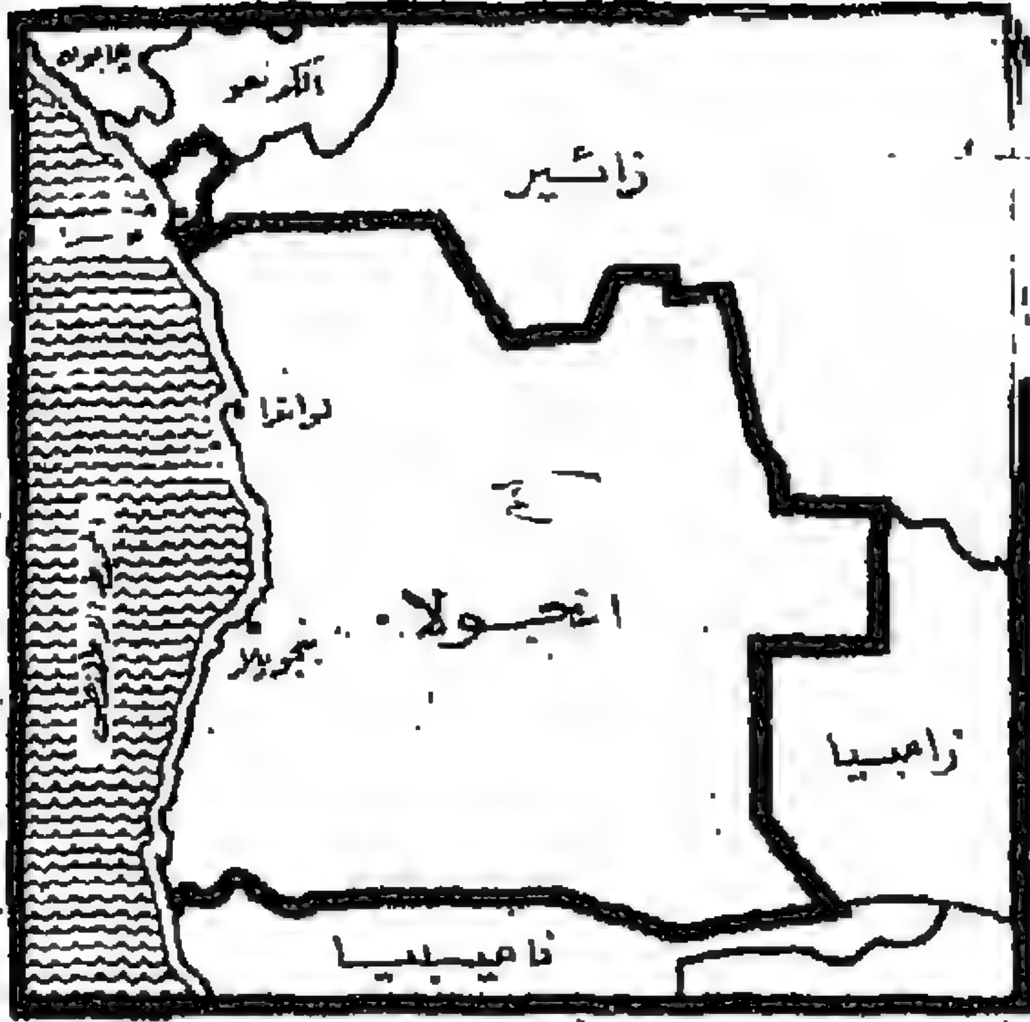
وطلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الصندوق المصرى ايفاد خبير فى مجال اشراك المرأة فى عمليات التنمية فى أفريقيا ، وذلك لتدعيم برنامج مركز البرامج والعمليات متعددة الأطراف (مالبوك لشمال افريقيا)

وهو المركز الذى أنشىء عام ١٩٧٦ فى اطار اللجنة ، ليختص بتحديد الأنشطة والمشروعات ذات الطابع متعدد الجنسيات أو القطاعات ، وليقدم المساعدات للحكومات للقيام بدراسات الجدوى وماقبلها ، وتنفيذ المشروعات التى تهتم بها الحكومات على المستوى الاقليمى ودون الاقليمى ، ويضم (مالبوك - شمال أفريقيا مصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر ، ومقره مدينة طنجة)

وقد عقد فى ٢٩ يونيو ١٩٨٨ اتفاق بين الصندوق المصرى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى أديس أبابا ، يقضى بأن توفد مصر خبيرة فى شئون ادماج المرأة فى عملية التنمية لمدة عامين يمكن مدهما بالاتفاق بين الطرفين ، يتحمل الصندوق بمرتباتها ونفقات سفرها وقد قام الصندوق بايفاد الخبيرة المطلوبة الى طنجة حيث بدات عملها فى أول يوليو ١٩٨٨ .

واسهم الصندوق المصرى فى عام ١٩٨٦ فى نفقات عشرة متدربين من ادارات البريد فى غانا وليبيريا والصومال فى الهيئة القومية للبريد بجمهورية مصر العربية .

واسهم الصندوق فى الحلقة الدراسية التى نظمها « الاتحاد البريدى الأفريقى » بالقاهرة فى الفترة من ٦ الى ٢٠ يونيو ١٩٨٨ ، بالاشتراك مع الهيئة القومية للبريد والاتحاد البريدى العالمى ، حيث تحمل الصندوق بنفقات سفر المشاركين فى الحلقة من الصومال والسودان ، وقد درست الحلقة موضوع التأهيل المهنى البريدى □



انسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع فى انجولا

عز الدين شكرى

فى ١٠ يناير الماضى، وقف آلاف الأطفال الانجوليين يلوحون بالاعلام الكوبية والانجولية وينشدون الاناشيد الحماسية باللغة البرتغالية، والقى الرئيس الانجولى «خوسيه ادواردو سانتوس» كلمات مؤثرة حيا فيها الشعب الكوبى الصديق الذى هب لمساعدة شعب انجولا وقت الشدة، وتبودلت التحيات العسكرية بينما كان ثلاثة آلاف من الجنود الكوبيين يبدأون الرحيل عن انجولا كدفعة أولى من القوات الكوبية المرابطة فى البلاد والتى يبلغ عددها ٥٠ الف جندى.

ويأتى هذا الانسحاب الجزئى تنفيذاً للاتفاق الموقع فى ١٤ ديسمبر الماضى فى برازافيل بين كوبا وانجولا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية. والذى ينص – فى وثيقة منفصلة – على إنسحاب القوات الكوبية بالكامل من انجولا وفق جدول زمنى محدد، وفى الوثيقة الاخرى ينص على قبول جنوب أفريقيا للقرار ٤٣٥/٧٨ الخاص بإستقلال ناميبيا والعمل على وضعه موضع التنفيذ وفق اجراءات محددة. إلا أنه، وإن كان كل من الاتفاقين قد وقع – رسمياً – بشكل منفصل، فإنه فعلياً يرتبط الاتفاقان ببعضهما أرتباطا كاملاً سواء من حيث مصداقية التنفيذ أو من حيث التزامن فى الاجراءات فى كل من الموضوعين. ففى مقابل الانسحاب الكوبى من انجولا، سوف تلتزم جنوب افريقيا بمنح الاستقلال الكامل لناميبيا، وسوف تسحب قواتها من الاقليم وتلتزم بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأنجولا. فبحلول أبريل ١٩٨٩ ستكون جنوب افريقيا قد خفضت حجم قواتها الموجودة بأقليم ناميبيا من ٥٠ الف إلى ١٥٠٠ جندى، حيث سيتم تجميعها فى حاميتين تقعان بين العاصمة والحدود الانجولية، وتبدأ الاجراءات الخاصة بإعلان الاستقلال واجراء الانتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة، وبنهاية العام تكون جنوب افريقيا قد سحبت كل قواتها خارج ناميبيا.

وعلى الجانب الاخر سيتم الانسحاب الكوبى فى خلال ٢٧ شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق، ويشمل الاتفاق تحديد النطاق الجغرافى للوجود العسكرى الكوبى بأنجولا، وكذلك حجم القوات:

١ – فمن حيث النطاق الجغرافى: تنسحب كل القوات الكوبية الى شمال خط عرض ١٥ حتى أول أبريل ١٩٨٩ ثم إلى خط عرض ١٣، أى على بعد ٥٥٠كم من الحدود مع ناميبيا، فى اغسطس من نفس العام.

٢ – ومن حيث حجم القوات: تسحب كوبا ثلاثة آلاف جندى فى يناير ١٩٨٩ (وهى المرحلة التى تم تنفيذها)، وحتى أول نوفمبر من نفس العام يكون نصف القوات قد اتم إنسحابه وتصل هذه النسبة إلى ثلثى القوات فى أبريل ١٩٩٠، وفى أكتوبر ١٩٩٠ تكون كوبا قد سحبت ٧٥٪ من قواتها.

وفى ٣٠ يونيو ١٩٩١ تكون القوات الكوبية قد إنسحبت تماما من أنجولا.

وسوف تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسى فى عملية حفظ السلام فى المنطقة والاشراف على التزام الجانبين بتنفيذ تعهداتها الخاصة بالانسحاب وفق الجدول الزمنى المحدد، وكذلك الاشراف على الانتخابات المزمع اجراؤها فى ناميبيا. وقد تم الاتفاق على ارسال ٧٥٠٠ من مراقبى الامم المتحدة، عسكريين ومدنيين، تحقيقا لهذا الغرض، إلا أن مجلس الأمن، تحت ضغط الولايات المتحدة، عاد واوصى بتخفيض عدد قوات ومراقبى الامم المتحدة بدعوى تخفيض النفقات إلى ٤٦٥٠ شخصاً، الأمر الذى آثار اعتراض الدول النامية خشية تعاظم تأثير جنوب افريقيا على عملية الإنتخابات، إلا أن «بيريز ودكويلار» عاد وأكد أنه سيزيد هذا العدد إذا اقتضت الضرورة ذلك.

انعكاسات الانسحاب الكوبى:

مما لاشك فيه، ان بدء انسحاب القوات الكوبية من انجولا، وفقا لبروتوكول السلام الموقع ببرازفيل، سوف

يكون له انعكاسات عديدة على موقف انجولا إزاء المتمردين المسلحين فى الجنوب الذين يستمرون فى القتال للعام الرابع عشر، وإزاء جنوب افريقيا القطب الاخر للصراع فى جنوب القارة وكذلك على علاقات انجولا بكوبا التى ساندتها طوال أربعة عشر عاما، هى عمر الاستقلال الانجولى، عسكريا واقتصاديا، ثم على العلاقات الانجولية بالولايات المتحدة التى ظلت دائما ترقب الوجود العسكرى الكوبى فى جنوب القارة بعين القلق، وسوف نعرض هنا بإيجاز لهذه الانعكاسات :

اولاً : على الموقف العسكرى داخل انجولا :

لاشك ان إنسحاب القوات الكوبية من أنجولا سوف يضعف من الموقف العسكرى للحكومة الانجولية ازاء المتمردين، فقد كانت القوات الكوبية تقوم بتدريب وتسليح القوات الحكومية وكذلك بالقتال المباشر فى كثير من الاحيان حتى ان خسائرها بلغت ١٠ آلاف قتيل (وفقا لتقديرات المخابرات الامريكية)، ويعطينا هذا الرقم فكرة عن مدى التورط العسكرى الكوبى فى العمليات.

إلا ان كلاً من كوبا وانجولا قد عملتا على تفادى انهيار موقف الحكومة الانجولية عشية الانسحاب الكوبى وذلك بثلاثة سبل :

ـ الأول : هو قيام القوات الكوبية بعمليات عسكرية واسعة منذ بداية ١٩٨٧، وذلك بغرض تحسين الموقف العام للحكومة الانجولية ازاء المتمردين، قد نجحت هذه العمليات فى وضع جنوب افريقيا ومتمردى UNITA فى موضع الدفاع لأول مرة.

ـ الثانى : هو إمداد الـ[illegible] الحكومية بفيض من الاسـ[illegible]ـحة والمعدات

ـ الثالث : هو الاصرار على اطالة آمد الانسحاب لأطول وقت ممكن وذلك بهدف تحقيق ميزتين : فمن ناحية يوفر الوقت اللازم لتدريب القوات الحكومية وتسليحها واحلالها محل القوات الكوبية وتأمين مواقعها، ومن ناحية أخرى، يمكن لهذه القوات أن تقوم بالتدخل الفعلى فى حالة تدهور وضع القوات الحكومية أو فى حالة تعثر تنفيذ الاتفاق من جانب جنوب أفريقيا. كما أن بقاء القوات الكوبية طيلة هذه المدة يشكل ورقة ضغط فى يد الحكومة الانجولية ضد المتمردين وضد جنوب افريقيا حتى وإن لم يتم استخدامها بشكل فعلى.

ثانيا : على العلاقات مع جنوب افريقيا :

● نص اتفاق السلام الموقع فى برازافيل على تعهد كل من جنوب افريقيا وأنجولا بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل من البلدين، وهذا إشارة الى مساندة أنجولا لكل من منظمة «سوابو» «والمؤتمر الافريقى» واللتان تناهضان ـ على التوالى ـ احتلال ناميبيا وسياسة الفصل العنصرى بجنوب افريقيا. وكذلك إلى قيام جنوب افريقيا بتمويل وتدريب وتسليح منظمة «الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لانجولا» والمعروفة باسم UNITA.

ـ وقد أعلنت انجولا ـ عشية توقيع الاتفاق ـ استمرار دعمها للمؤتمر الوطنى الافريقى، إلا أن وزير خارجيتها رفض الاجابة عن سؤال حول استمرار السماح لقوات المؤتمر بالانطلاق من قواعد انجولية، ثم أعلن فى آخر يناير أن أتفاقا قد تم التوصل إليه يقضى بإغلاق معسكرات المؤتمر الافريقى الموجودة فى أنجولا وترحيل قواتها والتى تبلغ حوالى ثلاثة آلاف جندى، وقد أعلن «أوليفزتامبو» زعيم المؤتمر ان انسحاب قواته من أنجولا لن يسبب سوى أضرار طفيفة.

ـ واما بالنسبة «لسوابو»، فإن التطورات التى لحقت بوضع ناميبيا قد أتاحت له الفرصة الان للصراع حول السلطة مباشرة وبوسائل غير عسكرية، ومن ثم يصبح الحديث عن أستخدام أراضى انجولا كقواعد للهجوم غير وارد، وعلى مستوى الدعم السياسى أعلنت أنجولا استمرار دعمها لمنظمة سوابو بصفتها الممثل الشرعى الوحيد لشعب جنوب غرب أفريقيا.

ـ وعلى الجانب الأخر، اعلنت جنوب أفريقيا استمرار «صداقتها» ليونيتا مع تأكيدها على التزامها بتعهدها بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لانجولا، وهو ما يعنى وقف الدعم العسكرى ليونيتا.

واضح إذن ان انسحاب القوات الكوبية من انجولا وإن كان ـ عسكريا ـ يضعف من الموقف الانجولى ازاء جنوب افريقيا، إلا أن الشروط التى تم الانسحاب وفقا لها، والترتيبات السياسية التى تم الحصول عليها فى مقابل هذا الانسحاب من شأنها أن تدعم موقف أنجولا، بل وتدفع الدولتين فى اتجاه خفض التوتر بينهما، وربما إقرار سلام حقيقى ودائم، إلا أن ذلك يعتمد أساسا على تطور الوضع داخل جنوب افريقيا نفسها. من ناحية أخرى، فإن تطور الوضع فى ناميبيا، وما سوف تسفر عنه عملية اعلان استقلال الاقليم والانتخابات القادمة سوف يشعر غالبا عن تكون منطقة عازلة BUFFER ZONE بين الدولتين مما يقلص من فرص تجدد الصراع

المسلح بينهما ، وان استمر الصراع فى أشكال أخرى وذلك وفقا للتطور الداخلى فى البلدين .

ثالثا : على العلاقات الكوبية ـ الأنجولية :

تنقسم العلاقات الكوبية ـ الانجولية الى سمتين رئيسيتين :

الأولى : انها ترتبط بالتوجهات الاساسية للسياسة الخارجية الكوبية ، وذلك من حيث كونها مدافع عن حركات التحرر فى العالم الثالث ، وكذلك بالنظر للخلاف الكوبى السوفيتى حول السياسات الخارجية لكل منهما .

والعلاقات بين كوبا وانجولا أقدم من تلك التى بين أنجولا والاتحاد السوفيتى ، إذ بدأت فى أوائل الستينات بين « كاسترو » و« اوجستونيتو » قائد الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا ، واستمرت حتى بعد أن تحول السوفييت عن دعم نيتو ، واستطاع « كاسترو » فى النهاية فرض وجهة نظره ، وبدا أكثر حماسا للتدخل العسكرى ويبدو أن انجولا تعمل كدليل على صحة وجهة النظر الكوبية وكمثال للدعاية للدور الكوبى المساند للتحرر ، وكذلك كورقة فى يد الكوبيين فى مواجهة الحلفاء السوفيت خاصة بعد التغيرات التى طرأت على السياسة الخارجية السوفيتية إزاء العالم الثالث .

الثانى : وجود درجة من الاعتماد المتبادل فى المجالات غير العسكرية ، فقد ولدت الدولة الانجولية المستقلة وهى تعانى من نقص حاد فى الكوادر الفنية والادارية والمهنية ، وازدادت هذه الازمة مع رحيل المستوطنين البرتغاليين (حوالى ٣٠٠ ألف برتغالى) مع الاستقلال ، ولم تكن الأبنية التعليمية التى خلفها الاستعمار صالحة لمواجهة مثل هذه الأزمة .

على الجانب الاخر تتمتع كوبا بوجود أعداد كبيرة من المؤهلين الاداريين والمهنيين والفنيين نظراً لانتشار التعليم منذ الثورة الكوبية ، ومن ثم كانت الظروف مهيأة لتدفق أعداد كبيرة من الاطباء والمهندسين والمدرسين والخبراء الزراعيين والاداريين والعمال الفنيين ..إلخ على انجولا ، وجنى عوائد اقتصادية طيبة من جراء هذا التعاون ، فى نفس الوقت الذى نجح فيه هؤلاء فى التكيف مع الأوضاع الانجولية واكتسبوا ثقة وتعاطف المواطنين الأفارقة أكثر بكثير من اقرانهم السوفييت .

ومن ثم فإن إنسحاب القوات الكوبية لا ينتظر أن يؤثر بالسلب على العلاقات بين البلدين ، بل ينتظر تدعم هذه العلاقات مع اقتصارها على النواحى المدنية وبعض النواحى الخاصة بالتسليح والتدريب ، خاصة وأن خبرة التعاون العسكرى بينهما كانت لها أصداء طيبة فى صفوف العسكريين الانجوليين .

رابعا : على العلاقات الانجولية ـ الامريكية :

من الأمور الفريدة فى العلاقات الانجولية الامريكية وجود علاقات اقتصادية وثيقة بين الدولتين بالرغم من التوجه اليسارى للأولى ، بالرغم من عدم الاعتراف الدبلوماسى من جانب الثانية . فتشكل أنجولا سوقا واسعة للاستثمارات الأمريكية وخاصة فى مجال النفط ، حيث تتمتع انجولا بميزات نسبية عديدة أهمها انخفاض تكلفة الانتاج ووجود احتياطيات كبيرة ، وارتفاع جودة نوعية النفط .. الخ

كذلك تتمتع الحكومة الانجولية بسمعة طيبة كشريك تجارى يلتزم بتعهداته فى أسواق المال الامريكية والاوربية .

مستقبل الصراع داخل انجولا :

يدور الصراع داخل انجولا بين طرفين رئيسيين : الجبهة الشعبية لتحرير انجولا (MPLA) الحاكمة من جهة ، والاتحاد الوطنى من اجل الاستقلال الكامل لانجولا (UNITA) من جهة اخرى ، وهو صراع ممتد منذ اوائل الستينات منذ ايام المقاومة ضد الاحتلال البرتغالى ، واستفحل منذ استيلاء الجبهة على السلطة عام ١٩٧٥ ، وتدخلت فيه حينئذ بشكل سافر قوى دولية واقليمية عديدة .

الا ان الاوضاع الحالية داخل أنجولا نفسها ، وعلى المستوى الاقليمى والدولى اصبحت تعمل على توليد ضغوط كبيرة ـ على طرفى الصراع ـ للاسراع بالتوصل لتسوية سياسية للصراع على اساس الحل الوسط .

وسوف نعرض ـ بايجاز ـ لهذه الضغوط .

اولا : الضغوط الداخلية :

تتولد الضغوط الداخلية من عدد من الأوضاع :

(١) الوضع العسكرى الذى يتسم بدرجة كبيرة من الشلل ، فعلى مدى اربعة عشر عاما من القتال لم تستطع اى من القوتين القضاء على الاخرى ، صحيح ان فى اوقات معينة بدا وكأنه هذا الطرف او ذاك يتمتع بتفوق عسكرى الا ان المحصلة النهائية ظلت كما هى :

العجز من القضاء على القوة الاخرى ويأتى انسحاب القوات الكوبية ، المصحوب بانسحاب قوات جنوب افريقيا ليدعم هذه الحالة .

فمن الواضح ان حالة التوازن العسكرى لن يصيبها تغير كبير فى التحليل النهائى .

(٢) الوضع الاقتصادى الذى يضغط بشدة على الحكومة الانجولية ، فقد اصابت الحرب القطاعات الاقتصادية باضرار كبيرة ، كما تعرضت البنية التحتة لتخريب متعمد ،

هذا فى الوقت الذى تعد فيه انجولا من اغنى البلدان الافريقية واكثرها ثراء بالموارد الطبيعية والتى لم تستغل بعد ، والتى لا يمكن البدء فى استغلالها بسبب ظروف الحرب وانهيار شبكات النقل والمواصلات والطاقة .

(٣) الوضع الاجتماعى : يستند الصراع السياسى فى انجولا الى قواعد اجتماعية محددة ، فالجبهة تستند اساسا الى قبائل « الماندو » MAUNDU والى « الباكونجو » BAKONGO ، فى حين تنتمى معظم قواعد اليونيتا الى قبائل « أو » OVIMBUNOU وبدرجة اقل قبائل « شوكوى » CHOKWE ، « جانجويلا » GANGUELA ، « أوفامبو » OVAMBUوهى كلها قبائل جنوبية . ويعنى هذا أولا ان مضمون الصراع ليس مضمونا ايديولوجيا بالاساس وانما صراع على المشاركة فى السلطة ـ والثروة .

ثانيا انه صراع قابل للامتداد لفترات طويلة حيث يبدو كل طرف مستعد لمواصلة القتال حتى تحقيق مطالبه .

ومن ثم يكتسب الصراع استمرارية وقدرة على التكيف مع الاوضاع الجديدة طالما لا يتم حسم مضمونه .

ثالثا : ان استمرار الصراع لا يهدد سلطة الحكومة المركزية ونفوذها فحسب وانما يهدد وحدة وكيان الدولة ككل .

والوعى بهذه الخصيصة من شأنه اقناع الطرفين بعدم جدوى استمرار الصراع بشكله العسكرى الحالى .

ثانيا : الضغوط الاقليمية :

حدث عدد من التطورات على المستوى الاقليمى التى ادت الى تشكل مناخ عام موات ـ بل وضاغط ـ لاجراء مصالحة وطنية بانجولا :

(١) فقد استطاعت جنوب افريقيا ، من خلال عقد عدد من الاتفاقيات مع دول المواجهة ان تخرجها من الصراع واحدة بعد الاخرى وكانت موزمبيق آخر هذه الدول ، وبذلك « تفرغت » جنوب افريقيالمواجهة انجولا التى وجدت نفسها وحيدة فى مواجهتها ، من ناحية اخرى ادى تدهور الاوضاع الاقتصادية الى تزايد اعتماد دول جنوب القارة على جنوب افريقيا وخاصة فى مجال النقل والمواصلات وكذلك انتقال العمالة الفائضة الى جنوب افريقيا ، وبديهى ان انجولا ليست بعيدة عن كل ذلك .

(٢) من ناحية اخرى وقعت عدة تطورات داخل جنوب افريقيا نفسها فيما يخص النضال ضد الفصل العنصرى ، تدفع الحكومة البيضاء الى تسوية صراعاتها مع جاراتها الافريقيات للتفرغ للقمع الداخلى ، وكذلك لتحسين صورتها الخارجية فى مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة خاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، كذلك اثبت تطور النضال ضد الفصل العنصرى ان « الداخل » اكثر اهمية وفعالية من « الخارج » ، وهو الامر الذى انعكس على مواقف « المؤتمر الافريقى » نفسه ، وبالتالى اصبحت الدول الافريقية المناوئة لجنوب افريقيا اقل حساسية واكثر استعدادا للتصالح مع بريتوريا .

(٣) تسوية مشكلة ناميبيا بشكل يعتبر انتصارا كاملا لانجولا و « سوابو » ، الامر الذى من شأنه تخفيض التوتر بين انجولا وجنوب افريقيا وخلق شعور بامكانية التفاهم والاتفاق على تسوية صراعيهما ، خاصة فى ظل حالة التوازن العسكرى السائدة .

ثالثا : الضغوط الدولية :

تتولد الضغوط الدولية من جراء التغيرات التى تحدث فى النظام الدولى فى الوقت الحاضر ، والتى تتضمن اعادة صياغة العلاقات بين القطبين ، والاتجاه نحو تسوية الصراعات الاقليمية فى اطار الاتفاق حول مناطق النفوذ .

وقد تجلت هذه الضغوط فى شكل استعداد سوفيتى اكبر للتنازل فى مسألة انجولا ، وضغطه على كل من كوبا وانجولا لاتمام الاتفاق ، ويعنى ذلك من ناحية اخرى استعدادا اقل لمواصلة دعم الحكومة الانجولية فى قتالها ضد المتمردين وضغطا مباشرا من اجل التوصل لتسوية سلمية .

من ناحية اخرى فان الولايات المتحدة لا تكف عن التلويح بامكانيات التعاون الاقتصادى ودفع الاستثمارات الاجنبية لانجولا وكذلك تسهيل قبولها عضوا بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

من ناحية اخرى فان دعمها السنوى ليونيتا ـ والمقدر بـ ١٥ مليون دولار ـ يشكل أداة للضغط على الحكومة لدفعها للتفاوض خاصة وانها لم تلتزم رسميا بوقف هذا الدعم ، كذلك فقد علقت الولايات المتحدة اعترافها بالحكومة الانجولية على قبول الاخيرة الدخول فى مفاوضات مع المتمردين .

هذه الاوضاع الدولية ، والاقليمية ، والداخلية تدفع فى اتجاه تحقيق تسوية سياسية للصراع الناشب بين الجبهة الشعبية وبين « اليونيتا » ، الا ان توقيت مثل هذه التسوية ، وشروطها ، هو أمر يتوقف على تطور نفس هذه الاوضاع فى المستقبل القريب ويبدو ان اتمام الانسحاب الكوبى من انجولا وفقا للجدول الزمنى ، واتمام عملية اعلان استقلال ناميبيا سيكونان من اهم العوامل التى يمكن ان تدفع فى هذا الاتجاه .



استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل

طارق حسنى أبوسنة

أعلنت كينيا فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨ قرارا باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، وبهذا تكون كينيا الدولة الأفريقية التاسعة التى لها علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل ، وهذه الدول هى : الكاميرون - ساحل العاج - ليبيريا - توجو - زائير - مصر - ليسوتو - ملاوى - سوازيلاند . هذا مع الوضع فى الاعتبار ان الثلاث دول الأخيرة لم تكن قد قطعت علاقاتها باسرائيل على مشاكلة الدول الأفريقية الأخرى التى قامت بذلك فى أعقاب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ تضامنا مع مصر ، العضو بمنظمة الوحدة اففريقية .

ومن المعروف ان كينيا كانت اخر الدول الـ ٢٩ الأفريقية التى قامت بقطع علاقاتها باسرائيل ، وفق قرار منظمة الوحدة الافريقية آنذاك . ولاشك ان قرار كينيا هذا كان بمثابة هدية العام الميلادى الجديد لحكومة اسرائيل بعد تشكيلها بيوم واحد .

صدور القرار ومبررات الجانب الكينى : -

أصدرت الحكومة الكينية بيانا اعلنت فيه قرارها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، وتضمن ان كينيا راقبت مؤخرا التطورات الايجابية تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط وقبول منظمة التحرير الفلسطينية لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ ومن ثم شعرت كينيا بالرضا بشكل عام وبأن المستقبل يبشر بالخير تجاه المنطقة . لذا فاعتقاد الحكومة بانه لكى يتم تمهيد الطريق للمزيد من التفاهم بين المجتمعات المختلفة ، فيجب ان يسود الود والتعاون لخلق الثقة المتبادلة كخطوة اولى .

وبعد ان قبلت منظمة التحرير الفلسطينية قرارى الأمم المتحدة الحاسمين لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط من خلال المفاوضات المباشرة ، لذا فتستأنف كينيا علاقاتها الدبلوماسية بدولة اسرائيل .

وكان تفسير الاعلام الكينى لهذا القرار ، بان موقف كينيا الجديد هذا يتعلق بحقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية قد غيرت من موقفها - غير الشعبى - الخاص باعتراف وجود الدولة الاسرائيلية . وطالما ان مصر - التى كانت الدول الأفريقية قد تعاطفت معها فى حرب اكتوبر بسبب احتلال اسرائيل لجزء من أرض القارة الأفريقية - قد اقامت علاقات مع اسرائيل ووقعت معها معاهدة سلام واستردت ارضها المحتلة ، فليس هناك اى مبرر بالتالى لاتخاذ موقف معاد من اسرائيل ، خاصة وان مصر هى محور جميع التحركات الأساسية والمبادرات الخاصة بحل الصراع الدائر فى منطقة الشرق الأوسط .

لذا فالتحرك الذى قامت به كينيا يهدف الى دفع الخطوات والمبادرات الايجابية التى قامت بها منظمة التحرير لمحاولة حل الصراع الدائر ، والأسلوب الذى تؤمن به كينيا وتقوم بتطبيقه فى جميع سياساتها هو أتباع سياسة الحوار والمصالحة . وحيث ان المنظمة قد نبذت الارهاب ونجم عن ذلك تحول ايجابى فى موقف الولايات المتحدة بالدخول فى حوار معها ، لذا فكان على كينيا فى ظل هذا المناخ الايجابى العام ان تعيد علاقاتها باسرائيل .

والأساس الذى تتحرك كينيا منه هو انه من الايسر اقناع الطرف الأخر بالفكرة المطلوبة بشكل ودى ، عنه لو كان فى وضع معاد ومن ثم فتبادل وجهات النظر مباشرة وبوضوح هو الأفضل فى النهاية ، وتأخذ كينيا المبادرة لعدة دول افريقية اخرى ، لأنها ترى ان هذا هو الأسلوب الوحيد والصحيح لحل القضية الفلسطينية . أى ان هناك دولا افريقية اخرى سوف تتبع نفس الاسلوب لخلق ضغط إفريقى لصالح مشكلة الشرق الأوسط . كما ترى كينيا ايضا انه على اسرائيل الدخول فى حوار مع الفلسطينيين والأردنيين لتحقيق السلام الحقيقى والدائم والمتوازن فى المنطقة .

رد الفعل العربى للقرار الكينى : ـ

تركز رد الفعل العربى أساسا فى البيان الذى صدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى تونس فى ١٩٨٨/١٢/٢٨ ، وقد تضمن فى بدايته ان القرار الذى اتخذته الحكومة الكينية كان مؤسفا باعتبار روابط التعاون والصداقة القائمة بين كينيا والعديد من الدول العربية ، وايضا فى ضوء ان كينيا لم تعترف بالدولة الفلسطينية بل حتى لم ترحب باعلانها .

كما ان قرار الحكومة الكينية هذا يتناقض مع التوصيات الصادرة عن المؤسسات المختلفة الخاصة بالتعاون العربى الأفريقى ـ ، وبالأخص ماورد فى الاجتماع الوزارى الأخير الذى عقد فى بوركينا فاسو . وأوضح البيان ايضا فيما يبدو ان الحكومة الكينية قد تناست بان هذه الخطوة من جانبها لهى ذات مغزى خطير . حيث جاء فى توقيت تشن فيه السلطات الاسرائيلية حملات ارهابية ضد الشعب الفلسطينى وانتفاضته البطولية ، وهو وقت تتحدى فيه اسرائيل المجتمع الدولى بأسره برفضها مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية ، وفى وقت ايضا تستمر « تل. ابيب » فى تعاونها مع نظام « بريتوريا » العنصرى .

وكانت الجامعة العربية تتوقع من الحكومة الكينية ان تعترف بالدولة الفلسطينية ـ كما حدث بالفعل من قبل اغلبية الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة ـ بدلا من أن تعيد روابطها الدبلوماسية بحليف نظام « الأبارتهيد » والدولة التى تنكر جميع حقوق الشعب الفلسطينى ـ اشقاء الشعب الكينى ـ بشأن انشاء وطن ودولة مستقلة .

وينتهى البيان بتجديد استنكاره للقرار الكينى المذكور والتأكيد على ان شعب كينيا الشقيق سيظل متمسكا بالمبادىء الثابتة التى ترسخ اواصر الصداقة العربية ـ الكينية ، وأطر التضامن التى تربط مصير المجتمعين الشقيقين معا بطريقة لايمكن ان تفسدها مثل هذه الأفعال او التصرفات .

ومن الملاحظ ان البيان الصادر عن أمانة الجامعة العربية هذا ، يعد بيانا شديد اللهجة خاصة اذا ماقورن بغيره من بيانات صدرت عن الجامعة العربية فى حالات مماثلة تتعلق بعودة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل ودول افريقية أخرى .

وترى بعض الدوائر المهتمة ، بان لهجة البيان جاءت فى هذه الصيغة بسبب التوقيت الذى اختير لعودة العلاقات ، حيث انه جاء ضد التيار العالمى المناصر للفلسطينيين والذى يبذل اقصى ضغوط ممكنة على اسرائيل لتكون اكثر مرونة تجاه الدخول فى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لحل المشكلة الفلسطينية وتحقيق السلام الدائم فى الشرق الأوسط . ومن ثم فهذا الاتجاه يرى انه ـ بدلا من تحقيق الضغط اللازم على اسرائيل ـ حدث نوع من الانفراج الخارجى من جانب آخر لتحقيق كسب دولى وشرعية خارجية جديدة لاسرائيل ومنفذ لها للفت الأنظار عن تعنتها الواضح . كما رأى البعض ان الفقرة الأخيرة من البيان التى تشير لالتزام الشعب الكينى باطر التعاون العربى ـ الافريقى ، ربما تعتبر نوعا من التدخل فى الشئون الداخلية لكينيا ، وقد تثير الغضب فى الأوساط المسئولة فى كينيا .

رد فعل الجانب الكينى ازاء بيان جامعة الدول العربية :

كانت ردود الفعل الرسمية من قبل مسئولى الحكومة الكينية وعلى رأسهم الرئيس « موى » ، غاضبة تجاه بيان الجامعة العربية ، وأكدت انه يؤسفها ان يصدر البيان بمثل هذه اللهجة الشديدة وان هذه الصياغة والموقف هذا لن يساهما فى احلال السلام فى الشرق الأوسط . كما أن كينيا لديها تمثيل رسمى مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ، لهو أكبر دليل على تدعيمها للقضية الفلسطينية الذى سبق ان اوضحته فى العديد من المناسبات والمحافل الرسمية والدولية ، من حيث تأييدها للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لوقف دائرة العنف والشك المتبادل فى المنطقة . كما تؤيد كينيا حق الفلسطينيين فى انشاء دولة لهم ، من خلال مفاوضات مباشرة فى مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وانه على اسرائيل سرعة البدء والدخول فى حوار مع الفلسطينيين .

ومن المعروف ان كينيا لم تؤيد اعلان الدولة الفلسطينية اثر مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر أو حتى ترحب به ، فكل ما اعلنته على لسان رئيسها « موى » ان كينيا تشعر بالارتياح ازاء الحقيقة الخاصة بوجود تطورات ايجابية فى القضية الفلسطينية نحو قبول منظمة التحرير الفلسطينية لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . وقد صرح بعض المسئولين الكينيين تفسيرا لهذا الموقف بانه لايمكن تأييد إعلان انشاء الدولة الفلسطينية ، لانه ليس لها حدود واضحة او متواجدة بالفعل ، وأن كينيا تبرز مواقفها من خلال الاطر الدولية سواء فى الأمم المتحدة او عدم الانحياز ، وهذا يكون كافيا لابراز نواياها .

خلفيات استئناف العلاقات واسبابها : ـ

لم يكن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل مفاجأة لدى المراقبين للوجود والنشاط الاسرائيلى فى افريقيا ، وبالأخص فى كينيا . فالحديث عن

عودة العلاقات يعود لأكثر من اربع سنوات مضت . اى تثار احتمالات حدوثه من وقت لآخر وان القرار قد اتخذ بالفعل ولكن تحديد التوقيت هو الذى كان يخضع للتغيير او عدم التأكد احيانا ، فعلى سبيل المثال فى كل مرة كانت اسرائيل تعيد علاقاتها باحدى الدول الأفريقية ، كان اسم كينيا يتردد فى كل حالة ويتم الانتظار للخطوة القادمة لاسرائيل فى افريقيا ليكون من بينها كينيا .

وتأتى فى خلفية هذه التطورات أسباب موضوعية وشكلية عديدة اهمها :ـ

١ ـ ان العلاقات بين كينيا واسرائيل كانت ولاتزال قائمة بالفعل ، رغم قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، فالوجود الاسرائيلى كان موجودا على عدة مستويات هامة مثل : ـ شركات المقاولات التى تقوم بشق الطرق وبناء المدارس والمستشفيات وغيره واشهرهم « سوليل بونيه » ـ خطوط المواصلات الجوية والبحرية التى تعمل بانتظام ـ توفير الخبراء الاسرائيليين فى العديد من المجالات مثل [الأمن ـ الصناعة .. الخ] ـ التعاون العسكرى ـ توفير منح تدريبية سنوية للكينيين للتدريب فى اسرائيل خاصة فى مجال الزراعة والرى والتعليم .

٢ ـ استمرت الزيارات السرية للعديد من الشخصيات والقيادات الاسرائيلية البارزة لكينيا على فترات متقطعة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة ، مثل « اسحق شامير » و « شيمون بيريز » و « حاييم هيرتزوج » ، و « ديفيدكامحى » مدير عام الخارجية الاسرائيلية المسئول عن السياسة الأفريقية لاسرائيل . فعلى سبيل المثال قام « ديفيد كامحى » بزيارة سرية لكينيا قبل اعلان اعادة العلاقات مباشرة وكان يصحبه سفير اسرائيل السابق لدى كينيا ـ وقت قطع العلاقات ـ مستر « دافنى » وقد صرح الأخير فى هذا الصدد أن هناك دولاً افريقية أخرى سوف تتبع الخطوة التى قامت بها نيروبى تجاه اسرائيل ، ولان كينيا احدى الدول الافريقية الرئيسية فلا شك أن قرارها بإستئناف العلاقات له أثره على دول افريقية أخرى ، وربما سيحتاج هذا بعض الوقت على المدى البعيد .

وكانت اسرائيل فى الربع الأخير من عام ١٩٨٨ قد قامت بارسال سفيرها الجديد ، الذى كان مثار وجوده محل تكهنات الجميع حول قرب عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وخاصة انه عمل سفيرا لبلاده فى ليبيريا وكان وجوده هناك قد شهد عودة العلاقات بين اسرائيل وليبيريا . والمعروف ان هناك بعثة دبلوماسية دائمة لاسرائيل فى نيروبى معتمدة لدى كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

كذلك تردد ان أحد الوزراء الكينيين والمتزوج من اسرائيلية ، بانه حلقة الوصل الدائمة بين الطرفين ، وهو الذى دعم الوجود الاسرائيلى فى كينيا ، ومن ثم التمهيد لعودة العلاقات .

٣ ـ تلتزم كينيا فى سياستها الخارجية بقدر الامكان بمبدأى التوازن والاعتدال فى اطار من البراجماتية ، وتحرص دائما على الا تتخذ قرارا الا ويكون فى مقابله تحقيق مصلحة مادية مباشرة واضحة . ومن ثم فتعلن كينيا من وقت لآخر انها لاتسير فى هوى الايديولوجيات الدولية بقدر الالتزام بفلسفة تحقق مصالحها المباشرة وباقصى فائدة ممكنة ، رغم انها بالفعل تسير فى فلك التحالف الغربى بشكل تام . اذن كل هذا يأتى فى اطار من رغبة كينيا فى لعب دور الزعامة فى منطقة شرق وجنوب افريقيا ، خاصة بعد خروج « جوليوس نيريرى » الرئيس التانزانى السابق من على الساحة الأفريقية ، ومن ثم تريد كينيا ان تكون هى المثل الرائد فى المنطقة بدعم من الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، اللتين تغدقان عليها بالمنح والمساعدات بحكم كون كينيا الثقل الاستراتيجى الغربى بالمنطقة .

ويجب ان نتفهم مغزى قرار كينيا فى ضوء الأزمة الاقتصادية الكبيرة التى تمر بها مؤخرا ، مما يجعلها فى أمس الحاجة لأية مساعدات مالية ، وبالتالى يأتى هنا دور اسرائيل الواضح بحث الولايات المتحدة فى الاستجابة لحاجة كينيا المادية وتقديم العون المالى اللازم . وعلى شاكلة ذلك كان قرار عودة علاقات كينيا بايران مؤخرا ، الذى حمل وراءه ايضا مصالح مادية واضحة خاصة للجانب الكينى .

اذن كل الأوضاع كانت تمهد لعودة العلاقات بين كينيا واسرائيل ، وأن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية لم يكن الا مظهرا سطحيا مكملا للوجود والثقل الكبيرين ، ولكنه مثل للجانب الاسرائيلى ولاشك مكسبا كبيرا جدا على الساحة الأفريقية .

٤ ـ من النواحى الايجابية التى شجعت على نمو العلاقات الكينية ـ الاسرائيلية ، ضعف الوجود والثقل العربى فى كينيا ، الذى لم يحاول ان يواكب ويستغل الظروف المحيطة بشكل واضح فى صالحه فى اطار العلاقات الكينية ـ العربية ، وسيتضح هذا بشكل مفصل فى القسم التالى والأخير .

التقييم والخلاصة :ـ

١ ـ لاشك ان اعلان عودة العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل ، لم يكن مفاجأة كما اوضحنا سالفا ، ولكن الذى اثار الدهشة هو التوقيت الذى اتخذ فيه

القرار . حيث جاء فى وقت يقف المجتمع الدولى باسره بجانب اعلان الدولة الفلسطينية مؤيدا ومرحبا ، ويمارس اقصى ضغطه على اسرائيل التى ترفض الدخول حتى فى حوار مع الفلسطينيين ، ومن ثم فى ضوء عدم الترحيب أو التأييد لاعلان الدولة الفلسطينية وفى نفس الوقت اعلان اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، مما جعل الكثيرين يشعرون بان هذا القرار جاء مجافيا للتطورات الايجابية التى تمر بها القضية الفلسطينية . ويرى اصحاب هذا الاتجاه انه كان من الأجدر ان تقوم كينيا بعمل متوازن يتمشى مع سياستها المعتدلة ، اى كان عليها ان تعترف بالدولة الفلسطينية ثم تستأنف علاقاتها باسرائيل ، خاصة وان المبررات التى وردت فى بيان الحكومة الكينية اعلان اعادة العلاقات مع اسرائيل ، كان ادعى به تأييد الدولة الفلسطينية او على الأقل الترحيب بها .

٢ ـ يعد المنطق العربى ضعيفا ازاء اغلاق الحجج على الدول الأفريقية فى التحذير من اعادة العلاقات مع اسرائيل ، حيث : ـ

أ ـ مصر استردت ارضها المحتلة من اسرائيل بعد عقد معاهدة سلام معها ، وايضا اقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة اذن فما المانع لدى الدول الأفريقية فى ان تقوم بالمثل ؟

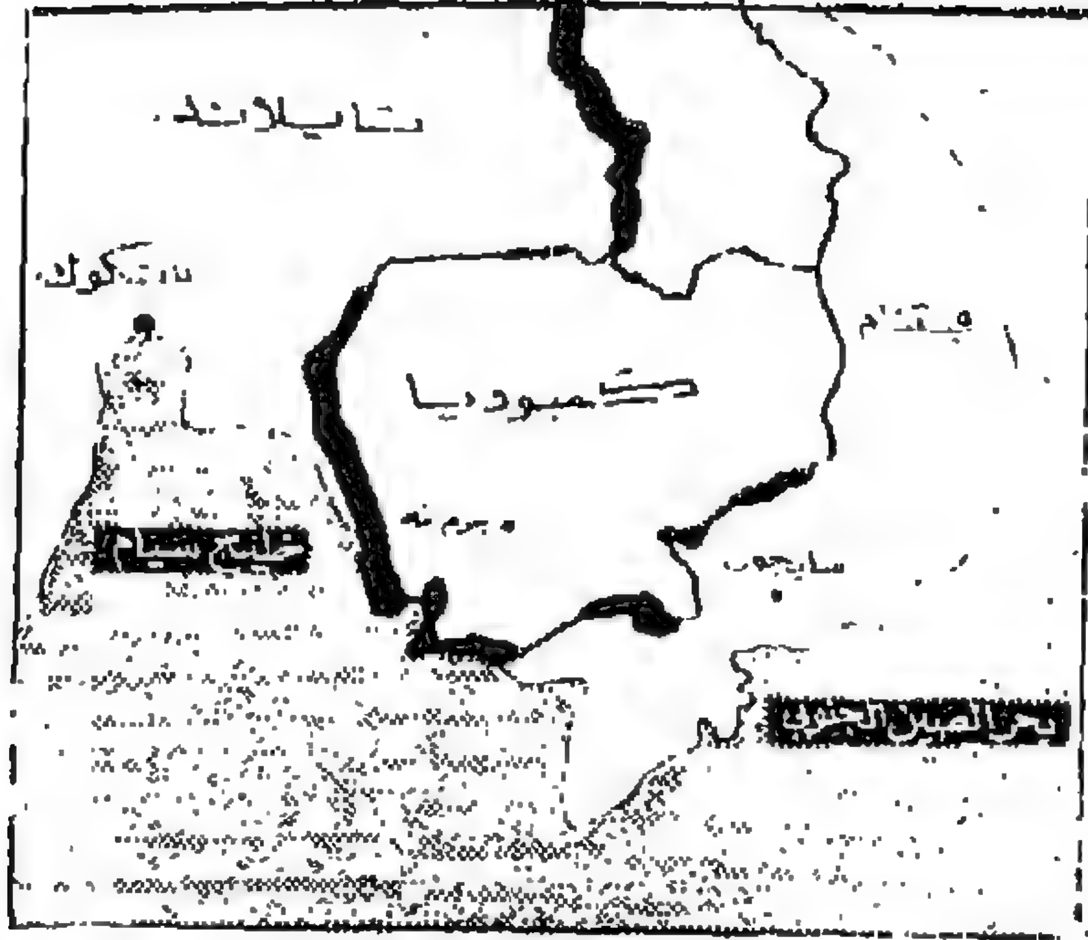
ب ـ رغم وجود العديد من قرارات منظمة الوحدة الأفريقية بالتضامن مع القضية الفلسطينية وعدم استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل حتى يحل السلام الدائم فى الشرق الأوسط وعلى أسس عادلة للشعب الفلسطينى فيوجد اتجاه داخل الدولة الأفريقية ، إن القضية الفلسطينية فى طريقها للتسوية آجلا او عاجلا فى ضوء التطورات المرنة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية .

جـ ـ الربط بين النظام العنصرى فى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا وفضح علاقاتها السرية ببعضهما البعض مخالفين بذلك الاتجاه العام فى المجتمع الدولى ، لم ينجح تماما ايضا فى عزل اسرائيل فى افريقيا خاصة وانه حاليا بدأت تسوية بعض قضايا الجنوب الافريقى مثل ناميبيا وانجولا . ومن ثم زاد القبول الواقعى والفعلى لنظام جنوب افريقيا من الدول المحيطة والمجتمع الدولى .

٣ ـ لم يستغل الجانب العربى اى رصيد لديه فى المجتمع الكينى بالشكل المطلوب . فمثلا بالنسبة للجانبين الثقافى والتاريخى ، توجد جذور عربية فى كينيا منذ بدأت تجارة أهل شبه الجزيرة العربية مع سواحل شرق افريقيا منذ عدة قرون ، حيث تزاوج العرب واختلطوا باهل هذه البلاد ثم استقروا هناك واصبحوا جزءا من الكيان الكينى . الا أنه رغم ذلك فلم يتم الاستفادة من هذا الجانب فى تدعيم الثقل العربى هناك .

ثم كانت مرحلة السبعينات والنفط العربى التى اعقبتها ازمة فى التعاون العربى ـ الأفريقى ، وزاد تبادل الشك من الجانبين . ثم فى الثمانينات وبعد انحدار أسعار النفط ، فانخفضت المساعدات العربية التى تتلقاها كينيا لدعم المشروعات التنموية لديها .

٤ ـ أما بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية ـ الكينية ، فقد يشهد فى المرحلة الأولى حالة من التوتر المتبادل والغضب العربى من جراء القرار الكينى لكن مع مرور الوقت ستنقشع هذه السحابة وتهدأ درجة التوتر . وفى هذه الحالة يجب ان يكون الجانب العربى اكثر وعيا ومرونة فى التعامل مع الوجود الاسرائيلى الذى يتزايد ثقله يوما بعد يوم ، أى لابد من تطوير امر التعاون والمصالح بين العرب والكينيين ، حتى يشعر المواطن الكينى باهمية وثقل الوجود العربى ، وفى هذه الحالة يمكن ان يحدث التأثير والتأييد المطلوبان للقضايا العربية بشكل عام ، سواء تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، او النزاع العراقى ـ الايرانى مثلا . وكل هذا ربما يكون خطوة مطلوبة ولو بشكل بداية منفردة لدعم أطر التعاون العربى ـ الأفريقى المجمدة ، والتى لابد ان تدمج مصر فيها مرة اخرى ، لأنه بخروجها منها برز الفشل العربى فى التعامل مع الأشقاء الأفارقة ، فى حين كانت خبرة مصر الأفريقية وسياستها تنجح يوما بعد يوم وتزداد يوما وقوة على الساحة الأفريقية . هذا مع تطوير هياكل تعاون جديدة تتفادى العوائق والرواسب الموجودة من قبل .



جنــــوب شـــــرق آســـــيا ومرحــلة ما بعــد كمبوتشـــيا

مصطفى أحمد على

تعيش منطقة جنوب شرق آسيا مرحلة هامة من تاريخها ، غير مسبوقة على المستوى الدولى والاقليمى والقطرى ، إذ تشهد هذه الساحة تطورات سياسية واقتصادية وانسانية لم تكن متوقعة منذ عامين من أكثر الدوائر الديبلوماسية تفاؤلا ، ومحور هذه التطورات مشكلة كمبوتشيا والعلاقات بين كل من فيتنام ولاوس ودول رابطة جنوب شرق آسيا (الاسيان) والسمة البارزة لهذه التطورات لجوء كافة الاطراف فى معالجة مشاكل المنطقة الى الحوار بدلا من المواجهة والتعاون بدلا من الصراع من أجل التوصل الى تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا وفى معالجة قضايا الامن والاستقرار حتى يسود سلام وتعاون حقيقيين رغم اختلاف الايدولوجيات وكلها عوامل افتقدتها المنطقة على مدى مايقرب من عقد من الزمن منذ غزو القوات الفيتنامية لكمبوتشيا فى نهاية عام ١٩٧٨ واطاحت بنظام بول بوت الذى قامت قواته بعدة اعتداءات على الأراضى الفيتنامية بالاضافة الى المذابح الدموية التى ارتكبها النظام ضد الشعب الكمبودى وراح ضحيتها مايقرب من مليون فرد وادانه المجتمع الدولى بارتكاب جريمة ابادة الجنس ، وقد ساندت فيتنام حكومة بزعامة هنج سامرين وهو ايضا من قادة جماعة الخمير الحمر لحكم كمبوتشيا ويقتصر الاعتراف بحكومته على دول الكتلة الشرقية وكوبا ومنغوليا والهند ولاوس وافغانستان من بين دول العالم .

على المستوى الدولى فان من مقومات مرحلة الوفاق الجديد بين القوتين الاعظم العمل على تهيئة المناخ الذى يساعد على الحد من تصعيد المنازعات الاقليمية ، ومن بينها مشكلة كمبوتشيا وتشجيع اطرافها على اللجوء الى الحوار بدلا من المواجهة من أجل التوصل الى تسوية اقليمية ومتوازنة تراعى المصالح المشروعة لكافة الاطراف .

وتتميز مشكلة كمبوتشيا بعدة خواص تجعل منها مشكلة تجمع بين الاقليمية والعالمية لعل أهمها : ـ

أ ـ أجمع المجتمع الدولى على ان تدخل القوات الفيتنامية يعد عملا غير مشروع ويتعارض مع ميثاق الامم المتحدة مما أدى الى فرض غالبية الدول مقاطعة اقتصادية وعزلة سياسية على فيتنام حتى تسحب قواتها من كمبوتشيا .

ب ـ عدم اعتراف المجتمع الدولى والامم المتحدة بنظام هنج سامرين باعتباره نظاما غير شرعى مع الاعتراف بالحكومة الائتلافية بقيادة الامير سيهانوك وتحتل مقعد كمبوتشيا فى الامم المتحدة .

ج ـ ظلت مشكلة كمبوتشيا حتى وقت قريب من وجهة نظر الصين الشعبية ابرز العقبات الثلاثة التى تعوق تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتحول دون انعقاد مؤتمر قمة صينى سوفيتى . وقد اسفر الاجتماع الذى عقد فى ديسمبر ١٩٨٨ فى موسكو بين وزير خارجية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى عن تفاهم الجانبين على عقد مؤتمر القمة الذى طال انتظاره من جانب القيادة السوفيتية ويتوقع ان يعقد المؤتمر فى مطلع الصيف القادم الامر الذى يحمل فى طياته ان فرص التسوية الشاملة لمشكلة كمبوتشيا اصبحت افضل من ذى قبل وهو مايعد فى نفس الوقت رسالة غير مباشرة الى اطراف المشكلة وبصفة خاصة فيتنام ، بأنه من الملاءمة السياسية ان تبذل المزيد من الجهد من أجل التوصل الى حلول وسط بين المقترحات المطروحة فى اطار صيغة الحوار المتفق عليه بالاضافة الى ذلك فان القيادة الفيتنامية اكدت من تصريحاتها فى أكثر من مناسبة أن تحقيق الامن والاستقرار فى منطقة جنوب شرق آسيا يتطلب تطبيع العلاقات الصينية الفيتنامية وضرورة مشاركة الصين فى أى تسوية لمشكلة كمبوتشيا وعرضت الدخول فى حوار مع الصين الشعبية على أى مستوى وفى أى مكان وكان رد الصين الشعبية بالسلب حتى وقت قريب على عرض فيتنام ومما لاشك فيه ان بدء الحوار

بين الدولتين يضع حدا للقطيعة القائمة بينهما منذ غزو فيتنام لكمبوتشيا ومعارك الحدود بينهما عام ١٩٧٩ . وان اجتماع قيادة الدولتين يتيح الفرص لبحث كافة المشاكل القائمة بين الدولتين تمهيدا لتطبيع العلاقات بينهما .

وعلى المستوى الاقليمى تشهد المنطقة لأول مرة منذ غزو فيتنام لكمبوتشيا محادثات مباشرة بين الاطراف الأربع المتصارعة ودول الاسيان وفيتنام ولاوس فى اطار اجتماعات جاكرتا غير الرسمية وجولات محادثات باريس التى بدأها كل من الامير سيهانوك وهن سن نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية حكومة بنوم بنه وانضم اليهما فى الجولة الاخيرة سون سان زعيم أحد أجنحة الحكومة الائتلافية - وتقوم محادثات جاكرتا وباريس على أساس التفاهم الذى توصل اليه وزير خارجية فيتنام نجوين كوتاك ووزير خارجية اندونيسيا السابق مختار فى مدينة هوشى منه فى أواخر يوليو ١٩٨٧ ومقتضى هذا التفاهم بأن يعقد اجتماع غير رسمي بين الاطراف الكمبوتشية تشارك فيه الاطراف المعنية فى مرحلة تالية بناء على دعوة من اندونيسيا كما وافقت فيتنام على اقتراح دول الاسيان على عقد مؤتمر دولى لبحث مشكلة لاجئى الهند الصينية فى مطلع عام ١٩٨٩ وان تقوم فيتنام بأتخاذ الاجراءات الملائمة لمنع الهجرة غير المشروعة .

وعلى هذا الاساس تحرص فيتنام ودول الاسيان وعلى رأسها اندونيسيا على ان يتوصل الى تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا فى بعديها الداخلى والخارجى فى اطار اقليمى بصفة اساسية دون تدخل أية قوى خارجية على اعتبار ان الاطراف الاقليمية قادرة على التوصل الى تسوية شاملة ودائمة تتفق مع الاوضاع والتوازنات القائمة حاليا فى المنطقة وان اية تدخلات من قوى خارجية لفرض تسوية لن يكتب لها الدوام وبالتالى لن تؤدى الى تحقيق الأمن والاستقرار المنشودين ، ويأتى دور القوى من خارج المنطقة حينما ينعقد المؤتمر الدولى المزمع دعوته ويحضره بالاضافة الى الاطراف المعنية بمشكلة كمبوتشيا الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن وكل من الهند وكوبا وزيمبابوى باعتبارهم من رؤساء عدم الانحياز ويمكن ان يشارك فى المؤتمر أية دولة أخرى تساهم فى تحقيق الامن والاستقرار فى المنطقة . وتقتصر مهمة المؤتمر الدولى على توفير الضمانات اللازمة للتسوية التى يتوصل اليها الاطراف المعنية .

ومما يؤثر بالسلب على الجهود الاقليمية تذبذب مواقف الأمير سيهانوك بين تقديم مقترحات متشددة وبين طلب تأجيل اجتماع جاكرتا غير الرسمى الثانى وتردد جماعة الخمير الحمر بين المقاطعة للحوار وبين اتخاذ موقف متشدد بالاضافة الى مايعتقد بأن فرنسا التى تحتضن محادثات الامير سيهانوك وهن سن تفضل ان تتم التسوية من خلال محادثات باريس على ان تضم الاطراف الكمبوتشية الأربع حتى يكون الحل فرنسيا ومايعنيه من رصيد للنفوذ الفرنسى فى الهند الصينية . إن التسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا من وجهة نظر كل من فيتنام وحكومة كمبوتشيا الشعبية وتؤيدهما لاوس يمكن ان تتحقق على النحو التالى :

١ - يوجد جانب داخلى لمشكلة كمبوتشيا يقتصر بحثه على الاطراف الكمبوتشية المتصارعة دون مشاركة من فيتنام ولاوس لانهما ليس طرفا مباشرا فى هذا الجانب وهذا يتطلب الابقاء على الاوضاع السياسية والعسكرية لكافة الاطراف الكمبوتشية فى اماكنها الحالية وانشاء لجنة دولية للمراقبة والاشراف على تنفيذ مايتفق عليه الاطراف وتكوين مجلس مصالحة وطنية برئاسة الامير سيهانوك يضم الاجنحة الكمبوتشية على قدم المساواه تتمتع بالاستقلال عن الحكومة القائمة ويتولى الاشراف على اجراء انتخابات عامة ووضع دستور جديد تقدمه للجمعية الوطنية التى تختار حكومة وحدة وطنية رباعية على ان تكون مشاركة الخمير الحمر كقوة سياسية وليست كقوة عسكرية واعادة توطين اللاجئين الكمبوديين بالتعاون مع الامم المتحدة والمنظمات الدولية وتتولى الحكومة المنتخبة بحث تشكيل القوات المسلحة .

٢ - ان الجانب الدولى للمشكلة يتم بحثه بين الاطراف الكمبوتشية بمشاركة فيتنام ولاوس ودول الاسيان وان تسوية الجانب الدولى يتضمن عناصر رئيسية متزامنة فى التنفيذ وهى جدول زمنى لانسحاب القوات الفيتنامية ووقف اطلاق النار ومنع التدخل والمساعدات لكافة الاطراف الكمبوتشية الاربع ورفض اقتراح تكوين قوة حفظ سلام دولية ، وتتفق كافة الاطراف ان التسوية يجب ان تحترم كمبوتشيا الموحدة المستقلة المحايدة غير المنحازة وعلى علاقة صداقة بالدول المجاورة وفى نطاق هذه التسوية يكتمل انسحاب القوات الفيتنامية فى عام ١٩٨٩ .

ومن هذا المنطلق فان هناك تشاورا مستمرا بين فيتنام واندونيسيا وبينهما وبين دول الاسيان من اجل الاعداد الجيد لاجتماع جاكرتا الثانى بأعتباره الاطار الملائم للتسوية الاقليمية والصيغة التى تلقى حتى الان قبولا من كافة الاطراف . وذلك من اجل ضمان حضور كافة الاطراف وخاصة جماعة الخمير الحمر التى تتمتع بمساندة الصين الشعبية وتايلاند وفى نطاق هذا الاطار يقوم الاطراف ببحث الجانبين الداخلى والدولى للمشكلة بناء على ورقة العمل التى يقوم باعدادها وزير خارجية اندونيسيا على العطاس باعتباره رئيس الاجتماع ويجرى اعداد ورقة العمل بالتشاور بين كافة اطراف المشكلة

وسوف تعرض اولا على مجموعة العمل التى تسبق اجتماع وزراء الخارجية وإزاء تباعد مواقف كل من حكومة كمبوتشيا الشعبية واجنحة الحكومة الائتلافية واحتمال وجود خلاف فيما بين الاجنحة نفسها وخاصة حول تقسيم السلطة وتكوين الحكومة والجيش واقتراح انشاء قوات حفظ السلام فان احد احتمالات التسوية المطروحة على الساحة هو البدء بتسوية الجانب الدولى للمشكلة على ان يترك للاطراف الكمبوتشية مهمة التوصل الى تسوية الجانب الداخلى والذى مازال موضع خلاف كما اسلفنا وقد اعلنت فيتنام انه اذا مافشلت جهود التوصل الى تسوية شاملة للمشكلة الكمبوتشية فانها تعتزم سحب قواتها بارادة منفردة عام ١٩٩٠ ومما يرجح احتمال البدء بتسوية الجانب الدولى تصريحات المسئولين الفيتناميين وعلى رأسهم نجوين كوتاك وزير الخارجية بأنه يمكن المبادرة ببحث الجانب الدولى للمشكلة ويتصل بتلك التصريحات ماصدر مؤخرا من الصين الشعبية عن استعدادها للتخفيض التدريجى للمساعدات عن اطراف الحكومة الائتلافية اذا مابدأ الانسحاب القوات الفيتنامية ووقف تلك المساعدات بالكامل فى حالة الانسحاب النهائى لتلك القوات وهو مايعنى ضمنا تزامن الانسحاب مع وقف المساعدات وهو مايعد مؤشرا على تقارب وجهات نظر الدولتين يساعد على ان تتخذ جماعة الخمير الحمر موقفا اكثر مرونة فى التسوية .

واستكمالا لابعاد الاوضاع الاقليمية يتطلب الامر ايضاح ان العلاقات بين لاوس وفيتنام وبين الاولى وكل من الصين الشعبية وتايلاند تعد عاملا يلعب دورا مؤثرا فى قضية الامن والاستقرار فى جنوب شرق آسيا . بالاضافة الى ان لاوس تعد أحد الاطراف المعنية بمشكلة كمبوتشيا بحكم وضعها الجيوسياسى وعلاقاتها التاريخية والايديولوجية والامنية والاقتصادية التى تربطها بكل من فيتنام وكمبوتشيا الشعبية منذ ان ساعدت فيتنام فى عام ١٩٧٥ حزب الشعب الثورى على الانفراد بالسلطة فى لاوس . وظل تواجد القوات الفيتنامية فى ولاس ينظر اليه كعامل يعكس الرغبة فى السيطرة وكل هذه العوامل اوجدت نوعا من التكتل يضم دول الهند الصينية فى المنطقة ، واستتبع ذلك صيرورة لاوس شريكا فى كافة المشاورات التى تجرى من اجل البحث عن تسوية لمشكلة كمبوتشيا ومساندة موقف فيتنام وكمبوتشيا الشعبية ثم قدمت فى اجتماع جاكرتا غير الرسمى بالتنسيق مع فيتنام وكمبوتشيا مقترحات مكونة من سبع نقاط كأساس لتحقيق الامن والاستقرار والتعايش السلمى فى المنطقة وتحريم اقامة أى من الاحلاف والقواعد العسكرية .

وفى ضوء الحقائق السابقة فقد مرت علاقات لاوس بكل من الصين الشعبية وتايلاند بمرحلة من التوتر انعكاسا للموقف العام فى المنطقة وتدهور علاقات فيتنام بكل من الصين وتايلاند وتوجيه لاوس الاتهام الى كل منهما بايواء وتدريب العناصر المعارضة للقيام بأعمال التخريب وعرقلة تجارة العبور التى تعتمد عليها لاوس ولذلك لم تسفر الزيارة التى قام بها نائب وزير خارجية الصين للاوس فى ديسمبر ١٩٨٦ عن نتائج ايجابية لتخفيف حدة التوتر ومن ناحية اخرى تصاعد التوتر بين لاوس وتايلاند فى نهاية عام ١٩٨٦ الى اشتباك مسلح على مناطق الحدود المتنازع عليها الذى اسفر عن نتائج فى غير صالح تايلاند الامر الذى لم يكن متوقعا .

ولما ساد المناخ الدولى روح الوفاق واتجاه الاتحاد السوفيتى الى تطبيع علاقاته بالصين الشعبية وقيام فيتنام بسحب قواتها من لاوس تأكيدا لحسن نواياها فى نطاق الحوار الذى بدأ بشأن مشكلة كمبوتشيا صدر قرار الاجتماع الموسع الرابع للجنة المركزية لحزب الشعب الثورى فى يونيو ١٩٨٧بأهمية الحوار من اجل تطبيع العلاقات مع الصين وتايلاند ، فقام وفد لاوس بزيارة رسمية لبكين فى نوفمبر من نفس العام واسفرت المحادثات عن رفع التمثيل الدبلوماسى للصين الى مستوى السفير وازالة القيود المفروضة على تجارة الحدود والتأكيد على مبادىء حسن الجوار والاحترام المتبادل لبناء الثقة فى المنطقة .

وفى نطاق العلاقات التايلاندية اللاوسية تعد زيارة رئيس وزراء تايلاند لفيتنام فى أواخر نوفمبر الماضى قمة جهود تطبيع العلاقات بين الدولتين وفتح آفاقا جديدة وخاصة فى مجال الاستثمارات واتفق الجانبان على تشكيل عدة لجان لتطوير العلاقات بينهما وبحث وسائل تسوية النزاع على مناطق الحدود وتعد هذه الزيارة مبادرة من رئيس الوزراء التايلاندى لتنفيذ الشعار الذى رفعه بتحويل منطقة الهند الصينية الى سوق للتجارة بدلا من المواجهة .

هناك اتجاه يرى انه فى حالة ما اذا تعثرت جهود التسوية الاقليمية بسبب تصلب موقف فيتنام فأن الاتحاد السوفيتى بحكم العلاقت الخاصة التى تربطه فيتنام يمكنه مباشرة ضغوط عليهما لتقديم تنازلات الا اننا يجب الا نأخذ بهذا الاتجاه على اطلاقه حقيقة انه يوجد تشاور وتنسيق دائمين بين فيتنام والاتحاد السوفيتى ، وان الثانى يعبر عن وجهة نظر فيتنام فى كافة المحافل المتصلة بمشكلة كمبوتشيا وخاصة فى محادثاته مع الصين الشعبية غير ان هذا لاينفى وجود قدر من الاختلاف بين رؤية الدولتين فى معالجة المشكلة وليس

بالضرورة ان تتطابق وجهتى نظرهما بالنسبة للتسوية السياسية المحتملة ويرجع هذا الاختلاف الى ان الاتحاد السوفيتى يتحرك من منطلق استراتيجية عالمية تقوم على حسابات داخلية وتوازنات اقليمية تتطلبها مرحلة الوفاق الجديد فى حين ان فيتنام تتحرك من منطلق استراتيجية اقليمية فى جنوب شرق آسيا ورغم هذا الاختلاف فانه من المستبعد ان تصل الامور بينهما الى مرحلة الخلاف نظرا لوجود مصالح استراتيجية مشتركة عديدة تجمع بين الدولتين يمكن اجمالها فى ان فيتنام مازالت تعد مركزا هاما للوجود السوفيتى فى جنوب شرق آسيا ويوجد بها استثمارات سوفيتية هامة فى المجالات الاقتصادية من ناحية فيتنام فان مخططى سياستها يضعون فى اعتبارهم ان تطبيع العلاقات الصينية السوفيتية أمرا قريب الاحتمال فى ظل سياسة الرئيس جوربا تشوف الامر الذى صار معه الكارت السوفيتى تجاه الصين الشعبية غير ذى موضوع مما يتطلب العمل على تهيئة المناخ الملائم يشجع الصين الشعبية على الاستجابة لعرض فيتنام بتطبيع العلاقات بينهما لذلك بادرت الحكومة الفيتنامية بوقف الحملات الاعلامية المعادية للصين الشعبية كما وافقت الجمعية الوطنية (البرلمان) مؤخرا على تعديل مقدمة الدستور بحذف كافة الفقرات التى تصف الصين الشعبية بأنها العدو المباشر الذى يسعى الى الهيمنة وحصار فيتنام اقتصاديا وسياسيا .

وان تحركات فيتنام فى التمهيد لتطبيع العلاقات مع الصين تجنبا لاحتمال بان تصبح ضحية تطبيع العلاقات الصينية السوفيتية فى الثمانينات كما كانت فى السبعينات ضحية التقارب الصينى الامريكى .

وفيما يتصل بالعلاقات الفيتنامية الامريكية فانها مازالت محصورة فى نطاق الموضوعات الانسانية وفقا للاتفاق الذى توصل اليه الجانبان اثناء الزيارة التى قام بها الجنرال جون فيسى لهانوى فى شهر اغسطس ١٩٨٧ كمبعوث خاص للرئيس ريجان وبمقتضى هذا الاتفاق تقدم فيتنام التسهيلات فى البحث عن بقايا مفقودى العمليات الحربية من القوات الامريكية وتسهيل الهجرة الى الولايات المتحدة للاطفال الفيتناميين من أصل امريكى والشخصيات الفيتنامية السياسية والعسكرية المفرج عنها من معسكرات اعادة التثقيف وهى الشخصيات التى اعتقلتها القوات الفيتنامية عند تحرير مدينة سايجون وتقوم الادارة الامريكية بالسماح للمؤسسات الانسانية الامريكية بتقديم المساعدات والمعونات للضحايا من الفيتناميين اثناء العمليات العسكرية فى الهند الصينية .

ومازالت القيادة الفيتنامية تسعى الى اقناع الادارة الامريكية والرأى العام الامريكى بضرورة تخطى رواسب الماضى وتطبيع العلاقات بين الدولتين وصرحت الادارة الامريكية بأنه لايمكن تطبيع العلاقات الامريكية الفيتنامية الا بعد انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا .

ومن ناحية اخرى فقد تجاوبت الدول الغربية ودول الاسيان مع جهود فيتنام فى مد قنوات الاتصال للتعرف عن قرب على تطور الاوضاع الاقتصادية وتوافر الحقوق السياسية وحقوق الانسان وحقيقة نوايا القيادات الفيتنامية من قضية الانسحاب من كمبوتشيا وقضايا الامن والاستقرار فى المنطقة ومدى ملاءمة الظروف الداخلية للاستثمارات الاجنبية مع الوعد من هذه الدول بتنشيط العلاقات الثنائية وخاصة فى مجال التجارة وتقديم المساعدات والتكنولوجيا بمجرد ان يتم التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة كمبوتشيا وبذلك صارت الى قنوات الاتصال طريقا ذا اتجاهين وصولا الى مرحلة مابعد كمبوتشيا .

وعلى المستوى القطرى تعد فيتنام محور التطورات الجارية نظرا لما تتمتع به من أهمية مركزية لتحقيق الامن والاستقرار فى منطقة جنوب شرق آسيا وفى ضوء هذا التعامل فان الدبلوماسية الفيتنامية تعمل فى عدة اتجاهات لاستثمار مناخ الحوار السائد فى المنطقة عن طريق تنشيط قنوات الاتصال مع دول الاسيان والدول الصناعية الاسيوية والدول الغربية واليابان لاقناع هذه الدول بعزمها على تسوية مشكلة كمبوتشيا حتى ترفع القيود السياسية والاقتصادية المفروضة على فيتنام

وفى خاتمة العرض يمكننا القول بأن المراقب لتطورات الأحداث على الساحة وتحركات دول الهند الصينية ودول رابطة جنوب شرق آسيا يتضح له أن كلا منها تسعى إلى تقديم مقترحات لتسوية مشكلة كمبوتشيا ومايرتبط بها من قضايا الأمن والاستقرار تحتوى على أكبر قدر من الضمانات لحماية مصالحه الحيوية فى المنطقة ، الأمر الذى مازالت معه مواقف الأطراف المعنية متباعدة ، مما يتطلب بذل المزيد من المشاورات فيما بينها للوصول إلى الحلول الوسط التى تحقق التسوية المتوازنة بين المصالح القومية المتعارضة .



نتائج الانتخابات فى ولاية « تاميل نادو »
وتأثيرها على مستقبل القوى السياسية فى الهند

أحمد الابراشى

مع اقتراب موعد الاعلان عن اجراء الانتخابات العامة فى الهند والمقرر ان يكون فى شهر ديسمبر القادم ، ومع تكرار هزيمة حزب الكونجرس الحاكم فى معظم الانتخابات المحلية التى خاضتها خلال السنتين الماضيتين وآخرها انتخابات ولاية « تاميل نادو » ...

ومع خلو الساحة الهندية حتى الآن من وجود حزب قوى يستطيع ان يخلف حزب الكونجرس فى حالة فشله فى الانتخابات القادمة ، يشعر المراقبون أن الهند قد تكون مقبلة على مرحلة محفوفة بالمخاطر والفوضى الداخلية ، الا اذا نجحت القوى السياسية المتعددة من لملمة نفسها وتوحيد فلولها حتى تتمكن من خوض الانتخابات ببرامج محددة يرتاح اليها الناخب ويتمكن بحرية فى اختيار الصالح منها ..

أما كيف وصلت الحياة السياسية فى الهند الى هذه الدرجة من عدم الاستقرار رغم البداية الموفقة للمستر راجيف غاندى الذى حصل على تأييد الشعب الهندى بما يشبه الاجماع وهو تأييد لم يحدث من قبل ، حتى مع جده جواهر لال نهرو ، او امه انديرا غاندى ، فقد جمع راجيف غاندى اكثر من اربعمائة مقعد من مجموع مقاعد البرلمان الخمسمائة ، كما ان الشعب الهندى قد استبشر خيرا من رئيس وزرائه الشاب الذى رفع شعار الطهارة ونظافة اليد ، حتى انه اصبح يعرف باسم « السيد النظيف » ، كما تمكن من عقد اتفاق مع زعماء البنجاب ليضع نهاية للحرب الأهلية الدائرة على مساحة هامة من ارض الهند ، واستطاع على الصعيد الخارجى ان يخلق لبلاده مكانة متميزة ، بين الدولتين الأعظم بإقامة ما يشبه العلاقات المتوازنة مع كل منهما ، كما عمل على تحديث الصناعة وادخال وسائل التكنولوجيا الحديثة حتى تستطيع الهند ان تجد مكانا لها فى عصر الكومبيوتر ..

بداية الهبوط :

لم تسر الأمور كما كان متوقعا . فسرعان ما بدأت عجلة القيادة تهتز فى يد الزعيم الشاب ، فقد قتل الرجل الذى وضع توقيعه مع راجيف غاندى على اتفاقية البنجاب ، ولم يكتب لها التنفيذ حتى الآن ، وتعقدت المشكلة اكثر رغم انها كانت من الأولويات التى وضعها المستر غاندى فى حساباته ، كما بدأت سياسته الخارجية تواجه العقبات والمشاكل فلم تنجح مساعيه ليجمع صداقة الهند مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى وقت واحد ، كما لم تساعده الادارة الهندية العتيقة فى جعل المواطن الهندى يشعر ان ثمة تغييرا قد وقع .

وقد كان من الممكن الا يؤثر كل ذلك على مركز رئيس الوزراء الشاب لو ان شعار الطهارة ونظافة اليد بقى كما هو دون ان يصاب بأذى فقد بدأت الروايات تتناثر هنا وهناك عن مكاسب شخصية يحصل عليها رجال راجيف غاندى . بل انه شخصيا لم يسلم من هذه الروايات التى اخذت تتحدث عن الحياة الملكية التى يعيشها ، وساعد على ذلك انه للدواعى الأمنية المعقدة قد بدأ ينفصل عن شعبه شيئا فشيئا ، ولم يعد ذلك الزعيم الذى تعود الهنود مقابلته بدون اذن سابق كل صباح ، كما كانوا يفعلون مع جده وامه ، واعتمد تماما على التقارير ، حتى انه من الأمور التى لم تعد سرا فى الهند ان كبار المسئولين داخل الحزب او الوزارة يمرون باجراءات امنية شديدة حتى يتمكنوا من مقابلة زعيمهم ، كما انه عندما تضطره الظروف لحضور مؤتمرات شعبية ، فإن مسافة كبيرة تترك بين منصته والصفوف الأولى من المؤتمر الشعبى ، بل ان هؤلاء الذين تترك لهم صفوف المقدمة ، لابد ان يتم اختيارهم بعناية شديدة ويفتشون تفتلاشا ذاتيا ، اما هو ـ راجيف غاندى ـ فإلى جانب ارتدائه للقميص الواقى من الرصاص فإنه يجلس او يخطب من داخل صندوق زجاجى يحول دون اختراق الرصاص .

قضية العمولات :

ووسط هذا الجو المشحون والذى ساعد على اشتعاله - كما قلنا - العزلة التى فرضت على الزعيم ، انفجرت قنبلة كان لها ولايزال حتى الآن وقع زلزل كيان حزب الكونجرس الحاكم ولطخ شعار الطهارة .

فذات صباح من عام ١٩٨٧ خرجت الصحف فى كل من السويد والهند برواية عن عمولات دفعتها شركة بوفورز السويدية لشخصيات هندية كانت تلعب دور الوسيط بين الحكومة الهندية والشركة المذكورة ، مقابل صفقة مدافع من طراز هاوتزر - ١٥٥ .

وتلقفت المعارضة الهندية هذه الرواية لتدفع بها بشدة وضراوة الى حلبة الصراع الحزبى ، وسال لعاب الصحف على التسابق لمعرفة اسرار الصفقة واسماء الشخصيات التى قبضت العمولة ، وسارت الروايات تتجمع فى النهاية حول اقرب المقربين لراجيف غاندى ، بل انها فى بعض مراحلها اشارت الى شخص الزعيم نفسه ، ورغم المحاولات المستميتة للحكومة الهندية لابعاد الاتهامات عنها ، ورغم ان الشركة الموردة للمدافع قد حاولت بطريقة او بأخرى نفى الاتهامات فقد بقيت كالسيف المسلط على رقبة حزب الكونجرس وزعيمه وزاد من تعقيد الأمور ان الرجل الثانى فى الحكومة وهو المستر فيشوانت سنج قد قدم استقالته بعد ان شغل اهم نصيبين وزاريين داخل حكومة راجيف غاندى وهما وزارتا المالية والدفاع ، وكان السبب الرئيسى للاستقالة صفقة المدافع وما اثير حولها من اتهامات ، وقد اصبح الرجل الآن يمثل خطرا حقيقيا على راجيف غاندى ، خصوصا وانه بحكم المناصب التى كان يشغلها يعرف الكثير عن اسرار الحزب والحكومة .

الانتخابات التكميلية والشعبية الهابطة :

واذا كنا قد ألقينا الضوء او بعضه على حزب الكونجرس الحاكم والظروف المحيطة بزعيمه فإنه ولكى تكتمل الصورة ، لابد ان نتعرف على الجزء المكمل لها واعنى موقف المعارضة وحجمها قوة او ضعفا .

منذ ان حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٨ ، بل وقبلها وحزب الكونجرس (المؤتمر) يسيطر على الحياة السياسية الهندية تماما . فهو صانع الاستقلال والذى يرجع تاريخ تأسيسه الى عام ١٨٨٥ ، وقد كانت المحصلة التى نتجت عن استمرار حزب واحد وتحت زعامة اسرة واحدة (نهرو - انديرا غاندى) فى الحكم فترة طويلة لم يخرج منها الا لفترة لا تزيد عن الثلاث سنوات - ان بدأت الحياة السياسية تسير كلها فى مجرى واحد هو حزب الكونجرس وتعمل تحت سقف واحد هو الزعيم ، سواء كان نهرو او من بعده ابنته انديرا ، ورغم ما تحقق فى عهدهما من انجازات عظيمة الا ان ما وصلت اليه الحياة الحزبية الآن من تفكك وضعف يرجع الى تلك المرحلة التى لم تتح اية فرصة لنجوم اخرى ان تسطع بجانب نهرو او انديرا ، وفى بلد كبير مثل الهند تصفها كتب السياسة بأنها اكبر الديمقراطيات فى العالم فإنه عندما يتحدث مفكروها وكتابها عن الافتقار للبديل الذى يمكن ان يحكم الهند فإن هذا شىء يدعو الى الاندهاش ويستحق الدراسة .

إن حزب الكونجرس الذى يحكم الهند منذ مرحلة انديرا غاندى ليس هو الحزب القديم الذى كان له حظ رفع راية الاستقلال انما هو أحد روافده الكثيرة وإن كان اكبرها ، كما أن الاحزاب الكثيرة الأخرى أصبح من سماتها الانقسام على نفسها وتفريخ احزاب أصغر تحمل اسماء زعمائها ، حتى الاحزاب الشيوعية التى يعرف عنها انضباطها لم تسلم هى الأخرى من التعنت .

ووسط هذه المعمعة الحزبية ، وحتى يمكن للمعارضة والحزب الحاكم ان يهزم كل منهما الأخر ، كانت ورقة غلتوحيد والانقسام هى الورقة التى يلعب بها كل من الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، كل حسب اهدافه فالحزب الحاكم يعمل بكل ما يملك على استمرار تعقب المعارضة وبقائها فى هيئة احزاب صغيرة ، والمعارضة من ناحيتها تعمل هى الأخرى على لملمة صفوفها واختراق جبهة الحزب الحاكم بغرض اصابة وحدته واخراج اكبر عدد ممكن من زعمائه لتنضم اليها وتكون فى النهاية جبهة واحدة ، تدخل بها الانتخابات القادمة أمام حزب راجيف غاندى .

ورغم أن الشواهد حتى الآن تؤكد أن الخط البيانى لزعامة راجيف غاندى آخذ فى الهبوط ، ويدل على ذلك النتائج الفقيرة التى يحصل عليها حزب الكونجرس الحاكم فى أية انتخابات برلمانية تكميلية ، او محلية على مستوى الولايات ، فإن الحذر واجب والتمهل مطلوب قبل المجازفة برأى قاطع ، خصوصا وأنه لا يزال هناك عدة شهور قبل أن يأتى ديسمبر . ولا تزال أوراق كثيرة تلعب من تحت المائدة فموقف الاعضاء الحاليين الذين يمثلون الحزب الحاكم داخل البرلمان غير معروف ولن يعلنوه صراحة الا قبل فترة وجيزة من اعلان موعد الانتخابات القادمة ، كما أن عملية توحيد صفوف المعارضة لم تكتمل معالمها بعد ، لكن الأمر الذى يمكن الاتفاق عليه هو أن الحزب الحاكم قد اصيب بدون شك بنكسات كبيرة بنفس الدرجة التى تكسب فيه المعارضة ارضا جديدة ، بمرور الوقت ولعل آخر النكسات التى تجدر الاشارة اليها هنا هى معركة « تاميل نادو » التى كانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير بالنسبة لحزب الكونجرس الحاكم .

تاميل نادو والسقطة الاخيرة

« تاميل نادو » من الولايات الهندية المعروفة والتى تمثل ثقلا كبيرا فى الحياة السياسية الهندية داخل شبه القارة . وقد تابع العالم أخبارها منذ فترة بسبب علاقة شعبها العرقية بشعب التاميل الذى يسكن مساحة لا بأس بها من أراضى دولة « سيريلانكا » ، والتى من اجل تلك العلاقة وجدت الحكومة الهندية نفسها منغمسة فى مشكلة الحرب الاهلية الدائرة داخل « سيريلانكا » والتى يمثل احد اطرافها شعب « التاميل » وكانت النتيجة أن أرسل راجيف غاندى جزءا من جيشه بدأ عدده بخمسة عشر الف جندى حتى وصل فى نهاية المطاف الى المائة الف ، واصبحت الهند طرفا فى القتال لم يكن مخطط السياسة الهندية مستعدين له ، وهى واحدة من المشاكل التى وضع راجيف غاندى نفسه فيها وكلفت الميزانية الهندية الكثير ، ومن الأمور الساخرة ، فى عملية سيريلانكا أن الجيش الهندى الذى كان شعب التاميل يظن أنه سيكون المساند والحامى له قد أجبرته الظروف العسكرية والسياسية داخل سيريلانكا أن يواجهه التاميل انفسهم ويخوض ضدهم معارك ضارية .

وفى خضم هذه الظروف غير المواتية يموت رئيس وزراء ولاية « تاميل نادو » وينقسم حزبه وتمر الولاية بخلافات خطيرة ، دعت رئيس الجمهورية الى ان يفرض الحكم المركزى عليها ، وبحكم الدستور فإنه لا يمكن أن تستمر فترة الحكم المركزى الى الابد وكان لابد من اجراء انتخابات عامة داخل الولاية ، وقد حاول المستر راجيف غاندى الاستفادة من كافة النصوص لان يطيل فترة الحكم المركزى حتى يستطيع حزبه الاستعداد لخوض الانتخابات فى هذه الولاية الهامة ، خصوصا وأن موعدها يأتى فى العام الذى يتحدد فيه توقيت اعلان الانتخابات البرلمانية على مستوى القارة الهندية .

غاندى والتحدى على المستوى الشخصى

اعتبر المستر راجيف غاندى نجاحه فى « تاميل نادو » مسألة حياة او موت بالنسبة لحزبه ومستقبله السياسى ، خصوصا وأنه كان قد خسر معظم ولايات الجنوب فى الانتخابات التكميلية التى انعقدت خلال السنتين الماضيتين ، ولم يتبق الا « تاميل نادو » ليستعيد من خلالها شعبيته الضائعة فى الجنوب ، ولذلك فقد حشد كافة طاقات حزبه وغامر بكل ما يملك من امكانياته الشخصية حتى أنه تخلى عن بعض القيود الأمنية التى وضع نفسه داخل إطارها منذ توليه الحكم ، وأخذ يحضر مؤتمرات شعبية فى كل شبر بالولاية ، حتى أنه سافر خمس عشرة مرة الى الولاية فى فترة قصيرة وهو أمر لم يقم به من قبل ، لكنه كان التحدى الذى قبله على نفسه والذى شجعه على قبوله تقارير اجهزته ووسائل اعلامه ، بل أن الجماهير نفسها التى كانت تذهب لحضور مؤتمراته بالآلاف قد جعلته يبتلع الطعم ويصبح على يقين من أن حزبه سيشكل وزارة الولاية بأغلبية مريحة

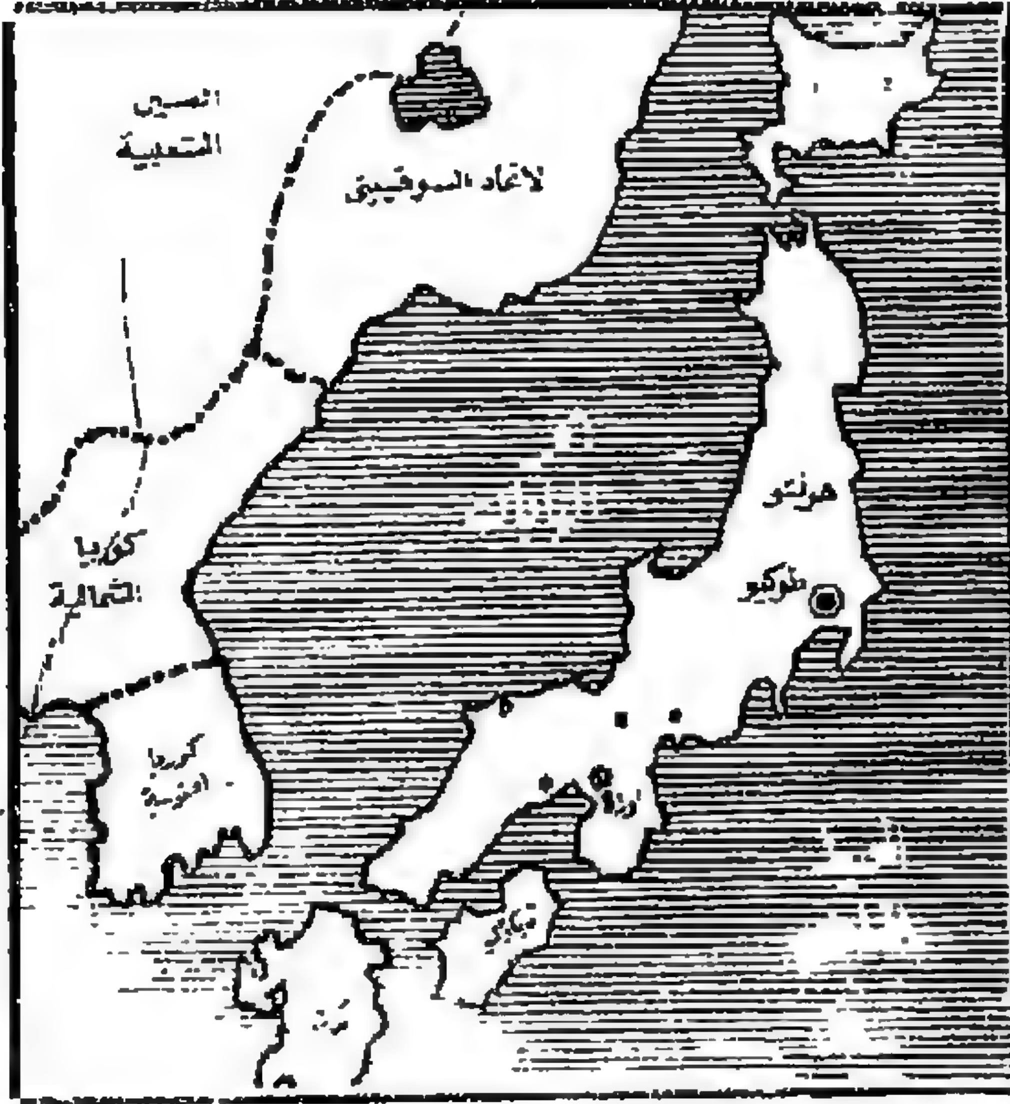
وجاء يوم ٢٤ يناير ١٩٨٩ ليضيف الى الأيام البائسة والذكريات الحزينة بعدا جديدا وانذارا اخيرا بأن على راجيف غاندى وحزبه أن يعيدا حساباتهما ، فالخطر قد اقترب والنهاية قد أتت فلم يتمكن حزبه من الحصول الا على ٢٦ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان المحلى البالغ عددها ٢٣٤ مقعدا ، وهى نتيجة بكل المقاييس وتحت اية ظروف تعتبر لا تبشر ابدا بأى خير حتى لو اخذنا فى الاعتبار كافة الاسباب التى تظهر على السطح وقت اجراء الانتخابات وما تتضمنه من محاور وتحالفات ، فالهزيمة وبكل المقاييس ثقيلة للغاية .

وانتهزت المعارضة الفرصة واعتبرت انتخابات « تاميل نادو » بمثابة استفتاء نهائى على شخص راجيف غاندى ، ومن ثم فقد طالبته بالاستقالة والتبكير بموعد الانتخابات العامة .

□ □ □

واخيرا ... وبعد أن استعرضنا الظروف التى يعد من خلالها معظم الشخوص على رقعة المسرح السياسى الهندى نرى انه من الحكمة التريث فى الحكم لاعتبارات عديدة منها ان الحزب الحاكم لم يكشف عن كل خططه كما أن أحزاب المعارضة لايزال أمامها الكثير لكى تتقدم الى المواطن الهندى بقائمة حزبية موحدة تستطيع ان تواجه بها الحزب الحاكم فى الانتخابات القادمة .

لكن من المؤكد ان الهند سوف تشهد خلال الأشهر القليلة القادمة احداث من شأنها ان تترك بصمات واضحة على مستقبلها . □



اليابان .. ومرحلة جديدة بعد هيروهيتو

محمد على المداح

في الرابع والعشرين من فبراير الماضى ودعت اليابان امبراطورها الراحل هيروهيتو ، لتطوى معه عهدا كاملا من عهودها ، قد لا يمكن العثور على عهد شبيه به فى تاريخ الأمم الحديث ، ذلك ان اليابان استطاعت الانتقال فى وقت قصير للغاية من عالم القرون الوسطى والمجتمعات التقليدية الى عالم المعاصرة .. وقد تعهد الامبراطور اليابانى الجديد اكيهيتو فى أول خطاب رسمى له بعد وفاة والده ، باحترام دستور البلاد الذى يحظر عليها شن الحرب ، وبالعمل من أجل السلام ورفاهية الشعب اليابانى ، مؤكدا مواصلة جهود والده الراحل لتحقيق التقدم اليابانى بما يحافظ على تبوؤ اليابان لمكانتها المشرفة فى المجتمع الدولى .

ورغم ان وفاة الامبراطور هيروهيتو كانت أمرا متوقعا ، الا أن رد فعلها كان هادئا للغاية ، وذلك خلافا لمظاهر الانفعال الحاد التى ظهرت على نطاق واسع بعد انهيار صحة الامبراطور فى سبتمبر الماضى .. من هنا وفى ضوء التناقض الواسع الانتشار بين اليابانيين ازاء هيروهيتو والمؤسسة الامبراطورية ، فان علامات الاستفهام الكثيرة طرحت بعد الوفاة فى محاولة للتكهن عن كيفية استجابة اليابانيين لزوال الامبراطور الذى استمر على العرش لمدة ٦٤ عاما ، سيطرت اليابان خلالها على امبراطورية آسيوية ثم فقدتها ، لتصبح بعد الحرب العالمية الثانية ثانى أعظم قوة اقتصادية فى العالم ، بالاضافة الى كونها قوة عسكرية مرهوبة الجانب وجدت نفسها قوية الى درجة مهاجمة القواعد الأمريكية فى المحيط الهادىء ، وفرضت هيمنتها من منشوريا الى فيتنام .. وليس من شك من وجهة النظر التاريخية القول بأنه لولا القنابل الذرية لما تم اخضاع اليابان ووضع حد للحرب العالمية الثانية ، ولما جاء اعلان الامبراطور الراحل باستسلام بلاده .. لكن بقاءه على العرش مكن اليابان من الاحتفاظ بكبريائها وحقق لها وحدة الهدف ، حتى تحركت عجلة التقدم الاقتصادى واستطاعت ولأكثر من ثلاثين سنة ان تكتسح أسواق العالم التجارية ، وتحول الاستسلام بالنسبة لهيروهيتو الى ما يمكن تسميته بالحرية أو الانعتاق الشخصى من قيود ألوهية الحاكم بالاستمرار فى أداء واجباته بهدوء ، مع القضاء على الكثير من العداء والشكوك فى نفوس أعداء بلاده .. ولتبقى المؤسسة الامبراطورية اليابانية عبر حكمه رمزا لوحدة الوطن .

المسرح السياسى اليابانى عشية وفاة هيروهيتو :

امبراطور اليابان كما هو مدون فى الدستور اليابانى ، رمز الدولة ورمز وحدة الشعب ، ويستمد مكانته الرفيعة من ارادة الشعب الذى تتعمق فى أصالته وحضارته وتقاليده وتاريخه محبة الامبراطور والتفانى فى الانتماء لشخصه وعرشه ، تعبيرا عن الانتماء للأرض والشعب والتاريخ .. والواقع ان الأسرة الامبراطورية عرفت فى تاريخها عبر القرون أوضاعا متناقضة ، بين الضعف والقوة .. والانسحاب والظهور ، ومع ذلك بقيت تحتفظ بدورها ومكانتها فى قمة الهرم اليابانى ، لامتلاكها القدرة على تغيير طبيعتها السياسية تبعا العصور التاريخية وضرورات الوقت ، وهذا ما يفسر بقاءها حتى اليوم .

فى هذا الاطار تلاحظ خلال فترة مرض الامبراطور الراحل هيروهيتو ، محاولة اليابان اظهار كل شىء فى البلاد وكأنه يسير على ما يرام ، وان ماكينة السياسة والاقتصاد لم تتأثر ، لكن الحقيقة ان كل مظاهر عجلة الحياة كانت تسير مع نبض الامبراطور الخافت وفى صمت ، لأن أحدا لم يكن يجرؤ على التحدث عن انتهاء زمن الأزدهار المشع الذى يميز حقبة « شوا » .. أى ان اليابان كانت كلها مريضة بمرض هيروهيتو فرئيس الوزراء وأعضاء حكومته أوقفوا كل برامج الزيارات الخارجية والاستقبالات الرسمية ، وحتى حملة الاصلاح الضريبى الموعود علقت الى أجل غير مسمى .. بل ان حياة اليابانيين العادية تأثرت فألغيت كل مظاهر البهجة

والفرح منها ، وكان من الضرورى ان ينعكس ذلك على التجارة أيضا والمؤسسات الصناعية . وبموت هيروهيتو شاعت مظاهر الحداد التى شابها وقوع حوادث منعزلة معادية ، اشترك فيها أشخاص معارضون للنظام الامبراطورى جميعهم من الجماعات اليسارية المتطرفة ، كما طالبت المعارضة السياسية اليابانية بالغاء النظام الامبراطورى فى اليابان ، حيث أصدر الحزب الاشتراكى اليابانى والحزب الشيوعى اليابانى بيانين حملا فيهما هيروهيتو الجانب الأعظم من المسئولية عن حرب العدوان التى خاضتها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية . وأعلن الحزب الشيوعى اليابانى أنه سيقاطع جلسات البرلمان بمجلسيه التى ستخصص لتأبين الامبراطور الراحل ، مشيرا الى أن « النظام العسكرى اليابانى الذى تزعمه الامبراطور المستبد كون حلفا معاديا للشيوعية مع المانيا وايطاليا ، وشن عدوانا جامحا على الصين ودول آسيوية أخرى » .. وأوضح الحزبان أنه ينبغى أن تسود « سيادة الشعب » وناشدا الحكومة أن تلتزم بدقة ببنود الدستور التى تنص على اقرار السلام والديموقراطية . وقد هاجم حزبا المعارضة بصفة خاصة البند الدستورى الذى يعتبر الامبراطور « رمزا » للشعب وقالا انه اتخذ غالبا بهذه الصفة مواقف رجعية » فى تاريخ اليابان .

على صعيد آخر يذكر معظم اليابانيين المحافظين ، ومن بينهم ياسوهيرو ناكاسونى أكثر رؤساء وزراء اليابان نجاحا فى الفترة الأخيرة ، ان يكون الامبراطور رمزا لوحدة البلاد ، ويتمنون إعادة صياغة الدستور اليابانى الذى كتب فى ظل رقابة الولايات المتحدة فترة احتلالها لليابان .. ويشارك اليمين اليابانى فى وضع بصماته على الساحة السياسية بالاعراب عن القلق بشأن النظام الامبراطورى فى عهد اكيهيتو لافتقاره الى الاحتكاك بالاجانب الذى تعرض له والده فى السنوات الأولى من حياته .. وفى هذا الاطار أيضا ثارت قضية دور القصر الامبراطورى فى ظل الامبراطور الجديد ، والمكانة التى سيحتلها العرش فى الحياة اليابانية . على كل ورغم القلق الذى تنطوى عليه آثار وانعكاسات هذه الاتجاهات ، فانه من الواجب وضعها فى منظورها الخاص .. فالجماعات اليمينية وتلك المتطرفة ليست الآن سوى ظاهرة هامشية ، فالشعب اليابانى أكثر واقعية بشأن احتياجات بلاده للمستقبل ، والامبراطور الجديد مؤمن صادق بالديموقراطية الليبرالية ، ولن يكون سلبيا قط اذا ما حاول أحد المساس بالديموقراطية ..

لقد تركت وفاة هيروهيتو ـ كما أشارت معظم المصادر الاعلامية وتحليلات المراقبين السياسيين ـ اليابان عند أكبر نقطة تحول اجتماعى ونفسى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. لكن الألم والكآبة اللذين غمرا الشعب اليابانى بفقدان امبراطورهم الذى قاد اليابان الى الانتصارات ، واتاح لها حيزا كبيرا فى المجال الدولى ، لم يكن يعوضهما الا تولى نجله اكيهيتو مكانه ، ليجمع عمق التراث وشمول الافق بنظرة أوسع للمستقبل .

اكيهيتو .. الامبراطور رقم ١٢٥ .. بين القديم والحديث :

عند وفاة الامبراطور هيروهيتو ، طرحت اليابان التكنولوجيا جانبا ، وعادت للتقاليد الموروثة التى حافظت عليها لأكثر من ألف عام .. اذ بعد أقل من خمس عشرة دقيقة على اعلان وفاة الامبراطور رقم ١٢٤ من سلالة استمرت بلا انقطاع منذ العام ٩٨٨ م ، كان الامبراطور رقم ١٢٥ اكيهيتو يتسلم رموز العرش الامبراطورى المقدسة فى نظر اليابانيين ويتوجه للمعبد ، ليقوم الكهنة بابلاغ ارواح اسلافه ان الامبراطور الجديد قد تولى العرش وان عهد « هاى سى » أى السلام السماوى قد بدأ ، وان عهد « شوا » أى السلام المستنير قد انتهى ..

والامبراطور اكيهيتو يريد ان تتطور تقاليد العائلة الامبراطورية السائدة منذ قرون من الزمان مع تطور العصر ، لتتماشى مع تطلعات الجيل اليابانى الجديد حيث قال ذات مرة « لابد وأن تتغير التقاليد التى ترجع لقرون بالعائلة الامبراطورية كى تتمشى مع التغيرات الاجتماعية » ، ويجسد اكيهيتو مسعى اليابان فى الثمانينات وهو الخروج الى الساحة الدولية والجمع بين تقاليدها وقيمها القديمة ، وبين دورها الحديث كدولة رائدة على مستوى العالم .. لذلك تتوقع العائلة اليابانية أن يصبح أسلوب ممارسة المهام الامبراطورية فى اليابان أقل رسمية ، على الرغم من خشية اليمينيين من أنصار النظام الامبراطورى الى الاصالة القديمة .. وهذا مبعث قلق عدد من ذوى الرأى بالجماعات اليابانية ، الذين يتوقعون ان يكون الامبراطور الجديد اقل قداسة فى نظر رجل الشارع اليابانى ، وانه قد يواجه صعوبة فى أن يحظى بالهيبة التى كان يتمتع بها والده دائما ، مع استمرار احاطته بالفخامة وبطانة من عائلات أرستقراطية داخل القصر .

من ناحية أخرى قوبلت جهوده لدعم العلاقات مع دول أخرى أثناء ولايته العهد بمعارضة فى الخارج ، خاصة عطلته باتخاذ خطوة أخرى لرأب الصدع فى العلاقات مع كوريا الجنوبية ، حيث ألغيت زيارة الى سول كان من المزمع أن يقوم بها عام ١٩٨٦ مع زوجته بسبب معلن هو مرضها ، فيما كان السبب الحقيقى يتمثل فى معارضة الشعب الكورى للزيارة ، نتيجة مشاعر الضغينة التى تولدت ضد اليابان أثناء احتلالها لبلاده منذ عام ١٩١٠ حتى عام ١٩٤٥ .

الأمر المؤكد إذن ان الامبراطور الجديد سيكون أقرب للفرد الياباني العادى ، مما كان عليه والده ، وأنه في سبيل ذلك قد يتخذ جملة من الاجراءات يمكن ان تشكل مفاجأة للكثيرين ، فيما يخص التقاليد الامبراطورية اليابانية الصارمة ، خاصة وأنه بدأ حياته بالخروج عنها بزواجه من فتاة من عامة الشعب والتحاقه بمدارس عادية ، وتربيته لابنائه في منزله .

اليابان حاليا .. في المنظور السياسي والاقتصادي العالمي :

شكلت اليابان مع مرور الأجيال « عقدة نقص » وسط جيرانها ، فهي بالرغم من صغرها نجحت في حماية حدودها والاحتفاظ بسيادتها على أرضها ، كما أنها تحولت أحيانا الى قوة اقليمية توسعية تبحث عن سوق لها لتصدير انتاجها أو استغلال ثروات الشعوب المجاورة لها .. والغريب في أمر اليابان أيضا ، أنه كان يجب ، بحكم حجمها الصغير نسبيا أن تكون ضحية صراع النفوذ بين دول المنطقة الكبرى لكنها بفضل اعتمادها على الذات وقدراتها الانتاجية والعسكرية هي الدولة التي تقرر مصير المنطقة . وتتحول الدول الكبرى المجاورة لها الى ضحايا لطموحاتها ونفوذها الاقتصادي والعسكري .

وبفضل هذا الدور المميز تحولت اليابان الى نموذج تاريخي في منطقة آسيا وبين دول الشرق ، نموذج جمع بين التقدم التقني والتقاليد القديمة .. اذ في الوقت الذي كانت فيه جارتاها الصين والاتحاد السوفيتي تدخلان منذ الخمسينات الى أواسط السبعينات في سلسلة حروب مع الولايات المتحدة والمعسكر الأوروبي الغربي في كوريا ثم فيتنام وكمبوديا ـ كانت اليابان تعيد بناء نفسها من جديد وبدعم أمريكي لمواجهة طموحات الدب السوفيتي والعملاق الصيني ، وتحولت في ظل الهيمنة الأمريكية الى حاجة أوروبية تريد انعاشها حتى تستطيع ان تنهض لتقف اقتصاديا على قدميها ، لمواجهة أخطار سياسية ـ عسكرية بدأت الصين بدعم الاتحاد السوفيتي تشكلها ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة .

وهكذا أتيح لليابان فرصة جديدة للتقدم بنموذج فريد من نوعه ، يقوم على معادلة التقدم التقني الاقتصادي السلمي تحت سقف المحافظة على التقاليد القديمة ، التي تتصف بصلابة أيديولوجية دينية قومية متوارثة .. وعادت من جديد للظهور على الساحة الدولية كطرف اقتصادي ـ مالي منافس وكقوة دولية تقنية يخافها الجميع ، هي في الوقت ذاته منافسة للقوى الأوروبية والأمريكية التي لم تعد تقوى على الحد من نموها وتطورها الذي ارتفع الى أرقى أشكال التقدم .

وقد شكل هذا النموذج الياباني عنصرا مهما في كل السيناريوهات الغربية والأمريكية الخاصة بشكل النظام العالمي المقبل ، فاليابان مؤهلة الآن لأن تلعب دور المصرف في العالم ، باعتبارها أكبر مورد صاف للمدخرات الأجنبية في العالم ، حيث وصل مجموع فائض حسابها الجاري في الفترة من ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٧ حوالي ٢٨٠ مليار دولار ، كما تجاوزت تدفقات رأس المال طويلة الأجل الخارجة من اليابان مجموع هذا الفائض بمقدار ١٤٥ مليار دولار .. ورغم أنه لا يوجد خلاف كبير حول امكانية قيام اليابان بهذا الدور الاقتصادي ، الا ان الرفض الغربي يكمن في الاعتقاد بأن اليابان تسعى للقيام بدور آخر استراتيجي وسياسي داخل آسيا ، ويتفق ذلك مع استمرار تزايد بروز الآثار الاقليمية على السياسات الدولية ، لذلك ومن هنا تتوقع الكثير من المصادر الغربية والأمريكية ان تلعب اليابان دورا قياديا في منطقة آسيا يواكب انجازها الاقتصادي من ناحية ، وسياق تطور العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتي من ناحية اخرى .. فقد تزايدت التجارة بين البلدين بنسبة ٢٥٪ في الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٨٨ ، كما يوجد لليابانيين ستة مشروعات من بين ١١٥ مشروعا مشتركا بين السوفييت والشركات الغربية ، هذا فضلا عن وجود تقارب ياباني سوفيتي بشأن النزاع على الجزر التي استولى عليها السوفييت منذ الحرب العالمية الثانية (مجموعة جزر ايتوروب وكوناشير وشيكوتان وهابوماى) ويدعون أنها امتداد لجزر كوريل السوفيتية فيما تؤكد اليابان وبحزم أنها الممتلكات التاريخية لها .. لكن ومع ان تسوية النزاع حول هذه الجزر . بعد ان تمت تطورا ستكون له دلالاته الهامة بالنسبة لشكل النظام الدولي في القرن القادم ، بازالته لأربعين عاما من الصقيع بين موسكو وطوكيو .. الا ان معارض هذه الخطوة كرئيس الوزراء تاكشيتا وحزبه الحاكم (الحزب الديموقراطي الليبرالي) يدعمون الموقف المتصلب الذي تتخذه بلادهم . لاستمرار الابقاء على الجزر مدخلا لأى محادثات من أي نوع مع السوفييت .

بيد ان هناك نقطة يجب اخذها في الاعتبار ـ فمع مرور الزمن قد تتغير المواقف ، اذ ان هناك حوالى ستين في المائة من السكان في اليابان ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعتقد بعض المفكرين اليابانين ان الجيل الأصغر لن يكون حريصا على علاقات عسكرية قوية ومتبادلة مع واشنطن ، ولن يكون متمسكا بالدرجة نفسها بالأقاليم الشمالية . وانه من المحتمل ان يجد القادة اليابانيون ان الحل الوسط هو الأرجح .. لكن هذا الاتجاه لا يزال أبعد من ان يحمل ثقلا ذا شأن حيث أشارت آخر

استطلاعات للرأى ان ٨٣,٩٪ من المشاركين فيها يكرهون السوفييت ، وأن ٥٥,٧٪ منهم طرحوا سببا لذلك النزاع حول الجزر اليابانية .

وعلى صعيد آخر مثلت زيارة رئيس الوزراء اليابانى تاكيشيتا لواشنطن فى الأسبوع الأول من فبراير الماضى ، ورحلة جورج بوش الى طوكيو للمشاركة فى تشييع جثمان الامبراطور الراحل ، حدا فاصلا فى تاريخ العلاقات الأمريكية اليابانية .. فقد أقرت أمريكا أخيرا بأن اليابان ليست قوة عالمية فقط ، وانما قوة تتمتع بأهمية اقتصادية واستراتيجية هائلة فى المنافسة السياسية بين الشرق والغرب ، كما تتمتع بدور بارز يجدر بها ان تلعبه فى علاقات الشمال والجنوب ، وذلك اقتناعا بأن الايديولوجيات يجب ان تنحنى أمام المصالح الاقتصادية ، فلاشك ان التنافس الاقتصادى بين واشنطن وطوكيو سيقرر حجم كل منهما فى القرن الواحد والعشرين ، وهناك دلائل كثيرة على استمرار الصراع الخفى تارة والعلنى تارة أخرى بينهما ، فى ظل تشابك المصالح وعملاقية الاقتصاد اليابانى وقدرته على المحافظة على بنية المجتمع اليابانى الثقافية والحضارية التقليدية ، فى وقت يغزو فيه أسواق الدول الحديثة . ولعل ذلك هو الدافع بعدد من الاقتصاديين اليابانيين للقول بأن الفرصة مازالت مفتوحة أمام تفوق اقتصادى يابانى لعدة عقود اخرى ، لكن الاستفادة من هذه الفرصة ، لابد وان ترتبط فى هذه المرحلة مع تخل تدريجى عن الخصوصيات الحضارية والتباهى بمقومات الحضارة الغربية ، وأبرز مثل على ذلك يتمثل فى اعتماد اليابان مؤخرا على تأسيس الشركات متعددة الجنسية ، بما يعني نقل الانتاج الصناعى للشركات اليابانية الى خارج اليابان إما الى بلدان منخفضة الأجور ، أو للبلدان التى تباع فيها هذه المصنوعات ، وهذا التطور من شأنه ان يزيد فرص اختراق تقاليد العمل والحياة الغربية للشركات اليابانية الجديدة وللعاملين فيها على حد سواء .

لقد أعلن رئيس الوزراء اليابانى تاكيشيتا فى قمة تورنتو الأخيرة للدول الصناعية تخصيص بلاده لخمسين مليار دولار لتمويل برنامجها الخاص بالمساعدات الخارجية ، مما يجعلها أسخى الدول فى هذا المجال وتتراجع الولايات المتحدة الى المركز الثانى ، كما أعلن قرار بلاده اعفاء الدول الفقيرة من ديونها لليابان ، وهى تطورات تظهر كم هى واضحة الرسالة التى اراد رئيس الوزراء اليابانى ايصالها لشركائه فى قمة الدول الصناعية ، وهى ان اليابان آخذة فى ممارسة دور كبير فى الشئون الدولية يتناسب وتصاعد القوة الاقتصادية لها ، من خلال القناعة بامكانية تعزيز الدور اليابانى العالمى باعادة توزيع أموالها والانفتاح على المجتمع الدولى ، والمساهمة فى القضايا العالمية .

اذن .. وماذا بعد وفاة هيروهيتو :

بوفاة هيروهيتو انتهت مرحلة مميزة فى تاريخ اليابان الامبراطورى القديم ، تحولت فيها الى قدوة فى نظم الحكم والسياسة والاقتصاد ، وموته قد يعنى بالنسبة لليابانيين طى صفحة الحرب وما نتج عنها من تفاعلات ، وبالتالى يفتح أمامهم مرحلة جديدة تكون فيها المطالبة بالاستقلال الصحيح أمرا لا مفر منه .. ولكن ذلك يعنى فتح ملف كل الترتيبات التى فرضت على اليابان بعد الحرب ، والخوض مباشرة بمكانة اليابان فى السياسة المعاصرة ، واختيار وتحديد الوسائل الملائمة لاثبات مصداقيتها ، خاصة وهى مقدمة فى المرحلة القادمة على قدر من المعاناة من أمراض المجتمعات الغربية كانتشار البطالة فى حالة استمرار الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات للحفاظ على التفوق الاقتصادى .

والسؤال الرئيسى هو كيف ستتمكن البلاد من التغلب على المشاكل بدون هيروهيتو ؟ فى وقت يحاول رئيس الوزراء اعطاء البلاد دورا بارزا على الساحة الخارجية ، بينما يعانى على الصعيد الداخلى من انخفاض نسبة المؤيدين لحكومته الى ٢٧,٥٪ بعد فضائح اسهم شركة ريكروت التى تورط بها معظم السياسيين ، اضافة الى غضب الشعب من مشروع الضرائب الجديدة .. حيث جددت المعارضة السياسية مطالبتها باستقالته وحل مجلس النواب تمهيدا لاجراء انتخابات عامة جديدة .. ان ادارة تاكيشيتا تؤكد استقرارها رغم ما يثار حولها من فضائح أو اتهامات ، وان كان ذلك لا يمنع التكهن بأن عام ١٩٨٩ قد يعتبر عام المتاعب لرئيس الوزراء فى الميدان الداخلى ، واقتراب شهر العسل بينه وبين الرأى العام اليابانى من نهايته .. فأبعاد فضيحه ريكورت التى باتت حديث المجتمع اليابانى ، قد تصل الى اكثر من أبعاد فضيحة رشاوى شركة لوكهيد الأمريكية التى اسقطت رئيس الوزراء اليابانى السابق كاكويد تاناكا فى منتصف السبعينات .

ان اليابان لا تحسن التعامل بشكل جيد مع المجهول لانها تحب ان تخطط ، وقد اعطى مرض الامبراطور الراحل ـ والذى طال أكثر مما كان متوقعا ـ وزراء الحكومة والبيروقراطيين والشعب أيضا الوقت الكافى للانتقال من الخوف للتحضير لعهد جديد ، وهو ما يعنى ان تكون الفترة الانتقالية نتيجة لهذا أكثر هدوءا ـ ثم ان شخصية اكيهيتو ستشجع اولئك الذين سيسعدون برؤية الامبراطور وهو يأخذ دورا هامشيا ، لكن عصريته تجعل الوطنيين اليابانيين يعضون على أناملهم ، وهم يخشون

ان يكون اكيهيتو ضعيفا جدا لا يصلح لمقاومة أى توجه لدفن المثالية الامبراطورية مع هيروهيتو ، فقد كان الامبراطور الراحل رمزا للاستمرارية لكل من الأسرة الامبراطورية من ناحية ، واليابان المتغيرة من ناحية اخرى بشكل سريع .. ثم انه فرض احترامه ان لم يكن تقديسه ، ومن المشكوك فيه لدى اليابانيين ان يحظى ابنه الامبراطور الجديد بنفس المكانة وهو يتولى مهام أبيه .. ولعل ذلك يطرح العديد من التساؤلات .. هل سيكون الامبراطور اكيهيتو متحررا أم مقيدا بمواقف اليابان المتناقضة نحو أبيه ؟ ثم هل تتجه اليابان فى عهده نحو سلام شامل وأى نوع من القيم سيكون عليها ان تقدم فى المرحلة الجديدة وما هو الدور الذى ستلعبه ؟ ولاشك ان الاجابات على هذه التساؤلات أمور تعود فى حقيقتها للشعب اليابانى ومنتخبيه بطبيعة الحال .. اذ وفقا للدستور الحالى والعرف الجارى معا ، فان الامبراطور يسود ولا يحكم ، ومع ذلك فانه وبصفة تقليدية الرمز الروحى للشعب اليابانى ، وعلى ذلك يستطيع بأسلوب غير معلن وغير مكشوف ان يوجه الأمور لأعوام مقبلة .

واذا كان المتصور ان يكون العهد اليابانى الجديد ، عهدا ترى الأمور فيه رؤية واضحة كل الوضوح ، لكى تنجلى جلاء تاما النقاط التى يكمن فيها الخطر ..فان تخوف العالم يلاحظ انه يتزايد شيئا فشيئا من اختيار اليابان ان آجلا أو عاجلا طريق إعادة التسليح ، وذلك فى اطار المقولة التى تطرح عادة من أنه ما من دولة فى التاريخ صارت قوة اقتصادية عظمى ، بدون ان تتحول الى قوة عسكرية عظمى أيضا .. وهذا فى حد ذاته يتضمن أشياء كبيرة وخطيرة من بينها التفكير فى انتاج اليابان للسلاح النووى ، خاصة بعد نجاحها فى إعادة بناء قواتها البحرية والجوية ، وزيادة نسبة ميزانية الدفاع الى ٥,٩٪ من إجمالى الدخل القومى بدلا من نسبة الـ ١٪ التى كان الدستور يقررها منذ عام ١٩٤٧ أى ما يعادل ٢٢ بليون دولار ، وهو القرار الذى سيكون سارى المفعول من ابريل ١٩٨٩ ، والذى بمقتضاه تتحمل اليابان بعض العبء فى الدفاع عن نفسها ضد التهديد السوفيتى فى شرق آسيا والمحيط الهادى .

اليابان .. وسيناريو المستقبل :

يقول اليابانيون ان امبراطورية الشمس مازالت فى مجدها ، حتى وان غابت شمس الامبراطور .. ويرى المحافظون منهم أنه بالرغم من المشكلات التى اثيرت بعد موت هيروهيتو ، الا ان هناك العديد من المسائل الايجابية التى ستحدد خطوات المستقبل .. اذ من المحتمل ان تتجه السياسة اليابانية اتجاهين أولهما تطوير عملية توريث العرش فى فترة ما بعد الحرب ، وثانيهما حث الامبراطور الجديد على اتخاذ موقف للحفاظ على التقاليد الامبراطورية .. لكن كيف سيستجيب الشعب مع الأوضاع الجديدة ؟ والى أى مدى ستتطور القيم اليابانية فى الفترة القادمة ؟ وهل ستكون وفاة هيروهيتو نقطة تحول تاريخية لليابان من الداخل والخارج رغم ما قد يبدو على السطح من أنه لا يوجد تغيير ملموس فى السياسة اليابانية على الأقل فى المدى القريب ؟ سوف يتضح الأمر على مدى الستة شهور القادمة كفترة دنيا لحدوث أى تغيير ملموس ، ويبقى القول ان قوة اليابانيين تكمن فى القدرة على النسيان والتطلع نحوالمستقبل ، وفى هذا الاطار يأتى التغيير الهادىء الذى جرى مؤخرا على العرش اليابانى وتعامل الشعب معه ، فاليابانيون أعربوا هذه المرة عن حزنهم بالتطلع للمستقبل فى ثقة ، حتى ان بورصة طوكيو حققت مستوى تاريخيا فى مقياس مؤشر « نيكاى » بعد اقفالها ليوم واحد لوفاة هيروهيتو ، وهو ما يعنى ثقة اليابانيين فى قدرة الماكينة الاقتصادية لبلادهم فى قيادة البلاد نحو المستقبل الأفضل ، مع الالتزام بكل مظاهر الاحترام والحفاظ على التقاليد التى تشكل القاعدة الروحية لهم .



فنزويلا .. ومشكلة المديونية الخارجية

سمية سعيد الألفى

في إطار سلسلة من الاجراءات التى تحاول أن تتخذها دول امريكا اللاتينية تجاه أزمة المديونية الخارجية ، أعلنت فنزويلا فى بداية يناير الماضى قرارها بوقف دفع أصول ديونها التى تصل إلى ٣٢,٣ مليار دولار . وهذا ينطبق على الديون التى اقترضتها فنزويلا حتى عام ١٩٨٣ وكذلك القروض المستحقة للحكومات الاجنبية والوكالات الدولية .

ورغم ان فنزويلا لم تكن تعانى من أزمة الديون الخارجية مثل معظم دول امريكا اللاتينية الا أنها قامت باتخاذ خطوات ايجابية منذ تفجر هذه الأزمة فى اغسطس عام ١٩٨٢ ، عندما أعلنت المكسيك عجزها عن مواجهة أعباء خدمة ديونها الخارجية (تبعتها فى ذلك كل من البرازيل وفنزويلا والارجنتين) ودب الزعر فى اروقة البنوك والمؤسسات المالية الامريكية الدائنة حيث اذ توقفت المكسيك عن دفع ديونها البالغة ٨٥ مليون دولار .

كان يهدد بشكل مباشر بعض البنوك والمؤسسات بالافلاس وذلك بعد أن وصلت ديونها الى حد يهدد مستوى معيشة مواطنيها وعملية الانتاج والتوظف والاستثمار بها .

وسريعا أدركت الدول الرأسمالية خطورة الأزمة وضرورة معالجتها والتكيف معها فقامت البنوك الأمريكية والحكومة الأمريكية وبمساعدة كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتقديم حزمة من عمليات الانقاذ المالى السريع لمواجهة هذا الموقف بتقديم القروض والموافقة على إعادة الجدولة لجانب كبير من الديون مع شروط الصندوق المجحفة بالطبع .

ولم يكن هذا إنقاذا للدول ولكن للبنوك والمؤسسات الأمريكية من الافلاس .

وفنزويلا إحدى دول أمريكا اللاتينية التى تواجه حاليا أسوأ مشكلة إقتصادية مرت بها منذ ٢٠ عاما نتيجة لثقل عبء الدين الخارجى ، ولم تكن الحكومة الفنزويلية تشعر بخطورة الأزمة مثل باقى دول امريكا اللاتينية معتمدة فى ذلك على كونها من أكبر الدول المصدرة للبترول فى العالم وذلك فى فترة الرواج (السبعينات) وارتفاع اسعاره وزيادة عائدات تصديره ولكن مع بداية الثمانينات وحدوث الانخفاض المتتالى فى اسعار وعائدات البترول أصبحت فنزويلا تواجه ضخامة المبالغ التى تدفعها كأعباء لهذه الديون ، كانت ديون فنزويلا ٣٠,٣ مليار دولار عام ١٩٨٢ وزادت إلى ٣٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٨ ـ ٣٥ ـ ٤٠٪ منها مستحقة للبنوك الأمريكية وفى مقدمتها بنك تشير مانهاتن وبنك اوف امريكا .

تعانى فنزويلا من أعباء خدمة الديون التى وصلت العام الماضى إلى ٥,٣ مليار دولار وبلغ أجمالى الاعباء ٩,٥ مليار دولار فى الفترة من عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ ووصلت أجمالى مدفوعات الديون خلال هذه الفترة ٢٢ مليار دولار مما أدى إلى تخصيص ٤٦٪ من صادرات البلاد فى السنوات السابقة إلى أعباء الديون الخارجية .

اثار انخفاض اسعار البترول

فنزويلا دولة بترولية وعضو مؤثر فى سوق البترول العالمية وقد كان لانخفاض اسعار البترول اثر واضح فى تضخم ازمة الديون ونتيجة لرغبة بعض دول الأوبك ومنها فنزويلا فى زيادة انتاجها لمقابلة متطلباتها المالية المتزايدة ولتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية فقد قامت فنزويلا برفع حصتها من التصدير مخالفة فى ذلك لاتفاقيات منظمة الأوبك ، ففى بداية عام ١٩٨٦ أعلنت المؤسسة الوطنية الفنزويلية للبترول : خفض اسعار بترولها الثقيل بمقدار ٣٠ سنتا للبرميل الواحد بالنسبة لاجمالى صادراتها من النفط . (الخفيف والثقيل) وجاء هذا بعد يوم واحد من اعلان المكسيك انها خفضت اسعار نفطها الخام بمعدل ٤ دولارات وتلك الخطوة من البلدين جاءت باعتبارهما الموردين للبترول الثقيل للولايات المتحدة الامريكية . وكانت فنزويلا قد اعلنت فى بداية عام

١٩٨٦ عدم التزامها بالاسعار الرسمية وزيادة حصتها من الانتاج التى حددتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وتبلغ ١٥،٠٦ مليون برميل يوميا ، وقد استمر سعر برميل البترول الفنزويلى فى الانخفاض كان سعر البرميل عام ١٩٨٢ حتى ٣٢ دولارا للبرميل انخفض عام ١٩٨٤ إلى ٢٧ دولارا حتى وصل عام ١٩٨٨ إلى ١٦،٧ دولار للبرميل ويرجع هذا الانخفاض المتتالى فى اسعار البترول إلى انخفاض الطلب العالمى على البترول مع زيادة الكميات المطروحة من الانتاج مما ادى إلى انخفاض حصيلة صادرات البترول الفنزويلى التى وصلت فى الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٨٨ إلى ١،١ مليار دولار أدى ذلك الى عجز فى ميزان المدفوعات قدره ٤ مليارات دولار العام الماضى وكان العجز قد وصل الى ١،١ مليار دولار عام ١٩٨٧ ويتشابه الوضع حاليا مع ما حدث فى عام ١٩٨٦ عندما انخفض سعر البرميل الى ١٣ دولار بسبب حروب الاسعار بين دول الأوبك .

وهكذا نجد أن الانخفاض فى اسعار البترول فى الثمانينات جعل فنزويلا تعانى من مشكلة الديون التى عانت منها معظم دول امريكا اللاتينية فقد بلغت أعباء ديونها العام الماضى ما يعادل ٦٥٪ من عائدات تصدير البترول التى وصلت الى ٨ مليارات دولار عام ١٩٨٨ بعد أن كانت ١٤،٧ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

الاقتصاد الفنزويلى وأزمة الديون :-

كان حديث الرئيس الفنزويلى الجديد كارلوس آندريه بيريز الذى يتولى رئاسة البلاد للمرة الثانية وأكثر الزعماء شعبية فى فنزويلا منذ الزعيم الراحل سيمون بوليفار فى آخر خطبه «ستكون هذه أول سنة من سنوات إصلاح عديدة فلا يمكننا تحقيق الاستقلال الاقتصادى بدون النظام والانتاجية والتضحية » .

وذلك فى محاولة منه للحد من تفاؤل الجماهير بالأمل فى إستعادة حالة الرواج الاقتصادى الذى حققته المعجزة البترولية فى فترة حكمه الأولى (١٩٧٤ - ١٩٧٩) والتى جعلت فنزويلا محل حسد دول امريكا اللاتينية .

ويواجه الاقتصاد الفنزويلى مجموعة من المشاكل تشمل ثقل الدين الخارجي وحالة الركود الاقتصادى واعلى معدلات للبطالة مع عوائد غير مؤكدة من صادرات البترول وعدم استقرار العملة الفنزويلية وحكومة مثقلة بمنح ورواتب متضخمة للعاملين وللعديد من الشركات الحكومية التى تضخمت خسائرها .

وتعانى فنزويلا من زيادة حجم وارداتها فهى من أكبر الاسواق للصادرات الغربية من السلع الاستهلاكية فى امريكا اللاتينية فقد وصلت قيمة الواردات عام ١٩٨٧

عبء المديونية الخارجية لدول امريكا اللاتينية عام ١٩٨٨*

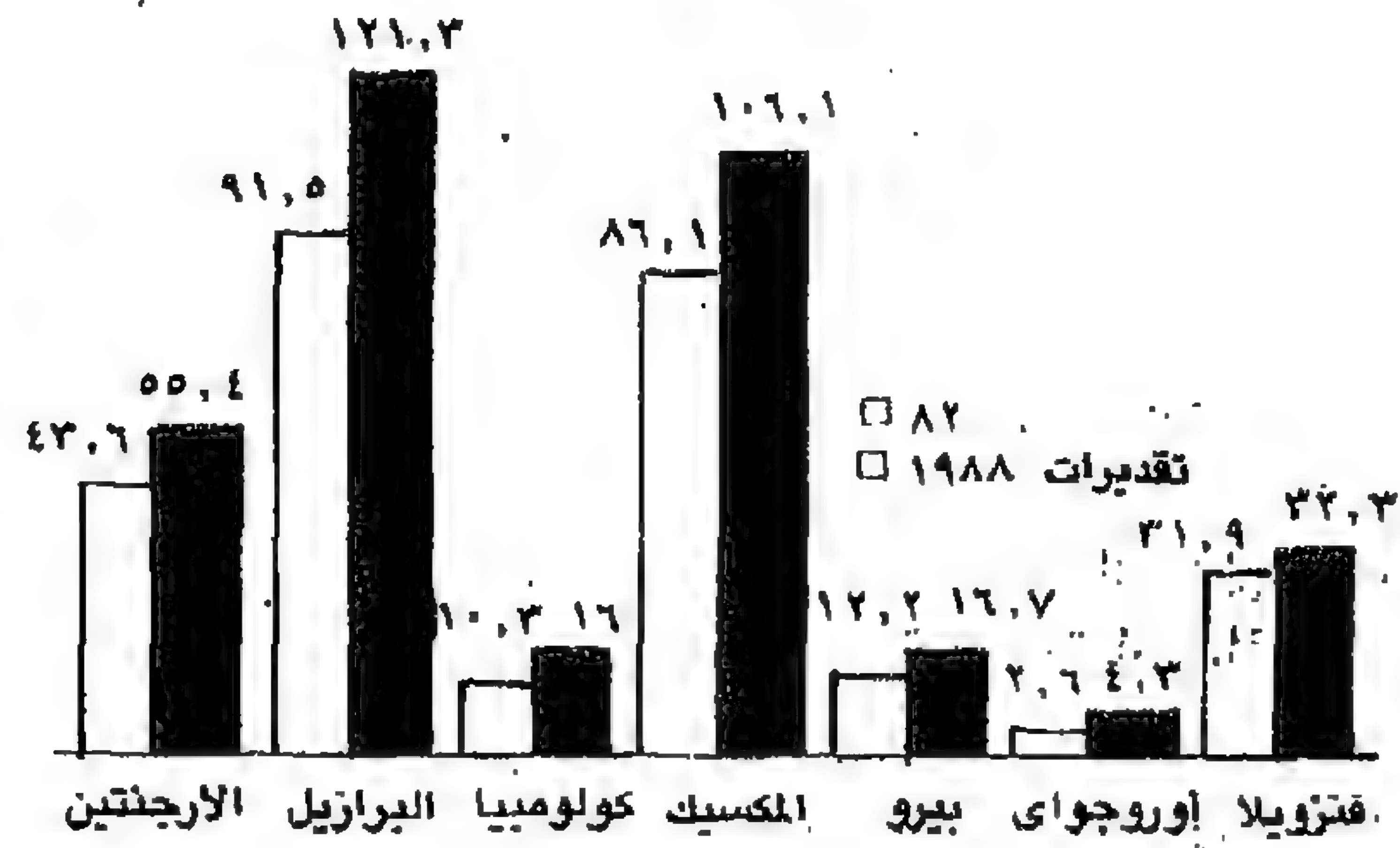
الدولة	اجمالى الدين الخارجى (م . دولار)	شبه عبء الدين الى الناتج المحلى الاجمالى
البرازيل	١٢١،٣	٣٧٪
المكسيك	١٠٦،١	٧٦٪
الارجنتين	٥٥،٤	٧٩٪
فنزويلا	٣٢،٣	٧٣٪
بيرو	١٦،٧	٤٩٪
كولومبيا	١٦	٤٧٪
ارجواى	٤،٣	٧٩٪

* المصدر :- PRISMA 8 - 1988

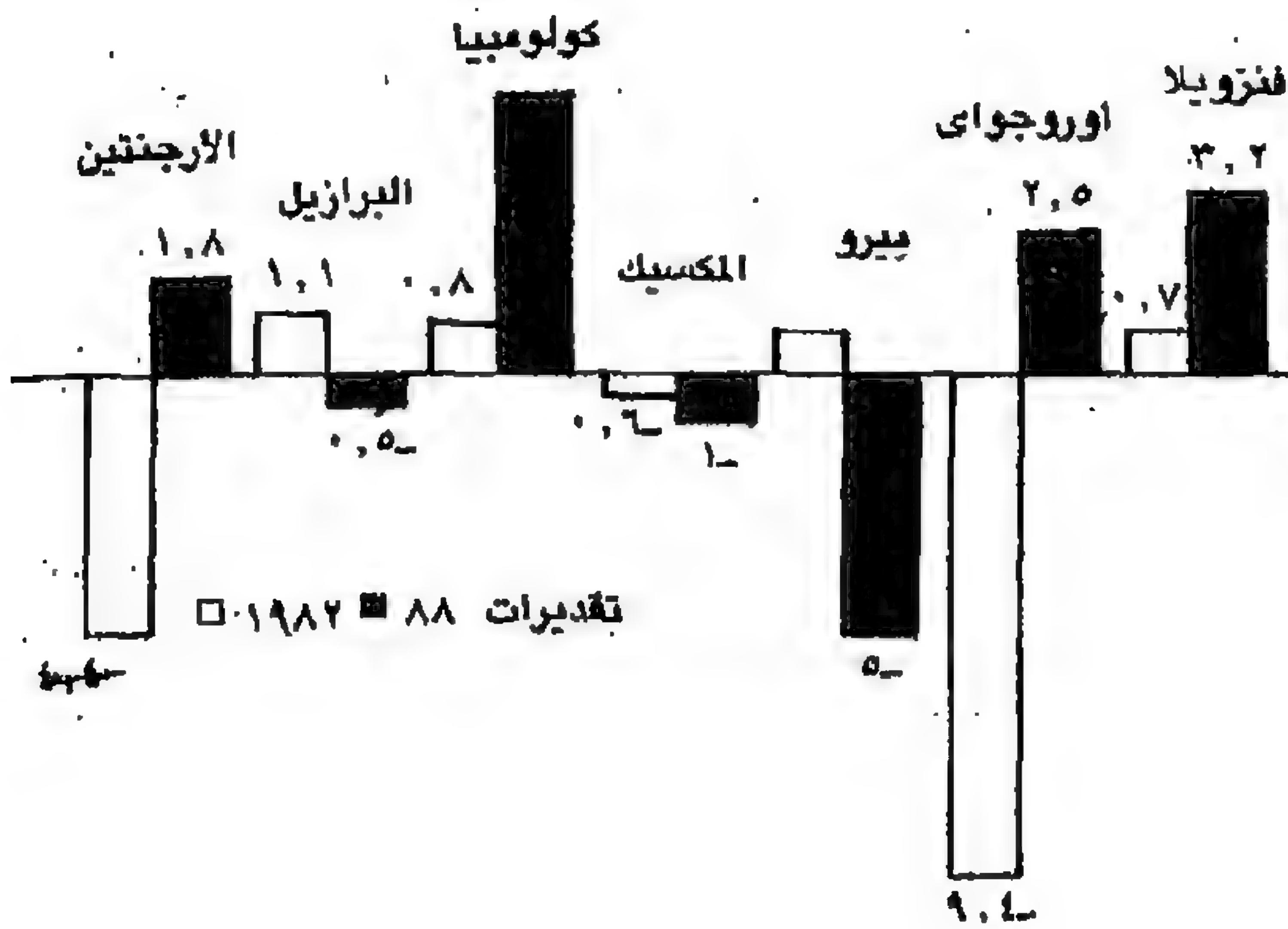
إلى ٨،٨ مليار دولار قفزت العام الماضى الى ١٠،٨ مليار دولار وقد اتخذت الحكومة عدة اجراءات فى هذا الصدد منها زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ١٦٠ - ٥٠٠٪ على السلع الاستهلاكية فى محاولة منها للحد من الاستهلاك . هذا بالاضافة الى ارتفاع معدل التضخم من ١٢٪ عام ١٩٨٢ إلى ٤٠٪ عام ١٩٨٨ ويرتبط التضخم عكسيا بالنسبة لقيمة العملة الفنزويلية (البوليفار) التى بدأت فى الانخفاض تدريجيا عام ١٩٨٦ من ١٧ بوليفارا الدولار فى بداية العام ووصل الدولار إلى ٢٣ بوليفارا فى نهاية العام وتواكب ذلك مع إعلان الحكومة لهيكل جديد لسعر الصرف يحدد الدولار بسعر ٧،٥ بوليفار بالنسبة لنطاق محدود من الواردات بالاضافة الى تحديد سعر يبلغ ١٤،٥ بوليفار للدولار لمعظم المعاملات التجارية للدولة والديون الخارجية الأخرى وقد وصل الدولار حاليا الى ما يعادل ٣٠ بوليفارا .

وإنعكس إنخفاض أسعار البترول وعوائده على إحتياطيات النقد التى تدهورت الى ٢ مليار دولار هذا العام وقد كانت ٣،٥ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٦ وإنخفضت الى ٣ مليارات عام ١٩٨٧ .

وقد انعكست هذه المشكلات الاقتصادية على مستوى المعيشة للشعب الفنزويلى فنحو ٤٠٪ من السكان تحت خط الفقر رغم ان فنزويلا من أكبر الدول البترولية ويرجع ذلك بالاضافة للعوامل السابقة الى عدم العدالة فى التوزيع للثروة البترولية التى تدفقت على البلاد فى حقبة الرواج البترولى - فهناك ما يقرب من المليون عامل بدون مأوى منهم مائة ألف لديهم أطفال يعيشون وينامون فى الشوارع ، لذلك كان من الطبيعى أن تتفجر ثورة نقابات العمال ضد الانخفاض الشديد فى الأجور الذى يشمل حوالى ٥٥٪ من العمال الذين يتلقون الحد الادنى من



المصدر Newsweek (November 7,1988



الأجور وهو ٩٠ دولارا امريكيا شهريا ذلك بالاضافة الى زيادة حدة أزمة البطالة التى تصل إلى ٢٠٪ من قوة العمل هذا فى الوقت الذى تلتهم فيه اعباء المديونية الخارجية ما يقرب ٧٣٪ من اجمالى الناتج المحلى للبلاد ، أدى ذلك إلى تفجر أسوأ أضطربات شهدتها فنزويلا منذ ٣٠ عاما فى بداية مارس الماضى أحتجاجا على رفع اسعار الوقود بنسبة ١٠٠٪ فضلا عن ارتفاع اسعار المواصلات العامة فى البلاد بنسب تصل إلى ٨٠٪ فشهدت البلاد موجة من السلب والنهب والتخريب شملت معظم الانحاء مما أدى لوقوع مصادمات دامية بين قوات البوليس والاف المتظاهرين فى العاصمة كراكاس وعدة مدن اخرى مما أدى الى مصرع ٢٥ شخصا وأصابة نحو ٢٠٠ آخرين .

الاتحاد فى مواجهة الأزمة :

أصبح المسئولون الرسميون والمصرفيون فى دول امريكا اللاتينية يطلقون على فترة الثمانينات التى تفاقمت بها أزمة المديونية (العقد المفقود) أو الفترة ذات معدل النمو صفر ، لتأثيرها المدمر ، فارتفاع نسبة الجريمة والبطالة أصبحا يشكلان السمة الغالبة على مدن القارة الجنوبية بالاضافة لتدهور الاستثمارات وزيادة التضخم وحالة البؤس التى تعانى منها الشعوب فقد وصلت ديون امريكا اللاتينية الى ٤٣٠ مليار دولار تحتل البرازيل أول القائمة وتبلغ ديونها ١٢١,٣ مليار دولار تليها المكسيك بدين قدره ١٠٦,١ مليار دولار ثم الأرجنتين ٥٥,٤ مليار دولار . ومنذ بداية الأزمة والاعباء تتزايد وتواجهها الدول بمزيد من القروض لتغطية الفائدة على القروض السابقة أى أن الديون تأكل بعضها وقد أغلقت معظم دول القارة مؤخرا التوقف عن دفع ديونها نتيجة للوضع المتردى .

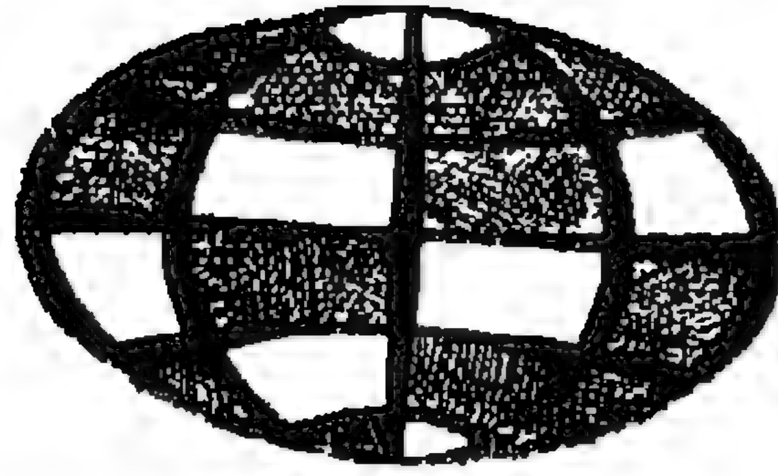
بالاضافة الى أن إقتصاديات دول أمريكا اللاتينية تعتمد على السلع والمواد الخام التى تواجه حاليا انخفاضا تدريجيا فى اسعارها بسبب الاجراءات الحمائية التى تتخذها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية مما يعنى أنخفاضا فى قيمة صادراتها من هذه المنتجات فى الوقت الذى تتزايد فيه أعباء ديونها الخارجية .

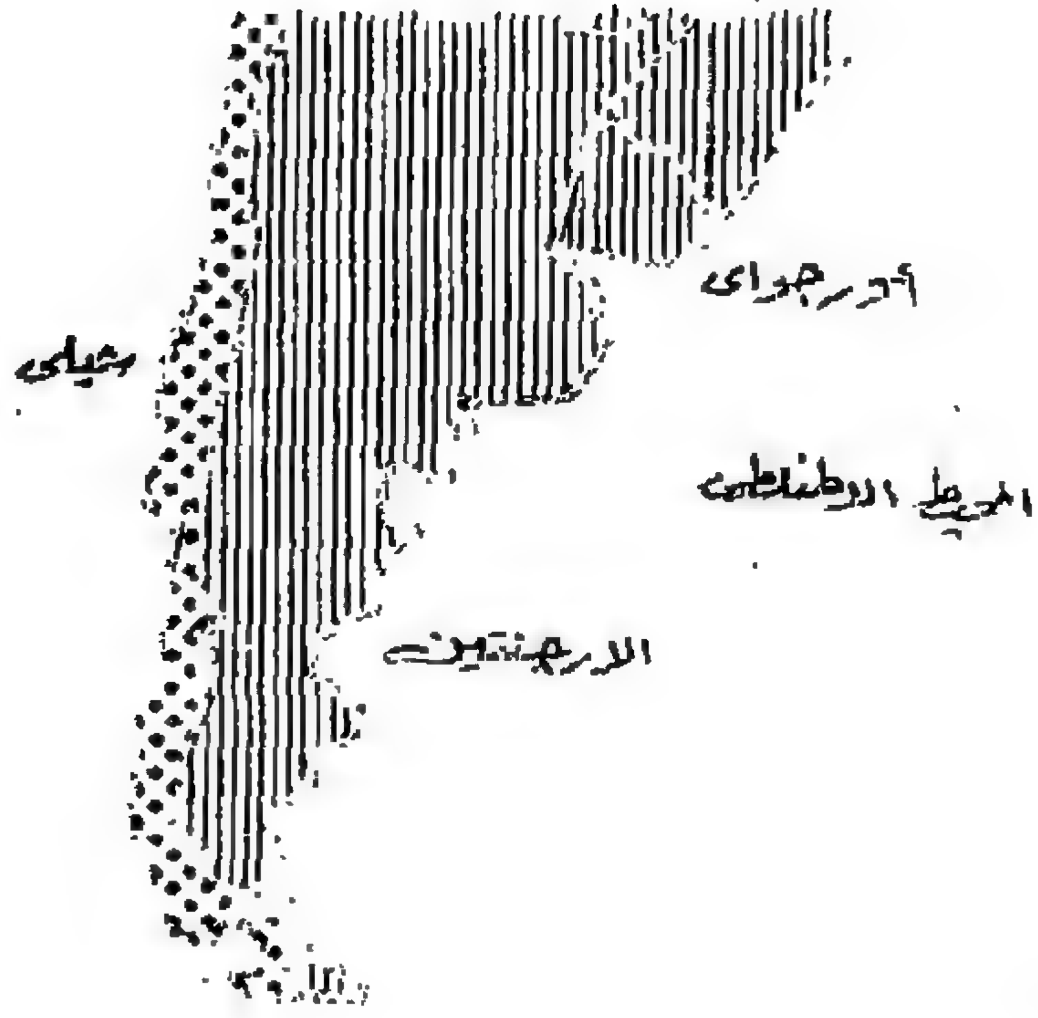
وتنصح الدول الرأسمالية الدائنة دول القارة المدينة بخفض اتفاقها العام وتخفيف الحواجز الجمركية مع الاستعانة بشروط صندوق النقد الدولى بتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية والغاء الرقابة على سعر الصرف لتكييف اقتصادياتها للوصول إلى خلق وتوظيف المدخرات الضرورية للاستثمار والنمو ولم تنجح هذه النصيحة مع الدول اللاتينية التى وافقت مضطرة على قبولها كالارجنتين والمكسيك لأن ارتفاع اعباء خدمة هذه الديون يلتهم نسبا كبيرة من أجمالى حصيلة الصادرات مما يضعف قدرتها على الاستيراد كما أن تلك الاعباء أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية

الجديدة مما يجعل الجزء المتبقى منها غير صالح للمشاركة بفعالية فى عملية التنمية الحقيقة فى هذه البلاد .

للخروج من تلك الأزمة اخذت دول القارة فى البحث عن شكل من اشكال التعاون فيما بينها لذا أجتمع وزراء اقتصاد احدى عشرة دولة من دول القارة (الارجنتين - بوليفيا - المكسيك - اكوادور - بيرو - أرجواى - شيلى - الدومينكان - كولومبيا) فى ديسمبر عام ١٩٨٥ بالعاصمة الأرجوابة مونتيفيديو لبحث اطار للتفاوض مع الدول الدائنة ، وتم الاتفاق على ضرورة اتخاذ بعض الاجراءات لعلاج الأزمة مثل خفض اسعار الفائدة وتوسيع نطاق التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية وتسهيل عمليات إعادة الجدولة والغاء القيود الحمائية المفروضة من الدول الرأسمالية (الدائنة) مع توصية بضرورة التركيز على انشاء لجنة لمراقبة تطور ديون امريكا اللاتينية ولكن لم يكن لهذا الاجتماع تأثير كبير فى السياسة الفعلية لهذه الدول مما ساعد أكثر على تفاقم الأزمة ، وقد ظهر مجددا فكرة الاتحاد بين دول القارة للخروج من مأزق أزمة الديون وتتبناها فنزويلا بهدف تمكين دول القارة المدنيين من الوقوف فى وضع أقوى فى مواجهتها للدول الرأسمالية الدائنة التى تعتمد فى مفاوضاتها على التعامل مع كل دولة من الدول المدينة على حدة ، وذلك لمواجهة تكتل الدول الصناعية الدائنة ، اعلن ذلك الرئيس الفنزويلى بيريز بعد لقائه مع كلا من رؤساء البرازيل والمكسيك للتنسيق بينهم حول مدخل جديد للتعامل مع دائنى امريكا اللاتينية قائلا « ان قوتنا فى التفاوض يمكن التعويل عليها أذا بقينا معا »

لذلك فدول القارة مطالبة بضرورة تطوير وتبنى استراتيجية الاعتماد الجماعى على النفس فى المجالات النقدية والتجارية والتمويلية مستنده فى ذلك على بعض الاجراءات الخاصة مثل ضرورة استثمار الفوائض البترولية بشكل مباشر فيما بينها وتطوير الصندوق الخاص للمعونة بمنظمة الأوبك إلى بنك عالمى للتنمية لدول العالم الثالث على أن يصاحب ذلك قيام دول امريكا اللاتينية بعمل تغيرات اجتماعية واقتصادية للخروج من حالة التبعية للولايات المتحدة الامريكية وبنوكها الدائنة واستثمار الطاقات الذهنية والمادية المتوفرة لديها والتحول عن التطلع الدائم نحو الشمال بحثا عن الحل لكل مشكلة فليس هناك من سبيل آخر للخروج من الأزمة سوى الاعتماد الجماعى على النفس . □





سيناريوهات المستقبل القريب فى شيلى

هويدا عدلى رومان

إن هزيمة الحكم العسكرى فى شيلى بزعامة أوجستو بينوشيه فى أنتخابات الرئاسة فى أكتوبر من العام الماضى تثير عديدا من التساؤلات حول مستقبل شيلى ، فشيلى خضعت للحكم العسكرى منذ عام ١٩٧٣ عندما تمت الاطاحة بالحكومة الماركسية الشرعية المنتخبة شعبياً عام ١٩٧٠ برئاسة سلفادور الليندى والتى أدخلت عديدا من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الشيلى ولكنها لم تستمر لاكثر من ثلاث سنوات .

والآن وبعد سقوط الحكم العسكرى فى الانتخابات يثار عديد من التساؤلات ما أسباب ذلك وما أحتمالات المستقبل بالنسبة لشيلى فى هذه المرحلة الحرجة ؟

بادىء ذى بدء سنعرض للأوضاع الداخلية فى شيلى سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية ـ فى فترة حكم بينو شيه حيث أن القاء نظرة سريعة على هذه الأوضاع سيفسر أسباب سقوط النظام العسكرى فى شيلى ، ثم لفرض سيناريوهات المستقبل فى شيلى .

إن نظام بينو شيه أحد أشكال النظم السلطوية البيروقراطية فى أمريكا اللاتينية ، هذه النظم التى عادة ما تأتى للسلطة نتيجة انقلاب عسكرى تقوم به المؤسسة العسكرية والتى تلعب دورا حيويا فى الحياة السياسية فى أمريكا اللاتينية . ومن سمات النظم السلطوية أنها تقوم على القمع والارهاب والقطاعات التى تؤيدها قطاعات ضيقة من المجتمع وليست القطاعات الشعبية العريضة التى تزعم أنها تمثلها ، وجدير بالذكر أن هذا النوع من النظم ينشأ نتيجة هزيمة سياسية ساحقة للقطاع الشعبى وتحالفاته ، حيث أن فى هذه المرحلة التى أطلق عليها O'Donnel مرحلة السلطوية الشعبوية تكون السلطة فى أيدى تحالف من الطبقة الوسطى والبرجوازية الصناعية الوطنية والطبقة العاملة وفى إطار هذا النظام تحدث صحوة للطبقات الشعبية وتشجيعها على المشاركة فى النظام السياسى ويقل فيها نفوذ طبقتى كبار الملاك والقوى المحلية المرتبطة بالشركات الدولية . وتتسم هذه السياسات فى هذه المرحلة بتشجيع التصنيع بإحلال الواردات ، واعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الشعبية الا أن هذه السياسات تصل لطريق مسدود ، إذ تزيد الحاجة لاستيراد السلع الوسيطة والرأسمالية . وقد رأى O'Donnel أن بلدان أمريكا اللاتينية التى واجهت هذه المرحلة لم يكن من الممكن لها أن تنتقل لمرحلة أكثر تطورا من التصنيع عن طريق تحالف المرحلة الشعبوية ، ولذا تحدث الانقلابات العسكرية التى تأتى بتحالف جديد للسلطة من أصحاب الشركات المحلية الكبرى والشركات الدولية وكبار طبقة الملاك والعسكريين ويمكن تحديد خصائص النظم السلطوية فى ثلاث نقاط وتنطبق هذه الخصائص على شيلى : ـ

١ ـ تضم هذه النظم مؤسسات متخصصة من القمع والارهاب وتلعب دورا بارزا فى تنفيذ السياسة العامة للنظام وفى تثبيت دعائمه

٢ ـ تتبنى هذه النظم نموذج التنمية الراسمالى فى أقصى صورة تطرفا وتعتقد أن إصلاح الأحوال الاقتصادية لاياتى إلا عن طريق تحقيق التراكم الرأسمالى وبالتالى توفير مناخ ملائم لازدهار الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وبالتالى تقليص دور الحكومة لأقصى حد وسيادة قوى السوق ، وهذا النموذج الاقتصادى يقوم على مبدأ الاستبعاد الاقتصادى للقطاعات الشعبية ويحقق مصالح الأوليجاركية الكبيرة والمؤسسة العسكرية ـ وهاتان الفئتان هما دعامتا النظام السلطوى ـ على حساب القطاعات الشعبية التى يعاد توزيع الدخل القومى لغير صالحها والتى تعانى من تضييق إجراءات التقشف الاقتصادى .

٣ ـ أيضا يقوم هذا النظام على أساس تهميش القطاعات الشعبية سياسيا وإستبعاد أى قطاعات أو جماعات ذات نشاط سياسى عن طريق إخضاعها لرقابة صارمة للحد من تبلور أى إتجاهات مناوئة لها وضمان

تحييدها سياسيا ، ويتم هذا النوع من الاستبعاد السياسى عن طريق تدمير الموارد التى تدعم نشاط مثل هذه القطاعات الشعبية مثل التنظيمات النقابية - الحركات السياسية .

لقد أسس أوجستو بينوشيه نظاما سلطويا يتمتع بكل هذه الخصائص فتبنى سياسة إقتصادية تقوم على تحقيق التراكم الرأسمالية وإتباع اجراءات التثبيت الاقتصادى مما أضر بالطبقات الوسطى والدنيا . ونتيجة لذلك بدأت تتصاعد حركات الاحتجاج والمظاهرات سخطا على الأوضاع المتدهورة وتطالب بادخال اصلاحات سياسية واقتصادية . ودعوة الحكم المدنى ، وسنعرض لبعض الأرقام التى توضح مدى التدهور الذى لحق بمستويات معيشة الطبقات الدنيا والوسطى ، فقد إرتفعت نسبة البطالة إرتفاعا كبيرا بعد إتجاه النظام الشيلى بكل قوته لتحقيق التراكم الرأسمالى واعتماده على تصدير المواد الخام للخارج وتقييد فرص نمو المشروعات الصغيرة ، فارتفعت نسبة البطالة من ١٤٢,٠٠٠ فى عام ١٩٧٣ إلى ٨٢٠,٠٠٠ فى عام ١٩٨٥ ، بلغت نسبة العائلات الشيلية التى تعيش تحت خطر الفقر ٣٠,٣ ٪ وزاد الموقف سوءا بين سكان العشش والأكواخ والذين يتمركزون فى العاصمة سنتياجو والذين يمثلون نسبة كبيرة من عدد سكان العاصمة ، بالاضافة لتأزم مشكلة الاسكان خلال العقد الأخير فقد زاد العجز بنسبة ٣٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية إرتفعت الى ٩٢٠,٠٠٠ فى عام ١٩٨٥ . فحوالى ٣٦,٨ ٪ من سكان شيلى البالغ عددهم ١١,٥ مليون نسمة لايجدون مأوى ملائما ، بالاضافة لاتجاه الحكومة لفرض مزيد من الضرائب التصاعدية ورفع أسعار السلع والخدمات الأساسية هذا على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى ، أما على الصعيد السياسى فلا يختلف الأمر عن ذلك كثيرا . فشيلى تطبق نظاما قمعيا - بوليسيا يرفض أى أشكال للتعبير عن الرأى أو المعارضة ، فخلال حكم بينوشيه - طبقا لتقارير منظمة العفو الدولية - تم نفى حوالى مليون شخص - قتل حوالى ٣٠ ألفا - اختفاء آلاف اخرى .

هذه الظروف السابق ذكرها دفعت العمال والطبقات الدنيا فى المجتمع الشيلى من سكان العشش والأكواخ أن ينظموا أنفسهم فى منظمات وجماعات من أجل تكوين قوة ضاغطة على النظام السلطوى بزعامة بينوشيه وكمحاولة لايجاد حلول لمشاكلهم ، وقد تزايد عدد هذه الجماعات بزيادة كبيرة . فقد إرتفع من ٤٩٤ جماعة ومنظمة فى عام ١٩٨٣ ، الى ٧٠٠ فى عام ١٩٨٤ ، الى ١٢٠٠ فى ١٩٨٥

وهذه الجماعات تبحث عن حلول لمشاكلها بطرق عديدة أما برفع مطالبها للسلطات ، أو بتنظيم اضرابات أو القيام بأعمال شغب وتمرد، وتدمير للمرافق العامة . وتواجه الحكومة هذه الحركات بالقمع والارهاب والقبض على قادتها ، وقد حظر بينوشيه نشاط الاتحادات العمالية وصادر الحريات السياسية . وجدير بالذكر أنه فى ظل هذه الظروف إزداد نفوذ الشيوعيين من أوساط الطبقات العمالية والطلبة وقاموا بتنفيذ عديد من عمليات الاغتيال السياسى لكبار المسئولين فى الحكومة الشيلية .

سيناريوهات المستقبل فى شيلى :

تثار فى أوساط المراقبين والمحللين السياسيين عديد من التساؤلات عن مستقبل شيلى ، هل سيستجيب بينوشيه لضغوط المعارضة ويترك الرئاسة ، أم سيتمسك بالبقاء فى السلطة رغم الضغوط الشعبية المطالبة باستقالته ، وإذا ترك السلطة هل ستظل تقبض المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم ويخرج قائد جديد من الجيش ليحل محل بينوشيه ، وهل يوجد احتمال لعودة الجيش للثكنات وعودة الحكم المدنى ، كل هذه التساؤلات مطروحة على الساحة السياسية وتبحث عن إجابة ، فنحن إذن أمام ثلاثة إحتمالات حول مستقبل شيلى : -

١ - الاحتمال الأول : بقاء بينوشيه فى السلطة .

٢ - الاحتمال الثانى سقوط بينوشيه مع استمرار الحكم العسكرى .

٣ - الاحتمال الثالث الانتقال لحكم مدنى وعودة الديمقراطية .

الاحتمال الأول بقاء بينوشيه :

إن الرفض الشعبى لبينوشيه يقلل من فرصته فى العودة كمرشح مرة أخرى فى إنتخابات ١٩٨٩ خاصة وأن دستور البلاد لايسمح لبينوشيه أن يرشح نفسه مرة أخرى فى هذه الانتخابات . وهنا يصبح أمام بينوشيه خياران لاثالث لهما ، إما الاستقالة أو التمسك بالبقاء فى السلطة ، بالنسبة للخيار الأول : الاستقالة فهو يرفض تماما هذه الفكرة خاصة وأنه ما زال يجد بعض التأييد من المؤسسة العسكرية ، فقد أعلن إثنان من المجلس العسكرى الحاكم تأييدهما لبينوشيه واستمراره فى الحكم حتى مارس ١٩٩٠ وهذا لايخفى وجود بعض الانشقاقات فى المجلس العسكرى الحاكم فقد أعلن قائد القوات الجوية الشيلية واحد أعضاء المجلس العسكرى الحاكم رفضه لبقاء بينوشيه وناشد الجيش بعدم التدخل فى السياسة وأنه حان الوقت لأن يحكم البلاد زعماء سياسيون مدنيون . واتخذ نفس الموقف كل من قائد البحرية وقائد البوليس الوطنى ، أما الخيار الثانى أمام بينوشيه . فهو التمسك بالبقاء فى السلطة ومعنى ذلك أنه يرفض عقد أى حوار مع المعارضة وبالتالى رفض مطالبها

بادخال تعديلات على الدستور ، وبلا شك فان مثل هذا الوضع قد يؤدى لحدوث قلاقل واضطرابات سياسية توفر ذريعة لبينوشيه أن يفرض حالة الطوارىء مرة أخرى والتى كان قد رفعها فى أغسطس الماضى ، والغاء الدستور واجهاض أية محاولة للانتقال لحكم مدنى وعودة الديمقراطية . إلا أنه رغم قيام هذا الاحتمال الا أنه حول كثيرا من المحاذير والقيود . فالضغوط الأمريكية تتزايد على نظام بينوشيه من أجل أن يتخذ بعض الاجراءات لاعادة الديمقراطية ، فالولايات المتحدة الأمريكية وضعت بينوشيه فى السلطة وساندته ودعمت موقفه فى الفترة التى كان يخدم فيها المصالح الأمريكية فى شيلى ويكافح امتداد وتغلغل النفوذ الشيوعى فى شيلى إحدى مناطق الفناء الخلفى للولايات المتحدة ، إلا أنها الأن تعتقد أن دوره قد إنتهى ، ولم يعد يخدم المصالح الأمريكية كسابق عهده بل أن سياساته أدت لتزايد الاتجاهات المعارضة له ، بحدة ليست فقط من ذوى الاتجاهات الشيوعية ولكن كافة الاتجاهات السياسية الموجودة فى المجتمع من اليمين لليسار ، وقد حذرت إدارة ريجان بينوشيه من تنامى المقاومة ضد . وطالبته باتخاذ اجراءات لعودة الديمقراطية ، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وأبدت إستياءها من إنتهاكات حقوق الانسان فى شيلى وهكذا يتكرر مشهد ماركوس الفيليبين مرة أخرى فى شيلى

الاحتمال الثانى استقالة بينوشيه مع استمرار المؤسسة العسكرية :

بعض أحزاب المعارضة أيدت هذا الاحتمال وأعلنت أنها لاترغب فى التخلص من المؤسسة العسكرية ، ولكنها فقط تريد التخلص من ديكتاتورية بينوشيه ، ولذلك فبعض اتجاهات المعارضة تقترح على العسكريين أن يختاروا مرشحا للرئاسة من صفوف المعارضة وبالتالى يضمنون الوصول لصيغة من الحكم يشترك فيها المدنيون والعسكريون ، وبذلك ينأون بأنفسهم عن صخب الصراع بين الأحزاب فى المعركة الانتخابية القادمة مع إستمرارهم فى مراقبة تطور الأحداث عن بعد ، والأن مطروح على الساحة السياسية بديل لبينوشيه هو وزير ماليته الشاب هيران بوش (٣٩ عاما) وهو مهندس سياسة طفرة التصدير واحتمال حصوله على تأييد شعبى قائم بسبب برنامجه لتحقيق الانتعاش الاقتصادى وتبرؤه من أية مسئولية عن جرائم إنتهاكات حقوق الانسان التى إرتكبها بينوشيه .

الاحتمال الثالث الانتقال لحكم مدنى وعودة الديمقراطية :

هذا هو السيناريو التى تطرحه معظم اتجاهات المعارضة فى شيلى ، فالمعارضة الشيلية تتكون من ١٦ حزبا من اليسار متمثلا فى الحزب الاشتراكى الى اليمين متمثلا فى الحزب الديمقراطى المسيحى ، هذا التحالف الحزبى إستطاع أن يوحد جهوده من أجل إسقاط بينوشيه فى سابقة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ شيلى ، والمعارضة الأن تمارس ضغوطا على النظام الشيلى لادخال تعديلات على الدستور تسمح بتقاعد بينوشيه مبكرا وتحدد شروط الانتقال لحكم مدنى وعودة الديمقراطية ، وتهدف المعارضة من تعديل الدستور الى إعطاء الرئيس المدنى المنتخب مستقبلا الصلاحية الوحيدة لاقالة قادة القوات المسلحة المناوئين له والتحرر من سطوة الجيش خاصة وأن جذور الحكم العسكرى متغلغلة فى تربة المجتمع الشيلى ، وأيضا تطالب المعارضة بادخال تعديلات على المادة (٨) من الدستور التى تحظر إقامة أحزاب ماركسية أو شيوعية . إلا أنه حتى الأن لايوجد أى إحتمال لموافقة المؤسسة العسكرية على إجراء حوار مع المعارضة حول هذه المطالب ، فالمجلس العسكرى الحاكم يزعم أن الدستور تمت الموافقة عليه بنسبة ٦٧ ٪ فى إستفتاء ١٩٨٠ ولا مبرر لادخال أية تعديلات أخرى عليه ، وبسبب ذلك ألعنت فانه يتردد فى أوساط المعارضة الدعوة الى إضراب مدنى عام لاجبار المجلس العسكرى الحاكم بقيادة بينوشيه على الجلوس الى مائدة المفاوضات مع المعارضة . إلا أن هناك مخاوف من أن يقابل العسكريون هذا الاجراء بمزيد من القمع وهو أمر قد يستفيد من اليسار المتطرف أكثر من تحالف المعارضة الذى يمثل الوسط ، ولذا فليس أمام المعارضة سوى الانصياع للموقف حاليا وترك بينوشيه فى منصبه حتى عام ١٩٨٩ مع الاستعداد فى نفس الوقت بمرشح قوى للرئاسة يستطيع أن يفوز فى الانتخابات الرئاسية المقبلة . ومن ناحية أخرى فان بينوشيه يشعر ببعض الطمأنينة من حقيقة أن المعارضة المقسمة سوف تكتشف بسرعة ، أنه من السهل أن توحد قواها لمعارضة حاكم قوى لاتتمتع بالشعبية أكثر مما تتفق على خطة أو مرشح يحكم البلاد فالاختلاف داخل ائتلاف المعارضة حول عديد من القضايا مثل حقوق الانسان ، الاصلاح الاقتصادى ، كيفية التعامل مع الحكومة ثمانى نقاط ضعف تؤثر على قوة المعارضة بالسلب ـ فالاتجاهات اليمينية المقبولة فى المعارضة تؤيد إستخدام الحلول التوفيقية السلمية لاقالة بينوشيه أما اليسار فيطالب باجراء تحقيق مع النظام السابق حول الجرائم التى إرتكبها ، فالمعارضة ما زالت تتميز بالهشاشة وينقصها الزعيم الكارزمى القادر على توحيدها بل ان بينوشيه ذاته يزعم أنه بمفرده حصل على نسبة أعلى من الأصوات فى الانتخابات من نسبة المعارضة فقد حصل على ٤٣ ٪

بينما المعارضة حصلت على ٥٤,٧٪ مقسمة بين ١٦ حزبا . فالمعارضة اليوم تواجه تحديات كبيرة فعليها أن توحد قواها فى مواجهة بينوشيه وعليها أن تتخذ موقفا موحدا من كافة القضايا السياسية والاقتصادية محل الجدال وتقدم برنامجا وطنيا يحقق طموحات وآمال الطبقات الشعبية المطحونة واختيار زعيم يستطيع أن يحقق الاجماع القومى إذن فالمعارضة إستغلت الفرصة المتاحة الآن أمامها وإستطاعت أن تواجه هذه التحديات ، فاحتمال الانتقال لحكم مدنى احتمال قائم بدرجة كبيرة خاصة فى ظل بيئة دولية تساعد على ذلك . فالولايات المتحدة الأمريكية الآن لديها الاستعداد للتخلص من كارت بينوشيه ، بالاضافة إلى أن إحتمالات نجاح اليسار المتطرف ضعيفة فالشيليون بعد تجربة سلفادور الليندى ليسوا متحمسين لقبول مرشح يسارى آخر ، وتكرار مأساة التجربة السابقة وما تحمله من مخاطر عودة الحكم العسكرى للسلطة مرة أخرى □





وثيقة فيينا : هل تحقق الأمن فى القارة الأوروبية ؟

فتحى حسن عطوة

تعتبر وثيقة فيينا التى توصل اليها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى ختام اعماله التى استمرت من اكتوبر ١٩٨٦ وحتى ١٥ يناير ١٩٨٩ ، والتى وقعها فى السابع عشر من يناير الماضى وزراء خارجية دول خمس وثلاثين دولة اوروبية شرقية وغربية بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا ، ، احد الخطوات الهامة على طريق تحقيق الأمن والتعاون فى القارة الأوروبية بأكملها ، واحد العلامات البارزة على جو الوفاق الذى يسود العلاقات بين الشرق والغرب وخاصة على ضوء اتجاه دول القارة الى تغليب الاعتبارات العملية المصلحية على الاعتبارات الايديولوجية التى قسمت القارة الاوروبية من قبل . فقد نصت وثيقة فيينا على عدد من المقررات الشاملة فيما يتعلق بحقوق الانسان مع الاتفاق على أساليب المتابعة والتحقق من احترام الدول الموقعة على الوثيقة لهذه التعهدات ، كما نصت الوثيقة على عدد من المقررات الخاصة بالأمن وبناء الثقة حيث نصت على بدء محادثات لخفض الأسلحة التقليدية داخل اطار المؤتمر بدلا من المحادثات التى كانت تجرى مستقلة عنه وأن تغطى المحادثات المنطقة من المحيط الأطلنطى الى جبال الأورال بعد ان كانت تغطى منطقة وسط اوروبا فقط . كما نصت الوثيقة على بعض المقررات الخاصة بالتعاون الأوروبى فى المجال الاقتصادى . وبتوقيع وثيقة فيينا للأمن والتعاون الاوروبى تكون الجولة الثالثة من سلسلة الجولات الخاصة بالأمن الأوروبى قد انتهت ، ذلك ان الجولة الأولى انتهت بتوقيع وثيقة هلسنكى ١٩٧٥ ، والثانية انتهت بتوقيع وثيقة ستوكهولم فى سبتمبر ١٩٨٦ . ويمكن القول انه على الرغم من اهمية الخطوات التى تحققت فى اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى حتى الآن ، يبقى المزيد من الخطوات الأخرى التى يجب اتخاذها حتى يكتمل تحقيق الأمن فى اوربا . فماذا تحقق حتى الآن من خطوات على طريق تحقيق الأمن والتعاون الأوربى ؟ وماذا يتبقى من خطوات امام المؤتمر لتحقيق الأمن بصورة كاملة فى اوربا ؟ هذا ما سيتناول التقرير الاجابة عليه .

الأمن الأوربى من هلسنكى الى فيينا :

مع انتهاء الحرب الباردة وبداية سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين ، وظهور السلاح النووى ، بذلت المحاولات لكفالة تحقيق الأمن فى القارة الاوربية والتعاون بين دولها مجتمعة . وقد عقد مؤتمر هلسنكى عام ١٩٧٥ بين ٣٥ دولة اوربية شرقية وغربية (فيما عدا البانيا) بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا . وتمخض الاجتماع عن وثيقة عرفت باسم وثيقة هلسنكى احتوت على عدد من المبادىء منها احترام الأرض والسيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام حقوق الانسان . كما رتبت الوثيقة بعض التدابير اللازمة لمنع الهجوم المفاجىء ، وحثت الدول على التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى وعلى تشجيع تدفق المعلومات والافكار . وقد انعقدت عقب ذلك عدة مؤتمرات لمتابعة مقررات هلسنكى حتى عام ١٩٨٣ لكنها لم تسفر عن تقدم فى تحقيق الأمن الأوربى .

واخيرا تم عقد مؤتمر ستوكهولم فى يناير ١٩٨٤ واستمرت اعماله حتى سبتمبر ١٩٨٦ ، وانتهت اعمال مؤتمر ستوكهولم بتوقيع وثيقة شملت عددا من الاجراءات الخاصة بتحقيق الأمن وبناء الثقة فى اوربا لتخفيض احتمالات اندلاع حرب مفاجئة فى اوربا مثل الابلاغ عن النشاطات العسكرية التى يشارك فيها عدد معين من القوات ، ودعوة مراقبين اجانب قبل اجراء اى نشاط عسكرى بارز واعطاء التفاصيل عن مدى هذا النشاط واقرار مبدأ الرقابة الجوية الذى قبل به الاتحاد السوفيتى لأول مرة ، واللجوء الى الاقمار الصناعية الخاصة بالمراقبة التى تملكها كل دولة . وقد كانت هذه التدابير متقدمة الى حد كبير اذا ما قيست بالتدابير التى تنص عليها وثيقة هلسنكى . فقد نصت وثيقة ستوكهولم

على ان الرقابة الزامية عكس وثيقة هلسنكى التى تجعلها اختيارية ، كما ان وثيقة ستوكهولم وسعت المدى الجغرافى لتطبيق هذه الاجراءات بجعله يشمل المنطقة من الاطلنطى الى الأورال بدلا من اقتصارها على ٢٥٠ كم داخل الأراضى السوفيتية كما تنص وثيقة هلسنكى .

ورغم ما تحقق من تقدم فى وثيقة ستوكهولم ، الا ان ذلك لم يكن كافيا لاكتمال الأمن والتعاون الأوربى ، اذ لم يتحقق نزع السلاح الكامل فى اوربا والانسحاب الكامل للقوات الامريكية والسوفيتية منها . كما ان موضوع حقوق الانسان فى اوروبا لم يتم التوصل الى تقدم بشأنه بسبب اختلاف الدول بشأن تعريف هذه الحقوق . وقد فشل مؤتمر « اوتاوا » الذى عقد فى يوليو ١٩٨٥ لمناقشة حقوق الانسان . هذا بالاضافة الى المجالات الاخرى للأمن الأوربى التى لم يتم احراز تقدم بشأنها وهى المجالات الخاصة بالتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى .

وكان على الدول الاوروبية لكى تحقق الأمن بصورة كاملة ان تستمر فى جهودها من خلال اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون الاوربى للتوصل الى اتفاق بشأن خفض الاسلحة التقليدية من جهة ، وبشأن حقوق الانسان من جهة اخرى . لهذا فقد بدأت فى فيينا فى اكتوبر ١٩٨٦ اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون الاوربى . ولكن هذه الاجتماعات واجهتها عدة صعوبات بسبب اختلاف اولويات الاتحاد السوفيتى وحلفائه من دول شرق اوربا واولويات الولايات المتحدة وحلفائها من دول غرب اوربا . ذلك ان الاتحاد السوفيتى وحلفائه اعطوا الاولوية لخفض الاسلحة التقليدية وذلك لتخفيض حجم الانفاق العسكرى والاستفادة منه فى رفع مستوى معيشة شعوبهم ، بينما ركزت الولايات المتحدة وحلفائها على ضرورة التوصل الى اتفاق بشأن حقوق الانسان كشرط لاجراء اى محادثات بشأن خفض الاسلحة التقليدية داخل اطار مؤتمر الأمن والتعاون الاوربى . وكانت المحادثات الخاصة بتخفيض الاسلحة التقليدية تجرى فقط خارج نطاق مؤتمر الأمن الاوربى وعلى هامش اجتماعات فيينا بين دول حلف وارسو وحلف الناتو الى جانب فرنسا فيما يعرف بمجموعة الـ ٢٣ . وكانت هذه المحادثات تعرف باسم محادثات الخفض المتبادل والتوازن للاسلحة التقليدية فى وسط اوربا (MBFR) .

بالاضافة الى هذا فقد كانت هناك بعض الصعوبات الفردية المتعلقة ببعض الدول فى المؤتمر التى حالت دون التوصل الى اتفاق ، مثل اتخاذ رومانيا عدد من الاجراءات تجاه الاقلية الالمانية الموجودة على حدودها مع المجر فى يوليو ١٩٨٨ عندما ازالت ١٤ الف قريه تقطنها غالبية المانية الاصل فى هذه المنطقة ، ونقل ١٥٠ الف من سكان هذه القرى الذين كانوا يعملون بالزراعة الى مجمعات صناعية . كما كانت هناك صعوبة متعلقة بالخلاف بين تركيا واليونان على ميناء « مرسين » الجنوبى التركى الذى عرقل امكانية توصل دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى الى اتفاق بشأن محادثات خفض الاسلحة التقليدية فى كل اوربا من الاطلنطى الى الاورال بدلا من اقتصار المحادثات على منطقة وسط اوربا حيث ان المحادثات حينئذ ستشمل ميناء مرسين والمنطقة المحيطة به فى حين ان تركيا واليونان لم يتفقا بشأن الميناء .

الا ان بعض التطورات قد أدت الى تحقيق تقدم فى محادثات مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى المنعقدة فى فيينا منذ سبتمبر ١٩٨٦ وتمكنت دول المؤتمر من التوصل الى اتفاق يناير الماضى . وقد تمثلت هذه التطورات فيما يلى :

ـ تقديم الاتحاد السوفيتى لعدد من التنازلات بشأن حقوق الانسان . ففى سبتمبر ١٩٨٨ قدم « ادوارد شيفرنادزة » وزير الخارجية السوفيتى خلال اجتماعه فى واشنطن مع جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى حينئذ بعض التنازلات الخاصة بحقوق الانسان فقد اشار الى ان الاتحاد السوفيتى سيطلق سراح كل السجناء السياسيين .

ـ اعلان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف و ٧ ديسمبر ١٩٨٨ مبادرته بخفض الوجود العسكرى السوفيتى فى اوربا الشرقية بمقدار ست فرق و ٥٠٠٠ دبابة و ٨٠٠ طائرة مرابطة فى جمهورية المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر . ورغم ان هذا الخفض لن يؤثر بصورة ملموسة على ميزان القوى العسكرى فى اوربا الا ان الخفض السوفيتى سيحول التشكيلات السوفيتية من اوضاع الهجوم الى اوضاع الدفاع ، كما سيقلل من امكانية شن هجوم مفاجىء من قبل حلف وارسو على دول الناتو .

وتأكيدا لنوايا الاتحاد السوفيتى اعلن « شيفرنادزة » وزير الخارجية السوفيتى خلال اجتماع وزراء خارجية دول مؤتمر الأمن والتعاون الاوربى فى جنيف فى ١٦ / ١ / ١٩٨٩ ان الاتحاد السوفيتى سيدخل الاسلحة النووية التكتيكية فى اطار خطط الزمع تطبيقها لخفض الاسلحة والقوات فى اوروبا الشرقية .

ورغم ان المبادرات السوفيتية تأتى رغبة فى تخفيض حجم الانفاق العسكرى فى اطار توجه جورباتشوف نحو التنمية والاصلاح الاقتصادى الداخلى ، الا انها جعلت

دول حلف شمال الاطلنطى مضطرة الى اعادة النظر فى استراتيجيتها .

ـ قبول تركيا حلا وسطا بشأن ميناء مرسين بعد ان تلقى مندوبوها فى اجتماعات فيينا تأكيدات بأن قضية الميناء ستبحث فى وقت لاحق مما مهد الجو لقبول تركيا لتأجيل خلافها مع اليونان وتسهيل اختتام مؤتمر فيينا .

وقد ادت هذه التطورات الى تسهيل اختتام اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى وتوقيع وزراء خارجية دول المؤتمر على وثيقة فيينا فى السابع عشر من يناير الماضى .

فماذا حققت هذه الوثيقة للأمن الأوربى ؟

وثيقة فيينا :

أكدت وثيقة فيينا من جديد على ما احتوته وثيقة هلسنكى ١٩٧٥ من مبادىء خاصة باحترام الأنظمة السياسية والاقتصادية لكل دولة من دول أوربا وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وعزم دول المؤتمر على تحقيق الأمن والسلام فى القارة الأوربية :

وقد عالجت الوثيقة الموضوعات التالية :

١ ـ الارهاب : أبرزت وثيقة فيينا ظاهرة الارهاب وأكدت على ادانة اساليبه وممارساته فى أى مكان وبواسطة اى افراد أو جهات ، واعتبار جميع انواع الارهاب كجرائم تسرى عليها قواعد تسليم المجرمين فى القانون الدولى العام ، ونصت الوثيقة على تعاون الدول ثنائيا وجمعيا لمحاربة الارهاب والوقاية منه وتبادل المعلومات بصدده .

٢ ـ حقوق الانسان : أكدت الوثيقة على ضرورة مراعاة حقوق الانسان فى الحركة والتنقل وحرية الدين .. ودعت الى المحافظة على حقوق الأقليات والسجناء وحقوق المواطنين فى مراقبة اعمال حكوماتهم وضمان حرية استقبال البرامج الاذاعية الأجنبية وعدم التشويش على هذه الاذاعات ، وعدم اعاقة تسليم البريد وتلقى المكالمات الهاتفية ومنع تأخير الاذن بالسفر الخارج .

وتلزم وثيقة فيينا جميع البلدان المعنية بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى بتوفير حرية الوصول للصحفيين الأجانب والمنظمات غير الحكومية والأشخاص وان تسمح لمواطنيها بالاتصال مع الوفود الزائرة دون اعاقة أو اعتراض .

وقد اتفق فى مجال حقوق الانسان على عقد ثلاثة مؤتمرات للمتابعة يعقد الأول فى باريس فى الفترة من

وقد تحفظت رومانيا رسميا على بنود هذه الوثيقة الخاصة بحقوق الانسان .

٣ ـ اجراءات الأمن وبناء الثقة : قررت الوثيقة ان تبدأ المفاوضات الخاصة بالأسلحة التقليدية فى فيينا من ٦/٣/١٩٨٩ على اساس أن تتم فى اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى بدلا من المحادثات التى كانت تتم خارج اطار المؤتمر بشكل مستقل فيما عرف باسم MBFR وأن تدخل فى نطاق هذه المفاوضات الأسلحة التقليدية بصرف النظر عن كونها قادرة على حمل رؤوس نووية من عدمه ، أما الأسلحة النووية أو الكيمائية فلا تندرج تحتها . وأن تسرى المفاوضات على المنطقة الجغرافية الممتدة من الأطلنطى الى الأورال .

٤ ـ التعاون فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية : نصت الوثيقة على تسهيل دخول رجال الأعمال الى المصانع فى الدول المختلفة والالتزام بضرورة نشر احصائيات دقيقة . كما نصت الوثيقة على ان يعقد المؤتمر الاقتصادى الأوربى الشامل فى بون عام ١٩٩٠

٥ ـ دعت الوثيقة الى عقد اجتماع فى جزيرة مايوركا بأسبانيا فى الفترة من ٢٤/٩ ـ ١٩/١٠/١٩٩٠ بين الدول العربية والدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط .

٦ ـ تم الاتفاق على عقد المؤتمر الرابع للأمن والتعاون الأوربى فى هلسنكى فى ٢٤/٣/١٩٩٢ .

مستقبل الأمن الأوربى :

بعد توقيع وثيقة فيينا الأخيرة يكون مؤتمر الأمن الاوربى قد حقق منذ مؤتمر هلسنكى ١٩٧٥ تقدما فى مجالين هما : أجراءات بناء الثقة والأمن فى أوربا والأتفاق الخاص بحقوق الأنسان .

وبذلك يظل امام دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى تحقيق تقدم فى المجالات الأخرى للأمن والتعاون الأوربى وهى :

ـ خفض التسلح ونزع السلاح من أوربا .

ـ تحقيق التعاون فى المجالات الأقتصادية والعلمية والتكنولوجية .

فبالنسبة للمجال الأول : نلاحظ ان الاتفاق بين دول أوربا لم يتعد الاتفاق على موعد لبدء المفاوضات لخفض الأسلحة التقليدية فى أوربا وهى المفاوضات التى ستستغرق وقتا على ضوء المواقف المتعارضة لكل من دول حلف وارسو ودول حلف الأطلنطى . فقد ردت الدول الغربية على مبادرات الاتحاد السوفيتى بتخفيض قواته من جانب واحد فى شرق اوربا بمطالبتها له بوضع حد اجمالى للأسلحة الموجودة فى أوربا واتفق وزراء الدفاع فى حلف شمال الأطلنطى خلال اجتماعهم فى ميونيخ بألمانيا الاتحادية على المضى قدما فى تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى .

وبالنسبة للمجال الثانى وهو التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى لم يتحقق حتى الأن سوى تقدم طفيف لا يلبى مطالب دول أوربا الشرقية بتسهيل استيراد تكنولوجيا متقدمة فى المجال العسكرى كما انه لا يرقى الى وضع ميكانيزم دائم للتعاون الاقتصادى والتبادل التجارى أو الاندماج الاقتصادى . □



التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجى

هشام بدوى

أن أحد أهم الظواهر الاقتصادية التى تلت الحرب العالمية الثانية هو ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية ، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة أحد أبرز هذه التكتلات ، حيث وقعت معاهدة روما فى ١٩٥٧/٣/٢٥ ، والتى ظهرت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة الى حيز الوجود ، وعلى الجانب العربى كان هناك محاولات تبذل من أجل تكوين سوق عربية مشتركة ، واذا كان البعض قد أرجع فشل محاولات التكتل الاقتصادى على المستوى العربى للعديد من الأسباب والتى أبرزها الميل الى احتكار القمة واختلاف النظم السياسية ، فان ذلك قد أدى الى بروز محاولات تكتلية ذات طبيعة اقليمية جزئية ، حيث برزت تكتلات اقتصادية عربية بين الدول المجاورة التى تتمتع بخصائص شديدة التشابه بحيث تكون مقدمة لتكامل اقتصادى عربى كامل ، وإحدى هذه المحاولات ما قامت به دول الخليج العربى ، وهو ما يطلق عليها اسم دول مجلس التعاون الخليجى والتى تضم الدول الست ـ المملكة العربية السعودية ـ الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ سلطنة عمان ـ الامارات العربية المتحدة ـ والتى وافقت على البيان الختامى لاجتماع الرياض فى ٢٥ مايو ١٩٨١ .

وهناك محاولات تبذل لدعم التعاون بين مختلف التكتلات على الساحة الدولية ، وفى هذا الاطار وقعت كل من دول مجلس التعاون الخليجى والسوق الأوروبية المشتركة اتفاقية للتعاون المشترك بين الطرفين ، هناك مفاوضات شاقة وطويلة بدأت منذ عام ١٩٨٤ من أجل اقرار صيغة للتعاون التجارى والاقتصادى بين الطرفين .

الا ان المشكلة الجوهرية بين الطرفين وهى البتروكيماويات الخليجية ودخولها الى السوق الأوروبية المشتركة صرح جاك سبوس قائلا : « أن هذه المشكلة لم تحل بعد ولكنها نوقشت دون أن تصل الى نتيجة » ..

وبالفعل تم عقد الندوة التمهيدية للحوار الخليجى الأوروبى بأبو ظبى فى ١٩٨٥/١٠/٢٣ ، اقرارا للقرارات الصادرة خلال هذا الاجتماع وعقد اجتماع آخر بباريس بين ممثلى الطرفين . وذلك فى اطار المفاوضات التمهيدية بين الطرفين . واستمرت المباحثات الاستطلاعية بين الطرفين الا انه ظهرت بعض بوادر التوتر من جانب دول المجلس فيما يتعلق بالموقف الأوروبى من الصادرات ، البتروكيماوية الخليجية ، مما استدعى زيارة قام بها كلود شيسون مرة أخرى الى الامارات والكويت . حيث اعلن ان الصادرات البتروكيماوية الخليجية لدول السوق قد تطورت تطورا ملحوظا حيث قفزت من ١٦ م . د عام ١٩٧٧ الى ٢٢٠ م . د عام ١٩٨٥ ومن المتوقع وصولها الى مليار ونصف المليار عام ١٩٩٠ . وعن مدى جدية دول المجلس فى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السوق الاوروبية رد قائلا : « ان ذلك من حق دول مجلس التعاون ولكن سيكون لزاما عليها أن تفعل الشىء نفسه مع أمريكا واليابان وأعقب ذلك زيارة قام بها مارتين بانجمان وزير الاقتصاد الالمانى الى الرياض فى محاولة لتهدئة التوتر الناشىء فى العلاقات حيث دعا الى ايجاد طريقة سياسية للتشاور مع مجلس التعاون وذلك لحل المشاكل الناشئة من فرض رسوم جمركية على واردات السوق من البتروكيماويات .

وكمحاولة من جانب دول السوق الأوروبية لتهدئة التوتر الآخذ فى التصاعد بين الطرفين وخاصة لما يمثله الخليج من ثقل اقتصادى وسياسى فى علاقته بدول السوق طلب البرلمان الأوروبى بان يتم تنظيم الواردات من المنتجات البتروكيماوية من الخليج طبقا لقواعد الجات وذلك فى اطار اتفاق عام للتعاون فى كافة المجالات بين الطرفين ، وعلى اثر ذلك دعا الأمين العام لمجلس التعاون عبد الله يعقوب بشارة الى عقد اجتماع اوروبى خليجى على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة اوجه التعاون بين

الطرفين . وبالفعل عقد اجتماع فى ١٩٨٧/٦/٢٣ بين وزراء خارجية المجموعتين حيث مثل دول السوق وزراء خارجية بلجيكا وبريطانيا والدانمارك ومثل المجموعة الخليجية وزراء خارجية الامارات وسلطنة عمان والسعودية ، ورغم ان هذا اللقاء لم يعتبر لقاء رسميا ، الا انه تم الاتفاق على اجراء مفاوضات رسمية قبل نهاية عام ١٩٨٧ ، وذلك رغم تصريح وزير خارجية بلجيكا ليوتندمانس بأن الدول الأوروبية لم تنته بعد من اجراء ، مشاورات فيما بينها حول هذا الموضوع ولم تحدد بعد موقف مشترك . وان ، المشاورات بين الطرفين تحاول ايجاد صيغة مقبولة من الجميع، وانه لم يتم التوصل بعد الى صيغة لهذا التعاون تتجاوب وتطلعات الطرفين ، الا أن الجانبين أظهرا حرصهما على أن تتعدى الاتفاقية إطار العلاقات التجارية لتشمل التعاون فى مجالات الطاقة والاستثمارات والتعاون الصناعى ونقل رؤوس الاموال .

وعقد اجتماع ثالث بين وزراء خارجية المجوعة الاروبية ودول المجلس وذلك على هامش اجتماعات الدورة الثانية والاربعين للأمم المتحدة . ولم يسفر هذا الاجتماع عن نتيجة محددة سوى ما وعد به وزراء خارجية السوق الاروبية بايجاد موقف أوروبى موحد يسمح بالدخول فى مفاوضات رسمية فى القريب العاجل .

وفى ١٩٨٧/١٠/٨ قدمت اللجنة الاروبية (الجهاز التنفيذى للمجوعة الاروبية) مقترحاتها بشأن التعاون بين الطرفين حيث صرح متحدث رسمى باسم السوق بأن اللجنة الاروبية تقترح فى مجال التعاون بين الطرفين ابرام اتفاقية للتعاون على مرحلتين، المرحلة الاولى وتتكون من ثلاثة جوانب :

(١) الجانب السياسى: أكدت اللجنة على أهمية التنسيق والتعاون مع دول المجلس بما فيه مصلحة الطرفين، ودعت الى انشاء مجلس تعاون أوروبى خليجى يركز على مبدأ الحوار السياسى وذلك فى اطار أشمل وهو الحوار العربى الاروبى .

(٢) على المستوى الاقتصادى : اتفاق تعاون يخص قطاعات التعاون الصناعى والعلمى والتكنولوجى والطاقة والبيئة .

(٣) على المستوى التجارى : تطبيق بند الدولة الأولى بالرعاية وذلك من خلال تطبيق دول السوق «... ستاندستيل » والذى يقضى بعدم تغير العلاقات التجارية بين الطرفين ..

المرحلة الثانية :

سوف تشهد امكانية تطوير العلاقات الى تبادل تجارى حر الا أن العمل بالمرحلة الاولى سيجرى لفترة غير محدودة ، ولكن قد يتم فى وقت لاحق بحث تطوير العلاقات التجارية فى صورة اتفاق تبادل حر وذلك اذا توفرت الظروف الضرورية لدى الطرفين ومثلت هذه الصيغة المقدمة فى الجانب الاوروبى والتى تستبعد التبادل الحر وهو الصيغة المفضلة والمقدمة من جانب دول المجلس وتعد هذه الصيغة حل وسط للمنازعات داخل السوق حول أفضل صيغ للتعاون بين المجموعتين فبند الدولة الاولى بالرعاية سيكون مشمولا بالتزام من جانب المجلس والسوق يهدف لتجميد الاوضاع الراهنة أى عدم زيادة القيود المفروضة على الواردات الحالية بين الجانبين ، وبالتالى تظل الواردات الاوروبية من منتجات البتروكيماويات الخليجية خاضعة لنظام الافضليات الذى يعفيها من الرسوم الجمركية فى حدود الكمية المقدرة كل عام .

أعلن وزراء خارجية دول السوق فى لكسمبورج فى ١٩٨٧/١٠/١٩ أنهم لم يتوصلوا بعد الى قرار حول وسائل تنمية المبادلات التجارية والاقتصادية مع دول المجلس وأنه تم تأجيل اتخاذ قرار فى هذا الموضوع الى الاجتماع الثانى فى ١٩٨٧/١١/٢٤ .

وفى أعقاب هذا الاجتماع صرح كلودشيسون بأن الدول الـ ١٢ الاعضاء بالسوق قررت اطلاق حرية المبادلات على مراحل مع دول المجلس وخاصة فى مجال البتروكيماويات مع توفير الحماية لصناعتها الوطنية ، وأنه تم تكليف اللجنة الاوروبية بالتفاوض مع دول المجلس على اتفاق يحافظ على الشروط الحالية للتبادل التجارى ويؤدى الى تعاون فى المجالات الاخرى غير التجارية والسياسية والاقتصادية والعلمية ـ على أن يتم فى مرحلة ثانية تبدأ بمجرد التوقيع على الاتفاق مفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق يطلق بقدر أكبر حرية التبادل ويتناسب مع الاجراءات الخاصة بحماية الصناعة البتروكيماوية لكل من المجلس والسوق ، وبالرغم من ذلك فان عبارة التبادل الحر لم تذكر فى الوثيقة التى أعتمدها وزراء خارجية السوق .

وبالفعل بدأت أول جلسة من المفاوضات الرسمية بين المجموعتين فى ١٩٨٧/١٢/٨ ، ولم تعارض دول المجلس الاتفاقية على مرحلتين ، ولكن المجلس أكد على أن تكون المرحلة الأولى والتى تمثل إطارا عاما غير مفصل للتعاون الاقتصادى فى كافة المجالات مثل الطاقة والاستثمار وتبادل المعلومات والانتاج الزراعى والرعوى والصناعات الزراعية ومنتجات الحيوان والصيد ونقل التكنولوجيا قصيرة الأمد بحيث يمكن فى أقرب وقت ممكن تسويق كميات أكبر من المنتجات البتروكيماوية للمجلس فى أوروبا ، وفى ١٩٨٨/١/١٣ تمت الجولة الثانية من المفاوضات الرسمية فى مقر الامانة العامة للمجلس بالرياض حيث تم الاتفاق على تشكيل جهاز

مشترك له القدرة على التحرك فيما يتعلق بالجوانب التى تغطيها المرحلة الاولى .

ثم قام وفد من البرلمان الاوروبى فى ٢٠/٢/١٩٨٨ بجولة فى أربع دول ، خليجية - السعودية - الكويت - البحرين - سلطنة عمان - وذلك فى أطار المحادثات الجارية لتوقيع الاتفاقية . وفى ٢٥/٣/١٩٨٨ قامت دول مجلس التعاون الخليجى بالعاصمة البلجيكية بروكسل بتوقيع اتفاق تجارى بالاحرف الاولى حول مشروع اتفاقية للتعاون الاوروبى الخليجى كخطوة أولى للتوصل الى اتفاقية شاملة لمختلف أوجه التعاون بين المجموعتين فى المستقبل . وفى ١٥/٦/١٩٨٨ قامت دول المجلس بالتوقيع رسميا لاول مرة كمجموعة اقليمية على أول اتفاقية اقتصادية لها مع المجموعة الاوروبية بلكسمبورج ، وقد قام زعماء مجلس التعاون الخليجى فى قمة المنامة الاخيرة بالتصديق على الاتفاقية وتعتبر الاتفاقية سارية المفعول منذ ذلك الحين وتتكون من ٢٦ مادة تنظم أوجه التعاون بين الطرفين . وبذلك فالمفاوضات بين الطرفين كانت شاقة وطويلة وشاهدت لحظات توتر وتصاعد للخلاف بين المجموعتين ، وبينما كانت الدول الخليجية تتبنى موقفا موحدا دائما فى المفاوضات ، كان هناك خلاف دائم ينشب بين دول السوق حول الصيغة الملائمة كاطار لعلاقات التعاون الاقتصادى مع المجلس ، ففرنسا تؤيد فكرة عقد اتفاقية للتبادل الحر وهو مايتفق مع رغبة دول المجلس ويؤيد هذا الموقف أسبانيا - ايطاليا - اليونان - البرتغال ، ولكن ثقل هذا التيار لايكفى لتمرير القرار المطلوب . بينما وقفت ألمانيا الغربية وبلجيكا موقفا مخالفا حيث كانت تميل الى صيغة تعاون ثنائى مماثل لما يربط المجموعة بدول شرق آسيا ، بينما طالبت بريطانيا بعدم الرضوخ للضغوط الخليجية أو تقديم تنازلات جمركية لهم ، وهذا ماظهر فى موقف ممثلى الاطراف المختلفة داخل السوق فبينما أيد كلودشيسون ممثل فرنسا فى السوق عقد اتفاقية للتبادل الحر ، وقف كارل هانز نرجس ممثل ألمانيا الغربية والمكلف بالصناعة والمعبر عن مصالح اللوبى الصناعى للبتروكيماويات وكذلك اللورد كوفيلا ممثل بريطانيا ضد اتفاقية التبادل الحر .

ويرجع الخلاف بين وجهة النظر الفرنسية من جانب والبريطانية من جانب آخر الى العديد من الاسباب ، فالفرنسيون يشيرون الى انخفاض أسعار النفط وما أدى اليه من انكماش كبير فى حجم وقيمة التجارة بين الدول الخليجية والدول الرأسمالية عالية التطور وكمحاولة من الحكومات الخليجية لترشيد الانفاق الداخلى وأنماط الاستهلاك المحلى من المتوقع أن تقوم بفرض رسوم جمركية عالية خاصة فى ضوء انخفاض الرسوم الحالية على الواردات التى تتراوح بين ٢ - ٥ ٪ بل وتصل الى الصفر فى المشاريع الكبيرة - أو فرض قيود أخرى مثل نظام الحصص مما يؤدى الى مزيد من الانكماش فى حجم وقيمة الواردات ومن ثم فان توقيع اتفاقية التبادل الحر والتى يتم بمقتضاها ازالة الضرائب الجمركية وكافة القيود التجارية الاخرى على العلاقات التجارية بين المجموعتين سوف يدفع بحجم قيمة التجارة الى الامام .

أما بريطانيا وألمانيا فتقفان ضد صيغة التبادل الحر . كما سبق أن ذكرنا ، ويرجع ذلك أساسا الى الخوف من أن يؤدى اطلاق حرية التبادل التجارى بين المجموعتين الى آثار سلبية على صناعة البتروكيماويات فى دول المجموعة الاوروبية وتشير بريطانيا الى أن دول السوق لديها طاقة تكرير وصناعة بتروكيماويات تفوق حاجتها ، فقدر استهلاكها من المنتجات البتروكيماوية بـ ٤٥٥ م . طن عام ١٩٨٤ بينما بلغت الطاقة الانتاجية حوالى ٦١٠ م . طن .

وتعمل مصانع البتروكيماويات الاوروبية بأقل من طاقتها الانتاجية مما أدى الى اغلاق ٢٠ مصنعا خلال الاربع سنوات الاخيرة وقد تم فصل ٧٠ ألف عامل لارتفاع تكلفة التشغيل والكساد ، فى المقابل تتمتع دول الخليج بعدد من المزايا النسبية فى مجال صناعة البتروكيماويات ، فتكلفة استخراج النفط فى منطقة الخليج هو أقل تكلفة استخراج على المستوى العالمى بينما تكلفة الاستخراج فى بحر الشمال وهو المصدر الاساسى للنفط البريطانى تعد أعلى تكلفة على المستوى العالمى بينما تعتمد ألمانيا الغربية على الاستيراد من الخارج مما يرفع من تكلفة الخام الداخل فى الصناعة فى كل من بريطانيا وألمانيا مقارنة بدول الخليج .

وتعتمد صناعة البتروكيماويات الخليجية على اليد العاملة العربية والاسيوية والتى تمتاز بانخفاض الاجور مقارنة بمستويات أجور العاملين فى دول السوق مما يمثل ميزة نسبية لدول المجلس ، بالاضافة الى توافر السيولة النقدية ووجود احتياطيات نقدية ضخمة تسمح باستخدام أحدث المنتجات التكنولوجية وأدت هذه المجموعة من المزايا الى أن يبلغ حجم انتاج السعودية من البتروكيماويات ٤ ٪ من الانتاج العالمى ، وتهدف دول الخليج . ان يصل انتاجها عام ٢٠٠٠ الى ١٠ ٪ من الانتاج العالمى وتهدف المملكة العربية السعودية ان تغطى صادراتها من هذا المنتجات ما بين ٥ - ٦ ٪ من السوق العالمية للبتروكيماويات ونتيجة لهذه المجموعة من المزايا النسبية أعلنت بريطانيا والتى تمتلك أقوى

صناعات بتروكيماوية داخل المجموعة تخوفها من عقد اتفاقية للتبادل الحر مع دول المجلس ، بالعكس من فرنسا والتى لاتمتلك صناعة بتروكيماوية ضخمة .

وبالرغم من الخلاف بين وجهات النظر داخل السوق الاوروبية الا أن هناك حرصا دائما من جانب الطرفين لبناء استراتيجية للتعاون المشترك ويرجع هذا الى العلاقات التجارية القوية بين المجموعتين .

فقد ارتفعت أهمية دول مجلس التعاون الخليجي لدى دول السوق حيث تمثل الآن المرتبة الثالثة فى صادرات السوق ، وذلك بعد الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا الغربية غير الاعضاء بالسوق ، ومن ثم فان دول المجلس تمثل سوقا أساسية لتصريف منتجات السوق الاوروبية وعلى الجانب الاخر تستورد دول ، السوق الاوروبية حوالى ٢٠ ٪ من احتياجاتها من النفط الخام من دول الخليج . ويشكل البترول الخام ٩٠ ٪ من اجمالى صادرات المجلس لدول السوق . وبالرغم من انخفاض قيمة واردات الخليج من السوق الاوروبية من ١٩,٦٤٢ م . د الى ١٦,١٨٧ م . د وبالرغم من هذا الانخفاض الا أن قيمة واردات دول المجلس من السوق هى أكبر قيمة لواردات المجلس من العالم الخارجي بل ارتفع معدل واردات دول ، المجلس من السوق من ٥١ ٪ تقريبا الى ٥٩ ٪ عام ١٩٨٧ .

وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين الطرفين عام ٨٧ مايقرب من ٢٧ مليار دولار ونصف المليار مع فائض قدره ٦ مليار لصالح دول السوق الأوروبية . ولذلك اضفت الاطراف المعاضة وخاصة بريطانيا والتى تعد أهم المصدرين الاوروبيين للخليج يليها ألمانيا ثم فرنسا درجة من المرونة فى موقفها السابق سمح بتوقيع الاتفاقية .

وقد اتفق الطرفان على أن لاتبدأ المرحلة الثانية الا بعد أن توافق كلا المجموعتين على الشروط التالية :-

(١) الالتزام ببنود الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات

(٢) عدم الاضرار بجهود اعادة تنظيم الصناعة البتروكيماوية .

(٣) حماية الصناعات الوليدة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، ولم توضح الاتفاقية ما هى الخطوات التى سوف تتخذ فى هذا المجال ويصبح التساؤل المطروح هو كيف يتم حماية الصناعات الوليدة بدول المجلس فى مواجهة منافسة غير متكافئة من جانب المنتجات الاوروبية المماثلة للانتاج المحلى فى حالة رفع الرسوم الجمركية والغاء نظام الحصص ؟

(٤) التزام السوق الاوروبية بالابقاء على شروط لا تنطوى على تميز تتعلق بوصول المنتجات البتروكيماوية من دول المجلس الى دول السوق ، وتبلغ الضرائب الأوروبية على البتروكيماويات الخليجية حوالى ١٤٪ ، وذلك فى الوقت الذى تدخل ٤١٪ من الصادرات الاوروبية الى المجلس معفاه من الضرائب و ٤٨٪ تدفع رسوم تبلغ ٧ ٪ و ٢ ٪ من اجمالى واردات المجلس من السوق يدخل برسوم جمركية ١٠ ٪ ، ١٠٪ بينما ٩٪ تبلغ عليها الرسوم الجمركية ٢٠٪ .

وهذه الاتفاقية باستثناء تفوق الخليج فى مجال صناعة منتجات البتروكيماويات ، سوف تحقق مصالح ضخمة للسوق الاوروبية .

وقد صرح وزير الخارجية سعود الفيصل خلال زيارة قام بها للعاصمة الالمانية بون بأن دول المجلس تسعى الى هذه الاتفاقية رغبة منها فى وضع أسس التعاون الاقتصادى بين الطرفين وفتح مجالات جديدة للتجارة والصناعة ونقل التكنولوجيا من خلال التعاون مع الشركات الدولية التابعة لدول السوق .

واذا كانت قضية التكنولوجيا أحد العوامل الداعمة لفكرة اقامة مشروعات خليجية - أوروبية مشتركة نتيجة لما تملكه هذه الشركات من أساليب تكنولوجية وخبرات ادارية وتسويقية .

واذا كان العديد من الاقتصاديين يشير الى ان وجود حالة من المشاركة بين هذه الشركات الاوروبية والخليجية يثير عددا من المخاطر والتى قد يكون لها آثار سلبية على حركة التنمية الاقليمية بدول المجلس الا ان بعض المراقبين يرون انه من قبيل قصر النظر السياسى والاقتصادى رفض اقامة مشروعات مشتركة يكون خلالها الطرف الخليجى شريكا للطرف الاوروبى وخاصة فى حالة عجز الاطراف العربية على تقديم الخبرة التنظيمية والتكنولوجية والتسويقية التى تتيحها الشركات الاوروبية بدعوى ان هذه الشركات تقدم ما يعرف باسم الحزمة المتكاملة والمتمثلة فى أربعة عناصر اساسية وهى التكنولوجيا والتنظيم ورأس المال والتسويق فان دول الخليج تتوفر لها مميزات تمكنها من الضغط وتفكيك الحزمة بحيث يكون لديها فرصة المساومة مع هذه الشركات وذلك من خلال ما يتوفر لها من أرصدة نقدية بحيث يمكن اتمام عقود ذات أجل محدد لسد العجز الذى لديها فى أحد عناصر الحزمة المتكاملة الا انه لابد ان يتم ذلك فى اطار من المشاورات الجماعية المشتركة . ومن الغريب ان دول مجلس التعاون الخليجى تمتلك احتياطيات مالية ضخمة - وان كانت تعرضت للانخفاض مع تدهور أسعار النفط وسعر الدولار - مما يمكنها من شراء التكنولوجيا وخلق شبكة تسويقية من خلال السوق العالمى دون ضرورة ملحة للدخول فى مشروعات مشتركة ، كما انه يمكن الحصول على نفس المستوى التكنولوجى

بشروط أفضل من خلال طرح احتياجاتها التكنولوجية على كل من يملك هذه التكنولوجية شرقا وغربا مستغلين التنافس بين الشرق والغرب وبين الشركات الغربية وبعضها البعض داخل الدولة الواحدة وبين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض في الحصول على أفضل تكنولوجيا بأفضل شروط على ألا يكون ذلك بديلا لدعم التعاون الخليجي العربي في الحالات التي يتوفر بها شروط هذا التعاون .

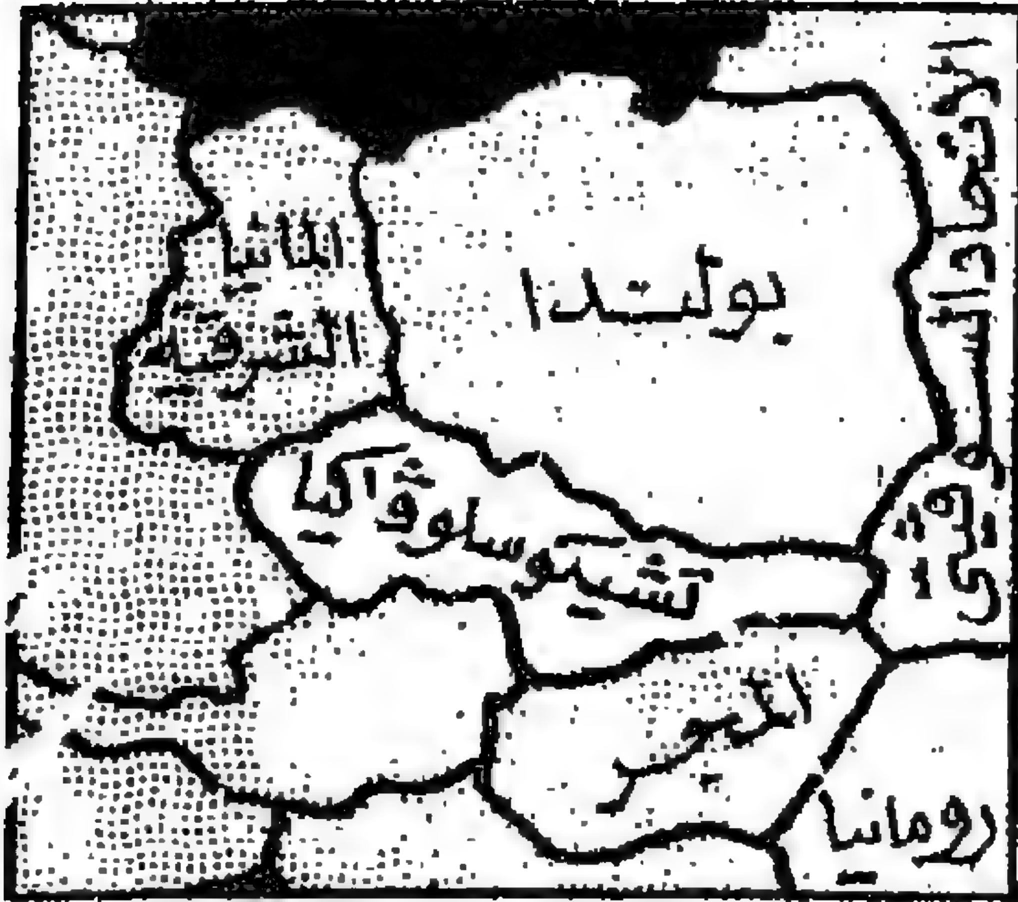
وقد يرى البعض أن التأثير المباشر والحالي لهذه الاتفاقية على العلاقات التجارية بين دول المجلس وباقي الدول العربية سوف يتمثل أساسا في مجال الواردات الزراعية ففي مجال الحمضيات نجد أن الثلاثة الكبار في انتاج الحمضيات بالوطن العربي هي المغرب ومصر ولبنان ـ تستهلك مصر ٨٠ ٪ ، من انتاجها والمغرب ٣٠ ٪ وتنتج الثلاثة نصف الحمضيات العربية وتمثل تقريبا ١٠٠ ٪ من الصادرات العربية (٦٩ ٪ المغرب ، ١٨ ٪ لبنان ، ١٢ ٪ مصر) ومن جانب آخر فان السعودية تعد أكبر مستهلك للحمضيات في العالم العربي .

واذا كان الجزء الاكبر من صادرات الحمضيات المغربية يتجه الى دول السوق الاوروبية الا أنها قد تعرضت لهزة شديدة من جراء انضمام كل من أسبانيا والبرتغال واليونان للسوق الاوروبية المشتركة ، مما يمثل منافسا شديدا للحمضيات المغربية . مما أدى الى فقدان المغرب لاحد أهم أسواقها التقليدية مما جعلها تتجه الى محاولة فتح أسواق لها في منطقة الخليج وخاصة مع انخفاض حجم صادراتها الى دول المجلس ، ويعتقد البعض أن هذه الاتفاقية سوف تضع كثيرا من العراقيل أمام محاولات المغرب العربي لاقتحام أسواق الحمضيات الخليجية . لكن توجيه أسبانيا والبرتغال واليونان للجزء الاكبر من انتاجهم الى دول السوق الاوروبية سوف يؤدي الى انخفاض حجم الفائض المتاح للتصدير لدول في خارج السوق الاوروبية وبذلك لن تجد الحمضيات المغربية منافسة شديدة بالاضافة الى أن الدول الخليجية لها الحق في منح الحمضيات المغربية ميزة تفضيلية . وبذلك فالامر يعتمد أساسا على رغبة الدول الخليجية . أما بالنسبة لمصر حيث يعد الخليج سوقا تقليديا لصادرات مصر من الموالح فانه من غير المتوقع أن تتعرض الصادرات المصرية لهزات عنيفة ويرجع ذلك الى مايتمتع به انتاج الحمضيات المصرية من مزايا نسبية مقارنة بانتاج دول السوق

ان التعاون بين دول المجلس وتكتلها في مجموعة واحدة سوف يسمح لها بموقف تفاوضي أفضل في مجال التجارة الخارجية كما أنه سيسمح في المستقبل بمنع التكرار أو التنافس في بعض المجالات الصناعية وأبرزها البتروكيمات مما يؤدي الى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، والتي يعد النفط أهمها جميعا .

ولذلك فان أحد اكثر البدائل المطروحة منطقيا هو اقامة مشروعات مشتركة ـ أكثر صيغ التعاون العربي نجاحا حتى الان بين دول المجلس وباقي الدول العربية . مما يؤدي الى اتساع السوق العربية أمام المنتجات الصناعية الخليجية والعربية باتساع العالم العربي وهو مايمثل أحد الشروط الضرورية للنمو .

وكذلك دعم التعاون بين دول مجلس التعاون وما يسمى بالدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث كالبرازيل والأرجنتين وكوريا والهند بحيث يمكن الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الطرفان والتي تمكن من ارساء أسس التعاون المشترك بما يسمح بدعم الصناعات العربية وليس وقف نموها . □



تداعيات البريسترويكا فى بولندا

أحمد مصطفى العملة

شهدت أوربا الشرقية خلال الأشهر الماضية حملة تغييرات واسعة، ظهرت أولى بوادرها عندما أجتاحت بعض دولها حركة مظاهرات وأحتجاجات عمالية وطلابية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل . ومن ثم أضطرت الدولة فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر إلى الدخول فى حوار مع تنظيمات المعارضة لأول مرة ، لاستعادة الهدوء والمضى قدماً فى تنفيذ خطط التنمية . وفى الواقع يعد هذا التنازل من جانب السلطات تطوراً مثيراً ينبغى أن ينظر له مع بقية التطورات الأخرى فى أطار مناخ الاصلاحات الذى بدأه جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى والذى عجل بالتغييرات الحالية . ولاشك أن الأثر الفعلى لهذه التطورات سيحمل فى طياته بذور تحولات عميقة فى بنية الدولة . فى أوربا الشرقية ـ ويمكن فى هذا المجال رصد بعض المؤشرات الدالة على عمق التغييرات التى تواجهها منظومة الدول الاشتراكية عبر أستقراء الأحداث الأخيرة فى بولندا باعتبارها حالة نموذجية لتلك التغييرات .

أولاً : بولنــدا :

أعلنت السلطات فى عام ١٩٨٣ الغاء الاحكام العرفية وقرارات أعتقال أعضاء منظمة « التضامن » العمالية والتى كانت قد أعلنتها عام ١٩٨١ ـ وبرغم أن الحكومة لم ترفع الحظر عن نشاط « التضامن » إلا أن الجناح السرى بقيادة « زبجنيو بوجاك » أستطاع طوال السنوات الماضية أن يسبب ازعاجاً شديداً للسلطات عن طريق اشعال المظاهرات والاحتجاجات والدعوة للاضرابات ضد إنخفاض الاجور وانعدام الحريات وحظر نشاط التضامن حتى أن أعضاء الحزب الشيوعى البولندى أعربوا فى أوقات كثيرة عن أستيائهم من استمرار تزايد شعبية « التضامن » فى الاوساط العمالية . وقد أضطرت الحكومة فى أوائل العام الماضى إلى رفع الأسعار بنسب تتراوح بين ٤٠ ، ٢٠٠ ٪ بعد توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولى تحصل بولندا بمقتضاه على قروض جديدة وتسهيلات فى دفع القوائد فى مقابل رفع الدعم عن بعض السلع وتخفيض قيمة العملة المحلية . فأشعل ذلك الاضطرابات العنيفة بين العمال والقى القبض فى أعقابها على بعض زعماء حركة « تضامن » ثم تزعم أعضاء آخرون من تضامن حركة أحتجاجات جديدة فى شهر أبريل للمطالبة بزيادة الأجور واعادة العمال المفصولين وأستمرت هذه المناوشات حتى أشتعلت الاحتجاجات مرة أخرى بشكل أكثر ضراوة وقوة فى مناسبة الاحتفال بعيد العمال وأشترك « ليك فاونسا » زعيم الحركة العمالية فى المظاهرات التى دعت لأول مرة وبشكل علنى الى ارساء نظام لتعدد الهيئات النقابية والاجتماعية وأجراء اصلاحات سياسية حقيقية فى البلاد . وحذر فاونسا من أنه إذا لم تجر الحكومة مفاوضات مع المعارضة حول الاصلاحات السياسية والاقتصادية فسيكون من الصعب تجنب وقوع ثورة دموية . ورد مسئول حكومى على تهديد فاونسا بقوله أن الحكومة لن تتفاوض مع تضامن وعلى العمال المضربين التحلى بالواقعية والمسئولية . ولم يثن ذلك حركة تضامن عن دفع الامور الى مزيد من التوتر من خلال تنظيم اضرابات جديدة فى عدد كبير من المصانع الحيوية مما دفع السلطات الى الاستعانة بأساقفة الكنيسة الكاثوليكية لتهدئة ثورة العمال . وفسر ذلك فى حينه بأن الدولة ترغب فى فتح الباب أمام الحوار بين العمال وادارات المصانع . وبالفعل أعلن ممثل لتضامن أن ادارة حوض « لينين » لبناء السفن فى جدانسك [معقل تضامن] قد وافقت على بحث مطالب العمال بزيادة الأجور ومنح ضمانات أمنية وضمان عودة العمال المفصولين ـ إلا أن الاضطرابات أنتهت بعد تسعة أيام دون أن يحصل العمال على مكاسب تذكر .

وعادت المظاهرات مرة أخرى فى ذكرى الاحتفال

بتأسيس تضامن خلال أغسطس الماضى ، لكنها إنقلبت إلى المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل وعاود زعماء تضامن تهديداتهم بتوسيع نطاق المواجهة فى حالة عدم الاعتراف بشرعية المنظمة والاستجابة لمطالب العمال وهو ما رفضه مجلس الوزراء وأعتبر أن قبول مطالب العمال سوف يفسد الجهود التى يقوم بها لاصلاح مسار الاقتصاد وبرغم ذلك استمر تصاعد حدة المظاهرات . وعلى الفور عقدت اللجنة المركزية بالحزب الشيوعى اجتماعاً طارئاً فى أواخر أغسطس لبحث ما أسمته بأسوأ أضرابات منذ ١٩٨١ . وأعلن فى أعقابه متحدث بأسم تضامن أن السلطات قدمت عرضاً أعربت فيه عن رغبتها فى أجراء مباحثات حول شرعية تضامن اذا أنهى العمال اضرابهم . وكان وزير الداخلية البولندى قد أعلن قبل ذلك بساعات عن عزمه اجراء مفاوضات مع [ممثلين عن مختلف المجموعات العمالية] حول الأزمة الاقتصادية ، فيما وصف بأنه سعى الى تهدئة الأوضاع مع تجنب الدخول فى مفاوضات مباشرة مع تضامن وحدها .

بوادر التغيير :

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اجتماعاً طارئاً أستمر يومين فى أوائل سبتمبر الماضى شن فيه ياروزلسكى هجوماً عنيفاً ضد الحكومة وأعتبرها مسئولة عن تردى الاوضاع الاقتصادية والأمنية ، وأعرب عن حاجة بولندا لاجراء حركة تغييرات واسعة . وقد واجه ياروزلسكى أثناء الاجتماعات هجوماً عنيفاً من جانب المتشددين من أعضاء اللجنة الذين طالبوا بإستخدام العنف والقمع لاحباط تحركات تضامن فى حين تبنى ياروزلسكى ومجموعة من المعتدلين ضرورة التسليم بمطالب تضامن وعلى رأسها رفع الحظر المفروض على نشاطها . وبدا للجميع أن الجناح الأخير كسب الجولة عندما أعلن متحدث حكومى فى ختام الجلسات استعداد السلطات البولندية لاشراك فاونسا فى المفاوضات المزمع عقدها مع كافة التيارات بمجرد إنهاء الاضرابات فى حوض لينين وأكد على أن ذلك لا يعنى تغييراً فى الموقف من تضامن .

أصبح من الواضح اذن أن هناك ارتباكا واضطرابا شديداً فى صفوف وأجنحة السلطة وأن لجوءها الى الحوار لم يكن سوى خطوة تكتيكية لاحباط أضرابات العمال وامتصاص غضبهم دون تقديم أى تنازلات تذكر خاصة وان الحوار سيتم مع فاونسا بإعتباره زعيماً للمضربين عن العمل وليس بإعتباره زعيماً لتضامن . وهكذا تراجع فاونسا عن شرطه بالاعتراف بشرعية تضامن أولاً لبدء الحوار وأعلن موافقته دون ايقاف الاضرابات ـ ولم تجد الحكومة مفراً من بدء المفاوضات فعقدت أول جلسة بين وزير الداخلية البولندى وفاونسا فى سبتمبر وأعقبها جلسات أخرى ناقشوا خلالها موضوعات عدة كان أهمها امكانية عقد مؤتمر موسع تشارك فيه جميع عناصر المعارضة لبحث وظيفة الدولة والحياة العامة وسبل الاسراع بتطوير الاقتصاد القومى وصياغة حركة النقابات العمالية . وتم الاتفاق بين الطرفين على موعد لبدء « مفاوضات المائدة المستديرة » خلال منتصف أكتوبر ، وسعياً لدعم موقفها أتجهت تضامن وقبل أيام قليلة من بدء المفاوضات الى أستعراض قوتها بتنظيم مظاهرات ضخمة فى المدارس والجامعات والمصانع للمطالبة بعودة شرعية المنظمة والاتحادات الطلابية غير الرسمية التى حظرت السلطات نشاطها منذ ١٩٨١ . مما دفع السلطات إلى تأجيل موعد المفاوضات مرتين وتبادل الطرفان (تضامن والحزب الشيوعى) الاتهامات حول التسبب فى عدم البدء فى المفاوضات .

وبدأت المراوغة من الطرفين ، الحكومة من جانبها أعلنت أن اصلاح الوضع فى بولندا ليس فى حاجة لجهود « تضامن » وقامت أيضاً بإغلاق وتصفية حوض « لينين » لبناء السفن فى جدانسك بدعوى الخسائر الاقتصادية التى تحققها الترسانة و« تضامن » من ناحيتها هددت بإعلان اضراب شامل إذا لم تعقد مفاوضات المائدة المستديرة ، حتى وقعت المفاجأة وظهر فاونسا لأول مرة فى التليفزيون البولندى خلال مناظرة مع رئيس أتحاد النقابات الرسمية طرح خلالها فاونسا مطالب العمال بوضوح وأستطاع أن يسحق خصمه بجدارة . فى تطور مثير آخر عقد الحزب الشيوعى مؤتمراً طارئاً طرح خلاله ياروزلسكى على أعضاء المكتب السياسى أولاً ، ثم أعضاء اللجنة المركزية مشروع اصلاح يتضمن الاعتراف بشرعية تضامن من خلال الدخول فى مفاوضات رسمية مع زعمائها وكافة التيارات الاخرى فى بولندا وذلك بشروط يتم وضعها فيما بعد وبصعوبة بالغة أقتنص الزعيم البولندى موافقة أعضاء اللجنة المركزية على الخطة وكسب ثقة وتأييد أعضاء المكتب السياسى بعد أن هدد بتقديم أستقالته ومعه وزير الدفاع ووزير الداخلية . وتمحورت الشروط التى أعلنت فيما بعد حول :

١ ـ ضرورة أن تؤيد منظمة « التضامن » حركة الاصلاحات الاقتصادية

٢ ـ أن تنخرط فى الخط الرسمى للدولة

٣ ـ أن تمتنع عن تلقى الدعم من الدول الغربية

٤ ـ أن تعتبر نفسها جزءاً من النظام الاشتراكى القائم .

٥ ـ وأخيراً فى حالة قبول « تضامن » لهذه الشروط تمنح فترة أختبار حتى مايو ١٩٩١ لاثبات التزامها بالشروط السابقة .

وجاء رد فعل المنظمة العمالية على لسان أحد زعمائها

معربا عن خشيته أن تحول خطة الحكومة « التضامن » إلى ناد للمناقشات . إلا أن فاونسا صرح بأن الخطة تعتبر تحولاً جاداً فى الموقف الحكومى رغم أنه جاء أقل من التوقعات الشعبية وأبدى أستعداده لبدء المفاوضات التى بدأت بالفعل فى فبراير الماضى بين ٥٧ عضواً من زعماء « التضامن » والكنيسة الكاثوليكية والتيارات الأخرى فى بولندا بالاضافة لممثلى الحكومة .

وقد أعلن فاونسا خلال الجلسة الافتتاحية للمفاوضات أن حل الأزمة الاقتصادية مرتبط بالتغيير الجذرى فى نظام الدولة وطالب بإعادة الشرعية الى منظمته فى اطار نظام ديمقراطى يكفل تعدد النقابات والحرية للمواطنين . وذكر وزير الداخلية البولندى أن خطوات اعادة الشرعية ستتخذ فور الاتفاق على الاصلاحات السياسية والاقتصادية واعلان [التضامن] استعدادها لدخول البرلمان من خلال انتخابات لا تنطوى على مواجهات .

وفى أعقاب الجلسة الافتتاحية انقسمت المفاوضات الى ثلاث لجان الاولى لبحث شروط اعادة الشرعية لتضامن والثانية تناقش تعديل النظام الانتخابى والثالثة تتولى بحث الاصلاحات السياسية والاقتصادية . وقد أعلن وزير الداخلية مجدداً أنه فى حالة نجاح المؤتمر سيتم تشكيل مجلس للمصالحة القومية لاجراء تعديلات دستورية تمهيداً لاجراء انتخابات برلمانية فى الصيف القادم ويختار البرلمان بعد تشكيله حكومة موسعة تضم مختلف التيارات . وفى هذا الاتجاه فجر رئيس الوزراء البولندى (راكوفسكى) مفاجأة غير متوقعة عندما أعلن صراحة بأن الحزب البولندى مستعد للتخلى عن احتكار السلطة والدخول فى مواجهة أنتخابية مع التنظيمات السياسية الاخرى ، لكنه توقع أن يحتفظ الحزب الشيوعى البولندى بقدرته على القيام بدور رئيسى ومحورى فى الحياة السياسية فى بولندا .

وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير لم تنته جلسات المؤتمر وإن كان من الواضح أن التغيير فى اطار ما سبق قادم لا محالة .

يتضح اذن مما سبق أن الأحداث المتلاحقة خلال العام الماضى والشهور الأولى من العام الحالى قد بلورت الى حد ما ، معالم تغييرات وتطورات غير عادية فى بولندا بحيث بات ممن الممكن أن توضع تلك التطورات موضع الدراسة والتحليل . رغم أنها لم تأخذ حتى الان أشكالا مستقرة ، لكنها تكتسب أهمية قصوى قد تبدو فى تلك التداعيات التى يمكن أن تسفر عنها . بالتالى يصبح أحتمال اعادة صياغة القواعد الايديولوجية التى أستقرت عليها بولندا منذ الحرب العالمية الثانية احتمالا قابلا للتحقق . وهذا بدوره سيفتح آفاقا جديدة لأوضاع دولية مغايرة الى حد كبير لما هو قائم حاليا ـ خاصة بعد ان تضيق مساحة الخلاف الايديولوجى سعيا وراء انقاذ الوضع الاقتصادى المتدهور وللحاق بركب الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة فى العالم الرأسمالى .

من هذا المنطلق نجد أن هناك عدة نقاط جديرة بالملاحظة عند استقراء التطورات السابقة ، ويمكن أجمالها فى الآتى :

١ ـ وجود اتجاه حثيث لاجراء تغييرات فى النظام السياسى تتيح هامشا ديمقراطيا ، أن تستوعب خلاله كافة التيارات والتجمعات السياسية والثقافية والاجتماعية .

٢ ـ أرتبط بالتوجه السابق قيام السلطات الحاكمة بتنشيط هياكل المجتمع المدنى لتجاوز الفجوة بين الدولة كمؤسسات رسمية قائمة بذاتها وبين المجتمع ككيان يحمل فى طياتة تنويعات وتكوينات أجتماعية ترغب فى تحقيق ذاتها على المستوى السياسى والأجتماعى والدفاع عن مصالحها . وأهم هذه التكوينات التى برز دورها فى الدول الثلاث فى مواجهة مؤسسات الدولة هى :

أ ـ نقابة « تضامن » العمالية :

أستطاعت منذ اعلان قيامها فى بولندا عام ١٩٨١ كنقابة مستقلة وطوال الثمانينات أستطاعت أن تثبت جدارتها بالفعل أزاء السلطات لبولندية برغم اجراءات الحظر والمطاردة والاعتقال الموجهة ضد زعماء تضامن . وتحولت تضامن بعد فترة من تمثيل العمال الى تبنى مطالب مختلف الفئات البولندية وأصبحت رمزا شعبيا التف حوله البولنديون .

وقد تمكنت تضامن من الاستمرار فى هذا الدور وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدولة بفضل تنظيمها المحكم وجهازها السرى الذى تولى رئاسته بعد حظر نشاط النقابة ـ (زبجبيو يوجاك) . وعلى رأس هذا الجهاز توجد لجنة التنسيق وتتكون من خمسة أعضاء من خيرة الكوادر النقابية وأسفل هذه اللجنة توجد جهاز أخر من ٣٠٠ عضو يعرف باسم « ترافاس » ويقوم بالتخطيط للمظاهرات والاضرابات والاشراف على محطات الأذاعة والصحف السرية التابعة للنقابة . وأصدر الجهاز السرى صحيفة اسبوعية فى وارسو عرفت باسم « تيجوديتك مازوتزى » كوسيلة أتصال مع المواطنين .

أضافة الى ذلك هناك لجان من المتخصصين مهمتها اعداد الدراسات والابحاث حول كيفية أصلاح الشئون الاقتصادية والسياسية فى بولندا وتقديم الحلول للمشكلات القائمة من وجهة نظر النقابة .

ب ـ الكنيسة الكاثوليكية :
برز دورها هى الأخرى فى بولندا وارتبط نشاطها بدعم وتأييد تحركات نقابة « التضامن » حتى أن السلطات اضطرت فى وقت من الأوقات الى استخدام سلاح الاغتيال ضد احد القساوسة النشطين فى تأييد « التضامن » . ولم تسلم الكنيسة كمؤسسة دينية روحية تلقى دعما ماديا ومعنويا هائلا من الشعب البولندى والفاتيكان بزعامة البابا « جان بول الثانى ـ البولندى الأصل ـ لم تسلم الكنيسة من هجوم الأعلام الرسمى البولندى الذى دأب على الدعوة الى مصادرة الكنائس بعد أن وجه اليها تهمة العمل ضد نظام الدولة وخلق آثار ضارة على المجتمع والانحراف عن مجرى الحياه الدينية والانضمام للمعارضة . وعندما شعرت الحكومة البولندية بحرج موقفها فى أغسطس الماضى لجأت الى الكنيسة لكى تتدخل وتهدىء من ثورة العمال المضربين . واشتركت الكنيسة فيما بعد فى مفاوضات المائدة المستديرة باعتبارها طرفا أصيلا فى الأوساط المعارضة وباعتبارها وسيطا مقبولا يستطيع أن يساهم فى التوصل الى تسوية بين العمال والسلطات البولندية .

٣ ـ اهتزاز قدسية الحزب الشيوعى :
تحولت هياكل الحزب الشيوعى البولندى الى مجرد مؤسسات ادارية وبيروقراطية تمارس مهام التنظير والدعاية الايديولوجية بشكل يخلو الى حد كبير من استيعاب المتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية .
وحاولت هذه الهياكل قدر طاقتها احكام السيطرة على الحركة الداخلية فى المجتمع وسعت بأدواتها القمعية الى خنق أشكال هذه الحركة لتكريس سيطرتها على أمور الحكم خاصة وأن الطبقة المسيطرة على المؤسسات الحزبية أصبحت تجنى الكثير من وراء استمرارها فى الحكم . من هنا لم يعد ينظر للحزب الشيوعى كطليعة وصفوة ونخبة ثورية بل أصبح مؤسسة رسمية لممارسة القمع الفكرى ـ فى الوقت ـ نفسه كانت هياكل المجتمع المدنى التى وضحناها آنفا آخذه فى الصعود من تحت السطح ونجحت بضغوطها فى أن تقتنص اعتراف السلطات بها ـ أى اعتراف الحزب بوجود حركات تعبر عن مجموعات متنوعة فى المجتمع . وفى هذا الاعتراف تسقط ضمنيا قدسية الحزب الواحد . وهنا حدث تجاوز نظرى وبراجماتى للأساس الماركسى فى بولندا .
ويجب أن نقر بأن حركات المعارضة الناشئة لا يمكن بطبيعة الحال أن تلعب دور البديل للحزب لكنها تستطيع أن تضطلع بمهام الرقابة على الدولة واجهزتها وممارساتها سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو عن طريق استخدام نفوذها لتحريك المواطنين ضد السلطة .
وبعد ذلك تطوارا يجب الالتفات اليه لأنه قد ينهى « انفراد » الدولة بتسيير دفة الأمور فى بولندا .

وتجدر الاشارة فى نهاية الأمر الى أن كافة التطورات السابقة لم تكن لتحدث لولا الأزمة الاقتصادية الخانقة وبروز اتجاه رسمى تركزت خطتة فى الالتفاف حول مطالب الجماهير وانشاء تشكيلات حزبية تستوعب من خلالها السلطات كافة الأنشطة المعادية .
ولا يمكن فى هذا الصدد أغفال الدور الذى لعبته سياسات جورباتشوف الجديدة فى تهيئة المناخ واعطاء الجرأة اللازمة للدول الاشتراكية لأن تنتهج طرقا جديدة فى الممارسة الاشتراكية ، قد تتجاوز نتائجها خطط وطموحات جورباتشوف ذاته . □



تطور العلاقات الامريكية الليبية

علاء سالم

مر منحنى العلاقات الأمريكية الليبية بمراحل صعود وتدنى ، اختلفت من فترة لأخرى حسب طبيعة النظام الدولى وتوجيهات القيادة فى كلا البلدين . لعل كان أشدها فترة ولاية الرئيس الامريكى السابق رونالد ريجان (٨٠ - ١٩٨٨) ، حيث وصلت المجابهة الامريكية الليبية أخطرها فى عدة مناسبات . يمكن تقسيم تطور العلاقات الامريكية - الليبية الى مرحلتين اساسيتين :

أولاً : المرحلة الأولى صعود العلاقات الامريكية - الليبية (٥١ - ١٩٦٩) :

اعتبرت هذه الفترة مرحلة نمو وتطور فى العلاقات الامريكية - الليبية ، حيث شهدت تلك الفترة توثيق التعاون فى شتى المجالات عن طريق سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات ، بالاضافة إلى التواجد الامريكى المكثف فى ليبيا .

(١) المعاهدة الامريكية - الليبية : قبل أن يعلن أستقلال ليبيا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، كانت القوات الأمريكية تحتل مطار الملاحة بالقرب من طرابلس بموجب اتفاق سابق بين الحكومتين الامريكية والليبية . وفى يوم الاستقلال وقع محمود المنتصر رئيس الحكومة الليبية ووزير خارجيتها واندروج لنش القائم بأعمال الولايات المتحدة فى طرابلس أتفاقية بين الحكومتين لاقرار الوضع الامريكى القائم فى ليبيا .

هذه الاتفاقية كسابقتها البريطانية التى وقعت ٢٨ يوليو ١٩٥٢ ، فرضت على ليبيا تواجداً أمريكياً لمدة ٢٠ عاماً وأصبح للولايات المتحدة بموجب هذه المعاهدة أكبر قاعدة فى الشرق الأوسط وهى مطار الملاحة ، إلا أن المعاهدة لم تلبث وان أثيرت حولها الاحتجاجات الليبية ، وبعد مناقشات استمرت سنتين وقع على تعديل للمعاهدة فى قصر الحكومة ببنغازى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٤ . ولكن التعديل الجديد تناول فقط بعض الاختصاصات الادارية والقضائية وزيادة المساعدات الاقتصادية بحيث تشمل ٤٠ مليون دولار ، دون المساس بالتواجد الامريكى فى ليبيا .

(٢) اتفاقية المساعدة العسكرية : عقدت الولايات المتحدة اتفاقية جديدة فى ٣٠ يونيو ١٩٥٧ أطلقت عليها أسم « اتفاقية المساعدة الامريكية » نظمت الاتفاقية طريقة تزويد ليبيا بالمعدات الحربية الامريكية ، وعينت بموجبها الحكومة الامريكية بعض رجالها العسكريين الذين التحقوا بالسفارة الامريكية لبحث مطالب ليبيا وحاجاتها العسكرية . وقد أثارت هذه الاتفاقية مناقشات شديدة نظراً لعدم اعلان نصوصها من جانب الحكومة الليبية . بالاضافة الى ذلك شملت الاحتكارات البترولية الامريكية حوالى ٩٠ ٪ من انتاج البترول الليبى . وقد برزت الشركات الامريكية النفطية كقوة احتكارية فى ليبيا على اثر صدور قانون ١٩٥٥ .

ثانياً : المرحلة الثانية : تدنى العلاقات الامريكية - الليبية (٧٠ - ١٩٨٨) :

بدأت مرحلة الانحسار فى العلاقة الامريكية - الليبية مع ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، حيث تأثرت القيادة الثورية الليبية بنسق القيم والافكار الثورية التى عمت المنطقة العربية خاصة تلك المتعلقة بالتخلص من النفوذ الغربى . ومن ثم بدأت المفاوضات مع بريطانيا للجلاء فى ٨ ديسمبر ١٩٦٩ ، تم التوصل الى اتفاقية فى ١٤ ديسمبر من نفس العام تسمح بجلاء القوات البريطانية فى موعد أقصاها ٣١ مارس ١٩٧٠ . كما بدأت المفاوضات مع الولايات المتحدة لاجلاء القوات والقواعد الامريكية فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ . صدر بلاغ رسمى فى طرابلس ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ أعلن فيه أنه تم الاتفاق على جلاء القوات الامريكية ومعداتها عن قاعدة هويلس وجميع القواعد فى

ليبيا مع نهاية شهر يونيو ١٩٧٠ .

تعتبرفترة بداية السبعينات هى البداية الحقيقية لتوتر العلاقات بين البلدين ، حيث بدأت ليبيا منذ مارس ١٩٧٣ فى إعتراض الطائرات الامريكى التى تحاول الاقتراب من خليج سرت أو الاراضى الليبية ، بالفعل فى ٢١ مارس ١٩٧٣ أطلقت الطائرات الليبية قذائفها على طائرة أمريكية من طراز هرقل ولم تصبها . كما بدأت ليبيا خطواتها نحو تأميم البترول الليبى ، ففى يونيو ١٩٧٣ أعلنت ليبيا عن تأميم ٥١ ٪ من شركة أوكسيدنتال بتروليم الامريكية . كما قامت بتأميم ٥١ ٪ من أكبر الشركات المنتجة للبترول فى ليبيا فى أغسطس من نفس العام وهى مجموعة أواسنير .

كما اصطدمت أفكار الزعيم الليبى القذافى عن دعم الثورة فى كل مكان ومحاربة الاستعمار ، بالدور الامريكى فى العالم « فيما يسمى بمحاربة الارهاب » . حيث بدأت الولايات المتحدة بالضغط على القذافى لمحاولة وقف مساندته للارهاب وكانت أولى هذه الخطوات فى عام ١٩٧٥ حينما امتنعت الولايات المتحدة عن تسليم ليبيا ثمانى طائرات من طراز س - ١٣٠ هيركوليس تم التعاقد عليها فى عام ١٩٧٢ وتبلغ ٧٠ مليون دولار ، فى ١٢ أبريل ١٩٧٨ قررت الحكومة الامريكية وقف تزويد ليبيا بـ ٤٠٠ عربة نقل متطورة بسبب احتمال استخدامها فى نقل الدبابات السوفيتية من ليبيا الى أماكن أخرى . كما ألغت الحكومة الامريكية فى ٢٥ مايو ١٩٧٩ بيع ثلاث طائرات من طراز جامبو ٧٤٧ بسبب الكشف عن وجود دور للخطوط الجوية الليبية فى مساعدة ونقل الامدادات الى حكومة عيدى أمين اثناء الحرب الاهلية التى أدت الى الاطاحة به فى أوغندا .

وصلت العلاقة بين البلدين الى مرحلة اللاعودة حينما قام حوالى ٢٠٠٠ متظاهراً فى ٢ ديسمبر ١٩٧٩ بالهجوم على مقر السفارة الامريكية فى ليبيا واحراقه . على الفور بدأت الحرب الدبلوماسية بين البلدين . حينما قررت الحكومة الامريكية فى ديسمبر ١٩٧٩ وقف أعمالها الدبلوماسية فى ليبيا احتجاجا على حرق سفارتها فى طرابلس . ومع بداية عام ١٩٨٠ قررت الولايات المتحدة سحب جميع دبلوماسييها فورا من ليبيا وتجميد العلاقات معها احتجاجاً على احراق السفارة الامريكية ومكاتبها فى طرابلس وبنغازى . ولعل أكثر ما يشد الانتباه فى نهاية السبعينات هو المكان البارز الذى شغلته قضية العلاقة بين الولايات المتحدة وليبيا من خلال قضية شقيق الرئيس الامريكى الاسبق جيمى كارتر (٧٦ - ١٩٨٠) والتى أصبحت أحد ركائز حملة الحزب الجمهورى ضد الحزب الديمقراطى فى انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٨٠ .

يمكن تلخيص قضية بيلى كارتر فى اكتشاف علاقة غير مشروعة بينه وبين الحكومة الليبية ، بدأت منذ سبتمبر ١٩٧٨ . ومع بداية الثمانينات وتسلم ادارة ريجان السلطة ، أخذت مرحلة تصعيد التوتر تتصاعد أكثر فأكثر . وكتعبير عن الخط الجديد للادارة الامريكية . اعلان ريجان عن أستراتيجية لاستعادة هيبة الولايات المتحدة عن طريق القوة . حيث قرر كل من ريجان ووزير خارجيته الكسندر هيج أن يجعلا من ليبيا نقطة أختبار عملى لتلك الاستراتيجية . وأتخذ الرئيس ريجان زمام المبادرة بسرعة لتطبيق أستراتيجيته عن طريق سياستين :

أولاً : سياسة العقوبات الاقتصادية :

لم يكن موضوع العقوبات الاقتصادية بجديد إلا أن ادارة ريجان عملت على تشديد وتدعيم تلك العقوبات ، كانت أولى خطواتها فى ٢٩ أكتوبر ١٩٨١ عندما فرضت الولايات المتحدة قيوداً جديدة على مبيعات الطائرات المدنية وقطع الغيار المتعلقة بها الى ليبيا .

فى عام ١٩٨٢ أقدمت ادارة ريجان على فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا ، حيث حظرت استيراد النفط الليبى ، وألحقته بقرار حظر تصدير المنتجات الامريكية الى ليبيا ولاقيما التقنيات العالمية الخاصة بالصناعات النفطية والمنتجات العسكرية على أختلافها إما مباشرة أو عن طريق طرف ثالث . وفى ٧ يناير ١٩٨٦ فرضت ادارة ريجان عقوبات اقتصادية شاملة على ليبيا ، حيث تم تجميد الارصدة المالية والليبية فى الولايات المتحدة وحظر كل أنواع التجارة والسفر والقروض والمعاملات التجارية من أى نوع مع ليبيا ، بل أمر ريجان كافة الرعايا والعاملين الامريكيين فى ليبيا ويقدر عددهم ١٥٠٠ أمريكى بمغادرة ليبيا فوراً ، وطلب ريجان من الشركات النفطية الامريكية انهاء عملياتها وتحويل موجوداتها من ليبيا فى اطار الحظر التجارى الشامل على ليبيا .

غير أن الاجراءات الاقتصادية الامريكية لم تحقق أهدافها ولم يحد غياب التقنية الامريكية من قدرة ليبيا على استغلال مواردها النفطية . ويعود اخفاق الاجراءات الاقتصادية الامريكية خاصة فى عام ١٩٨٢ الى عدم تجاوب حلفائها فى أوروبا الغربية واليابان الى الحد الذى يؤثر فعليا على ليبيا . حيث جاءت ردود الفعل على درجة كبيرة من الحذر الأمر الذى ظهر فى البيانات الرسمية التى صدرت عن عواصم بعض الدول الغربية ، عقب اجراءات ١٩٨٦ . أعلنت ايطاليا عن شكوكها ازاء جدوى العقوبات الاقتصادية ولم تهتم المانيا الغربية بفرض

مقاطعة اقتصادية على ليبيا مهما كان نوعها . حتى بريطانيا أوثق الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة والتى سبق وان قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا فى عام ١٩٨٤ اثر أزمة المكتب الشعبى ومقتل الشرطية البريطانية . أبدت بدورها فتورا ظاهرا تجاه دعوة ريجان للأشتراك معها فى مقاطعة الجماهيرية . اذا أشار مسئول فى الخارجية البريطانية الى « قناعة حكومته بعدم فعالية المقاطعة الاقتصادية لاتزال قائمة .

لعل آخر تراجع أمريكى عن سياسة العقوبات الاقتصادية تمثل فى قرار الرئيس ريجان فى ١٩ يناير ١٩٨٩ وفيه فوض شركات النفط الامريكية باستئناف عملياتها عبر فروع أوروبية فى ليبيا وبالرغم من أن ادارته جددت اتهاماتها للزعيم الليبى بأنه مازال يُدعم بنشاط الارهاب الدولى وهو السبب الأصلى لحظر نشاطات تلك الشركات فى ليبيا .

ثانيا : سياسة المواجهات العسكرية المحدودة :

لجأت ادارة ريجان لهذه السياسة ضمن استراتيجيته الشاملة لمحاولة لتحقيق هدفين الأول : وقف ما أسمته بالدعم الليبى للارهاب الدولى . الثانى محاولة خلخلة الوضع الداخلى فى ليبيا لاتاحة الفرصة للعناصر المعارضة لاسقاط القذافى .

ضمن هذه السياسة وفى أغسطس ١٩٨١ اشتبكت طائرات الأسطول الامريكى التى كانت تشارك فى مناورات عسكرية قبالة السواحل الليبية مع طائرتين مقاتلتين ليبيتين من طراز أس . يو/ ٢٢ حاولتا صد الطائرات الأميريكية التى توغلت فى خليج سرت . وقد اسقط الامريكيون الطائرتين بزعم ان واحدة منهما اطلقت صاروخا على الطائرة الأمريكية من طراز أتول جو ـ جو أخطأ هدفه والأخرى اتخذت وضعا مناسبا لاطلاق النار .

ـ فى ٢٣ مارس ١٩٨٦ تجمعت قوات تدخل بحرية امريكية فى البحر المتوسط . قبالة السواحل الليبية ـ شرعت فى اجراء تدريبات تحت مسمى « حرية الملاحة فى خليج سرت » . وبعد مضى يومين اطلقت ليبيا صواريخ مضادة للطائرات على طائرة امريكية وغلت فى الخليج . وردت الولايات المتحدة بمهاجمة السفن الليبية وقواعد صواريخها فى البر الليبى . وبعد هذا الاعتداء غادر الاسطول الامريكى خليج سرت فى ٢٧ مارس ١٩٨٦ .

ـ فى ١٤ ابريل ١٩٨٦ اعلن ريجان ان القوات الامريكية الجوية والبحرية شنت هجمات على طرابلس وبنغازى بزعم ان لليبيا دورا فى زرع القنابل فى اوروبا . كان سلاح الجو قد استخدم قاذفات القنابل التابعة للبحرية الامريكية من طراز اف ـ ١١١ المزودة برادارات متطورة والتى انطلقت من قواعدها فى بريطانيا . لان الاسطول المرابط أمام السواحل الليبية لم يكن تتوفر له الطائرات الهجومية المتخصصة . واقتطاعت ليبيا اسقاط احدى هذه الطائرات ومقتل قائدها .

الاسلحة الكيميائية : الضجة الأمريكية حول مصنع الرابطة :

انتهت المعركة الجوية التى اسقطت فيها مقاتلتان امريكيتان طائرتين ليبيتين فى سماء البحر المتوسط فى الرابع من يناير الماضى ليثار جدل دولى عنيف حول الدوافع الامريكية للقيام بهذا العمل . وفى نفس الوقت كانت قضية الاسلحة الكيميائية قد أحتلت مكانتها ، بعد أن دعت الولايات المتحدة الى عقد مؤتمر دولى بهذا الشأن ولتجديد الالتزام ببروتوكول جنيف ١٩٢٥ الذى يحظر استخدام المواد الكيميائية السامة فى الحروب .

وفى ٧ يناير عقد مؤتمر باريس حول الاسلحة الكيميائية ، وحضرته ١٣٠ دولة . وبعد اربعة ايام اعرب المجتمعون عن قلقهم البالغ بسبب الانتهاكات الخطيرة ، ودعا المؤتمر الى اجراء مفاوضات عاجلة للتوصل الى معاهدة لحظر انتاج الاسلحة الكيميائية وليس حظر استخدامها كما يدعو بروتوكول جنيف ١٩٢٥ وأسهم المؤتمر فى تعميق النزاعات بين الدول المشتركة فيما يتعلق بهذه المعاهدة المقترحة .

حاولت الولايات المتحدة ادانة ليبيا داخل المؤتمر او الخروج بيان يدعم اتهامات الولايات المتحدة بخصوص مصنع الرابطة لتبرير اى عمل عسكرى فى المستقبل ضدها . ولـ الوفود العربية جاءت وهى ترى انه من الظلم مطالبة بعض الدول بالتخلى عن انتاج اسلحة كيميائية فى الوقت نفسه يسمح فيه لدول اخرى كاسرائيل بأنتاج الأسلحة النووية .

لم تزل قضية الاسلحة الكيميائية ساخنة على الساحة الدولية وتثير جدلا عنيفا حتى بين الحلفاء الغربيين أنفسهم . بالرغم من ان موضوع مصنع الرابطة ليس جديدا . ومن ناحية أخرى اعلن الرئيس الامريكى الجديد جورج بوش ان مشروع ليبيا لانتاج الاسلحة الكيميائية المتوقع لن يكون مقبولا من جانب الولايات المتحدة لانه لايهددها وحدها فقط بل يهدد دولا أخرى ، كما رفض بوش الأفصاح عما اذا كان يؤيد اتخاذ اجراءات لمنع ليبيا من انتاج الاسلحة الكيميائية .

السند القانونى لرد الفعل الأمريكى :

تناول موضوع الحرب الكيميائية الذى جرى بحثه فى باريس ، مسألة تسليح ليبيا نفسها او ربما آخرين

بالأسلحة الكيميائية وأخطاره . ولكن هناك تناقض غريب فى موقف الولايات المتحدة : بروتوكول جنيف ١٩٢٥ يحظر استخدام الاسلحة الكيميائية ولا يحظر انتاجها او تخزينها وهذا هو موضوع الاتفاقية التى يجرى بحثها فى جنيف منذ عام ١٩٨٠ . وتصر الولايات المتحدة فى هذه المفاوضات على اجراء تفتيش ميدانى كوسيلة ضرورة للتحقق من الالتزام بالأتفاقية ، اذن فلدى ليبيا نفس الحق حسب النص القانونى الذى تتمتع به الولايات المتحدة من انتاج وتخزين السلاح الكيميائى كسلاح رادع : وبالتالى لايمكن تخيل وجود اساس قانونى لاى عمل عسكرى امريكى ضد مصنع الرابطة . فى هذا الأطار نجد ان هناك اكثر من دولة اتهمتها الولايات المتحدة علنا ليس فقط بانتاج الاسلحة الكيميائية بل واستخدامها ايضا (كان آخرهم العراق) . مما يمثل خرقا واضحا لميثاق جنيف وحيث رفضت العراق استقبال فريق من المفتشين التابعين للأمم المتحدة ، مع ذلك لم تلجأ الولايات المتحدة حتى الى التلميح بأنها قد تقوم بعمل عسكرى بل وتجنبت الادارة الامريكية الضغط لفرض عقوبات اقتصادية ضدها .

مستقبل العلاقات الأمريكية ـ الليبية بعد ريجان :

يمكن القول ان ليبيا بدأت تتخذ خطوات دولية ملموسة نحو تحسين صورته وعلاقاتها الدولية . وفى حديث لشبكة التليفزيون الأمريكية A.B.C صرح العقيد القذافى « بأنه يتطلع لأجراء حوار مباشر مع حكومة بوش كما أعلن معارضة بلاده لكافة اشكال الأرهاب ، اكد انه لايريد ازالة اسرائيل ، فقد ان القضية هى ايجاد مادى امان للشعب الفلسطينى . وكما عبر د/ على التريكى مندوب ليبيا الدائم فى الأمم المتحدة عن مستقبل هذه العلاقات بعد ريجان بقوله « أنه لايتوقع حدوث تغير رئيس وسريع فى سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا خلال عهد بوش . الا انه اكد ان هناك بوادر مشجعة فيما يخص هذه العلاقات ، وأوضح التريكى ان هذه البوادر تتمثل فى القرار الامريكى الخاص بالغاء المناورات العسكرية الامريكية بالقرب من الشواطىء الليبية وسحب حاملات الطائرات الأمريكية من هناك ، كما تشمل السماح للشركات النفط الأمريكية بالعودة الى العمل فى ليبيا ، مشيرا الى انها جميعا مبادرات جديدة وأضاف ان بلاده ابدت الاستعداد لاعادة علاقات متكافئة ومتوازنة مع الولايات المتحدة وانها تنظر من واشنطن وقف سياستها المعادية لليبيا .

ولكن الرد الاميريكى جاء من خلال وثيقة اصدرتها الخارجية الاميريكية بعنوان « القذافى مستمر فى دعم الأرهاب . وتأتى هذه الوثيقة بعدان حاول القذافى ارسال وسائل عبر التليفزيون الأمريكى والقنوات الدبلوماسية لبدء حوار مع أدارة بوش وعن استعداده لتلبية دعوة لزيارة واشنطن . وتسليمه لجثة الطيار الامريكى الذى اسقطت طائرته فى غارة ابريل ١٩٨٦ ولكن الوثيقة اكدت ان الشروط الامريكية مازالت عديدة ولم تتغير .

وجاء فى الوثيقة « على الرغم من المظهر العام الذى يوحى بالأعتدال مازالت ليبيا تقدم الدعم للارهاب ، انها لم تتغير وان لليبيا سجلا فى السعى لزعزعة استقرار الحكومات العربية والافريقية المعتدلة ، وقد وفر القذافى القواعد الآمنة والمال والسلاح لا بل الأسناد اللوجستى خلال السنوات الماضية الى جماعات فلسطينية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وجماعة ابو نضال التى نقلت قيادتها الى ليبيا فى ١٩٨٧ بعد ان طردتها سوريا . وتتهم الوثيقة هاتين المنظمتين بانهما وراء العمليات الارهابية فى الشرق الأوسط وأوروبا وكانت اخرها فى ١١ يوليو ١٩٨٨ عندما نفذت عملية بالبنادق الرشاشة والقنابل اليدوية على السفينة اليونانية السياحية » ستيى أوف بوروس ، والهجوم بالرشاشات والقنابل فى ١٥ مايو ١٩٨٨ على فندق اكروبول ونادى السودان فى الخرطوم الذى ادى الى مقتل ٨ اشخاص وجرح العشرات وتفجير سيارة ملغومة امام السفارة الاسرائيلية فى نيقوسيا فى مايو ١٩٨٨ .

ـ **ومنظمة الجيش الأحمر اليابانى** الذى تعتبره الوثيقة مسئولا عن الحادث الذى وقع خارج نادى برتاده وافراد القوة الأمريكية فى نابولى الايطالية فى ٢٤ ابريل ١٩٨٨ وهو الحادث الذى ادى الى مقتل ٥ جنود وجرح اكثر من ٢٠ جنديا . والهجوم عفى السفارة الاميريكية فى روما فى يونيو ١٩٨٧ .

ـ **ومنظمة ٩ ابريل المعروفة باسم أم ـ ١٩** التى وراء تفجير قنبلة فى المكتب الثقافى الأمريكى فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ فى العاصمة السريلانكاية كولومبو كما ان هذه المنظمة تلقت تدريبا واسلحة فى ليبيا .

ـ **حركة توبا ماروس** الذى كانت وراء هجومين استهدفا مكتبين تابعين للمركز الثقافى الامريكى فى ليما عاصمة بيرو فى ١٦ ابريل ١٩٨٨ . وتعتبر هذه الحركة موضع الشبهة الرئيسى فى الهجوم الذى وقع فى ١٩ ابريل ١٩٨٨ بالقرب من المركز الثقافى الامريكى فى مدينة سان خوسيه .

ـ **الجيش الجمهورى الايرلندى** . كانت السلطات الفرنسية قد اعترضت فى اواخر ١٩٨٧ شحنة اسلحة ليبية قدرت حمولتها بـ ١٥٠ طنا من الاسلحة شملت صواريخ ارض ـ جو كانت مرسلة الى الجيش الجمهورى وهناك ادلة قاطعة على ان تلك الحمولة مصدرها ليبيا .

كما اكتشفت السلطات البريطانية فى اكتوبر ١٩٨٨ مخبأ للاسلحة يعتقد انها جاءت من شحنة ليبية سابقة فى مؤسسة للمتقاعدين غربى بلفاست فى ايرلندا الشمالية .

بالاضافة الى ذلك تبين الوثيقة ان هناك سجلا كاملا لعمليات القذافى لتصفية معارضيه السياسيين خارج ليبيا فى عام ١٩٨٨ وبالاضافة الى محاولة زعزعة الحكومات العربية والافريقية ، وتتهم الوثيقة ليبيا بمحاولة الحصول على مناطق نفوذ فى القارة الافريقية عن طريق الدبلوماسية الناشطة المقرونة بالأرهاب .

بالنسبة للاسلحة الكيميائية تؤكد الوثيقة ان هناك ادلة على ان ليبيا اصبحت على وشك البدء فى انتاج الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع ، حيث تم بناء مجمع صناعى ضخم فى مدينة الرابطة التى تبعد حوالى ٨٠ كم الى الجنوب الغربى من طرابلس ، وسيكون المصنع اذا اصبح كامل التشغيل اضخم مصنع لانتاج عناصر السلاح الكيميائى فى العالم الثالث . وعلى الرغم من ادعاء القذافى فى اكتوبر ١٩٨٨ ان مصنع الرابطة يستهدف انتاج العقاقير والأدوية ولكن المصنع على العكس من ادعاء القذافى يستهدف فى المقام الأول انتاج الاسلحة الكيميائية فالمعدات المتخصصة وتصميم البناء واجراءات الأمن حول المجمع تزيد بكثير عن متطلبات مجمع تجارى .

وان احتمال اكتساب ليبيا القدرة على انتاج الاسلحة الكيميائية امر مثير للقلق الشديد خاصة فى ضوء تقارير عن استخدام ليبيا للاسلحة الكيميائية فى حربها فى تشاد ١٩٨٧ . وهذا ايضا مثير للقلق فى ضوء استمرار ليبيا فى مساندة الارهاب وتاريخها المعروف بامداد الآخرين بالاسلحة . فى النهاية تسرد الوثيقة لائحة طولها على عشر صفحات باحدى وخمسين عملية ارهابية قام بها القذافى فى انحاء العالم مابين ٧٩ ـ ١٩٨٨ جرى بعضها فى الدول العربية نفسها . □





« بون » بين جدل الحلفاء والمتاعب الداخلية

نزيرة الافندى

ذلك هو الواقع الذى تعيشه « المانيا الاتحادية » فى الوقت الراهن ، فهى من حيث التحرك على المسرح الدولى ، على صعيد العلاقات الدولية بصفة عامة ، أو على صعيد العلاقات بين الشرق والغرب بصفة خاصة ، تشهد ازدهارا يشابه ذلك الذى عايشته فى اواخر الستينات وحتى منتصف السبعينات بصفة محددة .

إلا ان هذا الازدهار يمثل الوجه الآخر ، للواقع الذى تعيشه « بون » بين حلفاءها ، وهو واقع يشهد تزايد الجدل حول العديد من القضايا ، التى تهدف الى اثارة التساؤلات « حول مدى انضواء » المانيا الاتحادية .. فى طار التحالف الغربى ممثلا فى الناتو . اتضح ذلك فى طاق الاتهامات الامريكية بمساهمة شركات ألمانية فى قامة مصنع ليبى لانتاج « الغازات المستخدمة فى لحروب الكيماوية »، اضافة الى الجدل حول قضية تطوير الصواريخ قصيرة المدى المرابطة فى أوروبا وبخاصة على الأراضى الالمانية .

واذا انتقلنا من العلاقات الدولية التى تربط « بون » بجيرانها فى الشرق ، وحلفاءها فى الغرب ، سوف نجد واقع آخر ، اكثر صعوبة وأشد حساسية .. ألا وهو الاوضاع الداخلية وبخاصة فى ظل النتائج التى اسفرت عنها الانتخابات المحلية فى مدينة « برلين الغربية » ذات الوضع الخاص ، فقد انهزم تحالف الحزب الديمقراطى المسيحى مع الحزب الديمقراطى الحر ، وطرحت صيغة تحالف حزب الخضر ، مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى لحكم المدينة ، مع بزوغ قوى اليمين المتطرف ممثلا فى الحزب الجمهورى .

فهذه النتائج وماتعنيه من دلالات ، بالنسبة لمدينة « برلين الغربية »، امر لايمكن لصانع القرار السياسى ومتخذه فى « بون » ان يسقطه من اعتباره ، يتساوى فى ذلك مع القوى الأربع الكبرى « امريكا ، انجلترا ، فرنسا ، والاتحاد السوفيتى » . خاصة وان المانيا الاتحادية بصفة عامة ، وبرلين الغربية بصفة محددة ، تشهد حاليا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ذات آثار سياسية لايمكن اغفالها وفى مقدمتها ، قضية الاجانب والعداء المتزايد تجاههم .

ويرتبط بالواقع الداخلى الصعب ، ازمة القيادات الحزبية فى « بون »، حيث انه مع تخلى « هانز ديتريش جينشر » عن منصب رئيس الحزب الديمقراطى الحر ، ومع وفاة « جوزيف شتراوس » زعيم الحزب المسيحى الاجتماعى فى بافاريا . اضافة الى عدم وجود البديل الناجح « لملء الفراغ الذى تركه فيلى برانت » ومن بعده « هيلموت شميدت » بالنسبة للحزب الاشتراكى الديمقراطى ، مع عدم وضوح اسم يمكن ان يخلف المستشار الحالى « هيلموت كول » على صعيد الحزب الديمقراطى المسيحى ، تتكون لدينا ابعاد الصورة الراهنة لأزمة القيادات الحزبية « على صعيد المانيا الاتحادية » وهى تعد من وجهة نظرى ، امتدادا لأزمة شاملة تجتازها معظم دول العالم .. وبصفة خاصة بالنسبة للدول الاوروبية الغربية .. حيث ان هذه الدول قامت اساسا على ديمقراطيات تستند الى التعددية ووجود البدائل فى الشخصيات السياسية والبرامج الحزبية .

والأمر المثير بالنسبة لهذا « الواقع » الذى تعيشه « المانيا الاتحادية » ببعديه الدولى ، والمحلى ، التقاءه عند نقطة محددة ، ألا وهو حائط برلين ، الذى يفصل شقيها الغربى والشرقى . لتصبح « برلين الغربية » مدينة ذات طبيعة خاصة ، وتصبح « برلين الشرقية » عاصمة لجمهورية المانيا الديمقراطية . فما الذى اثار « شجون » الماضى ، وجعله يلقى بظلاله على الواقع الراهن والقدرة على التحرك فى المستقبل ؟؟

الحائط نقطة التقاء :

هذا مايترجمه البعد الحالى فى سياسة الحكومة الالمانية الفيدرالية ، برئاسة المستشار « هلموت كول »

وفى ظل التحركات السياسية والنشطة التى يقوم بها وزير خارجيته هانز ديتريش جينشر .

والاضافة التى يشكلها هذا البعد ، تتمثل فى ان الحكومة الائتلافية القائمة ، لاتضم الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، صاحب المبادرات البناءة والشجاعة فى مجال الانفتاح على الشرق . ولكنه ائتلاف يقوم على الحزب الديمقراطى المسيحى ، اضافة الى الحزب الديمقراطى الحر ، وبدعم من الحزب المسيحى الاجتماعى « البافارى » .

فمن خلال هذا البعد ، عبرت « بون » الحائط لتلتقى مع الشرق ، فكان ان استقبلت فى سبتمبر عام ١٩٨٧ « اريك هونكر » زعيم الحزب الشيوعى فى المانيا الديمقراطية ، ودعمت من هذا البعد ، السياسة المتفتحة التى انتهجتها القيادة السوفيتية برئاسة ميخائيل جورباتشوف ، واتفاقية نزع الصواريخ متوسطة المدى من القارة الاوروبية . وبالتالى كان العبور التالى من جانب « بون » لحائط برلين الغربية فى اتجاه « نقطة الالتقاء » متمثلا فى الزيارة التى قام بها « هلموت كول » للعاصمة السوفيتية فى نوفمبر ١٩٨٨ .

وفى ظل الاتفاقيات المتعددة التى وقعها الجانبين بصفة عامة والتعاون الالمانى الفيدرالى ، الديمقراطى بصفة خاصة . اضافة الى الموقف الايجابى الذى اتخذته « بون » فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى مع الاتحاد السوفيتى (التسهيلات المالية والتعاون الفنى الى جانب تضييق نطاق القيود المفروضة فى مجال صادرات التكنولوجيا الى موسكو) كان التحول من مناخ « الانفتاح على الشرق » الى مناخ التطبيع ، الأقرب الى قبول الحائط كأمر واقع ، يتم اللقاء عنده ، بدلا من التصادم .

ومن هنا ، كانت وجهة نظر « بون » المتمثلة فى عدم الاسراع ، بعملية تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى ، والمزروعة فى الأراضى الالمانية . كما ان هذه الخطوة ، لم يعد الافراد يؤيدونها لأن الخطر القادم من موسكو لم يعد كما كان من قبل . وقد اتضح ذلك فى الاستفتاء الذى اجرى مؤخرا فى المانيا الاتحادية ، والذى اوضح ان ٨٠ فى المائة من الالمان الغربيين ينظرون الى جورباتشوف باعتباره « رجل سلام » مع مطالبة نسبة ٧٩ فى المائة من افراد العينة بضرورة سحب جميع « الاسلحة النووية » من أوروبا ، بينما طالب ٤٤ فى المائة من افراد العينة بانتهاج « سياسة محايدة » ولاشك ان زيارة جورباتشوف لبون والمقرر لها يونيو ١٩٨٩ ، سوف تدعم هذه الآراء . ولابد ان نشير هنا الى ان هذا التحول الواضح فى آراء المواطنين فى المانيا الاتحادية ، كان نابعا من العوامل السياسية ، الى جانب العوامل الاقتصادية ايضا . بالنظر الى تعاظم تدفق الاجانب الى « بون » بالمفهوم الواسع ، ومايعنيه ذلك من اعباء مالية ، لاتقل عن مليار دولار سنويا ، بالنسبة للقادمين الجدد من الشرق الاوروبى ، حيث تشير الارقام الى ان اعدادهم فى العام الحالى (١٩٨٩) سوف تصل الى ثلاثمائة ألف فرد ، مقابل مائتى ألف فرد فى عام ١٩٨٨ ، ثمانين ألف فرد فى عام ١٩٨٧ .

جدل الحلفاء ..

ومع تعاظم هذه الاتجاهات فى داخل المانيا الاتحادية ازدادت حدة جدل الحلفاء ، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ، ازاء موضوع تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى . فطالما ان « الحائط قائم ».. ولم يزال ، فهذا يعنى ان التحفظ لازال قائما ، فيما يتعلق بالعلاقات الالمانية السوفيتية ، والمدى المتاح للتحرك فيما بينهما وبما لايمس قواعد التحالف الغربى ، ممثلا فى « الناتو » .

ويلاحظ ان وجهة نظر « بون » المطالبة بارجاء التطوير لهذه الصواريخ ، تستند الى ان الانتخابات العامة سوف تجرى فى نهاية عام ١٩٩٠ ، واتخاذ قرار عاجل بالنسبة لتطوير هذه الصواريخ قد يضر بالمكاسب السياسية التى حققها الائتلاف الحاكم على الصعيدين الداخلى والخارجى ، اضافة الى ان المناخ السياسى الراهن فى مجال العلاقات بين الشرق والغرب لايدعم التبكير بمثل هذه الخطوة . وكان ان اتفق على تأجيل اتخاذ القرار فى هذا الشأن حتى شهر مايو القادم .

الحائط قنبلة موقوتة !!

اذا كانت « حكومة كول » قد استطاعت تخطى حائط برلين وجعلته نقطة التقاء مع الشرق ، فان ذات « الحائط » اصبح يستخدم من قبل البعض الآخر ، وبخاصة اليمين المتطرف ، ليكون بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الحياة السياسية الديمقراطية فى المانيا الاتحادية .

وقد كانت التحذيرات الاولى ، متمثلة فى الفوز الذى حققه الحزب الجمهورى ، فى الانتخابات التى شهدتها مدينة « برلين الغربية » مؤخرا ، حيث حصل الحزب على ٨ فى المائة من اصوات الناخبين مقابل لاشىء فى الانتخابات السابقة التى اجريت فى عام ١٩٨٥ . وتعنى هذه النسبة حصوله على عشرة مقاعد من اجمالى عدد المقاعد البالغ عددها ١٣٨ مقعدا مع العلم بأن هذا الحزب لم يؤسس إلا فى عام ١٩٨٣ ، نتيجة انشقاق عن الحزب الاجتماعى المسيحى .

واذا نظرنا الى النسب الأخرى التى حصلت عليها الأحزاب السياسية فى المانيا الاتحادية ، فى هذه الانتخابات مقارنة بالانتخابات السابقة ، سوف نجد

الآتى بالنسبة للمؤشرات الاساسية :

أولا : بالنسبة للحزب الديمقراطى المسيحى ، فقد انخفضت نسبة التصويت لصالحه من ٤٦٫٤ فى المائة الى ٣٦٫٢ فى المائة . وبلتالى تقلصت مقاعده من ٦٩ الى ٤٦ مقعدا .

ثانيا : اما الحزب الديمقراطى الحر ، والذى كان دائما وأبدا يجتاز الانتخابات بالحد الادنى من الاصوات « نسبة الـ ٥ ٪ » . فقد فشل تماما حيث حصل على ٣٫٨ فى المائة من الاصوات فى العام الحالى ، مقابل ٨٫٥ فى المائة فى عام ١٩٨٥ ، وليفقد كل مقاعده فى البرلمان والتى كانت تقدر باثنى عشر مقعدا .

ثالثا : ارتفع نصيب الحزب الاشتراكى الديمقراطى من التصويت الى ٣٧٫٨ فى المائة ، مقابل ٣٢٫٤ فى المائة ، وان كان عدد مقاعده قد ظل على ماهو عليه « ٤٨ مقعدا » .

رابعا : اما بالنسبة لحزب الخضر فقد كان الشريك الأكبر الذى دعم من موقف الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، بحيث يشكلا معا الحكومة الائتلافية التى ستحكم مدينة برلين الغربية على مدى السنوات القادمة .

واذا نظرنا الى هذه النتائج ، من منظور السيطرة التى كانت للحزب الاشتراكى الديمقراطى ابان الستينات ، وعندما كان فيلى برانت يتولى منصب عمدة برلين الغربية ، فان الأمر لايبدو جد مختلفا . إلا ان طبيعة التغيير الذى حدث فى المناخ السياسى الراهن ، والحساسية الشديدة التى تكنها الدوائر الاقتصادية عامة ، والسياسية المحافظة خاصة ، تجاه حزب الخضر ، هى التى اضفت دلالات جديدة لقيام مثل هذا التحالف ، تستوى فى ذلك مع ظهور الحزب الجمهورى اليمينى المتطرف .

واذا كانت الدوائر السياسية فى « بون » ترقب هذه المؤشرات الخاصة بالانتخابات بعين فاحصة ، فان الدوائر الاقتصادية تنظر اليها باهتمام اكبر ، خشية الانعكاسات السلبية للتحالف الذى اطلق عليه « تحالف الحمر ـ الخضر » على مستقبل رؤوس الاموال والحركة الاستثمارية فى البلاد ، وهو ماحرص زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى على توضيحه فى بيانه الذى اعلن فيه ، نبذه للعنف ، وقبوله لوجود ممثلى الدول الأربع الكبرى فى المدينة المقسمة .

وفيما يتعلق بالدوائر السياسية داخل « بون » وعلى صعيد الدول الغربية الحليفة معها ، فان قلقها ، يتمثل فى وجود مناخ خصب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، ادى الى بزوغ نجم الاحزاب اليمينية من جديد ، والذى ترجم فى فوز الحزب الجمهورى . وقد تجددت فى هذا المجال وبصفة محددة ، قضية الاجانب النازحين الى برلين الغربية ، مع ارتباط ذلك بالارتفاع فى نسبة البطالة وازمة الاسكان .

قضية الاجانب :

ومن ناحية أخرى ، نجد ان بروز الاحزاب اليمينية ، وان كان يرتبط فى جزء منه ، بالفراغ الذى تعانيه الاحزاب العريقة فيما يتعلق بالشخصيات المقبولة سياسيا ، إلا انه فى الحقيقة يعكس زيادة المشاعر المعادية للأجانب فى المانيا الاتحادية .

فطبقا للاحصاء العام الاخير الذى اجرته السلطات الالمانية فى مايو ١٩٨٧ ، واعلنت نتائجه مؤخرا ، فقد ارتفع عدد الاجانب بنسبة سبعين فى المائة خلال الفترة منذ عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ ، حيث قفز عددهم من ٢٫٤ مليون نسمة الى ٤٫١ مليون نسمة ، يتركز معظمهم فى مدينة « برلين الغربية » ، بينما انخفض عدد السكان من المواطنين الالمان ، من ٥٨٫٢ مليون نسمة ٥٦٫٩ مليون نسمة .

فهذه النقطة اصبحت مجالا خصبا للتنافس الحزبى فى مجال الفوز بأصوات الافراد ، خاصة بعد وفاة « شتراوس » ، وعلى الرغم من ان سياسة الزعيم البافارى الراحل ، قد شهدت قدرا من المرونة الملحوظة فى السنوات الاخيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب .

ومن هنا نجد ان كل من الحزب الديمقراطى الوطنى ، اضافة الى حزب الاتحاد الالمانى وهما من الاحزاب اليمينية المتطرفة قد عقدا العزم على خوض الانتخابات البرلمانية الاوروبية بعنف لتعويض الفراغ الذى تركه شتراوس ، ممثل اليمين المحافظ . وقد ترجم ذلك فى تخصيص الحزب الثانى ، وهو حزب صغير ، مبلغ اثنى عشر مليون مارك لخوض هذه الانتخابات المقرر لها يونيو ١٩٨٩ . وذلك مقابل ٧٥٠ ألف مارك خصصها الحزب الديمقراطى الوطنى فى الانتخابات العامة السابقة . اضافة الى الحزب الجمهورى ، الذى أسس فى ميونيخ .. وفاز فى برلين الغربية مؤخرا .

وقد سبق هذا الفوز تأكيد زعيمه على معارضته للأجانب لما يؤدى اليه نزوحهم للبلاد من استيراد للحرب الاهلية .

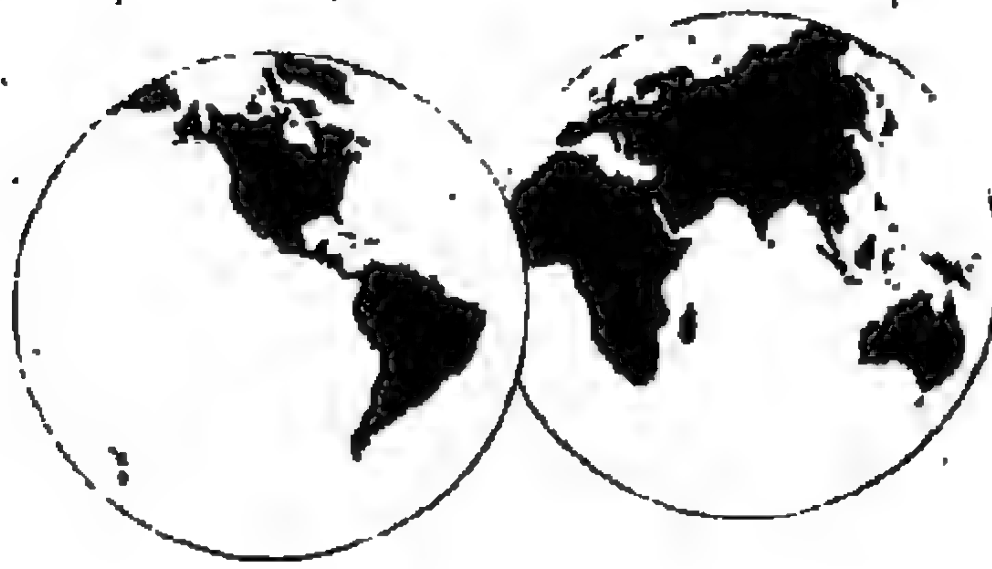
وبالنسبة لزعيم الحزب النازى وهو مايعرف بالحزب الديمقراطى الوطنى ، فقد اشار الى ان عام ١٩٨٩ ، سوف يشهد العديد من المناسبات القومية الثابتة والتى سيتم الاحتفال بها ، فهناك مرور خمسين عاما على اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وخمسة وسبعون عاما على

اندلاع الحرب العالمية الاولى ، اضافة الى الاحتفال بمرور مائة عام على ميلاد هتلر .. وقد كان ذلك فى مجال تعليقه على الأحداث التى صاحبت ذكرى مرور خمسين عاما على برنامج هتلر ، فى مواجهة اليهود .

والى جانب الجدل حول الاجانب ، ونمو المشاعر القومية المتطرفة ، الذى تمثله هذه الاحزاب اليمينية ، والتى تضع فى اعتبارها ملء الفراغ الذى تركه « شتراوس » من وجهة نظرهم .

هناك العديد من القضايا الداخلية على صعيد المانيا الاتحادية ، تجعل هذا الواقع متناقضا ، مع الازدهار فى الدور الدولى لألمانيا الاتحادية . فعلى سبيل المثال هناك قضايا المحطات النووية للطاقة ، وماتثيره من جدل حول اعتبارات الأمن والأمان ، فى ظل الحادث الذى تعرضت له احدى المحطات النووية وأدى الى اغلاقها بصفة مؤقتة . مما فجر موجة من الانتقادات والمعارضة من قبل الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وقد تلاقت هذه الانتقادات وتنامى مشاعر القلق من مخاطر هذه المحطات ، من جانب الافراد .

كما أن قضية الانضواء فى ظل الخلفاء .. اصبحت تشكل مجالا خصبا للقلق المتزايد من جانب الافراد والمسئولين على حد سواء . فعلى سبيل المثال ، ارتفع عدد الافراد الشباب ، الذين يرفضون الخدمة العسكرية بنسبة ١٧ فى المائة فى الستة اشهر الاولى من عام ١٩٨٨ ، وذلك لصالح اعمال الخدمة العامة ، كما ارتفع عدد هؤلاء الافراد الى ٧٠ ألف شاب فى عام ١٩٨٧ ، حيث فضلوا العمل لصالح جماعات البيئة ، وبمعنى آخر دعم حزب الخضر فى مواجهة الاهداف الخاصة بالتحالف الغربى .□





ايركهارت وتجارب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام

د . السيد أمين شلبى

أصبح لدينا مذكرات لثلاث من الشخصيات الدولية التى شغلت مناصب رئيسية فى جهاز الأمم المتحدة . فبعد أن لم يخلف لنا تريجفى لى مذكراته كأول سكرتير عام للمنظمة الدولية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) كما لم تسعف الحياة السكرتير العام الثانى داج همرشولد (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)* قدم لنا يوثانت ثالث سكرتير عام للأمم المتحدة (١٩٦١ ـ ١٩٧١) مذكراته التى صدرت تحت عنوان :

Uthant,view from the U.N

(راجع مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر عام ١٩٨٠)

كما قدم لنا كورت فالدهايم مذكراته عن سنواته كسكرتير عام للأمم المتحدة (١٩٧١ ـ ١٩٨١) والتى صدرت تحت عنوان : In the eye of the Storm,1986

أما الشخصية الثالثة التى أصدرت مؤخرا مذكراتها فهو Brian Urouhart وجاءت تحت عنوان :

A life in peace and war

وسجل فيها خبراته فى الأمم المتحدة عن فترة قاربت أربعين عاما منذ أن التحق بالمنظمة الدولية منذ انشائها عام ١٩٤٥ وعاصر فيها خمسة من السكرتيريين العامين للمنظمة وأنهى عمله فيها كمساعد للسكرتير العام عام ١٩٨٣ .

ورغم مشاركة ايركهارت فى العديد من أدوار ومهام الأمم المتحدة والأزمات الدولية التى مرت بها الا أن اسمه يرتبط بشكل خاص بتجارب الأمم المتحدة فى انشاء قوات حفظ السلام Peace Keeping Forces وهى التجارب التى بدأت بشكل فعلى خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ وتطورت الى تكوين أول قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام United Nations Emegency Forces وباعتبار أنها كانت عمليا أول تجربة للأمم المتحدة فقد سميت UNEF 1 وقد شهدنا تكرار هذه التجربة فى أزمات ومواقف أخرى : فى أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ ، وقبرص عام ١٩٦٤ ، ثم الأزمة التى واجهت قوة الأمم المتحدة فى مصر مع حرب عام ١٩٦٧ ، وفى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وتكوين UNEF 2 ثم فى لبنان عام ١٩٧٨ .

لذلك لم يكن غريبا أن تشغل هذه التجارب معظم مذكرات ايركهارت ولخبراته فى جهاز الأمم المتحدة ، وأن يجيىء تقييمه لمكانة وفعالية المنظمة الدولية من خلال فشل أو نجاح مهام قوات حفظ السلام خلال الأزمات التى استخدمت فيها .

أزمة السويس والتجربة الأولى :

فى روايته لتجربة تكوين قوة حفظ السلام خلال أزمة السويس يرجع ايركهارت أصول الفكرة الى مناقشتها خلال الأيام الأولى بين همرشولد وليستر بير سون وزير خارجية كندا فى ذلك الوقت وكان التفكير يدور حول ادماج وحدات بريطانية وفرنسية فيها الا أن الفكرة استبعدت لعدم امكانها سياسيا . وقد كان همرشولد متشككا فى المفهوم الجديد لانشاء قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام الا أنه فى نوفمبر ١٩٥٦ أعلنت بريطانيا وفرنسا أنهما ستوقفان عملياتهما العسكرية اذا ماقبلت مصر واسرائيل قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام وهو مابدأ معه همرشولد فى استكشاف الفكرة بل ان الجمعية العامة طلبت منه ذلك رسميا فى ٤ نوفمبر . فى هذا الوقت كان ايركهارت هو الشخص الوحيد فى الدور الثامن والثلاثين فى الأمم المتحدة الذى له خبرة عسكرية واسعة باعتبار السنوات الست التى قضاها فى الحرب العالمية الثانية ضابطا فى الجيش البريطانى وباعتبار حيدة هذه التجربة فقد كان على كل شىء أن يبدأ من الصفر . ورغم أن مراحل تكوين القوة مرت بشكل سلبى فان مفهومها الجديد والافتقار

---

* خلف لنا همرشولد تأملاته الروحية التى نشرت بعد وفاته تحت عنوان Markings

الى الخبرة السابقة والوقت لاعداد قوات لخدمة ومهام جديدة عليها كلية ، كل هذا خلق مناخا من عدم التأكد والقلق حول القوة الجديدة .

ويروى ايركهارت أنه حين تحركت القوة الى غزة فى مارس ١٩٥٧ لم يكن هناك تأكد من اتجاه السكان نحوها مما أثار مخاوف القوة ، ففى أول أمسية لها فى غزة وحين بدأ المؤذن يدعو للصلاة ، أطلق بعض أفراد القوة طلقات نارية فى الهواء معتقدين أن الرجل يدعو السكان للتمرد . غير أن سوء الفهم هذا لم يتكرر كثيرا .

وفى تقييم ايركهارت لهذه التجربة الأولى يقول انها استمرت لمدة عشر سنوات لم يدرك خلالها الكثيرون القيمة الحقيقية لوجودها حتى انتهت بشكل درامى عام ١٩٦٧ وبكل التداعيات المدمرة التى تلتها ، والتى مازلنا نعيشها حتى الآن . واذا كان اسلوب عمل قوات حفظ السلام أصبح مألوفا الآن ، فانها حين انشئت خلال أزمة السويس كانت شيئا جديدا تماما فعندئذ كان مطلوبا من جنود تدربوا على القتال أن يشتركوا فى عمليات منافية للعنف وفى مواقف حرجة ، وهى عمليات لم تكن تحت سيطرة حكوماتهم . وقد مست عمليات حفظ السلام الجديدة أكثر المسائل حساسية للسيكلوجية العسكرية والسيادة القومية والسياسات الدولية والقانون الدولى العام والخاص . ويعتبر ايركهارت أن همرشولد قد وازن بين هذه العناصر الحساسة بأسلوب تفاوضى ودبلوماسى رفيع والذى أتاح لهذه التجربة الجديدة أن تتماسك وأن تحقق نجاحا تاريخيا ، وكان من نتيجة ذلك أن أشاع هذا النجاح مناخا من الشك حول الولايات المتحدة ودورها وفعاليتها فى مثل هذه الأزمات ، كما أضفت احتراما وثقة فى شخصية سكرتيرها العام . لذلك رأينا وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس والكونجرس الأمريكى فى قرار اجماعى يدعوان الى اقامة قوات لحفظ السلام . أما همرشولد فقد كانت استجابته متحفظة تجاه هذا الحماس وموضوعيا كان ما شغله خاصة فى عمليات مماثلة مقبلة هو تفادى عنصر « الارتجال » الذى صاحب انشاء قوة حفظ السلام الأولى . وفى تقريره الأول كان حريصا على أن يوضح فيه « القيود القانونية التى تفرضها السيادة الوطنية على المنظمة وهى القيود المعترف بها فى الميثاق » وكان يعنى بهذا بشكل خاص ضرورة موافقة وتعاون الدولة أو الدول التى يستعمل القوة على أراضيها .

قوات الأمم المتحدة فى الكونغو :

بهذا النجاح الذى حققته التجربة الأولى لقوات حفظ السلام فى سيناء وغزة ، أقدمت الأمم المتحدة وسكرتيرها العام همرشولد على تجربة جديدة فى الكونغو . فبعد حصول الكونغو البلجيكى على الاستقلال فى يونيو عام ١٩٦٠ تلت ذلك اضطرابات وفوضى عمت البلاد واشتباكات دامية بين الوطنيين والبلجيك ، وضاعف من هذا اعلان تشومبى فى ١٢ يوليو انفصال اقليم كاتنجا . فى مثل هذا الموقف دعا الرئيس الكونغولى المنتخب كازافوبو ورئيس وزرائه باتريس لومومبا ، الولايات المتحدة للتدخل غير أن ايزنهاور رفض هذا الطلب واقترح عليهما التوجه الى الأمم المتحدة وهو مافعلاه . وشرع همرشولد فى استشارة أعضاء مجلس الأمن والدول الأفريقية حول كيفية الاستجابة على وجه مرض لهذا الطلب وفى ١٣ يوليو دعا همرشولد لاجتماع مجلس الأمن مقترحا ارسال قوات لحفظ السلام فى الكونغو ومع انتهاء هذا اليوم كانت المنظمة « قد ارتبطت بأكثر التجارب صعوبة وتحديا فى تاريخها » .

وتكون ماعرف بـ :

organization des Nations Unies Au Congo (ONUC)

وكانت القوات الأولى التى اشتركت فيها من غانا ومراكش وتونس وأثيوبيا وأشرفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الجسر الجوى للقوات والمعدات الى الكونغو .

وقد لاقت القوة نجاحا كبيرا فى بدايتها وخاصة فى استجابة الوطنيين لها . ووصفها المعلق الشهير والترليبمان بقوله « ان عمل الأمم المتحدة فى الكونغو هو أكثر المحاولات تقدما التى جرت فى التعاون الدولى » ووصف جيمس روستون همرشولد بقوله « هذا الرجل البارز انما يثبت أنه واحد من المصادر الطبيعية فى العالم اليوم » .

غير أن هذا النجاح المبكر الذى لاقته الأمم المتحدة فى الكونغو سرعان ماواجه العقبات سواء من داخل الكونغو أو من التيارات الدولية المحيطة وخاصة اعتبارات ومنافسات الحرب الباردة . وقد دفع هذا السوفيت الى التشكيك فى مهمة الأمم المتحدة وتصعيد الهجوم على سكرتيرها العام همرشولد بعدم اتخاذ موقف فعال لوقف انفصال اقليم كاتنجا وهو مارفضه همرشولد فى البداية واعتبره خارج نطاق مهمة الأمم المتحدة وأنه لكى يفعل هذا يجب أن يحصل على تفويض من مجلس الأمن وهو ما فعله همرشولد بعد ذلك ، وبعد أن حصل على هذا التفويض كان عليه أن يقنع حكومة الكونغو الوطنية . من ناحية أخرى بدأت زعامات الكونغو مثل موبوتو تشكك فى الفرق الأفريقية المشتركة فى القوة وخاصة التابعة لغانا وغينيا ويتهمها بأنها تعيق عملية التصالح الوطنى فى الكونغو . وتحددت المواقف الخارجية تجاه الأوضاع الداخلية وزعاماتها على أساس من خطوط الحرب الباردة فبينما أيد الاتحاد السوفيتى لومومبا ، أيدت الولايات

المتحدة وبريطانيا كازوفوبو وموبوتو ، اما ديجول فقد عبر عن عدم موافقته على جهود الأمم المتحدة فى الكونغو . وبدأ الأفريقيون منقسمين حول المشكلة .

وقد انعكست الأوضاع فى الكونغو على الدورة ١٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة التى حضرها خروشوف وعدد كبير من زعماء العالم ، وشهدت أعنف هجوم سوفيتى على همرشولد وطالبه خروشوف بالاستقالة بل وقدم مفهوما جديدا لوظيفة السكرتير العام تقوم على أن يتولاها ثلاثة يمثلون الغرب والشرق والدول غير المنحازة . وقد رفض همرشولد دعوة الاستقالة بقوله « .. اذا كان ممثل الاتحاد السوفيتى يتحدث عن الشجاعة ، فانه من السهل جدا أن تستقيل ، ولكن من الصعب أن تبقى ، كما أنه من السهل جدا أن تنحنى لرغبة قوة كبرى وشىء آخر أن تقاوم ذلك . وكما هو معروف لكل أعضاء هذه الجمعية أنى فعلت هذا فى عدة مناسبات وفى عدة اتجاهات . فاذا كانت هذه هى رغبة هذه الأمم التى ترى فى المنظمة أفضل حماية لها فى عالم اليوم فانى سأفعل هذا ثانية الآن » . وقد أدت خلافات همرشولد العلنية مع خروشوف الى أن تحجب اختلافاته الكبيرة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقوى أخرى . ولكن همرشولد حصل على مكانة بطولية فى الغرب بسبب ما افترضوه من موقف معاد للسوفيت فى الوقت الذى كان همرشولد يحارب فيه من أجل استقلاليته وعدم تحيزه .

وقد عبر والتر ليبمان بدقة عن دوافع الشرق والغرب فى مهاجمتهم لدور الأمم المتحدة فى الكونغو بقوله « ان سبب معارضة الشرق والغرب هو التصميم على عدم نجاح الأمم المتحدة فيما تحاول أن تفعله . فاذا نجحت الأمم المتحدة فلن تكون هناك حكومة شيوعية فى الكونغو وهذا هو السبب فى هجوم خروشوف على همرشولد واذا مانجحت الأمم المتحدة فى الكونغو فلن تتحقق استعادة السيطرة البيضاء فى الكونغو وهذا هو السبب الذى تستخدم من أجله المال والدعاية والتدخل المستمر لاحباط مهمة الأمم المتحدة »

فى سبتمبر ١٩٦١ قرر همرشولد أن يقوم بزيارة أخرى للكونغو وفعل هذا اعتقادا منه أنه يجب أن يحاول شخصيا حل مشكلة انفصال كاتنجا والا فانها سوف تسمم الدورة المقبلة للأمم المتحدة كما سممت الدورة الماضية . وكان فى نيته أن يجمع معا تشومبى ورئيس الوزراء أدولا لتحقيق المصالحة بينهما ، ويعتقد ايركهارت أنه بعدئذ كان سوف يعتزل منصبه كسكرتير عام .

وفى ١٧ سبتمبر ١٩٦١ وهو فى طريقه الى كاتنجا اصطدمت طائرته وهى تهبط فى مطار ندولا بجنوب روديسيا وقتل كل من عليها .

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى قبرص :

بالاحباط الذى أصاب مهمة قوات حفظ السلام فى الكونغو ، وبوفاة همرشولد دخلت الأمم المتحدة طورا جديدا توافق أيضا مع تغير فى تكوين المنظمة حيث اتسعت عضويتها عام ١٩٦٢ لكى تبلغ ١١٠أعضاء ، ومولد العالم الثالث وانتهاء الوضع الذى كان فيه الغرب يتمتع بأغلبية تلقائية ولم تعد المنظمة أرض معركة الغرب المفضلة مع الاتحاد السوفيتى .

أما السكرتير العام الجديد يوثانت أول سكرتير عام من العالم الثالث فان ايركهارت يعتبر أنه ـ وخاصة فى الغرب ـ قد حذف من التاريخ تقريبا ، وأن قليلا من الناس هم الذين يذكرون اليوم نبل شخصيته وتكاملها وجهوده الشجاعة فى أزمة الصواريخ وحرب فيتنام وتوترات دولية أخرى بل ومجيئه الى الأمم المتحدة فى لحظة عصيبة حيث استطاع أن يلم شمل المنظمة وبقيادته الهادئة الحازمة يعيدها الى طريق ثابت فى وقت عاصف ومتغير . ويربط ايركهارت مالحق بصورة يوثانت وبين تقييم الغرب لادائه ودوره خلال أزمة حرب يونيو ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط .

أما أول تجربة ليوثانت مع قوات حفظ السلام فقد جاءت مع تفجر العنف والقتال بين الطوائف القبرصية مع نهاية عام ١٩٦٣ وطلب حكومة قبرص مساعدة الأمم المتحدة وان تحل قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام محل القوة البريطانية . وقد جاء هذا التطور فى قبرص والحاجة الى قوة دولية لحفظ السلام فى أعقاب تجربة الكونغو حيث كانت تأثيراتها الدستورية والمالية قد شلت تقريبا الجمعية العامة . وفى قمة النزاع حول سلطة السكرتير العام فى ادارة عمليات حفظ السلام ، فان انشاء قوة جديدة لحفظ السلام فى قبرص كان من المتصور أنه سيلقى معارضة الاتحاد السوفيتى غير أن موقف السوفيت تحدد على أساس مجرد المطالبة بأن يكون الأساس المالى للعملية اختياريا ، وعلى هذا فانه لا السوفيت ولافرنسا قد ساهموا ببنس واحد فى عملية قبرص ، الأمر الذى نتج عنه وضعها فى ازمات مالية مستمرة .

وقد كان لوصول قوات حفظ السلام الى قبرص فى نهاية مارس عام ١٩٦٤ ,بدء جهود وساطة الأمم المتحدة تأثيرا مهدئا فى الحال ، وتضاءل القتال تدريجيا فى الجزيرة رغم استمرار حرب الكلمات . وشأن كل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، فان قوة الأمم المتحدة فى قبرص كان من المفروض أن تكون مؤقتة لتهدئة الموقف وأن تدع العقل يسود حتى يمكن الاتفاق على تسوية ، غير أن القوة فى قبرص التى تحددت مهمتها بثلاثة شهور ، قد مضى عليها اثنان وعشرون عاما ومازالت هناك .

وبوجه عام ومن ناحية حفظ السلام فان ايركهارت يعتبر أن الأمم المتحدة كانت نجاحا بارزا فى قبرص . فمنذ نهاية عام ١٩٦٧ لم يكن هناك تقريبا خسارة فى الأرواح فيما عدا حادثة واحدة عام ١٩٦٧ وخلال الانقلاب الموحى به من اليونان ضد مكاريوس وما نتج عنه من تدخل تركى عام ١٩٧٤ وهو حادث يقع كلية خارج نطاق تفويض عملية حفظ السلام .

ويعقب ايركهارت على مايقوله نقاد مهمة الأمم المتحدة فى قبرص بأن نجاحها نفسه هو عائق لحل المشكلة بأن الصعوبة فى هذا القول ان انهيار السلام فى قبرص لايمكن النظر اليه على أنه حادث منعزل ، فتركيا واليونان سوف تتورطان حتما ومعهما كل الميزان الاستراتيجى الحساس فى شرق البحر المتوسط والجناح الجنوبى الشرقى للناتو .

قوة الطوارىء الدولية فى سيناء وحرب ١٩٦٧ :

على أنه اذا كانت تجربة قوة الطوارىء الأولى خلال أزمة السويس ونجاحها قد أكسبت المنظمة الدولية وسكرتيرها العام همرشولد مكانة وثيقة فان التجربة التى مرت بها نفس القوة خلال أزمة « مايو ـ يونيو عام ١٩٦٧ » فى الشرق الأوسط قد أحدثت آثارا عكسية تماما .

ويروى ايركهارت تفاصيل هذه الأزمة منذ بدأت حين طلبت مصر فى ١٦ مايو ١٩٦٧ سحب قوة الأمم المتحدة فى سيناء UNEF* ويروى المداولات بشأن هذا الطلب داخل الأمم المتحدة وبين أعضاء اللجنة الاستشارية المكونة لقوة الطوارىء ومحاولات إثناء عبد الناصر عن طلبه والفشل فى ذلك .

ويصور ايركهارت العناصر المتضاربة فى هذا الموقف : بين الادراك الواضح ومنذ اللحظة الأولى بأنه اذا استمر ناصر فى طريقه فان الاسرائيليين سوف يردون بقوة ساحقة ، أما الجانب الآخر فهو حق مصر القانونى الواضح فى طلبها سحب القوة استنادا الى الترتيبات التى تمت بين مصر والمنظمة عندما أشاد بقوة واستندت الى مبدأ رضاء الدولة المضيفة على بقائها ، وهو نفس الحق الذى منح لاسرائيل حين رفضت قبول القوة على أراضيها عام ١٩٥٦ . كذلك لم يكن ممكنا دعوة مجلس الأمن لمناقشة الوضع ومحاولة عمل شىء ذلك أن قرار انشاء القوة كان من الجمعية العامة ، ولم تكن دعوة الجمعية العامة أمرا واردا أو عمليا ذلك أن مصر كانت تحوز على تأييد أغلبيتها بل ان الأغلبية كانت سترفض مناقشة حق من حقوق مصر المشروعة أما الامكانية الوحيدة التى كانت قائمة فهى دعوة السكرتير العام لمجلس الأمن وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق لمناقشة الموقف باعتباره مهددا للسلام والأمن الدوليين ، غير أن يوثانت كان يدرك أن المناقشة سوف تنحدر الى شجار لايتسم بأى احترام بين الشرق والغرب ولذلك لم يتبع يوثانت هذا الطريق . وحين يراجع ايركهارت هذا الاختيار الآن فانه يأسف لرفض يوثانت أن يفعل هذا ، وتمنى لو كان قد ضغط عليه أكثر من ذلك . ويعقب ايركهارت على الموقف فى مجموعه من حيث استجابات الأطراف الدولية والاقليمية بقوله : انه مع كل أيامه فى الأمم المتحدة فانه لايذكر موقفا مشابها اتسم بالمخادعة ، والهروب ، والتصميم المطلق على عدم مناقشة الحقائق الفعلية للموقف .

ويذكر ايركهارت بحملة النقد التى وجهت ليوثانت نتيجة لاستجابته لطلب مصر حيث وصف قراره بأنه « متهور » بل وصفت حرب ١٩٦٧ بأنها « حرب يوثانت » وقال أبا ايبان ان قرار يوثانت جعل من قوة حفظ السلام « مظلة تنغلق حين يبدأ المطر فى السقوط » .

ويناقش ايركهارت فى النهاية السؤال الذى يقول انه يطرحه على نفسه من وقت لآخر وهو : هل كان همرشولد سيتصرف بشكل مختلف عن يوثانت وبأسلوب يوقف كارثة حرب الأيام الستة ؟ وينتهى ايركهارت بأنه لايرى بديلا آخر كان يمكن أن ينتج عنه نتائج أفضل فى مثل هذه الظروف ، فقد كان ناصر وهو فى قمة أيام مفهوم القومية العربية لايتزعزع فى تصميمه والذى كان قانونيا من حقه كما لم يكن يوثانت من وجهة النظر القانونية أو العسكرية فى موقف يستطيع أن يتحداه فيه ، كما أن دعوة مجلس الأمن لم تكن ستحتنه الكارثة وان كانت

---

* لم يتعرض إيركهات لنقطة كانت محل جدل بعد أحداث ١٩٦٧ ، فقد ذكرت مصادر مصرية أن مصر لم تطلب فى البداية سحب كل قوة الأمم المتحدة الا أن يوثانت أصر على أن القوة هى وحدة واحدة أن تسحب كلها أو تبقى كلها . وقد نفى رالف بانش فى خطاب له الى نيويورك تايمز فى ١١ يونيو ١٩٦٧ وجود أية إشارة لمثل هذا الموقف ، إلا أن الرئيس عبد الناصر أكد فى حديث له مع الصحفى الفرنسى أريك لورو عام ١٩٧٠ بقوله : « إننى لم أطلب من يوثانت سحب قوة الأمم المتحدة من غزة وشرم الشيخ التى تشرف على مداخل الخليج ولكن فقط من جزء من الحدود يمر من رفح حتى إيلات . غير أن السكرتير العام بنصيحة من الدبلوماسى الأمريكى رالف بانش قرر سحب قوة الطوارىء وهكذا أجبرنا على ارسال قوة مصرية الى شرم الشيخ وفرض الحصار وهذه هى الطريقة التى وقعنا فيها فى الفخ الذى نصب لنا .

المسئولية سوف تقع على أعضاء المجلس وإن يقف يوثانت كما انتهى به الأمر كبش فداء .

ويناقش ايركهارت تصورا آخر يقول ان همرشولد كان وسيكون أكثر فعالية وحسما في التعامل مع ناصر غير أن هذا التصور يرد عليه بأن المصاعب التى واجهها همرشولد في التعامل مع عبد الناصر عام ١٩٥٦ هى التى كانت وراء تقرير حق مصر السيادى في طلب سحب القوة في الوقت الذى تراه* .

ويستخلص ايركهارت دروس حرب ١٩٦٧ بالنسبة لمفهوم قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقوله ان عملياتها تظل أكثر أهمية للاستقرار الدولى من حجمها أو نطاق نشاطها حين يكون الوضع سلميا ، غير أن المحافظة على هذه العمليات في الأوقات العاصفة يتطلب التأييد الاجماعى والنشيط للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وكذلك التعاون أو التردد لأطراف النزاع المباشرين الا أن هذه العناصر الجوهرية كانت مفقودة عام ١٩٦٧ وها نحن مازلنا نعيش مع نتائجها حتى الآن .

حرب أكتوبر وقوة حفظ السلام (الثانية) في سيناء :

ارتبط انشاء قوة لحفظ السلام في خلال وفي أعقاب حرب أكتوبر في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ بالترتيب الذى تم بين القوتين العظميين خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر لموسكو في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ ومانتج عن تلك الزيارة من اتفاق حول مشروع قرار مشترك وافق عليه مجلس الأمن في ٢٢ أكتوبر وعرف بالقرار ٣٣٨ ودعا الى الوقف العاجل لاطلاق النار واستئناف المفاوضات وفقا للقرار ٢٤٢ وبهذا أصبح الموقف ناضجا لاجراء من جانب مجلس الأمن . ورغم أن تعاون القوتين العظميين في مثل هذه الأزمات كان دائما أمرا مرغوبا فيه الا أنه حين حدث بالشكل السابق أثار امتعاضا كبيرا وخاصة بين أعضاء مجموعة عدم الانحياز من دعوتهم على عجل لكى يوافقوا على ماتم الاتفاق عليه بين القوتين واحتج السفير الصينى بشكل قوى ورفض الاشتراك في التصويت .

أما الاجراءات التنفيذية لانشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام لمعالجة الموقف المترتب على هذا القرار فقد بدأت في ٢٣ أكتوبر حين اقترح فالدهايم على كيسنجر تكوين مثل هذه القوة لكى تتواجد بين القوات المصرية والاسرائيلية . وفي ٢٥ أكتوبر وبناء على دعوة من السفير اليوغوسلافى وأعضاء عدم الانحياز في مجلس الأمن ناقش المجلس انشاء مثل هذه القوة في مصر ونظرا لتصميم الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتى من الاشتراك في أية قوة عسكرية فقد أصرت ـ في وجه معارضة بريطانية وفرنسية ـ على استبعاد قوات من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن من قوة الأمم المتحدة وحازت الولايات المتحدة في هذا على تأييد أعضاء مجموعة عدم الانحياز . وبعد ظهر ذلك اليوم طلب المجلس من السكرتير العام أن يقدم تقريرا خلال ٢٤ ساعة عن تكوين مثل هذه القوة . ويعتبر ايركهارت أن هذا قد أنهى خطر تدخل عسكرى سوفيتى في مصر الأمر الذى استبعد خطر مواجهة أمريكية سوفيتية . أما الأثر الوحيد للتهديد السوفيتى بتدخل منفرد فقد جاء ـ وفقا لاقتراح كيسنجر ـ بارسال ٣٦ مراقبا سوفيتيا بالملابس المدنية للاشتراك في هيئة مراقبة الهدنة في الشرق الأوسط UNTSO وباعتبار أن الوضع كان مازال متوترا فقد اقترح ايركهارت على فالدهايم الشروع فورا في ارسال قوات من قبرص للاشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن وتعيين الجنرال سيبلاسفو رئيسا مؤقتا لهيئة مراقبة الهدنة . وقد وافق المجلس بسرعة على هذه الخطة وفي خلال ٢٤ ساعة صدر قرار المجلس بانشاء قوة الطوارىء الدولية « الثانية » UNEF II ووصلت الى أرض مصر قوات من النمسا وفنلندا والسويد ويعتبر ايركهارت أن انشاء قوة الأمم المتحدة الثانية في سيناء يعد اختراقا للمشكلات الدستورية والسياسية لعمليات حفظ السلام .

أما الجانب الجديد في هذه القوة الجديدة فقد كان في تضمينها فرقة من أوروبا الشرقية من بولندا فباعتبار أن قرار مجلس الأمن حول انشاء القوة قد استبعد اشتراك الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن فيها فقد احتج الاتحاد السوفيتى أن كندا ـ عضو حلف الأطلنطى ـ تشارك في هذه القوة بعمليات التموين ونقل الجنود وبعد جدل واسع في المجلس تقرر أن تشارك بولندا كندا في هذا الجانب . وقد استمرت قوة الطوارىء الدولية الثانية في سيناء تؤدى دورها حتى توقيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٦ وقد نصت المعاهدة على تكوين قوة دولية ومراقبين في سيناء وفضلت أن يكونوا من خلال الأمم المتحدة غير أن هذا كان غير ممكن بالنظر الى معارضة الاتحاد السوفيتى والدول العربية لاتفاقيات

---

* كان لوزير خارجية كندا في ذلك الوقت ليستر بيرسون موقف من هذا الحق عند انشاء القوة ففى خطاب له امام البرلمان الكندى عبر فيه عن مخاوفه حول احتمالات هذا النص وقال « لقد اعترضت على هذا الترتيب في وقته لأنى قدرت انه يمكن أن يتسبب في كثير من المتاعب في المستقبل »

كامب ديفيد والاتفاقية المصرية الاسرائيلية . وعلى هذا انتهت مهمة قوة الطوارىء الدولية فى سيناء وتكونت قوة دولية عن غير طريق الأمم المتحدة .

حرب لبنان ، ١٩٧٨ ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة :

تعود أصول تكوين هذه القوة الى بدايات السبعينات حين بدأت التجارب بين العناصر الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتحرك نحو لبنان بعد مواجهة « أيلول / سبتمبر » الأسود فى الأردن وكذلك مع بدء الحرب بين الطوائف اللبنانية : المسيحيون المارونيون مؤيدين من اسرائيل وبين منظمة التحرير ومجموعة الطوائف المسلمة من ناحية أخرى . وقد كان من الواضح اتجاه منظمة التحرير الى استخدام حرب لبنان كقاعدة للهجوم على اسرائيل مثيرة ردود فعل اسرائيلية عنيفة ولهذا أنشأت الأمم المتحدة نقاط مراقبة فى جنوب لبنان عام ١٩٧٢ لمراقبة انتهاكات خط الهدنة . وبمرور الوقت أصبحت اسرائيل تنظر الى وجود ونشاطات منظمة التحرير شمال الحدود الاسرائيلية اللبنانية كتطور جديد ومهدد بالنسبة لها ولهذا بدأت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تنتظر أية ذريعة لتوجيه ضربة عسكرية للتخلص من وجود منظمة التحرير فى جنوب لبنان . وقد جاءت هذه الذريعة فى ١١ مارس ١٩٧٨ حين هاجمت قوة فلسطينية أوتوبيسا اسرائيليا على طريق حيفا ـ تل أبيب حيث قتل ٣٧ اسرائيليا . وفى ليلة ١٤ / ١٥ مارس شن الجيش الاسرائيلى هجوما شاملا اجتاح فيه بسرعة معظم الأراضى جنوب نهر الليطانى . وقد توافق هذا العمل الاسرائيلى مع مرور المحادثات المصرية الاسرائيلية التى كانت تجرى تحت اشراف الولايات المتحدة بمرحلة حرجة . ولهذا كان من المطلوب اتخاذ عمل سريع لتفادى اجهاض عملية كامب ديفيد وكان المكان الوحيد الذى يمكن أن يتخذ فيه هذا الاجراء هو الأمم المتحدة . وعلى هذا بدأ التفكير داخل جهاز المنظمة فى عدد من الأفكار كان منها امكانية ابقاء قوة للأمم المتحدة لمعالجة هذا الموقف . وفى محادثة بين سايروس فانس يوم الغزو الاسرائيلى وبين فالدهايم قال فانس : انه يرى أن الحل الوحيد هو تكوين قوة للأمم المتحدة . غير أن أعضاء آخرين فى مجلس الأمن لم يكونوا متحمسين لذلك فعندهم أن قوة للأمم المتحدة مالم يكن لديها تفويض قوى ستكون مجرد اجراء مهدىء وليس حلا لأنها لن تستطيع أن تتعامل مع المشكلات الفعلية .. غير أن مثل هذه الحجج لم تصمد أمام تصميم الولايات المتحدة . وعلى هذا وافق المجلس على تفويض لقوة مؤقتة للأمم المتحدة فى لبنان UNIFL وكان هدف القوة هو تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية لاعادة السلام والأمن ومساعدة حكومة لبنان على استعادة سلطتها الفعالة فى المنطقة . ويعقب ايركهارت أن هذا كان يبدو جميلا على الورق الا أنه لم يكن له الى حد بعيد علاقة بالواقع القاسى . □



في الإستراتيجية العسكرية

الأسلحة الكيميائية بين الاستخدام والتحريم

مجدى على عبيد

عقد مؤتمر باريس للأسلحة الكيماوية فى الفترة من ٧ إلى ١١ يناير ١٩٨٩ ، وحضره ممثلو ١٤٠ دولة ، بهدف إعطاء دفعة من اجل إبرام اتفاقية جديدة شاملة لحظر وانتاج الاسلحة الكيماوية ، خاصة وان الاتفاقية الوحيدة فى هذا الشأن الموقعة عام ١٩٢٥ تحظر استخدام الأسلحة الكيماوية دون حظر انتاجها وتخزينها .
وقد اشتمل البيان النهائى لتوصيات المؤتمر على نقاط ست وهى :

١ ـ التزام الدول المشتركة بعدم اللجوء الى الاسلحة الكيماوية ، وادانة استخدامها ، وتعلن قلقها للانتهاكات الأخيرة التى تحققت منها الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة .

٢ ـ استمرار فاعلية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر استخدام الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية ودعوة الدول التى لم توقعه للإسراع فى هذا .

٣ ـ ضرورة إعداد معاهدة دولية تحظر تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية .

٤ ـ على جميع الدول التصرف من منطلق الاحساس بالمسئولية .

٥ ـ المساندة التامة للأمم المتحدة ودورها لأنها المقر الوحيد المؤثر لممارسة الرقابة على استخدام الأسلحة الكيماوية .

٦ ـ ضرورة مواصلة الجهود للتوصل الى نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية مؤثرة من اجل ضمان حقوق جميع الدول فى السلام والأمن[١] .

وتوضح التوصيات الآنفة ، مدى ضآلة الانجاز المتحقق من اعمال المؤتمر ، فأغلبية التوصيات ـ ان لم تكن كلها ـ بمثابة تأكيد لإلتزامات سابقة ، دون أن يتمخض عن المؤتمر خطوات جديدة على طريق نزع السلاح الكيماوى . وهو ما ينم عن حجم الإنقسامات التى صاحبت أعمال المؤتمر . ويبرز فى هذا الخصوص الانقسام الحاصل بين الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيماوى بنزع السلاح النووى والدول الرافضة لعملية الربط هذه . وقد اكتسب هذا الانقسام أبعاداً أيديولوجية بالنظر الى الخصائص المشتركة لكل مجموعة على حدة ، فعلى حين تنتمى مجموعة الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيماوى بنزع السلاح النووى الى دائرة دول العالم الثالث التى لم تحز دولها بعد على السلاح النووى ، وتنظر الى السلاح الكيماوى على انه يوفر لها قدرة ردعية فى مواجهة السلاح النووى ، وان إتخاذ خطوات لنزع السلاح الكيماوى دون ان يواكبها خطوات مماثلة فى مجال نزع السلاح النووى سيسلب هذه الدول القدرة العملية على ردع عدو مجهز بالأسلحة النووية ، وهو وضع من شأنه ان يعمق من سيطرة الدول النووية على غيرها من الدول غير النووية ، اما الدول الرافضة لعملية الربط ، فهى فى الأساس الدول الكبرى والدول المالكة للسلاح النووى من دائرة العالم الثالث كالهند واسرائيل والصين[٢] .

وتفهم طبيعة هذا الانقسام فى احدى جزئياته ، ينبع بالأساس من الأحداث التى واكبت اعمال المؤتمر ، والتى تشكلت منها خلفية العامة ويبرز فى هذا الخصوص اتهامات الولايات المتحدة الموجهة ضد ليبيا باقامة مصنع لإنتاج الأسلحة الكيماوية . وتصاعد حدة الاتهامات الى درجة تهديد الأدارة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية لتدير مصنع « رابطة » الليبى الذى تزعم بانه مخصص لانتاج الاسلحة الكيماوية ، بل ودخول الدولتين فى مواجهة عسكرية اسفرت عن اسقاط طائرتى استطلاع ليبيتين . والى جانب التهديدات الأمريكية ، وجهت اسرائيل تهديداتها لكل من سوريا والعراق ، مشيرة الى انها تعد خطة عسكرية لتدمير مستودعات الأسلحة الكيماوية لدى البلدين . وترافق مع هذا ، ابداء الدول غير المالكة للسلاح النووى عناية متزايدة بالسلاح الكيماوى ، خاصة على ضوء ثبوت فاعليته اثناء استخدامه فى الحرب الايرانية ـ العراقية . وهو ما لفت انظار الدول الكبرى الصناعية والنووية الى المخاطر التى قد تتعرض لها مصالحها ، فى حال انتشار الاسلحة الكيماوية بين الدول غير المالكة للسلاح النووى . وهكذا وفى الوقت الذى تطالب فيه الدول الكبرى بوضع اتفاقية شاملة لنزع السلاح الكيماوى . تعمل هذه الدول (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) على تعزيز وتطوير ترسانتها من الأسلحة الكيماوية .

وعلى ضوء هذه الأحداث والاتجاهات التى واكبت المؤتمر ، تشكل الانطباع لدى المراقبين بأن المؤتمر ما هو الا ستار تخفى الدول الكبرى من ورائه رغبتها فى قصر احتكار اسلحة التدمير الشامل عليها ، وحرمان الدول الصغرى من امكانية الدفاع عن نفسها .

(جدول - ١) نماذج مواد الحرب الكيميائية .

الرمز	الفصيلة	حالة التخزين	الأغراض
AC حامض هيدروسيانيك	الدم	بخار يتبخر	الإحساس بالاختناق والتنفس السريع . فقدان الوعى والتشنج الموت . يخترق كمامات الغاز الموجودة .
CK كلور	الدم	غاز يبتخر	يهيج الجلد ، الاختناق ، فقدان الوعى ، والموت
CG كوسجين خانق	اختناق	غاز يتبخر	سعال شديد ، تنفس بصعوبة ، فقدان الوعى والموت
HD خردل	كاوية	بخار أو سائل	حروق فى العين والجلد المكشوف مار شامل نسيج الجلد المكشوف
CX فوسجين	حروق	سائل	لا لون له ولا رائحة ومن الصعب اكتشافه وتأثيره فورى
GX تابون	اعصاب	رش سائل أو بخار	الشلل والوفاة عن طريق شل عضلات التنفس
GB زارين	اعصاب	بخار/تنقيط/تبخر	لهذا الغاز رائحة متميزة كرائحة الفاكهة الناضجة
GD زومان	اعصاب	بخار أو رش أو نقسط سائل	الغثيان والتقيؤ وفقدان الوعى والموت
ڤ . اكس	اعصاب	نقط ، رش سائل لزج	تأثيره بطىء ومستمر .

المصدر : التقرير العلمى والتكنولوجى ، الدار العربية للنشر والترجمة ، العدد أول صفر لعام ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .

خاصة وأن بعض الصراعات الاقليمية كالصراع العربي - الاسرائيلي ، يمتلك احد اطرافه السلاح النووى دون ان تتوافر امكانية مماثلة لدى الأطراف الأخرى . ويفسر هذا تزعم الدول العربية وعلى رأسها مصر مجموعة الدول المنادية بربط نزع السلاح الكيماوى بنزع السلاح النووى . كما ان عقد المؤتمر فى جو مشحون بتصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا ، خلق القناعة بأن المؤتمر يحقق فى الأساس مصلحة الولايات المتحدة فى تعبئة رأى عام دولى مساند لها إذا ما قامت بعمل عسكرى ضد ليبيا . ولا شك ان عملا من هذا القبيل لن يكون الهدف منه ردع ليبيا فقط ، وانما ردع اى دولة - خارج دائرة حلفاء الولايات المتحدة - تعمل على امتلاك الأسلحة الكيماوية .

ويغض النظر عن الظروف والملابسات والمواقف المصاحبة لمؤتمر باريس للأسلحة الكيماوية ، فالأمر الهام هنا ، رصد الاتجاهات الراهنة والمتعلقة بالأسلحة الكيماوية من حيث الدول المالكة لها ، واتجاهات التحديث والتطوير ، والمفاهيم العملياتية لاستخدامها ، والقيود الدولية المفروضة عليها . ثم محاولة الربط بين هذه الاتجاهات لأجل تفهم مستقبل الأسلحة الكيماوية فى الأمد المنظور . واللافت للنظر أن هذه الاتجاهات - كما يتضح - تنطوى على العديد من التناقضات وربما مرد هذا ، عدم الإتساق بين كون الأسلحة الكيميائية من اسلحة التدمير الشامل المحظور استعمالها والمستهجنة دوليا ، وكونها اسلحة تحقق لمقتنيها فوائد عسكرية عديدة على صعيد الاستراتيجيات العسكرية . ونحدد هذه الاتجاهات فى الآتى :

١ - تزايد عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية .
٢ - تصاعد وتيرة تحديث وتطوير الأسلحة الكيميائية .
٣ - تعدد حالات استخدام الاسلحة الكيميائية .
٤ - بلورة مفاهيم عملياتية لاستخدام الأسلحة الكيميائية .
٥ - تنامى الاهتمام الدولى بنزع السلاح الكيميائى .

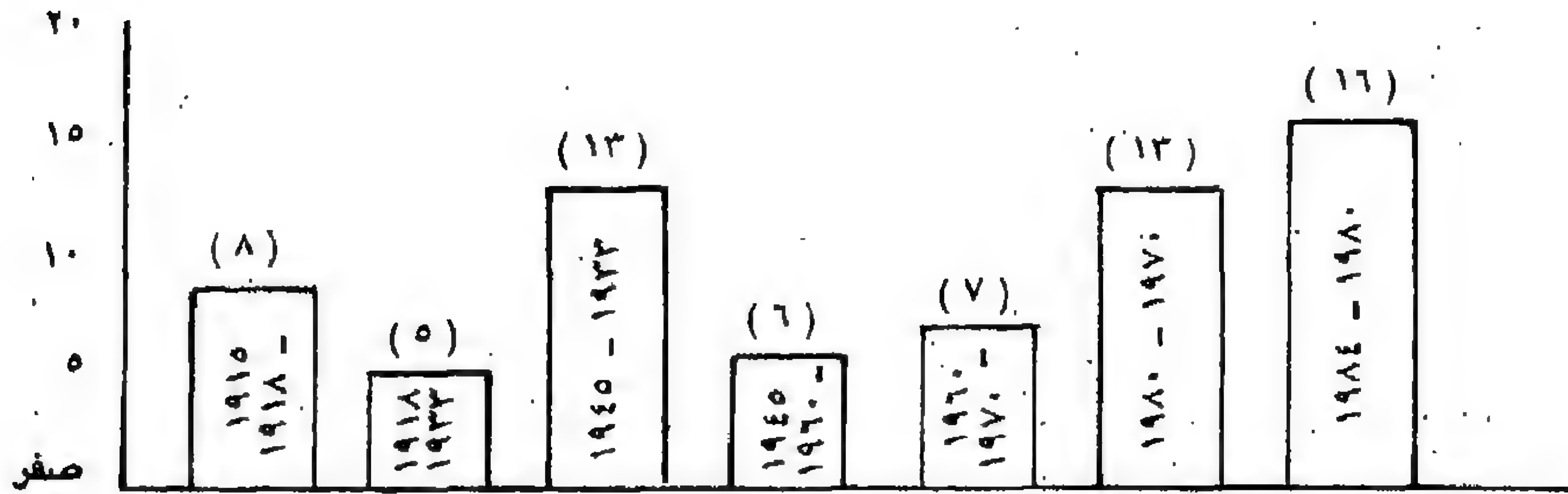
ويجدر فى البداية وقبل استعراض هذه الاتجاهات بالتفصيل ، اعطاء نبذة مختصرة عن الأسلحة الكيماوية من حيث تعريفها وأهم نماذجها وتأثيراتها . وتعرف مادة الحرب الكيماوية « بأنها مركب كيميائى سام قادر على إلحاق الخسائر بالعدو فى ساحة المعركة بسبب مالها من تأثيرات سامة مباشرة على الانسان والحيوانات والنباتات »[3] ، وتحفظ معظم مواد الحرب الكيميائية فى حالة تخزين سائل او صلب ويستوجب استخدام هذه المواد فى ميدان القتال نقلها الى منطقة الهدف وتحويلها الى بخار أو رذاذ او قطرات ينتشر فوق منطقة واسعة[4] . وفى (جدول - ١) وردت عدة نماذج من كل نوع ، مصنفة طبقا لتأثيرها على جسم الانسان ومدى تبخرها .

اولا : الدول المالكة للأسلحة الكيميائية :

تتفاوت التقديرات حول عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية . ففى تعليق لوكالة تاس السوفيتية بتاريخ ٩ ابريل ١٩٨٦ جاء فيه ان عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية فى الوقت الحالى يتراوح بين (١٣) و (١٥) دولة . بينما جاء فى الشهادة التى أدلى بها مسئول فى وزارة الدفاع الأمريكية أمام لجنة تابعة للكونجرس فى مايو ١٩٨٦ ان عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية تبلغ (١٦) دولة ، فى حين قدرها وزير البلاط الملكى البريطانى فى ١٥ مايو ١٩٨٦ بما يزيد على (٢٠) دولة . غير ان كتاب سيبرى الصادر عن معهد استكهولم لبحوث السلام عام ١٩٨٧ قد قدرها بـ (٣٧) دولة[5] .

ويغض النظر عن مدى صحة هذه التقديرات . فمن المؤكد ان هناك تزايدا مضطردا فى عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية ومرد هذا بالأساس ، التداخل الواضح بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للمركبات الكيميائية .. فعلى سبيل المثال فان أكسيد الاثلين الذى يستخدم فى صناعة غازات الخردل ينتج على نطاق واسع فى العديد من الدول . كما ان بعض المواد تحتوى على غاز الفوسجين الذى تنتجه الدول المتقدمة[6] . لذا فان اى دولة تمتلك البنية التحتية لصناعة كيماوية من حيث توافر قاعدة علمية سليمة وهيئة من العلماء جيدى التدريب يكون لديها بالطبع القدرة الكاملة على انتاج الغازات المهيجة للأعصاب والغازات السامة . وحتى فى حالة عدم توافر البنية العلمية فهناك سهولة نسبية فى الحصول على تكنولوجيا انتاج الأسلحة الكيميائية على خلاف الأسلحة النووية . ويظهر فى هذا الصدد مساهمة الشركات الغربية فى توريد التكنولوجيا الكيميائية لعدد من البلدان النامية . وذلك لاعتبارات اقتصادية محضة . وابرز المثال على ذلك ما جاء على لسان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية من ان (٢٤) شركة المانية غربية قد ساعدت العراق وليبيا فى انشاء وانتاج الاسلحة الكيماوية[7] . وما

تقديرات وزارة الدفاع الامريكية لعدد الدول المالكة للاسلحة الكيميائية
١٩١٥ - ١٩٨٤



Source: Macha Levinson, Chemical Deterrence, International Defence Review, Vol 19, No. 6 /1986. pp 731.

جاء أيضا على لسان لامبسدروف رئيس حزب الأحرار الالماني الغربي من ان مئات من الشركات الالمانية والأجنبية قد ساهمت بنصيب ما في اقامة مصنع « رابطة » الليبي[٨] . كذلك ما نوهت اليه صحيفة جيروزاليم بوست من ان شركات هولندية وسويسرية وامريكية قد ساعدت العراق في انتاج الأسلحة الكيميائية[٩] . وأيا كانت صحة هذه الادعاءات والاتهامات والتى لا تخلو بالطبع من أغراض سياسية لمروجيها . فمن المؤكد توافر سهولة نسبية في الوصول الى التكنولوجيا الكيميائية ، ولكن لا يكفى هذا لتفهم بواعث الدول النامية في اقتناء الأسلحة الكيميائية . فمما لا شك فيه ان كافة اسلحة الحرب سواء كانت تقليدية او كيميائية او نووية او جرثومية مدمرة للحياة الانسانية . لذا فمن الصعوبة بمكان نعت سلاح معين بأنه أخلاقي والآخر غير اخلاقي . ولكن النظام العالمي الراهن لا تزال تلعب فيه القوة وعلى وجه التحديد القوة العسكرية دورا فعالا ومؤثرا ، فلولا القوة العسكرية التى تتمتع بها الولايات المتحدة ما كانت لتستطيع ان تنصب من نفسها حارسا على الشرعية الدولية . وهو ما يتضح في تهديداتها المتلاحقة بنيتها في تدمير مصنع « رابطة » الليبي . لذا فان النظرة الموضوعية لتفهم بواعث الدول النامية في اقتناء الأسلحة الكيميائية لابد وان تأخذ في الحسبان رغبة هذه الدول في الحصول على وسائل ردع فعالة ومؤثرة بعد أن تخلفت في مجال الأسلحة النووية . واصبحت هذه الأسلحة لدرجة كبيرة حكرا على الدول الكبرى ، خاصة وان نواحى الجاذبية للاسلحة الكيميائية من حيث تأثيرها وفاعليتها وسهولة انتاجها وقلة نفقاتها بالمقارنة مع اسلحة التدمير الشامل الأخرى يجعلها بمثابة السلاح الرادع ، عند الدول النامية التى يتعذر عليها الحصول على السلاح النووى . علاوة على ان الدول الكبرى نفسها ضالعة في برامج مكثفة لتعظيم وتحديث ترسانتها من الأسلحة الكيميائية .

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مجموعتين من الدول المالكة للسلاح الكيميائى : دول تعلن رسميا امتلاكها للأسلحة الكيميائية ، ودول يتردد حولها امتلاك الأسلحة الكيميائية . وتعتبر فرنسا والولايات المتحدة الدولتان الوحيدتان في حلف الأطلنطى اللتان تحتفظان بترسانة كيميائية . وتشتمل الترسانة الكيميائية الامريكية على كميات ضخمة من المركبات الكيميائية تمثل (٦١ ٪) من اجمالى الترسانة الترسانة الكيميائية[١٠] ، علاوة على ذخائر مليئة بالمركبات الكيميائية ، وتضم الترسانة الكيميائية في الغالب غازات الأعصاب والخردل وغاز الزارين وغاز ف . اكس ، وتضم أيضا دانات الهاوتزر عيار ١١٥ مم و ١٥٥ مم ، الى جانب قنابل رذاذ ومستودعات رش مخصصة للطائرات بالاضافة الى بمب الهاون والألغام الأرضية والقذائف الصاروخية الميدانية . وعلى الرغم من ضخامة ترسانة الولايات المتحدة من الاسلحة الكيميائية ، الا انه يعاب عليها تقادمها ، فاحدثها يعود تاريخ انتاجه الى عام ١٩٦٩ وهو العام الذى أوقفت فيه الولايات المتحدة انتاج الأسلحة الكيميائية وتقدر وزارة الدفاع الامريكية بأن حوالى (٢٨ ٪) من مخزون المركبات الكيميائية صالح للاستخدام العسكرى وان حوالى (٧ ٪) فقط من هذه النسبة تلبى بالفعل احتياجات وزارة الدفاع الأمريكية[١١] . في حين أشارت بعض التقديرات الى ان حوالى (٩٠ ٪) من الترسانة الكيميائية الأمريكية الراهنة غير صالحة للاستعمال[١٢] . وعلى الرغم من المبالغة التى قد تنطوى عليها هذه الأرقام وكما أشار بذلك تقرير « اللجنة الرئاسية لمراجعة الحرب الكيميائية » President's Chemical Warfare Review Commission الصادر بتاريخ ١ ابريل ١٩٨٥ ، الا أن التقرير نفسه أوصى في احد بنوده بضرورة تحديث الترسانة الكيميائية الموجودة وذلك بانتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية Binary Chemical Weapans لتحل محل الخزين المتواجد من الأسلحة الكيميائية المتقادمة[١٣] .

كذلك تعتبر فرنسا الدولة الوحيدة خارج الجهاز العسكرى للحلف الاطلنطى التى تمتلك بعض الأمكانيات الكيميائية ، وتقدر بعدة مئات من أطنان المركبات الكيميائية ، غير ان الشطر الاعظم من الترسانة الكيميائية الفرنسية متقادم ، حيث يعود تاريخ انتاجه الى فترة الستينات[١٤] .

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، فانه لا تتوافر عنه معلومات دقيقة ومباشرة عن حقيقة نشاطه الكيميائى وكل ما يتوافر في هذا المجال معلومات مستقاة من التقارير الغربية . ويشير احد التقارير الى ان الترسانة الكيميائية السوفيتية تضم مركبات غاز الأعصاب والزارين وغاز السومان وغازات الأعصاب من فئة (ف) ، علاوة على غازات الخردل والفوسجين وغاز الهيدروسيانيك . وتضمن

التقرير ايضا ان الاتحاد السوفيتي يقتني لفيفا متنوعا من الذخائر الكيميائية التى يمكن تركيبها على وسائل الايصال المختلفة وتشمل القنابل ومدافع الهاون ودانات الهاوتزر والألغام والقنابل اليدوية وقواذف عربات الصواريخ ، كما ان الطائرة ميج ٢٧ مجهزة بقنابل كيميائية ، الى جانب تزويد الصواريخ البلاستيكية متوسطة المدى طراز « اس اس ـ ٢١ » و « أس أس ـ ٢٣ » برؤوس كيميائية . كما أوضح التقرير ان الترسانة الكيميائية السوفيتية تفوق نظيرتها الأمريكية بما يتراوح من (٢٠) الى (٥٠) مرة(١٥) . لذلك جاء فى التقرير السنوى لوزارة الدفاع الامريكية الصادر عام ١٩٨٥ والمقدم الى الكونجرس ان الاتحاد السوفيتي لديه ما يزيد على ٨٠ الف ضابط ومتخصص فى مجال الحرب الكيميائية يعمل منهم ٤٥ الفا فى القوات البرية ، وان (١٠ ٪) من تدريبات القوات الكيميائية السوفيتية مخصصة للتدريب على مهام الحرب الكيميائية(١٦) . كما تضمن ايضا الكتيب الصادر عام ١٩٨٥ عن وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان « Soviet Chemical Weapans Ihreat » خرائط تشير الى (١٠) مراكز لانتاج مركبات الحرب الكيميائية و (٩) مستودعات للأسلحة الكيميائية داخل الاتحاد السوفيتي علاوة على (٣٢) موقع لتخزين الأسلحة الكيميائية فى دول حلف وارسو منهم (٩) مواقع فى المانيا الشرقية و (٩) فى تشيكوسلوفاكيا و (٤) فى بولندا و (٥) فى رومانيا و (١٠) فى بلغاريا .

ويتبقى بعد ذلك العراق التى اعلنت رسميا فى مطلع عام ١٩٨٨ امتلاكها للأسلحة الكيميائية بالرغم من نفيها المتكرر فى الأعوام السابقة . وفى تقرير لصحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٦ جاء فيه وصفا تفصيليا للترسانة الكيميائية العراقية . حيث نوهت الصحيفة الى أن تاريخ بدء العراق برنامجه لاقتناء الاسلحة الكيميائية يعود الى عام ١٩٧٥ ، وان شركات هولندية وسويسرية وامريكية ساعدته فى هذا المجال ، بتقديمها له المركبات الكيميائية الداخلة فى تصنيع الاسلحة الكيميائية . وأوضحت الصحيفة ان العراق ينتج الآن (٦٠) طنا من غاز الخردل شهريا ، و (٤) طن من غاز التابون ، وان العراق لديه القدرة على انتاج (١٠٠) الف طن من غازات الاعصاب والسامة سنويا . وانه الآن بصدد انتاج غاز الزارين ذى القدرة العالية على الابادة . وإشارت الصحيفة ايضا الى ان مصنع انتاج الاسلحة الكيميائية العراقية يقع فى بلدة « سامراء » وتتولى حراسته صواريخ سام ٧ السوفيتية . كذلك جاء فى كتاب « الميزان العسكرى فى الشرق الأوسط » الصادر عام ١٩٨٥ عن معهد جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب ان العراق استخدم فى حربه مع ايران ثلاثة انواع من الغازات الحربية : وهى غاز الخردل وغاز الأعصاب وغاز المسيل للدموع ، وانه استعان فى هجماته الكيميائية ضد إيران بوسائل ايصال جوية وارضية (القنابل وقذائف المدفعية والقذائف الصاروخية جو/ارض) .

ثانيا تحديث وتطوير الاسلحة الكيميائية :

تحرص غالبية الدول على احاطة برامجها الخاصة بتحديث وتطوير الأسلحة الكيميائية بدرجة عالية من السرية والكتمان ، نظرا لما تثيره برامج على هذه الشاكلة من تنديد واستنكار دولى ، خاصة وأن المجتمع الدولى بصدد وضع اللبنات الأولى على طريق نزع السلاح الكيميائى . ولكن هذا لا ينفى واقع ان هناك تقدما مطردا سواء فى تصنيعها لأن تصبح اكثر فتكا وتأثيرا ، او فى تطوير وسائل الايصال لاطلاقها لأن تكون اكثر دقة فى الاصابة وأبعد مدى ، او فى تنويع نماذجها وطرازاتها لكى تلائم استخدامات واوضاع متتالية متباينة .

ولعل البرنامج الوحيد المتيسر معلومات عنه ، برنامج الذخائر الثنائية Bimary Mumitanr الذى وافق عليه الكونجرس فى ديسمبر ١٩٨٦ ، بعد فترة من الجدال استغرقت ثلاثة سنوات ، وبهذا بدأت الولايات المتحدة جولة جديدة من حيازة الأسلحة الكيميائية ، منهية بذلك فترة وقف الانتاج التى استهلتها عام ١٩٦٩ . ويجسد برنامج الذخائر الثنائية تقنية جديدة لنشر جيل جديد من اسلحة غاز الأعصاب اسلم تناولا وخزنا ، وتدعى بالتقنية الثنائية ، بمعنى الا تخزن الغازات ، بل يتم انتاج مركباتها غير السامة ، وتخزن وتنقل وهى منفصلة ثم تركب معا لتكون الغازات السامة عند استعمالها فقط(١٧) وبهذا تختلف الذخائر الثنائية عن سابقتها فى خاصية الأمان ، فهى مشحونة بخزانات تحتوى على كيماويات تتفاعل معا لتنتج غاز الأعصاب خلال مسار القذيفة الأخيرة نحو هدفها .

وهناك اعتبارات عدة دفعت الولايات المتحدة الى اعادة النظر فى وضعشا الكيماوى ، وتبنى برنامج لاعادة التسلح الكيميائى ، وهو البرنامج الذى عرضته الادارة الأمريكية على الكونجرس عام ١٩٨٣ ، وتتضمن خطوطه العريضة ، الاحلال الكامل للذخائر الثنائية محل الاسلحة الكيميائية غير الثنائية وذلك بنهاية سبتمبر ١٩٩٤ ، مع امكانية الابقاء على نسبة لاتتجاوز ١٠٪ من اجمالى المخزون الكيماوى غير الثنائى ، فى حالة انقضاء الفترة المقررة لانتاج الذخائر الثنائية بصورة تحول دون الاستبدال الكامل للذخائر غير الثنائية(١٨) وتتمثل هذه الاعتبارات فى الآتى :

(١) ادراك مسؤولى الدفاع بأن الأسلحة الكيميائية التى بحوزة الولايات المتحدة سواء المنشورة على اراضيها او على الأراضى الأوربية ، وبالنظر الى تقادمها وضآلة حجمها بالمقارنة مع الأسلحة الكيميائية السوفيتية ، لاتوفر للولايات المتحدة وحلفائها القدرة على الانتقام بالمثل فى حال فشل الردع الكيماوى ويسود الاعتقاد بان القدرة على الرد بالمثل فى منطقة القتال وفى العمق تسهم اسهاما مباشرا فى ردع الاتحاد السوفيتى عن استخدام الاسلحة الكيماوية ، وفى حال فشل الردع الكيماوى ، فان القدرة على الرد بالمثل من شأنها ان تفرض على السوفيت نفس الظروف التى يفرضها على التحالف الغربى .

(٢) تزايد عدد الدول المالكة للسلاح الكيميائى وتعدد حالات استخدامها ، الأمر الذى جعل من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة ان تدرب قواتها على القتال فى مناخ كيميائى ليس فقط على المسرح الأوربى وانما فى اجزاء كثيرة من العالم .

(٣) أن قيام الولايات المتحدة بجهود مكثفة لتحديث ترسانتها الكيميائية سيؤدى ـ من منظور الولايات المتحدة ـ الى ادراك الاتحاد السوفيتى بان تهديده الكيميائى لن يكون له قوة تأثير مما يدعوه الجدية فى المفاوضات لتصفية هذه الأسلحة .

ويشتمل برنامج الذخائر الثنائية على انتاج ثلاثة انواع من الأسلحة الثنائية ، وهى قذيفة المدفع عيارة ١٥٥مم والتى دخلت الى حيز الانتاج الكامل فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، وتعتبر سلاحا ميدانيا قصير المدى ، ويوصف بأنه سلاح ازعاج ، حيث أن سميته معتدلة وتأثيره غير ثابت ، ولكن من شأن استخدامه بصورة متقطعة ان يرغم العدو على ارتداء الملابس الوقائية والكمامات التى تقلل كفاءته القتالية ، والتالية فى ترتيب الحصول عليها بعد قذائف المدفعية هى قنبلة « بيج آى » المستخدمة فى الطائرات وتوصف بانها سلاح مخصص للضرب فى العمق ، فهى تعمل على زيادة قدرة حلف الأطلنطى على توجيه ضربات كيمائية جوية مركزة على القواعد الجوية ومراكز القيادة والسيطرة والأهداف الاستراتيجية فى العمق . ونظرا لاحتوائها على العوامل الكيميائية الثابتة الشديدة السمية من غاز الأعصاب فى اكس ، فانه يمكن استخدامها ضد مناطق الهدف التى لا يعتزم المهاجم او القوات الصديقة دخولها بعض الوقت ، وحماية جوانب تقدم القوات ، واغلاق خطوط تقهقر العدو ، أما السلاح الثنائى الثالث ، فهو تطوير رأس كيماوى ثنائى لأجل ان تتزود به عربات الصواريخ . وهو يوفر قدرة على ضرب

الاهداف فيما وراء مدى المدفعية . أما فيما يتعلق ببرامج تطوير وتحديث الأسلحة الكيميائية السوفيتية ، فان المعلومات المتيسرة فى هذا المجال محدودة ، ومستقاه اساسا من المصادر الغربية . وتفيد هذه المعلومات بان الاتحاد السوفيتى بصدد تطوير انواع من المركبات الكيميائية تفضى الى الموت الحتمى ، كما أنه يعمل على تطوير انواع من المركبات القادرة على اختراق قناعات الغاز . ولم تستبعد التقارير الغربية ان يكون لدى الاتحاد السوفيتى برنامجا للذخائر الثنائية مماثل لبرنامج الولايات المتحدة . غير ان التعليقات الصادرة فى وسائل الأعلام السوفيتية تنفى وجود برنامج من هذا القبيل[١٩] .

كذلك الحال بالنسبة لفرنسا ، فبموجب خطتها الدفاعية الخمسية ١٩٨٧/١٩٩١ من المقرر ان تقوم بتصنيع الأسلحة الكيميائية بهدف امتلاك قدرة ردعية ملائمة ، على حد ما جاء فى برنامج الاتفاق العسكرى الفرنسى[٢٠] .

ثالثا الردع الكيماوى :

يمكن الزعم فى البداية ان مفهوم الردع الكيماوى لم يحظ فى الفترة الماضية بعناية كبيرة فى الأدبيات العسكرية ، ومرد هذا ، الاعتقاد السائد بان السلاح الكيماوى سلاح بغيض غير اخلاقى ، ومحظور استعماله دوليا بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . لذا فان الدول تتحرج من ان تعلن أن السلاح الكيميائى له دور فى استراتيجياتها العسكرية ، وتكتفى فى افضل الاحمال بالتنويه الى حقها فى الانتقام بالمثل اذا ماتعرضت لهجوم كيماوى ، وتحتفظ لاجل هذا الغرض بقدرة كيماوية انتقامية كشكل من اشكال الردع ، وهذه هى فعلا سياسة الولايات المتحدة ، وربما تكون ايضا سياسة الاتحاد السوفيتى . علاوة على ان الخصائص الفنية للسلاح الكيماوى ، بحكم انه سلاح ميدان يؤثر على محيط الهدف وفقا لكيفية وطرق نشره وبنيه الهدف وحمايته والمناخ والظروف الجوية الخاصة بتوقيت الاستخدام ، وكلها حسابات تقلل ثقة العسكريين فيه كسلاح رادع .

ولكن بالرغم من ذلك برهنت حالات استخدام الأسلحة الكيميائية ان امتلاك قدرة انتقامية كيميائية للرد بالمثل ، قد تكون فى ذاتها حافزا على شن هجمات كيميائية ، وذلك على ضوء المزايا المتحققة من استخدامه فى التخطيط الهجومى ، سواء لاضعاف مواقع الخصم قبل الهجوم عليه ، او لحماية جوانب تقدم القوات باقامة حواجز من المركبات الكيميائية الثابتة ، او تحييد مناطق يسيطر عليها العدو ولايراد مهاجمتها ، أو استخدام العوامل الثابتة لاغلاق خطوط تقهقر العدو . وتجدر الاشارة الى انه فى حالة كون الطرف الذى يتعرض للهجوم لاتتوافر له الحماية والوقاية الفعالة وغير مدرب على الحرب فى ظروف الهجوم بمواد الحرب الكيماوية ، تكون النتائج دمارا شاملا وضررا معنويا يصيب الجيش والجبهة الداخلية .

وهكذا فان التطور الراهن فى ميدان الحرب الكيماوية بتطوير انواع من المركبات الكيميائية الشديدة السمية والأكثر ثباتا واستمرارية ، وبتطوير هذه المركبات على هيئة قذائف وذخائر متنوعة لتركيبها على وسائل الايصال المختلفة الجوية والأرضية (طائرات ، صواريخ بلاستيكية ، هاونات ، مدافع ... الخ) من شأنه ان يكسب الأسلحة الكيميائية مرونة عالية فى الاستخدام بحكم الوظائف والأدوار العديدة التى يمكن ان تؤديها على الصعيد الاستراتيجى والتكتيكى .

اكثر من ذلك فانه لايوجد دليل واضح يؤكد انه باستخدام الأسلحة الكيميائية يتطور القتال الى مستوى آخر فالتجربة الحديثة ، استنادا الى الحرب الايرانية العراقية اثبتت ان الأسلحة الكيماوية تستخدم مقترنة بالأسلحة التقليدية . وان لهذه الأسلحة فعالية مؤثرة فى مواجهة خصم متفوق فى تعداد قواته ويعتمد على الحشود الضخمة (الموجات البشرية) كتكتيك هجومى .

واللافت للنظر ان التطور فى مجال الحرب الكيميائية لم يواكبه تطور مماثل فى التفكير الاستراتيجى لكيفية عمل الأسلحة الكيميائية فى اطار العقائد القتالية للدول . ولكن من التوقع فى الفترة القادمة ان يتصاعد الجدل الاستراتيجى حول الأسلحة الكيميائية . وهو أمر يمكن ان نلحظه فى الجدل الدائر حاليا داخل دوائر حلف الأطلنطى حول برنامج الولايات المتحدة للذخائر الثنائية ويمكن ايضا ان نلحظ جدلا مماثلا فى منطقة الشرق الاوسط يدور حول ما اذا كانت الأسلحة الكيميائية التى بحوزة الدول العربية تقدم ردعا موازيا للسلاح النووى الاسرائيلى . ولاشك أن حوارا استراتيجيا من هذا القبيل يمكن ان يثرى المفاهيم القتالية المرتبطة بالاسلحة الكيميائية .

رابعا : التحريم الدولى للأسلحة الكيميائية :

المعاهدة الرئيسية التى تعالج مسألة الأسلحة الكيميائية هى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، والدول الهامة عسكرية جميعا ، ومنها دول حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو والصين الشعبية اطراف فيه ، وهذا البروتوكول فى الواقع اتفاقية بعدم الأستخدام الأول ، فهو لايحظر انتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية او الانتقام بالسلاح نفسه فى صلب البروتوكول . وتكمن الدلالة التاريخية لبروتوكول جنيف فى حقيقة ان التقييد القانونى الدولى الذى يربط على قدم المساواة ضمائر الأمم وممارستها قد فرض على الأعمال التى اعتقد عموما انها بغيضة وشجبها وادنها الرأى العام للعالم المتحضر .

بيد ان ضعفه هو الضعف نفسه الذى تعانى منه القوانين الاخرى للحرب . فقواعد السلوك التى توضع زمن السلم للمتحاربين ربما لاتقاوم ضغط الجدوى العسكرية المتولدة فى اثناء القتال . لذلك فخطر احتمال اللجوء فى ظروف معينة الى الأسلحة التى حظرها هذا البروتوكول ، لن يختفى مابقيت هذه الأسلحة فى ترسانات الدول ، وهو أمر يؤكده تعدد حالات استخدام الأسلحة الكيميائية منذ توقيع البروتوكول حتى وقتنا الراهن .

لذلك فان الحل الافضل من وجهة نظر نزع السلاح هو ابرام اتفاقية شاملة تماما تمنع لكل النشاطات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية وبعواملها وتنص على تدميرها جميعا . ويعمل مؤتمر نزع السلاح الذى يتخذ من المقر الأوربى للأمم المتحدة فى جنيف مقرا له على تحقيق نزع السلاح العام والكامل فى ظل رقابة دولية فعالة . ومنذ عام ١٩٧٧ اصبح جدول أعمال المؤتمر يتضمن بندا رئيسيا عن الاسلحة الكيميائية يتم مناقشته كل عام خلال دورتين . ويتم تجميع تقارير اللجان الفرعية ثم يقدم التقرير السنوى للمؤتمر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السنوية . ويقوم المؤتمر كل عام بانشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لمدة دورته السنوية ؛ وتطوير الاتفاقية ووضع احكامها ، مع مراعاة جميع الاقتراحات والمشاريع القائمة والمبادرات المستقبلية بهدف تمكين المؤتمر من التوصل الى اتفاق فى اقرب وقت ممكن[٢٢] .

ولعل المشكلة الرئيسية التى شغلت المؤتمر خلال هذه السنوات ، مشكلة التحقق من حظر انتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وامتلاكها . وقد قدمت بريطانيا عددا من الاقتراحات حول الكيفية التى يمكن بها التوصل الى اسلوب دقيق للتحقق والاثبات يعطى للمفتشين والمحققين الحق فى اقتحام اى معمل كيميائى للتأكد انه لايقوم بتصنيع الأسلحة الكيميائية ، الا أن الولايات المتحدة اقترحت ان يقتصر تطبيق نظام البحث والتقصى والتفتيش على المعامل التى تديرها الدولة ، اما الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه فقد رأى فى وسائل التحقق المحلية مع امكانية تقديم الشكاوى الى مجلس الأمن كافية للاشراف على حظر انتاج العوامل الكيميائية[٢٣] .

ويضاف الى هذه المشكلة ، مشكلة اخرى اكثر حيوية وخطورة على جهود نزع السلاح الكيميائى الا وهى مطالبة بعض الدول النامية

وخاصة المجموعة العربية ـ كما اتضح فى مؤتمر باريس للأسلحة الكيميائية ـ بالربط بين نزع السلاح الكيميائى بنزع السلاح النووى . ودون الخوض فى هذه الاشكالية التى سبق وان تناولناها ، ويمكن القول بان مستقبل نزع السلاح الكيماوى اصبح فى واقعه الراهن املا بعيد المنال على ضوء التزايد المطرد فى الدول المالكة ، والتطور الراهن فى الأسلحة الكيميائية ، وتعاظم اهميته فى الاستراتيجيات العسكرية للدول ، وكل هذه الأمور تلقى ظلالا قاتمة على مستقبل نزع السلاح الكيميائى □

المراجع

(١) صحيفة كوريرى ديلاسيرا ١٢/١/١٩٨٩ .

(٢) وكالة انباء الشرق الأوسط والوكالة الفرنسية ١٩/١/١٩٨٩ .

(٣) التسلح ونزع السلاح فى العصر النووى ، معهد استكهولم لابحاث السلام ، ترجمة محمود فلاحة ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومى ، دمشق ، ١٩٨٣ ص ٢٠٧ .

(٤) التقرير العلمى والتكنولوجى ، الدار العربية للنشر والترجمة ، العدد/صفر ، ١٩٨٧ صـ ٣٦ .

5 - SIPRI Yeurbook, World Armaments and Disarmament, Stockhalm Internationale PKEACE Research Inistitute, Oxford University Press, New York, 1987, PP103 - 104.

(٦) التسلح ونزع السلاح فى العصر النووى ، مرجع سابق ، صـ ٢١١

(٧) صحيفة دى فيلت ١٩/١/١٩٨٩ .

(٨) صحيفة الفرانكفورتر الجمانية ١٩/١/١٩٨٩

(٩) صحيفة جيروزاليم بوست ٢٤/١/١٩٨٦ .

10 - Dan Baly, An end to Chemical Weapons : What are the chances, Internationale Defense Review, Vol 21, September 1988, PP 1087.

11 - SIPRI Yeurlook, 1986, PP 167.

12 - Dan Baly, An end to Chemical Weapons, Op. Cit, PP 105.

13 - SIPRI Year book, 1986, PP 167.

14 - SIPRI Year book 1987 PP 104.

15 - Macha Ievinson, Chemical Deterrence, will it Work, International Defense Review, Vol 19, No. 6/1986, PP732.

16 - SIPRI Year book, 1986, Op. Cit, PP 173.

17 - Macha Ievinson, Chemical Deterrence, Op. Cit, PP 731.

18 - Macha Ievinsn, Chemical Deterrence, Op. Cit, PP 736.

19 - SIPRI Year book, 1986, Op. PP 173.

20 - SIPRI Year book, 1987, Op. cit, PP 114

(٢١) التسلح ونزع السلاح فى العصر النووى ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٧ .

(٢٢) رضا مصطفى البهيتى ، نحو اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية ، مجلة الدفاع ، العدد ٧٢ اكتوبر ١٩٨٨ ص ٧٢

(٢٣) عبيد عوض القحطانى ، الأسلحة الكيماوية بين التحريم والاستخدام ، مجلة الحرس الوطنى العدد ٤١ مارس ١٩٨٦ صـ ٦٥ .

المكوك بوران والبرنامج الفضائى السوفيتى

أحمد ابراهيم محمود

فى الخامس عشر من شهر نوفمبر الماضى ، اطلق الاتحاد السوفيتى بنجاح أول مركبة فضاء مكوكية له فى رحلة تجريبية الى الفضاء الخارجى استغرقت ثلاث ساعات و ٢٥ دقيقة انطلق خلالها المكوك الذى لا يحمل رواداً بواسطة صاروخ الدفع العملاق اينيرجيا من قاعدة بياكونور فى جمهورية كازاخستان باسيا الوسطى السوفيتية . وتشير التوقعات الاولية الى ان هذه التجربة الناجحة والتى جاءت بعد فشل المحاولة الاولى فى ٢٩ اكتوبر الماضى لاسباب فنية ، لن تشكل فقط بداية عهد جديد بالنسبة للبرنامج الفضائى السوفيتى ، وانما سوف تمثل ايضا بداية دورة جديدة من السباق فى الفضاء بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

وبالرغم من ان المصادر السوفيتية تؤكد ان برنامج المركبة المكوكية خاص بجوانب سلمية متعلقة باستكشاف الفضاء وارسال الرواد الى كوكب المريخ ، الا اننا لا نستطيع استبعاد الجوانب العسكرية المحتملة .

البرنامج الفضائى السوفيتى :-

المفهوم من الاستعراض السابق أن العقيدة السوفيتية تقوم بصورة عامة على اساس استغلال الفضاء من أجل تحقيق أقصى فائدة ممكنة فى جميع المجالات وفى مقدمتها المجال العسكرى وذلك باستخدام الفضاء كمحطة وسيطة وحيوية لدراسة الكون ومعرفة الأرض وتقديم التسهيلات والتقاط المعلومات على نحو يمكن معه الاحاطة بالحركة البشرية على مستوى شامل وعام بالنسبة لجميع ارجاء الكرة الأرضية . ولهذا يركز البرنامج الفضائى السوفيتى فى جانب هام منه على جمع وبث المعلومات خاصة المتعلقة بـ : الرصد والاستطلاع ، الأنذار المبكر ، الملاحة ومراقبة الأحوال الجوية .. الى جانب التركيز على مهام القيادة والسيطرة على القوات المسلحة .

ويتسم البرنامج الفضائى السوفيتى بالضخامة والديناميكية على نحو ينتج عنه حوالى ٧٥ اطلاق فضائى فى المتوسط سنوياً (راجع الجدول المرفق) وتزيد نسبة الاطلاقات الفضائية الخاصة بالمهام العسكرية والخاصة بمهام ذات صلة بالأغراض العسكرية عن ٩٠ فى المائة سنويا . والجدير بالذكر ان هذا المعدل العالى للاطلاق الفضائى يرجع اساساً الى قصر المدى الزمنى لعمل الاقمار السوفيتية الخاصة بالاستطلاع الفوتوغرافى والتى تمثل مركز الثقل فى هذه الاطلاقات حيث تراوحت أعمار النسبة الأكبر من هذه الأقمار المطلقة عام ١٩٨٦ ما بين ١٣ - ٥٩ يوماً ، فى حين لم تزد نسبة الاقمار ذات الأعمار افطول نسبياً عن ١٠ فى المائة من اجمالى الأقمار الخاصة بالاستطلاع الفوتوغرافى وكانت اطولها عمراً اقمار الجيل الخامس من فئة كوزموس ١٧٣١ والتى بلغت ٢٢٨ يوماً ، وفى ظل هذا الوضع يصبح من الطبيعى أن يحتاج الاتحاد السوفيتى الى اطلاق ما لا يقل عن ثلاثين قمراً للاستطلاع الفوتوغرافى سنوياً للحفاظ على حيوية النظام العملياتى .

ويمتلك الاتحاد السوفيتى ثلاثة مواقع لاطلاق الحمولات الفضائية هى : موقع تيراتام بجمهورية كازاخستان باسيا الوسطى (مجمع بياكونور الفضائى) ، موقع بليزتيسك الشمالى الواقع على الطريق الذى يربط العاصمة موسكو ومدينة ارشانجيل شمال الاتحاد السوفيتى ، محطة فولجوجراد الواقعة بالقرب من المدينة التى تحمل نفس هذا الأسم بجنوب غرب الاتحاد السوفيتى ، ويتخصص كل موقع فى انواع معينة من الاطلاقات الفضائية ، ففى قاعدة بياكونور تطلق المحطات الفضائية وأقمار الاتصالات فى مدار متزامن والاستطلاع الفوتوغرافى ورصد التحركات فى المحيطات وانظمة اعتراض الأقمار الصناعية .. وفى هذه القاعدة توجد أضخم منصات الاطلاق السوفيتية . أما موقع بليزتيسك فيتعامل مع مهام اطلاق اقمار الأنذار والملاحة والاستكشافات العلمية وبعض أقمار الاستطلاع الفوتوغرافى وجميع مهام الاطلاق الى المدارات القطبية . واخيراً تستخدم محطة فولجوجراد فى أطلاق الحمولات المدارية الصغيرة والصواريخ الحساسة .

وتتولى قوات الصواريخ الاستراتيجية القيام بعمليات الإشراف والتنفيذ لجميع الاطلاقات الفضائية ، كما يتولى السلاح الجوى عملية تدريب رواد الفضاء ، وقد ادت هذه الخصائص وغيرها الى تكوين انطباع لدى العديد من الدوائر الغربية مفادة ان البرنامج الفضائى السوفيتى هو برنامج عسكرى فى طبيعته ، والواقع ان هذا الانطباع لا يبعد كثيراً عن الحقيقة حيث لا تمثل الجوانب الخاصة بافتطبيقات العلمية والمدنية سوى نسبة ضئيلة للغاية من البرنامج الفضائى السوفيتى على نحو يبعدها عادة عن دائرة الضوء عند مناقشة تطور هذا البرنامج . ويمكننا تقسيم مفردات برنامج الفضاء السوفيتى الراهن إلى ثلاثة اقسام رئيسية هى :-

(١) الاقمار الصناعية Satellites -

يعتمد الاتحاد السوفيتى على انظمة الأقمار الصناعية لأداء العديد من المهام الحيوية والمتزايدة فى الفضاء الخارجى سواء للأغراض العسكرية أو للأغراض العسكرية - المدنية المشتركة . ويذكر للاتحاد السوفيتى انه كان اول دولة فى العالم تمتلك هذه الانظمة حينما تمكن من اطلاق القمر الصناعى سبوتنيك - ١ فى الرابع من أكتوبر ١٩٥٧ . وتتألف أنظمة الأقمار الصناعية من : القمر الصناعى ، نظام الاطلاق ، نظام السيطرة على القمر فى مداره ، محطة التوجيه الأرضى ، وتعمل معظم هذه الاقمار بالطاقة الشمسية المتولدة من الخلايا الكهروضوئية المركبة حول الجسم . وبصفة عامة ، تتعدد أدوار ومهام الاقمار الصناعية السوفيتية على النحو التالى :-

- الاستطلاع الفوتوغرافى . Photographic Reconnaissance.
- رصد تحركات السفن والغواصات فى المحيطات . Ocean Surveillanc
- التجسس الالكيترونى . Electronic Inteligene
- الانذار المبكر Early Warning
- الملاحة Navigation
- الاتصالات Communications
- الارصاد الجوية . Meteorology
- الظواهر الأرضية Geodesy

على هذا ، من اليسير ملاحظة أن المعدل العالى من الاطلاقات الفضائية السوفيتية يأتى انعكاسا لمجموعة متداخلة من التأثيرات والاعتبارات الجغرافية والعسكرية والبيئية والتكنولوجية .. الأمر الذى يجعل الاتحاد السوفيتى فى حاجة الى اطلاق ما لا يقل عن ٧٠ قمرا صناعيا فى العام الواحد للحفاظ على قدراته العسكرية الاساسية . ويلاحظ أيضا ان الاتحاد السوفيتى يعتمد بصورة شبه مطلقة على هذه الاقمار فى تأمين عمليات التصوير الفوتوغرافى والاليكترونى والانذار المبكر واكتشاف التفجيرات النووية . على أنه من الضرورى أن نضع فى الحسبان أن هذه الاقمار هى فى الواقع انظمة خاصة بوقت السلم ، وان الاقمار الصناعية تبقى فى النهاية أهدافا شديدة الحساسية للاجراءات المضادة فيما يعنى أنها سوف تصبح عرضة لمخاطر جسيمة فى حالة قيام الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتكثيف جهودهما فى ميدان تطوير الانظمة المضادة للاقمار الصناعية خاصة وان الاجهزة الدقيقة والحساسة التى تحملها هذه الاقمار يمكن بسهولة تعطيلها سواء بالانفجارات التقليدية أو النووية القريبة منها أو بإعتراضها مباشرة بالوسائل المضادة الاخرى ، إلا ان الواضح الى حد ما ان القوتين العظميين امتنعتا حتى الان عن السير بدرجة كبيرة فى هذا الاتجاه نظرا لاعترافهما ضمنيا بقيمة هذه الانظمة فى المراقبة والتفتيش المتبادل .

(٢) المحطات الفضائية Space Stations :

تشكل المحطات الفضائية المزودة بالاطقم البشرية العنصر المكثف فى برنامج الفضاء السوفيتى ، ومع ذلك فهى تمثل فى الوقت نفسه المحور الاكثر غموضا فى البرنامج ، فالاتحاد السوفيتى عادة لا يعلن شيئا عن تفاصيل أنشطته فى هذا الميدان ، وهى سياسة تمتد فى الكثير من الاحيان الى العديد من المجالات الاخرى ، ومن جهة ثانية يصعب التأكد من صحة ودقة المعلومات الامريكية التى تتحدث عن هذا الموضوع . والمعتقد أن الاهتمام السوفيتى بالمحطات الفضائية ينبع من كونها تعكس التفوق التكنولوجى للاتحاد السوفيتى فى مجالات تكنولوجيا الفضاء خاصة وأن الولايات المتحدة لم تتمكن حتى الان من اطلاق مركبات مماثلة ، ومن كونها تشكل ايضا خطوة هامة على طريق الاستعداد للوصول الى المريخ . وقد بدأ السوفييت فى ارتياد هذا الميدان منذ عام ١٩٧١ حينما أطلقوا أول محطة فضائية فى العالم (ساليوت ـ ١) فى التاسع عشر من أبريل من ذلك العام ، ومنذ ذلك التاريخ بلغ اجمالى المحطات الفضائية التى أطلقها الاتحاد السوفيتى ثمانى محطات ، وقد استخدمت الكبسولات الفضائية من طراز (سويوز) فى عمليات توصيل الامداد وتغيير أطقم رواد الفضاء من هذه المحطات .

وفى ٢٠ فبراير ١٩٨٦ أطلق الاتحاد السوفيتى جيلا جديدا من المحطات الفضائية الدائمة المزودة بأطقم بشرية من طراز (مير) ، وقد اشتق تصميم هذه المحطة أساسا من المحطات (ساليوت) ، على أن التغييرات التى ادخلت على (مير) أدت الى توفير تحسينات اضافية عديدة لا سيما من حيث : الاستخدام الواسع للطاقة الشمسية بما يتيح توليد ما يتراوح بين ٩ ـ ١٠ كيلو وات فى الساعة من الطاقة الكهربية ، الكابينة الواسعة المخصصة لطاقم المحطة ، المهبط الامامى الخارجى والخاص بالالتحام مع الكبسولات الفضائية أو مع وحدة المهام المتخصصة بالمحطة ، الحاسبات الاليكترونية الثمانية بالمحطة (بدلا من حاسب واحد فى ساليوت) والتى يمكن بها اجراء الاتصالات المتقدمة مع مراكز السيطرة الارضية سواء لاستقبال التعليمات أو لارسال البيانات المستخلصة من التجارب التى يجريها الرواد فى الفضاء فى المعامل الملحقة بالمحطة . كما تسمح هذه الحاسبات الاليكترونية للمحطات الارضية بالقيام بتشغيل الانظمة الاليكترونية وأجهزة الكمبيوتر بنفسها وبدون تدخل الرواد . وقد أشارت المصادر الرسمية السوفيتية الى أن اطلاق هذه المحطة كان يمثل بداية التحول من مرحلة البحث والتجارب الى مرحلة ممارسة الأنشطة الانتاجية الواسعة النطاق فى الفضاء الخارجى . ولهذا الغرض تضم المحطة مراصد ومعامل خاصة بالأنشطة العلمية المطلوب اجراؤها فى حالات إنعدام الوزن فى الفضاء الخارجى .

وعند تحليل أنشطة هذه المحطات ، تشير الدوائر الغربية الى أن ثلاثا من الثمانى محطات التى أطلقها الاتحاد السوفيتى كانت عسكرية ، فى حين كانت المحطات الخمس الاخرى ذات طابع مدنى من حيث مهامها . وتتحدد نقاط الاختلاف القائمة بين كلا النوعين من المحطات فى : الترددات اللاسلكية المستخدمة ، أفراد الطاقم ، الارتفاع المدارى للمحطة . والمحطات العسكرية تستخدم ترددات عسكرية فى اتصالاتها ، ويقتصر طاقمها على العسكريين ، وتتمركز فى مدارات منخفضة حول الارض للقيام بأعمال الاستطلاع . فى حين تستخدم المحطات المدنية ترددات لاسلكية مدنية فى اتصالاتها ، ويشمل طاقمها على المدنيين والعسكريين معا ، وتعمل فى مدارات مرتفعة لاجراء أبحاث خاصة بالاغراض العلمية والمدنية .. على أن هذا التحليل لا يبدو مقبولاً فى بعض جوانبه إذ من الممكن بسهولة ملاحظة أن أعمال الاستطلاع لا يمكن أن تمثل العنصر الاساسى فى عمل هذه المحطات ، فهذه المهمة تقوم بها أقمار الاستطلاع الفوتوغرافى التى يطلقها الاتحاد السوفيتى بأعداد وفيرة على نحو ما سبقت الاشارة . والمتصور على وجه العموم أن المحطات الفضائية السوفيتية تستهدف أساسا دراسة آثار الطيران فى الفضاء على الكائن البشرى والتوصل الى التدابير الوقائية اللازمة تمهيداً لارسال الأطقم البشرية السوفيتية إلى كوكب المريخ مع بداية القرن الحادى والعشرين ، الى جانب اجراء الأبحاث المتعلقة بالنشاط الشمسى والاشعة الكونية والعمليات والظواهر الطبيعية فى الطبقات العليا من الغلاف الجوى للكرة الارضية ، مع محاولة ابتكار طرق جديدة لمعالجة المواد واستكشاف موارد جديدة فى الفضاء ، ولا يستبعد مع ذلك وجود أهداف عسكرية لبرنامج المحطات الفضائية ، وإن كانت هذه الاهداف غير معروفة حتى الان على وجه القطع واليقين .

(٣) المكوك الفضائى Space Shuttle :

اكتشف الامريكيون لأول مرة فى عام ١٩٨٤ عن طريق الاقمار الصناعية ان السوفييت يقومون بتطوير مكوك فضائى فيما جاء بمثابة تأكيد صريح للتكهنات العديدة التى كانت قد ترددت منذ بداية الثمانينات حول وجود جهود سوفيتية مكثفة فى هذا الميدان ، وبعد فترة وجيزة بدأ السوفييت فى تجربة الشكل الايروديناميكى للمكوك وقدرته على التحليق الشراعى بعد تركه من القاذفة العملاقة Mya-4 المعدلة والتى كانت تقوم بدور الطائرة الحاملة لجسم المكوك ، وابتداء من عام ١٩٨٦ لاحظت الاقمار الامريكية ان المكوك السوفيتى بدأ يوضع على منصة الاطلاق مع منظومته فى عمليات تجارب باردة للاطلاق .

وقد ساد الاعتقاد فى بداية الأمر ان المكوك السوفيتى بوران (العاصفة الثلجية) هو نسخة طبق الأصل من المكوك الامريكى ، غير ان الواضح الان أن ثمة اختلافات عديدة تميز المكوك السوفيتى

الاقمار الصناعية التى أطلقها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال فترات منتقاة :

البيـــان	١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة
الاستطلاع الفوتوغرافي	-	٦	١٧	٢١	٢٩	٩	٢٤	٤	٣٥	٢	٢٤	١
التجسس الاليكتروني	-	-	-	٥	١٠	٧	٨	٢	٦	١	٩	١
الانذار المبكر	-	-	-	-	-	٣	٢	٢	٥	-	٧	-
رصد المحيطات	-	-	-	-	١	-	٣	١	٤	٤	٥	-
المـــــلاحة	-	٢	-	٤	١	١	٤	١	٦	٢	٤	٢
الاتصـــــالات	-	٢	٨	٧	١٤	٣	٢٧	٥	٣٦	٣	٩	٧
الارصاد الجوية	-	٢	٤	٦	٦	٥	٥	٣	٢	٢	٣	-
الظواهر الارضية	-	-	-	٦	-	١	٢	١	-	-	-	١

Source:
- Paul B.Strares: the Militarization of Space, From Bbupendra Jasani: Outer Space: A New -SIPRI Yearbook 1986, PP.149-155. Dimension of the Arms Race, PP. 94-95

عن مثيله الامريكى . وأبرز الاختلافات الظاهرة من الخارج تتمثل فى أن المكوك السوفيتى لا يحتوى على صواريخ دفع خاصة به ، فقوة الدفع اللازمة يوفرها الصاروخ (اينيرجيا) القادر على حمل حوالى ١٢٠ طنا الى مدار حول الأرض ، والذى تم تجربته بنجاح فى مايو من عام ١٩٨٧ . وبينما يستخدم نظام الدفع الامريكى الذى يحمل المكوك صاروخين يعملان بالوقود الجاف ، فإن النظام السوفيتى يستخدم صواريخ دفع أبتدائية تعمل بالوقود السائل والمكون من الاوكسجين والايدروجين . ويبلغ وزن المنظومة اينيرجيا ٢٤٠٠ طن مقارنة بـ ٢١٠ أطنان وزن المنظومة الامريكية علماً بأن المكوك السوفيتى أكبر حجماً من المكوك الامريكى بمقدار ١٠ ٪، إلا أنه يزن ٢٩,٥ طن وهو أيضاً نفس وزن المكوك الامريكى مع الأخذ فى الاعتبار أن المكوك السوفيتى لا يحتوى على صواريخ دفع رئيسية ، ولكنه يحتوى فقط على صواريخ المناورة فى المقدمة والمؤخرة اضافة الى العوازل الحرارية السوداء للحرارة المرتفعة والبيضاء للحرارة المنخفضة .

فى حين تتماثل التفاصيل الاخرى فى كلا المكوكين فيما يتعلق بالشكل الخارجى لكابينة القيادة ، والشكل الداخلى للطوابق وفتحات الطوارىء ، وعدد أجزاء مخزن الحمولة ، والشكل العام للأجنحة .. والظاهر فعلاً أن السوفييت أستفادوا من التجارب الامريكية والأبحاث والتحليلات العلمية التى نشرت عن القصور الموجود فى نظام المكوك تشالينجر خاصة بالنسبة لنظام الدفع الصاروخى والذى كان السبب المباشر فى كارثة تشالينجر .

وتعتقد بعض المصادر الغربية ان عدم وضع طاقم بشرى على ظهر المكوك خلال رحلته الاولى كان يرجع جزئياً الى وفاة « اناتولى ليفشينكو» أحد الطيارين الاساسيين المرشحين لتلك الرحلة . وكذلك الطيار البديل له « اليكسندر شيلشيكن ».. غير أن الواضح على العكس من ذلك ان هذا الاجراء ينبع من السياسة التى يتبعها السوفييت عند اطلاق المركبات الفضائية الجديدة حيث يقومون بإجراء العديد من الاختبارات غير البشرية قبل السماح للاطقم بالاقلاع بالمركبة . ويعتقد أن الرحلات التالية للمكوك سوف تحمل رواداً ، وسوف توجه أساسا لمهام تتعلق بالالتحاق بطريقة ما مع محطة مير الفضائية وتوسيعها واضافة غرف جديدة إليها ، إلى جانب المهام الخاصة بإستعادة الاقمار الصناعية المهجورة .*

وبالاضافة الى الأنشطة السابقة ، يمضى الاتحاد السوفيتى فى تنفيذ العديد من المشروعات الفضائية الاخرى المتعلقة بدراسة المجموعة الشمسية . وقد بدأت الجهود السوفيتية فى هذا الميدان منذ نوفمبر ١٩٦٥ حينما انطلقت المركبة فينوس ـ ٢ نحو كوكب الزهرة وعلى متنها جهاز لقياس الضغط ودرجة الحرارة ، ثم أطلقت المركبة فينوس ـ ٤ فى يناير ١٩٦٧ التى قامت بإلقاء كبسولة على سطح الكوكب . وبعد عامين أطلق الاتحاد السوفيتى المركبة فينوس ـ ٥ التى قامت بغرس علم الاتحاد السوفيتى وصورة الزعيم لينين هناك ، وفى عام ١٩٨٤ أطلق الاتحاد السوفيتى السفينتين فيجا ـ ١ ، ـ ٢ نحو الكوكب قبل تحويل مساريهما لتصوير المذنب هالى فى ١٩٨٥ . اما الاهتمام السوفيتى بكوكب المريخ فقد بدأ منذ اوائل السبعينات حينما أطلقوا المركبة مارس ـ ٣ فى ديسمبر ١٩٧١ ، ثم أطلقت مارس ـ ٥ فى يوليو ١٩٧٣ ، وفى السابع من يوليو ١٩٨٨ أطلق الاتحاد السوفيتى مركبة الفضاء فوبوس ـ ١ الى المريخ وبعد خمسة أيام أطلقوا فوبوس ـ ٢ ، وكان من المفترض أن تصلا الى المريخ يومى ٢٥ ، ٢٩ يناير ١٩٨٩ القيام بأعمال ملاحظة واستطلاع الكوكب من المدارات المحيطة به . اما بالنسبة للقمر ، فبالرغم من أن الاتحاد السوفيتى لم يقم حتى الان بإنزال رواد فضاء عليه ، إلا أنه قام بإجراء العديد من الدراسات على سطحه من خلال مركبات غير مزودة بأطقم بشرية ارسلت إليه . وحتى عام ١٩٨٤ بلغ اجمالى المهام التى قام الاتحاد السوفيتى بإرسالها لدراسة القمر حوالى أربعا وعشرين مهمة اشتملت على التصوير الفوتوغرافى للسطح المظلم من القمر وإنزال مركبات فضائية على السطح واجراء التحليلات الكيمائية لعينات من تربة السطح والرجوع بها بواسطة عمليات التحكم عن بعد .

من ناحية أخرى يعمل الاتحاد السوفيتى منذ منتصف الخمسينات على تطوير أنظمة خاصة بالدفاع المضاد للصواريخ الباليستيكية وللاقمار الصناعية ، إلا أنه من غير الممكن إدراج جميع هذه الانظمة فى اطار البرنامج الفضائى حيث يقوم الدفاع

الإستراتيجى السوفيتى فى الإساس على مفهوم « الدفاع المضاد للصواريخ الباليستيكية عند اقترابها من الهدف « Terminal Defense خلال مرحلة العودة Reentry Phase ولذلك فهو يركز أساساً على تطوير الانظمة الثابتة المتمركزة على الارض سواء كان ذلك باستخدام التكنولوجيا التقليدية أو المتقدمة . ويمكننا أن نستثنى من هذا الحكم كلا من : الانظمة المضادة للاقمار الصناعية ASATS وأنظمة القصف النووى المدارى FOBS والتى يمكن اعتبارها أنظمة فضائية فعلية . ويهدف النظام السوفيتى المضاد للاقمار الصناعية الى اعتراض وتدمير الاقمار المعادية على الارتفاعات المدارية المنخفضة باستخدام صاروخ للدفع من طراز F-IM لحمل رأس يزن ٥٠٠٠ رطل الى مدارات قريبة من الارض لتدمير أهدافه . أما أنظمة القصف النووى المدارى فهى تشتمل على مجموعة من الرؤوس النووية التى يمكن نشرها فى الفضاء على ارتفاعات منخفضة حول الارض لاستخدامها فى قصف أهداف أرضية فى الولايات المتحدة عند نشوب الازمات .. وتعتمد جميع هذه الانظمة على تكنولوجيا الستينات التى أصبحت متخلفة إلى حد كبير فى الوقت الراهن ، بل وتذهب بعض التقديرات إلى حد القول بأن أنظمة القصف النووى المدارى قد فقدت قدراتها العملياتية بفعل تقادم الصواريخ الإستراتيجية SS-9 التى تحمل الرأس النووى ، وبفعل فشل التجارب التى أجريت لادخال صواريخ جديدة للدفع الى النظام .

أما بالنسبة لمركبات الاطلاق ، فيتفوق الاتحاد السوفيتى تفوقاً هائلاً على الولايات المتحدة فى اعداد صواريخ الدفع الثقيلة ، وفى عمليات التحديث المستمرة للنظم الفضائية حيث استطاع الاتحاد السوفيتى خلال الثمانينات وحدها تطوير حوالى ٣٠ نوعا جديداً من النظم الفضائية بمعدل أربعة أنظمة كل عام .

وفى ختام هذا العرض ، يلاحظ أن الزيادة المطردة فى استخدام وتنويع الاقمار الصناعية السوفيتية إنما تعكس تقديراً واضحاً للفوائد العسكرية للفضاء الخارجى من وجهة النظر السوفيتية . وبينما تستحوذ المهام العسكرية على الاغلبية الساحقة من الاطلاقات الخاصة بالاقمار الصناعية فى البرنامج الفضائى السوفيتى ، فإنه يمكن القول ان نسبة لا بأس بها من الانشطة الفضائية الاخرى تتعلق بالمهام العلمية واستكشاف الفضاء لاسيما فيما يختص بالتمهيد والاعداد لارسال الرواد الى المريخ ، وهو الأمر الذى يبدو انه يمثل فى الوقت الراهن الهدف المحورى لدى القيادة السوفيتية سعياً وراء البحث عن موارد جديدة أو الحصول على معلومات يمكن استخدامها بشكل مباشر فى الاقتصاد السوفيتى خاصة فى المجالات السابق الاشارة إليها .

دلالات اطلاق المكوك :

يشير اطلاق الاتحاد السوفيتى لأول مكوك فضائى له الى بدء دورة جديدة من السباق فى الفضاء بين القوتين العظميين ، على أنه من الصعب الى حد كبير التسليم بصحة بعض التقديرات الغربية التى تكهنت بأن هذا الاجراء السوفيتى قد يعنى الاتجاه نحو تكثيف الجهود الهادفة الى اقامة أنظمة للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء حيث يفتقر هذا الزعم الى الاثبات والمصداقية ، علاوة على ان البرنامج السوفيتى للدفاع الاستراتيجى يتسم بمجموعة من الخصائص سالفة الذكر تجعله ابعد ما يكون عن ذلك الاتجاه ، الى جانب أنه ليس هناك ما يشير قط الى رغبة الاتحاد السوفيتى فى تطوير أنظمة مماثلة لتلك التى تقوم عليها مبادرة الدفاع الاستراتيجى الامريكية . واجمالاً ، يجوز لنا أن نتصور أن هناك أربعة أهداف يسعى الاتحاد السوفيتى الى تحقيقها من وراء ذلك :

أولا : اللحاق بالولايات المتحدة التى دخلت هذا الميدان منذ عام ١٩٨١ والتى أدى انفرادها بارتياد هذا المجال الى وضع الاتحاد السوفيتى فى مكانة ادنى فى ميدان التنافس والسباق الاستراتيجى - حتى وان كان الاتحاد السوفيتى يتفوق على الولايات المتحدة فى مجال المحطات المدارية الثابتة فى الفضاء - خاصة أن سباق الفضاء أصبح يمثل أحد الابعاد الاستراتيجية السياسية التى من شأنها تعزيز مكانة الدولة فى اطار عملية الصراع العالمى بين القوتين الاعظم .

ثانيا : زيادة قدرات الاتحاد السوفيتى على العمل العسكرى فى الفضاء لاسيما فيما يتعلق بالقدرات الخاصة بتسهيل نشر مجموعة من الاجراءات المضادة Counter- measures التى قد يجد الاتحاد السوفيتى نفسه مضطرا الى القيام بها مستقبلاً فى حالة استمرار الولايات المتحدة فى عمليات التطوير والنشر لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى . وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن أهمية المكوك تكمن فى امكانية قيادته بواسطة الاطقم البشرية مما يعطيه قدرات على المناورة والحركة تفتقر إليها الاقمار الصناعية والمركبات الفضائية الاخرى ، الى جانب أنه من الممكن اعادة استخدامه فى مهام أخرى بخلاف المركبات العادية الاخرى التى لا يمكن استعمالها إلا مرة واحدة . وعموماً يمكن تحديد أهم الاستخدامات المحتملة عسكريا للمكوك فى :

- القيام بدور مضاد للاقمار المعادية مع امكانية التقاط هذه الاقمار دون الحاجة إلى تدميرها ، كما يمكن استعمال المكوك فى نصب الالغام الفضائية التى تساهم فى اعتراض الانظمة المعادية وتدميرها .
- نصب الاقمار الصناعية الجديدة للاغراض العسكرية أو المدنية أو استبدالها إذا ما تضررت أو أصابها عطل فنى ، ويستطيع المكوك حمل الاقمار فى داخله بما يحول دون ضرورة اطلاقها من الصواريخ ، ويقلل بالتالى من تكلفة أى برنامج فضائى مستقبلى .
- القيام بدور منصة فضائية لعمليات السيطرة والتحكم الاوتوماتيكية أو شبه الاوتوماتيكية بالنسبة لبعض أفرع القوات المسلحة وبصفة خاصة قوات الدفاع الجوى والدفاع المضاد للصواريخ الباليستيكية .

- **ثالثا** : دعم المحطات الفضائية من خلال نقل المكونات اللازمة لاقامة المحطات المدارية الثابتة فى الفضاء والقيام بعمليات الاصلاح فى الفضاء داخل المكوك أو خارجه لاجزاء المحطات . ومع أن بعض المصادر تشير الى امكانية استخدام المكوك مستقبلا فى تغيير اطقم رواد المحطات الفضائية بدلاً من الكبسولات سويوز ، إلا أنه من غير الواضح حتى الان الكيفية التى سيتم بها تحقيق الالتحام بين المحطة والمكوك . والجدير بالذكر أن نفس هذا الهدف كان يكمن فى تفكير العلماء الامريكيين حينما خططوا منذ عام ١٩٦٩ لاقامة محطة ثابتة فى الفضاء الخارجى حيث وجدوا ان اقامة مثل هذه المحطة يتطلب أولاً بناء مركبة فضائية يمكن اعادة أستعمالها لتزويد المحطة بالمؤن والاحتياجات وتغيير اطقم الرواد .

رابعا . امكانية الاسهام فى تقديم الخدمات التجارية التى أعلن الاتحاد السوفيتى عن استعداده للقيام بها منذ عام ١٩٨٦ فى مجال التكنولوجيا الفضائية لحساب الدول الاخرى . ومن المشروعات التى يمكن للمكوك السوفيتى القيام بها : نقل الاقمار الصناعية الى مدار حول الارض بتكاليف منخفضة عن تلك التى يتطلبها الاطلاق من قواعد أرضية ، اجراء الدراسات المتعلقة باستكشاف عمق الارض من الفضاء عبر استغلال المرونة الحركية للمكوك فى التصوير الفضائى بكفاءة عالية .

احتمالات التطور المستقبلى :

من الواضح ان التطورات التى شهدها البرنامج السوفيتى خلال الثلاثة عقود الماضية كانت متعلقة فى الاساس باستخدام الفضاء كوسيلة جديدة للسياسة الأمنية يمكن من خلالها مراقبة الارض والتأثير عليها . واليوم أصبح الاتحاد السوفيتى فى وضع يمكنه من

نشر المحطات المدارية الضخمة والمعقدة فى الفضاء الخارجى ، وهى جهود تشير فيما يبدو الى أن الهدف الرئيسى الذى يسعى الاتحاد السوفيتى الى تحقيقه هو الوجود الدائم للانسان فى الفضاء ، أما الهدف المستقبلى فيتمثل فى الهبوط على سطح المريخ واقامة محطة سوفيتية هناك . والظاهر أن هذا الهدف يشكل فى الوقت الراهن القاسم المشترك فى الكثير من الأنشطة الفضائية السوفيتية ، ولعله يفسر دوافع الاهتمام السوفيتى البالغ بإطلاق المحطات المدارية الثابتة وإرسال مركبات الابحاث والاستكشاف الى المريخ وتطوير صواريخ للدفع ذات قدرات هائلة وزيادة قدرات الرواد السوفييت على البقاء فى الفضاء لفترات قياسية حتى انها وصلت حتى وقت كتابة هذا التقرير الى ٣٦٦ يوما . وهى أنشطة يمكن تفسيرها على انها نوع من التمهيد والاعداد لتلك الرحلة المزمعة فى المستقبل القريب .

من جهة أخرى يقوم الاتحاد السوفيتى بمواصلة تطوير وسائل الحصول على المعلومات . وفى هذا الاطار قام حديثا بالانتهاء من تطوير جيل جديد من مركبات الفضاء المزودة برادارات ضخمة للاستشعار عن بعد ، وإدخال وحدات فضائية جديدة لرصد المحيطات للاغراض العسكرية .. وغير ذلك من الانجازات ، ومن المعتقد أن هذه التطورات سوف تؤدى بالقطع الى زيادة القدرات السوفيتية على مراقبة الارض بشكل دقيق للغاية من خلال نظام متكامل .

كذلك يحاول السوفييت منذ فترة طويلة شأنهم فى ذلك شأن الامريكيين تطوير أسلحة الطاقة الموجهة وبصفة خاصة أسلحة الليزر المشعة ، وقد اعترف السوفييت مؤخراً بهذه الحقيقة . ولكن هناك صعوبة كبيرة فى معرفة مستوى التقدم الذى حققه السوفييت فى هذا المجال خاصة وان المصادر الوحيدة لمثل هذه المعلومات هى المصادر الامريكية التى غالبا ما تطرح احتمالات مبالغ فى تقديرها . وبالرغم من أن هذه الاسلحة تستخدم أساسا من الارض فى الاتحاد السوفيتى ضد الاقمار الصناعية ، فقد ذكر ان الخبراء السوفييت يقومون الان بإجراء التجارب الهادفة الى استخدام هذه الاسلحة من الفضاء جنبا الى جنب مع اجراء التجارب الرامية الى تطوير الموجات الاليكترومغناطيسية للاغراض العسكرية الفضائية .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن القدرات السوفيتية الراهنة للتواجد فى الفضاء تبدو محدودة النطاق مقارنة بتلك التى يمكن تحقيقها مستقبلاً فيما لو استمرت الجهود السوفيتية فى السير بنفس المعدلات الراهنة . واذا ما سارت الانشطة الفضائية السوفيتية (والامريكية أيضا) وفقا للسيناريوهات المفترضة خلال المستقبل القريب ، فإن الكرة الارضية فى هذه الحالة لن تظل نقطة الوسط الوحيدة ومكان حدوث التنافس والصراعات ، وإنما سيزداد التوجه نحو نقل حلبة الصراع والتنافس الى الفضاء الفسيح بين الكواكب ، وسوف تصبح الرقعة التى تتجول فيها سفن الفضاء هى رقعة المجموعة الشمسية بكاملها .



ندوات ومؤتمرات دولية

مؤتمر سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير

القاهرة ٢ ـ ٥ ديسمبر ١٩٨٨

صلاح فوزى

للعام الثانى على التوالى يقيم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤتمره السنوى الثانى تحت عنوان : « سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير » .

ـ تضمن المؤتمر اثنتين وثلاثين ورقة بحثية تناولت غالبية مجالات سياسة مصر الخارجية ، تحاور حولها الحاضرون من جميع الاتجاهات الفكرية ومختلف المراكز البحثية والمتخصصون فى العلوم السياسية فى مصر والعالم العربى .

بدأ المؤتمر بمحاضرة للدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، والذى شرح أهداف السياسة الخارجية المصرية وهى : دعم أمننا القومى ، وتعزيز جهود التنمية وحماية مصالحنا الاقتصادية . أما بالنسبة لاستراتيجيتنا فهى قائمةعلى ترسيخ دعائم السلام ، والأمن ، والاستقرار فى منطقتنا والتى تستند إلى الاعتبارات التالية :

١ ـ إن منهاج السلام الشامل يتفق مع منطق العصر ، ويستجيب لمتطلبات التنمية الملحة .

٢ ـ أن نبنى منهجا للسلام دون قوة رادعة تحميه ، ينقلب إلى سياسة للاستسلام .

٣ ـ إن السلام لكى يكتب له الدوام يجب أن يكون شاملا وعادلا .

وقد تركزت تعليقات الحاضرين على موضوع العلاقة الخاصة مع امريكاومدى تكبليها للحركة المصرية وبدائلها .

أما عن جلسات عمل المؤتمر فقد بدات بموضوع « محددات السياسة الخارجية المصرية فى الاطار المحلى » .

وكان البحث الأول من نصيب السفير عمران الشافعى وعنوانه « المقومات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية ـ القدرات الذاتية المصرية » .

تناول البحث عملية تحليل القدرات الذاتية المصرية على أساس أن السياسة الخارجية هى إنعكاس للأوضاع الداخلية . ومن هذا الاطار يتحدث عن الموقع الجغرافى والجيوبولتيكى لمصر كأحد العناصر الاساسية فى تحديد علاقات مصر الخارجية ، سواء موقعها المركزى بين أوربا وآسيا وافريقيا ، أو اطلالها على بحرين دوليين وامتلاكها للقناة الواصلة بينهما أو موقعها من حوض النيل . ثم يتحدث عن المورد البشرى لمصر مما يؤهلها للقيام بدور اقليمى . ثم تناول أيضا المشكلة الاقتصادية المصرية كقيد على قيام مصر بهذا الدور . وينتهى إلى قدرة شعب مصر على الاستفادة من هذه القدرات للقيام بالدور المطلوب .

أما الورقة الثانية فكانت للدكتور أحمد الرشيدى وعنوانها « مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية ـ دراسة فى التاريخ المعاصر » . وتهدف إلى القاء بعض الضوء حول موقع مياه النيل فى نطاق النظام العام لسياسة مصر الخارجية فى تاريخها المعاصر ، وذلك من خلال التركيز على ، استخدام مياه النيل كسلاح سياسى فى الصراع الدولى مع مصر ، واستراتيجية مصر فى مجال تأمين وصول مياه النيل واستمرار تدفقها . وقد خلص الباحث إلى مجموعة من المقولات أهمها :

ـ أن مياه النيل تلعب دورا أساسيا فى حياة مصر دون غيرها من دول حوض النيل .

ـ ظلت مياه النيل دائما احد الثوابت فى سياسة مصر الخارجية ، ليس فقط فى مواجهة دول حوض النيل ، بل فى مواجهة الدول كافة .

ثم تبعه الدكتور سيد عليوة ببحث عنوانه « مكانة الميكافيلية فى صنع قرارات السياسة الخارجية المصرية فى الوطن العربى » . حاول فيه اثبات أن القيم الميكافيلية تحتل مكانة أقل فى سلم التفضيل القيمى لدى النخبة الحاكمة فى عهد مبارك عنه فى الحقبتين السابقتين ، أما عن تأثير الميكافيلية فى قرارات السياسة الخارجية المصرية ، فقد اوضح أن النموذج المصرى فى صنع قرارات السياسة الخارجية هو أقرب إلى نموذج السيطرة سواء من النخبة أو الفرد على صنع القرار السياسى ، والنزوع إلى تحويل الجماعات إلى مؤسسات . أما عهد ناصر والسادات قد إتسما بالخبرة الميكافيلية لغلبة الطابع الشمولى والنزعة السلطوية لدى كل منهما .

أما البحث الأخير فى تلك الجلسة فقد كان من نصيب الدكتورة علا أبو زيد تحت عنوان « الاسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك » . تحاول فيه الاجابة عن سؤال : هل ظهور

التيار الاسلامي كقوة سياسية مؤثرة في المجتمع العربي وإكتسابه بعض الشرعية في حكم مبارك يجعل له دورا في السياسة الخارجية ؟

أما الجلسة الثانية فقد خصصت لموضوع « محددات لسياسة الخارجية : الاطار الاقليمي والدولي » وكانت الورقة الأولى للدكتور أنور عبدالملك وعنوانها « الدول الكبرى الجديدة في مرحلة التغيير » . والبحث في حقيقته فلسفي يقوم على أساس إنتقال مركز القوى العالمي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام تعدد مراكز القوى وذلك ببروز محورين جديدين وهما : الصين ، واليابان حيث بدأت اليابان في الوثوب إلى المكانة الأولى في العالم من الناحية المالية ، والمكانة الثانية من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية ، وبدأت تتحرك بسرعة للوثوب للمكانة الأولى . وكذلك تطرق دكتور عبدالملك لعامل جديد الا وهو البروسترويكا السوفيتية وتحرك الاتحاد السوفيتي بذكاء نحو العديد من المحاور والامكانات الهائلة ، ثم تقاربه مع اليابان . أما بالنسبة لأوربا فيرى أنها ستأخذ مكانا مساويا للمراكز الأربعة الأولى ، إذا استطاعت أن تتحد حول مركز سياسي واحد .

ثم قامت الدكتورة نيفين مسعد بالقاء بحثها عن « السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر ١٩٧٩ - ١٩٨٨ » . ركزت فيه على مفهوم ولاية الفقيه الذي يتخطى الفاصل الهائل بين الدين والسياسة ، ومن ثم يسحب الشرعية من الأنظمة التي توصف بالعلمانية ، والآخر هو مفهوم الزعامة الايرانية في منطقة الخليج الذي يضيف سندا دينيا إلى السند العسكري والسند السياسي التقليدي لهذه الزعامة ، والثالث هو مفهوم عدم الانحياز الذي يطور العلاقة بالقطبين الأعظمين وانتهى البحث إلى أن الأضطراب في تقدير محددات السياسة الخارجية الايرانية يجعل من الصعب التنبؤ باحتمالات تطورها في فترة ما بعد الخميني ، خاصة في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية .

أما الدكتور أحمد عباس عبدالبديع فقد قدم بحثا عنوانه « أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة » . يوضح فيه الباحث ان العالم المعاصر يتسم بخصائص وصفات غير مسبوقة في تاريخ البشرية ، وهي سرعة حركته ، وهو في هذا يكشف عن إتجاهين رئيسيين : أحدهما هو مفهوم التغيير كظاهرة آرادية في النظام العالمي ، وهي خاصية تتسم بالعمومية والشمول لامتدادها لمختلف مجالات العلاقات الدولية ، أما الآخر فهو يركز على التغير كنشاط تلقائي أو عفوي . وقد اثر التغير في النظام العالمي على السياسة الخارجية سواء فيما يتعلق بمضمونها من حيث دخول الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الجماهيرية في هذا المضمون ، أو فيما يتعلق بعملية صنعها من زاوية تعدد المؤسسات والقوى في هذه العملية ، مما أدى إلى مزيد من التعقيد فيها ، أو فيما يتعلق بتنفيذها .

ويختم الأستاذ وحيد عبدالمجيد الجلسة ببحث يتناول موضوع « السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربي : الاستمرار والتغير » . ركز فيه على حدود التطور الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية التي درسها ريتشر وفقا لنموذجه . وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن السياسة الخارجية الاسرائيلية حافظت على درجة عالية من الاستمرارية في هذا المجال ، بالرغم من التغييرات المتتالية في المواقف العربية تجاه إسرائيل . وخلص الباحث إلى أن هناك تغييرات عميقة طرأت على المكونات الخارجية للبيئة الواقعية للسياسة الخارجية الاسرائيلية ، ولكن ذلك لم يترتب عليه تغير ملموس في توجهات هذه السياسة ، أما التغيرات العميقة في المواقف العربية ، فقد أدت إلى الانقسام بين موقفي العمل والليكود .

ويرى السفير عمران الشافعي أن ورقة الدكتور أنور عبدالملك رؤية فلسفية بعيدة المدى ، يجب أخذها في الاعتبار بالنظر لما ستكون عليه الأوضاع الجديدة من تأثير مباشر على مصالح مصر .

وخصصت الجلسة الثالثة لموضوع « الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية » . ورأس الجلسة الدكتور ابراهيم سعد الدين . بدأ الدكتور عثمان محمد عثمان طرح بحثه عن « الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية » . يحاول فيه قراءة إتجاهات السياسة الخارجية المصرية . ويهدف إلى إبراز بعض المؤشرات الاقتصادية التي قد تفيد في تحديد أبعاد سياسة مصر الخارجية ، وما إذا كان سعيها نحو الاستقلال والتنمية كان مجردا ، أم مرهونا بتحولات داخلية إجتماعية أعطت كلا العنصرين (الاستقلال والتنمية) مفهوما محددا في فترات مختلفة ، وإن هذا السعي مازال معضلة السياسة الخارجية وسيبقى كذلك فترة طويلة .

ثم اعقبها الأستاذ رضا هلال ببحثه عن « تأثيرات النظام الدولي على الاقتصاد المصري » . تناول فيه تاريخ مصر الحديث منذ محمد علي لكي يوضح إشكالية تطور مصر إقتصاديا وإجتماعيا من خلال مفهومي « الدولنة » ، « التدويل » ، أي بين النوذج الدولتي ، والنموذج التابع ، فقد أدى إخضاع الاقتصاد المصري للتبعية لخلق بناء إقتصادي مشوه يحكم تغيره نمط التقسيم الدولي للعمل ، ومن ثم خلق رأسمالية محلية مشوهة ترتبط وجودا وعدما بالرأسمالية العالمية . ومع أن تجزبة رأسمالية الدولة تمثل عمقا متقدما في حركة التحرر من التبعية الاقتصادية ، إلا أن تشوهات البناء الاقتصادي حالت دون إكمال الشوط من التحرر من التبعية . أما فترة السبعينات فقد شهدت تفاقم اختلالات البناء الاقتصادي وهيكل الاستثمار والانتاج ، مما أدى إلى إنفجار فاتورة الواردات وبالتالي إلى التوسع في الاقتراض الخارجي .

أما فترة الثمانينات « فترة تناقضات التصحيح وإنسحاب الدولة » ، حيث كانت هناك محاولات لاصلاح الأداء المجتمعي والاقتصادي ، وحيث التوازنية بين الدولنة والتدويل . ولكن الخطة لم تحقق اهدافها فاستمرت التشوهات في البناء الاقتصادي .

وفي المناقشة أكد الدكتور إبراهيم سعد الدين إبراهيم أنه ليس بالضرورة أن تكون الدولة هي أداة التدويل ، ففي النظام الاشتراكي تلعب الدولة دورا رئيسيا ومستقلا .

أما الأستاذ حسنين توفيق فقد أشار إلى أن الاتجاه نحو السلام مع إسرائيل كان أحد تبريراته الوضع الاقتصادي ، وظهرت مقولة « إن مصر لا تستطيع أن تحارب مرة أخرى » ، وتساءل عن أثر التوجه التنموي في الداخل على السياسة الخارجية . أما الدكتور عبدالمجيد فراج فقد أثار إرتباط الجهاز الدبلوماسي بالابعاد والتبعات الاقتصادية ، لأن العبء الأكبر من القضية وضع على عاتق الجهاز الدبلوماسي . وأثار الأستاذ أحمد يحيى نصر موضوع عدم وجود مبادرات قوية لعمل نظام إقليمي قومي يحقق ما نرجوه لأمن قومي إقتصادي . واعقبه الأستاذ محمد صالح رزق من الأردن الذي أوضح أن الوضع الاقتصادي في مصر كان ضاغطا على السياسة الخارجية وضرب أمثلة على عصري عبدالناصر والسادات ، وأثار أيضا مشكلة المعونات الأمريكية ، وتساءل إن كنا ننتظر منها أن تتجه إلى التنمية ؟ ، وقد نفى الأستاذ محمد عواد أن يكون نظام عبدالناصر رأسمالية دولة ، ولكنه يرى انه تحول إشتراكي ، وإلا ما كان قد أثار كل هذا الصراع مع المعسكر الأمبريالي .

بعد ذلك كانت محاضرة د . أسامة الباز حول سياسة مصر الخارجية في التسعينات ، وقد جاءت في عمومها محاضرة تجريدية تركز على جانب الثقة النفسية في امكانات مصر وقدراتها على الدخول بقوة الى القرن القادم غير مكبلة بالكثير من القيود .

أما الجلسة الرابعة فقد كانت حول « رؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية » ورأسها الاستاذ السيد ياسين ، وكان البحث الأول من نصيب الدكتور مصطفى علوي بعنوان « الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية من اكتوبر ١٩٨١ - ١٩٨٧ » ، تناول فيه دور الأحزاب المصرية في صنع السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها من خلال رصد الواقع ، ثم دورها من خلال السلطة

التشريعية ، ثم من خلال الدبلوماسية الشعبية . وخلص الباحث الى أن دور الأحزاب فى صنع السياسة الخارجية وتنفيذها غير مؤثر فى السياسة الخارجية المصرية ، وبين أن الأسباب وراء ذلك ترتبط بالأطار الدستورى لعملية صنع القرار ، واحتكار الحزب الوطنى لتشكيلات المؤسسات الفاعلة داخل مجلس الشعب ، بالأضافة الى القصور الذاتى للأحزاب المصرية ، وأخيرا العلاقة بين أحزاب المعارضة ومحدودية أدوارها .

وعن « النخبة البرلمانية وقضايا السياسة الخارجية ١٩٨١ - ١٩٨٧ » كانت ورقة الدكتورة عزة وهبى ، والتى حاولت تحليل موقف النخبة البرلمانية المصرية من قضايا السياسة الخارجية التى تناولها مجلس الشعب المصرى ، وذلك بهدف التعرف على مضمون هذه المواقف ، ومدى التمايز والاختلاف بينها وبين الموقف الرسمى . وقد تناولت الباحثة بالدراسة ثلاثة موضوعات وهى : السياسة المصرية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، العلاقات المصرية / العربية ، العلاقات مع الولايات المتحدة . وخلصت الى أنه ثمة اجماع داخل مجلس الشعب على بعض القضايا الوطنية وان اختلف هذا الأجماع من قضية لأخرى ، وأيضا لايشمل كل القضايا ، فالصراع العربى / الاسرائيلى يدخل فى نطاق الاجماع الوطنى ، لكن قضية العلاقات مع أمريكا فهى تخرج عن نطاق الاجماع .

« عملية صنع السياسة الخارجية المصرية » ، كان هو الموضوع الذى تناولته الجلسة الخامسة ، ورأسها الدكتور محمود اسماعيل ، واستهلها العميد الدكتور / محمد قدرى حسن بورقة عنوانها « السياسة الخارجية فى النظام الدستورى المصرى . » ، تناول فيها النظام الدستورى المصرى ، خاصة خلال فترة الرئيس حسنى مبارك . وناقش العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية والصعوبات التى تواجه صانعى القرارات . ثم ناقش صانعى السياسة الخارجية ممثلين فى رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء ، ووزير الخارجية ، والقائد العام للقوات المسلحة ، مع التطبيق على الحالة المصرية فى كل حالة . وتميل الباحث لاعطاء أهمية أكبر للعنصر البرلمانى من الصيغة الحالية لنظام الحكم فى مصر .

ثم تبعه الدكتور جمال زهران بدراسة عنوانها « عملية صنع القرار السياسى فى مصر . دراسة فى فترة حكم الرئيس مبارك . » يحاول الباحث تحليل عملية صنع القرار السياسى فى مصر خلال فترة مبارك ، ولكن فى اطار الحقبتين السابقتين عليها وهما حقبتا ناصر والسادات . وهو فى هذا يعالج السمات الأساسية لهاتين الحقبتين ازاء عملية صنع القرار السياسى . ثم يتناول السمات الأساسية لعملية صنع القرار فى عهد الرئيس مبارك . وينتهى الى أنه لابد من دراسة البيئة النفسية لصانع القرار السياسى دون تجاهل البيئة الموضوعية له ، لكى نتمكن من التنبؤ بعملية صنع القرار السياسى .

وربما كانت الورقة التى تناولها الدكتور جهاد عودة ذات حساسية خاصة . وتأتى حساسيتها من أنها تتناول المؤسسة العسكرية المصرية وعنوانها « المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية : اطار بحثى لدراسة الحالة المصرية فى فترة الرئيس مبارك » . حيث اهتم الباحث بمعرفة الى أى مدى يمكن للمعرفة المتراكمة فى مجال دراسة السياسة الخارجية أن تساعدنا فى تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية المصرية خلال ١٩٨١ - ١٩٨٧ ، وذلك بغرض التوصل الى بعض المبادىء النظرية والمنهاجية . وقد خلص الباحث الى مقولة أساسية مؤداها : ضرورة دراسة الفاعل فى اطار صنع السياسة الخارجية باعتباره مؤديا لأكثر من دور من ناحية ، ومتمتعا بمصادر قوة مختلفة من ناحية أخرى .

وعن « جماعات المصالح والسياسة الخارجية : دراسة لدور رجال الأعمال فى مصر » . كانت ورقة الدكتورة أمانى قنديل ، والتى اهتمت بالدور الذى تلعبه جماعات المصالح على مستوى السياسة الخارجية المصرية بعد أن تعددت الدراسات التى تناولت الدور فى مجال السياسة الداخلية ، مع التركيز على دور جمعية رجال الأعمال ، وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة ، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالأسكندرية .

ولاحظت الباحثة ازدواجية فى طبيعة دور رجال الاعمال فى السياسة الخارجية ما بين تنفيذ السياسة الخارجية ، وما بين الضغط على الدولة لدعم التوجهات التى تخدم مصالحهم . وناقشت أيضا امكانية تأثير هذه الجماعات على توجهات السياسة الخارجية المصرية ، والاحتمالات التى يمكن أن تتحول فيها من التنسيق مع هذه السياسة الى الضغط عليها .

وأثار الأستاذ محمود أباظة نقطة حساسة وهى اقتصار منصب رئيس الجمهورية على العسكريين ، وتساءل عن دور المؤسسة العسكرية فى اختيار الرئيس ، وشكك فى امكانية زيادة نفوذ الرئيس ليفوق نفوذ المؤسسة التى رشحته للرئاسة .

وتساءلت الدكتورة رجاء ابراهيم عن علاقة مصدر التسليح باتخاذ القرار فى المؤسسة العسكرية . وأثار الدكتور على ضرغام الدور المدنى للمؤسسة العسكرية وتأثير ذلك على الوظيفة العسكرية لها .

أما الجلسة السادسة فقد خصصت لموضوع « تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية » . ورأس الجلسة السفير عمرو موسى ، وكان أول المتحدثين الدكتور عبد المجيد فراج ببحث عنوانه « دواعى المصفوفة الدبلوماسية لزيادة فاعلية الأداء » شواهد مرئية فى مجال العلاقات الثقافية » حاول فيه القاء الضوء على أهمية دراسة الهياكل التنظيمية للأجهزة الدبلوماسية ، وضرورة وضع الاعتبارات التنظيمية المتصلة بالعمل الدبلوماسى فى مكانها الصحيح من أجل زيادة فاعلية الأداء الدبلوماسى ، وتحدث عن ركائز العمل الدبلوماسى المتمثلة فى المعاهدات والاتفاقات والبرامج التنفيذية ، ثم الجهاز الدبلوماسى .

وقد حاول الدكتور محمد السيد سليم فى ورقته « تخطيط السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير » . أن يطرح « مفهوم » تخطيط السياسة الخارجية كمدخل لتحديد المشكلات التى تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية ، والأساليب المحتملة لمواجهة تلك المشكلات من واقع مقارنة الخبرة المصرية الراهنة بخبرات الدول الأخرى .

ويكمل الدكتور احمد عبد الله مابداه الدكتور عبد المجيد فراج من حيث سبر أغوار الهيكل التنظيمى لوزارة الخارجية من خلال ورقته المعنونة « الجهاز الدبلوماسى المصرى بين العراقة والعتاقة » . والتى تناول فيها الطبيعة الخاصة للجهاز الدبلوماسى المصرى من جانبين : جانب العراقة وهو الجانب الايجابى وهو يمثل ما يتصف به الدبلوماسيون من مهارة وثقافة مما وفر للجهاز مكانة طيبة فى العالم العربى والأفريقى والثالث ، ومما أدى الى نتائج ذات آثار طيبة على صياغة اطار صنع السياسة الخارجية . أما جانب العتاقة وهو الجانب السلبى فقد رآه الباحث فى رسوخ الأساليب البيروقراطية وتغلغلها فى الجهاز الدبلوماسى وخاصة فى الهيكل الادارى للوظيفة الدبلوماسية وفى أسلوب اختيار الدبلوماسيين الجدد وما يتمخض عنه من تحيزات طبقية فى عملية الانتقاء ، بالاضافة الى اضطراب العلاقة بين الجهاز الدبلوماسى وغيره من أجهزة الدولة . وطالب الباحث بصياغة معايير أكثر استقرارا للعلاقة بين الجهاز الدبلوماسى ومؤسسات الدولة المسئولة عن صنع السياسة الخارجية .

« السياسات : سياسة مصر الخارجية » كان هو الموضوع الذى تناولته الجلسة السابعة والتى رأسها الدكتور ابراهيم صقر وبدأها الباحث الدكتور عبد المنعم سعيد بورقة عنوانها « العودة الى الصف : مصر والوطن العربى ١٩٧٨ - ١٩٨٨ » . وقد بدأ البحث بالاشارة الى قرار القيمة العربية فى نوفمبر ١٩٨٧ الذى سمح للدول العربية باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ثم يشير الى

التفسيرات المختلفة لهذا التغيير فى علاقات مصر بالوطن العربى ، وأشار إلى أن القمة العربية لم تفعل سوى التسليم بالأمر الواقع ، والى تراجع تأثير الصراع العربى الاسرائيلى على السياسة العربية . ويحاول الباحث تعزيز مقولة مؤداها « إننا بإزاء بداية نمط جديد فى العلاقات العربية / العربية ، لم تستقر ملامحه النهائية بعد » . ويشبه الباحث هذا النمط بأنه نشوء « وستفاليا » عربية يحدث فيها التعاون الاقليمى ويتصاعد فى ظلها الحفاظ على الدولة القطرية القائمة ، وهو نمط يختلف عن النمط القومى العربى الذى ساد فى الخمسينات والستينات .

ثم أعقبه الدكتور عبد الرحمن اسماعيل الصالحى بورقة عنوانها « سياسة مصر العربية فى الثمانينات : فترة الرئاسة الأولى » تناول فيها فترة الرئاسة الأولى وبدايات الفترة الثانية لحكم الرئيس مبارك ، حيث تميزت فترة الثمانينات بسمات خاصة واكبت استمرارية قطع العلاقات العربية مع مصر ثم اعادتها ، ثم تناول سياسة مصر تجاه الدول العربية على المستوى العام والشامل مركزا على البعد السياسى ، ومحللا مضمون السياسية المصرية تجاه الدول العربية ومحددات ومرتكزات تلك السياسة ، وما واكبها من اعلان لاستمرار السياسة السابقة عليها لظروف اقتضت ذلك ، ثم تناول استشراق مستقبل العلاقات المصرية / العربية انطلاقا من الواقع الموجود ، لمواجهة التحديات الراهنة وبحثا عن مستقبل أفضل للأمة العربية .

وتحت عنوان « السياسة الخارجية المصرية فى البيئة العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ » ، كان بحث الأستاذ حسن أبو طالب ، والذى تناول خلاله فترتين أساسيتين : الأولى فترة الرئيس السادات وقسمها الى مراحل ثلاث وهى : فترة الحشد من ٧٠ ـ ٧٣ وأدت الى تحقيق صورة طيبة من التضامن العربى الفعال مثلما حدث فى حرب أكتوبر ، فترة الخلافات العربية ٧٣ ـ ٧٧ حيث بداية الانسحاب المصرى من القضايا العربية ، وأخيرا مرحلة المقاطعة العربية لمصر وبدأت مع زيارة السادات للقدس .

أما فترة حكم مبارك الأولى فقد ورث من سلفه نظاما سياسيا يتسم بالانفتاح الاقتصادى ، والتعدد الحزبى المقيد ، والمواجهة مع التيار الاسلامى الراديكالى ، وعلى الرغم من وجود عناصر الاستمرار فى المجال الداخلى فقد اتضحت ثلاث مفارقات :

١ ـ خروج مصر من حالة العزلة العربية ٢ ـ الابقاء على خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة ٣ ـ الابقاء على سياسة السلام والمصالحة مع اسرائيل كخيار استراتيجى ، والسلام بدون الفلسطينيين .

أما ورقة الأستاذ حسنين توفيق فقد كانت عن « دور مصر فى النظام الأقليمى العربى بعد قمة عمان » تضمنت الورقة تحديدا لبعض المفاهيم الأساسية مثل مفهوم « الدور » وحلل الباحث ملابسات عودة العلاقات المصرية / العربية بعد قمة عمان ، وناقشت الورقة أربعة أبعاد متوقعة لمصر فى الدائرة العربية : دور الدولة القائد ، ودور الدولة النموذج ، والدولة الوسيطة ، والدولة المشارك .

وعندما إستهل الدكتور إبراهيم صقر المناقشة إتفق مع الدكتور عبد المنعم سعيد على اهمية المصلحة ، وعلى أن ارتباطنا بالوطن العربى إرتباط عضوى ، وتساءل عن المقصود من إثارة المنافسة بين المصريين والفلسطينيين فى دول الخليج ، وأكد ان إسرائيل ستظل هى العدو الأساسى لمصر ، كما أثار موضوع العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة ووصف مصر بإنها جزء من الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة . أما الأستاذ أنس سطوحى فاكد أن القناعة الأساسية للرئيس فى مصر تلعب دورا رئيسيا فى سياسة مصر الخارجية ، وتساءل إن كان للقيادة المصرية اليقين فى أنها لابد أن تخوض صراعا للحصول على دور قيادى ، أم قدر لها أن تتحرك فيما يسمح لها الآخرون التحرك به فقط . وتحدث الأستاذ أشرف راضى عن الهوية رافضا الجدال الدائر بين أنصار الاسلام والعروبة ، مؤكدا أنه لاتناقض بين العروبة والاسلام ، ويرى ان مصر قاطرة العرب وطالب العرب بمحاولة فهم واقعهم العربى من خلال نسق مفاهيمى بديل يتفق مع معطيات هذا الواقع . وعلل الأستاذ شحاته عوض عودة العلاقات المصرية ـ العربية بدافع المصلحة . ويرى اللواء طلعت مسلم أن الأصل هو تحديد وصف علاقة مصر بالعرب ، وأشار فى هذا الصدد بخطاب من عبد الناصر للملك حسين يقول فيه « إن مصر بدون العرب تخسر كثيرا ، لكن العرب بدون مصر يخسرون كل شىء » وأكد أن عودة مصر للعرب كانت نتيجة لردود أفعال مواقف ، ولم يكن هناك هدف للحكم فى الفترة الحالية .

أما الجلسة الثامنة « السياسات : سياسة مصر العربية . » فقد رأسها الدكتور محمد صفى الدين أبو العز ، وبدأها الدكتور أسامة الغزالى حرب ببحث عنوانه « السياسة المصرية تجاه السودان ـ ملاحظات أولية . » تعرض فيه للعوامل المحددة للسياسة الخارجية المصرية تجاه السودان ، وتوصل إلى أن إتجاه التأثير بين الجانبين كان يتأثر بالتفاوت الحضارى ودرجة النضج السياسى بينهما ، وبالتالى كان يتم بالأساس من الشمال إلى الجنوب ، أى من مصر إلى السودان ، أكثر من الاتجاه المعاكس . أما بالنسبة لصنع السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان فقد عانت من عدم وجود إستراتيجية ، وقد شرح خصائص السياسة المصرية تجاه السودان فى أربعة خصائص : العمل عند مستوى الحد الأدنى ، والثانية التحيز السياسى ، والثالثة غلبة التوجه الرسمى البيروقراطى على التوجه الشعبى ، والأخيرة هى التحيز الاقليمى .

ثم تبعه الأستاذ عبد العاطى محمد أحمد عبد الحليم بورقه عن « السياسة المصرية تجاه الخليج » بدأها بالاشارة إلى أهمية منطقة الخليج فى السياسة الخارجية المصرية ، مستعرضا التطور الذى شهدته تلك العلاقات من المواجهة فى عصر السادات الى التعاون فى عصر مبارك . ثم بين أن التطور فى العلاقات المصرية الخليجية يحتاج تحديدا للاولويات يميز مابين الاعتبارات الثابتة مثل : الأمن القومى والتحالف السياسى والاقتصادى ، والاعتبارات غير الثابتة وهى : النزاعات العربية ـ العربية ، والصراع العربى ـ الاسرائيلى ، والنزاعات الخليجية ـ الخليجية . ثم تناول جوانب التعاون المصرى ـ الخليجى والتى تتمثل فى تحقيق الأمن والاستقرار فى الخليج ودعم المصالح العسكرية والاقتصادية . واخيرا تعرض لتحديات إنتهاء حرب الخليج محددا إياها فى عاملين : أولهما إنخفاض مبيعات السلاح المصرى للعراق ، وثانيهما عودة التعاون الايرانى ـ الخليجى .

وفى المناقشات علق الأستاذ هشام الرئيسى على التطور فى اتفاقيات التعاون مع العراق وتأثير توقف حرب الخليج على مبيعات الأسلحة المصرية للعراق ، وتوقع زيادة هذا التعاون ، مع الأخذ فى الاعتبار تعاون إيران مع دول الخليج .

وخصصت الجلسة التاسعة لموضوع « مصر والصراع العربى ـ الاسرائيلى . » ورأسها أيضا الدكتور محمد صفى الدين أبو العز . بدأها الدكتور عطية حسين الأفندى ببحث موضوعه « مصر والمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . دراسة فى ضوء التسوية السياسية للمنازعات الدولية » يؤكد فيه الباحث على أن المشكلة الحقيقية لاتكمن فى الاعلان والترحيب والموافقة على عقد المؤتمر الدولى كوسيلة للتسوية ، بل هى فى حقيقة الأمر البحث فى كيفية التغلب على المشكلات الاجرائية التى تحول دون إنعقاد المؤتمر ، وتتلخص فرضية البحث فى أن إحتمالات عقد المؤتمر فى ظل الأوضاع الراهنة احتمالات حقيقية ، وأن إحتمالات نجاحه فى التوصل إلى تسوية ترضى الطرف العربى والفلسطينى كبيرة للغاية . ويعرض الباحث فى إيجاز التصورات المختلفة للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وينتهى إلى ضرورة سعى الدبلوماسية وخاصة المصرية إلى توفير الشروط الموضوعية والمناخ الأفضل لانعقاد

المؤتمر بفاعلية ، حتى يتم التوصل إلى تسوية ترضى الطرف العربي والفلسطيني . كذلك طالب بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة حتى تستمر إنتفاضته ، مما يزيد من تأثيرها على عملية البحث عن تسوية للصراع .

وفي ظل الظروف التي شهدها الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الفترة الأخيرة ، وإطلاق إسرائيل لأول قمر صناعي خاص بها ، بالاضافة إلى مايقال عن إمتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، كانت أهمية البحث الذي قدمته الدكتورة نادية مصطفى إلى المؤتمر بعنوان « السياسة المصرية والخيار النووي : دراسة في الرؤية والسلوك والمحددات . » والذي حاولت فيه الباحثة الاجابة عن العديد من التساؤلات حول مدى التطور في أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووي عبر مراحل متتالية ، اختلف خلالها وزن البعد العسكري بالمقارنة بالبعد السلمي ، ومن أجل الوصول إلى إجابات على هذه التساؤلات أتجهت الباحثة لتحليل التطور في رؤية القيادة المصرية للقدرة النووية الاسرائيلية ، وعن البدائل الممكنة لمواجهة هذه القدرة وبيان مدى تبلور جهود الدبلوماسية المصرية نحو محاولة تحييد أو إحتواء الاحتكار النووي الاسرائيلي . وتناولت الباحثة ايضا العوامل المؤثرة على مسار ونتائج السياسة المصرية تجاه الخيار النووي وهي : الحسابات الاستراتيجية الأمنية العسكرية المصرية ، القيود والضغوط الخارجية ، القيود الداخلية والتي تتمثل في التكلفة والقدرات الفنية ـ وفي النهاية تصل الباحثة إلى أن مصر لم يكن لها سياسة ثابتة تجاه الخيار النووي بشقيه العسكري والسلمي ، وتصل إلى أن دخول مصر المجال السلمي للطاقة النووية وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن في الوقت الحالي ، وأنه مهما كانت الصعوبات فيجب الا تحرم مصر من دخوله .

فالخيار التكنولوجي هو أساس قوة الدولة المعاصرة التي هي أساس القوة السياسية ، وهو مايتطلب بدوره عملية بناء حقيقية ، لأن القوة النووية سلميا وعسكريا ، ليست إلا رمزا لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الأبعاد .

وفي الحقيقة فإن أغلب المناقشات قد تركزت حول هذه الورقة وبدأها الدكتور محمد صفي الدين أبو العز الذي تناول موضوع الطاقة النووية بحذر واضح ، ودعا إلى إقامة مفاعلات نووية محدودة الطاقة مع التحذير من العمولات المرتبطة بالمناقصات الدولية .

وعلى النقيض كان اللواء . طلعت مسلم الذي أكد أهمية امتلاك مصر للرادع النووي وإن كان ايضا قد أكد على أهمية وجود الرادع التقليدي لاستحالة قيام إسرائيل باستخدام سلاحها النووي . ويرى الأستاذ احمد عز الدين أن قضية الخيار النووي تكاد تكون غائبة عن جميع القوى السياسية ، واتفق مع الباحث واللواء طلعت مسلم في أهمية دخول مصر العصر النووي خاصة وأننا نمتلك الخبرات الفنية وبعد دخول اسرائيل للمجال النووي . وحاول الأستاذ خالد زغلول إثراء البحث بإضافة بعض الاحصائيات والبيانات التي تؤكد احتياج مصر لدخول العصر النووي وخاصة في مجال توليد الكهرباء ، ولفت النظر إلى وجود المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة برئاسة رئيس الجمهورية . وتبعه الأستاذ أشرف راضي فتساءل عن مدى إمكانية تطويق القدرات النووية الأسرائيلية من خلال التسليح التقليدي للدول العربية ، ويرى أن هذا هو الحل الأكثر براجماتية في الظروف الراهنة .

وتساءل الدكتور محمد سعد أبو عامود عن البديل العربي الجماعي وهل هو كاف أم لا ؟

واقترح الدكتور احمد الرشيدي أن تتقدم الدول العربية بمشروع قرار للجمعية العامة للحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية حول مدى أحقية الولايات المتحدة في منع الأعضاء من حضور جلسات الأمم المتحدة .

أما الجلسة الأخيرة والتي تناولت « السياسات على المستويين الاقليمي والدولي . » فقد أستهلها الدكتور اللواء محمد رضا فودة بورقة عن « السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الافريقي » . حلل فيها الباحث الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الافريقي بالنسبة لمصر ، ثم ناقش أهداف السياسة المصرية ومنها ضمان الموارد المائية لمصر وتأمين عمقها الاستراتيجي ، ثم مصالح وأهداف الدول الاقليمية سواء أثيوبيا أو الصومال أو إسرائيل وركز على العلاقات المصرية ـ الاثيوبية وخاصة من الناحية الكنسية وناحية مياه النيل ومشكلتي إرتيريا والأوجادين ، وأخيرا العلاقات المصرية ـ السودانية . وخلص الباحث إلى اهمية تحسين العلاقات مع أثيوبيا والعمل على حل المشكلات في المنطقة حلا سلميا .

وبدأت الدكتورة سلوى لبيب إلقاء بحثها « السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينات . » بالاختلاف مع الدكتور فودة ، فحللت في بحثها المتغيرات التي أثرت على سياسة مصر تجاه أثيوبيا وبصفة خاصة في الثمانينات حيث قسمت تلك الفترة إلى ثلاث مراحل : أولها مرحلة العنف والصراع من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، ثم المرحلة الأكثر أستقرارا من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤ ، ثم مرحلة الاستقرار إعتبارا من ١٩٨٤ ، وأثر ذلك على السياسة الخارجية الأثيوبية ، والسياسة المصرية تجاهها . ثم انتقلت الباحثة إلى دراسة مشكلة مياه النيل واثرها على السياسة المصرية تجاه أثيوبيا من منظوري التوتر والتعاون معا في إطار الأهمية الحيوية لهذا المورد الاقتصادي بالنسبة لمصر . ثم إتجهت الباحثة إلى تحليل إثر العلاقات السودانية ـ الاثيوبية المتسمة دائما بالتوتر على العلاقات المصرية ـ الصومالية . وتناولت كذلك المشكلة الارترية وأثرها على سياسة مصر تجاه أثوبيا . وانتهت الباحثة إلى أن العلاقات المصرية ـ الاثيوبية في التسعينات سوف تتزايد ، واكدت على اهمية التعاون في مجال مياه النيل .

واتجه الدكتور حسن نافعة في ورقته لدراسة « سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية : معضلة البحث عن نقطة توازن . » إلى محاولة التعرف على العوامل المؤثرة على العلاقات المصرية ـ الأمريكية سواء في إتجاه التعاون أو الصراع ، بهدف بحث إمكانية ما إذا كان من الممكن ولو نظريا على الأقل الوصول إلى نقطة توازن مثلى من وجهة نظر المصالح المصرية . وتوصل إلى أن الخبرة التاريخية للعلاقات المصرية ـ الأمريكية ، لم تؤد في أي مرحلة من المراحل التي شهدت تغيير القيادة السياسية في مصر بعد الحرب الثانية ، إلى أستخلاص دروس مستفادة وواضحة يمكن أن تشكل أساسا يبنى عليه صانع القرار السياسي موقفه من الولايات المتحدة .

وأوضح الباحث أن التطورات التاريخية لدور الولايات المتحدة على ساحة الشرق الأوسط يوضح أن مصر كان عليها أن تلعب دور الشريك الاصغر لاسرائيل . أما بالنسبة للمساعدات الأمريكية لمصر فقد كان للولايات المتحدة من ورائها أهداف تكتيكية واستراتيجية .

أما الدكتورة هالة سعودي فقدمت ورقة بعنوان « حدود العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ـ دراسة في نمط تصويت الدولتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ » تركز الدراسة على تحليل مواقف السياسة الخارجية المصرية ومقارنتها بمواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا معينة ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك نوع من التفاهم او الاتفاق الاستراتيجي بين الدولتين في هذا المجال ، خاصة في ظل إعتماد مصر على المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية . وتصل الباحثة إلى عدة استنتاجات أهمها :

١ ـ إن هناك استمرارية في مواقف السياسة المصرية ومواقف السياسة الأمريكية تجاه القضايا المختلفة التي تناولتها الدراسة .

٢ ـ من الطبيعي لذلك أن تختلف مواقف الدولتين بالنسبة لبعض القضايا عندما تتعارض الاعتبارات المحركة للسياسة الخارجية المصرية مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة .

٣ ـ كان من الطبيعى حدوث تقارب بالنسبة لبعض القضايا كنتيجة لتوافق الدوافع المصرية مع المواقف الامريكية .

وفى المناقشة اكد السفير صلاح بسيونى على أن العلاقة بين مصر واثيوبيا علاقة إيجابية ، وأن الصومال يسعى لتحسين علاقاته مع مصر حتى وإن كانت علاقته مع أثيوبيا متدهورة . أما بالنسبة لمياه النيل فهى حيوية بالنسبة لمصر وأثيوبيا التى إتخذت من مياه النيل وسيلة للهجوم على السياسة المصرية . وقال أن هناك إتصالات بين أثيوبيا وإيطاليا لاقامة مشروعات على النيل . أما بالنسبة للقضية فقد حسمت من وجهة النظر المصرية . ثم أتاح السفير صلاح بسيونى للسفير الصومالى بالقاهرة إعلان وجهة نظره فى هذه القضية فقال إنه ليس هناك قطع علاقات ، لكن هناك علاقات دمج لم تتذبذب فى يوم من الأيام ، وأن إستمرار هذه العلاقة هى التى أعطت الانطباع أن مصر منحازة مع الصومال ضد أثيوبيا ، وان الصومال تقدر مصلحة مصر فى القرن الأفريقى وبالتالى تقدر مصلحتها فى تحسين العلاقات مع أثيوبيا ، وفى نفس الوقت أدان سيادته الارتباط الاستراتيجى بين أثيوبيا وإسرائيل . ويرفض الدكتور أحمد شوقى الحفنى مقولة أن العسكريين يحاولون حل المشاكل بإستخدام القوة ، وذكر أن قرار الحرب إستعداد عسكرى يتخذه صانع القرار السياسى ، والعسكرية فى نظرة تلبى إحتياجات السياسة والأمن القومى .

وحاولت الدكتورة رجاء سليم لفت الأنظار إلى وجود مثلث أثيوبيا ـ اسرائيل ـ الاتحاد السوفيتى الذى يهدد العالم الاسلامى . ويقترح الدكتور أحمد الرشيدى إنشاء تجمع لدول حوض النيل فى إطار قانونى تنظيمى ، وأستبعد إحتمال قيام أثيوبيا بالتأثير على كميات مياه النيل الواردة إلى مصر بسبب تخلف أثيوبيا التكنولوجى . اما الدكتور السيد شلبى فيرى أن مصر إن كان لها تصور أو دور فى المشكلات ، فهو مرتبط بنسيج علاقاتها فى المنطقة ، وعلاقات مصر مع أثيوبيا ترجع للتوازن المصرى بالنسبة للقضية .

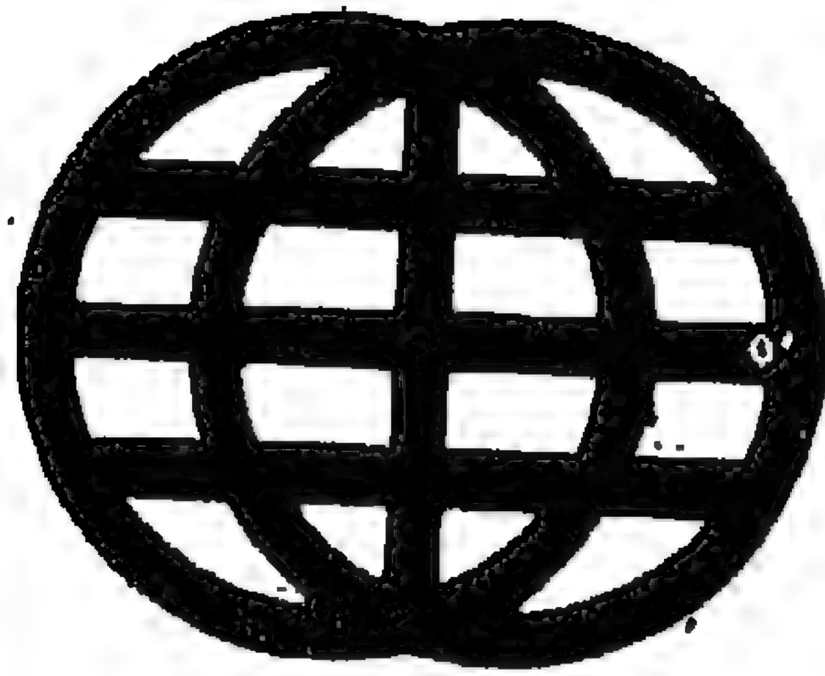
ويؤكد الأستاذ شحاته عوض أن أثيوبيا متورطة فى مشكلة جنوب السودان . وعاب الأستاذ عمر أدم من أرتيريا على الباحثين عدم استيعابهم لطبيعة المشكلة الاريترية .

وتساءلت الدكتورة إجلال رافت عن مدى مصلحة الدبلوماسية المصرية فى إثارة التعارض بين المصلحة المصرية ومصالح الدول الأخرى فى المنطقة . أما الاستاذ جمال ابراهيم فقد رد على مقولة إن الدبلوماسية فى عصر عبد الناصر كان يمكنها تفادى الصراع مع الولايات المتحدة ، ويرى أن ذلك كان ممكنا بشرط التخلى عن القضية الفلسطينية والقومية العربية وتغيير شخص عبد الناصر .

وأكد الاستاذ جمال الزيادى تبعية مصر للولايات المتحدة فى السياسة الخارجية .

وفى الجلسة الختامية (التى اعتذر عن حضورها المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة قبل ساعات فقط من انعقادها) ألقى الدكتور على الدين هلال كلمة تناول فيها إنجازات مركز البحوث والدراسات السياسية وأهدافه المستقبلية ، ثم وزع الدكتور أحمد الغندور شهادات تقدير على الباحثين الدراسين بالمعهد من مصر والعالم العربى . ثم فتح الدكتور الغندور النقاش حول آراء المشاركين فى مؤتمر هذا العام ومقترحاتهم بالنسبة للمؤتمر فى الأعوام القادمة .

وبرغم حيوية النقاش فى المؤتمر إلا أنه لم يصل لمستوى حيوية النقاش فى مؤتمر العام الماضى الذى كان يتعلق بالسياسة الداخلية للبلاد . وهو مايشير إلى اختلاف الاتجاهات « الوجدانية » لمجتمع البحث السياسى فى مصر جنبا إلى جنب مع اختلاف الاتجاهات « الفكرية » لعناصر هذا المجتمع .



المعضـــلة اللبنانيـــة

- Lebanon's Predicament
- Samir Khalaf
- New York Columbia U. press, 1987.

هذا الكتاب من المؤلفات حديثة النشر عن الأزمة اللبنانية المستمرة منذ عام ١٩٧٥ التى عبرت عن نفسها فى حرب أهلية طاحنة استخدمت فيها كافة أشكال العنف والارهاب وقد تناول الكاتب الأزمة اللبنانية فى الاطار الاجتماعى ـ الثقافى ، حيث يؤكد الكاتب ان تلك الازمة ليست وليدة اليوم ، أو الأمس ولكنها ترتبط بصورة كبيرة بالميراث الاجتماعى والثقافى اللبنانى .

ويحاول المؤلف الاجابة على الاسئلة التالية :

هل استمرت التقاليد والأعراف الموروثة فى الحياة اللبنانية ؟ وإذا كان كذلك فإلى أى مدى ؟ وما أثار ذلك على النظام السياسى ؟ وإلى أى مدى وجدت سياسات التحديث تربة خصبة للنمو ؟ فالمؤلف يحاول مناقشة فكرة « التحول والتغير فى المجتمع اللبنانى » فى مواجهة « الثبات والاستقرار »

والكتاب ينقسم إلى اربعة اقسام ، فى القسم الأول يحاول الكاتب التعرض للنظام الاجتماعى فى القرن التاسع عشر حيث ساد نظام الاقطاع وما يتسم به ذلك النظام ، وأثاره على خصائص المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مع التأكيد على علاقة صاحب الأرض « اللورد » والفلاح حيث اتسمت تلك العلاقة بالتبعية المطلقة من الثانى للأول . وتعرض المؤلف لضعف السلطة السياسية فى القرن التاسع عشر حيث لم يستطع الحكم العثمانى إحكام سيطرته ولاسيما على جبل لبنان ، وتركت مقاليد الأمور للقادة الوطنيين ، وقد تميز القرن التاسع عشر وبصفة خاصة النصف الثانى منه بإندلاع أحداث دامية بين الطوائف المختلفة فى لبنان سنوات ١٨٤١ ـ ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠ ، وهكذا فى أقل من عشرين عاما وقعت ثلاثة اصطدامات بين الطوائف وكان افظعها أحداث ١٨٦٠ .

أما فى القسم الثانى ، فقد تحدث المؤلف عن الروابط التقليدية وأثارها على النظام السياسى ، ويقول المؤلف أن النظام اللبنانى يثير العجب ، فالنظام السياسى اللبنانى يبدو ظاهريا محكوما بحكومة برلمانية منتخبة انتخابا حرا ، ومدعم بالتقاليد الديمقراطية والحرية ، إلا أنه حتى الان لم تتواجد فى لبنان حكومة مدنية بالمعنى المفهوم . وبالنظر إلى الميثاق الوطنى الموقع فى عام ١٩٤٣ كشكل من أشكال التسوية بين المسلمين والمسيحيين فى لبنان ، يمكن القول أنه نجح فقط فى حفظ التوازن بين الطوائف المختلفة إلى حد ما حتى عام ١٩٧٥ .

ويناقش الكاتب فى فصل لاحق العلاقة بين البنية الاجتماعية والتخطيط المدنى ويقرر الكاتب فى البداية أن هناك أزمة للتخطيط المدنى فى لبنان ، وقام بتعريف التخطيط المدنى : ويقول ان هناك اقترابين للتعريف ، الأول الاقتراب الضيق ويهتم بالشكل المادى للمدينة أى هو الترتيب المكانى للوظائف المدنية .

أما الاقتراب الثانى الاقتراب الواسع : حيث يقصد بالتخطيط المدنى الجهود المنظمة والواعية للتحكم فى المدينة من أجل ادراك أهداف وقيم محددة . وعلى ذلك فإن التخطيط المدنى لا يتعلق بمجرد تخصيص الموارد وإنما باختيار الأهداف والقيم لهؤلاء الذين ستوجه لهم تلك الموارد بصورة مباشرة . ويفضل الكاتب الاقتراب الثانى حيث أنه يقدم فكرة واسعة للتخطيط المدنى ويقول ان هناك عديداً من القيم تقف عائقاً فى سبيل التخطيط المدنى مثل الروابط التقليدية ومن أكثر القيم سلبية على التخطيط المدنى سيادة التقاليد الليبرالية : مبدأ « دعه يعمل » « Lassiz- faire » حيث ادبا الى سيطرة روح الفردية . ويأتى غياب التدخل الحكومى على مستوى الدولة ككل كمناخ صالح لترسيخ تلك القيم والمبادىء .

ويرجع الكاتب أزمة التخطيط المدنى فى لبنان بصورة أساسية الى اتساع الفجوة بين القوتين المدنية والممارسات الفعلية وإنه حتى الان لم تطبق فى لبنان سياسة متكاملة مدنية تخضع لها المناطق اللبنانية بصفة عامة .

أما فى القسم الأخير ، فيناقش الكاتب فيه الأزمة اللبنانية من خلال التعرض لمظاهر تلك الأزمة ولاسيما الحرب الأهلية ويحاول تحديد الأسباب الجوهرية لها ، وما هو الحل ؟؟

يقول الكاتب : ان ما يحدث فى لبنان ليس مجرد فشل للنظام

السياسى ولكن تمزق أوصال المجتمع نفسه ، حيث أن الروابط التى تؤدى الى تماسك المجتمع مع بعضه البعض مثل الثقة ، والولاء والتكامل الاجتماعى والاحترام المتبادل قد تآكلت بصورة فظيعة . ويقول « أنه من الأيسر اعادة بناء الدولة ولكن من الصعب اعادة بناء المجتمع » ويرجع الكاتب أسباب تفسخ المجتمع الى :

١ ـ التمايز والاختلاف الكبير بين الطوائف وسيادة العداء والتنافس فيما بينهم .

٢ ـ والأهم سيادة الروح الفردية ، حيث أن الفرد يفضل العيش مع طائفته بمعزل عن المجتمع دون الشعور بأى خسائر ولكن على العكس يحقق مزايا خاصة له .

ويقول الكاتب : ان الفوضى والارهاب والعنف أصبح جزءا من الحياة فى لبنان ويرى أن الحرب الأهلية ليست هى السبب الوحيد فى ذلك .

ويحاول الكاتب تلخيص أسباب الأزمة فى لبنان فى :

١ ـ تزايد حدة عدم التوازن الاقتصادى .
٢ ـ التفاوت فى توزيع القوى والامتيازات السياسية .
٣ ـ سيادة الصراع والتنافس بين الطبقات المختلفة .
٤ ـ الوجود الفلسطينى المسلح .
٥ ـ تنافس القوى العربية داخل لبنان .
٦ ـ سياسات القوى العظمى فى لبنان .
٧ ـ هشاشة وعدم استقرار الديمقراطية .

ويرى الكاتب انه لو تفاعلنا الى اقصى الحدود وتم حل جميع المشاكل السابقة ، فإن الأزمة اللبنانية لن تحل تماما حيث أن جوهر الأزمة فى لبنان روحى ونفسى ويرى أنه من أجل انهاء حالة الاضطرابات والفوضى السائدة فى المجتمع اللبنانى لابد من استعادة المدنية ـ « Restoration of civility » ولكن المدنية لا يمكن فرضها بين يوم وليلة ولكن يسهل تحقيقها عندما يشعر المواطن العادى ان الانصياع للقوانين المدنية يحقق مصالحه وتدعيم الاحساس القومى لديه أى عندما يدرك المواطن اللبنانى انه لبنانى قبل ان يكون شيعيا او درزيا او سنيا او مارونيا .. الخ

وفى الخاتمة : يرى الكاتب أن على الشيعة واجبا قوميا لاعادة دمج عناصر المجتمع اللبنانى مع بعضه البعض . ويعلل ذلك بأن الشيعة هى اكبر واقوى الطوائف فى لبنان . فعلى الشيعة النظر الى صالح الوطن القومى ككل وليس الى مصالحهم فقط ويقول « الشيعة فى موقف إما أن يعملوا على اصلاح الأحوال فى لبنان أو المساهمة فى تحلله التام .

ونلاحظ ان الكاتب لم يورد تحليلا أعمق للأسباب التى جعلت الشيعة فى ذلك الموقف وقدرتها تبعا له الى حل الأزمة فى لبنان .

ويلاحظ أن دراسة الأزمة اللبنانية فى الاطار الاجتماعى كانت مجالا لأبحاث ومؤلفات متعددة منها :

Claude Dubar et Salim Nasr: Les Classes au Liban. Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques-Paris 1976.

وقد ترجم هذا الكتاب الى العربية فى عام ١٩٨٢ تحت عنوان الطبقات الاجتماعية فى لبنان . وحاول المؤلفان استقراء أصول وآليات تكون وظهور الطبقات الاجتماعية فى لبنان واعتمدا بصورة اساسية على المقابلات الميدانية لفئات اجتماعية لبنانية مختلفة بين عامى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، ووضح المؤلفان أن فكرة الطبقة المفتوحة فى لبنان غير موجودة ، أى سهولة الحراك بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .

وقسم المؤلفان الطبقات فى لبنان الى :

١ ـ الطبقات المهيمنة : كبار ملاك الاراضى ـ كبار الصناعيين ، كبار التجار ـ كبار رجال الاعمال ـ كبار موظفى الدولة .

٢ ـ الطبقات المتوسطة : الفلاحون المالكون ـ صغار التجار ـ صغار الموظفين ـ صغار المقاولين .

٣ ـ الطبقات الشعبية : شبه البروليتاريا ـ البروليتاريا ـ البروليتاريا الرثة .

واهتم المؤلفان بتوضيح المستوى الاقتصادى بالطبقات الاجتماعية حيث وجد أن أصحاب الدخول العالية يمثلون الطبقات المهيمنة ، وأصحاب الدخول المتوسطة يمثلون الطبقات المتوسطة ، واصحاب الدخول الدنيا يمثلون الطبقات الشعبية وعلى ذلك فهناك تماثل بين المستويات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية فى لبنان مع وجود تفاوت رهيب فى المستويات الاقتصادية .

ونلاحظ أن الكتاب تعرض بصورة محدودة للحرب الأهلية « حيث تم نشر الكتاب بالفرنسية عام ١٩٧٦ وكانت الحرب مازالت فى بدايتها »

من انهيار تام فى الحياة السياسية لم تحدث حتى الان تغيرات جوهرية فى النظام السياسى لتتواءم مع التغيرات الاجتماعية فى لبنان . ويرى المؤلف أن انتقال المجتمع اللبنانى من التقليدية إلى الحداثة ليست عملية سهلة حيث يتضمن ذلك تصادما مع الميراث الثقافى والاجتماعى فى لبنان . ومن اهم مكونات ذلك الميراث التى تقف فى سبيل تحديث النظام اللبنانى سيادة الولاءات التقليدية .

ويتعرض المؤلف لأهم هذه الولاءات التقليدية وهى :

١ ـ صلة القرابة : فالعائلة من أهم الروابط التقليدية ، فالعائلة وليس الفرد وحدة المجتمع فى لبنان ، وهى التى تحدد موقع الفرد فى المجتمع ، مهنته ، مكانته الاجتماعية والسياسية ، فالفرد اللبنانى يتحدد مستقبله تبعا لمولده .

وهناك علاقة تبادلية بين الفرد وعائلته فهى توفر له المساندة والتأييد والامن ، وفى المقابل يعطيها الفرد ولاءه المطلق . والعائلة فى لبنان ليست مجرد هيئة للارشاد والتنشئة السياسية ولكنها وسيلة من أجل اكتساب القوة السياسية والتجنيد السياسى .

٢ ـ الزعيم : الولاء للزعيم من الروابط التقليدية الهامة فى لبنان ، فهو عبارة عن إلتزام ومسئولية الزعيم عن مؤيديه فى مقابل ولائهم ومساندتهم المطلقة . ويقارن المؤلف بين الولاء للزعيم وعلاقة الفلاح بصاحب الارض ويرى أن العلاقتين متشابهتان حيث انهما تقومان على أساس شخصى ، وليس على مذهب او برجماتى ويقوم الزعيم بعدة وظائف فى المجتمع اللبنانى .

أ ـ الارشاد والتنشئة السياسية .
ب ـ ادارة التوترات الناشئة عن الصراعات بين الطوائف .
جـ ـ وسيط بين الطائفة والبيروقراطية .

ويرى المؤلف أن الولاء للعائلة والزعامة من القيم الثقافية المتأصلة فى لبنان .

٣ ـ الدين من أهم الولاءات التقليدية على الاطلاق ، فالدين والسياسة يختلطان في لبنان . فأثار وقوة الولاء للطائفة « على أساس الدين » تفوق بكثير الولاء للعائلة والزعيم . فالدين يترك بصماته على كل شيء في لبنان . المجتمع اللبناني مجتمع تعددي من الناحية الدينية ، فهناك العديد من الطوائف وهي تنقسم بصورة أساسية الى المسلمين والمسيحيين وهم بدورهم ينقسمون إلى العديد من الطوائف الفرعية .

من أهم أسباب تكريس الطائفية الميثاق الوطني ١٩٤٣ الذي اعترف بالتعدد الطائفي وتم تقسيم المناصب السياسية بين الطوائف تبعا لحجمها النسبي .

ومن أهم آثار الطائفية في لبنان ، ضعف السلطة السياسية ، والتأثير على أداء وفعالية البيروقراطية الحكومية .

ويتحدث المؤلف في ذلك القسم عن النخبة البرلمانية في لبنان ، حيث يرى أنه بالرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في التركيب البنيوي لتلك النخبة مثل تدهور دور الارستقراطية ونمو الهيمنة البرجوازية والطبقات المتوسطة ، وازدياد نسبة التعليم العالي الذي يصل الى ٧٢ ٪ واختلاف الخلفية المهنية حيث لم تعد السيطرة في البرلمان اللبناني لكبار ملاك الاراضي الزراعية ، بل للمحامين ورجال الاعمال والمحترفين السياسيين وما إلى ذلك من مظاهر التحديث إلا أنه مازالت الولاءات التقليدية ولاسيما للعائلة لها تأثير كبير على النخبة البرلمانية وسلوكها ، حيث أثرت تلك الولاءات على فعالية دور تلك النخبة نظرا لسيطرة المصالح المحلية والطائفية الضيقة على المصالح القومية .

ويتحدث الكاتب في القسم الثالث عن مظاهر التحديث في لبنان وإلى أي مدى أثرت التقاليد الموروثة على تلك المظاهر .

فيتحدث الكاتب عن التنمية الصناعية وعلاقتها بين التقاليد والأعراف الموروثة ويقول ان النظرة العامة تنظر إلى المجتمعات الصناعية المتقدمة تتميز بالعقلانية Rationalism وعمومية تنظيماتها ، أما المجتمعات المتخلفة صناعيا تتميز بالتقليدية Traditions وخصوصية تنظيماتها . ولكن لابد من التفرقة بين التقاليد والاعراف الموروثة Traditions والتقليدية Traditiondism فبينما تكون الأخيرة عائقا في سبيل التنمية الصناعية والاقتصادية فإن الأولى ربما تكون ذات فائدة في ذلك المجال .

وذلك الافتراض الأخير ينطبق على لبنان حيث ساهمت الشركات العائلية family firms بدور كبير في التنمية الصناعية ، فهي بمثابة الصلة بين مرحلتين زمنيتين ، الماضي بتقاليده الموروثة والحاضر ومتطلباته وقيمه اللازمة للتنمية الصناعية .

ويناقش الكاتب في فصل لاحق الارتباطات العائلية « family Associations » ويلاحظ أن الـ « F.A » تعد من خصائص المجتمع اللبناني . فمنذ منتصف القرن السابق وظفت صلة القرابة كأساس لتكوين تنظيمات وجمعيات لمواجهة حاجات العائلة والعمل على رفاهيتها ونلاحظ أن استمرار تلك الخاصية ليست بالشيء الغريب نظرا لاستمرار سيطرة العائلة على حياة الفرد ولكن اللافت للنظر حقا هو ترجيح تلك التنظيمات والجمعيات العائلية على التنظيمات والجمعيات القومية .

ويحاول الكاتب في ذلك الفصل ، إثبات أن الـ « f.a » لا تتعارض مع متطلبات التحضر والتحديث .

ويناقش الكاتب في الفصل التالي علاقة القيم الثقافية في لبنان والتخطيط السكاني ، ويرى الكاتب إنه يجب ملاحظة :

١ ـ ان الاعتبارات الديموجرافية لها تأثير كبير في توزيع القوة السياسية والموضوعات المثيرة للخلاف في لبنان أساسها ديموجرافي ، مثل الوجود الفلسطيني ، قانون الانتخاب ، التأثير المتوازن للطوائف في صنع القرار السياسي ، الهوية اللبنانية .. الخ

٢ ـ لا توجد سياسات وبرامج حكومية تباشر التخطيط السكاني والتي تقوم بهذه المهمة رابطة تنظيم الأسرة اللبنانية Lebanene family Planning Association « L.F. P.A. »

٣ ـ هناك بعض القيم التي تتعارض مع السيطرة على النمو السكاني ، مثل استمرار تفضيل العائلات ذات الحجم الكبير ، وضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل ، القيم الاقتصادية والاخلاقية المتعلقة بالاطفال ، موقف الطوائف اللبنانية الاسلامية المعارض للحد من نمو السكان .

ويلاحظ أن الـ « L.F.P.A » استطاعت إحراز النجاح في خفض معدل المواليد ومعدل النمو واستطاعت التغلب على العوائق السابقة مستخدمة أساليب الاقناع . ومن المعروف أن إنخفاض معدل المواليد من الخصائص المميزة للمجتمعات التحديثية .

واستنتج المؤلفان في النهاية أن جوهر الأزمة اللبنانية اجتماعي بالأساس وساعد ضعف سلطة الدولة والتناقضات بين الشريحة الحاكمة « المورانة والسنة » وظهور المارد الشيعي الذي يرغب في المشاركة في صنع القرار السياسي الى تفجر الحرب الأهلية في لبنان .

ويلاحظ أن المؤلفين لم يهتما بصورة أساسية بالصراعات الطائفية وآثارها على المجتمع اللبناني ولم يشيرا إلى امتداد الطبقات داخل النظام السياسي .

وإذا ما حاولنا عقد المقارنة السريعة بين الكتابين نجد :

١ ـ ان الكتاب الأول لسمير خلف إتخذ العائلة نقطة انطلاق لدراسته ، بينما اتخذ الكتاب الثاني لكلود دوبار وسليم نصر الطبقة نقطة الانطلاق .

٢ ـ كل من الكتابين حاول التعرض للأزمة اللبنانية من خلال الاطار الاجتماعي .

٣ ـ اعتمد الأول على المناهج النظرية بينما اعتمد الثاني على المقابلات الميدانية .

٤ ـ اتسم الكتاب الأول بنظرة أشمل وأعم للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي بينما اقتصر الكتاب الثاني على دراسة التشكيلة الاجتماعية .

وفاء ثروت

المؤلفات العربية السياسية

□ □ عبد المنعم المشاط - نظرية الأمن القومي العربي المعاصر - الموقف العربي - القاهرة - ١٩٨٩ □ □

يأتي هذا الكتاب محاولا وضع صياغة لنظرية الأمن القومي العربي المعاصر، رغبة منه في أن يصير مفهوم الأمن القومي متداولا بين الخاصة والعامة على السواء وألا يظل قاصرا على المفهوم العسكري المحض، وأن تنمو مدرسة فكرية تتبنى المفهوم الشامل للأمن القومي. كما يحاول الكتاب أن يحلل الأمن القومي العربي المعاصر ويدرس مصادر تهديده وسبل مواجهتها. ومما تجدر الاشارة له هنا، هو أنه تتفاقم حالة التعرض للخطر مع وصول الاقطار العربية لمرحلة متقدمة من النضج السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتعارض مع بعض ما توصلت له نظريات الامن القومي سواء في الغرب أو الشرق. فمن المعروف أنه كلما نضجت الدول وتقدمت، كلما زادت درجة الأمن التي تتمتع بها أو تشعر بها، وكلما قلت بالتالي درجة تعرضها للخطر. وأسباب ذلك ما يلي :-

١ - ارتبطت مرحلة النضج القطري للوطن العربي بازدياد عدد الوحدات السياسية التي انقسمت إليها الدول العربية.

٢ - ترتب على التطور السياسي للاقطار العربية تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية العليا.

٣ - تآكل المؤسسات القومية وتدهور دورها في فرض إلتزامات بعينها على الأقطار العربية.

٤ - نمت المصادر التي تهدد الأمن القومي العربي بصورة مخيفة.

٥ - ضعف ظاهر في قدرة الأقطار العربية على تعبئة مواطنيها، إما لمساندة القضايا العربية أو لمواجهة اعدائها والقدرة على التعبئة في لحظات الخطر.

ويوجد في ثنايا هذا الكتاب إفتراضان :-

الأول :- يقضي بأن الأمن القومي العربي لا يعني الدفاع فقط ولكنه اوسع وأشمل، أى أنه يعني قدرة الوطن العربي على مواجهة جميع الظواهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف.

والثاني :- يرى بأن الأمن القومي العربي غير الأمن القطري، لا يتحقق إلا في إطار الوحدة أو الاندماج أو التنسيق العربي، ومرد ذلك يعود إلى أن مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي العربي تتميز بالحدة والشراسة.

ويعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، وهو أيضا من أكثر المفاهيم غموضا، وله عدة مستويات :- أمن الدولة القومية - الأمن الجماعي - الأمن الفردي - الأمن الاقليمي - الأمن دون الأقليمي.

ويوجد إتجاهان رئيسيان إزاء تحديد ظاهرة الأمن القومي :-

الأول :- ينظر للأمن القومي كقيمة إستراتيجية أى مجردة وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية.

الثاني :- ينتمي للمدرسة الاقتصادية الاستراتيجية، وهي قضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة.

ويرى المؤلف بأن « الأمن يعني التنمية »، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه. والأمن ليس هو القدرة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها. فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، أى كلما نظمت الأمة مواردها الطبيعية والانسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج إليه. وكلما تعلمت كيف توفق سلميا بين المطالب المتعارضة فان مقاومتها للاخلال بالأمن والعنف ستزداد حدته. حيث المغالاة في الاتفاق على التسلح دون النظر للمجالات أو الانشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تؤدي لمشكلتين رئيسيتين :-

١ - معضلة الاختيار بين الدفاع والتنمية، وما يرتبط بها من الفرص الضائعة والتي تخلق حلقات خبيثة من التخلف والفقر والعنف وعدم الأمن وزيادة التسلح وهكذا.

٢ - ظهور الدولة البوليسية. وهي الدولة التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف وذلك لان تراكم السلاح يؤدي لدخول الدولة في سباق تسلح نظرا لعدم الثقة في نوايا الدولة الأخرى، وهذا السباق يؤدي دائما إلى الدخول في حرب فعلية. كما يؤدي هذا السباق لزيادة دور العسكريين في الحياة الاجتماعية ويؤدي لظاهرة عسكرة المجتمع بما يعنيه ذلك من الحد من الحريات الليبرالية وتعميق درجة الرفض السياسي ومن ثم القمع وما ينجم عنه من تمرد وتهديد للأمن. فمثلا نجد الدول النامية تمثل أكثر من ٨٠٪ في تجارة السلاح الدولية.

هذا ويمكن إدراك مصادر التهديد للأمن القومي على عدة مستويات : مستوى مؤسسات صنع القرار، مستوى النخبة وقادة الرأى، مستوى المواطنين عموما.

وفي مجال تحديد مصادر التهديد، ينبغي التمييز بين المصادر الرئيسية والثانوية للتهديد. ولكي تتمكن الدولة من مواجهة مصادر التهديد أنفة الذكر، فانه لينبغي عليها ان تقوم بعملية حساب لقوتها القومية بالنسبة لقوة أعدائها، وذلك بالوضع في الاعتبار ما يلي :- الكتلة الحيوية، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، الهدف الاستراتيجي، الارادة القومية، القدرة الدبلوماسية، قدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا.

ويرى المؤلف إزاء وضع نظرية عربية للأمن القومي، أنه يمكن تعريفه بأنه قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف. ومن ثم توجد ثلاثة متغيرات للأمن القومي العربي : متغير التوازن، متغير الرفاهية، متغير القدرة العسكرية.

ويوضح المؤلف أنه سيعني بالأمن القومي العربي المستويات الثلاثة السابق ذكرها أنفا، حيث أن تحقيق الأمن القومي الاقليمي ودونه سيشمل بالتالي تحقيق الأمن القطري. كذا من الضروري أيضا رسم سياسات امنية تتعامل بندية مع السياسات الأمنية المعادية، لتحقيق درجة أعلى من الأمن القومي وتتكون في ثلاث مراحل :-

[الادراك - الاتفاقات - المؤسسات والقدرات] .

وعن المصادر الرئيسية لتهديد الأمن العربي : - يتناول الكاتب : اسرائيل والتحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة ، وغياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية .

[إهدار متغيري التوازن والرخاء] .

ويتناول الكتاب مصادر التهديد الثانوية وهي المصادر التي تعتمد في تهديدها للأمن القومي على تفاقم آثار المصادر الرئيسية للتهديد ، فهي مصادر موجودة داخل النظام الاقليمي العربي وحوله ، ولكنها تتصاعد بفعل نواقص النظام وبفعل التهديدات الصادرة عن إسرائيل ، وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة . وفي مقدمة هذه المصادر :

تنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إكتساب مناطق نفوذ في العالم العربي : -

سياسات الأمن القومي العربي

تتوقف القدرة على رسم سياسات رشيدة وذات فاعلية للأمن القومي على إدراك مصادر التهديد من ناحية وعلى صياغة إلتزامات قومية من ناحية ثانية ، وعلى بناء مؤسسات تتولى تعبئة القدرات من ناحية ثالثة ، وتصبح بالتالي سياسات الأمن هي حلقة الوصل بين الادراك والتصور من ناحية ، وبين الواقع العملي من ناحية ثانية ، وهنا يجب إثارة ثلاثة موضوعات رئيسية : -

١ - مدى التماسك أو التفكك القومي .
٢ - اجهزة رسم السياسات الأمنية .
٣ - دور الدولة الاقليمية المركزية .

ولاشك أن دور القوات المسلحة العربية حتمي في تحقيق الأمن القومي العربي ، في ضوء ما تمثله القوة العسكرية الاسرائيلية من خطر حقيقي على أمن الوطن العربي . ففي محاولة إسرائيل للتحول من دولة منبوذة إلى فاعل مقبول ، ولكي تصبح القوة الاقليمية العظمى تحت شعار الأمن المطلق أو الأمن الكامل ، تتجه إسرائيل إلى بناء قوة عسكرية فعالة كافية لردع الأقطار العربية فرادى أو مجتمعة . ولقد نمت قدرات إسرائيل العسكرية وما يرتبط بها من صناعات عسكرية ، صارت معها أكثر الدول قدرة وكفاءة عسكرية بالنظر إلى حجم السكان .

ويرى البعض انه مع تحقيق مزيد من الأمن فانه تزداد درجة الثراء والتقدم وتوافر الامكانات . إلا أنه من الملاحظ ان الثراء العربي ارتبط بدرجة أقل من الأمن . فمثلا شهدت فترة الثمانينات تزايدا لا نظير له في عوائد النفط ، وتواكب مع هذا زيادة مصادر التهديدات الداخلية والخارجية عليه في ضوء ضعف الارادة السياسية للوطن العربي .

الأمن القومي العربي والوحدة العربية « سيناريو مستقبلي » .

ترتبط درجة التعرض للخطر التي يعاني منها الوطن العربي بالتجزئة كما أن التنظيمات الثنائية ودون الاقليمية التي توجد بها لم تضف كثيرا إلى مستوى الأمن العربي ، ويصبح من اللازم بالتالي البحث عن مدى مساهمة الوحدة والتعاون في إثراء متغيرات الأمن القومي . ففي ظل الوحدة العربية يوجد إجماع قومي حول المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي ، ويتم توجيه القدرات العربية لمواجهة المصادر الخارجية ، حيث تكاد تختفي المصادر الداخلية للتهديد . لذا لابد من إيجاد مؤسسات قومية كفيلة بتحمل مسئولية عملية الانتقال والتحول من المستويين القطري وما دون الاقليمي إلى القومي .

وقد اقترح المؤلف إنشاء المؤسسات التالية : -

١ - مجلس أمن قومي عربي . ٢ - مدرسة عربية للتدريب العسكري .
٣ - قوات عسكرية عربية مشتركة . ٤ - مؤسسة مسئولة عن الصناعة العربية للسلاح .

وقد تحددت متغيرات نظرية الأمن القومي العربي في : - توازن - الرفاهة - القدرة العسكرية ، والتي تندرج تحت كل منها العديد من المؤشرات التي سبق ذكرها .

وأخيرا فلقد صارت دراسات الأمن القومي العربي من أهم الدراسات السياسية في الوطن العربي في السنوات الأخيرة والمؤلف حاول أن يقوم ببناء النظرية من الناحية المنهجية ومن ناحية المعرفة التي تقوم على خطوات علمية محددة تبدأ بوضع الفروض وجمع المعلومات وتحديد أدوات التحليل في إطار منهج علمي منظم . ثم تجرى إختبارات تلك الفروض حتى يتم التوصل إلى النتائج التي يجب أن تتسق مع المقدمات مع شرط أن تتميز النتائج بالثبات والتجرد . ولاشك ان المؤلف استخدم وسائل بحث متطورة وعلمية وعبر عن هذه الوسائل بالعديد من العلاقات والأشكال البيانية والتوضيحية لابراز ما يريده بشكل مادي وملموس . وإن كان يفضل أن يقوم المؤلف بعرض الفصل الخاص بالسيناريو المستقبلي الخاص بالوحدة العربية ، بشكل أكثر تفصيلا ووضوحا لتبرز قيمة النظرية التي حاول أن يضعها .

ولاشك أن هذه المحاولة الجادة ستكون خطوة تتلوها كتابات أخرى تتعلق بجوانب جديدة للأمن القومي العربي خصوصا في مجال رسم وإعداد السياسات الأمنية أملا في الوصول إلى صيغة ناضجة ومفيدة لتحقيق أمن وطننا العربي الكبير وأمان المواطن العربي في كافة أرجائه . وهذا ما نحن في أشد الحاجة إليه في أيامنا هذه ، من أجل إنقاذ أجيالنا القادمة .

طارق حسني أبو سنه

□□ د . عبدالله الأشعل - المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ □□

تواجه منظمة التحرير منذ قيامها حملة عالمية من القوى الصهيونية للقضاء عليها ضمن خطتها لاسكات صوت صاحب الحق وطمس المشكلة ووضعها في قفص التاريخ . ولم تنقطع الحملات ضد المنظمة وآخرها اغلاق مكتبها الاعلامي في واشنطن ، ومساعي الدوائر الصهيونية في الكونجرس لحمل الحكومة الامريكية لاغلاق مكتب المنظمة في الأمم المتحدة وطردها منه . ويوضح المؤلف باقتدار في هذه الدراسة مدى أحقية منظمة التحرير في مركز قانوني دولي يؤهلها للتحدث باسم الفلسطينيين والاشتراك على قدم المساواة مع أطراف الصراع العربي الصهيوني في مساعي التسوية السلمية للصراع .

يستهل الباحث في فصل أول من هذا الكتاب « ابعاد التحدي الصهيوني العالمي لمنظمة التحرير الفلسطينية » مشيرا الى موقف الصهيونية من الأرض والذي يتلخص في بدء العمل الصهيوني بأعداد قليلة من المهاجرين والمستوطنين اليهود في فلسطين خلال القرن التاسع عشر ، وقامت اسرائيل عام ١٩٤٨ على الجزء المخصص في قرار التقسيم للدولة اليهودية ثم استمرت في التوسع بدءا بضم أم الرشراش لتكون موطىء قدمها على خليج العقبة وانتهاء بمخططات الضم الفعلي لبقية الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ في الضفة وغزة ، مرورا بضم القدس وتوحيدها واتخاذها

عاصمة ابدية لها ، وكذلك ضم الجولان السورية المحتلة . أما عن موقف الصهيونية من الشعب وحركة المقاومة فقد بات من الواضح ان المخطط الصهيوني يقوم على ابادة الشعب الفلسطيني تماما حتى تكف الاصوات المطالبة بحقه في الأرض . لقد سلكت اسرائيل والصهيونية حتى الآن اساليب شتى لتحقيق هدفها يأتي في مقدمتها احباط آمال الشعب الفلسطيني في اية حياة كريمة أو تسوية مشرفة مرضية للصراع . كما ان أي مقاومة فلسطينية لأعمال السلطات الاسرائيلية يعد جريمة في نظر القانون الاسرائيلي وهو المنظور الذي تمارس منه اجراءاتها القمعية ضد الانتفاضات الفلسطينية ، ثم يأتي هدف القضاء ماديا على حركة المقاومة الفلسطينية ذاتها مثلما حدث عندما ضربت أسرائيل قواعد المقاومة في لبنان واجلائها عام ١٩٨٢ أو بتصفية زعاماتها جسديا . هذا بالاضافة الى اضعاف الوجود السياسي والعسكري للمنظمة في الدول العربية المواجهة مثل الأردن ولبنان ، والحرب الاعلامية الشرسة على المستوى العالمي ، والعمل على التشكيك في الصفة التمثيلية للمنظمة والعمل بكل الوسائل على فصم عرى الصداقة بين المنظمة والدول الكبرى ذات الصداقة التقليدية معها مثل الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي .

منظمة التحرير واسرائيل في
اطار النظام الدولي الراهن :

يكشف لنا المؤلف في الفصل الثاني في مبحث أول عن تطور اهداف منظمة التحرير واختلافها عما سبقها من كيانات . فقد حدد الميثاق الوطني الفلسطيني هدف المنظمة بأنه تحرير فلسطين كلها عن طريق الكفاح المسلح ، وظل هذا الهدف حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ـ بعدها عدلت منظمة التحرير الهدف فطالبت باقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية non-Sectarian يكون لليهود فيها حقوق الأقليات الدينية والسياسية . وفي عام ١٩٨٠ قدمت المنظمة برنامجا يؤدي الى اقامة الدولة الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولي للسلام . واستمر هذا الهدف معلنا حتى عام ١٩٨٢ [صدور خطة السلام العربية في فاس] حيث صار الهدف هو إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة ولايزال هذا هو هدف المنظمة حتى الآن .

يناقش المبحث الثاني مفهوم « المنظمة الصهيونية أو الوكالة اليهودية » فاذا كانت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة الفلسطينية التي تطالب خطة فاس باقامتها قد تحددت على اساس ان قيام الدولة يتم بقيادة منظمة التحرير ، اذن فالمنظمة الفلسطينية تقابل الوكالة اليهودية مع خلاف بينهما في الاهداف والصيغة القانونية والوظائف . ويخلص الباحث الى ان العلاقة بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية « الوكالة اليهودية » ـ وكلاهما مسميان لشيء واحد ـ تتحدد في ان المنظمة جزء هام من حكومة اسرائيل . ويغطي المبحث الثالث موقف منظمة التحرير والوكالة اليهودية في الولايات المتحدة . فمن الناحية السياسية من المعروف ان الولايات المتحدة لعبت دورا بارزا في مساندة القضية الصهيونية منذ تصريح بلفور حيث صدر قرار مجلس الكونجرس ١٩٢٢ بتأييد التصريح ، كما ابرمت انجلترا والولايات المتحدة اتفاقية صارت هذه الاخيرة بموجبها طرفا في تصريح بلفور ، ومنذ قيام اسرائيل وحتى الآن تعد الولايات المتحدة الستار الحقيقي اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا لاسرائيل . وعلى العكس من ذلك تناهض الولايات المتحدة القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير على وجه الخصوص وعلى طول الخط . ورغم انه لايوجد اساس للمقارنة بين وضع المنظمة الفلسطينية والمنظمة الصهيونية امام القانون الامريكي إلا ان الباحث عرض جانبا من المقارنة لايضاح الانحياز والصعوبات التي تواجهها منظمة التحرير في قلب الصهيونية العالمية .

من يهدد النظام القانوني الدولي وينتهك
قواعده : منظمة التحرير أم أسرائيل ؟

هكذا يتساءل الباحث .. لقد اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة التحرير وكذلك المنظمات الدولية الأخرى وأقامت علاقات وأنشأت بعثات دبلوماسية بصفتها ممثلة للشعب الفلسطيني . أما اسرائيل فان دراسة مسلكها تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضية السلام تظهر انها مدينة بوجودها الاجرائي على الاقل للأمم المتحدة وقراراتها ، فاذا بها تظهر للمنظمة العالمية الاحتقار وتضرب بقراراتها عرض الحائط وتضرب المثل في تحدي النظام الدولي ثم مكنتها الولايات المتحدة من تعطيل احكام الميثاق الواجبة التطبيق .

في الفصل الثالث يحاول الباحث ان يحدد خط المنظمة ومدى تمتعها بخصائص الشخصية القانونية الدولية فيخصص المبحث الأول للشخصية القانونية للمنظمة ويلقي الضوء حول اعتراف الفقه لطائفة من الوحدات السياسية والقانونية بأنها من اشخاص القانون الدولي وابرزها الفاتيكان ونظام مالطة وبعض الاقاليم مثل اندورا . وخلال الحرب العالمية الثانية اتجه الفقه الى اسباغ قدر من الشخصية القانونية الدولية لحكومات المنفى وحركات المقاومة الاوروبية والثوار والمحاربين . وبعد الحرب العالمية الثانية اعترف للمنظمات الدولية بشخصية دولية من طراز خاص . وعندنا ـ كما يقول الباحث ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرر وطني وبمثابة حكومة في المنفى وهي تتمتع بشخصية قانونية دولية من نوع خاص استنادا الى أسس خمسة هي : الاعتراف الدبلوماسي الواسع بها ، واقامتها لشبكة من العلاقات الدولية ، واشتراكها في المؤتمرات والمنظمات الدولية ، وتمثيلها للشعب الفلسطيني في المطالبة بحقوقه السياسية والاقليمية ، والممارسات التعاقدية والحربية ، وانسجام مقاصد المنظمة وانشطتها مع قواعد القانون الدولي .

حكومة المنفى الفلسطينية :

يأتي المبحث الثاني من هذا الفصل موسوما « بحكومة المنفى الفلسطينية » ويلقي فيه الضوء على تطور فكرة حكومة المنفى منذ اوائل السبعينات

أهلية المنظمة لابرام المعاهدات :

يتعرض المؤلف في المبحث الثالث لأهلية المنظمة لابرام المعاهدات مشيرا الى ان المعاهدات والاتفاقات التي كانت المنظمة طرفا فيها تنقسم الى ثلاث مجموعات بحسب نوع الطرف المقابل لها في الاتفاق **أولها** الاتفاقات مع السلطات اللبنانية وابرزها اتفاق القاهرة في ١٩٦٩/١١/٣ . **وثانيا** الاتفاقيات التي كانت اسرائيل والمنظمة اطرافا فيها فأشار الى الاتفاق الشهير عندما قامت اسرائيل بغارات جوية مكثفة على بيروت في يونيو ١٩٨١ حيث صدر قرار مجلس الأمن يطالب اسرائيل بالوقف الفوري لكل الهجمات المسلحة ، وترتب على ذلك : « التفاوض » ثم الاتفاق الشهير ايضا الذي بدأ سريانه في ٢٤ يوليو ١٩٨١ . كذلك ابرمت اتفاقات بين المنظمة واسرائيل لتبادل الأسرى بمساعدة الصليب الأحمر الدولي ابرزها اتفاق نوفمبر ١٩٨٣ . **وثالثا** الاتفاق مع الحكومة الايرانية .

حول موضوع « الاعتراف » بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يرصد الباحث في مبحث آخر جذور المشكلة ثم يرصد محاولات تجاوز مأزق الاعتراف ، وخلال ذلك يثبت انه في مجال الفكر

السياسى العربى حقيقتان لا مراء فيهما **أولاهما** ان قضية الاعتراف بين المنظمة واسرائيل كانت تثور دائما وبشكل مكثف كلما زاد الرصيد السياسى العربى الفلسطينى وصفا الجو العربى بدرجة لاتسمح للقوى الاجنبية ان تتستر بموقفها من المنظمة خلف غيوم السياسات العربية . **ثانيتهما** ، هى استعداد الولايات المتحدة للتعاطف مع حقوق الفلسطينيين كان من شأنه خلق موجة من الاهتمام العالمى بقضية الاعتراف ، وأخيرا يدلنا التاريخ بأحداثه القريبة والبعيدة على ان الاعتراف بين المنظمة واسرائيل ليس شرطا ضروريا للتفاوض بينهما اذ تفاوضت المنظمات الثورية فى كل من فيتنام والجزائر وعدن وكوريا وغيرها مع الأطراف الاخرى دون اشتراط « اعتراف » بهذه المنظمات أو العكس .

يتعرض الفصل الرابع لموضوع منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الوطنى فيعالج فى المبحث الاول تطور المركز الدولى لحركات التحرر الوطنى مبينا ان الأمم المتحدة اتخذت خطوات واسعة لدعم نضال حركات التحرر والاعتراف بشرعية واستخدام النضال المسلح ضمن غيره من الوسائل ، كما صارت حروب التحرير حروبا دولية وليس مجرد حركة عصيان وتمرد أو على أحسن الفروض حربا اهلية . ويذهب الرأى الراجح فى الفقه الى ان الاعتراف بحركات التحرر الوطنى يعد اعترافا نابعا من المجتمع الدولى : أى من قبل المنظمات الاقليمية فى البداية حتى يتسنى ان تعترف بها الأمم المتحدة .

والمبحث الثالث يعرض للنطاق القانونى والجغرافى لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . فالنطاق القانونى لهذا الحق تأكد فى قرار التقسيم حيث قرر حقه فى انشاء الدولة العربية ، أما عن النطاق الجغرافى فالقرار رقم ٢٥٠/٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠ يؤكد انه لايجوز ان يؤدى تطبيق هذا الحق الى تمزيق أو تهديد السلامة الاقليمية أو الوحدة السياسية لدول مستقلة تقوم فيها حكومات تمثل كامل شعوبها صاحبة هذا الحق .

يعالج الفصل الخامس وضع منظمة التحرير فى المؤتمرات والمنظمات الدولية فأشار الى مبادرة المؤتمر الوطنى باخطار الامين العام للأمم المتحدة بقيام منظمة التحرير وطالب بتمثيلها للشعب الفلسطينى فى المسائل التى تهمه ، كما اشار الى حضور المنظمة مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز فى الجزائر فى ١٩٧٣ الذى اعترف بها كممثل شرعى وحيد لكل الفلسطينيين ثم عالج بروز المنظمة فى كثير من المنظمات الدولية فى الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى وعدم الانحياز .

ويأتى الفصل السادس مقدما لنا الوضع القانونى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة ، فيناقش الباحث مراحل قبول المنظمة فى الأمم المتحدة من حيث تطور اتجاهات الأمم المتحدة فى مجال تصفية الاستعمار ، وتطور موقف الولايات المتحدة وتعاطفها مع حركات التحرير بشكل عام ، ثم تطور منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها وظهورها بمظهر الممثل الفعال لجميع فصائل المقاومة .

وحول الأثار القانونية المترتبة على منح منظمة التحرير وضع مراقب فى الأمم المتحدة يقدم الباحث ثلاثة اسس كتبرير لمركز المراقب للمنظمة ويعنى بالأساس الاول النظرية الاشتراكية : « دولة فى طور التكوين » ويعنى بالأساس الثانى : العرف ومبدأ العالمية ، والاساس الثالث هو الصفة التمثيلية للمنظمة .

كذلك يتناول الباحث فى موقع آخر حقوق وحصانات المنظمة فى الأمم المتحدة مشيرا الى حق المنظمة فى الوصول الى مقر الأمم المتحدة والمؤتمرات ثم مشيرا الى امتيازات وحصانات ممثلى المنظمة اذ لايوجد اى نص أو اشارة تفيد فى الاسترشاد بتحديد الوضع الدبلوماسى لمراقبى منظمة التحرير فى الأمم المتحدة ، ويمكن القول ان الولايات المتحدة حرصا منها على الاداء الفعال لوظائف الأمم المتحدة واحتراما منها لقراراتها يجب ان تعطى حصانات وامتيازات لهؤلاء المراقبين على أساس وظيفى أى بالقدر اللازم لتمكينهم من أداء مهامهم وخلال أدائهم لهذه المهام واثناء تنقلهم بين مقارهم ومقر الاجتماعات .

وفى تقديرنا ، نحن ازاء عمل علمى جاد يكشف عن مكنات وملكات منهجية وعلمية وبحثية ، والدراسة فى حد ذاتها تأتى فى طليعة الاعمال التى تناولت مركز منظمة التحرير عن منعطف قانونى دولى بصفة عامة وتنظيم دولى بصفة خاصة فى نفس الوقت الذى برهنت فيه على علو كعب الباحث فى هذا المجال .. ونرى ـ للأمانة ـ ان الباحث قدم رؤية جيدة فى التناول والتحليل تكشف عن أطروحة متميزة وباحث جاد ـ بلا جدال ـ الى جانب تبحر وعمق فى حيازة ناصية البحث الموضوعى الذى يرقى الى مستوى عال على اطلاق ..

محمود طه شيحه

□ □ الدكتور فوزى درويش ـ اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكى ـ ١٩٨٩ □ □

يعد هذا الكتاب من أحدث وأشمل الكتب التى تناولت دولة اليابان كتجربة فريدة لدولة آسيوية حديثة قطعت شوط التحديث فى زمن قياسى فاقت فيه دول الغرب وصارت قوة اقتصادية عظمى وبتكنولوجيتها المتطورة أخذت تنافس اكبر قوة تكنولوجية فى العالم .

ـ وقد قسم المؤلف كتابه الى ستة فصول وملحق ، تناول فى الفصل الأول المعلومات الاساسية من اليابان وعن شعبها مع مختصر عن تاريخ اليابان القديم فيشير الكاتب الى أصل تسمية اليابان وهى « جى ـ بون » اى بلاد الشمس الساطعة وانها مكونة من ٤٠٠٠ جزيرة وأن طبيعة أرضها بركانية مما انعكس على طباع اليابانيين فاكسبهم الشجاعة التى اشتهروا بها على مر العصور ، وان نظام الحكم بها نيابى والامبراطور رمز الدولة والبرلمان (الدايت) أعلى سلطة فيها . ثم يذكر ان « الشنتو » هى أقدم ديانة عرفتها اليابان وانها عبارة عن مزيج من عبادة الطبيعة والسلف المقدس وقد دخلتها البوذية عام ٥٢٢ م . ثم يتناول الكاتب بعض الصفات والتقاليد التى يتميز بها الشعب اليابانى وهى : القدرة على الابتكار والحس المرهف والواقعية والايمان بالمسئولية الجماعية .

ـ وفى الفصل الثانى يعرض الكاتب الى الفترة السابقة على عهد الميجى وماسادها من نظام اقطاعى أرسى دعامته وحمل لواءه نظام الشوجنية العسكرى مبقيا على حقوق الامبراطور الموروثة عبر القرون ثم يشير الى ان اليابان تدين للصين بحضارتها الاولى وأن تاريخها يرجع الى عام ٧١٢ م ، بأول وثيقة تاريخية لها كانت تسمى « كوجيكى » .

ثم يشير الكاتب الى العصر الامبراطورى حيث انه يعنى سيادة الاباطرة ككيان مقدس فى نفوس الشعب اليابانى والعصر الذى يليه هو عصر الشوجنية ويعنى الحكم العسكرى ، فلم يعد الامبراطور الا رمزا للتقديس الدينى الى ان أتى عهد « وصاية هوجو » الذى سيطرت فيه الشوجنية على الاباطرة وعلى جميع الامة اليابانية مما اضعف نظام الحكم ، ونتيجة لذلك تعرضت اليابان لأول غزو لها على يد (المغولى قوبلاى) ولكنه باء بالفشل وهبت عليه عواصف حطمت أسطوله ، ثم يتناول المؤلف بعد ذلك سياسة الانغلاق التى فرضتها اليابان على نفسها والتى كانت سببا فى تهديدات روسيا وانجلترا وامريكا وفرنسا من اجل الحصول على حق التجارة فى الموانىء اليابانية فكانت المبادرة الامريكية لارغام اليابان على الانفتاح فى عام ١٨٥٣ مطالبة بالتبادل التجارى والقنصلى بين البلدين وتم ابرام معاهدة بذلك الزمت اليابان بتطبيق قوانين الاجانب فى اراضيهم .

ـ اما الفصل الثالث فقد تناول المؤلف فيه عصر الميجى (١٨٦٨ ـ ١٩١٢) اى عصر النهضة والذى انهى سلميا حكم الشوجنية وأرسى دعائم النهضة الحديثة التى لايزال الشعب اليابانى يقطف ثمارها حتى اليوم ، وقد تحقق لليابان فى هذا العصر مكانة مرموقة على الصعيدين الاقتصادى والتكنولوجى ، ثم يشير المؤلف الى أن النهوض بالتعليم لقى استجابة سريعة عن طريق نشره بالداخل وتطور نظمه وإرسال البعثات العلمية الى الخارج لنقل أحدث ما وصلت اليه نظم التعليم واندفع اليابانيون فى عملية التحديث بثقة وبأهداف واضحة انطلاقا من شعارهم المشهور « قلدوا الغرب ثم اسبقوه » .

ثم يشير الكاتب الى النهضة الاقتصادية فى ذلك العصر فيذكر انها قامت على دعامتين اساسيتين هما : التصنيع والتجارة الخارجية كطريق للامن القومى بالتخطيط الشامل لتحديث كل قطاع ثم وفرت الحرية اللازمة للتصنيع وحرية تحرك الاسعار فخلقت نوعا من التنافس الشريف بين اصحاب الحرف المختلفة ، ثم يشير ايضا الى ان الحكومة اتبعت سياسة منح المساعدات للصناعات الخاصة والتشجيع على انشاء بنوك متخصصة فى الاستثمار الصناعى ثم يبرز الكاتب الدور الذى لعبه الاصلاح المالى فى دفع عجلة النهضة الاقتصادية عن طريق اعادة تنظيم العملة الوطنية (الين) كوحدة تعامل بالاضافة الى ان اليابان لم تلجأ الى القروض الخارجية واستعاضت عنها باصلاح الضريبة العقارية مما أدى الى الاستقرار لفترة طويلة ، كما اهتم اليابانيون بتطوير التجارة الخارجية كمصدر لجلب النقد الاجنبى وجعلت التصدير هدفا لتحقيق التقدم الصناعى والفنى مما جعل صادراتها تغمر الاسواق الاوروبية والامريكية والآسيوية على السواء .

ـ أما الفصل الرابع فيعرض لدخول اليابان الحربين العالميتين الأولى والثانية بعد ان شعر الشعب اليابانى بذاته ووثق فى قدراته بانتصاراته الاولى على جارته الصين (١٨٩٥) ثم على روسيا (١٩٠٥) وكانت لهذا الانتصار انعكاسات قوية على المسرح الدولى فحظيت اليابان باهتمام متزايد من دول الغرب كل يخطب ودها ويخشى بأسها ، ثم يشير المؤلف الى ان هدف اليابان من دخولها الحرب العالمية الاولى هى وراثة الدول الاوروبية فى منطقة الشرق الاقصى حيث انها خرجت منها بجزر شمال المحيط الهادى ومشاركتها فى المؤتمرات الدولية واصبح لها مقعد فى عصبة الامم ، ثم يتناول الكاتب بعد ذلك الازمة الاقتصادية التى تعرضت لها اليابان نتيجة زيادة عدد السكان مما دفع الحكومة الى تفادى اى صدامات عسكرية مع القوى الدولية الاخرى ، وخفضت « الين » مما نجم عنه انخفاض فى اسعار المنتجات اليابانية بالمقارنة بالاسعار العالمية وبالتالى زيادة الصادرات بنسبة كبيرة وبذلك اعادت الانتعاش الاقتصادى من جديد ، ثم يتناول الكاتب توتر العلاقات اليابانية الامريكية بسبب توقيع بروتوكول بين طوكيو وحكومة فيشى الفرنسية مما اثار المخاوف الامريكية فقامت بتجميد ممتلكات اليابان فى امريكا مما ادى الى انقطاع كافة سبل الاتصال المباشر بين البلدين ثم وقف الصادرات البترولية من امريكا وانجلترا لليابان .

اما الفصل الخامس فيشير فيه الكاتب الى معاهدة الصلح بعد انكسار اليابانيين كما يتناول التحول الامريكى الجذرى تجاه اليابان وكيف ان امريكا امدتها بالمعونات المكثفة لتكون حارسة على مصالح الغرب فى المنطقة ولتقف حائلا ضد المد الشيوعى سواء داخل اليابان او خارجها خاصة بعد ان فقدت الولايات المتحدة كل أمل لها فى الصين الوطنية بعد قيام الصين الشعبية منذ ١٩٤٩ ، ثم يوضح كيف سعت الولايات المتحدة الى تغيير العقلية اليابانية لتجعلها حصنا للديمقراطية الغربية بعد ان لفظت الفاشية الى غير رجعة ، ويتناول المؤلف ايضا كيف استطاعت اليابان اقرار النظام الديمقراطى الذى عصف به العسكريون فقامت القيادة العليا بتسريح الجيش والسيطرة على كافة نواحى النشاط الاقتصادى واستولت على كافة ممتلكات اليابان فى الخارج بصفة تعويضات وحظرت مزاولة الاحزاب السياسية العمل الا ما كان منها ديمقراطى النزعة ، ونشأ الحزب الليبرالى فى ١٩٤٥ بقيادة شيجيره يوشيدا الذى استطاع التفاوض مع الامريكيين وترتيب الاوضاع التى حققت لها الازدهار واعادت البناء فيما بعد وبالتالى أدى الى ظهور المعجزة الاقتصادية . ثم يذكر الكاتب مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٥١ والذى جردت فيه اليابان من الاراضى التى احتلتها وكافة جزر المحيط الهادى التى كانت لها الوصاية عليها وآلت الوصاية لامريكا .

ويشير المؤلف الى الحرب الكورية ١٩٥٥ وكيف انها كانت بداية الانطلاقة الاقتصادية لليابان ثم يذكر العلاقات اليابانية الامريكية والمشكلات التى ولدت الشك فى نفوس اليابانيين تجاه التحالف ولعل اولها مشكلة جزيرة اوكيناوا وازمة معاهدة الامن والقلق الكامن فى وجدان الشعب اليابانى وافتقاره للوضع القانونى الدولى وشعوره بدور التابع للسياسة الخارجية الامريكية وكيف ان التقارب الثنائى الامريكى دفع اليابان الى الاعتراف بالصين الشعبية .

وفى الفصل السادس يتناول المؤلف دولة اليابان المعاصرة موضحا وضع اليابان على الساحة الدولية وأهم مصادر قوتها وهى القوة الاقتصادية التى اقامتها على انقاض هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، ثم يحدد مفهوم الامن القومى اليابانى موضحا ان اقامة نظام عسكرى ليس بالضرورة افضل السبل لضمان امن اليابان انما يكمن فى الحفاظ على نظام التجارة الحرة وتنويع الاسواق وتجنب الدخول فى صراعات دولية ـ ثم يعرض الكاتب الى العلاقات اليابانية السوفيتية وكيف وقفت جزر الكوريل حائلا دون انهاء الحرب المستمرة بينهما كما حالت دون توقيع معاهدة للسلام بين البلدين ، ثم يتناول الكاتب العلاقات الصينية اليابانية مؤكدا على انها علاقة مساعدات وتجارة فى المقام الاول حيث حققت كل من الدولتين قدرا من التعاون فى المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية .

ثم يشير الكاتب الى التنافس الامريكى اليابانى فى مجال التكنولوجيا وكيف سعت اليابان الى هز التنافس مستهدفة نقل الاسلوب الامريكى من اساسه وتطويره ثم يشير ايضا الى المخاطر الدولية حول اليابان اولها المخاطر العسكرية التى تتمثل فى منطقتين رئيسيتين هما : كوريا والاتحاد السوفيتى بالاضافة الى الكراهية الآسيوية لليابانيين بسبب العلاقات التجارية بينها وبين جاراتها واتخاذها شكل الحرب الباردة ثم يذكر الكاتب ان اربعة مصادر تضغط على اليابان لتصبح قوة عسكرية كبرى هى :

ـ شعور اليابان بالتهديد الخارجى ـ الحاجة الى حماية مصالحها الاقتصادية عبر البحار ـ نمو الروح القومية ـ تناقص ثقة اليابان فى الحماية النووية الامريكية .

سمية محمود عفيفى

☐☐ جمال الدين حسين ، القوة العسكرية الاسرائيلية ، الدور - التغيير والخطر الاستراتيجى ، القاهرة ١٩٨٨ ☐☐☐

يلقى الكاتب الضوء على دور القوة العسكرية الاسرائيلية فى تحقيق أهدافها الاستراتيجية وحرصها على تنمية قوتها برا وبحرا وجوا كذلك القوة العسكرية سواء التقليدية ، فوق التقليدية (كيماوية وبيولوجية) وغير تقليدية (نووية وهيدروجينية) فقد زادت اسرائيل من قوتها العسكرية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى أصبحت قوة عظمى اقليمية واحدى الدول الثمانى فى العالم من حيث امتلاكها للأسلحة النووية أو قدرتها على اطلاق الصواريخ التى تحمل أقمارا صناعية وقد قسم الكاتب كتابه الى تسعة فصول

وتناول الكاتب فى البداية الخلل الاستراتيجى فى موازين الصراع العربى الاسرائيلى وتحكم الدولتين العظميين فى مصير البشرية ، فأمريكا تؤيد وتساند اسرائيل منذ تخليق الكيان العبرى على أرض فلسطين الى الحد الذى أعلنت فيه انها ضد قيام دولة فلسطينية والاتحاد السوفيتى كان أول دولة تعترف بالدولة العبرية عام ١٩٤٨ ورغم أن الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٥٥ يقف الى جانب نصرة القضايا العربية ويقدم المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية لكثير من الدول العربية إلا انه ضد إزالة الدولة العبرية ويرى المؤلف أنه يجب الاستفادة من الاختلاف بين الدولتين العظميين وتوظيفه لصالح العرب وانه لولا غياب التنسيق العربى الموحد وتباين الرؤى بين الأطراف الرئيسية مصر - سوريا والعراق لامكن معالجة الخلل فى موازين الصراع العربى الاسرائيلى لولا الخلاف العقائدى والسياسى لجناحى البعث الحاكم فى كل من بغداد ودمشق ودخول العراق فى حرب مع نظام آيات الله فى طهران وتدخل سوريا فى الفصائل والتنظيمات المختلفة بين اللبنانيين والفلسطينيين لأمكن قيام جبهة شرقية قوية تضم سوريا والعراق وناقش الكاتب تزايد وتنوع قوة اسرائيل العسكرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو أمر يزيد من اختلال موازين القوة الاستراتيجية فى المنطقة فقد تضاعفت قوة اسرائيل سواء فى عدد الجنود أو معدات الحرب كما أنه حدث تطوير وتحديث فى انتاج المدفعية الصاروخية وكذلك البحرية الاسرائيلية التى تسعى لبناء ثلاث غواصات بالتعاون مع ألمانيا الغربية وأمريكا كذلك تطوير الجوية الاسرائيلية .. بجانب الصواريخ ارض - أرض قصيرة ومتوسطة المدى التى يمكنها حمل الرؤوس النووية بالاضافة إلى الأسلحة فوق تقليدية (الكيماوية والبكترولوجية) والتى كان لاسرائيل فضل السبق فى انتاجها واستخدامها كالنابالم .

وأشار الكاتب أيضا الى ظاهرة الصواريخ الهجومية التى ادخلتها اسرائيل المنطقة فى الستينات وتنبهت مصر الى خطورة البرنامج النووى الاسرائيلى وحاولت التصدى له إلا أن العقبات المالية وعمليات الارهاب التى مارستها اسرائيل من خلال « الموساد » اوقفت محاولاتها .. وأن سوريا سعت إلى تحقيق توازن استراتيجى مع إسرائيل فحصلت على صواريخ تكتيكية وكذلك السعودية كما حصلت العراق على صواريخ سوفيتية قصيرة ومتوسطة المدى وفى مواجهة ذلك أعطت أمريكا إشارة التحرك لاسرائيل لبناء صواريخ مضادة للصواريخ النووية وهذا ما ترنو اليه اسرائيل لتتفوق عسكريا على كل الجيوش العربية مجتمعة .

وأن إسرائيل تتابع وبهلع شديد أبحاث باكستان النووية وتخشى تعاون عربى باكستانى للاستفادة من القدرة النووية الباكستانية لذا حاولت الاتفاق مع المخابرات الهندية لتدمير المفاعل النووى الباكستانى على غرار « عملية بابل » التى نفذت ضد المفاعل العراقى الا أن الهنود رفضوا واتفقوا على تبادل المعلومات الأمنية النووية التى تهم البلدين كما أشار الكاتب الى اهتمام اسرائيل بالأسلحة الكيماوية قدر اهتمام كل من الاتحاد السوفيتى وأمريكا لتلك الأسلحة خاصة الغازات الحربية .

ثم انتقل الكاتب الى مفاجأة قبول ايران لقرار مجلس الأمن بايقاف الحرب بعد فشل قياداتها على مدى سنوات الحرب من تحقيق اى من أهدافها السياسية تجاه العراق وقيادته ووقع ضده المفاجأة على اسرائيل التى من مصلحتها أن تستمر تلك الحرب بهدف أضعاف العراق وتمزيقه .. ولذا لم تتردد حكومة تل أبيب فى بيع أسلحة الى طهران بمساندة أمريكا وعن حرب النجوم فى الشرق الأوسط تحدث الكاتب عن خطورة أقمار اسرائيل العسكرية على المنطقة فهذا صاروخ مطور يحمل معدات تصوير لأغراض الاستطلاع الاستراتيجى والانذار المبكر وآخر مخصص لأغراض الاتصالات بالاضافة إلى الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ ولما كان من الممكن أبطال فاعلية القمر العسكرية والتشويش على مايرسله من صور ومعلومات فقد لجأت اسرائيل الى سلاح الليزر وليزر أشعة اكس كما ألقى الكاتب الضوء على نشأة وتطور ودور القوة الجوية الاسرائيلية ففى أواخر العشرينات سعت العصابات اليهودية الى تشكيل وحدة طيران ثم تأسس أول ناد للطيران فى اسرائيل وكان السلاح الجوى الأمريكى والبريطانى المدرسة العملية التى تخرج منها طيارين اسرائيليين مدربين خلال الحرب العالمية الثانية .

كذلك لعبت تشيكوسلوفاكيا وفرنسا دورا كبيرا فى تحديث وتطوير القوات الجوية الاسرائيلية .

وأشار الكاتب الى تقدم صناعة السلاح فى إسرائيل التى تسعى الى بناء (قوة عظمى اقليمية) تحت شعار « الأمن المطلق » للحفاظ على بقاء الكيان العبرى

وتصدير اسرائيل السلاح لأكثر من ثلاثين دولة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وهدفها أمن دولتها والحصول على مزيد من العملات لتحسين ميزان مدفوعاتها وفى آخر فصول الكتاب تناول الكاتب هدف سوريا فى التوازن الاستراتيجى الشامل مع اسرائيل وسعيها الى تعزيز القدرات التسليحية والقتالية لقواتها لاستعادة أراضيها فى الجولان سواء من خلال المفاوضات عبر مؤتمر دولى للسلام .. أو من خلال معركة حربية لايستبعدها الاسرائيليون .

وأخيرا فان الكتاب يبرز خطورة وضع اسرائيل العسكرى وعمليات الضم والتهديد المستمرة التى تتضمن زرع الأرض العربية بالمستوطنات وجلب مزيد من اليهود المهاجرين للاقامة فيها مرتكزة على قوتها العسكرية وتأييد غير محدود من الولايات المتحدة بما يحتم على العرب وخاصة الدول المحيطة بفلسطين ضرورة تحقيق توازن استراتيجى شامل مع اسرائيل وسباق علمى وتكنولوجى محتم على العرب أن يخوضوه إذا أرادوا السلام العادل والاستقرار فى المنطقة . ☐

جيهان مصطفى العنانى

□ □ د. السيد أمين شلبي : فى الدبلوماسية المعاصرة ـ مكتبة عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ □ □

يعالج هذا الكتاب الدبلوماسية من وجوهها المختلفة معانيها ، أصولها ، التطورات السياسية والدولية والعملية التى أثرت فى طبيعة الدبلوماسية ، والأبعاد والأشكال الجديدة التى اكتسبتها نتيجة لهذا التطور .

وفصول الكتاب مختارة من كتب حديثة عن الدبلوماسية يعالج كل منها جانبا هاما من الجوانب التى تشكل الدبلوماسية وخاصة فى تطورها ووجهها المعاصر ، كتبها دبلوماسيون ذوو خبرة طويلة وعريضة فى العمل الدبلوماسى فضلا عن امتلاكهم لأساس نظرى واضح ، ومن هنا جمعت عروضهم ما بين الخبرة النظرية والعملية ومن هنا كان تميزها .

والفصل الأول « طبيعة الدبلوماسية وبدائلها » مأخوذ عن كتاب للدبلوماسى البريطانى Adam Watson صدر تحت عنوان : The Dialogue Between Nations Diplomacy وفى هذا الفصل يعالج الدبلوماسية على أنها حوار بين الأمم وأداة المجتمع الدولى فى إدارة علاقاته ، وكعملية متمدينة تقوم على الوعى واحترام كل أمة لمصالح الأمة الأخرى ، كما يبين الترابط والتداخل بين الكيانات السياسية وما يستلزمه هذا من حوار رشيد ، وأن هذا الحوار ، والجهاز الذى يدار به ، وشبكة القواعد والصلات والمؤسسات ، وقواعد السلوك التى تطورت عنها ، إنما تشكل جوهر الدبلوماسية . أما البديل عن الدبلوماسية فهو إختفاء نظام الدول المستقلة وقيام حكومة عالمية فيدرالية الأمر الذى لا يستبعده أنصارها باعتبارها أن كل البشرية الان هى إلى حد كبير تمثل مجتمعا واحدا يعتمد بعضه على بعض أكثر من المجتمعات السابقة ، وحيث إنه فى العصر النووى وعصر المجاعة فإن الاستقلال والسيادة المطلقة اصبحت لا تحمل نفس معانيها السابقة وظهر مفهوم الاعتماد المتبادل Interdependence .

أما الفصل الثانى الذى تناول اداتين من أدوات الدبلوماسية وهما كتابة التقارير Reporting والمفاوضات Negatiations فقد أخذ عن كتاب الدبلوماسى البريطانى الشهير همفرى تريفيليان ، الذى عمل سفيرا فى مناطق عديدة وهامة مثل الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى ، والصين وله أعمال متميزة عنها ، وصدر الكتاب تحت عنوان Channels Diplomatic وفى الجزء الخاص بالتقارير ، سواء كانت فى شكل التقرير التقليدى المفصل أم فى شكل برقيات ليبحث ما تتطلبه كتابتها من عناصر يركز فيها على الأمانة ، والدقة ، والوضوح ، والبعد عن التحيز ، والحذر والاقتصاد وخاصة فى كتابة البرقيات .. أما عن المفاوضة فهو يؤكد على ضرورة السفير وأعضاء سفارته فى الاعداد والمشاركة فيها من حيث معرفتهم بالظروف ، والحاجة إلى متابعة المفاوضات بعد الانتهاء منها ، كما يروى خبراته فى مفاوضات هامة قام بها ، ويوصى بضرورة دراسة المناهج الوطنية وخصائصها فى التفاوض .

أما الفصل الثالث فهو مستمد من كتاب صدر تحت عنوان :
The Modern Ambassador, The Search And Challenge

والكتاب هو مجموعة البحوث التى ألقيت فى ندوة نظمها The Institute For The Study of Diplomacy . التابع لجامعة جورج تاون ـ وموضع تركيز هذه الندوة ، ومن ثم فصول الكتاب ، هو مناقشة التساؤل الذى شاع مع التقدم السريع فى وسائل المواصلات والاتصالات المباشرة بين الحكومات والرؤساء وور ، الخارجية ومستويات عديدة أخرى من المسئولين ، حول دور السفير وهل هو مازال جوهريا أم لا . واتصالا بهذه النقطة المركزية ناقش الذين ساهموا فى هذا الكتاب المهام الجديدة التى تواجه السفير اليوم وما إذا كانت تتطلب نوعا مختلفا من الدبلوماسيين عليهم أن يعنوا بإهتمامات جديدة مثل شئون الطاقة ، والاتصال الواسع بين البشر ، ونقل التكنولوجيا ، والمياه ، والارهاب ، والمخدرات .. الخ .

ومما يميز هذا الكتاب ، الخبرات الوطنية المتعددة التى يعرضها ، فالمشتركون فيه هم وزراء خارجية وسفراء سابقون لأقطار مثل المانيا الغربية ، والنمسا واليابان ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وايطاليا . وفى هذا قدم Bernolt von Staden ـ الذى عمل لمدة ٦ سنوات سفيرا لالمانيا الغربية فى واشنطون ـ تصوره عن « النماذج والمسئوليات المتغيرة » للسفير ، كما عرض John Halstead الذى عمل سفيرا لكندا لدى ألمانيا الغربية والناتو ، رؤيته لـ « سفير اليوم »، وقدم Kingman Breugter الذى كان رئيسا لجامعة ييل قبل ان يعمل سفيرا لأمريكا لدى بلاط سان جيمس ـ قدم « نصيحته لسفير جديد » وقد تضمن أحد الفصول التى نقلها المؤلف من هذا الكتاب فحصا ومناقشة « للمتطلبات والمؤهلات » الواجب توافرها فى السفير . فى هذا ساهم Karl Gruber الذى شغل لمدة ٩ سنوات منصب وزير خارجية النمسا وسفيرا لبلاده فى الولايات المتحدة وأسبانيا وسويسرا والمانيا الغربية بمقالته عن « الصفات المشتركة للسفراء الجيدين » ، كما ساهم كل من Francois De Laboulsye سفير فرنسا فى البرازيل واليابان ، والولايات المتحدة ، Jean Laloy الدبلوماسى والأكاديمى الفرنسى ، بورقة مشتركة عن « مؤهلات سفير » . أما Egiolio Ortona الذى عمل ممثلا دائما لايطاليا لدى الأمم المتحدة ، وسفيرا لمدة ٨ سنوات فى الولايات المتحدة ، فقد قدم تصوره للسفير باعتباره « العامل المساعد الذى لا غنى عنه » The Indispensible Catalyst . أما Hideo Kitahara الذى كان سفيرا لليابان فى فرنسا وممثلا دائما لها لدى المقرالأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف ، فقد ناقش « مكونات السفير الجيد » كما أورد اللورد Maclehse of Beoch سفير بريطانيا لدى الدانمرك وحاكم هونج كونج لمدة ١١ عاما ، « قائمة مختصرة للصفات الأساسية » للسفير .

أما الفصل الرابع فهو مأخوذ من كتاب هام بالنسبة لدبلوماسية العالم الثالث ودبلوماسييها وخاصة فى تعاملهم مع العالم المتقدم وقد صدر تحت عنوان :
Third World Diplomat In Dialogue with The First World

كما أنه كتب من وجهة نظر دول العالم الثالث ووجهة نظر أوضاعها واحتياجاتها . أما كاتبه فهو السفير Robert Moore الذى عمل مندوبا ساميا لجيانا لدى كندا ، ولتميز الكتاب المهنى والنظرى فقد نشره مركز أكاديمى محترم هو مركز بحوث التنمية الدولية فى أوتوا .

ويركز الفصل المختار من هذا الكتاب :
Preparing For Larger Purposes : The Selection and Training of Third World Diplomats

على عنصرين رئيسين بالنسبة لدبلوماسى العالم الثالث : اختيارهم وتدريبهم ، وهو بداءة يتساءل عما تريده دول العالم الثالث والصغيرة من دبلوماسييها ، وبالتالى ما يجب أن يتوفر فيهم لكى يلبوا بكفاءة ما تتطلبه منهم وظيفتهم الدبلوماسية واحتياجات بلادهم واهتماماتها فى ميادين حيوية لنموها وتقدمها مثل نقل التكنولوجيا ، والزراعة والاقتصاد والتجارة ، وانتقال البشر . وعلى

هذا فإن الفصل يركز على أن ظروف دول العالم الثالث واحتياجاتها تفرض عليها أن تختار أكفأ العناصر لتمثيلها فى الخارج سواء كانوا سفراء أو مساعديهم ، وهو لا يقتصر فى عناصر الخدمة التقليدية على أعضاء السلك الدبلوماسى من وزارات الخارجية وإنما على العناصر الفنية التى تختار من أجهزة أخرى متخصصة فى مجالات العلم ، والزراعة ، والطب ، والثقافة الخ . واختيار هذه العناصر يتطلب معايير دقيقة للاختيار وعملية يمر فيها المرشح للخدمة الدبلوماسية باختبارات دقيقة لتبين جوانب شخصيته . وكذلك يحاول فى هذا الفصل تحديد معايير الاختيار تلك ، كما أن بناء جهاز دبلوماسى فعال يتطلب برنامجا تدريبيا متماسكا يساهم فى بناء قدرات الدبلوماسيين وتنميتها بشكل مستمر ، وفى هذا يتصور الفصل العناصر المنهجية اللازمة لمثل هذا البرنامج .

أما الفصل الخامس والأخير : The Practical Negotiator فهو مأخوذ من كتاب يحمل نفس العنوان وضعه استاذان فى العلاقات الدولية هما : William Zartman & Moureen Beinar ويعالجان فيه بشكل منهجى هذه الأداة الرئيسية للدبلوماسية ، ورغم أنهما لا يعملان بالدبلوماسية وليس لهما خلفية دبلوماسية ، إلا أن الفصل عامر بالاستشهادات بقضايا دولية وإقليمية عولجت عن طريق التفاوض ، والمقابلات مع دبلوماسيين وشخصيات اشتركت فى مفاوضات دولية لها خطورتها . وبذلك يؤكد الفصل على ان الاصل كان ولا يزال هو أن يكون للسفراء ومساعديهم دور رئيسى فى عملية التفاوض ، ويناقش مكونات المفاوض الجيد من الصبر ، والثقة بالنفس والابداع والقدرة على التحمل الجسدى والعقلى ، كما يناقش متى تكون المفاوضة طريقا ملائما لتناول النزاعات . ويحلل أهم خصائص الموقف القابل للتفاوض . كما يتناول بالتحليل المرحلة التى تسبق التفاوض من حيث انها مرحلة استكشاف استعداد الاطراف للتفاوض والاساليب التى تستخدم فى هذه المرحلة وما يجب التركيز عليه فيها وما يجب تفاديه خلالها .

ويبدو من هذا العرض الموجز قيمة هذا الكتاب ليس فقط للمشتغلين فى الحقل الدبلوماسى بفروعه السياسية والفنية وللمتطلعين للالتحاق به ، وإنما ايضا للمثقف المصرى والعربى ولتنمية وعيه بالتمتع الدولى ولأساليب التعامل بين وحداته .

هناء عبد السلام العبادى

كتب جديدة وردت الى المجلة

الانتفاضة والدولة الفلسطينية

□ تأليف : لطفى الخولى
□ الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨

عايش المفكر العربى المعروف لطفى الخولى الثورة الفلسطينية من داخل الثورة وكواليسها منذ بداياتها فى عام ١٩٦٥ ، ودافع عنها بمفهوم انها قضية قومية لمصر . واسهم كشخصية قومية عامة فى بناء كثير من جسورها العربية والدولية . وكان قريبا من تفاعلاتها السياسية والتنظيمية . وفى كل تطوراتها ربطته علاقات قوية بكل فصائلها وقادتها داخل وخارج ارض فلسطين المحتلة ومنها بعض قيادات الانتفاضة هذا وقد تم انتخاب الكاتب امينا عاما للجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ليسهم بالكلمة والعمل فى دعم هذه الانتفاضة الرائدة .

وفى هذا الكتاب يقدم الاستاذ لطفى الخولى رؤية داخلية لواقع ومستقبل الانتفاضة والدولة الفلسطينية . وذلك خلال خمسة فصول ، يرصد فى الفصل الأول المناخ العام لنقطة البداية ، ويعالج فى الفصل الثانى الانتفاضة من المنظور الفلسطينى ويكشف فى الفصل الثالث واقع الانتفاضة فى المنظور الاسرائيلى ويحلل فى الفصل الرابع حسابات الواقع الراهن والمستقبل الفلسطينى المنظور .

أما الفصل الخامس والأخير فيضم عددا من الوثائق الهامة .

الحرب الخفية .. قصة العلماء الألمان فى مصر

□ تأليف : محمود مراد
□ القاهرة ـ ١٩٨٩

يتناول الكتاب مرحلة هامة من التاريخ العربى عندما اقتحمت القاهرة ميدان بناء صناعة عربية للسلاح لكى تحقق الاستقلال الكامل للقرار العربى وللإرادة العربية وللسلام وللتقدم العربى .

وكان هذا ـ على حد تعبير المؤلف ـ بداية كسر احتكار العلم ، بعد كسر احتكار السلاح وهذا نفسه ما حرصت اسرائيل والقوى المعادية على ألا يتحقق لتكريس التبعية العربية .

ولقد عاش الكاتب فى ظروف خاصة اتاحها له عمله الصحفى بجريدة الأهرام قصة العلماء الألمان فى مصر فى الستينات وعمليات الموساد الاسرائيلى لوقف صناعة الطائرات والصواريخ فى مصر .

ويقدم الكاتب هذه القضية بكل اسرارها مدعمة بالكلمة والصورة والوثيقة .

والكتاب اذ يسجل بأمانة شهادة حية موثقة لصحفى وطنى عاش الحدث نفسه فان مادة الكتاب تصبح عندئذ مرجعا تاريخيا لحقبة هامة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر . والكتاب بذلك هو الرد الأمثل على ما جاء بالكتب الصادرة عن جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد) وعن دور نشر اخرى مدعومة منه لتشويه احداث هذه الحقبة التاريخية .

الحرية النقابية [الجزء الأول]

□ تأليف : جمال البنا :
□ الناشر : الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل
□ القاهرة ـ ١٩٨٨

مرجع هام من المراجع القيمة التى يقدمها الاستاذ جمال البنا للمكتبة العربية . ويبدأ الكتاب بمقدمة عن الحرية النقابية بين الحريات تثبت ان الحرية النقابية كانت رائدة وسابقة فى كفالة الحريات المدنية للهيئات الجماهيرية والعامة . ثم يبدأ الفصل الأول باستعراض تاريخ كفاح العمال لنيل الحرية النقابية ، وكيف قاوموا التشريعات المقيدة للحرية فى انجلترا ومختلف دول العالم موردا عددا من الأمثلة .

ويتناول الفصل الثانى حق تكوين النقابات فيشير الى الأوضاع المقيدة لحق التكوين مثل انبثاق التكوين عن ارادة الدولة ، وتحديد عدد النقابات والوضع الخاص بالمؤسسات العامة المهنية ، واخيرا وجود تنظيم نقابى مغلق بمقتضى القوانين النقابية فى دول ما .

ويعالج الفصل الثالث حرية التكوين من زاوية الحريات المدنية والقيود التى تفرضها الدولة على عقد الاجتماعات النقابية ووضع اللوائح وحرية اختيار القيادات واشتراط التسجيل وما قد تقدم به من وسائل ضغط وارهاب واعتقال .. الخ

ويضم الكتاب الأحكام التى اصدرتها لجنة الحرية النقابية بمنظمة العمل الدولية والتى قاربت فى مجموعها مائة حالة .

سنوات بلا قرار

□ تأليف : د . محمد الفرا
□ الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
□ القاهرة ـ ١٩٨٨

الدكتور محمد الفرا هو سفير الأردن السابق لدى الأمم المتحدة وامين عام مساعد لجامعة الدول العربية حاليا . مثل الأردن فى الأمم المتحدة اكثر من احد عشر عاما وانتخب خلالها لعدة مناصب فى المنظمة الدولية ، حيث شغل منصب رئيس مجلس الامن الدولى ، ونائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومثل المؤلف الأردن فى مجلس الأمن وفى عدة دراسات للجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى الصعيد العربى انتخب اول رئيس لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ورئيسا لمؤتمر اجهزة فلسطين بجامعة الدول العربية .

هذا وقد عرض الدكتور الفرا القضية الفلسطينية على اجهزة الأمم المتحدة المعنية ممثلا للأردن وبصورة خاصة عندما نظر مجلس الأمن فى حرب يونيو ١٩٦٧ كما مثل الأردن فى مباحثات يارنج .

وكتاب سنوات بلا قرار يعكس بعض خبرات الدكتور الفرا فى الميدان الفلسطينى وغاية الكتاب هو خلق المزيد من الوعى والمعرفة والتفهم لأبعاد المشكلة المختلفة .

العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجى

□ تأليف : خالد بن محمد القاسمى
□ الناشر : دار الثقافة العربية ـ الشارقة ـ ١٩٨٨

يتناول الكتاب واقع العمالة الأجنبية فى الخليج العربى كظاهرة لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويلتزم المؤلف بمفهوم (العمالة الأجنبية) الذى يعنى العمال الأجانب المهاجرين من بلدان غير عربية وبالتالى يكون مصطلح العمالة الوافدة متضمنا للأولى مضافا اليها العمالة العربية الوافدة .

وبصفة عامة تمثل العمالة الوافدة والأجنبية منها بصفة خاصة ـ كما يقول المؤلف ـ ظاهرة حديثة العهد تزايدت كثافتها منذ تصحيح اسعار النفط فى خريف ١٩٧٣ . واصبحت الظاهرة تنتظم كخاصية توغلت فى واقع بلدان الخليج العربى وافرزت واقعا جديدا ما كان له وجود بالكيفية التى كشفت عنه دراسات وابحاث عدة .

وحدد المؤلف الاطار الجغرافى للبحث بدول مجلس التعاون الخليجى وجاءت فصول الكتاب تحت العناوين التالية : توصيف الظاهرة ـ اسباب انتشار العمالة الأجنبية فى بلدان الخليج العربى ـ الآثار المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية فى بلدان الخليج العربى .

ثم يرصد المؤلف فى النهاية عددا من الاستنتاجات والتوصيات .

النيل .. والمستقبل

□ تأليف : عبد التواب عبد الحى
□ الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
□ القاهرة ١٩٨٨

رحل الكاتب الصحفى الاستاذ عبد التواب عبد الحى مع النيل وتياره من منابعه الأولى فى نهر لوفيرونزا بجمهورية بوروندى ، عند خط عرض ٤ جنوب الاستواء ، حتى مصبه فى البحر المتوسط عند دمياط ورشيد ، امتدت الرحلة بطول النيل ـ ٦٧٠٠ كيلو مترا عبر حدود ٧ دول ليبحث المؤلف على الطبيعة اسرار النيل العظيم .. اسرار فيضانه واسرار جفافه .

ويجىء الكتاب فى خمسة اجزاء . يرسم المؤلف فى الجزء الأول بانوراما النهر فى منابعه الاستوائية وفى الجزء الثانى يتابع المؤلف النيل من بحر الجبل فى جنوب السودان الى حلفا على الحدود المصرية . ويستكشف فى الجزء الثالث النبع الاثيوبى للنهر فى بحيرة تانا وعبر النيل الازرق الذى يمد النيل الرئيسى بـ ٨٤ ٪ من ايراد مائه . وفى الجزء الرابع يمشى المؤلف مع النيل فى بر مصر ١٥٠٠ كيلو متر من حلفا حتى دمياط . وفى الجزء الخامس والأخير يبحث المؤلف عن اجوبة لاسئلة كثيرة تنبض بلهفة الحياة : هل للنيل مستقبل ؟ هل يفيض النهر او يغيض ؟ من اين ينشا الفيضان وكيف تجىء امطاره ؟ كيف تتحرك مصر ـ حكومة وشعبا ـ لتحقيق الأمن المائى فى مواجهة الجفاف ؟

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

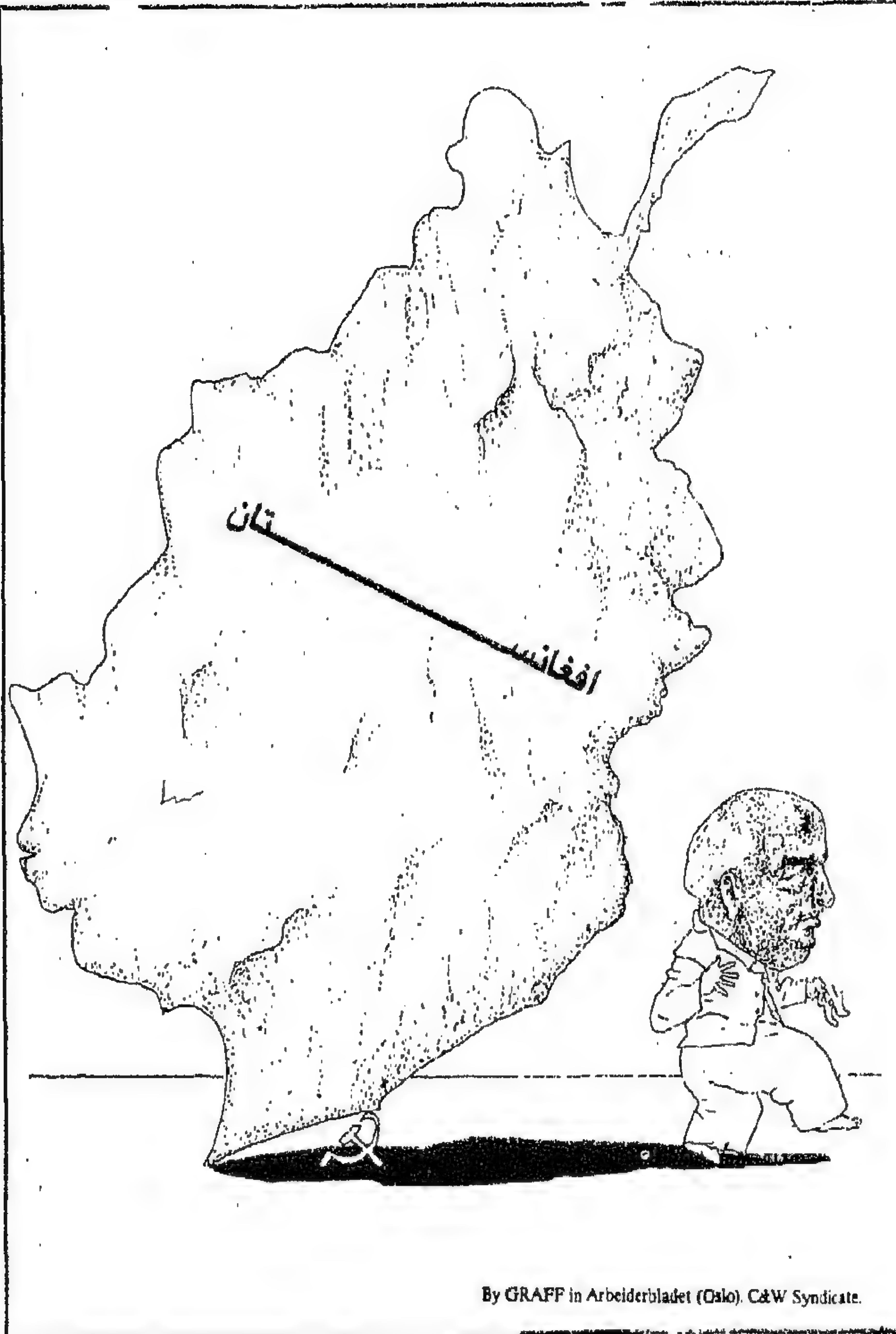


عن صحيفة انترناشيونال
هيرالدتريبيون - اول يناير ١٩٨٩



عن صحيفة لوموند
٢١ فبراير ١٩٨٩

عن صحيفة انترناشيونال
هيرالدتربيون
اول فبـــرايز ١٩٨٩





عن صحيفة كريستيان سيانس مونيتور
٢٢ فبراير ١٩٨٩



السكرتيرة لمدير دار النشر : السيد سلمان رشدى على التليفون
ويقول ان لديه فكرة كتاب آخر !   [عن صحيفة هيرالد تربيون ـ ٢٧ فبراير ١٩٨٩]



عن صحيفة اللوموند



سياسات القوى العظمى فى عالم متغير

إعداد : سوسن حسين

● تخطو الانسانية على أعتاب عصر جديد ، فقد باتت على مشارف القرن الواحد والعشرين لا يفصلها عنه سوى حقبة زمنية واحدة سرعان ما تمضى هى الاخرى كما مضى غيرها كلمحة خاطفة فى عمر الزمان . ان المجتمع الدولى يعيش اليوم فى ظل ظروف مغايرة تماما ، ويواجه تحديات من نوع جديد مثل الكوارث الطبيعية والاخطار البيئية التى تفتك بالحياة على كوكب الارض وتهدد البشرية بالفناء ، وتفوق فى خطورتها أسلحة الدمار النووية . ان مفهوم الصراع الدولى سيتغير تماما ، فلن تكون الأولوية فى هذا العصر الجديد لصراع القوى السياسية الكبرى من أجل السيطرة على العالم ، وإنما ستكون لصراع هذه القوى معاً لمواجهة الاخطار التى تهدد هذا العالم كما يجب أن تضع العلاقات الدولية خلافاتها جانبا وتركز أهتمامها على التعاون من أجل تحقيق مصالحها المشتركة لمواجهة عصر أصبح فيه التكافل بين الدول هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار الانسانية وأزدهارها .

● وقد بدأ هذا الاتجاه الى التغيير يظهر واضحاً من خلال تطور سياسات أكبر قوتين فى العالم . فنجد مثلاً ان البريسترويكا أو سياسة الاصلاح فى الاتحاد السوفيتى ما هى إلا محاولة من أجل التكيف مع متطلبات العصر . وكان لابد من هذه السياسة الاصلاحية الجريئة لانتشال الاتحاد السوفيتى من مستنقع الركود والجمود بكل ما تقتضيه هذه العملية من اعادة بناء شاملة فى جميع مجالات الحياة السوفيتية واعادة نظر فى أمور وأوضاع كانت تعتبر فى الماضى من البديهيات . ان السياسة السوفيتية تسعى اليوم إلى التعاون مع الغرب وليس معاداته .

● كما نجد أن هناك شبه إجماع فى الولايات المتحدة على ضرورة التغيير ، فالاوضاع الراهنة لا يمكن أن تستمر . ويدور الجدل فى الوقت الحالى حول طبيعة هذا التغيير ، وسيكون على واشنطن إذا أرادت أن تواجه مشكلات عالم اليوم أن تعمل فى ظل ظروف سياسية واقتصادية مختلفة . ان الحاجة ملحة للقيام بمبادرات جذرية مثل الانسحاب الضخم للقوات الامريكية من أوروبا ووضع رؤية أستراتيجية جديدة والعمل على ايجاد صيغ للتعاون المكثف بين الولايات المتحدة وشركائها خاصة اليابان حيث امكانيات التكامل بين البلدين كبيرة جداً ، وذلك بهدف سد الفجوة التى أتسعت بين التزامات الولايات المتحدة وامكانياتها .

● ان كل هذه التطورات السياسية إنما تعكس محاولات القوتين العظميين التكيف مع الظروف المتغيرة لعالم اليوم حتى لا تحكم على نفسها وأيضاً على غيرها بالفناء . وتركز مقالات هذا العدد على أهم التحولات فى السياسات الامريكية والسوفيتية .

AUSSEN POLITIK

- Gorbachev's Socio-Political Programme
- by Boris Meissner
- Aussen Politik 4th Quarter 1988

برنامج جورباتشوف الاجتماعي والسياسى

بقلم بوريس ميسنر

لقد ثار فى العامين الماضيين جدل واسع فى الدوائر السوفيتية والدوائر الغربية ايضا حول مدى ارتباط الاصلاح الاقتصادى بالاصلاح السياسى وما اذا كان من الممكن اجراء الاصلاح الاقتصادى بدون المساس بالنظام السياسى القائم . وهذا هو المضمون الاساسى لهذا المقال الذى يؤكد ان برنامج الاتحاد السوفيتى الاصلاحى لايمكن ان ينجح دون اعادة بناء النظام السياسى ، لان النظام السياسى هو محور واساس الاصلاح الاجتماعى الشامل .

يقول الكاتب ان الأسس لمثل هذه العملية كان يجب ان تتقرر فى الصيف الماضى خلال انعقاد مؤتمر الحزب ، حقا ان المؤتمر قد اتاح الفرصة امام جورباتشوف ليقطع خطوات واسعة فى اتجاه هدفه ولكنه لم يبلغ التقدم المنشود . ان جورباتشوف يريد ان يفصل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة ، بعبارة اخرى يريد منع أجهزة الحزب من التدخل فى شئون سلطات الدولة واصدار الأوامر اليها على نفس المستوى القيادى . ومما لاشك فيه ان البيروقراطية داخل الحزب ستعمل على الغاء هذا الفصل ، لذلك يجب ان يصر جورباتشوف على تنفيذ برنامجه الاصلاحى الجرىء والمضى قدما فيما سمى « بالثورة الاشتراكية الثانية » .

التغيرات البرنامجية فى قواعد البريسترويكا :

● ان المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى انعقد فى مارس ١٩٨٦ قد وافق على البرنامج السياسى لجورباتشوف ولكنه فشل فى تزويده بالوسائل اللازمة لتحقيق سياسته الاصلاحية . بل ان المؤتمر قد أكد على مبدأ « الزعامة الجماعية » بشكل ذى مغزى عند تعديل النظام الاساسى للحزب ، وانكمشت بذلك مساحة العمل امام جورباتشوف الذى لم يكن يملك مساحة كبيرة اصلا . واصطدمت عملية الاصلاح الاقتصادى الجذرى التى بدأها جورباتشوف بعد المؤتمر بمقاومة متزايدة ظهرت واضحة على جميع المستويات القيادية . وتأكد جورباتشوف ابتداء من خريف ١٩٨٧ ان الاصلاح الاقتصادى يحتاج الى وقت طويل ولايمكن تنفيذه دون اصلاح اجتماعى وسياسى شامل ، لذلك ينبغى البدء أولا باصلاح النظام السياسى القائم ، وهذا الاصلاح يستوجب الالتزام الشديد من جانب الحزب الشيوعى السوفيتى بعملية اعادة البناء . يجب إدخال الديموقراطية على الحزب والمجتمع من خلال عملية اصلاح جذرى ، وعلى الرابطات والمنظمات الاجتماعية القيام بدور ذاتى فعال فى هذا الصدد . كما ان احتلال المناصب فى مؤسسات الحزب والحكومة يجب ان يتم على اساس الاختيار بين عدد كبير من المرشحين . ونادى جورباتشوف بمساندة المرشحين الذين لا ينتمون الى الحزب فى مواجهة اعضاء الحزب . كما حث على تأكيد استقلال القضاء ، ووضع خطط استراتيجية للاسراع بعملية اصلاح الادارة الاقتصادية والجهاز الاقتصادى ككل ، تواكبها خطط اخرى لتجديد المجتمع السوفيتى .

وقد بدا البرنامج الذى وضعه جورباتشوف للاصلاح الاقتصادى قويا ومتماسكا ، ولكن عند التطبيق ظهرت العقبات تباعا ، وأصبح واضحا ان تنفيذه سيستغرق وقتا طويلا وإزداد الاقتناع بوجوب تغيير النظام السياسى كأساس للاصلاح الاجتماعى الشامل ، وان اهداف البريسترويكا لن تتحقق الا من خلال الاصلاح الاجتماعى السياسى أولا .

ان اصلاح النظام السياسى قد اثار جدلا واسعا منذ البداية سواء فى اجهزة الحزب أو اجهزة الدولة وحاول جورباتشوف معالجة الموقف بتقديم اقتراح فى يناير ١٩٨٧ بعقد مؤتمر حزبى موسع ، ولكنه لم يحظ بموافقة اللجنة المركزية على هذا الاقتراح ، ولم ينعقد المؤتمر الا فى ٢٨ يونيه ١٩٨٨ . وقد تصدى هذا المؤتمر لقضيتين هامتين هما : **اولا** : تنفيذ قرارات مؤتمر الحزب السابع والعشرين ، ووضع خطة عمل منظمة لتكثيف عملية اعادة البناء . **ثانيا** : اتخاذ الاجراءات الحاسمة لدمقرطة الحياة فى الحزب والمجتمع .

وقد اثارت خطة جورباتشوف قلقا ومعارضة متزايدة فى أوساط البيروقراطية المستفيدة سياسيا واجتماعيا

واتجه جورباتشوف الى البحث عن المساندة بين صفوف المثقفين والعلماء ، وقرر بعد بعض التردد ان يسير على نهج خروشوف وان يقضى على « النقاط البيضاء » فى التاريخ السوفيتى . واتسعت المناقشة حول الخط السليم الذى يمكن اتباعه لتحقيق اهداف البريسترويكا لتشمل المجتمع السوفيتى كله . ونوقشت قضية الديموقراطية وتخليص المجتمع من المبادىء الستالينية على صفحات الجرائد بين مؤيد ومعارض ، وظهر الاستقطاب القائم على التحزب واضحا فى مناقشات الصحافة . واتهم كثيرون جورباتشوف بالتخلى عن مفهوم الصراع الطبقى والاستسلام للنفوذ الغربى ، وانبرى المدافعون يؤكدون على ضرورة حرية الفكر والكلمة ، فليس هناك بديل اخر للبريسترويكا للحاق بركب العصر المتغير . وقد ابدى جورباتشوف تفهما للاتجاه المعارض للاصلاح وبرهن على قدرته على القفز من فوق هذه الخلافات لذلك امكنه الحصول على موافقة اللجنة المركزية فى مايو ١٩٨٨ على مجموعة من الفرضيات لتكون اساسا لمناقشات مؤتمر الحزب القادم ، وهذه الفرضيات تتعلق بالنقاط العشر التالية :

١ ـ الاثار المرتبة على البريسترويكا والجلاسنوست .
٢ ـ الوضع الحالى للاصلاحات الاقتصادية والاحتمالات المستقبلية .
٣ ـ الاسراع بالتقدم العلمى والتكنولوجى من خلال الاستغلال الامثل للامكانيات العلمية والثقافية .
٤ ـ اصلاح النظام السياسى من خلال دمقرطة الحزب والمجتمع .
٥ ـ اعادة تنظيم أجهزة الحزب وتطوير مفهوم الدور القيادى ، والفصل الواضح بين وظائف الدولة ووظائف الحزب
٦ ـ تدعيم موقف المجلس السوفيتى المنتخب وزيادة فترات انعقاده واعادة تنظيم اجهزة الدولة وفصل الفروع التشريعية عن الفروع التنفيذية .
٧ ـ تسوية المشكلات القومية من خلال المزيد من تطوير القواعد الاتحادية .
٨ ـ اقامة « دولة اشتراكية يحكمها القانون »
٩ ـ مزيد من التطوير للمنظمات والرابطات الاجتماعية .
١٠ ـ نهج جديد للسياسة الخارجية والاعتراف بالاخطاء السابقة .

ويرى الكاتب ان أهم هذه الفرضيات العشر هى تلك التى تتعلق بالاصلاح السياسى ، وخاصة بعد اضافة المشكلات القومية التى ظهرت أخيرا من خلال أحداث القوقاز ومنطقة البلطيق . ونلاحظ أن المطالبة بالفصل بين الحزب والدولة قد ازدادت وضوحا ، وكانت احدى الأفكار الهامة جدا هى اقامة دولة القانون التى أحدثت دويا عالميا واسعا .

وقد استطاع جورباتشوف واعوانه السيطرة تماما على الاجتماع الموسع الأخير للحزب . وكان الاعضاء يتمتعون بحرية التعبير كاملة ، ونقلت وسائل الاعلام وقائع الاجتماع كله . وتمت السيطرة على الخلافات التى انفجرت نتيجة اختلاف وجهات النظر . وكان هدف هذا الاجتماع هو تدعيم البريسترويكا من خلال تجديدات ثورية ، وقد دعا جورباتشوف الى العديد من التغييرات الجذرية التى تتخطى بكثير المقترحات التى تضمنتها الفرضيات العشر . فطالب بادخال النظام الرئاسى وتخويل الهيئات التشريعية مزيدا من السلطات . وأكد على حقوق الانسان ، وتصدى لمشكلات الشباب المرتبطة بقضايا الجيل كما تناول الدور الاجتماعى للمرأة وكانت أهم نقطة فى خطاب جورباتشوف هى اعادة تقييم دور الحزب واعادة تنظيم اجهزته . وقد ابدى فى هذا الصدد بعض التحفظ وهو يتعامل مع البيروقراطية ، وحث على تطوير وتجديد الايديولوجية الماركسية اللينينية ووضع قيما اشتراكية حقيقية تتمشى مع روح الجلاسنوست ، ونادى بنظام اشتراكى يكون فيه الانسان هو معيار كل شىء وقد اشار جورباتشوف الى ثلاث امكانيات لتحقيق النظام الرئاسى ولكنه لم ينحز لاى منها وترك مجال حسم هذه القضية مفتوحا لابداء الرأى والمناقشة .

وقد عارض كثير من « ابطال الركود » كما سماهم جورباتشوف البرنامج الاصلاحى وانقسم الاجتماع الى فريقين فريق يدافع وفريق يهاجم ، وانتصر فى النهاية دعاة الاصلاح وتمت الموافقة على برنامج الاصلاح الاجتماعى السياسى والانطلاق فى نفس الوقت فى اتجاه الاصلاح الاقتصادى .

وقد اعترف جورباتشوف بعدم حدوث تغيرات ثورية فيما يتعلق بالمفهوم الاساسى للبريستورويكا خلال السنوات الثلاث الماضية واشار الى خطورة فرض التغير من أعلى ، فالتغيير يجب ان يحدث تدريجيا ومن خلال تطوير الحياة الاجتماعية وتهيئة المناخ الفكرى المناسب لتقبل التغيير ، كما اعلن عن تشجيعه للتعددية فى الرأى ورفض اى نوع من أنواع « الاحتكار الثقافى » . ان هدف البريستورويكا هو تطوير اشتراكية جديدة ذات طابع انسانى ديموقراطى .

ومما لاشك فيه ان اجتماع الحزب الموسع الأخير قد شكل تقدما عظيما على طريق الاصلاح الاجتماعى والسياسى ولكن هذا لايعنى ان جورباتشوف قد استطاع ان يصل الى هدفه . وقد بدا ذلك واضحا من خلال تردده فى الأقدام على تغيير اللجنة المركزية كما كان ينوى قبل انعقاد المؤتمر . لقد اراد ان يدعم موقفه دون مخاطرة كبرى من خلال اعادة بناء النظام الموجود ، وهدف من وراء عرض الخلافات داخل مؤتمر الحزب علنا فى الاذاعة والتليفزيون الى اشعار الرأى العام بمشكلات البريسترويكا وتحريكه لصالحها وكسب مساندته .

اصلاح النظام السياسى واعادة تنظيم الحزب وأجهزة الدولة :

● تشير جميع وثائق المؤتمر الأخير للحزب ان جورباتشوف قد انطلق من مفاهيم سبق ان تحدث عنها نظريا فى تعليقاته عن الدولة والحزب والمجتمع . انه يؤمن بمفهوم« دولة للشعب كله » ويرى ان الاصلاح السياسى هو الوسيلة لتأكيد تطابق بنية الدولة تماما مع هذا المفهوم . كما يرى ان وظيفة الحزب الشيوعى السوفيتى هى التوحيد بين مصالح طبقات ومجموعات اجتماعية مختلفة اى ان يكون الطليعة السياسية للمجتمع وليس طليعة الشعب ككل . ان عملية اعادة البناء ستؤدى الى اقامة المجتمع المتقدم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وانسانيا . واعادة بناء النظام السياسى هى اكثر عمليات اعادة البناء تعقيدا ، لان الاصلاح يجب ان يشمل جميع مكونات هذا النظام ، وايضا اعادة تقييم دور الحزب . ان جورباتشوف لايستطيع ان ينادى بتعدد الاحزاب ، فهو ملتزم بمفهوم حكم الحزب الواحد ، وهذا بالطبع يعنى الدكتاتورية مادام غير مسموح بمعارضة منظمة . وقد رفضت نهائيا فكرة نظام تعددى يقوم على اساس المناقشات واختلاف الاراء بين الاحزاب التى تتمتع بحقوق متساوية . كما لم ينفذ ايضا الاقتراح الذى نوقش خلال المؤتمر بتشكيل جبهة شعبية موسعة تكون جزءا من نظام الحزب الواحد . ان مثل هذه البجهة الشعبية المكونة من التنظيمات والروابط الاجتماعية المختلفة بالاضافة الى الجماعات غير الرسمية ستكون بلاشك اقدر على الاسراع بعملية الاصلاح واعادة البناء .

اذن نخلص الى ان جورباتشوف يريد دولة يحكمها الدستور والقانون ويحكمها ايضا حزب واحد ، وهذا يفترض مسبقا تقليص سلطات سياسية كثيرة والحد من دكتاتورية الحزب الواحد عن طريق ادخال ديموقراطية حقيقية الى هذا الحزب . لذلك فان الفصل بين الحزب والدولة هى خطوة هامة فى هذا الاتجاه . حقا ان هذه الخطوة تصادفها عقبات كثيرة ، الا ان هناك بعض التغيرات الدستورية الهامة التى تمت تستحق ان نشير اليها . منها تحديد فترة المنصب بخمس سنوات التى سيؤدى الى عقد مؤتمر الحزب كل سنتين أو ثلاثة وسيكون من حق المؤتمر اعادة تنظيم اللجان الحزبية وتغيير عشرين فى المائة من الاعضاء أى خمس اللجنة ، وسينطبق ذلك على المؤتمر الموسع للحزب وبالتالى على اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ومن هذه التغيرات ايضا انشاء هيئة مركزية للرقابة والمراجعة تحت اسم « لجنة الرقابة والمراجعة » مهمتها رقابة انشطة الحزب ، ويتم اختيار اعضائها بالانتخاب . وفى الواقع ان الشكل الذى ستتخذه فى المستقبل عملية اعادة تنظيم أجهزة الحزب وتقليص حجمها لم يتحدد بعد . وقد اتضح ان النظام السابق لاختيار وتعيين الكوادر قد أصبح غريبا وشاذا ، والاتجاه الان هو الاختيار على اساس الكفاءة والتدريب الأفضل . ان جورباتشوف يريد اكساب الهيئات التمثيلية فى المجالس السوفيتية مزيدا من النفوذ والفعالية ويعيد الى هذه المجالس اهميتها التى كانت قد فقدتها فى ظل حكم ستالين ، ويدعم قوتها من خلال اصلاح النظام الانتخابى . ومن ناحية اخرى ستكون اللجان التنفيذية الدائمة للمجلس بالانتخاب . وسيعمل جورباتشوف على ان يكون مؤتمر ممثلى الشعب السوفيتى على رأس البنية المؤسسية واعلى سلطة فى الدولة ، وهو الوضع الذى يحتله حاليا مجلس السوفييت الأعلى بموجب الدستور المعمول به منذ ١٩٧٧ وسيضم الى جانب الاعضاء الممثلين للجمهوريات السوفيتية المختلفة اعضاء جددا يمثلون المنظمات والروابط الاجتماعية المختلفة بما فى ذلك الحزب . وسيجتمع هذا المؤتمر سنويا ، وسيشكل من داخله مجلس اعلى مصغر يكون فى حالة انعقاد دائم ويقوم بالرقابة التشريعية والادارية . وسيكون على مؤتمر ممثلى الشعب السوفيتى اتخاذ القرار فيما يتعلق بأهم القضايا الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تهم البلاد .

ان افكار جورباتشوف بالنسبة للسلطات المركزية والعلاقات فيما بينها لم تتضح تماما من خلال خطبة ويقول الكاتب ان الزعيم السوفيتى يجد نفسه امام ثلاثة احتمالات :

اولا : يستطيع كسكرتير عام ان يصبح رئيسا للدولة بكل السلطات الشاملة التى يخولها له هذا المنصب وهذا من شأنه الاطاحة بمفهوم تقسيم السلطات والعودة الى الدكتاتورية ، وهذا التصور بمثابة خطوة الى الوراء . والتبرير الوحيد لمثل هذا التركيز للسلطات هو فرض الاجراءات الاصلاحية التى لن تكون ممكنة فى ظل المعارضة القوية الموجودة .

الاحتمال الثانى والثالث هما اختيار اما منصب رئيس الحزب أو رئيس الدولة على ان يملأ المنصب الشاغر والمناصب الأخرى بمعاونين يثق فيهم .

ان جميع هذه الخيارات تنطوى على خطورة بالغة بالنسبة لجورباتشوف الا اذا أحرزت عمليات التحرر والدمقرطة تقدما طيبا . وفى الواقع ان البريسترويكا والتعددية الاجتماعية هى مقومات عظيمة فى النضال ضد البيروقراطية ولكن نجاح هذا النضال يتوقف على تجريد البيروقراطية من قواعدها الاقتصادية الاساسية : أى ملكية الدولة ، وذلك من خلال عودة القطاع الخاص ، واذا لم يتم ذلك فليس هناك أمل فى اعادة تنظيم أجهزة الدولة .

ونشير هنا الى انه قد تم بالفعل اتخاذ بعض الاجراءات فى هذا الصدد منها تكوين شركات مساهمة مشتركة بين الدولة والعاملين ، وتأجير بعض المشروعات

العامة الى التعاونيات ، كما تم اتخاذ كثير من الاجراءات والقرارات التى تشجع وتسهل الأنشطة الفردية والتوسع فيها ، وأنشئت بعض الشركات المشتركة بين الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الغربية .

ان القوانين التى تحكم عملية الاصلاح الاقتصادى فى الوقت الحالى هى تلك التى وضعت عام ١٩٨٧ وهذه القوانين تنظم المشروعات الاقتصادية وتزود الوحدات العاملة بمزيد من الادارة الذاتية ، وهناك ايضا قانون ١٩٨٨ الذى لم ينفذ بعد كما يجب ويتعلق بالمجمعات الاستهلاكية . وحتى الان لم يتم وضع البنود القانونية لتنظيم عمل المؤسسات الاقتصادية المركزية . وفى الواقع ان هذه القوانين التى وضعت للدفع قدما بالانتاج وتطوير المنافسة التجارية لم يتم تطبيقها كما يجب ، وذلك يعود الى حقيقة ان العلاقات بين السلطات الاقتصادية العليا والوحدات فى القاعدة لم تنظم بعد .

ان جورباتشوف على وعى تام بضرورة تزويد الشعب بالغذاء والبضائع الاستهلاكية الأخرى والا سيتفاقم الاستياء العام وسيفقد الشعب اهتمامه بالبريسترويكا خاصة وان هناك بعض الاجراءات غير الشعبية التى سيتحتم اتخاذها مثل زيادة الاسعار . أن اصلاح النظام السياسى لن يحرك المزاج العام لصالح البريسترويكا الا اذا سار جنبا الى جنب مع النجاح فى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية .

وبناء عليه فانه من الضرورى تنفيذ سياسة جورباتشوف الاصلاحية التى وافق عليها المؤتمر الأخير وبأقصى سرعة ممكنة ، لذلك تم وضع برنامج زمنى فى ختام المؤتمر يعمل على تحقيق الاجراءات التالية التى اقترحها جورباتشوف :

١ ـ الانتهاء قبل حلول عام ١٩٨٩ من عملية اعادة تنظيم اجهزة الحزب والقيام فى نفس الوقت بحملات اعلامية وانتخابية داخل تنظيمات الحزب .

٢ ـ الانتهاء ايضا قبل حلول ١٩٨٩ من وضع الأسس القانونية لاعادة بناء النظام السوفيتى ، والأسس الانتخابية لمؤتمر الشعب

٣ ـ اجتماع مؤتمر الشعب فى اول ابريل ١٩٨٩ وسيتكون من ٢٢٥٠ عضوا ، اى يضاف ٧٥٠ عضوا يمثلون المنظمات والرابطات الاجتماعية الى اعضاء المجلس الأعلى القديم ويبلغ عددهم ١٥٠٠ عضو .

٤ ـ يقوم مؤتمر الشعب بانتخاب مجلس سوفيت اعلى مصغر من بين اعضائه ، ويضم المجلس الأعلى الجديد من ٤٠٠ الى ٤٥٠ عضوا ، وسيصبح رئيس المجلس هو رئيس الدولة ، وحتى ذلك الوقت سيكون القرار المتعلق بالجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة قد تم اتخاذه .

٥ ـ البدء فى اعادة بناء المؤسسات السوفيتية العليا فى الجمهوريات والمقاطعات والمدن والريف فى خريف ١٩٨٩ بعد الانتخابات .

وهذه الاجراءات يجب ان تسير بالتوازى مع اجراءات تشريعية من اجل استمرار الاصلاح الاقتصادى واعادة تنظيم أجهزة الدولة . ان تحقيق هذا البرنامج الضخم يعتمد على مزيد من الدعم لسلطات جورباتشوف وايضا على قدرته على تطوير الوعى الشعبى تطويرا حقيقيا وهو أمر من الصعب تحقيقه دون اعادة النظر فى الأسس الايديولوجية .

INTERNATIONAL AFFAIRS

- Rule of- Law Priorities In The Soviet Stat
- By Yacov Ostrovsky
- International Affairs January 1989

أولويات حكم القانون فى الدولة السوفيتية

بقلم ياكوف أوستروفسكى

● يتصدى كاتب هذا المقال ، وهو نائب رئيس ادارة القانون الدولى بالخارجية السوفيتية ، للجدل الدائر حاليا فى الأوساط الثقافية السوفيتية حول قيام « دولة القانون الاشتراكية » فور اعلان جورباتشوف وضع الأسس لقيام هذه الدولة .

ان المثقفين قد أذهلتهم المفاجأة ، واختلفت ردود فعلهم ، فقد رأى البعض أن هدف جورباتشوف هو اتمام بناء دولة القانون السوفيتية ، واحتج البعض الآخر بأن الأمر لايمكن أن يتعلق باتمام البناء لأن هذا البناء غير موجود أصلا . وأكد فريق ثالث أن بناء مثل هذه الدولة لايمكن أن يتم فى ظل الظروف القائمة . وأصر فريق رابع على ضرورة تعريف العلاقة بين دولة القانون و السياسة الخارجية السوفيتية .

وفي الواقع أن هذا التباين في وجهات النظر والميل الى ترجيح استحالة قيام مثل هذه الدولة انما يرتكز اساسا على كتابات للينين التي يعرف فيها الدولة الاشتراكية والاختلافات بينها وبين نقيضتها البورجوازية وطريقة عمل كل منهما . ولا يكفي القول بأن قيام مثل هذه الدولة يتطلب فقط اعلاء القانون فوق أي شيء آخر في ظل نظام ديموقراطي . حقا أن هذه المقولة هي أحد المقومات الأساسية كدولة يحكمها القانون ولكنها ليست كافية لأن التشريع الناقص في القوانين التي تدافع عن مصالح وحقوق الفرد قد يؤدي الى أنواع كثيرة من الظلم . أن القوانين الجيدة ممكن أن تفقد دلالتها العملية عندما لايكون هناك آليات تضمن تنفيذها الدقيق والأمثلة على ذلك كثيرة فهناك مثلا بند في الدستور السوفيتي ينص على أن المواطنين في الاتحاد السوفيتي لهم الحق في تقديم شكوى ضد تصرفات المسئولين وضد هيئات الدولة والهيئات العامة » ولكن القانون الذي صدر في يونية ١٩٨٧ ينص على حق المواطن في اقامة دعوى ضد تصرف شخص رسمي وليس ضد تصرف هيئة من هيئات الدولة أو الهيئات العامة ، وأدى ذلك الى الغاء البند المعني .

كما أن هناك متسعا للمناورات فيما يتعلق بالحريات السياسية ، فالبند (٥٠) من ضمانات الدستور السوفيتي ينص على حرية الحديث وحرية الصحافة وحرية الاجتماعات وحرية التظاهر ، ولكن على أن يكون ذلك لخدمة الصالح العام ومن أجل تدعيم النظام الاشتراكي . وهذا النص يفسح المجال امام تفسيرات كثيرة ويعطي المسئولين الفرصة لاستغلال سلطاتهم .

ومن رأى الكاتب أن حكم القانون يجب أن يقوم على عناصر مركبة تضمن سيادة القانون والنظام كما يجب وضع الضمانات الكافية التي تؤكد أن القانون لن يظل نصا ميتا ، وانما نصا حيا ينفذ بالطريقة السليمة أن احدى المشكلات الصعبة في الاتحاد السوفيتي هي توزيع السلطة . فالبند ٦ من الدستور ينص على أن الحزب الاشتراكي السوفيتي هو القوة المتزعمة والمرشدة في البلاد ، وأدى ذلك الى تصور بعض سكرتيري لجان الحزب في الأقاليم أن من حقهم اصدار الأوامر الى الهيئات الحكومية والتدخل في شئون القضاء ، واخبار القضاة بالأحكام التي يجب أن يصدروها بصدد قضايا معينة ، متذرعين بالصالح العام !!

اما فيما يتعلق بتعريف العلاقة بين دولة القانون والسياسة الخارجية فهي علاقة قوية جدا . أن العالم لايثق في دولة الا اذا كانت هذه الدولة تتبنى داخليا سياسة تقوم على اساس احترام القانون وتأكيد الانفتاح والديموقراطية ، في هذه الحالة فقط يبدأ العالم في اعتبار هذه الدولة شريك يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه .

وهناك اتجاه قوي يرى أن السمة الرئيسية التي تميز دولة القانون على الساحة العالمية هي احترامها للقانون الدولي ، وهذا حقيقي ولكنه لايكفي لتعريف العلاقة بين قيام مثل هذه الدولة وبين السياسة الخارجية السوفيتية . أن جميع اعضاء المجتمع الدولي يجب أن يحترموا القانون الدولي ، ولكن هذا المجتمع يشتمل على دول تختلف في نظمها السياسية والاجتماعية وتختلف في درجات نموها وديموقراطيتها .

ويدعو الكاتب الى الاعتراف بأخطاء الماضي . فقد كانت السياسة الخارجية السوفيتية في الماضي تتجة الوجهة الدعائية ، ومازالت الى حد ما مستمرة في هذا الاتجاه . أن السوفيت يعتقدون أن الاسهاب والشرح والتطويل في التصريحات العلنية سيؤدي حتما الى التأثير على الرأي العام وهذا اعتقاد خاطيء . فغالبا ما ينصرف انتباه المستمعين عن الحديث وتضيع الحجج الأساسية وسط هذا اللغو .

أن المهم ليس هو ما يقال وانما ثقة العالم فيما يقال . وهذه حقيقة يجب أن يتنبه لها الاتحاد السوفيتي اذا أراد عقد اتفاقات جادة تقوم على اساس الثقة ، فالعالم لايحكم على دولة من خلال ما تقول وانما من خلال ما تفعل . أن القرار الذي اتخذه السوفيت من جانب واحد بوقف النشاط النووي قد أحدث دويا وتأثيرا عالميا واسع المدى أقوى بكثير من الخطب البلاغية التي تعود الزعماء السوفيت على القائها .

أن هذه الخطوط التي وضعها الكاتب تحدد بعض جوانب مفهوم حكم دولة القانون . ومما لاشك فيه أن تحديد هذا المفهوم سيتطلب جهودا ضخمة وجدلا كبيرا ، وسيؤدي الى خلافات كثيرة . ولكن الشيء الواضح تماما هو أن رغبة جورباتشوف في قيام المجتمع الديموقراطي وتبني سياسة ناجحة للتعايش السلمي لايمكن ان تتحقق بدون ايجاد مفهوم « دولة اشتراكية يحكمها القانون » والعمل على تطبيقه بدون ابطاء .

FOREIGN AFFAIRS

America's New Geostrategy
By Zbigniew Berzezinski
Foreign Affairs Fall 1988

الاستراتيجية الجديدة لأمريكا

بقلم زبينيو برزنسكي

● يدور جدل واسع فى هذه الآونة الاخيرة حول تدهور القوة الامريكية الذى ظهرت بعض علاماته بالفعل واحتمال استمرار هذا التدهور . ويقول برزنسكي ان مثل هذه التوقعات سابقة لأوانها ، وهذا الجدل الدائر فى اوساط المثقفين حول التدهور المحتمل لاكبر قوة فى العالم يمكن ان يتحول الى جدل سياسى يتناول كيفية تجنب هذا التدهور وانعاش القوة الامريكية مرة اخرى واعادة تعريفها فى سياق عالم متغير ، واستخلاص الارشادات المثلى بالنسبة للدور العالمى للولايات المتحدة فى السنوات القادمة .

وفى صدد مثل هذا التحليل نجد ان هناك ثلاث مجموعات من القضايا تفرض نفسها .

اولا : نظرية استراتيجية تنصب على كيفية التطوير الامثل للأمن القومي الامريكي وما يتطلبه ذلك من تغيير جذرى فى المفاهيم الاستراتيجية القائمة .

ثانيا : الضرورات السياسية الملحة التى تحدد الالتزامات القومية للولايات المتحدة واعادة ترتيب اولوياتها .

ثالثا : الدور الشامل للولايات المتحدة الذى يجب ان يتناسب مع ادارة نفوذها العالمى الواسع .

وفى لمحة تاريخية سريعة نجد ان الولايات المتحدة قد اعتمدت خلال الاربعين عاما الماضية على الردع النووى لتحد من التوسع السوفيتي وخاصة فى اوروبا الوسطى ، وذهبت الى حد تبنى نظرية الثأر النووى الشامل كرد على هذا التوسع . ولكن اصبح من الضرورى نظرا لنمو القدرات النووية السوفيتية اعادة النظر فى هذه النظرية . لذلك قامت الاستراتيجية الأمريكية فى الستينات بتبنى مفهوم الرد المرن على التحديات العسكرية السوفيتية ، وقد خشى المجتمع الامريكى من هجوم استراتيجى سوفيتي ، وعم شعور بالنفور من احتمال التدمير المتبادل للدولتين . وبدأت الاستراتيجية الامريكية تفقد مصداقيتها فيما يتعلق بالردع الجزئى . هذا فى الوقت الذى بدأت فيه الامكانات التكنولوجية تتطور وتتيح فرصا جديدة لاستخدامات عسكرية متطورة للاسلحة النووية ، واصبح من الضرورى وضع نظرية جديدة تتفق مع الاوضاع الجديدة وتسد الفجوة التى خلفتها نظرية الردع .

ان الدور الامريكى قد مر بتحول عميق . فقد ارتكزت السياسة الامريكية على قاعدة التفوق العسكرى والاقتصادى على مدى اربعين عاما . واليوم نجد ان قواعد التفوق الاقتصادى للولايات المتحدة قد ضعفت تماما وستستمر فى هذا الاتجاه نظرا لنمو مراكز اقتصادية اخرى مثل اوروبا الغربية واليابان . اما الاتحاد السوفيتي فقد فشل فى ان يكون منافسا اقتصاديا واقتصرت منافسته على المجال العسكرى . وهكذا نجد ان الحاجة ملحة على المستوى السياسى والاستراتيجى الى اجراء تعديل جذرى فى النهج الامريكى لتناول القضايا السياسية وتطوير المصالح القومية الامريكية .

دعونا ندرس النتائج السياسية التى ستترتب على كل قضية من القضايا الثلاث التى سبق ان اشرنا اليها .

النظرية الاستراتيجية الجديدة :

● ان الولايات المتحدة يجب ان تبتعد حاليا عن القلق والخوف من تهديد حرب نووية بين القوتين العظميين او هجوم سوفيتي شامل على اوروبا الوسطى . وهذا لا يعنى استبعاد هذين الخطرين نهائيا ، ولكن انفجار حرب نووية شاملة هو امر ليس من المحتمل حدوثه عمدا ، وامريكا لديها من الوسائل ما يمكنها من ان تحول دون اقتراف السوفييت لمثل هذا الخطأ الفادح . وينطبق ذلك ايضا على خطر هجوم سوفيتي شامل على اوروبا الغربية . ويضيف الكاتب سريعا ان اعادة تقييم مستوى التهديد لايعنى مطلقا اى أفول فى اهتمام الولايات المتحدة بأمن اوروبا او ضعف فى التزامها بالدفاع عنها . ان التعديلات التى يجب ادخالها على النظرية الاستراتيجية التى يقترحها الكاتب تركز على هدف اساسى هو تعزيز مصداقية الاستراتيجية الامريكية وتدعيم امكانياتها فى الرد بحسم على العديد من التهديدات المحتملة سواء استراتيجية او تقليدية . فعلى المستوى الاستراتيجى

يجب الاعتراف بالثورة التى احدثتها التغييرات التكنولوجية فى الطريقة التى يمكن ان نستخدم بها الاسلحة النووية فى المستقبل . فهذه الاسلحة لم تعد مجرد ادوات لاثارة الدمار الشامل وانما يمكن اليوم إستخدامها بدقة اكبر لإنجاز مهام عسكرية محددة وفى نفس الوقت تحاشى الخسائر الاجتماعية الفادحة . وهكذا لم تعد الاسلحة النووية مجرد أدوات للردع الاعمى وانما يمكن ان تصبح ادوات حاسمة للردع الذى يميز هدفه بدقة .

والنتيجة ان الولايات المتحدة يجب ان تعتمد بدرجة كبيرة على مزيج من القوات الاستراتيجية النووية وغير النووية القادرة على تنفيذ مهام عسكرية محددة ومختارة . اى تستطيع الرد على اى عدوان بفعالية ودقة وبدون الاقدام على الإنتحار القومى كما كان الحال فى الماضى ، كما يجب ان تكون القوات الاستراتيجية الامريكية مزيجا حذرا من النظم الهجومية والدفاعية .

وهناك ايضا محاولات السيطرة على الفضاء . وفى هذا المجال يجب أن تؤكد الولايات المتحدة تفوقها وعدم قدرة اى قوة معادية على منافستها ، وعليها ان تحتفظ لنفسها بامكانيات استخدام الفضاء فى الانذار المبكر والاستطلاع والتخابر ، فالعمليات العسكرية الحديثة تعتمد الى درجة كبيرة على الاجهزة الموجودة فى الفضاء التى تقوم بهذه الوظائف . ان ضعف الولايات المتحدة فى هذا المجال قد يصيبها بالشلل .

اما فيما يتعلق بالقوات العسكرية التقليدية فقد اصبح لزاما على الولايات المتحدة ان تجرى تعديلات اساسية فى هذا المجال لأن احتمالات التهديد تأتى من مناطق حيث الوجود الامريكي معدوم او ضعيف ، لذلك يجب ان تتنبه الولايات المتحدة لسد هذا العجز .

وعموما يجب ان تستفيد الولايات المتحدة فى السنوات القادمة بقدراتها التكنولوجية لتطوير امكانياتها العسكرية . حقا ان التكنولوجيا ليست هى الحل السحرى للتغلب على جميع نقاط الضعف ، كما انها ليست البديل للقوة البشرية المدربة خاصة عندما يكون لديها الدافع القوى ، ولكنها تقوم بتزويد هذه القوة البشرية بالاسس لتنسيق سريع وفعال وتعزز ذكاءها وتوافر لها الدقة فى العمليات . ان امريكا هى الوحيدة تقريبا التى يمكنها استغلال هذه القدرات التكنولوجية .

ان الهدف الاساسى من هذه التعديلات هو تطوير استراتيجية اكثر مرونة وقدرة على اختيار التزاماتها فقد انتهى عصر العصا الغليظة ، ولكن العنف فى الشئون الدولية مازال موجودا . لذلك وفى ظل مثل هذه الظروف يجب العمل على ان تكون القوة الامريكية قادرة على التصرف السريع والمفاجىء فى المناطق الحيوية التى لا تستطيع الدفاع عن نفسها ، وفى نفس الوقت تحتفظ بقدرتها على خوض حرب نووية شاملة لتتجنب مخاطر التهديد بها . اى ان تمنع الحرب الشاملة عن طريق احتفاظها بامكانيات خوضها . وان تكون ايضا قادرة على الرد الفعال فى مواجهة تهديدات أمنية متنوعة واقل خطورة .

الضرورات المتغيرة فى السياسة الامريكية :

● ان جميع هذه التعديلات الاستراتيجية التى اقترحها المقال يجب ان تسير جنبا الى جنب مع الضرورات المتغيرة الداخلية والخارجية فى السياسة الامريكية . ان اهم ما كانت تخشاه الولايات المتحدة هو احتمال سيطرة الاتحاد السوفيتى على اوروبا الغربية . ولكن الموقف قد تغير فى الوقت الحالى واصبح الاتحاد السوفيتى فى موقف الدفاع عن نفسه سياسيا وايديولوجيا . ان التهديد الشيوعى داخل دول اوروبا الغربية قد انتهى تماما ، نظرا للتقدم الباهر والازدهار الذى احرزته هذه الدول الذى يشكل تناقضا صارخا فى مواجهة الجمود والركود فى دول اوروبا الشرقية . وذلك يعتبر نجاحا فائقا للسياسة الامريكية بعد الحرب .

ومما لاشك فيه ان التزام الولايات المتحدة بالامن الأوروبى يأتى فى المقام الاول وهو التزام مقدس ولكنها فى نفس الوقت عليها ان تواجه جهودا دفاعية فى اماكن اخرى ولا تستطيع ان تفى بهذه الالتزامات بسبب الميزانية الضخمة المخصصة للأمن الاوروبى ، لذلك يجب ان تشارك اوروبا الغربية فى تحمل بعض العبء .

ومن ناحية اخرى تبدو اوروبا الشرقية كمنطقة متفجرة تهدد القارة الاوروبية كلها بعدم الاستقرار ، فقد اصبح الفشل الاقتصادى والاضطراب السياسى هما سمة تميز الحياة فى خمس دول هى بولندا والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا رغم بعد هذه الاخيرة عن السيطرة السوفيتية ولكنها دولة ذات اهمية سياسية كبيرة فى المنطقة . ويمكن ان تشتعل الشرارة فى واحدة من هذه الدول فتؤدى الى كارثة عظيمة ، ان اى ثورة فى اوروبا الشرقية لن تؤدى فقط الى تدخل الاتحاد السوفيتى وانما ستؤدى ايضا الى نهاية البريسترويكا وما يتضمنه ذلك من نتائج مأسوية على المنطقة كلها وعلى العلاقات بين الشرق والغرب .

لذلك يجب على الولايات المتحدة وحلفائها ان يركزوا جهودهم لاقامة علاقات اكثر استقرارا مع اوروبا الشرقية وانتهاج سياسة غربية منسقة ومتعاونة وملتزمة اقتصاديا وسياسيا للتخلص من بقايا النظام الستالينى فى اوروبا الشرقية ، ويقول برزنسكى ان مثل هذا النهج الاستراتيجى غائب للاسف ، وغيابه قد يضع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فى ظروف بالغة الخطورة . ان هناك اتجاها جديدا سيتبلور من خلال مناقشة مستقبل المانيا ، فاهتمام اوروبا منحصر حاليا فى هذه القضية وهذا يعكس وعى الدول الاوروبية بانقسام الدولة غير الطبيعى كما يعكس ايضا تطلع المانيا الى عقد صفقة مع

موسكو . وقد يكون الامر مغريا بالنسبة للاستراتيجيين السوفييت وقد يسيل ايضا لعاب الاقتصاديين السوفيت ، لأنه بضربة واحدة ستحقق العلاقات السوفيتية الالمانية الجديدة رغبة موسكو الملحة فى الحصول على التكنولوجيا والاستثمارات ، ولكن التخلى عن المانيا الشرقية كثمن لهذه المكاسب سيحرم الاتحاد السوفيتى من قلعته الرئيسية التى يمارس منها سيطرته على اوروبا الشرقية . ان قيام دولة المانية محايدة على حدود اوروبا الشرقية التى تعانى من الركود الاقتصادى والاضطراب السياسى قد يؤدى الى عواقب وخيمة وفى جميع الاحوال تظل اوروبا الشرقية مصدرا من مصادر القلق الدولى وبالتالى يجب ان تكون مصدرا من مصادر الاهتمام الامريكى ، وستظل كذلك لتعقد مشكلاتها الاقتصادية وضعف هياكلها السياسية .

الضرورة الثانية فى الاهتمام السياسى الامريكى هى منطقة الخليج والشرق الاوسط . ان التورط الامريكى الكبير فى مشكلات هذه المنطقة قد جاء نتيجة تطورين حدثا خلال الحقبتين الاخيرتين هما : توطد علاقات الولايات المتحدة باسرائيل منذ منتصف الستينات ، واحتلال الولايات المتحدة لمكان بريطانيا تدريجيا فى شرق السويس . والنتيجة ان اضطرابات المنطقة قد اصبحت احد اعباء السياسة الامريكية التى بات لزاما عليها منع السوفييت من السيطرة على منطقة الخليج والحفاظ على امن اسرائيل . ولا يوجد ما يدل على ان هذه الالتزامات ستقل فى السنوات القادمة ، بل هناك توقعات بأن تستمر الصراعات وتشتد فى المنطقة كلها .

ان النظرية الامريكية التى استمرت منذ عهد الرئيس ترومان تتضمن التصدى بأى وسيلة لأى جهد سوفيتى يهدف الى الحصول على مكسب او وجود سياسى فى منطقة الخليج . والوجود السوفيتى فى الخليج هو حلم قديم عبر عنه ستالين صراحة لهتلر عام ١٩٤٠ ، وعبر عنه بريجنيف ضمنا عندما قام بغزو افغانستان عام ١٩٧٩ ولن يتم التخلى عن هذا الحلم الا اذا كانت الولايات المتحدة تملك القوة على التدخل المضاد السريع .

واستخدام هذه القوة يفترض على الاقل الحد الادنى من العلاقات السياسية الطيبة مع الدولتين اللتين تشكلان العقبة الاساسية امام اى توسع سوفيتى فى المنطقة وهما ايران وباكستان . وفيما يتعلق بالمطلب الاول اى القدرة الامريكية على التدخل السريع تم انشاء قوة الانتشار السريع . اما المطلب الثانى فقد تم تلبيته جزئيا عن طريق التعاون الامريكى الباكستانى الذى بدأ فى اعقاب غزو السوفيت لافغانستان ، ويجب ان يستمر هذا التعاون حتى بعد الانسحاب السوفيتى من افغانستان ، لأن باكستان قد تصبح البديل لافغانستان فى تحقيق الاهداف السوفيتية .

العنصر الثانى الذى لا يقل اهمية بالنسبة لاستقرار المنطقة هو ايران ، ومما لاشك فيه ان العلاقات الامريكية الايرانية ستظل متوترة لفترة طويلة ، ولكن هناك املا ان تتحسن هذه العلاقات فى المدى البعيد . ان معظم الايرانيين مقتنعون بأن الشيطان الحقيقى هو الجارة الشمالية المباشرة للاراضى الايرانية . وان التهديد الفعلى لارضهم وحريتهم يأتى من روسيا . ولايستبعد الكاتب تجدد التعاون الامريكى الايرانى الاقتصادى وربما ايضا بعض التعاون العسكرى ، وهذا سيعتمد الى حد كبير على طبيعة العلاقات العربية الايرانية بعد الخومينى . والى ان يحدث هذا فان المهمة المباشرة امام واشنطن هى العمل على تأكيد وحماية استقرار الدول العربية المعتدلة فى المنطقة ، وسيتطلب ذلك دبلوماسية واعية ونشطة ووجود عسكرى هام ، ولا يوجد ما يدعو الى الاعتقاد بأن الانشغال الامريكى بهذه المنطقة سيقل ، بل على العكس سيزداد وسيصبح خطيرا ومكلفا . ويمكن ان نقول نفس الشىء بالنسبة للتورط الامريكى فى الصراع العربى الاسرائيلى ، نظرا لتناقض وجهات نظر الاطراف المحلية حول القضية الفلسطينية .

باختصار المشهد أمام الولايات المتحدة قائم ، انه تورط لاتبدو له نهاية فى مشكلات محيرة وخطيرة ذات أبعاد عرقية وسياسية ، وفى نفس الوقت يشكل التخلى عن هذا الالتزام خطورة أكبر وأعظم .

ننتقل إلى الضرورة السياسية الثالثة وتتعلق بمنطقة أكثر قربا أى مواجهة الأزمات فى أمريكا الوسطى . ومن المرجح أن تصبح هذه المنطقة فى السنوات القليلة القادمة التحدى الأكبر والمقلق حقا بالنسبة لواشنطن وبذلك تنتقل الى الصف الأول من إهتمامات الولايات المتحدة .

إن الشىء المؤسف حقا فهو أن الولايات المتحدة قد حاولت خلال السنوات الماضية أن ترد على الثورات القومية والاجتماعية فى المنطقة والاستغلال الشيوعى لهذه الاضطرابات باجراءات جزئية ومن خلال التفويض . فمثلا أعلن كيندى أن إقامة نظام شيوعى فى كوبا مرفوض ويشكل تهديدا للولايات المتحدة فماذا فعل ؟ أرسل ثلاثة آلاف من الكوبيين الوطنيين ليحلوا المشكلة الأمريكية . وتكرر نفس الشىء بعد حقبتين من الزمان عندما أعلن ريجان أن النظام الساندينستى فى نيكاراجوا يشكل خطرا مميتا بالنسبة للولايات المتحدة ثم راح يبحث عن مفوضين لحل المشكلة فى الكونجرس ثم تخلى عنهم . وهذان التصرفان غير جديرين بقوة عظمى مصالحها فى خطر ، وقد فشل كيندى فى إستغلال انهيار الارادة السوفيتية خلال أزمة الصواريخ الكوبية للاصرار على وضع محايد لكوبا . كما فشل ريجان فى تحديد هدف أمريكى مماثل بالنسبة لنيكاراجوا ، فقد خشى كل منهما استخدام القوة لبلوغ هذه الأهداف . لذلك تبدو احتمالات عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة

قوية فى السنوات القادمة ، وسيعم شعور النفور من الجارة الشمالية فى دول أخرى من أمريكا الوسطى ، بل أن المكسيك بأزماتها الاقتصادية والسياسية ومشاكلها المالية والسكانية قد تصبح كابوس واشنطن المزعج . إن الخطر الأكبر هو تأثير كل هذه الأزمات المتشابكة على المجتمع الأمريكى فقد تؤدى به إلى الانعزالية التامة ، لذلك يجب عند وضع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها بحسم واصرار على التصرف الفعال على المستويين السياسى والاقتصادى .

الدور العالمى للولايات المتحدة :

إن قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ خططها الاستراتيجية والسياسية تعتمد أساسا على قوة تأثيرها والدور الذى تلعبه على الساحة العالمية . ولايمكن انكار أفول التفوق الاقتصادى الأمريكى ، بل هناك اتجاه يقارن بين الولايات المتحدة فى الوقت الحالى وبين بريطانيا فى بداية القرن العشرين ، وهناك أمثلة أخرى لافول القوى الامبريالية عبر التاريخ . وتجاهل تجارب الماضى يعتبر عمى تاريخيا . ولكن هناك بعض الاختلافات مثلا نجد أن أفول التفوق الاقتصادى الأمريكى قد حدث ليس رغما عن الولايات المتحدة وانما بسببها وجاء نتيجة لسياسة متعمدة . فقد أرادت واشنطن أن تدفع أوروبا الغربية واليابان إلى تعويض خسائرها واعادة بناء اقتصادياتها ونجحت فى بلوغ هدفها ، نشير إلى إختلاف آخر هو أن سقوط القوى الامبريالية الأخرى عبر التاريخ كان يواكبه دائما ظهور قوة جديدة منافسة ومتحفزة لاحتلال المكانة الأولى . وهذا لاينطبق على الولايات المتحدة ، فليس لديها منافس يمكن أن يخلفها . إن أوروبا لايمكن أن تصبح فى القريب العاجل قوة سياسية تستطيع احتلال مكانة الولايات المتحدة ، كما أن تطلعات اليابان بعيدة كل البعد عن القوة السياسية والعسكرية . وهكذا لايمكن اعتبار هذين المستفيدين من إعادة توزيع القوة الاقتصادية منافسين سياسيين للتفوق الأمريكى ، كما أن الاتحاد السوفيتى لايعتبر منافسا إلا فى المجال العسكرى فقط لاغير ، ولا يمكن أن يكون منافسا فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو التكنولوجى وهذا هو السبب الحقيقى وراء المجهودات الاصلاحية الجبارة التى يقوم بها الزعيم السوفيتى الجديد .

نخلص إلى أن البديل الوحيد للزعامة الأمريكية هو الفوضى الشاملة والتشوش الدولى ، وهذا سيدفع أوروبا الغربية واليابان الى مساعدة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بدورها العالمى . وسيتطلب ذلك إجراء تعديلات جوهرية فى أسلوب وطبيعة هذا الدور . وسيكون على الولايات المتحدة أن تمارس مسئولياتها الدولية فى السنوات القادمة بأسلوب ذكى وبارع ومتعاون . إن الممارسة الفعالة لهذا الدور ستعتمد على قدرة الولايات المتحدة على اقناع الآخرين بانها ليست رجل الشرطة الذى يصدر الأوامر وانما هى الأخ الأكبر الذى يتعاون لصالح الأسرة الدولية كلها .

وقد بدأ هذا التغيير فى الأسلوب بالفعل ، فالولايات المتحدة تشرك اليوم ألمانيا واليابان فى مسئولية السياسة المالية الدولية . كما أن التغيرات المطلوبة فى المجال العسكرى ستبرز دور دول حلف الأطلنطى فى اتخاذ القرار ، لأن الدور الأمريكى سيصبح نسبيا أقل حسما .

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الغرب والشرق يستبعد برزنسكى تسوية الخلافات بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نهائيا فمصالح الدولتين هى ببساطة مصالح متصارعة . وفكرة مشاركة أمريكية سوفيتية من أجل السلام والتطور هى فكرة وهمية . ويرى أن الاحتمال الأقوى هو عقد اتفاقات جزئية حول قضايا تتعلق بمصالح مشتركة للطرفين ، أما الأوروبيون فيستطيعون أكثر من الولايات المتحدة التحرك فى إتجاه اكتشاف أشكال جديدة من التعاون السياسى والاقتصادى مع موسكو .

كما يتوقع الكاتب مواجهة موسكو لسلسلة من الأزمات الشاملة الاقتصادية والسياسية لذلك سيظل الاتحاد السوفيتى داخليا أضعف من أن يصبح شريكا فى السلام ، وخارجيا أقوى من أن يرضى بالوضع القائم . وفى ظل مثل هذه الظروف ستسود الجوانب السلبية جدول أعمال العلاقات بين الشرق والغرب .

ومما لاشك فيه أن ظهور التعددية فى اتخاذ القرار الغربى سيكون له أثر طيب ، ولكن مثل هذه الزعامة الجماعية تتطلب أن تكون الولايات المتحدة قوية وفعالة ونشطة حتى لاتتحول هذه الزعامة إلى جمود . لذلك فإن من مصلحة الجميع أن تتحسن صحة أمريكا الاقتصادية .

أهمية تكامل المصالح الأمريكية اليابانية :

إن اليابان هى أهم وأقدر دولة على تدعيم الاقتصاد الأمريكى ومساندته ، فالاقتصاد الأمريكى يمكن أن ينتعش ويعود إلى قوته مرة أخرى عن طريق استغلال تكامل المصالح الأمريكية اليابانية . والحقيقة أنه أمر مدهش كيف تتوافق احتياجات ومصالح الدولتين . إن كلا منهما تحتاج الى الأخرى ، كما أن نواحى القوة فى كل منهما تعوض نواحى الضعف فى الأخرى . وقد تتعثر الواحدة بدون الأخرى . لذلك فلو أنهما عملتا سويا سوف تستطيعان تزعم العالم اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا .

إن أمريكا تحتاج إلى رأس المال اليابانى لتمويل اصلاحاتها الصناعية وابتكاراتها التكنولوجية إنها تحتاج إلى معاونة اليابان فى تأمين وانعاش مناطق حيوية بالنسبة لها ومهددة سياسيا مثل الفلبين وباكستان

والمكسيك وأمريكا الوسطى . أما اليابان فتحتاج إلى الحماية الأمريكية لأمنها وتحتاج إلى الأسواق الأمريكية لاستمرار رفاهيتها الاقتصادية ، كما أنه من خلال التعاون الأمريكي يمكنها دخول الأسواق العالمية الواسعة المستقرة . إن اليابان ستظل لسنوات طويلة تعتمد على الحماية الأمريكية لأمنها ، لذلك سيتضاعف اهتمامها بقوة الولايات المتحدة وقدرتها . ونفس الشىء بالنسبة للولايات المتحدة التى سيتضاعف اهتمامها بانتعاش شريكتها وازدهارها ، الذى يعوض تدهورها الاقتصادى . وفى الواقع أن الأوضاع كانت ستسوء للغاية بالنسبة للاقتصاد الأمريكى بسبب تدهور التجارة والعجز فى الميزانية لولا تدفق السيولة اليابانية الى الخزائن الأمريكية . أنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لليابان ، فلولا الولايات المتحدة ما كانت اليابان .

إن برزنسكى يذكر هذه الحقائق لأن هناك احتمالا أن تحدث بعض الضغوط الداخلية السياسية فى الولايات المتحدة قد تهدم العلاقة بين البلدين فى الوقت الذى نضجت فيه هذه العلاقة وأصبحت مستعدة لمزيد من التطور . إن هاتين الدولتين تستطيعان من خلال تعميق هذه المشاركة سياسيا واقتصاديا أن تتجنبا التعرض لأى نوع من الهزات . كما تستطيع أمريكا الاستمرار فى الدور المطلوب منها دوليا .

باختصار فان تطوير العلاقة الأمريكية اليابانية من تحالف الى شركة كاملة هو أمر ضرورى ليس فقط لصالح الدولتين المعنيتين ، وانما لصالح استقرار وازدهار النظام الدولى ككل . ولكى يتم بلوغ هذا الهدف يجب التغلب على العقبات الثقافية والمؤسسية على الجانبين ، فمثلا يجب التغلغل داخل المجتمع اليابانى وكسر انعزاليته ، ويجب أيضا تجاوز النظرة الضيقة التى تتسم بها العملية السياسية الأمريكية .

politique internationale

- Etats unis: La Renaissance d'une Nation
- Par Michel Croizier
- Politique Internationale No 47 Automne 1988

الولايات المتحدة : ميلاد جديد لأمة

بقلم ميشيل كروازييه

● لقد كانت أمريكا فى عيون الغرب نموذجا للاستقرار وحلما تحقق لمجتمع مثالى نجح فى التخلص من تعصبه القديم وتخطى حواجز الطبقية ، وظلت كذلك لفترة طويلة . ولكن المآسى المتلاحقة خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية قد شوهت صورة هذا العالم الجديد الشاب وتركت بصماتها القبيحة على وجهه ، وعرفت الأحباطات المؤلمة طريقها الى الرؤساء الأمريكيين الثلاثة جونسون ونيكسون وكارتر الذين ذاقوا مرارة الفشل على التوالى فى نهاية ولاياتهم وعاشت الولايات المتحدة أزمة أخلاقية لم يسبق لها مثيل ، فقد فشلت فى الخارج نتيجة نظام سياسى عاجز ضيق الأفق ، وواكب هذا الفشل الخارجى أزمة داخلية طاحنة دعمته وعمقت جذوره ، وضعفت القوة الاقتصادية الأمريكية وتدهور دورها فى الاقتصاد العالمى ولحق بها اليابانيون والأوروبيون وتخطوها

أن سنوات الستينات والسبعينات تعتبر سنوات العجز والاحباط بالنسبة لشعب ظن أنه بمنأى عن أى اتهام . وأدى غليان البلاد وثورتها على نفسها الى تحطيم الحلم الأمريكى وهو حجر الزاوية فى معنويات البلاد وقوتها . وقد حاول الرؤساء الثلاثة أن يحققوا الأجماع مرة أخرى ويخلقوا أملا مشتركا ، وفشل الواحد بعد الآخر فى هذه المهمة ، وكان جيمى كارتر أكثرهم صدقا

وشجاعة عندما اعترف بفشله علنا وقال « أن تآكل ثقة الشعب الأمريكى فى المستقبل يهدد بتدمير النسيج الاجتماعى والسياسى لامريكا » .

أن هذه المقدمة التى يبدأ بها المقال ضرورية لتفهم المرحلة الريجانية وتفهم الدوافع وراء انتخاب رونالد ريجان واستمراره ثمانى سنوات . لقد رأى فيه الشعب الأمريكى صورة البطل الشجاع المقدام الرابط الجأش القادر على اتخاذ القرار الجرىء الذى سيعيد لامريكا أيامها الخوالى . ومع وصول ريجان الى الحكم بدأ وكأن كل شىء قد وجد مكانه وان الأيام السعيدة قد عادت .

وفى الواقع لايجب أن نسخر من هذه الرموز فهى تشكل احد الجوانب الهامة فى السياسة وقد استطاع ريجان استغلالها بذكاء وبراعة تدل على حس سياسى مرهف ، ولكن هذا لايكفى لحل مشكلات البلاد الضخمة المتراكمة . لقد كان يعرف أن الشعب الأمريكى اختاره لاقتناعه بأنه قادر على التغيير الثورى ، وقدم برنامجا يتضمن تغييرا جذريا ولكن الثورة المحافظة لم يكن لها وجود الا فى الخطب ، ولم يستطع الفريق الجديد رغم جهوده تغيير اللعبة الاجتماعية بل ساهم من حيث لايريد فى تعميقها . أن دافيد ستوكمان المسئول عن الميزانية وبطل سياسة التقشف والعدالة الجديدة قد حاول ان يفرض التغيير وخاصة التجربة المريرة عندما هاجم المزايا المكتسبة لبعض الفئات الاجتماعية . أن الامريكيين مثل الأوروبيين قد ظلوا مرتبطين بهذه المزايا التى اعتبروها حقوقا وتمسكوا بها . وفى اللحظات الحرجة لم يسانده ريجان الذى أراد تغييرا بلا ألم وثورة بلا مشاكل ! وفشل بطل التقشف وبرنامجه الاصلاحى .

وفى الواقع أن ظروف المجتمع قد تغيرت كثيرا ، ولايمكن أن نأمل فى حل مشكلات الشعب الأمريكى عن طريق العودة الى القيم القديمة فهذه القيم كانت مرتبطة بنظام اجتماعى مختلف تماما . أن المشكلات الحالية لا علاقة لها بمشكلات القرن العشرين فى بدايته ، فقد اختلفت الأوضاع تماما فى عالم التكنولوجيا المتطورة . ولم ينجح فريق ريجان فى احياء الليبرالية التقليدية واكتشف الامريكيون فجأة أن أملهم قد خاب .

التوزيعة الجديد والعودة الى الواقع :

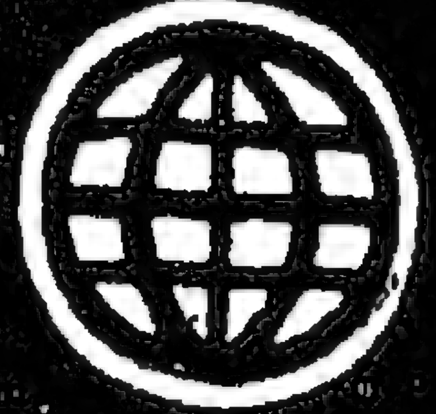
● أن النقاط التى يمكن أن تحتسب لصالح ادارة ريجان ترتبط بشخصه هو . فالابهار الذى مارسه على مواطنيه سيظل حقا نوعا من الاعجاز السياسى ، فقد استطاع دائما رغم الفشل والاحباطات أن يحتفظ بشعبية استثنائية ، فلم يحدث منذ روزفلت ان استطاع رئيس امريكى الاحتفاظ بعلاقته ودية ودافئة دائما مع مواطنيه . لقد كان لشخصية ريجان الفضل فى العودة الجزئية لثقة الامريكيين فى حكومتهم ومؤسساتهم .

وفى الواقع أن المحصلة النهائية لحكم ريجان سلبية ، فلم تبلغ الثورة المحافظة أى هدف من اهدافها الكبار ووصل العجز فى الميزانية حدا لم يسبق له مثيل وحطم بذلك الصورة التقليدية لكفاءة ادارة الجمهوريين ، كما أدى الى عجز الميزان التجارى ، وتسببت السياسة المالية فى تحويل أهم دولة دائنة فى العالم الى واحدة من الدول المدينة .

ولكن هناك بعض النجاحات التى يشير اليها المقال مثل : نهاية التضخم والوظائف الجديدة التى انشئت فى السنوات الثلاث الأخيرة من حكم ريجان وبلغت ثلاثة ملايين وظيفة ، والتغيير الهائل فى الأنشطة واستئناف بعض الأنشطة الصناعية . بل أن النجاح الأكبر هو حكم الجمهوريين مرة أخرى . أن العالم الأمريكى يحتاج الى الاستقرار والى النظام وهذا يفسر تفوق الايديولوجية المحافظة .

أن المجتمع الأمريكى قد تغيرت تركيبته تماما . كما تغيرت انماط انشطته بل وعاداته وتقاليده . لقد كانت العائلة الأمريكية فى الخمسينات تعتمد على الرجل اساسا لاعالتها أى رب الأسرة ، اما اليوم فنادرا ما نجد عائلة تحتفظ بهذا التقليد ، فالمرأة تعمل مثلها مثل الرجل تماما ، ونجد أن وصول المرأة الى العمل بهذه الصورة الضخمة قد غير العائلة الأمريكية بصورة عميقة ، أما فيما يتعلق بالشباب فقد حصلوا على حرية اقتصادية ضخمة خلال العشرين عاما الماضية . حقا أن هذا التحول فى نمط حياة العائلة الأمريكية قد حدث مثله فى جميع انحاء العالم الغربى وبدأ يصل أخيرا الى اليابان ، ولكن استقرار الهياكل الأجتماعية فى أوروبا يخفف من آثار هذا التغيير ، وهو ما تفتقر اليه الولايات المتحدة .

نحن بصدد امريكا جديدة فى سبيلها الى الظهور ، عالم جديد يختلف جذريا عن العالم القديم ، عالم حرية وفردية يبحث عن اشكاله الاجتماعية الجديدة ويحتاج الى اسلوب جديد فى تناول سياساته وحكوماته .
حقا أن جميع انواع العلاج التى اقترحها ريجان لم تؤد الى النتائج المرجوة ومع ذلك نجد أن المجتمع الامريكى الذى اتجه فى نهاية السبعينات الى الانطواء والاكتئاب قد بدا اليوم اكثر انفتاحا على العالم الخارجى . أن الحالة النفسية للشعب الامريكى قد بدأت تتغير . أن هناك مناخا جديدا يفرض نفسه فى جميع المجالات الداخلية والخارجية والاقتصادية والادارية والتعليمية . أن الولايات المتحدة تعيد اليوم اكتشاف اولوياتها ، لقد اصبحت أكثر نضجا واستعدادا للانطلاق لاستعادة مكانتها العالمية . أن سنوات ريجان قد مضت ومضى معها زمن المشاهد المسرحية ويجب الان العثور على الايقاع السليم لعمل اكثر تواضعا ولكن أكثر واقعية .



شهريات

ديسمبر ١٩٨٨

الإتحاد السوفيتي :

١ : اقر مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان) بالأغلبية المطلقة الاصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية واعترض خمسة أعضاء عليها كما امتنع ٢٧ عضوا عن التصويت .

: زار كيان كيتشن وزير خارجية الصين موسكو فى أول زيارة يقوم بها وزير خارجية صينى للاتحاد السوفيتى منذ ٣١ عاما .

: أوقف الاتحاد السوفيتى عمليات التشويش على اذاعتى أوروبا الحرة وراديو الحرية الغربيتين الموجهتين الى الإتحاد السوفيتى .

٥ : أعطى قانون الانتخاب الجديد فى الاتحاد السوفيتى المرشحين الجدد حق التمتع بدعاية انتخابية مدفوعة من جانب الدولة وذلك لأول مرة .

٧ : فى خطابه امام الأمم المتحدة اعلن الزعيم السوفيتى جورباتشوف عن سلسلة مبادرة اقترح فيها الغاء أو خفض أو جدولة ديون بعض دول العالم الثالث ووقف اطلاق النار فى افغانستان وايقاف تزويد الأطراف المتحاربة فيها بالسلاح وخفض القوات السوفيتية فى أوروبا الشرقية وآسيا بمقدار نصف مليون جندى و ١٠ آلاف دبابة خلال العامين القادمين .

: أصدر برلمان جمهورية استونيا السوفيتية قرارا بحقه فى الاعتراض على القوانين التى تصدرها السلطات المركزية فى موسكو .

٢٥ : رحب الإتحاد السوفيتى بعودة الملك ظاهر شاه ملك أفغانستان السابق إلى بلاده وأعلن انه سيسحب جميع قواته من أفغانستان قبل ١٥ فبراير القادم .

٢٦ : كشفت صحيفة برافدا السوفيتية عن وجود تنظيمات مناهضة للسياسات الاصلاحية التى ينتهجها الزعيم السوفيتى جورباتشوف عملت على إثارة الاضطرابات فى جمهوريتى اذربيجان وارمينيا .

(انظر أيضا : افغانستان : ٣ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٣١/١٢)

الارجنتين :

٢ : وقع تمرد واسع النطاق فى الجيش الأرجنتينى وسيطر المتمردون على أكبر قاعدة عسكرية فى البلاد .

٧ : استسلم الكولونيل محمد على زين الدين قائد التمرد العسكرى دون شروط .

استراليا :

٢ : قررت استراليا اغلاق القنصلية اليوجوسلافية فى سيدنى واعتبار الأشخاص العاملين بها اشخاصا غير مرغوب فيهم .

إسرائيل :

٢ : استسلم خمسة من القراصنة السوفييت فى مطار اللد « بن جوريون » بعد وصولهم فى طائرة نقل قادمة من الاتحاد السوفيتى . ووافقت اسرائيل على تسليم القراصنة لموسكو .

٥ : منح حاييم هيرتزوج رئيس اسرائيل اسحق شامير مهلة جديدة مدتها ٢١ يوما لتأليف الحكومة الجديدة .

٦ : طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة انهاء احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وانسحابها من كل الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس العربية وقالت الجمعية العامة فى ٤ قرارات تدين فيها سياسات اسرائيل ان السلام فى الشرق الأوسط لا يتحقق الا بتسوية شاملة وان القضية الفلسطينية هى لب المشكلة .

١٣ : رفض اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل مبادرة السلام الفلسطينية التى اعلنها ياسر عرفات فى جنيف .

٢١ : وافقت اللجنة المركزية فى كل من حزب العمل وكتلة الليكود على اتفاق تشكيل حكومة ائتلافية جديدة فى اسرائيل .

٢٢ : اكد الكنيست الاسرائيلى ثقته فى الحكومة الائتلافية الجديدة برياسة اسحاق شامير زعيم تكتل الليكود ويشترك فيها حزب العمل والحزب القومى الدينى وحزبا شاس واجودات اسرائيل من الأحزاب الدينية وتولى فيها شيمون بيريز زعيم حزب العمل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية .

٢٤ : اعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ان حكومته تؤيد اجراء انتخابات ديمقراطية وحرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٢٥ : اعلن شامير رفضه لقيام الولايات المتحدة بدور الوسيط بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ان وافقت واشنطن على اقامة حوار مع المنظمة .

٢٩ : اعلن مكتب الاحصاء المركزى الاسرائيلى ان حجم الصادرات الاسرائيلية انخفض فى عام ١٩٨٨ بنسبة ٣ ٪ كما انخفضت المبيعات داخل البلاد بنسبة الثلث بسبب تأثير الانتفاضة الشعبية الفلسطينية .

٣٠ : استدعت اسرائيل سفيرها فى مصر للتشاور .

(انظر ايضا كينيا ٢٣/١٢ ، الولايات المتحدة ٢٩/١٢)

افغانستان :

٣ : أصدر التحالف الاسلامى للمجاهدين الافغان بيانا طالب فيه بتعويضات حرب وبانسحاب القوات السوفيتية الفورى بالكامل ونزع الألغام المزروعة فى المناطق

الواقعة تحت سيطرتهم ووضع حد للتدخل السوفيتي في افغانستان والتوقف عن ارسال الأسلحة الى نظام كابول واكد استمرار الجهاد حتى اقامة حكومة اسلامية في افغانستان تلبية لرغبة الشعب .

٢١ : ذكرت مصادر دبلوماسية غربية في اسلام اباد ان الاتحاد السوفيتي بدأ سحب مستشاريه العسكريين من افغانستان وسط دلائل على استئناف انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان .

٢٤ : بحث نائب وزير الخارجية السوفيتي وسفير الاتحاد السوفيتي في كابول مع ظاهر شاه ملك افغانستان السابق مستقبل افغانستان في اول اتصال مباشر بين مسئول سوفيتي رفيع المستوى وظاهر شاه منذ خلعه عام ١٩٧٣ على أيدي رجال النظام الشيوعي الموالي لموسكو في كابول .

٣١ : رفض المجاهدون الأفغان اقتراحا للرئيس الأفغاني نجيب الله بوقف اطلاق النار من جانب واحد ووقف كافة العمليات العسكرية ضد المجاهدين لمدة اربعة أيام مع بداية العام الجديد ، وتعهدوا باستمرار القتال لاسقاط الحكومة في كابول وخروج القوات السوفيتية .

(انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٧ ، ٢٥ / ١٢)

انجـولا :

٧ : اعترفت حكومة انجولا رسميا بالدولة الفلسطينية الجديدة .

٢٢ : وقعت انجولا وكوبا وثيقة خاصة بانسحاب القوات الكوبية من انجولا (٥٠ الف جندي) والذي يبدأ بصفة رمزية في اول يناير ١٩٨٩ على ان ينتهي انسحاب القوات الكوبية بصفة كاملة في الأول من يوليو ١٩٩١ .

٢٣ : اعلنت انجولا انها ستواصل دعمها لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي المناهض لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة بريتوريا .

ايران :

١ : ادانت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ايران لانتهاكها حقوق الانسان واعدام اكثر من ١١١٠ من المعارضين لنظام الخميني خلال ثلاثة اشهر .

١٣ : اكدت منظمة العفو الدولية في بيان لها ان السلطات الايرانية بدأت في الفترة الأخيرة اوسع موجة من عمليات الاعدام لمعارضي نظام آية الله الخميني منذ بداية الثمانينات .

١٤ : اعلن علي اكبر محتشمي وزير الداخلية الايراني ان حكومته ستسمح بتأسيس احزاب سياسية متعددة في ايران .

٢٦ : اعلنت منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة لحكم الخوميني ان السلطات الأيرانية اعدمت ٧٠٠ من المسجونين السياسيين خلال الأربعة اشهر الأخيرة .

٢٩ : قررت ايران الغاء خدمة الاحتياط في القوات المسلحة الايرانية بحلول نهاية السنة الفارسية في مارس القادم ، كما قررت ضغط مدة التجنيد بقواتها المسلحة من ٢٨ شهرا الى ٢٤ شهرا ابتداء من يناير ١٩٨٩ .

باكستان :

١ : كلف الرئيس الباكستاني بالإنابة غلام اسحاق خان السيدة بنازير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني بتشكيل الحكومة الجديدة لتصبح بذلك اول سيدة في العالم الاسلامي تحكم دولة في العصر الحديث .

٢ : قررت رئيسة وزراء باكستان رفع الحظر المفروض على انشاء وتكوين النقابات العامة في البلاد منذ ١١ عاما وتعهدت بالافراج عن كافة المعتقلين السياسيين واقامة حياة ديمقراطية كاملة في باكستان وعزمها على دعم علاقات باكستان بكل من موسكو وواشنطن .

٤ : شكلت بنازير بوتو حكومتها المكونة من ١٣وزيرا واحتفظت لنفسها بوزارتي الدفاع والمالية .

١٢ : فاز غلام اسحق رئيس باكستان بالانابة في انتخابات الرئاسة الباكستانية وحصل على ٢٣٣ صوتا من ٢٩٩ صوتا من هيئة الناخبين .

: فازت حكومة بنازير بوتو بثقة البرلمان .

٢٩ : ٣١ زار باكستان السيد راجيف غاندي رئيس وزراء الهند في اول زيارة من نوعها منذ ٣٠ عاما واتفق رئيسا وزراء الهند وباكستان على رغبتهما المشتركة في بداية عصر جديد من العلاقات الثنائية بين البلدين .

: وقعت باكستان والهند اتفاقا بعدم الاعتداء على المنشآت النووية في البلدين واتفاقا للتعاون الثقافي واتفاق ثالث لمنع الازدواج الضريبي في بعض المعاملات التجارية .

٣١ : اكدت رابطة دول جنوب آسيا اهمية وضع خطة اقليمية لتضييق الفجوة بين فقراء واغنياء الرابطة خلال العقد القادم .

البحـــرين :

٢٢ : اكد قادة دول مجلس التعاون الخليجي تأييدهم لكافة الخطوات التي من شأنها تمكين مصر من الاضطلاع بمسئولياتها في الإطار العربي . واعرب البيان الختامي للقمة الخليجية التاسعة في المنامة عن ارتياح قادة دول المجلس للتطورات الايجابية في منطقة الخليج العربي واكد دعمه للانتفاضة الفلسطينية .

بولندا :

٢٤ : وافق البرلمان البولندي على مشروعي قرارين يتيحان لأي مواطن حق اقامة مشروع خاص بلا اي حدود او قيود ، وكذلك السماح للأجانب باستثمار اموالهم في بولندا ، وبذلك ينتهي العمل بالقوانين الستالينية التي ظلت تقيد الاقتصاد البولندي منذ اكثر من ٤٠ عاما .

بيرو :

١٨ : اعلن آلن جارسيا رئيس بيرو استقالته من منصبه كرئيس للتآلف الثوري الحاكم بسبب ما وصفه بالخلافات الحادة بين اعضاء الحزب .

تشاد :

١٣ : ذكر بيان رسمي تشادي ان القوات التشادية قتلت ١٢٢ جنديا من المتمردين الموالين لليبيا .

تونس :

٩ : عقد اجتماع قمة ثلاثي بتونس بين الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والزعيمين الليبي معمر القذافي والفلسطيني ياسر عرفات .

١٦ : عقدت جلسة المحادثات الرسمية الأولى بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأمريكية بضاحية قرطاج تنفيذا لقرار الحكومة الأمريكية بفتح الحوار المباشر مع المنظمة .

٢٢ : حذر مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تونس من وجود مخططات لتصدير ملايين الاطنان من النفايات الصناعية الخطرة الى الدول النامية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ودفنها هناك .

الجزائر :

١٦ : قدم اول سفير للدولة الفلسطينية المستقلة اوراق اعتماده الى وزارة الخارجية الجزائرية .

٢٣ : اعيد انتخاب الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد رئيسا للجزائر لفترة ثالثة بنسبة ٨١,٧ ٪ من اصوات الناخبين .

جمهورية مصر العربية :

٣ : ٤ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .
٤ : تقرر السماح للطائرات الليبية بدخول الأجواء المصرية والهبوط في مطار القاهرة والعبور في المجال الجوى المصرى .
٧ : قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اعادة عضوية مصر الى المجلس .
١٥ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الأردن .
١٨ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لوضع ملامح التنسيق العربى .
: تبادلت مصر وبريطانيا وثائق الاتفاقية القنصلية الموقعة بينهما في عام ١٩٨٥ .
٢٠ : بحث الرئيس حسنى مبارك والسيد فيكر سيلاسى رئيس وزراء اثيوبيا الاستفادة الكاملة بمياه النيل والعلاقات العربية الاثيوبية .
٢٧ : وقعت مصر ويوجوسلافيا والهند في بلجراد اتفاقا بمد العمل بالاتفاق الثلاثى للتعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها لمدة خمس سنوات جديدة حتى عام ١٩٩٣ .

جنوب افريقيا :

٣ : وقعت جنوب افريقيا وانجولا وكوبا على بروتوكول برازافيل بشأن انسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا .
٥ : اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١ قرارا ضد حكومة جنوب افريقيا لاجبارها على الغاء نظام الفصل العنصرى ويدعو بعضها الى فرض عقوبات شاملة ضدها لهذا السبب .
١٣ : وقعت جنوب افريقيا وانجولا وكوبا في برازافيل الاتفاق الخاص بمنح اقليم ناميبيا استقلاله وانسحاب القوات الكوبية من انجولا .
٢٣ : اعلن بيك بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا ان بلاده لن تنهى صداقتها مع متمردى حركة يونيتا المناهضة لانجولا .

دولة الامارات العربية المتحدة :

١١ : قررت دولة الإمارات العربية المتحدة استدعاء سفيرها في الخرطوم احتجاجا على اطلاق السلطات السودانية سراح شخص اقتحم سفارتها في العاصمة السودانية .

ستراسبورج :

١٥ : اصدر البرلمان الأوروبى قرارا باغلبية ٦٣ صوتا ضد ٥٢ وامتناع ١٠ عن التصويت يدعو دول السوق الأوروبية المشتركة الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبار انها حكومة فلسطينية في المنفى وقال ان اى حل في الشرق الأوسط لابد ان يترتب عليه تعيين اراض محددة تقوم عليها الدولة الفلسطينية .

سرى لانكا :

٣ : اعلن جونيوس جايواردين رئيس سرى لانكا تخليه عن السلطة .
٢٠ : حصل ناراسينج بريجاداسا رئيس الوزراء ومرشح الحزب الحاكم على ٥٠,٤٣ ٪ من اصوات الناخبين في انتخابات الرياسة وفاز برياسة البلاد .
٢٣ : قررت حكومة سرى لانكا رفع حالة الطوارىء التى فرضت منذ خمس سنوات ابتداء من يناير ١٩٨٩ .

السودان :

١ : صدقت الحكومة السودانية على اتفاق السلام مع متمردى الجنوب .
٢ : وقع الصادق المهدى رئيس وزراء السودان والعقيد ابو بكر يونس وزير الدفاع الليبى عدة اتفاقيات في مجالات الصحة والبترول والتعليم والاعلام والتسهيلات المصرفية بين البلدين .
١٢ : وقعت السودان وتشاد اتفاقية لترحيل قوات الشيخ ابن عمر التشادية من اقليم دارفور السودانى الى تشاد .
١٤ : اتهم السودان جمهورية افريقيا الوسطى بتحريك حدودها الى داخل الأراضى السودانية في اقليم دارفور .
٢٠ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة في السودان .
٢١ : اكد بيان سودانى اثيوبى مشترك عن مباحثات رئيس وزراء البلدين تصميمهما على تحسين العلاقات بينهما .
٢٢ : وافقت الجمعية التأسيسية السودانية على بيان الصادق المهدى رئيس الوزراء حول السلام في الجنوب .
٢٦ : اعلن المتمردون في جنوب السودان ان الحرب سوف تستمر هناك بعد ان رفضت الحكومة السودانية خطة السلام التى اتفق عليها المتمردون مع الحزب الاتحادى .
٢٩ : انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة السودانية ودعا الى اجراء انتخابات عامة مبكرة .

٣١ : عين الصادق المهدى رئيس وزراء السودان خمسة وزراء جدد من حزبى الأمة والجبهة الاسلامية بدلا من الوزراء المستقيلين من الحزب الاتحادى الديمقراطى .

سوريا :

١ : وافق مجلس الأمن الدولى على تجديد فترة عمل قوة المراقبين التابعة للأمم المتحدة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لمدة ستة اشهر اخرى .
٢٤ : اكدت الاذاعة الرسمية السورية استعداد سوريا لتحسين علاقاتها مع مصر .

السويد :

١٥ : صرح ستين اندرسون وزير خارجية السويد ان بلاده لعبت دورا رئيسيا في الوساطة بين الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات والولايات المتحدة الأمريكية والتى اسفرت عن فتح الحوار الأمريكى الفلسطينى المباشر .

الصين :

٢٥ : اعلنت الصين اجراءات جديدة لمكافحة معدل التضخم القياسى تضمنت فرض ضرائب عالية واحكام السيطرة على الميزانية .

العراق :

٤ : بدأت الحكومة العراقية في تطبيق نظام طبى جديد للعلاج مقابل رسوم محددة في المستشفيات الحكومية وذلك لأول مرة منذ ٥٠ عاما كانت الخدمات الطبية في العراق مجانية .

سلطنة عمان :

٣ : وصل الى سلطنة عمان فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الأمريكى في زيارة رسمية لسلطنة عمان تلبية لدعوة من وزير الدولة العمانى لشئون الدفاع . وقد التقى به السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وقد اعلن كارلوتشى أن زيارته للسلطنة تأتى تأكيدا على اهتمام الرئيس الأمريكى والشعب الأمريكى على الروابط المتينة بين البلدين .
٥ : اعلن عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العمانى انه لابديل عن المفاوضات المباشرة لتسوية الخلافات بين طرفى الحرب العراقية ـ الايرانية . وحول التعاون الاقليمى والدولى بعد وقف اطلاق النار بين العراق وايران .. اشار الى ضرورة العمل على المستوى الاقليمى والدولى من اجل تحويل وقف اطلاق النار الى سلام دائم وثابت . وقال

٦ : اعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية انه ليس هناك فى الوقت الحاضر من يعترض على عودة أو مساهمة مصر من جديد فى نطاق الجامعة العربية أو مؤتمرات القمة العربية وان الجميع الآن مقتنعون تماما بأن مساهمة مصر فى اطار العمل العربى المشترك يؤثر بالايجاب على جميع القضايا العربية التى مازالت تواجه الصعوبات .

٦ - ٩ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بجولة شملت زيارة المملكة العربية السعودية لمدة يومين حيث التقى بالملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ثم اعقبها السلطان قابوس بزيارة خاصة لدولة الامارات حيث التقى بالشيخ زايد بن سلطان .

١٣ : اعرب عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العمانى عن امله فى ان يعطى الرأى العام العالمى دفعة جديدة للتوجه الفلسطينى الجديد لوضع حل سلمى عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط التى تترسخ فيها الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى مشيراً الى حقه فى العيش بحرية وسلام واستقلال تام مثل بقية الشعوب الاخرى فى العالم .

١٤ : أكد السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء العمانى للشئون القانونية ان سلطنة عمان ليست فقط مع انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وانما هى تدعو باستمرار الى عمل دولى جاد يهيىء الظروف لانعقاد هذا المؤتمر ويضمن له التوصل الى تسوية عادلة ودائمة .

١٨ : تم فى سلطنة عمان توقيع اول اتفاقية للتعاون الاقتصادى بين غرفة تجارة وصناعة عمان والغرفة التجارية والصناعية الوطنية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى اطار اتفاق التعاون الذى وقعه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع الرئيس اليمنى حيدر ابوبكر العطاس اثناء زيارته لسلطنة عمان فى شهر نوفمبر ١٩٨٨ .

٢٦ : تم فى سلطنة عمان الاعلان عن توصل شركة تنمية نفط عمان الى اكتشافات بترولية جديدة ، ومن اهمها اكتشاف تكوين جديد يحتوى على نفط خفيف يقع تحت حقل الهويسة بشمال عمان .

والجدير بالذكر ان احتياطى سلطنة عمان من البترول يقدر بنحو ٤ بليون برميل وكان يبلغ ٥ر٢ بليون برميل عام ١٩٨١ .

الفاتيكان :

٢٣ : اعرب الفاتيكان عن امله فى بدء مفاوضات سلام بين الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى واكد حق الشعبين الاساسى والمتطابق فى وطن يعيش بداخله فى حرية وكرامة وامن .

فرنسا :

٢ : قررت فرنسا رفع الحظر على استيراد البترول الايرانى بشكل تام .

٢٣ : وصلت أول شحنة من الصادرات الزراعية للأراضى المحتلة الفلسطينية الى ميناء مارسيليا الفرنسى مباشرة دون مرورها بهيئات التصدير الاسرائيلية تنفيذا لاتفاق اسرائيل ودول المجموعة الأوروبية .

فلسطين :

٢ : ذكر احصاء رسمى فلسطينى ان ٧١ دولة اعترفت بالدولة الفلسطينية من بينها ١٨ دولة عربية و ٢٤ دولة افريقية و ١٥ دولة اشتراكية وعشر دول أسيوية و٣ من دول البحر المتوسط ونيكاراجوا من امريكا الوسطى .

: وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على نقل مناقشات القضية الفلسطينية من نيويورك الى جنيف لتمكين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من القاء كلمته امامها .

٧ : دخلت الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة عامها الثانى .

: أكد ياسر عرفات قبول منظمة التحرير الفلسطينية بوجود دولة اسرائيل وادانة الارهاب بكافة أشكاله .

١١ : أعلن بسام ابو شريف مستشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ان الفلسطينيين لا يريدون غير الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧ .

١٣ : أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بجنيف اعلن ياسر عرفات مبادرة سلام فلسطينية تركزت على بدء أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وتولى الأمم المتحدة الاشراف المؤقت على كل الأرض الفلسطينية ووضع قوات دولية تشرف فى نفس الوقت على انسحاب القوات الاسرائيلية .

١٤ : أعلن السيد ياسر عرفات نبذ منظمة التحرير الفلسطينية للارهاب واكد حق جميع اطراف النزاع فى الشرق الأوسط فى الوجود فى سلام وأمن وان هذا يشمل دولة فلسطين واسرائيل وجيرانهما ، اعطى تأييدا كاملا غير مشروط لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

١٥ : قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف باعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٥ نوفمبر واكدت حاجة الشعب الفلسطينى الى تمكينه من ممارسة سيادته على أراضيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ كما قررت استخدام اسم « فلسطين » بدلاً من « منظمة التحرير الفلسطينية » دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها فى الأمم المتحدة .

: اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بأغلبية ساحقة بضرورة تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربى الاسرائيلى وجوهره قضية فلسطين .

٢٤ : أعلن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات ان ٨٨ دولة اعترفت بدولة فلسطين المستقلة حتى الآن .

٢٧ : رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مشروع اسرائيل باجراء انتخابات بالأرض المحتلة فى ظل الاحتلال فى اطار الحكم الذاتى باعتباره مشروعا سياسيا مضادا للمشروع السياسى الفلسطينى .

كندا :

٣١ : وافق مجلس الشيوخ الكندى على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة « صفقة العصر » منهيا بذلك الجدل السياسى الذى امتد لعدة سنوات فى كندا حولها .

كينيا :

٢٣ : اعادت كينيا العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل التى قطعت اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

لبنان :

٢ : اصدر العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية وقائد الجيش أوامر لقواته بوقف نقل جميع الامدادات الغذائية والمواد البترولية من بيروت الشرقية الى الشطر الغربى منها والذى يقيم فيه المسلمون .

٣ : اصدر العماد ميشيل عون أوامره الى القوات اللبنانية باغلاق ممر المتحف الوحيد المفتوح للعبور بين شطرى بيروت .

٤ : **وصف الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان قرار العماد ميشيل عون باغلاق ممر المتحف بانه يمثل اعلانا للحرب من جانب عون .**

٩ : شنت اسرائيل اكبر عدوان لها على لبنان منذ ٦ سنوات من البر والجو والبحر ضد مواقع المنظمات الفلسطينية وقوات الحزب التقدمي الاشتراكي جنوبي بيروت .

١٢ : اعيد فتح ممر المتحف الذى يربط بين شطرى بيروت .

٢٠ : قررت اللجنة الدولية للصليب الاحمر وقف كل اعمالها وانشطتها في لبنان فورا وترحيل موظفيها بعد ان تلقوا تهديدات جديدة تعرضهم للخطر .

٢٣ : توصلت حركة امل الشيعية اللبنانية وحركة فتح الفلسطينية الى اتفاق لانهاء الصراع بينهما في مدينة صيدا اللبنانية وحول المخيمات الفلسطينية المجاورة لها .

٢٦ : اعلنت جماعة ابو نضال ان افرادا تابعين لها قتلوا عدة جنود اسرائيليين خلال هجوم انتحاري ضد القوات الاسرائيلية على الحدود مع لبنان .

٢٩ : انفجرت سيارة ملغومة بالقرب من موقع للجيش السورى في بيروت الغربية .

ليبيا :

٤ : زار العاصمة الليبية وفد من المسئولين التشاديين برئاسة وزير الاعلام وذلك للمرة الأولى منذ استئناف العلاقات بين البلدين .

١٩ : تعهد العقيد الليبى معمر القذافى بوقف دعم بلاده للمتمردين الصوماليين وقدم للرئيس الصومالى سياد برى اعتذارا عن تقديم الدعم والمساعدات العسكرية للمتمردين الذين تسببوا في عدم استقرار منطقة القرن الافريقى .

٢٤ : اتهمت الحكومة الليبية الولايات المتحدة بشن حملة عدائية مكثفة ضدها وترديد مزاعم حول انتاجها للأسلحة الكيماوية والتهديد بارتكاب عدوان على اراضيها .

: اكدت ليبيا التزامها بالمواثيق الدولية الخاصة بحظر استخدام وانتاج الاسلحة الكيماوية .

: اعلن العقيد الليبى معمر القذافى انه سيعيد جثة الطيار الأمريكي الذى اسقطت طائرته خلال الغارة الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ .

٢٨ : أعلن سفير ليبيا في تركيا ان حكومته ترحب بأى تحقيق دولى في الاتهامات الامريكية لليبيا بانها تمتلك مصنعا للأسلحة الكيماوية .

المجر :

١٦ : قرر الحزب الشيوعى المجرى تشكيل لجنة عمل منبثقة عن اللجنة المركزية للحزب لدراسة اقامة نظام سياسى متعدد الاحزاب .

: قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المجرى اعفاء ميكلوس نيمث رئيس وزراء المجر من مهام منصبه كسكرتير للجنة المركزية .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١١ : قررت السلطات الأردنية الاشراف على الامتحانات التى ستجرى في نهاية العام الدراسى الحالى في جميع المدارس الفلسطينية العليا بالضفة الغربية المحتلة بالرغم من قرار قطع الروابط القانونية والادارية معها .

المملكة العربية السعودية :

٣ : ٥ : جرت في الطائف اول مفاوضات مباشرة على مستوى عال بين المجاهدين الأفغان والاتحاد السوفيتى لبحث مشكلة الأسرى السوفيت لدى المجاهدين والمشكلة الأفغانية من جميع جوانبها . وقد اتفق الجانبان على عدد من البنود الخاصة بحل المشكلة الافغانية دون الغاء اتفاق جنيف وقبل المجاهدون عقد مؤتمر دولى بشرط اشتراك دول إسلامية بارزة فيه .

٢١ : صرح رفيق النتشه ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الرياض بان السعودية ستدفع ٦ ملايين دولار شهريا للمنظمة عند الانتهاء من تسليمها الحصة السعودية في مبلغ الدعم العربى الذى خصص في قمة بغداد ١٩٧٨ ، وان السعودية قررت تخصيص المبالغ الجديدة لدعم الانتفاضة الفلسطينية في الأراضى المحتلة .

٢٨ : قررت حكومة المملكة العربية السعودية اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالرياض سفارة لدولة فلسطين بالسعودية واعتبار ممثل المنظمة سفيرا لدولة فلسطين وذلك اعتبارا من اول يناير ١٩٨٩ .

المملكة المتحدة :

٩ : عقد اول اجتماع منذ خمس سنوات بين وزير بريطانى واحد مسئولى منظمة التحرير الفلسطينية حيث اجتمع ويليم والد جريف وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية مع بسام ابو شريف مستشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٠ : ذكرت موسوعة « جينز » العسكرية في تقريرها السنوى ان الولايات المتحدة تعتزم تقليص حجم قواتها العسكرية في اوروبا وان الولايات المتحدة قد تتخذ قرارا بسحب جزء من قواتها من حوض البحر المتوسط .

المملكة المغربية :

١٥ : عقدت في الدار البيضاء اعمال القمة الخامسة عشرة الفرنسية الافريقية باشتراك ٢٢ رئيس دولة و ١٥ رئيس وفد .

موريتانيا :

١٢ : اطلقت حكومة موريتانيا سراح الرئيس الموريتانى السابق محمد خونا ولد هيداله بعد ٤ سنوات من الاعتقال في اطار قرارات بالعفو العام .

ناميبيا :

٢٢ : وقعت جنوب افريقيا وأنجولا والولايات المتحدة وكوبا وثيقة استقلال ناميبيا وانتهاء احتلال حكومة بريتوريا العنصرية الذى استمر ٧٣ عاما .

النرويج :

٢٨ : كشفت النرويج عن وثائق توضح ان الحكومة النرويجية عقدت اتفاقية مع الحكومة الاسرائيلية قبل ٣٠ عاما تتضمن عدم استخدام اسرائيل لكميات من الماء الثقيل كانت قد حصلت عليها من النرويج في انتاج اسلحة نووية والسماح للنرويج بتفتيش المنشآت الاسرائيلية والاحتفاظ بحق اسرائيل في حرية استخدام الماء الثقيل في الأوجه المناسبة لها وحماية اية اسرار صناعية يمكن ان تحصل اسرائيل عليها نتيجة لشرائها الماء الثقيل والتشاور على تعديل الاتفاقية فيما بعد باعطاء هيئة الطاقة الدولية حق الاشراف والتفتيش .

النمسا :

١٤ : اعلنت النمسا في اول خطوة من نوعها من جانب دولة اوروبية غربية اعترافها باعلان الدولة الفلسطينية .

١٩ : اعلن وزير الخارجية النمساوى رفع درجة التمثيل مع منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى سفارة .

نيكاراجوا :

٢٨ : كشفت مصادر دبلوماسية ان ٢٢٠٠ شخص لقوا مصرعهم في الحرب الدائرة بين القوات الحكومية في نيكاراجوا وقوات الكونترا خلال عام ١٩٨٨ .

الهند :

١ : امرت السلطات الهندية الملحق العسكرى الباكستانى بمغادرة البلاد

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٥١ صوتا ضد صوتى الولايات المتحدة واسرائيل يؤكد حق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الاشتراك فى مناقشات الجمعية ويندد بقرار الحكومة الأمريكية بعدم منحه تأشيرة دخول ويؤكد انتهاك واشنطن لاتفاقية المقر .

٢ : امرت الحكومة الأمريكية بانسحاب قواتها العاملة فى وحدة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى جنوب لبنان .

٤ : كشف بوب وود ورد الصحفى الأمريكى عن وجود اتفاق سرى بين الولايات المتحدة واسرائيل للقيام بعمليات قذرة .

٦ : الغت الحكومة الأمريكية الحظر الذى فرضته على تزويد اسرائيل بالقنابل العنقودية .

٧ : عقدت القمة الخامسة بين الرئيس الأمريكى رونالد ريجان والرئيس الأمريكى المنتخب جورج بوش والزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك .

١٣ : اعلنت الولايات المتحدة ان خطاب الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات إمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جنيف لم يستجب لكل شروطها لبدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٤ : استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولى بادانة الاعتداء الاسرائيلى الجوى والبرى الأخير على الاراضى اللبنانية .

١٦ : اصدر الرئيس الأمريكى ريجان قرارا بفتح باب الحوار المباشر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وبدء المفاوضات المباشرة مع المنظمة حول السلام فى الشرق الأوسط . وتعيين روبرت بيلترو السفير الأمريكى فى تونس كممثل وحيد لها فى هذا الحوار .

٢٠ : اعلنت الخارجية الأمريكية ان اقامة المزيد من المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة لن يفيد عملية السلام .

: وجه البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية نداء عاجلا الى اسرائيل والفلسطينيين بوقف اعمال العنف فى الأرض المحتلة وعدم الدخول فى مواجهات جديدة لخلق حالة من الهدوء تهيىء المناخ المناسب للحوار والتفاهم والمفاوضات .

٢٨ : قررت الحكومة الامريكية فرض عقوبات تجارية بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠ ٪ على وارداتها من بعض المواد الغذائية من السوق الأوروبية .

٢٩ : اكد الرئيس الأمريكى ريجان لرئيس وزراء اسرائيل اسحاق شامير عزم امريكا على احترام تعهداتها بالنسبة لأمن اسرائيل وان قبولها الدخول فى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يعنى قبولها مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة .

اليابان :

٢١ : اتفقت اليابان والاتحاد السوفيتى على اجراء محادثات بشكل منتظم بشأن المفاوضات الخاصة بتوقيع « معاهدة للسلام » بين البلدين ولعقد لقاء قمة بين الرئيس السوفيتى جورباتشوف ورئيس الوزراء اليابانى نوبورو تاكشيتا .

٣٠ : قدم وزير العدل اليابانى استقالته بعد ثلاثة ايام من تعيينه لتورطه فى فضيحة مالية .

يوجوسلافيا :

٢٢ : رفعت يوجوسلافيا وضع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى بلجراد الى درجة سفارة .

٣٠ : قدم برانكو ميكوليتش رئيس وزراء يوغوسلافيا استقالة حكومته للبرلمان ليصبح بذلك اول رئيس وزراء يقدم استقالته منذ الحرب العالمية الثانية .

(انظر استراليا ٢/١٢)

اليونان :

٣ : اكد زعماء دول المجموعة الأوروبية الـ ١٢ فى ختام قمتهم بجزيرة رودس اليونانية تأييدهم لإعلان قيام الدولة الفلسطينية الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير والقرارات الأخرى للمجلس .

يناير ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتى :

٨ : أعلن موشى أرينز وزير خارجية اسرائيل ان الاتحاد السوفيتى قرر رفع وضع البعثة القنصلية فى موسكو واعتبارها جهة اتصال بين اسرائيل والاتحاد السوفيتى .

: اعلن ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى ان بلاده ستبدأ فى تدمير مخزونها من الاسلحة الكيماوية خلال العام الحالى دون انتظار التوصل الى ابرام معاهدة دولية لحظر انتاج وامتلاك الغاز السام .

١١ : صرح سيرجى سيرجييف الخبير الاقتصادى بان الاتحاد السوفيتى سيلغى ديون اثيوبيا وموزمبيق واليمن الديمقراطية وكذلك ديون ١٩ دولة نامية اخرى .

١٦ : اعلن فتيالى شابانوف نائب وزير الدفاع السوفيتى بان الاتحاد السوفيتى سيبدأ فى سحب ٥٠ الفا من قواته و٥ الاف دبابة من دول اوروبا الشرقية فى ابريل القادم .

١٩ : اعلن الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتى يعتزم خفض ميزانية الانفاق العسكرى بنسبة ١٤,٢ ٪ عما هى عليه حاليا وكذلك خفض حجم القوات العسكرية السوفيتية بنسبة ١٢ ٪ وخفض الانتاج العسكرى السوفيتى بنسبة ١٩,٥ ٪ .

: اعلن وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة ان موسكو قررت سحب بعض اسلحتها النووية التكتيكية من شرق اوروبا خلال العامين القادمين بالاضافة الى ٥٠ الف جندى .

٢٢ : وصف الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف تورط بلاده العسكرى على مدى السنوات التسع الماضية فى

افغانستان بانه « خطيئة » واعترف بأن هذا التورط ألهب الانفاق ومشكلات الدولة الاقتصادية .

٢٥ : اعلن الاتحاد السوفيتى انه بدأ سحب باقى قواته البالغ عددها نحو ٥٠ الف جندى من افغانستان .

٢٦ : ابلغ الاتحاد السوفيتى الحكومة المجرية رسميا بأنه سوف يبدأ فى سحب بعض قواته الموجودة فى نهاية يونيو المقبل .
(انظر ايضاً : افغانستان ١/٩ ، ١/٢٢)

اسـرائيل :

٣ : اعلن موشى ارينز وزير الخارجية الإسرائيلى ان اسرائيل ليست مستعدة حاليا للانسحاب من الضفة الغربية وغزة لأن حدود ١٩٦٧ ليست دفاعية .

٤ : قرر الكنيست الإسرائيلى رفض الاتصال او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والموافقة على اجراء محادثات مع فلسطينيين يعترفون باسرائيل ويستنكرون الارهاب ويعترفون بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٥ : اعلن وزير المواصلات الاسرائيلى ان الانتفاضة الفلسطينية الحقت باسرائيل خسائر اقتصادية تقدر بمليار شيكل (٢ ٪ من الناتج القومى الاسرائيلى)

١٠ : اعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل استعداده لاجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية تحت اشراف الأمم المتحدة بشرط عدم تدخلها فى جوهر المباحثات .

١١ : اعلن الجنرال دان شمرون رئيس الأركان الاسرائيلى ان حركة « فتح » الفلسطينية قد اوقفت عملياتها ضد اسرائيل منذ نوفمبر كما اوقفت استعداداتها لعمليات جديدة .

١٦ : اكدت جماعات متطرفة من المستوطنين اليهود انها ستعلن قيام دولة « يهودا » المستقلة فى الأراضى المحتلة اذا انسحبت القوات الاسرائيلية منها .
: قررت حكومة جمهورية افريقيا الوسطى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل والتى قطعت عام ١٩٧٣ .

١٧ : هدد القادة الاسرائيليون بضرب ليبيا والعراق اذا نشرتا اى سلاح كيماوى ضد اسرائيل .

٢٣ : وصل الى اسرائيل فريق كرة القدم السوفيتى دينامو كييف فى اول زيارة لفريق سوفيتى لاسرائيل منذ ١٢ عاما .

٢٧ : ابلغت هيئة اركان الجيش الاسرائيلى الحكومة الاسرائيلية بانها تتوقع ان تستمر الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة الى اجل غير مسمى وان القوات الاسرائيلية المكلفة بالتصدى للانتفاضة قد ضاقت ذرعا بهذا الأمر .

٢٨ : كشفت مؤسسة شئون الهجرة اليهودية فى جنيف ان عدد اليهود الذين يهاجرون من موطنهم للاستيطان فى اسرائيل قد انخفض انخفاضا بارزا بسبب الانتفاضة الفلسطينية .

٣٠ : اعلن متحدث باسم وزارة التعليم الاسرائيلية انه تم اضافة فصل الى مقرر المرحلة الثانوية يصف الضفة الغربية وغزة بانهما اراض محتلة .

٣١ : اعلن شيمون بيريز وزير المالية الاسرائيلى انه تم تخصيص ٤٠ ٪ من الميزانية الاسرائيلية هذا العام لسد الديون الخارجية وفوائده المستحقة على اسرائيل بالاضافة الى ٢٢ ٪ للنفقات العسكرية .
: عين المنشق اليهودى السوفيتى ناتان شارانسكى فى منصب السفير الاسرائيلى الجديد فى الأمم المتحدة .
(انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ١/٨ ، ونيجيريا ١/١٣ ، والمجر ١/٣٠)

افغانستان :

٩ : اعلن المجاهدون الأفغان رفضهم اجراء المزيد من المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى وقطع المفاوضات التى كان الجانبان يعتزمان اجراءها قبل اتمام الانسحاب السوفيتى بشأن تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة .

١٤ : ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان طابورا عسكريا ميكانيكيا باكستانيا دخل الأراضى الأفغانية .

٢٠ : وجهت السفارة البريطانية فى كابول والتى ترعى مصالح ٦ دول اخرى الى رعايا هذه الدول حيث طالبتهم بمغادرة افغانستان فورا لأن البلاد تتدهور اقتصاديا وامنيا .

٢٢ : اعترف قائد سوفيتى كبير فى كابول بان موسكو انهت حربها التى استمرت لمدة ٩ سنوات فى افغانستان باحساس بالفشل فى امكانية تدعيم نظام الحكم الماركسى فى كابول وقال اننا لم ننجح فى كل ما خططنا له وستغادر البلاد دون ان نكمل مهمتنا .
: اذاع راديو طهران ان ٤ منظمات افغانية شيعية تتخذ من ايران مقرا لها ستقاطع جلسات مجلس الشورى الذى اقترحت تكوينه منظمات المجاهدين التى تتخذ من باكستان مقرا لها .

المانيا الشرقية :

١٦ : قررت المانيا الشرقية تحويل بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لديها الى سفارة .

٢٣ : اعلن الرئيس اريك هونيكر رئيس المانيا الشرقية والسكرتير العام للحزب الشيوعى ان بلاده ستخفض بقرار منفرد ميزانيتها الدفاعية بنسبة ١٠ ٪ وقوات الجيش بنحو عشرة آلاف جندى كما ستسحب ٦٠٠ دبابة من ست كتائب دبابات وسرب للطائرات مكون من ٥٠ طائرة مقاتلة بنهاية عام ١٩٩٠ ، وذلك بهدف تأكيد الطابع الدفاعى للجيش ولاعطاء دفعة للدول الأوروبية كى تتخذ خطوات مماثلة .

إيران :

٢ : اعلن مير حسين موسوى رئيس الوزراء الايرانى ان بلاده سوف تشهد مصاعب اقتصادية كبرى خلال السنوات الخمس القادمة .
(انظر ايضا العراق : ١/١٦ ، ١/٢٤ ، ١/٢٩)

باكستان :

١٨ : قررت باكستان تحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى اسلام اباد إلى سفارة ورفع مستوى الممثل الفلسطينى هناك الى مستوى سفير .

٢٢ : اكدت باكستان وايران رغبتيهما فى زيادة التعاون بينهما .

البحرين :

٣ : قررت حكومة البحرين تحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى المنامة الى سفارة لدولة فلسطين المستقلة .

البرازيل :

١٦ : اعلن خوزيه سارنى رئيس البرازيل عن خطة جديدة للتقشف الاقتصادى هى الثالثة منذ مجيئه الى السلطة فى عام ١٩٨٥ .

بلغاريا :

٢٨ : اعلنت بلغاريا عن خفض ميزانية الدفاع بنسبة ١٢ ٪ وخفض قواتها العسكرية بنحو عشرة آلاف جندى بحلول عام ١٩٩٠ .

بولندا :

١٨ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البولندى على اعادة الشرعية لمنظمة « التضامن » العمالية المحظورة منذ عام ١٩٨١ بشرط تأييد الاصلاحات الاقتصادية للحكومة وموالاة الدولة والامتناع عن تلقى

الأموال من الغرب وان تعتبر نفسها جزءاً من الاشتراكية .

: استبعدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولندي تشكيل احزاب سياسية جديدة ولكنها سمحت بنواد وجمعيات سياسية .

٢٠ : اقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولندي وثيقة توصي برفع الحظر المفروض على تكوين نقابات عمالية جديدة غير تابعة مباشرة للحزب الحاكم .

٢٥ : قررت حكومة بولندا خفض نفقاتها العسكرية .

تشيكوسلوفاكيا :

٢٧ : اعلنت حكومة تشيكوسلوفاكيا قرارها بخفض قواتها العسكرية بنحو ١٢ الف جندي وخفض ميزانية الدفاع بنسبة ١٥ ٪ على مدى العامين القادمين .

تونس :

١٢ : عقد وزراء خارجية دول المغرب العربي الخمس اجتماعا في تونس خصص لبحث بناء المغرب العربي الكبير .

٢٤ : عقدت بتونس العاصمة اجتماعات اللجنة المغاربية العليا المشتركة التي ضمت رؤساء وزارات تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا .

٢٧ : فاز الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بالجائزة الدولية للديمقراطية وحقوق الانسان لعام ١٩٨٨ .

جرينادا :

٢٢ : تم اقصاء هربرت بليز رئيس الوزراء ورئيس الحزب الوطني الجديد الحاكم في جزيرة جرينادا وانتخاب منافسه التقليدي كيث ميتشيل في مكانه كزعيم للحزب .

جمهورية مصر العربية :

٤ : حضر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات احتفال عمال مصر بمرور ٢٤ عاما على انطلاق الثورة الفلسطينية ومرور عام على الانتفاضة واستقبله الرئيس مبارك .

٥ : وقعت ٤٣ دولة من بينها مصر اتفاقية لمنع تهريب الأدوية والمخدرات ومرورها عبر الدول الموقعة على الاتفاقية .

: اكتمل وضع آخر علامات الحدود الدولية بين مصر واسرائيل في منطقة طابا وهي العلامة رقم ٩١ .

٧ : عقدت بالقاهرة اعمال الدورة الثانية للجنة المصرية العراقية المشتركة برياسة د . عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري والسيد طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة والنائب الأول لرئيس الوزراء العراقي . ووقعت مصر والعراق بروتوكولات للتعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الزراعية والصناعية والبيطرية والكهرباء والطاقة والبحث العلمي والتكنولوجيا .

٨ : طالبت مصر المؤتمر الدولي لحظر الاسلحة الكيماوية في باريس بضرورة حظر انتشار الاسلحة الكيماوية والانتشار النووي في ذات الوقت .

٩ : تم توقيع بروتوكول التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي للعام الحالي ويبلغ حجمه ٦٢٠ مليون جنيه استرليني حسابي بزيادة قدرها ٧٠ مليون و ١٧ ٪ من حجم بروتوكول عام ١٩٨٨ .

١٠ : وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون مجلس الوزراء والأخذ بنظام الانتخاب الفردي وعلى ان يشكل المجلس من ٢٤٦ عضوا ٨٢ منهم بالتعيين وتقسيم الجمهورية الى ٨٢ دائرة انتخابية .

١١ : ١٤ زار مصر المستشار النمساوي الدكتور فرانز فرانتسكي .

١٧ : ٢١ زار مصر الرئيس الصومالي محمد سياد بري .

٢٥ : ٢٦ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الاردن . واعلن الرئيس حسني مبارك خلال الزيارة عن مشاورات تجري لاقامة تجمع اقتصادي للتعاون بين مصر والأردن والعراق واليمن الشمالي .

٢٨ : ٢٩ : عقدت بالقاهرة اعمال الدورة التاسعة للجنة العليا المصرية الاردنية المشتركة .

٢٨ : اصدر المدير العام لمنظمة اليونسكو قرارا بعودة المكتب الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية الى مقره الاصلي بالقاهرة بعد نقله منذ عشر سنوات الى باريس ثم الى عمان .

٢٩ : ٣١ : زار مصر الرئيس النيجيري ابراهيم بابانجيدا .

(انظر ايضاً : الولايات المتحدة ١/٩)

جنوب افريقيا :

٢٢ : اكد بيك بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا استعداد نظام بريتوريا للتفاوض مع حزب المؤتمر الوطني القومي الافريقي المناهض لهذا النظام في حالة نبذه العنف ، وعلى اساس تقاسم السلطة والغاء اية تفرقة مع اي حزب يتخلى عن استخدام العنف .

دولة الإمارات العربية المتحدة :

٤ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في ابو ظبي سفارة لدولة فلسطين واعتبار ممثل منظمة التحرير لدى الامارات سفيرا لدولة فلسطين .

رومانيا :

٢١ : قررت رومانيا رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لديها الى درجة سفارة .

زائير :

١٤ : قرر الرئيس الزائيري موبوتو وقف سداد ديون بلاده لبلجيكا (١,٢ مليار دولار) بسبب انتقادات وجهتها الصحافة البلجيكية له .

السودان :

٢ : قدم جميع القضاة السودانيين فيما عدا قضاة المحكمة العليا استقالات جماعية احتجاجا على تدخل لجنة الأجور في هيكل الرواتب الخاص بالقضاة .

٤ : قرر المستشارون بديوان النائب العام السوداني وعددهم (١٤٠٠) مستشار التوقف عن العمل في جميع انحاء السودان وتقديم استقالاتهم .

٢٢ : اعلن المتمردون في جنوب السودان انهم اسقطوا طائرة عسكرية حكومية في الجنوب . كما ذكر مسئولو الاغاثة ان المتمردين اجبروا نحو ٢٠ الف لاجئ على مغادرة معسكرهم في منطقة لولوجو القريبة من جوبا .

٣١ : قرر مجلس رأس الدولة اعفاء سبعة وزراء من مناصبهم ، كما دعا المجلس الشعب السوداني الى التعبئة العامة والاسراع للتطوع في الجيش وتقديم المواد الغذائية للقوات المسلحة لاسترداد مدينة الناصر من ايدي المتمردين .

سوريا :

٩ : قررت سوريا والمغرب استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما نتيجة لنجاح جهود الوساطة السعودية في هذا الشأن .

٢٥ : اعلن عن التوصل الى اتفاق مبدئي لوقف النار فورا بين ميليشيات حركة امل وحزب الله الشيعيتين في لبنان عقب محادثات شارك فيها وزيرا

خارجية سوريا وايران وممثلو الميليشيات المتصارعة .

٣٠ : وقعت حركة أمل الشيعية اللبنانية وحزب الله الموالى لايران فى دمشق على اتفاق سلام نهائى بينهما وحضر توقيع الاتفاق وزيرا خارجية سوريا وايران .

سويسرا :

٣١ : اكد البيان الختامى للندوة الاقتصادية الدولية التى عقدت فى مدينة دافوى السويسرية ان العالم سيدخل مرحلة جديدة من النمو الاقتصادى على المدى البعيد يعتمد على تقدم العلم والتكنولوجيا وذلك بعد ركود دام عقدين .

الصين :

٧ : قررت حكومة الصين رفع مستوى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى بكين الى سفارة .

١١ : ذكرت صحيفة « ايكونوميك ديلى » الصينية ان برنامج التقشف الذى طبقته الحكومة قد فشل وصل الطريق عند التطبيق العملى .

١٦ : ١٩ : زار بكين النائب الأول لوزير الخارجية الفيتنامية واجرى محادثات لوضع تسوية للمشكلة الكمبوتشية .

٢٥ : اعلن دبلوماسيون فى بكين وبانكوك ان الصين وفيتنام قد توصلتا لاتفاق لاتمام الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا فى موعد اقصاه شهر سبتمبر .

العراق :

١٦ : قرر العراق اعادة ٢٢٥ اسيرا ايرانيا الى بلادهم .

: اقر مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العراقى برياسة الرئيس صدام حسين فكرة تكوين احزاب سياسية .

١٨ : نفى العراق انه ينتج اسلحة بيولوجية .

٢٢ : تم طرح ٧٤ مؤسسة سياحية تابعة للدولة للبيع للقطاع الخاص .

٢٤ : غادر بغداد ١٢٤ اسيرا ايرانيا الى طهران بواسطة الصليب الاحمر الدولى .

٢٩ : وافق العراق على اقتراح تشكيل لجنة عسكرية مشتركة مع ايران لتثبيت وقف اطلاق النار كما رفع الحظر المفروض على الطيران المتجه لايران .

سلطنة عمان :

٦ ، ٨ شهدت العاصمة العمانية مسقط جولة جديدة من المباحثات بين سلطنة عمان وبريطانيا ، فى اطار زيارة قام بها جيفرى هاو وزير الخارجية البريطانى .

وقد استقبله خلال الزيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، واعلن هاو ان السلطان قابوس بحث معه المفاوضات بين العراق وايران والقضية الفلسطينية .

٨ : طالبت عمان بضرورة ان تتضمن نصوص بروتوكول جنيف لعام ٢٥ الخاصة بحظر استخدام الاسلحة الكيميائية تحريما دوليا على تطوير وانتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيميائية والجرثومية .

٩ : تم الاتفاق على انشاء شركة استثمارية مشتركة عمانية ـ اردنية لتنفيذ عدد من المشاريع برأسمال ١٠ ملايين دولار ، ومنها اتخاذ الأردن مركزا لتوزيع الاسماك العمانية الى المنطقة العربية .

١٢ : ١٤ قام يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة لمصر وقد استقبله خلالها الرئيس حسنى مبارك .

١٥ : وصل الى موسكو سعيد بن احمد الشنفرى وزير النفط والمعادن العمانى فى زيارة للاتحاد السوفيتى ، نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف وهو يعد أول وزير عمانى يقوم بزيارة للاتحاد السوفيتى منذ اقامة العلاقات بين البلدين .

١٦ : أكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان سياسة السلطنة تقوم على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شئون الغير وقال : يجب على جميع دول العالم ان تزيل الخلافات والنزاعات التى تنشأ بينها بالطرق السلمية لأن الاستقرار والتطور المستمر لايتم إلا وقت السلم والأمن .

٢١ : قررت سلطنة عمان وتشاد اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى

٢٢ : اكد عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العمانى على اهمية مواصلة الجهود المبذولة لاستمرار المفاوضات العراقية ـ الايرانية تحت راية الأمم المتحدة لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ لاحلال السلام فى منطقة الخليج . ودعا كل الدول المحبة للسلام الى التعاون مع السكرتير العام للامم المتحدة لتعزيز السلام فى هذه المنطقة .

وحذر من ان فشل هذه الجهود سيؤدى الى عودة الحرب والدمار وقال عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام ان السلطنة تعقد آمالا واسعة تجاه تحقيق السلام المنشود لأن الجميع يعلم وأولهم ايران والعراق ان البديل لفشل المفاوضات هو أمر مرعب ومخيف . وأوضح ان الاتصالات التى تجريها سلطنة عمان مع ايران فى اطار مضمون سياسة السلطان قابوس بن سعيد ، التى اساسها هو الاعتماد على مبدأ الحوار واستمراره بين جميع الدول واشار الى علاقات السلطنة بايران تفرضها حقائق التاريخ والجغرافيا . وأكد ان اتصالات السلطنة مع ايران لم تكن فى يوم من الأيام على حساب العراق فهى دولة شقيقة عربية تعتز السلطنة بقدراتها ومكانتها .

٢٣ : ٢٦ قام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة سلطنة عمان وقد التقى السلطان قابوس بن سعيد به خلال الزيارة .

فرنسا :

٥ : قرر الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران رفع مستوى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى باريس من مكتب الى مفوضية عامة .

٧ : عقدت فى باريس اعمال المؤتمر الدولى لحظر الاسلحة الكيماوية بحضور ممثلى ١٤١ دولة لتعزيز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر استخدام الاسلحة الكيماوية . واكدت الدول المشاركة ضرورة ابرام اتفاقية لحظر انتاج وتخزين واستخدام كافة الاسلحة الكيماوية بالاضافة الى تدمير المخزون منها حاليا واعربت عن عزمها العمل من اجل تقدم السلام والأمن الدوليين فى العالم اجمع وفقا لميثاق الأمم المتحدة من خلال نزع السلاح فضلا عن اعتزامهم عدم استخدام هذه الاسلحة الكيماوية وادانة اى استخدام لها .

١٣ : عقد فى باريس لقاء مائدة مستديرة حضره ممثلون لمنظمة التحرير الفلسطينية واعضاء فى الكنيست الاسرائيلى فى اطار ندوة باريس حول الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط .

فلسطين :

٢ : اعترفت رواندا رسميا بالدولة الفلسطينية المستقلة .

٩ : عقد فى مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس اول اجتماع رسمى بين وفد فلسطينى ووفد هولندى .

١١ : وافق مجلس الأمن الدولى على طلب وفد فلسطين الاشتراك فى مناقشة

الشكوى الليبية ضد الولايات المتحدة الامريكية .

١٣ : صرح ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بانه سيكون مستعدا للتوصل الى حل وسط حول الشكل الذى ستتخذه الدولة الفلسطينية وان المفاوضات تعنى الحل الوسط وانه يرغب فى اجراء مفاوضات .

: التقى وليم وولد جريف وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية مع ياسر عرفات فى تونس فى اول اتصال رسمى على هذا المستوى بين مسئول بريطانى ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

٢١ : ٢٣ : اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لمقترحات اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى التى تقضى بوقف الانتفاضة واجراء انتخابات عامة فى الاراضى المحتلة لاقامة سلطة للحكم الذاتى الفلسطينى تمهيدا لحل نهائى للقضية الفلسطينية . كما رفضت القيادة العامة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية رسميا نفس هذه المقترحات .

٢٥ : طلبت منظمة التحرير الفلسطينية عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن لبحث تصعيد اسرائيل لاجراءات القمع ضد المواطنين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٢٧ : فى أول اتصال رسمى من نوعه بين الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات والمجموعة الأوروبية التقى عرفات فى مدريد باللجنة الثلاثية الأوروبية المشكلة من وزراء خارجية اسبانيا وفرنسا واليونان لبحث تهيئة الظروف لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

٣٠ : اجتمع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس لأول مرة رسميا بثورفان ستولتنبرج وزير خارجية النرويج .

(انظر أيضا : المانيا الشرقية ١٦ /١ ، وباكستان ١٨ /١ ، والبحرين ٣ /١ ، والامارات ٤ /١ ، ورومانيا ٢١ /١ ، والصين ٧ /١ ، وفرنسا ٥ /١ ، وقطر ٧ /١ ، والكويت ٨ /١ ، وماليزيا ١٢ /١ ، والأردن ٧ /١ ، والمملكة المتحدة ١٦ /١ ، والمغرب ٢١ /١)

فنزويلا :

١ : قررت فنزويلا وقف دفع ديونها الخارجية التى تبلغ ٣٠,٣ مليار دولار .

٥ : اتفق رئيسا فنزويلا والمكسيك على ضرورة ان توحد دول امريكا اللاتينية مواقفها لمواجهة مشكلة الديون المتراكمة واعبائها المتزايدة .

قبرص :

١٣ : عقد فى نيقوسيا اجتماع موسع لوزراء خارجية دول عدم الانحياز تركز على بحث اجراء اصلاحات وتعديلات جذرية فى نظم العمل بالحركة التى تأسست فى عام ١٩٦١ لإدخال تحديث شامل عليها .

دولة قطر :

٧ : قررت دولة قطر رفع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى الدوحة الى مستوى سفارة .

كمبوتشيا :

٧ : اعلنت فيتنام ان كل قواتها سوف تنسحب من كمبوتشيا بحلول شهر سبتمبر القادم ، وذلك بعد نحو عشر سنوات من دخولها البلاد .

كوريا الجنوبية :

٢٣ : اعلنت كوريا الجنوبية موافقتها على اجراء اتصالات مع كوريا الشمالية تمهيدا لأول اجتماع على مستوى رئيسى الحكومتين واكدت ان الدولتين على وشك انهاء نزاعهما الذى استمر لمدة ٤٠ عاما .

الكويت :

٨ : قررت حكومة الكويت اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية سفارة لدولة فلسطين فى الكويت .

١٩ : عاودت الكويت رفع اعلامها على ست ناقلات بترول من الإحدى عشرة التى رفعت العلم الأمريكى عام ١٩٨٧ .

لبنان :

١٠ : أعلن متحدث باسم حركة أمل الشيعية ان الحركة تسيطر على ٩٠ ٪ من اقليم التفاح وانها تحاصر رجال حزب الله فى جيب مساحته ٢٥ ميلا مربعا .

١٢ : اغارت الطائرات الاسرائيلية على القواعد الفلسطينية شرقى صيدا .

١٣ : قرار وزراء خارجية الدول العربية تشكيل لجنة عربية برئاسة الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتى لتقصى الحقائق فى لبنان ووضع خطة لإنهاء الحرب الأهلية فيه .

٢٥ : انهار اتفاق لوقف اطلاق النار تم التوصل اليه فى دمشق بين ميليشيات الشيعة فى جنوب لبنان .

ليبيا :

٤ : اعلنت ليبيا ان الولايات المتحدة قامت بعدوان مدبر ضدها واسقطت طائرتين ليبيتين من طراز ميج ٢٣ فوق المياه الدولية فى البحر المتوسط قبالة الساحل الشرقى لليبيا ، وان الطائرتين كانتا فى مهمة استطلاعية .

٧ : ذكر دبلوماسى غربى ان العقيد الليبى معمر القذافى قد أجرى حركة تغييرات فى صفوف قيادات قواته المسلحة .

١٢ : استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولى لتوجيه نقد للولايات المتحدة لاسقاطها طائرتين ليبيتين فوق المياه الدولية .

١٣ : اكد جاد الله عزوز الطلحى وزير خارجية ليبيا فى حديث صحفى ان بلاده على يقين من ان مصر ستعود لقيادة الأمة العربية فى الاتجاه الحريص على الوحدة العربية والأمن القومى العربى واكد ضرورة استمرار الحوار بين الجانبين المصرى والليبى .

: سلمت ليبيا الفاتيكان جثة طيار امريكى اسقطت طائرته اثناء الغارات الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ .

١٧ : اعلن العقيد الليبى معمر القذافى انه سيتم الغاء جميع المؤسسات التقليدية للدولة فى غضون العام الحالى واستبدالها بحكم الجماهير .

٣٠ : ذكرت صحيفة « الزحف الأخضر » الناطقة باسم اللجان الثورية الليبية ان ليبيا ستضرب بيد من حديد الأخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الوهابية المتطرفة .

ماليزيا :

١٢ : قررت حكومة ماليزيا رفع درجة تمثيل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى السفارة .

المجر :

١١ : وافق البرلمان المجرى على اجراء تعديل فى الدستور يتيح تشكيل الأحزاب السياسية ومنح حريات اوسع للصحف واقرار حق الأفراد فى اداء الخدمة العسكرية اختياريا .

٣٠ : اعلن ميكلوس نيميث رئيس وزراء المجر ان استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل سيتم فى النصف الأول من العام الحالى .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٧ : قرر الأردن رفع التمثيل الفلسطينى فى عمان الى مستوى السفارة تمشيا مع

الاعتراف بالدولة الفلسطينية .
(انظر ايضاً : مصر : ٢٥ ، ١/٢٨)

المملكة المتحدة :

١٦ : اعلن وليام ولد جريف وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية مساندة بريطانيا للمواقف الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقال ان بريطانيا اقامت علاقات عمل طيبة مع قيادة المنظمة .

المملكة المغربية :

٤ : عقد الملك الحسن الثانى ووفد يمثل جبهة البوليساريو محادثات مباشرة لأول مرة فى الرباط .
٢١ : قررت الحكومة المغربية رفع التمثيل الدبلوماسى لدولة فلسطين الى مستوى السفارة .
انظر ايضا : سوريا : ١/٩)

ناميبيا :

١٧ : وافق مجلس الأمن الدولى باغلبية مطلقة على بدء عمل قوات حفظ السلام الدولية فى ناميبيا فى اول ابريل القادم ١٩٨٩ تمهيدا لإجراء انتخابات فى هذا الاقليم الذى تحتله جنوب افريقيا منذ ٧٤ عاما .
٢٤ : اوصى السكرتير العام للأمم المتحدة بتخفيض حجم قوات حفظ السلام الدولية المقرر ارسالها للاشراف على عملية استقلال ناميبيا من ٧٥٠٠ جندى الى ٤٦٥٠ جنديا وذلك لخفض تكاليفها الى ٤١٩ مليون دولار بدلا من ٧٠٠ مليون دولار بناء على رغبة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولى .

النمســا :

١٦ : وقعت ٣٥ دولة من الشرق والغرب وثيقة حول التعاون والأمن الأوروبى .
٢٨ : اعلنت النمسا اغلاق سفارتها فى كابول بصفة مؤقتة .

نيجيريا :

١٣ : صرح الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيدا بان بلاده تمضى قدما بصورة جديدة نحو اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وانها مسالة وقت فقط .
(انظر ايضا : مصر ١/٢٩)

الهــند :

٢٢ : حقق حزب الجبهة التقدمية للتاميل الاقليمى المعارض انتصارا كبيرا فى الانتخابات البرلمانية فى ولاية تاميل نادو على حزب المؤتمر الحاكم الذى يتزعمه راجيف غاندى رئيس الوزراء الهندى .
٢٤ : تحسن موقف حزب المؤتمر الحاكم بعد فوزه فى ولايتى ناجالاند وميزورام بشمال الهند .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٤ : وافق الرئيس الأمريكى ريجان على فكرة انعقاد مؤتمر دولى حول حقوق الانسان فى موسكو عام ١٩٩١ .
٩ : اعلنت الحكومة الأمريكية انها خصصت ٢,٣ مليار دولار مساعدات اقتصادية وعسكرية لمصر للعام المالى الذى يبدأ فى اول اكتوبر ١٩٨٩ ، ولإسرائيل ٣ مليارات دولار مساعدات اقتصادية وعسكرية من اجمالى المساعدات البالغ قيمتها ١٤,٨ مليار دولار .
: رفضت الولايات المتحدة نداء للعقيد الليبى معمر القذافى لإجراء محادثات امريكية ـ ليبية مباشرة لحل النزاعات بين البلدين .
١٧ : اعلن جيمس بيكر المرشح لتولى منصب وزير الخارجية فى ادارة الرئيس الأمريكى المنتخب جورج بوش ان اهداف الادارة الجديدة فى الشرق الأوسط تتلخص فى اقرار السلام العادل والدائم والذى يضمن امن اسرائيل ويلبى الحقوق المشروعة للفلسطينيين .
: جرت فى واشنطن محادثات بين مسئولين امريكيين وسوفييت لبحث كيفية اعادة الديون المستحقة على روسيا القيصرية منذ ٧٠ سنة .
١٨ : اعلنت وزارة التجارة الأمريكية ان العجز التجارى الأمريكى قد بلغ ١٢,٥١ مليار دولار خلال شهر نوفمبر الماضى بزيادة قدرها ٢٢ ٪ عن العجز التجارى خلال شهر اكتوبر .
١٩ : عدلت الولايات المتحدة عقوباتها ضد ليبيا للسماح لخمس شركات بترولية امريكية باستئناف عملياتها فى ليبيا او تحويلها الى شركات تابعة لشركات اجنبية .
٢٠ : تولى جورج بوش مهام منصبه رسميا كرئيس للولايات المتحدة وليصبح بذلك الرئيس رقم ٤١ فى التاريخ الأمريكى . واكد بوش انه سيعمل على احلال السلام فى العالم اجمع وسيحافظ على حلفاء امريكا اقوياء وفى الوقت الذى سيسعى فيه لاقامة علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتى ، وتعهد بدعم جميع المتطلعين الى الحرية والديمقراطية .
: اعلن تشارلز ريدمان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ان الولايات المتحدة لا تعتبر الانتفاضة الفلسطينية ارهابا .
٢٧ : ذكر التقرير الخاص بميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية لدول العالم لعام ١٩٩٠ الذى قدمته الحكومة الأمريكية للكونجرس ان الدعم الذى تقدمه امريكا لمصر يؤكد مدى اهمية التعاون مع دولة هامة فى الشرق الأوسط لها علاقات قوية مع الولايات المتحدة .
: اكد متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ان الحكومة الأمريكية ليس لديها ادلة على حصول العراق على اسلحة بيولوجية .
٣٠ : اعلن الرئيس جورج بوش ان الولايات المتحدة على استعداد لإعادة النظر فى مسألة وجود القوات العسكرية الأمريكية فى اوروبا الغربية والتفاوض مع الدول التى توجد على اراضيها هذه القوات من أجل تخفيض اعدادها وسحب بعض القوات الأمريكية منها اذا طلبت ذلك .

اليابان :

٧ : توفى امبراطور اليابان هيروهيتو عن عمر يناهز السابعة والثمانين وتم تنصيب ابنه اكيهيتو خلفا له .

يوجوسلافيا :

١١ : قدمت رياسة جمهورية الجبل الأسود اليوجوسلافية وقيادة رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف استقالات جماعية .
١٢ : شكل المثقفون فى جمهورية سلوفينيا اليوجوسلافية تنظيما اطلقوا عليه اسم التحالف الديمقراطى لسلوفينيا بهدف بلورته الى حركة معارضة سياسية .
١٩ : قرر مجلس الرئاسة السوفيتى تعيين أنتى ماركوفيتش الخبير الاقتصادى فى منصب رئيس الوزراء .
٢٩ : أعلن انتى ماركوفيتش رئيس الوزراء الجديد عن برنامج جديد للاصلاحات الاقتصادية القائمة على نظام السوق الحرة ودعا اليوجوسلاف الى تبنى شكل جديد تماما من الاشتراكية يقوم على الاقتصاد الحر والديمقراطية السياسية .
٢١ : هدد الجيش اليوجوسلاف بالتدخل لوضع حد للصراع على السلطة بين السياسيين وانقاذ البلاد من خطر حرب اهلية .

فبراير ١٩٨٩

الإتحـاد السوفيتي :

٦ : ذكرت صحيفة برافدا السوفيتية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي ان القوات السوفيتية اتمت انسحابها من العاصمة الأفغانية .

: أعلن وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزة أن محادثاته مع المسئولين الباكستانيين في إسلام آباد فشلت في التوصل الى حل وسط مع المجاهدين الأفغان بشأن الوضع الذى ستئول اليه افغانستان اثر انسحاب القوات السوفيتية منها .

٧ : كشف مسئول سوفيتي عن ان إكثر من ١٥ ألف جندى سوفيتي لقوا مصرعهم في افغانستان .

٩ : اعترف أوليج بوجو مولوف مدير المعهد العالمي لاقتصاديات النظم الاشتراكية بأن الاجزاء الرئيسية في النظرية الماركسية قد ثبت خطؤها حيث فشلت في مواكبة مقتضيات التطور العصرى كما اشار الى ان الديون السوفيتية وصلت الى حد الخطر ولابد من وقف الاقتراض .

١٨ : ذكرت صحيفة برافدا السوفيتية الرسمية ان قيادة الكرملين وافقت على خطط تقضى بمنح الجمهوريات السوفيتية الـ ١٥ سلطات اكبر لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

٢٠ : اكد المتحدث باسم الخارجية السوفيتية انه لا يمكن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل الا في اطار تسوية شاملة في الشرق الأوسط .

اسـبانيا :

١٤ : اتفق وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية على مواصلة العمل لعقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط وعلى السعى لعقد اجتماعات مع وزيرى خارجية الـولايـات المتحـدة والاتحـاد السوفيتي .

إسرائيل :

١ : أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسـرائيل خطـة للسلام عـلى مرحلتين تتضمن انسحاب الجيش الاسرائيلي من بعض مدن الضفة الغربية وغزة كجزء من مشروع لإقامة الحكم الذاتي في الأرض المحتلة والتفاوض حول السيادة عليها بمقتضى اتفاقات كامب ديفيد .

: أصـدرت المحكمة العسكـريـة الإسرائيلية في غـزة احكامـا بالسجن والغرامـة على ستة فلسطينيين بتهم قـذف جنود الاحتلال بالحجارة .

: أعلـن عن وصـــول عـــالـم الرياضيـات السوفيتي المنشق ياكوف كوجان الى اسرائيل .

٦ : استدعى رئيس مجلس الأمن المندوب الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة وابلغه احتجاج المجلس على تصرفات القوات الاسرائيلية وحلفاء اسرائيل في لبنان وطالب باعادة اللبنانيين الذين طردتهم اسرائيل .

٢٧ : اعلن الجنرال دان شمرون رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ان على اسرائيل ان توجه الضربة الأولى للدول العربية في حالة ما اذا ظهر انها مهددة بالحرب .

افغانستان :

٥ : أعلنت الحكومة الافغانية فرض الاحكام العرفية في العاصمة كابول في الوقت الذى أتمت فيه القوات السوفيتية انسحابها من العاصمة الافغانية كابول .

١٥ : غادر آخر جندى سوفيتي أراضي افـغـانستـان واعلنـت وزارة الخارجية السوفيتية ان ٣٠ الفا من المجاهدين احتشدوا حول كابول في حين يحاصر ١٥ الفا آخرون مدينة جلال اباد ثاني اهم المدن الافغانية .

١٩ : شكل الرئيس الأفغاني نجيب الله مجلسا عسكريا اعلى ، كما اجرى تعديلا وزاريا شمل ابعاد ٨ وزراء لا ينتمون للحزب الشيوعي الحاكم وضم ٨ اعضاء في اللجنة المركزية للحزب الى الحكومة .

٢٠ : اعلن المجاهدون الأفغان انهم تمكنوا من الاستيلاء على مدينة « تارين كوت » عاصمة اقليم « أوروزجان » بوسط البلاد .

٢٣ : انتخب مجلس شورى المجاهدين الأفغان « صبغة الله مجددى » رئيسا للدولة ، وعبد الرسول سياف زعيم جماعة « اتحاد اسلامى » رئيسا للـوزراء في الحكومة الانتقالية للمجاهدين .

انجـــولا :

١١ : اتهمت انجولا حكومة جنوب افريقيا بانتهاك اتفاقات السلام بينهما بغزو الأراضى الأنجولية عسكريا قبل اقل من شهرين من موعد انسحاب قوات بريتوريا من اقليم ناميبيا المجاور .

إيران :

٣ : اكد تقرير للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ان موجة الاعدام والاعتقالات والتعذيب استمرت في ايران بعد وقف اطلاق النار بين العراق وايران في العام الماضى .

٦ : اعترف آية الله حسين منتظرى خليفة الزعيم الايرانى آية الله الخمينى بأن الثورة الايرانية فشلت في انجاز وعودها التى اعلنتها قبل عشر سنوات بسبب الأنـانية والتعصب والمصالح الطائفية وانعدام الكفاءة .

١٠ : اتهم تقرير للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة النظام الايرانى بممارسة التعذيب ضد الاطفـال والنسـاء مـن بين المعارضين للنظام ، بينما أشارت تقارير دولية اخرى الى ان النظام الايرانى اعدم نحو الف شخص خلال الشهور الستة الأخيرة .

٢٠ : صـرحـت مصـادر الخـارجية الايرانية بان الرقم الرسمى المتوافر لـدى لجنة الأسـرى المصريين المحتجزين لدى ايران يبلغ ١٥٨ مصريا .

٢١ : قررت الحكومة الإيرانية سحب سفرائها من دول السوق الأوروبية المشتركة الاثنتى عشرة .

افرجت ايران عن ٢٦٠ اسيرا عراقيا من اسرى الحرب المعوقين والمرضى العراقيين .

٢٦ : استقبل الامام الخمينى وزير الخـارجيـة السـوفيتى ادوارد

شيفرنادزة وذلك لأول مرة منذ الثورة الايرانية .

ايطاليا :

٢٣ : اعلن مؤتمر الحزب المسيحى الديمقراطى اعفاء تشيرياكو دى ميتا رئيس الوزراء ورئيس الحزب من منصبه الحزبى .

باراجواى :

٣ : اطاح انقلاب عسكرى قاده الجنرال اندريز رودريجز الرجل الثانى فى الجيش وقائد قوات المشاة فى باراجواى بالرئيس الفريدو ستروبسنر الذى حكم باراجواى لمدة ٣٥ عاما . وتعهد قائد الانقلاب باعادة الديمقراطية وحقوق الانسان الباراجواى .

باكستان :

٨ : اعلن السفير الباكستانى فى واشنطن أن باكستان على أعتاب صنع القنبلة الذرية إلا انها لا تعتزم انتاجها .

بلجيكا :

٢٠ : أصدر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية الـ ١٢ بيانا قرروا فيه استدعاء رؤساء بعثاتهم الدبلوماسية فى ايران للتشاور .

بولندا :

٦ : أعلن لينج فاونسا زعيم نقابة تضامن العمالية البولندية المحظورة أن حكام بولندا الشيوعيين خربوا البلاد وان الاصلاحات الديمقراطية الشاملة هى وحدها التى يمكن ان تنقذ البلاد من كارثة .

١١ : اكد ميشيلاف راكوفسكى رئيس الحكومة البولندية ان الحزب الشيوعى البولندى مستعد للتخلى عن احتكاره للسلطة والدخول فى تحد ومنافسة مع التنظيمات السياسية الأخرى فى إطار نظام تعدد الأحزاب .

١٧ : أعلنت الحكومة البولندية ونقابة « تضامن » انهما توصلتا الى اتفاق على الخطوط العريضة لإعادة الشرعية الى النقابة مقابل الاعتراف بالاصلاحات السياسية والاقتصادية الحكومية .

الجزائر :

٢٤ : أعلنت وزارة الداخلية الجزائرية ان ٧٣,٤ ٪ من مجموع الناخبين قد وافقوا على الدستور الجديد المقترح فى الاستفتاء الذى اجرى لذلك .

جمهورية مصر العربية :

١ : أكد البيان المشترك عن زيارة الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيدا لمصر تطابق بين وجهات نظر البلدين فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والقضايا الافريقية ذات الاهتمام المشترك وارتياحهما للعلاقات الممتازة بينهما وضرورة تدعيمها من خلال تجديد أوجه جديدة للتعاون فى كافة المجالات .

٤ : اتفقت الحكومتان المصرية والاسرائيلية على مد الفترة المشار اليها فى اتفاقية روما فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ لفترة اضافية اخرى مدتها ٣٠ يوما وحتى ٢٨ فبراير وذلك لمواصلة المفاوضات بشأن طابا .

٥ : جرت محادثات فى أسوان بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الايطالى فرانشيسكو كوسيجا حول الشرق الأوسط والديون الافريقية والعلاقات بين مصر وايطاليا .

٩ : ١٢ : زار مصر الدكتور شلوتر رئيس وزراء الدانمرك ، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيتين بين مصر والدانمرك احداهما لتحويل قرض دانمركى قيمته ٤٠ مليون دولار الى منحة لمصر بنفس قيمته ولتمويل انشطة صناعية وكهربائية ، والثانية تستهدف منع الازدواج الضريبى بين البلدين لتشجيع الاستثمارات المتبادلة بينهما .

١١ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك اعضاء اللجنة الثلاثية للسوق الأوروبية المشتركة « الترويكا » المكلفة ببحث عملية السلام فى الشرق الأوسط وتضم وزراء خارجية اسبانيا وفرنسا واليونان واكد الرئيس مبارك اهمية الدور الأوروبى فى المساهمة فى تحقيق السلام .

١٣ : ١٦ : زار مصر الرئيس التنزانى على حسن معينى .

٢٠ : ٢٣ : زار مصر ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى ضمن جولة له فى دول الشرق الأوسط واجتمع خلال الزيارة بوزير خارجية اسرائيل موشى ارينز وبالسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية واكد ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى المنطقة .

٢١ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لدول الامارات العربية المتحدة .

٢٣ : ٢٥ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لليابان للمشاركة فى تشييع جنازة الامبراطور هيروهيتو .

٢٦ : ٢٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لدولة الكويت .

٢٦ : تم التوقيع النهائى على العقود الثلاثة الخاصة بطابا على أن ينتهى الانسحاب الاسرائيلى منها فى ١٥ مارس ١٩٨٩ .

جنوب افريقيا :

٢ : اعلن متحدث باسم الحزب الوطنى الحاكم فى جنوب افريقيا ان بيتر بوتا رئيس الحزب ورئيس الدولة قد استقال من رئاسة الحزب وانه من المحتمل ألا يرشح نفسه لرئاسة الدولة عند انتهاء فترة رئاسته فى ٤ سبتمبر القادم .

سرى لانكا :

٦ : قررت حكومة سرى لانكا رفع مستوى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية فى كولومبو الى مستوى سفارة .

السلفادور :

١٥ : توصل رؤساء كل من نيكاراجوا وهندوراس والسلفادور وجواتيمالا وكوستاريكا الى خطة جديدة لإقرار السلام فى نيكاراجوا تقضى بترحيل متمردى الكونترا وتصفية قواعدهم فى هندوراس مقابل قيام حكومة نيكاراجوا باجراء اصلاحات سياسية لايجاد ظروف مواتية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة فى شهر فبراير من العام القادم .

السودان

١ : اجرى الصادق المهدى رئيس الوزراء تعديلا وزاريا فى حكومته عين بموجبه الدكتور حسن الترابى زعيم حزب الجبهة الاسلامية نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية والدو اجودنج

نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للزراعة والموارد الطبيعية .

٩ : كشف وزير الاقتصاد والتجارة السودانى عبد الله محمد احمد عن وجود اتصالات بين المتمردين فى جنوب السودان واسرائيل .

١٥ : اعلنت السلطات السودانية انها اكتشفت مؤامرة جديدة تستهدف الاطاحة بنظام الحكم فى السودان والقضاء على كل القيادات السياسية البارزة فيه .

١٨ : اعلن ابو بكر يونس وزير الدفاع الليبى اثناء زيارته للخرطوم ان ليبيا تقترح تشكيل ما وصفه بدولة الساحل العربى التى توحد ليبيا وعمان والجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية وجيبوتى .

٢١ : قدم الفريق اول عبد الماجد خليل وزير الدفاع السودانى استقالته ، وقبلها الصادق المهدى رئيس الوزراء .

٢٢ : قدم ٣٠٠ من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة السودانية برياسة الفريق فتحى محمد على رئيس الاركان مذكرة رسمية الى رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انقاذ وطنى خلال مهلة مدتها اسبوع والا فانهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد .

٢٥ : اعلن حزب الأمة السودانى موافقته مع بعض التحفظات على مبادرة السلام مع متمردى جنوب السودان المعقودة فى نوفمبر الماضى مع الحزب الاتحادى .

سوريا :

٦ : اكدت مجلة (لوبوان) الفرنسية ان جهاز المخابرات السورية تمكن من توجيه ضربات قاصمة لأعضاء جماعة الاخوان المسلمين السورية .

١٩ : زار دمشق ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى واعلن ان موسكو على استعداد للدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولى على مستوى وزراء الخارجية للاعداد لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط واعلن خطة من ثلاث مراحل للسلام فى الشرق الأوسط .

الصين :

١ : ٤ : زار بكين ادوارد شيفرنادزة للاعداد للقمة السوفيتية الصينية . وهى اول زيارة رسمية لوزير خارجية سوفيتى لبكين منذ اكثر من ٣٠ عاما .

: اعلن شيفرنادزة ان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قبل دعوة رسمية لزيارة بكين ، وان موسكو وبكين اتفقتا على العمل من اجل خفض اعداد قواتهما الهجومية والحد من التوتر العسكرى على طول حدود البلدين الممتدة لمسافة ٨ الاف كيلو متر .

٢٣ : وافقت الصين واندونيسيا على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد ٢٢ عاما من تجميدها .

٢٥ : ٢٧ : زار الرئيس الأمريكى جورج بوش الصين واكد التزام الولايات المتحدة بسياسة « الصين الواحدة »

العراق :

٤ : ذكر مسئول بوزارة التجارة العراقية ان مصانع تخزين البلح العراقية المملوكة للدولة سيتم بيعها للقطاع الخاص .

٦ : اعلن العراق رفضه لأية شروط مسبقة لاستئناف المفاوضات المباشرة مع ايران .

٩ : بدأت وحدات الجيش الشعبى العراقى الانسحاب من الجبهة واعلن ان انسحابها سيكتمل فى نهاية مارس القادم .

١٦ : وقع الرؤساء صدام حسين رئيس العراق وحسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وعلى عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية والملك حسين عاهل الأردن فى بغداد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى بين الدول الأربع .

: تقرر بشكل رسمى ان يكون العراق رئيسا لأول دورة لمجلس التعاون العربى .

١٨ : صدق اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث ومجلس الوزراء العراقى برياسة الرئيس صدام حسين على اتفاقية مجلس التعاون العربى .

٢٣ : اعلن العراق فتح مجاله الجوى امام الملاحة الدولية من والى ايران واستخدام الطائرات العربية والدولية خلال رحلاتها الى ايران ومنها للمطارات العراقية .

سلطنة عمان :

٥ : أكدت سلطنة عمان ان مايجرى اليوم فى الأراضى العربية وبالأخص فى دولة فلسطين المحتلة ، قد ازاح القناع المزيف للديمقراطية الذى طالما أخفت اسرائيل وجهها الحقيقى وراءه والذى يظهر بصورة جلية للعالم فى انتهاك واستهتار اسرائيل بكل التوصيات والقرارات الدولية بل تحديها لاعلان حقوق الانسان وتحديها للانسانية جمعاء ورفضها للقيم النبيلة والمبادىء المثلى .

١٢ : تم عقد لقاء بين الجانبين العمانى والسوفيتى فى اطار اول وفد تجارى سوفيتى يقوم بزيارة لسلطنة عمان بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وقد تم عقد اللقاء بين الوفد واعضاء مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان لبحث سبل دعم وتطوير العلاقات .

١٤ : توجه الى القاهرة يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية فى زيارة لمصر ، نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى الرئيس حسنى مبارك .

بدأ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الجولة السنوية ، التى يقوم جلالته بها كل عام ، ويشتمل برنامجها زيارة مختلف ولايات السلطنة .

١٦ : اعرب السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان عن تفاؤله لحسن النية الذى يسود الآن منطقة الخليج بعد توقف الحرب العراقية/الايرانية .. وقال لنعمل سويا بأسلوب اخوى من اجل مستقبل افضل لشعوب المنطقة . وأكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان على ان المؤتمر الدولى الذى يضمن نتائجه اعضاء مجلس الأمن هو الطريق الوحيد الذى سيسفر عن حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية وناشد جلالته الدول التى لها نفوذ على اسرائيل ان تحثها على ضرورة المشاركة فى المؤتمر الدولى باخلاص . وقال جلالته : ان من مسئولية الرأى العام العالمى خلق الضغوط الدولية على اسرائيل لتحقيق التقدم المنشود نحو السلام مؤكدا على ان القهر الذى يعانى منه الشعب الفلسطينى يعتبر اهانة وتحديا للقوانين الانسانية فى العالم .

فرنسا :

١٠ : اعلن بنك « باريبا » الفرنسى انه

سيقدم للحكومة الايرانية قرضا قدره (٧٥٠) مليون دولار لتستخدمه ايران فى تمويل عمليات تصدير بترولها .

فلسطين :

١ : اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لخطة شامير رئيس وزراء اسرائيل ذات المرحلتين للسلام .

٦ : اوضح ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة قد اكدت من خلال الحوار مع الحكومة الأمريكية فى شهر ديسمبر ١٩٨٨ بحقها فى مهاجمة الأهداف العسكرية الاسرائيلية .

١٩ : أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه يجرى مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل من خلال اشخاص من الأراضى المحتلة وعن طريق اوروبيين ومسئولين فى الأمم المتحدة لاعلان هدنة حول جنوب لبنان .

كوبا :

٤ : افتتحت فى هافانا سفارة لدولة فلسطين فى كوبا وهى اول سفارة تفتتح لدولة فلسطين فى امريكا اللاتينية .

كوريا الشمالية :

٢ : قررت كوريا الشمالية تخفيض تمثيلها الدبلوماسى فى بودابست من درجة سفير الى درجة قائم بالأعمال وذلك بعد يوم واحد فقط من اقامة التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين .

٨ : تعثرت محادثات التطبيع بين شطرى كوريا والتمهيد للقاء رئيسى وزراء البلدين نتيجة لاشتراط كوريا الشمالية وقف المناورات العسكرية الأمريكية الكورية الجنوبية هذا العام .

الكونجو :

١٨ : توصلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية وممثلو ٦٦ دولة من العالم الثالث فى افريقيا والكاريبى والمحيط الهادى الى اتفاق مبدئى يقضى بان تقدم المجموعة الأوروبية دعما ماليا لمساندة برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول المدينة .

الكويت :

٤ : صرح رئيس مجلس ادارة شركة ناقلات نفط الكويت ان العلم الكويتى سيرفع على ست ناقلات بترول من ١١ ناقلة كويتية ترفع العلم الأمريكى .

لبنـــان :

٢ : تدفقت تعزيزات اسرائيلية مدرعة على منطقة الحزام الامنى الاسرائيلية المقتطعة من اراضى الجنوب اللبنانى .

٤ : قدم لبنان احتجاجا رسميا ضد اسرائيل لدى السكرتير العام للأمم المتحدة اثر طرد السكان فى قرية شبعا فى جنوبى لبنان .

١٧ : اعلن العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبنانى ورئيس الحكومة العسكرية فى بيروت الشرقية انه احبط محاولة للاطاحة به من قبل ميليشيا القوات اللبنانية التى يتزعمها سمير جعجع وهدد بسحق القوات اللبنانية ما لم تنسحب من شوارع بيروت الشرقية .

٢١ : اقرت اللجنة الوزارية المنبثقة عن الجامعة العربية لتسوية الأزمة اللبنانية لدى اجتماعها فى الكويت ورقة عمل بالتصورات الممكنة لحل الأزمة وبحثت امكانية الغاء النظام الطائفى القائم فى لبنان على مراحل .

المجـــر :

١٢ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المجرى على تأييد فكرة عودة نظام تعدد الأحزاب فى المجر لأول مرة منذ ٤٠ عاما .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٩ : ١٠ : عقدت فى عمان اجتماعات اللجنة العليا الأردنية السورية المشتركة لبحث سبل تنسيق وتوثيق التعاون المشترك بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والنقل والكهرباء واوضاع الشركات المشتركة بين البلدين .

١٤ : اجتمع رؤساء وزراء الأردن ومصر والعراق والجمهورية العربية اليمنية فى عمان لوضع اسس اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى بين الدول الأربع واتفق على ان تكون عمان مقرا للأمانة العامة للمجلس .

١٩ : قرر مجلس الوزراء الأردنى التصديق على اتفاقية مجلس التعاون العربى ورفع القرار الى الملك حسين لتوقيعه .

المملكة المتحدة :

١٦ : اعلنت الحكومة البريطانية تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ردا على فتوى الزعيم الايرانى آية الله الخومينى باهدار دم مؤلف كتاب « آيات شيطانية » الهندى الأصل البريطانى الجنسية سلمان رشدى .

٢٠ : قررت بريطانيا سحب القائم بأعمالها واعضاء بعثتها الدبلوماسية فى طهران .

المملكة المغربية :

٩ : اسفرت زيارة الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد للمغرب عن توقيع عدد من الاتفاقات الهامة بين البلدين على الصعيد الاقتصادى اهمها الاتفاق الخاص بانشاء شركة لدراسة مشروع بناء خط انابيب لنقل الغاز الطبيعى الجزائرى الى اوروبا عبر طنجة ومضيق جبل طارق وامداد السوق المغربية بالغاز الجزائرى .

١٦ : ١٧ : عقدت فى مراكش القمة الثانية لدول المغرب العربى والتى حضرها الملك الحسن الثانى ملك المغرب والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد والعقيد الليبى معمر القذافى والرئيس زين العابدين بن على رئيس تونس والرئيس الموريتانى العقيد معاوية ولد طايع .

: وافق زعماء دول المغرب العربى على بنود اتفاقية يتم بمقتضاها انشاء سوق مشتركة اقليمية بين الدول الخمس المشاركة فى القمة المغربية .

١٧ : وقع زعماء دول المغرب العربى المعاهدة التأسيسية لقيام اتحاد المغرب العربى الكبير وانشاء السوق المغاربية بين دول المنطقة الخمس وهى : المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا . وتنص المعاهدة على ان للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب كما يكون له مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية وامانة عامة ومجلس شورى وهيئة قضائية . كما تنص المعاهدة على ان كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول

الاعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .

٢ : اعلنت المغرب وجمهورية اليمن الديمقراطى عن قيام علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

ناميبيا :

٦٦ : وافق مجلس الأمن الدولى بالاجماع على بدء تنفيذ الخطوات العملية لمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا الذى تحتله جنوب افريقيا العنصرية منذ نحو ٧٤ عاما ، على ان يمنح الاقليم الاستقلال الكامل بحلول اول أبريل من العام القادم .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : اوقفت الولايات المتحدة جهود مجلس الأمن الدولى لاصدار بيان يسجل رفضه لممارسات اسرائيل فى الأرض الفلسطينية المحتلة ويدعوها الى الالتزام باتفاقية جنيف الخاصة بحقوق المدنيين فى زمن الحرب .

٧ : اتهمت وزارة الخارجية فى بيانها السنوى عن حقوق الانسان اسرائيل بممارسة اعمال تنتهك بها حقوق الانسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة وانها عالجت قضية الانتفاضة الفلسطينية باسلوب يتسم بالمزيد من العنف والممارسات التى ترتكب ضد حقوق الانسان .

٨ : أدان التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية والخاص بحقوق الانسان - أدان مظاهر انتهاك حقوق الانسان فى كل من سوريا وايران واسرائيل .

١٠ : اقترح الرئيس بوش تجميد الانفاق العسكرى لمدة عام وزيادة النفقات الاجتماعية مع عدم فرض ضرائب جديدة .

١٢ : اكد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى حرص بلاده على استمرار الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وتصميمها على القيام بدور بناء فى تنشيط جهود حل النزاعات الاقليمية فى العالم .

١٨ : استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار لمجلس الامن الدولى بادانة اسرائيل لانتهاكات حقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة .

اليمن الجنوبى :

١٢ : صرح المستشار السوفيتى التجارى فى عدن ان الإتحاد السوفيتى قرر اعادة جدولة الديون المستحقة له على اليمن الجنوبى حتى عام ١٩٩١ وبدون اضافة الفوائد .

اليمن الشمالى :

١٨ : اعلنت المؤسسات القيادية فى اليمن الشمالى موافقتها على اتفاقية مجلس التعاون العربى .

The File:

Human Rights in International and Arab Politics:

Human rights are one of the major concerns of international politics and their respect is an important indicator of the level of development of political systems.

Human rights in international politics can be studied through three major approaches:

The first approach studies the human rights movement as a supra-national movement, and thus represents it as an important new determinant of the international system.

This approach relates to the belief that human rights in any part of the world are a collective international responsibility.

The second approach prefers to study human rights as only one of the aspects of the international system of states and groups of states based on considerations of national sovereignty and relations of power and interest.

The third approach is based on the study of political philosophy and culture. This approach rests upon the realization that the enforcement of human rights is no longer an exclusive international concern, but also an internal matter linked to questions of political legitimacy.

The file on human rights takes all three approaches into account and consists of the following articles:

Reports:



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany
- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

Contents

Editorial:

Arab Diplomacy in Africa: Origins and Dimensions.
Dr. Boutros Boutros-Ghali.

Studies:

-Non-Alignment Between Abstract Principles and the Dynamics of Action......Dr. Doria Shafik Bassiuni.

Despite the increasing importance of the Non-Aligned Group both in terms of organieation and of function, there are internal divisions and indeed bloody wars among its members which threaten the raison d'etre and the future of the movement.

The aim of this study, therefore, is to evaluate the past performance of the Non-Aligned Movement (NAM) and its future potential. The study is divided into two parts. The first part discusses the origins of NAM, the development of its ideology, and its internal dynamics through a study of its meetings. The Second part of the study discusses NAM in the international context, and specifically its relations with the Soviet Union and United States. This part also contains an analysis of the causes of success and failure in NAM's relations with the superpowers.

In its conclusion, the study attempts to find an answer to the question which prompted the study: Does the NAM at the end of the 1980s have the same efficiency it had during the 1950s and 1960s? (P.14)

- The Gulf in Kuwaiti Foreign Policy at the United Nations...... Dr. Walid Elias Mubarak.

The aim of this study is to study the repercussions of the change in the balance of power in the Gulf on the foreign policy of Kuwait. This can be seen through an analysis of Kuwait in the General Assembly and the Security Council of the United Nations during the period preceding the Iran-Irak war to Iran's acceptance of Resolution 598 on the resolution of the conflict.

The study concentrates on Kuwaiti policy at the United Nations because of the wealth of available material and the importance of the UN for the study of the foreign policy of its members, specially its smaller member states. (P.38)

AL-SIASSA AL-DAWLYA

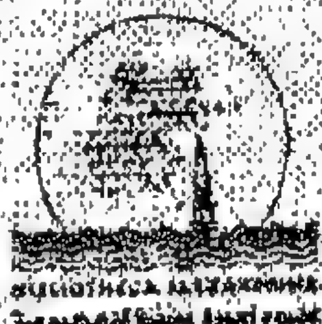
96

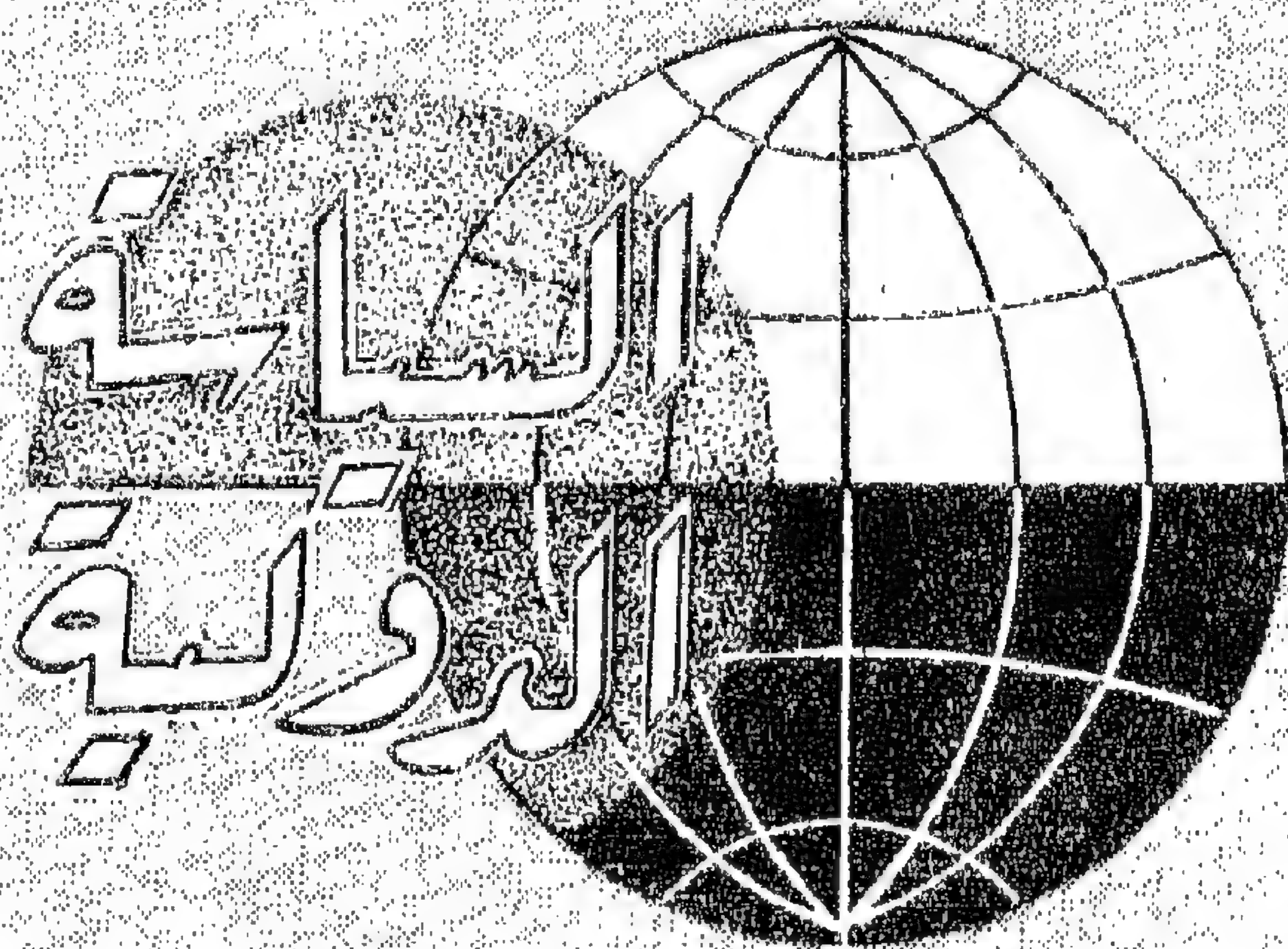
APRIL 1989

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

السياسة الدولية







العدد (٩٧)
يوليو ١٩٨٩

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

الفهرس

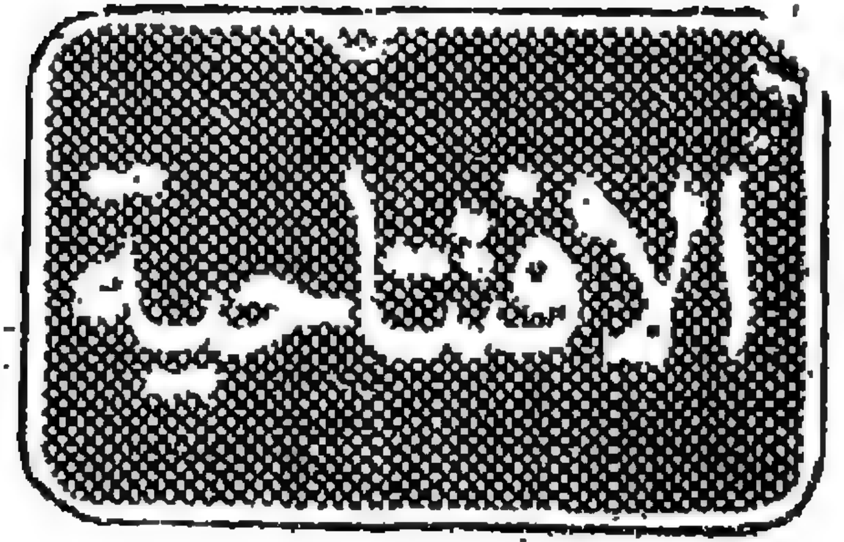
سعر بيع النسخة

داخل مصر ١٢٥ قرشا

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة . الأردن ١٥٠٠ فلس . العراق ٢٠٠٠ فلس . الكويت ١٥٠٠ فلس . السعودية ١٥ ريالا . المغرب . درهما . البحرين ١٣٠٠ فلس . الدوحة ١٦ ريالا . دبى ١١ درهما . أبو ظبى ١١ درهما . مسقط واحد ريال عمانى . غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتا . لندن ٢٠٠ بنس

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٢٠ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٥ دولارا .

الادارة والتحرير والاعلانات :
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٦٦٦٦



مصر وأربعة مؤتمرات للقمة

غدت دبلوماسية القمة واحدة من أبرز قسمات الحياة السياسية المعاصرة ، كما غدا لقاء الرؤساء فى محافل دولية أو منظمات اقليمية أو مؤتمرات عالمية ، من أكثر أوجه النشاط الدولى ، قدرة على الحسم والانجاز واتخاذ القرارات الاستراتيجية ، بل ومن أنجع الوسائل المباشرة ، لتحقيق التفاهم بين قادة الدول ، وتنقية الأجواء وحل المشكلات المعقدة ، وتمهيد الطريق وتهيئة السبيل أمام المزيد من التقارب والتلاقى والعمل المشترك .

ولقد شهدت الأسابيع الماضية قمتين هامتين هما القمة العربية غير العادية فى الدار البيضاء ، والقمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية فى دكار ، كما سوف تشهد الأسابيع القادمة قمتين دورتين لمحفلين كبيرين هما القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ، والقمة التاسعة لحركة عدم الانحياز فى الفترة من ٤ ـ ٧ سبتمبر ١٩٨٩ .

ولقد كان الحضور المصرى فى القمتين الأوليين ، ذا قيمة استثنائية ومغزى خاصا ، كما سوف تسجل الدبلوماسية المصرية فى القمتين الأخريين ، نشاطا محوريا متميزا ينطلق من رصيد تاريخى ودور تأسيسى بارز فى هذين التجمعين اللذين تنتمى اليهما مصر ، انتماء عضويا وسياسيا .

فلقد كانت القمة العربية غير العادية التى انعقدت فى الدار البيضاء على مدى خمسة أيام مابين ٢٢ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، حدثا تاريخيا حاسما ، بما تميزت به من عودة مصر الى حضور اجتماعاتها بعد غيبة استمرت عشر سنوات ، ومشاركتها الفعالة فى أعمالها . كما كانت هذه القمة العربية اكثر القمم اهمية منذ سنوات بعيدة ، ليس فقط لخطورة الموضوعات المعروضة على جدول أعمالها ، أو لطبيعة التوقيت التى تنعقد فيها ولخصوصية المرحلة التى تمر بها القضية الفلسطينية أو القضية اللبنانية ، وانما لأهمية المصالحات السياسية التى تمت خلالها ، وما حققته من اذابة الجليد الذى كان قائما فى العلاقات العربية

[إن أية قمة عربية أو افريقية وعلى مستوى طالما أنها منتظمة فى مواعيد عقدها فإنها كثيرا ماتزيل الخلافات التى قد تنشأ . أما تأجيل القمة لسنوات فإنه يؤدى الى تراكم الخلافات ويصبح من الصعوبة حلها مرة أخرى]

من تصريحات
الرئيس حسنى مبارك
فور عودته من قمة الدار البيضاء
٢٧ مايو ١٩٨٩

ولقد حرص الرئيس مبارك على فتح الباب لكل مايمكن ان يعود بالخير على العرب ، ودعا الى القاء خلافات الماضى جانبا ، والاهتمام بالحاضر والمستقبل ، والتنبيه الى التحديات التى تهدد الأمة العربية ، ووضع فى خطابه امام القمة ، برنامجا واقعيا ، واضحا ودقيقا ، للعمل العربى المشترك فى المرحلة القادمة . فقد كان خطاب الرئيس فى المؤتمر ميثاقا كاملا للعمل المطلوب من كل العرب ، حتى يمكن لأمتنا أن تجتاز مخاطر الطريق ، وحتى لايفلت منها الوقت الذى يجرى سريعا أمامنا ، ويحمل معه تغييرات جوهرية فى شكل العلاقات الدولية .

وبالايجاز ، كانت قمة الدار البيضاء قمة تاريخية بكل مقياس . وكان حضور مصر تحولا أساسيا فى نوعية العمل العربى المشترك وكثافته وجديته وقدرته على الانجاز والتأثير .

وكان الرئيس مبارك ممثلا حقيقيا لضمير مصر وضمير الأمة العربية جميعا . وكان خطابه فاتحة لعصر جديد من العمل العربى الفعال ، الخالى من التشنجات والانفعالات ، والحريص على مصالح العرب العليا .



أما القمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية ، التى عقدت فى دكار خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، فهى ذلك المحفل الدولى الذى تشارك فيه نحو خمسين دولة من دول العالم فى الشمال والجنوب معا ، والذى يشكل تجمعا تنتمى اليه مصر انتماء منفعة ومصلحة ، وتحقق من ورائه تعاونا متعدد الأطراف يمتد الى مجالات عديدة ومتنوعة ، فى عصر يشتد فيه الاعتماد المتبادل ، ويغدو الحوار بين سائر أطراف المجتمع الدولى ، سمة من سمات الواقع العملى الراهن .

وكان مشروع انشاء جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية / الأفريقية ، من أهم الموضوعات التى تناولها مؤتمر دكار بالتأييد والمصادقة ، باعتبارها تجسيدا عمليا للتعاون المفيد بين الجنوب والجنوب ، يتم بمساعدة من الشمال ضمن اطار الفرانكوفونية .

وبعد التوقيع على البروتوكول الخاص بانشاء هذه الجامعة الدولية بالأسكندرية ، كمؤسسة متخصصة فى تأهيل وتكوين الكادرات الأفريقية ، فى مجالات التكنولوجيا التطبيقية ، التى تخدم قضية التنمية فى افريقيا ، وبعد دخول هذا المشروع الثقافى الهام ، حيز التنفيذ الفعلى ، تقوم جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية ، كتعبير عن حضور مصر الثقافى الرائد ، واعتراف بدورها الاشعاعى داخل القارة الأفريقية .



وفى نهاية يوليو ١٩٨٩ ، تنعقد القمة الأفريقية الخامسة والعشرون ، فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقى الكبير ، الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم .

واذ تنعقد الارادة الاجماعية ، على ان تتولى مصر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها الجديدة هذا العام ، ينفسح الأفق أمام جهد مصرى مكثف على مدى السنة الآتية على الصعيد الأفريقى . وتؤمن مصر بأن منظمة الوحدة الأفريقية ، تقوم كأتيبب ساحات العمل المشترك ، من اجل تحقيق التضامن والتعاون والوحدة بين جميع الدول الأفريقية المنطوية تحت لوائها ، وفى تجميع الطاقات الأفريقية للتغلب على التجديات الحقيقية التى تواجه شعوبنا فى المرحلة الراهنة .

وسيواصل الشعب المصرى ، فى المستقبل ، اداء رسالته التى يتمسك بها تجاه سائر الشعوب الأفريقية الشقيقة ، كما ظل يفعل فى كل تاريخه . فهو معها فى معركتها الباسلة من اجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من اجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية . وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من اجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن أجل التنمية الافريقية .

فعلى مدى العام القادم الذى سيكون عاما افريقيا خالصا لدى القاهرة ، وابتداء من القمة الخامسة والعشرين ، ستعيش مصر ، كما عاشت دوما ، هموم افريقيا بفكرها ووجدانها ، كما سينصب جل نشاطها على القضايا الافريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من اجل حلها .



وفى سبتمبر ١٩٨٩ ، ستلتئم القمة التاسعة لدول عدم الانحياز فى بلجراد . التى كانت مع دلهى والقاهرة ، هى عواصم عدم الانحياز التاريخية ، التى ترتبط بها روح الحركة ومضمونها على مدى العقود الثلاثة الماضية .

واذا كانت حركة عدم الانحياز تمثل فى يقين مصر ، قوة معنوية هائلة غير مسبوقة فى التاريخ ، تستهدف منذ قيامها ، الوقوف بحزم ضد تقسيم العالم الى كتل واحلاف تتربص كل منها بالأخرى ، وتعمل على تخفيف حدة الحرب الباردة والتقريب بين المعسكرين المتعاديين ، فانها تقف اليوم امام منعطف جديد فى تاريخ العلاقات الدولية ، يتجسد فى الوفاق بين الشرق والغرب ، وتدخل مفهوما ناجحا للتعايش السلمى الايجابى ، ويمكنها ، اذا ماحافظت على قوة دفعها واتساع

نطاقها ، أن تهيىء المناخ السياسى الملائم ، وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى ، كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

ولقد تبلور ادراك الدبلوماسية المصرية لهذا التطور الجديد ، فى عمل فاعل على الساحة الأفريقية ، التى تشكل دولها اغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ، عندما استصدرت قرارا من القمة الأفريقية الرابعة والعشرين فى مايو ١٩٨٨ ، يؤكد على الترحيب بوجود انفراج شامل ومفتوح ، واننا على استعداد للاسهام فى تحقيقه وتعميقه وتعزيزه ، ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ، ويوصى بأن تبدأ الحركة عملية اعادة تقييم للوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث ، وعلى قضاياها العادلة . ونمط علاقات القوى الدولية ، التى يمكن أن تنبع من هذه التطورات .

وعلى مدى الشهور الماضية ، نشطت الدبلوماسية المصرية مع الأطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند وقبرص وكوبا والدول الأفريقية الصديقة ، وخلال المؤتمر الوزارى للحركة الذى عقد بهرارى فى الفترة من ١٧ ـ ١٩ مايو ١٩٨٩ ، لتناول المتغيرات الدولية الجديدة بالتقييم والتحليل وصولا الى تصور نشط للحركة يستند الى ضرورة تكثيف الحوار على قدم المساواة مع التجمعات والعناصر الرئيسية المؤثرة فى العلاقات الدولية ، والى توسيع دائرة المشاركة فى الانفراج الدولى ، واحياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب فى المجال الاقتصادى ، مع تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ، وتعميق الاهتمام بالمشاكل المتزايدة الحيوية مؤخرا مثل البيئة والديون الخارجية والصحة وحقوق الانسان ، وتحقيق فعالية اكثر لمنهاجية عمل الحركة فى المستقبل .

وعليه فان مصر ، التى كانت فى مقدمة من عملوا على ارساء أسس ومبادىء عدم الانحياز ، تعمل على أن تتحلى حركة عدم الانحياز اليوم بروح جديدة ، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء بالعمل على ترجمة هذه الروح الجديدة الى واقع ملموس من اجل صالح شعوب الدول غير المنحازة ، وسوف تنشط الدبلوماسية المصرية فى قمة بلجراد القادمة من اجل تحقيق هذا الهدف المنشود .



وهكذا ومن واقع الاستعراض السابق لدبلوماسية القمة التى مارستها مصر فى الأسابيع الماضية ، وتتأهب لممارستها فى الأسابيع القادمة ، يتبين ان لمصر دورا كبيرا ، بارزا ، رأساسيا ، يقوم على أسس راسخة من الفهم العصرى للعمل السياسى وسط ظروف عالمية متغيرة ..

د . بطرس بطرس غالى

دراسة

التحكيم الدولى والتسوية السلمية لقضية طابا

دراسة لقواعد التحكيم وتطبيقاتها فى العلاقات الدولية

د . أحمد حسن الرشيدى

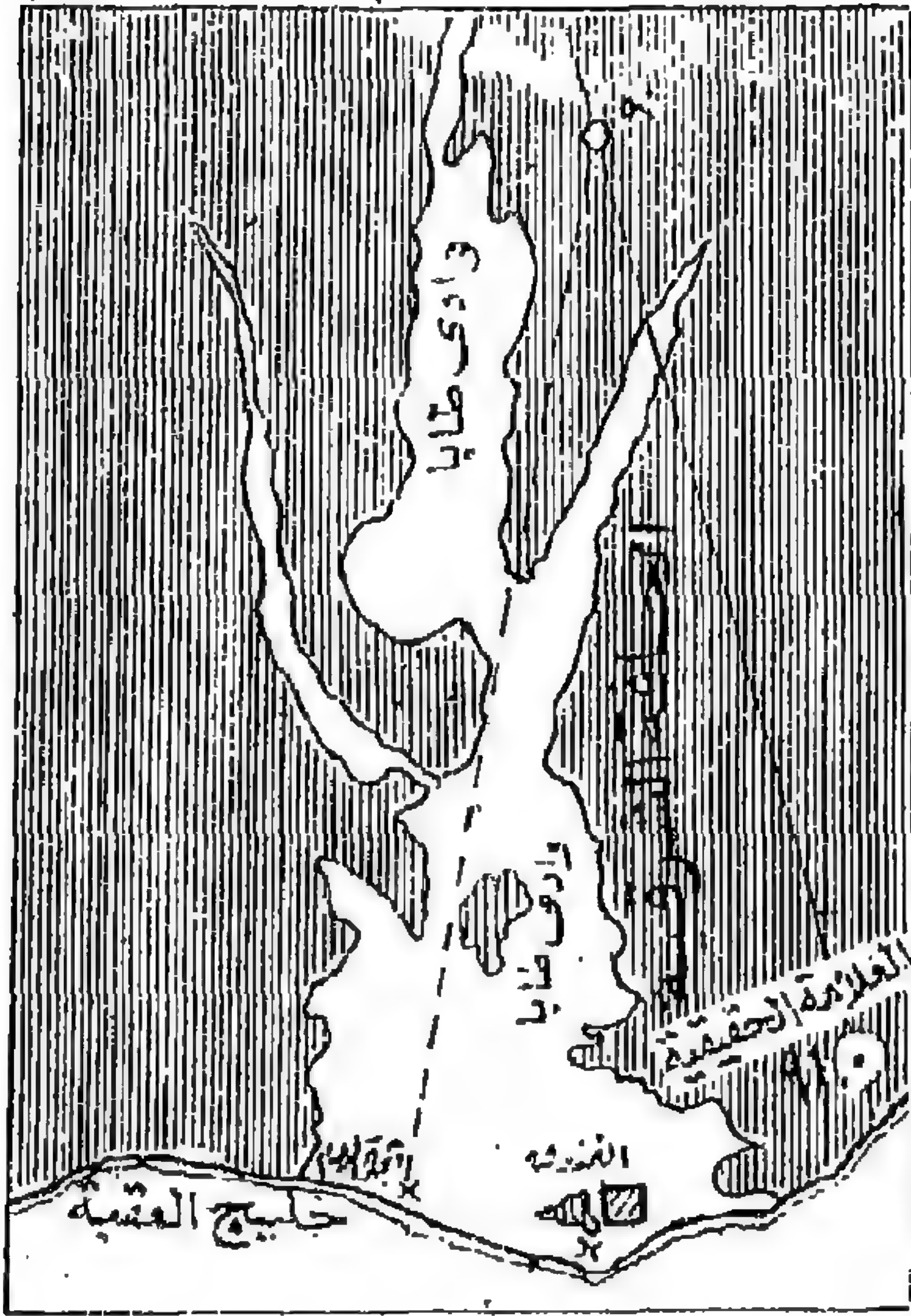
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

يعتبر مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من المبادىء الأساسية للقانون الدولى المعاصر ، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية[1].

وتأخذ التسوية السلمية للمنازعات ـ فى التطبيق ـ احدى صورتين : فهناك ، من ناحية أولى ، صورة التسوية السياسية ويقصد بها تسوية النزاع الدولى بالوسائل السياسية والدبلوماسية كالمفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة والتوفيق . وهناك ، من ناحية ثانية ، التسوية القانونية التى تتحقق من خلال اللجوء الى التحكيم والقضاء الدوليين .

وإذا كانت الدول ـ عموماً ـ لاتزال تُفضل الـ . السياسية لمنازعاتها الدولية لما تتميز به هذه التسوية من مرونة وقدرة على المساومة وتبادل التنازلات وصولاً الى حلول توفيقية مقبولة من كافة الأطراف ، إلا أن ذلك لا يعنى أن التسوية القانونية غير ذات جدوى فى نطاق العلاقات السياسية الدولية . فالثابت ان ثمة انواعا من المنازعات الدولية تعرف بالمنازعات القانونية ، كتفسير المعاهدات الدولية ، قد لا تجدى معها كثيراً ـ بل وربما قد لا تجدى معها أبداً ـ الوسائل السياسية ولا يصح التعامل معها إلا من خلال الأجهزة القانونية أو القضائية المتخصصة . يضاف الى ذلك من ناحية ثانية ، أن التسوية القانونية عادة ما تلائم وضع الدول الصغرى أو الضعيفة فى المجتمع الدولى فى مواجهة الدول الكبرى الأعضاء فى هذا المجتمع . وذلك على خلاف التسوية السياسية التى تعكس ـ ولا شك ـ طبيعة توازن القوى

(١) انظر ، على سبيل المثال ، نص المادة ٣/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث يقضى بأن : « يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية ، وعلى وجه لايجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر » .



القائم بين الدول المتنازعة[١] . ومن ناحية ثالثة ، من المعلوم أن التسوية القانونية غالباً ما تكون أكثر فاعلية فى اقناع الرأى العام بجدواها وبعدالتها ، وذلك على خلاف التسويات السياسية التى عادة ما ترتبط فى أذهان الرأى العام بفكرة التنازلات والحلول الوسط[٢].

وكما نوهنا ، تتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية من خلال اللجوء إلى احدى وسيلتين : التحكيم الدولى أو القضاء الدولى . وتهدف هذه الدراسة الى القاء بعض الضوء على التحكيم بوصفه احدى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية . ولما كان التحكيم الدولى يمثل نظاماً متكاملا للتسوية ، لذا فإن منهج التحليل سيركز على بيان القواعد العامة التى يقوم عليها هذا النظام مع الاشارة ـ بصفة خاصة ـ الى تطبيقاتها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا[٣].

وسيتناول التحليل هذه القواعد العامة للتحكيم وتطبيقها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا فى نقاط رئيسية ثلاث : النقطة الأولى ـ وهى تمهيدية ـ ونعرض فيها للتحديد بمفهوم التحكيم الدولى مع بيان خصائصه وأنواعه . أما النقطة الثانية ، فنخصصها للحديث عن اتفاقات التحكيم الدولى ومشارطاته . وهذا الوضوع له

(٢) انظر فى القول بملاءمة التسوية القانونية لأوضاع الدول الصغرى : د. ابراهيم شحاته ، محكمة العدل الدولية ومتطلبات تطوير نظامها ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٧٣ ، العدد ٣١ ، ص ص ٤٤ ـ ٤٥

(3) Jully. L., Arbitration and Judicial Settlement: Recent Trends, A.J.I. L., 1954, Vol. 48, No. 3, P.386

(*) وعلى ذلك ، فإن الجوانب المتعلقة بنشأة وتطور مشكلة طابا ـ سواء فى مطلع هذا القرن أو فى ظل الاحتلال الاسرائيلى لسيناء بعد عام ١٩٦٧ ـ وكذا تلك المتعلقة بتقويم دور الدبلوماسية المصرية فى معالجة هذه المشكلة سواء قبل اللجوء الى التحكيم أو اثنائه او فيما يتصل بمفاوضات تنفيذ الحكم ، هى من الأمور التى تخرج عن نطاق هذه الدراسة اللهم الا بالقدر الذى تقتضيه ضرورات التحليل العلمى السليم .

أهميته باعتبار أن اتفاق التحكيم هو الدستور أو القانون الأساسي الذي تلتزم به محكمة التحكيم منذ اللحظة الأولى لنظرها النزاع وحتى صدور الحكم الفاصل فيه . أما النقطة الثالثة والأخيرة ، فنعرض فيها لنظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية . ولاشك أن أهمية هذا الموضوع تكمن في حقيقة أن الهدف المتوخى من التحكيم الدولي – كوسيلة سلمية لفض المنازعات – لا يتحقق إلا بتنفيذ أحكامه من جانب الأطراف المعنية .

المبحث الأول

التحكيم الدولي : تعريفه وأنواعه

١ – التعريف بالتحكيم الدولي :

يقصد بالتحكيم الدولي ، كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، ذلك الاجراء الذي يمكن بواسطته حل النزاع الدولي بحكم ملزم تصدره هيئة تحكيم خاصة يختارها أطراف النزاع ، وانطلاقاً من مبدأ تطبيق أحكام القانون واحترام قواعده[4].

ويتميز التحكيم الدولي ، بهذا المعنى ، بعدة خصائص[5] :

أ – فأولاً ، أن القرار الصادر عن هيئة التحكيم ليس قراراً عادياً وإنما هو حكم Award يقرر حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولي العام أو قواعد العدل والانصاف أو أية قواعد قانونية أخرى .

ب – أن القرار (الحكم) الصادر عن هيئة التحكيم ، هو قرار (حكم) ملزم بالضرورة لأطراف النزاع وهذا الالتزام لا يتعارض مع الارادة الحرة للأطراف المعنية أو مع مبدأ السيادة ، وذلك لأنهم – أي أطراف النزاع – قد قبلوا بمحض ارادتهم اختيار اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية النزاع القائم بينهم .

جـ – أن التحكيم الدولي لا [illegible] ط فيه بالضرورة أن يشمل كل جوانب النزاع المعروض ، فقد ترى الدول المتنازعة أن مصلحتها المشتركة تقتضي إحالة النزاع برمته الى التحكيم للفصل فيه ، وقد ترى عكس ذلك ومن ثم تكتفي بإحالة أحد أو بعض جوانبه الى التحكيم . ومن ذلك مثلاً ، أن مشارطة التحكيم المعقودة في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ بين مصر واسرائيل بشأن طابا قد قصرت سلطة محكمة التحكيم فقط على تقرير مواضع بعض علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، ولم تطلب منها – مثلاً – بحث شرعية أو عدم شرعية هذه المواضع من وجهة نظر أي من الطرفين[6] .

د – أن الدول عادة ما تحدد – على سبيل الحصر – الموضوعات التي يمكن أن يكون النزاع بشأن أي منها محلاً للتحكيم ، مستثنية من ذلك كل ما يتعلق منها بالاستقلال السياسي والشرف الوطني والمصالح الحيوية وكذا المسائل التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها الداخلي[7] . ومع ذلك ، فمن الصعوبة القول بوجود قاعدة عامة في هذا الشأن ، لأن المعول عليه في التحليل الأخير هو ارادة الدول المتنازعة . ولذلك ، فكثيراً ما نجد نزاعاً دولياً معيناً قد عرض على التحكيم للفصل فيه ، على الرغم من تعلقه بالمصالح الحيوية والاستقلال السياسي لكل أو لأحد أطرافه . ولعل النزاع حول طابا دليل قوي يمكن أن يساق في هذا الخصوص ، حيث أنه في جوهره كان يتعلق بتمسك مصر بسيادتها على منطقة طابا في حين نازعت اسرائيل في شرعية هذه السيادة انطلاقاً من اعتبارات سياسية[8] .

٢ – أنواع التحكيم الدولي :

يأخذ التحكيم الدولي – في التطبيق – صوراً متعددة يكون لكل منها مسمى خاص ، وذلك طبقاً للمعيار المستخدم .

---

(4) Rousseau, Ch., Droit International Public, (9 éme editi[illegible] [illegible]aris: Dalloz, 1979, P. 305

(5) Ibid., PP. 305-306, PP. 315-318

(٦) راجع نص المادة ٢ من مشارطة التحكيم بشأن طابا . وانظر كذلك نص المادة ٥ من الملحق الرفق بهذه المشارطة والذي يقرر صراحة انه : « ليس من سلطة المحكمة ان تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو اسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق ... » . انظر . د . يونان لبيب رزق (جمع وتقديم) ، وثائق السيادة المصرية على طابا ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٨٩ ، العدد ٩٥ ، ص ٣٠٠ و ص ٣٠٢ . وقد شملت هذه العلامات ١٤ علامة من مجموع ٩١ علامة هي كل علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب من البحر المتوسط وحتى خليج العقبة .

(7) Rousseau, Ch., Op. Cit., PP. 311-312

وهذه الاستثناءات هي التي يسميها استاذنا الدكتور عز الدين فودة « التحفظات اللزومية » في اتفاقات التحكيم واتفاقات اللجوء الى المحاكم القضائية الدولية . وانطلاقا من ذلك ، عارض الاستاذ الدكتور فودة اللجوء الى التحكيم بشأن طابا خشية صدور حكم في غير صالح مصر خاصة وان مسألة افساد او افساد هيئة التحكيم التي يناط بها الفصل في النزاع المعين المعروض ليست امرا مستبعدا تماما . راجع د . عز الدين فودة ، القضاء الدولي ، (مذكرات على الالة الكاتبة) ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٥ – ٢٠ ، ولنفس المؤلف ايضا لا للتحكيم في طابا ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٣٧ ، ٢٨ يناير ١٩٨٥ ، ص ص ١٢ – ١٤

(٨) أهداف اسرائيل من وراء السيطرة على طابا عديدة ، منها : كسر مبدأ الانسحاب الى الحدود الدولية ، ادراكها لأهمية طابا الاستراتيجية وسيطرتها على ميناء ايلات ، الحصول على تنازلات من مصر فيما يتعلق بتطبيع العلاقات ، كسب حقوق في المنطقة سواء فيما يتعلق بالاستثمار أو بالنشاط السياحي .

راجع : الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٣٧ ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، د . علي الدين هلال ، طابا : قضية قانونية ام سياسية ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٩٠١٧ ، ١١ اغسطس ١٩٨٦ ، ص ٩٨ ، خالد الفيشاوي ، طابا : الأرض المصرية في متاهات الحلول السلمية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ١٧/١٨ ، يوليو/ اكتوبر ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٢٩ – ٤٣٠

أ ـ فأولاً ، ومن حيث طبيعة الالتزام باللجوء الى التحكيم من عدمه : هناك التحكيم الاختيارى ، وهناك التحكيم الاجبارى . ففي حالة النوع الأول ، والذى يمثل القاعدة بالنسبة للتحكيم الدولى عموما ، يكون لكل دولة الحق فى قبول أو رفض المثول أمام هيئة تحكيمية ، وذلك إعمالاً للمبدأ القانونى العام الذى يقضى بأن أية دولة لا يمكن أن تجبر على عرض نزاعها أمام أية جهة دولية لتسويته بأية طريقة كانت(٩) . أما فى حالة التحكيم الاجبارى(١٠) ، والأصل فيه أيضا ارادة الدول ، فإن الدولة متى وافقت ـ سواء بمقتضى اتفاقات خاصة أو بمقتضى نصوص معينة ترد ضمن اتفاقات عامة ـ على قبول اللجوء الى التحكيم بالنسبة لطائفة معينة من المنازعات لفضها سلميا ، فهنا لا يكون لهذه الدولة أن ترفض التحكيم فى حالة نشوب نزاع مع دولة أو دول أخرى قبلت التعهد ذاته ، ومتى كان النزاع داخلاً ضمن طائفة المنازعات التي سبق الاتفاق على تحديدها .

ويندرج تعهد كل من مصر واسرائيل ـ بموجب نص المادة ٧ من معاهدة السلام المعقودة بينهما عام ١٩٧٩ ـ باللجوء إلى التحكيم لفض أي نزاع يثور بينهما بشأن تطبيق المعاهدة ، أو تفسيرها ، تحت هذا النوع من التحكيم الاجبارى . فطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة : « إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة ، فتحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم » . ولعلنا نستطيع ، فى ضوء ذلك ، أن نفهم اضطرار مصر على اللجوء الى التحكيم بشأن طابا ، وعدم استطاعة اسرائيل رفض ذلك إطلاقاً ، بعدما عجزت الدولتان عن التوصل الى حل للنزاع عن طريق المفاوضات(١١) .

ب ـ ومن حيث أطراف النزاع ، يقسم التحكيم الدولى الى نوعين : فهناك ، أولا ، التحكيم الدولى العام الذى تكون أطرافه دولاً متمتعة بكامل الشخصية القانونية الدولية ويكون موضوعه هو النزاع الدولى بالمعنى الدقيق ، وهذا النوع من التحكيم هو الذى يحكمه أساسا القانون الدولى العام ، ومن تطبيقاته : تحكيم الحدود بشأن اقليم كوتش بين الهند وباكستان والذى وقعت مشارطته فى ٣٠ يونيو ١٩٦٥ ، وتحكيم طابا بين مصر واسرائيل والذى وقعت مشارطته فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ . وهناك ، ثالثاً ، التحكيم الدولى الذى تكون أطرافه إما من غير الدول ولكن تنتمى من حيث الجنسية الى دول مختلفة ، وإما دولاً من جانب وأطرافا اخرى من غيرها من جانب آخر ، ويكون موضوع هذا التحكيم ليس النزاع الدولى بالمعنى الدقيق ـ والذى يعنى نزاعا بين أشخاص القانون الدولى العام ـ وإنما العقود والمعاملات الدولية الخاصة . ويدخل هذا النوع من التحكيم الدولى فى نطاق اهتمام القانون الدولى الخاص والقانون الدولى التجارى .

جـ ـ ومن حيث طبيعة الهيئة التحكيمية : هناك التحكيم الذى يتم بواسطة محكم واحد(١٢) ، وهناك التحكيم الذى يتم بواسطة هيئة تعرف بمحكمة التحكيم يختار أطراف النزاع أعضاءها الذين يشترط فيهم أن يكونوا جميعا أو غالبيتهم من الشخصيات الدولية المحايدة . وقد جرى العمل الدولى ، منذ تحكيم الألباما الشهير عام ١٨٧٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة ، على أن يكون تشكيل محكمة التحكيم من عدد فردى عادة ما يكون ٣(١٣) أو ٥ . وقد أخذت مشارطة التحكيم بشأن طابا بالنظام الخماسى ، حيث اتفق الطرفان على اختيار المحكمين الاتية أسماؤهم : د . حامد سلطان (مصرى) ، د . روث لابيدوث (اسرائيلية) ، كير بيلين (فرنسى) ، ديتريش شاندلر (سويسرى) ، جونار لاجرجرين (سويدى) ، وقد اختير هذا المحكم الأخير ليكون رئيسا للمحكمة .

ومحاكم التحكيم نوعان : فهناك ، من ناحية أولى ، محاكم التحكيم المؤقتة ، وهى المحاكم التى يتم الاتفاق على تشكيلها للفصل فى نزاع دولى معين ثم تنقضى بعد ذلك ، ومثالها محكمة التحكيم التى فصلت فى قضية طابا

---

(9) Kelsen, H , Peace Through Law, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944, P. 130

(١٠) حول مفهوم التحكيم الاجبارى وخصائصه وتطوره ، انظر

Anand, R., Compulsory Jurisdiction of the International Court of Justice, London: Publishing House 1961

(١١) المعروف ان اسرائيل ظلت ترفض بشدة ـ منذ بداية النزاع حول طابا قبل اتمام الانسحاب النهائي لقواتها من سيناء فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ـ قبول مبدأ التحكيم . الا انها اضطرت لقبول ذلك امام اصرار مصر عليه . راجع : الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

(١٢) وقد كان هذا النوع من التحكيم شائعا فى الماضى ، اما فى العصر الحديث فقد اصبح [illegible] نادرا وان لم يلغ تماما . راجع :

Wetter O., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 1, New York: Oceana Publications, Inc., 1979, P. 31

(١٣) كما فى تحكيم اقليم كوتش السابق الاشارة اليه بين الهند وباكستان عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ [illegible] فقد عينت باكستان الدبلوماسى الايرانى نصر الله انتظام ، وعينت الهند القاضى اليوغسلافى اليش بيلر ، وقام الامين العام للامم المتحدة ـ ازاء اخفاق الدولتين فى الاتفاق على العضو الثالث ـ بتعيين القاضى السويدى جونار لاجرجرين (الذى راس محكمة تحكيم طابا) [illegible] . انظر امثلة اخرى

Ibid., PP. 252-253

بين مصر واسرائيل ، وهذا هو الأصل العام بالنسبة لمحاكم التحكيم . غير أنه على الرغم من هذه الطبيعة المؤقتة لمحكمة التحكيم ، إلا أن دورها قد لا ينتهي فور اصدار الحكم ، وإنما قد تظل المحكمة قائمة فترة معينة بعد ذلك تحسباً لاحتمال قيام أطراف النزاع أو أحدهم بطلب تفسير للحكم أو لاحدى فقراته أو بشأن تنفيذه . وفي هذا الصدد ، نصت المادة ١٣ من مشارطة تحكيم طابا على أن أي نزاع بين الاطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم يحال الى المحكمة لتوضيحه إذا طلب منها ذلك ، أي من الطرفين خلال ٣٠ يوماً من صدور الحكم . وتسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ الطلب .

وهناك ، من ناحية ثانية ، محاكم التحكيم الدائمة التي لا يرتبط وجودها بقيام نزاع دولي معين ، ومثالها محكمة التحكيم الدائمة التي أنشئت بموجب أحكام مؤتمر لاهاي الأول للسلام عام ١٨٩٩ وما أدخل عليها من تعديلات من جانب مؤتمر لاهاي الثاني للسلام لعام ١٩٠٧(١٤) . والحق ، ان التحكيم الدولي الدائم يجد حماساً كبيراً له في عصرنا الراهن في نطاق التحكيم الدولي التجاري أكثر منه في نطاق التحكيم الدولي العام .

د ـ وأخيراً ، وليس آخراً ، ومن حيث طبيعة النزاع موضوع التحكيم ، يمكن التمييز بين عدة أنواع من التحكيم الدولي . فهناك ، مثلاً ، التحكيم الدولي الذي يتعلق بمنازعات الحدود ومثاله تحكيم الحدود بين مصر واسرائيل بشأن طابا . وهناك ، كذلك ، التحكيم الدولي الذي يكون موضوعه مطالبات اقتصادية أو مالية معينة . ويعتبر النوع الأول ، أي التحكيم الدولي لمنازعات الحدود ، من أهم وأبرز أنواع التحكيم الدولي . وإذا كان ليس هنا مقام التفصيل فيما يتعلق بأسباب منازعات الحدود(١٥) ، إلا أنه قد يكون مفيداً التوكيد على حقيقة أساسية وهي أن التحكيم يعتبر حاليا من أنسب الوسائل السلمية لتسوية هذا النوع من المنازعات ، ويعزى ذلك الى عدة أسباب : فمن ناحية أولى ، هناك السبب العام الناتج عن كون أن مسألة قابلية النزاع الدولي ـ أي نزاع دولي ـ للعرض على التحكيم أو القضاء الدوليين من عدمها ، هي الى حد بعيد ، مسألة مواءمة أكثر من كونها مسألة محكومة بقواعد قانونية صارمة . ومن ناحية ثانية ، يلاحظ أن القانون الدولي العام قد نجح الى حد كبير في تطوير قواعد قانونية مهمة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع منازعات الحدود والعمل على حلها ، وصارت هذه القواعد تكون الآن فرعا جديداً من فروع القانون الدولي العام يطلق عليه القانون الدولي لمنازعات الحدود International Law of Boundary Disputes وهذه القواعد تساعد ولاشك في تيسير عملية التسوية السلمية لمنازعات الحدود بالطرق القانونية . ومن ناحية ثالثة ، فقد رأينا كيف أن التسوية القانونية تقوم على تطبيق القانون واحترام قواعده ، الأمر الذي يجعلها ويجعل نتائجها مقبولة من جانب الرأي العام في الدول المعنية حتى ولو كانت نتيجتها في غير صالح الوطن ، وبهذا فهي تختلف عن التسوية السياسية التي قد يرفضها الرأي العام الوطني لأنه قد يرى فيها تنازلاً أو تفريطاً من جانب حكومته فيما لا ينبغي التفريط فيه أو التنازل عنه . يضاف الى ذلك حقيقة أن التسوية السياسية ، خاصة إذا تمت من خلال المنظمات الدولية وبغض النظر عن طبيعة النزاع ، كثيراً ما تجعل هدفها الرئيسي منصباً على المحافظة على الوضع الراهن في نطاق العلاقات المشتركة بين أطراف النزاع أكثر من كونه منصباً على صنع السلام الحقيقي بين هذه الأطراف(١٦) .

وبصفة عامة ، وأياً كان نوع التحكيم الدولي محل البحث ، فلابد له من اتفاق يعقده أطراف النزاع لتنظيم عملية التحكيم وتحديد خطواتها واجراءاتها ، وباختصار تكون أحكامه هي القانون الذي تطبقه المحكمة وتلتزم به منذ لحظة نظرها النزاع وحتى اصدار الحكم(١٧) . فماذا يقصد باتفاق التحكيم ؟ وما هي أشكاله أو صوره ؟ وما هي العناصر الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها ؟ والى أي مدى روعي كل ذلك في مشارطة التحكيم المعقودة بين

---

(١٤) راجع ، بصفة عامة ، فيما يتعلق بهذه المحكمة:
Francois, M., La Cour Permanente d'Arbitrage...., Rec. des Cours (de l'Académie de la Haye), 1955 Tome 37, PP. 457-553

(١٥) حول أسباب منازعات الحدود ، راجع بصفة عامة ، د . فيصل عبدالرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، ابو ظبي شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ص ٦٧ ـ ٧٣ . وأيضاً :
Luard, E., Frontier Disputes in Modern International Relations, in, Luard, E., (editor), The International Regulation of Frontier Disputes, London: Thames and Hudson, 1970 PP. 9-10

(١٦) وهذا نابع من كون أن وظيفة المنظمة الدولية ـ السياسية خاصة ـ تكمن أساسا في المحافظة على السلام (peace-Keeping) وليس صنع هذا السلام (Peace-making) . ومن هنا نرى لماذا مثلا حرصت منظمة الوحدة الافريقية على جعل مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار أحد المبادىء الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول الافريقية . راجع : د . بطرس بطرس غالي ، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ص ١١٣ ومابعدها . وانظر أيضا
Abou-el-Wafa, A., Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes, Revue Egyptienne de Droit International, 1986, Vol. 42, PP. 103-108

(١٧) انظر نص المادة ٨/١ من مشارطة التحكيم بشأن طابا

مصر وإسرائيل بشأن طابا ؟
تجيب عن كل هذه التساؤلات من خلال المبحث التالي .

المبحث الثاني

اتفاقات التحكيم الدولي ومشارطاته

ماهيتها ، صورها ، مضمونها ، تطبيقها بالنسبة لقضية طابا .

يعرض التحليل لهذا الموضوع في نقطتين : الأولى ، تعريف اتفاقات التحكيم وصورها . أما الثانية ، فتركز على مضمون هذه الاتفاقات . وفي الحالتين ، سنشير الى مشارطة تحكيم طابا بين مصر واسرائيل كنموذج تطبيقي .

أ ـ تعريف اتفاق التحكيم وصوره :

يمكن تعريف اتفاق التحكيم بصفة عامة بأنه ذلك الاتفاق الذي يتم بمقتضاه عرض النزاع الدولي على هيئة تحكيم دولية معينة ، يتم تشكيلها لغرض الفصل فيه بحكم ملزم[١٨].

ويأخذ هذا الاتفاق ، في العمل الدولي ، إحدى الصورتين الآتيتين[١٩] : اما صورة الاتفاق السابق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بشرط اللجوء إلى التحكيم Clause d'Arbitrage ، وأما صورة الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بمشارطة التحكيم Compromis .

ويلاحظ على إتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع ـ أي الشرط الخاص بالتعهد باللجوء إلى التحكيم ـ أنه إما أن يرد في معاهدة عامة معقودة بين أطراف النزاع ، كالتعهد المنصوص عليه في المادة ٧/٢ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ . وإما أن يرد في معاهدات تحكيم خاصة (معاهدات التحكيم الدائمة)[٢٠] .

١ ـ حالة ورود إتفاق التحكيم في معاهدة عامة :

إذا ورد النص على التعهد باللجوء إلى التحكيم في معاهدة عامة معقودة بين الدول المعنية ، كمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، فإنه قد يكون تعهدا خاصا أي مقيدا ، وقد يكون تعهدا عاما أي مطلقا[٢١] . ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم خاصا أي مقيدا ، إذا اقتصر النص على تقرير اللجوء الى التحكيم لتسوية أنواع معينة من المنازعات الدولية[٢٢] . ومن ذلك مثلا ، نص المادة ٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حيث أنه قصر اللجوء إلى التحكيم فقط بالنسبة للخلافات التي تثور بشأن تطبيق هذه المعاهدة أو بشأن تفسيرها وذلك دون غيرها من الخلافات . ومن ذلك أيضا ، نص المادة ١٧ من الاتفاقية المعقودة في ٣ يونية ١٩٥٥ بين فرنسا وتونس[٢٣] . ويثير هذا النوع من التعهدات باللجوء إلى التحكيم مشكلة أساسية ، تعرف بمشكلة تحديد قابلية أو عدم قابلية النزاع القائم للعرض على التحكيم ، بمعنى هل النزاع يندرج أو لا يندرج تحت طائفة المنازعات التي سبق الاتفاق على تحديدها[٢٤] . فمثلا ، هل النزاع بين مصر وإسرائيل بشأن طابا ينطبق عليه نص المادة ٧/٢ من معاهدة السلام الذي يقضي باللجوء إلى التحكيم أو التوفيق إذا ما أخفقت المفاوضات في تسويته ؟ كان الرأي الراجح في صدد الاجابة عن هذا السؤال : هو أن نزاع طابا يصدق عليه نص المادة المذكورة ، لأنه نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق أحكام معاهدة السلام[٢٥] .

ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم عاما أي مطلقا ، إذا قصد به إنصراف التحكيم إلى كافة المنازعات التي تثور بين الدول المعنية[٢٦] . ومن تطبيقات ذلك : نص المادة ١٥ من معاهدة مكة للصداقة وحسن الجوار المعقودة في ٧ أبريل ١٩٣١ بين المملكة العربية السعودية العراق ، وكذا نص المادة ٢ من معاهدة بغداد للأخوة التحالف المعقودة بينهما في ٢ أبريل ١٩٣٦[٢٧] .

---

(١٨) انظر في هذا المعنى د. سامية راشد ، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة ، الكتاب الأول اتفاق التحكيم ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٧٥ ومابعدها

(19) Rousseau Cj., Op. Cit., PP. 309-310

(20) Dinh, N., et Autres, Droit International Public, (2 ème edition), Paris: L.G.D.J., 1980, P. 814

(21) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

(22) Dinh, N., Op. Cit., P. 814

(23) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

(٢٤) راجع ، بتفصيل أو في ، فيما يتعلق بهذه المشكلة
Chapal, Ph., L'Arbitrabilité des Différends Internationaux, Paris: Edition A.Pedone, 1967, PP. 24 et Seq.

(٢٥) عائشة عبدالغفار ، طابا وسيناريو العودة الى الوطن : حوار مع د . بطرس بطرس غالي ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ١٠٢٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢١

(26) Dinh, N., Op.Cit., P. 815

(٢٧) مشار الى ذلك في :
Foda, Ezzeldine, The Projected Arab Court of Justice..., The Hague: Martinus Nijhoff, 1957, PP. 32-35

ومن جهة ثانية ، يلاحظ كذلك أن شرط التحكيم الوارد في معاهدة عامة قد يكون مجرد تعهد بسيط باللجوء إلى التحكيم أي يكتفي فيه فقط بمجرد النص على ذلك ، وقد يتجاوز ذلك ليصير شرطا تنظيميا يحدد فيه الأطراف المعنيون شكل هيئة المحكمة التي يريدونها وطريقة تكوينها وقواعد الاجراءات التي تتبعها والقانون الذي تطبقه ، إلى غير ذلك من العناصر التي ينبغي أن يتضمنها أي اتفاق للتحكيم كما سنرى[٢٨] . ومن تطبيقات التعهد الأول ـ التعهد البسيط ـ نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حيث أنه أكتفى فقط بتسجيل تعهد الطرفين باللجوء إلى التحكيم الدولي لحل ما قد ينشأ بينهما من خلافات سواء بشأن تطبيق المعاهدة أو بشأن تفسيرها ، وذلك إذا لم يتيسر حلها من خلال المفاوضات . ومن تطبيقات النوع الثاني ـ أي التعهد التنظيمي ـ نص المادة ٦ من الميثاق المنشىء للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تضمن أحكاما تفصيلية تنظم كيفية اللجوء إلى التحكيم[٢٩] .

ب ـ حالة ورود اتفاق التحكيم في معاهدة خاصة :

كما أن الاتفاق الذي يتعهد بموجبه الأطراف باللجوء إلى التحكيم ـ كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ـ قد يرد في معاهدة عامة على نحو ما رأيناه في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، فإنه قد يرد في معاهدة مستقلة تعقد خصيصا لهذا الغرض وتعرف بمعاهدة أو معاهدات التحكيم الدائمة . وقد تكون هذه المعاهدات ثنائية وهذا هو ما جرى عليه العمل الدولي حتى الحرب العالمية الأولى تقريبا[٣٠] ، وقد تكون جماعية ومن أمثلتها الاتفاق العام للتسوية السلمية للمنازعات الدولية المعروف باتفاق جنيف لعام ١٩٢٨ ، والذي أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعديلا عليه عام ١٩٤٩ .

٢ ـ مضمون اتفاق التحكيم : التطبيق على مشارطة تحكيم طابا :

إذا كان أطراف اتفاق التحكيم يستطيعون ـ تطبيقا لمبدأ سلطان الارادة وبوصفه اتفاقا دوليا ـ أن يضمنوه ما يشاءون من شروط وعناصر تشكل في مجموعها القانون العام الذي تلتزم به هيئة التحكيم وذلك في حدود ما تسمح به المبادىء القانونية العامة والقواعد القانونية الآمرة ، إلا أن الملاحظ ـ في ضوء الخبرة التاريخية ـ أن ثمة عناصر أساسية جرى العمل الدولي على ضرورة تضمينها في كل اتفاق للتحكيم (بطبيعة الحال نقصد هنا باتفاق التحكيم مشارطة التحكيم أي الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع ، وكذا إتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع والذي يكون له طابع تنظيمي بالمعنى المشار إليه) .

وتشمل هذه العناصر ما يلي[٣١] :

أ ـ التحديد الدقيق لموضوع النزاع الذي ستتولى هيئة المحكمة الفصل فيه . فإذا كان النزاع مثلا نزاعا بشأن الحدود ، فإنه يجب التحديد بدقة بجزء الحدود المتنازع عليه أو بعلامات الحدود المراد معرفة مواضعها الصحيحة . إذا كان النزاع متعلقا بمسائل إقتصادية أو مالية ، وجب تحديد هذه المسائل بأكبر قدر من الدقة .

وتطبيقا لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم المعقودة بين مصر وإسرائيل بشأن طابا قد حددت بوضوح شديد أن النزاع المطلوب من هيئة التحكيم الفصل فيه هو فقط : « .. تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ..»[٣٢] . وقد حدد الملحق المرفق بالمشارطة هذه العلامات بأنها تشمل فقط العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ . بل إن المادة ٥ من الملحق المذكور قد قررت صراحة أنه : « ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة الحدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو إسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق أ (وهي العلامات الأربع عشرة السابق الاشارة اليها) ، كذلك ليس من سلطة المحكمة أن تنظر في مواضع علامات حدود أخرى غير تلك المذكورة في فقرة أ »[٣٣] .

وهذا التحديد الدقيق لعناصر النزاع موضوع التحكيم

---

(٢٨) راجع أيضا فيما يتعلق بهاتين الصورتين من صور التعهد باللجوء الى التحكيم الدولي د. ابراهيم العناني ، اللجوء الى التحكيم الدولي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٤١ ـ ١٥٣

(٢٩) مشار اليه في . د . مفيد شهاب ، التحكيم التجاري الدولي في العالم العربي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٨٥ ، المجلد ٤١ ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩

(30) Rousseau Cj., Op. Cit. P. 310

(٣١) راجع ، بتفصيل أكبر ، فيما يتعلق بهذه العناصر لائحة اجراءات التحكيم النموذجية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨ ، وبصفة خاصة نص المادة الثانية منها .

Wetter, G., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 5, New York: Dceana Publications, Inc., 1979, P. 233

(٣٢) المادة ٢ من المشارطة .

(٣٣) وقد فصلت المادة ٢ من ملحق المشارطة وجهة نظر كل من الطرفين بالنسبة لمواضع هذه العلامات الأربع عشرة ، مع التركيز بصفة خاصة على موضع العلامة ٩١ والتي كانت وجهتا نظر الطرفين بشأنها كالاتي : فبالنسبة لمصر ، فقد حددت موضع هذه العلامة عند النقطة التي كانت توجد بها بقايا علامة الحدود الأصلية التي أزالها الاسرائيليون قبل انسحابهم من سيناء في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ . اما اسرائيل ، فقد حددت موضعين للعلامة ٩١ : الأول ، عند مايسمى بالصخرة الجرانيتية وفي اسفل نتوئها الغربي ، والثاني عند بير طابا في قاع الوادي راجع . د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢

يعتبر ضروريا للغاية ، ليس فقط لأنه يكشف ولاشك عن جدية الأطراف في التوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال التحكيم ، وإنما أيضا لأنه يعين هيئة التحكيم في أن يأتي حكمها واضحا لا لبس فيه ولا غموض وغير متجاوز لحدود اختصاصها[٣٤] .

ب ـ يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أيضا ذكر القواعد الخاصة بطريقة تشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها وعدد المحكمين الذين تتكون منهم . ويلاحظ ، بالنسبة لتعيين المحكمين ، أن أطراف النزاع قد يتفقون على تعيين محكم واحد ، وقد يتفقون على الأخذ بنظام هيئة التحكيم ذات التشكيل الثلاثي أو الخماسي أو غير ذلك . وقد رأينا كيف أن المادة ١/١ من مشارطة التحكيم بشأن طابا قد نصت على الأخذ بالتشكيل الخماسي .

ويذكر في الاتفاق ، عادة ، الأحوال التي تؤدي إلى فقدان المحكم لأهليته كمحكم ، وكذلك حالة إنسحابه أو رده أو عجزه عن القيام بمهامه ، وكيفية مواجهة كل ذلك . كما قد يتضمن الاتفاق الاشارة إلى كيفية مواجهة حالة إمتناع أو تباطؤ أحد اطراف النزاع عن الأشتراك في تشكيل هيئة التحكيم ، كما لو إمتنع عن تعيين المحكم الوطني أو المحكمين المحايدين المطلوب منه تعيينهم[٣٥] . وقد أشارت المادة ٢/١ من مشارطة تحكيم طابا إلى بعض هذه الأمور ، فذكرت مثلا أنه : « يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم . ومع ... وفي حالة ما إذا كان او اصبح عضو معين من حكومة لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة . وإذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أصبح لأى سبب غير قادر على إداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما »[٣٦] . والحق ، أن هذا النص قد جاء قاصرا لأنه لم يحدد طريقة حسم الخلاف فيما لو لم يتفق الطرفان على تحديد شخصية رئيس المحكمة أو العضو المحايد الذي أضحى ـ لأى سبب ـ غير قادر على أداء مهامه[٣٧] .

جـ ـ يحدد الأطراف ، كذلك القانون الذي ستتولى محكمة التحكيم تطبيقه على النزاع : وهل يكون هذا القانون هو القانون الدولي العام ، أم قواعد العدل والانصاف ، أم أية قواعد قانونية أخرى[٣٨] . أما إذا لم يتضمن إتفاق التحكيم تحديدا للقانون الذي تطبقه المحكمة ، فإنها تطبق من تلقاء نفسها قواعد القانون الدولي العام المشار إليها في نص المادة ١/٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[٣٩] ، آخذة بعين الاعتبار ما يكون الأطراف قد إتفقوا عليه من شروط وأحكام ضمنوها إتفاق التحكيم أو مشارطته . والواقع ، أن سكوت إتفاق التحكيم وعدم إشارته إلى قواعد القانون الدولي العام ، لايعني الابستبعاد الكامل لهذه القواعد من نطاق القانون الذي تطبقه المحكمة على النزاع المعروض . فناهيك عن حقيقة أن اتفاق التحكيم ذاته هو اتفاق دولي يندرج ضمن نطاق المصادر الشكلية الثلاثة التي أشارت إليها المادة ١/٣٨ سالفة الذكر ، تشكل قواعد القانون الدولي العام ـ حتى في حالة عدم الاشارة إليها ـ الإطار القانوني المرجعي الذي يحيل إليه القاضي الدولي كلما أعوزته الضرورة إلى ذلك ـ وكذا كلما كان في حاجة ماسة إلى أدلة إثبات يؤسس عليها حكمه لعدم قطعية أدلة الاثبات التي يقدمها كل طرف من أطراف النزاع . ولعل هذا الاستنتاج يصدق تماما على محكمة تحكيم طابا . وندلل على ذلك مثلا بما يلي : فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن هذه المحكمة قد أخذت بالرأي الراجح في الفقه والعمل الدوليين فيما يتعلق بدور الخرائط كأدلة إثبات وبوصفها ذات قيمة إستدلالية فقط ولايمكن أن تنهض بذاتها كدليل إثبات قوي[٤٠] ، وتأسيسا على ذلك رفضت المحكمة القبول بالخرائط التي تقدمت بها إسرائيل لتبرير إدعاءاتها بشأن مواضع بعض علامات الحدود المتنازع عليها[٤١] . ومن ناحية ثانية ، عوّلت المحكمة على قاعدة السلوك اللاحق كدليل إثبات قوي يصل في قوته الاثباتية

---

(34) Fox, H., Arbitration, in, Luard. E., Op.Cit., P. 171

(٣٥) راجع نص المادة ٣/٣ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الاشارة اليها .

(٣٦) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠

(٣٧) وقد جرى العمل الدولي على تخويل هذه السلطة لرئيس محكمة العدل الدولية أو لأمين عام احدى المنظمات الدولية . انظر مثلا نص المادة ٣٧ من الميثاق المنشيء للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حيث خول السلطة المذكورة للأمين العام لجامعة الدول العربية . د . مفيد شهاب ، المرجع السابق ، ص

(٣٨) على سبيل المثال نصت مشارطة تحكيم أرامكو بين السعودية وشركة أرامكو والذي صدر الحكم فيه في ١٩٥٨/٨/٢٣ على ان تفصل المحكمة ـ فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل في نطاق اختصاص المملكة السعودية ـ طبقا للقانون السعودي الذي قصد به احكام الشريعة الاسلامية طبقا للمذهب الحنبلي راجع

Wetter, Q., Op.Cit., (Vol. I), P. 411

(٣٩) المادة ١٠ من لائحة الاجراءات النموذجية للتحكيم والسابق الاشارة اليها

(٤٠) راجع بصفة عامة في القيمة الاستدلالية للخرائط كأدلة اثبات

Weissberg, Q., Maps as Evidence in International Boundary Disputes: A Reappraisal, A.J.I.L., 1963, Vol. 57, No. 4

(٤١) وثيقة الحكم بشأن طابا (ملخص) ، د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

الى حد تعديل النص الاتفاقى[٤٢] ، وذلك لكى تخلص إلى نفى إدعاءات إسرائيل بوجود تناقض بين مواضع بعض علامات الحدود وبين نصوص إتفاقية عام ١٩٠٦ المعقودة بين مصر وتركيا بشأن تحديد الحدود بين مصر وفلسطين[٤٣] .

د ـ كذلك ، يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أو مشارطته الاشارة إلى الاجراءات التى يتعين إتباعها أمام المحكمة وأثناء نظر الموضوع ، فيحدد مثلا هل تكون المرافعات شفوية أم مكتوبة أم تجمع بين النوعين ، كما يشار إلى طبيعة الجلسات من حيث السرية أو العلانية[٤٤] . وفى هذا الخصوص ، أشارت المادة ٣/٨ من مشارطة تحكيم طابا إلى أن الاجراءات « تشتمل على المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة .....»[٤٥] . أما مسألة سرية الجلسات أو علنيتها فلم تشر إليها المشارطة المذكورة ، حيث إقتصرت إشارتها فقط ـ فى المادة ٢/١٢ ـ على تقرير صدور الحكم فى جلسة علنية[٤٦] . كما قد تشير الأطراف إلى لغة العمل أمام المحكمة ، مثلما هو الحال فى نص المادة ١٠ من مشارطة تحكيم طابا حيث نصت على أن « تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية »[٤٧] ، ولكنهم قد يتركون للمحكمة سلطة إختيار لغة العمل التى تراها[٤٨] ، وقد ينص على حرية كل طرف فى إختيار اللغة التى يريدها كما فى تحكيم جزيرة بالماس بين الولايات المتحدة وهولندا عام ١٩٢٥[٤٩] .

هـ ـ وأخيرا ، وليس آخر ، يتعين أن يشار فى إتفاق التحكيم إلى القواعد التى يجب أن تراعى عند إصدار الحكم . فتحدد مثلا الطريقة التى يصدر بها من حيث الاجماع او الأغلبية ، وعما إذا كان يصدر مسببا أم بدون تسبيب ، والمدة التى يجب أن يصدر خلالها .... وتطبيقا لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم بشأن طابا قد نصت فى المادة ٢/٤ منها على أن « تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية أصوات الأعضاء » . وقد جمع الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بين الاجماع والأغلبية ، وذلك على النحو التالى[٥٠] : بالنسبة للمجموعة الأولى من علامات الحدود المتنازع عليها ، وهى العلامات التسع الواقعة فى الجزء الشمالى من خط الحدود من جهة البحر المتوسط وفى أتجاه الجنوب (العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦) ، صدر الحكم فيها بالاجماع وعلى الوجه الآتى : بالنسبة للعلامات الخمس التالية : ٧ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢ كان الاجماع لصالح مصر . وبالنسبة للعلامات الأربع المتبقية وهى العلامات : ١٤ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٥٦ كان الاجماع فيها لصالح اسرائيل . أما بالنسبة للمجموعة الثانية من علامات الحدود والتى شملت العلامات الأربع التالية : ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ والتى تقع فى المنطقة التى تعرف برأس النقب ، فقد صدر الحكم فيها بأغلبية ٤ أصوات ضد صوات واحد (هو صوت القاضية الاسرائيلية روث لابيدوث) وكان لصالح مصر . وأخيرا ، وبالنسبة للعلامة ٩١ فقد صدر الحكم فيها أيضا بأغلبية ٤ أصوات ضد صوت واحد (وهو أيضا صوت القاضية الاسرائيلية روث لابيدوث) وكان لصالح وجهة النظر المصرية بشأن تحديد موضع العلامة المذكورة .

أما عن التسبيب ، فقد أشارت المادة ١/١٢ من المشارطة إلى ضرورة أن يتضمن الحكم الأسباب التى إستند إليها[٥١] ، وهو ما راعته المحكمة فى كل فقرات الحكم الذى أصدرته[٥٢] .

وإذا روعيت كل هذه الأحكام والشروط التى ينبغى أن تتضمنها مشارطة التحكيم ، فإن دور محكمة التحكيم ينتهى بصدور الحكم ، ولكن صدور هذا الحكم لاينهى عملية التحكيم تماما إذ تبقى بعد ذلك مسألة تنفيذ الحكم الصادر ، وهذا ما سنتناوله فى المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة .

---

(٤٢) وغنى عن البيان أن قاعدة السلوك اللاحق هى احدى القواعد المهمة فى تفسير المعاهدات الدولية ، راجع مثلا أحمد حسن الرشيدى ، الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية ... ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ ، ص ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧

(٤٣) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠

ومن القواعد القانونية الأخرى التى عولت عليها المحكمة فى اصدار حكمها : قاعدة التقادم المكسب ، قاعدة المعانى الطبيعية والعادية فى تفسير المعاهدات الدولية ، مبدأ التوارث الدولى واثاره بالنسبة لمعاهدات الحدود ....

راجع ملخص وثيقة الحكم ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٨ ـ ٢٢١

(٤٤) المادة ١٥ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الاشارة اليها

(٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) ، د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .

(٤٨) المادة ١٣ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الاشارة اليها

(49) Wetter,. Q., Op.Cit., (Vol.1), PP. 192-193

(50) G . Kats : Op . Cit . pp 190 - 191 .

(51) Khalil Shikaki : Op . Cit . pp 86 - 87 .

(٥٢) أمين هويدى ، مرجع سابق ص ١٢٥ .

المبحث الثالث
تنفيذ احكام محاكم التحكيم الدولية

غنى عن البيان القول بأن التحكيم الدولى بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات لايحقق الغرض المتوخى منه ، أى تسوية النزاع الدولى المعروض ، الا بتنفيذ الحكم الذى تصدره محكمة التحكيم فى شأن هذا النزاع . وغنى عن البيان كذلك القول بأن تردد اسرائيل فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر بشأن طابا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، قد أثار بعض التساؤلات ليس فقط حول جدوى اللجوء الى التحكيم لفض المنازعات الدولية سلميا وكذا حول امكانية الاستفادة منه مستقبلا فى تسوية منازعات أخرى بين العرب واسرائيل ، وانما ايضا حول حدود سلطة الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم - مصر فى حالتنا هذه - فى اتخاذ اجراءات معينة يكون من شأنها ارغام الدولة التى صدر هذا الحكم ضدها - وهى اسرائيل - على الامتثال للقانون والنزول على مقتضيات أحكامه .

ونجيب عن هذه التساؤلات من خلال تناول نظام تنفيذ احكام محاكم التحكيم الدولية طبقا لقواعد القانون الدولى العام .

ويمكن القول ، فى هذا الخصوص وطبقا لما جرى عليه العمل الدولى ، بأن ثمة طريقتين لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية على اختلاف أنواعها : الأولى ، وهى طريقة التنفيذ التلقائى أو الاختيارى لهذه الأحكام من جانب الدول المدينة بالالتزام ، أى الدول التى تصدر ضدها هذه الأحكام . والثانية ، وهى الطريقة القسرية التى تقوم بموجبها الدولة الدائنة بالالتزام - أى الدولة التى صدر الحكم لصالحها - باللجوء الى اساليب قسرية معينة لحمل الدولة المدينة بهذا الالتزام على الوفاء به . وفى الحالتين قد تلعب القدرة التساومية والتفاوضية لكل طرف من أطراف النزاع ونجاحه فى توظيف واستثمار ماهو متاح له من مصادر القوة دورا مهما فى تحديد الطريقة النهائية التى يتم بها تنفيذ حكم التحكيم وحدود هذا التنفيذ ، ومن ثم فقد تنجح الدولة الدائنة بالالتزام فى حمل الدولة المدينة به على تنفيذ الحكم الذى أشار اليه منطوق الحكم نصا وروحا ، وفى المقابل قد تخفق دبلوماسية هذه الدولة - اى الدولة الدائنة بالالتزام - سواء لاعتبارات موضوعية او لاعتبارات تتعلق بالاداء الدبلوماسى ذاته فى ممارسة اى ضغط حقيقى على الدولة المدينة فيتم فض النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ الحكم بطريقة توفيقية تحقق لكل طرف مكاسب يرضى عنها .

أ - التنفيذ الاختيارى لأحكام محاكم التحكيم الدولية :

يعرف التنفيذ الأختيارى ، فى نطاق الالتزامات القانونية بوجه عام ، بأنه الوفاء الذى يقوم به المدين اختيارا[٥٣] . وطبقا لما تكشف عنه الخبرتان التاريخية والمعاصرة فى مجال التحكيم الدولى ، فان التنفيذ الاختيارى أو التلقائى لأحكام محاكم التحكيم الدولية هو القاعدة وأن الاستثناء هو ان يتم هذا التنفيذ قسرا . فقد جرى العمل الدولى على قيام الدول المعنية بتنفيذ هذه الأحكام بصورة تلقائية وبمجرد صدور الحكم دون اجراءات لاحقه اللهم الا ماقد يتعلق منها مثلا بتفسير غموض معين فى الحكم ، وذلك على خلاف الحال تماما - وكما هو مشاهد - بالنسبة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الأجهزة الدولية غير ذات الطابع القضائى كالأجهزة السياسية للأمم المتحدة[٥٤] .

وثمة أسباب موضوعية عديدة تفسر قبول الدولة التى صدر ضدها الحكم القيام بتنفيذه اختيارا . ومن هذه الأسباب :

أ - أن الالتزام بتنفيذ حكم محكمة التحكيم هو جزء لايتجزأ من عملية التحكيم ذاتها . فالتحكيم بطبيعته ، ومن واقع تعريفه السابق الاشارة اليه ، يعنى أصلا تسوية النزاع الدولى سلميا بحكم نهائى وملزم[٥٥] .

ب - ان اللجوء الى التحكيم هو عمل ارادى بحت ، بمعنى ان الدول هى التى تقرر - بمحض ارادتها وإعمالا لمبدأ السيادة - الموافقة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لفض منازعاتها . وتأسيسا على ذلك ، فطالما أنها قد قبلت بارادتها الحرة التى لايشوبها أى عيب من عيوب الرضا اللجوء الى هذه الوسيلة - التى تعلم أنها ملزمة بالطبيعة - فإنها بذلك تكون قد ألزمت نفسها مقدما وبارادتها المنفردة بالامتثال لما تصدره هيئة التحكيم من

---

(٥٣) انظر بعض ابعاد هذا التقييم فى :
Ted. Greenwood : Cit . pp 57 - 60 .
- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضوعان آخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الأعظم من الخيار النووى الاسرائيلى والعربى ، (الصمت الغامض تجاه تطور الأول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثانى) ، وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كمحاضر ضد الانتشار . وسنعرض لهذين الموضوعين فى موضع لاحق مع المحددات .

(54) Jenks. W., The Prospects of International Adjudication, London: Stevens & Sons, 1964, P. 663

(٥٥) وذلك مالم يكن اطراف النزاع قد اتفقوا على غير ذلك ، راجع
Brierly. J., The Law of Nations, London: Oxford, 1963, P. 277

أحكام حتى ولو كانت ضد مصلحتها(٥٦) .

جـ - وإضافة إلى ماسبق ، فإنه قد ينص في اتفاق التحكيم أو مشارطته على تعهد أطراف النزاع بقبول الحكم الصادر باعتباره نهائيا وملزما ويجب تنفيذه بحسن نية . وهذا مانجده - مثلا - في نص المادة ١٤ من مشارطة التحكيم بشأن طابا ، والتى نصت على أن : ١ - تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما . ٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام ، كما أشارت ديباجة المشارطة الى نفس هذا المعنى أيضا(٥٧) .

ومثل هذا النص ، وإن أمكن اعتباره تزيدا لامبرر له لأن الحكم كما بينا يكون نهائيا وملزما دون حاجة الى موافقة خاصة من جانب أطراف النزاع ، الا أنه - مع ذلك - لايخلو من فائدة حيث أنه يوجد التزام تعاقدي اخر في مواجهة أطراف النزاع بقبول نتيجة التحكيم والامتثال لها بحسن نية عملا بالمبدأ الذى يقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين . وعليه ، فإن مخالفة هذا الالتزام التعاقدى ترتب - بدورها - مسئولية دولية في مواجهة الطرف المخالف ، مالم يكن رفضه تنفيذ الحكم راجعا الى ظروف استثنائية كحالة الضرورة أو حالة القوة القاهرة أو حالة اتفاق الأطراف أنفسهم على غير ذلك(٥٨) . وهذا الاستنتاج يصدق تماما على اسرائيل فيما لو رفضت الامتثال لحكم محكمة التحكيم الصادر ضدها بشأن طابا ، بالنظر الى الالتزامات التعاقدية التى التزمت بها في مواجهة مصر سواء طبقا لمعاهدة السلام أو طبقا لأحكام المشارطة .

د - وهناك ، كذلك ، حقيقة أن الدول المعنية قد قامت - قبل موافقتها على اللجوء الى التحكيم كوسيلة لفض منازعاتها سلميا - بحساب التكلفة المتوقعة من جراء قبول هذه الوسيلة ، وهى تضع في اعتبارها ولاشك امكانية أو احتمال أن تخسر معركة التحكيم . ويتصل بذلك أيضا حقيقة أن النزاع موضوع التحكيم قد يكون محدود الأهمية ، الأمر الذى يعنى أن تحمل خسارة معركة التحكيم ربما يكون أخف وطأة من التضحية بأمور أخرى قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للعلاقات المشتركة .

وعلى ذلك ، فلنا أن نتصور - مثلا - أن استعداد اسرائيل لتحمل خسارة معركة التحكيم مع مصر بشأن طابا كان يفوق ولاشك استعدادها لتحمل خسارة معركة السلام والتطبيع معها . ومعنى ذلك ، أن مراوغة اسرائيل وترددها في تنفيذ الحكم لايخرجان عن كونهما مجرد محاولة للضغط على المفاوض المصرى أملا في الحصول على تنازلات منه لمصلحتها ، بحيث اذا ثبت لها صلابة موقف هذا المفاوض فلن يكون أمامها الانصياع امتثالا للقانون وحفاظا على العلاقات المشتركة . وهو ماتحقق بالفعل على مايبدو ولو إلى حد معين قد لايصل الى درجة الالتزام الكامل بمنطوق الحكم الصادر عن المحكمة .

هـ - وهناك أيضا الأسباب المتعلقة بالسمعة والمكانة الدوليتين . فالدولة التى صدر ضدها الحكم قد تنصاع له وتقوم بتنفيذه اختيارا ، ليس انطلاقا من اعتبارات قانونية معينة ، وإنما خوفا على سمعتها ومكانتها بين الدول . فالهند ، مثلا ، لم تقتنع بحكم محكمة التحكيم الصادر في قضية اقليم كوتش عام ١٩٦٦ بينها وبين باكستان ، بل دفعت ببطلانه ووصفته بأنه ليس حكما award وإنما هو جائزة reward أهدتها المحكمة الى باكستان ، ومع ذلك أعلنت - أى الهند - انصياعها له وقامت بتنفيذه حفاظا على سمعتها وعلى مكانتها الدولية(٥٩) . وتأسيسا على ذلك ، لنا أن نتساءل : هل - والى أى مدى - كان حرص اسرائيل على سمعتها الدولية أحد العوامل التى حدت من مراوغتها وحملتها في نهاية المطاف على قبول تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة التحكيم بشأن طابا(٦٠) ؟ إذا سلمنا بوجود علاقة بين حرص الدولة - أية دولة - على سمعتها وعلى مكانتها الدولية وبين احترام هذه الدولة لقواعد الشرعية الدولية والنزول على مقتضيات أحكامها ، لقلنا بدون تردد بأن العامل المذكور لم يكن له أى دور في حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم الصادر ضدها بشأن طابا ، وحسبنا ان ندلل على ذلك بالموقف الاسرائيلى الرافض باستمرار لقواعد هذه الشرعية الدولية متمثلة في قرارات الأمم المتحدة .

---

(56) Schachter, O., The Enforcement of International Judicial and Arbitral Decisions, A.J.I.L., 1960, Vol.54, Vol. 1, P.1

(٥٧) راجع : د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ و ٣٠٢

(٥٨) في هذا المعنى . د . ابراهيم العنانى ، المرجع السابق ، ص ١٢١

والحق ، أنه فيما عدا حالة إتفاق الأطراف المعنية على غير ماتقضى به الطبيعة الالزامية لأحكام محاكم التحكيم الدولية ، فان الحالات الاستثنائية المشار اليها في المتن لاتصدق على حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ، وانما تصدق على الأحكام التى تتضمن التزامات مالية .

(59) Anand, R., Studies in International Adjudication, Delhi: Vikas House, 1969, P. 218.

(٦٠) بطبيعة الحال ينبغى ان يكون مفهوما ان القول بالتزام الدولة التى صدر ضدها الحكم - اسرائيل أو غيرها - بتنفيذه ، لايعنى سلبها حقها القانونى في التمسك بالدفع ببطلان هذا الحكم أو طلب اعادة النظر في موضوع النزاع اذا وجدت المبررات التى تسوغ ذلك ، مع ملاحظة انه لما كانت احكام التحكيم الدولية تصدر نهائية وغير قابلة للاستئناف لذا فليس ثمة من طريقة لبحث مسألة بطلانها الا من خلال عرض الحكم المطعون فيه على محكمة تحكيم جديدة يشكلها الأطراف أو تشكلها محكمة العدل الدولية ان تعذر عليهم ذلك .

٢٠ ـ التنفيذ الجبرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية :

اذا افترضنا ان اسرائيل قد تمادت فى مراوغتها ورفضت الامتثال للحكم الصادر عن محكمة تحكيم طابا ، فهل لمصر الحق فى اتخاذ اجراءات معينة لحملها على ذلك قسرا ؟

نجيب عن هذا السؤال من خلال استعراض موقف القانون الدولى العام فيما يتعلق بالتنفيذ الجبرى أو القسرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية(٦١) .

فطبقا لما استقر عليه الفقه والعمل الدوليان ، يجوز للدولة التى صدر الحكم لمصلحتها اتخاذ اجراءات معينة لحمل الدولة التى صدر ضدها هذا الحكم على الانصياع له وتنفيذه . وهذه الاجراءات عديدة ، ويمكن تصنيفها الى ثلاث طوائف(٦٢) : فأولا ، هناك ، الاجراءات التى تندرج تحت مايسمى بأساليب المساعدة الذاتية self-help ، وهى الأساليب التى تلجأ اليها الدولة باستقلال يكاد يكون كاملا عن أى تعاون أو تدخل من جانب أية أطراف ثالثة . وهناك ، ثانيا ، الاجراءات التى تندرج تحت مايسمى بأساليب المساعدة المتبادلة ، حيث تعول الدولة فيها على تعاون أطراف ثالثة معها من أجل حمل الدولة المخالفة على الامتثال لحكم القانون . وقد تقوم هذه الأطراف الثالثة ـ او الطرف الثالث اذا كان ـ بدور الوساطة بين الدولتين المتنازعتين أملا فى التوصل الى حل يكفل تنفيذ الحكم موضوع النزاع . وثالثا ، هناك الاجراءات التى تتمثل فى سعى الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم فى اللجوء الى المنظمات الدولية ، فى محاولة من جانبها لاحلال العمل الدولى الجماعى والمنظم محل العمل الفردى والجماعى المحدود اللذين أثبتا عدم جدواهما .

أ ـ التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة الذاتية :

يمكن تعريف المساعدة الذاتية ، فيما يتعلق بموضوع البحث ، بأنها مجموعة الاجراءات أو الوسائل التى تقرر الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم اتخاذها ـ متى كانت تدخل فى نطاق اختصاصها وفى حدود امكاناتها ـ بهدف حمل الدولة التى صدر ضدها الحكم على تنفيذه ، بعد أن رفضت القيام بذلك من تلقاء نفسها وحسبما تقضى به القواعد العامة لنظام التحكيم الدولى(٦٣) .

وبصفة عامة ، تقوم المساعدة الذاتية على دعامتين هما : أعمال الرد أو المعاملة بالمثل Retorison ، وأعمال الانتقام Reprisals . أما الأولى ، فيقصد بها تلك الاجراءات غير الودية التى تتخذها احدى الدول ـ دون الخروج على الأصول والقواعد القانونية المرعية ـ ردا على تصرفات غير قانونية اتخذتها ضدها دولة اخرى(٦٤) . وتدخل هذه الاجراءات ضمن النطاق العام لاختصاص الدولة التى قررت اللجوء اليها ، ولذلك فلا محل للدفع بعدم شرعيتها . ومن تطبيقات ذلك : خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسى لدى الدولة المخالفة ، تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، وقف أو الغاء التسهيلات المالية أو الجمركية التى كانت قد منحتها لهذه الدولة ...

أما الثانية ، أى أعمال الانتقام ، فيقصد بها كل ماتقوم به الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم من أعمال الاكراه ، التى لاتصل الى حد الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة وإن كانت أشد اكراها من أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، فى مواجهة دولة أخرى ارتكبت ضدها ـ أى ضد الدولة الأولى ـ أعمالا غير مشروعة ، وذلك بقصد حملها على العدول عن ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة(٦٥) . وعلى خلاف أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، تعتبر أعمال الانتقام أعمالا غير مشروعة بحسب الأصل ، الا أن استخدامها ضد الدولة المخالفة لأحكام القانون الدولى العام ـ برفضها مثلا الامتثال لحكم محكمة التحكيم الدولية ـ يحيلها فى حدود معينة وفى اطار فكرة الضرورة التى تبررها الى أعمال وتصرفات مشروعة(٦٦) ، شريطة أن يتحقق التناسب بين المخالفة التى تجسدها الأعمال غير المشروعة الصادرة عن الدولة المخالفة وبين هذه الأعمال الانتقامية بوصفها من قبيل أعمال الدفاع أو قياسا عليها(٦٧) . ولكن ، فى كل الأحوال يستثنى من هذه الأعمال الانتقامية الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة فى أغراض الاكراه أو حتى مجرد التهديد بها ، حيث ان ذلك يتعارض مع صريح نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم

---

(٦١) فكرة التنفيذ الجبرى أو القسرى فى نطاق القانون الدولى العام تعنى الـ enforcement . ولاتعنى ذات المعنى الذى يشير اليه فقه القانون الداخلى راجع فى تعريف التنفيذ الجبرى فى القوانين الداخلية د. فتحى والى ، المرجع السابق ، ص ص : ١٣

(62) Schachter, O., Op.Cit., PP. 6 18

(٦٣) انظر مثلا فى تعريف عام للمساعدة الذاتية

Dictionary of International Law, Moscow: Progress Publishers, 1982, P.223

(64) Starke, J., An International to International Law: (8th edition). London: Butterworths, 1977, P.520

(65) Ibid.

(66) Nantwi, C. The Enforcement of International Judicial Decisions and Arbitral Awards in Public International Law, (Sec. edition). Leyeden: Sijthoff. 1967, P. 146

(67) Starke, J. Op.Cit., P. 550

وايضا : د. حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٢ ، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠

المتحدة . أما ماعدا ذلك من أعمال الانتقام ، كتجميد الأرصدة المالية مثلا ، فيخرج عن نطاق الحظر الذى أوردته المادة المذكورة(٦٨) .

وسواء كيفت المساعدة الذاتية على أنها أعمال رد أو معاملة بالمثل أو اعمال انتقام ، فانها تاخذ فى التطبيق صورا متعددة أهمها الصورتان الاتيتان : الضغوط الدبلوماسية من جانب ، والضغوط الاقتصادية من جانب اخر .

الضغوط الدبلوماسية :

قد يكون أمرا طبيعيا أن تلجأ الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى استخدام الوسائل والطرق الدبلوماسية ، كالمفاوضات المباشرة وغير المباشرة والاحتجاج الدبلوماسى أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى او حتى تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، من أجل حمل الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ هذا الحكم ، وذلك لأن اللجوء الى أساليب قسرية أشد ايلاما قد لايكون متاحا بسهولة كما انه قد لايكون مرغوبا فيه فى بادىء الأمر . ولعل مطالبة الحكومة المصرية للولايات المتحدة القيام بدور الوساطة وممارسة ضغطها على اسرائيل لقبول تنفيذ حكم محكمة تحكيم طابا - وهو مااستجابت له الحكومة الأمريكية بالفعل - هى احدى صور هذه الضغوط الدبلوماسية(٦٩) .

كما أن محاولة مصر الربط بين مسألة الاستمرار فى عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وبين حل مشكلة طابا ، حتى من قبل صدور حكم محكمة التحكيم ، هى أيضا من قبيل هذه الضغوط الدبلوماسية(٧٠) .

والملاحظ ، أن فعالية الضغوط الدبلوماسية فى تحقيق الهدف المتوخى منها ، وهو ارغام الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ حكم التحكيم ، تختلف من حالة إلى أخرى . فمثلا ، المشاهد أن أقدام الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم على اتخاذ خطوة معينة لتجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو حتى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى مع الدولة المخالفة ، قد ينظر اليه بوصفه البديل الأخير الذى لابد منه لمواجهة اخفاق الأساليب الدبلوماسية الأخرى . ومن جهة ثانية ، يمكن القول بأن فعالية هذه الضغوط ترتبط ، الى حد كبير ، بمستوى الأداء الدبلوماسى بصفة عامة فى الدولة المعنية وبقدرة اجهزتها المختصة بشئون السياسة الخارجية على حسن استثمار وتوظيف امكاناتها الذاتية لتعزيز مقدرتها التفاوضية ، انطلاقا من فهم صحيح للظروف والمعطيات الدولية المحيطة . ومن جهة ثالثة ، فان الثابت - عملا - هو أن خطوة معينة كخطوة تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى يمكن أن تكون فعالة إذا ما توافرت لها ظروف موضوعية معينة ، كأن تكون الدولة المخالفة لها مثلا مصالح معتبرة فى الدولة الدائنة بالالتزام يهددها - ولاشك - اتخاذ مثل هذه الخطوة ، أو أن يكون الابقاء على العلاقات المذكورة وفى مستوى معين يشكل مطلبا ضروريا للغاية من وجهة نظر الدولة المخالفة(٧١) . وتطبيقا لذلك ، يحق لنا أن نتساءل : هل أدركت الدبلوماسية المصرية - فى مفاوضاتها مع اسرائيل من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم - ان الابقاء على العلاقات الدبلوماسية مثلا مسألة مهمة للغاية من وجهة النظر الاسرائيلية ، وبالتالى يمكن الاستفادة منها لصالح مصر ؟ وبعبارة اخرى ، هل كان الاقتناع بأهمية الابقاء على العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل من وجهة نظر هذه الأخيرة - على افتراض ثبوت هذا الاقتناع - يمثل ورقة رابحة فى قائمة حسابات المفاوض المصرى فيما يتعلق بمفاوضات تنفيذ حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ؟ وإلى أى مدى نجح هذا المفاوض فى استخدام هذه الورقة - وغيرها - من أجل حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم نصا وروحا لتبقى له صفته كحكم تحكيمى ملزم وليس كقرار توفيقى يستجيب لمصالح أطرافه ؟ تساؤلات نطرحها دون الاجابة عليها ، لسببين : الأول ، أن موضوعنا ليس هو تقويم دور الدبلوماسية المصرية خلال عملية المفاوضات مع اسرائيل بعد صدور حكم محكمة التحكيم بشأن طابا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وبقصد تنفيذ هذا الحكم ، وإنما هو الأجابة عن السؤال الآتى كما أسلفنا إلى أى مدى روعيت

---

(٦٨) جدير بالذكر ، ان القانون الدولى التقليدى كان يعرف اشكالا اشد ايلاما للأعمال القسرية كالحصار البحرى السلمى وضرب ... من البحر . راجع :

Schachter, O., Op.Cit., P. 14

(٦٩) بطبيعة الحال فمثل هذه الوساطة الأمريكية يصعب تكييفها بأنها تدخل تماما ضمن نطاق المساعدة الذاتية ، وانما هى اجراء وسط بين المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة .

(٧٠) وقد أوضح الرئيس المصرى عن هذا الموقف فى مناسبات متعددة . ففى خطابه فى عيد العمال عام ١٩٨٥ - مثلا - اعلن الرئيس مبارك ان عودة السفير المصرى الى تل ابيب - والتى سحب منها فى اعقاب غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ - يرتبط بتحقق امور ثلاثة اولها حل مشكلة طابا . راجع : الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

(٧١) حول فعالية الضغوط الدبلوماسية عموما كوسيلة للضغط على الدولة المخالفة . راجع

Nantwi,C., Op.Cit., P. 146

القواعد العامة للتحكيم الدولى ـ بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات ـ فى قضية التحكيم بشأن طابا منذ توقيع مشارطة التحكيم وحتى تنفيذ الحكم ؟ أما السبب الثانى ، فيتعلق بتعذر الوصول الى المادة العلمية ـ الوثائق والمستندات والمحاضر ـ الخاصة بسير عملية المفاوضات والتى لم يكشف عنها النقاب بعد .

الضغوط الاقتصادية :

بادى ذى بدء ، يتعين القول بأن هذه الضغوط الاقتصادية تنتج أثرها بالنسبة لمختلف أنواع أحكام محاكم التحكيم الدولية التى يثور الخلاف بشأن تنفيذها ؛ ولكن فعاليتها تتحقق بدرجة أكبر بالنسبة للأحكام التى ترتب التزامات مالية .

وتشمل الضغوط الاقتصادية أساسا : الاستيلاء على الممتلكات التى تخص الدولة المخالفة والموجودة فى اقليم الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم . ويتم هذا الاستيلاء إما فى صورة نزع للملكية وإما فى صورة مصادرة لها(٧٢) . وقد استقر الفقه القانونى ـ الداخلى والدولى على السواء ـ على تكييف اجراء نزع الملكية على أنه عمل مشروع يدخل فى نطاق الاختصاص الاقليمى للدولة ، فى حين كيفت المصادرة على أنها ـ كمبدأ ـ اجراء غير قانونى ما لم يوجد سند مشروع يسوغها(٧٣) .

كما يدخل فى نطاق الضغوط الاقتصادية كذلك محاولات الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم التأثير فى النشاط التجارى والاقتصادى العادى للدولة المخالفة . ولعل المثال النموذجى الذى يمكن ان يساق فى هذا الشأن ، هو ذلك الذى يتعلق بقضية شركة لينا للذهب بين بريطانيا وروسيا . فقد حدث أن ترددت الدولة الأخيرة فى تنفيذ الحكم الصادر ضدها لصالح الشركة المذكورة ، فقامت بريطانيا ـ تطبيقا لمبدأ الحماية الدبلوماسية ـ بالربط بين مسألة تنفيذ الحكم وبين استمرار المفاوضات التجارية التى كانت دائرة وقتذاك بين الدولتين ، وقد نجحت بريطانيا فى ذلك ، حيث رضخت روسيا وقامت بتنفيذ الحكم موضوع النزاع(٧٤) .

ب ـ التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة المتبادلة :

قد تطالب الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم من الدول الأخرى مساعدتها والوقوف إلى جانبها ، فى محاولة لتكتيل بعض الجهود الدولية الجماعية لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ هذا الحكم .

وإذا كان المبدأ القانونى العام فى مختلف النظم القانونية يقضى بأن أحدا لا ينبغى أن يؤيد تصرفا مخالفا للقانون ، وإلا اعتبر هذا التأييد يشكل هو أيضا مخالفة الأمر الذى يرتب مسئولية قانونية فى مواجهة الطرف الذى صدر عنه ولصالح الطرف المضرور(٧٥) ، إلا أنه لا يوجد ـ فى المقابل ـ ما يلزم أية دولة بالتعاون مع الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم من أجل الضغط على الدولة المخالفة لحملها على القيام بتنفيذه(٧٦) . ومع ذلك ، هناك من يرى ـ عن حق ـ أن مثل هذا التعاون يكون مطلوبا ومرغوبا فيه طالما أنه لا يرتب أية مسئولية دولية فى مواجهة الدولة التى تتعاون مع الدولة التى صدر الحكم لصالحها(٧٧) . وتكمن ضرورة هذا التعاون ـ الذى لا يرتب أية مسئولية دولية فى مواجهة من يقوم به ـ فى كونه أحد لزوميات حسن ادارة العدالة الدولية وكذا حسن انتظام العلاقات الدولية بوجه عام ، على اعتبار أنه لا توجد أية سلطة عليا فى المجتمع الدولى تستطيع أن تفرض على أعضائه احترام قراراته وأحكامه .

ويتحقق مبدأ تعاون دولة أو دول ثالثة مع الدولة

---

(72) Ibid., PP. 137-138

(73) Ibid., P. 138

ومن تطبيقات العمل الدولى فى شأن الاستيلاء على الممتلكات لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم ، موقف بريطانيا فى قضية مضيق كورفو الذى أصدرت محكمة العدل الدولية حكما بشأنها فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ ، والذى قضى بأن تدفع البانيا تعويضا لبريطانيا مقداره ٨٤٣,٩٤٧ جنيه استرلينى . وازاء رفض البانيا ذلك ، فكرت بريطانيا فى الاستيلاء على الممتلكات الالبانية الموجودة على الأرض البريطانية ، غير أنه تبين عدم وجود أية ممتلكات لألبانيا فى بريطانيا وبالتالى لم تترجم الى خطوات عملية . راجع :

Ibid., PP. 138-139

(74) Ibid., PP. 140-141

وقد تقرر الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم الالتجاء الى محاكمها الداخلية للحصول منها على سند قانونى (exequatur) يسوغ لها القيام بالاستيلاء على ممتلكات الدولة المخالفة الموجودة على ارضها . غير ان المحاكم الداخلية قد ترفض اعطاء مثل هذا السند القانونى مراعاة منها لمبدأ حصانة الدول الأجنبية امام المحاكم الوطنية للدول الأخرى راجع

Ibid., PP. 143-145

(75) Jenks, C., Op.Cit., P. 704

(76) Nantwi, C., Op.Cit., PP. 174-175

فالالتزام الوحيد الذى يقضى بوجوب تعاون الدول مع بعضها البعض هو ذلك الذى يتم فى نطاق منظمة الامم المتحدة ومن اجل تحقيق أهداف ومقاصد هذه المنظمة (المادة ٢/٥ من الميثاق) ومع ذلك ، يمكن اعتبار نص المادة ٢/٥ المذكورة يوجد ايضا ـ ولو بطريقة غير مباشرة ـ التزاما على الدول كافة بالتعاون حتى خارج نطاق الأمم المتحدة متى كان ذلك لايتعارض مع احكام الميثاق .

(77) Ibid.

صاحبة المصلحة فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية بطرق شتى ، لعل من أبرزها القيام بمحاولة الوساطة بين الدولتين المتنازعتين من أجل وضع الحكم موضع التنفيذ . وتقديرنا ، أن محاولات الوساطة وما شابهها تكون مجدية الى حد كبير فى إنتاج الأثر المتوخى منها إذا توافر لها شرطان : الأول ، أن تكون الدولة الوسيط قد اضطلعت بدور ايجابى ملموس فى الوساطة بين الدولتين المتنازعتين خلال المراحل الأولى للنزاع والتى انتهت بتوقيع اتفاق أو مشارطة التحكيم ، كحالة الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل قبل وبعد صدور محكمة التحكيم بشأن طابا . أما الشرط الثانى ، فيتمثل فى ضرورة كون الدولة الوسيط لها - كقاعدة عامة - قدرة على التأثير على طرفى أو أطراف النزاع انطلاقا من اعتبارات موضوعية ، كأن تكون هذه الأطراف مستفيدة تماما من علاقاتها بهذه الدولة أو تنظر اليها باعتبارها الضامن فى عملية السلام ، أو لأن كل طرف من أطراف النزاع يحرص على تحسين علاقاته مع تلك الدولة[٧٨] . ولعل هذا يصدق أيضا على دور الوساطة الأمريكية بين مصر واسرائيل فيما يتعلق بقضية طابا ، حيث إنه ليس بخاف أن الولايات المتحدة قد اضطلعت بدور معتبر فى المفاوضات التى جرت بين الطرفين سواء قبل توقيع مشارطة التحكيم فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ أو طيلة عملية التحكيم أو حتى خلال المفاوضات التى جرت بشأن تنفيذ الحكم[٧٩] .

جـ - اللجوء إلى المنظمات الدولية :

إذا أخفقت محاولات الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية ، سواء من خلال وسائلها الذاتية الدبلوماسية والاقتصادية أو من خلال تعاون دولة أو دول ثالثة معها ، فى حمل الدولة المخالفة على الامتثال للحكم الصادر ضدها ، فانها - أى الدولة الأولى - قد تقرر اللجوء إلى المنظمات الدولية .

وكقاعدة عامة يمكن القول بأنه فيما عدا منظمة الأمم المتحدة ، لا يكون اللجوء إلى أية منظمة دولية بالنسبة لهذا الموضوع ميسورا إلا إذا نصت مواثيقها المنشئة على ذلك . وعليه ، فسنقصر حديثنا هنا على محاولات تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية من خلال اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة[٨٠] .

اللجوء إلى الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية :

لم يتحدث ميثاق الأمم المتحدة صراحة عن نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية ، إذا ما رفضت احدى الدول المدينة بالالتزام الامتثال للحكم الصادر ضدها . فالاشارة الوحيدة التى أوردها الميثاق ، فى هذا الخصوص ، تقتصر فقط على بيان نظام تنفيذ الأحكام التى تصدرها محكمة العدل الدولية ؛ وهى كما هو معلوم محكمة قضاء دولى وليست محكمة تحكيم دولى[٨١] . وتأسيسا على ذلك ، ذهب جانب من الفقه إلى القول - وبحق - بأن ميثاق الأمم المتحدة قد جاء أضعف بكثير من عهد عصبة الأمم فيما يتعلق بهذه المسالة[٨٢] .

ولكن ، حيث أن النزاع بشأن تنفيذ حكم صادر عن محكمة تحكيم دولية هو نزاع سياسى لا قانونى ، بالنظر الى أن دور هذه المحكمة ينتهى بصدور الحكم وذلك ما لم يكن رفض التنفيذ مرجعه الدفع بالبطلان أو اختلاف وجهتى نظر الدولتين المتنازعتين بشأن تفسيره أو لاصرار الدولة المخالفة على إعادة النظر فى الموضوع لتكشف وقائع جديدة جوهرية ، لذا فانه يمكن تصور حالتين لتدخل الأمم المتحدة فى هذا النزاع : الحالة الأولى ، وهى الحالة التى تتقدم فيها الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم (مصر بالنسبة لتحكيم طابا) بشكوى الى الأمم المتحدة لبحث النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ الحكم . وهنا تبحث المنظمة هذا النزاع بالطرق العادية ومن خلال أجهزتها المختصة شأنه فى ذلك شأن

---

(٧٨) راجع ، بصفة عامة ، فى الشروط التى تجعل الوساطة الدولية مقبولة ومثمرة .
Touval, S.and Zartonan, W., (editors), International Mediation in Theory and Practice, Prager: 1985, PP. 9-10

(٧٩) راجع - مثلا - حول هذا المعنى : الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ص ١٤ - ١٧

(٨٠) انظر فيما يتعلق باللجوء الى المنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصة بهدف حمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم الصادر ضدها ، وتطبيقات ذلك :
Nantwi, C., Op.Cit., PP. 168-172

(٨١) راجع نص المادة ٩٤ من ميثاق الامم المتحدة . وحول الفارق بين محكمة التحكيم ومحكمة القضاء انظر مثلا
Starke, J., Op.Cit. PP. 521-522

(82) Schachter, O., Op.Cit., PP. 17-18

فالملاحظ ، وكما يستنتج الاستاذ شاستر وبحق ، أن عهد العصبة قد اشار صراحة الى تعهد أعضائها بتنفيذ « أى حكم أو قرار يصدر ... » ، فضلا عن انه الزم مجلس العصبة باقتراح الحلول التى تكفل تنفيذ الحكم أو القرار الدولى ، الى جانب تخويله سلطة التدخل من تلقاء نفسه لبحث النزاع ، وذلك على خلاف الحال تماما بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة

أى نزاع آخر يعرض عليها ، مع ملاحظة أنه اذا ثبت ان النزاع المعروض ليس نزاعا سياسيا وإنما هو نزاع قانونى فإن مجلس الأمن يوصى اطرافه بعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه وذلك تطبيقا لنص المادة ٣/٣٦ من الميثاق . أما الحالة الثانية ، فهى حالة تدخل المنظمة من تلقاء نفسها ، ويكون ذلك فى حالة ما إذا كان النزاع بين الدولتين بشأن تنفيذ الحكم قد تطور على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويكون تدخل المنظمة فى هذه الحالة واجبا إعمالا لنص المادة ٣٩ من الميثاق .

ولما كان احتمال تحول النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى نزاع من النوع الذى يهدد السلم والأمن الدوليين هو احتمال غير وارد أو بعيد الوقوع خاصة وأن الموضوعات التى تقبل الدول عموما اللجوء إلى التحكيم بشأنها قد تكون كقاعدة عامة محدودة الأهمية ، وأيضا لما كان لجوء الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم الى الأمم المتحدة قد لا يوفر لها ضمانه أكيدة لحمل الدولة المخالفة على الاتصياع ، لذا فالمشاهد هو عزوف الدول عن اللجوء إلى هذه المنظمة الدولية فى مثل هذه الأحوال مؤثرة عليها الاعتماد على وسائلها الذاتية وعلى تعاون الدول الأخرى معها فى هذا الشأن .

والواقع ، أن مصر لم تكن استثناء من هذه القاعدة العامة التى استقر عليها عرف الدول فيما يتعلق بتفضيل الحلول الدبلوماسية بغية حمل الدولة المخالفة على تنفيذ حكم محكمة التحكيم . فقد عولت الدبلوماسية المصرية على أسلوب المفاوضات ـ الثنائية اساسا بالاضافة إلى تلك التى تمت بحضور ودعم امريكيين ـ فى تناولها لمسألة تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بشأن طابا . وقد بدأت هذه المفاوضات عقب انتهاء فترة الـ ٣٠ يوما التى حددتها المادة ١٣ من مشارطة التحكيم لامكانية قيام أى من الطرفين باحالة نزاع إلى محكمة التحكيم يتعلق بتفسير او تنفيذ الحكم ، وكان من أولى نتائجها التوصل الى عقد ما سمى باتفاق روما التنفيذى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ والذى نص فيه على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر عن محكمة التحكيم ، وعلى الانسحاب الاسرائيلى من الأرض المصرية إلى ما وراء هذه العلامات فور تحديدها(٨٣) . أما النتيجة النهائية للمفاوضات ، فقد تمثلت فى الاتفاق الذى أصبح نافذا ابتداء من ١٥ مارس ١٩٨٩ والذى قد تحقق بموجبه سحب اسرائيل لكامل قواتها من منطقة طابا التى أعيدت إلى السيادة المصرية ، فى مقابل ترتيبات معينة التزمت بها مصر وشملت التعويض عن المنشآت السياحية التى آلت ملكيتها إليها .

وبهذه النتيجة يكون التحكيم الدولى قد حقق الهدف المتوخى منه وهو التوصل الى تسوية سلمية للنزاع . وهذا الاستنتاج ينبغى التسليم به ، حتى ولو اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بتقويم هذه التسوية واتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأسانيد القانونية التى حاول كل من طرفى النزاع ـ مصر واسرائيل ـ تأسيس ادعاءاته عليها □ .

---

(٨٣) د . بطرس بطرس غالى ، الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨ ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٨٩ ، العدد ٩٥ ، ص ١٢

السياسة المصرية والخيار النووى

دراسة فى الرؤية .. السلوك والمحددات

د . نادية محمود مصطفى
استاذ مساعد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

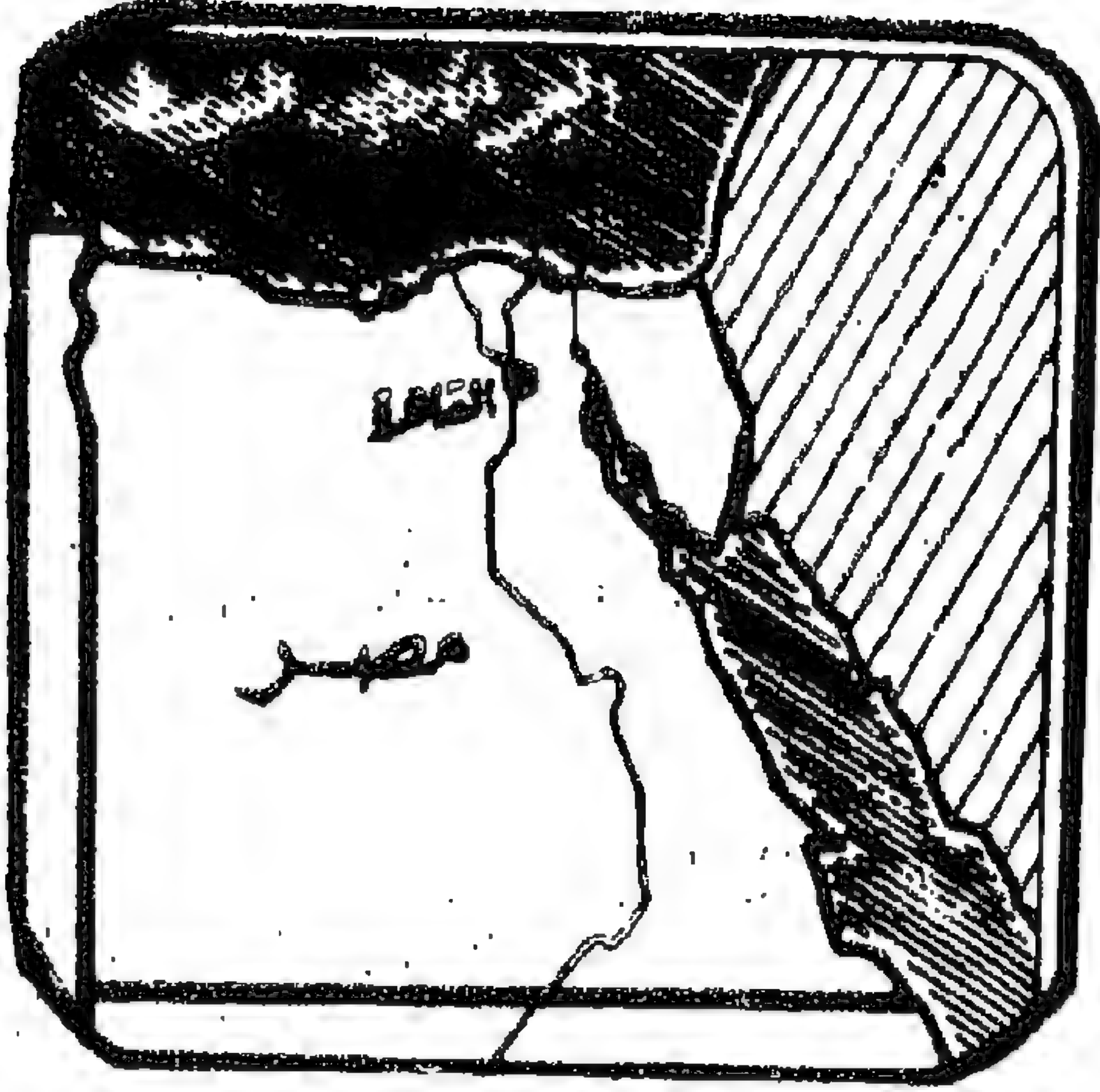
اتسع مجال الدراسات الاستراتيجية بحيث أضحت حلقة هامة من حلقات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة نظرا للتزايد فى أهمية دور العوامل الاستراتيجية مع ظهور العامل الذرى ثم النووى فى نظم التسلح . وتنوعت وامتدت اهتمامات الدارسين والباحثين فى هذا المجال الى قضايا شتى على مستوى السياسات الخارجية ، النظم الاقليمية ، والنظام الدولى الشامل[1] .

وتعد قضية الانتشار (أو عدم الانتشار) النووى من القضايا الدولية الهامة التى حازت قدرا وافرا من الاهتمام الاكاديمى والحركى ، ولقد أفرز هذا الاهتمام أدبيات جمعت بين مستويات التحليل القومية والاقليمية والعالمية ، كما تداخلت فى نطاقها أبعاد القضية الفنية منها والقانونية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى أثرت على سياسات الأطراف المعنية بالقضية وعلى نتائج هذه السياسات ومغزاها بالنسبة للقوى التى تدفع نحو أو مزيد من الانتشار[2] .

وتعد منطقة « الشرق الأوسط » من بين أهم النظم الفرعية التى أثارت وما زالت تثير النقاش والجدل حول احتمالات ودرجة الانتشار النووى بين أطرافها ، وحول عواقبه على مصر ومستقبل هذه المنطقة الساخنة من

(١) حول اهمية دراسة العامل الاستراتيجى فى نطاق دراسة العلاقات الدولية المعاصرة أنظر :
Roger Morgan: The Study of International Relations. (in) Roger Morgan (. ed.) : The Study of International Affairs. Oxford University Press, London. 1972. PP 284 - 286

(٢) انظر على سبيل المثال :
د . نادية محمود مصطفى · تطور سياسات منع الانتشار النووى فى العالم الثالث . السياسة الدولية ـ عدد ٨٦ اكتوبر سنة ١٩٨٦ ص ١٠ - ٣٦



مناطق العالم الثالث .

والجدير بالملاحظة(٢) أن تطور القدرة النووية الاسرائيلية والسياسية والدبلوماسية النووية الاسرائيلية وأثر العامل النووى على مجريات مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى هى الموضوعات والقضايا التى احتلت المحور الأساسى للدراسات الجزئية والكلية التى تناولت موضوع « القدرات والسياسات النووية فى الشرق الأوسط » . وفى المقابل تندر ـ الدراسات المتكاملة ـ وخاصة من وجهة النظر المصرية ـ التى تحاول تفسير الحالة الراهنة « للخيار النووى المصرى » وذلك بتحديد القوى والعوامل الضاغطة أو المقيدة لهذا الخيار والتى أثرت على مساره ونتائجه .

ومن هنا تبرز أولى الاعتبارات التى تبرر الجاذبية الخاصة لدراسة أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووى فى هذا البحث . ولكن ما هو منتوج هذه الدراسه ؟ وما هو المقصود أولا بالخيار النووى على ضوء حقائق الوضع الراهن ؟ .

وقبل صياغة أهداف وافتراضات الدراسة ، وقبل بيان كيفية ومسار التحليل يجدر التوقف فى البداية عند الأمرين التاليين :

أولا : استعراض سمات الوضع النووى الراهن لمصر : فان مصر وبعد اثنى عشر عاما من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ١٩٦٨ قامت سنة ١٩٨١ بالتصديق عليها ، مما فجر نقاشا هاما حول مغزى هذا التصديق بالنسبة لمستقبل مصر النووى (عسكريا وسلميا) فى مواجهة الاحتكار النووى الاسرائيلى فى المنطقة ، كذلك وبالرغم من أن مصر كانت رائدة بين دول العالم الثالث حين بدأت برنامجا نوويا فى

(٢) وهى الملاحظة الناجمة عن عملية تتبع المصادر العلمية العربية والاجنبية المتاحة فى مصر والتى تم الاستعانة بها عند اعداد هذه الدراسة .

نهاية الخمسينات ، وبالرغم من تزايد التوقعات فى نهاية السبعينات أن تجوز مصر - وعدد آخر من دول العالم الثالث - برامج نووية متطورة فى نهاية الثمانينات فان مصر لم تعبر حتى الأن عتبة برنامجها الأول ، تواجه مصر مشاكل اقتصادية هامة يرى البعض فيها ذريعة لعدم تحمل تكلفة برامج طاقة نووية حاليا فى حين يرى البعض الأخر أن من أهم سبل مواجهتها توفير مصادر الطاقة النووية ، تفرض احتمالات المواجهة مع اسرائيل - وبالرغم من معاهدة السلام - استمرار حيوية واهمية قضية التوازن الاقليمى العسكرى أمام صانع القرار المصرى وهى القضية التى تثير فى جانب منها العامل النووى ، غلبة الطابع الفنى الاقتصادى القانونى على القضية باعتبارها قضية طاقة فقط ، فى مقابل غياب أو تغيب أو غموض البعد العسكرى (وخاصة فى تصريحات المصادر الرسمية والعسكرية) خلال الجولات التى احتدم خلالها الجدال فى مصر حول الطاقة النووية منذ نهاية السبعينات (١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦) .

ثانيا : توضيح بعض الأبعاد والمفاهيم والمصطلحات التى تتداخل وتختلط عقب قراءة السمات السابق الاشارة اليها ، والتى من الضرورى أيضا محاولة التمييز بينها حتى يسهل متابعة المحور الأساسى للدراسة الحالية .

وتنقسم الملاحظات على هذه الأبعاد بين ثلاث مجموعات : **تتعلق الأولى بمجالات تطبيقات التكنولوجيا النووية** . وهنا يجب التفرقة بين الطاقة النووية والخيار النووى . حيث أن الأخير اكثر شمولا ومن ثم فهو يجب موضوع الطاقة حيث يمتد الى مجال القدرات النووية ذات الاستخدامات العسكرية . ولا تعنى هذه التفرقة أن هناك فاصلا حاسما وقاطعا فى كل الأحوال بين الاستخدامات السلمية (واحداها تتمثل فى مفاعلات الطاقة النووية) وبين احتمالات التحول إلى الاستخدامات العسكرية . فان أحد الافتراضات التى أينعت خلال العقد الماضى (وخاصة لدى الادارة الأمريكية) وهو أن إنتشار الطاقة النووية (أى البعد السلمى) وانتشار الأسلحة النووية (أى البعد العسكرى) مشكلتان متصلتان لانهما ليستا إلا وجهان لعملة واحدة . وإذا صح هذا الافتراض فى بعض الحالات فهو لايصح فى حالات اخرى (وذلك وفقا لنوع المفاعل ونوع الوقود وطبيعة الرقابة المفروضة على المنشآت والمعدات والوقود) حيث اتضح تدريجيا عدم اطلاق هذه الرابطة الافتراضية بين الأبعاد الأمنية والأبعاد المدنية لمشكلة الانتشار . وذلك لأن قدرة بعض الدول مثل ألهند على انتاج الأسلحة النووية قد تحققت من إستغلال برامج الطاقة الذرية فى حين أن قدرة البعض الأخر مثل اسرائيل قد تطورت من منشآت عسكرية مباشرة (ديمونا) . وهنا يجدر الانتباه الى أن حالة الانتشار لاتتحقق إلا مع أو منذ اجراء تفجير ذرى فقط لكنها تتسع لتتضمن المستويات المتدرجة على سلم القدرات الذرية ، ويساعد هذا الانتباه على التمييز بين مستويات مختلفة من الانتشار ومن تم تحديد المستوى الذى يعد نقطة تحول حقيقية نحو برامج التسلح النووى ، وينبع كل هذا بالطبع من التطور فى طبيعة العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية[٤] . وهكذا تتضح حدود المسافة بين البعد العسكرى والبعد المدنى للخيار النووى على نحو يساعد على تحديد مجال استخدام مصطلحات الطاقة النووية ، الخيار النووى ، البرنامج النووى ، القدرة النووية .

أما المجموعة الثانية من الملاحظات : فهى تتصل بالبعد العسكرى من الخيار أى القدرة النووية . وبهذا الصدد تثور فى البداية قضية **الدوافع لاتخاذ القرار السياسى** بالحصول على قدرة تسليح نووية ثم الضغوط القائمة لتحويل هذه القدرة الى اداة عسكرية فعلية . فاذا كانت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تعد أحيانا بداية الطريق الى إنتشار الأسلحة فان توافر التكنولوجيا النووية لايعد - فى حد ذاته وبمفرده - القوة الدافعة نحو الانتشار العسكرى ولكنها تقدم الأساس والقاعدة التى يمكن أن ينبثق منها القرار السياسى بالتحول الى الاستخدامات العسكرية وذلك فى حالة توافر الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية الكامنة . وفى حالة أيضا تراجع وزن أو ضعف تأثير القيود التى تحول دون اتخاذ أو تنفيذ هذا القرار السياسى (مثل التكلفة ، الاعتماد على الخارج لتوفير مدخلات عملية تطوير القدرة النووية . القيود الفنية والتجارية للنظام الدولى لمنع الانتشار)[٥] . **وعلى الصعيد الحركى والتنفيذى** تبرز

---

4 - Ted Greenwood: Nuclear Proliferation, Motivations, Capabilities and Strategies for Control, 1977.

- Louis Morton: Who next ? The Spread of Nuclear Weapons. (in) Bouldwin (ed.) . America in an Interdependent World. PP 33 - 35.

5 - T. Greenwood: Op. Cit. PP 37 - 57.

- Rodney Jones: Atomic Diplomacy in Developing Countries. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1980.

- Robert Pranger, Dale R. Tahtinen: Nuclear Threat in the Middle East. American Enterprise Institute For Public Research, Washington D.C, 1975. PP 7 - 10

مجموعة من القضايا الأساسية التى يجب على دولة أن تكون مستعدة لمواجهتها فى حالة اتخاذ قرار التحول للاستخدامات العسكرية ومن أهمها : توفير الوقود النووى واستمرارية مصادره ، حيازة التكنولوجيا والمعدات اللازمة لاستخدام هذا الوقود فى صنع السلاح النووى (مثل مفاعلات أبحاث من نوع معين وليس مفاعلات طاقة لأنه ليست كل أنواع الأخيرة وظروف تشغيلها تساعد على التحول للأغراض العسكرية ، معدات ومعامل اعادة معالجة الوقود النووى المستخرج ، منشآت تغذية اليورانيوم .....)[6] . كذلك هناك مجموعة من المعضلات التى يجب أن تعالجها الدول النووية ـ الحالية واللاحقة ـ .

وعند صياغة استراتيجيتها النووية : هل ستستخدم الأسلحة النووية كأدوات عسكرية تقليدية لتحقيق أهداف معينة فى الحرب أو ستستخدم فقط كأداة للردع فى إطار مبدأ الدمار المؤكد ؟ إذا ما تم تبنى استراتيجية خوض حرب نووية هل سيتم تطوير قدرة نووية تسمح بالرد المرن أم قدرة تقوم على مبدأ الضربة الوقائية الشاملة ؟ هل سيتم الاعتماد كثيرا على الاسلحة النووية لتأدية الأدوار التى كانت تؤديها الأسلحة التقليدية أم هل ستستخدم هذه الأسلحة كخيار عسكرى أخير فقط على تخفيض قليل من أهمية القوات التقليدية أو عدم تخفيضها بتاتا ؟[7]

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من الملاحظات : فتدور حول بعض آثار العامل النووى على الصراعات الاقليمية من ناحية وعلى السياسات الخارجية القومية من ناحية أخرى . وهناك جدل عام حول قضية الرادع النووى فى الصراعات الاقليمية . ففى حين تتعدد أسانيد تيار من التحليلات التى تقول بأن هذا الرادع يحقق الاستقرار الاقليمى تتعدد ايضا اسانيد تيار مضاد من التحليلات يقول بالعكس[8] وأيا كانت طبيعة هذه الأسانيد فان القضية الاساسية التى يجب تركيز الحسابات الاستراتيجية والامنية حولها هى حالة الرادع النووى المقصود ودرجة تقدمه . أى هل هو احتكار الردع أو ردع متبادل بين عدة أطراف . هل هو رادع بسيط أم معقد ومتطور ومن حيث طبيعة وتنوع الأسلحة ونظم إيصالها ؟ ومن ناحية أخرى تتعدد الاهتمامات بأثر العامل النووى على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث . فان القدرات الذرية المتطورة لدى بعض هذه الدول ومحاولات البعض الأخر لتحقيقها تعد من العوامل الهامة فى حسابات سياساتها الخارجية على نحو يؤثر على علاقاتها ـ فى مجال الطاقة والاقتصاد والأمن ـ مع جيرانها ومع الدول الكبرى ، وعلى نحو تعكس أيضا رؤيتها للنظام الدولى القائم لمنع الانتشار وردود فعلها تجاه قواعد وأسس هذا النظام وتجاه سياسات القوى الذرية الكبرى . كذلك تتعدد الاهتمامات بدراسة الخيار النووى واعتباره احدى القضايا التى قد تبرز معضلات عملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى نظم العالم الثالث[9] .

وعلى ضوء الملاحظات المنهاجية السابقة وبالنظر إلى موجز سمات الوضع النووى الراهن فى مصر يمكن أن أحدد نطاق موضوع ومجال الدراسة ومن ثم أهدافها فى البندين التاليين :

أ ـ محاولة رسم ملامح تطور الخيار النووى المصرى منذ بدايته وصولا الى المرحلة الراهنة (والتى بدأت بالتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتستمر حتى الان) والتى اضحى خلالها الخيار المصرى مرادفا لمحطات ومفاعلات الطاقة النووية كمصدر للكهرباء (والتى تجمد اتخاذ القرار بشأنها منذ اواخر يوليه سنة ١٩٨٦) . وتهدف هذه المحاولة إلى تحديد نقاط الاستمرارية أو التحول فى أهداف ووسائل هذا الخيار والقوى المؤثرة عليه وخاصة فى بعده العسكرى الذى يتصل بالمواجهة مع حالة الاحتكار النووى الاسرائيلى فى المنطقة ، وحتى يمكن بعد ذلك تحديد وضع مرحلة الثمانينات فى هذا السياق العام ثم تحليل خصائصها ومحدداتها .

وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات :

١ ـ هل حدث تطور فى أبعاد السياسة المصرية بالخيار النووى المصرى عبر مراحل متتالية بحيث اختلف خلالها وزن البعد العسكرى بالمقارنة بالبعد السلمى على نحو أبرز منذ سنة ١٩٨١ غلبة الأبعاد المدنية السلمية على الأبعاد العسكرية ؟ بعبارة أخرى هل حدث تراجع تدريجى فى البعد العسكرى من الخيار وهو المقصود به

(٦) د . عصام الدين جلال . ابعاد الخطر الذرى فى الشرق الأوسط وجنوب افريقيا . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨١ . ص ٧ ـ ٨ .
ـ د . خليل الشقاقى . المتطلبات التقنية للردع النووى فى الشرق الأوسط . الفكر الاستراتيجى العربى . ابريل سنة ١٩٨٨ ص ٨٧ ـ ٢٠ .

(٧) بروس ناربرول . عوالم بلا نهاية : برامج السلاح النووى والآثار المترتبة عليها بالنسبة لدول الشرق الاوسط . الفكر الاستراتيجى العربى . اكتوبر سنة ١٩٨٨ . ص ٩

(٨) امين حامد هويدى . الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . الطبعة الثانية . سنة ١٩٨٢ . ص ٨٨ ـ ٩٨ .

9 - Rodney Jones : Op. Cit. PP. 89 - 90.

أساسا مواجهة التحدى النووى الإسرائيلى بحيث لم يعد يمثل فى الثمانينات[١٠] البعد الأساسى الذى يجب أن توظف فى صالحه الأبعاد الأخرى بقدر الامكان ولكن أضحى مجرد بعد بين عدة أبعاد أخرى (فنية ، بيئية ، صحية ، اقتصادية ، مالية ، وسياسية) احتلت أحيانا الاهتمام والجدل أكثر مما أثار حوله بصفة خاصة.؟ وهل كان لهذا البعد من قبل أى خلال الستينات والسبعينات أولوية واضحة (ولو على صعيد تصريحات القيادة السياسية العليا) وكيف ولماذا حدث التراجع على تصعيده ؟

٢ – وهل يعنى هذا أن مصر ليس لها سياسة واضحة وثابتة تجاه خيارها النووى ؟ ألم تتخذ منذ البداية القرار السياسى الذى كان ولابد وأن يفرض المساندة الكاملة لتنفيذه ؟ أم أن هذا القرار قد اتخذ بالفعل فى البداية وفى ظل أوضاع ومعطيات ما – ولم يمكن تنفيذه والتمسك به بحيث اضطرت القيادة فى ظل حسابات جديدة الى إعادة صياغة وترتيب أولويات (المدنية والعسكرية) وهل كان عدم الثبات إلا نوع من المرحلية البراجمتية لمواجهة آثار القيود والضغوط السلبية.؟

ولكن ما هى انماط هذه القيود والضغوط الداخلية منها والخارجية وما الوزن النسبى لتأثير كل منهما بالمقارنة بالأخرى على مسار البرنامج المصرى منذ بدايته وحتى الآن ؟

ب – وإذا كان الهدف السابق توضيحه وما انبثق عنه من أسئلة يتصل بالقدرات النووية المصرية فان نطاق الدراسة – وفقا لما يتضح من عنوانها – يتسع لما هو أكثر من هذا ، ومن ثم فهو يمتد ليشمل تطور أبعاد **السياسة المصرية تجاه الخيار الاسرائيلى النووى** وصولا لمرحلة الثمانينات أيضا وهى الدراسة لاكتشاف هذه الأبعاد سواء على مستوى توجه القيادة السياسية والعسكرية المصرية (أى طبيعة رؤيتها وادراكها لحقيقة أهداف وقدرات البرنامج النووى الاسرائيلى فى ظل تطوراته المتعاقبة وفى ظل تطور أبعاد الدبلوماسية النووية الاسرائيلية) أو على مستوى سلوك السياسة المصرية أو بعبارة أدق ردود الفعل المصرية المتعاقبة .

وأخيرا على مستوى المحددات المؤثرة على فعالية نتائج هذه الجهود الدبلوماسية التى تبلورت منذ منتصف السبعينات وبرزت خلال الثمانينات .

وهكذا يتضح من المقدمة السابقة حول نطاق وأهداف وافتراضات الدراسة ثلاثة أمور لابد وأن تنعكس على تقسيم الدراسة ومسار التحليل : الأمر الأول : يتعلق بمستويات تحليل السياسة المصرية وهما اثنان أولهما خاص بالبرنامج النووى المصرى أو بالقدرة النووية المصرية ذاتها وثانيهما : خاص برد الفعل تجاه القدرة الاسرائيلية . ومما لاشك فيه أن هناك ارتباطا بين المستويين . والأمر الثانى يتعلق بمكونات السياسة المصرية وهى ثلاثة : التوجه ، والسلوك ، والمحددات ، وتتداخل على صعيد كل منهم مختلف الاعتبارات التى تمس المستويين السابق تحديدهما (فمما لاشك فيه أن رؤية القيادة المصرية للقدرة الاسرائيلية وكيفية التعامل معها لابد وأن تؤثر وتتأثر برؤيتها لامكانيات وفرص وقيود ومزايا تطوير القدرة المصرية من عدمه) . أما الأمر الثالث فيتعلق بالمدى الزمنى للدراسة . فبالرغم من أن المحور الأساسى لها يجب أن ينصب على فترة الثمانينات إلا أن الاجابة على التساؤلات المثارة فى مواضع متفرقة وعلى النحو الذى يحقق أهداف الدراسة يفترض الرجوع – ولو بايجاز – الى خبرة الستينات والسبعينات . حيث أن المرحلة الراهنة ليست الا حلقة من عدة حلقات سابقة تطورت خلالها أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووى المصرى والاسرائيلى وذلك فى ظل تطور الأوضاع المحيطة اقليميا وعالميا بل ومصريا .

واخيرا فان الدراسة [illegible] على ضوء محاولة تحقيق الاتساق والربط بين الأ[illegible] الثلاثة السابقة – ستنقسم الى ثلاثة أجزاء وخاتم[illegible] [illegible] الجزء الأول حول تطور الرؤية المصرية الرسمي[illegible] [illegible] القدرة النووية الاسرائيلية ولرد الفعل المصرى تجاهها . اما الجزء الثانى فمحوره تطور ابعاد السلوك المصرى ونتائجه خلال الثمانينات بصفة خاصة . وأخيرا ينصب الجزء الثالث على البحث فى ماهية تاثير مجموعة من المحددات على الخيار النووى المصرى . أما الخاتمة فتطرح بعض الاجابات على الأسئلة التى جاءت فى المقدمة وذلك على ضوء نتائج التحليل فى الأجزاء الثلاثة .

---

(١٠) برز هذا السؤال فى الثمانينيات فى ذهن الباحثة بعد الاطلاع على ملفات ارشيف الأهرام وارشيف المركز العربى فى الموضوع وبعد ملاحظة طبيعة المادة الموثقة فيهما عن الصحف المصرية القومية والمعارضة خلال الاعوام الثلاث الاخيرة وارداد وضوح هذا السؤال على ضوء محتوى ونتائج الدراسة الجادة التى صدرت عن وحدة بحوث الرأى العام فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان « استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر » القاهرة سنة ١٩٨٦
كذلك برز هذا السؤال نتيجة ملحوظة اخرى مؤداها ان الجدل العلنى فى الثمانينيات كان حكرا على العلماء والصفوة من المراقبين والدارسين السياسيين ولم تشترك او تشارك فيه مصادر عسكرية الى جانب المصادر الدبلوماسية الرسمية وخاصة خلال بعض المنعطفات العامة مثل مرحلة الاعداد للتصديق على معاهدة . حظر انتشار الاسلحة النووية سنة ١٩٨١ . فعلى سبيل المثال لم يتضمن الكتاب الذى اصدرته وزارة الخارجية عن هذا الحدث اى تصريحات من مصادر عسكرية رسمية . كذلك واجهت الباحثة صعوبات عديدة فى البحث عن وتوثيق بعض هذه التصريحات عن مصادر مختلفة فى مصر .

الجزء الأول :

تطور أبعاد الرؤية الرسمية المصرية :

ستعد التصريحات والبيانات الرسمية من أهم المصادر الأولية التى يمكن للباحث ان يستند اليها لدراسة توجه القيادة نحو قضايا السياسة الخارجية بصفة عامة ونحو ما يتصل منها بالاستراتيجية العسكرية القومية بصفة خاصة[١١] .

وتتلخص المقولة الأولى فى هذا الجزء من الدراسة كالآتى : اتسمت الرؤية المصرية الرسمية لحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية بسمتين مرتبطتين وهما : من ناحية : عدم إعطاء الأولوية أحيانا أو الصمت عن أو التجاهل والتغيب أحيانا أخرى لتطورات هذه القدرة ، وذلك فى التصريحات الرسمية المصرية منذ نهاية الستينات وبصفة خاصة بعد حرب سنة ١٩٧٣ ، ومن ناحية أخرى : التشكك فى حقيقة ما وصلت إليه هذه القدرة بالفعل ، ومن ثم الاستمرار حتى الآن فى عدم الاعتراف رسميا وعلنا بامتلاك اسرائيل للسلاح النووى .

ويقترن بهذه المقولة مقولة ثانية وهى أن الرؤية المصرية لرد الفعل المصرى قد تطورت من التهديد بضربة وقائية وتطوير قدرة نووية مصرية الى الاهتمام بالحلول السياسية .

وفيما يلى بعض التفصيل حول ابعاد هاتين المقولتين :

أولا : الرؤية المصرية والقدرة النووية الاسرائيلية :

برز من الخلفية العامة لعدد من التحليلات المتخصصة[١٢] ، والتعليقات الصحفية المصرية المعارضة[١٣] ، والحوار مع بعض الشخصيات السياسية[١٤] مدلولات إيجابية عن الشق الأول من المقولة الأولى وهو الذى تمت صياغته على ضوء نتائج محاولة توثيق ورصد قدر من التصريحات الرسمية خلال منعطفات هامة فى تاريخ ما يذاع أو ينشر عن تطور القدرة النووية الاسرائيلية والبرنامج المصرى ايضا .

ولقد قدمت فترة النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ استثناء هاما على هذه المقولة وذلك كما إتضح من تصريحات لعبد الناصر وكتابات لحسنين هيكل . ولقد ظهر أيضا خلال هذه الفترة - كما سنرى لاحقا - التحذير المصرى من الخطر المتزايد للقدرة النووية الاسرائيلية . ولقد تزامن هذا التوجه المصرى فى هذه الفترة مع ظهور قضية هذه القدرة على صعيد جدول بعض الأعمال العربية (اجتماع وزراء الخارجية العرب فى العراق سنة ١٩٦١ ، اجتماعات رؤساء الاركان العرب فى أوائل الستينات ، مذكرة الامين العام للجامعة العربية سنة ١٩٦٥)، ولكن لم تكتسب هذه القضية - على الصعيد العربى - نفس درجة الالحاح والاهتمام الذى اكتسبته على صعيد القيادة المصرية فى هذه الاونة ، فمثلا اتضح أنها لم تظهر بين قائمة الاولويات لدى

---

(١١) لايمكن ان تدعى الباحثة ان كل محتوى هذه الجزئية من الدراسة قد انبثق عن متابعة وتحليل مثل هذه المصادر بصورة متكاملة (زمنيا و موضوعيا) ولكن يستند هذا المحتوى على مقولات تمت صياغتها من واقع اسهام بعض الدراسات الاخرى التى انجزت مثل هذه المتابعة وهذا التحليل عن فترة الستينات والسبعينات . ومن واقع بعض ما امكن توثيقة من هذه المصادر المنشورة عن فترة الثمانينات بصفة خاصة . حيث لم تتمكن الباحثة من العثور على او استخدام بعض اهم المصادر المنشورة والعلنية للمادة الاولية التى تغطى هذه الفترة الاخيرة مثل
Foreign Broadcasting Information Services (FBIS)
او غيرها من المصادر المناظرة المصرية بصفة خاصة والتى استعانت بها بالفعل بعض الدراسات (انظر الهوامش ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠) فى توثيق تصريحات وبيانات مصرية مختلفة .

(١٢) انظر على سبيل المثال وليس الحصر احدث هذه النماذج فى
حول الشئون النووية - حوار مع فرانك برنابى . اجراه د . يزيد صايغ . مجلة المستقبل العربى - يونيه سنة ١٩٨٨ ص ١٢٢ ص ١٢٥ .

« يبدو ان هناك بعدا نفسيا سائدا . الغى العرب عبره من اذهانهم حقيقة القدرة النووية الاسرائيلية ، ومما هو لافت انهم لاياخذون تلك القدرة فى حسابهم . ... ان ما يذهلنى بخصوص العرب حقيقة ، هو غياب ردود فعلهم تماما على التطورات النووية الاسرائيلية او على الاقل غياب ما يمكن المرء ان يراه بالادبيات وعبر التحدث الى الدبلوماسيين . اعنى ان تصريحات فاعنونو قد ازالت اى شك حول القدرة النووية الاسرائيلية واى عربى يتابع قضية فاعنونو لايقدر الآن ان يشك بحقيقة قدرة اسرائيل النووية . لو كان يشك سابقا . لكن لايبدو ان هناك اى رد فعل ذى اهمية مطلقا وكذلك الامر فى الولايات المتحدة وحيث حصل فقط مستوى عادى مشابة من ردود الفعل وان كان ذلك مفهوما (اى غياب ردود الفعل الامريكية) . . فان غياب ردود الفعل العربية هو الذى يصعب فهمه » .

(١٣) منها على سبيل المثال د . محمود عمر . مصر والقنبلة وحتمية المواجهة جريدة الشعب ١١ / ١١ / ١٩٨٦ . مع كثرة تصريحات القيادة السياسية والعسكرية المصرية فى كافة مايشغل المصريين . . فان المتابع لمثل هذه التصريحات يكتشف ان احدا من المسئولين لم يتحدث بعد فى هذا الموضوع (اشارة الى تصريحات مردخاى فانونو فى الصنداى تايمز فى اكتوبر ٨٦) ولو حتى من قبيل طمأنة الناس وافشال هدف العدو . »

(١٤) وفى لقاء مع المستشار حافظ اسماعيل حول سؤال عن رايه فى هذا الصمت او عدم اثارة الموضوع اكد سيادته ملاحظة هذه الظاهرة منذ ما بعد سنة ١٩٦٧ بصفة خاصة وأوضح ان عدم الحديث الرسمى المصرى فى هذا الموضوع يرجع بصفة عامة الى عدم التاكد من هوية القدرة الاسرائيلية حتى بعد تصريحات فانونو . كما اشار سيادته ايضا الى ان عدم اثارة الموضوع ، انما يمتد ايضا الى المسئولين من الغرب او الشرق على حد سواء

صناع القرار العرب حتى أن مؤتمر القمة العربى الثانى والمنعقد سنة ١٩٦٤ لم يناقشها على الاطلاق(١٥) .

أما عن **الشق الثانى** من المقولة وهو أن الرؤية الرسمية المصرية قد عكست شكوكاً فى الابعاد الحقيقية لتطور النوايا والقدرة النووية الاسرائيلية ولكن مع عدم الاعتراف بامتلاك اسرائيل للسلاح النووى فانه يمكن رصد بعض الدلائل عليه من واقع التصريحات المصرية المتفرقة والمتباينة منذ بداية الستينات وحتى الان وهذه الدلائل تجيب على التساؤلات التالية : ما مدى اعتقاد واعتراف المصريين بحيازة أسرائيل للأسلحة النووية وهل تطور هذا الاعتقاد وكيف يمكن تفسيره ؟

ففى خلال الستينات(١٦) : أبدت مصر فى بدايتها اهتماما جادا بالقدرة النووية الاسرائيلية ولكنها كانت تشك فى أن اسرائيل تسعى للوصول الى القنبلة من خلال تحويل الاستخدامات السلمية الى أغراض عسكرية . فلقد أوضح حديث لعبد الناصر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عدم تأكده بصدد نوايا وقدرات اسرائيل النووية . بل انه ـ فى مواضع أخرى ـ لم يستبعد أن تعمل « القوى الامبريالية » على تسليح اسرائيل بالأسلحة النووية وأن تدعى فى نفس الوقت قيام اسرائيل بتصنيعها .

ومع سنة ١٩٦٥ حذر حسنين هيكل من اقتراب اسرائيل من مرحلة القدرة على انتاج أسلحة ذرية وأن على مصر أن تستعد لادخال الاسلحة النووية حفاظاً على بقائها . ومع سنة ١٩٦٦ تزايدت قوة شكوك عبد الناصر حيث أدان الجهود الاسرائيلية للوصول الى انتاج قنبلة ذرية . وهكذا انتقلت القيادة من مرحلة الشك فى القدرات والنوايا الاسرائيلية الى مرحلة التأكد من القدرات ولكن استمرار الشك فى النوايا حيث أن عبد الناصر هدد بضربة وقائية « إذا ما استمرت اسرائيل على الطريق لانتاج قنبلة ذرية » .

وبعد حرب ١٩٦٧ تزايد اهتمام الكتاب العرب بالتحدى النووى الاسرائيلى حيث برز نوع من الاتفاق بينهم على أن اسرائيل قد وصلت الى مرحلة انتاج القنبلة أو على الاقل مرحلة القدرة على انتاجها . هذا وكانت بعض التقديرات العسكرية وبعض التحليلات السياسية المصرية قد أشارت ـ فى نهاية الستينات إلى امتلاك اسرائيل كميات من البلوتونيوم التى تكفى انتاج ست قنابل ـ مشابهة لتلك التى ألقيت على ناجازاكى . ولم يتم رصد أى تصريحات للقيادة العليا فى فترة ما بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .

وخلال السبعينات وبعد حرب أكتوبر بصفة خاصة(١٧) لم يعد بمقدور أحد الساسة أو الكتاب المصريين أن ينكر أنه قد أضحى لاسرائيل القدرة على انتاج السلاح النووى . ومع ذلك فمن الملاحظ أنه قد ظهر أيضاً قدر هام من عدم الاتفاق بين التصريحات المصرية حول ما اذا كانت اسرائيل قد أنتجت بالفعل هذا السلاح . وظهر هذا التناقض من واقع تصريحات الرئيس السادات بصفة خاصة . فمن تصريح له فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٤ للتليفزيون الايرانى قال « إذا أدخلت اسرائيل الاسلحة الذرية الى المنطقة سنجد الوسائل للحصول عليها أيضاً » . وفى ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ صرح لصحيفة الصياد بقوله « نعم اسرائيل لديها أسلحة ذرية » . وفى حديث مع الانوار اللبنانية فى ٨ يناير سنة ١٩٧٥ أعرب السادات عن اعتقاده فى امتلاك اسرائيل لهذه الاسلحة .

وفى أكتوبر سنة ١٩٧٥ وفى نفس الحديث الذى أعرب فيه عن عدم تأكده أشار الى أن هناك احتمالاً كبيراً لامتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة . ثم عاد وصرح فى حديث لمدير شبيجل الالمانية فى ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ أنه يعتقد أن اسرائيل بمقدورها صنع هذه الاسلحة وأنه لا يعتقد أنها تحوزها . وفى يوليه سنة ١٩٧٦ صرح للقبس الكويتية انه يعتقد أن اسرائيل ليس لديها أسلحة ذرية الان .

وخلال الثمانينات : لم تتمكن الباحثة من رصد تصريحات للرئيس مبارك او للمشير أبو غزالة سواء من مصادر مباشرة أو فى بعض الدراسات المعنية . ولكن ساعدت تصريحات أوساط رسمية أخرى على إبراز

---

15 - Yair Evran: The Arab Position in the Nuclear Field A Study of Policies Up to 1967. Cooperation and Conflict. Vol. 8, No. 1, 1973. PP 21 - 22.

- Mark Gaffney: Prisoners of Fear: A Restrospective Look at the Israeli Nuclear Program. American - Arab Affairs. No 22, Fall 1987. P 82

- Roger Pajak: Nuclear Status and Policies of the Middle East Countries. International Affairs. Vol 59, No. 4, Autumn 1983. P 595

16 - R. Pajak: Op. Cit. PP 591 - 592

- Y. Evron: Op. Cit. PP 22 - 23

- Khalil Shikaki: The Nuclearization Debates: The Case of Israel and Egypt. Journal of Palestinian Studies. Vol. 14, No. 4, Summer 1985. PP 83 - 84.

17 - Ibid : P 84.

- R. Pranger, D. Tahtinen : Op. Cit. P 8

استمرار عدم اعتراف مصر بامتلاك اسرائيل للسلاح النووي[١٨]. ففى ١٧ فبراير سنة ١٩٨١ وخلال استعداد مجلس الشعب المصرى للتصديق على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية صرح السيد كمال حسن على وزير الخارجية المصرى حينذاك أمام نواب المجلس أنه لا يستطيع أن يؤكد صحة التقارير عن وجود أسلحة نووية فى اسرائيل. وفى أكتوبر سنة ١٩٨٢ وفى حديث للمصور اعرب رئيس الاركان المصرى عن اعتقاده أن المقولات عن الاسلحة الذرية الاسرائيلية ليست إلا من صنع اسرائيل لتثير الشكوك بين العرب وأنه لا يستطيع أن يؤكد أنه لدى اسرائيل أسلحة نووية. هذا وكان رئيس هيئة الطاقة النووية المصرية قد صرح أيضا فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ (أى قبل توقيع مصر على معاهدة حظر الانتشار) أنه من الصعب التأكد من أن لدى اسرائيل أسلحة نووية حتى تقوم بإجراء تفجير اختبارى. وأخيراً يأتى بيان د. عصمت عبد المجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٣/٦/١٩٨٨ (المؤتمر الثالث لنزع السلاح)[١٩] ليقدم مدلولات جديدة حيث يقول « ان مصر لن تسمح بسباق نووى فى منطقة الشرق الاوسط تتفوق فيه دولة على غيرها بما يخل بأمن المنطقة، بل بأمن العالم أجمع، فالتكنولوجيا النووية ليست حكراً على أحد وقد أصبحت فى متناول يد الجميع، ولن تظل مصر ساكنة مكتوفة الأيدى أو مقيدة فى حركتها إذا ما تبين أن الاسلحة النووية قد دخلت الى منطقة الشرق الاوسط، وستتخذ الاجراءات اللازمة كافة لحماية أمنها .. ومن هذا المنبر الدولى (طالب اسرائيل بأن تنضم الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .. حتى تتيقن بقية الشعوب بالمنطقة من أن برامجها النووية غير موجهة للأغراض العسكرية.

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق انتقال الموقف الرسمى المصرى من مرحلة الشك فى القدرات والنوايا الاسرائيلية النووية الى مرحلة التأكد من هذه القدرات مع استمرار الشك فى (الستينات). الى مرحلة الغموض والتناقض فى التصريحات حول هذا الامتلاك (السبعينات)، وأخيراً استمرار وضوح عدم الاعتراف الرسمى المصرى بحيازة اسرائيل لهذا السلاح. إذن كيف يمكن تفسير هذا التطور ولكن فى ظل ثبات هذا الخط العام والمتميز؟

وحتى يمكن الاجابة على هذا السؤال الأخير فإنه يجدر الاشارة الى أن هذا الخط الثابت للموقف الرسمى المصرى (أى عدم الاعتراف بحيازة اسرائيل للسلاح النووى) قد ناظره - على الصعيد الاسرائيلى - صمت رسمى أو ما يسمى بسياسة الغموض النووية الاسرائيلية. حيث أن اسرائيل - وحتى الآن لم تعترف رسمياً بحقيقة نواياها وقدراتها النووية الفعلية. ويعد هذا الصمت أو الغموض من أهم أركان المذهب الاسرائيلى الرسمى النووى (وسننشر فى مواضع تالية من هذه الدراسة لعناصر أخرى من هذا المذهب) والذى أثار وما زال يثير داخل اسرائيل جدلاً هاماً بين المدافعين عن مزايا هذه الاستراتيجية وبين المدافعين عن مزايا وضرورة الاعلان الرسمى لاسرائيل عن قدرتها النووية[٢٠].

فلقد عبرت المواقف الاسرائيلية الرسمية العلنية منذ بداية الستينات عن البرنامج النووى الاسرائيلى بعبارات قليلة وغامضة تثير من الشكوك أكثر مما تحسم من الأمور. فبالرغم من أن مقولة « ان اسرائيل لن تكون البلد الاول الذى يقوم بإدخال الاسلحة النووية فى الشرق الأوسط » وهى المقولة التى صرح بها لأول مرة اشكول سنة ١٩٦٤ قد كررها حرفيا تقريبا منذ ذلك الوقت كثير من المسئولين الاسرائيليين (ايجال ألون، اسحاق رابين) إلا أنه - من ناحية أخرى - تزايد إفصاح التصريحات الاسرائيلية بطريقة غير مباشرة عن القدرة النووية الاسرائيلية. أى أن التعهد بألا تكون اسرائيل أول من يدخل الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط لم يرتبط به نفى اسرائيل لوجود برنامج نووى متطور. فبعد التمسك بالادعاءات حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووى الاسرائيلى حتى منتصف الستينات أخذ يتضح بعد ذلك أن عملية التهديد أو التلويح بالامكانيات النووية الاسرائيلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق تسريب المعلومات) قد أصبحت أداة هامة فى ادارة اسرائيل لصراعها مع العرب، حيث كان اللجوء إليها يتم فى أوقات يغلب عليها طابع التوتر كما حدث منذ منتصف الستينات وحتى اندلاع حرب أكتوبر التى اتسمت بإثارة

---

18 - K. Shikaki : Op. Cit. P 85

- Gregory Kats : Egypt (in) Jozef Gold - blat (ed.) Non - Proliferation : The Why and the wherefore. Taylor, Francis, London, 1985, P 188.

(١٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية.

(٢٠) تعددت وبكثرة التحليلات العربية والاجنبية حول اهداف هذا العنصر من عناصر المذهب الرسمى النووى الاسرائيلى اى استراتيجية الغموض او الردع بالشك وحول الجدل بين انصاره وانصار « الموقف المعلن ». انظر على سبيل المثال:

- امين حامد هويدى : مرجع سابق. ص ١٢٩ - ١٣٥.

- د. اسماعيل صبرى مقلد : التحدى النووى الاسرائيلى وقضية السلام .. السياسة الدولية. ابريل سنة ١٩٧٨. ص

الشكوك والبلبلة حول الامكانية النووية الاسرائيلية ، ثم بعد حرب أكتوبر حين صرح الرئيس الاسرائيلى فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ بأن لدى اسرائيل المقدرة على انتاج الاسلحة النووية وسوف تنفذ ذلك إذا احتجنا إليه[٢١] . ومنذ بداية هذه المرحلة وطوال السبعينات وحتى الآن تعاقبت وتنوعت المؤشرات والتحليلات من مصادر عربية وأجنبية (غربية وشرقية) تثبت جميعها بطرق متنوعة أن اسرائيل قد تجاوزت بالفعل عتبة امتلاك الاسلحة النووية وأن لديها ترسانة من هذه الاسلحة[٢٢] . وكان آخر مصادر هذه المعلومات شهادة موردخاى فانونو التى نشرتها صحيفة الصنداى تايمز فى أكتوبر سنة ١٩٨٦ . ولقد اثارت هذه الشهادة والتى أثبت صحتها عدد من العلماء البارزين الذين استشارتهم الصنداى تايمز[٢٣] ، جدلاً هاماً حول مغزى مثل هذا النوع من التصريحات بالنسبة لمدى استمرار التمسك الاسرائيلى باستراتيجية الغموض فى هذه المرحلة من المواجهة العربية الاسرائيلية ، وحول ما إذا كانت تمثل نوعاً من التحرك نحو الاعلان الرسمى عن انضمام اسرائيل الى النادى النووى حتى لو كان هذا التحرك قد تم أيضاً بالطريقة غير المباشرة أى عن طريق التسريب الاسرائيلى المقصود والمعتاد لهذه الشهادة[٢٤] . وتزداد جاذبية وأهمية هذا السؤال على ضوء ملاحظة أمر هام وهو أنه ـ منذ منتصف السبعينات ـ قد حدث تحول فى محور الجدل فى اسرائيل حول الخيار النووى حيث لم يعد يتركز على ضرورة هذا الخيار من عدمه (كما حدث من قبل) ولكن على كيفية وامكانيات تطويره من ناحية ، وعلى ما إذا كان يجب على اسرائيل أن تعلن رسميا عنه أى تتخلى عن استراتيجية الردع بالشك أو الغموض أو « القنبلة فى المخزن »[٢٥] .

وعلى ضوء المقارنة بين مراحل تطور الادراك المصرى للقدرة النووية الاسرائيلية ، وبين مراحل تطور الدبلوماسية النووية الاسرائيلية فى ظل تراجع الشكوك حول هذه القدرة حيث اضحت المعلومات والتحليلات عنها أكثر قطعاً وحسماً فى تأكيد امتلاك اسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية المتزايدة والمتنوعة . على ضوء هذه المقارنة يمكن القول أنه كان للشكوك المصرية خلال الستينات مبرراتها ، اما تناقضات السبعينات واستمرار عدم الاعتراف فى الثمانينات فتتنوع تفسيراتهم . ويمكن التمييز بين نوعين من التفسيرات أو الافتراضات المباشرة وغير المباشرة .

ويتلخص التفسير أو الافتراض البسيط والمباشر فيما يلى : أنه بالرغم من اتفاق معظم المحللين العسكريين والاستراتيجيين ـ منذ بداية السبعينات وبصورة متزايدة ـ على امتلاك اسرائيل للسلاح النووى فإن القيادة المصرية لم تكن مهتمة فقط بالغموض المحيط بتطور القدرة النووية الاسرائيلية ولكنها اهتمت أيضا بالآثار السياسية التى يمكن أن تترتب على تحول اسرائيل نحو الاعلان الرسمى عن هذه القدرة[٢٦] . بعبارة أخرى فإن العرب ـ (وعلى رأسهم مصر)ـ أرادوا تأخير النظر فى أمر الاسلحة النووية الى أقصى مدى ممكن ، ومن هنا كان أيضاً اتجاههم العام نحو تجاهل الخيار النووى الاسرائيلى[٢٧] .

---

(٢١) وحول اتجاه تطور بعض التصريحات الرسمية الاسرائيلية حول الخيار النووى الاسرائيلى ، انظر :

ـ منير بدوى . اسرائيل وقضايا نزع السلاح . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الاهرام . القاهرة ١٩٨١ ص ٥١ ـ ٥٣ ص ٩١ ـ ٩٤ .

ـ د . تيسير الناشف . التهديد النووى الاسرائيلى . المستقبل العربى . سبتمبر سنة ١٩٨٧ ص ١٤ ـ ١٥ .

- Lawrence Fredman : Israel Nuclear Policy. Survival Vol. XVII, No. 3, 1975 :

(٢٢) انظر موجزا متكاملا لهذه المصادر (العلمية والرسمية والصحفية) فى :

ـ امين هويدى : مرجع سابق . ص

ـ د . تيسير الناشف . مرجع سابق . ص ١٢ ـ ١٣ وحول تفصيل ابعاد القدرة الاسرائيلية (انتاج القنبلة + نظم الايصال) انظر :

د . خليل شقاقى . مرجع سابق . ص ١٠ ـ ١٤ ص ٢٠ ـ ٢٤

(٢٣) د . تيسير الناشف . مرجع سابق . ص ١٦ ـ ١٧ .

(٢٤) انظر على سبيل المثال : د . محمد انور عبد السلام . المتغيرات الجديدة فى الاستراتيجية النووية فى الشرق الاوسط . السياسة الدولية ـ يوليه ١٩٨٧ ـ ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦

ـ احمد عز الدين . هل هناك حقا مانا قنبلة ذرية على الجانب الآخر . جريدة صوت العرب ١٩/١٠/١٩٨٦ .

ومن اهم الكتابات الحديثة التى تبرز الجدال حول تزايد الحاجة لتبنى اسرائيل موقفا معلنا من خيارها النووى المسلح

Shai Feldman : Israeli Nuclear Deterrence, A Strategy for the 1980s, New York: Columbia University Press, 1982.

25 - Mark Gaffney : Op. Cit. PP 88 - 89.

26 - Gregory H. Kats : Op. Cit. P 188.

27 - Efram Inbar : The Nuclear Mirage in the Middle East. Midstream. Vol. XXVII, No. 3, March 1981, PP 5 - 6

أما التفسيرات أو الافتراضات غير المباشرة[٢٨] فهى تنطلق من تصور محاولة القيادة المصرية توظيف استراتيجية الغموض الاسرائيلى دون الاضطرار الى تحمل ما يترتب على الاعتراف بالحقيقة التى تخفيها هذه الاستراتيجية . وتزدوج أهداف هذا التوظف : فمن ناحية : ربما تكون القيادة المصرية قد رأت أن انتشار الشائعات حول القدرة النووية الاسرائيلية يساعد أحيانا على ظهور ادانة عالمية لاسرائيل كما يساعد أحيانا أخرى على ابراز تفوق القوة العسكرية الاسرائيلية ومن ثم امكانية تحمل اسرائيل لمخاطر انسحابها من الأراضى العربية المحتلة . بل لقد رأت بعض الاتجاهات أن على العرب استغلال كل السبل القانونية والسياسية لاعلان اسرائيل كدولة نووية لان هذا الاعلان هو الذى سيسقط كل المبررات الأمنية الاسرائيلية لاستمرار احتلال الضفة الغربية ومرتفعات الجولان . ومن ناحية أخرى : حتى بإفتراض أن القيادة المصرية تعتقد فى امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية فإنه ليس من المتوقع أن تعترف سريعا بهذا الواقع لأنه سيترتب على هذا الاعتراف أحد أمرين : اما الاعتراف بعدم القدرة والفشل حتى الان فى مواجهة التحدى النووى الاسرائيلى بتحد مماثل ، أو ضرورة البدء فى تطوير نفس القدرة أو توفير بدائل أخرى تحقق نفس أو معظم الأهداف الأمنية فى مواجهة هذا التحدى ، أو على الأقل امكانية الاتجاه الى الحلول السياسية مثل الدعوة الى مناطق منزوعة السلاح النووى .

ثانياً : الرؤية المصرية لرد الفعل المصرى :

كيف رأت القيادة المصرية شكل رد الفعل المصرى على التحدى الاسرائيلى ، وهل عكست هذه الرؤية منذ البداية وسائل محددة ؟ وهل تم التمسك بها وتحقيقها أو بعضها ؟ أم هل تطورت الرؤية المصرية على هذا الصعيد أيضا وذلك فى ظل التطور فى المعطيات الاسرائيلية ، والدولية (قيود النظام الدولى لمنع الانتشار وسياسات القوى الكبرى) والاقليمية (خيار التسوية السياسية أو العسكرية للصراع العربى الاسرائيلى)، المحلية (درجة المشاكل الداخلية المصرية وخاصة الاقتصادية)؟

تعددت البدائل المطروحة أمام القيادة المصرية وتزاوجت ما بين بدائل عسكرية (ضربة وقائية ، قدرة نووية مصرية ، تدعيم التسلح فوق التقليدى مثل الاسلحة الكيمائية والبيولوجية ، سباق التسلح التقليدى) وأخرى سياسة (ضمانات من القوتين الاعظم أو احداهما ، تحريك الجهود الدبلوماسية العالمية من أجل نزع السلاح النووى فى المنطقة ، التأثير على القوتين الاعظم للضغط على اسرائيل لمنع أو تقييد خيارها النووى). ولا يعنينا فى هذا الموضع من الدراسة ـ الخاص بالرؤية المصرية ـ متابعة تفاصيل كل بديل من هذه البدائل أو بعضها التى من المفترض أن القيادة المصرية قد اقتربت منها جميعا بدرجة أو بأخرى ومن وقت الى آخر (كما سنرى). ولكن ما يعنينا هنا أن نحاول رسم المسار العام لوزن بعض هذه البدائل لدى القيادة المصرية .

وهنا يمكن القول[٢٩] أن رؤية القيادة المصرية من رد الفعل المصرى قد تغيرت جذريا منذ بداية الستينات وحتى الان . فلقد انتقلت من التركيز بقوة على التهديد بحلول عسكرية قبل ١٩٦٧ الى بداية التحرك نحو اعطاء الأهمية للحلول السياسية (فى فترة ما بين حربى سنة ١٩٦٧ وحرب سنة ١٩٧٣) ثم الى التأكيد وبصورة متصاعدة على أولوية الحلول السياسية منذ نهاية سنة ١٩٧٤ وحتى الان .

فمنذ تصريح لعبد الناصر فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ وحتى ما قبل سنة ١٩٦٧ توالى وتزامن تهديد مصر بتوجيه ضربة وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية مع التهديد بتطوير قوة مصرية مناظرة . وبعد حرب سنة ١٩٦٧ فقدت هذه التهديدات مصداقيتها ولم تعد القيادة المصرية الى تكرارها . وبالرغم من استمرار التلويح أحيانا بإمكانية اتجاه مصر للخيار النووى العسكرى إذا ما تأكدت من امتلاك اسرائيل له (كما سبقت الاشارة)، إلا أن مصر بدأت أولى خطواتها نحو الحلول السياسية أى نحو تبنى قواعد نظام منع الانتشار الدولى كسبيل لالزام اسرائيل ـ بالطرق القانونية ـ لنزع خيارها العسكرى . ومن هنا كانت مصر من أولى الدول العربية ودول العالم الثالث التى وقعت على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية سنة ١٩٦٨ ، ولكن لم تصدق عليها مباشرة الأمر الذى كان يعنى أنها لم تغلق تماما الطريق الى الخيار النووى العسكرى .

ومنذ مبادرة مصر فى نهاية سنة ١٩٧٤ بالدعوة الى منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط تزايد وبوضوح اتجاه مصر للحلول السياسية وليس العسكرية

---

(٢٨) التفسيرات مستوحاة ولكن لاتتطابق مع تفسيرات الدراسة التالية :
Khalil Shikaki : Op. Cit. P 85.

(٢٩) انظر تفاصيل هذا التطور فى :
- Ibid : PP 85 - 87
- G. H. Kats : Op. Cit. PP 188 - 189
- Roger Pajak : Op. Cit. PP 595 - 596
- Yair Evran : Op. Cit. PP 23 - 24

(أى تطوير برنامج تسلح نووى مصرى) وكان هذا يعنى حسم الاختلاف الذى برز سنة ١٩٧٤ فيما بين بعض أجنحة القيادة المصرية[٣٠] لصالح الجناح (السادات ، عبد الغنى الجمسى) الذى رأى أن ما يشاع عن الاسلحة النووية الاسرائيلية قد تم بغرض اخافة العرب ومن ثم فإنه لا داعى ولا ضرورة لتحميل الاقتصاد المصرى بأعباء التسلح النووى . وبغض النظر الآن عن مبررات ودوافع ونتائج هذه الرؤية فى هذه الفترة بالذات (كما سنرى لاحقا) فمما لاشك فيه أن تحول مصر نحو الحلول السياسية - والذى كان من أبرز علاماته ونتائجه فيما بعد تصديق مصر على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية - قد ارتبط - جزئيا وإن لم يكن كليا - بتوجه السادات التصالحى تجاه إسرائيل . حقيقة أشار السادات ودوائر مصرية مختلفة الى البرنامج النووى الاسرائيلى ولكن كانت هذه الاشارات متباعدة وفى اطار لهجة معتدلة (الدعوة للتخلى عنه) لا تقارن بلهجة التهديدات والتحديات التى أحاطت بالمواقف المصرية حتى ما قبل سنة ١٩٦٧ بصفة خاصة . ولقد تعمقت بعد ذلك وخلال الثمانينات القيود الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التى حكمت مصير البرنامج النووى المصرى واحتمالات استخداماته العسكرية بصفة خاصة .

فما هى إذن أبرز معالم السلوك المصرى والتى افرزتها هذه التحولات فى الرؤى والتقديرات ؟

الجزء الثانى

أبعاد سلوك السياسة المصرية ونتائجها

من أبرز معالم السلوك المصرى خلال الثمانينات والتى افرزتها التحولات فى الرؤية الرسمية المصرية السابق توضيحها البعدين التاليين : أولا : سيادة الابعاد المدنية والسلمية على أهداف البرنامج النووى المصرى منذ ١٩٨١ ، ثانيا : تبلور اتجاه جهود الدبلوماسية المصرية نحو محاولة تحييد أو احتواء الاحتكار النووى الاسرائيلى .

أولاً : اهداف ونتائج البرنامج النووى المصرى منذ ١٩٨١ :

من أهم الافتراضات فى مجال دراسات منع الانتشار (وخاصة بين دول العالم الثالث) أنه يمكن الوصول الى القدرة النووية العسكرية اما فى ظل استغلال البرامج النووية المدنية الناجحة فى التحرك الى الاستخدامات العسكرية (الهند) أو من برامج عسكرية سرية مباشرة (إسرائيل)

وبالنظر الى الحالة المصرية[٣١] فلم يتحقق أى من الافتراضين حيث تعثرت خطى البرنامج النووى المصرى ومن ثم لم يؤد الى تطوير القدرات النووية بمعنى امتلاك مفاعلات الطاقة أو السلاح النووى . فان البرنامج لم يصل حتى الآن الى مرحلة الجيل الثانى من المفاعلات والتى كان من المفروض الانتقال إليها منذ منتصف الستينات .

ولا تعنى هذه الحالة أن الجهود الرسمية المصرية قد توقفت منذ ذلك الحين عن السعى لاستنهاض البرنامج المصرى . فلقد استمرت هذه الجهود فى أشكال وبدرجات مختلفة ، وأدت الى تبلور كيان من المؤسسات والهيئات والكوادر العلمية النووية ، والى عقد عديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف التى تنظم التعاون فى هذا المجال بين مصر وأطراف دولية عديدة[٣٢]. ولكن - ومرة أخرى - لم تفرز هذه الجهود تغييرا جذريا فى وضع مصر على خريطة توزيع القوى النووية على صعيد العالم الثالث . بل لقد أدى الاعلان المتكرر عن هذا البرنامج دون تحقيق التقدم المنشود (بالرغم من الكثير من التوقعات بشأنه) إلى فقدانه المصداقية حتى بالنسبة للاستخدامات السلمية وفى مجال القوى النووية الكهربية بصفة خاصة .

---

(٣٠) لينظر الاشارة إلى هذا الاختلاف فى :

- Yoram Nimrod : Atomic Weapons in Israel ? New Outlook. September 1978, PP 3334.

هذا وتجدر الاشارة الى أن الباحثة لم تتمكن من توثيق دراسة علمية منشورة او تعليق او تحليل صحفى عن وجود اختلافات مناظرة على صعيد القيادة السياسية العسكرية فى الستينيات وفى الثمانينيات . كما ان فى الهامش السابق كانت الوحيدة من نوعها التى تم توثيقها عن فترة السبعينيات . وحيث من الواضح ان الاختلاف قد حسم لصالح المركز الرئاسى ، فهل يعنى هذا ان طبيعة عملية صنع السياسة واتخاذ القرار هذا البعد من القضية فى محتوى - او على الاقل - فى قضايا معظم الدراسات التى تم توثيقها : وعلى العكس تماما نجد ان هذا البعد (اى الجدل وليس الانشقاق بين الاوساط العلمية السياسية والعكسية) كان حاضرا على صعيد الدراسات التى تتناول الخيار النووى الاسرائيلى منذ بدايته .

(٣١) حول بعض الابعاد الفنية للقدرات المصرية (والعربية الحالية) بالمقارنة بتوقعات السبعينيات ، انظر :

- د . خليل الشقاقى : مرجع سابق . ص ١٧ - ١٨ .

- د . عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمى . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٧ . ص ١٨٣ - ١٩٢ .

(٣٢) حول هذه الابعاد ، انظر :

- وزارة الخارجية : مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، جمهورية مصر العربية . ١٩٨٣ .

- انشطة هيئة الطاقة الذرية والمشروعات الجارى تنفيذها بمراكز البحوث بالهيئة .. وثائق هيئة الطاقة الذرية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (٣٥ صفحة) (غير منشورة) .

ولا يهدف هذا الجزء من الدراسة الى متابعة أبعاد التطور المرحلى لهذه الجهود أو لهذا البرنامج فى حد ذاته ولكنه يقوم على استخدام خبرة هذا التطور لتوضيح امر اساسى وهو ان اتجاه المواقف الرسمية المصرية لتأكيد الاهداف المدنية السلمية للبرنامج منذ سنة ١٩٨١ انما يعد من ابرز نتائج التحول فى الرؤية المصرية الرسمية للخيار النووى (السابق توضيحها) ، ولكن لم يسفر هذا البرنامج بعد مدة عن أية نتائج ايجابية . ويمكن متابعة هذا التوضيح على النحو التالى :

(١) المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ :

بعد أثنى عشر عاما من التوقيع على المعاهدة N . P . T صدقت مصر عليها فى فبراير سنة ١٩٨١ . وخلال الاعداد لهذا التصديق تبلورت مجموعة من الاسانيد والمبررات الرسمية لهذا التحرك المصرى والتى أوضحت جميعها كيف أن هذا التصديق كان تجسيدا للتحول فى توجه القيادة المصرية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى أى لعدم التمسك بالخيار العسكرى المصرى . ويساعد تحليل مضمون مجموعة من التصريحات الرسمية فى هذه الفترة (٣٢) على استخلاص أهم هذه المبررات والعلاقات الارتباطية بينها وهى تتلخص كالاتى :

التصديق شرط ضرورى ومسبق لزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا الطاق النووية والتمويل اللازم. ذلك لان الدول الهامة المصدرة للمواد والمعدات النووية وضعت منذ بداية السبعينات قيودا متشددة تقضى بعدم التعاون فى ذلك المجال مع أى دولة لا تكون عضوا كاملا فى معاهدة عدم الانتشار أو قبول فرض الرقابة الدولية الشاملة على جميع أوجه نشاط مفاعلاتها . ومن ثم فلقد وجدت مصر نفسها عاجزة عن الاستمرار فى السير فى تنمية طاقاتها الكهربائية عن طريق الاستثمار فى الطاقة النووية ما لم تصدق على المعاهدة أو تقبل اخضاع نشاطها النووى السلمى لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد لمست مصر حدة المشكلة اثناء الاتصالات التى أجرتها خلال الفترة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ مع عدد من هذه الدول المصدرة مثل الولايات المتحدة والمانيا الغربية وكندا وفرنسا حيث رفضت تلك الدول الدخول فى أية مفاوضات جادة مع مصر للتعاون النووى ما لم تنضم للمعاهدة أو تخضع لشروطها أى لشروط هذه الدول (والتى - كما سنرى - كانت أكثر تشددا من شروط المعاهدة) بعبارة أخرى كان قرار التصديق - من وجهة النظر الرسمية المصرية - سبيلا لتحقيق التقدم النووى الواسع النطاق الذى ما كان ليتحقق وبسهولة ويسر فى ظل الظروف الدولية السائدة منذ بداية السبعينات بدون التصديق على المعاهدة . لان هذا التصديق هو الذى سيفتح الباب لمصر لاجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع عدد من الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية بهدف التوصل الى أفضل الشروط وذلك اتفاقا مع المادة الرابعة من المعاهدة التى تفتح الباب أمام الدول الاطراف للتعاون فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وللحصول على التكنولوجيا النووية وبأرخص الاسعار . وهو الامر الذى أضحت تعطيه مصر أولوية كبرى لمواجهة متطلبات المستقبل الملحة لتحقيق احتياجاتها الكهربائية من أجل رخاء ورفاهية الشعب (٣٤) .

التصديق سبيل لمنع وقوع تسابق تسلح نووى فى المنطقة من شانه ان يهدد امنها وسلام العالم ، فهو يؤكد مرة أخرى التزام مصر بتحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من الاسلحة الذرية . بعبارة أخرى فان مصر كما جاء فى بيان الخارجية المصرية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٨١ صدقت على المعاهدة نتيجة لاعتقادها الراسخ بأن هذه الخطوة انما تتفق مع مصالحها الوطنية العليا بافتراض أنها ستنجح فى الحد من انتشار الاسلحة النووية فى العالم وبخاصة فى منطقة الشرق الاوسط التى يجب أن تستمر منطقة خالية من الاسلحة النووية . وبقدر ما تشير العبارات السابقة الى مغزى التصديق على المعاهدة بالنسبة لموقف مصر من خيارها العسكرى فان وزير الخارجية المصرية فى نهاية كلمته أمام مجلس الشعب فى ١٦ فبراير سنة ١٩٨١ وامام مجلس الشورى فى ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قد أفصح عن رؤية مصر لمغزى هذا التصديق بالنسبة لاسرائيل . فلقد أورد على رأس الاعتبارات الرئيسية التى كانت وراء

---

(٣٢) وهى التصريحات التى تضمنها الكتاب الابيض الذى اصدرته وزارة الخارجية بعنوان « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » والصادر عام ١٩٨١ . ومن أهمها : بيانا وزير الخارجية امام مجلس الشعب ثم مجلس الشورى فى عام ٧ ١٩٨١/٢/٢٢ وبيان وزارة الخارجية بمناسبة ايداع وثائق تصديق مصر على المعاهدة فى ٢٦/ ٢/ ١٩٨١ .

وهى ايضا التصريحات التى استند اليها السيد الوزير المفوض عصام الدين حواس نائب مدير ادارة الهيئات الدولية خلال تعليقه - باعتباره ممثلا لوزارة الخارجية - على اهم النقاط التى اثيرت بمجلس الشورى فى مناقشات اللجنة الخاصة بالبرنامج النووى المصرى (١١/١/ ١٩٨٧) . نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، ادارة الهيئات الدولية ، القاهرة ١٨/ ١/ ١٩٨٧ ص ١ - ٩ .

(٣٤) انظر توثيقا لبعض أهم تصريحات وزير الكهرباء المصرى عن ضرورة وحيوية القوى النووية الكهربية فى .
G. Kats Op. Cit. PP 185 - 186.

ولقد ساندت هذا الاتجاه تقارير اللجان المختصة فى مجلس الشعب والشورى والمجلس الاعلى للطاقة والتى توالت اجتماعاتها خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٠ . انظر : « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » .

تصديق مصر الاعتبار التالى : « ان هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع اسرائيل الى مزيد من التروى والتفكير فى الانضمام مستقبلا للمعاهدة . ونبذ تصنيع السلاح النووى وخاصة فى ظل مناخ السلام السائد بيننا بعد عقد معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ بل غنى عن البيان أن عددا كبيرا من الدول العربية قد سبقنا منذ فترة بالانضمام لهذه المعاهدة التى بلغ عدد الاطراف بها ١١٤ دولة » . كذلك فان الاعتبار الثانى الذى أورده وزير الخارجية المصرى اشار الى « نجاح مصر فى اقناع اسرائيل خلال انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة والثلاثين على الموافقة على القرار المصرى لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط » .

بعبارة أخرى يمكن القول أن مصر قد حرصت فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه (من خلال التصديق) عن التزامها بعدم التسلح النووى ـ بأن تبرز « الطابع الوقائى » لسياستها أى تبرز بعض عناصر مواجهة مصر للتهديد النووى الاسرائيلى وهى ثلاثة : من ناحية لم تقدم مصر على التصديق الا عقب نجاحها فى اقناع اسرائيل بالموافقة على انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، من ناحية ثانية : الانضمام للمعاهدة لا يمس سيادة مصر حيث أن للدولة العضو أن تنسحب منها فى حالة شعورها بأن مصالحها العليا مهددة بالخطر ، من ناحية ثالثة : ان هذا الانضمام لا يمس أمن مصر حيث انه يمكنها فى حالة تهديد امنها بسبب النشاط النووى العسكرى لاية دولة من دول المنطقة أن تلجأ الى ضمانات القوى الكبرى الثلاثة أمريكا ، روسيا ، بريطانيا وفقا لقرار مجلس الامن فى يونيه سنة ١٩٦٨ .

التأكيد على أن « تعهد مصر وفقا لاحكام معاهدة عدم الانتشار بالامتناع عن الحصول على انتاج الاسلحة النووية بأية طريقة من الطرق لا يجب أن يخل بحق مصر الثابت فى تنمية واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية » .

وهكذا فانه بالنظر الى البنود الثلاثة السابقة نجد أن الاعتبارات الاقتصادية (الحاجة للطاق النووية كمصدر للكهرباء) اضحى لها الاولوية على الخيار العسكرى النووى بل ان الالتزام والتعهد بالتخلى عن الاخير كان يعد فى الرؤية المصرية شرطا مسبقا للوصول الى الاول .

ولا أدل أيضا على ذلك من أن مصر قد رأت ـ كما قال وزير خارجيتها امام مجلسى الشعب والشورى ـ انها « فى ظل هذا المناخ (أى تزايد القيود على الصادرات من المعدات والمواد النووية) لا يمكن أن تستمر على سياستها السابقة [٣٥] فى عدم التصديق على المعاهدة لحين انضمام اسرائيل اليها ، لأن هذا الاستمرار يعطى لاسرائيل حق الفيتو على انماء وتطوير برامجنا السلمية اللازمة من أجل رخاء ورفاهية شعبنا » .

هذا ويجدر الاشارة أيضا الى أن مصادر شبه رسمية[٣٦] قد استندت الى هذه المبررات الرسمية للرد على الاتجاهات التى اعترضت على التصديق نظرا لما سيترتب عليه من عواقب بالنسبة لوضع مصر النووى وخاصة فى مواجهة التحدى الاسرائيلى . ومن بين الانتقادات لهذا التصديق نشير ـ على سبيل المثال ـ الى الرأى [٣٧] القائل بفشل الدول العربية فى استخدام سلاح رفض الانضمام للمعاهدة كمصدر للتهديد حيث لم تتخذه اسرائيل والدول الكبرى على محمل الجد لانه لم يكن مصحوبا بجهد مواز للجهود الاسرائيلية النووية ، فى حين لو كانت قد ظهرت على الجانب العربى بادرة على مثل هذه الجهود لاضحى رفض توقيع المعاهدة تهديدا له حساب فى اسرائيل والدول الكبرى . كذلك أبدى هذا الرأى تشككه فى نجاح الدول العربية الموقعة فى الحصول فى المستقبل على أفضلية فى مجال التكنولوجيا النووية رغم الالتزام بالاستخدامات السلمية وبقبول الرقابة والتفتيش الدولى على هذه الاستخدامات . فهل تحققت هذه التوقعات وعلى عكس ما كانت تأمل الحكومة المصرية ؟

(٢) كيف انعكس انضمام مصر للمعاهدة على البرنامج النووى المصرى ؟

شهدت الشهور التالية مباشرة لهذا الانضمام توقيع مصر لعدد هام من اتفاقات التعاون النووى [٣٨] مما ابرز مدى اهتمام والتزام القيادة المصرية تجاه برنامج الطاقة النووية . وكان اهم هذه الاتفاقيات تلك الموقعة مع فرنسا

---

(٣٥) أنظر توثيقا لبعض تصريحات السادات فى ابريل سنة ١٩٧٥ والتى يعلق فيها تصديق مصر على المعاهدة على تصديق اسرائيل . ايضا فى :

Robert J. Pranger, Dale R. Tahtinen : Op. Cit. P 17

(٣٦) انظر على سبيل المثال : ابراهيم نافع : الاختيار النووى لمصر والتصديق على اتفاق الحظر . الأهرام ، ٢٠ / ٢ / ١٩٨١ ـ ص ١ ص ٣ .

(٣٧) انظر على سبيل المثال : د . عصام الدين جلال : ابعاد الخطر الذرى فى الشرق الاوسط وجنوب افريقيا . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨١ ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٣٨) . انظر تفاصيل هذه الاتفاقات وفى :

مصر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية : مرجع سابق . ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠

والولايات المتحدة لامداد مصر بأربعة مفاعلات . واستمرت جهود وزارة الخارجية على المستوى الدولى لدعم البرنامج النووى المصرى [٣٩] ويتضح منها جميعا انها لم تكن الا مجرد انشطة دولية لم تسفر عن نتائج مادية ملموسة بالنسبة للقدرات الفعلية المصرية . ذلك انه ، بالرغم من تعدد الاتصالات والمفاوضات ، فان البرنامج النووى المصرى لم يحرز تقدما ملموسا (على الاقل بالحصول ولو على مفاعل واحد للطاقة) طوال ما يزيد على الخمس سنوات (أى منذ التصديق وحتى تجميد القرار السياسى بشأن محطات القوى النووية خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٦) . وخلال هذه السنوات تفجرت المناقشات وخاصة خلال عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ أى منذ اعلان الحكومة امام مجلس الشعب فى اوائل ١٩٨٥ عن تفاصيل مشروعها لانشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء لمواجهة التزايد فى استهلاكها . ولقد اتسع نطاق هذه المناقشات لتضم أطرافا من مختلف القوى السى سية ومن النخبة العلمية المتخصصة المؤيدين والمعارضين لمشروع الحكومة . كما امتدت المناقشات الى مختلف الابعاد الاقتصادية والفنية والسياسية لهذا المشروع . ولقد ابرزت كيف أن القضية اضحت من القضايا الملحة التى تهم بل وتثير اهتمام الرأى العام فى مصر[٤٠] وانعكس حادث تشرينوبل على الاراء والمواقف على الساحة المصرية وبدا أن هناك اتجاها نحو اعادة تقدير الحسابات سواء على مستوى الفنيين المتخصصين أو على مستوى صانعى القرار . فلقد تتابعت بيانات القيادات الرسمية لتؤكد فى النهاية اعادة النظر فى مشروع المفاعل المصرى [٤١] . ومن ثم ـ وبالرغم من استمرار نشر بعض التصريحات على لسان بعض كبار المسئولين المصريين ومن جانب هيئات رسمية حول حيوية الطاقة النووية [٤٢] ـ وبالرغم من تزايد التساؤلات حول ما اذا كان موضوع الطاقة النووية سيأتى على قمة جدول أعمال فترة الرئاسة الثانية لمبارك ـ الا أن الخط العام لتصريحات المسئولين عن الطاقة فى مصر ـ وعلى رأسهم وزير الكهرباء ـ عاد ليبرز من جديد الاهتمام ببدائل الطاقة الاخرى غير النووية مثل الغاز الطبيعى ، الفحم ، مساقط المياه . ويتضح هنا التوجه الجديد فيما نشر عن التقرير الذى قدمه وزير الكهرباء للرئيس مبارك حول مشروعات الطاقة حتى عام ١٩٩٧ أى خلال الخطتين الخمسيتين التاليتين الثانية والثالثة) [٤٣] .

وهكذا ـ وكما جاء على لسان رئيس هيئة المحطات النووية فى مصر ـ فان مصر دفعت مقدما ثمن دخولها المجال النووى (أى التصديق على المعاهدة) ولم تحصل على شىء ، منذ ذلك الحين [٤٤] . وبالرغم من أن الموقف الرسمى قد برر تجميد القرار ، باختلاف الصفوة حول الابعاد الاقتصادية والفنية ، وباثار تشرينوبل ، وبالأعباء المالية إلا أن هذه الاسانيد ـ ومهما كانت أهميتها ـ فهى موضع اعتراضات حادة . كما أنها لا يمكن أن تخفى وجوها أخرى للعملية تتصل بمجموعة متكاملة ومتداخلة من القيود والتى تعيد للاذهان اطارات وصور متجددة لمثل هذه القيود والتى واجهت البرنامج النووى المصرى منذ بدايته فى الستينات والتى تعاملت معها وادركتها القيادات المصرية المتتالية بطرق مختلفة ، وان كانت جميعها ـ أى هذه الطرق ـ لم تضع نهاية لاستمرار تخلف القدرة النووية المصرية ـ أو بمعنى ادق ـ انعدام هذه القدرة . ولذا يصبح السؤال المطروح الان هو : هل تريد أن ترغب القيادة المصرية الحالية فى تنفيذ الخطط النووية الطموحة التى وضعها وبدأ فى تنفيذها النظام المصرى فى ظل السادات ؟ وهل تقدر على ذلك بالرغم من كل الظروف الاقتصادية والسياسية والفنية المحيطة ؟ وهل كان قرار التجميد أو التأجيل تراجعا جديدا محسوبا أم تراجعا فرضته مجموعة من الظروف كانه لابد وان تؤثر على الحسابات المصرية ؟ لا يمكن الاجابة على هذا السؤال بوضوح وحسم الآن ولكن قد يساعد تحليل ماهية تأثير المحددات المختلفة على توضيح الابعاد الحقيقية للقيود والصعوبات بل والمخاطر أيضا التى واجهت وتواجه وستواجه « الخيار النووى المصرى » .

---

(٣٩) انظر تفاصيل هذه الجهود فى : نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، ادارة الهيئات الدولية ، مرجع سابق . ص ١٠ ـ ١٤ .

(٤٠) انظر ابعاد هذه المناقشات ونتائجها فى الدراسة الجادة : استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر : مرجع سابق . ص ١ ـ ٥٣ .

(٤١) المرجع السابق . ص ٥٤ ـ ٥٦ .

(٤٢) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

ـ روزاليوسف : ١٩٨٧/٧/٦ (تأييد جارف فى مجلس الشورى لاستئناف البرنامج النووى بعد ان تم التأجيل فى اعقاب انفجار المفاعل السوفيتى .

ـ الاهرام ١٩٨٧/٦/٣٠ (وزير الكهرباء امام مجلس الشورى : الطاقة النووية اكثر جدوى من اية بدائل) .

ـ الأهرام ١٩٨٧/٧/١٨ : (المحجوب : دخولنا عصر الطاقة النووية حتمى) .

ـ الأهرام : يونيه ١٩٨٨ (وكيل مجلس الشعب يطالب بان تدخل مصر عصر الطاقة النووية وسط قبول عام) .

(٤٣) انظر على سبيل المثال : الاهرام ١٩٨٧/١٢/٢٩ .

(٤٤) الجمهورية . ١٩٨٨/٥/٢٦ .

ثانيا : نتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحييد أو احتواء الاحتكار النووى الاسرائيلى :

اقترنت المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة منع الانتشار (كما سبق ورأينا) بأمرين أساسيين ينبعان من صميم بنود هذه المعاهدة[٤٥] ، وهما ضمانات القوى الكبرى ، وانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . ولا يرجع اهتمام الدبلوماسية المصرية بهذين الامرين الى بداية الثمانينات فقط ولكن الى ما قبل ذلك بكثير . ولكن شهد العقد الاخير تركيزا واهتماما بهما . ويعتبر هذا الاهتمام أهم المؤشرات على التحول فى الرؤية الرسمية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى ، وذلك بعد أن تضاءلت تدريجيا منذ ١٩٧٤ فرص دعم القدرات النووية المصرية على ضوء مجموعة من القيود المختلفة (كما سنرى فى المحددات) وهذا الدعم الذى كانت قد عادت بوادر الاهتمام به للظهور لدى القيادة المصرية عقب حرب اكتوبر مباشرة وخاصة وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

ويجد هذا الرأى السابق سندا له من واقع بعض أدبيات منع الانتشار[٤٦] التى تتفق على أن توفير ضمانات الامن وكذلك انشاء المناطق المنزوعة السلاح النووى يعتبر من أهم العوامل التى تخفف من قوة الدوافع الامنية للانتشار أى لاتجاه دولة ما لتطوير القدرة النووية أو حيازة السلاح النووى هذا ويجدر الاشارة ايضا الى أن مصر بعد تصديقها على معاهدة انتشار الاسلحة قد رأست سنة ١٩٨٥ المؤتمر الثالث لمراجعة بنود هذه المعاهدة التى تعد ركنا أساسيا من أركان النظام الدولى لمنع الانتشار والتى تقف منها موقفا عدائيا بعض دول العالم الثالث التى تحوز الآن قدرات نووية متطورة (وخاصة الهند وباكستان ناهيك عن اسرائيل وجنوب افريقيا) .

(١) ضمانات القوى الكبرى : التطور ودرجة الفعالية :

تقع هذه الضمانات على مستويين : مستوى عالمى مقنن ، متعدد الاطراف ينبثق عنه ويرتبط باطار معاهدة حظر الانتشار (أى منذ ١٩٦٨) ، ومستوى ثنائى يرتبط باطار العلاقات بين الدولة المعنية بالانتشار من عدمه وبين القوتين الاعظم أو احداهما . وبالرغم من أن المقصود أساسا فى هذه الجزئية هو المستوى الاول الا أنه سيقودنا بصورة أو بأخرى الى المستوى الثانى .

اثارت دائما قضية ضمانات الامن اهتمام الدول غير النووية وظهر ذلك منذ منتصف الستينات خلال اجتماعات الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح (التى كانت مصر عضوا فيها) والتى جرت خلالها المفاوضات حول صياغة احكام معاهدة حظر الانتشار ونظرا لتعذر الاتفاق بين مواقف الشرق والغرب حول اضافة بند خاص بهذه الضمانات فى طلب المعاهدة ثم التوصل الى اجراء مختلف وهو أن تودع لدى مجلس الأمن كل من القوى النووية الثلاث الكبرى المنضمة للمعاهدة (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، بريطانيا) ـ تصريحا فرديا يتطابق مضمونه . ومن ثم صدر ما عرف بالقرار ٢٥٥ الصادر عن مجلس الامن فى ١٧ يونيه سنة ١٩٦٨ . ولم يحز هذا الاجراء رضاء كاملا من جميع الاطراف . فهو لم يكن الا تكرارا لالتزامات أعضاء مجلس الامن الدائمين وفقا لميثاق الامم المتحدة فيما يختص بمواجهة العدوان بصفة عامة ، كان أن فعاليته تتوقف على الاتفاق بين القوتين الاعظم مما يزيد احتكارهما وانفرادهما بادارة شئون الامن العالمى[٤٧] .

ولقد رأى البعض[٤٨] أن الذى شجع مصر وغيرها من الدول العربية التى وقعت المعاهدة أن تنهج هذا السبيل هو أن التصريح الثلاثى الصادر عن مجلس الامن والملحق بالمعاهدة كان يعنى تحميل هذه الدول الثلاث المسئولية المباشرة ازاء الوضع الذى سينجم عن امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية واستعمالها لها كأداة للعدوان : ولكن يجدر الاشارة الى أن مصر ما كانت لتتمتع بهذا الضمان قبل الانضمام الى المعاهدة وذلك بالتصديق عليها وليس مجرد التوقيع عليها ، لان مصر سنة ١٩٦٨ لم تقم الا بالتوقيع فقط . ومن ثم احتلت ضمانات القوتين الاعظم اهتمامها لفترة ليست بالقصيرة .

وكانت مصر منذ منتصف الستينات قد بحثت عن ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل أو تهديدها باستخدام الاسلحة النووية .

ولكن يتضح من مصادر مختلفة عدم اتفاق حول هذا الامر . فلقد أشارت بعض الدراسات (فى نهاية السبعينات)[٤٩] الى أن الاتحاد السوفيتى رفض تقديم

---

(٤٥) انظر اشارة وزير الخارجية اليهما اثناء عرضه لاحكام المعاهدة وذلك فى بيانه امام مجلس الشعب والشورى فى فبراير سنة ١٩٨١ مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، مرجع سابق . ص ٦٩ ـ ٧٠ ص ٨٣ .

(٤٦) وانظر على سبيل المثال :

Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 67

Paris, Edition A, Pedone, 1973. PP 139 - 142

انظر النص العربى لهذا التصريح فى : د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٥٢ .

(٤٨) المرجع السابق . ص ٥٢ .

(٤٩) المرجع السابق . ص ٥١ .

اسلحة ذرية لمصر سواء قبل أو بعد حرب سنة ١٩٦٧ بحيث أن الطريق الى الاتحاد السوفيتى فى موضوع التسلح النووى قد أصبح بعد سنة ١٩٦٧ مقفولا تماما فى وجه الدول العربية المعنية بهذا الامر . كذلك أوردت دراسة أخرى(٥٠) تصريحات لاسماعيل فهمى وزير الخارجية الأسبق تشير الى أن الاتحاد السوفيتى قد رفض امداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام اسرائيل الاسلحة النووية . وفى المقابل نجد مصادر أخرى(٥١) رصدت مجموعة من التصريحات (شبه الرسمية) تبين عدم الاتساق بين بعض المواقف المصرية المعلنة - فى مراحل مختلفة - حول موضوع الضمانات السوفيتية . ففى حين أشار حسنين هيكل سنة ١٩٧٣ الى احتمال موافقة الصين والاتحاد السوفيتى على تقديم حماية نووية للعرب فانه عاد سنة ١٩٧٦ (أى بعد تدهور العلاقات المصرية السوفيتية) الى القول بأن الاتحاد السوفيتى ما كان يعرض موسكو للخطر من أجل القاهرة ، فان ابراهيم نافع اشار سنة ١٩٨١ الى أن الاتحاد السوفيتى قد رفض دائما تقديم سلاح نووى أو ضمانات نووية ضد اسرائيل . ومن ناحية أخرى أورد أمين هويدى - ضمن ما يعتبره « شواهد اضافية » تؤيد أن اسرائيل دولة نووية - بند ١ سجل فيه اشارة مجلة التايم (فى ١٢ ابريل سنة ١٩٧٦) الى واقعة وصول سفينة روسية محملة برؤوس نووية الى ميناء الاسكندرية ، أثناء حرب اكتوبر حيث ذكرت المجلة أنه يبدو أن الاقمار الصناعية السوفيتية قد كشفت تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية الـ ١٣ التى أرسلتها الى قواعدها الجوية يوم ٨/١٠/١٩٧٣ بدون اجهزة تفجير لمواجهة الاختراق السورى فى الجولان ، ومن ثم كانت الرؤوس النووية السوفيتية سيتم تركيبها على صواريخ سكود - ب الموجودة فى مصر والقادرة على ضرب العمق السكانى الاسرائيلى . ولقد رصدت أجهزة التجسس الامريكية الرؤوس النووية ومن ثم وجهت الولايات المتحدة الامريكية تحذيرا الى الروس وكان ذلك أحد عوامل اعلان حالة التأهب القصوى التى أعلنها نيكسون فى ٢٥/١٠/١٩٧٣(٥٢) . هذا ولقد تكررت هذه الاشارة فى أكثر من مصدر .

وبدون الدخول فى محاولة لتعميق تحليل الضمانات السوفيتية التى تقتضى فى جانب منها تقييم صعوبات أو درجة فعالية ضمانات القوتين الاعظم بصفة عامة لحلفائهما(٥٣) فيكفى القول هنا أنه مما لا شك فيه أن القطيعة فى العلاقات المصرية السوفيتية منذ نهاية السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال ومن ثم أضحت الولايات المتحدة المصدر الوحيد الممكن لمثل هذه الضمانات فى هذه الفترة . هذا وكانت مصر - وفقا لبعض المصادر(٥٤) - قد بحثت عن ضمانات امريكية أيضا منذ منتصف الستينات . فلقد اعلنت اذاعة القاهرة سنة ١٩٦٥ ان الولايات المتحدة تضمن عدم لجوء اسرائيل الى استخدام الاسلحة النووية ، ولقد أظهر هذا الاعلان بداية اتجاه القيادة المصرية نحو الولايات المتحدة للتأثير على السياسة النووية الاسرائيلية . وفى نفس الوقت - وفقا لنفس المصدر - رفضت اسرائيل مبادرة طرحت فى مجلس الشيوخ تدعو الى ضمان مشترك امريكى سوفيتى ضد عدوان أو ابتزاز نووى فى مقابل تعهد اسرائيل وباقى دول المنطقة عدم تطوير اية اسلحة ذرية . وبدون الدخول أيضا فى محاولات تعميق تحليل الضمانات الامريكية ، فيكفى القول أن اتجاه مصر للتصديق على معاهدة حظر الانتشار ربما يكون قد اقترن بمحاولة القيادة المصرية لتعبئة نوع من هذه الضمانات .

فلقد أضحت مصر - بعد انضمامها للمعاهدة - تتمتع بالضمانات التى ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ . والجدير بالملاحظة أنه بالرغم من اقتران المبررات الرسمية المصرية للتصديق بموضوع الضمانات (وكذلك المناطق المنزوعة السلاح) كما سبقت الاشارة ، الا أن الدبلوماسية المصرية حرصت فى مصادر رسمية على ابراز تحفظات مصرية على درجة فعالية هذه الضمانات . ولذا فان بيان وزارة الخارجية الذى صدر بمناسبة ايداع وثائق التصديق فى ٢٦/٢/١٩٨١ تضمن الفقرة التالية « .... ان مصر ترى أن قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٦٨ مازال قاصرا على توفير الضمان الحقيقى لعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد هذه الدول من جانب

---

50 - G. Kats : Op. Cit. PP 190 - 191.
51 - Khalil Shikaki : Op. Cit. PP 86 - 87

(٥٢) امين هويدى : مرجع سابق . ص ١٢٥ .
(٥٣) انظر بعض ابعاد هذا التقييم فى :
Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 60
- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضعان آخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الاعظم من الخيار النووى الاسرائيلى والعربى ، (الصمت الغامض تجاه تطوير الاول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثانى) وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كحاجز ضد الانتشار . وسنعرض لهذين الموضوعين فى موضع لاحق مع المحددات .
54 - G. Kats, P 191

الدول الحائزة للاسلحة النووية . لذا فان مصر تناشد هذه الدول الاخيرة بذل الجهود للتوصل الى اتفاق يحرم دائما ابدا استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد أى دولة من الدول »[٥٥].

ولمواجهة هذا القصور سلكت الدبلوماسية المصرية مسلكين : اولهما توفير نوع من الضمانة الامريكية نظرا لاعتقاد القيادة المصرية انه تقع على الولايات المتحدة مسئولية منع « برنامج أسلحة نوويـة اسرائيـلى معلن »[٥٦].

ثانيهما : العمل من خلال مؤتمرات مراجعة معاهدة حظر الانتشار للحصول على ضمانات أكثر تحديدا فى ذلك الاتجاه[٥٧] . هذا وكانت قد عقدت ثلاثة مؤتمرات للمراجعة ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ على التوالى . ولقد شهدت هذه المؤتمرات اختلافات حادة بين الدول الذرية والدول غير الذرية حول مدى انطباق بنود المعاهدة وخاصة فى مجال نزع السلاح النووى والتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية . ولقد حالت هذه الاختلافات دون صدور بيان ختامى فى بعض الاحيان (كما حدث سنة ١٩٨٥) او صدور بيان ضعيف لايسفر عن نتائج ايجابية (كما حدث سنتى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥) . ولقد كانت القدرات النووية لاسرائيل وجنوب افريقيا من ابرز القضايا التى اثارت الخلافات بين دول العالم الثالث والدول الغربية خلال المؤتمرين الثانى والثالث[٥٨] . وفيما يتعلق بالضمانات فان الدول النووية رفضت خلال المؤتمر الاول ١٩٧٥ ان تنتقل من مرحلة « الضمانات السلبية » التى ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ الى مرحلة « الضمانات الايجابية » اى التعهد بعدم استخدام الاسلحة الذرية التى تمتلكها ضد دول غير ذرية . ولقد تحقق التقدم نحو هذه المرحلة خلال الدورة الطارئة للامم المتحدة حول نزع السلاح سنة ١٩٧٨ . ولكن ظلت الشكوك قائمة حول القوة الالزامية للتصريحات الفردية ومن ثم ظهرت الدعوة الى تطوير صيغة موحدة للضمانات الامنية على ان يتم ادماجها فى اطار شرعى دولى . ولكن ظهر فى المؤتمر الثانى للمراجعة اتفاق على استمرار صلاحية قرار مجلس الامن رقم (٢٥٥) لعام ١٩٦٨ وعلى ان للدول الحق فى تحديد ظروف وتوقيت تقديم المعونة التى ينص عليها القرار ، وعلى أن اتخاذ اجراءات دولية فعالة لتأمين الدول غير الذرية ضد استخدام او التهديد وباستخدام الاسلحة الذرية انما سيدفع بجهود منع انتشار الاسلحة الذرية . ولكن من ناحية اخرى استمرت الاختلافات حول نطاق وطبيعة « الضمانات السلبية » وما اذا كانت تمتد لتشمل بدون قيد او شرط كل الدول غير الذرية ام تقتصر على الدول التى لاتشترك فى اجراءات الامان التى تنظمها بعض القوى الذرية ، أم تقتصر على الدول الاعضاء فى معاهدة حظر الانتشار . كذلك قامت الاختلافات حول شكل حدود الضمانات : هل تظل فى اطار تصريحات فردية للقوى الذرية - على اساس ان هذه الدول هى المسئولة عن هذه الضمانات ، أم فى شكل معاهدة متعددة الاطراف تضم القوى الذرية . وفى ظل هذه الجوانب الاتفاقية من ناحية والجوانب الاختلافية من ناحية أخرى والتى ظهرت خلال المؤتمر الثانى للمراجعة كانت الدول غير الذرية تشعر ان الضمانات الرسمية - فى اى صورة كانت - لا يمكن ان تضمن امنها وان هذا الاخير لن يتحقق الا فى ظل نزع السلاح النووى ، لأن الحرب النووية لن تفرق بين الدول التى تتمتع بالضمانات الأمنية وتلك التى لا تتمتع بها . ومع ذلك ظلت الضمانات الأمنية تمثل فى نظر هذه الدول (ومنها مصر بالطبع) أدنى مقابل شرعى لتخليها عن التسلح النووى[٥٩] . ولقد أكدت مصادر دبلوماسية مصرية هذا الخط العام لرؤية الدول غير الذرية . فلقد اشار أ . أحمد توفيق خليل مندوب مصر السابق لدى الأمم المتحدة[٦٠] إلى ان قرار مجلس الامن لايكفى فى رأى الدول غير النووية التى قبلت طواعية التنازل عن الخيار النووى لحمايتها من العدوان عليها بالسلاح النووى . لأن تنفيذ هذا القرار يتطلب توافر الاجماع فى مجلس الامن وهو أمر غير مضمون .

---

(٥٥) مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية : مرجع سابق . ص ٩٧

56 - G. Kats : Op. Cit. P 191

(٥٧) نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ..... مرجع سابق . ص ٦ .

58 - S. I. P. R. I. Yearbook of World Armements and disarmements (1981). PP 340.
- S. I. P. R. I. Yearbook of World armements and disarmements (1985). PP 22 - 27.
- George Fisher : La Troisiéme Conference d'Examen du Traité sur la Non - Proliferation. Annuaire Francaise du Droit International (1985). PP 254 - 271
59 - S. I. P. R. I. Yearbook (1981). PP 332 - 333

وفى نفس المرجع السابق عن عام ١٩٨٥ لم تضمن الجزء الخاص بالمؤتمر الثالث للمراجعه اى اشارة عن موضوع الضمانات وبالمثل فى العام السنوى الفرنسى للقانون الدولى .

(٦٠) احمد توفيق خليل : الابتزاز النووى - ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووى والتى عقدت باشراف اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح ، ديسمبر سنة ١٩٨٧ . ص ٥ .

مقدما . كما ان الاعلانات المفردة لعدم استخدام هذه الاسلحة لاتفى بالغرض فى مثل هذا الموضوع الحيوى بل لابد وان يكون الضمان فى صك دولى ملزم .

(٢) الدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط :

كان تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ نتيجة طبيعية وامتدادا لجهودها التى بدأت منذ سنة ١٩٧٤ للدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط . ولم تنفصل تلك الجهود بدورها عن « مناخ السلام » الذى مر بتطورات عديدة حتى وصلت الى توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ وتنفيذ بنودها .

فما هى دوافع هذه المبادرة المصرية ، وما هو مضمونها وكيف تطورت حتى الان وما طبيعة رد الفعل الاسرائيلى تجاهها وما مغزاه بالنسبة لنتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحييد او احتواء التحدى النووى الاسرائيلى ؟

إن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية امر أكدته معاهدة حظر الانتشار فى مادتها السابعة التى كفلت « حق اى مجموعة من الدول فى عقد اتفاقيات اقليمية لتضمن الغياب الكامل للاسلحة النووية فى الاقاليم التى يقعون فيها » ومن ثم فان انتشار هذه المناطق يعد تدعيما لنظام منع الانتشار الدولى الذى تعد المعاهدة ركنا اساسيا فيه . ولقد حظى هذا الموضوع بقدر معقول من اهتمام المناقشات خلال المؤتمرات الثلاثة لمراجعة المعاهدة[٦١] ، وبدرجة أكبر خلال المؤتمرات الثلاثة لنزع السلاح التى عقدتها الامم المتحدة خلال دورات استثنائية للجمعية العامة ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٨ .

ومن ثم فان سعى مصر - منذ سنة ١٩٧٤ - لانشاء هذه المنطقة انما كان تعبيراً - كما رأى البعض من المتخصصين[٦٢] - عن ادراكها لمخاطر انتشار الاسلحة النووية ليس على الأمن العربى والمصرى فقط ولكن على السلام والامن العالمى نظرا للوضع الحساس لمنطقة الشرق الاوسط على الساحة العالمية . بعبارة اخرى كان هذا المنهج المصرى لمنع الانتشار سبيلا للحفاظ على الأمن المصرى من خلال الحفاظ على وتدعيم الامن الاقليمى والعالمى .

ولقد عبرت بعض المبادىء التى شكلت عناصر الديباجة والفقرات الكاملة لمشروع القرار الذى تقدمت به مصر على مر السنين للجمعية العامة ، عبرت عن هذه الرؤية . وهذه المبادىء هى : اظهار العلاقة الوثيقة بين السلام والامن الدوليين ومنع انتشار الاسلحة النووية ، ابراز القناعة بأن انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الاوسط ستكون خطوة فعالة نحو نزع السلاح النووى وتحقيق اهداف ومقاصد نزع السلاح التام والشامل ، الاشارة الى الوضع الدقيق فى منطقة الشرق الاوسط الدقيق والاخطار التى ستتزايد فى حالة دخول المنطقة فى صراع نووى مدمر[٦٣] .

كذلك وضحت هذه المبادىء فى بيانى وزير الخارجية المصرى امام مجلسى الشعب والشورى اثناء مرحلة التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ، وفى بيان وزارة الخارجية عقب اتمام التصديق[٦٤] .

هذا ولقد مرت المبادرة المصرية منذ ١٩٧٤ وحتى الان بعدة تطورات اجرائية ومضمونية . وكانت البداية مع قيام مصر وايران بارسال مذكرة تفسيرية فى يولية سنة ١٩٧٤ تطلب ادراج الموضوع فى جدول اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وانتهت المناقشات بتبنى الجمعية العامة فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ للاقتراح واعتماد مشروع القرار ٣٢٦٣ (د ٢٩) حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط .

وظلت مصر وحتى سنة ١٩٨٠ تقدم مشروع قرارها كل عام للجمعية العامة ، التى كانت تصدر به قرارا يتزايد التأييد له عاما بعد عام حتى اضحى القرار يصدر منذ ١٩٨٠ بتوافق الاراء حيث لم تعد اسرائيل تمتنع عن التصويت عليه كما كان يحدث فى السابق[٦٥] .

فلقد ظلت اسرائيل وحتى ١٩٨٠ تمتنع عن التصويت مشروع القرار المصرى لاعتبارات كثيرة - كما سنرى - كما ظلت القضية محورا من محاور المراحل المختلفة لمباحثات التسوية . فقبل زيارة السادات القدس كررت وزارة الخارجية المصرية دعوة مصر لاسرائيل لقبول الانضمام للمعاهدة ولقبول الاقتراح المصرى بانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى . كما أعلن اسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى انذاك ان أحد شروط مصر للسلام هو التزام اسرائيل بالا تصنع او تحصل على

---

(٦١) انظر اهم ابعاد هذا النقاش (الضرورات ، والصعوبات ، والاجراءات) والنتائج فى :
- S. I. P. R. I. Yearbook (1981) : 329 - 330
- Georges Fisher : Op. Cit. P 270

(٦٢) احمد توفيق خليل : مرجع سابق . ص ٢ .
د . محمود كارم : حول منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط ..... مرجع سابق . ص ٢ .
(٦٣) نقلا عن : المرجع السابق . ص ٣ .
(٦٤) مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية : مرجع سابق .
(٦٥) د . محمود كارم : مرجع سابق . ص ٣ .

اسلحة نرية وان توقع المعاهدة . كذلك تردد أن المصريين اثاروا القضية خلال زيارة السادات للقدس بل ان مصر طالبت بان تتضمن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المقترحة مثل هذه الالتزامات[٦٦] .

ولايمكن فهم الامتناع الاسرائيلي المتكرر حتى ١٩٨٠ ثم التحفظ الاسرائيلي على بعض الفقرات بعد ذلك بدون النظر في العناصر الموضوعية لمشروع القرار المصرى . ويمكن القول إن هذه العناصر تتلخص كالاتى : الدعوة لانضمام الاطراف المعنية الى معاهدة منع الانتشار ، وان تقوم هذه الدول - باعلان الامتناع - على اساس متبادل - عن انتاج الاسلحة النووية واجهزة التفجير النووى او الحصول عليها او حيازتها على نحو آخر او السماح لاى طرف ثالث بوضع اسلحة نووية فى اراضيها ، وان توافق هذه الدول على وضع جميع انشطتها النووية تحت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دعوة الامين العام بان يواصل استقصاء امكانيات تحقيق تقدم نحو انشاءمنطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط ، هذا ويجدر الاشارة الى ان القرار الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين اى فى ديسمبر سنة ١٩٨٠ - تضمن مبدأ اضافيا فى مقدمة بنوده « تحث (فيه الجمعية العامة) جميع الاطراف المعنية مباشرة بالامر على النظر جديا فى اتخاذ مايلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .... » . ولقد تم اعتماد هذا القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل لأول مرة[٦٧] .

ومنذ ذلك الحين يتم اصدار هذا القرار سنويا بتوافق الاراء وتتطابق مضامين بنوده المعبرة عن العناصر الاساسية فى الموقف المصرى باستثناء بعض الاضافات والتعديلات الطفيفة التى تتعلق بتسجيل بعض الجوانب الاجرائية لمحاولة تنفيذ المبادرة (مثل تقارير واتصالات للامين العام[٦٨])

ولقد ظلت الدبلوماسية ومنذ ١٩٨١ وفى مناسبات مختلفة متتالية تؤكد تمسكها بانشاء مناطق منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط وكان آخر هذه المناسبات هو كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة (الثالثة حول نزع السلاح فى يونية سنة ١٩٨٨) وهى التى قدم فيها مقترحات مصرية « اضافية » محددة لدفع الخطوات التنفيذية اللازمة لتطبيق قرارات الامم المتحدة . وهى : تفويض الامين العام بأن يقوم بتعيين ممثل شخصى له او مجموعة خبراء متخصصين للاتصال بدول المنطقة بغية اعداد مشروع اتفاقية نموذجى وبلورة بعض الخطوات العملية ... دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اجراء دراسة ووضع مقترحات محددة بالنسبة لاجراءات التحقق والتفتيش اللازمة فى اطار انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط[٦٩] . وبالنظر الى هذه المقترحات وبالمقارنة بالخط العام لوثائق دبلوماسية اخر[٧٠] يمكن القول ان مصر استمرت على التمسك بالعناصر الاسياسية لموقفها منذ سنة ١٩٧٤ وكذلك بالدور الهام الذى يجب ان تضطلع به الامم المتحدة فى الوصول الى الاتفاق بشأن انشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك فى ظل أحكام معاهدة حظر الانتشار ويعد هذا الخط من أهم أسباب الموقف الاسرائيلي الرافض ثم المتحفظ (منذ ١٩٨٠) على كيفية تنفيذ المبادرة .

إذن ماهى اركان واسانيد هذا الموقف ومدلولاته ؟

يتضح من التصريحات الرسمية المصرية أثناء التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ان القيادة المصرية كانت ترى او تريد ان تفسر موافقة اسرائيل لأول مرة على قرار الجمعية العامة بانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط ١٩٨٠ بأنه خطوة كبرى نحو قبول اسرائيل لتنفيذ القرار ونحو اقتناع اسرائيل بأهمية توقيع المعاهدة وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام بين الدولتين[٧١] . بعبارة اخرى ربطت

---

66 - K. Shikaki : Op. Cit. P 87

(٦٧) انظر نصوص هذه القرارات (المتشابهة تقريبا) والصادرة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ فى : مصر ومعاهدة .... مرجع سابق . ص ١٧ - ٢١ .

(٦٨) انظر نصوص هذه القرارات والصادرة منذ سنة ١٩٨١ وحتى سنة ١٩٨٦ فى
S. I. P. R. I. Yearbook (1981, 82, 83, 84, 85, and 86.

وانظر نص القرار الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٧ عن الدورة ٤٢ للجمعية العامة فى وثائق الأمم المتحدة
Resolutions Adopted on the Reports of the First Comittee. PP 99 - 101

(٦٩) انظر النص فى : وثائق الخارجية . مرجع سابق .

(٧٠) انظر على سبيل المثال نص رد الحكومة المصرية فى يوليه سنة ١٩٨٥ على استيضاح السكرتير العام للأمم المتحدة لاراء الاطراف المعنية بانشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/٤٥ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٤ والذى اكد اهمية دور الأمم المتحدة فى هذا الانشاء كما دعا الى ان تقوم هذه الاطراف بايداع تصريحات فى مجلس الامن تعلن تأييدها لهذا الانشاء . انظر النص فى احدى وثائق الامم المتحدة تحت عنوان :
« Establishment of a Nuclear Weapon Free Zone in the Middle East ». Report of the Secretary General. Fortieth Session Item 52 of the provisional agenda. PP 3 - 5

71 - G. Kats : Op. Cit. P 192

الدبلوماسية المصرية بين الحصول على تأييد اسرائيل لهذا القرار وبين « استثمار مصر لمناخ السلام بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل » . كما اعترفت « أنه من الطبيعي ان احراز تقدم في هذا الاتجاه مرتبط بالتقدم في تحقيق السلام الكامل في المنطقة »(٧٢) .

ولكن سرعان ماجاء العدوان الاسرائيلي على المفاعل العراقي في يونية ١٩٨١ (أي بعد مايقرب من النصف عام فقط من التأييد الاسرائيلي لقرار الجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٨٠) ليثير التساؤل حول الاهداف الحقيقية وراء هذا التأييد وحول حقيقة الموقف الاسرائيلي من المشروع برمته ، ومنذ بدايته خاصة وان بعض الاوساط المتخصصة(٧٣) ، رأت حينذاك ان هذه الغارة مثلت في نظر دول المنطقة عقبة حقيقة امام احتمالات تطبيق القرار . كما أشار البعض الأخر(٧٧) ـ بعد عدة سنوات ـ انه اذا كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار سنة ١٩٨٠ قد بدت في نظر العالم كمؤشر ايجابي الا ان العالم لم يكن يدرك عندئذ ان هذه الخطوة نحو السلام ستقابلها العسكرية الاسرائيلية بخطوتين ستقودها والعالم نحو الخطر .

هذا ويمكن تفسير الموقف الاسرائيلي سنة ١٩٨٠ على ضوء مراجعة بعض الظروف التي أحاطت بتقديم المشروع المصري وبالموافقة الاسرائيلية عليه والتي تبين ان اسرائيل قد سعت الى تحقيق اهداف تكتيكية . فلقد كانت هذه الموافقة تخفف من ضغوط دولية متعددة تجسدت في هذه الفترة وكان من ابرزها التقرير الذي قدمته لجنة من الخبراء الفنيين التي شكلها السكرتير العام للامم المتحدة بناء على تكليف هيئة الامم المتحدة له بتقديم تقرير عن الاسلحة النووية وذلك عقب الدورة الاستثنائية العاشرة (المؤتمر الاول لنزع السلاح) سنة ١٩٧٨ . ولقد تم تقديم هذا التقرير في الدورة ٣٥لعام ١٩٨٠.كما قدم بعد ذلك في يونية ٨١تقريرا خاصا عن التسلح النووي الاسرائيلي(٧٥) . ومن ابرز هذه الظروف ايضا انعقاد المؤتمر الثاني لمراجعة معاهدة منع الانتشار في صيف ١٩٨٠ وكان من ابرز علاماته تزايد هجوم دول العالم الثالث على مساعدة الغرب ـ بصورة مباشرة ـ غير مباشرة ـ في تطوير القدرات النووية لاسرائيل ولجنوب أفريقيا(٧٦) . ومن ناحية ثالثة كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار المصري تهدف الى تخفيف ان لم يكن تجريد المحاولات الغربية ـ الرامية الى تكوين خيار نووي عربي اسلامي ـ من أهم دوافعها وهو امتلاك اسرائيل للقدرات النووية اذ ان من المفترض ان تؤدي هذه الموافقة على هذا القرار الى الالتزام بما نص عليه من انضمام للمعاهدة وغيرها من الاجراءات اللازمة للوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي(٧٧) .

ويظل القرار المصري ـ وحتى الان بدون تطبيق ، ويبقى الاتجاه الاسرائيلي نحو معاهدة حظر الانتشار وتبقى الرؤية الاسرائيلية لانعكاسات الانضمام اليها على الامن الاسرائيلي عاملا اساسيا في تفسير وفهم موقف اسرائيل الحقيقي من اقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ومن سبل تنفيذه ، وهو الموقف الذي حال ويحول حتى الان دون هذا التنفيذ(٧٨) .

فلقد ابرز هذا الموقف الأسرائيلي منذ ١٩٧٤ عاملين اساسيين :

اولا : رفض الانضمام الى المعاهدة . وثانيا : رفض الاعتراف بدور الامم المتحدة في تنفيذ القرار ومن ثم المطالبة بقيام مفاوضات مباشرة بين الدول المعنية مباشرة بالامر للتوصل الى عقد اتفاقيات او اتفاقية متعددة الاطراف وازداد اتضاح هذين العاملين منذ ١٩٨٠ حين قدمت لاسرائيل في ٣٠اكتوبر سنة ١٩٨٠ مشروع قرار الى الدورة ٣٥للجمعية العامة يتضمن الخط العام لمقترحاتها السابقة بشأن المنطقة المنزوعة السلاح والذي يدور اساسا حول الاعداد لمؤتمر للتفاوض الحر والمباشر حول معاهدة متعددة الاطراف لاقامة مثل هذه

---

(٧٢) نشرة خاصة : مرجع سابق . ص ٧ .

73 - G. Delcoigne : An Overview of Nuclear Weapons - Free Zones. Bulletin of IAEA. Vol. 24, No. 2, June 1982 P 54

74 - M. Gaffney : Op. Cit. P 96

(٧٥) منير بدوي : مرجع سابق . ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

ـ انظر بنود التقرير التي تتعلق بحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية في : امين هويدي : مرجع سابق . ص ١٢٢ .

ـ ومنذ ذلك الحين تصدر الجمعية العامة سنويا قرارا تعبر فيه عن ـ قلقها من حيازة اسرائيل القدرة على انتاج الاسلحة النووية ولامتلاكها وسائل نقلها ـ انظر على سبيل المثال القرارات ٣٦/٩٨ (ديسمبر سنة ١٩٨١) ٣٨/٩ (نوفمبر سنة ١٩٨٣) ٣٩/١٤٨ (١٩٨٤) وذلك على التوالي في :

S. I. P. R. I. Yearbook, 1982 : (P 473), 1984 (P 627), 1985 (P 486)

76 - Philip Towle : Nuclear Non - Proliferation : Dead - lock at Geneva. World To Day. October 1980, P 372.

(٧٧) منير بدوي : مرجع سابق . ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٧٨) المرجع السابق : ص ٩٩ ـ ١٠١ ، ص ٤٢ ـ ٤٨ .

المنطقة (وهو المشروع الذى تم سحبه رسميا بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٨٠) . ولقد ظل هذان العاملان يمثلان صلب التحفظات الاسرائيلية على مشروع القرار المصرى . فما هى اذن المبررات الاسرائيلية لهذه التحفظات(٧٩) ؟

ويرجع التحفظ الاول اى رفض اسرائيل الانضمام الى المعاهدة (والذى يمثل عنصرا اساسيا من عناصر المذهب الاسرائيلى النووى) الى عدة أسباب ترتبط جميعها وتنبع من حقيقة المدركات الامنية الاسرائيلية . فإن اسرائيل ترى ان انضمامها الى المعاهدة لايحافظ على أمنها ومن ثم فانها لايمكن ان تخضع لالتزاماتها وهى محاطة بعداء الدول العربية التى تسعى الى تحقيق اهدافها بوسائل عسكرية والتى (وخاصة العراق وليبيا) لن يمنعها انضمامها الى المعاهدة من الوصول الى الاسلحة النووية نظرا لامكانيات الانسحاب ونظرا لعدم فعالية اجراءات الرقابة والضمانات الدولية . وفضلا عن هذه المبررات المباشرة التى صاغتها المواقف الاسرائيلية المعلنة فمما لاشك فيه ان رفض الانضمام الاسرائيلى للمعاهدة كان يحقق اهدافا اخرى لعل اهمها فتح الطريق امام تطبيق واستمرار استراتيجية الغموض التى تمثل احد عناصر المذهب الاسرائيلى النووى .

ولا يعنينا هنا التوقف عند هذه الأهداف بقدر ما يعنينا الانتقال الى توضيح أن هذا الاتجاه الاسرائيلى نحو المعاهدة قد ارتبط بقوة بالتحفظ الاسرائيلى الثانى على القرار المصرى أى إرتبط بمقترحاتها حول سبل الوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح عن طريق المفاوضات المباشرة . فلقد كانت المفاوضات المباشرة تعد فى نظر الاسرائيليين بمثابة « اجراء بناء ثقة » ومن ثم فان انشاء منطقة منزوعة السلاح لابد وان يلى تسوية النزاعات . ولقد رأت اسرائيل فى المقترحات المصرية التى كانت تتم الموافقة عليها سنويا فى حين ترفض المقترحات الاسرائيلية ، مؤشرا على أن الدول العربية لن تتفاوض مع اسرائيل حول منطقة منزوعة السلاح لأنهم لا يريدون إلا التأكد من أن انضمام اسرائيل الى المعاهدة سيحيد من احتمالات تهديد قدرتها النووية المتطورة . ولقد كان اصرار العرب على انضمام اسرائيل للمعاهدة وردود فعلهم السلبية تجاه مقترحاتها سببا – من وجهة النظر الاسرائيلية – لتزايد رفضها لهذا الانضمام الا اذا تمت المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية لعقد اتفاقية حول انشاء منطقة منزوعة السلاح ، ففى هذه الحالة فقط يمكن أن تنضم اسرائيل الى المعاهدة .

بعبارة أخرى كانت اسرائيل تطلب « ثمنا سياسيا » . فهل كانت مصر والعرب مستعدين لدفع هذا الثمن لتحييد أو نزع السلاح النووى الاسرائيلى ؟(٨٠)

ولقد طرحت العديد من التحليلات – فى غمار تقييمها لاسباب جمود وفشل انشاء منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط – هذه القضية أى العلاقة بين امكانيات نزع أو تحييد السلاح النووى الاسرائيلى وبين استمرار حالة الصراع واحتمالات السلام فى المنطقة . وتعددت المواقف بهذا الصدد . فمن ناحية رأى البعض(٨١) (على ضوء المقارنة بين أوضاع الشرق الأوسط وامريكا اللاتينية التى تمكنت بعض دولها من انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى)(٨٢) ان النجاح فى هذا المجال يفترض مسبقا اجراء مفاوضات بين الحكومات وهو الأمر الذى من الصعب تصور حدوثه فى مناطق الصراعات . ومن ثم فانه لا يبدو انه يمكن التوصل الى انشاء منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا قبل تسوية وحل القضايا الامنية الاقليمية الخطيرة . وامتدادا للاتجاه السابق رأى البعض الآخر(٨٣) بعد الاعتراف بضعف اجراءات الامان الدولية وعدم قدرتها على الحيلولة تماما دون الانتشار العسكرى النووى – ان التحرك حول انشاء منطقة خالية من الخطر النووى فى الشرق الأوسط سيتوقف على تخفيض التوترات الكامنة فى المنطقة ، وان الدول العظمى تستطيع أن تساعد دول المنطقة فى ذلك ولكن تظل مساهمة دول المنطقة ضرورية وأساسية .

ومن ناحية أخرى نجد اتجاها معاكسا يشير(٨٤) الى أن الرأى القائل بأن انشاء منطقة خالية من السلاح

---

(٧٩) انظر رؤية أسرائيلية يقدمها احد المسئولين المتخصصين فى مجال الابحاث النووية الاسرائيلية فى :
Shalheveth Freier : Israel (in) : Josef Goldblat (ed.) : Op. Cit. PP 126 - 130.

(٨٠) فى حوار مع المستشار حافظ اسماعيل طرح سيادته هذا السؤال خلال حديثه عن البدائل التى امام العرب فى ظل غياب قدرة نووية عربية والذى قاده الى تساؤل اخر عن التصورات العربية حول مستقبل اسرائيل فى المنطقة .
كذلك طرح هذا السؤال : د . عصام الدين جلال : مرجع سابق . ص ١٩ .

81 - Ted Greenwood : Op. Cit. P 64
- S. I. P. R. I. Yearbook 1981 : P 330

(٨٢) حول ابعاد هذه التجربة فى ظل اتفاقية « تلاتلوكو » انظر :
S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 414 - 423

(٨٣) توماس ماكناور : مناطق خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل شرق الاوسط ..... مرجع سابق . ص ٤ .

(٨٤) د . محمود كارم : مرجع سابق .

النووى فى الشرق الأوسط مسألة نظرية لا تنجح إلا بعد حل الصراع العربى الاسرائيلى انما هو منطلق خاطىء وانهزامى . ويطرح البعض(٨٥) أسئلة يعترف بتعقيدها من أهمها « كيف يمكن أن نعلن منطقة الشرق الأوسط على انها منطقة « نظيفة » مع وجود اسرائيل النووية ؟ وكيف يمكن عقد معاهدة تغرر مواقف من يملك وتجرم من لا يملك من أن يملك ؟ كيف تستقيم العلاقة بين اسرائيل النووية التى لم توقع أو تصادق على اتفاقيات دولية وبين بلاد عربية غير نووية وقعت وصادقت على هذه المعاهدات ؟ كيف يمكن لمن لا يملك أن يطمئن على أمنه ازاء من يملك حتى لو كانت لا تملك الا المعرفة التكنولوجية » بعبارة أخرى يتساءل امين هويدى هل لابد من الانتشار قبل نزع السلاح هل تصح المقولة بأن « التوازن العسكرى لن يتحقق فى بلدان العالم الثالث الا عن طريق الانتشار النووى للجميع كخطوة أولى وبعد ذلك يتم نزع السلاح النووى عن الجميع » .

ان هذه التساؤلات الأخيرة ـ وفى ظل اختلال علاقات القوى العربية الاسرائيلية وخاصة على الصعيد النووى نستحضر الى الذهن المقولة التالية لفرانك بارناجى « لا أولى ذلك (أى احتمال انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط) أهمية كخيار واقعى ، لانه سيعنى تخلى اسرائيل عن أسلحتها النووية ، ولا أرى امكانية تحقيق ذلك . ان الفكرة « ميتة منذ الولادة » وستبقى على الجدول السياسى طبعا . سوف يواصلون مناقشتها ، ولكنها لن تؤدى الى شىء للأسباب التى ذكرتها ، لن تتخلى اسرائيل عن قدرتها النووية بالامد المنظور ، كما هو واضح ...... لا أعتقد انهم سيتخلون عن تلك القدرة مهما كانت الظروف ، فهم ينظرون الى الأسلحة النووية كجزء من معادلة التوازن الاستراتيجى . لو حصل العرب على تلك الأسلحة ، فلن ينظروا الى ذلك بمثابة توازن بل بمثابة قلب الميزان ضدهم وسيذهبون بعيدا ليمنعوا ذلك بما فيه ضرب المفاعلات .... أما لو أحس الاسرائيليون أنهم فشلوا فى ذلك ، لو حصلت البلدان العربية الأخرى فعلا على قوة أسلحة نووية ذات مصداقية فلعل ذلك الأمر سيعيد طرحه . لكن لا أرى أملا لذلك » .(٨٦)

وهكذا فشلت الدبلوماسية المصرية حتى الآن فى تحييد أو احتواء الاحتكار النووى الاسرائيلى ليس بسبب عدم قبول المجتمع الدولى لجهودها ولكن بسبب اختلال ميزان القوى الفعلى بسبب هذا الاحتكار . ومن ثم يستبعد احيانا الخبراء قبول اسرائيل التنازل عن تفوقها النووى حتى ولو فى اطار تسوية سلمية شاملة فى حين يتوقعون احيانا أخرى أن اسرائيل ستطالب بتنازلات جذرية فى مقابل هذا الاتفاق الاقليمى . ومن ثم يظل التساؤل المطروح ـ ليس امام السياسة المصرية فقط ولكن امام سياسات الدول العربية وخاصة تلك التى مازالت تثور التوقعات حول تطور قدراتها النووية (العراق وليبيا) والتى تؤثر على مسار التسوية الممكنة للصراع مع اسرائيل (سوريا) : « ما هى طبيعة الالتزامات والتنازلات التى يحملها تصور اسرائيل لقبول مثل هذه المعاهدة الاقليمية لانشاء منطقة منزوعة السلاح » . كذلك يبقى على الدبلوماسية المصرية التى تستمر فى تأكيد ضرورة العمل على انشاء منطقة منزوعة السلام أن تحل المعضلة التالية : كيف يمكن الوصول الى ذلك ـ سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو فى ظل اطار الأمم المتحدة ومعاهدة الحظر ـ مع استمرار السياسات العدوانية الاسرائيلية من ناحية والرفض والتمزق العربى من ناحية أخرى ؟

الجزء الثالث : تأثير مجموعة من العوامل على مسار ونتائج السياسة المصرية تجاه الخيار النووى :

يساعد البحث فى هذه التأثيرات على اختبار صحة احدى المقولات الأساسية فى الدراسة وهى : ان فشل المرحلة الأخيرة من البرنامج النووى المدنى المصرى وتزايد اهتمام الدبلوماسية المصرية بسبل تحييد الاحتكار النووى الاسرائيلى (خلال الثمانينات) انما يرجعها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة والتى سبق ومارست تأثيرها (جميعها فى آن واحد او بعضا منها وعلى فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة) على السياسة المصرية تجاه الخيار النووى منذ بداية الستينات بما يتفق وطبيعة كل مرحلة من مراحل تطور هذه السياسة من ناحية أو التطور فى طبيعة هذه المحددات من ناحية أخرى . ولقد ترتب على هذه التأثيرات ليس مجرد ابتعاد مصر عن الخيار النووى العسكرى والتركيز على الأبعاد المدنية للبرنامج المصرى وعلى الجهود السياسية والدبلوماسية الدولية لمنع الانتشار العسكرى ولكن ترتب عليها أيضا تحييد مشروع القوى النووية الكهربية وجمود محاولات تحييد القدرة النووية الاسرائيلية بالسبل الدبلوماسية ؟ فما هى اذن أهم هذه المحددات وكيف يمكن البحث فى تأثيرها ؟

---

(٨٥) ا . امين هويدى . اسرائيل كتهديد نووى . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط .... مرجع سابق . ص ١٢ ـ ١٣ .

(٨٦) حول الشرق النووى . حوار مع فرانك برنابى : مرجع سابق . ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

تتفق الادبيات فى مجال منع الانتشار النووى[٨٧] على أن وضع دولة ما على سلم القدرات النووية انما هو محصلة للتفاعل بين مجموعة من الدوافع والحسابات والامكانيات (ايجابية التأثير) وبين مجموعة القيود والصعاب (سلبية التأثير) . وهذا وتنقسم مكونات كل من هاتين المجموعتين بين عدة أنواع مثل : الحسابات الاستراتيجية الامنية والعسكرية ، العوامل السياسية والاقتصادية . كذلك تتعدد مستويات كل من هذه العوامل ما بين مستويات عالمية ، واقليمية وقومية .

وفيما يلى بعض الملاحظات المنهجية التى تساعد على ضبط مسار تحليل محددات السياسة المصرية :

١ - سيتم تناول ثلاث مجموعات من المحددات : الحسابات الأستراتيجية الامنية العسكرية (هل القدرة النووية العسكرية ضرورة للأمن المصرى ؟ ولماذا) ، القيود والضغوط الخارجية : الفنية (قيود النظام الدولى لمنع الانتشار وسياسات الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية) ، والسياسية : (أداة المساعدات العسكرية والاقتصادية فى سياسات القوتين الأعظم) والعسكرية : الضربات الاسرائيلية المضادة المحتملة) ، القيود والضغوط الداخلية : (التكلفة ، الرأى العام ، القاعدة العلمية والصناعية ...) .

٢ - يجب محاولة استكشاف الوزن النسبى لتأثير المحددات المختلفة ، ونمط العلاقة بينهم ، ودرجة التطور فى نمط وفعالية تأثيراتها عبر المراحل المختلفة لتطور السياسة المصرية (على سبيل المثال : درجة الاختلاف فى قوة القيود الفنية للنظام الدولى لمنع الانتشار فى الخمسينات عنها فى الثمانينات ، درجة الاختلاف فى أعباء تطوير برنامج نووى مصرى منذ الخمسينات وحتى الآن اثر التصاعد فى القدرات النووية الاسرائيلية على الحسابات الاستراتيجية الآمنة المصرية ..... بعبارة أخرى فان البحث فى تأثير المحددات يفترض الالمام بعدد من التطورات المتعلقة) كمثل التطورات التى حاقت بسياسات منع الانتشار النووى العالمى ، ومدلولات جولات المواجهة العربية الاسرائيلية بالنسبة للقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المصرية وموازين القوى العربية - الاسرائيلية ، التطورات فى القدرة والدبلوماسية والاستراتيجية النووية الاسرائيلية .

٣ - ان قدرا لا بأس به من التحليل حول جزئيات بعض المحددات سينصب فى شكل افتراضات أو تساؤلات نظرا لتعذر توثيقه أو اثباته رسميا .

أولا : بالحسابات الاستراتيجية الامنية العسكرية المصرية :

ان أحد المعطيات الهامة فى مجال الدراسات الاستراتيجية تقوم على الاعتراف بالعلاقة التبادلية التفاعلية بين تطور التكنولوجيا العسكرية وبين الفكر العسكرى وبين الاستراتيجية العسكرية الرسمية .

ومن ثم يصبح التساؤل المطروح هنا : ما هى الحسابات التى أفرزها الفكر الاستراتيجى العسكرى المصرى والتى تمثلتها الاستراتيجية العسكرية المصرية فيما يتصل بضرورة أو عدم وجود قدرة نووية عسكرية مصرية لحماية الأمن المصرى ؟ أى فيما يتصل بأمرين : من ناحية اثر العامل النووى (احتكار طرف واحد له توازن ثنائى أو متعدد الأطراف) على بقاء اسرائيل ، وعلى امكانيات استعادة الأراضى العربية المحتلة ، وعلى استقرار المنطقة وايجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى ، ومن ناحية أخرى وضع كل من الردع التقليدى وفوق التقليدى والنووى كخيارات وبدائل أمام العسكرية المصرية ؟.

وبالرغم من اعتراف الدراسة بضرورة واهمية التعرف على أبعاد هذه الحسابات حتى يمكن تقرير درجة مسئوليتها عن ابتعاد مصر عن الخيار النووى حتى الآن الا أنه قد واجهت هذه العملية صعوبات عديدة :

فمن ناحية : كانت تصريحات الأوساط العسكرية الرسمية (باعتبارها مصدرا أساسيا لتحديد عناصر الاستراتيجية العسكرية المصرية) بمثابة الحاضر الغائب خلال الجولات التى احتدم خلالها الجدال حول الخيار النووى فى الثمانينات (١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦) فهى لم تكن طرفا فى الجدل العلنى ، فى حين كانت اعتبارات التوازنات الاقليمية مع اسرائيل من أهم عناصر هذا الجدل ولكنه كان الجدل الذى دار بين النخبة العلمية الفنية وبين المراقبين والسياسيين وبين القيادات السياسية فى غياب الرؤية العسكرية المصرية الرسمية .[٨٨]

ومن ناحية أخرى : صعوبة اجراء توثيق مرض (وليس كاملا) لمصادر مصرية فى الفكر العسكرى المصرى نظرا لتعذر الوصول الى بعضها (غير منشورة) أو تعذر الاستعانة بها ، ونظرا لقلة ما يتصل مباشرة

---

(٨٧) انظر على سبيل المثال :

- Τ . Greenwood : Op. Cit. P 37 - 52
- Lewis Dunn, William Overholt : The Next Phase in Nuclear Prolifertion. Orbis, Summer 1976, PP 507 - 507

(٨٨) انظر هامش ١٠ .

بموضوع الدراسة فى المصادر المنشورة من الدوريات المصرية المتخصصة فى الشئون العسكرية ، ونظرا لان هذه القلة من الكتابات المنشورة لا يتناول إلا بعض جزئيات الموضوع بحيث لا يجدى الاعتماد عليها فقط لاستخلاص خط عام للتطور فى الفكر العسكرى المصرى فى الاستراتيجية المصرية .

ومن ناحية ثالثة : وبالرغم من تعدد الادبيات فى موضوع « العلاقة بين الرادع النووى والاستقرار الاقليمى فى الشرق الأوسط » وهو الموضوع الذى يتصل بقضية العواقب الاستراتيجية والسياسية لانتشار الأسلحة النووية فى العالم الثالث بصفة عامة(٨٩) ، الا إنها تعبر عن رؤى أكاديمية أجنبية (عادة) تقدم صياغات نظرية . وان اشارت بعضها أو تضمن بعضها الآخر رصد الرؤية كتاب عرب أو مصريين فهى لا تقترب من بعيد أو قريب من الرؤية الرسمية للعسكرية المصرية .

ومن ناحية رابعة : وبالرغم من تعدد الكتابات والمؤلفات العربية (والأجنبية أيضا) عن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ووضع الاستراتيجية النووية بالمقارنة بالتقليدية على صعيدها (مبادؤها وخياراتها المحتملة والتصورات المحتملة لاستعمال اسرائيل للاسلحة النووية)(٩٠) . فانه لم يكن للباحثة توثيق مؤلف متكامل عن الاستراتيجية العسكرية المصرية فى تطوراتها على نحو يسمح باستكشاف وضع العامل النووى .

وبافتراض صحة هذه الصعوبات (على الأقل على ضوء الجهد التوثيقى للباحثة) وحرصنا على عدم الاضطرار الى اللجوء لمجرد تلخيص مضمون الاتجاهات النظرية المختلفة حول أثر العامل النووى على مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى فان المناقشة فى هذا الجزء من المحددات ستقوم على مجموعة من المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى استخلاص مدلولات بعض عناصر الاستراتيجية المصرية . وتتنوع مصادر هذه المؤشرات ما بين مصادر دبلوماسية وعسكرية رسمية ، وما بين تعليقات صحفية لمصادر شبه رسمية ، وتحليلات عسكرية اكاديمية ، كذلك لتفاوت تاريخ نشرها . وهى تتلخص كالآتى :

١ - فى مؤلفه الرائد (الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى (١٩٨٣) انتقل أ . أمين هويدى (وزير الحربية المصرى الأسبق) انتقالات منطقية فى تحليله (من شرح مفهوم توازن القوى والاستقرار والردع ، الى دراسة وزن الرادع التقليدى فى عملية التوازن والعوامل المؤثرة عليه ، الى تحليل مظاهر وأسباب فشل الرادع التقليدى فى المنطقة ، الى البحث فى الفارق بين الرادع الاقليمى النووى ونظيره العالمى على نحو يبين عدم صحة القول بانطباق القواعد التى تحكم الردع العالمى على الردع الاقليمى حيث أن احتمال استخدام الرادع النووى (فى حالة توفره) أكثر إحتمالا وتوقعا فى الصراعات الاقليمية (ص ١ - ٩٦) . وبعد هذه الانتقالات يصل هويدى الى النص على أن « من المستحيل « فرض » استقرار ظالم على العرب فى ظل الاحتكار النووى « للطرف الآخر » ومعناه أيضاً حرج موقف اسرائيل اذا وصل الطرفان فى يوم من الأيام الى حالة « التعادل النووى » اذ ستكون قدرة العرب على توجيه الضربة الثانية الحاسمة ...... هذه القدرة (العربية) على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير الرادع النووى الاسرائيلى فى مرحلة الاحتكار النوى ولكن تعتبر مرحلة التعادل بمثابة انتصار للعرب فى معركة توازن القوى الدائرة بين الطرفين ...... » (ص ٩٧) . ثم ينتقل أ . أمين هويدى الى تحليل الأسباب التى تجعل بمقدور الرادع التقليدى العربى الفعال التصدى للرادع النووى فى مرحلة احتكار العدو للرادع الأخير (ص ١٦٦) ، وكيف أن الرادع فوق التقليدى بمقدوره اذا أضيف للرادع التقليدى العربى أن يوفر « رادع مصدق » اثناء فترة الاحتكار النووى الاسرائيلى ، وكيف أن هذه الروادع لا تعنى التراخى فى الحصول على الرادع النووى ولكنها شرط ضرورى ومسبق لانه من

---

(٨٩) انظر عرضنا لبعض اهم هذه الادبيات باللغة الانجليزية فى : أمين هويدي : مرجع سابق . ص ٨٨ - ٩٨ .

ومن أهم المصادر باللغة الفرنسية انظر على سبيل المثال :

- Pierre Lellouche : Conséquences Politiques et Straté-giques de la Proliferation Nucléaire dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 37 - 60.

- M.D : Armes Nucléaires et Conflits dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 81 - 91.

- Jean Paul Charnay : La Bombe en Asie de L' Ouest. Defense Nationale. PP 75 - 90.

ومن احدث المصادر العربية انظر الدراسة الجادة : د . خليل شقاقى : مرجع سابق .

(٩٠) انظر على سبيل المثال :

- د . تيسير الناسف : مرجع سابق . ص ١٧ - ٢٥ .

- د . خليل شقاقى : مرجع سابق .

- حسين أغا (وآخرون) القوة العسكرية الاسرائيلية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مركز العالم للدراسات والنشر عدد (٢) ١٩٨٢ ، ص ٨٣ - ١٠٥ .

المستحيل أن نملك هذا الرادع الأخير الا تحت حماية الرادع التقليدى وفوق التقليدى (ص ١٧٣) . بعد هذا كله نخلص الى أن رؤية أمين هويدى لا تستبعد اطلاقا ضرورة السعى نحو الخيار النووى ولكن على أن يمر ذلك بمرحلتين : مرحلة مواجهة الاحتكار النووى الاسرائيلى بتوفير الرادع التقليدى وفوق التقليدى أولا ثم العمل من أجل التعادل النووى فى ظل مظلة تقليدية[٩١] .

٢ ـ وفى حوار مع المستشار حافظ اسماعيل (١٩٨٨) اشار الى أنه اذا كانت اسرائيل واجهت ظروفا دفعتها لحيازة القدرة النووية وهى الظروف التى استنفذت فى ظلها مجهودها التقليدى الذى لا يستطيع حده الاقصى ان يواجه القدرات العربية مجتمعة (فى حالة النجاح فى تعبئتها) فان العرب ـ مجتمعين لا يعرفون هذه الظروف . وحيث انه لا ينبغى ـ فيما يتعلق بالأمن القومى ـ افتراض ان اسرائيل لن تستخدم القوة النووية الا للدفاع عن بقاء كيانها ذاته فانه يجب توفير البدائل التقليدية وفوق التقليدية .

٣ ـ وفى دراسة منشورة لاحد العسكريين المصريين[٩٢] نجده يطرح ـ بين ما طرحه من قضايا ـ ثلاثة أفكار مرتبطة : أولهما : أن الخلل فى الميزان العسكرى لصالح اسرائيل فى مواجهة كل دولة عربية منفردة مرجعه اعتبارات عديدة تؤثر على الرادع التقليدى العربى الراهن ومن أهمها غياب العمل المشترك . ثانيهما : أن ايا من الجانبين فى الصراع العربى الاسرائيلى قد يلجأ الى استخدام سلاحه النووى ـ فى حالة تملكه له ـ اذا قام الطرف الآخر بشن هجوم مفاجىء ضده بحيث يصعب عليه تدارك الموقف . وقد يكون سبيل ايقاف الهجوم استخدام نوع من انواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية . ثالثهما : قد لا يتمكن العرب من الحصول على الرادع النووى الا بعد توفير الرادع التقليدى القوى والقادر على اعمال الردع للجانب الآخر .

٤ ـ وبعد اعلان وزير الخارجية المصرى فى فبراير سنة ١٩٨٤ ان هدف مصر من وراء التصديق على معاهدة منع الانتشار هو الحيلولة دون وقوع سباق للتسلح النووى فى المنطقة سيترتب عليه آثار وخيمة ، كتب أ . ابراهيم نافع[٩٣] فيما كتبه مدافعا عن « اختيار السلام » المصرى أن « مصر احرص ما تكون على أمن وسلامة اراضيها وشعبها ، لذلك لم يتم تخفيف الميزانية العسكرية بل تحاول جاهدة توفير جميع الأموال التى يطلبها الخبراء العسكريون تطويرا للاسلحة واستخداما لاحدث وسائل التكنولوجيا ويتم ذلك فى حدود الامكانيات التى تسمح بتنفيذ خطط التنمية الطموحة ..... فمن غير المعقول اذن ان نطالب هذا الشعب بصرف أمواله المحدودة فى الوقت الحاضر على انشاء مفاعلات لا تستخدم استخداما سلميا مثل استخدامها عسكريا ...... وليس معنى امتلاك اسرائيل أو غير اسرائيل فى المنطقة لقوة تدميرية من القنابل الذرية أن ذلك نهاية المطاف . فهناك قوى تدميرية أخرى لايتم رصدها ولا تقاس بالتفجيرات . لقد دخلت مصر حرب اكتوبر وهى تعلم أن اسرائيل تمتلك امكانيات صنع القنبلة الذرية إن لم تكن تمتلك بعض القنابل الجاهزة ولكن ذلك لم ينل من عزمها أو عزم الرجال » .

٥ ـ ومع اعادة قراءة بعض أحاديث وتصريحات المشير ابو غزالة خلال السنوات الثلاثة الماضية[٩٤] . يمكن ملاحظة ظهور تكرار كلمة ردع مما يعنى ان استراتيجية الردع هى الاستراتيجية التى قدرتها القيادة السياسية . وبناء على ذلك اضحى أحد أهم أهداف العسكرية المصرية هو تطوير القنوات المسلحة لتحقيق القدرة على الردع والتوازن العسكرى؛ وذلك عن طريق مواكبة تكنولوجيا العصر وعلى نحو يواجه معادلة صعبة ثلاثية تضع مطالب التطوير امام ظروف اقتصادية صعبة وارتفاع رهيب فى اسعار الأسلحة . والردع ـ لدى المشير أبو غزالة ـ « يعنى عمليا انشاء القوة المسلحة ذات القدرات المتجانسة هجوما ودفاعا مع الأهداف العسكرية المطلوب تحقيقها فى الاستراتيجية العسكرية » .

٦ ـ ليس المقصود ـ بالطبع ـ ردعا نوويا ولكن ردعا تقليديا « وفوق تقليدى » تلعب فيه الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة فوق التقليدية دورها . فلقد تعددت التعليقات فى السنوات الأخيرة عن سباق الصواريخ فى المنطقة . وكذلك عن الأسلحة الكيمائية باعتبارها احدى

---

(٩١) انظر ايضا نفس الخط الخام : امين هويدى : لعبة الأمم فى الشرق الأوسط نحن وامريكا واسرائيل . دار المستقبل العربى القاهرة . الطبعة الاولى ١٩٨٤ . ص ١٧ ـ ٤١ .

(٩٢) لواء أ . ح . : عبد المنعم محمد عامر : التسليح النووى الاسرائيلى والامن العربى . مجلة المنار . العدد (٣٩ ـ ٤٠) ١٩٨٨ . ص ١٠٦ ـ ١٠٧ ، ١٠٩ ـ ١١١ ، ١١٢ ـ ١١٣ .

(٩٣) الأهرام ١٩٨١/٣/٢ . ص ٣ .

(٩٤) انظر على سبيل المثال :

ـ جريدة مايو : مبادىء الاستراتيجية العسكرية المصرية حتى ٢٠٠٠ : ١٩٨٦/٩/٢٢ .

ـ نص حديث المشير أبوغزالة امام لجنة الدفاع والأمن القومى فى المؤتمر الرابع للحزب الوطنى فى : الاخبار : ٢٣/ ٧/ ١٩٨٦ .

ـ مقتطفات من احاديث المشير فى احتفالات تخريج دفعه من ضباط البحرية (١٩٨٧/٧/١٥) ، ومن ضباط الطيران (١٩٨٧/٧/٢٠) ، دفعه من ضباط الكلية الحربية (٢١/ ٧/ ١٩٨٧) نقلا عن د . محجوب عمر : لكي يتحقق الردع . الشعب ٢٨/ ٧/ ١٩٨٧

الردود العربية على التحدى النووى الإسرائيلى والتى وصفت بأنها « قنبلة الرجل الفقير النووية(٩٥) » ، والتى أعتبرت الأمم المتحدة إن السباق حولها والذى تشارك فيه مصر من العوامل التى تدفع الى وضع نظام لمنع انتشارها(٩٦) .

٧ ـ ولم يكن فكرة الردع التقليدى وفوق التقليدى عنصرا من عناصر الاستراتيجية المصرية خلال الثمانينات فقط ولكن سجلت إحدى الدراسات(٩٧) توافر عدد من التقارير والتصريحات منذ بداية الستينات وبعد حرب ١٩٦٧ وخلال حرب سنة ١٩٧٣ عن نوايا وطبيعة القدرة المصرية فى هذا المجال . وفى سنة ١٩٧٦ صرح وزير الحربية المصرى عبدالغنى الجمسى ان لدى مصر قدرا كافيا من إنماط اخرى من أسلحة التدمير الشامل وانها باستخدام هذه الاسلحة تصبح قادرة على الانتقام revaliating ضد هجوم نووى اسرائيلى . هذا ويجدر الاشارة الى ان التصريحات المصرية عن الردع خلال الثمانينات لم تقترن بذكر اسرائيل صراحة بل انها اقترنت بالاشارة الى الحفاظ على « مناخ السلام » باعتباره احد الاهداف السياسية للعسكرية المصرية مما اثار التساؤل(٩٨) عن مصدر التهديد الاساسى للأمن المصرى ؟

يبقى فى النهاية طرح عدد من التساؤلات حول هذه الحسابات الاستراتيجية عن البدائل المصرية العسكرية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى :

(١) هل تحققت بالفعل وسائل الردع التقليدى وفوق التقليدى ، وما حقيقة ودرجة اختلال توازن القوى العسكرية بين مصر واسرائيل ؟ فإنه بالرغم من تأكيد عديد من المراقبين(٩٩) لاهتمام مصر مع مبارك بعلاج « نزع سلاحها » الذى تم تدريجيا بعد حرب اكتوبر وذلك لاستعادة القدرة على توجيه ضربة مضادة حاسمة ضد أى هجوم كبير على البلاد . فإن مصادر أخرى هامة(١٠٠) مازالت ترصد استمرار اختلال التوازن لصالح إسرائيل (فى مواجهة مصر منفردة) . كذلك وبالرغم من إهتمام مصادر أخرى(١٠١) بالتأكيد على الامكانيات الايجابية للردع التقليدى كبديل للردع النووى ، إلا أنها تحوى ضمنيا تحذيرا من عواقب النشاط الاسرائيلى فى بناء القوة التقليدية الحديثة ـ بفضل التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها المثيرة ـ على إتساع الفجوة بين القدرات التقليدية العربية ونظائرها الاسرائيلية .

إن المجموعة السابقة من التساؤلات تلقى بعض الضوء على مدى المسافة التى تفصل بين مصر وبين الخيار النووى على أساس أن توفير الرادع التقليدى الفعال هو شرط ضرورى لاتخاذ قرار سياسى ـ إذا توافرت ظروف اخرى ـ بالتوجه نحو الخيار النووى أو على أساس أن يكون الرادع التقليدى وفوق التقليدى الفعال بديلا للرادع النووى .

(٢) ما مدى رشادة ومصداقية المقولة التى تتردد احيانا بين أوساط مصرية لتبرير عدم الخاح الخيار العسكرى المصرى والتى مفادها أن الخوف من العامل النووى الاسرائيلى غير قائم لدى العرب لأن مصداقية استخدامه غير قائمة فى نظرهم على أساس أن هناك قيودا عديدة على هذا الاستخدام ومن ثم فإن قيمته تتمثل كرادع استراتيجى يحمى بقاء كيان اسرائيل فى حالة هجوم مدمر وحاسم ..

اليس الأخذ بهذه المقولة يحقق أحد أهم أهداف إستراتيجية الغموض الاسرائيلية ، الا ينكر تماما أى فائدة سياسية عسكرية تكتيكية للقوة النووية الاسرائيلية ، الا يعنى الاعتراف بافتراض ان المواجهة العربية الاسرائيلية قد لا تصل أبدا إلى الحد الذى تصبح فيه إسرائيل مضطرة لاستخدام السلاح الذرى أى لمواجهة التهديد بفنائها ؟

ويمكن محاولة الاجابة على هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية :

بالرغم من إشارة بعض المصادر(١٠٢) الى أن العامل

---

(٩٥) حول الشئون النووية : حوار مع فرانك برنابى : مرجع سابق ص ١٣٨ . لواء ا . ح . : رياض السيد جاد : الردع الكيماوى هل يجدى . مجلة الدفاع . عدد ١٢ مايو/ يونيه سنة ١٩٨٧ .

96 - S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 335 - 341.

97 - K. Shikaki : Op. Cit. P 86.

(٩٨) انظر فى الأهالى : ٦/٨/١٩٨٦ : ملاحظات على حديث المشير ابوغزالة امام لجنة الدفاع والامن القومى فى المؤتمر الرابع للحزب الوطنى فى ٢٣/٧/١٩٨٦ .

(٩٩) انظر على سبيل المثال :
Stephen Green and Frank Bonvillain : Egypt' s Unilateral Disarmemerit : A Failed Experiment. American Arab Affairs. Spring 1985, PP 57 - 58.

(١٠٠) التقرير الاستراتيجية العربى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

(١٠١) د . محمد قدرى سعيد : مستقبل الردع التقليدى فى المواجهة العربية الاسرائيلية . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨٨ . ص ٢٤٩ ـ ٢٥٦ .

102 - Yair Evron : Op. Cit. P 26 - 27.

النووى كان غائبا خلال أزمة سنة ١٩٦٧ وبصفة خاصة على صعيد المبررات المصرية لتحريك القوات المصرية ، والى أن العامل النووى الاسرائيلى لم يذكر أيضا كعامل كان يمكن أن يدفع القيادة المصرية فى الستينات الى تغيير إستراتيجيتها الأساسية تجاه اسرائيل ، إلا أن مصادر أخرى(١٠٣) أشارت الى احتمالات تأثير القدرة النووية الاسرائيلية على الحسابات المصرية والسورية ١٩٧٣ بحيث أن الحرب منذ البداية كانت ذات أهداف محددة .

هذا ولقد تعددت الاشارات الأخرى عن إمكانية استغلال اسرائيل للعامل النووى لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية محدودة وليس فقط الحفاظ على بقائها ومن ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد حشود القوى التقليدية أو ضد أهداف محددة ذات قيمة استراتيجية عالية . وهذه الامكانيات تزايدت مع التطور والتعقد فى القدرة النووية الاسرائيلية لأن هذه القدرة ليست مجرد قنبلة ولكن هناك أيضا ما يسمى بالخيار النووى الاسرائيلى التكتيكى عبر تطوير رؤوس نووية مصغرة لاستخدامها فى ميادين المعركة ، وهو الخيار الذى لجأت اليه اسرائيل نظرا لعدم المصداقية الكاملة للسلاح النووى الاستراتيجى الذى قد لايمارس تأثيره بالفعل فى كل الحالات(١٠٤) وإذا كان البعض(١٠٥) قد اعترف أن الخيار النووى الاسرائيلى قد عزز الاتجاهات القوية فيها التى ترفض الانسحاب من الضفة والقطاع (أى أعترف بإمكانية تحقيقه لأهداف سياسية هامة لاسرائيل) إلا أنه أكد أن هذا الخيار لا يشكل حلا لمشكلة الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة أو للقضية الفلسطينية برمتها . وفى المقابل نجد مصادر أخرى أكثر حسما فى تأكيد المكاسب السياسية للقدرة النووية الاسرائيلية وعلى رأس هذه المصادر تلك الفقرة الهامة والخطيرة التى جاءت فى تقرير لجنة الخبراء المرفوع الى سكرتير عام الأمم المتحدة فى يونية سنة ١٩٨١(١٠٦) ، « إذا كان الرادع النووى الاسرائيلى يحقق لها أغراضا عسكرية يمكن للرادع التقليدى أن يحققها ، وإذا كان الرادع النووى لايخفف من أعبائها العسكرية ولا يمنع سباق التسلح بالمنطقة فإن استخدامه الوحيد متى يكون بغرض فرض سياستها العدوانية ضد جيرانها العرب فى الأراضى المحتلة بما فى ذلك إنشاء المستعمرات اليهودية كوسيلة من وسائل الضم الزاحف والتوسع الأقليمى . كما تسعى إسرائيل لتحقيق حلمها بأن تجعل من نفسها « قوة اقليمية عظمى » لها ثقلها وتأثيرها فى السياسة العالمية بما يضمن لها تحقيق تعاظم آفاق المشروع الاسرائيلى فى المنطقة بحيث يشمل تقسيم لبنان ، ومحاولة إسقاط النظام الأردنى أو زعزعة استقراره حتى تتحول قضايا الصراع من قضايا الضفة والقطاع الى قضايا اقليمية أخرى ...... كما ترى اسرائيل فى عملية أطالة الشوط العربى للوصول الى المقدرة النووية ما يدفع العرب للعمل على اللحاق بها مما يستنزف اموالهم وبالتالى يحد من القدرة العربية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تحرص عليه اسرائيل » .

وتقودنا العبارة الأخيرة الى البحث فى القيود والضغوط الخارجية والداخلية التى مارست تأثيرها على السياسة المصرية تجاه الخيار النووى وعلى النحو الذى قد يساعد على الاجابة على التساؤل التالى ؟ هل كانت الحسابات الاستراتيجية المصرية السابقة توضيحها منبثقة لمذهب استراتيجى يضع الأولوية للرادع التقليدى وفوق التقليدى أم كاشفة عن حقائق واقع لا يسمح إلا بهذا النوع من الردع باعتباره أفضل البدائل فى ظل ظروف أخرى قائمة تفرض استمرار الابتعاد عن تطوير قدرة نووية عسكرية (ولو الى حين) .

ثانيا : القيود والضغوط الخارجية :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها : الفنية والسياسية والعسكرية . وتبرز جميعها (كما سنرى) اتفاق أو حرص أطراف خارجية مختلفة (القوتان الأعظم ، الدول الكبرى المصدرة للمواد والمعدات النووية ، اسرائيل) على عدم إتاحة الفرصة أمام مصر لتطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية أو على الأقل عدم الحصول على القدر اللازم من هذه القدرات التى يمكن تحويلها للاستخدامات العسكرية .

١ ـ القيود الفنية :

هى القيود النابعة من قواعد وسياسات النظام الدولى لمنع الانتشار . ولقد شهدت هذه السياسات ـ منذ

---

103 - M. Gaffney : Op. Cit. P 88.

(١٠٤) د . محمد انور عبد السلام : مرجع سابق . ص ٢٦٨ ـ ٣٦٩ . د . نافع الحسن : استراتيجية الاحتكار النووى الاسرائيلى ـ مصداقية الردع النووى الاسرائيلى فى مواجهة العرب والنضال الوطنى الفلسطينى . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الاوسط........

مرجع سابق . ص ٣ ـ ٦ .

(١٠٥) المرجع السابق ص ٧ ـ ١٤ .

(١٠٦) نقلا عن : اللواء عبد المنعم محمد عامر : مرجع سابق . ص ١١٣ .

منتصف الخمسينات - تطورات هامة حتى أضحت أحكام معاهدة منع الانتشار من أهم أركان هذا النظام منذ ١٩٧٠ . والتي تهدف جميعها الى ضبط عملية الاستخدامات السلمية حتى لا تتحول الى الاستخدامات العسكرية . ولقد آثار تطبيق هذه القواعد والسياسات الفردية والجماعية خلافات عديدة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة (أي بين من يملك ومن لا يملك التكنولوجيا النووية) وصلت الى حد رفض عدد من هذه الدول - ذات البرامج النووية المتطورة - الانضمام الى معاهدة منع الانتشار (مثل الهند ، البرازيل ، الأرجنتين ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، ناهيك عن اسرائيل وجنوب أفريقيا(١٠٧) .

وتعكس خبرة تطور البرنامج النووي المصرية « منذ بداية الستينات وحتى الآن مواجهة مصر للعديد من هذه القيود التي لم تستطع مصر وعلى عكس غيرها من دول المنطقة - وخاصة اسرائيل وأحيانا العراق - التغلب عليها . وتنوعت طبيعة هذه القيود وطبيعة رد الفعل المصري لطبيعة المرحلة التي طرحت خلالها : فخلال الستينات لم يبدأ البرنامج المصري قويا وبخطى ثابتة نحو الخيار العسكري أو حتى الاستخدامات السلمية ويرجع ذلك الى اعتبارات عديدة : فإن الاتحاد السوفيتي لم يقدم لمصر الا مفاعل أبحاث صغيرا (٢ ميجاوات) وهو الذي يعمل في إنشاص منذ سنة ١٩٦١ . وبالرغم من أن المفاعل لم يخضع لاجراءات أمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية (حيث أن الاتفاقات السوفيتية للتعاون في الطاقة النووية مع دول أخرى لم تكن تتضمن هذا الشرط حتى سنة ١٩٦٩) إلا أن الاتحاد السوفيتي - ومن خلال خبرائه الذين ساهموا في ادارة هذا المفاعل - سيطر على نتائج الوقود النووي المستخدم (وهي التي يمكن عادة استخدامها في التحول للأغراض العسكرية اذا ما توافرت القدرات الفنية) . كذلك بأن هذا المفاعل كان عديم الفائدة من الناحية العسكرية . كذلك فشلت محاولات مصر في دعم برنامجها النووي عن طريق الحصول على مفاعل جديد من فرنسا أو المانيا أو الولايات المتحدة . ولقد فشلت هذه المحاولات للاختلاف حول الرقابة على الوقود النووي المنتج من المفاعلات حيث رفضت مصر تطبيق مثل هذه الاجراءات ، بعبارة أخرى لم تسمح الدول الغربية بتكرار خبرة العلاقات الفرنسية الاسرائيلية في مجال التعاون النووي(١٠٨) .

وتشير أوساط مصرية علمية نووية(١٠٩) الى أن عطاء قد رسى سنة ١٩٦٧ على شركة امريكية لتقديم مفاعل قدرته ١٥٠ ميجاوات ومعه محطة إزالة ملوحة المياه ومعمل لانتاج الوقود النووي ومركز تدريب ولكن جاءت حرب سنة ١٩٦٧ وتوقف كل شيء ولم يمول الأمريكان المشروع (٣٢ مليون جنيه) ولم تساعد الظروف الاقتصادية والسياسية التي منيت بها مصر بعد سنة ١٩٦٧ على اعادة النظر في الموضوع حتى بداية السبعينات . ويرى البعض(١١٠) أنه بالرغم من تزايد اهتمام مصر خلال النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ بتطور القدرة النووية إلا أن الاهتمام المصري كان منصبا على العلاقات العربية العربية .

وخلال السبعينات ومع تزايد بوادر الاهتمام بالطاقة النووية كمصدر للكهرباء جاء مشروع صفقة المفاعلات الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل ليلقي مزيدا من الضوء على قضية القيود الفنية . وبدون الدخول في تفاصيل الاطار السياسي الذي أحاط بهذه الصفقة التي أثارت بعض ردود الفعل الأمريكية المعارضة القوية(١١١) يكفي الاشارة إلى القيود الفنية المتشددة التي تضمنها البيان المشترك الأمريكي حول التعاون النووي (نوفمبر ١٩٧٥) والتي تهدف جميعها للحيلولة دون التحول للأغراض العسكرية(١١٢) . وبالرغم من موافقة مصر على هذه القيود وبالرغم من توقيع الاتفاقية في أغسطس سنة ١٩٧٦ وبداية تنفيذها وبالرغم من قبول مصر أيضا لمبدأ التفتيش الذي اشترطته ادارة كارتر بعد إصدارها قانون عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٧٨ رفضت

---

(١٠٧) انظر هذه التطورات في : د . نادية محمود مصطفى : مرجع سابق . ص ١٠ - ٢٧ .

108- Yair Evron: Op.Cit. PP. 21-23
- Roger Pajak: Op.Cit. PP. 595-596

د . اسماعيل صبري مقلد : مرجع سابق . ص ٥١ -٥٢ .
د . خليل شقاقي : مرجع سابق . ص ١٧

(١٠٩) من وراء تعطيل البرنامج النووي لمصر : الجمهورية ١٩٨٨/٥/٢٦

110- Yair Evron: Op.Cit. P. 27

(١١١) انظر حولها :
Steven Baker: The Great Power's Non-proliferation Policies towards the Third World with Particular Reference to the Middle East and Persian Gulf (in) M. Leitenberf, G. Sheffer (eds): Great Power Intervention in the Middle East. Pergamon Press, U.S.A. 1979. PP. 54-56
- Louis Morton: Op.Cit. PP. 33-35
- R. Pranger, D. Tahlinen: Op.Cit. PP. 16-19, PP. 52-53.

(١١٢) انظر البنود الأربعة الفرعية تحت البند الثالث من البيان في : مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية : مرجع سابق . ص ٢٦٩ .

إسرائيل الالتزام بهذه الرقابة ورفضت إعادة التفاوض مع أمريكا ومن أوقف الموضوع برمته بالنسبة لمصر نظراً لـربط الـولايـات المتحـدة بيـن صفقتـي مصر واسرائيل(١١٣) .

وظلت مصر حتى سنة ١٩٨١ تواجه قيودا شديدة اعترف بها وزير الخارجية المصرى خلال التصديق على معاهدة حظر الانتشار . وتم بعد ذلك التوقيع على الاتفاقيات للتعاون النووى مع عدة دول صناعية لتنفيذ برنامج طاقة نووية تحكمه وتضبطه عديد من اجراءات الوقاية والضمانات الدولية .

وهكذا أضحى لزاما وأن تواجه أية محاولة عربية لاستخدام مواد نووية من محطات الطاقة النووية لأغراض عسكرية ثلاث مشاكل على الأقل(١١٤) أولها : أن المنشآت المخطط لها (مثل المحطة التى كان مزمع انشاؤها فى الضبعة فى مصر) سيتم تشغيلها باستعمال وقود اليورانيوم قليل الإخصاب وتعطى المفاعلات التى تستخدم هذا النوع من اليورانيوم نصف كمية البلوتونيوم التى تعطيها المفاعلات التى تستخدم اليورانيوم الطبيعى ، وثانية هذه المشاكل هى أن تحويل كمية كبرى من المواد النووية لاغراض عسكرية قد يؤدى الى توقف الدولة المصدرة عن تزويد مصر باحتياجاتها من اليورانيوم قليل الاخصاب وذلك لمنع هذه الدولة من صنع القنابل النووية . ثالثها : أن الغالبية العظمى من البرامج النووية العربية خططت تخطيطا لبناء محطات طاقة نووية تنتج كميات كبيرة من البلوتونيوم ٢٤٠ ـ ٢٤٢ (وهى مواد لا تصلح للاستعمال العسكرى) .

ولم يتجمد المشروع المصرى فى الثمانينات بسبب القيود وإجراءات الامان والتفتيش كما حدث من قبل ذلك لأن مصر منذ سنة ١٩٨١ قد وقعت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقية تقبل بمقتضاها اجراءات الأمان الدولية بكل ما تعنيه من المشاكل الثلاث المشار اليها (عاليا) ، ولكن توقف المشروع بسبب ضغوط أخرى استغلت هذه المرة مشكلة التمويل أحيانا ومشكلة الامان (بعد انفجار تشيرنوبيل) أحيانا أخرى لتجهض المحاولة المصرية للاستخدامات السلمية . وهنا يبرز لنا مغزى التحليل الهام الذى قدمه أ . د . على الصعيدى رئيس هيئة المحطات النووية والذى يبرز فيه توالى وتزامن الضغوط المالية (قرار بنك التصدير والاستيراد الأمريكى لسنة ١٩٨٤ بعدم تمويل المحطة النووية لمصر ثم عدم مساندة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لفكرة هذا التمويل) والحملة الدعائية من الخارج والتى استغلت حادثة تشيرنوبيل لتخويف الدول النامية من مخاطر الطاقة النووية والتى إنعكست بشدة على الساحة المصرية(١١٥) . كذلك تجدر الاشارة الى مغزى جزء من التقرير الهام الذى صدر عن مجلس الشورى فى يولية سنة ١٩٨٧ حول البرنامج النووى المصرى . فلقد نفى التقرير فى ذلك الجزء ـ وهو الخاص بأسباب تعثر خطى البرنامج ـ أن يكون السبب هو السبب الاقتصادى ولفت النظر إلى قوى خارجية محددة تمنع مصر من الوصول الى التكنولوجيا النووية حتى لا تصبح قوة قادرة فى المنطقة . ويتساءل التقرير « هل ثمة تفسير لهذا الاصرار على وضع العراقيل أمام توفير المعونات المادية والفنية والعينية فى هذا المجال ؟ إلا أن يكون ذلك وفقا لمخطط خارجى يستهدفنا بالذات ؟.. وفى الوقت الذى تتاح فيه المساعدات بطرق غريبة لمن لم يتعهد دوليا بعدم انتشار الأسلحة النووية » . ولم يكن التقرير يقصد قوى غربية فقط ولكن يقصد أيضا إسرائيل حيث نص على » .. بدليل عرقلة هذه البرامج لدرجة قصف المنشآت أمام أعين العالم(١١٦) . ويعكس مفادها أن اسرائيل لايمكن أن تترك مصر تحوز قدرة نووية حتى ولو للاستخدامات السلمية .

وأخيرا تبقى الأسئلة التالية مطروحة للنقاش :

لماذا لم تستطع مصر ـ وخاصة فى الستينات حين كانت القيود الفنية أقل إحتكاما مما أضحت عليه فى السبعينات وحين كانت القيادة المصرية تهدد بردع القدرة الإسرائيلية بتطوير قوة مصرية مناظرة ـ أن تتغلب على بعض القيود مثلما فعلت بالهند مثلا ؟

لماذا تحرص القوى الكبرى المصدرة على تطبيق اجراءات الأمان الدولية بل وأحيانا قيودا إضافية ؟

لماذا إستطاعت العراق أن تحصل على معدات ومواد تكنولوجية استدعت أن توجه إليها إسرائيل ضربة عدوانية ؟

ويمكن الاسهام فى محاولة الاجابة من خلال النقاط التالية :

أ ـ لم تنتهز مصر الفرصة فى الستينات لانشغالها بقضايا « الحرب الباردة العربية » واذا فإذا بها مع غيرها من الدول التى تأخرت برامجها ووقعت أسيرة قيود الجولة الثانية من سياسات منع الانتشار التى بدأت منذ منتصف السبعينات عقب التفجير الذرى الهندى سنة ١٩٧٤ وأزمة الطاقة . كذلك كانت حركة مصر فى هذه

---

(١١٣) من وراء تعطيل ..... مرجع سابق .
(١١٤) د . خليل شقاقى : مرجع سابق . ص ١٨ ـ ١٩ .
(١١٥) من وراء تعطيل ...... مرجع سابق .
(١١٦) من يعرقل دخول مصر العصر النووى : مجلس الشورى يشير الى مخططات خارجية .... الشعب ١٩٨٧/٧/١٨

الفترة متجهة لمحاولة شراء أسلحة ذرية من الاتحاد السوفيتي وهو الأمر الذى ماكان ليتحقق ـ كما سبقت الاشارة فلقد ظل منهج الاتحاد السوفيتي نحو عدم الانتشار(١١٧) قائما على رفض اعطاء أية دولة (باستثناء ما حدث مع الصين سنة ١٩٥٨) إمكانات التحول الى دولة نووية ، ومن ثم لم يكن يقدم الا مفاعلات ابحاث أو مفاعلات طاقة لا تسمح بالتحول للأغراض العسكرية وما كان من المتصور أن يخرق هذه الوقاعد التى يتمسك بها تجاه اعضاء كتلته لمساعدة مصر على مواجهة التحدى النووى الاسرائيلى . والجدير بالذكر هنا ـ وفقا لبعض المصادر(١١٨) ـ أن الموقف السوفيتي من القدرة النووية الاسرائيلية كان غامضا ، فهو لم ير فى هذه القدرة عاملا حاسما يؤثر على طبيعة ومسار التدخل السوفيتي فى المنطقة الى جانب الدول العربية وبشكل حاسم يصل الى إمداد مصر بالأسلحة الذرية كما طالب عبدالناصر سنة ١٩٦٦ . (أو مساعدة ليبيا بعد ذلك دون إشتراط انضمامها الى معاهدة منع الانتشار) .

ب ـ حين بدأت بعض الدول العربية خلال السبعينات منهجا لا يعتمد على استيراد مواد نووية مصنعة أو البحث عن ضمان سوفيتي ولكن يسعى الى ارساء برنامج سلمى متطور يساعد بعد ذلك على التحول للاستخدامات العسكرية(١١٩) كانت مخاوف الدول الكبرى المصدرة للتكنولوجيا النووية قد تايدت بعد التفجير الهندى الذى أبرز مخاطر التحول للاستخدامات العسكرية ومن ثم أكد الاعتقاد فى عدم فعالية اجراءات الأمان الدولية لأنه ليس بمقدور هذه الضمانات والاجراءات الا أن تؤخر وتزيد من تكلفة هذا التحول ولكن ليس بمقدورها أن توقفه أو تمنعه إذا اتخذ القرار السياسى بشأنه(١٢٠) . ومن ثم كان لابد من إحكام القيود على دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية وعلى رأسها مصر لدرجة تصل الى المنع تقريبا إن أمكن إنطلاقا من الاعتقاد بأن توافر التكنولوجيا النووية هو الذى يمثل الأساس لعنصر قوة جديدة يمكن أن تنبنى عليه حسابات استراتيجية جديدة حتى تدفع لاتخاذ قرار سياسى بالتحول نحو الاستخدام العسكرى .

ولذا أكد عديد من الأوساط العلمية والسياسية والاقتصادية المصرية(١٢١) استحالة الاستعانة بالغرب بصفة عامة وبالولايات المتحدة بصفة خاصة لتطوير القدرات النووية المصرية . ولعل من أهم الأسباب التى تدفع الى هذا التأكيد طبيعة التطور التدريجى المتصاعد فى علاقات التحالف العسكرى بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل والتى لم تخف (بالرغم من كل التأكيدات الأمريكية على التمسك بقواعد وأسس سياسات منع الانتشار العالمى) . إن سياسة الولايات المتحدة هى كما يسميها البعض(١٢٢) سياسة « الانتشار المميز » أو « الانتشار المختار » . والشواهد على ذلك التعاون الأمريكى الاسرائيلى السرى كثيرة وموضع اتفاق العديد من الكتابات(١٢٣) ولعل من أحدث علامات التغاضى أو « الصمت » الأمريكى الرسمى تجاه القدرة الاسرائيلية تواضع وضعف درجة رد الفعل الأمريكى تجاه تصريحات فانونو(١٢٤) .

جـ ـ أشارت إحدى الدراسات(١٢٥) الهامة التى صدرت فى أواخر السبعينات أن أمام العرب أحد بديلين فى المجال النووى . احدهما هو استمرار الثقة فى ضمانات القوى العظمى بالرغم من عدم قوة مصداقيتها وثانيهما هو « استغلال نفوذهم وثقلهم المالى للحصول على بعض « التصميمات التفجيرية من الهند أو مواد انشطارية اللازمة لصنع قنبلة أو قنبلتين من مصادر أخرى » . وبالرغم من إعتراف هذه الدراسة بأن البديل الثانى لن يحقق الا القدر الأدنى من الردع العربى حتى يتمكن

---

(١١٧) انظر فى تفاصيل هذا النهج :

Joseph L. Nogee: Soviet Nuclear Proliferation Policy. Dielemmas and Contradictions. Orbis, Winter 1981

118- Lawrence Fredman: Israel's Nuclear Policy. Survival, Vol. XVII, No. 3, 1975. PP. 119-120

119- Paul Jabber: A Nuclear Middle East: Infrastructure, Likely Military Postures, and Prospects for Strategic Stability (in) M. Leitenberg, G.Sheffer (eds.): Op.Cit. PP. 73-75.

(١٢٠) د . نادية محمود مصطفى : مرجع سابق . ص ٢٧ ـ ٣٠ .

(١٢١) أنظر الحوار بين د . محمد حلمى مراد ، د . عصام الدين جلال ، د . جودة عبدالخالق ، د . عبدالجواد عمارة حول قيود البرنامج النووى المصرى وافاقه فى : الشعب ١٩٨٧/١٢/٢١ .

(١٢٢) امين هويدى : مرجع سابق . ص ١٣٣ .

(١٢٣) د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٤٦ ـ ٥٠ .

Stephen Green: Taking Sides: American Secret Relations with Israel. Faber & Faber, London 1984.

(١٢٤) حول الشئون النووية : مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ص ١٣٠ .

125- Paul Jabber: Op.Cit. P. 86.

العرب من حيازة قدراتهم الذاتية الا أن هذه الاشارة فى حد ذاتها يمكن أن تضاف الى إشارة مصادر أخرى(١٢٦) الى وجود تقارير عن محاولات العراق وليبيا استغلال « الابتزاز البترولى » ضد البرازيل والهند للحصول على مساعدات ذرية ترفض تقديمها مصادر أخرى . هذا ولقد ألقت بعض الدراسات(١٢٧) الضوء على بعض السبل (السرية التى تمكنت بمقتضاها العراق (مع دول أخرى مثل اسرائيل وكوريا الجنوبية ـ باكستان) من الحصول على بعض المواد والمعدات الحساسة) .

إن الملاحظات السابقة التى تبرز عدم قدرة أو عدم رغبة مصر فى السعى نحو ماسعى اليه غيرها من دول العالم الثالث لتبين إنعدام القرار السياسى بهذا الشأن .

(٢) ـ الضغوط السياسية :

تتعدد السبل والمسالك التى تتبعها القوتان الأعظم من أجل منع الانتشار النووى الأفقى . وتهدف جميعها الى اضعاف أو ابعاد الحوافز والدوافع السياسية والأمنية لحيازة السلاح النووى أو تقييد سبل الحصول على مستلزمات انتاجية . ولقد سبقت الاشارة الى موضوع الضمانات التى تتعهد بها القوى الكبرى لحماية الدول غير الذرية والى موضوع القيود الفنية وهما من أهم الموضوعات المتصلة بمنهج القوتين الأعظم فى منع الانتشار . ويبقى هنا الاشارة الى موضوع ثالث مرتبط وهو :

الضغوط التى تمارسها القوتان الأعظم عن طريق اداة المساعدة الاقتصادية والعسكرية اساسا كسبيل للاقناع أو للاجبار بعدم الاتجاه نحو الخيار العسكرى أو عدم المضى على طريقه فى حالة بدايته .

ويتفق عديد من التحليلات على ارتباط موضوع مبيعات ومعونات السلاح التقليدى بموضوع منع الانتشار من زوايا متعددة ، كما يتفق على أن هذا الارتباط لا يأخذ دائما شكل علاقة طردية ولكن يختلف شكل هذا النمط من حالة لأخرى وفقا لعديد من الاعتبارات . ومن ثم تواجه القوى العظمى تعقيدات شديدة عند صياغة وتنفيذ سياسات مبيعات ومعونات السلاح التقليدى الى الأطراف التى تهدد بالانتشار . ومن الأنماط التى يمكن التمييز بينها الأمثلة التالية : قد يؤدى توفير امدادات سلاح كبيرة لأحد الأطراف من أجل تدعيم شعوره بالأمن الى تشجيع طرف معاد له على الاتجاه للخيار النووى ، وقد يؤدى رفض طلبات التسليح لطرف ما أو ربطها بشروط سياسية ومالية صعبة الى إبراز تشدد بعض القوى الداخلية التى ترى فى الخيار النووى سبيلا للإستقلال والأمن والقوة ، وقد لايتوقف طرف ما عن خياره النووى بالرغم من تدفقات الأسلحة التقليدية التى من المفروض أن تزيد شعوره بالأمن . لهذا لا يمكن أن تتطابق سياسات كل من القوتين الأعظم تجاه كل الأطراف المعنية وفى كل المراحل(١٢٨) .

ولقد قدمت السياسات الامريكية تجاه باكستان(١٢٩) واسرائيل مجالا خصبا لاختبار هذه القضية . ولقد اشارت العديد من الدراسات الى فترات(١٣٠) محددة (١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ، بعد حرب ١٩٧٣) ربطت فيها الولايات المتحدة بين مبيعات سلاحها لاسرائيل وبين عدم تطوير الاخيرة لبرنامجها النووى لدرجة انتاج الاسلحة النووية ، ولم يتحقق هذا بالطبع بالرغم من تنفيذ الالتزامات الامريكية بالسلاح . ولكن ماذا عن وضع مصر فى هذا الاطار ؟ هل حاولت الولايات المتحدة ردع مصر عن الاتجاه للخيار النووى باستغلال أبعاد المعونات العسكرية والاقتصادية ؟

اشارت بعض المصادر(١٣١) الى أن عبدالناصر ادعى أن الولايات المتحدة طالبته قبل ١٩٦٧ بالتخلى عن الخيار النووى كشرط لاستمرار معونات القمح الامريكية . وبالرغم من تعدد موضوعات وتوجهات الدراسات عن العلاقات المصرية الامريكية خلال العقود الثلاثة الاخيرة الا أنه لم يطرح موضوع الخيار النووى كإحدى قضايا هذه العلاقات أو كاحدى أوراق المساومة بين الطرفين . ولكن يجدر الاشارة هنا الى أن احدى الدراسات الحديثة عن موقف مصر من البرنامج النووى اشارت الى أن نمط استغلال الولايات المتحدة لامدادات الاسلحة التقليدية فى مقابل الرقابة على البرنامج الاسرائيلى خلال الستينات قد امتد فيما بعد الى مصر وان كان فى اطار أقل وضوحا وصراحة(١٣٢) . والمقصود بالطبع هنا الفترة التى بدأت مع اتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية والتى تدفقت بعدها تيارات المعونات الامريكية الاقتصادية والعسكرية

126- Rodney Jones: Op.Cit. PP. 107-108

127- Thomas Dorian: Covert Nuclear Trade. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1991, PP. 36-68

128- Ted Greenwood: Op.Cit. PP. 60-61

- Andrew J.Pierre: The Global Politics of Arms Sales. Princeton University Press, U.S.A. 1982. PP. 29-31.

129- Robert F. Coheen: Problems of Proliferation: U.S. Policy and the Third World, World Politics. No. 2, 1983, PP. 195-206.

130- M.Gaffney: Op.Cit PP.

131- Yair Evron: Op.Cit. P.27.

132- G. kats : Op.Cit. P. 190

بصورة لم تشهدها مصر من قبل . وبالرغم من ان هذه الدراسة لم تقدم أدلة على هذه المقولة أو تشير الى تقارير أو تعليقات رسمية أو غير رسمية تتصل بها من قريب أو من بعيد الا أنها تحت عنوان فرعي « ضمان استمرار المساعدة الامريكية العسكرية الاقتصادية(١٣٢) ، ربطت بين تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار وبين الامرين التاليين : أولا : تأكيد استمرار السلام بين مصر واسرائيل وتخفيف مخاطر الانتشار النووي في الشرق الاوسط ، ثانيا : ضمان إستمرار المساعدة الامريكية التي أضحت ذات أهمية حيوية لمصر حيث أن المعتاد أن تتدفق هذه المساعدات عقب مبادرات السلام الاساسية المصرية تجاه اسرائيل .

فهل يمكن قبول هذا المنطق ؟ هل يعد تعبيرا عن نوع جديد من العواقب السياسية لحالة التبعية المصرية ؟ بعبارة أخرى هل الطبيعة الخاصة للعلاقات المصرية الامريكية والتي تزايدت منذ منتصف السبعينات دعمت من أبتعاد مصر عن الخيار النووي (حتى ولو في صورته السلمية) بعد ان كان قد تجدد الاهتمام به مع السادات الذي كان متحمسا للبرنامج النووي المصري ؟

وهل تحمل تصريحات وزير الدفاع الامريكي خلال زيارته الاخيرة لمصر مدلولات بالنسبة لهذا الموضوع ؟ « حذر كارلوتش من سباق الصواريخ والحرب الكيماوية والقدرة النووية في منطقة الشرق الأوسط وطالب بالتوصل الى اتفاق للرأى في المنطقة حول خطورة هذا التطور وقال أن ذلك يؤكد ضرورة التحرك بسرعة نحو اقرار السلام بالمنطقة ... وأضاف : أن احدى مخاطر هذا العصر واعتقد ان جورج شولتز وزير الخارجية يتفق معي في ذلك ــ هو انتشار الصواريخ والاسلحة الكيماوية والقدرة النووية كتهديد لاى دولة في أى منطقة من العالم تخدم استقلالها . ولقد تحدثنا في ذلك مع الاتحاد السوفيتي ومع الصين ومع دول صديقة أخرى . وقال هنا في الشرق الاوسط علينا أن نصل الى حل مشترك لهذه المشكلة وهي مسألة ليست سهلة والطريقة الوحيدة للتوصل الى حل هي أن نصل الى اجماع في الرأى على أن هذه مشكلة ولا يمكن أن يتمتع أحد بالامن مهما كان مستوى التسليح وعندما تنتشر نوعية هذه الاسلحة . وتدعو هذه المسألة الى المضي في عملية السلام فلقد حان الوقت الآن للاقدام على هذا »(١٣٤)

(٣) احتمالات ردود الفعل الاسرائيلية :

في حين هدد عبدالناصر سنة ١٩٦٠ بتوجيه ضربة وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية ولم يتحقق هذا ، فان اسرائيل وجهت للعراق في يونيه سنة ١٩٨١ ما اسمته قياداتها « بالضربة الوقائية وأيضا أو الضربة المضادة المسبقة التي تغطى نوايا ودوافع أخرى ترتبط بالنظرية الأمنية الاسرائيلية :

ولم تكن هذه الضربة الا تجسيدا لعنصر ثالث من عناصر المذهب النووي أو الموقف الرسمي النووي الاسرائيلي (بعد الغموض ، ورفض الانضمام الى معاهدة حظر الانتشار) وهو الحفاظ على وضع الاحتكار النووي في منطقة الشرق الأوسط . فلقد ظل مختلف المسئولين الاسرائيليين لا يطرحون منذ منتصف الستينات وحتى الان بأن اسرائيل لن تكون أول من يدخل الأسلحة النووية الى المنطقة فحسب ولكنهم صرحوا أيضا بأنها لن تكون ثاني من يدخل هذه الاسلحة(١٣٥) .

وكان تطبيق هذا العنصر يقتضى العمل بكل الطرق على عرقلة أو تخريب أية محاولة عربية هادفة الى امتلاك الطاقة النووية والاستفادة منها حتى ولو كان ذلك في خدمة الاغراض السلمية البحتة . ولقد تنوعت وتعددت هذه الاساليب ما بين أساليب سياسية واعلامية واساليب للحرب السرية والاعمال القتالية المباشرة(١٣٦) .

وكان لضرب اسرائيل للمفاعل العراقي (أوزاريك) ، أقوى تعبير على تصميم اسرائيل على تعطيل الجهود العربية النووية بل وحرمان الدول العربية من امتلاك أي درجة من القدرة النووية . ولقد جاء هذا العمل العدواني بعد حملة اعلامية اسرائيلية مكثفة استمرت ما يقرب من العام . ولقد برز خلالها كيف ترى اسرائيل في الجهود العراقية « ابتزازا » و « ذريعة حرب » تفرض عليها الدفاع عن وجودها(١٣٧)

وبالرغم من حرص اسرائيل على تبرير هذا العمل بمبررات شتى الا أنه أثار ردود فعل قوية على مختلف

133- Ibid: PP. 192-193

135- K.Shikaki: Op.Cit. PP. 82-83

(١٣٤) الاهرام : ١٩٨٨/١/٣ . ص ١ ، ص ٦ .

د . تيسير الناشف : مرجع سابق ، ص ١٥ .

(١٣٦) حسنين آغا (وآخرون) ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

حسن بكر : تطور القدرة النووية الاسرائيلية ، السياسة الدولية ، اكتوبر سنة ١٩٨١ . ص ١٤٥ ـ ١٤٩ .

(١٣٧) انظر تحليلا متكاملا لعديد من التصريحات الاسرائيلية (يوليه ٨٠ ـ يوليه ١٩٨١) في م . ع : الابعاد الاستراتيجية والعسكرية لعملية قصف المفاعل النووي العراقي . الفكر الاستراتيجي العربي . يوليه سنة ١٩٨١ . ص ٣٩٩ ـ ٤٠٣ .

المستويات العربية والعالمية . وأعربت معظم المصادر الدولية المتخصصة عن اقتناعها بعدم وجود مؤشرات حقيقية تدل على أية نوايا عراقية لانتاج الاسلحة النووية كما ادعت اسرائيل . وبدون الدخول في تفاصيل المدلولات المختلفة لهذه العملية[١٣٨] فيكفى الاشارة الى مدلولها بالنسبة لعدة أمور من ناحية : تمسك اسرائيل بالحفاظ على احتكار نووى اقليمى حتى لو أدى بها الامر الى أعمال عسكرية مباشرة تثير ضدها ادانة عالمية . من ناحية أخرى : ما كان يمكن لهذا العمل الاسرائيلى أن ينجح اذا كان هناك رادع تقليدى عربى فعال ليس على الصعيد العسكرى فقط ولكن على الصعيد السياسى أيضا . ولا يتوافر الأمران حتى الان .

وعلى ضوء الوضع السابق توضيحه يبرز لنا التساؤل الذى طرحه البعض[١٣٩] : هل كان يمكن لمصر أن تنفذ مشروعها النووى دون مواجهة التحديات الاسرائيلية - تحت غطاء معاهدة السلام ؟ كما تبرز لنا تساؤلات أخرى : اليس من المحتمل أن يكون من بين الاهداف العديدة للعدوان الاسرائيلى على مفاعل العراق - هدف أخير وهو ارسال رسالة ضمنية الى مصر (بعد ما يقل عن الاربعة اشهر من تصديقها على معاهدة منع الانتشار وفى غمار عملية عقد اتفاقيات التعاون النووى مع فرنسا والولايات المتحدة وغيرها) بان تطبيق اجراءات الامان والتفتيش الدولية ليست كافية لتأكيد ولضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (على الاقل فى نظر الاسرائيليين) ؟ .

هل لعبت القوى الصهيونية - كما تردد بين عديد من الأوساط وعلى صفحات بعض الجرائد المصرية - دورا فى تعطيل البرنامج النووى المصرى وذلك باستخدام الاساليب السياسية المختلفة ؟ وتظل جميعها أسئلة بحاجة الى اجابة أو حتى دليل على صحتها من عدمه[١٤٠] .

(٣) القيود الداخلية :

من أهم هذه القيود التى تعرقل بل وتخرب برنامجا نوويا قوميا والتى تقيد قدرة السياسة القومية على مواجهة الضغوط الخارجية السياسية والمالية والفنية العنصران التاليان : اعتبار التكلفة ، ودرجة توافر وكفاءة القاعدة العلمية والصناعية .

ولقد بررت الحكومة المصرية قرارها فى أواخر سنة ١٩٨٦ - بتجميد النظر فى أمر مفاعلات الطاقة النووية (كما سبق ورأينا) بأمرين أساسيين : التكلفة والجدوى الاقتصادية ، مغزى حادث تشرينوبل وضغوط الرأى العام بالنسبة للاثر على البيئة .

ولم يكن هذان الأمران (وبدرجة أكبر) الأول محل اتفاق بين المتخصصين وغير المتخصصين من المشاركين فى الجدل الذى شهدته الساحة المصرية لعدة سنوات ، وبالرغم من محاولة احدى الدراسات الاستطلاعية تقدير مدى الاتفاق أو الاختلاف حول هذين الامرين (ضمن مجموعة اخرى من الامور)[١٤١] . فهذا لم ينف حقيقة استمرار عدم الاتفاق حولهما ومن هنا يبرز مغزى توجيه هذا الاستطلاع الذى تم قبل قرار التجميد - بضرورة الدراسة المتأنية والجادة لمشروع المفاعل النووى المصرى[١٤٢] .

ولقد اشار الى هذا الاختلاف - كسبب من أسباب تجميد القرار - الدكتور اسامة الباز امام مجلس الشورى اثناء مناقشة الاخير للبرنامج النووى المصرى بعد قرار التجميد[١٤٣] . ولقد كان التقرير الصادر عن هذا المجلس وبعض ما صاحبه أو أعقبه من تحليلات من اقوى التعبيرات عن ضرورة التمسك بالبرنامج المصرى نظرا لضرورته الاقتصادية[١٤٤] ونظرا لعدم مصداقية المبالغة فى المخاوف الامنية المثارة على ضوء حادث تشرينوبل (احتمالات تكراره ، اثارة الاشعاعية ، اثارة على تقليص البرامج النووية فى العالم)[١٤٥] .

---

(١٣٨) - مرجع سابق . ص ٤٠٣ - ٤١٧ .
- حسين اغا (واخرون) : مرجع سابق . ص ١٢٨ - ١٣٣ .
- د . عبدالله الاشعل : انعكاسات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووى . السياسة الدولية ، يوليه سنة ١٩٨١ . ص ٨٨ - ٩٤ ؛
Roger Pajak: Op.Cit. PP. 597-600

(١٣٩) د . نافع الحسن : مرجع سابق . ص ١ - ٢ .

(١٤٠) اثار استجواب لعضو مجلس الشعب الوفدى علوى حافظ موضوع « وضع مصر الجغرافى واعتبارها مستهدفة (مثل العراق) للتدمير وتخريب مفاعلها انظر : جريدة الشرق الأوسط : ١٩٨٦/٧/٢١ .

(١٤١) استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر : مرجع سابق ص ٣٩ - ٤٢ ، ص ٢٤ - ٣٥ .

(١٤٢) مرجع سابق . ص ٥٧ .

(١٤٣) الشعب : /١٩٨٧/٧ .

(١٤٤) - انظر على سبيل المثال : على فهمى الصعيدى : ماذا وراء استمرار الحملة ضد محطاتنا النووية . المصور ١٩٨٧/٩/١١ .
- من وراء تعطيل البرنامج النووى المصرى : الجمهورية ١٩٧٨/٥/٢٦
- وانظر التوصيات التى تضمنها تقرير مجلس الشورى فى المصور ١٩٨٧/٩/١٤ .

(١٤٥) فى حوار مع أ . د . عزت عبدالعزيز أكد سيادته - على ضوء بعض التقارير الفنية الهامة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية - هذه الحقيقة . انظر ايضا تأكيدات مماثلة فى تعليقات السيد الوزير المفوض عصام الدين حواش امام مجلس الشورى فى : نشرة خاصة : مرجع سابق . ص ١٦ - ٢١ .

ولكن يظل القرار المصرى بالتجميد قرارا سياسيا جاء بعد كل هذه الجهود المضنية التى بذلتها - منذ منتصف السبعينات - الدبلوماسية المصرية والهيئات العلمية المتخصصة للتمهيد ثم لعقد صفقة المفاعلات . ومن ثم فان هذه المرحلة من حياة البرنامج المصرى والتى تعاظمت - فى بداية الثمانينات (أى خلال التصديق المصرى على معاهدة حظر الانتشار) الدعوة للتغلب على معوقات اتمامه وذلك تحت حجة الحاح الضرورة الاقتصادية للطاقة النووية ، فان هذه المرحلة إنتهت تحت حجة اعتبارات اقتصادية أيضا (مشاكل التمويل) . ويثبت هذا انه ليس لمصر استراتيجية ثابته فى هذا المجال تؤمن من خلالها القيادة المصرية امكانيات مواجهة القيود .

ولا يمكن الادعاء هنا - فى ظل تزايد المديونية المصرية - وفى ظل تزايد الضغط على المصادر الخارجية للدخل المصرى (البترول ، تحويلات العاملين) انه من السهل التغلب على مشكلة التمويل (باعتبارها من أهم القيود الداخلية المتعلقة بالتكلفة والجدوى الاقتصادية) الا أنه يمكن على الاقل الاثارة الى المقولة التالية[١٤٦] : ان امتلاك قدرة نووية مسألة استراتيجية لا يجب اخضاعها لنفس حساب التكلفة والعائد الذى يحكم التفكير والتخطيط فى مجالات أخرى ، وهذه التكلفة يجب مواجهتها بالموارد الذاتية وهنا ستثور مرة أخرى معادلة « الخبز والحرية » .

هذا ويجدر اخيرا الاشارة - كما جاء فى تقرير مجلس الشورى سنة ١٩٨٧ - ان القيود الاقتصادية (بمعنى مشاكل التمويل) لم تكن قائمة فى الخمسينات والستينات . بعبارة أخرى يواجه البرنامج المصرى هذه القيود قبل صدمته الاولى سنة ١٩٦٧ حين بدأت تصفيته بعد ذلك تحت تأثير ضغوط مختلفة .

وبالرغم من هذا الاختلال فى الوزن النسبى لهذه القيود الاقتصادية من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور السياسة المصرية تجاه الخيار النووى الا أن هناك خطا اساسيا يربط بينهما منذ الخطوة الاولى لدخول مصر مجال الطاقة الذرية بانشاء لجنة الطاقة سنة ١٩٥٥ وحتى الان ، ويمكن توضيح ابعاد هذا الخط على النحو التالى[١٤٧] : عدم توافر القاعدة العلمية والصناعية اللازمة لتطوير القدرات النووية على نحو يساعد على التغلب على أو من اثار الضغوط الخارجية وخاصة الفنية .

ويعد هذا الوضع من أهم المؤشرات على عدم وجود سياسة مصرية ثابته تجاه الخيار النووى . لانه مؤشر على عدم اعطاء أولوية لبرنامج تنمية القدرات النووية على المستوى القومى أى عدم تبنى برنامج نووى طويل الأمد ومتصل يتطلب موارد أو ضمانات وتعاون قطاعات عديدة فى الدولة .

ولقد كان هذا الوضع نتيجة طبيعية لخلو الخطط التنموية المصرية من سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم ومحددة الاهداف فى المجال النووى وغيره . ولذا تزايدت الفجوة ليس بين مصر والعالم المتقدم فحسب ولكن بينها وبين بعض دول العالم الثالث التى قطعت شوطا كبيرا فى طريق بناء قدرات نووية كبيرة مثل الهند والارجنتين ، فالهند تقوم حاليا ببناء المفاعلات النووية بالاعتماد على الامكانيات المحلية بنسبة تزيد على ٩٠ ٪ وهى تبنى الان المحطة النووية رقم ٦ .

ويتضح هذا الوضع بالنظر الى هيئة الطاقة الذرية التى لم تحظ بالعناية الكافية التى تلزم لتنجز مهامها بفعالية[١٤٨] فانها مكبلة - على عكس نظائرها - فى دول أخرى مثل الهند مثلا - بمعوقات ادارية ومالية شديدة الوطأة . فهى ترتبط بعجلة النظام الحكومى لانها ليست الان الا مصلحة من مصالح وزارة الكهرباء وذلك منذ سنة ١٩٧٧ فى حين أن لجنة الطاقة التى تكونت سنة ١٩٥٥ كانت ملحقة برئاسة الجمهورية ، كذلك لا يخصص لهيئة الطاقة الذرية الميزانيات اللازمة لبناء قدرات نووية حقيقية[١٤٩] .

كل هذا يبين كيف أنه ليس هناك قرار سياسى بمساندة وتشجيع تطوير هيئات الطاقة النووية كخطوة أولى لتحقيق الاستقلالية . فان تأمين القدرة الوطنية العلمية والفنية اساس الاعتماد على النفس الذى لا ينكر فى نفس الوقت اهمية العون الخارجى ، ولكنه - أى

- كذلك انظر تقريرا للاستاذ صلاح جلال فى الشعب ١٩٨٧/٨/١ يوضح فيه كيف ان تشرنوبيل ليس مبررا سليما لقرار التجميد .

(١٤٦) عن : د . جودة عبدالخالق فى : كم يتكلف البرنامج النووى المصرى ومن سيموله ، الشعب . ١٩٨٧/١٢/٢١ .

(١٤٧) من اهم التعبيرات عن هذا الخط انظر :
- مرجع سابق « واتضح هذا الخط ايضا من مضمون الحوار مع أ . د . عزت عبدالعزيز » .
- انظر ايضا : البحث العلمى فى واد وصانعو القرار فى واد اخر . مايو ١٩٨٨/٤/٤ .
- تقرير عن البحث العلمى والتنمية فى مصر اعدته لجنة خاصة بمجلس الشورى : اكتوبر : ١٩٨٨/٣/٢٠ .

(١٤٨) نقلا عن الحوار مع أ . د . عزت عبدالعزيز .
انظر ايضا حديثه فى الاهرام ١٩٨٦/١/٢٢ . ص ٣ .

(١٤٩) حول ارقام توضيح درجة الدعم المادى والمعنوى الذى تلقاه خطط البحوث العلمية فى اسرائيل .
انظر : صلاح جلال : اقفمر الصناعى الاسرائيلى بداية لسلسلة خطيرة .
الاهرام : ٢٧ ، ١٩٨٨/٨/٢٨ . ص ١٦ .

الاعتماد على النفس ـ يصبح ركيزة اساسية لتوظيف هذا العون ايجابيا بحيث لا يصبح قيدا أو ضغطا سلبيا(١٥٠).

ويبقى السؤال التالى مطروحا : لماذا لم تحظ سياسات البحث العلمى بصفة عامة وفى المجال النووى بصفة خاصة بنصيب وافر من الاهتمام المادى والمعنوى وما هى المجالات الاخرى الاكثر أهمية ـ التى استقطبت هذا الاهتمام ؟

الخاتمة :

ان التحليل السابق لتطور الرؤية المصرية وقنوات ونتائج السلوك المصرى ولمحددات السياسة المصرية انما يقدم فى طياته الاجابة على الاسئلة التى طرحتها مقدمة هذه الدراسة . ومن ثم يمكن صياغة المقولة التالية : ان مصر لم يكن لها سياسة ثابتة تجاه الخيار النووى (بشقيه العسكرى والسلمى) . فحتى مع قبول الافتراض بأن القيادة المصرية قد اتخذت فى بداية الستينات قرارا بتطوير قدرات نووية مصرية فهى لم توفر الضمانات والعوامل الكافية لذلك ، ومن ثم لم يكن بمقدورها ـ منذ بعد سنة ١٩٦٧ ـ الاستمرار على طريق تنفيذ هذا القرار وذلك تحت تأثير مجموعة من الحسابات الاستراتيجية من ناحية والقيود والضغوط من ناحية اخرى . كما لم يكن بمقدورها أيضا توفير الضمانات والعوامل اللازمة لاتمام مشوار مفاعلات الطاقة الذى برز بقوة منذ بداية الثمانينات بعبارة اخرى فان السياسة المصرية تكيفت مع القيود الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التى حالت وتحول دون تطوير قدرة نووية أو حتى برنامج سلمى للطاقة النووية الكهربية .

واذا كانت هذه القيود قد اثمرت نتائجها فى مواجهة سياسة قومية واحدة فهل هناك امكانية لبديل جماعى عربى ؟ ان الحديث عن تعاون عربى فى مجال الدراسات والبحوث النووية أمر يمكن تحقيقه أو تطويره اما الحديث عن رادع نووى عربى أو ما يسمى « قنبلة نووية عربية (أو اسلامية) فهو يقع بدوره تحت وطأة العديد من القيود فى ظل غياب استراتيجية عربية موحدة (أو على الاقل استراتيجيات متجانسة) للمواجهة مع اسرائيل !

وحتى بفرض تمكن دولة عربية أخرى من امتلاك « قدرة نووية فما مصداقية استعدادها لتوظيفها لخدمة القضية العربية الانسانية بالمقارنة بخدمة قضاياها الوطنية أساسا ؟ ان عواقب هذا الافتراض الاخير من شأنه أن يزيد من تعقيد الحسابات المصرية على نحو قد يبرز ضرورة الاعتماد على النفس اذا ما أكدت الحسابات الاستراتيجية الحاجة الى الحماية النووية .

وبدون الدخول فى تفاصيل طبيعة هذا النوع من الحسابات أو فى تفاصيل حقيقة الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية التى قد يؤدى توافرها الى بروز هذه الحسابات(١٥١) ، أو فى تفاصيل امكانيات التنفيذ الفعلى . فيكفى القول هنا أن دخول مصر فى المجال السلمى لاستخدامات الطاقة النووية وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن حاليا وانه مهما كانت الصعوبات فيجب الا تحرم مصر من دخوله . فان الخيار التكنولوجى هو اساس بناء قوة الدولة المعاصرة التى هى أساس القوة السياسية وهو الامر الذى يتطلب عملية اعادة بناء حقيقية .

ان القدرة النووية (سلميا وعسكريا) ليست الا رمزا لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الابعاد . فهى ليست السبيل الى القوة بقدر ما هى ايضا نتاج لتفاعل عناصر قوة عديدة اخرى . ان الحديث عن خيار نووى مصرى أو عربى لا يمكن أن ينفصل عن عملية تحول جذرى شاملة ومتكاملة الابعاد (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) عملية تتولد عن عناصر للارادة المصرية بقدر ما تستعيد الحياة الى عناصر القوة المصرية الكامنة أو المهملة . بعبارة أخرى من الخطأ النظر الى القضية بمعيار توازن القوى العسكرية والمباشرة فقط مع العدو الاسرائيلى ولكن يجب النظر اليها بمنظار التحدى الحضارى بكل ابعاده ، وهنا تصبح القوى النووية الكهربية ليست أقل أهمية من السلاح النووى . فاذا كان الاخير رمزا لقوة عسكرية فان الاولى ستكون رمزا لقوة شاملة تعد فى حد ذاتها شرطا ضروريا مسبقا لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة اسرائيل . □

---

(١٥٠) لايتناقض التحليل السابق مع دفاع عديد من الأوساط العلمية والسياسية عن توافر الكوادر العلمية القادرة والمدربة . فهى قادرة على ادارة مفاعل طاقة نووية كهربية (مستورد ولكن لاتتوافر لها الامكانيات المادية والمالية والمساندة المعنوية اللازمة لتنمية وتطوير قدرات نووية ذاتية .

(١٥١) من اهم الأوضاع التى قد تحفز دولة ما على بدء عملية انتشار انخفاض مصداقية الحلفاء ، ضعف القيود الدولية الفنية وتزايد امكانية الحصول على الموارد والتجهيزات النووية ، اعلان عدو عن امتلاك القدرة النووية ، تغيير سياسى داخلى ، تغير المدركات عن جدوى (مزايا وعيوب) السلاح النووى . انظر :

Dunn, Overholt: Op. Cit. P. 502

دراسة

الفلسطينيون وصراع القوة

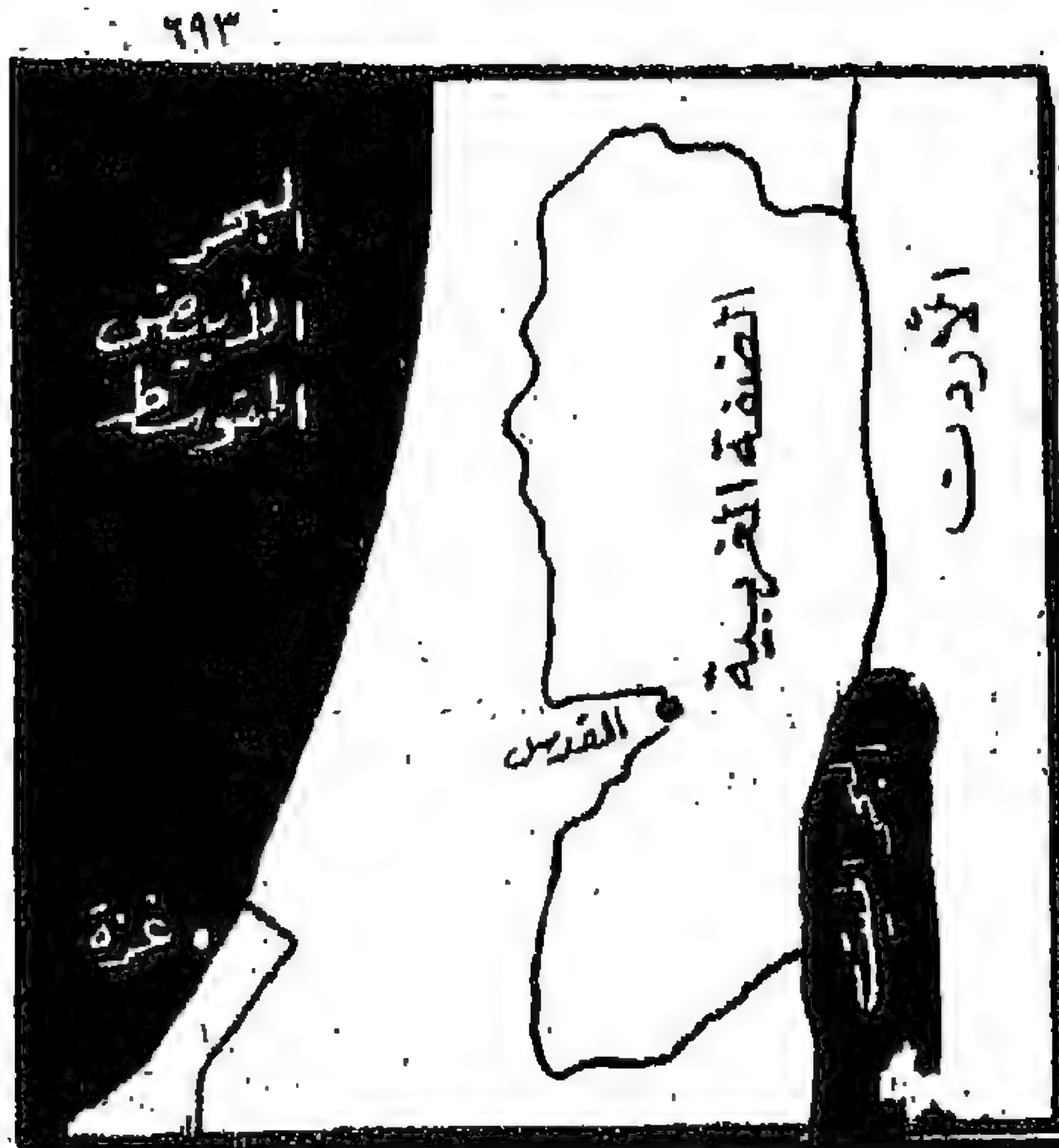
د . شفيق الغبرا
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

رسخت الانتفاضة مفاهيم مهمة حول العنف والقوة حول حدود القوة المدججة بالسلاح ، وحول آفاق القوة الشعبية المدعمة بالنظام والايمان والارادة والوحدة . اسرائيل التى تتفوق عسكريا (فى هذه المرحلة) على مجموع الجيوش العربية تعجز (حتى الان) عن فرض ارادتها على شعب أعزل السلاح . عبر الانتفاضة الفلسطينية بدأ فى الأفق يبرز مفهوم جديد للعلاقة ما بين القوة السياسية والعسكرية . فبالرغم من قوة اسرائيل المسلحة نجد انها وقفت مذهولة وعاجزة أمام قوة الانتفاضة غير المسلحة . وبينما لم تنجح اسرائيل فى ترجمة قوتها العسكرية الى سلطان سياسى تنجح الانتفاضة فى تحويل قوتها الشعبية الى قوة سياسية وسلطان فوق الأرض الفلسطينية المحتلة . إن هذا الوضع الناشىء فى فلسطين يفترض منا الوقوف على طبيعة الانتفاضة وطبيعة القوة التى تمثلها . إن هذه الدراسة ، وبالاستناد الى الأدبيات النظرية المتعلقة بالقوة والثورة وأشكال المقاومة المدنية ، هى محاولة للتعرف على طبيعة صراع القوة القائم بين المجتمع الفلسطينى الأعزل والنظام الاسرائيلى المسلح .

١ - الأطار التاريخى لصراع القوة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة :

إن القوة هى « سلطان رجل على عقول وأفعال رجال آخرين[١] »، وهى مرتبطة بمدى مقدرة « أ » التأثير على سلوك « ب » بطريقة تغير وتخالف مصالح « ب »[٢] . هذا ويعرفها الفيلسوف البريطانى Russell بأنها « انتاج

1 - Hans J. Morgenthau. Politics among Nations (New York: Alfred A. Knopf, Inc. 1967) P.97
2 - Peter Abell, « The Many Faces of Power and Liberty: Revealed Preference, Autonomy and Teleological Explanation. » Sociology, 2, no. 1 (January 1977 (: 4.



التأثيرات المقصودة(٣) ». وحسب تعبير عالم الاجتماع Weber فإن القوة هى « احتمال قيام طرف ضمن العلاقة الاجتماعية بتنفيذ ارادته بالرغم من المقاومة(٤) ». لهذا فالقوة فى جوهرها تستند على مقدرة القوى فى تحويل قوته لصالح التحكم فى الضعيف وجعله يخضع لارادته .

إن السعى نحو ممارسة القوة فى اطار من السيطرة والغاء وجود الاخر السياسى والانسانى ، كثيراً ما يعتمد على بلورة الهزيمة والشعور بالنقص فى كيان الطرف الأضعف . إذ تستند القوة على إخافة الطرف الواقع تحت تأثيرها من العواقب فيما لو قام بمقاومتها . ويرتبط هذا السعى بمحاولة السيطرة على موارد الضعيف وبيئته الاقتصادية والادارية والسياسية . لهذا ونتيجة للقوة المسلطة على الضعيف يصبح من الصعب عليه بناء التنظيم الجماعى القادر على مساعدته فى تحدى القوة . بل ان خصمه يحاول أن يثبت له بإستحالة نجاحه وبالتالى محدودية خياراته(٥) .

ومن الواضح أن اسرائيل سعت ، منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧ ، لفرض سلوك سياسى محدد على الفلسطينيين يكون إنعكاساً لتفوقها العسكرى عليهم . وكان من نتائج تفوقها أن تحول الفكر المقاوم فى المجتمع

---

3 - Bertrand Russel, Power: A New Social Analysis (New York: W.W. Nortorn and Company, Publishers, 1938 (, P. 35.

4 - Max Weber.. the Theory of Social and Economic Organization. Talcott Parsons, ed (New York: The Free Press, 1947), P: 152.

5 - Michael Mann, The Sources of Social Power; A History of Power from the Beginning to A.D. 1760 (Vol 1) (Cambridge University Press, 1986), P. 7.

الفلسطيني ، والذى عبر عن نفسه بمنظمات العمل الفدائي ، نحو الايمان بضرورة أن يكون النضال الأساسى ذا طابع عسكرى . هذا ونتيجة لتفوق اسرائيل العسكرى لم يكن من الممكن تثبيت قواعد مسلحة فى الأرض المحتلة . فبعد فشل العديد من المحاولات الجدية إبان الشهور الأولى التى أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧ لانشاء قواعد مسلحة فى الاراضي المحتلة ، إنتقل العمل المسلح الفلسطيني الى خارج فلسطين[٦] . وتبلورت وسط الحركة الوطنية الفلسطينية نظرية هانوى العربية وبناء قاعدة الارتكاز فى الخارج . لهذا أصبح الشكل الرئيسى للنضال الوطنى الفلسطيني بين الفلسطينيين حملة السلاح فى الأردن ، أولاً ثم فى لبنان . لهذا وجد الفكر العربى والفلسطيني المقاوم ، داخل وخارج فلسطين ، فى التحرير طريقاً واحداً ، فى البداية زحف الجيوش من الحدود الى فلسطين . وبعد حرب ١٩٦٧ ، زحف الفدائيين والجماهير العربية أيضا عبر الحدود . وقد استند هذا الايمان على الاعتقاد بأن تغير ميزان القوى بين الفلسطينيين والعرب من جهة والاسرائيليين من جهة أخرى لا يمكن الا وأن يكون عبر تغير ميزان القوى العسكرى . فكما بنت إسرائيل قوتها وبالتالى استراتيجيتها على التفوق العسكرى ، بنى الفكر المقاوم الفلسطيني استراتيجيته الأولى ولسنوات طوال على نظرية التحرير والعودة العسكرية .

وقد أدى هذا الوضع فى تلك المراحل الأولى الممتدة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧١ الى غياب أى نفوذ فعال لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالى المنظمات الفلسطينية فى الاراضي المحتلة . كما أن منظمة التحرير لم تكن مضطرة لبلورة سياسة جماهيرية للتعامل مع الأراضى المحتلة ، فنظرية التحرير من الخارج أصبحت هي المسيطرة على الفكر والممارسة السياسية . خاصة وأن الفكر المقاوم ، فى تلك المرحلة ، كان يسعى لتحرير كل فلسطيني وبالتالى لم تكن الأراضى المحتلة ١٩٦٧ إلا جزءا صغيرا من استراتيجية أكبر[٧] .

وفى ظل تحول مركز النضال نحو خارج فلسطين ، خاصة فى السنوات الاولى للاحتلال ، ساد الانطباع فى أوساط أبناء الأرض المحتلة ان بوسعهم عمل القليل لاحداث حالة التحرير . وان أقصى ما يمكن المساهمة به لاحداث حالة التحرير المرجوة هو انتظار حل سياسى مرتقب أم ممارسة النضال المسلح[٨] . لهذا سعى الكثير من الشبان لممارسة العمل المسلح على أكثر من صعيد بل أن البعض فضلوا الخروج من الأرض المحتلة والانضمام للمقاومة الفلسطينية فى الأردن وذلك بوصفها قاعدة الارتكاز والأمل فى التحرير . لهذا نجد أن أبناء الأرض المحتلة كانوا يترددون فى تلك المراحل الاولى من الاحتلال فى انشاء صحيفة ونقابة ومؤسسة علنية تعمل تحت الاحتلال ولكن تقاومه بنفس الوقت . إن النظرة السائدة فى تلك الفترة خاصة فى أوساط الحركة الوطنية كانت ترى أن أى عمل من هذا القبيل تشريع للاحتلال وتعاون معه وتأجيل لمعركة التحرير الكبرى التى يستعد لها الفلسطينيون والعرب فى الخارج[٩] .

ولتضمن اسرائيل هدوء السكان والسيطرة على تحركهم الاجتماعى والسياسي فقد سعت لترسيخ سياسة الأمر الواقع وفرض ارادتها وذلك عبر طريقين . الأول عبر عن نفسه منذ البداية بواسطة القمع والسجن والتعذيب ونسف المنازل والابعاد والعقوبات الجماعية . أما الثانى وهو الأخطر وذو بعد تاريخى ، فتمحور حول السيطرة على الواقع الاقتصادى الاجتماعى والثقافى للسكان . لهذا سعت إسرائيل الى مصادرة الأراضى وانشاء المستوطنات ، محاربة المؤسسات ، أخذ الأرض ، وضع قيود على استخدام المياه ومنع حفر الابار الارتوازية ، خنق الزراعة وربطها بإسرائيل ، بالاضافة الى ربط العمل والعمال بهم أيضا . هذا الالحاق الذى له آثار سياسية ومعنوية واجتماعية على الفلسطينيين جعل من الصعب على الفلسطينيين خط طريق مستقل عن سياسة الاحتلال ، وأفهم الفلسطينيين أيضا أن اسرائيل لا تنوى الانسحاب من هذه الأراضى[١٠] .

6 - Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker? (Great Britain Sidgwick and Jackson Limited, 1984), pp. 241-251.

(٧) انظر دراسة :

Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 (Washington, D.C.. The Prookings Institution, 1988), p.34.

(٨) نفس المصدر ص ٢١ ـ ٤١

(٩) مقابلة مع توفيق ابو بكر ، الكويت شتاء ١٩٨٩ . السيد ابو بكر صحافى فلسطيني عمل فى الارض المحتلة فى تلك المرحلة المبكرة من الاحتلال .

(١٠) انظر الدراسات التالية :

Meron Benvenisti, The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies (Washington D.C: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984); Naseer H. Aruri, ed. Occupation: Israel over Palestine (Belmont: Association of Arab University Graduates, Inc, 1983)

٢ - الفلسطينيون وتحدي الأمر الواقع :

لقد بدأ المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بإكتشاف طرق هامة تعكس سعيه لاستنهاض عوامل القوة الكامنة به . فقد سعى المتصدرون لمقاومة إسرائيل ، وذلك بعد أن تبين ان الاحتلال لن يخرج بسرعة ، وبعد أن تعثرت فكرة التحرير المسلح القادم من الخارج (نتيجة لاحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن) للاستعاضة بأساليب شكلت بداياتها الأساس التاريخي الذي أدى للانتفاضة . فعلى مدار سنوات الاحتلال بدأ النضال ينتقل من الطابع العسكري البحت عقب حرب ١٩٦٧ ، إلى الطابع الشمولي السياسي والثقافي والاداري والاقتصادي . ويمكننا أن نرى علاقة طردية لا بين التهويد والالحاق من جهة والرد الفلسطيني عليه ، لكن أيضا من ناحية إنحسار العمل المسلح وامكانات التحرير المسلحة من الخارج من جهة ووسائل النضال الأخرى من جهة أخرى . هكذا أصبحت مقاومة الاحتلال ممكنة ، عبر رصف شارع ، والمشاركة بنجاح محصول الزيتون ، أو بناء ناد وزراعة قطعة أرض والاشتراك بمسيرة ومظاهرة . وأضبحت الأغنية للأطفال والصغار ، الفن والرسم ، والرقص الفولكلوري ، والشعر ، وسائل مهمة لمقاومة الاحتلال . ضمن هذا الاطار بإمكاننا أن نفهم سياسة صامد المتبعة من جانب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[١١] . أي سياسة الصمود والثبات في المنزل والحقل والأرض . وأيضا سياسة البناء الاداري والثقافي والاقتصادي التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية وأعتمدتها خاصة منذ أن تحول الفكر السياسي الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ نحو العمل لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ . لقد شنت اسرائيل حربا شاملة على المجتمع الفلسطيني ، وقد رد الفلسطينيون خاصة منذ عام ١٩٧٣ بأن بداوا بتطوير قوتهم الذاتية أستنادا الى وسائل جديدة لم يجربوها في الماضي القريب . لقد سار الفلسطينيون جديا في الطريق المؤدي لاستنهاض عوامل القوة الكامنة في بيئتهم ومجتمعهم وذلك لكسر سيطرة اسرائيل عليهم[١٢] . فالسيطرة على منابع القوة أساسي لمقاومة قوة الخصم وسيطرته المطلقة[١٣] .

الملاحظ أن الوعي بإمكانات العمل الداخلي والمستقل تطور بهدوء وعلى مراحل رد الفعل الطبيعي كان بالصمود في الوطن . كان هذا الاساس والبداية . ثم تبلورت مرحلة ما بعد خروج المقاومة من الأردن عام ١٩٧١ والتي ادت الى انشاء الجبهة الوطنية في داخل الأرض المحتلة عام ١٩٧٣ والتي قادت وبالتنسيق مع منظمة التحرير في الخارج المواجهات والاضرابات والمظاهرات ضد الاحتلال . ثم بدأت مرحلة الانتفاضات عام ١٩٧٥ التي أدت الى انتخابات البلديات التي أصبحت ذراع منظمة التحرير الفلسطينية السياسية في الداخل . وقد توج النضال الفلسطيني حينما نجح رؤساء البلديات عام ١٩٧٨ بتأسيس « جبهة التوجيه الوطني » التي قادت النضالات الجماهيرية الهامة حتى عام ١٩٨٢[١٤] ، هذا وقد قمعت اسرائيل كل هذه الاشكال التي تغذي النضال ضدها اذ حلت البلديات المنتخبة بالاضافة الى « جبهة التوجيه الوطني » عام ١٩٨٢ .

إن الوعي ينتج عن التطورات والحاجات والظروف . مرحلة الوعي العليا لا تأتي إلا بعد المرور في مراحل الوعي الدنيا وتراكم النضال والتجارب . في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، واستنادا إلى هذا الواقع السابق ، بدأت تبرز أشكال كفاحية جديدة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وقد اعتمدت هذه الأشكال النضالية على العمل الشعبي المنظم الذي يصعب اغلاقه أو حله والذي يقوم على تجارب اللجان والعمل التطوعي بأنواعها المنتشرة وسط الأحياء والقرى والمرأة والعمال والطلاب . ان هذا النمط من العمل لقي تشجيعا ودعما جديا من قبل منظمة التحرير ممثلة في المسئول الأول فيها عن النضال في الأرض المحتلة الشهيد

---

(١١) انظر دراسة :
Raja shehadeh, The Third Way: A Journal of Life in the West Bank (London: Quartet Books, 1982 .

(١٢) انظر دراسة :
Dov Shinar, Palestinian Voices: Communication and Nation Buildings in the West Bank (Boulder: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1987)

13 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action: Power and Struggle (Part one) (Boston, Porter Sargent Pubpishers, 1973,), P.10.

(١٤) أنظر الدراسات التالية :
Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 Geoffrey Aronson, Creating Facts: Israel. Palestinians and the West Bank (Washington, D.C., Institute for Palestine Studies, 1988); Moshe Ma'oz, Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel (London: Frank Cass, 1984)

ابو جهاد . هذا الاسلوب من العمل الجماهيرى انتشر فى الاراضى المحتلة بصفته رديفاً للمؤسسات المهنية والطلابية والعمالية الصاعدة . وقد أصبحت هذه الوسيلة من النضال ، خاصة منذ عام ١٩٨٢ ، بديلاً نسبياً عن كل أنواع الزعامة التقليدية أو الوطنية التى يسهل اعتقالها ومصادرة حرياتها[15] .

٣ ـ الانتفاضة الفلسطينية والقوة الجديدة :

أ ـ الانتفاضة وقوة الثورة :

بالانتفاضة الفلسطينية دخل الشعب الفلسطينى مرحلة الوعى العليا . إذ نقلت المجتمع الفلسطينى عبر تراكمات نضالية كبرى من « حيز التاريخ إلى حيز الحاضر وجزئيا الى حيز المستقبل[16] » . ولكن بإمكاننا أن نقول للانصاف أن مواجهة الفلسطينيين للاستعمار يتسم بالطابع الاجلائى والاستيطانى جعل افضل وأنضج الصيغ النضالية السابقة غير كافية لاحداث حالة التحرير . ولقد شكل صعود الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ ، وذلك فى ظل انشقاق الموقف العربى وترهله ، وسيلة اسرائيلية للانقضاض بلا هوادة على الفلسطينيين فى الداخل والخارج .

جاءت القوة الجديدة للمجتمع الفلسطينى على صيغة ثورة شاملة ، بما يحوى ذلك حسب رؤية هانتينغتون للثورات من « تدمير سريع وعنيف للمؤسسات السياسية القائمة ، استنهاض همم قطاعات جديدة من المجتمع لم يسبق لها أن شاركت فى أعمال العصيان السابقة ، بالاضافة لبناء مؤسسات سياسية جديدة[17] , وبما أن الثورة عبارة عن تغير سريع وجذرى عنيف فى القيم المجتمعية السائدة ، فى البنى السياسية والاجتماعية والقيادية[18] » ، وبما أنها تغير شامل بكل ما للكلمة من معنى « وحالة ذهنية ومناخ عام يسود المجتمع[19] » ، فقد إكتسبت الانتفاضة بجدارة حقيقة أنها ثورة عارمة اجتماعية ووطنية . ان الانقلابات تغير قيادة بأخرى وسياسة بأخرى ، الانتفاضات تعبر عن عدم رضا محدد تجاه أوضاع اقتصادية أو سياسية كإنتفاضة الجزائر فى العام ١٩٨٨ ، أما الحروب الوطنية فتعبر عادة عن صراع شعب ضد استعمار دون أن ينطوى هذا على تغيرات شاملة وسط المجتمع المستعمر[20] . لكن الثورة أكثر من هذا انها شمولية تماماً كما كانت الثورات الروسية ، والصينية والفرنسية .

ومن خصائص الثورات أنها عملية مستمرة تعبر عن قوة المجتمع وذلك منذ لحظة البدء الى مرحلة ما بعد النصر . انها عملية لا تنتهى متى ما بدأت ولا تهدأ إلا بعد أن تكون دعائم السلطة الجديدة قد تثبتت وترسخت . ولان الثورات عملية متشابكة ومستمرة نجد أنها لا تبدأ كثورات . فالثورة عادة تبدأ كمظاهرة أو كشكل من أشكال العصيان الذى اعتاد المجتمع ، بمساندة القوى المعارضة أو الثورية والوطنية ، أن يقوم به بين الحين والاخر فى ظل العهد السائد . لكن هذه المرة الوضع مختلف . فالرد الاستعمارى أو الحكومى المتبع كلما حصلت أعمال شغب سيكون هذه المرة كفيلاً بتفجير مخزون لا علم للثوريين الذين نظموا المظاهرة والاضراب بوجوده . هذا أساس عفوية الثورة ، أو استناداً الى نظرية SKOCPOL البنائية ، ان الثورات تحدث وتتفجر ولا تهندس أو تصنع[21] . هذا لا يلغى دور الجهد المنظم فى دفعها الى التبلور . كما أن الثورات لا يمكن أن تستمر إلا بجهد منظم وبوجود قيادة لها .

ان الثوريين فى كل الثورات المتفجرة وفق النمط المدينى الصاخب (أى التى تنفجر وسط المدن فى البداية قبل انتقالها الى الريف) يفاجأون اولا ببداية الثورة مفاجأة شبه كاملة . فهم على مدى السنوات الطوال قد عملوا لتفجيرها ، ونظموا الخلايا ووسعوا قاعدتهم الجماهيرية وزاوجوا بين اشكال النضال دون أن تنفجر الثورة التى تنبأوا بها . والسبب فى هذا يعود الى ان الثورات الكبرى تنتج عن عوامل وعناصر عميقة الجذور تتجاوز الفعل المنظم والسياسة الثورية لحزب أو منظمة

---

15 - Emile Sahliyah, in Search of Leadership. PP. 182 - 18 ..

16 - V.I. Lenin, What is to be Done; Burning Questions of Our Movement (New York: International Publishers, 19·9), P.177

17 - Samuael P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yule University Press, 1969), P.266.

(١٨) نفس المصدر ص ٤

19 - James C. Davies, «Toward a Theory of Revolution », in James Chowning Davies (ed) When Men Revoit and Why: A Reader in Political Violence and Revolution (New York: The Free Press, 1971), P.136.

20 - Political Order in Changing Societies P.264.

21 - Theda Skocpol, States and Social Revolutions (Cambridge: Cambridge University Prsss, 1979), PP.17 - 18

او طليعة . لهذا فحينما حاول اعضاء المنظمات الفلسطينية فى الاراضى المحتلة اخراج الجمهور الى الشارع فى غزة للاحتجاج على مقتل العمال الذين صدمتهم الشاحنة الاسرائيلية قبل بدء الانتفاضة ، فهم عملوا هذا ضمن سياق مقاومة السلطات كما كانوا يفعلون دائما على مر السنوات . ولكن النتيجة هذه المرة كانت مختلفة إذ بدأت الانتفاضة التى طالما خططوا وعملوا لها دون أن يروا نتائج لهذا التخطيط (٢٢)

والملاحظة الثانية المهمة فى الثورات الاجتماعية والوطنية الكبرى انها تتبلور حسب أسلوب رد الخصم عليها . اى انها تتأثر طرديا مع العنف المستخدم ضدها : كلما ارتفعت حدة العنف ارتفعت معه حدة المقاومة بأبعادها الاقتصادية ، الاجتماعية ، التنظيمية ، السياسية والعسكرية (٢٣) حينما يبدأ المخزون الشعبى بالتدفق ، وحينما تبرز امام الثوريين طاقات ومصادر وقوة لم يعهدوها من قبل فى مجتمعهم (٢٤) وقتها تبدأ الثورة بأخذ شكلها ويبدأ الثوريون باللحاق بها محاولين استغلال هذا المخزون الجماهيرى نحو اهداف اقامة النظام الجديد . والثورة كما تنفجر دون تخطيط مسبق ، وذلك من حيث تشابك وتعقد الظروف الموضوعية التى تؤدى اليها ، فان تطورها واشكال النضال التى تتبعها تتبلور ابان تطور العملية الثورية . حينما تنضج رويدا رويدا اهداف الثورة (٢٥) ولاشك ان الفئة الاكثر تنظيما وحنكة فى صفوف الثوريين والاكثر شعبية بالمعنى السياسى فى مرحلة ما قبل الثورة هى التى تنجح مع الوقت فى توفير قيادة للثورة عادة ما تستمر حتى تحقيق النصر . هذا هو التفسير لقدرة المنظمات الفلسطينية فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم المخزون الشعبى ، ومن ثم تشكيل اللجان الشعبية والقيادة الموحدة للانتفاضة التى اصبحت بحد ذاتها الادارة التنظيمية لاستمرار الثورة الانتفاضة (٢٦)

ب ـ قوة المجتمع ، وقوة الاحتلال :

إن احدى اهم سمات مجتمع الانتفاضة ، وهذا هو الأهم بالنسبة لمسألة القوة وانواعها ، اثباتها ان القوة ليست دائما مسلحة والثورة ليست دائما مسلحة ايضا ، الوسائل كثيرة والسلاح أحدها ، وذلك حسب الضرورة والحاجة . لا يوجد وصفة واحدة ولا طريق واحد للتحرر (٢٧) وما ان ينجح الضعيف بفعل قدرة مميزة فى تحريك ارادته الا ويبدأ وعبر اشكال متنوعة من المقاومة بسلوك الطريق الذى يسمح له بالتحرر من سيطرة خصمه على عقله وسلوكه . وما أن ينجح فى ذلك الا وينجح فى السيطرة على بيئته الاجتماعية السياسية الادارية الاقتصادية . حينما تبرز قوة اعادة البناء والتجديد التى تسمح للضعيف بالسيطرة على واقعه ومستقبله حينما تنشأ جبهتان ، جبهة الاحتلال ومجتمعه وجبهة الشعب الثائر .

إن أحد أهم مظاهر القوة الجديدة المصاحبة للانتفاضة إنها حولت الشعب الى كتلة بشرية متراصة ، كما تحول الفرد عبرها الى كيان يعى دوره الاجتماعى ـ السياسى . طبيعة العلاقات الجديدة والوحدة الصاغة فى هذا المجتمع الجديد أدخلته فى وضع مميز . على سبيل المثال ان انخراط الطبقة التجارية فى الانتفاضة اساس للتضامن المجتمعى فى وجه الاحتلال . ولقد إلتزم التجار بأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . ولكن إسرائيل سعت لتحدى قرارات القيادة الموحدة التى ألزمت التجار بأوقات محددة لفتح متاجرهم ، ارادت ان تثبت للتجار بأنها مصدر القرارات داخل الارض المحتلة لا القيادة الموحدة للانتفاضة .

لهذا وعلى مدار الشهور الاولى للانتفاضة جاء الاسرائيليون الى المحلات ابان الفترات التى حددتها قيادة الانتفاضة وقاموا باغلاقها . وتكررت العملية ، الاحتلال يغلق المحلات فى الاوقات التى تدعو اليها قيادة الانتفاضة ويفتحها عنوة فى الاوقات التى يريدها . وابان احتدام الصراع مع السلطة المحتلة وجد التجار حلا يتناسب وأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . إذ بدأ الكثير من التجار بنقل بضائعهم الى منازلهم والبيع منها ، بهذه الطريقة منعوا اسرائيل من فرض ارادتها عليهم .

---

(٢٢) حول أسباب الانتفاضة انظر :

شفيق الغبراء ، الانتفاضة الفلسطينية : الاسباب والاستمرار والاهداف » . المستقبل العربى ١١٣ (١٩٨٨،٧) : ٥٩ ـ ٧٤ .

23 - Ted Robert Gurr, « The Revolution - Social - Change Nexus: Some: Old Theories and New Hypotheses », Comparative Politics 5,3) April 1973) 386

24 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc., 1974), P.8-9.

(٢٥) نفس المصدر

26 - Joe Stork, « The Significance Of Stones: Notes from the Seventh Month », Middle East Report, No.154 (September - October 1988), P.6-8.

(٢٧) عبد الهادى خلف ، المقاومة المدنية : مدارس العمل الجماهيرى وأشكاله (بيروت مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٨) .

ولكن هذا الحل إضاف الى حالة التحدى القائمة بين سلطة الانتفاضة الشعبية وسلطة الاحتلال . إذ بدأ جيش الاحتلال بتطبيق سياسة خلع الاقفال عن المحلات وفتحها عنوة ثم تركها عرضة للسرقة او التلف . وبما أن الشعور التضامنى هو الاساس الصلب الذى تقوم عليه القوة المجتمعية الجديدة ، فحينما يأتى الاسرائيليون ويقومون بكسر اقفال المحلات يسارع أعضاء اللجان الضاربة (وهى اللجان المكونة اساسا لمنازلة قوات الاحتلال والاشتباك معا) الى إعادة اغلاق هذه المحلات وتركيب اقفال جديدة على أبوابها . فحماية ممتلكات التجار اصبحت جزءا من حماية ممتلكات المجتمع . لهذا نجحت الانتفاضة بتحديد أوقات فتح المحلات بينما يقف الجيش عاجزا عن استعادة المبادرة (٢٨) إن الروح التضامنية المتوفرة فى الانتفاضة اساسية لقوتها . وشعور كل الطبقات والفئات بأن الجميع يساهم فى دفع ثمن التحرر من شأنه ادامة الزخم الشعبى ، وتعميق حالة الوحدة . إن صمود التجار مهم لصمود القرى والمخيمات والعكس صحيح . فعبر رعاية التضامن المجتمعى تكبر الانتفاضة وتتعمق . والجدير بالذكر أن المخيمات المحاصرة ، والممنوعة فى كثير من الاحيان من استقدام الاكل والمواد الغذائية ، كثيرا ما ترفض المواد التموينية التى تمدها بها اللجان الشعبية وذلك لضمان وصولها الى مخيمات أخرى . هذه أحداث وسلوكيات تتكرر كل يوم بأشكال متنوعة . كما أن علاقات الاساتذة بالطلبة اختلفت : النضال الوطنى فى ظل المجتمع الجديد له مذاق مختلف . الكثير من اساتذة الجامعات حولوا منازلهم لأماكن اجتماع وحوار ونقاش مع الطلبة . فالجامعات مغلقة ، لكن المناخ الجامعى مستمر عبر لقاء شهرى او نصف شهرى وبهذه الطريقة يستمر تفاعل الاستاذ مع الطالب بالرغم من منع الجيش للجميع من دخول الحرم الجامعى . (٢٩) ومن أشكال التضامن الأخرى المعبرة عن عناصر القوة المجتمعية القادرة على مواجهة قوة الاحتلال العسكرية والناتجة عن تداخل كل فئات الشعب ، قيام اللجان الشعبية والكثير من معلمى المدارس المغلقة بمهمة التعليم على مستوى الاحياء (٣٠) والمنهج بهذه الحالة يختلف تماما عن ذلك المعمول به فى المدارس أبان مرحلة ما قبل الانتفاضة . ففى الحساب او اللغة او الدين او الجغرافيا هناك ربط واضح بين المنهج الذى يدرس من جهة وواقع الانتفاضة ومقاومة الاحتلال من جهة أخرى . إن هذا المنهج الدراسى يأخذ الكثير من مادته وامثلته من وحى التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد فى فلسطين . بمعنى آخر فان المنهج المعمول به فى المدارس المنزلية التى تديرها الانتفاضة يساهم بتعزيزها وتعميق جذورها .

ومن المهم الاشارة الى ان التضامن الاجتماعى والوعى المدنى بين السكان يمكن ملاحظته عبر سلوك المواطنين الطوعى تجاه غياب أى ادارة منظمة للمرور . فبعد ان استقالت الشرطة فى الشهور الاولى للانتفاضة لم يعد هناك جهة رسمية لتنظيم شئون السير . ولكن المجتمع المقاوم عبر عن التزامه الارادى بنظام المرور المعمول به سابقا . وقلما تضطر المجموعات الضاربة لايقاف شخص يسوق برعونة حتى على هذا المستوى نجح الفلسطينيون بترسيخ وحدتهم واستقلالهم عن الاحتلال (٣١)

اللافت فى هذه القوة المجتمعية انها ملك للجميع من أبناء الشعب وبناته . فلا يوجد فرد لا يشارك فيها بصورة أو بأخرى . واللافت ايضا ان للمرأة فيها دورا مميزا (٣٢) ففى القرية والمخيم ، المدينة والحى ، فى اللجان الضاربة او لجان المرأة أو التعليم والاسعاف ، تتصدى المرأة وبطليعية مميزة لقوى الاحتلال . وبهذا فهى تؤكد أن المجتمع لا يتحرر ولا يستقل باستخدام نصف طاقاته . وعبر هذه المشاركة تكون المرأة قد خطت خطوة تاريخية فى ترسيخ دعائم مجتمع قادر على الاستمرار فى انتفاضته وقادر ايضا على مواجهة تحديات ما بعد النصر . إن الاساس فى وشعارات الحركة الثورية ان تستطيع كل امرأة ورجل وشاب ومسن أن يجد فى

---

(٢٨) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ والكويت خريف انظر ايضا
Koe Stork, « The Significance of Stones, P.8-10

وانظر ايضا .

Jonathan Kuttab, « Hhe Children's Revolt » Journal of Palestine Studies,, 68 (Summer, 1988): 26-35

(٢٩) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٠) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ ؛ انظر ايضا
Joe Stork, « The Significance of Stones, P.8

(٣١) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ ؛
Jonathan Kuttab, « The Children's Revolt »,P.29

(٣٢) عبد القادر ياسين ، دور المرأة الفلسطينية فى الانتفاضة ، صامد الاقتصادى ، ٧٤،١٠ تشرين الثانى ـ كانون الاول ، ١٩٨٨) : ١٢٨ ـ ١٤٠

الثورة واطروحاتها وشعاراتها شيئا من اماله وطموحاته ونفسه ومستقبله [(٣٣)]

وبينما نجحت القيادة الموحدة للانتفاضة في تحقيق وحدة وطنية شمولية بين مختلف التيارات السياسية ، مما أعطاها زخما في صراع القوة مع جيش الاحتلال ، سعت اسرائيل لضعضعة قوة الانتفاضة عبر خلق شقوق بين شعب الانتفاضة . وأحد هذه المحاولات العديدة والمستمرة يتعلق بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين . لنرى كيف تعاملت القيادة الموحدة للانتفاضة مع المسألة ؟

فعلى سبيل المثال ابان صيف ١٩٨٨ قام مجهولون اثناء الصلاة برمي حجارة على جامع في مدينة بيت ساحور ، ثم قام مجهولون بعد عدة أيام برمي حجارة على كنيسة ، وبدأ الناس يتكلمون ويتلهون ويتساءلون عن المنفذ . البعض قال اسرائيل ، وآخرون قالوا متعصبون من هنا او من هناك . ومال رأي للقول انها فتنة ويجب البحث عن منفذيها ومعاقبتهم . [(٣٤)]

هذا ولقد وجدت الانتفاضة عبر لجانها الشعبية حلا سليما لهذه المشكلة التي تهدد قوة ووحدة المجتمع في صراعه مع قوات الاحتلال . إذ طلبت من المسلمين التوجه الى الكنيسة وحراستها بينما يقوم المسيحيون بالصلاة وطلب من المسيحيين ايضا حراسة الجامع بينما يقوم المسلمون بالصلاة ، وبعد كل صلاة يخرج المسيحيون والمسلمون بمظاهرة موحدة ضد الاحتلال .. فعبر الالتقاء على ان الوطن للجميع ، وان المقدسات ملك للجميع أيضا ، وأن الاحتلال برموزه ووسائله هو العدو الحقيقي للمجتمع ، نجحت الانتفاضة في ترسيخ نموذج هام للوحدة بين الشعب . وبهذا فهي تفوت على اسرائيل فرصة طالما راهنت على استغلالها .

وللتدليل على أهمية الوعي المرتبط بالعلاقات الاسلامية المسيحية في الارض المقدسة أسوق مثلا آخر ذا دلالات هامة لطبيعة الصراع بين قوة المجتمع وقوة الاحتلال . إذ خلال شهر فبراير ١٩٨٨ عقد في القدس مؤتمر هام نظمته جامعة بيرزيت ، وذلك بمناسبة مرور ٤٠ عاما على النكبة . وقد قرر منظمو المؤتمر توجيه دعوة لمفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي لالقاء كلمة رئيسية في المؤتمرين الذين جاءوا من اماكن مختلفة بالعالم . ولكن الشيخ العلمي كان مريضا واعتذر عن الحضور . فأصر منظمو المؤتمر بأن يزكي من يحل محله . فما كان منه الا ان إختار المطران حكيم مطران القدس بصفته الوحيد القادر على الحلول مكانه .

وبذهاب مطران القدس مكان مفتيها الى المؤتمر تبرز دلالات هامة حول طبيعة المجتمع المقاوم للصهيونية وطبيعة الوحدة الوطنية التي يصيغها في ظل الانتفاضة . إن الانتفاضة تقوم بإعادة صياغة مجتمع وفق توافق طوعي بين جميع مكوناته . انها تبرز انسانا جديدا ملؤه الوعي بحاجات مجتمعه ومستقبله . إن فيها اسسا لنموذج داخلي وحدوي ، ولعقد اجتماعي حر ومتوازن بين الفرد والآخر ، المجتمع والقيادة المسيحيين والمسلمين .

هذا وابان النضال لزحزحة قوة الاحتلال القمعية نجح الفلسطينيون باقامة مناطق في القرى ، يطلق عليها الاراضي المحررة . نعم ، وسط بطش إسرائيل تبنى مناطق محررة ! وبينما نجد نفس اشكال المواجهة في المخيمات والمدن والقرى الا أن الكثير من القرى بحكم الجغرافيا ، والمخيمات بحكم الازقة والكثافة ، تستطيع أن تستقل عن نظام الاحتلال وتدير امورها ذاتيا لفترات طويلة . وتدار هذه المناطق بواسطة اللجان الشعبية المحلية . وهي شكل معبر عن طبيعة القوة المجتمعية التي تم بناؤها في ظل الانتفاضة . هذا وقد نجحت القرى على الاخص وفي الكثير من الاحيان بإدارة شئونها باستقلال وبغياب أي سلطة أو رمز للاحتلال لفترات تتجاوز الاسابيع لهذا يسعى جيش الاحتلال لاستعادة هيبته بين الحين والآخر عبر حملات عسكرية تستهدف قرى محددة . هذا ويدخلها جيش الاحتلال بهدف إعتقال ابنائها الثائرين ، نسف بعض المنازل ، وفرض العقوبات الجماعية . وفي ظل المواجهة دفاعا عن الاستقلال يسقط العديد من ابناء القرى المحررة ما بين شهداء وجرحى ، وذلك قبل ان تنسحب قوات الاحتلال الى مواقع امنية لها خارج تلك القرى [(٣٥)]

ومن بين الحطام الذي تخلفه اسرائيل في القرى يبدأ المجتمع الصغير في كل قرية باعادة الحياة الى البلدة التي تركها الاسرائيليون دون تحقيق نتيجة تذكر . وتعود اللجان الشعبية الى العمل بحيوية ونشاط . فكل الشعب لجان شعبية كلما نجحت اسرائيل بازاحة وجه من وجوهها برز لها وجه آخر أشد نضارة وحيوية وكبرياء . وبسرعة يعود الكثير من الذين استطاعوا الالتجاء بعد سقوط القرى الى التلال او القرى المجاورة ، للمساهمة في اعادة البناء وارساء الاساس الميداني للدولة المستقلة .

إن هذه السيطرة على الأوضاع المحلية في القرية وفي المخيم والمدينة هو الاساس في صراع القوة بين سلطة الانتفاضة السياسية وسلطة العدو المسلحة . فلقد حررت الانتفاضة المجتمع عبر فرض إنهيار هام في مجال الادارة

---

33 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements, P.52.

(٣٤) يستند هذا الجزء من الدراسة الى مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٥) مقابلات مع أساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

الاستعمارية (استقالات الشرطة ، رفض دفع الضرائب ، اقالة البلديات ، توبة العملاء أو خروجهم من المدن والقرى) ووجدت طرقا لادارة المجتمع والحفاظ على امنه باستقلاله . أى انها حررت المجتمع دون ان يعنى هذا طرد الاحتلال . هذا عمل خلاق لانه يثبت الثورة فى المجتمع ويبنى سلطتها رغما عن وجود السلطة المعادية . وطالما أن الاحتلال غير قادر على هزيمة الفلسطينيين فى عقلهم وبيئتهم الادارية والاقتصادية والاجتماعية فالنصر آت والمستقبل سيلد الجديد . هذا جوهر الصراع ، صراع الارادات والقوة . هذا مغزى دور اللجان الشعبية ، لجان المرأة واللجان الضاربة ولجان الاسعاف والجرحى والشهداء والاسرى . هذا مغزى الزراعة المحلية وإنتشار ظاهرة جنائن الانتفاضة ، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية ، وتنشيط الاقتصاد المحلى . والجدير بالذكر ان مقاطعة بضائع الاحتلال تتم استنادا الى سياسة مدروسة . إذ يذهب أعضاء اللجان الضاربة الى الحوانيت والى مخازن التجار فى المدن والقرى والمخيمات ويتأكدون من طبيعة البضائع التى تباع . فإذا وجدوا بضائع اسرائيلية يقومون بحصرها .. كل بضاعة اسرائيلية لها بديل فلسطينى سواء أكانت فى مجال الدواء أو غيره أكدوا لصاحب المحل عدم قيامه ثانية بجلبها والاكتفاء بالبضائع الفلسطينية المساوية . هذا والبدائل الفلسطينية للصناعات الاسرائيلية صناعة مزدهرة منذ الانتفاضة[٣٦] . وبالتأكيد ان المقاطعة للبضائع والصناعات الاسرائيلية غير الضرورية قائمة منذ الاسابيع الاولى للانتفاضة .

عبر هذه الوسائل والاشكال التنظيمية نجحت الانتفاضة الثورة كما نجحت ثورات أخرى « بالربط التنظيمى والرمزى بين الاضراب واشكال المواجهة والنضال من جهة وبين بناء المؤسسات من جهة أخرى .. اى اخضاع كل شىء لحركة شاملة اساسها بناء النظام الاجتماعى السياسى الجديد »[٣٧] . والجدير بالذكر أن الادبيات المتعلقة بالثورات تؤكد لنا أن الثورات تعبير عن قوة وطاقة على البناء والتحدى[٣٨] . هذا جوهر الانتفاضة ودور قيادتها الموحدة التى كسرت إحتكار العدو فوق الأرض المحتلة ١٩٦٧ .

إن الانتفاضة لهذا هى اولا إنتفاضة للعقل والروح والارادة . ولهذا فهى أكبر من الاسلحة المستخدمة ضدها أو الوسائل التى تستخدمها ضد جيش الاحتلال . إنها القوة المجتمعية الشاملة ، قوة المواطنين فى المجتمع المدنى ، أمام قوة مجتمع الاحتلال العسكرى . ومن الضرورى ان ننتبه الى تبلور مرحلتين فى تاريخ الانتفاضة القصير . ففى المرحلة الأولى اوصلت الانتفاضة صوتها الى العالم عبر المظاهرات الصاخبة والكبيرة ، ثم انتقلت فى المرحلة الثانية نحو مهمة بناء سلطتها المستقلة ، اى وضع الاسس ، ارادت إسرائيل أم لم ترد ، لدولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . طالما ان هذه الوحدة مستمرة ، والمجتمع الجديد ماض فى صون منجزاته وادارة شئونه ذاتيا فلن تنجح إسرائيل فى انهاء الانتفاضة .

إن هذا الوضع الناشىء بين الضعيف والقوى يشكل الاساس المادى والفكرى للعنف الثورى الرمزى المستخدم من قبل الانتفاضة . وبالامكان القول أن الفلسطينيين فى نضالهم التاريخى إستخدموا وسائل عديدة لا عنفية[٣٩] . وأن الانتفاضة فيما عدا بعض الحالات التى مورس فيها عنف واضح هى فى جوهرها لا عنفية أو تستند على وسائل العنف الرمزى وذلك لانها اكتشفت ان هذا يشكل أسلوبا سليما ومتفوقا فى مواجهة قوة الاحتلال المسلحة . ويشكل هذا الاسلوب إضافة محلية عربية لوسائل النضال فالحجر عنف رمزى فى جوهره ، إذ انه صيغة للرفض والاحتجاج لها اثار نفسية على مجتمع الاحتلال وجنوده ، كما له آثار هامة على الرأى العام العالمى وعلى مجتمع الانتفاضة نفسه . إن النضال اللاعنفى ، والانتفاضة الفلسطينية شكل من اشكاله ، لها خصائصها ومميزاتها التى تستند اساسا على القناعة بأن ممارسة القوة تستند دائما على موافقة او خضوع المحكوم . وإنه فقط عندما يسحب المحكوم موافقته هذه فهو يصبح قادرا على السيطرة على قوة الخصم وتدميرها . بمعنى آخر ، النضال اللاعنفى [فى المناطق الجغرافيةالتى تكتسب الثورة شرعيتها وتثبت اقدامها] وسيلة تستخدم للسيطرة على ، ومقارعة وتدمير قوة الخصم »[٤٠] .

---

(٣٦) مقابلات مع اساتذة على علاقة مع الحركة الوطنية ، الكويت شتاء ١٩٨٨ .

(٣٧) انظر الدراسة النظرية التالية :

Shmuel N. Eisenstadt, Revolution and the Transformation of Societies: A Comparative Study of Civilizations (New York: Free Press, 1978), P.75.

38 - Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York: Vintage Books, 1960), P.252 - 255

39 - Mubarak Awad, « Non - Violent Resistance: A strategy for the Occupoed Territories », Journal of Palestine Studies, 52 (Summer, 1984): 22 - 36.

40 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action. P.4.

ج ـ المجتمع الاعزل وقوة الحماية السياسية :

إن هذا النمط من المقاومة ، فى ظل ظروف اختلال التوازن العسكرى ، له ابعاد هامة اضافية . إذ أن فشل القوة العسكرية فى إخضاع المجتمع الاعزل تجعل الاحتلال والجيش يتخبط ويتطرف فى محاولة منه لاستعادة الامر الواقع وفرض الهدوء . إنه يكاد لا يصدق ان الامور خرجت من بين يديه . لهذا فهو يبالغ فى إستخدام قوته العسكرية ويزيد من حدة قمعه ليفرض سلطته . ويعزز هذا التصور كون ان اسرائيل تعانى من حالة ضعف سياسى ناجمة عن عدم قدرتها على ترجمة قوتها وتفوقها العسكرى الادارى التكنولوجى الى مكاسب سياسية كبرى كما فعلت منذ قيامها على مدى ٤٠ عاما . ان الحركة الصهيونية تعانى من ازمة تاريخية كبرى تتكشف اليوم اكثر من اى وقت مضى . فهى فشلت فى جلب اكثر من ٢٠ ٪ من يهود العالم الى اسرائيل بينما نوت ان تجمع الاغلبية ، وفشلت فى جذب يهود الاتحاد السوفياتى ، وفشلت فى تهويد الجليل ، وفشلت فى الضفة الغربية وغزة بعد ان بدا الانتصار مؤكدا ، واخيرا فشلت فى ابراز م ت ف كجهة ارهابية بل على العكس اصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية وزن دولى والتفاف عالمى منقطع النظير[٤١] .

ان الخوف على الانتفاضة من تطرف إسرائيل وسعيها لرفع حدة القتل والتنكيل وصولا الى ارتكاب مجازر تؤدى الى الطرد الجماعى للسكان يفترض توفير اوسع حماية سياسية عربية وعالمية تردف الانتفاضة وتضيف الى العوامل المكبلة لقوة اسرائيل العسكرية . ويكتسب هذا الطرح اهميته فى ظل غياب الخيار العسكرى العربى . لهذا فالخيار السياسى الذى تتحرك ضمنه منظمة التحرير الفلسطينية ، بدءا بإعلان الدولة ومرورا بكلمة رئيس منظمة التحرير فى جنيف فى ديسمبر ١٩٨٨ والهجوم السياسى الفلسطينى ، هو نفسه الذى يجب ان يتحرك ضمنه الموقف العربى العام بل وعلى ارضيته يجب ان يقوم التضامن العربى الفاعل . إن الحماية السياسية تعنى ، بخلاف ما حصل للفلسطينيين عام ١٩٤٨ من طرد جماعى ومذابح دون أن يعرف العالم حقيقة ما حصل ، أنه لو وقعت مجزرة تقوم الدنيا وتقعد وتطرح العقوبات الاقتصادية جديا . حماية الانتفاضة يعنى اذن تأمين غطاء سياسى خيمة دولية وعربية واقية للانتفاضة لتستمر وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية الفعلية[٤٢] .

د . حدود القوة :

إن إنتصارات اسرائيل على مدى السنوات الطوال والناتجة عن القوة العسكرية الهائلة التى امتلكتها ، جعلت قادتها وسياسييها لا يرون فى الفلسطينيين سوى وجودهم المسلح . وإعتقدوا انهم بحرب لبنان عام ١٩٨٢ حسموا الأمر . فهم أصابتهم عقدة السيطرة العسكرية مما جعلهم لا يرون تكثف عوامل الانفجار وعوامل النمو والوعى الجديد فى الواقع الفلسطينى . لهذا كانت الانتفاضة مفاجأة كبيرة لها وكان صمودها حتى مفاجأة أكبر . لقد اعتمدت اسرائيل طويلا على إمكاناتها العسكرية المطلقة وذلك لفرض حالة من الهدوء والتعايش القسرى على سكان الأراضى المحتلة .

إن مشكلة إسرائيل الكبرى إنها غيبت الفارق بين القوة السياسية والقوة العسكرية . هذه مشكلة وأزمة كل الطغاة وكل انواع الاحتلال التى تحاول منع المجتمع والشعب من النهوض وصياغة واقعه وفق مصالحه ومتطلباته . وان الخلط بين العنف والعسكرية ، من جهة والقوة من جهة اخرى يؤدى الى عدم رؤية اى عامل بعيدا عن القوة العسكرية ومكوناتها . إن الفكر التقليدى فى تناوله لمسألة القوة ، وعلى الأخص بين الدول أو الطبقات والفئات والقوميات ، « ضخم من فعالية دور موارد القوة العسكرية[٤٣] . ونتيجة لهذا المنطق اصبحت القوة العسكرية المقياس المثالى الذى تحاكم عبره كل أنماط القوة الاخرى[٤٤] . بل ساد الاعتقاد لدى الظالم والمظلوم ، القوى والضعيف ، إن القوة العسكرية لهذا طابع الثبات ، وأنها احادية ومطلقة يستحيل زحزحتها . بل وإن تحديها يتطلب امتلاك قوة عسكرية موازية لها تدمرها تدميرا كاملا[٤٥] .

لكن العنف الذى يستند على قوة عسكرية ضخمة قد يساعد على خلق حالة مؤقتة . فالقوة الحقيقية تعتمد على العديد من العوامل التى يشكل العنف احدها . إن القوة الحقيقية تعبر عن تفاعل العديد من العناصر . وهذا يعتمد أولا على موارد القوة الكثيرة . إن موارد القوة هى مجموع القدرات الاقتصادية الصناعية العسكرية

41 - Michael Jansen, Dissonance in Zion (London. Zed Press, 1987), P.98 - 100

42 - Jerome Segal, « Palestinians Need to Move Fast To Win Political Support » Al-Fajr, No. 445, November 28,1988, P.16.

43 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies, » World Politics, (January 1979): 180

(٤٤) نفس المصدر .

45 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action, P.9.

المتداخلة مع عدد السكان ، الأرض ، المواد الأولية ، المستوى التعليمى ، وغيرها من العوامل . ولا شك أن نمط العلاقات الاجتماعية السائدة ، مستوى الادارة ، الخصائص العامة للسكان ، المناخ السياسى المحلى والاقليمى بالاضافة لأثر الرأى العام العالمى هى ايضا موارد هامة للقوة . لهذا فان عمل جرد لامكانيات إسرائيل العسكرية لا يعنى على الاطلاق مقدرتها استخدام هذه الامكانيات لا بصراعاتها الداخلية ولا بحروبها الخارجية . والأهم أن موارد القوة المساهمة فى اطار سياسى ما قد تكون عديمة الفعالية فى إطار سياسى آخر[٤٦] . بمعنى آخر ان القوة العسكرية التى نجحت إسرائيل باستخدامها لهزم التشكيلات العسكرية على حدودها لا تصلح مثلا ، ولأسباب تتعلق بمصادر القوة الأخرى ، لهزم شعب ثائر يستند على لجان شعبية وعنفه نابع من الحجارة . والقوة العسكرية خدمت اسرائيل جيدا عام ١٩٦٧ لكنها لم تخدمها عام ١٩٥٦ نتيجة للوضع العربى والعالمى فى ذلك الوقت .[٤٧]

ان تجارب الكثير من الشعوب تثبت لنا بأن القوة العسكرية ، مهما بلغت فى مجال السلاح التقليدى او النووى ، لا قيمة لها إذا لم تترجم لقوة سياسية ولنمط من العلاقات بين حاكم ومحكوم ، أو سيد وعبد . لقد فشلت فرنسا فى الجزائر لا لانها لم تمتلك القوة العسكرية ، لكن لانها فشلت فى تحويل هذه القوة وتحويل إنتصارها العسكرى على الجزائريين قبل الاستقلال ، الى قوة سياسية تؤدى لتعايش الجزائريين معها[٤٨] . وفشلت بريطانيا فى الهند لان الشعب الهندى بقيادة غاندى نجح فى تحويل ضعفه المسلح الى قوة سياسية وذلك عبر إستخدام وسائل غير مسلحة نجحت فى ضعضعة الاحتلال وإداراته وثقته بنفسه[٤٩] .

ولكن لكى تترجم القوة لقوة سياسية وتتحول الى عالم الواقع والتنفيذ فهى تستند فيما يسميه Kaplan الى غاية ، مجال ووزن القوة . وهذا يجعل للقوة حدودها . إن غاية القوة تحدد مجموع القيم والاهداف التى تسعى إليها القوة ، أما مجالها فهو مرتبط بالأفراد والجماعات التى يستهدفها إستخدام القوة . لكن وزن القوة مرتبط بنسبة المشاركة والموافقة من قبل مستخدم القوة وبيئته وجمهوره على هذا أو ذاك الاستخدام . كل هذا يشكل سويا كمية القوة الممكن إستخدامها فى ظرف محدد . إن كمية القوة ، اى القوة الممكن استخدامها ، تلعب دورا كبيرا فى الحد من استخدامات القوة[٥٠] .

إن احدى نقاط ضعف التفكير السياسى حول القوة مرتبط بعدم القدرة على تحديد كمية القوة التى تستطيع طبقة ، أو دولة ، او طائفة ، أو فئة إستخدامها[٥١] . إن اقوى الدول والطبقات والقوميات والقبائل قد تبدو نتيجة لتداخل غاية ومجال ووزن القوة ، من أضعفها . والاضعف قد تبدو الاقوى . إن القوة المطلقة إذن هى شىء غير موجود[٥٢] . بالرغم من إمتلاك الولايات المتحدة لقوة عسكرية ونووية هائلة وجدت نفسها عاجزة فى عمليتها الفاشلة فى خليج الخنازير ابان ازمتها مع كوبا عام ١٩٦٢ . لكنها نجحت بفرض سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا . باختصار فشلت الولايات المتحدة وهى دولة كبرى بفرض تغيير حكومى فى كوبا احدى أصغر دول العالم . والسبب يعود لكمية القوة التى تستطيع وتود استخدامها فى ذلك الظرف . بهذه الحالة ،

---

46 - Lewis W. Snider, « Identifying The Elements of State Power Where Do We Begin? » Compartive Political Studies, 20, 3 (Octobsr 1987): 315 - 316.

(٤٧) انظر دراسة :

Donald Neff, Warriors at Suez: Eizenhower takes America into the Middle East (New York: The Linden Press / Simon and Schuster, 1981)

(٤٨) انظر :

John Talbott, The War Without a Name: France in Algeria. 1954 - 1962 (New York: Alfred A. Knpf, 1980); Alistair Horne. A Savage War of Peace: Algeria. 1954 - 1962 (New York: The Viking Press, 1978)

(٤٩) انظر :

Joan V. Bondurant, Conquest of Violence: The Gandhian Philosophy of Conflict (Princeton: Princeton University Press, 1988).

50 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society: U Framework for Political Inquiry (New Haven: Yale University Press, 1965), P.77.

51 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics », P.173.

52 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society. P.78.

كل هذا مرتبط بغاية ومجال ووزن القوة . إن حالة ايران ابان ازمة الرهائن الامريكيين تعبر جيدا عن حدود استعمالات القوة . إن ذلك ينطبق ايضا على علاقة نقابات التضامن في بولندا مع الدولة ، الصراع بين حركات التحرر والاستعمار ، الاتحاد السوفياتي في افغانستان او الولايات المتحدة في فيتنام . وهذا ما واجهته فرنسا في الجزائر . وهذا ما واجهه ماركوز في الفلبين والشاه في إيران . وينطبق هذا على علاقة الدولة والمجتمع عبر التاريخ الانساني . فهناك دائما كمية للقوة يصعب تجاوزها بدون ان ترد على صاحبها . بل يصبح استخدام القوة بلا تأثير ودون نتيجة تذكر في فرض السلوك المطلوب .

لقد اكتشف الفلسطينيون عبر الانتفاضة التي بدأوها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ افاق ومجالات قوتهم . وتعلموا بالممارسة الصعبة وعبر روح المواجهة العزلاء ، التي هي أصعب من ممارسة العنف المسلح بأنواعه المختلفة ، حدود قوة عدوهم . إنهم ماضون بلا تردد في تحدي هذه القوة ومقاومتها . ولكنهم ساعون ايضا لايصال رسالة الانتفاضة حول القوة وحدودها اولا للشارع الاسرائيلي ثم لصانع القرار فيها .



دراسة

مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى

د . رابح رتيب

مدرس المالية العامة والاقتصاد

كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة ببنى سويف

يتميز عالم اليوم بـأنه يعيش عصر التكتلات الاقتصادية . وإذا كانت التكتلات الاقتصادية الناجحة هى اليوم بين غالبية الدول المتقدمة فإن أهمية هذه التكتلات تظهر بالدرجة الأولى بين الدول النامية حيث أنها فى حاجة ماسة إلى السعى نحو التكامل الاقتصادى للنهوض بمستوى التنمية فيها والنهوض بمستوى شعوبها تحقيقا للرخاء والتقدم . والدول العربية بما لديها من تراث عميق وما يربط بين شعوبها من لغة ودين وعادات وتقاليد مشتركة هى أحوج ما تكون إلى الوحدة الاقتصادية . وقد استرعى انتباهنا ما قامت به مصر والعراق والأردن واليمن من اعلان قيام مجلس التعاون العربى بينها وهى تمثل نسبة كبيرة من الأمة العربية وقد كانت خطوة جادة وموفقة خاصة وأن الدول العربية تمر الآن بظروف التفكك والتمزق مما يجعل كل شعوبها تتطلع الى دحض هذا التمزق والتطلع الى الوحدة والتجمع لما تؤدى إليه الوحدة من نفع وخير مشترك لكل شعوب المنطقة العربية . وأكثر ما جذب أنظارنا فى اتفاقية مجلس التعاون العربى هو تركيزها الواضح وبصفة رئيسية على الأهداف الاقتصادية بكافة مجالاتها مما حدا بنا الى التفكير فى هذا البحث لدراسة مدى امكانية تحقيق هذه الأهداف والتى تسعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية ، ومدى توافق قيام مجلس التعاون العربى مع ميثاق جامعة الدول العربية . وقد أثار انتباهنا أيضا ما تردد من بعض التساؤلات حول جدية هذا المجلس وحول ما إذا كان هذا المجلس الجديد هو تجمع للفقراء المعسرين فى مواجهة الأغنياء الموسرين قاصدين بالأخير مجلس التعاون الخليجى مما حدا بنا الى ضرورة الاشارة الى هذا المجلس الأخير ومقارنته بمجلس التعاون العربى ثم تناولنا أهم أشكال التكتلات الاقتصادية لتكون أمام أعين المجلس حتى يمكن له أن يختار ما يتناسب مع ظروفه الاقتصادية ثم مدى امكانية قيام سوق مشتركة وفقا لأهداف المجلس وصولا الى التكامل الاقتصادى الذى نأمل كلنا فى تحقيقه بين جميع دول الأمة العربية .

وعلى ذلك فقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى بابين : نبحث فى الأول نشأة مجلس التعاون العربى وأهدافه ثم



الباب الثانى وقد خصصناه لبحث مدى امكانيات التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى ـ كما نأمل فى أن يكون هذا البحث بداية لكتابات تالية على ضوء الأعمال التنفيذية للمجلس تعطى له امكانية الاستفادة من الخبرات السابقة فى التكتلات الاقتصادية وامكانية السير بخطى متأنية نحو التخطيط والتنسيق للسياسات الاقتصادية تحقيقاً للأهداف المرجوة من هذا المجلس .

الباب الأول :
نشأة المجلس وأهدافه :

تمهيد : دراسة نشأة المجلس من الأهمية بمكان للتعرف على مولده وتكوينه وأجهزته الرئيسية ثم لابد لنا من دراسة أهداف المجلس خاصة وأنه للوهلة الأولى يمكن ملاحظة أن المجلس قد جاء مركزاً فى أهدافه بصفة رئيسية على الأهداف الاقتصادية وهى ما تعنينا فى هذا المجال ثم أن المجلس بدوله الأربع وهى من بين الدول العربية وكلها أعضاء فى جامعة الدول العربية يقودنا الى ضرورة البحث فى مدى توافق نصوص الاتفاقية مع ميثاق جامعة الدول العربية كما أن التجمع الخليجى الذى تشكل قبل هذا التجمع الرباعى بعدة سنوات يحتم علينا ضرورة الاشارة الى مجلس التعاون الخليجى كأحد التكتلات المعاصرة لنقارنه بمجلس التعاون العربى وبصفة خاصة من حيث الأهداف التى جاءت فى كلا المجلسين .

وعلى ذلك نقسم هذا الباب الى أربعة موضوعات هامة هى على التوالى :

نشأة مجلس التعاون العربى وذلك فى فصل أول ثم أهداف المجلس فى فصل ثان ، بعد ذلك نبحث فى مدى توافق مجلس التعاون العربى وميثاق جامعة الدول العربية وذلك فى فصل ثالث وأخيراً فى فصل رابع نتطرق لدراسة مجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى .

الفصل الأول :
نشأة مجلس التعاون العربى :

أولاً : الوقائع التمهيدية لقيام مجلس التعاون العربى : هذا النموذج من التجمع العربى لم يقم من فراغ فلقد سبقته برامج عمل تمهيدية استغرقت الكثير من الدراسات والاجتماعات وتمت من خلالها بعض الانجازات ويمكن الاشارة فى هذا الصدد الى لقاءات

اللجان العليا المشتركة واللجان الوزارية الثنائية وما تم إحرازه في الفترة السابقة من تقدم في عمليات التعاون المشتركة[1] :

١ ـ مصر والأردن : ففي الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٤ وفي أعقاب عودة العلاقات بين مصر والأردن بدأت أول اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي كانت مصر طرفا فيها وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة المصرية الأردنية العليا المشتركة في القاهرة حيث تم وضع أسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين القاهرة وعمان وفي اطار هذا الاجتماع تم الاتفاق على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي وتم إنجاز الخط الملاحي « النوبيع ـ العقبة » وكان له أثره الواضح في إثراء حركة النقل وتنشيط حركة التجارة وتدفق السائح العربي برا عبر نوبيع العقبة .. وفي بداية العام الحالي عام ١٩٨٩ بدأت « الشركة القابضة المصرية الأردنية » في اقامة أول مشروعاتها في منطقة غرب النوبارية بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فدان مخصصة لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنويا بالاضافة إلى ٣٠ ألف رأس من الغنم و٤٥ ألف طن من الأعلاف و١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة .

٢ ـ مصر والعراق : وفي الخامس من يوليو عام ١٩٨٨ شهدت بغداد أول لقاء في اطار اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة وأعقبه لقاء في القاهرة في مستهل عام ١٩٨٩ وتمخض هذان اللقاءان عن توقيع عدة اتفاقيات مشتركة بين مصر والعراق في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والبحث العلمي والاسكان والتشييد والنقل والمواصلات . كما تم الاتفاق في هذا العام الحالي على انشاء مصنع مشترك لمحركات الديزل ومصانع مشتركة للأسمنت والألومنيوم .. كما تأسست شركة للمقاولات برأس مال مصري عراقي يبلغ نحو ٤٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات في البلدين كذلك تم توقيع اتفاقية في يوليو عام ١٩٨٨ بين البلدين لتنظيم تشغيل العمالة والتعاون في مجالات العمل والعمال وقد تكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض . ذلك أن العراق بعد خروجه من الحرب كان أمامه الكثير من الانجازات لاعادة حركة البناء والتعمير ولذا كان يتطلع بالأمل الى هذا التعاون الجديد .

٣ ـ مصر واليمن الشمالي : أما عن اليمن الشمالي فقد كان أرتباطه مع مصر في اطار التعاون الصناعي والزراعي والاقتصادي وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المصرية اليمنية التي عقدت أول اجتماع لها في القاهرة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٨٨ وقد كان الهدف أيضاً هو تنشيط وتعزيز العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن الشمالية . كما تم توقيع بروتوكولات للتعاون الزراعي والصحي والعلمي والتكنولوجي الى جانب اتفاقية لتنظيم تشغيل العمالة بين البلدين هذا بالاضافة الى أن الخبراء المصريين يساهمون بدور بارز في التنقيب عن البترول واستكشافه وإستخراجه في اليمن .

ثانيا : مولد مجلس التعاون العربي : في يوم تاريخي من أيام الأمة العربية وقعت مصر والعراق والأردن واليمن اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد كان ذلك يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير عام ١٩٨٩ بقصر المؤتمرات في بغداد . وقد وقع الاتفاقية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية ، والملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، والعقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية . وقد أعلن الزعماء الأربعة أن هذه المناسبة عيد قومي لدول مجلس التعاون وعلى ذلك فقد تقرر في مصر أن يكون يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير ١٩٨٩ الموافق ١٠ من رجب عام ١٤٠٩ هـ إجازة في الحكومة والقطاع العام والهيئات العامة والجامعات والمدارس وذلك احتفالا بهذه المناسبة . وطبقا لنص الاتفاقية فان الزعماء الأربعة سوف يلتقون بعد ذلك في شكل هيئة عليا لاختيار الدولة التي سوف ترأس الدورة الأولى للمجلس كما أنه سوف يسبق هذا الاجتماع لقاء للهيئة الوزارية التي تضم رؤساء الوزراء للاعداد لهذه القمة والاتفاق على انشاء الأمانة العامة وشروط اختيار الاعضاء كما أن الاتفاقية يجب أن تعرض على المؤسسات الدستورية في دول المجلس للتصديق عليها حيث تودع بالأمانة العامة للمجلس . هذا وقد أعلن في مصر في ١٨ فبراير ١٩٨٩ إجماع الأغلبية والمعارضة بمجلس الشعب على تأييد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد أكد مجلس الشعب في بيانه الذي اصدره وتم ارساله إلى الزعماء الأربعة في بغداد أن هذه الخطوة بداية جادة على طريق التجمع العربي الذي يهدف الى تحقيق آمال الأمة العربية في العزة والمنعة والتقدم وقال البيان أن مجلس الشعب المصري يعلن تأييده وترحيبه بهذه الخطوة الهامة إدراكا من الزعماء الأربعة بأن العالم يعيش اليوم عصر الكيانات الاقتصادية المتكاملة القادرة على صنع التقدم والرخاء[2] . هذا وقد ذكرت جريدة الأهرام في صفحتها الخامسة عشر بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٧ أن أحزاب المعارضة المصرية تؤيد التجمع الرباعي وقد جاء في عناوينها الرئيسية :

---

(١) راجع في ذلك : احمد الرزاز « التجمع الاقتصادي العربي حتمية التقدم وليس محورا » الأهرام الاقتصادي العدد ١٠٤٩ في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ٤٠ . وه الضرورة والمستقبل « ورقة عمل مقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد الى ندوة مجلس التعاون العربي التي انعقدت بمبنى جامعة الدول العربية في ١٩٨٩/٢/١٦ .

(٢) و (٣) : جريدة الأهرام : يوم الأحد ١٩ فبراير ١٩٨٩ الصفحة الأولى .

الوفد : قيام مجلس التعاون العربى خطوة لتحقيق السوق العربية المشتركة . **العمل** : المجلس الجديد جاء تنفيذا لميثاق الجامعة العربية . **التجمع** : الاتفاقية تستهدف تحقيق مصالح الأمة ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لشعوبها . **الاحرار** : هذا تجمع اقتصادى يضم نصف سكان العالم العربى ونأمل فى ان يتسع أكثر . **الأمة** : نؤيد قيام مجلس التعاون لأنه ينطلق من المبادىء وليس الأشخاص .

والجدير بالذكر انه قد ترددت إصداء واسعة لاعلان قيام مجلس التعاون العربى فى مختلف اجهزة الاعلام العربية والعالمية وفى تصريحات كبار المسؤلين . على سبيل المثال فقد أعرب الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت عن ترحيبه وترحيب حكومة وشعب الكويت بقيام هذا المجلس وقد ذكر فى كلمة ألقاها فى افتتاح الدورة الثامنة عشر للمؤتمر الهندسى العربى فى ١٩٨٩/٢/١٨ : « ان المجلس والاتحاد يعتبران انجازين كبيرين فى إطار التعاون والتحرك الاقليمى الذى وضع خطوته الأولى قيام مجلس التعاون الخليجى ... كما أعرب عن أمله فى أن تمهد هذه التجمعات السبيل لتحقيق وحدة الأمة العربية »[٣] .

ثالثا : العضوية بالمجلس وتكوينه : بصدد العضوية بالمجلس فقد نصت الاتفاقية على أن تكون مفتوحة لكل دولة عربية ترغب فى الانضمام اليه ويكون لها كافة الحقوق التى تكون للدول المؤسسة وتتم الموافقة على الانضمام للمجلس باجماع الدول الأعضاء (المادة الرابعة من الاتفاقية) . ويتكون المجلس من التشكيلات التالية (المادة الخامسة الى المادة الحادية عشرة من الاتفاقية) :

١ - **الهيئة العليا** : وتتألف من رؤساء الدول الاعضاء وهى أعلى سلطة فى المجلس وتختص برسم السياسات العليا واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التى تصدرها الهيئة الوزارية كما تختص الهيئة العليا بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام الاعضاء الجدد وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس . كما تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام باحدى الدول الاعضاء وبصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة .

٢ - **الهيئة الوزارية** : وتتألف من رؤساء الحكومات للدول الاعضاء أو من يقوم مقامهم وتختص بدراسة الشئون والقضايا المتعلقة بالمسائل التى يختص بها المجلس ورفع الخطط المقترحات والتوصيات التى تتعلق بتحقيق أهداف المجلس إلى الهيئة العليا واتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا . وتعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر فى الدولة التى تتولى رئاسة الهيئة العليا ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة أو من يقوم مقامه فى تلك الدولة .

٣ - **الأمانة العامة للمجلس** : (المادة الثالثة عشر والمادة الرابعة عشر) يكون للمجلس أمانة عامة مقرها عمان يرأسها أمين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة - وتقوم الهيئة العليا بتعيين الأمين العام من بين مواطنى دول المجلس على أساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس ويتمتع الأمين العام والموظفون الرئيسيون بالأمانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم فى دولة المقر والدول الاعضاء .

رابعا : سريان الاتفاقية وتعديلها : تسرى هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة الخارجية بالمملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة (المادة السادسة عشر فقرة اولى) . وبالنسبة لأية تعديلات فى هذه الاتفاقية فانها تتم بقرارات تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول بعد التصديق عليه من الدول الاعضاء وفقا للاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة (المادة١٦ فقرة ٣) .

الفصل الثانى :

اهداف مجلس التعاون العربى

نصت الاتفاقية على أن يهدف المجلس الى تحقيق التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادى فى كل مجالات الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والثقافة والبحث العلمى والصحة والسياحة بالاضافة الى تنظيم العمالة والاقامة بهدف تشجيع الاستثمارات والسعى لقيام سوق مشتركة كما يهدف إلى تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العاملة والخاصة والتعاونية المختلفة كما تضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية أن يعمل المجلس على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما فى ذلك النظر فيما يمكن اصداره أو توحيده من التشريعات بمختلف المجالات .

وكما يبدو من ظروف توقيع الاتفاقية ان القادة الأربعة قد استوعبوا الدروس المستفادة من تجارب الوحدة السابقة ومثاليها وسلبياتها ووضعوا أيديهم على البداية الصحيحة وهى التجمعات القائمة على الثقل الاقتصادى والتى تهدف الى تنمية دول التجمع وتقوية بنيانها وتكاملها ومواكبة روح العصر : عصر الكيانات الكبيرة . وقبل أن نبحث فى الأهداف الرئيسية التى جاءت بها الاتفاقية نشير أولا إلى الأهداف التى جاءت فى المذكرة الايضاحية

أولا : الاهداف التى جاءت فى المذكرة الايضاحية لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى :

لقد ذكرت المذكرة الايضاحية بأنه « لما كانت الأمة

العربية وسط قرارات حضارية عميقة وذات دور كبير فى بناء صرح الحضارة الانسانية تتطلع لمشروع للتعاون والتضامن والعمل المشترك لميادين كافة يحملها الى ذلك شعور بالوحدة والرغبة فى تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الأمين نحو الرقى وتعزيز دورها فى العالم فى خدمة قضايا السلم والتعاون المثمر بين الشعوب العربية ولما كان فى مقدمة هذه القضايا والتعاون فى ميادين الانشاء والاقتصاد التى تعزز الصلات الروحية والتدابير العملية لأشكالها كافة بين مواطنى الدول العربية ذلك التعاون الذى يحتل المكانة الأولى فى العمل العربى المشترك المتواصل فى اتجاه العزة العليا للأمة العربية فى الوحدة والوصول الى الخطوات العملية لتحقيق القومية والتقدم . وإيمانا بأن التعاون بين الدول العربية فى هذه الميادين يكتسب أهمية بسبب التهديدات التى تعرض لها الأمن العربى وما يزال وهى تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية وحضارية وانطلاقا من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعى العربى بوحدة الأمن القومى ووحدة متطلبات وجوده وترسيخ التعاون العملى والتنسيق والتضامن ».

ثانيا : الأهداف الرئيسية التى جاءت بها اتفاقية مجلس التعاون العربى :

من الاطلاع على ما جاء بالمذكرة الايضاحية السابق ذكرها ومن نصوص الاتفاقية يمكن لنا أن نقسم الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون العربى إلى أربعة أقسام : أهداف سياسية ، أهداف عسكرية ، أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وسوف نقوم ببحث هذه الأهداف فيما يلى :

١ ـ **الأهداف السياسية** : أ ـ لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية » .

وهو بذلك يعتبر احد التنظيمات السياسية التى تتكون فى اطار تنظيمى يسعى الى أهداف سياسته ومنها تعزيز العمل العربى المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية (المادة الثانية الفقرة السادسة من الاتفاقية) . ب ـ لقد جاء بالمذكرة الايضاحية ان دول المجلس لديها الشعور بالوحدة والرغبة فى تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الأمين نحو الرقى وتعزيز دورها فى العالم . ومن هنا يتضح لنا ان المجلس يسعى الى هدف سياسى آخر وهو تقوية الشعور بالوحدة العربية والتكتل السياسى لخدمة المصالح المشروعة لهذه الدول .

٢ ـ **الأهداف العسكرية** : الحقيقة ان الاتفاقية لم تذكر صراحة اية اهداف عسكرية حيث ان هذه الاهداف كما هو الحال فى الأهداف السياسية ايضا تنظمها اتفاقات اخرى موجودة من قبل او قد توجد فيما بعد غير ان المذكرة الايضاحية للاتفاقية تتحدث عن الارتباطات السياسية والأمنية للدول الاعضاء وقد جاء ذلك فى المذكرة من ان « التعاون بين الدول العربية يكتسب اهمية بسبب التهديدات التى تعرض لها الأمن العربى ومايزال وهى تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية

٣ ـ **الأهداف الاقتصادية** : ان الأهداف الاقتصادية هى الأهداف الرئيسية التى قام المجلس من اجلها ولهذا فقد كان من المقرر فى بداية الاتفاق على ان يسمى « مجلس التكامل الاقتصادى العربى » (وسوف نتحدث عن التكامل الاقتصادى تفصيلا فى الباب الثانى من هذا البحث) ولكن عدل عن هذه التسمية حتى لا ينظر اليه على انه اقتصر على جانب واحد فقط من جوانب التعاون وهو الجانب الاقتصادى مع انه الجانب الرئيسى فى الاتفاقية وعلى ذلك فقد جاء الحديث عن هذه الاهداف الاقتصادية فى مواطن عديدة من المذكرة الايضاحية للاتفاقية ثم جاء النص عليها فى صدر الاتفاقية وذلك فى المادة الثانية منها إذ نصت على ان مجلس التعاون العربى يهدف الى :

١ ـ تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانات والخبرات .

٢ ـ تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول الاعضاء .... وتحقيق ذلك التكامل فى المجالات التالية بخاصة : أ ـ الاقتصاد والمالية ب ـ الصناعة والزراعة ج ـ النقل والمواصلات والاتصالات . د... هـ .... و ـ تنظيم العمل والتنقل والاقامة .

٣ ـ تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة .٤ ـ السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

٤ ـ الأهداف الاجتماعية : الاتفاقية لم تغفل الأهداف الاجتماعية بل جاء التركيز عليها ايضا فى صدر بنودها اذ جاء فى المادة الثانية من الاتفاقية التركيز على ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق فى المجالات التالية :... د ـ التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمى والتكنولوجيا . هـ ـ الشئون الاجتماعية والصحية والسياحية ... ٥ ـ توثيق الروابط والأواصر بين مواطنى الدول الأعضاء فى جميع المجالات . وعلى ذلك تستنتج ان مجلس التعاون العربى قد وضع نصب عينيه اهمية رأس المال البشرى وذلك بتنسيق التعاون فى مجالات التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والصحية وهى كلها أمور هامة لتحقيق الرخاء والنهوض بالمستويات المعيشية لمواطنى دول المجلس ومن استعراضنا للأهداف السابق ذكرها لمجلس التعاون العربى يتضح لنا انه خطوة حتمية

للتعاون العربى فى اطار التنمية والتقدم يستهدف مستقبل شعوب دول هذا التجمع فهى فى مجموعها تتشابه فى كل الظروف وتتطلع الى تنمية قدراتها الاقتصادية حتى تصل الى المستوى المعيشى الافضل . وبذلك فان أبعاد هذا المجلس وفقا لأهدافه تتضح من خلال انه يخدم مصالح كل دولة من دول المجلس بالدرجة الأولى ويخدم هذه الدول الأربع بشكل جماعى بالدرجة الثانية .

الفصل الثالث

مجلس التعاون العربى وميثاق الجامعة العربية :

بادىء ذى بدء نشير الى ان اتفاقية مجلس التعاون العربى قد اكدت تمسك الدول الاعضاء بميثاق الجامعة العربية الذى اجاز للدول الراغبة فى تحقيق تعاون اوثق وروابط اقوى ان تعقد من الاتفاقات مايحقق اغراضها كما انها تتمسك بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية وتقيم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية (المادة الاولى) . ولذلك فقد كان ضروريا قيام مثل هذه التجمعات خاصة وان جامعة الدول العربية قد فشلت فى تحقيق تجمع الدول العربية فى سوق عربية مشتركة برغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . كذلك فان الجامعة العربية قد فشلت فى ان تتحول الى برلمان عربى كامل يعمل على تحقيق مصلحة الشعوب العربية كافة ويضم ممثلين عن كافة هذه الشعوب وقد كان ايضا لبعد مصر فى الآونة الاخيرة عنها اثر كبير فى تدهور اعمالها وتجميد نشاطها . فمنذ عشر سنوات مضت (فى عام ١٩٧٩) انعقد مؤتمر قمة ببغداد الشهير الذى أسفر عن تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية وبعد عشر سنوات (عام ١٩٨٩) من هذا المؤتمر الشهير صدرت العاصمة العراقية بغداد ايضا الى العالم العربى والمجتمع الدولى أنباء توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى . ومن هنا كان السؤال الذى طرح نفسه ـ أين جامعة الدول العربية ؟ وهل هذا المجلس الوليد نواة لتنظيم عربى بديل الجامعة العربية ؟ الا ان الزعماء الأربعة اكدوا أن مجلسهم ليس بديلا لجامعة الدول العربية وليس مصادرة على دورها بل جاءت الاتفاقية مؤكدة فى مادتها الأولى تمسك المجلس بميثاق جامعة الدول العربية . وتأسيسا على ذلك فسوف نشير فيما يلى الى احكام ميثاق جامعة الدول العربية لنتعرف منه على مدى التواؤم بينه وبين اتفاقية مجلس التعاون العربى واذا لم تخرج عن احكام هذا الميثاق :

احكام ميثاق جامعة الدول العربية ومدى اتفاقها مع اتفاقية مجلس التعاون العربى :

اولا : لقد جاء فى ديباجة الميثاق ان الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية[٤] « هو تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وتوجيها لجهودها الى مافيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمالها » . إذن يتضح لنا ان الغرض من إنشاء الجامعة هو إيجاد أداة ربط وتعاون تهيىء للدول العربية فرصة لتوحيد جهودها فى سبيل تأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمال البلاد العربية . وإذا ما نظرنا الى المذكرة الايضاحية لاتفاقية مجلس التعاون العربى لوجدنا انها لاتخرج عن هذه الأهداف وبالتالى فهنا توافق تام بين الهدف الذى جاء فى المذكرة الايضاحية للاتفاقية والغرض من انشاء جامعة الدول العربية .

ثانيا : إذا مارجعنا الى ميثاق الجامعة العربية نجد انه يؤكد على حرية الدول الاعضاء فى عقد المعاهدات والاتفاقات فيما بينها او بينها وبين غيرها وتأسيسا على ذلك فان الدول الأعضاء حرة فى ان تعقد بينها ماتشاء من المعاهدات والاتفاقيات طالما انها ترى ضرورتها وان فيها مصلحة لها[٥] .

وقد جاء النص على ذلك فى المادة التاسعة من الميثاق : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ولتحقيق هذه الأغراض » كما ان الميثاق فرض على جميع الدول الأعضاء واجب ايداع نسخ من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها او تعقدها مع اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها (م١٧) . وفى اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى مايتفق تماما مع نصوص ميثاق الجامعة العربية فى هذا الصدد مما يعطى لهذا المجلس الشرعية والقانونية بكونه متفقا ومتمشيا مع أحكام الميثاق . وقد جاء النص على ذلك فى المادة السابعة عشرة من الاتفاقية فى فقرتها الرابعة : « تقوم دولة مقر الامانة العامة بايداع نسخ من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وبتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة » .

ثالثا : فيما يتعلق بأهداف مجلس التعاون العربى ومدى توافقها مع اهداف الجامعة وان الأغراض تقريبا متشابهة وربما يتساءل البعض عن جدوى مجلس التعاون العربى طالما ان اهدافه هى نفس الأهداف فى ميثاق جامعة الدول العربية ، والرد على هذا التساؤل

---

(٤) راجع : د . احمد موسى « ميثاق جامعة الدول العربية » بيان وتعليق . القاهرة ١٩٤٨ ص ٧٠ وما بعدها .

(٥) راجع فى ذلك : د . كمال الغالى « ميثاق جامعة الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة فى القانون الدولى » دار الفكر العربى ١٩٤٨ ص ١٠٢

غاية في البساطة إذ أنه كما ذكرنا من قبل ان الجامعة العربية لاتمنع من قيام اية اتفاقات بين الدول الاعضاء لتقوية الروابط والسعى نحو مافيه الخير لشعوب البلاد العربية فعلى هذا الاساس قام مجلس التعاون بالاضافة الى ان الأهداف المذكورة في ميثاق جامعة الدول العربية لم تنجح الجامعة في تحقيقها بل انها كما ذكرنا من قبل قد فشلت في تجمع الدول العربية في سوق عربية مشتركة ولذلك فان الزعماء الأربعة قد وقعوا الاتفاقية بعد استفادتهم من التجارب السابقة محاولين التركيز على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال هذا التجمع الرباعي دون المساس بالأهداف التى جاءت بميثاق جامعة الدول العربية ودون التخلى عن هذا الميثاق .

ونشير هنا إجمالا إلى الأغراض التى جاء بها ميثاق الجامعة العربية ، ومن مقارنتها بالأهداف التى ذكرناها من قبل لمجلس التعاون العربى نجد أنه لا توجد ثمة اختلافات تذكر بل هناك تشابه في هذه الأهداف . وقد جاء ذكر أغراض الجامعة العربية في المادة الثانية من الميثاق : « الغرض من الجامعة العربية توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الآتية :

أ ـ الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

ب ـ شئون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

ج ـ شئون الثقافة .

د ـ شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

هـ ـ الشئون الاجتماعية .

و ـ الشئون الصحية .

ومن الإطلاع على أغراض الجامعة العربية يتضح لنا أنها مثلها مثل الأغراض التى جاءت باتفاقية مجلس التعاون العربى تشتمل ايضا على الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وانها ركزت أيضا على الأهداف الاقتصادية .

ونخلص من كل ذلك أن مجلس التعاون العربى لم يتعارض في أى شكل من اشكاله أو أهدافه مع جامعة الدول العربية ، غير أن هذا المجلس بمنظوره القومى والمفتوح يمكنه أن يدعم الجامعة ويطورها ويعمل على تقوية فاعليتها ليس فقط من أجل استمرارية النظام الاقليمى العربى وانما أيضا لتنظيم العلاقات العربية الجديدة بين ما هو إقليمى خاص وما هو قومى عام وهو ما تظهر حتميته وضرورته القصوى إزاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة القائمة والمحتملة .

الفصل الرابع :

مجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى :

أولا : نشأة المجلس وتكوينه : يقصد بمجلس التعاون الخليجى تلك الدول الست التى وافقت على البيان الختامى لاجتماع الرياض في فبراير عام ١٩٨١ بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق في كافة المجالات ويتكون من الدول التالية :(٦) دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

وبموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى الصادر في ٢٥ مايو ١٩٨١ كان من الأهداف التى تسعى دول المجلس إلى تحقيقها : « وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية :ـ .... هذا ويتكون مجلس التعاون الخليجى من الأجهزة الرئيسية التالية »(٧)

١ ـ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات ٢ ـ المجلس الوزارى ٣ ـ الامانة العامة (المادة السادسة من النظام الأساسى للمجلس) . ومقر المجلس مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (م ٢٠) ويعقد اجتماعاته بدولة المقر أو أن يجتمع في أى من الدول الأعضاء . (م ٣) . ونحن هنا لسنا في مجال الحديث تفصيلا عن مجلس التعاون الخليجى وإنما أردنا به مقارنة أهدافه بأهداف مجلس التعاون العربى ، ومعرفة هل هناك تعارض بين المجلسين ؟ أو هل أحدهما قام لمواجهة الآخر ـ هل التعاون العربى كما أسماه البعض تعاون المعسرين قد قام في مقابل تعاون الموسرين (مجلس التعاون الخليجى) كل هذه التساؤلات نطرحها للنقاش فيما يلى :

ثانيا : اهداف مجلس التعاون الخليجى ومقارنتها باهداف مجلس التعاون العربى : جاء في ديباجة النص الرسمى للنظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى أن الدول الأعضاء « ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الاسلامية وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التى تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعا بان التنسيق

---

(٦) راجع في ذلك : د . بدريه عبد الله العوضى : (دول مجلس التعاون الخليجى ومستويات العمل الدوليه) يناير ١٩٨٥

(٧) للمزيد من التفاصيل راجع : د . عبد المنعم محمد داود : « مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة » منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٨ .

والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية . واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها » .

من هذه الديباجة وبالرجوع إلى ديباجة مجلس التعاون العربي يمكن لنا أن نستخلص توافقا في الأهداف وتشابها في الصياغة حيث أن الهدف الأساسي الذي جعل كلا من المجلسين يقوم بالتعاون وتوقيع اتفاقه هو الروابط المشتركة للدول الأعضاء والايمان بالمصير المشترك وخدمة الأهداف السامية للأمة العربية بأكملها وليست لدول المجلسين فقط . إلا أننا قد نلحظ في نهاية ديباجة مجلس التعاون الخليجي عبارة لم تذكر في المذكرة الايضاحية لمجلس التعاون العربي ألا وهي أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تستهدف استكمال الجهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها : بمعنى أن هناك نية منعقدة بين دول المجلس في أن يتحول هذا المجلس إلى وحدة سياسية بين الدول الأعضاء وأن هذه الوحدة السياسية كما هو معروف تعني انصهار كل الدول الأعضاء وذوبانها داخل دولة واحدة تسمى بالدولة الاتحادية .

واستكمالا للتعرف على اهداف مجلس التعاون الخليجي نشير فيما يلي الى اهدافه الرئيسية والتي ورد ذكرها في المادة الرابعة من النظام الاساسي للمجلس . وتتمثل هذه الاهداف الاساسية فيما يلي : ١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها . ٢ - تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ٣ - وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية : أ - الشئون الاقتصادية - ب - الشئون التجارية والجمارك والمواصلات - ج - الشئون التعليمية والثقافية - د - الشئون الاجتماعية والصحية - هـ - الشئون الاعلامية والسياحية - و - الشئون التشريعية والادارية - ٤ - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها . هذه هي الاهداف التي ذكرت في النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ومنها ومن مقارنتها باهداف مجلس التعاون العربي السابق سردها نقرر ان اهداف المجلس الاول تشتمل كما هو الحال في المجلس الثاني على كافة الاهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن المجلس الاول يركز اهدافه على تحقيق الاغراض السياسية وهي تعتبر في نظرنا وفقا لما ذكرناه من الاهداف هي الغرض الرئيسي للمجلس وهذا هو بعكس الحال في اتفاقية مجلس التعاون العربي التي ركزت جهودها الرئيسية في الاهداف الاقتصادية . وهذا الفارق الجوهري قد يعود الى الاسباب التالية : أ - ان تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجي في منطقة جغرافية متشابهة وتواجدها حول الخليج العربي يجعلها تسعى الى التقارب السياسي وصولا الى الوحدة السياسية الشاملة لما في ذلك من قوة سياسية لهذه الدول . ب - تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية حيث أن جميعها دولا موسرة وبالتالي فان الناحية الاقتصادية جاءت في المقام الثاني وذلك بعكس الحال في دول مجلس التعاون العربي حيث أنها تعد من الدول الفقيرة وبالتالي كان التركيز الاساسي على التنمية الاقتصادية والاهداف الاقتصادية أما الوحدة السياسية فقد تقف في طريقها بعض العقبات على الاقل من الناحية الجغرافية نظرا لتباعد هذه الدول عن بعضها جغرافيا بعكس الحال في دول الخليج حيث كما ذكرنا سابقا تتداخل حدودها المشتركة وتتشابه نظم الحكم فيها كما تتشابه فيها الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية . ج - أن نشأة مجلس التعاون الخليجي تشوبها ايضا الصبغة السياسية حيث وجود الخطر الايراني القادم من الشاطيء الآخر للخليج ثم انهيار اسعار النفط وتأثيرها على خطط التنمية في هذه الدول . د - النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي نفسه قد ركز على الهدف السياسي حيث ذكرها في أكثر من بند بالاضافة الى تعميمه لكافة الميادين ومختلف المجالات مما يؤكد ايضا على السعي نحو الوحدة السياسية لدول المجلس .

ثالثا : هل هناك تعارض بين المجلسين ؟ : ليس هناك ثمة تعارض بين المجلسين فكل منهما قام لتحقيق اهداف معينة وهي قد تتشابه في الكثير ولا يوجد هدف في اي من المجلسين يتعارض مع هدف آخر في المجلس الآخر . هذا بالاضافة الى ان كلا المجلسين قام تجسيدا وتتويجا لعلاقات ومصالح قائمة ومشتركة بين الدول الاعضاء ومن ناحية أخرى فان كلا المجلسين قام في اطار ميثاق جامعة الدول العربية الذي لم يمنع قيام مثل هذه التجمعات كما ذكرنا آنفا بل يمكن القول بأن قيام مثل هذه التجمعات يمكن ان يؤدي الى تقوية وتدعيم الجامعة العربية .

رابعا : هل مجلس التعاون العربي هو تجمع للفقراء المعسرين في مواجهة تجميع الاغنياء الموسرين

(**مجلس التعاون الخليجي**) : الملاحظ ان الدول الاربع اعضاء مجلس التعاون العربي ليس بينها تفاوت كبير من حيث الغنى والفقر فهي من الدول النامية التي تسعى الى رفع مستوى معيشة سكانها ويمثلون جزءا كبيرا من الوطن العربي حيث يبلغ مجموع السكان في الدول الاربع

حوالى ٨٠ مليون نسمه تشكل خصائصهم البشرية قوة لا يستهان بها فى ظروف الحرب والسلام سواء بسواء. فدول مجلس التعاون العربى اذن تجمع بينها ظروف مشتركة تبرر اتجاهها الى التعاون والتنسيق ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مجلس التعاون العربى لم يقم تكتلا فى مواجهة تكتل آخر وليس محورا موجها لدولة عربية اخرى وهذا ما اكده فى مناسبات عديدة الزعماء الاربعة عند توقيعهم للاتفاقية والدليل على ذلك ايضا ان الباب مفتوح لانضمام اى دولة عربية اليه سواء من مجلس التعاون الخليجى او من دول اتحاد المغرب العربى[8]، او حتى من الدول العربية الخارجة عن نظام التجمعات الثلاثة وهذا ما اكدته المادة الرابعة من الاتفاقية : « تكون العضوية فى المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب فى الانضمام اليه » إذن مجلس التعاون العربى ليس موجها ضد احد وهو ليس تجمع الفقراء المعسرين فى مواجهة الاغنياء الموسرين بل هو قائم على علاقات الأخوة والتعاون وهو مفتوح لمن يريد الانضمام اليه وانه تجمع لمصلحة الأمة العربية ويعتبر بداية جادة على طريق التجمع العربى الشامل وهذا يعنى توافر حسن النوايا بالنسبة للاشقاء العرب ويمكن القول ايضا بأن مجلس التعاون العربى بتوجهاته الصحيحة يمكنه ان يخدم اهداف التجمعين الآخرين فى العالم العربى (مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى) حيث يمكن التنسيق بين التجمعات الثلاثة لخدمة اهدافها المشتركة كما يمكن لها اتخاذ مواقف موحدة من بعض متغيرات الاسواق العالمية ولاشك ان ذلك سوف يأتى فى النهاية بالخير الكثير لصالح الأمة العربية كلها وهذا هو ما نرجوه جميعا ونتمناه .. اذ ان المصلحة العربية تكمن فى قيام علاقة صحيحة بين هذه التجمعات الثلاثة والا يكون لأى منها نظرة انعزالية تجاه الآخرين مما تصبح معه هذه التجمعات العربية قوة تقدم وتوحيد لا قوة هدم وتفكك وبحيث لا يتحول كل تجمع الى جزيرة منعزلة عن الاخريات يجرى تطوير اقتصادها وعلاقاتها مع الاسواق الاجنبية على نحو يقطع الطريق او يصادر امكانيات الوصول الى البناء المتكامل للاقتصاد العربى الشامل والسوق العربية الموحدة .

الباب الثانى :
المجلس وامكانيات التكامل الاقتصادى

تمهيد :

ان التجمع الاقتصادى أصبح ضرورة فى اطار التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية هى السبيل أمام الدول النامية لحل مشاكلها الاقتصادية التى تعانى منها . فالعالم يعيش عصر التكتلات والتجمعات الكبيرة مثلما يعيش عصر توازن المصالح والاعتماد المتبادل ولا تستطيع أى دولة منفردة مهما بلغت قوتها ومواردها أن تتوازن فى مصالحها وأمنها مع كتلة أو تجمع إذ لابد لها حتى تتعايش بنجاح مع الآخرين أن تنخرط فى تجمع متجانس قائم على أسس سليمة وروابط متينة ومصالح مشتركة واضحة لكى يكون مثل هذا التجمع قادرا على التوازن مع غيره من التجمعات الاقليمية أو الاقتصادية . ومجلس التعاون العربى سيؤدى الى النفع لمجموعة الدول الأعضاء من خلال تعظيم الاستفادة من عناصر الانتاج الموجودة فى كل من هذه الدول والمزج بينها بما يؤدى الى تحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك أن المجلس سوف يتيح تبادل الخبرات والطاقات العاملة وتبادل السلع الغذائية وتوحيد القوانين الاقتصادية فى الدول الأربع وإزالة الحواجز الجمركية وسهولة تنقل الأفراد بين هذه الدول وتبادل البرامج التعليمية والثقافية والاعلامية . كما أنه يتيح استثمار الموارد والامكانات العربية على أفضل وجه من اجل التنسيق المشترك لاعطاء التجمع ميزات موحدة فى حالات التفاوض والتجارة مع شروط أفضل لصالح الدول الاعضاء كما يتيح كذلك السبيل لاقامة مشروعات مشتركة وإقامة صندوق لتمويلها وتشجيع رؤوس الأموال العربية المودعة فى البنوك الأجنبية على الاستثمار فى الاقطار العربية . فعن طريق المجلس تستطيع مصر إيجاد منافذ لفائض يدها العاملة ولصناعاتها من الأسلحة ويمكن للعراق تلقى المساعدات الفنية والكوادر المصرية للمشاركة فى اعادة تعمير البلاد وتطوير مبادلاته مع الدول الثلاث الأخرى كما أن الأردن يمكنه تطوير الصادرات من موارده الرئيسية الى دول المجلس وإيجاد عمل لكوادره ويمكن لليمن الشمالى تطوير اقتصادها وتنويعه بفضل تزايد صادراتها واستقبال كوادر جديدة خاصة خبراء البترول . ويعتبر التكامل الاقتصادى أقوى مظهر للتكتل الاقتصادى وهو يعنى أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد دولة واحدة . والعمل فى اطار مجلس التعاون العربى كما جاء فى أهدافه يقوم على تدرج وفق أهداف محددة تنطلق من مرحلة لأخرى بعد كل إنجاز ليتحقق التكامل الاقتصادى بشكل تدريجى يأخذ فى الاعتبار مستوى كل دولة أقتصاديا وهذا ما جاء بالمادة الثانية من اتفاقية المجلس فى الفقرة الثانية : « تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول الاعضاء ..» ومن هذا المنطلق نقرر ان امكانية مجلس التعاون العربى

---

(٨) اعلن قيام مجلس اتحاد دول المغرب العربى يوم الجمعة ١٩٨٩/٢/١٧ وذلك فى ختام مؤتمر القمة الذى عقده زعماء دول المغرب العربى بمدينة مراكش بالمغرب ويهدف الاتحاد الى إنشاء السوق المغربية المشتركة بين دول المنطقة الخمس وهى : المغرب ـ الجزائر ـ موريتانيا ـ تونس ـ ليبيا . كما يتضمن أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .

فى الوصول الى التكامل الاقتصادى لابد وأن يسبقها بعض التكتلات الاقتصادية ثم الوصول الى قيام السوق المشتركة وانتهاء بالتكامل الاقتصادى . وعلى ذلك فسوف نقسم هذا الباب الى أربعة فصول : نبحث فى الأول ـ وكمدخل للتعرف على اقتصاد الدول الأربع ـ نظرة حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس ثم فى فصل ثان نبحث فى مجلس التعاون العربى وبعض التكتلات الاقتصادية بعد ذلك نبحث فى امكانية قيام سوق مشتركة لدول المجلس فى فصل ثالث . وأخيراً نبحث فى امكانيات التكامل الاقتصادى وذلك فى فصل رابع .

الفصل الأول :

نظرة حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس(٩)

يمثل مجلس التعاون العربى بدوله الأربع تكتلاً اقتصادياً متميزا نظراً لطبيعة موقعه فى قلب الوطن العربى سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث موقع أطرافه من التفاعلات الجارية فى المنطقة العربية وهذا سينعكس بلا شك بآثار ايجابية حول مختلف المجالات الاقتصادية بين دول المجلس . والنظرة السريعة حول الواقع الاقتصادى لدول مجلس التعاون العربى تؤكد وجود العديد من المعالم التى تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكن أن تسهم بإيجاب فى تحقيق درجة عالية من التعاون فيما بينها ومما يدعم من امكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادى المنشود ونشير فيما يلى الى أهم هذه المعالم : ١ ـ تقدر المساحة الجغرافية الاجمالية للدول الأربع بحوالى ١٧٣ مليون هكتار وهى تمثل حوالى ١٢ ٪ من اجمالى الرقعة الأرضية العربية . وتتوفر فى دول المجلس مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة تقدر بحوالى ١١٠ ملايين فدان . وهى تتصف بتباين نسبى فى المكونات المناخية بما يسمح بتباين واضح فى التراكيب المحصولية ومن ثم فى نوعية المنتجات المزروعة وبما يمكن بالتالى من تحقيق درجة عالية من التخصص الزراعى ومن ثم امكانية تكثيف التبادل التجارى بين الدول الأعضاء وبما يحقق مصالح الجميع . ٢ ـ يقدر عدد السكان البلدان فى الأربعة نحو ٨٠ مليون نسمة ويمثلون حوالى ٤٠ ٪ من عدد سكان الدول العربية ومن بين هذا العدد نجد أن هناك قوى عاملة تتجاوز ٢٤ مليون نسمة من بينها حوالى ٣٢ ٪ من اجمالى العمالة الصناعية بالمنطقة العربية . ٣ ـ يصل الناتج القومى فى دول المجلس نحو ١٠٠ مليار جنيه . كما أن دول المجلس تمتلك امكانيات بترولية كثيرة حيث يبلغ عمر الاحتياطى البترولى المؤكد فى العراق ما بين ٦٠ و ٧٠ سنة وفى مصر احتياطى مؤكد من البترول والغازات الصناعية يتزايد أمام توالى الاكتشافات الجديدة ، وفى اليمن بدأت بالفعل الاكتشافات البترولية ودخلت اليمن مرحلة تصدير البترول مع بداية عام ١٩٨٨ . كما أن هناك أنباء ذكرت عن اكتشافات بترولية فى الأردن على حدود العراق . ٤ ـ معظم دول المجلس تتمتع بكم وكيف عال من الناحية النسبية فى عدد العلماء والمتخصصين فى مجالات الزراعة والطب البيطرى والرى والتصنيع الزراعى مما يمكن أن يقوم بدور كبير فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى . ٥ ـ تقدر مساحة المراعى الطبيعية بدول المجلس حوالى ٨ مليون هكتار وعلى الرغم من اتساع هذه النسبة لرقعة المراعى إلا أن معظمها ذات انتاجية منخفضة مما يستدعى ضرورة التعاون فيما بين دول المجلس لتطوير استغلال هذه الموارد بصورة أفضل . كما أن هذه الدول تمتلك ثروة كبيرة من الرؤوس الحيوانية غير أن انتاجيتها محدودة نظراً لتدهور السلالات وانتشار الأمراض مما يدعو الى بذل الجهود المشتركة لمواجهة مثل هذه المشاكل . ٦ ـ ان أراضى منطقة المجلس يجرى فيها عدة أنهار من بينها نهرين من أكبر الأنهار فى العالم بالاضافة الى تواجد المخزونات المائية الكبيرة تحت سطح التربة والتى يمكن أن تسهم بشكل واسع فى التوسع الزراعى الأفقى ويعتبر التعاون الفنى فى هذا المجال ضرورة ملحة يقتضيها الواقع الزراعى فى دول المجلس .

٧ ـ بالنسبة للثروة المعدنية فهناك العديد من انواع المعادن فى دول المجلس فمصر تمتلك الكثير من الخامات التعدينية مثل الفوسفات والطفلة والجبس والفحم والمنجنيز وبعض المعادن المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والرمال السوداء . كما أن الأردن يعتبر ثالث دولة فى العالم فى انتاج الفوسفات بالاضافة إلى أن العراق يمتلك احتياطيا ضخما من الكبريت العالمى .

وإذا ما استنتجنا من تلك النظرة حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس تأكيداً لوجود العديد من المواد والمقومات التى يمكن أن تسهم بإيجاب فى تحقيق التكامل الاقتصادى لهذه الدول فان من الواجب أن نشير إلى بعض التحفظات السلبية التى قد تحتاج إلى نظرة عميقة من دول المجلس يمكن التغلب عليها ومن أهم هذه التحفظات ما يلى :ـ

١ ـ بالرغم من وجود الأراضى الزراعية الجيدة فى دول المجلس وبخاصة فى مصر والعراق نجد أنهما يأتيان فى قائمة أكبر خمس دول عربية تستورد القمح بالاضافة إلى أن دول المجلس الأربع تعانى نقصا خطيرا فى انتاج الغذاء مما يجعلها تعتمد على استيراد احتياجاتها

---

(٩) للمزيد من التفاصيل حول الامكانات والموارد الاقتصادية لدول المجلس راجع : « الضرورة والمستقبل » ورقة العمل المقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد . سابق الاشارة اليها ود . محمد ابو مندور « مجلس التعاون العربى والأمن الغذائى » بحث مقدم الى الندوة المشار اليها سابقا ود . محمد حمدى سالم « امكانيات ومجالات التنسيق فى اطار مجلس التعاون العربى » بحث مقدم الى الندوة المنوه عنها سابقا .

الغذائية من الخارج كما تعتمد أيضا على الخارج في الحصول على مستلزمات الانتاج من أسمدة ومبيدات وآلات زراعية الأمر الذى يزيد من عبء العجز في ميزان المدفوعات إذ بلغت قيمة واردات مصر وحدها في عام ١٩٨٦ نحو ٢٦٨ مليون دولار ولم تتجاوز صادراتها نحو ٤,٧ مليون دولار . وفي الأردن بنحو ٣١,٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ وفي اليمن بنحو ٩,٩ مليون دولار في نفس العام أيضا (عام ١٩٨٦).

٢ ـ ارتفاع معدلات التضخم في دول المجلس بالاضافة إلى تشابه الهياكل الصناعية والانتاجية إلى حد كبير فمثلا هناك صناعات تنافسية في كل من العراق والأردن لانتاج الأسمنت بالاضافة إلى وجود عجز في ميزانيات الدول الأعضاء مما يعنى أن أعفاء الواردات بين هذه الدول من الرسوم الجمركية طبقا للاتفاقية وهي احدى صور التكتل الاقتصادي يعني ضرورة ايجاد موارد أخرى لتمويل خزانة الدولة.

٣ ـ بالنسبة للموارد الرأسمالية في دول المجلس فالملاحظ أن هناك قصورا نسبيا في هذه الموارد الا أنه في إطار من التنسيق والتعاون يمكن توجيه استخدام المتاح منها بشكل أفضل مما يعود بالخير والنفع العام هذا بالاضافة إلى أن هناك جانبا من هذه الموارد الرأسمالية متاح ومتوفر لدى القطاع الخاص في الدول الأعضاء ويحتاج الى تهيئة المناخ الاستثماري المناسب ليقوم بدوره بصورة أكثر فاعلية وبما يحقق الازدهار والرخاء بين دول المجلس.

الفصل الثالث

مجلس التعاون العربي وبعض التكتلات الاقتصادية :

لسنا هنا في مجال البحث عن التكتلات الاقتصادية تفصيلا حيث أن هذا موضوع يحتاج إلى عدة ابحاث أو إلى بحث مستقل ولكننا قصدنا الاشارة إلى بعض التكتلات الاقتصادية التى يمكن لمجلس التعاون العربي أن يعمل على تحقيقها وأن يأخذ بتجارب التجمعات التى سبقته في هذه المجالات ليستفيد منها ويطبق ما يراه صحيحا ومتوافقا مع الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء وأن يلقى جانبا المساوىء أو العيوب التى قد تشوب هذه المجالات . وقبل أن نخوض في البحث عن أهم التكتلات الاقتصادية نرى أنه من الضرورى الاشارة إلى ما جاء باتفاقية مجلس التعاون العربي من أهمية تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس : ـ

أولا : ـ تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس :

أشارت الاتفاقية إلى أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء ذلك أن هذا التنسيق هو الهدف المنشود لما يحققه من الترابط الوظيفى بين أهداف ووسائل وأدوات هذه الخطط بالاضافة الى أنه يضمن تحقيق درجة عالية من الترابط العضوى بين الامكانيات الاقتصادية المتاحة وصولا للأهداف المشتركة . كما أن الاتفاقية أشارت في مادتها الثانية إلى أن التنسيق بين السياسات على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة يعد أساسا ضروريا لتحقيق أهداف المجلس . وتجدر الاشارة إلى أن تنسيق هذه السياسات الاقتصادية وصولا إلى التكتلات الاقتصادية ثم إلى التكامل الاقتصادي ينبغي أن يؤسس على استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للمجلس . وبوجه عام يمكن الاشارة إلى مجموعة من الأهداف التنسيقية للخطط وللسياسات الاقتصادية المشتركة فيما يلى :(١٠)

١ ـ ضرورة التنسيق وتدعيم الجهود المشتركة لتصحيح الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك بتنشيط معدلات النمو في القطاعات الانتاجية المختلفة ومن أهم صور هذه الاختلالات نجد الخلل الناجم عن النمو السريع للاستهلاك العام والخاص بما يتجاوز حجم الانتاج في معظم القطاعات كذلك الخلل الناجم عن ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية والخلل الناجم عن الزيادة المضطردة لعدد السكان .

٢ ـ أن تعمل هذه السياسات المشتركة للدول الأعضاء على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المشترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص بمعنى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال وألا يقتصر الاستثمار المشترك على مجموعة من المشروعات الحكومية .

٣ ـ ضرورة العمل على خلق وتطوير التكنولوجيا الانتاجية المحلية النابعة من البيئة الوطنية مع الاستفادة من التكنولوجيا الانتاجية العالمية بما يتلاءم مع تلك البيئة الوطنية .

٤ ـ العمل على تدعيم الاجراءات والجهود المبذولة في سبيل استخدام الموارد المتاحة استخداما أفضل للوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء . ويأتى في سبيل ذلك ضرورة العمل على تهيئة مناخ أفضل للاستثمارات وتبنى برامج ومشروعات الاحلال محل الواردات خاصة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية والعمل على تدعيم وزيادة الصادرات وتشجيعها وخاصة في المجالات التي تتمتع دول المجلس فيها بميزات نسبية .

وتحقيقا للأهداف السابقة وتدعيما لتنسيق الخطط

---

(١٠) راجع في ذلك : البحث المقدم من الدكتور/محمد حمدى سالم الى الندوة المشار اليها سابقا . ص ١٠ وما بعدها

والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس يمكن له ان يعمل على تطبيق بعض صور التكتلات الاقتصادية المعروفة التى نوردها فيما يلى :

ثانيا : بعض أشكال التكتلات الاقتصادية التى يمكن لمجلس التعاون العربى تطبيقها(١١) :

لقد شهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية مولد العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية ، كما شهدت ايضا الكثير من مظاهر التكتلات الاقتصادية التى تستهدف تنمية التجارة الدولية وتحريرها عن طريق التدرج فى تخفيض الحواجز الجمركية وتحسين شروط التجارة الخارجية بما يؤدى الى الاسراع فى معدلات النمو الاقتصادى ونمو الاستثمارات وخلق طاقات عمل جديدة وكل هذه التكتلات تعمل على حل مشكلة الأسواق وفتح مجالات اكبر امام تسويق المنتجات والعمل على اعادة تقسيم العمل الدولى على أسس سليمة من التخصص الانتاجى بما يعود فى النهاية بالنفع والخير على كل دولة على حدة من جراء مزايا التخصص والانتاج الكبير . وتتخذ التكتلات الاقتصادية عدة اشكال تختلف فيما بينها بحسب درجات الاندماج بين الأطراف الاعضاء المنظمة لهذه التكتلات ومن حيث اثرها على امكانية قيام الوحدة الاقتصادية الكاملة فيما بين الدول الاعضاء وفيما يلى الاشارة الى اهم هذه الاشكال :

١ ـ **منطقة التجارة الحرة** : هى عبارة عن تكتل مجموعة من الدول يتمثل فى ازالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة منها بتلك الحواجز مع بقية دول العالم . ومنطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة فهذه الأخيرة تعد جزءا من اقليم الدولة محرر من الجمارك .. اذن فى منطقة التجارة الحرة تتفق الدول الأعضاء على تخفيض القيود الجمركية او ازالتها بما فيها القيود الادارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات فيما بينها وفى نفس الوقت تحتفظ كل دولة بتعريفتها الجمركية الخاصة ازاء الدول الأخرى غير الاعضاء فى المنطقة . ومن ابرز الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة الأوربية ويرمز لها بـ افتا European Free Trade Area (EFTA) والتى أنشأت بموجب معاهدة استوكهولم فى عام ١٩٥٩ بين سبع دول هى : المملكة المتحدة ، السويد ، والنرويج ، الدانمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال . وانضمت اليها أخيرا ايزلندا والغرض منها كان تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لالغائها فيما بينها فى ميعاد لايتجاوز أول يناير ١٩٧٠ وتم الغاء الرسوم الجمركية فعلا فى معظم دول المنطقة فى اخر عام ١٩٦٦ . وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ويرمز لها بـ لافتا Latin American Free Trade Area (LAFTA) والتى انشأت بموجب معاهدة مونتفيديو فى عام ١٩٦٠ بين كل من : البرازيل ، شيلى ، بيرو ، ارجواى ، الأرجنتين ، المكسيك ، بارجواى ، ثم انضمت اليها فى عام ١٩٦١ كولومبيا واكوادور وفى عام ١٩٦٨ فنزويلا وبوليفيا . ونعتقد ان دول المجلس الأربع تستطيع وفقا لتنسيق سياساتها الاقتصادية وعلى ضوء ماذكرناه من قبل ان تقدم على هذه الخطوة كبداية للتكتل الاقتصادى .

٢ ـ **الاتحاد الجمركى**(١٢) : وهو عبارة عن اتفاق عدة دول لاقامة حاجز جمركى موحد بينها وبين الدول الأخرى مع الغاء هذا الحاجز فيما بين هذه الدول . وأبرز مثال على هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية هو اتحاد البنيلوكس Benelux وهو ذلك الاتحاد الجمركى الذى عقد فى عام ١٩٤٧ بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج . واصبح نافذ المفعول من أول يناير عام ١٩٤٨ ، ويعتبر هذا الاتحاد اول تجربة للتكامل الاقتصادى حيث اصبحت هذه الدول وحدة اقتصادية متكاملة فى عام ١٩٥٨ . والاتحاد الجمركى يختلف عن منطقة التجارة الحرة حيث ان الأخيرة تتميز بالغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة لكافة الدول الأخرى من غير الاعضاء فى المنطقة . اما الاتحاد الجمركى فهو اتفاق يهدف الى ان يجعل دول مستقلة ارضا جمركية واحدة تخضع لتنظيم جمركى متماثل بمعنى الغاء كامل للحدود وللحواجز الجمركية التى تفصل بين الدول الأعضاء واندماجها فى وحدة جمركية واحدة ، وهناك عناصر اساسية مكونة للاتحاد الجمركى اهمها : أ ـ وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركى بالنسبة لبقية الدول الأخرى . ب ـ وحدة القانون الجمركى والتعريفة الجمركية . جـ ـ حرية تداول السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء فى الاتحاد . د ـ توزيع الرسوم الجمركية التى يتم تحصيلها على سلع وخدمات الدول الأخرى بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى وفقا لنسبة معينة يتم الاتفاق عليها فيما بينهم . هذا وقد اتخذ مجلس التعاون العربى خطوة جادة فى سبيل تحقيق هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية حيث طالعتنا جريدة الاهرام

---

(١١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التكتلات الاقتصادية راجع : د . عبد الحكيم الرفاعى « السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية » الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٧٦ وفؤاد مصطفى محمود : « التصدير والاستيراد علميا وعمليا » الطبعة الثانية . دار النهضة العربية ١٩٨٤ . محمود صالح الفلكى : « التكتلات الاقتصادية الغربية ـ نشأتها ـ أنظمتها » يونيو ١٩٦٢ .

(١٢) للمزيد من التفاصيل راجع زينب سليمان محمد درويش : الاتحادات الجمركية وأثرها فى النمو الاقتصادى » رسالة دكتوراه ـ حقوق القاهرة . ١٩٨٢

وجريدة الاخبار ايضا يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٩/٤/٥ بخبر هام حول دراسة لاقامة نظام جمركي موحد لدول مجلس التعاون العربي وقد جاء في هذا الخبر ان خبراء الجمارك بدول المجلس سيبدأون قريبا في اجراء دراسات تفصيلية لاقامة نظام جمركي موحد بدول المجلس الأربع وقد صرح بذلك السيد وكيل اول وزارة المالية ورئيس مصلحة الجمارك مشيرا الى انه توجد حاليا بين مصر وباقي دول المجلس والعديد من الدول العربية الأخرى اتفاقيات جمركية ثنائية . كما أعلن ان هدف الدراسات التي يقوم بها الخبراء هو وضع نظام موحد للجمارك يسري في كل من دول مجلس التعاون العربي . ونحن نأمل في سرعة تطبيق مثل هذا النظام لما يؤكده من جدية العمل بالمجلس وجدية ماينتظر منه من تحقيق الخير لمواطني الدول الأعضاء وصولا الى التكامل الاقتصادي .

٣ - الاتحاد الاقتصادي : في مثل أشكال هذه التكتلات الاقتصادية لايقتصر التعاون بين الدول الاعضاء على ازالة القيود المفروضة على التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال فحسب بل يشمل الى جانب ذلك التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الاعضاء . وهو عبارة عن سوق مشتركة تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين اعضائها وفيما يتعلق بالعمالة وسعر الصرف وميزان المدفوعات . والاتحاد الاقتصادي هو الشكل المتقدم لأشكال التكتلات الاقتصادية حيث يعتبر مرحلة هامة تسبق المرحلة النهائية وهي مرحلة الوحدة الاقتصادية الشاملة اي التكامل الاقتصادي وهو الأمل المعقود على هذا المجلس . ونجد بوادر هامة لهذا الاتحاد حيث ذكر في جريدة إخبار اليوم في ١٩٨٩/٢/١٨ ان هناك دراسات تستهدف توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية في الدول الأربع بما يسهل انسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين تلك الدول بما يحقق الفائدة المشتركة لها هذا بالاضافة الى إننا نستطيع - أستنتاجا من نصوص اتفاقية المجلس - ان النية تتجه نحو تحقيق هذا الاتحاد الاقتصادي حيث جاء في المادة الثانية من الاتفاقية كما ذكرنا من قبل ان المجلس يهدف الى تنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة ومن بين هذه السياسات التنسيق في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية وهذه السياسات من بين الدعائم التي يقوم عليها الاتحاد الاقتصادي . والجدير بالذكر ان هناك أشكالا اخرى للتكتلات الاقتصادية منها السوق المشتركة وقد آثرنا ان نبحثها في فصل مستقل لأهميتها بالنسبة لدول المجلس ولأهميتها ايضا من حيث ذكرها صراحة ضمن بنود الاتفاقية وضمن اهداف مجلس التعاون العربي التي يسعى الى تحقيقها وهذا ماسوف نبحثه في الفصل الثالث من هذا البحث .

الفصل الثالث :

المجلس وقيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء :

إن التجمع الرباعي في اطار مجلس التعاون العربي سوف يساعد في اتساع السوق العربي وهذا في حد ذاته يسمح بقيام صناعات جديدة وفقا لمعايير افضل اذ ان الفائدة الاقتصادية تثبت انه كلما اتسع السوق كلما ادى ذلك الى تخفيض اسعار السلع المنتجة وبالتالي الى زيادة تسويقها وانتاجها بالاضافة الى ان اتساع السوق يعني تنوعا في الموارد واستخداما افضل لها . ونرى ان هذا التجمع بهذه الأهداف التي اقرها اذا ما اصر على تحقيقها فسوف يكتب له النجاح باذن الله حيث ان اهدافه ركزت بالدرجة الأولى على الأهداف الاقتصادية دون الخوض في المسائل السياسية ونقرر هنا ونحن بصدد الحديث عن قيام سوق مشتركة بين دول المجلس ان السوق العربية المشتركة التي انشئت من قبل وفقا لميثاق جامعة الدول العربية كان اساسها سياسيا بحتا وبالتالي لم تثبت فعالية ولم يكتب لها النجاح . وينبغي القيام فورا بدراسة شاملة لأسواق دول المجلس الأربع لتحديد المواد الخام ورؤوس الأموال وكافة الأنشطة الاقتصادية صناعية كانت ام زراعية ام تجارية للتعرف على احتياجات كل دولة منها بهدف استفادة كل دولة من الدول الاخرى ليحدث النفع المشترك للدول الاعضاء وليحدث نوع من التكتل الاقتصادي في اطار قيام سوق مشتركة بين دول المجلس وصولا منها الى التكامل الاقتصادي وسوف نبحث فيما يلي مفهوم السوق المشتركة ثم نشير الى السوق العربية المشتركة كتجربة لم يكتب لها النجاح ثم التجربة في اطار السوق الأوربية المشتركة حيث كتب لها النجاح الباهر .

أولا : مفهوم السوق المشتركة وأهميتها : من بين الأهداف الرئيسية التي حددتها اتفاقية مجلس التعاون العربي ما جاء في المادة الثانية الفقرة الرابعة « السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » . من هذا النص يتضح لنا أن دول المجلس تسعى نحو قيام السوق المشتركة التي نحن بصدد بحثها الآن وذلك تطلعا إلى السوق العربية المشتركة أي التي تضم كافة الدول العربية ومنها تصل إلى قيام الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما ذكرنا أقصى درجات التكتل الاقتصادي بمعنى أن تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد وهو ما يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي كما سنرى في الفصل التالي .

والسوق المشتركة عبارة عن سوق تتوافر فيه حرية انتقال السلع والخدمات والعمل ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وهناك فارق رئيسي بين السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة حيث أنه لايوجد في الأخيرة إتحاد

جمركي وليست هناك تعريفة خارجية مشتركة تطبق على الدول غير الأعضاء بل أن كل دولة تحتفظ بتعريفتها الخاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء . والواقع أن السوق المشتركة تهدف إلى وحدة جمركية واقتصادية[١٣] . ولاشك أن الوحدة الجمركية والاقتصادية بين الدول الأعضاء لها أهمية كبرى من حيث المزايا العديدة التى يمكن أن تحققها والتى يكون لها أكبر الأثر فى إقتصاديات الدول الأعضاء إذ يترتب على هذه الوحدة إتساع نطاق السوق الذى تصرف فيه المشروعات منتجاتها نتيجة للاتحاد الجمركى فيزيد الانتاج بدرجة كبيرة وتقل التكاليف وتنخفض الأسعار ومن ثم يستفيد المستهلكون فائدة كبيرة ، كما تؤدى الوحدة الاقتصادية الى زيادة العمالة بسبب ما تؤدى إليه من تحقيق حرية انتقال العمل من دولة الى أخرى وما تتضمنه من إعادة تدريب العمال لاعادة توظيفهم إذا ما غيرت المشروعات التى يعملون فيها من إنتاجها أو وجهته وجهة جديدة . هذا بالاضافة إلى زيادة الاستثمارات بسبب حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء من جانب وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق بكميات كبيرة من جانب آخر يحدوها إلى ذلك اتساع السوق وعدم وجود حواجز جمركية . كما أن زيادة الاستثمارات تساعد على إقامة مشروعات كبيرة لم يكن متاحا قيامها من قبل فتنخفض نفقة الانتاج لاستفادتها بمزايا الانتاج الكبير ، كذلك فان قيام السوق المشتركة يتيح للدول الأعضاء القيام بالتخطيط والتنسيق الاقتصادى للوصول الى الأهداف المنشودة واختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذا التنسيق فى داخل السوق . هذا والجدير بالذكر فى هذا المجال أن نشير إلى أن دول المجلس قد بدأت بالفعل خطواتها نحو تنفيذ هذه الأهداف بالقيام ببعض المشروعات الاستثمارية الكبرى حيث نشرت جريدة الجمهورية خبرا يوم السبت الموافق ٨ أبريل ١٩٨٩ حول قيام شركة تعاونية للسلع الغذائية والحرفية وقيام مشاريع متناسقة كبرى للقطاع الخاص فى دول مجلس التعاون العربى . وقد أشارت الصحيفة أن ممثلو الاتحادات التعاونية بدول المجلس قد وافقوا على دراسة إقامة شركة تضم التشكيلات التعاونية فى دول المجلس لتيسير وتدعيم التبادل التجارى للسلع الغذائية والحرفية كما صرح الأمين العام للاتحاد التعاونى العربى ووزير المالية العراقى الأسبق أنه سيتم بحث ثلاث ورقات عمل من مصر والعراق والأردن لاقامة مجلس تنسيق أو مكتب تنمية التعاون بين الاتحادات التعاونية لدول المجلس لدعم نشاط التشكيلات التعاونية فى إطار ميثاق المجلس ويستطرد الخبر بأن رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين قد صرح بأن هناك اتصالات تتم مع ممثلى القطاع الخاص فى دول المجلس لاقامة شركة قابضة كبرى بتمويل من مؤسسات القطاع لتنفيذ مشاريع متناسقة على مستوى هذه الدول » إن هذا الخبر الهام يدخل فى إطار البند الثالث من المادة الثانية من إتفاقية المجلس حيث جاء فى هذا البند « تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة » .

ثانيا : السوق العربية المشتركة :[١٤] فى عام ١٩٥٠ عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وفى اطار هذا التعاون الاقتصادى تقرر إنشاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٦٢ وأنشئ بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية وقد قرر هذا المجلس فى دور انعقاده بالقاهرة فى المدة من ٨ إلى ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤ إنشاء السوق العربية المشتركة وذلك « رغبة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والازدهار الاقتصادى للدول المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية ... ورغبة فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل » . وتهدف السوق العربية المشتركة إلى :

١ ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال . ٢ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى . ٣ ـ حرية تبادل البضائع ٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستكمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية . وقد وافقت على انشاء السوق خمس دول هى مصر ، سوريا ، العراق ، الاردن ، الكويت وبدأ العمل بها منذ أول يناير ١٩٦٥ وقد انضمت اليها اليمن عام ١٩٦٧ والسودان فى عام ١٩٦٩ . والحقيقة ان هذه الفكرة بأهدافها المذكورة آنفا قد وصلت فى مرحلة التفكير الاقتصادى الى اقصى درجات الاتحاد الاقتصادى او الاندماج الاقتصادى الا ان اختلاف النظم السياسية والعقائدية التى تحكم شعوب المنطقة العربية مازالت تقف حجر عثرة فى سبيل وحدة الرأى والفكر الاقتصادى كما ان الامر يقتضى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وهذا هو ما فكر فيه اعضاء مجلس التعاون العربى حينما وقعوا الاتفاقية وهو ما كان نصب اعينهم من تعثر مباشرة السوق العربية المشتركة لمهامها بنجاح .

---

(١٣) انظر د . عبد الحكيم الرفاعى : المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٤٠ .

(١٤) للمزيد من التفاصيل حول السوق العربية المشتركة انظر : د . عبد الحكيم الرفاعي المرجع السابق الاشارة ص ٢٥١ وما بعدها « السوق العربية المشتركة » ترجمة وتقديم د . صليب بطرس . دار المعارف المصرية يناير ١٩٧٥ .

وعلى ذلك فقد نصت اتفاقية المجلس على ضرورة السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة . فهل هذا يعنى ان هذه السوق هى بديل للسوق العربية المشتركة ، لقد اكد بعض المسئولين[١٥] إثر توقيع الاتفاقية ان التجمع الرباعى دعامة للسوق العربية المشتركة ونواة تنشيط ودفع ثم جديد لها . ونحن نرى ان قيام السوق المشتركة لدول المجلس ليست بديلا عن السوق العربية المشتركة اذ ان هذه الاخيرة انشئت وفقا لميثاق جامعة الدول العربية وهذه الدول الاربع وهى اعضاء فى السوق العربية المشتركة لا تستطيع ان تلغى ما اصدرته الجامعة العربية بالاضافة الى ان الدول الاربع لم تعلن انها تقصد بقيام السوق المشتركة ان تكون بديلا عن السوق العربية المشتركة انما هى تهدف الى ان تكون نواة حقيقية للوصول الى السوق العربية المشتركة فى حالة انضمام الدول العربية الاخرى الى الاتفاقية . وكما ذكرنا من قبل ان هذه الاتفاقية تسمح بانضمام اية دولة عربية .. وبالتالى فاذا ما تحقق لدول مجلس التعاون العربى قيام هذه السوق المشتركة بصورة جدية وفعالة وفقا للاهداف المرجوة آخذة فى الاعتبار التجارب السابقة عليها المتعثرة منها والناجحة ايضا . واذا ما انضمت اليها الدول العربية الاخرى فهى قد تكون منضمة على اسس سليمة وأهداف محددة تسير وفقا لتنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية فتعطيها قوة وفعالية اكبر وهذا ما نتمناه جميعا خاصة وامامنا تجربة ناجحة لهذه السوق المشتركة وهى السوق الاوروبية المشتركة والتى سنشير اليها حالا وذلك بهدف الاستفادة منها ووضعها امام أعين دول المجلس لتكون لهم نبراسا للعمل الجاد والمتكامل والذى يسير بخطى واسعة نحو التقدم والازدهار على طريق التكامل الاقتصادى .

ثالثا : السوق الاوروبية المشتركة[١٦] : وقعت اتفاقية السوق الأوروبية بين ست دول اوروبية هى : المانيا الاتحادية ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبورج وذلك على اثر توقيع اتفاقية روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وهو ما عرف بميثاق روما ووضعت هذه الاتفاقية اسس الاطار العام للتعاون الاقتصادى وكذا التنسيق السياسى والاستراتيجى لدول السوق الست . وقد انضمت اليها ثلاث دول اخرى هى بريطانيا والدنمارك وايرلندا فى عام ١٩٧٢ ثم انضمت اليونان اخيرا فى عام ١٩٨٢ وانضمت اسبانيا والبرتغال ثم اتفق على استكمال مسيرة التكامل باعلان الوحدة الاوروبية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

والجدير بالذكر ان انشاء السوق الاوروبية المشتركة يعد نقطة تحول فى تاريخ العالم الحديث كما يطلق عليها « المجتمع الاقتصادى الاوروبى » وقد قامت السوق الاوروبية المشتركة على عدة اسس يمكن الاشارة اليها فيما يلى :

١ ـ تنسيق السياسات الاقتصادية ٢ ـ الوحدة الجمركية ووحدة السياسة التجارية ٣ ـ السياسة الاجتماعية ٤ ـ السياسة الزراعية المشتركة ٥ ـ السياسة المالية والميزانية ٦ ـ اشتراك الدول والاقاليم فيما وراء البحار .

وقد كان من اهم اهداف السوق الاوروبية المشتركة مايلى : ـ

١ ـ انشاء اتحاد جمركى ليصبح اتحادا كاملا عند انتهاء فترة الانتقال وقد تم الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء وفرض تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول غير الاعضاء والغاء القيود الكمية وبذلك قد تم توحيد السياسة التجارية للدول الاعضاء فى السوق . ٢ ـ قد هدفت السوق الى أبعد من ذلك وهو الوحدة الاقتصادية بما نصت عليه من تنسيق السياسات الاقتصادية فى المجالات التالية : التنمية الاقتصادية بانشاء بنك اوروبى للاستثمار ، حرية انتقال العمل ورأس المال ، وضع سياسة مشتركة للنقل ، المنافسة الحرة ، تنسيق الضرائب ، ميزان المدفوعات والمسائل النقدية .

٣ ـ تضمنت المعاهدة ايضا الاهداف الاجتماعية بما نصت عليه من التنسيق بين الاعباء الاجتماعية فى الدول الاعضاء باعتباره شرطا اساسيا للتجارة الحرة وكذلك اظهارا لاهتمام الدول الاعضاء بالرفاهية الاجتماعية كما تقرر انشاء صندوق اجتماعى الغرض منه توفير فرص العمل امام العمال فى السوق المشتركة ورفع مستواهم .

٤ ـ بالنسبة لاهداف السياسة الزراعية المشتركة فقد تضمنت تنمية الكفاية الانتاجية للزراعة باستخدام الوسائل الفنية الحديثة والافادة الى اقصى حد من عوامل الانتاج بالاضافة الى ضمان مستوى عادل للمعيشة بالنسبة للعاملين بالزراعة واستقرار الاسواق وضمان توفير المنتجات بانتظام كذلك ضمان أثمان معقولة للمستهلكين . هذا هو اهم ما يمكن ذكره بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة دون الخوض فى تفصيلات هذه الاهداف والاتفاقيات التى عقدتها او تكويناتها واجهزتها

---

(١٥) تصريح للدكتور/ أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية وذلك لمجلة السياسى فى ١٩٨٩/٢/١٩ الصفحة الثالثة .

(١٦) للمزيد من التفاصيل حول السوق الأوربية المشتركة راجع : د . عبد الحكيم الرفاعى المرجع السابق ، فؤاد مصطفى محمود ، المرجع السابق ، عادل أمين : « السوق الاوربية المشتركة وآثرها على الاقتصاد الافريقى والأسيوى » الدار المصرية للكتب ١٩٥٧ ، محمد شفيق عبد الفتاح : « اثر السوق الأوربية المشتركة على الاقتصاديات » جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤

المختلفة التى تعمل بانتظام وتنسيق متكامل ذلك ان انشاء هذه السوق كان مثالا يحتذى به فى التكتلات الاقتصادى الناجحة . ولعل اهمية معاهدة روما ترجع الى انها نفذت بدقة وفقا للبرنامج المفصل الذى تضمنته وما حدث بين الدول الاوروبية هو نموذج عملى لخطوات الوحدة والتكامل المدروسة والمتانية والتى نضعها امام دول مجلس التعاون العربى وهو ما يمكن ان تقتدى به الدول العربية لتحقيق الحلم فى الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . وهذا التجمع الرباعى يعتبر نواة لاعطاء المثل على التنسيق والتعاون بين الدول الاربع تساعد على فتح سوق واسعة تسمح بتحرك لرؤوس الاموال وتشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية وكذلك خلق سوق للعمالة . وبالجملة يمكن ان تحذو حذو السوق الاوروبية المشتركة بكل فعاليتها ونجاحها وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادى كما سنراه فى الفصل التالى .

الفصل الرابع :
المجلس وإمكانيات التكامل الاقتصادى[١٧]

أولا : مفهوم التكامل الاقتصادى وأهميته :
التكامل الاقتصادى كما ذكرنا من قبل هو أقوى مظهر للتكتل الاقتصادى ويشجع على قيامه وجود سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وقد ينتهى بالوحدة السياسية ، وهو يعنى أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد دولة واحدة وتقوم فيما بينها بإنشاء سلطة قومية يكون لقراراتها فى الشئون الاقتصادية سلطة الزام لجميع الدول الأعضاء . والوحدة الاقتصادية لها أهمية كبرى خاصة بالنسبة للدول النامية حيث تقوم بوضع برامج للتنمية من شأنها زيادة الانتاج والوحدة تساعدها على التخطيط والتنسيق الاقتصادى لأن التوسع فى التنمية يقتضى وجود أسواق كبيرة لتصريف المنتجات ولاشك أن الاتفاقيات الاقليمية تساعد على توسيع الأسواق وتساهم فى العمل على نجاح التخطيط . كذلك فان الوحدة الاقتصادية بين الدول النامية المنتجة للمواد الأولية تؤدى إلى تنسيق سياساتها وتنظيم المنافسة بينها فى الأسواق الأجنبية وبالتالى يمكن أن تتحسن شروط المبادلة الدولية لمصلحتها . وأمامنا تجربة رائدة فى الوحدة الاقتصادية نجدها فى اتحاد البنيلوكس كما أشرنا اليه من قبل وهو الاتحاد المعقود بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج (ولفظ البنيلوكس نسبة الى الحروف الأولى من أسماء هذه الدول باللغة الانجليزية) وهذه التجربة تعد مثالا يحتذى به فى التكامل الاقتصادى على مدى أوسع وقد تم البدء فى تنفيذه فى أول يناير ١٩٤٨ وبموجبه ألغيت القيود النقدية بين الدول الثلاث وألغيت كذلك القيود المفروضة على إنتقال رؤوس الأموال بين دول الإتحاد وتم الاتفاق على انشاء سوق مشتركة للعمل تضمن حرية العمل وانتقاله فى دول الاتحاد وقد كفل الاتحاد تنسيقا كافيا للسياسات الاقتصادية والمالية دون المساس بسيادة الدول المشتركة . كما أن السوق الأوربية المشتركة كما ذكرنا تعد أبرز مثال ناجح فى العصر الجديث من حيث استكمال مسيرة التكامل بإعلان الوحدة الأوربية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

نخلص إذن الى أن التكامل الاقتصادى أو الوحدة الاقتصادية عبارة عن مرحلة تصل فيها مجموعة من الدول إلى الإنصهار الكامل فى تكتل اقتصادى أكبر يكون له سياسة اقتصادية واحدة وأجهزة واحدة تشرف على هذه السياسة وتكون أيضا هناك عملة واحدة .

ثانيا : إمكانيات التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى :
ذكرنا من قبل أن التجمع الاقتصادى العربى هو أمر مطلوب خاصة وان العالم كله يتجه اليوم نحو التكتل الاقتصادى . وذلك التجمع بين الدول الأربع يأتى فى إطار الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة فى نهاية الأمر بإذن الله . ومحاولات التكامل الاقتصادى لابد وأن تبدأ بصورة من صور التنسيق الهادىء والتدريجى بشرط أن يكون لدى القائمين على تحقيق هذا التكامل الرؤية الواضحة عن الأهداف والآمال التى يريدون تحقيقها وقد ذكرنا من قبل ان اتفاقية مجلس التعاون العربى نصت فى مادتها الثانية الفقرة الثانية ضمن أهداف المجلس « تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا .. » وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى أن الاتفاقية تسير فى المجرى الطبيعى للأمور والذى يستدعى كما أشرنا الى ضرورة البدء ببعض أشكال التكتلات الاقتصادية تمهيدا للوصول الى التكامل الاقتصادى حيث أن هذا هو الهدف النهائى الذى تسعى اليه دول المجلس وهو ما أشارت إليه الاتفاقية فى نفس المادة الثانية ولكن فى فقرة لاحقة وهى الفقرة الرابعة نصت على « السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » .

---

(١٧) للمزيد من التفاصيل حول التكامل الاقتصادى راجع : د . على لطفى « رؤوس الاموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادى عربى » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين القاهرة فى الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس ١٩٧٦ و د . تيسير عبد الجابر « دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى » معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٢ .
- ايهاب عز الدين ابراهيم نديم « التكامل الاقتصادى عن طريق التنسيق مع التطبيق على الدول العربية » رسالة ماجستير . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ١٩٧٦ واسماعيل عبد الرحيم شلبى : « دراسة عن التكامل المالى العربى ودوره فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية » رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٩ .

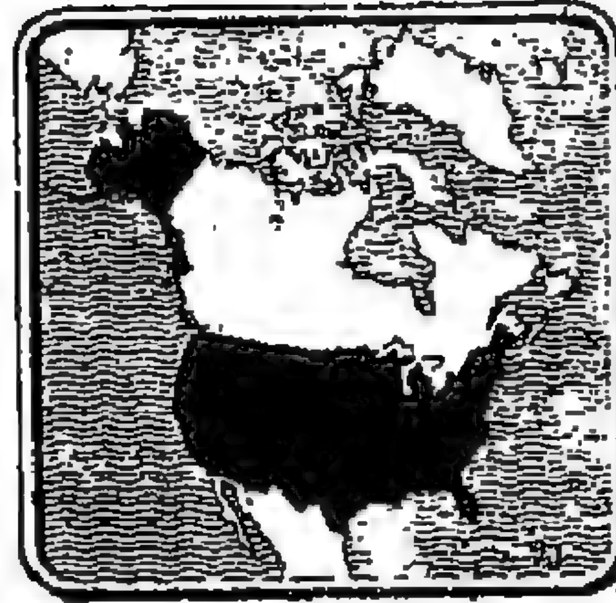
إذن الطبيعي فى الأمر هو أن يبدأ المجلس بأحد أشكال التكتلات الاقتصادية ثم ضرورة قيام السوق المشتركة وأخيرا الوحدة الاقتصادية . وتأسيسا على ما استعرضناه من قبل حول الواقع الاقتصادى لدول المجلس تأكد لنا وجود العديد من المعالم التى تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكنها أن تسهم بآثار ايجابية نحو الوصول إلى التكامل الاقتصادى المنشود فالدول الأربع تمتلك مقومات متنوعة تسمح ـ بالفعل ـ للقول بإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادى ولكن ننوه إلى ضرورة وجود التفاهم والتضامن بين الدول الأعضاء مع تداول أخطاء التجارب الوحدوية السابقة وعدم التسرع فى البناء ويجب اقامة أرضية اقتصادية ثابتة وراسخة فى كافة مجالات الصناعة والزراعة والاستثمارات المشتركة لوضع أساس التكامل.. بالاضافة إلى ضرورة العمل على ألا تقف مشاكل السياسة عقبة فى سبيل تحقيق هذا الهدف النهائى وهو التكامل الاقتصادى ولنأخذ العبرة فى ذلك مما سبق أن نوهنا إليه من تجربة السوق العربية المشتركة. وإن كانت اشراقة الأمل تبدو من خلال تركيز اتفاقية المجلس على النواحى الاقتصادية دون الخوض فى المسائل السياسية . ذلك أن التكامل الاقتصادى أصبح خطوة ضرورية للبلاد العربية يمكن عن طريقها دفع عملية التنمية الاقتصادية فهو مثل بالنسبة لها أفضل اسلوب ومنهاج للتنمية الاقتصادية فى ظل الظروف الحاضرة . والحقيقة أن دول المجلس الأربع تملك القدرة (والتى سوف تتزايد كما ونوعا فى اطار هذا التعاون) لمواجهة مسئولياتها نحو التنمية من اجل الازدهار ورفع مستوى حياة مواطنيها ونحو ترشيد الحركة العربية وتدفق حيويتها وضمان أمنها الاقتصادى والسياسى والعسكرى والثقافى والاجتماعى وإن كان الهيكل الاقتصادى لهذه الدول الأربع أعضاء المجلس يتميز بالتشابه فإنه من الممكن عن طريق التنسيق والتعاون فيما بينها أن تعمل على إقامة المشروعات الكبرى المشتركة التى تؤدى إلى النفع المشترك وإلى زيادة حجم التجارة مما يسهم فى إمكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادى □

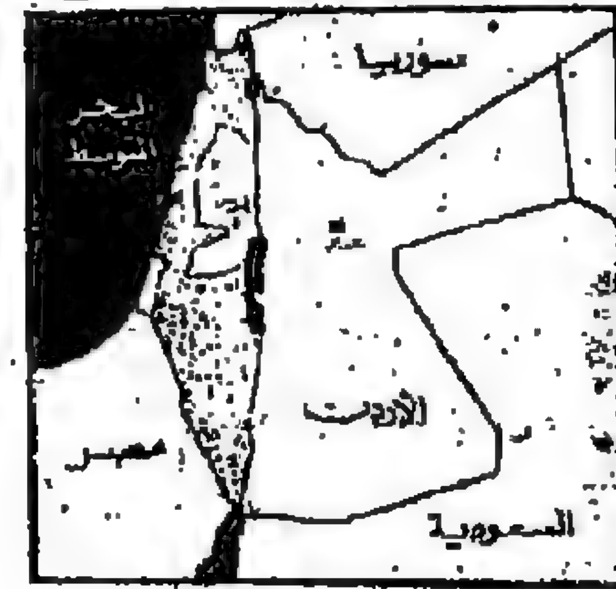


ملف السياسة الدولية

الادارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة الامريكية فى المنطقة العربية

[١]





تقديم : د . علىّ الدين هلال

يتضمن هذا الملف البحوث التى قدمت لندوة السياسة الامريكية فى المنطقة العربية ، التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة فى يومى ٢ ، ٣ ابريل ١٩٨٩ والتى حضرها لفيف من الباحثين فى العلاقات الدولية ، علاوة على عدد من خبراء وزارة الخارجية ومراكز البحث العلمى فى مصر . وتقوم السياسة الدولية بنشر اعمال هذه الندوة كجزء من تعاون اكبر بين مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والذى تمثل فى صور عديدة سابقة .

وتعتبر هذه الندوة حلقة فى البرنامج العلمى للمركز الذى يسعى لدراسة أهداف وسياسات القوى الكبرى والاقليمية التى تؤثر على الوطن العربى ومصر ، لذلك ففى ابريل ١٩٨٨ عقد المركز ندوة عن التطورات الحديثة فى الاتحاد السوفيتى وانعكاساتها على سياسته الخارجية تجاه المنطقة (نشرت فى السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٨٨) . وفى يناير ١٩٨٩ عقد ندوة لتحليل نتائج الانتخابات الاسرائيلية التى تظهر أعمالها فى كتاب ضمن سلسلة كتب المركز ، ثم تأتى هذه الندوة عن الولايات المتحدة ويعقبها ندوتان عن الصين واليابان .

والحقيقة ان تحليل السياسة الخارجية الامريكية أو الأوضاع السياسية الداخلية فى امريكا يثير مفارقة صارخة بين حجم الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى المنطقة والتأثير الذى تمارسه على مسار تطورها وحجم الاهتمام العلمى المصرى والعربى بأمريكا . أليس من الغريب على سبيل المثال أنه لايوجد فى اى دولة عربيه معهد علمى لدراسة الولايات المتحدة الامريكية أو لتتبع التغيرات التى تحدث فيها داخليا وخارجيا . وأليس من الغريب انه ليس لدينا جيل من الباحثين فى هذا الموضوع . والحاصل أن تحليل السياسة فى امريكا أصبح من المعارف العامة التى يشترك فيها الإعلاميون والصحفيون وأساتذة الجامعات دون تخصص واضح وأصبح كل من زار مدينة أمريكية كبيرة أسبوع أو عشرة أيام بغض النظر عن سبب زيارته فقيها فى الشئون الأمريكية (وبالمناسبة فان هذا هو نفس الوضع بالنسبة للاتحاد السوفيتى .

من ناحية أخرى لدينا الكثير ممن يتناولون الأمور الأمريكية من منطلق ايديولوجى مسبق ، سواء كان ذلك بالايجاب او السلب . وبالنسبة لهؤلاء فان قضية المعلومات ومتابعة التطورات الجارية فى المجتمع الأمريكى غير ذى بال ، ذلك أنهم ينطلقون من موقف ثابت تجاه هذه الدولة .

ومابين انتصار اتجاه المعارف العامة الذى ينطوى على الكثير من الجهل بالحقائق ، وانتصار الأحكام المسبقة التى تتضمن كثيرا من التعسف ، قلّ فى بلادنا الخبراء المتخصصون فى الموضوع .

وفى هذا السياق هدفت الندوة الى اثارة افكار حول السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية والتطورات المحتملة فى ظل الإدارة الجديدة : لقد انعقدت هذه الندوة فى ظرف دولى اتسم بثلاث سمات : أولاها بروز تضامن عربى عريض حول الخط السياسى الذى طرحته الانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية كما يتبلور فى اعلان الاستقلال الفلسطينى . وثانيها تولى ادارة جديدة السلطة فى وقت لم تتبلور بعد ملامح أولوياتها وآليات حركتها بشكل متكامل . وثالثها بدء الاتصال المباشر بين الزعامات العربية وواشنطن التى تمثلت فى زيارة الرئيس حسنى مبارك فى مطلع ابريل ١٩٨٩ ثم أعقبها زيارة الملك حسين فى منتصف الشهر ذاته .

قدم البحث الأول وحيد عبدالمجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وموضوعه القضايا العربية فى حملة الانتخابات ويتناول البحث الحملة الأولية للانتخابات وموقف المرشحين من الحزبين من السياسة الاسرائيلية تجاه الانتفاضة ، ومسألة الوطن الفلسطينى ، وحرب الخليج . ثم تناول القضايا العربية فى برنامجى الحزبين وخصوصا الصراع العربى الاسرائيلى وتنافس المرشحين الرئيسيين بوش ودوكاكيس على ارضاء اليهود واسرائيل وموقفهما من الدولة الفلسطينية ، فيرى الباحث ان الانتخابات حملت جديدا ، وبدت ملامح تحول غير مكتمل المعالم فى المواقف التقليدية للحزبين الجمهورى والديمقراطى تجاه الصراع .

وقد عقبت الدكتورة سلوى جمعة المدرسة بالجامعة الأمريكية على البحث وطرحت كيفية التعامل العلمى بشكل منهجى مع التغير فى السياسة الأمريكية وضرورة وجود مؤشرات يمكن استخدامها لرصد المواقف الأمريكية وتحديد حجم التغير . كما أثارت قضية حجم واستمرارية التغير وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه العرب .

البحث الثانى قدمه د . عبدالمنعم سعيد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعنوان توجهات الادارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية وعرض البحث - بشكل جديد - تحليلا لشخصيات العناصر الفاعلة فى ادارة جورج بوش والتاريخ المهنى والخبرات السابقة لها . وركز على علاقة ادارة بوش باللوبى الصهيونى ودور مراكز الأبحاث والدراسات فى بلورة أولويات القضايا الجديدة . كما عرض البحث لتوجهات الادارة الجديدة ازاء السياسة العالمية ثم تجاه المنطقة العربية وخلص الى عدد من التوصيات ذات الطابع العملى والجديرة بالتأمل والنظر .

ركز تعليق د . مصطفى علوى الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على تركيز البحث على موضوع الصراع العربى - الاسرائيلى وعدم تناوله لاتجاهات الادارة الجديدة تجاه موضوعات أخرى هامة فى المنطقة مثل العلاقات بين ايران والعراق وشكل التسوية المرتقب بينهما ، وظاهرة التجمعات الاقليمية فى الوطن العربى ، واستمرار نزيف الدم فى لبنان .

وتناولت د . هالة سعودى الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد موضوع الادارة الأمريكية الجديدة والصراع العربى الاسرائيلى وتعرضت لتطور موقف ادارة ريجان من الصراع ، ثم مبادرة شولتز فى مارس ١٩٨٨ وبدء الحوار مع منظمة التحرير ثم عرضت لموقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع وعلق على البحث د . على الدين هلال الأستاذ بالكلية ، مركزا على بعض المواقف الامريكية الحديثة تجاه الصراع ودلالات هذه المواقف .

ثم تناول د . أسامة الغزالى حرب رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية موضوع الموقف الأمريكى ازاء الخليج فبدأ بتحديد المصالح الأمريكية فى المنطقة ثم عرض لتطور السياسة الأمريكية فيها ثم استشرف احتمالات التطور المستقبلية والموقف الأمريكى ازاء كل منها . وجاء تعقيب اللواء أحمد عبدالحليم بمثابة اضافة متكاملة ركزت على استراتيجية حلف الأطلنطى فى الشرق الأوسط ونظرا لأهميتها فاننا ننشرها ضمن أعمال الملف .

وفى الجلسة المخصصة عن الموقف الأمريكى ازاء لبنان عرض كل من د . حسن نافعة الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد و د . غسان سلامة الاستاذ بجامعة باريس للموضوع وأكد كلاهما على محدودية اهمية لبنان فى حد ذاتها لمخطط السياسة الأمريكية وأن الاهتمام الأمريكى بلبنان يتحدد بمدى ما تعكسه الأزمة اللبنانية من سياسات ومصالح للقوى الاقليمية الفاعلة او بمدى ما تطرحه من آثار ومواقف على استقرار المنطقة ككل . فالوضع اللبنانى لايمكن فصله عن العلاقات السورية والاسرائيلية أو تلك العراقية السورية أو السورية الايرانية ، كما لاينفصل عن علاقة الولايات المتحدة بهذه الأطراف الثلاثة وعرض الدكتور سلامة بشكل مسهب لتطور العلاقات السورية الأمريكية على المسرح اللبنانى وتعاونهما فى طرح صيغة دستورية جديدة وهو ما رفضه أمين الجميل رئيس الجمهورية اللبنانى السابق وكذا تعاونهما فى اختيار مرشح للرئاسة الشاغرة .

وكان البحث الأخير عن الموقف الأمريكى تجاه المغرب العربى وقدمه د . جهاد عودة الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حيث تناول المصالح وسلوك الأمريكيين تجاه دول المغرب العربى مركزا على العلاقات الليبية الأمريكية . كما تناول الموقف الأمريكى ازاء التغيرات الاقليمية التى حدثت فى المنطقة وأبرزها قيام اتحاد المغرب العربى وقضية الصحراء المغربية والنزاع الليبى التشادى .

وجاء تعليق الاستاذ حلمى شعراوى مدير مركز الدراسات العربية مركزا على عدم تناول البحث للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل خلفية التحولات السياسية التى يغطيها البحث كما اشار الى اهمية تناول ظاهرة التنافس الفرنسى - الأمريكى فى المنطقة وآثار هذا التنافس ونتائجه .

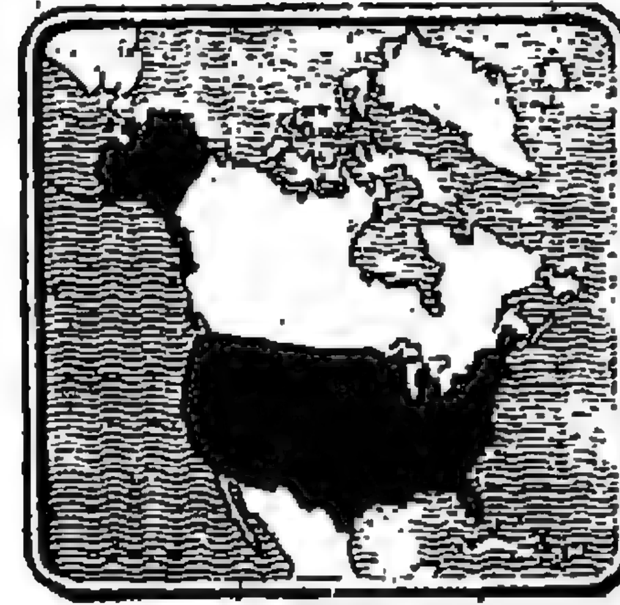
وعلى ضوء الأبحاث والمناقشات ، تبرز عدة إشكاليات اساسية فى فهم الموضوع :

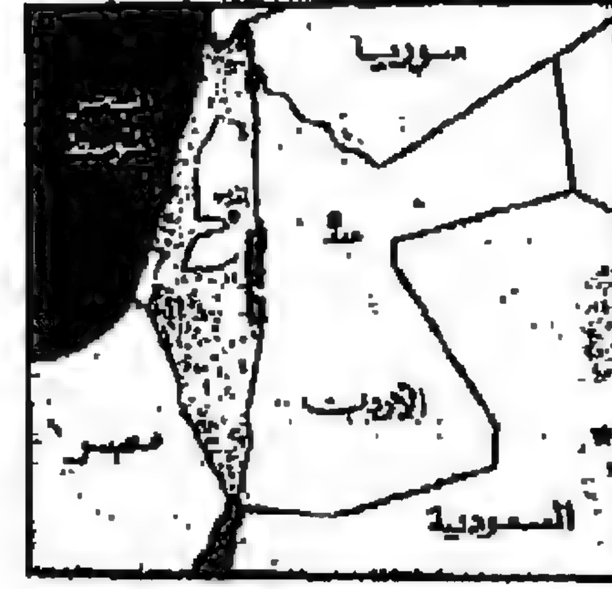
١ - كيفية دراسة التغير فى السياسة الخارجية الأمريكية وماهى مؤشراته ومظاهره وعند اية نقطة يمكن الحديث عن تغير .

٢ - الى أى مدى يمكن الحديث عن سياسة امريكية واحدة تجاه المنطقة ، أم اننا ازاء « سياسات » مختلفة تجاه قضايا متنوعة . صحيح أنها تسعى الى خدمة أهداف واحدة أو مشتركة ولكنها تتبع آليات وأساليب مختلفة ، بل وقد تتعارض هذه الأساليب من قضية الى اخرى .

٣ - البحث فى العوامل الداخلية المرتبطة بتغير السياسة الخارجية لدولة ما او للتغير فى العلاقات بين الولايات المتحدة وإحدى دول المنطقة .

ونرجو أن يكون فى انعقاد الندوة ونشر أعمالها مايزيد الاهتمام العلمى بدراسات السياسة الخارجية الأمريكية .□





[٢]

توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية

د . عبد المنعم سعيد

رئيس وحدة العلاقات الدولية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمة : اطار وأهداف البحث :

البحث فى « توجهات الادارة الامريكية الجديدة تجاه المنطقة العربية » يثير منذ البداية قضية « الثوابت » و « المتغيرات » فى السياسة الخارجية لأى دولة . فتولى جورج بوش رئاسة الجمهورية الامريكية فى يوم ٢٠ يناير ١٩٨٩ يمثل « متغيرا » فى السياسة الامريكية بفعل وجود رئيس جديد وطاقم جديد للادارة . وفى نفس الوقت فان الولايات المتحدة الامريكية لها مجموعة من « الثوابت » الناجمة عن وضعها الجيوبولتيكى ومكانتها كقوة عظمى ومصالحها الاستراتيجية والكونية والاقليمية التى تراكمت تاريخيا عبر عقود طويلة . هذه القضية عادة ما تثار عند دراسة توجهات صناع القرار فى دولة من الدولة ، فقد اختلف علماء السياسة فى تحديد دور الفرد او الافراد الذين يشغلون مقاعد السلطة ومقدار حريتهم فى الحركة واتخاذ القرارات وصنع السياسة مقارنة « بالثوابت » الاخرى التى تقيد من هذا الدور . فبينما طرح روزناو(١) وسنجر(٢) وفيربا(٣) وعازار(٤) واخيرا بهجت قرنى(٥) أن دور صناع القرار فى صياغة السياسة الخارجية للدول لا يستحق كثيرا من التركيز البحثى او حتى يمكن اغفاله كلية ، ادعى بونهام وشابيرو(٦) انهم اكثر اهمية من اى عامل آخر فى عملية صنع القرار .

النقاش بين المجموعتين عادة ما دار حوالى ثلاثة انواع من الانتقادات التى كثيرا ما رفضت او قللت من شأن دور الفرد فى تكوين السياسة الخارجية(٧) :

اولا ، ان الافراد الحاكمين يجدد حركتهم النظام الدولى ، فكما ذكر سنجر ان النظام الدولى يشكل ويضع قيودا على صياغة السياسة الخارجية الى درجة يصبح فيها ما يمكن ان يقدمه الفرد الحاكم قليلا جدا(٨) .

ثانيا ، ان الافراد المختلفين من حيث الخصائص النفسية والعقائدية يتصرفون بطريقة متشابهة اذا ما وضعوا فى مواقف متماثلة ، فالاسماء والوجوه تتغير ولكن المصالح والسياسات تبقى ثابتة(٩) .

ثالثا ، ان قرارات السياسة الخارجية تصنع وسط محيط من القيود الاجتماعية والتنظيمات البيروقراطية المعقدة التى تضع قيودا على قدرة الفرد على المبادرة(١٠) .

نتيجة لهذه الانتقادات فان الادب السياسى المتعلق بعملية صنع قرارات السياسة الخارجية اتجه لفحص دور الادراك فى عملية صنع السياسة والشروط التى عندها يصبح دورهم ذا اهمية عالية ، وينطلق هذا الادب من نقطتين :

الاولى ، ان افعال الدولة هى تلك الافعال التى يقوم بها هؤلاء الذين يعملون باسم الدولة وطبقا لتعريفهم للموقف Definition of the situation والذى يتضمن تحديد المصالح المطلوب حمايتها وتكوين الاستراتيجية الملائمة والقرارات اللازمة لتحقيق ذلك(١١) .

والثانية ، تقوم على التمييز الذى طرحه هارولد ومارجريت سبروت بين « المحيط النفسى Psychological Environment والمحيط العملياتى او الواقعى Operational Environment(١٢) . هذان المحيطان يمكن ان يكونا غير متماثلين ، ومن ثم فان ادراك صانع القرارات لدى الخيارات المتاحة امامه يمكن ان تكون اوسع او اضيق من تلك التى تعرضها الظروف الموضوعية للموقف . وقد دمج كينيث بولدنج كلتا النقطتين حين ذكر « ان الافراد الذين يتخذون القرارات التى تحدد سياسات وافعال الامم لا يستجيبون للظروف الموضوعية للموقف ، ايا كان معنى ذلك ، وانما وفقا لتصورهم لهذا الموقف »(١٣) .

* يود الباحث أن يتوجه بخالص الشكر للآنسة راجية صدقى الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام على ما قامت به من جهد فى جمع وتصنيف المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة .

بدءا من هاتين النقطتين ، فان دور صانعى القرار فى صنع السياسة الخارجية ثم النظر اليه من خلال اتجاهين مترابطين للدراسة : الاتجاه الاول ركز على « ادراك » Perception صانع القرار لموقف بعينه واعتبر هذا الادراك ذا اهمية كبرى فى اتخاذ القرارات . هنا فان « الادراك » عرف على انه تلك العمليات الذهنية Cognitive التى تشير الى احداث واقعة وموضوعات حاضرة فى المحيط المباشر[١٤] . هذا المفهوم استخدمه شكرى ونورث لدراسة الصراع بين الامم خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤[١٥] . هولستى من جانبه ركز على دور مدركات صانعى القرار فى نشوب الحرب العالمية الاولى واقترح انهم يتصرفون وفقا لدرجة ادراكهم للصراع القادم من الدولة الخصم[١٦] . بريتشر ذكر ان السلوك الخارجى للدول يتأثر بادراك قادتها للمحيطين الداخلى والخارجى[١٧] . جانيس[١٨] وجيرفز[١٩] ودى زيفيرا[٢٠] وستينبرنر[٢١] ؛ ومن وجهات نظر مختلفة ، ركزوا على الطريقة التى يدرك بها ويستوعب بها صانعوا القرار المعلومات القادمة اليهم من المحيط الملازم لهم . جيرفز ودى ريفيرا ، على وجه الخصوص ، اعطيا اهتماما لظاهرة سوء الفهم او سوء الادراك Misperception فى صنع السياسة الخارجية .

واذا كان الاتجاه الاول تعرف على صانع القرار على انه « مدرك » Perceiver أو « مستوعب للمعلومات » Information Processor بصفة اساسية ، فان الاتجاه الثانى مال الى تعريفه « كمعتقد » Bliever[٢٢] . فى هذا الاتجاه فان صناع القرار يواجهون الموقف من خلال اطار عقائدى يحضرونه معهم الى ساحة صنع القرار ، ومن ثم فان مصادر ومحتوى وبناء المنظومة العقائدية Belief System لصناع القرار الاساسيين اصبحت ذات اهمية كبرى . ولقد القى هذا المقترب التحليلى دفعة قوية من خلال الاطار الذى وضعه الكسندر جورج والمعروف « بالشفرة العملياتية » Operational Code والتى عرفها بانها « مجموعة معتقدات القائد السياسى حول طبيعة السياسة والصراع السياسى ، واراؤه فيما يتعلق بالحدود التى تتشكل بها التطورات التاريخية ومقولاته فى الاستراتيجية والتكتيكات الصحيحة »[٢٣] .

بشكل اكثر تحديدا فان الكسندر جورج يقترح ان معتقدات القائد السياسى يمكن ان تضيف لعملية اتخاذ القرار من خلال عملية التشخيص التى توسع او تقيد من مجال البحث والتقييم ، وتضع سمات الموقف طبقا لاتجاهات معينة ، ومن جانب آخر فانها تشارك فى عملية الاختيار التى تجعله يفضل انواعا معينة من الخيارات محل البعض الاخر[٢٤] . وهكذا فان جورج يطرح ان المعتقدات تخدم عملية صنع القرار من حيث انها تمثل مؤشرات عامة « للارشاد » وليس معادلات رياضية يمكن ان يطبقها الفاعل (يقصد القائد السياسى) بطريقة ميكانيكية فى عملية صنعه للقرار »[٢٥] . وقد لخص هولستى تلك الظروف التى يتزايد فيها نفوذ المنظومة العقائدية لصناع القرار ، كما يلى[٢٦] :

(١) المواقف غير الروتينية والتى تتطلب ما هو اكثر من تطبيق القواعد المتعارف عليها .

(٢) تلك القرارات التى تتخذ على قمة السلطة بواسطة قادة متحررين من القيود التنظيمية وتلك الاخرى التى تفرضها الظروف الاجتماعية .

(٣) عملية التخطيط طويل الامد للسياسة ، وهى عملية تتضمن درجة كبيرة من عدم اليقين .

(٤) عندما يكون الموقف نفسه غير واضح ، ويتضمن تناقضات ذاتية بحيث يمكن ان يشتمل عددا من المتغيرات .

(٥) تلك الظروف التى تتزايد فيها المعلومات بدرجة كبيرة اكثر من قدرة اجهزة صنع القرار على استيعابها بحيث يصبح من الضرورى استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات .

(٦) المواقف والاحداث غير المتوقعة حيث تكون ردود الفعل الاولية عادة ما تعكس وجهة نظر عقائدية .

(٧) تلك الظروف التى تتعقد فيها كثير من العمليات العقلية والتى يمكن ان تشكل قدرا كبيرا من الضغط النفسى على قمة صنع القرار .

النتيجة التى نخلص بها من ذلك كله ان توجهات ومعتقدات صناع القرار تصبح ذات اهمية خاصة فى ظروف معينة . وتزداد اهميتها بالنسبة للدول التى عليها ان تتعامل معهم . ولا جدال هنا ان دراسة توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية لها اهميتها الخاصة . فالولايات المتحدة الامريكية تشغل مكانة بالغة الاهمية بالنسبة للعالم العربى ، ليس فقط لأنها تمثل قمة هرم التوزيع العالمى لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والاتصالية والاعلامية ، وهو الامر الذى يمتد تأثيره الى كل بلدان العالم شرقا وغربا ، ولكن ايضا لأنها منذ الحرب العالمية الثانية تمثل فاعلا رئيسيا فى المنطقة العربية ، بعد ان احتلت تدريجيا تلك المكانة التى كانت تشغلها كل من بريطانيا وفرنسا . فالولايات المتحدة هى الشريك الاقتصادى والعسكرى الاول لعديد من الاقطار العربية ، والدول الشرق اوسطية التى تجاورها . وهى ـ كذلك ـ ذات علاقة اكثر من خاصة باسرائيل بعد ان تحولت صيغة التحالف بينهما من صيغتها الضمنية التى استمرت منذ انشاء الدولة الصهيونية الى صيغة علنية ومكتوبة ممثلة فى مذكرة التعاون الاستراتيجى بين الطرفين والموقعة فى سبتمبر ١٩٨١ ، وجرى تطويرها فى عام ١٩٨٣ . واخيرا فى نهاية عام ١٩٨٧ اصبحت

اسرائيل تشغل مكانة الدولة الحليف ، خارج حلف الاطلنطى . كل ذلك يحدث فى الوقت الذى ظلت فيه واشنطن - ومنذ عام ١٩٧٣ - تعمل كشريك اساسى فى عملية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، وخلال عام ١٩٨٧ دخلت فى علاقة جديدة مع بلدان الخليج العربية تتمثل فى اشكال من التحالف الرسمى الضمنى فى مواجهة ايران .

الخلاصة ان العلاقات العربية - الامريكية تتميز بدرجة من التعقد والتشابك الشديد ، ولاشك ان فيها الكثير من ثوابت المصالح شبه المستقرة منذ فترة طويلة ، سبق ان تناولها الباحث فى دراسة اخرى(٢٧) . ولذا فان المهمة المطروحة هنا ليس البحث فى اصول وثوابت السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية ، وانما البحث فى المتغير الجديد الخاص بتولى ادارة جورج بوش السلطة للتعرف عليها اولا ثم التعرف على اهم توجهاتها تجاه المنطقة العربية لتحديد مدى الاستمرارية والتغير فى السياسة الامريكية خلال المرحلة المقبلة . واخيرا وضع عدد من التوصيات العامة التى يمكن وضعها فى خدمة المصالح العربية فى العلاقات الامريكية العربية .

ان مثل هذا البحث تواجهه عدد من الصعوبات التى ينبغى توضيحها منذ البداية . اولا صعوبة نظرية فمعظم الدراسات التى حاولت دراسة صناع القرار ، عادة ما استخدمت منهج الكسندر جورج(٢٨) لدراسة توجهات صانع قرار واحد(٢٦) . او ربط هذه التوجهات بسياسة بعينها(٣٠) ، ولذا فان دراسة ادارة امريكية باكملها تصبح مسألة بالغة الصعوبة حيث تحتاج لدراسة متفصلة لكل فاعل رئيسى فيها ثم تحديد القواسم المشتركة بينهم لتحديد توجه الادارة ككل ، وخاصة ان الادب النظرى المتاح لا يقدم لنا نموذجا تجميعيا يساهم فى دراسة توجهات مجموعة من صناع القرار(٣١) . الصعوبة الثانية عملية ، فحتى كتابة هذه الدراسة (منتصف مارس ١٩٨٩) فان ادارة بوش لم تكن قد تم استكمالها بعد ، فهناك العديد من المناصب التى لا تزال شاغرة فى الادارة الامريكية ، كما ان تصديق الكونجرس على اختيارات الرئيس الجديد لم يكن قد تم بعد(٣٢) . واخيرا - نتيجة ذلك - فان المعلومات المتوافرة والمتاحة لا تزال محدودة للغاية حتى تكون صالحة للفحص .

ونتيجة هذه الصعوبات الثلاث فان هذا البحث سوف يأخذ صيغة استكشافية ، تستند الى ما هو متوافر من معلومات ، وتحاول تحديد المتغيرات التى ينبغى استكمالها حال توفر المعلومات . كذلك فان منهج البحث ، وان كان سيركز على صناع القرار الرئيسيين الذين يمكن ان يكون لهم تأثير على التعامل مع المنطقة العربية ، فانه سيحاول استخلاص التوجهات العامة لهم تجاه المنطقة العربية دون الغوص فى تحديد البناء العقائدى لهم ، وهى المسألة التى تحتاج الى اكثر من جهد بحثى .

ادارة جورج بوش

فى اى ادارة امريكية هناك دائما عدد من المناصب الحاكمة التى تؤثر فى السياسة الامريكية بشكل عام وهى : رئيس الجمهورية ، نائب الرئيس ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى ، رئيس هيئة موظفى البيت الابيض ، وزير الخزانة ، مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، نائب وزير الخارجية ، ومندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الامم المتحدة . ولكن ذلك لا يعنى ان افرادا آخرين يمكن ان يكون لهم تأثير واسع فى صنع السياسة الخاصة بمنطقة معينة او التعامل مع قضية بعينها ، او حتى بسبب ظروف تاريخية جعلت من شخص ما قريبا من صانع القرار الاول خلال مرحلة تكوينه السياسى او خلال حملاته الانتخابية المتعاقبة . واذا كان ذلك يحدث على مستوى « وحدة صنع القرار الاساسية » فان هناك تأثيرات هامة اخرى تأتى الى هذه الوحدة سواء من داخل الولايات المتحدة - ممثلة فى الكونجرس وجماعات المصالح والصحافة والرأى العام - او من خارجها من النظام الدولى باسره .

على اى الاحوال فان مايهمنا هنا هو توجهات الادارة الامريكية ومداها تجاه المنطقة العربية . وهنا نجد

ان الشخصيات الموضحة بجدول (١) سوف تلعب دورا لاشك فيه فى صنع السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية بالاضافة الى بعض الشخصيات الاخرى اهمها دينيس روس الذى يشغل حاليا مركز رئيس مكتب التخطيط طويل المدى بوزارة الخارجية الامريكية وهو مكتب يتبع وزير الخارجية مباشرة . ولكن روس لايستمد اهميته من اهمية مكتبه وانما من أنه كان يشغل منصب المسئول عن الشرق الاوسط بمجلس الأمن القومى فى ادارة ريجان الثانية ثم استقال ليعمل فى حملة جورج بوش الانتخابية ويكون مسئولا عن صياغة مواقفه الخاصة بالشرق الأوسط . بعد ذلك فانه شارك مع لورنس ايجلبيرجر (نائب وزير الخارجية) ومع اخرين فى صياغة برنامج خاص للرئيس الامريكى خاص بالشرق الاوسط اعده معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تحت عنوان « البناء من اجل السلام »(٣٤) ، وهو البرنامج الذى اثر على مواقف بوش اثناء الحملة الانتخابية . هذا البرنامج شارك فيه ايضا ريتشارد هاس الذى عين مسئولا عن الشرق الاوسط فى مجلس الأمن القومى . بعد ذلك - وبمسافة بعيدة - تأتى شخصية جون كيلى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، الذى عمل لفترة قصيرة فى المنطقة كسفير للولايات المتحدة فى لبنان ، وجاء اختياره من بين

مرشحين اكثر قوة ومعرفة مثل السفير الامريكي في القاهرة وفي تونس ، ليشير الى ان المنصب سوف يكون له قيمة تنفيذية اكثر منه مشاركة في صنع السياسة .

وعلى هذه المجموعة من الافراد ، يلاحظ مايلي :

أ - انهم ينتمون الى الحزب الجمهوري ، وقد يبدو ذلك أمرا بديهيا بحكم انتمائهم الى ادارة « جمهورية » . ولكن اهمية ذلك تنبع من تطور حديث في السياسة الامريكية بشكل عام . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حرب فيتنام فان السياسة الخارجية الامريكية في مجملها كانت تستند الى اجماع قومي امريكي يشمل الحزبين الجمهوري والديمقراطي . وحتى منذ منتصف السبعينيات بدأ الاجماع الامريكي في الانشطار التدريجي بدءا حتى من السياسة الداخلية حيث يميل الديمقراطيون بشكل عام الى مزيد من التدخل الحكومي ومحاولة ارضاء جماعات المصالح والنقابات (العمالية منها بصفة خاصة) عن طريق انفاق الدولة على برامج الرفاهية الاجتماعية ، وهو الأمر الذي يؤدي في معظم الاحيان الى زيادة الضرائب . الجمهوريون على العكس ركزوا على ضرورة التقليل من دور الدولة وتشجيع السوق ليقوم بمهام توزيع الموارد القومية وتقليل الضرائب . في السياسة الخارجية فان الجمهوريين يطالبون بزيادة عناصر القوة الامريكية عامة والسلاح خاصة ، مع رغبة حازمة في استخدامها عندما تصبح الظروف مواتية مع التاكيد المستمر على قيم الحرب الباردة « والطبيعة العدوانية » للاتحاد السوفيتي ، ومن ثم التقليل من قيمة اتفاقيات الحد من التسلح (الامن من منطلق القوة) . كذلك فان الجمهوريين لديهم نزعة للتقليل - ان لم يكن ازدراء - من دور العالم الثالث في العلاقات الدولية ، والنظر بشك كبير للفكر الذي يرى بضرورة النظر الى علاقات الشمال والجنوب ، بالتوازي مع علاقات الشرق والغرب كمحور هام في العلاقات الدولية . الديمقراطيون من جانبهم يعطون اهمية اكبر لاتفاقيات الحد من التسلح ، ولديهم ميل لوضع سباق التسلح في حدوده كورقة للتفاوض ، مع التشكك في صلاحية استخدام القوة العسكرية كأداة في العلاقات الدولية ، وهو مايظهر من موقفهم ازاء نيكاراجوا . كذلك فان الديمقراطيين اكثر ميلا لتفهم التطورات الجارية في العالم الثالث ، ربما باستثناء الشرق الأوسط الذي له طبيعة خاصة من وجهة نظرهم . مع الاستعداد لاعطاء اهمية لعلاقات الشمال والجنوب في العلاقات الدولية[٣٥] . ان مثل هذا الشرخ النسبي في البنية السياسية الامريكية له أهمية خاصة مع الخسارة المستمرة - باستثناء حالة كارتر - للديمقراطيين في الانتخابات خلال العقدين الماضيين مع الهيمنة في الوقت نفسه على الكونجرس بمجلسيه ، ومن ثم الحزب الديمقراطي اصبح يجد في الكونجرس اداته للتواجد في الساحة الامريكية بشكل متزايد ، وهو مايضع قيودا على الادارة الجمهورية ، خاصة اذا ماعرفنا ان النفوذ الاسرائيلي في الكونجرس - جمهوريا وديمقراطيا - كان دائما اقوى منه داخل الادارة الامريكية .

٢ - ورغم ان الادارة « جمهورية » ، فانها حتى في هذا الاطار لاتعبر عن حقيقة واحدة ، فالجمهوريون بصفة عامة محافظون ايديولوجيا وعمليا ، ولكن التيار المحافظ في الولايات المتحدة ينقسم بدوره الى عدد من التيارات الداخلية كالمحافظين التقليديين والمحافظين والمحافظين القوميين والمحافظين الدينيين[٣٦] . ومن المعروف ان ادارة ريجان في معظمها كانت تنتمي الى تيار المحافظين الجدد حتى العامين الاخيرين من قيادة ريجان عندما بدأ رموز هذا التيار في التساقط الواحد بعد الاخر (جين كيرك باتريك ، مايكل ديفر ، ادوين ميس واخرين) خاصة بعد فضيحة ايران - الكونترا . وعندما بدأ التيار المحافظ التقليدي يعود بشكل مؤثر الى الادارة الامريكية ، ادارة بوش تدخل في هذا الاتجاه وترسخ من اقدام المحافظين التقليدين ، باستثناء كل من دان كويل - نائب الرئيس - وجاك كيمب وزير الاسكان اللذين ينتميان الى المحافظين الجدد ، فان اختيارات بوش تدور في اطار التيار المحافظ التقليدي .

هذا التيار ينتمي في جوهره الى مايسمى « بالمؤسسة الشرقية » Eastern Establishment الامريكية والتي يدخل فيها المحافظون مع ليبراليي الوسط من حيث الاصول الاجتماعية والتعليم والارتباط بالمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى في الولايات المتحدة . وهو تيار من الناحية الفلسفية يتميز بالتمسك القوى « بالمدرسة الواقعية » في العلاقات الدولية ، والاستخدام الذكي للتاريخ والمقارنة التاريخية واهم مفكريه هانز مورجنثاو وهنري كيسنجر[٣٧] . ويظهر هذا التيار بشكل قوي في تاريخ جورج بوش نفسه الذي كما نرى من الجدول نشأ وترعرع سياسيا في أحضان ادارة نيكسون الجمهورية[٣٨] ومن السمة الغالبة على اغلب معاونيه ، خاصة وأننا نجد شخصيتين هامتين في ادارته ممن عملوا مع هنري كيسنجر عندما كان مستشارا للأمن القومي ووزيرا للخارجية وفي مؤسسته للاستشارات السياسية هما برنت سكوكرفت ولورنس ابجلبيرجر وديك شيني وزير الدفاع مع جيرالدفورد . كذلك فان تمويل حملة جورج بوش الانتخابية جاء من مجموعة بنوك وول ستريت . (نيكولاس برادي وزير الخزانة ينتمي الى هذه المجموعة) وجماعة رأسماليي الاقاليم في تكساس وكالفورنيا (جيمس بيكر وجون تاور ينتمون الى هذه الجماعة) بالاضافة الى جماعة الجالية اليهودية التي لها استقلاليتها الخاصة وتتفشى في الجماعتين الاخريتين[٣٩] .

٣ - أن ادارة بوش جاءت في معظمها من خلال العملية السياسية الأمريكية سواء من داخل البيروقراطية

(٣٢)

جدول (١) – ادارة جورج بوش

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
جورج بوش	رئيس الجمهورية	ولد في ١٩٢٤/٦/١١ في مدنية ميلتون بولاية ماسوشستس ونشأ في نيويورك	بكالريوس في الاقتصاد من جامعة ييل	* شريك مؤسس لشركة زاباتا للتنقيب عن النفط في البحر(١٩٥٧ – ١٩٥٩) ثم رئيس الشركة نفسها بمدينة هيوستون وتكساس (١٩٥٦ – ١٩٦٤) . * رئيس مجلس ادارة الشركة (١٩٦٤ – ١٩٦٦) . * عضوفي مجلس النواب(١٩٦٧ – ١٩٧١) ممثلا للدائرة السابعةفي مدينة هيوستون . * مندوب للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة (١٩٧١ – ١٩٧٢) ورئيس للجنه القومية للحزب الجمهوري خلال نفس الفترة . * رئيس مكتب الاتصال في الصين الشعبية (١٩٧٤ – ١٩٧٥) . * مديروكالة المخابرات المركزية CLA (١٩٧٦ – ١٩٧٧) . * رشح نفسه رئيسا للجمهورية في انتخابات ١٩٨٠ . * نائب رئيس الجمهورية (١٩٨١ – ١٩٨٨ .	عمل طيارا تابعا للبحرية الامريكية أثناء الحرب العالمية الثانية
دان كويل	نائب رئيس الجمهورية	ولد في ١٩٤٧/٢/٤ في انديانا لوس بولاية أنديانا ونشأ في ولاية أريزونا	* بكالريوس علوم سياسية ، جامعة ديبو انديانا عام ١٩٦٩ . * ماجستير في الحقوق من جامعة إنديانا ١٩٧٤ .	* التحق بالحرس الوطني كموظف علاقات عامة ١٩٦٩ . * شغل منصب المساعد الاداري لحاكم ولاية انديانا ومديرا لقسم ضريبة التركات في مصلحة الضرائب بالولاية (١٩٧٢ – ١٩٧٤) . * مارس المحاماة في بلده هانتنجتون ثم ناشرا لصحيفة والده هيرالد بيرس . * انتخب في عام ١٩٧٦ عضوا في مجلس النواب وأعيد انتخابه بعد عامين .	

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
(تابع) دان كويل				* أصبح عضوا بمجلس الشيوخ (١٩٨٠–١٩٨٦) وأعيد انتخابه مرة أخرى . * عمل في مجلس الشيوخ في لجنة القوات المسلحة ولجنة الميزانية ولجنة العمل والموارد البشرية .	
جيمس بيكر	وزير الخارجية	ولد في ١٩٣٠/٤/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس	* ليسانس في الآداب من جامعة برنستون ١٩٥٢ . * شهادة في القانون من جامعة تكساس ١٩٥٧ .	* عمل محاميا بمدينة هيوستون - تكساس (١٩٥٧ – ١٩٨١) . * ادارة حملة بوش الانتخابية الخاسرة للفوز بمقعد في مجلس النواب عن منطقة هيوستون . * نائب وزير التجارة في ادارة فورد (١٩٧٥ – ١٩٧٦) . * أدار حملة فورد الخاسرة (١٩٧٦) . * قاد حملة بوش الخاسرة (١٩٨٠) . * كبير موظفي البيت الابيض في ادارة ريجان (١٩٨١ – ١٩٨٥) . * ادار حملة ريجان الناجحة (١٩٨٤) . * وزير الخزانة في ادارة ريجان (١٩٨٥ – ١٩٨٨) . * ادار الحملة الانتخابية الناجحة لجورج بوش (١٩٨٨) .	
جون تاور	المرشح السابق لمنصب وزير الدفاع .	ولد في ١٩٢٥/٩/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس	* بكالريوس في الاداب من جامعة تكساس ١٩٤٨ .	* مذيع بالراديو في ولاية تكساس ١٩٤٨ . * مدرس مساعد للعلوم السياسية بجامعة ميدوسترن - تكساس (١٩٥١ – ١٩٦١) . * عضو مجلس الشيوخ (١٩٦١ – ١٩٨٥) .	لم يصدق عليه الكونجرس

الاســـم	المنصـــب	مكان وتاريخ الميـــلاد	التعليـــم	تاريخ العمل السياســـى والمهنـــى	ملاحظـــات
(تابـــع) جون تـــاور			* حصل علـــى الماجستيرفى العلـــوم السياسيـــة والدكتـــوراه فى القانـــون من جامعـــة لنـــدن للاقتصـــاد والعلـــوم السياسيـــة (١٩٥٢ – ١٩٥٣)	* رئيس لجنة الخدمة العسكرية وعضو لجنة الميزانية ولجنة البنوك والاسكان وشئون المدن . * مفاوض مشارك فى الوفد الامريكى فى مفاوضات الحد من التسلح فى الاسلحة النووية وأسلحة الفضـــاء بجنيف (١٩٨٥ – ١٩٨٦) . * ١٩٨٦ محاضر فى العلوم السياسيه بجامعـــة ث ميثوديست – دالاس / تكساس . * ١٩٨٧ رئيس مجلس ادارة شركة تاور ايجوز وجرين المحدودة بواشنطن الاستشارية . * رئيس لجنة ايران كونترا ، ١٩٨٧ . * رئيس مجلس ادارة شركة بيدجامون الدولية وعضو مجلس ادارة شركة بريتش إيروسبيس وشركة جراى وشركاه .	
ريتشارد شينى (ديك شينـــى)	وزيـــر الدفـــاع	ولـد فـــى ١٩٤١/١/٣٠ فى مدينة لنكولن – نبراسكـــا .	تعلم فى جامعـــة وايومنـــج وديسكونسن حيث حصل على درجة جامعيـــة	* عمل موظفا فى طاقم حاكم ويسكونسين . * عمل كبيرا لموظفى البيت الابيض (١٩٧٥ – ١٩٧٧) فى ادارة فورد . * انتخب عضوا فى مجلس النواب منذ عام ١٩٧٨ عـــن دائرة وايومنج . * عمل فى اللجنة الخاصه بالمخابرات فى مجلس النواب .	

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
نيكولاس برادى	وزير الخزانة	ولد فى ١٩٧٠/٤/١١ بمدينة نيويورك	بكالريوس فى الاداب من جامعة ييل (١٩٨٢) وماجستير من جامعة هارفارد .	* عمل بشركة ديللون ريد اندكومبنى ومقرها نيويورك (١٩٤٥ — ١٩٨٢) . * أصبح رئيسا للشركة فى عام ١٩٨٢ . * مدير شركة بيورلاتيدللبريد السريع ١٩٨٣ . * عين بمجلس النواب فى ولاية نيوجرس ليحل محل النائب هاريسون ويليمز ١٩٨٢ . * مدير لعديد من الشركات الاستثمارية الكبرى .	
برنت سكوكروفت	مستشار الرئيس لشئون الامن القومى	ولد فى ١٩٢٥/٢/١٩فى مدينة أوجدين بولاية مريلاند	* بكالريوس فى العلوم من الاكاديمية الحربية الامريكية عام ١٩٤٧ . * ماجستير من جامعة كولومبيا ١٩٥٣ . * دكتوراه من جامعة كولومبيا ١٩٦٧ . * دراسات عليا	* ٤٧ — ١٩٧٤ عمل بسلاح الطيران الامريكى حتى وصل الى رتبة Lieut. General U S A F . *١٩٥٣ — ١٩٥٧ مدرس مساعد للعلوم الاجتماعية بالاكاديمية العسكرية الامريكية . * ١٩٥٩ — ١٩٦١ مساعد الملحق العسكرى للدفاع الجوى فى السفارة الامريكيه ببلجراد بيوغوسلافيا . * استاذ مساعد للعلوم السياسيه بأكاديمية القوات الجوية — كولمبيا . * ٦٧ — ١٩٦٨ رئيس كلية الحرب الوطنية . * ١٩٧٢ — ١٩٧٣ نائب مستشار الرئيس لشئون الامن القومي (كيسنجر) . * ١٩٧٧ — ١٩٨٠ عضو بلجنة مستشارى الرئيس الامريكى لشئون ضبط التسلح .	

الاســم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
(تابع) برنت سكوكروفت			جامعة جورج تاون ١٩٥٨ .	* ١٩٨٠ نائب رئيس مجلس ادارة شركة كيسنجر للاستشارات السياسية ورئيس بنك واشنطن الوطني .	
ويليام وبستر	مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية	ولد في ١٩٢٤/٣/٦ في مدينة سانت لويس - ميسوري	* حصل على شهادة القانون من واشنطن . * حصل على عدد من شهادات الدكتوراه الفخرية في القانون .	* عمل محاميا خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٩ . * ٦٠-١٩٦١ أصبح مدعيا عاما بولية مونتانا . * ١٩٧١ - ١٩٧٣ أصبح قاضيا في نفس الولاية . * ١٩٧٧ - ١٩٧٨ قاضي بمحكمة النقض الامريكية . * ١٩٧٩ - ١٩٨٧ أصبح مديرا التحقيق الفدرالي FBI * ١٩٨٧ أصبح مديرا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية	
جون سنونو	رئيس هيئة موظفي البيت الابيض	ولد في ١٩٣٩/٧/٢ في هافانا - كوبا .	* بكالريوس علوم من معهد MIT ١٩٦١ . * ماجستير ١٩٦٢ . * دكتوراه ١٩٦٦ من نفس المعهد	* ١٩٦٠ - ١٩٦٥ مؤسس ومهندس أول لشركة استروديناميكس * ١٩٦٥ - ١٩٨٢ رئيس شركة JHS الهندسة والدراسات الحرارية بمدينة سالم بولاية نيوهامبشير . * ١٩٦٦ - ١٩٨٢ أستاذ مساعد هندسة ميكانيكية بجامعة تانتس . * ١٩٧٣ - ١٩٧٤ عضو مجلس النواب لولاية نيوهامبشير . * ١٩٧٣ - ١٩٧٨ عضو بلجنة الطاقة الحكوميه . * ١٩٧٧ - ١٩٧٨ رئيس اللجنة الحكومية لمستقبل ولاية نيوهامبشاير .	

الاســـم	المنصـــب	مكان وتاريخ الميـلاد .	التعليـــم	تاريـــخ العمـل السياســى والمهنـــى	ملاحظـــات
(تابـــع) جون سنونو .				* ١٩٨٣ – ١٩٨٨ حاكم ولاية نيوهامبشير	
لورانــــس ايجلبرجـــر	نائـــب وزيـــر الخارجيـــة	ولـد فـى ١٩٣٠/٨/١ فى مدينـــة ميلـو اكـــى – ويسكونسن	* بكالريوس فى العلوم ١٩٥٢ من جامعـة ويسكونسن * ماجستير١٩٥٧ .	* ١٩٥٦ – ١٩٥٧ مدرس مساعد جامعة ويسكونسن . * ١٩٥٧ التحق بالخارجية الامريكية . * ١٩٦٩ نائب مستشار الرئيس الامريكى لشئون الامن القومى (كيسنجر) . * ١٩٧١ – ١٩٧٣ مساعد وزيرالخارجية للشئون السياسية . * ١٩٧٧ – ١٩٨١ سفير بيوغسلافيا . * ١٩٨١ – ١٩٨٢ مساعد وزيرالخارجية للشئون الاوربية . * ١٩٨٢ – ١٩٨٤ نائب وزيرالخارجية للشئون السياسية . * ١٩٨٤ – رئيس شركة كيسنجر للاستشارات السياسية .	
تومـــــاس بيكرنـــج تومـــــاس بيكـــــرنج	منـــدوب الولايات المتحدة لدى الامـــم المتحـــدة	ولـد فـى ١٩٣١/١١/٥ بمدينـــة أورانج – نيوجرسى	* ليسانس آداب من كليـــة بوديويـــن ١٩٥٣ . * ماجستير مـن مدرسة فلتشر القانـــون والدبلوماسية ١٩٥٤ . * دراسات مـن جامعة ملبورن – استراليا .	* ١٩٥٩ التحق بالخارجية الامريكية . * ١٩٦١ مستشار سياسى للوفد الامريكى لمؤتمر الحد من التسلح – جنيف . * ١٩٦٥ – ١٩٦٧ قنصل فى زنزبار . * ٦٧ – ١٩٦٩ نائب رئيس البعثة الدبلوماسية فى تنزانيا . * ١٩٦٩ – ١٩٧٣ مدير مساعد بمكتب الشئون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية . * ٧٣ – ١٩٧٤ سكرتير تنفيذى بوزارة الخارجية . * ٧٤ – ١٩٧٨ سفير أمريكا بالاردن . * ٨١ – ١٩٨٣ سفير أمريكا فى نيجيريا . * ٨٣ – ١٩٨٥ سفير بالسلفادور . * ١٩٨٥ – ١٩٨٨ سفير فى إسرائيل .	

الامريكية او من صفوف الكونجرس، مما يجعلها اقل ايديولوجية من سابقتها ويجعلها اقل ايديولوجية من ادارة ريجان (التى هبط معظمها من كاليفورنيا على البيت الابيض بصبغة ايديولوجية محافظة ومتشددة للعالم وموقع امريكا فيه) واكثر عملية وبرجماتية . ولعل ذلك يمثل اهم صفات جورج بوش المعروفة عنه حيث يتميز عن ريجان بالقرب من التفاصيل والميل للحلول الوسط وتجنب المواجهة كلما كان ذلك ممكنا . وهى الصبغة التى ترد على معظم معاونيه وخاصة جيمس بيكر وزير الخارجية الذى لازم بوش فى حياته السياسية سواء فى هيوستون - تكساس او فى واشنطن . ولاقى كلاهما المتاعب اثناء وجودهما فى ادارة ريجان حيث كان ينظر لهما بكثير من عدم الثقة من قبل المتعصبين فى هذه الادارة[٤٠] . ورغم كل ذلك ، فانه لاينبغى ان ينفى الإطار الفكرى العام الذى يتحركون فيه كاعضاء فى تيار المحافظين التقليدين ، وتجربتهم التاريخية الخاصة ، فكما نرى فى الجدول انه باستثناء دان كويل وديك شينى (وكلاهما لديه من المحافظة مايكفى) فان عمرهم يتعدى الخمسين عاما وهو مايجعل تجربة الحرب الباردة فى الخمسينيات والستينيات مؤثرة بصورة كبيرة فى منظومتهم الذهنية ومنها يستمدون رؤيتهم للعالم ، كما سنرى بعد ذلك بقدر من التفصيل .

٤ - علاقة ادارة بوش باللوبى الصهيونى تتميز بقدر كبير من التعقيد . فمن ناحية فان بوش لم يكن هو المرشح الجمهورى المفضل لديه ، فوسط قائمة طويلة من المرشحين الجمهوريين ، فان لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية AIPAC جعلت بوش فى ذيل قائمة تفضيلاتها مفضلة علمية بات روبرتسون وجاك كيمب وروبرت دول وبيير دوبونت والكسندرهيج . وكان ذلك نتيجة تراكم مارأته اللجنة مايشكل انتقادا مستمرا لاسرائيل تمثل فى موقف بوش من الغزو الاسرائيلى للبنان وضرب المفاعل العراقى واستدراجها للولايات المتحدة لمد ايران بالسلاح[٤١] . ومن ناحية اخرى فان اللوبى الصهيونى لم يكن يترك مرشحا هاما بوزن جورج بوش (خاصة بعد ان انفتحت امكانيات كبرى بفوزه) دون ان تحاول التأثير عليه ولذا فان شبكة واسعة من القادة اليهود (الصهاينة) فى الولايات المتحدة القوابثقلهم الى جانبه فى الحملة الانتخابية مثل دينيس روس كما اسلفنا ، وجاكوب ستين - الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية - ومكس فيشر وجوردون زاكس من اكبر واقرب مستشاريه . كما ان موريس توكرمان مدير شركة مورجان ستينلى اند كامبانى عمل على تعبئة رأس المال اليهودى - وغير اليهودى - فى وول ستريت لصالح بوش[٤٢] .

نتيجة ذلك كله فان الادارة الامريكية الجديدة اصبحت تحتوى على قدر كبير من التأييد لاسرائيل وان اختلفت درجات هذا التأييد . فهناك مجموعة المحافظين الجدد المتهوسين (دان كويل وجاك كيمب) حيث توجد اقصى درجات التأييد الأعمى ، ثم مجموعة كيسنجر (برنت سكوكروفت ولورنس ايجلبيرجر ويمكن ان ينضم لها دينيس روس وريتشاردهاس) والتى ترى فى اسرائيل الرصيد الاستراتيجى الاساسى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، ثم مجموعة البراجمتيين (وتضم بوش وبيكر وشينى وبرادى) الذين وان كانوا يرون ضرورة بقاء « اسرائيل قوية » فانهم ايضا يرون ضرورة اخذ مصالح الدول العربية النفطية (السعودية بالذات) والموالية للغرب فى الاعتبار ، خاصة مع نفوذ هذه الدول فى اسواق المال العمالية (بما فيها وول ستريت) وتأثيرهم فى سوق النفط العالمى (الذى ترتبط به تكساس الى درجة كبيرة) . واخيرا يوجد مجموعة الراغبين فى سياسة امريكية اكثر توازنا فى الشرق الأوسط (جون سنونو وتوماس بيكرنج) . هذه المجموعة الأخيرة مقيدة الى حد كبير ، فنتيجة كون جون سنونو من اصل عربى ، كما أنه كان حاكم الولاية الوحيدة فى الولايات المتحدة الذى رفض التوقيع على قرار لحكام الولايات برفض قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية احد اشكال العنصرية ، ونتيجة تصريحاته فى السابق والمؤيد للجانب العربى ، فانه على الأغلب سوف يكون موضع هجوم شديد من قبل الجماعات الصهيونية للتقييد من حركته ووضعه باستمرار فى موقف دفاعى[٤٣] ، والاهم من ذلك أن وزارة الخارجية الامريكية التى عرفت تاريخيا بانها اكثر تفهما لوجهة النظر العربية عن باقى المؤسسات الامريكية (البيت الابيض والكونجرس) فانها قد تعرضت خلال السنوات الثمانى لحكم ريجان الى عملية تغيير كبرى على المستويات المتوسطة والدنيا لصالح اسرائيل بحيث يصعب كثيرا امكانية وجود توجه فعال لديها للدفع فى اتجاه سياسة امريكية متوازنة فى المنطقة .

٥ - تلعب مراكز الأبحاث والدراسات دورا هاما فى صناعة السياسة الامريكية ، وكثيرا فان ماتضعه من برامج يكون مرشدا للادارة الامريكية فى ادارة سياستها الخارجية (والداخلية ايضا) . ومن المعروف ان مؤسسة راند لعبت دورا هاما فى ادارتى كنيدى وجونسون ، كما ان معهد بروكنجز قدم لادارة كارتر الوثيقة الاساسية التى استند اليها فى التعامل مع قضية الشرق الأوسط ، كذلك فان معهد المؤسسة الامريكية American Enterprise Institute ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ومؤسسة التراث Heritage Foundation لعبت أدورا هامة فى ادارة رونالد ريجان . ورغم ان الادارة الامريكية لم تستكمل بعد كما اسلفنا حتى يمكن رصد الروافد الفكرية المختلفة التى

تعتمد عليها ، فان الشهور الماضية تشير الى الدور المتزايد الذى يلعبه معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى Washington Institute for Near East Policy . هذا المعهد نشأ فى بداية الثمانينات ، ضمن مجموعة اخرى من المؤسسات ، لمساندة ادارة ريجان التى كانت تتشكك فى معاهد ومراكز « المؤسسة الشرقية » ، والتى كانت ترى ان معظمها اصبح يميل لوجهة النظر العربية (!!) ومن ثم جاء المعهد لكى « يعيد التوازن » الى ساحة الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط . والمعهد فى معظمة يعتمد على اليهود الأمريكيين وغيرهم من اصحاب الاتجاه الصهيونى المرتبطين ارتباطا وثيقا بجماعات الضغط الصهيونية وفى مقدمتها لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية AIPAC ويستضيف المعهد بشكل رئيسى باحثين ودارسين اسرائيليين . ويعمل فى هذا المركز دينيس روس الذى قام باجازة بدون مرتب للعمل فى وزارة الخارجية الأمريكية(٤٤) .

وفى شهر سبتمبر ١٩٨٨ أصدر المركز تقريرا للرئيس الامريكى القادم ، صاغة كل من لورنس ايجلبيرجر (نائب وزير الخارجية الامريكية حاليا) ووالتر مونديل (نائب رئيس الجمهورية فى ادارة كارتر) واشترك فيه عدد كبير من المناصرين لاسرائيل من بينهم دينيس روس وريتشاردهاس . هذا التقرير جاء بعنوان « البناء من اجل السلام » ويوضح اسس السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط(٤٥) . ودون الدخول فى كثير من تفاصيل هذا التقرير ، فانه يعد اكثر التقارير التى صدرت فى نفس الفترة - مثل تقرير معهد بروكنجز ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - تعاطفا مع وجهة النظر الاسرائيلية على الوجه التالى :-

أ - يعرف التقرير الصراع العربى - الاسرائيلى بأنه ذو شقين : أولهما بين دول Inter-State يمثل فيه الجانب العربى - خاصة سوريا - الجانب المنذر بتفجر الصراع نتيجة سعيه لتحقيق التكافؤ الاستراتيجى مع اسرائيل ومن خلال تصاعد القدرات العسكرية العربية التى زادت بامتلاك الصواريخ ارض - ارض والاسلحة الكيماوية . وثانيها طائفى Inter-Communal بين الفلسطينيين والاسرائيليين . وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لاتعبر عن صراع قومى ، او مقاومة للاحتلال ، انما هى جزء من صراع طائفى داخل اسرائيل .

ب - ان المنحى الأساسى لسياسة الولايات المتحدة ينبغى له ان يقوم على تجنب التسرع والخطوات الكبرى او تعجلها وانما يقوم على مساعدة الأطراف انفسهم للتوصل الى اتفاق من خلال المفاوضات المباشرة .

جـ - ينبغى على الولايات المتحدة ان تعمل على تشجيع وجود « قيادة فلسطينية مسئولة » فى الضفة الغربية وغزة تعمل على تجنب العنف (أى وقف الانتفاضة) والاندراج فى العملية السياسية التى تستجيب للاهتمامات الاسرائيلية ، ثم التوصل الى الحقوق الفلسطينية فى اطار الأمن الأردنى والفلسطينى ، من خلال خطوات متبادلة لبناء الثقة بين الطرفين .

د - العمل بشكل قوى مع اسرائيل لأنها أكثر الشركاء اهمية فى عملية التسوية ليس فقط بسبب المصالح الأمريكية الاخلاقية والاستراتيجية ، ولكن ايضا لانها تتحكم فى الضفة الغربية وغزة . ولذا فان التأكيد على الطبيعة الأساسية لتأييد الادارة الامريكية الجديدة يصبح امرا هاما اذا ما أصبحت عملية التسوية مواتية . ولذا فان واحدة من اول اعمال الرئيس الجديد ينبغى ان يكون التأكيد على علاقة الثقة القائمة على العلاقات القوية والتشاور الوثيق بين الطرفين والالتزام الكامل بالامن الاسرائيلى ، وتقوية الرادع الاسرائيلى عن طريق توثيق التعاون الاستراتيجى .

هـ - تشجيع كل من الاتحاد السوفييتى والصين واوربا الغربية لكى تقيد من تدفق الصواريخ وتكنولوجيتها الى الشرق الأوسط مع ممارسة الضغط على الارجنتين والبرازيل وكوريا الشمالية لمنع هذا التدفق مع العمل على تكوين تفاهم ضمنى بين كل من اسرائيل والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر حول شكل انتشار الصواريخ ، ورؤوسها الحربية ، والقيادة والسيطرة ، والاتصال اثناء الأزمات مع تعبئة الرأى العام العالمى ضد استخدام الاسلحة الكيماوية وتقوية التأييد للقواعد الدولية الخاصة بذلك والتى قوضت بشكل هام نتيجة استخدام العراق للأسلحة الكيماوية .

و - قبل دعوة الاتحاد السوفييتى لأى دور فى عملية السلام ، فان عليه ان يقوم بالاتى :-

(١) تقييد سوريا بالحد من مدها بالسلاح ، وتأكيد الاتحاد السوفيتى انه لن يؤيد اى محاولة لحل الصراع بالوسائل العسكرية .

(٢) اظهار التأييد السوفيتى لأمن اسرائيل باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها ، مع الاعلان عن امكانية حل مشكلة الارض من خلال حل وسط Territorial Compromise بدلا من العودة الى حدود ١٩٦٧ ، مع اعلان واضح عن التمسك بامن وبقاء اسرائيل ، مع السماح بهجرة عدد اكبر من اليهود .

(٣) قيام الاتحاد السوفيتى بشكل واضح وصريح بجهد مستمر من اجل تعديل مواقف سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه السلام مع اسرائيل .

(٤) اعتدال السلوك التصويتى السوفيتى فى الأمم المتحدة بحيث تعدل موسكو من منهجها الحالى الذى يقوم على تأييد موقف الحد الأقصى العربى تجاه كل القضايا .

ز - المؤتمر الدولى لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى كمنبر للتفاوض لاتوجد فيه ميزة للولايات

المتحدة . وما لم يكن هذا المؤتمر مظلة للمفاوضات المباشرة فلن يكون له قيمة . ولذا فان الولايات المتحدة عليها ان تستثمر في تحدي الاتحاد السوفيتي لاظهار ان المؤتمر سوف يكون له قيمة لحل الصراع .

ح ـ وحتى يمكن تحقيق ذلك ، فان الرئيس الجديد عليه ان يظهر التزامه بعملية السلام من خلال تعيين مبعوث خاص للقيام بهذه المهمة . هذا المبعوث يذهب الى الشرق الأوسط بالتعليمات الاتية :ـ

(١) ان يعبر للحكومة الاسرائيلية عن رغبة الرئيس في التشاور الوثيق في عملية السلام والالتزام الذي لايهتز بالأمن الاسرائيلي .

(٢) ان يبدأ العملية الحساسة الخاصة بالحديث مع قيادة المنطقة حول الحاجة الى ضبط سباق التسلح .

(٣) التأكيد على التزام الادارة الجديدة بعملية السلام مصممة بحيث تعمل على اعادة تشكيل البيئة السياسية بدلاً من العمل لتحقيق انجاز اجرائي للمفاوضات .

(٤) على المبعوث الخاص أن يتجنب خلق توقعات كبرى في المنطقة أو أن يولد خططاً لحلول كبرى بمجرد عودته .

توجهات الادارة الجديدة

توجهات الادارة الامريكية الجديدة إزاء المنطقة العربية لا تنفصل عن توجهاتها العامة إزاء السياسة العالمية بشكل عام والخبرة التاريخية الامريكية ، والأهم ، عن الأولويات المطروحة على القيادة الامريكية داخليا وخارجيا ، ويزيد من صعوبة الفصل ـ حتى ولو تحليليا ـ ان ادارة بوش ليست « جديدة » تماما ، فجورج بوش نفسه كان نائبا لرئيس الجمهورية وكثيراً من معاونيه الرئيسيين (جيمس بيكر ، نيكولاس برادي ، وليام وبستر ، لورنس ايجلبيرجر) كانوا ممن عملوا في ادارة ريجان في منصب أو آخر . ولذا فإنه ليس من المتصور أن تشكل ادارة بوش توجهات « جديدة » في السياسة الامريكية ، وإنما سوف تعد امتداداً بنحو أو آخر لسياسات ريجان السابقة مع بعض التغيرات التي تفرضها المواقف المتغيرة والخبرة الشخصية والفكرية لمجموعة القيادة الجديدة . وحتى يمكن تحديد التوجهات تجاه المنطقة العربية فإن ذلك يمكن أن يتم من خلال التعامل مع ثلاث نقاط أساسية : الأولويات السياسية التي على الرئيس الجديد أن يتعامل معها ، وتوجهات الادارة إزاء السياسة العالمية بشكل عام ، وأخيراً توجهاتها إزاء المنطقة العربية بوجه خاص .

١ ـ أولويات الادارة الجديدة

الأولوية الأولى : لدى أية ادارة أمريكية هي أن تقوم بتعيين ٦٠٩ منصب رئيسي في الحكومة الامريكية تحتاج تصديق الكونجرس الامريكي . بالطبع فإن الرئيس الامريكي ومعاونيه الرئيسيين لا يقومون بتعيين هذا العدد دفعة واحدة ، وعادة ما يستغرق تعيينهم العام الأول من كل ادارة . ورغم ذلك فإن تعيين المناصب الرئيسية ، والتي تشارك بعد ذلك في اختيار المناصب الأدنى ، يصبح هم الادارة الأول . وفي هذا الصدد ، ورغم أن بوش نفسه جاء من رحم ادارة ريجان ، فإن ادارته أتسمت بالبطء الشديد (مقارنة بالادارات السابقة) في التعامل مع هذه الاولوية ، كما أن تسميتها لجون تاور كوزير للدفاع ، ثم عجزها عن الحصول على تصديق الكونجرس عليه ، سبب صدمة مبكرة لها سوف تدفعها الى مزيد من التأني في اختيار شاغلي المناصب الرئيسية ، مع محاولة التشاور مع الأغلبية الديموقراطية في الكونجرس قبل محاولة الحصول على التصديق وهو ما سيسبب تأخر العملية برمتها .

ولاشك أن التعامل مع الكونجرس سوف يشكل أولوية ثانية لجورج بوش . فرغم أن وجود رئيس جمهوري وادارة جمهورية في الوقت الذي يتمتع فيه الديموقراطيون بأغلبية في الكونجرس ليس أمراً جديداً على النظام السياسي الامريكي ، إلا أن التعامل معها أختلف من رئيس جمهوري لاخر ، فبينما أعتمد ريتشارد نيكسون على انجازاته الخارجية (خاصة خلال فترة رئاسته الاولى) لكي يمرر برامجه في الكونجرس ، فإن رونالد ريجان نجح في أستخدام شخصيته الكارزمية وشعبيته في تعبئة الرأي العام الأمريكي خلف سياسته الى الدرجة التي خلقت ضغوطاً قوية على أعضاء الكونجرس لكي يعطوا الرئيس الامريكي ما يريد . جورج بوش لا يمتلك أيا من هذه المؤهلات بعد ، فهو لا يمتلك انجازات سياسية كبرى يمكن أن يستند إليها . كما ان شخصيته لا تتمتع بأية كاريزما تؤهله لتعبئة الرأي العام . كذلك فإنه لا يمتلك تلك القاعدة من الـ ... المتهوسين من المحافظين الجدد داخل الحزب الجمهوري والتي ساندت ريجان بقوة واستخدمها في النيل من خصومه . على العكس فإن هذا النجاح اليميني من الحزب ـ والذي وقف وراء جاك كيمب ابان الانتخابات التمهيدية ـ ينظر بشك كبير للرئيس الجديد . وبناء على ذلك فإنه ليس أمام جورج بوش سوى البحث عن صيغة للتعامل مع الكونجرس الديموقراطي حتى لا تتحول سياساته الى مجموعة من المواجهات مع الكونجرس .

هذه الأولوية تزداد أهميتها على ضوء الأولويات التالية ، وفي مقدمتها وضع الميزانية الخاصة بعام ١٩٩٠ . ويواجه جورج بوش معضلة كبرى تتلخص في ضرورة سد العجز في الميزانية الفيدرالية . وتبعا للبرنامج الموضوع لتطبيق قانون جرام ـ رادمان ـ هولنجز والخاص بضرورة موازنة الميزانية الفيدرالية في عام ١٩٩٢ ، فإن العجز المحقق لعام ١٩٩٠ ينبغي ألا يزيد

على ٩٢ بليون دولار . ولما كان جورج بوش قد أعلن ابان الحملة الانتخابية أنه لن يقوم بزيادة الضرائب ، فإن تخفيض العجز لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال تخفيض الانفاق الحكومى بما فيه ميزانية وزارة الدفاع ، وهو الأمر الذى سوف يفتح عليه جبهات عديدة ليس فقط مع الديموقراطيين ولكن داخل الحزب الجمهورى نفسه ، بل وحتى بين الخبراء والمتخصصين الذين عليهم أن يقرروا أى الأنظمة الدفاعية ينبغى السعى لاقتنائها فى ضوء ميزانية الدفاع الجديدة (المفاضلة بين نظام MX ونظام الميدجيتمان وما يمكن السماح بإنفاقه على برنامج حرب النجوم[٤٦]) بعد ذلك يأتى وضع عدد من المقترحات التى طرحها بوش أثناء الحملة الانتخابية والتى يود الاسراع بتمريرها فى الكونجرس حتى يظهر ادارته بمظهر الادارة المنجزة منذ العام الأول لولايته وحتى يكون قاعدة شعبية تسمح له بالتعامل مع الكونجرس منها رفع الحد الادنى للأجور وإنقاذ مؤسسات الإقراض والتوفير المفلسة وإستراتيجية للتعامل مع النفايات الذرية للمفاعلات النووية مع تمرير قانون لتخفيض الضرائب على الشركات التى تفكر فى مشروعات ذات عائد على المدى البعيد[٤٧].

لا يعنى ذلك أن السياسة الخارجية سوف تكون بعيدة تماما عن أولويات الرئيس الجديد خلال عامه الأول فى الحكم ، فهناك عدد من القضايا التى تفرض نفسها عليه والتى عليه أن يتعامل معها مثل التحضير لعقد قمة أمريكية سوفيتية والتحضير لمؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى خلال ربيع وصيف عام ١٩٨٩ ، كذلك فإن التطورات الحادثة فى أمريكا الوسطى (فى السلفادور حيث تجرى انتخابات جديدة وفى نيكاراجوا حيث توجد قوات الكونترا المعتمدة على الولايات المتحدة). وبغض النظر عما يفرض على الرئيس الامريكى ، فإن هناك مجموعة من أولويات السياسة الخارجية يمكن استقراؤها من خطاباته خلال الحملة الانتخابية ومن تصريحات وزير خارجيته جيمس بيكر على الوجه التالى[٤٨] :ـ

(١) علاقات الشرق والغرب وخاصة العلاقات الامريكية السوفيتية .

(٢) « التصدى للماركسية فى أمريكا الوسطى ».

(٣) مواجهة رغبة أوربا الجامحة لمزيد من الوفاق مع موسكو مع ـ فى نفس الوقت ـ اقناع دول حلف الاطلنطى واليابان للمساهمة فى تحمل الأعباء العسكرية والمالية التى تتحملها الولايات المتحدة .

(٤) ديون العالم الثالث .

(٥) مشكلة الشرق الأوسط .

٢ ـ توجهات الادارة إزاء السياسة العالمية

قدمنا من قبل ان ادارة بوش بحكم العمر والخبرة التاريخية والتيار الايديولوجي والمصالح الاقتصادية تنتمى الى ما يمكن تسميته « بمحاربى الحرب الباردة ».

ورغم كل التطورات العالمية المذهلة ، وخاصة فى الاتحاد السوفيتى منذ تولى جورباتشوف فى عام ١٩٨٥ . فإن ذلك لم يغير من أى من الأطروحات الاساسية للرئيس الامريكى وكبار معاونيه . فلا تزال رؤيتهم للعالم تقوم على انقسامه الى عالمين متنافسين ومتصارعين هما العالم الاشتراكى والعالم الرأسمالى وان النصر لابد أن يكون حليف الأخير . فقد أعلن جورج بوش فى خطاب له فى سان فرانسيسكو فى ٢٩ يوليو ١٩٨٨ . « تذكروا ، أن الحرب الباردة لم تنته .. وفى الوقت الذى يجب أن تكون لدينا الجراة للامساك بفرصة التغيير فإنه ينبغى أن نعد للصراع متعدد الأبعاد Protracted Conflict » بعد ذلك بأربعة أيام وفى شيكاغو ، فإن بوش بدأ فى وضع الشروط التى يراها تعبر عن « تغير حقيقى ومحسوس فى السلوك السوفيتى » على الوجه التالى : خفض الأسلحة الكيماوية والتقليدية تخفيف النزاعات الاقليمية ، التخفيف من القيود على الهجرة وحقوق الانسان . والتخفيف من سياسة الكرملين تجاه أوربا الشرقية . وفى معظم تصريحاته فإن بوش دائماً يركز ـ مثله مثل سلفه رونالد ريجان ـ على « السلام من خلال القوة » والعلاقة ما بين القوة العسكرية والاتجاهات الدبلوماسية والسياسية[٤٩] ، وهى وجهة نظر راسخة فى المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية .

من هذا المنظور فإن جورج بوش ينطلق الى باقى الاقاليم فى العالم لكى يطبق رؤية « الحرب الباردة » هذه ، كما هو الحال فى أمريكا الوسطى حيث يرجع مشاكلها بشكل رئيسى الى الاتحاد السوفيتى وكوبا التى يراها « كجزيرة سوفيتية » فى البحر الكاريبى تقوم بنشر الامبريالية السوفيتية فى أمريكا اللاتينية حيث نجحت فى انشاء نظام « شيوعى » فى نيكاراجوا ، مؤكداً على أن الولايات المتحدة سوف تستمر فى مقاومة جهود الاتحاد السوفيتى وكوبا ـ كما فعلت فى جرينادا ـ فى هذه المنطقة ويعقد العزم على الاستمرار فى السياسة التى تعمل على « عزل كاسترو وتعمل كل شىء لأجل أن يعرف الشعب الكوبى الشجاع كل شىء عن العالم كما هو ، وليس كما يخبره كاسترو عن حاله »[٥٠] .

جيمس بيكر ـ وزير الخارجية ـ لا يختلف كثيراً عن بوش . فهو يعتقد أن الاتحاد السوفيتى يظل قوة ثقيلة التسليح ، لها مصالح معاكسة لتلك الامريكية « أنها لم تغير من السياسة السوفيتية القديمة ، أى أختبار التحالف (الغربى) والبحث عن نقط الضعف فيه (من أجل استغلالها) » . ويحدد بيكر هدفه فى أن الولايات المتحدة « تريد أن ترى السوفييت يعترفون أن الشيوعية لم تنجح » . ولكن بيكر يبدو أكثر أعتدالاً من بوش حينما يرى ضرورة استمرار الاقتراب من السوفييت بفطنة وواقعية وتحفظ ودون تسرع حينما يلوح بعض التغيير فى السياسة السوفيتية[٥١]

ديك شيني وزير الدفاع يمثل نفس التيار ، فخلال تواجده في مجلس النواب قام بتأييد كل البرامج العسكرية التي قدمها رونالد ريجان[٥٢] كما أنه من المعروفين بحماسهم الشديد لمبادرة الدفاع الخاصة المعروفة ببرنامج حرب النجوم[٥٣] ، وله آراؤه المتشككة للغاية في الاتحاد السوفيتي . فرغم أنه يعتقد أن جورباتشوف ملتزم بسياسة الجلاسنوست (المصارحة) فإن الولايات المتحدة لم تصل الى النقطة التي يمكن أن تخفض من دفاعاتها[٥٤] . وحذر الكونجرس من تخفيض ميزانية الدفاع نظراً للشك في قدرة جورباتشوف على تنفيذ اصلاحاته الاقتصادية ، وقال أيضاً « أنه من الهام أن لا نقع في فخ أن يكون علينا الاستجابة لما يقدمه الضعيف[٥٥] - ولكن على أى الأحوال - فإن بيكر وشيني رغم أنهما يتفقان مع بوش في الاتجاه العام ، فإنهما يدركان أنه لا يمكن زيادة ميزانية الدفاع عما هي عليه (حوالى ٣٠٠ بليون دولار) ما لم يكن هناك اتجاه لخفضها قليلاً كمساهمة لسد العجز في الميزانية . تلك الحقيقة تدفعهم في أتجاهين : أولهما يسعى الى الضغط على الحلفاء لزيادة ميزانياتهم العسكرية في أوربا الغربية واليابان ، والثاني ، السعى بحذر لتوقيع اتفاقيات للحد من التسلح مع السوفييت .

خلاصة ذلك كله أن أسلوب ادارة بوش تجاه الاتحاد السوفيتي لن تنحو نحو المدرسة الشائعة في غرب أوربا والتي تطالب بمساعدة جورباتشوف لتحرير الاقتصاد السوفيتي من خلال التجارة والقروض ، إنما سوف تميل الى التركيز على محادثات الحد من التسلح مع محاولات استخلاص أكبر تنازلات ممكنة في مجالات التسلح والعلاقات الثنائية وحقوق الانسان والنزاعات الاقليمية[٥٦] .

٣ - الادارة الامريكية الجديدة والمنطقة العربية

في مكان آخر[٥٧] أوضح البحث أن سلوك الولايات المتحدة ازاء العالم العربي حكمته ثلاثة مداخل : المدخل الكوني (التنافس السوفيتي - الامريكي) ، مدخل تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، المدخل الاسرائيلي . وخلص البحث أيضاً الى أن امتزاج المدخل الكوني بالمدخل الاسرائيلي « قد جعل الولايات المتحدة تشعر بأن العنف إزاء الوطن العربي هو الوسيلة الاساسية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها »[٥٨] . دون الدخول في استعادة تفاصيل الدراسة ، فإن الايمان الامريكي بكون اسرائيل هي الرصيد الاستراتيجي الأساس للولايات المتحدة في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة الثانية ، قد حقق تطابقاً كبيراً في المصالح الاسرائيلية والامريكية ، مما رفع التحالف فيما بينهما ليصل الى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل .

ادارة جورج بوش أبنة هذه المرحلة ، وخلال الحملة الانتخابية بدا وكأنه على استعداد لكي يذهب خطوات أبعد في هذا الاتجاه ، خاصة وأن تعاونه مع اللوبي الصهيوني ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى كان متصاعداً الى حد كبير . ففي منتصف يونيو ١٩٨٨ قام بتعيين لجنة من ٢٧ عضواً لكي تنصحه حول الشرق الأوسط برئاسة جوردون زاكس الزعيم اليهودي الجمهوري وريتشارد فيربانكس مساعد وزير الخارجية الأسبق . ضمت اللجنة مارشال بريجر المساعد الخاص لريجان للاتصال بالمجتمع اليهودي ، ولورنس ايجلبيرجر وجوزيف سيسكو وتشارلز فيربانكس والان تيز وليام شنيدروليونارد جارفنت والان كاريسون وجيفرى كمب وجويس ستار وهارى روان وجيريس بنرمان واموس بيرلمتر ودانيل بايبس وماثيو فريدمان وفرانك فوكو ياما ولورنس جولمتر ومايكل هالبوتش وبول جوريدينى وفيليس كامنسكى وجيمس فيليبس وهارتي شيرمان وجين سنايدر وبارى زوريكان[٥٩] . هذه المجموعة كان معظمها من اليهود ، ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة ، ويشاركون في أعمال معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى ، وكثيرون منهم شاركوا في وضع تقرير « البناء من أجل السلام » السالف الذكر ، كما أنه لم يكن بينهم شخص واحد من الذين يدعون الى سياسة أمريكية « متوازنة » في الشرق الاوسط .

ولذلك فلم يكن مدهشاً أن خطابات بوش أثناء الحملة الانتخابية ركزت على النقاط التالية[٦٠] :-

(١) أن بوش ملتزم بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ويتعهد بالمحافظة على وثيقة كيسنجر لعام ١٩٧٥ والتي تنص على عدم الحوار مع المنظمة إلا إذا وافقت على القرار ٢٤٢ واعترفت بإسرائيل صراحة ونبذت الارهاب والعنف .

(٢) ان بوش لن يعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أو بقيام دولة فلسطينية .

(٣) ان بوش لن يعترف بحكومة فلسطينية مؤقتة أو حكومة في المنفى تشكلها المنظمة .

(٤) ان أمن اسرائيل جزء لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة ودول العالم الحر .

(٥) ان بوش يلتزم بدعم اسرائيل عسكرياً ويلتزم بضمان المحافظة على ميزان القوى السائد حالياً (المقصود هنا ضمان تفوق اسرائيل عسكرياً على الدول العربية) وبالمقابل فإنه لن يزود الدول العربية بأسلحة يمكن أن تشكل تهديداً لأمن اسرائيل .

(٦) ان بوش عازم على تكثيف التعاون مع اسرائيل لمحاربة الارهاب وتبادل المعلومات الأمنية والمخابراتية .

(٧) على اسرائيل أن تطمئن الى دعم الولايات

المتحدة غير المحدود لها في المجالين السياسي والدبلوماسي .

(٨) ان الولايات المتحدة لن تفرض أبداً سلاماً على اسرائيل لا ترضاه .

(٩) ان اقامة دولة فلسطينية لن يؤدي الى السلام ، كذلك فإن ضم اسرائيل للاراضي أو التحكم فيها بشكل دائم بالاحتلال العسكري لا يمكن أن يؤدي الى السلام كذلك ، الذي ينبغي البحث عن طريقة أخرى من خلال المفاوضات ـ التي تلعب فيها الولايات المتحدة دور الوسيط الأمين ـ للتوصل الى السلام .

وبالاضافة الى خطابات بوش المتفرقة ، فإن حملته اصدرت وثيقة خاصة بالشرق الأوسط[1] ـ صاغها فيما يبدو اللجنة سالفة الذكر ـ أوضحت المصالح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط على الوجه التالي :

(١) يجب أن تكون المنطقة مستقرة ، وتحكم أممها بواسطة حكومات صديقة للولايات المتحدة .

(٢) ان تبقى اسرائيل حرة وديموقراطية وآمنة عسكريا وقوية أقتصاديا .

(٣) حرية البحار وحرية التجارة من التقاليد الامريكية . ان محاور أمريكا وحلفائها الى الخطوط البحرية وموارد النفط في المنطقة يجب أن تبقى حرة من التدخل سواء من المشاغبين الاقليميين أو الاتحاد السوفيتي أو الارهابيين .

« اننا (أي الولايات المتحدة) سوف نسعى لحماية هذه المصالح بشكل نشط اننا سوف نستمر في العمل مع الدول العربية المعتدلة التي ترغب في التعايش مع اسرائيل . هذا يجب أن يحدث بتنسيق مع الحلفاء كلما كان ذلك مناسباً وعملياً . ولكننا يجب أن نكون مستعدين لدعم مصالحنا في المنطقة وحدنا اذا كان ذلك ضرورياً لحماية أمن الولايات المتحدة » .

واعطت الوثيقة أهمية كبرى للعلاقات الاسرائيلية الامريكية واصفة أياها بأنها « شركة في الحرية » ، موضحة التشابه بين الدولتين : فكلتاها دولة مهجرين واقامها فارون من الاضطهاد الديني وقامتا على الثورة وعلى ميراث الرواد وقيم الكتب المقدسة والديموقراطية والحرية والايمان بالحقوق الاساسية للانسان . ومن استعراض تطور العلاقات خلال عهد ريجان ووصولها الى درجة التعاون الاستراتيجي ، فإن الوثيقة تقرر ان الولايات المتحدة ـ في عهد بوش ـ سوف تستمر في الحفاظ على التفوق الكيفي لاسرائيل ضد أي خصم أو تحالف للخصوم ؛ وأعلنت الوثيقة عن أستعداد الولايات المتحدة للاستعانة بالأمم المتحدة « عندما يناسب ذلك دبلوماسية الدول الحرة » وان الولايات المتحدة سوف تسعى لتغيير قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين العنصرية والصهيونية .

وفيما يتعلق بعملية السلام فإن الوثيقة أعادت التذكير بالنقاط الموضحة من قبل ، ولكنها أضافت لها امكانية الاستفادة بمبادرة ريجان والاعتماد على النمو الاقتصادي كوسيلة للسلام في المنطقة من خلال مواجهة أزمة المياه وتشجيع الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكهرباء (الدول المرشحة للتعاون في هذه المجالات هي مصر والاردن واسرائيل) .

دور الاتحاد السوفيتي في عملية السلام سوف يكون محدودا ، وبعد أن يثبت حسن نواياه من خلال وضع حدود على الدول العربية التي تناصر « الارهاب » بالسلاح (سوريا وليبيا) وهو ما يعني أنها تهدد سلام المنطقة . كذلك فإن موسكو مطالبة بأن تتوقف عن تأييد دول الرفض العربية ، وأن تقيم علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل وتكف عن المعارضة الدائمة لها في الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية الأخرى . وحتى يتم ذلك فإن الولايات المتحدة عليها أن تتمسك بقوة بتلك السياسات التي خدمتها في الماضي بما فيها الدعم العسكري لاسرائيل .

وبشكل عام فإن الوثيقة ـ وباقي تصريحات بوش ـ لا تتحدث عن « المنطقة العربية » كوحدة سياسية قائمة بذاتها . فهي تنظر إليها أولاً بإعتبارها جزءاً من « الشرق الأوسط » وهي منطقة تمتد من باكستان شرقاً حتى المغرب غربا . وثانيا فإن الدول العربية مقسمة بحزم الى دول موالية للغرب Pro-Western ودول معادية راديكالية ـ وهي تنحصر حاليا في سوريا وليبيا ـ التي ترى الادارة الامريكية انها سوف تبقى معادية وميالة للعنف في منطقة تتطلع للاستقرار . المجموعة الأولى تستحق التأييد والتشجيع وتشمل مصر والاردن ودول منطقة الخليج وفي مقدمتها المملكة السعودية ، فهذه المنطقة الاخيرة ذات اهمية خاصة نظرا لما تحتويه من احتياطيات بترولية ، ولذا فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على زيادة التعاون الأمني معها والذي حدث أثناء ادارة ريجان ، وبمساعدة من الدول الغربية الأخرى التي شاركت في القوة البحرية لحماية الخليج .

وعن منطقة المغرب العربي فان الولايات المتحدة تتطلع الى تدعيم العلاقات التقليدية مع المغرب وتونس ، مع العمل على تدعيم العلاقات مع الجزائر حتى يمكن استمرار الطرق الى البترول والغاز الجزائري وتشجيع الجزائر على الحل السلمي لمشكلة الصحراء . وهنا فانه « يجب على الولايات المتحدة أن تؤيد جهود شمال افريقيا التي تستهدف تحقيق التعاون الاقليمي السلمي » .

فيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية فان الولايات المتحدة عليها أن تبقى على الحياد وتشجع الأمم المتحدة والجهود الاقليمية الأخرى من أجل حظر الامداد

بالسلاح الى طرفى الصراع وتحقيق انسحاب « كل القوات العسكرية الى ما وراء حدود ١٩٨٠ وتحقيق تسوية سلمية دائمة . ان الولايات المتحدة تعتقد ان نصرا عسكريا ايرانيا او عراقيا لن يكون من مصلحة الولايات المتحدة فى المنطقة » .

ان هذا العرض للوثيقة ، ومن قبل ذلك ملخص تصريحات بوش ـ يشير الى أى حد تأثر الرئيس الجديد بوثيقة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، والى درجة التطابق الموجودة بين وثيقة موقفه من الشرق الأوسط ووثيقة « البناء من أجل السلام » التى أصدرها المعهد والتى عرضناها من قبل . كذلك فان الوثيقة تعكس الرؤية العالمية لجورج بوش ورفاقه والتى لا تزال تدور فى إطار الحرب الباردة رغم كل التغيرات الجوهرية الحادثة فى الاتحاد السوفيتى وسلوكياته . ومن هذه النظرة يأتى مقترب بوش من الشرق الأوسط ، حيث تصبح اسرائيل بالذات « حليفا استراتيجيا وعاملا جوهريا فى منع الهيمنة السوفيتية على الشرق الأوسط ومساهمة فى تحقيق الاستقرار فى المنطقة »[٦٢] . ولذلك لم يكن مستغربا ان تركز الوثيقة بشكل كبير على تفاصيل التعاون العسكرى بين اسرائيل والولايات المتحدة بحيث تشمل المناورات المشتركة وتخزين السلاح وقطع الغيار والذخيرة والتعاون فى مجال المخابرات والتخطيط لحالات الطوارىء ، والتطوير المشترك للصواريخ المضادة للصواريخ التكتيكية ، بينما تعطى عملية السلام أولوية ثانية والاعتراف بأنها سوف تكون « عملية بطيئة وطويلة الأمد » وهى الأمور التى ركز عليها فيما بعد أعضاء لجنة الشرق الأوسط فى حملة بوش[٦٣] .

ولا جدال فان جزءا من هذا التحيز الكبير لاسرائيل يعود الى ضرورات الحملة الانتخابية لجورج بوش ورغبته فى الحصول على أصوات اليهود الأمريكيين ومساندتهم السياسية له . خاصة وأن بعض التيارات اليهودية ظلت دوما تتخوف من اتصالات بوش « البترولية » وقاعدته فى تكساس ذات العلاقات القوية بشركات النفط والمملكة السعودية ، ومن ثم شنت عليه حملة وصلت الى حد اتهامه بمعاداة السامية ، وأنه انتقد اسرائيل بقوة أثناء الحرب اللبنانية وبسبب غارتها على المفاعل الذرى العراقى ودورها فى فضيحة ايران ـ كونترا[٦٤] . وفى مواجهة هذا الانتقاد الذى جاء أساسيا من القوى اليهودية الديموقراطية ، فان معظم القوى اليهودية والصهيونية القيادية فى الولايات المتحدة وقفت الى جوار بوش بالمال والدعاية خاصة بعد أن تأكد اختياره كمرشح للحزب الجمهورى ، ووضح تأثير جيسى جاكسون فى الحزب الديموقراطى[٦٥] . ورغم ذلك ـ وهذه حقيقة تستحق التنبيه ـ فان اغلبية الأصوات اليهودية ذهبت الى خصم بوش مايكل دوكاكيس[٦٦] .

ان هذه الحقيقة بالاضافة الى انتخاب بوش تخلق وضعا جديدا فى علاقات الرئيس الجديد بالجماعات الصهيونية (فقد أصبحت هى الأخرى فى حاجة اليه بقدر حاجته اليها) وزاد على ذلك أن قبول منظمة التحرير بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ واعترافها باسرائيل واعلان نبذها « الارهاب » وهو الأمر الذى أدى الى اقامة الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة خلال الأيام الأخيرة من حكم ريجان ، خلق وضعا جديدا أمام ادارة بوش ، بل وأمام الجماعات الصهيونية نفسها . فحتى حدوث خطوة منظمة التحرير فقد كان هناك تناغم واضح بين بوش والجماعات الصهيونية على أساس أن موقف المنظمة « الرافض » لا يجعلها شريكة فى عملية السلام . بعد موقف المنظمة الجديد ، فان فرصا أصبحت مفتوحة أمام بوش لتحقيق انجاز فى الشرق الأوسط يحتاج اليه لبناء قاعدته الشعبية كرئيس قادر على الانجاز بدلا من صورة الرجل الثانى الذى يعتاد الموافقة دائما والتى تكونت عنه خلال ادارة ريجان[٦٧] .

هذه التطورات خلقت وضعا جديدا يتميز بالسيولة النسبية فى موقف الادارة الجديدة ، فخياراتها أصبحت متعددة عن ذى قبل ، كما أن الفرص زادت أمامها . ولعل من المثير هنا أن نلاحظ الكيفية التى تعاملت بها الجماعات الصهيونية واسرائيل مع هذا الموقف الجديد وكيف عملت على تشكيل فكر الادارة الجديدة ازاء الظروف المتغيرة ، حيث اتخذت مجموعة من الخطوات على الوجه التالى :

(١) حملة دعائية تركز على خطأ الحوار مع منظمة التحرير بالتشكيك فى مصداقية موقف المنظمة الأخير والتذكرة بما فيها الأرهاب ووجود « ابو العباس » المرتبط بحادث أكيلى لأورو ـ فى اللجنة التنفيذية للمنظمة .

(٢) اثارة موضوع الصواريخ فى الشرق الأوسط مع ربطه بموضوع انتشار الأسلحة الكيماوية فى المنطقة لدى دول « غير مسئولة » ولا تتورع عن استخدام هذه الأسلحة كما حدث من مصر فى حرب اليمن والعراق فى حربها مع ايران وضد الأكراد . وفى هذا السبيل أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى كتابا حول الموضوع ، وقام مؤلفه سيث كاروس بعرض ملخصه اثناء شهادة أمام لجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ الأمريكى[٦٨] . وهكذا اصبح معروضا على الادارة الجديدة موضوع انتشار الاسلحة الكيماوية فى الشرق الأوسط بطريقة توازى ، ان لم تفق البحث عن سبل تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، أو حتى الصراع العراقى الايرانى .

(٣) الاستمرار فى ملاحقة الادارة الامريكية الجديدة ، من حيث وضع شخصيات تتعاطف مع الجماعات الصهيونية فى الأماكن الحساسة ، وهى العملية المتصور

ان تستمر حتى المراتب الدنيا من الادارة الامريكية . ولا يكتفى بذلك فقط ، وانما التأكد على أن هذه الشخصيات سوف يكون بين ايديها صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وبالذات مثلث سكوكروفت ، ايجلبيرجر ، وروس .

(٤) لم تترك اسرائيل الادارة الجديدة تلتقط انفاسها أو تقوم بوضع استراتيجيتها ازاء المنطقة بمفردها . وبمجرد ان تم الاحتفال بتولى الرئيس الجديد ، حتى بدأت جماعات الضغط الصهيونية فى إعادة طبع « التزاماته » اثناء الحملة الانتخابية ، وبدأت الرسل الاسرائيلية فى الوصول الى واشنطن حيث سافر الياكيم وبنستين سكرتير الحكومة الاسرائيلية اليها لعرض وجهة النظر الاسرائيلية ، ورغم عدم حماس الادارة الأمريكية ورغبتها فى الحصول على بعض الوقت لتشكل سياستها ، فانها رضخت فى النهاية للطلب الاسرائيلى بزيارة موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلى لواشنطن الذى لم يستنكف اعلان انه لا يوجد لديه خطط طموحة تجاه النزاع فى الشرق الأوسط وأن الغرض من زيارته هو التعرف على الادارة الجديدة !![٦٩].

نتيجة ذلك كله فان الادارة التى بدت لديها خيارات مفتوحة ، بدأت فى تنسيقها فى اتجاه الرغبات الاسرائيلية . فمن ناحية تبنت الادارة موضع الاسلحة الكيماوية فى الشرق الأوسط ، ووضعه جيمس بيكر كأحد الأولويات فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب والسوفيت[٧٠] . ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الاتهامات لمصر بالعمل على انتاج الاسلحة الكيماوية[٧١] ، وقبل ذلك كانت الاتهامات قد وجهت الى ليبيا فى نفس الاتجاه . وفى نفس الوقت بدأ توظيف الحوار الأمريكى ـ الفلسطينى لانتزاع تنازلات من المنظمة فيما يتعلق بتهدئة الانتفاضة ووقف العمليات المسلحة داخل اسرائيل[٧٢] ، دون ان يؤدى مباشرة الى مشاركة المنظمة فى عملية التسوية كشريك اساسى . فقد بدأت الولايات المتحدة فى جس النبض حول افكارها الأولية على الوجه التالى[٧٣] : ـ

(١) أن الولايات المتحدة تريد الحث على عملية للسلام تبدأ بمفاوضات بين اسرائيليين وفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة . وبعد ذلك فان المفاوضات تتشعب « لتحاول » ان تشمل بلدانا عربية اخرى ومنظمة التحرير فى شكل من اشكال المفاوضات المباشرة .

(٢) وطبقا لذلك فان بيكر لا يعتقد ان عقد مؤتمر دولى للسلام ـ فى هذا الوقت ـ يشكل نقطة بداية للعمل .

(٣) ان الولايات المتحدة تحب ان يقدم رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير عرضا مغريا وجادا لحكم ذاتى حقيقى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة . هذا العرض سوف يكون اساسا للحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير .

(٤) ان الولايات المتحدة سوف تجعل درجة المشاركة السوفيتية فى عملية السلام تتوقف على رغبة موسكو فى التخلى ، فى الوقت الحالى على الأقل ، عن فكرة المؤتمر الدولى ، وأن تلحق بواشنطن فى منهج الخطوة خطوة .

وهكذا فان الادارة الجديدة بدأت فى الرقص على الانغام الاسرائيلية المحافظة والتى تجعل من موضوع الحكم الذاتى اساسا لسياستها ، رغم ان اسرائيل وطوال عشر سنوات منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، لم تقدم مشروعا حقيقيا لتحقيق ذلك ، بل أن شامير يلوح فى كل مناسبة بأن اراضى الضفة والقطاع هى أراض اسرائيلية فى الأساس . بعد ذلك ما الذى يمكن للعرب أن يتوقعوه من الادارة الجديدة وماذا يمكن ان يفعلوه ازاء ذلك ؟

الخلاصة : ما العمل ؟

الصفحات السابقة يمكن ان تقودنا الى النتائج التالية : ـ

(١) ان الادارة الامريكية الجديدة بحكم تركيبتها وتوجهاتها ترى فى المنطقة العربية موضوعا للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى رغم كل التطورات فى العلاقات الامريكية السوفيتية خلال الأعوام الماضية .

(٢) انه وان كانت الادارة الامريكية تدرك وجود مصالح لها لدى الدول العربية الصديقة للغرب ، فان العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية لها الأولوية والسبق والأهمية الاستراتيجية على تلك الامريكية ـ العربية .

(٣) إن الدول العربية ـ الصديق منها للغرب والمعادى له ـ لا ينبغى لها ان تحصل على أسلحة رادعة أو صواريخ يحقق لها قدرا من التكافؤ مع الترسانة النووية والكيماوية الاسرائيلية نظرا لعدم توافر ضوابط اخلاقية لدى هذه الدول لاستخدام هذه الاسلحة .

(٤) ان الولايات المتحدة وان كانت ترغب فى تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وباقى الصراعات فى منطقة الشرق الأوسط ، فان ذلك لا يشكل اولوية متقدمة للسياسة الأمريكية ، واذا حدث فانه ينبغى ان يؤدى الى زيادة النفوذ الامريكى وتقليص التواجد السوفيتى ، وبالتوافق مع السياسة الاسرائيلية عندما توجد وتتوافر هذه السياسة .

(٥) ان الضغط على اسرائيل غير وارد فى هذه المرحلة ، وان قدرة الولايات المتحدة على تغيير المواقف الاسرائيلية سوف يكون من خلال الاغراء (مزيدا من صفقات السلاح والمعونات والتكنولوجيا) والاقناع . وهنا فان الجانب العربى عليه واجب المساعدة فى ذلك عن طريق تقديم تنازلات تقلل من المخاوف الاسرائيلية .

ان هذه التوجهات الامريكية ليست مطلقة دائما أو نهائية ، وانما هي في النهاية محصلة الخبرة التاريخية للادارة نفسها سواء بالعالم أو بالإطار المحلي لصنع السياسة الامريكية ، والأهم ، ما تقوم الأطراف نفسها بعمله ، فكما رأينا فان اسرائيل وأنصارها لم تترك أبدا شيئا للصدف ، فهي تشارك باستمرار في تشكيل التوجهات وإعادة تشكيلها عندما تتولد ظروف جديدة ، بينما يكاد الجانب العربي يكون غائبا تماما من الصورة . الا من عدد من المؤثرات غير المباشرة مثل صور الانتفاضة في الاعلام الامريكي ، وزيادة القدرات العسكرية العربية التي تضغط على القيادة الأمريكية للإهتمام بالمنطقة ، وان كان ذلك ضمن أولوية دنيا ، والرابطة المالية والبترولية بين الدول العربية المنتجة للنفط والدوائر المالية والنفطية الأمريكية . أما بشكل مباشر فقد وقف العالم العربي مكتوف اليدين في فترة النقاش الدائر خلال الحملة الانتخابية ، وبعدها فان قضية الاسلحة الكيماوية لم تجد من يرد عليها ويعيد طرحها على ضوء الترسانة النووية الاسرائيلية ، وانتظر القادة العرب حتى تتم زيارتهم الواحد وراء الآخر الى واشنطن حتى يمكن شرح وجهة النظر العربية . وهو الأسلوب الذي تعتمده دائما كل ادارة جديدة لتسكين صراع الشرق الأوسط ـ فبعد زيارة القادة العرب ، ورئيس الوزراء الاسرائيلي ، فان الولايات المتحدة سوف تقوم بدراسة وجهات النظر خلال فترة الصيف ، ثم تقوم بارسال مبعوث الى المنطقة بمجموعة أفكار ـ سبق وضع اطارها العام ـ ومع نهاية العام ـ وما لم تكن هناك أزمة كبرى في المنطقة ـ فان مشروعات التسوية المطروحة اما أن تكون قد تغيرت الظروف التي ولدتها ـ مع ذبول الانتفاضة مثلا ـ ومن ثم تنتفي الحاجة اليها ويبدأ البحث عن مشروعات جديدة حسب الظروف المتغيرة ، أو أن تستخدم كاداه للحصول على تنازلات عربية تتوافق مع تلك الاسرائيلية ومن ثم تنجح الولايات المتحدة في زيادة نفوذها مع الابقاء على علاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل في آن واحد .

هذا هو السيناريو المتوقع للأحداث أو على الأقل هذا ما سوف تحاول حكومة شامير الاسرائيلية ان توجه السياسة الامريكية اليه خاصة في ظل غياب أزمة كبرى في المنطقة تدفعها الى مقدمة الأولويات الأمريكية . وتجاه هذا السيناريو فان الدول العربية فرادى أو مجتمعه ، تستطيع أن تقوم بعدد من الخطوات التي ترفع من القضية الفلسطينية في قائمة الأولويات الأمريكية وتدفع في اتجاه نظرة امريكية اكثر توازنا تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي تسمح بانشاء الدولة الفلسطينية على الوجه التالي :ـ

١ ـ انه لولا وجود تصاعد في عناصر القوة العربية (الانتفاضة ، السلاح ، درجة من الوفاق العربي ، انشاء مجلس التعاون العربي) لما كان للقضية الفلسطينية أي وزن في السياسة الأمريكية . ومن ثم فان الاستمرار في تصعيد عناصر القوة هذه بانعقاد مؤتمر القمة العربي بحضور مصر وحل التناقض السوري العراقي ، والمصري السوري ، ودعم الانتفاضة ، وتحديث السلاح العربي باستمرار سوف يخلق ضغوطا لحل المشكلة .

٢ ـ ان رؤية « الحرب الباردة » للادارة الأمريكية يعطي وزنا غير مباشر للاتحاد السوفيتي ؛ يمكن استخدامه بحصافة وحنكة ، خاصة اذا ما ظهر ان زيادة التواجد السوفيتي سياسيا واقتصاديا يعود أساسا لسلوك اسرائيل وعجز واشنطن عن الاضطلاع بمسئولياتها . ولذلك فان دعم العلاقات العربية ـ السوفيتية ـ خاصة مرحلة ما بعد أفغانستان ـ تصبح ضرورة لا غنى عنها .

٣ ـ ان الساحة الأمريكية يجب الا تترك تماما لاسرائيل والقوى الصهيونية وهو ما يرتب أجراءات دبلوماسية وسياسية ودعائية بعضها طويلة المدى[٧٤] والبعض الآخر يختص بموضوع بعينه كموضوع الاسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط . فمن الضروري على كل الدول العربية ان تطرح باستمرار وقوة لموضوع السلاح النووي الاسرائيلي والترسانة الكيماوية الاسرائيلية وتعبر عن رغبتها في ازالة هذه الاسلحة بمجرد حل المشكلة الفلسطينية من خلال مفاوضات تشمل كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل .

٤ ـ توسيع العلاقات مع الوسط ويسار الوسط الاسرائيلي الذي يقبل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وبمبدأ اقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار من السلام والأمن المتبادل . فان انقسام المجتمع الاسرائيلي ليس من شأنه ان يعزل القوى اليمينية والمتطرفة في اسرائيل فقط ، وانما يشل من فاعلية اسرائيل واللوبي الصهيوني في تعبئة الموارد السياسية للضغط على الحكومة الأمريكية .

٥ ـ على القادة العرب في اتصالاتهم مع الولايات المتحدة ان يركزوا اتصالاتهم مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر ووزير دفاعه ديك شيني مع تجنب قدر الامكان سكركروفت ايجليبرجر ، وروس وهاس .

٦ ـ على القادة الدبلوماسيين العرب ان يعلموا أن الجانب العربي قد قدم ما يكفي من التنازلات خاصة خلال العام الأخير وأن أوان الحصول على مقابل في صلب القضية الفلسطينية ذاتها . ولذلك فان عليهم ان يتجنبوا قدر الامكان الخوض في القضايا الجانبية (الارهاب ـ الاسلحة الكيماوية) وربطها باستمرار بالقضية الفلسطينية والسلوك الاسرائيلي . فكل شيء ممكن طالما سوف تكون هناك دولة فلسطينية كاملة السيادة ، أما غير

ذلك فلندع الطبيعة الانسانية تأخذ مجراها الطبيعى !

٧ ـ ان هناك جدولا زمنيا يجب ان يوضع دائما فى الاعتبار وهو أن قدرة أية ادارة امريكية على التحرك فى الشرق الأوسط لا تزيد عن العامين منذ بدايتها ، بعدها تأتى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس لتقيد من حركة الرئيس الامريكى وتعطى اللوبى الصهيونى ميزة اضافية وبعد ذلك يفكر الرئيس فى انتخابات الرئاسة التالية ومن ثم تنتهى مبادراته تماما . والأغلب ان اسرائيل ومعاونيها فى الولايات المتحدة سوف يحاولون كسب الوقت خلال الشهور القادمة ، وعلى الجهود العربية ان تسعى الى احباط مثل هذه المحاولة عن طريق تكثيف الضغوط العربية الجماعية والفردية على الولايات المتحدة . واذا ما تعذر الحصول على خطوات محددة فى سبيل عقد المؤتمر الدولى ، فقد يكون من المطلوب الحصول من الولايات المتحدة على تأكيدات جديدة لإلتزاماتها السابقة فيما يتعلق بمضمون تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى خاصة فيما يتعلق بمبادلة الأرض بالسلام وضرورة تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة . ان تجديد الالتزامات الأمريكية السابقة من شأنه ان يفوت الفرصة على اسرائيل ومناصريها فى واشنطن والتى تعمل على جعل المفاوضات ـ اذا ما قدر لها الحدوث ـ كما لو أنها تبدأ من نقطة الصفر ، وتدور حول نقاط تهم اسرائيل اساسا ولا تتعلق بجوهر موضوع الصراع (الأرض والقضية الفلسطينية) . كذلك فان تجديد هذه الالتزامات غالبا ما سيؤدى الى حدوث انقسام داخل الرأى العام اليهودى الامريكى فى هذه المرحلة وبين اسرائيل والولايات المتحدة .

٨ ـ أن الولايات المتحدة ربما لن تتحرك تحركا جذريا لحل الصراع الا فى حالة حدوث أزمة حادة فى المنطقة خلال العامين الأولين من الادارة الجديدة ، أما اذا حدثت هذه الأزمة خلال العامين التاليين فالأغلب أنها سوف تأخذ موقف التأييد الأعمى لاسرائيل . وهو مسألة ينبغى أخذها فى الاعتبار لمن يريدون اثارة الأزمات أو تجنبها !! .

المراجع

1 - James N. Rosenau, « Private Preferences and Political Responsibilities, » J. David Singer, ed., Quantitative International Politics (New York : Free Press, 1968), PP. 17 - 50.

2 - J.D. Singer, « The Level of Analysis Problem in International Relations », World Politics, 13 (Oct., 1961), PP. 77 - 92.

3 - Sidny Verba, « Assumptions of Rationality and Non - rationality in Models of the International System », World Politics, (Oct., 1961), PP. 93 - 117.

4 - Edward E. Azar, et, al., « A System for Forecasting Strategic Crises, International Interactions, 3 (No.3, 1977), P. 208.

(٥) بهجت قرنى ، « دراسة السياسات العربية الخارجية : تقييم ونقد » المجلة العربية للدراسات الدولية ، العدد الأول (شتاء ٨٧/ ١٩٨٨) ص ص ٥ ـ ٢٨ .

6 - M.J. Shapiro and G.M. Bonham, « Cognitive and Foreign Decision Making , Interantional Studies Quarterly, 17 (June, 1973), PP. 147 - 174.

7 - M.G. Hermann, « Effects of Personal Charactcristics of Political Leaders on Foreign Policy ». M.A. East, S.A. Salmore and C.F, Hermann, eds., Why Nations Act, (Beverly Hills, Calif. : SAGE, 1978), PP. 49 - 53.

8 - Singer, « The Level of Analysis », Op. cit., PP. 89 - 92.

9 - M. Hermann, Op. cit., P. 50.

10 - Verba, Op. cit., P. 116

11 - R.C. Snyder, M.W. Bruck, and B. Sapin, Foreign Policy Decision Making (New York, Free Press, 1962), P. 65.

12 - Harold and Margaret Sprout, Man - Milieu Relationship: Hypotheses in the Context of International Politics (Princeton : Princeton University, Center of International Studies, 1956), PP. 63 - 71.

13 - Kenneth E. Boulding, « National Images and International Systems », J.E. Rosenau, eds., International Politics, and Foreign Policy (New York: Free Press, 1961), P. 391.

14 - Amos Perlmutter, « Israel's Fourth War, October 1973, Political and Military Mispercep,

tion » , Orbis, 19 (Summer 1975),P. 438.

15 - Nezli Choceri and R.C. North, « Dynamics of International Conflict » World Politics, 24 (Supp.I), PP. 80 - 122.

16 - O.R. Holsti, « Time, Alternative and communications : The 1914 and Cuban Missile Crises », C. Hermann, ed., International Crises: Insights from Behavioral Reserach (New York , Free Press, 1972), PP. 85 - 80.

17 - M. Brecher, « A Framework for Research on Foreign Policy » Journal of Conflict Resolution (Jan. 1969), PP. 75 - 181.

18 - I.L. Janis, Victims of Group Think (Boston : Houghton Mifflin, 1972).

19 - R. Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton : Princeton University Press, 1976).

20 - J.M. De. Rivera, The Psychological Dimension of Foreign Policy (Columbus, Ohio : Merrill, 1968).

21 - J.D. Steinbruner, The Cybernetic Theory of Decision (Princeton : Prirceton University Press, 1976).

(٢٢) قسم هولستى مناهج « العمليات الذهنية » فى صنع القرار تبعا للوظيفة التى تشكلها بالنسبة لصانع القرار ، ومن ثم وجد خمسة انواع من صانعى القرار : معتقد ومدرك ومستوعب للمعلومات وراسم للاستراتيجية ومتعلم . وقد لخصناها هنا فى اتجاهين فقط للتبسيط . انظر :

O.P. Holsti, « Cognitive Process Approaches to Decision Making : Foreiign Policy Actors Viewed Psychologically », American Behavioral Scientist, 13 (Sqst. Loct.; 1976), PP. 24 - 25.

23 - A.C. George, « The Operational Code : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision - Making, » International Studies Quarterly, 13 (June 1969), PP. 198 - 222.

24 - AL.L. George, « The Causal Nexus Between Cognitive Beliefs and Decision - Making Behavior », L.S. Falkowski, ed., Psychological Models in International Politics (Boulder, Colorado : Westview, 1979), P. 103.

(٢٥) المرجع السابق .

26 - Holsti, « Cognitive Process Approaches », Op. cit., P. 18.

(٢٧) عبد المنعم سعيد ، العلاقات الامريكية ـ العربية ، الماضى والحاضر والمستقبل » المستقبل العربى ، العدد ١١٨ (ديسمبر ١٩٨٨) ص ص ٦٧ ـ ١٠٤ .

(٢٨) وضع الكسندر جورج اطارا نظريا لدراسة المنظومة العقائدية لصانع القرار تستند الى البحث فى خمس موضوعات فلسفية وخمس اخرى اجرائية : الموضوعات الفلسفية هى :ـ

أ ـ الطبيعة الأساسية للسياسة والصراع السياسى والتصور الموجود عن الخصم .

ب ـ التوقعات العامة لتحقيق القيم الأساسية لصناع القرار .

جـ ـ المدى الذى يكفى التنبؤ به بالنسبة لنتائج التفاعل السياسى .

د ـ المدى الذى يمكن للقادة السياسيين ان يؤثروا فى التطور التاريخى ويتحكمون فى نتائجه .

هـ ـ دور الصدفة فى العملية السياسية .

اما الموضوعات الأجرائية ، فهى ـ

أ ـ افضل الطرق للاختيار بين الاهداف فى العمل السياسى .

ب ـ نوعية الاهداف التى يمكن السعى اليها بطريقة مؤثرة .

جـ ـ افضل طرق الحساب والتحكم فى الوسائل المؤدية لتحقيق الاهداف ودرجة قبول المخاطر فى العمل السياسى .

د ـ دور التوقيت فى العمل .

هـ ـ قيم ودور الوسائل المختلفة فى تحقيق المصالح المراد المحافظة عليها .

لمزيد من التفاصيل ، انظر :ـ

George, « The Operational Code », Op. cit., PP. 201 - 216.

29 - D.Mclellan, « The Operational Code Approach th The Study of Political Leaders : Dean Acheson's Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science, 4 (March 1971), PP. 52 - 75; O.R. Holsti, The Operational Code Approach to the Study of Political Leaders : John Foster Dulles Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science,3 (March 1970), PP. 123 - 167; G.G. Gutierrez, « The Operational Code of Dean Rusk, « Paper Presented » at the annual meeting of the American Political Science Association, New Orleans, September 1976; and 8. Thordarson, Trudeau and Foreign Policy : Astudy in Decision - Making (Toronto, Cahada : Oxford University Press, 1972),

عبد المنعم سعيد ، « هنرى كيسنجر وفكرة الاستراتيجى » الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ٢٣ ، ١٤ (ابريل ويوليو ١٩٨٥) ص ص ٢٧٥ ـ ٢٨٩ .

30 - Stephen G. Walker, « The Interspace Between : انظر
Beliefs and Behavior : Henry Kissirger's Operational Code and the Vietnam War, Journal of Conflict Resolution, 21, (March 1977).

(٣١) ربما يستثنى من ذلك دراسة ناثان ليتسس :

Nathan Leites, The Operational Code of the Politbureau (New York : Macgraw Hill, 1951).

(٣٢) حتى منتصف مارس ١٩٨٩ لم يكن جورج بوش قد قام بتسمية اكثر من ٤٧ مرشحا من عدد ٦٠٩ موظفين رئيسيين ينبغى الحصول على تصديق الكونجرس على تعيينهم وعندما قام بترشيح جون تاور لمنصب وزير الدفاع رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على هذا التعيين باغلبية ٥٣ ضد ٤٧ انظر :

Newsweek, « Bush : A lot is Happenning », March 20, 1989, PP. 12 - 14.

(٣٣) تم تجميع هذا الجدول من عدة مصادر هى :-

Who's Who In America 1987 - 88.; The International Who's Who 1987 - 88; Time, March 20, 1989; and International Herald Tribune, March 13, 1989.

34 - The Washington Institute's Presidential Study Group, Building for Peace : An American Strategy for the Middle East (Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1988).

35 - Richard F. Lugar, « A Republican Looks at Foreign Affairs » , Foreign Affairs (Winter 1987 / 88), PP. 249 - 262. and Arthur Schlesinger Jr., « A Democrat Looks at Foreign Policy », Foreign Affairs (Winter 1987 / 88), PP. 264 - 283.

(٣٦) انظر : ابراهيم عبد العزيز المهنا « الفكر المحافظ الامريكى والصراع العربى الاسرائيلى » السياسة الدولية ، العدد ٩٥ (يناير ١٩٨٩) ص ص ٢٢ - ٣٢ .

37 - Hans J. Morgenthan, Politics Among Nations (New York : Alfred A. Knoff, 1967), Henry Kissinger, Nuclearweapons and Foreign Policy (New York : Harper and Brothers, 1954); The Necessity of Choice (New YORK : Harper and Brothers, 1981); and A World Restored - Europe After Napoleon (New York : Grosset and Dunlop, 1964).

(38) The Washington Post, « A Bush Foreign Policy : Style, Priorities said to Differ from Reagan's , October 26, 1988.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل انظر : راجية صدقى « الادارة الامريكية الجديدة والشرق الأوسط » السياسة الدولية ، العدد ٩٦ (ابريل ١٩٨٩) .

40 - Time International Feb., 13,1989, P.13.

41 - The Deadly Silence : A Report on the 1988 Presidential Candidacy and Where they stand on American - Arab - Institute; 1988), PP. 16 – 17.the Middle East (Washington D.C. : e

(٤٢) راجية صدقى ، مرجع سابق .

(٤٣) لمزيد من المعلومات عن جون سنونو والحملة الموجهة ضده ، انظر :

« Bush Appoints Arab - American as Chief of Staff », Issues Arab American Institute (NOV. / Dec. 1988); and the Washington Post, March 12, 1989; and Washington Jewish Week, May 26, P. 12.

(٤٤) هذه المعلومات وردت فى غلاف :

Joyce R. Starr, Development Diplomacy : U.S. Economic Assistance to the West Bank and Gaza (Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1989).

45 - Building for Peace, Op. cit.

46 - National Journal, « Low Expectations », Dec. 11,1988, P. 2839; and Newsweek, March 20, 1989, PP. 12 - 13.

47 - David Hoffman, « Bush for Higher Wage Floor », The Washington Post, Sept. 8, 1988, P. 1, and Newsweek, March 20, 1989, P. 12.

48 - George Bush for President, Statement of VICE President George Bush on Foreign Policy, Washington D.C.n.d. « A Bush Foreign Policy » , The Washington Post, Op. cit., Thomas Friedman, « The Bigest Diplomatic Openings for Baker », New York Times, Jan. 24, 1989; and Time International, FEB., 13, 1989.

49 - The Washignton Post, A Bush Foreign Policy, Op. cit.

50 - George Bush for President, Statement of Vice President George Bush on Foreign Policy, Op. cit.

51 - Time International, Feb. 13, 1989, P. 13.

52 - Andrew Rosenthal, « Cheney, Staunch Ally of Military, Is Known As Flexible Politician », International Herald Tribune, March 13, 1989, P.1 and P.5.

53 - Associated Press, MARCH 14, 1989.
54 - United Press International, March, 15, 1989.
55 - Reuter, March 14, 1989.
56 - Thomas L. Friedman, « The Biggest Diplomatic Openings for Baker « New York Times, Jan.29, 1989.

(٥٧) عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الامريكية ـ العربية » ، مرجع سابق .
(٥٨) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

59 - David Friedman, « Bush Names Advisory Committee on Middle East Affairs », Daily News, June, 15, 1988, P.3
60 - George Bush For President, Statement of Vice President Bush on Foreign Policy, Op. cit., and George Bush for President, Excerpts From Vice President Bush, CONVENTION OF B' nay Brith, Baltimore, Maryland, Sept. 7, 1988.
61 - « The Bush Commitment », Near East Report Supplement, Jan. 23, 1988. Reprinted from Bush Campaigns 1988 Position Paper on the Middle East.
62 - Gordon Zacks, « It's Time to Tell Untold Story of George Bush », The Atlanta Jewish Times, August 12, 1988, P. 12.
63 - « Bush's Strategy », The Atlanta Jewish Times, IBID., P. 9.
64 - Washington Jewish Week, May 26, 1988.
65 - Walter Ruby and Larry Cohler, « AIPAC Hails Gop Mideast Plank as Best in History », Washington Jewish Week, August 18, 1988, P. 1; » George Bush's Secret « Operation Sheba », The Jewish Voice of Northern New Jersey, May 18, 1988, P. 1, « Bush Adopts Policy Paper Urging Expanded Strategic Ties With Israel » The Hebrew Watchman, August 4, 1988; and Marshal Ezralow, « Democratic Party is Not for Jews », B'nai B'rith Messengers August,5, 1988, P. 1.
66 - Lynn teo Simarski, « Washington's New Opportunity in the Middle East », The Middle East, Jan 1989, P. 6.
67 - Larry Speaks W. Th Robert, Specking Out: The Regan Presidency from Inside the White House (new York : Avon Books, 1989).
68 - W. Seth Carus, Chemical Proliferation in the Middle East, Testimony before the U.S. Senate Committee on Governmental Affairs, Feb. 9, 1989.
69 - James Dorsey, « Baker Sidesteps requests to meet Israeli Minister », The Washington Times, FEB. 16, 1989, and Glenn Frankal, « Stalles Peace Process Gives Israelis Time, Aren's Agenda for U.S Visit Unambitions », The Washington Post, March 10, 1989.
70 - Statement of Secretary - Designate James Baker before the Committee on Foreign Relations of the U.S. Senate in Jan 17, 1989.
71- Michael R. Gordon With STEPHEN Engeiberg, « Egypt Accused of Big Advance in Gas for War », The New York Times, March 10, 1989, P. 1.
72 - Glenn Frankel, « Stalled Peaceprocess » Op. cit.
73 - Thomas Friedman, « Baker's Mideast : 3 Legs of a Triang le » The New York Times, March 6, 1989.

(٧٤) انظر : عبد المنعم سعيد « العلاقات الامريكية ـ العربية » ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ ـ ١٠٤ .





[٣]

الادارة الأمريكية الجديدة والصراع العربى الاسرائيلى

د . هالة سعودى
استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية

تثار بعد كل انتخابات للرئاسة الأمريكية تساؤلات من جانب المهتمين بالشئون الدولية والصراعات الأقليمية المختلفة عن الادارة الأمريكية الجديدة والسياسات التى ستتبعها . ولا يستثنى الصراع العربى الاسرائيلى من ذلك ، اذ عادة ما ينشغل المهتمون والدارسون لهذا الصراع بكل ادارة جديدة محاولين التنبؤ بمواقفها والبحث عن اى مؤشر او دليل يشير الى احتمال حدوث تغير فى الموقف الأمريكى من قضايا هذا الصراع . وقد انطبق ذلك بشكل متزايد على ادارة جورج بوش الجديدة ، وبينما اظهر البعض تفاؤله مؤكدا أن الادارة الجديدة ستغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى خاصة وان الرئيس السابق ريجان قد اعفى الرئيس بوش من كثير من الحرج وذلك باتخاذه فى نهاية مدة رئاسته قرار فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية والذى قيل عنه انه يمثل تحولا هاما واساسيا فى السياسة الأمريكية ، اظهر البعض الآخر تحفظه على هذا الاستنتاج مؤكدا ان السياسة الأمريكية لن تشهد تغيرا كبيرا فى موقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى فى ظل الادارة الجديدة .

ويحاول هذا البحث التعرض بطريقة موضوعية وواقعية لقضية احتمالات الاستمرارية والتغير فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته . وسوف نبدأ اولا بدراسة موقف ادارة ريجان من الصراع وقضاياه ثم نتعرض لمحاولة استشراف موقف ادارة بوش منه .

أولا : ادارة ريجان والصراع العربى الاسرائيلى

لم يكن لدى ادارة ريجان عندما وصلت للسلطة اطار عام لسياسة خاصة بها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية ، وبصفة عامة ركزت هذه الادارة اهتمامها على تدعيم قوة الولايات المتحدة ومكانتها الدولية خاصة بعد احداث ايران والغزو السوفيتى لأفغانستان . وتم اعطاء الأولوية لمواجهة « الخطر السوفيتى » ، وكان معنى ذلك تجاهل التطورات والصراعات الاقليمية وعدم الاهتمام بها الا عندما وبقدر ما تمس الصراع بين العملاقين .

وبناء على ذلك لم تتحدد السياسات الأمريكية تجاه القضايا الأقليمية بشكل مسبق وانما كانت تتبلور مع وقوع الأحداث وكرد فعل لها . وانطلاقا من هذا كان الموقف الأمريكى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، يقوم على : ـ

أ ـ عدم اعطاء اولوية لهذا الصراع وتسويته .

ب ـ الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط من منظور امتداد النفوذ السوفيتى الى المنطقة وضرورة وقف هذا الامتداد . وبناء على ذلك كانت محاولة وزير الخارجية الأمريكى الكسندر هيج تنفيذ فكرته عن الاجماع الاستراتيجى فى ابريل ١٩٨١ كأساس للدفاع عن المنطقة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى(١) .

ج ـ النظر لاسرائيل باعتبارها الحليف الأساسى فى عملية المواجهة مع السوفييت فى المنطقة الأمر الذى يستلزم مساندتها والحفاظ على تفوقها . وبناء على ذلك تم التركيز على التعاون الاستراتيجى بين الدولتين الذى تم تقنينه فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ فى شكل مذكرة للتفاهم بينهما والتى تم تجميدها مؤقتا بعد ضم اسرائيل للجولان فى ١٤ ديسمبر ١٩٨١ ليعود العمل بها مرة ثانية فى اواخر نوفمبر ١٩٨٣ .

وكانت التطورات المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى وبالذات تلك المرتبطة بالبعد الفلسطينى قد فرضت على ادارة ريجان توجيه اهتمامها لذلك الصراع وكان ذلك فى ثلاث مناسبات ، وقد تم التعبير عن ذلك فى شكل ثلاث مبادرات هى مبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢ ، ومبادرة شولتز فى مارس ١٩٨٨ ، ثم قرار ريجان بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

١ ـ مبادرة ريجان سبتمبر ١٩٨٢

اعلن ريجان عن المبادرة التى عرفت بأسمه فى اول سبتمبر ١٩٨٢ اى بعد تسعة عشر شهرا من توليه السلطة وذلك بعد ثلاثة اشهر من غزو اسرائيل للبنان وفى ظل التطورات الخاصة بتأجيل اجتماعات الحكم الذاتى بين مصر واسرائيل . وقد اكدت هذه المبادرة الالتزام الأمريكى بأمن اسرائيل وتأييد حقها فى حدود آمنة يسهل الدفاع عنها ، والربط بين عودة الأراضى العربية وبين اقامة سلام حقيقى وتطبيع العلاقات مع اسرائيل ، مع رفض اعادة تقسيم القدس على ان يتقرر وضعها النهائى بالتفاوض . اما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فقد ايدت المبادرة المطالب العادلة للشعب الفلسطينى وضرورة مشاركة الفلسطينيين فى محادثات السلام ، كذلك طالبت بضرورة تجميد المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية . وقد اكدت المبادرة رفض اقامة دولة فلسطينية ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعت الى اقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية وغزة لفترة انتقالية تستمر خمسة اعوام يتم خلالها التفاوض على الوضع النهائى للمنطقتين[٣] .

وعندما فشلت ادارة ريجان فى الحصول على موافقة الأطراف على المبادرة ، بدأت مرحلة جديدة من فقدان الاهتمام الأمريكى بتسوية الصراع . وكان هناك عدد من الاعتبارات التى ساعدت على ذلك :ـ

أ ـ اهتزاز الثقة فى قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور فعال فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى وذلك بعد ما اظهره تدخل القوات الأمريكية فى لبنان ومسلكها فيه ثم اضطرارها للانسحاب من تخبط شديد فى الادارة الأمريكية [٣] ، كما ان فقدان ارواح الأمريكيين فى لبنان قد دفع ريجان بعد انسحاب قوات البحرية الأمريكية منها الى التحرك بمزيد من الحذر بشأن كل ما يتعلق بالصراع[٤] .

ب ـ ما بدا من ضعف العامل الفلسطينى فى محيط السياسة العربية نتيجة الانقسامات فى منظمة التحرير الفلسطينية والضغوط التى مارستها عليها سوريا والقوى المتحالفة معها فى لبنان .

ج ـ الأولوية التى اعطتها ادارة ريجان بعد ذلك لمواجهة ما اسمته بالعمليات الارهابية والمواجهة مع ليبيا خلال عام ١٩٨٦ فى شكل تجميد العلاقات الاقتصادية معها ثم القيام بعمليات عسكرية فى خليج سيدرا فى ابريل من نفس العام ، ثم الانشغال فى فضيحة ايران جيت فى عام ١٩٨٧[٥] .

د ـ الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت بأن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى لم تعد قضية ملحة خاصة بعد ان الغت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية اى امكانية للقيام بحرب ضد اسرائيل ، وما ادت اليه الحرب العراقية الايرانية من تعميق الانقسامات العربية وتحويل الاهتمام عن قضايا الصراع العربى الاسرائيلى[٦] .

٢ ـ مبادرة شولتز مارس ١٩٨٨

اضطرت ادارة ريجان فى الأشهر الأخيرة الى الاهتمام بالشرق الأوسط ، فتم الاعلان عن مبادرة شولتز بعد جولاته فى المنطقة فى ربيع ١٩٨٨ وذلك فى اعقاب التطورات المتعلقة بالانتفاضة الفلسطينية ونمو رأى عام فى الولايات المتحدة واوروبا الغربية يدين القمع الاسرائيلى ضد الفلسطينيين .

وقد دعت هذه المبادرة[٧] التى قدمها شولتز فى مارس ١٩٨٨ فى شكل خطابات الى كل من اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى والملك حسين والرئيسين حافظ الأسد وحسنى مبارك الى عقد مفاوضات فى تاريخ مبكر (اول مايو) بين اسرائيل وكل دولة من الدول المجاورة لها ، على ان تتم هذه المفاوضات على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل بنودهما . وقد اقترحت المبادرة ان يكون التمثيل الفلسطينى فى اطار الوفد الأردنى الفلسطينى وان تتم مناقشة القضية الفلسطينية فى المفاوضات بين الوفدين مستقلة عن اى مفاوضات اخرى ، وان تبدأ المفاوضات بين الوفد الاسرائيلى والوفد الأردنى الفلسطينى حول ترتيبات لفترة انتقالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف الانتهاء منها خلال ستة اشهر ، وان تجرى المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما بعد سبعة اشهر من بدء المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، بهدف الانتهاء منها فى خلال عام ، على ان تعقد المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما قبل المشروع فى تنفيذ المرحلة الانتقالية والتى سوف تبدأ بعد ثلاثة اشهر من الانتهاء من الاتفاق الخاص بالفترة الانتقالية وتستمر لمدة ثلاث سنوات . وتضمنت المبادرة كذلك الدعوة لعقد مؤتمر دولى يشمل اطراف الصراع والأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن وذلك قبل اسبوعين من بدء المفاوضات بشرط قبول الأطراف لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ورفضهم للعنف والارهاب ، ويقوم اطراف المفاوضات الثنائية بتقديم تقارير عن مركزهم فى المفاوضات للمؤتمر الذى لن يكون له سلطة فرض اى حلول او الاعتراض على القرارات التى يتم الوصول اليها .

وكان ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا قد اوضح فى خطابه امام مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك فى ١٤ يونية ١٩٨٨ عدم تأييد الولايات المتحدة للاقتراح الخاص باضافة قرارات اخرى للأمم المتحدة من بينها القرار ١٨١ بشأن التقسيم كأساس للمفاوضات حيث ان هذا القرار يقيم دولة فلسطينية غرب نهر الأردن ولن يقود الى

تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى . كما لاحظ ميرفى فى نفس الخطاب رفض بعض الاسرائيليين لمبادرة شولتز متمسكين باتفاقيات كامب ديفيد ، غير انه اوضح صعوبة بدء المفاوضات على اساس ترفضه كل من الأردن وسوريا وغيرهما من الدول العربية[٨] وقد كرر ريتشارد ميرفى فى خطابه امام الاجتماع الدولى لبناى بريث فى ٥ سبتمبر ١٩٨٨ التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وضمان قوتها العسكرية مؤكدا على الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية بين الدولتين[٩] .

ورغم جولات شولتز العديدة فى المنطقة الا ان مبادرته فشلت فى الحصول على موافقة الأطراف المختلفة وذلك نتيجة لعدد من الاعتبارات : ـ

أ ـ ان صيغة السلام التى اقترحتها المبادرة كانت مبنية على سلسلة من الخطوات كان من الصعب من الناحية العملية تنفيذها فى الفترة التى حددت لها وهى نهاية عام ١٩٨٨ اى قبل انتهاء المدة الثانية لادارة ريجان .

ب ـ عدم تحمس حكومة اسرائيل لهذه المبادرة خاصة وانه قد تم الأعلان عنها قبل الانتخابات الاسرائيلية ، وعدم استعداد حكومة الليكود بزعامة رئيس الوزراء اسحق شامير للدخول فى مفاوضات قد تؤثر على موقفها فى الانتخابات وبالذات بالنظر الى الصعوبات التى كانت تواجه شامير نفسه فى السيطرة على حركة الجناح اليمينى لليكود[١٠] .

ج ـ ان المبادرة لم تكن متواكبة مع الأحداث والتطورات فى المنطقة ، فلم تعد المقترحات التى تضمنتها كافية لمواجهة المطالب الفلسطينية كما لم يعد للأردن ـ فى ظل هذه التطورات ـ دور بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية ، وبالتالى فإن التطورات فى المنطقة كانت قد تجاوزت مبادرة شولتز التى تقوم على اساس تمثيل اردنى فلسطينى مشترك[١١] . وبناء على ذلك كان ينظر للمبادرة على انها كانت تهدف الى مجرد محاصرة الانتفاضة ومساعدة اسرائيل على الخروج من ازمتها . ويبدو أن جولات شولتز للمنطقة دون اى تعديل فى افكاره كانت مدفوعة اساسا بالرغبة فى الحفاظ على درجة من الحركة وقوة الدفع فى المنطقة وحتى لا تظهر الادارة الأمريكية وكأنها تترك المنطقة ذات المصالح الأمريكية الواسعة فى حالة من الفراغ الذى قد يهدد هذه المصالح[١٢] .

وقد توقفت الادارة الأمريكية فى نهاية عهد ريجان عن القيام بأى تحرك جديد تجاه الصراع ، حيث تركز الاهتمام على الحملة الانتخابية ، وتم الاكتفاء بالقاء الخطب والبيانات التى تؤكد على مبادرة شولتز اذا كان هناك حرص على الاحتفاظ بالاطار العام الذى وضعته المبادرة ليكون اساسا لأى مفاوضات يحتمل عقدها فى ظل الادارة الجديدة[١٣] .

٣ ـ ادارة ريجان والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

فاجأ الرئيس ريجان العالم فى الأيام الأخيرة له فى البيت الأبيض وذلك بقراره الذى اتخذه فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد وصفت وكالات الأنباء هذا القرار بأنه يمثل تحولا خطيرا فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . وكان هذا القرار يرجع الى عدد من الاعتبارات لعل من اهمها : ـ

أ ـ الانتفاضة الفلسطينية وتزايد التعاطف العالمى مع حقوق الفلسطينيين وانتقاد اساليب القمع الاسرائيلى فى مواجهتهم .

ب ـ قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى واعلان قيام الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ والاعتراف المتزايد من جانب عدد كبير من الدول بالدولة الفلسطينية .

ج ـ تزايد الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية خاصة بعد قرار شولتز برفض منح ياسر عرفات تأشيرة لدخول الولايات المتحدة لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قرار الجمعية العامة الاستثنائى بالانتقال الى جنيف لمناقشة القضية الفلسطينية ـ لتتيح لياسر عرفات فرصة الحديث امامها .

د ـ خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جنيف وتصريحاته بعدها بشأن قبول الاعتراف بدولة اسرائيل واستعداده للدخول فى مفاوضات معها ونبذ الارهاب .. ثم الضغوط التى تعرضت لها الولايات المتحدة من بعض الدول الغربية ومنها مصر (اتصال الرئيس مبارك بشولتز فى ١٤ ديسمبر حيث ناقش معه اهم النقاط التى وردت فى خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وحثه على ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة لموقف اكثر تفهما وايجابية للقرارات البناءة التى اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية)[١٤] وكذلك السعودية (من خلال رسالتين شخصيتين من الملك فهد الى الرئيس ريجان)[١٥] ، فضلا عن جهود الوساطة التى قامت بها السويد فى الفترة الأخيرة ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بضرورة اظهار قدر اكبر من المرونة حتى تستعيد السيطرة على هدف الشرق الأوسط .

هـ ـ التحول فى الاتجاهات الأمريكية وبصفة خاصة لدى كثير من الأكاديميين والمراكز البحثية الأمريكية الى تأييد تغيير الموقف الأمريكى ويتضح ذلك مثلا فى التقرير الذى اعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن عن خيارات الرئاسة الأمريكية فى التسعينات والذى اكد على ضرورة تغيير السياسة الأمريكية وعلى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اوضح التقرير ان هناك عددا من القيادات الاسرائيلية قبلت بضرورة التعامل مع المنظمة وان هذا الرأى اكتسب شعبية عند اليهود

الأمريكيين[١٦] .

وهناك اعتقاد ـ وان لم يقم الدليل الكاف عليه ـ بأن يكون الرئيس المنتخب جورج بوش قد اقنع ريجان باتخاذ قراره فتح باب الحوار مع المنظمة بحيث تتحمل ادارة ريجان تبعات القرار وبحيث لا يظهر بوش وكأنه بدأ إدارته بتغيير هام فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

وعموما كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين قد شهدت تحولا فيما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية . فقد اعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا امام اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط المتفرعة عن لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب انه لا يمكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، كما لايمكن انكار ان الفلسطينيين يرون فى المنظمة التعبير عن الهوية الفلسطينية وأنه من الصعب ان تتوقع الولايات المتحدة ان الفلسطينيين سوف ينفضون عنها . واوضح ان حوار الولايات المتحدة مع المنظمة يتوقف على اعتراف المنظمة بصورة قاطعة وواضحة بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق اسرائيل فى الوجود ونبذ الارهاب والعنف[١٧] ثم توالت التصريحات بعد ذلك عن استعداد الولايات المتحدة للدخول فى حوار مع المنظمة اذا ما اوفت بهذه الشروط[١٨] .

وفى مجال تقييم هذا القرار يجب الا نستنتج انه يمثل تغيرا جوهريا واساسيا فى مواقف واشنطن من القضية الفلسطينية والأفضل ان يقال ان واشنطن قد اقتنعت فى نهاية الأمر بضرورة تغيير أسلوبها فى معالجة القضية ، وانها وجدت نفسها فى مواجهة ضغوط دولية وصلت الى حد الاجماع ، بأن لا مفر من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه المرحلة بالذات دون ان يعنى ذلك تحولا اساسيا فى موقفها من القضية . فقد ذكر شولتز فى مؤتمره الصحفى عقيب اعلان القرار انه « لا شىء هنا يمكن ان يؤخذ على انه موافقة او اعتراف ضمنى من الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية المستقلة التى لا تزال محل نقاش . فموقف الولايات المتحدة هو ان وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن ان يتقرر باجراءات يتخذها اى من الطرفين من جانب واحد ولكن عن طريق المفاوضات ، فالولايات المتحدة لا تعترف باعلان الدولة الفلسطينية ومن المهم ان نؤكد ايضا ان التزامنا بأمن اسرائيل لن يتزعزع »[١٩] .

وعلى ذلك فإن هذا القرار فى حد ذاته لا يعبر عن تغير اساسى فى الموقف الأمريكى وان كان يمكن ان يمهد الطريق لجورج بوش ويعطيه الفرصة ـ ان اراد ان يستغلها ـ فى احداث تغيير فى السياسة الأمريكية . فهل من الممكن ان نتوقع ذلك ؟

ثانيا : ادارة بوش والصراع العربى الاسرائيلى استمرارية ام تغير ؟

سوف نركز فى تحليلنا للمواقف المتوقعة من الادارة الأمريكية الجديدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته على موضوعين اساسيين ، الأول هو مدى اهتمام الادارة الجديدة بالصراع والموقع الذى سيحتله فى قائمة اولوياتها ، والثانى هو احتمالات تغير مواقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية والتى اصبح البعد الفلسطينى هو البعد المسيطر عليها .

١ ـ موقع الصراع العربى الاسرائيلى فى قائمة اولويات الادارة الجديدة :

توجد امام ادارة بوش قائمة كبيرة من القضايا الداخلية والخارجية غير انه لا يبدو ان الصراع العربى الاسرائيلى سوف يحتل مكانة متقدمة فى قائمة أولويات هذه الادارة .

فإذا عدنا الى فترة انتخابات الرئاسة نجد ان هذا الصراع لم يحظ باهتمام المرشحين الرئيسيين جورج بوش ومايكل دوكاكيس ، اللذين ركزا فى دعايتهما الانتخابية على المشاكل الداخلية ، وعند التطرق الى الموضوعات الخارجية كان تركيزهما اساسا على العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد كان ذلك واضحا ايضا فى المناظرتين التليفزيونيتين اللتين تمتا بين المرشحين فى شهرى سبتمبر واكتوبر ١٩٨٨ حيث لم يجر التعرض فيهما للصراع العربى الاسرائيلى ، وكان التركيز اساسا فى القضايا الخارجية ـ والتى استغرقت اقل من ربع الوقت ـ على قضايا التسلح والعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، والارهاب وديون العالم الثالث[٢٠] . وقد اكد وليام كوانت انه باستثناء القاء كل من المرشحين لخطاب عن الشرق الأوسط ، والتعرض للموضوع احيانا فى بعض مؤتمراتهما الصحفية ، فإنه لم يكن هناك تركيز على الشرق الأوسط كقضية اساسية فى الحملة الانتخابية الا فى حالة دوائر انتخابية معينة ويقصد بذلك الجماعات اليهودية[٢١] . وقد ايدت الواشنطن بوست فى مقال لها عن السياسة الخارجية للادارة الجديدة هذا الرأى موضحة انه فى حالة نجاح بوش فإن اولوياته ستتركز على قضية الانفاق العسكرى والتفاوض مع السوفيت بشأن معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية[٢٢] .

وبعد نجاح بوش فى الانتخابات اكد المعلقون السياسيون وتقارير وكالات الأنباء والمسئولون الأمريكيون هذا الرأى . فقد ذكر هنرى ترى وايت الخبير فى الشئون السياسية الأمريكية فى حوار له مع جريدة الوطن ان القضايا الرئيسية التى سيهتم بها بوش تتمثل فى عقد لقاء قمة مع الاتحاد السوفيتى ، وتدعيم قوة حلف الأطلنطى ، وتطوير العلاقات مع الصين ، وتوقع تزايد الاهتمام بايران نظرا لأهميتها الاستراتيجية .[٢٣] ووفقا لتقرير وكالة نوفوستى ان أولويات بوش تتمثل فى مواجهة

العجز التجارى والحد من الأسلحة الاستراتيجية ، واوضح التقرير ان بوش لا يستطيع ان يبدأ رئاسته بمبادرات جديدة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى اذ ان اى مبادرة جديدة يمكن ان تثير له مشاكل مع اصدقاء اسرائيل الأقوياء فى الكونجرس فى الوقت الذى يحتاج فيه بوش الى مساندة الكونجرس من اجل تخفيض الميزانية[٢٤] . وقد اكد فرانك ويزنر ، السفير الأمريكى بالقاهرة فى حديث للأهرام « ان الأولوية الأولى والثانية والثالثة لبوش ستكون اقتصادية امريكية بالدرجة الأولى ثم المشاكل الاقتصادية العالمية ، وعلى الساحة الدولية تحددت الأولويات وهى متابعة مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والقضايا الأقليمية »[٢٥] . وكان بوش نفسه قد اعلن فى مؤتمر صحفى فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ ان عقد اجتماع قمة مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف ورغبته فى مواصلة المحادثات معه حول خفض الأسلحة ، واستئناف المساعدات الأمريكية لمتمردى نيكاراجوا (الكونترا) يأتيان فى قمة اولويات حكومته الجديدة[٢٦] ، ثم صرح بعد ذلك بأنه لا يخطط للقيام بأى مبادرة امريكية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المبكرة من توليه السلطة . وقال انه سوف يتعين اجراء الكثير من الدراسات واعادة النظر فى السياسة الأمريكية قبل القيام بجهد دبلوماسى جديد[٢٧] .

غير أن عدم وجود الصراع العربى الاسرائيلى على قمة أولويات الادارة الجديدة لا يعنى أنه لن يحظى باهتمام هذه الادارة . فلم يعد من الممكن للادارة الجديدة تجنب الاهتمام بالصراع العربى الاسرائيلى وبالذات البعد الفلسطينى - الاسرائيلى للصراع . ويرجع ذلك الى الانتفاضة الفلسطينية وقرارات المؤتمر الفلسطينى وما تلاها من تصريحات من جانب ياسر عرفات ، الأمر الذى أدى الى زيادة الاهتمام العالمى بالقضية الفلسطينية ، بل من الممكن أن نتوقع تزايد الاهتمام الأمريكى بالصراع بحيث يحتل مكانا متقدما بين أولويات ادارة بوش وذلك على ضوء التطورات الأخيرة المتمثلة فى تزايد اهتمام الاتحاد السوفيتى بالمنطقة وبتسوية الصراع كما اتضح من زيارة وزير الخارجية السوفيتى شيفرنادزة للشرق الأوسط فى فبراير ١٩٨٩* . كذلك يلاحظ أن التطورات فى اسرائيل نفسها من حيث اجتماع بعض اعضاء الحكومة الاسرائيلية ببعض الزعماء الفلسطينيين البارزين فى القدس الشرقية وبالذات فيصل الحسينى واعلان شامير أنه لايستبعد الاجتماع به[٢٨] ، يمكن أن يمثل حافزا لزيادة اهتمام الولايات المتحدة للاستفادة من هذه التطورات فى محاولة للتقديم بمبادرة للتسوية . ومما قد يشجع الادارة الأمريكية على ذلك خبرة الرئيس بوش نفسه فى مجال ممارسة السياسة الخارجية وذلك من خلال المناصب التى شغلها والتى شملت مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ومدير وكالة المخابرات المركزية ثم نائب الرئيس الذى مكنه من أن يكون على دراية بالتطورات والمشاكل الدولية بشكل مباشر وتفصيلى وبالتالى فهو مزود مسبقا برؤية واضحة للموقف فى الشرق الأوسط من كافة جوانبه وبالجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى والصعوبات التى تواجه هذه الجهود ، وبالتالى فلن يكون فى حاجة لوقت كبير لقراءة التقارير والملفات عن الصراع ، فضلا عن ما يوصف به من انه على درجة كبيرة من المرونة ، كما أنه أكثر عملية وأقل تمسكا بالاعتبارات الايديولوجية بالمقارنة بالرئيس ريجان[٢٩] . وإن كان جيمس بيكر وزير الخارجية فى ادارة بوش ليس له معرفة سابقة بالشرق الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى بالمقارنة بجورج شولتز وزير الخارجية السابق ، غير أنه يجب أن نؤكد هنا أن درجة المعرفة أو عدم المعرفة بالصراع وقضاياه من جانب بوش ووزير خارجيته ليست مؤشرا كافيا على درجة اهتمام ادارته بالصراع أو مواقفها منه . والدليل على ذلك أن معرفة شولتز بالمنطقة وصلاته الشخصية مع العرب قبل توليه منصب وزارة الخارجية لم تدفعه الى الاهتمام بالصراع العربى الاسرائيلى الا عندما كانت الضرورة تقتضى ذلك وفى حدود احتواء أزمة معينة .

والخلاصة : أن الصراع العربى الاسرائيلى - حتى الآن - ليس على قمة أولويات ادارة بوش ، وإن كان من غير المستبعد - بناء على التطورات فى المنطقة - أن يرتقى فى سلم أولويات هذه الادارة ، وعلى أقل تقدير سوف يكون موضع اهتمامها كمحاولة للحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على توجيه الأحداث فى المنطقة لصالحها .

٢ - موقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع

تسلم الرئيس جورج بوش السلطة فى ٢٠ يناير ١٩٨٩ وكانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته مستقرة على الأسس والمبادىء التى وردت فى مبادرة شولتز الخاصة بالمؤتمر الدولى والاتفاق على ترتيبات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، فضلا عن قرار ريجان الخاص بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . فهل يمكن أن نتوقع من ادارة بوش أن تغير موقفها من قضايا الصراع وتسويته وبالذات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولى والموقف من منظمة التحرير ومن الدولة الفلسطينية أم أنه لن يحدث تغير أساسى فى مواقفها ؟ .

هناك عدد من العوامل والاعتبارات التى قد تدعو الى الاعتقاد بأن الفرصة مهيأة للادارة الجديدة لأن تغير موقفها من ذلك الصراع من أهمها :-

* وإن كان لايعنى ان الاهتمام السوفيتى بالمنطقة قد يدفع الى تحرك امريكى سريع وذلك حتى لايبدو ان التقدم نحو تسوية هو أمر يرجع الفضل فيه الى الاتحاد السوفيتى .

أ ـ استمرار الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ، والموقف الفلسطينى الجديد المتمثل فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطيني وإعلان قيام الدولة الفلسطينية ثم تصريحات ياسر عرفات الخاصة بالاعتراف باسرائيل ونبذ الارهاب وكلها عوامل أدت الى زيادة التأييد الدولى للقضية الفلسطينية والتعاطف مع حقوق الفلسطينيين .

ب ـ أن بوش لم يحصل على أصوات اليهود الأمريكيين الذين أيدوا منافسه دوكاكيس فى انتخابات الرئاسة ، كما أنه لم يعتمد على الأموال اليهودية فى تمويل حملته الانتخابية ، وقد أكدت المصادر السوفيتية هذه الحقيقة ، إذ أوضح تقرير لوكالة نوفوستي أن بوش إستطاع ايجاد قاعدة مالية خاصة به فى وول ستريت تتمتع باستقلال نسبى عن الرأسمال اليهودى ، فضلا عن اعتماده على أصحاب شركات صناعة النفط فى تكساس وأنصار ريجان فى كاليفورنيا[٣٠] ، الأمر الذى يدفع البعض الى الاعتقاد بأنه يمكن أن يكون محصنا ضد ضغوط الجماعات اليهودية فى الولايات المتحدة .

جـ ـ التغير فى الرأى العام الأمريكى من حيث زيادة التعاطف مع الفلسطينيين وانتقاد الممارسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، وما ورد فى تقارير بعض المراكز البحثية الأمريكية من حيث ضرورة تغيير السياسة الأمريكية ، مثال ذلك التقرير الذى أعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن والذى سبقت الاشارة اليه ، والذى أكد على صيغة « الأرض مقابل السلام » ، وأن فكرة الحكم الذاتى لم يعد من الممكن استخدامها كمناورة لتأجيل الانسحاب الاسرائيلى النهائى[٣١] . كذلك جاء فى ورقة العمل التى تقدم بها الرئيسان الأمريكيان السابقان كارتر وفورد الى الرئيس بوش لابلاغه بآراء الحزبين الديمقراطى والجمهورى فى كيفية مواجهة المشكلات السياسية الأساسية التأكيد على ضرورة إعادة طرح مبادرة شولتز مع تعديلها للنص على اجراءات انتقالية لانهاء سلطة الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة واقامة سلطة حكم فلسطينية والتحرك فى تاريخ معين لبحث الوضع النهائى للضفة وغزة بغض النظر عن نتائج المباحثات المتعلقة بالاجراءات الانتقالية ، والاعتراف بالفلسطينيين كطرف أساسى لهم الحق فى اختيار من يمثلهم وبدء الحوار مع الحكومة الاسرائيلية وبدء حوار حريص ومحسوب مع قيادات منظمة التحرير[٣٢] . بل يلاحظ أن الجماعات اليهودية نفسها فى الولايات المتحدة بدأت تدرك خطورة الأوضاع فى الضفة الغربية والممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين هناك وعبرت عن عدم تأييدها لها[٣٣] . وقد أكد موريس أبرام رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية الأساسية تأييده لقرار بدء الحوار مع المنظمة[٣٤] .

د ـ مواقف بعض القيادات الاسرائيلية بما فى ذلك بعض أعضاء الحكومة الاسرائيلية وبعض قيادات حزب ليكود من حيث قبولهم لفكرة ضرورة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية[٣٥] .

هـ ـ الاهتمام المتزايد من جانب الاتحاد السوفيتى ـ فى الفترة الأخيرة ـ وتحركه النشط فى الشرق الأوسط واتصالاته مع كافة الأطراف بهدف التعجيل بعقد المؤتمر الدولى .

و ـ التطورات على مستوى العالم العربى خاصة انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، وتزايد احتمالات التنسيق والتعاون بين الدول العربية مما يزيد من قدرتها على الضغط على الولايات المتحدة . ويلاحظ فى هذا المجال استمرار اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط . فقد ذكر تقرير مؤسسة اميريكان بتروليوم التى تضم أكبر شركات انتاج وتكرير البترول الأمريكية أن معدل استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة قد زاد بـ ٤٪ عن العام قبل الماضى ، وأن الواردات الأمريكية من البترول زادت بنسبة ٩٪ بالقياس بالعام الماضى ، وأشار التقرير الى أن الفجوة بين الانتاج الأمريكى للبترول والاستهلاك قد أدت الى مزيد من الاعتماد الأمريكى على بترول دول الشرق الأوسط[٣٦] .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن ادارة بوش تعتزم تغيير سياستها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فهناك عوامل أخرى تفرض قيودا على قدرة الادارة الجديدة على التحرك نحو تغيير أساسى فى نمط السياسات التى اتبعتها الحكومات الأمريكية عموما تجاه اسرائيل .

فمن ناحية أولى ليس معنى تزايد الانتقاد الاسرائيلى والتعاطف مع الفلسطينيين من جانب الأمريكيين توقف التأييد الأمريكى لاسرائيل ، وهو أمر لايمكن توقع حدوثه اذا ما أخذنا فى الاعتبار طبيعة النظام السياسى الأمريكى[٣٧] والروابط التاريخية بين الدولتين والاعتقاد السائد بأهمية اسرائيل للدافع عن المصالح الأمريكية .

ومن ناحية ثانية ، فإن عدم اعتماد بوش على التأييد اليهودى فى حملته الانتخابية سواء من حيث التصويت أو التمويل ، ليس معناه أنه سوف يغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى أو أنه سيتجاهل الالتزامات الأمريكية بأمن اسرائيل والتى تزايدت فى ظل ادارة ريجان التى شغل فيها بوش منصب نائب الرئيس . وكان بوش قد أشاد فى خاطبه أمام مؤتمر النباى برث فى بلتيمور فى ٧ سبتمبر ١٩٨٨ بالتحالف الاستراتيجى مع اسرائيل ، مؤكدا أهمية هذا التحالف للمصالح الأمريكية وضرورة تقويته فى المستقبل[٣٨] . كذلك أكد البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى ، على استمرار الالتزام بالمحافظة على تفوق اسرائيل على منافسيها مع تقوية الروابط الاستراتيجية معها[٣٩] .

ومن ناحية ثالثة ليس معنى اقتناع بعض القيادات الاسرائيلية بالتعامل مع منظمة التحرير أنه سيكون من السهل عليهم تغيير مواقفهم من قضايا الصراع وبالذات الاعتراف بالمنظمة وقبول اقامة دولة فلسطينية ، والاحتمال الأكبر هو استمرار تمسكهم بصيغة كامب ديفيد بما تتضمنه من إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين ، وأخيراً . فمما يقلل من إحتمال أى تغيير أساسى فى مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية هو إستبعاد المرشحين المعروفين بمواقفهم الموضوعية تجاه الصراع مثل السفير الأمريكى فى القاهرة والسفير الأمريكى فى تونس والذى بدأ الحوار الأمريكى مع الفلسطينيين من تولى المناصب الرئيسية المتعلقة بالشرق الأوسط من الخارجية الأمريكية . ولكن ماهو موقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية وبالذات تسوية الصراع والمؤتمر الدولى ، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية والموقف من الدولة الفلسطينية ، وماهى التطورات المحتملة بالنسبة للموقف من هذه القضايا ؟

أ ـ بالنسبة لتسوية الصراع والمؤتمر الدولى .

لم تقدم ادارة بوش ـ حتى الآن ـ تصورا شاملا ، أو مبادرة تفصيلية متكاملة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، غير أنه من الممكن ـ فى حدود التصريحات المحدودة التى وردت على لسان المسئولين الأمريكيين فى الفترة الأخيرة ـ أن نستشف العناصر الأساسية التى يمكن أن يقوم عليها أى تحرك أمريكى من أجل التسوية . ويبدو أن الادارة الجديدة تتمسك بالمفاوضات المباشرة كأساس لأى تسوية للصراع . فقد أكد بوش فى خطابه أمام مؤتمر النباى برث فى ٧ سبتمبر ١٩٨٨ أن السلام سيتحقق من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف مؤكدا ضرورة مشاركة الفلسطينيين فى المفاوضات[٤٠] . كذلك حدد البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى أن المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية وعقد معاهدات سلام تمثل المبادىء الأساسية لتسوية الصراع ، مع الابقاء على القدس مدينة موحدة[٤١] . كذلك أعلن جيمس بيكر فى الجلسة التى عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ للموافقة على ترشيحه لمنصب وزير الخارجية أن سياسة الادارة الجديدة فى الشرق الأوسط تتلخص فى اقرار السلام العادل والدائم الذى يضمن أمن اسرائيل ويلبى الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، والدعوة لمفاوضات على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى أساس صيغة الأرض مقابل السلام . وأوضح بيكر أن ادارة بوش ستواصل الحوار مع المنظمة وأنه لا يوجد ما يدعو الى تغيير السياسة الأمريكية المتمثلة فى تأييد الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، ورفض تقرير وضع القدس من جانب واحد وتأييد عقد المؤتمر الدولى اذا نظم بشكل سليم يؤدى الى المفاوضات المباشرة[٤٢] . كذلك صرح سكوساتارد السفير الأمريكى فى الأردن أن المفاوضات المباشرة هى الطريق الأمثل لتحقيق الحل العادل للمشكلة[٤٣] .

وكان جيمس بيكر قد صرح لمجلة تايم الأمريكية بأن الولايات المتحدة لايمكنها وحدها احلال السلام فى الشرق الأوسط وليس فى استطاعتها فرض السلام على اسرائيل أو تقديم تنازلات من جانبها . وذكر أن المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية هى التى تؤدى الى السلام الشامل والدائم ثم أوضح أن بلاده لاتعارض اشتراك الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر دولى للسلام فى المنطقة . وأضاف أن سياسة الادارة الأمريكية السابقة كانت تقضى بمساندة مبدأ عقد مؤتمر دولى يؤدى الى المفاوضات المباشرة وأنه لا يرى أن هناك ما يدعو الى تغيير هذه السياسة[٤٤] .

وقد بدأت ادارة بوش فى الفترة الأخيرة تدخل بعض التعديلات على خطة شولتز خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى فى المفاوضات ، حيث أسقطت خيار التمثيل الفلسطينى ضمن وفد اردنى فى المفاوضات مع اسرائيل . فقد ذكرت مصادر امريكية أن واشنطن قد تطرح صيغة جديدة لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط تتمثل فى تشجيع عناصر فلسطينية مع الضفة الغربية وغزة وقيادات ترضى عنها منظمة التحرير للتفاوض مع اسرائيل خلال مرحلة انتقالية تستطيع المنظمة خلالها أن تعلن أن هذه القيادات تتفاوض بتكليف منها وبموافقتها[٤٥] وقد كررت مصادر الخارجية الأمريكية فى ١٧ فبراير أن جيمس بيكر سيبلغ الرئيس مبارك والملك حسين بهذه المقترحات . غير أنها أوضحت أن بيكر يستبعد أن يتم لقاء بين الاسرائيليين وياسر عرفات فى مؤتمر دولى للسلام الا بعد أن يتفاوض الاسرائيليون مع هذه القيادات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة[٤٦] ثم فى تطور آخر اعلن بيكر عقب عودته من جولته الأوروبية فى فبراير ١٩٨٩ أنه يفضل أن يبدأ الحوار بين اسرائيل وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبل المجازفة بالدعوة لمؤتمر دولى يحضره الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات وتحضره اسرائيل .

وقد أوضح بيكر أن ادارة بوش وإن كانت تلتزم بالمبادىء الأساسية فى السياسة الخارجية التى وضعها الرئيس السابق ريجان وثبت نجاحها الا أنه من الممكن أن يحدث ابتعاد عن بعضها[٤٧] .

ويبدو من هذا كله أن ادارة بوش قد بدأت تستجيب تدريجيا للضغوط والمتغيرات الجديدة فى المنطقة فيما يتعلق بتمثيل منظمة التحرير فى المفاوضات وكان بوش قد

أعلن أن المواقف التى اتخذتها المنظمة مؤخرا كانت مشجعة ومفيدة وأن الولايات المتحدة ستتحرك على أساسها الا أن الخطوة الأولى التى ستخطوها واشنطن لابد أن تكون حذرة ومتأنية وأنه لا يريد التعجيل باتخاذ الموقف لمجرد أن وزير الخارجية السوفيتى قد ذهب الى المنطقة(٤٨) .

ب ـ بالنسبة للدولة الفلسطينية

يلاحظ أنه رغم بداية التغير التدريجى فى موقف ادارة بوش بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإمكانية تمثيلها فى المفاوضات مع اسرائيل ، والحرص على التأكيد على استمرار الحوار مع المنظمة ، إلا أن هناك تأكيدا على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة . وكان بوش قد أوضح فى خطابه أمام مؤتمر البناى برث فى سبتمبر ١٩٨٨ أنه يرفض قيام دولة فلسطينية لأن قيام مثل هذه الدولة إنما يمثل تهديدا لأمن اسرائيل والأردن كما أنه يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية(٤٩) . كذلك أكد بيكر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن واشنطن لاتزال تعتقد فى أن اقامة دولة فلسطينية لن يكون مصدرا للاستقرار فى الشرق الأوسط ولن يساهم فى تحقيق السلام العادل الدائم(٥٠) . وذكر بوش فى التصريحات التى أدلى بها لدى اعلانه عن اختيار جون تاور وزيرا للدفاع أنه لن يتراجع عن الموقف الذى أعلنه أثناء حملته الانتخابية وهو معارضة قيام دولة فلسطينية وأوضح أن التصميم على قيام دولة فلسطينية قبل بدء المفاوضات سيكون عقبة أساسية ، وإن كان قد ذكر أنه يؤيد قيام اتحاد كونفيدرالى مع الأردن(٥١) . وقد كرر بوش هذا الموقف مرة أخرى فى أول تصريح له حول القضية الفلسطينية بعد توليه السلطة فى ٢٠ يناير ١٩٨٩(٥٢) .

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه اذا ما تبلورت أى محاولة لتسوية الصراع فى ظل ادارة بوش فإنها سوف تقوم على الأسس الآتية :ـ

أ ـ عقد مفاوضات أولية بين اسرائيل وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية من الضفة الغربية قبل البدء فى مفاوضات مع قيادات المنظمة .

ب ـ الانتقال الى المؤتمر الدولى الذى يتم تنظيمه بشكل يقترب من التصور الذى ورد فى مبادرة شولتز .

جـ ـ رفض فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة واقتراح اقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية وغزة قبل التفكير فى تحديد الوضع النهائى لهما والذى قد يأخذ شكل اتحاد كونفيدرالى مع الأردن .

د ـ رفض فكرة تقسيم القدس .

خاتمة

تعرضنا فى هذه الدراسة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى فى ظل ادارة ريجان ثم تعرضنا للمواقف المحتملة من جانب ادارة بوش سواء فيما يتعلق بمدى الاهتمام الذى ستوجهه للصراع أو بالمواقف التى ستتخذها تجاه قضايا الصراع ومحاولة تسويته . وقد لاحظنا أن الصراع العربى الاسرائيلى لايوجد على قمة أولويات الادارة الجديدة وإن كان هذا لايمنع من إهتمام هذه الادارة به مع عدم استبعاد أن تتزايد درجة هذا الاهتمام مع تطور الظروف والأحداث .

كذلك لاحظنا أنه فى الفترة المحدودة لادارة بوش أنه وإن لم يتم بعد بلورة موقف واضح أو مبادرة متكاملة بشأن الصراع ، إلا أنه يمكن أن نستشف من تصريحات المسئولين فى هذه الادارة أن هناك ما يشير الى امكانية حدوث بعض التغيرات فى الموقف الأمريكى خاصة بالنسبة للحوار مع منظمة التحرير وإمكانية مشاركة ممثلين عنها فى مفاوضات مع اسرائيل قبل انعقاد المؤتمر الدولى . غير أنه يجب أن نؤكد أنه لايمكن أن نتوقع حدوث تغير شامل فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع . فالولايات المتحدة لن تتخلى عن تأييد اسرائيل ودعمها عسكريا وتقوية التحالف الاستراتيجى معها ، فهى حقائق وأساسيات مستقرة فى السياسة الأمريكية فى المنطقة لايمكن التخلى عنها ، والدليل على ذلك الفيتو الأمريكى فى مجلس الأمن فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين القمع الاسرائيلى للفلسطينيين وتجاهل اسرائيل لقرارات المجلس ، رغم موافقة الدول الأربع الأخرى ذات العضوية الدائمة فى المجلس على مشروع القرار(٥٣) . وعموما يجب أن نضع ما يحدث من تعديلات فى اطاره الصحيح ، فهى مجرد تعديلات طفيفة وتدريجية تفرضها ظروف ومتغيرات دولية واقليمية ومحلية . كذلك يجب أن نلاحظ أن هذه التعديلات هى مجرد تصريحات وأقوال لم تترجم بعد الى أفعال ، ويبقى التساؤل هل ستتحمس إدارة بوش وتتقدم بمبادرة لتسوية الصراع ، والأهم من ذلك هل ستقوم بالضغط على اسرائيل للموافقة على المطالب العربية . إن أى تغير فى المواقف الأمريكية سواء من حيث درجة الاهتمام أو فقدانه أو المواقف من قضايا الصراع والتحرك لتنفيذ أى سياسة سيكون رهنا بالتطورات الدولية والاقليمية والتغيرات فى مواقف القوى السياسية والرأى العام ورهنا بقدرة العرب على استغلال هذه المتغيرات والاستفادة منها للضغط على الولايات المتحدة . فالولايات المتحدة لن تحدث تغييرا أساسيا فى سياساتها تجاه المنطقة مالم تجد أن مصلحتها تقتضى ذلك . وعلى أى الأحوال لن تقوم الادارة الجديدة بأى تحرك إلا بعد الزيارات التى سوف يقوم بها رؤساء الدول والحكومات فى المنطقة لواشنطن فى ابريل من هذا العام . □

المراجع

1 - Walid Khalidi, « Reagan's Politics: Toward a U.S. Policy on the Palestine Problem », Foreign Affairs, Vol. 59, No.5, (Summer 1981) PP. 1050,1051.

(٢) انظر مبادرة الرئيس ريجان ، الأهرام ، ١٩٨٢/٩/١٧ ، وكذلك السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ١١٠ ـ ١١٣ .

3 - Melvin A. Freidlander, « Ronald Regan's Flirtation with the West Bank, 1982 - 1988 », American Arab Affairs, No. 25 (Summer 1988), PP. 20 - 23.

4 - William B. Quandt, « Regan's Lebanon Policy: Trial and Error », The Middle East Journal, Vol. 38, No. 2, PP. 237 - 254.

5 - Freidlander, Op. cit., P. 24.

6 - Aron David Miller, « The Arab - Israeli Conflict: The Shape of Things to come », The Washington Quarterly, Autumn, 1988, PP. 159 , 168.

7 - Shultz Letter to Prime Minister Shamir, March 4, 1988, U.S. Policy in the Middle East: Selected Documents, No. 27, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, No. 27, June 1988, P.3.

8 - « Middle East Peace: Facing Realities and Challenges », Current Policy, No. 1082, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, P.3.

9 - Speech by Assistant Secretary of State Richard Murphy to the Biennial B'nai Brith International Convention, Baltimore, September 5, 1988, PP. 6,8.

10 - Freidlander, OP. cit., PP. 25, 26.

11 - Ibid., P. 26.

(١٢) انظر : حسن ابوطالب ، جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٣١ .

31 - Christopher Madison, « Passing the Torch », National Journal, July 1988, PP. 1730,1732.

(١٤) الأهرام ، ١٩٨٨/١٢/١٥ .

(١٥) جريدة الوطن ١٩٨٨/١٢/٢٢ .

(١٦) انظر نص التقرير فى الأهرام ١٩٨٨/١١/٢٧ ص ٥ . وقد اوضح استطلاع الرأى العام الامريكى ان ٧٠ ٪ من الامريكيين يؤيدون قرار ريجان ببدء حوار مع المنظمة ، بينما عارض ١٦ ٪ فقط ذلك القرار ، واعرب ٤٩ ٪ عن اعتقادهم بان المحادثات مع المنظمة سوف تساعد فى عملية السلام فى الشرق الأوسط مقابل ٦ ٪ فقط يعتقدون انها ستضر بها ، الأهرام ١٩٨٩/١/١٧ .

(١٧) الأهرام ، ١٩٨٨/١٠/١٥ ، ص ١

(١٨) انظر تصريح ريجان فى مؤتمر صحفى بواشنطن بعد قرارات المجلس الفلسطينى بالجزائر ، الأهرام ، ١٩٨٨/١٢/١٠ .

(١٩) الأهرام ، ١٩٨٨/١٢/١٦ ، ص ١ و ١٨ .

(٢٠) انظر النص الكامل للمناظرتين فى :
Election 88: Presidential Debates, U.S. Embassy, Press Office, Cairo, October 1988.

21 - Worldnet Examines Middle East Problems Facing Next President (Text : William Quandt, Fred Axelgard Television Interview, 26 September 1988, P. 15.

22 - Don Oberdorfer, « A Bush Foreign Policy, Style, Priorities Said to Differ from Regan's », The Washington Post, October 26, 1988 A Section P. a O1.

(٢٣) جريدة الوطن ، ١٩٨٨/١١/١٠ .

(٢٤) وكالة نوفوستى ، ١٩٨٩/١/٢٤ .

(٢٥) الأهرام ، ١٩٨٨/١١/١٥ ، ص ٦ .

(٢٦) الأهرام ، ١٩٨٨/١١/١٠ .

(٢٧) الأهرام ، ١٩٨٨/١٢/٢٧ .

(٢٨) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/٢٠ .

29 - Oberdorfer, Op. cit.

(٣٠) تقرير وكالة نوفوستى ، ١٩٨٩/١/٢٤ .

(٣١) الاهرام ، ١٩٨٨/١٢/٢٤ .

(٣٢) الاهرام ، ١٩٨٨/١١/٢٥ .

33 - Robert G. Neumann, « U.S. Policy Toward the Arab - Israeli Conflict : Tasks for the Next President ", - in Robert G. Newman, Shireen T. Hunter and Fredrick - W. Axelgard (eds.), Revitalizing U.S. Leadership in - in the Middle East (Washington D.C. : The Center for - Strategic and International Studies), 1988, PP. 8 - 10.

34 - Dealing With Arafat, Newsweek, January 2,1989, P.8.

(٣٥) انظر تصريحات شامير السابق الاشارة اليها . الاهرام ، ١٩٨٨/١٢/٢٤ .

(٣٦) الاهرام ، ١٩٨٩/١/٢٠ .

37 - Quandt, in Worldnet Examines Mideast Problems Facing Next President, Op. cit., P.8.

38 - George Bush for President : Excerpts from Remarks by Vice President, Convention of the B'Nai Brith, Baltimore, Maryland September 7, 1988, PP. 2,3.

39 - Republican Foreign Policy : Strength, Realism, Dialogue (Excerpts : Republican Platform on Foreign Policy, 1988), P.7.

40 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.

41 - Republican Foreign Policy, Op. cit., P. 7.

(٤٢) الاهرام ، ١٩٨٩/١/١٨

(٤٣) السياسة ، ١٩٨٩/١/٢٦

(٤٤) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/٧ .

(٤٥) الاهرام ، ١٩٨٩/١/٣١ .

(٤٦) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/١٨ .

(٤٧) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/٢١ .

(٤٨) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/٢٢ .

49 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.

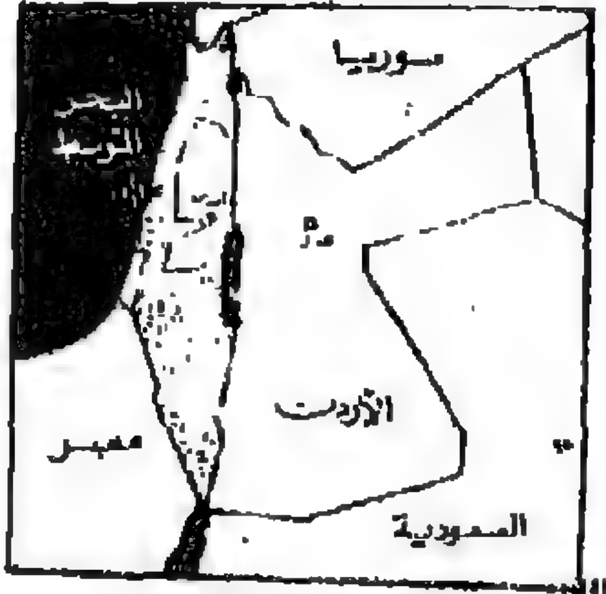
(٥٠) الاهرام ، ١٩٨٩/١/١٨ .

(٥١) الاهرام ، ١٩٨٨/١٢/١٨

(٥٢) الاهرام ، ١٩٨٩/١/٢٢ .

(٥٣) الاهرام ، ١٩٨٩/٢/١٩ .





[٤]

احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية إزاء الخليج فى ظل الادارة الجديــدة

د . اسامة الغزالى حرب

رئيس وحدة النظم السياسية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

بالرغم من ان التغيير فى سياسات الدول تبعا لتغير قياداتها يعتبر مسألة مسلما بها فى عالم السياسة ، إلا ان هذا التغير ومداه يختلف بشدة وفقا لطبيعة النظم السياسية نفسها ، وربما كان أول مايتبادر الى الذهن هنا ، هو الاختلاف بين النظم السياسية فى العالم المتقدم ، وتلك القائمة فى العالم المتخلف : ففى حين يتوقع ان يكون التغير محدودا أو محكوما فى الحالة الاولى ، فانه فى الحالة الثانية احيانا مايكون فجائيا وحادا ، بل انه قد ينطوى ليس فقط على تغير فى السياسات والتوجهات ، وانما ايضا على اعادة صياغة لمصالح الدولة ذاتها ، ولأولويات تلك المصالح .

ويمكن القول ان جوهر الخلاف بين الحالين انما يتمثل فى مسألتين : أولاهما ، مدى الاجماع القومى على تحديد ماهية المصالح القومية للدولة ، وأولويات تلك المصالح ، والثانية : مدى توافر « مؤسسات » معينة يناط بها وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بحماية تلك المصالح ، وتنميتها . وفى ظل توافر هذين الشرطين ، فان التغير الذى يحدثه تغيير القيادات والكوادر السياسية انما يرتبط أساسا بالخصائص الشخصية للقيادات الجديدة ، وثقافتها السياسية ، ونوعية تعليمها وتدريبها وخبراتها . وفضلا عن ذلك ، فان مجىء قيادات أو كوادر جديدة ، فى لحظات معينة ، انما قد يسهم فى دفع اتجاه سياسى كانت ارهاصاته قد بدأت بالفعل ، بحيث تبدو القيادات الجديدة ، وكأنها علامة « لمرحلة جديدة » أو لتطور جديد ، بدون ان يكون مجرد ظهورها على المسرح السياسى ، هو السبب الرئيسى للتغير .

فى هذا السياق العام يمكن الحديث عن احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية إزاء الخليج العربى ، فى ظل الادارة الجديدة ، برئاسة جورج بوش . فالمصالح الأمريكية فى منطقة الخليج ، والتى توصف بأنها مصالح « حيوية » ليست محلا لاختلاف ملحوظ سواء بين رجال السياسة وصانعى القرار ، أو بين باحثى العلاقات الدولية ودارسى شئون الخليج فى الولايات المتحدة . والسياسة الأمريكية ازاء الخليج العربى ، شأنها شأن السياسة الخارجية الأمريكية عموما ، تسهم فى وضعها ، وتنفيذها ومراقبتها مؤسسات عديدة ، وتخضع أولا بأول للمراجعة والتنقيح . فاذا كان مقتضى هذه الحقيقة ان التغير المتصور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج بعد مجىء الادارة الجديدة سوف يكون فقط فى حدود الهامش الذى يتحدد بصفات الرجال الجدد ، إلا ان مجىء تلك الادارة جاء مواكبا لتغيرات كبرى فى منطقة الخليج والشرق الأوسط بأسرها . ويعنى ذلك بوضوح ان الحديث عن احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج انما يرتبط بالدرجة الاولى بتلك التغيرات المشار اليها ، والتى جعلت الادارة الجديدة ترث وضعا فى المنطقة يختلف بشكل واضح عما ساد فى الفترة السابقة على مجيئها . وفى حين ان تلك الادارة لم تسهم فى تشكيل الوضع الجديد ، إلا ان التساؤل يظل مشروعا حول الكيفية التى ستتعامل بها مع ذلك الوضع ، مع التسليم بأن طريقتها فى التعامل سوف تختلف بالضرورة عن طريقة الادارات السابقة لو كانت محلها .

فى ضوء ذلك ، فان طرح احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج لابد وأن يسبقه تحديد سريع للمصالح الأمريكية فى المنطقة ، والسياق التاريخى لمسار السياسة الأمريكية الراهنة .

أولا : المصالح الأمريكية :

بأقصى درجات التبسيط والايجاز ، يمكن القول بأن المصالح الأمريكية فى الخليج تتمثل فى :

١ - استمرار تدفق نفط الخليج الى الولايات المتحدة

* يشكر الكاتب الآنسة/راجية صدقى الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على معاونتها له فى الحصول على بعض الوثائق والمراجع التى استخدمت فى اعداد تلك الورقة .

وحلفائها فى أوروبا الغربية واليابان وان يكون ذلك التدفق منتظما وبأسعار مقبولة .

٢ - استمرار فتح اسواق الخليج أمام السلع والخدمات والاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة وحلفائها .

٣ - سلامة الطرق البحرية والجوية الى الخليج وعبره أمام مواصلات ووسائل اتصال الولايات المتحدة وحلفائها .

٤ - مواجهة الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه فى الخليج . وتلك مصلحة مطلوبة فى ذاتها (بسبب اقتراب الخليج من الاتحاد السوفيتي ، والحدود المشتركة السوفيتية - الايرانية) فضلا عن ارتباطها بالمصالح الاستراتيجية - الاقتصادية السابقة ، لما يمكن ان يسعى اليه السوفيت - أيا كانت الأسباب - من محاولة لعرقلة تدفق نفط الخليج ، أو الحصول على كميات منه ، أو عرقلة المواصلات الغربية فى المنطقة .

٥ - الحد من التأثيرات السلبية التى يمكن ان تنبع من الخليج على المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط عموما ، والتى ترتبط - بشكل خاص - بالصراع العربى الاسرائيلى .

وليس من المعتاد دائما ان تصاغ تلك المصالح (سواء من جانب صانعى السياسة أو الباحثين) بهذا الوضع أو الشمول ، فاذا كان من الممكن وصف المصالح الأمريكية بتلك الصياغة بأنها مصالح « أساسية » ، فان هناك صياغات اخرى تركز على المصالح « المشتقة » من المصالح الأساسية ، والتى تجد مبررها الأساسى فى اعتبارها شرطا لضمان تلك المصالح الأساسية . ان اكثر تلك المصالح « المشتقة » والتى ترد عادة فى البيانات السياسية الأمريكية ، وكذلك التحليلات والبحوث السياسية هى « تحقيق الاستقرار فى المنطقة » ، على أساس ان ذلك الاستقرار هو شرط استمرار تدفق النفط ، وفتح الأسواق ، وسلامة الاتصال ، فضلا عن عدم حدوث تحولات جذرية أو فجائية يكون مقتضاها زيادة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، أو إشعال العداء ضد السياسة الأمريكية فى الصراع العربى الاسرائيلى . ومن ناحية اخرى ، ليس شرطا ان تذكر « كل » تلك المصالح دائما ، وفى العادة ، فان مايجرى التركيز عليه ، بداهة ، انما هو « ضمان امدادات النفط واحتواء النفوذ السوفيتى » ؛ أى بعبارة موجزة : الحصول على اقصى « الفوائد » من الخليج ، ومنع أية قوة اخرى من مزاحمة الغرب فى الاستئثار بتلك الفوائد .

وليس هناك فى الخطاب السياسى لجورج بوش ولرجال الادارة الجديدة الذين ترتبط مهامهم بالمنطقة ، أو فى الدراسات والبحوث التى أعدتها معاهد الأبحاث الأمريكية حول تصوراتها للسياسة الأمريكية فى المنطقة فى ظل الادارة الجديدة ، مايفيد حدوث تغيير ما فى رؤية تلك المصالح ، وصياغتها . ففى ورقة تتضمن آراء بوش ازاء منطقة الشرق ، كما عبر عنها فى اثناء حملته الانتخابية ، جاء - بشأن منطقة الخليج - مايلى :

« ان ٧٥ ٪ من احتياطيات النفط المؤكدة للعالم الحر ، موجودة فى شبه الجزيرة العربية ، وحول دول الخليج ، ولابد - من اجل الحفاظ على الرخاء الاقتصادى لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ان تظل أياد صديقة هى القابضة على صنبور نفط الجزيرة العربية ، وأن تظل الممرات المائية ومضيق هرمز ، حرة ومفتوحة »(١) .

ومن بين تقارير اصدرها « مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية » بواشنطن أواخر عام ١٩٨٨ حول الاختيارات المتاحة أمام القيادة الأمريكية فى التسعينات ، جاءت فى التقرير الخاص بالشرق الأوسط ، واحدة من أوضح الصياغات للمصالح الأمريكية فى الخليج :

« ان المصالح الأمريكية والغربية فى الخليج سوف تدور - فى الدرجة الأولى - حول مكانة الخليج كمستودع لمعظم احتياطى البترول والغاز الطبيعى المعروفة فى العالم . وسوف يتزايد اعتماد العالم الغربى (بما فى ذلك الولايات المتحدة) على تلك المصادر للطاقة طوال التسعينات ، وكذلك فى بداية القرن الواحد والعشرين . ووفقا لبعض التقديرات ، فان اكثر من ثلثى البترول فى أسواق العالم فى أواخر التسعينات ، سوف يصدر من اربعة دول خليجية هى السعودية والعراق وايران والكويت . وهذا الاحتمال وحده يشير الى ان الولايات المتحدة والغرب هما على اعتاب مرحلة من الاعتماد المتبادل مع الخليج . ايضا فان الخليج يقع فى موقع جيواستراتيجى محورى ، فقربه الشديد من الاتحاد السوفيتى والحدود المشتركة بين ايران والاتحاد السوفيتى ، وبين ايران وحلفاء امريكا فى تركيا وباكستان ، جعل من الخليج لعدة عقود منطقة فى غاية الأهمية لتنافس القوتين العظميين ، وفوق ذلك ، فقد كان الخليج - وغالبا سوف يظل - سوقا ذا اهمية عظمى للتجارة الأمريكية ، وعاملا هاما فى النظام المالى الدولى الراهن . واخيرا ، ومنذ بداية السبعينات ، فان الأمن والاستقرار فى الخليج ، ارتبط بقوة بالمناخ السياسى الأوسع فى الشرق الأوسط . وفى السنوات الأخيرة ، فان التحولات العارضة فى تأكيد السياسة الأمريكية بين الخليج وبين منطقة الصراع العربى الاسرائيلى ، انما اكدت فقط على التأثير المتبادل للحوادث فى هاتين المنطقتين ذاتى الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية »(٢) .

ثانيا : السياسة الأمريكية فى الخليج :

من المنظور التاريخى بعيد المدى ، يمكن القول ان السياسة الأمريكية ازاء منطقة الخليج مرت بثلاث مراحل كبرى :

ـ المرحلة الأولى تمتد منذ البدايات الاولى للاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج وحتى الحرب العالمية الثانية . فى تلك المرحلة ، يصعب اعتبار المنطقة ذات اهمية ملحوظة للولايات المتحدة ، خاصة وان بريطانيا كانت تحتفظ بسيطرتها شبه المطلقة فيها .

ـ المرحلة الثانية ، تمتد لحوالى ثلاثة عقود : بين الحرب العالمية الثانية ، وحرب اكتوبر عام ١٩٧٣ . فى تلك المرحلة ، بدأت تتبلور المصالح الأمريكية فى الخليج ـ كجزء من مصالح « المعسكر الغربى » ـ ، فى اطار من التعاون والتنافس مع بريطانيا . واستهدفت السياسة الأمريكية فى تلك المرحلة حماية مصالحها بالتعاون مع قوى اقليمية صديقة ، أى بتكاليف « رخيصة » بقدر الامكان .

ـ المرحلة الثالثة تمتد منذ بداية السبعينات وحرب اكتوبر ، وحتى الان . ان ولادة هذه المرحلة كانت نتاجا لتطورين هامين ، أولهما ، انسحاب بريطانيا فعليا من « شرق السويس » ونقل ميراث الإمبراطورية البريطانية الآفلة ، الى الامبراطورية الأمريكية الصاعدة . وثانيها : تبلور تهديد للمصالح النفطية الأمريكية والاوروبية على نحو غير مسبوق ، بفعل الحظر النفطى الذى فرضته البلدان العربية ، مترافقا مع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . منذ ذلك الحين بدأت السياسة الأمريكية تتعامل مع المنطقة باعتبارها ذات اهمية « حيوية » استلزمت التواجد الأمريكى المباشر فيها ، حتى وان استمر اعتمادها على قوى محلية صديقة قائما .

أ ـ من الحرب الثانية الى حرب اكتوبر : الاعتماد على القوى الاقليمية :

الاهتمام الأمريكى اذن بالمنطقة ، بدأ مع انغماس الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد عندما اصبحت المنطقة طريقا هاما لامدادات السلاح الى الاتحاد السوفيتى . وكان مؤتمر طهران عام ١٩٤٣ اول مناسبة يزور فيها الرئيس الامريكى منطقة الخليج ، كما ان النزاع حول وجود القوات السوفيتية فى شمال ايران وانسحابها عام ١٩٤٦ ، كان اول صدام امريكى سوفيتى فى المنطقة ، وواحدا من الملامح الأولى للحرب الباردة .

وفى واقع الأمر ، ومنذ ذلك الحين ، اخذت اجيال متوالية من الساسة الامريكيين فى النظر الى ايران باعتبارها « اكثر مكان محتمل ـ خارج المسرح الاوروبى ـ لأن يحدث فيه صدام مسلح مع الاتحاد السوفيتى ، يمكن ان يتصاعد الى صراع دولى » بل ربما كان المسئولون الأمريكيون ـ من العسكريين والمدنيين ـ « اكثر وعيا بالتهديد السوفيتى فى ذلك الجزء من العالم ، منه فى أى مناطق التوتر الأخرى »[٣] .

وبالتوازى مع عملية التفكيك التدريجى للإمبراطورية البريطانية فى المنطقة انشغلت الولايات المتحدة باعداد اكثر من ترتيب لتعويض الانسحاب البريطانى بالإعتماد على تكتيل القوى الحليفة فيها . وفى حين فشلت الدعوة الامريكية البريطانية لانشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط أو لانشاء قيادة للشرق الأوسط ، خاصة امام المعارضة المصرية ، إلا ان الدعوة لانشاء حلف بغداد نجحت فى ضم تركيا والعراق وايران وباكستان وبانسحاب العراق من الحلف عقب ثورته عام ١٩٥٨ تحول الى « الحلف المركزى » الذى حظى بالدعم العسكرى من الولايات المتحدة .

وفى نفس الوقت ، وضعت اكثر من خطة للتواجد الامريكى المباشر فى المنطقة محل البريطانيين ، بما فى ذلك تحديد « الجزر الاستراتيجية » فى المحيط الهندى الواجب الاعتماد عليها ، وكان فى مقدمتها جزيرة « ديجوجارسيا » وهو الأمر الذى ووجه بالشك من جانب الاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص . وترافق اعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب من شرق السويس عام ١٩٦١ مع بدء السوفيت فى تطوير سياسة بحرية جديدة فى المنطقة ، وأخذ الوجود البحرى السوفيتى يتزايد باطراد فى المحيط الهندى .

غير ان اعتماد الولايات المتحدة على القوى الصديقة لضمان مصالحها فى الخليج وجد اوضح تعبير عنه مع اعلان « مبدأ نيكسون » أو سياسة « الفتنمة » ، عام ١٩٦٩ . ووفقا لذلك المبدأ اعلنت الولايات المتحدة انها تؤيد ، وعتمد بقوة ، على القوى الاقليمية لمساعدتها على حماية مصالحها فى انحاء العالم . وفى واقع الأمر ، فان ترجمة هذا المبدأ الى عمل محدد انما تمت فى منطقة الخليج ، حيث كانت المصالح الامريكية قد تبلورت بشكل واضح فى الوقت الذى كانت فيه معارضة الرأى العام الداخلى ، وكذلك الألتزامات العسكرية تعوق تدخلها الكامل المباشر . ومن هنا ، جرى تطوير التعاون الأمنى مع ايران والسعودية فى ظل ماعرف فى حينها باسم سياسة الدعامتين The Two- Policy Policy وفرض واقع منطقة الخليج « خصوصيته » على تطبيق هذا المبدأ فى ضوء حقيقة أن النظم « الصديقة » معظمها منتج للنفط ، ولاتحتاج بالتالى الى الدعم المالى الامريكى ـ كما هو الحال بالنسبة لفيتنام الجنوبية ـ مثلا .

وفى هذا الاطار ، نظر الى كل من ايران والسعودية على انهما تمثلان نقطتى الارتكاز فى المنطقة ، وان تعاونهما يمكن ان يوفر « اطارا قويا للاستقرار الفرعى الاقليمى » فى الخليج[٤] . وكان هذا يعنى اكثر من حقيقة ... أولا : ازالة التناقضات بين السعودية وايران الى اقصى حد ممكن . ثانيا : التركيز بالنسبة لايران على القوة العسكرية ، أما السعودية فكان يعتمد على ماتتمتع به من نفوذ سياسى بالأساس ، خاصة وان المساعدات

العسكرية لها صممت لتكون دفاعية بالدرجة الاولى .

ثالثا : تنسيق العلاقة مع القوى الاقليمية الاخرى : فالسعودية ، بعلاقاتها المتنامية مع مصر ، تساعد على تحديد الدور المصرى فى الخليج ، والربط بين مصر وايران(٥) . أما ايران فتتعاون مع اسرائيل لنقل نفط الاولى الى الاسواق الاوروبية ، خاصة عبر ميناء ايلات . كما دعمت الولايات المتحدة فى ذلك الحين التعاون الايرانى ــ الاسرائيلى لدعم الاكراد فى شمال العراق(٦) .

واتصالا بما سبقت الاشارة اليه ، فقد اسهمت عوامل كثيرة فى ان تتبوأ ايران فى ظل حكم الشاه ، مكانتها باعتبارها الدعامة الأهم فى السياسة الامريكية ، فى مقدمتها : الموقع الاستراتيجى الهام الذى يجعلها مؤثرة على منطقة الخليج بأكملها وكذلك البحر الأحمر وأفريقيا ، والكثافة السكانية العالية بالقياس للدول المواجهة لها ، ثم قوتها الضاربة المهيأة للتدخل العسكرى .

وفى بداية السبعينات ، بدا وكأن مبدأ نيكسون اظهر درجة كبيرة من الفعالية :

ــ فتحول دويلات الخليج من الاحتلال البريطانى الى الاستقلال ، تم بدون مشكلات خطيرة .

ــ واستولت ايران على جزر الخليج الثلاث « ابوموسى وطنب الكبرى والصغرى » بدون معارضة عربية فعالة ، فى حين اوقفت ايران مطالبها فى البحرين .

ــ وكف العراق عن مطالبه فى الكويت ، فى الوقت الذى خفت فيه حدة العداء بين السعودية واليمن الجنوبى .

ــ وبدت كل من السعودية وايران فى ذلك الوقت كدولتين تتمتعان بالاستقرار الداخلى .

ــ واخيرا ، فقد حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات بحرية فى البحرين بمقتضى الاتفاقية التى وقعت معها فى ديسمبر ١٩٧١ لاستخدام قاعدة الجفير .

ب ــ من حرب إكتوبر حتى الان : الوجود المباشر :

غير ان الهدوء ، والفاعلية الظاهرية لمبدأ نيكسون ، مالبثا ان تمزقا مع نشوب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فالحظر البترولى الذى فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة ، وبعض البلدان الاوروبية الاخرى المؤيدة لاسرائيل ، أظهر انه لايمكن الفصل بسهولة بين امدادات البترول والقضايا السياسية فى المنطقة . وأدت الازمة التى شهدتها الاسواق العالمية ، بما فى ذلك النقص فى امدادات البترول فى داخل الولايات المتحدة ، الى خلق الانطباع بأنها ــ أى الولايات المتحدة ــ اكثر تعرضا للمخاطر بكثير مما كان يظن فى السابق . كما ان التهديد بعرقلة السفن المتجهة الى اسرائيل ، لفت الانتباه الى المخاطر على ناقلات البترول فى الخليج والمحيط الهندى ، كما طلبت البحرين ان تنهى الولايات المتحدة استعمالها للتسهيلات هناك !!

فى مواجهة تلك المخاطر ، لم يكن من الغريب ان تتبلور ــ اكثر من أى وقت مضى ــ افكار دعم الوجود الأمريكى فى المنطقة ، وتطوير امكانيات التدخل العسكرى الأمريكى المباشر فيها . ويمكن هنا رصد موجتين من « المخاطر » ، ومن التصعيد الأمريكى فى مواجهتها فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات .

الموجة الاولى من المخاطر ــ كما سبقت الاشارة توا ــ هى التى جسدها الحظر النفطى العربى المرافق لحرب اكتوبر . لقد أسهمت « الحرب والحظر » فى بلورة مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، بدءا من عام ١٩٧٤ عندما تحدث وزير الدفاع الأمريكى عن « امكانية القيام بعمل عسكرى ضد الدول المنتجة للنفط اذا هددت سياساتها بعرقلة العالم الصناعى »(٧) ، وكذلك مع التصريح الشهير لكيسنجر بأنه « لايستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية اذا تعرض العالم لاختناق نفطى بسبب منتجيه فى الشرق الأوسط » . وفى هذا الوقت ، اهتم الباحثون والمحللون الأمريكيون بطرح افكارهم حول مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، ومزاياها ومحاذيرها(٨) .

وفى الوقت نفسه ، اعلن وزير الدفاع الأمريكى فى ذلك الحين ــ جيمس شليزنجر ــ ان الولايات المتحدة سوف تقوم بعمليات نشر لقواتها البحرية فى الخليج والمحيط الهندى على نحو اكثر تواترا وانتظاما ، ثم تحدث الرئيس فورد ــ فى مارس ١٩٧٥ ــ عن تطوير القاعدة الامريكية فى دييجوجارسيا باعتباره « أمرا أساسيا للمصالح القومية للولايات المتحدة » ، وكان هذا اول اعلان على ذلك المستوى يؤكد الاعتقاد بوجود مخاطر حقيقية على المصالح الامريكية فى المنطقة . ومن ناحية اخرى ، وفى نهاية اغسطس ١٩٧٧ وقع الرئيس التالى ــ جيمى كارتر ــ على مذكرة خاصة بالاستراتيجية الامريكية فى الشرق الأوسط تتولى بموجبها الولايات المتحدة العمل عسكريا فى تلك المنطقة ــ بما فى ذلك الخليج وايران ــ ضد اى عدوان .

غير ان اواخر السبعينات مالبثت ان حملت موجة اخرى من التطورات التى نظر اليها باعتبارها منطوية على مزيد من المخاطر على المصالح الامريكية فى الخليج . ففى قلب منطقة الخليج ومنذ اواخر عام ١٩٧٧ وطوال عام ١٩٧٨ تصاعدت احداث ايران بسرعة فاقت كل التوقعات لتطيح نهائيا ــ فى فبراير ١٩٧٩ ــ بالنظام الشاهنشاهى ، وتطيح معه بأهم اعمدة الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة طوال عقد السبعينات . وفى الوقت نفسه ، كانت تتم غرب الخليج وشرق المتوسط وقائع وتداعيات مبادرة الرئيس السادات بدءا من زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ومرورا باتفاقيات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ وانتهاء بتوقيع المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ . وفى العام نفسه ، وقبل ايام قليلة من

انقضائه ، اجتاحت القوات السوفيتية افغانستان ، مسجلة تغيرا مثيرا فى حجم التدخل السوفيتى ونوعيته داخل البلدان غير الشيوعية فى العالم الثالث . وشهدت الفترة نفسها توقيع المعاهدة السوفيتية الاثيوبية ١٩٧٨ واشتعال قتال بين اليمن الجنوبى واليمن الشمالى وكذلك اغتيال السفير الامريكى فى كابول « فبراير ١٩٧٩ » والاستيلاء على المسجد الحرام فى مكة « نوفمبر ١٩٧٩ » .

ومع ان الادارة الامريكية نظرت لتطورات العلاقة المصرية الاسرائيلية باعتبارها رصيدا ايجابيا كسبته فى المنطقة ، فان ذلك الرصيد لم يفلح فى موازنة التأثيرات الخطيرة للتطورات الاخرى الموازية فى الخليج . وكما يذكر احد الباحثين الامريكيين ، فان تلك التطورات « خلقت الانطباع بأن الولايات المتحدة فقدت كل امكانية للتأثير فى احداث المنطقة »(٩) .

فاذا كان سقوط النظام الايرانى ، قد أسقط معه « مبدأ نيكسون » فان التطورات الجديدة كانت هى الدافع وراء ظهور « مبدأ كارتر » فى اول عام ١٩٨٠ معبرا عن توجه السياسة الامريكية للتدخل المباشر ضد المخاطر التى تحيق بها . وفى خطابه عن حالة الاتحاد فى يناير ١٩٨٠ قال كارتر : « ان أى محاولة من أى قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسى ، سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية ، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية ، بما فى ذلك استعمال القوة المسلحة » . وفى الواقع ، فان هذا المبدأ كان ايضا تعبيرا عن الانتقال الكامل لمسئولية « حماية الخليج » من بريطانيا الى الولايات المتحدة ، وشهد العام التالى الانشاء الرسمى لقوة « الانتشار السريع » الامريكية ، ودعم قاعدة ديجوجارسيا ، كما عقدت اتفاقات مع عمان وكينيا والصومال لتسهيل المواصلات الامريكية . ومع نشوب الحرب العراقية الايرانية اتخذت اجراءات اضافية لدعم الدول « الصديقة » ، مثل تقديم طائرات الاواكس للمملكة السعودية .

غير ان تلك التطورات ظلت ـ لدى الامريكيين ـ مجرد تعبير رمزى ـ اكثر منه فعلى ـ عن وجود « بنيان للأمن » الامريكى فى الخليج ، على الأقل بمعايير القوة العسكرية المحضة ولذلك ، وفى مواجهة التطورات السابقة ـ مضافا اليها الحرب العراقية ـ الايرانية ـ نما الاهتمام الامريكى ـ السياسى والعسكرى ـ بالخليج ، وتزايد الشعور بالحاجة الى تطوير امكانيات التدخل المباشر فيه وتعظيم الوجود العسكرى هناك على نحو غير مسبوق . ومع ان ادارة ريجان قد تبنت « مبدأ كارتر » إلا انها عملت على دعمه بالقوة الفعلية . وكانت ابرز مظاهر ذلك التطوير هو اعادة تنظيم قوة الانتشار السريع عام ١٩٨٣ لتصير قيادة موحدة تحت اسم « القيادة المركزية » CE-NTCOM مكانها قاعدة مكديل الجوية فى فلوريدا ، وتضم عددا من الأفراد يصل الى ٢٣٠ ألف فرد ، والمهمة الاساسية التى عهد بها اليها هى « ضمان النقل المستمر لبترول الخليج الفارسى ، ومنع السوفيت من تحقيق سيطرة سياسية ـ عسكرية مباشرة ، أو عن طريق وكلاء » . ويغطى نطاق عمل القوة رقعة تمتد من مصر وكينيا فى شرق افريقيا ، والدول العربية المشرقية (باستثناء تلك الواقعة على البحر المتوسط) ـ وحتى باكستان . وفضلا عن ذلك ، فقد اتخذت الادارة الامريكية عديدا من التدابير الاخرى المكملة ، بما فى ذلك التنسيق مع عديد من بلدان المنطقة .

جـ ـ الوضع الراهن :

لعبت التطورات الخطيرة التى حفلت بها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات دورا حاسما فى حث الادارة الامريكية على تطوير سياستها فى المنطقة ، وفقا لمبدأ كارتر ، وهو الأمر الذى ترجم فى النهاية فى تشكيل « القيادة المركزية » CENTCM كأداة رئيسية لتنفيذ تلك السياسة ، فضلا عما ادت اليه تداعيات الحرب العراقية الايرانية من تكثيف للوجود البحرى الامريكى ، والغربى عموما ، فى مياه الخليج على نحو لم يحدث من قبل . غير ان المفارقة الكبرى فى تلك التطورات كلها هو ان ذلك الاستعداد الامريكى « والغربى » الهائل ، للدفاع عن « المصالح » المهددة فى الخليج ، لم يواجه ـ اصلا ـ بتهديد حقيقى لتلك المصالح ، بالرغم من الارهاصات الاولى التى بدت وكأنها سوف تطيح بتلك المصالح أو تصيبها فى الصميم . ولعبت تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية دورا هاما فى كشف وهن تلك التهديدات ، على نحو كان يصعب تصوره فى سنوات قليلة .

واذا اعدنا سرد بعض تلك التطورات من هذا المنظور فان الصورة سوف تبدو اكثر وضوحا :

ـ فلقد سقط نظام الشاه فى ايران ، وحل محله نظام ثيوقراطى ، راديكالى ، معاد للغرب ، ومطيح ـ بالتالى ـ بأهم أعمدة السياسة الخليجية للولايات المتحدة .

ـ وتعرضت البلاد العربية فى الخليج لموجة من تهديد الاصولية الاسلامية ، بما فى ذلك محاولة الانقلاب فى البحرين ، وهجومان واسعان على الاماكن المقدسة فى مكة ،

ـ وقبض على دبلوماسيى السفارة الامريكية كرهائن فى طهران لمدة ٤٤٤ يوما ، وفشلت محاولة امريكية لانقاذهم بالقوة المسلحة .

ـ وارسل الاتحاد السوفيتى اكثر من مائة ألف من قواته الى افغانستان ، فى اول تدخل عسكرى من نوعه فى المنطقة منذ الحرب الثانية .

ـ ونشبت حرب ضارية طويلة بين العراق وايران اللتين هما من اهم منتجى النفط فى الخليج ،

ـ وانتقلت الحرب من مسرحها الأرضى الى هجمات على ناقلات البترول فى الخليج ، بما فى ذلك الاستعمال الواسع للألغام البحرية ،

وتعرضت الكويت لهجمات بالصواريخ ، وهجمات ارهابية ،

ـ واحتشد فى مياه الخليج عدد من السفن الحربية التابعة لحلف الاطلنطى وصل فى بعض الأوقات الى ٨٠ سفينة !

ووفقا لأية تصورات سابقة ، فان أيا من تلك التطورات ـ فضلا عن حدوثها مجتمعة ! ـ كان كفيلا باحداث نقص خطير فى تدفق النفط من الخليج ، وتقليص للمعروض منه بالاسواق ، وارتفاع شديد ـ بالتالى ـ فى اسعاره !

كما كان من المشروع تصور ان تؤدى تلك التطورات الى زيادة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وامكانية تهديده المباشر للمصالح الغربية . ولكن أيا من تلك النتائج لم يحدث : فقد استمر تدفق النفط من الخليج بمعدلات مستقرة ولم تعان اسواق النفط العالمية من اية ازمات حقيقية فى العرض ، ومع نهاية عام ١٩٨٧ كان هناك اغراق تفطى فى الاسواق العالمية ، واتجهت اسعار البترول ـ بعد فترة قصيرة من الارتفاع الحاد ـ لتعود لنقطة لاتبعد كثيرا عما كانت عليه قبل عشر سنوات ! أما الاتحاد السوفيتى ، فلم يحقق سوى تقدم هامشى فى علاقاته مع بلدان الخليج بحيث نظر الى مجرد اقامة علاقات دبلوماسية مع الامارات وعمان عام ١٩٨٦ ومع قطر عام ١٩٨٨ باعتباره انجازا كبيرا ! اما بشأن تدخله العسكرى فى افغانستان ، والذى انتهى اخيرا بالانسحاب من هناك ، بعد التضحية بخسائر بشرية ومادية هائلة ، فان وصف نتيجته بالفشل الكامل من عدمه انما يتوقف الان فقط على قدرة حكومة كابول ـ الموالية للسوفيت ـ على الصمود فى وجه هجمات المتمردين الافغان الساعين للاستيلاء على السلطة هناك !

وفضلا عن ذلك ، فقد حدثت فى المنطقة تطورات « ايجابية » من وجهة المصالح الامريكية ايضا ، فتحت تأثير الحرب العراقية الايرانية ، اسرعت دول الخليج المحافظة الست الى الانضواء تحت لواء مجلس التعاون الخليجى ، بهدف تنسيق سياساتها السياسية والاقتصادية والأمنية ، كما ان الحرب شجعت ايضا على الاسراع ببناء سلسلة من خطوط انابيب البترول من الخليج الى شواطىء البحرين المتوسط والأحمر .

أما بالنسبة للسياسية الامريكية نفسها ، فان تطورات الحرب اتاحت لها ايضا عددا من الفرص خاصة منذ النصف الثانى من الثمانينات ، عكس حالة العزلة النسبية التى بدت فى النصف الاول منها . وقد تبدى ذلك فى دور الولايات المتحدة فى فرض حظر تصدير السلاح الغربى الى ايران ، ومساعدة المملكة السعودية على اسقاط طائرتين ايرانيتين اخترقتا ارضها فى غمار الحرب ، واعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، فضلا عن اطلاعه على معلومات عن الهجمات الايرانية عليه . وبالرغم من الكشف عن فضيحة ايران ـ كونترا ، وماتضمنها من صفقة لاطلاق سراح الرهائن الامريكيين فى لبنان مقابل تقديم السلاح لايران ، فقد استطاعت الولايات المتحدة بسرعة تدارك الآثار السلبية لتلك الفضيحة على علاقتها بالنظم الخليجية العربية ، بما فى ذلك الموافقة على رفع العلم الامريكى على بعض ناقلات البترول الكويتية فى الخليج ، وان تم ذلك ايضا كرد فعل للموافقة السوفيتية على تقديم تلك الحماية ايضا . وقادت الولايات المتحدة ايضا مجلس الامن لاتخاذ القرار رقم ٥٩٨ بوقف اطلاق النار بين العراق وايران كما بدأت ممارسة الضغوط على ايران لقبول وقف اطلاق النار . ووفقا لوجهة نظر امريكية فقد « أظهرت الولايات المتحدة بوضوح ارادتها السياسية ، وقدرتها على نقل قوة عسكرية الى اماكن بعيدة لدعم مصالحها ودعم حلفائها فى الخليج ، كما انها دعمت الروح المعنوية العراقية ، ومنعت احتمال اتساع الوجود البحرى السوفيتى فى الخليج » . ومن وجهة النظر تلك ايضا فان قبول ايران لقرار ٥٩٨ فى يوليو ١٩٨٨ انما « كان نصرا واضحا للمصالح الامريكية ، وانهى المخاوف المزمنة من حدوث نصر ايرانى على العراق ، والاخلال ـ بالتالى ـ من توازن القوى فى الخليج »(١٦)

ويبدو ان تلك الافكار كانت واضحة لدى جورج بوش عندما تحدث ـ فى سياق حملته الانتخابية عن السياسة الامريكية الراهنة فى الخليج بقوله : « لقد كانت الولايات المتحدة محقة فى ارسال قوة بحرية ، لتلحق بقوات بحرية اخرى ، لضمان استمرار فتح الممرات المائية الدولية ، فى اثناء الحرب العراقية الايرانية . ولقد شاركتنا قوات بحرية صديقة فى تحمل هذه المسئولية بتقديم الحماية لسفنها ، مثل تلك التى نوفرها لسفننا ، وعن طريق المساعدة فى اغراض اخرى مثل ازالة الالغام . وبذلك العمل ، فتحنا الطريق لكى يشاركنا حلفاؤنا الرئيسيون فى تحمل الأعباء . وفوق ذلك ، فان تلك السياسة مثلت عنصر قوة اضافيا لنا ، اسهم فى تخفيف التعنت الايرانى ، والحد من تشدد القيادة الايرانية ، مما ساعد على خلق الظروف التى ادت الى انهاء الحرب العراقية الايرانية »(١٧) .

وبايجاز شديد ، يمكن القول ان الوضع فى منطقة الخليج الان ، من وجهة النظر الامريكية ، والذى يمثل « الميراث » الذى آل الى الادارة الامريكية الجديدة بزعامة بوش يتمثل فيما يلى :

ـ عدم وجود تهديد ظاهر للمصالح النفطية والاقتصادية للولايات المتحدة والعالم الغربى ، خاصة

وان طرفى حرب الخليج يحتاجان فى السلم ، كما كانا فى الحرب ، لبيع اكبر قدر من نفطهما لتمويل اعادة بناء مادمرته الحرب .

- عدم وجود تهديد سوفيتى لتلك المصالح ، بعد الانسحاب السوفيتى من افغانستان ، وفى ظل سياسة جورباتشوف الجديدة ، وبالرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على العلاقات مع بعض الدول الخليجية .

- وجود قوة امريكية كبيرة وفعالة جاهزة للتدخل المباشر فى حالة تهديد المصالح الامريكية والغربية .

- تحسن العلاقات الامريكية مع بلدان الخليج العربية ، خاصة وان المخاطر التى خلفتها الحرب جعلت تلك البلاد تتجه لمزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة طلبا للحماية ، بل وطلبت مستوى من الوجود العسكرى المباشر ، الذى كان يبدو - قبل ذلك - شيئا صعبا أو مستبعدا :

- الحد من التأثير السلبى للصراع العربى - الاسرائيلى على العلاقات الامريكية بدول الخليج بعد قرار الولايات المتحدة بدء لتصالها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبذل مساعيها للضغط على اسرائيل لتخفيف سياستها فى التعامل مع انتفاضة الارض المحتلة .

ثالثا : احتمالات التطور المستقبلية :

فى ظل الوضع الراهن للمصالح الامريكية فى الخليج ، وعدم وجود تهديدات امنية خطيرة لها ، وفى ظل النجاح الذى حققته السياسة الامريكية فى السنوات القليلة الماضية فى المنطقة ، لم يكن من الغريب ان كلمة « الاستقرار » كانت هى حجر الزاوية فى كافة الافكار التى طرحت حول مستقبل المنطقة كما ينبغى ان تسعى الى تحقيقه الادارة الامريكية الجديدة . وكما جاء فى احد التقارير حول السياسة المتوقعة فى الشرق الأوسط فى ظل الادارة الجديدة فانه : « مع نهاية الحرب العراقية الايرانية ، يقف الخليج على اعتاب مرحلة جديدة ، وهى مرحلة تنطوى على تحديات جديدة مثلما تنطوى على فرص جديدة ، للادارة الامريكية الجديدة . ان الهدف الاستراتيجى الشامل واضح ، وهو : بناء اطار للاستقرار فى فترة مابعد الحرب فى منطقة دمرتها الحرب والثورة والارهاب »(١٣ - ٢) .

وبعبارة اخرى ، فان الهدف الاستراتيجى المطلوب هو الحفاظ على الأوضاع الراهنة فى المنطقة طالما هى تستجيب لمقتضيات المصالح الامريكية ، بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى بالطبع ، وذلك هو المعنى الوحيد للاستقرار ، وكما يقول احد الباحثين الامريكيين : « فى التحليل الأخير ، فان المصالح الغربية فى المنطقة كانت ، وسوف تظل ، تحمى ليس بالاساطيل والقوات . وانما بالتطابق بين تلك المصالح وبين اهداف القوى الاقليمية نفسها . فدول الخليج ترغب فى بيع بترولها ، وفى تجنب سيطرة جيرانها الاقوياء فى الشمال . وهذه الحقيقة توفر الاساس لسياسة فعالة ومؤثرة ، بأقل هامش للخطأ »(١٤) .

فاذا كان هدف الادارة الامريكية الجديدة هو تحقيق « الاستقرار » للأوضاع الجديدة المواتية فى الخليج ، فان ذلك يعنى ان التوجه الرئيسى لتلك الادارة سوف يكون الاستمرار فى السياسة الامريكية للادارة السابقة (ادارة ريجان) التى أسهمت فى تشكيل الوضع الراهن ، وتنمية وترسيخ المكاسب التى حققتها . أما احتمالات التغير أو التطور فى تلك السياسة ، فسوف ترتبط بما يمكن ان يحدث من تغيرات فى أحد أو بعض عناصر الموقف الراهن فى الخليج ، أى انها - أى السياسة الامريكية - سوف تكون فى تلك الحالة فى موقف رد « الفعل » أو الاستجابة للمتغيرات الخليجية .

فى هذا الاطار فان الاجابة عن التساؤلات حول احتمالات التطور فى السياسة الامريكية انما تتعلق بتقدير احتمالات عدم الاستقرار ، التى سوف تستدعى - بالتالى - التغيرات أو التطور فى سياسة الادارة الجديدة ازاء منطقة الخليج .

الاحتمال (١) : استمرارية الصراع الايرانى - العراقى ، وتصعيد سباق التسلح :

فى ضوء التأثيرات السابق الاشارة اليها للحرب العراقية الايرانية على المصالح الامريكية فى المنطقة ، وانسجام النهاية التى وصلت اليها الحرب حتى الان مع مقتضيات تلك المصالح ، فان من المتصور أن الادارة الامريكية الجديدة سوف تسعى الى مساندة المفاوضات العراقية - الايرانية تحت اشراف الامم المتحدة ، بما فى ذلك من خلال الضغط على الطرفين .

غير أن ماهو أهم من ذلك ، انه حتى لو تحققت تسوية عن طريق التفاوض فى السنوات القليلة القادمة ، فان كلا من العراق وايران سوف يستمر فى تكريس قوته العسكرية فى مواجهة الطرف الاخر . كما ان باقى دول الخليج سوف تستمر على مخاوفها من التهديد الذى تمثله هاتان الدولتان . ولاشك ان ايران بالذات سوف تسعى لاعادة بناء قوتها العسكرية ، الأمر الذى لن يتجاهله العراق وبلدان مجلس التعاون . ومع وجود دول مصدرة للسلاح ، متحررة من القيود عليها ، مثل الصين وكوريا الشمالية والارجنتين والبرازيل - وكذلك اوربا - فسوف يتسابق الجميع للتسلح . وفضلا عن ذلك ، ومع انتهاء الحرب ، فان ذلك التسلح يمكن ان يكون مؤثرا ايضا - من وجهة النظر الأمريكية ، والاسرائيلية - على توازى القوى المسلحة بين العرب واسرائيل .

فى هذا الاطار ، فان الادارة الامريكية ، متجاهلة فى الغالب التسلح الاسرائيلى ، سوف تهتم بمراقبة التسلح

العربى ، والايرانى ، خاصة فى مضمار انتشار الصواريخ البالستيكية ، وتكنولوجيا الصواريخ ، وانتاج الاسلحة الكيماوية . كما أنها سوف تسعى للضغط على الصين ، وبلاد غرب اوربا ، وكذا البلاد المصدرة للسلاح فى العالم الثالث للحد من سباق التسلح[١٥] . وربما لعبت ايضا الادارة الامريكية دورا فى احداث تفاهم غير علنى بين اسرائيل وكل من السعودية والعراق ، طالما وقعت خطوط الانابيب السعودية والعراقية الجديدة فى متناول يد القوة العسكرية الاسرائيلية .

الاحتمال (٢) : حدوث تغيرات راديكالية مفاجئة فى السعودية أو غيرها من بلدان مجلس التعاون :

احد المعانى ألاساسية لمفهوم « الاستقرار » فى منطقة الخليج ، لدى الولايات المتحدة ، هو بقاء واستمرارية نظم الحكم المحافظة الحالية فى السعودية ودويلات مجلس التعاون الاخرى . والاخلال باستقرار تلك الدول يقصد به أما تغيير نظم الحكم فيها على نحو جذرى يطيح بالنخبة الحاكمة ، ويغير من أسس مشروعية الحكم ، وشكل النظام السياسى ، وأما حدوث صراع داخلى عرقى أو دينى أو طائفى يفكك الجماعة السياسية ويهدد كيان الدولة نفسها . وفى كلتا الحالتين فان مثل هذا التغيير يؤثر على التوجيهات الخارجية للدولة ، كما يجعلها عرضة للاختراق الخارجى سعيا إلى تأييد الجماعات أو القوى المتنافسة .

فى الحالة الأولى ، يثور التساؤل حول ما اذا كانت الاطاحة بالنظم الحاكمة ، ومجىء نظم أخرى راديكالية (يمينا أو يسارا) سوف تؤدى بالضرورة الى التأثير على امدادات البترول للغرب ، فضلا عن فاعلية هذا التأثير اصلا فى ظل وجود وفرة بترولية فى اسواق العالم . غير أن التساؤل الاهم ربما يتعلق بما يمكن ان يترتب على تغيير نظام الحكم ، أو نشوب صراعات داخلية تهدد كيان الدولة ، من احتمالات للتدخل الاجنبى (السوفيتى فى تلك الحالة) اذا ماطلبته قوة داخلية ما فى أى من تلك الدول .

ومن المتصور ان تستمر السياسة الامريكية فى ظل الادارة الجديدة فى سعيها للحد من امكانية حدوث تلك الاحتمالات ، من خلال :

- الاستمرار فى تصدير السلاح لدول مجلس التعاون ، وفق الشروط الصارمة التى تضمن فاعليته بالاساس كأداة للاستقرار « الداخلى » فى يد النظم القائمة وتحدد ظروف استعماله « الخارجى » .
- الاستمرار فى تشجيع التعاون بين نظم مجلس التعاون الخليجى ، مع المحافظة على رموز الوجود الامريكى (طائرات الاواكس) ، وكذلك دعم امكانيات التنسيق الامريكى السريع مع تلك النظم فى حالة تعرضها لتهديد خارجى .
- الاحتفاظ بقوة بحرية امريكية فى الخليج ، بصرف النظر عن التحفظات التى قد تبديها بعض تلك النظم . والتغير الوحيد المتصور ، مع عودة حالة الاستقرار النسبى فى المنطقة ، هو تقليل تلك القوة الى الحجم المتلائم مع المخاطر الامنية المتصورة .

ومع ذلك كله ، فان احتمالات هز استقرار نظم الخليج المحافظة سوف تظل قائمة فى السنوات القليلة القادمة ، بسبب الركود الاقتصادى الذى يمكن ان ينجم عن نقص عوائد النفط ، واصطدام ذلك مع التوقعات المتصاعدة للجيل الجديد فى الخليج الذى ينظر للثروة النفطية كواقع وحق مرتبط بوجوده . وفى هذا السياق ، ربما تتصاعد مطالب فئات صاعدة مثل رجال القوات المسلحة ، والمثقفون والطبقة المتوسطة عموما لمزيد من المشاركة فى السلطة ، كما ان استمرار انتعاش الاتجاهات الاصولية الاسلامية ، الرافضة للوضع القائم ، يظل ايضا احتمالا واردا .

فى مواجهة تلك الاحتمالات ربما يكون على الادارة الجديدة ان تقرر فى ساعات قليلة ماينبغى عليها أن تفعله فى حالة وقوع انقلاب او انتفاضة ثورية فى الجزيرة العربية . وقد يشمل رد الفعل نقل قوات من دول غربية أخرى ، لتدعيم احد طرفى حرب أهلية ، أو تقديم معونة ضد عمليات « التخريب » فى صراع داخلى طويل المدى . ومع ان رد الفعل الامريكى سوف يتوقف على خصوصية الموقف ، الا أن التدخل المباشر يظل فى الأغلب صعبا ، وذا عائد معاكس[١٦] .

الاحتمال (٣) تفجر صراع داخلى فى ايران خاصة بعد وفاة الخمينى :

تعتبر الاهمية الاستراتيجية لايران فى مقدمة « مسلمات » السياسة الامريكية فى الخليج ، لما تحتويه من احتياطى نفطى كبير ، وموقعها الاستراتيجى الهام ، بما فى ذلك حدودها الطويلة مع الاتحاد السوفيتى ، ثم امكاناتها الكامنة لان تكون القوة المسيطرة فى الخليج . وفى ظل حقيقة ان النظام « الاسلامى » الذى تولى السلطة فى ايران جاء معاديا للامريكيين بايديولوجيته ، وبجهوده لتقليص المصالح الامريكية ، ونشاطه « الثورى » بما فى ذلك تهديد النظم العربية الخليجية المحافظة ، فان المصالح الامريكية تقتضى « احتواء » الثورة الايرانية بقدر الامكان . ولذلك ، وايا كانت المبادرات « العدائية » من جانب النظام الايرانى ، فان السياسة الامريكية ظلت دائما تحجم ردود افعالها ، بما لايتجاوز ضرورات الرد المحدد - ورد الفعل الامريكى ازاء واقعة « سلمان رشدى » مؤخرا يؤكد هذا التوجه .

غير ان الأوضاع الداخلية فى ايران تظل محملة بامكانات للاضطراب وعدم الاستقرار لاشك انا اكثرها احتمالا هو ماسوف يعقب وفاة الامام الخمينى - وهو أمر قد يقع فى اثناء فترة الادارة الامريكية الجديدة الحالية . وفى الاغلب فان تلك الوفاة قد تؤدى الى تغيرات سياسية

واسعة داخل ايران ، بما فى ذلك احتمالات وقوع صراعات عنيفة بين الكتل المنافسة على السلطة . وفى غمار تلك الصراعات ، ليس من المستبعد ان تسعى كتلة أو اكثر ، من الكتل المتصارعة ، الى الحصول على الدعم الامريكى . وفى ضوء حقيقة أن الاحتمال الاغلب ـ بصرف النظر عمن سيخلف الخمينى ـ هو أن النظام « الاسلامى » سوف يستمر فى ايران ، وان « الحرس الثورى » سوف يستمر ايضا كمصدر للقوة السياسية ، فانه سيكون على السياسة الامريكية ان تتعامل مع اى شخص فى السلطة ، وأن تتجنب الوقوف بشكل حاد مع قوة ضد أخرى .

على أن الاحتمال الأكثر مدعاة للتخوف من وجهة النظر الامريكية هو ان يسعى الاتحاد السوفيتى فى لحظات الفوضى المتوقعة ، الى أن يلقى بثقله الى جانب طرف ضد اخر ، مما يحمل معه مخاطر الانغماس الامريكى بتشجيع أطراف اخرى ، والدخول فى مواجهة مع الاتحاد السوفيتى على أرض ايران ، لذلك ، يظل من المنطقى ايضا ان تسعى السياسة الامريكية لاقناع السوفييت بعدم الانغماس تأييدا لقوى ضد أخرى ، وبعواقب مثل هذا السلوك .

وينطبق الامر نفسه على احتمالات حدوث صراعات اقليمية داخل ايران تهدد بتفتيتها . فاذا كان بامكان الاتحاد السوفيتى ان يسهم فى هذا التفتيت ويستفيد منه استراتيجيا ، فان المصالح الامريكية سوف تكون اقرب الى التأكيد على وحدة ايران الاقليمية ، واستقلالها السياسى ـ فى وجه السوفييت بالطبع .

الاحتمال (٤) : تضافر دول الخليج العربية فى حظر نفطى ضد الولايات المتحدة :

كان الحظر النفطى الذى فرضته الاقطار العربية فى اثناء حرب اكتوبر على الولايات المتحدة وبعض البلاد الغربية الأخرى ، اقصى صور الربط بين مقتضيات الصراع العربى الاسرائيلى ، وتدفق النفط الى العالم الغربى . ولم يكن مصادفة ان رد الفعل الامريكى لذلك الربط لم يكن هو الانصياع له أو القبول به ، وانما كان هو مقاومته بكل شدة ؛ وبدلا من ان تستجيب واشنطن للضغط العربى وتضغط بدورها على اسرائيل ، فانها ـ على العكس ، وكما سبقت الاشارة ـ عمدت الى مواجهة الضغط العربى مباشرة ، بما فى ذلك التهديد باحتلال منابع البترول نفسها . بل ان ذلك الحظر كان هو الشرارة التى تولدت منها بعد ذلك مشروعات التدخل العسكرى المباشر فى المنطقة .

ولدى مقارنة ماتم فى عام ١٩٧٣ بكافة الوقائع التى تلت ذلك حتى الان ، بما فى ذلك الحرب العراقية الايرانية وتداعياتها الواسعة ، تبرز بوضوح حقيقة ان الشرط الوحيد الذى امكن بمقتضاه فعلا تهديد المصالح النفطية الغربية فى الخليج كان هو تضافر الارادة السياسية لدول الخليج العربية على فرض ذلك الحظر . فاذا كانت هذه الارادة السياسية قد تكونت ـ قبل مايزيد عن عقد ونصف من الزمان ـ فى سياق المواجهة العربية الشاملة (وان كانت القصيرة جدا !) لاسرائيل ، ومدفوعة بالاداء العسكرى العربى الناجح منذ الساعات الأولى من الحرب ، فان تساؤلا مشروعا يمكن أن يدور الان حول امكانية ميلاد ارادة عربية عربية اخرى مواكبة ـ هذه المرة ـ للانتفاضة الفلسطينية العظيمة فى الضفة وغزة منذ أواخر ١٩٨٧ .

غير أن امكانية أو جدوى مثل هذا الحظر سوف تختلف كثيرا عن الحالة الأولى ، فالدرس الذى تلقاه العالم الغربى فى عام ١٩٧٣ جعله يحتاط بشدة لمثل تلك الوقائع ، بسبل شتى ، ربما كان ابسطها الاحتفاظ بمخزون استراتيجى هائل ، يمكنه من مقاومة مثل ذلك الحظر لفترة طويلة . كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها دول الخليج العربية حاليا تجعل من تنفيذ هذا الحظر أكثر تكلفة مما سبق بكثير . وفوق ذلك ، فقد اسهمت تداعيات حرب الخليج فى اشعار بلدان الخليج العربية بحاجتها ـ اكثر من اى وقت مضى ـ الى الحماية الأمريكية ضد الطموحات الايرانية .

غير أنه يبدو أن هناك وجهات نظر امريكية لا تطمع فقط فى استمرار فصل الخليج عن مقتضيات الصراع مع اسرائيل ، وانما ايضا الى جعله قوة « سلبية » ازاء الصراع العربى مع اسرائيل وعلى سبيل المثال ، فان احد التقارير المشار اليها فى تلك الورقة يتحدث عما هو متوقع من الدول العربية الخليجية العربية « لعدم تخريب الجهود الدبلوماسية الامريكية لحل الصراع العربى الاسرائيلى » ، مثل :

ـ تجنب نقد أو التقليل من شأن المبادرات الامريكية للتسوية ،

ـ واستعمال كل مالديها من نفوذ لتشجيع الاتجاهات « التوفيقية » بين الفلسطينيين ازاء اسرائيل .

ـ الاستمرار فى الدعم المالى للاردن طالما انه سوف يدخل فى مفاوضات مع اسرائيل ،

ـ العمل على المزيد من دمج مصر فى العالم العربى .

ـ الشروع فى اعداد شعوب منطقة الخليج للسلام الفعلى مع اسرائيل بتخفيف الاثارة والتطرف فى بياناتها ، وتشجيع نغمة اكثر اعتدالا فى وسائل الاعلام والكتب المدرسية لديها[١٧] .

على أن السنوات القليلة القادمة ، والتى سوف تكون حاسمة فى مسار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، يمكن ان تشهد تطورات معاكسة لما يأمله الامريكيون . فصحيح انهم ـ أى الامريكيون ـ قبلوا أخيرا التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما انهم ضغطوا ـ ومايزالون ـ على اسرائيل لتغيير سياستها ازاء

الانتفاضة ، الا انه عندما تصل الأمور الى نقطة فاصلة يتعين فيها على الولايات المتحدة أن تكون اكثر حسما فى مواجهة اسرائيل ، فربما يتولد موقف تصبح فيه استعمال « سلاح النفط » امرا واردا مرة ثانية ، خاصة اذا استمرت انتفاضة الأرض المحتلة فى اشتعالها وتوهجها . ولكن يظل هذا الاحتمال ـ وفق المعطيات المنظورة ـ احتمالا ضئيلا ، ومعلقا بالطابع الفجائى والمتقلب للسياسات العربية .

ان الاحتمالات الأربعة السابقة لاتغطى كل مصادر عدم الاستقرار المحتمل فى المنطقة ، من زاوية المصالح الامريكية ، وان غطت أهمها ـ وفقا للمعطيات القائمة . ولاشك أن صانعى القرار فى الادارة الامريكية الجديدة سوف يتأثرون ، فى وضعهم لسياساتهم ، وتحديد بدائلها وادواتها ، بمدى تقديرهم لحالة « الاستقرار » الراهنة فى الخليج . فاذا سلمنا بأن الهدف هو تحقيق « الاستقرار » من خلال الحفاظ على الأوضاع القائمة فان الانطلاق من الاعتقاد بأن الوضع الحالى « غير مستقر » ويعانى من مظاهر كثيرة للتوتر والتقلب سوف يقود الى سياسات تختلف عن تلك التى تنطلق من الاعتقاد بأن الوضع الراهن يتسم بدرجة عالية من الاستقرار . ففى الحالة الأولى ، حالة الاعتقاد بهشاشة الوضع القائم وضعف استقراره ، سوف تتزايد الهواجس من مغبة استمرار الصراع العراقى الايرانى (حتى مع وقف القتال) ودخول اسلحة جديدة غير تقليدية مثل الصواريخ والاسلحة الكيماوية ، ومن احتمالات حدوث تغيرات عنيفة فى نظم الخليج الهشة ، وتفجر الصراع على السلطة فى ايران بعد وفاة الخمينى ، فضلا عن التخوف من تأثيرات تداعيات الصراع العربى الاسرائيلى ... الخ . وسوف تزكى هذه النظرة وضع سياسات تركز على وجود قوة عسكرية امريكية كبيرة وفعالة فى الخليج وتقلل من جدوى الاعتماد على النظم المحلية ، ولاتتفاءل بوجود وفرة نفطية حالية ، وتنظر بشك وريبة للسياسات السوفيتية فى الخليج . أما فى الحالة الثانية اى حالة الاعتقاد « باستقرار » الوضع الراهن ، فلن تكون هناك هواجس مبالغ فيها بشأن مستقبل الصراع العراقى الايرانى استنادا الى سعى كلا البلدين الان لتعمير ماخربته الحرب ، والى امكانية الحد من التسلح من خلال الاتفاق بين الدول المصدرة للسلاح . كما أن تلك النظرة سوف تنطوى على تقدير اكبر لما يمكن ان تعتبره « عقلانية » أو « رشد » القيادة الايرانية بصرف النظر عن الانطباع العام المناقض الذى توحى به ، استنادا لسلوكها فى ازمات سابقة مثل ازمة الرهائن أو قبولها لقرار مجلس الأمن ، وكذلك تقدير اكبر لفعالية نظم الخليج على الأقل من خلال صمودها فى ظروف الحرب العراقية الايرانية ، وتكاتفها معها فى مجلس التعاون الخليجى . ولاتبالغ تلك النظرة ايضا فى التهديد السوفيتى للخليج استنادا الى اهتمام الاتحاد السوفيتى الحالى بالاساس بالدفاع عن حدوده والتخلص من مأزق افغانستان ، كما تنظر الى خطوط الانابيب المنشأة حديثا باعتبارها تقلل من مخاطر عزلة الطرق البحرية لنقل النفط . واخيرا ، فان تلك النظرة تركز على حقيقة تراجع الصراع العربى الاسرائيلى كمحدد حاسم فعليا لسياسات الدول الخليجية ، خاصة بعد ظروف الحرب العراقية الايرانية . ومن المتصور بداهة أن السياسات التى يمكن ان تتمخض عن تلك النظرة تعول اكثر على امكانيات الدول الخليجية فى الدفاع عن نفسها ، وعلى تكتلها معا فى مجلس التعاون . ومع التسليم بضرورة وجود قوة عسكرية امريكية للتدخل المباشر ، فانها يجب ـ من وجهة النظر تلك ـ أن تتجنب التواجد فوق ارض الخليج نفسها بقدر الامكان .

فى ضوء ذلك ، يمكن تصور أن التطور المستقبلى للسياسة الامريكية فى الخليج فى ظل الادارة الجديدة سوف تحكمه غالبا نظرة متوازنة الى درجة الاستقرار الراهنة فى الخليج ، باعتبارها تنطوى على عناصر للاستقرار ولعدم الاستقرار فى نفس الوقت مع السعى الى تقليص عناصر عدم الاستقرار وزيادة عناصر الاستقرار ، بما يخدم فى النهاية الحفاظ على المصالح الامريكية ودعمها .

وانطلاقا من تلك النظرة يمكن تحديد احتمالات التطور فى السياسة الامريكية ازاء الخليج فى النقاط الآتية :

١ ـ السعى الى الموازنة ـ فى السياسة الامريكية ازاء الخليج ـ بين دعم القوى المحلية الصديقة ، وبين الاعتماد مباشرة على القوة العسكرية الامريكية . ومقتضى هذا التطور هو تخفيف الوجود الامريكي الثقيل فى الخليج بما يتلاءم وطبيعة التهديدات الراهنة والتى شهدت هدوءا عاما بعد ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية ، والاستمرار ـ فى الوقت نفسه فى تقديم الدعم العسكرى وغيره الى دول الخليج العربية . وهذا يعنى استمرار الاعتماد على « القيادة المركزية » CENTCOM مع تطوير أعمالها وتقليل نقاط ارتكازها فى المنطقة العربية نفسها ، وتقليص نفقاتها بالتالى . ويمكن القول ان « السعودية » سوف تستمر باعتبارها الطرف الأقرب للولايات المتحدة فى الخليج ، والتى ستحظى بالدعم المستمر ، الى جانب الاعتماد على كل من مصر واسرائيل للمساعدة على تحقيق مهام معينة فى الاطار العام للسياسة الامريكية .

٢ ـ السعى الى المحافظة على التوازن بين القوى الخليجية الثلاثة : ايران ـ العراق ـ ومجلس التعاون الخليجى . ويستلزم ذلك ، من وجهة النظر الامريكية : اتباع كافة الطرق للابقاء على العلاقات الامريكية الايرانية وعدم المبالغة فى ردود الفعل ازاء التشهير الايرانى بالولايات المتحدة ، والعمل على تشجيع

التوجهات « المعتدلة » للنظام العراقى ، بما فى ذلك تنمية علاقاته مع مصر ، واخيرا الاستمرار فى دعم وتشجيع مجلس التعاون الخليجى ، وتقديم الاسلحة الى اقطاره .

٣ ـ السعى الى التنسيق مع السوفييت فى بعض القضايا الشائكة فى المنطقة وعلى رأسها الحد من سباق التسلح ، ولكن ذلك لن يكون بهدف احلال التعاون محل التنافس بين القوتين العظميين ، بقدر ما يكون بهدف تنظيم هذا التنافس ، وتبصير السوفييت بصعوبة مزاحمتهم للغرب فى مواقعه الحصينة بالخليج ، وبعواقب محاولة زيادة نفوذهم فى ايران .

٤ ـ العمل على الحد من التأثيرات السلبية للصراع العربى الاسرائيلى على النفوذ الغربى فى الخليج ، وهو الامر الذى سوف يترتب ـ ضمن نتائج اخرى ـ على قيام الولايات المتحدة بدور اكثر نشاطا فى المحاولات الراهنة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، وفق المتغيرات الجديدة فى ذلك الصراع واهمها الانتفاضة الفلسطينية ، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل فى الوجود . وكما سبقت الاشارة ، فان بدء الاتصالات الامريكية ـ الفلسطينية يمكن أن تكون مقدمة للقيام بذلك الدور المنشود . □

المراجع :

1 - George Bush for President : Middle East Position Paper, P. 6.

2 - Robert G. Neumann, Shireen T. Hunter and Frederick W. Axelgard, **Revitalizing U. S. Leadership in the Middle East, Significant Issues Series, Vol. x, No. 8, Leadership Choices for the 1990s (Washington, D.C., The Center for Strategic and International Studies, 1988), PP. 23 - 24.**

3 - Gary Sick, An American Perspective, in: The Persian Gulf.

4 - Enver M. Koury, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area (**Beirut and London: Institute** of Middle East and North Africa Affairs, 1973), P. 48.

5 - Ibid., P. 22.

6 - Gary Sick, op. cit., P. 21.

7 - Ian Smart, « Oil, The Super Powers and the Middle East », in: **International Affairs, Vol. 53,** No. 1, Jan. 1977, P. 24.

(٨) انظر عرض هذه الافكار / اسامة الغزالى حرب ، الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربى : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ، فى المستقبل العربى ، السنة الرابعة العدد ٣٨ ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤١ .

9 - Gary Sick, op. cit., P. 23.

(١٠) اسامة الغزالى حرب ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

11 - Robert G. Neumann et al., op. cit., P. 26.

12 - George Bush for President, op. cit., P. 7.

13 - Presidential Study Group, **Building for Peace: An American Strategy for the Middle East** (Washington : The Washintton Institute for Near Eastern Policy, 1988). P. 103.

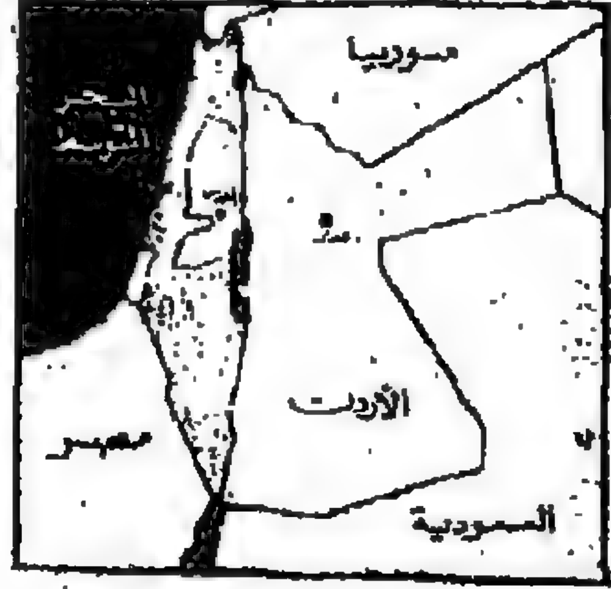
14 - Gary Sick, op. cit., P. 26.

15 - Presidential Study Group, op. cit., P. 105.

16 - Ibid., P. 94.

17 - Ibid., P. 96.





[٥]

السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربى

د . جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

يهدف هذا البحث الى استشراف السياسة الامريكية لادارة الرئيس جورج بوش تجاه منطقة المغرب العربى . ويقصد بمنطقة المغرب العربى هى تلك المنطقة الجغرافية التى تضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والملكة المغربية وموريتانيا . وهى الدول التى شكلت معا فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ اتحاد المغرب العربى . والغرض من هذه الورقة هو تحديد العوائق والفرص امام السياسة الامريكية فى هذه المنطقة .

وتنقسم هذه الورقة الى جزئين : الاول يحدد المصالح الامريكية كما فهمتها الولايات المتحدة وسعت من اجلها فى ظل الادارة الثانية للرئيس ريجان . وهى الادارة التى امتدت من ١٩٨٥ حتى اواخر ١٩٨٨ ، اما الثانى فينصرف الى بيان الأثر المحتمل لمجموعة التغيرات الاقليمية المغربية على السياسة الامريكية تجاه المنطقة فى ظل ادارة الرئيس بوش .

اولا : المصالح والسلوك الامريكيين :

١ ـ ليبيا

افتتحت الادارة الثانية للرئيس ريجان تحركها نحو منطقة المغرب العربى بالهجوم الاعلامى على ليبيا ، وذلك باتهامها بانها وراء الارهاب فى الشرق الاوسط[١] . وقد ظل هذا الاتهام معلقا على عاتق ليبيا طوال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ ، بل وحدد فى كثير من الاحيان طبيعة واتجاه وكثافة التحرك الامريكى المضاد لليبيا .

وقد حددت الادارة الامريكية فى تصريح للمتحدث الرسمى لوزارة الخارجية بأن التخلى عن الارهاب ومساندته يعتبر شرطا اساسيا لتحسين العلاقات الليبية الامريكية[٢] . وادى اتهام ليبيا بالتورط فى حوادث الارهاب بمطارى روما وفينا الى اعلان الرئيس الامريكى فى يناير ١٩٨٦ فرض حظر شبه كامل على العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وامريكا ودعا العالم الى معاملة القذافى معاملة المنبوذين . ولكن سرعان ما تم اكتشاف محدودية تأثير العقوبات الاقتصادية فى تغير السلوك الليبى ، الأمر الذى دفع روبرت اوكلى رئيس مكتب مكافحة الارهاب فى وزارة الخارجية فى فبراير ١٩٨٦ الى التصريح بان امريكا لا تستبعد استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا لحملها على عدم مساندة الارهاب . وذهب الى ان هذا الاستخدام قد يأخذ شكل القيام بسلسلة من المناورات الجوية البحرية بالقرب من سواحل ليبيا[٣] . وتبرز اهمية هذا التصريح من عدة زوايا : اولا ، الربط الرسمى لاول مرة منذ تولى الرئيس ريجان بين استخدام القوة العسكرية والعمل على تغير السلوك الليبى . ثانيا : ان تحديد تناسب وصلاحية اداة معينة من ادوات السياسة الخارجية . وهى هنا القوة المسلحة لتحقيق اهداف معينة اصبح (بالنسبة لليبيا) يتم على مستوى ادارى اقل من مساعدى وزير الخارجية . ثالثا : الانتهاج الرسمى لسياسة الضغط من خلال التصعيد الدبلوماسى والعسكرى .

وسرعان ما نفذت امريكا ماتعهدت به ، فقام الاسطول السادس الامريكى بعمليات عسكرية موجهة ضد ليبيا فى مارس ١٩٨٦ . فتم ضرب مدينة سرت بالقذائف مرتين فى يومين واصيبت اربعة زوارق حربية ليبية . وتميز عام ١٩٨٦ بالتصعيد الاعلامى والدبلوماسى والمخابراتى والاقتصادى بين الدولتين[٤] . انتهى هذا العام بالتأكيد الامريكى من خلال مكتب مكافحة الارهاب بوزارة الخارجية بأن ليبيا لازالت منهمكة فى الارهاب . الامر الذى قام بناء عليه الرئيس ريجان بتجديد فرض العقوبات الاقتصادية عاما آخر[٥] :

فى ١٢ ابريل ١٩٨٧ دعا القذافى الولايات المتحدة فى حديث لجريدة النيويورك تايمز الى التقابل فى منتصف الطريق . وفى هذا الحديث تعهد القذافى باحترام الشرعية

الدولية وبالبقاء داخل حدوده بالنسبة لتشاد . وقد شككت وزارة الخارجية الامريكية من جديد فى العرض الليبى . خاصة فى ضوء ان قوات ليبيا العسكرية لازالت تحتل اراضى شمالى تشاد . بعد يومين رفضت الحكومة الامريكية العرض الليبى رسميا(٦) .

ويبدو ان العرض الليبى قد جاء نتيجة لمجموعتين من العوامل ، اولاهما تتصل بطبيعة السياسة المزدوجة التى بدأت امريكا فى اتباعها خلال الادارة الثانية للرئيس ريجان بصدد التعامل مع الدول التى فى صراع حاد معها . وتمثلت تلك السياسة فى العداء العلنى من ناحية ، والمفاوضات السرية من ناحية اخرى . وهذه السياسة التى صمم ونفذ الجانب السرى منها مجلس الأمن القومى فى عهدى وليم كلارك وروبرت ماكفرلين . فبالنسبة لليبيا . فقد تكشف أن ويليام ويلسون سفير الولايات المتحدة الامريكية فى الفاتيكان ، والصديق الشخصى للرئيس ريجان قد قام بزيارة سرية لليبيا فى نوفمبر ١٩٨٥ (الوقت الذى بدأت فيه الاتصالات الامريكية الايرانية) (٧) . ويبدو ان هذه الزيارة عبرت فى جزء منها عن الانقسام فى اجهزة صنع السياسة الخارجية الامريكية ، حيث اصبح البيت الابيض ومجلس الأمن القومى فى جانب ، ووزارة الخارجية فى جانب آخر . وجدير بالذكر ان وزارة الخارجية دفعت السفير ويلسون الى الاستقالة من منصبه . وزادت مسألة اتخاذ القرار بالنسبة لليبيا تعقيدا باهتمام وزارة الدفاع المتزايد وحرصها على دورية المناورات فى خليج سرت ، وربطها ذلك بالتخطيط الاستراتيجى بقوات التدخل السريع ، بصفة خاصة ، والاستعداد القتالى فى شرق المتوسط بصفة عامة . ورغم عدم وجود معلومات دقيقة عن مهمة ويلسون فى ليبيا ، الا انه يمكن الافتراض ، قياسا على الحالة الايرانية ، ان ويلسون كان يهدف الى تطويق عناصر التطرف فى الموقف الليبى وخاصة ان الزيارة جاءت فى شهر يناير ١٩٨٦ بعد ايام من احداث مطارى روما وفيينا . ويبدو ان الزيارة فشلت فى غرضها لعدم وجود عناصر اعتدال فى الموقف الليبى لكى يتم تشجيعها .

والمجموعة الثانية من العوامل تتصل بالعلاقات الليبية الأوروبية ، وخاصة مع ايطاليا وفرنسا والمانيا الغربية فبالنسبة لالمانيا فقد تدهورت العلاقات نتيجة لاتهام ليبيا بتدبير حادث تفجير داخل احد ملاهى الرقص فى برلين الغربية فى الاسبوع الاول من ابريل ١٩٨٦ ، الامر الذى اصاب الكثير من المصالح التجارية الليبية مع السوق الاوروبية والمانيا الغربية بالضرر . هذا بالاضافة الى ازدياد الضغط الامريكى على المانيا الغربية بضرورة اعلان العداء لليبيا . اما بالنسبة لايطاليا فتشترك مع الوضع الالمانى فى الكثير ، الى جانب ما تتميز به العلاقات الليبية الايطالية من خصوصية . اما بالنسبة لفرنسا ، فالمسألة مختلفة ، حيث ترتبط بالصراع فى تشاد ، والرغبة الليبية فى ذلك الوقت فى تحييد الدور الامريكى .

استمرت امريكا فى سلوكها بالتصعيد الدبلوماسى والعسكرى مع ليبيا ، معتمدة على ما لديها من ادلة لسلوك ليبيا العدائى النشط ضد امريكا . ويبدو ان رؤية ليبيا كعدو اصيل لامريكا هى من رؤى ونظريات وزارة الخارجية الامريكية فيهاجم جورج شولتز وزير الخارجية انذاك التدخل الليبى فى جنوب المحيط الهادى . ومع يناير ١٩٨٨ اعلنت امريكا استمرار المقاطعة الامريكية لليبيا لعام آخر(٨) . ويبدو ايضا ان سلوك وزارة الخارجية الامريكية فى كثير منه يعتمد على تقارير مكتب مكافحة الارهاب بالوزارة . فاعتمادا على هذه التقارير قامت وزارة الخارجية الامريكية بالاعتراض على صفقة سلاح برازيلى لليبيا .(٩)

ومع اقتراب نهاية حكم الادارة الثانية لريجان ، اتضح ان جورج بوش يميل الى رؤية وزارة الخارجية من حيث اتهام ليبيا بالارهاب والعمل على عزلها دبلوماسيا واقتصاديا ، مع تهديدها عسكريا(١٠) . وقد تردد ان هناك لقاءات قد تمت بين مبعوثين ليبيين ومندوبين عن بوش فى سويسرا لبحث المستقبل فى مرحلة مابعد ريجان(١١) .

٢ ـ تونس

شهدت العلاقات الامريكية التونسية خلال الادارة الثانية لريجان ازدهارا ، ربما لم تشهده من قبل . فبمجرد تولى ريجان الحكم للمرة الثانية ، قام دافيد زويفيل مدير الشئون السياسية لشمال افريقيا بوزارة الخارجية بزيارة تونس لبحث التعاون العسكرى المشترك بصفة خاصة ، والموقف فى منطقة المغرب العربى بصفة عامة(١٢) . هذا فى الوقت الذى اشتدت فيه الخلافات الليبية التونسية بخصوص طرد العمال التونسيين من ليبيا وقيام تونس بطرد ٢٥٣ ليبيا بتهمة التجسس .

وكانت زيارة الرئيس بورقيبة ، الرئيس التونسى انذاك ، للولايات المتحدة فرصة للولايات المتحدة الامريكية لتأكيد ما وصفه ريجان « بالتزام الولايات المتحدة بسلامة تونس ووحدتها »(١٣) . وجدير بالذكر ان هذا هو الالتزام الامريكى الوحيد والصريح بأمن دولة من دول منطقة المغرب العربى . فرغم ما بين المملكة المغربية وامريكا من تعاون عسكرى بعيد المدى ، الا انه لا يوجد مثل هذا التصريح فى العلاقات المغربية الامريكية . هذا وقد تصدرت قضايا الأمن القومى التونسى فى ضوء التهديدات الليبية اجندة الاجتماعات بين ريجان وبوروقيبة(١٤) . ونتيجة لهذه الزيارة تعهدت الولايات المتحدة الامريكية برفع كفاءة القدرة القتالية للقوات العسكرية التونسية ، استعدادا لأى هجوم ليبى

محتمل . وفى لقاء بين بوش وبورقيبة ، اكد بوش على مساندة امريكا لتونس ضد التهديدات الليبية[١٥] .

وتصاعد التاكيدات الامريكية بالحفاظ على أمن تونس وسلامتها مع قدوم تونس على قطع علاقاتها مع ليبيا فى سبتمبر ١٩٨٥ (أعيدت العلاقات فى ابريل ١٩٨٨) فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ قام الادميرال جيمس ويتكنز رئيس اركان القوات البحرية الامريكية بزيارة لتونس . وجدير بالتنويه ان هذه الزيارة سبقت مباشرة قطع العلاقات مع ليبيا . فى هذا الاطار من التعاون العسكرى الاستراتيجى زار صلاح الدين بالى وزير الدفاع التونسى واشنطن فى نوفمبر ١٩٨٥ .

فى هذا الاطار ايضا حرص جورج بوش نائب الرئيس الامريكى انذاك على التوقف بتونس فى نهاية الاسبوع الاول من مارس ١٩٨٦ . وابدى بوش استعداد بلاده للمساعدة الاقتصادية لمناطق الجنوب التونسى التى اصابها الجفاف . والمهم انه قد صحبه روبرت بلترو ، مساعد وزير الدفاع الامريكى انذاك ، والذى حل محل بيتر سباستيان كسفير لامريكا بتونس فيما بعد . وحتى شهر اكتوبر ١٩٨٧ كثرت الزيارات الامريكية التونسية المتبادلة بين العسكريين والدبلوماسيين . ووصل الامر الى تبادل خطابات بين الرئيس زين العابدين وجورج بوش وشولتز بخصوص أمن تونس[١٦] .

فى نوفمبر ١٩٨٧ ، استطاع زين العابدين بن على الوزير الاول انذاك ازاحة بورقيبة سلميا من الحكم وتنصيب نفسه بدلا منه . وقد ارسل ريجان رسالة لزين العابدين مؤكدا على استمرار التعاون الاستراتيجى والتعهدات الامريكية[١٧] . فى هذا الاطار زار تونس كندل مورنفيل قائد الاسطول السادس وقوة التدخل والدعم فى جنوب اوروبا فى يناير ١٩٨٨ .

واستمرت تونس حتى نهاية حكم ريجان متمتعة بوضع ممتاز فى اطار العلاقات الامريكية مع دول المغرب العربى .

٣ ـ الجزائر

تعتبر الادارة الثانية للرئيس ريجان عهداً جديدا من التقارب الجزائرى الامريكى . فقد شهدت تطورا ايجابيا فى علاقات الدولتين لم تشهده منذ ١٩٦٧ . بلغت قمة الانفراج الاستراتيجى بين الدولتين فى اواخر الادارة الاولى لريجان وذلك بزيارة وفد عسكرى امريكى برئاسة كينث بيرنز وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومى[١٨] . ورغم عدم ايضاح الغرض من الزيارة او تشكيل الوفد ، تكتسب الزيارة اهميتها من الدور الهام الذى يلعبه الشاغل لمنصب وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومى فى صناعة سياسة الأمن القومى الامريكى .

اما الانفراج الدبلوماسى فتمثل فى زيارة الرئيس الشاذلى بن جديد لواشنطن فى منتصف ابريل ١٩٨٥ . وصاحب الزيارة تصريح امريكى للجزائر بشراء اسلحة امريكية ، هذا بالاضافة الى الاتفاق على البدء فى مشروع لبيع القمح الامريكى المدعم للجزائر . ووفق هذا المشروع تستهدف امريكا بيع مليون طن من القمح المدعم للجزائر[١٩] .

وتتلخص اسباب التحول الجزائرى ناحية الولايات المتحدة الامريكية فى تعاظم الأزمة الاقتصادية الداخلية الناتجة عن تدهور اسعار البترول العالمية . ولكن ربما يكون التوتر الجزائرى الفرنسى واحدا من الاسباب الهامة لزيادة التعاون الامريكى الجزائرى . فقد اصاب العلاقات الفرنسية الجزائرية الفتور الشديد خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ نتيجة تصلب فرنسا بخصوص مسألتى الاطفال المنحدرين من زواج مشترك وممتلكات الفرنسيين الذين فضلوا البقاء فى الجزائر بعد الاستقلال . هذا مع تزايد التوتر بخصوص التعاقد حول الغاز الجزائرى ، وبخصوص العمال الجزائريين فى فرنسا ، وبخصوص اسلوب بعض الشركات الفرنسية الكبرى فى الاستثمار بالجزائر ، الامر الذى انعكس على حجم التبادل التجارى بين الدولتين حيث انخفض من ٤٨ مليار فرنك فرنسى عام ١٩٨٤ الى ١٨ مليارا عام ١٩٨٨[٢٠] .

واخذت العلاقات الجزائرية الامريكية فى التعمق خلال اعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . ففى فبراير ١٩٨٦ عقدت اللجنة الجزائرية الامريكية المشتركة أول اجتماعاتها وانتهت الى توصيات بخصوص نقل التكنولوجيا والتبادل التجارى . وفى نفس العام قام ريتشارد ارميتاج مساعد وزير الدفاع الامريكى لشئون الأمن الدولى بزيارة الجزائر . ويبدو ان الدوافع الامريكية ناحية الجزائر كان من بينها رغبة امريكا فى الاستفادة من الجزائر ضمن استراتيجية مكافحة الارهاب . وقد ايدت الولايات المتحدة باسلوب ضمنى الجهود التى بذلتها الجزائر للافراج عن ركاب الطائرة الكويتية والتى تم اختطافها على يد بعض القوى التابعة لايران . ففى زيارة لجون وايتهيد للجزائر فى مايو ١٩٨٨ ، لم تقم امريكا بادانة جهود الوساطة والمفاوضات مع المختطفين . واقتصر تعليقها على المطالبة بمحاكمة قراصنة الجو .

وايضا يبدو أن فكرة الاحلال محل الاتحاد السوفيتى كمورد للسلاح ، كانت دافعا اساسيا للاستجابة للتحولات الجزائرية . فى هذا الاطار قام اللواء مصطفى شلوفى الأمين العام لوزارة الدفاع الجزائرية بزيارة لواشنطن فى سبتمبر ١٩٨٧ بدعوة من وزير الدفاع الامريكى ، وتردد ان من ضمن طلبات الجزائر كان

الحصول على طائرات هيركول سى ١٣٠[٢١] . وطبقا للميزان الاستراتيجى لعام ١٩٨٨ والصادر عن المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن ، اصبح ضمن عتاد الجزائر الحربى عدد قدره ١١ طائرة هليكوبتر/ هيركول سى ١٣٠[٢٢] .

٤ ـ المملكة المغربية

تعتبر المملكة المغربية واحدة من الاصدقاء التقليديين ، بل والحلفاء للولايات المتحدة الامريكية . وشهدت الادارة الثانية للرئيس ريجان تطويرا للعلاقات التى تم احياؤها وتعضيدها خلال الادارة الاولى ، بعد فترة من الشك من الجانب المغربى فى التعهدات الامريكية خلال حكم ادارة كارتر . ففى خلال الادارة الاولى تم توقيع مذكرة التفاهم المغربية الامريكية والتى بناء عليها شكلت اللجنة العسكرية المغربية الامريكية وبدأت اول اجتماعاتها فى عام ١٩٨٢ . ويبدو ان العلاقات العسكرية/الاستراتيجية خلال الادارة الثانية قد تطورت الى درجة ان رأس ريتشارد ارميتاج الوفد الامريكى خلال اجتماعات الدورة الخامسة بالرباط فى ديسمبر ١٩٨٦ . وقد ضم الوفد الجنرال فليب جابست بالسلاح الجوى وروبرت بلترو ، الذى اصبح فى ١٩٨٧ سفيرا لتونس . وقد اتسق هذا التمثيل الرفيع للجانب الامريكى مع اجراء مناورات امريكية ـ مغربية مشتركة خلال الاسبوع الثانى من نوفمبر ١٩٨٦ ، وهى المناورات التى اشرف عليها قائد القوات الجوية الامريكية بنفسه[٢٣] . هذا علما بأن وزير الدفاع الامريكى وينبرجر قد زار المغرب فى اعقاب المناورات المشتركة خلال الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٨٦ . وفى ختام الزيارة اشار الى موافقته على منح المغرب مقاتلات من طراز اف ١٦[٢٤] . ويبدو ان تعزيز التعاون العسكرى/الاستراتيجى بين المغرب وامريكا له علاقة قوية ، باعتبار المملكة المغربية بديلا محتملا للقواعد العسكرية الامريكية فى اسبانيا . فقد اكد نرد مايكل وكيل وزارة الدفاع الامريكية فى اوائل ١٩٨٨ ان المغرب اعلن استعداده لقبول قواعد عسكرية فى اراضيه كبديل محتمل ، اذا ارغمت اسبانيا امريكا على سحب طائراتها المقاتلة من الاراضى الاسبانية[٢٥] .

ويبدو ان الولايات المتحدة تثق فى اخلاص وحكمة الملك الحسن ، اكثر من اى من قادة ليبيا وتونس والجزائر . ففى اعقاب الاعلان عن الاتحاد الليبى المغربى فى اوائل ١٩٨٥ ، زار وزير الخارجية المغربى الولايات المتحدة الامريكية وتم التأكيد من خلال المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الامريكية ، بان الولايات المتحدة غير قلقة من هذا الاتحاد وانها فقط متخوفة من احتمال قيام ليبيا باستخدام مثل هذا التعاون والوحدة فى تسريب عملاء الى المغرب او عن طريقها الى دول اخرى صديقة لامريكا[٢٦] .

٥ ـ الخلاصة

نخلص من عرض نمط سلوك الولايات المتحدة الامريكية تجاه الدول الأربع الرئيسية بمنطقة المغرب العربى خلال الادارة الثانية للرئيس ريجان ، ان امريكا لها نمطين من مصالح السياسة الخارجية بالمنطقة . اولا هناك المصالح المرتبطة بمكافحة الأرهاب ، وذلك لتشير الى الاهتمام الامريكى بمعاداة الايديولوجيات الراديكالية الداعية لاستخدام العنف ضد الوجود الأمريكى من منشآت وافراد ، والى الدول التى تؤيد هذه الايديولوجيات فعلا وقولا . فى هذا الاطار ليبيا والجزائر تبرزان كدولتين تسعى امريكا الى احتوائهما . وقد نجحت بالنسبة لحالة الجزائر ، ولكن تظل حالة ليبيا عقبة ومصدرا للتهديد .

ثانيا هناك المصالح المرتبطة بالنفوذ الامريكى سواء فى العالم العربى وغرب المتوسط وجنوب اوروبا . وهذه المصالح تشير الى الوجود العسكرى والتنسيق الاستراتيجى بل والتبعية الاستراتيجية لبلدان المنطقة للولايات المتحدة الامريكية . وهنا تبرز تونس والمملكة المغربية كنقاط ارتكاز لهذه المصالح . وخلال الادارة الثانية لريجان كان هناك نجاح كبير للولايات المتحدة الامريكية فى دمج تونس والمملكة المغربية فى اطار هذه المصالح .

ثانيا : التغيرات الاقليمية وادارة الرئيس بوش

١ ـ اتحاد المغرب العربى

وقع على وثيقة « اتحاد المغرب العربى : الخطوط العريضة لمعاهدة مراكش » خمس دول وهى الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية واخيرا الجمهورية الموريتانية . ويمكن تحديد بعض الاثار الاقليمية الهامة الناتجة عن الاتحاد واحتمالات ذلك على مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة فى النقاط التالية :

١ ـ نصت وثيقة اتحاد المغرب العربى على التالى فى ميدان الدفاع « .. على صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء وان كل اعتداء تتعرض له دولة من اتحاد المغرب العربى يعتبر اعتداء على باقى الدول الاعضاء .. ومن جهة اخرى تتعهد الدول الخمس بعدم السماح باى نشاط او تنظيم فوق ترابها يمس أمن او حرية تراب اى منها او نظامها السياسى .. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام الى اى حلف او تكتل عسكرى او سياسى يكون موجها ضد الاستقلال السياسى او الوحدة الترابية للدول الاعضاء الاخرى »[٢٧] . وقد يمهد هذا المبدأ فى حالة الالتزام الجاد به من جانب الاعضاء لخلق بيئة غير مستقرة للنفوذ الامريكى . ويظهر عدم الاستقرار بشدة

بخصوص الحالة المغربية . ففى المغرب قواعد امريكية ، ومحطة مخابرات رئيسية لها نشاط كبير فى افريقيا ، وهناك احتمال ان تنزح القواعد الامريكية باسبانيا الى المغرب . ويشتد احتمال عدم الاستقرار للنفوذ الامريكى من عزم الرئيس جورج بوش على تطوير علاقاته مع تونس والمملكة المغربية ومن رؤيته لليبيا باعتبارها من العناصر الهدامة فى المنطقة(٢٨) . الامر الذى قد يدفع امريكا الى التحرش العسكرى بليبيا . الا انه من ناحية مقابلة قد تتفادى الولايات المتحدة الكثير من عدم الاستقرار الاقليمى ، اذا ما استمرت ليبيا فى تحولاتها الداخلية نحو تعددية سياسية ومصالحه مع الغرب ، وهى تلك التحولات التى بدأت بشائرها مع عام ١٩٨٩ .

٢ ـ اما من الناحية الاقتصادية ، فتشكيل هذا الاتحاد قد يساهم فى تقوية النفوذ الاوروبى فى مواجهة النفوذ الامريكى بمنطقة المغرب العربى ، وخاصة فى ضوء سعى دول المنطقة الى التكامل الاقتصادى مع السوق الاوروبية المشتركة . فالاتحاد سيشكل سوقا وفناء خلفيا لأوروبا . فاوروبا ١٩٩٢ ستعنى استراتيجيا الفك النسبى لارتباط المصير الاوروبى بالمصير الامريكى . هنا ستكون منطقة المغرب العربى لاسباب اقتصادية وتاريخية واستراتيجية تابعة اكثر للنفوذ الاوروبى . فى هذا السياق تظهر اهمية الزيارة التى قام بها الرئيس ميتران فى مارس ١٩٨٩ للجزائر . فى هذه الزيارة القصيرة تم الترويج لفكرة عقد مؤتمر يضم دول المتوسط الغربى ، هذا علما بان فرنسا سوف تتولى رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى يونيو ١٩٨٩ .

٣ ـ من ناحية التوازن الاستراتيجى مع الاتحاد السوفيتى ، فقد يساهم هذا الاتحاد فى ازدياد تدهور النفوذ السوفيتى بالمنطقة . فالنفوذ السوفيتى الاستراتيجى يوجد فى الجزائر وليبيا . ولكن فى ضوء التحولات الجزائرية وما يشاع عن تحولات ليبية ، فسوف تتحول المنطقة الى منطقة نفوذ امريكى خالص . من ناحية مقابلة قد لا يتم ذلك اذا استطاع الاتحاد السوفيتى ان يطور بعدا مغربيا فى تحركاته الدبلوماسية الاخيرة فى منطقة الشرق الاوسط . ويبدو ان الاتحاد السوفيتى لن يقوم بذلك فى القريب العاجل(٢٩) .

٢ ـ قضية الصحراء الغربية

لازالت قضية الصحراء الغربية قضية غير محلولة بين الجزائر والمغرب . ولكنها ايضا اصبحت فقط قضية ايديولوجية للجزائر وان استمرت قضية حدود للمغرب . فقد سقطت قضية الصحراء الغربية كقضية حدود بالنسبة للجزائر ، وذلك بقيام المملكة المغربية فى البيان المشترك مع الجزائر والخاص باعادة العلاقات فى يوليو ١٩٨٨ ، بالاعتراف الضمنى بالسيادة الجزائرية على تندوف ، المركز الرئيسى لقوات البوليساريو والذى ظلت المملكة منذ الاستقلال تنادى بسيادتها عليه . بمعنى اعمق وافقت المملكة على الحدود مع الجزائر كما رسمتها الجزائر ، وفى المقابل كما يتضح من البيان تنازلت الجزائر عن النص الصريح بانسحاب القوات المغربية وان اصرت على ضرورة الاستفتاء تحت مظلة الامم المتحدة .

تقف الولايات المتحدة مع المغرب عسكريا ، هذا مع دعوتها بضرورة الاستفتاء من خلال الامم المتحدة لتقرير المصير . وقد نجحت الولايات المتحدة حتى الان فى عدم جعل هذه القضية عقبة فى وجه تطوير علاقاتها مع الجزائر . ومن المنتظر فى المستقبل ان يقنن الوجود المغربى فى الصحراء بشكل لا يتعارض مع الالتزامات الايديولوجية الجزائرية . ومن المرجح انه مهما كان ناتج عملية الاستفتاء فسوف لا يؤثر على الدور الامريكى فى المنطقة . فقوات البوليساريو لم ينظر لها من المنظور الامريكى باعتبارها من ضمن الفئات التى تقوم بالارهاب العالمى .

٣ ـ الصراع الليبى التشادى :

انتهى عام ١٩٨٨ والصراع الليبى التشادى متمحور حول منطقة اوزو التى يسيطر عليها الليبيين . ويوضح التقرير الاستراتيجى العربى(٣٠) . الاهداف الاستراتيجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية من حيث سعى امريكا الى القضاء على نظام الحكم فى ليبيا ، ومن حرص فرنسا على عدم المواجهة العسكرية مع ليبيا . وربما كانت هذه هى الاسباب وراء تدعيم الولايات المتحدة الهجوم التشادى على منطقة اوزو ، ووراء المطالبة بالحل السلمى لقضية اوزو من خلال محكمة العدل الدولية وخاصة ان ليبيا اعلنت ان اوزو جزء من الاراضى الليبية وان الاعتداء عليها هو اعتداء على ليبيا .

ورغم هدوء الوضع عسكريا الا ان هناك من الروايات والقصص فى الصحف والمجلات السيارة عن قوات مرتزقة ليبية مشكلة من الهاربين من الخدمة العسكرية الليبية تجهزها امريكا على نمط قوات الكونترا لغزو ليبيا . فاذا كان ذلك حقيقيا ، وتورطت الولايات المتحدة الامريكية فى ذلك وسوف يكون تأثير ذلك بالسلب على النفوذ الامريكى فى المنطقة ويساهم فى الاضرار بمصالح السياسة الخارجية الامريكية التى تمت الاشارة اليها . اما فى حالة تشجيع قوات تشاد الرسمية بالهجوم على ليبيا ، فان ذلك سوف يعقد المصالح الامريكية فى الشمال الافريقى .

ثالثا : خاتمــة :

من التحليل السبق يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية تواجه معضلة استراتيجية تتمثل فى ذلك التناقض بين تحسن علاقاتها مع كل دولة على حده . هذا ما عدا بالطبع ليبيا ، وبين ان التطورات على المستوى

الاقليمى لا تحمل فى طياتها نفس الدرجة من احتمالات التفاؤل والهيمنة للنفوذ الامريكى .

ويغذى هذا التناقض عاملان ، احدهما مرتبط بمستقبل الوحدة الاوروبية وما يرتبط بذلك من تأثيرات سياسية واستراتيجية على دول المتوسط الغربى ، وثانيهما متصل باستمرار العداء الاصيل بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا .

ومن التطورات منذ تولى الرئيس بوش الرئاسة مايدل على تعاظم اتجاه الضغط داخل الادارة الامريكية لدفع امريكا للصدام العسكرى مع ليبيا . فمثلا نشر كارلتون كوناند مقالا طويلا فى يناير ١٩٨٩ بمجلة الدفاع والشئون الخارجية(٣١) عن الاسلحة الكيماوية الليبية منهيا تحليله بالتحذير من ان هذه الاسلحة سوف تجد طريقها الى ايدى الجماعات الارهابية ، ومن ان استخدام هذه الاسلحة من جانب ليبيا فى اطار نظرية للردع الاستراتيجى قد يورط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراع مباشر . فى هذا الاطار بدأت حاملتا الطائرات « جون كيندى » و « تيودور روزفلت » مناورات مشتركة فى الاسبوع الثانى من شهر يناير ١٩٨٩ فى منطقة بين شمال صقلية والساحل الليبى(٣٢) . ومن ناحية مقابلة يبدو ان هناك فى الادارة من يدفع نحو التفاهم والحل الوسط مع ليبيا . فقد وافق الرئيس جورج بوش على اجراء مفاوضات مع ليبيا(٣٣) . وكان من المنتظر ان تعقد فى شهر فبراير الماضى ولكنها لم تعقد . □

المراجع :

١ ـ الأهرام ، ٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ انظر ايضا وكالة الانباء الفرنسية ٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٥

٢ ـ الأخبار ، ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٥ .

٣ ـ الأهرام ، ٢١ ـ ٢ ـ ١٩٨٦ .

٤ ـ وكالة الانباء الفرنسية ، ٢٤ ـ ١١ ـ ١٩٨٦ .

٥ ـ الأهرام ، ٢٤ ـ ١٢ ـ ١٩٨٦ .

٦ ـ الأهرام ، ١٤ ـ ٤ ـ ١٩٨٧ .

٧ ـ الأهرام ، ٢٠ ـ ١٢ ـ ١٩٨٦ .

٨ ـ الأهرام ، ١٢ ـ ١ ـ ١٩٨٨ .

٩ ـ الأهرام ، ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٨٨ .

١٠ ـ الأهرام ، ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٨٨ .

١١ ـ الأهرام ، ٨ ـ ٥ ـ ١٩٨٨ .

١٢ ـ وكالة الانباء الفرنسية ، ١٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ .

١٣ ـ وكالة الانباء الفرنسية . ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

١٤ ـ الأهرام ، ١٩ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

١٥ ـ الأهرام ، ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

١٦ ـ الأنباء ، ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٨٧ .

١٧ ـ وكالة الأنباء الفرنسية ، ٩ ـ ١١ ـ ١٩٨٧ .

١٨ ـ وكالة الأنباء الفرنسية ، ٢٩ ـ ٩ ـ ١٩٨٤ .

١٩ ـ وكالة الأنباء الفرنسية ، ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ .

٢٠ ـ مجلة الفرسان ، ١٨ مارس ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

٢١ ـ وكالة الأنباء الفرنسية ، ١٩ ـ ٩ ـ ١٩٨٧ .

22 - IISS, The Military Balance, 1987 - 1988, P. 95

٢٣ ـ الأهرام ، ١٩ ـ ١١ ـ ١٩٨٦ .

٢٤ ـ وكالة الانباء الفرنسية ، ٦ ـ ١٢ ـ ١٩٨٦ .

٢٥ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٦ ـ ١ ـ ١٩٨٨ .

٢٦ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ .

٢٧ ـ الوثيقة منشورة فى مجلس التعاون العربى وثائق واراء ، سلسلة البحوث السياسية رقم ١٤ ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦ .

28 - Geogre Bush For President Committee, Middleast Position Paper, P. 9

29 - Baker . Vienna News Conference, 03 - 07 - 1989.

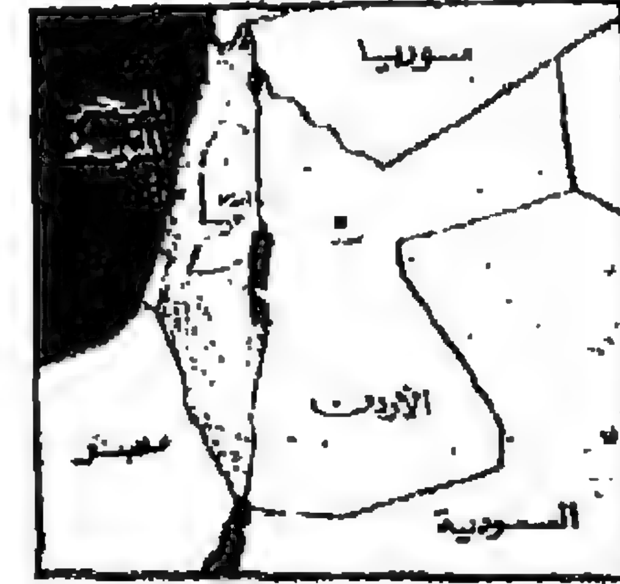
٣٠ ـ انظر ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٧ .

31 - Carleton. A. Conant. « Libya's CW Gamble » Defense & Foreign Affairs, January 1989, PP. 30

٣٢ ـ الأهرام ، ١٣ ـ ١ ـ ١٩٨٩ .

٣٣ ـ الأهرام ، ٢٢ ـ ١ ـ ١٩٨٩ .





[٦]

القضايا العربية فى الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية

وحيد عبد المجيد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

عندما بدأت الحملة الأولية لانتخابات الرئاسة الامريكية فى فبراير ١٩٨٨ ، كان الصراع العربي الاسرائيلى قد أخذ فى استرداد اهميته على الصعيد الدولى بفعل الانتفاضة الفلسطينية . وكان استمرار الانتفاضة بما يعنيه من تصعيد التوتر فى هذه المنطقة من العالم كفيلا بأن يتصدر هذا الصراع القضايا العربية خلال الحملة الانتخابية الامريكية كاحدى ابرز القضايا الخارجية .

كما ان الوضع فى منطقة الخليج العربى لم يكن أقل توترا قبل قبول ايران للقرار٥٩٨ فى ١٨ يوليو ١٩٨٨ ، الأمر الذى فرض هذه القضية ايضا على الحملة الانتخابية وفيما عدا ذلك لم تطرح اية قضية عربية اخرى باستثناء المسألة اللبنانية التى اثيرت بشكل هامشى . ولذلك فان القضايا العربية فى هذه الورقة تنصرف الى قضيتى الصراع العربى الاسرائيلى وحرب الخليج .

ولا تهدف الورقة الى البحث فى الوزن النسبى لهاتين القضيتين فى الحملة الانتخابية . فالثابت ان القضايا الخارجية عموما ليس لها سوى وزن محدود فى الانتخابات العامة بمختلف بلاد العالم ، بما فى ذلك الانتخابات الامريكية . فتركز الورقة على الدلالات والمعانى السياسية التى تنطوى عليها معالجة قضية الصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة فى الحملة الرئاسية الامريكية وتسعى الى اعادة طرح مقولة ان الحزب الديمقراطى الامريكي ومرشحيه اكثر تأييدا لاسرائيل بسبب دور اليهود فى هذه الحرب ، وهو الدور الذى يجد اساسه فى حقيقتين تاريخيتين : احداهما تتعلق بليبرالية الغالبية العظمى من اليهود الامريكيين ، والاخرى ترتبط بتركيب الحزب الديمقراطى باعتباره حزب الاقليات والجماعات غير الانجلو سكسونية فى الولايات المتحدة .

وفى هذا الاطار يصبح السؤال البحثى الرئيسى فى هذه الورقة هو : الى اى مدى يمكن ان تقدم الانتخابات الامريكية خبرة جديدة فى هذا المجال ، وهل تمثل هذه الخبرة مقدمة لاعادة صياغة علاقة اليهود بالحزبين الكبيرين ؟

اولا : الحملة الأولية للانتخابات الامريكية :

الانتخابات الاولية هى المرحلة الأولى فى الحملة الرئاسية الامريكية . وهى معركة تشبه سباق الحواجز الذى يخوضه عدد من المرشحين يتسابقون داخل كل من الحزبين الكبيرين طوال الفترة من فبراير الى يونيو بهدف الفوز بترشيح الحزب .

وعندما بدأت الحملة الأولية رسميا ، كان هناك ١٣ مرشحا : فى الحزب الجمهورى ، و ٧ فى الحزب الديمقراطى . فعند بداية خط السباق فى الحزب الجمهورى ، وقف كل من : جورج بوش نائب الرئيس ، وروبرت دول سناتور كنساس ، والكسندر هيج وزير الخارجية الاسبق ، وبيير دوبونت حاكم ولاية دويلاوير السابق ، وجاك كيمب عضو مجلس النواب عن نيويورك ، والقس بات روبرتسون . وكان بول لاكسولت حاكم ولاية نيفادا السابق قد انسحب عشية بدء الحملة .

وبالنسبة للحزب الديمقراطى ، كان هناك مايكل دوكاكيس حاكم ولاية ماساشوستشوجيس جاكسون القس داعية الحقوق المدنية ، وبول سيمون سناتور الينوى ، والبرت جور سناتور تنيسى ، وبروس بابيت حاكم اريزونا السابق ، وريتشارد جيفارد عضو مجلس النواب عن ميسورى ، وجارى هارت* سناتور كلورادو السابق . وكان جوزيف بايدوم سناتور ديلاوير قد

* كان هارت قد انسحب من السباق مبكرا فى مايو ١٩٨٧ عندما كشف الأعلام عن علاقته غير الشرعية مع عارضة ازياء وممثلة ناشئة . لكنه عاد للسباق عشية بدء الحملة الأولية لينسحب ثانية عقب معركة نيو هامبشاير .

انسحب قبل بداية الحملة رسميا .

وتتميز الحملة الأولية عادة بتساقط المرشحين وانسحابهم واحدا وراء الاخر فبالنسبة للجمهوريين كان هيج اول المنسحبين عقب معركة ايوا ، وتلاه بيير دوبونت ثم روبرت دول وجاك كيمب واخيرا بات روبرتسون ، بحيث لم تكد موقعة « الثلاثاء العظيم » في ٨ مارس تنتهى حتى بات بوش وحده في السباق .

وبالنسبة للديمقراطيين كان هارت اول المنسحبين ومعه بروس بابيت ثم جيفارد وبعده سيمون ، ومع اول ابريل لم يبق سوى ثلاثة مرشحين لينسحب احدهم (جور) عقب موقعة نيويورك ليظل دوكاكيس وجاكسون وحدهما .

(١) موقف المرشحين من التعامل الاسرائيلى مع الانتفاضة :

اجاب جميع المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين ـ باستثناء البرت جور ـ ضمن استطلاع لمواقفهم[١] على سؤال بشأن تقويمهم لاسلوب التعامل الاسرائيلى مع الانتفاضة :

أ ـ المرشحون الجمهوريون :

اقر بوش بحق اسرائيل فى استعادة القانون والنظام معبرا عن حزنه للعنف فى المظاهرات وللخسائر فى الأرواح ، ومشيرا الى قيام الادارة الامريكية بحث اسرائيل على استخدام وسائل غير مميته Non - Lethal للتعامل مع المظاهرات ، والى استجابتها كلما كان ذلك متاحا . كما اكد بوش انه على الفلسطينيين الا يتورطوا فى العنف وخرق النظام وان هناك عناصر فلسطينية معتدلة تريد ان تعمل من اجل السلام ، مع الاشارة الى اهمية التوصل الى سلام دائم على اسس واقعية تشمل الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود وحل المشكلة الفلسطينية . واكد دول ان اسرائيل تتعرض للاستفزاز دائما ، لكن رد فعلها كان متجاوزا رغم انها تعمل بجدية للبحث عن وسيلة للتعامل مع وضع بالغ الصعوبة ، مع الاشارة الى أن المطلوب هو حوار بين الجانبين من اجل حل طويل المدى .

وعبر بيير دوبونت عن قناعته بان الاسرائيليين يعملون ما يجب عمله للحفاظ على النظام فى مواجهة الاستفزازات ، بينما حذر هيج من خطر الفهم الجزئى للصدامات فى الضفة والقطاع . وقال انه لا يوجد مبرر لهذه الصدامات طالما ان فى اتفاقية كامب ديفيد اطارا صحيحا للتفاوض ، وان الاولوية يجب ان تعطى لاستئناف العملية السياسية .

وانطلق كيمب من حاجة الاسرائيليين لاستعادة النظام ، على اساس ان المصلحة الامريكية تقتضى ان تكون اسرائيل الحرة المستقلة آمنة ومستقرة . ودعا الى توسيع عملية سلام كامب ديفيد كأساس للمفاوضات الثنائية بين العرب واسرائيل مع استبعاد منظمة التحرير والاتحاد السوفيتى واية دولة او جماعة لا تعترف بحق اسرائيل فى الوجود .

اما روبرتسون فقد لاحظ ان سوء حظ اسرائيل يفرض عليها اللجوء الى قوة قاسية تؤدى الى نشأة جيل جديد من الفلسطينيين لا يعرف سوى العنف ، كما انه من سوء حظ امريكا ان يكون عليها تقويم السلوك الاسرائيلى رغم انها كأمة لا تفهم الضغوط التى تفرض التعامل البوليسى مع عدو داخل الحدود .

والواضح من هذه المواقف ان ثمة اتفاقا عاما بين المرشحين الجمهوريين على القاء اللوم على الفلسطينيين لانهم يثيرون الاضطرابات ويستفزون اسرائيل التى تواجه وضعا سيئا او حظا سيئا (٥ من المرشحين الستة) بينما لا يعترف سوى نصف المرشحين بوجود تجاوزات فى اسلوب التعامل الاسرائيلى مع الانتفاضة ينبغى الحد منها . وفى الوقت نفسه يؤكد معظم المرشحين على ضرورة السلام او الحوار بصفة عامة مع اعطاء اولوية للاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود ، ومع تأكيد اثنين من المرشحين على محورية كامب ديفيد فى عملية التسوية .

والملاحظ ان اربعة من المرشحين الجمهوريين انتقدوا مواقف ادارة ريجان عندما امتنعت عن التصويت فى مجلس الأمن على القرار ٦٠٥ الذى يستنكر ابعاد المدنيين الفلسطينيين الى الخارج ، وهم هيج وكيمب ودوبونت وروبرتسون ، بينما امتنع بوش عن توجيه هذا النقد [٢] . كما ان اثنين من المرشحين (دول وكيمب) اظهرا عداء سافرا لمنظمة التحرير بتقديم مشروعين للكونجرس قبل بدء الحملة الأولية ، لاغلاق مكتب الاعلام الفلسطينى بواشنطن ومكتب بعثة منظمة التحرير بالامم المتحدة فى نيويورك ، وقد اختار دول لمشروعه عنوان (كانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧) بينما اطلق كيمب على مشروعه اسم (قانون مكافحة ارهاب منظمة التحرير الفلسطينية) . كما شن كيمب هجوما على شولتز فى اواخر ١٩٨٧ لعدم تحركه لاغلاق مكتب بعثة المنظمة بنيويورك داعيا الى (اخراس صوت هذه المنظمة فى امريكا) .[٣]

ب ـ المرشحون الديمقراطيون :

ركز المرشح الديمقراطى الرئيسى دوكاكيس على ان احداث الضفة والقطاع جاءت نتيجة الفشل فى متابعة عملية السلام التى ارستها اتفاقية كامب ديفيد . ورغم اقراره بحق السلطات الاسرائيلية فى استعادة النظام ، الا انه انتقد استخدام قوة مفرطةexcessive واكد دوكاكيس الحاجة الى تحريك عملية السلام من جديد .

لكن بروس بابيت نظر الى هذه الاحداث من زاوية ان اسرائيل هى الصديق الأهم للولايات المتحدة فى الشرق

الاوسط ويجب ان تظل كذلك ، وانها الحليف الديمقراطى الوحيد فى هذه المنطقة . لكنه رأى ان هذا التحالف يفرض عدم الصمت ازاء استخدام الذخيرة الحية ضد رماة الحجارة من المراهقين وكسر العظام واستخدام الضرب كوسيلة للسيطرة المدنية ، مع حرصه على الاشارة الى ان الحكومات العربية تفعل ما هو اسوأ بكثير .

وأكد جيفارد ان هناك مشكلات حقيقية فى الشرق الاوسط وانها لا تعتبر جديدة ولا هى من صنع اسرائيل ، لأن مخيمات اللاجئين اقيمت خلال فترة « الاحتلال » الاردنى للضفة والمصرى لغزة كما ان منظمة التحرير مستمرة فى سعيها لتحطيم اسرائيل ، وادارة ريجان فاشلة فى تطوير منهج فعال يعطى الاولوية للمساهمة التى تقدمها اتفاقية كامب ديفيد .

وكان هارت موجزا فى تأكيده على ان الطريقة التى تتعامل بها اسرائيل مع المظاهرات الفلسطينية خاطئة ، وان الصديق يجب ان يصارح صديقه عندما يخطىء .

واعترف سيمون بأن اسرائيل تواجه وضعا حرجا لكنها فى حاجة الى ضبط النفس ، منتقدا ادارة ريجان لأنها لم تؤيد حقا اتفاقية كامب ديفيد ولم تبن عليها ، ومشيرا الى اهمية ان تشجع الولايات المتحدة مسعى اسرائيل للبحث عن قادة فلسطينيين يمكنها التفاوض معهم .

وبدا جاكسون غامضا الى حد ما ، ودعا الى استجابة اكثر انسانية والى انهاء العنف والبدء فى الحوار . لكن هذا الغموض لم يلبث ان انجلى ليتبنى جاكسون افضل موقف بين المرشحين عموما تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

واذا قارنا مواقف هؤلاء المرشحين بسابقيهم الجمهوريين ، نلاحظ ان الاتجاه الصريح لالقاء اللوم على الفلسطينيين اقل بين الديمقراطيين ، ويكاد ينحصر فى دوكاكيس الى جانب جيفارد الذى يلقى لوما على الدول العربية وخاصة مصر والأردن وعلى الولايات المتحدة . لكن الاعتراف بالتجاوزات الاسرائيلية يبدو اوسع نطاقا عند المرشحين الديمقراطيين حيث عبر عنه اربعة منهم احدهم « هارت » الذى اكد خطا السياسة الاسرائيلية عموما . ولم يتحدث صراحة عن حق اسرائيل فى استعادة النظام سوى مرشحان . كما نلاحظ وجود اتجاه غالب يركز على ضرورة العمل على استئناف عملية التسوية مع التركيز على انتقاد فشل ادارتى ريجان فى متابعة عملية كامب ديفيد .

والمثير للانتباه ان المرشح الديمقراطى هارت ، الذى انتقد السياسة الاسرائيلية تجاه الانتفاضة بشكل واضح ، كان معروفا بسجله الطويل فى تأييد اسرائيل . فكان هارت ـ على سبيل المثال ـ ضمن ٥١ عضوا فى مجلس الشيوخ وقعوا على مذكرة عام ١٩٨٤ تطالب بحرمان اية دولة عربية لا تتفاوض مع اسرائيل من شراء اسلحة امريكية متقدمة . وفى حملة عام ١٩٨٤ ، ابدى هارت تأييدا مطلقا لاسرائيل[٤] .

لكن الملاحظ ان موقف هارت اخذ فى التغير تدريجيا بين الانتخابين ، حيث بدأ يميل الى عدم استبعاد ممارسة ضغط امريكى مباشر على اسرائيل مستخدما تعبير « لوى ذراعها » وهو تعبير غير مسبوق بين سياسيى الحزبين ، ومؤكدا على ان الضغط يجب ان يكون على كل الاطراف وليس على طرف واحد .[٥] لكن موقف هارت الجديد لم يترك تأثيرا على الحملة الانتخابية بسبب انسحابه السريع من السباق على عكس جاكسون الذى بقى حتى النهاية واحدث اهم تأثير على حملة الحزب الديمقراطى فيما يتعلق بقضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى .

(٢) موقف المرشحين من مسألة الوطن الفلسطينى :

اجاب المرشحون على سؤال فى الاستطلاع نفسه حول ما اذا كانت ثمة ضرورة لاقامة وطن قومى مستقل للفلسطينيين .

وكانت هذه الاجابات أوضح مواقف عبروا عنها خلال الحملة .

ا ـ المرشحون الجمهوريون :

رفض بوش المرشح الجمهورى الرئيسى اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، واستبعد احتمال التعامل مع منظمة التحرير حتى تنبذ الارهاب وتقبل (القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨) ودعا للتوصل الى اتفاقات سلام من خلال مفاوضات ثنائية حرة رافضا اى اتجاه لفرض مثل هذه الاتفاقات ، مع ضرورة تأكيد أمن اسرائيل .

واقترح دول حل المشكلة من خلال ايجاد طريقة لتدعيم الأمل من اجل التقدم الاقتصادى وفى سبيل التوصل الى وسيلة غير عنيفة وفعالة للتعبير السياسى للفلسطينيين دون تعريض أمن اسرائيل للخطر .

ورأى دوبونت ان القضية اقليمية يجب حلها بين اسرائيل وجيرانها معتقدا ان امريكا لا يمكنها ان تكون وسيطا مباشرا ، ومؤكدا رغم ذلك ـ انه سيفعل ما هو ضرورى لجمع الفرقاء من اجل بدء عملية يحاول من خلالها تسوية النزاع .

وركز هيج على اهمية الحكم الذاتى كمرحلة فى العملية السياسية التى ارستها اتفاقية كامب ديفيد لانها تقود الى حل نهائى للنزاع . وذهب الى ان الولايات المتحدة لا تستطيع تحديد الشكل النهائى للحل ، وهل يكون وطنا قوميا أم اتحادا مع الأردن أم شكلا سياسيا آخرا ، لكنها تستطيع ان تقدم الدبلوماسية التى يمكن ان تجمع الاطراف للتفاوض على اتفاق .

وكان كيمب حريصا حيث قال انه إذا كان المقصود بالوطن القومى دولة فهو يرفض لان مثل هذه الدولة لا تمثل حلاً للنزاع ، موضحا أن الأفضل هو العمل مع اسرائيل والشعب الفلسطينى لتوفير الحقوق المدنية والانسانية مع رفض الانشطة الارهابية لمنظمة التحرير .

وانفرد روبرتسون بالتأكيد على وجود وطن قومى بالفعل للفلسطينيين ويسمى الأردن . وإذا قام نظام ديمقراطى فى الاردن سيصبح دولة فلسطينية .

وعلى هذا النحو نلاحظ أن أحدا من المرشحين لم يقبل اقامة دولة فلسطينية ، وأن اثنين فقط تركا الحل النهائى مفتوحا تحدده الاطراف (دوبونت وهيج) بينما تراوح الحل الذى يطرحه الاخرون بين الحكم الذاتى وفقا لكامب ديفيد وبين تعبير سياسى للفلسطينيين لا يهدد أمن اسرائيل وبين توفير الحقوق المدنية والسياسية لهم ، وبين اعتبار أن الاردن هو الدولة الفلسطينية .

ب ـ المرشحون الديمقراطيون :

ركز المرشح الاساسى دوكاكيس على المبادىء الأساسية فى كامب ديفيد والتى تضع الأساس لاقامة حكومة ذاتية ثم لحل مسألة الوضع النهائى . ولذلك قبل مبادرة شولتز مع بعض التحفظات ، وأكد أن المفاوضات المباشرة ضرورية لتحديد الوضع النهائى للضفة وغزة والذى لا يمكن فرضه من الخارج . وأكد ضرورة الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى واحتياجاته العادلة .

ودعا بابيت الى احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، معتقدا أن الحكم الذاتى سيكون خطوة مهمة على الطريق الصحيح ، ورافضا اقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وركز جيفارد على ضرورة استمرار عملية كامب ديفيد لأن الحل يجب التفاوض عليه بين الاطراف أنفسهم دون أن تفرضه الولايات المتحدة ، وعلى أن أمن اسرائيل يظل محور الاهتمام مهما كان الحل الذى يتم التوصل إليه .

ولم يستبعد هارت امكانية وجود وطن قومى للفلسطينيين لكن بعد الاعتراف الفلسطينى بحق اسرائيل فى الوجود .

وكان هارت قد تحدث بشكل أكثر تفصيلاً عن الوطن الفلسطينى فى وقت سابق موضحا أنه يمكن أن يكون (مكان يعيش الفلسطينيون فيه تحت ظروف دبلوماسية معترف بها ، ويمكن أن يكون كذلك فى اتحاد كونفدرالى مع الاردن مثلاً[٦] .

كما أيد جاكسون اقامة وطن قومى للفلسطينيين داعيا الى علاقة بين العدالة للفلسطينيين والأمن الاسرائيلى ، دون تحديد التفاصيل التى يراها حقا للاطراف المعنية وحدها .

أما سيمون فقد رأى أن معادلة كامب ديفيد يجب أن تعمل ، مقترحا توسيع المفاوضات وجلب فلسطينيين إليها ممن لديهم التزام بالتسوية العادلة وبالعيش فى سلام مع اسرائيل ، دون أن يحدد النتيجة النهائية لهذه العملية فيما يتعلق بالوطن القومى .

وعلى هذا النحو نلاحظ أن اثنين من المرشحين الديمقراطيين أيدا الوطن القومى الفلسطينى وان كان أحدهما بشكل أقل وضوحا (هارت) . لكن معظم الاخرين لم يغلقوا الطريق بمن فيهم دوكاكيس الذى تميز على بوش كما سنرى بعدم رفضه المبدئى للدولة الفلسطينية . فالاتجاه الغالب بين الديمقراطيين هو عدم الحسم بشأن هذه القضية .

وهكذا يمكن القول بأن الفروق التى ظهرت فى الحملة الأولية بين مواقف المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين تجاه الصراع العربى الاسرائيلى تبدو محدودة ، وان بدا الاتجاه العام للديمقراطيين أقل تأييدا لاسرائيل نسبيا من الجمهوريين . فكان اتجاه الديمقراطيين لالقاء اللوم على الطرف الفلسطينى أقل ، بينما اتجاههم لانتقاد التجاوزات الاسرائيلية أوضح . كما أن الاتجاه الغالب لديهم لا يغلق الطريق نهائيا أمام امكانية إقامة وطن قومى للفلسطينيين .

وهذا الاتجاه الديمقراطى الأقل تأييدا لإسرائيل يعتبر غير مسبوق فى الانتخابات الأمريكية حيث كانت العادة أن يتجاوز الديمقراطيون نظرائهم الجمهوريين ـ كقاعدة تقبل الاستثناء منها ـ فى تأييد اسرائيل . فعلى سبيل المثال فى حملة ١٩٨٤ الاولية كان المرشح الجمهورى ريجان* أقل تأييدا لاسرائيل من معظم المرشحين الديمقراطيين مثل والترمونديل وجارى هارت وجون جلين وأرنست هولينجز والان كرانستون وروبين اسكيو ، والذين أقاموا مزادا لتأييد اسرائيل بدأه هارت وكرانستون مبكرا بتحديد « ثمن » مرتفع مما دفع الاخرين لمحاولة اللحاق بهما[٧] .

وفى حملة ١٩٨٠ الأولية تنافس معظم المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين فى تأييد اسرائيل بإستثناء الجمهورى جون كونلى الذى انفرد بالدعوة الى حق تقرير المصير الفلسطينى[٨] .

وفى ١٩٧٦ التزم المتسابقان الجمهوريان فى الحملة الأولية بموقف أقل تأييدا لاسرائيل ، بل ووصف بأنه (متوازن ومعتدل على عكس المتسابقين الديمقراطيين[٩] .

---

* لم تكن هناك حملة تمهيدية فى الحزب الجمهورى عام ١٩٨٤ لغياب اى منافس جدى لريجان .

(٣) مواقف المرشحين من قضية حرب الخليج :

يبدو أن أهتمام المرشحين ـ وخاصة الديمقراطيين ـ بقضية (ايران ـ كونترا) ودور الادارة الجمهورية فيها وسياسة مبادلة الرهائن بالأسلحة طغى على اهتمامهم بحرب الخليج نفسها وكيفية التعامل معها . ولذلك بدت قضية (ايران كونترا) فى بداية الحملة الأولية مهددة لفرص بوش فى الفوز بترشيح حزبه أولاً ، ولفرص المرشح الجمهورى فى الحملة النهائية . ولذلك كانت هذه القضية واحدة من العوامل المتعددة التى يمكن الاعتماد عليها لتفسير التقدم الذى حققه دوكاكيس على بوش فى الاستطلاعات طوال الفترة من أبريل (عندما تأكد أنهما مرشحا الحزبين) وحتى آخر يوليو تقريبا عندما بدأ الاعداد لوقف الأعمال العسكرية . وهى الفترة التى بدأت الاستطلاعات تظهر فيها تراجع دوكاكيس وتقدم بوش . فكان غموض موقف الأخير فى هذه القضية دافعا لكثير من الهجوم الديمقراطى عليه ، خاصة وأنه بدا مضطربا فى بعض الأحيان وهو يتناول دوره فيها .

أما على صعيد حرب الخليج ذاتها ، فقد اتخذ بوش موقف لسياسة ريجان ، وحذر من الاصوات (الديمقراطية) التى تسعى لاضعاف الالتزام العسكرى الامريكى فى هذه المنطقة ، على أساس أن لامريكا ـ باعتبارها قائدة العالم الحر ـ مسئوليات ينبغى أن تنهض بها . وكرر بوش فى حملته التأكيد على أن تأييد حرية الملاحة ودعم حلفاء أمريكا وحماية حركة البترول أمور حيوية للعالم الحر[١٠] .

وكان بوش يرد بذلك على تساؤلات طرحها الكونجرس حينئذ عن المدى الذى يمكن أن يصل إليه الالتزام الامريكى فى الخليج مطالبا بالمزيد من المعلومات فى هذا الشأن .

والملاحظ أن المرشح الجمهورى (دول شارك) فى اصدار قرار الكونجرس الذى يتضمن ذلك التحفظ . وتلخص موقف (دول) فى أنه يتفق مع ريجان حول عدم ترك الخليج للسوفيت لكنه يصر على أن يضطلع الكونجرس بدور نشط فى صياغة السياسة الامريكية هناك ، وعلى أن يقدم حلفاء أمريكا الذين يعتمدون أكثر منها على نفط الخليج جزءا من ثمن تأمين الملاحة فيه[١١] .

كما شاركه فى التحفظ على سياسة ريجان الخليجية مرشح جمهورى آخر هو هيج الذى طالب بإعادة النظر فى حدود الوجود العسكرى الامريكى بالخليج وخاصة بعد حادث الهجوم على السفينة « ستمارك » . بينما وجد مرشح آخر هو كيمب فى ذلك الحادث مبررا للتأكيد على ضرورة استمرار مشروع بناء نظام مضاد للصواريخ فى الفضاء باعتباره ضرورة حيوية للدفاع عن أمريكا ضد التهديد . أما المرشح روبرتسون فقد بدا أكثر أهتماما بانتقاد الهجوم الذى يشنه الديمقراطيون بسبب قضية (ايران ـ كونترا) مؤكدا أنها ليست فضيحة لأن الفضيحة الحقيقية هى عدم اهتمام الحزب الديمقراطى برفع نير الشيوعية عن شعوب العالم .

وربما يعكس هذا التباين فى تناول المرشحين الجمهوريين لهذه القضية اختلاف رؤى التيارات الرئيسية فى الحزب : المحافظون القوميون (دول وهيج) ، والمحافظون الجدد (كيمب) ، والمحافظون الدينيون (روبرستون) .

وكان من الطبيعى أن يركز الديمقراطيون على اثارة قضية (ايران ـ كونترا) باعتبارها دليلاً على فشل الادارة الجمهورية ، وأن يكون دوكاكيس الأكثر اهتماما بذلك وبطرح التساؤلات عن حقيقة دور بوش فيها إذا كان يعلم بها أو عن مدى كفاءته للقيادة اذا لم يكن يعلم رغم وجوده فى البيت الابيض . كما أثار البرت جور هذه القضية من زاوية ان الادارة الجمهورية قدمت السلاح للدولة التى وقفت وراء الضربة التى تعرضت لها قوات « المارينز » فى لبنان[١٢] .

لكن هذا لم يحل دون اتخاذ الديمقراطيين مواقف تجاه حرب الخليج نفسها ، خاصة دوكاكيس وجاكسون اللذان بقيا حتى نهاية الحملة الاولية وكذلك جور الذى انسحب قبل نهايتها بقليل . والملاحظ أن الخط العام لحملات ثلاثتهم ركز على انتقاد التورط العسكرى الامريكى فى الخليج بدرجات متفاوتة ، حيث كان جاكسون الأكثر انتقادا وجور الأقل . وهذا ما يفسر تباين ردود فعلهم تجاه تطورات الاحداث فى الخليج . فعلى سبيل المثال اختلف ثلاثتهم حول قرار ريجان بقصف رصيفى بترول أيرانيين فى منتصف ابريل انتقاما للسفينة الامريكية التى أصيبت بلغم ايرانى . فقد أيد جور ذلك القرار باعتباره (رد فعل مدروسا) بينما رفضه جاكسون لأنه (جزء من سياسة سيئة وغير فعالة) ، فى حين بدا دوكاكيس مذبذبا حيث عبر عن تفهمه للقرار فى البداية ، لكنه لم يلبث أن انتقده ، اتساقا مع الخط العام لموقفه ، وشكك فى حكمته وفى جدوى سياسة التصعيد فى الخليج برمتها[١٣] .

ويعتبر جاكسون المرشح الديمقراطى الوحيد الذى تبنى موقفا متكاملاً تجاه قضية حرب الخليج أهم عناصره ان ادارة ريجان تفتقد الى سياسة سلام دائم فى هذه المنطقة التى توجد بها مصالح وحلفاء وأصدقاء لامريكا التى ينبغى أن تقوم بدور اقناع الطرفين المتقاتلين حينئذ بجدوى السلام ، وان تتعاون مع الاتحاد السوفيتى للعمل على وقف شحنات الإسلحة الى هذه المنطقة[١٤] .

ثانيا : القضايا العربية فى برنامجى الحزبين :

بعد مرحلة الحملة الاولية ، التى انتهت فى ٧ يونيو

١٩٨٨ ، يعقد كل من الحزبين الكبيرين مؤتمره القومى لإعلان مرشحيه لمنصبى الرئيس ونائب الرئيس ، والموافقة على البرنامج الذى يحدد مواقف الحزب دون أن يعني ذلك ضرورة التزام مرشحه بهذا البرنامج فى حالة فوزه بالرئاسة . وقد عقد الحزب الديمقراطى مؤتمره الاربعين بأتلانتا ـ جورجيا ١٨ ـ ٢١ يوليو ، بينما عقد الحزب الجمهورى مؤتمره الرابع والثلاثين فى نيواورليانز ـ لويزيانا ١٥ ـ ١٩ أغسطس .

وقد رأينا أن المواقف التى عبر عنها المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون لا تنطوى على تمايزات جوهرية ، وان كان الاتجاه العام لدى الديمقراطيين أقل انحيازا لاسرائيل من الجمهوريين لأول مرة .

وجاء مؤتمرا الحزبين ليؤكد هذا الاستخلاص بشكل أوضح ، حيث شهد المؤتمر الديمقراطى جدلاً ساخنا لأول مرة حول مسألة الدولة الفلسطينية . كما جاء البرنامج الديمقراطى أقل مغالاة فى تأييده لاسرائيل .

١ ـ الجدل فى الحزب الديمقراطى :

قبل أن ينعقد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى ، تبنى انصار جاكسون فى مؤتمرات هذا الحزب بالولايات الدعوة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق اقامة دولة مستقلة .

وشهدت تلك المؤتمرات جدلاً واسع النطاق حول هذه الدعوة أسفرت عن موافقة ستة منها على نص واضح يتضمن حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية[١٥]، وذلك فى ولايات ايلينوى وماين واوريجون وتكساس وفيرمونت بالاضافة الى مقاطعة كولومبيا . وفى ولاية مينيسوتا تم الاتفاق على صيغة تقول : (حق تقرير المصير للفلسطينيين ومشاركتهم فى عملية تعبر عن طموحاتهم القومية) . بينما كانت الصيغة فى ولاية أيوا هى (تأييد حق الشعب الفلسطينى فى وطن قومى)، وفى ولاية كاليفورنيا (تحقيق طموحات الفلسطينيين للتحكم فى مصيرهم). ورغم أن هذه النصوص جاءت فى اطار التأكيد على ضرورة ضمان أمن اسرائيل ، فقد كانت هذه المرة الأولى التى تقرها مؤتمرات الحزب الديمقراطى بالولايات .

ومع ذلك ظلت قضية الدولة الفلسطينية احدى أبرز النقاط الخلافية الاثنتى عشرة بين معظم أنصار جاكسون (١٢١٨ مندوبا) وأنصار دوكاكيس (٢٨٦٧ مندوبا) فى المؤتمر القومى للحزب ، الأمر الذى انعكس على أعمال لجنة صياغة البرنامج العام للحزب التى بدأت اجتماعاتها بدينفر ـ كلورادو يوم ٢٥ يونيو بحضور ١٨٦ عضوا منهم ٤ من الامريكيين العرب لأول مرة وظلت الخلافات حول هذه النقاط مستمرة حتى عشية انعقاد المؤتمر[١٦] ، حيث تم قبول ٩ منها بينها نقطتان خاصتان بقضيتين عربيتين : احداهما حول حرب الخليج وتنص على : (اننا ملتزمون بأمن الخليج وحرية الملاحة فى المياه الدولية وانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية بتعزيز جهود الأمم المتحدة الهادفة الى وقف اطلاق النار والتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات ، وذلك من خلال حظر السلاح على الطرفين المتحاربين). أما الثانية فتخص لبنان ، ونصها : (اننا نؤيد سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه فى ظل حكومة مركزية قوية بما يكفى لتوحيد شعبه والمحافظة على الأمن والعيش فى المنطقة).

وبذلك بقيت ثلاث نقاط خلافية تم الاتفاق على طرح اثنتين منها للتصويت فى المؤتمر احداهما بشأن رفع الضرائب على الاغنياء والشركات الكبرى ، والأخرى بخصوص الا تكون الولايات المتحدة هى البادئة باستخدام الاسلحة النووية . وكانت النقطة الثالثة هى الخاصة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ودولته المستقلة . وقبل أنصار جاكسون عدم طرحها للتصويت مقابل اثارة نقاش حولها فى قاعة الحزب لتبدى مختلف الاطراف تصوراتها بشأنها ، وذلك بعد أن فشلت محاولات التوصل الى حلول وسطى من نوع (الحقوق الاساسية). أو (الحقوق المتساوية) للفلسطينيين ، حيث أصر أنصار دوكاكيس على عدم التنازل عن صيغة (الحقوق المشروعة للفلسطينيين) . وقد فسر أحد أنصار جاكسون من الامريكيين العرب قبولهم عدم طرح هذه النقطة للتصويت بأنهم رأوا فى اثارة نقاش رسمى حولها فى قاعة المؤتمر مكسبا كبيرا فى حد ذاته[١٧] .

٢ ـ الصراع العربى الاسرائيلى فى برنامجى الحزبين :

وفى هذا المناخ الجديد على الحزب الديمقراطى ، جاءت الفقرة الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى فى برنامجه موجزة وتؤكد على الشعور بالقلق لتخلى الادارة الجمهورية لفترة طويلة عن عملية السلام فى الشرق الاوسط ، وتشير الى أهمية الحفاظ على علاقة خاصة مع اسرائيل تقوم على قيم ومصالح استراتيجية متبادلة ، وضرورة وجود قيادة جديدة تعمل للوفاء بوعد السلام والامن عن طريق المفاوضات التى نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد للتوصل الى سلام يضمن المصالح الامنية الاسرائيلية[١٨] . ولذلك بدأ البرنامج الديمقراطى هزيلا من زاوية دعمه لاسرائيل بالمقارنة مع البرنامج الجمهورى الأكثر مغالاة ، والذى تناول سبل تأييد اسرائيل بالتفصيل على النحو التالى :[١٩]

ـ مواصلة ضمان احتفاظ اسرائيل بتفوق نوعى على اى عدو او تجمع من الاعداء .

ـ الرفض الحاسم لأقامة دولة فلسطينية فى الضفة وغزة .

ـ التعهد باستمرار التعاون الاستراتيجى بين امريكا واسرائيل وتطويره ليشمل وضع معدات عسكرية امريكية فى اسرائيل قابلة للاستخدام المزدوج .

- ادانة العداء للسامية والدعوة الى الغاء قرار الامم المتحدة عام ١٩٧٥ الذى ساوى بين العنصرية والصهيونية مع الاشارة الى ان الفشل فى هذا الالغاء سيبرر ايقاف المساهمة المالية الامريكية فى ميزانية المنظمة الدولية.
- التأكيد على ان محاولة طرد اسرائيل من الأمم المتحدة ستؤدى الى مقاطعة امريكا لها
- دعوة الحكومة السوفيتية الى السماح بالهجرة الحرة لليهود والى انهاء التمييز ضد اليهود والجماعات الدينية الأخرى.

والملاحظ ان الجزء الخاص بالصراع العربى الاسرائيلى فى البرنامج الجمهورى استقى بكاملة تقريبا من « ورقة موقف الشرق الأوسط »[٢٠] Middle East Position Paper التى أعدتها لجنة بوش الاستشارية الخاصة بهذه المنطقة، والتى تضمنت توصيات تفصيلية فى ٩ورقات. واعطت تلك الورقة اهمية خاصة لتخزين المعدات العسكرية الامريكية وقطع الغيار والذخيرة فى اسرائيل لتستخدمها فى حالة نشوب حرب جديدة، وهو هدف قديم لاسرائيل برز بشكل ملح بمقتضى خبرة حرب ١٩٧٣. كما دعت الورقة الى توسيع نطاق التعاون العسكرى والالتزام بتطوير صاروخ اسرائيلى مضاد للصواريخ العربية تأكيدا لاستمرار التفوق العسكرى الاسرائيلى.

واكدت الورقة رفض اقامة دولة فلسطينية تحت اية ظروف لانها ستضر بالمصالح الامنية لاسرائيل والاردن والولايات المتحدة، ورفض خلق اية هوية فلسطينية يمكن ان تعرض امن اسرائيل للخطر. كما اوضحت ان انجاز السلام فى الشرق الاوسط يتم عبر عملية طويلة وعن طريق المفاوضات المباشرة دون تدخل اى طرف خارجى.

وتعتبر هذه اول مرة يخرج فيها الديمقراطيون بمؤتمر قومى وبرنامج اقل تأييدا لاسرائيل من الجمهوريين. ففى ١٩٨٤ لم يكن هناك فارق ملموس بين البرنامجيين، وان كانت صياغة البرنامج الديمقراطى اكثر مغالاة فى هذا التأييد[٢١].

وفى ١٩٨٠ كان البرنامج الجمهورى اكثر حذرا بينما اتسم البرنامج الديمقراطى بتحديد لعناصر تأييد اسرائيل بقدر أكبر من التفصيل وبمعارضته الصريحة لقيام دولة فلسطينية، وهو مالم يرد فى البرنامج الجمهورى وقتئذ، اى على عكس الحال عام ١٩٨٨[٢٢].

وفى ١٩٧٦ كان البرنامجان مغاليين فى تأييدهما لاسرائيل، وبدا انهما يتنافسان فى تأكيد كل ما تطالب به[٢٣].

٣ - اليهود بين الحزبين :

أدى ذلك التطور فى معالجة البرنامجين الديمقراطى والجمهورى للصراع العربى الاسرائيلى الى اثارة جدل بين اليهود الامريكيين حول موقفهم من الحزبين: فقد انطلق اليهود الجمهوريون، الذين ظلوا دائما الاقلية، يدعون اقرانهم الديمقراطيين وجميع اليهود فى امريكا للانضمام الى الحزب الجمهورى. وافتتح ماكس فيشر عميد الجمهوريين هذه الدعوة فى خطابة امام المؤتمر الجمهورى فى ١٧اغسطس، مركزا على ان الحزب الديمقراطى يتحرك بعيدا عن حاجات واهتمامات اليهود، وأن برنامجه لم يتضمن ادانة للعداء للسامية ولا لقرار الامم المتحدة الذى يساوى الصهيونية بالعنصرية ولم يؤيد اليهود السوفيت ولم يرفض الدولة الفلسطينية[٢٤].

كما أقدم توماس داين مدير لجنة العلاقات الامريكية - الاسرائيلية AIPAC على سلوك غير مألوف عندما اشاد بما تضمنه البرنامج الجمهورى حول الشرق الاوسط وقال انه افضل برنامج يقره اى من الحزبين فى تاريخهما[٢٥].

ورغم مشاركة مسئولين فى AIPAC الى ايضاح ان هذه الاشادة لاتعنى تأييد اللجنة للحزب الجمهورى، فقد انتقد بعض اليهود الامريكيين سلوك AIPAC على اساس انها كجماعة غير حزبية ليس لها أن تنحاز الى اى من الحزبين على حساب الاخر. وحدث سجال بين قادة اليهود حول هذه القضية. فرأى زاكس مثلا ان داين لم يقل الا الحقيقة، وان الديمقراطيين كانوا سعداء لفترة طويلة بتقريظ اليهود لهم قبل ان يصبح الجمهوريون اكثر وضوحا فى تأييدهم لاسرائيل[٢٦]. ويمكن تلخيص ابرز معالم الخطاب السياسى لليهود الجمهوريين على النحو التالى :[٢٧]

- ان الحزب الديمقراطى لم يعد ذلك الحزب الذى ظل معظم اليهود يصوتون له طويلا، بعد ان لم يبق لديه الا القليل الذى يقدمه لليهود.
- ان الجمهوريين تبنوا برنامجا متكاملا لدعم اسرائيل، ولايمكن مقارنته بالفقرة القصيرة التى لاتفصح عن التزام حقيقى Nnn - committal والتى تبناها الديمقراطيون حول الشرق الأوسط فى برنامجهم.
- ان البرنامج الجمهورى يؤكد سجل ادارة ريجان - بوش فى دعم اسرائيل، ولايترك مجالا للشك فى ان الجمهوريين باتوا يشاركون اليهود فى مصيرهم
- ان دور جاكسون فى الحزب الديمقراطى يتزايد على نحو لايترك مكانا لليهود فى هذا الحزب. فعبارة « جاكسون الديمقراطى » كانت تعنى ذات يوم هنرى جاكسون المؤيد لاسرائيل. لكنها تعنى الان جيس جاكسون، وعلى اليهود ان يدركوا مغزى هذا التغير الذى جعل الدولة الفلسطينية مقبولة من اعداد متزايدة من التيار الرئيسى فى الحزب.
- ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشعر بالقلق بدليل

مصارحة السفير الاسرائيلي في واشنطن لقادة الحزب الديمقراطي بأن ماحدث في مؤتمر اتلانتا بمثابة جرس انذار يجب الاهتمام به .

وازاء هذا الهجوم المنظم ، تصدى بعض اليهود الديمقراطيين للرد بالتركيز على النقاط التلية :(٨)

- ان هناك مصيدة منصوبة ليهود امريكا عبر حملة نمو غائبة تسعى الى اثارة الخوف من توجهات دوكاكيس وطرح الشكوك حول من سيوجه سياسته الشرق الأوسطية حال فوزة بالرئاسة .

- ان دوكاكيس ظل دائما مرتبطا باسرائيل ومؤيدا لنضالها من اجل الأمن . فكان هو مثلا اول حاكم يأمر سلطات ولايته بعدم التعامل مع اية شركة تلتزم بالمقاطعة العربية لاسرائيل . كما كان من اوائل الداعين الى نقض قرار الامم المتحدة الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، على عكس احد قادة حملة بوش وهو سونونو حاكم نيوها مبشاير الذى كان الحاكم الوحيد الذى رفض اصدار مثل هذا الاعلان .

ان دوكاكيس تمكن من هزيمة جاكسون ومندوبيه فى الصراع حول الدولة الفلسطينية ونجح فى صياغة برنامج مؤيد لاسرائيل رغم الضغوط التى واجهها .

- ان ادارة ريجان بوش اظهرت بعد أيام من المؤتمر الجمهورى الهوة الواسعة بين برنامجها وافعالها ، وذلك عندما استخدمت لغة غير مسبوقة فى تهديد اسرائيل بسبب إبعاد بعض الفلسطينيين المسئولين عن العنف المستمر .

لكن الملاحظ ان حملة اليهود الجمهورين على الحزب الديمقراطى لم تنجح فى تحويل كثير من اصوات اليهود الديمقراطيين الى بوش ، الامر الذى يعكس مدى الارتباط التاريخى بين اغلبية اليهود والحزب الديمقراطى رغم حقيقة ان بوش هو الأكثر تأييدا لاسرائيل . ويبدو ان وولف بلتزر رئيس مكتب جريدة « جيروز اليم بوست » فى واشنطن كان على حق عندما لاحظ ان اليهود الامريكيين ظلوا يناصرون دوكاكيس فى حين ان اليهود الاسرائيليين يفضلون بوش(٢٩) . ومع ذلك يظل للجدل بين اليهود الامريكيين حول موقفهم من الحزبين مغزى لايمكن الاستهانة بتأثيراته المستقبلية على النحو الذى سنعالجه فى خاتمة هذه الورقة .

ثالثا : الحملة النهائية :

بانتهاء المؤتمرين القوميين للحزبين ، تبدأ المرحلة الاخيرة فى انتخابات الرئاسة الامريكية وهى الحملة النهائية او حملة الخريف .

وقد شهدت هذه الحملة تبلور مواقف المرشحين والجمهورى حول القضايا الداخلية الكبرى مثل الضرائب وعجز الميزانية والبرامج الاجتماعية والانفاق العسكرى ويمكن القول بأنها اظهرت التمايز بين منهجين : احدهما يضع الخطوط الاساسية لاستراتيجية اساسها قدر معين من العدل الاجتماعى والنمو المتوازن والحد من الانفاق العسكرى ، والآخر ينحاز الى الاغنياء ويستهين بالخلل الاقتصادى المتزايد ويزيد الانفاق العسكرى . وبخصوص الصراع العربى الاسرائيلى ، نلاحظ ان التباين الذى تبلور فى مؤتمرى وبرنامجى الحزبين لم ينعكس فى الحملة النهائية التى تشهد فى العادة حرص المرشحين على ارضاء اسرائيل واليهود ، وان ظل دوكاكيس متميزا بعدم رفضه المبدئى للدولة الفلسطينية .

(١) التنافس على ارضاء اليهود واسرائيل :

حرص كل من بوش ودوكاكيس على دور بارز لليهود فى حملتهما النهائية . فقد شكل بوش اللجنة اليهودية القومية لحملته ، وعلى رأسها ثلاث شخصيات يهودية كبيرة . جوردان زاكس من اوهيو ، وجورج كلاين من نيويورك ، وماكس فيشر من ديترويت . وقد شكلت هذه اللجنة بعد ان التقت مجموعات من قادة اليهود مع بوش فى جلسات حوار اكد خلالها دعمه الكامل لاسرائيل ورفضه اى اتجاه لدفعها الى تقديم تنازلات تعرض امنها للخطر(٣٠) .

كما حرص بوش على ان تتصدر الشخصيات المعروفة بشدة تأييدها لاسرائيل لجنته الخاصة بالشرق الاوسط ، والتى رأسها اليهودى جوردان زاكس ، وضمت شخصيات منها مارشال بريجير الذى كان مسئولا عن تنسيق علاقة ريجان بالجالية اليهودية ، ولورانس ايجلبير جر وجوزيف سيسكو وآلان كبيس ووليام شنايدر وجيفرى كيمب وجويس ستار وجميس فيليبس ، وقد لعبت تلك اللجنة الدور الرئيسى فى صياغة الجزء المتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى فى البرنامج الجمهورى .

كما حرص دوكاكيس بدوره على ان يضم للجنة حملته القومية عددا من زعماء اليهود والعناصر المؤيدة لاسرائيل ، ومنهم ستيوارت ايزنشتادت وهايمان بوكبايندر وصمويل لويس وستيفن جروسمان وكين والسن ومادلين البرايت .

وعلى صعيد الالتزام تجاه اسرائيل ، لم يترك كلا المرشحان فرصة لتأكيده . ويمكن الاشارة الى هده المظاهر على سبيل المثال لا الحصر .

- اسراع بوش بتأكيد مساندته الكاملة لقرار وزارة العدل الامريكية باعتبار الرئيس النمسوى كورت فالدهايم شخصا غير مرغوب فيه . وبعث بوش برسالة الى جوردان زاكس يؤكد فيها تعهده بالالتزام بهذا القرار فى حالة توليه الرئاسة(٣١) .

- تخلى بوش عن ٥ من مساعديه لتوجيه اتهامات لهم بمعاداة السامية ، وعلى رأسهم فردريك مالك نائب رئيس حملته .

- حرص كل من بوش ودوكاكيس على الاتصال الهاتفى

بشامير خلال زيارته للولايات المتحدة فى يونيو ، حيث اكد له كل منهما انه سيحافظ على الصداقة الامريكية الاسرائيلية الحميمة .

ـ مشاركة بوش ودوكاكيس عن طريق نائبيهما كويل وبنستن فى معارضة منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة دخول للولايات المتحدة لمخاطبة الجمعية العامة . فكان كلاهما ضمن ٥١عضوا بمجلس الشيوخ طالبوا إدارة ريجان فى آخر سبتمبر بعدم منح عرفات تأشيرة دخول[٣٢] .

لكن تجدر الاشارة هنا الى ان استرضاء اليهود واسرائيل من الأمور المألوفة فى الحملة الانتخابية الامريكية ويقوم بها جميع المرشحين بدرجات متفاوتة . وحتى جاكسون نفسه اضطر خلال الحملة الاولية لأن يعلن قبل معركة نيويورك عزمه على تصحيح علاقته مع اليهود وانه يعتذر لهم ويؤكد انه لم يدع الى مشاركة عرفات فى عملية التسوية ويصف لقاء سابقا له معه بأنه لقاء عابر لاينطوى على مغزى سياسى[٣٣] .

(٢) الدولة الفلسطينية بين دوكاكيس وبوش :

اكد بوش بوضوح قاطع ـ كما سبقت الاشارة ـ على رفضه لقيام دولة فلسطينية ، بينما امتنع دوكاكيس عن اعلان هذا الرفض ليترك للأطراف المتنازعة تحديد الشكل النهائى للتسوية عن طريق التفاوض ، مكتفيا برفض اى اعلان منفرد للدولة الفلسطينية .

والملاحظ ان بوش اتخذ من موقف دوكاكيس هذا مدخلا للهجوم عليه وهو يخاطب التجمعات اليهودية كما فعل فى خطابه امام مؤتمر « بناى بريث » بيليتمور فى سبتمبر . فقال (ان عدم استبعاد دوكاكيس لقيام دولة فلسطينية يكشف عن قصور فى فهم الموقف ، فأى شخص يجد صعوبة فى اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة او يقترح تركها مفتوحة لايفهم المخاطر الحقيقية القائمة . وادارتى لن تؤيد اقامة اى كيان فلسطينى يمكن ان يهدد أمن اسرائيل)[٣٤] .

لكن دوكاكيس ظل مصرا فى هذا المجال على أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تتخذ قرارا فى قضية كهذه ، أو أن تفرض سلاما امريكيا فى الشرق الأوسط .

ومع ذلك فقد اتفق بوش ودوكاكيس على استبعاد منظمة التحرير عن عملية التسوية ما لم تلبى الشروط الأمريكية كاملة ، وعلى محورية دور الأردن فى هذه العملية رغم قراره بفك الأرتباط مع الضفة الغربية ، وعلى أن اعتراف الدول العربية باسرائيل ضرورى لدفع هذه العملية .

والملاحظ أن دوكاكيس ظل ، خلال الحملة النهائية ، على موقفة من قضية القدس وتأييده لنقل السفارة الأمريكية فى اسرائيل على اساس أن مكان هذه السفارة يجب أن يكون فى المكان الذى تقول اسرائيل انه عاصمتها .

والمثير للانتباه أن يركز الأعلام العربى عموما ، فى تناوله للحملة الأنتخابية الأمريكية على هذه القضية متجاهلا السياق العام للحملة بل والسياق الذى يطرح فيه دوكاكيس موقفه من هذه القضية نفسها . ويجدر التنوية ها بأن موقف دوكاكيس من قضية القدس وفقا لما طرحه لا تعنى بالضرورة قبوله بالادعاءات الاسرائيلية بشأنها . فهو لا ينطلق من حق اسرائيل ـ سواء القانونى أو التاريخى الدينى ـ فى القدس ، وانما ينطلق من فكرة بسيطة مؤداها أن السفارات تقام عادة فى المكان الذى تقول الدولة المضيفة أنه عاصمتها ومع ذلك فقد تجاهل دوكاكيس حقائق أولية فى مقدمتها أن هذا المكان الذى تزعم اسرائيل أنه عاصمتها سيطرت عليه عن طريق الغزو العسكرى وأنه من ثم منطقة محتلة . كما تجاهل أن القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الذى اعطى اسرائيل شرعيتها الدولية لم يضم هذا المكان للدولة الاسرائيلية ، وانما قضى بتدويله .

لكن موقف دوكاكيس من هذه القضية لايجوز أن يكون المؤشر الوحيد لتقويم حملته أو أن يحجب عنا التطور المهم الذى طرأ على موقفى الحزبين الأمريكيين الكبيرين فى هذه الحملة .

وقد ظل بوش صامتا طوال الحملة ازاء قضية القدس ، فلم يعلق على موقف دوكاكيس سلبا أو ايجابا ، وهو الذى اهتم بزيارة القدس خلال جولته فى منطقة الشرق الأوسط فى سبتمبر ١٩٨٦ والوقوف امام المقدسات اليهودية والبكاء أمام ما يسمى « بحائط المبكى » وهو يرتدى« الطاقية » اليهودية المعروفة .

وقد صمت بوش ازاء قضية القدس حتى عندما انتقد مسئولون فى ادارة ريجان موقف دوكاكيس من قضية القدس . كما ظل صامتا عندما اتخذ الجمهوريون بمجلس الشيوخ مبادرة عملية فى اتجاه نقل السفارة الأمريكية للقدس ، وذلك عبر الاقتراح الذى قدمه السناتور هليمز بتخصيص اعتمادات لبناء مبنيين للسفارة الأمريكية باسرائيل احدهما فى تل أبيب والأخر فى القدس لترك الحرية للرئيس الجديد لتحديد ايهما سيكون المقر الرسمى للسفارة . وقد أقر الكونجرس ذلك الاقتراح بالفعل[٣٥] .

(٣) قضية الخليج فى الحملة النهائية :

عندما بدأت الحملة النهائية ، كانت ايران قد قبلت القرار ٥٩٨ وتم وقف اطلاق النار . وقد صب ذلك التطور فى مصلحة حملة بوش الذى سعى الى استثماره من خلال الايحاء بأن اصرار الادارة الجمهورية على حماية الملاحة فى الخليج كان له الأثر الحاسم فى تغير الموقف الايرانى . واصبح بمقدور بوش أن يواصل التأكيد على موقفه الذى

يتلخص فى أن لامريكا مهمة دائمة بالخليج لكنها لاتقتضى بالضرورة وجودا دائما . ومحور هذه المهمة هو ابقاء الممرات المائية مفتوحة ودعم النظم المعتدلة الصديقة لأمريكا ، والحفاظ على استقرار هذه المنطقة التى توجد للعالم الحر مصالح ضخمة فيها . بينما واصل دوكاكيس التأكيد على موقفه النقدى للتورط العسكرى الأمريكى فى الخليج ، والمفضل لارسال قوات دولية ، والداعى للسعى الى حل المشكلات القائمة مع ايران سلميا مع ابداء الاستعداد لتطبيع العلاقات معها مقابل تعهدها باطلاق سراح الرهائن الامريكيين .

وربما كان الاهتمام بتحسين العلاقات مع ايران هو القاسم المشترك الأهم بين المرشحين فيما يتعلق بقضية الخليج ، لأن اتفاقهما على دعم النظم الموالية لامريكا ينطوى على خلاف مهم حول سبل هذا الدعم حيث يستبعد دوكاكيس التورط العسكرى .

وبشأن قضية تحسين العلاقات مع ايران التى تبناها دوكاكيس ، لم يكن بمقدور بوش رفضها بعد أن تورطت الادارة الجمهورية فى تقديم الأسلحة لايران . لكن تميز موقف بوش فى هذا الصدد بالتركيز على ضرورة البحث عن سياسيين معتدلين يمكن الحوار معهم .

ورغم أن وقف اطلاق النار فى الخليج أدى الى تقلص الاهتمام العام فى امريكا بقضية (ايران - كونترا) وخاصة بعد أن دخلت تحقيقاتها فى متاهات ، فقد ظلت محورا هاماً فى المواجهة خلال الحملة النهائية . وكان ابرز مؤشر لذلك انها طغت على الشق المتعلق بحرب الخليج فى المناظرة التليفزيونية الأولى ، حيث عمد دوكاكيس الى مهاجمة بوش بشأنها مؤكدا أنه تورط فى السياسة السرية وانه أيد مقايضة الاسلحة بالرهائن على عكس شولتز وواينبرجر . بينما دافع بوش عن سياسة الادارة الجمهورية تجاه الخليج مؤكدا نجاحها فى وقف القتال ، وسخر من دوكاكيس لتفضيله ارسال قوات دولية للخليج . ومع ذلك فقد اعترف بوش بأن هناك اخطأ أرتكبت فى مرحلة ما ، مبررا اياها بأن السياسة الأمريكية ارادت التعامل مع الايرانيين المعتدلين لدعم مركزهم فى النظام الايرانى .

خاتمة :

منذ أن بدأت الحملة الأولية للرئاسة الأمريكية ، بدت فى الأفق ملامح تحول غير مكتمل المعالم فى المواقف التقليدية للحزبين الجمهورى والديمقراطى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فقد بدأ أن مواقف المرشحين الجمهوريين تنحو فى محصلتها النهائية الى تجاوز نظرائهم الديمقراطين فى تأييد اسرائيل . لكن هذا التحول لم تتضح معالمه الا بانعقاد المؤتمرين القوميين الحزبين .

فظهر انه اصبح هناك تيار لأيستهان به داخل الحزب الديمقراطى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بل ويقبل اقامة دولة فلسطينية على النحو الذى عرضنا له :

وينبغى التأكيد هنا على أن هذا التحول الحادث فى الحزب الديمقراطى هو تحول كمي لاكيفيا ، وأنه يشبه نوعا من تبادل المواقع بين الحزبين ، وبالتالى فهو لايبشر فى ذاته بتغير يعتد به فى السياسة الأمريكية اذا تولتها ادارة ديمقراطية فى المستقبل القريب ، ودون أن يعنى ذلك فى الوقت نفسه المصادرة على امكانات هذا التغير وخاصة اذا أمكن للطرف العربى فى الصراع أن يمارس ضغطا فاعلاً خلال الفترة المقبلة .

والواقع أن هذا التحول فى مواقف الحزبين الأمريكيين الكبيرين لم يكن فجائيا . ففى الحزب الجمهورى أدى تصاعد نفوذ تيار المحافظين الجدد منذ اواخر السبعينات الى تدعيم التوجهات الرامية الى الذهاب فى تأييد اسرائيل اشواطا أبعد مما ذهبت اليه التيارات المحافظة الأخرى داخل الحزب سواء المحافظين التقليديين أو القوميين أو الدينيين(٣٦) .

وقد ظهر تأثير هذا التطور داخل الحزب الجمهورى على ممارسات ادارتى ريجان اللتين سجلتا مستوى غير مسبوق فى الدعم الأمريكى لاسرائيل ، الأمر الذى أسقط اسطورتين سادتا طويلا هما : اسطورة افضلية الرئيس الجمهورى على الرئيس الديمقراطى واسطورة افضلية رئيس الفترة الثانية المتحرر من الضغوط اليهودية عليه لعدم قدرته على الترشيح لفترة ثالثة(٣٧) .

أما فى الحزب الديمقراطى فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تزايدا مطردا فى نفوذ جناحة اليسارى المعبر عن افكار وقيم الليبرالية الجديدة ذات التوجهات الاجتماعية الواضحة ، والذى أصبح ملتفا حول جيس جاكسون ، وهو التيار الذى يعبر عن تعاطف مع الشعب الفلسطينى . ورغم خسارة هذا التيار فى الحملة الأولية ، الا انه اصبح احد أهم مراكز الثقل لتى لا يمكن تجاهلها داخل الحزب ، حيث يؤيده نحو ثلاثة ارباع الزنوج وما لا يقل عن ثلث الليبراليين وكل اليساريين . وقد رأينا كيف نجح هذا التيار فى طرح قضية الدولة الفلسطينية داخل الحزب بشكل غير مسبوق .

وفى الوقت نفسه أخذ التيار الرئيسى فى الحزب يتحرر نسبيا من نظرته الجامدة التقليدية الى الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة بعد أن أكدت الانتفاضة أن الصراع ليس بين دول غربية متعددة واسرائيل « المحاصرة » وانما بين شعب فلسطينى أعزل تقريبا واسرائيل القمعية .

والمرجح أن يواجه استمرار هذه العملية داخل الحزب الديمقراطى صعوبات عديدة اهمها دور اليهود فى هذا

الحزب ، وهو الدور الذى ترسخ عبر ما يزيد عن ٥٠ عاما منذ أن اصبحوا جزءاً من التحالف الديمقراطى الكبير الذى حمل روزفلت الى البيت الأبيض عام ١٩٣٢ .

ويمكن تصور عدة بدائل للحركة امام اليهود فى مواجهة هذا التطور :-

أولها : العمل على محاصرة التيار « الجاكسونى » داخل الحزب من خلال التأثير على التيار الليبرالى الرئيسى الذى ينتمى اليه معظم اليهود بالفعل ، وحتى بالتعاون مع التيار المحافظ فى الحزب المتمركز فى الجنوب والذى قد يسعى لاستخدامهم للحد من تزايد نفوذ التيار « الجاكسونى » .

والواضح أن هذا البديل هو الذى تم اعتماده بالفعل خلال الفترة الماضية . وهو يحمل فى طياته احتمالات صدام يهودى - زنجى على اساس أن الزنوج يمثلون القاعدة الرئيسية للتيار الجاكسونى » .

وثانيها : السعى من أجل اعادة بناء التحالف اليهودى الزنجى ، الذى كان قد بلغ ذروته فى اوائل الستينات ، على قاعدة المواجهة المشتركة للعداء للسامية وللتمييز ضد الزنوج .

ولكن هذا التحالف قد أخذ فى الانكسار منذ أواخر الستينات لاسباب موضوعية يصعب القفز عليها ، وفى مقدمتها انتقال قيادة الحركة الزنجية الى فئات العمال الاقل دخلا التى تنظر الى الموقع الاجتماعى لليهود نظرة طبقية . ولذلك فرغم وجود تراث يعتد به للتحالف بين اليهود والزنوج فثمة عوامل اجتماعية تجعل من الصعب اعادة بناء هذا التحالف من جديد .

وثالثها : الانسحاب التدريجى لليهود من الحزب الديمقراطى والالتحاق بالحزب الجمهورى الذى غدا الاكثر تأييد الاسرائيل . لكن التوجهات الليبرالية الاصيلة لليهود الديمقراطيين تجعل هذا البديل بالغ الصعوبة ، خاصة وأن نفوذ المحافظين الجدد فى الحزب الجمهورى تجعل الهوة واسعة للغاية . ومع ذلك فثمة خبرة سابقة لتحول قطاعات من اليهود الليبراليين الى مواقع شديدة المحافظة ، بل وشكلت بعض هذه القطاعات احدى القوى التى أدت الى بروزتيار المحافظين الجدد فى الحزب الجمهورى . فقد وجد بعض اليهود أن المعارضة الليبرالية للسياسة العسكرية الأمريكية سواء معارضة الانفاق العسكرى الواسع أو معارضة التدخل العسكرى فى الصراعات الاقليمية ستؤثر على الدعم الأمريكى لاسرائيل ، فانقلبوا على ليبراليتهم وتحولوا الى المحافظة المتطرفة .

ورابعها : البقاء داخل الحزب الديمقراطى الأقرب الى توجهاتهم الليبرالية لكن دون تدعيم المرشح الديمقراطى فى الانتخابات الرئاسية الا اذا حصلوا على ضمانات جدية لعدم ارتباطه بمواقف وسياسة الحزب عندما يصل للبيت الأبيض . فاذا تعذر ذلك يمكنهم تدعيم المرشح الجمهورى للرئاسة . وقد حدث من قبل أن صوت يهود ديمقراطيون لصالح المرشح الجمهورى ، ففى بعض الانتخابات ، مثلما حدث عام ١٩٨٠ عندما حصل ريجان على ٤٣٪ من اصوات اليهود ، وعام ١٩٥٦ عندما حصل ايزنهاور على ٤٠٪ من اصواتهم . ومن المألوف فى السياسة الأمريكية أن يصوت بعض اعضاء أحد الحزبين لمرشح الحزب الآخر .

وخامسها : أن يتكيفوا مع التوجهات الجديدة فى الحزب الديمقراطى ازاء الصراع العربى الاسرائيلى ، خاصة وأن الحد الأقصى الذى يمكن أن تصل اليه لن يكون مهددا لاسرائيل بحال من الأحوال . والمرجح أن يكون هذا الحد الأقصى تأييد دولة فلسطينية منزوعة السلاح ناقصة السيادة مرتبطة سياسيا بالأردن ومعتمدة اقتصاديا على اسرائيل ، فى اطار عملية تسوية تتضمن معاهدات سلام عربية اسرائيلية وتطبيعا واسع النطاق يتيح لاسرائيل أن تصبح القوة الرئيسية فى نظام اقليمى جديد شرق أوسطى .

وأيا كان البديل الذى سيعتمده اليهود الديمقراطيون ، تبقى كلمة أخيرة وهى أن تطورا مهما فى مواقف الحزبين الأمريكين الكبيرين تجاه الصراع العربى الاسرائيلى قد جد. وهو تطور محمود لقطاع من المثقفين العرب الذين تمثل العدالة الاجتماعية قيمة كبرى لديهم ومن ثم يجدون الحزب الديمقراطى أقرب اليهم من هذه الزاوية ، بينما كانوا ينفرون منه لفترة طويلة لانه كان الأكثر مغالاة فى تأييد اسرائيل ، الأمر الذى وضعهم فى مأزق يفرض عليهم الاختيار بين موقفهم القومى وانحيازهم الاجتماعى . ولذلك يأتى هذا التطور مبشرا بتحريرهم من هذا المأزق بدرجة أو بأخرى . □

المراجع

1 - Candidates express views on Israeli Palestinian Violance, The Des Moines Sunday Register. February 7, 1988.

2 - Jerusalem Post, February 1, 1988.

(٣) انظر وقائع المؤتمر الصحفى لكيمب بواشنطن فى :

Jerusalem Post, December 23, 1987.

(٤) انظر : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٢٨ - ٤١

(٥) لمزيد من التفاصيل ، راجع : يوئيف كرق ، لقاء صحفى مع هارت ، ملحق صحيفة هآرتس الاسرائيلية . ٢ مارس ١٩٨٧

(٦) المصدر السابق .
(٧) وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
(٨) راجع : وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي (القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٤٩) ص ٣٩ ـ ٤٠ .
(٩) د . سعد الدين ابراهيم ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط (القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٧ ، ١٩٧٦ ص ٨١ ـ ٨٢ .
(١٠) انظر على سبيل المثال خطاب بوش في مؤتمر القيادات الجمهورية بوسط الغرب .

11 - Ibid.
12 - New York Times, January 9, 1988.
13 - International Herald Tribune, April 20,1988.
14 - New York Times, December 4,1987.
15 - Jerusalem Post, June 29,1988.

(١٦) حول تفاصيل هذا الخلاف والمفاوضات حوله ، انظر :
- International Herald Tribune, July 15, 1988.
- Jerusalem Post, July 18, 1988.

ـ نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الامريكية بواشنطن ، ١٠ يوليو ، و ١٢ يوليو و ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
(١٧) حديث لجيمس زغبي مدير المؤسسة الامريكية العربية ، انظر : نشرة الانباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الإمريكية ، ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
(١٨) انظر : نشرة الانباء الصادرة عن وكالة الاعلام الامريكية ، ٢٣ يوليو ١٩٨٨ .
(١٩) المصدر السابق ، ٢١ اغسطس ١٩٨٨ .

20 - The Hebrew Watchman, April 8, 1988.

(٢١) انظر التفاصيل في : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
(٢٢) وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٤٦ ـ ٥١ .
(٢٣) د . سعد الدين ابراهيم ، الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ، مصدر سابق ، ص ٨٧ ـ ٨٨ .

24 - Washington Jewish Week, August 20, 1988.
25 - Ibid.
26 - Gordan Zax, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 9, 1988.
27 - See Ibid.
- Marshall Ezralow, Democratic Party is not for the Jews, B'nai B'rith Messenger, August 5, 1988.
- Walf Btitzer, Why the GOP thinks it can win Jewish Votes, The Jerusalem Post, August 7, 1988.
28 - See : Hyman Bookbinder, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 15, 1988.
- David Brox, Dukakis and the Jews, Washington Jewish Week, October 13, 1988.
29 - The Jerusalem Post, September 9, 1988.
30 - The Hebrew Watchman, August 18, 1988.
31 - The Jerusalem Post, July 27, 1988.
32 - International Herald Tribune, October 7, 1988.
33 - Ibid. April 18,1988.
34 - The Washington Times, September 8, 1988.
35 - The Jerusalem Post, July 29, 1988.

(٣٦) حول التيارات المحافظة في الحزب الجمهورية ، انظر :
ـ د . ابراهيم عبد العزيز المهنا ، الفكر المحافظ الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٥ ـ ٣٦ .
ـ وحيد عبد المجيد ، اليمين الامريكي الجديد والانتخابات الرئاسية الأهرام ، ١٤/٩/١٩٨٤ . انظر نموذجا لفكر المحافظين الجدد في :
Jack Kemp, An American Renaissance - A Strategy for the 1980s (Now York : Harper and Row Publishers, 1979).

(٣٧) وحيد عبد المجيد ، ادارة ريجان الثانية والسياسة الامريكية في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٨ ـ ١٧ .


Profit-making power
performance. Styling lead-
ship . . . rugged good looks.
built to work . . . built to last!
تقارير وتعليقات
السياسه الدولية



قمة الدار البيضاء وعودة مصر

حسن أبو طالب

على مدى أربعة أيام ٢٢ ـ ٢٦ مايو عقدت قمة الدار البيضاء الطارئة وسط تطورات أقليمية وعربية ودولية بارزة . وفى القمة تم أستكمال عودة مصر الى العالم العربى ومؤسسته الأمم الجامعة العربية . وبذلك أنتهت عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ التى قررت تجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية ونقل المقر من القاهرة الى تونس كرد فعل على السلوك المصرى تجاه اسرائيل واستمرار عملية التفاوض معها أنذاك .

وقمة الدار البيضاء هى القمة العربية السادسة عشرة ، وهى القمة العربية الطارئة الرابعة منذ توقف انعقاد القمم الدورية . والتى كانت أخرها قمة فاس الثانية سبتمبر ١٩٨٢ ـ وهى رقم ١٢ فى القمم العربية ـ والتى أقرت انذاك مايعرف باسم خطة السلام العربية والأصل فى القمم الطارئة هى أن تعقد تحت ضغط من الأحداث لغرض اتخاذ موقف عربى جماعى ازاءها . ويمكن لدولة عربية أن تدعو لها أو أن يتولى الدعوة اليها الأمين العام للجامعة العربية . ولما كانت القمم الدورية فى توقف فعلى ، فقد أعتبرت القمة الطارئة بمثابة البديل الذى يحقق الهدف وهو اجتماع القادة العرب لبحث وأتخاذ قرارات جماعية ازاء تطورات القضايا العربية المختلفة . ولذلك يلاحظ أن ثلاثا من القمم الطارئة الأربعة التى عقدت مابين ١٩٨٢ ، ١٩٨٩ لم تكن مخصصة لموضوع بذاته بل جمعت فى الحقيقة بين اكثر من موضوع . ، وهذه القمم هى الدار البيضاء أغسطس ١٩٨٥ ، قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧ ، والقمة الأخيرة مايو ١٩٨٩ . وقد سيطر على هذه القمم موضوعات القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة على صعيد التسوية والانتفاضة ، قضية عودة مصر الى الصف العربى ، تطورات الحرب العراقية الايرانية ثم القضية اللبنانية .

أما فى قمة الجزائر يونيه ١٩٨٨ فقد اقتصرت على موضوع دعم الانتفاضة الفلسطينية ، وان خيم عليها بدرجة او بأخرى الموضوعات الأربعة الأخرى .

ولقد تميزت القمة الطارئة الأخيرة بشمولها لهذه الموضوعات ، واتخاذ مجموعة من القرارات التى مثلت حدا ادنى من الاجماع ذى الصفة الموضوعية ـ الاجرائية ـ وجاء انعقادها فى ظل بعض دعوات عربية لعقد قمة تختص بالقضية اللبنانية ، الى جانب دعوة فلسطينية لبحث اتخاذ موقف عربى من تطورات عملية التسوية وما أنتهت اليه التحركات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من نتائج على أرض الواقع العربى والدولى . وقد رؤى الجمع بين متطلبات هاتين الدعوتين الى جانب تدارس الوضع فيما بين ايران والعراق خاصة فى ضوء تعثر المفاوضات السلمية بينها . وهكذا تبلورت موضوعات القمة الثلاثة الرئيسية وفيما يلى بحث أعمال ونتائج القمة من خلال دراسة النقاط التالية :

اول ـ البيئة العربية والدولية التى أحاطت بعقد القمة :

جاء انعقاد القمة فى ظل تطورات عربية دوولية بالغة الأهمية . فمن ناحية واصلت الانتفاضة استمرارها بالرغم من تصاعد عمليات القمع الاسرائيلى الى جانب مشاركة المستوطنين الاسرائيليين فى الهجوم والتنكيل بالأهالى العرب فى الأرض المحتلة . ومن ناحية ثانية استقطبت المقترحات الاسرائيلية الخاصة باجراء انتخابات فى الضفة وغزة بعض الأهتمام الدولى حيث أعلنت الادارة الأمريكية على لسان الرئيس بوش تأييد هذه المقترحات رغم الحاجة الى بعض الاضافات عليها كأهمية الاشراف الدولى وربطهما بحل نهائى ، كما لم يرفضها الجانب السوفيتى معتبرا اياها احدى المسارات التى تؤدى الى السير فى عملية التسوية تحت مظلة المؤتمر الدولى . ولم تختلف الاستجابات الفرنسية والبريطانية كثيرا .

ومما تجدر ملاحظته ان هذه الخطة تثير صخبا شديدا داخل اسرائيل وتحديدا داخل كتلة الليكود ، وتتراوح التفسيرات بين تأكيد وجود انقسامات حقيقية ، او ان مايجرى من معارضات يقودها شامير وليفى وموداعى هو من قبيل تقسيمات العمل الداخلية وبمثابة توزيع الأدوار بغية عدم الاستجابة لما تطالب به الولايات المتحدة ومنع أية تغييرات على هذه الخطة التى تستبعد المنظمة والدولة الفلسطينية ولاتقر بانهاء الاحتلال .

والتطور الثانى والابرز هو ذلك الخاص ببلورة ثلاث تجمعات عربية الى جانب وجود بعض الدول العربية خارج هذه التجمعات . ويمثل هذا التطور تغييرا حقيقيا فى أداء النظام العربى . ومن شأنه حال عدم وضوح العلاقة وعدم صحتها مابين هذه التجمعات الثلاث والجامعة العربية ان يفرز العديد من الآثار السلبية على مجمل التفاعلات العربية وتعد قمة الدار البيضاء الأولى التى عقدت فى ظل هذه التجمعات الثلاث .

والتطور الثالث : وهو خاص بتعثر جهود اللجنة السداسية العربية الخاصة بالأزمة اللبنانية وهى الجهود التى أصطدمت بعقبات عديدة ادت الى تقليص مهمتها من وضع تصور لحل القضية اللبنانية الى مجرد العمل على وقف اطلاق الذى أخذ فى التزايد فى الفترة القليلة السابقة مباشرة على عقد القمة . وحتى هذا الهدف المتواضع - اى وقف اطلاق النار وتثبيته بين جبهة عون وجبهة الحص - لم يتكلل بالنجاح خاصة وان كلا الفريقين قد عمد الى تصعيد القتال الى جانب تصريحات ومواقف متطرفة عبر عنها وليد جنبلاط وجاءت رافضة لفكرة وجود مراقبين عرب لتأكيد وقف اطلاق النار . وقد ازداد الوضع سوءا بجريمة اغتيال مفتى لبنان الشيخ حسن خالد والذى كان يعد أحد رموز التعايش الاسلامى - المسيحى ، وأحد دعاة وحدة لبنان العربى ، وقد ابرزت تلك الجريمة الوحشية حجم المأساة التى تحل بالكيان اللبنانى .

والواقع ان هذه المدخلات العربية والأقليمية الثلاثة والاكثر اهمية ليست ببعيدة عن مجمل التغيرات الجارية على قدم وساق فى البيئة الدولية ، والتى ابرز سماتها الاستمرار فى عملية بناء الثقة بين القوتين العظميين ، ونزوع بلدان السوق الأوروبية المشتركة الثابت والمخطط نحو التوحد الأقتصادى كما هو مقرر فى ١٩٩٢ ، اضافة الى تحولات السياسة الخارجية السوفيتية اداء ومواقفا ازاء العديد من القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص نزع السلاح النووى وتسوية القضايا الأقليمية ، يرافق ذلك تغيرات سياسية هامة داخل بعض دول أوربا الشرقية الأكثر تأثرا بالأفكار والسياسات الاصلاحية التى يقودها جورباتشوف داخل الأتحاد السوفيتى ذاته .

وهكذا تترافق المدخلات العربية مع المدخلات الدولية فى اظهار مدى التحولات الجذرية التى يعيشها النظام العربى والنظام الدولى ، وهو مايقتضى تحديد وصياغة رؤى تتسم بالوضوح والثبات ، ومواقف تتسم بالديناميكية والفعالية . وكما سيتضح من أعمال القمة فقد سيطرت هذه المدخلات على الأطروحات المختلفة التى قدمها القادة العرب .

ثانيا : مشكلات انعقاد القمة :

لم يخلو انعقاد قمة الدار البيضاء من مشكلات غلب عليها الطابع الفنى من حيث الشكل ولكنها عكست فى واقع الأمر حساسيات وتوازنات سياسية فى البيئة العربية وقد انحصرت هذه المشكلات فى :

١ - عودة مصر وكيفية توجيه الدعوة لها .

٢ - ملابسات المشاركة الليبية .

٣ - كيفية التمثيل اللبنانى ، أو من يمثل لبنان فى أعمال القمة .

وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فقد وضح قبيل انعقاد القمة أن هناك نية عربية شبه شاملة بأن مصر سوف تشارك فى القمة ، وأن هذه المشاركة سوف تنهى عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ الا ان المشكلة تركزت فى طريقة توجيه الدعوة الى القيادة المصرية . وقد مرت هذه المسألة بمرحلتين الاولى وكان أساسها ان تجتمع القمة فى جلسة اجرائية وتتخذ قرارا بدعوة مصر للمشاركة فى باقى أعمال القمة . وقد رفضت مصر هذه الصيغة . وايدها فى ذلك دول مجلس التعاون العربى [الأردن - العراق - اليمن الشمالى] ، والتى أصرت بدورها على أن مشاركتها جميعا فى القمة مرتبطة بمشاركة مصر فى أعمالها منذ اللحظة الأولى كباقى الدول الأعضاء على أن توجه اليها الدعوة مثلما وجهت الى الدول العربية الأخرى .

أما المرحلة الثانية وقد تركزت حول مشاورات ملك المغرب مع قادة الدول العربية حول الصيغة المقترحة من قبل دول مجلس التعاون العربى . حيث برزت موافقات القادة العرب على دعوة مصر وأنه لا داعى لجلسة اجرائية . وعلى اثر هذه الموافقات تمت دعوة الرئيس مبارك من خلال اتصال هاتفى اجراه الملك الحسن معه ، وتلى ذلك اتخاذ الاجراءات المعروفة فى هذا الصدد . وقد أدى حل هذه المشكلة الى احداث انفراج حقيقى بين القادة العرب ساهم فى انجاح طريقة عملها وفيما اتخذته من قرارات حول القضايا المختلفة .

المشكلة الثانية وهى المشاركة الليبية ، حيث أعتبرت القيادة الليبية انه لاداع لعقد قمة طارئة فى هذه الظروف . وفى تبرير أخر رفض المشاركة نظرا لدعوة مصر ولأن القمة تنعقد بطلب من قوى دولية . ومثلما كان هناك اصرار من دول مجلس التعاون على ضرورة مشاركة

مصر ، وضح ايضا مايشبه الاصرار المغاربى على ضرورة مشاركة ليبيا وهو مابدا فى محاولات الملك الحسن عبر موفده الشخصى احمد جديرة ، وكذلك لقائهما معا فى المغرب ، تلى ذلك محاولات الرئيسين الجزائرى بن جديد ، والتونسى بن على الى جانب الرئيس الأسد ، والتى استهدفت اقناع القذافى بالمشاركة والحضور ، واثر انعقاد هذه القمة الرباعية فى العاصمة الليبية ٢١/٥ ـ وهو يوم انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الدار البيضاء ولم تكن ليبيا قد شاركت بعد فى أعماله ـ قرر القذافى المشاركة فى المؤتمر وبرر موقفه الجديد بأنه بمثابة تقدير لطلب الرؤساء العرب الذين حضروا الى طرابلس ، ولأن ابداء رأيه افضل من مقاطعة اعمال القمة . وهكذا ازيلت العقبة الثانية .

المشكلة الثالثة وهى من يمثل لبنان والتى عكست مدى التدهور فى الحياة السياسية اللبنانية ولمواجهة هذه المشكلة قدمت عدة اقتراحات منها اقتراح عراقى بأن يمثل لبنان مندوبه فى الجامعة العربية اضافة الى سفيرة فى المغرب ، وأن توجه الدعوة الى رئيسى الحكومتين العسكرية ـ عون ـ والمدنية ـ الحص ـ للمشاركة فى المشاورات حول الأزمة وليس المشاركة فى القمة واقترح ايضا الاقتصار فقط على مشاركة المندوب اللبنانى فى الجامعة فى اجتماعات وزراء الخارجية العرب ، وهو اقتراح قبله الحص ورفض عون . وفى النهاية لم يقبل أيا منها ـ وبقى مقعد لبنان شاغرا ـ وذلك على الرغم من أن الأزمة اللبنانية كانت بندا أساسيا فى جدول أعمال القمة .

ثالثا : قضايا القمة وأعمالها :

تضمن جدول الأعمال ثلاثة قضايا رئيسية وهى القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة ولاسيما مايتعلق بعملية التسوية السياسية ، الأزمة اللبنانية وتداعياتها السلبية وتعثر المفاوضات السلمية بين العراق وايران ولقد تأثرت هذه القضايا من حيث المناقشات واتجاهات الحوار بثلاثة متغيرات تبلورت فى اللقاءات الجانبية للقادة العرب وهى :

ـ المشاركة الايجابية المصرية فى طرح الأفكار وبلورة الأقتراحات التوفيقية .

ـ المصالحات التى تمت بين مصر وليبيا ، ومصر وسوريا ، وسوريا وفلسطين .

ـ استمرار الخلاف السياسى السورى ـ العراقى ـ والذى وضح فى إختلاف التوصيف والمعالجة للقضية اللبنانية .

ولقد تبلورت اتجاهات الحوار فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الثلاثة كالتالى :

١ ـ **القضية الفلسطينية** انحصر الخلاف فى المؤتمر حول القضية الفلسطينية بين كل من سوريا وفلسطين . وفى اجتماعات وزراء الخارجية التحضيرى للقمة قدم كل منهما رؤية مختلفة ، وفى الطرح الفلسطينى تم التركيز على الوصول الى الية عمل عربية تعمل الى جانب ألية العمل الفلسطينية وتدعمها فى المجال الدولى . اما ورقة العمل السورية فقد أهتمت بطرح مبادىء سياسية عامة ولم تهتم بكيفية تطبيقها على أرض الواقع . ويتضح هذا الفارق فى ضوء ماشملته الورقتان الفلسطينية والسورية .

فقد تضمنت ورقة العمل الفلسطينية مايلى :ـ

أ ـ تشكيل لجنة عربية عليا على مستوى القمة برئاسة الملك الحسن الثانى وعضوية عدد من القادة العرب أو من يمثلهم لمتابعة التحرك على الساحة الدولية .

ب ـ تشكيل لجنة خماسية من مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولى للسلام على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية .

ج ـ أن تؤيد القمة العربية قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الـ ١٩ والتى اعلن على اساسنها دولة فلسطين .

د ـ ان تقوم الاطراف العربية بتسديد المبالغ التى أقرتها قمة الجزائر لدعم الأنتفاضة الفلسطينية .

اما ورقة العمل السورية فقد تضمنت :ـ

١ ـ تحقيق الانسحاب الشامل لاسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة .

٢ ـ استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

٣ ـ حشد الطاقات العربية بغية تحقيق توازن شامل مع العدو الاسرائيلى .

٤ ـ تقديم المساندة المالية والمعنوية للنضال الذى يقوده الشعب العربى فى فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

٥ ـ رفض اية تسوية للنزاع لاتضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الكامل .

٦ ـ العمل على عقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة .

وازاء الاختلاف بين مضمون ورقتى العمل ، وكذلك الاختلافات الحادة كما برزت فى المناقشات بين ممثلى البلدين رؤى دمج الورقتين معا ، وتكفل بذلك الوفد المصرى . الذى قام بصياغة ورقة عمل موحدة تضمنت فى واقع الأمر اقرار خطة العمل الفلسطينية الى جانب المبادىء العامة للتسوية التى شملتها ورقة العمل السوية . وأعتبرت ورقة العمل المصرية بعد موافقة وزراء

الخارجية عليها احدى اوراق العمل المقدمة الى القمة ، والجدير بالذكر ان الوفد السورى أبدى اربعة تحفظات على الصياغة المدمجة وهى :-

- تحفظ حول تأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الـ ١٩ .
- تحفظ حول تأييد قيام دولة فلسطين .
- تحفظ حول اللجنة الخماسية .
- تحفظ حول تأييد عقد المؤتمر الدولى .

وفى مشاورات القمة تم اقرار خطة العمل الفلسطينية للتحرك السياسى مثلما تمت صياغته فى الورقة المصرية فيما عدا الجزئية الخاصة بتشكيل اللجنة الخماسية استعيض عنها بالتشاور الثنائى بين الأطراف بناء على طلب من سوريا والأردن . كما لم تبد سوريا ايا من تحفظاتها الثلاث الاخرى التى أبديت من قبل وزير خارجيتها والمشار اليها أنفا .

٢ - **القضية اللبنانية** أحتلت القضية اللبنانية حيزا هاما من مشاورات القمة . وقد اقتصرت مناقشة الموضوع اللبنانى على جلسات القمة نظرا لقرار الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتى ورئيس اللجنة السداسية العربية بعرض تقريره مباشرة على الملوك والرؤساء العرب . وقد تضمن هذا التقرير استعراضا لجولات اللجنة الأربعة ومباطرحته القوى السياسية المختلفة من رؤى للحل ، والصعوبات التى واجهتها اللجنة فى عملها وعدم تعاون البعض من قادة المليشيات اللبنانية ، وتصعيد القتال بصورة مبالغ فيها وعدم تجاوب بعض القوى اللبنانية مع جهود اللجنة السداسية والتشكيك فى نواياها . وفى نهاية التقرير اكد وزير الخارجية الكويتى على أمرين اولهما دور البعد العربى وأهميته سواء فى استمرار الأزمة أو فى حلها ، وأن تنافر الارادات العربية هو الذى يؤجج نيران الدماء فى لبنان .

وثانيهما ان اللجنة تجد نفسها محاصرة بكثير من العقبات فى الداخل وفى الخارج وأنها تضع ملف القضية اللبنانية تحت يدى القادة العرب لأنهم الأقدر على معالجتها .

الى جانب تقرير اللجنة السداسية توافرت عدة اوراق للعمل منها ورقة عمل عراقية تشكلت من سبع نقاط دارت فى مجملها حول تشكيل قوة عسكرية عربية تحت علم جامعة الدول العربية ، وتمكن اللبنانيين من توفير الظروف لاقامة حوار لبنانى وطنى وحر ومسئول ، وأن تحل هذه القوة محل القوات السورية ، مع انسحاب القوات الايرانية ، واخراج القوات الاسرائيلية بجهد عربى . أما ورقة العمل المصرية فقد اكدت على أن الاطار العربى هو الاطار الطبيعى لحل الأزمة اللبنانية ، ودعت الى ضرورة احترام وقف اطلاق النار واتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام المؤسسات الدستورية القائمة بواجبها بدءا بتسهيل اجتماع السلطة الشرعية لانتخاب رئيس الجمهورية ، كما دعت ورقة العمل المصرية الى إنشاء لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثانى وعضوية رؤساء عرب أخرين يحددهم المؤتمر تعمل على الاشراف على تنفيذ هذا القرار .

أما ورقة العمل التى قدمتها الجمهورية اليمنية فقد ركزت على الاصلاح السياسى الشامل كما يراه اللبنانيون ، وأن تتعهد القمة العربية برعاية هذه الخطوات ، وأن يتم تكوين قوة سلام عربية تتعاون مع السلطة الشرعية اللبنانية فى توحيد المجلسين ونشر الأمن والبدء فى بسط نفوذ السلطة اللبنانية . ونظرا للخلافات فيما بين هذه الأوراق المقدمة رؤى تقديم ورقة عمل تقوم على صياغتها مصر والكويت ، وقد تضمنت التأكيد على المسئولية العربية العامة عن الوضع فى لبنان ، ودعت الى تشكيل لجنة ثلاثية من الملك المغربى والعاهل السعودى والرئيس الجزائرى للقيام بالاتصالات والاجراءات المناسبة مع جميع الأطراف المعنية بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبنانى لاقرار ومناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية التى يمكن ان تعتبر اساسا للحوار والوفاق الوطنى ، واجراء الانتخابات لرئيس الجمهورية وان يشكل حكومة وفاق وطنى تعمل على تنفيذ وثيقة الاصلاحات على ان يتم ذلك فى فترة لاتتجاوز ستة أشهر ، يمكن للمؤتمر ان ينعقد بعدها للنظر فيما تم تنفيذه والتطورات التالية اذا لزم الأمر . وقد أخذ بهذا القرار فى البيان الختامى ولذلك صار ملزما لكل الأطراف العربية .

ومن واقع المناقشات التى دارت بين القادة العرب ، يمكن القول ان هناك اتجاهين رئيسيين فى الساحة العربية فيما يتعلق بالحل الأمثل للقضية اللبنانية . الاتجاه الأول وتقوده العراق وترى ان البداية تكمن فى خروج القوات السورية من لبنان على أن يتلوها خروج باقى القوات الأجنبية - ولاسيما الايرانيين ثم الاسرائيلية بجهد عربى . وأن يترك للبنان لاهله ، ويرى الموقف العراقى ان حكومة عون هى الحكومة الشرعية وان مطلبها فى اخراج القوات السورية يجب دعمه عربيا لأنه مطلب شرعى . ويمكن القول ان الموقف المصرى يميل الى خروج كل القوات الأجنبية - بما فيها السورية والايرانية والاسرائيلية - من لبنان وان يرتبط ذلك بتمكين المؤسسات الدستورية من ممارسة سلطاتها وصلاحياتها الشرعية .

أما دعوة العراق باحلال قوات عربية محل القوات السورية فقد وجدت تأييدا أردنيا غير مباشر مثلما عبر عن ذلك الملك حسين .

أما الاتجاه الثاني والذى دافعت عنه وقادته سوريا فهو رفض خروج القوات السورية بأعتبار ان وجودها مازال شرعيا ، وبالتالى رفض أية قوات عربية تحل محلها . ويظهر من مداخلات العاهل السعودى انه يميل الى تأييد هذا الرأى . وتنادى سوريا بالاتفاق على الاصلاحات السياسية اولا ثم العمل بعد ذلك على تنشيط دور المؤسسات السياسية اللبنانية ولاسيما مجلس النواب الذى عليه اختيار رئيس فى مرحلة لاحقة . ويرى الرئيس الاسد ان دوره فى لبنان هو حماية للأمن اللبنانى والأمن القومى السورى معا ، وان وجوده هناك لايتساوى مع القوات الايرانية والتى يوافق على خروجها ـ او القوات الاسرائيلية التى هى قوة احتلال يجب العمل على طردها . كما تطرح سوريا ان وجود عون على رأس حكومة عسكرية هو ليس شرعيا كما أنه يمثل اقلية .

ويتضح أن هناك فارقا شاسعا فى الطرفين/ الاتجاهين ، ولعل ذلك يفسر خلو قرار القمة من أية اشارة محددة للقوات السورية او لاستبدالها بقوات عربية ، كذلك فان القرار يبدو كمحصلة لهذه الخلافات ومن هنا جاء معبرا عن الية عمل تستهدف رفع مستوى الحركة العربية من وزراء الخارجية الى القادة العرب أنفسهم عبر اللجنة الثلاثية التى تضم العاهلين المغربى والسعودى والرئيس الجزائرى ، ولذلك لم يتناول القرار مسألة الأصلاحات او الانتخابات الرئاسية ، وبصفة عامة يفهم من القرار ان كل هذه الموضوعات سوف تكون محورا لحركة اللجنة الثلاثية ولنشاطها خلال الشهور الستة القادمة .

٣ ـ الموقف بين العراق وايران : لم يطرح فى اجتماعات وزراء الخارجية ، وكذلك فى القمة ذاتها سوى ورقة عمل واحدة قدمها العراق وتضمنت الدعوة الى بذل الجهود الدولية والاقليمية من اجل تنشيط وتكثيف المفاوضات المباشرة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، التصدى لكل المحاولات الرامية الى عرقلة او تأخير تطبيق القرار الدولى والتضامن الكامل مع العراق فى الحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه ، تأييد الدعوة الى تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب ، اطلاق سراح اسرى الحرب ، وتأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ولم يبد اى من وزراء الخارجية العرب سوى الوزير السورى . تحفظات على ماتضمنته ورقة العمل العراقية ، واقتصر تحفظ الوزير السورى على الفقرة الخاصة الداعية الى التضامن مع الموقف العراقى ، الا ان مناقشات القمة لم تشهد مثل هذا التحفظ السورى وفى واقع الأمر عكس هذا الوضع المكانة التى يحتلها العراق بين الدول العربية ولاسيما بعد انتصاره ، ووجود نوع من الاجماع العربى على مساندة الموقف العراقى فى المفاوضات مع ايران وأخيرا عدم رغبة ، وأيضا عدم قدرة سوريا على مخالفة هذا الاجماع العربى ومن ثم لم تكن هناك امكانية لأى تحفظ سورى .

الى جانب هذه المواقف التى اتخذتها القمة العربية شمل البيان الختامى موضوعين اخرين هامين وهما :ـ .

ـ الاشارة الى اهمية تنقية الأجواء العربية والتأكيد على دور واهمية العمل العربى المشترك لمواجهة التحديات وفى هذا الاطار تم التأكيد على تمسك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية كأطار مؤسسى شامل للعمل العربى المشترك على أن تعزز العلاقة التكاملية بين الجامعة ـ بعد تطوير هيكلها الادارى والتنظيمى ـ وبين التجمعات العربية الثلاثة .

ـ تأييد الموقف الليبى بالسيادة على خليج سرت طبقا للمواثيق الدولية ، ودعوة الولايات المتحدة الى رفع اجراءات المقاطعة الاقتصادية التى أتخذتها ضد ليبيا .

رابعا : نتائج القمة ومستقبل العلاقات العربية :

تطرح القمة ـ عبر الطريقة التى تمت بها تفاعلات القادة العرب فيما بينهم ، وكذلك عبر القرارات التى تم التوصل اليها مجموعة من النتائج التى سوف تعكس نفسها على مستقبل العلاقات العربية . ويمكن ان نشير فى هذا الصدد الى عدد من الملاحظات :

١ ـ وجود مرونة عربية شاملة فى مسألة الاجراءات الخاصة بعودة مصر الى الجامعة العربية وقد عبرت هذه المرونة عن نفسها فى عدم اتخاذ قرار محدد يلغى قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ والاكتفاء بأعتبار كلمة د . عصمت عبدالمجيد فى اجتماع وزراء الخارجية التمهيدى وكذلك اعتبار كلمة الرئيس مبارك فى الجلسة الأولى للقمة من وثائق المؤتمر ، وبالتالى انتفت الحاجة الى استصدار قرار بذاته حول العودة المصرية للجامعة العربية .

٢ ـ أبرزت اعمال القمة مدى المشاركة الايجابية التى قام بها الوفد المصرى وهو ماعكس الخبرات المصرية الواسعة فى هذا المجال وقدرة مصر على لعب دور موازن بين الاتجاهات العربية المختلفة . ولقد وضحت المشاركة المصرية فى ثلاثة أمور متداخلة على النحو الأتى :

أ ـ تقديم رؤية لكيفية تنشيط العمل العربى المشترك وهو ماطرحه الرئيس مبارك فى خطابه فى الجلسة الأولى للقمة ، وقد تضمنت هذه الرؤية منهجا متكاملا من ثمان نقاط هى :

ـ صياغة عربية موحدة للسلام .

ـ دور عربى نشيط فى عملية الوفاق الدولى .

- الاتفاق على مضمون واقعى لمبدأ وتطبيقات الدفاع العربى المشترك .
- الالتزام بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية .
- الايمان بأن تنوع الآراء والاجتهادات لايعنى التناحر والتنافر .
- توجيه الاهتمام بوضع سياسات عملية تؤدى الى التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى . والتوصل الى تصور مشترك للعلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقتصادية الثلاث .
- الاهتمام بقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العالم فى الوطن العربى .
- استقرار العمل الجماعى العربى ، وتثبيت قواعد التعامل كمجموعة عربية واحدة مع العالم الخارجى .

ب - الانفتاح المصرى على كل من القيادتين السورية والليبية والتجاوب مع جهود الملوك والرؤساء العرب فى هذا الصدد ولاسيما جهود الملك والحسن والرئيس بن جديد والرئيس على عبدالله صالح .

ج - التدخل بالتقريب بين وجهات النظر العربية المختلفة ، وهو ما بدا فى محاولة دمج الورقتين السورية والفلسطينية ، وصياغة ورقة موحدة مع الكويت حول القضية اللبنانية .

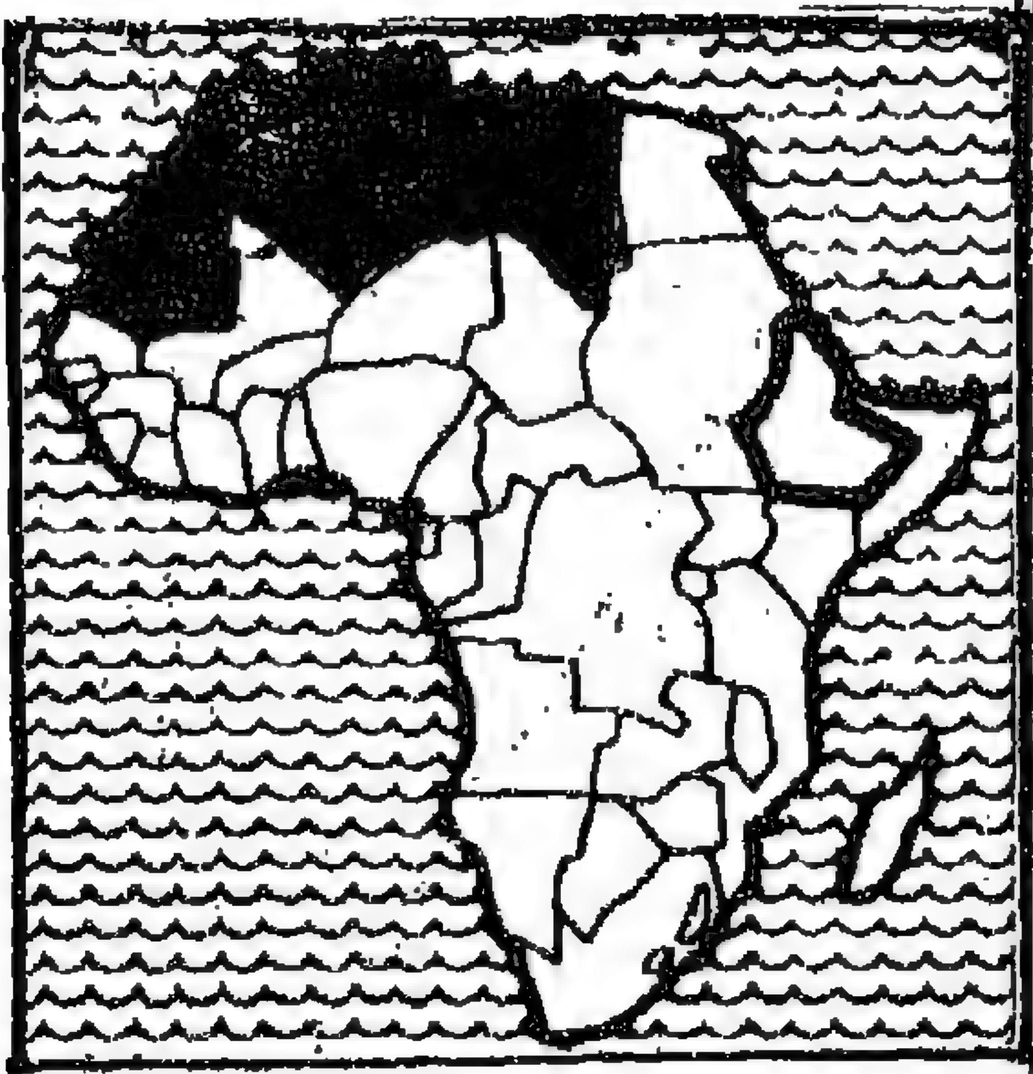
وتدل هذه المشاركة المصرية الايجابية على وعى الدبلوماسية المصرية بالتوازنات العربية المختلفة ، وكذلك تحركها فى ضوء رؤية واضحة للدور المصرى فى سياق النظام العربى ، واخيرا قبول العرب وتأييدهم لمثل هذا الدور المصرى النشيط والفعال .

٣ - بروز حالة من الوفاق بين القادة العرب وبروز دور الملك الحسن فى تجسيد هذه الحالة الايجابية والتى كانت سببا رئيسيا فى احداث المصالحة المصرية مع كل من سوريا وليبيا ، والمصالحة السورية - الفلسطينية - ومحاولة الجمع بين الرئيسين الأسد وصدام حسين ، الا ان عمق الخلافات بين البلدين لم يساعد على انجاح هذه المحاولة ، ومع ذلك يبقى هناك رصيد أيجابى تحقق بالفعل ، ويعتبر فى واقع الأمر نوع من استكمال الجهود العربية الخاصة بتنقية الاجواء العربية والتى أقرتها قمة عمان الطارئة فى نوفمبر ١٩٨٧ .

٤ - ان القرارات التى صدرت عن القمة تمثل نوعا من استراتيجية الحد الأدنى ، ويبرز ذلك تحديدا فى موضوع القضية الفلسطينية ومسايرة الجهود الخاصة بالتسوية والتى يتحمل فيها الجانب الفلسطينى الجزء الاكبر من عبء الحركة والمسئولية معا ، وكذلك فى موضوع القضية اللبنانية ، والمعروف ان قرارات القمم العربية - سواء الدورية او الطارئة هى حصيلة التوازنات العربية ، ويصدق هذا على قرارات القمة الأخيرة ، الا ان الجديد هنا هو ان هذه القرارات تضمنت مجموعة من اليات العمل سواء فى القضية الفلسطينية او اللبنانية الى جانب المبادىء التى تضمنتها القمم العربية السابقة . وهكذا يتضح ان استراتيجية الحد الأدنى كما أقرتها قمة الدار البيضاء قد استكملت جانبيها المبادىء وأسلوب العمل . ويبقى التطبيق الفعلى وهو أمر مرهون - بالطبع - بتطورات الاحداث والتوازنات والمواقف الاقليمية - الدولية .

٥ - وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يبرز الموقف العربى المرن ازاء الاطروحات الاسرائيلية الخاصة بالأنتخابات ، والذى تبنى فى واقع الأمر الرؤية الفلسطينية فى هذا الصدد والتى لاترفض من حيث المبدأ فكرة الانتخابات ولكنها ترى ضرورة ربطها بالتسوية النهائية وبالاشراف الدولى عليها ، وبالانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة .

والدمج بين هذه النتائج وبعضها يساعد على الاستنتاج بأن النظام العربى يمر الآن بلحظة تحول حاسمة ، واذا ماوفقت اللجنة الثلاثية فى معالجة القضية اللبنانية فى غضون الاشهر الستة القادمة ، فانه يمكن تطوير حالة الاجماع الاجرائى - الموضوعى - كما عبرت عنها قرارات وأعمال القمة الأخيرة - الى حالة من الاجماع الأستراتيجى العربى حول قضايا السلام والتسوية ، والتكامل العربى ، وتنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك لمواجهة تحديات البيئة الدولية والأقليمية المختلفة .□



اتحاد المغرب العربى

عز الدين شكرى

فى السابع عشر من فبراير الماضى ، فى مدينة مراكش التاريخية ، وفى القصر الملكى ، وقف الرئيس بن على والعقيد القذافى والملك الحسن الثانى والرئيس بن جديد والعقيد ولد الطايع متشابكى الأيدى ليردوا على هتاف الجماهير التى احتشدت منذ الصباح امام الشرفة الملكية ، وأعلن القادة الخمسة وثيقة انشاء اتحاد المغرب العربى . وذكرت الوثيقة الأسس التى تم عليها اقامة الاتحاد بانها « وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير » ، و « نظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولى بصفة عامة ، وماتواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية » ، و « نظرا لما نلمسه من الحاجة الملحة الى تضافر جهود دولنا » كما حددت اهداف هذا الاتحاد بانها « افضل السبل المؤدية الى صرح المغرب العربى » و « السير على نهج مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات رصينة ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية » . وبأنها « مرحلة اساسية لتحقيق الوحدة العربية » . كذلك اكدت الوثيقة على احترام سيادة الدول الاعضاء فى الاتحاد وسيادتها القطرية حيث نصت على ان هذا الاتحاد يهدف الى « تعزيز استقلال اقطار اتحاد المغرب العربى وصيانة مكتسباتها » .

ومن قراءة الوثيقة نلاحظ ثلاث سمات رئيسية :

١ ـ ان الاتحاد يقوم على اعتبارات التجاور الجغرافى وماتبعه من تفاعلات اجتماعية عبر التاريخ ، واستنادا الى امكانيات المنطقة فى التكامل الاقتصادى .

٢ ـ انه يهدف لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجه المنطقة والناتجة عن حدوث تكتلات اقليمية اخرى .

٣ ـ انه ينص فى اكثر من موضع على احترام استقلالية الدول الأعضاء فى هذا الاتحاد .

ولم ينص البيان الختامى على تحديد اجهزة الاتحاد ومؤسساته وان ذكر ان الدول الاعضاء ابرمت « المعاهدة التى تحدد مبادىء الاتحاد واهدافه وتضع هياكله واجهزته » ، الا ان الشكل النهائى لهذه الاجهزة لم يتحدد بعد ،وذكرت المصادر الرسمية ان اجهزة الاتحاد الرئيسية ستتمثل فى الآتى : ـ

١ ـ مجلس الرئاسة : ـ ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس ، ويتم لتناوب رئاسته مرة كل ستة اشهر ويشغل الملك الحسن الثانى منصب الرئيس الآن ، وينعقد المجلس فى دورة عادية مرة كل ستة اشهر وله ان يعقد دورات استثنائية ، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار وتصدر قراراته بالاجماع .

وقد رفض الاقتراح التونسى بانشاء سكرتارية دائمة للمجلس ، واستعيض عنها بسكرتارية مؤقتة وغير رسمية .

٢ ـ مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون مع لجنة لاستشراف امكانيات التكامل بين بلدان الاتحاد وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة ، وتستعين هذه اللجنة بعدد غير محدد من اللجان الفنية .

٣ ـ مجلس شورى يضم ٥٠ ممثلا عن برلمانات الاقطار المغاربية الخمسة بحيث يمثل كل برلمان عشرة اعضاء .

٤ ـ هيئة قضائية لفض المنازعات الاقليمية وتتكون من عشرة اعضاء ، عضوين عن كل دولة .

ولا تزال هذه الاجهزة محل بحث ، اذ صرح الملك الحسن الثانى فى اعقاب القمة بأن « هياكل الاتحاد ماتزال محل بحث وانها ستوضع فى صيغتها النهائية خلال الاشهر الستة القادمة » ، كما قال الرئيس بن

جديد « نحن نرغب فى بناء المغرب العربى خطوة خطوة تجنبا للوقوع فى الاخطاء » .

كذلك اتفقت الاقطار الاعضاء على اعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما بينهم ازاء العدوان الخارجى ، وتعهدت كل دولة بعدم السماح بأى نشاط او تنظيم فوق ترابها ليمس آمن أو حرمة تراب أى منها أو نظامها السياسى .

ويعد اعلان اتحاد المغرب العربى هو ابرز التطورات فى المنطقة منذ استقلال الاقطار المغاربية ، ولا يكتسب هذا الحدث اهميته من مجرد الاتفاقات التى تم التوصل اليها - وهى بمختلف المقاييس متواضعة - ولكن من السياق الذى يتم فيه ، هذا السياق الذى يخلق حاجة موضوعية ملحة للتكامل والتعاون تجعل من الاتحاد ضرورة عملية وليس مجرد عقيدة سياسية ، كذلك يؤثر هذا السياق على صانع القرار فى اقطار المغرب وعلى ادراكه لأولوية قضية التكامل ، كما انه يحدد - فى النهاية - المدى الحقيقى الذى يمكن ان تذهب اليه المحاولات التكاملية ومدى النجاح الذى يمكن ان تحرزه .

ايضا تأتى اهمية هذا الحدث من كونه اول نتيجة محددة للعملية التى بدأت ارهاصاتها منذ بداية الثمانينات ، وهى عملية متصلة من التحولات العميقة فى السياسة المغاربية ستترك آثارها لفترة طويلة قادمة . هذه التحولات تمت - تحليليا - فى ثلاثة مجالات رئيسية : -

١ - فى الدولة المغاربية .

٢ - فى شبكة النظام الاقليمى المغاربى .

٣ - فى الاقتصاد القطرى والاقليمى .

وقد كانت هذه التحولات جميعها - مع اختلافنا فى تقييمها فى حد ذاتها سلبا أو ايجابا - تصب فى اتجاه دفع الكيانات السياسية القائمة الى التحول للتعاون والبحث عن صيغة عملية للتكامل فيما بينها - الاقتصادى بالاساس - ومن ثم فان انشاء « اتحاد المغرب العربى » لا يبدو أنه النتيجة النهائية او « الثمرة » لهذا المسعى بقدر ما يبدو كبداية لتأسيس اتجاه وحدوى يستجيب لحاجة عملية ملحة . وسوف نوجز هنا أهم هذه التحولات : -

١ - التحولات فى الدولة المغاربية :

دارت هذه التحولات على عدة محاور :

ا - تدهور قدرة النخب الحاكمة على فرض سيطرتها على المجتمع ، وتعرض شرعيتها للاهتزاز وذلك نتيجة لسلسلة متراكمة ومتداخلة من الاسباب من اهمها فشل المشروع القطرى الذى قامت الدولة على اساسه شرعية النخبة الحاكمة ، هذا الفشل الذى عكس نفسه فى شكل تدهور حاد فى مستوى معيشة الشعوب المغاربية واهتزاز القيم والآمال التى علقتها هذه الشعوب على حكوماتها الوطنية عقب الاستقلال ، فقد ادت الأزمة الاقتصادية الحادة وفشل الحكومات المتعاقبة فى حلها او التقليل من آثارها اضافة الى سوء التوزيع الذى تتسم به كل النظم - بغض النظر عن الخطاب الايديولوجى لهذه النظم - الى ازمة اجتماعية وسياسية حادة كرست من اهتزاز الشرعية وشعور المواطن بالاغتراب السياسى والاجتماعى ولعل حوادث العنف التى شهدتها معظم الاقطار المغاربية ومدى عنف هذه الحوادث واتساع نطاقها يوضح الى اى مدى تآكلت مقاعد الشرعية .

ب - تدهور قدرة النظم السياسية على تاطير النشاط السياسى :

بصفة عامة ، شهدت النظم المغاربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسى فى اقليمها ، ويعنى ذلك ان حجم الانشطة السياسية ، التى لا تجد لنفسها قنوات شرعية داخل النظام ، فى تزايد . ويرجع ذلك الى عدد من الاسباب ، فهناك اولا اتساع كبير فى حجم المطالب السياسية المتولدة عن نشأة فئات جديدة نتيجة عملية التنمية واغلب هذه الفئات من قطاع الشباب (يشكل السكان اقل من ٢٥ عاما اكثر من ٦٥٪ من الحجم الكلى للسكان فى منطقة المغرب ككل) ، وتتطلع هذه الفئات الى المشاركة فى عوائد التنمية وفى صنع القرار ايضا ، وتتسم بالديناميكية والرفض ، وكلما ضاقت فرص العمل والمشاركة امامها كلما زاد ميلها الى الرفض والى العنف ، وثانيا تتسم النظم القائمة بدرجة ملحوظة من الجمود ويعنى ذلك العجز عن التطور الذاتى لملاحقة التغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق والتى حدثت منذ بداية السبعينات ، فظلت النظم تعتمد على نفس الاساليب القديمة - ونفس الوجوه - ولم تلتفت الى التيارات المتزايدة من الشباب التى لا تجد مكانها داخل النظام والتى تصب خارج اطار النظام .

والنتيجة العملية لذلك هو تدهور سلطة الدولة وتناقص قدرتها على ضبط ايقاع الحياه والصراع السياسى داخلها .

ج - تراجع الايديولوجيا فى الخطاب السياسى الرسمى للدولة ، والميل المتزايد لتغليب العوامل ذات الصبغة العملية . وهذه هى السمة الغالبة على النظم السياسية كلها خلال حقبة السبعينات الا انها لم تظهر فى المغرب الا منذ بداية الثمانينات وبالتحديد منذ تولى بن جديد رئاسة الدولة الجزائرية .

٢ - التحولات فى شبكة النظام الاقليمى المغاربى :

وتشمل هذه التحولات : -

ا - وفاق دولتى القلب : بدأت منذ اول الثمانينات عملية

بناء الوفاق الجزائرى ـ المغربى ، وذلك بحرص شديد ، حيث فتحت كافة ملفات العلاقات بين البلدين وبدء البحث فى القضايا الخلافية كالحدود والصحراء والتنافس الاقليمى ، ومن الواضح ان الاساس الموضوعى لبدء هذه العملية هو تيقن الطرفين بأن احراز تفوق مطلق فى المنطقة هو امر غير ممكن وعالى التكلفة بشكل غير مقبول ، وبروز الحاجة للتعاون والتنسيق فى المجالات الاقتصادية خاصة مع انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الاوروبية المشتركة ، اضافة لخفوت الصراع الايديولوجى والتقارب الموضوعى فى التوجهات والمصالح . ومن ثم شهدت العلاقات تحسناً مطرداً ومتزايدا توج باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات على مستوى القمة و الاتفاق الضمنى على تسوية مشكلة الصحراء .

ب ـ مصالحات الاطراف : ـ وبدأت هذه المصالحات بتونس وليبيا وذلك فى اعقاب التغيير السياسى فى الأولى حيث عرف زين العابدين بن على بعلاقاته الوطيدة مع القيادة الليبية ، وبالفعل لم يمر وقت طويل على تسلمه للسلطة حتى كانت العلاقات التونسية الليبية قد وصلت الى افضل مراحلها على الاطلاق .

كذلك تمت مصالحة ليبية ـ مغربية فى اعقاب الانهيار الذى اصاب العلاقات بعد لقاء الملك الحسن الثانى ببيريز ، وتم هذا التصالح بوساطة تونسية ورضاء جزائرى .

ج ـ اعادة رسم حدود النظام الاقليمى : حيث بدأ التفاهم المغربى الجزائرى فى الاستقرار ، فى حين طورت تونس وليبيا علاقاتهما للحيلولة دون انفراد القطبين بصناعة السياسة فى النظام ، ولا يزال موقف موريتانيا غامضا ، اذن يتحول النظام من الصراع القطبى الثنائى الى حلبة متعددة الاطراف ، الا انه لا يزال من المبكر الجزم بالحدود النهائية لشكل النظام الاقليمى وان كانت عملية اعادة رسمية مستمرة .

٣ ـ التحولات فى الاقتصاد القطرى والاقليمى :

أثبتت تجربة بلدان المغرب العربى عجز الاقتصاديات القطرية عن اتمام عملية التنمية ، فلم تنجح الحكومات المتعاقبة فى تحقيق الاهداف الطموحة لخطط ومشروعات التنمية التى صيغت فى فترة ما بعد الاستقلال . وتكاد اقتصاديات الاقطار المغاربية تشترك جميعها فى ملامح الأزمة التى زحفت عليها منذ بداية السبعينات ، وابرز هذه الملامح : ـ

١ ـ اختلالات هيكلية فى القطاعات الاقتصادية . وعجز متزايد فى ميزان المدفوعات « عدا ليبيا » .

٢ ـ التبعية الغذائية للخارج ، وتدهور نصيب الزراعة من الناتج القومى الاجمالى وتدهور نسبة الاكتفاء الذاتى . (من ٧٥ ٪ ١٩٧١ الى ٥٥ ٪ فى ١٩٨٧)

٣ ـ الاعتماد المتزايد على سلع التصدير ، كالنفط فى ليبيا والجزائر ، والفوسفات فى المملكة المغربية ، والسياحة فى تونس ، ومن ثم التعرض لاثار انكماشية حادة مع انهيار اسعار سلع التصدير (انهيار سعر النفط فى ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ ـ الفوسفات منذ ١٩٨١ ، الكساد السياحى منذ ١٩٨١)

٤ ـ عدم توافر شروط الانتاج الأمثل للانتاج الصناعى من حيث حجم السوق والعمالة فى البلدان ذات القاعدة الصناعية الأوسع خاصة الجزائر .

٥ ـ تزايد عبء الديون حتى فى بلدان مصدرة للنفط كالجزائر حيث اصبحت خدمة الدين تستهلك حوالى ثلث الناتج القومى الاجمالى ، بلغت ارقام الديون بالدولار الأمريكى : ٥ مليارات (تونس) ، ١٤,٧ مليار (الجزائر) ، ١٤,٦ مليار (المملكة المغربية) ، ١,٩ مليار (موريتانيا) .

٦ ـ انتقال أزمات النظام الرأسمالى الدولى الى الاقتصاديات القطرية ، بدءا من تدهور تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج ، ومرورا باستيراد التضخم ، وتصاعد نسب البطالة ، وانتهاء بالهزات التى تتعرض لها البلدان المصدرة للحاصلات الزراعية اضافة لضعف موقفها التساومى ازاء الخارج .

وقد تبلورت هذه الأزمة عندما بدأت السوق الأوربية المشتركة فى اتخاذ المزيد من التدابير الحمائية ، ولادراك اهمية دول السوق لمنطقة المغرب العربى يكفى ان نلقى نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب ، فأوربا الغربية تمثل الشريك التجارى الرئيسى لهذه المنطقة اذ تستأثر بأكثر من ٨٥ ٪ فى المتوسط من تجارة البلدان الخمسة ، فتحصل فرنسا وحدها على ٣٠ ٪ من صادرات المملكة المغربية و ٢٣ ٪ من وارداتها ، وعلى ٢٩,٨ ٪ من صادرات الجزائر و ١٥ ٪ من وارداتها ، وتحصل ايطاليا وحدها على ٣٢,٨ ٪ من صادرات ليبيا و ٢٥ ٪ من وارداتها ، وتشكل مجموعة فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية ثم الولايات المتحدة واليابان الشركاء الخمس الأوائل فى هياكل الصادرات والواردات للبلدان المغاربية الخمس .

لقد كان انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الأوربية هو الضربة الأولى التى وجهت لتونس والجزائر والمملكة المغربية ، حيث كانوا يتنافسون مع كل من اسبانيا والبرتغال على تصدير الحاصلات الزراعية للسوق ، وتمكنت المملكة المغربية بعد ذلك من توقيع اتفاقية

للمعاملة التفضيلية مع دول السوق . والان تجيء السوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٢ لتشكل تحولا جديدا فى علاقات التجارة فى المنطقة كلها ، ويصبح من الملح للمغاربة ان يجدوا سوقا بديلا لمنتجاتهم ، حيث سيصبح الوصول لأوربا أكثر تكلفة وأقل ربحية عن الماضي .

هذه التحولات التى تجرى داخل الدولة المغاربية ، وفيما بين الأقطار بعضها البعض ، وفى المناحى الاقتصادية للاقليم كله ، شكلت الأساس الموضوعى الذى دفع عملية البحث عن صيغة جديدة للعلاقات المغاربية ، والذى كان اتحاد المغرب العربى أولى خطواتها . ان انشاء هذا الاتحاد لم يأت نتيجة لعمل فكرى او ايديولوجى ، ولم يأت كمجرد نتيجة لالتقاء ارادات قادة الأقطار فى المنطقة ، بل على العكس فان هذه التحولات التى تمت وتتم هى التى دفعت هؤلاء القادة للالتقاء وهى التى تضمن تقدم مثل هذا التعاون والتنسيق ، فهؤلاء القادة هم الذين أداروا الصراع فى المنطقة حين كان الصراع هو السمة الحاكمة للعلاقات المغاربية ، الذى حدث اذن ليس تصالحا مفاجئا ، وانما رد فعل طبيعى للتغيرات الموضوعية التى حدثت فى البيئة الاقليمية والدولية والتى جعلت هذا التقارب ممكنا بل وضروريا .

فاعلية الاتحاد

يعد اتحاد المغرب العربى المحاولة الثانية للتكامل الاقتصادى فى المنطقة ، كانت الأولى هى اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى التى أنشئت عام ١٩٦٤ بمبادرة وزراء الاقتصاد المغاربة واستهدفت استنزاف افاق التعاون الاقتصادى ، وبالفعل اجرت حوالى ٦٠ دراسة حول ميادين التكامل الممكنة ، الا أن افتقار اللجنة الى اليات تنفيذية وعدم توفر ظروف موضوعية ضاغطة من اجل اتمام المشروع حال دون تحول هذه اللجنة الى هيئة وحدوية حقيقية وظلت مقترحاتها حبرا على ورق .

وبالنظر الى **مؤسسات الاتحاد** نلاحظ :

١ ـ انها مازالت فى طور الصياغة ، بمعنى انها ليست مؤسسات متبلورة ومتكاملة ، كذلك يلاحظ انها لم تختبر حتى الان فى عمل محدد .

٢ ـ انها مؤسسات تابعة بالكامل لزعماء الدول الخمس ، ولاتتمتع بأية مبادرة لا من حيث اتخاذ القرار ولا من حيث التنفيذ ، وتعتمد بالكامل على استمرار التفاهم على مستوى الرؤساء والتزامهم بالتنفيذ .

كذلك يفتقر الاتحاد الى اى سلطة مستقلة عن الدول الاعضاء ، فهو ليس فقط لايتمتع بسلطات « فوق الدول » بل حتى لايتمتع بسلطة مستقلة « بين الدول » .

٣ ـ افتقار الاتحاد الى اليات للتنفيذ ، ومن ثم فان عملية تنفيذ اى مقترحات او قرارات تبقى رهن ارادة الدول الاعضاء .

ومن ناحية توفر الاساس الموضوعى للتكامل بين بلدان المغرب العربى ، يمكن تدوين بعض الصعوبات مثل :ـ

١ ـ تشابه اقتصاديات الدول الاعضاء ، بل وتنافس منتجاتها ، يضع حدودا نهائية على امكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصة فى مجال التبادل التجارى .

٢ ـ اختلاف البنية الاجتماعية داخل كل دولة ، واختلاف توجهات النخب الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا ، وتخوف بعضها من سيطرة الأخرى اذا ما تم توسيع نطاق حقوق التملك والاستثمار لتشمل جميع المغاربة .

٣ ـ اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل وسيطرة جهاز الدولة او القطاع الخاص ، والحاجة الى اتباع مبدأ التخطيط المركزى لتنسيق التعاون بشكل جدى ومدى التأييد الذى يمكن ان يحظى به ذلك من فئات معينة ، اضافة لما يثيره ذلك من مشكلات تتعلق بسعر الصرف وأسس التبادل التجارى .. الخ .

٤ ـ الموقف من السوق الأوربية وكيفية التعامل معها فى المستقبل القريب وأولويات التبادل التجارى فى ظل الوضع الجديد لدول المغرب ولأوربا ١٩٩٢ .

٥ ـ الوقت اللازم لاجراء تعديلات حقيقية فى هياكل التجارة الخارجية والمخاطر والظواهر الناتجة عن ذلك وامكانية اجرائه فعليا .

وينبغى هنا التأكيد على ضرورة عدم التركيز على التكامل بمفهوم التعاون التجارى فقط ، بل يجب النظر للتكامل بمفهوم التعاون الاقتصادى ، وهو مفهوم اعمق واشمل بكثير ويتضمن اجراء تعديلات هيكلية فى اقتصاديات بلدان المغرب كلها فى القطاعات المختلفة ، وتنسيق الانتاج والتجارة والسياسات المصرفية والنقديه كى تخلق من المنطقة « منطقه اقتصادية متكاملة » ، ويتطلب ذلك تفاهما سياسيا واسعا ربما يكون أهم من الاتفاقات الرسمية .

ومن ثم فان الاتحاد يمكن فهمه فقط فى هذا السياق ، باعتباره مرحلة اولى على طريق التكامل الاقتصادى وليس نتيجة لهذا التكامل ، فالتكامل عملية طويلة ومعقدة ولم تبدأ بعد ، ومن الأمور الباعثة على التفاؤل ان الظروف التى افرزت هذا الاتجاه التكاملى مازالت قائمة ولاينتظر لها أن تتغير فى المستقبل المنظور ومن ثم ينتظر ان يتدعم العمل الوحدوى المغاربى ويتقدم .☐



الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية

أحمد أبو الحسن زرد

اجريت فى الأول من ابريل الماضى إنتخابات المجلس الوطنى العراقى ، وهى الدورة الثالثة منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقد تم إنتخاب الدورة الأولى للمجلس الوطنى فى ٢٠ يونيو ١٩٨٠ ، أما الدورة الثانية فقد اجريت فى أكتوبر ١٩٨٤ .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ لم يكن هناك برلمان منتخب على الرغم من أن الدستور المؤقت كان ينص على انتخاب جمعية تشريعية فى تاريخ يتم تحديده من قبل الحكومة . وفى ديسمبر عام ١٩٧٩ دعى المواطنون للموافقة على مشروع قانون لانشاء جمعية تشريعية تتكون من ٢٥٠ عضوا ، وبموجب قانون الحكم الذاتى الصادر فى ١١ مارس ١٩٧٤ انشىء المجلس التشريعى لمنطقة الحكم الذاتى ، والذى يتكون من ٥٠ عضوا ، وقد تم انتخاب دورته الأولى فى ١١ سبتمبر ١٩٨٠ ، أما الدورة الحالية وهى الدورة الثانية فقد انعقدت فى اغسطس ١٩٨٦ . وينتخب المجلسان التشريعيان بالاقتراع الحر المباشر .

وتأتى إنتخابات الدورة الثالثة للمجلس الوطنى متزامنة مع إعلان القيادة العراقية الاتجاه نحو التعددية الحزبية لاتاحة الفرصة امام جميع القوى والتيارات السياسية للمشاركة فى صنع القرار السياسى بعد أن خاض الجميع غمار الحرب . كما انه ليس هناك مبرر لاستمرار نظام الحزب الواحد الذى فرضته دواعى الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة .

وستتوفر فى هذا التقرير على دراسة موضوعين رئيسيين هما :
- تقويم الانتخابات الأخيرة .
- التعددية السياسية .

أولا : تقويم الانتخابات الأخيرة :

نؤكد بادىء ذى بدء أن انتخابات ابريل ١٩٨٩ قد تمت اساسا بين المرشحين الافراد وليس على اساس التنافس الحزبى ، وقد تقدم للانتخابات ٩٠٩ مرشحين لانتخاب ٢٥٠ عضوا موزعين كما فى الجدول التالى :

يبين من الجدول ان بغداد العاصمة تتمتع بكثافة سكانية كبيرة ، وبأعلى نسبة تمثيل فى البرلمان تبلغ ٢٤٪ من مجموع الاعضاء ، فى حين تبلغ نسبة تمثيل منطقة الحكم الذاتى التى تشمل محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ١٢٪ من مجموع الاعضاء وهذه النسبة تقترب من نسبة عدد السكان الاكراد فى العراق والذى يقدر بنحو ١٥٪ من مجموع السكان .

وأوضحت التقارير الرسمية وكما نشرتها صحيفة « ألف باء » الاسبوعية العراقية (عدد ٥ ابريل ١٩٨٩) ان ثلث عدد المرشحين ينتمون إلى حزب البعث العربى الاشتراكى ، بينما شكل المستقلون نحو ثلثى عدد المرشحين ، وان الانتخابات قد اسفرت عن فوز مائة عضو من المنتمين إلى حزب البعث ، فى حين بلغ عدد المستقلين ١٥٠ عضوا .

وكشفت البيانات الخاصة بالتوزيع العمرى للاعضاء أن الفترة العمرية من ٣٦ ـ ٥٠ سنة تمثل ٦٩٪ من مجموع الاعضاء ، فى حين مثلت الفئات الاصغر عمرا من ٢٦ ـ ٣٥ سنة ١٢٪ من مجموع الاعضاء ، أما بقية الاعضاء فتزيد أعمارهم عن خمسين عاما .

وان عدد من يحملون إختصاصات علمية يبلغ ١٨٣ عضوا بواقع ٧٣٪ من مجموع الاعضاء . كما توزع اعضاء المجلس على عدد من المهن منها التعليم الجامعى والتعليم دون الجامعى والقطاع الخاص والمحاماه والزراعة ، ويضم المجلس ٢٢ ممن يحملون درجة الدكتوراه وان هناك ٦٤ عضوا من حملة الشهادة الاعدادية وما دون ذلك .

المحافظة	عدد المرشحين	عدد المقاعد	المحافظة	عدد المرشحين	عدد المقاعد
بغداد	٢٠٨	٥٩	التأميم	٣٥	٩
البصرة	٥٣	١٣	القادسية	٢١	٩
بابل	٧٣	١٧	كربلاء	٢٦	٧
صلاح الدين	٥٤	١٠	ذي قار	٣٧	١٤
اربيل	١٠٢	١١	السليمانية	٣٠	١٤
نينوى		٢٤	الانبار	٥٣	١٣
ديالى	٧٥	١٥	النجف	٣٦	٩
المثنى	٢٠	٥	واسط	٣٢	٨
ميسان		٨	دهوك	٢٠	٥

المصدر : الجمهورية العراقية ١٩٨٩/٤/٢

الظواهر الايجابية فى الانتخابات :

لعل من أهم الظواهر الايجابية فى الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة هى استبعاد صيغة التزكية ، بمعنى أن المنافسة كانت بين عدد من المرشحين يزيد عن عدد المقاعد المخصص لكل دائرة ، وفى معظم الدوائر بلغت نسبة المرشحين الى عدد المقاعد ٤ : ١ كذلك ضمنت الدولة وبشكل متساو الدعاية الانتخابية لكل مرشح ، وتأكيدا لمبدأ تكافؤ الفرص تحملت الدولة نفقات جميع المرشحين دون افضلية حزبية أو وظيفية ، كذلك كفلت الدولة لكل مرشح تنظيم ندوات جماهيرية ، والاعلان عن السيرة الذاتية فى كافة وسائل الاعلام دون تمييز بين بعثي وغير بعثي .

وبالنظر الى نتيجة الانتخابات الأخيرة مقارنة بالدورتين السابقتين يمكن الخلوص الى الحقائق التالية :

١ ـ تزايد نسبة المشاركة فى الترشيح والاقبال على صناديق الاقتراع ، فقد بلغ عدد المرشحين فى الدورة الأولى للمجلس الوطنى نحو ٧٨٣ مرشحا ، وصل فى الدورة الثانية إلى ٨٤٠ مرشحا ، وتزايد هذا العدد فى الدورة الثالثة الى ٩٠٩ مرشحين ـ وقد بلغت نسبة المشاركة فى التصويت نحو ٨٠٪ من مجموع الاصوات وهي نسبة تفوق نسبة الأقبال فى الدورتين السابقتين .

٢ ـ تنامى دور المرأة فى المجتمع العراقى : فقد بلغ عدد المرشحات فى الدورة الثالثة للمجلس الوطنى ٦٢ مرشحة نجحت منهن ٢٧ مرشحة ، فى حين كان عددهن فى الدورة الثانية ٤٧ مرشحة ، نجحت منهن ٣٣ مرشحة ، وفى الدورة الأولى كان عدد المرشحات ٣٢ فازت منهن ١٦ مرشحة .

بروز دور المستقلين : يبلغ عدد المستقلين فى الدورة الثالثة ١٥٠ عضوا ، ومن المعروف أن حزب البعث قد فاز بالاغلبية الساحقة فى انتخابات الدورتين السابقتين ، حيث حصل فى الأولى على ١٧٥ مقعدا ، وفى الدورة الثانية على ١٨٣ مقعدا . وهذا يعنى أن عدد المستقلين فى الدورتين السابقتين لم يتجاوز نسبة ١٥٪ من مجموع الاعضاء إذا اخذنا فى الأعتبار ان ممثلى منطقة الحكم الذاتي وعددهم ثلاثين عضوا ينتمون الى الإحزاب الكردية المعترف بها من قبل الحكومة . ولاشك ان تزايد عدد المستقلين فى الدورة الحالية والذى بلغ ٦٠٪ من مجموع الاعضاء يدعم من عملية الانتقال الى نظام التعدد الحزبى .

بعض الظواهر السلبية فى الانتخابات :

من ابرز الظواهر التى صاحبت الانتخابات البرلمانية العراقية بروز حالة العشائرية فى بعض المناطق وخاصة الريفية ، والذى تمثل فى ظهور عدد من البطاقات تحمل اسم مرشح مستغلا علاقاته الاجتماعية والعشائرية ، وبروز ظاهرة الانحياز لأبن المنطقة بغض النظر عن كفاءته أو موقفه من معركة التحرير الوطنية .

كذلك بدا واضحا وبشكل جلى ضعف الأقبال على صناديق الاقتراع خاصة فى بعض المناطق الريفية ، ولوحظ أيضا ضعف مناقشة المواطنين للمرشحين اثناء الندوات التعريفية اضف إلى ذلك ان قوائم الناخبين لم تكن دقيقة إذ لوحظ عدم ذكر بعض قوائم الاسماء ، وذكر اسماء دون السن القانونية ، الى جانب ذكر اسماء الشهداء والاسرى والمفقودين ، وظهور اسماء بعض العوائل فى أكثر من مركز انتخابى كما أن فترة الدعاية للانتخابات لم تكن كافية .

ثانيا : الإتجاه نحو التعددية السياسية :

أقرت القيادة العراقية مبدأ التعددية الحزبية إنطلاقا من ان جميع المواطنين على إختلاف اتجاهاتهم السياسية ، ومعتقداتهم الدينية ، وانتماءاتهم القومية قد شاركوا فى المواجهة العسكرية مع ايران ، ومن ثم ينبغى أن يشارك الجميع فى عملية صنع القرار فى مرحلة ما بعد الحرب .

وتتمثل مهمة المجلس الوطنى فى دورته الحالية وكما صرح بذلك رئيس البرلمان العراقى سعدى مهدى صالح فى التصويت على القوانين التى من شأنها التحضير للانتقال إلى نظام التعدد الحزبى . وقد بدأت اللجان المتخصصة بالفعل أعمالها لاعداد مشروع جديد بهدف اجراء تحويل ديمقراطى يسير فى اتجاهين الأول النص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ليكون الرئيس مسئولا أمام الشعب ، والاتجاه الثانى اطلاق حرية الصحافة ، وحرية تكوين الاحزاب السياسية ، وعقب موافقة البرلمان على القوانين الجديدة يعلن عن حل البرلمان واجراء استفتاء عام لتحديد موقف الشعب من الدستور الجديد ثم تجرى بعد ذلك الانتخابات التشريعية فى ظل التنافس الحزبى .

والسؤال الذى يثور الآن يدور حول شكل التعددية التى سيأخذ بها النظام السياسى العراقى : هل هى التعددية على غرار النمط الغربى الليبرالى ؟ أم التعددية المقيدة ؟ .

يتعين الاشارة بادلاء ذى بدء إلى أن التعددية وفقا للنمط الغربى تكاد تكون مستبعدة ، يؤكد هذا الاستنتاج ما صرح به الرئيس العراقى صدام حسين بأن « الديمقراطية هى جزء من واقع حال العراق بطريقة تختلف عن الممارسة الغربية فى البلدان الليبرالية لموضوع الحريات الديمقراطية » .

وعلى ذلك فان التعددية السياسية المقترحة فى العراق تحتاج إلى ضوابط تمليها طبيعة المجتمع العراقى وخصوصيته . فالعراق يتشكل من القوميتين العربية والكردية (٧٥٪ من السكان عرب ، ١٥٪ اكراد) فضلا عن ١٠٪ من مجموع السكان من الاتراك ، كذلك هناك التعددية الدينية فيشكل المسلمون ٩٥٪ من السكان ، بينما يمثل المسيحيون ٥٪ من مجموع السكان . اضف إلى ذلك التعددية المذهبية (٦٠٪ شيعة ، ٣٥٪ سنة)

وأهم تلك الضوابط هو عدم الارتباط بقوى خرجية تحاول أو تسعى إلى استغلال واقع العراق التعددى لزعزعة الاستقرار وتفتيت التماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية . ولاشك أن مواقف القوى والتيارات السياسية والحزبية خلال سنوات الحرب مع ايران هو أحد المؤشرات القوية لتحديد مصداقية ووطنية وولاء الاحزاب التى يمكن أن تعمل فى ظل التعددية المقترحة .

وقد اعلنت القيادة العراقية أن هناك احزابا غير مسموح لها قانونا بالعمل السياسى وهى التى ثبت تورطها فى مساندة القوى الخارجية أو التى تحاول زعزعة الاستقرار الداخلى . وتشكل هذه الأحزاب فى مجموعها جبهة المعارضة السياسية للنظام العراقى وتتكون من مجموعتين الأولى تشكلت فى عام ١٩٨٠ وتسمى الجبهة الوطنية الديمقراطية وتضم الحزب الشيوعى العراقى ، الحزب الاشتراكى الكردستانى ، والمنشقين عن الحزب الديمقراطى الكردستانى . أما المجموعة الثانية والتى تشكلت عام ١٩٨١ فتضم بعض عناصر الشيعة العراقية أو من يسمون انفسهم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية فى العراق وترتبط تلك المجموعة بالنظام الايرانى . أما الحزب الثورى الكردى ، والحزب الديمقراطى الكردستانى فهما من التنظيمات الكردية الموالية لتوجهات حزب البعث الحاكم .

وعموما فان التعددية السياسية المقترحة يمكن أن تأخذ أحد شكلين : الأول قيام جبهة وطنية تضم كافة التيارات والقوى السياسية والحزبية تحت قيادة حزب البعث العربى الاشتراكى على غرار ما تم فى يوليو عام ١٩٧٣ عندما وقع حزب البعث والحزب الشيوعى العراقى إتفاقا بانشاء جبهة وطنية تقدمية ، والتى انضم اليها فى عام ١٩٧٥ ممثلو الاحزاب والتنظيمات الكردية والقوى الوطنية المستقلة . وقد تفككت الجبهة فى مارس عام ١٩٧٩ عندما انسلخ عنها الحزب الشيوعى العراقى .

أما الشكل الثانى فهو التعددية المقيدة بما يعنى السماح للاحزاب التى ثبت ولأؤها فى فترة الحرب للنظام العراقى ، وحرمان تلك التى تورطت فى مساندة النظام الايرانى ، مع السماح أيضا بقيام احزاب جديدة تعبر عن الطبقات الوسطى والصاعدة التى افرزتها مرحلة التنمية الشاملة .

ويبدو أن التعددية المشمولة بضوابط هى الأكثر تواؤما مع البيئة العراقية على الاقل فى المرحلة الراهنة التى تتطلب مزيدا من التماسك القومى خاصة وأن الحرب مع ايران لم تضع بعد أوزارها □



قراءة تحليلية فى الانتخابات التونسية

فتحى على حسين

على خلاف ماتوقعه المراقبون افرزت الانتخابات البرلمانية التونسية التى اجريت فى الثانى من ابريل الماضى ، توزيعا جديدا للخارطة السياسية فى تونس . هذا التوزيع الجديد سيلقى بظلاله على العلاقات بين الحكومة والمعارضة على امتداد السنوات المقبلة ، ومن أبرزه وضع نهاية للمبارزة بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة احمد المستيرى والتجمع الدستورى الديمقراطى ـ الحاكم ـ وظهور استقطاب جديد بين التيار الدينى ممثلا بـ « حركة النهضة » فالأصولية والحزب الحاكم . ولهذا الاستنتاج له مرتكزاته الموضوعية ، ففى عام ١٩٨١ كانت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنافس الرئيسى للحزب الدستورى وكادت تفوز بالأغلبية فى البرلمان وحظيت بتأييد واسع من القوى الأصولية . إلا أن هذه الظروف لم تكن ثابتة ، فالحزب الدستورى الذى تحول الى « التجمع الدستورى الديمقراطى » بعد عزل بورقيبة ، تبنى برنامج الديمقراطية والتعددية السياسية وقطع خطوات مهمة فى هذا المجال مفرغا بذلك الحركة المنافسة من برنامجها . والتيار الدينى صار يدافع عن رايته الخاصة ويحذق اللعبة السياسية سعيا للحصول على ترخيص العمل الشرعى ، وقبل من أجل ذلك تغيير اسمه من « حركة الاتجاه الاسلامى » الى « حركة النهضة » نزولا عند مقتضيات قانون الأحزاب الذى لايجيز تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدين أو اللغة . وكانت الخطوة الحاسمة فى هذا المجال ـ والتى فاجأت الجميع ـ هى قرار « حركة النهضة » تأليف قوائم مستقلة فى معظم الدوائر الانتخابية لمنافسة الحزب الحاكم . ومن ثم سقطت فكرة « الجبهة » التى استهوتها معظم الأحزاب فى الجلسة التى عقدتها اطراف الميثاق الوطنى فى شهر فبراير الماضى وصارت « المبارزة » عنوان الانتخابات . فتقدمت سبع قوائم مختلفة تنتمى الى سبعة احزاب هى :

١ ـ قوائم التجمع الدستورى الديمقراطى الحاكم : فى جميع الدوائر وعددها ٢٥ .
٢ ـ قوائم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين : فى ٢١ دائرة
٣ ـ القوائم المستقلة القريبة من حركة النهضة : فى ٢٣ دائرة وبالتالى فقد كانت القوة السياسية الثانية .
٤ ـ قوائم حزب الوحدة الشعبية : فى ٦ دوائر
٥ ـ قوائم التجمع الاشتراكى التقدمى : فى ٥ دوائر
٦ ـ قوائم الاتحاد الديمقراطى الوحدوى : فى أربع دوائر
٧ ـ قوائم الحزب الاجتماعى للتقدم : فى ٣ دوائر

بالاضافة الى قائمتين تضمان مثقفين تقدميين مستقلين فى دائرتى قفصة والمهدية .

الحملة الانتخابية :

ولأن الأصوليين اظهروا فى الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية نشاطا مميزا ونزلوا الى الشارع بقوة كبيرة وامكانات ضخمة ، فان التجمع الدستورى صار يحسب لهم حسابا ، فركز هجومه فى الصحف والخطب الانتخابية على الخطر الذى يمثلونه على مكاسب المجتمع المدنى ، وبذلك تراجع الصراع الذى كان مستقطبا الساحة قبل الانتخابات بين حزبى احمد المستيرى والتجمع الدستورى اتصل المبارزة الثنائية بين الدستوريين والأصوليين فى معظم الدوائر طوال الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية .

وفى هذا السياق تحركت ماكينة « الحزب التقليدية ... لتقود الهجوم المضاد على المد الأصولى . فجاءت نتائج الاقتراع حبلى بالولادة السياسية إذ فاز بن على فوزا ساحقا بالرئاسة بعد حصوله على ٩٩,٢٧ من الأصوات وفاز الدستوريون بجميع مقاعد مجلس النواب الـ ١٤١ بعدما حصلوا على ٨٠ ٪ من اصوات الناخبين البالغ عددهم مليونين وسبعمائة الف ناخب بينما حصلت

القوائم المستقلة « الأصوليون » على نسبة تتراوح بين ٩ و ١٤ ٪ بحسب الدوائر ، ونالت الأحزاب المعارضة الأخرى بما فى ذلك حركة الديمقراطيين الاشتراكيين نسبا تراوحت بين ٢١, ٪ و ٣,٧٥ ٪ من الأصوات .

تفسير النتائج :

ورغم توقعات المراقبين بفوز بن على بالرئاسة وفوز التجمع الدستورى الديمقراطى - الحاكم - بأغلبية كبيرة ، الا ان النجاح الساحق الذى حققه الرئيس والحزب جاء مفاجئا للجميع وشكل علامة استفهام بارزة حول مستقبل الحياة السياسية فى تونس بعد تغيير السابع من نوفمبر ١٩٨٧ .

فلاشك ان نسبة الـ ٩٩,٢٧ ٪ التى حصل عليها الرئيس لابد أن تضيق الخناق على الكوادر الطامحة فى التغيير فى المستقبل والا لأصبح بن على كسلفه - من الناحية العملية على الأقل - رئيسا مدى الحياة ، وبالتالى يصبح لامعنى للتعديل الجديد الذى أدخله بن على على الدستور التونسى فى يوليو ١٩٨٨ وينص على الغاء مادة تولى رئاسة الجمهورية مدى الحياة .

اما الانتخابات البرلمانية فقد قوضت امال المعارضة فى أن تتمكن من كسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة ولو لمرة واحدة منذ أكثر من ٣٠ عاما ، رغم أنها جرت فى مرحلة الانفتاح السياسى الذى تعهد به بن على منذ توليه السلطة فى ٧ نوفمبر ٨٧ واكد عليه فى خطابه الرئاسى الذى سبق الانتخابات بأيام ... وهى بذلك تختلف عن الانتخابات السابقة التى ولجت البلاد فى عهد بورقيبة سواء تلك التى جرت فى ظل نظام الحزب الواحد (١٩٦٤ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩) وهى جميعا انتخابات الصوت الواحد واللون الواحد . او تلك التى جرت فى ظل نظام التعددية السياسية التى سلم بها بورقيبة مع بواكير الثمانينات نتيجة أزمات وصراعات أضعفت حكمه (١٩٨١ ، ١٩٨٦) حيث أفضت الأولى - انتخابات ١٩٨١ - الى برلمان من لون واحد ، وأعلنت المعارضة آنذاك انها فازت بأغلب المقاعد وفسر محمد مزالى بعد خروجه من رئاسة الوزارة فى ذلك الوقت هذه النتائج المعكوسة بأن الرئيس بورقيبه أمر بتزوير النتائج خوفا من أن يغدو سجينا للمعارضة . بينما جاءت الثانية - انتخابات ١٩٨٦ - فى ظل أجواء احتقان سياسى ومواجهات مع السلطة الأمر الذى أدى الى مقاطعتها بشكل واسع وخصوصا من أطراف المعارضة .

وعليه يتضح أن انتخابات الثانى من ابريل ٨٩ طرحت « اشكالية » « تقليدية مستحدثة » فى آن واحد ، إذ بقى مجلس النواب مكونا من أعضاء الحزب الحاكم بالرغم من أن المفترض أن أحد أهدافها هو فتح الباب لمشاركة الأحزاب المعارضة فى البرلمان . وهو الأمر الذى يمكن اسناده - من وجهة نظر معينة - الى مشروع بن على فى الحكم ، إذ يرى بعض المراقبين أن ٩٠ ٪ من برامج الأحزاب التى خرجت من رحم المؤسسة الحزبية الحاكمة قد تحقق بعد وصول بن على إلى الحكم خصوصا أن العنوان الكبير لبرامج هذه الأحزاب هو إقامة الديمقراطية وضمان تعدد الأحزاب وحرية الصحافة وحرية الانتخابات ، وهى مسائل وضعها بن على فى جدول أعماله وشدد عليها فى جميع خطبه بل شرع فى انجاز معظمها حينما منح ترخيصا بالعمل الحزبى المشروع لثلاثة أحزاب جديدة (الحزب الاجتماعى للتقدم بزعامة منير الباجى ، وحزب التجمع الاشتراكى التقدمى بزعامة احمد نجيب الشابى وحركة الوحدة الشعبية بزعامة محمد الحاج عمر ، فأصبح عدد الأحزاب المرخص لها سبعة . كما وضع حدا لمرحلة تهميش المعارضة بنزع فتيل المواجهة الصعبة بين السلطة وحركة الاتجاه الاسلامى عندما أصدر عفوا رئاسيا عن أميرها راشد الغنوشى وسمح بعودة عبد الفتاح مورو من المنفى ، كذلك اطلق سراح المعتقلين السياسيين وقنن أصول النضال الحزبى المشروع بوضعه صياغة جديدة لقانون الأحزاب فى ابريل ٨٨ ضمن ضوابط معينة (لايسمح بقيام أحزاب على أساس الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس) وأمر باذاعة آذان الصلوات الخمس فى الاذاعة والتليفزيون . فضلا عن الخطوة الديمقراطية الكبيرة باعلان الغاء النص الخاص بالرئاسة مدى الحياة ، والنص المتعلق بتولى رئيس الوزراء منصب الرئيس فى حالة خلوه بحيث يتم انتخاب الرئيس انتخاباً مباشراً من الشعب مع عدم جواز انتخابه لأكثر من فترتين .

غير أن وجهة النظر الأخرى ترى أن الهزيمة التى منيت بها كل الأحزاب المنافسة للتجمع الدستورى هى نتيجة التأثير على إرادة الناخبين وعدم احترام أصول اللعبة الديمقراطية واستخدام جهاز الادارة لصالح مرشحيه وقوائمه . وهو ماعبرت عنه المجموعتان المعارضتان الرئيسيتان وهما حزب الاشتراكيين الديمقراطيين ، وحركة « النهضة » ذات التوجه الاسلامى حينما زعمتا قيام الحزب الحاكم والسلطات المحلية بعمليات تزوير واسعة النطاق خلال الانتخابات ، وقالتا ان السلطات أقدمت على نفس المخالفات التى كانت ترتكبها فى عهد الرئيس السابق بورقيبه (السياسة ١٩٨٩/٤/٤)

مستقبل الحياة السياسية في تونس :

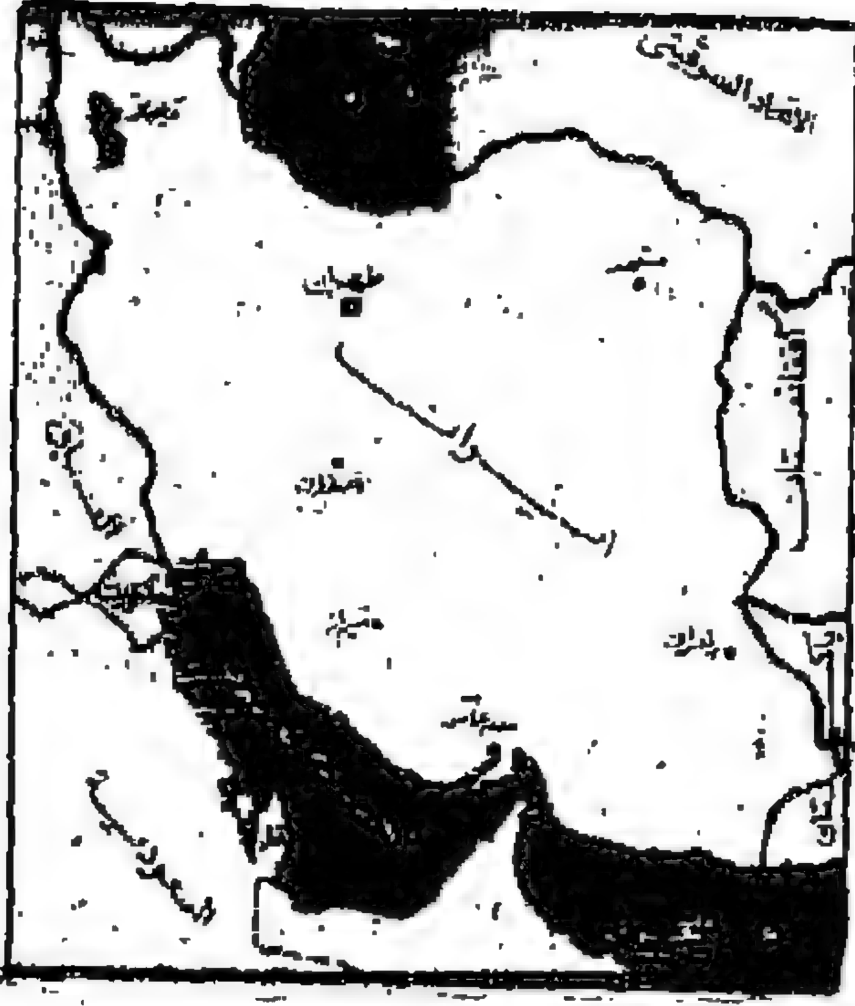
في الحقيقة ان الواقع الجديد الذى يجوز اعتباره اهم استنتاج من هذه الانتخابات هو خلط الأوراق واعادة توزيعها على نحو أدى الى وضع الأصوليين فى مواجهة ديمقراطية مع الدستوريين فى مقابل تهميش الأحزاب المدنية وفقدانها مكانتها السابقة فى اللعبة السياسية .

ولاشك أن هذا المعطى الجديد سيؤثر فى مستقبل الخريطة السياسية والحزبية فى تونس بصفة خاصة وشمال افريقيا على وجه العموم ، خاصة إن الجزائر تعيش بدورها تجربة ديمقراطية أعلن خلالها عن تكوين حزبين لهما ميول اسلامية .

هذا ولايستبعد العديد من المراقبين ان تسمح السلطة فى تونس للاسلاميين باصدار جريدة ناطقة باسمهم واطار قانوني يتحركون داخله ليكفوا عن استخدام ورقة « الاستثناء » والبروز فى « مظهر « المظلوم » خاصة وان التيار الأصولى صار يحذق لعبة المناورة السياسية والتأقلم مع واجهات العمل الشعبى . فصحيح أن الانفراج الحالى والخطوات الانفتاحية المقررة منذ تغيير السابع من نوفمبر أبطلت مفعول القنبلة الأصولية الموقوتة الى حد كبير ، لكن هذا التيار عرف كيف يوظف المناخ الجديد لصالحه ، وكيف يستفيد من أجواء الديمقراطية مثل استفادته من أجواء الكبت السياسى .

ويلاحظ أن هذا الاحتمال الخاص بتقنين التيار الاسلامى يطرح أمام استئثار حزب الحكومة بمائة فى المائة من مقاعد البرلمان الجديد الى درجة أن رجل الشارع تخوف من امكانية العودة الى منطق الحزب الواحد والموقف السياسى الواحد . وهو ما أدركه بن على جيدا حينما سارع فور اعلان نتائج الانتخابات الى محاولة ازالة تلك التخوفات بقوله « ان كان الفوز حليف لمرشحى التجمع الدستورى الديمقراطى فينبغى ان يدرك الجميع أن ذلك لن يكون سببا فى اقصاء غيرهم أو عدم الاستماع اليهم ، بل اقول مجددا ان تونس لكل التونسيين ، واننى كما اسلفت مرارا رئيس كل التونسيين والتونسيات عامل على الاستعانة بكل الكفاءات والخبرات واشراكها فعليا فى كل مايتعلق بمصلحة البلاد وتقدمها ومنعتها (الشرق الأوسط ١٩٨٩/٤/٥) ... وقد تعزز ذلك فعليا بضخ دماء جديدة ذات كفاءة عالية فى التشكيل الوزارى الجديد الذى اعقب الانتخابات بعشرة أيام ، مثل د . محمد الشرفى الذى تولى مسئولية وزارة التربية والتعليم وهو معروف بنضاله الدائب فى سبيل صيانة حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والعامة فى اطار ارقانون ود . الدالى الجازى الذى اضطلع بمهام وزارة الصحة العامة وهو من الشخصيات البارزة فى حركة المعارضة وكان من مؤسسى رابطة حقوق الانسان وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين - الا انه استقال من الحركة مؤخرا لاعتراضها على الدخول فى ائتلاف انتخابى مع الحزب الحاكم - ود . منصر الرويس وهو من أبرز الكفاءات الشابة والوجوه التى عرفها الرأى العام بعد السابع من نوفمبر وقد عهدت اليه مسئولية وزارة الشئون الاجتماعية .

ولاشك ان هذا النموذج من الشخصيات والوجوه الجديدة التى تميز بها التشكيل الوزارى الجديد الى جانب بقية الكفاءات العالية من الوزراء وكتاب الدولة يمثل تجسيدا فعليا كبيرا لما سبق أن أعلن عنه الرئيس بن على أثر الاعلان عن نتائج الانتخابات والرامى الى تجنب احتكار السلطة واستيعاب أوفر عدد من الكفاءات المؤمنة بالتوجهات الديمقراطية والفلسفية والانسانية التى ارتكزت عليها مبادىء السابع من نوفمبر بغض النظر عن الميول السياسية والتوجهات الفكرية .



وفاة الخمينى والصراع على السلطة فى ايران

خالد زكريا السرجانى

أثارت وفاة الزعيم الايرانى آية الله الخمينى عدداً من التكهنات حول مستقبل الثورة الايرانية التى ظلت ما يزيد عن ١٠ سنوات تأخذ كثيراً من اهتمامات المحللين المعنيين بشئون الشرق الأوسط ذلك لأنها تعد أحدث ثورات القرن العشرين . كما انها جاءت بنموذج جديد للثورات أطلق عليه « الثورة الاسلامية » الأمر الذى دفع بعض المحللين الى الاقرار بامكانية تكرار هذه التجربة فى أكثر من بلد عربى واسلامى بالاضافة الى ان أغلبهم أرجع تزايد ما أطلق عليه « المد الاسلامى الاصولى » الى نجاح هذه الثورة التى أكدت امكانية قيام دولة على اساس دينى فى الشرق الاوسط .

الأمر الاخر الذى أثار المزيد من التكهنات عقب وفاة الخمينى هو إختيار على خامنئى خلفاً للامام الراحل وهو الاختيار الذى لم يتوقعه أحد من المعنيين بشئون الدولة الايرانية مما دفعهم الى التأكيد على ان هذا الاختيار هو بمثابة اختيار مؤقت سيؤدى فى المستقبل القريب الى اشتعال الصراع على السلطة بين الأجنحة السياسية المتواجدة على الساحة الايرانية . ومن هنا فاننا سنركز فى هذا التقرير على ثلاث نقاط أساسية هى :

أولا : مغزى اختيار على خامنئى خلفاً للخمينى .

ثانيا : مستقبل الصراع على السلطة فى ايران .

ثالثا : الوضع الداخلى والعلاقات الاقليمية والدولية لايران فى المستقبل القريب .

اولا : مغزى اختيار على خامنئى خلفاً للخمينى :

يكاد يجمع المراقبون على ان خامنئى كان هو « مرشح الحل الوسط » وانه كان أقل القيادات الايرانية تطلعاً نحو السلطة . وعلى ان تعيين خامنئى لشغل هذا المنصب « السياسى والدينى والادبى » فى وقت واحد حال دون ظهور فراغ كان يمكن ان يثير اضطرابا وقلقا داخل الاوساط الدينية الايرانية فقد انزعج الكثيرون لأنه منذ استقالة آية الله منتظرى الخليفة المعين للخمينى فى مارس الماضى فانه لم يعد هناك خليفة للامام ولذلك فان البعض فسر هذا الاختيار بأحد احتمالين الأول ان يكون الامام الخمينى قد رشح خامنئى لخلافته فى وصيته والثانى ان يكون مجلس الخبراء الذى أناط به الدستور مهمة اختيار القائد أو مجلس القيادة قد عجز عن الاتفاق على شخص تتوافر فيه الشروط التى حددها الدستور وأهمها صلاحية المرجعية والقيادة ، كما عجز فى الوقت ذاته عن الاتفاق على اختيار مجلس للقيادة فكان الحل هو اختيار مرشح الحد الادنى الذى يشغل الموقع مؤقتا دون ان يثير خلافات كبيرة .

ولكن المؤكد ان هذا الاختيار يلقى ظلالاً من الشك حول استمرارية الاخذ بصيغة ولاية الفقيه على الساحة السياسية الايرانية فخامنئى وان كان من « السادة » الذين هم من سلالة الرسول لم يرد اسمه على الاطلاق ضمن المرشحين لهذا المنصب لانه لا يملك صلاحية المرجعية التى نصت عليها المادة (١٠٧) من الدستور الايرانى والصلاحية هى المرحلة التى تؤهل صاحبها للافتاء والاجتهاد بحيث يصبح له ان يكون مرجعاً فقهيا له مقلدوه واتباعه وهى مرتبة لا يبلغها المرء الا بعد ان يعد رسالته العلمية التى تؤهله لان يصبح «آية الله» ويجوز له ان يجتهد وبعد ذلك ينفتح امامه الطريق ليصبح مرجعاً ولكن خامنئى يعد فى مراتب الحوزة حجة الاسلام أى انه فى مرحلة اعداد رسالته العلمية ولم يعرف عنه إهتمامه بالفقه مثل عنايته باللغة والأدب وهو ما دفع مجلس العلماء فيما بعد الى منحه لقب آية الله حتى يكون أهلاً للمنصب الذى تولاه وهو أمر سيثير بلا شك ردود افعال معارضة داخل الحوزة العلمية بايران .

وعلى الرغم من ان خامنئى يفتقر الى المكانة الدينية التى كان يتمتع بها آية الله الخمينى وليس من المحتمل ان يمارس السلطة نفسها التى كان يمارسها سلفه فى شئون ايران الاجتماعية والسياسية لأنه لا يمتلك

الصفات القيادية التى تؤهله للقيام بدور الامام الا ان اختياره فى هذا المنصب يحمل دلائل مهمة تتمثل فى الاتى :

١ ـ انه يمثل وجهة النظر المحافظة والمعتدلة فى النظام الايرانى فهو بين جماعة الروحانيات التى تضم كبار العلماء المناضلين منذ عهد الشاه وتتبنى موقفا محافظا فى أمور السياسة والاقتصاد . وفى هذا الصدد فانه يذكر ان خامنئى هو الذى دعا الى انهاء دور حرس الثورة وطالب بضم قواته الى الجيش كما انه هو الذى حاول ان يطوق موضوع فتوى الامام الخمينى باهدار دم سلمان رشدى وأعلن فى إحدى خطب الجمعة ان إعتذار رشدى قد يبرىء ساحته لكن صوته ضاع وسط الضجة التى أثارها التيار المتطرف حول الموضوع . كما ان خامنئى كان بين من يحبذون انفتاح ايران على العالم الخارجى وتحمل فى سبيل ذلك انتقادات حادة من قبل المتطرفين ولذلك فقد قوبل اختياره للمنصب بارتياح شديد فى العالم الغربى الذى فسره باعتباره دلالة على ان الجماعات الأقل تطرفا هى التى ستستأثر بالسلطة فى المستقبل .

٢ ـ اثبت هذا الاختيار ان تيار العلماء المحافظين لا تزال له الغلبة فى المؤسسة الحاكمة فى ايران خاصة داخل مجلس الخبراء وصيانة الدستور وان تيار التشدد الذى يمثله بعض رموز الجيل الثالث مثل أحمد الخمينى ومحتشمى كروبى وغيرهم ليس لهم تأثير قوى فى مؤسسات صنع القرار .

٣ ـ يعد اختيار خامنئى لهذا المنصب انتصاراً كبيراً لهاشمى رفسنجانى حيث يوجد تنسيق بين الاثنين منذ انتخابات مجلس الشورى التى جرت فى الصيف الماضى وكان الدافع الأساسى لهذا التنسيق هو مواجهة نفوذ أحمد الخمينى . ورفسنجانى هو حتى الان المرشح الوحيد لمنصب رئيس الجمهورية الذى سيتم الاقتراع عليه فى ١٨ أغسطس القادم . وقد نجح رفسنجانى فى اقناع الخمينى قبل وفاته بضرورة اجراء تعديلات على الدستور لاعطاء صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية والغاء منصب رئيس الوزراء ليكون النظام السياسى اشبه بالنظام الامريكى . ومن هنا فان وصول رفسنجانى الى سدة الرئاسة بصلاحيات أكبر مع وجود خامنئى فى منصب المرشد بامكانياته المحدودة سيكون بلا شك فى مصلحة رفسنجانى الذى سيكون هو الشخصية القوية والمؤثرة والتى لا يمكن منازعتها فى المستقبل . ورفسنجانى سيعمل بلا شك على اعطاء صفة الديمومة لاختيار خامنئى حتى لا يأتى مجلس حكماء يتولى المهمة أو أخذ رجال الدين الأقوياء الذين يمكن ان يقوضوا من سلطات رفسنجانى كرئيس للجمهورية .

٤ ـ ان اختيار خامنئى يسقط عملياً وفعلياً مبدأ ولاية الفقيه بغض النظر عن الاجراءات التى أتخذت لاضفاء صبغة الشرعية على هذا الاختيار فخامنئى كما سبق وذكرنا ـ ليس هو الأكثر اعتدالاً وعلماً وشجاعة وتقوى بين رجال الدين فى ايران فهناك من الناحية الدينية ستة يحوزون على لقب آية الله العظمى بالاضافة لعلماء وشخصيات دينية بارزة تعيش داخل ايران ولا يمكن لخامنئى ان يفرض على أى من هؤلاء اراءه وقراراته واجتهاداته .

وسقوط مبدأ ولاية الفقيه يفتح الباب امام أحد احتمالين الأول استبدال خامنئى بعد فترة بمجلس قيادة يضم ثلاثا أو خمسا من الشخصيات الدينية البارزة فى البلاد وحينذاك سيلعب هذا المجلس دور المرجع الدينى الأعلى والمشرف على شئون ايران . والثانى فصل أمور الدين عن الدولة وهو ما يؤيده رفسنجانى وعدد من الشخصيات الدينية والسياسية فى ايران . وفى الحالتين فان وجه الجمهورية الاسلامية سيتبدل بصورة اساسية وجذرية .

ثانيا مستقبل الصراع على السلطة فى ايران :

لا يمكن القفز على حقيقة أساسية أكدتها أغلب التقارير التى كانت تخرج من طهران وتخرج الان بعد وفاة الخمينى والتى تقول ان الجمهورية الاسلامية الايرانية سوف تخوض معركة حكم حقيقية كانت قائمة فى حياة الخمينى بشكل خافت ولكنها ستنطلق بقوة بعد رحيله . فالصراع على السلطة بدأ فعلياً بالتحديد فى مارس الماضى بعد إستقالة آية الله منتظرى من المنصب الذى كان يعد فيه خليفة للخمينى . وبعد عزل منتظرى أو « استقالته » قام صراع على السلطة بين حجة الاسلام هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الشورى الذى يتمتع بتأييد عدد من رجال الدين المعتدلين وأجنحة من قوات حرس الثورة والقوات المسلحة واحمد الخمينى الذى يتمتع بتأييد عدد من رموز الجناح المتشدد أو « الراديكالى » فى النظام وعلى رأيهم مير حسين موسوى رئيس الوزراء وحجة الاسلام على أكبر محتشمى وزير الداخلية وحجة الاسلام محمد كمشهرة وزير الأمن والاستخبارات وآية الله على مشكينى رئيس مجلس الخبراء وحجة الاسلام مهدى كروبى ممثل الخمينى فى مؤسسة الشهداء وهؤلاء يشكلون قوة سياسية وعقائدية وتنظيمية وأمنية وعسكرية فى البلاد وتعتبر نفسها تمثل خط الامام الخمينى أفضل من القوى الاخرى .

وبوفاة الخمينى سيدخل الصراع على السلطة قوى أخرى على رأسها آية الله حسين على منتظرى الذى لا يزال يعتبر نفسه الأجدر والأحق بتولى مركز مرشد الثورة الايرانية بعد رحيل الخمينى ومنتظرى يرغب فى

لعب دور مؤثر وفعال فى الحياة السياسية الايرانية فى المرحلة المقبلة وله انصاره واتباعه داخل ايران وخارجها . والقوة الثانية المهيأه لدخول الصراع على السلطة فى ايران هى القوى الليبرالية الممثلة فى شرائح المثقفين والسياسيين المدنيين ويقف فى مقدمتها حزب نهضة ايران الذى يرأسه المهندس مهدى بازرجان أول رئيس للوزراء عقب الثورة وهذا التيار ضعيف نسبياً بالمقارنة مع مراكز القوى الاخرى الا ان وجوده فى الساحة الايرانية يمكن ان يزداد قوة بعد رحيل الخمينى ويمكن ان يشكل نواة لحركة مدنية ليبرالية تلتف حولها قوى وشخصيات ايرانية فى الداخل والخارج . وربما كان الخيار المتاح امام هذه القوة فى الوقت الحالى هو ان تقف مرحليا مع التيار الداعى الى اعادة بناء ايران اقتصاديا وترميم الوضع السياسى بصورة توفر إطاراً للمشاركة السياسية . ويمكن ان يكون هذا التيار فاعلاً فى حالة تحالفه مع آية الله منتظرى الذى تقترب افكاره من هذا التيار ولا يزال يتمتع باحترام كبير فى الشارع الايرانى بسبب مواقفه المعتدلة وتصديه لمحاولات الخروج بالثورة عن مسارها .

وعند الحديث عن مستقبل الصراع على السلطة فى ايران يجب التأكيد على الحقائق التالية :

١ ـ يجب الاقرار بان الصراع السياسى القادم فى ايران عقب وفاة الخمينى سوف يتم بأساليب ايرانية خاصة تختلف كل الاختلاف عن الاساليب المعروفة فى قيادة دفة الصراع داخل أى نظام سياسى آخر .

٢ ـ انه على الرغم من اختيار خامنئى فى منصب المرشد الا ان التنافس بين التيارات المختلفة داخل القيادة الايرانية لا يزال قائماً وان أى طرف لن يكون قادرا فى المستقبل القريب على حسم الصراعات والوصول الى نتائج حاسمة أو محددة لصالحه . وهنا يجب الاشارة الى ان تاريخ الحركة الشيعية يعطى مؤشرات حادة على ان الصراعات الداخلية لا يمكن حسمها عبر الحوار والاقناع بل باستخدام القوة والقمع احيانا .

٣ ـ ان أى حسم للصراعات بين مختلف القوى الدينية فى إيران بالقوة لابد ان يؤدى الى قيام جماعات أكثر تطرفاً تنكفىء على نفسها فى المرحلة الأولى لتعيد تشكيل نفسها عبر خلايا صغيرة متشعبة ترتبط روحيا بالامام الراحل وتتخذ مبادىء اساسية من اجتهاداته الكثيرة التى اطلقها خلال حياته وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى ان الشعوب الايرانية التى عانت حرمانا شديدا فى زمن الشاه وازدادت حرمانا فى عهد الخمينى خاصة نتيجة للحرب مع العراق ستعطى الحركات المتطرفة ارضا خصبة وستحتضن خلايا عديدة ستكون خطراً كبيراً أولاً على أية محاولة قد يقوم بها المعتدلون للانحراف عن خط الامام وثانيا على الذين يعتبرون أعداء لخط الامام فى الأفكار المجاورة وثالثا على من يعتبرونهم اعداء الاسلام فى العالم وهم الذين حاربوا مبادىء الامام الراحل .

٤ ـ ان ما يسمى بالتيار المعتدل أو القيادة المتفق عليها فى ايران ما بعد الخمينى لا يمكن لها ان تحيد عن خط الامام خاصة فى المرحلة الأولى لأن الراديكاليين أو المتطرفين سيسحقون هؤلاء بمختلف الوسائل .

٥ ـ ليست هناك فى ايران حاليا شخصية واحدة أو قوة معينة قادرة على حسم الصراع لصالحها وتسلم الحكم بصورة كاملة لذلك فان الصراع سيشتد فى المرحلة المقبلة بين القوى التى تعتبر نفسها تمثل خط الامام بتريد تنفيذ نهجه كنجله احمد والتيار المتشدد الذى ينتمى اليه حجة الاسلام على أكبر محتشمى وزير الداخلية وبين تلك القوى التى تريد الابتعاد فعليا عن خط الامام دون ان تقول ذلك علنا وعلى رأسها هاشمى رفسنجانى وستحاول كل من هذه الشخصيات والقوى الادعاء بانها الاقرب الى خط الخمينى والأكثر اخلاصاً لنهجه وليس هناك مرجع أعلى قادر على حسم الخلافات بينها ومن هنا فانه يجب عدم استبعاد احتمالات بروز تحالفات جديدة فى الساحة الايرانية كما يجب عدم استبعاد بروز قوى جديدة فى ساحة الصراع قد تكون موالية للغرب تحاول الاعتماد على الجيش الايرانى أو على عناصر بارزة فيه لفرض وجودها أو التدخل فى الصراع على الحكم بصورة فعالة .

وهنا يجب أن نسجل ان القوات المسلحة بجميع فئاتها أعلنت الولاء لهاشمى رفسنجانى حيث أصدر الجيش وحرس الثورة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه « إستعدادهم لحماية قيم الجمهورية الاسلامية تحت القيادة الموحدة للقائد العام للقوات المسلحة بالنيابة هاشمى رفسنجانى » الذى يتمتع ايضا بدعم وتأييد تجار البازار ورجال الأعمال لذا فمن المرجح ان يكون تحالف العلماء والتجار هو الاتجاه المسيطر فى المستقبل المنظور .

وهذا الوضع سيفرض على القوى المتشددة التى يقف على رأسها احمد الخمينى ان يظل فى موقعه ولا يتحرك وأن يترك الصراع على السلطة يأخذ مداه دون ان يلوث سمعته كنجل لزعيم الأمة الراحل من خلال الصراع على السلطة ولكنه قد يستغل صلة القربى بالخمينى فى مرحلة تالية اذا وجد ان هناك بحثا عن زعيم جديد يخرج البلاد من متاهة الصراع ويعيد لها التماسك ومن المؤكد ان الهالة العاطفية والدينية التى يحملها الايرانيون لأبيه يمكن ان تكون عنصراً فى طرح نفسه كزعيم فى المستقبل .

وهنا يمكن القول انه مهما كانت الخلافات بين خامنئى

رفسنجاني من جهة واحمد الخميني وتياره من الجهة الاخرى فانهم في الحقيقة يمكن ان يكونوا حلفاء سياسيين في مرحلة قايمة اذا ووجهت فكرة الدولة الدينية بخطر من القوى الليبرالية .

ثالثا : الوضع الداخلي والعلاقات الاقليمية والدولية لايران في المستقبل .

يجد اركان النظام الايراني انفسهم اليوم على رأس جمهورية تواجه بمصاعب داخلية هائلة وليست لديهم خطة موحدة سياسيا وعقائديا واقتصاديا ، واجتماعيا توضح لهم سبل الخروج من هذا الوضع بالغ الصعوبة ومعالم المستقبل الذى ينتظرهم .

وأولى الصعوبات التى تواجه النظام الايرانى الجديد هى فشل النظام الايرانى خلال عهد الخمينى فى تحقيق أى من الأهداف التى حددها لنفسه مع قيام الجمهورية الاسلامية . فقد رحل الخمينى بعدما عجز النظام الذى أنشأه عن تحقيق أى من الأهداف الرئيسية التى قام عليها وأعلنها منذ عام ١٩٧٩ . فقد فشل النظام فى تصدير الثورة الايرانية الى الخارج سواء عن طريق القوة وأعمال العنف أم كنموذج ولم تتكرر التجربة الايرانية فى أى بلد فى العالم الاسلامى وهذا كان أحد الاهداف الرئيسية للخمينى خلال السنوات العشر الماضية . كما فشل النظام فى تنفيذ شعار حرب حتى النصر مع العراق واضطر الخمينى الى قبول وقف اطلاق النار فى يوليو الماضى وحل النزاع مع العراق على أساس قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ورحل الخمينى دون ان يشرح للشعب الايرانى الأسباب الحقيقية التى دفعته الى التراجع عن مواصلة الحرب وفشل النظام كذلك فى تأمين مكانة عالية ومركز مؤثر لإيران فى الشرق الاوسط . فايران تواجه اليوم بشبه عزلة سواء على الساحة العربية والاسلامية أم فى الساحة الدولية وهى غير قادرة على التأثير على مجرى الأحداث لا فى منطقة الشرق الأوسط ولا خارجها . كما فشل النظام الايرانى فى تحقيق أمانى شعبه فى الرخاء والازدهار وخدمة المستضعفين اذ ان أوضاع ايران الاقتصادية والاجتماعية ــ كما يقول اغلب المحللين لاوضاع هذا البلد ــ هى أسوأ ظروف مرت بها ايران فى العصر الحديث فهى تحتاج الى فترة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة لاعادة بناء وتعمير ما تهدم فى سنوات الحرب . كما تحتاج الى مبالغ تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار للقيام بهذه الأعمال .

يضاف الى هذا الوضع المتأزم التهديد الذى تتعرض له وحدة البلاد ذات القوميات المتعددة والتى دخلت فى مواجهات دامية مع السلطة المركزية الايرانية عند انتصار الثورة قبل ١٠ سنوات وقد لعبت قيادة الخمينى الدينية دوراً فى حسم الخلافات القومية والعرقية بما يتمتع به من مكانة دينية فى صفوف الطائفة الشيعية التى تعد أهم رابط بين الشعوب الايرانية أما الان وقد غاب الخمينى فان فشل الفئات الايرانية الحاكمة فى الاتفاق على مرشح دائم ومقبول يعنى بروز خطر التقسيم من جديد ، ذلك ان انشغال الحكومة المركزية فى طهران بصراعاتها الداخلية قد ينعش ويقوى من عنصر حركات المعارضة القومية وهى ليست معارضة سياسية فقط وانما هى معارضة مسلحة وقوية .

وثالث المصاعب التى تواجه ايران حاليا هى المشكلة الاقتصادية التى تطبق بخناقها على الشارع الايرانى وأبرز مظاهر هذه الأزمة هى المعدلات القياسية التى وصلت اليها معدلات التضخم ، وعدم توفر السلع ، وتدهور مستوى الخدمات وانقطاع خيوط التجارة الخارجية مع العالم ، والبطالة التى يصل حجمها الى ما يعادل ثلث سكان البلاد البالغ عددهم حوالى ٥٠ مليون نسمة وهى بطالة لا يقتصر تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية الايرانية بل تمثل قنبلة اجتماعية موقوتة تنذر بالانفجار فى أى لحظة بالاضافة الى ذلك يعانى الاقتصاد الايرانى من الشلل الناتج عن عدم اتفاق التيارات الايرانية الحاكمة المتنافسة على نهج اقتصادى واحد وأبرز مظاهر ذلك هو الخلاف الناشىء حول السماح للحكومة بالاقتراض من الخارج وتأميم بعض المؤسسات الاقتصادية والخلاف حول حرية التجارة ودور القطاع الخاص ولا شك ان معركة الخلافة ستؤثر على اتجاهات الازمة الاقتصادية فى ايران فقد يؤدى استمرار الصراع على السلطة من قبل التيارات المتنافسة الى خلق ضغط فى الشارع الايرانى تجعل احتمال ظهور قوى سياسية جديدة خارج القوى الموجودة حاليا أمراً ممكناً ومنطقياً .

ولما كان موت الخمينى يوفر فرصة كبيرة لمن يخلفوه للتراجع عن اتجاهات السياسة الايرانية داخلياً وخارجياً لأنهم سيكونون متحررين من مركز واحد للقرار سيطر على ايران أكثر من عشر سنوات لذا من المتوقع ان تعجل وفاة الخمينى فى تحول ايران من ثورة الى دولة وكان هذا الاتجاه واضحاً قبل وفاة الخمينى عندما قبلت ايران وقف اطلاق النار فى حرب الخليج وذكره هاشمى رفسنجانى فى احدى خطب الجمعة قبل وفاة الخمينى بأسابيع وهذا يعنى من الناحية العملية ان النظام الجديد فى طهران سوف يضع المصالح القومية الايرانية قبل الطموحات على مستوى العالم الاسلامى كما انه سيعطى الأولوية للبناء الداخلى بدلا من تصدير الايديولوجية . وذلك يعنى انه لن يحدث فى ايران فى المستقبل القريب ــ

تغييرات جوهرية واساسية فى طبيعة النظام نفسه بل سيبقى النظام دينى الصيغة مع استمرار بقاء السلطة السياسية فى ايدى الملالى وان التغيير سيأتى فى السياسات التى سيسير عليها هؤلاء الملالى انفسهم.

هذه الصعوبات التى تواجهها ايران والثبات النسبى للقيادة مع تغير السياسات سيستتبعه ان تنكفىء الثورة الايرانية على ذاتها تدريجياً سواء بقرار من القيادة الايرانية فى حال تمكن رفسنجانى من الفوز بالرئاسة واستطاعته استقطاب قوى رئيسية حوله أم بالرغم منها بسبب عدم قدرتها على ان تمتد الى الخارج وفقدانها الاسلحة والحوافز التى تمكنها من الامتداد الى دول اخرى وسيتحول تصدير الثورة الخارج الى شعار غير قابل للتطبيق بصورة عملية قبل ان يزول نهائياً من القاموس السياسى والعقائدى للنظام الايرانى وهذا التحول لن يبرز بوضوح قبل عدة أشهر.

من جهة اخرى فان وفاة الخمينى ستعطى لاكثر الحركات الايرانية المعارضة منظمة « مجاهدى خلق » الحافز للبدء بالخطوة الاولى لشن ثورة مضادة يؤكد ذلك انه عندما ساءت صحة الخمينى وضع مجاهدو خلق قواتهم المرابطة فى الاراضى العراقية المحاذية لايران فى حالة تأهب وصرح ناطق باسم المنظمة بان موت الخمينى هو النهاية لهذا النظام كما قد تنعش هذه الوفاة الحركات المعارضة اليسارية على رأسها حزب تودة وتدفعها الى اعادة تنظيم نفسها لتكون أحد القوى المؤثرة فى الساحة السياسية الايرانية أو عنصر ترجيح لأى من القوى السياسية المتصارعة.

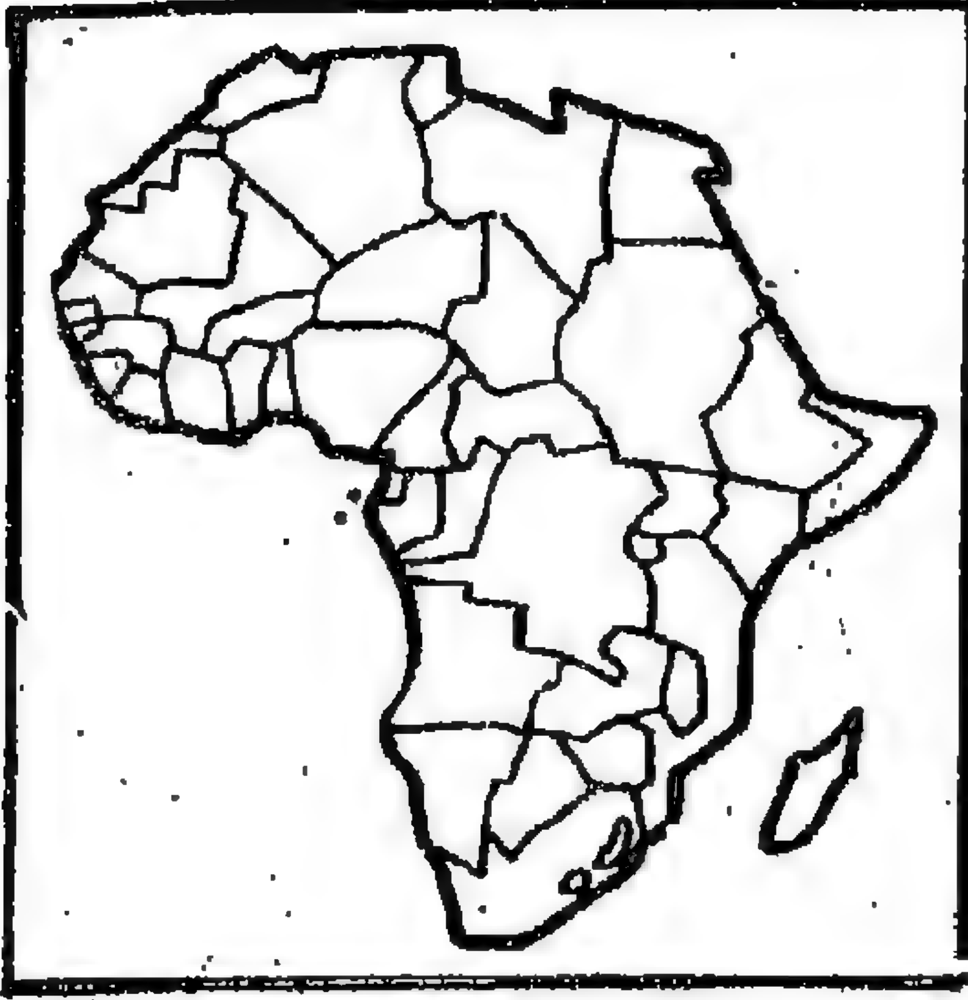
وعلى الصعيد الاقليمى فمن المتوقع ان يسعى النظام الايرانى الجديد الى علاقات أفضل مع جيرانه العرب خاصة اعضاء مجلس التعاون الخليجى مع تخفيض الدعم الذى يقدمونه إلى المقاتلين الشيعة فى العالم العربى كما انه من المتوقع ان يتعرض التحالف الاستراتيجى بين ايران وسوريا الى هزات تغير فى طابعه واهدافه فى المستقبل القريب. صحيح ان هذا التحالف لم يكن قائما على علاقة شخصية قوية بين الخمينى والرئيس السورى حافظ الأسد لكن التغيير المتوقع فى هذا التحالف الاستراتيجى له سببان اساسيان الأول : وهو ان أحد العناصر الرئيسية لقوة هذا التحالف - عدا الموقف المعادى للعراق - كان قد نما فى ظل هيبة النظام الايرانى خاصة فى مرحلة ما قبل وقف الحرب العراقية الايرانية وكانت هذه الهيبة مستمده بصورة اساسية من وجود الخمينى وشخصيته وتأثيره وهذه الهيبة مرشحة لان تضعف بصورة ملموسة وكبيرة واذا كان توقف الحرب العراقية الايرانية قد افقد النظام الإيرانى الكثير من هيبته السابقة فان وفاة الخمينى ستفقده ما تبقى منها.

والسبب الثانى هو انه بعد وفاة الخمينى ستضعف الثورة الإيرانية وهناك احتمال لان تنكفىء هذه الثورة على نفسها وان يهتم النظام الايرانى بمعالجة اوضاعه ومشاكله الداخلية ولما كان التحالف الإيرانى السورى يستمد قوته الى حد كبير من قوة المد الثورى الايرانى فانه اذا ما انتصر تيار الدولة فى إيران بصورة فعلية فان هذا التحالف سيتحول فى افضل الاحوال الى علاقة طبيعية او عادية بين دولتين تتحكم فيها مصالح محددة ليست هى بالضرورة المصالح التى كان يقوم عليها التحالف السورى الايرانى فى السنوات الماضية.

وعلى الصعيد الاقليمى أيضا فانه من المتوقع بعد وفاة الخمينى ان يفقد « الاسلام الثورى » - وفقا للتسمية المتعارف عليها بين المحللين والخبراء الغربيين فى شئون العالم الاسلامى وهجه وقدرته على التحريك الجماهيرى كما ينتظر ان تفقد الحركات الاسلامية التى تسمى بحركات أصولية الكثير من حيويتها ونبضها ومطامحها الصدامية، خصوصا ان وفاة الخمينى كانت هى الصدمة الكبرى الثانية للثورة الايرانية بعد صدمتها الأولى التى تمثلت فى وقف الحرب مع العراق دون تحقيق أهدافها.

وعلى المستوى الدولى فان الفترة المقبلة ستشهد صراعا حاداً من القوى الدولية من أجل كسب نفوذ لها فى ايران فالولايات المتحدة التى لا تحتفظ بعلاقات رسمية مع ايران ستحاول ان تستفيد من العلاقات المتنامية بين ايران وكل من المانيا الغربية وفرنسا من أجل جر ايران الى دائرة النفوذ الغربى وتنفيذ ما يتطلبه ذلك من الافراج عن بعض الارصدة الايرانية المجمدة بالبنوك الامريكية أو اعطائها قروضا ومعونات للقيام بأعمال التعمير. أما الاتحاد السوفيتى فسيحاول المشاركة فى اعباء التعمير واعادة بناء الجيش الايرانى

وبعد فان وفاة الخمينى تفتح الباب امام العديد من التكهنات على الأصعدة الداخلية والاقليمية والدولية فى ضوء المعطيات المتواجدة على هذه الساحات ولكن المستقبل قد يحمل فى طياته مفاجأت اخرى لا يمكن لأحد ان يتنبأ بها .. هكذا تعلمنا التجارب العديدة التى مرت بها دول العالم الثالث.



دور المراكز التدريبية المصرية فى أفريقيا

سفير : أحمد طه محمد

من الحقائق المعروفة أن مصر هى مهد الحضارة البشرية ، وحظيت على مراحل التاريخ بامكانيات كبيرة رفيعة المستوى فى مختلف مجالات التعليم والتدريب ، وعرفت مصر التكنولوجيا والعلوم والمعارف الانسانية منذ آلاف السنين ، حيث تتمتع اليوم برصيد هائل من الامكانيات فى هذه المجالات ، التى تتوافر فى الجامعات والمعاهد التعليمية المصرية ، وفى الأكاديميات والمراكز التدريبية المنتشرة فى مصر فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية .

فرص التعليم بالجامعات والمعاهد :

وقد أتاحت مصر ولا تزال الفرص لأبناء العالم النامى عامة ، ولأبناء الدول الأفريقية خاصة ، للدراسة والتعليم فى الجامعات والمعاهد المصرية ، ومنذ العام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ وعلى مدار ثلاثين عاما ، استقبلت مصر فى هذه الجامعات والمعاهد ٤٨٤٦٩١ طالبا وافدا لتلقى العلم ، منهم ٤٦٨٦٩ فى العشر سنوات الأولى (من ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ١٩٦١ - ١٩٦٢) ، و١٦٤٦١٥ طالبا فى العشر السنوات الثانية (من ١٩٦٢ - ١٩٦٣ الى ١٩٧١ - ١٩٧٢) ، و٢٧٣٢٠٧ طلاب فى العشر سنوات الثالثة (من ١٩٧٢ - ١٩٧٣ الى ١٩٨١ - ١٩٨٢) .

فرص التدريب بالمراكز والأكاديميات :

وإذا ركزنا على التدريب ، نجد أن إحتياجات متزايدة لدى أبناء القارة الأفريقية الذين يساهمون فى إدارة الاقتصاديات الوطنية فى القارة ، ويحتاجون إلى إكتساب المهارات اللازمة لعمليات الانتاج بمختلف مجالاته الزراعية والصناعية وغيرها ، ومن هنا يلاحظ الاهتمام الكبير لدى الدول الأفريقية بطلب وتلقى المعونات الفنية فى مختلف المجالات لتدريب أبنائها من الخارج وخاصة من مصر .

وقد أتاحت مصر الفرص للدول الأفريقية للافادة من الامكانيات التدريبية المتاحة فيها ، وفتحت أبواب مراكزها وأكاديمياتها التدريبية لأبناء القارة فى مختلف المجالات ، سواء عن طريق تقديم المنح التدريبية لهم أو تنظيم دورات تدريبية متخصصة فى هذه المراكز والأكاديميات للكادرات الأفريقية العاملة فى شتى التخصصات .

بل أن مصر - مراعاة للظروف الاقتصادية فى الدول الأفريقية - قد اهتمت بإنشاء جهاز مختص بتقديم المعونات الفنية لهذه الدول هو الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، الذى يلعب دورا كبيرا منذ إنشائه فى عام ١٩٨٠ فى تقديم هذه المعونات سواء عن طريق إيفاد الخبراء الذين تحتاجهم القارة فى مختلف التخصصات ، أو عن طريق تقديم المنح التدريبية وتمويل الدورات التدريبية التى تعقد خصيصا للأفارقة .

كذلك أنشأت مصر العديد من المراكز والأكاديميات التدريبية التى تستقبل أبناء القارة الأفريقية خاصة والعالم النامى عامة ، للتدرب فى مختلف التخصصات على نفقة الحكومة المصرية التى تمول أنشطة هذه المراكز والأكاديميات ، كما أتاحت مصر الفرصة لاستقبال أبناء القارة الأفريقية للتدرب فى المعاهد والمراكز التدريبية القائمة فى الوزارات والأجهزة المصرية المختلفة والتى تقدم التدريب أساسا للكادرات المصرية فى تخصصات العمل فى هذه الوزارات والأجهزة .

ومن الواضح أن إتاحة الفرص التدريبية لأبناء القارة الأفريقية ، والاهتمام بانشاء المؤسسات المختصة بتقديم المعونات الفنية لدول القارة ، إنما ينبع من إيمان مصر بسياسة تعاون الجنوب - الجنوب ، بل انه يعتبر نموذجا رائدا لهذا التعاون ، ويعطى صورة حية لفعالية التعاون بين الدول النامية ، ولمبادرة مصر - كدولة نامية - لاشراك

الدول الأفريقية النامية فى الحصول على المزايا والتسهيلات التى تتمتع بها فى مختلف مجالات التدريب، ورغبتها الصادقة فى مساعدة دول القارة على تحقيق الاعتماد على الذات ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها.

هذا وتتعدد فى مصر المراكز والأكاديميات التدريبية لتغطى مساحة كبيرة من التخصصات والمجالات ذات الأهمية للاحتياجات التدريبية فى الدول الأفريقية، ومن ابرز هذه التخصصات مجالات العمل الدبلوماسى، والعمل الاعلامى (الاذاعة والتليفزيون)، والشرطة ومكافحة الجريمة، والمجال الزراعى، ومجالات العمل الريفى والتعاونى، ومجالات النقل البحرى، والطيران المدنى، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومجالات التدريب المهنى والكفاية الانتاجية، ومجالات الصناعة، ومجالات الطب والصحة، فضلا عن السياحة والفندقة، ومجالات الادارة، ومجالات الدفاع.

العمل الدبلوماسى:

ففى مجال العمل الدبلوماسى تتاح الفرصة فى مصر لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين الشباب من درجات الملاحق والسكرتيريين، ويقوم بهذا التدريب معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية، وقد أنشىء هذا المعهد منذ عام ١٩٦٦، إستجابة للحاجة الملحة لتوفير التدريب المهنى والأكاديمى اللازم للدبلوماسيين فى مجال العلاقات الدولية، بعد أن توسع العمل الدبلوماسى، وأصبحت الدبلوماسية تتطلب مهارات متخصصة لمتابعة التطورات المتلاحقة فى الشئون الدولية، ويعتبر المعهد مركزا متقدما لتدريب الدبلوماسى وتأهيله وتزويده، بما يحتاجه من مهارات.

وحتى العام ١٩٨٧، عقد المعهد ثمانى عشرة دورة تدريبية للملحقين الدبلوماسيين المصريين، وجرى العمل على إستجابة مصر لطلبات الدول الأفريقية التى ترغب فى إشتراك بعض دبلوماسييها الشبان فى هذه الدورات مع الملحقين ~~المصريين~~ للدراسة فى المعهد، وذلك بمعرفة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، حيث تم فى المعهد تدريب دبلوماسيين من الصومال والسودان وجزر القمر وأفريقيا الوسطى والنيجر.

وبمعونة الصندوق المصرى، أتيحت فرص منتظمة لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين، فى دورات وندوات تدريبية متتالية بدأت منذ عام ١٩٨٤ لمدة قصيرة الأجل، تخصص واحدة منها لأبناء الدول الأفريقية المتحدثة بالانجليزية، وأخرى للدول الأفريقية باللغة الفرنسية كل عام، وخلال الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى العام ١٩٨٩، تم تنظيم احدى عشرة دورة تدريبية، اشترك فيها ٣٤٨ من الدبلوماسيين من ٤٧ دولة أفريقية.

الاذاعة والتليفزيون:

وفى مجال الاذاعة والتليفزيون، يتوافر فى مصر معهد لتدريب الاذاعيين الأفارقة، وقد أنشىء هذا المعهد منذ عام ١٩٧٧ خصيصا لتدريب أبناء القارة الأفريقية العاملين فى هذا المجال، حيث ينظم المعهد دورتين تدريبيتين كل عام، أحداهما باللغة الانجليزية، والثانية باللغة الفرنسية، ومدة كل دورة خمسة شهور للدورة للمتحدثين باللغة الانجليزية وثلاثة أشهر للمتحدثين باللغة الفرنسية.

ويعتبر معهد تدريب الاذاعيين الأفارقة بمثابة مركز علمى وتدريبى متخصص يتيح الدراسة النظرية والتدريب العملى المتقدم فى مجال الاعلام والاتصال الجماهيرى عن طريق الاذاعة والتليفزيون، ويضم برنامج دوراته تخصصان، أولهما التخصص الهندسى بالتدرب على أحدث الأجهزة والأساليب الفنية الحديثة وثانيهما التخصص البرامجى بما يتضمنه من فنون الاعلام ونظرياته وتطبيقاته وعلومه وتجاربه، ويتم التدريب داخل الاستديوهات الاذاعية والتليفزيونية، وفى قاعات البحث والمحاضرات.

وحتى عام ١٩٨٨ بلغ عدد الخريجين الأفارقة فى هذا المعهد ٧٤١ متدربا، من ٤١ دولة أفريقية، والملاحظ أن الاقبال على التدرب فى المعهد يتزايد عاما بعد عام، حيث كان عدد المتدربين ٣٢ متدربا فى عام ١٩٧٧، وإرتفع العدد الى أكثر من ثمانين متدربا فى الأعوام من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨.

الشرطة ومكافحة الجريمة:

ويعتبر مجال الشرطة من أهم المجالات المتاحة للتدرب فى مصر لضباط الشرطة من الدول الأفريقية فى مختلف تخصصات الشرطة والأمن ومكافحة الجريمة ومكافحة المخدرات، وقد أنشىء مركز متخصص لتدريب الضباط الأفارقة فى هذه التخصصات، هو «المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة»، الذى أقيم فى مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة المصرية، ليكون مركز التقاء لأبناء القارة الأفريقية من الضباط العاملين فى مجال الأمن والشرطة.

ويقوم المركز الأفريقى بتنفيذ الحلقات والدورات التدريبية لأبناء الدول الأفريقية، بالقاعات التدريبية المطورة بأكاديمية الشرطة، والمزودة بأحدث أجهزة

ومساعدات التدريب وأجهزة الترجمة الفورية ، ويشارك فى تنفيذ برامج التدريب بالمركز نخبة ممتازة من أساتذة وخبراء الشرطة والأمن العام .

وتعقد بالمركز دورات وندوات تدريبية منتظمة بالتعاون مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، لضباط الشرطة من الدول الأفريقية ، وتضم الفرق التدريبية التى يتضمنها برنامج هذه الدورات الأمن العام ومكافحة الارهاب ، حراسة الشخصيات الهامة ، والبحث الجنائى ، والأدلة الجنائية ، والجوازات ، كما تنظم بالمركز ندوات تدريبية عن مكافحة المخدرات ، وكذلك دورات تدريبية عن تأمين المنشآت الحيوية .

ومنذ العام ١٩٨٦ وحتى الآن ، عقدت بالمركز الإفريقى احدى عشرة دورة تدريبية اشترك فيها ٤٥٥ ضابطا من مختلف الدول الأفريقية ، منها أربع دورات لبرنامج فرق التخصصات الشرطة ، ودورتان لمكافحة المخدرات ، ودورتان لتأمين المنشآت الحيوية ، وثلاثة دورات تدريبية خاصة فى تخصصات مختلفة حسب احتياج الدول الطالبة .

المجال الزراعى :

وفى مجال الزراعة ، أنشىء فى مصر منذ عام ١٩٦٥ ، « المركز المصرى الدولى للزراعة » ، الذى يعتبر من أكفأ المراكز التدريبية المتخصصة فى المجال الزراعى ، والذى يقوم بتدريب أبناء الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية ، بهدف المساعدة فى زيادة معدل التنمية الزراعية فى العالم الثالث ، من خلال تقديم التدريب التخصصى للفنيين العاملين فى القطاعات الزراعية فى مختلف البلدان العربية والأفريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبى .

ويشترك فى برامج المركز حوالى ٥٠٠ متدرب كل عام ، كما اشترك فى هذه البرامج منذ إنشائه حوالى مائة دولة من الدول النامية ، وقام المركز فى الوقت نفسه بتصميم وتنفيذ سلسلة واسعة من البرامج التدريبية المنتظمة سنويا منذ إنشائه ، تناسب الاحتياجات المشتركة فى مجال الزراعة لدول العالم الثالث ، وفى الفترة من العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٨٧ بلغ عدد المتدربين فى المركز من الدول الأفريقية ٢٤١٧ متدربا من ٤٢ دولة أفريقية .

وتغطى برامج المركز مختلف التخصصات الزراعية ، كتنمية الأراضى والمياه ، والخدمات الزراعية ، والانتاج النباتى والوقاية ، وانتاج وصحة الحيوان ، فضلا عن التدريب فى مجالات السياسات الزراعية ، وتحليل المشروعات ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وتحسين التربة ، ووقاية النبات وإنتاج وصحة الدواجن ، وانتاج الخضر والفاكهة وغيرها .

وفى المجال الزراعى كذلك ، تعقد بالمركز المصرى الدولى للزراعة ندوات ودورات تدريبية عن تكنولوجيا زراعة الأرز ، فى إطار نظام التعاون الثلاثى بين اليابان والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، يشترك فيها المختصون من الدول الأفريقية ، وقد عقدت الندوة الأولى من ١٤ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ وحضرها ١٨ مشتركا من ١٦ دولة أفريقية ، وعقدت الدورة الثانية فى الفترة من ٢١ مايو الى ١٦ أكتوبر ١٩٨٨ ، وحضرها ١٦ من المختصين من ١٠ دول أفريقية .

وفى مجال الهيدرولوجيا ، تعقد بمصر بصفة منتظمة حلقات تدريبية عن هيدرولوجيا البيئة فى المناطق الجافة وشبه الجافة ، تنظمها اللجنة القومية للبرنامج القومى الهيدرولوجى ، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو وجامعة عين شمس ووزارة الرى ، وبمساعدة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، ويدعى لهذه الحلقات المختصون من الدول الأفريقية ، وقد تم تنظيم عشر حلقات فى هذا المجال .

العمل الريفى :

وفى مجال العمل الريفى والتنظيمات الزراعية ، تم فى مصر عام ١٩٨٦ فى الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفى إطار لجنة الفلاحين الأفارقة تنظيم دورات تدريبية للفلاحين الأفارقة الموفدين من التنظيمات التعاونية والاقليمية والأفريقية ، ضمت الدورة الأولى ٢٠ دارسا فى الميكنة الزراعية واستخداماتها وتشغيلها وصيانتها للدراسين من البلاد الأفريقية المتحدثة بالانجليزية فى الفترة من ١٤ يوليو الى ٥ أغسطس ١٩٨٦ ، وضمت الدورة الثانية ٢٠ دارسا فى الثروة الحيوانية للدارسين من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، فى الفترة من ٥ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٦ ، وشملت الدورة الثالثة ٢٠ دارسا فى مجال تنظيم وادارة التعاونيات الزراعية من الدول الأفريقية الناطقة بالعربية .

كما تم تنظيم دورات تدريبية للفلاحات الأفريقيات فى اتحاد الفلاحين الأفارقة بمصر بمعونة من الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، منها الدورة التى عقدت من ٨ الى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ ، اشترك فيها ٣٨ من الفلاحات الأفريقيات من ٢٣ دولة أفريقية ، ومنها الدورة التى عقدت لقيادات المرأة الريفية من ٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٩ وحضرتها ٤٣ متدربة من ٢٤ دولة أفريقية ، كما تم عقد دورة لشباب الفلاحين الأفارقة من أول إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ ، اشترك فيها ٤٦ متدربا من ١٧ دولة أفريقية .

النقل البحرى :

كما تتوافر فى مصر امكانيات رفيعة المستوى للتعليم

والتأهيل والتدريب لأبناء الدول الأفريقية فى مجال النقل البحرى وإدارة الموانى ، وذلك من خلال الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية .

وقد أنشئت الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية فى ١٥ مايو عام ١٩٧٢ ، حيث تقدم خدماتها فى مجال النقل البحرى منذ ذلك التاريخ بكفاءة عالية ، وتشمل أنشطة الأكاديمية تعليم وتدريب الطلاب وتزويدهم بالمعارف الخاصة بالعلوم والفنون البحرية وبالقيم والمهارات الذهنية والبدنية والاجتماعية اللازمة للحصول على الشهادة الأهلية وفقا للمستويات الدولية التى تؤهلهم للعمل فى البحر كضباط سطح أو مهندسين بحريين أو ضباط راديو ، وكذلك التعليم والتدريب للنابهين من طلبة الدراسات الأساسية لتأهيلهم للحصول على درجة البكالوريوس فى النقل البحرى أو فى تكنولوجيا الهندسة البحرية أو هندسة الاتصالات ، فضلا عن تأهيل الدارسين من ضباط الراديو للحصول على دبلوم صيانة وإصلاح أجهزة الراديو والأجهزة الملاحية ، بالاضافة إلى التأهيل التخصصى للمستويات الادارية فى مؤسسات النقل البحرى فى مجال ادارة واقتصاديات النقل البحرى أو التأمين البحرى أو القانون البحرى أو النقل والتجارة الخارجية .

وتتوافر لدى أكاديمية النقل البحرى الامكانات اللازمة لتعليم وتدريب أبناء الدول النامية ، وخاصة من الدول الأفريقية ، ومما يوضح دور الأكاديمية فى تعليم أبناء الدول الأفريقية أنه فى الفترة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٨٧ ، بلغ عدد الذين أتموا دراستهم وتدريبهم فى الأكاديمية من الدول الأفريقية ما يلى : -

٢٨٧ من نيجيريا	١٦٨ من أثيوبيا	١٥٤ من ليبيريا
١٢٠ من غانا	١٠٩ من تنزانيا	٥٢ من سيراليون
٢٤ من جزر القمر	١٩ من ناميبيا	٩ من كوت ديفوار
١٢ من مدغشقر	٨ من جامبيا	٨ من الكمرون
٥ من كينيا	٥ من غينيا	٢ من الجابون
١ من زائير	١ من توجو	١ من الرأس الأخضر

هذا فضلا عن أعداد أخرى من الدارسين من الدول العربية الأفريقية ، منهم :

١٥٩ من السودان	٥١٧ من ليبيا	٢١٧ من الصومال
٥٦ من جيبوتى	١ من تونس	١ من المغرب
١ من جيبوتى	١ من موريتانيا	-

الطيران المدنى :

وفى مجال الطيران المدنى ، يتيح معهد الطيران المدنى فى مصر فرص التدريب فى هذا المجال للضباط والمهندسين من الدول الأفريقية ، ويرجع إنشاء هذا المعهد إلى الاتفاق الذى عقدته الحكومة المصرية فى ١٧ أبريل ١٩٦١ مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للطيران المدنى ، وهو الاتفاق الذى تقرر بمقتضاه إنشاء معهد تدريب للطيران المدنى فى امبابة بالقرب من مدينة القاهرة ، وأوكل الاشراف على هذا المعهد منذ عام ١٩٧١ للهيئة الوطنية للتدريب فى مجال الطيران المدنى ، وهى الهيئة المسئولة عن الاشراف على أنشطة التدريب بوزارة الطيران المدنى فى مصر .

ويعقد معهد الطيران المدنى دورات منتظمة للتدريب فى مختلف تخصصات وخدمات عمليات الاتصالات ، وإدارة المطارات ، وهندسة المطارات ، والنقل الجوى ، وصيانة الطائرات ، وصيانة الراديو ، فضلا عن دورات رقابة المطارات والتأهيل للحصول على شهادة A T C Licence وغير ذلك من التخصصات .

الاتصالات السلكية واللاسلكية :

وفى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تعقد الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى مصر برامج تدريبية للمتدربين من الدول الأفريقية وغيرها أو من المنظمات والاتحادات الدولية ، وتشمل هذه البرامج برامج فنية ، وأخرى ادارية وثالثة حركية ، وتستغرق بعض البرامج اسبوعا أو أكثر ، وبعضها الآخر عدة شهور حسب طبيعة التخصص .

النقل البرى والنهرى :

وفى مجال النقل البرى والنهرى ، يقوم جهاز التدريب بهيئة النقل العام بوزارة النقل بعقد دورات تدريبية فى مختلف تخصصات هذا المجال تتراوح مدة كل منها من أسبوعين الى ستة أسابيع ، وتتضمن برامج لتدريب المهندسين والملاحظين الفنيين وفاحصى المركبات ، وبرامج للميكانيكا والكهرباء ولحام المعادن والخراطة والتجليخ ، والتزييت والتشحيم واصلاح الاطارات واصلاح البطاريات وغيرها .

التدريب المهنى :

وبالاضافة إلى إستقبال الطلاب من القارة الأفريقية للتعليم بالجامعات والمعاهد التعليمية المصرية ، فتحت مصر المجال أمام أبناء القارة للحصول على التدريب التكنولوجى فيها فى مختلف القطاعات ، حيث تسهم المصالح الحكومية المختلفة وشركات القطاع العام فى مصر فى تقديم كافة التسهيلات واتاحة الفرص للشباب من دول القارة للتدرب فى المجالات التكنولوجية الحديثة .

وتتوافر مجالات التدريب المهنى التى تشتمل على مختلف الحرف التكنولوجية لدى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعة ، حيث تقدم برامج محدودة المدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة ، وبرامج أخرى لمدة ثلاثة أعوام يحصل بعدها المتدرب على مؤهل يؤهله للأعمال الاشرافية والتعليمية المهنية فى المرافق التى تحتاج الى نوع تخصصه .

وتشمل مجالات التدريب المهنى : المعادن بما فى ذلك البرادة والخراطة ، والماكينات ، وأعمال صاج ، وحدادة ، وتبريد ، وميكانيكا سيارات ، وكهرباء سيارات ، ولحام أكسوجين ، وكهرباء ، كما تشمل الآلات الدقيقة ، والطباعة ، والغزل والنسيج والصباغة ، والأجهزة الكهربائية ، ومختلف مهن التعدين .

كما تقدم بعض المؤسسات والشركات المصرية منحا للمتدربين من الدول الأفريقية وتعين لهم المشرفين اللازمين لتدريبهم باللغة الانجليزية أو الفرنسية ، ويقبل أبناء القارة على التدريب فى مصانع الحديد والصلب وشركات الأسمدة وصناعة الأسمنت والورق والحراريات والفخار والصناعات الهندسية والمعدنية ، فضلا عن مصانع النسيج والسجاد والصناعات الغذائية ومصانع تكرير السكر والتقطير .

التصميمات الصناعية :

وقد أنشىء فى مصر منذ عام ١٩٦٨ مركز التصميمات الهندسية والصناعية ، حيث يتولى هذا المركز تقديم المعونة الفنية لمصانع القطاع العام والخاص والهيئات الصناعية المختلفة فى مجالات تصميم المنتجات الصناعية واعداد الرسومات ومستندات التصميم الفنية ، وتخطيط المصانع وتنظيم خطوط الانتاج ، فضلا عن تصميم المعدات الاستثمارية وتقديم المشورة الفنية لمشكلات الانتاج ، وتصميم وتصنيع العدد والاسطمبات ، وغيرها .

وينظم المركز من وقت لآخر دورات تدريبية فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة لأبناء الدول الأفريقية ، كلما توافر التمويل اللازم سواء من الأجهزة المعنية فى مصر ، أم من جانب المنظمات الدولية ، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

المجال الصحى :

وفى المجال الصحى ، تتوافر فى مصر إمكانيات التدريب فى مجالات التمريض ، حيث يعقد بالمركز التعليمى التكنولوجى بالروضة التابع لوزارة الصحة دورات لتدريب الممرضات الأفريقيات فى إطار نظام التعاون الثلاثى بين اليابان والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ـ ، حيث يتم التدريب فى هذه الدورات على تعميق المعرفة والمهارات لدى قيادات التمريض فى الدول الأفريقية فى مجال التمريض من النواحى الفنية والعملية ، وإدارة التمريض ، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية ، وتساعد فى هذه الدورات من الناحية الفنية المعاهد العليا للتمريض فى مصر وكليات الطب فى الجامعات المصرية ، ومعهد الصحة العامة وغيرها .

وفى مجال مكافحة مرض البلهارسيا ، يقدم معهد أبحاث تيودور بلهارس فى مصر خدماته فى تدريب الأطباء والاخصائيين من الدول الأفريقية ، حيث ينظم برامج تدريبية تخصصية لتشخيص ومعالجة المرض على أحدث الوسائل العلمية والعملية .

السياحة والفندقة :

وفى مجال الفندقة والسياحة ، تهىء المدارس الفندقية فى الأقصر والاسكندرية الفرص للدراسة فى تخصصات المطاعم والمطابخ والمكاتب والأمامية والاشراف الداخلى ، مع التدريب العملى بالفنادق ، ويمكن للمدرسة الفندقية بالاسكندرية اعداد برامج تدريبية لمدة عام ، كما يمكنها قبول الطلاب من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

مجالات الادارة :

وفى المجال الادارى ، تتوافر امكانات التدريب لدى أكاديمية السادات للعلوم الادارية التى أنشئت فى مصر منذ عام ١٩٨١ ، ويتبعها مركز تدريب ذو خبرة طويلة يمكنه تنظيم برامج تدريبية قطاعية خاصة فى أى مجال من مجالات الادارة ووفقا لاحتياجات المؤسسة الأفريقية الطالبة ، وقد سبق أن نظمت الأكاديمية برنامجا تدريبيا فى مجال التامين واقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية السنغال ، وبرنامجا لادارة المستشفيات لجمهورية الكمرون .

مجالات الدفاع :

وفى مجالات الدفاع تتوافر فى مصر مجموعة من المراكز والأكاديميات التدريبية العسكرية ، التى أتاحت الفرص لأبناء القارة الافريقية للتدرب والدراسة فى مختلف مجالات الدفاع فى الدورات والبرامج التدريبية المنظمة سواء منها البرامج قصيرة الأجل أم الطويلة الأجل ، وخلال السنوات الماضية تم تدريب حوالى ألفين من الكادرات الأفريقية فى هذه البرامج والدورات . □



إثيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة ؟

فتحي حسن عطوة

في السادس عشر من مايو الماضي ، وبعد قليل من مغادرة الرئيس الاثيوبي « منجستو هيلا ماريام » اثيوبيا متوجها إلى المانيا الديمقراطية في زيارة رسمية برافقه خلالها « تسفايا دنكا » نائب رئيس الوزراء و « برهانو بايه » وزير الخارجية ، قامت في اثيوبيا محاولة انقلاب لعبت فيها الوحدات الجوية في الجيش ، والقيادة الشمالية للجيش الثاني دورا أساسيا . وتزعم المحاولة عدد من الجنرالات السابقين والحاليين في الجيش الاثيوبي منهم الجنرال « امها ديست » قائد عام قوات الطيران والجنرال « ديمزي نحويبي » الرئيس السابق لهيئة أركان القوات المسلحة ، والجنرال « فنتا بيلاى » وزير الصناعة الحالي وقائد السلاح الجوي السابق ، والجنرال « يمنري بولتو » القائد العام للجيش الثاني المرابط في اريتريا .

وقد تمكن القائمون بمحاولة الانقلاب ـ في البداية ـ من محاصرة مبنى وزارة الدفاع في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا ، وقتل الميجور جنرال « هيلي جور جيس هابت ماريام » وزير الدفاع لرفضه الانضمام إلى محاولة الانقلاب ، وقد وجد القائمون بالانقلاب دعما من الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا التي تركت للقائمين بالانقلاب فرصة السيطرة على مدينة اسمرة بإقليم اريتريا واذاعة بيانات من اذاعة اسمرة ، كما قررت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وقف اطلاق النار من جانب واحد اعتبارا من ٥/١٨ ولمدة اسبوعين وابدت استعدادها لتقديم كل ما يلزم من مساندة لمحاولة الانقلاب لاسقاط حكم الرئيس الاثيوبي .

وقد استمر هذا الوضع ثلاثة أيام حتى تمكنت القوات الاثيوبية الحكومية من قمع الحركة الانقلابية بعد القبض على فنتا بيلاى وعدد من الجنرالات المظليين وهروب الآخرين ، وقتل الجنرال امها ديست والجنرال مريد نحويبي ، كما اعادت القوات الحكومية سيطرتها ـ وفقا لما أعلنته المصادر الرسمية الاثيوبية ـ على اقليم اسمرة . وأعلن الرئيس الاثيوبي الذى قطع زيارته لالمانيا الديمقراطية ان حركة الانقلاب قد تم قمعها .

ورغم ان محاولة الانقلاب الفاشلة التى وقعت مؤخرا في اثيوبيا ضد الرئيس منجستو ليست الأولى من نوعها ـ اذ اكتشفت عام ١٩٨٦ محاولة انقلاب قام بها بعض الضباط من ذوى الرتب الصغيرة الذين يحاربون في اريتريا ، وفرار طيار منهم إلى السودان ، كما تعرض الرئيس منجستو لعدد من محاولات الاغتيال ـ الا ان هذه المحاولة الاخيرة ، هى أول محاولة تعلن عنها رسميا أديس أبابا منذ عام ١٩٧٤ . وهذه المحاولة الأخيرة ان دلت على شيء انما تدل على حجم الضغوط التى أصبح النظام السياسى الاثيوبى يتعرض لها في الفترة الأخيرة والمتمثلة في الاوضاع الاقتصادية المتردية ، واتساع نطاق الحركات المعارضة المطالبة بالانفصال عن اثيوبيا وهما حركة تحرير شعب اريتريا وحركة تحرير شعب التيجراى في شمال اثيوبيا . هذا فضلا عن الضغوط التى تفرضها علاقات اثيوبيا المتوترة مع عدد من الدول المجاورة وبعض القوى الدولية . وفي الوقت نفسه تدل المحاولة الانقلابية الاخيرة على ان النظام الاثيوبى لم ينجح بعد بصورة كاملة أو لم يتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذه الضغوط الأمر الذى عرض بقاءه واستمراره للانهيار . وفيما يلي نستعرض الضغوط التى تواجه نظام الحكم في اثيوبيا والخطوات التى اتخذها النظام لمواجهة هذه الضغوط والى أي مدى نجح النظام في معالجتها وبالتالى مستقبل النظام من حيث امكانية استمراره أو انهياره وذلك على النحو التالي :

أولا : الضغوط التى واجهت نظام الحكم في اثيوبيا

١ ـ الأوضاع الاقتصادية المتردية :

تشهد الاوضاع الاقتصادية في اثيوبيا ترديا شاملا ، فاثيوبيا من أقل الدول تطورا في العالم من الناحية الاقتصادية ، اذ انها تعتبر الدولة الثانية من حيث انخفاض

الدخل الفردى على مستوى القارة الافريقية والسادسة على مستوى العالم . وقد ساعد على تخلفها الظروف المناخية غير المواتية ، وتعرضها للكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول والجراد ، كما اجتاحت اثيوبيا منذ اوائل الثمانينات نوبة جفاف شديدة مما عرض قسما كبيرا من البلاد للمجاعة .

وقد ساعد على تردى الاوضاع الاقتصادية الحرب الدائرة فى الشمال الاثيوبى بين القوات الحكومية وحركة تحرير شعب اريتريا من جهة وحركة تحرير شعب التيجراى من جهة اخرى . فالحرب الاثيوبية الاريترية تكلف الخزانة الاثيوبية مليون دولار يوميا . كما ان الأراضى الزراعية فى اقليم التيجراى تدهورت إلى درجة أن ٩٠٪ من سكان الاقليم قد اصبحوا معدمين .

وقد أدت هذه الظروف مجتمعه إلى تدنى مستوى المعيشة وتزايد السخط الشعبى الذى عبر عن نفسه فى بدء ظهور شعارات معادية للنظام .

٢ ـ المشكلات العرقية

اثيوبيا من الناحية البشرية ، يطلق عليها « متحف السكان » اذ تضم تنوعا عرقيا كبيرا . ففى اقصى الشمال توجد قبائل بنى عامر وهى حامية وتقطن فى الشمال الشرقى فى اقليم تيجراى الذى يطالب بانفصاله عن اثيوبيا . وفى الشمال الغربى توجد الجماعات العربية فى السودان وتقطن فى اقليم ارتيريا الذى يطالب بانفصاله ايضا . بينما يحتل قلب الهضبة الشمالية شعب الأمهرا ويغلب عليه اللسان الحامى . وفى الجنوب توجد جماعات الجالا الحامية الرعوية التى تحيط بقبائل سيدامو التى تغلب عليهم الصفات الزنجية وفى اقصى الشرق يوجد الاعفار والصوماليون . وهناك اقليات متفوقة كالفلاشا أو اليهود السود . وبالاضافة الى التنوع العرقى فهناك تنوع دينى يتمثل فى وجود الديانات الاسلامية والمسيحية واليهودية بالاضافة إلى الجماعات الوثنية .

وقد أدى هذا الاختلاف العرقى إلى ظهور مشكلتين عرقيتين ظلت اثيوبيا تعانى منهما منذ عام ١٩٦٢ ، وهو العام الذى ضمت اثيوبيا فيه اقليم اريتريا ، واقليم التيجراى اللذين يشعر السكان فيهما بتميزهم عن بقية السكان فى اثيوبيا . ولذلك فقد عارض سكان الاقليمين هذا الضم وطالبوا بالسيطرة عليهما . واستمرت هذه المعارضة بعد الاطاحة بالامبراطور هيلا سلاسى ونجاح الحركة التى قام بها العسكريون عام ١٩٧٤ .

ومع استمرار المعارضة فى الاقليمين حاول النظام الاثيوبى فى البداية استخدام الحل العسكرى لفرض النظام عليهما بالقوة عن طريق الحملات المتكررة التى كان آخرها حملة قادها الرئيس الاثيوبى بنفسه فى مارس ١٩٨٨ على اقليم اريتريا وكانت السادسة من نوعها . ولكن هذه الحملات فشلت جميعها واستردت الجبهتان المعارضتان فى حربهما ضد القوات الحكومية .

ومنيت القوات الحكومية بهزائم متلاحقة حتى بلغ عدد الاسرى من الجيش الحكومى لدى ثوار اريتريا فقط ١٥ الف أسير وثلاثة من المستشارين العسكريين السوفييت من بينهم ضابطان برتبة عقيد . كما صعدت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى حربها ضد القوات الحكومية ومع بداية مارس ١٩٨٩ أصبحت الجبهة تسيطر على اقليم التيجراى بالكامل بما فيه العاصمة ميكال وطورت مطالبها بضرورة اسقاط الرئيس منجستو . وقد أدى استمرار الحرب وتزايد الخسائر البشرية فى صفوف القوات الحكومية إلى أضعاف الروح المعنوية لدى افراد هذه القوات وهروب الجنود من الجيش الحكومى وانضمامهم الجبهات المعارضة بل واشتراك قوات الجيش الثانى فى القوات الحكومية المرابطة فى اقليم اريتريا فى محاولة الانقلاب الأخيرة ضد الرئيس منجستو .

٣ ـ الضغوط الخارجية :

وقد نتجت هذه الضغوط من توتر علاقات اثيوبيا بالدول المجاورة خاصة الصومال بسبب النزاع حول منطقة الاوجادين ، والسودان بسبب الاتهامات المتبادلة بشأن مساعدة اثيوبيا المتمردين فى الجنوب السودانى ومساعدة السودان للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا . هذا فضلا عن اتهام اثيوبيا لبعض الدول العربية الاخرى مثل سوريا والعراق بمساعدة الجبهة الاريترية .

وعلى المستوى العالمى ، فقد دخلت العلاقات الاثيوبية السوفيتية فى الفترة الاخيرة بحالة من الفتور كان من مظاهرها ان اللجنة الاثيوبية السوفيتية التى عقدت باديس ابابا فى الفترة من ١١ ـ ١٩ يناير ١٩٨٩ لم تحرز شيئاً ذا قيمة حيث لم يتم الاتفاق على مشروعات جديدة وانما استكمال المشروعات التى بدأ العمل بها ، كما تعثرت المفاوضات حول الديون العسكرية ، ولم يقبل السوفييت تزويد اثيوبيا الا بأسلحة دفاعية وفى حدود ٢٠٪ من الكميات المطلوبة ويأتى هذا التصرف السوفيتى منطلقا من توجه جورباتشوف الجديد فى علاقاته مع الغرب وارتباط ذلك بالتوجه نحو التسويات الاقليمية ولذلك فقد حث الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف الرئيس منجستو خلال زيارة هذا الاخير الاتحاد السوفيتى فى يوليو ١٩٨٨ واثناء حفل الاستقبال الذى اقامه جورباتشوف تكريما لمنجستو على ضرورة ايجاد تسويات سياسية فى القرن الافريقى . وعندما طالب الرئيس منجستو خلال الزيارة بمزيد من الاسلحة طالبه جورباتشوف بحل المشكلة الاريترية فى اطار الدولة الاثيوبية مؤكدا للشعوب بالشئ جورباتشوف إلى ان الاتحاد السوفيتى ابدى عدم مصلحة فى مد فترة معاهدة توريد الاسلحة التى تنتهى عام ١٩٩١ .

وهكذا فان السوفييت حاليا يمدون اثيوبيا بكميات من الأسلحة لا تحقق انتصارا ساحقا في حربها مع الجبهات المعارضة وانما تتيح فقط تحسين اوضاع الجيش الاثيوبي لفرض حل سلمي .

أما عن علاقة اثيوبيا بالولايات المتحدة الامريكية فان ادارة بوش أعلنت انها ملتزمة بالشروط التي وضعتها الادارة الامريكية السابقة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا وهي احترام حقوق الانسان والاصلاح الاقتصادي والحل السلمي لمشكلتي اريتريا والتيجراي وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة .

ثانيا : كيف واجه النظام الاثيوبي هذه الضغوط

١ ـ بالنسبة للمشكلة الاقتصادية

ظهرت بوادر تحول نحو الانفتاح الاقتصادي في اثيوبيا وذلك عقب الدورة التاسعة للجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي الحاكم والتي عقدت في نوفمبر ١٩٨٨ . والمرة الاولى تبرز وسائل الاعلام الاثيوبية تقريرا اصدرته وكالة الانباء الاثيوبية في يناير ١٩٨٩ بعنوان « نحو دور لرأس المال الخاص في الاقتصاد القومي » مما يعد تأكيدا لهذا الاتجاه .

وترمي الحكومة الاثيوبية من وراء ذلك إلى تحسين الاوضاع الاقتصادية التي لم تتحسن باستخدام النظام الاشتراكي ، كما انها ترمي الى تنفيذ أحد الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا املا في الحصول على المعونات الاقتصادية من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية .

٢ ـ بالنسبة لمشكلتي اريتريا والتيجراي :

بعد فشل الحل العسكري اتجهت الحكومة الاثيوبية إلى الحل السلمي لمشكلتي اريتريا والتيجراي .

فيما يتعلق باريتريا ، وجه الرئيس منجستو ، في تقرير قدمه إلى الدورة العادية السادسة للجنة المركزية لحزب عمال اثيوبيا التي عقدت في بداية عام ١٩٨٧ ، نداء للحركة الاريترية لحل المشكلة حلا سلميا ، كما اصدرت الجمعية الوطنية (الشينغو) عقب افتتاحها في ٩ سبتمبر ١٩٨٧ نداء مشابها . وعلى اثر ذلك بدأت اتصالات بين الحكومة الاثيوبية وعدد من الجماعات الاريترية التي صورتها وسائل الاعلام الاثيوبية على انها ممثلة الشعب الاريتري وذلك في محاولة لعزل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا التي رفضت الاشتراك في هذه الاتصالات مطالبة باستقلال الاقليم . وقد تقدمت هذه الجماعات بعدد من المطالب مثل منحهم حكما ذاتيا وتسليم الوظائف للدفاع عن البلاد واتخاذ الاجراءات الخاصة باستقبال الاريتريين العائدين الى الاقليم والبالغ عددهم ٧٥٠ الف شخص . وقد وافق الرئيس منجستو في ١٩٨٨/١٢/٢٩ على المطالب التي تقدمت بها هذه الجماعات . واعلن في فبراير ١٩٨٩ عن تشكيل لجنة عليا بقرار من مجلس الدولة الاثيوبي بهدف توفير الظروف الملائمة لتنفيذ الاجراءات الخاصة بتسوية القضية الاريترية . وقد دارت مفاوضات ـ تعد الأولى من نوعها ـ بين الحكومة الاثيوبية وخمسة فصائل اريترية (لا تشمل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا) بالخرطوم في اوائل مارس الماضي وقد طلبت الفصائل الاريترية اشراك المنظمات الدولية في المفاوضات بينها وبين الحكومة الاثيوبية وقد رفضت الاخيرة هذه المطالب كما طلبت الحكومة الاثيوبية اقامة اتحاد فيدرالي بين اريتريا واثيوبيا وهو ما رفضته الفصائل الاريترية ولذلك فقد تأجلت المفاوضات الى وقت لاحق نظرا لعدم اتفاق الجانبين .

وفيما يتعلق بمشكلة اقليم التيجراي ، فلم تجر حتى الان أية مفاوضات رسمية بين الحكومة الاثيوبية وبين مسئولين من التيجراي بل ان فصائل التيجراي قد صعدوا هجومهم في الفترة الاخيرة في مناطق عفر وعيسى .

٣ ـ بالنسبة للضغوط الخارجية

حاولت اثيوبيا تخفيف التوتر مع الدول المجاورة تباعا ، فقد وقعت مع الصومال في الثالث من ابريل ١٩٨٨ اتفاقا بشأن النزاع حول منطقة الاوجادين ، واستمرت محاولاتها لتحسين العلاقات مع الصومال عن خلال الزيارات المتبادلة وتوقيع اتفاقيات مختلفة كان آخرها التوقيع في العاصمة الصومالية مقديشيو في اول فبراير ١٩٨٩ على اتفاق بشأن النقل الجوي وبروتوكول اتفاق لمرحلة جديدة من التعاون الثنائي وقعه وزير النقل والمواصلات الاثيوبي في ختام زيارته للصومال .

كما سعت اثيوبيا لتحسين علاقاتها مع السودان وذلك بلعب دور وساطة بين الحكومة السودانية والمتمردين بالجنوب السوداني وتوقيع اتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة التمرد بالجنوب في اديس أبابا) سعيا للحصول على مساعدة السودان لاثيوبيا في التوصل الى حل لمشكلة اريتريا (المفاوضات التي جرت بالخرطوم بين الحكومة الاثيوبية وبعض الفصائل الاريترية) كما وافقت اثيوبيا في ١٩٨٦/٤/١ على مرور قوافل الاغاثة الى الجنوب السوداني عبر الاراضي الاثيوبية .

كما سعت اثيوبيا الى تحسين علاقاتها مع بقية الدول العربية التي تعتقد اثيوبيا انها تدعم ثوار اريتريا ، فقد زار الرئيس منجستو سوريا في اواخر ١٩٨٨ . كما تم استئناف العلاقات بين اثيوبيا والعراق في فبراير ١٩٨٩ ، هذا فضلا عن اعتراف اثيوبيا بالدولة الفلسطينية لدعم

علاقاتها مع الدول العربية جمعاء .

أما عن علاقات اثيوبيا بالقوتين العظميين ، فقد حاول الرئيس منجستو الحصول على أكبر قدر من المساعدات من الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية وذلك بالاستجابة الى التوجه السوفيتى بحل مشكلة اريتريا حلا سلميا . والمعروف أن اثيوبيا تتلقى معونة من الاتحاد السوفيتى وتبلغ ديونها العسكرية للاتحاد السوفيتى ثلاثة مليارات دولار وتزيد ديونها المدنية له عن المليارين من الدولارات .

من ناحية أخرى يحاول الرئيس منجستو تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة ، وقد عبر عن ذلك خلال استقباله لوفد الكونجرس الأمريكى الذى زار اثيوبيا خلال الفترة من ٢٩ مارس إلى أول ابريل ١٩٨٩ حيث طلب رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بين اثيوبيا والولايات المتحدة من درجة قائم بالأعمال إلى درجة سفير . ويعتبر التوجه نحو الانفتاح فى الاقتصاد بمثابة محاولة لتحسين العلاقات الاثيوبية الأمريكية كما سبق القول .

ويتضح من العرض السابق ان النظام السياسى الاثيوبى لم ينجح بعد فى مواجهة الضغوط التى تواجهه بصورة كاملة . ذلك ان التحول إلى الانفتاح الاقتصادى لم يقصد به مصلحة اقتصادية حقيقية بقدر ما قصد به الحصول على المساعدات الغربية ومساعدات صناديق التمويل الدولية وحتى لو قصد به المصلحة الاقتصادية الداخلية فهو فى مرحلة جنينية لا يمكن الحكم على نتائجه بالنسبة لتحسين الاوضاع الاقتصادية ويبقى على النظام السياسى الاثيوبى ان يتوصل الى حل للمشاكل العرقية التى تحمل الاقتصاد الاثيوبى أعباء لا طاقة له بها . وحتى بالنسبة للخطوات التى اتخذها النظام لحل المشاكل العرقية فى اثيوبيا فانها لم تكن استجابة للمصالح القومية بقدر ما كانت استجابة للأوضاع التى فرضتها الظروف الدولية والمناخ السائد فى النظام الدولى وهو مناخ الوفاق وارتباط ذلك بالاتجاه نحو التسويات الاقليمية . ومع ذلك يمكن القول انه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة الاخيرة فى اثيوبيا فقد دخل عنصر آخر بجانب الضغوط الدولية هو الجيش الذى انهكه استمرار الحرب فى الشمال وبذلك يفرض على الحكومة الاثيوبية ضرورة الاسراع بخطوات الاصلاح الاقتصادى وحل المشاكل العرقية التى ساعدت على تفاقم الاوضاع الاقتصادية والحفاظ على السلام الذى توصلت اليه اثيوبيا مع الصومال وتخفيف التوتر مع السودان .

ويمكن القول ان نجاح النظام الاثيوبى فى تحقيق هذه الأهداف يتوقف عليها امكانية بقائه واستمراره والا تعرض النظام نفسه للانهيار .





مشروع الولايات المتحدة الأوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل

د . ثناء فؤاد عبد الله

مع بداية عام ١٩٩٣ ، وبعد خمسة وثلاثين عاما من توقيع اتفاقية روما باقامة سوق أوروبية مشتركة ، ونتيجة عمل دؤوب وخطوات متزنة وثابتة ، وتتويجا لتضحيات متبادلة بكثير من المصالح قصيرة المدى فى سبيل الأهداف الكبيرة ذات المدى البعيد ، ستصبح أسواق الدول الأوروبية الغربية سوقا واحدة تتحرك فيها دون قيد مختلف السلع والخدمات وتنتقل بينها دون عائق العمالة ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية لاثنتى عشرة دولة لتقوم بذلك كتلة اقتصادية عملاقة تضم ٣٢٢ مليون نسمة وتزيد قيمة ناتجها الاجمالى عن ٤٨٠٠ مليار دولار وتستأثر بأكثر من ٤٠ ٪ من مجمل تجارة العالم .

ومن الواضح أن هذا الحدث الفريد فى التاريخ السياسى والاقتصادى سيحمل بلا شك انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمى والتكتلات الاقتصادية الأخرى فضلا عن آثاره العميقة على اقتصاديات الدول الأوروبية ذاتها ، كما أنه لن يكون عالمنا العربى بمنأى عن هذه الانعكاسات والآثار فالسوق الأوروبية هى من أكبر شركائنا التجاريين استيرادا وتصديرا وهى من أهم الأسواق التى نرتبط بها ماليا واستثماريا فضلا عن كونها المركز العالمى لخدمات المصارف والتأمين والشحن وغيرها .

والحقيقة أن عام ١٩٩٢ يبدو للبعض أنه العام الذى سيشهد ظهور القلعة الأوروبية التى أرست حواجز الحماية الجمركية لتقيها من المؤثرات الخارجية فى حين يبدو مشروع الوحدة فى نظر البعض - الأكثر ريبة - أقرب الى الحلم . فالدول الأوروبية التى اختلفت طويلا حول الميزانيات والانفاق الزراعى وقضايا السياسة الخارجية وقائمة لاتنتهى من القضايا الأخرى ليس من المحتمل أن تحقق فيما بينها وحدة تكفى لاقامة سوق متكاملة ويقف هذا الرأى فى مواجهة من يرون أن عام ١٩٩٣ سيشهد « فجر عصر ذهبى » جديد لأوروبا ونهضة جديدة فى أواخر القرن العشرين .. وتقع الحقيقة فى نقطة ما فيما بين هذه الآراء المتعارضة .

الاطار العام لقضية الاندماج الأوروبى :

ربما يثور فى أذهاننا الآن تساؤل مؤداه .. ماذا سيحدث على وجه التحديد فى عام ١٩٩٣ ؟ .. وللاجابة على هذا السؤال نقول .. ان ماسيحدث باختصار هو : تنفيذ المرحلة النهائية من عملية الاندماج الاقتصادى لمختلف أعضاء الجماعة الأوروبية فى سوق موحدة أى ازالة آخر العقبات من أمام حرية تنقل السلع وعناصر الانتاج بين هذه الدول ، فقد أزيلت فى المراحل المتتابعة السابقة الحواجز الجمركية « ١٩٦٨ » وقبلها تم تنسيق السياسات الاقتصادية ابتداء من عام ١٩٥٧ تاريخ توقيع اتفاقية روما التى انشئت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضاها وتبقى من تلك العقبات حتى الآن العقبات الادارية والسياسية مثل الرقابة الجمركية ونظام عبور الحدود واختلافات نظم النقد ومعدلات وأنواع الضرائب .. الخ وهذه هى الحواجز التى ستزول كلية بحلول عام ١٩٩٣ ليصبح تنقل السلع والعمال ورأس المال بين فرنسا وبريطانيا مثلا مثل تنقلها بين محافظتين أوولايتين فى دولة واحدة . وعند هذه النقطة نكون قد اقتربنا من المناطق الخطرة والجوانب الحساسة فى قضية الاندماج الأوروبى .. وهذه الجوانب تتمثل اساسا فى : المتطلبات السياسية التى يقتضيها الاندماج الاقتصادى الكامل للدول الأوروبية ذلك لأنه على الصعيد الاقتصادى فمن الممكن وضع الخطط لمعالجة واحتواء الأضرار الجانبية التى سوف تلحق بقطاع انتاجى ما فى دولة ما من جراء الاندماج الكامل ولكن القضايا الخلافية الجوهرية تثور عند الحديث عن ازالة الحدود السياسية فهذا المطلب يدخلنا فى دائرة المفهوم الأوروبى لقضية

السيادة القومية .. فهل ستتمكن الدول الأوروبية مع مطلع عام ١٩٩٣ من التخلص من القيود السياسية الى حد تحقيق الحلم بحيث ينبثق على المسرح السياسى الدولى كيان جديد تحت اسم : الولايات المتحدة الأوروبية . ؟

الجذور القريبة لحركة الوحدة الأوروبية :

ان استشراف ملامح المستقبل تتطلب باديء ذى بدء الاستيعاب الواعى لدروس الماضى توصلا لادراك المغزى الحقيقى وراء الانجازات الانسانية المواكبة لحركة التاريخ ومن هنا فمن المنطقى أن نرجع الى الجذور التاريخية لحركة الوحدة الأوروبية .. وهو مايعود بنا الى فترة الحرب العالمية الثانية وما اقترن بها من ظروف القتل الجماعى والخراب الاقتصادى والاستنزاف النفسى والمعنوى وهى النتائج التى كانت أشبه بالصدمة القاسية التى مست الضمير الأوروبى فى أعماقه وتمثل ذلك فى الحقيقة فى ظهور شعور أوروبى عام بالرفض لذلك النوع من العقائد والأنظمة السياسية التى تحركها نزعات قومية متطرفة والتى أدت الى تدمير أوروبا مرتين خلال جيل واحد . وبدأ لقطاعات عديدة من الرأى العام الأوروبى أنه لن يمكن تفادى تكرار كارثة الحرب مرة أخرى الا اذا أمكن لشعوب أوروبا أن تقيم فيما بينها كيانا أوروبيا فيدراليا على أسس من الديمقراطية الحقة تحتوى وتذيب نزعات التسلط القومى التى جسدتها تلك التراكمات المستمرة من صراعات المصالح والأطماع القومية فى أوروبا خلال فترات تاريخية طويلة .

ومن هنا نجد أنه بعد انتهاء الحرب مباشرة قامت عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية كانت وجهتها جميعا بذل جهود دعائية وتعليمية مكثفة فى خدمة الوحدة الأوروبية وقد انتظم شمل هذه الجماعات فى المؤتمر الذى عقد فى لاهاى فى مايو ١٩٤٨ وسمى بمؤتمر أوروبا . وقد أمكن لهذا المؤتمر أن يولد ضغوطا عنيفة فى اتجاه تأييد الاقتراح الذى كان مطروحا وقتئذ لانشاء جمعية برلمانية أوروبية تكون وظيفتها الرئيسية بحث الأمور ذات الاهمية المشتركة لدول أوروبا ، والتوصل الى التدابير التى تحقق تعاون الدول الأوروبية فى الميادين الاقتصادية والسياسية .

وبعد مناقشات أوروبية مستفيضة استغرقت نحو ستة شهور اتفق على اقامة مايسمى بمجلس أوروبا ، وكان ذلك فى مايو ١٩٤٩ وكانت الدول الموقعة على قانون انشاء هذا المجلس هى : بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد . وفى الواقع فانه قد سبق التوقيع على القانون الخاص بانشاء مجلس أوروبا أن قامت بعض دول أوروبا الغربية وبالتحديد بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج بتكوين رابطة تجمع وثيق بينها . وتمثل ذلك فى التوقيع على معاهدة بروكسل المعروفة فى مارس ١٩٤٨ وهى المعاهدة التى نصت على مبدأ الأمن الجماعى والدفاع المشترك ضد أى عدوان يقع فى أوروبا وعلى التعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى وعلى اقامة جهاز استشارى دائم للبحث فى تنفيذ أهداف هذه المعاهدة . وقد حاولت المعاهدة أن تنشىء منظمة عسكرية دفاعية فى غرب أوروبا ، كانت النواة فيما بعد لحلف شمال الأطلنطى ١٩٤٩ ، واتحاد غرب أوروبا ١٩٥٤ .

ثم أتت مرحلة أخرى مهمة فى مشاريع التعاون الاقتصادى الأوروبى والتى أخذت فيها فرنسا زمام المبادرة مع التوقيع على المعاهدة التى نشأ بموجبها مجمع الفحم والصلب الأوروبى فى ابريل ١٩٥١ والتى وقعت عليها كل من فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج وقد أكدت هذه الدول فى ديباجة المعاهدة أن تجمع صناعات الفحم والصلب فيها لم يكن سوى بداية وأن الهدف المشترك والأهم هو خلق مجمع اقتصادى أوروبى يستطيع فى النهاية أن يحقق الاندماج السياسى لهذه الدول . وقد رفضت بريطانيا الانضمام الى مجمع الفحم والصلب الأوروبى ، ولم تقبل بهدفه النهائى المعلن وهو العمل على تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية . وكان ذلك يعنى استبعاد بريطانيا منذ البداية من تلك العملية الاندماجية التى شرعت فيها دول أوروبا الست ، كما كانت تعنى التقسيم الفعلى لأوروبا الغربية بين مجموعتين من الدول : احداهما تعمل من أجل أن تكون أوروبا المتحدة حقيقة وواقعا ، والثانية لم تكن على استعداد لأن تشارك على مستوى أبعد من « تدابير التعاون الحكومى المحدودة » وقد استمر هذا التقسيم يحدث أثره فى جو العلاقة بين هاتين المجموعتين من الدول لسنوات طويلة لاحقة .

وفى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، وقعت الدول الست المذكورة فى روما على معاهدة انشاء « السوق الأوروبية المشتركة » أو .. الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، التى أصبحت نافذة المفعول من أول يناير ١٩٥٨ وفى نفس التاريخ تم أيضا التوقيع على المعاهدة الخاصة بانشاء منظمة الطاقة الذرية الأوروبية « اليوراتوم » التى أكدت فيها الدول الأوروبية الأعضاء أن هدفها هو تشجيع الاستخدام السلمى للطاقة الذرية على أساس مشترك ، وتحت رقابة سلطة « فوق قومية » .

أما بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فقد كان الهدف من وراء انشائها هو ايجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء فى هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ، عن طريق الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وتخصص الانتاج الصناعى فى هذه الدول . ثم تجاوزت هذه المرحلة فيما بعد الى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ، ورأس المال ، والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول .

وقد رفضت بريطانيا فى البداية أن تنضم الى عضوية السوق الأوروبية المشتركة تماما كما فعلت عند تأسيس مجتمع الفحم والصلب الأوروبى وتعللت فى ذلك بالتزاماتها الخاصة التى تتحملها تجاه مجموعة دول الكومنولث البريطانى وكبديل لعضوية بريطانيا فى هذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية أقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال فى عام ١٩٥٩ على انشاء مايسمى بمنطقة التجارة الحرة والتى كانت تكفل بعض مظاهر التعاون الاقتصادى والجمركى دون أن تمس علاقة بريطانيا الخاصة بدول الكومنولث « يبلغ عدد سكان دول منطقة التجارة الحرة التى تضم حاليا : السويد ـ فنلندا ـ النرويج ـ النمسا ـ سويسرا ـ ايسلندا ، ٣١ مليون نسمة ، ويقل اجمالى ناتجها القومى عن ٥٠٠ مليار دولار » وفى بداية الستينات غيرت بريطانيا من اتجاهها وتقدمت بطلب عضوية الى السوق الأوروبية المشتركة ولكن ديجول استخدم سلطة الفيتو فى يناير ١٩٦٣ ليقف فى وجه هذا الانضمام وكانت حجته فى هذا الرفض ان بريطانيا لم تكن شريكا أوروبيا طيبا وانها لم تكن لتتفق بأوضاعها واتجاهاتها مع باقى دول القارة ، وأن وجودها بينها لم يكن ليحقق لهذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية الانسجام المطلوب .

ثم تحرك الاهتمام بموضوع انضمام بريطانيا لعضوية السوق الأوروبية مرة ثانيةمنذ عام ١٩٦٥ وبعد مفاوضات مضنية ووفق فى يناير ١٩٧٢ على انضمام بريطانيا والدانمرك وايرلندا الى السوق وفى أعقاب هذا الانضمام ، انعقد مؤتمر قمة من رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية التسع فى أكتوبر ١٩٧٢ فى باريس وكان لهذا المؤتمر أهميته الخاصة فى العمل على دعم وتطوير كيان هذه الجماعة الدولية . ولقد كان الاعلان الذى صدر عن هذا المؤتمر بمثابة « وثيقة شاملة » حددت أهداف ومبادىء ووسائل التعاون بين دول الجماعة الأوروبية فى تكوينها الجديد . « فى ١٩٨١ انضمت اليونان ثم فى عام ١٩٨٦ انضمت اسبانيا والبرتغال » !

وبالنسبة لفكرة الوحدة الأوروبية ، ففى الوثيقة التى صدرت عن قمة ١٩٧٢ جاء مايلى : ان الدول الأعضاء فى الجماعة وهى التى تعد عنصرا محركا للبناء الأوروبى لتؤكد عزمها على تحويل مجموعة العلاقات التى تربط بينها الى وحدة أوروبية قبل نهاية العقد الحالى . وقد طلبت هذه الوثيقة من المنظمات التابعة للجماعة اعداد التقارير الخاصة بخطوات هذه الوحدة السياسية ، حتى يتسنى بحثها واقرارها من قبل مؤتمرات القمة الأوروبية التالية .

وخلال الستينات وبداية السبعينات تطورت الجماعة الأوروبية ، لكنها منذ منتصف السبعينات أخذت تعانى من عدة مشاكل تمثلت فيما يلى :

أولا : أخذ معدل النمو للناتج القومى الأوروبى فى التباطؤ ، وعجز عن اللحاق بمعدل النمو فى اليابان أو الولايات المتحدة واستمر ذلك حتى توقف إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد فى أوروبا عند ١٣,٢٠٠ دولار فى حين وصل فى الولايات المتحدة إلى ١٦,٦١٥ دولار وفى اليابان إلى ١٩,٦٦٤ دولار .

ثانيا : أصيبت أوروبا بداء « البطالة » التى وصل متوسطها على مستوى الجماعة إلى ١٠,٧ ٪ ، أى أعلى من متوسطها فى الولايات المتحدة وهو ٦,١ ٪ وأعلى كثيرا من اليابان حيث بلغ ٢,٨ ٪ .

ثالثا : تناقص نصيب الجماعة الأوروبية فى السوق الدولى بالنسبة للقطاعات الرئيسية سريعة النمو ورفيعة المستوى تكنولوجيا ، فقد فقدت الشركات الأوروبية جزءا من أنصبتها فى السوق فى الصناعات التى تمثل فيها الوفرة أهمية كبيرة مثل السيارات والسلع الكهربية .

ومن ثم .. رأت الجماعة الأوروبية انه من الضرورى العثور على علاج لهذه المشاكل والا ظلت تتعثر خلف الولايات المتحدة واليابان ، وأن الاسراع بإقامة سوق أوروبية موحدة حقيقية يمكن أن يؤدى إلى ازدهار التجارة فيما بين الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية ، فهذه المنطقة التجارية الواسعة التى لا توجد فيها عوائق ستؤدى الى تخصيص أفضل للموارد والى وفورات الحجم ، ومن ثم فسيزيد النمو الاقتصادى فى أوروبا ، وقدرة أوروبا على المنافسة إزاء بقية العالم .

وكان الرجل الذى حرك الدول الأعضاء الى العمل هو جاك ديلور ، وهو وزير مالية اشتراكو فرنسى سابق عين رئيسا للجنة الأوروبية (الجهاز التنفيذى للجماعة

الأوروبية) فى أوائل ١٩٨٥ . فقد رأى أن أحياء هدف قيام سوق أوروبية موحدة لا تعوقها الجواجز يمكن أن ينجح هذه المرة والا يفشل كما فشلت الجهود السابقة ، وعهد الى لورد كوكفيلد باعتباره مفوض السوق الداخلية بمهمة عسيرة هى وضع برنامج قابل للتنفيذ وتحديد جدول عملى لتحقيق هذه الغاية أى إقامة سوق أوروبية موحدة ، ووضعت خطة عمل هى الكتاب الأبيض تضمنت اصدار ثلاثمائة توجيه من أجل تحقيق التكامل ، ولتنفيذ هذه الخطة قررت الدول الأعضاء إجراء تغيير جذرى : فقد عدلت اتفاقية روما وأقرت الوثيقة الأوروبية الموحدة من أجل إقامة السوق الداخلية بالتدريج خلال فترة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .. وستضم السوق الداخلية منطقة بلا حدود فيما بينها تكفل حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال ، وتم إجراء التعديل اللازم وذلك باقرار الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت داخل المجلس بدلا من الاجماع الذى عرقل عمل الجماعة الأوروبية فى كثير من الأحيان واتفق على أن يبدأ التنفيذ الفعلى مع مطلع عام ١٩٩٣ .

السوق الأوروبية والعالم الخارجى : المواجهة التجارية بين أوروبا - والولايات المتحدة

عندما أقيمت السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما ١٩٥٧ شجعت الولايات المتحدة قيام السوق ورفعت شعارات المشاركة الأطلنطية واعتبرت التكتل الأقتصادى الأوروبى ركيزة أخرى من ركائز القوة الغربية .. على أن أحدا لم يتصور ان تتحول هذه الكتلة الاقتصادية من وضع الشريك أو الحليف الى وضع الخصم الاقتصادى للمصالح الأمريكية - حيث عملت دول السوق على إقامة جدار عازل من الرسوم الجمركية بينها وبين العالم الخارجى فى الوقت الذى عمدت فيه الى حذف هذه الرسوم وتصفيتها فيما بينها وهو ما كان ينطوى على تمييز ضد مصالح الدول الأخرى . وقد دخلت الولايات المتحدة فى مفاوضات مع دول السوق الأوروبية منذ عام ١٩٦٠ .. لوضع أساس بعيد المدى نحو تنمية علاقات أمريكا الاقتصادية بدول السوق المشتركة ولاقناعها بتخفيض رسومها الجمركية الخارجية على السلع الصناعية الامريكية ومنذ البداية اتضحت الخلافات بين الجانب الأمريكى والأوروبى فيما يتعلق بتصنيف السلع التى تخضع للرسوم الجمركية ثم تعقدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة واوروبا بشأن السياسات الزراعية الموحدة لدول السوق ، وتكاليف دعم المنتجات الزراعية وفى ضوء الخلافات بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية تجاريا فقد حذر الخبراء الأمريكيون من أن الوضع سيكون اسوأ مما هو عليه الآن بعد اندماج السوق الأوروبية فى عام ١٩٩٢ ، حيث سيعنى ذلك مزيدا من اجراءات الحماية الجمركية ضد الصادرات الزراعية الأمريكية وهو ما سيؤدى الى انكماش اكبر سوق تصرف فيها الولايات المتحدة هذه المنتجات .. ولعل هذه الأسباب هى التى دفعت الولايات المتحدة الى ابرام ما سمى (بصفقة القرن) مع كندا والتى اعتبرت اضخم صفقة اقتصادية فى العصر الحديث بين دولتين .. وهى تقضى باقامة سوق أمريكية موحدة فى أمريكا الشمالية (٢٣٠٠ مليون مستهلك) وذلك بحلول عام ١٩٩٩ ، ويتم فى اطارها الغاء جميع الحواجز الجمركية والعوائق التجارية بأشكالها بين كندا والولايات المتحدة .. ومن شأن ذلك أن يؤدى الى خفض الأسعار أمام المستهلك العادى بنسب كبيرة ، وهو ما سيؤدى بدوره الى تقليل معدل التضخم .

وبطبيعة الحال فان هناك الأسباب المباشرة التى دفعت الولايات المتحدة لابرام هذه الصفقة مع كندا والتى منها العلاقة الخاصة بين الدولتين بحكم موقعهما الجغرافى ، الا ان أهم الأسباب غير المباشرة للوصول الى الاتفاق التجارى الأمريكى الكندى هى الخلافات التجارية الحادة مع الدول الأوروبية .. ومن ثم كانت مشورة المخططين الأمريكيين بضرورة لجوء الولايات المتحدة الى سياسة عقد الاتفاقيات الثنائية لمحاولة مواجهة التكتل الاقتصادى الأوروبى .

وخلال شهر فبراير من العام الحالى فقد كانت آخر فصول الخلافات الأمريكية الأوروبية حيث فشلت المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة وأعضاء السوق الأوروبية المشتركة والخاصة بتسوية النزاع بين الجانبين حول تجارة اللحوم بين واشنطن والسوق . ويتعلق هذا النزاع بمطالبة الدول الأوروبية بضرورة ان تكون اللحوم المستوردة من الولايات المتحدة خالية من هرمونات النمو التى يستخدمها المنتجون الأمريكيون وهو النزاع الذى أشعل من جديد حربا تجارية جديدة بين واشنطن والسوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذا المنطلق فمن المتوقع ان تشهد العلاقات الأمريكية الأوروبية على الصعيد التجارى فصولا جديدة من الصراع والمواجهة بعد اتمام مشروع الاندماج ١٩٩٢ .

الحسابات المضادة : وجهات النظر المعارضة للاندماج الأوروبى

الموقف البريطانى :

تقول السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا

« إن البعض يريدون ولايات متحدة أوروبية ، ولكنى لا أظن ذلك ممكنا ، إن عام ١٩٩٢ لا يتطلب تغيير للمؤسسات الأوروبية الراهنة ولن أقبل مؤسسات أوروبية فوق قومية طيلة حياتى » ويبلور هذا القول رأى بريطانيا في إقامة ولايات متحدة اوروبية ، وهذا يرجع لتراث بريطانيا الطويل الذى يجعلها أوروبية وغير أوروبية في أن واحد ، فجميع دول الجماعة الأوروبية باستثناء بريطانيا متحمسون بدرجة ، او بأخرى لفكرة الوحدة السياسية في نهاية المطاف بل إنهم يتصرفون بالهام من رؤية ديجول القديمة لأوروبا الموحدة من الأورال الى الأطلنطى (ولعل ذلك يفسر لنا الغزل الذى وجهته قمة رودس للدول الأوروبية في ديسمبر ١٩٨٨ الى دول اوروبا الشرقية تحت لافتة التعاون الاقتصادى وحرية التجارة ، ولذلك تشمل خطة لجنة السوق في بروكسل مقترحات باقامة بنك اوروبى وتطوير نظام النقد الأوروبى فضلا عن مؤسسات ذات اختصاصات ملزمة وان تكن ضئيلة مرحليا في النواحى الأخرى . ولكن بريطانيا ترى أن ذلك يعنى تنازلا عن السيادة ، وإن ذلك لم يكن واردا اصلا في إتفاقية روما فضلا عن خشية البريطانيين التقليدية من البيروقراطية القارية . إلا أن القضية الأهم هي مسألة السيادة فمشكلة بريطانيا الأزلية انها تود الحفاظ على المزايا الاقتصادية الناتجة عن انتسابها للسوق المشتركة وفي نفس الوقت ألا تندمج تماما في الكيان الأوروبى ، وهنا يجب الا ننسى أن بريطانيا التى رفضت في البداية الانضمام لاتفاقية روما ، عادت والحت كثيرا على الانضمام للسوق الأوروبية ، بعد ان رأت أن الناتج القومى لكل دول السوق تضاعف عدة مرات في فترة قصيرة مع تدهور ناتجها القومى في تلك السنوات من بداية الستينات ، ولكن بريطانيا التى نصبت نفسها منذ عصر نابليون لتدمير اى مشروع لاقامة اوروبا الموحدة لا تريد الاندماج السياسى كليا لأوروبا لانها ترى انه ليس من مصلحتها سياسيا وكأنما تاتشر تستعيد اليوم ما قاله تشرشل لديجول في عام ١٩٤٢ « كلما كان على أن أختار بين أوروبا وامريكا فسوف اختار امريكا وكلما كان على أن أفاضل بينك وبين روزفلت فسوف اختار روزفلت »

وهكذا ترفض السيدة تاتشر حتى فكرة اى اتحاد أوروبى يحتمل اقامته وهى تقول في معرض تبريرها لموقفها : « كان بعض الآباء المؤسسين لأوروبا يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ان تشكل نموذجا يحتذى به الا ان تاريخ امريكا يختلف كل الأختلاف عن تاريخ اوروبا » فمارجريت تاتشر ، وكما صرحت في اكثر من مناسبة ترى بإن الوحدة الأوروبية لا تعنى على الأطلاق ان تزال الحواجز ما بين الدول الأعضاء بل هناك امور تحتاج من بريطانيا الى حماية مواطنيها منها مثل المخدرات ، وتسلل الأرهابيين الى اراضيها وتهريب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين .

ولم تتوقف تاتشر عند مجرد التصريحات بل أمرت ببناء صالة جمركية ضخمة في محطة قطار ووترلو تتكلف ٣٠ مليون دولار والمحطة تقع عند نهاية نفق بحر المانش لتستقبل القادمين من فرنسا ودول اوروبية اخرى .. وتؤكد تاتشر ان المسافرين القادمين من دول اوروبا الغربية سيتم تفتيشهم بدقة بالغة كما هو الحال في الوقت الحالى ، فبريطانيا على العكس من سائر دول المجموعة الأوروبية ليس لديها بطاقات الهوية وليس في نيتها العمل بمثل هذا النظام ، لذلك ليس من سبيل امامها لمراقبة تحركات الاشخاص والبضائع إلا التفتيش عند الدخول او الخروج من بريطانيا .

مواقف أخرى :

وبتوسيع دائرة البحث لعرض أصوات المعارضين للوحدة الأوروبية سنجد ان الخبير الفرنسى جان مارك بواينر يعبر عن وجهات النظر المضادة بقوله ان مقولة ان اوروبا ١٩٩٣ ستكون بدون حدود داخلية ليس سوى شعار لاثارة عواطف الرأى العام فقط ، اما على الصعيد الواقعى فستبقى مراكز المراقبة الحدودية قائمة ، انما مع تخفيف نسبى للقيود المعمول بها الآن ، والجديد هو أن الضرائب الجمركية سوف يدفعها البلد البائع وليس المشترى وذلك بهدف تحقيق التوازن في صلب علاقات الاستيراد والتصدير ، وستبقى هذه الضرائب خاضعة لمنطق حماية المنتجات المحلية ، لكن حتى هذه النقطة لن تكون سهلة التطبيق في زمن التسعينات ولأسباب كثيرة ومعقدة تتعلق بالأقتصاد الأوروبى ، والأقتصاد العالمى وبالمستجدات التقنية التى تنتظرهما .

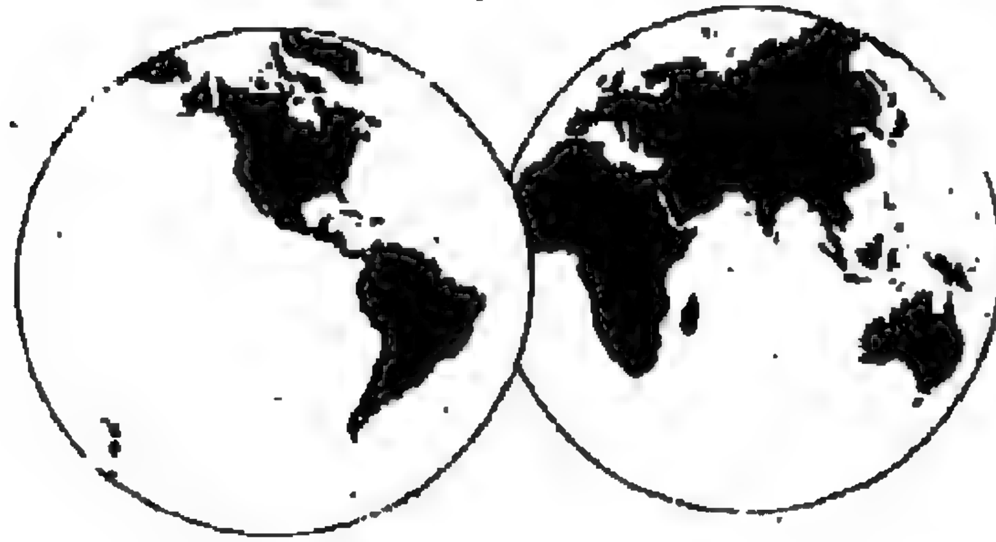
وعلى الصعيد النقدى والمالى ، فحتى مع تحقق الايجابيات المتمثلة في حرية تنقل رأس المال ، فان ذلك قد يؤدى لمضاعفات سلبية خاصة بالنسبة للمصارف المتوسطة والصغيرة وكذلك شركات التأمين لان الشركات المالية سوف تدخل في سباق مميت في لعبة جذب اضخم كمية ممكنة من رأس المال عن طريق رفع معدلات الفوائد الى اقصى حد ممكن ، ولن يكون قادرا على المضى فيها سوى العمالقة الأوروبيون الكبار مثل المافيا ، مما يعنى ان توحيد اوروبا سوف يكون لصالح بعض الأوروبيين وعلى حساب باقى الأوروبيين ، وليس لصالح جميع الأوروبيين كما هو مفترض نظريا .

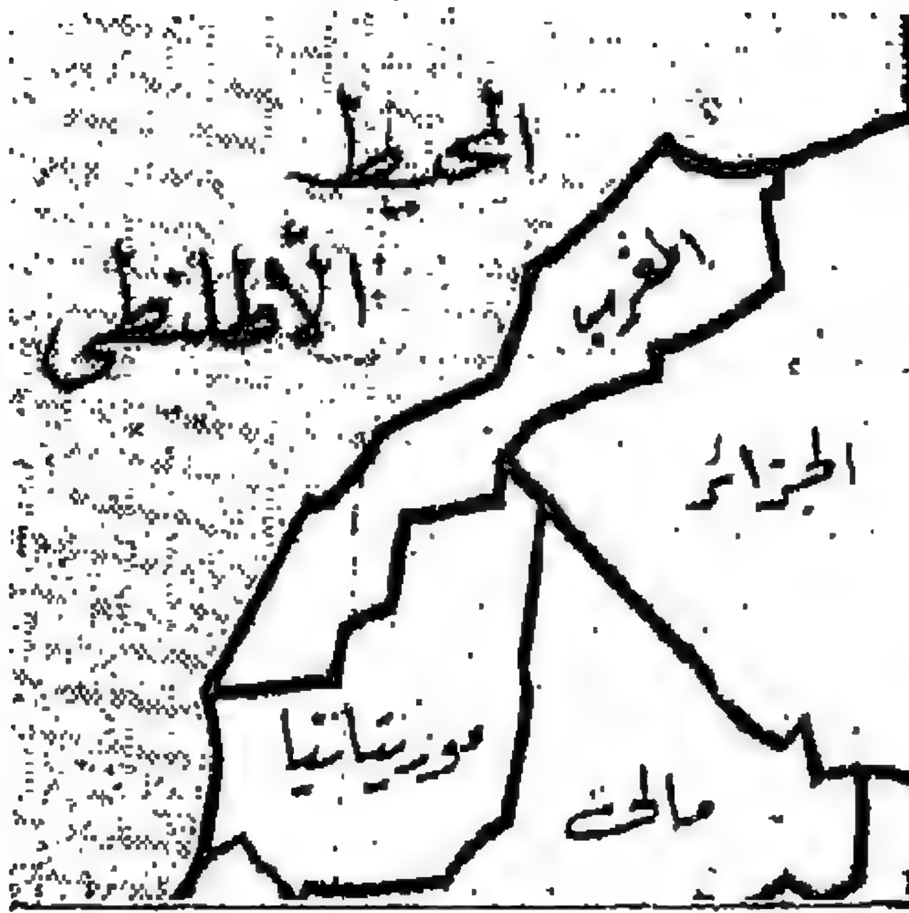
إن هذا الرأى ـ ومن نفس المنطلق يرى ان توحيد

اوروبا يعنى عمليا ، ليس فتح بلدان اوروبا على بعضها بقدر ما يعنى فتح اوروبا ككل امام القوى الخارجية غير الأوروبية وبالمستويين الأقتصادى والسياسى . فيكفى ان يكون لأية مؤسسة اقتصادية امريكية او يابانية مثلا فروع فى اى بلد اوروبى ليصبح بامكانها حرية التحرك فى سائر اسواق الولايات الأوروبية المتحدة ونظرا للثقل العملاق الذى يتمتع به اقتصاد هذين البلدين والذى هو فى حالة صراع تنافسى مع بعض بلدان اوروبا كالمانيا وفرنسا وبريطانيا ، فسيكون من شأن ذلك اتاحة المجال لهؤلاء الأجانب الأقوياء فى اكتساح اسواق البلدان الأوروبية الضعيفة من جهة وتهديد اسواق البلدان الأوروبية القوية فى عقر دارها . وبعبارة اخرى ، فان ازالة القنوات الفاصلة ما بين داخل اوروبا سيؤدى عمليا الى ازالة السياج الخارجى لكل اوروبا امام التدخل الجارف الآتى من خارج القارة .

وعلى الصعيد السياسى ، تبقى أهم مشكلة يثيرها المعارضون وهى نوعية المؤسسات الأوروبية المطلوب اقامتها للاشراف على السوق الأوروبية الموحدة واختصاصات هذه المؤسسات هنا يقول المعارضون انها مشكلة المشاكل وذلك بسبب التناقض الجذرى فى طبيعة الأنظمة السياسية السائدة فى الدول الأوروبية ففى اوروبا جمهوريات مثل فرنسا ، وممالك مثل بريطانيا وامارات مثل لوكسمبرج او موناكو وهناك ايضا رأسمالية واخرى اشتراكية ، وهناك دول واقعة تحت الاشراف او السيطرة السياسية والعسكرية الخارجية المباشرة مثل المانيا ، والمطلوب من هذا الخليط من الأنظمة ان يتعايش تحت سقف سياسى موحد تحت اسم « الولايات المتحدة الأوروبية » فهل يعنى ذلك انه ستكون هناك حكومة اوروبية مركزية وبرلمان اوروبى مركزى او مجلس رئاسة مشترك للدول الأوروبية .

وعلى صعيد آخر يثير المعارضون لفكرة الوحدة الأوروبية مسألة التصويت فى المحافل الدولية ، فالدول الأوروبية عندما تكون بصدد قضية ما فى الأمم المتحدة فانها ستتخذ قرار « توفيقيا » ، ولكن كيف سيكون بوسع الدول الأوروبية ان تتخذ قرارا واحدا حيث لكل دولة موقفها ازاء كل مسألة على حدة ، ويثور التساؤل عن كيف يمكن ان تحافظ دولة على خصوصية وتميز موقفها فى أطار الحكومة الأوروبية المركزية والتى ستكون قراراتها بالأكثرية وملزمة للجميع ، ويقال أن اتخاذ قرار موحد قد يكون ممكنا نظريا ولكنه غير ممكن عمليا حيث ان موقف الدولة فى اى مسألة يكون نابعا من شبكة لا متناهية من حسابات المصالح الخاصة بهذه الدولة سواء بالمعنى السياسى او الأقتصادى ، ومجمل القول بالنسبة للمعارضين يتلخص فى قولهم ان ازالة الحدود السياسية او الحواجز الجمركية بين البلدان الأوروبية لن يزيل الحدود النفسية والأختلافات الواضحة والقائمة تاريخيا بين الدول الأوروبية . □





الناتو .. وتحديات ما بعد الأربعين

محمد على المداح

في الذكرى الأربعين لولادته على انقاض الحرب العالمية الثانية، انعقد فى بروكسل يومى ٢٩ ، ٣٠ مايو ١٩٨٩ مؤتمر قمة الدول الأعضاء فى منظمة حلف شمال الأطلنطى ، وسط خلافات حادة بين الحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية .. بسبب اصرار واشنطن على تحديث الصواريخ النووية القصيرة المدى ، على الرغم من الانفراج الدولى الراهن على مختلف الأصعدة ، وايضا اصرار ادارة الرئيس الأمريكى « جورج بوش » على استبدال اعداد كبيرة من الصواريخ المنتشرة فى اوروبا الغربية خصوصا المانيا الغربية بصواريخ متقدمة .. ذلك فى الوقت الذى دعا فيه المستشار الألمانى هيلموت كول دول الحلف لاجراء مفاوضات مع حلف وارسو ، من اجل تخفيض الأسلحة النووية قصيرة المدى فى اوروبا ، وبما القاه ذلك من ظلال على العلاقات الألمانية بالحلفاء الغربيين من ناحية ، ومن ناحية اخرى فيما يتعلق بتأثيرات هذا البعد الجديد على الحوار بين المعسكرين الشرقى والغربى .. من هنا وفى اطار الصيغة التوفيقية التى توصل اليها وزراء الدفاع فى نطاق حلف « الناتو » مؤخرا ، بشأن مشكلة تحديث الصواريخ .. يشير المراقبون السياسيون الى انها جاءت لتهدئة الموقف الخلافى بين المانيا الغربية من جهة ، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة اخرى ، ولاتاحة الوقت المطلوب من قبل المانيا ، لكنها لم تحل اساس الخلاف ، فجاءت الدعوة الألمانية اذن لتزيد الانقسام داخل حلف الناتو تؤيدها بلجيكا ، فضلا عن العروض السخية والمفاجئة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى بشكل شبه يومى ، فى اطار سياسة الانفتاح التى يتبعها الزعيم السوفيتى جورباتشوف ، والتى ترى واشنطن ولندن ان الوقت مازال مبكرا لمسايرة خطوات السوفييت فى ازالة التوتر بشكل كامل عن الساحة الدولية ، والدخول فى مفاوضات بين الشرق والغرب حول الأسلحة النووية القصيرة المدى .

خلفيات التصدعات داخل الناتو :

رغم ان التصدعات داخل منظمة حلف شمال الأطلنطى ليست جديدة ، فأزمة الحلف هى فى الأساس ازمة العلاقة بين طرفيه التى لم تستطع السنوات الأربعون ان تمزج بينهما .. الا ان ازمة الأربعين الحالية والتى تظهر اشد اعراضها فى الخلاف الحاد الأمريكى الألمانى ، تشبه كثيرا ازمة العشرين التى كانت اشد اعراضها عام ١٩٦٩ فى الخلاف الأمريكى الفرنسى حول درجة اكبر من الاستقلالية ، ولأن الحلف لم يستطع اجتياز ازمة العشرين ، داهمته الأزمة الحالية لتبرز نمو قوة اوروبا على المنافسة ، والوقوف ندا بقدراتها الذاتية فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية .. وللمرة الأولى منذ تأسيس الحلف تخرج الخلافات الأمريكية الأوروبية الى العلن ، فيما يمكن ان يطلق عليه اختبار قوة من نوع جديد ، وان كان يمثل شرخا فى جدار الحلف .

فمن وجهة نظر المستشار كول ـ والمانيا الغربية تعتبر فى ظل الحكومة الديموقراطية المسيحية من اهم اركان التحالف الغربى ، واقرب الدول الأوروبية الى الولايات المتحدة ـ ان الأسلحة النووية التكتيكية التى تحتفظ بها الولايات المتحدة فى اوروبا الغربية وبالذات على الأرض الألمانية لا لزوم لها بالمرة ، فحتى على افتراض حرب عالمية ثالثة وهو افتراض يتباعد احتماله يوما بعد يوم ، فإن اطلاق هذه الصواريخ يعنى اطلاق مئات سحب الغبار النووى فوق الأراضى الألمانية ، وسوف يفنى بهذا الغبار من الألمان اضعاف من سيقتلون على ايدى الغزاة السوفييت ، وفضلا عن ذلك فإن مجرد وجود هذه الصواريخ على الأرض الألمانية كأنما هو دعوة للصواريخ النووية السوفيتية لقصفها .. ومن هنا فإن المانيا الغربية

تؤيد بقوة اقتراح جورباتشوف بإزالة الصواريخ النووية من اوروبا بنوعيها الموجودين على اراضيها المتوسطة والقصيرة المدى .. وفى المقابل كان الاعتراض الأمريكى الذى تمسكت به ادارة بوش ، يقوم على اساس ان وجود هذه الصواريخ القصيرة المدى على الأرض الألمانية هو السبيل الوحيد لحماية المانيا من اى غزو سوفيتى محتمل ، وانه لا معنى هنا للحجة القائلة بأن نزع هذه الصواريخ سيكون متبادلا ، لأن تفوق دول اوروبا الشرقية - أى دول حلف وارسو - فى السلاح التقليدى كفيل بأن يتم اجتياح اوروبا الغربية بأسرها فى ايام معدودات قبل ان تستطيع الولايات المتحدة التحرك لنجدتها عبر المحيط ..

هذا المنطق الأمريكى لايجد استجابة له سوى لدى رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وكذلك لدى هولندا وتركيا ، فيما جبهة المقتنعين بوجهة النظر الألمانية الغربية تضم ايطاليا واليونان والنرويج وكندا وبالطبع فرنسا ، التى تصر على ان يكون لها موقفها الخاص المستقل عن واشنطن وبون .. وهو نفس الموقف الذى عبر عنه الرئيس ميتران فى اول بيان صحفى له منذ نوفمبر ١٩٨٥ وقبل اجتماعات قمة بروكسل ، بتأكيد اهمية الدور المحورى لفرنسا فى رسم وتخطيط سياسة اوروبا بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب ، وخاصة فيما يتعلق بمحاولة القيام بدور توفيقى فى المواجهة بين بون وكل من واشنطن ولندن ، وهو الدور الذى تسعى فرنسا من خلاله لاحتواء كل ما يمكن ان يؤثر على فترة رئاستها لمجموعة دول السوق الأوروبية اعتبارا من اول يوليو ١٩٨٩ ..

وإذا كانت تطورات قضية الصواريخ النووية قصيرة المدى فى اوروبا تتراوح ما بين التحديث او اجراء المفاوضات ، وتكشف بجلاء اوضاع التناقض فى استراتيجيات الدفاع العسكرى لدول الناتو ، فإن الخطر قد يبدو كبيرا امام حقيقة : ان ازالة الأسلحة النووية من اوروبا ، سوف يضع القوات التقليدية وجها لوجه - قوات حلف وارسو امام قوات الأطلنطى ، مع عدم وجود تكافؤ بين الحلفين فى هذا المجال .. وهو ما اكدته الحكومة البريطانية فى اسباب معارضتها لوجهة نظر بون ، من منطلق ان اجراء المفاوضات مع موسكو يهدد استقرار العلاقات بين الشرق والغرب ، ويخل باستراتيجيات الناتو القائمة على اساس الردع النووى ، والتى حافظت على امن المعسكر الغربى طوال العقود الأربعة الماضية .

تجدر الاشارة هنا الى ان الأسلحة النووية قصيرة المدى التى تعرف ايضا بالأسلحة النووية التكتيكية ، هى التى يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر ، وبالنسبة لحلف الناتو فإنها تشمل صواريخ لانس التى يصل الى مائة وعشرين كيلو مترا ، ومدفعية نووية قصيرة المدى جدا .

على كل ورغم ان الخبراء العسكريين يقولون ان المانيا الغربية تقوض بموقفها الحالى من النزاع داخل الحلف ، احد الزوايا الأساسية فى الاستراتيجية الغربية ، لكن لابد من القول ان الموقف الثابت من حكومة كول التى حاولت لسبع سنوات ان تظل الحليف المخلص للولايات المتحدة ، يستطيع ان يطمئن الدول الأخرى الأعضاء فى الحلف بأن القرار الألمانى بفك الطوق الذى فرضته واشنطن لن يزيد الانقسام داخل الناتو ، لأنه قرار اتخذ لأسباب ومصالح وطنية بحتة ..

الدور السوفيتى فى تزايد انقسام الناتو :

شكلت سياسة الانفتاح التى ينتهجها الاتحاد السوفيتى عاملا رئيسيا فى خلق الخلافات داخل القوى الغربية ، وخصوصا دول حلف الأطلنطى ؛ وبالذات ما يتعلق منها بمدى مصداقية السوفييت فى خطواتهم نحو ازالة اسباب التوتر الدولى ، من خلال ما طالب به جورباتشوف حلف الأطلنطى من خفض لقواته فى اوروبا ، مقابل تخفيض الاتحاد السوفيتى لقواته المتواجدة فى اوروبا الشرقية بنسبة ١٥ ٪ .. كذلك لم يلتزم المسئولون السوفييت بالصمت امام حدة الخلافات فى الحلف ، بل هددت موسكو رسميا بأنها ستقوم بتحديث الصواريخ ذات الرؤوس النووية القصيرة المدى التابعة لحلف وارسو ، اذا لم تتوصل دول حلف الأطلنطى الى اتفاقية بتأجيل تحديث نفس الصواريخ التابعة للناتو .

هذا التحرك السوفيتى ادى الى افتقار دول الحلف لرؤية مشتركة ازاء اولويات التفاوض مع السوفييت وحلف وارسو فى مجالات نزع السلاح ، فضلا عن التباين النسبى بين مواقف الادارة الأمريكية الجديدة والدول الأوروبية ازاء رسم وصياغة علاقات التعامل مع الاتحاد السوفيتى ، تحت قيادة جورباتشوف . من ناحية اخرى شكلت دعوة جورباتشوف لعقد مؤتمر يضم كافة الأحزاب الأوروبية ، اكبر هجوم سياسى شامل يشنه الكرملين على اوروبا الغربية بوجه عام ، والمانيا الغربية بوجه خاص .. فى ظل ما يتردد من ان السوفييت يستخدمون الألمان كقناة للضغط على حلف الناتو ، كما ان الكرملين لم يسبق له ان اعتبر مثل هذه المؤتمرات الحزبية غاية بحد ذاتها .. فقضية تحديث الأسلحة النووية تحتل مركز اهتمام كل السياسيين الألمان ، بل وترى القيادة الألمانية على المستويين الرسمى والشعبى انه لا خطر من اوروبا الشرقية .. كل ذلك يمثل الاندفاعة

السوفيتية نحو الضغط لصياغة روح جديدة تحدد العلاقات بين الشرق والغرب ، على اسس تقوم على التعاون والاتصالات التجارية والثقافية بعيدا عن سياسة التسلح ، لكن هذا الاندفاع السوفيتي ، لايجد الاستجابة نفسها من المحاور المهمة فى البيت الأطلسى ، خصوصا محور تاتشر والادارة الأمريكية والذى تدور تصريحاتهما من منطلق اهمية حلف الناتو للكتلة الغربية ، وان الغرب ليس لديه الاستعداد للتخلى عن سياسة الردع النووى ، التى ضمنت السلام فى العالم من اربعين عاما .

لقد ادى نجاح جورباتشوف فى اقامة علاقات اوثق مع الولايات المتحدة ، ان اصبحت امكانية ابرام اتفاقات للحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا امرا متاحا الآن بدرجة تفوق ما كانت عليه من قبل ، رغم تعثر محادثات فيينا التى اجريت فى مارس الماضى ، وانتهت على نحو مخز بعد مضى خمسة عشر عاما من المفاوضات غير الحاسمة .. ولكن هل تمثل اتفاقية الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى - والتى تم الاتفاق بشأنها بين واشنطن وموسكو ، والخاصة بالغاء كافة الصواريخ النووية متوسطة المدى المتمركزة على الأرض - خطوة مبدئية على طريق التفاوض ؟ .. من المؤكد ان تحقيق مثل هذا الاتفاق فى مجال اجراء خفض كبير فى القوات والدبابات والأسلحة التقليدية ، سيكون اكثر تعقيدا من غيره نظرا لما تتصف به هذه الأسلحة من صفات .. على كل مما لاشك فيه ان الاتفاقات من حيث المبدأ يجب ان تترجم الى اجراءات عملية .. لكن التناقض ما بين تقديرات الناتو ووارسو حول قدرة قواتهم الخاصة ، وعدم الاتفاق بشأن تحديد الأسلحة وقواعد الحساب المختلفة المطبقة من قبل التحالف الغربى والشرقى ، يعنى ان الاتفاق على حد مشترك بين الطرفين ، وعلى حجم التخفيضات غير المتساوية التى سيقوم بها حلف وارسو لن يكون بالمهمة السهلة .. رغم اعلان جورباتشوف فى فبراير ١٩٨٩ إجراؤه لعمليات خفض حقيقية من جانب واحد فقط ، وعدم تزامن ذلك مع اى تخفيض فى نسق انتاج الطائرات والدبابات والغواصات .

ومع تلاحق التطورات بدات الأوساط السياسية والعسكرية فى الغرب ، تنظر بجدية الى آثار سياسات جورباتشوف على مسار العلاقات بين المعسكرين .. ذلك ان ما حققه الاتحاد السوفيتى حتى الآن ، يؤكد ابتعاده عن السياسة الاحتوائية التقليدية وترجيحه اوجهة النظر الداعية الى نبذ التنافس العسكرى والتركيز بدلا من ذلك على تنمية الاقتصاد المحلى .. ويمكن القول ان المطامح السياسية التى اعلنها جورباتشوف من نزع كافة الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتحقيق تعاون دولى لحل مشاكل البيئة والتخلى عن انماط التدخل العسكرى المباشر لحل النزاعات الاقليمية ، واعتماد الحل السياسى والدبلوماسى لها ، والتخلص من التكتلات والتحالفات العسكرية ، اصبحت هى ايضا تشكل قاعدة للتفكير السياسى الجديد فى الاتحاد السوفيتى ، وفى مواجهة هذا النمط الجديد من التفكير ، احتدم النقاش داخل حلف الأطلنطى حول مسائل محددة مثل صياغة سياسة محددة وموحدة تجاه الكتلة الشرقية ، وكيفية التعامل مع مسألة تحديث الأسلحة النووية قصيرة المدى ، ومسألة اقتسام عبء الانفاق العسكرى بين الولايات المتحدة وحليفاتها ، وتقييم بعض الآراء التى تدعو الى تغيير العقيدة العسكرية للحلف .

قمة بروكسل .. قمة الحلول التوفيقية :

اجمع المراقبون السياسيون على ان المبادرة السياسية التى قدمها الرئيس الأمريكى بوش امام قمة بروكسل ، أعادت الكرة الى المعسكر السوفيتى ، واعادت الثقة للأوروبيين ، واعادت ايضا وحدة الحلف الغربى والتضامن بين شركائه بعد ان مدت جسرا بين المواقف المختلفة بشأن مستقبل الصواريخ قصيرة المدى موضع الخلاف داخل الحلف . وقد تضمنت المبادرة خفض القوات الأمريكية فى اوروبا بنسبة ٢٠ ٪ ، وذلك فى اطار خطة تتكون من اربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية فى اوروبا ، مما سيحدث تحولا فى الخريطة العسكرية لأوروبا يؤدى الى زيادة الاستقرار فى القارة .. وتتضمن خطة بوش ضرورة قبول الكتلة الشرقية تخفيض قوات كل من حلف الأطلنطى ووارسو من الدبابات بمقدار ٢٠ ألف دبابة ، ٢٨ ألف عربة مدرعة ، وما يتراوح بين ١٦,٥٠٠ - ٢٤ ألف قطعة مدفعية ، على ان يتم تدمير الأسلحة التى يعلن الموافقة على سحبها ، كما شملت الخطة ايضا استعداد حلف الأطلنطى لأول مرة للتفاوض حول تخفيض الطائرات المقاتلة والهليوكوبتر بنسبة تصل الى ١٥ ٪ من عددها الحالى .

على صعيد آخر وافق المؤتمر على وثيقة تحدد سياسة الحلفاء فى مجال الأمن ونزع السلاح تحمل عنوان « مفهوم شامل لنزع السلاح والسيطرة على الأسلحة » لا تتضمن اية اشارة للتفاوض لا بشأن المدفعية ولا بشأن الطائرات ذات القدرة المزدوجة التى تستطيع حمل الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية .. وقد تردد ان الصيغة النهائية للنص تمخضت عن حل وسط المانى امريكى بشأن النقطة الحساسة المتمثلة فى الأسلحة

النووية التكتيكية » الصواريخ التى يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر » .. ويسمح هذا الحل الوسط الذى تم التوصل اليه بإجراء مفاوضات مع خفض جزئى فى الصواريخ النووية القصيرة المدى مع التأكيد على كلمة « جزئى » بمجرد بدء تنفيذ اتفاق بين الشرق والغرب على خفض القوات التقليدية .

وقد اصدر مؤتمر قمة الحلف بيانا سياسيا من عشر صفحات يهدف الى تجاوز مرحلة ما بعد الحرب وينص للمرة الأولى على برنامج عمل مشترك ، يتوجه الى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية ، واكد رؤساء الدول والحكومات فى هذا البيان ان الحلف سيضاعف جهوده للتغلب على انقسام اوروبا .. وامتدح البيان التغييرات التى تجرى فى الكتلة السوفيتية ، ودعا الى ازالة الحواجز بين الشرق والغرب ، والسعى الى توسيع التجارة ، كما رحب بالاصلاحات الحالية فى موسكو ، مشيرا الى انه لايزال يوجد الكثير الذى يتعين عمله ، وشجب حقيقة ان حكومات معينة فى اوروبا الشرقية اختارت تجاهل هذا الاتجاه الاصلاحى ومواصلة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية بصفة مكررة .

هل يعود الوئام وتنتهى خلافات البيت الأطلسى ؟ :

اذا كانت قمة حلف الأطلنطى السنوية التى عقدت فى بروكسل ، تعتبر القمة الثالثة على التوالى لمناقشة مسألة الصواريخ النووية قصيرة المدى .. واذا كانت مسائل الخيارات الاستراتيجية للحلف على المستوى الأوروبى والتى تعبر عن نفسها منذ عشر سنوات بمدى مسافة الصواريخ قد صبت فى مجرى الأمن الألمانى وتحولاته .. فإن ما تحقق فى البيان الختامى والوثيقة السياسية لأعمال قمة بروكسل ، لاشك يجب ان ينظر اليه كانتصار سياسى ودبلوماسى كبير لحكومة بون ، بحملها الحلف وقياداته على الموافقة على هذا الاتفاق التاريخى ، والتى كادت القمة بدونه ان تفشل .. انه عقد الصواريخ وبامتياز فى المانيا الاتحادية ، بدايته دشنت مع المستشار هلموت شميت ازمة « بيرشينج » بين حلف الأطلنطى وحلف وارسو ، ونهايته تدشن الآن عبر ازمة « لانس » ولكن داخل التحالف الغربى .

أما فيما يتعلق بالموقفين الفرنسى والبريطانى داخل الحلف ، فيمكن القول ان اشادة الرئيس الفرنسى ميتران بالنجاح الذى توصل اليه الحلف مؤيدا خطة بوش ، باعطاء الأولوية لنزع السلاح التقليدى ، تأتى فى اطار السياسة الفرنسية التى لعبت اوراقها بصورة تختلف عن اساليبها القديمة ، حيث عزمت حكومة ميتران على مساعدة ادارة بوش فى ضمان بقاء المانيا الغربية بصورة راسخة وحاسمة فى المعسكر الغربى ، خوفا من أن يؤدى الضغط عليها الى احياء فكرة إعادة توحيد المانيا غربيها وشرقيها ، فضلا عن التأثيرات المباشرة لعلاقات ميتران - بوش على التوازن فيما بين قادة دول الناتو.. من ناحية اخرى ومع قبول مارجريت تاتشر للحل الوسط لحلف الأطلنطى ، بعد احجامها عن اعطاء موافقتها الكاملة على فكرة اجراء المحادثات ، خشية تقليص قوة الردع النووية للحلف.. مع هذا القبول تكون قمة بروكسل قدخوضعت العلاقات الأمريكية البريطانية امام منعطف جديد ، بعد ان تميزت خلال عهد رونالد ريجان بالود والتنسيق المتبادل ، بما سيؤثر بالضرورة على مركز رئيسة الوزراء البريطانية على الساحة الأوروبية ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار للأزمة الحالية فى العلاقات البريطانية السوفيتية نتيجة حرب طرد الدبلوماسيين والصحفيين المتبادلة بين موسكو ولندن .. هذا فضلا عن محاولة حزب العمال البريطانى سحب البساط من تحت قدمى المرأة الحديدية بالاعلان عن ضرورة بقاء قوة نووية ذات ثقل استراتيجى فى اوروبا ، تتمثل فى صواريخ الغواصات النووية البريطانية الجديدة ترايدنت ، والتى اخلت بنزولها البحر بالتوازن الاستراتيجى المتفق عليه بين الشرق والغرب .

وإذا اضفنا الى ذلك ان فرنسا ليست على استعداد لادخال ترسانتها النووية ايضا ، ضمن اية مباحثات بين الشرق والغرب ، لأن ذلك يمثل الثقل الحقيقى لفرنسا داخل حلف الناتو .. فإننا وبنظرة متأنية للحلول التوفيقية التى تم التوصل اليها فى قمة بروكسل ، نقول ان ما حدث ليس الا محاولة للتكيف مع المعطيات الجديدة التى يطرحها المعسكر الاشتراكى ، لمواجهة هجوم السلام السوفيتى ، لأنه اذا نجحت المفاوضات فعلا حول تخفيض الأسلحة التقليدية ومعادلتها لدى الحلفين ، لن يبقى للتحالف الغربى اى مبرر للاحتفاظ برادع نووى ، بل وسيصبح من الضرورى النظر بجدية الى امكانية التخلى عن استراتيجية الدفاع الأمامى لصالح دفاع تقليدى فى العمق ، يعتمد فيه كل بلد على قواته ، بينما يحتفظ بالقوات المشتركة كفرق تعزيز احتياطية متنقلة ، وهذا كله يحتم على التحالف ان يضع عقيدة عسكرية جديدة .. ولا نظن ان بيان قمة بروكسل وما تم الاتفاق عليه يأخذ ذلك فى الاعتبار .

اذن .. ماذا عن مستقبل الناتو ؟ :

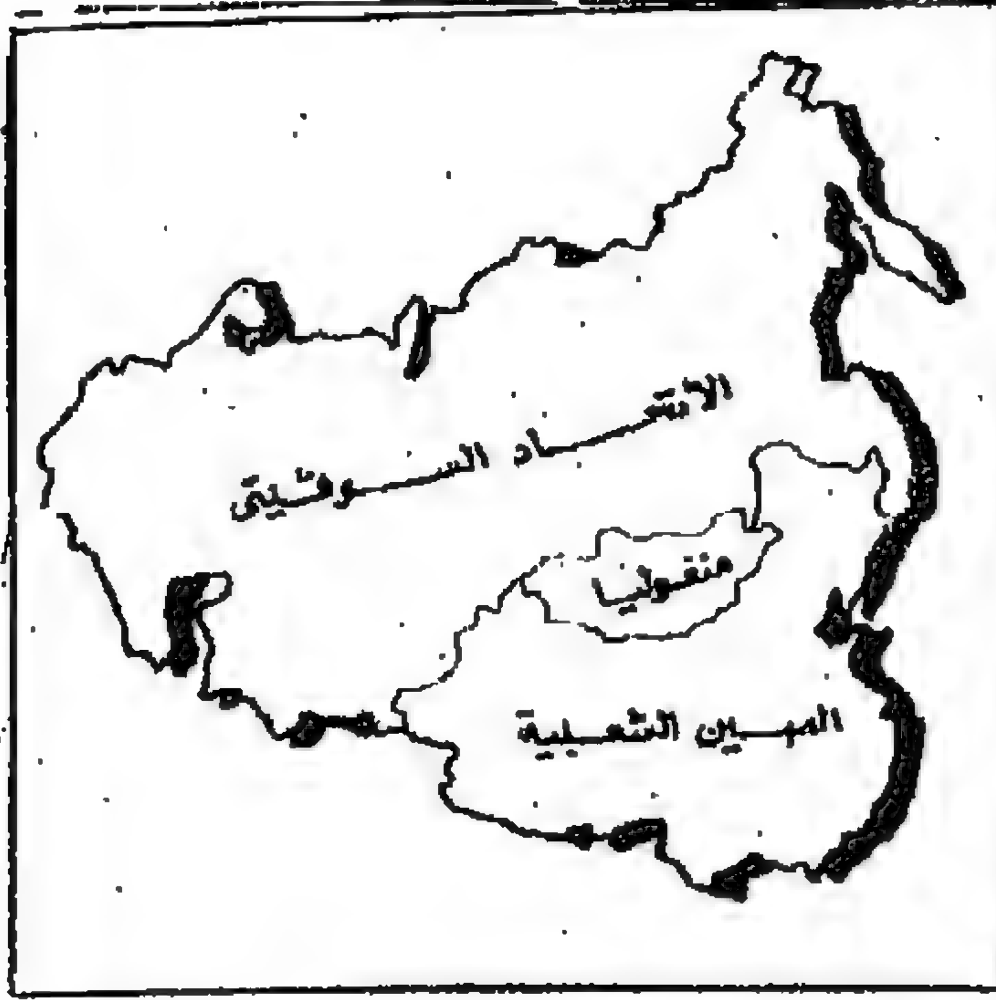
فى تحليل غربى ذكى ، موجه لأهداف معينة ، ويقوم على ظاهرة الحرب الباردة غير المعلنة ، اعلن مانفريد فورنر امين عام منظمة حلف شمال الأطلنطى فى مارس

الماضى : انه فى الحلف الذى يضم ست عشرة دولة مستقلة ، لا يمكن للرئيس الأمريكي او لرئيسة الوزراء البريطانية او لمستشار المانيا الغربية التحدث نيابة عن الحلف ، او اتخاذ قرار فى مسألة معينة من دون الرجوع للدول الأعضاء .. وذلك على عكس السياسة السوفيتية التى انتقلت من مرحلة الجمود الى التغيير النسبى من خلال جدية وامانة جورباتشوف لتطوير الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى بلاده .. فالنمط الجديد لعهده يوحى بأن قناعة التغيير السياسى ، والانفتاح الاقتصادى اصبحت راسخة فى اذهان القيادة السوفيتية الحالية .

ورغم ان رأى فورنر لايمكن الأخذ به على اطلاقه ، لكونه لايدخل فى صلب الخلافات داخل البيت الأطلسى ، ولا يؤثر كأحد عناصر نجاح او فشل الحد من التسليح التقليدى او النووى .. الا انه يبرز بوضوح طبيعة العلاقات والتوازنات داخل الناتو انطلاقا من المشكلة الأساسية للحلف ، الذى نشأ اصلا على قاعدة تصفها عبارة « مواجهة التهديد السوفيتى » ، حيث تأتى رياح التغيير الجديدة من داخل الاتحاد السوفيتى فى السنوات الأخيرة لتضيف ابعادا ذات اهمية وتأثير على استراتيجية الحلف ، لعل ابرزها تقرير الجمعية العامة لشمال الأطلنطى وهى بمثابة التجمع البرلمانى لدول الحلف ، والذى صدر مؤخرا ليؤكد انه لزمن طويل كان من الممكن بيع فكرة التهديد السوفيتى للرأى العام ، اما اليوم فإنه اصبح من الصعب للغاية وبصورة متزايدة اقناع الرأى العام بأن التهديد السوفيتى مسألة جدية ـ وتساءل التقرير ـ كيف سيمكن اذا استمر الخوف فى الانحسار ، « تبرير عقيدة الحلف فى اعين الرأى العام فى بلدانه » .

من هنا ـ واذا ما اخذنا فى الاعتبار ـ تأييد الرأى العام على ضفتى الأطلنطى لازالة الأسلحة النووية من القارة ، لايصبح من الضرورى بقاء الحلف اذا انفرطت وحدته النووية .. اى يصبح مستقبل الحلف فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة أمرا يثير العديد من التساؤلات ، خاصة وآخر تقديرات المعهد الدولى لأبحاث السلام فى السويد عن عام ١٩٨٨ تشير الى انخفاض نفقات التسلح فى العالم ، رغم الارتفاع المطرد فى مبيعات الأسلحة ، كما تشير الى تخفيض واشنطن وموسكو لميزانيتهما العسكرية ، وانخفاض نفقات التسليح فى الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى بمعدل ٠٫٣ ٪ عنها فى عام ١٩٨٧ .

ويبقى القول انه مالم يعالج الأمريكيون قضايا الناتو الشائكة ، وقضية العلاقات الجديدة مع السوفيت بحذر ومهارة شديدين ، فإن عواقب وخيمة قد تترتب ، وبخاصة ان بعض الدول الأعضاء والتى تشكل خط الدفاع الأول تعيش ومنذ بعض الوقت بعض التوجهات التى تتصف بالحيادية ـ وبخاصة فى المانيا الاتحادية ـ مع خطورة مثل هذه التوجهات على الساحة الأوروبية الغربية .. وبعبارة اخرى فإن مستقبل الحلف رهن بمستقبل التعاون بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة فى عهد بوش ، وجهود الادارة الأمريكية فى ازالة اسباب التشاؤم الأوروبى من انعكاسات اية مواجهة حادة اوروبية امريكية فى المستقبل القريب .. وقد يكون من المناسب ان تبدأ دول الحلف وضع رؤية وتصور بعيد المدى لمستقبل تحالفها ، فالتغييرات الدولية تجرى على قدم وساق ، والنظام السياسى لحقبة ما بعد الحرب بدأ يتحطم وبات على حلف الأطلنطى بعد الأربعين ان يبدأ عملية « بيروسترويكا » داخله تتناسب والظروف الدولية المحيطة به □



اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى

د . أحمد عباس عبد البديع

تمثل الاضطرابات العرقية التى اندلعت فى جمهورية جورجيا السوفيتية خلال شهر ابريل الماضى حلقة بالغة الاهمية وشديدة الخطورة فى سلسلة الاحداث المثيرة التى تفجرت عبر السنوات القليلة الماضية فى الاتحاد السوفيتى بدءا بكارثة شرنوبيل ومرورا بمشكلة منطقة ناجورنو كاراباخ ومحنة زلزال ارمينيا الى موجة الانتفاضات القومية فى جمهوريات آسيا السوفيتية والحركات الانفصالية فى ليتوانيا واستونيا ، وغير ذلك من الأحداث التى نتجت عنها خسائر فادحة فى الارواح والثروات ، والتى يكشف انفشار انبائها عبر وسائل الاعلام السوفيتية عن تمسك القيادة السوفيتية والتزامها بسياسة الجلاسنوست او المكاشفة والمصارحة ، بعد ان ظلت الدولة السوفيتية منذ قيامها تمثل اقوى صورة للنظام القابع خلف اسوار حديدية من السرية والكتمان الشديدين والحواجز الاعلامية الكثيفة .

وعلى الرغم من ان بعض هذه الاحداث نشأ بفعل عوامل طبيعية لا دخل لارادة الانسان فيها ، فان كثيرا من المحللين والمعلقين يؤكدون على وجود عنصر مشترك بينها وهو شدة العجز والاهمال واللامبالاة التى تتميز بها الادارة المركزية فى ظل النظام الشمولى الذى يسيطر على اجهزة الحزب والحكومة ، مما يترتب عليه عدم قدرة المسئولين فى مواقعهم عن اتخاذ القرارات السريعة الحاسمة لمواجهة المواقف الطارئة والأزمات الخانقة ـ الأمر الذى يؤكد فى نفس الوقت مدى الحاجة الى حركة الاصلاح او اعادة البناء المعروفة بالبيروسترويكا التى دعا اليها مؤخرا الزعيم جورباتشوف .

وقد اشتعلت اضطرابات جورجيا عندما تظاهر اكثر من ثمانية آلاف شخص فى العاصمة تفليس « تبليسى » للمطالبة وسط مسيرات ضخمة ومظاهرات صاخبة بالانفصال عن الاتحاد السوفيتى والحصول على الاستقلال ، فتصدت لهم قوات الجيش ورجال الأمن بالبنادق والهراوات مما ادى الى مصرع تسعة عشر شخصا واصابة ما يقرب من مائة واربعين آخرين ، وان كان ثمة تقديرات اخرى تحصى عدد القتلى بما يجاوز الخمسين قتيلا . وخلال المصادمات التى استمرت بضعة ايام امكن لقوات البوليس مصادرة ستة وستين الف قطعة سلاح من الاهالى فضلا عن اكتشاف حملة واسعة النطاق لتعبئة المواطنين فى جميع ارجاء جورجيا لمناوأة الحكومة وتكثيف المقاومة بين صفوف المنشقين وممثلى الحركات القومية وغيرهم من منظمى الاضطرابات .

وفى مواجهة هذه الاحداث العنيفة ، اعلن الرئيس السوفيتى رفضه لجميع اشكال التطرف وادانته لكافة الاعمال المناهضة للنظام السوفيتى ، واكد انه يعتبر من حق شعب جورجيا وغيره ان يعبر عن آرائه بحرية ، وان كان القانون يضع حدودا على مثل هذه التصرفات والافعال . وفى نفس الوقت عهد الى ادوارد شيفرنادزة بمهمة التوجه الى تفليس لانقاذ الاوضاع المتردية وتوفير الجو الملائم للحوار والمصارحة حتى يمكن احتواء الشعور العام بالاستياء الذى فجرته المواجهة العسكرية واراقة الدماء واجراءات حظر التجول .. وكان شيفرنادزة ـ وهو جورجى الأصل ـ يشغل منصب زعيم الحزب الشيوعى فى جورجيا منذ سنة ١٩٧٢ حتى سنة ١٩٨٥ عندما تم اختياره وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتى .

وحتى يمكن ضمان عدم تكرار مثل هذه الاحداث الدامية دعا جورباتشوف اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى عقد دورة فى شهر يونيو من هذا العام لمناقشة مشكلة القوميات نظرا لما تشكله من خطورة بالغة على سياسة اعادة البناء .

كما اصبحت هذه المشكلة حاليا من ابرز القضايا

المطروحة للمناقشة امام البرلمان السوفيتي الجديد الذى بدأ جلساته فى اواخر مايو من العام الحالى .

وجمهورية جورجيا التى فجرت مؤخرا مشكلة القوميات هى احدى الجمهوريات الخمس عشرة التى يتكون منها الاتحاد السوفيتي ، وتأتى فى المرتبة العاشرة من حيث المساحة بين هذه الجمهوريات ، كما يقدر عدد سكانها بستة ملايين نسمة تقريبا . ويشير تاريخها الطويل الى انها احتضنت المسيحية فى القرن الرابع الميلادى وتعرضت خلال فترات مختلفة لغزوات من العرب الذين اقاموا امارة فى عاصمتها تفليس فى القرن السابع ثم اجتاحتها بعد ذلك جيوش المغول فالاتراك والفرس وأخيرا اصبحت تابعة لقيصر روسيا ابتداء من القرن التاسع عشر وكانت مسرحا لكثير من الاضطرابات التى كانت تواجهها قوات القيصر بالمذابح والخسائر الفادحة . وقد شهدت فى القرن العشرين تحولا جذريا من منطقة متخلفة الى بلاد تتمتع باقتصاد متحضر ومتنوع وبمستوى مرتفع من النمو الاقتصادى والازدهار المادى . وتشتهر جورجيافوق ذلك كله بانها موطن الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين الذى بدأ حياته الثورية فى تفليس بالانضمام فى سنة ١٨٩٣ الى العناصر الراديكالية الجورجية وشارك معها فى تأسيس الحركة الماركسية التى عرفت حينذاك باسم« الجماعة الثالثة » .

وتثير موجة الاضطرابات واحداث العنف التى تعرضت لها جورجيا قضية العرقية التى تنذر بتهديد الدولة السوفيتية باخطار التفكك وانعدام الاستقرار وخاصة فى المرحلة الراهنة التى اخذت فيها رياح التغير تجتاح كثيرا من القيم والرموز التى فرضتها النظم التسلطية الحاكمة فى الكريملين واشتدت فيها المطالبة بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان . وتكتسب قضية العرقية او مشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتي اهمية خاصة بسبب ذلك التعدد الهائل فى الأمم والشعوب والجماعات التى تضمها الدولة السوفيتية والتى يجاوز عددها خمسا وعشرين جماعة رئيسية ذات اصول عرقية وثقافية ولغوية ودينية متباينة ـ الأمر الذى يعنى ان أزمة جورجيا ليست ذات خصوصية متميزة ولكنها ازمة عامة تكشف عن عجز النظام عن تحقيق التكامل بين الذاتيات القومية المختلفة .

وتعتبر القومية الروسية ابرز الجماعات السوفيتية مكانة واهمها شأنا بحيث بات من المألوف والشائع استخدام كلمة « الروس » للدلالة على سكان الاتحاد السوفيتي . وتشير الاحصائيات الى ان الروس هم كذلك اكبر الجماعات حجما من حيث عدد السكان ، غير ان معدلات المواليد فى بعض الاقليات العرقية اعلى بكثير من معدلاتها بين الروس مما سيجعلهم بقدوم القرن الحادى والعشرين يمثلون نسبة من السكان اقل بكثير مما يمثلونه فى الوقت الحاضر . واذا كانت القومية الروسية تهيمن على مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والادارية والسياسية والعسكرية ، فمازالت معظم الاقليات او الجماعات غير الروسية تتمسك بذاتيتها القومية وتوالى اظهار مشاعر الوعى العرقى ، وتطالب بصوت اكثر قوة ومشاركة اكثر ايجابية فى الشئون العامة وذلك فى الوقت الذى تتصاعد فيه مظاهر القومية الروسية لتأكيد سيطرتها من ناحية وضمان استمرار تفوقها العددى من ناحية اخرى .

وتثير مشكلة القوميات كثيرا من القضايا والتساؤلات التى تتناول الأسباب التى أدت الى تفجر الاضطرابات القومية فى الوقت الراهن ، وما اذا كانت القيادة السوفيتية قد حاولت من قبل معالجة هذه المشكلة ؟ وما هى السياسات المتعاقبة التى اتبعتها تجاه الاقليات ؟ ولماذا تواصل هذه الاقليات تمسكها بالقيم والولاءات العرقية وغير ذلك من التساؤلات التى سوف تدور اجاباتنا عليها حول محاور نستهلها بالقاء الضوء على مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية ثم نعرض لسياسات الكريملين تجاه الاقليات العرقية فالاسباب التى ادت الى تصاعد مشكلة القوميات فى الوقت الحاضر .

أولا ـ مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية :

على الرغم مما تثيره مشكلة القوميات من اهمية بالغة ، فقد اتجهت النظريات الاجتماعية الى تجاهلها والتقليل من شأنها على مدى سنوات طويلة عبر التاريخ السوفيتي ، وهو ما يرجع كما يقول ريتشارد كريكوس فى كتابه « ازمة القوتين العظميين » (١٩٨٧) الى خطأ فكرى وقع فيه اصحاب هذه النظريات الغربيون منهم والماركسيون وهو الاعتقاد بأن الروابط والقيم العرقية تأخذ فى التدهور بمعدلات سريعة تحت تأثير التصنيع والتحضر والعلمانية ، وان كان ذلك لا يعنى انها تندثر نهائيا ، ولذلك فانه يبدو من غير المعقول ومن غير الملائم تعليق اهمية كبيرة على قضايا القومية فى المجتمع الصناعى حيث تتحدد العلاقات المتشابكة وفقا للمصالح الاقتصادية وانماط الحياة الاجتماعية التى باتت تطغى على العوامل والاختلافات العرقية وتحيلها الى مكانة ثانوية فى حياة الناس بحيث لم يعد يتبقى منها سوى بعض العادات والتقاليد التى تزدهر فى المناسبات الدينية المقدسة والاحتفالات الثقافية القومية .

وهذا التقليل من شأن العرقية أخذت تسانده كثير من الاعتبارات الخلقية والمعنوية التى تنبذ القيم والروابط العرقية وخاصة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . فعندما ادرك العالم على نطاق واسع مختلف الابعاد الرهيبة لأهوال هذه الحرب التى تبغة ذلك كله على العرقية باعتبارها القوة المحركة المسئولة عن سياسات هتلر فى ابادة الاجناس ، ومن ثم فقد تولدت فى فترة ما بعد الحرب مجموعة القيم والاتجاهات ذات الصيغة العالمية التى تدعو الى تمجيد اخوة الجنس البشرى وتندد بكل ما من شأنه أن يؤدى الى تقسيم العائلة البشرية وتفتيتها .

وفى اطار هذه الخلفية ، لم يكن مستغربا أن يتجاهل المفكرون والمنظرون فى العالم الغربى اهمية العناصر غير الروسية المقيمة فى الاتحاد السوفيتى ويبالغوا فى قدرة الكريملين على استيعاب اكثر من مائة جماعة عرقية تعيش فى الاتحاد السوفيتى فى اطار الجماعة الروسية . وقد عزز هذا الميل لديهم ما حققته الولايات المتحدة من التكامل بين الموجات المتعاقبة من المهاجرين الذين وفدوا اليها من مختلف ارجاء العالم لتشملهم جماعة سياسية واحدة .

ويلاحظ ان الكتاب والمفكرين الغربيين قد تأثروا فيما ذهبوا اليه من التقليل من اهمية العرقية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة وانصهار جميع الفوارق والاختلافات فى بوتقة التحديث بمضمون النظرية الاجتماعية الماركسية . فقد سبقهم ماركس وزميله فريدريك انجلز الى القول فى البيان الشيوعى « المانيفستو » بأن الثورة الصناعية قضت على القيم الثقافية العرقية والفوارق الاجتماعية المتأصلة فى البيئة الريفية .

ومن ناحية اخرى ، اتجه الماركسيون الى الحط من قدر العرقية بما سندوه اليها من الهجوم على اساس ارتباطها بقوى الرجعية ، فهم يرون ان الرأسماليين إذ يعملون على استغلال الفوارق والخلافات العرقية لتفتيت وحدة ونضال البروليتاريا ، فان العمال لابد لهم ان يدركوا بمرور الوقت ان الروابط العرقية لا تمثل الا عنصرا ثانويا فى مواجهة الحقيقة الساحقة التى تقضى بانتمائهم الى اخوة عالمية اوسع نطاقا ـ وهى كونهم اجراء مستعبدين يستغلهم رؤساؤهم كدواب الحمل . ففى مواجهة هذه المعاملة غير الانسانية لابد للبروليتاريا ان تكتسب الوعى الثورى الذى يتجاوز نطاق الروابط العرقية ذات الحدود الضيقة الى الروابط الانسانية غير المحدودة .

ثانيا ـ تطور سياسة الكريملين تجاه الأقليات :

على الرغم من تأكيد الماركسيين بوجود علاقة قوية بين العرقية والقوى الرجعية ، فقد أثير خلاف حاد وجدل ساخن بين اتباع ماركس فى القرن العشرين وقبيل قيام الثورة البلشفية عندما لجأت بعض القوميات الصغيرة فى الامبراطوريتين الروسية والهنجارية/النمساوية الى المطالبة بحق تقرير المصير . وكان موضوع الجدل يدور حول مناهضة الحركات القومية ام مساندتها فى نضالها من اجل الاستقلال . وقد دافع اوتو باوير Bouer الماركسى النمساوى دفاعا شديدا عن قضايا القوميين بينما اعترض على ذلك الماركسيون الاكثر تشددا بزعامة روزا لوكسمبورج البولندية التى ذهبت الى ان مساعدة الجماعات القومية من شأنه ان يشجع التعصب العرقى ويقضى على تضامن ووحدة الطبقة العاملة ، ومن ثم فان اضفاء الشرعية الماركسية على دعوة القوميات فى الحصول على الاستقلال كان يعنى من وجهة نظرها اطلاق القوى الرجعية المعادية للاشتراكية من مكمنها .

وعند هذه النقطة من الجدل دخل لينين المعركة والقى بكل ثقله خلف المؤيدين لوجهة نظر باوير ، وكان التساؤل الذى شغل ذهنه هو هل يكون لأمة من الأمم ان تضطهد وتقهر غيرها ويمكن ان نصفها فى نفس الوقت بانها أمة حرة ؟ وبعبارة اخرى هل الأمة التى تمارس الظلم والطغيان على غيرها من الأمم او الشعوب تستحق أن توصف بالحرية ؟ وفى اجابته على هذا السؤال بالنفى اكد ان روسيا العظمى عليها واجب النضال ضد كل شكل من اشكال الاضطهاد . ومع ذلك ، فانه عندما اصبح سيد الكريملين اخضع للحكم الشيوعى كافة الاقليات العرقية التى كانت خاضعة للحكم العنصرى والتى كان يصفها بانها « سجناء روسيا » .

وقد كان لينين يشعر بالقلق البالغ ازاء مشكلة القوميات ، فبالرغم من انها لم تكن تشكل قوى فعالة فى الحياة السوفيتية الا انه كان يعتقد انها يمكن ان تنتزع نفسها من الدولة الجديدة كما فعلت شعوب البلطيق وفنلندا وبولندا من قبل مما ترتب عليه حرمان الاتحاد السوفيتى من رصيد كبير من القوة البشرية ومن الاراضى الاستراتيجية الثمينة . ولذلك فانه لكى يكسب ولاء الجماعات القومية غير الروسية لجأ الى الأخذ بالنظام الفيدرالى بدلا من النظام الموحد .

واذا كان تبنى هذا النظام قد أدى الى استرضاء بعض القوميات ، فانه كان منذ اقامته مثارا لشعور القادة السوفيت بالندم وذلك لما يعنيه من ان كل جماعة من الجماعات العرقية الرئيسية وهى الروس والاوكرانيون والارمينيون والجورجيون سيكون لها جمهوريتها القومية . وعلى الرغم من هيمنة الروس على الحزب

والجسد السياسى كان لينين يشعر بالارتياب فى ان تصبح الفدرالية اطارا يهيىء لشعوب الجمهوريات المختلفة معارضة القومية الروسية ذاتها .

ومع ان السياسة التى اتبعها لينين ازاء القوميات كان يغلب عليها طابع سياسة القوة فقد اقر مبدأ المساواة القومية وهو المبدأ الذى نادى به البلاشفة فى اوائل العشرينات ، كما دعا الى عقد « مؤتمر الشعوب المهضومة فى المشرق » فى سبتمبر سنة ١٩٢٠ فى باكو حيث فوجيء الروس بالاستماع الى « الرفاق الاسيويين » وهم يؤيدون فى احاديثهم حق تقرير المصير .

وقد تغيرت هذه المعاملة المتساهلة تغيرا كبيرا عندما استولى جوزيف ستالين على تقاليد الحكم فى سنة ١٩٢٩ إذ كان يعرف اكثر من رفاقه مدى سيطرة الروح القومية وشدة تأثيرها ، ويدرك تماما ان الاقليات العرقية المتنازعة فى اتجاهات متفرقة يمكن ان تدمر الدولة السوفيتية . وقد اكتسب ستالين هذه المعرفة لأنه كان بحكم نشأته احد اعضاء اقلية عرقية تتمسك بلغتها وثقافتها تمسكا شديدا ، كما انه فى بداية طريقه الى السلطة العليا فى الكريملين اختاره لينين لتولى مسئولية شئون القوميات فى النظام البلشفى الجديدة .

وفى تحديده للسياسة التى يزمع انتهاجها ازاء الاقليات ، أعلن ستالين انها سياسة قومية من الناحية الشكلية واشتراكية من حيث المضمون ، مخفيا بذلك اقتناعه بأنه من المستحيل حكم مجتمع مكون من اعداد ضخمة من الجماعات العرقية التى يطمع كل منها فى أن يكون له صوت فى شئون الدولة . ولذلك حرص على التخلص سريعا من الرفاق غير الروسيين الذين كانوا يبدون اى مشاعر قوية مهما بلغ اخلاصهم ووفاؤهم للماركسية اللينينية وكان ذلك بصفة خاصة فى عمليات التطهير التى استغلها بدءا من سنة ١٩٣٦ لاهلاك نسبة كبيرة من الطبقة المثقفة والمهنيين فى جورجيا التى شهدت من اعمال الوحشية والضراوة والقتل الجماعى مايفوق كثيرا عمليات التطهير فى اى منطقة اخرى من مناطق الاتحاد السوفيتى . وكان الدافع الرئيسى له لهذا الارهاب السياسى تعظيم قوته الشخصية وتأكيد قوته ودكتاتوريته على الحزب وعلى سائر الجمهوريات السوفيتية .

والى جانب الارهاب السياسى الذى فرضه ستالين من خلال عمليات التطهير وماأفضى اليه من وأد قضية القوميات عهد الى الحد من قدرة الجماعات غير الروسية على تحدى نظامه بتدعيم وتعزيز دور الهيمنة والتفوق للقومية الروسية اعتقادا منه بان هذا الدور هو النموذج الذى ينبغى ان تحتذيه الجماعات العرقية الأخرى وقد اعطاه التهديد بالغزو الالمانى للاتحاد السوفيتى سببا قويا لمواصلة دعم وتشجيع هذا الدور اذ كان يعلن فى كتاباته واحاديثه العامة ان الشعب الروسى لن يحارب للمحافظة على النظام السوفيتى فحسب بل لانقاذ امهم روسيا من جيوش هتلر الغازية .

وقد اثبتت الحرب حكمة ستالين فى استخدام القومية الروسية للدفاع عن الاتحاد السوفيتى واكدت فى نفس الوقت ارتيابه فى الاقليات العرقية التى عهد بعضها الى التعاون مع العدو الالمانى (مثل التارتار من القرم والشنيش والانجوش) وانه لايمكن الثقة فى الاقليات العنصرية ولابد من معاملتهم فى غاية القسوة حتى يمكن ضمان ولائهم للدولة السوفيتية . وبناء على ذلك وجه فى خطاب النصر الذى القاه فى ٢٤مايو سنة ١٩٤٥ تحذيرا لجميع الاقليات العرقية التى كانت تراودها احلام الحصول على حريتها بعد الحرب واكد ان روسيا هى الامة صاحبة الدور القيادى فى الاتحاد السوفيتى بعد ان اكسبتها الحرب هذا الحق . ومن ثم سعى الى صبغ الاتحاد السوفيتى كله بالطابع الروسى بفرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على بقية الشعوب السوفيتية .

ومع ان ستالين لم يكن يرتبط عرقيا بالقومية الروسية ، فانه كان يعتقد ان تفضيله لهذه القومية يسهل عملية اندماج وتكامل القوميات الأخرى فى المجتمع الروسى الذى يشكل الموجة القومية الرئيسية مما يعمل فى نفس الوقت على الحد من أحاسيس شعوب هذه القوميات بالذاتيات المتميزة ومنع انفجار المشاعر الوطنية .منذ وفاة ستالين غير خلفاؤه سياستهم العرقية بالتردد بين السماح لها بالانطلاق تارة وكبح جماحها تارة اخرى فى الوقت الذى كان فيه المتحدثون باسم الكريملين يعلنون انهم استطاعوا حل معضلة القوميات ويؤكدون ان القيم والأنماط السلوكية والولاءات المرتبطة العرقية رغم انها مازالت قائمة فانها تعد ثانوية بالقياس الى الوعى السوفيتى القوى المتصاعد . وحقيقة الأمر ان هذا الادعاء باطل وهو ماتدركه الصفوة الحاكمة فى الكريملين وماأكده ميشيل سوسلوف Soslov الذى ظل عدة سنوات المنظر الايديولوجى الرئيسى للمكتب السياسى (البوليتوبيرو) والذى لخص بحق اصول ومصادر اثارة قضية القوميات فى ثلاثة اسباب وهى التعصب الروسى المفرط ، وحيوية العرقية ، وتأثير التحديث على المناطق الأقل نموا فى الاتحاد السوفيتى .

ثالثا ـ اسباب تصاعد مشكلة القوميات فى الوقت الراهن :

وهذه الأسباب كما حددها سوسلوف نستهلها بظاهرة التعصب الروسى المفرط الذى يستند اساسا الى مايمارسه

ابناء القومية الروسية من السيطرة والهيمنة على المراكز الرئيسية للقوة فى النظام السوفييتى سواء على مستوى الحزب او الحكومة او المؤسسة العسكرية . وتتدعم السيطرة بدعمها رغم حرص جانب الكريملين بالالتزام بمبادىء التعددية التى ترتكز على القانون السوفيتى القائم على الفدرالية التى تستند وجودها وكيانها من تعدد القوميات . وعلى الرغم من السماح لأعضاء الجماعات العرقية الأخرى بالوصول الى مراكز التأثير فى اقاليمهم او بشغل مناصب عالية فى موسكو . فلا تزال هناك اجراءات صارمة وشديدة ضد كل من يبدى منهم اى ميول قومية او نزعات نحو التعلق بالثقافة العرقية . فالاوكرانيون مثلا من الامم القليلة غير الروسية التى تتمتع بتمثيل على نطاق واسع فى مختلف المؤسسات السوفيتية ، ويسميهم الروس « اشقاءهم الأقدمين » ومع ذلك فانهم لايتوانون عن سحق اى محاولات او مظاهر نشيطة للتعبير عن روح القومية الاوكرانية . ويشار فى هذا السياق الى بتروشيلست السكرتير الاول للحزب الشيوعى الأوكرانى وعضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى والذى كان يتمتع بمركز مرموق فى كل من كييف وموسكو طوال عقد الستينات . ولكنه فى سنة ١٩٧٠ نشر كتابا بعنوان « اوكرانيتنا السوفيتية » تضمن فيه بعض العبارات للاشادة بتاريخ وثقافة جمهورية اوكرانيا . وكان ذلك مبررا كافيا لاثارة غضب الكريملين وتجريده من جميع المناصب التى كان يشغلها

وقد عزا بعض الكتاب الاضطرابات التى تفجرت فى جورجيا مؤخرا الى الغضب الشديد الذى يساور ابناء جورجيا ضد مايثيره الروس من مظاهر التعصب والذى برز بصفة خاصة خلال اضطرابات جورجيا دفاعا عن ستالين عندما تعرض للهجوم الشديد الذى شنه عليه خروشوف فى عام ١٩٥٦ وراح ضحيتها قرابة الف من اهالى جورجيا . كما ذكرت بعض المصادر ان عمليات القمع التى ووجهت بها الاضطرابات الاخيرة فى جورجيا كانت انتقاما من جانب العسكريين لما ارتكبه مثاليون من الأعمال الوحشية فى حق الشعب الروسى .

وبالاضافة الى التعصب الذى يميز القومية الروسية والذى مافتىء يعمل على تصعيد مشكلة القوميات . فان هذه المشكلة سوف تظل مصدرا للقلاقل والاضطرابات فى النظام السوفييتى نظرا لان العرقية ليست ظاهرة انتقالية ترتبط بفترة معينة فى التاريخ . ولكنها ظاهرة حيوية لارتباطها اساسا بالطبيعة البشرية . وفى كثير من الاقاليم غير الروسية يقاوم المثقفون بصلابة جميع الجهود السوفيتية التى تستهدف القضاء على ثقافاتهم وقيمهم المحلية والتى تبذل كثيرا من الوسائل لاغراء هؤلاء المثقفين بمستويات معيشة افضل مما يتمتع به المواطن العادى وتسهيلات مجزية فيما يتعلق بالانتقال والسفر ومتابعة اهتماماتهم . وتستمد القيم والانتماءات العرقية فى بعض الاقاليم والجمهوريات مثل اوكرانيا وجورجيا وايتوانيا وغيرها قوتها بصفة خاصة من العامل التاريخى الذى يتمثل فى انها كانت من قبل دولا مستقلة كما انها عندما كانت خاضعة للسيطرة القيصرة كانت تتمتع بممارسة ثقافاتها المتميزة وحضاراتها القومية كما كانت تمتلك القدرة على تحدى طغيان القيصر ومواجهة وسائله الهادفة للقضاء على قيمهم وثقافتهم القومية .

ويرتبط بالأسباب التى ادت الى تفاقم مشكلة القوميات تفجر المشاعر القومية وتزايد الاحساس بالوعى الذاتى فى المناطق المتخلفة الواقعة فى اواسط آسيا السوفيتية والاقاليم المتاخمة الحدود الشرقية للاتحاد السوفيتى نتيجة للتحديث الذى كان من المعتقد انه سوف يؤدى الى القضاء على العرقية واقتلاع جذورها . فقد كشفت التطورات المعاصرة فى هذه المناطق عن وجود علاقة قوية بين التحديث والوعى العرقى المتزايد إذ ان بعض الجماعات التى تقطن هذه المناطق اصبحت تظهر فى الوقت الحاضر وعيا قوميا متدفقا وحمودا ثقافية تتمثل فى بعض العادات والقيم الشعبية التقليدية التى لم يكن لجيل الاجداد الذين لم ينالوا قسطا وافرا من التعليم القدرة على التعبير عنها بنفس القوة والحماس والحيوية . ففى الوقت الحاضر يوجد بين هذه الجماعات عدد كبير من المثقفين الذين اتيحت لهم فرص التعليم من خلال البرامج التى دعمها الكريملين لتضييق الفجوة بين المناطق الآسيوية الاكثر فقرا والمناطق الاوربية . واصبحوا من ذوى الكفاءة العالية والقدرة على اداء جميع الاعمال فى مختلف المستويات الفنية والادارية والمهنية وليسوا مجرد عمالة يدوية . وبينما يزداد حجم هذه القوى العاملة يتصاعد الشعور بالاحباط والامتعاض والاستياء بين اعضائها طالما لم يوفر لهم الكريملين الفرص الاقتصادية التى تتواءم مع توقعاتهم المتصاعدة وتطلعاتهم . وهو بداية المشكلة الأمر الذى يعنى ان سياسة الكريملين التحديثية فى هذه الاقاليم بدافع من فكرة ان التحضر والتصنيع والتحديث سوف يسهل عملية اندماج شعوبها فى السكان بصفة عامة . تمخضت عن نتائج عكسية تماما . ويلاحظ ان التجربة العرقية فى امريكا تختلف فى هذا المضمار عن نظيرتها فى الاتحاد السوفيتى . فالغالبية العظمى من الامريكيين اصلهم من المهاجرين ومن ثم لايتوقفون عن التنقل الى مناطق اخرى

عند انعدام فرص العمل ، فى حين ان اعضاء القوميات غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى يحجمون عن الانتشار الى مختلف ارجاء الوطن باستثناء الهجرة صوب الجمهوريات المجاورة التى تشاركهم نفس الثقافة والدين والتقاليد ، وذلك على عكس الروس الذين ينتشرون بحكم الهيمنة والسيطرة فى جميع ارجاء البلاد .

وبعد ، فان مشكلة القوميات والسياسات التى اتبعها الكريملين والاسباب التى ادت الى تفاقمها فى الوقت الحاضر تشير الى ان الاتحاد السوفيتى سوف يكون فى السنوات القليلة المقبلة مسرحا للعديد من الانتفاضات والاضطرابات القومية . ويبرر لنا ذلك ان السياسة السوفيتية لم تستطع حتى الآن مواجهة المشكلة او تسويتها حتى مع استخدام الأساليب القسرية . كما ان تطبيق اعادة البناء والعلانية - البروسترويكا والجلاسنوست - لابد ان يفضى الى اعادة النظر فى العلاقة بين القوميات المختلفة ومنحها مزيدا من الحقوق وخاصة حق تقرير المصير الذى بدأت بوادره فى الظهور باستجابة الكريملين مؤخرا لرغبة جمهوريتى استونيا ولاتفيا السوفيتيتين بالاستقلال الاقتصادى عن موسكو . □



القمة الصينية ـ السوفيتية ومرحلة جديدة فى العلاقات الدولية

جمال الدين محمد على

جــاء لقاء القمة الصينى السوفيتى فى منتصف شهر مايو الماضى شاهدا على بداية مرحلة جديدة ونهاية مرحلة فى العلاقات الدولية الراهنة بانتهاء مرحلة من القطيعة السياسية والايدلوجية استمرت ثلاثين عاما بين العملاقين الشيوعيين منذ بداية الستينات حتى اليوم وبالتحديد منذ آخر لقاء قمة بين الجانبين فى ١٩٥٩ عقد بين الزعيم السوفيتى نكيتا خروشوف والزعيم الصينى ماوتسى تونج وفى تقييم تلك الخطوة الجديدة المتمثلة فى الاتفاق على تطبيع العلاقات بين بكين وموسكو اعرب الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف عن رضائه التام حيال الخطوات التى تحققت على صعيد التقارب الصينى ـ السوفيتى واوضح انها تمثل منعطفا جديدا فى تاريخ العلاقات الدولية فى عصرها الراهن وهو الأمر الذى سيترك آثاره بلا شك ليس على العلاقات بين الدولتين فقط ولكن على الوضع الدولى ككل واشار جورباتشوف فى تصريحات له ان التقارب بين موسكو وبكين ليس موجها ضد مصالح طرف ثالث ولا يؤثر على مصالح دول اخرى كما انه يتمشى مع الاتجاهات الحالية فى العلاقات الدولية التى تشهد مزيدا من الانفراج فى الوقت الراهن سواء على مستوى القوتين الأعظم او على مستوى حل العديد من المشاكل الاقليمية أو دخولها الى طريق التسوية الكاملة واكد ان الجانبين ينظران الى السلام والتنمية فى عالم اليوم على اساس انهما اهم احتياجات العصر وأكد أن الاتحاد السوفيتى يحترم السياسة الخارجية للصين كما ان الرفاق فى الصين يعاملون السياسة الخارجية السوفيتية بالمثل وأعرب عن ان الصين دولة اشتراكية عظمى تبذل الخطوات العملية من أجل تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فى اطار الاحترام المتبادل وحسن الجوار وان القطيعة بين الدولتين قد اصبحت فى عداد الماضى.

كما أعربت الصين عن رضائها التام عن لخطوات التى اتخذتها القيادة السوفيتية تجاه تحسين علاقاتها مع الصين خاصة على صعيد العقبات الثلاث التى اعترضت تطور العلاقات بينهما خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة فى مشكلة افغانستان ومشكلة كمبوتشيا ومشاكل الحدود بينهما مما مهد للتحسن الحقيقى الراهن فى العلاقات الصينية ـ السوفيتية.

بداية التحسن فى العلاقات ونهاية الخلاف:

يمكن القول ان التحسن الفعلى فى العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتى كان قد بدأ مع بداية الثمانينات وعلى وجه التحديد فى عهد الزعيم السوفيتى الراحل ليونيد برجنيف والذى كان قد القى خطابا فى ٢٤ مارس ١٩٨٢ فى طقشند دعا فيه الصين الى اقامة علاقات افضل مع الكرملين ووضع النقاط على الحروف فى نهاية شهر سبتمبر من نفس العام باقتراح باجراء مفاوضات بشأن رسم الحدود بين الدولتين ورد جميع المطالب والادعاءات السوفيتية فيما يتعلق بالحدود مع الصين واعترف بأن الصين جزء من المجتمع الاشتراكى وفى اكتوبر من عام ١٩٨٢ بدأت الجولة الأولى من مفاوضات تطبيع العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وعقدت منها ثمانى عشرة جولة حتى الآن الا انه من المؤكد ان العلاقات الصينية السوفيتية شهدت مزيد من التحسن والتطور مع تولى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس من عام ١٩٨٥ حيث تمت أول زيارة من مبعوث صينى على مستوى عال منذ القطيعة الكبرى فقد قام ياوايلين نائب رئيس مجلس الدولة الصينى فى ٩ يوليو ١٩٨٥ بزيارة رسمية لموسكو حظيت باهتمام واسع النطاق لما لها من تأثير على تطور العلاقات بين الدولتين نحو مزيد من التواصل كما تم توقيع اتفاق فى نفس العام ينص على رفع

قيمة التبادل التجارى بينهما الى ١٢ مليار روبل فى الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وكان حجم التبادل التجارى بين الدولتين قد بلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٤ كما تم توقيع اتفاق فى يوليو ١٩٨٨ بين البلدين يقضى بالسماح لمواطنى البلدين بالسفر الى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول وبدأ سريان هذه الاتفاقية فى ١٤ اغسطس من نفس العام وذلك بعد ان كان هذا الحق قاصرا على الدبلوماسيين فقط من الجانبين .

وجدير بالذكر ان العلاقات الوثيقة بين الصين والاتحاد السوفيتى كانت قد بدأت قبل قيام النظام الشيوعى فى الصين الذى جاء على اثر الثورة الشيوعية فى اكتوبر ١٩٤٩ حيث ساعد الاتحاد السوفيتى ماو سى تونج فى مسيرته للقيام بالثورة واحراز النصر على تشان كاى تشك زعيم الصين الوطنية والذى ظلت حكومته تحتل مقعد الصين فى الأمم المتحدة حتى بداية السبعينات كما كان الاتحاد السوفيتى اول دولة تعترف بالصين الشعبية فى الثانى من اكتوبر ١٩٤٩ ولم تمض شهور عديدة حتى وقع البلدان معاهدة صداقة وتعاون فى ١٤ فبراير ١٩٥٠ وكانت الصين تنظر الى الاتحاد السوفيتى آنذاك على انه المثل والقدوة كما كانت الصين تعتز بالزعيم السوفيتى جوزيف ستالين وظل الحال على هذا الوضع حتى بداية الخلافالصينى - السوفيتى الذى بدأ فى ١٩٦٤ عندما اعلن الزعيم الصينى ماوتسى تونج نتيجة الخلاف العقائدى مع الزعيم السوفيتى نكيتا خروشوف فى ذلك الوقت بأن الاتحاد السوفيتى هو اعدى اعداء الصين وكان ذلك بمثابة نقطة التحول فى مسار العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وسحب على اثره الزعيم السوفيتى خروشوف الخبراء السوفيت من الصين وفى عام ١٩٦٩ اعلنت بكين رسمياً ولأول مرة ان تناقضات مستعصية قائمة بين البلدين وان الصراع بينهما سوف يستمر طويلا كما وقعت مناوشات عسكرية على الحدود بالفعل بين قوات البلدين فى نفس العام وفى ١٩٧٩ رفضت الصين تجديد اتفاقية الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة الموقعة مع الاتحاد السوفيتى فى ١٩٥٠ ابان العصر الذهبى للعلاقات بين الدولتين وقد حاول السوفيت من جانبهم وعلى فترات متباعدة تحسين علاقاتهم مع الصين لكن محاولاتهم قوبلت بالرفض خاصة المقترحات الخاصة بالتعهد بعدم مهاجمة اى طرف للآخر عسكريا او نوويا واقتراح آخر فى عام ١٩٧١ قدمه السوفيت للتوقيع على معاهدة عدم اللجوء لاستخدام القوة واقتراح آخر تم تقديمه فى عام ١٩٧٢ لعقد معاهدة عدم اعتداء بين الجانبين .

وكان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قد اعلن مبادرته الشهيرة للأمن والسلام فى آسيا والمعروفة باسم (اعلان فلادفوستك) فى ٢٨ يوليو ١٩٨٦ قبل شهرين من لقائه مع الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان فى قمة ريكيافيك واقترح فيها جورباتشوف على الدول المطلة على المحيط الهادى عقد مؤتمر دولى للسلام والأمن فى آسيا وجعل منطقة اسيا والباسفيك منطقة منزوعة السلاح .

وفيما يتعلق بالعقبات الثلاثة التى اثارتها الصين كعائق امام تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فقد تجاوزها الزعيم السوفيتى بتحقيق الانسحاب السوفيتى من افغانستان طبقا لاتفاق جنيف الموقع فى ابريل من عام ١٩٨٨ وتم سحب القوات السوفيتية من هناك وفيما يتعلق بشأن نزع السلاح على منطقة الحدود فقد اتخذ الاتحاد السوفيتى اجراءات فعالة لخفض حدة المواجهة العسكرية فى منطقة الحدود المشتركة مع الصين حيث اعلن عن سحب ٢٠٠ الف جندى من القوات السوفيتية المنتشرة هناك بما فيهم ١٢٠ الف جندى فى الشرق الأقصى وتعهد الزعيم السوفيتى من جانب واحد بعدم زيادة قواته النووية الأرضية والجوية كما بدأت القوات السوفيتية الانسحاب من منغوليا الى الأراضى السوفيتية ومن ثم فإن الصين والاتحاد السوفيتى قد اتفقا على تخفيض مستوى المجابهة العسكرية وتقليص حجم القوات المسلحة فى منطقة شاسعة ابتداء من المحيط الهادى وحتى جبال بامير وتمتد هذه المنطقة على ٧٥٠٠ كم وفيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد دفع الاتحاد السوفيتى حلفائه الفيتناميين الى التعهد بسحب قواتهم من كمبوتشيا مع نهاية هذا العام ومن ثم فقد تم التغلب على العقبات الثلاثة التى اعترضت طريق تطبيع العلاقات بين الدولتين مما مهد لعقد القمة السوفيتية - الصينية مؤخرا والتى اسفرت عن تطبيع العلاقات بين الدولتين .

الظروف التى صاحبت عقد القمة وانعكاساتها على الأطراف الأخرى .

يربط البعض بين القمة الصينية السوفيتية والتى تمت بتنازلات من الجانب السوفيتى ازاء الشروط الصينية لتحسين العلاقات مع موسكو وبين سياسة الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والمعروفة باسم (البيروسترويكا) بمعنى ان هذه الخطوة على صعيد العلاقات السوفيتية مع الصين تمثل خطوة جديدة على طريق البيرويسترويكا هذا من جهة ومن جهة اخرى يرى البعض ان القمة الصينية السوفيتية مثلت منعطفا جديدا فى العلاقات الدولية لابد ان يترك اثره الواضح على

مجرى العلاقات الدولية والسياسة الدولية بوجه عام والواضح أن الاحتمالين واردين بمعنى ان التقارب الأخير بين الصين والاتحاد السوفيتي يمثل خطوة بالفعل على طريق سياسة الزعيم السوفيتي جورباتشوف المعروفة باسم البيرويسترپكا (سياسة الاصلاح واعادة البناء) حيث ان تخفيض حجم التوتر في علاقات الاتحاد السوفيتي مع كافة الأطراف على الساحة الدولية سواء الصين او المعسكر الغربي يعطى الاتحاد السوفيتي فرصة كبيرة لاعادة البناء والتعمير وهي السياسة التي يعتنقها زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي منذ مجيئه الى السلطة في عام ١٩٨٥ هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الزيارة ولقاء القمة بين الزعيمين دنج - جورباتشوف مثل بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية يضع اللبنات الأولى فيها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف إذ ان سياسة اعادة البناء والتعمير وسياسة المصارحة والمكاشفة (الجلاسنوست) التي تمثل الخط السياسي للاتحاد السوفيتي في عهد جورباتشوف تؤكد ادراك القيادة السوفيتي الجديدة لأبعاد المرحلة الراهنة في العلاقات الدولية والتي تشير الى ان زعامة العالم لن تقوم على امتلاك الصواريخ والرؤوس النووية فحسب بل انها تقوم على المنافسة الحضارية والعلمية والاقتصادية ومن ثم فإن الصراع بين الشرق والغرب سوف يستمر لكن مع تغير ادوات الصراع ومفرداته وان القيادة القادرة على المبادئه والمبادرة هي التي يمكنها فقط التأقلم مع الظروف الدولية الديناميكية والمتغيرة التي تسود عالم اليوم ومن ثم فقد جاءت زيارة الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف للصين في هذا الاطار ، كما ان نظرة سريعة على احداث الشهور الأخيرة التي سبقت تلك الزيارة يمكن ان تتيح لنا تحديد موقع واهمية هذه الزيارة التاريخية بين احداث عالمنا المعاصر فقد جاءت هذه القمة بعد قمة اخرى عقدت في بكين بين الرئيس الأمريكي جورج بوش والزعيم الصيني دينج شياو بنج كما انها تأتي عقب قمة صينية يابانية تمت في طوكيو بين رئيس الوزراء الياباني ورئيس وزراء الصين بالاضافة الى ان الزيارة سبقها اجراء اول انتخابات برلمانية في الاتحاد السوفيتي ادت الى تغيير واسع في قيادات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وتم التخلص فيها من مجموعة ما يعرف بالحرس القديم الرافض لسياسة المصارحة واعادة البناء التي ينتهجها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف كما ان الزيارة جاءت في الوقت الذي شهدت فيه الصين اعنف اضطرابات طلابية وعمالية في الثلاثين عاما الأخيرة وهي المظاهرات والاضطرابات التي خرجت تطالب القيادة الصينية بمزيد من الديمقراطية والانفتاح السياسي عقب تحقيق الانفتاح الاقتصادي والسماح بالاستثمارات الأجنبية وهو الأمر الذي كان يعني ان البيروستيكا السوفيتية قد انتقلت الى الصين للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية بالرغم من ان ما حدث لم يكن يمكن تصوره بالوضع الذي تم به الا ان حركة دعاة الاصلاح السياسي والاقتصادي في الصين الشعبية تضخمت وتفاقمت وتحولت الى مواجهة مباشرة بين الجماهير وبين قيادة الحزب الشيوعي الصيني الأمر الذي استدعى اعلان الأحكام العرفية واستدعاء الجيش للسيطرة على الوضع المتفاقم في ميدان (تيان آن مين) الذي اعتصم فيه زعماء الطلبة المنادين بالاصلاح السياسي وقد اضطرت القيادة الصينية الى استخدام اساليب ديمقراطية نوعا ما في تعاملها مع حركة الطلاب تحرجا من القيادة السوفيتية .

كما ان الاتحاد السوفيتي بتقاربه مع الصين اراد اسقاط الكارت الصيني من اوراق الغرب فإن كل من موسكو وبكين تدركان حقيقة المثلث الاستراتيجي في شرق آسيا والذي تمثل اضلاعه موسكو - واشنطن - بكين وكل منهما يدرك ان التغيير في اى ضلع من الاضلاع لابد ان يصحبه بالضرورة انعكاس على الاضلاع الأخرى ، وانطلاقا من هذه الحقيقة فقد اراد السوفيت اسقاط الكارت الصيني من الحسابات الأمريكية في نفس الوقت الذي سعت فيه الصين الى استغلال تحسين علاقاتها مع السوفيت لتقليل الضغوط الأمريكية عليها ومن ثم فإن مسألة تحسين العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي كانت تخدم في النهاية مصالح الطرفين في مواجهة الولايات المتحدة ومن ثم فقد اعربت الولايات المتحدة عن قلقها ازاء التطور الجديد في العلاقات الصينية - السوفيتي حيث المح وزير الخارجية الأمريكية الاسبق هنري كيسنجر في تعليق له على لقاء القمة الصيني - السوفيتي بأن هذا اللقاء يمثل تحديا يدفع الولايات المتحدة الى اعادة النظر في دورها الآسيوي فجورباتشوف في رأى كيسنجر يسعى الى كسب نفوذ في آسيا . بمبادرته السلمية على حساب الدور الأمريكي وهو يتبع في آسيا اسلوبا شبيها بالدور الذي اتبعه مع حلفاء الولايات المتحدة في اوروبا الغربية عن طريق تكبيل حلفاء الولايات المتحدة بمجموعة من المبادرات السلمية منها الانسحاب السوفيتي من افغانستان ودفع حلفائه في فيتنام الى الانسحاب من كمبوتشيا واعلان منطقة جنوب آسيا والمحيط الهادى منطقة منزوعة السلاح كما عرض الاتحاد السوفيتي سحب قواعده العسكرية في خليج كام

رانه باى فى فيتنام مقابل سحب الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية فى الفلبين وهما قاعدة كلارك الجوية وسوبيك باى البحرية .

من جهة أخرى فإن التقارب بين الصين والاتحاد السوفيتى يجعل بعض الأطراف الفاعلة على الساحة الاسيوية تعيد حساباتها وعلى وجه التحديد اليابان والهند فاليابان ما زالت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى غير طيبة على الرغم من ان الفترة التى اعقبت وصول ميخائيل جورباتشوف الى الحكم فى الكرملين قد شهدت تبادل زيارات على مستوى وزراء الخارجية بين الدولتين الا انه لم يتم التوصل الى حل للعائق الرئيسى امام تحسن علاقات البلدين والمتمثل من وجهة النظر اليابانية فى استيلاء الاتحاد السوفيتى على اربع جزر شمال جزيرة هوكايدو اليابانية عقب هزيمة اليابان فى الحرب الثانية وعدم اعادتها لليابان حتى الآن والمعروفة بجزر كوريل كما ان اليابان تنظر بقلق تجاه النشاط السوفيتى فى منطقة الباسفيك والمحيط الهادى وقد قام ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى بزيارة لليابان فى مطلع هذا العام كما قام وزير الخارجية اليابانى سوزوكى اونو بزيارة مؤخرا للاتحاد السوفيتى الا انه لم يحدث تقدم فعلى على طريق حل المشكلات التى تعوق تطبيع العلاقات بين طوكيو وموسكو وقد اعلن الزعيم السوفيتى لوزير الخارجية اليابانى بأن اليابان لا ترغب فى انهاء الخلاف مع الاتحاد السوفيتى واوضح الزعيم السوفيتى أن اليابان قد قامت بتحسين علاقاتها مع كوريا الجنوبية والصين على الرغم من وجود مشاكل حدودية بين اليابان وكل من الدولتين الا ان رد الفعل اليابانى تمثل فى القول بأن تلك المشكلات ليست مثل تلك القائمة بين اليابان والاتحاد السوفيتى وان اليابان تعتبر الجزر الأربع التى احتلها الاتحاد السوفيتى عقب الحرب الثانية جزءا تاريخيا لا يدخل ضمن المناطق التى قرر مؤتمر يالتا احقية موسكو بها بعد الحرب وطالبت اليابان موسكو بخفض قواتها فى المنطقة الساحلية بسيبيريا وتحفظت على الاقتراح السوفيتى المقدم فى هذا الشأن والداعى الى قيام كل من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بخفض اساطيلها من منطقة الباسفيك والواضح ان اليابان لا تهتم بصورة كبيرة بتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى كما انها غير قلقة تجاه التقارب الصينى ـ السوفيتى لأنها متأكدة من ان الصين لا تستطيع حتى مع تطبيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى الاستغناء عن التكنولوجيا والاستثمارات اليابانية على اراضيها حيث تعد اليابان الشريك الثانى للصين فى التبادل التجارى بعد هونج كونج حيث بلغ حجم مبادلتهما التجارية عام ١٩٨٨ ما يقرب من ١٠ مليار دولار .

اما على الجبهة الهندية فإن التقارب بين بكين وموسكو سوف يدفع الهند الى اعادة النظر فى عدد من ثوابت السياسة الخارجية الهندية فقد كانت سياسة الهند الخارجية تتحرك منذ السبعينات فى مجال توتر تمثل احد قطبيه فى ابرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧١ اما المحور الثانى فقد تمثل فى العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وباكستان وهو المحور الذى كان وما زال يسبب قلق للهند حيث ان علاقاتها مع باكستان يسودها التوتر باستمرار بسبب البرنامج النووى لكلا الدولتين وبسبب الميراث العدائى التاريخى بين الدولتين كما ان المشاكل الحدودية مع الصين ادت الى دخول الدولتين فى حرب خلال الستينات وبالنسبة للولايات المتحدة فإنها تنظر بعين شك الى الهند دائما نظرا لارتباطاتها مع الاتحاد السوفيتى ومن ثم فإن التقارب السوفيتى مع الصين يدفع نيودلهى الى اعادة حساباتها فى علاقاتها مع الصين وهو ما بدأ بالفعل من خلال الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الهندى راجيف غاندى للصين فى ديسمبر عام ١٩٨٨ عقب زيارة جورباتشوف للهند واتفق الجانبان على العمل على حل المشكلات التى تعوق تحسين العلاقات بين بكين ونيودلهى وهو ما اشار البعض الى انه كان بإيعاز من الاتحاد السوفيتى لدفع الهند الى تطوير علاقاتها مع الصين والعمل على ازالة مشكلات الحدود المعلقة بين البلدين منذ عام ١٩٦٢ وقد تم بالفعل الاتفاق على تشكيل لجان تتولى التفاوض حول تسوية النزاع الحدودى حتى يتم التوصل الى اتفاق سلام على المدى الطويل بين البلدين وهو أمر بعيد المنال فى الوقت الراهن ولن تتحقق فيه نتائج فورية ولكن زيارة راجيف غاندى للصين كانت بلا شك بداية طيبة فى هذا المجال ومع ذلك يظل السؤال المطروح فى نيودلهى هل يؤثر التقارب بين الصين والاتحاد السوفيتى على معاهدة الصداقة السوفيتية الهندية ؟

اما الفيتناميون حلفاء الاتحاد السوفيتى فقد نظر البعض اليهم على انهم مثلوا عربون الصداقة السوفيتية ـ الصينية فى لقاء القمة الأخير حيث دفع الاتحاد السوفيتى حلفائه فى فيتنام الى اعلان الالتزام بالانسحاب من الأراضى الكمبوتشية فى سبتمبر من هذا العام وحتى نهاية ١٩٩٠ للتمهيد لاجراء المفاوضات الخاصة بحل مشكلة كمبوتشيا وتشكيل حكومة وحدة

وطنية من كافة الأطراف هناك . وهو الأمر الذى يعنى انخفاض الأهمية الاستراتيجية لفيتنام فى التخطيط الاستراتيجى السوفيتى خاصة مع العرض الذى قدمه الزعيم السوفيتى جورباتشوف بالانسحاب من قاعدة كام رانه باى العسكرية من فيتنام مقابل تخلى الأمريكيين عن قواعدهم العسكرية من الفلبين خاصة ان التواجد العسكرى الفيتنامى فى كمبوتشيا كان يكلف الاتحاد السوفيتى اعباء مادية مرهقة للاقتصاد السوفيتى الذى يحاول التخلص من مشكلاته .

البيان الختامى ونتائج الزيارة :

يمكن لنا فى النهاية استخلاص اهم نتائج لقاء القمة الصينى - السوفيتى من خلال استعراض بنود البيان الختامى الصادر فى ختام الزيارة فى ١٩٨٩/٥/١٨ وتمثلت فى التالى : -

اولا : فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا :

١ - فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد كرر الجانبين بيان وزيرى خارجية الدولتين فى ٦ فبراير ١٩٨٩ والذى نص على الانسحاب الفيتنامى من كمبوتشيا تحت الرقابة الدولية وتجنب اندلاع حرب اهلية فى البلاد عقب الانسحاب بحيث تصبح كمبوتشيا دولة ذات سيادة مسالمة ومحايدة غير منحازة ولذا فإن الجانبين يعربان عن تأييدهما للمصالحة الوطنية بمشاركة الأطراف الكمبوتشية الأربع .

٢ - يلتزم الاتحاد السوفيتى بمبدأ ضرورة تسوية المشاكل الداخلية فى كمبوتشيا (بما فى ذلك الاعداد لاجراء الانتخابات واتمامها تحت اشراف دولى) بين الكمبوتشيين انفسهم ويرحب بالحوار بين عناصر الخمير الحمر ومستعد لمساندة اية اتفاقيات يتم التوصل اليها فى هذا الشأن .

٣ - تحبذ الصين قيام حكومة ائتلافية فى كمبوتشيا خلال المرحلة الانتقالية عقب الانسحاب الفيتنامى الكامل من اراضى كمبوتشيا ووقف المساعدات العسكرية الخارجية من كافة الأطراف .

٤ - احترام نتائج الانتخابات التى سيتم اجرائها تحت إشراف دولى من جانب كل من الصين والاتحاد السوفيتى .

٥ - اتفاق الفريقين على الدعوة لعقد مؤتمر دولى بشأن مشكلة كمبوتشيا فى اقرب وقت ممكن ويؤكدان استمرار بذل جهودهما لتسوية المشكلة بالوسائل السلمية .

ثانيا : فيما يتعلق بمشكلة الحدود :

١ - اتفق الطرفان على اتخاذ اجراءات لخفض القوات المسلحة على منطقة الحدود بينهما بما يتفق مع علاقات الصداقة وحسن الجوار الطبيعية بين البلدين وكذلك على بذل الجهود لبناء الثقة والحفاظ على الأمن والسلام فى منطقة الحدود المشتركة بينهما .

٢ - رحب الجانبان باعلان الاتحاد السوفيتى سحب ٧٥ ٪ من قواته من منغوليا وعبرا عن الأمل فى أن يتم سحب بقية القوات السوفيتية من اراضى منغوليا فى اقرب وقت ممكن .

٣ - يحبذ الجانبان حل مشاكل الحدود بينهما اعتمادا على المعاهدات المتعلقة بالحدود الحالية والمعايير المعترف بها فى القانون الدولى وبروح المشاورات العادلة والتفاهم المشترك بين الجانبين .

٤ - اعرب الاتحاد السوفيتى عن استعداده لاجراء مباحثات مع الصين حول الحدود فى المنطقة الشرقية والغربية وان الكرملين على استعداد لاتخاذ خطوات فورية اذا لزم الأمر لجعل الحدود المشتركة فى حماية الصداقة وحسن الجوار فقط .

٥ - اعلن الاتحاد السوفيتى عزمه على سحب ثلاث فرق سوفيتية من منطقة الحدود كخطوة لنزع سلاح منطقة الحدود من بينهما فرقتان مدرعتان بالاضافة لكافة الوحدات الجوية التى سيتم سحبها من منغوليا فى عمليات تخفيض القوات العسكرية التى بدأت بالفعل فى شهر ابريل الماضى كما سيتم سحب ٦ سفن من الاسطول البحرى السوفيتى فى منطقة الباسيفيك .

٦ - عزم الاتحاد السوفيتى على تدمير ٤٢٦ صاروخا نوويا قصير المدى ومتوسط المدى فى منطقة آسيا السوفيتية بموجب الاتفاقية الموقعة بين موسكو وواشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ .

ثالثا : فى المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية اتفق الجانبان على :

١ - تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية بينهما بطريقة مخططة على اساس مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة ومن المعروف ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يفيدهما من الناحية الاقتصادية بدرجة كبيرة حيث تهدف موسكو لزيادة تجارتها مع الصين ليصل حجم التبادل التجارى ٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ مقابل ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٧ كما ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يمكن الاتحاد السوفيتى من تحقيق تنمية منطقة سيبريا والشرق الأقصى السوفيتى .

٢ - يرى البلدان ضرورة تبادل المعلومات والخبرة فى

مجال بناء الاشتراكية واعادة البناء وتبادل الرأى فى المسائل محل المصلحة المشتركة فى مجال العلاقات الثنائية والوضع الدولى كما ان اختلاف وجهات النظر بين الدولتين تجاه هذه القضايا لا يمنع من تطوير العلاقات الثنائية بينهما على كافة الأصعدة .

٣ ـ الاتفاق على مواصلة الاتصالات بين الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الصينى على اساس مبادىء الاستقلال والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما .

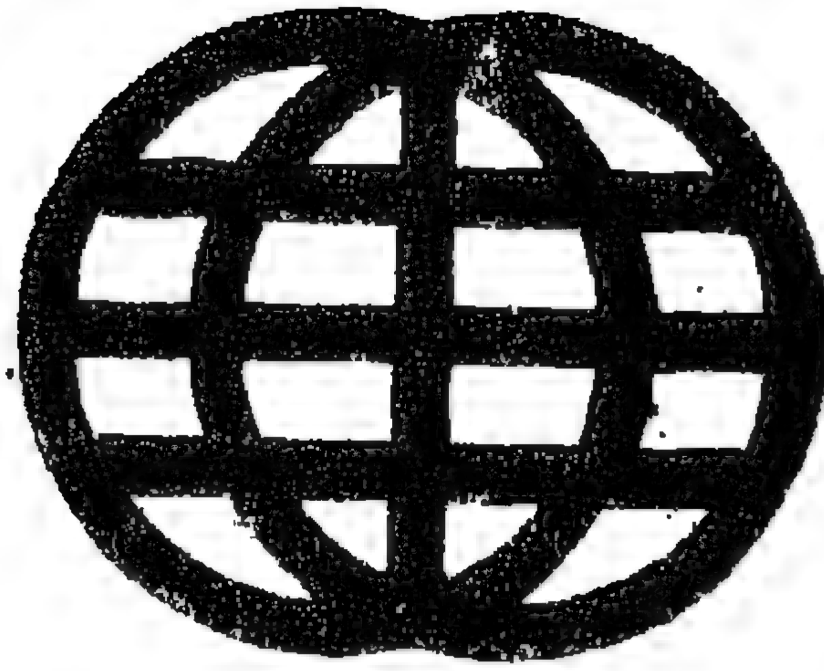
٤ ـ اكد الجانبان انه ليس لأى منهما تطلع للسيطرة او الهيمنة على منطقة اسيا والمحيط الهادى بشكل او آخر فى اى منطقة من العالم ويجب ان تتحرر العلاقات الدولية من محاولة فرض ارادة بعض الأطراف الدولية على ارادة طرف آخر بالقوة .

٥ ـ اكد الجانبان ان السلام والتنمية هما اهم موضوعين فى العصر الحالى كما رحبا ببدء الانفراج فى الموقف الدولى والترحيب بالخطوات الايجابية من جانب الدول المختلفة من اجل خفض التسليح وتقليل فرص المواجهة العسكرية وكذلك التقدم الذى حدث فى تسوية المنازعات الاقليمية .

٦ ـ ضرورة العمل من اجل تحقيق تحسن فعلى وجذرى فى الوضع الدولى وفى هذا المجال يحبذ الاتحاد السوفيتى إعمال تفكير سياسى جديد فى العلاقات الدولية وترى الصين اقامة نظام سياسى دولى جديد على اساس مبادىء التعايش السلمى الخمسة .

٧ ـ عبر الجانبان عن القلق من الموقف الاقتصادى الدولى الراهن وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة واعربا عن ضرورة اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يأخذ فى الاعتبار مصالح مختلف شعوب العالم النامية والمتقدمة على السواء وعلى اساس من المصلحة المتبادلة والتعاون الدولى .

٨ ـ يولى الجانبان اهمية كبيرة للاتصالات والحوار بين قادة البلدين ويقترحان استمرارها فى المستقبل من اجل التطبيع الكامل لعلاقات الدولتين والتغلب على ما قد يستجد من مشكلات فى هذا السبيل . □





الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث

نسرين سامح مرعى

يحتدم النقاش والجدل وتتباين ردود الفعل العالمية إزاء الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة ديون العالم الثالث، التى عرضها « نيكولاس برندى » وزير الخزانة الأمريكى فى مطلع هذا العام . فقد رحبت المكسيك والبرازيل بالخطة وأيدتها فرنسا واليابان ، بينما شكك البنك الدولى فى نجاحها ، ووصفها رئيس فنزويلا بأنها خطوة متواضعة للغاية . وأعلنت بريطانيا أن المقترحات ستحتاج الى مزيد من الدراسة ، وأبدى رجال البنوك الأمريكيون تحفظاتهم . وأيا كان الرأى فان ما يهمنا فى هذا الصدد هو دراسة مدى التغير فى الرؤى والموقف تجاه هذه القضية وبصفة خاصة الموقف الأمريكى ، وتأثير ذلك على امكانية حل المشكلة . فى البداية تجدر بنا الاشارة الى أن الاهتمام العالمى بالأزمة قد بدأ فى عام ١٩٨٢ عندما فجرت المكسيك القنبلة الأولى باعلان عجزها عن السداد ، عندئذ شعرت البلدان المتقدمة والدائنة بمدى الخطر الذى يهدد النظام النقدى الدولى عموما والنظام المصرفى على وجه الخصوص .

ومن هنا جاءت محاولات العلاج الأولى ، والتى باءت بالفشل ، لأنها ركزت فى علاجها للمشكلة على أنها لا تعدو كونها عبارة عن مجرد اختلالات مؤقتة فى موازين مدفوعات الدول المعنية ، ينبغى احتواؤها بسرعة باتباع سياسات تقشفية حادة ، تحت رعاية صندوق النقد الدولى ، لتمكين الدول المدينة من استعادة قدرتها على السداد . وأبدت البنوك التجارية من فرط حرصها على مستقبلها ، استعدادها لاقراض هذه الدول حتى تضمن استمرارها فى خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها .

أى أن الاهتمام الأساسى خلال هذه الفترة قد تركز أساسا حول سلامة الجهاز المصرفى العالمى وكيفية انقاذه ، وكانت جميع الاجراءات التى اتخذت تهدف الى تدعيم البنوك العالمية ومساندتها لاستعادة ديونها بمساعدة برامج التقشف لصندوق النقد . وكان من الطبيعى أن تنتهى هذه المرحلة بتراجع الخطر مؤقتا عن النظام النقديالدولى . وكان ذلك على حساب تدهور معدلات الاستثمار والاستهلاك وتعثر مشروعات التنمية فى الدول المدينة ، هذا فضلا عن تفاقم الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة مع تقلص الانفاق على البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة تحت وطأة هذه السياسات . وتفاقمت الأزمة بعد ذلك كنتيجة لتركيز الأطراف الدائنة على كيفية استرجاع الأموال المقترضة دون أن يؤدى ذلك الى انهيار النظام ، وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية والمعيشية فى الدول المدينة .

وتتابعت الاعلانات ، الواحدة تلو الأخرى ، عن توقف هذه الدولة أو تلك عن السداد [illegible] كل من البرازيل وشيلى وبيرو وأخيرا [illegible] أعرق النظام الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية والتى أعلن رئيسها « كارلوس أندريز بيريز » أن [illegible] الخارجية وسياسيات صندوق النقد الدولى [illegible] من اضطرابات راح ضحيتها أكثر من [illegible] قتيلا . وكان من الطبيعى ان تزداد حالات اعادة الجدولة عبر « نادى باريس » حيث ارتفع عدد حالات اعادة الجدولة من [illegible] حالات عام ١٩٨٢ ، الى ٢١ حالة عام ١٩٨٦ ثم هبط هذا المعدل الى ١٨ و١٧ خلال عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ على التوالى . وكانت معظمها بلدان افريقية [illegible] ٦ ، ١٠ ، ١٢ ، ٩ خلال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٩ على التوالى .

ومشكلة الديون لها جانبان : [illegible] يتمثل فى تزايد حجم هذه الديون لاستمرار حاجة الدول المدينة الى الاقتراض ، والآخر هو تكاليف خدمة هذه الديون . وتشير الاحصاءات الى ان اجمالى الديون المستحقة على

بلدان العالم الثالث قد ارتفع من ٨٢١ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١٠٥١ مليار عام ١٩٨٥ ثم واصل ارتفاعه خلال الأعوام التالية فوصل الى ١١٥٢ مليار ، ١٢٨١ مليار ، ١٣٢٠ مليار فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

وذلك كما يتضح من الجدول المرفق . وهذا مع الأخذ بالحسبان أن أرقام الدين لا تشمل الديون غير الموزعة فهى تقتصر على المسحوب منها فقط . وقد أدى ذلك الى تزايد اعباء خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) حيث ارتفعت من ٩٨,٦٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١١٢,٢١٧ مليار عام ١٩٨٥ ووصلت الى ١٢٤,٨٥٥ مليار عام ١٩٨٧ . الأمر الذى أدى الى تثاقل عبء هذه الديون على اقتصاديات تلك الأقطار ، بل ووصل الأمر الى ان أصبحت هذه البلدان مصدرة صافية لرأس المال ، ففى عام ١٩٨٤ وصل صافى التحويل من الأقطار المدينة الى الأقطار الدائنة الى حوالى ١٠,٢ مليار دولار . ثم أخذ فى التزايد بدءا من هذا العام فارتفع الى ٢٢.٨ مليار دولار ، ثم أخذ فى التزايد بدءا من هذا العام فارتفع الى ٢٢.٨ مليار ، ٢٨,٧ مليار ، ١٨.١ مليار خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة .

ومن هنا بدأ عصر المواجهة الحقيقية بين الدائنين والمدينين ، ومع تزايد المصاعب الاقتصادية التى تواجه البلدان المدينة ، أصبحت الحاجة أكثر الحاحا لوضع الحلول الملائمة والمناسبة للخروج من الأزمة .

وفى رأينا أن توقف الدول التى تعد من كبريات الدول المدينة عن الدفع كان السبب المباشر الذى حث الولايات المتحدة الأمريكية الى الاسراع بالبحث عن حلول لهذه الأزمة (مثل المكسيك والبرازيل وفنزويلا خاصة وأن معظم هؤلاء يدينون للبنوك التجارية الأمريكية) . اذ إنه والحالة تلك كان هناك خطرا داهما يهدد بشكل مباشر البنوك والمؤسسات ، ألا وهو خطر الافلاس مما ينبىء بانهيار مصرفى عالمى .

وقبل أن نتطرق الى الحلول الامريكية لأزمة الديون والتى تطورت بدءا من خطة جيمس بيكر وزير الخزانة الامريكى السابق ، ووزير خارجيتها الحالى ، مرورا بمقترحات السيناتور بيلى برادلى ، وصولا الى خطة بريدى ، تجدر بنا الاشارة الى ما أعلنته اليابان مؤخرا عن عزمها استخدام جزء من فائضها التجارى الضخم فى مساعدة البلدان المثقلة بالديون ، وذلك باعلان بنك اليابان للصادرات والواردات عن عزمه على تقديم قروض « غير مشروطة » اضافية . على أساس كل حالة على حدة لمساندة جهود الدول على اعادة بناء اقتصادها . والجديد فى الأمر ان اليابان تقدم هذه القروض دون اشتراط الشراء من المصدرين المحليين كما كانت الشروط من قبل ، وتأخذ هذه القروض شكل موحد وبأسعار فائدة تقل ، فى الغالب ، عن الأسعار العالمية السائدة فى السوق الدولية ، ويشترط لذلك ان يقوم الصندوق بضمان هذه العملية كما أعلن رئيس الوزراء اليابانى « تاكيشيتا » فى قمة تورنتو الأخيرة للدول الصناعية عن عزم بلاده على تخصيص خمسين مليار دولار ، لتمويل برنامجها الخاص بالمساعدات الخارجية كما اعلن قرار بلاده باعفاء الدول الفقيرة من المستحق عليها من ديون لصالح اليابان .

كذلك تجدر الاشارة الى أحد الحلول المقترحة والتى بدأ تطبيقها فى بعض اقطار امريكا اللاتينية كالبرازيل ، والمكسيك ، والأرجنتين فى الآونة الأخيرة . وهى تجربة « استبدال الدين » أو احلال الاستثمار محل الدين . والمقصود بذلك هو استبدال الديون الخارجية بحصص فى شركات القطاع العام الوطنية بكافة أشكالها الصناعية والزراعية والتجارية وكذلك الهياكل الأساسية لمكونات الاقتصاد القومى مثل البترول والمعادن وما يماثلها .

فعلى سبيل المثال بدأت البرازيل والأرجنتين ببيع حصص من اسهم رأسمال شركات القطاع العام لبعض البنوك الأجنبية ، مثل بنك « تشيز مانهاتن » والتى كان لها أكبر حصة كدائن فى هذه الديون ، وقد تم بالفعل نقل ملكية أسهم بعض هذه الشركات أو الشركات بكاملها الى ملكية البنوك الأجنبية ، مقابل الغاء ما يوازى قيمة هذه الشركات من الديون المستحقة عليها . وبعض هذه الشركات أصبحت شركات مساهمة ، مشتركة بين الحكومة البرازيلية أو الأرجنتينية ، وبين البنوك الدائنة . وعن طريق هذه العملية تمكنت كل من البرازيل والأرجنتين من حل بعض مشاكل الديون المتراكمة عليهم ، كما جذبت جزء من الاستثمار الأجنبى الى داخل البلاد . كذلك استفادت البنوك الدائنة لأنها ضمنت عائدا عن أموال كانت فى حكم الأموال المعدومة ، وبالتالى اعادة بناء الثقة الائتمانية والمالية لهذه الأقطار .

ونظرا لأننا لسنا بصدد تقييم شامل لهذه المقترحات فاننا لن ندخل فى تفاصيلها ، الا أننا نرى أن هذه العملية لا تعدو كونها مجرد استيلاء على الأصول الانتاجية المحلية وبأبخس الأثمان ، حيث لن ينجم عنها سوى بيع شركات القطاع العام للمستثمرين الأجانب والمحليين فى مقابل لا شىء . هذا فضلا عن أن هذه العملية لا تناسب جميع الأقطار المدينة ، باعتبارها تركز اساسا على الديون التجارية والتى تمثل أغلب القروض المستحقة على أمريكا اللاتينية ، بينما لا تأخذ بعين الاعتبار الديون الحكومية

تطور حجم الدين المستحق على الاقطار المدينة

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨[١]
البلدان الاعضاء فى البنك	٧٥٢	٨١٦	٨٥٢	٩٦٢	١٠٥٣	١١٧٠	١٢٠٠
توزيعها كالتالى :							
ديون طويلة الاجل[٢]	٥٦٢	٦٤٥	٦٨٧	٧٩٤	٨٩٤	٩٩٦	١٠٢٠
من المصادر الرسمية	٢٠٣	٢٢٦	٢٣٨	٣٠٥	٣٦٤	٤٣٧	٤٥٠
من المصادر الخاصة	٣٥٩	٤١٩	٤٤٩	٤٨٩	٤٣٠	٥٥٩	٥٧٠
ديون قصيرة الاجل[٣]	١٦٩	١٤٠	١٣٢	١٣١	١١٩	١٣٣	١٤٠
استخدام ائتمان الصندوق	٢١	٣١	٣٣	٢٨	٤٠	٤٠	٤٠
ـ البلدان غير الاعضاء[٤]	٨٦	٨٦	٨١	٨٩	٩٩	١١١	١٢٠
اجمالى الدين الخارجى	٨٣١	٨٩٤	٩٣٣	١٠٥١	١١٥٢	١٢٨١	١٣٢٠

(١) التوقعات الاولية .
(٢) البيانات الخاصة ببولندا لم تتضمن الا بدءا من عام ١٩٨٤
(٣) تعكس هذه الارقام اعادة جدولة ٤٨ بليون دولار من الديون قصيرة الاجل للبنوك الى ديون طويلة الاجل خلال الفترة ١٩٨٣ / ١٩٨٦
(٤) تتضمن بعض الاقطار التى لاتقدم تقارير سنوية الى البنك

Source : World Delat Tables, Volume I, 1988 - 89, Washington D.C, December, 1988.

والتى تمثل أغلب مديونية اقطار القارة الافريقية ..

وما يهمنا فى هذا الصدد الاقتصار عليه هو المقترحات الأمريكية بغية معرفة تطورها ومدى التغيرات التى تطرأ على الموقف الأمريكى فى هذه القضية .

أولا مشروع بيكر : (أكتوبر ١٩٨٥) :

ويطالب هذا المشروع الذى أطلق عليه « برنامج النمو المطرد » لمعالجة أزمة مديونية بعض الدول النامية (١٥ دولة هى : الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، فنزويلا ، بيرو ، شيلى ، اكوادور ، كولومبيا ، أورجواى ، بوليفيا ، كوت دى فوار ، المغرب ، نيجيريا ، الفلبين ، يوغوسلافيا) بعدة اجراءات تتمثل فى :

ـ ضرورة اتباع الدول المدينة سياسات اصلاح اقتصادى تمكنها من استعادة قدرتها على السداد من خلال تحقيق معدلات نمو معقولة عن طريق الالتزام ببرنامج التصحيح الذى يتم الاتفاق عليه مع الصندوق .

ـ دخول البنك الدولى كطرف مشارك لصندوق النقد لصياغة برامج اصلاح جديدة من أجل استخدام موارده وخبراته فى مجالات التنمية وذلك بأن يقوم بزيادة اقراض البلدان المثقلة بالديون بما يوازى ٥٠ ٪ من هذا البرنامج خلال السنوات الثلاث . (أى ما يعادل عشرين مليار دولار) .

ـ أن تقوم البنوك التجارية خلال نفس الفترة بتقديم عشرين مليار دولار للبلدان المدينة وذلك لاعانتها على تنفيذ برامج الاصلاح المنشودة .

وأول ما ينبغى ملاحظته على هذا المشروع تركيزه على البلدان التى تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة فى حجم قروضها الخارجية ، ولهذا لم يشمل المشروع البلدان الافريقية والعديد من البلدان الأخرى ذات المديونية المرتفعة لأنها تدين بصورة كبيرة للحكومات وليس للبنوك التجارية ، وعلى العكس من ذلك فقد ركز على اقطار امريكا اللاتينية وخاصة تلك التى ترتبط بالسياسات الأمريكية . ويرجع تركيز المشروع على الديون التجارية دون غيرها ليس فقط لقوة تأثيرها على البلدان المدينة ، وانما لتأثيراتها المختلفة على مجمل النظام النقدى الدولى ، وعلى النظام المصرفى فى البلدان الدائنة بصفة خاصة .

لاتختلف الاجراءات التى يطالب بها مشروع بيكر فى الواقع عن الاجراءات والسياسات التى يطالب بها خبراء

صندوق النقد الدولى والتى تتركز أساسا على ضرورة إعطاء دفعة أقوى للقطاع الخاص وقوى السوق ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الانفاق الجارى وبصفة خاصة على الدعم الموجه للسلع الأساسية . وعلى الصعيد الأخر فإن حجم القروض الجديدة التى يتيحها هذا المشروع لن تكفى لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسات الاقتصادية المذكورة . خاصة وأنه ينظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة نقص فى السيولة ليس إلا .

ومن هنا كان مشروع بيكر يحمل فى طياته أسباب فشله ، وجدير بالذكر أنه حتى ذلك الوقت كان الموقف الأمريكى يرفض أحداث خفض حقيقى فى المديونية ولهذا ركز المشروع ، فى التطبيق ، على عنصر تلقائية التحرك من جانب البنوك التجارية لتقديم قروضا جديدة ، فى وقت بات واضحا أن البنوك قد تخلت عن أزمة الديون ولم تعد تهتم إلا بالاستفادة مما تضمنه المشروع من فرص لاعادة جدولة الديون مرة بعد أخرى طالما أن الدول المدينة مستمرة فى سداد الفوائد .

ثانيا مقترحات السيناتور بيل برادلى : (يونيو ١٩٨٦)

تنبه السيناتور الأمريكى « بيل برادلى » إلى أوجه القصور القائمة فى « برنامج النمو المطرد » الذى طرحه جيمس بيكر ومع فشل هذا المشروع وتوجيه الانتقادات تقدم السيناتور بمقترحات لمواجهة مديونية الدول النامية وقد تضمنت مقترحات السيناتور برادلى العناصر التالية : ـ

- ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية والدعوة الى خفض أسعار الفائدة وشطب ٣ ٪ من حجم الدين الأصلى .
- تقديم حكومات الدول المتقدمة الصناعية قروضا للدول المدينة بقيمة ٣٠ بليون دولار سنويا .
- التزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى المباشر وتحرير التجارة وتخفيض الدعم .

وعلى الرغم مما احتواه مشروع برادلى من بعض العناصر الايجابية متلافيا بذلك بعض أوجه القصور فى مشروع بيكر ، إلا أنه يظل عاجزا عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التى تعانى منها هذه الأقطار . فعلى سبيل المثال فقد تلافى هذا المشروع أحد أوجه القصور فى مشروع بيكر وهو اقتصاره على عدد محدود من الدول المدينة (١٥ دولة فقط) كما أنها تضمنت للمرة الأولى الدعوة الى خفض أسعار الفائدة ، وشطب أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية وجددت الدور الذى يمكن أن تقوم به حكومات الدول المتقدمة الصناعية .

أما العناصر السلبية فتتمثل فى أن هذا المشروع أيضا ـ مثل مشروع بيكر ـ يشترط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولى وهى التوصيات التى أكدت الأحداث والوقائع فشلها فى معظم البلدان التى طبقتها وأدت الى نتائج عكس ما كان مرجوا منها . ونستخلص مما سبق أن كلا المشروعين (مشروع بيكر ومشروع برادلى) يدوران فى فلك واحد مع صندوق النقد ، وينظران الى أزمة الديون الخارجية على أنها مجرد أزمة دورية وليست أزمة هيكلية لها علاقة بطبيعة التطورات الاقتصادية التى شهدتها الأقطار المدينة والنظام الدولى ككل .

وكان من الطبيعى أن تنتهى هذه المرحلة بتعميق الأزمة بدلا من تخفيف حدتها وتضخم الحجم الاجمالى للمديونية وحدوث انخفاض حقيقى فى حجم تدفق رؤوس الأموال على الدول المدينة بالمقارنة بما خرج منها من أموال سدادا للديون وخدمتها وتزامن هذا مع تصاعد الحرب التجارية بين الدول الصناعية واغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية .

وقد أدى تضافر هذه العوامل إلى تعثر جهود الاصلاح الداخلية فى معظم الأقطار المدينة وبالتالى دخلت استراتيجية الديون مرحلة جديدة بخطة نيكولاس بريدى .

ثالثا خطة بريدى :

وفى الحقيقة فإن ما عرضه بريدى حتى الأن لايمثل خطة متكاملة وإنما هى مجرد إقتراحات تحتاج إلى الكثير من الدراسة والبحث . وتقضى هذه المقترحات باجراء تخفيض فى الديون الخارجية لـ ٣٩ دولة ذات المديونية الاثقل بمقدار ٢٠ ٪ من إجمالى المستحق عليها والبالغ ٣٤٠ بليون دولار فى غضون ثلاث سنوات ، وذلك من خلال دخول البنوك التجارية الدائنة فى مفاوضات تلقائية مع الدول المدينة لالغاء جانب من هذه الديون ، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين لضمان سداد أقساط الفوائد والديون على المبالغ المتبقية ، ولضمان عملية تحويل بعض هذه الديون الى سندات حكومية ، وذلك بشرط تنفيذها لخطط الاصلاح الاقتصادى للصندوق .

ومن الملاحظ أن الاعلان الأمريكى قد تزامن مع أحداث فنزويلا عندما عجزت عن تطبيق السياسات الاصلاحية الجديدة ، كما أنها جاءت فى أعقاب الاعلان اليابانى عن مساعدة البلدان الأكثر مديونية ، هذا فضلا عما طرحه الرئيس الفرنسى « فرانسوا ميتران » من مبادرات تهدف الى الالغاء الكامل لديون بعض البلدان الأفريقية خاصة (الفرنكوفونية) منها .

وبمعنى اخر فان الولايات المتحدة وجدت لزاما عليها أن تعلن عن موقف محدد وقاطع تجاه رؤيتها لهذه الأزمة .

ولم يحدد بريدى كيف سيتم خفض أعباء المديونية ولكن المقترحات تدور حول بدائل عديدة منها : اصدار حكومات الدول المدينة لسندات بالقيمة الاسمية للدين مع تحميلها سعر فائدة أقل من الأسعار السائدة عالميا (أى ٦ ٪ بالمقارنة بـ ١١ ٪) أو إصدارها سندات بالقيمة الفعلية للدين فى الأسواق الثانوية وتحميلها بسعر الفائدة السائد حاليا . أو حصول الأطراف الدائنة على أسهم وصكوك مالية فى مشروعات التنمية الناجحة فى الدول المدينة .

وعند محاولتنا لتقييم الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة أزمة ديون العالم الثالث لابد أن نشير أولا إلى أنها تعكس الى حد كبير مدى التغير الذى طرأ على الموقف الأمريكى تجاه المشكلة لأنها المرة الأولى منذ تفجر الأزمة عام ١٩٨٢ التى تعترف فيها الولايات المتحدة بضرورة اجراء خفض حقيقى فى حجم المديونية وما تتحمله الدول المدينة من أعباء خدمة هذه الديون وتمثل خروجا عن الخطة التى أعلنها بيكر عندما كان وزيرا للمالية عام ١٩٨٥ والتى كانت ترفض الغاء الديون وتقوم على منح الدول المدينة قروضا تجارية جديدة لمساندة جهود الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها تحت رعاية صندوق النقد الدولى وهو ما أسفر فى النهاية عن زيادة حجم المديونية نفسها .

لكن وعلى الجانب الأخر فان أهم الانتقادات التى توجه إلى خطة بريدى هى إستمرارها فى الاحتفاظ ببعض العناصر السلبية التى كانت من عوامل فشل المشاريع السابقة ، وفى مقدمتها اعتمادها على التحرك التلقائى للبنوك التجارية الدائنة ، فى حل هذه الأزمة وهو الأمر الذى ثبت فشله حتى الآن حيث لم تتقبل البنوك فكرة الاستغناء عن بعض الديون المستحقة على الأطراف المدينة ، وذلك على الرغم من قيام كبريات البنوك فى الولايات المتحدة باسقاط بعض الديون المستحقة على أمريكا اللاتينية ، وأقامت الاحتياطيات الكبيرة للتحوط من احتمالات عدم السداد . ومن هنا يأتى التعارض بين الطرفين فالبنوك ترغب فى ضمان استرداد الأموال المقترضة والمدينون يريدون تخفيض مدفوعات خدمة دينهم وتوفير مزيد من الموارد للنمو .

ومن الواضح أنه لايمكن التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة . ومن جهة أخرى فقد أعلنت بلدان أمريكا اللاتينية عن أن نسبة الـ ٢٠ ٪ المقترح الغاؤها من الديون ليست كافية ، وترى أن هذه النسبة لاينبغى أن تقل عن ٥٠ ٪

وعلى الجانب الأخر فان هذه الخطة تحتاج الى تمويل يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ بليون دولار الأمر الذى يتطلب زيادة رأسمال المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى ، وهنا تثار قضية الثقل النسبى للبلدان الأعضاء وتأثير ذلك على قرارات ومسار الصندوق (وفقا لطريقة التصويت المعمول بها داخل الصندوق) ومن هنا فاننا نتوقع ألا يختلف مصير هذه الخطة عن سابقاتها من الخطط المقترحة وذلك طالما استمرت وجهة النظر هذه لاتأخذ بعين الاعتبار طبيعة عملية التنمية المنشودة من أجل تحسين إقتصاد هذه البلدان والعمل على إتباع استراتيجية جديدة للنمو تتركز على زيادة المدخرات المحلية وإستخدامها أكفأ استخدام ممكن ، وهو ما يتطلب تدفق قدر من الأموال لتمويل هذه العملية . وهو ما لن يتأتى إلا عبر التفهم الكامل من الأطراف الدائنة لهذه العملية ، أما دون هذه النظرة فستفشل كل الخطط والاقتراحات فى هذا الصدد !! □



الانتخابات البرلمانية والتحولات السياسية فى الاتحاد السوفيتى

أمانى محمود فهمى

يكاد يجمع المحللون السياسيون ، فى الشرق والغرب ، على ان الانتخابات البرلمانية التى شهدها الاتحاد السوفيتى خلال شهرى مارس ويونيو من هذا العام وتعد اهم الأحداث السياسية التى شهدها العالم الشيوعى عامة والاتحاد السوفيتى خاصة فى الآونة الأخيرة ، فقد جرت اخر الانتخابات البرلمانية السوفيتية التى سمح فيها للناخبين بالمفاضلة بين اكثر من مرشح فى نوفمبر عام ١٩١٧ وبعد اسابيع قليلة من قيام الثورة فى اكتوبر من نفس العام والتى حصل فيها البلاشفة انصار فلاديمير لينين على ١٧٥ مقعدا من مقاعد البرلمان ، السبعمائة وسبعة ، وحصلت المجموعات اليسارية الاشتراكية الأخرى على اغلبية المقاعد . وبعد انعقاد البرلمان الجديد لجلسة واحدة قرر لينين الاطاحة بمنافسيه عن طريق حل البرلمان واعلان دولة الحزب الواحد اى ان الانتخابات الأخيرة تأثرت بعد مضى اكثر من ٧٠ عاما من الركود الانتخابى وتسلط المؤسسة الحزبية على الحياة البرلمانية فى الاتحاد السوفيتى . ورغم انه كثر الحديث عن اشراقة الديمقراطية التى بدأت تطل على الشعب السوفيتى وافصحت عن نفسها فى الانتخابات الأخيرة ، فقد جاءت نتيجة هذه الانتخابات محبطة الى حد كبير - اذ سقطت اسماء قيادية حزبية كبيرة وبلغ عدد الدوائر الانتخابية التى اقتصرت على مرشح واحد ٣٨٤ دائرة وأكدت بعض الجماعات المنشقة ان اللافتات التى تحمل اسماء مرشحيهم وبرامجهم كانت تنزع يوميا من على الحوائط مشيرين باصابع الاتهام الى الحزب وجاءت آخر واقصى مستويات هذا الاحباط بفشل « بوريس يلتسين » الرجل الثانى بعد جورباتشوف من حيث الشعبية السياسية فى الحصول على مقعد فى مجلس السوفييت الأعلى رغم فوزه فى انتخابات « مؤتمر نواب الشعب عن دائرة موسكو بنسبة ساحقة وصلت الى ٩٠ ٪

وهكذا ، فرغم ان الانتخابات فى حد ذاتها كانت خطوة ايجابية على طريق الاصلاح السياسى ، فقد كانت صورتها النهائية مشوهة ودون مستوى التوقعات ، وفى هذا التقرير ستتم متابعة وتحليل الأبعاد السياسية لهذه الانتخابات فى الاطار الاصلاحى لجورباتشوف بالمقارنة بنظام الانتخاب السابق مع تقييم موجز لها وتأثيرها على مركز جورباتشوف القيادى وعلى مستقبل اصلاحاته .

اولا : النظام السياسى السوفيتى :

ربما كان من اهم اسباب تميز او خصوصية العملية السياسية فى الاتحاد السوفيتى هو التاريخ المنفرد الذى عاشه هذا البلد ، اذ انه حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن هناك فرق صريح بين السلطة السياسية من ناحية وعقود الملكية الخاصة من ناحية اخرى الأمر الذى هو أحد اساسيات التقاليد السياسية فى الغرب . وكان ذلك نتيجة لغياب التجربة الاقطاعية . من تاريخ الاتحاد السوفيتى ، والتى تعنى غياب مبدأ سلطوية القانون كقوة ملزمة لكل من الحاكم والمحكومين ؛ وبمعنى آخر ، لقد اعتبر حكام روسيا فى ذلك الوقت ان القانون وسيلة للسيطرة على شعوبهم والادارة وليس كطريقة شرعية لادارة علاقاتهم برعاياهم . وعلى ذلك ، اختلعت الطبقة الحاكمة جميع انواع الروابط الالزامية التى انتزعت من اكثر من ٨٥ ٪ من الشعب السوفيتى جميع حقوقه المدنية والسياسية والانسانية حتى نهاية القرن الثامن عشر وعلى ذلك ، كان هناك منذ البداية وضع خارجى « للدولة » كمؤسسة تملك وتشرع وتتوسع على حساب المؤسسة الاجتماعية . ورغم محاولات التغريب التى بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر بهدف ملاحقة الغرب فى تقدمه الاقتصادى والعسكرى ، فقد ظلت الدولة تحتفظ ، بمكانتها الخاصة وان بدأت فى احداث تغييرات تشريعية وقانونية طفيفة فى الوقت الحالى .

وقبل الانتقال للحديث عن الاصلاحات السوفيتية

السياسية والانتخابات الأخيرة ، يجدر تقديم استعراض سريع للنظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى .

يعد « مجلس السوفييت الأعلى » اعلى الأجهزة التشريعية فى الدولة وله الحق فى ممارسة هذه الوظيفة التشريعية بصفة مطلقة ، وإلى جانب مجلس السوفييت الأعلى ، يضم النظام السياسى مؤسسات اخرى هى الحزب والمنظمات الجماهيرية تكون فى مجموعها هذا النظام وتتداخل فيه وظائفها نظريا وتطبيقيا .

وينص دستور الاتحاد السوفيتى على ان « سلطة الدولة » تعنى سلطة الجماهير البروليتارية ويمثلهم نواب منتخبون يعبرون عن ارادة الشعب السوفيتى التى يحتويها ويجسدها مجلس السوفييت الأعلى اما الحزب فسلطته اقناعية وليست قهرية او الزامية كسلطة الدولة .

ورغم ان نوعية التمثيل داخل مجلس السوفييت الأعلى لا تعكس بأمانة مصالح الشرائح الاجتماعية حيث يركز هذا التمثيل على افضل العناصر داخل التخصصات المهنية وفى الجمهوريات المختلفة ويضم نسبة عالية من المسئولين الحكوميين والمثقفين ، فإن عملية الانتخاب ذاتها لأعضاء المجلس تحقق للنظام المكاسب الآتية :

١ - اضفاء شىء من الشرعية السياسية على النظام وتحسين صورته فى الخارج خاصة وان معظم الأنظمة السياسية التى تمارس الانتخابات ، تخلطها بدرجة عالية من الفساد والتلاعب بأصوات الناخبين .

٢ - تعمل هذه الانتخابات كميزان لقياس درجة « الرضاء السياسى الشعبى » . بحيث يمكن اعطاء اشارات التحذير والانذار فى الوقت المناسب بما يسهل عملية تدارك المواقف وتهدئة الأوضاع .

٣ - تعد الانتخابات وسيلة تعبير نظام الدولة عن تضامنه مع ارادة الجماهير وطريقة شرعية لاستشفاف مدى نجاح أو فشل سياساته وبذلك تصبح جزءا هاما من وعاء التأييد والشعبية التى يسعى النظام الشيوعى للاحتفاظ بها .

أما عن العملية الانتخابية ذاتها فيسيطر عليها لجان الاقتراع التى يختار أعضاؤها هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى . وتقوم هذه اللجان بالتسجيل والتصديق على اسماء المرشحين الذين يتم اختيارهم من مواقع العمل باشراف المنظمات الجماهيرية ومراقبة عملية الانتخاب وفرز الأصوات تمهيدا لأعلان النتائج .

وتحرص كل من الحكومة والحزب على تأمين اكبر عدد ممكن من الناخبين فى اليوم المحدد للانتخابات ولذلك فهو دائما عطلة قومية كل خمس سنوات هى الفترة التى تفصل بين كل جولة انتخابية . ففى انتخابات عام ١٩٨٤ ، وصلت نسبة الناخبين ٩٩,٩٩ ٪ من مجموع القوة الناخبة وعلى سبيل المثال ، كان عدد الذين امتنعوا عن الذهاب الى صناديق الانتخاب فى جمهورية أوزبك ٣٠ ناخبا فقط من اجمالى ٨,٥ مليون ناخب . وبالمثل ، فى جمهورية تركمان فشل ناخب واحد فقط من ١,٥ مليون ناخب فى الادلاء بصوته فى انتخابات ذلك العام .

وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت سيطرة الدولة على العملية الانتخابية بهذا الأحكام ، يصبح التساؤل المشروع هو لماذا تهتم اجهزة الدولة بتعبئة كل هذه الملايين فى وقت الانتخاب ؟ الاجابة تكمن فى ان الغرض من هذه الانتخابات ليس اختيار المرشحين لأن عملية الترشيح ذاتها يسيطر عليها الحزب ايضا ، ولكن تعبئة التأييد الشعبى الشامل والكامل للنظام ، وهو ما دفع احد المعلقين الغربيين بوصف الانتخابات « بأنها » عملية شكلية يكون المرشح فيها هو النظام السوفيتى ذاته وليس اشخاص المرشحين .

وكما سبق القول ، فإن عملية الترشيح تتم عن طريق اجهزة الدولة السياسية مثل مؤسسات الحزب الأساسية النقابات العمالية والتجمعات العمالية او العسكرية ، وفى ظل هذه القواعد المحكمة ومع غياب اية عناصر معارضة من قائمة المرشحين ، يصبح من اليسير تفسير حالة اللامبالاة والفتور الانتخابى التى يقابل بها الشعب السوفيتى قضية الانتخابات فى بلاده والتى عبر ١٨ ٪ من البروليتارية السوفيتية عن استيائهم منها ، ويؤكد ذلك ما عرف بأسلوب « تجنب الانتخابات » حيث يقوم اكثر من ٤ ملايين مواطن بالحصول على تصاريح للانتخاب فى دوائر اخرى غير التى يتبعون لها سكنيا بحيث يصبح الانتخاب فى الدوائر الجديدة غير ملزم وبالفعل يمتنعون عن الادلاء بأصواتهم اما لعدم اقتناعهم بجدية الانتخابات او كوسيلة سلمية للتعبير عن استيائهم من النظام الحاكم وغالبا للسببين معا .

وتجدر الاشارة هنا الى ان التخطيط المركزى وامتلاك الدولة لأدوات الانتاج ، هما شرطان اساسيان لوجود هذا النوع من الأنظمة الشمولية . اى انه لم يكن من المستطاع للدولة والحزب اخضاع جميع فئات الشعب بعماله وفلاحيه ومثقفيه لسيطرة الدولة لو لم تكن هذه الدولة تملك حق توزيع الموارد والمكاسب وتحديد الدخول وتوفير فرص العمل ودرجة ما من العدالة الاجتماعية وحتى اختيار عناوين الصحف اليومية . ويعنى ذلك ، ان هذا النمط السياسى الشمولى يقوم على هذه المبادىء الاقتصادية الخاصة بحيث يصبح قرار الدولة بلفظ مبادىء الديمقراطية والتعددية الحزبية وتجاهل الحقوق الشخصية على مختلف انواعها ميسرا بهذا النوع من

الأنظمة او التركيبة الاقتصادية بل ومستندا عليها .

ثانيا : الانتخابات في اطار الاصلاحات السياسية :

منذ تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس عام ١٩٨٥ واعلانه عن خططه الاصلاحية في شتى المجالات ، فقد كان الهدف من هذه الاصلاحات في المجال السياسي « دمقرطة » الحياة السياسية السوفيتية الى حد ما وتخليص الحزب واجهزته ومؤسساته من الركود والتجمد ورفع مستوى المساهمة الجماهيرية في عملية صنع القرارات واعادة ربط الحياة السياسية بالواقع السوفيتي العام .

ورغم عمق هذه الأهداف واهمية ما تحقق بالفعل من اصلاحات سياسية ـ كما سنوضح في السطور القليلة القادمة ـ فقد اعلن جورباتشوف منذ البداية ان هدفه الأول هو اعادة احياء الاقتصاد السوفيتي وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة هذا الغرض . وقد ادرك جورباتشوف ، كما ادرك الصينيون من قبل ، ان المدخل الى الاصلاح الفعلي والجذرى هو باحداث تغييرات اجتماعية تؤدى الى فتح ابواب المجتمع المغلق بما ييسر الاصلاحات الاقتصادية ويضمن نجاحها . ولذلك ، كانت اكثر الاصلاحات الجورباتشوفية جرأة وراديكالية في المجال الاقتصادى ومجال السياسة الخارجية ، بينما بدت الاصلاحات السياسية وكأنها تحصيل حاصل فكما اعتمد النظام السياسى الشمولي في الاتحاد السوفيتي على المركزية الاقتصادية ، فإن تغيير هذا النمط الاقتصادى الى نمط اكثر انفتاحا ومرونة يستتبع بالضرورة احداث تعديلات سياسية وان كانت هذه التعديلات غير هيكلية بالطبع . وفي ظل الأوضاع الحالية ، تصبح هذه الاصلاحات ضرورية الى حد كبير على الأقل للاطاحة بالعناصر المعارضة لسياسة « البرويسترويكا » .

وقد شهد عام ١٩٨٧ اهم هذه التحولات السياسية والتى بدأت بمطالبة جورباتشوف بتطبيق مبادىء الديمقراطية على الانتخابات في الاتحاد السوفيتي وتشجيع مساهمة المواطنين فيها . وفي يونيو من نفس العام ، وافق الحزب الشيوعى في جمهورية استونيا على نشأة ما عرف باسم « الجبهة الشعبية » وهى مجموعة سياسية مستقلة عن الحزب الشيوعى ويعد هذا اول حدث من نوعه منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ .

وتوالت الاصلاحات بتصديق اللجنة المركزية للحزب الشيوعى في مايو ١٩٨٨ على برنامج عمل يقر حق المواطنين في المشاركة في قرارات الدولة ويهدف الى تدعيم الديمقراطية ويدعو الى اجراء انتخابات اعضاء لجان الحزب عن طريق الاقتراع السرى والانتخاب بين اكثر من مرشح بحيث لا تتعدى فترة العضوية في لجان الحزب عشر سنوات . وفي يونيو ١٩٨٨ واثناء انعقاد المؤتمر الطارىء للحزب الشيوعى ، رسم جورباتشوف الخطوط الأساسية لتعديل النظام الرئاسى بحيث يتم زيادة اعضاء مجلس السوفييت الأعلى الى ٢٢٥٠ عضوا اى بزيادة قدرها ٧٥٠ عضوا بحيث تدور الانتخابات بين اكثر من مرشح ، ثم يقوم اعضاء المجلس باختيار رئيس الدولة عن طريق الاقتراع السرى . اما البرلمان او « مؤتمر نواب الشعب » ، كما اسماه جورباتشوف ، فينعقد مرة كل عام وتكون مهمته بحث اهم القضايا السياسية والاقتصادية .

ورغم المعارضة الشديدة التى لاقتها هذه الاصلاحات ، فقد استطاع جورباتشوف الحصول على تأييد المؤتمر لأهم هذه الاصلاحات وهى :

١ ـ اعادة تنظيم الجهاز الحزبى بخاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الحزب ووظائف المجالس المحلية الشعبية المنتخبة .

٢ ـ ان لا تزيد فترة العضوية في الحزب والمناصب الرسمية عن عشر سنوات حيث تم الانتخاب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة اخرى وان يشمل هذا التعديل كبار المسئولين في السلطة حاليا بما فيهم جورباتشوف .

٣ ـ توحيد سلطتى سكرتير عام الحزب ورئيس الدولة في منصب واحد .

وعلى الرغم من اشراقة الانتاج السياسى هذه ، فإن احداث تغيرات حقيقية في الهيكل السياسى تحت قيادة جورباتشوف امر غير واقعى بل وغير مطروح على الساحة السوفيتية في المستقبل القريب وذلك لعدة اعتبارات نجملها فيما يلى :

أ ـ ان التقاليد الديمقراطية السوفيتية مهما حدث من تحولات تظل ضعيفة وغير مؤثرة بحيث لا تسمح باحداث تغيير ثورى يؤدى الى تعددية حزبية او تراجع في سيطرة الدولة على المجتمع وما الى ذلك من مظاهر الديمقراطية والسبب في ذلك لا يرجع فقط الى خصوصية تاريخ الاتحاد السوفيتي كما اسلفنا ، ولكن التطبيق والممارسة الفعلية للأيديولوجية السياسية قد اعطت في النهاية التقاليد السياسية المتبعة الآن في الاتحاد السوفيتي ولو اختلف التطبيق في حدته ومظهره لاختلف ايضا تراكم الخبرة والتقاليد السياسية فيما بعد .

ب ـ تشكل قضية تعدد الأقليات الأثنية ، والعرقية احد المشاكل القومية في الاتحاد السوفيتي ومنعا للصدام ، فإن تمثيل هذه الأقليات داخل مجلس السوفييت الأعلى

يتم بالتساوى رغم اختلاف التمثيل العددى لكل من هذه المجموعات وبسبب ذلك ، يرفض السياسيون السوفييت اى مساس بدور الحزب فى تحقيق ما يسمى « بالديمقراطية المركزية » وتوحيد هذه الشعوب تحت قيادة الحزب الشيوعى . ومن هنا ، تصبح المخاطرة بإدخال اى تعددية حزبية تهديد واضح للاندماج الاجتماعى الفريد ومدعاة لاثارة الشعوب غير الروسية التى استطاع النظام السياسى صهرها جميعا فى وعاء قومى موحد عن طريق سيطرة الحزب والدولة وتقديم الأيديولوجية الشيوعية على اية اختلافات عرقية او دينية .

وعلى ذلك ، فإن قضية الاصلاح السياسى فى الاتحاد السوفيتى ، وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون ، لا تناقش من قريب او بعيد اساسيات النظام السياسى ودعائم وجوده بل تهتم فقط بتحسين ادائه . وقد ادت موجة التفاؤل داخل وخارج الاتحاد السوفيتى بعد الشروع فى تنفيذ هذه الاصلاحات ، الى قلق بعض العناصر البارزة فى القيادة السوفيتية ، فأثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، حذر « بوريس يلتسين » وكان يرأس آنذاك دائرة موسكو فى المنظمة الحزبية ، من امكانية حدوث ازمة سياسية بسبب سوء فهم مغزى واهداف الاصلاحات السياسية رغم الاستقرار السياسى الذى يتمتع به الاتحاد السوفيتى . اما يجور ليجاشف ، السكرتير الثانى للحزب الشيوعى السوفيتى ، فقد اكد ان هذا الاستقرار انما مرده للسياسة الاجتماعية الصحيحة التى ينتهجها الحزب وبالمثل ، فإن اى محاولة لتغيير سياسة الحزب ستؤدى بالضرورة الى زعزعة هذا الاستقرار .

ثالثا : الانتخابات الأخيرة ومغزاها :

فى الثالث والعشرين من شهر اكتوبر الماضى ، نشر مشروع قانون انتخابات النواب والذى نص اساسا على ان تتم عملية الترشيحات لمجلس النواب عن طريق الاقتراع السرى وتشكيل مؤتمر نواب الشعب ويجمع بين صفتى البرلمان والمؤتمر الشعبى العام .

وكانت قد بدأت فى الاتحاد السوفيتى فى الحادى عشر من مارس الانتخابات النيابية لاختيار ٧٥٠ نائبا يمثلون المنظمات الاجتماعية السوفيتية والتى جرت فى مؤتمرات واجتماعات هذه المنظمات ومؤتمراتها . وبلغ عدد هذه المنظمات ٣٩ منظمة اجتماعية تنافست على الفوز بـ ٧٥٠ مقعدا نيابيا فى الانتخابات البرلمانية التى بدأت يوم الأحد ٢٦ مارس وكانت أول انتخابات حقيقية شهدها الاتحاد السوفيتى منذ أكثر من ٧٠ عاما .

وكان قانون الانتخابات الجديد الذى صدر فى الخريف الماضى واعتبره المراقبون من أخطر القوانين التى سنتها ادارة جورباتشوف ، يكفل حق تمثيل كل الفئات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية ويحدد نسبة تمثيلها فى البرلمان الجديد الى جانب الدوائر الاقليمية ، والسكانية والقومية . وكان أهم ما جاء فى هذا القانون وميزه عن سابقه هو أنه كفل لكل مواطن الحق فى الترشيح والاختيار من بين أكثر من مرشح . ورغم أن القانون الجديد لم يكفل حق المدنيين ويبلغ عددهم ٧٠ مليونا تقريبا ، فى انتخاب ممثليهم ، الا أنه سمح بترشيحهم عن طريق المنظمات الاجتماعية التى ينتمون اليها . كما أقر القانون الجديد عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان والمناصب الحكومية فيما عدا بعض الاستثناءات مثل مناصب رئيس الوزراء والنائب العام ورئيس المحكمة العليا .

١ ـ البرلمان السوفيتى الجديد :

١ ـ يتكون البرلمان السوفيتى الجديد من ٢٢٥٠ نائبا ، ويعين ثلث أعضاء البرلمان أى ٧٥٠ نائبا ، تعيينا مباشرا بمعرفة المؤسسات العامة وتشمل الجمعيات القومية ، اتحادات العمال ، المنظمات النسائية والحزب الشيوعى . ويتم التعيين اما بالاختيار أو بالانتخاب داخل كل من هذه المؤسسات . ويختار الحزب الشيوعى ١٠٠ نائب بينما تختار المؤسسات والتنظيمات الأخرى ٦٥٠ نائبا .

٢ ـ يتم اختيار باقى ثلثى أعضاء البرلمان أى ١٥٠٠ نائب عن طريق الانتخاب المباشر فى جميع الجمهوريات واذا لم يحصل مرشح على الأغلبية المطلقة فى دائرته ، تجرى انتخابات الاعادة بين المرشحين الفائزين بأكبر عدد من الأصوات .

٣ ـ يتولى البرلمان مهمة التشريع وانتخاب رئيس الدولة وانتخاب أعضاء مجلس السوفيت الاعلى ، المشرع الأول فى البرلمان السوفيتى ، ويضم ٥٤٢ نائبا من نواب البرلمان . وسيكون للبرلمان الجديد سلطة مناقشة التشريعات وصياغتها فى صورة قوانين تمهيدا للتصويت عليها ، بينما تظل مهمة الحزب الشيوعى هى عرض الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة على البرلمان .

٣ ـ ينعقد المجلس مرتين سنويا يستغرق كل اجتماع منهما اربعة أشهر وتكون مدة العضوية فيه خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

٢ ـ نتائج الانتخابات :

بدأت الانتخابات البرلمانية لانتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب الجديد فى صبيحة يوم الأحد ، السادس

والعشرين من مارس الماضى فى مناخ وصف بانه غلب عليه الطابع الديمقراطى وكان مفعما بالحماس الجماهيرى والتسابق على صناديق الاقتراع بينما سيطر على أذهان الناخبين أن أملهم البعيد فى تغيير الوضع القائم ، قد أصبح قاب قوسين أو أدنى .

وقد تنافس فى الانتخابات الأخيرة ١٨٩٥ مرشحا لاختيار ١٥٠٠ مرشح لعضوية « مؤتمر نواب الشعب » وينتمى أكثر من ٨٥٪ من هؤلاء المرشحين الى عضوية الحزب الشيوعى السوفيتى كما بلغت نسبة النساء بين المرشحين ١٦٪ .

أما بالنسبة لأعداد المرشحين داخل كل دائرة وهو أهم مؤشر على مدى حرية وديمقراطية الانتخابات ، فقد تنافس ثلاثة مرشحين أو أكثر من ١٦٣ دائرة ، وتنافس مرشحان فى ٩٨٣ دائرة بينما اقتصرت ٣٨٤ دائرة على مرشح واحد . وينتمى هؤلاء المرشحون الى ٦٩ جماعة عرقية مختلفة على مستوى الاتحاد السوفيتى . وكان على كل مرشح ، الحصول على نسبة ٥٠٪ على الأقل من أصوات الناخبين فى دائرته ليصبح عضوا فى مؤتمر نواب الشعب .

وكان أهم ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية هو سقوط عدد كبير من قيادات الحزب الشيوعى الأمر الذى أصاب الفئات المحافظة بالرعب والفزع . ومن هذه الشخصيات اللامعة التى هزمت فى الانتخابات : القائد الأعلى لمنطقة موسكو العسكرية ورئيس مجلس بلدية العاصمة ، ورئيس وزراء جمهورية ليتوانيا ورئيس جهاز المخابرات فيها ، وأميرال أسطول الشمال ، والقائد الأعلى للقوات السوفيتية فى المانيا الشرقية ورئيس حزب لينينجراد الشيوعى وعمدة المدينة وغيرهم من رجال الحزب .

وعموما ، فقد فازت المعارضة على مرشحى الحزب ، ففى جمهوريات البلطيق وهى ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ، فازت المعارضة بنسبة كبيرة من الأصوات خاصة « الحركة الشعبية المستقلة فى لتوانيا والتى فاز مرشحوها بـ ٣٠ مقعدا من بين ٤٢ مقعدا مخصصة لهذه الجمهورية بينما لم يحصل رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه على نسبة تؤهلهما للتمثيل فى البرلمان وفى أوكرانيا ، فازت الصحفية المعارضة « الايوشنسكايا » بـ ٩٠٪ من عدد الأصوات وبذلك تفوقت على ٤ مرشحين حزبيين . أما فى لينينجراد ، فقد حصل زعيم الحزب على ١٥٪ فقط من الأصوات بعد هزيمة ساحقة حققها مهندس سوفيتى بحصوله على ٧٤ ٪ من مجموع أصوات الناخبين . وفى انتخابات الدائرة المركزية التى رشحت ١٠٠ من أعضائها لشغل المقاعد المائة المخصصة للحزب فى البرلمان ، فقد صوت ١٢ عضوا ضد انتخاب ميخائيل جورباتشوف و ٧٨ ضد انتخاب « ليجاتشيف »، أكثر العناصر محافظة داخل القيادة السوفيتية .

أما أشهر الشخصيات التى فازت فى هذه الانتخابات ، فكان « بوريس يلتسين » عن دائرة موسكو وحيث حصل على ٩٠ ٪ من أصوات الناخبين بينما تلقى مرشح الحزب الشيوعى هزيمة قاسية وكان « يلتسين » قد طرد من رئاسة فرع الحزب الشيوعى فى موسكو فى عام ١٩٨٧ وجاء انتصاره على هذه الصورة فى الانتخابات البرلمانية تحديا صريحا لحملة التشهير المنظمة التى شنها عليه الحزب والأجهزة الوسدية إبان حملته الانتخابية وكان من أسباب هذه الحملة ، أن « يلتسين » طرح فى برنامجه عددا من النقاط التى أدت الى اثارة مشاعر الكثيرين ضده واهمها الغاء امتيازات كبار قيادات الحزب والدولة وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الجميع والدعوة الى مناقشة قضية تعدد الأحزاب واخضاع نشاطه ونشاط هيئاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمساءلة البرلمانية وكذلك نشاط القوات المسلحة والسياسة الخارجية للدولة الى جانب المناداة بحرية الصحافة وتأجيل بعض برامج الفضاء لمدة خمس سنوات تسمح بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين .

وفى الوقت الذى تظاهر فيه أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن فى مدينة « بريفان » عاصمة جمهورية أرمينيا السوفيتية المطالبة باقصاء زعيم الحزب فى الجمهورية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، أوصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى خلال جلستها المنعقدة فى ٢٢ مايو الماضى بانتخاب الزعيم السوفيتى « ميخائيل جورباتشوف » رئيسا للبرلمان السوفيتى الجديد . وبالفعل ، تم اختيار « جورباتشوف » رئيسا للبرلمان ورئيسا للاتحاد السوفيتى فى جلسة افتتاح البرلمان الجديد والتى وصفت بأنها تاريخية ـ وكان « جورباتشوف » هو المرشح الوحيد لهذا المنصب بعد أن سحب « بوريس يلتسين » ترشيحه ورفض البرلمان ترشيح عضو آخر .

وكانت أول أزمة تواجه البرلمان السوفيتى خلال اجتماعه لانتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى ، عندما أعلن نواب جمهورية ليتوانيا مقاطعتهم هذه الانتخابات . بيد أن تدخل جورباتشوف أدى الى احتواء الأزمة واستئناف عملية الانتخاب .

فى الثامن والعشرين من مايو الماضى ، اعلنت نتائج

انتخاب أعضاء مجلس السوفييت الأعلى الذى سيكون مهمته مناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية والداخلية » وكانت المفاجأة فشل « بوريس يلتسين » عضو الحزب الشيوعى السوفيتى المنشق فى الفوز فى هذه الانتخابات رغم حصوله على ٩٠ ٪ من مجموع الأصوات الناخبة خلال انتخابات البرلمان الجديد عن دائرته موسكو .

كان « يلتسين » قد رشح نفسه على قائمة الجمهورية الروسية الفيدرالية والتى خصص لها ١١ مقعدا فى مجلس السوفييت الأعلى . وقد أشار المراقبون أن الجمهورية الفيدرالية هى الجمهورية الوحيدة التى رشحت عددا يتجاوز العدد المخصص لها من الأعضاء فيما وصف بأنه أحد مناورات الحزب لاستبعاد « يلتسين » من عضوية مجلس السوفييت الأعلى ـ الجهاز التشريعى الحقيقى فى الدولة .

رابعا : تقييم الانتخابات

لقد كانت الانتخابات البرلمانية التى شهدها الاتحاد السوفيتى خلال الشهور القليلة الماضية ، حدثا سياسيا فريدا بكل المقاييس أكد الوعى السياسى الذى يتمتع به المواطنون السوفييت رغم اعتقاد الكثيرين بأن سنوات الديكتاتورية الطويلة قد محت هذا الوعى تماما ، كما كانت بمثابة الضوء الأخضر لبقية الأحزاب الشيوعية فى أوربا الشرقية لأن تحذو حذو الاتحاد السوفيتى ـ فكانت انتخابات بولندا وفوز ممثلى حركة تضامن على مرشحى الحزب الشيوعى فى بولندا . غير أن هذه الانتخابات أظهرت من الدلائل السلبية ما يكفى للاعتقاد بأنها قد تكون آخر الخطوات الاصلاحية الراديكالية التى سيقوم بها الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف على الأقل ، فى المستقبل القريب :

أولا : لقد أثبتت الانتخابات هبوط وأحيانا غياب شعبية الحزب الشيوعى السوفيتى وعكست مدى استياء الشعب السوفيتى من سياسات الحزب مما يجعل من مهمة جورباتشوف فى محاولة تعديل هذه السياسات بدون المساس بسلطوية الحزب غاية فى التعقيد والصعوبة .

ثانيا : أظهرت الانتخابات جدية قضية الأقليات فى الاتحاد السوفيتى خاصة وأنه بعد مرور أقل من شهر على هذه الانتخابات ، تدخلت الدبابات لقمع الاضطرابات فى جورجيا السوفيتية بعد أن تفجرت منها المظاهرات المطالبة باستقلال جورجيا وانفصالها عن الاتحاد السوفيتى .

ثالثا : ربما كانت أخطر دلالات الانتخابات هى تمسك الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى بالاحتفاظ بسلطاته وسيطرته على المجتمع كاملة حتى فى ظل اصلاحات جورباتشوف فرغم فوز بعض عناصر المعارضة فى انتخابات مجلس نواب الشعب ، فقد أظهرت المحصلة النهائية للانتخابات أن حوالى ٩٠ ٪ من الفائزين ينتمون للحزب الشيوعى السوفيتى مما يؤكد سيطرة الحزب الكاملة على البرلمان الجديد حتى فى ظل قانون الانتخاب الجديد وظهور أكثر من مرشح فى عدد كبير من الدوائر الانتخابية .

رابعا : ربما كانت أخطر وأدق دلالات الانتخابات جنوح الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف الى إبعاد منافسيه وتجميع مقاليد الحكم فى يده اذ أنه أصبح سكرتير عام الحزب الشيوعى ورئيس مجلس السوفيت الأعلى ورئيس الدولة ـ وهى جميعا مناصب كفيلة باعادة مركزة السلطة التنفيذية فى يده والتمهيد للانتقال الى ديكتاتورية جديدة . وكان ابعاد « بوريس يلتسين » من عضوية مجلس السوفيت الأعلى دليلا واضحا على هذا الاتجاه حتى أن أحد المسئولين قد علق بأن ابعاد يلتسين معناه أن مؤتمر نواب الشعب قد رفض موقف ٦ ملايين من أهالى موسكو الذين منحوه أصواتهم فى انتخابات مارس الماضى . كما أن الشخصية الاصلاحية الوحيدة التى ضمها مجلس السوفيت الأعلى هى المؤرخ الشهير « روى ميدفيديف » الذى كان موضع اضطهاد السلطات السوفيتية فى الستينات والسبعينات بسبب كتاباته حول فترة حكم ستالين .

والآن ، وبعد قيام البرلمان السوفيتى الجديد ، تقوم مناقشات ساخنة حول الصلاحيات الممنوحة لجورباتشوف والحزب الشيوعى خاصة بعد ظهور بعض التقارير حول المصادمات الدامية التى وقعت بين الجنود والمتظاهرين فى جمهورية جورجيا السوفيتية وراح ضحيتها ١٩ قتيلا وألف جريح واتهام جورباتشوف باخفاء المعلومات عن ملابسات القضية التى وصفت بأنها مذبحة جماعية مدبرة للمشتركين فى المظاهرات .

وقد يكون من التسرع اعتبار هذه المؤشرات دليلا على تداعى اصلاحات جورباتشوف غير أن الادعاء بأنها ستقلل من شعبية جورباتشوف وسحر اصلاحاته ادعاء يستند الى درجة كبيرة من الواقعية ، وان فقدان جورباتشوف لبوريس يلتسين ، أحد متطرفى الاصلاح ، ليشير الى تخبط وتعثر فلسفة الاصلاح بين الرغبة فى الانفتاح على العالم الخارجى والتقاليد السياسية السلطوية للاتحاد السوفيتى . وربما كانت الأحداث الدامية التى تشهدها الصين والتى استوحى جورباتشوف من فلسفتها الاصلاحية القديمة الكثير ، حتى وصل الأمر الى تدخل الجيش لقمع المظاهرات ـ ربما كانت هذه التطورات على أرض العملاق الشيوعى الصينى رمزا صادقا على « معضلة الاصلاح » فى العالم الشيوعى . □



أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى

وفاء ثروت

كان الخامس عشر من فبراير يوما فاصلا فى تاريخ أفغانستان ، ذلك اليوم الذى غادر فيه آخر جندى سوفيتى الأراضى الأفغانية وأخذت قوات المجاهدين الأفغان فى الاستيلاء على المناطق التى ينسحب منها السوفيت وقاموا بمحاصرة المدن الرئيسية ولاسيما كابول وجلال أباد . ومن الناحية النظرية يمكن القول أن الانسحاب السوفيتى أخرج المشكلة الأفغانية من الاطار الدولى الى الاطار الداخلى حيث أنه أنهى تورطا مسلحا لدولة عظمى فى دولة من دول العالم الثالث ولكن إستمرار التدخل الخارجى بالشئون الداخلية لأفغانستان ينذر بأضخم العواقب ، وما الحرب المشتعلة حول كابول ومدينة جلال أباد الا دليل على ذلك ، فالقصف العشوائى المتبادل بين القوات الحكومية من جانب وقوات المجاهدين من جانب آخر وسقوط مئات الضحايا وازدياد سوء الحالة الصحية والغذائية للسكان وصعوبة وصول الامدادات الغذائية والطبية للمدن المحاصرة نظرا لاعتراض قوات المجاهدين تلك الامدادات مظاهر توضح جميعها مدى تردى الأحوال داخل الأراضى الأفغانية .

ويهدف هذا التقرير الى دراسة تطور الوضع فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى من خلال إستعراض مواقف الأطراف التى لها علاقة بالمشكلة وذلك من خلال عدة مستويات .

١ ـ المستوى الدولى : الاتحاد السوفيتى ـ الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ المستوى الاقليمى : باكستان ـ ايران ، السعودية .

٣ ـ المستوى الداخلى : حكومة كابول ـ المجاهدين .

اولا المستوى الدولى :

١ ـ الاتحاد السوفيتى :

إتجه الاتحاد السوفيتى الى تسوية الأمور داخل أفغانستان قبل إتمام انسحابه ولذا تحرك الاتحاد السوفيتى على عدة أصعدة :

الصعيد الأول : ١ ـ محاورة المعارضين المقيمين فى باكستان : بوصفهم الأغلبية بين صفوف المجاهدين ولكن فى إطار انهم قوة بين قوى عديدة معنية بالصراع وليسوا القوة الوحيدة ، فتوجه يولى فورنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتى بزيارة الى باكستان من أجل التحاور مع فصائل المجاهدين حول شكل الحكومة القادمة فى أفغانستان حيث عرض الجانب السوفيتى إشتراك حزب الشعب الديمقراطى الحاكم فى افغانستان مع فصائل المجاهدين ولكن قوبل ذلك الاقتراح بالرفض من جانب المجاهدين وقام وزير الخارجية السوفيتى شيفرنادزة بزيارة أخرى لباكستان من أجل نفس الغرض ، بالاضافة الى إجراء مباحثات مع بنازير بوتو حول الوضع فى أفغانستان ما بعد الانسحاب السوفيتى ودعوتها الى عدم مساندة المجاهدين بالأسلحة والمعدات العسكرية ولم تؤت تلك الزيارة أى نتائج ايجابية .

٢ ـ فتح الحوار مع المجاهدين الذين يقيمون فى طهران : حيث إجتمع فورنتسوف بهم فى طهران لمناقشة شكل الحكومة فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى .

٣ ـ إعادة فتح الحوار مع الملك ظاهر شاه : حيث توجه فورنتسوف لمقابلته فى روما ، حيث أعلن بعدها الملك عن موافقته للرجوع الى افغانستان واقتراح سوفيتى بعودة الملك لرئاسة البلاد ولكن رفض المجاهدون ذلك الاقتراح .

وبذلك نجد أن الاتحاد السوفيتى حاول العمل لاستتباب الأمور فى أفغانستان قبل إتمام انسحابه عن طريق الحوار مع جميع القوى ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل نظرا لرفض المجاهدين أى اقتراحات سوفيتية ومطالبة السوفيت بإنهاء تدعيمهم لحكومة كابول ولاسيما من الناحية العسكرية بالاضافة الى فشل السوفيت فى اقناع باكستان بوقف إمداداتها العسكرية للمجاهدين .

وفى ذلك الاطار تم الانسحاب السوفيتى فى موعده ٨٩/٢/١٥ وتركز الاهتمام السوفيتى فى العمل بشتى الطرق من أجل صمود كابول فى مواجهة هجمات وحصار المجاهدين، حيث أن صمود كابول بعد خروج السوفيت سيعنى بين ما يعنى ليس مجرد وضع المشكلة الأفغانية فى إطار جديد بعيدا عن أى تورط سوفيتى بل وكذلك فشل المجاهدين الذين يحاصرونها، وبذلك يكون الحل عبر نوع من المساومة ممكنا تماما.

وهكذا يتلخص الموقف السوفيتى فى :

١ - دعوة الأطراف الخارجية ولاسيما باكستان ومن ورائها الولايات المتحدة بالالتزام باتفاقيات جنيف ووقف امدادات السلاح للمجاهدين.

٢ - استمرار مساندة وتدعيم حكومة كابول :

٣ - الاصرار على اشتراك حزب الشعب الديمقراطى فى أى تسوية فى أفغانستان.

ب - الولايات المتحدة الأمريكية :

صرح مسئول الادارة الأمريكية أن الرئيس بوش قرر استمرار تزويد المجاهدين بالسلاح طالما بقيت حكومة نجيب الله المدعومة من السوفيت ونسب الى هذا المسئول أيضا القول بأن المساعدات الأمريكية ضرورية حيث أن السوفيت خلفوا كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية قبل إنسحابهم. وقد نسب الى النيوزويك تايمز قولها بأن طوال عقد كامل من الحرب فى أفغانستان لم يكن من الصعب تأييد وفهم عملية تسليح المقاومة الأفغانية ولكن بعد الانسحاب السوفيتى هل تبدو تلك العملية مفهومة ومنطقية من الناحيتين السياسية والأخلاقية. ونلاحظ أن ادارة ريجان قد أعلنت أنها ستوقف امدادات السلاح للمجاهدين عند إنسحاب السوفيت ولكن بعد موافقة السوفيت على الانسحاب. غيرت ادارة ريجان موقفها لتعلن أنها سوف تستمر فى تسليح الثوار طالما استمر الجانب السوفيتى فى تسليح حكومة كابول.

ويتلخص الموقف الأمريكى فى :

١ - ضرورة استمرار دعم المجاهدين بالسلاح.

٢ - اسقاط حكومة كابول.

ثانيا : المستوى الأقليمى :

أ - باكستان :

أعلنت بنازير بوتو عن عزم حكومتها إقامة فيدرالية مع أفغانستان مما دفع نجيب الله الى إتهام باكستان بأنها تسعى الى الاستيلاء على مناطق هامة وحساسة من بلاده، ويرى بعض المراقبين فى إعلان بوتو عن الفيدرالية الاسلامية بأنها تطور خطير فى علاقات البلدين وان واشنطن مازالت تحلم بوحدة البلدان الثلاثة «باكستان - ايران - افغانستان» حيث نظرية كسينجر قوس الأزمات. وتشير التقارير الى أن باكستان مستمرة فى إمداد المجاهدين بالسلاح، بل تشير بعض المصادر أن القوات الباكستانية شاركت المجاهدين فى الهجوم الأخير على مدينة جلال أباد انطلاقا من بيشاور، وقد نفت باكستان ذلك بشدة.

ويتلخص موقف باكستان فى :

١ - العمل على إسقاط حكومة كابول عن طريق مساعداتها للمجاهدين الافغان.

٢ - تمكين المعارضة الأفغانية «المجاهدين» من السيطرة على السلطة فى أفغانستان تحت مظلة باكستانية.

ب - ايران :

تدعم ايران الفصائل الشيعية للمجاهدين المقيمين فى أراضيها وقد استضافت ايران اجتماع فورنتسوف مع تلك الفصائل وتشير بعض المصادر الى أن إيران تمسك بورقة المجاهدين الشيعة من أجل المساومة مع الاتحاد السوفيتى على مستويين :

الأول : العلاقات الايرانية - السوفيتية.

الثانى : اقامة حكومة افغانية ترضى عنها إيران :

جـ - السعودية

اعترفت السعودية بالحكومة الأفغانية المؤقتة التى تم الاعلان عنها وقامت باستضافة اجتماع الطائف بين فورنتسوف وبعض فصائل المجاهدين الأفغان - ومن المعروف أن السعودية تؤيد وتساعد الفصائل التى تتخذ من باكستان مقرا لها.

ثالثا : المستوى الداخلى :

أ - حكومة كابول :

أطلق نجيب الله السكرتير الأول لحزب الشعب الديمقراطى دعوة للمصالحة الوطنية بين الحكومة والمجاهدين الأفغان من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة تضم جميع القوى الأفغانية «الحكومة والمعارضة» ولكن ذلك الاقتراح قوبل بالرفض من كافة الفصائل الأفغانية للمجاهدين فاتجه نجيب الله الى دعوة المجاهدين الأفغان الموجودين فى أفغانستان بالفعل الى المصالحة الوطنية، وعندما بدأ المجاهدون فى حصار العاصمة كابول قام نجيب الله بتدريب ٣٠ الفا من أعضاء الحزب وتشكيل كتائب قتالية مشتركة من المتطوعين والقوات المسلحة الدفاع عن كابول والمدن الأخرى الرئيسية.

وقد وجهت حكومة كابول إتهاما لباكستان بخرق اتفاقيات جنيف الموقعة فى ٨٨/٤/١٤ التى نصت على عدم تدخل كل من باكستان وأفغانستان فى الشئون الداخلية

للأخرى ، فى حين إستمرت باكستان فى تقديم العون للمجاهدين وقدمت شكوى الى مجلس الأمن بذلك ، واقترحت حكومة كابول بوجود مراقبين دوليين على الحدود الأفغانية الباكستانية .

ويمكن تلخيص موقف حكومة كابول فى :

١ ـ الرغبة فى تسوية الأمور سلميا وتكوين حكومة وحدة وطنية يكون الحزب طرفا فيها .

٢ ـ الرغبة فى عدم تدخل أى من الأطراف الخارجية فى أفغانستان « باستثناء الاتحاد السوفيتى بالطبع » .

٣ ـ الاصرار على استمرار الدعم السوفيتى للحكومة الأفغانية .

ب ـ المجاهدون :

شدد المجاهدون الأفغان حصارهم وهجماتهم على العاصمة كابول قبل إنتهاء الانسحاب السوفيتى ، وقاموا بمحاصرة مدينة جلال أباد وتبادل القصف العشوائى منهم وبين القوات الحكومية وتشير المصادر لوجود خلافات حادة بين فصائل المجاهدين على عدة مستويات .

المستوى الأول : الخلافات بين فصائل المعارضة التى تتخذ من باكستان مقرا لها والفصائل التى تتخذ من ايران مقرا لها ، مما أدى الى تكوين مجلس الشورى والحكومة المؤقتة بدون الفصائل المقيمة فى إيران ، نظرا للخلاف حول عدد المقاعد ، حيث أصرت الفصائل الايرانية « مجازا » على الالتزام باتفاق وقعه معهم رئيس تحالف الشيعة للثوار المقيمين فى باكستان صبغة الله مجددى يعطى التحالف الشيعى فى ايران ١٠٠ مقعد من مقاعد مجلس الشورى « ٥٢٩ » مقعدا و « سبعة مناصب وزارية فى الحكومة المؤقتة التى تتكون من ٢٨ عضوا الأمر الذى رفضته الفصائل الموجودة فى باكستان

المستوى الثانى : الخلاف بين الأصوليين والمعتدلين فى الفصائل السبع الموجودة فى باكستان حول عدة أمور منها كيفية المواجهة مع حكومة كابول « من الناحية التكتيكية » ويلاحظ أن الأصوليين السبب فى رفض مطلب الفصائل الشيعية بالمائة مقعد فى مجلس الشورى ، حيث أصر الأصوليون على اعطائهم ٦٠ مقعدا فقط حيث أنهم أقلية .

المستوى الثالث : الخلاف بين الجناح العسكرى والسياسى : يشير عدد من المراقبين الى النزاعات والخلافات بين القيادة السياسية والعسكرية للمجاهدين فقد صرح أحد القادة العسكريين بقوله « نحن القيادة العسكرية قمنا بواجبنا وهزمنا العدو وعلى القيادات السياسية القيام بواجبها وإن يجدوا حلا سياسيا لخلافاتهم »

وتشير بعض المصادر الى أن القادة العسكريين يتهمون السياسيين بأنهم لايرغبون سوى فى السلطة والشهرة والنفوذ .

وتشير مصادر دبلوماسية غربية أن التوتر قد تصاعد بين القيادة العسكرية التى حاربت فى أفغانستان ، والسياسة التى راقبت ذلك من الخارج وتشير ايضا الى أنه كثيرا ما ترفض القيادات العسكرية تنفيذ أوامر القيادة السياسية .

وتشير بعض المصادر الغربية أن الثوار بدأوا يتعثرون ولاسيما فى المدن الأربع الكبرى كابول ، جلال أباد ، وقندهار ، وهيرات ،

ويمكن القول بأن المقاومة قد أحرزت بعض النجاح على المستوى الدبلوماسى حيث قبلت منظمة المؤتمر الاسلامى الحكومة الأفغانية المؤقتة كعضو من أعضائها كما أن الجولة التى قام بها قلب الدين حكمتيار وزير خارجية الحكومة المؤقتة فى عدد من الدول العربية والاسلامية أدت الى تأييد كبير وأعتراف كل من السعودية والبحرين وماليزيا والسودان .

يبقى هناك تساؤل يثار :

هل يشكل المجاهدون الأفغان عنصرا مستقلا أم أنهم مجرد ورقة تستخدم من أطراف خارجية لتحقيق مصالحها فى أفغانستان ؟؟

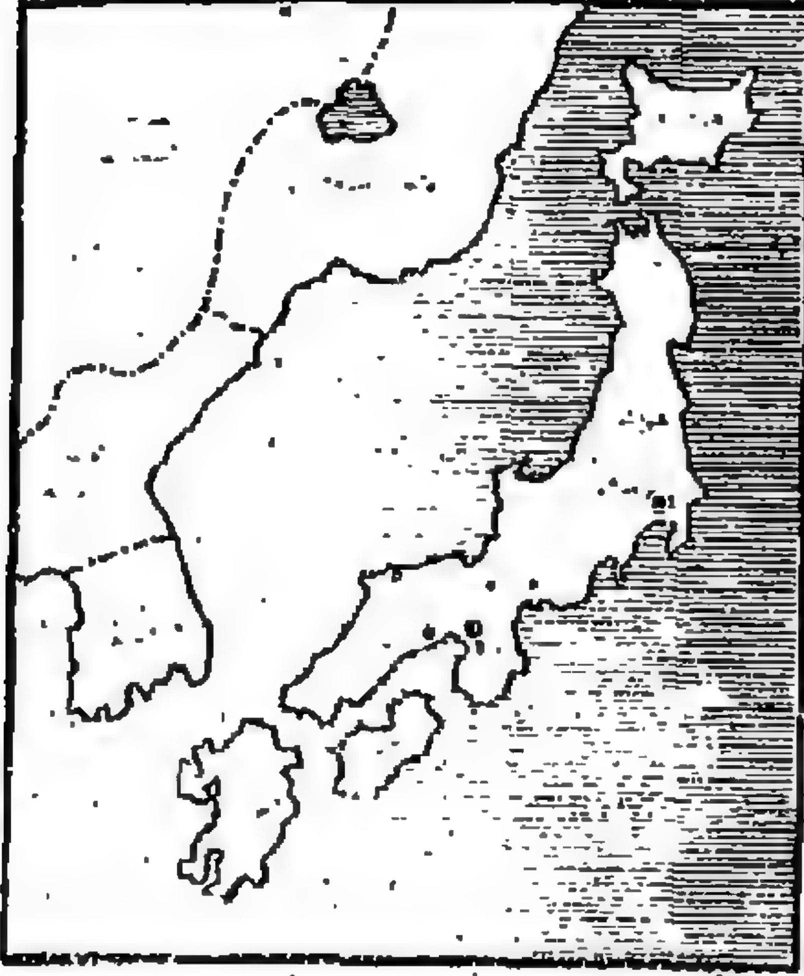
تشير بعض المصادر أن المجاهدين لايشكلون ذلك العنصر المستقل حيث أنهم لعبة فى يد من يمولونهم ، ولارغبة لهم الا فى النفوذ والشهرة والمال

رؤية مستقبلية :

من الصعب التنبؤ بما سيجرى فى أفغانستان وذلك يرجع بصورة أساسية الى وجود العديد من القوى والأطراف التى تتحكم فى الصراع ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتساؤل الهام ، هل يمكن أن تنعم دولة عانت من الحرب والدمار حوالى عقد من الزمان بالسلام والاستقرار ؟ فأفغانستان قبل التدخل السوفيتى كانت من أكثر دول العالم فقرا فما بال حالها الآن !!

ويمكن القول أنه لو استمر الحال على ماهو عليه الان ، فإن ذلك البلد سيظل يعانى لسنوات قادمة من الحرب الأهلية المدمرة

أما اذا أجابت الأطراف المتصارعة دعوة السلام وتخلى المجاهدون عن بعض من التشدد فمن الممكن تكوين حكومة وحدة وطنية تعمل على البناء والتشييد ، مع وجود ضمانات دولية مؤكدة بعدم التدخل فى شئون افغانستان ولكن يلاحظ أن ايجاد تلك الضمانات شىء بالغ الصعوبة حيث أن الدول التى لها مصالح فى أفغانستان والمنطقة بشكل عام لن تتخلى عنها بسهولة . □



السياسة والمال فى اليابان

نزيرة الأفندى

فى الثالث والعشرين من شهر يوليو الحالى يوضع الحزب الديمقراطى الحر وهو الحزب الحاكم فى اليابان ، فى مجال الاختبار الفعلى .

فى النتائج التى ستتمخض عنها انتخابات تجديد نصف مقاعد مجلس الشيوخ اليابانى البالغ عدد اعضائه ٢٥٢ عضوا . وعلى الرغم من انها انتخابات روتينية تجرى فى ظل أحكام الدستور اليابانى ، كما أن الحزب الديمقراطى الحر ، ظل متربعا على مقعد الحكم على مدى يتجاوز الثلاثين عاما . الا ان الظروف والأحداث التى سبقت هذه الانتخابات اضفت عليها أهمية خاصة ، تجاوزت ما عداها بما فى ذلك أحداث فضيحة « لوكهيد » عام ١٩٧٤ ، والتى أدت الى استقالة رئيس الوزراء حينذاك الا وهو « كا كاوى تاناكا » أحد القوى الرئيسية فى الحزب الديمقراطى الحاكم .

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة ، التى ألقت ظلالا من الشك وأوجدت فجوة ضخمة من عدم الثقة بين الناخب والحزب الحاكم اليابانى ، فتتمثل فى الفضيحة المالية السياسية التى عرفت باسم « ريكروت » والتى أدت الى اعتقال ستة عشر من رجال المال والسياسة اضافة الى استقالة اربعين واربعين آخرين من مناصبهم كما شملت الفضيحة استقالة اثنين من كبار رجال الصحافة وانتحار سكرتير رئيس الوزراء المستقيل « نوبرو تاكيشتا » ليرتفع بذلك عدد الأفراد الذين قتلوا أنفسهم فى ظل فضائح مالية وسياسية الى ثلاثة وعشرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدموا أرواحهم فداء لسادتهم الذين يحصلون على الأموال ويحاطون بسياج الحصانة البرلمانية أو النفوذ السياسى ! !

وفضيحة « ريكروت » تتلخص فى قيام الشركة خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى اكتوبر ١٩٨٦ ، بطرح مجموعة من الأسهم الخاصة بشركة تابعة لها ، للشراء من قبل العاملين فيها رجال الأعمال والسياسيون وقد كان الشق الثانى لعملية طرح هذه الأسهم ، يتمثل فى عملية البيع السرية التى تمت فى سبتمبر ١٩٨٦ ، لمجموعة من كبار رجال السياسة والمال فى اليابان وهم الذين تضمنتهم قائمة من قبل المدعى العام .

وبعد ان تمت عملية البيع الوهمية أو الرشاوى الضمنية ممثلة فى الأسهم المجانية تم عرض اسهم الشركة فى البورصة للتداول . ومن هنا قفز سعر السهم من ٤٤٦٠ ين الى ٥٩٠٠ ين ، أو ما يعادل ١٩٠ دولارا الى ٣٠ دولارا . ومن ثم حقق رجال السياسة والمال الذين يتربعون على القمة فى اليابان . ارباحا طائلة من فروق الأسعار . ناهيك عن التبرعات والمرتبات الشهرية التى كان يحصل عليها أقارب واتباع هؤلاء المسئولين تحت مسميات مختلفة . وتبدو خطورة فضيحة « ريكروت » مقارنة بما سبقها ، الا وهى فضيحة « لوكهيد » فى اتساع نطاق الأولى مقارنة بالثانية . حيث ان قائمة الاتهام فى عام ١٩٧٤ لم تتضمن سوى رئيس الوزراء حينذاك « تاناكا » اضافة الى عدد محدود من الشخصيات . بينما كانت القائمة فى عام ١٩٨٩ ، تشمل اثنين من رؤساء الوزراء (نوبرو تاكيشتا ، ياساهيرو ناكاسونى) اضافة الى مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية فى حكومة تاكيشتا . كما ان اجمالى الشخصيات الذين شملتهم هذه القضية لا يقل عن مائة وخمسين شخصا بأى حال من الأحوال . وبغض النظر عما اذا كانوا قد اعتقلوا ، أو استقالوا ، أو اعترفوا فى ظل الحماية البرلمانية .

واذا كانت هذه ابعاد « القضية أو الفضيحة » وما ترتب عليها من تطورات سياسية وقانونية فان الأمر قد يبدو لأول وهلة غير قابل للتأويل أو الجدل ، فيما يتعلق بمستقبل الحزب الديمقراطى الحر « فهو حزب مدان من قبل قوى الشعب ممثلا فى الناخبين » . الا أن التمعن فى

واقع الحياة السياسية بصفة عامة والأوضاع الداخلية فى الحزب الديمقراطى الحاكم بصفة خاصة يجعل هذا الأمر قابلا ـ ليس لمجرد التأويل ـ ولكن ايضا للتبرير ولو الى حين ـ على المدى القصير . مما أفقد ـ التطورات السياسية التى تلت هذه القضية ـ قوتها . وجعلها تدخل فى نطاق المناورات الحزبية وردود الأفعال التهدئية ، بدلا من ان تكون استجابة حقيقية لمطالب شعبية .

حساب الأرباح والخسائر :

من الحقائق المؤكدة والتى تضاف الى رصيد الحزب الديمقراطى الحر ، ان اليابان قد نعمت وتمتعت فى ظل حكمه منذ عام ١٩٥٥ وحتى الأن بأداء اقتصادى يلهث الجميع للحاق به ، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وآخر بصمة ـ فى ظل التطورات الأخيرة ـ اقرار الميزانية الجديدة والتى بلغت ٦٠,٤ الف مليار ين . أو ما يعادل ٩٦٠ مليار دولار ، وذلك باغلبية كبيرة ، وعلى الرغم من الوضع الحرج للحزب الحاكم .

الا انه فى المقابل ، توجد العديد من المآخذ على أداء هذا الحزب ، بل وبعض القضايا الاقتصادية التى تجعل للانتخابات العامة الخاصة بتجديد نصف مقاعد حزب الشيوخ ، أهمية اضافية .

فمن المسلم به ـ وكما سبق الاشارة الى ان فضيحة « ريكروت » قد القت بظلالها وعمقت الشكوك وأزمة الثقة بين الناخب والحزب الديمقراطى الحر . وذلك الى جانب قضية ضريبة الاستهلاك . التى فرضت فى اطار برنامج « الضرائب الجديد » . حيث أن هذه الضريبة تمس قطاع كبير من المواطنين وبخاصة اصحاب الدخول الثابتة من افراد الطبقة الوسطى . كما ان موقف الحكومة أمام المزارعين ليس بأفضل حال ، حيث تسود دوائرهم موجة من التذمر نتيجة لرضوخ « بكين » لضغوط « واشنطون » فيما يتعلق بفتح الأسواق اليابانية امام الصادرات الزراعية الأمريكية .

فاذا اضفنا الى ما سبق ، فضيحة « ريكروت » لاتضح لنا أهمية هذه الانتخابات التى ستجرى خلال الثالث والعشرين من الشهر الحالى . فى الوقت الذى وصلت فيه شعبية الحزب ، طبقا لاستطلاعات الرأى العام الى أدنى مستوياتها . وترى الدوائر السياسية حتمية حصول اعضاء الحزب على ٥٤ مقعدا من اجمالى عدد المقاعد المتصارع عليها فى الانتخابات القادمة وهى ١٢٦ مقعدا . حتى يستطيع الحزب الحاكم الاحتفاظ بأغلبيته فى مواجهة أحزاب المعارضة (بالنسبة لمجلسى الشيوخ والنواب) بينما كان نصيب الحزب من هذه المقاعد قبل اجراء الانتخابات يبلغ ٧٣ مقعدا .

التجميل السياسى :

بمتابعة ، الخطوات التى اتخذهاالحزب الديمقراطى فى أعقاب هذه الفضيحة المالية والسياسية نجد أنها تدخل فى اطار « عمليات التجميل السياسى » وليس العلاج من خلال عملية استئصال جذرية لمواطن الفساد داخل الحزب .

حيث انه من الواضح ـ فى ظل احداث عام ١٩٧٤ ، وما ترتب عليها من انعكاسات وخطوات داخل الحزب ـ أن للمال سطوته داخل الحزب الديمقراطى الحاكم فى اليابان بدليل انه فى سنوات السبعينات تم وضع حد اقصى لما يقدمه السياسى وبخاصة كبار اعضاء البرلمان « الدايت » من تبرعات حيث انه فى اطار هذا الأسلوب يتم شراء ولاء العديد من صغار أعضاء المجلس ، وكذلك الناخبين وهذا يعنى استمرار « الحلقة المفرغة » الخاصة بعملية « الفساد السياسى » بواسطة المال . حيث ان رجال السياسة لابد لهم من أموال ضخمة للاستمرار فى الحلبة . كما ان هناك أعداداً متزايدة من رجال الأعمال يرغبون فى شراء رضاء « رجال السياسة » لدعم مصالحهم الاقتصادية كما قد تكون خطوة على طريق النزول الى حلبة السياسة ايضا .

ومن الواضح ايضا من خلال تكرار الفضائح المالية السياسية ، ان العبرة التى قدمتها « فضيحة لوكهيد » لم يستوعبها رجال الحزب الديمقراطى الحاكم . بدليل أن الفضيحة الجديدة كانت أضخم وأوسع نطاقا حيث تضمنت تقديم مبلغ ٣,٢٦ مليار دولار فى صورة مدفوعات مباشرة أو ضمنية للمتهمين .

وبالنظر الى الخطوات التى اتخذها الحزب لمواجهة ردود الأفعال المترتبة على « فضيحة ريكروت » . نجد جزئية الاجراءات والتى ساهمت الأحزاب المعارضة ذاتها فى اقتصارها على هذه الصيغة .

أولا : من المعروف أن الحزب الديمقراطى الحاكم ، تتحكم فيه خمس مجموعات أو شعب رئيسية ، يتولى القيادة فيها أربع شخصيات سياسية بارزة ، هى « نوبروتاكيشتا » « ياساهيرو ناكاسونى » و « شينتاروابى » ثم كيش ميزاوا . أما المجموعة الخامسة فيتزعمها « توشيو كوموتو » ولكنه لا يملك من النفوذ والقوة السياسية ما يؤهله لمصارعة الشخصيات الأربع السابقة ، ومن هنا كان عدم طرح اسمه ضمن المرشحين لمنصب رئاسة الوزراء .

ثانيا : ذكرت اسماء رؤساء الشعب الرئيسية فى الحزب الديمقراطى الحاكم ضمن تحقيقات المدعى العام فى « فضيحة ريكروت » وقام البعض مثال « ناكاسونى »

بالاستقالة من منصبه الحزبى . بينما استقال الآخرون . تاكيشتا وميزاوا من مناصبهم الحكومية ، ونفس الموقف بالنسبة « لشينتارو ابى » الذى تولى منصب سكرتير الحزب ، واستقال منه .

اذا فان القيادات الرئيسية فى الحزب مدانة جميعا أمام الشعب اليابانى وان لم يصدر ضدها قرارا بالاعتقال ، لأنها تتمتع بالحصانة البرلمانية ، فى ظل عضويتها فى « الدايت » .

ثالثا : عندما طرح اسم « ماسايوش أوتو » لتولى منصب رئاسة الوزراء ، فى ظل مساندة الحزب الحاكم له . باعتباره وجها سياسيا معروفا ، وذى خبرة طويلة ويتمتع بنظافة اليد والسمعة السياسية . طالب « أوتو » بضرورة وجود اصلاحات فعلية وعملية تطهير جادة داخل صفوف الحزب ، كشرط اساسى لقبوله هذا المنصب . وحيث ان العملية تجميل اكثر من كونها اصلاحا فعليا . فقد انهارت الصفقة .

رابعا : رغبة من الحزب فى ان تكون الأثار السلبية المترتبة على فضيحة « ريكروت » فى أضيق نطاق . كانت المناورة السياسية التى قام بها « ياساهيرو ناكاسونى » بالاستقالة من الحزب حتى يتم افساح الطريق أمام وزير الخارجية فى حكومة « تاكيشتا » والذى رشح لمنصب رئيس الوزراء ألا وهو « سوسوكى اونو » .

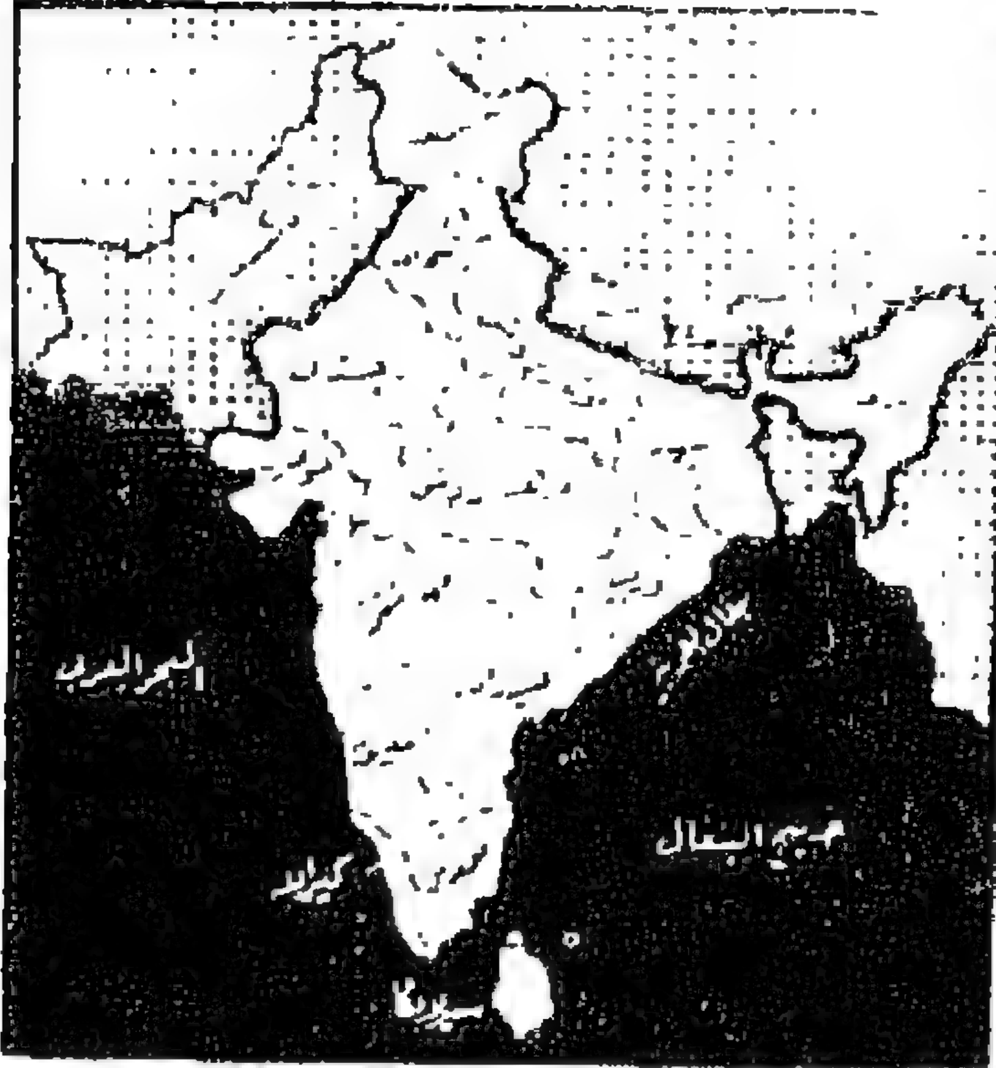
خامسا : وحيث ان رئيس الوزراء الجديد الذى تم الموافقة عليه من قبل الحزب الحاكم بأغلبية ضئيلة وفى ظل جدل شديد ينتمى الى المجموعة التى كان يرأسها « ناكاسونى » فى الحزب الحاكم والتى تملك ٨٨ مقعدا فى الدايت .

وحيث ان « رئيس الوزراء الجديد » رجل نظيف وسياسى كفء فى مجال منصبه الأخير ، الا وهو وزير الخارجية الا انه لم يكن يتطلع الى منصب الرئاسة لعدم توليه رئاسة مجموعة أو شعبة قوية داخل الحزب وان ترشيحه وانتخابه ، قد تم بمساعدة المجموعات الأربع التى يرأسها شخصيات سياسية مدانة جميعا فى فضيحة ريكروت . نجد ان هناك العديد من علامات الاستفهام حول امكانية وقدرات الرئيس الجديد فى تقديم صورة نظيفة للشخصية الحزبية السياسية فى اليابان على الصعيد الداخلى واستعادة ما فقده الحزب الديمقراطى الحر أمام الناخب اليابانى من هيبة .. نتيجة لعبة ـ « السياسة والمال » .

ومن ثم فإن الأيام هى التى ستوضح ما اذا كان رئيس الوزراء الجديد سيقوم بدوره المناط به والذى يتطلبه منصبه أم أنه سيكون مجرد شخص لملء فراغ المقعد ، حتى يستطيع الساسة القدامى نفض فضيحة « ريكروت » عنهم . واستعادة المنصب مرة أخرى .

سادسا : ومن الأمور المثيرة للدهشة فى هذا السياق العام للأحداث ان نجد ان احزاب المعارضة والتى تشمل « الحزب الاشتراكى » وحزب الحكومة النظيفة ، الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، اضافة الى حزب الاتحاد الديمقراطى الاشتراكى والحزب الشيوعى . لم تبرز على الساحة السياسية وبما يتفق وتطورات الأحداث . لتغتنم هذه الفرصة التى تبدو اكثر ملاءمة لها من احداث « لوكهيد » التى شهدتها اليابان فى عام ١٩٧٤ .

بل انه من المفارقات الغريبة ، ان يكون احد اعضاء حزب الحكومة النظيفة الذى يكون كرد فعل لسياسات الفساد السياسى . أحد المتهمين الرئيسيين فى فضيحة « ريكروت » انها لعبة « السياسة والمال » ليس فقط فى اليابان ولكنها فى كل مكان ، وان اختلفت الدرجات وتدرجت الظلال بعد ان اصبحت السياسة صناعة وليس مجرد ممارسة ديمقراطية . □



الانتخابات البرلمانية فى سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين

سفير : احمد توفيق خليل

كان لى شرف تمثيل مصر ، مجموعة المراقبين الدوليين التى دعتها جمهورية سريلانكا لمتابعة الانتخابات العامة البرلمانية التى اجريت فى فبراير سنة ١٩٨٩ . ولقد كانت التجربة ذات جوانب قد تكون حديثة او مستحدثة خاصة لأن الدعوة للقيام بهذه المهمة الدقيقة جاءت من جانب الحزب الحاكم وبموافقة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى فضلا عن أن ذلك جاء توقيته فى مرحلة صعبة نظرا للضائقة الاقتصادية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية الى جانب استمرار وتزايد نشاط الجماعات الارهابية التى تسعى بطريقة مدروسة لزعزة المؤسسات الديمقراطية التى مازال شعب سريلانكا يعتز ويتمسك بها بدليل ارتفاع نسبة التصويت العام بالرغم من توالى حوادث الارهاب والاغتيال تنفيذا لتهديد الجماعات الارهابية لكل من يجرؤ على ممارسة حقه الانتخابى بالتصويت فى ظل النظام القائم .

استجابت عشر دول الدعوة التى وجهها المفوض العام للانتخابات ، باسم حكومة سريلانكا وبموافقة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية كما تقدم للمشاركة فى مجموعة المراقبين الدوليين . وقد بلغ عدد المراقبين ١٨ عضوا ينتمون الى الدول العشر التالية :

(٥) من اعضاء مجلس العموم البريطانى (٤ من حزب المحافظين وواحد من حزب العمال)

(١) من باكستان (قاضى سابق بالمحكمة العليا لباكستان ، ويتردد انه سيكون احد المرشحين لمحكمة العدل الدولية بلاهاى)

(٣) من بنجلاديش : وزير سابق للخارجية والعدل والثانى النائب العام سابقا ، والثالث سفير سابق

(٢) من نيبال : وزير مالية سابق ، والثانى سفير سابق

(٢) من الفلبين : عضو برلمان

(٢) من الهند : وزير سابق ، والثانى سكرتير عام للخارجية سابقا

(١) من زامبيا : سفيرها لدى الهند وسريلانكا

(١) من الجزائر : سفيرها لدى الهند وسريلانكا

(١) من اورجواى : يمثل الاتحاد الدولى للاحزاب الديمقراطية المسيحية ومقره بروكسل

بالاضافة الى كاتب هذا المقال

طبيعة المهمة

تسمية بجماعة او مجموعة المراقبين الدوليين تعبر بذاتها عن طبيعة المهمة التى أوكلت اليها وهى مراقبة الحملة الانتخابية فى مراحلها الأخيرة ومتابعة عملية الاقتراع العام ذاتها عن كثب (يوم ١٩٨٩/٢/١٥) فى اكبر عدد ممكن من الدوائر الانتخابية فى طول البلاد وعرضها . وذلك بجمع المعلومات وتكوين الانطباعات اللازمة لتقييم مدى حرية ونزاهة الانتخابات العامة ، واصدار تقرير تضمنه ملاحظاتها ورأيها يتم نشره على أوسع نطاق دون أى قيود . ولقد تأكد حرص المسئولين فى سريلانكا على كفالة الحرية الكاملة لمجموعة المراقبين فى عملهم فرادى ومجتمعين وذلك فى سلسلة اللقاءات التى عقدتها المجموعة فى مطلع اضطلاعها بمهمتها مع المفوض العام للانتخابات ووزير الخارجية ، ثم رئيس الجمهورية نفسه عشية سفر المراقبين الى الدوائر الانتخابية . فكان الخط الواضح لكل هؤلاء هو حرص الادارة بشتى الوسائل على توفير الحرية الكاملة للمراقبين فى الاتصال بجميع ممثلى الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى وبجمهور الناخبين فى أى مكان على مستوى مراكز التصويت فى أى مرحلة من مراحل العملية الانتخابية .

بالرغم من كل هذه العوامل الايجابية فانه لا يخفى فى الوقت ذاته أن مهمة مجموعة المراقبين الدوليين لا تتعدى بطبيعتها نطاق الملاحظة والمراقبة والابلاغ ، أى التعبير

عن الرأى بالطريقة المناسبة دون الخوض فى أى نواح أخرى قد تمس الاختصاص الداخلى للدولة الداعية ، كالتدخل فى موضوعات الشكاوى أو محاولة انصاف أصحابها . على أن كل هذه المحاذير لم تمنع اعضاء المجموعة من الاستماع لأى شكوى من أى حزب أو أى جهة عن سير الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع ذاتها ومدى الالتزام أو عدم الالتزام فيها بالقانون الانتخابى فى سريلانكا ، باعتبار أن آراء هذه الأحزاب والتجمعات السياسية عنصر لازم لمساعدة مجموعة المراقبين الدوليين فى تكوين رأيها وتقديرها وتقييمها لمدى حرية ونزاهة العملية الانتخابية وذلك استجابة لدعوة ورغبة الدولة الداعية نفسها .

وقد دفعت كل الاعتبارات المتقدمة الى قيام مجموعة المراقبين الدوليين باعداد ونشر بيان صحفى (فى ١٩٨٩/٢/١٣) أهم ما جاء فيه فى هذا الصدد أن وجودهم فى سريلانكا هو تعبير عن التضامن مع شعب سريلانكا فى استمرار تأييده وتمسكه بتقاليده الديمقراطية ، وهو كذلك تعبير عن الأمل فى أن ذلك التمسك بتلك التقاليد سيخدم السلام وروح الوئام والتصالح فى البلاد . كذلك عقدت المجموعة بمبادأة منها مؤتمرا صحفيا فى كولمبو كان فرصة أخرى للاجابة على التساؤلات المختلفة وأيضاحا لمفهوم اللجنة لمهمتها .

كيف قامت الجماعة بمهمتها

فى اجتماع تنظيمى اقتصر على أعضائها تم وضع توصيف لمهمتها فى خطوات موجهة لنشاطها على مرحلتين .

الأولى : تستمع المجموعة بكامل اعضائها اثناء وجودها فى العاصمة كولمبو الى كل من يرغب من ممثلى الأحزاب والتجمعات السياسية فى الادلاء برأيه وملاحظاته .

والمرحلة الثانية : يشكل اعضاء المجموعة تسع فرق (مراقبان لكل فريق) تغطى كل منها دائرتين انتخابيتين ويكون سفر كل فريق الى الإقليم فى اليوم السابق على الانتخابات للتمكن من عمل الترتيبات اللازمة مع السلطات المحلية لتغطية اكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية يوم اجراء الانتخابات ذاتها . ورغبة فى تحديد الاطار العام لأهم الملاحظات المطلوبة فقد اتفقت المجموعة على وضع عدد من المعايير الارشادية لتسجيل ملاحظات كل فريق على حدة ، ومنها : مراقبة عملية التصويت ذاتها فى كل مركز من مراكز الانتخابات التى سيختار كل فريق زيارتها فى الدوائر الانتخابية الموكولة إليه وذلك : لتكوين انطباع عن مدى تعرض الناخبين لأى ضغط من عدمه - الاطمئنان الى سلامة اختام صناديق الإنتخاب - التأكد من وجود ممثلى جميع الاحزاب فى كل مركز انتخابى تتم زيارته - رصد أى شكوى من ممثلى الاحزاب والناخبين بخصوص قوائم الإنتخاب أو عملية التصويت ذاتها وسريتها - كيفية صيانة ونقل صناديق الانتخاب بعد نهاية التصويت فى الوقت المقرر ، مراقبة عملية فتح الصناديق فى مراكز التجمع وعملية فرز الأصوات واحصائها وتسجيلها والتأكد من وجود ومتابعة ممثلى جميع الاحزاب فى تلك المواقع الخ ..

الاداء الفعلى

على ضوء هذه القواعد والمعايير والخطوط الارشادية استكملت مجموعة المراقبين الدوليين المرحلة الأولى من اعمالها اثناء فترة وجودها فى العاصمة كولمبو بالاستماع الى زعماء وممثلى جميع الأحزاب والتجمعات السياسية كبيرها وصغيرها والتى تقدمت بمرشحين للانتخابات البرلمانية ، فالى جانب السكرتير العام للحزب الحاكم (حزب الاتحاد الوطنى) فقد استقبلت المجموعة السيدة باندرانيكا زعيمة أهم احزاب المعارضة . وبلغ عدد هذه الأحزاب والتجمعات السياسية تسعة ، اجتمعت بهم مجموعة المراقبين الدوليين خلال يومين متتاليين .

وفى سياق هذه اللقاءات أيضا استقبل وزير الخارجية المجموعة (١٩٨٩/٢/١٣) ، الذى رحب بوجودهم فى سريلانكا معبرا عن الشكر الخالص والتقدير الكبير لاستجابة دولهم ومنظماتهم للقيام بمهمة مراقبة الانتخابات البرلمانية مساعدة لسريلانكا والتى توضح فى رأيه ثقة الحزب الحاكم فى نفسه باعتبار أن ليس لديه ما يخفيه عن المواطنين فى سريلانكا أو عن انظار العالم أجمع . وكرر وزير الخارجية ان دعوة مجموعة الرقابة الدولية للقيام بهذه المهمة جاء بناء على موافقة جميع الأحزاب والتجمعات السياسية فى سريلانكا وأكد أن لجماعة الرقابة الدولية واعضائها فرادى ومجتمعين كامل الحرية فى التنقل اينما شاءوا ومخاطبة أى جهة أو أى شخص يختارونه مؤكدا ان جهات الادارة فى سريلانكا ستعمل على تيسير مهمة المجموعة بتدبير جميع سبل التنقل السريع لتغطية اكبر رقعة ممكنة فى الدوائر الانتخابية فى البلاد .

كذلك استقبل رئيس الجمهورية السيد/ بريماداس (رئيس الوزراء السابق) اعضاء المجموعة صباح يوم ١٩٨٩/٢/١٤ قبيل سفرهم الى الاقاليم لتغطية العملية الانتخابية وكرر رئيس الجمهورية مضمون ما ذكره وزير الخارجية فى اليوم السابق . هذا وبالرغم من أن الأوضاع السياسية الداخلية فى سريلانكا تخرج عن نطاق هذا المقال إلا ان اجابات رئيس الجمهورية عن تساؤلات

اعضاء مجموعة المراقبين عند لقائه بهم تلقى الضوء أيضا على مفهومه وتمسكه بالديمقراطية كخير اسلوب لمشاركة الشعب على أوسع نطاق فى حل مشاكل البلاد الأساسية ـ فقد ذكر رئيس الجمهورية أنه يعمل على استمالة العناصر المناوئة للدخول فى الساحة السياسية ونبذ الارهاب وذكر تأييدا لذلك أنه كان يأمل فى تأجيل الانتخابات لاتاحة الفرصة أمام هذه العناصر للمشاركة فى الانتخابات ولكن تعذر ذلك هذه المرة نظرا لأن قانون الانتخاب نفسه يلزم باجرائها فى موعدها المحدد عقب حل البرلمان وفق ما ينص عليه دستور البلاد .

وفى المرحلة الثانية لاعمال مجموعة المراقبين ـ ليبين سافرت الفرق التسع المشكلة الى الدوائر الانتخابية لمتابعة ومراقبة عملية الاقتراع العام عن كثب فى اكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية . وقياسا على ماقمنا به يمكن القول ان الفرق الأخرى قد اختارت زيارة المراكز الانتخابية على ضوء اللقاءات التى تمت فى الاقاليم مع الممثلين المحليين للاحزاب والمرشحين عشية يوم اجراء الانتخابات اى على ضوء ماتوقعه هؤلاء من وقوع بعض المخالفات فى هذا الموقع او ذاك والتى وجدنا من المناسب التحقق منها بزيارة تلك المواقع يوم الاقتراع العام . وقد تمكنا خلال ذلك اليوم من زيارة ٢٦ مركزا انتخابيا من بداية حلول ميعاد الفتح فى الصباح الباكر وحتى اتمام اغلاق صناديق الانتخاب فى الموعد المحدد لها فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، كذلك تابعنا عملية فتح الصناديق الانتخابية فى ثلاثة مراكز رئيسية حيث تمت عملية فرز التذاكر الانتخابية وتسجيل الأصوات الى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى وذلك فى وجود ممثلى الاحزاب او مرشحيهم .

وفى اليوم التالى اجتمعت مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها فى كولمبو العاصمة لتبادل المعلومات وتجميع الانطباعات . وقد تمكنت المجموعة ككل من تغطية عشرين من الدوائر الانتخابية الاثنى والعشرين ، كما اتضح ان جميع الفرق التسع قد تمكنت من الانتشار فى طول البلاد وعرضها بفضل التسهيلات الكبيرة التى اتاحتها جهات الادارة المحلية لسرعة الانتقال ومنها طائرات هيلوكوبتر وسيارات للتنقل السريع بين المراكز الانتخابية المختلفة تحت حراسة مسلحة . كذلك كان هناك اجماع على الثناء على حرص رجال الادارة فى الاقاليم على الاستجابة السريعة لكل طلبات اعضاء مجموعة الرقابة الدولية وذلك بالرغم من المهام الثقال الأخرى الملقاة على عاتق رجال الادارة والبوليس وخاصة ازاء استمرار حوادث الاغتيالات والتهديدات والقاء القنابل فى اماكن متفرقة من جانب الجماعات الإرهابية التى كان هدفها الأوحد هو افساد العملية الانتخابية بث الرعب بين صفوف الناخبين لصدهم عن ممارسة حقهم الانتخابى .

هذا وقد اعد كل فريق من الفرق التسع تقريرا عن مشاهداته وملاحظاته وتم بحث جميع هذه التقارير فى عدد من اجتماعات مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها واسفر تبادل وجهات النظر الى الخروج بانطباع عام يمكن ايراد نقاطه الاساسية فى الاتى :

ـ وقعت عدة احداث ارهابية فى عدد غير قليل من المناطق ارجعت غالبتها الى الجماعات المتطرفة التى تحارب فكرة الاقتراع العام ذاتها فى ظل النظام الحالى . كذلك وقعت بعض المخالفات التى نسبت الى اشخاص ينتمون الى بعض الاحزاب السياسية .

ـ بالرغم من حوادث القتل والقاء القنابل واقامة المتاريس فى بعض المناطق الى جانب ارهاب الناخبين بالقصاص الحال واللاحق ، فان الملاحظة الجديرة بالتسجيل هى الرغبة الجارفة لدى الغالبية العظمى من الناخبين فى الادلاء باصواتهم .

ـ ساهمت قوات البوليس ، والجيش احيانا فى طمأنه الناخبين بتوفير الحماية اللازمة لتمكينهم من تحقيق رغبتهم فى ممارسة حقهم الانتخابى ـ ولذلك جاءت نسبة التصويت مرتفعة نسبيا (اكثر من ٧٠ ٪) على مستوى البلاد بالرغم من انخفاض فى بعض المراكز الانتخابية نظرا للعمليات الارهابية .

تقرير المجموعة

اعدت مجموعة المراقبين الدوليين تقريرا مبدئيا أشارت فيه الى مجمل الانطباعات المتقدمة وضمنته انه بالرغم من بعض المآخذ فانه من الممكن القول بان الانتخابات كانت فى مجملها حرة ونزيهة .

ولقد كان من الطبيعى ان يكون اعداد وصياغة مثل هذا التقرير عملية دقيقة خاصة ازاء تضارب الاراء احيانا نتيجة لإختلاف التقدير باختلاف الظروف والأحداث فى طول البلاد وعرضها الى جانب الاعتبارات السياسية التى تحيط بالموضوع وتقدير مجموعة الرقابة الدولية لأهمية وحساسية الصياغة التى سيعبرون بها عن انطباع وتقييم اعضائها ككل . على ان التقرير المبدئى الذى اعدته المجموعة جاء متوازنا فلم يخف شيئا وخلص فى الوقت ذاته الى تقييم فيه كثير من الانصاف لجهات الادارة ولاحزاب المعارضة ، وقد تمت اذاعته ونشره فى جميع الصحف ووسائل الاعلام ، ولم يصل لعلمنا اى نقد له لحين مغادرتنا للبلاد بعد قرابة ثلاثة

ايام من النشر. هذا وقد كلفت المجموعة عضوين من اعضائها (نيبال والفلبين) باعداد تقرير تفصيلى عن مهمتها تكون نواته مجموعة التقارير التى اعدها كل فريق من الفرق التسع التى انتشرت فى الدوائر الانتخابية ، وسيتم بعد ذلك تحرير التقرير على جميع اعضاء المجموعة لابداء ملاحظاتهم او اقتراح التعديلات عليه وذلك قبل طبعه ونشره وفق طلب الجهات المهنية فى سريلانكا

تقييم التجربة

فكرة دعوة جهات اجنبية محايدة لمراقبة عملية الانتخابات ليست جديدة تماما فى هذه المنطقة من العالم فقد سبق ان قامت جهة غير حكومية بمراقبة انتخابات الرئاسة الأخيرة فى باكستان كما ان لجنة من دول الـ SAAC قد قامت بنفس المهمة فى سريلانكا عند اجراء انتخابات رئاسة الجمهورية فى ديسمبر سنة ١٩٨٨ والتى اسفرت عن فوز السيد / بريماداسا بالرئاسة ، وقد تم نشر تقرير عن ذلك . وقد استفادت مجموعة المراقبين الدوليين للانتخابات البرلمانية من هذه التجربة السابقة فائدة غير قليلة ، كما تمكنت بذلك من تنظيم عملها والقيام بمهمتها بطريقة أوسع نطاقا ولعلها اوفق من سابقتها . والفكرة فى ذاتها لها بطبيعة الحال مزايا ومثالب ومحاذير غير قليلة ، فالخط الفاصل بين الحياد الواجب والمساس بالشئون الداخلية خط دقيق قد ترحب او لاترحب به الاحزاب الحاكمة والمعارضة . على ان دعوة مثل هذه المجموعة الدولية للقيام بهذه المهمة الدقيقة انما يشير فى المقام الأول الى اطمئنان الحزب الحاكم الى قوته بل قد يعد تدليلا على ذلك ، كما ان وجود مثل هذه المجموعة خلال الحملة الانتخابية او مراحلها الأخيرة بما فى ذلك العملية الانتخابية ذاتها يعد عاملا رادعا لجميع الاطراف يساهم فى زيادة الثقة فى الوسائل الديمقراطية وفى ترسيخ اهمية نزاهة العملية الانتخابية وحريتها .

فهل تكون الفكرة نواة لارساء تقليد جديد قد تستقر فائدته وايجابياته فى الاذهان ويتسع نطاق تطبيقة بمرور الزمن .

من المناسب ان نختتم هذا المقال بالاشارة الى ان عدداً غير قليل من الانتخابات البرلمانية فى سريلانكا حتى سنة ١٩٨٢ قد اسفرت عن تغيير الحزب الحاكم . كذلك يجدر التذكير بان سريلانكا تأخذ بنظام المفوض العام للانتخابات الذى يشغله شخص يضمن استقلاله ان تعيينه يتم بواسطة رئيس الجمهورية ولكن لا يجوز عزله الا بموافقة البرلمان ، وله سلطات واسعة فى تسيير العملية الانتخابية فى ادق تفاصيلها ضمانا لاكبر قدر من تكافؤ الفرص امام جميع الاحزاب والتجمعات السياسية وكفالة حرية الناخبين فى ممارسة حقهم الانتخابى .

كما نود الاشارة فى لمحة عابرة الى ان سريلانكا قد اخذت فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة بنظام القوائم مع التمثيل النسبى . وقد اسفر ذلك ـ كما هو معروف ، عن حصول الاحزاب المعارضة خاصة الحزب الذى تتزعمه السيدة/باندرانيكا (الذى انخفضت شعبيته) على عدد من المقاعد ماكانت لتحصل عليه فى نظام الانتخاب الفردى . فهم يؤمنون فى سريلانكا بحاجة النظام الديمقراطى الى معارضة لها وزنها حتى تستشعر تأثيرها على مجريات الأمور وبالتالى تنطلق فى مواقفها من ارضية تحمل مسئولية المساهمة الحقيقية فى مواجهة واقتراح الحلول لمشاكل البلاد . والجديد فى نظام الانتخاب فى سريلانكا دون الخوض فى التفاصيل هو انه الى جانب التمثيل النسبى فقد ترك للناخب ايضا حق الاختيار من بين عدد من المرشحين فى القائمة الحزبية ، بمعنى ان عددهم فى القائمة الحزبية الواحدة يفوق عدد المقاعد المخصصة للدائرة الواحدة ـ فالتصويت يتم باختيار الناخب للحزب وكذلك اختيار عدد من بين الاسماء المدرجة فى نفس القائمة الحزبية يساوى عدد المقاعد المخصصة للدائرة . ويتم شغل المقاعد التى يفوز بها الحزب (وفق نظام التمثيل النسبى) من الحائزين منه على غالبية الأصوات .



الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو

محمد دغش

براءات

الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف هى العناصر الرئيسية الثلاثة للملكية الفكرية ، حيث أنها تشجع على تقديم المنتجات المبتكرة والأعمال الأدبية والفنية الى الجمهور عن طريق منح أصحاب تلك الأعمال بعض الحقوق الاستئثارية (عادة لفترة زمنية محدودة) فبراءة الاختراع تحمى الاختراعات وتمنح المخترعين حق الاستئثار بنتيجة مجهوداتهم الفكرية والخلاقة لفترة زمنية محددة . كما أن العلامات التجارية عبارة عن أسماء ورموز مستخدمة من قبل الصانع للتعرف على السلع التى ينتجها ومن ناحية أخرى تساعد المستهلك على التعرف على مصدر تلك السلع وتفريقها عن السلع الأخرى المشابهة . أما الأعمال الأدبية والفنية ، فتمنح الحق الاستئثارى لفترة زمنية معينة لصاحبها من أجل اعادة نسخ ونشر وأداء أو بيع تلك الأعمال .

والقرصنة الدولية فى مجال حقوق الملكية الفكرية ، هى بصفة عامة الاستخدام غير المصرح به للبراءات أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف ـ وقد أصبحت فى الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . وقبل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تنظر لحماية تلك الحقوق كمسألة فنية فى المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية لها . حيث تبينت أخيرا تلك الدول أن القرصنة فى مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيرا سلبيا على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتى تعتبر ممارسات تجارية غير مشروعة . ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى محاربة أعمال القرصنة عن طريق تشجيع الحكومات الأجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الوطنية فى هذا المجال والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية .

وقد أكدت بعض الدراسات على الصناعات الأمريكية أن أعمال القرصنة فى مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبى كبير على الصناعات الأمريكية . فعلى المدى القصير تحد من قدرة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد مجز لاستثماراتهم فى الوقت ورؤوس الأموال من أجل تنمية الابتكارات والبراءات المحمية ، والمنتجات ذات العلامات التجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن . أما على المدى الطويل فان اعمال القرصنة تؤثر على نظام البراءات وحقوق المؤلف كأنظمة من أجل تشجيع الابتكارات وكذلك على العلاقات التجارية كمؤشر للمستهلكين على جودة السلع والخدمات .

خلفية تاريخية :

منذ بداية الستينات بدأت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، تعانى من موضوع التجارة الدولية للسلع المقلدة أو بمعنى آخر القرصنة الدولية فى مجال الملكية الفكرية . ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرا ـ بهذا الموضوع الى انه مرتبط الى حد كبير بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة (والمقصود هنا الدول النامية التى أحرزت تقدما ملموسا فى مجال الصناعة) فكثير من رجال الصناعة فى تلك الدول الصناعية الحديثة قد توصلوا الى انتاجية عالية تفوق بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يكن امامهم الا التصدير . ولكن عدم حيازتهم لعلامات تجارية مشهورة كانت من أكبر العقبات امامهم لمنافسة المنتجات الأجنبية الموجودة فعلا فى الأسواق العالمية . ومن ثم لجأوا الى انتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة مسبقا فى الأسواق العالمية .

ـ هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة ، عدة اسباب :

ـ التطورالتكنولوجى فى مجالات عديدة مثل الاجهزة

الصوتية والمرئية (الفديو كاسيت) والتى سهلت جدا نسخ العديد من الأعمال المحمية .
- العائد السريع من عمليات القرصنة .
- زيادة طلب المستهلك .
- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد .
- إنخفاض سعر اليد العاملة فى الدول النامية .

كما أن قراصنة الملكية الفكرية يكونون فى موضع تنافسى أفضل من المنتجين الأصليين لتلبية احتياجات أسواق الدول النامية حيث لايواجهون النفقات الباهظة فى تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الانتاج تكون منخفضة نسبيا . كما أن مصاريف الدعاية والتسويق لاتشكل عقبة امامهم حيث يتحملها المنتج الأصلى للسلع المقلدة ويجنون هم ثمرة هذا المجهود ، هذا بالاضافة الى أنهم لايواجهون أى مخاطرة تجارية حيث يقلدون فقط السلع التى قد حققت فعلا نجاحا فى الأسواق .

كل الأسباب سالفة الذكر ، جعلت قراصنة الملكية الفكرية قادرون على انتاج سلع منخفضة التكاليف ينافسون بها السلع الأصلية فى الأسواق العالمية

كيفية معالجة القرصنة فى مجال الملكية الفكرية :

بناء على الضغوط القوية والمتزايدة من رجال الأعمال لمواجهة الاثار السلبية لعمليات القرصنة فى مجال الملكية الفكرية ، اهتمت حكومات الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة بموضوع حماية الملكية الفكرية كاحدى المشاكل التجارية الملحة . ومن أجل مواجهة تلك الآثار السلبية فقد استخدمت الدول الصناعية ، المفاوضات متعددة الأطراف والمشاورات الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق الملكية الفكرية .

أولا : المفاوضات متعددة الأطراف :

أ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بمسئولية النهوض بالنشاط الفكرى الابداعى وتيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها وتنص الاتفاقية التى انشئت بموجبها الويبو (١٩٦٧) على أن المنظمة تهدف الى دعم حماية الملكية الفكرية فى جميع انحاء العالم بفضل التعاون بين الدول . وتدير الويبو ١٧ اتحادا لمعاهدات أو اتفاقيات متعددة الأطراف فى مجال حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية . وتوفر الويبو المجال الدولى المناسب لمراجعة هذه الاتفاقيات أو ابرام اتفاقيات جديدة .

ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للويبو فى مجال الملكية الفكرية ، مساعدة الدول النامية فى تدريب المختصين وتقديم الخدمات الاستشارية لسن التشريعات وانشاء المؤسسات العامة او تحديثها . وتدور حاليا فى اطار الويبو - ومنذ حوالى أكثر من عشر سنوات - المفاوضات الخاصة بتعديل اتفاقية باريس لأول مرة بناء على طلب الدول النامية ، بما يتمشى مع احتياجات تلك الدول ولمواكبة التطور الصناعى والتكنولوجى لها ، مع محاولة تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام الخاصة بشأن تلك البلدان . ورغم ضعوبة تلك المفاوضات ، وعدم التوصل الى نتائج ايجابية فيها ، فقد ظهرت مجموعة الدول النامية كجبهة قوية واحدة لها ثقل فعال فى مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة الدول الصناعية (المجموعة ب) والتى ترمى الى تشديد حماية الملكية الفكرية بما يتمشى مع مفهوم ومصالح تلك المجموعة .

ب - الجات والملكية الفكرية :

ازاء الموقف القوى لمجموعة الدول النامية ، سواء فى اطار الويبو أو فى اطار الاونكتاد حيث تدور هناك المفاوضات الخاصة بالمدونة الدولية لقواعد سلوك نقل التكنولوجيا (تدور هذه المفاوضات منذ أكثر من ١٥٠ سنة) ، بالاضافة الى عدم اقتناع دول المجموعة ب بامكانية التوصل الى نتائج ترضيها فى المستقبل القريب سواء فى الويبو أو الأنكتاد ، فقد ركزت دول تلك المجموعة بقيادة الولايات المتحدة مجهوداتها فى الجات « وهو الاطار الدولى الأول فى مجال التجارة » من أجل التوصل الى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية .

وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية الفكرية فى اطار الجات فى أواخر جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (٧٣ - ١٩٧٩) هذا وقد حددت الدول الصناعية ، موضوعين لبحثهما فى اطار الجات :

١ - اعداد وتطبيق مدونة سلوك دولية لمحاربة السلع التجارية المقلدة ، وتدعو هذه المدونة الدول المتعاقدة الى عدم استيراد تلك السلع .

٢ - توقيع اتفاقية دولية قوية ضد الممارسات التجارية الملتوية (غير المشروعة) التى تنشأ من عدم الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية .

ويهدف الاقتراح الثانى الى اضافة بعض النصوص الاجبارية بما فى ذلك أحكام خاصة بالجات لفض المنازعات التى تنشأ من جراء بعض الممارسات الوطنية سواء فى اطار اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أو

اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية . هذا وقد قرر المؤتمر الوزارى للجات ببونتادل استى (اورجواى سبتمبر ٨٦) ما يلى :

١ - بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ، يجب أن تهدف المفاوضات الى : توضيح احكام الجات ، اعداد ما يتناسب من قواعد وسلوكيات جديدة .

٢ - بالنسبة للسلع المقلدة ، يجب أن تهدف المفاوضات الى التوصل الى اطار دولى وأسس وقواعد جديدة أخذة فى الاعتبار الأعمال التى تم الانتهاء منها فى اطار الجات . وقد أكد الاجتماع الوزارى أن هذه المفاوضات السابق ذكرها يجب الا تؤثر بأى حال من الأحوال على أية مبادرات أخرى قد يؤخذ بها فى اطار الويبو أو أية جهة أخرى تتعامل فى موضوعات الملكية الفكرية .

لماذا الجات ؟

يعتقد كثير من رجال الصناعة الغربية أن الاتفاقيات الموجودة حاليا أثبتت عدم صلاحيتها فى ايجاد رقابة فعالة على القرصنة الدولية فى مجال الملكية الفكرية . وان أجراءات أو احكام أقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها فى إطار الجات عنه فى اطار الويبو للأسباب التالية :

١ - ان الجات له ميكانيزم أسهل لاعتماد اجراءات أو احكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية فى مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات .

٢ - أن الاطار الواسع للمفاوضات التى تجرى فى جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل الى اتفاق عام على أى مشروع مدونة . كذلك هذا الإطار يشجع على أقصى مشاركة فى المناقشات .

٣ - أن احكام الجات الخاصة بفض المنازعات ، رغم انها تحتاج لتعديلات جوهرية ، الا انها بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة فى اتفاقيات الويبو والتى تستدعى نقل الخلافات امام محكمة العدل الدولية .

ثانيا : المشاورات الثنائية :

يتضح مما سبق أن المحاولات العديدة من جانب الدول الصناعية من أجل تقوية حقوق الملكية الفكرية فى أطار الويبو قد باءت بالفشل نتيجة المواقف المتشددة من جانب النامية كما أن محاولاتها أيضا فى هذا المجال فى إطار الجات لم تصل بعد للنتيجة المرجوة . ولذا لجأت تلك الدول وفى مقدمتها الولايات المتحدة الى المشاورات الثنائية المباشرة مع الدول المشاغبة Problem Countries لحماية مصالحها الحيوية فى هذا المجال .

وفى البداية قامت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشاغبة واعداد كشف بها وحدد تقرير US.GAO تلك الدول كالاتى : المكسيك والبرازيل (فى القارة الأمريكية الهند وتيلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية وتيوان والفلبين وسنغافورة وأندونيسيا (فى القارة الآسيوية) هذا وتعتبر تيوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكثر ثلاث دول تسبب مشاكل جامة للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .

ثم قامت الولايات المتحدة بعمل حصر للمارسات التجارية السلبية (وذلك من وجهة نظرها) لتلك الدول التى لا توفر الحماية المطلوبة فى مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التى تؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على المصالح الأمريكية التى تقدر ببلايين من الدولارات سنويا (U.S GAO repor) وقد حددت الولايات المتحدة مبدأين أساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية :

١ - مراقبة اعمال القرصنة فى المنبع :

٢ - تركيز مجهوداتها على أخطر المنافسين .

حرضت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تأكيد أن حماية الملكية الفكرية من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية فى تلك الدول المشاغبة كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على اعداد الكوادر الوطنية وسن التشريعات الفعالة وانشاء الأجهزة الادارية فى مجال الملكية الفكرية . ويمكن القول أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا لتقوية قوانين بعض الدول الأجنبية فى مجال حقوق الملكية الفكرية ، وذلك من خلال المشاورات الثنائية التى اجرتها مع تلك الدول التى تسبب لها مشاكل حادة فى هذا المجال . وعلى سبيل المثال وليس الحصر : فقد عدلت تايوان قانونها الخاص بحق المؤلف الذى ضم لأول مرة بعض العقوبات على أعمال القرصنة فى مجال الملكية الفكرية ، وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر . كما اصدرت تايوان قانونا جديدا لبراءات الاختراع وتعمل حاليا على اصدار قانون خاص بالمنافسة التجارية غير المشروعة . أما سنغافورة فقد صدقت مؤخرا على قانون حق المؤلف ، كما أدخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

اما فى حالة عدم التوصل الى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول

الصناعية ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد مثل : ايقاف العمل ببعض الاتفاقيات التجارية أو فرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التى لاتوفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية . وطبقت فعلا الولايات المتحدة بعض العقوبات الاقتصادية فى اطار نظام الأفضليات العام ، على بعض الدول المشاغبة أمثال البرازيل والمكسيك .

وجهة نظر الدول الغربية من هذه المفاوضات فى الجات :

ـ المطالبة باقرار مجموعة من المبادىء فى اطار الجات من أجل رفع الحواجز التى تعوق التجارة .

ـ يرى رجال الأعمال الغربيين أن الجهود المبذولة فى اطار الويبو غير كافية والخسائر التى يتعرض لها رجال الصناعة باهظة ، لعدم فاعلية النظم المعمول بها حاليا .

ـ يرون أن اعلان بونتادل استى لم يضع حدا لمجال التفاوض ولا قطاعات التفاوض

ـ يطالبون بضرورة وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات يليها فى الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتمشى مع تلك المعايير الجديدة والا كانت هناك العقوبات الاقتصادية للطرف غير الملتزم بتعهداته .

واقترحت الولايات المتحدة فى الاجتماع الوزارى فى بونتادل استى على الدول المتعاقدة وجوب :

أ ـ أن تتوصل الى اتفاق تجارى بشأن الممارسات غير السوية للتجارة والتى تنشأ من عدم وجود أنظمة وطنية مناسبة لحماية الملكية الفكرية .

ب ـ أن تعمل لحل المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وذلك عن طريق اعتماد مدونة سلوك ضد السلع المقلدة وتقوية المعايير الدولية الخاصة بالملكية الفكرية والواردة فى الاتفاقيات التى تديرها الويبو .

ويمكن تلخيص موقف الولايات المتحدة والدول الصناعية فى اجتماعات بونتادل استى على النحو التالى :

١ ـ المجموعة الأوربية وسويسرا تؤكدان فى اقتراحهما ضرورة الاعتماد على المعايير والقواعد الدولية الموجودة حاليا فى اطار الويبو ثم استكمال أوجه النقص عن طريق وضع معايير اضافية جديدة فى اطار الجات .

٢ ـ أما الولايات المتحدة واليابان ودول شمال اوروبا فترى أن تصبح الجات هى الجهة الأصلية التى من شأنها وضع معايير جديدة لمواجهة المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وتقوية نظام حماية الملكية الفكرية بصفة عامة .

٣ ـ كما تهدف مجموعة الدول الصناعية بصفة عامة لربط قواعد حماية الملكية الفكرية بنظام حل المنازعات بالجات ، بمعنى تشكيل فرق للتحكيم ، وفقا للنظام المتبع فى الجات ـ للنظر فى حالات مخالفة القواعد والمعايير الجديدة وتوقيع العقوبات التجارية على الأطراف المتعاقدة غير الملتزمة بتلك المعايير .

وجهة نظر الدول النامية من هذه المفاوضات :

توافق الدول النامية على أن الجات قد يكون اكثر قدرة على مناقشة ودراسة الجوانب التجارية لعملية القرصنة الا أن الويبو ـ من وجهة نظرها هو الاطار الدولى المناسب لمناقشة أى مشاكل متعلقة بحماية الملكية الفكرية . وترى الدول النامية أن أى اجراء من أجل محاربة القرصنة يجب أن يكون ـ فى المجال الأول ـ بالتركيز على تعديل الاجراءات الوطنية الواردة فى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (المادة التاسعة من الاتفاقية بخصوص : العلامات التجارية ، والمنتجات التى تحمل علامة أو اسما تجاريا بطريق غير مشروع) والأحكام الأخرى فى الاتفاقيات المعنية التى تديرها الويبو .

كما ترى الدول النامية عدم جدوى خلق معايير وقواعد جديدة لحماية الملكية الفكرية فى إطار الجات وأنه لمن الأفضل تطبيق المبادىء الواردة فى اطار الويبو هذا وتعارض الدول النامية وضع أى أحكام جديدة لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات والتى ليست الا اتفاقية عامة للتعريفات والتجارة ، بينما الويبو هى المنظمة الدولية المتخصصة فى هذا المجال ، كما أن وضع مثل تلك الأحكام فى اطار الجات سوف يوقع الدول النامية تحت طائلة العقوبات التجارية بسبب تعارض وجهات النظر فى درجة حمايتها لحقوق الملكية الفكرية .

وتطالب الدول النامية بالتمسك بالاعلان الوزارى لبونتادل استى وبعدم التوسع فى تفسيره والذى يدعو مجموعة التفاوض لبحث « اوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة بما فى ذلك التجارة والسلع المقلدة » فى حين تفسر الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الاعلان الوزارى ، بانه دعوة لطرح كافة المشكلات الخاصة بحماية الملكية الفكرية على مائدة المفاوضات .

فبالنسبة لأوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة فان الاعلان الوزارى يؤكد على أن تتمشى أية قواعد جديدة ـ يتم التوصل اليها من خلال المفاوضات ـ مع القواعد الموجودة حاليا (والمقصود هنا الأحكام الواردة فى الاتفاقيات المعنية والتى تديرها الويبو مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية مدريد الخاصة بالتسجيل الدولى للعلامات التجارية واتفاقية

برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية) .

وتعارض الدول النامية بشدة ما ترمى اليه الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الصناعية بصفة عامة من الزام الأطراف المتعاقدة بتعديل تشريعاتها الوطنية فى مجال حقوق الملكية الفكرية ، بما يتمشى والنظام المزمع اقراره فى اطار الجات . حيث أن هذا النظام قد يسفر عن تعرض الدول غير الملتزمة بتعديل تشريعاتها الوطنية لعقوبات تجارية ، وهو ما تسعى مجموعة الدول النامية لتفاديه .

كما تعارض الدول النامية ادخال مجالات جديدة مثل الخدمات ، الاستثمارات والملكية الفكرية فى الجات والتى تنحصر صلاحيتها ـ حسب وجهة نظر الدول النامية ـ فى مجال التعريفات وتجارة السلع ، هذا وقد تبنت مجموعة العشرة والمكونة من (الأرجنتين ، البرازيل كوبا ـ مصر ـ الهند ـ نيكاراجوا ـ نيجيريا ـ بيرو ـ تنزانيا ـ ويوغوسلافيا) فى الاجتماع الوزارى ببونتادل استا (سبتمبر ٨٦) ورقة العمل المقدمة من البرازيل والتى تعكس بجانب ما تضمنته من حجج وأسانيد ، وجهة النظر سالفة الذكر .

وأخيرا تؤكد الدول النامية أن الملكية الفكرية ليست من اختصاص الجات حيث أن هناك منظمة دولية متخصصة « الويبو » لها تلك الصلاحيات .

ويمكن تلخيص وتقسيم المواقف السابقة على النحو التالى :

ـ ترى كثير من الدول النامية أن اعمال القرصنة فى مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق انشطة اقتصادية ، كاقامة الصناعات وايجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فان بعض تلك الدول تغض النظر عنها وتتردد فى اخذ الاجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال .

ـ تنظر بعض الدول النامية للملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كاداة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العقبات فى طريق استخدامها .

ـ فى الحقيقة ان مناقشة الملكية الفكرية فى اطار الجات ، ما هى الا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العلمية ، أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الاستئثار باستغلالها لأطول مدة ممكنة ومحاولة وضع العقبات امام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التى تضعها الدول الصناعية . فالتكنولوجيا هى سلعة اليوم والغد ، فبينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التى بدونها لا يمكن استثمار تلك المواد .

ـ تشكل المفاوضات الخاصة بالملكية الفكرية ـ والتى تجرى فى اطار الجات ـ جزءا من الحوار بين الشمال والجنوب حول نقل التكنولوجيا ، ولا يمكن مناقشتها او تناولها بالبحث دون الأخذ فى الاعتبار المفاوضات العديدة فى محافل دولية أخرى مثل :

أ ـ المفاوضات الجارية منذ عام ١٩٧٣ فى الويبو (بناء على طلب الدول النامية) من أجل مراجعة وتعديل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، بغية ادخال بعض القواعد والمعايير التى تتفق والأوضاع الاقتصادية الحالية فى الدول النامية .

ب ـ المفاوضات الجارية منذ منتصف الستينات ، فى أطار الاونكتاد ، من أجل التوصل الى اقرار مدونة دولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .

ـ دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، فى الحقبة الأخيرة على معارضة مواقف الدول النامية ـ سواء فى الويبو أو الانكتاد ـ الرامية الى الحصول على بعض الامتيازات فى مجال الملكية الفكرية وتعديل الاتفاقيات الدولية فى هذا المجال بما يتواكب مع نموها الاقتصادى وتطورها التكنولوجى .

ـ ونتيجة للمواقف الحازمة للدول النامية فقد ايقنت الدول الصناعية صعوبة التوصل الى ما تبتغيه من تقوية حماية حقوق الملكية الفكرية سواء فى اطار الويبو أو الانكتاد . ومن ثم لجأت تلك الدول الى نقل مناقشة موضوعات الملكية الفكرية من اطار منظمة متخصصة كالويبو الى اطار الجات وهى عبارة عن اتفاقية تعاقدية لكل اطرافها حقوق وواجبات متساوية ولا يوجد بها مجموعات تصويت D.B.G77وبالتالى يسهل السيطرة على الموضوع برمته وفرض عقوبات اقتصادية على الأطراف التى لا تحترم قواعد حماية الملكية الفكرية وذلك فى حالة ما اذا تم اقرار رأى اتفاقية فى اطارها .

ـ تعتبر بعض الدول النامية مصدرا للسلع المقلدة وسوقا لها ، ومن ثم فان مشاركة تلك الدول ، فى اى مفاوضات فى هذا الخصوص ، مهمة جدا لتأكيد فاعلية آى خطوات قد تتخذ فى اطار الجات .

ـ تخشى الدول النامية المعنية . من التوصل الى اقرار مدونة دولية لمحاربة السلع التجارية المقلدة والتى سوف تكون بالقطع عقبة رئيسية امام صادراتها من تلك السلع .

ـ ان استخدام المشاورات الثنائية المباشرة واللجوء الى

العقوبات الاقتصادية فى بعض الأحيان ساعد المفاوض الغربى على اختراق صفوف تكتل مجموعة الدول النامية فى المحافل الدولية .

- ورغم تباين المواقف وصعوبة المفاوضات فى الجات بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، الا أن الرسميين الغربيين يبدون تفاؤلهم من امكانية التوصل الى اقرار مدونة او اكثر لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات .

- يؤكد الرسميون الغربيون انه بصرف النظر عن قيمة المدونة أو أى اتفاقيات قد تتمخض عنها مفاوضات الجات فى مجال الملكية الفكرية ، فان اى تقدم قد يحرزه الجات فى هذا المجال ، سوف يشكل بالقطع ضغطا قويا على الويبو وأعضاء الاتفاقيات المختلفة التى يديرها ، من أجل تشديد حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذه المنظمة .

وفى ضوء ما تقدم يجب علينا أن نتفهم أن جوهر مناقشة موضوع الملكية الفكرية فى الجات ليس هو محاربة تجارة السلع المقلدة - كما تدعى الدول الصناعية - بقدر ما هو فى الحقيقة محاولة تشديد حماية عناصر الملكية الفكرية (الا وهى براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف) .

ومن المؤكد أن مفاوضى الدول الصناعية سوف يحاولون خلال جولة الجات ، كسب تأييد بعض الدول النامية التى لم تظهر حتى الآن اهتماما يذكر اثناء مناقشة موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية فى اطار الجات .

ومن الواضح نتيجة تباين مواقف الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى أن الوقت اللازم لإقرار أى اتفاقيات بشأن حماية الملكية الفكرية فى إطار الجات ، سيحول دون أن يكون لهذه الاتفاقيات تأثير فورى ، وربما يكون لها تأثير على المدى الطويل . وعلى العموم فان هذا التأثير سيتوقف بالطبع على عدد الأطراف المتعاقدة ومضمون تلك الاتفاقيات . وبالنسبة لموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة هناك عدة تدابير يجب اتخاذها سواء على الصعيد الوطنى أو الصعيد الدولى .

أولا : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطنى :

- اقرار سياسة تكنولوجية قومية واضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات .
- الانتهاء من اجراءات التصديق على مشروع القانون الوطنى الخاص بنقل التكنولوجيا .
- مراجعة الاطارات القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، بما فى ذلك مراجعة وتعديل القانون المصرى لبراءات الاختراع (رقم ١٣٢ لعام ١٩٤٩) بما يتمشى مع برامج التنمية والتطور التكنولوجى للبلاد ، وحتى يكون هذا القانون المحلى سلاحا قويا فى يد المفاوض المصرى عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا .
- اعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة فى التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا .
- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التى تتعامل مع عناصر الملكية الفكرية والتنسيق فيما بينها .
- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .
- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، الى جانب المؤسسات الوطنية المعنية الأخرى ، فى كافة المؤتمرات والاجتماعات الاقليمية والدولية التى تناقش الموضوعات الخاصة بالملكية الفكرية .

ثانيا : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الدولى :

- الحرص على عدم التوسع فى تفسير الاعلان الوزارى « لبونتادل استى » والعمل على التصدى لمحاولات الدول الصناعية فى هذا الاتجاه .
- الالتزام بمواقف الدول النامية والعمل على تدعيمها فى كافة المحافل الدولية .
- العمل على تضمين بعض الأحكام الخاصة بالدول النامية - معاملة تمييزية - مثلا - لاى مدونة أو اتفاقية يتم اقرارها بشأن الملكية الفكرية فى اطار الجات .
- التصدى لمحاولات الدول الصناعية من خلق Super GATT يتدخل فى كافة الأنشطة الاقتصادية والفنية . وبدلا من ذلك يكون من الأفضل مراجعة الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتى تديرها الويبو ، وتعديل هذه الاتفاقيات بما يتواكب وبرامج التنمية والتطور التكنولوجى فى الدول النامية .
- مساندة ودعم مواقف الدول النامية فى الويبو خاصة خلال المفاوضات المعنية بمراجعة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وفى الانكتاد عند مناقشة مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .
- تشجيع الخطوات التى اتخذها الويبو - بناء على طلب مجموعة الدول النامية - لدراسة بعض الأحكام لمواجهة تجارة السلع المقلدة .
- الالتزام ببيان رؤساء دول عدم الانحياز فى اجتماعهم فى هرارى (سبتمبر ١٩٨٦) والذى يؤكد أن الجات ليس لديه صلاحيات فى مجالات الاستثمار والخدمات والملكية الفكرية . □

في الاستراتيجية العسكرية

تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي والدفاع عنه

لواء طلعت مسلم

يجمع الكتاب العرب المهتمون بموضوعات الأمن القومي على أن مفهومه مازال هشا وأنه يحتاج الى تحديد دقيق لمدلوله وعناصره . وعادة ما يثيرون التفريق بين الأمن القومي والامن الاقليمي ، وأمن الدولة ، وأمن النظام ، وكثيرا ما تختلف المفاهيم والمدلولات والعناصر في كل مفهوم عن الآخر . الا انه مهما اختلفت المفاهيم فلاشك ان الدفاع عن الجماعة القومية هو أحد عناصر الأمن القومي العربي ، بمعنى أن الأمن القومي يضم بين عناصره الدفاع عن المجتمع القومي ضد عناصر التهديد الخارجية ، وأنه أصبح يختلف عن بعض المفاهيم القديمة التى ركزت على المفهوم العسكرى للامن القومى فقط متجاهلة الجوانب المجتمعية ، الا انها لم تستبعد الجانب العسكرى للأمن ، ومازالت تعتبره جانبا هاما من جوانب الأمن القومى .

وعلى نفس النمط يجد القارىء للأدبيات التى تتناول موضوعات الأمن القومى عموما ، والامن القومى العربى بصفة خاصة أنه رغم التركيز فى كثير منها على الجانب المجتمعى للأمن القومى ، والعمل على فصله عن الأمن الاقليمى وأمن الدولة وأمن النظام ، الا اننا نجد فى نفس الوقت الحديث عن الاقليم والدولة ، بل وربما النظام احيانا ملازم للحديث عن الأمن القومى . ولابد من ان نسلم أنه لا غرابة فى ذلك اذ أن المجتمع لابد وان يرتبط بشكل او بآخر بوجود اقليم قومى تعيش عليه الجماعة القومية وينتمى اليه افراد الجماعة القومية الذى لا يعيشون على ارض الاقليم ، وأنه يصعب تصور امكان تحقيق أمن قومى لجماعة قومية لا ترتبط باقليم او تنتمى اليه ، ولاشك أن الجماعات القومية التى حرمت من اقليمها القومى مثل شعب فلسطين وشعب جنوب افريقيا تجد صعوبة بالغة فى الحفاظ على أمنها القومى ، بل يمكن القول أن أمنها مستباح لغيرها طالما انها لا تسيطر على اقليمها القومى . ويستطيع الباحث ايضا أن يستنتج علاقة مشابهة - وان كانت غير مماثلة - للامن القومى بأمن الدولة اذ انه لابد من وجود تنظيم للواجبات والمسئوليات داخل الجماعة يحدد المسئولية عن المحافظة على امن المجتمع (الأمن القومى) ، وأن هذا التنظيم هو فى النهاية الهيكل التنظيمى لجهاز الدولة حيث تنطبق ابعاد أمن المجتمع على أمن الدولة اذا كانت الدولة باقليمها وتنظيمها هى التجسيد الطبيعى والكامل للمجتمع ، وعندما يكون النظام الحاكم للدولة ممثلا حقيقيا لقوى المجتمع وأمانيه وحريصا على مصالحه فان امن نظام الحكم يصبح عاملا رئيسيا فى أمن الدولة الذى ينطبق على أمن الاقليم - الذى هو فى نفس الوقت تجسيد واقعى لأمن الجماعة القومية (المجتمع) الذى يعيش على هذا الإقليم .

ومهما اختلف مفهوم الأمن القومى لدى المهتمين بالأمن ، فاننا سنجد دائما رابطة ما بين المفهوم والاقليم . فيذكر اللواء عدلى حسن سعيد ما يفهم منه ان الأمن القومى يعنى « تنسيق ركائز تأمين الأمة من الداخل ، ودفع التهديد المحتمل من الخارج » ثم هو يربط هذا المفهوم بالاقليم بان يناقش « الموقع الجغرافى للوطن العربى » . بينما يذكر د . حامد ربيع ان الأمن القومى « يعنى فى جوهره مجموعة من القواعد حيث تجاوزها لابد وان يقابل بطريقة مباشرة باصرار عنيف لحماية الكيان الذاتى » ثم هو يقول « أن مفهوم الأمن القومى هو عملية تطويع سياسية لعناصر الضعف الاستراتيجى للوضع الاقليمى لدولة معينة » ، ود . على الدين هلال يرى ان مضمون الأمن العربى هو « تعبير عن الأمة الواحدة التى - رغم التجزئة السياسية - تمتلك مصيرا مشتركا وتواجه تهديدات واخطار متماثلة » ثم انه وهو يعلل بعد هذا المضمون عن السياسات العربية الراهنة يعيدها جزئيا الى « اعتبارات الموقع الجغرافى والخصوصيات التاريخية » ثم أنه يتحدث عن خبرة السبعينات والاطار الاقليمى والدولى وهو يقول « اقامة اسرائيل من ناحية اخرى منعت الاتصال الجغرافى المباشر بين مصر والمشرق العربى » . ويكتب د . عبد المنعم المشاط « ان تحليلنا يتبنى حقيقة ان النظام العربى انما يكون اقليما متكاملا او نظاما فرعيا هو النظام الاقليمى العربى » وهو يفترض أن الأمن الاقليمى العربى لا يمكن التخلى عنه مهما كان مقدار ما تم تحقيقه على مستوى الدولة او المستوى المحلى - معنى ذلك أن الأمن القومى العربى يتمتع بدينامية ذاتية » ويذكر د . فؤاد رسلان انه - ضمان بقاء الدولة والمجتمع السياسى وتأكيد الاستمرار احد

عناصر اربعة حول مفهوم الامن القومى ليست موضعا للمناقشة » ثم أنه يحصر المعطيات الموضوعية للأمن القومى فى عناصر اربعة هى : المعطيات الجغرافية ، والعامل البشرى ، والموارد الاقتصادية والقانون الدولى العام ، وان المعطيات الجغرافية هى بمثابة الخلفية المتينة للمعطيات الاستراتيجية .

ويبدو مما سبق مدى ارتباط العوامل الجغرافية سواء كانت باعتبارها وضعا جغرافيا اقليميا ، او باعتبارها طبيعية جغرافية للاقليم القومى بمفهوم الأمن القومى ، فالأمن القومى يرتبط بعوامل خارجية وبعناصر الاقليم الذى ينتمى اليه الاقليم القومى ، وبعناصر موقع هذا الاقليم من العالم ، وبالطبيعة الجغرافية للاقليم باعتباره جزءا من الوجود الاستراتيجى الغربى . ومن الطبيعى الا تكون هذه العوامل الجغرافية هى العوامل الوحيدة التى ترتبط بمفهوم الأمن القومى ، ولكنها تقف على رأس هذه العوامل .

تأثير الموقع الجغرافى للاقليم العربى على الأمن القومى :

يتميز موقع الأقليم العربى بأنه :

اولا : يتحكم فى اغلب العلاقات الدائمة بين قارات العالم القديمة وفى جزء هام من علاقات العالم الجديد بالقديم .

ثانيا : يتحكم فى مداخل البحرين المتوسط والأحمر .

ثالثا : قربه النسبى من كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وغرب اوروبا . ترجع الميزة الأولى الى الامتداد الجغرافى للاقليم العربى وموضع ذلك الامتداد . فالامتداد الجغرافى للاقليم العربى يشكل حاجزا جغرافيا لابد من اختراقه لاتصال افريقيا مباشرة مع أوروبا ، وله تأثير مشابه محدود بالنسبة لآسيا . وهكذا فان جميع العلاقات الافريقية الأوروبية المباشرة لابد وان تخترق الاقليم العربى سواء كان ذلك عن طريق الاتصال البرى او البحرى او الجوى او حتى عبر الإتصالات السلكية واللاسلكية . اما العلاقات الافريقية الآسيوية المباشرة فيمر منها بالأقليم العربى اغلب اتصالات غرب افريقيا واتصالات بعض المناطق الجنوبية بالمناطق الشمالية من آسيا . ويبرز ذلك بصفة خاصة فى خطوط الملاحة الجوية الرئيسية ، حيث تمر اغلب الخطوط الجوية القادمة الى افريقيا او القادمة منها عبر الاقليم العربى ، بينما يمر جزء كبير من الملاحة البحرية من أوروبا وافريقيا عبر البحر المتوسط والأحمر وبالسواحل الغربية للمغرب وموريتانيا . اما العلاقات الأوروبية الآسيوية فيمر جزء هام منها بالأقليم العربى .

اما علاقات العالم الجديد - الأمريكتين - بالعالم القديم فنجد ان جزءا من الخطوط الجوية القادمة من امريكا الجنوبية الى اوروبا يمر بالأراضى العربية فى موريتانيا والمغرب ، كما تمر بالأقليم العربى الخطوط الجوية القادمة من امريكا الشمالية الى آسيا او افريقيا الجنوبية ، اما خطوط الملاحة البحرية فيمر بعض هذه الخطوط القادمة من امريكا الجنوبية الى أوروبا بموانى الساحل الغربى الافريقى ، كما يمر بها كثير من خطوط الملاحة البحرية القادمة من امريكا الشمالية الى جنوب ووسط اوروبا والى شرق افريقيا ، وجنوب غرب آسيا .

يؤثر تحكم الاقليم العربى فى العلاقات الدائمة بين كثير من أجزاء العالم الى حيوية واهمية هذا الاقليم فى النظام العالمى وقدرته على التأثير عليه ، اذ تؤثر الصراعات المسلحة فى الاقليم العربى بشكل واضح وصريح على كل ما له صلة بالتجارة الدولية سواء ما كان منها عبر البحار او ما كان عن طريق النقل الجوى مما يؤدى الى ارتباك فى الاقتصاد العالمى بشكل عام . وعلى ذلك فان الاقليم العربى - كجزء من الوجود الاستراتيجى العربى - يصبح فى حالة القوة احد عناصر التأثير والضغط فى العلاقات الدولية ، بينما يصبح فى حالة الضعف محطا لاطماع القوى العالمية العظمى بشكل يهدد امن الجماعة القومية التى تعيش على سطحه ، واذا كان من الممكن تصور ان تسعى الأمة العربية الى الاستخدام الرشيد لمزايا الموقع الجغرافى وتحكمه فى العلاقات الدائمة بين القارات فى حالة قوتها بالا تستخدم هذا الموقع فى الضغط على الاقتصاد العالمى او التأثير على حركة التجارة الدولية ، فانه فى حالة الضعف يكون الاقليم العربى بدرجة اكيدة وحتمية جاذبا لاطماع السيطرة من القوى الأخرى وخاصة العظمى منها .

يطل الاقليم العربى على عدة بحار دولية اهمها البحرين المتوسط والأحمر اذ بهما الأساطيل التجارية والحربية للدول العظمى وباقى الدول الأخرى . وللبحر المتوسط مدخلان رئيسيان ومدخل فرعى ثالث . المدخل الأول قناة السويس والمدخل الثانى مضيق جبل طارق والمدخل الأول يقع بكامله بداخل الاقليم العربى بينما يحف الاقليم العربى بالمدخل الثانى من الجنوب وبذا يستطيع الاقليم العربى التحكم فى مداخل هذا البحر الحيوى الذى تمر به نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية ويشكل عنصرا هاما فى المناورة الدفاعية لاساطيل كلتا الكتلتين المتصارعتين ، اما البحر الاحمر فهو المنفذ من البحر المتوسط الى المحيط الهندى وله ايضا مدخلان احدهما قناة السويس وقد سبق الحديث عنها بأنها تدخل بالكامل فى الاقليم العربى ، والثانى مضيق باب المندب وهو يقع فى أغلبه داخل الاقليم العربى اذ ان الممر الملاحى به يقع اساسا فى المياه الاقليمية لدولة اليمن الديمقراطية الشعبية بينما تشاركها كل من اثيوبيا ، وجيبوتى (الغربية) على الشاطىء المقابل وهكذا فان الأقليم العربى يسيطر على المداخل الخارجية لكل من البحر المتوسط ، والبحر الأحمر بالاشتراك مع اقاليم غير عربية فى حين تسيطر بالكامل على حلقة الاتصال الحيوية بينهما . والبحر الأحمر فى ذلك يشابه البحر المتوسط فى أهميته للقوى الخارجية ، ويجعل مداخله هدفا لاطماع القوى الأجنبية وخاصة العظمى منها . ولابراز اهمية ذلك يكفى ان تذكر ما حدث من ارتباك عالمى نتيجة لتوقف حركة الملاحة البحرية الدولية فى قناة السويس فى الفترة من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ ، ثم عند اغلاق مضيق باب المندب فى عام ١٩٧٣ ، وما اثاره ذلك من تهديدات امريكية بالاستيلاء عليه .

يتميز الاقليم العربى بقربه من الدولتين العظميين . فالاقليم العربى من اقرب المناطق الى اراضى الاتحاد السوفيتى مما يشكل خطورة على امنه ، وقد تعرضت الدولة الروسية للغزو والهزيمة من المنطقة الممتدة من شرق تركيا حتى شمال ايران . والاقليم العربى لا يلاصق حدود الوجود الاستراتيجى السوفيتى داخل حدوده حيث تفصلانه عنه كل من تركيا وايران ، الا انه يصبح شديد القرب من الجسد السوفيتى عند تلاقى الحدود العراقية بكل من الحدود الايرانية والتركية والسورية قرب الموصل وهو بذلك ذو أهمية شديدة اذا تعرضت الحدود السوفيتية فى تلك المنطقة للخطر ، فهو يمثل عمق قواعد الهجوم اذا اتجه الى المهاجمين ، وهو حصار لقواعد الهجوم اذا اتجه ضدها . وهو فى كلتا الحالتين معرض لضربات احد الجانبين على الأقل . لذلك فان كلا من الكتلتين المتصارعتين العالميتين تسعى الى ضم الاقليم العربى الى مناطق نفوذها او السيطرة عليه . فالولايات المتحدة الأمريكية سعت الى جر الجماعة القومية العربية الى الأحلاف خلال الخمسينات والستينات ، وهى تسعى منذ السبعينات الى فرض سيطرتها عليه ولايجاد موطىء قدم لتدخلها فيه من خلال قواتها فى منطقة الخليج ولقوات القيادة المركزية ، ولاخضاع ارادتها بتحركات الاسطول فى البحر المتوسط والتهديدات والأعتداءات على الدول العربية . ومن الجانب الآخر يسعى الاتحاد السوفيتى الى استمالة الجماعة القومية بعدة طرق اهمها تقديم المعونة العسكرية ضد الأخطار الخارجية وهو يركز فى علاقاته على كل من العراق وسوريا باعتبارهما العمق المباشر لكل من ايران وتركيا اللذين لم يمكنه حتى الآن اغراؤهما على اتخاذ موقف ودى حياله .

من جهة اخرى فان الاقليم العربى هو اقرب مناطق العالم الى الوجود الأمريكى فى الولايات المتحدة الأمريكية اذا استبعدنا دول حلف شمال الاطلنطى . ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة بالنسبة لدول المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية . وخاصة فى اقترابها من

منطقتي البحر الكاريبي وخليج المكسيك اللتين تعتبران مناطق تهديد هامة للوجود الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية . ورغم انه لم تظهر اهمية هذا القرب بدرجة كبيرة حتى الآن ، الا ان الادبيات الغربية التي تهتم بشئون الدفاع والأمن كثيرا ما تتحدث عن خطورة الوجود البحري السوفيتي في شرق الأطلنطي في أنجولا ، مما يوضح مدى ما كان يمكن أن يحدث لو ان هذا الوجود كان في المنطقة العربية شمال غرب افريقيا .

ويتضح مما سبق ان الاقليم العربي في حالة تكامله يكتسب قوة ، بقوته يمكن أن يكون مؤثرا في السياسة الدولية سواء بتحكمه في العلاقات الدولية بين قارات العالم القديم ، وبينها وبين قارات العالم الجديد ، وبتحكمه في مداخل البحرين المتوسط والأحمر بأهميتها الحيوية لكلتا الكتلتين العالميتين المتصارعتين ، وبقربه من مواضع التهديد للوجود الاستراتيجي لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وأنه يفقد الكثير من هذه القوة في حالة تجزئته . اذ أن العلاقات الدائمة بين القارات يمكن أن تمر في هذه الحالة عبر جزء من الاقليم العربي اذا أغلق جزء اخر ، كما أن مداخل البحر المتوسط والأحمر لاتقع في حدود دولة واحدة ، وعند التجزئة يمكن تفادي أحد هذه المداخل للعبور من المدخل الاخر ، وتبقى اهمية قناة السويس باعتبارها تتحكم في مدخل مشترك لكلا البحرين وليس لبحر واحد وهي تقع داخل اراضي دولة واحدة . اما قرب الاقليم العربي من كل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فهو يختلف تماما بتجزئة هذا الاقليم حيث أن المنطقة القريبة من الاتحاد السوفيتي والتي تتمثل اساسا في كل من العراق وسوريا تبتعد كثيرا عن المنطقة القريبة من الولايات المتحدة الامريكية وهي المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا .

ولابد وأن نستنتج من دراسة الموقع الجغرافي للاقليم العربي ان الخصائص الرئيسية لهذا الموقع لاتبرز الا بالترابط بين مناطق معينة في الاقليم العربي وهي العراق وسوريا ومصر واليمن (الديمقراطية الشعبية بصفة خاصة) والمغرب وموريتانيا ويمكن اضافة عمان والامارات (اذا اضفنا مضيق هرمز) وان هذه المناطق تمثل في الحقيقة اطراف الاقليم العربي التي لايمكن ترابطها بدون ترابط باقي دول القلب ، بل ان بعضها لاتكتمل أهميته بدون جيرانه ، فالعراق وسوريا لاتكتمل أهميتهما دون الكويت والأردن ولبنان ، ومصر لاتكتمل أهميتها بدون فلسطين ، واليمن الجنوبية لاتكتمل اهميتها دون الشمالية وجيبوتي والصومال ، والمغرب والصحراء وموريتانيا تكتمل اهميتهما بالجزائر وتبقى ان تونس وليبيا تتحكمان في مضيق بانتيلاريا الذي يتحكم في أحد الممرات الرئيسية بين الشرق وغرب البحر المتوسط ، وأن عمان والامارات وقطر والبحرين يتممان التحكم في الخليج . لذا فأن الا من القومي العربي سيرتبط كثيرا بترابط هذه الدول ببعضها وان قوى العالم الخارجية لابد وان تسعى الى التفريق بين هذه المجموعات من الاقطار العربية وبعضها ، وبينها وبين بعضها داخل اقطار المجموعة كما ستسعى كل قوة الى جر هذه المجموعات الى مناطق نفوذها ، وليس مصادفة ان يسعى الاتحاد السوفيتي الى جر العراق وسوريا الى منطقة نفوذه ، بينما تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى سحب المغرب وموريتانيا الى منطقة نفوذها . بينما نجد أن مجموعات القلب في مصر وفلسطين بصفة خاصة وفي القرن الافريقي بدرجة اقل هي اشد المناطق تأثرا بنزاع القوى العظمى ومن اكثر مناطق العالم حساسية مما يؤدي بالضرورة الى محاولة فصلها عن باقي الدول العربية واضعافها حتى لاتقوم بدور فعال يشل قدرة القوى الخارجية .

تأثير الابعاد الجغرافية للاقليم العربي على الأمن القومي العربي :

استعرضنا في السطور السابقة تأثير الموقع الجغرافي للاقليم العربي بالنسبة للعالم ، ولكن الخطوط الخارجية للاقليم العربي والتي يمكن التعبير عنها بالابعاد الجغرافية تؤثر بصورة أخرى على الامن القومي العربي . ويقصد هنا بالابعاد الاتساع الأفقي ، والعمق الاستراتيجي ، وارتفاع التضاريس . وقبل ان نتطرق الى دراسة هذه الابعاد وتفاصيلها ، وتفاصيل تأثيرها على الامن القومي العربي ، قد يكون من المفضل ان نوضح ان الوضع الامثل للأبعاد الجغرافية لاي اقليم من وجهة نظر الأمن القومي - بمعنى مواجهة التهديد الخارجي - يكون في حالة تساوي او اقتراب الاتساع الافقي للاقليم القومي مع العمق الاستراتيجي له ، وأن ترتفع تضاريس هذا الاقليم عن تضاريس الاقاليم المجاورة او تساويها معها وخاصة على المحيط الخارجي للاقليم وان يتكرر وجود هذه التضاريس على ابعاد مناسبة داخل الاقليم القومي بحيث تشكل خطوطا دفاعية متتالية للاقليم القومي . أن الوضع السابق يمكن ان يؤدي اولا الى الدفاع عن الاقليم القومي بأقل قوات حيث يمكن المناورة بسهولة من منطقة القلب الى مناطق الحدود على المحيط الخارجي للدولة ، بل انه يسهل مواجهة تهديدات خارجية من عدة اتجاهات استراتيجية في وقت واحد . او في أزمان متقاربة حيث يمكن العمل على خطوط مواصلات داخلية فتواجه القوات اكثر الاعداء استعدادا وخطورة ، ثم تنتقل لمواجهة تهديد اقل استعدادا وخطورة قبل أن يتم استعداده . اما ارتفاع تضاريس الاقليم القومي فهي بالاضافة الى ماتوفره من قدرة على اكتشاف الأهداف والانذار المبكر ، عادة ما تشكل موانع طبيعية يصعب اختراقها الا من خلال ممرات محدودة يمكن الدفاع عنها بأحجام قليلة من القوات ويمكن بتكرار هذه الخطوط استنزاف القوة الدافعة لاي تهديد للاقليم القومي وتهيئة ظروف مناسبة لتدميره .

يبدو جليا من النظرة الأولى الى خريطة الاقليم العربي ان هناك اختلالا في التوازن بين الاتساع الافقي للاقليم والعمق الاستراتيجي له . اذ يصل الاتساع الافقي للاقليم الى حوالي ٨٠ درجة طولية تنحصر بين خط طول ٦٠° شرقا و ٢٠° غربا بينما ينحصر العمق الاستراتيجي للاقليم في حوالي ٤٠ درجة عرضية بين خط عرض ٣ درجة جنوبا و ٣٧° درجة شمالا . أي ان العمق الاستراتيجي - في أقصى درجاته - يساوي نصف الاتساع الافقي في أقصى درجاته أيضا . واذا حصرنا الجزء الاكبر من الاقليم العربي وليس الاقليم كله لوجدنا ان الاتساع الافقي لهذا الجزء يصل الى ٦٠ درجة طولية بين خط طول ٥٠° شرقا الى ١٠° غربا ، في حين ان العمق الاستراتيجي يقل الى ٢٠° درجة عرضية بين خطي عرض ١٧° و ٣٧° شمالا اي ان العمق الاستراتيجي يصل الى ثلث الاتساع الافقي ويؤثر هذا الاختلال في التوازن بين ابعاد الاتساع الافقي والعمق الاستراتيجي الى استحالة الاعتماد على قوات مركزية لمواجهة التهديدات من أي اتجاه استراتيجي دون استبعاد المناورة من منطقة الى اخرى وخاصة المناورة بامكانيات قوى القلب في اتجاه اطرافه مع امكانية المناورة بامكانيات الاطراف الافقية للاقليم لصالح بعضها ولكن داخل حدود ضيقة : اولا لحاجة الامكانيات الى زمن طويل للمناورة من طرف افقي للاقليم الى الطرف الافقي المقابل ، وثانيا - وهو الاهم - لحاجة هذه الامكانيات الى زمن اطول عادة للعودة من هذا الطرف الى مكانها الاصلي اذ تحتاج حينئذ الى زمن للتخلص من المعركة - او بصيغة اخرى لفض الاشتباك - بالاضافة الى زمن النقل . مما قد يعرض الطرف الاصلي للخطر .

لايبرز الخطر الاعظم من الاتساع الافقي للاقليم العربي بقدر بروزه من ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم عموما ، وفي بعض المواضع بصفة خاصة ، اذ ان هذا يعرض الوجود الاستراتيجي العربي على ارض الاقليم القومي للاختراق ، وشطر هذا الوجود الى شطرين او اكثر يصعب او يجعل من المستحيل المناورة او التعاون بينهم ، ولاشك ان اخطر هذه المواضع هوسيناء حيث تصل العمق الاستراتيجي الى حوالي ١٦٠ كم بين بور سعيد والسويس ويزيد عن ذلك قليلا بين رفح والعقبة . وقد نجح الاستعمار الصهيوني منذ عام

١٩٤٨ فى تحقيق انشطار محدود داخل الوطن العربى فى المنطقة بين غزة وخليج العقبة ، ويوصف بأنه انشطار محدود لضحالة عمقه نسبيا وقد نجح هذا الاستعمار فى زيادة عمق هذا الانشطار منذ يونيو / حزيران عام ٩٦٧

حيث أصبحت سيناء عازلا استراتيجيا بين الشرق والمغرب العربى ، ولايغير من ذلك كثيرا انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء تدريجيا منذ أواخر عام ١٩٧٣ ، اذ ان المساحة الاكبر من شبه جزيرة سيناء مازالت فراغا وان بها بعض القوات الاجنبية من القوات المتعددة الجنسيات ، ومن هذه القوات كتيبة امريكية تعمل مقدمة لفرقة من الولايات المتحدة تخضع للقيادة المركزية .

لاتقتصر ضحالة العمق الاستراتيجى على سيناء خاصة وانه يمكن الالتفاف حول الاختراق الأجنبى فى فلسطين وسيناء عن طريق الاتصال البحرى السريع من خلال البحر الأحمر ، او خليج العقبة ، والبحر المتوسط . نجد ان اخطار انشطار الاقليم العربى تتكرر خاصة فى المغرب العربى فى عدة مناطق اهمها المنطقة بين الساحل الليبى فى خليج سرت ومرتفعات تيبيستى شمال تشاد ، وكذا بين طرابلس وشمال النيجر حيث يؤدى الاختراق الاجنبى فى هذه المناطق الى عزل الوطن العربى فى وادى النيل واسيا عن المغرب العربى . كما ان الاختراق من جنوب اغادير فى المغرب فى اتجاه الحدود بين الجزائر وموريتانيا يكون أسهل منه فى غيره من المواضع ، ويفصل المغرب والجزائر والوجود العربى شرقهما عن موريتانيا والصحراء المغربية .

تتصف تضاريس الاقليم العربى بشكل عام بأنه منطقة سهول تحدها الهضاب والبحار من جميع الجهات ، وان جميع هذه الهضاب تقع خارج الاقليم العربى وأن اغلب سواحل الاقليم العربى الخارجية خالية من الموانع الطبيعية التى تشكل خطوطا دفاعية استراتيجية تسهل الدفاع عنها . فنجد انه الى الشرق من الاقليم العربى توجد هضبة ايران ، وان جبال زاجروس ـ الحد الغربى للهضبة ـ تقع فى اقليم ايرانى ، وفى الشمال من الاقليم العربى نجد هضبة الاناضول ، وان سلسلة جبال طوروس ـ الحد الجنوبى لها ـ تقع فى اقليم تركيا ، وانه فى جنوب العالم العربى فى افريقيا تقع هضبة الحبشة والهضبة الاستوائية ومرتفعات تبستى ، وهضبة عير ، وان هذه الهضاب تقع فى اقاليم اثيوبيا وكينيا واوغندا وزائير وافريقيا الوسطى ، وتشاد والنيجر على التوالى ، وباستثناء بعض امتدادات هذه المرتفعات داخل الاقليم العربى نجد طبيعة تضاريس الاقليم هى طبيعة السهول . اما السواحل العربية على البحار المحيطة بها فهى سهلة ولاتشرف عليها موانع طبيعية تمثل خطا استراتيجيا للدفاع عنها . فسواحل الخليج سهلة بعكس الضفة الشرقية للخليج فى ايران حيث توجد سلسلة جبال زاجروس وامتدادها ولايستثنى من ذلك الا سواحل عمان على خليج عمان اذ يشرف عليها الجبل الأخضر . وسواحل البحر العربى فى عمان وشرق اليمن سهلة لاتستند الى موانع طبيعية بينما تحيط الجبال بسواحل خليج عدن . وتمتد السهول بحذاء الساحل فى الصومال . اما سواحل البحر المتوسط فباستثناء قطاعات صغيرة منفصلة فلا توجد موانع طبيعية تشكل خطوطا دفاعية سوى فى منطقة المغرب العربى حيث تشرف جبال اطلس على السواحل الجزائرية والمغربية . اما سلاسل الجبال المحيطة بالبحر الأحمر على كلا جانبيه فيمكن ان تكون خطا دفاعيا داخليا اكثر منها خط للدفاع عن الساحل حيث يضعف احتمال العدوان داخل الإقليم العربى ، ولعدم مناسبة البحر الاحمر اصلا للقيام بأعمال إبراز بحرى على نطاق واسع وتنحصر قيمتها فى ان جبال اليمن وعسير وامتدادهما يمكن ان تشكل خطا دفاعيا ضد المهاجم من الشرق بعد اختراق الجزيرة العربية للوصول الى الاقليم العربى فى افريقيا ، وكذلك الأمر بالنسبة لجبال البحر الأحمر فى مصر والسودان فى عكس الاتجاه .

ويزيد من خطورة تضاريس الأرض على الإقليم العربى أن ذلك ادى الى ان اغلب مياه الانهار فى الاقليم العربى تنبع من هذه الهضاب التى تنبع من خارجه ، فالعراق وسوريا يعتمد ان على نهرى دجلة والفرات اللذان يتبعان من هضبة الاناضول ولنهر دجله بعض الروافد تنبع من جبال ايران ، ومصر والسودان يعتمدان على نهر النيل الذى ينبع من الهضبة الاستوائية وهضبة اثيوبيا .

تؤثر ضحالة العمق الاستراتيجى للاقليم العربى على الأمن بتأكيد استحالة الاعتماد على قوة مركزية للاقليم وضرورة وجود كثافة عسكرية مناسبة فى أكثر المناطق ضحالة فى العمق ، وتبرز فيها سيناء بصفة خاصة ، مع وجود قوات قريبة من هذه المناطق للاستعداد لتعزيزها . فى حين ان الطبيعة السهلية لتضاريس المنطقة العربية تستدعى الاحتفاظ بقوات عسكرية عاملة واحتياطية كبيرة لتغطية نقص الموانع الطبيعية ، وأن تتصف هذه القوات بخفة حركة استراتيجية وتعبوية وتكتيكية عالية ، وان تشكل أنظمة الانذار المحمولة جوا ـ وفى اقمار صناعية فى المستقبل ـ عنصرا حيويا فى نظم الحصول على المعلومات ، واخيرا فان سهولة طبيعية السواحل العربية تستلزم الاحتفاظ بقوات بحرية قوية ، وقوات كافية للدفاع الساحلى ، مع وجود نظام دفاعى بحرى متكامل يرتبط بتحصين مناطق المضايق البحرية فى هرمز ، وباب المندب ، وقناة السويس وعند تونس والمغرب مع تغطية الفواصل بالغواصات وسفن السطح وطيران البحرية ، وتوفير وسائل للنقل البحرى عبر البحر الاحمر لتسهيل المناورة بالقوات بحرا من المشرق العربى الى مغربه ، وبالعكس بدلا من الالتفاف البحرى حول البحر الأحمر ، وخاصة فى حالة تعرض الاقليم العربى للانشطار كما هو الحال الان .

ان وجود منابع الانهار الرئيسية التى تجرى فى العالم العربى خارجه ، وضآلة مصادر المياه خارج هذه الانهار تجعل الاقليم العربى مكشوفا ومعرضا للخطر امام تهديد دول الجوار الجغرافى والقوى التى قد تسيطر عليها او تتحالف معها ، وتهدد الحياة فى اهم مناطق الكثافة السكانية داخل الاقليم ، كما انها تضع المجتمع العربى فى موقف ضعيف فى مواجهة هذه الدول . مما يستلزم امتلاك قوة ردع قادرة ومصدقة لدى بلدان الاقليم ، ويستلزم فى نفس الوقت تعاونا امنيا (دفاعيا) بين المجتمعات العربية التى تحيا على مياه هذه الانهار على الاقل ، وتزداد الخطورة ـ والحاجة الى التعاون الدفاعى بالتالى ـ فى حالة محاولات شد اطراف الاقليم باقتطاع اجزاء جديدة منه وبتشجيع الحركات الانفصالية فى داخله ، وخاصة اذا كانت فى مناطق أقرب الى المنبع .□

ندوات ومؤتمرات دولية

المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني

[دمشق : ١٩ - ٢٢ يونيو ١٩٨٩]

أحمد يوسف القرعي

اكتسبت اعمال المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب ابعادا فكرية وسياسية وقانونية وفقهية ومهنية هامة ، اتسمت بها مناقشات لجانه وبحوثه ودراساته ومحاضراته وحلقاته النقاشية .

انعقد المؤتمر في دمشق [العاصمة التي شهدت مولد هذا الاتحاد منذ عام ١٩٤٤] وبرعاية الرئيس السوري حافظ الأسد وتحت شعار المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني طريقنا لنهضة عربية شاملة .

ولا عجب ان يكون هذا شعار مؤتمر من مؤتمرات اتحاد المحامين العرب الذي يكرس اعماله في سياق الأهداف القومية والانسانية والمهنية وعبر مستوياته التنظيمية المختلفة من المؤتمر العام الى المكتب الدائم الى الامانة العامة للاتحاد ومقرها القاهرة . وقد تأكد هذا في تقرير وكلمة الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام للاتحاد امام المؤتمر . فقد اوضح الأمين العام مواقف الاتحاد المبدئية من قضايا الأمة العربية واكد من جديد التزام الاتحاد بالثوابت القومية المبدئية التي ارساها عبر قانونه الأساسي ونظامه الداخلي وممارساته على الساحة العربية طوال ٤٥ عاما معتمدا على الحق كمبدأ والعروبة كهدف .

ونيابة عن الرئيس السوري حافظ الأسد حضر حفل الافتتاح السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية وقد القى كلمة تناول فيها دور المحامين العرب والأوضاع العربية والدولية الراهنة وأكد على اهمية العمل الجماعي .

واستمع المؤتمر كذلك الى كلمة السيد احمد الخواجة نقيب المحامين المصريين ورئيس اتحاد المحامين العرب الذي اشاد فيها بالعلاقات المصرية السورية بصفة خاصة وبأهمية التضامن العربي بصفة عامة . كما استمع المؤتمر ايضا الى كلمة السيد حسن حمدان نقيب المحامين في سوريا ورئيس المؤتمر .

وبعد الجلسة الافتتاحية تم توزيع اعضاء المؤتمر على اللجان المتخصصة الرئيسية وهي : لجنة قضايا الوطن العربي وفلسطين ولجنة الحريات الاساسية وحقوق الانسان ولجنة إستقلال القضاء والمحاماه ولجنة الاقتصاد العربي ولجنة تنسيق التشريعات ولجنة توحيد المصطلحات القانونية ولجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ولجنة اوضاع المرأة العربية ولجنة ابحاث الشريعة الاسلامية ولجنة معالجة قضايا المحامين الشباب .

وقد ناقشت اللجان من ضمن اعمالها البحوث والدراسات القانونية المقدمة من مركز البحوث والدراسات القانونية التابع لاتحاد المحامين العرب .

ومن بين اعمال لجان المؤتمر نختار عددا من التوصيات والقرارات التي توصلت اليها بعض اللجان .

لجنة قضايا الوطن العربي

وعن أعمال لجنة قضايا الوطن العربي أصدر المؤتمر السابع عشر للاتحاد عددا من التوصيات بشأن التضامن والعمل الوحدوي العربي والقضية اللبنانية والحرب العراقية الإيرانية وجنوب السودان وسبتة ومليلة والعدوان المستمر ضد ليبيا وارتيريا وبشأن التضامن والعمل الوحدوي العربي جاء بتوصيات المؤتمر :

- يعلن المؤتمر تكليف الأمانة العامة للاتحاد باعداد مشروع تصور قانوني متكامل لدولة الوحدة العربية المنشودة ليكون البند الأول والأساسي في أعمال المؤتمر القادم لاتحاد المحامين العرب بعاصمة الكنانة .

- يحيي المؤتمر انشاء مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي على أساس انهما خطوة أولية على طريق الوحدة العربية الشاملة . ويعرب المؤتمر عن يقينه بأن الأمال المعلقة على قيام هذين التجمعين الوحدويين رهينة بمدى التزامهما في القول وفي العمل

بالخيار الديمقراطي وباحترام حقوق الانسان .

- يدعو الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية الى تطوير علاقاتهما الثنائية وتوطيد أواصر الروابط بينهما بما يمكن من تجديد البناء الوحدوى بين القطرين ، وتشييد بنيان راسخ وشامخ .

- يوجه المؤتمر نداء حارا وعميقا الى القطرين العربيين سوريا والعراق للمبادرة بتنقية الاجواء فيما بينهما وحل الخلافات المستحكمة فى علاقاتهما من اجل استئناف العمل على انجاز الخطوات الوحدوية بينهما .

- يدعو المؤتمر جميع الحكومات العربية الى الغاء تأشيرات الدخول بالنسبة للمواطنين العرب وتمكينهم من التنقل بين كافة الأقطار العربية بالبطاقة الشخصية دون حاجة لجوازات السفر .

وبشأن القضية اللبنانية سجل المؤتمر بمزيد من التفاؤل التطورات الأخيرة للأوضاع اللبنانية وهى تسير فى اتجاه البحث عن الحلول الجذرية للأزمة المستفحلة منذ سنوات عديدة :

- يجدد المؤتمر اعلان وقوفه الدائم الى جانب القطر اللبنانى الشقيق فى تصديه للعدوان الصهيونى وفى تطلع قواه الوطنية والديمقراطية الى تأكيد عروبته وضمان سيادته ووحدته الوطنية وتطوره الديمقراطى السليم .

- يحيي جهود القمة العربية الاستثنائية الأخيرة والقرارات الصادرة عنها فيما يتعلق بالقضية اللبنانية ، وذلك على أساس اعتبار أنها هى البداية الصحيحة لايجاد الحل النهائى للأزمة اللبنانية إذا خلصت النوايا وصدقت العزائم .

- يعرب عن تقديره البالغ للمساعى التى تقوم بها اللجنة الثلاثية من الملوك والرؤساء العرب لانجاز المهمة التى كلفت بها من طرف القمة فى أقرب الآجال بهدف الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وعروبته وتمكينه من تحرير أراضيه .

- يهيب المؤتمر بكافة القوى الوطنية والديمقراطية فى لبنان الى الاسراع فى إعادة صياغة البناء الدستورى للوطن اللبنانى لما يجسد الحقوق المتساوية لجميع المواطنين ويقضى على الطائفية السياسية ويعتمد الشرعية الديمقراطية وحدها سبيلا الى بعث لبنان الجديد .

- يؤكد المؤتمر أن الحوار الوطنى بين جميع الفصائل المكونة للقوى السياسية الوطنية والديمقراطية فى لبنان هو الطريق الصحيح للوصول الى صياغة القرار اللبنانى المستقل بعيدا عن كل تفرقة أو ضغوط طائفية أو أى احتكام الى قوة السلاح .

- يطالب المؤتمر كافة الدول العربية بامداد المقاومة الوطنية اللبنانية بكافة الوسائل التى تمكنها من تصعيد اساليب النضال ضد الاحتلال الصهيونى ودعم صمود المواطنين فى المناطق الواقعة تحت سيطرته .

- ينادى المؤتمر الرأى العام العالمى للوقوف ضد الممارسات الاسرائيلية المتمثلة فى عمليات ضم الاراضى والمزارع اللبنانية وابعاد المواطنين وتهجيرهم أو تجنيدهم الاجبارى وحملات الاغتيالات والاعتقالات الفردية والجماعية .

- يدعو المؤتمر كافة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى الى المبادرة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان التطبيق العاجل لقرارى المجلس رقم ٤٢٥و٤٢٦ بما فى ذلك اللجوء الى مقتضيات المادتين ٤١و٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وبشأن الحرب الايرانية العراقية أكد المؤتمر على قرارات مؤتمراته السابقة ومكاتبه الدائمة بالوقوف بحزم الى جانب الشعب العراقى الشقيق ودعم نضاله من أجل الدفاع عن الأرض العربية والحفاظ على سلامة أراضيه وسيادته واذ يعتبر انتصار العراق انتصارا للأمة العربية كلها يعلن ما يلى :

- يهنىء باعتزاز وتقدير الشعب العراقى البطل وقواته المسلحة الباسلة بالنصر .

- يحيي مبادرات العراق الانسانية بالافراج عن آلاف الاسرى الايرانيين دون مقايضة .

- يؤيد مبادرات العراق السلمية ويؤيد موقفه فى مفاوضات السلام وتفسيره للقرار ٥٩٨ ومطالبته بتطبيقه بكافة بنوده وحسب تسلسل فقراته لتحقيق السلام الشامل والعادل الدائم .

- يطالب جميع الدول العربية بتأييد العراق الشقيق ومساندته فى موقفه العادل من اجل تطبيق القرار ٥٩٨ وفقا للفقرة السابقة بما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه ومياهه والتأكيد على الحقوق التاريخية الثابتة للعراق فى شمل العرب وحرية الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز .

- يدين المؤتمر محاولة نظام ايران لعرقلة مفاوضات السلام للحصول على مكاسب اقليمية ويطالب الدول المحبة للسلام وكافة المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية بدعم موقف العراق وممارسة الضغط للالتزام بالقرار ٥٩٨ وتنفيذ كامل فقراته والتأكيد على الاسراع بالتبادل الشامل للاسرى بين الطرفين وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

ويأمل المؤتمر أن تكون القيادة الجديدة فى سدة الحكم فى ايران بداية لعهد جديد يقوم على سلام دائم بين البلدين المتجاورين وبما يعزز علاقة الأخوة الاسلامية .

وبشأن جنوب السودان تابع المؤتمر باهتمام التطورات الأيجابية الأخيرة التى عرفتها مشكلة جنوب السودان . واعتبارا لأهمية النتائج الأولية التى وقع الوصول اليها بين كافة الاطراف المعنية من اجل الشروع فى اعداد الحلول الجذرية الكفيلة بوضع حد نهائى لاعمال الاقتتال .

١) يعرب عن تأييده الكامل لمبادرة السلام المتفق عليها بين جميع القوى الوطنية فى السودان .

٢) يدعو كافة الاطراف الملتزمة بهذه المبادرة الى الاستمرار فى الوفاء بكل بنودها نصا وروحا ، وفى مقدمتها المؤتمر الدستورى الذى سينعقد خلال شهر سبتمبر المقبل فى افق اقرار السلام الكامل وتحقيق الوحدة الوطنية فى ظل سودان موحد وديمقراطى النهج والمسار .

٣) ويناشد كافة الدول والمنظمات العربية المبادرة بدعم شعب السودان الشقيق ، اقتصاديا وماليا ، ومساعدة جيشه الوطنى على التمكن من حماية حدوده القومية ووحدته الترابية .

٤) يعلن عن مساندته لخيار الحركة الوطنية السودانية واتفاقها حول البرنامج المرحلى للخروج من الأزمة الاقتصادية .

وبشأن الأراضى العربية المغتصبة فى المغرب العربى استذكر المؤتمر الواجب القومى فى مساندة حركات التحرر العربية ومطالب جماهيرها الواسعة باستكمال تحرير الأراضى العربية المغتصبة فى غرب الوطن العربى وجدد مساندته المطلقة للمغرب الشقيق فى سعيه الحثيث من أجل تحرير مدينتى سبتة ومليلية والجزر المغربية فى البحر الأبيض المتوسط وأوصى الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بتكوين فريق عمل يتابع تطورات هذه القضية وامداد هيآت المحامين بالمغرب بكل الدعم الذى تتطلبه معركة التحرير فى المنتديات الدولية .

وبشأن العدوان المستمر ضد ليبيا تعرف المؤتمر على آخر التطورات المتعلقة باستمرار الحملة الامريكية ضد ليبيا الشقيقة : وجدد ادانته للعدوان الامريكى المستمر ضد الجماهيرية . وناشد المنظمات الدولية والاقليمية للمبادرة بمساندة الشعب العربى فى ليبيا والوقوف الى جانبه فى مواجهة المؤامرات الامبريالية والصهيونية العالمية .

وبشأن اريتريا فان المؤتمر وقد استلهم ارواح شهداء الثورة الاريترية في مسيرتها الهادفة الى تحقيق الاستقلال الوطني :

- يؤيد حق الشعب الأريتري المطلق في حق تقرير مصيره بنفسه بواسطة استفتاء حر يجري تحت اشراف الأمم المتحدة وفقا لمبادىء القانون الدولي .

- ينادي كافة الدول العربية لتكثيف دعمها للثورة الاريترية ماديا ومعنويا والقيام بواجبها في رعاية واغاثة اللاجئين الاريتريين في السودان وفتح اوسع مجالات التكوين امام الشباب والطلاب الاريتريين .

- يدعو الى ادراج القضية الاريترية في جدول اعمال الجامعة العربية للاعداد لطرحها أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة باعتبار أنها صاحبة القرار الاتحادي بين اريتريا واثيوبيا .

- يناشد القوى الدولية الصديقة بتأييد النضال الاريتري من اجل التمتع بحق تقرير المصير وحل النزاع الاريتري الاثيوبي وفق قرارات الأمم المتحدة .

لجنة فلسطين :

١ - يؤكد المؤتمر على جميع توصيات وقرارات اتحاد المحامين العرب المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومكاتبه الدائمة السابقة . ويطالب باتخاذ كافة الوسائل والاجراءات للعمل على تنفيذها .

٢ - يحيي المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة في الأرض المحتلة .. ويشيد بمشاركة كافة فئات الشعب الفلسطيني في ثورة الحجارة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني حتى يحقق كامل اهدافه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمته القدس .

٣ - يدين المؤتمر سياسة الطرد والابعاد التي تمارسها سلطات العدو الصهيوني ضد مناضلي الشعب الفلسطيني .. كما يدين سياسة اقامة المستوطنات ونسف المنازل والاعتقال والاستيلاء على الأرض .

٤ - يؤكد المؤتمر على قومية المعركة مع العدو الصهيوني وأن يبدأ تنفيذها بدلا من أن تبقى شعارا ، ويهيب بكافة الدول العربية بأن تقدم كافة أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطيني .. وأن تسهم بقسطها في معركة التحرير .

٥) يناشد المؤتمر جموع المحامين العرب بأن يسهموا في تقديم كافة أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة .. وذلك من خلال تقديم دعم مالي ثابت ومحدد دوريا .

٦) يؤكد المؤتمر على أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة المنعقدة بالجزائر تشكل خطوة متقدمة وتكتيكا مرحليا شريطة أن لا تتعارض هذه القرارات مع استراتيجية تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين .. والتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وعدم المساس به .

٧) يوصي المؤتمر بتشكيل محكمة شعبية دولية لمحاكمة النظام الصهيوني على الجرائم والمذابح وسياسة الابادة الجماعية التي ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني .

٨) يدين المؤتمر الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمها كافة أشكال الدعم للكيان الاسرائيلي بما يمكنه من الاستمرار في سياسته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

٩) يطالب المؤتمر كافة النقابات والمنظمات الشعبية والمهنية في الوطن العربي باستنهاض حركة شعبية عربية لدعم النضال العادل للشعب الفلسطيني .. حتى يتمكن من تصعيد نضالاته ضد العدو الصهيوني . بما يمكن الجماهير العربية من لعب دورها المنشود في هذا المجال . وتخصيص يوم عربي لتقديم كافة أشكال الدعم لانتفاضة شعبنا الفلسطيني .

١٠) دعوة المنظمات العالمية للدفاع عن المعتقلين وتقديم كافة أشكال الحماية القانونية لهم .

١١) يطالب المؤتمر بوضع استراتيجية عربية واحدة لمواجهة الخطر الصهيوني على كافة الأرض العربية .

١٢) يكلف المؤتمر مركز البحوث والدراسات القانونية بالاتحاد برصد ممارسات العدو الصهيوني واعداد الدراسات التي تسهم في فضح هذه الممارسات والعمل على نشرها وتقديمها كوثائق ومستندات لادانة اسرائيل أمام المحاكم الدولية .

١٣) يؤكد المؤتمر على أن الصهيونية هي أبشع أشكال العنصرية .. ويدين كافة السياسات الاسرائيلية التي تنتهج ذلك .

١٤) يطالب المؤتمر الدول العربية بالعمل على توجيه الاعلام العربي فيما يتعلق بقضيتنا القومية عربيا ودوليا وفضح الممارسات العنصرية بموجب خطة عربية وكشف خطورة العدو الصهيوني وسياسته ازاء العالم .

١٥) يؤكد المؤتمر على أن الوحدة العربية هي الطريق السليم لتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة ، ومطالبة الدول العربية برسم استراتيجية واحدة لهذا الغرض .

١٦) يؤكد المؤتمر بأن الصراع بيننا وبين الصهيونية هو صراع حضاري يقوم على أساس الوجود وليس الحدود وعليه فإن فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ولايحق لأي طرف أن يفرط في أي جزء منه باعتباره ملكا عاما لكل اجيال الأمة العربية ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

١٧) يطالب المؤتمر بتشكيل لجنة دولية لتعريف الارهاب وتمييزه عن الكفاح المسلح للشعوب للدفاع عن حقوقها المشروعة .

١٨) يوصي المؤتمر الدول العربية بتجنيد كافة الامكانيات الاقتصادية العربية لخدمة قضايا امتنا القومية .. وخاصة ما يتعلق منها بنصرة القضية الفلسطينية .

١٩) يؤكد المؤتمر على أن التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني والدعم الأمريكي غير المحدود ، واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لمصلحة العدو الاسرائيلي يشكل تحديا للارادة الدولية ، ويجعل امريكا في موقع العدو من قضايا امتنا العربية .. الأمر الذي يؤكد المزيد من سقوط امريكا في المواقف المعادية للانسانية .

٢٠) يحيي المؤتمر بتقدير وإكبار وإجلال جميع المحامين والمعتقلين والسجناء على مواقفهم البطولية ضد التعسف والطغيان الاسرائيلي .

٢١) يؤكد المؤتمر على مطالبة الدول العربية بتخفيف آلام الشعب الفلسطيني المحروم من وطنه بتسهيل حقه في الحياة في الوطن العربي وخاصة حق الاقامة والتنقل والعمل .

٢٢) يناشد المؤتمر كافة نقابات المحامين العربية تقديم كافة وسائل الدعم المادي والدعم المالي خصوصا للمحامين المصريين في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

لجنة الحريات الاساسية وحقوق الانسان :

استمعت اللجنة في البداية الى خلاصة وافية للأبحاث المقدمة اليها

كما استمعت اللجنة الى مداخلات الأعضاء واقتراحاتهم ومناقشاتهم التي تمت في جو من الحرية التامة وضمان حرية الكلام

واحترام الرأى والرأى المخالف وأصدرت عددا من التوصيات في مقدمتها :

- يؤكد المؤتمر قرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب (الكويت ١٩٨٧) ويطالب الدول العربية اعادة النظر في دساتيرها وتظمها التشريعية وفقا لأحكام الوثيقة الدولية لحقوق الانسان بإزالة كافة النصوص المتعارضة معها وبخاصة القوانين واللوائح والأوامر المقيدة للحرية ويطالب الدول العربية التى لم تصدر دساتيرها الدائمة أو تلك التى أصدرت دستورا مؤقتا سرعة إصداره في إطار الشرعية . وإستكمال حاجة المواطنين من التشريعات داخل اطار من التنظيم القانونى يكفل حق المشاركة للجميع في تكوين الارادة العامة وضمان مبدأ الفصل بين السلطات وتأكيد استقلال القضاء والمحاكمة ووضع السجون تحت اشراف القضاء وتأمين الحد الأدنى للمسجونين وفقا لأحكام الاتفاقية الدولية .
- يطالب المؤتمر الدول العربية التى لم تصادق على الوثائق الدولية لحقوق الانسان بالاسراع بتصديقها . وبخاصة العهدين الدوليين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختيارى الملحق به ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وإزالة التمييز العنصرى ، واتفاقية إزالة التميز ضد المرأة والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل . وتطالب الدول العربية بتنفيذ التزاماتها بموجب هذه المواثيق وتقديم تقاريرها الدورية الى اللجان المتخصصة في الأمم المتحدة .
- يؤكد المؤتمر ويطالب حكومات جامعة الدول العربية بسرعة التصديق على « الاعلان العربى لحقوق الانسان » المحال على مجلس الجامعة منذ أكثر من خمسة عشر عاما أو اصدار بيان بالأسباب الحقيقية التى تؤخر تصديقه لبيان الحقيقة للرأى العام العربى الذى طالبت معظم منظماته الشعبية بتصديقه ، ويدعو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالسعى لتشكيل محكمة عدل عربية على غرار محكمة العدل الأوروبية لتكوين آلية للانتصاف في المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان مع ضمان حق المواطن العربى باللجوء اليها .
- يحيى المؤتمر الاجراءات التى اتخذتها اللجنة الدائمة لحقوق الانسان بالجامعة العربية بشأن دعوة المنظمات الاقليمية والقطرية المعنية بحقوق الإنسان الى اجتماعاتها بصفة مراقب على أن تعقد اجتماعاتها الدورية بالعواصم العربية المختلفة ويعتبر المؤتمر أن هذا الاجراء سوف يساعد على دفع الجهود الرسمية العربية لاتخاذ خطوات بناءة في ميدان حقوق الانسان توفر الحد الأدنى من الضمانات والآليات التى تعزز الحريات الأساسية للمواطن العربى بشكل عام .

ولا يفوت المؤتمر أن يوجه الشكر والتقدير للأمانة العامة للجامعة العربية على ما تقدمه من عون للأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب لانجاح انشطتها ومن بينها السماح للاتحاد في المشاركة بصفة مراقب في أعمال لجنة حقوق الإنسان ولجنة المرأة واللجنة القانونية

يعلن المؤتمر ارتياحه لمنح جائزة القذافى لحقوق الانسان للمناضل الأفريقى نيلسون مانديلا ، ويشيد بالتطورات التى جرت مؤخرا باطلاق سراح السجناء السياسيين وهدم السجون والغاء كافة القيود على سفر المواطنين الليبيين وتأسيس لجنة ليبية لحقوق الانسان ، ويأمل المؤتمر تعزيز هذه الاجراءات باستقلال القضاء وضمان حق المتداعين في اختيار محاميهم وقاضيهم الطبيعى .

توصى اللجنة بادانة الممارسات الاسرائيلية المنتهكة لحقوق الانسان في الجنوب اللبنانى من ناحية هدم المنازل والزج في السجون والمعتقلات دون محاكمة وتعذيب المعتقلين داخل السجون وطرد المواطنين اللبنانيين من قراهم في جنوب لبنان كما جرى ويحدث الان في بلدة شبعا في العرقوب من الجنوب اللبنانى حيث طرد مايقارب ثلث سكان ابناء هذه البلدة ومحيطها واصبح اهلها يعيشون غرباء في وطنهم ولا يسمح لهم بالعودة الى ارض الجنوب اللبنانى اضافة الى انتهاك آخر خطير يتعلق بعملية التطبيع والادارة المدنية المرتبطة مباشرة باسرائيل فيما يتعلق بالصحة والتربية والعملة وسائر الخدمات كما لو كانت البلدة من بلدان الكيان الصهيونى .

لجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية :

بالنظر الى ان الاستعمار مازال يرسخ اقدامه على أرض الوطن العربى بمختلف مظاهر وجودة سواء الاستعمار التقليدى أو الاستيطانى او الاستعمار الحديث الذى يتمثل في اشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية .

وتذكيرا بما تشهده الساحة الدولية من مظاهر القلق العميق على مصير الانسانية ، بسبب استمرار التوترات الدولية ومخاطر الحرب النووية ، واستمرار التحالفات العسكرية او مظاهر التهديد بالحرب واشكال التدخل الامبريالية .

ومع ملاحظة استمرار المؤامرات الدولية الامبريالية على حقوق الشعوب في الاستقلال والتحرر ، ومحاصرة حركات التحرير الوطنية ، وتكثيف عمليات الحصار ودعم التوترات الاقليمية بشكل مباشر او غير مباشر رغم التظاهر بتقديم الحلول الشكلية لمعظمها مع بقاء عناصر التوتر الكامنة .

وإستنكارا لمظاهر التفرقة العنصرية في عدد من المجتمعات التى يحميها الاستعمار وقوى الامبريالية مثل النظم العنصرية والصهيونية في الوطن العربى وافريقيا .

ومن ادراك مؤتمر المحامين العرب السابع عشر لمثل هذه الحقائق يوصى المؤتمر بالاتى :

- ادانة كل المحاولات الامبريالية والرجعية العالمية لتعويق الدعوة لاقرار السلام على المستوى العالمى واستنكار مخططات الابقاء على مناطق التوتر في العالم عن طريق تنمية انتاج اسلحة الدمار النووية المتطورة وتسليح الفضاء وتعويق مفاوضات نزع السلاح والتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة . ويعتبر المؤتمر ان حركة التحرر العالمية والنضال الوطنى من اجل حق تقرير المصير وانتزاع حقوق الشعوب في ثرواتها والسيطرة على مقدراتها ، وتحرر نفسها من الديون والقروض والمعونات الممنوحة من شروطها وخلق نظام عالمى جديد يوثر الحق في التنمية تعتبر كل ذلك جزءا من حركة التحرر العالمية التى تستهدف تحقيق السلام الدولى على أسس راسخة من العدل والامن لشعوب العالم .
- اعتبار ان السلام العالمى والاستقرار الاقليمى لا يمكن ان يتحقق في وطننا العربى قبل ان يتحقق السلام الشامل والعادل وذلك باقرار حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره وعودته الى وطنه واقامة دولته المستقلة على ارض فلسطين ، وقبل ان يتحقق الانسحاب الشامل والفورى للقوات الصهيونية من الجولان العربية وجنوب لبنان ويطالب المؤتمر ان تقف جميع القوى العربية الشعبية والحكومية الى جانب الشعب العربى الفلسطينى على انتزاع حقوقه بكافة الوسائل بما فيها حق الكفاح المسلح ضد ارهاب الكيان الصهيونى .
- يناشد المحامون العرب المنظمات الشعبية وغير الحكومية والدولية كما يناشد الحكومات العربية وغير العربية المحبة للسلام ان تقف جميعا وراء تأكيد القرار ٣٣٧٩ باعتباره اعلانا عالميا لادانة النزعة

العنصرية العدوانية للصهيونية وتأكيدا لوجودها العدوانى تعلن أرض فلسطين والوطن العربى ، وهو ادانة فى نفس الوقت لتحالفات النظم العنصرية والصهيونية فى عدوانها المستمر على الشعوب العربية والافريقية .

- والمحامون العرب الذين يدركون اهمية النضال المشترك على الساحة العربية والافريقية يناشدون المنظمات الشعبية والحكومية على المستوى العربى والافريقى للوقوف الى جانب نضال شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصرى الحليف للنظام الصهيونى فى فلسطين ويطالبون بتقديم كافة اشكال المساعدة لحركات التحرير الوطنية وفى مقدمتها حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ويدعون للاشتراك على نطاق واسع فى الحملة العالمية للافراج عن المناضل المحامى نيلسون مانديلا دون شروط ويحيون كل الجهود العربية والعالمية الساعية .

- ويقف بذلك المحامون العرب مع نضال شعب ناميبيا لاستكمال اجراءات استقلاله وجنى ثمار نضاله الطويل بقيادة حزب سوابو الذى لم يتخل يوما عن السلاح ولم يتوان عن تحقيق استقلالة بكافة الطرق فى اطار قرار الامم المتحدة ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ الذى يضمن له الاستقلال الكامل .

ويحيى المؤتمر الموقف الصلب للشعب الانجولى الذى يقف الى جانب نضال شعب ناميبيا وجنوب افريقيا بالمساندة الايجابية والفعالة ضد المناورات لتأخير انتصارهما كما يحى وقوف دول المواجهة الافريقية وتحملها الصعاب من اجل التحرر الشامل بالجنوب الافريقى .

- ويناشد المؤتمر كافة الاطراف المعنية بقضية الشعب الارتيرى لضمان حقه فى تقرير المصير ويطالب الدول العربية والافريقية باستخدام مساعيها الحميدة لضمان حل سلمى وعادل لكفالة حق الشعب الارتيرى .

كما يطالب المؤتمر الدول العربية والافريقية باستمرار وقفتها الايجابية الى جانب الشعب التشادى حتى يتحقق له الاستقرار الكامل وحماية استقلاله من التدخل الاستعمارى الفرنسى .

ان المؤتمر وهو يدين كافة اشكال الاستعمار والامبريالية والعنصرية انما يبرأ بالامة العربية نفسها ان تسمح باستمرار وجود اثار المخططات الاستعمارية على ارضها بابقاء اشكال الممارسات العرقية او العنصرية او التفرقة الاجتماعية ويرى المؤتمر ان الالتزام بمبادىء الديمقراطية والعدل الاجتماعى والتحرر الوطنى الشامل هو الوسيلة الفعالة لحماية شعبنا العربى من كل المخططات الامبريالية وتوفير القدرة لشعبنا على مواجهة هذه الاثار والتصدى لها بآليات التغيير الاجتماعى الخلاق واشكال التقدم والازدهار والتحرر من ربقة الديون والمعونات الخارجية بالاستخدام الصحيح لثروات الشعب العربى وطاقاته البشرية دون تدخل امبريالى لادارتها او استغلالها وتحويلها الى اداة لقهره .

- يدعو المؤتمر كافة النقابات والهيئات الشعبية والثقافية لدعم اللجنة العربية لمناهضة الصهيونية التى انشأتها الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب بمقرها لتجمع جهود كافة المعنيين بالنضال ضد العنصرية والصهيونية ويدعو المؤتمر الى تبنى كل المعنيين لبرنامج العمل العربى لمناهضة العنصرية والصهيونية الذى ناقشته لجان المؤتمر كما يدعو الى اقامة لجان فرعية فى كل قطر عربى للعمل المشترك من اجل التصدى لمحاولات الامبريالية والصهيونية لالغاء قرار الامم المتحدة ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويدعو المؤتمر كافة المنظمات الشعبية وغير الحكومية لتنسيق جهودها مع اللجنة العربية فى اشكال من العمل المشترك والمؤتمرات والندوات لتعبئة الجهود فى مواجهة العنصرية والصهيونية والتنسيق مع الجهود الافريقى والدولى فى هذا المجال .

ان المحامين العرب اذ يستهدفون تعبئة جهد الشعب العربى لمواصلة النضال ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية يعلمون ان هدف التحرر والسلام والتقدم لا يتحقق الا بالعمل المشترك مع حركة التحرر العالمية والقوى التقدمية والمحبة للسلام فى العالم من اجل :

دفع حركة السلام على المستوى العالمى لتجنب الحرب والاضطرابات الاقليمية ووقف صناعة الاسلحة المدمرة والعمل على نزع الموجود منها .

دعم دور الامم المتحدة السلامى والمنظمات الدولية المتخصصة فى مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية التى تسهم فى مزيد من المشاركة الشعبية فى قضايا السلام والتنمية .

دعم دور دول عدم الانحياز والمنظمات الاقليمية فى القارات المختلفة خاصة فى دورها لمساعدة حركات التحرير الوطنية ووضع أسس للتنمية المستقلة المحررة من اعباء الديون والقروض الاستغلالية .

التصدى للمؤسسات المالية الدولية والحيلولة دون استمرارها كأداة فى يد الامبريالية وشكلا من اشكال الاستعمار الجديد لفرض شروطها على شعوبنا . والتصدى لكل محاولات الاستعمار الجديد لفرض التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والترويج لانماط الحياة الاستهلاكية واستغلال ثروات الشعوب الفقيرة وتسخير الصهيونية والعنصرية لخدمة اهدافه بأعمال الردع او التسلل بالوسائل المختلفة للسيطرة على شعوبنا العربية ان المؤتمر اذ يحيى تطلع شعبنا العربى للتحرر الشامل وتحقيق التقدم الاجتماعى والديمقراطى يؤكد على ان قضايا الشعوب لا تتجزأ فى العدل والحرية .

كما يدرك ان العالم يتحرك سريعا فى ظل التجمعات الكبيرة ويدرك ان الشعب العربى - كان وما يزال - يعيش دائما متطلعا للوحدة العربية الشاملة من اجل توحيد جهده فى مواجهة الاستعمار والامبريالية والصهيونية من جهة ، ومن اجل بناء حياة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ومتقدمة تحياها شعوبنا فى ظل الحرية والرخاء .

قرارات وتوصيات لجنة الاقتصاد العربى :

عقدت لجنة الاقتصاد العربى اجتماعاتها فى اطار اعمال لجان المؤتمر السابع عشر للمحامين العرب بدمشق وناقشت الأوراق التالية التى اعدتها اللجنة :

أولا : الاقتصاد العربى والتحديات الخارجية .

ثانيا : المياه والغذاء والسياسة فى الوطن العربى .

ثالثا : انشطة الشركات متعددة الجنسيات فى الوطن العربى .

رابعا : شرعية ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولى .

كما ناقشت اللجنة ورقة عن تجربة التكامل الاقتصادى بين تونس والجماهيرية الليبية .

وبعد ان نوقشت الأوراق المقدمة مناقشة مستفيضة انتهت اللجنة الى ما يلى :

أولا : التأكيد على مجموعة التحديات التى تواجه الاقتصاد العربى فى المرحلة الراهنة واهمها :

١ - تنامى الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك فى الوطن العربى بما يؤدى اليه ذلك من ازدياد التبعية الغذائية فى مواجهة العالم الغربى بما يشكل تهديدا خطيرا للامن القومى العربى .

ب ـ ضعف البنية الصناعية فى الوطن العربى وغياب الانساق التكنولوجية المحلية بما يؤدى اليه ذلك من ازدياد الاعتماد على الخارج خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجية وبالسلع الراسمالية .

ج : استمرار هجرة العقول العربية الى الخارج الأمر الذى يمثل نزيفا مستمرا للطاقات البشرية العربية .

د : تنامى الديون العربية الخارجية بصورة مفزعة الامر الذى فتح الباب على مصراعيه امام تدخلات الدول الدائنة وهيئات التمويل الدولية لفرض شروطها المجحفة والتى تمس بشكل مباشر السيادة الوطنية ومصالح الفئات الفقيرة

هـ ـ استمرار أشكال التطبيع الاقتصادى والسياسى والثقافى مع العدو الصهيونى التى تشكل انتهاكا صارخا لقررات الجامعة العربية بشأن المقاطعة العربية الشاملة لاسرائيل

وأزمة المياه التى بدأت تتضح معالمها والتى باتت تهدد معظم الدول العربية والتى أضبحت واحدا من اهم محاور الصراع العربى الصهيونى ومصدرا لصراعات محتملة مع دول الجوار .

ز : الخطر الداهم الناتج فى تنامى نشاط الشركات المتعددة الجنسيات فى الوطن العربى ، حتى فى القطاعات التى يوجد فيها بديل وطنى عربى ، الأمر الذى يشكل عائقا امام تنمية القدرات الانتاجية والتكنولوجية العربية .

ثانيا : ناقشت اللجنة قضية التجمعات الاقليمية العربية وموقعها من النظام الاقتصادى العربى ومدى تأثيرها على تحقيق التعاون او التكامل الاقتصادى العربى ، واكد المشاركون على ان التجمعات هذه يجب ان تسعى الى مزيد من التكامل والى تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادى فى مواجهة الخارج من خلال استراتيجيات تنموية تقوم على التوجه الى الداخل واشباع الحاجات الاساسية للمواطن العربى .

ثالثا : قررت اللجنة التوصيات التالية :ـ

١ ـ ان استمرار التحديات الخارجية للاقتصاد العربى المشار اليه سابقا يرجع بشكل الى استمرار حالة التجزئة العربية وتنامى الاتجاهات القطرية والاقليمية من ناحية والى استمرار الهيمنة الامريكية الصهيونية على القررات العربية من ناحية اخرى ومن ثم فلا سبيل لمواجهة هذه التحديات الا بدفع حركة الوحدة العربية بأشكالها المختلفة فى اتجاه دعم القدرات العربية الذاتية وذلك فى اطار ديمقراطى يكفل اوسع المشاركة للجماهير العربية لذلك توصى اللجنة بضرورة ان يساهم اتحاد المحامين العرب بدور فعال فى خلق رأى عام عربى تتزايد وتتضاعف فى اتجاه المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

٢ ـ تشكيل لجنة خاصة من اتحاد المحامين العرب لدراسة ومتابعة ازمة المياه فى البلاد العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والقانونية باعتبارها سببا من اسباب الصراع فى المنطقة العربية وخاصة بين اسرائيل والعرب باعتبارها مصدرا لصراعات مستقبل بين الدول العربية وبعض دول الجوار الاخرى .

٣ ـ ضرورة استمرار متابعة اتحاد المحامين العرب لقضية التبعية الغذائية فى الوطن العربى والمساهمة فى خلق راى عام واسع وضاغط فى اتجاه التأكيد على ضرورة تحقيق الامن الغذائى العربى من خلال الاستخدام الامثل للموارد العربية خاصة فى السودان الذى تتمتع بامكانيات زراعية كبيرة .

٤ ـ توصى اللجنة بان يساهم اتحاد المحامين العرب حول كافة المؤسسات الشعبية فى التوعية بمخاطر تفاقم ازمة المديونية العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على فضح شرور الدول الدائنة وهيئات التمويل الدولية .كل ذلك فى اطار من التعاون مع المؤسسات الشعبية المماثلة فى باقى دول العالم الثالث المدينة من اجل خلق رأى عام قوى فى دول الجنوب ضد سلاح المديونية الذى بات يهدد مستقبل الاجيال القادمة فى هذه الدول .

كما توصى اللجنة فى هذا الصدد بضرورة التأكيد على تنمية القدرات الاقتصادية الذاتية فى الوطن العربى ودفع عجلة التعاون الاقتصادى العربى ودعوة رؤوس الأموال العربية المهاجرة الى الاستثمار فى الوطن العربى .

٥ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على حث الحكومات العربية على دعم وتعزيز المشروعات المشتركة العربية وانشاء المزيد منها فى المجالات الانتاجية ، وعلى اهمية احلال هذه المشروعات المشتركة العربية محل المشروعات الدولية .

٦ ـ أ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على دعم القدرات التكنولوجية العربية عن طريق بناء انساق لتكنولوجيا وطنية وقومية تساهم رؤوس الأموال العربية فى دعمها كما توصى اللجنة باهمية توحيد قوانين الاستثمار وقوانين نقل التكنولوجيا فى العالم العربى دعما للقدرات التفاوضية العربية فى مواجهة الشركات المتعددةالجنسيات .

ب ـ توصى اللجنة بأن يولى اتحاد المحامين العرب اهتماما خاصا لقضية كفالة الحقوق الاساسية للعمالة العربية المتنقلة داخل الوطن العربى .

٧ ـ ضرورة دعم وتعزيز دور المؤسسات المنبثقة عن الجامعة العربية خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنحها الصلاحيات القومية اللازمة والملزمة للدول الاعضاء فى الجامعة العربية بحيث تصبح المقررات الصادرة عن المؤسسات العربية جزءا لا يتجزأ من التشريعات المعمولة بها فى الدول الاعضاء فى هذه المؤسسات .

٨ ـ ضرورة ان يمارس اتحاد المحامين العرب دورا فعالا فى دعم انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة سياسيا واقتصاديا وتوصى اللجنة فى هذا الشأن بأن يكون لاتحاد المحامين دور قيادى فعال فى تشكيل لجان شعبية لدعم الانتفاضة سياسيا واقتصاديا وتوصى اللجنة ايضا بضرورة دراسة ومتابعة مخاطر استنزاف اسرائيل لموارد الأرض المحتلة خاصة الموارد المائية .

٩ ـ تؤكد اللجنة على ضرورة دعم العراق الشقيق على طريق احلال السلام العادل فى منطقة الخليج هذا السلام الذى يحفظ للعراق وللامة العربية حقوقها المشروعة خاصة فيما يتعلق بالسيادة على مياه شط العرب .

١٠ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على دعم دول المواجهة مع العدو الصهيونى اقتصاديا وجتماعيا بما يعزز قدرتها على الصمود والتصدى .

١١ ـ توصى اللجنة بضرورة العمل على دعم الاقتصاد اللبنانى من اجل اعادة تعمير لبنان العربى الموحد حتى يستعيد دوره فى الاقتصاد العربى ، الأمر الذى تمكنه من المساهمة فى المواجهة العربية الشاملة للعدو الصهيونى .



واخيرا فان المؤتمر السابع عشر للاتحاد قد حظى باهمية ملحوظة استمدها من توقيت انعقاده فى اعقاب مؤتمر القمة العربية بالدار البيضاء والذى يمثل بما اسفر عنه املا فى ان تستقيم مسيرة العمل العربى على صعيده الرسمى ولينفتح الطريق الى صحوة عربية تستوعب حقائق التاريخ ومتغيرات العصر مع استشراف واع للمستقبل .

ندوة مجلس التعاون العربى : الواقع والآفاق

[٢٠ مارس ١٩٨٩]

د . عطيه حسين أفندى

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ندوة ليوم واحد (٢٠ مارس ١٩٨٩) بعنوان « مجلس التعاون العربى الواقع والآفاق » وشارك فيها لفيف من أساتذة العلوم السياسية والاقتصاد والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات والذين مثلوا مراكز البحث المختلفة وهيئات الدولة مثل الخارجية والقوات المسلحة والأمن القومى كما شارك فيها بعض الدبلوماسيين العرب بصفاتهم الشخصية وليست الرسمية

تضمنت الندوة ثلاث جلسات ، اختصت الأولى منها بالجوانب الاقتصادية والتكنولوجية ، وناقشت الثانية الجوانب السياسية وبناء مؤسسات المجلس ، بينما خصصت الجلسة الثالثة لعرض الجوانب الاقليمية والدولية ، ثم ختمت الندوة بجلسة ختامية قصيرة .

١ ـ الجوانب الاقتصادية

بدأ الاستاذ الدكتور محمود محمود الامام فقدم عرضا لخبرته التاريخية والوظيفية فى مجال العمل العربى المشترك خاصة فى بعده الاقتصادى وقد تركزت وجهة نظره بشأن قيام مجلس التعاون العربى كمشروع جديد من مشاريع التكامل الاقليمى العربى فى أنه يرى ضرورة أن يكون هدف المجلس هو خلق نظام عربى جديد باعتباره يمثل قلب الوطن العربى وتحيط به ايران واسرائيل . ويتلخص عرضه فى الاتى :

(١) ضرورة التساؤل عن موقف الدول العربية التى لم تندرج فى عضوية أى من التنظيمات الاقليمية الثلاثة القائمة الان فى الوطن العربى : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ مجلس التعاون العربى ـ اتحاد المغرب العربى والمقصود بهذه الدول : السودان ، سوريا ، لبنان ، الصومال ، جيبوتى ، اليمن الجنوبى .

(٢) القلق حول استمرار التدرج والتمهل مع التأكيد على ضرورة تحديد معنى « الواقعية » ، وهى الصفات التى أصبحت ملازمة وشائعة فى وصف التجمعات الاقليمية العربية .

(٣) جدلية الانتاج والتجارة ، وهل الصفة الغالبة تكون تكاملا وتعاونا فى مجال التجارة أم فى فى مجال الانتاج وما يترتب على ذلك ويتفرع عنه من مشكلات وما تحتاجه من جهود وخبرات .

(٤) البحث فى كيفية تحقيق التوازن بين المنافع والمصالح المتبادلة ، مع الحفاظ على استمرار التجربة التكاملية ذاتها .

(٥) ماهية القوى المحركة للسوق فى نطاق مجلس التعاون العربى سواء كان النظام يقوم على القطاع العام أو القطاع الخاص أو حتى يجمع بينهما ، لكل منها .

(٦) ضرورة البحث فى العلاقة الاقتصادية بين الدول العربية والدول الأوربية أو بباقى دول العالم على إساس أن التجمعات الإقليمية العربية اجزاء لظاهرة واحدة هى تباين المصالح بين العرب واوربا ، والمطلوب هو توزيع الادوار بين هذه التجمعات العربية .

(٧) ضرورة ربط جميع الصناعات التى سوف تقام والمشرعات التى سوف تستحدث بالامن القومى العربى ، مع التأكيد على الاهتمام بالصناعات المتطورة الناهضة وليس الصناعات التقليدية .

ثم قدم د . حازم الببلاوى عرضا تاريخيا مختصرا لتجارب التكامل الاقتصادى العربى ، مؤكداً على ضرورة تقنين حق الملكية وحق العمل فى دول المجلس وعدم الاقتصار على تحرير التجارة وانتقال السلع .

وكانت مجمل آراء سيادته كما يلى :

(١) أن هناك عقبات غير مرئية فى مجال التكامل ، فرفع الحواجز الجمركية فى حد ذاته لايكفى ، إذ يجب أن يمتد العمل والجهد ليشمل المسائل البيروقراطية تحديد المواصفات الفنية والمؤهلات والمهارات

(٢) على مجلس التعاون العربى ان لايقتصر نشاطه على المشروعات المشتركة بين الحكومات بل لابد من مشاركة مختلف المؤسسات وقطاع الأعمال الخاص

(٣) هناك شروط لازمة لنجاح التجمع العربى وهى تقارب النظم السياسية ـ تحقيق الديمقراطية فى وحدات التجمع ـ المشاركة الشعبية ، وبصفة خاصة حق الملكية وحق العمل :

(٤) لابد أن يدرك مجلس التعاون العربى أن الثروة العالمية قد أصبحت اليوم ـ أى فى مرحلة الاقتصاد المالى العالمى ـ ثروة رمزية ، تنتقل ملكيتها بين دول العالم بأجهزة الاتصال الحديثة .

(٥) لابد من الامساك بشروط النجاح والاصرار على الحفاظ على التجربة ، وان يكون الاهتمام الاساسى بالعقبات غير المرئية لكى نتفادى فشل هذه التجربة كما حدث للتجارب السابقة .

اما الدكتورة نادية سالم النمر فقد تناولت الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية للتكامل العربى ويمكن أن نجمل افكار ومقولات د . نادية سالم فى الآتى :

(١) ان التكامل الاقتصادى العربى يمكن أن يتحقق له النجاح اذا كانت هناك ارادة موحدة للقيادة السياسية فى الافكار العربية موضوع التكامل قادرة على تحديد المداخل الاساسية التى يبدأ بها التكامل .

(٢) ضرورة الالمام بالظروف المحلية والاجتماعية الخاصة بكل دولة من دول التكامل على حدة حتى يمكن لكل منها تحديد احتياجاتها وامكاناتها بشكل دقيق

(٣) وضع خطة اقتصادية تصمم خلال مراحل زمنية تكون قادرة على تحقيق الاتى :

أ ـ الحساب الدقيق للنسب الضرورية للتطور الاقتصادى لكل دولة

من أجل تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى فيها ب ـ ضمان تحقيق الاستفادة القصوى أو الاستخدام الأمثل من تقسيم العمل الدولى ج ـ ضمان مواصلة التخصص الدولى فى الانتاج والتطور الاقتصادى فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى كل دولة على حدة من أجل تحقيق الأهداف والأسس الاقتصادية للانتاج والقائمين عليه د ـ القضاء التدريجى على الظروف التاريخية المختلفة التى تنعكس فى مستوى التطور الاقتصادى لكل دولة على حدة من خلال تصنيع الدول ذات المستوى الاقتصادى المتخلف نسبيا عن طريق الاستخدام الامثل للامكانيات الداخلية لكل دولة مع الاستفادة من السوق الدولى الخاصية بالدول اعضاء التكامل .

(٤) ضرورة التخطيط من أجل تحقيق لاهداف اقتصادية قومية محددة موضوعة من قبل الأجهزة التخطيطية فى الدولة .

(٥) ضرورة اهتمام كل دولة بدراسة الأوضاع الاقتصادية المحلية والبحث عن توظيف الموارد محليا من أجل اشباع احتياجات الطلب المحلى من السلع الضرورية والاقلال من الاعتماد على الخارج فى هذا المجال .

(٧) ضرورة تعاون الدول أعضاء التكامل من أجل اقامة مشروعات مشتركة مكملة لبعضها معتمدة بشكل أساسى على الامكانات المحلية ، يكون الهدف منها زيادة القدرات الانتاجية للدول من خلال استراتيجية متكاملة تستهدف خدمة وتدعيم الاولويات التى تحتاجها عملية التنمية المتكاملة فى كل القطاعات ، فضلا عن توفير وسائل الاتصال والمواصلات وتطوير التكنولوجيا المتاحة عالميا بالقدرات والطاقات العربية .

(٨) ضرورة وجود هيئة أو كيان ما تقع عليه مسئولية التنسيق بين عمل المنظمات العربية المختلفة ولتكن جامعة الدول العربية مع اعطائها الصلاحيات اللازمة .

٢ ـ الجوانب السياسية :

وتناولت الجلسة الثانية من جلسات الندوة الجوانب السياسية وبناء مؤسسات المجلس :

عنى د . اسامة الغزالى فى عرضه بالبحث عن درجة التماثل داخل دول المجلس الاربع مشيرا الى أن ميثاق المجلس أو نظامه الاساسى لم يشر الى هذا الموضوع ، ونستطيع هنا أن نجمل الأفكار العامة فى بحث الدكتور اسامة الغزالى فيما يلى :

(١) أننا امام دول أربع تنتمى الى اقاليم مختلفة ، مصر تنتمى الى وادى النيل ، العراق يرتبط بمنطقة الخليج ، اليمن ضمن شبه الجزيرة العربية ، واخيرا الأردن فى المشرق العربى .

(٢) فيما يتعلق بالنظام السياسى فى العراق فالمسائل الرئيسية محل البحث والجديرة بالدراسة هى وضع الاقليات أو مشكلة التعددية العرقية والدينية ، دور الجيش فى الحياة السياسية واخيرا المشاركة ووضع الحياة الحزبية فيها التطور الغالب هو نحو مزيد من الانفتاح فى النظام السياسى العراقى .

(٣) اما عن الأردن فان الوضع فيه يرتبط كثيرا بالظروف الخارجية خاصة وضع الضفة الغربية ـ تأثير السعودية وسوريا ـ الثقل الاستثنائى للملك حسين فى النظام الأردنى ـ استقرار الحكم فيه كضمانة للمواطنين ـ العلاقة مع الفلسطينيين ـ واخيرا المؤسسات التشريعية .

(٤) وعن الجمهورية العربية اليمنية فان النظام فيها يتميز : الطابع القبلى للنظام ـ دور الجيش فى الحياة السياسية ـ ازمة المشاركة ومسألة المجلس التشريعى ووضع الاحزاب فى النظام ، وبصفة عامة فان شكل نظام الحكم كما يرى الدكتور اسامة ـ هو فئوى corporatism وان كانت القبائل تقوم بالدور الاساسى مع ملاحظة اضفاء المؤسسية على الطابع القبلى للدولة .

(٥) أما عن مصر فان كافة اشكال الدولة الحديثة موجودة بها من حيث الدستور ـ المؤسسات التشريعية ـ الاحزاب السياسية ـ النقابات والجمعيات المهنية ، برغم كل ما قد يكون قائما من نواقص أو قصور وانه حتى القوى الشعبية المجمد نشاطها تعبر عن نفسها بطريق أو بآخر . ويذهب الدكتور أسامة الى أن المشكلة فى مصر هى أزمة فعالية أو أزمة اداء .

ويخلص الى أن هناك خلافا بين النظام السياسى فى مصر وبين النظم الثلاثة الأخرى القائمة فى دول المجلس الثلاث العراق ـ الاردن ـ اليمن خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان ، وان كان يؤكد فى النهاية على أن هذا لايشكل قيدا حقيقيا أو يقف عقبة كأداء امام قيام المجلس باداء دوره بفعالية فالعبرة هنا بالممارسة .

اما بحث د . عبد المنعم سعيد فقد دار حول تجربة المجلس فى ضوء تجارب عالمية مقارنة لما هو اكثر من ذلك . ويمكن تلخيص آرائه فى الآتى :

أن الاندماج أو التكامل هو عملية Process لتجميع اجزاء فى كل يختلف تماما عن مكوناته واجزائه ، وأن هذه العملية فى الواقع تشهد قطبين متناقضين : اندماج تفتت وفى كل التجارب العالمية كانت هناك أربعة مشاكل أو مسائل أو اشكاليات :

(١) اشكالية الامن أو التكيف مع البيئة الخارجية لمجموع وحدات التكامل (٢) مدخل الاندماج : هل هو سياسى أم اقتصادى ام ثقافى او كلها معا أو بعضها (٣) اشكالية العلاقة بين مركز التكامل والأجزاء التى تسعى الى التكامل فيما بينها (٤) اشكالية عدم التكافؤ : الغنى والفقر او الثروة ، المساحة ، السكان وما شابه ذلك .

ويخلص الدكتور عبد المنعم سعيد الى أن اتفاقية مجلس التعاون العربى لم تفصح صراحة عن اشكالية الأمن ، وبخصوص مدخل التكامل يرى ضرورة تركيز مجلس التعاون على مختلف عناصر الاقتصاد من الانتاج وتجارة وما الى ذلك ويثير هنا مسألة الكفاءة الاقتصادية ، وعن اشكالية السلطة المركزية يطالب الدكتور عبد المنعم سعيد بضرورة وجود علاقة مباشرة بين مركز التكامل والمواطنين وأن يكون للمركز قدر من الاستقلال المالى وإعطاء بعض السلطات للأجزاء ، ويؤكد على ضرورة الا تبقى سمة المجلس إنه نتاج فوقى يجىء من الرئاسات بل يجب التمثيل الشعبى .

واخيرا بشأن اشكالية التكافؤ بين الوحدات فانه لايجب الانزعاج من التفاوت فى الثروة أو المساحة أو السكان فهو موجود فى كل التجارب السابقة .

ويختم د . سعيد بحثه وعرضه بأنه هناك بعض البدايات المشجعة فيما يتعلق بمجلس التعاون العربى اولها الاتفاق على أن تكون الامانة العامة فى الأردن ، والحديث عن اختيار امين عام يمنى الجنسية فهما خطوتان ايجابيتان ، ويؤكد الدكتور سعيد على أن مصر والعراق عليهما عبء كبير فى تقديم عدد من التنازلات للأردن واليمن حتى يتم نفى شبهة أى محاولة للهيمنة أو السيطرة . ثم قدم الاستاذ محسن عوض خلاصة فكرة ووجهة نظره فى شأن مقارنة الخبرات الاتحادية العربية السابقة .

يبدأ الاستاذ محسن عوض حديثه بالاشارة الى تعدد وتنوع المشاريع الوحدوية العربية السابقة على قيام مجلس التعاون حتى أن عددها يصل الى ٩٥ مشروعا اتحاديا رئيسيا شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة بين عامى ١٩١٣ ـ ١٩٨٧ .

ثم يتساءل : اين موقع مجلس التعاون العربى من كل هذه المشاريع ؟

ولماذا نتوقع منه ـ كما يعد الخطاب السياسى العربى والمصرى ـ مصيرا مختلفا عن تلك المشاريع التى سبقته ؟ وهل ينفرد بمقومات مختلفة تتيح له فرصا مختلفة ؟ وهل جرت صياغته بشكل يستطيع ان يواجه التحديات التى واجهت سابقيه ؟ .

ويطرح تساؤلا اكثر اهمية : كيف يمكن أن يصبح مجلس التعاون العربى بداية مأمولة لنجاح ـ نحن تواقون اليه ـ بدلا من أن يكون حلقة جديدة فى سلسلة المحاولات الفاشلة السابقة لمشروع الوحدة العربية فى الوطن العربى .

.. وقد ركز الاستاذ محسن عوض فى بحثه على اربعة جوانب رئيسية : ـ عوامل الاخفاق فى المشروعات السابقة ـ مجلس التعاون بين المشروعات الاتحادية والتكاملية الأخرى ـ قراءة الخطاب السياسى لمجلس التعاون العربى ـ الشروط اللازمة لكى يكون مجلس التعاون العربى أول النجاح وليس آخر الفشل .

وعن الجانب الرابع أو الموضوع الرابع ركز الاستاذ محسن عوض الشروط اللازمة للنجاح وحددها فيما يلي :

أ) الديمقراطية : ويقصد بها ذلك النمط من المشاركة والرقابة الشعبية ـ ب) تشابك المصالح : بمعنى تأكيد روابط المجتمع المدنى وتكتيل القوى صاحبة المصلحة وراء اهداف الاتحاد الاقتصادى ج) الجدلية بين القومى والاقليمى : وهنا يحمد للمجلس تأكيده على طبيعته المفتوحة وانه ليس بديلا عن العمل القومى .

ويخلص الاستاذ محسن عوض فى بحثه الى أن الاختيار الجديد فى المنطقة وهو التجمعات الاقليمية يتطلب الحذر والحرص ، فاما أن تصبح هذه التجمعات الاقليمية خطوة نحو تكامل عربى بناء أو تتجه لتكوين روافد تابعة لتكتلات دولية عملاقة تسعى للسيطرة على اسواق المنطقة .

٣ ـ الجوانب الاقليمية والدولية :

قدم د . مصطفى علوى بحثا عن التاثيرات وردود الافعال الاقليمية والدولية ازاء قيام المجلس . وقد حدد القوى الاقليمية غير العربية فى : اسرائيل ـ ايران ـ اثيوبيا ـ تركيا بينما حدد القوى الدولية بالقوتين العظميين ، الجماعة الأوربية ، اليابان ، الصين .

وتناول مواقف تلك الدول على مستويين :

١ ـ المستوى الرسمى مركزا على الدول التالية :

اسرائيل : التى ابدت مخاوفها من قيام المجلس واعتبرته نواة لتجمع عسكرى عربى كبير وطلبت التدخل من الولايات المتحدة للحصول على تعهد من دول المجلس بعدم قيام تعاون عسكرى يوجه ضد الاهداف والمنشآت الاسرائيلية . كما قامت بالاتصال بالجماعة الاوربية لاثارتها ضد قيام هذا التجمع .

ايران : لم ترحب بقيام مجلس التعاون العربى .

اثيوبيا وتركيا : لم تصدر عن أى منهما رد فعل رسمى .

الولايات المتحدة : التى لم تصدر عنها تصريحات رسمية مباشرة عن رد فعلها ازاء قيام المجلس .

الاتحاد السوفيتى : الذى رحب بالجهود المبذولة لتوجيه الطاقات العربية لحل المشاكل الاقتصادية وانه ليس لديه أية تحفظات على هذا التجمع ، ابدى الاستعداد التعاون مع دوله .

المجموعة الأوربية : التى رحبت باعلان قيام المجلس وايضا رحبت باتحاد المغرب العربى .

الصين واليابان : لم يتم التوصل الى تحديد رد فعل رسمى لها .

وقد خلص الدكتور علوى الى أن المجلس سوف يواجه تحديات بعضها اقتصادى والاخر سياسى ، بعضها داخلى أو عربى والآخر اقليمى أو دولى ، ومن ثم فان مصداقية تحليله تعتمد الى حد كبير على نجاح المجلس ، وحدد اهم التحديات فى الاتى : التمسك المفرط بالسيادة الوطنية ـ قيادة العمل داخل المجلس ـ الامن وتأثيراته المختلفة ـ احتمالات التناقض بين التجمعات الاقليمية ـ مواقف وسياسات القوى الاقليمية والدولية التى تتعارض مصالحها مع قيام التحالفات الاقليمية العربية أو مع اتساع نطاقها وهى على وجه التخصيص اسرائيل ـ الولايات المتحدة ، اثيوبيا ثم ايران .

ثم قدم الاستاذ الدكتور حسن نافعه بحثا عن العلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية ويمكن تلخيصه فى الاتى :

(١) ان ظاهرة التجمعات الاقليمية أو المشروعات الوحدوية الجزئية هى ظاهرة قديمة نسبيا وهى أسبق فى نشأتها على قيام جامعة الدول العربية .

(٢) ان الدول العربية قد استبعدت مختلف الصيغ التى طرحت وفضلت البدء ببناء الاطار المؤسسى لنظام عربى موحد يستوعب الدول العربية المستقلة انذاك مع فتح الباب امام كل دولة عربية تحصل على استقلالها لكى تصبح فاعلا فى هذا النظام .

(٣) ان الجامعة العربية لم تتمتع بسلطات تمكنها من فرض سلطانها على الدول الاعضاء ومارست دورها كمركز للتنسيق وليس كصانع للسياسة أو كفاعل مستقل .

(٤) أنه مع كل ما وجه ويوجه من نقد للجامعة العربية ، فقد مثلت فكرة توافر حد أدنى من المصالح المشتركة بين كافة الدول العربية .

(٥) ان قيام تجمعات اقليمية فرعية فى اطار جامعة الدول العربية هو عمل مشروع لكنه مشروط بقدرة هذه التجمعات على إيجاد صيغة اكثر تطورا للعمل العربى المشترك من الجامعة ذاتها ، والا يشكل قيامها عقبة امام الهدف العربى الاسمى وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

وعن مدى امكانية توافر هذين الشرطين فى التجمعات الاقليمية العربية الثلاث (مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ مجلس التعاون العربى ـ اتحاد المغرب العربى) يستعين د . حسنين نافعة ذلك بمؤشرين رئيسيين : السلطات الممنوحة للتجمعات ، مدى تعقد البناء المؤسسى مقارنا بجامعة الدول العربية وذلك فى ضوء فهمه الخاص لنص وروح ميثاق الجامعة العربية .

ويمضى الدكتور حسن نافعة فى تحليله فيقرر بأن التجمعات الاقليمية العربية قد قامت نتيجة لتفكك النسق أو النظام العربى العام وانها ليست سببا لهذا التفكك ويدعو بالحاح شديد الى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية لانقاذها ، وان هذا التعديل يهدف الى حل ثلاث اشكاليات رئيسية الأولى تتعلق بالأمن الجماعى العربى ، والثانية تدور حول الشخصية العربية الموحدة والثالثة بخصوص التنسيق بين انشطة الجامعة وانشطة المنظمات الاقليمية ، وكل ذلك من أجل ايجاد نظام عربى جديد .

واختتم الاستاذ الدكتور احمد يوسف احمد الجلسة الثالثة من جلسات الندوة بعرض بحثه عن النظام العربى فى مرحلة التجمعات الاقليمية .

يبدأ د . احمد يوسف بعرض مختصر لتطور النظام العربى يميز فيه بين ثلاث مراحل : (١) مرحلة رفع فيها شعار الوحدة الشاملة (٢) المرحلة شهدت تفككا عربيا متزايدا وقد شغلت النصف الثانى من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات ، (٣) والمرحلة الثالثة ونجد جذورها فى اوائل الثمانينات الا اننا لانجد تعبيراتها القومية الا فى هذا العام ١٩٨٩ وهى مرحلة يسميها د . احمد يوسف مرحلة التجمعات الفرعية .

وهناك سؤال هام يشغل النخبة العربية السياسية والفكرية منذ بدات ظاهرة التجمعات الفرعية وهو : هل هذه التجمعات تعتبر مرحلة فى الطريق الى تدعيم النظام العربى وليس بالضرورة (الوحدة العربية) ام انها خصم اكيد من هذا النظام أو تشطير جديد له وان يكون على أسس اكثر جدارة بالبقاء ازاء اخفاق المشروع القطرى ؟

ويؤكد د . احمد يوسف على أن الاجابة على هذا السؤال يجب الا تتجرد عن المنظور الفكرى للمتناولين . ثم يقدم ثلاث ملاحظات :

ـ انه لايستطيع تجاهل الجوانب الايجابية فى هذه التجمعات وبالذات مجلس التعاون العربى . ـ ان هذه التجمعات قد صارت امرا واقعا ومن ثم فان المطروح هو السعى الى الترشيد .

ـ ان هذه التجمعات تجد اساسا لها لدى دعوات فكرية للمثقفين العرب وهو ما يعطى الأمل فى مستقبل افضل .

وتدور افكار الدكتور احمد يوسف كما عرض لها حول المحاور التالية : ـ الاتجاه التاريخى : وطن الفرص الضائعة ـ اتجاهات الفكر القومى العربى من العداء إلى التبرير ـ الظرف الزمنى لازدهار التجمعات الفرعية ـ التجمعات الفرعية كبديل للوحدة الشاملة .

ـ الوظيفة القيادية فى النظام العربى ـ تماسك النظام العربى ـ من الاقليمى الى القومى ـ علاقات العرب الدولية .

وفى النهاية يرى د . احمد يوسف بان اراءه هذه يمكن ان تكون

هواجس او محاذير او جدول اعمال مقترح حتى لاتضيع مسلمات الفكرة العربية وامكانيات العمل العربى الشامل وسط الضجيج الذى يهلل للتجمعات بطريقة تضر بها قبل ان تفيدها ....

.. وقد تلى هذه الابحاث المقدمة مناقشات نستطيع ان نجمل وجهات النظر والاراء التى تبلورت فيها سواء من جانب المؤيدين بحماس أو المرحبين بحذر فى الاتى :

١ ـ ان تجربة المجلس مازالت وليدة ومن ثم فان الجدل والحوار يدور حول كل ما يمكن من أن ينمو هذا الوليد ويتطور فى السياق السليم سعيا وراء تحقيق الاهداف المرجوة من ورائه ، وانه اذا لم يكن هناك انبهار بولادته وبأهدافه ـ اذ ان الطموحات العربية ابعد بكثير ـ فان هناك ولاشك ترحيبا بهذه الفرصة التاريخية واصرارا على التمسك بها واستثمارها وتطويرها . ٢ ـ ان صياغة المجلس وان جاءت فوقية فان العبرة هى بالممارسة التى تلى لحظة البدء ويجب عدم الوقوف امام هذا الطابع الفوقى . ٣ ـ ان هناك سمات عامة مشتركة بين النظم السياسية فى دول المجلس الاربع وان السمات المختلفة لاتقف عقبه امام اداء المجلس لوظائفه وتحقيقه لمهامه . ٤ ـ التأكيد على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية كضمانات لاستمرار التجربة ٥ ـ ضرورة حل المشكلات المترتبة على التعارض بين قوانين المجلس والقوانين الداخلية فى كل دولة من دوله الأربع . ٦ ـ ضرورة العمل على التنسيق فى سلم الاولويات بين القطرى والاقليمى والقومى . ٧ ـ التأكيد على اهمية بعد الامن القومى والعلاقة بين الأمن الداخلى والأمن الاقليمى والأمن الجماعى العربى .

٨ ـ ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقليمية العربية الثلاثة القائمة فيما بينها وبينها وبين جامعة الدول العربية ٩ ـ ان مسئولية نجاح المجلس هى مصرية وعراقية باعتبار مصر والعراق الدولتان الاكبر فى مجلس التعاون العربى وانه مطلوب منهما الكثير من انكار الذات والترفع

١٠ ـ ضرورة العمل على توفير المعلومات اللازمة عن الدول الاربع الاعضاء فى مجلس التعاون حتى تكون الصورة اكثر وضوحا وحتى يتوفر فهم أفضل .

وقد اختتم الدكتور على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية الندوة بعرض افكار عامة وملاحظات اساسية نجملها فيما يلى :

١ ـ انه قد يحدث اختلاف فى تقييم التجمعات الاقليمية العربية لكن هذا هو الواقع العربى الان والمطلوب هو فهم هذا الواقع وتطويره وترشيد متغيراته . ٢ ـ ان النظام العربى يمر الان بمرحلة تحول اهم ملامحها تكريس الدولة القطرية ليس فقط بين الحكومات بل ايضا بين الشعوب . ٣ ـ ان تكون هناك نظرة جدية لمسألة التوافق السياسى والارادة على مستوى الزعماء او القمة وعلى مستوى القاعدة أو الجماهير ، وفى هذا يثار موضوع الارادة المجتمعية ، المشاركة ، الرقابة والمتابعة . ٤ ـ ان هناك العديد من القضايا التى تحتاج الى الدراسة والتعمق فى مجال تدعيم وتطوير المجلس اهمها : ـ اشتراك القطاع الخاص ـ القيود غير المرئية ـ حق التملك وحق العمل . ـ تكامل الموارد وبلورة موارد جديدة ـ آليات صنع القرار . ـ المجالس النيابية . ـ شكل الامانة الفنية . ـ قضية الأجهزة الشعبية والجهاز القضائى . ـ التعقد المؤسسى ـ العلاقة مع التجمعات الاقليمية الأخرى ومع الجامعات العربية وبخصوص الحوار مع اوربا ـ التحذير من محاولات شغل المجلس بمعارك فرعية أو أحداث الوقيعة بين اعضائه فالتحديات الخارجية كبيرة . ـ واخيرا وليس آخرا ان التحدى الحقيقى هو تحدى بناء القوة .

هذا وقد اعلن ان الندوة مستمرة حيث ستعقد دورة جديدة من جلساتها تباعا فى عواصم دول المجلس الثلاث صنعاء ـ عمان ـ بغداد ـ بعد أن عقدت أول حلقاتها فى القاهرة . □

« ندوة نزع السلاح والأمن فى أفريقيا »

[٢٠ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٩]

طارق حسنى أبو سنة

عقدت فى القاهرة فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ مارس ١٩٨٩ ، ندوة أقليمية عن « نزع السلاح والأمن فى أفريقيا » ، تحت إشراف برنامج شئون نزع السلاح بالامم المتحدة بدعوة من الحكومة المصرية من خلال معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية . ومن الجدير بالذكر أن هذا هو الحدث الثانى من نوعه فى مصر ، حيث سبق وأن عقدت ندوة افريقية عن نفس الموضوع منذ أربعة أعوام مضت . ويقوم برنامج نزع السلاح التابع للامم المتحدة بعقد هذه الندوات الاقليمية فى إطار الحملة الدولية لنزع السلاح الذى بدأت منذ فترة . وعقد على شاكلتها ندوات أخرى فى نيودلهى ومكسيكو .

وقد شارك فى هذه الندوة أكثر من مائة من المسئولين والمختصين والدبلوماسيين المهتمين بشئون نزع السلاح والأمن فى القارة الافريقية . وتضمنت الندوة العديد من الدراسات والمحاضرات والمناقشات التفصيلية المثرية فى موضوعات شتى فى هذا الجانب ، منها :ـ

دور الامم المتحدة فى نزع السلاح والحد من التسلح ـ آثار نزع السلاح النووى والتقليدى على القارة الافريقية ـ الآثار المناخية للحرب النووية ـ اولويات الدول الافريقية وموقفها ودورها فى المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن ـ اهتمامات الامن فى المنطقة الافريقية والترتيبات المشتركة فيما بين الاقاليم ـ تجريد أفريقيا من الأسلحة النووية والاسلحة الكيماوية ـ نزع السلاح والتنمية والأمن مع التركيز على أفريقيا .

ـ الكلمة الافتتاحية

وبدات الجلسات بالكلمة الافتتاحية للسيد الدكتور/عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، التى أبرز فيها انه منذ اجتماع القمة الأول لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٤ ، اخذ

رؤساء الدول والحكومات الافريقية على عاتقهم مناصرة نزع السلاح كعنصر لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق الأمن والتنمية السلمية لمجتمعاتهم .

وأشار الى أن الوضع العالمي حاليا يعكس تزايدا مستمرا في النفقات العسكرية يفوق الحد المعقول ويحمل في طياته متناقضات اليمة خاصة في أفريقيا التي تعاني من المجاعة وسوء التغذية والمرض . كما أن السعي لتحقيق نزع السلاح لا يخفى عن أعيننا حقائق أساسية منها الارتباط بين قضايا الأمن الوطني والاقليمي والدولي : وأن تحقيق الأمن الوطني لا يرتبط بمفهوم التصعيد المستمر لمستويات التسلح وسباق التسلح . ومن ثم ظهرت أفكار تدعو لتخفيض مستوى التسلح والقوات المسلحة بطريقة عادلة ومتوازنة مع ضمان حق كل دولة في أمن غير متناقص .

وترى مصر أن هناك حاجة ماسة للعمل الجاد والمكثف لوقف سباق التسلح وتحقيق الأمن الحقيقي للمجتمع الدولي ، والأولوية في هذا المجال لنزع السلاح النووي بمنع انتشار الاسلحة النووية وحظر التجارب النووية أيضا وانشاء مناطق منزوعة السلاح النووي خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا . كل هذا في اطار عام يؤدي فيما بعد لازالة كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل .

« الحد من الأسلحة ونزع السلاح في الأمم المتحدة : الافاق والتوقعات »

قدم هذا البحث السيد / ياموشي كاشي الأمين العام المساعد لشئون نزع السلاح ، الذي استعرض الجهود الرئيسية التي تقوم بها المنظمة في هذا الصدد ، موضحا الصعوبات ايضا التي تواجهها من قبل الدول في الالتزام بسياسات الحد من التسلح ، إلا أنه أشار للمناخ العام الايجابي الذي يسود العالم الان في ظل رغبة القوى الكبرى في تهدئة التوترات فيما بينها سواء ثنائيا أو اقليميا أو دوليا . لذا فعلى جميع الدول الاستفادة من هذا المناخ الايجابي بشكل يحقق لها مصالحها بالقدر الذي تريده . ويوفر لها الأمن والحماية الكاملين ، سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف .

ويقدر أن الموقف في التسعينيات سيختلف عما سبق . حيث سوف تلعب الأيديولوجية دورا أقل حدة واهمية في العلاقات الدولية خاصة إزاء قضايا نزع السلاح . ولعل سياسة جورباتشوف لهي دليل على هذا ، ومن ثم فعلى الدول استغلال هذا التطور في التركيز على عناصر الاستقرار والتنمية الداخليين لتحقيق مزيد من الرخاء والرفاهية . كما أشار لدور المؤسسات غير القومية والمنظمات غير الحكومية التي تلعب دورا عاليا كبيراً في تنوير وترشيد الرأي العام الدولي تجاه هذه القضايا حيث أنها تمس مشاعر المواطنين مباشرة وليس فقط الحكومات ، وهذا هو المطلوب حيث تتعرف الشعوب المختلفة في هذه المرحلة الجديدة على نمط جديد غير تقليدي لمفهوم « الأمن القومي » .

أولويات الدول الافريقية ومواقفها ودورها في قضايا نزع السلاح والأمن في المحافل المتعددة الأطراف

قدم هذه الورقة السفير / عبد الحليم بدوى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، فكانت شاملة وعامة من حيث تطرقها لهذه الموضوعات . وبدأها بإيضاح أن المواقف الافريقية تجاه قضايا نزع السلاح في إطار المحافل المتعددة الأطراف إنما تنبع اساسا من الالتزام الافريقي بميثاق الأمم المتحدة والمبادىء الأساسية لحركة عدم الانحياز ، كما حددت مفاهيمها الأمنية من خلال منظمة الوحدة الافريقية . وقد اتخذت منظمة الوحدة توصية عام ١٩٨٤ بعقد جتماع للخبراء في لومي بتوجو لبحث موضوعات « السلام ونزع السلاح والأمن » . وصدر عن هذا الاجتماع « إعلان لومي » اهم ما جاء فيه أن :

أ ـ السلام والأمن هما أهم الأولويات لسياسات أفريقية مستقلة وللاستجابة لمعطيات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية .

ب ـ مفهوم الأمن في المنطقة يجب أن يتخطى الأبعاد العسكرية وإيقاف الصراعات المسلحة .

١ ـ الموقف من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل (البيولوجية والكيماوية) :ـ

تم التنبيه الى خطورة انتشار الأسلحة النووية في القارة الافريقية منذ القمة الافريقية الأولى في القاهرة عام ١٩٦٤ ، خاصة في ضوء الخطر القابع في جنوب أفريقيا واسرائيل ، فتم اعلان افريقيا منطقة غير نووية .. كل هذا جاء في ضوء ما هو معروف عن الاثار المدمرة والسلبية على البيئة والتنمية من جراء حدوث أي صدام نووي أو تجارب نووية .

٢ ـ الموقف من الأسلحة التقليدية : تسببت الصراعات الداخلية والاقليمية في أفريقيا على زيادة التسلح وزيادة الاهتمام بالانفاق على التسليح وإهمال الجوانب الأخرى في المشروعات التنموية في أفريقيا ، والتركيز هنا على الأسلحة التقليدية . لذا فكان موقف أفريقيا هو المشاركة في المفاوضات والاجتماعات التي تؤدي الى اتفاقات تحد من التسلح التقليدي . وقد بلغ حجم الانفاق العسكري في أفريقيا حوالي بليون دولار أمريكي في حين يموت الالاف من الجوع أو المرض . لذا كان دور أفريقيا واضحا في مؤتمر نيويورك حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية عام ١٩٨٧ ، من أجل إبراز خطورة الموقف الذي وصلته افريقيا ووضع إلتزامات على الأطراف الأخرى في العالم المتقدم لتحمي برامج التنمية في أفريقيا .

المسائل الهامة الراهنة المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي : الأسلحة الكيماوية ـ نزع السلاح النووي ـ التحقق وتدابير بناء الثقة

قدم هذه الورقة السيد / عبد القادر بن إسماعيل المدير المساعد لمكتب جنيف لشئون نزع السلاح .

١ ـ الأسلحة الكيماوية . عقد في فرنسا في يناير من هذا العام ، مؤتمر دولي حول خطر الأسلحة الكيماوية وشاركت فيه ١٤٩ دولة اكدت في الإعلان النهائي إلتزامهم بعدم استخدام الاسلحة الكيماوية مع الاسراع في العمل على التوصل الى اتفاق لحظر تطوير وتنمية وانتاج وتخزين واستخدام جميع أنواع الاسلحة الكيماوية وتدمير ما هو متواجد منها . كما توجد صعوبات فنية عديدة في وجه هذه الاتفاقية منها صعوبة الرقابة والسيطرة على التصنيع الكيماوي المدني وغيره ، لذا لابد من وضع خطوات واجراءات لبناء الثقة في المفاوضات الجارية الان للتوصل لأسلوب للرقابة والتفتيش .

٢ ـ تدابير بناء الثقة : هي احدى الخطوات التي تساهم في تحقيق مزيد من السلام والأمن الدوليين وتقويتهما وتحقيق مزيد من التفاهم في العلاقات بين الامم والتعاون أيضا . إذن فهي تقلل من عوامل التوتر الدولي ، مما يقلل من مخاطر الصراعات . كما تساهم أيضا هذه الاجراءات في تسهيل عمليات التحقق والمتابعة في تنفيذ الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والحد منه .

المشاكل الأمنية في منطقة أفريقيا والترتيبات المتحدة بين بلدان المنطقة

قدم هذا البحث السيد / محمدو باه مدير الادارة السياسية بمنظمة الوحدة الافريقية ، وقد بدأ عرضه بالتركيز على عوامل بث بذور عدم الاستقرار والأمن في افريقيا ، ومنها :ـ

١ ـ مشاكل القهر العنصري للاغلبية السوداء ضد نظام الابارتهيد في جنوب أفريقيا .

٢ ـ الاعتداء على دول مجاورة لأسباب شخصية أو سياسية أو قبلية . أو بسبب نزاع على حدود ، ومما ينجم عنه في النهاية من تدمير لمشروعات البنية الأساسية .

٣ ـ ظهور مشاكل اللاجئين وتحركاتهم عبر الحدود وتوفير مأوى لهم .

٤ ـ الآثار البيئية الناجمة عن دفن النفايات الخطرة والسامة .

وقد قدمت منظمة الوحدة الافريقية عدة أطر لتنسيق الجوانب والسياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الافريقية ، كما حددت أساليب التفاوض والوساطة والمصالحة والتحكيم ، لتسوية المنازعات فيما بينها . وأنشأت لجنتين احداهما للتحكيم والوساطة والأخرى للدفاع ، إلا أنهما لم يستغلا على الأوجه المنوطة بهما . فمثلاً كان أحد أهداف لجنة الدفاع انشاء قوات دفاع افريقية إلا أن هذا المشروع لم يخرج الى حيز الوجود حتى الان . كما كان هناك اتجاه لانشاء مجلس أمن أفريقى ، إلا أن هذا المشروع قد تم وأده بعد مناقشات عديدة . إلا أنه يوجد مثل بارز فيما يخص الترتيبات الاقليمية الدفاعية ، وهو اتفاق عدم الاعتداء ، الذى وقعته ست دول فى يونيو ١٩٧٧ وهى : كوت دى فوار ـ مالى ـ موريتانيا ـ النيجر ـ السنغال ـ بوركينافاسو ، ثم انضمت توجو فيما بعد لها .

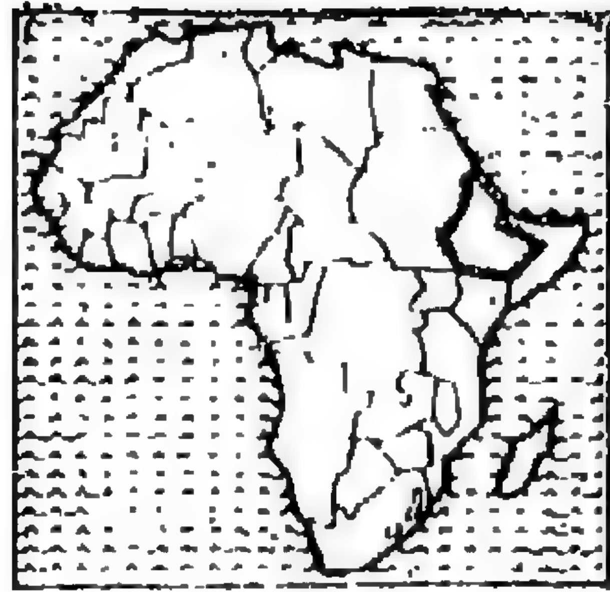
نزع السلاح والتنمية والأمن من منظور الأمم المتحدة

قدم هذا البحث السيد / عبد القادر بن اسماعيل نائب مدير مكتب جنيف لشئون نزع السلاح ـ فأبرز أن قضيتى نزع السلاح والتنمية هما قضيتان أساسيتان منذ نشأة الأمم المتحدة ، وكان لابد من تدعيم الروابط فى البحث فى العلاقة بين هاتين القضيتين من أجل صالح البشرية . بحيث أن المزيد من الاستهلاك العسكرى للموارد النادرة سوف يزيد من عناصر التوتر الدولى فهما ظاهرتان متوازيتان ويغذيان بعضهما بعدة وسائل وطرق مختلفة . وبالتالى يصبح هناك تفاعل ثلاثى بين الأمن والتنمية ونزع السلاح . وقد قامت مجموعة من الخبراء عام ١٩٨١ بعرض تقرير مفصل للسكرتير العام بعد ٣ أعوام من العمل ، عن إبراز جوانب هذه العلاقة .

وسبق إن اتضحت خطورة مدى التزايد فى التسليح على الاستقرارين الداخلى والخارجى ، كما أن الاتفاق العسكرى الهائل الناجم عن ذلك ربما لا يحقق دائما مصلحة أو فائدة مادية معنية كما ان انتاج وتصدير الأسلحة يتكدس فى عدد محدود جدا من الدول التى تقوم بتصديرها للدول النامية ، وبشكل لا يتوازى إيجابيا مع حجم المساعدات والقروض لهذه الدول من نفس الدول المانحة لها . لذا فقد عقد مؤتمر خاص ببحث هذه العلاقة عام ١٩٨٧ بنيويورك ، وقد برز أن بعض الدول ترفض قبول هذه العلاقة ، مثل الولايات المتحدة الامريكية فهى ترى معاملتهما بشكل منفصل . وبحث هذا المؤتمر بشكل مفصل التهديدات الأمنية غير العسكرية ، ويعنى هذا عناصر التخلف والفقر المختلفة التى تسود المجتمع مثل : سوء الادارة ـ الفساد ـ هدر الموارد ـ عدم الحفاظ على البيئة ـ سوء توزيع الثروة ـ سوء التغذية ـ زيادة السكان ـ الجهل .. إلخ .

ثم الاتفاق على وضع برنامج عمل لتحقيق الالتزام بتمويل نسبة من الموارد والصناعات العسكرية الى الموارد والصناعات المدنية ، بما يعنى أيضا ضرورة تمويل هذا الاتفاق من الدول المانحة الى النامية ، كل هذا بغرض توجيهها للمشروعات التنموية الاقتصادية ـ الاجتماعية . وكانت فرنسا قد اقترحت عام ١٩٥٥ انشاء صندوق مخصص لهذه الأغراض السلمية ، وقد تبناه العديد من الخبراء والحكومات ، دون البعض ، ومن ثم برزت قناعة دولية جديدة لمفهوم أمنى جديد ، ولاشك أن هذا المؤتمر الأخير مثل نجاحا شديدا لجهود الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

فى النهاية لا يسعنا إلا التأكيد على أهمية زيادة الوعى العام بهذه القضايا والموضوعات الحساسة والخطيرة ، لنعرف ما يدور حولنا ونشارك فى صنع القرار الخاص بها ، لذا فهذه الندوات ضرورية جدا مع اعطائها الاهتمام الاعلامى اللازم على مستوى جميع الأوساط ، فى ظل قضية تمس ضمير حياتنا اليومية وتترك آثارها البعيدة المتراكمة فلا نشعر بها الآن □



مكتبة السياسة الدولية

تجارب الاسلحة النووية : المنع أم الحد ؟

NUCLEAR WEAPONS TESTS : PROHIBITION OR LIMITION ?
- JOZEF GOLDBLAT AND DAVID COX
SIPRI, CIIPS.
- OXFORD : NEW YORK , 1988 .

هذا الكتاب جاء نتاج دراسة مشتركة بين معهد استكهولم الدولى لبحوث السلام ، والمعهد الكندى للأمن والسلام الدولى . ويتناول اهم القضايا التى تشملها مفاوضات نزع السلاح الدولية ، وهى : إختبارات الأسلحة النووية . ويستهدف الكتاب تقديم نظرة تحليلية وتقييم للقضايا السياسية والفنية المعقدة الداخلة فى إطار إمكانية إيقاف أو الحد من هذه التجارب النووية ، مع تقديم آراء محددة فى هذا الاطار ، وملحق بالكتاب العديد من الرسوم البيانية والأرقام اللازمة لحصر هذه التطورات وشرحها بالقدر الكافى . ولاشك ان هذا هو موضوع الساعة خاصة فى ضوء الانفراج الحادث بين القوتين الأعظم بشكل عام . فمن المعروف ان حد الاجراءات الدولية لنزع السلاح المتفق عليها هو وضع القيود على التجارب النووية ، فخلال العقود الثلاث الأخيرة تزايد الوعى والضغط من قبل الرأى العام الدولى لايقاف هذه التجارب ونجم عن ذلك الحد بشكل ما من بعض التجارب دون تحقيق الحظر الكامل ، وظل الهدف الأساسى ليس إلا حلما يرغب الجميع فى الوصول إليه لأنها خطوة فى سبيل الحد من التنافس النووى بين القوى العظمى ، وللحد من انتشار الأسلحة النووية أيضا فى حين يرى البعض أن ايقاف التجارب سيمثل تهديدا لنظام الأمن الدولى القائم على الردع النووى .

وقد انقسم الكتاب الى خمس أجزاء تضمن الجزء الأول ملخصا لأهم النقاط التى أثيرت فى الأجزاء الأربعة الأخرى والنتائج ، وتناول الجزء الثانى نظرة عامة لمشكلة التفجيرات النووية مع التركيز خاصة على أثر استمرار التجارب على تطوير الأسلحة الجديدة ، ويقدم الجزء الثالث مسحا تاريخيا للمفاوضات التى أدت لايقاف أو الحد من التجارب النووية ، مع التعرض للاتفاقيات التى تم التوصل إليها فى هذا الصدد ، وتعرض الجزء الرابع للقدرات الفنية لمنع الانتهاكات التى يمكن أن تحدث مع بحث الوسائل التى تتبع فى هذه الحالة ، وبحث الجزء الخامس الاتجاهات القائمة لبعض الدول تجاه التجارب النووية ، وإختبار النتائج السياسية والعسكرية الممكنة فى حالة حظر التجارب .

ويمكن التعرض لما سبق بالنقاط التالية :

اولا : بدأ العصر الذرى بتجربة إختبار ذرى قامت به الولايات المتحدة فى ١٦ يوليو ١٩٤٥ بمدينة « نيومكسيكو » ، وأعقبها إنضمام الاتحاد السوفيتى (١٩٤٩) ، وبريطانيا (١٩٥٢) ، وفرنسا (١٩٦٠) ، والصين (١٩٦٤) ، لنادى الأسلحة الذرية . وفى نوفمبر ١٩٨٧ ، بلغ عدد التجارب النووية لأكثر من ١٦٠٠ تجربة مختلفة الأحجام والتنوع ، من قبل الدول النووية الخمس المذكورة . وقد أنضمت الهند لهذه الدول رغم عدم إمتلاكها أسلحة نووية .

ثانيا : بدى ضروريا أن تقوم القوى النووية بتجارب وتفجيرات نووية قبل أن تبدأ فى إنشاء الترسانة النووية اللازمة فمثلا ، أحتاجت الولايات المتحدة إلى تفجيرين نوويين قبل إستخدامهما فى الحرب ، من أجل تحقيق الثقة المطلوبة فى الأهداف والنتائج النهائية فى الحرب .

ثالثا : ادن هناك أسباب لمزيد من الاحتياج بعد بناء وتطوير الأسلحة النووية ، مثل : -

١ - تصميم اسلحة جديدة : - حيث أن التطوير مطلوب مع إختلاف مقتضيات الأمور والظروف المحيطة الدولية الجديدة ، فظهر ما عرف « بأسلحة الجيل الأول ثم الجيل الثانى » ، وبالتالى كان لابد من حدوث مزيد من التحديث للوصول إلى « الجيل الثالث من الأسلحة » ، مثل اسلحة اشعة « الليزر » التى اصبحت ضمن النظام الاساسى للـ SDI [برنامج الدفاع الاستراتيجى الأمريكى] .

ب - مصداقية الأسلحة التى يتم تخزينها : - يرى أغلب مصممى الأسلحة النووية ، خاصة داخل الولايات المتحدة ، أن التفجير النووى ضرورى للتأكد من الأسلحة التى تم تخزينها ، حتى يمكن أن تستمر كفاءتها وفعاليتها . وكل ذلك لتجنب حدوث مشاكل مستقبلية فى حالة الاستخدام ، بما يحقق فى النهاية الأهداف الأمنية الرئيسية لحماية الدول ، ومن ثم ضرورة تحقيق الخاصة الطبيعية للتجربة من ضرورة إجرائها على معدة حربية لمعرفة النتيجة .

جـ - إختبارات الأمن والتأمين : - أى من الضرورى لتطوير نظام الحماية من الأسلحة النووية أن تحدث تجارب ، ولكن ليس بالضرورة وقوع تفجير نووى .

د ـ الحاجة للاحتفاظ بالاساس التكنولوجى :ـ أكدت الولايات المتحدة أنه للابقاء على ذوى الخبرة من مصممى وصانعى الأسلحة النووية بشكل سيتم الاستفادة منه بالقدر الأمثل ، فلابد من إبتكار ووجود حوافز مستقرة لهذه الفئة ، والأسلوب الوحيد لتحقيق ذلك هو إستمرار التجارب ، وإلا سيتحولوا لأعمال أخرى ويحدث ركود فى الصناعة النووية العسكرية .

رابعا :ـ إذن لماذا بدأت مفاوضات حظر التجارب النووية ولماذا فشلت ؟

بدأ ينمو إتجاه حظر استخدام الأسلحة النووية ، فى عقب تفجير نووى أمريكى فى مارس ١٩٥٤ فى الباسفيكى وترك آثارا مشعة ضارة . وبعدها زاد وجود الحركات المناهضة للوجود النووى ، ثم بدأ بعض المسئولين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بحث سبل وشكل الرقابة على التسلح بين الشرق والغرب فى أواخر الخمسينات . وبدأت المفاوضات ، مع الوضع فى الحسبان الاعتبارات المتوسطة والطويلة الأجل ، وقد واجهت صعاب عديدة منذ البداية .

فمثلا فى الفترة ما بين ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ ، كانت القضية الأساسية فى المفاوضات هى كيفية « التحقق » من حدوث التفجير النووى ، مما تطلب توفير وسائل الدعم التفتيش والمراقبة وهذا لن يتأتى إلا بتوافر إرادة الدول لتحقيق ذلك ، مما كان محل نزاع آخر . كل هذا يحدث فى إطار عام من الشعور بعدم الثقة والشك المتبادلين مع بداية الحرب الباردة ، مما أصاب بالضرر مبدأ حظر التجارب النووية الشامل آنذاك . فمنذ ذلك الوقت ظلت هذه القضية هى البند الأساسى فى أى مفاوضات دولية حول الرقابة على التسلح .

ففى عام ١٩٨٠ ، انخرطت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى فى محادثات ثلاثية ، وتوصلوا لدرجة أقرب لمعاهدة لحظر التجارب بشكل أقوى مما سبق ، حيث يتم الاتفاق على أن تكون المعاهدة صالحة لمدة ٣ سنوات لمنع أى إختبار لتفجير نووى فى أى بيئة مع قبول التفجيرات النووية للأغراض السلمية تحت شروط معينة ، وتصبح الاتفاقية سارية بعد انضمام ٢٠ دولة لها بما فيها الدول الثلاث هذه ، مع عقد مؤتمرات دورية لمتابعة ما سوف يتم ، إلا أن هذه المحاولة أجهضت عام ١٩٨٢ على يد الولايات المتحدة .

خامسا : تمخضت العقود الثلاثة الماضية من المفاوضات والمناقشات عن إتفاقيات جزئية لحظر التجارب النووية ، حيث سمح للأطراف المختلفة أن تجرى التفجيرات النووية تحت الأرض مثلا وفى حدود مكانية معينة .

أ ـ معاهدة الحظر الجزئى لعام ١٩٦٣ : ـ PTBT ، حيث وقعت هذه المعاهدة فى ٥ أغسطس ١٩٦٣ ، وهى معاهدة متعددة الأطراف لحظر تجارب الأسلحة النووية فى الهواء والفضاء الخارجى وتحت الماء .

وكانت قد انشئت أساسا لتحقيق تطور فى العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية آنذاك ولاحداث إرتخاء عام فى المناخ الدولى المتوتر . وبدأت الاتفاقية سارية العمل فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ ، وفى يناير ١٩٨٧ كانت قد انضمت لها ١١٦ دولة .

وتعتبر هذه الاتفاقية أحد الترتيبات الانتقالية للوصول لمعاهدة لتحقيق حظر دائم لجميع التفجيرات النووية ، حيث التفجيرات التى تجرى تحت الأرض لم تشملها هذه المعاهدة إلا فى حالة حدوث تأثيرات إشعاعية خارجية .

وهناك أطراف دولية كبرى لم تنضم للمعاهدة مثل الصين وفرنسا . فالصين رأت أن المعاهدة لم تتضمن تحقيق نزع سلاح شامل أو حظر كامل للتجارب . أما فرنسا فرأت أن قيمتها محدودة أو جزئية ، وأعربت أنها ستستمر ماضية فى بناء ترسانتها النووية . أيضا باكستان ، فرغم أنها ليست دولة نووية إلا أنها من المحتمل أن تنضم للنادى النووى لوجود القدرات الخاصة بذلك .

وهناك إنجاز يحتسب لهذه المعاهدة ، وهو يمس حماية البيئة ، كما أوقفت المعاهدة إنتشار الأسلحة النووية لحد ما ، مما مهد لعقد معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ NPT .

ب ـ معاهدة حظر التجارب ١٩٧٤ : ـ وقعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هذه المعاهدة لمنع التجارب النووية تحت الأرض ، وذلك إثر المناقشات العديدة التى أجريت فى الأمم المتحدة آنذاك . إلا أن حيز الالتزامات داخل هذه الاتفاقية محدود ، حيث حددتها الاتفاقية بمسافة تتعدى ١٥٠ كيلو مترا .

وقد بدأت الاتفاقية سارية منذ ٣١ مارس ١٩٧٦ ، وتم منح هذا الفارق الزمنى للانتهاء من اعداد الترتيبات الخاصة من « التحقق » من حدوث التفجيرات . كما أنه توجد أيضا بعض اسلحة نووية صممت على المدى الأكبر المتفق عليه فى المعاهدة . ومع أن الطرفين اتفقا على تخفيض عدد التجارب للحد الأدنى ، الا أن هذا لم يتم فعليا . كما لم يتم « التصديق » على هذه الاتفاقية داخل الولايات المتحدة لقوة الجانب المعارض فيها ، ورغم ذلك كان للمعاهدة تأثير ظاهر ، على عدم انتاج الأسلحة النووية ذات التأثير والنطاق البعيدين لحد ما .

جـ ـ معاهدة التفجيرات النووية السلمية ١٩٧٦ PNET :
برزت أهمية هذه المعاهدة فى ضوء صعوبة تمييز التفجيرات النووية على الأقل من مسافة بعيدة ، سواء سلمية أو عسكرية ، فكان ضروريا البحث عن وسيلة لتحقيق ذلك . لذا وقعت كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة إتفاقا منفصلا يضع إلتزامات إضافية للمعاهدة السابقة . وقد تم توقيعها فى ٢٨ مايو ١٩٧٦ ، خاصة فى ضوء تحليل الآثار السلبية البيئية الناجمة عن هذه التفجيرات عموما .

إذا من الواضح أن هذه الاتفاقات الثلاث ، لم تحدث التأثير الجدى المطلوب للأسباب السابق التعرض لها .

سادسا : ويعتبر التحقق والتأكد من حدوث التفجير النووى عاملا ضروريا جدا لانجاح عمليات الحظر الشامل ، وعملية نزع السلاح والرقابة عليه ، وخاصة تلك التفجيرات النووية التى تقع تحت الأرض . وهنا يتم التحقق بطريقة أكثر صعوبة تستدعى تضافر الوسائل العلمية ودراسة الظواهر الجغرافية فى الأماكن التى تحدث بها التفجيرات ، كما أنها تحتاج لبعض من الوقت .

سابعا : ما هى الاتجاهات الحالية للدول تجاه التجارب النووية ؟ :

أ ـ الولايات المتحدة : شهد الموقف الأمريكى تغيرا دراميا منذ عام ١٩٨٠ ، منذ وجود ادارة الرئيس الأمريكى « ريجان » حيث يرى أن الأمن الأمريكى للولايات المتحدة وحلفائها لن يتحقق بالقدر المطلوب إلا بالتجارب النووية .

ب ـ الاتحاد السوفيتى : يختلف موقفه بشكل إيجابى عن الولايات المتحدة ، حيث يؤمن بضرورة الحد من التهديدات النووية وبالتالى التجارب النووية لأن وجودها يسمح بالتطوير والتحديث المستمر فى الأسلحة النووية .

جـ ـ بريطانيا ، فرنسا ، الصين : يعتبر الموقف البريطانى الرسمى مشابه للموقف الأمريكى ولكن فى ضوء أن عمليات « التحقق » من وقوع التفجيرات النووية ، هى عملية معقدة وصعبة للغاية .

أما فرنسا فموقفها واضح أيضا تجاه حظر التجارب ، ويعكس

هذا برنامجها النووى المحدد ، لتحقيق الردع النووى المطلوب لأمنها.

والصين ، تعارض منذ عدة سنوات إيقاف التجارب ، وإن بدأ موقفها يتطور إيجابيا مؤخرا فى ضوء الانفراج العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ورغبتهم فى تحقيق تقدم ملموس فى هذا المجال .

د ـ **الدول غير النووية** : وهى أكبر الدول التى تدافع عن الحظر ، وانضمت لأغلب المعاهدات فى هذا الصدد ، وطالبت بضرورة التوصل إلى إتفاق شامل لحظر التجارب النووية . ولكن توجد دول غير نووية لها أنشطة عسكرية ملموسة وبارزة مثل : ـ الأرجنتين ـ البرازيل ـ الهند ـ باكستان ـ إسرائيل ـ جنوب أفريقيا . وهذه الدول ليست منضمة لاتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية ، وقد تعارض هذه المجموعة وجود اتفاق لحظر التجارب النووية بشكل شامل ، لأنها قد تعوق التطور التكنولوجى والنووى لديها .

وقد اتخذت بعض هذه الدول بما عرف « بمبادرة سلام الدول الست » [المكسيك ـ السويد ـ تانزانيا ـ الهند ـ اليونان ـ الأرجنتين] . حيث أقرت هذه المجموعة فى بيان رسمى لها عام ١٩٨٦ ، بأن هذه الدول راغبة فى عمل حظر شامل للتجارب النووية . وقد أجرت الأرجنتين والهند تجارب نووية سلمية ويتضح موقف هذه الدول عموما فى ضوء التنافسات والصراعات الأقليمية المحيطة سياسيا وعسكريا .

ثامنا : النتائج : بقى أن نوضح أن التأثير الشامل لحظر التجارب النووية على سباق التسلح النووى ، سوف يساهم أيجابيا فى الحد من التنافس والتسابق النووى ويقيد حرية هذه الدول فى التوسع التكنولوجى النووى العسكرى فى ضوء عدم قدرة الدول على التأكد من نوعية التسليح الذى ينتج لعدم تجربته أو إختباره بالشكل المطلوب .

ولكن البعض يرى أن التوقعات لتحقيق ذلك أى : إيقاف التجارب من خلال معاهدة متعددة الأطراف وبشكل متزامن تبدو ضئيلة . وذلك لوجود قطاعات عديدة مؤثرة داخل الولايات المتحدة أساسا تعوق هذا التطور ولا يمكن التغلب عليها بسهولة . لكن يمكن تحديد عدد التجارب المسموح بها فى نطاق مكانى معين ، وتحت رقابة خارجية محددة .

والقرار النهائى لتحقيق الحظر الشامل ، هو قرار سياسى مبنى على حسابات حكومية لمسألة الأمن القومى والاستقرار الدولى . وبه سيتم قياس منافع الرقابة على التسلح مقارنة بالمخاطر المتوقعة من تجميد عملية التحديث والتطوير للأسلحة النووية .

وعموما لا توجد ثقة أو ضمانات خاصة من قبل مصممى أو صانعى الأسلحة فى ضوء تعقد التفاصيل الفنية العديدة ، وفى ضوء الحكم أو التقييم السياسى لصانع القرار أو رئيس الدولة حيث أن التقدم العلمى أحيانا تزيد من عوامل الشك وعدم اليقين ، لاضافته يوميا لأبعاد جديدة فى التقدم النووى .

إذن من الضرورى التوصل لاتفاق يوقف التطوير فى الأسلحة بشكل عام سواء نووية أو غيرها . فلابد من التأكيد على وجود نظام للتعاون المتبادل لتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين ، بدلا من المواجهة والصراع ، خاصة لو تم التعاون فى مجالات بعيدة عن المصالح السياسية ، مثل قضايا « البيئة والتلوث » .

وننتهى بأن الكتاب شمل بحوثا مستفيضة ومتنوعة فى شرح القضية المطلوبة ، وإن كان من الأفضل أن يأتى ترتيب الفصل الأول فى نهاية الدراسة ، وأن يبدأ بالفصل المتعلق بالحصر التاريخى للمعاهدات الخاصة بحظر التجارب النووية مما كان سيجعل التحليل والعرض أكثر منطقية وسلاسة ومع ذلك فأهمية الموضوع تستلزم مزيدا من الجهد فى البحث والمتابعة فى ضوء مرحلة الانفراج الدولى الجديد الذى يمر به العالم اليوم .

طارق حسنى أبوسنة

المؤلفات العربية السياسية

□□ مسعود ضاهر - الهجرة اللبنانية إلى مصر « هجرة الشوام » منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٨٦ □□□

يعد هذا الكتاب واحداً من أهم الكتب التي عالجت موضوع الهجرة من بلاد الشام الى مصر وانعكاسات تلك الهجرة على المجتمع المصرى في اطار التأثير المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المصرى . كما أنه يلقى الضوء على العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية المحلية والاقليمية والدولية - في تلك الفترة الزمنية الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين . ويقع الكتاب في بابين أساسيين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة وقائمة الملاحق . وقد أوضح الباحث في تلك المقدمة المقدمات المنهاجية لدراسته وصعوباتها التي كان من أهمها ظروف الحرب اللبنانية وصعوبة الأطلاع على بعض السجلات والوثائق في عدة بلدان . وأما الملاحق فهي بيانات تفصيلية من بعض الأسر والمهاجرين من الشوام في مصر والذين توفرت عنهم بيانات في السجلات التي إطلع عليها الباحث وتعد تلك الملاحق في ذاتها مصدراً قيماً وثرياً للدراسة والبحث .

وفي الباب الاول تحت عنوان « بحثا عن الاصول والاتجاهات الاولى لهجرة الشوام الى مصر » يضع الباحث فصلين أساسيين الاول يعتبر جزءاً توثيقياً حيث أنه تعريف بالمصادر التي اعتمد عليها الباحث وأهميتها وفائدتها وتتسم تلك المصادر بالتنوع والتعدد . اما الفصل الثانى فيعالج اتجاهات هجرة الشوام الى مصر حتى الحرب العالمية الاولى . ويلاحظ أن تلك الهجرة قد تركزت بصفة أساسية في المدن والمناطق التي مثلت مراكز النشاط التجارى وارتبطت بحركة الرساميل (رؤوس الأموال) بحثاً عن الثراء والنفوذ . ولذا مثلت (دمياط) منطقة جذب لأولئك المهاجرين قبل افتتاح قناة السويس ومد السكك الحديدية حيث كانت المدينة التجارية الأولى في مصر والميناء الرئيسى إلا أنه مع افتتاح القناة ومد السكك الحديدية ظهرت مدن جديدة (مدن القناة) وزادت أهمية الاسكندرية فكان من الطبيعى أن تمثل تلك المدن والمناطق عامل جذب للمهاجرين الشوام ليكونوا على مقربة من مصادر الغنى السريع . وتعتبر فترة حكم محمد على في بلاد الشام نقطة تحول إساسية في تاريخ المشرق العربى فبفضل سياسة التحالف بين محمد على والى مصر وبشير الشهابى أمير لبنان انفتحت أبواب مصر أمام المهاجرين الشوام . خاصة في ظل التبدلات النوعية التى شهدها الاقتصاد المصرى في تلك الفترة . ولقد أتاحت حركة التغيير التى شهدها المجتمع المصرى في عهد محمد على فرصة عظيمة للشوام حيث تم الإستفادة بهم بشكل مزدوج حيث كانت هناك حاجة إليهم في المخططات الاستعمارية الاوربية للتعرف على المجتمع المصرى . وكان هناك دور موكول إليهم في مشاريع التنمية التى وضعتها الحكومة المصرية المتعاقبة فكانوا في طليعة البعثات التي أرسلت الى الخارج لنقل أحدث المعارف في شتى المجالات انطلاقا من اتقانهم للغات الاوربية . ومن أبرز مترجمى تلك الفترة من الشوام الاستاذ اوفست سكاكينى . وبوغوص بك الارمنى الذى أصبح وزيرا للشئون الخارجية والتجارية . والاب روفائيل الشامى ويوسف فرعون وكانا من أبرز مترجمى الأعمال الطبية . ولقد اتسع نفوذ الشوام ابان حكم خلفاء محمد على وحتى الحرب العالمية الاولى في ظل ازدياد التدخل الأجنبى في شئون البلاد وازدهار حركة الترجمة في أواخر القرن التاسع عشر ويؤكد المؤلف على الارتباط الوثيق بين زيادة رؤوس الاموال الأجنبية العاملة في مصر وزيادة الهيمنة الأجنبية على اقتصاد مصر من جانب وبين الدور المتزايد للشوام في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية في مصر . ويرى المؤلف أن الفترة التى سبقت مباشرة احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ وحتى الحرب العالمية الاولى تعد أكثر المراحل أهمية في تاريخ هجرة الشوام إلى مصر من حيث العدد والنفوذ الذى لم يعد يقتصر على دمياط بل أتسع ليشمل الغالبية الساحقة من المدن المصرية , وتوضح دراسة سيرة آل (مشاقة) اليونانية الأصل التى أمتد نشاطها ما بين دمياط والمناطق الشامية مدى سهولة الانتقال بين المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية والعلاقات الوثيقة بين الساحل السورى اللبنانى ومصر وكذلك توضح أهمية النسب والقرابة في عملية الترقى الاجتماعى والوظيفى والتجارى . ومن استعراض أحوال المهاجرين الشوام في كل من دمياط والقاهرة والاسكندرية والمنصورة ومدن القناة وغيرها يخلص الباحث في هذا الباب الى أن تمدد الشوام وانتشارهم في مصر يوضح مدى الحرية التى تمتعوا بها . ويرى الباحث أن المجتمع المصرى قد عامل أولئك المهاجرين على أنهم فئة متميزة ولكن ليس على أساس الطائفية وإنما على أساس الغنى والجاه والارتباط بالمصالح الاوربية ولذا يفسر الباحث أحداث العنف التى تفجرت تجاه المهاجرين الشوام على أساس أقتصادى اجتماعى وليس على أساس دينى فقد نظر الوطنيون من المصريين الى المهاجرين الأجانب بصفة عامة على أنهم مغتصبون لثروات بلادهم .

والباب الثانى من الكتاب بعنوان « اللبنانيون في النصف الاول من القرن العشرين مرحلة التمركز والاندماج » والملاحظة الأساسية للباحث أن سيل الهجرة الى مصر لم ينقطع رغم تقلص فرص النجاح في مصر وان ازداد في نفس الوقت رافد الهجرة نحو القارة الامريكية والبلدان الافريقية ثم في فترة لاحقة إلى منابع النفط العربى واستراليا وكندا . وفي تلك الفترة برزت تيارات هامة تنازعت المهاجرين الشوام خاصة مع صدور القوانين المصرية الرامية الى تحديد جنسياتهم فكان لزاماً تحديد جنسية . وهنا نجد أن البعض قد فضل العودة نهائيا الى موطنه الاصلى ولم يحتفظ بالجنسية المصرية على حين احتفظ البعض بجنسيتين مصرية ولبنانية وآخرين تمصروا بشكل نهائى دون الاحتفاظ بجنسية أخرى . ولقد لعب العامل الاقتصادى دورا هاما في عملية الاختيار . وتجدر الاشارة الى ان شوام القرن العشرين كانوا يتمتعون بسمات خاصة منها انهم ولدوا في مصر وتربوا في مدارسها وشاركوا في نضالها الوطنى والقومى ولذا فإنه عند تحديد الجنسية الحقوقية اختار معظمهم الجنسية المصرية دون سواها .

٥٨٨ وفي الفصل الأول من هذا الباب يلقي الباحث ـ من خلال مقابلات شخصية ـ الضوء على أهم عائلات الشوام التي تمصرت نهائيا . أو عادت الى لبنان موضحا سيرتها الذاتية وأهم فروعها وأعمالها ويخلص من تلك المناقشة الى نتائج منها أنه مع مطلع القرن العشرين لم يعد للشوام ذلك التركز والخصوصية السابقة حيث أنتشروا في إرجاء المدن المصرية وأن هجرة العديد من الشوام من مصر بعد حركة التأميم كانت بسبب التأميم ذاته وليس بدافع الهرب من الاضطهاد . ذلك أن معظمهم لم يرغب في البقاء بعد أن فقدوا معظم أملاكهم وباتت آفاق العمل المهني الحر ضيقة للغاية . وفي الفصل الثاني يعرض الباحث لأسباب هجرة الشوام الى مصر من خلال آراء وانطباعات بعض أولئك المهاجرين ويخلص الباحث الى أن غنى مصر كان هو العامل الأهم الذي اجتذب المهاجرين طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كما كان للنظام السياسي ـ الاقتصادي المصري دور هام في اجتذاب المهاجرين والتوظيفات ويؤكد الباحث على أن مسألة الهجرة بالأساس اقتصادية اجتماعية ـ وسياسية وليست طائفية على الرغم من أن الذين طالتهم قرارات التأميم من السوريين واللبنانيين كانوا في الغالب من المسيحيين لأن الشوام في مصر كانوا من الطوائف المسيحية بالدرجة الاولى . وعلى الرغم من أن العمل السياسي لم يكن محظورا على الشوام إلا أن دورهم السياسي كان مغمورا ونادرا ما شاركوا في العمل الجماهيري المباشر وحصلوا على مراكز سياسية عليا إلا في المناصب التي تسند إليهم بالتعيين ولم يصب منهم نجاحا كبيرا إلا نفر قليل ارتبط بالأساس بأرباب السلطة من انجليز وأسرة خديوية . وكان نفوذهم الأساسي يتمحور حول العمل التجاري والمالي والبورصة والصحافة والترجمة والأدب . ساهم في ذلك دور المدارس واللغات التي أهلت الشوام للترقي وشغل العديد من المراكز المرموقة داخل وخارج مصر في مقابل تقلص دور المثقفين وأصحاب الكفاءة المصريين مما دفع الى ظهور شعار مصر للمصريين كرد فعل لسيطرة الأجانب وأعوانهم من الشوام . وتجدر الاشارة هنا الى أن الباحث يرى ضرورة النظرة الموضوعية لدور الشوام في مصر . فهو يرفض مقولة أنهم كانوا العامل الحاسم في إيقاظ الوعي القومي لشعب مصر وكذلك يرفض مقولة من يصور دور الشوام على أنه تاريخ عمالة وارتباط بالاجانب ويرى الباحث ضرورة فهم وتفسير دور الشوام في مصر في ظل المعطيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي واكبت عملية الهجرة الى مصر سواء التكالب الاستعماري أم عملية التحديث والحاجة الى الوسطاء في ترجمة ونقل علوم الغرب . كما يرى الباحث انه لا يجوز أن يفسر دور الشوام بعزله عن حركة تطور المجتمع المصري فقد انتشر هؤلاء الشوام على مختلف التيارات السياسية العاملة في مصر فمنهم من وقف الى جانب الإنجليز وهم الجانب الأكبر ومنهم من ساند التيار الوطني مع ميل واضح الى التعاون مع فرنسا على الصعيد الخارجي . ومثلت مؤسسة الأهرام ذلك التيار الاخير وكانت لاقلامها ميول وطنية مصرية واضحة تقف في وجه جريدة « المقطم » المدعومة من سلطات الاحتلال . وقد كان الوطنيون المصريون يكرهون الانجليز ومن تعاون معهم سواء من الشوام أو من المصريين أنفسهم ورغم وقوف عدد كبير من الشوام مع الخط الوطني بعد تبلوره إلا أن الغالبية منهم كانت تحالف الاستعمار الانجليزي بسبب استفادتها الكبيرة من وجوده ولقد شكك غلاة المصريين في « المتمصرين » من الشوام . ووصل الامر ببعضهم الى اتهامهم بالخيانة للاسلام لمساندتهم الحركة القومية العربية التي قامت ضد السلطنة العثمانية . ويعرض الباحث بعد ذلك لمؤسسة الأهرام وأصحابها آل « تقلا » كنموذج لتميز الشوام في مصر حيث عرض لجهود كل من سليم تقلا وبشارة تقلا في تأسيس تلك الجريدة حتى أصبحت الجريدة الأولى في مصر وكيف أن رئاسة تلك الجريدة ومناصب المدير فيها كانت حكرا على الاجانب عامة والشوام خاصة إلا أنه يفسر ذلك بأن العديد من أولئك الشوام الذين تولوا ادارتها لم يكن يربطهم بموطنهم الأصلي سوى الأصول التاريخية ولذا فإنه حتى بعد تأميم تلك المؤسسة ظل العديد من أولئك الشوام المتمصرين في مناصبهم كمديرين للأقسام مما يؤكد حقيقة أن أرض مصر تصهر من عليها ولذا فإنه لم يغادر مصر بعد قرارات التأميم سوى مجموعات قليلة من القوى التي تضررت مصالحها من جراء تطبيق شعار مصر للمصريين .

ويختتم الباحث مؤلفه باستعراض حول هجرة الشوام من مصر ويرجعها بصفة اساسية لاسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية مركزا على قرارات التأميم التي اتخذتها الحكومة المصرية في مطلع الستينيات والتي كان لها الدور الرئيسي في « تمصير مصر » فكثرت أعداد من غادرها من غير المصريين ولم يلبث أن فتح باب الهجرة امام المصريين أنفسهم فتحولت مصر من بلد يجتذب المهاجرين بعشرات الالاف الى بلد يصدر مهاجرين بمئات الالاف الى الدول الغربية بصفة خاصة . ويرى المؤلف أن هناك عقلية معينة رافقت المهاجرين من الشام الى مصر ومنها الى سوريا ثم الى كندا وأستراليا وغيرها ثم عادت فدفعت أعدادا كبيرة من هؤلاء وأبنائهم للعمل من أجل العودة الى مصر بعد سياسة الانفتاح في عهد الرئيس السادات إلا أنه مهما تكن نتائج تلك المحاولات فإن الحقيقة المؤكدة والتي نؤيد فيها الباحث أن مصر اليوم تختلف جذريا عما كانته في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وأنه ليست هناك آفاق متطورة لهجرة مجددة للبنانيين إليها .

محمد عاشور أبو ريه

□□ د . نادية محمود مصطفى ، الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا ، الأبعاد الدولية والاقليمية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ١٩٨٨ □□

تبرز اهمية ثورة نيكاراجوا ١٩٧٩ من حيث كونها أول ثورة مسلحة تقوم في امريكا اللاتينية بعد ثورة كوبا وذلك بعد انتصارها على أعتى النظم الدكتاتورية في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية ضد نظام سوموزا .

ويعتبر هذا الكتاب هو الأول في موضوعه باللغة العربية ويكتسب اهمية حيث يلقي الضوء على سياسة القوتين الأعظم في أمريكا الوسطى بصفة عامة وفي نيكاراجوا بصفة خاصة وبذلك فهو يسد فراغا كبيرا في المكتبة العربية . وتستهدف هذه الدراسة تحليل الأبعاد الداخلية والخارجية التي ساهمت في ابراز وتشكيل ونجاح الثورة في نيكاراجوا في يولية ١٩٧٩ . كما تهدف الدراسة تحليل مسار النظام الجديد فيها في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته منذ قيامه .

وتدور هذه الدراسة حول مجموعة من التساؤلات كما يلي :

١ ـ ماهو وزن الدور السوفيتي والكوبي في احداث ثورة نيكاراجوا ؟

٢ ـ ماهي دوافع وابعاد رد الفعل الأمريكي وهي تواجه انتصارا لحركة ثورية لأول مرة بعد نجاح ثورة كوبا عام ١٩٥٨ ؟ . وماهي اساليبها وأدواتها لتحدي السياسات السوفيتية والكوبية ؟

٣ ـ ماهى خصائص الاوضاع المحلية والاقليمية فى امريكا اللاتينية ؟ وما هو وزن هذه المتغيرات الداخلية والاقليمية والعالمية فى ثورة نيكاراجوا ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة قامت الباحثة بتقسيم الدراسة الى اربعة فصول :

الفصل الأول : وهو يمثل اطار الدراسة وعالجت فيه الباحثة تطور سياسات القوتين الأعظم تجاه امريكا اللاتينية وذلك فى مبحثين مستقلين :

المبحث الاول : وتناولت فيه الباحثة تطور السياسة الامريكية ، حيث ترى ان مبدأ مونرو ١٨٢٣ وذلك بمضامينه المتعددة والمتكاملة « سواء كانت السياسية ـ العسكرية ـ الايديولوجية » رسم الاطار العام لكل من التوجه والسلوك الامريكى تجاه امريكا اللاتينية وذلك باعتبارها منطقة نفوذ امريكية تقليدية . لذلك حرصت السياسة الامريكية على تكريس التبعية الاقتصادية لدول المنطقة لها والتدخل بشتى الاساليب للحيلولة دون خروج هذه الدول من دائرة النفوذ الامريكى . وقد تراوحت هذه الاساليب واختلفت بين التدخل الصريح وسياسة العصا الغليظة مثل تدخلها فى كوبا والدومينكان وبنما وهايتى فى الفترة من ١٩٠٥ ـ ١٩٣٤ وتبدلت هذه السياسة بسياسة حسن الجوار وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لبعض دول القارة فى الفترة من ١٩٢٤ ـ ١٩٤٥ .

وفى الفترة من ٤٥ ـ ١٩٥٨ اكتسب مبدأ مونرو ابعادا ايديولوجية وعسكرية للحيلولة دون امتداد الغزو الشيوعى الى المنطقة وتمثل فى « ميثاق ريو » عام ١٩٤٧ . وفى فترة الستينات اهتمت الادارة الامريكية بالتنمية الاقتصادية للقارة خاصة فى أوائل الستينات وبعد ذلك تزايد التدخل المباشر كما فى « الدومينكان » ١٩٦٥ واسقاط نظام « سلفادور الليندى » فى شيلى ١٩٧٣ .

وفى عهد ادارة الرئيس « كارتر » كان هناك تركيز كبير على قضية حقوق الانسان حيث ربطت الادارة الامريكية منح قروض ومساعدات اقتصادية لدول امريكا اللاتينية فقط التى تحترم حقوق الانسان وقطع المعونات عن الدول التى تمارس انتهاكات لحقوق الانسان . ولكن ادى نجاح الثورة فى نيكاراجوا الى تخلى الادارة الجديدة للرئيس « ريجان » عن هدف احترام حقوق الانسان كما يلى :

المبحث الثانى : وناقشت فيه الباحثة تطور السياسة السوفيتية والكوبية فى امريكا اللاتينية . حيث كانت القارة اللاتينية بعد كل المناطق الاخرى فى العالم فى أولويات اجندة السياسة الخارجية السوفيتية بمعنى ان امريكا اللاتينية قد حظيت باهتمام هامشى من جانب الاتحاد السوفيتى منذ قيام الثورة البلشفية وحتى قيام ثورة كوبا عام ١٩٥٨ حيث حدث تحول جذرى فى السياسة الخارجية السوفيتية كما زاد الاهتمام الاكاديمى فى الاتحاد السوفيتى بالشئون اللاتينية . وعمل الاتحاد السوفيتى على اقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات الرسمية فى امريكا اللاتينية . وتؤكد الباحثة على ان الاتحاد السوفيتى كان يعارض السياسة الكوبية التى تدعو الى تأييد النظم الثورية ومساندتها بل كان الاتحاد السوفيتى يفضل سياسة الجبهة للوصول للسلطة ، مما ادى الى حدوث قطيعة فى العلاقات السوفيتية الكوبية فى الفترة من « ٦٦ ـ ١٩٦٨ » .

الفصل الثانى : حيث تناولت فيه الباحثة مقدمات الثورة حتى نجاحها ، وفى هذا الفصل تفترض الباحثة افتراضا مؤداه ان نضج الثورة ونجاحها « ٧٤ ـ ١٩٧٩ » كان محصلة للتفاعل بين متغيرات داخلية واقليمية من ناحية ، ومتغيرات خارجية تتعلق بالسياسة الامريكية اساسا من ناحية اخرى وذلك فى مبحثين :

المبحث الاول : وتناولت فيه العوامل المحلية والاقليمية والدولية التى اثرت على قيام الثورة ونجاحها . وقد تعرضت الباحثة فى هذا المبحث للتطور التاريخى لنيكاراجوا منذ استقلالها عن اسبانيا ١٩١٢ ووقوعها تحت الهيمنة الامريكية وتولى عائلة سوموزا الحكم منذ عام ١٩٣٣ والتى استندت فى حكمها الاستبدادى على الحرس الوطنى من ناحية وهو اداة القمع وعلى المساندة الامريكيه من ناحية اخرى . ثم ظهرت جبهة الساندينستا المعارضة عام ١٩٦٢ ومنذ عام ٧٤ ـ ١٩٧٩ حدث تطور تدريجى فى وزن الجبهة حتى استطاعت اسقاط سوموزا عام ١٩٧٩ ، وترى الباحثة ان نجاح الثورة جاء نتيجة تفاعل عوامل داخلية تمثلت فى مساندة القواعد الشعبية العريضة لدور القوى الثورية فى تجميع صفوفها لاسقاط الدكتاتور « سوموزا » وعوامل اقليمية تتعلق بمساندة بعض دول امريكا اللاتينية لتيار الثورة وقيامها بتقييد السياسة الامريكية فى امريكا الوسطى . وكذلك عوامل دولية تمثلت فى فشل السياسة الامريكية فى مساندة نظام سوموزا والدور السوفيتى والكوبى فى نجاح الثورة . وتؤكد الباحثة هنا ان المساندة السوفيتية والكوبية لم تكن هى العامل الوحيد فى نجاح الثورة والتى تشكلت داخل نيكاراجوا وليس داخل كوبا .

المبحث الثانى : وتتناول فيه الباحثة مستقبل النظام الجديد فى نيكاراجوا وقالت ان مستقبل هذا النظام مرتبط بنوعين من التحديات التى ستواجهه ، فهناك التحديات الداخلية ومدى النجاح فى التوفيق بين قوى الاعتدال والقوى الماركسية داخل جبهة الساندنيستا . والتحديات الخارجية من حيث طبيعة السياسة الامريكية ودرجة وطبيعة المساندة السوفيتية والكوبية .

الفصل الثالث : وناقشت فيه الباحثة التحديات الداخلية والخارجية التى تواجه نظام الساندنستا فعلى صعيد التحديات الداخلية ترى الباحثة ان النظام الثورى الجديد يواجه تحديات داخلية تتمثل فى الصراع بين التيارات المعتدلة والتيارات الماركسية التى تنادى بالتغيير الجذرى . وذلك فى اطار جبهة الساندنيستا بالاضافة للازمة الاقتصادية الداخلية .

التحديات الخارجية : وهى تتمثل فى الأساس الى عداء السياسة الامريكية خاصة تحت ادارة ريجان للثورة . وقد قامت المخابرات المركزية (CIA) بتجميع صفوف انصار سوموزا واقامة قواعد تدريب لهم فى هندوراس « الكونترا » وقدمت لهم المساعدات العسكرية والاقتصادية لهم كما قامت الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ بتلغيم الموانى الكبرى فى نيكاراجوا .

الفصل الرابع : وتناولت فيه الباحثة الجهود الاقليمية لاقرار السلام فى امريكا الوسطى وتمثلت فيما يلى :

١ ـ جهود مجموعة الكونتدورا والتى تضم « فنزويلا ـ بنما ـ المكسيك ـ كولومبيا » والتى قدمت مبادرتها عام ١٩٨٣ حيث تهدف المبادرة الى ايجاد حل سلمى تفاوضى للصراع والتحذير من التدخل العسكرى الخارجى وقد قابلتها الولايات المتحدة بسلبية كبيرة .

٢ ـ خطة سلام ارياس والتى قدمها رئيس كوستاريكا « اوسكار ارياس » والتى حصل على جائزة نوبل للسلام بمقتضاها والتى نصت على وقف اطلاق النار ـ اجراء اصلاح ديمقراطى فى نيكاراجوا ـ وقف المساعدات العسكرية للكونترا ـ وقف استخدام اراضى دولة للهجوم على دولة اخرى .

وبهذا تكون الباحثة قد [illegible] على ثورة نيكاراجوا من خلال تفاعل العوامل الداخلية والاقليمية والدولية . والتى مثلت مجالا خصبا لاختبار طبيعة المرحلة الراهنة منذ بداية الثمانينات والتى تشهدها سياسات القوتين الأعظم تجاه امريكا الوسطى والتى اضحت من المناطق التى برزت فيها معضلات المواجهة بين القوتين الاعظم فى مرحلة « الحرب الباردة الجديدة » .

بدر أحمد [illegible]

□ □ دكتور جمال على زهران ـ توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ـ مكتبة مدبولى ١٩٨٨ □ □

يهدف الكاتب بهذه الدراسة إلى تفسير نتائج المواجهة العسكرية بين الدول العربية واسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ١٩٧٣ عن طريق قياس قوة الدولة من حيث امكاناتها وقدرتها على ممارسة الحرب وكيف ان منهج قياس قوة الدولة يعتمد على طبيعة توازن القوى القائم بين الأطراف المتصارعة والاهداف التى تسعى إلى تحقيقها كما اشار فى مقدمة كتابه الى ان قوة الدول المتجابهة فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى يكشف امام صناع القرار السياسى نقاط الضعف والقوة لدى الأطراف المتصارعة مما يساعد على معالجتها . ثم يشير إلى ان الصراع العربى الاسرائيلى قد اكتسب أهمية كبرى فى الأوساط العلمية وتعددت مداخل تناوله وتفسير جولاته العسكرية .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول تناول فى الفصل الأول مفهوم قوة الدولة فى التحليل السياسى والتى تعتبر من الموضوعات التى إهتم بها الفكر السياسى منذ زمن بعيد وازدادت أهميته فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وظهور نظريات التوازن النووى بين الدولتين العظميين وترجع قوة الدولة إلى محصلة تفاعل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فقوة الدولة ما هى إلا علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ثم يشير إلى ان قوة الدولة مسألة نسبية وليست مطلقة لان الدولة جزء من مجتمع دولى وان التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن الأجزاء الاخرى .

ثم يتناول الكاتب العوامل المادية التى يمكن قياسها مباشرة ويعتمد فى هذا على قياس القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة ، ثم يشير إلى منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية ودمجها فى معادلة شاملة ، ثم يذكر منهجا آخر والذى يعنى القدرة على تعبئة وتوظيف عناصر قوة الدولة فى موقف أو حدث أو ظروف معينة أو فى إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائى أو جماعى محدود ، ثم يشير الكاتب إلى الأخطاء الشائعة فى محاولات قياس قوة الدولة وهى التركيز على الجوانب الكمية دون الكيفية والاعتماد على عامل واحد سواء كان عاملا عسكريا أو جغرافيا أو قوميا مشيرا الى ان قياس قوة الدولة لا يأتى من فراغ كما يتصور البعض بانها قوة طبيعية دائمة والواقع أنها ذات طبيعة متغيرة ، كما ان البعض يتجاهل القوة الكامنة للدولة بل عدم التميز بن القوة الظاهرة والقوة الكامنة ، كما ان البعض يعتقد ان قوة الدولة يمكن قياسها من خلال التعرف على العناصر والموارد التى تمتلكها الدولة وهذا غير صحيح اذ ان الثابت ان قوة الدولة تظهر فى استثمارها لهذه العناصر فى التأثير وممارسة النفوذ على الاخرين ويذكر ان الاساس العلمى لاختيار عناصر قوة الدولة وهى عناصر مادية وتشمل القدرة العسكرية والاقتصادية والحيوية والسياسية وعناصر معنوية وتشمل الارادة القومية والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية .

ثم يتناول المؤلف فى الفصل الثانى توازن القوى العربى الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ فيعرض الى العوامل المادية ويقسمها الى أربعة أقسام ، القسم الأول وهو القدرة الاقتصادية والتى تشمل الناتج القومى وحجم انتاج الدولة من الصلب وتوافر الأيدى العاملة الفنية المدربة ومستوى التكنولوجيا السائدة ومعدل استهلاك الفرد ومساحة الأرض المنزرعة ، وثانيها القدرة الحيوية وتشمل السكان ومستوى التعليم والصحة والخدمات التى يتمتع بها الفرد فى كل دولة فيشير إلى تفوق مصر فى القدرة الحيوية ، وثالثها القدرة العسكرية وعدد القوات المسلحة فى مصر واسرائيل وحجم الانفاق العسكرى الى الناتج القومى ونوعية الأسلحة المستخدمة فى الجيش مشيرا الى اهمية تنويع مصادر السلاح وكيف ان مصر اعتمدت على مصدر واحد وهو الاتحاد السوفيتى كما ان اسرائيل اعتمدت على مصدر واحد ايضا وهو الولايات المتحدة ، ورابعها القدرة السياسية والتى تتضح فى كفاءة عملية صنع القرار واستقرار رئاسة السلطة التنفيذية ثم وجود نظام برلمانى مستقر قادر على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع ، وممارسة الديمقراطية عن طريق تعدد الأحزاب السياسية ثم يتناول الكاتب العوامل المعنوية وانها تتكون من ثلاثة عناصر شملت الارادة القومية ومستوى التكامل الاقليمى والثقاق ثم ارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية .

ويشير الكاتب الى ان نتيجة المواجهة العربية الاسرائيلية فى حرب يونيو ١٩٦٧ لم تكن تعبر عن حقيقة التوازن فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل وان الاختلال فى الانجاز العسكرى الذى حدث كنتيجة للمواجهة العسكرية الفعلية كان أعمق بكثير من ذلك الاختلال فى ميزان القوى العسكرى بين الطرفين ويوضح الكاتب مدى التفاوت فى الارادة القومية بين الطرفين العربى ـ الاسرائيلى وهى وجود أهداف قومية اسرائيلية محددة وواضحة ولديها قدرة على المبادرة فى تحقيقها على العكس من الطرف العربى الذى تعددت أهدافه وتناثرت واتسمت بعدم الوضوح وعدم القدرة على المبادرة فى تحقيق الأهداف القومية باستثناء مواجهة اكتوبر ١٩٧٣ مما جعل العرب دائما فى موقف رد الفعل . ثم يعرض الكاتب الى العلاقة بين ناتج المواجهة والقدرات الفعلية من خلال عدة نقاط أهمها التوازن العسكرى والذى يقصد به العلاقة بين القدرات العسكرية لأطراف صراع ما ، فيذكر ان التوازن العسكرى كان فى صالح مصر من ناحية حجم المعدات ونوعيتها فيما عدا القوات الجوية لأنها كانت تحارب فى أكثر من جبهة بالاضافة الى النقص الكبير فى نوعية القيادات التى يمكن ان تعطى للقوة العسكرية معناها ونتائجها .

ثم تناول الكاتب فى الفصل الثالث التوازن العربى الاسرائيلى فى اكتوبر ١٩٧٣ مشيرا إلى القدرة العسكرية قبل بدء المعركة بين سرائيل والدول المتصارعة سواء منفردة أو مجتمعه ويخص بالذكر ... وسوريا لاشتراكهما معا فى حرب اكتوبر مباشرة

كما يعرض الكاتب حجم الخسائر الاسرائيلية فى الايام الاولى للمعركة كانت أكبر بكثير من خسائر كل من مصر وسوريا ثم توازنت فى الأيام التالية بعد اقرار وقف اطلاق النار ، وهذا يعنى ان الميزان العسكرى يميل لصالح مصر الا انه اختل بسبب دخول العامل الخارجى وهو امداد اسرائيل بجسر جوى أمريكى ، وهذا أفصحت عنه الفترة الثانية من حرب اكتوبر .

وعن التوازن الاستراتيجى يشير إلى تفوق مصر على اسرائيل استراتيجيا الا ان اسرائيل قد تفوقت فى الجانب الكيفى ومسايرتها لضوابط العصر عسكريا وتكنولوجيا على العكس من مصر والدول العربية التى تفوقت فى الجانب الكمى بمساحاتها الشاسعة وثرواتها الطبيعية وأهمها البترول وعدد سكانها ، ثم يذكر المؤلف ان العرب فى حرب اكتوبر أثبتوا قدرتهم على التفوق الكيفى بجانب التفوق الكمى ، بينما لم تستطع اسرائيل تعويض هذا التغيير فى موازين القوى رغم تفوقها الكيفى ، وهكذا جاءت حرب اكتوبر لتبرهن على ان التغيير فى موازين القوى كان حقيقة لا تقبل الشك ، ثم يشير الكاتب الى المبادرة العربية فى استخدام سلاح النفط فى وجه العرب وكيف انها لعبت دورا كبيرا فى كسر حاجز حالة العجز العربى التى ساءت قبل حرب اكتوبر نتيجة التخطيط المحكمة والاعداد الجيد للمعركة والتعبئة الفعالة للامكانات بالاضافة الى تلاحم البيئتين الداخلية والخارجية .

سمية محمود عفيفى

٨٩٠

□ □ بسيونى محمد الخولى ـ ظاهرة الأحلاف العسكرية فى الاستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم ، دراسة مقارنة ـ رسالة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٨٩ □ □

بالرغم من أن ظاهرة الأحلاف العسكرية قديمة ترتد فى قدمها الى أعماق التاريخ ، إلا أن تغير معالم النظام الدولى خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة القطبية الثنائية وتبلور نظام الاستقطاب الثنائى الدولى قد أضفى على الظاهرة طابعا متميزا . واذا كانت نشأة الأحلاف العسكرية خلال الفترة المذكورة قد إرتبطت فى الأساس بظروف الحرب الباردة بين القوتين الأعظم فى أواخر الأربعينات والخمسينات ، فإن السؤال الآن هو : إلى أى إتجاه تسير هذه الظاهرة خاصة بعد ظهور العديد من المستجدات فى بيئة النظام الدولى ؟ .. لعل محاولة الاجابة على هذا السؤال تمثل الهدف الأساسى لهذه الرسالة التى ينطلق التحليل فيها من زاوية العلاقات الدولية سعيا الى تقديم رؤية مختلفة للظاهرة عن تلك التى تطرحها الدراسات التى تتعامل مع نفس الظاهرة من منطلق التنظيم الدولى .

تنقسم هذه الرسالة الى قسمين يتكون أولهما من ثلاثة أبواب ، وثانيهما من بابين بالاضافة الى مقدمة وخاتمة .

وفى القسم الأول تناولت الرسالة الأحلاف العسكرية فى الاستراتيجية العالمية للدولتين الأعظم . حيث تعرض الباب الأول من هذا القسم للأسباب التى أدت الى نشأة ظاهرة الأحلاف فى استراتيجية الدولتين من حيث : دواعى النظام الدولى ، الدواعى السياسية ، الدواعى الاستراتيجية والعسكرية ، الدواعى الاقتصادية ، الدواعى الايديولوجية . وقد وجد الباحث انه بينما جاءت الدواعى الاستراتيجية والعسكرية فى مقدمة العوامل التى كانت تكمن من الناحيتين الرسمية والشكلية وراء انشاء الأحلاف العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة وغرب أوربا ، فإن هذه الدواعى لم تكن واضحة كل الوضوح على الجانب السوفيتى وإنما عادة ما يتجه التركيز عند تحليل العوامل الكامنة وراء انشاء حلف وارسو الى العوامل السياسية والايديولوجية .

أما فى الباب الثانى فقد استعرضت الرسالة الخصائص العامة للأحلاف العسكرية والتى تنبع أساسا من مصدرين ، أولهما : خصائص الاستراتيجية العالمية لكل من القوتين الأعظم ، وثانيهما : خصائص النظام الدولى وواقع العلاقات الدولية خلال فترة انشاء الأحلاف . وقد أشارت الرسالة الى أن الاستراتيجية العالمية الأمريكية والاستراتيجية العالمية السوفيتية ظهرتا الى الوجود عندما تبلور نظام القطبية الثنائية فى شكله النهائى بعد الحرب العالمية الثانية وتراجعت دول غرب أوربا الى مصاف الدول من الدرجة الثانية وانقسام العالم الى معسكرين متناحرين . وبالرغم من أن البعد الايديولوجى يكاد يمثل الغاية والقصد من وراء كلتا الاستراتيجيتين ، إلا أن طغيان هذا البعد كان أكثر بروزا فى الاستراتيجية السوفيتية بحكم أن الاتحاد السوفيتى يعتبر فى الأساس دولة ايديولوجية تسخر كل شىء لخدمة الايديولوجية .

بعد ذلك انتقل الباب الثالث الى تفصيل النتائج والإفرازات التى تمخضت عنها ظاهرة الأحلاف العسكرية ، وتم فيه توضيح أن تلك النتائج كانت فى معظمها سلبية ولم تؤد الى ايجاد نوع من التوازن بين المعسكرين أو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، وإنما عملت على زيادة حدة التوتر فى علاقاتهما . فقد أدت الأحلاف العسكرية الى استمرار سباق التسلح بين العملاقين وتقوية وجودهما العسكرى فى مناطق العالم المختلفة . كما أدت الناحية الاقتصادية الى زيادة ميزانيات التسليح والانفاق العسكرى للدول الأعضاء فى الأحلاف على حساب التنمية ، وزيادة أعباء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشكل هائل داخل حلفى الأطلنطى ووارسو ، وكذلك زيادة معدلات الانفاق العسكرى على التسليح على مخصصات التنمية فى الدول النامية . ومن ناحية ثالثة أدت ظاهرة الأحلاف العسكرية الى افراز ظواهر أخرى ملازمة لها فى نطاق النظام الدولى لاسيما من الناحيتين الايديولوجية والسياسية كان ابرزها : ترسيخ الالتزام الايديولوجى لدى القوتين الأعظم واذكاء الصراع بينهما ، وتدعيم الصراعات الأيديولوجية والسياسية الاقليمية لاسيما فى مناطق أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

أما القسم الثانى : فقد خصص بالكامل لدراسة مستقبل ظاهرة الأحلاف العسكرية . ففى الباب الأول من هذا القسم تناول الباحث إحتمال تحلل ظاهرة الأحلاف العسكرية بفعل عاملين أساسيين ، أولهما : المتغيرات التى أخذت فى البروز فى النظام الدولى منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، وثانيهما : التشققات داخل الأحلاف والتطورات الداخلية الخاصة بالدول الأعضاء . وبالنسبة للعامل الأول تعرض الباحث لستة اعتبارات هى : تعدد أقطاب النظام الدولى ، ظاهرة الانفراج الدولى ، سياسة مد الجسور عبر الانقسام العقائدى ، التشققات داخل الأحلاف العسكرية ، التقدم الهائل فى وسائل التدمير الجماعى والأسلحة الاستراتيجية ، محاولات نزع السلاح والرقابة على التسليح . أما بالنسبة للعامل الثانى فقد جرت الاشارة الى أن التشققات داخل الأحلاف كانت ظاهرة عامة انتابت كافة الأحلاف على حد سواء ، ثم إستعرض الباحث التصدعات التى حدثت فى حلفى الأطلنطى ووارسو خلال الأربعة عقود الماضية . وقد خلص الى القول بأن الانقسامات الخاصة بحلف وارسو أكثر خطورة من تلك الانقسامات الخاصة بالتحالف الأمريكى ، اذ بينما كان الغرب ينظر دائما الى تعدد الاتجاهات باعتباره احد المبادىء الرئيسية فى التحالف ، فإن الاتحاد السوفيتى كان على العكس ينظر الى الاستقامة الصارمة والتنظيم الدقيق باعتبارهما العنصرين الأساسيين اللذين يقوم عليهما بناء حلف وارسو كحزام للأمن المباشر حول الاتحاد السوفيتى .

وفى الباب الثانى ناقشت الرسالة إحتمال استمرارية ظاهرة الأحلاف العسكرية وحدود فعاليتها . وفى هذا الاطار جرى إستعراض وجهة نظر أصحاب فكرة دوام واستمرارية الأحلاف العسكرية والذين قالوا بأن المصاعب والتحديات التى تواجه الأحلاف لن تنهى وجود الظاهرة بشكل مطلق ، وإنما سوف تستمر بفعل عاملين اثنين ، الأول : أن المتغيرات الدافعة نحو تحلل ظاهرة الأحلاف قد بدأت فى الضعف ، والثانى : أن الدواعى والمقتضيات التى دفعت ظاهرة الأحلاف العسكرية الى البروز فى بداية فترة مابعد الحرب العالمية الثانية لازالت لها مخلفات تعمل بنشاط فى كثير من الأحيان على نحو من شأنه تعزيز الأحلاف وتأكيد ضرورة وجودها حتى وإن كان ذلك بفاعلية محدودة وحيوية متواضعة .

وقد خلصت الرسالة فى الخاتمة الى أن الأحلاف العسكرية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن تمثل ظاهرة مميزة فى ميدان العلاقات الدولية فحسب ، بل شكلت صميم ومحور تلك العلاقات . وقد إنتهت فاعلية معظم الأحلاف العسكرية الاقليمية التى اقامتها القوتان العظميان بفعل ارتباطهما فى الكثير من الأحيان

بأهداف آنية مؤقتة خاصة بظروف عرضية ، وعندما تحققت تلك الأهداف أو فشلت الأحلاف فى تحقيقها أصبحت تفتقر الى مبرر وجودها . أما الحلفان الباقيان فقد ارتبطا على النقيض بصميم الأمن القومى للدولتين الأعظم وتأسسا على أرضية صلبة من التلاقى والاتفاق الايديولوجى والثقافى . ومع ذلك فإن الرسالة توضح أن مستجدات النظام الدولى الراهن كان لها منذ البداية تأثير سلبى على حلفى الأطلنطى ووارسو . وبالرغم من أن هذه المستجدات لايمكن أن تؤدى بشكلها الحالى الى إنهيار هذين الحلفين ، فإن الملاحظ أن الحركة التطورية للمستجدات تسير بهما فى طريق الانتهاء والتحلل خاصة اذا ما خفت حدة الانقسامات الايديولوجية بين القوتين الأعظم ، وإن كان ذلك يتطلب أن تتبلور هذه المستجدات فى صورة نظام دولى جديد . وبدون حدوث ذلك سوف يظل من العبث الحديث عن حل حلفى الأطلنطى ووارسو لأن ذلك سوف يعنى حل الاداة العسكرية لايديولوجية كلا المعسكرين والتى تمثل الاداة الرئيسية فى ادارة الصراع وأساس التوازن والردع . وربما يعنى أيضا انتهاء الصراع كلية ، وعندما ينتفى الصراع تفقد الايديولوجية ديناميكيتها وفاعليتها وجدواها . وحتى اذا انتهى مفعول الايديولوجية وغدت غير ذات جدوى ، فسوف يكون من غير المنطقى الجزم بانعدام الأحلاف كلية ، وإنما يمكن أن تستمر ، الا انها سوف تأخذ بالضرورة أشكالا أخرى بحيث تصبح اداة لحماية كيانات الدول المتكتلة فى كتل اقليمية او غير اقليمية مشتركة فى المصالح والأهداف الا . اندمجية ، وهو ما سوف يمثل عودة الى وضع ماقبل الحرب العالمية

أحمد ابراهيم محمود

□ □ حسن نافعة : العرب واليونسكو ، الكويت : عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد ١٣٥ ، مارس ١٩٨٩ □ □

شهدت مرحلة الستينات ازدهارا فى البحوث والدراسات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الوطن العربى الا أنه فى نفس الوقت لاتزال هناك حقول بحثية كاملة فى مجال العلوم السياسية لم يقترب منها الباحثون ومنها حقل المنظمات الدولية . فى هذا الشأن يقدم د . حسن نافعة الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة والذى شغل لفترة وظيفة رئيس قسم المنظمات الدولية بالشعبة المصرية لليونسكو دراسة تبحث وتحلل سلوك الدول العربية كمجموعة اقليمية تشكل نظاما دوليا فرعيا داخل منظمة دولية هى اليونسكو والتى تشكل اطار النظام العالمى فى مجالات تخصصها وهى التربية والثقافة والعلوم والاعلام .

وترجع أهمية الدراسة فى كونها تكشف قدرات العالم العربى كوحدة ثقافية ولغوية وحضارية فى مواجهة التجمعات الدولية الحضارية الكبرى ومدى تجانسه أو تنافره حين يحتك بالعالم الخارجى ويتفاعل معه ومدى اسهامه أو عجزه عن توجيه دفة السياسات الدولية فى العالم المعاصر فهذه المنظمات رغم ما قد يشوبها من عجز وعدم الفاعلية تشكل المرآة العاكسة لكافة التفاعلات التى تتم بين مركز النظام الدولى وأطرافه كما أن اليونسكو كمنظمة دولية تواجه منذ عدة سنوات أزمة حادة تكاد تهدد باستمرارها خاصة بعد إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها فى نهاية ١٩٨٤ وانجلترا فى نهاية ١٩٨٦ وتهديد دول أخرى بالانسحاب بتهمة أسلوب معالجة اليونسكو لبعض القضايا السياسية وإعتبار ذلك بعيدا عن مجالها كمنظمة فنية متخصصة أى غير سياسية . وتأتى الدول العربية فى مقدمة الدول المتهمة بتعمد الاسهام فى تسييس اليونسكو .

ويعرض د . حسن نافعة لدراسته فى بابين يتضمن كل منهما عدة فصول إلا أنه يبدأ بفصل تمهيدى يعرف فيه مراحل ما قبل اليونسكو فيذكر أن اليونسكو لم تكن أول منظمة عالمية تهتم بتنظيم التعاون الدولى فى ميادين التربية والثقافة والعلوم والاعلام حيث أنه فى إطار عصبة الأمم جرت محاولات تبنتها فرنسا لتنظيم التعاون الدولى فى هذه الأمور ونجحت فى أن تجعل عصبة الأمم تتبنى جمعيتها قرارا يرمى الى إنشاء لجنة لدراسة القضايا الدولية المتعلقة بالتعاون الثقافى والتربية .

وفى يناير ١٩٢٢ شكل مجلس العصبة لجنة دولية للتعاون الفكرى وبادرت فرنسا بإقتراح إنشاء معهد دولى للتعاون الفكرى مع عرض بتقديم دعم سنوى له ولكن قوبل العرض بفتور من قبل الرأى العام العالمى خوفا من مطامع فرنسا الامبريالية الثقافية ولكن إنشاء المعهد بعد تعهد فرنسا ١٩٢٤ بضمان الصفة الدولية له وإشراف عصبة الامم عليه وقد تحول هذا المعهد الى منظمة دولية فى ١٩٣٨ عندما تمكن من التحضير لمؤتمر دبلوماسى حضره ممثلو حكومات ٤٥ دولة عضو وخمس دول أخرى كمراقبين من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وأسفر المؤتمر عن إبرام ميثاق دولى للتعاون الفكرى .

ويعرض د . حسن نافعة عن حجم العلاقات المؤسسية بين الدول العربية والمعهد الدولى وكيف أنها تباينت نظرا للفروق الضخمة سواء فى درجة اهتمام المعهد نفسه بالدول العربية أو فى درجة إهتمام الدول العربية بأنشطة المعهد وذلك لتباين الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية فى ظل مرحلة مابين الحربين العالميتين ووقوع الدول العربية فى تلك الفترة تحت أشكال إستعمارية مختلفة ويعرض الباحث بعرض لعلاقات المعهد بمصر وسوريا وفلسطين وكيف أنها لم تكن علاقات مجدية حيث كان الاهتمام الأكبر يوليه المعهد للقضايا الأوروبية .

وفى الباب الأول وهو بعنوان الاطار المؤسس وشبكة العلاقات ويتضمن فصلين الأول بعنوان اليونسكو الأهداف والوسائل وآليات العمل والفصل الثانى المجموعة العربية فى اليونسكو .

وفى الفصل الأول وفى عرض لنشأة اليونسكو يوضح لنا بشكل قاطع بمقارنة بما ورد فى الميثاق الأساسى بأن المؤسسين لليونسكو أرادوا لها أن تضطلع بدور فكرى وأيدلوجى الى جانب دورها الفنى فى ميادين التربية والثقافة والعلوم .

فيبدأ الميثاق بعبارة شهيرة هى « لما كانت الحروب تبدأ من عقول البشر ففى عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام »

ويرى د . نافعة أن القول بأن اليونسكو أصبحت أكثر تسيسا وكان ذلك سببا فى الانسحابات الأخيرة منها هو قول لا معنى له وكل ما فى الأمر أن المضمون الفكرى والايدلوجى الذى تعكسه برامج وسياسات اليونسكو قد تطور بتطور النظام الدولى الذى تختلف سماته الآن عن النظام الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ويشرح د . نافعة الأجهزة الرئيسية المكونة لليونسكو وهى المؤتمر العام . المجلس التنفيذى ، السكرتارية فى اطار رؤية منهاجية لعملية صنع السياسة فى اليونسكو باعتبارها عملية مستمرة ومتعددة المراحل ودراستها كمحصلة للعديد من التفاعلات التى يمكن تحليلها على ثلاثة مستويات هى المدخلات ـ مستوى تفاعل المدخلات ـ مستوى تفاعل المخرجات مع البيئة الخارجية حيث أن الزاوية القانونية لاتكفى لتوضيح آليات العمل فى اليونسكو وتوحى بأن

سياسة اليونسكو تعبير عن رأى الأغلبية حيث لكل دولة صوت واحد فى المؤتمر العام المختص بصنع السياسات العامة الا أنه من الناحية الفعلية تلعب الاختلافات بين امكانيات وقدرات الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية دورا واضحا فى التأثير على عملية صياغة وبلورة سياسة المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة المالية فى ميزانية المنظمة من زاويتين كسلاح سياسى بالتهديد بالامتناع عن دفع الحصة المقررة فى الميزانية أو التهديد بالانسحاب .

وفى الفصل الثانى يعرض تحت عنوان المجموعة العربية فى اليونسكو صعوبة تحديد مفهوم علمى دقيق للمجموعة العربية وذلك للعديد من العوامل المتعلقة بطبيعة النظام العربى ككل وإطاره المؤسسى المتمثل فى جامعة الدول العربية . وهذه المجموعة متحركة تتغير كما وكيفا بإستمرار ولم يكتمل بناؤها تماما داخل المنظمات الدولية عامة بسبب الوضع الخاص بفلسطين وعوامل أخرى وهى تتكون عامة من ٢٠ دولة تتباين فيما بينها من الناحية الجغرافية والثقافية والعلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الا أنها موضوعيا وبصرف النظر عن التوجهات الأيديولوجية تتصرف كوحدة واحدة تملك تراثا ثقافيا وحضاريا فريدا يعطى لها وزنا خاصة داخل اليونسكو . إلا أن مجموع ما تدفعه فى الميزانية العادية لليونسكو يتجاوز قليلا ١,٥٪ من إجمالى الميزانية وقد إتسمت هذه الحصة بالثبات ولم تتجه كما هو متوقع نحو الزيادة ويلى ذلك توضيحا للتمثيل العربى فى الأجهزة الرئيسية وأجهزة الاتصال ورسم السياسات العربية والتى تنقسم لنوعين - اللجان الوطنية العربية - والوفود الدائمة للدول الأعضاء لدى اليونسكو .

وعلاقة اليونسكو بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اليكسو وإعتماد أوراق مندوب الأخيرة الدائم لدى اليونسكو بدوره كمنسق بين مندوبى الدول العربية والسكرتير العام وكيف أن الدول العربية قد نشأت من فاعلية الدور التنسيقى له وتنظر اليه كمجرد مراقب ليس له أى دور فى عملية صياغة السياسات سواء على المستوى الثنائى او على المستوى الأقليمى نتيجة للصراعات العربية العربية مما فتح ثغرة للمناورة وإضعاف للموقف العربى داخل المنظمة .

وعن علاقة اليونسكو بالمنظمات العربية الحكومية الأخرى والمنظمات العربية غير الحكومية يتضح من الدراسة محدوديتها الشديدة .

أما الباب الثانى والذى يحمل عنوان رئيس السياسات حيث يلقى الضوء على سياسات الدول العربية داخل اليونسكو .

وينقسم هذا الباب لأربعة فصول ، ففى الفصل الأول محاولة لتحديد الاطار العام لسياسة الدول العربية فى اليونسكو من خلال استعراض أهم القضايا التى عالجتها اليونسكو سواء ما يندرج منها تحت صراع الشرق والغرب وتمثل ذلك فى وجود رؤيتين أيديولوجيتين متصارعتين واحدة ليبرالية غربية وأخرى ماركسية حول جوهر وطبيعة الدور الذى يتعين على اليونسكو أن تقوم به لكافة القضايا التى طرحت للبحث داخل اليونسكو أو ما يندرج تحت قضايا الشمال والجنوب أو القضايا التى بادرت الدول العربية بطرحها باعتبارها قضايا تهم المنطقة العربية بصفة خاصة وتباين الموقف العربى باختلاف الأيدلوجية المسيطرة على النظم العربية فى كل حقبة زمنية . وتوجهات النظم سواء ناحية الغرب أو الشرق .

فى الفصل الثانى تحت عنوان انعكاسات القضايا السياسية العربية على اليونسكو يعالج بشكل تفصيلى كيف وجد الصراع العربى الاسرائيلى منذ أول مواجهة عسكرية ١٩٤٨ والحرب العراقية الايرانية طريقهما الى ساحة اليونسكو .

فبالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى كانت المشكلة التى واجهت الدول العربية هى كيفية تفادى إقامة علاقات غير مباشرة مع إسرائيل فى اطار الأنشطة الأقليمية فى نفس الوقت الذى كانت فيه اليونسكو هى الجهة الفنية المسئولة عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين وتأثير ذلك فى مرحلة ما بعد ١٩٦٧ ومحاولات اسرائيل تغيير المناهج الدراسية وموقف كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان من هذه القضية للحفاظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطينى بالاضافة لقيام اسرائيل بحفريات فى المناطق الأثرية بالقدس وخرقها المستمر لاتفاقية لاهاى ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية فى حالة النزاع المسلح .

كما يعرض د . حسن نافعة بالتفصيل لأبرز القضايا فيما يتعلق بموضوع الصراع العربى الاسرائيلى وهى بشأن قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب فى جميع فروع اليونسكو ١٩٧٤ وتكتل الدول العربية فى معركة دبلوماسية من الطراز الأول هذا التكتل الذى وصل ذروته باستصدار القرار التاريخى رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذى يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية .

أما الفصل الثالث الذى يحمل عنوان العرب وأزمة اليونسكو فهو يناقش الأزمة الأخيرة والتى أدت لانسحاب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا كقوتين عظميين وتأثير ذلك على عالمية المنظمة وفقدانها حوالى ثلث مواردها نتيجة لهذا الانسحاب .

كما يعرض د . حسن نافعة للأسباب الخفية والمعلنة الرسمية لانسحاب الولايات المتحدة وأثار تغيير الادارة الأمريكية (كارتر . ريجان) فى عدم تجديد انتخاب أحمد مختار امبو كمدير عام للمنظمة بالرغم من كونه قد رشح للمنصب فى عام ١٩٧٤ بتأييد من الولايات المتحدة ووقع ذلك على الدول العربية وتفاوت درجة تعاطفها معه وإختلاف مواقفها تجاه أزمة الانسحاب بين مواقف فعلية ورسمية .

وفى الفصل الرابع يناقش مدى التنافر والتجانس فى سلوك الدول العربية داخل اليونسكو وماذا كانت تتحرك ككتلة واحدة تجمعها مصالح مشتركة أو كوحدات متنافرة تتصادم أو تتعارض مصالحها القطرية وذلك من خلال رصد للأنماط التصويتية حيث إتضح تصويت المجموعة العربية غالبا فى إتجاه واحد وأثر توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى ظهور الصراعات العربية العربية .

ثم تنتهى الدراسة بفصل ختامى يعرض فيه الباحث د . نافعة لبعض الملاحظات النقدية حول اداء المجموعة العربية داخل اليونسكو منظورا اليها أولا كجهاز للمعونة الجماعية

وثانيا كمنتدى للحوار بين الثقافات والحضارات وثالثا كحلبة أو ساحة للصراع السياسى ويرى د . نافعة أن اليونسكو كمنظمة دولية مارست تأثيرا مزدوجا على المجموعة العربية فهى من ناحية ساعدت على ابراز ودعم الخصوصية الذاتية لكل دولة عربية على حدة ولكنها من ناحية أخرى اتاحت الفرصة أمام الدول العربية فى نفس الوقت لكى تؤكد الطابع القومى للنظام الذى تنتمى اليه ومهدت السبيل أمامها لزيادة أواصر التعاون فيما بينها .

وبالرغم من أن الحضور العربى على ساحة اليونسكو يعتبر هائلا من حيث الكم فإنه بدراسة حجم الانجاز الفعلى وجد الباحث أنه لا يتناسب مع هذا الكم .

وهو ما يعنى أن هناك إمكانات عربية مهددة يمكن استغلالها على نحو افضل لو أمكن التزام العالم العربى بقواعد للسلوك توضح الحدود الفاصلة بين ما هو قطرى وما هو قومى .

والدراسة فى مجملها تمثل جهدا ضخما قام به د . نافعة حقق به هدفين من الدراسة ، الأول وهو الهدف العلمى الاكاديمى والثانى التعليمى التثقيفى مقدما قدرا كبيرا من المعلومات المتعلقة بالموضوع والمثيرة لاهتمام القارىء العربى العادى أو الباحث الاكاديمى المتخصص .

نيهاد حسن محارم

□□ ابراهيم محمد عرفات :- « دور جماعات المصالح فى النظام السياسى السوفيتى » رسالة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ □□

فى محاولة لدراسة السياسة السوفيتية ، دون اللجوء الى احد الاتجاهات التقليدية التى تستخدم عادة فى هذا المجال ، جاءت هذه الدراسة للتعرف على الظروف التى يمكن ان يصبح فى ظلها نشاط الجماعات ذات الأهداف الخاصة للسياسية السوفيتية . كذلك محاولة التعرف على العوامل التى تزيد من فعالية تلك الجماعات وقدرتها على التأثير على جهاز صنع السياسة ، الى جانب محاولة التعرف على الدور الذى تلعبه هذه الجماعات وخصائصها .

وتأتى هذه الدراسة فى اربعة فصول :- يهتم الاول منها بتقديم الاطار النظرى لمفهوم جماعات المصالح . أما الثانى فيهتم بدراسة مقترب جماعات المصالح فى دراسة النظام السياسى السوفيتى ، وذلك على ضوء التعرف بالمقتربات او المداخل التفسيرية لمعرفة ما الذى يقدمه اقتراب الجماعات ، ولاتوفره الاقترابات الأخرى .

ويأتى الفصل الثالث فيقدم دراسة حالة لجماعات المصالح السوفيتية ، وقد تم الجمع فى هذا الصدد بين أسلوبين : الاسلوب الافقى ، فاختارت الدراسة احد القضايا التى شاركت فيها جماعات مختلفة وهى قضية الاصلاح التعليمى فى عهد خروتشوف . أما الثانى فهو الاسلوب الرأسى ، حيث اختارت الدراسة جماعتين احداهما مؤسسية (الجيش) والأخرى فكرية (اتحاد الكتاب) .

أما الفصل الرابع فيعالج موضوع جماعات المصالح فى النظام السياسى السوفيتى فى ضوء الاصلاحات الراهنة التى يدخلها جورباتشوف منذ ولايته للسلطة .

وخلص الباحث من عرضه لتلك الدراسة - التى تكتسب اهميتها من منظورين احدهما عملى والآخر علمى - الى مجموعة من النتائج قدمها فى خاتمة الدراسة . فقد اظهرت الدراسة ان التعارض بين الشمولية ووجود جماعات للمصالح هو تعارض زائف . فجماعات المصالح توجد فى كافة النظم السياسية على اختلاف انواعها والاختلاف بينها انما يكون فى شكل ومدى حرية حركة تلك الجماعات تبعا للنظام الذى تعيش فى ظله . وعلى هذا ، اخذت جماعات المصالح شكلا مؤسسيا ، حيث يلعب عنصر التنظيم دورا هاما فى قدرة اى جماعة على النفاذ الى جهاز صنع القرار . ولذا كانت مؤسسات الدولة الرسمية بحكم تمتعها بخاصية التنظيم هى المثال البارز لجماعات المصالح ، وان كان ذلك لاينفى وجود صور اخرى لجماعات المصالح غير انها لازالت فى طورها الجنينى . حيث توجد الاشكال التلقائية العفوية للدفاع عن المصالح الخاصة ، وصور اخرى تمثل الجماعات الاجتماعية العريضة [القوميات على سبيل المثال] .

وتتوقف فرصة نمو هذه الأنواع الجديدة على احد امرين :-

١ - حدوث تغيير فى بيئة النظام السياسى السوفيتى تعترف بشرعية سلوك تلك الجماعات

٢ - قدرة هذه الجماعات على نقل مطالبها الى تنظيم معترف به [كما حدث بالنسبة لنقل مطالب الأرمن والاذربيجانيين الى مجلس السوفييت الأعلى] .

كذلك اتضح من الدراسة ان محافظة جماعات المصالح على الشرعية الايديولوجية وعدم الخروج عنها يعطيها قدرة على الاستمرار وعلى التعبير عن مطالبها . ايضا اظهرت الدراسة الاثر الايجابى الذى تركته موجات الانفتاح التى شهدها الاتحاد السوفيتى على تلك الجماعات .

وكان من اهم الملاحظات هى تلك المتعلقة بسلوك جماعات المصالح فى النظام السوفيتى والتى من اهمها ان الجماعة الواحدة هى فى حقيقتها تعبير عن جماعات متعددة ، فهى بناء مركب من جماعات مؤيدة واخرى معارضة . وبناء على هذا - وهى الملاحظة الثانية - ان جماعات المصالح يمكن ان تاخذ مواقف متناقضة ، كما قد تتضارب سلوكياتها ولايمكن تفسير ذلك الا من زاوية السعى المستمر لتلك الجماعات للوصول الى اقصى مايمكن ان تحققه من مطالبها .

وختم الباحث - فى النهاية - بملاحظتين :- اشار فى الأولى ان استخدامه لاقتراب الجماعات لايعنى تقديمه له كبديل للمداخل التفسيرية الرائدة فى السياسة السوفيتية - السابق الاشارة اليها - واشار فى الثانية الى ضرورة مراجعة فكرة الشمولية التى - من وجهة نظره - لم يصل اليها اى نظام سياسى بعد ، وان جماعات المصالح لاتأتى على طرف نقيض مع النظم الشمولية وانما يمكن أن تجد لها مكانا بشرط مراعاة خصوصيات تلك النظم .

أمانى الطرابيشى

□□ د . عبدالوهاب المسيرى : الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية (دراسة فى الادراك والكرامة) - ١٩٨٩ □□

هذا الكتاب ليس دراسة فى الانتفاضة فحسب - كما سجل المؤلف بيراعه فى مقدمته - وانما هو ايضا دراسة فى النماذج المعرفية والادراكية الكامنة وراء كل من الانتفاضة والمحاولة الصهيونية لقمعها . بمعنى من المعانى جزء من المحاولة الجارية بين علماء الانسانيات فى العالم العربى لتأسيس علوم عربية انسانية مستقلة ، أكثر قدرة على تفسير واقعنا وعلى توجيهه وتحريكه من النماذج الجاهزة المستوردة والدراسة - فى كافة الاحوال - تجيب على تساؤل كيف لعب الادراك الفلسطينى دورا محوريا فى قيام الانتفاضة واستمرارها ؟ وتسلط الضوء على جوانب الأزمة فى اسرائيل .

تناول المؤلف فى الفصل الاول اهمية النماذج المعرفية فى تحديد ادراك الانسان وخطورة التبعية الادراكية فيزعم ان الامة العربية الاسلامية تعانى الآن من حالة تبعية ادراكية كاملة اذ اننا نستورد نماذجنا المعرفية فيما نستورد من اشياء اخرى من الغرب . بل اننا بدأنا ننظر الى انفسنا من خلال عيون غربية ، ونحكم على انفسنا بمعايير مستقاة من « بلاد بره » هذه التى ملكت علينا شغاف قلوبنا . والنتيجة اننا اصبحنا كلنا منكسرين من الداخل حتى حينما نطرح اكثر الشعارات ثورية وانتصارا . وهذا مااسماه احد علماء الاجتماع الغربيين « باميريالية المقولات » ان تكون مقولات المرء الادراكية مستقاة من الآخرين ، فيرى الانسان نفسه متخلفا مهما يبذل من جهود ومهما ينتج من روائع . ثم يطرح فكرة الانتفاضة فيرى انها ليست تعبيرا عن اليأس وانما هى تعبير عن أمل عربى فلسطينى ، وليست رد فعل ميكانيكى لاسباب مادية وانما باعتبارها تعبيرا عن امتلاء انسانى فلسطينى وعن الهوية المتماسكة (انجاز

المنظمة الأعظم) هذا الوضع هو الذى ولد الثقة فى النفس وخلق لدى الفلسطينيين احساسا داخليا راسخا معرفيا ونفسيا بتجذرهم ، وعلاوة على ذلك جعلهم فى حالة نفسية لادراك تفاقم ازمة المجتمع الصهيونى . كما عرض المؤلف لأزمة الصهيونية واهمية دراستها كمدخل لفهم الانتفاضة وفى هذا الصدد طرح فكرة ازمة الشرعيتين : أولا الشرعية الصهيونية تلك الشرعية التى يسبغها الصهيونى على نفسه امام نفسه وامام يهود العالم والعالم الغربى ككل ، وهو يحقق هذه الشرعية من خلال نجاح مشروعه فى عدة مجالات من بينها تحديد الهوية وتطبيع الشخصية والتوسعية والاستيطان . وثانيا : شرعية الوجود وهى الشرعية التى يود تأكيدها فى مجابهة العرب وتعبر عن نفسها فى تزايد القمع وترحيل العرب والاستيطان . وكما نرى تتداخل الشرعيتان فى منطقة مثل الاستيطان ، أى ان الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود مرتبطتان تماما وبالتالى فظهور الشرعية الفلسطينية لايقوض من دعائم الشرعية الصهيونية فحسب وانما يقوض من شرعية الوجود الصهيونى ذاته .

ويلقى المؤلف الضوء فى الفصل الثانى حول الانتفاضة وقضية الهوية . والراصدون لما يحدث داخل المجتمع الصهيونى يعرفون ان ازمة الهوية آخذة فى التفاقم وطرح المؤلف امثولات لهذا التفاقم مؤداها : وكأن مشاكل الهوية لاتنتهى فما معنى قضية الهوية ؟ قد يقول قائل ان هذه الاشكالية من مخلفات الماضى وأنها من الأمور الشكلية وانها لن تؤثر فى سلوك المستوطن الصهيونى من قريب أو بعيد ولكن هذا سيكون من قبيل تطبيع النسق السياسى الصهيونى :

الهوية الفلسطينية فى تنام وتطور :

فى مقابل هذا التخبط والتآكل اخذت الهوية الفلسطينية فى التنامى والتطور من خلال جهود منظمة التحرير الفلسطينية وعملها الدؤوب الصامت خلال عشرات السنين الماضية لتطوير الهوية والذى تمثل فى عشرات الاحتفالات والمعارض والكتب المصورة وغير المصورة والكاسيتات وشرائط الفيديو التى تحتفى بالهوية العربية الفلسطينية ، كما ادى ظهور عشرات الشعراء الفلسطينيين المبدعين مثل محمود درويش الى تعميق هذه الهوية وتماسكها ، كذلك انضم عرب المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الى عرب المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ فاكتشف كل هويته من خلال الآخر فازدادت الهوية وضوحا وازدادوا هم التصاقا وتماسكا وتزاوجا (حرفيا ومجازيا) . ولا أظن ان الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة والقطاع ـ على حد قول الكاتب ـ كان يمكنها ان تحقق ماحققت لو ان المنظمة خسرت معركة الهوية ، كما انها لو ظلت حبيسة الاشكال التقليدية (العامة) للكفاح لما انجزت ما أنجزت .

وحول الانتفاضة وتقويم « الشخصية اليهودية » فى الفصل الثالث يشير المؤلف الى اطروحة الصهاينة رؤيتهم للمجتمع اليهودى المثالى أى « المجتمع الصهيونى » كجزء من مشروع حضارى متكامل يهدف الى تقويم الشخصية اليهودية . والتقويم فى الخطاب الصهيونى يعنى شفاء اليهود من امراض المنفى التى تتمثل فى عقلية الاستجداء من الغير أو الأغيار وفى الاعتماد السياسى عليهم وفى ازدواج الولاء ، ولكن بعد مرور اربعين عاما على تأسيس الدولة الصهيونية ومرور مائة عام على الاستيطان الصهيونى من الواضح ان اليهودى لم يشف تماما من طفيليته غير السوية مما ادى الى ما أطلق عليه الكاتب « تزايد الطفيلية الاقتصادية » وتفسير ذلك ان حجم ديون الدولة الصهيونية يجعل المواطن من أكثر الافراد مديونية فى العالم ، كما ان المواطن لم يتحول الى شخصية منتجة كما كان مقدرا له . ان الدعم الامريكى قد سلبهم السيادة الاقتصادية والسياسية وأية بقية باقية من انتاجية أو احترام الذات لأن المعونات ضمنت له الاستمرار رغم ضعف الانتاج مما أفرز نمطا اقتصاديا سياسيا اجتماعيا جديدا أطلق المؤلف عليه عبارة من نحته هى عبارة « الاقتصاد التسولى » . كل ذلك أدى الى تساقط السيادة الاقتصادية وتزايد تكلفة التجمع الصهيونى . ويؤكد المؤلف ان الانتفاضة المباركة زادت من اعباء الأزمة الاقتصادية وبالتالى من أزمة السيادة .

أزمة الاستيطان :

يتعرض المؤلف فى الفصل الرابع للأزمة السكانية والاكذوبة الاستيطانية فيقول : ان من أهم اسباب ومظاهر تآكل الشرعية الصهيونية الأزمة السكانية العميقة التى تجعل من المشروع الصهيونى اكذوبة عقيمة دخلت فى طريق مسدود . فمنذ ظهور الحركة الصهيونية وهى تعانى من أزمة سكانية تتهددها فى الصميم ، ومع الانتفاضة الاخيرة تساقط الاجماع القومى بخصوص الاستيطان وانطلق السخط على الاستيطان المكيف من عقاله فوصف رابين المستوطنين بأنهم يشكلون عبئا على المؤسسة العسكرية ، وقد عبر الصراع بين المستوطنين والجيش عن نفسه فى حادثة « تيرزا بورات »التى قتلت بالقرب من قرية بيتا .

تآكل الجيش الاسرائيلى :

يتناول الفصل الخامس ـ اهم فصول الكتاب فى تصور المؤلف ـ تآكل الجيش الاسرائيلى وأشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ويؤكد ان النموذج المعرفى الادراكى أى (نموذج الانسان السر الذى لايمكن تفسيره والذى يعبر عن نفسه فى شكل تكامل غير عضوى) الذى ابتدعوه نموذج جديد كل الجدة يضيف الى التراث النضالى العالمى . وعن تآكل الجيش الاسرائيلى يوضح المؤلف انه ابتداء من حرب عام ١٩٧٣ بدأ ايمان المستوطنين الصهاينة بالعجل الذهبى ـ أى الجيش الاسرائيلى ـ فى الاهتزاز ثم فى التآكل ، ثم جاءت عملية غزو لبنان التى انتهت بانسحاب القوات الاسرائيلية دون تحقيق ماكانت تصبو اليه وهو « القضاء بشكل نهائى على المنظمة » وشهدت هذه الفترة عمليات فدائية مستمرة لم تتوقف البته كان آخرها وأهمها وتاجها عملية « قبية » التى بينت فيما بينت وبشكل لايدع مجالا للشك ان الذراع القوية ليست قادرة بالضرورة على حمايتهم طول الوقت وتوفير الأمن المطلوب لهم . ثم جاءت ثورة الحجارة لتبين مدى عجزه عن القيام بالعمليات الجراحية والضربات الاجهاضية التى تسكت الآلام مرة واحدة ، فقيادة القوات ترى ان استمرار الانتفاضة سيؤدى الى تصعيد العملية وهى فقدان المقدرة القتالية ، والى توقف او تعطيل برامج التدريب والى تدهور القوات المسلحة الاسرائيلية فى صورة انخفاض الروح المعنوية والاحساس العميق بالخوف واليأس . كما اشار المؤلف الى احد انجازات الانتفاضة العديدة وهى سقوط القناع الديمقراطى ، فهى أى اسرائيل طالما ادعت انها قلعة امامية للحضارة الغربية وواحة غناء للديمقراطية ، فبعد ان كان يشير الاسرائيليون الى انه يتم الحفاظ على الأمن فى الضفة والقطاع بألف جندى وحسب ، تغيرت الصورة تماما ونقل عشرات الألوف من الجنود المدججين بالسلاح وبدأت عمليات الابعاد والاعتقال بدون محاكمة فضلا عن اعتقال الاحداث والعقوبات الجماعية .

وحول اشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ونموذج الترابط غير العضوى الذى يستند الى فكرة الانسان القادر على الابداع المستمر والذى لايمكن رده الى عناصر مادية معروفة مسبقا ، هذا النموذج يعبر عن نفسه ـ فى القاء الحجر وفى كل أشكال النضال الاخرى ـ يعبر فى شكل التنظيم والقيادة وطريقة القتال (الكر والفر) وانشاء مناطق محررة ونظم بديلة ووسائل الاتصال وتوظيف الاغانى والبطيخ وجثمان الشهداء فى عملية النضال واشعال النيران واشكال التكافل الاجتماعى .

وللتخلص من التبعية الاقتصادية ـ حيث ادرك المنتفضون ان نضالهم طويل ولابد من ضمان استمراره ـ بدأوا يحولون بعض المدن الى مناطق محررة اقتصاديا ويفصلون قطاعات كاملة من

حياتهم عن اسرائيل . وتهدف هذه العملية الى « تحطيم السيطرة الاسرائيلية » وتنمية « الاعتماد على النفس » . وبالفعل بدأ المنتفضون يعدلون من أنماطهم الاستهلاكية وأصبح التقشف ومايصاحبه من رفض السلع الاجنبية يمثل عنصر ضغط اجتماعي ، ينقلنا هذا العنصر في التحرك على مستوى النفس الانسانية الى عنصر آخر في تحرك المنتفضين على مستوى الذات وهو مفهوم التعاون فبدلا من ادراك الذات كعنصر مستقل عن الآخرين وفي صراع معهم تطرح فكرة الانسان الذي يحقق ذاته من خلال الآخرين لا على حسابهم . كذلك يرتبط العنصر الثالث بالعنصرين السابقين فهو يأخذ شكل « عودة » لشيء محدد : الأرض وطرق العمل التقليدية . وقد وصف سمير جليلة العملية بأنها « عودة القهقرى » وهي عبارة تصلح مفتاحا لفهم مايحدث . ويستخدم عالم الاجتماع الامريكي بيتر برجر اصطلاح الرجوع عن التحديث demodernization ليصف بعض اشكال الاحتجاج في المجتمعات الحديثة بما في ذلك المجتمعات الغربية مثل احزاب الخضر وغيرها من الظواهر التي تطرح قيما مختلفة عن قيم المنفعة واللذة التي سيطرت على المجتمع الغربي ابتداء من القرن السادس عشر . وقد استخدم الفلسطيني عبارة « العودة القهقرى » في مقابل فكرة التقدم .

بواكير الحصاد :

وفي الفصل الاخير من الكتاب والموسوم بـ « بواكير الحصاد وبعض النتائج الاولية للانتفاضة » يحاول المؤلف رصد النتائج الماثلة بالنسبة للانتفاضة ويمكن رؤيتها على ثلاثة مستويات : العربي والدولي والصهيوني سنعرض لها على سبيل المثال وليس الحصر .

فعلى المستوى العربي الفلسطيني جسدت الانتفاضة شعار (الوحدة على ارض المعركة) فأنجزت الوحدة الوطنية حول هدف انهاء الاحتلال وتجاوزت مرحلة الثورة من الخارج للداخل وبدأت مرحلة الثورة من الداخل في الداخل ولكنه داخل على علاقة وثيقة بالخارج الذي يضمن له البقاء والاستمرار ، كما قضت الانتفاضة على البقية الباقية من أي اعجاب بالنموذج الاسرائيلي كما ظهر يقين فلسطيني هادىء بأن العودة ليست حلما ثوريا بعيد المنال .

وعلى **المستوى العربي** : أخمدت الانتفاضة الاصوات الانهزامية الواقعية وانكشف امام العرب كثير من الاساطير الصهيونية التي كانت تخيفهم مثل الوسادا كما أثبت نموذج التكامل غير العضوي في الانتفاضة انه من الممكن اشتراك عناصر غير متجانسة في العمل الثوري وأنه لاضرورة لتحقيق الوحدة الكاملة وانما يمكن الاكتفاء بالحد الادنى من الوحدة والوفاق .

وعلى **المستوى الدولي** : سقط القناع الديمقراطي عن اسرائيل وبالتالي ظهرت حقيقتها امام العالم باعتبارها دولة عنصرية استيطانية . وبالنسبة للولايات المتحدة فمما لاشك فيه ان أحداث الانتفاضة قد هزت من دور اسرائيل كوسيط حيث كانت تطرح دائما نفسها باعتبارها حاملة الطائرات زهيدة التكاليف لكن الانتفاضة بينت أنها مكلفة من الناحية الاعلامية والاقتصادية والسياسية .

وعلى **المستوى الصهيوني** : نبدأ بصهاينة الخارج اذ ان الانتفاضة رجحت الكفة لصالحهم في محاولتهم القديمة للتخلص من الهيمنة الصهيونية اذ لم يعد يمكن لاسرائيل ان تتحدث عن ضمان أمنهم وهي موجولة في الدفاع عن نفسها . أما بالنسبة لصهاينة المستوطنين فان الانتفاضة ستعمق كل جوانب ازمة التجمع الصهيوني سواء الاقتصادي أو السياسي وتعميق هاتين الازمتين يترجم الى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة وتآكل السيادة الاقتصادية والسياسية . كما بددت الانتفاضة حلم اسرائيل الكبرى تماما وأدت إلى انقسام المجتمع الاسرائيلي تجاه الاستيطان وجدواه ، والى تعميق ازمة التجمع السكانية بزيادة النزوح وتساقط المهاجرين السوفيت وتزايد العزوف عن الانجاب بسبب الاحساس بعدم الأمن .

وفي خاتمة العرض لانعدم قولا في أن الدراسة إضافة هامة للمكتبة السياسية العربية علاوة على ما زخرت به مؤخرا من دراسات بدت جادة في معالجة الانتفاضة من جوانب شتى حتى ليمكننا القول ان الانتفاضة في هذه الآونة تمثل حجر الزاوية في الكفاح العربي الفلسطيني تحت لواء منظمة التحرير وفي كنف دولة فلسطين ، وتحمل في جعبتها حسابات الواقع المعاش والمستقبل الفلسطيني المنظور .

محمود طه شيحه

□ □ عبدالسلام محمد محمود نصير - الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ١٩٦٠ - ١٩٨٥ - رسالة ماجستير - كلية التجارة جامعة عين شمس - ١٩٨٩ □ □

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ادراج ظاهرة القروض الخارجية كجزء من نظرية النمو الاقتصادي ، وتوضيح الشروط الكفيلة بتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد التي تتيحها القروض الاجنبية ، كما تحدد القواعد التي يمكن الحكم على اساسها عما اذا كانت الشروط التي تعقد بها القروض ملائمة لاهداف النمو أم لا ؟ علاوة على القاء الضوء على أثر الديون الخارجية على الاقتصاد المصري ، وتوضيح الاسلوب الذي يمكن من خلاله تخفيض نسبة الاعتماد - تدريجيا - على مصادر التمويل الخارجي الى ان تصل الى مرحلة النمو المعتمد على الذات . وتنقسم الدراسة في هذا البحث الى ثلاثة ابواب :

الباب الأول : ويتناول مفهوم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استعراض بعض ما ورد حول نظريات النمو الاقتصادي ، بهدف التعرف على دور رأس المال في عملية التنمية ومدى أهمية هذا العنصر كعامل أساسي لها . وقد اتضح ان جميع رواد النمو والتنمية قد اشاروا بصيغة صريحة أو ضمنية الى اهمية وضرورة رأس المال كعامل مؤثر وحافز على عملية التنمية .

تناول الفصل الأول الاحتياجات المالية للتنمية ، وقدرة المصادر المحلية على توفيرها ، وذلك من خلال تقدير العلاقة القائمة بين معدل نمو الدخل ومعدل الاستثمار واستعان الباحث بأساليب وطرق مختلفة ، ومن خلال دراسة تطور المدخرات خلال فترة الدراسة اوضح الباحث ان نسبة الادخار الناتج ضعيفة لدرجة انه لا تستطيع تمويل التنمية الاقتصادية بدون الاعتماد على الادخار الخارجي .

أما عن حصيلة الضرائب فقد اثبت الباحث بأنها تغطي في حدود ربع الانفاق أو ما يزيد قليلا خلال الفترة ٦٠/٦١ - ٧٠/٧١ وكانت تمثل في نفس الوقت ثلث الايرادات ، وانخفضت مساهمة الضرائب في الايرادات العامة إلى ان وصلت ادناها عام ١٩٧٥ .

واستهدف الفصل الثاني القاء الضوء على الحجم الامثل للمديونية من خلال عرض تطور مجموعة من النماذج التي تخلص بنتيجة مؤداها ان لقياس منفعة القرض فانه يجب ان يكون المعامل موجبا اذا تجاوزت (نسبة الميل الحدي للادخار إلى معامل رأس

المال) سعر الفائدة المتعاقد عليه ، ويكون سالب فى الحالة العكسية وينعدم اذا تساوى الاثنان ، وبالتطبيق على الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة يتضح ان الميل الثانى كان سالبا طوال فترة العرض ليعبر عن تجاوز سعر الفائدة على القروض لنسبة الميل الحدى للادخار/ معامل راس المال ، ويعزى ذلك الى انخفاض الميل الحدى للادخار من ناحية ـ كأن ـ يحقق قيم سالبة فى بعض السنوات ـ وارتفاع اسعار الفائدة على القروض من ناحية اخرى ، الا ان معامل منفعة القرض حققت اعلى قيم سالبة لها عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ .

الباب الثانى : يهدف الى تحليل مشكلة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى ، ينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول :

١ ـ يحاول تحديد اسباب حجم المديونية الخارجية ، وذلك من خلال دراسته لاختلال التوازن الاقتصاد الداخلى (الفجوة الداخلية) والخارجى (الفجوة الخارجية)

ويتضح ان أسباب تزايد المديونية تتمثل فى التزايد المستمر فى الاستهلاك وزيادة فجوة الموارد المحلية والتى تعزى اساسا إلى نقص المدخرات ، وعدم تناسب الانفاق العام مع الموارد العامة للدولة ، حيث بلغ العجز نحو ٤٩٠٠ مليون جنيه خلال الفترة ٨١/٨٢ ـ ٨٥/٨٦ مقابل ٣٥٦٠٫٧ مليونا خلال الفترة ٧٥ ـ ٨٠/٨١ واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومى بالاضافة الى عدم التناسب بين نمو كمية النقود ونمو العرض الحقيقى للسلع والخدمات .

أما الأسباب الخارجية فلعل أهمها : عجز ميزان المدفوعات والمتمثل فى عجز الميزان التجارى ، والذى يعزى إلى تراجع نسبة الزيادة فى الصادرات بالنسبة للواردات ، نظرا لسيطرة المواد الاولية على هيكل الصادرات ، وهيمنة المواد الغذائية والسلع الرأسمالية على هيكل الواردات .

٢ ـ يتناول تحليلا لتطور دين مصر الخارجى خلال فترات مختلفة مع تحليل أسباب هذه الديون مع دراسة سلوك نمو الدين الخارجى لمصر . وأوضح هذا الفصل اهمية دور العوامل السياسية والضغوط الخارجية فى عملية الاقتراض الخارجى .

٣ ـ يقوم بتقسيم الديون الخارجية حسب مصادرها الرسمية منها (متعددة الاطراف ـ وثنائية) والخاصة (تسهيلات موردين واسواق مالية) . وأعتمد الباحث فى هذا التقسيم على بيانات البنك الدولى خلال الفترة ٦٧ ـ١٩٨٢ .

وبملاحظة الديون المستحقة لمصادر خاصة ، نجد ان الديون فى شكل تسهيلات موردين تنمو بمعدل أسرع فى مجموعها من التسهيلات المصرفية والاقتراض من الاسواق الدولية والذى يعتمد على مدى القدرة على السداد والجدارة الائتمانية .

ويلاحظ تراجع كفاءة استخدام الدين خلال نفس الفترة لتقتصر كفاءة الاستخدام للديون متعددة الاطراف لتقتصر على ٦٥٫٣٪ عام١٩٨٣ مقابل ١٠٠٪ عام ١٩٦٧ ، الأمر الذى يؤدى إلى تحمل الدولة لمصاريف هى فى غنى عنها ممثلة فى رسم الارتباط على الجزء غير المسحوب .

وتناول ايضا الديون الخارجية واهم مصادر الحصول عليها وذلك بالتعريف بكل مصدر ، وتحديد حصته فى تمويل ومساعدة الاقتصاد المصرى ، وشروطه والفترة الزمنية التى يسمح بها . ثم اظهر هذا الفصل تركز المديونية مع الولايات المتحدة الامريكية (٣٦٫٥٪) واحتلت القروض الغذائية المركز الأول والقروض الاستثمارية المركز الثالث بنحو ١٨٪ .

الباب الثالث : ويهدف هذا الباب (الديون الخارجية ودورها فى التنمية) إلى القاء الضوء على العلاقة بين المديونية والتنمية .

تناول الفصل الأول مؤشرات الانماء فى الاقتصاد المصرى من خلال عرض لتطور حجم الاستثمار الثابت فى مصر ، وقد أوضح ان الاستثمار كمتغير لم يحقق معدلات التنمية المرجوة منه نظرا لعدم توافر شرطى التوالى والتعاظم فى الدفعة الاستثمارية . وبدراسة الدخل المحلى ومعدلات نموه ، يتضح انها كانت تتم بطريقة غير متوازنة .

تناول الفصل الثانى : توضيح أهم الاثار المترتبة على المديونية الخارجية على الاقتصاد المصرى من خلال استعراض معدلات النمو الاقتصادى ، ومن خلال دراسة أثر الاقتراض الخارجى على الاسعار ، وتناول ايضا أثر تزايد الديون الخارجية على القدرة الذاتية على الاستيراد حيث أوضح التزايد المستمر للمديونية انها تؤدى إلى إحداث اثار عكسية مما يؤدى إلى اعاقة التنمية بدلا من ان تكون عاملا مساعدا لها .

وبدراسة أثر تزايد عبء الديون على الانتقال الصافى للموارد الاجنبية ، أوضح ان الاستفادة الحقيقية للتنمية الاقتصادية من القروض فى صافى تلك القروض وليس فى اجمالى القروض . وقد اتضح ان استفادة التنمية فى القروض كانت سالبة فى السنوات التى كانت التدفقات فيها سالبة ، وكانت أقل جدوى فى السنوات التى تلتهم فيها خدمة الدين نسبة كبيرة من القروض المحسوبة . وأوضح الباحث أثر الاقتراض الخارجى على معدل الادخار المحلى حيث ان الاقتراض الخارجى قد تم لاستكمال المدخرات المحلية وبذلك يكون الاقتراض الخارجى فى مصر قام بتمويل مستوى اعلى للاستهلاك .

استهدف الفصل الثالث إلقاء الضوء على الديون الخارجية واستراتيجية الاعتماد على الذات وأوضح ان هذه القروض تحدث إعادة توزيع للتجارة الخارجية لصالح البلاد الدائنة ـ حيث تزداد الواردات عند قدوم القرض وتزداد الصادرات عند سداده . وتناول البحث عرضا لمراحل الضغوط الخارجية التى تعرضت لها مصر سواء اكان من الدول الرأسمالية أو الدولة الاشتراكية . ثم أوضح اهمية مختلف العوامل غير الاقتصادية ، ومختلف أنواع الضغوط التى يتعرض لها الاقتصاد القومى ووضعها فى الاعتبار .

إيهاب صلاح الدين

□ الحرب الاذاعية ـ د . فؤاد بن حاله ـ ترجمة د . انشراح الشال ـ ١٩٨٨ □ □

هذا الكتاب هو صفحات مستخلصة من الرسالة التى تقدم بها فؤاد بن حاله للحصول على درجة دكتوراه الدولة فى القانون والعلوم السياسية من احدى جامعات باريس (Paris Sud) وعنوان رسالته : « دور الوسائط فى العلاقات الدولية » . ولقد قامت د . إنشراح الشال ، عضو هيئة التدريس بكلية الاعلام جامعة القاهرة بترجمة هذا الكتاب الذى يدور حول أهمية البرامج الموجهة . وما يمكن ان تقوم به فى مجال العلاقات الدولية .

ويتناول الفصل الأول « إمكان تحقيق إعلان دون حواجز » عدة موضوعات . فيتعرض أولا للاتجاهات العالمية الثلاثة للاعلام بما فى ذلك الدول الغربية ومفهومها الليبرالى ، والدول الاشتراكية وهيمنة الدولة او الحزب على كل ما يمس الأيديولوجية بما فيها الاعلام . والدول النامية ومفهوم دور الاعلام فى التنمية ومحاربة كل أشكال التبعية الاقتصادية والثقافية .

ووضح كيف أن الانظمة فى الدول النامية قد اختارت الابتعاد عن حرية التعبير ولجأت إلى تكميم الأفواه ولذلك لاقت الاذاعات الموجهة نجاحا كبيرا فى هذه الدول نتيجة للتعتيم السياسى والثقافى ولجوء الجمهور إلى الاذاعة الموجهة ثم يتعرض بعد ذلك إلى انواع الدعاية وهى الدعاية البيضاء والرمادية والسوداء حيث يتم التفرقة بينها على

ساس اخفاء المصدر والأهداف من عدمه . ويتضح من ذلك أن الدعاية السوداء منافية تماما للأخلاق وتظل جذورها وأهدافها ومصادرها سرية وتظهر نفسها كما لو كانت تنبعث من حركة شعبية معادية للنظام الحاكم . ثم يؤرخ الفصل لأول برامج موجهة للخارج عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٨ . ففى سنة ١٩١٥ بادرت ألمانيا ببث نشرات اخبارية وتبعتها روسيا حيث قام لينين بانشاء محطة .وسكو . ويؤرخ كذلك لظهور أول برنامج باللغة العربية فى ٢١ مايو ١٩٣٤ من خلال راديو القاهرة ، ويتعرض الفصل الثانى الراديو فى المعمعة : ازدياد الخطر والحرب » لتنظيم الدول للمسائل المتعلقة بالبث ويوضح فشل جميع الاتفاقيات فى وضع حد للاعتداء الاذاعى . ففى اثناء الحرب العالمية الثانية دخلت الاذاعة المعركة كسلاح لايستهدف المحاربين فى الميدان فقط ولكن يستهدف أيضا الجبهة الداخلية لتحطيم معنويات المدنيين ولذلك لجأت بعض الدول إلى أسلوب التشويش على البرامج الأجنبية وإلى منع الاستماع إلى برامج محطات الاعداء وفرض الغرامة وعقوبة الحبس على من يستمع الى البرامج الموجهة .

ويتعرض الفصل الثالث إلى مشكلة تقسيم الأثير بين المنتصرين وتم إنشاء لجنة دولية لتسجيل الترددات مهمتها تسجيل الترددات المبلغ عنها ولما كانت هناك زيادة مستمرة فى عدد الدول الباثة للاذاعة الموجهة ، وبسبب التطور التقنى الذى حدث فى مجال الاتصال ، أصبحت مشكلة تقسيم الترددات أكثر تعقيدا ومن الصعب التغلب عليها وكانت مهمة مؤتمر سنة ١٩٧٩ إعادة تقسيم الموجات من جديد على المستفيدين (الدول والهيئات .. الخ) الذين يتكالبون للحصول على « مكان فى الاثير » .

ويتعرض الفصل الرابع إلى استخدام الاتحاد السوفيتى والحكومات الشيوعية لسلاح التشويش الذى بواسطته تم عزل المواطنين عن هذا الاحتكاك الخبيث بثقافات المجتمعات المفتوحة خارج حدود بلدهم .

ومن الجدير بالذكر أنه من الصعب تقويم تأثير المحطات الغربية على تطور النظم الشيوعية على المدى الطويل ، ولكن هناك ما يشير إلى أن الاذاعات الغربية قد اجبرت الدول الشرقية على إعطاء قدر من الحرية لوسائل الاعلام فيها . ثم يشير الكتاب بعد ذلك إلى التقدم الملحوظ لمستوى التدفق الاعلامى بين الشرق والغرب حيث شكلت الاذاعات الغربية الوسيلة الوحيدة للمنشقين والمعارضين حيث أنها تسمح بسماع صوتهم داخل دولهم .

ومن المفارقات أن البرامج الغربية الموجهة للعالم الثالث تشكل تهديدا للتجانس الثقافى فى الدول النامية ، فى حين أن البرامج الموجهة للدول الشرقية تشجع التعارض وتؤكد الهوية القومية ، حتى بالنسبة للجماعات الاثنية غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى . ولقد أدى ذلك الى قيام الأنظمة الموجودة فى أوربا الشرقية بالمطالبة بشدة بالمصالح القومية لبلادها فى إطار درجة إستقلالها الذاتى بالنسبة للاتحاد السوفيتى ويبدو أن الأنظمة التى كانت ترتفع فيها نسبة الاستقلال الذاتى كانت تخشى تأثير الاذاعات الغربية بدرجة أقل .

ويتعرض الفصل الخامس « المواجهة الاذاعية بين الشمال والجنوب والتنمية القومية » للعلاقة الوثيقة بين تطور وسائل الاعلام والتنمية القومية . حيث يرى البعض وجود علاقة ما بين الاتصال الجماهيرى وبزوغ فكرة العمل القومى . ومن ثم يبدو الاتصال وكأنه ضرورة بالنسبة لتنمية الأمم وتطوير الفكر الانسانى .

ففى أثناء حرب الموجات بين الشمال والجنوب ، لعبت مصر دورا هاما حيث وظفت اذاعة صوت العرب لتكسر شوكة الامبريالية ولقد تمكن ناصر من خلال الراديو فى إشعال حركات جماهيرية فى المنطقة العربية . ومن خلال خطبه المذاعة استطاع ناصر إسقاط حلف بغداد الموالى للغرب . وبفضل الراديو استطاع أيضا أن يوهم من شأن الاستعمار البريطانى فى جنوب شبه الجزيرة العربية وبالنسبة للمحطات السرية فهى لاتعتبر محطات قرصنة إذاعية تبث موسيقى البوب من سفن موجودة فى المياه الدولية أو من أجهزة إرسال تابعة لجماعات أو لاحزاب سياسية كما يحدث فى فرنسا أو فى إيطاليا . ويؤرخ للمحطات السرية فى الأصل بالحرب العالمية الثانية . وكانت الدول تستعين بها غالبا ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لتشجيع عمل تخريبى او لنشر آيديولوجية ما ومن خلال الدعاية التى تبثها محطات غير معترف بها رسميا ، كانت الدول تحتفظ بنسبة من وسائل التأثير لكى تعدل فى خططها للوصول إلى هدفها ، أو بأسلوب آخر ، كانت هذه الدول تتجنب الاذاعة الرسمية من أن تهتز صورتها فى عمليات غير موثوق فى نتائجها . ومن جانب آخر ، تنتفى المسئولية القضائية عن الدولة المعنية فى حالة الاذاعات غير الرسمية .

ويتعرض الفصل السادس « وسائل الاعلام والسياسة الخارجية » لمحتوى البرامج الموجهة للخارج حيث تسود الأخبار النوعيات الأخرى من البرامج .

وعموما تقوم الدول بتمويل هذه البرامج الموجهة بشكل مباشرا أو غير مباشر . ويمكن القول بأن العمل الاذاعى الموجه يشكل « أداة أو وسيلة للدفاع ولتوضيح السياسة القومية » .

خلاصة القول أن هناك ثلاث مراحل يجب ذكرها عند الحديث عن البرامج الموجهة وهى أولا : أنها كانت فى البداية سليمة وبناءة . ثانيا : أن التوتر الدولى الذى لايتوقف عن الزيادة هو الذى ابتعد بها عن طريق الصواب وجهها إلى ما هى عليه الآن . ثالثا : أن السمة العالمية لهذه الاذاعة قد تحددت باستخدامها كسلاح فى الحرب ومع بداية السبعينات دخلت الاذاعة الحرب الاقتصادية .

وقامت الكتلة الشرقية بعمل دعاية خفية لصالح النموذج الاقتصادى الذى تتبناه ، أما الدول الغربية ، فيأتى إستخدام الراديو لتعريف الدول الأخرى بالمنتجات الوطنية لترويجها فى المرتبة الأولى . ولم يقتصر الأمر على الصناعة ولكنه امتد ليشمل الثقافة والطب والسياحة .

غادة رأفت

كتب جديدة وردت الى المجلة

الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا

□ خلال اثنى عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٨٨)

□ وزارة الخارجية المصرية - القاهرة - ١٩٨٩

كتاب جديد من الكتب البيضاء التوثيقية التى تحرص وزارة الخارجية المصرية على اصدارها بين حين وآخر ويتناول الكتاب ابعاد التحرك الدبلوماسى المصرى فى افريقيا فى محاوره الثلاثة الثنائية والاقليمية والقارية خلال فترة الاثنى عشر عاما الماضية (١٩٧٧ - ١٩٨٨) والأهداف التى رمى اليها والانجازات التى نجح فى تحقيقها .

وتعرض اقسام هذا الكتاب ثمانى مجموعات من الوثائق الرسمية - هى بمثابة ترجمة امينة وتقييم موضوعى - لنشاط الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال هذه الفترة ، وتشمل هذه الوثائق ما يلى :

أولا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانيا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثا : نصوص اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التى تم ابرامها بين مصر وبين الدول الافريقية .

رابعا : اتفاقات التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية وبين الدول الافريقية والمنظمات الدولية .

خامسا : نصوص البيانات الختامية المشتركة الصادرة عن اجتماعات مجموعة أندوجو لدول حوض نهر النيل .

سادسا : نصوص الاتفاقات الموقعة بين جمهورية مصر العربية وبين منظمات دولية .

سابعا : نصوص اتفاقات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وبين الأحزاب الأفريقية .

ثامنا : نصوص أهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية .

المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٧)

□ دراسة توثيقية اعداد : د . يوسف خورى

□ الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٨

هذا كتاب توثيقى لمشاريع وحدوية - الرسمية منها وغير الرسمية ، الشاملة منها والاقليمية - التى ظهرت منشورة فى كتب او مجلات او جرائد اعتبارا من مقررات المؤتمر العربى الأول المنعقد فى باريس عام ١٩١٣ وحتى آخر عام ١٩٨٧ .

والكتاب من مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية وقام باعداده الدكتور يوسف خورى .

ويشتمل الكتاب على ٩٥ مشروعا وحدويا رئيسيا يتفرع منها ٢٩٢ وثيقة ما بين اقتراحات مشاريع ودساتير وحدوية واتفاقات او معاهدات ثنائية او متعددة الجوانب ومقررات وقوانين ومراسيم وقرارات وبيانات او تصاريح مشتركة وخطب ومحاضر مناقشات ومذكرات وعرائض .. الخ ..وكلها تتناول موضوع الوحدة او الاتحاد او التضامن او التكامل او التآخى او التعاون العربى فى مختلف جوانبه وصوره المتعددة .

ورتب الكتاب المشاريع الرئيسية الـ ٩٥ حسب التسلسل الزمنى بالتتالى ثم رتبت الوثائق الـ ٢٩٢ التى تتفرع منها وذلك ضمن كل مشروع رئيسى اذا ما اشتمل على اكثر من وثيقة واحدة حسب التسلسل الزمنى ايضا .

المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة

□ المؤلف : مصطفى نور الدين عطية

□ الناشر : مركز البحوث العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨٩

تتعرض الدراسة لقضية محورية يحاول المؤلف تناولها من منطلقين اساسيين : من ناحية اولى التعرض للنظرية الاقتصادية التى حاولت تفسير عملية التخلف فى بلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، مع ما تحمله هذه النظرية من تنوعات ومن ناحية اخرى تناول هذه القضية بشكل عينى باستقراء الواقع واستخلاص النتائج المترتبة على هذا الاستقراء . بمعنى آخر تناول لقضية حدود التنمية فى البلدان المتخلفة فى ظل شروط محددة داخلية وخارجية . داخلية حيث يسود نمط نمو رأسمال له خصوصيته وخارجية حيث تهيمن شروط محددة للنظام الرأسمالى الاقتصادى الدولى تجعل من سياسة هذه البلدان متسمة بالتبعية له .

ومعنى هذا رؤية الأفكار وتطورها فى التقائها مع الواقع ومدى تعبيرها عنه وهذه الرؤية تأخذ صيغة مزدوجة اذ من جهة تعنى بدراسة النظرية وتطورها على صعيد الفكر ومن الجهة الأخرى التطبيق الممكن للنظرية الرامية لانجاز تنمية مستقلة .

وقضية هذه الكراسة مطروحة فى مصر وتمس مصائر طبقات وقوى اجتماعية وسياسية متعددة وتفرض نفسها على كل نقاش وعمل سياسى .

الإنتفاضة الفلسطينية ـ الجذور ـ الواقع ـ الآفاق

□ أعمال ندوة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

□ تونس ـ ٢٨ مارس ـ اول أبريل ١٩٨٨

يضم هذا الكتاب اعمال الدورة الأولى للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لعام ١٩٨٨ والمعقودة بتونس فيما بـ ٢٨ مارس ، اول ابريل ١٩٨٨ والمخصصة لدعم الانتفاضة الفلسطينية بمناسبة مرور اكثر من اربعة اشهر ـ ـ ال ـ على اندلاعها فى الأرض العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعقدت الدورة تحت شعار . كل الدعم للانتفاضة حتى ينتزع الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ويتضمن الكتاب كلمات الافتتاح من السيد/فاروق ابو عيسى امين عام اتحاد المحامين العرب والسيد/فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم ينشر الكتاب مجموعة الدراسات السياسية المقدمة والتعقيبات عليها ومنها دراسة النظام العربى وقضية فلسطين للدكتور احمد يوسف احمد والمشكلة الفلسطينية وظاهرة الاستعمار العالمى للاستاذ الباهى الأدغم والانتفاضة تراث وحاضر ومستقبل ظافر للدكتور محجوب عمر وملاحظات اولية حول الشرعية الدولية والقضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات والدكتور حازم جمعة ودور المنظمات غير الحكومية فى دعم القضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات .

وفى الخاتمة كلمة الأخ صلاح خلف نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والاستاذ عمر بن تومى سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ثم البيان الختامى والقرارات والتوصيات .

الدراســات الاعــلامية

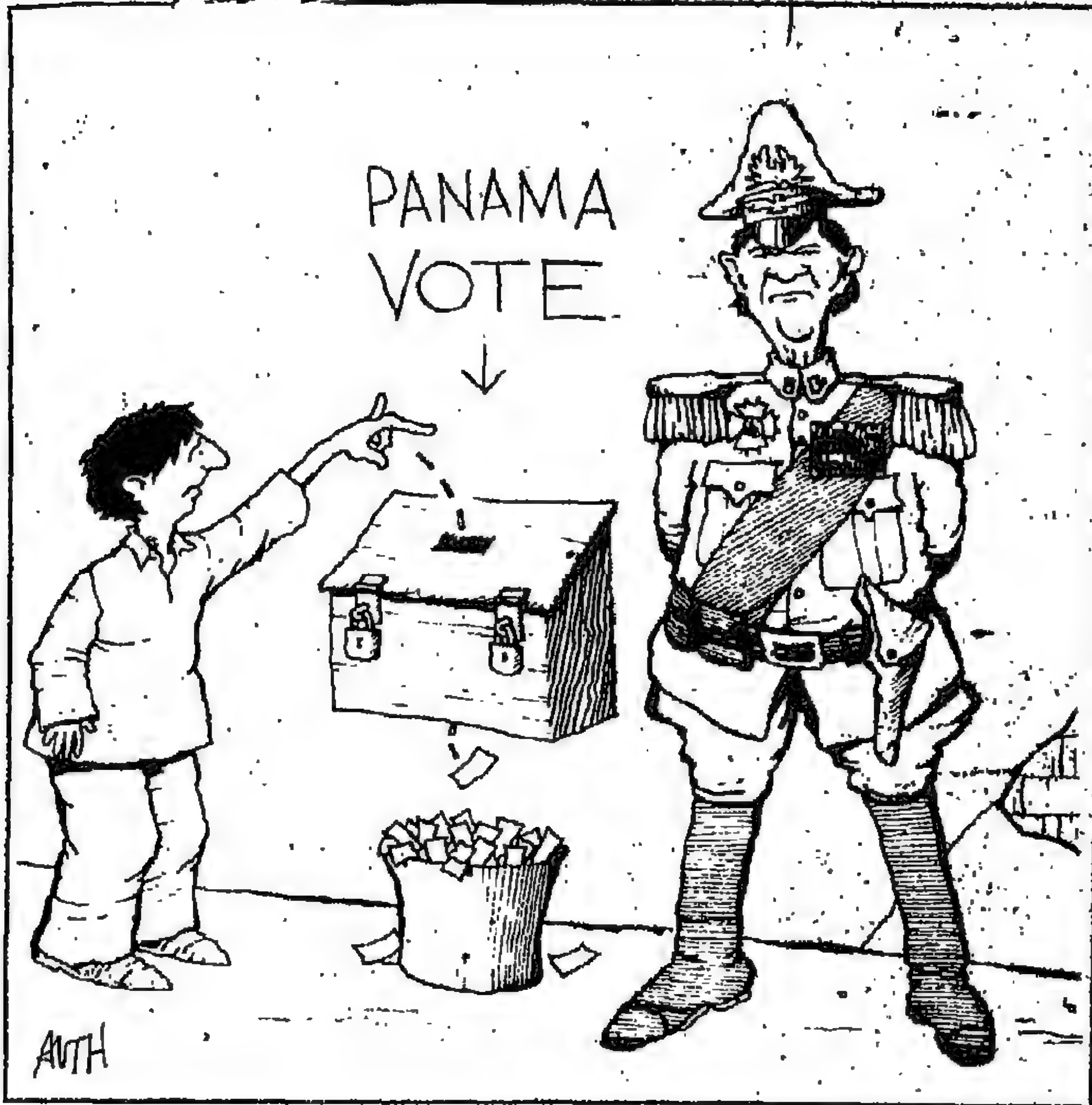
□ العدد ٥٥ [ابريل ـ يونيو ١٩٨٩]

□ الناشر : المركز العربى للدراسات الاعلامية

كتب الاستاذ صلاح الدين حافظ (رئيس التحرير) الكلمة الافتتاحية حول حرية الصحافة والتعددية السياسية . وتضمن العدد عشر دراسات تناولت الاعلام العربى بين الواقع والطموح ، التليفزيون والطفل العربى ، ادوات الربط فى الكتابة الصحفية ، الصحافة الزراعية المصرية ، الاعلام الاقليمى فى القرن الحادى والعشرين ، تطور وسائل الاتصال والمواجهة الاعلامية القادمة ، الثورة الصناعية الثالثة وتكنولوجيا المعلومات ، زيادة الانتاج والانتاجية ، رسالة علمية جديدة ، الشاشة الصحفية . كما شمل العدد الأبواب الثابتة ومنها . احداث اعلامية . القاموس الاعلامى .

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

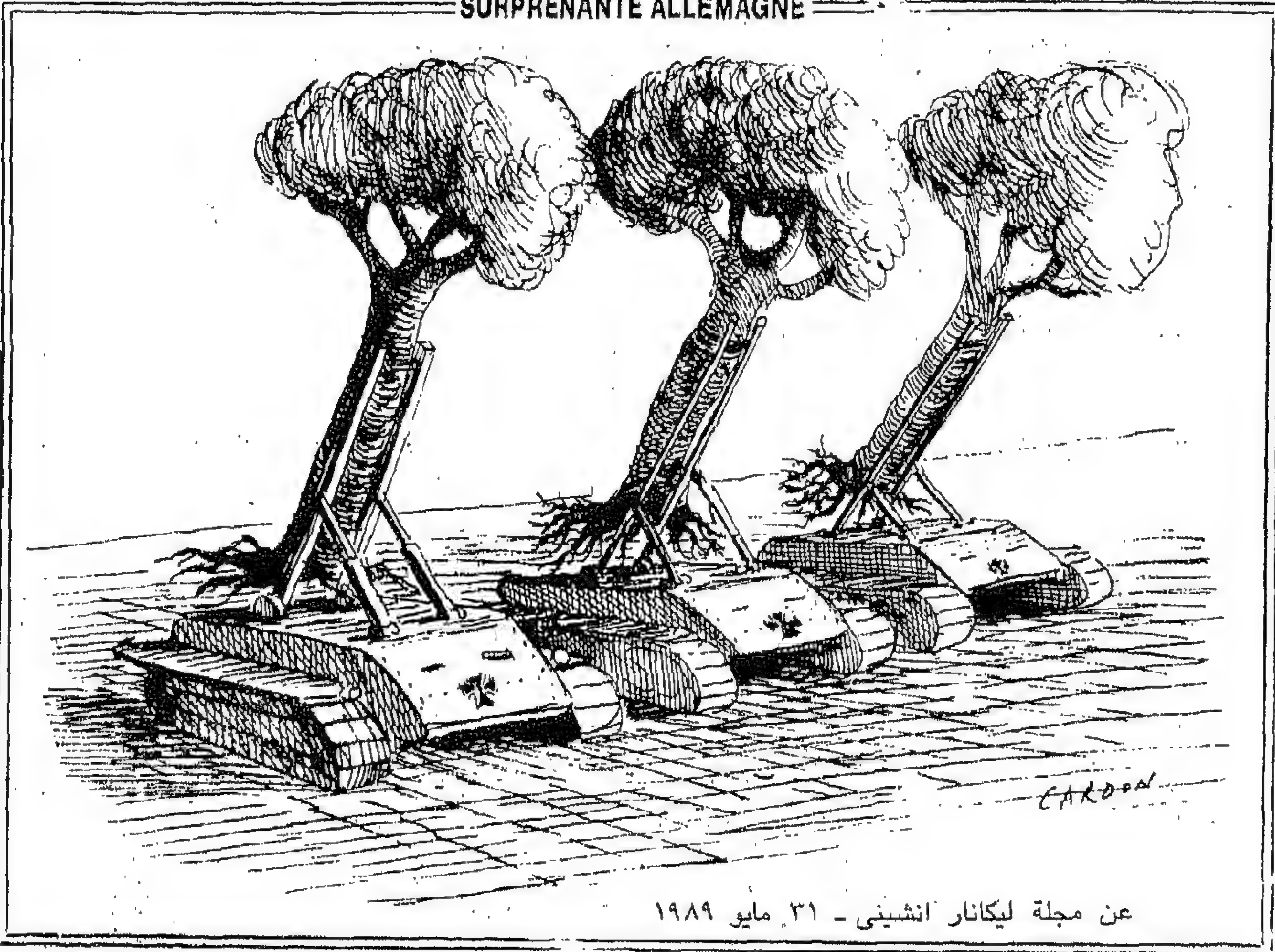


الانتخابات فى بنما ـ بدون تعليق
صحيفة [انترناشيونال هيرالدتريبيون ـ ١٧ مايو ١٩٨٩]

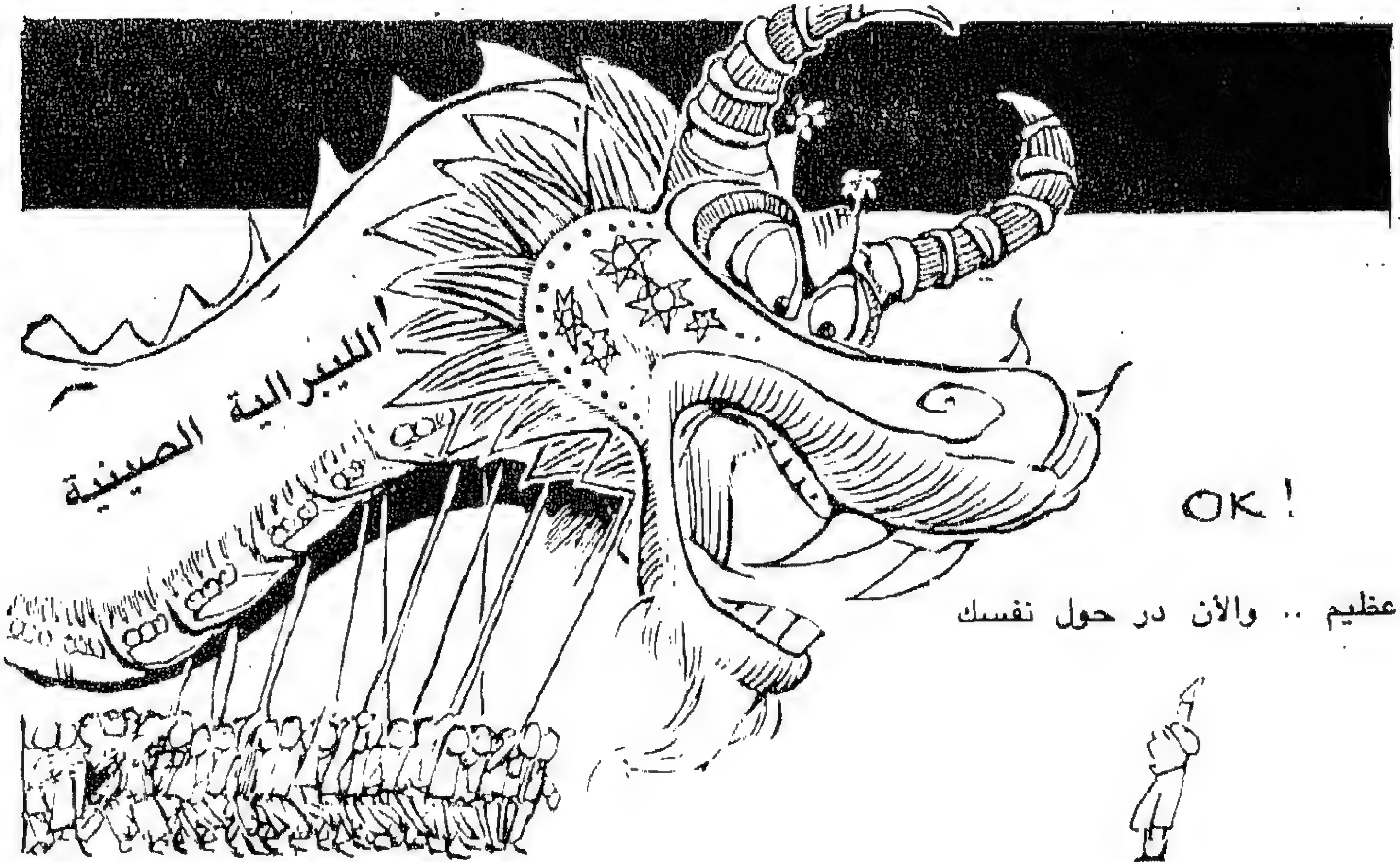


بابا كول :
مرة أخرى !
المانيا تشن علينا هجوما مفاجئا !
عن مجلة ليكانار انشيتى ـ ٣١ مايو ١٩٨٩

مفاجأة ألمانية



عن مجلة ليكانار انشينى ـ ٣١ مايو ١٩٨٩





ولاتزال ملحمة الكفاح الفلسطينى فى الأرض المحتلة مستمرة

إعداد : سوسن حسين

● دخلت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة شهرها التاسع عشر ، ولم تستطع اساليب القمع والقهر الاسرائيلية المتطورة والمتجددة ان تنال من عزم هذا الشعب او تضعف من ارادته .

لقد اراد هذا الشعب الحياة ولابد ان يستجيب القدر .

ان الانتفاضة قد نزعت القناع عن الوجه الاسرائيلى القبيح ، فظهر على حقيقته شيطانيا بشعا بغيضا ، وأصيب المجتمع الدولى بالذهول عندما اكتشف ان المبادىء والاخلاقيات الاسرائيلية لم تكن سوى قناع تفننت اساليب الدعاية الاسرائيلية فى صنعه وتجميله !! لقد صدق العالم اسطورة التفوق الحضارى والاخلاقى للدولة الاسرائيلية وحظيت بناء على ذلك بالتعاطف والمساندة الدولية وخاصة الولايات المتحدة التى اعتبرتها جزءا منها وامتدادا لنظامها .

ان المتحيزين لاسرائيل والمدافعين عنها يجدون انفسهم اليوم فى موقف صعب وحرج ، فتجاوزات جيش الاحتلال الاسرائيلى وسلوكه الوحشى ضد الفلسطينيين العزل موثق وثابت وهناك ملايين من شهود العيان رأوا ما ارتكب ويرتكب من فظائع فى الضفة الغربية والقطاع .

● ان الانتفاضة قد لقنت المجتمع الدولى درسا لن ينساه ، علمته ان القومية الفلسطينية لم تمت ، وان الشعب الفلسطينى موجود رغم محاولات ابادته وتشريده ، وان حل القضية الفلسطينية لايمكن ان يتم فى غيبة اصحابها .

ان الموقف الفلسطينى الاخير قد قلب موازين سياسية كثيرة وغير مفاهيم كانت راسخة ومستقرة وادى الى تطورات اقليمية ودولية بالغة الاهمية وأعاد القومية الفلسطينية الى ارضها الشرعية بعد غربة دامت طويلا .

لقد وضح امام العالم بما لايدعو مجالا للشك ان الفلسطينيين هم الذين يريدون السلام ويسعون اليه ، يريدون حقهم المشروع فى الحياة والحرية داخل قطعة الارض التى بقيت لهم . انهم لايشنون حربا على اسرائيل ولا حتى على سكان المستوطنات وانما يتمردون ضد الاوضاع اللا انسانية التى يعيشون فى ظلها ويقاومون قوات الاحتلال التى تعذبهم وتفتك بهم .

● ان الحكومة الاسرائيلية تتحدى العالم برفضها السلام !! وفى الواقع لم يعد كافيا ان توصف السياسة الاسرائيلية بالتعنت والجمود ، وانما الاحرى بها ان توصف بالوقاحة والفجور . وليس هناك رد على تصرفات الحكومة الاسرائيلية ابلغ من المثل الذى يقول : اذا لم تستح فاصنع ماشئت . وتقع على عاتق المجتمع الدولى مسئولية ردعها واعادتها الى الصواب والا ستصبح مهزلة تاريخية ان تفرض دولة مهما كانت ارادتها على العالم بأسره . ولسنا بحاجة الى تكرار الحقيقة التى يعلمها الجميع وهى ان عواقب هذا الموقف الاحمق لن تقع على رأس اسرائيل فقط وانما ستطيح بمستقبل السلام فى العالم كله .

وحول الانتفاضة وآثارها الاقليمية والسياسية تدور مقالات هذا العدد .

AMERICAN ARAB AFFAIRS

— The Palestine Uprising and the search for Peace

— by : Richard Murphy - Mahmmed Hallaj-Meron Bernvenistri - Richid Khalidi - Walliam Quant-Sari Nuseibeh

— American Arab Affairs Number 27 winter 1988-89.

الثـــورة الفلســـطينية والســـعى الى الســـلام

بقلم : ريتشارد مورفى ، د . محمد حلاج ، ميرون بن فنستى ، رشـيد خالــدى ، وليـام كـوانت ، د . ســارى نسـيبه

● يضم هذا المقال الطويل الذى اشترك فى إعداده هذه النخبة من المفكرين والمسئولين الأمريكيين والفلسطينيين بالاضافة الى مدير الضفة الغربية اهم الآراء التى طرحت حول مستقبل قضية السلام فى الشرق الأوسط خلال الندوة التى عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى ديسمبر الماضى لدراسة « الثورة الفلسطينية فى الأرض المحتلة » وذلك فى اطار برنامج لدراسات الشرق الأوسط .

وقد حاول المشاركون فى الندوة الاجابة على الكثير من التساؤلات التى طرحتها « الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة » ، ووضع تصور لامكانيات السلام فى المنطقة ، أن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة لم تعد خافية ، والدولة التى تقول انها قامت على اساس من المبادىء والأخلاقيات السامية تسلك سلوكا ليس فيه ذرة من مبادىء او اخلاق او ضمير . لقد حظيت اسرائيل بالمساندة الأمريكية التى لم يسبق لها مثيل فى التاريخ بناء على هذه المقولة الكاذبة . ان التقرير الأمريكى حول حقوق الانسان الذى يحدد الدول التى تستحق المعونة اولا تستحق انطلاقا من احترامها او عدم احترامها لحقوق الانسان يفضح عمليات القتل والضرب والتعذيب والاعتقال الجماعى والنفى وطرد الفلسطينيين من ديارهم . وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية عبثا اقناع حكومة بوش بالتخلى عن التقرير وانكاره . وحاول بعض المدافعين عن اسرائيل التذكر بان النظام الاسرائيلى ديموقراطى وليس دكتاتورى . وفى الواقع ان هذه الفظائع تكون ابشع لو ارتكبها نظام يقول انه ديموقراطى لان هذا يعنى ان الجميع متورط فى هذه الأعمال الوحشية وما سوف ينتج عنها ، وليست فقط مسئولية دكتاتور حاكم بأمره . ان الشعب الأمريكى يساهم من خلال الضرائب التى يدفعها فى تقديم المعونات لدولة تستخدمها فى القيام بهذه الأعمال العدائية ضد الشعب الفلسطينى ، ولم يعد مقبولا ايجاد الأعذار لاسرائيل كما يحدث فى الماضى ، والمفروض ان يقطع الكونجرس مساعداته لاسرائيل .

ان الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الأرض المحتلة لم تكن واضحة خلال السنوات الماضية ولكن الانتفاضة غيرت مجرى الأمور وتبخرت اسطورة الاحتلال الحميد التى كانت تروج لها اسرائيل والتى صدقها الأمريكيون لمدة ٢٥ عاما . لذلك اصبح لزاما على الولايات المتحدة ممارسة الضغوط القوية على اسرائيل لتقر بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى الذى يريد السلام .

رؤية أمريكية لعملية السلام فى الشرق الاوسط

● يقدم لنا هذه الرؤية رتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الأوسط الأدنى وجنوب آسيا فيؤكد ان محاولات جيش الاحتلال الاسرائيلى لقمع الانتفاضة لم تفلح بل ولم يستطع حتى تحجيمها فالانتفاضة مستمرة ومصرة على كشف اسرائيل وجذب انظار العالم للقضية الفلسطينية . وتجرى حاليا محاولات لتوجيه قوة الانتفاضة الى قنوات سياسية تؤدى الى تسوية النزاع مع اسرائيل ، وعند دراسة الانتفاضة ونتائجها المستقبلية نجد انفسنا بصدد بعض التساؤلات :

هل ستستطيع اسرائيل فى المستقبل اضعاف هذه الثورة الفلسطينية والتحكم فى المعارضة الداخلية التى نتجت عنها وتحجيم نموها السياسى ؟

هل ستتأكد وتستمر زعامة منظمة التحرير الفلسطينية لسكان الاراضى المحتلة ؟ وهل ستظهر زعامات فلسطينية جديدة تكون على استعداد لممارسة مزيد من الواقعية ؟

هل سيستمر العالم العربى فى اعطاء الانتفاضة اولوية مطلقة فى اهتماماته بقضية السلام ، وهل دارت المشكلة دورة كاملة لتعود سيرتها الأولى وبداياتها الطائفية ؟

ان الانتفاضة هى ـ على الأقل فى الوقت الحالى ـ جزء هام من مشكلة الشرق الأوسط التى تواجه الادارة

الأمريكية الجديدة ، ولكن هناك عوامل اخرى في المنطقه وحقائق وتطورات يجب ان تتعامل معها الادارة الجديدة . ان الفلسطينيين قد تخلصوا من عقدة التحرك تجاه اسرائيل من اجل التسوية ، وقد قطعت منظمة التحرير شوطا كبيرا ومازالت تتقدم في الطريق السليم ، ومما لاشك فيه ان الانتفاضة قد بلورت هذا الموقف الأخير . ولايوجد من يستطيع ان ينكر مبدأ شرعية الحقوق الفلسطينية وضرورة اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام ، فبدون موافقتهم على النتائج النهائية للمفاوضات لن يكون هناك سلام . وقد تصرف الملك حسين بمنتهى الحكمة عندما اعلن تخليه عن التحدث بلسان الفلسطينيين ، ولكنه اكد دور الأردن الحيوى في المفاوضات ، كما ان مصر قد لعبت دورا هاما في اضفاء الاعتدال على تفكير اطراف الصراع وحثهم على التحرك في اتجاه السلام ، وهو الاتجاه الذى يجب أن تشجعه واشنطن بكافة الطرق .

وكما نعلم جميعا الموقف الاسرائيلى منقسم بشأن القضايا الاساسية . فهناك فريق من الاسرائيليين يعترف بان الأمن الأسرائيلى لن يتأكد دون حل عادل للقضية الفلسطينية ، ان امن اسرائيل معناه حل الصراع سلميا بحيث يمكن لدول المنطقة قبول الوجود الاسرائيلى ، وعلى اسرائيل ان تكون مستعدة للتعامل مع السؤال الصعب حول كيفية اقرار السلام ، وهذا يتضمن البعد الاقليمى وقضية التخلى عن الأرض ! دعونا نسأل اسرائيل ماذا فعلت من اجل السلام ؟ هل وضعت برنامجا سياسيا معقولا ومقبولا يقتنع به الفلسطينيون ؟ في الواقع ان الحكومة الاسرائيلية مازالت ابعد ما تكون عن الواقعية .

وفيما يتعلق بالدور السوفيتى في قضية السلام في الشرق الأوسط نجد ان السوفيت قد بدأوا يلعبون دورا اكثر ايجابية في هذا الصدد ، واظهروا وعيا بالمواقف المركبة التى تواكب عملية السلام . ان موسكو تستطيع ان تستخدم امكانياتها في التأثير على اطراف الصراع ، خاصة وان الدلائل تشير الى انتشار الصواريخ وتدفق التكنولوجيا الى المنطقة وتصاعد الطلب على الأسلحة الجديدة والخطيرة لدرجة ان شبح استخدام الاسلحة الكيماوية قد جثم بظلاله القاتمة على المنطقة .

ان الألتزام الأمريكى بالسعى الى اقرار السلام في الشرق الأوسط هو التزام لا مفر منه ، وعلى الادارة الأمريكية ان توجه الأطراف بعيدا عن الصراع ، وان تسعى الى ايجاد مزيد من الأفكار البناءة التى تخدم عملية السلام . ولكن على الأطراف التى ستعيش في ظل نتائج التسوية ان تساعد الادارة الأمريكية وذلك بتبنى مواقف ايجابية وعقلانية كما فعل الجانب الفلسطينى . ان دور الولايات المتحدة هو تشجيع بدء الحوار والعمل كوسيط بين الأطراف والأحتفاظ بحقائق المشكلة ماثلة دائما امام الجميع . ويقع على كل طرف من طرفى النزاع مسئولية التوصل الى الصيغة التى تتفق وتطلعات الطرف الآخر .

ان الأدارة الأمريكية الجديدة يجب ألا تتجاهل انجازات الادارة السابقة في عملية السلام ، وتحاول ان تبنى فوقها . فمثلا بذلت واشنطن مساعى ضخمة في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ لتدفع الأطراف الى قبول القرار رقم ٢٤٢ ، واليوم وبعد اكثر من عشرين عاما اصبح القرار مقبولا كأساس للتفاوض . كما ان اقتراح شولتز الأخير قد جاء كتطور لانجازات سابقة مثل اتفاقيات كامب دافيد ومبادرة ريجان للسلام . ويقول مورق ان التجربة قد علمتنا اننا كثيرا ما نخطىء بشأن توقعات السلام . حقا ان الأحداث الكبيرة تستوقف الانتباه العالمى وتعتبر نقطة تحول تاريخية سواء في اتجاه الحرب او السلام ، والأزمات الكبرى تتيح بالفعل فرصا كبرى ، ولكن لابد من العمل الشاق فعندما ذهب السادات الى القدس كانت الآمال كبيرة في حل الصراع ، ورغم المفاوضات الصعبة والمريرة التى اعقبت الزيارة والتى استمرت عام ونصف لم تصل هذه الجهود الا الى اتفاقات كامب دافيد التى فشلت في فرض الحل الشامل .

هل تعتبر الانتفاضة وموقف عرفات الجديد احدى نقاط التحول التاريخية ؟ وما هى توقعات السلام امام الادارة الأمريكية الجديدة ؟ ان اى تقدم تم احرازه في الماضى قد جاء نتيجة للدبلوماسية الواقعية ، واذا كان كل جانب مستعد بالفعل للتفاوض الجاد فان الحركة تجاه السلام ستكون ممكنة . ان جميع الأطراف يجب ان تكون على استعداد للتفاوض على أساس قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة رقم ٢٤٢ وعلى اساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، والتفاوض معناه ان تأخذ وتعطى لا ان تأخذ فقط . ان الحقوق الفلسطينية يجب ان تكون على رأس قائمة نقاط التفاوض ، وايضا امن اسرائيل وقبول جيرانها بوجودها بينهم . ومما لاشك فيه ان كل طرف سيعرض شروطه ومطالبه التى ستخضع للتفاوض . وقد تبدو هذه المطالب مطلقة في البداية ولكن من خلال عملية التفاوض سيتضح للجميع ان امن اسرائيل لن يستتب الا اذا نظرت بعين الاعتبار للمطالب الفلسطينية المشروعة ، وبالعكس لا يمكن الاستجابة لمطالب الفلسطينيين اذا لم يضعوا الأمن الاسرائيلى في اعتبارهم .

ان كل هذه القضايا تشكل تحديات امام زعماء المنطقة . هل ستستطيع شعوب المنطقة التغلب على مخاوف وشكوك وخلافات اربعين عاما والاقدام على مخاطرة الحوار والتفاوض ؟ هل لدى هذه الشعوب الحكمة الكافية لادراك ان البديل الوحيد للعملية السياسية هو الحرب وسفك الدماء ؟ وهل سيكون لديها الصبر والقدرة على مواصلة السير على الطريق السياسى .

ان الادارة الأمريكية لاتعلم الاجابة على هذه

التساؤلات ولكنها ستواصل دورها فى دفع الأطراف فى اتجاه الحوار . انها لاتستطيع ان تفعل اقل من ذلك ، ولكن لكى تفعل اكثر يجب ان يساعدها هؤلاء الذين سيعيشون النتائج .

الانتفاضة وعملية السلام

ويتناول د . محمد حلاج مدير المركز الفلسطينى للبحث والتربية تأثير الانتفاضة على عملية السلام مؤكدا ان هذا التأثير يتوقف على ما اذا كانت الأطراف تبحث عن طرق لتسوية الصراع ام انها تبحث عن مبررات للهروب منه . فبالنسبة للأطراف التى تريد السلام ستقوم الانتفاضة بتسهيل مهمتها ، اما إذا كانت لا تريد السلام فان الانتفاضة ستزودها بالمبررات اللازمة ايضا .

لقد رحب كثيرون بالانتفاضة على اساس كسر الجمود فى الصراع العربى الاسرائيلى . ولكن هناك آخرون ادانوها واتهموها بانها تعقيد جديد فى العلاقات العربية الاسرائيلية . وهو اختلاف فى الحكم بين هؤلاء الذين يفهمون ضرورة اشتراك الفلسطينيين فى عملية السلام وبين هؤلاء الذين يرغبون فى التضحية بهم على مذبح عملية السلام ، بين هؤلاء الذين يريدون تغيير الاوضاع الراهنة لبلوغ السلام وبين هؤلاء الذين يريدون سلاما يدعم ويؤكد الاوضاع الراهنة . لذلك نسمع اجابات متناقضة فيما يتعلق بتأثير الانتفاضة على عملية السلام . فالحدث الواحد يمكن قراءته بطرق مختلفة . فمثلا تخلى الاردن عن التزامها بالضفة الغربية يمكن ان يفهم بطريقتين مختلفتين : قد يراه البعض تقدما كبيرا تجاه اقرار السلام ، وقد يراه البعض الآخر عقبة فى طريق السلام لانه يعنى انهيار الجسر الذى يمكن ان يربط بين العرب واسرائيل .

واذا كان لابد ان نجيب على التساؤل المتعلق باثر الانتفاضة على مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى لابد اولا من توضيح مايلى :

ان الانتفاضة قد اكدت للعالم استحالة استمرار الوضع الراهن واظهرت للمجتمع الدولى الظروف القاسية التى يعيش فى ظلها الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، بل واثارت اهتمام الأغلبية العظمى داخل اسرائيل ذاتها بقضية الأرض المحتلة وضاعفت من الخسائر المادية والمعنوية للجيش الأسرائيلى . لقد اجبرت العالم على التفكير فى الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الأحتلال الاسرائيلى الظالم ونبهته الى ان الصراع هو بقاء اسرائيل وانما هو استقلال الشعب الفلسطينى وحريته ، ولم يعد من الممكن تحطيم القومية الفلسطينية ، او تجاهلها ، ان الفلسطينيين لا يمكن ا يكونوا ضحايا الحرب ثم يتامى السلام الذى يفرض عليهم من الخارج بدون اشتراكهم فى صنعه .

لقد اثبتت الانتفاضة ان المجتمع الفلسطينى حى ويستطيع ان يقاوم ابشع صور الاحتلال من خلال وحدته الداخلية وتضامنه خارجيا مع فلسطين الشتات . ان الانتفاضة ستساعد صناع السلام على تناول الصراع بصورته الحقيقية وليس كما صور فى الماضى . كما انها اوجدت نوعا من الضغط على الزعامة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة من اجل الاتفاق على الحركة السياسية الكبرى دون ان يؤدى ذلك الى تدمير وحدة منظمة التحرير كما كان يحدث فى الماضى .

اما بالنسبة لهؤلاء الذين لايريدون السلام فان اسحق شامير يرى ان الانتفاضة ليست معارضة سياسية وليست تمردا ضد الاحتلال الاسرائيلى وانما هى حرب ضد اسرائيل . وهذا بالقطع مفهوم غير منطقى على الاطلاق ، ولكن للاسف ان جزءا كبيرا من المجتمع الاسرائيلى على استعداد لتصديق هذه المقولة اللامعقولة بسبب الاحساس الداخلى المتزايد بالحصار والعزلة المترسب فى الوجدان الاسرائيلى ، والذى أزكته الادانة العالمية للسلوك الاسرائيلى . وقد اكتسب التطرف الاسرائيلى ابعادا هستيرية ، ودل استطلاع اخير للرأى فى اسرائيل على ان معظم الاسرائيليين يرون ان الطرد الجماعى للفلسطينيين هو الحل الوحيد لمشاكل اسرائيل فى الضفة والقطاع والطريقة الوحيدة للاحتفاظ باسرائيل يهودية ديموقراطية !! وهناك اتجاه يرى ان هذا التحول فى الرأى العام الاسرائيلى تجاه التطرف قد جاء كنتيجة حتمية للانتفاضة . وهذا تبسيط شديد لتأثير الانتفاضة داخل اسرائيل . فالحقيقة ان اسرائيل تتجه الى اليمينية من قبل الانتفاضة بوقت طويل ولاسباب لا دخل فيها للفلسطينيين ولامقاومتهم للاحتلال . ان هذا التحول الى اليمين قد جاء نتيجة للازمات الاقتصادية والفساد الذى تفشى فى المناصب العليا والمؤسسة الحاكمة فى السبعينات والذى ادى الى الأفول السياسى لحزب العمل .

وفى الختام يشير د . حلاج الى ملحوظتين هامتين :

اولا : لايجب الحكم على الانتفاضة على اساس ما اسهمت به فى عملية السلام فقط رغم اهمية ذلك ، فشرعية الانتفاضة مستمدة قبل كل شيء من كونها مقاومة طبيعية ومشروعة لحكم عسكرى اجنبى . ومن خلال هذا الكفاح هيأت ظروفا مواتية لجهود توفيقية ، واتاحت بداية جديدة لعملية السلام العربى الاسرائيلى . ولكن الانتفاضة كحركة تحرر وطنية لا يجب الحكم عليها من خلال نجاحها او فشلها فى انجاز السلام .

ثانيا : من المؤكد ان حكومة اسرائيل والولايات المتحدة لا يمكن ان يستمرا فى التصرف كما لو كان السلام هو دين فى عنق العرب تجاه اسرائيل ، انهم سيحطمون اى امل فى انجاز السلام اذا استمروا فى اعتبار ان السلام التزام فلسطينى وحق اسرائيلى . ان السلام هو قدر يتقاسمه الطرفان سويا او يفقدانه سويا . فى الواقع ان حل

الصراع العربي الاسرائيلي قد اصبح ممكنا لأول مرة منذ ١٩٤٨ . فالانتفاضة واستجابة منظمة التحرير الايجابية لاحداثها قد جعلت ذلك ممكنا ، واذا استمرت اسرائيل في اعتبار ان الانتفاضة عملا مزعجا يجب القضاء عليه فان الصراع العربي الاسرائيلي قد يتقلب الى صورته الأولى : اى صراع عربي صهيوني على فلسطين ، وهذه نهاية لا يمكن ان يتمناها أى طرف من الأطراف .

اثر الانتفاضة على توقعات السلام

● يرى ميرون بنفنستى مدير الضفة الغربية أن المرحلة التى كان يمكن خلالها حل الصراع سلميا قد إنقضت للأسف ويعتقد أن المشكلة قد عادت سيرتها الأولى ، وهذا يعني أن الصراع العربي الاسرائيلي قد عاد الى جوهره الأصلى ، أى عداء طائفي يفوق فى خطورته هذا اللغو السياسى الذى يستخدم فى وصف صراع الشرق الأوسط وسبل حله .

لقد مضى أكثر من عام على الانتفاضة ، ولايوجد دلائل جدية تشير الى اقتراب حل الصراع . ان الانتفاضة كانت اكتشافا بالنسبة لمن يجهل وجود مجتمع فلسطيني .. اما بالنسبة للذين يعيشون فى المنطقة فهم يعرفون ان هناك شعبا فلسطينيا وعالما فلسطينيا وهوية جماعية فلسطينية . ان الثورة الحالية للشعب الفلسطيني التى انفجرت فى ٧ ديسمبر ١٩٨٧ كانت نتيجة لعملية طويلة بدأت منذ اليوم السابع لحرب الأيام الستة كرد على الاحتلال الاسرائيلي . ان وجود مجتمع فلسطيني وهوية فلسطينية فى مواجهة المجتمع اليهودى والهوية اليهودية ليست اكتشافا ، ولكن الاسرائيليين لايستطيعون الاعتراف بهوية جماعية اخرى ، ولايريدون التخلى عن حقوقهم المطلقة ، ولا يمكن ان يسلموا بوجود شعب آخر على نفس الأرض ، انهم ببساطة لايستطيعون قبول هذه الحقيقة لذلك لايهتمون بأى نصوص او تصريحات يدلى بها الفلسطينيون ، انها ليست الكلمات فقط التى لا وجود لها وانما الافواه التى تقول هذه الكلمات . لقد كان الموقف الفلسطيني شبيها بهذا الموقف الاسرائيلي منذ وقت قريب ، فقد من أربعون عاما قبل ان يعترف الفلسطينيون بوجود اسرائيل ، ولكنهم على الأقل قد اعترفوا .

إننا نرى على الصعيد الفلسطيني حشدا شاملا وتكثيفا لعمليات استقطاب الشعب الفلسطيني التى تظهر بطرق كثيرة ، وهى عملية ستستمر لان لديها قوتها الداخلية التى تحركها ، وهى قوة دافعة حقيقية ومحاولة لتدعيم القومية الفلسطينية .

اما على الصعيد الاسرائيلي فنشهد اتجاها الى مزيد من التطرف الذى يقوم على أساس الاقتناع بان الفلسطينيين قبل الانتفاضة كانوا مصدرا للازعاج ، وبعد الانتفاضة اصبحوا مصدرا للتهديد ، لذلك سيحاول الاسرائيليون بشتى الوسائل تدمير عملية بناء الدولة الفلسطينية ، وهذا هو ما يفعلونه الآن ولكنهم سيفشلون لان الادارة الفلسطينية قوية ولان هناك اكثر من ٢ مليون فلسطيني يعيشون هناك ، وهذا يكفى لمساندة شبكة عمل سياسى واقتصادى وثقافى ستتطور فى المستقبل رغم محاولات تدميرها .

ولكن ميرون بنفنستى ليس متفائلا بشأن حل الصراع فى المستقبل القريب ، ويرى ان الأوضاع الراهنة ستستمر ولكنه لا يستبعد امكانية حل اقليمى فى النهاية . ان الحل لن يكون قبل ان يدرك الطرف الاسرائيلي الأهمية الحتمية للاعتراف المتبادل . ولا يوجد سوى حلان للنزاع الطائفى : الحل الأولى هو التقسيم ، والثانى هو الاندماج والمشاركة فى السلطة ، ويمكن ان يكون مزيجا من الاثنين .. ولكننا مازلنا بعيدين عن ذلك .. ان السلام مازال بعيدا .

ويرى مدير الضفة الغربية ان الصراع داخلى ويجب معالجته داخليا ولا يحبذ المؤتمر الدولى الذى يشكل من وجهة نظره نوعا من الهروب !؟ ويقول لو كان هناك دور للمجتمع الدولى فهو مساعدة الطرفين على التحرك البطىء تجاه التصالح بمعناه العميق . ولكن هناك كثيرين لا يحبذون ذلك ويرون فيه تدخلا فى الشئون الداخلية لدولة اخرى . وربما يعتقدون أنهم لو استنكروا الانتهاكات الاسرائيلية فى الضفة والقطاع فسيكون لزاما عليهم مساندة منظمة التحرير والانحياز للجانب الفلسطيني .

النتائج السياسية للانتفاضة

● يتناول رشيد خالدى استاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث فى جامعة شيكاغو النتائج السياسية للانتفاضة على الصعيد الفلسطيني والعربى والاسرائيلي والدولى .

وفيما يتعلق بآثار الانتفاضة على الصعيد الفلسطيني يقول ان الانتفاضة قد اعادت القضية الفلسطينية الى الأرض الفلسطينية ، وهو عمل ثورى بكل ما فى الكلمة من معان . فقد كان التركيز على القومية الفلسطينية وحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين لمدة طويلة . ان الحركة القومية الفلسطينية قد بعثت بعد ١٩٤٨ فى مصر والكويت وعمان وبيروت اكثر من داخل فلسطين نفسها . اما الآن فقد اصبحت الحلبة الاساسية للسياسات الفلسطينية هى الأرض المحتلة ، حقا ان مركز الحركة سيظل خارج فلسطين لمدة طويلة ، ولكن جزءا هاما للغاية من قيادات هذه الحركة موجود بين زعماء الانتفاضة كما أن الاتجاه السياسى الجديد الذى تبناه زعماء الانتفاضة

قد انعكس فورا على سياسة منظمة التحرير وأدى الى اتجاهها لسياستها الواقعية الجديدة . ويبدو ذلك واضحا من خلال فكرة الدولتين وفكرة التفاوض . حقا ان هذه الافكار موجودة منذ فترة طويلة ولكن الانتفاضة حسمت تردد الزعماء الفلسطينيين وسهلت امامهم ما كانوا يريدون عمله منذ وقت طويل .

ان الانتفاضة قد أدت ايضا الى ظهور جيل جديد فى الحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين نتيجة لعمليات الارهاب والطرد والنفى ، وهذا الجيل يتبنى بلاشك سياسة متطرفة .

ننتقل الى تأثير الانتفاضة على الصعيد العربى ، ومما لاشك فيه ان هذا التأثير اقوى على الدول العربية المجاورة لسبب بسيط هو ان هذه الدول هى اكثر تأثرا بالمشكلة وتفاعلا معها . فنجد ان الخيار الأردنى قد توفى الى رحمة الله ونتمنى ان يتم دفن جثمانه ، لان واشنطن مازالت تحاول تحريك هيكله العظمى . ولاشك ان الأردن سيكون طرفا اساسيا فى المفاوضات لان الحركة القومية الفلسطينية تتطلع الى نوع من الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن ، فهناك روابط كثيرة تربط بين الشعب الفلسطينى والشعب الأردنى . ان الملك حسين كان اول شخص فهم مغزى الانتفاضة وتصرف انطلاقا من هذا الفهم . فمن المستحيل اعادة عقارب الساعة الى الوراء والتمسك بصيغ قديمة بالية حاول الكثيرون فرضها على الفلسطينيين لسنوات طويلة .

وتمارس الانتفاضة الفلسطينية نوعا من الضغط الشديد على النظم العربية لايجاد مخرج للصراع العربى الاسرائيلى مما أدى الى تنشيط الدبلوماسية العربية بشكل جدى وفعال .

اما اثر الانتفاضة على المستوى الاسرائيلى فقد فجرت اكثر الخيارات سخافة وحماقة لدى الاسرائيليين مثل الطرد الجماعى والقمع والقهر . وليس من المنتظر ان يحدث تغيير فى الموقف الاسرائيلى فى المدى القريب لان الاسرائيليين لايريدون التعامل مع الواقع . ولكن البعض منهم قد اعترف بضرورة عمل شىء مختلف عما كانوا يفعلونه فى الماضى . ومن الواضح ان الانتفاضة لم تقترب مما نريده بعد .. ولكن هذا لا يمنع انها قد احدثت بعض الأثر الذى يمكن ان نقول انه ايجابى .

ونأتى الى نتائج الانتفاضة على المستوى الدولى وهنا نستطيع ان نقول ان الانتفاضة قد أنجزت عملا ضخما وخاصة فيما يتعلق بالموقف الأوروبى والموقف السوفيتى ووضعت منظمة التحرير فى وضع يسمح بتعامل المجتمع الدولى معها بلا حرج . لقد فرضت الانتفاضة على المجتمع الدولى التزاما بحل الصراع . ووضعت الحكومة الأمريكية فى مأزق . حقا ان الانتفاضة قد اثرت على الرأى العام الأمريكى والاعلام الأمريكى . ورأى الشعب الأمريكى لاول مرة الاسرائيليين على حقيقتهم ، كما رأى الفلسطينيين ايضا لأول مرة على حقيقتهم . والسؤال هنا كم من الوقت سيستغرقه الرأى العام للتأثير على العملية السياسية . فى الواقع لا يجب ان تكون متفائلين فيما يتعلق بهذه النقطة فالسياسة الأمريكية لم ولن تتغير كثيرا فى المدى القريب .

والخلاصة : ان النتائج السياسية للانتفاضة بالغة الأهمية ولكننا مازلنا بعيدين عن السلام الذى نتمناه . ان الانتفاضة ستستمر ، وسيتعرض الشعب الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة لمزيد من القهر والتعذيب وسينعكس ذلك على العالم العربى الذى ستجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على التعامل معه ان آجلا او عاجلا .

ان الانتفاضة تمثل تحذيرا لا يجب تجاهله . واذا لم يتم عمل شىء من جانب الولايات المتحدة واسرائيل فان الثمن سيكون فادحا .

الانتفاضة تكسر جمود عشر سنوات

● ينتقد وليام كوانت ـ وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين ـ الاتجاه الذى يقول بان الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف فى حركة السلام وجاءت الانتفاضة فأوقفت هذا التحرك . وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فان الأمر المؤكد هو ان الانتفاضة هى التى كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكل يتناولها بشكل او بآخر ، وهذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة .

النقطة الثانية التى ستساعد على وضع اسس السلام هى : تطور الموقف الفلسطينى هذا التطور الايجابى منذ بداية الانتفاضة . قد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين مازالوا يشكون فى امكانية احلال السلام ولكن الذى لاشك فيه هو ان التصريحات والتصرفات الفلسطينية تشجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام .

النقطة الثالثة هى : تطور الموقف السوفيتى ، لقد كان السوفيت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عدم قبول القرار ٢٤٢ وكانوا يستخدمون نفوذهم فى بعض الدول العربية لمنع أى حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هذا الموقف الى خوفهم فى ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد اخرى دون مشاركتهم . والآن أصبح الموقف السوفيتى مختلفا تماما ، وهناك دلائل اكيدة على ان موسكو قد شجعت المنظمة على وضع برنامج سياسى مقنع يتضمن قبول قرار الأمم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية . وهذا يعنى ان القوتين

العظميين يتحدثان الآن نفس اللغة . وحتى اذا لم يذهب الأمر الى ابعد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قد خرجت دائرة الحرب الباردة ، وهذا وحده يعتبر انجازا .

التطور الرابع الذى يساعد على وضع اسس السلام فى المستقبل هو استعداد الساحة السياسية الدولية فى الوقت الحالى لمساندة اعتدال منظمة التحرير . وفى الواقع لم يبق شىء يذكر من جبهة الرفض ، كما ان الأردن قد تغير ايضا ، فبعد ان كان منافسا للمنظمة فى حق تمثيل الفلسطينيين فى المفاوضات مع اسرائيل ، قام اليوم بالتنازل تماما عن أى تمثيل للفلسطينيين ، وهذه خطوة ايجابية فى الاتجاه السليم والتركيز على الطرفين الرئيسيين فى الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين .

النقطة الخامسة هى : تطور الموقف الأمريكى . خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هناك من بين الأمريكيين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحدث شىء من شأنه جذب الانتباه الاعلامى الى هذا المجال . ولكن عندما توالت احداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكى ماروعه وصدمه ، واستنكر الاساليب الوحشية الاسرائيلية فى قمع الانتفاضة : وتطور لدى المواطنين الأمريكيين شعورا بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلى . أن الرأى العام الأمريكى يهتم فى الوقت الحالى بالقضية الفلسطينية ويحث الادارة الأمريكية على البدء فى عملية السلام .

اما على المستوى الرسمى فنلاحظ تطورا بطيئا فى اتجاه مزيد من الواقعية . ان الخيار الأردنى الذى تعلقت به الادارة الأمريكية كان وهما وسرابا . واليوم نجد أن الإدارة الامريكية مقتنعة تماما بان عملية السلام - لكى يقدر لها النجاح - يجب ان تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفى النزاع .

لقد استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التى فرضتها واشنطن لكى تبدأ الحوار معها ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب . حقا انها قبلت الحوار ولكن هناك كثيرا من التردد وكثيرا من التلكؤ . ومع ذلك فالحوار الأمريكى الفلسطينى ليس هدفا فى حد ذاته ، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة . ولايجب المبالغة فى حجم هذا الجزء رغم أهميته : انه خطوة فى اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد .

الانتفاضة : رؤية خاصة

● يتساءل د . سارى نسيبه استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت كم يجب ان يمضى من الوقت حتى نصل الى السلام ؟ الى متى سيظل الشعب الفلسطينى يعانى من النفى والقتل والاعتقال ؟ ان اسرائيل عندما اقامت دولتها استولت على ٧٧ ٪ من الأراضى الفلسطينية ، وتقلصت النسبة المتبقية بعد حرب ١٩٦٧ . وهذه الأرض التى غزتها اسرائيل واستولت عليها كان لها شعب . ان الفلسطينيين ليسوا حشرات يمكن ابادتها كما قال بعض جنرالات اسرائيل ، وليسوا وافدين على فلسطين يمكن ارسالهم الى أماكن اخرى ، وليسوا عبيدا يمكن تسخيرهم لخدمة شعب الله المختار . أن الفلسطينيين قد عاشوا على ارض فلسطين منذ فجر التاريخ ، وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها . لذلك ينبغى ان توضع رؤية تاريخية شاملة ومتوازنة امام العالم لان بدون مثل هذه الرؤية لن يمكن فهم اللغة السياسية للشعب الفلسطينى فى مواجهة اللغة السياسية للاسرائيليين التى يألفها الغرب . ان التفهم المتوازن ضرورة لاننا اليوم بصدد لحظة تاريخية يمكن ان تكون الخط الفاصل بين التحرك تجاه الحل السلمى او تجاه التعنت والمأساة . ويجب أن يستمع العالم الى الصوت الفلسطينى فهو صوت السلام .

هل من قبيل الجنون او الشذوذ ان يطالب شعب فقد ٧٧ ٪ من ارض اجداده بمؤتمر سلام يناقش الى جانب امن اسرائيل وحقها فى الوجود حقه هو ايضا فى دولة على ما تبقى له من ارض وحقه فى الحياة داخل حدود آمنة ؟

ان الانتفاضة هى رسالة واضحة تدعو الى السلام والتفاوض ، ولم يطالب اى زعيم من زعماء القيادة الموحدة للانتفاضة بتدمير اسرائيل وموت الشعب الاسرائيلى . ان الانتفاضة لاتهدف الى القضاء على اسرائيل وانما تهدف الى تحرير الشعب الفلسطينى المحتل والمعتقل داخل ارضه . ان الرسالة واضحة لا تحتمل اللبس : عيشوا فى سلام ودعونا نعيش فى سلام . بل ان المنشورات التى اصدرتها لجان المقاومة الشعبية التابعة للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة اهتمت جميعها بشرح وتعريف استراتيجية الانتفاضة كحركة سلام ودعوة الى التفاوض داخل مؤتمر دولى لاقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبا الى جنب مع اسرائيل .

وكانت استجابة اسرائيل لرسالة السلام الفلسطينية هى الرفض والقمع والطرد ، واستمرت فى معاملة مليون ونصف فلسطينى كرهائن داخل ارضهم . وجاء الرد على الثورة الفلسطينية البيضاء مزيدا من الارهاب والعنف والقتل وسفك الدماء !! كيف يفسر المجتمع الدولى وضع مدن ومقاطعات بأكملها تحت الحصار العسكرى وفرض حظر التجول لفترات طويلة . كيف يمكن تفسير قطع المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والنقل والمواصلات عن قرى بأسرها لاسابيع واشهر طويلة ، ومنع اى حركة للأهالى تحت تهديد الأعدام الفورى رميا بالرصاص !! كيف يمكن ان يعيش شعب اعزل تحت هذا الحصار اللا انسانى ؟ هل يمكن ان يطيق العالم المتحضر استمرار هذه الأعمال الوحشية ؟

LE MONDE
diplomatique

- L' Heure de L' Audace au Proche Orient
- Par : Amnon Kapeliouk, Mohamed Sid Ahmed, Samir Kassir
- Le Monde Diplomatique Avril 1989.

ساعة الشجاعة فى الشرق الأوسط

بقلم : آمنون كابيليوك ، محمد سيد احمد ، سمير قصير .

● تندرج تحت هذا العنوان مقالات ثلاث تتناول الانتفاضة الفلسطينية المستمرة فى الأراضى المحتلة ونتائجها على المستويين الدولى والاقليمى .. ان هذه الثورة هى الحافز الأول لهذه الحركة الدبلوماسية الواسعة التى نشطت منذ بداية هذا العام ، وهى الورقة الرابحة فى يد منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى المحرك الرئيسى للتغييرات التى طرأت على الرؤية الدولية للصراع فى الشرق الأوسط . ويعرض آمنون كابيليوك فى المقال الأول تطور موقف القوى العظمى من الصراع العربى الاسرائيلى . ويقدم لنا محمد سيد احمد فى المقال الثانى تحليلا شيقا لكيفية اسهام الانتفاضة فى استعادة مصر لنفوذها الاقليمى ولمكانتها فى العالم العربى وقدرتها على لعب الدور القيادى فى السعى الى التسوية الشاملة . أما المقال الثالث فيستعرض التمزق اللبنانى الناتج عن جمود الموقف الاسرائيلى وتعنته وتصرفات الحكومة الاسرائيلية التى تدعم التطرف وتشعل نيران نيران الفتنة الطائفية

السلام .. هذا الشاطىء البعيد

● يخوض امنون كابيليوك فى تفاصيل ومظاهر تطورات السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط . ان هذه المنطقة تحظى الآن بالأولوية فى جهود الدبلوماسية السوفيتية . وقد قام وزير الخارجية السوفيتى فى فبراير الماضى بجولة

ولتقل اسرائيل ما يحلو لها عن الخداع الفلسطينى : دعوها تأتى الى مائدة المفاوضات لتختبر النوايا الفلسطينية حتى يرى العالم من هو المخادع . أن الوقت قد حان للتخلى عن الشكل والاهتمام بالجوهر والتركيز على المستقبل دون محاولات العودة الى الماضى .

ان الشعب الفلسطينى يرى مصلحته - المؤكدة فى التسوية العادلة للصراع - اما اسرائيل فترى مصلحتها فى تشويه الحقائق ورفض التفاوض والتفسيرات الملتوية للتصريحات والنوايا الفلسطينية . اذن هى لاترى مصلحتها فى تسوية عادلة ومشرفة وانما فى استمرار الصراع ومحو وإبادة الشعب الفلسطينى ومطالبه من الخريطة السياسية . وهذا هو مفهوم السلام عند اسرائيل : أى الحصول على كل شىء وعدم اعطاء أى شىء !! ولسنا فى حاجة الى ذكر النتيجة المأسوية لمثل هذا المفهوم ، فالجميع يعلمها .

فى الشرق الأوسط احدثت دويا سياسيا هائلا ، ولم يقم خلالها بزيارة فى سوريا الصديقة التقليدية لموسكو ، وانما القاهرة التى كانت المحطة الرئيسية فى هذه الرحلة ، والتقى فى العاصمة المصرية بوزير الخارجية الاسرائيلى وايضا بياسر عرفات ، وشرح للمسئولين المصريين التصور السوفيتى بشأن حل الصراع المأسوى فى الشرق الأوسط ، ووجه من القاهرة نداء الى الاسرائيليين بضرورة التخلى عن سياستهم المعوقة للسلام ، مؤكدا ان الوقت لايعمل لصالحهم وان استمرار الاوضاع القائمة سيؤدى قطعا مالا يحمد عقباه . ان اسرائيل برفضها حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين لا تدعم امنها وانما تهدده وتثير الشكوك بشأن شرعيتها هى .

ان السوفيت يخشون سباق التسلح الدائر حاليا فى المنطقة ، فهذا السباق قد يتخطى حدود المنطقة الى خارجها ، لان غياب الخطوات الايجابية تجاه السلام قد يؤدى الى توقف عملية نزع السلاح برمتها . ومن المؤسف ان الفكرة التى تقول بأن مزيدا من السلاح يعنى مزيدا من الأمن مازالت سائدة فى المنطقة رغم ان العالم كله قد تخلى عنها . ان استمرار ازمة الشرق الأوسط يهدد العالم كله . ومادام الخطر دوليا فإن الحل يجب ان يكون دوليا اى تدويل البحث عن التسوية . لذلك نادى الاتحاد السوفيتى دائما بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط . وقد كانت فرص انعقاد هذا المؤتمر ضعيفة فى الماضى ، أما اليوم فلا يوجد سوى عائق واحد هو الحكومة الاسرائيلية ، رغم التنازلات التى قدمها الفلسطينيون لاثبات حسن نيتهم ورغبتهم الصادقة فى السلام .

وقد طالب الاتحاد السوفيتى بتكوين لجنة من الدول الخمس الدائمى العضوية فى مجلس الأمن للتباحث فى خطة السلام كما نادى بضرورة اجتماع الدول العربية الخمس المعنية اى مصر والاردن وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . واكد ان عام ١٩٨٩ لابد ان يكرس للاعداد للمؤتمر الدولى ، وعلى اسرائيل ان تخضع لارادة المجتمع الدولى وإلا عليها ان تتحمل النتائج .

ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ابيب الا ان الدبلوماسية السوفيتية قد كشفت جهودها اخيرا لمواصلة الحوار مع الاسرائيليين الذى كان قد انقطع منذ بضع سنوات ، ولكنها اكدت بشكل واضح ان تبادل السفراء بين الدولتين لن يتم مادامت اسرائيل مصرة على رفض المؤتمر الدولى والتفاوض مع منظمة التحرير .

ويرى الكاتب ان هناك نوعا من التوازى فى تطور العلاقات الأمريكية الفلسطينية والعلاقات السوفيتية الاسرائيلية . ان واشنطن لم توافق على الحوار مع المنظمة الا بعد ان انتزعت منها تنازلات ضخمة . وموسكو فى سبيلها لان تفعل نفس الشىء مع الجانب الاسرائيلى وتنتظر مثل هذه التنازلات من اجل السلام لتعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومع ذلك نجد ان مستوى الاتصالات بين الطرفين السوفيتى والاسرائيلى قد تحسن كثيرا خلال هذه الاشهر الأخيرة ، فقد التقى وزيرا خارجية البلدين فى القاهرة فى فبراير الماضى ، كما زاد عدد الفريق الاستشارى الاسرائيلى الذى يقيم منذ يوليو الماضى فى سفارة هولندا فى الاتحاد السوفيتى ، ومن المتوقع ان تتم سلسلة من الاجتماعات بين الخبراء من الجانبين لمناقشة تسوية الصراع فى القريب العاجل .

ولكن على مستوى الحكومة الاسرائيلية لا يوجد للاسف أى مؤشر على احتمال تغيير موقف السيد شامير المتحجر الذى يرفض اشتراك دول مجلس الأمن الخمس فى عملية السلام ، وينكر اى دور اوروبى هام فى هذا الصدد : بل ان حكومة الائتلاف الوطنى أقدمت على بناء مستوطنات جديدة فى الاراضى المحتلة رغم التحذير الامريكى الذى وجهه جميس بيكر الى اسرائيل مشيرا الى ان اسرائيل لا يمكن ان تستمر فى الاعتماد على الفيتو الامريكى اذا لم تكف عن اقامة المستوطنات فى الضفة والقطاع .

ان اسحق شامير يصر على سياساته الاستفزازية وذهب الى حد اعتبار « حركة السلام الآن » موجهة ضد أمن اسرائيل ، كما ثار على هيئة الباحثين فى مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب ومدير المركز وهو الجنرال أهارون ياريف رئيس المخابرات العسكرية السابق واتهمهم بالتعاون مع اعداء اسرائيل . وللاسف ان شامير مازال يتصور ان بامكانه هو واعوانه القضاء على الثورة الفلسطينية ، وثورة الحجارة التى تدخل شهرها التاسع عشر .

ويرى الكاتب ان الولايات المتحدة قد برهنت على اتجاهها الى مزيد من الواقعية عندما بدأت الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الرئيس الامريكى الجديد حريص على عدم إضاعة الفرصة الحالية للسلام لذلك يتوخى الحذر وعدم التسرع فى اتخاذ قرارات او مبادرات لا يقبلها الاطراف . إن اهم شىء هو تشجيع المتنازعين على الجلوس الى مائدة المفاوضات .

ان الولايات المتحدة التى كانت فى الماضى تحاول ابعاد الاتحاد السوفيتى عن اى تسوية فى الشرق الأوسط اصبحت الآن ترحب باشتراك السوفيت فى عملية السلام ، وهذا يؤكد بلا شك ان الظروف مواتية فى الوقت الحالى من اجل عمل مشترك يقوم به العملاقان بالتعاون مع بقية الدول الاعضاء فى مجلس الأمن لتسهيل عملية السلام فى الشرق الأوسط . كما ان تضاؤل مساندة الرأى العام الأمريكى للدولة العبرية سيساعد الرئيس الامريكى فى سياسته الجديدة . ان هذا التغيير فى الرأى

مصر تستعيد نفوذها

● يقدم لنا محمد سيد أحمد عرضا تحليليا لاهم التطورات السياسية الداخلية والخارجية التى ادت الى خروج مصر من عزلتها واستعادتها لدورها الاقليمى التاريخى فى المنطقة . ان حسنى مبارك هو أول رئيس دولة فى الشرق الأوسط يستقبله الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش رغم الضغوط الهائلة التى مارستها اسرائيل لتمنع هذا الاستقبال . وهذا يعنى ان مصر قد استطاعت ان تستعيد مكانتها المتميز على المسرح السياسى الاقليمى الذى يعاد تنظيمه فى الوقت الحالى بفضل علاقاتها مع جميع اطراف النزاع . كما ان اختيار وزير الخارجية السوفيتية للقاهرة كمكان للالتقاء برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ووزير الخارجية الاسرائيلية هو بمثابة شهادة تقدير للادارة المصرية ، ودليل على ان ذكريات كامب دافيد قد محيت من الذاكرة السوفيتية . لقد اصبح فى مقدور مصر الآن الانفتاح على العالم العربى والدول الاشتراكية دون ان تخل بالتزامات السلام مع اسرائيل .

ان هذا النجاح قد اصبح ممكنا بفضل تطورات عديدة فالاتحاد السوفيتى الذى عارض كثيرا اتفاقيات كامب دافيد قد اصبح الآن مقتنعا بأن سلاما سيئا أفضل من حرب « عادلة » . كما ادت حرب الخليج والخوف من الخطر الايرانى الى توجه كثير من الدول العربية وعلى رأسها الدول البترولية الى مصر ، القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على مساندتها فى حالة انهيار النظام العراقى ، وهى فرضية ظلت قائمة حتى وقت قريب .

ولكن الامر الذى اسهم بشكل حاسم وفعال فى حل الخلافات المصرية العربية هو مبادرات السلام الفلسطينية التى جاءت نتيجة للانتفاضة فى الاراضى المحتلة . ان قبول المجلس الوطنى الفلسطينى للقرار ٢٤٢ وقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى ينص على قيام دولتين فى فلسطين ، واحدة يهودية والثانية عربية ، قد شكل نقطة تحول استراتيجية خطيرة . بل ان هجوم السلام الذى شنته منظمة التحرير يعتبر غريبا على العالم العربى ، فالامر يتعلق بازعاج السلطات الاسرائيلية ليس عن طريق العمليات التى يسميها المجتمع الغربى « ارهابية » وانما عن طريق موقف ايجابى مسئول يضع المسئولين الاسرائيليين فى موقف صعب ويفضح نواياهم الحقيقية . وقد بدأت بالفعل المعركة داخل معسكر العدو نفسه بين هؤلاء الذين يقبلون الحوار وهؤلاء الذين يشجبونه . ونجد ان منظمة التحرير تلعب على تناقض اساسى : فكيف يمكن ان تدعى اسرائيل انتماءها للعالم الغربى والديمقراطية الغربية ، وهى تواصل مسلسل القمع الوحشى وسفك دماء الأبرياء فى الاراضى المحتلة ؟ ان هذا التناقض يؤثر على الصورة التى ارادت اسرائيل ان ترسمها لنفسها ويؤثر على قطاعات ضخمة ومتزايدة العام الامريكى قد حدث نتيجة لعمليات القمع الاسرائيلى الوحشى للانتفاضة فى الاراضى المحتلة : مئات من القتلى الابرياء العزل ، عشرات الألوف من الجرحى ومئات الالوف من المعتقلين ، مئات المنازل التى تنسف امام اصحابها او فوق رؤوسهم ، اغلاق جماعى للمدارس والجامعات !! وقد دلت بعض الاحصائيات التى اجريت اخيرا ونشرت فى جريدة « واشنطن بوست » ان اكثر من نصف الامريكيين لايعتبرون اسرائيل اليوم حليفة مؤكدة لبلادهم ويدينون السلوك الاسرائيلى الذى ينتهك حقوق الانسان . ويتضح هذا التحول الكبير فى الرأى العام الامريكى اذا قورنت نتائج الاحصاءات الاخيرة بتلك التى اجريت قبل الانتفاضة . ان هذا التطور قد أصاب ايضا اليهود الأمريكيين كما يتضح من استطلاع للرأى تم بناء على طلب اللجنة اليهودية الامريكية واسفر عن ادانة معظمهم لاعمال الجيش الاسرائيلى فى الضفة والقطاع ومطالبتهم بضرورة ان تجرى الحكومة الاسرائيلية حوارا مع منظمة التحرير .

ان هذه النتائج قد اقلقت زعماء اسرائيل . وطالب موشيه ارينز خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة المجتمع اليهودى الامريكى باظهار بعض التضامن مع يهود اسرائيل خلال هذه المرحلة الحرجة ومما لاشك فيه ان مثل هذا التطور فى الرأى العام الامريكى يخدم استراتيجية منظمة التحرير التى لم تكف عن تقديم المقترحات البناءة والتى تكف اسرائيل عن رفضها بذلك صورتها القبيحة امام العالم .

وقد حاول اسحق شامير وقف المحادثات بين واشنطن والمنظمة باسم الكفاح ضد الارهاب فى اعقاب بعض عمليات التسلل التى قام بها بعض المتطرفين الفلسطينيين ولكن واشنطن لم تستجب للطلب الاسرائيلى . وقد كتبت جريدة هآرتز الاسرائيلية المستقلة فى افتتاحية ٥ مارس الماضى « ان الوقت قد حان لتعدل اسرائيل عن سياستها وتحاول تحسين صورتها » مؤكدة ان الادارة الأمريكية والكونجرس والصحافة على اقتناع تام الآن بضرورة التفاوض مع الفلسطينيين وان لا احد يستطيع ان يحل محلهم فى محادثات السلام ، وبالتالى يجب التفاوض مع منظمة التحرير لان سكان الارض المحتلة يعتبرونها ممثلهم الشرعى

ومن المتوقع ان تؤدى الخلافات الكبيرة بين واشنطن وتل أبيب حول هذه النقطة الى تدهور العلاقات بين البلدين ، هذا الا اذا استمعت اسرائيل الى النصيحة السوفيتية والامريكية وقبلت الاشتراك مع الاطراف الاخرى لكى يعود الشرق الأوسط مرة اخرى ارض سلام ووفاق .

من الرأى العام العالمى ؟ ومما لاشك فيه ان هذا الفكر السياسى الفلسطينى الجديد يتسم بالثورية البالغة لدرجة ان بعض القوى اليسارية العربية تجد صعوبة فى قبوله والتأقلم معه .

إن موقف مصر فى اعقاب اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية قد أثار بعض التساؤلات فى الأوساط الداخلية والخارجية ، فقد اكتفت مصر بمساندة الدولة الوليدة دون ان تذكر صراحة إعترافها بها . ان سبب هذا التردد هو اتفاقات كامب ديفيد التى وقعت عليها القاهرة ، فهذه الاتفاقات تنص على اشتراك مصر والاردن والفلسطينيين واسرائيل فى تقرير مستقبل السلام ، واعلان الدولة الفلسطينية كان عملا من جانب واحد ، وبالتالى يخالف نصوص الاتفاقيات . ولكن لم يكن من الممكن استمرار هذا التردد طويلا خاصة وان القاهرة تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة اليهودية ، بالاضافة الى ان تطبيع علاقاتها بالعالم العربى قد أصبح هدفا اساسيا فى سياستها . وقد عثرت القاهرة سريعا على المخرج : اليس الهدف من اتفاقات كامب ديفيد هو التوصل الى السلام الشامل فى الشرق الأوسط ؟ اذن ان ما ينبغى الالتزام به هو روح الاتفاقات لا النصوص . بالاضافة الى منظمة التحرير هى التى قدمت كل هذه التنازلات وليس اسرائيل ، لتحقيق هذا الهدف باعتراف الولايات المتحدة نفسها ! ولم تخف تل أبيب استياءها من الموقف المصرى ، وضاعفت عمليات التمويه والمماطلة لتعطيل تسوية نزاع طابا . اما الجانب العربى فقد صفق طويلا للرئيس مبارك بما فى ذلك الدول المعادية تماما لاتفاقات كامب ديفيد ، فقد استطاعت الادارة المصرية تجاوز اطار الاتفاقات واكدت حرصها على المصالح العليا للقضية العربية واصبح فى وسع القاهرة تطبيع علاقاتها بالدول الشقيقة واستعادة مقعدها فى الجامعة العربية ، دون تعريض سلامها مع اسرائيل للخطر . وتم توقيع أتفاق طابا وانسحب الاسرائيليون نهائيا من المنطقة فى ١٥ مارس ١٩٨٩ . وهكذا اصبحت مصر هى مفتاح اى سلام فى المنطقة ، فلم يعد هناك خلاف حول هدف السلام الشامل الذى يتضمن اسرائيل ايضا . ومصر هى الدولة الوحيدة التى لديها علاقات بالاطراف المتنازعة ، وبالتالى هى الوحيدة القادرة على التحرك الايجابى لبلوغ هذا الهدف . وقد قامت مصر بالفعل بدور ايجابى فى تنقية الاجواء الاردنية الفلسطينية ، وفى اقامة الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة .

وفى الواقع ان الحكم على تأثير المحادثات الامريكية الفلسطينية على سياسة الادارة الامريكية الجديدة مازال سابقا لاوانه ، ومع ذلك ظهرت بوادر الخلاف بين واشنطن وتل أبيب ، ولم تنجح محاولات شامير المستميتة لوقف هذا الحوار . وقد استخدمت الخارجية الامريكية لغة صارمة لم تتعودها اسرائيل من قبل لتأنيبها على العنف والقمع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . ان الظروف الدولية قد تغيرت منذ توقيع كامب ديفيد واى محاولة لعقد سلام منفرد ستصطدم بعقبات كثيرة . كما ان السيطرة الامريكية الكاملة على عملية السلام فى الماضى كان لها مايبررها فى ظل الحرب الباردة وتنبثق عن منطق كان مقبولا فى ذلك الوقت اى اثارة الدول العربية واسرائيل ضد الاتحاد السوفيتى . أما اليوم وفى ظل مثل هذا الوفاق والتفاهم بين العملاقيت فلا يوجد فى الواقع ما يدفع الولايات المتحدة الى محاولة الانفراد بعملية السلام ، بل ولن يؤدى هذا الانفراد الى النتيجة المطلوبة بل ان الفضل يعود لوزير الخارجية السوفيتية فى بدء حوار غير مباشر بين منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية ، ولم تجىء هذه الخطوة كنتيجة للحوار الامريكى الفلسطينى . ان الاتحاد السوفيتى يرى ضرورة عقد المؤتمر الدولى على ان لايستغرق الاعداد له اكثر من عام .

ويثير الكاتب نقطة بالغة الأهمية : هل يمكن لاى تسوية شاملة ان ترضى هؤلاء الذين يريدون كل شىء ؟ ان أقصى ما يمكن ان يأمل العالم العربى فى تحقيقه يقل كثيرا عن تطلعاته . ولكن هل هناك طريق آخر ؟ ان العالم العربى لايمكن ان يستمر فى وضع دائم التدهور حيث يصبح اى حل عسكرى وهما كبيرا نظرا للهوة التى تتسع بصورة مطردة بين الامكانيات العسكرية للاطراف المتحاربة . كما يأمل العالم العربى فى اقامة نوع من التعادل الاستراتيجى اذا كان أهم مصدر من مصادر تسليحه قد أصبح بطلا لنزع السلاح ؟

ان السيناريو الذى يتضمن أقل الاضرار بالنسبة للعالم العربى يتمثل فى عدم اعاقة التسوية الجارية حقا ان الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح ولن تضم جميع الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وستدخل فى نوع من التحالف مع واحدة أو أكثر من جيرانها ولكن هذا هو الطريق الوحيد المتاح ، ان مجلس التعاون العربى الذى يضم مصر والاردن والعراق واليمن الشمالى ، يتضمن بعدا سياسيا هو : ضمان اعتدال الدولة الفلسطينية المستقلة فى اطار الحل الشامل ، ويهدف الى ردع ابطال التعنت سواء سوريا أو اسرائيل . ان اسرائيل تستطيع فى هذه الحالة ان تضمن سلامها من خلال تطبيع علاقاتها بالدول المحيطة بها وتستطيع ايضا ممارسة نوع من السيادة الاقتصادية والتكنولوجية ، لا العسكرية كما كان الحال فى الماضى .

وتبدو القاهرة فى ظل مثل هذه الظروف أنسب عاصمة عربية تقوم بالدور الرئيسى فى اتمام التسوية والاستفادة من الظروف الحالية ، ولكنها للأسف لاتستطيع استخدام امكانياتها الضخمة بشكل كامل بسبب الضغوط الداخلية

التى تعانى منها مثل التزايد السكانى الرهيب . ان لديها مليون فم جديد كل ثمانية أشهر يجب اطعامه ، بالاضافة الى مشاكلها الاقتصادية وتصاعد موجة التطرف الدينى . وكل هذه عوامل تعوق جهود الزعامة المصرية وتعرقل أى محاولة جريئة على المستوى الدبلوماسى .

التقاليد البالية التى تحكم الصراع اللبنانى

يقول سمير قصير ان القوى العظمى قد نسيت لبنان وتركته يغرق فى تمزقاته الداخلية . ويتساءل هل يجب انتظار حل الصراع الاسرائيلى الفلسطينى حتى يبدأ المجتمع الدولى فى الاهتمام بمصير هذا البلد ، ويضع خطط الاصلاحات السياسية اللازمة لاحياء الدولة اللبنانية ؟ ان ما حدث فى لبنان لايمكن فصله عما يحدث فى المنطقة كلها . كما ان التدخلات الخارجية تزيد الفتنة اشتعالا ، فالتدخل السورى يقف عقبة امام اعادة بناء الدولة واستمرار الازمة الطائفية تهدد وجود لبنان ذاته . وقد استفحلت هذه الأزمة بخلو رئاسة الجمهورية فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٨ وأصبح لبنان بلا رئيس منذ ذلك الوقت وتسيطر عليه حكومتان متنافستان تعكسان على القمة التدهور الداخلى المتزايد .

وقد جاء هذا الغليان على جميع الجبهات بعد أربعة اعوام من الهدوء النسبى ليؤكد ان الوحدة الظاهرية خلال هذه السنوات لم تكن سوى سراب ، وان الحل الجذرى للازمة اللبنانية لايزال بعيدا . ان تجارب السنوات الماضية منذ مؤتمر الحوار الوطنى فى جنيف نوفمبر ١٩٨٣ ثم فى لوزان مارس ١٩٨٤ لاتبعث على التفاؤل . ويبدو ان خطورة الأوضاع التى تهدد البلد ليست كافية لدفع الاطراف المختلفة لانجاح اليوم ماسبق ان فشلوا فى تحقيقه منذ خمس سنوات .

ان الأزمة التى أدت الى خلو رئاسة الجمهورية قد أكدت قوة العداء بين سوريا والمعسكر المسيحى . وفى الواقع ان سوريا قد تم تهميشها الى حد كبير فى الاتفاقات الدبلوماسية لحل الصراع فى الشرق الأوسط وادى النجاح السياسى لمنظمة التحرير الى جعلها تتمسك اكثر من اى وقت مضى بالورقة اللبنانية ، لانها الورقة الوحيدة التى بقيت فى يدها لتلعب بها . وفى نفس الوقت أدى ضعف موقفها على الساحة الدولية الى تشجيع المسيحيين على مواجهتها . ولكن نظام السيطرة السورية داخل لبنان لايزال قويا ، رغم تعرضه لبعض النكسات ، ويتضح ذلك من الروابط القوية التى تربط بينه وبين الميليشيات المسلمة. وان المواجهات الحالية بين حكومة عون المسيحية . وبين سوريا وحلفائها تهدد بأوخم العواقب .

لقد كانت هناك آمال كبيرة فى بداية عام ١٩٨٥ باقتراب حل الازمة ، وكان الاتجاه هو انتخاب رئيس توافق عليه دمشق وترضى عنه الطائفة المسيحية ، ويقوم هذا الرئيس بادارة الازمة فى انتظار ان يسمح تطور الصراع فى الشرق الأوسط باعادة توزيع سلمى جديد للاوراق السياسية ، وتفاءل المواطنون كثيرا بهذه الامكانية على ضعفها . ولكن تغير كل شىء بعد قبول ايران لوقف اطلاق النار ، فقد خشيت سوريا من انقلاب العراق عليها وشعرت بضرورة تدعيم مراكزها الخلفية واثبات وجودها فى لبنان ، لذلك قامت بمساندة رجلها وحليفها المخلص الرئيس اللبنانى السابق سليمان فرنجيه الذى فشل بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى فى الجمعية الوطنية ، وتعقدت الأمور لعدة اسابيع ، واضطر أمين الجميل فى الأيام الأخيرة من رئاسته بسبب فشل الانتخابات الى تعيين قائد الجيش رئيسا للوزراء ، وأصبح العماد ميشيل عون رئيسا للوزراء ثم رئيسا بالانابة وذلك قبل انتهاء فترة الجميل بدقائق .

وهكذا أصبح للبنان حكومتان ، كل منهما ناقصة ومبتورة ، مجلس الوزراء الذى يرأسه عون ولايضم فى الواقع سوى وزيرين بخلاف العماد عون ، لان جميع العسكريين المسلمين لايقبلون الاشتراك فى حكومة ترفضها دمشق ويرفضها بالتالى حلفاؤها فى لبنان ويعتبرونها انتهاكا للميثاق الوطنى الذى ينص على ان تكون رئاسة الوزراء لمسلم سنى .

وعلى الجانب الآخر هناك حكومة الاتحاد الوطنى ، وقد فقدت هذه الحكومة ثلاثة من اهم اعضائها ومن ضمنهم رئيسها رشيد كرامى الذى اغتيل فى يونيه ١٩٨٧ ، ان سليم الحصى ليس الا رئيسا بالانابة ، وهذه الحكومة تعتبر مستقيلة منذ شهور ، بالاضافة الى الخلافات الداخلية التى تمزقها .

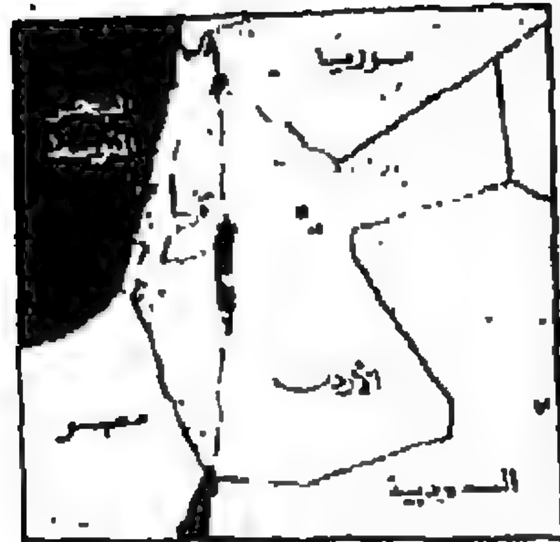
ان حكومة ميشيل عون اكثر قوة على المستوى الدستورى . ولكن لن يحدث على مستوى الممارسة ما يرجح كفة واحدة على الآخرى ، فمعظم الدول العربية تمتنع عن الاعتراف رسميا بواحدة من الاثنين ، وهذا ينطبق ايضا على الدول الغربية والاتحاد السوفيتى الذى يلتزم سفراؤه فى بيروت بالتوازى الدقيق فى اتصالاتهم الرسمية بالحكومتين .

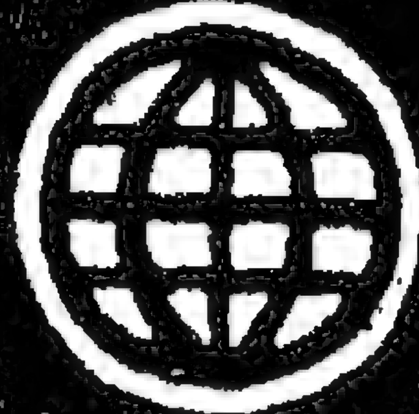
ان الجامعة العربية كانت قد انتهت فى الجلسة التى خصصتها لبحث الازمة اللبنانية فى ديسمبر ١٩٨٨ الى تشكيل لجنة مصالحة يرأسها وزير الخارجية الكويتى ، وبالفعل قامت اللجنة فور تشكيلها بدعوى رئيس الحكومتين الى تونس ، ولكنها فشلت فى تدبير لقاء بينهما ، ثم دعت رؤساء الطوائف الستة الاساسية الى الكويت لمناقشة الازمة ، وسبل تسويتها وكان من المزمع عقد اجتماع لهؤلاء الزعماء السياسيين فى نهاية شهر مارس ، ولكن هذه الجهود قد اصطدمت بالعداء السورى

الصامت في البداية والمعلن فيما بعد .

وقد اندلعت في فبراير الماضي اشتباكات عنيفة أسفرت عن تقليص سيطرة القوات اللبنانية على بيروت الشرقية لصالح الجيش . وبدا وقتها ان نوعا من الاتفاق قادم في الطريق بعد أن اعاد عون فتح الممرات بين قطاعى العاصمة واستعاد السيطرة على ميناء بيروت . ولكن نجاحه شجعه على محاولة فرض قرارته على المناطق التى لايسيطر عليها بشكل مباشر مستخدما فى ذلك الامكانيات الضعيفة للبحرية والطيران مما ادى الى رد فعل مباشر من جانب خصومه وتصاعدت عمليات القصف بين قطاعى العاصمة من جديد . وقد حاول عون اظهار ان الوحدة اللبنانية مكنة ، وهاجم القوات اللبنانية بحجة أنها تعمل ضد هذه الوحدة ، ونتيجة لذلك أصبح خلال بضعة أيام شخصية شعبية فى لبنان . ولكن عندما إضطر الى تحدى الميليشيات الاسلامية وبالتالى بسوريا التى تحميهم دفع الثمن غاليا وادى تصاعد الموقف الى تجميد هذه الديناميكية الوحدوية .

ان هذا الاستعراض السريع لابعاد الأزمة اللبنانية يكشف عن مدى فداحة المأساة الذى يعيشها هذا البلد ، ويؤكد ان الموقف قد خرج عن أى سيطرة . حقا ان هناك عوامل جديدة هامة تشجع على الأمل فى امكانية انقاذ لبنان مثل تنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط وضياع مصداقية الميليشيات ، ولكن فوضى المسرح اللبنانى يشكل مصدرا مستمرا للضعف الذى يشل جميع مشروعات الاتفاق وجميع المبادرات التى يمكن ان يقوم بها هذا الخصم أو ذاك . ان الثنائية الموجودة تدعم هذه الفوضى وتقضى على أى أمل فى احياء الدولة الموحدة .





شهريات

مارس ١٩٨٩
ابريل ١٩٨٩
مايو ١٩٨٩

مارس ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتى :

١٢ : كشفت أنباء صحفية فى بريطانيا عن مفاوضات سرية جرت بين موسكو وبريتوريا .

١٥ : طردت السلطات السوفيتية مساعد الملحق العسكرى الأمريكى فى موسكو بعد اتهامه بالتجسس .

١٧ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى بالاجماع على برنامج تحديث واصلاح السياسة الزراعية . الذى وضعه جورباتشوف .

٢١ : صدر مرسوم من هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى وقعه الرئيس جورباتشوف بشأن تخفيض عدد القوات السوفيتية فى البر والبحر وتخفيض هذه القوات فى دول الحلفاء فى أوروبا الشرقية .

٢٧ : منى العديد من كبار مسئولى الحزب الشيوعى السوفيتى بالهزيمة فى بعض الدوائر الهامة فى الانتخابات البرلمانية ، بينما حصل بوريس يلتسين المطرود من رئاسة فرع الحزب الشيوعى فى موسكو عام ١٩٨٧ على نحو ٩٠ ٪ من الأصوات وفازت الجهات المعارضة فى جمهوريات البلطيق على مرشحى الحزب .

اثيوبيا :

٣ . اعترفت الحكومة الاثيوبية بهزيمة قواتها فى اقليم تيجرى بالشمال واتهمت المتمردين بتشكيل جبهة مشتركة مع ثوار اريتريا .

إسرائيل :

٣ : طلبت إسرائيل من الحكومة الامريكية وقف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية أو اعادة النظر فى ذلك الحوار بعدما وصفته بحوادث التسلل الاخيرة الى الأراضى الاسرائيلية إنطلاقا من جنوب لبنان .

١١ : أعلن راديو اسرائيل ان الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة كبدت الاقتصاد الاسرائيلى خسارة بلغت ١،٢ مليار شيكل (٦٦٦ مليون دولار) خلال عام ١٩٨٨ .

١٤ : قام الاسرائيليون بإنزال العلم الاسرائيلى نهائيا من فوق منطقة طابا .

١٥ : عززت كتلة الليكود سيطرتها على المجالس البلدية فى الجولة الثانية للانتخابات المحلية بإسرائيل .

١٧ : أعلن موشى ارينز وزير خارجية اسرائيل أن حكومته يمكن أن تتعارض مع مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الأراضى المحتلة .

١٩ : ذكر تقرير نشر فى لندن أن عدد اليهود الذين هاجروا من اسرائيل خلال العام الماضى بلغ ١٢ الف شخص بزيادة قدرها ٣٦٠٠ شخص عن عام ١٩٨٣ ، كما انخفض عدد اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل من ٣٠ الف شخص عام ١٩٧٤ الى ٧٦٠٠ شخص العام الماضى .

٢٠ : قدمت أجهزة المخابرات الاسرائيلية للحكومة المصغرة تقريرا سريا - كشف عنه راديو اسرائيل - ويؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة ستستمر عدة سنوات بمستواها الحالى وأنه لا بديل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٩ : ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية أن اسرائيل تسعى لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ بمساعدة الولايات المتحدة ومن خلال برنامج (حرب النجوم) الذى تشترك فيه إسرائيل .

ايران :

٥ : أعرب حسين موسوى رئيس وزراء ايران عن إعتزام بلاده توسيع مجالات التعاون مع الصين .

٧ : أعلنت ايران قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب موقفها من قضية الكاتب البريطانى سلمان رشدى وكتابه « آيات شيطانية »

١٩ : قدرت رابطة رجال الدين المقاتلين بالاجماع ترشيح على اكبر هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى والقائم بأعمال قائد الجيش رئيسا للجمهورية فى الانتخابات المقرر اجراؤها فى شهر اغسطس القادم .

٢١ : ذكرت مصادر إيرانية أن إيران أبرمت صفقات عديدة مع عدد من دول أوروبا الشرقية للحصول على الأسلحة .

٢٨ : قبل الزعيم الايرانى آية الله الخمينى استقالة آية الله حسين منتظرى من منصبه كخليفة لزعيم الثورة الايرانية .

: قدم محمد جعفر محلاتى رئيس وفد ايران فى الأمم المتحدة ومحمد لاريجانى نائب وزير الخارجية الايرانى استقالتيهما .

(انظر ايضا : بلجيكا ٢٠/٣)

باكستان :

٢٢ . عينت السيدة بنظير بوتو رئيس وزراء باكستان والدتها نصرت بوتو نائبة لها كما عينت سيدتين آخريين فى حكومتها .

بلجيكا :

٢٠ : وافق المجلس الوزارى لدول المجموعة الاوروبية على السماح لهذه الدول بإعادة سفرائها التى كانت قد سحبتهم من طهران احتجاجا على فتوى الخمينى باهدار دم الكاتب البريطانى سلمان رشدى مؤلف « ايات شيطانية » .

بولندا

توصلت الحكومة البولندية ونقابة تضامن العمالية الى اتفاق لادخال اصلاحات جذرية على نظام الحكم يقضي بإنشاء مجلس للشيوخ ينتخب انتخابا حرا مباشرا على اساس تعدد المرشحين وتمثيل المعارضة بنسبة ٣٥ ٪ في مجلس النواب الحالي واعادة الشرعية الى نقابة تضامن والنص على السماح بتشكيل جمعيات واتحادات مستقلة عن الحزب الشيوعي الحاكم .

تركيا :

٢٨ : قدم جميع وزراء الحكومة التركية استقالاتهم الى رئيس الوزراء تورجوت اوزال في أعقاب الهزيمة التي مني بها اوزال وحزبه (حزب الوطن الأم) في الانتخابات المحلية بحصوله على ٢١,٧ ٪ من الأصوات . ورفض أوزال مطالب المعارضة باستقالته .

تونس :

٢٢ : جرت في تونس الجولة الثانية من الحوار الامريكي الفلسطيني ورأسها من الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وراس الجانب الامريكي روبرت بيللترو السفير الامريكي في تونس .

٣١ : اجتمع هانز كلاين وزير التعاون الاقتصادي في المانيا الغربية في تونس مع ابو علاء المسئول عن الادارة الاقتصادية والمالية في منظمة التحرير الفلسطينية والمسئول عن قسم اوروبا في الادارة السياسية للمنظمة وذلك في اول سابقة من نوعها في تاريخ المانيا الاتحادية .

جمهورية مصر العربية :

٦ : وافقت منظمة العمل العربية على استئناف عضوية مصر في المنظمة .
وافق مجلس الشعب على تعديل انتخابات مجلس الشورى ليكون اختيار ثلثي الاعضاء بالانتخاب على اساس النظام الفردي .

٩ : ١٧ قام الرئيس حسني مبارك بجولة زار خلالها بلجيكا وهولندا والمانيا الغربية وفرنسا .

١١ : في لاهاي شارك الرئيس حسني مبارك مع ٢٣ ملكا ورئيس دولة وحكومة توقيع الاعلان العالمي لحماية البيئة لحماية طبقة الاوزون من التآكل .

١٢ : تقرر عودة مصر لاستئناف عضويتها في الاتحاد الدولي للعمال العرب بناء على طلب الاتحادات العمالية العربية .

١٥ : تم رفع علم مصر فوق منطقة طابا وإعلان السيادة المصرية عليها .

١٩ : رفع الرئيس حسني مبارك علم مصر فوق طابا
وافقت السوق الأوروبية المشتركة على اعطاء مصر تسهيلات تبلغ ٤٩٩ مليون وحدة نقد أوروبية تعادل ٥٤٠ مليون دولار منها منح لا ترد تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية .

٢٢ : استقبل الرئيس حسني مبارك عيزرا وايزمان وزير البحث العلمي الاسرائيلي .

٢٥ : عقدت في مدينة الاسماعيلية قمة ثلاثية ضمت الرئيس حسني مبارك والملك حسين عاهل الاردن والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لتوحيد الموقف العربي للوصول الى المؤتمر الدولي للسلام .

٢٧ : ٣١ : زار مصر الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزيري الخارجية لمتابعة تنسيق ودعم التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والاعلامية .

٣٠ : زار القاهرة السيد احمد الميرغني رئيس مجلس راس الدولة السوداني وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك حول العلاقات المصرية السودانية .

(أنظر أيضا : المغرب ٢١/٣ والولايات المتحدة ٨/٣)

جنوب افريقيا

٢٤ : صرح دي كليرك زعيم الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا انه تم التوصل الى اتفاق لأنهاء الأزمة حول رئاسة البلاد بينه وبين الرئيس بيتربوتا الذي وافق على التخلي عن منصب الرئيس لدي كليرك .

السلفادور :

٢٠ : هزم مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم في انتخابات الرئاسة فيدل تشافيز امام منافسه المعارض الفريدو كريستياني الذي فاز بنسبة ٥٣,٨١ ٪ من الاصوات في حين حصل تشفيز على ٣٦,٥٩ .

السودان :

٤ : أعلن ٣٠ حزبا سياسيا وعدد من النقابات المهنية السودانية عن التوصل الى اتفاق للسلام في البلاد وتضمن الاعلان خطة سلام لانهاء الحرب الأهلية في الجنوب والدعوة الى انهاء حالة الطوارىء المفروضة منذ عام ١٩٨٥ ووقف العمل بالشريعة الاسلامية وعقد المؤتمر الدستوري للتوصل الى صيغة ملائمة لانهاء الحرب الأهلية بالجنوب .

١٠ : قرر رؤساء الأحزاب والنقابات السودانية رفع مذكرة عاجلة لمجلس راس الدولة السوداني يتضمن توجيه انذار للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء بتقديم استقالة حكومته خلال ٢٤ ساعة كما قرروا وقف جميع المشاورات بين الأحزاب والحكومة الحالية وحزب الامة حول تشكيل الحكومة الجديدة .

١١ : قدم الصادق المهدي استقالة وزراء حكومته الى مجلس رأس الدولة واحتفظ بمنصب رئيس الوزراء .

١٦ : أعلن الصادق المهدي رئيس وزراء السودان قبوله لخطة السلام الخاصة بوقف الحرب مع المتمردين في جنوب السودان

٢٥ : أعلن تشكيل الحكومة السودانية الجديدة برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة وتضم كافة القوى السياسية والأحزاب والنقابات ماعدا الجبهة الاسلامية بزعامة حسن الترابي التي انتقلت الى صفوف المعارضة .

٢٦ : وافقت الحكومة السودانية في أول اجتماع لها على قبول مبادرة السلام في الجنوب والاعداد لعقد المؤتمر الدستوري .

٣٠ : ذكرت الصحف السودانية ان قوات المتمردين بزعامة العقيد المنشق جون جارانج توغلت شمالا لأول مرة وتخوض معركة مع القوات السودانية .

سوريا :

١٠ : انتقد الرئيس السوري حافظ الأسد الزعماء الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية ووصفهم بانهم يسعون الى كسب الرأى العام الدولي بينما يتجاهلون بنود الميثاق الوطني الفلسطيني .

٢٢ : أعلنت سوريا أنه لابد من اقصاء العماد ميشيل عون قائد الجيش ورئيس الحكومة العسكرية في لبنان كشرط للتوصل الى تسوية للأزمة اللبنانية .

سويسرا :

٢٢ توصل ممثلو نحو ١٢٠ دولة خلال اجتماعاتهم في مدينة بازل السويسرية الى اتفاق بشأن ابرام معاهدة دولية للسيطرة على نقل النفايات النووية والسامة من دول العالم الصناعية الى دول العالم الثالث ..

الصومال :

٦ : قرر الرئيس الصومالي محمد زياد برى تشكيل لجنة ثلاثية للاشراف على الاقليم الشمالي في البلاد وفوضها في اجراء اتصالات مع ابناء الاقليم لانهاء

التمرد المستمر منذ ٨ أعوام .

الصين :

٢٠ : حذر رئيس وزراء الصين لى بينج من ان بلاده تشهد حاليا أسوأ أزمة اقتصادية خلال هذا العقد كما إتهم الحكومة بالفشل فى خفض حدة التضخم .

٢٣ : حذر تشاوتسى يانج رئيس الحزب الشيوعى الصينى من محاولات المساس بالوحدة الوطنية والاستقرار السياسى لانهما اسس نجاح خطة التحديث الاقتصادى .

العراق :

١٤ : أعلن العراق ان القوات الايرانية فتحت النار على المواقع العراقية فى الفرقة الحادية عشرة وان القوات العراقية ردت على مصادر النيران .

٢٢ : أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى عدة قرارات الغى بموجبها القوانين والقيود التى كانت مفروضة على المواطنين بسبب الحرب مع ايران والتى استمرت نحو ثمانى سنوات .

٢٥ : ٢٧ : زار العراق الملك فهد عاهل السعودية وأعلن الرئيس العراقى صدام حسين ان السعودية قد تعهدت بتمويل اعادة بناء المفاعل النووى العراقى الذى دمرته اسرائيل فى غارة جوية عام ١٩٨١ .

: وقع الرئيس العراقى صدام حسين والملك فهد عاهل السعودية اتفاقيتين بشأن التنسيق الأمنى بين البلدين وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتحريم استخدام القوة بين العراق والسعودية .

سلطنة عمان :

: قررت سلطنة عمان تخفيض انتاجها النفطى بنسبة ٥٪ اعتبارا من اوائل ابريل المقبل . وأعلن سعيد بن أحمد الشنفرى وزير النفط والمعادن فى السلطنة أن قرار الحكومة العمانية بتخفيض الانتاج يأتى امتدادا لمؤازرتها الدائمة للجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار فى السوق العالمية للنفط وتضامنا منها مع الاتفاق الذى ابرم فى لندن فى الثانى والعشرين من فبراير الماضى وتجاوبا مع جهود الدول المنتجة للنفط داخل وخارج (أوبيك) لامتصاص التخمة النفطية . واشار الى ان اتفاق لندن يخدم المنتج والمستهلك على السواء ويتوج جهودا بذلت مؤخرا وحققت التقاء على أهمية التنسيق بين كافة الدول المنتجة للنفط . وأضاف بان السلطنة سوف تشعر مشترى نفطها بهذا التخفيض وبدء سريانه وذلك بهدف تمكينهم من برمجة احتياجاتهم من النفط الخام ومراعاة هذه النسبة من التخفيض .

٥ : اعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان المفاوضات بين العراق وايران تتسم فى هذه المرحلة بالتفاؤل وان الأمم المتحدة تقوم بالدور الرئيسى فيها .

وأعرب عن أمله فى ان يتكلل البرنامج الذى وضع أخيرا فى نيويورك بالنجاح . وقال ان دول مجلس التعاون كوحدة اقليمية تسعى دائما الى اتخاذ مواقف واحدة تجاه القضايا العربية وانها تبذل جهودا رئيسية من اجل جمع شمل الغرب والمساعدة فى حل القضايا المختلف عليها بين الدول العربية وأنها تبذل جهودا رئيسية من اجل جمع شمل العرب والمساعدة فى حل القضايا المختلف عليها بين الدول العربية .

وحول الاتفاقية الاقتصادية الموقعة فى العام الماضى بين دول مجلس التعاون الخليجى والمجموعة الأوربية قال يوسف بن علوى بن عبدالله انها مازالت فى دور المفاوضات التفصيلية وان الجانبين يدرسان مواقف كل طرف ، مشيرا الى ان دول المجلس تسعى الى ان تكون نتيجة هذه المفاوضات فى مصلحة الطرفين .

٦ : ١١ اجرت سلطنة عمان والهند مباحثات عسكرية ، فى اطار الزيارة التى قام بها الى الهند سمو السيد فهر بن تيمور آل سعيد نائب رئيس الوزراء العمانى لشئون الأمن والدفاع على رأس وفد عسكرى عمانى ، تلبية لدعوة من وزير الدفاع الهندى .

١٥ : أعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط لن يتحقق لجميع الدول الا بايجاد تسوية سلمية وعادلة للشعب الفلسطينى تحقق له ممارسة حقوقه وتقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة . وقال فى كلمة سلطنة عمان امام مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية : ان مبادرة السلام التى تقدم بها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر والترحيب والمساندة الدولية الكبيرة التى لقيتها تلك المبادرة لدليل على اهتمام المجتمع الدولى بأسره بقضية الشعب الفلسطينى .. كما ان اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف معظم دول العالم بها يشكل عنصرا جديدا وهاما من شأنه ان يساعد على تحقيق السلام الا ان اسرائيل التى ترفض دائما منطق الحلول السلمية لازالت تواصل سياسة التعسف والبطش ضد الشعب الفلسطينى المسالم وذلك لتكرس احتلالها للأراضى العربية والفلسطينية . وقال ان اسرائيل ان كانت حقا تنشد السلام مع جيرانها فانها عليها ان تتخلى عن منطقها الأعوج وتسلك طريقا أولى خطواته المؤتمر الدولى للسلام . وفيما يتعلق بالموقف بين العراق وايران اعرب يوسف بن علوى بن عبدالله عن امله فى ان تنتهى المفاوضات التى بدأت بين العراق وايران تحت اشراف السكرتير العام للامم المتحدة بتطبيق كامل لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وبتسوية شاملة تمكن الطرفين من استخدام امكانياتهما للمهمة الكبيرة والعاجلة : اعادة بناء اقتصادهما الذى انهكته الحرب .

فرنسا :

٢٠ : أكد الحزب الاشتراكى الحاكم فى فرنسا فى انتخابات المجالس البلدية سيطرته على ٧٨ مدينة وفقدت المعارضة اليمينية نحو ٢٠٠ مدينة التى فاز فيها عام ١٩٨٣ .

٢٨ : أعلن قصر الأليزيه ان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران سوف يلتقى بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى باريس فى موعد لم يحدد بعد .

فلسطين :

٦ : أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للذهاب الى اسرائيل اذا وافقت جميع الدول العربية على ذلك ، كما أنه مستعد لاحياء اتفاق الهدنة بين اسرائيل والمنظمة فى جنوب لبنان الذى تم التوصل اليه عام ١٩٨١ بوساطة امريكية .

٢٩ : قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعيين السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة رئيسا للدولة الفلسطينية المستقلة .

: (انظر ايضا) تونس : ٢٢ ، ٣/٣١ ومصر ٣/٢٥ والماليديف ٣/٢٩)

فنزويلا :

٣ : قررت فنزويلا وقف سداد اقساط وفوائد ديونها الخارجية التى تبلغ ٢٢ مليار دولار الى أجل غير مسمى .

كندا :

٢١ : قررت الحكومة الكندية رفع الحظر المفروض على اجراء اتصالات على مستوى عال بين مسئولين كنديين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

الكويت

١٥ : وجه المدعى العام الكويتى اتهامات لـ ٢٣ شخصا من بينهم ١٨ كويتيا

و١٥ ينتمون لجنسيات مختلفة بالتآمر لقلب نظام الحكم والتجسس فى الكويت .
٢١ : طالب الشيخ نواف الأحمد وزير الدفاع الكويتى بضرورة احياء ميثاق الدفاع العربى المشترك وتكوين قوة عسكرية عربية مؤسسة وانشاء مجلس أمن عربى .

لبنان :
١٧ : انفجرت سيارة ملغومة فى منطقة مزدحمة بالسكان فى بيروت الشرقية مما أسفر عن مصرع ١٢ شخصا واصابة ١٤٠ آخرين .
١٨ : جدد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية تعهده باخراج الجيش السورى من لبنان .
٢٤ : أعلن العماد عون رفضه قبول أى تسوية للأزمة اللبنانية ما لم تتضمن النص على انسحاب القوات السورية من لبنان .

ليبيا :
٢٨ : وافقت اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا على معاهدة واتفاقية اتحاد المغرب العربى الكبير .

المالديف :
٢٩ : أعلنت حكومة المالديف رسميا أنه تم افتتاح سفارة لفلسطين فى العاصمة (ماليه) .

المجر :
١٢ : عقد المؤتمر القومى الأول للمنتدى الديمقراطى المجرى أول هيئة سياسية مستقلة بالبلاد تحت شعار ان نظام تعدد الأحزاب هو الحل الوحيد لمشكلات المجر .
١٨ : عرضت المجر استضافة المؤتمر الدولى للسلام حول مشكلة الشرق الأوسط والقيام بدور الوسيط لحل النزاع . قررت المجر رفع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى سفارة .

المملكة الأردنية الهاشمية :
٢١ : أظهرت الخريطة الرسمية الجديدة للأردن التى أصدرها المعهد الملكى للجغرافيا اسم فلسطين للمرة الأولى مكتوبا على مناطق غربى نهر الأردن فى حين يظهر اسم اسرائيل على الخريطة الجديدة .
٢٢ : قررت الحكومة الأردنية وقف المباحثات مع بريطانيا حول شراء ٨ طائرات مقاتلة من طراز تورنادو بسبب الموقف المالى فى الأردن .

المملكة العربية السعودية :
٩ : اعترفت المملكة العربية السعودية بحكومة المجاهدين الأفغان المؤقتة . لتصبح بذلك أول دولة تعترف بهذه الحكومة .
١٦ : قرر مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثامن عشر الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة والمطالبة بوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة تمهيدا للاشراف على انسحاب اسرائيل نهائيا منها . وأكد المؤتمر ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط كما أوصى بضم الحكومة الأفغانية المؤقتة التى شكلها المجاهدون الأفغان الى عضوية المنظمة بدلا من حكومة كابول .
١٧ : اعلن المصرف المركزى السعودى ان السعودية تشهد لأول مرة منذ خمس سنوات تضخما بلغ ١ ٪ تقريبا سنويا .

المملكة المغربية :
٣ : أعلن الملك الحسن الثانى ان المغرب قررت التصديق على الاتفاقية الموقعة مع الجزائر عام ١٩٧٢ والخاصة بتسوية نزاع الحدود بين البلدين .
٢١ : ٢٢ : عقدت فى الرباط اجتماعات اللجنة العليا المغربية المصرية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين وتم توقيع ثلاث اتفاقيات فى المجال القضائى والأمنى والتعاون الضريبى بما يكفل منع الازدواج بين البلدين ، والنقل البحرى والجوى ، كما تم تأسيس شركة مشتركة للتنمية والاستثمارات ومقرها مدينة الرباط برأسمال ٥٠ مليون دولار امريكى .

النمسا :
٩ : اتفقت الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى مع الدول السبع أعضاء حلف وارسو فى محادثات خفض الأسلحة التقليدية فى فيينا على خفض القوات غير النووية على جانبى أوروبا الى مستويات أدنى ومتساوية .

الولايات المتحدة الأمريكية :
٨ : قررت الادارة الأمريكية وقف مبلغ ٢٣٠ مليون دولار نقدا عن عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩ وهو جزء من المساعدات الاقتصادية كانت مصر تحصل عليه نقدا .
: وافقت الولايات المتحدة على منح تأشيرة دخول لثلاثة من اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى مؤتمر عن السلام فى الشرق الأوسط بنيويورك .
٩ : أعلنت الخارجية الأمريكية انه تم الغاء العمل بالقانون الأمريكى الذى يمنع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة .
١٠ : صرح الرئيس الأمريكى جورج بوش بان تحرك ادارته فى الشرق الأوسط يجب ان يكون حذرا ومتأنيا ودون إندفاع وان الحوار الأمريكى مع منظمة التحرير الفلسطينية سيستمر .
١٤ : طلب جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى من موشى اريتز وزير الخارجية الاسرائيلى اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .
٢٢ : قررت الحكومة الأمريكية طرد مسئول تجارى سوفيتى ردا على طرد السلطات السوفيتية لملحق عسكرى أمريكى من موسكو .
٢٥ : أكد الرئيس الأمريكى جورج بوش التزام الولايات المتحدة بالعمل على احلال السلام فى الشرق الأوسط على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ .
٣١ : أصدر البنك الدولى تقريرا يثير الشكوك حول احتمالات نجاح خطة برادى التى اعلنتها الحكومة الأمريكية لخفض ديون ٣٩ دولة بمقدار ٩٠ مليار دولار فى غضون ثلاث سنوات .

اليابان :
٣٠ : قدمت اليابان اعتذارا رسميا الى كوريا الشمالية عن سنوات الاحتلال البريطانى لشبه جزيرة كوريا الذى دام ٣٦ عاما وانتهى مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

يوجوسلافيا :
٣ : أدانت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية قيام أحزاب سياسية جديدة فى البلاد باعتبارها غير دستورية .
٢٤ : شهد اقليم كوسوفو اليوجوسلافى اشتباكات دموية بين المتظاهرين من الألبانيين وقوات البوليس لأول مرة منذ ١٩٨١ احتجاجا على موافقة برلمان الاقليم على اخضاعه لاشراف جمهورية الصرب الأمر الذى حد من سلطاته فى الحكم الذاتى .
٢٨ : أشارت مجلة ستار اليوغوسلافية الى فتور العلاقات اليوجوسلافية الليبية بسبب بعض التصرفات غير اللائقة للعقيد الليبى معمر القذافى .

اليونان :
١٦ : قدمت الحكومة اليونانية استقالتها بعد ان واجهت انتقادات حادة فى البرلمان .
١٨ : شكل اندرياس باباندريو حكومة جديدة تضم ٤٣ وزيرا .

أبريـــــل ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتى :

٧ : أعلن الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى لندن ان الاتحاد السوفيتى سوف يوقف انتاج مادة اليورانيوم اللازمة لانتاج الأسلحة النووية ـ ولكنه حذر من ان الكرملين سوف يرد بالمثل اذا استمر حلف شمال الأطلنطى فى خططه بشأن تحديث قدراته النووية فى أوروبا .

٩ : وقعت مصادمات دموية فى جمهورية جورجيا السوفيتية بين المتظاهرين الذين يطالبون بانفصال جمهورية جورجيا عن الاتحاد السوفيتى وقوات البوليس .

١٣ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفيتية أن طائرتين هليوكبتر سوريتين هاجمتا زورقين حربيين سوفيتيين فى مياه البحر المتوسط على بعد ٣٩ ميلا من ميناء طرطوس السورى وان سوريا أعربت عن أسفها لوقوع هذا الحادث .

١٤ : أقيل زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى فى جمهورية جورجيا واختير مسئول المخابرات خلفا له لمحاولة السيطرة على الموقف فى جورجيا .

١٨ : أعلن جينادى جارد فيلوف السفير السوفيتى فى القاهرة ان بلاده ستعيد منح مصر قروضا حكومية ميسرة طويلة الأجل لتمويل المشروعات فى مجال الصناعات الثقيلة وذلك بعد فترة توقف دامت عشر سنوات .

٢٥ : قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إقالة ١١ من كبار الشخصيات بالكرملين من كبار مساعدى بريجنيف من بينهم اندريه جروميكو وزير الخارجية ورئيس الدولة السابق . كما طلبت اللجنة اقالة ١١٠ من أعضائها من معارضى سياسة جورباتشوف للاصلاح .

: بدأت أولى مراحل انسحاب ٥٠ ألف جندى سوفيتى و٥ آلاف دبابة من أوروبا الشرقية تطبيقا لمبادرة جورباتشوف فى ديسمبر الماضى .

أثيوبيا :

٢٣ : هرب ستة من لاعبى كرة القدم الأثيوبيين بعد مباراة لهم فى القاهرة وطلبوا حق اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

الأرجنتين :

١٤ : قررت حكومة الأرجنتين تعويم عملتها الوطنية « نيوبيسو » مقابل الدولار الأمريكى تلبية لمطالب صندوق النقد الدولى .

اسرائيل :

٥ : أعلن مئات من جنود الاحتياط الاسرائيليين أنهم سيرفضون من الآن فصاعدا الخدمة فى الأراضى المحتلة احتجاجا على القمع الاسرائيلى للفلسطينيين .

٦ : اقترح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل خلال لقائه بالرئيس الأمريكى جورج بوش فى واشنطن اجراء انتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب وفد فلسطينى يتفاوض بشأن التوصل إلى ادارة حكم ذاتى مؤقتة للمنطقتين ، على ان يعقب ذلك التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق دائم ، واستبعد أى حل يؤدى إلى اقامة دولة فلسطينية .

٧ : أعترف اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية لها سلطة قوية جدا على الضفة الغربية وقطاع غزة .

٨ : فى أول سابقة من نوعها أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ان اسرائيل مستعدة للتفاوض من أجل السلام مع مؤيدى منظمة التحرير الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة اذا نجحوا فى الانتخابات .

٩ : صرح شيمون بيريز وزير المالية الاسرائيلى وزعيم حزب العمل بان اسرائيل تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بطريق غير مباشر .

: وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى على مشروع قانون جديد لحقوق الانسان لا يطبق على الفلسطينيين المقيمين فى الأراضى العربية المحتلة .

١٠ : تلقى سلاح الجو الاسرائيلى الدفعات الأولى من طائرات فانتوم (اف ـ ٤) وأطلق عليها اسم (فانتوم ٢٠٠٠)

١٨ : اتهمت منظمة العفو الدولية حكومة اسرائيل بتشجيع الجنود بفاعلية على قتل أو اصابة الفلسطينيين خلال الانتفاضة .

٢١ : ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٩ صوتا ضد صوتى اسرائيل والولايات المتحدة وامتناع ليبيريا عن التصويت ـ ادانت اطلاق النار من قبل القوات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين وطلبت من مجلس الأمن توفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين .

٢٨ : أكدت لجنة التحقيق الاسرائيلية فى مذبحة قرية نحالين الفلسطينية أن قوات الاحتلال الاسرائيلية تجاوزت حدودها وأفرطت فى استخدام الأسلحة النارية ضد الأهالى .

أفغانستان :

٦ : أعلن الرئيس الأفغانى نجيب الله عن وقف اطلاق النار من جانب واحد بمناسبة شهر رمضان مع احتفاظه عن الرد على هجمات المجاهدين الأفغان فى حالة عدم التزامهم بالهدنة .

المانيا الغربية :

٢٧ : وجه المستشار هلموت كول نداء أمام البوندستاج من أجل اجراء مفاوضات بين الشرق والغرب بشأن خفض عدد الصواريخ النووية قصيرة المدى المتمركزة فى اوروبا .

ايران :

١٠ : أطلقت ايران سراح ٧٠ من أسرى الحرب العراقيين .

: أعلن وزير البترول الايرانى ان بلاده تعتزم استغلال جزء من اكبر حقل غاز طبيعى فى العالم وتابع لقطر ويمتد بعمق ١٢ كيلو مترا داخل المياه الاقليمية الايرانية وبالتالى يحق لايران استغلال ٣٠٪ من حجم الحقل .

٢١ : أعلن هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان ان السلطات الايرانية أحبطت محاولة لقلب نظام الحكم بعد أن تمكنت من اختراق عدد من شبكات التجسس التى اقامتها الولايات المتحدة داخل ايران منذ عام ١٩٧٩ لتقويض الثورة الايرانية وأهدافها .

٢٣ : اقر الزعيم الايرانى آية الله الخمينى ترشيح اتحاد رجال الدين المحاربين لحجة الاسلام هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى لانتخابات الرئاسة فى اغسطس القادم .

٢٦ : طردت ايران ١٨ من الرعايا البريطانيين .

٢٨ : آكدت مصادر مطلعة ان ايران

خصصت ٢٠ مليار دولار لاعادة بناء قواتها المسلحة خلال اربع سنوات .

البحرين :

١٨ : قررت البحرين والصين اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

: قررت البحرين وكولومبيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء غير المقيمين على ان يتم تبادل السفراء بأسرع ما يمكن .

بلجيكا :

٢٠ : اكد وزراء دفاع دول حلف الأطلنطى الـ ١٦ تأييدهم للخطة الرامية الى تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى فى اوروبا .

بوروندى :

٥ : ٦ : قررت حكومة بوروندى طرد جميع الدبلوماسيين والمواطنين الليبيين المقيمين فى بوروندى .

: قطعت بوروندى علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا .

بولندا :

٥ : وقعت الحكومة البولندية ونقابة تضامن العمالية اتفاقا لاجراء اصلاحات سياسية ودستورية يتم بمقتضاها منح الشرعية لنقابة تضامن المحظور نشاطها أكثر من سبع سنوات .

٧ : وافق البرلمان البولندى على اجراءات لاعادة الشرعية لمنظمة تضامن العمالية وتغيير دستور البلاد .

تركيا :

٣ : استدعت تركيا سفيرها فى ايران للتشاور واتهمت ايران بالتدخل فى الشئون الداخلية لتركيا .

تشاد :

٤ : وقع انقلاب فاشل فى تشاد ضد نظام الرئيس حسين حبرى برئاسة رئيس اركان القوات المسلحة حسن جاموس .

(انظر السودان ٢٦/ ٤)

تونس :

٣ : حصل الرئيس زين العابدين بن على على ٩٩,٢٧٪ من أصوات الناخبين فى انتخابات الرئاسة ، فى حين فاز حزب التجمع الدستورى الحاكم بجميع مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٤١ مقعدا .

الجزائر :

١٧ : أعلن فى الجزائر عن انشاء حزب سياسى جديد ذى اتجاه ليبرالى ويسمى (الحزب الوطنى الجزائرى) .

جمهورية مصر العربية :

١ : ٦ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية ومقر الأمم المتحدة بنيويورك كما توقف فى العاصمة البريطانية لندن .

٧ : أعلن وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الادارية ان البنك الدولى وافق على تمويل مشروعات يبلغ مجموعها ٩٥٠ مليون دولار ، كما وافق على الاستجابة لطلب مصر باستخدام ٢٠٠ مليون دولار الخاصة بالقرض اللازم لاصلاح المرافق الأساسية للصناعة ووافق على تمويل مشروعات تجديد وتحديث قطاع الصناعة .

١٥ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بتعيين السيد محمد عبدالحليم ابو غزالة مساعدا لرئيس الجمهورية والفريق أول يوسف صبرى ابو طالب وزيرا للدفاع والانتاج الحربى وقائدا عاما للقوات المسلحة .

: أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية انتخابات مجلس الشورى الحالى التى تمت بطريق القوائم الحزبية وقصرت الترشيح لعضوية المجلس على المنتمين للأحزاب السياسية .

: استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية .

١٩ : طالبت مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ اسرائيل بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعت الى انهاء الاحتلال غير الشرعى للأراضى العربية .

٢٢ : أصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بحل مجلس الشورى والدعوة الى اجراء انتخابات لثلثى اعضاء المجلس وفقا للنظام الفردى .

٢٦ : هبطت طائرة هليوكبتر عسكرية ليبية على طريق اسوان ـ ابو سمبل وطلب قائدها حق اللجوء السياسى الى مصر .

: تم اختيار القاهرة مقرا دائما لاتحاد العالم الثالث للاستشعار من البعد .

٢٧ : أكد الدكتور مهندس جمال السيد وزير الدولة للانتاج الحربى ان مصر لا تنتج اسلحة التدمير الشامل سواء كانت نووية او كيماوية ، وان كان هذا لا يمنع من انتاج معدات الدفاع ضد هذه الأسلحة من الأجهزة الواقية .

٢٩ : أصدرت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة حكما بتأييد الحكم الصادر بفوز ٧٨ مرشحا من حزبى الوفد والعمل لعضوية مجلس الشعب . ورفضت طعن الحكومة فى هذا الشأن .

جنوب أفريقيا :

٥ : هددت حكومة جنوب أفريقيا بوقف تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصه بمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا طالما استمر ما وصفه بانتهاكات منظمة سوابو لبنود اتفاقية الاستقلال .

٦ : وجهت حكومة جنوب أفريقيا انذارا لمقاتلى منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) لارغامهم على القاء اسلحتهم والرحيل خارج اقليم ناميبيا .

: قرر بيتر بوتا رئيس جنوب أفريقيا حل البرلمان واجراء انتخابات تشريعية جديدة قبل نهاية مايو القادم .

١٠ : توصلت جنوب أفريقيا وانجولا وكوبا الى اتفاق مشترك يسمح بترحيل قوات منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) من أراضى ناميبيا الى أنجولا .

٢٧ : جرت فى كيب تاون بجنوب أفريقيا محادثات بين مسئولين من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا تستهدف تمهيد الطريق لتطبيق خطة استقلال اقليم ناميبيا وانسحاب قوات سوابو من الأراضى الناميبية .

٢٩ : أصدرت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية الأوامر الى قواتها بانهاء الهدنة مع قوات منظمة سوابو واستئناف القتال ضدها .

السنغال :

٢٩ : اعلنت السلطات السنغالية حالة الطوارىء وحظر التجول فى العاصمة داكار لوقف أعمال العنف الانتقامية المستمرة التى يشنها المواطنون السنغاليون ضد الرعايا الموريتانيين فى السنغال .

٣٠ : أعلن الرئيس السنغالى « عبده ضيوف » أنه اتفق مع الرئيس الموريتانى « معاوية سيد أحمد ولد الطايع » على وضع حد لأعمال العنف المتبادلة بين مواطنى الدولتين واعادتهم الى عاصمتى البلدين .

السودان :

٢ : أعلن السيد الصادق المهدى رئيس وزراء السودان انهاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر وأن ميثاق الاخاء الموقع بين البلدين قد نسخ ما قبله من العلاقات المصرية السودانية .

٤ : اقرت الجمعية التأسيسية السودانية اتفاق السلام فى الجنوب بأغلبية ١٢٨ صوتا واعتراض ٢٣ يمثلون الجبهة القومية الاسلامية .

٥ : قرر حزب الأمة السودانى عدم اصدار تشريعات جنائية جديدة بديلة لقوانين الشريعة الاسلامية وذلك الى حين عقد المؤتمر القومى الدستورى .

١٢ : أعلن المتمردون فى جنوب السودان

أنهم استولوا على مدينة (اسر...) الاستراتيجية التى تقع بالقرب من الحدود مع اثيوبيا .

٢٢ : أنهم السودان كينيا بالسماح بمرور أسلحة اسرائيلية مرسلة الى المتمردين فى جنوب السودان عبر أراضيها .

٢٦ : استسلم عدد من قادة محاولة الانقلاب الفاشلة فى تشاد يوم ٢ أبريل الحالى للسلطات السودانية وطلب ثلاثة منهم اللجوء السياسى للسودان .

سوريا :

٢٤ : أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان بلاده ستشارك فى القمة العربية الطارئة التى دعت المغرب الى عقدها فى شهر مايو المقبل وقال ان سوريا تنظر الى العلاقات مع مصر « الشقيقة » بانها تتطور بصورة مرضية وايجابية . وأعرب عن اعتقاد بلاده ان انهاء الخلافات العربية هو فى مصلحة جميع الدول العربية .

سويسرا :

٢٠ : عقدت جولة جديدة من مباحثات السلام المباشرة بين العراق وايران بعد توقف دام خمسة شهور .

شيلى :

٢٧ : قدم جميع أعضاء حكومة شيلى استقالتهم بناء على طلب رئيس الدولة الجنرال اوجستوبينوشيه .

الصين

١٤ اعلنت الصين أن تعداد سكانها بلغ ١,١ مليار نسمة .

١٤ : ١٩ : شهدت العاصمة الصينية بكين وعدة مدن أخرى اضطرابات ومظاهرات طلابية تطالب بالديمقراطية واطلاق الحريات السياسية .

٢١ : حاول ٥٠ ألف صينى اقتحام واحتلال مبنى البرلمان الصينى لأول مرة فى تاريخ الصين منذ تولى الشيوعيون السلطة فى عام ١٩٤٩ وطالبوا بالديمقراطية الكاملة .

٢٢ : ٢٤ : إتسع نطاق الاضطرابات الطلابية فى الصين وتم تدمير واحراق عشرات المبانى العامة والحكومية والسيارات وطالب الطلبة باستقالة رئيس الوزراء ونائبه والفصل بين السلطات .

٢٧ : احتل ١٥٠ ألف الميدان الرئيسى فى بكين فى تصعيد لحركة المطالبة بالديمقراطية فى اكبر تحد للقيادة الصينية منذ الثورة الثقافية .

٢٩ : حذر الحزب الشيوعى الصينى من ان الاضطرابات الطلابية قد تؤدى الى فوضى شاملة على غرار الفوضى التى سادت البلاد ابان الثورة الثقافة .

العراق :

٢ : أسفرت الانتخابات النيابية العراقية عن انتخاب ٢٥ عضوا بالنظام الفردى بينهم ٢٧ سيدة .

٥ : حذر متحدث باسم وزارة الخارجية العراقية اسرائيل من مهاجمة المنشآت النووية العراقية وقال ان العراق سوف يرد على هجوم اسرائيل بقوة .

١٠ : اقرت الهيئة الوزارية لمجلس التعاون العربى التى تضم رؤساء حكومات مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية خطة التكامل بين دول المجلس فى مجالات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة الى جانب التعاون الاقتصادى ، كما اقرت الهيئة الوزارية النظام الأساسى واللائحة الداخلية لعمل هيئات المجلس .

١٩ : أكد وزير الخارجية العراقى استعداد العراق للانسحاب من الأراضى الايرانية التى قد تكون تحت السيطرة العراقية عند الوصول الى تسوية شاملة للصراع بين البلدين

٢٣ : أعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى ختام اجتماعاته المباشرة مع نظيره الايرانى فى جنيف تحت اشراف السكرتير العام للأمم المتحدة قد انتهت دون أن تسفر عن أى تقدم .

فلسطين :

٣ : وافق المجلس المركزى الفلسطينى على تكليف السيد ياسر عرفات برئاسة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بوضع نظام وأسس ولوائح العمل اللازمة للدولة الفلسطينية .

١٣ : ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلى مذبحة ضد سكان قرس تحالين بالضفة الغربية المحتلة .

١٨ : أكد السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية المستقلة وجود حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عبر الولايات المتحدة

: وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اعادة مناقشة القضية الفلسطينية بناء على طلب المجموعة العربية .

٢٠ : أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا رفضها لمقترحات اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى باجراء انتخابات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

٢٥ : أعلن ابو اياد نائب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أن الزعماء الفلسطينيين من جميع المنظمات الفلسطينية قد وافقوا على اقتراح رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق شامير باجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة شريطة ان يكون ذلك جزءا من التسوية الشاملة للمشكلة .

٢٦ : أعلن ابو اياد أن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض اجراء انتخابات بالأراضى العربية المحتلة ما لم تكن تحت اشراف الأمم المتحدة وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية .

كوبا :

٥ : دعا الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف امام الجمعية الوطنية الكوبية الى التوصل الى حلول سلمية للصراع فى امريكا الوسطى وأعلن رفضه لمبدأ تصدير الثورة أو الثورة المضادة .

كوريا الجنوبية :

١٧ : تلقت حكومة كوريا الجنوبية رسالة من كوريا الشمالية تتهمها فيها بتدمير جهود تحسين العلاقات بين البلدين .

كينيا :

٢٨ : صوت البرلمان الكينى بالاجماع على سحب الثقة من جوزيف كارانجا نائب الرئيس دانيال أراب موى .

لبنان :

٣ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية فى لبنان دعوة الدكتور سليم الحص رئيس الحكومة المدنية لتقاعدهما معا لتسهيل تسوية الأزمة اللبنانية .

١٩ : أسفرت الاتصالات الدولية حول تدهور الأوضاع فى لبنان عن تفاهم على قيام بيريز ديكويلار السكرتير العام للأمم المتحدة بجهود لوقف اطلاق النار فى لبنان .

٢٠ : بعث العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المسيحية اللبنانية برسالة الى جميع الزعماء العرب ناشدهم فيها الوقوف فى وجه ما اسماه بالمؤامرة السورية على سلامة وعروبة لبنان .

١١ : تجددت القوات السورية فى لبنان والقوات الموالية لها وبين قوات العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية .

٢٧ : قرر مجلس وزراء خارجية ... العربية فى تونس وقف اطلاق النار نهائيا فى لبنان اعتبارا من ظهر يوم

الجمعة ٢٨/ ٤ ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق الجوية والبرية والبحرية وفتح كافة المعابر بين شطرى بيروت وذلك لمدة ٣ اشهر تقوم خلالها اللجنة الوزارية العربية بايجاد حل ثابت ونهائى لأزمة لبنان .

٢٩ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية فى لبنان الامتثال لقرار الجامعة العربية بانهاء الحصار حول مختلف الموانى والموانىء الساحلية فى بيروت .

: اكد مسئول لبنانى موال لسوريا أن القوات السورية لن تنهى حصارها حول مواقع القوات المارونية ما لم ترفع الحصار المفروض حول موانى بيروت .

ليبيا :

٢٢ : أعلنت ليبيا انها لن تشترك فى أية قمة عربية تحضرها مصر تعبيرا عن معارضتها لحضور أية قمة تشارك فيها دولة عربية تعترف باسرائيل .

٢٣ : أعلن فى جنيف عن انشاء جائزة دولية لحقوق الانسان باسم العقيد معمر القذافى على غرار جائزة نوبل ولكن للعالم الثالث فقط .

مالطة :

٤ : تم تنصيب مستر نابوتى وزير الخارجية المالطى السابق رئيسا جديدا لمالطة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١٢ : عقدت فى عمان محادثات بين الملك حسين عاهل الأردن والرئيس حسنى مبارك حول تطورات القضية الفلسطينية .

٣٠ : اندلعت مظاهرات واضطرابات فى مدينة معان الأردنية وعدة مدن وقرى أخرى احتجاجا على ارتفاع الأسعار .

٢٠ : المح السيد زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن الى ان عدم تسلم بلاده لمستحقاتها من المعونة العربية هو سبب الأزمة المالية التى اندلعت بسبب المظاهرات فى البلاد .

٢٦ : اعلن الملك حسين ان انتخابات تشريعية جديدة سوف تجرى بالأردن قريبا بعد أن زالت العوائق من أمامها وبعد فك الأرتباط مع الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢٧ : صدر مرسوم ملكى بتشكيل الحكومة الأردنية الجديدة برئاسة المشير زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى .

المملكة العربية السعودية :

١١ : وافق مجلس الوزراء السعودى على اتفاقية انشاء النخبة السعودية المصرية المشتركة واتفاقية عدم التدخل فى الشئون الداخلية واستخدام القوة بين السعودية والعراق .

المملكة المتحدة :

٦ : وقع الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ثلاث اتفاقيات تتعلق بالاستثمارات البريطانية فى الاتحاد السوفيتى وتأشيرات دخول البريطانيين وقيام بريطانيا ببناء مدرسة فى أرمينيا التى دمرها زلزال ديسمبر ١٩٨٨ .

٢٥ : أعلنت منظمة العفو الدولية ومقرها لندن أن مائة دولة من بين ١٨٠ دولة لاتزال تنفذ عقوبة الاعدام وان السود اكثر ضحايا بالولايات المتحدة .

المملكة المغربية :

١٧ : صرحت مصادر مغربية معنية بحقوق الانسان انه يوجد على الأقل الف مسجون سياسى فى شمال أفريقيا .

موريتانيا :

٢٥ : أعلن عن فرض حظر التجول فى نواكشوط ونواديبو عقب تفجر أعمال عنف ضد السكان السنغاليين فى موريتانيا .

ناميبيا :

١ : بدأ تنفيذ استقلال ناميبيا الذى تم توقيعه فى ديسمبر ١٩٨٨ فى نيويورك

٢ : شنت الطائرات الهليوكبتر التابعة لحكومة جنوب افريقيا هجوما ضد الوطنين فى ناميبيا مما ادى الى مصرع ٥٠ شخصا على الأقل .

٨ : اعلن سام نجوما زعيم منظمة جنوب غرب افريقيا (سوابوا) ان المنظمة امرت مقاتليها فى ناميبيا بوقف القتال مع قوات جنوب أفريقيا والتجمع استعدادا للانسحاب من الاقليم .

٩ : قررت منظمة (سوابو) وقف القتال فى شمال ناميبيا والانسحاب الى داخل حدود أنجولا .

هاييتى :

١ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة فى هاييتى .

٥ : قام الجنرال بروسبيرافريل الحاكم العسكرى لهاييتى بعزل ١٢ من كبار ضباط الجيش فى اطار حملة تطهير واسعة .

الولايات المتحدة الأمريكية

٣ : أعلنت الدول الصناعية السبع الكبرى موافقتها على خطة نيكولاى بريدى وزير المالية الأمريكى لتخفيض ديون العالم الثالث كما تعهد صندوق النقد والبنك الدوليان بتنفيذ الخطة .

: اكد الرئيسان حسنى مبارك وجورج بوش التزامهما بتحقيق السلام والعمل المستمر والمشترك لانجازه على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى وتوفير الأمن لاسرائيل .

٤ : أوضح تقرير رسمى أمريكى أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون دون مستوى الفقر بلغ ٣٢ مليونا و٥٠٠ الف مواطن يمثلون ١٣,٥ ٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة .

٧ : عقب محادثاته مع اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى دعا الرئيس الأمريكى بوش الى اجراء انتخابات نزيهة ونظيفة فى الأراضى المحتلة مع ترك الأطراف لتحديد ممثليها فى المفاوضات وتطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ :

١٠ : أعلن وزير الخارجية الأمريكى ان الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية او فرض السيادة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة وترفض استمرار احتلالها ولا تقر اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل التى يجب أن تظل موحدة على أن يتحدد موقفها النهائى ووضع الأراضى المحتلة من خلال المفاوضات .

١٢ : وافقت الولايات المتحدة على رفع الحظر الذى سبق وفرضته على ٢٣٠ مليون دولار كجزء من المساعدات المالية الأمريكية لمصر فى ميزانية عام ٨٨/ ١٩٨٩ .

استبعدت وزارة الخارجية الأمريكية لأول مرة - اسم منظمة التحرير الفلسطينية من قائمة الدول والمنظمات المتهمة بممارسة الأرهاب ووصفت

الانتفاضة الفلسطينية بأنها عمل من أعمال العصيان المدنى المقطوع الصلة بالارهاب ..

١٩ : اتفق الرئيس الأمريكى بوش والعاهل الأردنى الملك حسين على ضرورة العمل من أجل بدء عملية مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط .

٢٦ : أعلن ريتشارد شينى وزير الدفاع الأمريكى استجابته لطلب الرئيس جورج بوش بخفض ميزانية الدفاع للعام المالى القادمغو عقرة مليارات دولار ووصفه بأنه قرار مؤلم .

اليابان :

٥ : تعهدت اليابان بتخصيص قروض اضافية قدرها ٤,٥ مليار دولار للدول التى توافق على تنفيذ خطط الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى اطار خطة نيكولاس بريدى وزير المالية الأمريكية .

مايـــو ١٩٨٩

الاتحاد السوفييتى :

٢ : ذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن الاتحاد السوفيتى قرر تعيين الدبلوماسى جيناد تيراسوف كسفير متجول خاص لشئون الشرق الأوسط .

٣ :أعلن المجلس الأمريكى الخاص باليهود السوفييت أن ٤٥٥٧ يهوديا سمح لهم بمغادرة الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٩ .

٦ : أجل الزعيم السوفيتى جورباتشوف زيارة مقررة لليابان واتهمها بانتهاج سياسة مزدوجة فى علاقاتها بموسكو .

: أقر برلمان جمهورية لاتفيا السوفيتية قانونا بجعل اللغة اللاتينية اللغة الرسمية فى المصالح الحكومية ودوائر الأعمال بدلا من الروسية .

: أدى نصف مليون مسلم صلاة العيد بمسجد موسكو لأول مرة منذ الثورة السوفيتية .

١١ : ١٢ زار موسكو جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ، ووجه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نداء مشتركا لجميع الأطراف المتحاربة فى لبنان لوقف اطلاق النار لانهاء الحرب الأهلية وأكدتا تأييدهما لسيادة لبنان واستقلاله .

: اقترح الاتحاد السوفيتى عقد لقاء رباعى بينه وبين الولايات المتحدة واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينى ورفض وزير الخارجية الأمريكى الاقتراح .

: أبلغ جورباتشوف وزير الخارجية الأمريكى أن الاتحاد السوفيتى سيسحب من طرف واحد ٥٠٠ صاروخ نووى قصير المدى من أوروبا هذ العام واقترح عليه خفض قوات حلفى وارسو والأطلنطى بمقدار نصف مليون جندى وخفض ٤٠ الف دبابة من قوات حلف وارسو .

١٣ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته فى تشيكوسلوفاكيا .

١٥ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته من منغوليا .

١٩ : أعلن برلمانا جمهوريتى استوانيا وليتوانيا استقلال الجمهوريتين الاقتصادى عن الكرملين .

٢٥ : انتخب الشيخ حاجى الله شكور باشا زادة مفتى مسلمى القوقاز نائبا فى البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .

: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب (البرلمان) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف أمام البرلمان الجديد أرقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٣,٦ مليار دولار واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ - ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .

إثيوبيا :

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الاثيوبى ورئيس هيئة الأركان للاطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام .

١٨ : أعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .

: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب (البرلمان) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف أمام البرلمان الجديد أرقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٣,٦ مليار دولار واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ - ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .

إثيوبيا :

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الاثيوبى ورئيس هيئة الأركان للاطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام

١٨ : أعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

سيطرتها الكاملة على إسمرة عاصمة أقليم ارتيريا ومواصلة التمرد حتى يتم اسقاط النظام الحاكم .

: قررت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وقف إطلاق النار من جانب واحد وأعلنت انضمام ١٥٠ الف جندى اثيوبى لحركة التمرد .

٢٠ : أعلن الرئيس الأثيوبى منجستو هيلامارياام أن العديد من كبار ضباط الجيش انتحروا وتم اعتقال عدد آخر سيقدمون الى المحاكمة بعد فشل عملية الانقلاب .

الأرجنتين :

٢ : قررت حكومة الأرجنتين اتخاذ سلسلة من الاجراءات الطارئة من بينها تجميد الأسعار لمواجهة تصاعد معدل التضخم .

اعترف الرئيس الارجنتينى بفشل حكومته فى مواجهة الأزمة الاقتصادية .

١٥ : فاز كارلوس منعم مرشح الحزب البيرونى المعارض فى إنتخابات الرئاسة فى أول انتقال سلمى للسلطة منذ ٦٠ عاما وعودة الحزب البيرونى للحكم بعد ١٣ عاما .

٢٢ : وافق الرئيس راؤول الفونسين مبدئيا على اختصار رئاسته الحالية التى تنتهى رسميا فى ١٠ ديسمبر القادم والتعجيل بتسليم السلطة الى الرئيس المنتخب كارلوس منعم لاحتواء الأزمة الاقتصادية فى البلاد .

٢٤ : عدل الرئيس الفونسين عن قراره بالتعجيل بتسليم مهام السلطة الى الرئيس المنتخب وقرر تشكيل حكومة أزمة لمواجهة التدهور الاقتصادى بالبلاد .

٢٩ : أعلن الرئيس الفونسين خطة طوارئ لمواجهة أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها الأرجنتين .

٣ : قرر الرئيس الفونسين فرض حالة الطوارىء فى البلاد لمدة شهر .

استراليا :

٩ : تخلصت احزاب المعارضة الاسترالية من زعمائها فى انقلاب مفاجىء وأفسحت بذلك الطريق أمام تبنى سياسات محافظة .

اسرائيل :

٣ : اعترف اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى بأن المستوطنات فى الأراضى المحتلة قليلة الفائدة الأمنية وبأن قواته عاجزة عن حماية المستوطنين اليهود .

٤ : أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل أنه حتى لو ادخل عرفات تعديلا رسميا على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية فإن ذلك لن يجعل اسرائيل توافق على اجراء مفاوضات مع المنظمة □

: صرح وزير الدفاع الاسرائيلى بأن سوريا والعراق والسعودية تملك صواريخ أرض - أرض قادرة على اصابة تل أبيب .

١١ : أعلن مكتب الاحصاء الاسرائيلى أن عدد سكان اسرائيل قد بلغ ٤,٥٠ مليون نسمة بينهم ٨٠٠ الف عربى .

١٤ : وافقت الحكومة الاسرائيلية على خطة السلام التى اقترحها اسحاق شامير رئيس الوزراء بنسبة ٢٠ صوتا مقابل ٦ أصوات معارضة .

١٦ : أدانت منظمة الصحة العالمية الممارسات القمعية الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة .

١٧ : وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة على قرار يدين استمرار ممارسة اسرائيل لسياسة القبضة الحديدية فى الأراضى المحتلة خاصة تجاه المرأة الفلسطينية .

١٩ : قتل جندى اسرائيلى وأصيب ٧ بينهم قائد كتيبة واستشهد ٧ فلسطينيين فى أول معركة بالرصاص بين الفلسطينيين وجنود الاحتلال فى قرية بيت أولا بالضفة الغربية المحتلة .

٢١ : أذاع راديو اسرائيل أن الولايات المتحدة طلبت من اسرائيل الامتناع عن اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية حتى لاتكون عقبة أمام احتمالات دفع عملية السلام . كما بلغت الولايات المتحدة اسرائيل ضرورة تقديم تصور أشمل وأوسع مدى لما ستكون عليه المراحل القادمة فى عملية السلام مع مراعاة ربط هذه المراحل منذ بدايتها وحتى الوصول الى تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط .

٢٤ : اقر الكنيست قانونا يسمى قانون منع الارهاب يقضى بمصادرة أموال المنظمات الفلسطينية .

٢٨ : تعرضت مستوطنة المطلة فى شمال اسرائيل للقصف بصواريخ الكاتيوشا كما وقعت محاولة للتسلل الى المنطقة لقى فيها فدائيان مصرعهما واعتقلت اسرائيل فدائيين آخرين .

جمهورية افريقيا الوسطى :

٣٠ : قطعت افريقيا الوسطى علاقاتها الدبلوماسية مع السودان الذى رفض عبور طائرة رئيس افريقيا الوسطى اجواءه لزيارة اسرائيل .

افغانستان :

٢٤ : وصلت الى كابول امدادات عسكرية سوفيتية تشمل دبابات ومدفعية وعربات مصفحة فى إطار إظهار مساندة موسكو لحكومة نجيب الله فى الحرب ضد المجاهدين الأفغان .

٢٩ : طلب الرئيس الأفغانى نجيب الله الموالى لموسكو من الهند لأول مرة رسميا ، تقديم مساعدات عسكرية لقواته للتغلب على الموقف المتدهور فى مدينة جلال أباد التى يحاول المجاهدون السيطرة عليها .

المانيا الشرقية :

٨ : تظاهر فى مدينة ليبزج عدة آلاف من المواطنين للمطالبة بمزيد من الديمقراطية والانتخابات ذات المرشحين المتعددين .

المانيا الغربية :

١ : فشلت محادثات المستشار هلموت كول ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حول بدء المحادثات بين حلفى وارسو والأطلنطى بشأن خفض الأسلحة النووية قصيرة المدى من أوربا مما أدى الى توسيع حدة الخلافات بين دول حلف الأطلنطى .

٢٣ : أعيد إنتخاب الرئيس الألمانى الغربى ريتشارد فون فايتسكر لفترة رئاسة ثانية مدتها خمس سنوات عشية الذكرى ٤٠ لقيام المانيا الغربية .

أنجولا :

٢٠ : أعلنت حكومات جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا أنها توصلت الى حل خلافاتها حول أقليم ناميبيا وأنها اتفقت على المضى فى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال الى الاقليم حسبما يقضى بذلك القرار رقم ٤٣٥ لمجلس الأمن الدولى .

ايران :

١ : أعلنت ايران انها ستشترى مقاتلات قاذفة حديثة من دول لم تذكر اسمها وذلك لدعم قواتها الجوية . وانها ستشترى أسلحة أخرى من الاتحاد السوفيتى .

٥ : دعا هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى الفلسطينيين الى ضرب ومهاجمة المصالح الغربية وقتل الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين وتدمير المصانع وخطف الطائرات التابعة لهذه الدول لتصعيد الكفاح ضد اسرائيل .

٧ : ١٠ أجرت القوات المسلحة الايرانية مناورات عسكرية فى الخليج ومضيق هرمز .

٨ : ذكرت وكالة اسوشيتدبرس أن السلطات الايرانية أعدمت مئات الأشخاص وسط حالة من الاضطراب السياسى عقب انتهاء الحرب مع العراق .

١٨ : اتهم وزير الداخلية الايرانى السعودية بمنع الايرانيين من اداء فريضة الحج بناء على اوامر من الولايات المتحدة واسرائيل .

٢٤ : أفرجت ايران عن ٤٩ من أسرى الحرب العراقيين المرضى والجرحى .

٣٠ : أقرت ايران وكوريا الجنوبية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينهما الى درجة السفارة .

ايطاليا :

٤ : وافق مجلس النواب الايطالى بأغلبية ساحقة على رفع تمثيل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى روما الى وضع المفوضية العامة .

١٩ : أعلن شيرياكودى ميتا رئيس الوزراء الايطالى استقالته من منصبه وبها تنهار الحكومة ٤٨ فى ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية .

٣٠ : قررت الحكومة الايطالية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى الفلسطينى فى ايطاليا من مكتب اعلام الى مندوبية عامة لفلسطين .

باراجواى :

١ : أجريت فى باراجواى أول انتخابات رئاسية تشترك فيها أحزاب المعارضة منذ أكثر من ٦٠ عاما وتنافس ثمانية مرشحين من مختلف القوى السياسية . وفاز فيها مرشح الحزب الحاكم الجنرال اندرياس رودويجيز .

باكستان :

١٤ : أكد الجنرال ميرزا اسلام رئيس أركان الجيش الباكستانى أن الحرب فى افغانستان تدخل مرحلتها النهائية والحاسمة وستنتهى باسقاط الحكومة العسكرية الموالية للاتحاد السوفيتى فى كابول .

٢٥ : صدر قرار [illegible] الجنرال حميد غول رئيس جهاز المخابرات المسئول عن امداد الثوار الافغان بالأسلحة .

بلجيكا :

٤ : فشلت الدول ال ١٦ الأعضاء فى حلف الأطلنطى فى وضع حد الانقسام المتفجر داخل التحالف الغربى نتيجة الخلاف بين الولايات المتحدة والمانيا الغربية حول الصواريخ قصيرة المدى .

٢٩ : اقترح الرئيس الأمريكى بوش فى قمة حلف الأطلسى خفض القوات الأمريكية فى أوروبا بنسبة ٢٠٪ فى اطار خطة من اربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا . ووافق زعماء الأطلنطى على بدء المفاوضات مع موسكو لخفض الصواريخ وليس ازالتها بالكامل وذلك بعد التوصل الى اتفاق مع حلف وارسو على خفض الأسلحة التقليدية .

١١ : أعلنت المحكمة الانتخابية فى بنما الغاء الانتخابات الرئاسية والعامة بسبب ما وصفته بالتدخل الخارجى ووقوع عمليات تزوير واسعة النطاق وانتشار أعمال العنف .

بولندا :

١٠ : أعلنت نقابة تضامن المستقلة فى بولندا انه تم اكتشاف اجهزة تصنت اليكترونية فى مكاتبها المخصصة للاجراءات الانتخابية فى مدينة « سلويسك » .

١٧ : لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية وافق البرلمان البولندى على قانون يسمح بالشرعية للكنيسة الكاثوليكية فى بولندا .

تركيا :

٢٠ : هبط طيار سوفيتى بطائرته العسكرية من طراز ميج ٢٩ المتطورة فى أحد المطارات التركية وطلب اللجوء الى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعيدت الطائرة الى الاتحاد السوفيتى بدون الطيار .

جمهورية مصر العربية :

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لكل من الأردن والعراق وأجرى محادثات مع الملك حسين والرئيس العراقى صدام حسين وأكد الرئيس مبارك وصدام حسين التزام مصر والعراق بسيادة لبنان كقطر عربى شقيق عضو فى الجامعة العربية وبوحدته الوطنية الاقليمية .

: قرر مجلس وزراء الصحة العرب فى دورته غير العادية فى جنيف اعادة عضوية مصر الى المجلس .

وقعت مصر والولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات تحصل مصر بمقتضاها على ٤٧ مليون دولار منحا لا ترد لتحسين مستوى التعليم وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية بالقطاع الخاص وتمويل المشروعات الزراعية .

١٢ : زار مصر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولى عهد ابوظبى ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة .

: قرر المجلس الوزارى لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) عودة مصر للمنظمة والى الشركات والمؤسسات التابعة لها . ووافقت جميع الدول الأعضاء على عودة مصر مع تحفظ ليبيا وحدها .

١٤ : رفضت الخارجية المصرية طلب الاثيوبيين الرياضيين الذين طلبوا حق اللجوء السياسى لمصر .

١٦ : تلقى الرئيس حسنى مبارك دعوة رسمية من الملك الحسن الثانى عاهل المغرب لحضور القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء .

: زار مصر الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة أمير دولة البحرين .

١٧ : ابلغت مصر الولايات المتحدة الأمريكية تحفظاتها على خطة شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى لاجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة .

١٨ : ١١ زار مصر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

٢٠ : قرر الاتحاد العربى للنقل الجوى عودة مصر الى عضوية الاتحاد .

٢١ : عادت مصر رسميا الى ممارسة عضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية بعد غياب دام أكثر من ١٠ سنوات .

٢٢ : عقد لقاء الدار البيضاء على هامش مؤتمر القمة العربى الطارىء بين الرئيس مبارك وكل من الرؤساء القذافى والأسد وبن جديد .

٢٩ : تم فتح الحدود البرية بين مصر وليبيا.

: تم توقيع اتفاق مصرى أمريكى لتصنيع اجزاء من المقاتلة إف ١٦٪ فى مصر بواسطة الهيئة العربية التصنيع

: جرت تدريبات جوية مشتركة بين مصر والأردن اطلق عليها اسم (عين جالوت) واستغرقت اسبوعين .

٣٠ : زار القاهرة السيد أحمد قذاف الدم رئيس الاستخبارات الليبية . واستقبله الرئيس حسنى مبارك .

الدانمرك :

١٩ : وافق البرلمان الدنمركى على اقتراح الحكومة بالغاء المساعدات التى تقدم فى صورة قروض الى العالم الثالث اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٩ وابدالها بمنح لاترد تقدم الى الدول النامية .

جنوب أفريقيا .

١٤ : أعلنت جنوب أفريقيا أن قواتها استأنفت انسحابها عن إقليم ناميبيا .

جواتيمالا :

٩ : أعلنت حكومة جواتيمالا احباط محاولة انقلاب ضد حكومة الرئيس فينيسيوسيريزو الدنيا .

ستراسبورج :

٢٤ : دعا البرلمان الاوروبى حكومات الدول الاثنتى عشرة الأعضاء بالسوق الاوروبية المشتركة الى قطع كافة علاقاتها مع نظام اية الله الخمينى فى ايران والذى وصفه بانه نظام متخلف وطالب بطرده من الأمم المتحدة

السودان :

١ : أعلنت قوات المتمردين في الجنوب بزعامة جون جارانج وقف اطلاق النار ضد القوات الحكومية لمدة شهرة مالم يتم مد هذه الفترة .

١٢ : قررت حكومة السودان حظر أى نشاط للقوات التشادية التي دخلت أراضيه عقب الانقلاب الفاشل ضد حكومة الرئيس حسين حبرى وجردت هذه القوات من أسلحتها .

١٥ : أعلن وزير خارجية السودان أن دولة الامارات العربية المتحدة وافقت على اعادة سفيرها للخرطوم .

٢٢ : اتهمت السودان رسميا تشاد بالتورط في الاشتباكات القبلية المسلحة في اقليم دارفور غربى السودان .

سوريا :

١٤ : أصدرت رئاسة الجمهورية السورية بيانا أكدت فيه تأييد سوريا لعودة مصر الى مكانها الطبيعى في النضال العربى واعتبار مشاركتها في مؤتمر القمة العربى الطارىء بالمغرب تطورا ايجابيا وأشار البيان الى تحسن العلاقات المصرية السورية في الفترة الأخيرة .

١٦ : اتهمت سوريا ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية بتدبير حادث اغتيال مفتى لبنان حسن خالد .

السنغال :

٢٣ : عقد في داكار المؤتمر الوزارى لوزراء خارجية الدول الناطقة بالفرنسية [الفرانكفون] وأصدر عددا من القرارات حول أهم القضايا الدولية وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط ومشكلتا لبنان وناميبيا والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا وتعمير تشاد والوضع الاقتصادى العالمى ومشكلة المديونية الخارجية وقضايا البيئة .

الصين :

٩ : ١٥ : زار الصين الرئيس الايرانى على خامنئى .

١٥ : ١٨ : زار الصين الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف في أول زيارة من نوعها منذ ٣٠ عاما واكد بيان مشترك عن الزيارة اتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما وزيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعمل من اجل نزع السلاح الكامل لمنطقة الحدود المشتركة على ان يبدأ ذلك بخفض القوات في منطقة الحدود بما يحقق وعلاقات حسن الجوار . كما أكد البيان استمرار الخلافات حول بعض جوانب العقيدة الماركسية والنظرية الاجتماعية ، والخلاف حول شكل الحكومة الكمبودية بعد انسحاب الفيتناميين .

١٩ : فرضت القيادة الصينية الاحكام العرفية في العاصمة بكين وعدة مدن اخرى لمواجهة المظاهرات الطلابية في اخطر تحد يواجه النظام الصينى منذ ٤٠ عاما .

: أكدت مصادر صينية ان اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى قبلت استقالة تشاوتسى يانج زعيم الحزب والسكرتير العام .

٢٢ : امتنع الجيش عن تنفيذ الاوامر بقمع الاضطرابات في الصين .

٢٥ : اصدر الجيش الصينى بيانا اعلن فيه تأييده للأحكام العرفية .

٢٦ : ذكرت مصادر صينية ودبلوماسية غربية في بكين ان تشاوتسى يانج السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى وصاحب الاتجاه المعتدل قد عزل من منصبه ووضع رهن الاعتقال المنزلى كما اعفى وزير الدفاع من منصبه .

العراق :

٦ : لقى وزير الدفاع العراقى الفريق اول عدنان خير الله مصرعه في حادث تحطم طائرة هليكوبتر عسكرية .

٧ : صدر قرار جمهورى بتعيين الفريق اول الركن عبدالجبار شنشل وزير الدولة للشئون العسكرية وزيرا للدفاع .

سلطنة عمان :

٤ : قررت حكومة سلطنة عمان ان تقوم باستبدال طائراتها القديمة من طراز (هوكرهنتر) بطائرات جديدة من نوع (هوك) المقاتلة .. كما سيتم تزويد القوات المسلحة بصواريخ أرض جو من طراز (جافلين) . وقد أعربت حكومة سلطنة عمان خلال محادثاتها مع الحكومة البريطانية عن رغبتها في ايقاف صفقة الطائرات التورنادو وقد قامت الحكومتان باعادة النظر في ذلك .

٨ : أعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان حالة الانفراج الدولى تتيح فرصا ثمينة لصالح الالتفات الى القضايا الاقليمية وما يهمنا كعرب هى قضية الشرق الأوسط ضمن هذه القضايا الاقليمية .

١٤ : ١٦ قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الكويت اجرى خلالها مباحثات مع مع الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت .

١٦ : ١٨ قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الاردن اجرى خلالها مباحثات مع جلالة الملك حسين .

١٨ : ٢١ قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى مصر اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس حسنى مبارك . وصرح عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام بان المباحثات بين السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك التى جرت في القطار الذى اقلهما من القاهرة الى الاسكندرية قد تناولت العلاقات الثنائية بين السلطنة ومصر بشكل خاص والتنسيق بين البلدين الشقيقين في كل المجالات واضاف : بأن القضية الفلسطينية كانت محور الحوار بين الزعيمين وتم الاتفاق على ضرورة دعم مساعى السلام من اجل حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه ودعم القضية الفلسطينية في الساحات المختلفة . وقال أن السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك تدارسا خلال المحادثات القضية اللبنانية بكافة جوانبها ، وان وجهة نظر الزعيمين متطابقة في هذا الصدد .

٢٢ : أكد يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان قمة الدار البيضاء ستكون آخر القمم العربية الطارئة وقال انها قمة تحضيرية للقمة العربية العادية . وتتسم بانها تعقد في ظروف غير تصادمية . وقال : ان الموضوع الأكثر إثارة فيها هو عودة مصر الى الجامعة العربية ومشاركتها في أول قمة بعد المقاطعة .

٢٦ : اعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان كافة المسؤلين في الشرق الأوسط يجمعون على ان الحرب لا تجلب الا الموت والدمار والفقر والألم . وطالب في هذا الصدد اسرائيل بأن تستجيب لمبادرات السلام التى أعلنها الفلسطينيون . وأكد ان حل المشكلة الفلسطينية سيكون خطوة عظيمة للعالم العربى والعالم الخارجى . ودعا السلطان قابوس الى ضرورة الاسراع بحل الأزمة اللبنانية وأن يكون الحل على قاعدة تأتى من ارادة الشعب اللبنانى .

فرنسا :

٢ : استقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران في قصر الاليزيه رسميا الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات .

٣ : اعلن عرفات انه اقترح على المسئولين الفرنسيين تشكيل وفد عربى مشترك برئاسة مصر للتحضير للمؤتمر الدولى للسلام بالتعاون مع فرنسا .

٤ : فى ختام زيارته لفرنسا اعلن ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين انه طلب من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران القيام بدور الوسيط بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية نظرا لأن الرئيس ميتران على صلة بجميع الاطراف فى الشرق الأوسط .

١٩ : أكد الرئيس فرانسوا ميتران تأييد بلاده لحق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته المستقلة ودعا الى تصفية « الاستعمار الجديد » فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

فلسطين :

٢ : طالبت دولة فلسطين الانضمام الى معاهدات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة المدنيين فى زمن الحرب .

٤ : قام المستوطنون الاسرائيليون بتدمير واتلاف واحراق الممتلكات الفلسطينية فى مدينة الخليل بما فى ذلك احد المساجد المكتظ بالمصلين .

١٠ : اعلن بسام ابوشريف مستشار الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات استعداد م . ت . ف للتفاوض حول جدول زمنى ينظم انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة واحلال قوات دولية محلها للاشراف على اجراء انتخابات بها مؤكدا ضرورة ربط الانتخابات بخطوات اخرى فى عملية السلام .

١٢ : قررت منظمة الصحة العالمية تأجيل قرارها لمدة عام فى طلب منظمة التحرير الفلسطينية لقبول انضمام دولة فلسطين لها .

١٦ : رفضت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا والشخصيات الفلسطينية البارزة فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين خطة اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى لاجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة لأنها لاتعترف بالوجود الوطنى للشعب الفلسطينى ولا تتعامل مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة وتتجاهل القرارات الدولية بما فيها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ .

١٧ : داهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بمدينة بيت جالا بالضفة الغربية واعتدت بالضرب على المرضى والاطباء والممرضين ودمرت محتويات المستشفى .

١٩ : تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب رسمى للتوقيع على اتفاقيات جنيف لمعاملة اسرى الحرب والمدنيين فى وقت الحرب .

« انظر ايضا ايطاليا ٣٠/٥ ، فرنسا ١٩/٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ »

كمبوتشيا :

٢ : وجه هون شن رئيس الحكومة الكمبوتشية الدعوة للأمير نورودوم سيهانوك زعيم تحالف منظمات المقاومة الكمبوتشية للعودة الى بلاده وتولى منصب رئاسة الدولة وممارسة سلطاته التى حرم منها عقب انقلاب ١٩٧٠ الذى اطاح به .

الكويت :

٢١ : اعتقلت قوات الأمن الكويتية ٤٨ ايرانيا تسللوا الى الكويت بدون تصريح .

لبنان :

٢ : انهار وقف اطلاق النار الذى رتبته جامعة الدول العربية فى لبنان عقب تجدد القتال فى جميع الجبهات بين القوات السورية التى تساندها ميليشيات الدروز وبين قوات الجيش اللبنانى التابعة للعماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية .

٣ : وافق العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية على رفع الحصار عن الموانى التابعة للميليشيات .

١١ : وافق زعماء الأجنحة المتقاتلة فى لبنان على الالتزام مجددا بوقف اطلاق النار الذى دعت اليه الجامعة العربية .

١٢ : انهار اتفاق وقف اطلاق النار بعد ساعات وسقط ٤٠ صاروخا على بيروت الشرقية .

١٦ : لقى الشيخ حسن خالد مفتى الجمهورية اللبنانية مصرعه فى حادث اغتيال مدبر عندما انفجرت سيارة ملغومة فى موكبه فى بيروت الغربية .

ليبيا :

٢٩ : اعلن فوز المناضل الوطنى الافريقى نيلسون مانديلا المسجون بسجون جنوب افريقيا بجائزة حقوق الانسان التى تحمل اسم الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى .

(انظر ايضا مصر ٢٩ ، ٣٠/٥)

المجر :

٩ : اعفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المجرى يانوس كادار رئيس الحزب من مناصبه السياسية بما فيها رئاسة الحزب وعضوية اللجنة المركزية .

١١ : اعلنت المجر اجراء تعديل وزارى هام فى ٦ وزارات اساسية وذلك بهدف تنفيذ سلسلة من الاجراءات الاقتصادية الهامة وصفت بأنها تساهم فى انطلاق البلاد على الطريق الوعر المتمثل فى ازمتها الاقتصادية الراهنة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢٩ : قرر البنك المركزى الاردنى تخفيض قيمة الدينار الاردنى بنسبة ٥ر٥ ٪ وربطه بعدد من العملات الاجنبية بدلا من الدولار الامريكى فقط .

المملكة العربية السعودية :

١٨ : تصاعدت الحرب الاعلامية بين السعودية وايران مرة اخرى بعد توقفها فى اكتوبر ١٩٨٨ واتهمت الصحف السعودية ايران باللجوء الى الارهاب ضد المسلمين ، كما اتهم راديو الرياض قادة ايران بالسعى لبث الفتنة بين المسلمين .

٢٩ : اقترح الملك فهد عاهل السعودية ان تبحث الجامعة العربية تعديل ميثاقها الذى ينص على اتخاذ القرارات بالاجماع .

: رحب مجلس الوزراء السعودى بعودة مصر الى الجامعة العربية .

٣١ : اعلن الرئيس حسنى مبارك ان الملك فهد بن عبدالعزيز قد طلب انشاء كوبرى فى شرم الشيخ ليكون جسرا يربط بين مصر والمملكة العربية السعودية .

المملكة المتحدة :

١٠ : الغت اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى المعارض سياسة الحزب الخاصة بنزع الاسلحة النووية من جانب واحد وتبنت سياسة جديدة تنص على الاحتفاظ بصواريخ بولاريس وترايدنت النووية البريطانية واستخدامها كأدوات مساومة فى مباحثات خفض الاسلحة بين الشرق والغرب .

١٧ : اعلن مركز الابحاث العسكرية الاستراتيجية التابع لمؤسسة جينز العسكرية البريطانية ان الدول النامية ودول حلف وارسو تمتلك وتطور اعدادا متزايدة من الصواريخ النووية قصيرة المدى مما قد يغير بشكل كبير فى توازن القوى فى العالم .

٢١ : اعلنت الخارجية البريطانية ان الاتحاد السوفيتى قرر طرد ثمانية دبلوماسيين بريطانيين وثلاثة صحفيين انتقاما لطرد بريطانيا ثمانية دبلوماسيين سوفيت وثلاثة صحفيين لقيامهم بنشاطات لاتتفق مع وضعهم الدبلوماسى .

: اعلنت الخارجية البريطانية ان موسكو اعتبرت ثلاثة دبلوماسيين بريطانيين اشخاصا غير مرغوب فيهم وذلك ردا على قرار مماثل من لندن .

٢٣ : دعا ٥٨ نائبا بريطانيا يمثلون الاحزاب الرئيسية اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل الى التخلى عن التشدد والدخول فى عملية السلام بالتفاوض مع م . ت . ف والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين .

٢٥ : قررت الحكومة البريطانية طرد اربعة اعضاء من سفارة تشيكوسلوفاكيا فى لندن بتهمة التجسس وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ثلاثة بريطانيين من الدبلوماسيين ومسئول تجارى

المملكة المغربية :

٢٣ : ٢٦ : عقدت بالدار البيضاء اعمال مؤتمر القمة العربى الطارىء وشاركت فيه جميع الدول العربية بما فيها مصر لأول مرة منذ عشر سنوات ، ولم يحضر لبنان للاختلاف على من يمثلها .

: نجحت جهود الرئيس الجزائرى بن جديد فى عقد اجتماع بين الرئيس السورى حافظ الاسد والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى الدار البيضاء .

: كانت اهم قرارات المؤتمر استمرار دعم الانتفاضة الفلسطينية وتشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثانى لمتابعة عقد المؤتمر الدولى للسلام وتأييد العراق للحفاظ على سيادته ودفع الجهود لاقرار تسوية سلمية مع ايران ، وتحقيق الوفاق الوطنى فى لبنان وتشكيل لجنة ثلاثية من الزعماء العرب لانهاء الازمة .

منغوليا :

١٧ : اعلنت حكومة منغوليا رفع درجة التمثيل الدبلوماسى لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى عاصمتها الى درجة سفارة لدولة فلسطين .

موريتانيا :

٢٣ : استدعت موريتانيا سفيرها لدى السنغال .

نيجيريا :

٤ : اعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نيجيريا رفع الحظر المفروض على تشكيل احزاب سياسية فى البلاد بصورة جزئية بحيث يسمح بانشاء حزبين فقط يحق لهما الاشتراك فى انتخابات ١٩٩٢ .

: أكد الرئيس بابا نجيدا ان الدستور الجديد احتفظ بما نص عليه دستور ١٩٧٩ فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية حيث يحق لكل ولاية فى الاتحاد الفيدرالى النيجيرى تطبيق الشريعة اذا ارادت مع استحداث تعديل جديد ينص على الا تطبق إلا على المسلمين فقط .

٧ : اعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نيجيريا وقائد الجيش انه سيتخلى عن منصبه العسكرى ويترك مقعد السلطة بعد انتخاب رئيس مدنى للبلاد فى اكتوبر ١٩٩٢ واكد ان نيجيريا تمر بمرحلة انتقالية من الحكم العسكرى الى حكم المدنيين وفقا لجدول زمنى .

٢٧ : تفجرت اضطرابات واسعة النطاق فى نيجيريا احتجاجا على تنفيذ خطة صندوق النقد الدولى وتنفيذ برنامج تقشف فى قطاعات عديدة .

الهند :

٢٢ : اجرت الهند بنجاح تجربة اطلاق صاروخ متوسط المدى يصل مداه الى ٢٥٠٠ كيلومتر .

هولندا :

٣ : قدمت حكومة هولندا استقالتها الى الملكة بياتريس لخلاف حول تمويل خطة لمكافحة تلوث البيئة .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : اكدت الولايات المتحدة رفضها لانضمام فلسطين الى منظمة الصحة الدولية كعضو كامل العضوية .

٥ : اعلن الرئيس الامريكى بوش رفضه ازالة الصواريخ قصيرة المدى من المانيا الغربية .

٨ : اصدر الكونجرس الامريكى قرارين بمعارضة انضمام منظمة التحرير الفلسطينية لعضوية منظمة الصحة العالمية .

٩ : وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة المساعدات الخارجية فى مجلس النواب الامريكى على المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر والتى تبلغ ٢ر١ مليار دولار فى ميزانية عام ١٩٩٠ دون اجراء تخفيضات عليها و ٣ مليارات لاسرائيل و ٢ر٥٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية للاردن مع استمرار القيود على تزويده بالاسلحة .

١٢ : امر الرئيس الامريكى بوش بارسال تعزيزات عسكرية الى القواعد الامريكية فى بنما لحماية الرعايا الامريكيين هناك بعد تفجر اعمال العنف فى البلاد بسبب تزوير الانتخابات الرئاسية .

١٦ : وافق مجلس النواب الامريكى على مشروع قرار بوقف دفع حصة الولايات المتحدة او أى منظمة متخصصة تابعة لها فى حالة موافقتها على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بمنحها العضوية الكاملة .

١٩ : اكد توماس بيكرنج رئيس الوفد الامريكى فى الأمم المتحدة ان الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل سلطة احتلال فى القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وانها تتحمل نتيجة مسئولية حماية المدنيين فى هذه الأراضى المحتلة وفقا لاتفاقات جنيف ولاهاى .

٢١ : اعرب الرئيس الفرنسى ميتران عن تأييده المطلق للمقترحات الامريكية الجديدة الرامية الى تسوية الخلافات التى نشبت داخل حلف الاطلنطى حول تطوير ونشر طراز جديد من الصواريخ النووية قصيرة المدى .

: اعلنت الولايات المتحدة مجددا رفضها المطلق للمقترحات الالمانية الغربية التى تطالب باجراء مفاوضات مع الاتحاد السوفيتى لخفض هذه الصواريخ فى أوروبا .

٢٢ : طالب جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى اسرائيل بوقف الاستيطان والاعتراف بحقوق الفلسطينيين وقال ان الوقت قد حان لحوار جاد بين اسرائيل والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .

٢٦ : ابلغ الرئيس الامريكى بوش اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى قلقه من تصاعد اعمال القمع ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة واعرب عن امله فى التزام الاسرائيليين والفلسطينيين بأقصى درجات ضبط النفس .

اليابان :

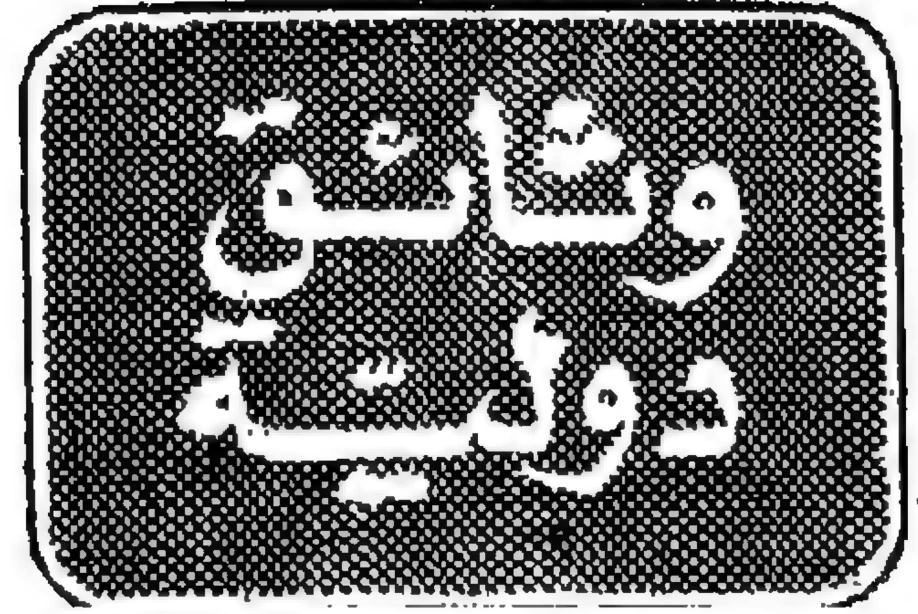
٣٠ : اعلن البنك المركزى اليابانى رفع سعر الفائدة على القروض المصرفية بنسبة ٠,٧٥ ٪ لأول مرة منذ ٩ سنوات .

يوجوسلافيا :

٣ : بدات يوجوسلافيا بالسماح بوجود كل انواع الملكية الخاصة والجماعية على قدم المساواة .

١٥ : تسلمت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية الجديدة برئاسة الدكتور يانذورنوفيتش مقاليد السلطة فى البلاد لمدة خمسة اعوام بعد انتهاء مدة رئاسة هيئة الرئاسة الجماعية الحالية التى يرأسها الرئيس اليوجوسلافى رائف دذرائيفيتش .

٢٨ : توجه وفد من رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف ــ الحزب الوحيد فى يوجوسلافيا ــ لزيارة اسرائيل وذلك للمرة الاولى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٧ .



بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى إلى افريقيا الوسطى

١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٩

بناء على دعوة من السيد/ ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى ، قام السيد الدكتور/بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية الى جمهورية افريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة عقدت فى بانجى فى الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى برئاسة السيد الدكتور/بطرس بطرس غالى والسيد/ميشيل بيزرا بريا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التى حازت رضاء الطرفين .

أستقبل الجنرال اندريه كولينبا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والرئيس المؤسس لحزب التجمع الديموقراطى الافروسطى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذى سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من أخيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الدكتور بطرس غالى اجتماعات مثمرة مع مسئولى الدولة والحزب الاتى بيانهم :

- السيد/ موريس مينو : رئيس الجمعية الوطنية .
- السيد/ جوزيف مابنجى : السكرتير التنفيذى لحزب التجمع الديموقراطى الافروسطى .
- السيد/جان لوى بسميس : وزير التعليم الوطنى والتعليم العالى .
- السيد/ جان ويلبيبو ساكو : وزير الصحة .
- السيد/ ميشيل سالى : وزير الطاقة والتعدين .
- السيد/ تيودور باجا يامبو : وزير الزراعة .
- السيد/ جان بنجى : وزير الثقافة والفنون .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى بالمستوى الممتاز للعلاقات بين الدولتين ، وهى علاقات قائمة فى اطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، واعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى توثيق وتدعيم وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات .

وفى هذا الصدد تم توقيع بروتوكول التعاون بين حزب التجمع الديموقراطى الافروسطى والحزب الوطنى الديموقراطى المصرى ، والبرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى والتقنى والعلمى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية افريقيا الوسطى فى مجالات الاعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

ومن جهة أخرى عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية .

وبالاضافة الى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى بالاستمرار فى دعم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

اخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة الاندوجو الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدا من جديد أن التطبيق الفعلى لهذه النتائج يدعم أسس التعاون فى اطار مجموعة الاندوجو . كذلك أتفق الجانبان على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزارى السادس لمجموعة الاندوجو المقرر عقده فى بانجى عام ١٩٨٩ .

أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادىء ميثاقها ، وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الافريقى . وفى هذا الصدد أعلن الجانبان عن عزمهما على مواصلة العمل على تطبيق اعلان أديس ابابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على انشاء منظمة الوحدة الافريقية .

وعند تناول الموقف فى الجنوب الافريقى ، رحب الجانبان بالاتفاقيات التى تم توقيعها يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استقلال ناميبيا ، واعربا عن تطلعهما الى الاحتفال - سويا - بانضمام هذا البلد الافريقى الجديد الى كل من منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى .

وفيما يتعلق بمشكلة الابارتيد والتمييز العنصرى ، فقد ناشد الجانبان مجدداً المجتمع الدولى مواصلة جهوده من أجل القضاء على هذه الممارسات البغيضة .

وبالنسبة للموقف فى تشاد ، اكد الجانبان مجدداً احترامهما الكامل لسيادة تشاد ووحدة اراضيها ، ورحبا بالجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من اجل تحقيق المصالحة الوطنية ، واعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع الليبى - التشادى ، وفى هذا الصدد رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد

أهمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ذات الصلة ، ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لافريقيا . وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المبحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لافريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الافريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الافريقية عقد ندوة خاصة بالديون الخارجية لافريقيا فى القاهرة خلال شهر اكتوبر ١٩٨٩ .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، ورحبا بإعلان دولة فلسطين المستقلة فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان مجدداً أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وبمشاركة جميع الاطراف المعنية يهيء أفضل الفرص للوصول الى حل سلمى عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

أما عن الحرب بين العراق وايران ، فقد رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين الدولتين وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى نص على وقف اطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الافريقى والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الافريقية والعربية .

أكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور الاساسى البناء الذى تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى والتعايش السلمى بين جميع الدول ، واعادا تأكيد ايمانهما بسياسة الحركة إزاء الكتلتين كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل اعلاء مثل الحركة ، ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدمسالانحياز الذى عقد فى نيقوسيا (قبرص) من ٧ الى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة الى التشاور والتنسيق بين الدول الاعضاء فى اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده فى بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالميا وشاملاً ومفتوحاً لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية ، ونوها بأثر التقارب بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التى تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل فى أن تمتد الارادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية اقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التى تواجه حاليا مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وقد أعرب السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى باسم وفده وباسمه الشخصى - عن شكره وتقديره ، للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية أفريقيا الوسطى . ووجه سيادته دعوة للسيد/ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، وقد قبل السيد/ ميشيل بيزرا بريا هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم فى بانجى فى ١٩ يناير ١٩٨٩

عن حكومة : جمهورية مصر العربية
الدكتور/ بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة
جمهورية افريقيا الوسطى
ميشيل بيزرا بريا
وزير الخارجية

بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الى زائير

١٢ - ١٦ مارس ١٩٨٩

بناء على دعوة من السيد الدكتور/بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد المواطن موبوتو نيوا وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٢ الى ١٦ مارس ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٥ مارس ١٩٨٩ الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى ، والسيد المواطن/موبوتو نيوا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التى حازت رضا الطرفين .

وقد استقبل السيد الدكتور/عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية السيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير الذى أبلغ سيادته رسالة صداقة وتضامن شفوية من السيد الماريشال موبوتو سيس سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير لابلاغها للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، والسيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وهى علاقات قائمة فى اطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى توثيق وتكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات .

ومن جهة أخرى ، عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الافريقية والدولية الراهنة ، ووعدا باستمرار التشاور بينهما على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للبحث عن حلول لهذه المشاكل .

وبالاضافة الى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجدداً عن إلتزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير بالاستمرار فى دعم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى ، تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٢١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وأكدا من جديد ، اقتناعهما بأن التطبيق الفعلى لهذه النتائج يدعم أسس التعاون فى اطار مجموعة الأندوجو . كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق بينهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده فى عام ١٩٨٩ .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لافريقيا ، وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لأفريقيا .

وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الافريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الافريقية بعقد ندوة دولية خاصة بالديون الخارجية لأفريقيا فى القاهرة خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى - الافريقى ، والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الافريقية والعربية .

اكد الجانبان مجدداً إلزامهما بدعم الدور الأساسى البناء الذى تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى اللازم لتعاون الدول مع بعضها البعض .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، واكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد ، أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل فى أن تمتد الارادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية اقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التى تواجه حاليا مخاطر تهدد خطط التنمية بها .

تطبيقاً لبروتوكول التعاون الموقع فى عام ١٩٨٧ بين البلدين فى مجال الطاقة وبهدف الاستفادة من الطاقة الكهربائية والمائية الموجودة فى جمهورية زائير ، اتفق الطرفان على القيام بدراسات جدوى لمشروع ربط شبكتى الكهرباء فى البلدين . وفى هذا الصدد قررا اعادة تأكيد الاتصالات التى سبق أن قامت بها الدولتان بطريقة منفردة مع بنك التنمية الافريقى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل الحصول على التمويل اللازم لهذه الدراسة .

وقد أعرب المواطن موبوتو نيوا عن شكره وشكر وفده للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه ووفده بجمهورية مصر العربية ، وجدد سيادته الدعوة الموجهة للسيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية بزيارة جمهورية زائير . ومن ناحية أخرى أكد سيادته الدعوة التى سبق توجيهها الى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية زائير . وقد قبل كل من السيد الدكتور عاطف صدقى والسيد الدكتور بطرس غالى هذه الدعوة بسرور ، وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى القاهرة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٩

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية زائير
دكتور/ بطرس بطرس غالى	موبوتو نيوا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الدولة للتعاون الدولى

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨

« .... مما تفخر به الجماعة العلمية العربية ، أن البحث عن مشكلات النظام العربي لم يعد حكراً كما كان من قبل على الباحثين الأجانب ، الذين كانوا بخطابهم الاستشراقي ، بكل ما يحفل به من تحيزات تمليها مصالح شتى ، يؤثرون على وعينا بمشكلاتنا ، من خلال التضخيم من السلبيات ، والتركيز على عوامل التناقض والخصوصية ، والتهوين من عوامل التشابه ، ونفى قدرة الأمة العربية على تبنى مفهوم متجانس للعالم .

انتهى هذا العهد ، ونشأ جيل من علماء السياسة العرب ، الذين مارسوا البحث في موضوع النظام العربي ، مطبقين مناهج علمية دقيقة ، ولكن أهم من ذلك تبنيهم رؤية قومية ملتزمة ، لم تمنعهم في كثير من الأحيان من الموضوعية الواجبة ، ولا من ممارسة النقد والنقد الذاتي أحياناً .

ويمكن القول أن اتجاهات البحوث العربية في العقود الأخيرة ، تركزت على ثلاثة موضوعات رئيسية وهى ان كانت مترابطة ، إلا أنها متمايزة في نفس الوقت .

أولاً : بحوث عن الجامعة العربية وتقييم دورها وقياس فاعليتها في مجال العمل العربي المشترك ، ومناقشة سبل تعديل سياقها وتطوير مؤسساتها وتحديثها .

ثانيا : بحوث عن النظام العربي ، نشأته ومراحل تطوره وأزماته ومستقبله .

ثالثا : بحوث عن استشراف مستقبل الوطن العربي ، مع تركيز واضح على قضية التجزئة والوحدة » ....

« وليس غريبا أن يستقطب النظام العربي ومشكلاته اهتمام الباحثين الافراد ومراكز الابحاث المتخصصة فهو قضية الحاضر والمستقبل ، في عالم يتطور بسرعة ، على أساس من التكتلات الاقليمية الكبرى ، في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي تفرض بذاتها وبحكم قوانين حركتها ضرورة تغيير الهياكل السياسية على المستوى القطري والاقليمي والعالمي . ومن هنا يصبح بحث حاضر ومستقبل النظام العربي مسألة جوهرية . »

(من المقدمة)

economic groups are presented to the new Council as valuable experiences and sources of inspiration, such as the GATT the EFTA and the LAFTA. A special stress is made on the Common Market and its achievements

The author concludes by stating the capacity of the four states-members in the ACC to assume their duties concerning their common development and prosperity. Structural economic similarities between these states make coordination and cooperation possible, through big common projects with mutual benefits and expanding trade inside the ACC.

Conflict, no study exists on the actual Egyptian nuclear option. The author tries to fill this gap. After having defined some methodological remarks viewed as necessary, the author tries to trace the evolution of the Egyptian nuclear option, which has begun with its identifiaction with the use of nuclear energy in order to produce electricity (a project that has finally been freezed since July 1986). Part I of this study deals with the evolution that happened in the official Egyptian conception of the Israeli nuclear capacity and the Egyptian reaction to it. Part II tries to view the changes that have influenced the Egyptian behavior and their consequences especially in the eighties. Finally, Part III tries to explain the impact of some defined factors on the Egyptian nuclear option. The study ends up by giving some answers to questions submitt ted in the introduction, such as the affirmation that nuclear capacity (for peaceful as well as military uses can only be a symbol of an accumulation of ptactical civilizational and multidimensional results. It is not a mean to power but rather a result of a reaction between many other factors, such as political, economic and social ones. Therefore, it is an error to adopt the only criterium of military power balance compared with the Israeli protagonist and one should deal with the matter as a whole civilizational challenge. Here, electric nuclear power beeones no less important than nuclear armement. If the latter symbolizes a military strenghth, the former reflects the whole power that ensures the efficiency in the use of the military weapon, when faced with the ennemy. (P. 24)

- THE PALESTINIANS & THE FORCE CONFLICT

Dr. Shafik EL- GABRA

The « intifada », initiated in December 1987, has brought new concepts about the use of violence and force. In this study, the author tries to define the nature of this phenomenon and the force that it represents, as a civil resistance coming from an unarmed palestinian society facing an armed israeli regime.

In the first part, a historical frame is given about the force concfict in the occupied palestinian land. Since 1967, the Palestinian resistance has been a reaction to the Israeli military superiority, imposed on palestinians i.e. a political struggle but having a military character, although reflecting a failure to create military bases inside the occupied territories. Thus, from 1967 to 1971, liberation from outside was predominating in the ranks of the palestinian resistance, while waiting for a political settlement. Then, since 1973, the palestinian action aimed at liberating territories occupied in 1967, while resistance has covered all fields: political, cultural, administrative and economic.

The second part deals with the « intifada » itself that has carried the palestinian society from « history to the present and partly to the future ». The new force was a total revolution aiming at the « rapid and violent destruction of existing institutions and mobilizing new sectors of the society in civil rebellion, in order to buildup new political institutions. It has created a new balance of forces inside occupied Palestinian land.

Througght the «intifada» the Palestinians have discovered their new strenghth. They have learnt, through a painful practice and challenge while unarmed,- that are the most difficlt ways of indulging into violent action-the limits of their ennemy's strenghth. While challenging such a force, they are trying, with strong determination, to transmit the «intifada»'s message about this force and its limits, first to the public and second to the decision-makers in Israel. (P. 60)

- THE ARAB COOPERATION COUNCIL & PROSPECTS FOR ECONOMIC INTEGRATION. Dr. Rabah RATIB.

The author tries to present a clear picture of this new arab regional organism Is it a council «of poors» facing a «rich» one that is the Gulf Cooperation Council? What are the prospects for an Arab Common Market?

The first part presents the Arab Cooperation Council (ACC), its aims, then to what extent is it conform to the Arab League's Charter? and finally the author makes a comparative analysis of the ACC and the Gulf Cooperation Council.

The second part deals with the prospects for an economic integration to be initiated between the four states-members of the new Council. Such an endeavour leads the author to review the economic reality in the four states members in the ACC.Then he tries to see what prospects exist for a coordination between national economic policies and plans adopted by these states and how they will be able to overcome the imbalances and distortions that dominate their economies. Some existing forms of



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- **Ahmad Youssef Al Karie**

Editorial Assistants :

- **Nabya Asfahany**
- **Sawsan Hussein**

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds,
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

Contents

The author deals with the general rules that command arbitration as well as its implementation, concerning the Taba case. His analysis leads him to study three main points: the first point tries to define the real content of an international arbitration, with its characteristics and varieties, while the second point deals with the agreements that come out of an international arbitration and their specific conditions and stresses here on the importance of such agreements as these are taken into consideration by court and have the same validity as a constitution or a fundamental law, from the beginning of the trial and until the verdict is pronounced. The third and last point concerns the implementation system followed in order to implement a decision delivered by an international arbitration court, and concludes that the importance of this system lies in the fact that the aim pursued by an international arbitration, as a peaceful mean to settle disputes, can be reached only when all parties concerned have committed themselves to the implematation of such an arbitration. The two parties concerned in the Taba case have complied in the 15th March 1989 to the decision delivered in the 29th September 1988 by the international arbitration court and thus, a peaceful settlement has closed this case. (P. 8)

While prolific academic studies deal with the Israeli nuclear capacity as well as the nuclear diplomacy and the impact of the Israeli nuclear nuclear factor on the outcome of the Arab- Israeli

AL-SIASSA AL-DAWLYA

97

JULY 1989

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

السياسة الدولية

□ أبعاد التضامن العربي في حرب أكتوبر

د. إبراهيم عبد الله المسلمي

□ محاولات التجديد ومستقبل أوروبا الشرقية

د. السيد أمين شلبي

□ تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير

د. محمد السيد سليم

□ مؤثرات الانتفاضة على اقتصاديات فلسطين وإسرائيل

د. عاطف كمال علاونة

□ مناظرات افريقية ... قضايا التسعينات

ملف العدد: د. محمد السيد سعيد

□ حركة عدم الانحياز والاتجاه نحو التحديث

ايمن السيد عبدالوهاب

٩٨

أكتوبر ١٩٨٩

الأهرام



العدد (٩٨)
أكتوبر ١٩٨٩

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في اول يوليو ١٩٦٥

الفهرس

سعر بيع النسخة :
داخل مصر : ١٢٥ قرشا
خارج مصر : لبنان ٧٠٠ ليرة ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، العراق ٢٠٠٠ فلس ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالاً ، المغرب ٣٠ درهما البحرين ١٣٠٠ فلس ، الدوحة ١١ ريالا ، دبى ١١ درهما ، أبوظبى ١١ درهما ، مسقط واحد ريال عمانى ، غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتا ، الخرطوم ٧ جنيهات ، لندن ٢٠٠ بنى

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات . اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٢٠ دولارا . باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٥ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦

الافتتاحية

إستراتيجية المستقبل لمنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز

مع غروب شمس يوم الرابع والعشرين من يوليو ١٩٨٩ ، بدأت رئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولمدة عام كامل .

انها المرة الثانية التى يتولى فيها رئيس مصرى مسئولية رئاسة هذه المنظمة الاقليمية منذ تأسيسها عام ١٩٦٣ ... وكانت المرة الأولى عام ١٩٦٤ ، عندما انتخب جمال عبدالناصر رئيسا للمنظمة بعد عم واحد من تأسيسها عندما عقدت القمة الأفريقية الأولى فى القاهرة . وقد جاء انتخاب عبدالناصر رئيسا لأفريقيا فى ذلك الوقت ، تقديرا لدور مصر البارز فى تأييدها ودعمها لحركات التحرير الأفريقية .

وبعد مرور خمسة وعشرين عاما يأتى انتخاب الرئيس حسنى مبارك تقديرا لسياسته فى خدمة القضايا الأفريقية على المستوى الدولى ولدوره فى دعم العلاقات الدولية والسلام العالمى ، وتأكيدا لمكانة مصر والثقة فيما تستطيع ان تقوم به لدفع القارة الأفريقية نحو التنمية والاستقرار والتقدم .

وفى الحقيقة ، ظلت مصر على مدى ربع القرن الفائت ، تحرص على تأكيد ايمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقى الكبير الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا ، ومسيرة نضالها البطولى من اجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم . كما تميزت ممارسات مصر ونشاطاتها داخل منظمة الوحدة الأفريقية ، بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها فى مواجهة المشاكل الأفريقية ، وفى مد جسور التعاون والترابط بين الدول الأفريقية جميعا فى كافة المجالات ، من اجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها .

واذ تعيش الدبلوماسية المصرية هموم افريقيا بفكرها ووجدانها ، فانه من الطبيعى أن يرتبط نشاطها عضويا بالقضايا الأفريقية ، وكان ذلك منذ ابداية الأولى لقيام منظمتنا ، ففى المؤتمر الأول للقمة الأفريقية الذى عقد بالقاهرة فى يوليو عام ١٩٦٤ ، نبهت مصر على لسان جمال عبدالناصر فى خطابه الافتتاحى للأخطار المحتملة الكثيرة ، وحددت من بينها أربعة على وجه التحديد :

أولا : خطر أن تتوه القيادات الثورية لقارتنا فى تعقيدات البيروقراطية ومشاكل السلطة بعد الحكم ، وتبتعد عن جماهيرها الواسعة .

ثانيا : خطر ان تتبدد الطاقات الثورية الشعبية التى صنعت الحرية السياسية ، والتى يتعين الحفاظ عليها وتوجيهها لتصنع الحرية الاجتماعية .

ثالثا : خطر ان تنتكس حركة التحرير فى بقية أجزاء القارة ويهتز أمام الشعوب المقاتلة مثلها الأعلى الذى تتطلع اليه .

رابعا : خطر أن يعود الاستعمار الى تحكم جديد أشد وأعتى من تحكم ماقبل الاستقلال ، تحكم يستمد ضراوته وشراسته من العجزومن الحاجة .

« ان شعب مصر الأفريقى ليفخر بالانتساب معكم الى الأسرة الأفريقية ، ويسعد بالارتباط بكم تراثا وحضارة ومصلحة »

من خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك
امام القمة الأفريقية الخامسة والعشرين
يوم ٢٤ يوليو ١٩٨٩

ومع أن افريقيا قد ناضلت نضالا بطوليا من اجل مواجهة هذه الأخطار ، وبالرغم من تسلحها بكل الوعى والادراك ، فمازالت هذه الاخطار فى جوهرها العام ومضمونها الأساسى ، هى التى تشكل التحديات الحقيقية لمسيرة الثورة الأفريقية صوب المستقبل الأفضل .

فالخطر **الأول** انما يكمن معناه فى مشكلة الديمقراطية بكل أبعادها وتعقيداتها ، ذلك ان ارادة الحياة فى القارة الأفريقية انما تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة الى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق الى العمل من أجل تحرير وتنوير الانسان الأفريقى وبعث الحيوية الخلاقة فيه .

وتدرك افريقيا اليوم بوضوح ويقين ، ان تاريخ الانسان يرتبط بتاريخ الحرية ، فحيث يذكو أوار الحرية ، تتفتح الملكات ويزدهر العلم ويعلو مستوى الثقافة والفن ويرقى المجتمع وتقوم الحضارات .

ولاشك ان اقرار منظمة الوحدة الأفريقية للميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب عام ١٩٨١ ، ثم انتخاب اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب عام ١٩٨٧ ، كان ادراكا من افريقيا بأن الأنماط الاجتماعية السائدة حاليا والتى تميل الى التفرقة وانعدام المشاركة السياسية ، من شأنه التشجيع على وجود قاعدة ضيقة لصنع القرارات والافتقار الى مناقشات شعبية حول السياسات الأساسية للتنمية الوطنية وحول تنفيذها .

إن احترام وحماية الديمقراطية الأفريقية ، ليس سوى تجسيد للجهود المبذولة للوفاء بمسئولية المستقبل الأفريقى ، لأن اطلاق طاقات الانسان الأفريقى ، هو وحده القادر على استخلاص مجتمعاتنا من آثار التخلف ، ودفعها الى آفاق التقدم الحديثة ، لكى تلحق بركب التطور ، وتعوض مافاتها فى زمن تتسارع فيه خطى العلوم والتكنولوجيا .

اننا نعيش اليوم والمسافة بيننا وبين من سبقونا الى التقدم لاتضيق مع جهدنا ، ولكن تزداد اتساعا بحكم الثورة العلمية واحتمالاتها التى تقارب احلام الخيال .

كما اننا نواجه دفعا متزايدا من آمال شعوبنا التى أضناها الحرمان وتريد أن تتجاوز الماضى وتهرع لاحقة بالمستقبل .

واما الخطر الثانى ، فهو الذى يتمحور حول مشكلة التنمية والتغيير الاجتماعى والاقتصادى ، ذلك أن شعوبنا ، حينما كافحت من اجل تحقيق الاستقلال ، انما ارادت الى جانب ذلك ، ان يكون الاستقلال مضمونا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، يصون كرامة البشر ، كما يصون الاستقلال كرامة الأرض .

وشعوبنا التى قاست وتقاسى من مهانة التخلف وأزمات الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية التى أودت بحياة الملايين ومازالت تتهدد ملايين أخرى بالجوع والتشرد ، لتعرف مدى أهمية تأكيد حق الشعوب والمجتمعات فى التنمية ، وضرورة توفيق تضامن قارى افريقى فعال من أجل تحقيق التعاون والتكامل .

ان بلداننا التى تضم أوسع الجماهير الأفريقية المتعطشة الى التغيير ، والطامحة الى التطور ، لمطالبة ـ أكثر من أى وقت مضى ـ بتوحيد

قوانا من أجل الكفاح معا والانتصار معا ، ذلك ان مايربط بيننا من وشائج الأخوة والمصير الواحد ، ومايواجهنا جميعا من تحديات هائلة ، ومشكلات معقدة ، ليفرض علينا تركيز الجهد فى بناء جسور التفاهم ، ويملى على حكوماتنا الانصراف الكلى الى أداء واجبها ، فى ثقة بالنفس لا تهتز ، وايمان بشعوبنا الطيبة لايتزعزع .

ان التحدى الذى يواجه افريقيا ، يتطلب منا جهدا جماعيا مشتركا يتناسب مع مستوى الهدف الكبير الذى عزمنا على تحقيقه من اجل اقامة التكامل الاقتصادى الأفريقى بحلول عام ألفين وفقا لخطة عمل لاجوس ، وهى الخطة التى اشتركت فى اخراجها ، وأتحمس من أجل تنفيذها .

ويظل الهدف الأهم للخروج من مأزقنا ، أن نواصل العمل على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا ، وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى داخل الجماعة الافريقية .

ان حكومة مصر ، التى تستهدى بخطة عمل لاجوس ، والتى تؤمن بضرورة استكمال الجهود من أجل دعم وتعميق علاقات التعاون الاقتصادى والتقنى بين مختلف الدول الأفريقية ، تواصل خطتها فى ايفاد آلاف الخبرات لكافة الدول الأفريقية الشقيقة ، على المدى القصير والمدى الطويل ، فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اسهاما فى خطة التنمية الأفريقية وبناء لسوق العقول الأفريقية المشتركة ، التى تمهد السبيل لسوق السلع الافريقية المشتركة ، واثراء لمفهوم التعاون بين الجنوب والجنوب .

ان على افريقيا أن تتمسك اليوم بوعى واصرار ، بشعار الاعتماد على الذات ، ذلك أن الاعتماد على النفس هو قبل كل شىء موقف فكرى ، واقتناع ذاتى بأن بوسع شعوبنا ان تحقق التنمية المنشودة ، وأن عليها ان تكتشف وسائلها واساليبها وغاياتها فى ذاتها ، ولاشك أن مسئولية هذا الموقف تقع ـ فى المقام الأول ـ على المثقفين والقادة الطلعيين من أبناء أفريقيا .

ان طلائعنا المثقفة وكادراتنا المتوثبة التى يربطها بأوطاننا وشعوبنا وشائج الحب والولاء ، عليها أن تتجه نحو جماهيرها فى تواضع وتفتح ، لتحمل افكارها وتطلعاتها ، ولتقيم معها الحوار الذى يذكى جذوة الابداع ، ويفضى الى حلول أصيلة وجديدة لقضايا التنمية فى بلادنا ، وذلك من خلال الالتحام بخضم الحياة الواقعية ، وبتفجير طاقات المشاركة الشعبية للملايين الأفريقية الصاعدة .

اننا نعيش فى عالم تزيد فيه مطالب الانسان الأفريقى ، الحقة والمشروعة ، ولايمكن الوصول الى قرب الوفاء بآمال شعوبنا الواسعة ، إلا بعمل منظم يقتضى تعبئة وطنية تقوم بالارادة الديمقراطية للشعوب ، ويفرض عليها ـ بالرضا والوعى ـ تضحيات لا مفر منها ، حتى يتحقق الانطلاق .

كفى افريقيا وقوفا فى مفترق الطرق ، ان قارتنا الثرية لتزخر بالحضارات والثقافات والموارد البشرية ، الى جانب مايكمن فى طيات أراضيها من خيرات فياضة وطاقات جبارة ، هى الكفيلة وحدها بأن تؤهلها ـ لو عرفت كيف توحد صفوفها ـ الى تبوء مكانة رفيعة بين سائر قارات العالم .

واذا كانت مصر مع شقيقاتها الأفريقيات ، تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الافريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى ـ الأفريقى ، داخل القارة وخارجها . وتؤمن مصر ايمانا عميقا بأن الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، فنقتنص الفرصة الواعدة ، فننفض عن اجهزة الحوار العربى ـ الأفريقى ، ما ران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

ولسوف تضع مصر هذه المهمة فى رأس قائمة اولوياتها فى مجال العمل الأفريقى المشترك ، ذلك أن الجمع بين العالمين العربى ـ والأفريقى سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا فى الحاضر .

ويجسد الخطر **الثالث** مشكلة العدوان العنصرى على حرية شعبنا الأفريقى فى جنوب افريقيا ، فعلى الرغم من انتصارات الحرية على مدى ربع القرن الفائت ، التى رفعت عدد الدول الأفريقية المستقلة الأعضاء فى منظمتنا من خمسة وثلاثين دولة الى خمسين دولة ، إلا اننا مانزال تعيش فى افريقيا واحدة من التحديات المهينة والأكثر استفزازا ، تلك التى تكمن فى أن التحرير الأفريقى لم يكتمل حتى الان ، طالما يجسد النظام العنصرى البغيض فى جنوب افريقيا الخطر الحقيقى أمام متقبل التطور والتقدم لشعوب القارة الأفريقية . فما فتئت حكومة جنوب افريقيا العنصرية تواصل ممارساتها فى التمييز والتفرقة فى أبشع صورة عرفتها الانسانية ، كما تواصل الزج بأبطال الحرية من أبناء المؤتمر الوطنى الأفريقى وعلى رأسهم المناضل مانديلا فى السجون ، وفى اجراء المحاكمات غير العادلة ، وفى اصدار أحكام الاعدام ضد المكافحين فى سبيل الكرامة وحقوق الانسان .

ان شعب ناميبيا البطل الذى ظل يواصل كفاحه الدؤوب ، بلا هوادة منذ عام ١٩٦٦ ، لم يرهبه الجنون العنصرى ، فمضى يرفع أعلام المقاومة ، وراء منظمة سوابو ، الممثل الشرعى الوحيد والقلعة القوية للشعب النامیبى ، التى قادت النضال الشرس من أجل تصفية احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لاقليم ناميبيا ، ومن أجل انهاء ذلك العدوان الصارخ على ارادة شعب ناميبيا ، حتى فرض اعلان استقلال ناميبيا فى أول ابريل ١٩٨٩ .

واذ يشرفنى اليوم أن أتوجه ـ باسم شعب وحكومة جمهورية مصر العربية ـ بتهنئة الشعب الناميبى الذى خاض حربا تحريرية ضارية فى مواجهة قهر الاستعمار وصلف العنصرية ، فانى أود التأكيد على أن أفريقيا كلها ستظل تحمل كل مشاعر

الاعزاز والاعجاب والتقدير لبطولات هذا الشعب ، ولتضحيات شهدائه الأبرار الذين يكلل هاماتهم غار الفداء والإقدام والخلود .

وفى الحقيقة ، فان شبنا الأفريقى فى ناميبيا مازال يخوض فى هذه اللحظات ، مواجهة حرجة مع طغيان وبطش ومؤامرات حكومة جنوب افريقيا ، اذ مايزال النظام الاستعمارى العنصرى فى بريتوريا ، يتحدى مشاعر الرأى العام الأفريقى والعالمى جميعا ، عن طريق وضع العراقيل أمام الارادة الشعبية وتدبير الخطط والمكائد من اجل تزييفها وفرض البهتان عليها .

ولكننا نحن أحرار افريقيا ، ومعنا أحرار العالم ، نقف اليوم لهم بالمرصاد من اجل المطالبة بالتطبيق الدقيق لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر فى سبتمبر ١٩٧٨ ، الذى جاء تجسيدا للارادة الاجتماعية لشعوب العالم ، والذى يتضمن خطة الأمم المتحدة التى تشكل الأساس السليم الذى لاقى اجماع الأسرة الدولية للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا ، عن طريق انسحاب قوات جنوب افريقيا ، واجراء انتخابات حرة تحدد لها يوم الخامس من نوفمبر ١٩٨٩ ، تحت اشراف المجتمع الدولى الممثل فى الأمم المتحدة .

وترى حكومة جمهورية مصر العربية ، التى تعتز بالاسهام بعدد من قوات الشرطة الدولية المكلفة بالاشراف على انسحاب قوات جنوب افريقيا من الوطن النامبيي الحبيب ، ان ماجرى ويجرى من احداث يؤكد اهمية تواجد قوات حفظ السلام الدولية بناميبيا ، بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات ، بما يكفل ادائها للمهمة المكلفة بها ، وحتى يتسنى للجهود المبذولة ان تصل الى اهدافها النبيلة ، ويحصل الشعب النامبيى الشقيق على حقوقه الكاملة فى الحرية والاستقلال .

واننا لندرك أن القوى المعادية لحرية الشعوب ، والعنجهية العنصرية الحمقاء لن تستطيع ايقاف ساعة التاريخ ، ولن تستطيع اعادة عقاربها الى الوراء . وان اقصى ماتستطيعه هذه القوى المعادية لحرية الشعوب ، لايمكن ان يكون اكثر من عارض عابر .. ومع ذلك ، فاننا لانستطيع ان نعتمد على حركة التاريخ وحدها ، وانما لابد من تدعيمها بنضال مشترك عميق ومتسع .

وفى الحقيقة ، فان شعبنا الأفريقى فى ناميبيا ليضرب المثل من جديد ، ويقيم البرهان الساطع ، على ان معارك الحرية لاتواجه إلا بالنضال الايجابى الواعي ، ولا تقاتل إلا على الأرض فى مواجهة قوى الاستعمار والعنصرية والصدام معها ، ولايمكن ان تكون لها غير نتيجة واحدة ، هى دحر الاستعمار وتصفية وجوده .

واننا لنحسب أن جنوب افريقيا ، قد حانت اليوم ساعة ادراكها للدرس التاريخى الذى لقنه لها ابناء شعبنا فى ناميبيا ، كما اننا نعلن للعنصريين المسكين بمقاليد الأمور فيها ، وبكل الوضوح والحسم ، ان استقلال ناميبيا ، هى البداية لعملية التحرير الشاملة ، لأشقائنا فى الجنوب الأفريقى ، ولسوف لايهدأ نضال شعوب القارة بأسرها وكل احرار العالم ، حتى يتم تصفية بؤرة التمييز العنصرى والابارتيد فى جنوب افريقيا ، التى ستظل تصدم الضمير الأفريقى والضمير الانسانى فى كل مكان .

وعلينا ان ندرك ـ فى ذات الوقت ـ ان النضال الذى تخوضه افريقيا ضد جنوب افريقيا لايقف عند حدود افريقيا ، وانما يتجاوزه الى النطاق العالمى ، اذ يقف الى جانب نضالنا كافة الشرفاء واصحاب الضمائر الحية حتى فى داخل جنوب افريقيا . واذا ماأضيف الى ذلك ، الغليان الداخلى الذى يجتاح شعبنا الأفريقى فى الجنوب ، وماتخوضه حركات التحرير من كفاح لايكل ، فان بشائر النصر وارتفاع رايات الحرية على كل افريقيا ، ستكون حقيقة آتية فى يوم قريب لاريب فيه .

واخيرا فان الخطر الرابع هو الذى يتمثل فى « المشكلة الاقتصادية » . وفى الحقيقة فان قارتنا تواجه منذ الاستقلال وحتى الان ، ماأسميه بتحديات الحياة ، أو قل تحديات البقاء . فافريقيا لاتزال تئن تحت وطأة التخلف المروع الذى تعيش فى ظلاله اغلبية شعوب القارة . وهو يصنع تفاوتا سحيقا بين مستويات المعيشة على ارضها ، ومستوياتها على قارات اخرى سبقت فى التقدم . وهذه مشكلة لاتمس كرامة القارة وحقوقها المشروعة فحسب ، وانما هى ذات اثر خطير على السلام العالمى . فكيف يمكن ان يستقر السلام بين الغنى الفاحش وبين الفقر المدقع فى عالم تلاشت فيه المسافات ؟؟

ان المشاكل الرئيسية التى نكبت بها افريقيا ، ليست فى الواقع إلا نتاج تفاعل مأسوى بين فقر مدقع ومستويات من الانتاجية منخفضة الى درجة سحيقة ، فى بنية تتسم بنقص خطير فى الهياكل الاساسية الرئيسية ، وبصورة خاصة فى مجالات رأس المال المادى ، والقدرة على القيام بالبحوث والدراسات التكنولوجية ، وتنمية الموارد البشرية التى لاغنى عنها فى اقتصاد متكامل وديناميكى . وتعمل عدة مشاكل اخرى متعددة ، مثل الضغوط التضخمية وعدم استقرار عائدات التصدير ، والعجز فى ميزان المدفوعات ، وعبء الدين الآخذ فى الارتفاع ، وعدد من العوامل الخارجية والطبيعية الأخرى ، التى تؤثر على الأداء الاقتصادى لأفريقيا ، على تفاقم هذه الأزمة المركبة والرهيبة .

لقد آن الوقت لأن يتنبه الرأى العام الدولى الى المأساة التى تعيشها افريقيا ، اذ اننا نبذل حاليا جهودا جبارة سعيا الى تحقيق التنمية ، بيد ان ثمار هذه الجهود تتبدد فى سداد ديون لانهاية لها ،لم تجن منها شعوبنا الكادحة ، اية فائدة اقتصادية ملموسة ، الى حد اننا خلصنا الى

استنتاج مرير مفاده اننا مضطرون لأن نفرض على انفسنا بذل تضحيات هامة ، وان نكد ونكدح بدرجة اكبر من أجل تمويل العدم .
لعل هذا الوضع المأسوى ناجم أساسا من تراكم متأخرات ديوننا ، فضلا عن الزيادة المستمة فى اسعار الفائدة ، ونقص تدفق رؤوس الأموال الجديدة ، والتقلص المستمر فى حصيلة صادراتنا من جراء التدهور المتسارع فى بنية اقتصادية دولية ، تتأثر بالممارسات النقدية وبالقيود الحمائية ، ويعصف بها مجرد أهواء أسواق مالية واسوق للسلع الاساسية ، لاتدفعها سوى شهوة الكسب .
ان دائنينا لن يخسروا بالجلوس معا حول مائدة واحدة ، لكى نبحث معا افضل الوسائل الكفيلة بالخروج جميعا من الطريق المسدود الحالى الذى يؤزم علاقاتنا دون مبرر ، ويفوت فرص احراز تقدم جديد علينا جميعا وعلى الانسانية برمتها .
اننا نناشد الشمال ببدء حوار جاد ومثمر مع الجنوب ، ولعل مبادرة الدول الاربع التى تبلورت منذ ابيع فى باريس ، هى الخطوة العملية الأولى على طريق وحيد يستهدف تحقيق التكافل الانسانى وتدعيم السلام العالمى .

وهكذا ، اضع امامكم أخطارا أربعة تشكل معا مهمات أربع ، هى البنود الأهم على جدول أعمال افريقيا ، أو هى ملامح استراتيجية العمل الأفريقى المشترك ، التى تنعقد ارادتنا ، ويتأكد تصميمنا على تنفيذها وعلى وضعها موضع التطبيق العملى ، من أجل مواجهة مسئوليات الغد الذى تتطلع اليه افريقيا .

ليس أمامنا سوى العمل بكل جهد من اجل صياغة مصير افريقيا ، وتعويض التخلف الذى أرغمت عليه قرونا طويلة من الزمان ، وتفجير طاقات التقدم الانسانى فى جميع المجالات ، وتطوير حياة شعوبنا الى مستقبل تشرق فيه شمس التقدم ، وتتوهج على امتداد أفقه أنوار الأمل .

شهدت العاصمة اليوجوسلافية بلجراد انعقاد القمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز خلال الفترة من ٤ ـ ٧ سبتمبر ١٩٨٩ ، وقد أوشك العقد الثالث من عمر الحركة أن يكتمل .

فاذا كان المؤتمر الأول للحركة قد بشر بفلسفة عدم الانحياز فى جمع الشمل حول منهاج وأهداف نضال العالم الثالث من أجل التحرر وحمل عبء الأمانة التى تتمثل فى تدعيم السلام العالمى وتعزيز الأمن الدولى ، فان المؤتمر التاسع يضطلع بعبء الأمانتين ، أمانة الوفاء لرصيد الحركة ولكفاح بلدانها طيلة عقود ثلاثة ، وأمانة السعى لتجديد شباب الحركة بتطوير وسائل عملها وتكييف هياكلها وأساليبها مع المستجدات على الساحة الدولية ، وعلى ساحة العالم الثالث ذاته .

ولعل من أبرز ملامح المتغيرات العالمية التى تفرض نفسها على الساحة الدولية فى عالمنا المعاصر ، ما يمكن رصده من تطورات جوهرية تتجسد فى التقارب السوفيتى الأمريكى ، الأمر الذى يرقى إلى مستوى مرحلة نوعية جديدة فى العلاقات السياسية ، تتعاصر مع انتهاء القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين .
وإن كان استبدال المسار التفاهمى بين الدولتين الكبيرتين ، بالمسار التصارعى بينهما ، لا يعنى تقلص دور حركة عدم الانحياز ، فانه لا يمكن للحركة فى نفس الوقت ، أن تتجاهل تلك المعطيات الجديدة التى غدت تقوم عليها العلاقات الدولية .
فاذا ما كان التقارب السوفيتى ـ الأمريكى يعنى انحسار المجابهة العسكرية على النطاق الكونى ، بما ينفسح معه الأمل فى ابتعاد المنازعات الاقليمية عن آتون الحرب الباردة ، فان من شأن ذلك ان تتهيأ الأرضية الملائمة للتوصل إلى تسويات مناسبة لهذه المشكلات ضمن اطار محلى وعبر الأطراف المباشرين لها . ولهذا من الضرورى ان يتعاظم دور حركة عدم الانحياز وتتأكد لها القدرة والفعالية فى تسوية المنازعات التى تنشب بين أعضائها على أساس من مبادىء الحركة ومثلها العليا .

وتدرك حركة عدم الانحياز كذلك أن هذه المرحلة الجديدة والتى تتسم بوجود نظام دولى متطور وديناميكى ، فانها تتسم فى ذات الوقت بظهور مشكلات ذات طبيعة جديدة وغير مسبوقة مثل حماية البيئة من التلوث ، ولذلك فلابد من تضافر جهود جميع دول العالم لمواجهتها بالجدية والأمانة اللتين تتفقان مع خطورة مثل هذه المشكلات .

ويمكن القول ان مؤتمر القمة التاسعة قد وضع يده على حقيقة الأزمة المزدوجة التى تواجهها حركة عدم الانحياز بالفعل ، وهى أزمة هوية وأزمة دور . فأزمة الهوية مبعثها ان الحركة قد نشأت فى ظروف استقطاب عالمى بين القوتين العظميين ، لترفض الانحياز المسبق الى أى منهما ، لكن الظروف قد تغيرت الان . فالوفاق حتى وان كان لم يزل فى بداياته ، يعنى ان الثنائية التى قسمت العالم منذ الخمسينات قسمة واضحة ، لم تعد قائمة على الأقل بذات الصورة السابقة .

وقد تبلورت رؤية الحركة فى مؤتمرها الاخير فى أن الهوية الصحيحة التى تضمن استمرار الحركة واستمرار فعاليتها ، هى ان تصبح حركة عدم الانحياز حركة العالم الثالث كله ، التى تبحث عن حلول واقعية للمشاكل التى تواجهها ، تتخطى الاستقطاب الايديولوجى وتشارك بدور عملى جديد فى صياغة حلول جديدة لمشاكل جديدة يعيشها عالمنا الراهن .

أما عن أزمة الدور ، فان الرؤية الغالبة داخل حركة عدم الانحياز تتجه اليوم الى ان دور الحركة لابد وان يرتبط بمشاكل العالم الثالث ، انطلاقا من اقتناع راسخ بان الوفاق العالمى سوف يكون فى صالح البشرية جميعا ، وسوف يتيح مناخا جديدا لحوار واسع يزيد من فعالية الحركة ودورها المباشر فى المشاركة فى ادارة شئون عالمنا المعاصر .

لقد صادقت حركة عدم الانحياز ، فى قمتها التاسعة ، على اعلان جديد يرسم نهجا جديدا لهوية ودور الحركة فى المرحلة الحالية ، يعكس وعى الحركة بخطورة المتغيرات الجديدة ، ويعكس فى الوقت نفسه ادراك الحركة لضرورة ان توائم فكرها ودورها مع هذه المتغيرات دون افراط فى الحذر ، أو افراط فى التفاؤل .

لقد صور الاعلان بدقة حقيقة مفترق الطرق الذى يقف عليه العالم فى هذه الآونة .

فعالمنا لم يعد كما كان فى الستينات أو السبعينات يتصف بأقصى حد من التوتر ، لكنه ايضا لا ينعم بالسلام الراسخ والشامل .

كما لم يعد عالمنا يواجه ركودا عاما ، لكنه لم يشهد بعد الاندفاع المتكامل على طريق التنمية لصالح الجميع .

ثمة تقدم لا يمكن انكاره فى مجال حل القضايا الاقليمية ، وثمة تحسن واضح فى المناخ السياسى ، لكن ثمة مقارنة مخيفة بين الرفاهية والفقر المدقع ، بين الاغنياء والفقراء ، بين الشمال والجنوب ، مقارنة يصعب فى استمرارها ان تختفى توترات عالمنا الراهن .

لقد انتصر الاعلان الجديد لدعاة الحوار ، ولكنه انتصر فى نفس الوقت ، لفكرة الحفاظ على المبادىء ، انتصر لتجديد شباب الحركة ، لكنه يحفظ دورها حارسا يقظا على مبادىء وأهداف عدم الانحياز .

فالبلدان غير المنحازة لا تطمع ولا تستطيع وحدها تغيير العالم ، غير ان على الاخرين ان يدركوا ان العالم لا يمكن ترتيبه بدونها ، أو فى غيبة مشاركتها .

فالبلدان غير المنحازة ، مصممة على ان تشارك بفعالية فى كل الجهود التى تبذل فى سبيل ايجاد حل ناجح لبؤر الأزمات فى العالم ، بغض النظر عن اسبابها التاريخية ، لكن البلدان غير المنحازة لن تسمح للقوى الخارجية بان تفرض الحلول على حساب مصالح الاطراف المعنية .

والبلدان غير المنحازة على استعداد لاقامة حوار مقبول مع العالم المتقدم حول المسائل الاقتصادية التى تخص المجتمع الدولى باكمله . لأنه لا استقرار ولا سلام بدون تخفيف حدة التباين بين الفقر المدقع والرفاهية المطرهة ، ولأن تسيير الاقتصاد العالمى ، ينبغى ان يقوم على قاعدة واسعة تعكس وحدة المصالح بين الشمال والجنوب .

ويعطى الاعلان الجديد للأمم المتحدة دورا متزايدا فى ضبط وتنظيم العلاقات الدولية لانه بدون الأمم المتحدة ، لا يمكن تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية ، ولأن توسيع نشاط الأمم المتحدة هو الكفيل باستئصال أسباب الحروب وايجاد الحل لجميع القضايا الضخمة التى يواجهها العالم .

ومن الحقائق التى نعتز بها التزام مصر الثابت بفلسفة عدم الانحياز ، كما كانت مصر هى صاحبة المبادرة فى استشراف التطورات المستقبلية للحركة ، اذ تقدمت بمشروع قرار صادقت عليه القمة الافريقية الرابعة والعشرون فى مايو ١٩٨٨ ، يطالب حركة عدم الانحياز بضرورة استئناف دورها التاريخى باعتبارها صوت العالم الثالث وضميره .

وكما ان مصر تنظر الى حركة عدم الانحياز كضرورة تتجاوز الماضى ، وتنتمى بدرجة أكبر الى الحاضر والمستقبل ، فاننا نؤكد ـ بنفس الثقة واليقين ـ حرص مصر على استمرار عطائها من أجل تحقيق أهداف الحركة وترسيخ قواعدها فى الواقع الدولى المعاصر .

د . بطرس بطرس غالى

دراسة

التضامن العربى فى حرب أكتوبر

دراسة فى تحليل المضمون للصحافة المصرية

د . ابراهيم عبدالله المسلمى
مدرس بقسم الاعلام
كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق

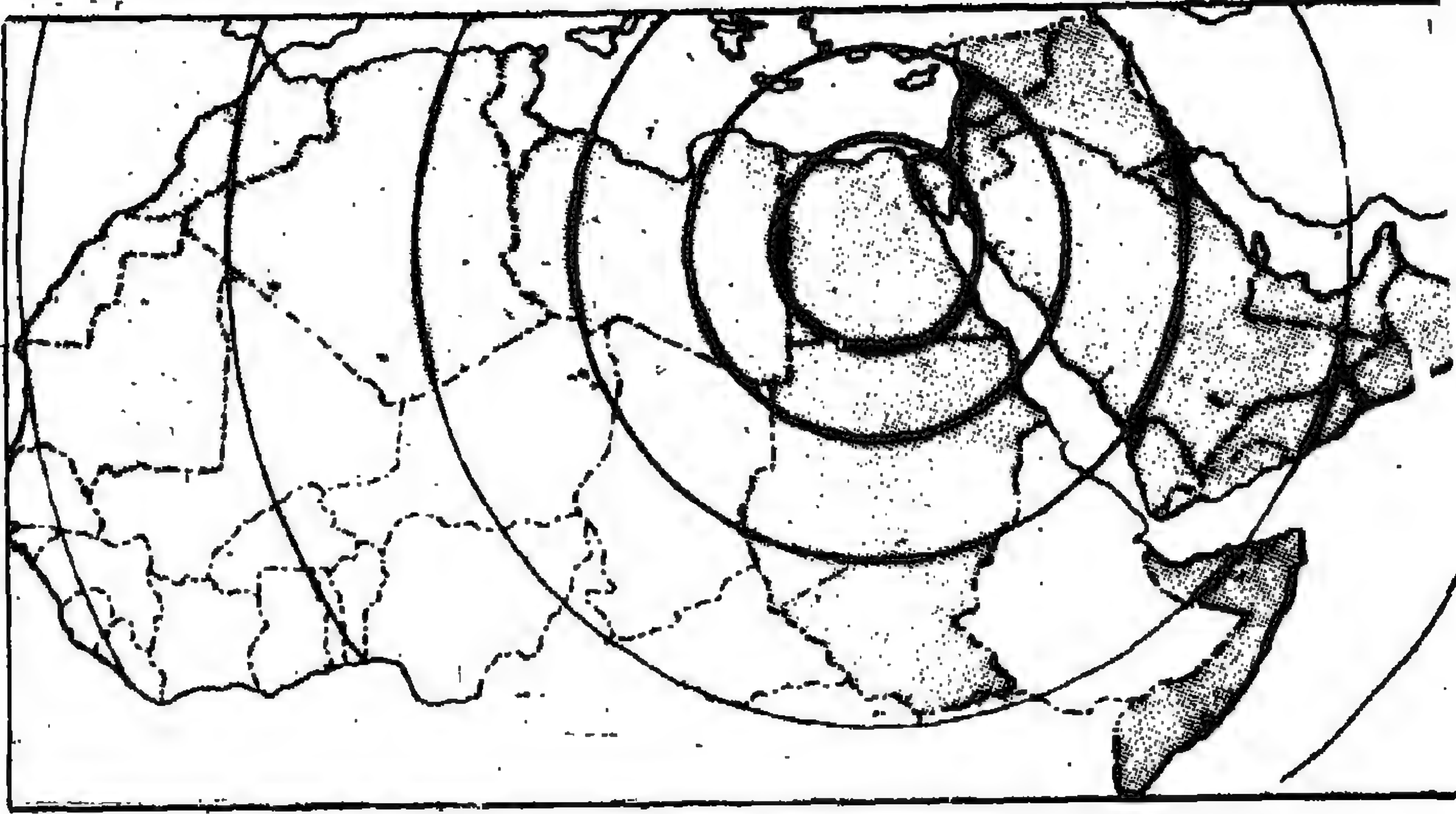
سعى الرئيس « أنور السادات » منذ توليه رئاسة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٠ ، الى توحيد الصف العربى ، وتعميق الاحساس لدى الجميع بأن نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لم تكن نكسة المصريين وحدهم ، وإنما هى نكسة العرب جميعا ، واستطاع أن يفهم القوة الكامنة فى الأمة العربية ، فعمل بكل جهده على إظهارها واستغلالها .. وعندما حان الوقت المناسب ظهرت هذه القوة لتهز العالم بأكمله[1] ، خاصة وأن القاهرة لم تعهد بعد عام ١٩٦٧ ، العاصمة الأولى فى صنع المصير العربى ، وإنما أصبح صنع هذا المصير شركة مع عدد من العواصم الاخرى[2] .

فلقد كانت علاقة « السادات » طيبة بكل من « آل الصباح » فى الكويت ، والملك « فيصل » فى السعودية ، « وفرنجيه » فى لبنان ، والملك « الحسن » فى المغرب ، بينما كانت علاقات « بومدين » و« بورقيبة » سيئة للغاية بعبدالناصر ، وأعلن السادات سياسته الواضحة عقب توليه الحكم ، وهى أنه بالنسبة للعرب .. فمصر لا تفرق بين دولة عربية وأخرى على أساس ما يسمونه بالرجعية والتقدمية .. أو الملكية والجمهورية .. « الامر الوحيد الذى يجب أن نلتزم به جميعا هو أننا عرب فحسب »[3] .

وقبل حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة قام « السادات » بأخطر جولة عربية سريعة ، زار فيها كلا من السعودية وقطر وسوريا ، ومع الملك « فيصل » ..

---

(١) أمينة السعيد (اشراف) ، ٦ اكتوبر بعد ٤ سنوات (القاهرة ، دار الهلال ١٩٧٧) ص ٨ .
(٢) يونان لبيب رزق ، أثر حرب أكتوبر فى سياسة مصر الخارجية (القاهرة ، جامعة عين شمس ، بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ، ١٩٧٧) ، ص ١٨٧ .
(٣) أنور السادات ، البحث عن الذات : قصة حياتى ، ط (٢) (القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .



كان لقاء بالغ الاهمية ، بل هو أهم لقاء جرى فى المحيط العربى خلال عام ١٩٧٣ ، وقد كاشف الرئيس « السادات » فى هذا الاجتماع الملك « فيصل » بقرار الحرب ، ووضع الملك « فيصل » يده فى يد الرئيس ، وتعاهدا على التعاون الكامل[٤] .

ثم جاء العاشر من رمضان .. السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .. والذى كان بمثابة « عصر النهضة العربى » ، لقد اندمج الجميع فى جبهة حرب واحدة طولها القومية وعرضها الوحدة ، وتحققت جماعية القيادة ، وبدأ قادة العرب كما لو كانوا « فرسان المائدة المستديرة » ، وبعد أن كنا نعيش (أو نعانى) معركة القومية ، عايشنا قومية المعركة .. قوات عراقية ومغربية وسعودية ثم أردنية على الجبهة السورية .. والسلاح الجزائرى والليبى والكويتى والسودانى والمغربى على الجبهة المصرية .. إنها وحدة الدم تختلط بوحدة التراب على خط النار .. ثم فتحت جبهة البترول .. فبدأت دول البترول العربية حربا حقيقية « حرب البترول » .

لقد أصبحت القومية العربية حقيقة واقعة .. إرتفعت إلى مستوى المعركة مثلما ردت هذه لها اعتبارها .. لقد أعادت المعركة خلق العالم العربى ، وخلقت منه « عالما جديدا شجاعا » ، الحرب أثبتت وحدة العرب ، وحققت العرب وحدة الحرب .. وهى وحدة عسكرية وسياسية ، وايضا اقتصادية واعلامية ، أى وحدة واقعية تتجاوز كل مشاكل الوحدة الدستورية ، ولكنها تكاد تتجاوزها عمليا فى التنسيق والتضامن والتنظيم .. وعلى هذا الاساس تقدم التفاعل العربى فى ظل المعركة ـ كما لوحظ ـ من وفاق عربى إلى تضامن عربى إلى وحدة عربية .. ومن بين

(٤) موسى صبرى ، وثائق حرب اكتوبر ، ط (٦) (القاهرة ، مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٩) ص ٢٣٨ .

الكل خرجت « القوة الذاتية » العربية وهى القاعدة الأساسية والأصولية فى المعركة والصراع جميعا[٥] .

موضوع الدراسة وأهميتها :

يتعرض هذا البحث إلى : التضامن العربى فى حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، كما صورته الصحافة المصرية ، ففى تلك الفترة التاريخية من حياة الأمة العربية ، والتى كانت تواجه فيها أقصى امتحان فى تاريخها كله منذ قيامها ، كانت الصحافة تمثل فى تلك المرحلة ، عنصرا هاما من عناصر المعركة الاعلامية التى خضناها جنبا إلى جنب مع معاركنا السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فلقد كانت الحرب النفسية التى توجهها إسرائيل ضدنا ـ فيما تهدف ـ إلى العمل على التشكيك فى مواقفنا السياسية والواضحة ، بهدف النيل من وحدة الصف العربى ، وموقف الاصدقاء الذين يقفون معنا نفس المواقف[٦] .

فلا جدال فى أن النهج الاعلامى الذى اتبعناه فى حرب أكتوبر كانت له آثاره العميقة بالنسبة للرأى العام .. وان حرب أكتوبر المظفرة حطمت أسطورة أن العرب لا يمكن أن يتحدوا على رأى واحد أو عمل مشترك ، حتى أمام العدو المشترك والخطر المشترك ، ذلك أن الرأى العام يكسب من الكلمات المستندة على الأفعال لا الكلمات المنمقة وحدها ، عندما تدخلت إرادة الشعوب فى صنع الأحداث[٧] .

إن هناك فارقا جوهريا بين الصحافة المصرية فى يونيو ١٩٦٧ ، واكتوبر ١٩٧٣ حيث غطت الصحافة وقائع المعركة وانعكاساتها العربية والدولية بينما لم يكن هناك اعداد سليم للرأى العام فى مصر فى يونيو ١٩٦٧ ، إذ أن صحافتنا لم تكن حرة[٨] ، ومن هنا تأتى أهمية الدراسة التى تعتمد بالدرجة الأولى على إحدى وسائل الاتصال والاعلام فقط ، وهى الصحافة ، والصحافة اليومية بالذات ، والتى سجلت وقائع حرب رمضان أكتوبر ١٩٧٣ ، يوما بيوم ، وعكست موقف الدول العربية من هذه الحرب .

تساؤلات الدراسة :

هناك مجموعة من التساؤلات التى تحاول هذه الدراسة الاجابة عليها ، وهى :

١) ما هى درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربى فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر عن كل دولة عربية ؟

٢) ما هى درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بنشر ما يتعلق بدور جامعة الدول العربية ومنظماتها ، والاتحادات العربية المختلفة ، فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ؟

٣) ما هى مجالات التضامن العربى فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر فى الصحافة اليومية المصرية ؟

٤) ما هى درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب إنتباه القراء لموضوعات التضامن العربى ، فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ؟

٥) ما هى المساحة المخصصة لحرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ فى الصحافة اليومية المصرية ، مقارنا بالمساحة الاجمالية للتحرير ، وكذا المساحة المخصصة للتضامن العربى مقارنا بالمساحة المخصصة للحرب ؟

نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها :

هذه الدراسة من الدراسات أو البحوث المسحية التحليلية ، التى تهدف إلى وصف موضوع معين عن طريق جمع المعلومات والحقائق والملاحظات عنه ، بما يؤدى إلى تقديم صورة واقعية ، أو أقرب ما تكون عن هذا الموضوع ، ولذلك تم استخدام أسلوب تحليل المضمون فى إطار منهج المسح ، لتقديم وصف موضوعى منظم لما قدم عن التضامن العربى فى حرب رمضان/أكتوبر ١٩٧٣ ، فى الصحافة اليومية المصرية .

مجتمع الدراسة والفترة الزمنية :

أولا : تم اختيار الصحف اليومية الصباحية ، التى كانت تصدر فى مصر فى تلك الفترة وهى :

١ ـ الأهرام .

والتى أسسها « سليم وبشارة تكلا » بمدينة الاسكندرية ، وصدر عددها الأول فى ٥ أغسطس ١٩٧٦ كجريدة أسبوعية سياسية تجارية علمية ، ثم صدرت يومية فى ٣ يناير ١٨٨١ ، وانتقلت إلى القاهرة فى أول نوفمبر ١٨٩٩[٩] ، وكان يرأس تحريرها أثناء حرب أكتوبر « محمد حسنين هيكل » .

---

(٥) جمال حمدان ، ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤) ص ١٨٠ ـ ١٨٧ .

(٦) محمد عبد القادر حاتم ، الاعلام والدعاية : نظريات وتجارب (القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٢) ص ٤٢٢ ـ ٤٢٦ .

(٧) مختار التهامى ، الرأى العام والحرب النفسية ، ط (٢) (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٢) ص ٧ .

(٨) خليل صابات ، دور الصحافة المصرية فى حرب أكتوبر (القاهرة ، جامعة عين شمس ، بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ، ١٩٧٧) ص ٢٠١ ـ ٢٠٨ .

(٩) ابراهيم عبده ، جريدة الأهرام : تاريخ وفن (١٨٧٥ ـ ١٩٦٤) (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٤) ص ٣١ ـ ٣٦ ، ٦٣ ، وتطور الصحافة المصرية (١٧٩٨ ـ ١٩٨١) ط (٤) (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٢) ص ٦٦ ـ ٦٧ ، وعبد اللطيف حمزة ، قصة الصحافة العربية فى مصر منذ نشأتها الى منتصف القرن العشرين (بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٧) ص ٦٧ ـ ٦٩ ، وخليل صابات ، وسائل الاتصال : نشأتها وتطورها ، ط (٥) (القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٨٧) ، ص ١٦٤ .

٢ ـ الأخبار :

وهى جريدة يومية صدر عددها الأول فى ١٥ يونيو ١٩٥٢ لأصحابها الأخوان « مصطفى وعلى أمين »[١٠] ، وكانت تصدر أيام الحرب عن مؤسسة أخبار اليوم ، ويرأس مجلس أدارتها : « احسان عبدالقدوس » ويدير تحريرها : « محمد التابعى » ، بينما كان يرأس تحريرها كل من « أحمد الصاوى محمد و« حسين فهمى » و« محمد زكى عبدالقادر » و« موسى صبرى » ، وتدخل جريدة « أخبار اليوم » الأسبوعية فى مجتمع البحث مع جريدة « الأخبار » ، وكانت « أخبار اليوم » قد صدرت فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، للأخوين « مصفى وعلى امين »[١١] ، وفى فترة الحرب كان يرأس تحريرها : « إحسان عبدالقدوس » ، ويدير تحريرها : « سعيد سنبل » .

٣ ـ الجمهورية :

وهى جريدة يومية صدر عددها الأول فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، كلسان حال لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢[١٢] ، وكانت تصدر أيام الحرب عن دار التحرير للطبع والنشر ، ويرأس تحريرها : « مصطفى بهجت بدوى » .

ثانيا : فيما يتعلق بالفترة الزمنية الخاصة بهذه الدراسة ، فهى تبدأ من يوم السابع من أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو اليوم التالى للمعركة ، والذى أخذت فيه الصحف تكتب عن أخبار المعركة ، وتنتهى الدراسة فى يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو اليوم التالى لصدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ الخاص بوقف القتال اعتبارا من مساء يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، ومعنى ذلك أن كل جريدة ممثلة فى هذه الدراسة بسبعة عشر عددا يوميا متتاليا ، وهكذا تكون الصحف اليومية المصرية ممثلة جميعا من خلال ٥١ عددا يوميا .

نتائج الدراسة :

اولا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربى فى حرب رمضان ـ اكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر عن كل دولة عربية ، بمعيار الكم :

١) وفقا للجدول رقم (١) فان المملكة العربية السعودية تأتى على قمة الدول العربية الأكثر تكرارا ، فى الصحف اليومية المصرية الثلاث ، بلا استثناء ، فلها ٤٠ تكرارا فى جريدة « الأهرام » ، من إجمالى التكرارات البالغ عددها ٣١٦ تكرارا ، وبنسبة مئوية تبلغ ١٢,٧٪ ، ولها ٣٦ تكرارا فى جريدة « الأخبار » ، من إجمالى التكرارات البالغ عددها ٢٩٢ تكرارا ، وبنسبة ١٢,٣٪ ، ولها ٣٣ تكرارا فى جريدة « الجمهورية » ، من إجمالى التكرارات البالغ عددها ٣٢٠ تكرارا ، وبنسبة ١٠,٣٪ . ولاشك أن هذه الأولوية لم تأت عفوا وإنما جاءت نتيجة لوفاء الملك « فيصل » لكلمته ، إن « السادات » لم يطلب من الملك اتخاذ أى اجراء ، وكل ما صدر عن الملك « فيصل » من قرارات أيام المعركة كان بغير اتفاق مسبق مع « السادات » ، مثل خفض البترول إلى أوروبا وأمريكا ، ثم قرار منعه كليا عن امريكا وهولندا ، وقال « السادات » : « هذا موقف عظيم لن تنساه الأمة العربية للملك « فيصل » ، لقد قدمت السعودية الأسلحة التى طلبتها مصر ، والذخائر ، وتعاقدت على شراء أسلحة كنا فى حاجة اليها ، وقدم الملك « فيصل » مليونى طن بترول مجانا ، وعندما تخلى « القذافى » عن إمدادنا بالبترول اشترت السعودية بترولا مكررا من ايطاليا وأهدته لمصر ، وقال الملك « فيصل » فى حديثه إلى « موسى صبرى » « لم نفعل شيئا ، لقد أدينا الواجب .. مصر غالية .. وشعب مصر عزيز علينا .. وعلاقاتنا على طول المدى طيبة وأخوية وكلها مودة .. كل ما أرجو أن يتحقق هو الموقف العربى الموحد »[١٣] .

وقد أبرزت الصحف اليومية المصرية جميعها دور السعودية الايجابى فى دعم المعركة فى كافة المجالات ، كما أبرزت « برقية الملك » فيصل الى « السادات » غداة بدء الحرب مباشرة ، والتى يقول فيها : « إن الاعتداء الغادر الذى تقوم به قوات العدو الصهيونى على مصر العربية ، ما هو إلا إمعان فى سياسة اسرائيل التوسعية ضد الأرض العربية ، وإننا إذ نستنكر بشدة هذا العدوان الصارخ ، أؤكد لفخامتكم بأننا إلى جانبكم بجميع امكانياتنا ، داعين للجيش المصرى المظفر بالنصر والتأييد[١٤] .

ولما بعث « هنرى كيسنجر » ـ وزير خارجية الولايات المتحدة ـ برقية إلى الملك « فيصل » يناشده فيها التدخل لوقف القتال الذى نشب بين اسرائيل والعرب[١٥] ، رد عليه الملك « فيصل » ببرقية ، أوردت الصحف اليومية

---

(١٠) عبد اللطيف حمزة ؟ مرجع سابق ، ص ١٦٠ ، خليل صابات ، وسائل الاتصال ص ١٧٧ .

(١١) عبد اللطيف حمزة ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ ـ ١٥٧ ، خليل صابات ، وسائل الاتصال ، ص ١٧٤ ، ومحمود اسماعيل عبد الله ، فهرس الدوريات العربية التى تقتنيها دار الكتب المصرية ، ج (١) (القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٦١) ص ١٢ .

(١٢) خليل صابات ، وسائل الاتصال ، ص ١٧٩ ، محمود اسماعيل عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٦٧ ، أديب مروة ، الصحافة العربية : نشأتها وتطورها (بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١) ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .

(١٣) موسى صبرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

(١٤) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٧ .

(١٥) حمدى الطاهرى ، حرب اكتوبر فى الاعلام العالمى (العالمية ، ١٩٧٥) ص ١٦ .

جدول رقم (١)

يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربي في حرب رمضان/اكتوبر ١٩٧٣ بمعيار الكم وذلك في الفترة من ١٠/٧ الى ١٠/٢٣/ ١٩٧٣

الصحيفة	الاهـــرام		الاخبـــار		الجمهوريـــة	
الدولة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
السودان	٩	٢,٨	١٢	٤,١	٢٠	٦,٣
ليبيا	٢٦	٨,٢	١٨	٦,٢	١٨	٥,٦
تونس	٩	٢,٨	٧	٢,٤	١٠	٣,١
الجزائر	٣٣	١٠,٤	٢٨	٩,٦	٢٨	٨,٨
المغرب	٨	٢,٥	١٠	٣,٤	٨	٢,٥
لبنان	١٩	٦	١٦	٥,٥	٢٢	٦,٩
سوريا	١٠	٣,٢	١٥	٥,١	١٤	٤,٣
الاردن	١٤	٤,٤	٢٢	٧,٥	١٦	٥
العراق	١٦	٥,١	١٩	٦,٥	٢٦	٨,١
السعودية	٤٠	١٢,٧	٣٦	١٢,٣	٣٣	١٠,٣
الكويت	٢٩	٩,٢	٢٩	١٠	٢٣	٧,٢
اليمن	٣	١	٢	٠,٧	٤	١,٣
اليمن الديمقراطية	٢	٠,٦	١	٠,٣	٢	٠,٦
عمان	٤	١,٣	٤	١,٤	٢	٠,٦
قطر	١٥	٤,٧	١١	٣,٨	١٠	٣,١
البحرين	٧	٢,٢	٨	٢,٧	٥	١,٦
الامارات العربية	٢٨	٩	٢١	٧,٢	١٨	٥,٦
فلسطين المحتلة	٢٢	٧	١٧	٥,٨	٢٧	٨,٤
موريتانيا	١	٠,٣	٢	٠,٧	١	٠,٣
الصومال	١	٠,٣	٣	١	٥	١,٦
الجامعة العربية	٢٠	٦,٣	١١	٣,٨	٢٨	٨,٨
مجموع	٣١٦	٪١٠٠	٢٩٢	٪١٠٠	٣٢٠	٪١٠٠

الثلاث نصها ، وفيها يقول :

في اعتقادي أن هذا الهجوم هو حلقة من حلقات السياسة الاسرائيلية لتنفيذ الخطة التوسعية التي رسمتها لتطبيق سياستها العدوانية ضد الدول العربية ، فاذا لم تهب الولايات المتحدة لردع اسرائيل عن التمادي في غيها وعدوانها سوف ينفجر البركان الهاجع حتى الآن ، في منطقة الشرق الأوسط ، وسوف لا يقتصر تدميره على المنطقة وحدها بل سيتعداها إلى حرب عالمية شاملة تصطلي جميع دول العالم بنارها ، ولهذا فان المسئولية الكبرى في هذا الصراع القائم في المنطقة تقع على عاتق اسرائيل ، وعلى الولايات المتحدة أن تجبر اسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في أرضه ووطنه »[١٦] .

لقد أصبح جوهر التوازن العربي الجديد ، هو العلاقة الخاصة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ويدور حول هذه العلاقة العديد من الدول العربية الأخرى ، هذا التطور هام للغاية لأنه يجمع بين القدرة السياسية العسكرية المصرية ، والقدرة الاقتصادية المالية للسعودية ، وبالتالي فانه يعطي القضية العربية دعما لم يكن يتوفر لها من قبل ، وهذه العلاقة التي هي القوة الدافعة للسياسات والمواقف التي تبلورت بعد حرب اكتوبر ، وطالما استمرت فسوف تستمر هذه السياسات في الوطن العربي[١٧] .

٢) تأتي الجزائر في المرتبة الثانية في ترتيب الدول العربية الأكثر تكرارا في الصحف اليومية الثلاث بلا إستثناء ، فلها ٣٣ تكرارا في جريدة « الأهرام » ، بنسبة ١٠,٤٪ ، و٢٨ تكرارا في جريدة « الأخبار » بنسبة ٩,٦٪ ، و٢٨ تكرارا في جريدة « الجمهورية » ، بنسبة ٨,٨٪ .

لقد كانت الجزائر متشككة في دخول مصر الحرب .. ولما بدأ العبور العظيم .. كان « بومدين » يتصل يوميا

(١٦) الأهرام والأخبار والجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٠٧ .

(١٧) بطرس بطرس غالي ، حرب أكتوبر والتوازن العربي الجديد (القاهرة ، جامعة القاهرة ، الندوة الدولية لحرب السادس من أكتوبر ، ١٩٧٥) غير منشور ، ص ٢٢ .

« بالسادات » لمتابعة سير المعركة .. وسافر سرا إلى موسكو حيث قدم ٢٠٠ مليون دولار لشراء أسلحة ـ مائة مليون لمصر ومائة مليون لسوريا ـ وطلب من موسكو أن تتصل بالقاهرة ودمشق لتحديد ما تحتاجانه من سلاح .. ووافق السوفييت ، وعندما عاد إلى الجزائر دعا مجلس قيادة الثورة الجزائرى إلى اجتماع عاجل ، وأعلن توقف خطة التنمية كاملةحتى تنتهى المعركة ، كما قامت الجزائر بمساعدة مصر عسكريا عندما طلبت مدرعات لضرب الاسرائيليين فى الضفة الغربية بعد ثغرة الدفرسوار ، فوصلت إلى مصر ١٥٠ دبابة برجالها وتموينها ومدفعيتها ، ومن قبل انضمت قوة طيران جزائرى الى قوات الطيران المصرى[18] ، وكان مجلس قيادة الثورة الجزائرى والحكومة الجزائرية قد عقدا خمسة اجتماعات مشتركة منذ بدء القتال حتى يوم ١٧ اكتوبر ، لمناقشة كيفية مساهمة الجزائر فى المعركة ، وقد اهتمت الصحف اليومية الثلاث برسالة الرئيس « بومدين » الى « السادات » والتى يقرر فيها وقف خطة التنمية بالجزائر ، لتوجيه كل الامكانيات والطاقات للمعركة[19] .

وقد علق « على حمدى الجمال » فى « حديث الناس » على ذلك بقوله : « ان هذا القرار يؤكد صدق نية الجزائر فى المشاركة الفعالة والايجابية فى المعركة الدائرة الآن .. فمعركتنا هى معركة لصالح كل العرب ، وفى سبيل كل العرب .. ونحن لا نطلب جميلا .. وإنما نحن ننادى بواجب عربى قومى تفرضه الظروف على كل الدول العربية »[20] .

٣) بالنسبة لسوريا ، تأتى النسب المخصصة لها فى الصحف اليومية الثلاث أقل مما يجب ، فلها ١٠ تكرارات فى « الأهرام » ، بنسبة ٣,٢٪ ، و١٥ تكرارا فى « الأخبار » ، بنسبة ٥,١٪ ، و١٤ تكرارا فى « الجمهورية » ، بنسبة ٤,٣٪ ، ويمكن تفسير ذلك بأننا استبعدنا الجزء المخصص للمعارك على الجبهة السورية من الصحف الثلاث ، على اعتبار أن قومية المعركة بين العرب واسرائيل ، كانت تتضمن بالضرورة أشتراك مصر وسوريا معا فى المعركة ، وأبقينا على الموضوعات الخاصة بدعم الدول العربية لسوريا فى المجالات السياسية والمعنوية والمادية .

ومن أمثلة هذه الموضوعات ، ما نشر فى « الأهرام » تحت العناوين التالية :

بعثة طبية سعودية ولبنانية لسوريا (١٠/٨) ، قوات عراقية تصل إلى سوريا (١٠/١١) ، الاردن يدخل المعركة ـ قواته تعبر الحدود الى سوريا (١٠/١٤) ، وما نشر فى « الأخبار » تحت العناوين التالية : الفدائيون فى المعركة على الجبهة السورية (١٠/٧) ، القوات السعودية تتحرك إلى الجبهة السورية (١٠/١٥) ، بعثات طبية تونسية لسوريا (١٠/١٨) ، وما نشر فى « الجمهورية » تحت العناوين التالية : فيصل للأسد : سنقف إلى جانبكم (١٠/٧) ، بعثات طبية كويتية وجزائرية إلى سوريا (١٠/٨) ، مستشفى طوارىء من طائفة الروم الكاثوليك بلبنان إلى سوريا (١٠/١٥) .

٤) لم تصل النسبة المئوية الخاصة بجمهورية موريتانيا الاسلامية إلى الواحد الصحيح فى الصحف اليومية الثلاث ، إذ بلغت تكراراتها فى كل من « الأهرام » و« الجمهورية » تكرارا واحدا ، وبنسبة ٠,٣٪ ، وتكرارين فى « الأخبار » بنسبة ٠,٧٪ ، ويرجع ذلك إلى أن موريتانيا لم تقبل عضوا بالجامعة العربية إلا أثناء حرب أكتوبر[21] ، وكان من ضمن تضامنها فى الحرب ، ما نشر عن تبرع عمالها بأجر يوم للمعركة[22] .

٥) فيما يتعلق بفلسطين المحتلة ، فان النسبة المئوية الخاصة بها فى الصحف اليومية الثلاث ، لا يستهان بها ، فلها ٢٢ تكرارا فى « الأهرام » ، بنسبة ٧٪ ، و١٧ تكرارا فى « الأخبار » بنسبة ٥,٨٪ ، و٢٧ تكرارا فى « الجمهورية » ، بنسبة ٨,٤٪ .

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إهتمام الصحافة المصرية بابراز دور المقاومة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ضد العدو الاسرائيلى ، إبان حرب أكتوبر ، منها ما نشر فى « الأهرام » تحت العناوين التالية :

المقاومة تهاجم ٣ مستعمرات اسرائيلية (١٠/١٠) ، المقاومة الفلسطينية تقصف قرية المطلة (١٠/١٢) ، المقاومة تقصف بالصواريخ ٩ مستعمرات اسرائيلية وتسقط فانتوم اسرائيلية (١٠/١٣) ، ٤ مستعمرات اسرائيلية قصفتها المقاومة أمس (١٠/١٨) ، المقاومة تقصف أهداف العدو فى الجليل (١٠/٢٠) ، عمليات المقاومة فى تل أبيب والجليل وغزة (١٠/٢١) ، المقاومة تقصف ٦ مستعمرات اسرائيلية (١٠/٢٢) ، وما نشر فى « الأخبار » تحت العناوين التالية : المقاومة تصف عملياتها والعدو يعترف بالخسائر (١٠/٨) ، الفدائيون يقتحمون الأسلاك الشائكة حول مستعمرات اسرائيل (١٠/١٢) ، المقاومة الفلسطينية تسقط ٣ فانتوم (١٠/١٣) ، انفجار قنبلة فى نابلس (١٠/١٤) ، اسرائيل تعترف : الفدائيون يقصفون ٥ مستعمرات (١٠/١٨) ، ١٠٧ عمليات للفدائيين فى اسرائيل

(١٨) موسى صبرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(١٩) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، فى ١٨ / ١٠ / ١٩٧٣ .

(٢٠) الأهرام ، فى ١٩/١٠/١٩٧٣ . (٢١) الأهرام ، فى ١٤/١٠/١٩٧٣

(٢٢) الأهرام ، فى ٧/١٠/١٩٧٣

(١٠/١٩) ، امتناع العمال العرب أحدث أزمة فى المنتجات الغذائية الاسرائيلية (١٠/٢١) ، وما نشر فى « الجمهورية » تحت العناوين التالية : أوامر بالتحرك لجميع الفدائيين داخل الأراضى المحتلة ، المقاومة تدمر اتوبيسا للطيارين الاسرائيليين (١٠/٧) ، المقاومة تقتحم خط العدو فى بيسان ، المقاومة أسقطت طائرتين وأسرت طيارين اسرائيليين (١٠/٨) ، المقاومة تضرب بعنف داخل اسرائيل ومهاجمة معسكرات لقوات الاحتياط ومحطة رادار (١٠/٩) ، المقاومة تدمر مطارا للعدو بطائراته وتسقط ٣ طائرات فانتوم (١٠/١٣) .

وكان من نتيجة ذلك أن قامت اسرائيل بتقديم شكوى ضد الفدائيين للأمم المتحدة يوم ١٨ أكتوبر[٢٣] ، وقدمت « الأهرام » مجموعة من الموضوعات عن فلسطين المحتلة أيام حرب أكتوبر ، منها ما نقلته عن « نيكولاس أشفورد » مراسل « التايمز » البريطانية فى القدس ، تحت عنوان « العرب فى الأراضى المحتلة » (١٠/١٨) ، « وصورة للحياة فى مستعمرات الجليل منذ بداية المعارك » (١٠/١٩) ، و« تقرير غزة » يكتبه « آرثر ماركس » : مراسل وكالة « الاسوشيتدبرس الأمريكية » ، ومقال « لحاتم صادق » بعنوان : « مدينة تسلقت جدار الصمت ! » (١٠/١٣) ، ورغم قرار الأمم المتحدة الخاص بوقف اطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر إلا أن المقاومة الفلسطينية أعلنت أن هذا القرار غير ملزم لها حتى يتم التحرير التام للأرض الفلسطينية[٢٤] .

ثانيا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربى فى حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر عن كل دولة عربية ، بمعيار المساحة :

١ ـ وفقا للجدول رقم (٢) فان السعودية تأتى على قمة الدول العربية الأكثر مساحة فى الصحف اليومية الثلاث ، بلا استثناء فيما يتعلق بالتضامن العربى فى حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، إذ يخصها ٢٦٥ سم/ عمود فى « الأهرام » ، من جملة المساحة المخصصة للتضامن العربى وقدرها ١٩٩١ سم/ عمود ، وبنسبة ١٣,٣٪ ، ولها ٢٧٣ سم/ عمود ، فى « الأخبار » ، من جملة المساحة المخصصة للتضامن العربى ، وقدرها ١٨٧٢ سم ، وبنسبة ١٤,٦٪ ، ولها ٢٦٣ سم/ عمود ، فى « الجمهورية » ، من جملة المساحة المخصصة للتضامن العربى ، وقدرها ٢٢٥٣ سم/ عمود ، وبنسبة ١١,٧٪ ، وهذا يدل على أن أولوية السعودية فى تكرارات موضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ فى الصحف اليومية المصرية الثلاث بلا استثناء ، استتبعه تخصيص أكبر مساحة فى تلك الصحف لبيان دور السعودية فى دعم المعركة .

٢ ـ جاءت فلسطين المحتلة فى المرتبة الثانية فى اهتمام صحيفتين بابراز دورها فى التضامن العربى فى الحرب فيما يتعلق بمعيار المساحة ، فلها ٢٤٩ سم فى « الأهرام » وبنسبة ١٢,٥٪ ، ولها ٢٥٤ سم فى « الجمهورية » ، وبنسبة ١١,٣٪ ، بينما احتلت الكويت المرتبة الثانية فى صحيفة يومية واحدة هى « الأخبار » ، ولها ١٨٢ سم ، وبنسبة ٩,٧٪ .

٣ ـ فى حين كانت الجزائر تحتل المرتبة الثانية فى تضامن الدول العربية فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، فيما يتعلق بمعيار الكم ، فانها تراجعت الى المرتبة الثالثة ، فيما يتعلق بمعيار المساحة ، وذلك فى صحيفتين ، فلها ٢٣٥ سم فى « الأهرام » ، وبنسبة ١١,٨٪ ، ولها ٢٠٠ سم فى « الجمهورية » ، وبنسبة ٨,٩٪ ، أما فى صحيفة « الجمهورية » ، فجاءت فى المرتبة الرابعة ، ولها ١٦٥ سم ، وبنسبة ٨,٨٪ ، وذلك بعد الاردن التى احتلت المرتبة الثالثة ، ولها ١٧٣ سم ، وبنسبة ٩,٢٪ .

٤ ـ اذا كانت النسبة المئوية الخاصة بمساحة بعض الدول العربية مرتفعة ، فيما يتعلق بدورها فى التضامن العربى لحرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى ثقل هذه الدول ، ودعمها للحرب سياسيا وماديا ومعنويا ، فان ذلك ينطبق بالضرورة على الدول العربية ذات النسب المنخفضة فيما يتعلق بمساحة ما نشر عن دورها فى الصحف اليومية المصرية الثلاث ، ومن أمثلة هذه الدول التى لم تبلغ مساحتها ١٪ أو تكاد ـ من اجمالى المساحة المخصصة للتضامن العربى ، جمهورية موريتانيا الاسلامية ، بنسبة ٠,٣٪ ، و٠,٥٪ ، ، و٠,٢٪ فى كل من « الأهرام » و« الاخبار » و« الجمهورية » على التوالى ، وجمهورية الصومال الديمقراطية بنسبة ٠,٣٪ و٠,٧٪ و١٪ فى كل من « الأهرام » و« الأخبار » و« الجمهورية » على التوالى ، والجمهورية العربية اليمنية بنسبة ٠,٢٪ ، ٠,٣٪ ، ٠,٩٪ فى كل من « الأهرام » و« الأخبار » و« الجمهورية » على التوالى وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، بنسبة ٠,٣٪ ، و٠,٢٪ ، و٠,٥٪ فى كل من « الأهرام » و« الأخبار » و« الجمهورية » على التوالى ، وأخيرا سلطنة عمان ، ولها ٠,٩٪ ، ١,٣٪ ، ٠,٤٪ فى كل من « الأهرام » و« الأخبار » و« الجمهورية » على التوالى .

---

(٢٣) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٩

(٢٤) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ .

جدول رقم (٢)

جدول يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربى فى حرب رمضان/اكتوبر ١٩٧٣ بمعيار المساحة وذلك فى الفترة من ٧/١٠ الى ٢٣/١٠/١٩٧٣

الصحيفة	الاهـــرام		الاخبـــار		الجمهوريـــة	
الدولة	م	٪	م	٪	م	٪
السودان	٣٣	١,٦	٧٥	٤	١٧٠	٧,٥
ليبيا	١٤٤	٧,٢	٦٥	٣,٥	١٠٢	٤,٥
تونس	٣٣	١,٦	٢٢	١,٢	٣٢	١,٤
الجزائر	٢٣٥	١١,٨	١٦٥	٨,٨	٢٠٠	٨,٩
المغرب	٢٧	١,٤	٥٢	٢,٨	٣٥	١,٦
لبنان	٧٧	٣,٩	٧٨	٤,٢	١٥٥	٦,٩
سوريا	١٠٠	٥	١٤٣	٧,٦	١٣٠	٥,٨
الاردن	١٥٢	٧,٦	١٧٣	٩,٢	١٣٤	٥,٩
العراق	٧٤	٣,٧	١٤٠	٧,٤	١٥٤	٦,٨
السعودية	٢٦٥	١٣,٣	٢٧٣	١٤,٦	٢٦٣	١١,٧
الكويت	١٣٩	٧	١٨٢	٩,٧	١٧٣	٧,٧
اليمن	٥	٠,٣	٥	٠,٣	٢١	٠,٩
اليمن الديمقراطية	٥	٠,٣	٣	٠,٢	١١	٠,٥
عمان	١٧	٠,٩	٢٤	١,٣	٩	٠,٤
قطر	٦٢	٣,١	٥٩	٣,٢	٧٤	٣,٣
البحرين	٣٦	١,٨	٣٣	١,٨	٢٩	١,٣
الامارات العربية	١٦٣	٨,٢	١٤٥	٧,٧	١٤١	٦,٣
فلسطين المحتلة	٢٤٩	١٢,٥	١٤٠	٧,٤	٢٥٤	١١,٣
موريتانيا	٦	٠,٣	٩	٠,٥	٥	٠,٢
الصومال	٥	٠,٣	١٣	٠,٧	٢٣	١
الجامعة العربية	١٦٤	٨,٢	٧٣	٣,٩	١٣٨	٦,١
مجموع	١٩٩١	٪١٠٠	١٨٧٢	٪١٠٠	٢٢٥٣	٪١٠٠

ثالثا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بنشر ما يتعلق بدور جامعة الدول العربية ومنظماتها والاتحادات العربية المختلفة فى حرب رمضان ـ اكتوبر ١٩٧٣ ، بمعيارى الكم والمساحة :

١ ـ وفقا للجدول رقم (١) ، فلقد اهتمت الصحف اليومية الثلاث بلا استثناء بابراز دور جامعة الدول العربية ومنظماتها ، وكذا الاتحادات العربية المختلفة ، فى التضامن العربى فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، وذلك بمعيار الكم ، فيخصها ٢٠ تكرارا فى « الأهرام » ، وبنسبة ٦,٣٪ ، و١١ تكرارا فى « الأخبار » ، بنسبة ٣,٨٪ ، و٢٨ تكرارا فى « الجمهورية » ، وبنسبة ٨,٨٪ ، وهى تحتل بذلك المرتبة الثانية فى « الجمهورية » بالاشتراك مع الجزائر ، حيث كانت الصحيفة تقدم فى عددها الاسبوعى (الذى يصدر كل خميس) بابا ثابتا بعنوان : « أخبار الوطن العربى » يقدمه : « خليل طاهر » ، ويتضمن أهم الاخبار المتعلقة بجامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة .

٢ ـ ووفقا للجدول رقم (٢) ، فان تلك الأهمية تظهر واضحة أيضا فى الصحف اليومية الثلاث بلا استثناء ، بمعيار المساحة ، فلها ١٦٤ سم ، بنسبة ٨,٢٪ ، فى « الأهرام » ، وتحتل المرتبة الرابعة ، ولها ٧٣ سم ، بنسبة ٣,٩٪ ، فى « الأخبار » ، ولها ١٣٨ سم ، بنسبة ٦,١٪ ، فى « الجمهورية » .

لقد بدأ إهتمام الجامعة العربية بالمعركة منذ اليوم الأول لاندلاع القتال ، فلقد صرح الدكتور « سيد نوفل » الأمين العام المساعد للجامعة ، بأن الأمانة العامة أبرقت إلى مكاتبها فى الخارج بنصوص البيانات العسكرية الصادرة عن مصر وسوريا ، وأن الأمين العام للجامعة (محمود رياض) يتابع الموقف مع وزراء الخارجية العرب فى نيويورك (حيث كانت إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، وأعلن بيان اتحاد المحامين

(٢٥) الأهرام ، والجمهورية ، فى ٧/١٠/١٩٧٣ .
(٢٦) الأهرام فى ٨/١٠/١٩٧٣ .

العرب اعتزازه بالمواجهة المصرية والسورية للعدوان ، وأهاب بالدول العربية بالمسارعة فى المشاركة الفعلية فى معركة التحرير والمصير ، بكل القوى والطاقات ، كما أصدرت الأمانة العامة للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب بيانا الى العمال فى الوطن العربى ، ناشدتهم فيه ضرب المصالح الامبريالية فى كل مكان من العالم العربى ، وقال البيان أن هذه المصالح يجب أن تتوقف ، وأن سلاح البترول يجب أن يرتفع صوته فى هذه المعركة ليؤكد إرادة العمال العرب ، واصرارهم على المشاركة فى معركة التحرير والقضاء على العدوان بكل صوره .. ، كما أرسل « عبد اللطيف بلطية » : الأمين العام للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ببرقية تأييد للرئيس « السادات »[٢٥] ، وقد أبلغ الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الرئيس « أنور السادات » أنه قام بابلاغ الملوك والرؤساء العرب بالرسالة التى بعث بها الرئيس الى الجامعة العربية ، بشأن العدوان الاسرائيلى ، وحيا محمود رياض قرار الرئيس بالتصدى لهذا العدوان[٢٦] .

وهذه أمثلة لما نشرته الصحف اليومية الثلاث عن دور الجامعة العربية ومنظماتها ، والاتحادات العربية المختلفة ، فى دعم التضامن العربى فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى « الأهرام » : بيان من اتحاد عمال البترول الكويتى ـ اجراءات عربية ضد أمريكا بعد تأكد شحن أسلحة لاسرائيل (١٣ ـ ١٠) ، نداء من الجامعة العربية إلى العرب فى الأرض المحتلة للاعتصام ووقف كل عمل يمكن أن يستفيد منه العدو فى المعركة المصيرية ـ اتحاد العمال العرب يحذر من نقل الطيارين الى إسرائيل (١٤ ـ ١٠) ، اقتراح من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتحويل ١٥ ٪ من ميزانيات الدفاع فى الدول العربية للقوات المصرية والسورية ، وإيداع ١٠ ٪ من احتياطى العملات الأجنبية فى الدول العربية بالبنك المركزى المصرى ومصرف سوريا المركزى ، بنفس شروط إيداعها الحالية بالمصارف الأجنبية ، واقراض الدولتين مبالغ لاتقل عن ١٠ ٪ من ميزانيات التنمية فى كل من الدول العربية (١٥ ـ ١٠) ، المنظمات العربية للشباب دعوتها لصفوف المقاومة الشعبية (١٧ ـ ١٠) ، المحامون العرب يطالبون بالمقاطعة الشاملة لأمريكا (٢٢ ـ ١٠) ، وفى « الأخبار » : من الاتحاد النسائى العربى إلى السادات والأسد (١٣ ـ ١٠) ، نداء إلى عمال غزة من النقابات العمالية الفلسطينية (١٩ ـ ١٠) ، طلب إيضاح من الجامعة العربية الى هولندا عن مساندتها لاسرائيل (٢٣ ـ ١٠) ، وفى « الجمهورية » : برقية من اتحاد الفنانين التشكيليين العرب بلبنان : القتال المقدس رد للعرب كرامتهم (١١ ـ ١٠) ، من الحزب الشيوعى اللبنانى ـ ومن الاتحاد السودانى لكرة القدم (١٥ ـ ١٠) ، برقية تأييد للسادات من الصحفيين اللبنانيين (١٩ ـ ١٠) ، مكتب المقاطعة العربية فى بغداد يقرر مقاطعة هولندا لدعمها العدوان الاسرائيلى بالأموال والبترول (٢٢ ـ ١٠) .

رابعا : فيما يتعلق بمجالات التضامن العربى فى حرب رمضان ـ اكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر فى الصحافة اليومية المصرية :

١ ـ وفقا للجدول رقم (٣) فلقد تم تقسيم هذه المجالات الى ثلاث فئات :

الأولى تضامن مادى ، والثانية تضامن سياسى ، والثالثة معنوى ، ويشمل التضامن المادى خمسة مجالات ، وهى : التضامن العسكرى ، والبترولى ، والمالى ، والطبى ، والغذائى ، ويأتى التضامن العربى المادى فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى المرتبة الأولى ، فى الصحف اليومية المصرية مجتمعة ، وله ٣٤٧ تكرارا من جملة تكرارات مجالات التضامن العربى فى تلك الصحف وهى ٧١٩ تكرارا ، وبنسبة تقترب من النصف (٤٨,٣ ٪) ، ويمثل التضامن العسكرى الأولوية فى الترتيب داخل التضامن المادى ، بنسبة ٢٤,٩ ٪ ، يليه التضامن البترولى ، بنسبة ١٢,١ ٪ ، ثم التضامن المالى ، بنسبة ٦,٨ ٪ ، ثم التضامن الطبى ، بنسبة ٣,٨ ٪ ، وأخيرا التضامن الغذائى ، بنسبة ٠,٧ ٪ ، ويأتى التضامن العربى السياسى فى المرتبة الثانية ، إذ تخصص الصحف اليومية له ٢١٢ تكرارا ، وبنسبة ٢٩,٥ ٪ ، أما التضامن العربى المعنوى ، فيأتى فى المرتبة الثالثة ، وله ١٦٠ تكرار ، وبنسبة ٢٢,٢ ٪ .

٢ ـ بالنسبة للتضامن العربى العسكرى ، فلقد كان هناك تنسيق عسكرى على الجبهة بين قوات مصر وسوريا والعراق والجزائر ، بعد أن كان التعاون العربى العسكرى مقيدا بوحدات رمزية على قناة السويس ، يتم سحبها تدريجيا فى السنوات الأخيرة (مثل قوات الكويت والجزائر والسودان) . واعتبر البعض اشتراك قوات السعودية مع سوريا والعراق والأردن فى المعركة حدثا سياسيا إيجابيا للملك « فيصل » ، أكثر منه عسكريا[٢٧] . وكان من أبرز ما نشرته الصحف اليومية المصرية الثلاث عن ذلك التضامن ما يلى : فى « الأهرام » : قوات جزائرية وصلت إلى القاهرة (٨ ـ ١٠) ، القوات العراقية تحت تصرف مصر وسوريا ـ نميرى : قوات سودانية فى طريقها لجبهة القتال ـ القوات السعودية وضعها فى حالة استعداد ـ استقبال السادات للعقيد « عبد الغنى سالم » قائد الاقليم الخامس وعضو

(٢٧) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ١٠٦ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٥٧ ، ٢٧٦ .

جدول رقم (٣)

جدول يوضح مجالات التضامن العربى فى حرب رمضان/اكتوبر ١٩٧٣ من واقع مانشر فى الصحافة اليومية المصرية من ٧/١٠ الى ٢٣/١٠/١٩٧٣ م

مجالات التضامن	تضامن مادى										تضامن		تضامن	
الصحيفة	عسكرى		بترولى		مالى		طبى		غذائى		سياسى		معنوى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاهرام	٤٩	٢٢,٥	١٥	١٧	٨,٢	١٠	٤,٨	٢	٠,٩	٦٣	٣٠,٣	٣٦	١٧,٣	.
الاخبار	٥٨	٢٦,٦	٢١	٩,٦	١٤	٦,٤	٧	٣,٢	١	٠,٥	٦٤	٢٩,٤	٥٣	٢٤,٣
الجمهورية	٧٢	٢٤,٦	٣٥	١٢	١٨	٦,١	١٠	٣,٤	٢	,٧	٨٥	٢٩	٧١	٢٤,٢
مجموع	١٧٩	٢٤,٩	٨٧	١٢,١	٤٩	٦,٨	٢٧	٣,٨	٥	٠,٧	٢١٢	٢٩,٥	١٦٠	٢٢,٢

مجلس الثورة الجزائرية بعد وصول القوات الجزائرية الى الجبهة ، وقال بيان للسفارة الجزائرية فى القاهرة : « ان قواتنا ستظل تتلاحق حسب ما تمليه الاستراتيجية العسكرية للمعركة ، وتتطلبه القيادة العليا ، وان كل قوات الجزائر وطاقاتها مجندة لمعركة المصير العربى حسب التزام الرئيس « بومدين » (٩ ـ ١٠) ، أمر من القيادة السعودية بقطع أجازات جميع العسكريين ، والالتحاق فورا بوحداتهم لتأدية واجبهم المقدس ـ تصريح لوزير الدفاع الكويتى بأن بلاده لن تتردد فى إرسال المزيد من قواتها الى الجبهة (١٠ ـ ١٠) ، قوات مغربية تشترك فى المعركة ـ قوات عراقية تصل الى سوريا قوامها ١٦ الف جندى ومائة دبابة (١١ ـ ١٠) ، الأردن يدخل المعركة ، قواته تعبر الحدود الى سوريا (١٤ ـ ١٠) ، السعودية تشترك فى القتال مع سوريا بقرار من الملك « فيصل » (١٥ ـ ١٠) .

وفى « الأخبار » : الجزائر تعلن : القوات الجوية الجزائرية وصلت الجبهة المصرية ـ قوات مغربية جديدة الى جبهة القتال (٨ ـ ١٠) ، وصلت مقاتلات الجزائر ـ استعداد القوات السعودية لمواجهة ظروف المعركة ـ العراق يضع قواته تحت تصرف الجبهتين (٩ ـ ١٠) ، إستدعاء الجيش السعودى لأداء واجبه المقدس ـ الكويت تقرر وضع قواتها فى المعركة ـ بورقيبة يستعرض السوات التونسية المتجهة للقتال (١٠ ـ ١٠)، العراق تشارك فى عمليات الجولان (١١ ـ ١٠) ، البحرين تلغى اتفاق تسهيلات البحرية الأمريكية (٢١ ـ ١٠) .

وفى « الجمهورية » : القوات اليمنية وضعها تحت تصرف مصر وسوريا ـ القوات الأردنية فى حالة تأهب ـ حالة طوارىء فى جيش السودان (٧ ـ ١٠) ، وحدات جوية تصل الى الجبهة المصرية من الجزائر ـ طائرات عراقية تشترك فى القتال (٨ ـ ١٠) ، أوامر للجيوش العربية بالاستعداد للمشاركة فى المعركة (٩ ـ ١٠) ، برلمان الكويت يقرر بالاجماع : إرسال قوات كويتية جديدة الى الجبهة ـ العراق تسقط طائرة اسرائيلية (١١ ـ ١٠) ، القوات السعودية تدخل المعركة ضد العدو فى الجولان (١٥ ـ ١٠) ، أول شهيد أردنى على الجبهة السورية (١٧ ـ ١٠) ، ونشير هنا الى ما أظهرته صحيفتا « الاهرام » فى (٧ ـ ١٠) ، و« الجمهورية » فى (١٠ ـ ١٠) من المشاركة الشعبية العربية فى القتال على شكل متطوعين من الكويت ومن الصومال .

وكان من أهم تعليقات الصحف اليومية المصرية على التضامن العربى العسكرى ما يلى :

بعنوان « عودة الروح » .. شبه « نجيب محفوظ » ذلك التضامن بأنه « مبادرة العرب الى العروة الوثقى » ، وطالب « على حمدى الجمال » فى « حديث الناس » بأن تواصل كل القوى العربية دعمها للمعركة العسكرية .. فلقد أثبت العرب خلال الأيام الأربعة الماضية أنهم قادرون على تحقيق إرادتهم »[٢٨] ، ويرى مرة أخرى أن الانتصارات التى حققتها القوات المصرية والسورية المسلحة ، تحتاج من العرب كلهم إلى أكثر من التصفيق والهتاف والتعبير عن النوايا[٢٩] ، وعن « أسبوع القتال يقول « جميل مطر » : « ... وبدءا بنية القتال ومع اطلاق عقاله ثم مسيرته الشاقة تجددت فتدعمت الأصالة العربية ، زالت الخلافات أو تجمدت أمام النية الصادقة ، والعمل الجاد والحظر الشامل ، وحين تنطلق الأسلحة العربية من القواعد والخزائن ، وبطون الرمال دون مزايدات وبهدوء ، يتأكد أمام المجتمع الدولى أن عنصرا جديدا انضم لعناصر التفاعلات الدولية ، أن إرادة سياسية جديدة تنشأ فى صحارى وسهول الشرق

(٢٨) الأهرام ، فى ١٠/١٠/١٩٧٣ . (٢٩) الاهرام ، فى ١٢/١٠/١٩٧٣

الأوسط ، من منطلق واقع عسكري جديد ، وقدرة اقتصادية فائقة »[٣٠] ، وكان الرأي الرسمي « للأهرام » بعنوان « التضامن العربي » ، ويقول : « ليس من شك في أن الانجازات العسكرية التى حققتها القوات المسلحة المصرية والسورية خلال أيام معدودة قد حركت التضامن العربي على نحو لم يسبق أن حققته مؤتمرات واجتماعات عربية متعددة طوال سنوات النكسة كلها » إلا أن الصحيفة حذرت من أن يظل التضامن العربي – وفي تلك اللحظات المصيرية – مقصورا على مساهمات رمزية ، حتى لو تمثلت المساهمات العربية في المشاركة العسكرية ، بل يجب على جميع الدول العربية أن تتحمل أعباء المواجهة بصورة متكافئة ، وأن توجه ضرباتها إلى المواقع التى توجع العدو ، وترد تحدى أمريكا الصارخ للأمة العربية قاطبة ، باعلانها رسميا التدخل بمد اسرائيل بالأسلحة[٣١] .

وأكد « أحمد بهاء الدين » في « ملاحظات وخواطر » على أن الشعار الذى يجب أن يرفعه كل قطر محارب ، وتفرضه على نفسها الأمة العربية جمعاء : هو الكل .. والآن ! قواتنا المسلحة تعطى « الكل والآن ! » ، فهل تعطى أمتنا العربية هذه المعركة البطولية التاريخية : الكل .. وبدون تأجيل ! فالوقت في الحرب ليس من ذهب .. إنه من دم .. لقد تم تدمير : حتمية السيطرة الاسرائيلية على العالم العربي ، وتحطمت أسطورة عجز العرب « الأبدى ! عن إستخدام أدوات العصر الحديث في الحرب ، وطالب أن يعرف العرب كل هذا ، بمعنى أن يعرفوا أن مردود هذا التحول ليس مقصورا على دول المواجهة وحدها ، وليس مقصورا على إسترداد أو فقدان قطعة من الأرض ، ولكن مردوده يشمل كل حياة العرب ، وكل مصالح العرب ، وكل مستقبل العرب ، في هذا العالم الذى تعاد صياغته لقرون طويلة مقبلة ، بالتطور الاقتصادى والعلمى والاجتماعى تارة ... وبالصراع أو الوفاق السياسى تارة ، وبالدم والحديد والنار تارة أخرى[٣٢] .

وفي الوقت الذى حذرت فيه صحيفة « نيويورك تايمز » الأمريكية ، من أنه إذا استمرت الحرب ، فان الضغط سيزداد على جميع الدول العربية لكى تشترك في القتال ، وتزيد من مساهمتها بالقوات والطائرات والموارد الأخرى ، فانها تصف النشاط المحموم في واشنطن ، وتعتبر دخول الأردن الحرب .. الفشل الثانى لأمريكا بعد مفاجأة الهجوم المصرى ، وقد نقل « دافيد باندير » مراسل الصحيفة في واشنطن ، ما قاله المسئولون الأمريكيون من أن دخول الأردن – الذى يعتمد جيشه في تسليحه أساسا على المعدات الأمريكية – حرب الشرق الأوسط ، كان مفاجأة ومبعث خيبة أخر لحكومة الرئيس « نيكسون » .. بل هو نكسة أخرى في قائمة متزايدة من النكسات بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[٣٣] .

واعتبر « حسين فهمى » في مقاله : « الانفجار المحتوم ! ! » ، أن القوات المسلحة المصرية والسورية تخوض بالمهج والأرواح معركة الأمة العربية كلها .. معركة كرامتها وحياتها ومستقبلها[٣٤] ، أن العرب يقطعون مراحل جديدة وأكيدة على الطريق الى الوحدة الصلبة .. وحدة صهرها القتال المرير المشترك .. والدماء العربية الغالية ! ![٣٥]

وفي « مواقف » يقول « أنيس منصور » : أن أول جندى مصرى هبط على أرض سيناء كانت خطوته قصيرة من أجل مصر ، طويلة جدا من أجل الأمة العربية »[٣٦] ، فلأول مرة في تاريخ الأمة العربية نقف جميعا صفا واحدا .. تتبارى شعوبها في تقديم كل ما تملك من أجل المعركة . فهى من أجل كرامة العرب وثروة العرب ..[٣٧] ، وبعنوان « اليوم العاشر للحرب » يقول « عادل حسين » : ان قواتنا المسلحة تقاتل ببسالة ، ليس فقط من أجل سيناء .. وانما لخلق المستقبل الرحب العريض لهذه الأمة العربية ، إنهم بالدم يصنعون هذا المستقبل .. وبالدم والنار سنخلق خلقا جديدا[٣٨] ، ويتساءل الدكتور « عبد الرحمن البيضانى » في مقاله : « لماذا ظهرت الارادة العربية ؟ » ، بأن ذلك من أجل اللحاق بالتاريخ العربى المجيد .. والجديد ، بعد أن سعى « السادات » الى جمع شمل العرب ، ضد جراح الخصومات .. وأطفأ نار الصراعات .. وأوضح أن الهدف ليس زعامة ، وانما الهدف .. كرامة .. كرامة العرب .. كل العرب ..[٣٩] .

وكما قال « عبد الحميد عبد النبى » أن قلوب الوطن العربى كله تخفق .. وأذان الشعب العربى كله تستمتع بنبض المعارك في سيناء والجولان والجليل الأعلى ..[٤٠] ، فان « مصطفى بهجت بدوى » يؤكد على أن المتغيرات العربية بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر تحولت من (شعار) إلى (ساحة ميدانية نارية) ، والوحدة العربية تكاتفا وتكاملا

---

(٣٠) الأهرام ، في ١٩٧٣/١٠/١٣ (٣١) الأهرام ، في ١٩٧٣/١٠/١٦
(٣٢) الأهرام ، في ١٩٧٣/١٠/٣٠ (٣٣) الأهرام ، في ١٩٧٣/١٠/١٥
(٣٤) الأخبار ، في ١٩٧٣/١٠/٨ (٣٥) اخبار اليوم في ١٩٧٣/١٠/١٣
(٣٦) الأخبار ، في ١٩٧٣/١٠/٩ (٣٧) الأخبار ، في ١٩٧٣/١٠/٢٣
(٣٨) الأخبار ، في ١٩٧٣/١٠/١٥ (٣٩) الأخبار ، في ١٩٧٣/١٠/١٨
(٤٠) الجمهورية ، في ١٩٧٣/١٠/١١ (٤١) الجمهورية ، في ١٩٧٣/١٠/١٤

أصبح لها معنى الآن فى هذه المرحلة المجيدة، بعد إشتراك معظم القوات العربية فى المعركة، سوريا، والعراق والجزائر والسودان والسعودية والكويت والمقاومة الفلسطينية .. ثم الأردن[٤١] .

٣ - بالنسبة للتضامن العربى فى مجال البترول، فانه لايمكن الفصل بين حلقات هذه الثلاثية المترابطة : أكتوبر - العرب - البترول، لأن تجربة معركة البترول تنبئ عادل للعالم بأن العدالة لاتتجزأ، كما أن السلام لايتجزأ، أو كما قال « السادات » : « رسالة حاولنا أن ننقلها الى العالم كله، وهى أن العرب بعد السادس من أكتوبر يستحقون مكانهم تحت الشمس »[٤٢]، ولم يأت ذلك الا بعد أن وطدت مصر علاقاتها الأخوية مع السعودية الشقيقة، وباقى الدول والامارات العربية المنتجة للبترول، وبحيث كشف العرب عن متانة العروة الوثقى التى لاانفصام لها، والتى تجمع شملهم، فظهرت أمة العرب فى أمجد مواقفها، وفازت باحترام العالم وتقديره، وأسهمت فى تدعيم المعركة غاية الاسهام[٤٣]، وذلك من نتائج حرب أكتوبر الايجابية[٤٤] .

وكان من أبرز ما نشرته الصحف اليومية المصرية الثلاث عنه، ما يلى : فى « الأهرام » : وقف ضخ البترول : منظمة التحرير تدعو إليه، وقد طالبت المنظمة الدول العربية باستخدام سلاح البترول « والوقف الفورى لضخه »، وقالت أن البترول العربى يجب أن يستعمل كقوة ضاربة، كما يجب أن تقوم الدول الواقعة على البحر الأحمر بمنع مرور أى ناقلة بترول تتجه الى اسرائيل (٨ - ١٠)، دعوة دول البترول العربى لاجتماع طارىء فى الكويت، وذلك لبحث دور البترول العربى فى المعركة الحالية فى الشرق الأوسط، وتتكون هذه الدول من : السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر وقطر وأبو ظبى، (١٠ - ١٠) وكانت الصحيفة قد ذكرت فى اليوم السابق أن أوربا قلقة من قطع امدادات البترول عنها، حيث أن مخزون البترول لدى السوق الأوربية المشتركة التسع يعادل استهلاك ٦٥ يوما فقط، كما أعلنت أن شركة أرامكو سوف تخفض كمية البترول المنقول عبر خط التابلين ومقداره : ٤٧٥ ألف برميل يوميا، الى النصف (٩ - ١٠)، بيان من اتحاد عمال البترول الكويتى لتدمير جميع المنشآت البترولية اذا اقتضت تطورات الحرب فى الشرق الأوسط الى ذلك، ووقف تصدير البترول لجميع الدول التى تؤيد اسرائيل (١٣ - ١٠)، دور البترول فى المعركة يبحثه وزراء البترول العرب اليوم، ومن القرارات التى سيبحثونها : تخفيض انتاج البترول بنسبة ٥٠٪ على الأقل فترة الحرب، وكان قد سبق الاجتماع اتفاق ٥ دول عربية من دول الخليج على رفع سعر بترولها بنسبة ١٧٪ فورا (١٧ - ١٠)، بدء خفض البترول العربى : السعودية خفضت ١٠٪، وأبو ظبى ١٢٪ (١٩ - ١٠)، ليبيا تمنع بترولها عن أمريكا، وترفع سعره أكثر من ١٠٠٪، أى حوالى ٢٠٠ ألف برميل يوميا، وتساوى ١١,١٪ من الانتاج اليومى الليبى (٢٠ - ١٠)، السعودية والجزائر تقطعان البترول عن أمريكا، كما أوردت الصحيفة نص البيان الصادر عن الديوان الملكى السعودى، والذى أذاعه راديو الرياض وفيه يقول : أنه نظرا لازدياد الدعم العسكرى الأمريكى لاسرائيل، فان المملكة العربية السعودية قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة، وتعد السعودية ثالث أكبر مصدر بترول بالنسبة للولايات المتحدة، بعد كندا وفنزويلا (٢١ - ١٠)، كل الدول العربية أوقفت تصدير بترولها لأمريكا، تحديد الدول الضالعة مع اسرائيل لتطبيق الحظر عليها، وهذه الدول هى : الكويت وقطر والبحرين ودبى، وقبلها السعودية والجزائر وأبو ظبى وليبيا - العراق يؤمم حصة هولندا فى شركة البصرة، وذلك لموقفها العدائى السافر ومساندتها العدو الصهيونى، وهى تملك ٦٠٪ من راسمال الشركة (٢٢ - ١٠) .

وفى « الأخبار » : العراق تؤمم المصالح البترولية الأمريكية (٨ - ١٠)، السعودية تستخدم البترول فى المعركة (٩ - ١٠)، مؤتمر الكويت يبحث أسلوب منع البترول عن حلفاء اسرائيل (١٦ - ١٠)، أبو ظبى تستثنى فرنسا وبريطانيا (٢١ - ١٠)، وفى « الجمهورية » : السعودية تجمد انتاجها البترولى للضغط على أمريكا : حديث للأمير « سلطان بن عبد العزيز » وزير الدفاع السعودى لمجلة « الديار » اللبنانية (٧ - ١٠)، العراق يؤمم شركات البترول الأمريكية كرد على مساندة واشنطن للعدوان الاسرائيلى، وهى شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسى، وشركة موبيل أويل، وتمتلك هذه الشركات ٢٣٪ و٧٥٪ على التوالى من شركة نفط البصرة (٨ - ١٠)، خفض انتاج البترول العربى تصاعديا بنسبة ٥٪ شهريا، القرار موجه لأمريكا ولا يمس الدول الأوروبية الصديقة (١٨ - ١٠) .

وكانت من أهم تعليقات الصحف اليومية المصرية على التضامن العربى فى مجال استخدام سلاح البترول ما

---

(٤٢) جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٢٠، ٢١٥ .

(٤٣) اللواء البدرى، اللواء طه المجدوب، اللواء ضياء زهدى، حرب رمضان : الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة اكتوبر ١٩٧٣، ط.(٥) (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧) ص ٤٧، ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٤٤) جمال زهران، المواجهة العربية الاسرائيلية فى حرب ١٩٧٣، مجلة « الأهرام الاقتصادى » العدد ١٠٢٨، فى ٢٦/٩/١٩٨٨، ص (٦٤)

ابرزه « صلاح جلال » عن دور البترول العربى فى التقدم التكنولوجى العالمى ، وكيف أن الدخل الصافى لشركات البترول الأمريكية فى النصف الأول من سنة ١٩٧٣ ، بلغ ٣٩٠٦ ملايين دولار[٤٥] .. (وفى مقاله الأسبوعى « بصراحة » بعنوان : « محاولة تصور للموقف » ، يتساءل « محمد حسنين هيكل » عن كيف نستطيع أن نأخذ الغد لصالحنا ؟ ، وطالب بأن تتحرك الامكانية العربية الهائلة ، وهى قادرة بغير شك على أن تؤثر بطريقة حاسمة على موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، إن إمدادات البترول العربى قد لاتكون ماسة فى اللحظة الراهنة باعتبارات الأمن القومى الأمريكى مباشرة ، ولكن البترول كعملية تجارية تحصل أمريكا وحدها على ستين فى المائة من أرباحها ، يستطيع الأن وفى الصميم أن يمس قلب الولايات المتحدة ، وربما تذكرنا أن الولايات المتحدة : قلبها فى جيبها ! ، وحتى امدادات البترول تقدر الآن على أن تضع الولايات المتحدة فى موضع حرج إزاء حليفاتها على الضفة الأخرى من الأطلنطى ، ولو أن ورقة البترول قد استعملت بطريقة علمية ومستنيرة غدا وليس بعد غد ، فان الولايات المتحدة سوف تواجه أزمة مع حليفاتها ربما تفك تماسك الغرب كله ، وفى الأوضاع السائدة اليوم فان سلاح البترول لايمس أزمة الطاقة فى العالم فقط ، ولكنه يمس أيضا أزمة النظام النقدى العالمى .

وتعقيبا على الأنباء الواردة من نيويورك بأن إسرائيل طلبت من يهود أمريكا جمع ألفى مليون دولار فورا لها ، طالب « هيكل » دول البترول العربى وأغنياء العرب على أن تتخذ قرارا تحصل مصر بمقتضاه قدر ما تأخذه اسرائيل من هدايا وتبرعات من يهود العالم كله ، حتى يجعل قدرة مصر على الصمود أقوى ، ثم أنه سوف يجعل العالم كله يشعر أنها أمة بأسرها تواجه مصيرها ، وكان من رأى « هيكل » أن ينعقد مؤتمر دول البترول العربى فى الرياض بدلا من الكويت ، وأن يكون تحت رئاسة الملك « فيصل » نفسه ، وأن تكون اجتماعاته على مستوى القمة ، ويضع أمامه جدول أعمال من ثلاث نقاط هى :

١ ـ دور البترول العربى فى المعركة (كما اقترحت الكويت) .

٢ ـ دور الأرصدة العربية فى المعركة (وهناك تقرير فى هذا الصدد درس فى جامعة الدول العربية) .

٣ ـ ثم دعم مصر وسوريا ماديا بمستوى ما تتلقاه اسرائيل من الدعم المالى على الأقل[٤٦] .

ثم طالب « هيكل مرة أخرى بأن يكون الضغط العربى على الولايات المتحدة الأن ، وفى هذه الساعات ، بل وفى هذه اللحظات ، محسوسا ، مؤكدا ومعلنا .. ويرى أن الدول التى تستطيع أن تمارس ضغطا على الولايات المتحدة هى دول البترول العربى ، فهى التى تملك مفاتيح المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وهى التى تملك أن تمنح وأن تمنع[٤٧] .

ووجه د . « أديب الجابر » خطابا الى مؤتمر وزراء البترول فى الكويت » ، طالب فيه بما يلى :

١) تأميم حصص أمريكا فى شركات النفط العاملة فى الوطن العربى تأميما كاملا ، حيث أن تأميم ٢٥ ٪ أو ٥١ ٪ لم تعد واردة اليوم .

٢) عدم بيع أى كمية من النفط الخام أو الغاز الطبيعى أو المنتجات المكررة الى الولايات المتحدة .

٣) بيع البترول الى أوربا واليابان بأى عملة صعبة عدا الدولار ، وعلى أن لاتزيد كميات البترول المبيعة لأى بلد منها عن معدل الكميات التى كان يشتريها من بترولنا خلال عام .

٤) بيع البترول لدول عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية بالمقايضة أو بتسهيلات ائتمانية[٤٨] .

وحول مؤتمر البترول فى الكويت كتب « ابراهيم نافع » مقالا بعنوان : « فائض الأموال والنفط والحرب والفرق بين أوضاع ٦٧ و ٧٣ » ، كما كتب « صلاح منتصر » مقالا بعنوان : « الأضرار بمصالح أمريكا .. دون غيرها من مستوردى بترول العرب » وقد طالب فى هذا المقال بـ (١) خفض انتاج البترول العربى ، ليس بمقدار ما يذهب الى امريكا مباشرة ، ولكن أيضا بما يذهب الى قواتها فى حلف الأطلنطى عن طريق أوربا الغربية . (٢) عقد اتفاقيات مباشرة مع دول أوربا الغربية واليابان ، لضمان وصول البترول العربى الى المواطن الأوربى واليابانى ، وليس الى حاملة الطائرات والدبابات الأمريكية . (٣) المطالبة بتحويل الودائع العربية الموجودة فى بنوك أمريكا ـ بالدولار ـ الى بنوك أخرى أو الى عملات أخرى . (٤) وقف جسر التجارة بين الدول العربية وأمريكا[٤٩] ، وقد حدد « منتصر » عشر نقاط إيجابية لقرارات خفض انتاج البترول العربى وحظر تصديره لأمريكا ، منها أن هذه هى المرة الأولى فى تاريخ العرب ، الذين يتفقون فيها جميعا على استخدام بترولهم كسلاح سياسى ، وذلك فى حد ذاته تطور خطير وبارع[٥٠] .

وبعنوان « لسنا بترولا ولا نفطا » يقول « أحمد بهاء الدين » : ان العرب ـ اقتصاديا ـ ليسوا بترولا فقط ،

---

(٤٥) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٠ (٤٦) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٢
(٤٧) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٢ (٤٨) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٧
(٤٩) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٨ (٥٠) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/٢٢

انهم بترول وتجارة وصناعة وسوق هائلة ومصدر ضخم للمال السائل .. وهم أيضا يستخدمون هذا كله فى تنمية بلادهم فيما يفيد شعوبهم وشعوب العالم .. والعرب - استراتيجيا وأمنيا - هم أكثر من نصف شاطىء البحر الأبيض ، وهم كل البحر الأحمر ، وهم مشارف الخليج والمحيط الهندى شرقا والمحيط الأطلنطى غربا .. فهم أهم الجيران لأوربا ، وأهم طرق المواصلات لأوربا ، وأقرب مجالات التعاون والتنمية المشتركة قائمة بينهما ، والعرب انسانيا - وهذا هام جدا - أبناء حضارة قديمة ، والأهم من ذلك أنها تتجدد ، وأنها مهيأة للقيام بدور إنسانى اكثر إشراقا كلما زالت عنها المظالم وانحسرت من أمامها تركة الأحقاد .. وأن العرب - أولا وأخيرا - قادرون على القتال دون ذلك كله ، بدمهم قبل بترولهم ، وأن الوقوف مع حقهم هو الموقف الأخلاقى ، وليس مجرد الموقف المصلحى[٥١] .

« ولكى يكون البترول سلاحا ماضيا » كتب عبد الله الطريقى : الخبير العربى والدولى فى البترول تحت ذلك العنوان قائلا : أنه ما بين عامى ٧٣ الى ١٩٨٠ يملك العرب قدرات مالية يمكنها أن تلعب دورا هاما فى توثيق الروابط العربية ، وقيام مشاريع عربية مشتركة ، والمسائل الملحة والتى يمكن إستخدام عوائد النفط فيها مباشرة هى :

١ - اعادة بناء الاقتصاد المصرى والسورى ، وتعويض الدولتين المحاربتين عما تعرضتا له من أضرار نتيجة الحرب .

٢ - الاتفاق على تدبير الأموال اللازمة لاعادة تسليح الجيوش العربية ، وجعلها مستعدة للقتال فى أى وقت .

٣ - البدء فى تنفيذ المشاريع الكبرى على المستوى القومى ، كمشاريع الصناعات الثقيلة ومشاريع الرى والمشاريع الزراعية[٥٢] .

وعن دور « ورقة البترول فى المعركة » ، نقلت « الأهرام » تحليل صحيفة « الأوبزرفر » البريطانية للحرب ، تحت عنوان : « الاسرائيليون هزموا لأنهم صدقوا أسطورتهم » ، تحدثت فيه عن أن تلك الورقة لعلها تكون أقوى سلاح يملكه العرب إزاء أصدقاء اسرائيل ، وأن أول من روج شعبيا لاستراتيجية البترول هو « هيكل » رئيس تحرير « الأهرام » ، ثم لقيت هذه الاستراتيجية مساهمة كبرى من جانب المثل الناجح الذى سجله الرئيس « القذافى » فى املاء شروطه على شركات البترول الدولية ، وأوضحت الصحيفة أن الدول العربية المنتجة للبترول تستطيع بوقف الزيادة فى انتاجها السنوى أن تسبب مصاعب جسيمة للمستهلكين الغربيين ، وأن الشخصية الرئيسية فى موقف البترول الحالى هو الملك « فيصل » ، فخلال العامين الماضيين عمل الملك « فيصل » على انماء علاقات تزداد توثقا مع « السادات » ، ويقول المراقبون أن دور « فيصل » فى المخطط ، ليس هو مجرد التهديد فيما يبدو ، بل العمل فعلا على قطع امدادات أمريكا من البترول ، اذا ما تدخلت الولايات المتحدة ماديا فى القتال الحالى ، أو إذا أظهرت اسرائيل علامات تفوق على العرب بمساعدة الامدادات الأمريكية[٥٣] ، ولذلك اطلقت « الأوبزرفر » على عام ١٩٧٣ بأنه « عام العرب بجدارة حربيا وزيتا »[٥٤] .

وبعنوان « البترول والمعركة » كانت « كلمة اليوم » وهى الرأى الرسمى لجريدة « الأخبار » والتى أكدت على أن جميع الدول العربية لن تتردد فى استخدام كل امكانياتها فى المواجهة مع العدو الصهيونى ومن هم وراءه[٥٥] ، وأوضح « محسن محمد » تحت عنوان « ماذا يعنى القرار العربى بتخفيض انتاج البترول ٥ ٪ ؟ بأن الكمية المخفضة تبلغ ٩٦٧ ألف برميل يوميا . بينما تبلغ واردات امريكا ٨٩٠ ألف برميل يوميا ، واعتبر أن هذا القرار مجرد انذار يدل على أن العمل الجماعى للبترول العربى فى الطريق .. والعرب فى هذا الطريق يقدمون مجرد انذار .. وهو يعد مجرد بداية تعرفها أمريكا .. ويعرفها العالم[٥٦] ، وفى الوقت الذى نقلت فيه « الأخبار » رأى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية عن « البترول العربى فى المعركة » ، فان عبد السلام داود يرى أن العرب ليسوا نفطا فقط ، ولكنهم بشر من لحم ودم ، واذا كان المدفع قد سكت ، فان سلاح البترول لن يدخل غمده[٥٧] .. كما أن وقف القتال - كما يرى « احسان عبد القدوس » - لا يعنى التفريط فى قومية المعركة ، ولا يعنى التكاسل فى المساهمة ولا يعنى اطلاق حرية استغلال البترول العربى ، ولايعنى ايضا أن نعود الى مستوى التطلعات الزعامية والجدل الكلامى التافه - وعلى حد تعبير « سعيد سنبل » فان الكلمات تحولت الى واقع ... الوعود والعهود العربية تحولت الى عمل ايجابى لخدمة اهداف المعركة .. البترول دخل سلاحا فى المعركة ، بعد أن كان الكثيرون يتصورون أن العرب لن

---

(٥١) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١١/٣ (٥٢) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١١/٥
(٥٣) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٤ (٥٤) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٩٨
(٥٥) الأخبار ، فى ١٩٧٤/١٠/١٩
(٥٦) الأخبار ، فى ١٩٧٣/١٠/٢١ (٥٧) فى ١٩٧٣/١٠/٣

يستخدموا هذا السلاح أو على الأصح لن يجرأوا على استخدامه ، حتى لا يغضبوا أمريكا[٥٨] .

أما كلمة الجمهورية » فكانت تحت عنوان : « التحدى الأمريكى والرد العربى » وأكدت فيها على أنه ليس هناك ظرف أكثر ملاءمة على استخدام سلاح البترول ، من ظروف القتال الحالية ، لردع أمريكا عن اتخاذ اى اجراء ضد العرب[٥٩] ، ثم تقول مرة أخرى تحت عنوان : « العرب وأمريكا واسرائيل » ، ان مسئولية الأخوة العرب الذين يجب عليهم ألا يجعلوا بترولهم هو الوقود الذى تتزود به المصانع الأمريكية ، التى تقدم السلاح لاسرائيل ، والرصيد الذى يغتنى منه مليونيرات أمريكا ، ليقدموا العون لاسرائيل .. ولسنا فى حاجة الى ان نخطب أو نصرخ لنقول .. « هيا ياعرب » ، ذلك ان العداء الأمريكى قد اصبح يستفز فينا أدنى مشاعر الوطنية والقومية ، وهو استفزاز لا يمكن السكوت عليه[٦٠] .

وعن أهمية سلاح البترول كتب « جلال سرحان » مقاله سلاح البترول ومنطق التحرير ، وهى تنبع من : (١) ان قضية تحرير الأرض العربية ليست قضية (أموال) فى المحل الأول لأن الأرصدة العربية من عائدات البترول مكدسة فى بنوك امريكا سليم . (٢) أن أمريكا لا تستورد الا ٥ ٪ من البترول العربى فقط ، ولكن شريكاتها تحقق القسم الأكبر من ارباحها من البترول العربى . (٣) وقف ضخ البترول وإن كان لا يؤثر على اقتصاديات أمريكا ، الا أنه يؤثر فى اقتصاديات حليفاتها فى أوربا الغربية واليابان . (٤) ان احتياج أمريكا للبترول العربى سيتزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة القادمة ، ومع وجود ما يسمى بأزمة الطاقة ، خاصة وان العرب يمتلكون ٦٠ ٪ من احتياطى البترول فى العالم[٦١] ، ثم كتب ثانية عن« وتحطمت عقدة البترول ايضا [٦٢] ، وبعنوان : الخريطة العربية بعد ٦ اكتوبر » يقول جلال سرحان .. أنه مع أول طلقة فى حربنا التحريرية بدأت رياح التغيير تهب على خريطة الوطن العربى الراكدة ، تلوح بتحولات أساسية فى ملامح هذه الخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية .. منها الانتقال من مرحلة المزايدات الكلامية بلا عمل ، الى مرحلة العمل مع أقل قدر من الثرثرة ، وتحول سلاح البترول من مجرد امكانية هائلة مجمدة الى سلاح مؤثر وفعال فى المعركة ، والتصرف فى ثرواتنا البترولية لأول مرة بأقصى قدر من الحرية ، وادراك كافة الأنظمة العربية ان ساعة الحسم قد أتت ولا مكان بعد ذلك لأى تقاعس أو متخاذل ، ثم تغير مفهومنا التقليدى للوحدة العربية من مجرد اجتماعات ومؤتمرات ، الى تضحيات بالمال والأموال[٦٣] .

ويطالب الرأى الرسمى « للجمهورية » بضرب المصالح الأمريكية ، وتصفيتها من المنطقة العربية بعد أن ظهر التضامن العربى فى استخدام سلاح البترول وغيره[٦٤] ، ويرى « محمود بدر الدين » فى مقاله « البترول .. بين المنع والمنح » ، ان خريطة الشرق الأوسط قد تغيرت مع ظهر يوم ٦ أكتوبر ، وعلى الولايات المتحدة أن تعرف أن مصالحها هنا فى الوطن العربى ، وليست هناك فى اسرائيل[٦٥] ، وفى الوقت الذى أكدت فيه « عواطف عبد الجليل » على ان امريكا لن تستغنى عن بترول العرب[٦٦] يقول حافظ محمود ، انه بصرف النظر عن صدى قرارات البترول العربية هناك ـ فان صداها هنا أهم بكثير جدا مما يذهب اليه تفكير الآخرين ، انها مظهرية ملموسة أكيدة على ان الوحدة العربية تؤكد نفسها ، بل انها تفرض نفسها على الصراع التاريخى الذى خلقته الصهيونية بينها وبين العرب ـ باقحام نفسها ككيان معاد للعرب وسط خريطة الأرض العربية[٦٧] .

ان هناك اسبابا سياسية واقتصادية وفنية اسهمت فى تحقيق نجاح الدول العربية فى تطبيق استراتيجية الحظر البترولى فى حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ :

١ ـ فعلى الصعيد السياسى : هناك الجو السياسى الجديد الذى ساد بين الدول العربية و« السادات » ونجاحه فى اقامة جسر المودة بين مصر والسعودية وان استعماله عقب نجاح عسكرى فى جبهة سيناء والجولان .

٢ ـ وعلى الصعيد الاقتصادى : أزمة الطاقة التى سادت العالم ، والمركز المالى والاقتصادى الجديد للدول العربية المنتجة للبترول ، وزيادة حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الى البترول ، عما كانت عليه فى ايام حرب يونيو ١٩٦٧ .

٣ ـ وعلى الصعيد الفنى : وضوح الهدف الذى من أجل تحقيقه طبق الحظر البترولى وفق قرار ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ ، وضوح اسلوب استعمال سلاح البترول ، ثم تطبيق استراتيجية الرد المرن بدلا من الانتقام العنيف[٦٨] .

٤ ـ بالنسبة للتضامن العربى المالى فى حرب رمضان ـ اكتوبر ١٩٧٣ ، فلقد كانت ثلاث دول عربية تدفع لمصر ١٣٥ مليون جنيه سنويا ، وفقا لقرار مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم عقب نكسة ٥ يونيو ،

(٥٨) الأخبار ، فى ١٩٧٣/١٠/٢٧ (٥٩) الجمهورية فى ١٩٧٣/١٠/١٠
(٦٠) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/١٣ (٦١) الجمهورية فى ١٩٧٣/١٠/١٦
(٦٢) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٢٠ (٦٣) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٢٣
(٦٤) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٢٢ (٦٥) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/١٩
(٦٦) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٢٠ (٦٧) الجمهورية فى ١٩٧٣/١٠/٢٢
(٦٨) بطرس بطرس غالى ، بحث سابق ، ص ١٠ .

فالسعودية تدفع ٥٠ مليونا والكويت ٥٥ مليونا وليبيا تدفع ٣٠ مليونا ومع ذلك فلقد وصل الاقتصاد المصرى الى مرحلة الصفر وأعلن الرئيس السادات أنه عندما تأتى سنة ١٩٧٤ ، لن يكون عندنا رغيف الخبز للمواطنين ، ولا يستطيع أن يطلب من أى عربى دولارا واحدا ، لأن العرب يقولون انهم يدفعون لنا دعم قناة السويس ، بينما لا فيه حرب ولا فيه حاجة(٦٩) . وذلك فى الوقت الذى اكدت فيه المصادر الدولية أن الدول العربية فى الشرق الأدنى تمتلك ثلاثة اسلحة هى : الأسلحة العسكرية ، والبترول السلاح السياسى وسلاحا ماليا ، أى الدولارات الغربية وهى العملات التى تحققها عائدات البترول وتشير تقديرات الخبراء الى ان الدخل الذى تحققه دول البترول السبع الرئيسية فى الشرق الأدنى يقدر بحوالى ٩ مليارات دولار فى عام ١٩٧٢ ، وبأكثر من ١٢ مليارا فى عام ١٩٧٣(٧٠) .

ولقد أبرزت الصحف المصرية اليومية الثلاث مظاهر الدعم المالى فى حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ على الوجه التالى فى « الأهرام » : السعودية تخصص اعتمادات للحرب ضد اسرائيل (١٦/ ١٠) ، الكويت تستأنف دعمها المالى للأردن بعد دخوله المعركة (١٨/ ١٠) وفى الأخبار : القذافى يعلن : تمويل المعركة بالبترول والأموال (٨/ ١٠) دعم مالى للمعركة من دولة الامارات العربية (١٣/ ١٠) ، ١٥٠ الف ريال من اليمن للمعركة (١٨/ ١٠) ، وفى « الجمهورية » : سفارة الصومال تلغى الاحتفال بعيد الثورة الصومالية ، وتوجيه النفقات للمجهود الحربى (٢٢/ ١٠) .

واذا كانت « كلمة الجمهورية » والذى تقول فيها ان شعار قومية المعركة الذى عرفته الساحة العربية ، هو الزم ما يكون اليوم ، ولكن لا يكفى فقط أن يكون اسهام الأمة العربية فى المعركة اسهاما رسميا من خلال الحكومات ، بل ان مجال الاسهام الجماهيرى هو الأوسع والأرحب والقادر على مواجهة مصالح الولايات المتحدة(٧١) ، فان ذلك بدا واضحا فى مجال التعاون العربى المالى فى حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، وهذه امثلة له كما أبرزته الصحف اليومية الثلاث ، ففى الأهرام : ربع مرتب شهر أكتوبر الحالى للعاملين بسلطنة عمان فى الداخل والخارج للمعركة (١٨/ ١٠) ، وفى الأخبار : العرب بالخليج يتبرعون بالدماء والأموال (١١/ ١٠) حملة التبرعات فى أبو ظبى (١٣/ ١٠) ربع المرتبات فى ليبيا للمجهود الحربى (١٥/ ١٠) ، ١٠ ٪ من مرتبات العاملين بمجلس الوحدة الاقتصادية للمعركة (١٨/ ١٠) مواطن لبنانى يتبرع بـ ٢٥ ألف ليرة للمعركة (٨/ ١٠) التبرع بالدم والمال بالسعودية من اجل الجهاد المقدس ، تبرع من كويتى بمائة دينار (٢٢/ ١٠) وفى الجمهورية : ٤٠ جنيها استرلينيا من مواطن لبنانى - ليبيون يتبرعون برسوم الحج للمجهود الحربى (١٢/ ١٠) تبرعات مالية لجيش مصر من الجاليات العربية والاسلامية بصنعاء (١٤/ ١٠) أجر يوم شهريا من مرتبات العاملين بالسودان للمجهود الحربى (١٨/ ١٠) .

وقد طالب د . حسن محمود ابراهيم فى الجمهورية باستخدام الاحتياطيات النقدية العربية ابان المعركة فى الاتجاهات الثلاثة التالية :

١ - تحويل الأرصدة الدولارية الى عملات أخرى أو ذهب .

٢ - نقل هذه الاحتياطيات بسرعة من البنوك الأمريكية الى البنوك العربية الأوربية .

٣ - وأخيرا وهو الأهم تحويلها بسرعة الى استثمارات داخل البلاد العربية .

ففى هذا الحل الأخير تكمن المصلحة الحقيقية من رفاهية الوطن العربى .(٧٢)

٥ - بالنسبة للتضامن العربى الطبى فى حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ . فلقد أبرزته الصحف اليومية الثلاث ، كما يلى فى الأهرام : الجزائر تدعو شعبها للتبرع بدمه للمقاتلين فى الجبهة (١١/ ١٠) معدات طبية وأدوية من ليبيا وقطر (١٤/ ١٠) ، بعثة من ٢٥ طبيبا من دولة الامارات (١٦/ ١٠) ٣٠ طنا أدوية ومعدات وصلت من الكويت (١٧/ ١٠) ، ٢٠ طن أدوية من دولة الامارات و٢٣ طبيبا واخصائيا وصيدليا (١٩/ ١٠) السعودية تدعو مواطنيها للتبرع بالدم والمال للمعركة (٢١/ ١٠) ، مساعدات طبية من اتحاد الامارات وعمان (٢٣/ ١٠) ، وفى الأخبار : مستشفيات متنقلة ليبية فى طريقها الى القاهرة (١٤/ ١٠) ٤ الاف لتر دم من المغرب لضحايا القتال (٢٣/ ١٠) وفى الجمهورية : الملك الحسن يتبرع بدمه للجرحى العرب (١٩/ ١٠) .

٦ - بالنسبة للتضامن العربى الغذائى فى حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ ، فان أبرز ما كتبته الصحف اليومية الثلاث عنه كالتالى : فى « الأهرام » : لحوم وماشية واسماك من الصومال لمصر وسوريا (١٢/ ١٠) ، ٣٠ طن لحوم يوميا مساهمة من السودان (٢٢/ ١٠) وفى

---

(٦٩) انور السادات ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ ، ٢٥٧ .
(٧٠) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .
(٧١) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٨ (٧٢) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١١/٨

الأخبار : اللحوم تصل من السودان (١٠/٢٢) وفى **الجمهورية : معونات صومالية غذائية لدعم مصر وسوريا (١٠/١٢) مساعدات تموينية من السودان لمصر (١٠/٢٢)** .

٧ ـ **اما عن التضامن العربى** فى المجال السياسى **والدبلوماسى ، فى** حرب رمضان ـ اكتوبر ١٩٧٣ ، فمن **أهم عناوين** الصحف اليومية الثلاث عن ذلك التضامن كما يلى : فى « الأهرام » : اتصالات بين الرؤساء العرب والرئيس ـ بيان لوزراء الخارجية العرب فى نيويورك (١٠/٧) ، بومدين والملك الحسن يتصلان بالرئيس « السادات ورسالة من الملك فيصل (١٠/٩) الجزائر **تعلن امام مؤتمر الأمن الأوربى : السلام رهن بقيام دولة فلسطينية (١٠/١٠) رسالة عاجلة من السعودية لأمريكا (١٠/١٣) وفد دبلوماسى عربى لشرح الموقف فى عواصم العالم (١٠/١٩) رسائل من بومدين الى رؤساء غرب أوربا (١٠/٢٢)** وفى الأخبار : برقيات **للسادات من بومدين ورئيس الصومال (١٠/١٠) رسالة للسادات من الملك حسين (١٠/١١) رسالة عاجلة من فيصل الى نيكسون (١٠/١٣) زايد يبحث مع هيث تطورات الموقف العربى (١٠/١٨) السقاف يجرى مباحثات فى لندن وباريس (١٠/٢٣)** وفى الجمهورية : **فيصل يحذر امريكا ويطالبها بارغام اسرائيل على الانسحاب ، رياض ووزراء الخارجية العرب بالأمم المتحدة يتابعون الموقف (١٠/٧)** الرئيس السادات **يستقبل سفير الأردن (١٠/٨)** رسائل من بومدين **لرؤساء الدول الكبرى الرئيس يستقبل العقيد عبد الغنى سالم عضو مجلس الثورة الجزائرى ـ الشافعى يستقبل** عبد المنعم الرفاعى ـ حاتم يستقبل السفير العراقى **مرتين (١٠/١٩)** رسائل من القذافى لرؤساء دول **افريقيا ـ رسالة من البكر للرئيس بودجورنى (١٠/١٢) نميرى يطالب امريكا بوقف ارسال الاسلحة الى اسرائيل (١٠/١٤) الاردن يحتج على حظر ارسال الأسلحة البريطانية (١٠/١٩)** تحرك سياسى لوزراء الخارجية **العرب ـ زعماء لبنان يطالبون نيكسون بانتهاج سياسة منصفة (١٠/٢١) بومدين يدعو ١٦ دولة افريقية لقطع علاقاتها باسرائيل (١٠/٢٣)** ونشير هنا الى انه بالفعل **قامت عشرون دولة افريقية بقطع العلاقات أو تجميدها** مع اسرائيل[٧٣] .

وفى هذا المجال لا يمكن أن تفوتنا الاشارة الى قرار مجلس قيادة الثورة العراقية باستئناء العلاقات الدبلوماسية مع ايران ، ودعوة الحكومة شاه ايران لقبول هذا الاجراء الودى ، لكى يتمكن العراق من الانضمام الى الحرب العربية ضد اسرائيل[٧٤] **وقد وافقت ايران على ذلك ، بعد أن كانت العلاقات مقطوعة من ديسمبر ١٩٧١**[٧٥] **ومن أجل** قومية المعركة أيضا ، فلقد أعادت **كل من تونس** والجزائر علاقتيهما الدبلوماسية مع **الأردن ، وذلك** عقب اشتراك الجيش الأردنى فى المعارك مع سوريا[٧٦] ، وكانت هذه العلاقات مقطوعة منذ مذبحة الفدائيين الفلسطينيين فى عمان فى سبتمبر ١٩٧٠[٧٧] .

وعن التضامن العربى السياسى فى حرب **رمضان ـ اكتوبر ١٩٧٣** ، كتب احسان عبد القدوس **بعنوان حديث فى** السياسة اثناء المعركة ، قائلا ان الحرب **اليوم لا تتحمل مسئولياتها** عصر وسوريا وحدهما .. ولكن **تتحمل مسئولياتها كل** الدول العربية . وهذا التطور فى **العلاقات العربية عميت** عنه اسرائيل .. أو أعماها عنه **غرورها وظلت** تعيش على وهم الفرقة والخلافات بين **الدول العربية بعضها** وبعض[٧٨] . كما أكد ذلك أيضا **أحمد عباس صالح** . فلقد ذابت كل الأحلام التى رتبتها **الولايات المتحدة** واسرائيل على انقسام العرب وفرقتهم **وهى فى الواقع فرقة** افتعلتها الولايات المتحدة ذاتها ، **والمخطط الاستعمارى** العتيق ، الذى زرع الالغام فى كل **الطرق العربية طوال** المائة سنة الماضية .. انها وحدة أمة **تقف صفا واحدا** من المحيط الى الخليج . تربطها أعمق **الوشائج**[٧٩] ، **وهذا** ما رآه كل من : موسى صبرى[٨٠] **وأحمد زين**[٨١] . ومصطفى بهجت بدوى[٨٢] وأحمد **عباس صالح**[٨٣] وسمير رجب[٨٤] وزكريا نيل[٨٥] وأكدت **الجمهورية** ان التنسيق على الجبهة السياسية بفضح **امريكا واسرائيل** انما كان منطلقا من الوعى والنضج **الذى ادارت** به القيادة السياسية فى مصر حركتها فى **المحيط العربى**[٨٦] .

٨ ـ **واخيرا فهناك** التضامن العربى المعنوى والذى ظهر **واضحا فى حرب** رمضان ـ اكتوبر ١٩٧٣ ، وقد تبين لنا **ذلك من قراءة سريعة لبعض عناوين الصحف اليومية الثلاث ، ففى « الأهرام »** : برقيات تأييد للرئيس من

---

(٧٣) عبد الملك عودة ، الحرب والتضامن الافريقى ، مجلة « السياسة الدولية » ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، ص ١٤٧ ـ ١٥٢ .
(٧٤) الاهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٨ .
(٧٥) الأهرام والأخبار ، فى ١٩٧٣/١٠/٩ .
(٧٦) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/١٥ (٧٧) الاخبار ، فى ١٩٧٣/١٠/١٥
(٧٨) اخبار اليوم ، فى ١٩٧٣/١٠/٢٠ (٧٩) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٨١
(٨٠) الأخبار ، فى ١٩٧٣/١٠/١٠ (٨١) الأخبار ، فى ١٩٧٣/١٠/٨١ .
(٨٢) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/٧ (٨٣) الجمهورية فى ١٩٧٣/١٠/١٤ (٨٤) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/١٨ (٨٥) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/٢١
(٨٦) الجمهورية ، فى ١٩٧٣/١٠/١٨

الهيئات والمنظمات العربية (٧/١٠) ، تهنئة للسادات من عرفات باسترداد القنطرة شرق (٩/١٠) ، بورقيبة يعرب للرئيس عن مساندته له فى المعركة ـ تأييد لبنان لمصر : الصلح يتصل بحاتم (٢٠/١٠) وفى الأخبار : الملك الحسن يقول : انى انتظر اشارة من السادات والاسد (٩/١٠) الجالية السودانية بمصر تحت تصرف المعركة (١٠/١٠) السودان تقول : العبور اعجاز عسكرى (١٢/١٠) سلطنة عمان تساند المعركة (١٣/١٠) لبنان يحذر أمريكا .. وقطر ايضا تحذر (١٧/١٠) تأييد دولة الامارات لمصر وسوريا (٢١/١٠) وفى الجمهورية : شعب لبنان يتابع المعركة دقيقة بدقيقة ـ الجزائر : لا تراجع عن النصر النهائى ـ تضامن السودان مع مصر وسوريا والثورة الفلسطينية (١٠/١٠) فرنجية : نتابع بالفخر بطولة مصر وسوريا (١٥/١٠) نميرى يعلن فى حديث خاص « للجمهورية » : المقاتل العربى وحد صفوف العرب وأعاد الثقة الى نفوسنا ـ فرحة بانتصارات العرب فى الأرض المحتلة ـ ربط الاذاعتين المصرية والسودانية حتى نهاية المعركة (١٧/١٠) مؤتمر فى الرباط لنصرة فلسطين (٢٠/١٠) .

خامسا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، من حيث الموقع :

١ ـ وفقا للجدول رقم (٤) ، فان موضوعات التضامن العربى فى تلك الحرب ، تأتى بصورة عامة فى الصفحات الداخلية للصحف اليومية الثلاث بلا استثناء ، ويغلب عليها اساسا النشر فى المواقع الرئيسية لتلك الصفحات (أى فى النصف العلوى منها) فتأتى « الجمهورية » أولا بنسبة ٥٦ ٪ ثم الأهرام ثانيا بنسبة ٤٦,٦ ٪ ثم الأخبار بنسبة ٤٣,٦ ٪ ويلى ذلك النشر فى المواقع الثانوية لتلك الصفحات (أى فى النصف السفلى منها) وتأتى الأهرام أولا بنسبة ٢٩,٣ ٪ ثم الأخبار بنسبة ٢٨,٩ ٪ ثم الجمهورية بنسبة ٢٣,٢ ٪

١ ـ بالنسبة لنشر الموضوعات التضامن العربى فى الصفحة الأولى فيغلب عليها ان تكون فى المواقع الثانوية للصحف اليومية الثلاث بلا استثناء وتأتى الأخبار أولا بنسبة ٢١,١ ٪ ثم الأهرام بنسبة ١٣,٥ ٪ ثم الجمهورية بنسبة ١٢,٣ ٪ أما النشر فى المواقع الرئيسية للصفحات الأولى فنسبته قليلة للغاية حيث تبلغ ٨,٢ ٪ فى الأهرام و ٦,١ ٪ فى الجمهورية ١,٤ ٪ فقط فى الأخبار ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى ان هذه المواقع كانت مخصصة طوال فترة الحرب لشرح المعارك العسكرية على الجبهتين المصرية والعسكرية باستثناء يوم واحد فقط خصصته الصحف اليومية الثلاث لخطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب المصرى يوم ١٦ اكتوبر .

٢ ـ لم تهتم الصحف اليومية الثلاث جميعا ، بنشر موضوعات التضامن العربى فى الحرب ، فى الصفحات الأخيرة منها ، بل وكانت النسب متشابهة تقريبا فبالنسبة للنشر فى المواقع الرئيسية لتلك الصفحات كانت فى كل من الأهرام والجمهورية ١,٤ ٪ بينما كانت ٣,٢ ٪ فى الأخبار وبالنسبة للنشر فى المواقع الثانوية لتلك الصفحات كانت فى كل من الأهرام والجمهورية ايضا ١ ٪ بينما ١,٨ ٪ فى الأخبار .

سادسا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ ، من حيث وسائل الابراز الاخراجية :

١ ـ وفقا للجدول رقم (٥) فان الصحف اليومية الثلاث لم تهتم كثيرا بتخصيص المانشيت (أو العنوان الرئيسى للصحيفة) لموضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث كانت هذه المانشيتات مخصصة أساسا لانباء المعارك العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية لقد كانت هذه النسبة اقل من الواحد الصحيح فى كل من الأهرام والجمهورية (٠,٥ ٪ و٠,٧ ٪ على التوالى) وبلغت ١,٤ ٪ فى الأخبار وكانت متعلقة باشتراك القوات الأردنية فى المعارك العسكرية على الجبهة السورية .

٢ ـ اهتمت الصحف اليومية الثلاث باستخدام العناوين الممتدة لموضوعات التضامن العربى وتأتى الأخبار أولا بنسبة ٧٧,١ ٪ ثم الجمهورية بنسبة ٧٠ ٪ ثم الأهرام بنسبة ٦٨,٣ ٪

٣ ـ كانت الصور والرسوم المصاحبة لموضوعات التضامن العربى اقل مما يجب فلقد بلغت أولا فى الأخبار ٦ ٪ ثم ٣,١ ٪ فى الجمهورية ثم ٢,٩ ٪ فى الأهرام ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى الاهتمام بالصور والرسوم والخرائط الخاصة بالمعارك العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية وتقليل عدد صفحات الصحف اليومية الثلاث بسبب ظروف الحرب الى اقل من النصف (الأهرام ٨ صفحات والأخبار والجمهورية ٦ صفحات) والاكتفاء بنشر الموضوعات الهامة فقط ولكن تجدر الاشارة هنا الى ان الأهرام نشر فى يومى ١٩ ، ٢٢/١٠ كاريكاتير للفنان صلاح جاهين عن استخدام سلاح البترول العربى فى المعركة ، كما نشرت اخبار اليوم فى ١٣/١٠ كاريكاتير للفنان مصطفى حسين عن الموقف الموحد للأمة العربية من المعركة .

٤ ـ كان استخدام البراويز والاطارات لموضوعات التضامن العربى قليلا ايضا فلم تزد النسبة عن ٨,٧ ٪ فى الأهرام وعن ٧,٣ ٪ فى الأخبار وعن ٤,١ ٪ فى الجمهورية .

٥ ـ وينطبق الحال ايضا على استخدام الأبناط المختلفة في كتابة موضوعات التضامن العربى فى الصحف اليومية الثلاث صحيح أن النسبة وصلت الى ١٨,٨ ٪ فى الاهرام ، الا أنها فى كل من « الأخبار » والجمهورية كانت ٩,٢ ٪ و٧,٢ ٪ على التوالى ويمكن تفسير هذا البند ، والبند السابق له ، بما ذكرناه قبلا من تقليل الصحف لصفحاتها بسبب ظروف الحرب وتقليل وسائل الإبراز الاخراجية فى الموضوعات غير العسكرية .

سابعا : فيما يتعلق بالمساحة المخصصة لحرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ فى الصحافة اليومية المصرية مقارنا بالمساحة الاجمالية للتحرير ، وكذا المساحة المخصصة للتضامن العربى مقارنا بالمساحة المخصصة للحرب :

١ ـ وفقا للجدول رقم (٦) فتأتى الجمهورية على راس الصحف اليومية المصرية الثلاث ، بالنسبة للمساحة التى خصصتها من صفحاتها طوال مدة الدراسة ، لحرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ ، فقد خصصت ٣٤٤٠٠ سم / عمود ، من اجمالى مساحتها التحريرية البالغة ٣٨٢٨٠ سم / عمود للحرب ، من اجمال مساحتها التحريرية البالغة ٢٦٦٠٠ سم / عمود ، وبنسبة ٨٣,٨ ٪ أما الأهرام فقد خصصت ٢٦٤٠٠ سم / عمود للحرب

جدول رقم (٤)

جدول يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية يجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربى فى حرب /رمضان/اكتوبر ١٩٧٣ فى الفترة من ٧/١٠ الى ٢٣/١٠/١٩٧٣ .

اولا : من حيث الموقع

الموقع	صفحة اولى				صفحة داخلية				صفحة اخيرة			
	رئيسى		ثانوى		رئيسى		ثانوى		رئيسى		ثانوى	
الصحيفة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاهـــرام	١٧	٨,٢	٢٨	١٣,٥	٩٧	٤٦,٦	٦١	٢٩,٣	٣	١,٤	٢	١
الاخبـــار	٣	١,٤	٤٦	٢١,١	٩٥	٤٣,٦	٦٣	٢٨,٩	٧	٣,٢	٤	٨
الجمهوريـة	١٨	٦,١	٣٦	١٢,٣	١٦٤	٥٦	٦٨	٢٣,٢	٤	١,٤	٣	١

جدول رقم (٥)

يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ فى الفترة من ٧/١٠ الى ٢٣/١٠/١٩٧٣

ثانيا : من حيث وسائل الابراز الاخراجية :

الوسيلة	المانشيت		العناوين الممتدة		الصور والرسوم		البراويز والاطارات		الابناط	
الصحيفة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاهرام	١	٠,٥	١٤٢	٦٨,٣	٦	٢,٩	١٨	٨,٧	٣٩	١٨,٨
الاخبار	٣	١,٤	١٦٨	٧٧,١	١٣	٦	١٦	٧,٣	٢٠	٩,٢
الجمهورية	٢	٠,٧	٢٠٥	٧٠	٩	٣,١	١٢	٤,١	٢١	٧,٢

جدول رقم (٦)

يوضح المساحة المخصصة لحرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ فى الصحافة اليومية المصرية مقارنا بالمساحة الاجمالية للتحرير وكذا المساحة المخصصة للتضامن العربى مقارنا بالمساحة المخصصة للحرب وذلك فى الفترة من ٧/١٠ الى ٢٣/١٠/١٩٧٣

المساحة / الصحيفة	المساحة الاجمالية للتحرير	المساحة المخصصة للحرب	النسبة المئوية للحرب من المساحة الاجمالية للتحرير	المساحة المخصصة للتضامن العربى	النسبة المئوية للتضامن العربى من المساحة المخصصة للحرب
الاهـــرام	٣١٦٨٠	٢٦٤٠٠	٨٣,٣	١٩٩١	٧,٥
الاخبـــار	٢٦٦٠٠	٢٢٣٠٠	٨٣,٨	١٨٧٢	٨,٤
الجمهوريـــة	٣٨٢٨٠	٣٤٤٠٠	٨٩,٩	٢٢٥٣	٦,٥

من اجمالى مساحتها التحريرية البالغة ٣١٦٨٠ سم/ عمود ، وبنسبة ٨٣,٣ ٪ .

٢ - اما بالنسبة لموضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، بالنسبة للمساحة المخصصة للحرب فى الصحف اليومية الثلاث ، فتأتى الأخبار أولا بنسبة ٨,٤ ٪ نظير تخصيص ١٨٧٢ سم/عمود لذلك ثم الاهرام بنسبة ٧,٥ ٪ نظير تخصيص ١٩٩١ سم/ عمود ، أما الجمهورية فكانت نسبتها ٦,٥ ٪ حيث خصصت ٢٢٥٣ سم/ عمود لموضوعات التضامن العربى .

خاتمة الدراسة :

فى رده على برقية الملك « فيصل » له غداة بدء حرب رمضان/اكتوبر ١٩٧٣ ، قال الرئيس السادات : « واننا لعلى ثقة من تضامن الامة العربية ووقفتها الخارقة وراء شعب مصر فى هذه الساعات الحاسمة التى تخوض فيها قواته المسلحة معركة من أهم عناصر النجاح والانتصار لنا جميعا »(٨٧) ، والواقع أن الشعوب العربية لم تقف صفا واحدا عبر تاريخها الطويل ، كما وقفت فى أعقاب معركة « بدر » لأنهم استطاعوا بفضل نجاحها ان يستعيدوا ما فقدوه من كبرياء وشرف ظلوا ينشدونها دون جدوى على مدى نحو عشرين عاما(٨٨) ، فحرب رمضان اكتوبر ابرزت وحدة الموقف العربى فى صورة احتشاد رائع للأمة العربية يكاد يمكن تشبيهه باعلان « التعبئة العامة » فى دولة واحدة(٨٩) .

وقد ابرزت الصحف اليومية كل ذلك ، وأوضحت كيف كان التضامن العربى فى تلك الحرب المقدسة ، فهناك تضامن مادى ملموس ظهر واضحا فى ارسال القوات العربية المسلحة الى جبهتى القتال فى مصر وسوريا ، وتم تزويد المحاربين بالمال والعتاد كما استخدم سلاح البترول ، الذى سارعت الدول العربية المنتجة له الى استغلاله لصالح الصراع سواء بتخفيض الانتاج أو بفرض الحظر على التصدير ، أو برفع الأسعار وثبت للأمة العربية ان هذا المورد الطبيعى ليس مجرد مصدر للدخل ، بل انه أيضا مصدر للقوة والهيبة ، وامتدت جسور التضامن العربى فى مجالات الأجهزة والمعدات الطبية والدم العربى الذى سار فى عروق الجرحى من المقاتلين والأغذية وبجانب التأييد المعنوى كان هناك التحرك السياسى والدبلوماسى العربى والذى يدل على ان الخلافات العربية والمهاترات تضعف القائمين عليها وتعزلهم ولا يستفيد العرب من ورائها الا الفرقة فى صفوفهم ، ولكن عندما يكون هناك قدر كاف من التفاهم بين الدول جميعا يسمح بالمساندة عندما يتطلب الأمر ذلك بصفاء نية ودون حساسية يتحقق لكل عربى من المحيط الى الخليج كرامته(٩٠) .

ولم يكن ذلك التضامن العربى فى حرب رمضان/ اكتوبر ١٩٧٣ ، وكما صورته الصحافة المصرية ، مقصورا على الجانب الرسمى منه ، أو جانب الدولة فقط ، ولكنه كان أيضا تعاونا شعبيا وقد ساعد ذلك التشابه الوثيق فى مقومات الرأى العام العربى من توافر المصلحة المشتركة والارتباط التاريخى وتقارب التقاليد والعادات والمعتقدات وتشابه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفوق ذلك كله وحدة اللغة والثقافة ، هذا التشابه الوثيق هو الذى يؤدى فى معظم الأحيان الى السريان السريع للأفكار والأراء(٩١) .

والآن وبعد مرور ستة عشر عاما على تلك الحرب المجيدة ، التى استرد فيها العرب كل العرب كرامتهم ، ما الذى يجب أن تبرزه الصحافة المصرية تجاه الدول العربية وقضاياها المصيرية المشتركة ؟ ان التحديات التى تواجه العرب الأن تحديات التنمية وبناء الدولة العصرية والتصدى لمخططات الاستنزاف لمواردها عن طريق اشعال الحروب ، واثارة المنازعات المحلية والاقليمية والضغوط الاقتصادية الى جانب التحدى الحضارى ، ان روح اكتوبر العربية تطالبنا بالعمل المشترك الذى تذوب فيه الخلافات وتتطهر فيه النفوس من النوازع الاقليمية والأهواء الذاتية وتتجه النوايا المخلصة الى بناء القوة العربية بكل مكوناتها ومقوماتها وتعبئة الطاقات العربية لمواجهة التحديات المصيرية المتزايدة .

---

(٨٧) الاهرام ، فى ١٩٧٣/١٠/٧

(٨٨) يوسف أبو الحجاج ، حرب اكتوبر والوحدة العربية (القاهرة ، جامعة القاهرة ، الندوة الدولية لحرب السادس من اكتوبر ، ١٩٧٥) غير منشور ، ص ١ ، ٧ .

(٨٩) ممدوح البلتاجى ، حرب اكتوبر ابرزت وحدة الموقف العربى ، جريدة « المستقبل » العدد ١٤ ، اكتوبر ١٩٨٧ .

(٩٠) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤ .

(٩١) مختار التهامى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ ، ٢٥٢ .

دراسة

محـــاولات التجـــديد ومســـتقبل الأوضـــاع في أوروبا الشرقية

د . السيد أمين شلبى

كان مستقبل أوضاع وطبيعة الحكم في بلدان وسط وشرق أوربا لما بعد الحرب العالمية الثانية من الأمور التي شغلت « الحلفاء » حتى قبل أن تنتهى الحرب ضد النازية وهزيمتها النهائية . ففى مؤتمر طهران ـ فبراير عام ١٩٤٣ ـ تباحث الحلفاء حول مستقبل الأوضاع السياسية فى هذه البردان وارتبط هذا البحث بواقع عسكرى نشأ على جبهة القتال من النصر الذى حققه الجيش السوفيتى فى ستالينجراد عام ١٩٤٣ والذى حول الميزان العسكرى على الجبهة السوفيتية فى صالح السوفييت وأصبح من الواضح أن ستالين سيكون فى وضع يمكنه من أن يفرض ارادته على شرق أوربا . هذا الوضع الذى أدركه الرئيس الامريكى فرانكلين روزفلت هو الذى جعله يميل ـ وخاصة فى ضوء نظرته لمستقبل النظام الدولى لما بعد الحرب ـ الى أن يشبع مطالب ستالين الاقليمية واحتياجات الأمن القومى من خلال اقامة « نظم صديقة »(×) للاتحاد السوفيتى فى بلدان وسط وشرق أوربا بشرط أن تتأسس حكوماتها عن

(×) فى المعنى العملى كان مفهوم « الحكومة الصديقة » يعنى بالنسبة للاتحاد السوفيتى ـ كحد ادنى ـ الحكومة التى تلتزم بعدم الدخول فى تحالفات مع عدو محتمل ، وان تقاوم فى نطاق اختصاصها اى تحركات عسكرية تهدد الاتحاد السوفيتى ، وان تمتنع عن تهديد السياسة الخارجية السوفيتية . اما مدى الصداقة الايديولوجية ، فثمة راى يقول انها لم تكن واردة بشكل مباشر فى هذا الوقت عند ستالين باعتبار انه كان يعلى الاعتبارات العملية المتعلقة بالامن السوفيتى ، ورأى يقول ان ستالين كان يعتقد ان من تصل قواته الى ارض ما يجب ان يفرض عليها نظامه الاجتماعى : راجع :

- Spanier, John, « American Foreign Policy » , Nelson University Papers, Second Edition, 1972,P.28

أيضا - Djilas, Milovan : « Conversations with Stalin »



طريق الأجراءات الديموقراطية السليمة . فقد ساد هذا المفهوم مؤتمر طهران وبشكل أكثر مؤتمر يالتا - فبراير ١٩٤٥ - وبشكل أخص حول مستقبل نظام الحكم فى بولندا والتى ستثبت التطورات أنها كانت وكما عبر تشرشل « أكثر الأسباب إلحاحا لمؤتمر يالتا ، كما أنها كانت أكثر الأسباب التى أدت الى إنهيار التحالف العظيم[1] » وقد أنتهت تطورات ما بعد الحرب الى تحقيق ما صمم عليه ستالين من اقامة نظم حليفة للاتحاد السوفيتى فى بلدان أوربا الشرقية ليس فقط بالمفهوم السياسى والعسكرى بل أيضا بالمفهوم الايديولوجى حيث تبنت حكومات هذه الدول الماركسية اللينينية وفقا للنمط السوفيتى .

على أنه مع منتصف الخمسينات ، وعقب وفاة ستالين برؤيته وادارته الصارمة للأوضاع السوفيتية والعلاقات داخل بلدان المعسكر الإشتراكى ، وظهور قيادة سوفيتية جديدة حاولت أن تدخل قدراً من المرونة على هذه العلاقات ، بدأ الطابع القلق لهذه العلاقة يطفو الى السطح فى شكل توترات وأنتفاضات داخلية فى عدد من بلدان أوربا الشرقية أستهدفت - على الأقل فى بداياتها - تحقيق مستوى أكثر من الارادة القومية المستقلة ، وإدخال عناصر أكثر تحرراً فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وقد بدت هذه التوترات فى المانيا الشرقية عام ١٩٥٣ - وفى بولندا والمجر عام ١٩٥٦ ، ثم فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، فضلاً عن الاتجاه الاستقلالى فى السياسة الخارجية الذى طورته رومانيا مع أوائل الستينات ، ثم فى التطور البولندى وظهور قوة سياسية واجتماعية جديدة متمثلة فى منظمة تضامن منذ أغسطس عام ١٩٨٠ .

1- Spanier, Op. Cit. ,PP.27 - 28

أما التطور الجديد فهو الذى أتى من داخل الدولة الأم فى المعسكر الاشتراكى وتمثل فى محاولات التجديد والاصلاح وإعادة البناء التى يقودها الزعيم السوفيتى جورباتشوف . ونتيجة للعلاقة العضوية التى تربط الاتحاد السوفيتى ببلدان اوربا الشرقية ، فقد كان من الطبيعى أن يكون لهذا التطور السوفيتى تأثيراته على زعامات وسياسات وبرامج حكومات دول شرق اوربا ، وأن يكون من متضمنات هذا الوضع بروز العلاقة التبادلية للأوضاع فى كل من الاتحاد السوفيتى ودول المجموعة الاشتراكية الاوربية وتأثيراتها التى لا تقتصر على الأوضاع الداخلية فى دول شرق اوربا والاتحاد السوفيتى بل أيضاً على النظام الاقليمى والدولى فى مجموعه .

على هذا ، سوف تتعرض هذه الدراسة بشىء من التفصيل لما ظهر على مدى الحقب الثلاث الماضية وبالتحديد حتى عام ١٩٨٠ من محاولات للتجديد والتطوير داخل بلدان اوربا الشرقية والتفاعلات التى أحدثتها أقليمياً ودولياً ، ثم ننظر فيما أثارته التحولات الجديدة فى الاتحاد السوفيتى من أستجابات وردود فعل داخل دول مجموعة هذه الدول ، وما يمكن أن تحمله التفاعلات الناجمة عن ذلك من تأثير على مجمل الأوضاع فى المنطقة وتأثيراتها على الوضع الدولى فى مجموعه .

أولاً : محاولات التجديد فى أوربا الشرقية :

ثمة محاولة قام بها خروشوف مع أول عهده أراد بها تنظيم علاقة الاتحاد السوفيتى بأقطار أوربا الشرقية واضفاء طابع أكثر أستقراراً على هذه العلاقة وذلك بأن يجعلها ترتكز على عنصر الارادة والاجماع والمشاركة أكثر منها على عنصر الضغط والولاء المطلق كما ساد خلال عهد ستالين . وقد كانت أولى خطوات خروشوف نحو تخفيف التوترات مع بلدان اوربا الشرقية ، أتجاهه الى اصلاح الجسور مع يوغوسلافيا وانهاء القطيعة التى قامت منذ طردها من الكومنفورم فى يوليو ١٩٤٨ . وعلى هذا قام خروشوف بزيارة يوغوسلافيا فى ٢٦ مايو ١٩٥٥ ، وقال خلال زيارته « اننا نأسف بإخلاص لما حدث ونرفض بحزم الأمور التى وقعت خلال هذه الفترة . واننا نتفهم الدور الاستفزازى الذى لعبه فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا أعداء الشعب من أمثال بريا وآخرون الذين أميط اللثام عنهم ..»[٢] . كما أنتهت هذه الزيارة بإقرار من الاتحاد السوفيتى « بأن الاختلاف فى النظم الاجتماعية والاختلاف فى أشكال التقدم الاشتراكى هو فقط من أختصاص الدول المعنية ..»[٣].

غير أن هذا الاتجاه بدأ يهاجم فى الاتحاد السوفيتى ذاته من قبل القوى المتشددة ومن شخصيات ستالينية مثل مولوتوف التى أعتقدت أن هذا الاتجاه فى تناول العلاقات مع أقطار اوربا الشرقية سوف يؤدى الى تدهور النفوذ السوفيتى فيها ، وقد جاءت الاحداث التى وقعت فى بولندا والمجر عام ١٩٥٦ لكى تعطى حججاً لأنصار هذا الاتجاه المتشدد .

أحداث بولندا والمجر - ١٩٥٦

إذا كان السبب المباشر فى أحداث بوزنان فى بولندا هو تجاهل عمال مصانع عربات السكك الحديدية لتحسين ظروف العمل ، إلا أنه كان خلف هذا العامل المباشر سلسلة من التطورات التى ألمت بالمجتمع البولندى كان من أبرزها :

أ - نمو النقد داخل أجهزة الحزب ضد أساليب القيادة وقيام نواد للحزب لمناقشة المشاكل وتطوير الأفكار وبلورة الاتجاهات الجديدة .

ب - النقد العلنى لستالين والشك فى حكمة تقليد بولندا الأعمى للاتحاد السوفيتى .

جـ - العفو الذى تم فى أبريل عام ١٩٥٦ عن ٣٠,٠٠٠ شخص .

د - الاعتراف الرسمى بأن مستوى المعيشة قد تدهور فى أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

وقد أثارت أحداث بوزنان - التى أستدعت تدخل قوات الجيش - أثارت انقساماً فى صفوف القيادة الشيوعية البولندية ، حيث نادى البعض بإتباع « جوهر الستالينية ولكن بدون الأساليب الستالينية »، وأكد البعض الاخر الحاجة الى مزيد من التغيير وإدخال عناصر ليبرالية فى النظام وكذا الى مزيد من الحريات الشخصية . وقد حسن هذا الخلاف حين نحى « هيلبرى منيك » فى ٩ أكتوبر ١٩٥٦ وكان من مهندسى النظام الاقتصادى الستالينى فى بولندا ، واعيد فاليسلاف جومولكا الذى كان ستالين قد أقصاه عام ١٩٤٩ لنزعاته القومية . وقد أستطاع جومولكا أن يقنع السوفييت أن التغييرات التى حدثت إنما تهدف الى دعم العلاقات بين بولندا والاتحاد السوفيتى ، وكذا الى دعم البناء الاشتراكى فى بولندا . وهكذا أحتويت - بهدوء نسبى - أول القلاقل فى علاقات بولندا مع الاتحاد السوفيتى .

أما فى المجر ، فقد أكتسب الوضع فيها شكلاً متطرفاً بسبب الأبعاد التى ذهب إليها إمرى ناجى ، الذى جاء الى الحكم كإستجابة لرغبة شعبية وبعد إزاحة القادة القدامى من أمثال راكوس ، فى فصل سياسات المجر عن

---

2 - Goldwyn, Robester (Editor) : « Readings in Russian Foreign Policy » Oxford University Press,1959,P.518

3 - Ibid - ,P.519

أسس لا يمكن للاتحاد السوفيتي أن يتسامح فيها سواء فى أوضاع المجر الداخلية أو أرتباطاته الخارجية . فقد أعلن ناجى أن المجر لن تأخذ بنظام الحزب الواحد ، وكان هذا يعنى فى التفسير السوفيتى خلخلة سلطة الحزب الشيوعى المجرى ورفض فكرة ديكتاتورية البروليتاريا ، وفتح الطريق لعودة النظام الرأسمالى والقوة المعادية للاتحاد السوفيتى ، أما ما كان أكثر حسما فهو اعلان ناجى عن اعتزام المجر الانفصال عن حلف وارسو وهو فى الاعتبار السوفيتى الدعامة العسكرية والسياسية لنظام التحالف الاشتراكى . وقد أدى ذلك إلى تدخل الاتحاد السوفيتى عسكريا والاطاحة بناجى وإخماد الثورة وأتى إلى الحكم بشخصية أكثر واقعية هو جونس كادار الذى سيتبنى سياسات تعطى المجر قدراً من حرية الأداء الداخلى فى اطار التزامه بسياسة التوافق مع الاتحاد السوفيتى فى الحقل الخارجى .

الموقف الرومانى :

على أن أكثر الصعاب التى واجهها الاتحاد السوفيتى من دول أوروبا الشرقية وبعد تطويع الموقف فى بولندا والمجر ، جاءت من الاتجاهات الاستقلالية التى بدأت رومانيا تفصح عنها فى أوائل الستينات فى علاقاتها بالاتحاد السوفيتى وفى تحديد مدى أرتباطه بمؤسسات التحالف الاشتراكى .

ويبدو أهمية هذا الاتجاه إذا ما نظرنا إليه من زاوية السياسة السوفيتية فى هذا الوقت ومحاولاتها لتحقيق مزيد من الدمج الاقتصادى والعسكرى والسياسى بين أقطار حلف وارسو من خلال مؤسسات التحالف الاقتصادى والعسكرى : منظمة الكوميكون ، وحلف وارسو ، ولجنة الاستشارية السياسية :

فى هذا الشأن أبدت رومانيا معارضة لسياسات الاتحاد السوفيتى فرفضت اتجاهات التكامل الاقتصادى بين دول الكوميكون ، كما تحفظت على الاتجاهات السوفيتية من تخصيص عسكرى أكبر والمشاركة فى الأعباء المالية داخل حلف وارسو .

ففيما يتعلق بالموقف من الكوميكون ، تبلور الاتجاه السوفيتى فى ما عبر عنه خروشوف حين جدد الدعوة الى قيام جهاز موحد للتخطيط داخل المنظمة يربط وينسق بشكل أوثق بين أقتصاديات دولها على أساس من التخصص وتقسيم العمل ، فقال امام اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعى « ان ممثلى دول الكوميكون سوف يلتقون فى المستقبل القريب على مستوى القمة

لاتخاذ خطوة أكبر الى الأمام على طريق تطوير التعاون الاقتصادى . اننا يجب أن نتخذ خطوات أكثر جراة لانشاء جهاز موحد للتخطيط لجميع بلدان الكوميكون[4] » على أن الاجتماعات التى تلت هذا التصريح شهدت معارضة رومانيا لهذا الاتجاه . ويقدم ما يعرف بـ « اعلان الاستقلال » الذى أذيع ببيان اللجنة المركزية لحزب العمال الرومانى عام ١٩٦٤ ما يوضح صراع المصالح العميق القائم فى الكوميكون ، فقد ذكر البيان « أن حزبنا يعلن أن نقل بعض وظائف الادارة الاقتصادية من أختصاص الدولة المختصة الى أجهزة أعلى لا يتمشى مع المبادىء التى تميز العلاقات بين الدول الاشتراكية .. ان سيادة الدولة الاشتراكية تتطلب أن يكون فى يدها كل أدوات ادارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وان نقل هذه الأدوات الى أختصاص سلطة أعلى من سلطة الدولة سوف يحول مفهوم السيادة الى فكرة لا معنى لها ..» ويتعرض البيان التناقض قيام جهاز موحد مع تنوع الظروف والخصائص لكل دولة أشتراكية « إذا أخذنا فى الاعتبار تنوع ظروف البناء الاشتراكى فإنه لا يمكن أن يكون هناك أنماط موحدة ، ولا يستطيع أن يقرر ما هو الصحيح وما هو الخطأ للأقطار أو الأحزاب الأخرى » ثم يذهب البيان أبعد من هذا الى تحديد الأسس التى يجب أن تقوم عليها علاقات الأقطار الاشتراكية ، وينفى فكرة أن يكون لحزب سلطة على الاخر بإشارة واضحة الى الحزب السوفيتى « أن من حق كل حزب ماركسى لينينى ، وحق السيادة لكل دولة أشتراكية ، أن يطور وأن يختار أشكال ووسائل البناء الاشتراكى . أنه ليس هناك ولا يمكن أن يكون حزب « أب » أو حزب « ابن » ، أو أحزاب « متفوقة » أو أحزاب خاضعة » ، ولكن هناك العائلة الكبيرة للأحزاب الشيوعية والعمالية والتى لها حقوق متساوية[5] » .

أما الموقف الرومانى من حلف وارسو فإنه يعد أمتداداً لموقفه من الكوميكون . غير أن رومانيا فى تحديد علاقتها بحلف وارسو أتبعت أسلوب الحذر لادراكها ما يعنيه الحلف بالنسبة للاستراتيجية السوفيتية . وقد بدأت رومانيا بالمطالبة بإنسحاب القوات السوفيتية من الأراضى الرومانية وهو ما أعلن عنه اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى مايو ١٩٥٨ ، وكان هذا عاملاً حاسما فى دور رومانيا فى الحلف ، ذلك ان إنسحاب القوات السوفيتية لم يسهل فحسب السياسات الرومانية تجاه الحلف وإنما ألقت ظروف الانسحاب ضوءاً على أستخدام رومانيا بشكل غير مباشر لنفوذها السياسى داخل المعسكر الاشتراكى[6] . وفى

4 - Remington, Robin, « The Warsaw Pact » Mit Press, Cambridge, London, 1977,P.71.
5 - Brown, Segmon. « New Forces in World Politics ». Brookings Institution. 1974,P.58
6 - Remington, « The Warsaw Pact » Op. Cit, P.P. 84,85.

الوقت الذى كان برجنيف يؤكد فيه فى مارس ١٩٦٦ على أنه « فى حقل التعاون العسكرى وفى وجه الاعمال العدوانية المكثفة للقوى العدوانية بزعامة الولايات المتحدة ، فإن عملية زيادة تدعيم علاقاتنا بالاقطار الاشتراكية ، وزيادة دعم وتحسين جهاز حلف وارسو يجب أن تستمر ، وأصبح ضرورياً أن تقدم العلاقة الوثيقة لأعضاء الحلف قوة منيعة فى الدفاع عن النظام الاشتراكى ...» رد شاوشيسكو فى مايو ١٩٦٦ فى الاحتفال بالذكرى الخامسة والاربعين للحزب الشيوعى الرومانى ».. ان الاحلاف العسكرية ، ووجود قواعد عسكرية وقوات على أراضى دول أخرى هى أحد الحواجز فى طريق التعاون بين الشعوب ، كما لا يتفق مع الاستقلال والسيادة الوطنية للشعوب والعلاقات الطبيعية بين الدول . ان عدداً متزايداً من الرأى العام ومن الدول يظهرون ميلاً يكتسب فى الاونة الأخرى أساساً أكثر وأكثر لتصفية الأحلاف العسكرية[7]»

على أن هذه الاتجاهات الرومانية تجاه حلف وارسو لم تتعد دور تأكيد اتجاهاتها الاستقلالية داخل الحلف ، ذلك أنها تدرك أنه من الصعب عليها فيما يتعلق بحلف وارسو بالذات أن تذهب أكثر من هذا ولذلك عادت ، وبعد غيبة ثلاث سنوات ، للاشتراك فى مناورات الحلف التى جرت فى المجر وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧ ، غير أنه فى الوقت الذى كانت تجرى فيه المناورات تحدث ساوشيسكو الى اجتماع حزبى حول فضائل إزالة كل من حلف وارسو وحلف الاطلنطى ، وان كان قد أكد أنه طالما ظل حلف وارسو قائماً ، فإن رومانيا ستستمر فى التدريبات المشتركة للقوات المسلحة للدول الاعضاء طالما أن هذه التدريبات تقوم « على أساس المبادىء التى تحكم العلاقات بين الاقطار الاشتراكية ، وعلى حقيقة أن كل بلد وكل جيش يجب أن يكون منظماً على أحسن وجه وقومى من كل وجهات النظر ..»[8]

بالاضافة الى هذين الموقفين من جانب رومانيا تجاه منظمة الكوميكون ، ومنظمة حلف وارسو والتى أرادت أن تؤكد من خلالهما أستقلاليتهما إلا أن ثمة قضايا أخرى أعطى الموقف الرومانى فيها بإنفصاله عن الموقف الاجماعى لبقية المجموعة الاشتراكية ، مضموناً عملياً أكثر لاتجاهاتها الاستقلالية وكان لها تأثير أكثر على المستوى الدولى . ونعنى بهذه المواقف على وجه التحديد : موقفها من النزاع السوفيتى الصينى ، ومن السياسة تجاه المانيا الغربية ، ومن الأزمة التشيكوسلوفاكية عام ١٩٦٨ ، ومن الموقف من إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ .

الازمة التشيكوسلوفاكية ـ يناير ـ أغسطس ١٩٦٨ :

فى ٥ يناير ١٩٦٨ أنتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى الكسندر دوبتشيك سكرتير أول للحزب خلفاً لانطونين نوفتنى الذى شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٥٧ . وقد كان واضحاً أن هذا الاجراء بداية سلسلة من التغيرات والتطورات . وقد حرص دوبتشيك أن يؤكد تجاوبه مع متطلبات التغيير ، فأكد أن ما حدث هو بداية لحركة ديموقراطية تستهدف « أن تستعيد الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا » وجهها الانسانى ، كما أكد أن مجتمع بلاده قد نضج وأصبح مهيئاً ومستعداً لأن يتطور الى مجتمع ديموقراطى وأشتراكى حقيقى .

وقد أثارت هذه التطورات فى تشيكوسلوفاكيا ـ ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة للاتحاد السوفيتى بوقوعها فى قلب أوربا الشرقية وبحدود مشتركة مع المانيا الشرقية والغربية والاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر ـ أثارت مخاوف موسكو بل وبعض عواصم الكتلة الاشتراكية ، وبدأت سلسلة من الاجتماعات على مستويات مختلفة بدأت بمؤتمر درسون فى ٢٣ مارس ١٩٦٨ الذى ضم سكرتيرى الأحزاب ورؤساء الحكومات فى بلدان أوربا الشرقية عدا رومانيا ، ثم اجتماع سيريا على الحدود التشيكية بين رئاسة اللجنة المركزية للحزبين التشيكى والسوفيتى ، ومؤتمر برتسلافا فى ٣ أغسطس ١٩٦٨ ضم كل دول حلف وارسو حيث أمكن التوصل الى خطة جماعية وتحديد مسئوليات كل قطر بالنسبة لأمن الأسرة الاشتراكية وتأكيد الارتباطات والعلاقات مع أعضائها .

غير أن الموقف فى تشيكوسلوفاكيا ظل يتطور على نفس الخطوط التى أثارت قلق الاتحاد السوفيتى وبعض أقطار حلف وارسو وخاصة بعد صدور ما عرف « ببرنامج العمل » وما أحاط به من بروز « الطريق التشيكوسلوفاكى الى الاشتراكية ». الأمر الذى أعتبره الاتحاد السوفيتى وحلفاءه مبرراً لتدخلهم عسكريا بالعملية التى جرت فى ٢٠ ـ ٢١ أغسطس ١٩٦٨ ، وأعلنت وكالة تاس السوفيتية « أن الوحدات المسلحة السوفيتية جنباً الى جنب مع الوحدات المسلحة لجمهوريات بلغاريا والمجر وبولندا والمانيا الديموقراطية قد دخلت أراضى تشيكوسلوفاكيا فى ٢١ أغسطس وسوف تنسحب فوراً بمجرد أن تتأكد من زوال التهديدات للمكاسب الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا والتهديد لأمن مجموعة البلاد الاشتراكية وبمجرد أن تجد السلطات الشرعية أن وجود هذه الوحدات المسلحة لم يعد ضرورياً[9] ».

---

7 - Ibid, P. 87.
8 - Ibid. P. 92.

(٩) مجلة السياسة الدولية . القاهرة . وثائق الازمة التشيكوسلوفاكيا . اعداد اكتوبر ١٩٦٨ يناير ١٩٦٩ .

وقد أدى التدخل العسكرى السوفيتى الى إنهاء نظام دوبتشيك، ومجيء سلطة جديدة بزعامة هوساك. صفت القوى والسياسات والبرامج التى تبناها دوبتشيك، وأعلن هوساك التزامه بالتحالف المطلق مع الاتحاد السوفيتى.

وقد كان واضحا خلال الأزمة أن أهم ما شغل القادة السوفيين عند بحثهم كيفية مواجهة التطورات فى براغ هو مدى ما يمكن أن يطلقه نظام دوبتشيك من تأثير على بقية النظم فى شرق أوربا، وهو نفس القلق الذى تملكه قادة هذه النظم، وكان أولبرخيث رئيس الدولة فى ألمانيا الديمقراطية مثلا من أكثر القادة ضغطا لاتخاذ اجراء حازم ضمن التطورات فى براغ(١٠). كذلك كان الحال مع جوملكا فى بولندا الذى يقال أن أحداث تشيكوسلوفاكيا والأسلوب الذى عولجت به قد أخر تنحيته عن القيادة حتى عام ١٩٧٠.(١١)

أما المعانى الدولية لأحداث تشيكوسلوفاكيا والتدخل السوفيتى فيها، وخاصة فى نطاق مواقف وسياسات القوتين العظميين، فقد ذكر الاجراء العسكرى السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا والتبريرات والحجج التى سدمتها موسكو لهذا العمل، والرفض الأمريكى العلنى لهذه الحجج - رغم قبولها لها فى الأمر الواقع - ذكرت بالعمل المماثل الذى قامت به الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ حين ارسلت قواتها الى جمهورية الدومينيكان لمنع تحول النظام فيها الى اليسار، وبررت إجراءها فى ذلك الحين بنفس الحجج الجيوبولوتيكية التى رفضها الاتحاد السوفيتى حينئذ وأدانها.

فحين حدث التدخل الأمريكى فى الدومينيكان، وقف ممثل الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة يقول « أنه ليس هناك ما يبرر غزوا لأراضى دولة مستقلة من جانب الولايات المتحدة وقواتها والذى يعتبر خرقا فاضحا للمعايير الأولية للقانون الدولى » كما رفض المندوب السوفيتى الحجة الأمريكية فى تبرير التدخل بأنه حدث وفقا لمبادىء النظام بين الدول الأمريكية ووصف التبرير الأمريكى أنه يرقى الى « أن حق تقرير مصير جمهورية الدومينيكان انما يرتكز جزئيا على إرادة شعب هذا البلد وجزئيا على إرادة جيرانه، ومثل هذا القول لايتفق مع التزامات الولايات المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.. إن مسألة التنظيم الداخلى للنظام انما هو من صميم الشئون الداخلية لشعب الدومينيكان وحده » وأضاف « أن الولايات المتحدة لانستطيع أن تتصرف فى جمهورية الدومينيكان كما لو كانت فى نطاقها الخاص وكما لو كان الأمر يتعلق بالباما أو المسيسيبى »(١٢).

غير أنه بعد ثلاث سنوات، وفى حالة التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا، تغيرت المواقف. فى هذه المرة كان الاتحاد السوفيتى هو الذى أكد لنفسه حقا اقليميا خاصا فى التدخل فى الشئون الداخلية لدولة مستقلة، بل واعتبر أن الحكومة التشيكوسلوفاكية مسئولة « ليس فقط أمام شعبها وإنما أيضا أمام كل الأقطار الاشتراكية » وان تشيكوسلوفاكيا باحتلالها مركزا جيوبولوتيكيا حاسما فى أوربا وميزان القوى فيها فان « أى إضعاف لأى من حلقات النظام العالمى للاشتراكية يؤثر بشكل مباشر على كل الأقطار الاشتراكية والتى لاتستطيع أن تقف بلا مبالاة إزاء هذا »(١٣).

أما الجانب الأمريكى فقد تصرف خلال الأزمة التشيكية بشكل لايتماسك مع الحجج التى قدمها فى أزمة الدومينيكان، ورفض بشكل مطلق اعتبار أن مبادىء الكومنولث الاشتراكى تعلو على مبادىء القانون الدولى فى عدم التدخل « وأيا كانت درجة علاقة دولة بأخرى فان هذه العلاقة لاتعطيها الحق فى غزو أراضيها »(١٤).

وتوضح أزمتا الدومينيكان عام ١٩٦٥، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وسلوك القوتين خلالهما حقيقة أن منطقتى شرق أوربا وأمريكا اللاتينية تمثلان منطقتى النفوذ المباشرة للقوتين وأنهما تمثلان أساسا منطقة عازلة لابعاد أى حرب عن حدود القوتين الأعظم. فى هذا النطاس تمثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية مركز منطقة شرق أوربا بالنسبة للاتحاد السوفيتى، وتمثل وسط أمريكا اللاتينية، أكثر من جنوبها، هذا المركز بالنسبة للولايات المتحدة(١٥). وتمثل التطورات التى وقعت فى هذه المناطق، ومواقف القوتين الفعلية منها، أن ثمة ادراكا بل وقبولا لهذه الحقائق.

فى سبيل تأكيد هذا الوضع، طورت كل قوة « نظريات » تبرر تدخلها فى هذا المجال المباشر. عبر عن النظرية الأمريكية الرئيس السابق جونسون خلال أزمة

---

10 - Laanev, Walter, « Europe Since Hitler » Penguin Book, 1972, P.435
11 - Bromke, Adam, « Beyond the Gomulka Era » Foreign Affairs, April, 1971, P.484
12 - Rosen, Steyen,& James Walter: « The Logic of International Relations » 2nd Edition Winthrop Publications, Cambridge, 1977 PP. 172 - 173
13 - Ibid - ,P. 172
14 - Ibid
15 - aufman, Eddy: « Superpowers and their Spheres of Influence » St. Martin's Press, New York, 1967. P.10

الدومينيكان بقوله « أن الأمم الأمريكية لاتستطيع ولن تسمح باقامة حكومة شيوعية أخرى فى نصف الكرة الغربى . أن هذا سيكون العمل والهدف المشترك للقوى الديمقراطية فى نصف الكرة الغربى ، ذلك أن الخطر هو خطر مشترك والمبادىء مبادىء مشتركة[١٦] . وعلى الجانب السوفيتى ، وخلال الأزمة التشيكية ، عبر برجينيف عن النظرية التى ستعرف باسمه تجاه منطقة أوربا الشرقية واعتبر أنها تحكم العلاقة بين أقطار التحالف الاشتراكى بقوله [حين تحاول قوى خارجية أو داخلية معادية للاشتراكية أن تدفع دولة ما فى إستعادة النظام الرأسمالى ، وحين ينشأ تهديد لقضية الاشتراكية فى هذا البلد والذى هو تهديد لأمن الكومنولث الاشتراكى ككل ، فان هذا لايعتبر مجرد مشكلة تعنى هذا البلد وانما مهكلة مشتركة بين كل الأقطار الاشتراكية »[١٧] .

التجديد الاقتصادى فى المجر :

من العلامات التى ميزت نظام جونزكادار الذى أتى الى الحكم عقب أحداث عام ١٩٥٦ ، نجاوه فى تطوير وتطبيق سياسات تجديدية وخاصة فى إدارة الاقتصاد القومى وذلك بالتوازى مع الالتزام باستمرار التحالف مع الاتحاد السوفيتى وفى نطاق التحالف الاشتراكى بمؤسساته الاقتصادية والعسكرية والسياسية . وقد تركزت هذه السياسات الاقتصادية الجديدة فيما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة N.E.P .

وهى السياسة التى تعتمد ـ مختلفة فى ذلك عن النموذج التقليدى فى التطبيق الاقتصادى الاشتراكى ـ فيما يتعلق بمركز وسلطة اتخاذ القرارات حول الانتاج والاستثمار وتحديد الأسعار لا على السلطة المركزية ، وانما على مديرى المشروعات الذين أعطى لهم الحق فى وضع خططهم الاقتصادية الخاصة بشكل يستجيب مع الامكانيات الانتاجية المحلية وتحديد الأسعار وفقا لمتطلبات السوق .

غير أن أهمية هذه التجديدات الاقتصادية لم تكن ترجع الى مجرد صفتها الاقتصادية الخاصة ، وانما الى متضمناتها وتأثيراتها المحتملة على جوانب أخرى مع الأوضاع الداخلية وربما على الروابط والعلاقات الخارجية للمجر .

فخارجيا فان السياسة الاقتصادية الجديدة للمجر تتطلب روابط أكثر مع الغرب للحصول على التكنولوجيا والآلات والقروض ، كما تجعل المجر أكثر حماسا للارتباط بالمؤسسات العالجية مثل طلبها الانضمام الى منظمة الجات .

أما متضمنات هذه السياسة على الأوضاع الأيديولوجية والداخلية فهى تتمصل فى أن مجرد تفوق المجر على الاتحاد السوفيتى فى الادارة الاقتصادية ـ وتقدم أوضاعه الاقتصادية وفقا لهذا الأسلوب الجديد فى الادارة ـ يعنى التأثير عرى وضع الاتحاد السوفيتي باعتباره مركز التجربة والتطبيق فى العالم الاشتراكى . أما ماهو أكثر أهمية فهو المدى الذى يمكن أن تنتقل به هذه الاتجاهات من المجال الاقتصادى الى المجالات السياسية والثقافية وبشكل يمكن أن ينال من سلطة الحزب الشيوعى ومكانته فى الحياة السياسة للبلاد . فاستمرار عملية التحديث الاقتصادى انما تولد بكبيعتها طبقة جديدة تقدم نماذج جديدة وتتحدى ـ بقدراتها الفنية والشخصية ـ القيادات القائمة فى قيادة المجتمع ، وهذه الطبقة انجا تتزايد أعدادها فى المجتمع بحيث أصبحت تمثل ١٥ ٪ من السكان هم طوائف المهنيين والمديرين والمثقفين الذى يجسدون قيما غير أيديولوجية بل وفردية الى حد كبير . لذلك نجد أن النظام فى المجر يتوسع فى الحريات المدنية ويزيد بشكل حذر من الفرص أمام الجماعات ذات المصالح الخاصة للاشتراك فى العملية السياسية وذلك لكى لايعزل الأساس الاشتراكى للمجتمع عن أكثر العناصر حيوية فيه ولكى يدفعها ويشجعلها على بذل أكثر طاقاتها فى تطوير المجتمع .

الأزمة البولندية : ابعادها وتطوراتها الداخرية :

تنطوى التطورات التى جرت فى بولندا والمجر منذ احداث عام ١٩٥٦ على مفارقة فيما ينعلق بموقف الزعامة فيها ، وكيف بدأت صورتها لدى شعوبهم وكيف انتهت . فقد بدأ جونز كادار ارذى جاء الى الحكم فى المجر يعد أحداث عام ١٩٥٦ ـ كشخصية مفروضة وليست نتيجة اختيار أو تجاوب شعبى ، غير أن هذه الصورة ما لبثت وعلى مدى الحقبتين التاليتين أن تطورت ليحل محلها صورة الزعيم الذى يقدره مواطنوه للأسلوب الرصين والهادىء الذى أدار به امور البلاد بعد الهزة التى اجتاحتها عام ١٩٥٦ ، وبشكل خاص لمساحة الحرية التى أتاحها للبلاد فى ممارسة وتطبيق السياسات الاقتصا ية الجديدة والتى كان لها آثارها الايجابية على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد وعلى الحاجات اليومية للمجتمع .

أما فاديسلاف جوملكا فقد جا ÷ الى الحكم عام ١٩٥٦ كاستجابة لرغبة شعبية ، لكى يحل محل القادة الستالينيين القدامي ، وبعد أن أبعده ستالين لنزعاته

---

16 - Lafaber Walter, « American in the Cold War » P.160

17 - James, Walter (Ed.): « The Czhecoslovak Crisis », « 1968 » Institute for the Study of International Organisation University of Sussex, London, 1969.

القومية ، إلا أن الأمر قد انتهى به جع نهاية الستينات لكي يصبح شخصية مرفوضة من جانب قطاعات أساسية في المجتمع البولندى : المزارعون ، والمثقفون ، ورجال الكنيسة ، وفوق كل هذا من العمال ، حيث تعارضت سياساته وممارساته مع مصالح وتطلعات هذه القطاعات . وعلى هذا ، وعلى أثر القلاقل التى وقعت في نهاية عام ١٩٧٠ ، نحى جوملكا وحل محله ادوارد جيرك في ديسمبر ١٩٧٠ .

ومع مجيء جيرك كان واضحا أن المجتمع البولندى يهدف إلى تحقيق تغيير على ثلاث جبهات :

في مجال الحريات المدنية وضرورة تخفيف القيود حولها ، التخطيط الاقتصادى وضرورة عدم قيامه على النموذج السوفيتى بشكل مطلق ، عدم الاعتماد الزائد على الاتحاد السوفيتى في الأمور الاقتصادية . هذه الضغوط من أجل التغيير في هذه المجالات كانت تحمل راية القومية البولندية ، بحيث أصبح أن أى نظام يتجاهلها انما يخاطر بأن يصبو في الصورة القومية نظاما غير كفء بل وغير وطنى . وبالتوازى مع هذه المطالب الداخلية ، بدأ أيضا أن ما يطالب به البولنديون هو الاشتراك الكامل في العالم المعاصر باحساس باحترام الذات .

غير أن جيرك الذى وعد بعلاج الأوضاع الاقتصادية ، ورفع مستوى المعيشة ، فانه ـ وعلى مدى السنوات العشر التى حكم فيها ـ تدهورت الأوضاع الاقتصادية ، وإرتفعت ديون بولندا الخارجية من ٤ بليون دولار ـ عام ١٩٧٤ الى ٢٠ بليون عام ١٩٨٠ . وعند بداية عهده كان جيرك حساسا إزاء سياسة رفع الأسعار حيث يدرك أنها كانت في النهاية وراء تحريك القيقل التى أسقطت جوملكا ، ومع هذا فقط اضطر الى اللجوء الى رفع الأسعار عام ١٩٧٦ وأدت أيضا الى نشوء اضطرابات عمالية عمد معها الى إستعمال القوة لانهائها ، وكانت هذه التطورات بداية تكوين « لجنة الدفاع الاجتماعى » والتى كانت في الواقع تمهيدا لظهور حركة تضامن .

وكما كان الحال في قلاقل عام ١٩٧٠ ، ١٩٧٦ ، كانت أيضا الشرارة التى أطلقت أحداث أغسطس عام ١٩٨٠ هى قرار الحكومة في يوليو ١٩٨٠ برفع أسعار المواد الغذائية ، وفي غمار الاحتجاج الذى ثار على هذه السياسة برزت شخصية فاليسا الذى قاد لجنة للأحزاب أصدرت مجموعة من المطالب تضمنت حق الأحزاب ، وحق تكوين نقابات حرة ، وهى مطالب كانت جديدة تماما على أى نظام في أوربا الشرقية ، ولذلك رفضت الحكومة في بولندا مجرد مناقشتها في هذه الأثنىء أقصى جيرك من منصبه كسكرتير أول للحزب وتولى فاليسلاف كانيا ، الذى تولى عملية طويلة ومعقدة من التفاوض والحوار الطويل مع حركة اجتماعية عريضة يلتقى حولها أكثر من ١٠ ملايين بولندى وهو الوضع الذى جعل الحكم يستجيب لمعظم مطالبها . فبالاضافة إلى حق الأحزاب ، وحق تكوين النقابات المستقلة قدمت الحكومة تنازلات هامة أتاحت لاتحاد النقابات الجديدة والكنيسة استخدام اذاعة بالدولة ، وهو الأمر الذى ظهرت معه في البلاد حياة ثقافية وفكرية لم يسبق لها مثيل .

غير أن هذه التطورات الايجابية من وجهة نظر حركة تضامن ومطالبها ، التى تعدت في الواقع أكثر مما طالبت به عند قيامها ، اقترنت بتدهور أكثر في الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، وبوجه خاص بعد تخفيض عدد أيام العمل الى ٥ أيام بدلا من ٦ ، حيث انخفض الانتاج وخاصة في مناجم علفحم بنسبة ١٠ ٪ عام ١٩٨١ ، وزاد الأمر سوءا استمرار موجات عنيفة من الاضطرابات حول قضايا ومطالب محلية .

وقد كان من الواضح عند تحليل الاتجاهات التى ظهرت داخل حركة تضامن أن النجاح الذى تحقق قد أغرى ، وبشكل خاص الأجنحة المتطرفة فيها ، بالاعلان عن مزيد من الاتجاهات ألتى تعدت الطابع النقابى واكتسبت طابعا سياسيا واضحا ، وكان من أهم هذه الاتجاهات ما صدر عنها من تأييد قيام نقابات حرة مماثلة في اقطار أوربا الشرقية الأخرى ، وهو اتجاه من شأنه أن يثير ويؤثر على نظم الحكم الأخرى في أوربا الشرقية فضلا عن الاتحاد السوفيتى ، أما الاتجاه الأكثر خطورة فهو ما ظهر بين صفوف تضامن من دعوة الى إجراء استفتاء شعبى جر حول مستقبل الحكم الشيوعى في بولندا ، واعادة النظر في تحالفها العسكرى والسياسى مع الاتحاد السوفيتى . هذا الاتجاه ، ـ مع اختلاف في طبيعة المصدر الذى صدر عنه ـ يذكر بما صدر عن حكومة أمرى ناجى في المجر عام ١٩٥٦ من دعوة مشابهة الى الأخذ بنظام تعدد الأحزاب ، والى تبنى سياسة الحياد ، الأمر الذى كان وبشكل مباشر وراء التدخل العسكرى السوفيتى في المجر عام ١٩٥٦ ، ويجدر هنا أن نشير إلى الرسالة التى وجهها الاتحاد السوفيتى الى الحزب البولندى في يوليو عام ١٩٨١ .

وخلال اجتماع مؤتمر الحزب يقول فيها « أن القوى المعادية للاشتراكية في بولندا هى تهديد لكل المجموعة الاشتراكية وأمن حدودها . حدودنا المشتركة » ، وتذكر هذه الرسالة ، « بمبدأ برجينيف » الذى ظهر خلال الأزمة التشيكية عام ١٩٦٨ واعتبر أن أى تهديد للنظام الاشتراكى في دولة من دول المجموعة الاشتراكية هو تهديد للمجموعة بأسرها .

وباعتبار عضوية بولندا في منظمة التعاون الاقتصادى بين أقطار المجموعة الاشتراكية (الكوميكون) وبالنظر الى الاقتصاديات المركزية المخططة التى تأخذ بها دول

هذه المجموعة وبحيث يسبب أى نقص مفاجىء فى توريد المواد الأولية أو السلع الصناعية أزمات لايمكن علاجها بسرعة أو تعويض النقص من مصدر آخر ، وذلك كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية فى بولندا آثارها على اقتصاديات الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى منظمة الكوميكون . فقد كان لانخفاض الانتاج الصناعى فى بولندا خلال العامين الأخيرين بنسبة ٢٥ ٪ أثره على تزويد شركائها فى منظمة الكوميكون بالفحم والكبريت والسلع الصناعية والمواد الغذائية وتشير الاحصاءات الى ان صادرات بولندا من الفحم الى الاتحاد السوفيتى ودول الكوميكون الأخرى والتى كانت ٢٠ مليون طن عام ١٩٧٩ هبطت الى ١٢ مليون طن عام ١٩٨٠ وربما بلغت ٤ ملايين طن عام ١٩٨١ . ومما يزيد من صعوبة هذا التأثيلا أنه يجىء فى وقت تعانى فيه دول الكوميكون صعابا اقتصادية متزايدة ، فوفقا لأرقام صندوق النقد الدولى فان النمو الاجمالى لدول الكوميكون التى كانت بنسبة ٥,٨ عام ١٩٨٠ قد انخفضت الى ١,٨ عام ١٩٨١ لذلك يقال أنه اذا كانت اقتصاديات دول الكوميكون لاتواجه مثل هذه الصعوبات ، فكانت قد احتدمت الآثار الاقتصادية للأزمة البولندية . هذه الآثار الاقتصادية السيئة للأزمة البولندية على الاتحاد السوفيتى وشركائه هى التى جعلت أحد أعضاء المكتب السياسى للحزب السوفيتى يقول خلال انعقاد مؤتمر الحزب البولندى فى يوليو ١٩٨١ « ان هبوط واردات بولندا الى دول الكتلة الاشتراكية الأخرى بما يؤثر بشكل حاد على مصالح شركاء بولندا الاشتراكيين »[١٨] .

وقد أدت مجموعة التطورات هذه الى قيام حكومة عسكرية برئاسة الجنرال ياروزلسكى الذى احتفظ أيضا بمنصب سكرتير عام الحزب وأعلن الأحكام العرفية فى البلاد بما تضمنته بالنسبة لحركة تضامن كتنظيم وقيادات أما التأثيرات الدولية لهذا التطور ـ والتى أعادت الى الأذهان وضع بولندا التقليدى فى علاقات الشرق والغرب وباعتبارها البؤرة التى انطلقت منها الحرب الباردة ـ فقد توافقت مع التراجع الحاد الذى كان قد بدأ فى العلاقات الأمريكية السوفيتية فى أعقاب التدخل السوفيتى لأفغانستان ، وكذلك مع مجىء إدارة ريجان بخطها المتشدد تجاه الاتحاد السوفيتى وافتراضاتها الخاصة حول علاقات الوفاق . ولهذا فقد غذى التطور فى بولندا هذا التيار ، وجاءت الاستجابة له ضمن الاطار الجديد لادارة العلاقة الأمريكية السوفيتية ، فذهبت الادارة الأمريكية الى تطبيق عقوبات اقتصادية على بولندا ، وكذلك على الاتحاد السوفيتى باعتبار « دورة فى فرض الأحكام العرفية وكبت حقوق الانسان فى بولندا » وشملت هذه العقوبات مجالات هاما للاقتصاد السوفيتى ، والأمريكى ودول أوربا الغربية حيث حظر على الشركات الأمريكية والأوروبية المساهمة فى بناء خط أنابيب غاز سيبيريا ، فضلا عن حيوية هذا المشروع للاقتصاد السوفيتى (٨ ـ ١٠ بلايين دولار) ، فقد خسرت الشركات الأمريكية قرابة ٨٠٠ مليون دولار ، كما تضررت الشركات الأوروبية المساهمة فى هذا المشروع ولاحتياجات أوربا الغربية من الغاز السوفيتى(×) .

ثانيا : التطور الراهن ومستقبل الأوضاع فى أوروبا الشرقية :

تواجه نظم الحكم فى أوروبا الشرقية فى تطورها الراهن عددا من التحديات وتعبر مرحلة نوعية جديدة من التغيير السياسى والاقتصادى . وأول مايواجه هذه النظم ـ ربما باستثناء المانيا الديمقراطية ـ المشكلات الاقتصادية التى تتطلب قدرا كبيرا من التكييف واعادة الصياغة لاقتصاديات البلاد والقواعد التى تحكمها . فقد تراجعت معدلات النمو بشكل ملحوظ خلال السبعينات وأوائل الثمانينيات ، كما اعتمدت على القروض الخارجية لتمويل الواردات من غرب أوروبا . ورغم أن بعض التقدم قد تحقق فى خفض الديون عام ٨٤ ـ ١٩٨٥ ، فان الارقام تشير الى ارتفاع ديون العملات الصعبة وتدهور الميزان التجارى مع الغرب ، فقد زادت ديون منظمة اقطار الكوميكون ـ بما فيها الاتحاد السوفيتى ـ من ٩٧,٣ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٠ الى ١١٥,٥ بليون مع نهاية عام ١٩٨٦ . [١٩]

كذلك تواجه هذه النظم تحديات تتعلق باجيال الزعامات فيها ، فحتى وقت قريب ، وقبل تخلى جونزكادار فى المجر عن زعامة الحزب فى مايو الماضى ، وجوستاف هوساك فى تشيكوسلوفاكيا ، كانت معظم الزعامات فيها تتعدى السبعين . وقد برز عنصر العمر هذا خاصة بعد ظهور جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى ـ ٥٨ عاما ـ ولم يعد يمثل فحسب فارقا زمنيا وانما فى مدى القدرة النسبية على استيعاب عناصر ومتطلبات « التفكير الجديد » والاستعداد لاعادة صياغة المفاهيم التقليدية فى النظرية والتطبيق .

ويبدو التحدى الثالث فى تصاعد توترات القوميات والاقليات العرقية داخل عدد من بلدان شرق أوروبا وفيما

18 - International Herlad Tribune, November,10;1982

(×) Department of State Bulletin, September, 1982, P.37

19 - Lorabee, Stephen: « Eastern Europe: a Generational Change » Foreign Policy Spring 1988, PP.47 - 63

بينها ، انعكس هذا فى تصاعد الخلاف بين المجر ورومانيا حول معاملة الاقلية المجرية فى رومانيا ،

ومحاولات بلغاريا استيعاب الاقلية التركية ، وتجدد الخلاف بين بلغاريا ويوغوسلافيا حول اقليم مقدونيا ، وبروز خطورة الصراعات العرقية فى يوغوسلافيا خاصة فى اقليم كوسوفو الملاصق للحدود الالبانية . على انه للمفارقة ، فان اهم التحديات التى تواجهها نظم الحكم فى أوروبا الشرقية تأتى هذه المرة من الاتحاد السوفيتى . فالمركز الذى كان يتحفظ بشدة ، ويقاوم بالقوة فى بعض الاحيان ، محاولات التجديد ، والاحياء فى هذه البلدان ، هو الذى تهب منه اليوم رياح التغيير والدعوة له .

ففى تحليله لعملية اعادة البناء فى الاتحاد السوفيتى وبلدان المنظومة الاشتراكية ، سجل جورباتشوف سلبيات المراحل السابقة فيما اعتبره « الحسابات الخاطئة للاحزاب الحاكمة ... وعجزها عن ان تدرس خصوصيات مجتمعاتها ، ونمو الاتجاه نحو الانغلاق .. على انه وفى هذه « المرحلة الحاسمة من تطور العالم » فان على الاشتراكية « ان تظهر لاقصى درجة ديناميكية نظامها السياسى والاقتصادى وطريقها للحياة الانسانية ، وأن تجرى بالفعل اعادة ملائمة علاقات الاسرة الاشتراكية مع متطلبات المرحلة الحاضرة »(٢٠)

وقد اثارت اصلاحات جورباتشوف وبرامجه ردود فعل متفاوته فى بلدان اوروبا الشرقية . ففى المجر وتشيكوسلوفاكيا بدت زعامات كادار وهوساك قبل تخليها عن مواقعها فى الحزب مترددة فى تفهم ضرورات التغيير أو على الاقل تختلف حول مداه ، واعتبر جونزكادار ان ماجاء به جورباتشوف وخاصة فى عناصر الاصلاح الاقتصادى كانت المجر تحت زعامته هى الدولة الاشتراكية الاولى التى تبنته وطبقته فيما عرف بالنموذج الاقتصادى الجديد

وجعلت المجر اكثر الدول ازدهارا فى محيطها غير أن ماعجز كادار عن ادراكه ان اصلاحاته الاقتصادية قد وصلت الى مداها بدليل التراجع الاقتصادى الذى بدأ منذ عام ١٩٨٥ .(٢١)

واصبحت تحتاج الى بيئة سياسية جديدة تعطى انطلاقة جديدة لعناصر الاصلاح الاقتصادى .(٢٢)

أما هوساك فى تشيكوسلوفاكيا ، فان تجربة الازمة التشيكية عام ١٩٦٨ قد سيطرت عليه واستمر يتصرف على اساس المهمة التى جاء بها وهى تصفية تجربة الكسندر دوبتشيك الاصلاحية وتفادى تكرارها .

على أنه رغم تغير القيادات الحزبية فى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، والتى ان كانت قد جاءت بفعل عناصر تفاعل داخلية فى كلا البلدين ، الا انها بالتأكيد كانت أيضا بتأثير التطور الذى جاء به جورباتشوف ، فان خطوات القيادات الجديدة تبدو محسوبة ، بل انها فى حالة تشيكوسلوفاكيا تميل الى المحافظة والتفكير القديم فمنذ مجيىء كارول جروز كزعيم الحزب الشيوعى المجرى فى مايو الماضى وهو يعمل فى اتجاه ادخال عناصر المرونة السياسية فى النظام ، فى اتجاه التقليل من اثر احتكار الحزب للسلطة واعطاء سلطات اكبر للحكومة والبرلمان وجعلهما مسئولين مباشرة عن ادارة شئون الحكم . غير انه حين بدأت قوى سياسية داخلية تنادى بتجاوز هذا والبحث عن امكانية قيام نظام تتعدد فيه الاحزاب فان رئيس الوزراء الجديد Miklos Nemeth (٤٠ عاما) نبه الى ان القيادة المجرية « ملتزمة بعملية تغيير تدريجية لاتخاطر بالغليان الذى ميز الحركات السابقة نحو التحرر السياسى » واعتبر ان المجر « تمر بمرحلة انتقال ويمر مجتمعها كله بعملية تغير وحالة من الانفعال الشديد » . ومتذكرا ما حدث عام ١٩٥٦ قال « اننا نعبر عن حقيقة اننا لا نستطيع ان ندفع بالبلد الى ماساة اخرى » .(٢٣)

اما الزعامة التشيكية الجديدة فهى مع استعدادها للتمشى مع سياسات جورباتشوف فى اعادة البناء الاقتصادى ، وبحذر ، الا انها لم تعبر عن مثل هذا الاستعداد فيما يتعلق بعملية الانفتاح السياسى الداخلى ، ويفسر هذا تعاملها بشدة مع اتجاهات النشاط السياسى المستقل . وحين تحدث Jan Fotjik المسئول الجديد عن الايديولوجية فى الحزب عما يجرى من نقاش فى البلدان الاشتراكية حول التعددية السياسية نبه الى أن تشيكوسلوفاكيا لديها تعددية سياسية « ولكن فى اطار اشتراكى » مؤكدا على هذا الاطار . (٢٤)

وفى بلغاريا التى يعتبر نظامها من اكثر النظم صرامة وتشددا فى التطبيق الاشتراكى ، فان جيفكوف بدأ يتجاوب بشكل معتدل مع ريح التغير ، ويتجه الى تبنى عدد من الاصلاحات الاقتصادية على النمط اليوغوسلافى والمجرى وانشاء عدد من المجالس الاقتصادية الحكومية ، وتجميع عدد من المنشآت والنظر فى اعطاء قدر اكبر من الذاتية لاتحادات العمال ومنظمات الشباب التابعة للحزب . كذلك دعا جيفكوف فى يوليو ١٩٨٧ الى تغييرات سياسية تعطى دورا اقل للحطب لأى توجيه الادارات الحكومية المحلية التى سيعاد تنظيمها . وكان

---

٢٠ ـ جورباتشوف ، ميخائيل ، « البيروسترويكا » ترجمة حمدى عبد الجواد ، دار الشروق . القاهرة ، ص ١٩٤ ـ ١٩٧ .

21 - Strategic Survey, iiss, London, 1986, P.96

22 - The Times, May 30,1988, P.14

٢٣ ـ راجع مقابلة رئيس الوزراء مع مجلة Newsweek, December 12,1988

24 - The Guardian ; December ,2,1988

من الواضح ان عددا من المبادرات التى اتخذها جيفكوف مثل محاربة ادمان الشراب انما كانت بوحى من مبادرات جورباتشوف المشابهة فى الاتحاد السوفيتى . [٢٥]

أما فى بولندا - اكثر المواضع حرجا فى الكتلة الاشتراكية - فان ياروزلسكى يعتبر من اكثر قادتها حماسا لجورباتشوف فمنذ البداية وهو يعتبر « ان طاقة ، وأمانة وبعد نظر جورباتشوف تستحق الاحترام العميق والتعاطف البولندى المخلص » . وقد بادل جورباتشوف ياروزلسكى هذا التأييد والتفهم ، ففى زيارة جورباتشوف لوارسو قدم لياروزلسكى تأييدا ندر ان قدمه زعيم سوفييتى اخر ، وتحولت لغة جورباتشوف الى سياسة سوفيتية والى ضوء اخضر لكى يفعل ياروزلسكى مايراه ضروريع لبولندا لجعلها عضوا مستقرا فى الكتلة السوفيتية ، وقد مارس الزعيم البولندى هذا التفويض ليس فقط فى ادخال اصلاحات اقتصادية واسعة ، وانما ايضا تجريب اشكال جديدة من المشاركة السياسية بما يسمى « التعددية الاشتراكية » [٢٦]

غير ان أكثر الاصوات تحفظا على اصلاحات جورباتشوف وعناصرها قد صدرت عن هونيكر فى المانيا الشرقية ، وشاوشيسكو فى رومانيا . فقد اعتبر هونيكر ان بلاده لاتحتاج الى اية اصلاحات مدللا على ذلك بالاستقرار والتقدم الاقتصادى فيها . أما شاوشيسكو فقد أعتبر ان اصلاحات جورباتشوف غير ضرورية وقيل انه حجب بعض الصحف والمجلات السوفيتية واعتبرها مخربة . وفى زيارته لموسكو لأى اكتوبر ١٩٨٨ اعتبر ان سياسة اعادة البناء فى الدول الاشتراكية يجب ان تأخذ فى الاعتبار الظروف والمتطلبات الخاصة بكل دولة على حده وانه لا يمكن تطبيق نمط موحد فى مجال الاصلاحات الجذرية المطلوبة فى دول شرق اوروبا . وان رومانيا تنفذ بالفعل اصلاحات جذرية ولاتحتاج لمزيد من الاصلاح . وقد دفع هذا جورباتشوف الى الرد بأن « بعض الدول الاشتراكية تنفذ بالفعل اصلاحات جذرية بينما لايزال البعض الاخر يعمل وفقا للتفكير القديم .. » كما نبه جورباتشوف الى التأثير المتبادل بين التجارب الاشتراكية بقوله « انه اذا كان نجاح احدى الدول فى تجربتها الاشتراكية انجازا ايديولوجيا للجميع ، فان فشل احداها يعتبر فشلا للجميع ايضا » . [٢٧]

ولكن لماذا يتردد بعض قادة أوروبا الشرقية أو بعضهم فى تبنى مبادرات مشابهة لبرامج جورباتشوف فى بلادهم ؟ قد يفسر هذا ان بعضهم لديهم شكوكا حول استمرارية تجربة جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى ذاته ومدى حظها من التوفيق ، كذلك فان المدة الطويلة التى قضاها هؤلاء القادة فى الحكم وتصل فى المتوسط الى ٢٤ عاما ، تجعل من الصعب عليهم مراجعة او انتقاد انجازاتهم وسياساتهم والاعتراف باخطائها ، يضاف الى هذا تخوفهم من الاخطار المرتبطة بجوانب من اصلاحات جورباتشوف مثل العلانية ، ويرون ان هذه الاخطار هى اعلى فى بلادهم من الاتحاد السوفيتى نفسه ، فبينما اثبتت التجربة ان الاصلاحات فى الاتحاد السوفيتى يمكن التحكم فيها وتوجيه مسارها ، فان الضغوط من اجل التغيير فى اوروبا الشرقية ثبت انه لا يمكن السيطرة عليها . [٢٨]

هذه التفاعلات الداخلية التى تحدث داخل البلدان فى أوروبا الشرقية ، وارتباطها بما يحدث فى الاتحاد السوفيتى وبرامج جورباتشوف الاصلاحية وردود الفعل المختلفة ازاءها من نظم الحكم فى هذه البلدان ومن قيادتها والتى يختلط فيها التوقع والحماس بالحذر والمقاومة ، هذه التفاعلات هى التى تجعل عددا من المراقبين ينظرون الى مستقبل هذه المنطقة بغير قليل من الحذر لما يمكن ان تحمله وتتطور اليه من عدم استقرار ليس فقط فى الوضع الاقليمى وتأثيراته الدولية ، وانما ايضا فى تأثيرها على تجربة الاصلاح الجديدة فى الاتحاد السوفيتى وزعامة جورباتشوف .

وينقسم من يتابعون تطورات المنطقة الى فريقين ، يثير الفريق الاول ويناقش عناصر التعقيد الكامنة فى الاوضاع الداخلية والذاتية الخاصة ببلدان هذه المنطقة ونظم الحكم فيها والطبيعة القلقة التى تربطها بالاتحاد السوفيتى . أما الفريق الثانى فهو الذى يرى امكانية ان تتطور الامور فى تجارب الاصلاح الجديدة بشكل تدريجى وتطورى وسلمى بل ويمكن ان تنتهى الى علاقة صحية بين الاتحاد السوفيتى وبلدان المنطقة .

ويذهب انصار الفريق الاول الى تصور سيناريو لامكانيات عدم الاستقرار وتدعياته . فيتصور :

أ - ان عمليات التغيير الراهنة وتفاعلاتها يمكن ان تتطور الى حد ابعد مما هو جقدر لها وأن تطلق طاقات شعبية يتسم جانب كبير منها بمعاداة السوفييت ، وتتعرض للهياكل الاساسية سواء فى مكونات النظم الحاكمة أو الاسس الرئيسية التى تحكم العلاقة مع الاتحاد السوفيتى .

ب - من هذه الاثار تهديد سلطة ودور الحزب

---

25 - Lorabee, Stephen, Op; Cit., PP.47 - 63
26 - Gati, Charles : « Gorbachev and Eastern Europe » Foreign Affairs, Summer 1978, P.968
27 - The Times, October ,2,1988
28 - Gati, Charles, - Op;Cit. ,PP. 959 - 961

الشيوعى فى هذه الدول وبشكل يمكن ان يهدد بتولى القوى المناهضة للنظام ككل.

جـ - وكذلك - وكما حدث فى المجر عام ١٩٥٦ - الى العمل على الانفصام عن حلف وارسو الذى يمثل اساس التحالف السياسى والعسكرى مع الاتحاد السوفيتى

وينتهى هذا السيناريو الى أن هذه التطورات سوف تدفع الاتحاد السوفيتى الى التدخل بما يحمله هذا من انعكاسات على الوضع الاوروبى والدولى وبأثار سلبية على جورباتشوف وتجربته. (٢٩)

ويشير البعض فى هذا انه رغم مايعلنه جورباتشوف فى بياناته عن استقلال وسيادة ومسئولية كل دولة من دول شرق أوروبا عن تطوير نفسها، فانه فى نفس الوقت، ولاعتبارات لا يستطيع تجاوزها تتعلق بكيان النظام والدولة السوفيتية ورؤيتها لمحددات أمنها، وللمكانة الدولية للاتحاد السوفيتى، فانه دائما ما يكرر ان حقوق السيادة فى بلدان شرق اوروبا يجب ان تقوم فى نطاق « المصالح المشتركة » لمجموعة البلدان الاشتراكية، الامر الذى يدفع القول بان « نظرية برجينيف » مازالت قائمة، وان موسكو ستظل هى الحكم المتيقظ لما هو مسموح او غير المسموح به فى شرق اوروبا. (٣٠)

والواقع أن هذا التصور كان وراء من نبهوا - حتى قبل التطورات الاخيرة - الى الواقع الجيولوتيكى الذى تميزت به هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو الواقع الذى تحدد من خلال تعاقدات مابعد الحرب ابتداء من مؤتمرات طهران ويالتا وبوتسدام، وصولا الى اتفاقيات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى عام ١٩٧٥، وهى الاتفاقيات التى قننت الأوضاع التى انتهت اليها الحرب العالمية الثانية فى هذه المنطقة. فى ضوء هذا الواقع، أصبحت محاولات أو احتمالات التغيير العنيف تحمل امكانيات عدم الاستقرار الاقليمى والدولى. ومثل هذا التصور هو الذى دفع بأحد الخبراء الامريكيين فى الشئون السوفيتية وهو هيلموت سونتفلدت، والذى عمل لسنوات مساعدا لهنرى كيسنجر للشئون السوفيتية، دفعته الى أن ينبه الى العناصر المعقدة فى هذا الوضع، والى متضمناتها على الوضع الدولى واستقراره، فيقول فى خطاب أمام مجموعة من السفراء الامريكيين عام ١٩٧٦

« ... لأن دول شرق أوروبا تقع فى نطاق المصالح الطبيعية للاتحاد السوفيتى، لذلك فان السياسة الامريكية يجب أن تقوم على الاستجابة لأمانى شعوب شرق أوروبا فى مزيد من الذاتية ولكن فى نطاق النفوذ الجغرافى والسياسى للاتحاد السوفيتى »(٣١)

وفى ضوء المستجدات الجديدة طور خبير امريكى اخر فى الشئون السوفيتية وشئون شرق أوروبا وهو زيجنيو برجينسكى هذا المفهوم، وحذر من « ... ان اى انفجار فى شرق أوروبا سوف يثير بالتأكيد ليس فقط التدخل السوفيتى ولكن نهاية البريسترويكا نفسها. ولذلك فان مايمكن ان يحدث هو امر له اهميته بالنسبة للغرب ككل. ان اى انفجار على نطاق واسع يمكن ان يكون له نتائج مأساوية ليس فقط بالنسبة للمنطقة نفسها ولكن أيضا بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب »(٣٢)

كذلك حذر بعض المؤرخين الغرب من أن لا يبتهج اذا ماتزايدت الصعاب التى يواجهها الاتحاد السوفيتى، أو اذا نهدد معسكره بالتفكك، ويدعون الى تذكر ان مثل هذه التحولات انما تحدث عادة بثمن باهظ وليس دائما بطريقة يمكن التنبؤ بها. (٣٣)

هذه الاعتبارات هى التى تجعل من مستقبل الأوضاع فى هذه المنطقة احدى القضايا الرئيسية التى تواجه الادارة الامريكية الجديدة وهى تقوم بعملية اعادة تقييم للوضع الدولى وفى مركزه العلاقات بين الغرب والشرق.

فى هذا تواجه الادارة تيارين، يمثل الاول هنرى كسينجر والذى قيل له انه - انطلاقا من تفكيره التقليدى القائم على توزنات القوى - اقترح على الادارة الدخول فى ترتيبات مع الاتحاد السوفيتى يجرى بمقتضاها تغيير فى نمط العلاقة التقليدية بين موسكو وبلدان شرق أوروبا، مقابل ان يتعهد الغرب بان لا يستخدم الوضع الجديد فى تهديد الاتحاد السوفيتى، وسوف يسمح هذا لكل من حلفى الناتو ووارسو باجراء تخفيضات كبيرة فى قواتهما المسلحة وبدون الاخلال بتوازن القوى (٣٤)

أما التيار الاخر فهو يمثل زيجنيوبرجنسكى، والذى ينظر الى ازمة النظم التى يمر بها العالم السوفيتى على انها الواقع المركزى الذى يواجه السياسة الغربية فى علاقات الشرق والغرب، الامر الذى يتطلب للتعامل معها

---

29 - Freeman, Simon : « Glasnost is no Open Window to Future Warsaw Pact » The Sunday Times, 29 May, 1988

30 - Gati Charles: - Op. Cit. - P. 970

31 - International Herald Tribune, April ,e´, 1976

32 - Brzezinski, Zbigniev : « Americe New Geostrategy » Foreign Affairs, Spring, 1988, P. 687

33 - enneth Paul : « The Rise and Fall of the Great Powers » Random House ,N.Y, 1987, P. 514

34 - International Herald Tribune, February 1989

استراتيجية غربية شاملة وطويلة الاجل ، ولهذا فان برجنسكى يرفض التصور الذى طرحه كسينجر ويعتبر انه من قبيل البحث عن حلول سريعة ، أو يالتا جديدة[×] تتم وراء ظهر شعوب أوروبا الشرقية [٣٥]

كذلك يعترض عدد من المسئولين فى الخارجية الامريكية على التصور الاول ويعتبرون ان الترتيبات التى يقترحها سوف تعنى تسليما دائما بوقوع أوروبا الشرقية فى منطقة النفوذ السوفيتى ، ودفع ثمن للاتحاد السوفيتى عن أمور تتحقق الان بالفعل [٣٦]

ويبدو أن هذه التيارات تتجاذب الادارة الامريكية الحالية ، فحيث يرى وزير خارجيتها جيمس بيكر فى التيار الاول جاذبية كثيرة « فإنه فى نفس الوقت يبدو مقتنعا بمنطق المسئولين فى وزارته وشكهم فى جدوى عقد مثل هذه الصفقة التى يدعو لها هنرى كسينجر « فى وقت تتحرك فيه بالفعل النظم الاقتصادية والسياسية لعدد من افكار هذه المنطقة نحو الاتجاهات الغربية »[٣٧]

أما الفريق الثانى فى تصور المستقبل الذى يمكن ان تتطور اليه أوضاع ونظم الحكم فى أوروبا الشرقية فهو يتحلى بالتفاؤل الحذر حول امكانيات ان تتطور عمليات التغيير الراهنة بشكل تدريجى وسلمى ، ويبنى توقعه هذا على اساس ان جميع الاطراف سوف تتصرف وتستجيب لرياح التغيير بشكل متوازن وعاقل . فسوف تبحث القوى الداخلية عن « الحدود الخارجية لما هو مسموح » اخذا فى الاعتبار تجارب الماضى ودروسه ويحرص على عدم تجاوز هذه الحدود وبما لا يسمح به الواقع الاقليمى والدولى . كذلك ستكون زعامة جورباتشوف حريصة على ان تقيم هذه المعادلة الدقيقة التى واجهت دوما السياسة السوفيتية تجاه بلدان شرق أوروبا الا وهى تحقيق التوازن بين الرغبة فى جعل النظم فى هذه البلدان ذات جاذبية وقبول لدى مجتمعها ، وبين الاحتفاظ بعلاقة الصداقة والتحالف التى تربط الاتحاد السوفيتى بهذه المنطقة .[٣٨]

أما الجانب الاخر المؤثر فى اتجاهات وتفاعلات التغيير وهو الغرب والولايات المتحدة فإنه فى هذا الفريق سوف يحرص ؛ ولاعتبارات اعلى من العوامل الايديولوجية والعاطفية والدعاوى التقليدية لفترة الحرب الباردة عن « تحرير » شعوب شرق أوروبا ، على تطوير سياسات تعتمد على تشجيع الاعتدال وعناصر التطور الهادىء وبناء الجسور ، وليس تشجيع التطور السريع القائم على العنف واثارة قوى التطرف .[٣٩]

ومايمكن ان يضاف الى هذه التوقعات عن تطور هادىء ومستقر فى أوضاع أوروبا الشرقية ونحو علاقة صحية مع الاتحاد السوفيتى ، هو مايمكن ان يحدثه نجاح سياسات جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى وبشكل يكسبه الثقة ويجعل علاقات الاتحاد السوفيتى ونظرته الى المنطقة لاتقوم على التوجس والشكوك انما على اساس من المشاركة وخوض تجربة واحدة للتجديد والاحياء ، أو كما عبر جورباتشوف لرئيس وزراء فرنسا السابق جاك شيراك عن « قيام عملية تبادل واثراء متبادل » .[٤٠]

وهكذا تبدو دقة وحرج المرحلة المقبلة فى اوضاع منطقة اوروبا الشرقية . ويبدو هذا الحرج من اقوى التغيير لا تأتى هذه المرة من داخل مجتمعاتها فقط ، وانما أيضا من المركز الام الذى يقوم هو نفسه بعملية مراجعة عميقة لاركان التجربة الاشتراكية سواء على المستوى العقائدى او التطبيقى بل ويكاد يستخلص نفس النتائج التى استخلصها اصلاحيون سابقون فى هذه النظم فيما يتعلق بكفاءة وموائمة السياسات المتبعة لادارة دول عصرية .

وبذلك تتداخل اكثر من اى وقت مضى عوامل التأثير بين مايجرى فى الاتحاد السوفيتى وتوجهاته الداخلية والدولية وبين انعكاسات ذلك على عمليات التفاعل الداخلى فى بلدان أوروبا الشرقية .

وكما كانت هذه المنطقة ومصيرها السياسى لما بعد فترة الحرب الثانية نقطة انطلاق الحرب الباردة فإن التطورات الراهنة فيها تجرى فى مرحلة يعاد فيها صياغة مفاهيم وعلاقات الشرق والغرب ، وهى الفترة التى يرى فيها البعض انها تنهى مرحلة الحرب الباردة بينما يدعو

---

35 - The New York Times, March 13,1989

36 - International Herald Tribune, February 13,1989

(×) ردا على هذا النقد انكر كيسنجر انه يقصد التوصل الى يالتا جديدة ، وحدد تصوره بانه يعتمد على التقبل العلنى للمصالح الامنية المشروعة للاتحاد السوفيتى فى اوروبا الشرقية الا ان هذا لايعنى حق موسكو فى ان تفرض نظما غير شعبية على هذه المنطقة .
International Herald Tribune, April, 11, 1989.

37 - The New York Times, March 29,1989

38 - Terry Saranmeikle : « Soviet Policy in Eastern Europe » A council of Foreign Relations Book, 1984, P.4

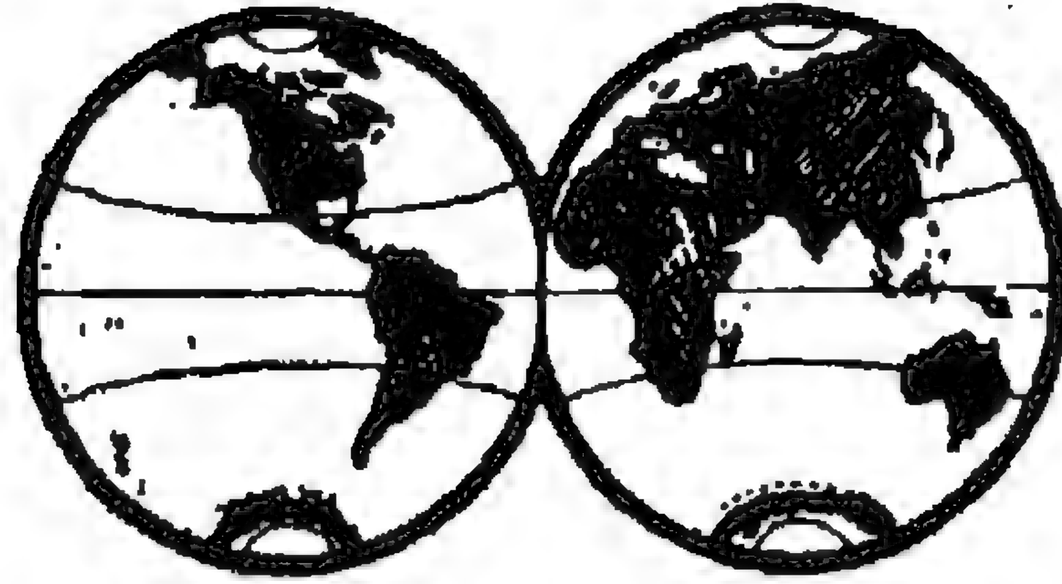
39 - Whitehead, John: « The U.S. Approach to Eastern Europe »: A Fresh Look ». Department of State Bulletin, April, 1988, P.86.

٤٠ ـ جورباتشوف ، مرجع سابق ص ٢٠٠

البعض الاخر الى التريث فى اصدار هذا الحكم انتظارا لما سوف تسفر عنه او تتطور اليه الامور فى هذه المنطقة . [٤١] بل أن البعض يذهب الى ان الحرب الباردة لا يمكن ان تدفن الا حيث ولدت فى أوروبا الشرقية [٤٢] وأصحاب

٩٧٩

هذا الرأى هم الذين يربطون بشكل وثيق بين النوايا السوفيتية النهائية حول الوفاق ، وبين السياسات السوفيتية المقبلة فى منطقة شرق أوروبا ويجعلون منها المعيار الرئيسى للحكم على هذه النوايا .[٤٣] □



41 - The Washington Post, December, 12,1988

42 - The New York Times, December, 17,1988.

43 - W.A. Rostow : « On Ending the Cold War ». Foreign Affairs, Spring ,1987.

٩٨٠

دراسة

تخطيط السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير

د . محمد السيد سليم

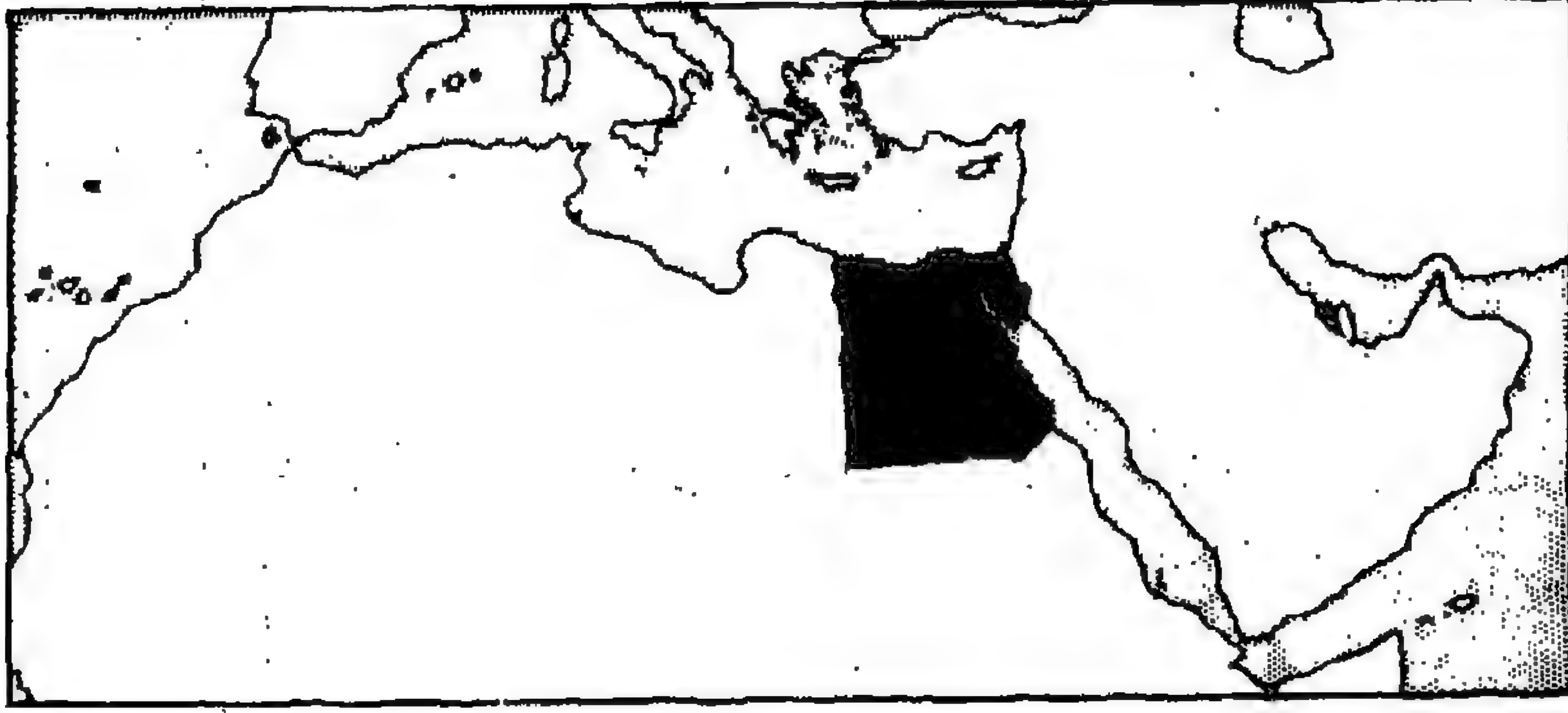
استاذ مساعد ـ قسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد
جامعة القاهرة



مفهوم التخطيط من المفاهيم الحديثة نسبيا سواء فى عملية صنع السياسة الخارجية ، أو فى أدب السياسة الخارجية ، فلم يظهر هذا المفهوم فى هذين المجالين الا بعد الحرب العالمية الثانية حين انشأت وزارة الخارجية الأمريكية « مجموعة تخطيط السياسة الخارجية » سنة ١٩٤٧ للتعامل مع متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والأعباء التى وضعتها هذه المتغيرات على عاتق الولايات المتحدة فى الميدان الدولى بعد انتهاء الحقبة الأوروبية . وسرعان ما امتدت هذه التجربة الى وزارات الخارجية فى الدول الأخرى حيث انشأت وزارة الخارجية البريطانية « هيئة التخطيط » سنة ١٩٥٧ ، ثم تلتها وزارات خارجية معظم الدول الكبرى والمتوسطة[1] ، ومنها وزارة الخارجية المصرية التى انشأت « ادارة البحوث والتخطيط السياسى » سنة ١٩٧٧ ، وابتداء من السبعينات بدأ مفهوم تخطيط السياسة الخارجية يظهر فى الأدبيات النظرية لعلم السياسة الخارجية من خلال مجموعة المؤلفات المحدودة التى قدمها روتشتين ، وبلومفيلد ، ومنيسرا ، وموريس ايست ، ودستلر وغيرهم .

وتحاول هذه الدراسة ان تطرح مفهوم تخطيط السياسة الخارجية كمدخل لتحديد المشكلات التى تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية ، والاساليب المحتملة لمواجهة تلك المشكلات من واقع مقارنة الخبرة المصرية الراهنة بخبرات الدول الأخرى . ومن ثم فاننا لا نهدف فى هذه الدراسة الى تقديم مشروع لتخطيط السياسة الخارجية المصرية ، او عرض الأدوات الممكن توظيفها لتخطيط تلك السياسة . وانما الى تحليل واقع

(١) أنشأت وزارتا الخارجية فى كندا وألمانيا الاتحادية ادارتين للتخطيط السياسى سنة ١٩٦٩ وتلتها استراليا وهولندا سنة ١٩٧١ ثم فرنسا سنة ١٩٧٣ ثم اسرائيل سنة ١٩٧٥ .



العملية التخطيطية فى سياسة مصر الخـارجية ، ومشكلاتها وأفاقها المحتملة .

ولا نعتقد اننا بحاجة الى تأكيد او توضيح اهمية التخطيط عموما ، وفى السياسة الخارجية على وجه التحديد . فالتخطيط يمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية . وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل مع تلك التطورات . ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقين التى تميز السياسة الخارجية بحيث لا يفاجأ صانع السياسة الخارجية بمواقف جديدة ليس مستعدا للتعامل معها ، بالاضافة الى ان سياسة الدول الخارجية تغدو قائمة على الفعل أكثر من رد الفعل .

وقد زادت أهمية تخطيط السياسة الخارجية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن تطور العلاقات الدولية فى تلك الفترة تميزت بظهور وتعاظم ظاهرة « الاعتماد المتبادل » .

وينصرف « الاعتماد المتبادل » الى حالة من الترابط بين وحدات النسق الدولى تتميز بكثافة المعاملات بين وحدات النسق الدولى وتوازنها النسبى . ويتسم الاعتماد المتبادل فى النسق الدولى الراهن بعدة خصائص اساسية اهمها(٢)

(2) Maurice East, «The Organizational Impact of Interdependence on Foreign Policy Making: The Case of Norway,» in Charles Kegley and Pat McGowan, eds.,
The Political Economy of Foreign Policy, (Sage: Beverly Hills, 1981), PP. 138-142. Michael Sullivan, «Transnationalism, Power politics, and the Realities of the Present System,» in Ray Maghroori and B. Ramberg, eds., **Globalism versus Realism: International Relations Third Debate,** (Boulder:Westview press, 1982), PP. 195-222.
Bengt Sundelius, «Interdependence and Foreign Policy,» **Co-operation and Conflict,** 15, 1980, PP. 187-208.

١ ـ زيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الخارجية :

ويقصد بذلك ظهور قضايا جديدة فى أجندة السياسة الخارجية للدول ، كقضايا الطاقة ، والموارد البيئية ، واستعمال الفضاء الخارجى ، والسكان ، بحيث لم تعد تلك الأجندة مقصورة على قضايا الأمن العسكرى والصراع الاقليمى .

٢ ـ تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية وتدهور الأهمية النسبية للقضايا العسكرية :

فمن بين القضايا الجديدة التى ظهرت فى اجندة السياسة الخارجية ، اصبحت القضايا الاقتصادية تمثل القضايا المركزية فى تلك الأجندة ، مقابل ذلك ، فقد تدهورت اهمية القضايا المتعلقة بالأمن العسكرى ، ويرتبط بذلك ان القوة العسكرية لم تعد هى الاساس الوحيد او حتى الرئيسى للقوة . وانما اصبحت القوة الاقتصادية وغيرها من اشكال القوة تشكل عناصر هامة فى القوة السياسية . فالدول المنتجة للبترول تمارس دورا كبيرا فى العلاقات الدولية رغم انها لا تتمتع بقوة عسكرية هامة . كذلك ، فمع تعدد وتشابك قضايا السياسة الخارجية ظهرت قضايا يصعب التعامل معها بالقوة العسكرية ، كقضايا تلوث البيئة ، والارسال المباشر بالاقمار الصناعية ، اضف الى ذلك ان توازن الرعب الدولى وتشابك القضايا والمصالح الدولية جعل من احتمال اللجوء الى القوة العسكرية امرا غير وارد فى كثير من نواحى العلاقات الدولية . ومن ثم ، تدهورت اهمية القوة العسكرية كأداة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية بصفة عامة . وبالمقابل زادت اهمية الأدوات الاقتصادية لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية .

٣ ـ تسييس السياسة الخارجية :

فلم تعد السياسة الخارجية مجرد ظاهرة مرتبطة « بالسياسة العليا » High politics ومعزولة عن المؤثرات الاجتماعية المتباينة ، وازداد اهتمام الجماعات الداخلية المختلفة بقضايا السياسة الخارجية ، لأن تلك السياسة اصبحت تؤثر بشكل مباشر على مصالح تلك الجماعات . بعبارة اخرى ، اصبحت السياسة الخارجية جزءا لا يتجزأ من العملية السياسة التى تميز السياسات الأخرى فى المجتمع .

٤ ـ ظهور وحدات دولية جديدة :

ذلك انه نتيجة لتعدد وتشابك المشكلات الدولية الجديدة ، ازدادت الحاجة الى تسوية تلك المشكلات فى اطار جماعى دولى ، من خلال ايجاد اطر تنظيمية دولية ، ومن ثم ، فقد ازدادت اهمية التنظيمات الدولية وادوات الدبلوماسية الجماعية كمورد من موارد السياسة الخارجية ، من خلال توظيفها كمراكز للاتصال الدولى وتبادل المعلومات ، كذلك ، فقد ظهر دور التنظيمات الحكومية غير العاملة فى ميدان السياسة الخارجية بشكل مباشر ، كشركات الطيران ، وغيرها ، وذلك فى مجال الاهتمام بالسياسة الخارجية والعمل فى الميدان الدولى .

أدت الخصائص الراهنة لعملية الاعتماد المتبادل الى تعقيد عملية صياغة السياسة الخارجية بدرجة غير مسبوقة ، ومن ثم الى ظهور الحاجة الى تخطيط السياسة الخارجية ، فقد ادى ظهور قضايا جديدة فى ميدان السياسة الخارجية الى خلق اعباء جديدة على اجهزة صنع السياسة الخارجية لمتابعة تلك القضايا ، ولتوفير الخبرات الفنية اللازمة للتعامل معها ، والتعامل مع الأجهزة الحكومية الأخرى المهتمة بتلك القضايا . كذلك اصبح على اجهزة صنع السياسة الخارجية ان تتعامل فى بعض الأحيان مع القوى السياسية الداخلية للحصول على تأييدها للخيارات التى تدافع عنها تلك الأجهزة[٣] .

ويوضح الجدول رقم (١) مجمل آثار الاعتماد المتبادل وخصائصه المختلفة على عملية السياسة الخارجية .

مفهوم التخطيط فى السياسة الخارجية :

كما هو الحال فى معظم المفاهيم المطروحة فى حقل العلوم السياسية ، لا يوجد اتفاق بين الدارسين حول تحديد المقصود بتخطيط السياسة الخارجية . وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين ستة تيارات اساسية حول تعريف هذا المفهوم .

اول هذه التيارات ، هو ذلك التيار الذى يعرف تخطيط السياسة الخارجية تعريفا ضيقا بحيث يصبح مرادفا « لحل المشكلات » Problem solving فيعرف هيلسمان تخطيط السياسة الخارجية على أنه « تحليل لطبيعة المشكلة ، واتخاذ خيارات استراتيجية عريضة للتعامل معها »[٤] . كذلك يعرف الباحث الهندى ميسرا تخطيط السياسة الخارجية بأنه « توقع الأحداث الدولية والأحداث الداخلية ذات الأهمية الدولية ، بهدف تعديل السياسة (الخارجية) بشكل محسوب يحقق اهداف الدولة » . ومن ثم ، فان هذا المفهوم عند ميسرا « يتعلق

---

(3) Maurice East, op.cit, PP. 142-151.
Richard Cooper, «Economic Interdependence and Foreign Policy in the Seventies, «**World Politics**, 24, January 1972, PP. 159-181.

(4) Roger Hilsman, **The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs (New York: Columbia University** Press, 1970), P. 177.

خصائص الاعتماد المتبادل	آثاره المتوقعة على السياسة الخارجية .
تعدد وتنوع القضايا والاقاليم ذات العلاقة بالسياسة الخارجية .	اعباء جديدة على جهاز السياسة الخارجية .
سيطرة القضايا الاقتصادية على اجندة السياسة الخارجية .	الحاجة الى خبرات اقتصادية فى وزارة الخارجية وتزايد دور الوزارات الاقتصادية فى الشئون الخارجية .
تسييس السياسة الخارجية انهاء الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.	مزيد من التفاعل بين وزارة الخارجية والقوى السياسية الداخلية . مع تدخل تلك القوى فى السياسة الخارجية .
ظهور فاعلين دوليين وداخليين جدد فى ميدان السياسة الخارجية .	تضاؤل قدرة وزارة الخارجية على تنسيق وضبط عملية صنع السياسة الخارجية .

المصدر :

الجدول مشتق بتصرف من :

Maurice East and L. Salomonsen, « Adapting foreign policy making to interdependence: A proposal and some evidence from Norway, «Co-operation and Conflict, XVI, 1981, p. 168.

بمشكلات السياسة الراهنة والمتوقعة ، التى تظهر فى غمار عملية صنع تلك السياسة »(٥) . ويقترب من هذا التيار تعريف يوجين بلاك . فيركز بلاك على ان تخطيط السياسة الخارجية هو « تلك المساحة ، التى تسمح للقائد السياسى بأن يعى نتائج قراراته قبل اتخاذها »(٦) .

وكذلك تعريف مازن الرمضانى الذى يوضح ان تخطيط السياسة الخارجية ينصرف الى « التفكير العقلانى بعمل ما قبل ترجمته الى واقع سياسى خارجى ملموس » ، وانه « ذلك السلوك الذى يستخدم الوسائل نظاميا بقصد تحقيق هدف معين عند وقت معين ، وأنه يقوم بالتالى على بعدين اساسيين ، وجود هدف يراد انجازه ، وتحضير استراتيجيات يمكن من خلالها ترجمة هذا الهدف الى واقع ملموس »(٧) .

والواقع ان هذه التعريفات تنتهى الى المرادفة بين تخطيط السياسة الخارجية وعملية صنع القرار فى السياسة الخارجية ، وبذلك يرتبط التخطيط بالمشكلات الراهنة ويفقد قدرته على معالجة القضايا المستقبلية الكبرى .

أما التيار الثانى ، فانه بعكس التيار الأول الذى يركز على الأوضاع الراهنة ، يؤكد على « عملية تغيير المستقبل » باعتبارها جوهر التخطيط فى السياسة الخارجية . فيقول جورج مورجان ان تخطيط السياسة الخارجية هو « تلك العملية التى تبدأ من الهدف المستقبلى ، وتعمل لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه ، بعكس صنع السياسة الخارجية الذى يبدأ من السياسات الراهنة متوجها نحو الهدف المستقبلى »(٨) . ويضيف روستو ان تخطيط السياسة الخارجية هو « فن التفكير بطريقة تؤدى الى التحرك الآن بشكل يحسن مركز الدولة العالمى فى المستقبل »(٩) .

ويمثل موريس ايست تيارا ثالثا فى تعريف تخطيط السياسة الخارجية ، يركز على الأبعاد المؤسسية

(5) K.P.Misra, **Foreign Policy and its Planning,** (London: Asia Publishing House, 1970), P. 17.
(6) Quoted in W.W.Rostow, «The Planning of Foreign policy,» in E., Hohnson, ed., **The Dimensions of Diplomacy,** (Baltimore: The John Hopkins University Press, 1964). P. 44.
(٧) مازن الرمضانى ، « فى التخطيط السياسى الخارجى : دراسة نظرية » ، الحقوقى (بغداد) ـ ١ ٢ (١٩٧٨) ص ٢١ ـ ٢٢
مازن الرمضانى ، « نحو تخطيط سياسى خارجى عربى)
مجلة العلوم السياسية (بغداد) مارس سنة ١٩٨٨ ص ٩٥ ـ ٩٧
(8) George Allen Morgan, «Planning in Foreign Affairs: The State of the Art, «**Foreign Affairs,** 39(2), January 1961, P. 271.
(9) W.W.Rostow, Op.Cit, P. 44.

للتخطيط، ويدور حول مفهوم « التنسيق » بين المؤسسات العاملة فى ميدان السياسة الخارجية. فبالنسبة لهذا التيار، ينصرف تخطيط السياسة الخارجية الى التنسيق بين مؤسسات السياسة الخارجية (وزارات الخارجية، والاقتصاد، والدفاع وغيرها) وبين اداء مختلف ادارات وزارات الخارجية ذاتها[١٠].

اما التيار الرابع، فانه يميل الى تعريف تخطيط السياسة الخارجية على غرار التعريفات الواردة فى ادبيات تخطيط السياسة الاقتصادية، ويركز بالتالى على المرادفة بين تخطيط السياسة الخارجية، وبين وضع مشروع ضخم لتحقيق الأهداف القومية. فيعرف اوليرى تخطيط السياسة الخارجية بانه يعنى تحديد الأهداف، واختيار وسائل تحقيق الأهداف، ومراقبة تنفيذ السياسات الخارجية[١١]. كما تعرف بدران تخطيط السياسة الخارجية بانه « وضع نموذج للتحرك الادارى والعملى لتحقيق الأهداف القومية، يشمل تحديدا زمنيا لانجاز الأهداف، ويوضح الوسائل التى يمكن استخدامها من أجل تحقيق مثل هذه السياسة »[١٢]. وسنرى فيما بعد ان هذا التيار ربما اتسم بعدم واقعيته لأنه من الصعب وضع « خطة » قومية للسياسة الخارجية على غرار الخطة القومية للسياسة الاقتصادية.

ويقدم بريجنسكى تصورا خامسا لتخطيط السياسة الخارجية يركز على المنظور التاريخى ـ التحليلى للتخطيط. فبالنسبة لبريجنسكى ينصرف تخطيط السياسة الخارجية الى الفهم الصحيح للتيارات الاساسية للتطور التاريخى. والقدرة على استخلاص وتعريف مجموعة الأهداف والمفاهيم الاستراتيجية الإساسية من واقع هذا الفهم مع مراجعة مستمرة للسياسات الراهنة للتأكد من انها لا تتعارض مع الأهداف المستقاة من الخبرة التاريخية، هذا بالاضافة الى جهد دائم لتحليل النسق الدولى الراهن، وتحديد الخصائص الاساسية للحقبة التاريخية الراهنة، على ان يتسم هذا التحليل بالتجرد من تأثير الايديولوجية، لأنها تشوه القدرة على فهم حقائق التاريخ، وبالترابط وتعدد المناهج المستخدمة فى التحليل، وبالقدرة على استشراف الأحداث وتحديد اماكن الخطر المحتملة فى المستقبل[١٣].

واخيرا يقدم بلومفيلد تصورا تركيبيا لتخطيط السياسة الخارجية يركز على تحديد ومراجعة السياسات الراهنة من منظور مستقبلى، فيقول بلومفيلد ان تخطيط السياسة الخارجية يتضمن اربعة ابعاد هى (١) التعريفConceptualization ويقصد به تحديد المصالح والأهداف الوطنية. (٢) والتوقعAnticpiation ويعنى استشراف الأحداث والمواقف، (٣) والمراجعة Post-audit وينصرف الى تقويم الاستراتيجيات بعد تطبيقها لاختبار جدواها، (٤) والتحدىChallenge اى انتقاد المقولات الاساسية للسياسات الراهنة[١٤]. ويعيب هذا التعريف انه بينما ركز على عملية تحديد المصالح والأهداف كجزء من العملية التخطيطية، فانه اخرج منها تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق تلك المصالح، ونحن نتصور ان العكس هو الصحيح.

يوضح استقراء التعاريف السالفة لعملية تخطيط السياسة الخارجية ان هذه العملية ذات طبيعة مركبة تتضمن تحليل التطور التاريخى بهدف استخلاص انماطه واحتمال تطورها، واستشراف المستقبل، وصياغة برامج محددة للتعامل مع القضايا المستقبلية فى اطار الأهداف العامة التى حددها صانع السياسة الخارجية، والتنسيق بين المؤسسات العاملة فى ميدان السياسة الخارجية، وتقديم المشورة لصانع السياسة الخارجية فيما يتعلق بقضايا محددة.

وفى هذا الاطار، فان تخطيط السياسة الخارجية يتضمن بالضرورة عدة ابعاد: (١) التخطيط العام للسياسة الخارجية، ويقصد بذلك صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق وقدرات الدولة، (٢) وتخطيط البرامج، اى وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة (سياسة الدولة تجاه قضية او دولة او مجموعة من الدول)، (٣) وتخطيط الطوارىء، اى وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التى قد تظهر فى المستقبل، (٤) والتخطيط المؤسسى، ويقصد به تنسيق وتناغم اداء المؤسسات العاملة فى ميدان السياسة الخارجية. وتنظيم جهاز تخطيط السياسة الخارجية ذاته

---

(10) Maurice East et al., Co-ordinating Foreign Policy in the Nordic Countries. Report for a Conference Held Under the Auspices of the Norwegian Institute of International Affairs, n.d.
(11) Michael O'Leary, Policy Formulation and Planning, «in Robert Boardman and J.Groom.eds., **The Management of Britain's External Relations,** (New York: Barnes and Nobles, 1973), P. 118.
(١٢) ودولة بدران، « تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية »، السياسة الدولية، يوليو سنة ١٩٨٢ ص ٦٧.
(13) Z.Brzezinski, «Purpose and Planning in Foreign policy,» **Public Interest,** Winter 1969, No. 14, P. 156.
(14) Cited in Linda Brady, «Planning for Foreign Policy: A Framework of Analysis,» **International Journal,** 32 (4), August 1977, P. 833.

بشكل يمكنه من اداء وظائفه .

والواقع انه لا يمكن فهم طبيعة عملية التخطيط فى مجال السياسة الخارجية دون ان نتفهم المشكلات التى تواجه تلك العملية والنتائج المحددة التى تطرحها بالنسبة لعملية التخطيط وامكانية اجرائها .

معضلة تخطيط السياسة الخارجية :

تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية مجموعة من المشكلات بعضها نابع من طبيعة عملية السياسة الخارجية عموما ، بينما يرتبط البعض الآخر بصعوبة تخطيط السياسة الخارجية فى وزارات الخارجية .

يواجه مخطط السياسة الخارجية عدة مشكلات تنبع من خصائص عملية السياسة الخارجية ذاتها ، وهى خصائص ربما لا تتوافر بالقوة ذاتها ، فى السياسة الداخلية ، لعل اهم هذه الخصائص هو اتسام السياسة الخارجية بدرجة كبيرة من عدم اليقين ، قد يوصل ، فى بعض الأحيان الى حالة عدم اليقين الهيكلى Structural Uncertainty . ويقصد بعدم اليقين موقف لا يستطيع فيه صانع السياسة ان يتوصل الى المعلومات المطلوبة عن الموقف[١٥] . وقد تصل درجة عدم اليقين الى حد عدم القدرة على تحديد الاحتمالات المترتبة على اتباع سياسات او بدائل معينة ، وهو ما يطلق عليه عدم اليقين الهيكلى ، اما المفاجأة الاستراتيجية فانها تنصرف الى التغيير السريع فى التكنولوجيا العسكرية والاتصالية بما يسمح بامكانية الخداع السياسى والاستراتيجى .

اذا حللنا الخصائص الرئيسية والمواقف الكبرى للسياسة الخارجية ، فاننا نجد انها فى معظمها تشبه حالة عدم اليقين الهيكلى بكل ابعادها . وقد كتب الدبلوماسى الأمريكى جورج كينان فى مذكراته ان قرارات السياسة الخارجية توضع بناء على معلومات غامضة ، وبمجرد ان تنفذ تلك القرارات ، يصبح من المستحيل تقريبا الحصول على معلومات مسترجعة كافية عن آثار تنفيذ القرارات ، او قد تتغير الظروف الدولية تغيرا جذريا الى حد يصعب معه الربط بين القرارات وبين ما يحدث فعلا[١٦] .

كما يقول هارولد نيكولسون أن سرعة تلاحق الأحداث الدولية يؤدى الى محدودية تأثير العملية التخطيطية على مسار تلك الأحداث[١٧]. وتتضح الطبيعة اللايقينية للسياسة الخارجية بالنظر الى عدة خصائص رئيسية :

١ ـ غموض البيئة الدولية :

فى كثير من الأحيان ، يستحيل على صانع السياسة الخارجية أن يحصل على معلومات كافية أو مؤكدة عن أهداف واستراتيجيات وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى الكائنة فى النسق الدولى ، فهو يستطيع مثلا أن يحصل على معلومات كاملة عن مؤسسة صناعية فى دولته بمجرد أن يطلب ذلك . ولكنه لا يستطيع أن يفعل الشىء ذاته بالنسبة للوحدات الدولية الأخرى . وهو حين يحصل على المعلومات ، فان قدرته على التحقق من صحة تلك المعلومات ، تكون عادة محدودة الى حد كبير[١٨]. أضف الى ذلك أن هناك تفاوتا شديدابين توجهات وسياسات الدول والوحدات الدولية الأخرى مما يزيد من حالة عدم اليقين ، وكلما زاد هذا التفاوت كلما زادت درجة عدم اليقين[١٩]. ويقول شيللنج أن العلاقات الدولية هى علاقات لا يمكن التنبؤ بها وتتسم بصفة المنافسة فى ظل المخاطرة ، وصانع القرار حين يدخل حربا دولية ، فانه يدخل حربا غير متأكد من حجمها ، ومن ماهية الأعداء المحتملين ، ومن القضايا التى قد تظهر ، أو من نتائج الحرب ذاتها[٢٠].

٢ ـ الضغوط النفسية فى السياسة الخارجية :

تشكل السياسة الخارجية أحد مصادر التهديد للقيم الأساسية لصانع تلك السياسة والمصالح الأساسية لدولته . ففى السياسة الداخلية ، لا يعتبر فشل الخطة الاقتصادية كارثة قومية تهدد كيان الدولة . ولكن الهزيمة فى حرب دولية تشكل تهديدا أساسيا لهذا الكيان . بعبارة أخرى ، فان كيان الدولة ذاته مهدد بالخطر اذا حدث سوء تقدير فى السياسة الخارجية ، هذه الظروف تحقق ضغوطا نفسية هائلة على صانع السياسة الخارجية تقلل

---

(15) Arthur Lee Burns, **Of Powers and their Politics: A Critique of Theoret'cal Approaches, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968), PP. 28-46.**

(16) George Kennan, Memoires (1925-1950), (Boston: Little Brown, 1967).

(17) Harold Nicolson, The Congress of Vienna, (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1946), P. 19.

(18) Robert Mandel, **Perception, Decision-Making and Conflict,** (Washington, D.C., University Press of America, 1979), P. 88.

(19) Robert Jenkins, «Uncertainty and Uncertainty-reduction in the Global Arena: Towards an Integrated Approach to International Politics,» in William Chittick, ed., **An Analysis of Foreign Policy Outputs, (Columbus:** Charless Merill, 1975), P. 81.

(20) Thomas Schelling, «Uncertainty, Brinkmanship, and the Game of Thinking,» in K. Archibald, ed., **Strategic Interaction and Conflict,** (Berkley: University of California Press, 1966) P. 94.

من قدرته على التقويم الرشيد للمعلومات[٢١].

٣ - **تعدد وتصادم دوال المنفعة فى السياسة الخارجية :**

تتميز السياسة الخارجية بأنه لا توجد دالة واحدة للمنفعة يتم فى ضوئها تقويم البدائل المتاحة . فبعد أن يحدد صانع القرار البدائل المتاحة فى موقف معين عليه أن يربط تلك البدائل بالنتائج المتوقعة على اتباع كل بديل ، ويتحدد هذا الربط بناء على دالة معينة للمنفعة ، كالتكلفة المالية ، أو النتائج الداخلية ، أو الأثر الاستراتيجى ، أو أثر البديل على العلاقات الخارجية للدولة . وتتميز هذه الدوال بوجود قدر كبير من التعارض بينها . فالبديل الذى يحقق دالة معينة للمنفعة ربما يعطل تحقيق دالة أخرى[٢٢].

٤ - **أزمات السياسة الخارجية :**

تتميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بوجود عدد أكبر من الأزمات الدولية . والأزمة الدولية فى جوهرها هى موقف مفاجىء يشكل تهديدا أساسيا لقيم صانع السياسة الخارجية ويتطلب اتخاذ قرار فى فترة وجيزة للغاية . هذا الموقف يتضمن تقريبا كل الأبعاد التى حددناها عن عدم اليقين الهيكلى . فهناك أولا عدم القدرة على التنبؤ بحكم المفاجأة . وهناك ثانيا ، عدم القدرة على حساب كل البدائل المتاحة أو النتائج التى يمكن أن تترتب على تلك البدائل ، وهناك ثالثا ، عنصر الضغط النفسى بحكم ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار ، والذى لايترك بدوره فترة زمنية كافية لجمع وتفسير المعلومات[٢٣].

والواقع أن تميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بتلك الخصائص ينتج آثارا هامة بالنسبة لتخطيط السياسة الخارجية . وأهم تلك النتائج هو صعوبة تخطيط السياسة الخارجية تخطيطا مركزيا شاملا طويل الأمد على غرار تخطيط السياسة الاقتصادية ، واتسام تخطيط السياسة الخارجية بخصائص مميزة أهمها أنه يتميز بالأساس بأنه « تخطيط برامج » بمعنى أنه يتضمن صياغة برامج محددة يمكن تعديلها ومراجعتها فى ضوء خبرة التطبيق . ولذلك يوصف تخطيط السياسة الخارجية بأنه « عملية تخطيطية » Process Planning أكثر منه تخطيطا يتضمن وضع خطط جامدة Blue-Print Planning كما يقول ليندساى :

ان الهدف من تخطيط السياسة الخارجية ليس هو اعداد برامج جامدة لا تطبق الا اذا صحت التنبؤات التى بنيت عليها تلك البرامج ، ولكن اعداد برامج عريضة ومرنة يمكن تعديلها فى ضوء تطور الأحداث[٢٤].

ولذلك أيضا ، يمكن القول أن الانطباع السائد لدى البعض عن أن السياسة الخارجية للدول الكبرى هى سياسة مخططة على المدى الطويل ، يتضمن ما يجب عمله خلال مراحل زمنية متعاقبة ، ربما كان انطباعا غير واقعى . فيؤكد سيشتر كوبر ، الذى يتمتع بخبرة تطبيقية عريضة فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية « أن التخطيط طويل الأمد لا يحدث فى واشنطن الا نادرا ، واذا حدث ، فان صانع القرار يتجاهله »[٢٥]. كما أن قرار انشاء هيئة التخطيط فى وزارة الخارجية البريطانية حدد أن وظيفة الهيئة ليست وضع خطط ، وانما « توقع الخيارات التى تواجهها بريطانيا خلال السنوات الخمس التالية ، وصياغة خطوط عريضة للسياسة الخارجية »[٢٦].

من ناحية أخرى ، تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية معضلة أخرى تتعلق بالوظيفة الدبلوماسية عموما . فعملية التخطيط تتم فى وزارات الخارجية عن طريق الدبلوماسيين المحترفين الذين تعلموا وتشربوا أصول الوظيفة الدبلوماسية . ومن المعلوم أن تلك الوظيفة تركز على التعامل مع المشكلات الراهنة والملحة بهدف تحقيق انجازات محددة . وهو الأمر الذى يرتبط بمستقبل الدبلوماسى وقدرته على الترقى فى سلم وزارة الخارجية ، بما فى ذلك علاقته بوزير الخارجية الذى يتطلع عادة الى آراءمحددة فى قضايا محددة . ومن ثم ، فان المنظور

---

(21) Ole Holsti and A. George, «The Effects of Stress on the Pertormance of Foreign Policy Makers,: in C.Cotter, ed., **Political Science Annual,** 6, (1975), PP. 260-261.

(22) Stuart Thorson, «Some Conceptual Problems in Constructing Theories of Foreign Policy Behavior, » in James Rosenau, ed., **In Search of Global Patterns,** (New York: Free Press, 1976), PP. 250-252.

(23) Schelling, op.Cit, P. 97 and Burns, Op.Cit, P. 33.

(24) Franklin Lindsay, «Program Planning: The Missing element,» in Bernard Cohen, ed., **Foreign Policy in the American Government,** (Boston: Little Brown, 1965), P. 130.

(25) Chester Cooper, «Micawber vs. De Jounvenel: Planning and Forceasting in the Real World of Washingron,» in Nazli Choucri and T.Robinson, eds., **Forcasting in International Relations, Theory, Method, Problem Prospect,** (W.H.Freeman, San Fransico, 1978), PP. 237-238.

(26) Lincolin Bloomfield, **The Foreign Policy Process,** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1982), P. 177.

الدبلوماسى يركز على القضايا العاجلة . هذا فى الوقت الذى تنصرف فيه عملية التخطيط الى ضرورة التفكير فى القضايا المستقبلية ، أى تلك القضايا التى ربما لا تكون ملحة فى الوقت الحاضر ، ولكنها ستظهر فى المستقبل .

ومن ثم ، فان هناك تعارضا بين مفهوم التخطيط السياسى ، وبين مفهوم الوظيفة الدبلوماسية ، أو على حد تعبير أوليرى ، فان « احتياجات ووسائل المخطط المحترف تتناقض تماما مع احتياجات ووسائل الدبلوماسى المحترف »(٢٧). فمن ناحية أولى يركز المخطط على تعريف المشكلات ، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات ، وانتقاد السياسات ، بينما لا يتدخل الدبلوماسى فى هذه الموضوعات ، فهو ينفذ السياسات فقط ، ولا يميل الى انتقاد السياسات التى صاغتها قيادات وزارة الخارجية . ومن ناحية أخرى يركز المخطط على القضايا الآجلة ، بينما يركز الدبلوماسى على القضايا العاجلة ، وحينما يتحول الى الاهتمام بالقضايا المستقبلية ، فانه يفقد جزءا هاما من دوره المهنى الدبلوماسى فى اطار العمل اليومى لوزارة الخارجية ، ولما كانت قيادات وزارة الخارجية أميل الى الاستماع الى الآراء التى تتعلق بالقضايا العاجلة من الاهتمام بقضايا ربما تثور فى المستقبل ، فان الدبلوماسى المخطط سرعان ما يتحول الى الاهتمام بالقضايا العاجلة ، مما يفقده صفته كمخطط . وفى ذلك يقول روتشتين من واقع خبرة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية ، ان ما حدث بالفعل فى جهاز تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية هو هو وجود مخططين منغمسين تماما فى الشئون الجارية ، نتيجة حرصهم على أن يكون لهم دور فى عملية إتخاذ القرار ، وحريصين على عدم انتقاد السياسات الحالية والعمل فى اطارها ارضاء لرؤسائهم(٢٨). ويضيف نستلر أشهر من درس المشاكل التنظيمية لعملية التخطيط فى وزارات الخارجية « أن المفكر الاستراتيجى فى وزارة الخارجية سرعان ما يتحول الى علامة تعجب على هامش عملية صنع السياسة الخارجية ، اذا لم يدخل المعارك البيروقراطية ليعطى معنى محددا للأهداف الراهنة ، ولكنه حينما يدخل تلك المعارك يضعف من دوره كمخطط »(٢٩). ويضيف جورج كينان ، أول رئيس لهيئة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية :

لقد مرت على أوقات شعرت خلالها أننى أشبه « بمهرج المحكمة » ، يتوقع الجميع أن ينعش الجلسة ، ويتمتع بامتياز قول الاشياء المزعجة ، يقدره الجميع « كحشرة عقلية » تلدغ ظهور الحاضرين ، ولكن لا يأخذها أحد بجدية كاملة عندما يتعلق الأمر بالقرارات النهائية(٣٠) .

اذا كانت جميع الدول تواجه المعضلتين السالفتين فى سعيها لتخطيط سياساتها الخارجية ، فان الدول النامية تواجه معضلة ثالثة وهى معضلة التبعية الاقتصادية : فتخطيط السياسة الخارجية يفترض توافر مساحة من القدرة على التحرك والمناورة فى الميدان الدولى امام المخطط وصانع السياسة ، وتوافر القدرة على الاختيار بين بدائل تخطيطية متعددة ، بينما تؤدى حالة التبعية الاقتصادية ، بكل ما تنتجه من أزمات اقتصادية وما تتضمنه من اعتماد اقتصادى واحدى الاتجاه على القوى الخارجية ، وبالتالى امتلاك تلك القوى لادوات التأثير على سياسة الدولة التابعة اقتصاديا ، الى تضاؤل تلك المساحة ، وبالتالى تضاؤل القدرة على التخطيط الحقيقى للسياسة الخارجية ، وعلى سبيل المثال ، فان العلاقة الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة تؤثر على قدرة الأولى على تخطيط سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى(٣١). ويوضح تأمل مؤشرات التبعية الاقتصادية المختلفة أن حالة تبعية الاقتصاد المصرى فى منتصف الثمانينات اسوأ مما كانت عليه فى بداية السبعينات ، وأن الاقتصاد المصرى يتمتع عموما بقيم مرتفعة بالنسبة لمعظم تلك المؤشرات(٣٢). وهو ما يقودنا الى واقع ومشكلات عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية .

---

(27) O'Leary, Op.Cit, P. 125.

(28) Robert Rothstein, Planning, Prediction and Policy-Making in Foreign Affairs, 41(Boston: Little Brown, 1972), PP. 61-62.

(29) I.M.Destler, **Presidents, Bureaucracts, and Foreign Policy,** (Princeton: Princeton University Press, 1972), P. 139.

(30) Kennan, Op.Cit; P. 427.

(٣١) يرى الدكتور بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، أن الأزمة الاقتصادية فى مصر وعلاقة مصر بالولايات المتحدة لم تؤثر على السياسة الخارجية المصرية عموما وتجاه الاتحاد السوفيتى بالتحديد ، أنظر حديثه فى الأهرام الاقتصادى ، ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٨ ص ٣٨ ــ ٣٩ ولكننا نعتقد أن هذا الرأى أقرب الى التصريح السياسى منه الى التحليل الواقعى .

(٣٢) على سبيل المثال ، فانه مابين عامى ١٩٧٠ ١٩٨١ ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادى (حجم التجارة الخارجية مقسوما على الناتج القومى) من ٢٠,١ ٪ الى ٤١,٤ ٪ ومؤشر درجة اهمية الصادرات من ٩,٩ ٪ الى ١١,١ ٪ ومؤشر درجة التركيز السلعى للصادرات من ٤٥,١ ٪ الى ٥٤,٤ ٪ ومابين على ١٩٧٨ ١٩٨٤ ارتفع مؤشر درجة التركيز الجغرافى للصادرات من ١٧ ٪ الى ٤١,١ ٪ ومابين عامى ١٩٨١ ١٩٨٤ ارتفع مؤشر خدمة الديون الاجنبية (كنسبة من الصادرات) من ٧ ٪ الى ٤٩,٢ ٪ ومابين عامى ١٩٧٧ ١٩٨٤ هبط مقياس احتياطيات النقد الاجنبى (كنسبة من الواردات) من ١١,٩ ٪ الى ١٠,٥ ٪

واقع ارتخطيط في سياسة مصر الخارجية :

ظهر مفهوم التخطيط في وزارة الخارجية المصرية لأول مرة بشكل رسمي حينما صدر قانون تنظيم وزارة الخارجية سنة ١٩٥٥ . وقد استحدث القانون « لجنة التخطيط السياسي باعتبارها هيئة تتوفر على استخلاص العناصر الأساسية التي تكيف على ضوئها سياسة مصر الخارجية » . وقد طور التنظيم الثاني لوزارة الخارجية الصادر سنة ١٩٦٢ من عمل هذه اللجنة . ثم انشاء « ادارة التخطيط السياسي » كجزء من الجهاز الرئاسي للوزارة ، وتحددت وظيفة الادارة بانها « تولى مهمة التخطيط السياسي في ضوء التقديرات التي تضعها الادارة العامة للأبحاث ، وذلك فيما يتجاوز حدود المناطق الجغرافية ، وما يتجاوز المستقبل المباشر ، وتنسيق دور الدعم الاقتصادي والثقافي والاعلامي للخطط السياسية ، وتشرف على تخطيط المعونة الفنية للدول الصديقة ، وتنسق مع الجهاز العسكري للجمهورية دور القوات المسلحة في اطار الخطط السياسية كما اقتضى الأمر ، والاشتراك مع الادارات الجغرافية في تخطيط سياسة الجمهورية بالنسبة لدور المناطق الجغرافية ، واعداد واصدار التوجيهات الى رؤساء البعثات الدبلوماسية ، ووضع التعليمات التنفيذية للخطط السياسية المقررة ، كما وضعت الادارة تحت اشراف وكيل وزارة الخارجية ، وجاء التنظيم الثالث لوزارة الخارجية الصادر سنة ١٩٧٢ فاحتفظ لادارة التخطيط السياسي بوضعها في اطار الجهاز الرئاسي للوزارة ، ولكنها سميت « مجلس التخطيط السياسي » . وذلك حتى يتسنى تمثيل مختلف ادارات الوزارة . وحدد التنظيم وظيفة المجلس بأنها « التخطيط السياسي القصير والبعيد المدى لوضع الخطة المبدئية لمسيرة الاتجاهات السياسية وعلاقات مصر الدولية ، ولمواجهة الاحتمالات المتوقعة مما يقضي التنسيق ايضا مع اجهزة الدولة المختصة[٣٣] .

وفي سنة ١٩٧٧ تغير وضع مجلس التخطيط ارسياسي فتم انشاء « ادارة البحوث والتخطيط السياسي » أي عاد الوضع السابق للتخطيط السياسي لكي يقتصر على ادارة في وزارة الخارجية . وقد استحدث قرار انشاء الادارة ادماج ادارة الابحاث في ادارة التخطيط السياسي لتصبح ادارة واحدة ، وبذلك انتهى دور ادارة الابحاث التقليدي التي كانت تهيمن على كل أعمال وزارة الخارجية .

حدد قرار انشاء « ادارة البحوث والتخطيط السياسي » أن مهمة الادارة هو « متابعة مجريات الأحداث العالمية والسياسة الدولية من وجهة نظر المحافظة على المصالح المصرية ، ومدى تأثير الأحداث السياسية الدولية على تلك المصالح . وفي سبيل ذلك ، فان الادارة تعد دراسات لمواجهة التطورات المختلفة ، وتقديم الاقتراحات والبدائل . ويتضح من ذلك أن الدور الذي تضطلع به ادارة ارتخطيط السياسي أقرب الى مفهوم « حل المشكلات » الراهنة من بين المفاهيم المطروحة لتخطيط السياسة الخارجية .

طبقا لقرار تنظيم وزارة الخارجية الصادر سنة ١٩٧٨ ، تتبع ادارة البحوث والتخطيط وزير الدولة للشئون الخارجية ، وتعتبر بمثابة جهاز معاون له ، وفي هذا الصدد جرى العمل على أن يطلب الوزير من الادارة تقديم البدائل المتاحة في موقف معين ، او يستشير الادارة في شأن قضية معينة ، بما في ذلك مشاركتها في اعداد السياسة التي توصى بها الوزارة تجاه قضية معينة ، كما حدث في مشاركة الادارة في اعداد المذكرة التي تضمنت الاستراتيجية التي يجب ان تتبعها مصر في مؤتمر كامب ديفيد ، والتي تجاهلها رئيس الجمهورية . هذا بالأضافة الى تقديم الادارة لدراسات حول بعض القضايا غير العاجلة تتضمن احتمالات تطور تلك القضايا وتأثيرها على مصر . ومن أمثلة القضايا التي تناولتها الادارة ، تأثير حرب النجوم على مصر ، وعلاقات مصر المستقبلية بالدول العربية . كذلك ، فادارة التخطيط السياسي عضو في كافة اللجان ومجموعات العمل العامة التي يشكلها وزير الخارجية .

بيد أنه يمكن القول ان انشاء ادارة البحوث والتخطيط السياسي لم يغير كثير من مجمل التوجه العام للسياسة الخارجية المصرية وهي أنها سياسة « غير مخططة » منذ سنة ١٩٥٦ تبلور في مصر نظام سياسي رئاسي ينهض على الدور المركزي لرئيس الجمهورية ، وعلى اعتبار السياسة الخارجية من مجالات اختصاصه التي لا تنازعه فيه مؤسسة اخرى ، بما فيها المؤسسة العسكرية ، ووزارة الخارجية ، ومن ثم ، فان عملية السياسة الخارجية تبدأ وتنتهي برئيس الجمهورية ، كما أن عملية تخطيط السياسة الخارجية تتم في « ذهن » رئيس الجمهورية ومن خلال تشاوره مع بعض مستشاريه . وبهذا الأسلوب اتخذت معظم قرارات السياسة الخارجية التي اتخذت في عهدي عبد الناصر والسادات . ويبدو أن قرار تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ كان القرار الوحيد الذي سبق اتخاذه تخطيط حقيقي . ففي عهد عبد الناصر . لم تكن سضايا السياسة الخارجية ، كما قال عبد الناصر أثناء محادثات الوحدة الثلاثية سنة ١٩٦٣ ، تناقش في مجلس الوزراء[٣٤] ، وكان عبد الناصر يخطر المجلس بقراراته

---

(٣٣) راجع في تطور هذه التنظيمات : عمر عز الرجال يوسف ، دور وزارة الخارجية في صنع القرار السياسي الخارجي المصري في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ (رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨) ص ١٤١ ١٥٤ ١٦٥ ٢٠٢ .

(٣٤) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية ، مارس ـ ابريل سنة ١٩٦٣م (القاهرة . مؤسسة الاهرام ، ١٩٦٣) ص ٢٣٧ .

السياسية الخارجية كما اقتصر دور وزارة الخارجية على رصد الأحداث العالمية وتقديم التوصيات الفنية الى الرئيس وتنفيذ قراراته [٣٥] كما يقول واحد ممن تولوا مناصب قيادية فى وزارة الخارجية فى عهدى عبد الناصر والسادات ، وهو السيد / محمد حافظ اسماعيل : ان علاقات مصر الخارجية كانت تتحدد بالهام الزعيم وأتكاره نتيجة لقاءاته مع القيادات الدولية ، وكانت وزارة الخارجية مجرد جهاز منفذ غير قادر على المشاركة فى اقتراح السياسات[٣٦] وفى عهد السادات تكون « مجلس الأمن القومى » ليكون بمثابة الجهاز الأعلى لصنع وتخطيط السياسة الخارجية المصرية . وقد تألف المجلس من رئيس الجمهوريةورئيس اروزراء ، ورئيس مجلس الشعب ، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية ، ومدير المخابرات العامة ، ومستشار الرئيس للأمن القومى وآخرين يضمهم الرئيس بناء على تقديره الشخصى . ويضيف السيد /محمد حافظ ، الرجل الوحيد الذى شغل هذا المنصب ، أن : المجلس بقى جهازا استشاريا ، مثله مثل مجلس الوزراء ، وكان الرئيس يستمع فيهما الى مختلف الأراء ، وفى نهاية الاجتماع يختتم الاجتماع بتعليق عام غير محدد وهو نوع من التفاهم العام يكون مرشدا للعمل داخل كل مجال[٣٧] .

ويؤكد ذلك أحد وزراء الخارجية فى عهد السادات ، وهو السيد / محمد ابراهيم كامل ، بقوله أن مناقشات المجلس كانت تتسم بكونها أميل الى الاستماع الى آراء رئيس الجمهورية منها الى مناقشة حقيقية للخطط السياسية ، ويضيف أنه فى آخر اجتماع حضره لمجلس الأمن القومى قبيل انعقاد مؤتمر كامب ديفيد فاجأ الرئيس المجلس « باطار السلام » الذى ناقشه مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، ولم يشير الى المذكرة التى أعدتها وزارة الخارجية بمعاونة ادارة التخطيط السياسى بشأن استراتيجية مصر فى كامب ديفيد[٣٨] .

ويخلص أحد الباحثين من واقع دراسته لدور وزارة الخارجية المصرية ارى أنه .. « لم يكن هناك تخطيط لرسياسة الخارجية المصرية بالمعنى الدقيق للسلطة فى الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٠ ، وانما كانت هناك توجيهات عامة تحكم العمل السياسى المصرى الخارجى . وكان يتم صياغة تلك التوجيهات بعيدا عن دور وزارة الخارجية »[٣٩] . وتنطبق الملاحظة ذاتها على الفترة الساداتية اذ أن « السادات قد أدار بالكامل سياسة مصر الخارجية منذ مجيئه الى الحكم . وكان ذلك يتم بعيدا عن وزارة الخارجية » ، « ولم يكن هناك تخطيط للسياسة الخارجية بمعنى أن هناك خطة تغطى فترة زمنية طويلة نسبيا تحدد أهداف السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها ، وتشترك فيها المؤسسات المختلفة ... وان جاز القول بأنه كان هناك تخطيط لرسياسة الخارجية المصرية فى تلك الفترة ، فانه كان تخطيطا شخصيا من جانب الرئيس السادات فى ادارته للسياسة الخارجية »[٤٠] .

ويقودنا ذلك الى مناقشة المشكيت المختلفة التى واجهت عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية ، وهو ما سنناقشه فى اطار دراسة أفاق تخطيط تلك السياسة .

افاق تخطيط السياسة الخارجية المصرية

يتضمن تخطيط السياسة الخارجية ثلاثة أبعاد . البعد المؤسسى ، ويتعلق ببناء جهاز تخطيط السياسة الخارجية .والبعد المفهومى المنهجى ، وينصرف الى أدوات وأساليب تخطيط تلك السياسة . وأخيرا البعد الموضوعى ، ويرتبط بالشروط الموضوعية لحدوث تخطيط رشيد للسياسة الخارجية . وسنتناول هذه الأبعاد الثلاثة فى علاقتها بالسياسة الخارجية المصرية على التوالى .

أولا : الجانب المؤسسى لتخطيط سياسة مصر الخارجية :

تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية أبعادا مؤسسية هامة تتعلق بوضع جهاز التخطيط فى الهيكل التنظيمى لوزارة الخارجية ، وتكوين جهاز التخطيط .

---

(٣٥) يذكر حسين ذو الفقار صبرى ، نائب وزير الخارجية فى عهد عبدالناصر ، ان رئاسة الجمهورية لم تكن تعتبر وزارة الخارجية مصدرا رئيسيا للمعلومات ، كما ان قرارات السياسة الخارجية كانت تصدر من الرئاسة دون استشارة الوزارة .
. انظر حديثه فى روز اليوسف (القاهرة) ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ ص ٢١ ـ ٣٤ .

(٣٦) انظر حديثه فى ندوة صنع القرار فى ندوة صنع القرار فى الوطن العربى المنشور فى ابراهيم سعد الدين ومحمد السيد سليم ووليد خدورى ، **كيفية صنع القرار فى الوطن العربى** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) ص ٣٠ ويلاحظ ان الكتاب لايشير الى اسم المتحدث .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٣٨) محمد ابراهيم كامل ، **السلام الضائع فى اتفاقيات كامب ديفيد** (الرياض : الشركة السعودية للابحاث والتسويق ، ١٩٨٤) ص ٨٥ ـ ٨٦ ٤٦٩ ـ ٤٧٢ .

(٣٩) عمر عز الرجال يوسف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

(٤٠) المرجع السابق ، ص ٢٠٨ ٢١٠ ـ ٢١١ .
وراجع ايضا رأى مشابه للباحثة شاهين ايوبى رسالتها عن السياسة الخارجية المصرية .
Shaheen Ayubi, **Foreign Policy Making in the Arab Republic of Egypt: The Role of Leadership in Decision Making 1970-1972,** (Doctorat dissertation submitted to the University of Pennsylvania. 1982), P. 50.

لعل أول القضايا المؤسسية التى تواجهها ادارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية هى علاقة الادارة بوزير الخارجية وبالادارات الأخرى فى الوزارة ، وهى مشكلة تثار فى كل وزارات الخارجية التى أنشأت ادارات للتخطيط السياسى . جوهر المشكلة هو أن هناك ميلا قويا الى حدوث تناقض أو فتور فى العلاقة بين جهاز التخطيط ووزير الخارجية . فكثيرا ما يضيق الوزير بتقارير ادارة التخطيط ، اذ يراها مدعاة للازعاج واثارة مشكلات لم تظهر بعد ، بينما لديه فى الوقت الراهن ما يكفيه من مشكلات ، وهو ما عبر عنه بلومفيد « بمعضلة المخطط » فى السياسة الخارجية . فلكى يضمن المخطط فى ادارة التخطيط السياسى أن يلقى أذنا صاغية من وزير الخارجية فانه مضطر للاهتمام بالقضايا الجارية ، ولكنه عندما يفعل ذلك يفقد دوره كمخطط[٤١]. ومن ثم ، فان اقتناع قيادة وزارة الخارجية والقيادة السياسية للدولة ، بأهمية التخطيط ، حيوى لكى تقوم ادارة التخطيط بأداء وظيفتها المفترضة ، كذلك ، فكثيرا ما تميل الادارات الجغرافية فى الوزارة الى معاداة جهاز التخطيط لانه يفتئت على اختصاصاتها فى الوزارة الى معاداة جهاز التخطيط لانه يفتئت على اختصاصاتها جميعا ، وفى الوقت ذاته ، فليس له اختصاص جغرافى محدد . خاصة أن الوضع الراهن لادارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية المصرية يجعلها ، فى التحليل النهائى ، احدى الادارات التابعة للوزير ويرأسها احد السفراء . ومن ثم يصعب عليها أن تقوم بأى دور تنسيقى بين الادارات الأخرى . ولا نعتقد أن عضوية الادارة فى اللجان ومجموعات العمل فى الوزارة من شأنه ان يحل تلك المشكلة . بل ربما زاد من ضعف الدور التخطيطى والتنسيقى للادارة باغراقها فى المشكلات اليومية التى تواجهها الادارات الأخرى . وربما كان من الانسب أن يتم الارتقاء بوضع جهاز التخطيط فى الوزارة بحيث ترفع مرتبة رئيس ادارة التخطيط الى درجة وكيل وزارة تابعا مباشرة لوزير الخارجية ، ويتم تقنين فترات اجتماع الوزير بأعضاء الادارة بشكل دورى ثابت . ويذهب روتشتين الى أبعد من ذلك ، فيقترح أن يستقل جهاز التخطيط السياسى بتنظيم ادارى مستقل عن وزارة الخارجية ، وتابع لرئيس الدولة مباشرة[٤٢]. ولكننا نعتقد أن عملية تخطيط السياسة الخارجية يجب أن تبدأ من داخل جهاز وزارة الخارجية بحيث يكون المخطط مطلعا على المعلومات والتفاعلات التى تتم فى الوزارة ، على أن يوجد جهاز تنسيقى رئاسى تابع لرئيس الجمهورية .

من ناحية ثانية ، فان الوضع الراهن لادارة التخطيط السياسى يجعلها ، كما قدمنا ، أحدى ادارات الوزارة التى يتم شغل وظائفها من خلال الوظائف الدبلوماسية التقليدية فى الوزارة . ومن ثم ، فان عملية التخطيط السياسى تتم من خلال الدبلوماسيين المحترفين الذين تعلموا أصول المهنة الدبلوماسية . وقد سبق أن أشرنا الى أن الوظيفة الدبلوماسية تركز على التعامل مع المشكلات الجارية بهدف تحقيق انجازات محددة تؤثر على المستقبل المهنى للدبلوماسى . فاذا أضفنا الى ذلك أن دبلوماسى ادارة التخطيط يتغيرون دوريا طبقا لقواعد التنقلات والترقيات التقليدية فى الوزارة لتبين لنا أنه لا يوجد فى الواقع جهاز متخصص مستقر نسبيا يركز على قضايا التخطيط بالمعنى الحقيقى . فاستمرار تشغيل الوظائف العليا فى الادارة بدبلوماسيين مختلفين يؤدى الى اهدار الكفاءات التى ارتبطت بعملية التخطيط والى فقدان تلك العملية طابع الثبات النسبى . وتوضح خبرة وزارة الخارجية الأمريكية أن وزراء الخارجية ارتبطوا طوال فترة وجودهم فى الوزارة بأسماء اشخاص محددين عملوا معهم طوال أو معظم فترة توليهم الوزارة فى مهمة التخطيط السياسى . وذلك منذ جورج كينان فى عهد مارشال ، وبول نتيزه فى عهد اتشيسون حتى ونيستون لورد فى عهد كيسنجر وأنتونى ليك فى عهد سيرودس فانس وبول ولفوتيز فى عهد الكسندرهيج ، وهكذا .

وفى رأينا أنه من الضرورى أن يتم المزج بين الوظيفة الدبلوماسية ، والخبرة ايكاديمية فى عمل ادارة التخطيط السياسى ، بحيث لا تكون الادارة جهازا دبلوماسيا صرفا يهتم بالقضايا الجارية فقط ، أو جهازا أكاديميا صرفا يعاديه الدبلوماسيون فى الوزارة ، ويعتبرونه جهازا خارجا على العلاقات التنظيمية التقليدية فى الوزارة ، مما يشل عمله . وقد أخذت وزارة الخارجية الاسرائيلية بهذا الحل حين أنشأت « مركز البحوث والتخطيط » فى عهد ايجال آلون سنة ١٩٧٥ ، فقد حرص آلون على أن يختار شلومو أفنيرى ، عميد كلية العلوم الاجتماعية بالجامعة

---

(41) Bloomfield, Op.Cit, P. 182

يذكر بريجنسكى انه باستثناء فترة وجود جورج كينان كمخطط للسياسة الخارجية الامريكية فى عهد مارشال ، فان وزراء الخارجية لم يكونوا على استعداد لمناقشة التقارير التى يقدمها المخططون ، فلم يلتق دين راسك بمجلس يخطط السياسة الخارجية الذى رأسه روستو ، ولو لمرة واحدة ، وقد كانت قوة جهاز التخطيط الذى رأسه كينان نابعة من اقتناع وزير الخارجية مارشال بأهميته ، وتمثل ذلك فى أنه جعل مقر الجهاز فى الطابق ذاته الذى يقع فيه مكتبه .

Brzezinski Op.Cit, PP. 158-160.

(42) Rothstein, Op.Cit, PP. 100-102.

العبرية ، كمدير عام لهذا المركز ، كما أن أفنيرى استعان بالخبرات الاكاديمية فى الجامعات الاسرائيلية لتنظيم عمل المركز[٤٣] كذلك ، فمن الضرورى أن يحدث قدر من الاستقرار النسبى فى رئاسة ادارة التخطيط السياسى وهيئة العاملين بها . وقد يكون ذلك باطالة فترة وجود الدبلوماسيين فى الادارة ، أو تطعيم الادارة بخبرة أكاديمية مستقرة نسبيا ، أو بالحلين معا .

ويظل عمل ادارة التخطيط السياسى ، فى التحليل النهائى ، محدودا بالحدود الوظيفية لوزارة الخارجية . واذا كان من المفترض أن وزارة الخارجية هى المؤسسة المختصة بتوجيه السياسة الخارجية المصرية ، فان واقع الأمر يوضح أن هناك مؤسسات أخرى تقوم بوظائف تؤثر بشكل أو بآخر على عملية تخطيط السياسة الخارجية . ولعل أهم تلك المؤسسات هى وزارة الدفاع ، ووزارة الاقتصاد ، والمخابرات العامة . كما أن التفاعل الافقى بين عمل الأجهزة التخطيطية فى هذه المؤسسات محدود . فكل جهاز يتعامل رأسيا مع قيادته المؤسسية ، التى تتعامل بدورها رأسيا مع رئاسة الجمهورية وهى المؤسسة التى تتجمع فى يدها كل الخيوط فى النهاية . وهذا واضح بالتحديد فى ادارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية .

ونحن نعتقد أن محدودية التفاعل الافقى بين الأجهزة التخطيطية فى مختلف المؤسسات المؤثرة على السياسة الخارجية ، وبين تلك المؤسسات ذاتها ، يضعف من عملية تخطيط السياسة الخارجية . فاشتراك الأجهزة التخطيطية فى توظيف الموارد المتاحة لكل منها ، وفى تبادل الخبرات المتخصصة ، من شأنه أن يزيد من كفاءة تلك الأجهزة جميعا . ومن ثم ، فانه من الضرورى توافر اطار مؤسسى للتفاعل بين ادارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية وبين الأجهزة التخطيطية العاملة فى المؤسسات الاخرى التى يمس عملها تخطيط سياسة مصر الخارجية . والأهم من ذلك ، تقوافر اطار مؤسسى مركزى على مستوى رئاسة الجمهورية للتنسيق بين أعمال وزارات الخارجية ، والدفاع ، والاقتصاد ، والمخابرات العامة فى ميدان السياسة الخارجية ، والاشراف على تخطيط قومى للسياسة الخارجية المصرية ، فى اطار سياسة الأمن القومى المصرية ، وفى هذا الصدد ، فان قضية تنشيط « مجلس الأمن القومى » الذى انشىء فى السبعينات تصبح قضية جوهرية سواء من حيث تحديد وظائفه التنسيقية والتخطيطية ، وتكوينه ، ودعمه « بجهاز فنى » من مختلف التخصصات قادر على تقديم تصور شامل لمستقبل السياسة الخارجية المصرية من واقع أعمال الأجهزة التخطيطية المختلفة[٤٤] .

وفى هذا الاطار ، فاننا نتصور أن نقطة البدء فى عملية التنظيم المؤسس لعملية التخطيط السياسى هى اجراء دراسات مقارنة وشاملة حول تجارب التخطيط فى الدول الاخرى بهدف استخلاص نتائج تلك التجارب والاستفادة منها فى تخطيط سياسة مصر الخارجية . وفى هذا الصدد ، ينبغى أن نشير الى التجربة الهندية التى وثقها ميسرا فى دراساته عن تخطيط سياسة الهند الخارجية[٤٥] .

ثانيا : الجانب المفهومى ـ المنهجى لتخطيط السياسة الخارجية المصرية :

خلصنا الى ضرورة اجراء تعديلات مؤسسية شاملة لأجهزة تخطيط السياسة الخارجية المصرية وفى مقدمتها ادارة التخطيط السياسى . بيد أن هذه التعديلات ليست كافية فى حد ذاتها لضمان التخطيط الحقيقى لسياسة مصر الخارجية فهناك مجموعة من المفاهيم والمناهج التى ينبغى غرسها وتأكيدها فى أجهزة تخطيط السياسة الخارجية ، وهيكلة تلك الأجهزة بحيث يمكن ضمان « مأسسة » تلك المفاهيم والمناهج ، وفى اطار الحيز المحدود لهذه الدراسة ، يمكن أن نركز على المحاور الرئيسية التالية :

١ ـ مفهوم تخطيط السياسة الخارجية :

أول ما نلاحظه هو أن مفهوم تخطيط السياسة الخارجية المعمول به فى ادارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية المصرية ، والوارد فى قرار انشائها ، هو أقرب الى مفهوم « حل المشكلات » من بين المفاهيم المطروحة لتخطيط السياسة الخارجية وهو مفهوم لا يشمل الأبعاد المتصورة لتخطيط السياسة الخارجية ، كما أوضحنا آنفا ، كما أنه يكاد يقصر مهمة التخطيط السياسى على متابعة القضايا الجارية واحتمالات تطورها . وفى رأينا ، فان نقطة البدء فى تطوير مفهوم التخطيط السياسى فى

---

(43) Lewis Brownstein, «Decision-making in Israeli Foreign Policy: An Unplanned Process,» **Science Quarterly, 92 (2), Summer 1977, PP. 265-269.**

(٤٤) يقوم « مجلس الأمن القومى » فى الولايات المتحدة بمهمة تخطيطية تنصرف اساسا الى وضع تصور للسياسة الخارجية من واقع عمل الاجهزة التخطيطية المختلفة .

John Endicott, «The National Security Council: Formalized Co-ordination in Policy Planning,» in Robert Pfaltzgraff and U.Ra'anan, eds., **National Security Policy: The Decision Making Process,** (New York: Anchor Books, 1984), PP. 177-200.

(45) K.P.Misra, «Foreign Policy Planning: Some Suggestions,» **International Studies,** 17 (3-4), July-December 1978, PP. 827-833.

وزارة الخارجية تكمن فى توسيع مفهوم التخطيط بحيث يستوعب الأبعاد الاخرى للتخطيط ، والتى ربما كانت أكثر أهمية من المفهوم السائد حاليا ، وفى هذا الاطار ، ينبغى اعطاء قدر أكبر من الاهتمام للبعد المتعلق بوصف الحقائق الأساسية للتطور التاريخى ، وللواقع الدولى واحتمالات الاستمرار والتغيير فى هذا الواقع ، شريطة ، أن يتسم هذا الوصف ـ كما يقول بريجنسكى ـ بالتجرد الايديولوجى ويتعدد مناهج التحليل .

٢ ـ مفهوم التعددية فى جهاز التخطيط السياسى :

من أكثر العقبات التى تعرقل التخطيط الصحيح للسياسة الخارجية سيطرة منظور فكرى واحد على مجموعة التخطيط ، وانطلاق هذه المجموعة من افتراضات معينة لا يمكن مناقشتها أو مراجعتها . وتتضاعف هذه المشكلة حين يسود المنظور الدبلوماسى للتخطيط السياسى ، للأسباب التى سبقت الاشارة اليها . فكثيرا ما يتولد داخل مجموعات صنع القرار والتخطيط الظاهرة التى يطلق عليها بعض الدارسين « التفكير الجماعى » Groupthink وهى ظاهرة سلبية تعنى انطلاق أفراد المجموعة من افتراضات يعتقدون اعتقادا جازما فى صحتها ، مع الميل الى رفض المعلومات التى قد تغير من هذا الاعتقاد ، ووجود ضغوط قوية نحو « التطابق » أى ضغوط لدفع الافراد ذوى الرأى المخالف الى قبول رأى الاغلبية ، مما يؤدى الى اتجاه هؤلاء الافراد الى كبت آرائهم المعارضة ، وينتهى الأمر بسيطرة احساس عام بصحة المنظور الفكرى للمجموعة . وقد أشار ارفنج جانيس أن هذا النمط من التفكير كثيرا ما كان وراء القرارات الكبرى الخاطئة فى السياسة الخارجية الأمريكية[٤٦] . ولا شك أن الميل نحو هذا النمط من التفكير يزداد داخل مجموعات صنع القرار والتخطيط فى ثقافتنا العربية التى تميل الى احترام التدرج الوظيفى والسلطوى فى مجال مناقشة السياسات والبدائل . ويقترح الكسندر جورج عدة أساليب للتغلب على ظاهرة « التفكير الجماعى » هى : (١) « محامى الشيطان » ويقصد بذلك التأكد من وجود شخص داخل المجموعة ، يتمتع بحماية قائد المجموعة ، ولكنه يستطيع أن يتحدى الافتراضات الأساسية التى تنطلق منها المجموعة ، (٢) « النسق الرسمى للبدائل » ويقصد به الفصل بين مرحلة جمع المعلومات وتحليل السياسات ، وبين مرحلة صنع السياسة ، بحيث يتم التأكد تماما من أن كل البدائل المطروحة قد تمت مناقشتها قبل الانتقال الى مرحلة الاختيار ، (٣) « الدفاع المتعدد » Multiple Advocacy ويقصد به هيكلة التنافس . والتعدد داخل مجموعة التخطيط بحيث يضمن قائد المجموعة أن كل المشاركين قد حصلوا على كل المعلومات المطلوبة بشكل متكافىء ، وعبروا بالفعل عن وجهات نظرهم[٤٧] . ومن الواضح أن هذه الأدوات تدور حول مفهوم محورى ، وهو مفهوم « التعددية » . فمع سيطرة منظور فكرى واحد ، ومع الميل الى التسليم بالافتراضات ، فان المحصلة النهائية هى سياسات تتضمن استمرارا روتينيا للسياسات السالفة .

٣ ـ نظام المعلومات

لا يمكن تصور وجود جهاز فعال لتخطيط السياسة الخارجية بدون جهاز فعال لتخزين وتعريب المعلومات يسهل استدعاء المعلومات عند الحاجة اليها بطريقة منتظمة ، ويستند الى نظم المعلومات المنظورة فى الأرشفة واستخدام الحاسبات الالية .

٤ ـ تفسير المعلومات

لا يكفى توافر المعلومات لضمان وسن تخطيط السياسة الخارجية . ففى مجال السياسة الخارجية تعتبر مشكلة التداخل بين المعلومات ، وتفسير المعلومات احدى الاشكالات الهامة التى كثيرا ما أدت الى تبنى سياسات خاطئة أو الى الاستمرار الروتينى للسياسات الراهنة . وتنبع هذه المشكلة من ميل صانع السياسة ، أو المخطط الى تفسير المعلومات من منظور العقائد والتصورات السياسية المسيطرة . وبهذا تلعب تلك العقائد دور « الشاشة » التى تدفع المخطط الى تجاهل المعلومات التى تتعارض مع العقائد . ولسوء الحظ ، فانه لا يوجد حل سهل لهذه المشكلة . ولكن من المهم بمكان أن يعى القائمون على عملية التخطيط خطورة هذه الظاهرة . وأهمية تفسير المعلومات بمعزل ، بقدر الامكان عن الانماط العقيدية والقوالب الفكرية المسيطرة .

٥ ـ الأدوات المنهجية فى تخطيط السياسة الخارجية :

تبلورت عبر العقدين الاخيرين مجموعة من الأدوات المنهجية التى أمكن توظيفها فى تخطيط السياسات الخارجية . ولعل أهم تلك الأدوات هو مناهج استشراف المستقبل . فعملية التخطيط تفترض القدرة على توقع الأحداث المستقبلية ، وتحديد أماكن الخطر المحتملة ، وصياغة سياسات ازاء تلك الأحداث[٤٨] . ويدخل فى هذا الاطار الأدوات الرياضية التى أمكن توظيفها فى تخطيط بعض ميادين السياسة الخارجية[٤٩] ، ونظام البرمجة

(46) Irving Janis, **Victims of Groupthink., A Psychological Study of Foreign Policy Decisions and Fiascos,** (Boston: Houghton Mifflin, 1972), PP. 197-198.

(47) Alexander GKEORGE, **Presidential Decision Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice,** (Boulder: Westview Press, 1980), PP. 169-208.

(٤٨) راجع فى عرض شامل لأساليب التنبؤ فى السياسة الخارجية :

Nazli Choucri and T.Robinson, eds., **Forcasting in International Relations,** Op.Cit.

والتخطيط والموازنة PPBS (٥٠) . والمباريات(٥١) . وبحوث العمليات ، والبرمجة الخطية(٥٢) وأساليب النفقة والمنفعة(٥٣) . والمهم أن يحاول جهاز تخطيط السياسة الخارجية استيعاب تلك الأدوات وتطبيقها على مجالات السياسة الخارجية التى تصلح فيها تلك الأدوات .

ثالثا : الجوانب الموضوعية لتخطيط السياسة الخارجية المصرية :

لعله قد اتضح لنا من خلال استعراضنا لمفهوم تخطيط السياسة الخارجية ومشكلات هذا التخطيط ، أن تخطيط السياسة الخارجية يتميز بطابع يميزه عن السياسة الاقتصادية . فالحديث عن خطة طويلة الأمد فى السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون أمرا مطروحا . وانما المطروح بالأساس هو امكانية استشراف القضايا المستقبلية ووضع تصورات للتعامل معها ، بحيث لا يفاجأ النظام السياسى بمشكلات ليس مستعدا لمواجهتها مع التنسيق المحكم بين مختلف الأجهزة العاملة فى ميدان السياسة الخارجية ، وذلك كله فى اطار مؤسسى محدد . فى هذا الاطار ، فاننا نتصور أن تخطيط السياسة الخارجية المصرية بشكل جاد يلزمه توافر ثلاثة شروط موضوعية ، هى ا لخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة ، وتوافر المنظور الفكرى للسياسة الخارجية ، واقتناع القيادة بأهمية التخطيط .

إن أى تخطيط جاد للسياسة الخارجية المصرية لا يبدأ الا من خلال القاعدة الاجتماعية والاقتصادية المحلية . ونقصد بذلك ، عرى الأقل فى المدى القصير ، الخروج من الأزمة الاقتصادية الداخلية بكل ما يترتب عليها من اعتماد اقتصادى على القوى الخارجية ، وندرة وتبديد الموارد اللازمة لاجراء عملية التخطيط وتنفيذها ، وتغلغل القوى الخارجية فى التأثير على السياسة الخارجية المصرية . ففى ظل الأوضاع الراهنة ، التى تتمثل فى تدخل بعض القوى الخارجية فى أدق خصوصيات الاقتصاد المصرى والميل الى قبول المعونات من كافة المصادر مهما كانت ماسة بمركز مصر الدولى ، لا يمكن أن نأمل الا فى تخطيط جزئى ومحدود لبعض جوانب السياسة الخارجية المصرية وهى تلك الجوانب التى لا تمس مصالح القوى الخارجية على غرار ما هو كائن فى تخطيط السياسة المصرية تجاه افريقيا ، ولا يقصد بذلك أن ينتظر تخطيط سياسة مصر الخارجية حل الأزمة الاقتصادية ، ولكننا ، نقصد أن هذا الحل والوعى بأهميته هو نقطة البداية السليمة .

من ناحية ثانية ، فان توافر منظور فكرى عام للسياسة الخارجية المصرية ضرورى لأى عملية تخطيط جاد لتلك السياسة . فكما أن مخطط السياسة العسكرية فى حاجة الى « مبدأ » أو « عقيدة » عسكرية تكون مرشدا لعملية التخطيط العسكرى ، فان مخطط السياسة الخارجية فى حاجة الى منظور فكرى ، تحدده القيادة السياسية ، تكون بمثابة معيار لاختيار الخطط السياسية . ومن ذلك « المنظور اللانحيازى » ، للسياسة الخارجية المصرية الراهنة : وذلك كله مع اعطاء مخطط السياسة الخارجية حرية مناقشة الافتراضات الفلسفية لذلك المنظور .

وأخيرا ، فانه لا يمكن الحديث عن تخطيط السياسة الخارجية المصرية بدون توافر اقتناع كامل من القيادة السياسية ، فى رئاسة الجمهورية ووزا رة الخارجية ، بجدوى هذا التخطيط وأهميته ، مع توافر الاستعداد للاستماع الى وجهات نظر المخططين ، والتى تتعلق غالبا بقضايا ومشكلات آجلة ربما لا يتوافر للقيادة السياسية الوقت للاستماع اليها . فنوضح خبرت عمليات تخطيط السياسة الخارجية فى كثير من وزارات الخارجية إن أجهزة التخطيط وضعت عشرات البرامج التخطيطية ، والتى ظلت حبرا على ورق ، لان صانع السياسة لم يكن لديه الاقتناع بأهمية أو جدوى تلك البرامج □ .

---

(٤٩) راجع على سبيل المثال فى تطبيق النماذج الرياضية على تخطيط سياسة المعونة الخارجية .
Donald Sylvan, «Planning Foreign Policy Systematically,» **Journal of Conflict Resolution,** 23(1), March 1979, PP. 140-152.

(٥٠) فى تطبيق هذا الأسلوب فى تنسيق أعمال أجهزة وزارة الخارجية وعلاقاتها بسفاراتها فى الخارج ، راجع :
Fredrich Mosher and J.Harr, **Programming Systems and Foreign Affairs Leadership: An Attempted Innovation,** (New York: Oxford University Press, 1970).

(٥١) راجع فى تطبيق اسلوب المباريات فى تخطيط السياسة الخارجية :
Lincolin Bloomfield, and R.Beattie, «Computers and Policy-making: The CASCON experience,» **Journal of Conflict Resolution,** 15 (1), March 1971, PP. 33-46.

(٥٢) راجع فى تطبيق بحوث العمليات فى تخطيط السياسة الخارجية :
M.Sampson, «Policy Zone: Where Policies Work,» in Dina Zinnes and Gillespie, eds., **Mathematical Models of International Relations,** (New York: Praeger, 1976).

(٥٣) راجع على سبيل المثال فى تطبيق هذا النظام على تخطيط السياسة الخارجية :
Barry Blechman, and J.Holt, «Cost-effectiveness Analysis of Foreign Policy Alternatives: Need, Approach, and Prospects,» Center for Naval Analysis, Arlington, 1971.

دراسة

آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلى

د . عاطف كمال علاونة
جامعة النجاح الوطنية

مدخل

انتفاضة الشعب العربى الفلسطينى شهرها الثالث والعشرين ، بعد أن أضبحت حقيقة جديدة فى الأراضى المحتلة . أدت الى خلق واقع سياسى واقتصادى وإجتماعى جديد . وقد تركز الاهتمام الى هذا الوقت ولأسباب سياسية ونضالية على بحث الآثار السلبية التى سببتها الانتفاضة للاقتصاد والمجتمع الاسرائيلى . أما تأثير الانتفاضة على اقتصاد الأراضى المحتلة فلم يحظ بتلك الأهمية ، ويعود ذلك بلا شك الى حساسية هذا الموضوع وتخوف العديد من المعنيين بالخوض فيه ، رغبة منهم بعدم اظهار بعض الآثار الاقتصادية السلبية للانتفاضة . ويعود هذا التخوف الى الاعتقاد الخاطىء بأن من أهم أسباب الانتفاضة هو تردى الوضع الاقتصادى والضائقة الاقتصادية التى عانى منها سكان الأراضى المحتلة قبل نشوب الانتفاضة أو المساس بها ، وكأن الانتفاضة عملية تجارية تقاس أهميتها بالربح والخسارة المادية .

إلا أن معالجة هذا الموضوع بالغة الأهمية وذلك للأسباب التالية : -

١ - يجب تبيان الآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية بتجرد وبموضوعية ووضع هذه النتائج فى متناول يد المسئولين .

٢ - لايوجد أدنى علاقة بين هذه النتائج مهما كانت واستمرارية أو عدم استمرارية الانتفاضة وذلك لكون الوضع الاقتصادى لم يكن أصلا سببا من أسباب الانتفاضة ، حيث يكمن السبب الرئيسى فى التناقض السياسى بين السلطات الاسرائيلية من جهة والشعب العربى الفلسطينى من جهة أخرى .

٣ - عدم المبالغة فى أهمية الجانب الاقتصادى فى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى حيث أن حسم الصراع الاقتصادى لأى طرف من الأطراف لن يؤدى الى حل التناقض السياسى المذكور أعلاه ، ولايمكن أن يشكل بصورة مباشرة ومستقلة السبب الرئيسى فى تصاعد أو هبوط النضال الوطنى ، بالرغم من إمكانية تأثيره على



شمولية واتساع هذا النضال .

وانطلاقا من هذا الواقع تنوى هذه الورقة الوقوف وبالتفصيل على تشابك العلاقات الاقتصادية التى كانت قائمة قبل الانتفاضة بين كل من اقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى ، وذلك للوقوف على الآثار المزدوجة لأحداث الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية المعاكسة سواء على اقتصاد الأراضى المحتلة أو على الاقتصاد الاسرائيلى .

من هنا سوف تتعرض الورقة اولا الى طرق التأثير المباشرة بين اقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى لتنتقل بعدها الى مطالب الانتفاضة الاقتصادية وأثر هذه المطالب وما نجم عنها من آثار اقتصادية على اقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى .

٢ ـ قنوات التأثير بين اقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى

٢ ـ ١ ـ العمال الفلسطينيون فى اسرائيل :

شكلت الأراضى المحتلة منذ بداية الخمسينات مصدرا هاما للعمال المهرة وغير المهرة بالنسبة للدول العربية المجاورة . وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧ انقطعت العلاقة المباشرة ، مما أدى الى تدن نسبى فى عدد العمال المهاجرين الى دول الخليج . وكما أن السياسة الاقتصادية والعمالية فى هذه الدول حالت دون استيعاب المزيد من عمال الأراضى المحتلة . وبذلك أجبر العمال فى الأراضى المحتلة والفلاحون الذين هجروا أراضيهم البعلية والمروية لعدم جدوى العمل الزراعى فى ظل الاحتلال ، للاتجاه للعمل فى اسرائيل ، وقد بلغ مجموع عمال المناطق المحتلة العاملين فى اسرائيل فى عام ١٩٧٠ حوالى ٢١ ألف عامل . وارتفع العدد باستمرار ليصل الى ١٠٨ آلاف عامل فى عام ١٩٨٧ جدول رقم (١ و٢) ، ناهيك عن ما يزيد عن ١٥ ألف عامل من القدس الشرقية .

وتظهر أهمية وجود هؤلاء العمال بالنسبة للاقتصاد

الاسرائيلي ليس في المكاسب السنوية النقدية التي يحققها ويوفرها الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة لتشغيلهم بأجور متدنية فحسب ، وانما نتيجة لتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة والقيام بالأعمال الشاقة التي يرفض العمال اليهود القيام بها ، ويظهر في الاحصائيات أن عمال المناطق المحتلة شكلوا في عام ١٩٨٦ ما يزيد عن نصف العاملين في قطاع البناء وحوالي ٤٣٪ من العاملين في قطاع الزراعة . أما نسبة العمال العرب ضمن قطاع الصناعة فقد بلغت في السنة نفسها ٥,٦٪ جدول رقم (٣) . وقد نجم عن هذا التوزيع اختلاف درجة تأثير هذه القطاعات نتيجة انقطاع هؤلاء العمال عن العمل في اسرائيل كما سنرى لاحقا .

اضافة الى هذه المكاسب لابد من الاشارة الى المكاسب النقدية التي يحظى بها المشغل الاسرائيلي على شكل فوارق في الأجور بسبب تدني أجور العمال العرب بالنسبة للعمال اليهود ، حيث تراوحت أجورهم بين ٣٥ ـ ٤٥٪ من أجور العمال اليهود الذين يقومون بنفس العمل . وقد بلغت هذه المكاسب في عام ١٩٨٦ مثلا حوالي ٤٦٥ مليون دولار . وبلغ اجمالي المبالغ التي وفرتها اسرائيل بسبب تشغيل هؤلاء العمال منذ ١٩٦٨ ما يزيد عن ٤,٤ مليار دولار .[١]

اضافة الى ذلك تحصل المؤسسات الاسرائيلية الحكومية والعامة من عمال المناطق المحتلة على عوائد أخرى متمثلة في اقتطاع نسبة معينة من أجور العمال تصل الى ١٨٪ من الأجور لتغطية خدمات التأمين الصحي والوطني والتأمين ضد البطالة والحوادث ومن التقاعد وغير ذلك من خدمات .[٢] وبالرغم من أن العمال الفلسطينيين يدفعون الضرائب وجميع أنواع المقتطعات الذي يدفعها العمال اليهود ، الا أن درجة استفادة عمال المناطق المحتلة من هذه التأمينات محدودة للغاية إن لم تكن معدومة ، حيث تبين دراسة متخصصة أجريت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال المناطق المحتلة في اسرائيل بأن ٢٦٪ منهم فقط يحصلون على أجازة مرضية و٣١٪ منهم يحصلون على تأمين صحي لهم دون عائلاتهم ومقتصر على خدمة المستشفيات فقط و٢٥٪ منهم يحصلون على تأمين ضد البطالة . كما وانحصرت نسبة من يحصلون على تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة في أقل من ١٪ .[٣]

وهذا يعني أن الحكومة الاسرائيلية ومؤسساتها العامة توفر انفاق مبالغ نقدية طائلة نتيجة عدم دفعها المقتطعات لأصحابها . وتختلف التقديرات حول هذه التوفيرات . وانطلاقا من مجموعة الأجور التي بلغت خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ حوالي ٢٨١٥ مليون دولار ، تكون المؤسسات الاسرائيلية قد اقتطعت في الفترة نفسها حوالي ٦١٨ مليون دولار ، يضاف اليها الفائدة البنكية على هذه المبالغ لو تم وضعها تدريجيا في البنوك .[٤]

ومن ناحية أخرى فقد انعكس هذا التشغيل في فوائد نقدية ومهنية على اقتصاد الأراضي المحتلة . فبالرغم من التدني النسبي لأجور هؤلاء العمال ، فقد بلغ مجموع أجور هؤلاء العمال في عام ١٩٨٦ ما يزيد عن ٣٣٦ مليون دولار ، وهو ما يعادل ثلث الناتج القومي الاجمالي لهذه المناطق .[٥] وبالتالي لابد من القول بأنه على الرغم من الظروف الصعبة نسبيا التي يعمل في ظلها هؤلاء العمال وبالرغم من الآثار السلبية على المنشآت العربية نتيجة لوجودهم في المنشآت الاسرائيلية المنافسة ، الا أن وجودهم في هذه الأماكن ساعد في تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي وساهم وبنسبة كبيرة في حل مشكلة البطالة في الأراضي المحتلة ، حيث ارتفعت نسبة عمال الضفة الغربية العاملين في اسرائيل الى مجمل القوة العاملة من ١٢٪ في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٤٥٪ في عام ١٩٨٧ ، وهي نسبة كبيرة مع استعمال مختلف المعايير .[٦]

اضافة الى ذلك يجب الاشارة الى المكاسب والخبرات الفنية التي حصل عليها هؤلاء العمال من العمل في الداخل حيث مكنت العديد منهم من الاتجاه الى العمل المستقل الحر في نفس المجال الذي كانوا يعملون فيه ، مثل مشاغل الخياطة ومعامل البسكويت والحلويات ومصانع الأكياس البلاستيكية والميكانيكا وغيرها من المجالات .

٢ ـ ٢ ـ التبادل التجاري بين الأراضي المحتلة واسرائيل :

انعكس نجاح السياسة الاسرائيلية في وضع اقتصاد الأراضي المحتلة في موقع التبعية في زيادة اعتماد

---

٨ ـ انظر ، عاطف علاونة ، عائدات اسرائيل المباشرة وغير المباشرة من الأراضي المحتلة ، ورقة قدمت الى مؤتمر « المجتمع الفلسطيني : اربعون عاما على النكبة وعشرون عاما على الاحتلال » ١ ـ ٢ حزيران ١٩٨٨ ، الناصرة ، تنظيم مركز إحياء التراث .

٢ ـ أنظر : مؤسسة الحق ، حقوق العمال الفلسطينيين العاملين لدى أرباب العمل الاسرائيليين ، رام الله ، ١٩٨٤ ، ص ٨

٣ ـ أنظر : عبد الفتاح أبو شكر ، الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ١٩٨٦ .

٤ ـ أنظر : عاطف علاونة ، مرجع سبق ذكره .

5- Statistical Abstract of Israel, 1987,No38

ثم عاطف علاونة ، مرجع سبق ذكره .

6- Statistical Abstract, a.a.o

جدول رق (١)

تطوير عدد عمال الضفة الغربية العاملين فى اسرائيل حسب القطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	غير ذلك	المجمــوع
١٩٧٠	٢٦٠٢	١٨٧٩	٨٤٠٨	١٧٩٤	١٤٧٠٠
١٩٧٥	٤٤٠٤	٧٥١٤	٢٢٢٢٠	٦٢٦٢	٤٠٤٠٠
١٩٨١	٤٠١٩	٨٥٢٦	٢٠٣٤١	٧٧١٤	٤٠٦٠٠
١٩٨٢	٤٠٤٢	٧٦٩٧	٢٢٢٦٣	٧٩٩٨	٤٣٠٠٠
١٩٨٣	٤٠٤٠	٨٧٥٤	٢٥٦٨٥	٩٦٢١	٤٨١٠٠
١٩٨٤	٤٩٠١	٨٩٦٨	٢٥٥٥١	١٠٦٧١	٥٠١٠٠
١٩٨٥	٥٠٨٣	٧٨٨٥	٢٤٨٤٣	٩٦٨٩	٤٧٥٠٠
١٩٨٦	٥٤٨٩	٩٢٣٤	٢٥٩٧٨	١٠٥٩٩	٥١٣٠٠
١٩٨٧	٦٢٠٠	١١١٠٠	٣٠٤٠٠	١٥٢٠٠	٦٢٩٠٠

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1988.No,39,pp.723

جدول رقم (٢)

تطور عدد عمال قطاع غزة العاملين فى اسرائيل حسب القطاعات الاقتصادية

النسنة	الزراعة	الصناعة	البنـــاء	غير ذلك	المجمــوع
١٩٧٠	٢٤٠١	٥٠٤١	٢٧٩٧	٢٠٠	٥٩٠٠
١٩٧٥	٤٧٩١	٤٦٨٨	١٣٨٠٥	٢٦١٦	٢٥٩٠٠
١٩٨٠	٦٣١٥	٧٢١١	١٥١٨٠	٥٧٩٤	٣٤٥٠٠
١٩٨٢	٦١٠١	٦٢٨١	١٨٤٨٣	٥٢٣٥	٣٦١٠٠
١٩٨٣	٦٦٣٠	٧٥٨٣	١٨٦١٩	٦٨٦٨	٣٩٧٠٠
١٩٨٤	٧٨٧٩	٧٣١٦	١٨١٣٠	٦٨٧٥	٤٠٢٠٠
١٩٨٥	٩٠٠٧	٧٩٢٣	١٧٦٣٩	٧١٣١	٤١٧٠٠
١٩٨٦	٩٤٦١	٧٤٢١	١٩٤٨٧	٧٠٣٠	٤٣٤٠٠
١٩٨٧	٩٦٠٠	٨٦٠٠	١٩٣٠٠	٨٥٠٠	٤٦٠٠٠

المصدر : Statistical Abstract of Israel , 1988 , No 39 , PP . 723

جدول رقم (٣)

تطور نسبة عمال الأراضى المحتلة العاملين فى اسرائيل الى مجموع
العاملين فى القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية

الســـنة	الزراعة	الصناعة	البنـــاء	غير ذلك
١٩٨٠	٤٠,١	٧,٣	٤٢,٦	٢,٨
١٩٨١	٣٦,٦	٦,٣	٤٥,٥	٢,٧
١٩٨٢	٣٧,٤	٦,١	٤٦,٣	٢,٤
١٩٨٣	٣٧,٩	٦,٣	٤٢,٨	٢,٦
١٩٨٤	٣٩,٨	٦,٠	٤٣,٧	٢,٧
١٩٨٥	٤٣,٨	٥,٩	٤٥,٧	٢,
١٩٨	٤٣,٤	٥,٦	٥٠,١	٢,

المصدر : حسبت من قبل المؤلف من : . Statistical Abstact of Israel,1987,No 38,P.P,723,308

الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي سواء في الحصول على الواردات الأساسية أو في تصريف الفائض من المنتجات المحلية ، وبخاصة في ظل اغلاق الأسواق العربية أمام المنتوجات العربية من الأراضي المحتلة .

وكان نتيجة لذلك ظهور زيادة واضحة في حجم ونسبة كل واردات وصادرات الضفة الغربية من اسرائيل واليها . فقد ارتفعت صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل من ١٢ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ١٥٦ مليون دولار في عام ١٩٨٦ أي ٥٢٪ من مجموع صادرات الضفة الغربية في السنة نفسها .[٧]

اضافة الى ذلك ازدادت درجة تعامل المنشآت في الضفة الغربية مع السكان الاسرائيليين واعتماد المصدرين في الضفة الغربية على التصدير الى اسرائيل . وبالنسبة لهيكل صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل ، فقد أدى منع دخول منتجات الضفة الزراعية إلى الأسواق الاسرائيلية ، الى انخفاض نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات وذلك من ٢٠٪ في عام ١٩٧٣ الى حوالي ١٤٪ في عام ١٩٨٦ .[٨] وانعكس ذلك في زيادة أهمية المنتوجات الصناعية المحلية بالنسبة للتصدير ، وبخاصة تلك السلع التي تستطيع منافسة المنتوجات الاسرائيلية مثل الجلود والأحذية والطحين والمشروبات الروحية والغازية وأدوات التجميل ولوازم النجارين .[٩]

أما واردات الضفة الغربية من اسرائيل فقد ارتفعت وبصورة كبيرة ، حيث ارتفعت الواردات من ٣٩ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ٤٥١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، لتكون بذلك ٨٨٪ من مجموع واردات الضفة الغربية .[١٠] ويعود هذا التطور في اعتماد الضفة الغربية على الواردات من اسرائيل الى العراقيل الكثيرة التي تضعها اسرائيل في طريق الاستيراد من الأردن أو من بقية دول العالم . ومما يظهر مدى اعتماد الضفة الغربية على وارداتها من اسرائيل ارتفاع نسبة الواردات الصناعية من المواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع الاستثمارية والتي تراوحت طوال فترة الاحتلال حوالي ٨٥٪ من مجموع واردات الضفة الغربية من اسرائيل .[١١]

وعند مقارنة حجم صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل بحجم وارداتها يتبين وجود عجز مستمر وعلى طوال الفترة ، حيث ارتفع من ٢٦ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى حوالي ٢٩٥ مليون دولار في عام ١٩٨٦ جدول رقم (٤) . وقد أدى ذلك الى تحويل الموارد المالية الداخلية والخارجية لاقتصاد الضفة الغربية الى الاقتصاد الاسرائيلي ، لتساهم وبصورة غير مباشرة في تمويل المشاريع الانتاجية الاسرائيلية . وقد بلغ مجموع عجز الميزان التجاري مع اسرائيل وعلى مدى سنوات الاحتلال ما يزيد عن ٢٧٦٥ مليون دولار .[١٢] ولم يختلف الوضع في قطاع غزة عن الوضع المذكور أعلاه بالنسبة للضفة الغربية . وارتفعت صادرات القطاع الى اسرائيل من ٢,٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ١٥٩ مليون دولار عام ١٩٨١ جدول رقم (٥) . وارتفعت نسبتها الى مجموع صادرات القطاع من ٦٦٪ في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٨٦٪ في عام ١٩٨٤ .[١٣] ونتيجة لسياسة التجارة الخارجية الاسرائيلية وبخاصة المتعلقة بالتبادل التجاري بينها وبين القطاع ، ونتيجة للعقبات والمشاكل التي وضعت أمام التيار السلعي ، انخفضت قيمة الصادرات بعد الأعوام ١٩٨١/١٩٨٢ حيث بلغت الصادرات عام ١٩٨٥ حوالي ٨٥ مليون دولار ، وشكلت ٨٠٪ من مجموع صادرات غزة . وارتفعت الصادرات عام ١٩٨٦ الى ١١٩ مليون دولار . وكما هو الوضع في الضفة الغربية ساعد في زيادة الصادرات بنسبة عالية تعامل المنشآت التصديرية والانتاجية في قطاع غزة مع السكان الاسرائيليين مباشرة . ويعود ذلك الى الأوضاع السياسية والاقتصادية الخاصة التي يعيشها قطاع غزة حيث لا يستطيع التصدير إلى مصر ولا يصدر إلى الضفة الشرقية إلا جزءا من المنتوجات الزراعية يكاد ينحصر في الحمضيات . كما وأن تصدير القطاع الى بقية دول العالم يخضع لعراقيل ومعوقات كثيرة مثل عدم توفر تصاريح التصدير ، وعدم توفر ميناء في القطاع ، مما يجعل القطاع يعتمد وبصورة رئيسية على التصدير الى اسرائيل . وقد أدى ذلك الى تغير في هيكل صادرات القطاع الى اسرائيل ، بحيث انخفضت الصادرات الزراعية من ٢٨٪ من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٣ الى حوالي ١٠٪ فقط في عام ١٩٨٦ .[١٤]

أما المنتوجات الصناعية المصدرة الى اسرائيل فهي

7- Ibid, P.711

8- Judea, Samaria and Gaza Strip Statistics

٩ ـ أنظر ، عاطف علاونة ، التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة ، جامعة النجاح الوطنية ١٩٨٦ .

10- SAI, No38,P.711

١١ ـ عاطف علاونة ، التجارة الخارجية مرجع سبق ذكره .

12- SAI,No38,P.711

13- SAI, No38,P.711

١٤ ـ أنظر ، عاطف علاونة ، التبادل التجاري غير المتكافىء بين اسرائيل والأراضي المحتلة ، مجلة الكاتب ، عدد ٨٦ ، حزيران ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤)

تطور تجارة الضفة الغربية الخارجية مع اسرائيل بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	حالة ميزان المدفوعات (عجز)
١٩٧٠	١٦,٣	٥٤,٧	٣٨,٤
١٩٧١	٢٠,٩	٦٠,٥	٣٩,٦
١٩٧٢	٢٥,٦	٨١,٢	٥٥,٦
١٩٧٣	٤١,٦	١١٨,٣	٧٦,٧
١٩٧٤	٦٢,٨	١٧٢,٠	١٠٩,٢
١٩٧٥	٦٩,٩	٢٠٤,٠	١٣٤,١
١٩٧٦	٧٧,١	٢٢٢,١	١٤٥,٠
١٩٧٧	٧٣,٦	٢٣٩,٦	١٦٦,٠
١٩٧٨	٧٧,٩	٢١٧,١	١٣٩,٢
١٩٧٩	٨٩,٠	٢٩٧,٦	٢٠٨,٦
١٩٨٠	١١١,٣	٣٥٠.	٢٣٩,٢
١٩٨١	١٢٩,٦	٢٨١,٨	٢٥٢,٢
١٩٨٢	١٠٩,١	٣٦٦,٤	٢٥٧,٣
١٩٨٣	١٣٤,٠	٤٠٦,٩	٢٧٢,٩
١٩٨٤	٩٩,٩	٣٦٣,١	٢٦٣,٢
١٩٨٥		٣٣٩,٥	٢٤٣,٤
١٩٨٦	٩٦.	٤٥١,٠	٢٩٥,١
	١٠٠,إ		

المصدر Statistical Abstract of Israel.1987.P.711 .

بالدرجة الأولى من المصنوعات كثيفة استخدام الأيدى العاملة الرخيصة فى القطاع مثل الملابس ، حيث تقوم مشاغل كثيرة فى القطاع بخياطة الملابس على اختلاف أنواعها على حساب الشركات الاسرائيلية . وتأتى فى الدرجة الثانية منتوجات الخيزران والبسكويت والبلاط والأنابيب البلاستيكية . ويؤدى تعاظم حجم الصادرات الصناعية الى اسرائيل الى وضع هذه المنتوجات تحت رحمة التغيرات فى السوق الاسرائيلى وتجارتها الخارجية .

أما واردات قطاع غزة من الاقتصاد الاسرائيلى فقد ارتفعت من ١٤ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ الى ٣٤٧ مليون دولار فى عام ١٩٨٦ . وقد أدى ذلك الى أن بقيت نسبة مساهمة الواردات من اسرائيل حوالى ٩٣٪ من مجموع واردات القطاع . وتكون أسرائيل بذلك قد نجحت وبشكل كبير فى وضع اقتصاد القطاع فى مرحلة التبعية التامة للاقتصاد الاسرائيلى وذلك على المستويين الاستيرادى والتصديرى .

وعند مقارنة حجم الصادرات والواردات تبين أن التبادل التجارى بين قطاع غزة واسرائيل أظهر عجزا متصاعدا وعلى طول سنوات الاحتلال حيث ارتفع العجز من ١٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ الى ٢٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٦ . ويكون اقتصاد القطاع بذلك قد خسر موارد مالية بما يعادل ١٩٣١ مليون دولار ، دخلت الاقتصاد الاسرائيلى لتستخدم فى تمويل المشاريع الانتاجية الاسرائيلية جدول رقم (٥) .

ويظهر مما قيل أن التبادل التجارى للأراضى المحتلة يعود على كل من الأراضى المحتلة واسرائيل بفوائد اقتصادية ، الا أن الفوائد الاقتصادية التى يجنيها الاقتصاد الاسرائيلى تفوق تلك التى يجنيها اقتصاد الأراضى المحتلة بكثير ، فهو تبادل تجارى غير متكافىء .

٢ - ٣ - الأراضى المحتلة مصدر للايرادات المباشرة :-

تنبهت اسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة الى فداحة العبء المالى الذى سوف يقع على كاهل ميزانيتها المتدهورة نتيجة لادارتها للأراضى المحتلة ، ناهيك عن تطبيق خططها الاستيطانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . فقامت باجراءات مالية عديدة هدفت برمتها الى تحصيل مايمكن تحصيله من الايرادات التى تكون كافية لتمويل النفقات المذكورة ، ففرضت ضرائب جديدة مثل ضريبة الانتاج ، ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة السفر ، وعدلت سلم ضريبة الدخل وفئات الدخل والنسب الضريبية بشكل يضمن ارتفاع الحصيلة الضريبية . كما قامت بفرض رسوم تصاريح على المغادرين والزائرين وعلى الشاحنات التى تعبر الجسور وعلى سيارات الأجرة التى تعمل على الجسور ، وفرض رسوم جمركية على السلع التى تعبر الجسور والحدود وغيرها من الاجراءات .[١٥] وقد أدت هذه الخطوات الى امتصاص مبالغ نقدية كبيرة من الاقتصاد الفلسطينى ، دون أن يتلقى أى عائد مقابل .

وبسبب عدم نشر سلطات الاحتلال لعائداتها من الأراضى المحتلة ومن ضمنها الحصيلة الضريبية والجمركية تلجأ الدراسات لتقدير حجم الايرادات . ومن أهم هذه الايرادات :[١٦]

١ - حصيلة ضريبة الدخل :

تجبى سلطات الاحتلال ضريبة الدخل من المكلفين فى الأراضى المحتلة حسب موقعهم فى سلم الضريبة وبناء على نظام الشرائح التصاعدى . كما وتجبى سلطات الاحتلال ضريبة دخل مباشرة من أجور عمال المناطق المحتلة العاملين فى اسرائيل . ومع مراعاة متوسط نسبة الضريبة على الدخل فى الأراضى المحتلة والتى تقدر بحوالى ١٣٪ ومع مراعاة حجم الدخل الخاضع للضريبة عام ١٩٨٦ تبلغ حصيلة ضريبة الدخل فى الضفة الغربية ٥١ مليون دينار ، ومن قطاع غزة ١٤ مليون دينار ، يضاف الى هذه الحصيلة ٩ ملايين دينار كضريبة دخل من القدس الشرقية . ليبلغ مجموع حصيلة ضريبة الدخل من دخل المواطنين فى الضفة الغربية وقطاع غزة

١٥ - مزيد عن دور الضرائب أنظر . عاطف علاونة ، سياسة أسرائيل الضريبية واثرها على اقتصاد الأراضى المحتلة ، كتاب فى مرحلة الطبع .

١٦ - تعتمد التقديرات فى هذا الفصل على : عاطف علاونة ، عائدات اسرائيل المباشرة ، مرجع سبق ذكره .

١٠٠٠

جدول رقم (٥)
تطور تجارة قطاع غزة الخارجية مع اسرائيل بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	حالة ميزان المدفوعات (عجز)
١٩٧٠	٤,٦	٢٨,٥	٢٣,٩
١٩٧١	٩,٥	٤١,٥	٣٢,٠
١٩٧٢	١٥,٢	٥٧,١	٤١,٩
١٩٧٣	٢٥,١	٧٦,١	٥١,٠
١٩٧٤	٣٥,٦	١١٥,٣	٧٩,٧
١٩٧٥	٥٣,٤	١٦٧,٢	١١٣,٨
١٩٧٦	٦٦,١	١٦٩,٨	١٠٣,٧
١٩٧٧	٨٠,٥	٢٢٣,٨	١٤٣,٣
١٩٧٨	٧٩,٩	١٨٦,٧	١٠٦,٨
١٩٧٩	٨٠,٠	١٩٥,٣	١١٥,٣
١٩٨٠	١١٣,١	٢٣١,٩	١١٨,٨
١٩٨١	١٥٩,١	٢٨٢,٦	١٢٣,٥
١٩٨٢	١٤٩,٤	٢٨٢,٠	١٣٣,٦
١٩٨٣	١٥١,١	٣٠٥,٧	١٥٤,٦
١٩٨٤	٨٥,٤	٢٥٦,٨	١٧١,٤
١٩٨٥	٨٥,٢	٢٥٨,٥	١٧٣,٣
١٩٨٦	١١٨,٧	٣٤٦,٨	٢٢٨,١

المصدر: Statistical ovsreact Of Israel.1987.P.711

والقدس الشرقية عام ١٩٨٦ حوالى ٧٤ مليون دينار .

اما بالنسبة لحساب ضريبة الدخل على العاملين في اسرائيل فيمكن الانطلاق من متوسط الدخل الفردى البالغ ٣٠٠ دولار شهريا والذى يقع ضمن الفئة الثانية في سلم الضريبة وبنسبة ٧,٧٪ ومع مراعاة عدد العمال واجمالى الدخل لهؤلاء العمال بلغت حصيلة ضريبة الدخل المقدرة من هؤلاء العمال عام ١٩٨٦ حوالى ٢٦ مليون دولار أى ما يعادل ٩ ملايين دينار وحسب سعر الصرف لعام ١٩٨٦ .

وبهذا يبلغ مجموع حصيلة ضريبة الدخل ٨٣ مليون دينار .

٢ ـ حصيلة ضريبة القيمة المضافة :

تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع الصفقات التجارية بنسبة ١٥٪ سواء كانت الصفقات داخلية أو واردات من الخارج . ومع مراعاة حجم واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من اسرائيل تبلغ حصيلة ضريبة القيمة المضافة عليها في عام ١٩٨٦ حوالى ١٣١ مليون دولار أى ما يعادل ٤٦ مليون دينار .

وبالنسبة لحصيلة الضريبة على المعاملات الداخلية فيمكن التوصل اليها من الاحصائيات الرسمية الخاصة بالناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق بعد خصم المعاملات المعفاة من الضريبة مثل ضريبة المنتجات الزراعية والتصدير والتى تعادل حوالى ٢٠٪ من حجم المعاملات الاقتصادية الداخلية . وبناء عليه بلغ حجم حصيلة هذه الضريبة عام ١٩٨٦ حوالى ١٤٩ مليون دولار أى ما يعادل ٥٢ مليون دينار .

وبهذا يبلغ حجم حصيلة ضريبة القيمة المضافة على الواردات في اسرائيل وعلى المعاملات الاقتصادية الداخلية عام ١٩٨٦ حوالى ٩٨ مليون دينار يضاف اليها حوالى ١٤ مليون دينار من القدس الشرقية ليبلغ اجمالى حصيلة ضريبة القيمة المضافة من جميع الأراضى المحتلة ١١٢ مليون دينار .

٣ ـ العائدات المباشرة الأخرى :

اضافة الى ما ذكر أعلاه تجبى اسرائيل من الأراضى المحتلة ايرادات أخرى عديدة من رسوم جمركية وطوابع وتجديد رخص سيارات ورخص قيادة ورسوم تصاريح مغادرة الجسور ، يذكر منها على سبيل المثال الأنواع والتقديرات التالية لسنة ١٩٨٦ : (١٧)

أ ـ رسوم تصاريح الجسور بحوالى ٣٦ مليون دولار أى ما يعادل ١٢,٦ مليون دينار .

ب ـ رسوم جمركية على الجسور بمقدار ٢٠ مليون دولار أى ما يعادل ٧ ملايين دينار .

ج ـ رسوم تجديد رخص السيارات بمقدار ٢٨ مليون دولار أى ما يعادل ١٠ ملايين دينار .

د ـ رسوم فحص السواقة النظرية بحوالى ١,٥ مليون دولار أى ما يعادل ٥٠٠ الف دينار .

هـ ـ رسوم الحصول على بطاقات الهويات وتجديدها بحوالى ٤ ملايين دولار أى ما يعادل ١,٤ مليون دينار .

وبهذا يصبح مجموع ما تحصله اسرائيل من الأراضى المحتلة سنويا والمستطاع تقديره في عام ١٩٨٦ :

٨٣ + ١١٢ + ١٢,٦ + ٧ + ١٠ + ٠,٥ + ١,٤ = ٢٢٦,٥ مليون دينار أردنى أو ما يزيد عن ٦٤٧ مليون دولار .

من ناحية أخرى يجب التأكيد على أن هذه المبالغ يتم امتصاصها من الاقتصاد الفلسطينى دون تقديم خدمات تذكر الى هذا الاقتصاد . حيث بلغ حجم اجمالى ميزانية الحكم العسكرى للعام ١٩٨٦ مثلا للضفة الغربية وقطاع غزة حوالى ١٤٣ مليون دولار .(١٨) أى ما يعادل ٢٢٪ من مجموع ما يتم جبايته . ناهيك عن أن الميزانية تحتوى على النفقات الأمنية والاستيطانية التى تعود بالنفع على المستوطنين وليس على السكان المحليين .

١٧ ـ انظر: Jaber, H,Financial Administration of the Israeli occupied West Bank, A paper to be presented at the International Conference on the Administration of the occupied Territories. organized by Al-Haq,Law in the Service of Man, East Jerusalem, 22-25 January 1988

18- Israel, Budget for 1986 /1987,Jerusalem 1986.

٣ ـ الاجراءات الاقتصادية المنبثقة عن الانتفاضة :

كما ذكرنا أعلاه فإن انتفاضة الشعب العربى الفلسطينى فى الأراضى المحتلة هى حدث سياسى وليس حدثا اقتصاديا . الا أن تشابك الأحداث السياسية بالأحداث الاقتصادية أدت الى أن تتمخض عن الانتفاضة احداث ومطالب اقتصادية عديدة تركت بدورها آثارا سلبية وآثارا ايجابية على كل من الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الاسرائيلى . وسوف يتم التفريق بين نوعين من الاجراءات الا وهى :

أولا : مطالب الانتفاضة :

ويضم هذا النوع الاجراءات الاقتصادية التى شهدها الاقتصاد الفلسطينى كنتيجة لمطالب الانتفاضة التى وردت فى منشوراتها وبياناتها الرسمية . وتضم هذه الاجراءات :ـ

١ ـ المطالبة بالتركيز على استهلاك السلع المحلية وتفضيلها على السلع الاسرائيلية والأجنبية .

٢ ـ مطالبة العمال الفلسطينيين بالتوقف عن العمل فى اسرائيل .

٣ ـ تحديد أيام اضرابات شاملة وتحديد فترة فتح المحلات التجارية فى الأيام العادية .

٤ ـ مطالبة المكلفين بالتوقف عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال .

٥ ـ مطالبة الموظفين الفلسطينيين العاملين فى الدوائر الرسمية مثل الشرطة ، السير ، الضرائب ، الجمارك بالاستقالة .

٦ ـ مطالبة مالكى العقارات بتخفيض الايجارات التى تزيد أجرتها السنوية عن ٢٠٠ دينار بمقدار ٢٥ ٪

ثانيا : اجراءات السلطات العسكرية :

من أجل ارغام المواطنين العرب على عدم اتباع المطالب المذكورة أعلاه ، فرضت السلطات العسكرية اجراءات أمنية واقتصادية عديدة ، انعكست بآثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الأراضى المحتلة . ومن ضمن هذه الاجراءات :

١ ـ فرض نظام منع التجول على مناطق عديدة ولأيام مختلفة

٢ ـ فرض حصار اقتصادى على العديد من المناطق وبخاصة على القرى

٣ ـ منع العديد من سكان المناطق من السفر الى الخارج

٤ ـ ضرورة ابراز شهادة براءة الذمة من ضريبة الدخل والجمارك والبلديات عند الرغبة فى اتمام احدى المعاملات الرسمية مثل الحصول على تصريح خروج تجديد رخصة المهنة أو غير ذلك من المعاملات .

٥ ـ اتباع ممارسات ضريبية جديدة ، مثل وضع الحواجز على الطرق الرئيسية ومطالبة سائق السيارة بابراز براءة الذمة .

٦ ـ عدم السماح للموظفين العاملين فى الدوائر الرسمية بالاستقالة أو التقاعد وشطب تقاعدهم ومكافأة نهاية الخدمة عند الاصرار على الاستقالة .

٧ ـ التجاوب مع قسم من العمال الفلسطينيين الذين لم يتوقفوا عن العمل فى الداخل عن طريق توفير امكانية المبيت فى اسرائيل. ورفض التجاوب مع العمال الذين يتوقفون عن العمل فى أيام الاضرابات .

٨ ـ اغلاق رياض الأطفال المدارس الخصوصية والحكومية والمعاهد العليا والجامعات فى الأراضى المحتلة .

٩ ـ تقليص الموظفين العاملين فى الدوائر الرسمية وبخاصة دائرة الصحة ودائرة التربية والتعليم بحوالى ١٥ ٪

٤ ـ الاثار الاقتصادية للاجراءات الناجمة عن الانتفاضة :

نتيجة لتشابك العلاقات الاقتصادية بين اقتصاد الأراضى المحتلة التابع من جهة وبين الاقتصاد الاسرائيلى القائد من جهة أخرى ، أثرت جميع الاجراءات المذكورة أعلاه ، سواء تلك التى نجمت عن مطالب الانتفاضة او تلك التى اتخذت من قبل السلطات العسكرية على الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الاسرائيلى ، مع التأكيد على اختلاف درجة التأثير من إجراء الى اخر.

ومن أجل الوقوف على الاثار الفعلية لهذه الاجراءات ، لابد من التطرق الى المعطيات التالية :ـ

١ ـ تحديد قنوات التأثير وبالتفصيل .

٢ ـ مدى ونسبة التجاوب مع الانتفاضة .

٣ ـ القطاعات الاقتصادية والسكانية المتأثرة باجراءات السلطات العسكرية .

وفى الواقع تتوفر احصائيات دقيقة حول النقطة الأولى والتى تم التطرق اليها فى الجزء الثانى من هذا البحث ، الا أن الوقوف على الأرقام والنسب المتعلقة بالنقاط الأخرى فى الوقت الحاضر أمر غير ممكن ، مما يدفع الباحثين والمتحدثين للاعتماد على أرقام ونسب تقديرية ، تتأثر فى معظم الأحوال بموقع الباحث أو المتحدث فى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى . وسوف تحاول هذه الورقة الاعتماد على أرقام واقعية وموزونة ، مع الاشارة والتأكيد على أن الوقوف على هذه التغيرات وبالتفصيل يتطلب مسحا ميدانيا لجميع القطاعات السكانية والاقتصادية المعنية ، وهو مايصعب القيام به فى الوقت الحاضر لأسباب عديدة .

٤ ـ ١ ـ الاثار الاقتصادية لتوقف جزء من العمال العرب عن العمل فى اسرائيل :

كما ذكر أعلاه عمل عام ١٩٨٧ حوالى ١٠٨ آلاف عامل من الأراضى المحتلة فى اسرائيل ، تقاضوا بموجب ذلك أجورا اجمالية شهرية بحوالى ١٠٨٠٠٠ × ٣٠٠ = ٣٢,٤٠٠,٠٠٠ دولار ، بحيث شكل الأجر السنوى حوالى ثلث الناتج القومى للأراضى المحتلة فى السنة نفسها . ونتيجة لمطالب الانتفاضة من جهة ولفرض نظام

منع التجول والحصار العسكرى على مناطق عديدة من جهة أخرى توقف عدد كبير من هؤلاء العمال عن الذهاب للعمل داخل اسرائيل . وقد اختلفت التقديرات حول حجم العمال المنقطعين عن العمل . ففى الوقت الذى قدر فيه موشيه كتساب وزير العمل الاسرائيلى نسبة المتقطعين عن العمل فى أشهر الثلاثة الأولى للانتفاضة بحوالى ٤٢ ٪(١٩) تشير دراسات استطلاعية وتقديرات مكاتب العمل فى صيف ١٩٨٨ ان نسبة المنقطعين عن العمل بشكل كلى أو جزئى تصل الى ٣٠ ٪ . (٢٠) وعلى المدى الطويل تبدو هذه الأرقام أكثر واقعية وذلك لكون انقطاع العمال كان يتم فى الأشهر الأولى للانتفاضة بصورة أكبر مما هو عليه الان ، وذلك لكثرة أيام الاضرابات ومنع التجول فى تلك الفترة . وقد نجم عن هذا الانقطاع اثار اقتصادية ايجابية وسلبية على كل من الاقتصاد من الفلسطينى والاسرائيلى .

أولا : اثار انقطاع العمال على الاقتصاد الاسرائيلى :

أدى انقطاع جزء من العمال عن العمل فى اسرائيل الى وقف المسيرة الانتاجية فى العديد من مؤسسات الاقتصاد الاسرائيلى ، حيث تأثرت القطاعات الاقتصادية بدرجات مختلفة حسب تمثيل العمال الفلسطينيين فى هذه القطاعات . وكما يبين جدول رقم (٣) شكل العمال الفلسطينيين حوالى ٥٠ ٪ من عمال قطاع البناء الاسرائيلى ولهذا فقد تأثر قطاع البناء نتيجة تغيب العمال العرب بدرجة كبيرة .

وظهرت هذه الاثار من خلال مؤشرين هما تأخير تسليم المشاريع وانخفاض عدد الشقق المباعة . وقد بين بنيامين كندر من مركز المقاولين الاسرائيليين ان متوسط التأخير فى تسليم مشاريع البناء بلغ خلال الأشهر الخمسة الأولى بين ٦ ـ ٧ أسابيع ، الأمر الذى يسبب خسارة لقطاع البناء تتراوح بين ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون دولار . (٢١) ومع مراعاة الهدوء النسبى الذى حصل فى الأشهر الخمس الأخيرة من الانتفاضة ، حيث أن أيام الانقطاع عن العمل هى أقل بكثير مما كانت عليه أولا ، ومع افتراض تأخير تسليم المشاريع بناءا على ذلك وبنفس النسبة السابقة ، يمكن تقدير الخسارة التى تحملها قطاع البناء فى الشهور الأخيرة بحوالى ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مليون دولار ، لتبلغ مجموعة الخسارة التى لحقت بقطاع البناء خلال العشرة شهور الأخيرة بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون دولار .

أما بالنسبة لعدد الشقق التى تم بيعها فى الشهور الخمسة الأولى للانتفاضة فقد انخفض وحسب تقديرات بنيامين كندر بحوالى ٢٠ ـ ٣٠ ٪ عما كان عليه فى الأشهر التى سبقت الانتفاضة . (٢٢) وبالرغم من أنه يمكن أن يكون وراء هذا الانخفاض أسباب أخرى غير الانتفاضة ، الا أن الأحداث الأخيرة أثرت على هذا المؤشر أيضا من خلال تأخيرها فى انجاز الشقق من جهة والى ماسببته من تدنى فى الطلب على الشقق لعدم شعور المواطنين الاسرائيليين بالاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادى من جهة أخرى . هذا واستمر انخفاض مبيعات الشقق فى اسرائيل حتى شهر أيلول من هذا العام ، حيث انخفضت مبيعات أكبر ثمانى شركات بناء فى شهر أيلول بنسبة ٢٣ ٪ مقابل مبيعات الشهر الماضى . (٢٣) وفى الدرجة الثانية تكبد القطاع الزراعى نتيجة لتغيب العمال الفلسطينيين خسائر فادحة ، وبخاصة فى الأشهر الأولى للانتفاضة ، وهى أشهر قطف الحمضيات والأفوكادو ، حيث أدى تغيب العمال الى انخفاض تصدير الأفوكادو بحوالى ٦٥ مليون دولار . كما وأدى تغيب العمال الى انخفاض محصول الحمضيات بحوالى ٢٥ ٪ عما كان عليه عام ١٩٨٧ . (٢٤) ومع مراعاة قيمة محصول الحمضيات فى السنة السابقة والبالغ ٣٧٧ مليون دولار ، تكون الخسارة المتحققة فى القطاع الزراعى والناجمة عن انقطاع العمال الفنسطينيين عن قطف وتصدير الحمضيات تساوى حوالى ٨٥ مليون دولار .

ومن أجل التغلب على هذه المشكلة حاولت اسرائيل احضار عمال من لبنان والبرتغال . الا أن هذه السياسة بقيت بدون جدوى لانخفاض عدد هؤلاء العمال أولا ولارتفاع تكاليف احضارهم من جهة أخرى . وفى الشهور الأخيرة نجح القطاع الزراعى إلى حد كبير فى التكيف مع الأوضاع الجديدة ، وبخاصة عن طريق استخدام طلاب الجامعات والمعاهد العليا وطلاب المدارس فى هذه الأعمال . كما وانتشرت ظاهرة تشغيل الأطفال والأحداث وبخاصة من قطاع غزة وفى المناطق الحدودية مقابل أجر زهيد لا يتعدى ١٥ شيكل فى اليوم ، يحصل الطفل على ٨ شيكلات ويحصل الوسيط على ٧ شيكل يوميا عن كل طفل . (٢٥)

من ناحية أخرى أدى تغيب العمال الفلسطينيين عن العمل فى اسرائيل الى انخفاض واضح فى عائدات اسرائيل التى كانت تقتطع من أجور هؤلاء العمال على شكل ضرائب واقتطاعات أخرى . ومع افتراض تساوى جميع أجور العمال ، ومع مراعاة العائدات السنوية التى

---

١٩ ـ جيروزالم بوست ٤/ ٣/ ١٩٨٨ .
٢٠ ـ مكاتب الاحصاء فى الضفة الغربية .
٢١ ـ جريدة القدس ، ٨/ ٨/ ١٩٨٨ .
٢٢ ـ المرجع السابق .
٢٣ ـ صحيفة حدشوت ٣/ ١٠/ ١٩٨٨ .
٢٤ ـ جريدة القدس ، ٨/ ٨/ ١٩٨٨ .
٢٥ ـ جريدة القدس ، ٨/ ٨/ ١٩٨٨ .

تحصل عليها المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والتى تمت مراعاتها أعلاه والتى بلغت عام ١٩٨٦ حوالى ٦٤٧ مليون دولار ، تكون عائدات الحكومة الاسرائيلية والمؤسسات العامة قد تقلصت بما يعادل ٣٠ ٪ من هذه العائدات ، أى مايعادل ١٩٤ مليون دولار سنويا .[٢٦]

الا أن تغيب جزء من عمال الأراضى المحتلة عن العمل فى اسرائيل وماسببه هذا التغيب من مشاكل وصعوبات للاقتصاد والمجتمع الاسرائيلى ، لفت انتباه الحكومة الاسرائيلية والمسؤولين الاسرائيليين الى وضع تم تجاهله لسنوات عديدة فى الماضى ، بحيث بدأ بأعداد عمال اسرائيليين للقيام بالأعمال الشاقة وذات المستوى المهنى المتدنى التى كان يقوم بها العمال العرب قبل الانتفاضة ، وبخاصة العاطلين عن العمل منهم وذلك عن طريق تقديم اغراءات مالية اضافية على شكل مكافأة خاصة .[٢٧] كما وبدأت الحكومة الاسرائيلية بالتفكير والاعداد الجدى من أجل احضار عمال من لبنان أو من جنوب أوروبا ليقوموا بالأعمال التى كان يقوم بها عمال الأراضى المحتلة .

ثانيا : اثار انقطاع العمال على الاقتصاد الفلسطينى :

كما رأينا أعلاه فان قنوات التأثير ذات اتجاهين . وبالنسبة لاثار توقف العمال العرب عن العمل فى اسرائيل على الاقتصاد الفلسطينى فيمكن ايجازها بما يلى :—

١ — انخفاض الناتج القومى الاجمالى بمقدار ٣٠ ٪ من اجمالى أجور العاملين التى كانت تشكل حوالى ثلث الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٧ . وبالتالى ينخفض الناتج القومى بمقدار ١٠ ٪ . ومن ناحية أخرى ينعكس انخفاض التحويلات من الخارج بهذا المقدار فى ارتفاع عجز الميزان التجارى للأراضى المحتلة مع اسرائيل والذى بلغ عام ١٩٨٦ حوالى ٥٢٣ مليون دولار جداول رقم (٤ و ٥) .

٢ — تكوين جيش من العمال العاطلين عن العمل وبخاصة من عمال المياومة الشباب الذى لم يمض على عمله فى اسرائيل فترة طويلة . ومن ناحية أخرى يصعب استيعاب هؤلاء العمال فى اقتصاد الأراضى المحتلة وذلك لظروفه الاقتصادية الصعبة أولا ولكونهم لايتمتعون بتدريب مهنى ثانيا وذلك لتركيز أعمالهم فى قطاع البناء والزراعة . أما العمال نصف المهرة والذين مضى على وجودهم فى العمل فى اسرائيل سنوات طويلة ، فقد أظهرت بعض الاستطلاعات عدم توقفهم عن العمل خوفا على حقوقهم المتعلقة بالتقاعد ومكافأة نهاية الخدمة .

وبصورة عامة يمكن القول بأنه ليس بامكان القطاع الصناعى استيعاب مزيد من العمال لأسباب تعود على العاملين أنفسهم من جهة وبسبب الصعوبات التى توضع أمام تطور هذا الاقتصاد وبخاصة فى الظروف الحالية من جهة أخرى .[٢٨] كما وأن امكانية استيعاب قطاع البناء لجزء من هؤلاء العمال متدنية أيضا بسبب العراقيل التى تضعها السلطات أمام تطوير هذا القطاع وعدم منح رخص للبناء بأعداد كافية وبخاصة فى المناطق التى تتبع لدائرة التنظيم .[٢٩]

وبالنسبة للقطاع الزراعى فانه يستطيع استيعاب أعداد لابأس بها من هؤلاء العمال وبخاصة من القرويين الذين كانوا قد تركوا أراضيهم ومزارعهم للعمل فى اسرائيل . الا انه من المتوقع أن ينحصر هذا الاستيعاب فى الزراعة البعلية ذات المردود المادى المتدنى نسبيا ، وذلك لما تلاقيه الزراعة المروية من معوقات مثل عدم توفر كميات المياه الضرورية للزراعة بسبب استيلاء السلطات على حوالى ٨٠ ٪ من مياه الأراضى المحتلة ،[٣٠] وعدم توفر قنوات التسويق وغيرها من المعوقات الأمر الذى انعكس فى انخفاض المساحة المزروعة من ٢,٤ مليون دونم قبل الاحتلال الى ١,٦ مليون دونم فى عام ١٩٨٢ .[٣١] إلا أن مزيدا من الدعم ووضع القطاع الزراعى فى أولويات الدعم المالى الخارجى سوف يؤدى الى الاقبال على العمل فى القطاع الزراعى البعلى والاستصلاح الزراعى أيضا ، ويساعد فى استيعاب المزيد من العمال العاطلين عن العمل وبالتالى الى انخفاض فى معدلات البطالة وتقليص فى حجم الانخفاض الذى حصل فى حجم الناتج القومى الاجمالى .

٣ — انخفاض مستوى المعيشة عند الفئة المتضررة خاصة وفى بقية المجتمع عامة ، وبخاصة ان جميع محاولات الاستيعاب والتعويض سوف لاتستطيع تعويض الدخل الضائع الذى نجم عن توقف هذه الفئة عن العمل .

وسوف يتعلق الأثر النهائى بنجاح أو عدم نجاح هذه الفئة فى تعويض جزء من الدخل الضائع عن طريق وجود عمل لهم فى الداخل .

٤ — ٢ — اثار انخفاض الواردات من اسرائيل :

تمشيا مع الوضع السياسى الجديد بدأ اقتصاد الأراضى المحتلة فى مقاطعة العديد من السلع الاسرائيلية والتى يتوفر بديلا عنها من انتاج محلى مثل الألبان والسجائر والأدوية والمنتجات الزراعية والمشروبات

---

٢٦ — تم الانطلاق من الأرقام المذكورة أعلاه فى الجزء الثانى من هذا البحث .

٢٧ — جيروزالم بوست ، ٢٥/ ٤/ ١٩٨٨ ، ثم نافذ عليان ، تأثير الانتفاضة فى الاقتصاد الاسرائيلى ، (قراءة أولية) فى مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ١٨٣ ، جزيران ١٩٨٨ ، ص ١٢ — ٣٠ .

٢٨ — عادل سماره ، اقتصاد الضفة الغربية والقطاع من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية . آذار ، ١٩٨٨ .

٢٩ — نفس المرجع السابق .

٣٠ — ملتقى الفكر العربى ، المياه فى فلسطين ، فى شؤون تنموية ، عدد ٢٢ . آذار ١٩٨٨ .

٣١ — نفس المرجع السابق .

الغازية . ويلاحظ فى الوقت الحاضر وجود نقص كبير فى هذه المنتجات فى الأسواق المحلية . الا أن الانخفاض لم ينحصر فى السلع التى يتوفر عنها بديل فى الداخل فقط ، بل ان ذلك امتد الى العديد من السلع الزراعية والصناعية . ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما التجاوب مع مطالب الانتفاضة ، وانهيار الشبكة التسويقية التى تم تأسيسها خلال السنوات الاحدى والعشرين الماضية نتيجة لانخفاض الطلب على هذه السلع خلال أيام الإضرابات وفرض نظام منع التجول على العديد من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ولفترات طويلة . وسوف نتطرق هنا الى آثار هذه التطورات على كل من الاقتصادين الاسرائيلى والفلسطينى .

٤ ـ ٢ ـ ١ على الاقتصاد الاسرائيلى :

نتيجة لعدم وجود احصائيات وأرقام دقيقة فانه لمن الصعب الوقوف على حجم الانخفاض الذى حصل فى واردات الأراضى المحتلة من اسرائيل ، بحيث يعتمد الباحثون على التقديرات والدراسات الاستطلاعية التى تقوم بها بعض الجهات المعنية وبخاصة الجهات الاسرائيلية ، وذلك لعدم وجود أية دراسة من هذا القبيل من الجانب العربى الفلسطينى . وتشير تصريحات العديد من المسؤولين الاسرائيليين الى انخفاض حجم الواردات فى الأشهر الأولى للانتفاضة بمقدار ٥٠ ٪ الا أن بناء شبكة تسويقية [٣٢] بيتية جديدة أدت الى زيادة واردات الأراضى المحتلة من اسرائيل عما كان عليه الوضع فى الأشهر الأولى للانتفاضة .

وبسبب ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية ضمن الصادرات الاجمالية الاسرائيلية الى الأراضى المحتلة (حوالى ٨٧ ٪ على طوال السنوات) ، فان انخفاض استيراد الأراضى المحتلة انعكس فى تدنى المبيعات الصناعية الاسرائيلية الى الأراضى المحتلة وبالتالى تدنى فى الانتاج الصناعى الاسرائيلى . وفى الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة عملت دراسات وتقديرات عديدة حول انخفاض مبيعات الصناعة الاسرائيلية الى الأراضى المحتلة .

ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسات بما يلى :

١ ـ قامت شركة موديليم كلكاليم الصناعية التابعة لمجمع كلال الصناعى بدراسة قدرت فيها الخسائر السنوية للقطاع الصناعى مع استمرار حدة الأحداث بحوالى ٢٠٠ مليون دولار[٣٣]

٢ ـ قام اتحاد الغرف التجارية فى شهر شباط عام ١٩٨٨ باجراء مسح على ٢٠ مصنع تمثل مختلف الصناعات ، تبين منه أن المبيعات الصناعية انخفضت بمقدار ١٠ ٪ ـ ٢٠ ٪ ، ومع استمرار حدة الأحداث يكون القطاع الصناعى قد خسر من مبيعاته الى الأراضى المحتلة مايعادل ٢٠٠ مليون دولار أيضا (انطلاقا من صادرات عام ١٩٨٧) . [٣٤] من ناحية أخرى بينت الدراسة ان انخفاض المبيعات لم يكن عند جميع المؤسسات الصناعية بنفس الحدة وانما كان أعلاه فى صناعة النسيج اذ تراوحت نسبة انخفاض المبيعات بين ٣٠ ـ ٥٠ ٪ . كما شهدت صناعة البناء انخفاضا فى حجم المبيعات بنسبة ٢٥ ٪

٣ ـ اختلفت نتائج الانتفاضة ، وما صاحبها من تدن فى استيراد الأراضى المحتلة من اسرائيل على الصناعات الاسرائيلية حسب موقعها فى التبادل التجارى بين اسرائيل والأراضى المحتلة . [٣٥] ففى حين كان التأثير هامشيا على المؤسسة الصناعية العادية وذات المستوى التكنولوجى المتقدم ، كان التأثير كبيرا على المؤسسات الصناعية التى تتعامل بالدرجة الأولى مع الأراضى المحتلة كما هو الوضع بالنسبة لصناعة النسيج والبناء والمواد الغذائية .

الا أنه يجدر القول بأن هذه التقديرات والدراسات انطلقت من الوضع الذى كان قائما فى أواخر شباط وأوائل شهر اذار من عام ١٩٨٨ ، حيث كانت الإضرابات وتعطيل الأسواق وفرض نظام منع التجول على أشدها . وقد تعدل الوضع نسبيا بعد تنظيم أيام الإضرابات وساعات فتح واغلاق المحلات التجارية يوميا وبناء شبكة تسويق جديدة تركز على التعامل البيتى ، بحيث يمكن القول أن انخفاض الصادرات الاسرائيلية الى الأراضى المحتلة هو أقل بكثير عن التقديرات المذكورة أعلاه . حيث يلاحظ انعدام مقاطعة الملبوسات والأدوات الكهربائية والمنزلية والمواد الأولية ومواد الخام والمواد نصف المصنعة . وتكاد المقاطعة تنحصر فى بعض السلع مثل منتجات الألبان وبعض أنواع المشروبات الغازية والدخان والبسكويت . اضافة الى حصول تأخيرات مستمرة فى أوقات توريد هذه الورادات . وبالرغم من ذلك فان تقدير انخفاض واردات الأراضى المحتلة من اسرائيل بنسبة ٢٥ ٪ تبدو واقعية وذلك للأسباب التالية :ـ

١ ـ بالرغم من ارتفاع الشعور بالمسؤولية عند التجار والمستهلكين فى الأراضى المحتلة وبالتالى عدم التردد فى تفضيل السلع المحلية ، الا أن اعتماد اقتصاد الأراضى المحتلة على وارداته من اسرائيل بنسبة ٩٠ ٪ من مجموع الواردات وذلك من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ومواد الخام وغيرها ، يجعل من المقاطعة

---

٣٢ ـ نفس المرجع السابق .

٣٣ ـ مقالة ، ابراهام طل ، هارتس ٨٧/ ٣/ ١٩٨٨ .

34- Rosenberg D,Overheated Economy Cools Dwon, Slump. Fears Abate, Jerusalem post International, 2/ 4/ 1988

٣٥ ـ بلوتسكر ، ارتباط تام باسرائيل (مترجم) من الملف (نيقوسيا) العدد ١٠/ ٤٦ كانون الثانى ١٩٨٨ . ص ٩٨ ، نقلا عن يديعوت أحرنوت ٨٨/ ١٢/ ١٩٨٩ . ثم يديعوت احرنوت ٣/ ١٢/ ١٩٨٨ .

الاقتصادية عملية صعبة للغاية تؤدى الى انخفاض كبير فى مستوى الدخل ومستوى المعيشة فى الأراضى المحتلة بشكل يصعب تقبله فى المرحلة الحالية.[٣٦]

٢ - تعطيل الشبكة التسويقية التقليدية لعدم قيام المورد اليهودى بتسويق منتجاته مباشرة وبخاصة فى المدن والقرى والمخيمات فى الداخل . وبالرغم من بروز شبكة تسويقية جديدة ، الا أنها مازالت فى مرحلة التطوير وسوف لاتستطيع احلال الشبكة القديمة بسهولة ، بحيث نستطيع القول أن انخفاض واردات المناطق الحدودية من اسرائيل يتم بصورة أقل مما هو الوضع عليه فى المناطق الداخلية .

٣ - رفض العديد من التجار اليهود التعامل بالشيكات بسبب الأعداد الضخمة والمبالغ المرتفعة للشيكات المرتجعة المسحوبة على تجار المناطق المحتلة وتدنى السيولة فى أيدى تجار المناطق المحتلة .

٤ - زيادة الطلب على المنتجات المحلية بشكل واضح بالرغم من تدنى نوعيتها او ارتفاع اسعار بعضها مقارنة بأسعار السلع الأخرى .

ومن هنا نرى بأن واردات الأراضى المحتلة من اسرائيل سوف تستمر فى الانخفاض ولكن ليس بنفس النسب التى شهدناها فى الأشهر الأولى للانتفاضة . وبذلك يبلغ حجم الانخفاض الذى لحق بواردات الأراضى المحتلة من اسرائيل ، وانطلاقا من واردات عام ١٩٨٧ البالغة ١٠١٧ مليون دولار ، حوالى ٢٥٠ مليون دولار ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع عجز الميزان التجارى الاسرائيلى خلال عام ١٩٨٨ ، مع مراعاة الانخفاض الذى حصل فى الصادرات نتيجة لانخفاض الانتاج المحلى الاسرائيلى ، بحوالى ١٥ ٪ .[٣٧]

٤ - ٢ - ٢ على اقتصاد الأراضى المحتلة :

بسبب تبعية اقتصاد الأراضى المحتلة للاقتصاد الاسرائيلى وبدرجة كبيرة فان تقليص وارداته من اسرائيل سوف يؤثر على تطور هذا الاقتصاد وبصورة مباشرة ، حيث يمكن التأكيد على الاثار التالية :

١ - يؤدى انخفاض الواردات من اسرائيل الى تحسن حالة الميزان التجارى للأراضى المحتلة مع اسرائيل ، وبذلك ينخفض عجز الميزان التجارى للأراضى المحتلة مع اسرائيل بحجم تقليص الواردات . أما الأثر النهائى على حالة الميزان التجارى فيعود الى حجم الانخفاض الذى حصل فى التحويلات النقدية من العمال العاملين فى اسرائيل الى الداخل . وكما رأينا فتشير الأرقام الى أن التحويلات سوف تنخفض بمقدار ٣٠ ٪ من اجمالى الأجور أى حوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا (حسب احصائيات عام ١٩٨٦) ، فيما انخفاض الواردات سوف يتراوح حوالى ٢٥٠ مليون دولار ، الأمر الذى يعنى تحسن صاف فى الميزان التجارى بمقدار ١٥٠ مليون دولار سنويا .

إلا أنه لايجوز اغفال التغيرات التى حدثت وتحدث فى جانب صادرات الأراضى المحتلة الى اسرائيل ، اذ أنها بالتأكيد لم تبق ثابتة وانما انخفضت للأسباب التالية :

أ - انخفاض الطلب الاسرائيلى على منتجات الأراضى المحتلة كرد فعل على التطورات فى داخل الأراضى المحتلة .

ب - أدت الاضرابات وأيام منع التجول وفرض الحصار العسكرى والاقتصادى على العديد من المناطق فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى عدم تمكن العديد من المصانع من العمل مما انعكس فى انخفاض كميات الانتاج بالنسبة للمنتوجات الصناعية من جهة ثم الى عرقلة ومنع قطف وتصدير المنتجات الزراعية من جهة أخرى ، كما حدث فى بلدة حلحول فى منطقة الخليل وتل فى منطقة نابلس فى صيف عام ١٩٨٨ .

جـ - أدى عدم توفر السيولة الكافية فى صناديق العديد من المنشآت الصناعية الى وقف العمل فى هذه المنشآت الصناعية والزراعية بصورة أو بأخرى ، الأمر الذى انعكس فى تدنى حجم انتاج هذه المنشآت .

مما سبق يتبين أن حجم الانتاج والتصدير الى اسرائيل انخفض بالتأكيد سواء من المنتجات الصناعية أو من المنتجات الزراعية . الا أن الوقوف على حجم هذا الانخفاض يتطلب القيام بمسح لعينة ممثلة من المنشآت الصناعية فى داخل الأراضى المحتلة ، وهو مالم تستطيع هذه الورقة القيام به ، والاعتماد على تقديرات ذاتية وعشوائية تعتمد على الملاحظات والمشاهدات اليومية ، وعند الانطلاق من نسبة انخفاض الواردات المذكورة أعلاه والبالغة ٢٥ ٪ واعتمادها بالنسبة لانخفاض حجم صادرات الأراضى المحتلة الى اسرائيل ، تكون صادرات الأراضى المحتلة قد انخفضت عام ١٩٨٨ مقارنة لعام ١٩٨٧ بحوالى ٦٨ مليون دولار لينخفض التحسن الذى طرأ على الميزان التجارى من ١٥٠ الى حوالى ٨٢ مليون دولار .[٣٨]

٢ - ارتفاع الطلب على السلع المحلية وبالتالى فتح المجال أمام هذه المنتجات لتحسين قدرتها على منافسة المنتجات الأخرى على المدى الطويل ، عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين النوعية ، ناهيك عن تفضيل هذه المنتجات حاليا ولأسباب سياسية

٣ - انخفاض تزويد الاقتصاد المحلى بالسلع الانتاجية ومواد الخام والسلع نصف المصنعة ، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض الانتاج الصناعى والزراعى للعديد من المؤسسات وبخاصة تلك التى تعتمد على المواد الضرورية

36- Statistical Abstract of Israel, 1987, No38P.74

٣٧ - التلفزيون الاسرائيلى . ٣/ ٨/ ١٩٨٩ نشرة أخبار الساعة السابعة والنصف .

٣٨ - الأرقام المتعلقة بالصادرات أخذت من : Statistical Abstract of Israel, 1988,P.711

من السوق الاسرائيلية ، وهي بلا شك كثيرة مثل مواد البناء ، النسيج ، البلاستيك والجلود وغيرها[٣٩] . وقد إنعكس ذلك في إرتفاع أسعار المنتوجات المحلية وبالتالي المس في قدرتها على المنافسة من جهة وفي عرقلة العمل في هذه المؤسسات من جهة أخرى .

٤ ـ انخفاض تزويد الأراضي المحتلة بالسلع الاستهلاكية ذات النوعية الجيدة سواء من الخارج أو من إسرائيل وبالتالي تدن نسبي في مستوى المعيشة للسكان في الداخل بصورة عامة وللمتضررين بصورة خاصة .

٥ ـ الممارسات الاحتكارية غير المسئولة للعديد من تجار الجملة والفرق الذين استغلوا الأوضاع الراهنة ورفعوا أسعار المنتوجات المتوفرة لديهم في المخازن والمستودعات . وقد ساعدهم في هذا الاستغلال رغبة واصرار المستهلك المحلي على شراء حاجياته بأسرع وقت ممكن ، إضافة إلى إستعداده النفسي والسياسي لشراء المنتوجات المحلية بدلا من المنتوجات الاسرائيلية والأجنبية . وفي الواقع وبالرغم من عدم توفر احصائيات بهذا الخصوص ، إلا أنه يجب الاشارة الى أن هذا التصرف هو تصرف غير مسئول ، ساعد في إعادة توزيع الدخل من أسفل إلى أعلى ، إضافة إلى كونه يتعارض مع مفهوم التضامن والتكاتف .

٤ ـ ٣ ـ أثر الانتفاضة على الحصيلة الضريبية :

كما رأينا أعلاه فقد عملت اسرائيل بواسطة السياسة الضريبية على تعديل القوانين القائمة وفرض قوانين جديدة . أدت في النهاية إلى رفع الحصيلة الضريبية الاسرائيلية من المناطق المحتلة ، ليس لتغطية نفقات الاحتلال فحسب وانما من أجل تحقيق فائض نقدي من هذه الحصيلة . وبالرغم من عدم توفر احصائيات رسمية حول الحصيلة الضريبية التي تجبيها اسرائيل من الأراضي المحتلة ، إلا أن التقديرات تشير إلى تحصيل اسرائيل مبالغ عالية تصل الى مئات الملايين من الدولارات كما رأينا أعلاه .

وعند إستعراضنا للضرائب المفروضة في الأراضي المحتلة نرى أنها تتكون من ضريبة الدخل ، ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة الانتاج ، والرسوم الجمركية على الواردات وضريبة المعارف والنفايات والأملاك والعقارات . إلا أنه ومن الناحية الكمية فان ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل تشكلان أكبر الضرائب ، حيث أنهما تشكلان اضافة إلى إيرادات الرسوم الجمركية أغلبية الايرادات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة : ونتيجة لأحداث الانتفاضة تأثرت جباية الحصيلة الضريبية على النحو التالي :ـ

١ ـ انخفاض في حصيلة ضريبة الدخل على أجور العمال العاملين في اسرائيل .

٢ ـ انخفاض في حصيلة ضريبة الدخل على الدخل المتحقق في الداخل .

٣ ـ انخفاض في حصيلة ضريبة القيمة المضافة على الواردات من اسرائيل وعن المعاملات الاقتصادية الداخلية .

٤ ـ إنخفاض حصيلة الرسوم الجمركية على الواردات من الأردن ومن بقية دول العالم .

٥ ـ إنخفاض عائدات اسرائيل من رسوم تصاريح الجسور للمقيمين والزائرين .

٦ ـ إتخاذ سلطات الاحتلال لخطوات انتقامية مثل فرض ضرائب تعسفية على العديد من المكلفين وعلى السيارات الخصوصية والعمومية ومداهمة بعض المحلات والمؤسسات التجارية ومصادرة محتويات هذه المحلات لارغام المكلفين على تسديد المبالغ الضريبية المطلوبة وذلك بهدف الحد من انخفاض الحصيلة الضريبية .

ومن ناحية أخرى لايعتقد الباحث أن التوقف عن دفع الضرائب من قبل العديد من المكلفين في الشهور الأولى من الانتفاضة ، حقق إنخفاضا في الحصيلة الضريبية السنوية ، وذلك بالرغم من الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري والدخل الفردي في الأراضي المحتلة ، وذلك للأسباب التالية :ـ

١ ـ طلب السلطات ابراز شهادة براءة الذمة عند الرغبة في إتمام أية معاملة رسمية مثل تجديد رخصة سيارة ، تجديد رخصة سواقة ، الحصول على تصريح للخروج الى الضفة الشرقية ، تسجيل مولود في الهوية ، الحصول على شهادة ميلاد وغيرها من المعاملات .

ولا يعتقد بوجود مكلف واحد في الأراضي المحتلة يستطيع الاستغناء كليا عن مثل هذه المعاملات . وبناء عليه وضع المكلف بين خيارين صعبين الأول عدم دفع الضرائب والثاني تعطيل مصالحه الاقتصادية . وفي النهاية أجبر المكلفون على دفع الضرائب كاملة بعد إنقطاع عن الدفع دام عدة شهور . بل وتوجد معلومات شبه مؤكدة تبين أن الحصيلة الضريبية ارتفعت خلال العام ١٩٨٩ . وقد انعكس ذلك في إرتفاع الطلب على الشواقل في أواخر عام ١٩٨٨ ، مما أدى إلى إرتفاع سعر صرف الشيقل مقابل الدينار بنسب متفاوتة وصلت إلى ما يزيد عن ٢٠ ٪ وذلك بالرغم من انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الشيقل وجميع العملات الأخرى في الفترة الواقعة بين شهر آب تشرين الثاني ١٩٨٨ بحوالي ٣٥ ٪ .

٢ ـ الارتباط الوثيق بين السكان في الضفتين وحاجة سكان الأراضي المحتلة الماسة الى الخروج الى الضفة الشرقية وبخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية والممارسات الاسرائيلية المستمرة . الأمر الذي شكل

---

٣٩ ـ شكلت الواردات الصناعية وواردات المواد الخام ما يزيد عن ٨٨٪ من مجموع الواردات الفلسطينية من اسرائيل . انظر :
Judaea, samaria and Gaza strip statistics 1988, No1.1.

عامل ضغط اضافى على المكلفين من أجل دفع الضرائب والحصول على تصاريح خروج .

٣ - إجراءات التفتيش الضريبية على الطرق الرئيسية معززة بقوات من الجيش وحرس الحدود ثم مصادرة السيارات والهويات واستدعاء المكلفين لمقر الحكم العسكرى بعد إحضار براءة الذمة لاستعادة الهوية أو سيارة المصلحة .

وفيما يتعلق بالوقوف على التغيرات التى حصلت على حجم الايرادات التى تم جبايتها فى المصادر المذكورة أعلاه يعتمد فى الوقت الحاضر على التوقعات والتقديرات المختلفة ، والتى هى بحاجة الى مزيد من التدقيق والتوثيق عن طريق مسوحات ميدانية . وتختلف آثار هذه التغيرات على كل من اقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى . وبما أن الايرادات تعنى امتصاص الموارد المالية من اقتصاد الأراضى المحتلة ليستفيد منها الاقتصاد الاسرائيلى . فان آثار هذه التغيرات على الاقتصاديين هى عكسية . حيث تعنى زيادة هذه الحصيلة ارتفاع فى الأعباء التى يتحملها الاقتصاد الفلسطينى وانخفاض فى الأعباء التى يتحملها الاقتصاد الاسرائيلى نتيجة للاحتلال . كما ويعنى انخفاض الحصيلة الضريبية انخفاضا فى الأعباء التى يتحملها اقتصاد الأراضى المحتلة ونقصا فى الايرادات التى يحصل عليها الاقتصاد الاسرائيلى من احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة .

وبسبب الاجراءات المضادة التى اتخذتها السلطات الاسرائيلية ، فان إيرادات اسرائيل من الضرائب والرسوم المذكورة أعلاه انخفضت خلال السنة الأولى من الانتفاضة بنسب مختلفة ، وذلك حسب نوع هذه الضرائب ودرجة تأثرها بأحداث الانتفاضة وما نجم عنها من إجراءات ، وهو ما سوف نتطرق اليه فى السطور التالية :

١ - انخفاض حصيلة ضريبة الدخل :

انطلاقا من تغيب حوالى ٣٠ ٪ من عمال المناطق المحتلة العاملين فى اسرائيل ، وانطلاقا من الأوضاع الاقتصادية المتردية التى أدت الى تدنى الناتج المحلى الاجمالى يقدر انخفاض عائد ضريبة الدخل من أجور العمال فى إسرائيل ومن الأجور المحلية بحوالى ٣٠ ٪ على الأقل . وبذلك وحسب أرقام عام ١٩٨٦ تكون إيرادات اسرائيل من ضريبة الدخل من الأراضى المحتلة انخفضت بمقدار (٨٣ مليون × ٣٠ ٪) = ٢٧,٩ مليون دولار ، إلا أنه لابد من التأكيد على أن إسرائيل استطاعت وبواسطة الاجراءات المضادة تحصيل مبالغ ضريبية متراكمة عن السنوات المنصرمة يمكن أن تزيد عن التوفيرات المذكورة بكثير .

٢ - انخفاض حصيلة ضريبة القيمة المضافة : -

كما رأينا أعلاه انخفضت واردات الأراضى المحتلة من اسرائيل على المدى المتوسط بنسبة ٢٥ ٪ ، كما وتقلص حجم التبادل التجارى الداخلى نتيجة لشل الحركة التجارية وبخاصة فى الأشهر الأولى بما لايقل عن ٣٠ ٪ ، وبناء عليه إنخفضت إيرادات اسرائيل من هذه الضريبة بمقدار ٧٦,٥ مليون دولار موزعة كما يلى : -

أ - ١٣١ مليون × ٣٠ ٪ = ٣٩,٣ مليون دولار على شكل انخفاض فى الضريبة المضافة على الواردات من إسرائيل .

ب - ١٤٩ مليون × ٢٥ ٪ = ٣٧,٢ مليون دولار على شكل انخفاض الضريبة المضافة على المعاملات الاقتصادية الداخلية .

٣ - انخفاض عائدات اسرائيل من المصادر الأخرى : -

يمكن تقدير انخفاض عائدات اسرائيل من هذه المصادر كما يلى : -

أ - انخفاض فى الرسوم الجمركية على الواردات من بقية دول العالم بنسبة ٥٠ ٪ أى بمقدار ٩١ مليون × ٥٠ ٪ = ٤٥,٥ مليون دولار .

ب - انخفاض فى الرسوم الجمركية على الواردات من الأردن بنسبة ٦٠ ٪ ، أى بمقدار ٢٠ مليون × ٦٠ ٪ = ١٢ مليون دولار .

ج - انخفاض الايرادات من تصاريح الجسور : -

مع مراعاة الأوضاع الأمنية المتردية وفرض منع التجول فترات طويلة وحسب المعلومات المتوفرة فى المكاتب التى تعمل على الجسور ، انخفض عدد المغادرين والقادمين عبر الجسور بنسبة ٨٠ ٪ . إلا أن إرتفاع قيمة التصريح للفرد الواحد أدى إلى تقليص النقص فى الايرادات الاجمالية بنسبة ١٠ ٪ ، بحيث أصبح صافى الانخفاض الذى حصل فى الايرادات بنسبة ٧٠ ٪ . وبناءا على ما ذكر أعلاه يكون انخفاض هذه الايرادات قد بلغ ٣٦ مليون × ٧٠ ٪ = ٢٥,٢ مليون دولار .

د - انخفاض فى حجم الميزانية الخاصة بالأراضى المحتلة وتحويل الانفاق المدنى الى الانفاق العسكرى بالدرجة الأولى . ويمكن الانطلاق من نسبة انخفاض تبلغ ٣٠ ٪ ويكون اقتصاد الأراضى المحتلة قد خسر بذلك حوالى ١٤٣ مليون × ٣٠ ٪ = ٤٢,٩ مليون دولار .

وبناءا على ما تقدم يبلغ مجموع الانخفاض الذى تحقق فى حصيلة اسرائيل من الايرادات المباشرة حوالى ١٨٧,١ مليون دولار ، وهى مبالغ وفرها الاقتصاد الفلسطينى نتيجة لتدنى الانتاج المحلى والاجراءات التى ترتبت على الانتفاضة . ويخطىء المرء عند إحتساب ذلك ضمن الفوائد الاقتصادية العامة ، لكونها تحققت نتيجة لانخفاض الانتاج المحلى وليس لمعافاة السلطات الاسرائيلية المكلفين بهذه المبالغ أو تحقيقها مع ثبات الوضع الاقتصادى (الناتج المحلى الاجمالى) كما كان عليه قبل بداية الانتفاضة .

ومن ناحية أخرى لابد من التطرق الى ما تحصله السلطات العسكرية الاسرائيلية فى الوقت الحاضر من ضرائب عن السنوات الماضية مثل ضريبة الدخل وضريبة الأملاك من جهة ، والى الزيادة فى الحصيلة

الضريبية نتيجة لزيادة أسعار الضرائب القديمة وفرض ضرائب ورسوم جديدة خلال سنة الانتفاضة من جهة أخرى . فقد أدت اجراءات السلطات العسكرية التعسفية مثل مصادرة الهويات والسيارات وضرورة تسديد جميع المبالغ المستحقة على المكلف وإبراز شهادة براءة ذمة وغيرها من الاجراءات الى إجبار المواطنين على دفع جميع المبالغ الضريبية التى فرضت عليهم فى السنوات الماضية ، واستطاعوا بطريقة أو بأخرى التملص من دفعها . ونلاحظ هذه الظاهرة يوميا فى الدوائر الضريبية وفى دوائر بنك البريد حيث تتزاحم الأعداد الكثيرة من المكلفين مسددى الالتزامات الضريبية . وبالرغم من عدم نشر السلطات العسكرية لأية أرقام حول حجم هذه الزيادة ، إلا أن التقديرات تشير إلى أن حجم هذه الزيادة يفوق النقص الذى حصل فى حصيلة ضريبة الدخل خلال عام الانتفاضة سواء بسبب انقطاع عدد من عمال المناطق المحتلة عن العمل فى إسرائيل أو لانخفاض حجم الدخل فى الأراضى المحتلة .

إضافة إلى ذلك فرضت سلطات الاحتلال ضرائب ورسوم جديدة مرتفعة على كل من يحصل على إحدى الخدمات التى تقدمها سلطات الحكم العسكرى مثل :(٤٠) .

١ ـ رفع رسوم التأمين الصحى داخل الأراضى المحتلة بنسبة ١٥ ٪ .

٢ ـ رفع رسوم المعالجة والمبيت فى مستشفيات الأراضى المحتلة التابعة للحكم العسكرى بنسبة ٦٦ ٪ .

٣ ـ رفع رسوم تأمين السيارات المرخصة فى الأراضى المحتلة خلال عام ١٩٨٨ بنسبة ٨٠ ٪ .

٤ ـ رفع رسوم تجديد رخصة القيادة من ١٠ دولارات الى ٢٠ دولارا سنويا ، ومع مراعاة عدد حاملى رخص القيادة والبالغ عددهم عام ١٩٨٧ حوالى ١٥٠ ألف شخص ، تكون السلطات العسكرية بذلك قد حصلت على عائدات اضافية بمقدار ١,٥ مليون دولار(٤١) .

٥ ـ فرض رسوم جديدة على إستبدال لوحات جميع أنواع السيارات قيمتها ٢٠ دولارا للسيارة الواحدة ، مما يعنى أن السلطات العسكرية استطاعت تحصيل حوالى مليونى دولار كايرادات جديدة خلال عام ١٩٨٨(٤٢) .

٦ ـ رفع رسوم الترخيص للمركبات من ١٠ دولارات إلى ١٨ دولارا سنويا ، الأمر الذى يعنى ومع مراعاة عدد المركبات أن الحكم العسكرى استطاع الحصول على زيادة فى عائدات الترخيص بمقدار ٨٠٠ ألف دولار .

٧ ـ فرض ضريبة جديدة على جميع أنواع المركبات العاملة فى الأراضى المحتلة ، حيث اختلف مقدار هذه الضريبة حسب حجم موتور السيارة وسنة صنعها . ويقدر متوسط هذه الضريبة حوالى ٤٠٠ دولار للمركبة الواحدة . ومع مراعاة عدد المركبات المرخصة فى الأراضى المحتلة والبالغة عام ١٩٨٧ حوالى ١٠٠ ألف مركبة ، تكون ايرادات الحكم العسكرى من هذه الضريبة قد بلغت حوالى ٤٠ مليون دولار .

٨ ـ اصدار تعليمات لاستبدال جميع الهويات الشخصية فى الضفة الغربية وقطاع غزة مع إستيفاء رسوم مقدارها ١٠٠ دولار من الشخص الواحد . ومع مراعاة عدد سكان الأراضى المحتلة والبالغ ١,٧ مليون نسمة(٤٣) ، تستطيع إدارة الحكم العسكرى الحصول على إيرادات اجمالية بعد إستكمال تبديل الهويات مقدارها ١٧٠ مليون دولار .

مما سبق نرى بأن السلطات العسكرية استطاعت وبسهولة تعويض النقص الذى حصل فى عائداتها من الأراضى الفلسطينية المحتلة نتيجة لأحداث الانتفاضة ، وبذلك استطاعت السلطات العسكرية الاسرائيلية تحويل العبء المالى للانتفاضة من الاقتصاد الاسرائيلى المهيمن الى الاقتصاد الفلسطينى التابع .

٤ ـ ٤ ـ آثار اقتصادية أخرى :

لقد أثرت الانتفاضة وبعض الاجراءات المنبثقة عنها على كل من إقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى على حدة ، وذلك لخصوصيات هذه الاجراءات التى أصابت احدى الاقتصاديات دون أن تمس الاقتصاد الأخر وبشكل مباشر .

وسوف نتطرق فى هذا الفصل الى هذه الاجراءات محاولين تبيان آثار هذه الاجراءات على الاقتصاد المعنى وبشكل موجز .

٤ ـ ٤ ـ ١ آثار الاجراءات على إقتصاد الأراضى المحتلة :

لقد أدت الاجراءات الاسرائيلية المضادة للانتفاضة وبخاصة فى الأشهر الخمس الأولى الى شل الحركة التجارية فى الداخل ، بحيث بقيت المتاجر مغلقة فى معظم أيام هذه الأشهر . ونجم عن هذا الشلل عدة مضاعفات اقتصادية يمكن إيجازها كما يلى : ـ

١ ـ إرتفاع فى تكاليف انتاج السلع وبخاصة فى تلك المؤسسات التى إستمرت فى دفع رواتب العاملين مما أدى إلى ضعف قدرة هذه المنتوجات على منافسة السلع الأخرى ، الأمر الذى انعكس فى إنخفاض أرباح هذه المؤسسات وتحملها خسارة أحيانا أدت إلى تآكل جزء من

---

٤٠ ـ أخذت هذه المعلومات المتعلقة بتنفيذ الرسوم وفرض رسوم جديدة من التوجيهات الرسمية للسلطات العسكرية الى الجهات المختصة فى الدوائر المعنية مثل : دائرة الصحة ، دائرة السير ، مكاتب الهويات .

41- Judaea, samaria and Gaza Strip statistics 1988, Voi.i

٤٢ ـ يتم احتساب ذلك بناء على عدد المركبات البالغ ١٠٠ ألف مركبة حسب الاحصائيات الواردة فى :
jydaea, samaria and Gaza strip statistics, a.a.o.

43- Benvenisti, M.S.Khayat. Atlas of the West Bank and Gaza strip, Jerusalem, 1988

رأس مال العامل ونقل العديد من هذه المؤسسات الى وضع المؤسسة الحدية ، التى لاتستطيع تحمل أية خسارة اضافية .

٢ - إرتفاع فى معدلات البطالة نتيجة تسريح العديد من المؤسسات لبعض العاملين فيها لعدم قدرتها على تحمل الأجور فى ظل الأوضاع الاقتصادية المشلولة .

٣ - لجوء الأطفال الى العمل متدنى النوعية ومتدنى الأجر مثل بيع الجرائد والعمل فى اسرائيل فى القطاع الزراعى ، وبخاصة الأطفال الذين يعيشون فى عائلات تم إعتقال أو تشريح عائلها الأساسى .

٤ - تلف قسم كبير من مخزون السلع وبخاصة تلك المحفوظة فى البرادات والثلاجات بسبب انقطاع التيار الكهربائى خلال أيام منع التجول ، إضافة إلى تلف المنتوجات الزراعية الطازجة وبخاصة فى أشهر الصيف ذات الحرارة العالية ، الأمر الذى حمل العديد من التجار خسائر كبيرة أثرت على مسيرتهم التجارية ، بحيث أدى تراكم الخسائر الى تحويل أصحاب هذه المتاجر الى عمال يومية أو عاطلين عن العمل . كما وتعرضت كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية الطازجة للتلف بسبب عدم قدرة المزارعين نقل هذه المنتوجات الى الأسواق المركزية .

٥ - تمكن العديد من أصحاب متاجر التموين تصريف المخزون السلعى الذى كان متوفرا لديهم وبأسعار مرتفعة مكنتهم من تحقيق أرباح مرتفعة .

٦ - ألحق اغلاق المدارس أضرارا جسيمة بالطلبة سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل تمثلت فى خسائر علمية واقتصادية . كما وأثر الوضع على العاملين فى سلك التربية والتعليم ليس بسبب قطع الرواتب لمدة شهرين فحسب وانما بسبب الوضع النفسى وعدم الاستقرار الوظيفى .

٧ - أدى إغلاق الجامعات والمعاهد العليا الى الحاق أضرار بالغة فى حياة الطلاب العملية والناجمة عن تأخير تخرجهم وبالتالى تأخير التحاقهم بالحياة العملية ، اضافة إلى تحميل الجامعات لمصاريف ثابتة تصل الى ملايين الدولارات دون تمكينها من تقديم جزء من الخدمات التعليمية المنوطة بها .

٨ - انعكس شل الحركة التجارية فى الأراضى المحتلة فى إنخفاض حجم المبيعات بشكل واضح وانقطاعها كليا عند العديد من المؤسسات ولمدة طويلة ، مما خلق أزمة سيولة فى الأسواق المحلية ، انعكست فى إرتفاع عدد الشيكات المرتجعة بدون رصيد لتصل الى مايزيد عن ٤٠ ألف شيك بقيمة ٦٠ مليون شيقل حتى شهر نيسان ١٩٨٨ . كما وأدى ذلك الى إرتفاع واضح فى سعر صرف الشيقل مقابل الدينار وصل حتى نهاية شهر يناير ١٩٨٩ حوالى ٣٥ ٪ مقارنة بالوضع فى بداية عام ١٩٨٨ . وما زال اقتصاد الأراضى المحتلة يشهد حالة عدم إستقرار فى الوضع النقدى . الأمر الذى انعكس فى تفاعلات اقتصادية عديدة مثل التخوف من القيام بأى قرار استثمارى متوسط أو طويل الأجل . وساهم فى إستمرار حالة عدم الاستقرار الاجراءات الأردنية الأخيرة الخاصة بفك الارتباط القانونى والادارى مع الضفة الغربية . وانخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية ، وقد أدى ذلك اضافة إلى تدنى سعر صرف الدينار مقابل الشيقل فى نهاية عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩ الى تدنى واضح فى القيمة الحقيقية لمدخرات سكان الأراضى المحتلة وموجودات الاقتصاد الفلسطينى بنسبة وصلت ٥٥ ٪ (٣٥ ٪ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى و٢٠ ٪ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الشيقل نتيجة لأحداث الانتفاضة وما نجم عنها من إجراءات ساعدت فى تدنى عرض الشيقل من جهة وفى إرتفاع الطلب على الشيقل من أجل تسديد الالتزامات الضريبية ودفع الشيكات المرتجعة من جهة أخرى .

٩ - تحول فى العادات والتقاليد الاجتماعية وبالتالى فى العادات الاستهلاكية مثل انعدام الطلب على المعالم السياحية واقتصار المناسبات الاجتماعية من زواج وغيرها على الأمور الضرورية فقط الأمر الذى انعكس فى اختفاء العديد من القطاعات الاقتصادية مثل صالات الأفراح والمطاعم والمنتزهات فى جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة . كما وأثر ذلك على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بهذه القطاعات مثل محلات التصوير ومطابع كروت المناسبات وغيرها ، مما أدى إلى تسريح العديد من العاملين فى هذه المجالات .

١٠ - تبلور وتنفيذ « الاقتصاد المنزلى والاعتماد على الذات » والذى ظهر من خلال توفير الاحتياجات اليومية فى البيت عن طريق تربية الحيوانات والدواجن والطيور وتصنيع المواد الغذائية وتقديم خدمات الخياطة والخدمات الطبية من جهة ومن خلال الاقتصاد فى النفقات والحد من الطلب الاستهلاكى الترفى والطلب على السلع الكمالية والتركيز على الحاجيات الأساسية وبخاصة المواد الغذائية وتخزين كميات كبيرة منها تحسبا للتطورات اليومية التى انعكست فى فرض منع التجول لفترات طويلة من جهة أخرى .

٤ - ٤ - ٢ آثار الأجراءات على الاقتصاد الاسرائيلى :

١ - إرتفاع النفقات العسكرية بسبب استمرار تواجد أعداد كبيرة من الجنود فى الأراضى المحتلة ، حيث قدر وزير الاقتصاد الاسرائيلى النفقات الاضافية لتمويل الجيش المرابط فى الأراضى المحتلة نتيجة للانتفاضة بحوالى ٨٠ مليون دولار شهريا ، لتبلغ الزيادة فى النفقات العسكرية السنوية ٩٦٠ مليون دولار(٤٤) .

---

٤٤ - دار الجليل للنشر ، عمان ، التقرير الاقتصادى ، تشرين أول ١٩٨٨ .

٢ ـ انخفاض واضح فى عدد السياح خلال أشهر الانتفاضة وصل وحسب تقديرات أبراهام شارير وزير السياحة الاسرائيلى حوالى ٢٠ ٪ ، كما وانخفضت نسبة الحجوزات فى الفنادق خلال فترة أعياد الفصح ١٩٨٨ بحوالى ٢٥ ٪ . وقد قدر تقرير اقتصادى صدر عن بنك هبو عليم الضرر الذى لحق بالقطاع السياحى الاسرائيلى بحوالى ١٤٠ مليون دولار(٤٥) . ومع مراعاة مساهمة السياحة فى الناتج القومى الاسرائيلى والبالغة عام ١٩٨٧ حوالى مليار دولار،(٤٦) ، وعند الانطلاق من نسبة انخفاض تعادل ٢٠ ٪ ، يكون القطاع السياحى بذلك قد تحمل خسارة بحوالى ٢٠٠ مليون دولار(٤٧) .

١ ـ أدى شل الحركة التجارية فى الأراضى المحتلة الى إرتفاع عدد وقيمة الشيكات المرتجعة وبدون رصيد ، كما ذكر أعلاه مما أدى إلى إنتقال أزمة السيولة التى عاشها اقتصاد الأراضى المحتلة الى الاقتصاد الاسرائيلى أيضا . ومن ناحية أخرى ساهمت الأحداث فى إنخفاض أسعار الأسهم فى بورصة تل أبيب فى شهر كانون الثانى من عام ١٩٨٨ ، حيث بلغت نسبة الانخفاض فى أسعار الأسهم حوالى ٢٣,٥ ٪(٤٨)

٤ ـ أدت أحداث الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية تجاهها الى وقف البرلمان الأوروبى لتوقيع ثلاث اتفاقيات تجارية مع إسرائيل ، تمنح اسرائيل بموجبها تسهيلات لتسويق منتوجات اسرائيلية بقيمة ثلاثة مليارات دولار سنويا الى دول السوق حيث أدى تأخير التوقيع على هذه الاتفاقيات مثلا الى الحاق أضرار مادية بتجار الزهور خلال فترة أعياد الميلاد قدرت بحوالى ثمانية ملايين دولار(٤٩) .

٥ ـ وقف أو تقليص العديد من المؤسسات الأجنبية استيرادها من إسرائيل نتيجة لمقاطعة المواطنين للمنتوجات الاسرائيلية لموقف اسرائيل من الانتفاضة كما حصل من قبل شركات دانماركية وأمريكية .(٥٠) .

٦ ـ انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية التى مرت بها اسرائيل خلال عام ١٩٨٨ وإرتفاع العجز فى الميزانية الاسرائيلية نتيجة لارتفاع نفقات مكافحة الانتفاضة فى انخفاض سعر صرف الشيقل مقابل العملات الأجنبية والذى تم تأجيل الاعلان عنه الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية ، حيث تم تخفيض سعر صرف الشيقل رسميا فى بداية شهر كانون الثانى ١٩٨٩ بحو ١٤ ٪(٥١) .

---

٤٥ ـ اعتمدت تقديرات اثر الانتفاضة على القطاع السياحى من منتصف عام ١٩٨٨ على تصريحات رسمية وغير رسمية عديدة فى الجانب الاسرائيلى ، مزيدا عن هذه التصريحات انظر : جريدة القدس المقدسية ٨/ ٨/ ١٩٨٨ .

46- Statistical Abstracted Israel, 1988 No39

٤٧ ـ قدر مكتب الاحصاء الأسرائيلى فى تقرير له نشره فى ٢/ ٨/ ١٩٨٩ انخفاض عدد السياح فى عام ١٩٨٨ ، مقابل ١٩٨٩ بحوالى ٢٠٪ (التلفزيون الاسرائيلى ، نشرة الأخبار الساعة السابعة والنصف ٢/ ٨/ ١٩٨٩ . كما وأعلن مؤتمر اتحاد أصحاب الفنادق الذى عقد فى القدس فى ٢٤/ ٨/ ١٩٨٩ أن عدد السياح الذين زاروا اسرائيل فى عام ١٩٨٨ انخفض بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٨٧ . وعزى المؤتمر أسباب هذا الانخفاض الى احداث الانتفاضة فى الأراضى المحتلة . التلفزيون الاسرائيلى ٢٤/ ٨/ ١٩٨٩ ، الساعة السابعة والنصف .

٤٨ ـ جريدة القدس : ٨/ ٨/ ١٩٨٨ .

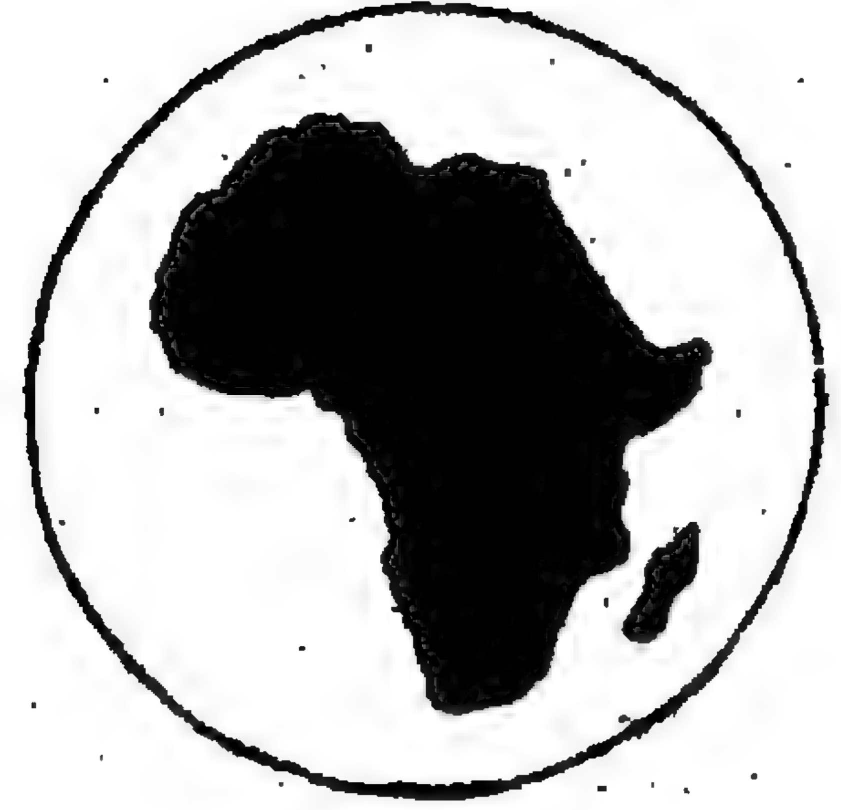
٤٩ ـ جريدة القدس : ٨/ ٨/ ١٩٨٨ .

٥٠ ـ دار الجليل للنشر . عمان . د .عمران صبيح ، التقرير الاقتصادى ، شهر أكتوبر ١٩٨٨ .

٥ ـ انظر : جريدة القدس ٤، ٥، ٨/ ٨/ ١٩٨٩ .

ملف السياسة الدولية

مناظرات أفريقية ... قضايا التسعينات



[١] تقديم

تواجه أفريقيا محنة عظمى منذ نهاية الشبعينات ، وهى محنه تلقى ظلالا عميقة من الشك حول حينونة افريقيا ذاتها ومستقبلها فى النظام الدولى . وقد نجمت هذه المحنة عن طائفة من المشكلات التى بدأت تتضخم دون أن تواجه بحل جذرى أو تغيير جوهرى ، حتى الآن : أى نهاية ثمانينات القرن ، وهناك أربعة جوانب رئيسية لهذه المحنة . الجانب الاول هو الاقتصاد الافريقى ، ولاتواجه افريقيا مجرد مشكلة ركود اقتصادى أو فشل فى النمو ، وإنما أكثر من ذلك تآكل الهياكل الانتاجية والتدهور المطلق لمستويات المعيشة ، مما يعرض افريقيا لانقراض مادى بالرغم من المعدلات المرتفعة للتكاثر السكانى . أما الجانب الثانى وهو طبيعة الدولة وشكل الحكم . وفى غالبية الدول الافريقية تظهر المشكلة وكأنها حالة معقدة تمتزج فيها مواقف التحلل المؤسساتى مع سيادة منهج الطغيان والقمع السياسى والبوليسى للمجتمع من جانب الدولة . وهذا المنهج لا يقتصر على الحكومات العسكرية الغالبة فى الأقطار الافريقية ، وإن كان لهذه الحكومات النصيب الاكبر من قمع واضطهاد المعارضة السياسية والمواطنين عموما ، الأمر الذى يعمق دوافع العنف المضاد . ولاشك أن تعاظم التوتر السياسى وتفاقمه وانتقاله الى حالات حروب اهلية أو انقلابات وانقلابات مضادة ، وعنف متبادل بين الدولة واقسام من المجتمع لمدة طويلة ينتهى الى صراعات ممتدة تقضى بدورها على اية احتمالات للنمو الاقتصادى ، بل وتسرع من عجلة التآكل والتدهور الاقتصادى . أما الجانب الثالث فيتمثل فى اضطراب ثقافى ـ أيديولوجى ـ اخلاقى ، له آثار سلبية تضاعف من حدة المشكلات السابقة . فكل الايديولوجيات الافريقية او التى طبقت فى افريقيا قد عانت من الفشل سواء فى الأداء الاقتصادى أو السياسى . فالنظم العسكرية لم تكن افضل من النظم المدنية التى سبقتها على نفس المؤشرات وفى ميدان نفس القضايا التى قدمت كأسبابا لضرورة استيلاء العسكريين على السلطة . على أن تجربة الحكم المدنى أو العودة اليه لم تسفر عن مواجهة افضل لمشكلات البلدان الافريقية .. بل ولم تكن افضل حتى فى مجال العلاقات السياسية مع المجتمع وخاصة مستويات القمع والاضطهاد السياسى العالية فى هذه البلدان .

وكذلك ، فقد عانت كل الايديولوجيات من الفشل الاقتصادى ، فالاشتراكية والرأسمالية قد انتهيتا الى نتائج اقتصادية مزرية ، ولا يمكن الحديث عن بدلائل مادية عن تفوق احدهما كنظام اقتصادى عن الاخر .. كما أنه لايوجد دليل على أن طرح أى من هذه الايديولوجيات كان سببا لوضع العلاقات الاجتماعية وخاصة العلاقات بين الجماعات العرقية على طريق التنمية الديموقراطية السلمية .. فنماذج الحروب الاهلية ذات الاثار والنتائج البشعة موزعة على كل من الدول التى طرحت الاشتراكية أو الرأسمالية كمذهب ايديولوجى .

وقد ترتب على ذلك أن مكانة افريقيا الاخلاقية فى العالم قد تعرضت لانهيار ذريع .. فقد كانت افريقيا ابان النضال من أجل الاستقلال قد لعبت دورا هاما فى معارضة النظام الدولى القائم باعتباره غير أخلاقى ، وكان لها بالتالى قدرا مرتفعا من الاحترام من هذه الزاوية ، وهو الامر الذى خسرته مع اتضاح النتائج المروعة انسانيا للخرق المنهجى لحقوق الانسان فى غالبية اقطارها وعلى يد معظم النظم السياسية فيها بغض النظر عن ادعاءاتها الايديولوجية .

لم يعد من الواضح إذن الطريق الى الخلاص .. أو على الاقل لم يعد من الممكن قبول أية لافتات ايديولوجية أو ثقافية كسبيل للخلاص .. واصبح من الضرورى مناقشة مضمون اى اقتراح أو برنامج للاصلاح الجذرى بجرأه وبمنهجية عملية وتجريبية . أى من خلال لا فقط مناقشة الوجاهة المنطقية والنظرية لاى اصلاح وانما بمضاهاته بالواقع أيضا .

ومن هذا المنظور خططنا لهذا الملف . فالموقف المبدئى الذى اتخذناه هو ضرورة مناقشة جميع القضايا بعقل مفتوح على كافة إطروحات الحل أو المواجهة . ولذلك فقد عرضنا للقضايا الرئيسية لافريقيا من خلال المناظرات الفكرية التى ثارت حول تشخيص هذه القضايا وسبل حل المشكلات التى تواجه افريقيا . وقد ركزنا فى معظم الدراسات المتضمنة فى هذا الملف على عرض الادبيات الحديثة الخاصة بالقضايا موضوع المعالجة . فبصدد قضية شكل الحكم وطبيعة الدولة فقد دارت المناظرة اساسا بين منظرى الدولة الليبرالية ، والدولة العضوية ، والدولة الاشتراكية . ومع ذلك فقد تكثفت المناقشات حول الطبيعة العسكرية والمدنية للحكم . وحول انفراد الطبقة الجديدة فى افريقيا بسلطة الدولة .. وتلقى هذه الضوء على ضرورة التحويل الديموقراطى لنظم الحكم فى افريقيا باعتبارها احدى اهم قضايا افريقيا فى التسعينات .

أما الجانب الاقتصادى ، فقد خصصنا له ثلاثة دراسات : الأولى تناولت المناظرة حول السياسات الاقتصادية الضرورية للاصلاح والانقاذ الاقتصادى فى افريقيا . والثانية تناولت مسألة تصفية الديون الافريقية ، أما الاخيرة فقد ناقشت مسألة الاعتماد على الذات فى افريقيا .

وجميع هذه القضايا لا تمس فقط الوضع الاقتصادى فى افريقيا فحسب ، وانما علاقتها بالنظام الدولى . فسياسات الاصلاح الاقتصادى فى افريقيا هى موضوع لمناقشات ساخنة بين المنظمات الاقتصادية الدولية وخاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والكتاب والمنظرين المرتبطين بهما وبمصالح الغرب من ناحية والمنظمات الاقليمية الافريقية والكتاب والمنظرين المرتبطين بمصالح افريقيا ، بما فى ذلك المعاهد الاوروبية والامريكية ذات النزعة الانسانية والتقدمية من ناحية اخرى . وقضية تصفية الديون الافريقية هى ايضا موضوع لمناقشات حامية وذات حدة كبيرة وهى مطروحة بصورة ملحة وعاجلة حيث تتضارب المصالح بشدة وتعكس ذاتها فى الاطر النظرية والفكرية وخاصة فى ميدان علم الاقتصاد . واخيرا فقد طرحنا مسألة الاعتماد على الذات كبديل لتوجه بعيد المدى للاصلاح الاقتصادى فى افريقيا ، وهو على ماثبت من خبرة برنامج لاجوس للعمل توجه لا يخلو من صعوبات وتناقضات هائلة .

وكان لابد من الانتباه لمسألة تحظى الآن باهتمام دولى وافريقى واسع النطاق وهو تصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا . وتكمن خصوصية هذا الموضوع الآن فى السمات المميزة لهذه المهمة الجبارة على ضوء التحول من الحرب الباردة الجديدة الى الوفاق الدولى فى النظام العالمى الراهن ، والدروس الملهمة والهامة لتجربة التفاوض والصراع حول استقلال ناميبيا . وقد طرحت المناظرات التى تمت حول مناهج النضال لتصفية العنصرية على ضوء ذلك كله .

ولاتبدو مهمات الاصلاح السياسى والاقتصادى ومهمة تحرير جنوب افريقيا من النظام العنصرى ممكنة دون تعبئة كافة الامكانيات والقوى المادية والفكرية والروحية فى جميع ارجاء افريقيا . ويحتم ذلك مناقشة صلاحية النظام الاقليمى الافريقى لهذه المهمات مناقشة جادة .

وأخيرا ، فإن دور العرب ومصر بالتحديد فى تحديد مسار تطور افريقيا فى التسعينات لا يمكن انكاره ، وخاصة فى ظل رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الافريقية ، وهو الامر الذى ركزنا عليه تركيزا خاصا فى هذا الملف . فمن ناحية ، فإن خطوط التماس بين العرب كثقافة وبين الافارقة جنوب الصحراء كمجمع بشرى وثقافى وسياسى هام قد اصبحت ساخنة وقد يهدد ذلك باشعال نيران التنافس والصراع بين العرب وبقية الثقافات والجماعات فى القارة الافريقية . إن ذلك لا يطرح فقط ضرورة التصدى للمؤامرة الكبرى التى تلقى الزيت على النار ، وإنما ايضا حتمية نقل التعاون بينهما الى مستوى أرقى وأعلى .

وهنا تصبح مهمة مصر ، باعتبارها مركز الثقل الرئيسى فى افريقيا حضاريا وسياسيا مهمة ضخمة ونبيلة . وربما يساهم هذا الملف فى جعل اضطلاع مصر بهذه المهمة اكثر اخلاصا وتجردا وكفاءة . □

د . محمد السيد سعيد



المناظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدول فى أفريقيا الاستوائية

حمدى عبدالرحمن

حظيت قضية طبيعة الدولة وشكل الحكم فى افريقيا بمناقشات ومناظرات واسعة النطاق فى الأدبيات الخاصة بأفريقيا ، مما يجعلها أحد أكثر فروع دراسات المناطق تقدما . وسوف نعرض جانبا من هذه المناظرات من خلال البحث فى طبيعة شكل الحكم وتشكيل التكتل السياسى /الاجتماعى الحاكم ، وكذلك من خلال البحث فى الطبيعة الاجتماعية للدولة .

أولا : عسكرة السياسة وتشكيل الكتلة الحاكمة :

الأمر الذى لاجدال فيه هو ظهور المؤسسة العسكرية فى أفريقيا كنسق فرعى مهيمن لما لها من المزايا التى لاتتوافر لدى الأنساق الاجتماعية الأخرى . فهى ذات تنظيم دقيق وتحتكر القوة المادية ووسائل استخدامها فى المجتمع الى جانب تمتعها بنصيب الأسد فى الميزانية القومية وامتلاكها وسائل خاصة للاتصال وجهاز للمواصلات .

وفى اطار البيئة الأفريقية التى تتميز بوجود حالة من الفراغ السياسى وهزال مؤسسات الحكم فى مناخ اجتماعى ذى طبيعة متوترة وعدائية ووجود حالة من عدم الرضا والسخط العام ، تدخل العسكريون فى المسرح السياسى الأفريقى (أ) إما لممارسة دور « الحكم » وحسم المنازعات والخلافات بين اعضاء النخبة الحاكمة . ففى بعض الدول قرر العسكريون التدخل ليس بهدف تغيير المجتمع أو حتى انهاء الفساد ، بل ببساطة للحكم فى الخلافات التى تواجه الفرق المتنافسة فى القطاع المدنى » . (ب) واما لتزويد النظام بالزعامة . وعليه فان المؤسسة العسكرية تطرح البديل القيادى . ثم يعود افرادها الى ثكناتهم (الانسحاب الجزئى) مثال ذلك حالة الجنرال موبوتو فى زائير عام ١٩٦٥ . (جـ) وإما للاستيلاء على السلطة بصورة كاملة أى طرح بديل للنظام المدنى الذى أطاحوا به وتلك صورة الأوليجاركية العسكرية التى تدفع الى عسكرة المجتمع . ويقدم انقلاب عايدى امين فى أوغندة عام ١٩٧١ المثل الصارخ[١] .

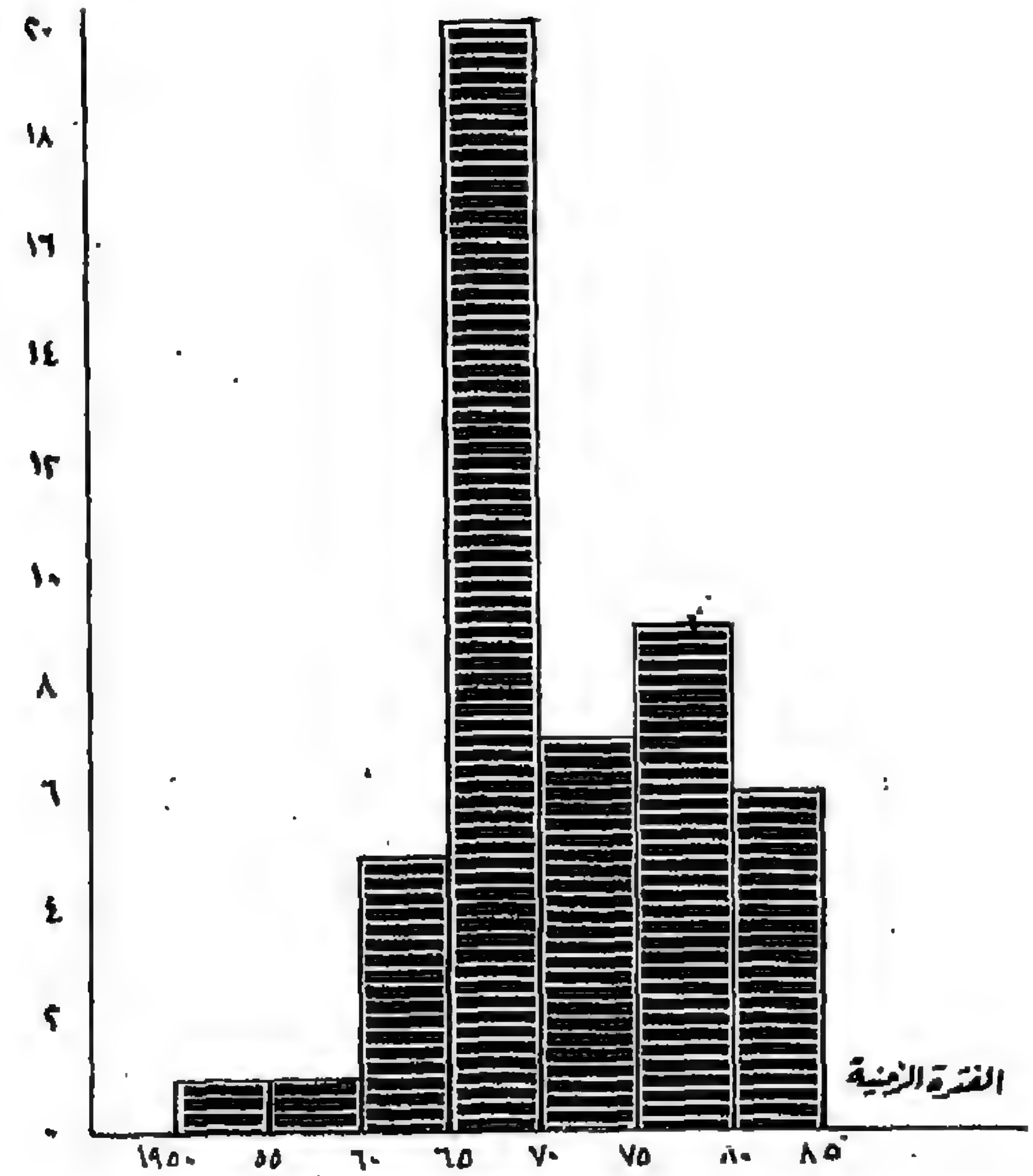
ولاشك انه فى اطار وظيفة الاستعمار الجديد فان الطبقات والقطاعات العديدة التى تضمها السلطة المحلية فى الدولة تحاول ان تقيم التحالفات مع القوى الامبريالية المتعددة . وبذلك تنعكس المنافسات بين الأمبريالية على استمرار الاضطرابات السياسية واعادة تشكيل الكتل الحاكمة فى تلك الأقطار . فالسلطة فى دولة الاستعمار الجديد دائما مخضبة بالأزمات الدموية التى عادة ماتفسر بأنها عدم استقرار سياسى . ومن ثم يمكن رؤية الظاهرة الانقلابية فى افريقيا فى هذا الاطار .

ويلاحظ ان حركة الانقلابات العسكرية فى افريقيا قد خضعت لتطورات وتغييرات سواء من حيث الشكل أو المضمون . فاذا كانت حدتها قد بلغت الذروة خلال النصف الثانى من عقد الستينيات فان ذلك لايعنى انها بلا جذور أو موجة لن تنحسر . واذا كانت عملية تخطيط وتنفيذ الانقلاب تتسم خلال مرحلة الذروة بالسهولة النسبية ، حيث كان بامكان بضعة عشرات من الجنود محاصرة قصر الرئاسة واغلاق المطار الرئيسى والسيطرة على محطة الاذاعة واعلان استيلائهم على السلطة ، فان الأمر اصبح اليوم اكثر صعوبة وتعقيدا . وهو ما أثر بالفعل على حركة الانقلابات العسكرية حيث انحسرت موجتها قليلا وقلت حدتها عما كانت عليه فى منتصف الستينيات .

وقد اثار هذا التطور فى الحركة الانقلابية بعض الدارسين الى القول بأن هناك اتجاها نحو انسحاب العسكريين أو التخلص من الظاهرة العسكرية فى افريقيا .

واقع الأمر ان قضية الانسحاب تتوقف على مجموعة من العوامل والمتغيرات المختلفة والتى تنبع من المؤسسة العسكرية ذاتها أو من المجتمع بصفة عامة ، وقد اشار كلاند ويلش الى أربعة عوامل فى هذا الصدد وهى :[٢]

- الانسحاب الاختيارى الذى يرجع الى الانقسام داخل صفوف العسكريين و/أو الضغوط المدنية .
- اختفاء الأوضاع التى أدت أصلا الى التدخل .



رسم بيانى يوضح تطور الظاهرة الانقلابية فى أفريقيا

ـ مدنية الحكم العسكرى أى التحول التدريجى صوب الصياغة المدنية لنظام الحكم .

ـ الاطاحة بالنظام العسكرى المسيطر من خلال انقلاب مضاد وتسليم السلطة للمدنيين .

ونستطيع اجمالا ان نميز بين ثلاثة انواع من انسحاب العسكريين وهى

أولا : الانسحاب الاختيارى والذى قد يرجع الى حدوث انقسام داخل صفوف العسكريين بصدد قضية استمرارهم فى السلطة و/أو عدم قدرة النظام العسكرى على تحقيق أى انجاز معقول لمواجهة المشكلات الملحة المتعلقة بعملية التطور السياسى للمجتمعات الأفريقية . ويلاحظ ان انسحاب العسكريين طواعية من الحياة السياسية هو أمر نادر الحدوث وثمة متغيرات ثلاثة تلعب دورا كبيرا فى تسهيل عملية الانسحاب الاختيارى وهى :

١ ـ وجود رغبة قوية لدى الزعامة العسكرية تؤكد ضرورة خروج العسكريين من الساحة السياسية والعودة الى ثكناتهم بعد تسليم السلطة للمدنيين .

٢ ـ وجود جماعة مدنية قوية تذكر العسكريين دوما بوعودهم الخاصة بالانسحاب وتسليم السلطة للمدنيين وقد قامت نقابات العمال وشباب المثقفين بهذا الدور فى داهومى « بنين حاليا » بينما اضطلعت الجامعات والأحزاب واجهزة الخدمة المدنية بمثل هذا الدور فى سيراليون .

٣ ـ وجود اعتقاد داخل الجيش بأن وحدته وفعاليته ربما يتهددان اذا ما استمر العسكريون فى مزاولة الحكم فالمسئوليات والأعباء السياسية قد تؤثر سلبا على مسئوليات القيادة العسكرية وعلى وحدة وتلاحم وفعالية الجيش وهو الأمر الذى يدفع العسكريين الى اتخاذ قرار بالانسحاب .

ثانيا الانسحاب الاكراهى حيث يجبر العسكريون على ترك الساحة السياسية وتسليم السلطة للمدنيين ويحدث ذلك من خلال طريقين :

الأول : وجود ضغوط مدنية قوية على النظام العسكرى (السودان فى ظل حكم ابراهيم عبود ٥٨ ـ ١٩٦٤) .

الثانى : قيام انقلاب مضاد يطيح بالنخبة العسكرية الحاكمة ويقوم بتسليم السلطة للمدنيين (انقلاب رولنجز الاول فى غانا سنة ١٩٧٩).

ثالثا الانسحاب الظاهرى : ويقصد به ان العسكريين يحاولون اضفاء الطابع المدنى على حكمهم فيتقلدون اسماء ورموزا مدنية ويتحالفون مع بعض القطاعات المدنية كالبيروقراط والتكنوقراط والزعماء التقليديين وغيرهم . بيد ان سلطة صنع القرار تظل فى النهاية فى ايديهم ولاشك ان كلمة انسحاب هنا لاتعبر عن حقيقة هذه الظاهرة التى تتعلق بمدنية وتسييس الحكم العسكرى ولعل كلمة تحول التى نادى بها هنرى بنين لوصف هذه الظاهرة تكون اقرب للمعنى الذى تقصده وهو الانسحاب الظاهرى الذى يتضمن تغييرات فى الأدوار والعلاقات الرسمية وغير الرسمية فى اطار الحركة السياسية .

وهناك صور مختلفة للتحول التدريجى من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى يمكننا ان نميز بين ثلاث صور منها وهى :

١ ـ الصورة الاولى قد يتم التحول من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى بصورة راديكالية والنمط المثالى فى هذه الحالة هو النموذج المصرى بعد الثورة حيث كان على من يعمل بالحياة السياسية من العسكريين ان يترك زيه العسكرى ومهامه العسكرية ويرتدى الملابس المدنية ويتفرغ للحياة السياسية المدنية .

٢ ـ الصورة الثانية : قد يكون التحول للحكم المدنى مجرد عمل متواضع كما حدث فى فولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) عام ١٩٧٠ حيث سمح النظام العسكرى بالانتخابات العامة لتشكيل مجلس وطنى الى جانب تأليف مجلس وزراء مختلط من المدنيين والعسكريين .

٣ ـ الصورة الثالثة : قد يضع العسكريون فى السلطة إطارا للحركة يأملون ـ على حد زعمهم ـ من خلاله اعادة الحكم المدنى وقد يعنى ذلك من ناحية تنظيم الانتخابات الجديدة من أجل تشكيل البرلمان كما حدث فى غانا قبل الانقلاب العسكرى الثانى سنة ١٩٧٢ ويعنى من ناحية اخرى انشاء نوع من مجالس الشورى والاتفاق على بعض المبادىء الدستورية وهكذا يطرح العسكريون

انفسهم لهذا النمط من التحول كما حدث فى نيجيريا خلال الفترة من ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ .

وبصفة عامة تتطلب عملية مدنية النظام العسكرى فترة زمنية معقولة فلكى يصبح الجنرالات رؤساء ، ولكى يعتمد اساس السلطة على التأييد من الجماهير بدلا من الاعتماد على قوة السلاح فان مثل هذا التحول ينبغى ان يحدث بصورة تدريجية حتى تتم مدنية النظام العسكرى بصورة سلمية وهناك عدة خطوات تتبعها مثل هذه النظم التى تسعى نحو المدنية من بينها :

١ ـ العمل على خلق روابط وثيقة بين المدنيين والقادة والعسكريين فى اعقاب استيلاء الأخيرين على السلطة وفى هذا الصدد يبرز كبار رجال الجهاز الادارى والرؤساء التقليديون كحليف طبيعى وضرورى للعسكريين .

٢ ـ محاولة خلق تأييد شعبى من خلال انشاء تنظيمات سياسية جماهيرية تحت زعامة العسكريين .

٣ ـ محاولة استعادة المشروعية القانونية من خلال وضع دساتير جديدة واجراء انتخابات استفتاءات (وان كانت فى الغالب ليست ذا طابع تنافسى) .

ويطرح نموذج « موبوتو » فى زائير مثالا لمحاولات المدنية والتحول الى الصياغة المدنية فى الحكم حيث :

ـ حاول تصوير الدور الذى قام به من اجل اعادة النظام والقانون الى زائير بدور اصحاب الرسالات السماوية فما فتىء فى مقارنة رسالته التى تهدف الى تحقيق الوحدة السياسية لبلاده برسالة كل من موسى وعيسى عليهما السلام .

ـ قام بوضع دستور جديد للبلاد عام « ١٩٦٧ » واجريت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٨ وبنهاية عام ١٩٧٠ اجريت انتخابات الرئاسة (يلاحظ ان هذا التوقيت تم تحديده بدقة حيث انه يمثل بلوغ موبوتو سن الأربعين وهو الحد الأدنى لعمر رئيس الجمهورية وفقا للدستور الجديد) .

ـ كان موبوتو يبذل قصارى جهده لكى يتحول من مفهوم البطولة العسكرية الى مفهوم الزعامة الكارزمية .

لقد اضحت الدول الافريقية بغض النظر عن توجهها الايديولوجى تسير فى تطورها التاريخى خلال فترة مابعد الاستقلال وفقا لنموذج الدولة الهشة . فمعظمها يعد مطية لهياكل بيروقراطية فاسدة وضعيفة وغير كفء . وهذه الوضعية قد تحدو بالدولة الهشة الى ان تصبح سلطوية وقمعية ، فاللجوء الى القوة ، مع هذا ، يعد انعكاسا حقيقيا لضعف وهشاشة الدولة وليس الى قوتها .

وفى اطار هشاشة الدولة تلك برز نمط الدولة القرصان ، حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد ونهب الفائض الاقتصادى لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين « زائير مثال واضح » ، أو اضافة الى ذلك يستخدم كأداة للقمع وتحقيق الأغراض السياسية للحاكم « أوغندة فى ظل عايدى امين نطرح مثالا آخر » .

الفترة الزمنية*	عدد الانقلابات
١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	١
١٩٥٥ ـ ١٩٦٠	١
١٩٦٠ ـ ١٩٦٥	٥
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٢٠
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٧
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٩
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٦

* طول الفئة يبدأ من فبراير وينتهى فى يناير

ثانيا : طبيعة الدولة الافريقية :

ثمة جدل فكرى واسع حول طبيعة الدولة المستقلة حديثا فى افريقيا وعما اذا كانت أكثر أو أقل استقلالية مقارنة بالدول الأوروبية . وحيث ان الدولة تولد فى اطار تاريخى محدد فانه ليس بمستغرب اذن ان تتمايز الدول مابعد الاستعمارية بسمات مختلفة عن تلك التكوينات الاجتماعية الأكثر تطورا .

وقد اشار حمزة علوى فى دراسته الرائدة عن « الدولة مابعد الاستعمارية فى باكستان وبنجلاديش » الى ان المشكلة الاساسية فى المجتمعات مابعد الاستعمارية تتمثل فى ان الدولة ليست نتاجا لعمل برجوازية محلية صاعدة وانما تم تأسيسها فى هذه المجتمعات بواسطة برجوازية استعمارية اجنبية . ووفقا لمنظور « مجتمع مابعد الاستعمار » فان الدولة فى هذا المجتمع ليست اداة تسيطر عليها فئة أو طبقة واحدة . وهى تتمتع باستقلال نسبى وتقوم بمهمة الوساطة بين مصالح طبقات ثلاث متصارعة وهى أساسا : طبقة البرجوازية الاستعمارية ، وطبقة البرجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الأراضى . ويعمل الجميع فى ذات الوقت على الحفاظ على النظام الاجتماعى القائم الذى يضمن مصالحهم جميعا ولاسيما نظام الملكية الخاصة ، وكذلك النمط الرأسمالى كنمط مهيمن للانتاج[٤] .

ومن الملاحظ ان مقولة تأسيس الدولة مابعد الاستعمارية على ايدى البرجوازية الاجنبية قد تم تطويرها حديثا على ايدى عدد من الكتاب الذين قاموا باجراء دراسات على خبرات افريقية محددة (ولنذكر بصفة أساسية جون سول وروجرمورى ، والتى تتفق فى معظمها مع تحليل فرانز فانون الخاص بعملية تصفية الاستعمار إذ يرى ان : « الطبقة الوسطى الوطنية قد اكتشفت ان رسالتها التاريخية تكمن فى كونها وسيطا . فليس بمقدورها ان تفعل شيئا ازاء عملية تحويل المجتمع . وعوضا عن ذلك تكمن رسالتها بصفة عامة فى كونها أداة ارتباط بين المجتمع والرأسمالية الطاغية .. والتى تلتحف اليوم بلحاف الاستعمار الجديد »[٥]

الاهمية المحوريه لجهاز الدولة :

هناك عناصر ثلاثة رئيسية تمثل اهمية محورية للدولة فى المجتمعات مابعد الاستعمارية : العنصر الاول كما يؤكد عليه حمزة علوى يشير الى طبيعة جهاز الدولة الموروث عن العهد الاستعمارى ، وكيف ان البرجوازية الاستعمارية هى التى قامت بصياغة هذا الجهاز بما يحقق لها الهيمنة والسيطرة على كافة الطبقات الاجتماعية المحلية . ويتمثل العنصر الثانى فى ان جهاز الدولة يقوم بدور اقتصادى جديد ومستقل نسبيا . وهو يختلف فى حقيقة الأمر عن ذات الدور الذى تقوم به الدولة فى معناها البرجوازى الكلاسيكى . فالدولة فى المجتمعات بعد الاستعمارية تقوم بتوظيف جزء كبير من الفائض الاقتصادى فى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الموجهة بيروقراطيا وذلك بحجة تدعيم وحفز التنمية الاقتصادية . ولاشك ان هذين العنصرين يبرزان بصورة واضحة فى خبرة شرق افريقيا كما يشير الى ذلك جون صول . أما العنصر الثالث والذى يبرزه جون صول فى دراسته عن تنزانيا فانه يتمثل فى الدور الذى يقوم به جهاز الدولة المستقلة فى العمل على تدعيم الوحدة الاقليمية واضفاء الشرعية وتحقيق شروط عملية بناء الدولة القومية(٦) .

لاشك ان هذه العناصر الثلاثة السابقة تبرز الأهمية المحورية لجهاز الدولة فى المجتمعات مابعد الاستعمارية ، وكذلك اهمية القائمين عليه والذين يطلق عليهم حمزة علوى اصطلاح « الاوليجاركية البيروقراطية العسكرية » وقد تولت هذه الاوليجاركية السلطة بعد رحيل الاستعمار . وهى تحاول القيام بدور شبه مستقل فى بلدانها . وتعد طبيعة ومدى هذا الاستقلال عن المحددات التى تفرضها الطبقات الأخرى (البرجوازية المحلية ، والبرجوازية الاجنبية وملاك الأراضى) امرا اكثر اثارة للجدل . وليس بخاف ان محاولة علوى الاجابة على مثل هذا التساؤل لاتعد حاسمة وواضحة ، اذ يرى ان « الاوليجاركية » تتصرف بالنيابة عن الطبقات الثلاث جميعها وذلك بغية المحافظة على الوضع القائم الذى يضمن مصالحهم جميعا . وطبقا لعلوى فان « التقارب فى مصالح الطبقات المالكة الثلاث المتنافسة تحت رعاية المتربول يسمح للأوليجاركية البيروقراطية العسكرية ان تحكم المصالح والمطالب المتنافسة .. ولاشك ان ذلك الامر يتطلب دورا مستقلا بصورة نسبية ، وان لاتكون الدولة اداة فى ايدى أى من هذه الطبقات الثلاث »(٧) .

الدولة وطبيعة الطبقة الحاكمة فى افريقيا

ينظر بعض الدارسين الى الدولة فى افريقيا على انها دولة فى مرحلة الانتقال . فهى ليست برجوازية ولا تميل الى البرجوازية ، على الرغم من وجود عناصر رأسمالية فى تكوينها . ويرى هؤلاء ان مهمة الدولة تتمثل فى تحقيق التحول الاشتراكى(٨) .

بيد ان المشاكل الخاصة بالطبقة التى تتولى السلطة فى الدول الأفريقية المستقلة حديثا اضحت محور المناقشات والجدل الفكرى على الساحة الأفريقية . اذ يرى بعض الكتاب ان الاستقلال لم يغير قط فى الخاصية الطبقية لسلطة الدولة . فالطبقة الحاكمة فى دول الاستعمار الجديد هى اقلية من اصحاب الاموال المستغلين تماما كما هو الحال فى الدول الامبريالية ذاتها . ويمكن التمييز بين نماذج ثلاثة للتعامل مع قضية طبيعة الطبقة الحاكمة فى افريقيا وذلك على النحو التالى :

ـ النموذج الاول ويعكس الاتجاه الفكرى الذى يرى فى هؤلاء الذين ورثوا جهاز الدولة بعد الاستعمارية « طبقة وسطى جديدة » تسعى الى تنمية وتحديث بلدانهم اسوة بالدول المتقدمة . ففى ساحل العاج اعلنت النخبة السياسية الحاكمة الجديدة ان تحقيق المملكة السياسية يعنى الثراء المادى وتحسين الاحوال المعيشية لأفراد الشعب وفقا للمعايير الغربية . ومن ثم فقد اكد هوفى بوانيه على ضرورة التعاون الوثيق مع الدول الغربية باعتباره مفتاحا لعملية التنمية(٩) ومن الجدير بالذكر ان هناك مكونا يساريا لهذا النموذج يرى فى الشريحة الحاكمة الجديدة قوة تهدف الى تحقيق الاشتراكية . ويتمثل ذلك بوضوح بالغ فى معظم المقولات النظرية الخاصة بكثير من مراكز الاشتراكية الأفريقية .

ـ النموذج الثانى ويرى انصاره ان هناك تكوينا طبقيا كاملا حول جهاز الدولة فى افريقيا . وتتميز مصالح هذه الطبقة بل وتتصارع مع مصالح جماهير السكان . وقد عبر كلود ميلاسوكس فى بحثه عن « التحليل الطبقى للعملية البيروقراطية فى مالى » بوضوح عن هذا الاتجاه . اذ ركز على اهمية دور البيروقراط وكيف انهم قد أعدوا من جانب المستعمر للقيام بالمهام التى قد يتعذر تنفيذها على ايدى الاوروبيين انفسهم . ويوازى هذا التحليل الذى قدمه كلود ميلاسوكس تحليل علوى فى كثير من الأوجه . حيث ان هذه الطبقة البيروقراطية على سبيل المثال تدعم المصالح الامبريالية : « فاذا اخذنا التبعية الاقتصادية للدولة بعين الاعتبار فان البيروقراطية ذاتها تعد جماعة تابعة ، وان كونها اداة للمصالح الغربية يؤثر على نمط تنميتها المنتهج »(١٠) .

وفى سعى الطبقة البيروقراطية من اجل السيطرة على الاقتصاد والقضاء على المعارضة فانها تحاول ان ترفع شعار « الاشتراكية » الذى يوفر لها الايديولوجية الملائمة لبسط سيطرتها على الاقتصاد .. فالاشتراكية تسمح لأفراد هذه الطبقة تولى المهام الادارية للقطاع الاقتصادى الكبير الذى تسيطر عليه الدولة .

ولاشك ان التحليل السابق يتشابه كثيرا مع تحليل عيسى شفجى لنمط اشتراكية الاوجاما فى تنزانيا ، وتحليل فتسن وأوبنهايمر لاستراتيجية التنمية فى غانا النكرومية .

● النموذج الثالث ويطرحه روجر مورى من خلال تحليله

لسلطة الطبقة « السياسية » الجديدة فى غانا خلال فترة حكم نكروما[١١] وهذه الطبقة الجديدة تتمثل فى كادرات وقادة حزب الميثان الشعبى . ويرى مورى ان هؤلاء قد أتوا من بين صفوف البرجوازية الصغيرة (المدرسون والكتبة واصحاب الحوانيت ... الخ) . ولاشك ان الطبيعة غير المستقرة وغير المحددة لهذه الطبقة تساعدنا من وجهة نظر مورى فى فهم استقلالها النسبى على الساحة السياسية . فالطبقة « السياسية » لحزب الميثان الشعبى لاتعبر عن ولا تعكس طبقة محددة اقتصاديا .

ويخلص مورى الى القول بأن الدولة فى مرحلة مابعد الاستعمار أو « المملكة السياسية » تعد أداة حقيقية للتفاوض والوساطة مع الرأسمالية الخارجية ، فضلا عن كونها اداة محتملة للثورة الاشتراكية ومناهضة الامبريالية . وفى هذا الصدد تصبح مقولة « الاستقلال النسبى » للبرجوازية الصغيرة قضية حيوية يمكن اختبار أهميتها من خلال اسلوب عمل جهاز الدولة .

وتجدر الاشارة الى انه نظرا لغياب الخصائص النظامية العامة لهذه الجماعات الحاكمة المحلية فان هناك تبويبا وصفيا لها يختلف من كاتب لآخر مثل البرجوازية المساعدة والبرجوازية المعتمدة والبرجوازية الصغيرة وهكذا دواليك .

وعلى صعيد آخر حاولت فريهولد ان تحدد دور القادة المحليين بصورة اكثر وضوحا من خلال التمييز بين الطبقة الحاكمة أو المسيطرة والطبقة الحكومية . فمألوف الظواهر فى النظام الرأسمالى يشهد بأن الطبقة المسيطرة اقتصاديا لاتتولى حكم الدولة بشكل مباشر ، وانما تتركه فى يد هيكل تنظيمى هرمى يضم العاملين فى الدولة والسياسيين الذين تم استقطابهم وتشكيلهم بحيث يؤدون العمل طبقا لما تقتضيه مصالح الطبقة الحاكمة أو المسيطرة اقتصاديا[١٢] .

وفى رأى فرى هولد ان الطبقة الحاكمة هى التى تسيطر على جو الاعمال والاقتصادات فى الدولة . فهى بمثابة المحرك الفعلى ، اذ يفترض من الناحية النظرية ان طبقة « الحكومة » لاتمتلك سوى سلطات رسمية فقط . وعليه فان السلطة الحقيقية والواقعية تكمن فى ايدى طبقة البرجوازية الاجنبية المتواجدة فى المقار الاساسية - وفقا لتعبير فرى هولد - وهى اساسا : البنك الدولى ، ووكالات المساعدة الدولية ، وكثير من الهيئات الاستشارية الدولية العاملة فى الدول الأفريقية .

وانطلاقا من الخبرة التنزانية ترى فرى هولد ان الطبقة الحكومية التنزانية قد بدأت منذ الاستقلال فى العمل على تحقيق تماسك الدولة وتنظيم الطبقات المعاونة لها .. وقد قامت بكل ذلك فى معرض عملها لأجل بناء الدولة لخدمة المصالح الخاصة بها ، وحتى تساير مصالح المستثمرين الأجانب . وتقول فرى هولد ان هناك سببين رئيسيين دفعا طبقة الحكومة الى الاتجاه صوب الرأسمالية الدولية :

« اذ اضطرت الطبقة الحكومية ان تختار التنظيم التجميعى نتيجة لضعفها فى مواجهة الطبقات الاجتماعية الاخرى ، ونقص الموارد اللازمة للجهاز الحكومى . وقد ادى ذلك الى تهيئة الفرص لأفرادها وللبرجوازية الأفريقية الصغيرة خارج القطاع العام ان يتكالب افرادها على أخذ مكانهم فى القطاع الجديد الذى فتح مجاله اخيرا فما قد يؤدى الى اختلاف الوحدة والنظام فى داخل طبقة الحكومة وربما سلب منها القوة والموارد اللازمة لاقرار وضعها »[١٣]

وتخلص فراى هولد الى القول بأن طبقة الحكومة هى التى انشأت الدولة فى فترة مابعد الاستعمار . واصبحت هذه الدولة تتمتع بقدر من القوة « نتيجة التوسع فى اجهزة القمع التى تسيطر عليها كالجيش والقوات الخاصة والخدمة الوطنية وما شاكل ذلك » والاستقرار « نظرا لقيام هذه الطبقة بتعديل مسار حركة الاستقلال الى جهاز ايديولوجى للدولة قادر على استقطاب المزيد من العملاء » . ولاشك ان هناك اخطارا يتعرض لها هذا الاستقرار تنبع من التناقضات الداخلية فى نمط رأسمالية الدولة الخاص بتنزانيا . وتظهر هذه التناقضات فى الصعوبة التى تواجه الدولة لتجميع رأس المال الذى تحتاجه طبقة الحكومة لكى تتعاون مع البرجوازية المحلية ولكى تحافظ كذلك على الطبقة المؤيدة لها وتوسع قاعدتها .

واقع الأمر ان تحليل فراى هولد للخبرة التنزانية لايؤيد مقولتها النظرية الخاصة بالتفرقة بين الطبقة الحكومية والطبقة الحاكمة أو المسيطرة . بل ان هذا التحليل يثبت انه ليس هناك اختلاف بين مفهوم « طبقة الحكومة » ومفهوم « الطبقة الحاكمة » وان الأمر لايعدو كونه مجرد اختلاف فى الاصطلاح يعبر عن ظاهرة واحدة . اضف الى ذلك ان مقولة حاكمية البرجوازية الاجنبية وانها المحرك الفعلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة مابعد الاستعمارية لاتجدى نفعا فى تحليل تكوينات اجتماعية محددة . فعلى سبيل المثال كيف يمكن تفسير طرد الآسيويين من أوغندة ، واصدار التشريعات المنظمة لرأس المال التجارى الذى يمتلكه الآسيويون فى كينيا ؟ هل من الممكن تفسير هذه الانماط المختلفة للتأميمات الاقتصادية باعتبارها ميكانزمات امبريالية ؟!

أيا كان الأمر فان مقولة سيطرة البرجوازية الاجنبية يتم قبولها كمسلمة فى معظم التفسيرات الراديكالية للاقتصاد السياسى الأفريقى . ومن ثم فقد استخدمت بعض الصياغات الفضفاضة لتفسير العلاقة بين رأس المال الاجنبى والبرجوازية المحلية . فعلى سبيل المثال يرى كل من لانجدون وجودفرى ان ثمة نوعا من التحالف التكافلى بين البرجوازية الاجنبية والعناصر المحلية ، وان مثل هذا التحالف يضر بمصالح الجماهير . ويتسم هذا التحالف فى نظرهما بالاستقرار نظرا للمصالح المتبادلة

بين كل من رأس المال الأجنبى والمحلى(١٤) وقد أبرز Colin Leys فى كتاباته عن « التخلف فى كينيا » وجهة نظر مشابهة حيث يرى بأن الطبقة المحلية الضعيفة نسبيا اعتمدت بشكل واضح على رأس المال الأجنبى فى عملية التراكم الرأسمالى . بيد انه مع ذلك يرى ان هذا التحالف لايتمتع بالاستقرار وانه يبدو عاجزا عن تحقيق قوة الدولة فى المدى البعيد .

ومن الملاحظ ان الاتجاه الفكرى الذى ينتمى اليه Leiys والخاص بتحديد شكل العلاقة بين كل من رأس المال الأجنبى ورأس المال المحلى ، يؤكد على اهمية الدور الذى يلعبه جهاز الدولة فى تسهيل عملية التراكم المحلى . ففى كينيا ساعدت الدولة رأس المال المحلى على تحطيم الحواجز التى وضعها رأس المال الأجنبى وتبعا لذلك كانت البرجوازية المحلية قادرة باستمرار على صياغة سياسة الدولة بما يحقق مصالحها الخاصة . وقد اتسمت العلاقة بين رأس المال الاجنبى والمحلى فى كينيا بطابع العداء حيث ان الثانى استطاع ان يحل محل الاول فى الزراعة والخدمات وحتى فى انشطة التصنيع المختلفة . وقام القطاع الخاص المحلى فى هذا الصدد بتوظيف رأس المال المكتسب لديه من خلال انشطته التجارية فى تجارة العاج والفحم والبن وذلك بغية تسهيل عملية الاحلال تلك . وتظهر مناطق النزاع الكبرى فى وجود نوع من التحالف بين رأس المال المحلى والدولة فى مواجهة رأس المال الاجنبى . ولزاما كان لابد من حدوث بعض التراكم الرأسمالى المحلى فى الوقت الحاضر ، وهذا مايعنى بدوره امكانية حدوث تنمية رأسمالية .

ومن جهة اخرى لايوافق كابلانسكى واتباعه على المقولة السابقة بأن رأس المال المحلى قد بدأ فى عملية الاحلال محل رأس المال الاجنبى فى انشطة معينة . بل الأكثر من ذلك فانه يرى ان العلاقة بينهما تتسم بالانسجام وتوافق المصالح . وفى حالات معينة يظهر رأس المال المحلى للإعتماد على رأس المال الأجنبى كى يوفر له أساسا للتراكم الرأسمالى . ويؤكد على ذلك كابلانسكى قائلا :

« انه على الرغم من تمكن الطبقة الرأسمالية المحلية من استقطاع جزء من العوائد الناجمة عن التراكم واسع النطاق فى قطاع الصناعة فان ذلك لم يحدث إلا من خلال التحالف بين هذه الطبقة ورأس المال الأجنبى »(١٥)

وعليه فان كابلانسكى يرى بأن ثمة تراكما رأسماليا محليا محدودا يحدث فى كينيا ، وان هناك مجالات واسعة للصراع بين الدولة ورأس المال المحلى والأجنبى . ومن ثم فان التنمية الرأسمالية غير محتملة الحدوث فى الوقت الحاضر .

وسوف ننتقل الآن الى تحليل أحد الظواهر الممثلة للصراعات الاجتماعية بين الكتل الحاكمة فى أفريقيا والتى اضحت بمثابة الملمح البارز لسياسات دولة مابعد الاستعمار ..

المراجع

(١) حمدى عبدالرحمن حسن ، العسكريون والحكم فى افريقيا،مع التطبيق على نيجيريا ١٩٦٦ ـ ١٩٧٩ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

2) Michael Lofchie (ed.) The State of the Nations: Constraints on Development in Independent Africa . Los Angeles, University of California Press, 1971 . PP. 218-227

3) E.F.pachter «contra-coup: civilian control of the military in Guinea, tanzania and Mozambique», the Journal of modern African studies, Vol 20, No.4, 1984, PP. 600-4.

(4) Hamza Alavi «the state in post colonial Society: Pakistan and Bangladish» in Harry Goulbourne (ed.), Politics and state in the third world, London: Macmillion, 1979, P.4.

(٥) نقلا عن :
Nicola Swainson, «State and Economy in post-colonial Kenga, 1963-1978», Canadian Journal of African Studies, Vol X11, No. 3 1978, P. 358.

(6) John S.Saul, The state and Revolution in Eastern Africa, London: Heinemann, 1979, P.170.

(7) Alavi, Op.Cit, P.40-43.

(٨) عيسى شفجى ، الدولة والتشكيل الاجتماعى الخاضع للسيطرة فى افريقيا ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ٤٥ اكتوبر/ديسمبر ١٩٨١ ص ١٥٦ .

(9) Michael Lofchie (ed.), Op.Cit P.123.

(10) Saul, Op.Cit, P.175

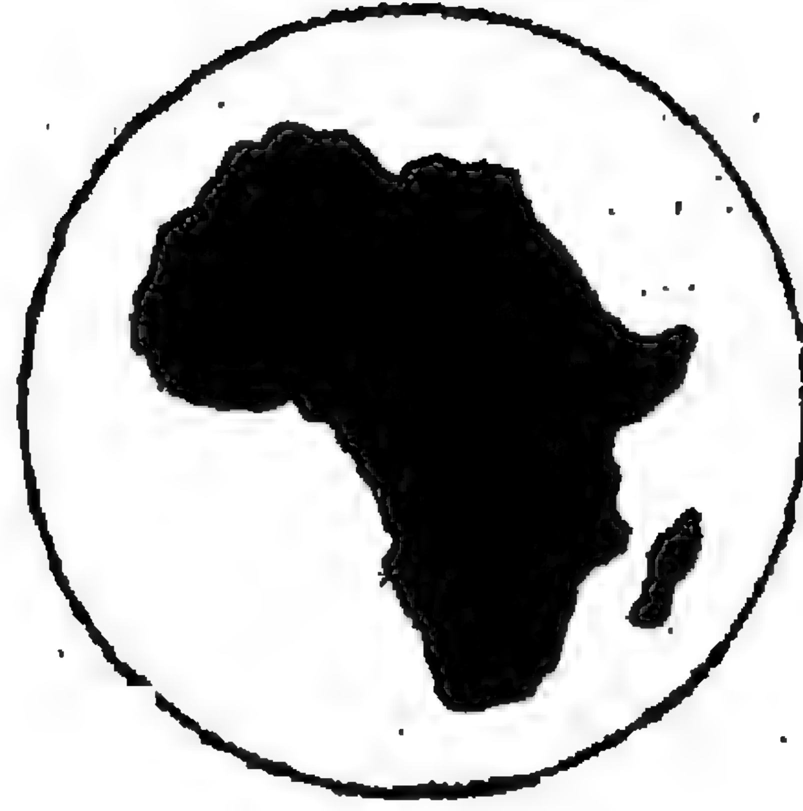
(11) Ib - Id, P.176.

(12) Surainson, Op.Cit, P. 359.

(١٣) ورد فى عيسى شفجى ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(14) Swainson, Op.Cit. P. 359.

(15) R.Kaplinsky, capitalist Accumilation in the perphery-the Kenyan case Re.examined, Review of African Political Gconomy, No. 16, 1980, P.103.



[٣]
المناظرة حول النظام الاقليمى فى أفريقيا

نبية الأصفهانى

يرجع بعض الكتاب أن أول تكتل اقليمى أفريقى يرجع الى ثلاثة عقود مضت وبالتحديد الى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٨ عندما قررت دولتان أفريقيتان ـ هما غانا التى كانت قد حصلت على استقلالها منذ عام وغينيا التى رفضت أن تنضم الى منظمة « الجماعة الفرنسية » ـ اقامة اتحاد بينهما كنواة لاتحاد عام شامل لدول غرب أفريقيا يستهدف تنسيق سياستهما فى الشئون الخارجية والاقتصادية . كان ذلك اول اتحاد قام بين دولتين افريقيتين مستقلتين فى غرب افريقيا بل وفى القارة بأجمعها .

ولكن من الأرجح القول بأن الاتجاه الى الاقليمية يغرس جذوره فى أعماق المرحلة الاستعمارية التى مرت بالقارة الأفريقية . فيكفينا فى هذا الصدد أن نشير الى مؤتمر برلين الشهير فى عام ١٨٨٠ الذى سجل اقتسام افريقيا فيما بين الدول الاستعمارية الكبرى وفى مقدمتها فرنسا وانجلترا والذى بحكم بنوده قد جزأ القارة الى عدة اقاليم وفقا لخطوط لا تمت بصلة للانقسامات العرقية أو الثقافية أو القبلية التى تموج بالقارة بل و[illegible]عت أساسا وفقا لما آلت اليه عمليات السلب والنهب الاستعمارى .

وقد انعكست الحربان العالميتان اللتان خاضتهما أوروبا فى القرن العشرين على افريقيا مما شكل اعادة انقسام القارة على مرحلتين فيما بين الحلفاء المنتصرين . هكذا نجد ، على سبيل المثال ، ان فرنسا التى كانت تملك عشية الحرب العالمية الأولى ما اسمته بأفريقيا الغربية الفرنسية (وهى اقليم يضم موريتانيا والسنغال وغينيا الفرنسية وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى والنيجر وفولتا العليا) وبأفريقيا الاستوائية الفرنسية (وتضم الجابون والكونجو الوسط وأوبانجى شارى وتشاد) قد اضافت الى هذه الممتلكات عند انتهاء الحرب وبتأكيد من عصبة الأمم فى ١٩٢٢ حق انتدابها على جزء من المستعمرات الافريقية التى فقدتها المانيا بهزيمتها وهى شرق توجو وشرق الكاميرون .

وعلى اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية فى أوروبا عقدت فرنسا مؤتمرا فى برازافيل فى ١٩٤٤ واعلنت خلاله عن نيتها فى اقامة مؤسسات تمثيلية فى ممتلكاتها الأفريقية ولكنها لم توف بما وعدت إلا بقدر ماتوافق ذلك مع مصالحها . ولكن بصفة عامة يلاحظ بأن استغلالها لمتلكاتها الأفريقية كان قائما على أسس اقليمية : مثلا كانت الاستثمارات فى افريقيا الغربية الفرنسية تختص أساسا بالمبادلات التجارية أما فى افريقيا الاستوائية فقد كانت الاستثمارات الفرنسية تركز على استخراج المعادن والأخشاب .

فى ضوء هذا كله ، يتضح لنا بأن الاستغلال الاستعمارى لأفريقيا كان يتم على أسس اقليمية بحتة . ولكن من جهة اخرى كانت هذه الاقاليم تضم مقاطعات يشكل كل منها نواة ، سواء كانت هذه ذات طابع قبلى أو عرقى أو ثقافى أو تاريخى . وهذه النواة كانت تحيا فى ظل تقسيمات فرضها الاستعمار ورسم لها حدودها وفقا لمصالحه .

يمكن القول اذن بأنه فى عهد الاستعمار كان النظام الاقليمى فى افريقيا هو الذى يهيمن على القارة ، وكان له أسس اقتصادية ومالية قوية ذات خيوط متينة تضمن خضوع الاقليم لمتطلبات العاصمة الاستعمارية أما الكيانات العرقية والقبلية وغيرها التى كانت تتحرك داخل كل اقليم فلم يكن لها دور هام كما لم تكن قادرة على الصمود امام هيمنة الاطار الاقليمى الذى كان يعمل من خلال ادارة محكمة تقوم بتنسيق الأمور بين هذه الكيانات . هكذا اذن كان يوجد نظام اقليمى فرضه الاستعمار على القارة ووضع له شبكة من الخطوط المتينة تربط بين هذه التجمعات الاقليمية وبين الدولة الأوروبية المستعمرة .

وعند اعلان استقلال الدول الأفريقية انهارت هذه النظم شكليا ولكن نظرا لمتانة وقوة تأسيس هذه الشبكة من الخطوط كان من العسير ان ترفع عن الدول الأفريقية بمجرد اعلان استقلالها .

الإقليمية الأفريقية بعد الاستقلال :

عندما هلت الخمسينات ، لم تكن افريقيا تضم سوى ثلاث دول مستقلة هى : مصر واثيوبيا وليبيريا . ثم بدأت رياح التحرير تهب على القارة فكان ان حصلت ليبيا على استقلالها فى ١٩٥٣ وتلاها السودان فى ١٩٥٦ ثم المغرب وتونس . وفى ١٩٥٧ استقلت غانا ثم غينيا فى اكتوبر ١٩٥٨ .

وقد لازم هذه الرياح التحررية اتجاهات قوية من اجل الاتجاه الوحدوى على مستوى القارة . ولكى يتحقق هذا المطلب كان لابد من كسر الخطوط الاقليمية التى رسمها الاستعمار للقارة واقامة جسور جديدة لتخطى الحواجز التى فرضها التقسيم الاستعمارى . هكذا نجد غانا الناطقة بالانجليزية بعد ان استقلت عن بريطانيا ثم غينيا الناطقة بالفرنسية بعد ان تحررت من فرنسا تقرران اقامة اتحاد فيما بينهما ليس فى شكل تكتل بين دولتين افريقيتين فحسب بل كخطوة مرحلية اولى فى طريق توحيد القارة بأكملها .

ثم فى يناير ١٩٦١ صدر ميثاق عن منظمة ماسُمِّى « بمجموعة دول الدار البيضاء » ليؤكد اهم الأهداف التى ستلتزم القارة بتحقيقها : عدم الانحياز ازاء عالم منقسم الى معسكرين وتسوده الحرب الباردة بين الشرق والغرب وتصفية الاستعمار والتصدى لـلاستعمار الجديد . ومن اهم ملامح هذه المجموعة انها قد تخطت الحاجز الصحراوى الذى يفصل بين افريقيا العربية وماسمى بأفريقيا ماتحت الصحراء اذ ضمت دولا من كلا الجانبين وعلى قدم المساواة .

ومن منطلق مبدأ توحيد القارة ، جرى تنافس بين مجموعة الدار البيضاء هذه ومجموعة افريقية اخرى عرفت باسم « منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى » أو « مجموعة برازافيل » وهى تضم معظم الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . وكان ميثاق هذه المجموعة الاخيرة يسمح للدول الاعضاء فيها بالتحالف مع دولة أو مجموعة من الدول غير الافريقية . كانت هذه المنظمة تعكس صورة مدى النفوذ الفرنسى الذى بقى فى هذه الدول الافريقية والذى هيأ لها شبكة من العلاقات الثنائية المميزة تشكل فى جوهرها نوعا من الاستعمار الجديد .

فى ضوء هذا التنافس الذى جرى بين المجموعتين يمكن ان نستخلص الآتى : ان الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه العديد من الدول الافريقية الواحدة تلو الأخرى فى مطلع الستينات قد جاء على ارضية صلبة من التكتلات الاقليمية كـان معظمها يعكس الماضى الاستعمارى بينما يجسد البعض الآخر التطلعات الثورية التى اعلنها زعماء ومفكرون افريقيون مثل كوامى نكروما واحمد سيكوتورى وجمال عبدالناصر استهدفت اساسا توحيد القارة بعد استكمال تحريرها .

وفى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ حيث عقد اجتماع على مستوى القارة من اجل اقرار قيام منظمة الوحدة الافريقية ووضع ميثاق لها ، كان من اهم الموضوعات التى لم يستطع المؤتمر المنعقد البت فيها ، موضوع كيفية التوفيق بين نظام قارى ممثل فى منظمة الوحدة الافريقية ونظم اقليمية دون ان يؤدى ذلك الى ازدواج فى الانشطة بل الى تشتيت القارة . فقد قام جدل بين مناصرى فكرة القارية المنفردة مع رفضه أى نظام اقليمى وبين مؤيدى مبدأ الاقليمية . وكان من اشد المدافعين عن هذا المبدأ الاخير الرئيس ليوبولد سنجور الذى قال حينذاك : « دعونا اخيرا نقول ان الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول ... يجب علينا ان نعترف بهذه الاختلافات التى يكمل بعضها بعضا بل يجب علينا ان نعمل على تنظيمها فى شكل اتحادات اقليمية » ... كذلك نادى الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة بمبدأ الاقليمية صراحة عندما اقر بأن « الاتفاقات الاقليمية سوف تؤدى دورا هاما فى تطوير افريقيا » .

وكان من الطبيعى فى ذلك الوقت ان تجد فكرة الاقليمية صدى واسعا فى صفوف الدول الافريقية وخاصة ان عدد الدول الاعضاء فى منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى أو « مجموعة برازافيل » كان يفوق عدد الدول الاعضاء فى « مجموعة الدار البيضاء » لهذا ، عندما انعقد فى اغسطس ١٩٦٣ مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته الاولى فى داكار ، اعلن عن اعترافه بمبدأ الاقليمية مؤكدا بأن هذا المبدأ يتمشى مع « القارية الافريقية » ويكملها ومن العوامل التى ستساعد على تطورها .

ولكن فى الوقت نفسه حرص المجلس المنعقد على وضع قواعد وضوابط هامة تضع المنظمات الاقليمية تحت مظلة منظمة الوحدة الافريقية . فكان على هذه المنظمات ان تعلن عن التزامها بمبادىء واهداف ميثاق المنظمة القارية كما ان على منظمة الوحدة الافريقية تقع مهمة الدفع الى توثيق العلاقات بين مختلف المنظمات الاقليمية والمنظمة القارية .

وعلى هذا الاساس ، شهدت الستينات والسبعينات قيام العديد من المنظمات الاقليمية الافريقية فى شتى المجالات وخاصة الاقتصادية منها ومثال ذلك المنظمات الاقليمية التى تختص بالاستغلال المشترك للأنهار الافريقية . ولنذكر بعض هذه المنظمات : « منظمة من اجل استغلال نهر السنغال » (١٩٧٢) وتضم غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال و « لجنة التنسيق واستغلال حوض نهر تشاد » (١٩٦٤) وتضم كل من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا و « لجنة من اجل استغلال بحيرات تنجانيكا وحوض كينو » (١٩٧٥) وتضم بوروندى ورواندا وتنزانيا وزائير وزامبيا . و « اللجنة من اجل استغلال نهر النيجر (١٩٦٨) وتضم بنين والكاميرون وتشاد وغينيا وساحل العاج ومالى والنيجر ونيجيريا وفولتا العليا وغيرها ..

هكذا فان القرار بادراج مبدأ الاقليمية ضمن العوامل الايجابية التى ستساعد على الوصول الى وحدة القارة الافريقية كان بمثابة اعطاء النور الأخضر لظهور العديد من المنظمات الاقليمية التى كان الاستعمار قد وضعها فى الماضى لكى تحقق اطماعه .. لهذا نجد ان معظم التجمعات الاقليمية التى قامت فى ظل منظمة الوحدة الافريقية ماهى سوى كيانات قديمة كانت تحيا فى ظل النظام الاستعمارى . كل ماحدث من تغيير كان فى تسميتها وفى اعلانها عن التزامها بمبادىء الوحدة الافريقية .

وهناك ايضا عامل آخر ضاعف من قوة جذب الدول الافريقية نحو الاقليمية ، وهو وضع فرنسا عند صياغة معاهدة روما الخاصة بتأسيس السوق الأوروبية المشتركة « يناير ١٩٥٨ ». فقد كانت معظم المستعمرات الافريقية التابعة لفرنسا لم تكن قد نالت استقلالها بعد كما ان فرنسا كانت تعمل جاهدة منذ نهاية الاربعينات على منح هذه المستعمرات استقلالا اسميا مقابل ان تندرج هذه الاخيرة داخل اطار « الجماعة الفرنسية » وقد حرصت فرنسا على تسجيل هذا الوضع فى معاهدة روما . فقد نص الجزء الرابع منها « بأن الدول الأعضاء توافق على ان تشارك داخل الجماعة دول غير اوروبية واقاليم لها علاقات خاصة مع كل من بلجيكا وفرنسا وايطاليا وهولندا وذلك من اجل تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول والاقاليم ومن اجل اقامة علاقات اقتصادية وثيقة بينها وبين الجماعة ككل » .

وعلى هذا الاساس نصت المعاهدة المذكورة على ان الدول الاعضاء فى الجماعة الاوروبية ستعامل هذه الدول فى مبادلاتها التجارية معها بنفس الشروط والمزايا التى تتمتع بها دول السوق الاوروبية كما ان الدول الاوروبية الاعضاء فى السوق ستساهم فى مد هذه الدول والاقاليم بالاستثمارات اللازمة لتحقيق تنميتها تدريجيا .

اذن فان تقبل منظمة الوحدة الافريقية لمبدأ الاقليمية كخطوة تمهيدية نحو القارية كان أحد العوامل المؤثرة التى ادت الى تنشيط الحركة الاقليمية فى افريقيا .

أما العامل الآخر الذى دعم هذا الاتجاه فهو ما ابدته الدول الصناعية الاوروبية من استعداد لتقديم المعونة والمال التى تحتاجهما الدول التى كانت تستعمرها لكى تبقى هذه الاخيرة فى ركابها .

لهذه الاسباب اتسمت معظم المنظمات الاقليمية فى افريقيا بالانفتاح الشديد على الخارج وبالتعطش الشديد الى المعونة والمال اللذين يأتيان من خارج القارة فان الحصول على الاستقلال السياسى لم يعالج ضعف البنيان الهيكلى لهذه الدول التى كانت تفتقد بشدة المال والتكنولوجيا التى يمكن ان ترتكز عليهما للنهوض باقتصادياتها الوطنية .. وعلى هذا يمكن القول بأن الاغلبية العظمى من النظم الاقليمية التى ظهرت فى افريقيا فى الستينات والسبعينات كانت تتطلع الى خارج القارة اكثر مما كانت تعمل على تحقيق تقدم فى طريق الوحدة على المستوى القارى والذى ترمز اليه منظمة الوحدة الافريقية .وعلى هذا النحو فان التعاون الافريقى على المستوى الاقليمى كان تعاونا اكثر حرصا على الابقاء على ماحصل عليه من علاقات « مميزة » بالخارج من كونه تعاون من اجل دعم العلاقات بين الدول الافريقية .

وكان من الطبيعى ان تؤدى هذه الاتجاهات الى الفشل الذريع الذى منيت به افريقيا فى ان يحقق التعاون الاقليمى التنمية المنشودة .. فقد شهدت الستينات والسبعينات تدهورا مستمرا فى الاوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث عامة ولكن ما أصاب الدول الافريقية كان الأكثر تدهورا . فقد عانت القارة اكثر من غيرها من تدهور اسعار المواد الاولية وارتفاع اسعار المنتجات المصنعة ثم جاءت الازمة البترولية لتزيد الاحوال سوءا .

النظام الاقليمى الافريقى فى نهاية السبعينات :

كشفت هذه الظروف الصعبة مدى الضعف الذى أصاب الدول الافريقية بكامل منظماتها من اقليمية وقارية ، وعجزها عن مواجهة تدهور اوضاعها الاقتصادية .. فقد اصابها مايمكن ان نسميه « نهم اقتراضى » من كافة الابواب لسد احتياجاتها العادية غير عابئة بما قد يشكله خدمة الديون من عبء على اقتصاديات الدول الافريقية . اما المشروعات التى كان من المفروض ان تدفع بعجلة الاقتصاد الى الامام وتحقق التنمية فقد اصابها نوع من التجمد اذ اصبحت اولى الاولويات فى الدول الافريقية البحث عن كيفية تسيير امورها اليومية .

والملاحظ ان نهاية السبعينات قد شهدت اكثر من حدث يسجل نهاية مرحلة فى تطور النظم الاقليمية فى افريقيا وبداية مرحلة جديدة :

١ - فى ١٩٧٧ انهارت منظمة « جماعة شرق افريقيا » (وتضم كينيا واوغندا وتنزانيا) وذلك بعد مضى عشر سنوات على تأسيسها . وكان العديد من الافارقة ينظرون الى هذا التجمع الاقليمى على انه نموذج مشرف للتعاون الفنى والمالى وكمحاولة افريقية للتخطيط على المستوى الاقليمى وهو ماكان يفتقده العديد من الدول الافريقية . كانت ايضا وبشهادة

العديد من الفنيين الاوروبيين تركز من سلطات فوق ـ قومية مايفوق مثل هذه السلطات داخل الجماعة الاوروبية نفسها .

وقد لعبت عوامل خارجية دورا هاما فى سقوط هذه المنظمة ومن هذه الانقلابات العديدة التى طرأت على مدى السبعينات فى افريقيا الجنوبية وايضا فى افريقيا الشرقية مما استوجب اعادة النظر ومراجعة حصيلة المزايا المجنية وخاصة ان كلا من الدول الثلاث قد شرع فى مرحلة اعادة صياغة تحالفاته على الصعيد الاقليمى وبذلك لاح فى الأفق بوادر التفكك . ومن جهة اخرى كانت المؤسسات الكبرى ذات الطابع الاقليمى ـ وهى تختص بالنقل بالسكك الحديد وخطوط الطيران والاتصالات اللاسلكية والموانى ـ والتى كانت الواجهة البراقة للتعاون الفنى الاقليمى تحيا بفضل « ادارة مستقلة بذاتها » نوعا ما . ولكن فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ واجهت هذه المؤسسات الكبرى صعوبات من حيث ادارتها وكانت النتيجة الطبيعية ان طرح التساؤل التالى : هل من الافضل ادخال نوع من « اللامركزية » فى هذه الاجهزة ذات الخدمات المشتركة وكان هذا يعنى ادخال بنيات قانونية وفنية ذات طابع قومى هذا فى حين أن هذه المؤسسات الكبرى كانت تتمتع بوضع خاص على اساس انها ستشكل « الخلية الأم » للسوق المشتركة الافريقية فى المستقبل .

وقد جاء انهيار هذا التجمع الاقليمى ليسجل فشل ماكان يعد فى افريقيا قمة من حيث التعاون الاقليمى .

٢ ـ اما الحدث الثانى فهو التوقيع فى ابريل ١٩٧٦ ماسمى « بأول معاهدة لومى » بهدف تنشيط اطار جديد للتعاون بين دول السوق المشتركة من جهة و ٥٣ دولة نامية تنتمى الى افريقيا (٤٠ دولة) والكاريبى والمحيط الهادى (ACP) من جهة اخرى .

ان معاهدة لومى الاولى ـ التى تمتد على ٥ سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) قد احدثت تحولا هاما فى مجال التعاون الاقليمى الافريقى فقد اتسعت بذلك دائرة الانفتاح على الخارج

واندرجت الخطوط الاستعمارية التى كانت تربط الدول الافريقية بالدول التى كانت تستعمرها داخل مخطط اوسع كأن يدخل علاقة جديدة تتناسب مع تشابك المشاكل على الصعيد العالمى وترسم خطا جديدا يفصل بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم النامى والذى تقف فى مؤخرته افريقيا .

٣ ـ واخيرا ان الحدث الثالث الذى اثر على التعاون الاقليمى الافريقى كان دون شك التعاون العربى الافريقى الذى قام على اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ والأزمة البترولية . لن ندخل هنا فى تفاصيل هذا التعاون بين العرب والافارقة (والذى يشكل وحده مناظرة اخرى فى هذا الملف) يكفينا ان نلخص اثره على التعاون الاقليمى الافريقى فى الآتى : انه قد اقام تعاونا اقليميا بين افريقيا والمنطقة العربية أى انه تعاون قام بين دول نامية .

ونستنتج من هذا التطور بأن التعاون الاقليمى الافريقى قد اتسعت دائرة نشاطه فى السبعينات ليتعدى الاقليم بل والقارة ايضا متخطيا كافة الحواجز . وان هذا التطور ناتج عن ادراك يزداد قوة كلما مر الوقت بأن مصير الدول الغنية مرتبط بمصير الدول الفقيرة . وهنا برزت ضرورة تأمين شىء من الاستقرار فى الموارد التى تحصل عليها الدول الفقيرة من صادراتها .

ولهذا السبب انشأت معاهدة لومى صندوق Stabex الذى يمنح معظم الصادرات الزراعية للدول النامية الموقعة على المعاهدة اعفاء جمركيا على كافة اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية ولهذا السبب ايضا هبت الدول العربية عندما لجأت الى السلاح البترولى فى حرب اكتوبر لتخفيف عبء العجز التجارى الذى يقع على كاهل الدول الافريقية نتيجة لارتفاع سعر البترول .

النظام الاقليمى الافريقى فى الثمانينات :

اتبع النظام الاقليمى الافريقى فى الثمانينات الخط الجديد الذى وضع فى النصف الثانى من العقد السابق وهو الانفتاح الشديد على الخارج والتوسع فيه . واصبحت الواقعية الاقتصادية هى التى تسود بينما تراجعت الخلافات الايديولوجية .

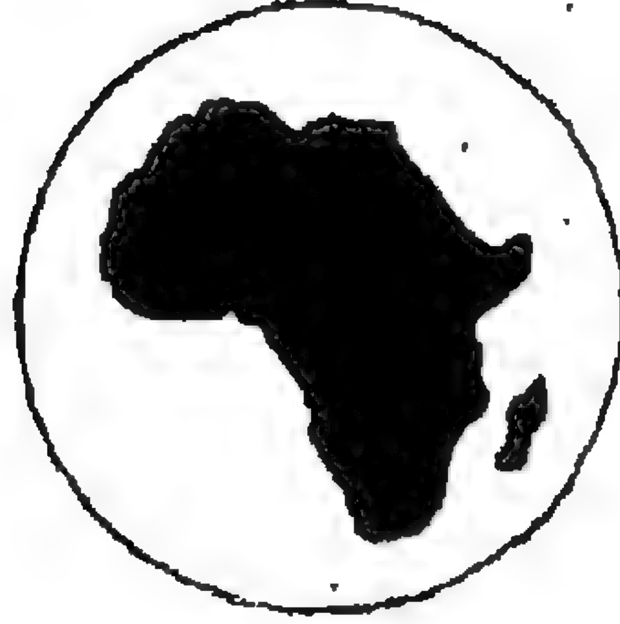
من منطلق هذه الواقعية الاقتصادية التى فرضتها التجارب المريرة التى عرفتها افريقيا ، مضت الدول الافريقية فى طريق الاقليمية وهى تدرك بأن الحلول لمشاكلها لن تأتى إلا بيدها وان كانت تفتقد الوسائل التى ستتيح لها ذلك ..

على سبيل المثال فى ابريل ١٩٨٠ انعقد مؤتمر قمة اقتصادى فى لوساكا « زامبيا » اسفر عن بيان يتضمن استراتيجية اقليمية تحت عنوان « الجنوب الافريقى نحو التحرير الاقتصادى » وكذا برنامج عمل يشمل تكليفات من اجل اجراء دراسات معينة ومهام لحكومات الدول الاعضاء وهى : انجولا ، بتسوانا ، موزمبيق ، تنزانيا ، زامبيا ، ليسوتو ، مالاوى ، سوازيلاند ، زيمبابوى . فى كافة المجالات الاقتصادية على الصعيد الاقليمى . هكذا كلفت انجولا بالتخطيط الاقليمى للكافة وبتسوانا بوضع خطط للسيطرة على بعض الامراض المستوطنة وكذا

برنامج بحوث عن انتاج المحاصيل وكانت موزمبيق بإنشاء لجنة اقليمية للنقل وسوازيلاند بتنمية وتدريب القوى البشرية وتنزانيا بتنسيق التنمية الصناعية وزامبيا باجراء دراسات من اجل انشاء صندوق لتنمية الجنوب الافريقى وزيمبابوى بالأمن الغذائى الاقليمى وغيرها من الانشطة . يعرف هذا التجمع باسم « مؤتمر التنسيق للتنمية للجنوب الافريقى .

والملاحظ ايضا بأن المانح الرئيسى لتنفيذ هذه المشاريع هو بنك التنمية الافريقى « ٣٨٠ مليون دولار » ويليه الجماعة الاقتصادية الاوروبية « ١٠٠ مليون دولار » ثم ايطاليا « ٥٠ مليون دولار » والولايات المتحدة ٢٥ مليون دولار » .

هذا النموذج للتعاون الاقليمى الافريقى يعكس ماوصل اليه مفهوم الاقليمية فى افريقيا الثمانينات وهى اقليمية تتسم بالانفتاح على الخارج ، ولكنها فى الوقت نفسه تتوق الى جمع شمل افريقيا كما وصفها بذلك احد ابناءها ، وتحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف والاستجداء لدى العالم الغنى . فقد بدأت تدرك بأن العون الذى كانت تطالب به كحق مقابل استعمارها فى الماضى ، لن يضمن لها الرخاء . ذلك لأن الغنى لايجب ان يفقد فقراءه . وفى مثلهذا الاطار أن النظام الاقليمى يمكن ان يقوم بدور فعال فى بناء مستقبل للقارة اكثر ازدهارا من ماعرفته فى الماضى من حروب وصراعات حول الحدود وانقلابات عسكرية وغيرها من الآفات الافريقية .





[٤]

المناظـرة حـول منـاهج تصـفية النظـام العنصرى فى جنـوب أفريقيـا

خالد زكريا السرجانى

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على وجهات النظر المختلفة التى تتبناها فصائل حركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا والخاصة بإستراتيجيات وأساليب مواجهة نظام جنوب أفريقيا الإستيطانى العنصرى لإجباره على إنهاء سياسات الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا . ولما كان هذا الامر يخضع لعدد من الإعتبارات الدولية والاقليمية فضلا عن التطورات الداخلية فإننا قبل أن نتناول الأفكار الخاصة بهذه الفصائل فإننا سنتناول أولا البيئة التى يتم فيها طرح هذه الأفكار والتصورات ونقصد بالبيئة هنا التطورات الدولية والإقليمية والداخلية التى من شأنها ان تؤثر بالسلب او الايجاب على حركة التحرر الوطنى الافريقية . وبالتالى على الأفكار التى تطرحها فصائل هذه الحركة . وبذلك فإننا سوف نقسم الدراسة تقسيما ثلاثيا يتناول القسم الأول البيئة الدولية والاقليمية والداخلية وتأثير هذه البيئة على حركة التحرر الوطنى والثانى يتناول أفكار حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى بإعتبارها الفيصل الاساسى فى حركة التحرر الوطنى فى جنوب أفريقيا وبإعتبار أن هناك إتجاهات تتصارع ـ سلميا بالطبع ـ داخل هذا التنظيم من تثبيت أو تغيير برنامج العمل الذى يتبناه المؤتمر لمواجهة النظام العنصرى . ويتناول القسم الثالث بعض أفكار فصائل حركة التحرر الوطنى الأخرى مثل مؤتمر البان أفريكانزم "P.A.C" وقوى الكنيسة ، والحركة الديمقراطية المتحدة وبعض الزعامات التقليدية المشاركة فى النظام العنصرى .

أولا : البيئة الدولية والاقليمية والداخلية المؤثرة على افكار حركة التحرر الوطنى بجنوب أفريقيا .

حينما نتصدى لدراسة وجهات النظر المختلفة حول كيفية التصدى لنظام جنوب افريقيا العنصرى ومقاومته يجب أولا ان نؤكد على حقيقة هامة وهى أن المناقشات والأفكار الخاصة بأسلوب التصدى للنظام العنصرى والتى تتبناها فصائل حركة التحرر الوطنى فى جنوب أفريقيا هى أفكار ووجهات نظر متغيرة بحسب التوجه الأيديولوجى والمصالح الطبقية التى تدافع عنها كل فصيلة من هذه الفصائل . فضلا عن الاوضاع الدولية والاقليمية والداخلية السائدة فى الفترات الزمنية التى تدور فيها هذه المناقشات أو تطرح فيها الأفكار ومن هنا فإننا نلاحظ أن هناك عادة تغير ما فى الأفكار التى تتبناها الفصيلة الواحدة على مدى فترات زمنية متباينة . ومن هنا فإننا حين نتناول الأن الافكار التى تدور حاليا داخل حركة التحرر الوطنى فى جنوب أفريقيا فإننا يجب ان نضع فى إعتبارنا التطورات الدولية والاقليمية والداخلية التى طرأت على هذه الساحات منذ بداية الثمانينات وحتى الأن .

١ ـ فعلى المستوى الدولى : هناك عدة متغيرات طرأت على الساحة الدولية لعل أهمها فيما يخص حركة التحرر الوطنى الأفريقية ما طرأ على سياسة الإتحاد السوفيتى الافريقية منذ وصول الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف إلى الزعامة ، فالاتحاد السوفيتى بعد إنسحابه من أفغانستان والتخفيف من حدة التوتر مع الصين وتبنيه لسياسات تؤيد السلام فى منطقة الشرق الأوسط أصبح يريد الانسحاب من النزاعات الاقليمية العنيفة من أفريقيا . فالزعيم جورباتشوف ومستشاروه ادركوا ان معظم هذه النزاعات لايمكن كسبها بالوسائل العسكرية كما ادركوا ايضا ان حلفاء الاتحاد السوفيتى الافارقة قد كلفوه أموالا طائلة دون إحراز أية مكاسب إستراتيجية واضحة . ومن هنا فإن جورباتشوف أصبح ينتهج سياسة افريقية يريد ان يبرهن بها للولايات المتحدة الامريكية على انه لم تعد هناك أطماع سوفيتية توسعيه فى أفريقيا مثلما كان يحدث فى عهد بريجينيف . كما أنه يريد ان يصبح طرفا فاعلا فى مبادرات صنع السلام الجديدة فى جنوب القاره مشاركا الولايات المتحدة فى ذلك . ولعل مايؤكد ماذكرناه هو أن وفودا من الاتحاد السوفيتى وجنوب أفريقيا ـ حسبما ذكرت مجلة دير شبيجل الألمانية الغربية فى ٢٧ مارس الماضى ـ قد أجروا مناقشات فى اجتماع مغلق فى أحد فنادق لندن حول الوضع داخل جنوب أفريقيا ، ومستقبل العلاقات الثنائية . وأعلن يورى يوكالوف رئيس قسم الشئون

الأفريقية بوزارة الخارجية السوفيتية وأحد المشاركين في المناقشات التي جرت على هامش ندوة نظمتها وزارة الخارجية البريطانية ان موسكو تريد حلا سياسيا للمشكلة .

ومن هنا فإنه من المتوقع أن يقوم الاتحاد السوفيتي بالضغط على حلفائه الافارقة خاصة المؤتمر الوطني الأفريقي لحثهم على التفاوض مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية والتخلي عن العنف مثلما قامت من قبل بالضغط على حلفائها في أنجولا من أجل انهاء الحرب الأهلية ضد قوات منظمة يونيتا المتمردة وعلى كوبا لسحب قواتها من انجولا . كما أنه مما لاشك فيه أن تبني الاتحاد السوفيتي لسياسة تعتمد على المفاوضات أكثر من إعتمادها على النزاع المسلح سيكون له تأثيره على استراتيجيات فصائل حركة التحرر الوطني الأفريقية في جنوب افريقيا خاصة حركة المؤتمر الوطني الافريقي " anc " التي يشكل الاتحاد السوفيتي المدعم الاساسي لها منذ ان ظهرت على الساحة السياسية كقوه فعاله .

٢ - أما على الصعيد الاقليمي : فقد حدثت تطورات هامة من شأنها ان تغير من خطط وأساليب وتوجهات فصائل حركة التحرر الوطني داخل جنوب أفريقيا وأهم هذه التطورات هي المعاهدات التي عقدتها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية مع عدد من حكومات دول المواجهة الأفريقية والتي تتضمن أن تكف الحكومة العنصرية يدها عن دعم أية حركات معارضة لهذه الحكومات في مقابل أن ترفع هذه الحكومات يدها عن مساعدة حركة المؤتمر الوطني الافريقي التي تشكل حركة المعارضة الرئيسية للنظام العنصري ولعل معاهدة أنكوماتي الموقعة مع حكومة موزمبيق هي أبرز مثال على هذه المعاهدات .

والتطور الثاني هو توصل كل من جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا والولايات المتحدة لاتفاقية في ديسمبر الماضي تقضي بإتمام عمليات إستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ وما تضمنته هذه الاتفاقية من قيام حكومة انجولا بإغلاق المكاتب والمعسكرات التابعة لحركة المؤتمر الوطني الافريقي داخل أنجولا ثم ماتبع هذه الاتفاقية من توقيع معاهدة لإنهاء الحرب الأهلية الانجولية بين حكومة أنجولا ومتمردي اليونيتا . وبدء المفاوضات بين حكومة النيرليمو في موزمبيق وحركة رينامو المعارضة التي تدعمها حكومة جنوب أفريقيا بما يشكل إتجاها لحل الصراعات الاقليمية في المنطقة بالطرق السلمية .

والتطور الأبرز على ساحة الجنوب الافريقي هو اللقاء الذي عقد بين الرئيس الزامبي كينيث كاوندا ورئيس جنوب أفريقيا بالنيابة - آنذاك - فردريك دي كليرك . وترجع أهمية هذا اللقاء الى ان الرئيس كاوندا كان من ابرز المتشددين حيال التعامل مع النظام العنصري مما يشير الى انه دليل على ان دول المواجهة الافريقية بدأت تتنازل عن مواقفها المتشددة إزاء هذا التعامل يؤكد ذلك أن فكرة عقد هذا الاجتماع كانت متداولة منذ العام الماضي لكنها وجهت بإعتراضات شديدة من زعماء دول المواجهة خاصة رئيس زيمبابوي روبرت موجابي لكنها لم تواجه بمثل هذه المعارضة هذا العام .

ومما لاشك فيه ان هذه التطورات من شأنها ان تضيق الخناق على حركة التحرر الوطني الافريقية كما انها تضيق ايضا من دائرة الخيارات المتاحة أمامها خاصة فيما يتعلق بخيار التصعيد العسكري .

٣ - وعلى الساحة الداخلية : فقد طرأت عدة تطورات هامة على صعيد القوى الاستعمارية البيضاء . فالحزب الوطني الذي يتولى الحكم منذ مايزيد عن ٤٠ عاما يعاني حاليا من انقسامات داخلية حادة برزت على السطح إزاء الاختلاف حول التعامل مع تطورين اساسيين الأول هو ماتردد حول نية كل من وزير التعليم آنذاك ووزير الخارجية بيك بوتا الذهاب الى زامبيا والاجتماع مع الرئيس الزامبي كينيث كاوندا وهو ما أثار اعتراض بيتر بوتا رئيس الدولة والحزب آنذاك وأدى إلى استقالته اعتراضا على هذا التصرف من ورائه بسبب زعمه ان الرئيس كينيث كاوندا هو الداعم الرئيسي للمؤتمر الوطني الأفريقي الذي يتخذ من لوزاكا « عاصمة زامبيا » مقرا لقيادته . والثاني هو دعوة بوتا الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا لتناول الشاي معه في مقر إقامته مما ادى الى اثارة اعتراضات داخل الحزب وخارجه تركزت حول ان هذا الاجتماع هو بمثابة إعتراف من بوتا بالمؤتمر الوطني الافريقي الذي تحظر القوانين العنصرية وجوده ونشاطه وهو ما أظهر على السطح ما يعانيه هذا الحزب من انقسامات واختلافات .

يضاف الى ذلك ما يعانيه الحزب نفسه من فقدان شعبيته بين السكان البيض لصالح الأحزاب العنصرية البيضاء الأخرى التي على يمينه وفي مقدمتها حزب المحافظين وحزب هيرسنج الوطني وهما الحزبان اللذان احرزا نجاحا ملحوظا في الانتخابات الفردية وانتخابات المجالس البلدية التي جرت العام الماضي والانتخابات البرلمانية التي جرت في سبتمبر الماضي .

والتحدي الثالث الذي يواجه هذا الحزب هو أن زعماء الجماعات الثلاث ذات العقلية المتحررة قد إتفقوا خلال مؤتمر خاص عقد في ابريل الماضي على ادماج أحزابهم الثلاثة وهي الحزب الفيدرالي ، والحركة الوطنية الديمقراطية ، والحزب المستقبل في حزب واحد وتشكيل مجموعة برلمانية تدعو الى تشكيل برلمان فيدرالي واحد لجميع الأجناس والجماعات العرقية داخل الدولة .

يضاف الى هذا تحد رابع هو ما يمثله حزب " AWB " للافريقيين من أصل اوروبي وهو حزب نازي العصر بلغت قوته انه استطاع ان يفرق إجتماعا جماهيريا للحزب الوطني في بتسبرج في مايو الماضي .

ونظرا لهذه التحديات بالاضافة الى العقوبات الاقتصادية سواء الاجبارية او الاختيارية التى فرضها المجتمع الدولى على النظام العنصرى والظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها الدولة العنصرية والتى تتركز فى ارتقاع حصة الانفاق الحكومى الى الناتج القومى من ٢٢ ٪ الى ٣٢ ٪ وتناقص حصة الاستثمارات الخاصة الخارجية والداخلية بنسبة ١٠ ٪ وارتفاع معدل التضخم السنوى الى ١٥ ٪ وإنخفاض النمو الاقتصادى الى ١,٥ ٪ فإن الحكومة العنصرية تعانى من ضعف لم تعانه فى أى وقت مضى مما أظهر أصواتا داخل حركة التحرر الوطنى الافريقية تطالب بإستثمار هذا المناخ لتحقيق تسوية سياسية يمكن الحصول فيها على عدد من المكاسب للسكان السود فيما يتعلق بإجراءات وقوانين الفصل العنصرى .

ثانيا : افكار المؤتمر الوطنى الأفريقى وتصوراته حول مواجهة النظام العنصرى :

١ ـ موقف المؤتمر الوطنى من إستخدام العنف :

المؤتمر الوطنى الأفريقى هو أقدم حركات التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا وأقواها وهو إئتلاف من عدد من المنظمات المناهضة للعنصرية أنشىء عام ١٩١٢ وهو يسعى من أجل اقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية فى جنوب افريقيا وحصول الشعب الأسود على حقوقه الديمقراطية بوسائل دستورية وهو ـ بالاساس يعارض إستخدام العنف كوسيلة للصراع ـ وظل لفترة طويلة متأثرا بأفكار الزعيم الهندى المهاتما غاندى التى تنادى بعدم اللجوء الى العنف والمقاومة السلمية وعندما جرت مناقشات فى جنوب افريقيا خلال عام ١١٦١ حول هل يتم إستخدام العنف كسلاح سياسى ضد النظام العنصرى شكل المؤتمر جناحه العسكرى « رمح الأمة » "om-khonto wesizwe" وقام هذا الجناح بتدمير بعض المنشآت الحيوية فى جنوب أفريقيا .

ويدافع نيلسون مانديلا الزعيم للحركة عن هذا التحول الجذرى فى استراتيجية الحركة فى كتابه « الكفاح حياتى » يقوله « يأتى وقت أمام أى شعب من الشعوب ليجد نفسه أمام خيارين لاثالث لهما الكفاح او الاستسلام لقد حان هذا الوقت الأن فى جنوب افريقيا ونحن لن نستسلم وليست امامنا فرصة اخرى سوى ان نضرب بكل ما يتاح لنا من قوة لندافع عن حقوق شعبنا من اجل مستقبلنا وحريتنا ويتساءل فى نفس الكتاب « هل من الصواب ان نظل فى كفاحنا متمسكين باوجه الكفاح السلمى وعدم العنف ونحن نواجه حكومة تمارس ضدنا اعمالا واجراءات بربرية عادت بالبؤس والشقاء علينا جميعا وعندما صدر الاعلان الرسمى لـ « رمح الأمة » قال مانديلا فيه » نحن نسلك الأن طريقا جديدا لتحقيق حرية شعبنا أن الحكومة تستخدم ضدنا سياسة القوة والعنف وأساليب الاضطهاد والقهر لقد إنقضى عهد المقاومة السلمية وحدها ولم يكن الخيار خيارنا . لقد رفضت الحكومة العنصرية كلها مطلب سلمى لحق شعبنا فى الحرية والمساواة وواجهت الحكومة كل مطلب مشروع لنا بالقوة والضعف وبمزيد من القوة والعنف والعنف يولد العنف المضاد »

وهذا يوضح ان مبادىء الحركة وإن كانت تقوم على المقاومة السلمية الا انها لاتستبعد اللجوء للعنف كاساليب مضادة للعنف الذى تستخدمه الحكومة العنصرية لقمع الحركة الوطنية على ذلك تعتمد تحركات المؤتمر الوطنى الأفريقى الخاصة بمواجهة النظام العنصرى على العزل الكامل للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا والعمل على القضاء على هذا النظام ويؤكد زعماء المؤتمر على ان وقف القتال فى مواجهة نظام جنوب افريقيا العنصرى يجب ان يكون نتيجة للتفاوض ويصرون على الا يكون وقف القتال شرطا مسبقا للتفاوض ويؤكدون ايضا على انه ليس صحيحا ما تتداوله الصحف الغربية من أن حركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا تواجه مأزقا فى الوقت الحالى وأنها فى موقف لايساعدها على مواصلة المطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الافريقى فهم فى حالة نضال على كل الجبهات وهو اما ان يؤدى الى تحقيق اهدافهم او الى خلق الظروف الملائمة للتفاوض ويعيدون التأكيد على ان نضالهم نضالا سياسيا حتى وان يستخدموا وسائل عسكرية ضمن ادوات ووسائل اخرى لتحقيق هدفهم وعلى ان هناك شيئا واحدا فقط يحق للحركة ان تتحدث فيه بثقة مطلقة وكفاءة تامة وبتفويض من شعب جنوب افريقيا وهو ضرورة القضاء على النظام العنصرى فى جنوب افريقيا واقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية وان برنامج عمل الحركة فى المستقبل هو مواصلة النضال من اجل القضاء على العنصرية وان تكون الحركة متفتحة لمواجهة الاحتمالات الجديدة وان تكون لديها المرونة الكافية لأن تعدل من وسائل نضالها وفقا للمتغيرات التى تطرأ على الاوضاع فى منطقة الجنوب الافريقى

ولكن هناك خيارين اساسين يتنازعان السلطة داخل حركة المؤتمر الوطنى الافريقى الأول وهو القيادة التقليدية او مايطلق عليهم الحرس القديم وابرز رموزها اوليفرتامبو والفريد انزو وتوماس نكوبنى امين صندوق الحركة وجودموديس فانه رمح الأمة وهم فى السبعنات من اعمارهم ومن المسيحيين المحافظين والديمقراطيين التقليديين الذين ينتهجون عادة سياسات برجماتية فى قيادتهم للحركة .

والتيار الثانى هم مايطلق عليهم « الاسود الشباب » young lions وهم فى الثلاثينات والاربعينات من اعمارهم ويريدون انتزاع قيادة الحركة وتوليه زعامة انشط تتبنى سياسات اكثر عنفا ويقودهم تشارلز هانى « ٤٧ عاما » الذى يعد الرجل الثانى فى القيادة العسكرية

لرمح الأمة كما انه عضو قيادى فى اللجنة التنفيذية الوطنية التى تعد الهيكل القيادى الحاكم لحركة المؤتمر الوطنى الافريقى وهو ايضا عضو فى الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا الذى يعد احد عناصر ائتلاف المؤتمر الوطنى الافريقى منذ ان حرم من التواجد القانونى عام ١٩٥٠ . واعضاء هذا التيار ـ وأغلبهم أعضاء فى الحزب وان كانوا لايعلنون عن انتمائهم هذا ـ لديهم تواجد واضح فى كافة مستويات هيكل بناء المؤتمر الوطنى الافريقى بعد ان كانوا اقلية قليلة اثناء قيادة البرت ليتولى للمؤتمر حتى منتصف الستينات ـ وهم الان يسيطرون على الحزب بسبب وجود ١٨ عضوا منهم فى اللجنة التنفيذية الوطنية من بين ٢٨ عضوا .

وقد برزت قوة هذا التيار خلال اجتماع المؤتمر الوطنى الافريقى فى ٤ يوليو ٨٨ وبرز منهم الى جانب هانى عدد من الافراد الذين دخلوا الى اللجنة التنفيذية الوطنية ومنهم رونى كاسلولس وهو ضابط ابيض كان يعمل فى المخابرات العسكرية لجنوب افريقيا ويعتقد انه عضو ايضا فى الحزب الشيوعى وقد بدأت فعالية هذا التيار على المسرح الدولى منذ عندما حصل هانى على عضوية مكتب القيادة فى اكتوبر ١٩٨٧ بدلا من جوسلوفو كما خطأ زملاؤه منذ ذلك الحين اولى خطواتهم فى القيادة السياسية للمؤتمر الوطنى الافريقى :

ونقطة الخلاف الرئيسية بين هذا التيار والحرس القديم تدور حول مشروعية استخدام العنف كجزء من الصراع الوطنى وحول استخدامه فى مواجهة مايطلق عليه الأهداف الخفيفة غير الاستراتيجية "soft target" فهانى المعبر عن هذا التيار قال فى مقابلة صحفية مع مجلة « ويكلى ميل » "Weekly Mail" عقب وقوع هجمتين بالقنابل فى بريتوريا ، واثنتين آخريين فى جوهانسبرج الأولى فى مركز للتسلية والثانية فى ستاد اليس بارك للرجبى مما ادى الى مقتل شخصين وجرح ٤٠ اخرين فى الهجمات الأربع قال هانى « إننا نعد أنفسنا لنرى ارضا قاحلة اذا كان الثمن هو حريتنا انهم « اى السكان البيض » يعيشون فى رفاهية ويذهبون الى المنتجعات وفنادق الخمس نجوم ولذلك فهم يدعمون هذا النظام الذى يؤمن لهم هذه الرفاهية والحياة السعيدة »ويضيف « هذه القنابل كانت تقول للسكان البيض اننا نستطيع ان نتسلل اليكم حيثما تكونوا فكونوا حذرين لقد تطورنا وسنكون قادرين على القيام باعمال كبيرة داخل مناطقكم ؟ وهذا الوضع يهدف الى الدعاية العسكرية لكى نثبت لمواطنينا اننا سنظل هنا وفى اى مكان وان البيض هم الذين سيواجهون الحياة غير الآمنة اذا ظل بوتا هنا »

أما ستيف تشويت أحد أبرز رموز هذا التيار وأكثرهم راديكالية فقد صرح عقب هذه الهجمات بأن « الهدف من هذه الهجمات هو كيف نجعل المواطنين البيض يرحلون » .

ولكن هناك تطوراهاما من الممكن أن يؤثر على خيارات هذه المجموعة وهو أن الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا الذى ينتمى اليه أغلب رموز المجموعة فى إجتماعه السابع وهو اكبر واهم إجتماع له منذ نقلت قيادته إلى المنفى فى عام ١٩٦٣ وتبنى الحزب لأسلوب العمل السرى والذى عقد منذ فترة قصيرة قرر وضع برنامج جديد بعنوان « الطريق إلى السلطة ينص الى جانب الكفاح المسلح والثورة على إمكانية التوصل الى حل عن طريق المفاوضات والتوصل الى حل وسط . ويؤكد هذا البرنامج طبقا لما نشرته صحيفة الحزب « سبيتزى » أن جنوب أفريقيا لاتصلح لحرب العصابات الكلاسيكية وبالنسبة للسلطة فلن يكون من الممكن إطلاقا الوصول إليها فى وقت قريب .

اما مجموعة الحرس القديم فهم يرفضون إستخدام العنف ضد الأهداف الخفيفة أو المدنية وقد عبر تامبو عن آراء هذا التيار إزاء حديثه حول هذه الهجمات حيث أكد لوفد من الليبرالين ورجال الأعمال البيض الذين إلتقوا به فى فرانكفورت « إن سياسة المؤتمر الوطنى تقوم على شن هجمات على الأهداف الاقتصادية والعسكرية ولكن ليس على المدنيين البيض غير المسلحين »

٢ ـ موقف المؤتمر من التسوية السلمية :

لاشك أن التطورات التى طرأت على الساحات الدولية والاقليمية والداخلية أدت إلى بروز مواقف جديدة للمؤتمر الوطنى الأفريقى إزاء عدد من هذه التطورات فقد أعلن ديكليرك رئيس جنوب أفريقيا مبادرة حول حل المشكلة العنصرية بتقسيم الدولة إلى مجموعات إنتخابية . فقام المؤتمر الوطنى بالاسراع بطرح خطة للسلام على الرغم من تحفظاته الجوهرية على أية مفاوضة غير مشروطة وهى تهدف إلى إستباق أى طرح تقسيمى وهى لم تكن مجرد قرار فردى بل كانت ثمرة مشاورات أجراها قادة المؤتمر مع حلفائهم فى أفريقيا الجنوبية ومنها حركة النقابات « كوساتو » (COASATO) والجهة الديمقراطية المتحدة (VDF) . ويقترح المؤتمر فى هذه الخطة إعلان إستقلال جديد لجنوب أفريقيا كما حدث بالنسبة لناميبيا وبالطريقة نفسها أى عبر منظمة الأمم المتحدة وبعد هذا الاعلان تدير شئون البلاد حكومة إنتقالية تكون مهمتها الأساسية الاشراف على إنتخابات جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد .

وتشتمل هذه الخطة على عقد مؤتمر وطنى عام تشارك فيه الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى والفئات السياسية المختلفة فى البلاد ومنها الحركات البيضاء المناهضة للحكم من أجل إنهاء الأزمة السياسية الراهنة وهذا يفترض مسبقا إلغاء الحكومة لقرار إعلان حالة الطوارىء رفعها الحظر عن التنظيمات السياسية المعارضة واطلاقها سراح كافة السجناء السياسيين .

ولا تنص خطة المؤتمر على دور مجرد لوسيط خارجى

لكنها تشير إلى أن لأى فريق معن بالمشكلة حرية إختيار الوسيط الذى يريده وهذا يعنى مبدئيا أن دور الأمم المتحدة ليس شرطا أساسيا للمفاوضات غير أن الشرط الذى يعتبره المؤتمر ذا أهمية جوهرية هو المساواة التامة بينهم وبين الحكومة فى أى مرحلة من مراحل المفاوضات .

وهذه الخطوة التى أقدم عليها المؤتمر لاتعنى أن مخاوفه من المرحلة المقبلة قد تبددت فقادة الحركة يدركون جيدا أن أية مفاوضات قد يجرونها مع الحكومة العنصرية برعاية الدول الغربية والاتحاد السوفيتى لن تكون فى إطار ميزان قوى يمكن إعتباره لصالحهم وهم يخشون بشكل خاص من وجود تحالف غير معلن بين بعض الدول الأوروبية الغربية وحكومة بريتوريا ويتخوفون من سعى هذه الدول إلى إقامة دولتين أو شبه كيانين سياسيين فى أفريقيا الجنوبية يكون أحدهما ابيض يملك القرار الاقتصادى والسياسى والأخر إسود لايملك أية إمكانيات للنهوض والتقدم . من هنا فان ما سيحاوله المؤتمر خلال المفاوضات المقبلة - إذا جرت - هو الضغط ما أمكن للحفاظ على وحدة البلاد .

وإذا كان طرح خطة السلام هذه علامة على تبدل نسبى فى سياسات إستراتيجيات المؤتمر الوطنى الأفريقى فان هناك علامات أخرى مشابهة من أهمها اللقاءات المتزايدة التى تعقد بين ممثلى المؤتمر وممثلين عن جنوب أفريقيا ففى يوليو ٨٧ عقد فى داكار بالسنغال اجتماع بين ١٦ من أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى وواحد وستين مواطنا من جنوب أفريقيا أغلبهم من الامريكان لمناقشة إستراتيجيات وسياسات المؤتمر الوطنى فيما يتعلق بالكفاح المسلح وصورة المجتمع الخالى من التمييز العنصرى . وفى عام ٨٨ جمعت لقاءات مماثلة عقدت فى هرارى بزيمبابوى ممثلين عن المؤتمر ورجال الأعمال ، وأعضاء من مؤتمر ناتال الهندى الوطنى ، ورئيس جامعة ناتال ، ورئيس الاتحاد الوطنى لكرة القدم فى جنوب أفريقيا .

كما لاحظ المراقبون أن زعامات المؤتمر اتخذت سياسة معتدلة إزاء الانتخابات البرلمانية التى جرت فى جنوب أفريقيا فى ٦ سبتمبر الماضى . فالفريد إنزو الأمين العام للمؤتمر اشار قبل الانتخابات إلى التصريحات الايجابية للرئيس الجديد ديكليرك وتحدث عن « أمل عام » فى إنتصار الحزب الوطنى وأن هذا يعنى فجر عهد جديد فى بلدنا . كما ذكر جيميس ستيوارت عضو اللجنة الوطنية التنفيذى للمؤتمر أن « دعم الناخبين للحزب الوطنى يظهر بوضوح أنهم يتمنون نهاية التمييز والسيطرة العنصريين » . ويلاحظ هنا الفارق الشاسع بين هذه اللهجة وردود فعل المؤتمر إزاء الانتخابات التشريعية التى جرت عام ١٩٨٧ عندما ندد زعيم المؤتمر أوليفرتامبو بانتصار الحزب الوطنى ووصفه بأنه « تفويض لمزيد من القمع ومرحلة نحو تصعيد للخلاف » .

ويمكن تفسير الاعتدال الأخير فى لهجة قيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى بطبيعة الوضع فى جنوب أفريقيا وتزايد الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية على حكم الأقلية البيضاء والتى تثير أمل المؤتمر فى إقرار حل سلمى للمشكلة العنصرية . ولكن مع ملاحظة أن قيادات المؤتمر أعلنت فى نفس الوقت تمسكها بالكفاح المسلح الذى أعلنته منذ عام ١٩٦١ ولكن مع إدراكهم أن طريق الكفاح المسلح لم يستطع زعزعة دعائم النظام العنصرى وأن تبدل الوضع الدولى خاصة فى مجال العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يدعم الاتجاه التفاوضى للحل .

ثالثا : مواقف قوى التحرز الوطنى الأخرى :

١ - مؤتمر الجامعة الأفريقية (Pan Africanism congress P.A.C)

تقوم أيديولوجية هذا التنظيم على فكرة الأفريقانية التى أرسى دعائمها الزعيم الغانى الراحل كوامى نكروما فى الخمسينات من هذا القرن وهذا التنظيم يرى أن الأصل فى قضية الصراع العنصرى هو أن المستعمرين البيض قد إغتصبوا الأرض من سكانها السود وبالتالى فإنه يجب أن تعود الأمور إلى أصولها أى تعود الأرض إلى سكانها الأصليين ومن هنا فإنه يرفض إجراء أية مفاوضات مع الحكومة العنصرية ويطالب بالمواجهة المسلحة العنيفة مع النظام وبتطوير حزب الشعب التى تضمن إنخراط معظم أفراد الشعب فى الصراع المسلح وهو يشترط قبل البدء فى أية مفاوضات مع الحكومة العنصرية إلغاء حالة الطوارىء وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة الجماعات المحظورة إلى نشاطاتها مثل المؤتمر الوطنى الأفريقى وإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى وإتاحة الحرية لكافة وجهات النظر السياسية .

ونقطة الخلاف الأساسية بين هذا التنظيم والمؤتمر الوطنى الأفريقى عدا الموقف من العنف وشروط التسوية السياسية هى أنه يرى أن الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا يسيطر على أنشطة وأفكار المؤتمر الوطنى الأفريقى وهو يرفض هذه السيطرة لأنه يرى أن هذا الحزب يسيطر عليه نخبة من المثقفين البيض بسبب تعليمهم العالى وثقافاتهم الواسعة ومن هنا فهم يرون أن هؤلاء البيض يسيطرون على سياسات وإستراتيجيات وتوجهات المؤتمر الوطنى الأفريقى .

٢ - الجبهة الديمقراطية المتحدة (VDF) :

وهى أكبر ائتلاف لمقاومة سياسة التمييز العنصرى حيث ينتسب إليها ما يقارب ٨٥٠ تنظيما وعدد أعضائها مليون ونصف وقد أصابتها إجراءات الأمن بضربة قوية

وعلى الرغم من إلتزامها بعدم إستخدام العنف الا أن جميع أعضائها البارزين أما موجودون بالسجون أو المخابىء . وهى تعول التعويل الأساسى على أوروبا الغربية والولايات المتحدة وقامت زعيمتها السيدة « سيسيليو » بجولة تحت زعماء هذه الدول على تطبيق عقوبات إجبارية ضد نظام جنوب أفريقيا لاجباره على إنهاء قوانين التمييز العنصرى وهى تؤمن بالتغيير السلمى وتطالب القوى الدولية بإستثمارها الظروف الدولية الراهنة لحل مشكلة جنوب أفريقيا سلميا . ويعد تنظيم المسيرات السلمية هو أبرز أنشطة هذه الجبهة على الاطلاق .

٣ ـ الكنيسة : ونقصد بالكنيسة هنا مواقف كل من القس ديزموند توتو رئيس الأساقفة والقس آلان بويساك رئيس البعثة الهولندية لاصلاح الكنيسة وهما يؤيدان عدم اللجوء إلى العنف وإتباع الوسائل السلمية مثل تنظيم المسيرات والاضرابات السلمية . ولكن توتو ـ الذى حصل على جائزة نوبل للسلام بسبب مواقفه السلمية هذه ـ لايستبعد اللجوء إلى العنف إذا كان ذلك ضروريا فهو يقول فى مقال له نشرته « صحيفة الهيرالدتريبيون الدولية » فى ١٤ مارس ١٩٨٨ :

« وكما يعتقد المرء بضرورة عدم اللجوء إلى العنف فإننى أؤمن أيضا بانه قد يأتى الوقت الذى يكون من العدل فيه إستخدام الأسلحة للاطاحة بنظام غير عادل مثلما حدث عندما غزا النازى أوروبا . وحين ذاك سيكون بامكانى التعاطف مع من قرروا بالفعل أن العنف أسلوب له ما يبرره . أما عن نفسى فإننى متفق مع آلان بويساك رئيس البعثة الهولندية لاصلاح الكنيسة وراعى الجبهة الديمقراطية المتحدة فى قوله أنه لايتعين علينا الانحدار إلى مستوى الحكومة والرد عليها باستخدام أساليب العنف . وهذا هو السبب الذى جعل عددا منا فى « كيب تاون » يؤسس لجنة الدفاع عن الديمقراطية لتكافح بالطرق السلمية كبت الحكومة لمعارضيها » ويضيف توتو وهو يخاطب الدول الغربية » ولكن تخيل اليأس الذى يستبد بنا عندما يجد من يقومون منا بتوجيه النصيحة للشعب اليائس بعدم القيام بأعمال عدوانية . نجدهم يستيقظون على الأنباء الخاصة بأن الولايات المتحدة وبريطانيا قامتا مرة أخرى بالاعتراض على المحاولات الدولية التى يستهدف تحقيق نفس الشىء أى عدم إستخدام العنف »

وقد تصرف توتو تصرفا يتسم بالتحدى ويؤدى به إلى الاعتقال والمحاكمة من خلال مطالبته العلنية كلا من الملونين والبيض فى جنوب أفريقيا بمقاطعة انتخابات المجالس المحلية التى جرت فى أكتوبر الماضى (٨٨) وإتهم الحكومة بمحاولة إرهاب الناس لكى يدلوا بأصواتهم . وقال « إننى لا أتحدى أحدا وإنما أطيع الله . كما تصدر توتو منذ شهور عملية المواجهة المتزايدة بين الكنيسة والدولة بشأن سياسة التمييز العنصرى وقال فى موعظته التى ألقاها بمناسبة تنصيب أول عميد إنجليكى مخلط فى مدينة « كيب تاون » وهو كاتون كولين جونز » إن البيض والسود بجنوب أفريقيا عليهم أن يظهروا واجبهم واحترامهم لبعضهم البعض والا سيستمر جنون التفرقة العنصرية ، ... ولا يمكن للمرء أن يحظى بالأمن عبر فوهات البنادق أو عن طريق الأعمال الوحشية أو إعلان حالة الطوارىء القمعية أو عن طريق تفجير القنابل ، وكان فى ذلك يعلق على حادث انفجار قنبلة فى جوهانسبرج فى « كوتسو هاوس » وهو مقر مجالس كنائس جنوب أفريقيا وغيرها من الجماعات المناهضة للتمييز العنصرى

٤ ـ الزعامات المحلية التقليدية :

نهتم هنا على وجه الخصوص بزعامتين شخصيتين ترجع أهميتهما إلى أنهما يشاركان فى النظام العنصرى وتنظر اليهما القوى الوطنية السوداء على أنهم « دمى » و« ألاعيب » فى يد الحكومة العنصرية و« جواسيس » لها .

وكانت الحكومة من قبل تريد إستخدامهما كما إستخدم نظام ايان سميث العنصرى الذى تهاوى فى ردويسيا الأب موزيروا لتحسين صورته أمام العالم الخارجى والأول هو الزعيم مانحسوستوبوليينزى زعيم بانتوستان كوازلو وحركة أنكاتا التى تتمتع بنفوذ سياسى قوى فى المنطقة والثانى هو مايوزا لكانجو زميله فى قيادة حركة « أنى أندا » والاثنان يؤيدان النظام الاقتصادى الرأسمالى ويعارضان فرض عقوبات دولية على النظام العنصرى بدعوة أن هذه العقوبات ستؤثر سلبيا على المواطنين السود . ويختلف مايوزا عن زميله فى ان افكاره تقترب الى حد كبير من افكار زعماء الجبهة الوطنية المتحدة فيما يتعلق بالصراع السلمى .

كما أنه أجرى محادثات مع قيادة حركة المؤتمر الوطنى الافريقى فى لوزاكا ويعد أول زعيم محلى فى جنوب أفريقيا يزور موسكو وهو ينادى باقامة تحالف مع معارضى الحكومة البيض فى البرلمان لمواجهة النظام العنصرى ولمحاولة إحراز أية مكاسب لصالح المواطنين السود .

نقطة أخيرة يجب ذكرها ونحن بصدد الحديث عن المناظرات الخاصة بمواجهة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وهى أنه فى الفترة الأخيرة نشطت المفاوضات بين أغلب فصائل حركة التحرر الوطنى الأفريقى من أجل الوصول الى صيغة تمثل الحد الأدنى المشترك بينها من أجل مواجهة النظام العنصرى سواء عسكريا أو سياسيا أو سلميا وحتى تكون القوى الوطنية لديها هيكل تنظيمى واحد إذا احتاج الأمر الدخول فى مفاوضات مع النظام العنصرى فقد أجرت حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى مباحثات مع كل من الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وحركة

الـ P.A.C التى تتمتع مثله باعتراف منظمة الوحدة الأفريقية ومع إتحاد النقابات ومع بعض الزعماء المحليين التقليديين المشاركين فى النظام العنصرى مثل بوتليزى . وحتى الأن لم تسفر هذه المفاوضات عن شىء إلا أنها قد تتوصل إلى نتائج فى ضوء الضغوط التى تمارسها منظمة الوحدة الأفريقية وحكومة نيجيريا وحكومات دول المواجهة الأفريقية على فصائل حركة التحرر الوطنى من أجل الوصول إلى صيغة عمل موحدة □ .

المراجع

أ ـ العربية :

١ ـ كينيث . و . غراندى : جنوب أفريقيا : القسر والمطالبة بالتغيير مجلة الثقافة العالمية العدد (٣٧) الكويت ـ نوفمبر ١٩٨٧
ترجمة : كامل مصطفى اللحام نقلا عن :
Current History . May. 1987

٢ ـ فيكتوريا بويتين : النظام الداخل له الأولوية لدى حكومة جنوب افريقيا . لوموند دبلوماتيك . مارس ١٩٨٩ .

٣ ـ فيليب ريمارى : الأوراق الرابحة فى أيدى بريتوريا .

٤ ـ حوار زبناتى مانديلا مع مجلة كل العرب العدد (٣٥٧) باريس ـ ٢٦ يونيو ١٩٨٩

٥ ـ مجلة الفرسان ، العدد (٦٠٠) ، باريس ـ ٢٩ يوليو ٨٩

٦ ـ جريدة الجرائد العالمية ـ القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات فى ٨٩/٧/١ ، ١١ ابريل ٨٩ ، ١٨ اكتوبر ٨٨ ، ٦ يونيو ٨٩

٧ ـ ديزموند توتو : حكومة بريتوريا ترفض كل المبادرات السلمية . المصدر السابق نقلا عن الهيرالدتريبيون الدولية فى ١٤ مارس ١٩٨٨

ب ـ الأجنبية

1 - Africa Events Vol.5 No.8 London August 1989
2 - New Africa: No. (253) London-October-1988.





[٥]

المناظـرة حـول السياسـات الاقتصـــادية فـى أفريقيــا جنوب الصحراء

د . محمد السيد سعيد

١ ـ مقدمة :

لاشك أن الاداء الاقتصادى لأفريقيا منذ الاستقلال كان سيئا للغاية . والأمر الأسوأ هو أن الأوضاع الاقتصادية قد أخذت فى التدهور المطلق مع الزمن . فقد حققت أفريقيا جنوب الصحراء معدل نمو للناتج المحلى الاجمالى وصل الى ٦,٤٪ فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ فى المتوسط السنوى ، وتدهور هذا المعدل الى ٣,٢٪ خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ . وما لبث أن أصبح النمو سالبا بمعدل يصل الى ٤,٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، وإلى ـ ١,٥٪ خلال عام ١٩٨٧(١) .

وبمقارنة أفريقيا بغيرها من مناطق العالم النامى فسوف نجد أنها كانت الأقل من حيث مستوى الآداء الاقتصادى خلال عقدى السبعينات والثمانينات .

ويوضح الجدول رقم (١) هذه المقارنة حتى توقعات عام ١٩٩٠ .

ويظهر من الجدول أن أفريقيا جنوب الصحراء لم تكن فقط الأسوأ بين مجموعات الدول النامية من حيث معدلات النمو المحققة فى الناتج المحلى الاجمالى ، بل إنها كانت أيضا تنمو بمعدلات سـالبة ، بمعنى أن الاقتصاديات الأفريقية قد أخذت فى خسارة أجزاء من قدراتها الانتاجية خلال عقد الثمانينات ، وأن المواطن الأفريقى يجد مستويات معيشته آخذة فى التدهور طوال السبعينات والثمانينات ، وأنه الآن أفقر كثيرا مما كان عليه الحال فى بداية عصر الاستقلال .

والواقع أن مدى المحنة الاقتصادية فى افريقيا جنوب الصحراء تظهر بمقارنتها حتى بالدول الأكثر فقرا الأقل دخلا فى آسيا مثلا . فعلى حين حققت افريقيا معدلا للنمو يبلغ ١,٧٪ فى المتوسط السنوى خلال عقد التنمية الأول ٦٠ ـ ١٩٦٩ ، فإن هذا المعدل قد وصل الى ١,٩٪ فى الدول الآسيوية الأكثر فقرا . وما إن ندخل الى عقد السبعينات حتى نجد أن أفريقيا قد خسرت ٤,٪ من طاقتها الانتاجية المحلية فى المتوسط سنويا ، فإن الدول الآسيوية الأكثر فقرا قد حققت معدل نمو إيجابى يبلغ ٢,٢٪ فى المتوسط السنوى لهذا العقد . أما خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤ فقد بلغ معدل النمو السالب فى أفريقيا ـ ٢,١٪ ...ويا على حين وصل معدل النمو الحقيقى للناتج ...ى الاجمالى فى الدول الآسيوية الفقيرة نحو ٥,٥٪ فى المتوسط سنويا(٢) .

وقد يقال أن هذه النتائج والمؤشرات الاجمالية تخفى تفاوتا شديدا فى مستويات الاداء الاقتصادى بين الدول الأفريقية . على أن دراسة الخريطة التفصيلية تؤكد أن غالبية الدول الأفريقية تقع فى دائرة النمو السالب أو الراكد ، وأنه قد تحققت نتائج ايجابية ملموسة فى عدد محدود للغاية من الدول الأفريقية لاتزيد عن ثمانى دول خلال عقدى السبعينات والثمانينات .

٢ ـ تفسير محنة أفريقيا الاقتصادية :

وربما يكون أول ما يخطر على ذهن المحلل الاقتصادى تفسيرا للهبوط والتآكل الاقتصادى فى افريقيا هو عجز افريقيا عن توفر مستوى مناسب من التراكم الرأسمالى : أى وجود معدلات منخفضة للاستثمارات الجديدة . على أن هذا التفسير لا يبدو صحيحا ، أو على الأقل لا يبدو كافيا لتفسير الركود والهبوط فى الاقتصاديات الأفريقية . ففى أعوام الستينات وصل الاستثمار المحلى الاجمالى الى ١٥,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى أفريقيا (باستثناء نيجيريا) وهو ما يقل بدرجة طفيفة عن نسبة ١٦,٧٪ فى جنوب آسيا . وفى عقد السبعينات ، أرتفع معدل الاستثمار الى ٢١,٨٪ فى أفريقيا بالمقارنة بـ ١٩,٤٪ فقط فى جنوب آسيا . ومع ذلك فقد أنتج الارتفاع بـ ٦,٢ فقط مئوية فى معدل الاستثمار فى أفريقيا هبوطا بنسبة ١٪ فى الناتج القومى الاجمالى بالنسبة للفرد سنويا .. على حين أن الزيادة بنسبة ٢,٧ فى معدل الاستثمار فى جنوب آسيا قد أدت لتحقيق زيادة من ١,٩٪ الى ٢,٧٪ معدل سنوى فى السبعينات هناك ويعنى ذلك أن أفريقيا قد أهدرت رؤوس الأموال المستثمرة فيها ، بمعنى أن انتاجية رأس المال كانت تتسم بالهبوط الشديد ، وربما بانتاجية سالبة(٣) .

وتركز أدبيات المنظمات الدولية ، وخاصة تلك الصادرة عن البنك الدولى للانشاء والتعمير على هذا العامل . وتشير هذه الأدبيات الى سوء اختيار مشروعات

جدول رقم (١)

النمو فى الناتج المحلى الاجمالى وفى نصيب الفرد منه بالنسب المئوية ١٩٧٠ - ١٩٩٠*

	متوسط ٧٠/٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
متوسط الدول النامية											
الناتج المحلى الاجمالى	٥,٥	١,٩	٢,٢	٢,٢	٤,١	٣,٦	٤,٢	٣,٣	٤,٣	٣,٣	٤,٢
الناتج بالنسبة للفرد	٢,٩	-,٦	-,٢	—	٢,١	١,٥	١,٩	١,٢	٢,٦	١,٠	٢,٢
افريقيا جنوب الصحراء											
الناتج المحلى الاجمالى	٢,٩	٢,٩	٢,٢	-,٢	,٩	٣,٣	٢,٦	١,٨	١,٥	٢,٠	٤,٠
الناتج بالنسبة للفرد	—	—	-,٤	-٢,١	-١,٦	,٥	,٦	-١,٠	-١,٦	-,٨	١,٠
آسـيا											
الناتج المحلى الاجمالى	٥,٩ ٥,٣	٥,٤	٧,٨	٨,٢	٦,٧	٦,٦	٧,٢	٩,٠	٦,٤	٦,٢	
الناتج بالنسبة للفرد	٣,٩ ٢,٤	٣,٣	٥,٩	٦,٥	٥,٠	٤,٨	٥,٦	٨,٢	٤,١	٤,٧	
امريكا اللاتينية											
الناتج المحلى الاجمالى	٥,٩ ٠,٢	-,٨	-٢,٧	٣,٧	٣,٦	٤,١	٢,٦	,٩	,٨	٣,٢	
بالنسبة للفرد	٣,١ ٢,٦	-٣,١	-٤,٨	١,٤	١,٤	١,٩	,٤	-١,٣	-١,٨	١,٠	

* Source : Calculated from IMF.World Economic Outlook, 1988. Washington D.C,1989.PP.130-I

الاستثمار حيث « تم اختيار مشروعات عديدة جدا أما على أساس هيبتها السياسية أو على أساس تقدير غير كاف لمعدلات العائد الاقتصادى والمالى المتوقع منها . ومن نماذج هذه المشروعات الافراط فى الاستثمار فى الطرق السريعة والفنادق والمبانى الضخمة الحكومية والدولية .. الخ . والى جانب ذلك ، فإن مشروعات عديدة فى الهيكل الأساسى لم تتم الافادة منها اطلاقا بسبب اعتمادها على مشروعات أخرى لم تنفذ ... الخ .

والواقع أن تقارير البنك الدولى وخاصة التقرير الصادر عام ١٩٨١ بعنوان « نحو نمو مدعم فى افريقيا جنوب الصحراء »

المعروف باسم « تقرير بيرج » وذلك الصادر عام ١٩٨٤ والمعنون : « نحو نمو مدعم فى أفريقيا جنوب الصحراء : برنامج مشترك للعمل لافريقيا جنوب الصحراء »

قد توجت تيارا كاملا من الأدبيات التى تسعى لوضع تفسير ليبرالى متكامل للفشل الاقتصادى فى أفريقيا ، وبالتالى وضع قاعدة فكرية ليبرالية لسياسات الانقاذ الاقتصادى للقارة .

ويقوم تفسير المدرسة الليبرالية للهبوط والركود الاقتصادى لأفريقيا الاستوائية على التفاعلات المتشابكة لثلاثة عوامل رئيسية وهى : ركود الزراعة وخاصة محاصيل التصدير بسبب نقص الحوافز للفلاحين الصغار ، وعدم كفاءةالادارة الاقتصادية بما فى ذلك ضعف كفاءة القطاع العام ، والضغوط السكانية . وبالتالى يقوم برنامج الانقاذ الذى تمليه المدرسة الليبرالية فى التحرير الاقتصادى والاعتماد على المبادرات والقطاع الخاص وتقليص واصلاح السياسات الحكومية . السيطرة على الضغوط السكانية المتزايدة . كما تملى هذه المدرسة زيادة تدفقات الموارد الخارجية على أساس اصلاح السياسة الحكومية المبددة للموارد وإعادة التركيز على القطاع الزراعى ، وخاصة محاصيل التصدير .

والواقع أنه يمكننا أن نلمح نفوذا واضحا لهذه المدرسة أيضا فى تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وكتابات سكرتيرها العام السيد أديبايو اديدجى Adedje وذلك حتى وقت متأخر من تطور الأزمة الاقتصادية فى أفريقيا[٤] .

والواقع أن هذه المدرسة تضع يدها بصورة صحيحة على بعض مظاهر الركود والتآكل الاقتصادى فى أفريقيا . فلاشك أن الاداء الردىء للقطاع الزراعى كان وراء تردى الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا وخاصة التآكل السريع للمدخرات المحتملة وبالتالى القدرة على تمويل الاستثمارات والواردات ، وكذلك كان الآداء الردىء لهذا القطاع وراء أزمة الغذاء فى أفريقيا والتصاعد السريع لأعباء واردات الغذاء .

فباستثناء أعوام ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٤/٧٣ عندما سجلت الزراعة معدل نمو مرتفعا بلغ ٤,٥٪ و٥,٤٪ بالتتالى ، فإن نمو القطاع الزراعى قد هبط بشدة وسجلت الزراعة معدل نمو سالبافى الأعوام ١٩٧٣/٧٢ ، و١٩٧٥/٧٤ و١٩٧٩/٧٨ و١٩٨٠/٧٩ . وفى الأعوام التى تحقق فيها نمو ايجابى ، كانت معدلات النمو ضئيلة للغاية . فكانت معدلات نمو الانتاج الزراعى أقل من ١٪ فى الأعـوام ١٩٧٦/٧٥ و١٩٧٧/٧٦ و١٩٨١/٨٠ و١٩٨٢/٨١ . وكذلك حققت الزراعة معدلا للنمو يقل عن ٢٪ فى الأعوام ١٩٧٢/٧١ و١٩٧٤/٧٣ .

وقد ترتب على ذلك أن مساهمة الزراعة فى توليد الناتج المحلى الاجمالى فى أفريقيا ككل قد هبطت بانتظام من ٣٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٨٢ . ومن الملاحظ أن

غرب أفريقيا قد عانت من أسوأ تآكل للقطاع الزراعى وأكثر التقلبات عنفا فى الناتج الزراعى خلال عقد السبعينات ، يتلوها فى ذلك شرق وجنوب أفريقيا على حين أن وسط أفريقيا كانت أفضل حالا من حيث معدلات نمو الناتج الزراعى ودرجة تقلبه مع الزمن . .

ومن الملاحظ كذلك أن المظهر الرئيسى لتدهور أداء القطاع الزراعى كان فى ميدان سلع التصدير الزراعية بالمقارنة بالمحاصيل الغذائية . وقد عانى بشدة انتاج البن والكاكاو والقطن وهى من أهم محاصيل التصدير لأفريقيا الاستوائية . وفى المقابل حققت المحاصيل الغذائية ، وخاصة السكر والحبوب والمحاصيل تحسنا كميا طفيفا خلال فترة السبعينات[٥] .

وقد ترتب على هذا النمو البطىء للغاية فى كثير من السنوات أن برز هبوط متواصل وحاد فى نصيب الفرد من الناتج الزراعى فى أفريقيا . ويعود ذلك بدوره الى ارتفاع معدل تزايد السكان بالمقارنة بمعدلات نمو الناتج الزراعى . وهنا تلفت المدرسة الليبرالية نظرنا الى أهمية الضغوط السكانية فى توليد أزمة افريقيا الزراعية ، وخاصة أزمة الغذاء . فأفريقيا هى أعلى مناطق العالم من حيث معدلات التزايد السكانى فى الوقت الحالى .

ويبلغ معدل نمو السكان فى أفريقيا خمسة أضعاف هذا المعدل فى الدول المتقدمة ، ونحو ٥٠٪ أعلى من بقية الدول النامية . فعلى حين يبلغ هذا المعدل ١,٧٪ بالنسبة للعالم ككل ، و٠,٦٪ فى الدول المتقدمة ، فإنه يصل الى ٢٪ فى الدول النامية ككل . أما فى أفريقيا فقد بلغ هذا المعدل ٣٪ .

وتنسب أدبيات المدرسة الليبرالية الى عامل الضغوط السكانية المتصاعدة قدرا هاما من أعباء ومشكلات افريقيا الاقتصادية . وترجع ذلك الى الحاجات المتزايدة من الغذاء والانفاق العام على الصحة والتعليم والضغوط على الموارد المحدودة ، وخاصة البنية الأساسية التى لاتزال فى أولى أطوار تطورها فى أفريقيا الاستوائية . وتشدد الأدبيات الصادرة من المنظمات الدولية - وخاصة البنك الدولى بالتالى على أهمية الجهود الرامية للسيطرة على هذه الضغوط من أجل التوصل الى توازن مقبول بين الموارد والسكان والمستوى التكنولوجى السائد وعوامل البيئة ، على أن أكثر ماتركز عليه أدبيات المدرسة الليبرالية فى تفسير أزمة افريقيا الاقتصادية هو سوء الادارة الحكومية وأخطاء وتحيزات السياسات الاقتصادية للدولة . وتعتقد هذه الأدبيات أن هذه السياسات قمعت الحوافز الفردية ، خاصة لدى صغار المزارعين .

وأدت بالتالى الى افشال هدف زيادة انتاج الغذاء والانتاج الزراعى عامة . كما أنها أهدرت الموارد بالاستثمار فى القطاع العام غير الكفؤ .

وتتوجه هذه الأدبيات بالاتهام والادانة الى السياسات العامة من حيث مضمونها ، ومن حيث مستوى الآداء الادارى وعقلانيته بدءا من اختيار السياسة حتى أسلوب تطبيقها ومن حيث مدى عدم الاستقرار السياسى وأثره على اجهاض الحافز على التراكم وزيادة الانتاجية ويلخص ويتاكر Whitaker هذا الاتهام كالتالى « أن سياسات سعر الصرف وهياكل التعريفة الجمركية ومخصصات الائتمان قد رجحت التصنيع من نمط احلال الواردات على حساب الزراعة ، والرفاهة فى الحضر عنها فى الريف . كما رجحت سياسة أسعار الغذاء الرخيصة والاحتفاظ بسعر مرتفع بصورة مصطنعة للعملات القومية استيراد المكونات للصناعة التحويلية ، وكذلك الغذاء وحتى السلع الكمالية . وربما يكون الأمر الأكثر خطورة هو أن القيادة غير المدربة وأحيانا الشريرة قد أفتقرت للقدرة على تحليل وتغيير السياسات ولم تنجح سوى حفنة من الحكومات الأفريقية فى المحافظة على التوازن بين تدفقات الموارد والانفاق العام[٦] .

وفى حالات عديدة فإن عدم الاستقرار السياسى قد لجم التطور الاقتصادى . ذلك أن عدم الاستقرار يؤدى الى الشعور بعدم الأمان الاقتصادى ، وبالتالى الى الاحجام عن الاستثمار . ومن هنا فسوف نجد أن الحالات الناجحة نسبيا للنمو الاقتصادى قد اتسمت جميعها بدرجة معقولة من استمرارية القيادة . وتشمل هذه الحالات بلدانا مثل ساحل العاج والكاميرون وبوتسوانا ومالاوى وكينيا أما الحالات المعاكسة التى شهدت درجة مرتفعة من عدم الاستقرار الاقتصادى فقد عانت من وقف النمو الاقتصادى . وفى حالات معينة مثل أوغندا وغانا يمكن أن تؤدى الى انقلاب سجل الاداء الاقتصادى من الرخاء النسبى بالمعايير الأفريقية الى البؤس والتدهور وفقا لهذه المعايير نفسها - وغالبا ما يسفر عدم الاستقرار السياسى المتواصل عن دمار للهيكل الأساسى وحث العمالة الماهرة على الهجرة الى الخارج وزيادة أهمية القطاع غير الرسمى بما ينطوى عليه من اهدار للموارد وتكثيف للفساد .. الخ . ويصدق هذا التوصيف بالذات على وضع الحكومات العسكرية التى تسيطر على غالبية الدول الأفريقية اليوم . ربما يكون أكثر الممارسات اضرارا بالاقتصاد الأفريقى هو استخدام موارد الدولة لتدعيم مركز الحكومات القائمة مما يجعل من المستحيل انشاء السياسات الاقتصادية على قاعدة عقلانية . ذلك أن الاعتبارات الرئيسية والغالبة فى اختيار المشروعات الاقتصادية هى الاعتبارات السياسية وليست الاقتصادية واعتبارات المحسوبية لا الرشادة الموجهة . فنحو نصف النظم الأفريقية هى حكومات عسكرية أو شبه عسكرية . ونحو الثلث أو أكثر هى حكومات تقوم على الحزب الواحد أو الحكم الملكى الوراثى . وثمة خمسة بلاد تعيش تحت شكل أو آخر من النظم التعددية حيث يوجد تنافس حزبى[٧] .

ومع فساد الحكومة وانعدام كفاءة الادارة العامة وعدم عقلانية السياسات الاقتصادية ينشأ نوع من

التراكم الحلزونى للمشكلات يتجه بالمجتمع كله الى أسفل . أى أن سوء الاداء الحكومى يؤدى الى تآكل الاقتصاد ، وهو ما يؤدى الى انكماش قاعدة التأييد الشعبى مما يفضى بدوره الى المزيد من الاعتماد الحكومى على القسر وعلاقات العمالة وشراء التأييد السياسى وهذه بدورها تعمق من الطابع غير العقلانى للاداء الاقتصادى للحكومة . وهكذا . وتمثل حالة زائير وغانا مخاطر هذا التراكم الحلزونى للمشكلات .

فحيث يتدهور الاقتصاد الرسمى واداء الدولة يتسابق الناس على أساليب التغلب على الهبوط فى مستويات المعيشة وأوجه اختناقات الإستهلاك .. والنتيجة هى توسع الاقتصاد غير الرسمى عامة والسوق السوداء خاصة . ولكن هذا الاتجاه يسرع من التحلل الاقتصادى والسياسى . فحيث أن السوق السوداء تعيش على موارد تأتى من الاقتصاد الرسمى وتعمق من التهريب والتجنب الضريبى فإن المشكلات الاقتصادية تتفاقم وكذلك تعانى الدولة وبقدر ما تعانى الدولة من التحلل تتزايد أهمية وفعالية السوق السوداء وينتعش الاقتصاد السرى نتيجة تعاظم عجز الدولة عن فرض الرقابة بسبب انكماش قاعدتها المالية وتعمق الفساد النظامى والمشكلة الحقيقية تكمن هنا فى الصعوبات البالغة التى تعوق امكانية الخروج من هذا التراكم الحلزونى للمشكلات ويضاعف من مشكلة الدور السلبى للدولة أن الادارة العامة تعانى من نفس المشكلات التى تعانى منها قيادة الدولة والحكم ، الى جانب خضوعها للانعكاسات السلبية لهذه الأخيرة . وقد بدأت فى السنوات الأخيرة تدفقات كبيرة من الأدبيات التى تعالج الدور البائس والمخرب أحيانا للادارة العامة وخاصة لفئة المديرين فى الحكومة والقطاع العام فى الاقتصاد القومى وكما يقول ليونارد فإن « النظم السياسية فى القارة تعتمد اعتمادا كبيرا على الموالاة Patranage من أجل بقائها المحاط بالصعوبات . كما أن المديرين الأفراد خاضعون ايضا للضغوط القوية من جانب أقاربهم للحصول على الدعم وتشجيعهم على ايجاد مصادر للدخل الفاسد واستخدام صلاحيتهم فى التوظيف لتحقيق أهداف بعيدة عن أهداف المنظمة . وحتى فى المجتمعات الأقل عرضة للموالاه فإن السياسة تستمر فى السيادة على الاعتبارات التنظيمية »[٨] .

كل هذه النقد التى تشير اليها المدرسة الليبرالية قد يكون صحيحا على مستوى المواقف الجارية للاقتصاد والسياسة الأفريقية . على أنه مع ذلك تتجاهل العوامل البنيوية الأعمق وذلك بسبب التحيز الايديولوجى الكامن وراء التشخيص الليبرالى الذى يعمد الى سوق حجته فى اتجاه فلسفة التخصيص : أى تحويل الاقتصاد برمته الى الملكية والادارة الخاصة والاعتماد على قوى السوق للتوصل الى نوع مقبول من توجيه الموارد بصورة عقلانية . ومن هنا يمكن القول بأن التحليل الليبرالى ينظر الى الأزمة الاقتصادية فى افريقيا على أنها مجموعة من الظواهر المقننة التى لايجمعها غير التشويه البيروقراطى للقوانين الاقتصادية القابلة للتطبيق بصورة عالمية . وهو ما يجعل التشخيص الليبرالى ناقصا وأحيانا سطحيا ومتحيزا ايديولوجيا على نحو واضح .

ومن هذه الزاوية يمكن القول أن تقارير البنك الدولى الصادرة منذ ١٩٨١ عن الأحوال الاقتصادية لأفريقيا ومجمل الأدبيات الاقتصادية الليبرالية قد تأثرت بشدة بالمنظور الصحفى الذى يركز على المتغيرات والتطورات المثيرة أكثر مما أولت اهتمامها بالعوامل البنائية الأكثر عمقا فى تأثيرها على اتجاهات تغير الاقتصاديات الأفريقية . ويمكننا أن نلمح المبالغة فى توصيف المشكلات الاقتصادية لأفريقيا بتأمل مدى اتفاق الواقع مع المقولات الرئيسية لهذه الأدبيات .

واولى هذه المقولات كما عرضنا سابقا هى مقولة التشويه البيروقراطى لقوى السوق نتيجة تضخم دور الدولة والقطاع العام الذى يسفر عن تحيزات واضحة ضد المبادرات الخاصة عامة وضد الحافز الفردى خاصة لدى صغار المزارعين وضد القطاع الزراعى عامة ولصالح العناصر الحضرية .

والواقع أن هذا التشخيص يحتوى على قدر واضح من المبالغة ولا يمكنه تفسير ركود وتآكل الزراعة الأفريقية والأزمة الاقتصادية لافريقيا عامة . فاذا فحصنا الأرقام المتاحة عن الانفاق العام فاننا نجد أن ميزانيات حكومات دول أفريقيا الاستوائية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى هى فى المتوسط مساوية لهذه النسبة فى بقية المناطق المتخلفة كما أنه لا توجد فوارق كبيرة من حيث هيكل الانفاق العام تبعا لنمط الانفاق . بل أن مدفوعات الضمان الاجتماعى والتحويلات المشابهه هى فى أفريقيا أقل من نسبتها فى أى منطقة فى العالم . وكما يلاحظ كل من فابر وجرين فان انكماش القاعدة المالية للقطاع العام (بما فيه القطاع الحكومى) هو العلة الرئيسية وراء الفشل فى استخدام كامل طاقة الخدمات الحكومية بما فيها الصحة والتعليم والمواصلات والمياه والكهرباء .. الخ . وأنه فى حالات عديدة ليس ثمة اختيار فى تقديم خدمات أساسية بين القطاع العام والقطاع الخاص . وانما الاختيار الوحيد المتاح هو اما تقديمها عن طريق القطاع الحكومى والعام أو عدم تقيمها أصلا[٩] .

ويلاحظ فى هذا السياق أن الاتجاه الغالب بين الدول الأفريقية الاستوائية هو احداث تقليص حاد فى معدلات نمو الاستهلاك الحكومى العام . ففيما بين الفترتين ٦٥ ـ ١٩٨٠ و ٨٠ ـ ١٩٨٥ خفضت ٢١ دولة معدلات النمو تخفيضا حادا منها ١١ دولة حدث فيها تخفيض مطلق للانفاق العام غالبا بنسب كبيرة[١٠] . ولم يكن ثمة غير ٨ دول فقط زاد فيها معدل نمو الاستهلاك الحكومى العام من اجمالى ٣٢ دولة أفريقية استوائية تتوفر فيها البيانات ومع ذلك ، فان الملاحظ هو أن معدلات نمو الناتج

المحلى الاجمالى قد اتجهت عامة الى الهبوط بين هاتين الفترتين . ويعنى ذلك بوضوح أن تخفيض معدلات نمو الاستهلاك الحكومى العام لم يفض الى تحسن فى الاداء الاقتصادى . بل انه قد ترافق مع هبوط هذا الاداء ، مما يبرهن على الأقل على أنه لا يمكن تفسير الهبوط فى معدلات النمو فى أفريقيا الاستوائية بالميل الى توسع القطاع الحكومى والعام .

وفى نفس الوقت فان محاولة استعادة توازن الميزانيات العامة خلال عقد الثمانينات قد أدت الى تخفيض حاد فى مرتبات وأجور الموظفين العموميين فى كثير من دول أفريقيا كما أدت هذه المحاولة كذلك الى انكماش حاد فى الانفاق الجارى والضرورى للمحافظة على أداء رأس المال الثابت سواء فى قطاع البنية الاساسية أو الزراعة والصناعة والخدمات الرئيسية بما فى ذلك الصحة والتعليم وعلى حين أن ذلك الواقع قد يشكل ضغوطا شديدة فى اتجاه فساد الموظفين العموميين ، فانه لا يبرر القول بتضخم الجهاز الحكومى باكثر من اللازم . ولكنه قد يفسر بدرجة ما هبوط مستوى الاداء الحكومى . على أن التفسير عندئذ لا ينبغى أن يتركز فى تضخم الانفاق العام وانما فى انكماشه على وجه التحديد .

وفى نفس الوقت ، فان الهبوط الشديد فى مستوى المرتبات والاجور الحقيقية للموظفين يبرر الى حد معين تلك السياسات الرامية الى دعم أسعار السلع الغذائية الرئيسية للحضر فبدون هذا الدعم فان الهبوط فى مستويات المعيشه ـ خاصة فى البلدان الأفقر الناطقة بالفرنسية لن يمثل فقط خطرا سياسيا داهما ، وانما قد يفضى أيضا الى مزيد من الفوضى والفساد وبالتالى قد يؤدى الى انهيار كامل للأداء الحكومى .

وتلفت تلك النقطة الاخيرة ، نظرنا الى جانب آخر من الصورة يتعلق بمدى الحاح والزامية أشكال محددة من التدخل الحكومى مهما كانت طبيعة النظام السياسى والادارى السائد ، فى أفريقيا الاستوائية . فمثلا مع التوسع فى التعليم العام وتعاظم عدد الخريجين من الجامعات والمدارس العليا فى أفريقيا وجدت كثرة من الدول الأفريقية ذاتها أمام احتمالات متعاظمة للبطالة بين المتعلمين بسبب عدم التوسع الكافى للقطاع الصناعى الذى لم يمكنه امتصاص تلك الاعداد المتعاظمة من المهنيين ولم يكن ثمة بد أمام عديد من الحكومات الأفريقية سوى التدخل بتوظيف أعداد من هؤلاء الخريجين فى الحكومة والقطاع العام بالرغم من عدم وجود موارد كافية بالموازنات العامة . وعلى الرغم من النقص الهائل فى الكوادر المدربة فى شتى مجالات وفروع الأنشطة الحديثة ، فان التوسع فى توظيف خريجى الجامعات والمدارس قد شكل عبئا كبيرا على موارد الميزانيات العامة مما أدى على نحو أو آخر الى تخفيض الرواتب والاجور الحقيقية للموظفين العموميين . على أن النقطة التى يجب أن تثار عندئذ هى أن بديل هذا الوضع ليس أفضل كثيرا . ألا وهو ترك آلاف من الخريجين بلا عمل لمدد طويلة بما فى ذلك من اهدار للموارد البشرية الى جانب ما به من مخاطر سياسية واجتماعية . ويمكن القول بأن التدخل بتوظيف قسم من هؤلاء يكاد يكون ملزما من الناحية الهيكلية مهما كانت الاختيارات الايديولوجية .

وينطبق الامر نفسه على مضمون السياسات العامة ـ بما فى ذلك السياسات الاقتصادية . ولا شك أن كثيرا من تلك السياسات يتخذ على نحو جزافى ويتم تطبيقه بدرجة كبيرة من عدم الكفاءة . على أن الاشكاليات الجوهرية التى تطرح تلك السياسات حلا لها ليست بحد ذاتها اشكاليات بسيطة يمكن أن نجد لها حلولا سهلة وأحادية الجانب . ويمكننا أن نرى ذلك فيما يتصل بمجمل سياسات ادارة القطاع الأجنبى وخاصة سياسات سعر الصرف والاستيراد عامة .

فمن وجهة نظر التيار الليبرالى فان ابقاء أسعار العملات الوطنية مرتفعة Overvalued ينطوى على آثار سلبية خطيرة ضد الزراعة بسبب ما تؤدى اليه من تخفيض تكلفة واردات الغذاء وبالتالى تعجيز الزراعة الافريقية عن المنافسة ضد الواردات . وينطبق الامر نفسه على معونات الغذاء التى يتلقاها عدد كبير من الدول الافريقية وكل الواردات من السلع الزراعية المدعمة أو منخفضة السعر .

وفى نفس الوقت فان سياسات الاستيراد فى معظم الدول الافريقية تتحيز ضد الزراعة بصورة غير مباشرة . فمثلا نجد أن مستوى الحماية المرتفع بقطاع الصناعة من خلال السياسات الضريبية وسياسات ترخيصات وحصص الاستيراد تجعل السلع الصناعية المستوردة مرتفعة السعر مما يؤدى الى تدهور شروط التجارة الداخلية بين السلع الزراعية والسلع الصناعية لغير صالح الزراعة . فمثلا هبطت شروط التجارة ضد الزراعة فى كينيا الى ٨٨ ٪ وفى تنزانيا الى ٥٠ ٪ ، وفى مالى الى ٧٨ ٪ ، بين عام الأساس ١٩٧٠ وعام ١٩٨٢[(١١)] .

وتظهر أدبيات وتقارير المنظمات الاقتصادية الدولية والخبراء المرتبطين بها اهتماما فوق عادى باثر سياسات سعر الصرف على الاداء الاقتصادى فى افريقيا . فتقارير البنك الدولى حول التنمية فى العالم للاعوام ٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٧ تحاول البرهنة على ضخامة التأثير السلبى للمحافظة على سعر صرف مرتفع للعملات الوطنية فى العالم الثالث عامة وافريقيا خاصة . وتسعى دراسة كل من بالاسا Balassa ويلر لاثبات أن السعر المرتفع Overvalued للعملة الوطنية له تأثير بالغ الضرر على الاداء الاقتصادى بما يقدر باكثر من ٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسبب جملة الاثار التى تؤدى بالصادرات للانخفاض وتطلق عنان الواردات من السلع الزراعية

(الغذائية) خاصة وما تسفر عنه هذه الآثار من نتائج جانبية فى الاسعار المحلية النسبية[١٢] .

ويشير ويلر Wheiler مع ذلك الى الحدود البنيوية لهذا التحليل وهو ما تغفل عنه عادة تقارير المنظمات الدولية . ذلك انه حتى لو اتفقنا على الاهمية البالغة لسياسات الصرف فى تحديد مستوى الاداء الاقتصادى . فان امكانية تغيير هذه السياسات بدون افران اثار سلبية شديدة على هذا الاداء لا تبدو مرتفعة فى معظم الدول الافريقية وهى فى معظمها تقع فى نطاق الدول منخفضة الدخل . والواقع ان عددا كبيرا من الدول الافريقية قد لجأ خلال فترة الثمانينات الى تخفيضات شديدة ودورية فى سعر صرف العملات المحلية مما ادى الى تخفيض هائل فى حجم الواردات على ان العامل الرئيسى الذى ادى الى تخفيض الواردات فى الدول الافريقية هو عدم وجود موارد كافية اصلا لتمويلها بغض النظر عن اسعار الصرف الاسمية والفعلية . وبالرغم من اتجاه الواردات للانخفاض بشدة خلال عقد الثمانينات ، فان مستويات النمو الاقتصادى قد شهدت انهيارا ذريعا يعود فى جزء ليس بالهين منه الى التخفيض الشديد للواردات الضرورية لصيانة وتشغيل دولاب الانتاج وخاصة فى الصناعة والخدمات .

ويبرهن الجدول رقم (٢) على الاتجاه الهبوطى لمعدل النمو السنوى للواردات فى افريقيا الاستوائية بمناطقها المختلفة والاتجاه العام للنمو السالب للواردات خلال السنوات الاولى من الثمانينات .

ويمكننا ان نؤكد كذلك ان معدل النمو السنوى للواردات فى افريقيا الاستوائية كان اجمالا اقل بوضوح عن غيرها من المناطق المتخلفة كما يظهر من الجدول رقم (٣) ونلاحظ أن هذا الميل الهبوطى للواردات ينتشر بين معظم الدول الافريقية وخاصة الكبيرة منها خلال النصف الاول من عقد الثمانينات . فعلى حين بلغ معدل النمو السنوى للواردات الى الاقتصاديات منخفضة الدخل عامة نحو ٧,٣ ٪ خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ فان الواردات قد هبطت بمعدل سنوى متوسط فى نفس الفترة بلغ ٥,٢ ٪ فى بوركينا فاسو ، ١ ٪ فى مالى ، ٦,٤ ٪ فى مالاوى و ١٢,٥ ٪ فى توجو ، ١١,٦ ٪ فى مدغشقر ، ٨,١ ٪ فى النيجر و ٢,٣ ٪ فى بنين و ٣,٩ ٪ فى تنزانيا ٨,٩ ٪ فى السودان ، ٦,٧ ٪ فى سيراليون ، ٨,٦ ٪ فى غانا و ٧,٧ ٪ فى زامبيا ٣,٦ ٪ فى موريتانيا ، ٧,١ ٪ فى ليبريا ، ١٠,٧ ٪ فى كوت دى وفوار و ٧,٧ ٪ فى زيمبابوى و ١١,٥ ٪ فى نيجيريا[١٣] .

ومع ذلك ، فان الهبوط الشديد للواردات بسبب التخفيضات الكبيرة لقيمة العملات الوطنية وعدم كفاية التمويل اللازم للاستيراد لم يسفر عن تحسن فى الانتاج الزراعى كما قد توقعت الادبيات الليبرالية .. بل تصاحب هذا الهبوط فى الاستيراد مع انهيار حقيقى لمستوى

جدول رقم (٢)
معدل النمو السنوى للواردات فى افريقيا*

	٩٩٧٥/٧٠	١٩٨٠/٧٥	١٩٨٢/٨٠
غرب افريقيا	٣٠,١	٢٠,٠-	٤,٥
وسط افريقيا	١٨,٥	١٠,٨	– ٧,٤
جنوب وشرق افريقيا	١٦,٠	١٢,٢	– ١,٧

* Source: UNECA,African Socio- Economic Indicators (1983). Table 26.P.91

الاداء الاقتصادى فى افريقيا الاستوائية .

وهكذا يتضح أن انخفاض معدلات النمو هو السبب الرئيسى وراء انخفاض نمو الواردات وكان كذلك السبب وراء السياسات التجارية الانكماشية عامة التى اتبعتها الدول الافريقية الاستوائية ولا يبدو العكس صحيحا . بمعنى أنه من غير الدقيق أن ـ تزعم أن ارتفاع مستوى الواردات ـ خاصة من الغذاء ـ وذلك بسبب الاحتفاظ بسعر صرف مرتفع للعملات الوطنية هو أحد الاسباب الهامة وراء الركود والانكماش الاقتصادى فى افريقيا .

والواقع أن الامر نفسه يمكن أن يقال عن المشكلة السكانية فى افريقيا . ولا شك أن تقارير المنظمات الدولية ومجمل الادبيات الليبرالية تبالغ مبالغة شديدة عندما تشير الى معدلات النمو السكانى المرتفعة فى افريقيا الاستوائية باعتبارها أحد اسباب الركود الاقتصادى . ذلك أن مشكلة افريقيا التقليدية لا تكمن فى زيادة السكان وانما فى قلتهم وبعثرتهم عبر مساحات شاسعة من الارض . وكما يؤكد المؤرخ الاقتصادى الشهير أنتونى هوبكنز فان الافتراض الصريح الكامن فى تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٣ وهو ان العائق الاول والاكثر اهمية للنمو طويل المدى هو التصاعد السريع للسكان « يجرى » تماما ضد احد الخطوط الرئيسية للتفسير التاريخى الذى يرى أن مشكلة السكان فى افريقيا تنشأ لا من انها تملك سكانا كثيرين وانما من انها لا تملك عددا كافيا من السكان ، وهو الامر الذى يؤكده كذلك عدد كبير من علماء الاقتصاد الذين درسوا احوال افريقيا . وبسبب أن النسبة بين السكان والارض تعتبر منخفضة للغاية فقد شجع ذلك التوزع الجغرافى للسكان بصورة جعلت من غير الممكن الافادة من تقسيم العمل وجعلت من غير الممكن اعطاء محتوى اجتماعى حقيقى للسلطة المركزية الضرورية للتطور الاقتصادى ، مما كان بدوره دافعا موضوعيا للحكم الاستبدادى .

وفى مواجهة هذا التيار الليبرالى تظهر مدرسة التبعية لتفسير استمرار تخلف وركود الاقتصاديات الافريقية . وما يميز هذه المدرسة هو تركيزها على هامشية وضع هذه الاقتصاديات واستغلالها وتطويعها والسيطرة عليها من أجل خدمة احتياجات المراكز الرأسمالية المتقدمة . وهذه المقولات هى ما يعطى انطباعا قويا بأن مدرسة التبعية

تركز بصورة شبه احادية على تفسير التخلف بالعوامل الخارجية ، أى تلك الخارجة عن نطاق سيطرة المجتمع الافريقى والمجتمعات المتخلفة عامة .

والواقع أن المناظرات التى اشتعلت طوال السبعينات والتى نجمت عن الصعود السريع لنجم مدرسة التبعية قد أدت فى النهاية الى خلق تيارين داخل تلك المدرسة : نظرى وتجريبى . وربما يمكن القول بأن هناك تجمعات مؤسسية تجسد هذين التيارين الى حد معين . فمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث فى داكار بالسنغال والذى رأسه سمير أمين لفترة طويلة يمثل التقاليد النظرية لمدرسة التبعية . وفى الوقت نفسه فان معاهد عالمية شهيرة مثل معهد دراسات التنمية بجامعة سسكس Sussex قد وقع عليه الاضطلاع بمناظرة التيار الليبرالى من منظور تجريبى الى حد بعيد .

وقد بدأت التقاليد النظرية لمدرسة التبعية فى شرح تخلف افريقيا من هذا المنظور بأعمال سمير أمين وبكتاب والتررودنى الشهير « كيف قامت اوربا بالعمل على تخلف افريقيا » . ويشرح هذا الكتاب الاخير اشكالا مختلفة من تحويل الثروة والقيم من افريقيا الى اوربا والدول الصناعية بصورة أعم . على أن الادبيات التى انطلقت من هذه الأعمال الأولى قد فشلت فى ايضاح اسباب التدهور الذى لحق الاداء الأقتصادى فى افريقيا بين عقد الستينات والأعوام الخمسة عشر التى تلته وذلك بالرغم من شيوع أنماط معينة من الراديكالية والقومية الأقتصادية بين الدول الأفريقية .

ووفقا للمنظور الافريقى لتفسير انهيار أداء الاقتصاديات الأفريقية فى عقدى السبعينات والثمانينات ، فان الركود والتآكل الأقتصادى فى أفريقيا هو تعبير متأخر نسبيا عن نموذج التنمية الأستعمارى الذى امتد حتى الآن ، وذلك أثر التحولات الهامة فى الأقتصاد الرأسمالى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية . فحتى بداية السبعينات ، كان الأقتصاد العالمى ـ الذى وضعت الولايات المتحدة القواعد الرئيسية لمؤسساته بعد الحرب ـ فى حالة توسع غير منقطع تقريبا . وقد وفر ذلك اسبابا للنمو فى الدول التابعة المصدرة للمواد الأولية بما فيها أفريقيا . ولكن هذا النظام قد أخذ يتعرض منذ مقتبل السبعينات لهزات عنيفة للغاية اقتصادية ومؤسسية . أن رصد هذه التغيرات قد أصبح شائعا فى مختلف الدراسات الأكاديمية . ومن الشائع أيضا الحديث عن آثارها السلبية على استقرار الأقتصاديات التابعة عامة . على أن المنظور الأفريقى للتبعية يركز على عدد أضاف من المتغيرات الهيكلية . فقد اتسم تطور الرأسمالية فى المراكز بهبوط الاستثمارات الأنتاجية وبالتالى بتوفر السيولة . الأمر الذى دعمته الفوائض النفطية . وقد بدأت بذلك مشكلة الديون الأفريقية . ومن ناحية ثانية فان عقد السبعينات قد اتسم بحسم الاختيارات الخاصة باعادة توطين عدد من الفروع والصناعات التقليدية فى دول معينة من العالم الثالث ـ خاصة فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . وقد تم بذلك تجاهل افريقيا تماما فى عملية اعادة التوطين الصناعى هذه[١٤] . وهكذا توافقت هبوط شروط التجارة نتيجة هبوط الطلب على السلع الأولية مع بروز واحتدام أزمة المديونية فى أفريقيا لكى تؤدى الى ركود وتآكل أفريقيا اقتصاديا .

على أن هذه العمليات كان لها أيضا مردود داخلى . اذا اضطرت الدول الأفريقية الى تكثيف استغلال الزراعة باعتبار أن وظيفة الزراعة الرئيسية فى نمط التنمية الاستعمارى هى امداد الدولة بالفائض . وأدى تفاقم هذا الوضع الى هبوط الدخل الزراعى والى اقدام الملاك الرأسماليين على تكثيف استغلال العمل المأجور جنبا الى جنب مع المزيد من الهبوط بقيمة العمل الزراعى عامة باعتباره عمل النساء والأطفال بصورة أساسية . وقد انطوت تلك العمليات الداخلية على تخريب هائل لروحية العمل والهبوط بكل من انتاجيته ومردوده الأجتماعى .

على أن مأساة أفريقيا قد أكتملت بسبب أن نموذج زراعة التصدير قد أدى الى انهاك التربة الزراعية فى غالبية اجزاء أفريقيا بسبب عدم توافق محاصيل التصدير مع خصائصها الفيزيائية ، على عكس محاصيل الغذاء التقليدية . وقد احتدمت مشكلة الزراعة مع وقوع أفريقيا تحت طائلة موجة جفاف طويلة المدى منذ مقتبل السبعينات وقد اخذت موجة الجفاف فى التوسع جغرافيا مع الوقت حتى أصبحت تشمل ٢٤ دولة افريقية فى جميع مناطق أفريقيا الأمر الذى هبط بانتاج الغذاء بمعدل ٢٠٪ سنويا منذ عام ١٩٧٠ . على أنه يجب أن نفهم الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية على الزراعة الافريقية فى سياق لا فقط تخلفها التكنولوجى ، وأنما ايضا الظروف الأجتماعية ـ الأقتصادية التى تشدد هذا التخلف وتجعل الزراعة غير قادرة على تجاوز آثار هذه الكوارث . والأمر المحدد لهذه الظروف هو وقوع الزراعة الأفريقية فى شبكة عمليات التدويل الأقتصادى وتدويل تجارة الغذاء التى تتم تحت سيطرة الشركات عابرة القومية .

وتلفت أدبيات التبعية النظر الى الهبوط الشديد فى شروط التجارة التى تتبادلها أفريقيا مع العالم الخارجى باعتبارها من أهم مصادر الركود والتآكل الأقتصادى لأفريقيا ككل .

فاذا استبعدنا نيجيريا (الى جانب جنوب افريقيا بالطبع) نجد الأرقام التالية لشروط التجارة النسبية لأفريقيا الاستوائية ، وهى مأخوذه من تقرير صندوق النقد الدول . انظر الجدول رقم (٤)

ويعنى ذلك أن الأسعار النسبية المتوسطة للصادرات الأفريقية الأستوائية بالمقارنة بوارداتها قد إنخفضت بنسبة الربع خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧ . وبطبيعة الحال فقد استبعدت نيجيريا بسبب الضخامة النسبية لصادراتها من النفط بالمقارنة بمجمل صادراتها ، بل

جدول رقم (٣)

معدل النمو السنوى لحجم الواردات*

	متوسط ١٩٧٧/٦٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الدول النامية	٩,٢	٧,١	٤,٨	٨,٥	٧,١	– ٤,٢	– ٣,٢	٢,٢	– ,٣
افريقيا الاستوائية	٣,٨	٨,١	– ٢,٨	٦,٩	– ٣,٦	– ٣,٥	– ٧,٧	– ١,٤	١,١

Source : I.M.F. World Economic Outlook, 1986.Washington,D,C.,1987 . table A25.P.64

جدول رقم (٤)

شروط التجارة الخارجية لافريقيا جنوب الصحراء*

	متوسط ١٩٧٧/٦٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
نسبة التغير	١,٦	– ٩,٣	,٨	– ٥,٤	– ٧,٣	– ٦,٥	١,٢	٥,٠	– ٢,٠	– ١,٩	– ٣,٥

* Source : IMF. Op Cit table A.28 P.67

وبمجمل الصادرات الأفريقية عموما . أما اذا ضممنا نيجيريا الى قائمة الدول الأفريقية الاستوائية فسوف نجد أنها قد عانت من هبوط لشروط تجارتها الخارجية خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٦ بنسبة بلغت ٣٤,١٪ تبعا لأرقام البنك الدولى . ويمكن تفسير ذلك بانهيار أسعار صادرات النفط من نيجيريا أساسا[١٥] .

ولا يتوقف الأمر على تدهور الأسعار النسبية للصادرات بالمقارنة بالواردات (شروط التجارة) . وانما تعانى افريقيا أيضا من ركود أو النمو البطىء لحجم صادراتها . اذ نمى حجم الصادرات الأفريقية بمعدل أقل من معدل نمو التجارة الدولية ، وبأقل من معدل نمو تجارة الدول النامية غير النفطية منذ منتصف الستينات . وقد نجم عن هذا الأتجاه طويل المدى أن انخفض نصيب أفريقيا من الصادرات من غير الوقود من اجمالى الدول النامية من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٩,٢٪ عام ١٩٧٨ ولم يزد عن ذلك فى السنوات التالية . وفى دراسة للبنك الدولى وجد أن ٢٤ دولة من اجمالى ٢٩ دولة أفريقية تمت عليها الدراسة قد حققت نموا بطيئا لحجم الصادرات فى السبعينات عنها فى الستينات ، وان ١٩ دولة منها قد شهدت هبوطا مطلقا فى حجم الصادرات فى السبعينات . وتبعا لأرقام البنك الدولى كذلك فان أفريقيا الأستوائية قد عانت من هبوط حجم صادراتها السلعية خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٦ بما بلغت نسبته ١,٩٪ سنويا فى المتوسط بالمقارنة بـ١,٠٪ فقط خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٠[١٦] . وتزداد مشكلة هبوط شروط التجارة ضد افريقيا نتيجة أنها معرضة بشدة لعدم استقرار تجارتها الخارجية عامة بسبب التركز الشديد للهيكل السلعى لصادراتها . والأمر الواضح من الاحصاءات المتاحة عن الصادرات الأفريقية هو الأتجاه العام طويل المدى نحو تعاظم التركز السلعى للصادرات . ونتيجة لهذا التركز يصبح أى اهتزاز فى أسعار صادرات السلع الرئيسية فى أفريقيا مدمرا لدخلها من الصادرات عامة . فبالنسبة للصادرات الزراعية يوضح الجدول رقم (٥) هذا التركز :

وكما يبرهن البروفيسور كالدور فان قطاع السلع الأولية هو حزام النقل الرئيسى للانكماش الاقتصادى من الدول المتقدمة للدول المتخلفة ، ويعمل هذا الحزام بصورة أكثر شدة بالنسبة لأفريقيا عن غيرها من المناطق[١٧] .

ولهذا السبب لاتبدو نصائح البنك الدولى فى تقاريره المتتالية بالعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع الزراعية الافريقية سبيلا جادا للانقاذ الاقتصادى لأفريقيا . وقد وجد جود فرى GODFREY انه فى حالة سلعتين هما البن والكاكاو تستحوذان على ٤٩٪ من اجمالى متحصلات أفريقيا من الصادرات الزراعية ـ فان زيادة حجم الصادرات سوف يؤدى الى هبوط هذه المتحصلات (بسبب المرونة السعرية المرتفعة للطلب عليهما) . واذا اضفنا زيت الفول السودانى والسيسال الى القائمة فان نسبة الصادرات التى تتأثر بهبوط السعر تصل الى ٥١٪ . وتزداد هذه النسبة الى ٦١٪ اذا اضفنا الشاى والسكر . وينطوى ذلك على شكوك حقيقية حول امكانية استمرار هيكلة الزراعة الأفريقية على أساس تخصصها فى تصدير السلع الزراعية الأستوائية[١٨] .

والواقع أن الأمر لايختلف كثيرا اذا شملنا الصادرات المعدنية من غير الوقود فى حسابات شروط التجارة . فلم يقتصر هبوط أسعار الصادرات على السلع الزراعية وانما انطبق أيضا على المعادن . فخلال أزمة الركود الحاد ٨٠ ـ ١٩٨٢ انهارت أسعار مجموعة السلع الأولية « زراعية وغير زراعية » بنسبة ٤٠٪ ثم ما أن تحسنت قليلا خلال عام ١٩٨٣ حتى انهارت من جديد ، وواصلت

جدول رقم (٥)

نصيب السلع من اجمالى صادرات افريقيا الاستوائية السلعية النصيب من إجمالى قيمة الصادرات*

السلع	١٩٦٦/٦٤	١٩٧١/٦٩	١٩٨٠/٧٨
العشرة الرئيسية	٨١	٨٠	٨٥
الخمسة الرئيسية	٨٢	٦٥	٧٣
البن والكاكاو والقطن	٦٤	٥٤	٦٣
البن والكاكاو والقطن	٥١	٥٨	٦٩
والسكر والتبغ	٥٦	٦١	٧٢

* Source : S. Singh.« Sub- Saharan Agriculture : Synthesis and Trade Prospects ». World Bank Staff Working Paper. No. 608. Washington D.C. 1983.P.6.

هذا الهبوط حتى نهاية ١٩٨٦ . فقفا لفهرست الأونكتاد وصلت اسعار السلع التصدير من الدول النامية الى ١١٩٪ (بالمقارنة بعام ٧٩ / ١٩٨١) فى أكتوبر ١٩٨٠ وما لبثت أن هبطت الى ٧٥٪ فى أكتوبر ١٩٨٢ . وتحسنت قليلا الى ٩٠٪ فى مارس ١٩٨٤ لكى تنهار من جديد الى ٧٣٪ فى يوليو ١٩٨٥ ... ونفس هذه الاتجاهات تظهر بوضوح من فهرست البنك الدولى لأسعار السلع الرئيسية للتصدير زراعية ومعدنية .

ويؤكد كل من جريلى وبانج أن أزمة السلع فى الثمانينات تكاد تماثل شدة هذه الأزمة فى أعقاب الركود الكبير فى الثلاثينات من هذا القرن[١٩] .

وقد جاء فى دراسة لمركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الأقتصادى والتنمية OECD أن مستقبل جميع المعادن الرئيسية المصدرة من أفريقيا الأستوائية يبدو سيئا من حيث كل من الأسعار وحجم الصادرات . وتتوقع الدراسة اتجاها نزوليا طويل المدى لمتحصلات التصدير من السلع المعدنية ـ بالرغم من امكانية حدوث انتعاش قصير المدى لبعضها . وتزداد خطورة هذا الأتجاه بسبب الدور الكبير الذى تلعبه صادرات أفريقيا المعدنية . ذلك أن نصيب المعادن يصل الى أكثر من ربع صادرات ١٧ دولة أفريقية ويصل الى نحو النصف لـ ١٣ دولة منها .

أن هبوط شروط التجارة وتآكل الدخل من الصادرات هو أحد الأسباب الرئيسية لظهور مشكلة الديون فى أفريقيا . على أن تفاقم هذه المشكلة يضاعف من شدة التآكل الذى يتعرض له الدخل من الصادرات الأفريقية[٢٠] . فمع تضخم ديون أفريقيا أصبحت عملية تسديد اصول وفوائد الدين أحد المصادر الكبري لاستنزاف أفريقيا .

ووفقا لتحليل أديدجى رئيس اللجنة الأقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فان أفريقيا قد تعرضت أضافة لذلك لثلاثة اتجاهات مرتبطة أدت الى تفاقم مشكلة المديونية فى القارة . وهذه الاتجاهات هى تحويل جزء متزايد من ديون أفريقيا الى مديونية خاصة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية واسواق المال الخاصة وذلك بالمقارنة بالديون العامة أو المضمونة من هيئات عامة سواء ثنائية أو متعددة الأطراف . وتدهور شروط الأقراض . اذا ارتفعت تكلفة الأقراض من ٤٪ عام ١٩٧٢ الى ١٠٪ عام ١٩٨٢ نتيجة تضاعف سعر الفائدة فى أسواق المال الخاصة ، وتقصير المدى الزمنى لسداد أصل الدين Maturity من ٢٠ عاما فى ١٩٧٠ الى ١٥ عاما فقط عام ١٩٨٢ ، اضافة الى تقصير فترة السماح من ٦ أعوام الى ٤ أعوام فقط ، وفوق ذلك فقد انكمش عنصر المنح من ٣٧٪ الى ٧٪ فقط فى نفس الفترة . والى جانب الاتجاهين السابقين يلاحظ اديدجى اتجاها ثالثا يتمثل فى الدور المتعاظم الذى تلعبه المصارف عابرة القومية فى تسريب جزء من القروض الأفريقيـة الى خارج القارة[٢١] .

ومع ذلك كله ، فان هبوط شروط التجارة ومتحصلات التصدير ، وتفاقم المديونية واعباء تسديدها ليست هى المشكلات الوحيدة التى تنشأ عن نمط التبعية الراهن فى افريقيا . فهناك أيضا مشكلات عديدة أخرى تتصل بالاستثمار المباشر وأشكال وشروط نقل التكنولوجيا وهجرة الكفاءات الأفريقية .. الخ وتنشأ هذه المشكلات جميعا عن تسارع عملية استيعاب اقتصاديات افريقيا الهامشية فى النظام الرأسمالى العالمى : أى عن حركة التدويل القوية للأقتصاديات الأفريقية فى الأقتصاد الدولى والتى زادت من هشاشة الأقتصاديات الأفريقية وبالتالى وسعت رقعة تعرضه للأهتزازات الخارجية ، وللكوارث الطبيعية . والواقع أن افريقيا قد أصبحت اسيرة حلقات مفرغة تنتج فيها الاهتزازات الخارجية المزيد من الضعف الداخلى اقتصاديا وأجتماعيا دون أن تتولد قوى خارجية تمكن أفريقيا من الحصول على قوى دفع كافية للخروج من هذه الحلقات المفرغة .

٣ ـ المناظرة حول الأنقاذ الأقتصادى لأفريقيا :

تبشر التقارير الأقتصادية الدولية بحدوث تحسن فى الموقف الأقتصادى لأفريقيا فى السنوات القليلة الأخيرة بدءا من عام ١٩٨٥ . فيؤكد أحدث تقرير للبنك الدولى بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعنوان « التكيف والنمو فى أفريقيا فى الثمانينات » أن هناك علامات للتحول اذ نما الناتج المحلى الأجمالى بأكثر من ٢,٣٪ سنويا فى المتوسط فى السنوات الثلاث من ١٩٨٥ الى ١٩٨٧ ، وهو تحسن ملحوظ بالمقارنة بالاداء البائس لأوائل الثمانينات . وفوق ذلك فانه اذا استبعدنا البلدان الخمسة المصدرة للبترول ، فان الناتج المحلى الأجمالى يكون قد نما بمعدل ٢,٩٪ خلال نفس الفترة ، وأن المعلومات الأولية تشير الى نمو أكثر قوة خلال عام ١٩٨٨ ... وأن الأرقامالمتاحة عن الأعوام الثلاثة الماضية تتيح مجالا للتفاؤل ، فهذه العلامات ، بالرغم من أنها

لاتزال أولية ، تخلق انطباعا ايجابيا عن المستقبل
ويفسر التقرير هذه النتائج ـ التى لاتتفق مع التقديرات السائدة عن أحوال أفريقيا الاقتصادية بعاملين : ضرورة استبعاد البلدان الأفريقية المصدرة للبترول والتمييز بين مختلف فئات الدول الأفريقية واعادة حساب اوزانها النسبية فى تقديرات الموقف الكلى ، واعادة حساب الأداء الاقتصادى ونمو الناتج المحلى على أساس أسعار الصرف لعام ١٩٨٧ بدلا من عام ١٩٨٠ . وعلى أساس هذه العوامل يقدم التقرير الجدول رقم (٦) .

ومما يؤكد هذا الانطباع المتفائل ـ من وجهة نظر التقرير ـ ان نحو ١٩ دولة أفريقية جنوب الصحراء تشكل نحو ٢٩ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لأفريقيا و٤٢ ٪ من سكانها قد حققت معدل نمو يزيد عن ٣.٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٧ ، وأن نحو ١٤ دولة أخرى قد حققت معدل نمو يتراوح بين صفر و٣ ٪ سنويا فى المتوسط خلال نفس الفترة وبالتالى فان ثمانى دول فقط قد حققت معدل نمو سالب منها ثلاث دول مصدرة للبترول وهى تشكل نحو ٤٦ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لأفريقيا جنوب الصحراء (مقدرة حسب اسعار صرف عام ١٩٨٧) و ٢٥ ٪ من سكان القارة [٢٢]

وعلى المستوى القطاعى ، فان التقرير يسند الى الزراعة المساهمة الأكبر فى تحسن الأداء الاقتصادى لأفريقيا خلال الأعوام ٨٥ ـ ١٩٨٧ . ويقدر معدل نمو الناتج الزراعى بـ ٤ ٪ سنويا فى المتوسط وفقا لتقديرات منظمة الفاو ، بالرغم من النمو السالب المحقق عام ١٩٨٧ ، وهو الأمر الذى أدى الى تحقيق نمو ايجابى لأول مرة منذ فترة طويلة فى نصيب الفرد من الناتج الزراعى . واذا اخذنا المقارنات بين مجموعات الدول ، فان من الأمور التى تدعو للتفاؤل أن الدول الأكثر فقرا ـ الأعضاء فى رابطة التنمية الدولية ـ قد حققت افضل معدلات الأداء فى افريقيا الاستوائية ، وهو الأمر الذى يعود جزئيا لتدهور أوضاع الدول المصدرة للمواد الخام الصناعية (وخاصة البترول)، بسبب التدهور الكبير فى أسعار صادراتها .

وقد واجهت هذه التقارير الدولية نقدا حادا فى أفريقيا وخاصة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، وكثير من الاقتصاديين الدوليين بسبب المبالغة فى تقديرات الانتعاش الاقتصادى فى أفريقيا وتعمد التلاعب بالمؤشرات الاحصائية حتى تظهر معدلات النمو بأكثر مما هى فى الواقع[٢٣] . وكذلك فان تقديرات بنك التنمية الأفريقى للنمو فى افريقيا عام ١٩٨٨ لم تزد عن ٦ر٢ ٪ وهو تحسن واضح بالنسبة للموقف عام ١٩٨٧ ولكنه اقل كثيرا مما يقدره البنك الدولى . كما ان تقديرات البنك الأفريقى هى حدوث معدل نمو سالب لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ، حيث كان معدل نمو السكان ٣ ٪ عام ١٩٨٨ ، وهو مايعنى استمرار تآكل القاعدة الاقتصادية والرفاهة الاقتصادية الاجمالية لأفريقيا ككل .

ومع ذلك فان البنك الأفريقى يؤكد انه باستبعاد نيجيريا يكون معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى الكلى لأفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٨٨ قد بلغ ٧ر٣ ٪ وهو الأمر الذى يعود الى نمو الزراعة بمعدل ٤ ٪ عام ١٩٨٨ بالرغم من استمرار كثير من المشكلات البيئية مثل التصحر والجفاف والجراد فى بعض مناطق افريقيا .

ومع ذلك ، فانه حتى لو صدقت التقديرات المتفائلة للبنك الدولى ، فان من الواضح ان أداء افريقيا الاقتصادى كان اقل كثيرا من بقية مناطق العالم الثالث ، باستثناء مجموعة الدول المصدرة للبترول بسبب الطبيعة الخاصة للسوق العالمى لهذا الخام . وحيث أن الفارق الكبير بين أداء افريقيا وغيرها من مناطق العالم النامى هو ظاهرة قديمة ، فان المسافة التى تفصلهما تأخذ فى الاتساع ، حيث تزداد أفريقيا فقرا وتخلفا على حين يتحسن نصيب مناطق معينة من العالم الثالث على مختلف مؤشرات التطور الاقتصادى .

واحدى المسائل الجوهرية موضع الخلاف بين المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والحكومات الأفريقية حول تفسير اسباب الأزمة الممتدة فى الاقتصاديات الأفريقية تتعلق بدور العوامل الخارجية فى توليد واستمرار الأزمة . ويؤكد التقرير الأخير للبنك الدولى انه لايوجد دليل كاف على أن ثمة اتجاه نزولى مستمر فى الأسعار النسبية للمواد الأولية . هذا الى جانب أن ثمة اتجاه تاريخى صعودى للأسعار النسبية للمشروعات الاستوائية وهى احدى المجموعات السلعية الأساسية فى صادرات أفريقيا الاستوائية . وفى نفس السياق يؤكد التقرير الخاص عن المواد الأولية لصندوق النقد الدولى لعام ١٩٨٨ أن الهبوط الحاد فى الفترة ٨٤ ـ ١٩٨٦ كان دوريا اكثر منه تعبيرا عن بداية هبوط هيكلى فى الأسعار[٢٤] .

وعلى هذا الأساس بدأت اسعار السلع الأولية فى الانتعاش فى الأسواق الدولية خلال عام ١٩٨٧ وكان فهرست أسعار السلع غير البترولية أعلى بنسبة ١٥ ٪ عن مستواه عام ١٩٨٦ محسوبا بوحدات السحب الخاصة . وقد شاركت صادرات أفريقيا فى الانتعاش ومع ذلك ، فان الأسعار الحقيقية فى ديسمبر ١٩٨٧ كانت أقل بنسبة ٢٠ ٪ عن المستوى المتوسط لها خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤ بالنسبة لأسعار المصنوعات .

وعلاوة على ذلك ، فان الدول الصناعية قد استفادت من ارتفاع اسعار الصادرات الأولية بأكثر مما افادت الدول النامية عموما وافريقيا خصوصا ، وفى نفس الوقت ، فان العوائد الكلية المقدرة من صادرات نحو ١٩ سلعة أولية قائدة قد هبطت بنسبة ٣ ٪ عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالعام السابق . أما افريقيا فقد حققت انتعاشا محدودا بسبب تحسن الأسعار وزيادة حجم الصادرات

جدول رقم (٦)
نمو الناتج
النسبة المئوية السنوية*

مجموعات الدول	٨٠/١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
افريقيا جنوب الصحراء	– ١,١	٥,٤	٣,١	– ١,٥	٣,٤
باستثناء الدول المصدرة للبترول	١,١	٢,٩	٣,٨	٢,١	٢,٢
الدول المصدرة للبترول	– ٢,٨	٧,٦	٢,٤	– ٤,٧	٤,٥٠
الدول الاعضاء فى رابطة					
التنمية الدولية (الاكثر فقرا)	,٩	١,٨	٣,٦	٢,٨	٢,٢
كل افريقيا	,١	٤,٠	– ١,٩	– ,٤	٣,٠
جميع الدول النامية	٣,١	٤,٩	٤,٧	٤,٣	٥,٢
الناتج المحلى الاجمالى فى افريقيا					
الاستوائية مقدرا اساس					
اسعار صرف عام ١٩٨٧	,٩	٦,٣	٣,٨	– ,٩	٢,١

* The World Bank and UNDP.Africa's Adjustment and Growth in the 1980,s. Washington,1989 .P.6.

بنسبة ١٠ ٪ فى المتوسط خلال السنوات الثلاث ٨٥ ـ ١٩٨٧ ، ووصلت عوائد الصادرات الى قمتها عام ١٩٨٧ منذ عام ١٩٧٠ . مقابل هذه الزيادة المحدودة ، فقد عادت افريقيا لتحسين نصيبها فى السوق الدولى لصادراتها الرئيسية منذ عام ١٩٨٤ بعد أن اخذ فى التآكل بمعدل ٢ ٪ سنويا خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٣(٢٥) . ويقدر تقرير البنك الدولى انه لو كانت افريقيا قد حافظت على نصيبها فى أسواق صادراتها الرئيسية غير البترول لكانت عوائد صادراتها قد زادت بما قيمته ٩ ـ ١٠ بليون دولار خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٧ ، وهو مايصل لقيمة مدفوعات خدمة الدين الاجمالية . ومع ذلك ، فان أسعار الصادرات الأفريقية قد مالت للانخفاض خلال السنوات ٨٥ ـ ١٩٨٧ اذا قومت بأسعار السلع المصنعة المستوردة ، وان كان انخفاض شروط التجارة الاجمالية لأفريقيا اقل حدة من انخفاضها بالنسبة لمناطق أخرى من العالم الثالث . وكذلك ، فان هذا الانخفاض الذى يقدر بنحو ٣٠ ٪ منذ عام ١٩٨١ لايزال اقل حدة من الانخفاض الذى عانته افريقيا فى أوائل السبعينات ، قبل الزيادة الأولى الكبيرة فى أسعار البترول . ومع ذلك ، فان هذا الانخفاض فى شروط التجارة كان كافيا لاستنفاد الأثر الايجابى لزيادة كميات السلع غير البترولية المصدرة فى أفريقيا . وباختصار ، فانه لايبدو من المتوقع أن يحدث تحول جذرى فى عوائد الصادرات الأفريقية وشروط تجارتها الخارجية فى الأمد المتوسط يمكنه أن يشكل مصدرا لرفع معدل الادخار والاستثمار فى القارة .

وفوق ذلك ، فان مديونية افريقيا تشكل نزيفا مستمرا للموارد يتوقع أن يستمر لفترة طويلة مقبلة من الزمن .

وقد وصلت ديون أفريقيا جنوب الصحراء الى ١٢٩ بليون دولار عام ١٩٨٧ . وارتفعت اعباء خدمة الدين الى ٤٥ ٪ من عوائد الصادرات عام ١٩٨٦ . ولم يكن من الممكن بطبيعة الحال أن تدفع معظم البلدان الأفريقية هذه الأعباء فعلا . اذ لم يواظب على تسديد اعباء خدمة الدين سوى ١٢ دولة من بين ٤٥ دولة أفريقية جنوب الصحراء ، وتحتم أن يتم اعادة جدولة هذه الديون لبعض الدول، أو أن تتراكم المتأخرات لدول أخرى بما يعنيه ذلك من اضطراب مالى وتجارى . ووصلت هذه المتأخرات الى نحو نصف مدفوعات خدمة الدين عام ١٩٨٧ . وبالتالى فقد وصلت اعباء خدمة الدين المدفوعة فعلا الى ٢٥ ٪ من صادرات افريقيا عام ١٩٨٧ وهو مايعتبر هبوطا بالمقارنة بنسبة ٢٩ ـ ٣٠ ٪ المدفوعة فى ١٩٨٥ و ١٩٨٦(٢٦) .

وبالرغم من انخفاض اعباء المدفوعات الفعلية لخدمة الدين الى نحو ثلثى الالتزامات الأصلية ، فانها تشكل نزيفا هائلا للموارد الأفريقية المحدودة . فالمدفوعات الفعلية لخدمة الدين تقل قليلا فقط عن ثلثى اجمالى الادخار والاستثمار الكلى لدول افريقيا جنوب الصحراء مجتمعة عام ١٩٨٧ .

وهكذا بات من الواضح انه لايمكن السكوت عن تآكل الاقتصاديات الأفريقية وقد اتخذت الجهود الدولية للانقاذ أربعة محاور وهى تخفيض اعباء خدمة الدين وزيادة المساعدات والمعونات الاقتصادية لأفريقيا ، والضغط من أجل الاصلاح الاقتصادى الجذرى فى أفريقيا على طريق مايسمى بالتكيف الهيكلى ، وتعديل بعض الأطر المؤسسية لعلاقات أفريقيا الاقتصادية وخاصة الاسراع باعداد مشروع التفضيلات التجارية المعممة تحت اشراف منظمة الاونكتاد .

وقد كانت هذه المحاور كلها موضوعا لمناظرات حامية بين الاقتصاديين العاطفين على مصالح أفريقيا وبين هؤلاء الذين يدافعون عن التوجهات السائدة للصندوق والبنك الدوليين وللولايات المتحدة فى ظل ادارتى الرئيس ريجان . وسوف نعرض هنا بسرعة للمناظرة حول برامج التكيف وتقدير نتائجها .

اذ يضطر عدد متزايد من دول افريقيا جنوب الصحراء من أجل الحصول على جواز المرور الى نادى باريس لاعادة جدولة الديون ، ومن أجل الحصول على قروض الصندوق والبنك الدولى الى الالتزام بما يسمى ببرامج التكيف . وقد توصل البنك الدولى حسب تقريره الأخير الى اتفاقيات تكيف هيكلى مع ١٨ دولة أفريقية ، والى اتفاقيات تكيف قطاعى مع ١٤ دولة اخرى . أما الصندوق فقد عقد اتفاقيات تكيف مع اكثر من ٣٠ دولة افريقية . وتركز برامج التكيف الهيكلى على السياسات الاقتصادية الكلية واجراءات السياسة الاقتصادية التى تشمل تعديلات اسعار الصرف ، وتخفيض الانفاق الحكومى والمديونية الحكومية ، ورفع الرقابة على الاسعار وتحرير الأسواق واصلاح الشركات العامة وتخفيض الاستثمار أو مايسمى برمجة افضل للاستثمار الى جانب وقف زيادات الأجور والتوظف ، هذا الى جانب اجراءات لرفع سعر الفائدة وجذب الاستثمارات الأجنبية ، ورفع اسعار المنتجات الزراعية .

وتبرر هذه السياسات بالحاجة الى تحسين التنافسية الدولية لصادرات الدول الأفريقية ، وتشجيع زيادة الانتاج الزراعى وخاصة من الغذاء ، وتحقيق ادارة اقتصادية افضل للقطاع العام وتشجيع الاستثمار والادخار وبالتالى الوصول الى مناخ اقتصادى صحى . على ان الاجندة الحقيقية لهذه الاجراءات تشمل فى واقع الأمر تحسين القدرة على سداد اعباء خدمة الدين ، وفرض التحول الى نظام السوق وتخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد وتضييق الاختلالات الاقتصادية الخارجية عموما ووقف النمو التضخمى مع التمهيد لاستئناف النمو فى مرحلة لاحقة وفقا لأسس اكثر سلامة من زاوية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية .

وقد اثيرت نفس المناظرة بين المدافعين عن برامج التعديل والتكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير من ناحية ، وبين هؤلاء الذين يدافعون عن مداخل مناسبة لظروف الدول الأفريقية المختلفة والمركب الاقتصادى الفريد فيها اجمالا وفى كل منها على حدة ، ثارت هذه المناظرة بصدد تقييم نتائج برامج التكيف التى فرضت على ٣٠ دولة افريقية : فوفقا لتقدير البنك الدولى للتنمية عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ فان الدول الأفريقية التى اتبعت برامج التكيف قد حققت مستوى افضل للأداء الاقتصادى بالمقارنة بتلك التى لم تتبع هذه البرامج . ووفقا للتقرير الأخير المشار اليه سلفا فان « الزيادة فى الناتج والاستهلاك فى الدول التى تطبق اصلاحات اقتصادية تشير الى انه من الممكن لأفريقيا ان تلج الى التكيف والتعديل مع النمو وتحسين مستويات المعيشة حتى عندما تكون البيئة الدولية معاكسة »[٢٧] .

فالدول ذات برامج الاصلاح الأقوى قد شهدت تحسنا فى الاستثمار ، على حين انه لايوجد دليل على بداية قلب الاتجاه نحو انخفاض معدل الاستثمار فى الدول التى لم تطبق الاصلاحات ، وتحسنت معدلات الادخار المحلى الى حد ما . وفى الدول التى طبقت الاصلاحات ساعدت معدلات الادخار الأعلى على تحسين الاستثمار ، ولكن المساعدة الأجنبية كانت هى المصدر الحقيقى لتمويل الاستثمارات الاضافية . ولم تزد معدلات الاستثمار فى الدول التى لم تطبق الاصلاحات عن نصف معدلاته فى الدول التى طبقت الاصلاحات .

واضافة لذلك ، فان الناتج الزراعى والصادرات والنمو فى الناتج المحلى قد شهد تحسنا واضحا . اذ زاد النمو فى الناتج الزراعى بأكثر من الضعف فى الدول التى طبقت الاصلاحات على حين استمر ركود الانتاج الزراعى فى الدول التى لم تطبقه . وكذلك فان انتاج الغذاء قد نما فى الدول التى طبقت الاصلاحات بأكثر من ضعف معدل نموه فى الدول التى لم تطبق هذه الاصلاحات . وكذلك فان الصادرات السنوية قد نمت فى الدول المطبقة للاصلاحات بأكثر من ضعف معدلات نموها فى الدول التى لم تطبق هذه الاصلاحات .

والواقع ان هذه الاستنتاجات لاتجد دعما قويا حتى من الاحصاءات التى أوردها التقرير . وفى المؤشرات المحدودة التى يبرز فيها تقدم واضح للدول التى طبقت برامج التكيف مثل معدلات الاستثمار والادخار ، فان اثر المساعدات الأجنبية الكبيرة والظروف المناخية الأفضل هى المصادر الرئيسية للنمو ، وخاصة فى الناتج الزراعى .

واضافة لذلك ، فان الاحصاءات التى أوردها التقرير المشار اليه تبرهن على ان الدول التى لم تطبق الاصلاحات التى طلبها البنك والصندوق قد حققت فى واقع الأمر أداء أفضل على صعيد التصدير وشروط التجارة عن تلك التى طبقت هذه الاصلاحات بالرغم من التحول الكبير للمساعدات المالية والاقتصادية الأجنبية لصالح الدول التى طبقت الاصلاحات بالمقارنة بتلك التى لم تطبق الاصلاحات . ففى الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٧ هبطت اسعار وحدة الصادرات فى الدول التى طبقت اصلاحات قوية بنسبة ٢ر٨ ٪ على حين ارتفعت فى الدول التى لم تطبق الاصلاحات بنسبة ٧ر٦ ٪ وهبطت متحصلات الصادرات بنسبة ١ر١٠ ٪ فى المجموعة الأولى على حين تحسنت بنسبة ٣ر٩ ٪ فى المجموعة الثانية . وكذلك هبطت شروط التجارة الكلية بنسبة ١ر١٤ ٪ فى المجموعة الاولى وتحسنت بنسبة ١ر٤ ٪ فى المجموعة الثانية وذلك

بالرغم من زيادة مساعدات التنمية الرسمية الصافية للأولى بنسبة ١٨٫٧ ٪ وهبوطها للمجموعة الثانية بنسبة ٤٫٧ ٪[٢٨] .

وفى مواجهة تقديرات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى للأداء على ضوء برامج التكيف فى افريقيا يأتى تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مغايرا تماما . فقد انتهى هذا التقرير لعام ١٩٨٩ الى ان الاداء الاقتصادى فى الدول الأفريقية التى طبقت اصلاحات الصندوق أسوأ بصورة ملموسة عن تلك التى رفضت أو لم تقدم على تطبيق هذه الاصلاحات . ويركز هذا التقرير ايضا على الآثار الانسانية الفادحة التى ترتبت على تطبيق هذه الاصلاحات وخاصة بالنسبة للشباب وكبار السن والنساء والعاطلين عن العمل .

وعلى اساس هذه الاستنتاجات قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجا بديلا للاصلاح يتضمن تسعة عشر اجراء واهمها الحد من مدفوعات خدمة الدين الى ١٠ ٪ وأقل من حصيلة الصادرات والهبوط بالانفاق العسكرى الى النصف والتقدم نحو الديموقراطية والمشاركة الجماهيرية والمبادرات الشعبية الذاتية واللامركزية الادارية والتركيز على الانتاج الزراعى وخاصة الغذاء[٢٩] .

على انه بالرغم من موافقة اكثرية وزراء المالية الأفارقة فى اجتماعهم فى مارس بملاوى على التقرير السابق ذكره للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، إلا انه يبدو ان مزيدا من

المراجع

1- IMF.-**World Economic Outlook,** 1988: Washington, D.C.-1989-Table Al, p.179

2- See: Rupert Pennant in: **The African Burden Priority.**-Press Publications- N.York 1986-P.II

3- See: Mike Faber & Reginald H.Green.-Sub-Saharan Africa «Economic Malaise: Some Questions & Answers» in Tore Rose (Ed.) **Crisis & Recovery in Sub-Saharan Africa** (O.E.C.D. Development Center.- Paris, 1985, PP. 15-16

4- See: The World Bank: **Towards Sustained Development in Sub-Saharan Africa. Washington, D.C., 1981 & Adelayo Adedezi in Foreign Debt & Prospects for Growth in Developing Countries.** U.N., New York, 1984.

5- See: The Economic Commission of Africa. **African Socio-Economic Indicators.**-Addis Ababa.- 1983, PP. 6-7 & Tables 17, 18, PP. 80-81.

See also: Report of the North-South Roundtable: Africa Regional Roundtable. **Beyond the Famine: New Directions in Development.**- Nairobi-Kenya, 1986.

6- J.S. Whitaker: **The Policy Setting:Crisis & consensus»** in R.J.Berg & J.S. Whitaker: **Strategies for African Development.**- University of California Press, Berkeley.- 1986, P. 6

7- Richard Sandbreak: **The State & Economic Stagnation in Tropical Africa.- World Development.**- Vol. 14, No. 3, March 1986, P. 320

8- Ib.-Id. P.329. Also See his **«The Politics of Africa's Economic Stagnation.** Cambridge University Press. 1985.

9- Mike Faber & Reginald H.Guen: Sub-Saharan Africa's Economic Malaise: Some Questions & Answers in Tore Rose: Crisis & Recovery.- **Op.Cited.** P. 16

10- See: **IMF World Economic Outlook,** 1988.Washington D.C. 1989. Also see «the world Bank Report on **World Development., 1988. Washington D.C., 1989, Table 4.**

11- See: Jean-Jacques Fancher & Harturnt Schneider: Agricultural Crisis: Structural Constraints, Prices & other Policy Issues.in: Rose: Crisis & Recovery.-Op.Cit. PP. 55-56

12- Cited in Patrik Plane: Are Sub-Saharan Currencies Overvalued? in T.Rose.Ed. Op.Cit. PP. 199-204

13- Calculated from the World Bank: World Development Report: 1987 Also see: UNEGA: **African**

الدول الأفريقية سوف تلجأ لتطبيق برامج الصندوق والبنك الدوليين فى المستقبل. فحتى مارس ١٩٨٩ اقدمت غالبية الدول فى أفريقيا الاستوائية على هذا الاختيار (٣٣ من بين ٤٥ دولة جنوب الصحراء)(٣٠)

وفى مقابل عملية اعادة توجيه الاستراتيجيات الاقتصادية فى أفريقيا الاستوائية اقترابا من النموذج الذى يدافع عنه الغرب، فان افريقيا ككل قد تقدمت بمطالب عديدة لاصلاح مؤسسات التبادل الاقتصادى مع الغرب والسوق العالمى ككل . وعلى رأس هذه المطالب ايجاد ميكانيزم عالمى (لايقتصر على نظام ستابكس المتضمن فى ميثاق لومى) لتثبيت عائدات صادرات الدول الأفريقية ، عن طريق تحديد اسعار دنيا للسلع الأولية المصدرة من افريقيا ، ويقترح ان يكون ثمة ميكانيزم للتدخل فى الحد.من التقلبات فى الأسعار فى الأسواق العالمية التى اصبحت عرضة للتلاعب والمضاربة فى البورصات العالمية الكبرى للسلع من قبل البيوتات المشترية والشركات متعددة الجنسية ، كما دعت افريقيا لايجاد ميكانيزم عالمى لتعويضها عن الخسائر الناشئة عن الهبوط الحاد فى اسعار السلع الأولية المصدرة منها .

كما يأتى على رأس مطالب أفريقيا زيادة تحويل موارد المساعدات الرسمية بدرجة كبيرة الى جانب تحويل الديون الثنائية الرسمية الى منح والتفاوض حول تخفيض اعباء الديون التجارية والتنازل عن جزء مناسب منها □

Socio-Economic Indicators, 1987. Table 26

14- See UNITAR: **Strategies pour Le Futur de l'Afrique. Rapport sur les Deux Colloques de Mai 1985.** (Memo, 1986-Dakar) PP. 28-39

15- IMF **World Economic Outlook,** 1986.Washington D.C., 1987, Table A28, P. 209

16- The World Bank: **World Development Report 1988.** Washington D.C., 1989, Table A-9 P. 194.

17- N.Kadlor: The Role of Commodity Prices in Economic Recovery.- **World Development.**- Vol.15, No. 5, May 1987, PP. 551-558 Also See Dragoslav Avraniovic-Commodity Problem: What Next? in **World Development** Vol.15-Np. 5-1987 P. 645

18- Martin Godfrey: Trade & Exchange Rate Policy: A Further Contribution to the Debate. in T.Rose ed.-Op.Cit.-P.169

19- Cited in IMF **Primary Commodities.-Market Developments and Outlook.**-Washington D.C., May 1988, PP. 5-6.

20- Adelayo Adedezi-Op.Cit.-

21- Adelayo Adedezi.-Special Measures for the Least Developed and Other Low-Income Countries.-in E.H. Preeg F.E. Feunsberg & V.Kallab (Editors) **Hard Bargaining Ahead. U.S. Trade Policy & Developing Countries.**-Transaction Books.- Washington D.C., 1985.-PP. 135-163.

22- The World Bank & UNDP: **Africa's Adjustment & Growth in the 1980's «.Washington D.C. 1989. PP. 2-6**

23- UP-20/7/1989. ECA Asserts the Failure of the World Bank & IMF Policies in Africa

24- IMF Primary Commodities.-Op.Cit. P.6

25- Ib.-Id. P. 8

26- The World Bank & UNDP «Africa's Adjustment».-**Op.Cit.**

27- Ib.Id. P. 30

28- Ib. Id. Table 20-P. 30

29- SUNS (Special United Nations Service) JUne No. 2155, May 13, 1989.

30- On this see IMF World Economic Outlook 1988.- **Op.Cit.** Table II-12, P. 98. Also see the World Bank & UNDP.-**Op.Cit.** PP. 18-20 & 32



[٦] المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية

اصبحت « مشكلة المديونية الخارجية المستحقة على اقطار العالم الثالث » احدى المشكلات الأساسية التى يعانى منها النظام الدولى ككل ، وليس فقط الأطراف المدينة . وذلك نظرا للآثار العديدة التى نجمت عنها خلال حقبة الثمانينات والتى عانت منها الأطراف الدائنة بنفس الدرجة التى عانت منها الأقطار المدينة ، وعلى رأسها إزدياد الاختلالات وعدم التوازن فى الاقتصاد الدولى ككل .

وعلى الرغم من مرور سبع سنوات على تفجر هذه الأزمة ، إلا ان الصورة اصبحت اكثر كآبة وتعقيدا . خاصة وان معظم الأقطار المدينة لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الخارجية وسداد المستحق عليها ومن ثم دخلت فى دائرة « عدم الامكان » وبالتالى اعادة الجدولة لديونها من جديد .

وتبرز هذه المشكلة بصورة اكثر وضوحا فى حالة القارة الافريقية ، التى مازالت تعانى من آثار النهب الاستعمارى لثرواتها المادية والبشرية وتبعيتها الاقتصادية فى الوقت الحالى . وهنا تأتى قضية الديون باعتبارها محصلة كاملة لمجمل هذه السياسات . وطبقا لآخر الاحصاءات المتاحة فان اجمالى الدين الخارجى المستحق على أقطار القارة (متضمنا الديون غير المستخدمة) قد وصل الى ٢٥٧ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٧ ، وذلك مقابل ١٦٧ مليار دولار أمريكى عام ١٩٨٢[١] فى حين انها لم تكن تتجاوز اربعة مليارات فقط عام ١٩٦٢[٢] . أى ان ديون افريقيا الخارجية قد ازدادت خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ بنسبة ٩ ٪ فى المتوسط سنويا متجاوزة بذلك معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى القارة بأكملها ، والذى لم يتعد ٢ ٪ ، بل ووصل فى الآونة الأخيرة الى «ـ ٤,٪ عام ١٩٨٧[٣] . (كما يتضح من الجدول رقم «١») .

وعلى صعيد آخر يلاحظ ان ديون افريقيا تنمو بمعدل اسرع من متوسط نمو ديون الأقطار المتخلفة الأخرى والتى نمت بحدود ٨٪ تقريبا . ومن هنا تحملت القارة حوالى ١٩ ٪ من مديونية العالم الثالث ككل ، بينما لم يمثل ناتجها القومى سوى ٥ر٥٪ من مجموع الناتج القومى للعالم الثالث عام ١٩٨٧[٤] .

وفيما يتعلق بالتركيب الهيكلى لهذه الديون فاننا نلاحظ غلبة الديون طويلة الأجل بشكل كبير اذ تصل الى ١ر٢٢٧ بليون دولار (أى مايوازى ٨٨ ٪ من الاجمالى) بينما تشكل القروض قصيرة الأجل حوالى ٢٢ بليون دولار (أى ٦ر٨ ٪ من الأجمالى) .

ومن الملاحظات الهامة فى هذا الصدد ، ان كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يشتركان بصورة كبيرة بوصفهما « دائنين » مع كافة الأطراف الأخرى . ونصيبهما من ديون المنطقة ككل يبلغ ٢٤ ٪ من الاجمالى ، مقارنة بـ ١١ ٪ بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية . هذا فضلا عن ان هذا الرقم فى ازدياد مستمر حيث لم يكن قد تجاوز ١٨ ٪ فى عام ١٩٨٠[٥] . وهى المسألة التى تزيد من تعقيد المشكلة ، حيث لاتقبل هذه المؤسسات اعادة جدولة ديونها مرة اخرى ، الأمر الذى يمثل قيدا كبيرا عند وضع الحلول اللازمة للمشكلة (كما سنرى فيما بعد) .

وعلى نفس المستوى فاننا نلاحظ انه وعلى الرغم من تفاقم ازمة الديون الخارجية ، إلا ان نسبة الديون غير المستخدمة الى الديون طويلة الاجل (الرسمية والمضمونة رسميا) مرتفعة للغاية ، حيث تراوحت بين ٢٧ ٪ و ٣٢ ٪ عام ١٩٨٢ ، وهبطت قليلا بعد ذلك فتراوحت بين ٢٢ ٪ ، ٥ر١٢ ٪ خلال عام ١٩٨٧ وذلك بالنسبة لمجموعات البلدان المختلفة[٦] . وعلى الرغم من دلالات هذه الأرقام وماتعكسه من ازدياد ثقل المديونية على بلدان القارة ، إلا انها لم تحظ بعد بالاهتمام الكافى والمطلوب . بل ويمكننا القول انها لم تلق نفس الاهتمام والرعاية الذى حظيت به تلك المشكلة فى البلدان المدينة الأخرى ، وعلى رأسها بلدان امريكا اللاتينية ، وذلك كنتيجة لارتفاع نسبة الديون التجارية والخاصة على بلدان المجموعة الثانية ، مقارنة ببلدان افريقيا . هذا على الرغم من ارتفاع عبء المديونية الإفريقية عنه فى حالة البلدان

الأخرى . حيث تشير الدراسات الى ان اجمالى الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى لأفريقيا قد ارتفع من ٦٠ ٪ تقريبا عام ١٩٨٢ الى ١٠٢ ٪ عام ١٩٨٧ . ووصل هذا المعدل كنسبة من اجمالى الصادرات « السلعية والخدمية » الى ٣٨٤ ٪ عام ١٩٨٧ ، مقارنة بـ ٢٣١ ٪ عام ١٩٨٢ .

ومن جهة اخرى فقد ارتفع عبء خدمة الديون « الاقساط + الفوائد » من ٦ر١٣ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ٩ر١٤ مليار عام ١٩٨٧ . وبذلك ارتفعت نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات من ٦ر١٩ ٪ الى ١ر٢٣ ٪ ، وارتفعت هذه النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى من ٥ ٪ الى ١ر٦ ٪ « خلال الفترة محل الدراسة »[٧] . ومما زاد من تعقيد الأزمة التغييرات التى حدثت فى البيئة الاقتصادية الدولية وتأثيراتها على حركة التجارة الخارجية ، وتحديد تجارة السلع الاولية « والتى تشكل حوالى ٩٥ ٪ من حصيلة صادرات القارة » . فكان للهبوط السريع فى اسعار تلك الصادرات العديد من الآثار السلبية ، حيث يقدر البعض ان الخسارة الأفريقية الصافية من هذا العامل قد وصلت الى ٤٥ بليون دولار امريكى (خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧)[٨] . ومع ازدياد عدم القدرة على التأقلم السريع مع الأوضاع الدولية « سواء كنتيجة لضعف الهياكل الانتاجية أو معدلات الادخار والاستثمار وخلافه » فقد تدهورت الاوضاع اكثر فأكثر .

وهنا تجدر بنا الاشارة الى انه ، وعلى الرغم من تأثر معظم اقطار العالم الثالث بهبوط اسعار المواد الخام والسلع الاولية ، باعتبارها المكون الرئيسى فى صادراتها ، إلا ان الأثر كان اكبر فيما يتعلق بأفريقيا عنه فى نظيراتها من الأقطار الاخرى . فعلى سبيل المثال كان معدل نمو الصادرات لأفريقيا ككل قد وصل الى «ـ٤ر٤ ٪ خلال الفترة « ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ »، وقد ارتفع هذا المعدل الى «ـ٦ر٦ ٪ فيما يتعلق ببلدان افريقيا جنوب الصحراء . بينما كان هذا المعدل لدول العالم الثالث ككل حوالى ٢ر٢ ٪ فقط ، هذا مع الأخذ بالحسبان الزيادة الكبيرة فى صادرات بلدان شرق آسيا والتى نمت بحوالى ١ر٧ ٪ ، وجنوب آسيا حوالى ٢ر٤ ٪[٩] . « خلال نفس الفترة » .

وقد ادى ذلك الى انخفاض نصيب افريقيا جنوب الصحراء فى السوق العالمية من السلع الأولية انخفاضا كبيرا . وبالتالى تدهورت كميات السلع المصدرة ايضا ، بالاضافة الى تدهور الاسعار الامر الذى ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية بالقارة ، وبالتالى هبوط الدخل بالنسبة للفرد ، وانخفاض الناتج المحلى الاجمالى . وذلك مع استمرار معدلات النمو السكانى بصورة اعلى من معدلات النمو فى الناتج وبالتالى استمرار الهبوط فى مستويات المعيشة .

وقد ترتب على ذلك ازدياد عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية المستحقة على افريقيا ومن ثم لجوئها الى اعادة الجدولة « عبر نادیی باریس ولندن » . وهنا نلاحظ انه ومن بين الـ ٥٣ دولة التى أعادت جدولة ديونها فى الفترة « ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ » هناك ٢٦ دولة من افريقيا (اى حوالى ٤٩ ٪ منها) ومما يثير الانزعاج اكثر من ذلك هو ان ١٦ دولة منها قد قامت باعادة جدولة ديونها بين ثلاث وثمانى مرات[١٠] خلال الفترة .

هذا مع ملاحظة التراجع النسبى الذى شهده عام ١٩٨٨ لعمليات اعادة الجدولة حيث كان المتوسط السنوى لاتفاقيات اعادة الجدولة يصل الى ١٧ اتفاقا تقريبا خلال الفترة « ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧ » بينما لم تشهد الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٨٨ سوى التوقيع على

تطور الدين الخارجى المستحق على بلدان القارة

بالمليار دولار امريكى

	الاجمالى	طويلة الأجل* عامة ومضمونة	طويلة الأجل* خاصة ومضمونة	استخدام ائتمان الصندوق	ديون قصيرة الأجل
١٩٨٢	١٦٧,٢٢٣	١٣٩,٩٦٨	٤,٧٤٢	٤,٩٢٣	١٧,٥٩٩
١٩٨٣	١٧٨,٥٣٠	١٤٨,٤٤٩	٥,٢٩٠	٦,٠٦١	١٨,٧٣٠
١٩٨٤	١٧٩,٤٥٧	١٤٦,٨٣١	٦,٠٠٣	٦,٢٩٨	٢٠,٣٢٥
١٩٨٥	٢٠١,٣٢٣	١٦٦,١٨٥	٦,٦٦٧	٧,٢٣٩	٢١,٢٤٢
١٩٨٦	٢٢٩,٠٧٨	١٩٣,٤٣٧	٦,٤٧٩	٧,٥٨٧	٢١,٥٨٢
١٩٨٧	٢٥٧,٢٢٩	٢١٩,٩٧٥	٧,١٢٣	٨,٠٩٨	٢٢,٠٢٢

* تتضمن غير المستخدمة

جمعت وحسبت بمعرفة الباحثان :

Source: World Bank « World Debt Tabes 1988 /1989 », Washington, D.C, 1989.

سبع اتفاقيات فقط . وهذا لايعنى الزيادة فى قدرة الأطراف المدينة على خدمة ديونها ، حيث تشير الاحصاءات الى ان هناك مايقرب من ٢٤ دولة غير قادرة على خدمة ديونها وفى انتظار اعادة الجدولة عبر نادى باريس[١١] ولكنه يشير الى عدم جدوى هذه العملية بالأساس .

ومن هنا اصبح هناك بلدان افريقية كثيرة مطالبة بمتأخرات على نحو اكبر ، فهناك حوالى ١٠ ٪ من الديون المستحقة على افريقيا جنوب الصحراء فى حساب المتأخرات . وكان من الطبيعى ان تصبح افريقيا مصدرا صافيا لرأس المال ، وليس العكس ، فعلى سبيل المثال فان عامى ١٩٨٦، و١٩٨٧ قد شهدا تدفقا عكسيا الى صندوق النقد الدولى فقط بلغ حوالى بليون دولار فى السنة[١٢] هذا ناهيك عن التحويلات الاخرى من القارة الى العالم الخارجى . الأمر الذى ادى الى تصاعد المشكلة فازدياد حجم الديون تزامن مع تناقص تدفقات رؤوس الاموال الى القارة . واصبح من الضرورى البحث عن حل شامل للمشكلة يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأزمة الاقتصادية الراهنة والأوضاع السائدة بالقارة .

وعند محاولتنا دراسة البدائل المتاحة امام القارة للخروج من الأزمة ، سوف نلحظ وجود كم هائل من المشاريع والمقترحات على الساحة الدولية اهمها على الاطلاق الخطة الامريكية الجديدة التى اصطلح على تسميتها « خطة برادى » واقتراحات لجنة الجنوب ومقترحات المؤسسات الدولية .

وللوقوف على طبيعة كل منهم ، سوف نحاول دراسة اهم هذه البدائل لمعرفة مدى ملاءمة كل بديل لحل الأزمة الافريقية ؟

اولا خطة « برادى » :

جاءت خطة « برادى » بعدما تأكدت الولايات المتحدة الامريكية من فشل مشروعها السابق والذى اطلق عليه « مشروع بيكر » والذى كانت قد تقدمت به عام ١٩٨٥ ، حيث لم يحظ بالقبول اللازم ، وبالتالى لم يتم تطبيقه بالصورة المطلوبة . وفيما يتعلق بالخطة الجديدة فانها تركز اساسا على ضرورة قيام البنوك التجارية بمساعدة البلدان المدينة عن طريق توفير السيولة اللازمة لها واعادة اقراضها من جديد . وتدور هذه الخطة حول المحاور الآتية :[١٣]

١ ـ تأجيل مدفوعات خدمة الدين المتعاقد عليها Moratorium لمدة ثلاث سنوات .

٢ ـ الغاء حوالى ٢٠ ٪ من الديون المستحقة للبنوك الخاصة خلال ثلاث سنوات ..

٣ ـ يقوم كل من البنك الدولى وصندوق النقد بالمساهمة فى هذه الخطة عن طريق تقديم التمويل لهذه الخطة بحوالى ٢٠ ـ ٢٥ بليون دولار امريكى لدعم عملية التخفيض..

٤ ـ انشاء مؤسسة دولية تتولى عملية بيع جزء من الديون الخارجية وفقا لأسعار السوق على ان تساهم البلدان الصناعية الكبرى فيها .

وهنا تجدر الاشارة الى ان البلدان الدائنة مازالت ترى فى خطة برادى السبيل الوحيد لحل الأزمة والقضاء عليها . وهو ماأكدته القمة الصناعية الاخيرة والتى عقدت بباريس فى يوليو ١٩٨٩ ، وهو مايحتاج الى المناقشة لمعرفة مدى ملاءمتها من عدمه لحل هذه المشكلة ؟.. وفى البداية نلاحظ ان هذه الخطة ، تتميز عن سابقتها من الخطط الامريكية ، بأنها المرة الأولى التى

القيمة السوقية لبعض ديون العالم الثالث (بالنسبة للعشر بنوك الكبرى بمعدل النشاط)
بالمليار دولار

	القيمة المحاسبية	القيمة السوقية	قيمة السوق ٪ من القيمة الحسابية .
ـ سيتى بنك	١٢,٦٠٠	٥,٩٢٣	٪ ٤٧,١
ـ تشيز مانهاتن بنك	٨,٣٠٠	٣,٩٥١	٪ ٤٧,٦
ـ بنك امريكى	٩,١٠٠	٤,٤٧١	٪ ٤٩,١
ـ مورجان بنك	٤,٨٠٠	٢,١٦١	٪ ٤٥
ـ كيميكال بنك	٥,٩٠٠	٣,١٠٠	٪ ٥٢,٥
ـ مجموعة الباسفيك	١,٤٠٠	,٧١٣	٪ ٥٠,٩
ـ مانفاكستور هانوفر	٩,٠٠	٤,٢٠٠	٪ ٤٦,٧
ـ المجموعة الأولى	١,٢٤٠	ـ,٦٢٠	٪ ٥٠
ـ المجموعة البنكية لنيويورك	٤,٠٠٠	٢,٠٠٢	٪ ٥٠,١
ـ ويل فارجو	١,٤٠٠٠	ـ,٦٧٧	٪ ٤٨,٤
	٥٧,٧٠٠	٢٧,٩٠٠	٪ ٤٨,٤

* Banque Paribas, Dette Mondiale Phase III, Problemes Economiques & Mars 1989. P.8.

تعترف فيها الولايات المتحدة الامريكية بضرورة اجراء خفض حقيقي للديون المستحقة على العالم الثالث . إلا انها مازالت تحتفظ بالعديد من السلبيات التى تميزت بها الخطط السابقة ، فاذا ماتغاضينا عن عدم كفاية الخفض المقترح ، وفقا لهذه الخطة ، للخروج من الأزمة حيث تشير ادنى التقديرات الى ان المطلوب هو خفض ٥٠ ٪ من هذه الديون على الأقل ، وليس ٢٠ ٪ كما تقترح خطة برادى . فاننا نجد وعلى الجانب الآخر استمرار هذه الخطة فى التركيز على التحرك التلقائى للبنوك التجارية الدائنة فى حل الازمة . وهو الأمر الذى يعتريه الكثير من الشكوك خاصة فى ضوء الأوضاع السائدة حاليا فى النظام النقدى الدولى[١٤] . ومما زاد من صعوبة الموقف ادراك البنوك التجارية بأن عملية استعادة الجدارة الائتمانية فى البلدان النامية المدينة الرئيسية ستكون عملية طويلة وغير متوازية ، وان النجاح فيها اصبح اقل احتمالا ، نتيجة المصاعب السياسية المتزايدة التى تواجهها الحكومات فى تنفيذ برامج الاصلاح .

فمن المعروف ان قيام البنوك بهذه العملية سوف يؤدى الى تزايد خسائرها ومن ثم تهديد البعض منها بالافلاس . ومن هنا اصبحت البنوك فى مأزق مابين ان يعود عدد كاف من المقترضين المتوقفين عن السداد الى خدمة ديونهم ، وهذا أمر يصعب ، ان لم يستحل حدوثه ، أو أن تكتسب البنوك مايكفى لاعادة رؤوس اموالها الى الحد الكافى[١٥] . وهنا سوف تلجأ هذه البنوك الى العمل على جذب المزيد من المدخرات أو رفع سعر الفائدة على القروض ، وهو مايعرض المؤسسات البنكية للمنافسة الشديدة فيما بينهم مما يؤثر على السياسة النقدية والائتمانية بتلك الدول ولايخفى ما لذلك من آثار على العملية الاقتصادية فى هذه الأقطار .

هذا فيما يتعلق بالاطار العام لخطة برادى ، ومنه يتضح انها لاتصلح بالتبعية لحل ديون افريقيا ، وذلك لانها تركز بالأساس على الديون التجارية وهى تشكل نسبة ضئيلة من ديون القارة . كما ان هذا المشروع مازال ينظر الى الأزمة باعتبارها ازمة سيولة وبالتالى تقترح ضرورة تنشيط وانعاش الاقتصادات المحلية مع تحسين شروط التبادل التجارى مما يزيد من القدرة على السداد . وهذا مايختلف مع طبيعة المشكلة فى القارة ، باعتبارها مشكلة هيكلية بالأساس وليست مشكلة سيولة فحسب .

ثانيا اعادة الجدولة وصندوق النقد الدولى :

أشرنا فيما سبق الى ان تفاقم مشكلة المديونية قد ادى الى بروز ظاهرة اعادة الجدولة بصورة كبيرة ، حيث لجأت اليها العديد من الأقطار المدينة . فقد تم خلال الفترة بين ١٩٧٦ ــ ١٩٨٨ اعادة الجدولة ٩٤ مرة فى كل من ناديى « لندن وباريس »، من قبل مجموعة الـ ٣٤ بلدا الجديرة بمساعدات التنمية الرسمية فى افريقيا جنوب الصحراء . ونتيجة لحداثة العهد باعادة الجدولة تزايد عدد مرات الاعادة حيث اضطرت بعض الدول الى القيام بهذه العملية مرارا وتكرارا . فعلى سبيل المثال قامت « الكوت دى فوار » باجراء هذه العملية سبع مرات خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٨ « ثلاثة منها للبنوك التجارية واربعة للدائنين الرسميين ، وكذلك « النيجر » سبع عمليات (اثنتان للبنوك التجارية والباقى للدائنين الرسميين) وكذلك الحال بالنسبة « للسنغال » و « السودان » حيث اجرت كل منهما ثمانى عمليات لاعادة الجدولة . وكانت اكثر بلدان القارة إجراء لهذه العملية هى « زائير » حيث قامت بهذه العملية حوالى ١١ مرة تقريبا « ستة منها للبنوك التجارية والباقى دائنين رسميين » وكانت اقل البلدان اجراء لهذه العملية هى « غينيا » حيث اجرت عملية اعادة جدولة واحدة فقط[١٦] وقد بلغ اجمالى المتأخرات التى اعيدت جدولتها خلال الفترة حوالى ٢٢ بليون دولار للقروض الرسمية وحوالى ١٢ بليون دولار للديون التجارية .

وهنا يحق لنا ان نتساءل الى أى مدى ساهمت هذه العملية فى التخفيف من حدة المشكلة على الأطراف المدينة ؟ وذلك بغية الوقوف على طبيعة هذه العملية والى أى مدى يمكن ان تعتمد عليها البلدان الأفريقية للخروج من أزمتها الراهنة ؟

وقبل الاجابة على هذا التساؤل لابد من الاشارة الى ان كلا من نادى « باريس » ونادى « لندن » لايعدان من قبل الهيئات الاقليمية أو المنظمات الدولية . ولكنهما عبارة عن تجمع ـ غير رسمى ـ يضم الأطراف الدائنة « الحكومات فى حالة نادى باريس ، والبنوك فيما يتعلق بنادى لندن » لدراسة مشكلة وأوضاع مديونية الطرف المدين . ومن هنا فلا توجد قواعد قانونية ثابتة يتم التعامل على أساسها . ولكن كل ماهنالك ، انهما يعتمدان على الخبرة التاريخية الناجمة عن الممارسات السابقة التى تم من خلالها التوصل الى مجموعة من « الأعراف » التى اصبحت بمرور الوقت تمثل قواعد شبه ثابتة .

ويلاحظ فى هذا الصدد ان نادى « باريس » قد قام بادخال العديد من التعديلات على هذه العملية فتم تمديد فترات السماح وآجال السداد للديون التى اعيدت جدولتها من خمس وعشر سنوات الى عشر وعشرين سنة على التوالى . فعلى سبيل المثال استفادت كل من « النيجر » و « ملاوى » خلال عام ١٩٨٨ ، من هذه العملية حيث حصلتا على فترة سماح عشر سنوات ومد فترة القرض الى عشرين عاما . وكذلك « توجو » مدت فترة القرض الى خمسة عشر عاما مع فترة سماح ثمانى سنوات[١٧] .

عموما فقد اصبحت الخيارات المطروحة فى نادى

باريس منذ سبتمبر ١٩٨٨ تدور حول مايلي[١٨]

ـ الغاء ٣٣ ٪ من خدمة الدين التى يشملها الاتفاق واعادة الجدولة للباقي مع فترة سماح ثمانية سنوات وفترة سداد للقرض ثماني عشر عاماً .

أو ـ تخفيض معدلات الفائدة بحوالى ٣ ـ ٥ نقاط مئوية أو ٥٠ ٪ منهما ايهما اقل ، واعادة جدولة مع فترة سماح ثماني سنوات ، ومدة سداد اربعة عشر عاماً .

أو ـ تمديد فترتي القرض والسماح من ١٤ عاما الى ٢٥ عاما .

عموما وعند محاولتنا تقييم هذه العملية سوف نلحظ على الفور انها تؤدى الى زيادة العبء وليس العكس ، ويرجع ذلك بصفة خاصة الى « رسملة الفائدة » التى تتم بناء على هذه العملية حيث تؤدى الى زيادة التزامات الدين مستقبلا . فطبقا لتقديرات البنك الدولى فان حوالى سدس الالتزامات الجديدة للبلدان الأكثر مديونية فى القارة قد جاءت اساسا نتيجة لرسملة الفائدة عبر اعادة الجدولة عن طريق نادى باريس[١٩] .

هذا فضلا عن ان اتفاق تأجيل السداد وترحيل مدفوعات خدمة الدين يؤدى الى تحميل البلد المدين بفائدة عن تلك المبالغ المؤجلة ، ويطلق عليها سعر فائدة التأخير Moratorium interest rate ويطبق هذا السعر على مبالغ مدفوعات الفائدة المؤجلة وايضا على مدفوعات اقساط الدين المؤجل ، ويلتزم البلد المدين بدفع فائدة التأخير فى فترة السماح ، لاعادة الجدولة[٢٠] .

والأهم من هذا وذاك هو ان اجراء هذه العملية يتطلب بالضرورة عقد إتفاقية دعم مع صندوق النقد الدولى Stand by agreement كاجراء يسبق إتفاقية اعادة الجدولة وفى هذه الحالة يتعين الاذعان لشروط وبرنامج الصندوق .

وهنا يأتى الحديث عن مدى ملاءمة البرامج التى يقترح خبراء صندوق النقد الدولى لحل او التخفيف من حدة مشكلة المديونية الخارجية .

فمن المعروف ان تفاقم ازمة المديونية قد أدى الى إزدياد الدور الذى يلعبه الصندوق فى الاقتصاد العالمى عموما او اقتصادات البلدان المدنية على وجه الخصوص . حيث اتفق ضمنيا بين الأطراف جميعا على ان يكون الصندوق هو « الوسيط الدولى » فى هذه المشكلة وذلك كنتيجة اساسية لتأثير قراراته ودراساته على مدى استعداد الحكومات والهيئات المالية المختلفة لتقديم الاموال اللازمة لدولة معينة .

وكما هو معروف فإن استخدام موارد الصندوق ، او الحصول على « صك الهداية » يتطلب التوصل الى اتفاق تعلن فيه الدولة المعنية عن مجمل السياسات الاقتصادية التى ستتبعها والاجراءات الاقتصادية التى ستقوم بها .

ويرتكز هذا البرنامج غالبا على ثلاثة محاور اساسية[٢١] اولهما سعر الصرف حيث يرى خبراء الصندوق ان المغالاة فى اسعار الصرف مسئولة الى حد كبير عن ضياع القدرة التنافسية فى الاسواق الدولية ، وبالتالى تعرقل القدرة على التصدير وتشجع على الاستيراد . وعلى الجانب الاخر « سعر الفائدة » الذى يرى الخبراء انه لايعكس الندرة النسبية لرأس المال ولامعدلات التضخم السائدة بها (اى انها اسعار فائدة سلبية بالاساس) وهو ما يؤدى الى الاسراف فى الاستثمارات وإضعاف الحافز على الادخار .

والمحور الثانى ينصب على « نظام الاسعار » الذى يتسم ـ من وجهة النظر هذه ـ بالجمود فلايعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات ، كما تنطوى الاسعار النسبية على درجة عالية من التشوهات والمحور الثالث خاص بالموازنة العامة للدولة حيث يطالب خبراء الصندوق بإعادة النظر فى اولويات الانفاق والاستثمار الحكومى مع ضرورة تحسين المناخ العام للاستثمارات سواء الوطنية او الاجنبية .

وبالفعل فقد قامت العديد من البلدان الافريقية بتنفيذ هذا البرنامج ، إلا انها قد فشلت جميعا فى اخراج البلدان من ازمتها . وذلك على الرغم من بعض النجاحات الجزئية بشكل او بآخر فى هذه الدولة او تلك . ويعلل خبراء الصندوق هذا الفشل بطبيعة النظم الاقتصادية فى هذه البلدان وليس فى برامج الصندوق . وفى هذا الصدد يشير ميشيل كامديوسس قائلا لحكام الدول المدينة « انك لست ملزما بأن تأتى الينا ، ولكن اذ قررت ان تأتى فعليك ان تخبر حكومتك ودولتك لماذا فعلت ذلك » [٢٢]

ولسنا هنا فى مجال التقييم النظرى لبرامج الصندوق ودورها فى افريقيا ككل ، ولكن لابد من الاشارة الى ان الفشل الذريع لمعظم هذه البرامج عند تطبيقها على اقطار القارة يرجع بالاساس الى طبيعة هذه البرامج وليس الى الاقطار التى تطبقها وهو ما بدأت هذه المؤسسات تدركه بالفعل فقامت بادخال العديد من التعديلات والتغييرات عليها . فحاول خبراء الصندوق استكمال السياسات التقليدية الموجهة للطلب بسياسات هيكلية اشمل ، استهدفت تحسين تخصيص الموارد وتشجيع الاستثمار والادخار المحليين . فقاموا بانشاء « تسهيل التصحيح الهيكلى » فى مارس ١٩٨٦ ، وهو عبارة عن قرض ميسر بفترة سماح تتراوح بين ٥,٥ و ١٠ سنوات فى حين ان التمويل بمقتضى التسهيلات الاخرى للصندوق يتم باسعار فائدة ترتبط باسعار السوق وتتراوح فترة السداد مابين ٣ و ٥ سنوات[٢٣]

ويقدم هذا التسهيل لعلاج مشكلات موازين المدفوعات طويلة الاجل . وهو مايعنى دخول الصندوق فى ميدان السياسة الانمائية التى هى عادة من اختصاص البنك الدولى . ويلاحظ على هذه التسهيلات سمتان جديدتان اولهما انها تتطلب اطارا سياسيا شاملا لمدة ثلاث سنوات وبصورة اكبر بكثير من التسهيلات الاخرى

وثانيهما اشتراط ضرورة موافقة البنك الدولى بالاضافة الى الصندوق . بل والاهم من هذا وذاك اعلان مجموعة « نادى باريس » ربط عملية اعادة الجدولة للديون بترتيبات تسهيل التصحيح الهيكلى ، وهو ما يتضح فى حالات موزامبيق واوغندا . كما قام الصندوق بانشاء تسهيل التمويل التعويضى والطوارىء فى اغسطس ١٩٨٨ The Compensatory and Contingency Financing Facility وهذا التسهيل يهدف الى مساعدة البلدان المصدرة للمواد الاولية والتى تواجه عجزا مؤقتا فى التصدير او زيادة فى التكاليف للواردات من الحبوب نتيجة لعوامل فى غير متناول يدها ،بالاضافة الى التدهور فى حصيلة السياحة او تحويلات العاملين بالخارج .

وقد انشأ هذا التسهيل بالتعاون مع منظمة « الجات » باعتبارها المسئول الاول عن حرية التجارة وهو ما يؤكد على تعزيز مؤسسات « بريتون ووز » التعاون بينها وبعضها البعض . بغية استمرار فرض القواعد والشروط الخاصة بها ، على كافة ارجاء المعمورة .

وقد يرى البعض ان هذا التسهيل سوف يسهم فى حل المشكلات الافريقية ، خاصة وهى من اكثر البلدان ترشيحا للاستفادة منه ـ ولكننا نرى ان هذه الاستفادة سوف تكون محدودة ، بل منعدمة ، بشكل عام . وذلك طالما اصر خبراء الصندوق على تنفيذ المطالب السابق الاشارة اليها .

وينبع ذلك اساسا من عدم تناسب اليات عمل الصندوق مع مشكلات القارة ، حيث صممت الأولى انطلاقا من رؤيتها الاساسية للعجز فى ميزان المدفوعات وانطلاقا من المدرسة النقدية وفقا لنموذج « بولاك الشهير » . هذا فى حين ان عجز هذه الاقطار هو عجز هيكلى بالاساس ويتطلب رؤية مختلفة تماما عن تلك الرؤية السائدة لدى خبراء الصندوق . وما يهمنا فى هذا الصدد ان الاهداف التى ينطلق اليها الصندوق تختلف تماما مع الأهداف الافريقية حيث يهدف الاول الى الحفاظ على البيئة الدولية والنظام النقدى السائد . فى حين تهدف هذه الاقطار الى تنمية اقطارها وتحقيق مستوى الحياة الملائم لشعوبها . ومن هنا تختلف الادوات والوسائل المقترحة لتحقيق هذه الأهداف .

ولما كان لكل وسيلة من الوسائل اعباء اجتماعية معينة ، تقع على قطاعات وشرائح بذاتها فإن العبء الأكبر من برنامج الصندوق يقع بالاساس على كاهل الطبقات الاجتماعية الفقيرة ، وذلك نتجة لسياسات التقشف التى تؤدى الى خفض الانفاق العام على الدعم والتعليم والصحة ، وهى كلها امور لصالح هذه الطبقات بالاساس .

فإذا ما تغاضينا عن كل هذه الاسباب وحاولنا دراسة مدى امكانية الاستفادة من تسهيلات الصندوق « بالمعنى المالى » ، فاننا نجدها ضعيفة للغاية سواء اكان ذلك نتيجة لصغر حجم الحصص الخاصة بالبلدان الافريقية (والتى يتم على اساسها الاستفادة من هذه الموارد) ، او نتيجة لوجود « المتأخرات » وبالتالى ازدياد درجة المشروطية « الامر الذى يقلل من فائدتها الى الحد الادنى ويؤدى الى عدم الانتفاع منها .

وهناك نقطة هامة فى هذا الصدد ، وهى الخاصة برفض الصندوق والبنك الدوليين السماح باعادة جدولة ديونهما (وهى تمثل نسبة لابأس بها من الديون المستحقةعلى القارة)

هذا فضلا عن التركيز الشديد على ضرورة التوسع فى التصدير من اجل تحقيق الهدف ، وهو امر اثبتت الدراسات العلمية ، والواقع الفعلى ، صعوبته . سواء نتيجة للحواجز والقيود التى تضعها البلدان الراسمالية المتقدمة فى مواجهة هذه التجارة ، او كان ذلك نتيجة لضعف الهياكل الاقتصادية المحلية بداخل البلدان ذاتها وعدم قدرتها على اشباع الطلب المحلى والخارجى .

مما سبق يتضح لنا ان النظام المفروض على البلدان المدينة ، من جانب الاطراف الدائنة ، يهدف بالاساس الى تحقيق مواجهة الالتزامات الخارجية فى المدى القصير ، بدلا من التنمية الاقتصادية فى المدى الطويل . وهو الامر الذى ثبت فشله وصعوبة وضعه موضع التطبيق . ومن هنا زادت عمليات اعادة الجدولة ، وتراكمت المتأخرات ومدفوعات الفائدة على افريقيا .

ثالثا : المقترحات السوفيتية والفرنسية :ـ

على الرغم من وجود العشرات من المقترحات لقضية المديونية بشكل عام ، الا ان ما يخص افريقيا وينطبق عليها قليل للغاية ، وأهمها على الاطلاق ما قدمه الرئيس الفرنسى « فرانسوا ميتران » والزعيم السوفيتى « ميخائيل جورباتشوف » .

وفيما يختص بالجانب الفرنسى فقد قام الرئيس « فرانسوا ميتران » بتقديم عدة مقترحات اهمها تلك المبادرة التى تقدم بها فى عام ١٩٨٦ والتى اقترح فيها « خطة مارشال عالمية جديدة » لدعم اقتصادات البلدان الأكثر فقرا والاكثر مديونية على ان تمول بقروض ومنح رسمية ، تتبرع بها البلدان الصناعية الكبرى ، فى حدود نسبة تتراوح ما بين (٥ , ٪ ، ١ ٪) من ناتجها القومى . وعلى الرغم من وجاهة هذا الاقتراح الا انه لم يلق آذانا صاغية لدى الدول المعنية ، حيث مازالت تصر على ضرورة ان يتم ذلك فى اطار ثنائى بين كل طرف والدولة المانحة على حدة ، وليس عبر طريق جماعى ، كما يقترح ميتران .

وقد ترتب على هذا الفشل قيام الرئيس ميتران » فى يونيه ١٩٨٨ باعلانه الغاء ثلث الديون المستحقة لفرنسا على البلدان المدينة الأكثر فقرا ، وهو ما اكده فى اجتماع البلدان الناطقة بالفرنسية والذى عقد فى داكار مايو

١٩٨٩ ، حيث اشار الى شطب ثلث الديون المستحقة على الـ ٣٥ دولة الأكثر فقرا في العالم وهو يساوى ٢,٣٥ بليون دولار امريكي (٢٤) .

وعلى الجانب الاخر نجد المبادرة السوفيتية التى تقدم بها الزعيم « ميخائيل جورباتشوف » والتى تعهد فيها بفرض « موريتوريوم » طويل الاجل يصل الى مائة عام ، على ديون الدول الفقيرة جدا . وفيما يتعلق بالبلدان النامية الاخرى فقد اقترح مايلى (٢٥) : ـ

اولا تقييد المدفوعات فيما يخص الديون الرسمية وفقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية فى كل واحدة منها ، او اعلان مهلة طويلة الامد تشمل الجزء الاكبر من مدفوعاتها .

ثانيا : تأييد نداء « الاونكتاد » الداعى الى تقليص حجم الديون المستحقة للبنوك التجارية .

ثالثا : اقامة مؤسسة دولية متخصصة لشراء الديون بخصم . بالاضافة الى ماسبق فقد اكد الزعيم السوفيتى على ضرورة ان يتم ذلك تحت رعاية الامم المتحدة باعتبارها المنبر الدولى الوحيد المناسب لاجراء المشاورات بين رؤساء حكومات البلدان المدينة والدائنة .

عموما ، وعلى الرغم من ان هذه المقترحات تعد خطوة متقدمة عن المقترحات الاخرى ، الا انها بشكل عام لاتكفى لوضع الحلول الجذرية للمشكلة ، كما انها يصعب تنفيذ البعض منها فى الوقت الراهن نتيجة لتشابك العلاقات النقدية البنكية الدولية .

اجمالا يمكننا القول ان منهج الاطراف الدائنة فى حل الازمة يتسم بسمات معينة هى التمييز الحاد والاختلاف فى المعالجة بين انواع الديون المختلفة وبعضها البعض ، وثانيهما انها تفترض ان البلدان المدينة ستستعيد ، بعد فترة من التكييف ، السلامة المالية والنمو ، وثالثهما تصور الدائنين ان السبب الحقيقى لمشاكل الديون يكمن فى السياسات المحلية للمدينين وبالتالى فعليهم وحدهم تحمل العبء وتكاليف السداد ، واخيرا التطوير والتغيير المستمران فى اساليب اعادة الجدولة (سواء اكان للديون التجارية او الرسمية) .

رابعا : مقترحات لجنة الجنوب : ـ

تعد مقترحات لجنة الجنوب من اهم الاقتراحات التى قدمت من الاطراف المدينة وذلك نتجة لشموليتها ودراستها العميقة للمشكلة ، وايضا انتقاداتها الحادة للحلول المقترحة ، خاصة من جانب صندوق النقد الدولى ، والذى اكدت اللجنة على قصور وخطأ ادراك المسئولين عليه لطبيعة الاختلالات والمشكلة .وقد دعت اللجنة الى وضع اطار عام لتسوية قضية المديونية ، على ان يتضمن تخفيض رصيد المديونية وتخفيض سعر الفائدة . مع تمكين البلدان المدينة من الاستمرار فى جهود التنمية وتحسين الاوضاع الاجتماعية بها . ومن هنا توصى اللجنة بضرورة الغاء الديون الحكومية وتحويل القروض المضمونة من الحكومات الى قروض ميسرة على نمط قروض رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى (فترة السداد تمتد الى عشرين عاما او اكثر ، بسعر فائدة لايتجاوز ٢ ٪) ، وذلك بالنسبة للبلدان الاقل نموا والاكثر فقرا . بالاضافة الى ذلك اشارت اللجنة الى ضرورة الاعتداد بسعر السوق فى تقييم رصيد المديونية ، مع عدم تقييد سلطات تلك البلدان فى تحديد اوجه الاختلال الاقتصادى . والعمل على الغاء القيود على الواردات من بلدان العالم الثالث والتصدى لموضوع « تدهور اسعار المواد الأولية » حيث ان كلا من الامرين يؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة الدولة المدينة على السداد .

كما اقترحت اللجنة ايضا انشاء نوع من « تخصص الطوارى » لمواجهة حالات العجز عن السداد الناشىء من ظروف خارجة عن ارادة الدولة المدينة ورأت ان « التسهيلات التعويضية » التى يقدمها الصندوق يمكن ان تكون نواة للمخصص المقترح شريطة ان تزيد الموارد التى يخصصها الصندوق لهذا الغرض ، مع تخلى الصندوق عن شروطه القاسية عند الاقتراض التعويضى .(٢٦)

وعلى الرغم من ان هذه المقترحات تتميز عن سابقيها بالشمول والطرح العام لحل المشكلة ، وبالتالى تطالب بتعديل السياسات الاقتصادية ككل ، واصلاح البيئة الدولية ، الا انها لم توضح بشكل كاف وواف الكيفية التى يتم بها علاج وسداد الالتزامات المستحقة على البلدان المدينة حاليا . بمعنى آخر لم توضح هذه الاستراتيجية آليات وكيفية عمل الصندوق المقترح ومصادر الموارد التى سيحصل عليها والكيفية التى ستوزع بها هذه الموارد او الشروط التى سيتم بها شراء الديون من الدول الفقيرة والاهم من هذا وذاك كيف يمكن توفير سبل النمو الاقتصادى للاقطار المدينة بحيث تتمكن من سداد الالتزامات المستحقة عليها دون ان يؤثر ذلك على عملية النمو الاقتصادى بها .

خامسا : منظمة الوحدة الافريقية : ـ

اخذت منظمة الوحدة الافريقية مسئولية حل هذه المشكلة على عاتقها منذ تفجرها وحتى الان . ففى عام ١٩٨٤ اصدر وزراء المالية الافارقة اعلان « اديس ابابا » بشأن المديونية الخارجية » ، ثم خصصت فى اول ديسمبر ١٩٨٧ دورة غير عادية لرؤساء دول وحكومات المنظمة لتدارس هذه المشكلة . وقد تبلور الموقف الافريقى الرسمى فيما يلى (٢٧) : ـ

اولا : التأكيد على ان هذه الديون تمثل التزامات تعاقدية ابرمتها الدول الاعضاء كل على حدة وبالتالى فانها عازمة على الوفاء بها .

ثانيا : ضرورة المعالجة بمنهج شامل فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة توجه نحو التنمية وتراعى فيها الخصائص المميزة لازمة الديون الخارجية لافريقيا .

ثالثا : ان هذه المشكلة ترتبط تاريخيا بمسألة التخلف ، وحلها يكمن اساسا فى قدرة افريقيا على تحقيق التنمية الفعلية .

رابعا : ضرورة النظر الى هذه المشكلة فى اطار اوسع يشمل قضايا المعونات الانمائية وتحسين نظام التجارة الدولية وتحسين اسعار السلع الاساسية واصلاح النظام النقدى الدولى .

ومن هنا فقد ركزت القارة الافريقية على ضرورة عقد المؤتمر الدولى للديون ، بحيث يضم البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بالاضافة الى الاطراف المدينة . وذلك بهدف وضع اطار عام للمشكلة كأساس للتفاوض وكبرنامج دولى لحل الازمة . كما يساعد فى الحصول على التزامات محددة فى صورة معالم عامة بشأن التخفيف العاجل من عبء الديون ، من خلال تخفيض مدفوعات الفائدة وتحسين اوضاع الصادرات السلعية وذلك انطلاقا من ان مشكلة المديونية الافريقية لابد ان توضع فى سياق مشكلة التخلف الاقتصادى فى القارة ومشكلات الفقر ونقص الغذاء وانخفاض الانتاجية وضعف الهياكل الانتاجية وغيرها من المشكلات العديدة التى تعانى منها القارة (٢٨)

وتهدف افريقيا من الدعوة الى عقد المؤتمر الدولى للتوصل الى تحقيق مايلى : ـ

اولا : تأجيل موعد استحقاق مدفوعات خدمة الدين بفترة سماح مدتها عشر سنوات

ثانيا الاتفاق على مبلغ اجمالى اقصى لخدمة الدين ، يعبر عنه بنسبة مئوية من حصيلة صادرات البلد المعنية .

ثالثا : تخفيض اسعار الفائدة وتمديد اجال السداد بالنسبة لكافة الديون المستحقة مع ضرورة تحويل كافة القروض الثنائية الرسمية فى المستقبل ، الى منح او بشروط بالغة التيسير وباسعار منخفضة للفائدة ، على ان يستهلك الدين فى خلال ٥٠ عاما مع فترة سماح مدتها عشر سنوات ، وضرورة تحويل جميع القروض الثنائية الرسمية الى منح .واخيرا اقرار المبادىء التالية فى اطار اعادة التفاوض حول ديون افريقيا : ـ

ـ سداد جزء من الدين الثنائى الرسمى بالعملة المحلية .
ـ تخفيض اسعار الفائدة على القروض القائمة .
ـ اعادة جدولة الديون مع تقرير آجال للسداد لاتقل عن ٥٠ سنة ، وفترة سماح عشر سنوات .

وما يهمنا الاشارة اليه هنا هو الموقف المتعنت من قبل الاطراف الدائنة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية . وهو ما اكده « نيكولاس برادى » سكرتير الخزانة الامريكية اثناء انعقاد القمة الصناعية لمجموعة السبع g7 بباريس قائلا « انه لايمكن ايجاد حلول للمشكلات باقامة تكتلات اقليمية بالشمال والجنوب « واضاف » ان مشكلات الديون الدولية ينبغى معالجتها على اساس كل حالة على حدة ، اى التفاوض المباشر مع الدول ذات المشكلة لأن كل دولة تختلف عن الاخرى فى مشاكلها وظروفها الخاصة . » واضاف برادى قائلا « ان السبيل الوحيد الى الحل هو ماتقوم به حاليا الولايات المتحدة من[٩] التفاوض المباشر مع الدول »

ومن هنا فقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية ـ ومازالت ـ فى عرقلة الجهود التى تبذل لعقد هذا المؤتمر ، بل تمكنت من التأثير على حلفائها الآخرين ، وخاصة فرنسا ، بالتخلى عن مشاريعهم الجماعية والانضمام الى الموقف الامريكى ، الذى يقف بشدة وراء خطة برادى »

ويأتى هذا الموقف انطلاقا من الرغبة الامريكية فى استمرار سيطرتها وحفاظها على نفوذها وفعاليتها السياسية فى افريقيا الامر الذى يؤكد ان مشكلة المديونية بالاساس مشكلة سياسية ، وليست مشكلة فنية كما يشير البعض ومن هنا يصبح من الضرورى على البلدان المدينة عموما ، والافريقية منها على وجه الخصوص ، اتخاذ مواقف واحدة وثابتة فى كافة المحافل واللقاءات الدولية واستمرار دعوتها لعقد مؤتمر دولى لحل هذه المشكلة على الاسس التى اقترحتها منظمة الوحدة الافريقية ، وهى اسس تضمن الحد الادنى من النمو والاستقرار لهذه الاقطار ، وتضمن ايضا القدرة على سداد الالتزامات الخارجية .

المراجع

١ ـ د . اسماعيل صبرى عبدالله واخرون « كثافة ديون افريقيا الخارجية الحالية والمستقبلية بحث مقدم الى الحلقة الدراسية الدولية حول الموقف الافريقى الموحد بشأن ازمة ديون افريقيا الخارجية القاهرة ٢٨ ـ ٣٠ اغسطس ١٩٨٩ ص ٤

٢ ـ Pierre-Claver Damiba, Endettement de l'Afrique Dans Théories économiques et fonctionnement de l'economie mondiale, Unesco 1983. P.57.

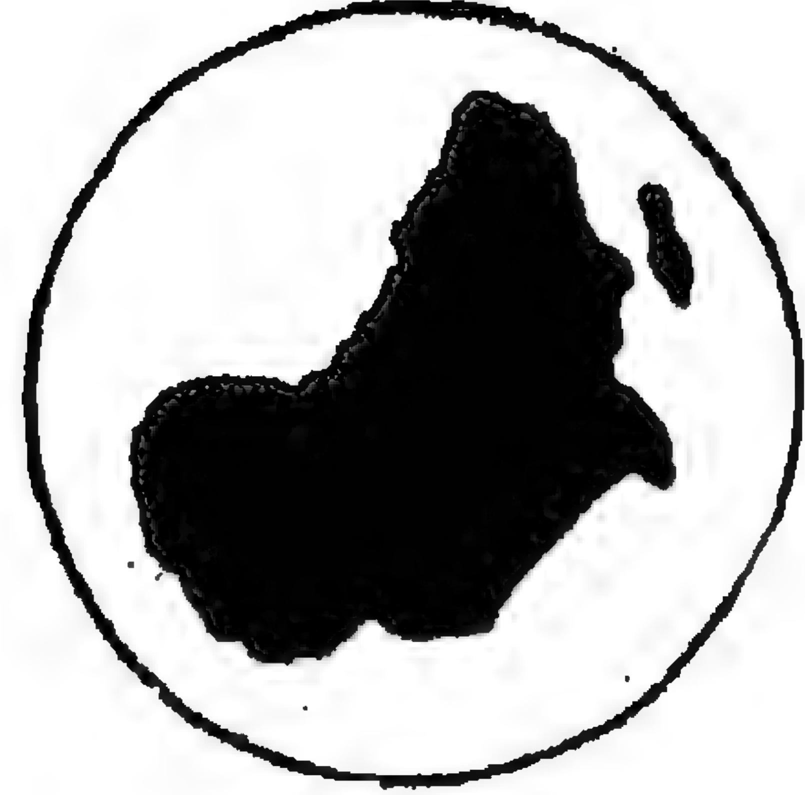
٣ ـ World Bank, Africa's adjustment and grawth in the 1980s, The World Bank and the UND P,P.6.

٤ ـ جورج قرم « العالم الثالث فى النظام الاقتصادى العالمى » بحث مقدم الى المؤتمر الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة ص ٧ .

٥ ـ فيليب نديقوا « حل ازمة ديون افريقيا الخارجية فى اطار الانعاش والنمو » بحث مقدم الى الحلقة الدراسية الدولية حول ديون افريقيا ص

٦ ـ د . اسماعيل صبرى واخرون م . س . ذ ص
٧ ـ المرجع السابق مباشرة
٨ ـ شارلز مقريز « التكييف والنمو فى افريقيا » مجلة التمويل والتنمية يونيه ١٩٨٩ ص ٦
٩ ـ منظمة الوحدة الافريقية « مبررات عقد مؤتمر دولى بشأن ديون افريقيا الخارجية » اديس ابابا يوليو ١٩٨٩ ص ٣
١٠ ـ المرجع السابق مباشرة
١١ ـ World Bank, World Debt tables, Valume I, Appendix 111 P.xliv.
١٢ ـ فيليب نديقوا مرجع سبق ذكره ص ١٠
١٣ ـ د . الفونس عزيز دراسة غير منشورة نقلا عن
SUNS, No.1221, 15 March X989, P.10 & No. 212R, 20 March 1989. P.P. 4.Y & No. 2129, 4 April 1989.P.6
١٤ ـ نسرين سامح مرعى « الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث » السياسة الدولية يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٤
١٥ ـ البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٩ » واشنطن ١٩٨٩ ص
١٦ ـ World Bank, World Debt Tables Volume I 1918. 1989
١٧ ـ المرجع السابق ص ١٩
18- Adebays Adedeji, Towords A Salution to Africa's debt Problemes, Fifth Afrs-latin American Seminer on External Debt in Africa and latin American Cairo 2.3 august 1989, P. 10.
19- World Bank, Africa's adjustment... P.19
٢٠ ـ د . رمزى زكى « أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث » الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩ ص ٥٤٥
٢١ ـ انظر د . سعيد النجار « التصحيح والتنمية فى الأقطار العربية » صندوق النقد العربى ابوظبى ١٩٨٧ ، وايضا شارلز مقريز « التكييف ... » م . س . ذ ص ٦
٢٢ ـ من حديث ميشيل كامديسس Time, July 31,1989-
٢٣ ـ شارلز س . جاردنر « تسهيل التكييف الهيكلى » التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٨٧
٢٤ ـ فيليب نديقوا م . س . ذ .
٢٥ ـ « خطاب ميخائيل جورباتشوف فى هيئة الأمم المتحدة نيويورك ـ ديسمبر ١٩٨٨ » .
٢٦ ـ أنظر تقرير لجنة الجنوب عن « قضية المديونية الخارجية » النسخة العربية القاهرة ١٩٨٩ .
٢٧ ـ منظمة الوحدة الافريقية « الموقف الافريقى الموحد بشأن ازمة ديون افريقيا الخارجية » صادر عن الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة ـ اديس ابابا ٣٠ نوفمبر ـ اول ديسمبر ١٩٨٧ .
٢٨ ـ منظمة الوحدة الافريقية مبررات عقد المؤتمر الدولى » م . س . ذ
٢٩ ـ منظمة الوحدة الافريقية « الموقف الافريقى .. » م . س . ذ





[٧]
قضية الاعتماد على الذات فى أفريقيا

خالد زغلول

تواجه القارة الافريقية وضعا اقتصاديا حرجا يتسم بالتخلف الاقتصادى الذى يعد محصلة طبيعية للتوسع والنهب الاستعمارى الذى تعرضت له القارة ابان الحقبات الاستعمارية . وعلى الرغم من ان القارة الافريقية تتمتع بثروات طبيعية وموارد معدنية وزراعية وبشرية ومائية هائلة تؤهلها لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تخرجها من دائرتى التخلف والتبعية ، الا انه ورغم مرور اكثر من عقدين على استقلال السياسى لبلدان القارة لم تستطع الاقطار الافريقية خلالها ان تنتهج سياسة تنموية شاملة لضرب حصار التخلف والخروج من براثن التبعية سواء بالاعتماد الجماعى على الذات او عن طريق التجمعات الاقليمية ، وعلاوة على ذلك نجد ان الاقتصاد الافريقى شهد تدهورا ملحوظا خلال تلك السنوات . فمعدلات النمو الاقتصادى فى هبوط حاد . اذ انخفض معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى لافريقيا جنوب الصحراء من ٦,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ ، الى ٣,٣ ٪ من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ ، ثم هبط بالسالب الى ـ ١,٥ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، وشهد عام ١٩٨٥ ارتفاع معدل النمو السنوى الى ٥,٨ ٪ ، وخلال عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ شهدت افريقيا معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ٢,٦ ٪ ـ ١,٤ ٪ على الترتيب[١] ، ووصل الى ٢,٦ ٪ عام ١٩٨٨[٢] . وقد انعكس ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية التى شهدت ايضا تدهورا فى معدلات النمو .

وأشتدت حدة الازمة الاقتصادية بسبب انخفاض اسعار المواد الاولية والتى تعد الصادرات الرئيسية لبلدان القارة ، هذا علاوة على التدهور الشديد فى شروط التبادل التجارى الدولى فى غير صالح البلدان الافريقية ، وذلك بالاضافة الى تفاقم ازمة المديونية اذ بلغ اجمالى الدين فى عام ١٩٨٧ نحو ٢٥٧ مليار دولار امريكي[٣] كما تعانى القارة الافريقية أيضا من الزيادة الضخمة فى معدلات النمو السكانى اذا وصلت الى نحو ٣ ٪ عام ١٩٨٨ مما اثر على زيادة الفجوة الغذائية فى افريقيا .

تلك هى اهم ملامح الأزمة الاقتصادية فى افريقيا والتى لن نخوض فيها كثيرا لأن موضوع بحثنا لا يتعلق برصد الازمة الاقتصادية بقدر ما يتعلق بتفسيراتها للوصول لمناقشة القضية الاساسية موضع البحث .

وللاجابة على سؤال محورى وهو هل من الممكن لافريقيا ان تنتهج استراتيجية الاعتماد على الذات حقا ؟ ؟

ولكى تستطيع الاجابة على هذا السؤال يجب اولا ان نبحث فى تفسيرات الازمة الاقتصادية فى افريقيا من خلال مناقشة نظرية التبعية والنظرية الكلاسيكية الجديدة فى تفسير الازمة ، ثم نتعرض للمحاولات الافريقية للخروج من الازمة ، ونرصد بعد ذلك مؤشرات التبعية الافريقية ، واخيرا تناقش هل نستطيع افريقيا حقا ان تنتهج استراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد الجماعى على الذات

تفسيرات ظاهرة التخلف :ـ

ان ظاهرة التخلف واسبابه وامكانية تجاوزه تعد من اهم القضايا التى تشغل الكثير من الباحثين فى علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والانتربولوجيا . وقد ظهرت العديد من النظريات التى تحاول ان تفسر وتطرح البدائل للخروج من واقع التخلف ، ويمكننا تصنيف هذه النظريات الى الكلاسيكية الجديدة والماركسية الجديدة ، وتمتاز الاخيرة بالتعددية النظرية فمثلا هناك نظريات الامبرياليه ، ونمط الانتاج ، ومدرسة الاقتصاد السياسى للتخلف واخيرا نظرية التبعية ، وسوف نكتفى هنا بمناقشة أطروحات مدرسة التبعية .

ـ مدرسة التبعية :ـ

وتمتاز مدرسة التبعية بالتعددية فى المصادر النظرية الفلسفية مما جعلها تمتلك منهج متكامل وطرق تحليل خاصة تعد تطورا فى الفكر الحديث الذى يتناول قضايا التنمية . وتتناول مدرسة التبعية ثلاث اوجه مختلفة للظاهرة يرتبط بعضهم ببعض وهم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكل منهم سماته المميزة الا انهم يتحدوا فى صفة أساسية وهى علاقة التبعية التى تؤدى الى فقدان الاستقلال الذاتى .

وتنطلق مدرسة التبعية فى تفسير ظاهرة التخلف من فرضية اساسية وهى وجود نظام عالمى واحد ينقسم الى نوعين من التشكيلات الاجتماعية حيث يتكون النوع الاول من الدول الرأسمالية الصناعية وتسمى بدول المركز للنظام العالمى الموحد . اما النوع الثانى فيتكون من دول العالم الثالث التابعة لدول المركز وتسمى بدول الهامش او دول الاطرف .

ويسمى النظام العالمى الموحد بالنظام الرأسمالى الدولى وللتأكيد على وجود ارتباط عضوى وبنيوى بين كل من دول المركز ودول الاطراف(٤)

وتؤكد مدرسة التبعية على ان تخلف دول الاطراف هو محصلة طبيعية لسيطرة دول المركز عليها منذ بداية الفترة الاستعمارية وما صاحب ذلك من نهب ثروات دول الاطراف ، بمعنى ان التطور والتخلف هى عمليتان متلازمتان ووجهان لعمله واحدة ، فالتطور الصناعى لدول المركز يعتمد بالاساس على الاستقلال والنهب الاستعمارى لاقتصاديات دول الاطراف .

اما من الناحية المنهجية فمدرسة التبعية تؤكد على اهمية البدء من النظام الرأسمالى العالمى كوحدة تحليلية أساسية لكى يتم بعد ذلك استيعاب دور العوامل الخارجية فى التكييف والتأثير على النمو او عدم النمو الاجتماعى والاقتصادى فى دول الاطراف مع التركيز على الاليات الداخلية والتشويهات البنيوية لتلك الدول والناتجه من الانتشار العالمى للرأسمالية . فكل دولة من دول الاطراف تؤدى وظيفة اقتصادية محددة فى النظام الرأسمالى العالمى فى تقسيم العمل الدولى . هذه الوظيفة مكيفة بحيث انها تتجاوب مع احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز الصناعى . ولذا فان النتيجة الطبيعية لذلك هى وجود قيود موضوعية على سياسات التنمية لدول الاطراف .

ويلاحظ كتاب هذه المدرسة وجود سمات عامة تميز التشكيلات الاجتماعية التابعة وهى :ـ(٥)

(١) هيمنة الرأسمالية الزراعية فى القطاع الاقتصادى الوطنى .

(٢) نمو دور البرجوازية التجارية الكمبرادورية المرتبطة برأس المال الاجنبى .

(٣) تطور القطاع الادارى والبيروقيراطى الحكومى بخصوصيات لا توجد الا فى الدول الطرفية .

(٤) تشوه وعدم اكتمال الطبقة العاملة .

(٥) عدم القدرة على اكمال الدورة الاقتصادية

(٦) الاندماج فى دائرة النظام الرأسمالى العالمى

(٧) الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة

(٨) افتقاد قطاع صناعى ذاتى ومستقل .

وتؤدى تحليلات التبعية الى عدة فرضيات اهمها رفض نمط الانتاج الرأسمالى واشتقاقاته السياسية والحضارية كمخرج وحل لواقع التخالف فى دول الاطراف وتفترض مدرسة التبعية عدم تطابق مصالح دول الاطراف مع الاستثمارات الاجنبية والمساعدات المادية والتنظيمية القادمة من دول المركز الصناعى . وتعد هذه الاستثمارات سببا رئيسيا فى عرقلة النمو الذاتى وفى ترسيخ واقع التبعية والتخلف والحل الوحيد للخروج من دائرة التبعية وواقع التخلف فى رأى مدرسة التبعية هو فك الارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى وفى نفس الوقت تطبيق نمط الانتاج الاشتراكى .

وينبغى هنا ان نشير الى ان مدرسة التبعية لازالت تعانى من نقص شديد فى تقديم الاقتراحات العملية بالنسبة للبدائل المتاحة امام دول الاطراف للخروج من واقع التبعية والتخلف . فالحل الذى ذكرناه انفا الذى يتمثل فى تطبيق الاشتراكية بظل يعانى من نقص وهو كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية خاصة فى ضوء تجارب الاشتراكية والثورات الوطنية فى دول العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات

ـ النظرية الكلاسيكية الحديثة :ـ

يقوم التفسير الكلاسيكى لظاهرة التخلف على اسباب اقتصادية ترجع الى ضعف مستوى الدخل القومى فى البلدان المتخلفة مما يحد من القدرة على الادخار والاستثمار ، وضآلة معدل الاستثمار تعنى تدنى معدل النمو للدخل القومى ، هذا فى مقابل زيادة معدلات النمو السكانى مما يؤثر بالسالب على متوسط دخل الفرد وهو ما يعرف باسم نظرية الحلقة المفرغة . ولا سبيل لكسر تلك الحلقة من وجهة نظر الكلاسيك الا بوفود المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الغربى(٦)

ولم يقف اصحاب الحلقة المفرغة ليبحثوا نقطة البدء فى التحليل

ضعف مستوى الدخل القومى] وبيان الاسباب التى أدت تاريخيا الى قصور فى التراكم الرأسمالى وانتاجية العمل ولكنهم اكتفوا بالتشخيص الانى للظاهرة .

يفترض الكلاسيك أن الطريق الوحيد للخروج من التخلف هو الرأسمالية اذ ان التوزيع المكانى للتقدم ليس ظاهرة سكونية وانما هى دينامية ، فمن خلال التحاور والتفاعل ينتشر التقدم عبر المكان ويغير من حالات التخلف ..

ولن نخوض هنا كثيرا فى تعريف المدارس والنماذج الكلاسيكية الحديثة فموضوع بحثنا لا يتعلق بهذه النظريات بالذات بقدر ما يتعلق بمدى موامتها مع واقع القارة الافريقية ، ويستمد هذا السؤال اهميته من ان أغلب البلدان الافريقية كانت تمارس صورا من النهج الكلاسيكى الحديث .

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلتها هذه البلدان فانها اخفقت الى حد كبير من التقليل من تبعيتها لمستعمريها السابقين . هذا علاوة على تنامى نفوذ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى اقتصاديات افريقيا وهو

نفوذ تزايد مع اشتداد حدة الازمة الافريقية . لقد كان النهج الكلاسيكى الحديث منذ الستينات هو الغالب الى حد كبير على الفكر والاستراتيجيات الانمائية فى افريقيا وزيادة الهيمنة السياسية والاقتصادية للغرب على بلدان القارة وتسرب رؤوس الاموال من افريقيا اذ قدر صافى تدفق رؤوس الاموال الى الخارج خلال عام ١٩٨٦ بأكثر من ٣٠ مليار دولار(٧) . هذا بالاضافة الى اتساع نطاق التبعية للغرب ككل .

وقد تحقق توسيع نطاق التبعية وتعميمها من خلال اليات مثل مؤتمر القمة الاقتصادى للدول الغربية المتقدمة والجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وهيئات كبرى خاضعة للنفوذ الغربى كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بوجه خاص .

ومع تفاقم الازمة الاقتصادية الافريقية أخذت تبعية هذه الاقتصاديات تزداد اتساعا نتيجة لتدهور القدرة على المساومة وضعف القوة التنافسية لأفريقيا

ويتجلى هذا بوضوح فى اطار الدور الجديد الذى أخذ يضطلع به البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اللذان يملكان [بأعتبارهما الصوت المعبر عن رأس المال الغربى] القدرة على فرض الشروط على حكومات أفريقيا(٨) .

محاولات الخروج من الازمة الراهنة :-

ان التدهور المستمر للوضع الاقتصادى والاجتماعى وتفاقم الازمة الأفريقية جعل الافارقة يبحثون عن مخرج للازمة . وقد بدأ الاهتمام الافريقى للخروج من الازمة فى بداية السبعينات من خلال الاعلان الافريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى الصادر عن المؤتمر الوزارى الافريقى لمشاكل التجارة والتنمية والنقد الذى نظم بالتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الافريقى للتنمية وذلك فى ٢٥ مايو ١٩٧٣ بأديس ابابا اذ خرج المؤتمر بالقرارات والتوصيات التالية :-(٩)

التأكيد على عدم فاعلية الاجراءات التى أتخذت خلال السنوات العشر الماضية [١٩٦٣ - ١٩٧٣] لمكافحة التخلف ، وعجز المجتمع الدولى عن خلق ظروف مناسبة لتنمية افريقيا بل ورغبته الدائمة فى الاحتفاظ فى افريقيا بصفة خاصة بمناطق نفوذه السياسى والاقتصادى .

ولذلك تم تحديد المبادىء الاساسية للعمل الجماعى والفردى الذى تقوم به جميع الدول الافريقية بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى على نحو يضمن التنمية الشاملة لبلدان القارة من خلال تعبئة الموارد البشرية الهائلة فى القارة بطريقة تتناسب مع الاحتياجات الافريقية وتخدم أهداف التنمية ، وتعبئة الموارد الطبيعية الضخمة فى القارة عن طريق مسح منظم لجميع الموارد الافريقية بهدف استعمالها واستغلالها استغلالا أمثل ومشترك للتعجيل بتنمية القارة . وتم التركيز ايضا على التعاون والنهوض بمجالات الزراعة والنقل والخدمات الاساسية والاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية والتصنيع ومجال النقد والمجالات المالية والبيئة والسياحية وتشجيع التجارة بين الدول الافريقية والتعاون فى عمليات تمويل المشروعات التنموية

وقد عقب ذلك عدة مؤتمرات أصدرت العديد من التوصيات التى تهدف الى دعم التعاون الاقتصادى بين بلدان القارة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فهناك توصيات مؤتمر كينشاسا فى ديسمبر ١٩٧٦ بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى . ووثيقة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية رقم ١٩٨٣ (د - ٣٣) بشأن التنمية والتكامل الاقتصادى لافريقيا . وتوصيات الدورة الرابعة عشر للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن استراتيجية التنمية لأفريقيا فى عقد التنمية الثالث .

وقد توجت تلك الجهود فى يوليو ١٩٧٩ باستراتيجية منروفيا الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية باتباع توجيهات واجراءات الاكتفاء الذاتى القومى والجماعى ، فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد والتى تم من خلالها التأكيد على أن تقوم الدول الأفريقية على المستويين الفردى والجماعى بإعادة هيكلة استراتيجيتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التغير الاجتماعى والاقتصادى السريع وانشاء قاعدة افريقية للتنمية والنمو الاقتصادى المعتمدين على الذات واللذين لايحتاجان الى دعم خارجى . وتم التأكيد ايضا على أن النظام السياسى الذى يحمى الحقوق الانسانية الأساسية والحرية والديمقراطية شرط جوهرى لتعبئة القدرات الخلاقة للشعوب الأفريقية نحو التنمية الاقتصادية السريعة بما فيها الجديد فى مجالات العلوم والتكنولوجيا .

وأخيرا قرر المؤتمرون أن التمسك بهذه الالتزامات تؤدى الى إتاحة إطارات قومية وشبه إقليمية وأقليمية لأقتصاد افريقى ديناميكى قائم على التكافل .

ويمهد السبيل لانشاء سوق أفريقية مشتركة تقوم على أساسها الجماعة الاقتصادية الأفريقية(١٠) .

خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لافريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) :

شهد عام ١٩٨٠ خلال الدورة الاستثنائية الثانية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذى عُقد فى لاجوس خلال الفترة من ٢٨ - ٢٩ ابريل ١٩٨٠ إقرار خطة عمل تفصيلية لتنفيذ اعلان منروفيا المذكور أنفا ، والتى سميت خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا . وقد تضمنت خطة لاجوس فصل تمهيدى تم من خلاله توصيف وتشخيص عام للحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة للقارة وتحديد

الامكانيات والقدرات الاقتصادية المتاحة للانطلاق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطة لاجوس والمتمثلة فى إعادة تشكيل القاعدة الاقتصادية للقارة بشكل جذرى يمكن من انتهاج سياسات تنموية تقوم على أساس الاعتماد الجماعى على الذات لأقامة السوق الأفريقية المشتركة بهدف الوصول الى قيام الاتحاد الاقتصادى الأفريقى.

ثم تناولت خطة لاجوس فى ثلاث عشر فصلا الأوضاع التفصيلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتم تحديد الأساليب والأدوات اللازمة لتنمية كل قطاع فى إطار تنسيقى بين القطاعات بهدف تحقيق الأهداف المرجوة.

وتضمنت البنود الرئيسية للخطة مايلى :ـ(١١)

(١) اعطاء مكانة هامة لميدان تنمية الموارد البشرية بدءا بالقضاء على الأمية

(٢) تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية لدعم القدرة الذاتية فى هذا الميدان

(٣) تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى فى مجال الانتاج والتموين.

(٤) التنفيذ الكامل لبرنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات فى افريقيا.

(٥) تحقيق التنمية الصناعية المحلية دون الأقليمية والأقليمية

(٦) التعاون فى ميدان السيطرة على الموارد الطبيعية واستكشافها. واستخراجها واستعمالها لتنمية اقتصادياتها وانشاء المؤسسات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

(٧) تنمية القدرات المحلية اللازمة لادارة المنشآت والقوى العاملة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الشعوب الأفريقية من الاضطلاع بقدر أكبر من المسئولية لتحقيق الأهداف الانمائية على المستوى الفردى والجماعى.

(٨) التعاون فى صون وحماية وتحسين البيئة الطبيعية

(٩) ضمان أن تعكس السياسات الانمائية القيم الاجتماعية والثقافية الأفريقية بدرجة كافية من أجل تعزيز الذاتية الثقافية.

(١٠) مراعاة البعد الخاص بالمستقبل لدى وضع الخطط الانمائية، بما فى ذلك الدراسات والتدابير الرامية الى تحقيق تحول اجتماعى اقتصادى سريع للدول الأفريقية

(١١) لابد من استخدام موارد افريقيا الهائلة اساسا للوفاء باحتياجات شعوبها وتحقيق أهدافها

(١٢) لابد من تغيير اعتماد افريقيا شبه الكامل على تصدير المواد الأولية وبدلا من ذلك يتعين تأسيس تنمية افريقيا على مزيج من موارد افريقيا الطبيعية الكبيرة وقدراتها التنظيمية والادارية والتقنية واسواقها [التى يعاد تشكيلها وتوسيعها] لتكون فى خدمة سكانها.

(١٣) لابد من قيام افريقيا بتنمية مبدأ الاعتماد على الذات. ولايعنى ذلك أن تعزل القارة نفسها كلية من المساهمات الخارجية، بل ينبغى لهذه المساهمات أن تقتصر على تكملة الجهود الأفريقية ولايجب أن تكون العصب الرئيسى للتنمية

(١٤) التأكيد على أن تقوم كل دولة أفريقية بمتابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة والتى من شأنها تعبئة قوى البلد كافة وضمان الاقتسام العادل للجهود المبذولة فى التنمية والثمار الناتجة منها.

(١٥) التأكيد على متابعة الجهود الرامية الى التكامل الاقتصادى الأفريقى لايجاد إطار على مستوى القارة للتعاون الاقتصادى اللازم من أجل التنمية القائمة على أساس الاعتماد الجماعى على الذات.

تلك هى أهم الملامح الرئيسية لخطة لاجوس والتى لم تخوض فى تفصيلات إذ أن المجال لايتسع للخوض فى عرض تفصيلات تلك الخطة بقدر ما يهمنا تقييم الخطة وانجازاتها والوقوف على المعوقات والعقبات التى تحول دون انجاز مهامها.

خطة لاجوس. الاجراءات والعقبات :ـ

تميزت خطة لاجوس بكونها خطة طموحة تسعى الى إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة فى القارة الأفريقية. إذ تضمنت برنامجا تفصيليا لكافة القطاعات الاقتصادية ذات أهداف سريعة قصيرة الأجل، وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تعتمد بالأساس على التنسيق بين القطاعات المختلفة، والتنسيق على الأصعدة الوطنية ودون الأقليمية والأقليمية للوصول الى خلق اقتصاد افريقى مترابط يعتمد على الذات. الأمر الذى يتطلب أن تترجم تلك الاستراتيجيات الى الواقع من خلال الخطط الوطنية للتنمية فى البلدان الأفريقية، وهو مالم يتم تنفيذه فى الواقع الأفريقى. ويجدر الاشارة الى أن هناك جهودا قد بذلت لمواجهة الاختلال الكبير فى القطاعات الاقتصادية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالزراعة والتغذية ومكافحة الجفاف والتصحر ومحو الأمية والصناعة، الا أنها تعد جهودا خارج الالتزامات التى نادت بها خطة لاجوس هذا من جهة. ومن جهة أخرى فقد تم فى إطار خطة لاجوس إنشاء المجموعات الاقتصادية التالية :ـ(١٢) مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقى، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقى، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتم أيضا تدعيم المجموعات القائمة مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والاتحاد الجمركى والاقتصادى لوسط أفريقيا. وعلاوة على هذا فقد بذلت الكثير من المنظمات الأفريقية والدولية جهودا من أجل تنفيذ الخطة أما بالقيام ببرامج مشتركة مع أمانتى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأما عن طريق برامج فردية على مستوى البلدان. ومن بين أهم تلك البرامج والأنشطة تدعيم انشاء مجموعة اقتصادية افريقية، والأنشطة فى قطاع

الاتصالات ، وتعزيز تنفيذ البرنامج المشترك لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، بالاضافة الى الخدمات الاستشارية وتدعيم المنح .

ويبقى أن نشير الى أنه وعلى الرغم من مرور ٩ سنوات على اقرار خطة لاجوس لم تقم البلدان الأفريقية بأية انجازات حقيقية فى طريق تنفيذ الأهداف المرجوة منها رغم أن الاستراتيجية الأساسية للتنمية القائمة على الاعتماد على الذات والدعم الذاتى لاتزال صالحة للتنفيذ إلا أنه يوجد بعض العقبات وأوجه القصور نذكر أهمها فيما يلى :-(١٣)

- واجهت البلدان الأفريقية صعوبات جمة فى تغيير الهياكل الاقتصادية لبلدانها والموروثة من الفترة الاستعمارية . وقد ساعد على تفاقم الوضع بعض العوامل الدولية ذات الصلة بتبعية افريقيا مثل انهيار أسعار المواد الأولية والركود الاقتصادى ، وإنخفاض حجم المساعدات التنموية ، وارتفاع أسعار الفائدة .

- تتميز خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية بسوء تخصيص الموارد المحلية وذلك بتخفيض نصيب المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الزراعة والصناعة وتنمية الموارد البشرية مقابل ارتفاع نصيب مجالات استيراد السلع الاستهلاكية وإنشاء المشاريع الاستثمارية غير المنتجة وما إلى غير ذلك مما يعمق من تبعية الاقتصاد الأفريقى . كما أن تلك الخطط لم تأخذ خطة لاجوس فى الاعتبار ، فتوجد بعض الشواهد تدل على الجهل بمتطلباتها أو على القصور الذاتى أو افتقار الارادة السياسية أو الثلاث معا بدرجات متفاوتة .

- ضعف المجموعات الاقتصادية الأقليمية التى انشئت فى إطار خطة لاجوس وعدم فاعليتها وقصور انجازاتها للمهام المنوطة بها فى تحقيق التكامل الاقتصادى القائم على الاعتماد على الذات ، ولم تحقق سوى انجازات متواضعة فى مجالات هامة .

- الاثار الاقتصادية التى واجهتها البلدان الأفريقية نتيجة لعوامل الجفاف والتصحر وغزو الجراد وما إلى غير ذلك من عوامل طبيعية طارئة اصابت اقتصاديات القارة .

- وبالاضافة الى ما سبق توجد العقبات السياسية المتمثلة فى النزاعات الأقليمية ، وعدم الاستقرار السياسى ، وضعف الارادة السياسية ، وزعزعة الاستقرار من قبل حكومة جنوب أفريقيا ضد بلدان خط المواجهة الأفريقية وما إلى غير ذلك .

يتضح مما سبق أنه توجد عقبات هيكلية داخلية تنبع من قصور البنى الأساسية للاقتصاد الأفريقى وتنم عن عمق تبعيته . وينبغى أن تقوم البلدان الأفريقية بالتصدى لها بشكل جماعى وفردى لتتمكن من تنفيذ استراتيجية التنمية القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات . وأيضا توجد عقبات خارجية لاتستطيع البلدان الأفريقية مواجهتها مما يتطلب تضافر الجهود الدولية لدفع التنمية الأفريقية .

وأخيرا نود أن نؤكد على أن تنفيذ خطة لاجوس سيظل التحدى الذى يواجه الأفارقة خلال السنوات القادمة مما يتطلب بذلك كافة الجهود الممكنة على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . ولتكن الخطوة الأولى فى سبيل ذلك إنشاء آلية مناسبة تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تخول لها مهام وسلطات لتنفيذ متابعة خطة لاجوس .

مؤشرات التبعية الأفريقية :-

إن علاقات التبعية كما ذكرنا انفا هى علاقات تاريخية وجدلية نشأت نتيجة للسيطرة والتفاعل والترابط والصراع بين الدول الرأسمالية فى المركز والدول الأفريقية فى الأطراف . وقد استخدمت دول المركز الرأسمالية آليات معاصرة للتبعية تؤدى الى استمرار علاقات التبعية وتجددها وتعمقها ، فمعظم البلدان الأفريقية لم تزل ترتبط بنيويا بالسوق الرأسمالى العالمى فى إطار التقسيم الدولى السائد للعمل . ويعنى هذا أنها تخضع لقوانين وأجهزة السوق الرأسمالى الدولى التى هى جزء لايتجزأ منه ويعتمد رأس المال الدولى فى المرحلة المعاصرة على آليات ذلك السوق وعلى الأجهزة الأخرى المعاونة فى تأكيد واستمرار سيطرتها واستغلالها للبلدان الأفريقية .

ومن خلال نظرة فاحصة على اقتصاديات القارة الأفريقية نجد أن مظاهر التبعية ومؤشراتها تتجلى واضحة فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وسوف نكتفى هنا بعرض المؤشرات على سبيل المثال وليس الحصر لاستمرار وتطور تبعية الدول الأفريقية لدول المركز الرأسمالى . ولعل تطور مؤشرات التبعية الغذائية والفجوة الغذائية تمثل أوضح صورة لأعتماد الاقتصاد الأفريقى على الخارج فقد بلغ نصيب الفرد من الامداد اليومى للسعرات الحرارية فى افريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٦٥ ، ٢٠٩٨ سعرا مقابل ٢٠٩٧ سعر عام ١٩٨٥(١٤) . ويتضح ضعف نصيب الفرد من خلال ثباته النسبى خلال عقدين من الزمان مما كان له أكبر الأثر على ارتفاع حجم الواردات الغذائية من الحبوب فى افريقيا جنوب الصحراء . اذ كانت الواردات عام ١٩٧٤ مايقارب ٣٩٣١ الف طن ارتفعت الى ٨٧٣٠ الف طن عام ١٩٨٦ . هذا بالاضافة الى معونة الغذاء من الحبوب التى ارتفعت من ٩١٠ الف طن الى ٣٦٥٥ الف طن من نفس الفترة .(١٥) وقد انخفضت قدرة افريقيا فى الاكتفاء الذاتى من الحبوب من حوالى ٨٣٪ فى منتصف السبعينات الى حوالى ٧٦٪ عام ١٩٨٥(١٦)

وقد إنعكس ذلك بوضوح فى عدم القدرة على مواجهة الاحتياجات الضرورية من الغذاء ، وهو ما ادى لظهور المجاعات بالصورة المأساوية التى سادت شرق أفريقيا وبعض دول الغرب الافريقى فى الثمانينات .

ومن جهة اخرى فإن الزيادة الكبيرة في أسعار استيراد البلدان الأفريقية للسلع الصناعية والمواد الغذائية مقابل التدهور الكبير في أسعار المواد الأولية والتى تعد الصادرات الرئيسية للدول الأفريقية ، إذ تعتمد على حصيلتها بشكل رئيسى لتمويل خطط التنمية واستيراد احتياجاتها من السلع والخدمات يجعلها تلجأ الى أسواق رأس المال الخارجى للاقتراض لسد العجز وتمويل عمليات الاستيراد . فقد وصل اجمالى حجم الدين الخارجى لأفريقيا حوالى ٢٥٧ مليار دولار أمريكى كما ذكرنا آنفا . وبلغت نسبة استهلاك الدين ومدفوعات الفائدة الى صادرات السلع والخدمات نحو ٢٩,٣٪.(١٧) هذا علاوة على ارتفاع حجم المساعدات الانمائية الرسمية لأفريقيا جنوب الصحراء مما يناهز ٦٩٧١ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى مايقرب من ١٠٠١٨ مليون دولار فى عام ١٩٨٦ إذ مثلت نحو ٦,٢٪ من الناتج القومى الاجمالى .(١٨)

وأخيراً فإن استمرار التبعية وتجددها فى المرحلة الحالية يستند بصفة أساسية الى الاعتماد المتزايد للدول الأفريقية على التجارة الخارجية وزيادة إندماجها فى السوق الرأسمالى العالمى والسيطرة الكاملة لدول المركز الرأسمالية المتقدمة على هذه الأسواق سواءا فى ذلك أسواق السلع أو الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية أو سوق رأس المال ، والمال بما فى ذلك الاستثمارات الخارجية والقروض والتسهيلات المصرفية والمعونات الخارجية ، والسيطره شبه الكاملة للدول الرأسمالية على التكنولوجيا المتقدمة ، وعلى مجالات الاتصالات الخارجية والمعلومات والخدمات الاستشارية وغيرها .

تلك هى أهم ملامح مؤشرات التبعية الأفريقية والتى تعد المعوق الرئيسى لاستراتيجيات التنمية فى القارة سواء على المستوى الوطنى أو على المستوى الجماعى .

أفريقيا والاعتماد الجماعى على الذات :

ظهرت مقولة الاعتماد على الذات فى العقد السابع من القرن الحالى فى أدبيات التنمية كمقولة مضادة للأعتماد على الغير والتبعية ، ويعكس من خلالها نظرة جديدة للتنمية القائمة على أساس حشد وتعبئة الموارد الذاتية المتاحة والممكنة ووضعها فى خدمة التنمية الموجهة الى الوفاء بالمتطلبات والحاجات الأساسية بمعنى أن الأعتماد على الذات يعنى القضاء على علاقات التبعية والاستغلال والتبادل اللامتكافىء فى العلاقات مع الأقتصاد الرأسمالى العالمى ، واقامة تنمية مستقلة من خلال صياغة مشروع حضارى شامل يهدف الى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة ، المالية والبشرية والطبيعية ، ووضعها فى خدمة بناء هيكل اقتصادى متقدم يتحقق فيه شروط التراكم الذاتى ، وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادى بعدالة فيما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التى يضمها الاقتصاد القومى .(١٩) وبهذا المعنى نكون ازاء استراتيجية تنموية يحتاج انجازها الى بذل جهود ضخمة على الأصعدة العالمية والمحلية والأقتصادية والأجتماعية والسياسية . كما أن الاعتماد على الذات له بعد تضامنى وتعاونى على المستويات الاقليمية والدولية وعلى مستوى دول العالم الثالث إذ أن نجاحه يتطلب تضافر الجهود لتحقيق الاعتماد الجماعى على الذات والذى يعد المكمل الطبيعى للاعتماد على الذات على المستوى الوطنى ؛ فمعظم اقطار العالم الثالث دول صغيرة محدودة الموارد مما يجعل جهود التنمية المستقلة فى الاطار الوطنى أمر غاية الصعوبة مما يستدعى وجود اشكال جديدة من التعاون والترابط بين مجموعة البلدان المتجاورة اقليميا من جهة ، وبلدان العالم الثالث فى مجموعها من جهة اخرى ، لتحقيق التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات والتحرر من الاعتماد على الاقتصاد الرأسمالى العالمى .(٢٠) ويتطلب الاعتماد على الذات تحولات جذرية وهيكلية فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وتتم تلك التحولات من خلال توافر الشروط التالية :-(٢١)

١ - السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد
٢ - توافر النمط الانتاجى المؤهل لقيادة التنمية
٣ - تعبئة الفائض الاقتصادى ومركزته
٤ - تحقيق الثورة الزراعية
٥ - التصنيع الموجه لاشباع الحاجات الاساسية للسكان
٦ - المشاركة الشعبية
٧ - اختيار التكنولوجيا الملائمة

وسوف نعرض بصورة موجزة وسريعة لتلك الشروط

السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد :

لكى تتحقق تنمية مستقلة لابد ان تكون هناك سيطرة وطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد لنفى التبعية للخارج وتحقيق التحرر الاقتصادى للحصول على حرية القرار الوطنى فى استخدام وتوزيع الموارد والثروات بما يتفق ومتطلبات النمو الاقتصادى والاجتماعى ، وللحفاظ على الفائض الاقتصادى بالداخل ووضعه فى خدمة التنمية .

توافر النمط الانتاجى المؤهل لقيادة التنمية :

إن التنمية المعتمدة على الذات لابد ان تكون من خلال نمط انتاجى قائد يتمكن من خلال مايملكه من سلطة وموقع وقوة فى التشكيلة الاجتماعية السائدة ان يخطط للتنمية ويقود مسيرتها ولتحقيق ذلك فى بلدان العالم الثالث يجب توافر شرط وجود الدولة الوطنية القوية التى تستطيع ان تستخدم شتى الامكانيات التى تساعدها فى اداء وظيفتها الاقتصادية لانجاز مهمة التنمية .

تعبئة الفائض الاقتصادى ومركزته :

إن تحقيق نموذج للتراكم الذاتى القادر على انجاز مهام التنمية يعد من أكبر المشاكل التى تواجهه التنمية المستقلة المعتمدة على الذات ولذا يجب ان يقوم المجتمع

بابتكار الاساليب الاجتماعية والنقدية والمالية الفاعلة لتحقيق تعبئة الفائض الاقتصادى للمجتمع ووضعه تحت سلطة الدولة الوطنية لتوجهه الى انماط الانتاج التى تخدم بناء التنمية المستقلة .

تحقيق الثورة الزراعية :

من غير المتصور ان تكون هناك تنمية مستقلة دون ان يحدث تغير جذرى فى القطاع الزراعى وذلك عن طريق التوسع الرأسى والافقى لزيادة الانتاج الزراعى للوفاء بالاحتياجات الاساسية الغذائية للسكان وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية وتوفير فائض للتصدير هذا من جهة ومن جهة اخرى استيعاب فائض العمل فى الريف وتوفيزه للقطاعات الاخرى مع تذويب الفوارق بين الريف والحضر عن طريق تنمية الصناعات والحرف الريفية وزيادة الخدمات الموجهة الى الريف .

التصنيع الموجه لاشباع الحاجات الاساسية للسكان :

إن نجاح النمط التصنيعى القائم على إشباع الحاجات الاساسية للسكان يتطلب تعبئة كافة القدرات والموارد المحلية ، واعادة توجيه عناصر الانتاج القائم نحو انتاج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية الاساسية بدلا من تلبية احتياجات قطاع التصدير وذلك فى اطار التكامل بين القطاعين الزراعى والصناعى بحيث يتمكن القطاع الاول من اطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الثانى هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يوفر القطاع الصناعى السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الاساسية لمجموع السكان .

المشاركة الشعبية :

يقصد بالمشاركة الشعبية التى تكفل التنمية المستقلة ان تبذل الجماهير كافة الجهود لنجاح معركة القضاء على التخلف والخروج من براثن التبعية لتحقيق تنمية مجتمعهم من خلال قناعتهم وثقتهم من أن ثمار التنمية تعود عليهم وليس لمجرد الوفاء باحتياجات اقلية او طبقة من هذا المجتمع .

اختيار التكنولوجيا الملائمة :

إن التكنولوجيا الملائمة التى تتطلبها التنمية المستقلة يجب ان تكون ذات كفاءة اقتصادية ومرتبطة بطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تتصدى لها ، ويتحقق ذلك عن طريق ان تقوم البلاد المعنية بخلقها من خلال الفهم للواقع الاقتصادى والاجتماعى وبطبيعة المشكلات السائدة فيه ، وعدم ازدراء التكنولوجيا التقليدية المحلية التى كان لها باع طويل فى تقديم الكثير من الحلول لهذه المشاكل .

تلك هى أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق الاعتماد على الذات والتحرر من روابط الاستغلال الاستعمارى وقيود التبعية ، ولذا فانه من الخيال ان تتوقع دول العالم الثالث ان الدول الاستعمارية الرأسمالية ستساعدها عبر مساعداتها وقروضها من أن تنهج طريقا تنمويا يخلصها من علاقات التبعية والاستغلال التى تربطها بها ، فيجب ان نتذكر ان النظام الرأسمالى العالمى قائم على استغلال دول العالم الثالث وان كل تعامل معه يحتوى على قدر من عدم التكافؤ ، ومن ثم فإن تخفيض حجم التعامل معه يعد ركنا اساسيا فى استراتيجية التنمية المستقلة ومن هنا تبرز اهمية الاعتماد الجماعى على الذات فى تضافر جهود العالم الثالث فى مواجهة النظام الرأسمالى العالمى عن طريق اشكال مختلفة من التعاون ، ومن بين اشكال التعاون المرجوة : تنمية انتاج الاغذية وتبادلها فيما بينها ، التعاون والتكامل فى التنمية الصناعية وتبادل المعلومات فى جهود البحث العلمى والتكنولوجى ، تشكيل انواع مختلفة من اتحادات المنتجين والمستهلكين تتعامل فيها بشكل جماعى مع الدول الصناعية بغية تحسين معدلات التبادل التجارى وغيرها من انواع التدفقات الدولية ، التنسيق الاعلامى وتبادل الخبرة والمعلومات لمواجهة الاعلام الغربى وتأثيره السلبى على مجموع الهيكل الاجتماعى والاقتصادى وماإلى غير ذلك من اشكال التعاون المشترك .(٢٢) ويبقى ان نذكر ان التكامل الاقليمى هو الطريق الطبيعى لتطبيق سياسة الاعتماد الجماعى على الذات على مستوى مجموعات من بلدان العالم الثالث تجمعها روابط خاصة كالجوار الجغرافى أو التماثل الكبير فى الظروف الاقتصادية او الانتماء الحضارى المشترك ، ولعل خير نموذج على ذلك هو دول القارة الافريقية اذ انها مهيئة تماما لتطبيق استراتيجية تنمية تضم كل الدول المتجاورة والواقعة فى اقليم واحد ، خاصة ان الحدود غير مرئية بين هذه الدول وضعتها القوى الاستعمارية وعلاوة على هذا فان افريقيا تمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة تصلح كقاعدة للانطلاق الى التنمية المستقلة اذا انها تملك نحو ٩٧ ٪ من احتياطات العالم من الكروم و ٨٥ ٪ من الاحتياطى العالمى من البلاتين و ٦٤ ٪ من الاحتياطى العالمى من المنجنيز و ٢٥ ٪ من اليورانيوم و ١٣ ٪ من النحاس ، ناهيك عن البوكسيت والنيكل والرصاص و ٢٠ ٪ من تجارة النفط العالمية (اذا استبعدنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) و ٧٠ ٪ من الانتاج العالمى من البن و ٥٠ ٪ من انتاج زيت النخيل وهذا على سبيل المثال لا الحصر .(٢٣)

يتضح مما تقدم ان القارة الافريقية تستطيع حقا ان تنتهج استراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد الجماعى على الذات شريطة ان تتضافر الجهود الافريقية للعمل على انجاز التحولات اللازمة لتحقيق شروط الاعتماد على الذات .

واخيرا يبقى ان ننوه ان تنفيذ خطة عمل لاجوس من اجل التنمية الاقتصادية لافريقيا والتى تعد نموذجا متكاملا لاستراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد الجماعى على الذات سيظل كما ذكرنا سلفا التحدى المطروح امام الافارقة فى السنوات القادمة .

المراجع

١ ـ البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ ـ ص ٢١٧
٢ ـ بنك التنمية الافريقى ـ التقرير السنوى لعام ١٩٨٨
٣ ـ د . اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون ، كثافة ديون افريقيا الخارجية ، بحث مقدم الى الندوة الدولية حول الموقف الافريقى الموحد بشأن ازمة الديون
٤ ـ د . ابراهيم سعد الدين ـ النظام الدولى وآليات التبعية ـ المستقبل العربى ـ اغسطس ١٩٨٦
٥ ـ د . عبد الخالق عبد الله ـ التبعية والتبعية السياسية ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ الطبعة الاولى ١٩٨٦ ـ ص ٥٧ ، ص ٦٠
٦ ـ د . اسماعيل صبرى عبد الله ـ التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجهل ـ المستقبل العربى ـ مرجع سابق
٧ ـ كلود إيك ـ مستقبل الاقتصاد السياسى للتنمية ـ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ نوفمبر ١٩٨٨
٨ ـ المرجع السابق
٩ ـ وزارة الخارجية المصرية ـ الدبلوماسية المصرية خلال اثنى عشر عام ـ القاهرة ١٩٨٩ ـ ص ٤٧٧
١٠ ـ المرجع السابق ـ ص ٤٨٨
١١ ـ المرجع السابق ـ ص ٤٩١ الى ص ٥٧١
١٢ ـ منظمة الوحدة الافريقية ، اعلان بشأن الوضع الاقتصادى فى افريقيا ، اديس ابابا
١٣ ـ المرجع السابق مباشرة
١٤ ـ البنك الدولى ـ مرجع سابق ذكره
١٥ ـ المرجع السابق
١٦ ـ اناتولى جروميكو ـ افريقيا اليوم ـ التقدم ـ الصعاب ـ الافاق ـ اكاديمية العلوم السوفيتية ١٩٨٤ ـ ص ٨٣
١٧ ـ بنك التنمية الافريقى ـ مرجع سابق
١٨ ـ البنك الدولى ـ مرجع سابق ذكره
١٩ ـ د . رمزى زكى ـ الاعتماد على الذات ـ دار الشباب للترجمة والنشر ـ الكويت ١٩٨٧ ـ ص ١١٣
٢٠ ـ اتريك اوتيزا واخرون ـ الاعتماد الجماعى على الذات ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ ـ ص ١٨
٢١ ـ د . رمزى زكى ـ مرجع سابق ذكره ـ ص ١١٥
٢٢ ـ اتريك أوتيزا وأخرون ـ مرجع سابق ذكره ـ ص ٢١
٢٣ ـ وزارة الخارجية ـ مرجع سابق ذكره ـ ص ٤٩٢





[٨]

قضية العلاقات العربية الافريقية

أحمد يوسف القرعى

ثمة اتصالات ومشاورات مكثفة تستهدف احياء التعاون العربى الأفريقى الجماعى والعمل على عقد المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى تحضيرا لانعقاد مؤتمر القمة الثانى وهو المؤتمر المؤجل منذ مارس ١٩٨٠ (الموعد المقرر منذ انعقاد المؤتمر الأول فى مارس ١٩٧٧ بالقاهرة) .

وأيا كان الأمر فان الساحة العربية الأفريقية مهيأة الأن واكثر من أى وقت مضى لعملية تنشيط التعاون العربى الافريقى وليس أدل على هذا من عدة ظواهر مشجعة منها انتظام اللجنة الدائمة للتعاون العربى الافريقى فى عقد دورتين عاديتين متتاليتين فى واجا دوجو (بوركينا فاسو) فى ديسمبر ١٩٨٨ وفى الكويت (يونيو) ١٩٨٩ .

واحياء التعاون العربى الأفريقى على مشارف التسعينات لا يتطلب التئام اطاره المؤسسى فحسب وانما ايضا تحديث توجهاته الفكرية وميادين عمله فى ضوء المتغيرات الدولية الجديدة وفى مواجهة التحديات العديدة والمتنوعة .. وفى ضوء الواقع الراهن والرؤية المستقبلية يمكن التركيز على المحاور الرئيسية التالية :

- المحور الفكرى باعتباره المدخل الطبيعى لصياغة وبلورة ايديولوجية متكاملة للتعاون والحوار العربى الأفريقى ..
- المحور التنظيمى : بهدف تحديث الهيكل التنظيمى للتعاون العربى الافريقى ليخدم الأهداف المنشودة .
- محور التحرير : بشأن استكمال الفصل الأخير فى تحرير الأرض العربية الأفريقية (فلسطين - ناميبيا - جنوب افريقيا)
- محور التنمية : بغرض تبادل الخبرات والعمل الاقتصادى المشترك وفى اطار الأخذ والعطاء المتبادل .

المحور الفكرى :

ونعنى بالفكر هنا كتابات المفكرين والمثقفين والباحثين العرب والأفارقة فى معالجة واقع العلاقات العربية الأفريقية ومحاولة اعداد رؤية مستقبلية لها .

وبينما تزخر المكتبات بدراسات عديدة عن نشأة وتطور الفكرة القومية العربية ودراسات أخرى عن نشأة وتطور الأفريقانية ، الا أنه ليس ثمة دراسات مقارنة لنشأة وتطور الفكرة القومية العربية والافريقانية معا .

وما أحوج الشعوب العربية والافريقية الآن واكثر من أى وقت مضى لاعادة كتابة تاريخهما الايديولوجى من جديد فى محاولة لرصد المشترك والخاص بينهما . ولاشك ان الاتصال الاقليمى بين الوطن العربى والقارة الافريقية وتقارب شعوبها من العوامل التى تركت مؤثراتها على نشأة ونمو كل من العروبة والافريقانية رغم حدة الاختلاف بينهما فى النشأة ثم التقارب بينهما عبر مراحل النمو والتطور .

لقد اختلفت هوية كل من العروبة والافريقانية من حيث النشأة حيث قامت الافريقانية فى ابان نشأتها على عنصرية ممثلة فى الزنجية بمعنى دعوة جميع السود الى الاتحاد والتضامن للتخلص مما يعوقه من الوان الرق والاستعباد تحت نير التسلط الأبيض . ثم تطورت حركة الافريقانية وأصبحت تعنى الوعى القارى بان افريقيا ككل عانت من الاستعمار وان اللون وحده ليس هو اساس الاضطهاد الأوروبى للافريقيين بل ان القارة بأكملها عانت من الاضطهاد وان الفاصل بين أفريقيا جنوب الصحراء وافريقيا شمال الصحراء أو افريقيا الزنجية أو السودان وافريقيا العربية ، هو فاصل مصطنع أكده ويؤكده الأوروبى فى محاولته السيطرة على شقى افريقيا وعليه فقد بدأت تنهار الأسس العنصرية والتركيز على السواد والتضامن اللونى بالذات على اساس انه لا يوجد هناك جنس خالص . وكلمة افريقى معناها أى شخص يعيش فى افريقيا خلاف الأوروبى والأسيوى . وباختصار فان الوعى القارى حل محل الوعى العنصرى على اساس ان شعوب القارة اجمعها عانت من الاستعمار .

ومن الكتابات الافريقية التى عززت هذا الاتجاه نذكر وجهة نظر د . مزروعى فى العلاقة بين العرب والافريقيين فى اطار ما أسماه بـ « الفقه الافريقى الموحد » حيث ناقش هذه العلاقة من اكثر من زاوية . وهو يرى ان العرب من اهالى افريقيا حتى وان لم يكونوا افريقيين بصورة كاملة لأنهم كما قيل يقطنون أفريقيا منذ القرن السابع ، فضلا عن اقدمية الوجود العربى فى افريقيا فقد حدث التمازج وبينما قام العرب بتعريب شمال افريقيا

فان العرب قد استوعبوا فى حضارة البانتو فى شرق افريقيا ويرى مزروعى ، ان العلاقات بين العرب وافريقيا الزنجية يمكن ان تتمثل فى صف متدرج فالعرب كعنصر يتفاوتون فى اللون من العرب البيض فى سوريا ولبنان الى العرب السمر فى حضرموت وحتى العرب السود فى السودان وفى بعض الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية وفى داخل افريقيا نفسها يتدرج اللون بين العرب من البيض الى الأسود رغم ان كل لون لا يمكن ان يحدد ببساطة فى مساحة معينة . والسبب فى هذه الظاهرة - كما يقول د . مزروعى - ان الطفل يعد عربيا بمنطق العرب متى كان والده عربيا بصرف النظر عن لونه وعن أية تحفظات أخرى . وقد أدى هذا الى عدم اتساع الهوة بين العرب والأفارقة جنوب الصحراء . وهذه الحقيقة اشار اليها واحد من الرواد المفكرين لحركة الجامعة الافريقية هو د . ادوارد بلاندين الذى ولد فى جزر الهند الغربية قبل ان يشير اليها الافريقيون العرب أو الأفارقة جنوب الصحراء . ويؤكد وليم ديبوا - أحد الأباء المؤسسين للوحدة الافريقية الحديثة - قائلا انه من الصعوبة اقامة خط لونى فاصل بين العرب فى السودان وبين الأفارقة جنوب الصحراء . وحول موقع الوطن العربى من افريقيا يرى د . مزروعى ان اعتبار افريقيا العربية فى الشمال الافريقى امتدادا لأسيا العربية يتضمن خطأ كبيرا ، لأن ٦٦ ٪ من الشعوب العربية و٧٢ ٪ من الأرض العربية انما توجد فى افريقيا وبهذا يمكن ان يكون العكس هو الصحيح اليوم بحيث يمكن ان نعتبر بقية العالم العربى فى اسيا امتدادا لافريقيا العربية .

ولقد اثار د . مزروعى مثل هذه النقاط فى الستينات داعيا الى عدم الفصل بين افريقيا العربية والزنجية فى اطار بحثه حول الفقه القارى الافريقى الموحد ، مستهدفا ايجاد حل لمشكلات السلام وحقوق الانسان فى القارة وتحديد علاقاتها بالأمم المتحدة وبحركة عدم الانحياز وبالقوى الدولية الكبرى . وباختصار فقد اعتبر د . مزروعى ان هذا هو المدخل الضرورى نحو تحقيق السلام الافريقى فى القارة .

وفضلا عن مثل هذه الكتابات الافريقية فقد تأكد هذا الاتجاه فى المؤتمر السادس لحركة الجامعة الافريقية المعقود بدار السلام (١٩ - ٢٩ يونيو ١٩٧٤) حيث اكد المؤتمر ان مؤتمرات الجامعة الافريقية هى التى وضعت اساس منظمة الوحدة الافريقية وهى ليست منظمة للسود فقط ، ولكنها تضم اناسا من جميع الألوان وهذا يعكس الوحدة الأساسية لنضال الانسان الافريقى من أجل التحرر وان التراث التاريخى وقضية التحرير وصراع الافريقيين هو الذى ادى الى ان يكون اللون عنصرا موحدا يجمع بين أجناس وأديان وثقافات مختلفة . وان تأكيد هذا الاتجاه الأيديولوجى فى مفهوم وتعريف الافريقانية يدعم عوامل التشابه والترابط بين الافريقانية والعروبة ويقلل من مظاهر التباين التى ارتبطت بمرحلة النشوء . واذا كان التاريخ المشترك (لا وحدة التاريخ) قد يجمع بين العروبة والافريقانية وهما يخوضان معركة التحرير ضد كل الوان الاستعمار الأوربى - كما سنوضح فيما بعد - فان الثقافة المشتركة (لا وحدة الثقافة) يمكن اعتبرها عاملا مشتركا بين العروبة والافريقانية .

وفى وقت ينكر فيه الرئيس سنغور - كمفكر افريقى - اى تفاعل حضارى وتاريخى بين الثقافة العربية والثقافة الزنجية ويقيم جدارا محكما بينهما ، نجد ان ثمة دراسات وآراء افريقية وعربية أخرى عديدة تؤكد هذا التفاعل الحضارى والثقافى العربى الافريقى من امثال : كى زربو ، بوبو هاما ، شيخ انتاديوب ، د . فرانسيس دينق ، د . محمد عمر بشير . ولهم كتابات عديدة حول الحضور العربى والافريقى المتبادل فى الثقافات التاريخية والعصرية . وهى كتابات تمتاز بالموضوعية والواقعية .

ويمكن الاشارة الى عدد من خطوط تماس الثقافات المشتركة والمتبادلة بين العروبة والافريقانية وفى مقدمتها اللغة العربية كلغة ثقافة والتى بدأت تنتشر فى القارة قبل قدوم الاستعمار الغربى وتأثرت بها كثير من اللغات المحلية وبخاصة اللغتين الواسعتى الانتشار وهما اللغة السواحيلية ولغة الهوسا . وتمثل اللغتان - وكانتا تكتبان من قبل بالحرف العربى - الالتقاء والتزاوج بين العنصر العربى والعنصر الافريقى وكانتا نموذجا للحياة المشتركة للعرب والأفارقة خلال قرون عديدة وأغنت المراحل التاريخية هذا الجانب الثقافى من خلال الصلات الوثيقة التى قامت على اساس الروابط الدينية والروحية والعلاقات التجارية . هذا كما التقت الثقافات العربية والافريقية فى خضم حركة الكتاب الافريقيين والأسيويين وكانت هذه الحركة فى الواقع ساحة لتجاوز المشاعر الاقليمية الضيقة وتوضيح مهمة الثقافة فى مواجهة الاستعمار ودورها فى التحرير السياسى والاجتماعى وقد طرحت فى هذه المؤتمرات القضايا العربية والافريقية ولقيت استجابة من الجميع .

ومن العرض السابق يمكن القول انه ليس ثمة مواجهة أو تناقض بين العروبة والافريقانية وان لقائهما فى بوتقة « الأفروعربية » ينسجم مع ايقاع العصر ومتطلباته وكانت حركة القومية العربية كما برزت فى الخمسينات وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - كانت أول تيار فكرى معاصر استهدف وضع صيغة جديدة للتضامن العربى الافريقى واذا كانت منظمة الدار البيضاء عام ١٩٦١/٦٠ هى أول منظمة تجمع دولا عربية من الشمال الافريقى ودولا افريقية من جنوب الصحراء فانه مع انشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ تعايشت المنظمة الافريقية مع الجامعة العربية وعملتا معا على اساس وجود دول عربية اعضاء بالجامعة العربية فى

الشمال الافريقى وكان انعقاد مؤتمر القمة العربى الافريقى الأول بالقاهرة (مارس ١٩٧٧) هو بداية مرحلة جديدة للعروبة والافريقانية وهى مرحلة التعاون العربى الافريقى كظاهرة سياسية .

ولن يتحقق لهذه الظاهرة السياسية اطارها الفكرى الا بمزيد من الندوات الفكرية المشتركة ولقاءات المفكرين والمثقفين والباحثين العرب والأفارقة .

محور الاطار التنظيمى :

ثمة اربع وثائق اساسية لحركة التعاون العربى الأفريقى صدرت عن مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأولى وهى :

١ ـ اعلان وبرنامج عمل التعاون العربى الافريقى
٢ ـ اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى .
٣ ـ تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى
٤ ـ الاعلان السياسى (اعلان القاهرة)

ولقد حظيت كل من الوثيقة الأولى والرابعة بتوقيع الملوك والرؤساء أما الوثيقتان الثانية والثالثة فهما بمثابة قرارات تنظيمية للمؤتمر اسبغت على التعاون العربى الأفريقى مشكلة التنظيم حيث حددت الوثيقة الأجهزة والمؤسسات الافريقية العربية المشتركة وتكوين وصلاحيات سير العمل فيها بما يتيح تطبيق كافة بنود التعاون كما وردت بالوثيقة الأولى .

والهيكل التنظيمى للتعاون العربى الافريقى وفقا لما جاء بالوثيقة الثالثة لا يختلف كثيرا عن هيكل المنظمات الدولية أو الاقليمية عامة الا ان حركة التعاون العربى الافريقى بالمعنى القانونى للمصطلح ليست منظمة اقليمية كما لم يرد بالوثائق الأربع اسما لأية منظمة عليا جديدة تضم المنظمتين العربية (جامعة الدول العربية) والأفريقية (منظمة الوحدة الافريقية) على اعتبار ان الأمر مجرد تعاون بين منظمتين منفصلتين لدى كل منهما ميثاقها ولائحتها الداخلية .

أيا كان الأمر فان الهيئات العاملة لحركة التعاون العربى الإفريقى تقوم على التركيب الثلاثى مثل غيرها من المنظمات مع بعض الاختلافات فهناك مؤتمر قمة ومجلس وزراء ولجنة دائمة الى جانب محكمة افريقية عربية أو لجنة للتوفيق والتحكيم ولجنة التنسيق ومجموعات العمل واللجان المتخصصة والصندوق الخاص .

ومن الأهمية التعرف على واقع مثل هذه الهيئات بعد مرور اكثر من عشر سنوات على قيامها .

١) مؤتمر القمة الأفريقى العربى :

لم يرد بشأن مؤتمر القمة الافريقى العربى فى الوثيقة الثالثة سوى ذكر تاريخ انعقاده مرة كل ثلاث سنوات ، وهى تماثل الفترة الزمنية بين دورات انعقاد مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز ، ورغم هذا التقصير فى التعريف بماهية مؤتمر القمه فى الوثيقة الثالثة ، فيمكن القول ان المؤتمر يعتبر الهيئة العليا لحركة التعاون العربى الافريقى وان دور الرؤساء يتمثل فى تحديد الاتجاهات الكبرى لتطوير التعاون . ومؤتمر القمة كما جرت اعماله بالقاهرة ـ يتجنب مناقشة اية قضايا خلافية بين اعضائه ، على اعتبار ان التعاون هو الهدف الاستراتيجى المنشود ، وأن مناقشة مثل هذه القضايا ، يكون فى اطار كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وفى غياب النصعلى مكان اجتماع المؤتمر فى دوراته القادمة فان الأمر يتعلق اذن بدعوة دوله عضو أو أكثر لاستضافة المؤتمر .

وقد يعجب المرء عندما يعلم أنه مع تأجيل مؤتمر القمة العرب الافريقى عشر سنوات كاملة فان الملوك والرؤساء العرب والأفارقة كثيرا ما التقوا طوال هذه السنوات فى محافل دولية عديدة فى مقدمتها مؤتمرات قمة عدم الانحياز .

٢) مجلس الوزراء المشترك :

ان المجلس شأنه شأن مؤتمر القمة ، لم يحظ بشىء فى الوثيقة الثالثة ، سوى ذكر تاريخ انعقاده ، مرة كل ثمانية عشر شهرا ، وان للجنة الدائمة ان تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى للمجلس . ويبدو ان ما درجت عيه الدورتان الأولى (بداكار ـ ابريل ١٩٧٦) والثانية (بالقاهرة / مارس ١٩٧٧) وهو ما سوف يسلكه المجلس فى دوراته القادمة اذا ما قدر للمجلس ان يستأنف انعقاده واختصاصات المجلس تنحصر اساسا فى التحضير لمؤتمر القمة والاشراف على تنفيذ قراراته .ويتم اتخاذ القرارات بالاجماع مع تسجيل اية تحفظات فى مضابط الجلسات .

ويبدو واضحا ان الخلافات العربية السياسية تشكل عائقا امام انعقاد المجلس الوزارى ، ورغم تحديد مكان انعقاد المجلس فى الخرطوم الا ان موعد الانعقاد لم يتحدد انتظارا لما سوف تسفر عنه نتيجة استفتاء الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية وبالتالى امكانية انضمام المغرب مرة اخرى الى المنظمة الافريقية وهيئات التعاون العربى الافريقى .

٣) اللجنة الدائمة :

ان تكوين وصلاحيات اللجنة الدائمة تشير الى كونها عصب العمل الافريقى العربى المشترك . وتتشكل من اربعة وعشرين وزيرا ، يتم اختيار اثنى عشر منهم بوساطة منظمة الوحدة الافريقية واثنى عشر عن طريق جامعة الدول العربية ، او تمثيلهم على ان يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ، ومن أمين عام المنظمة الأفريقية وامين عام الجامعة العربية . ويكون رئيس كل من مجموعة الاثنى عشر الافريقية والعربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة . وتعقد اللجنة اجتماعا عاديا

مرتين حل بمقر المنظمتين العربية والافريقية بالتناوب ، او خارج مقر المنظمتين فى حالة توجيه الدعوة لها من احدى الدول الأعضاء . وتقوم اللجنة بتنفيذ اعمال التعاون الافريقى العربى ومتابعة تطوراته فى مختلف المجالات ، وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية متوخية فى ذلك قرارات مؤتمر القمة وتتخذ اللجنة القرارات اللازمة فى هذا الشأن .

وفى الدورة الأولى للجنة الدائمة المنعقدة فى ياوندى (عاصمة الكاميرون) يومى ٣٠ ، ٣١ مايو ١٩٧٧ ، تم اقرار النظام الداخلى للجنة وهو اول نظام داخلى يوضع لأحد الأجهزة العاملة الافريقية العربية المشتركة .

وبعد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل انسحبت طواعية من عضوية اللجنة الدائمة عام ١٩٨١ حتى لا تتهم بعرقلة هذا التعاون .

ورغم انسحاب مصر ظل التعاون العربى الأفريقى فى حالة ركود وتفاقمت ازمة التعاون نتيجة قبول الصحراوية عضوا فى منظمة الوحدة الافريقية فى فبراير ١٩٨٢ . وعطل هذا اجتماع اللجنة الدائمة عدة سنوات . الا انه فى ضوء جهود الأمانة العامة لكل من المنظمتين العربية والافريقية تم التوصل الى حل وسط وهو ان تعقد اجتماعات اللجنة الدائمة بتشكيلها الأصلى دون المراقبين وذلك تفاديا لحضور الصحراوية وبالفعل تم الاجتماع التاسع للجنة الدائمة فى واجادجو فى ديسمبر ١٩٨٨ ثم الاجتماع العاشر للجنة فى الكويت (يونيو ١٩٨٩) .

أما بشأن الهيئات الأخرى مثل لجنة التنسيق ومجموعات العمل واللجان المتخصصة فان نشاطها اصيب بشلل عام كما لم يقدر المحكمة الافريقية العربية ان تنشأ اصلا .

وأيا كان الأمر فقد اقر مؤتمر القمة لحركة التعاون العربى الافريقى بنيانا تنظيميا يشكل فى الواقع بداية طيبة للعمل الافريقى العربى المشترك ، بل ان هذا البنيان يشكل فى الواقع هيكلا لدمج المنظمتين العربية والافريقية فى منظمة عليا واحدة ، اذا شاءت الاطراف المعنية ، ولو قامت لاصبحت اكبر منظمة دولية اقليمية بعد الأمم المتحدة . ويبدو ان الافريقيين والعرب - من واقع الممارسة - يعلمون عبء انشاء منظمة عليا كهذه . والتساؤل المطروح : متى يلتئم انعقاد مثل هذه الهيئات فى دوراتها العادية كخطوة أولى لتنشيط أعمال التعاون العربى الافريقى .

ويبدو واضحا ان الخلافات العربية السياسية تشكل عائقا امام انعقاد المجلس الوزارى ، ورغم تحديد مكان انعقاد المجلس فى الخرطوم الا ان موعد الانعقاد لم يتحدد انتظارا لما سوف تسفر عنه نتيجة استفتاء الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية وبالتالى امكانية انضمام المغرب مرة اخرى الى المنظمة الافريقية وهيئات التعاون العربى الافريقى .

محور التحرير :

كانت استراتيجية الموقع الجغرافى لكل من الوطن العربى وافريقيا واهمية ثروات هذه المنطقة من اهم الدوافع التى حركت اطماع الاستعمار القديم والوسيط والحديث للسيطرة عليها ، وكان من الطبيعى ان تشهد شعوب افريقيا - والوطن العربى عصور انحطاط وتخلف بسبب موجات هذا الاستعمار التى جاءت لتقطع الصلة بينهم وتوقف بناء الكيانات او الدول القومية لهذه الشعوب وتستنزف ثرواتهم ، الا انه اذا كانت ارض افريقيا وارض الوطن العربى قد وقعتا معا تحت سنابك هؤلاء الغزاة والمستعمرين والمستوطنين ، فان الشعوب الافريقية والعربية - فى عصر التحرير - قد وقفت معا فى كفاح مشترك ضد احفاد هؤلاء الدخلاء .

وعصر التحرير فى افريقيا والوطن العربى يبدأ اساسا منذ اوائل القرن العشرين حيث شهدت سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى ارهاصات ثورة التحرير ممثلة فى الانتفاضات والمظاهرات والمقاومة السلبية فى كثير من الأحيان والمقاومة المسلحة فى بعض الأحيان ، ثم بلغت ثورة التحرير سنوات النضج فيما بعد الحرب العالمية الثانية بنقل ما اكتسبته الشعوب من عوامل مادية ومعنوية جديدة فى ظل ظروف دولية متغيرة وقد هيأت هذه الأوضاع لبعض الدول فى افريقيا والوطن العربى ان تنال استقلالها خلال السنوات الأربعينات والخمسينات حتى جاء عام ١٩٦٠ وما اعقبه من سنوات حاسمة ما زلنا نعيشها هذه الساعات ونحن نتهيأ لاستقبال التسعينات حيث بلغت ثورة التحرير العربية الافريقية قمتها واكتمل نضجها واصبحت ثورة التحرير بذلك ابرز سمات العصر بل اصبح التحرير هو روح العصر .

واذا كانت موجة التحرير العربية اسبق زمنيا من موجة التحرير الافريقية فان هذا لا ينفى ان زحف التحرير جميعا موجة واحدة متعاصرة ملتحمة اساسا وان تعددت شعبا وتتابعت خطوات ، فالموجتان العربية والافريقية مركزة فى نحو ربع قرن . ويمكن القول ان العالم العربى كان نواة التحرير الافريقى اساسا . وقد كان الشعور بالمصير المشترك هو الواقع الاساسى لالتقاء حركات التحرير العربية والافريقية ايديولوجيا وتنظيميا . ونذكر على سبيل المثال التقاء هذه الحركات فى اطار منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية بحكم تمثيل المنظمة للتنظيمات الشعبية وللأحزاب وللحركات التحريرية الافريقية الآسيوية .

وثمة اشادات افريقية كثيرة بتجارب النضال العربى خاصة تجربتى مصر والجزائر . وجاءت حرب التحرير العربية فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ لتسهم بفضل ما واكبها من

تغيرات كثيرة فى التحام حركات التحرير العربية والافريقية لاسيما حركة التحرير فى فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا .

ومن الأهمية وشعوب افريقيا والوطن العربى تكتب الفصل الأخير فى ملحمة التحرير ان يتم المزيد من التنسيق بشأن تبادل الخبرات وتنسيق المواقف .

ونجاح الأمم المتحدة فى فرض التسوية السلمية لاستقلال ناميبيا وفق جدول زمنى وفى اطار قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ تجربة تستحق الدراسة والمناقشة على نطاق واسع للاستفادة من دروسها بشأن دولة فلسطين وان تجربة انشاء (مجلس الأمم المتحدة لشئون ناميبيا) تجربة قابلة للتطبيق على ارض فلسطين لادارة الأراضى العربية المحتلة حتى يتم انسحاب القوات الاسرائيلية . ووجود مثل هذا المجلس يعوق اسرائيل عن اقامة اية مستوطنات جديدة او احداث اية تغيرات فى الأراضى العربية .

ومع تزامن محاولات التسوية السلمية لكل من قضيتى فلسطين وناميبيا تتضح من الدراسة المقارنة الى اى حد تتشابه مراوغات كل من اسرائيل وجنوب افريقيا وتهربهما من الالتزامات الدولية .

محور التنمية :

وتعد التنمية من القضايا المحورية المشتركة بين الدول العربية والافريقية رغم المفاهيم المتباينة والوسائل المختلفة والايديولوجيات العديدة التى تتبناها هذه الدول فى هذا الصدد . ولقد التقت الدول العربية والافريقية منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ فى أروقة مؤتمرات ومنظمات اقليمية ودولية عديدة استهدفت ايجاد حلول حاسمة لمشكلة التخلف والاسراع بمعدلات التنمية فى ظل نظام اقتصادى دولى جديد . ولقد شكلت الدول العربية والافريقية اغلبية الأعضاء الذين حضروا مؤتمر الدول النامية بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٢ ثم انخرطت هذه الدول فى مجموعة الـ ٧٧ فى مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (المعروفة بالانكتاد) بل ان المجموعة العربية الافريقية تشكل نحو ٥٠ ٪ من عضوية هذه المجموعة حاليا . ويفضل ما تتمتع به المجموعة العربية الافريقية من ثقل اقتصادى فانها توجه العمل داخل مجموعة الدول النامية .

ولم تكن الدول الافريقية بعيدة عن تجارب التنمية المبكرة التى مارستها عدد من الدول العربية لا سيما فى محاولات الدول العربية فرض سيادتها على مواردها المختلفة . وثمة تجربتان عربيتان بارزتان فى هذا الصدد وهما تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ وحظر البترول العربى عام ١٩٧٣ ولقد استفادت كثير من الدول الافريقية بدروس هاتين التجربتين فى محاولة الحفاظ على ثرواتها ومواردها المختلفة وتطويعها لخدمة اهداف التنمية . وهكذا كان قدر الدول العربية ان تقدم تجاربها ايضا فى التنمية كما قدمتها فى التحرير لتكون نماذج رائدة للدول الافريقية النامية ولتكون تيارا مشتركا يشكل مقوما من مقومات التعاون العربى الافريقى فى سياق اى برنامج استراتيجى مقترح لهذا التعاون فى مجال التنمية .

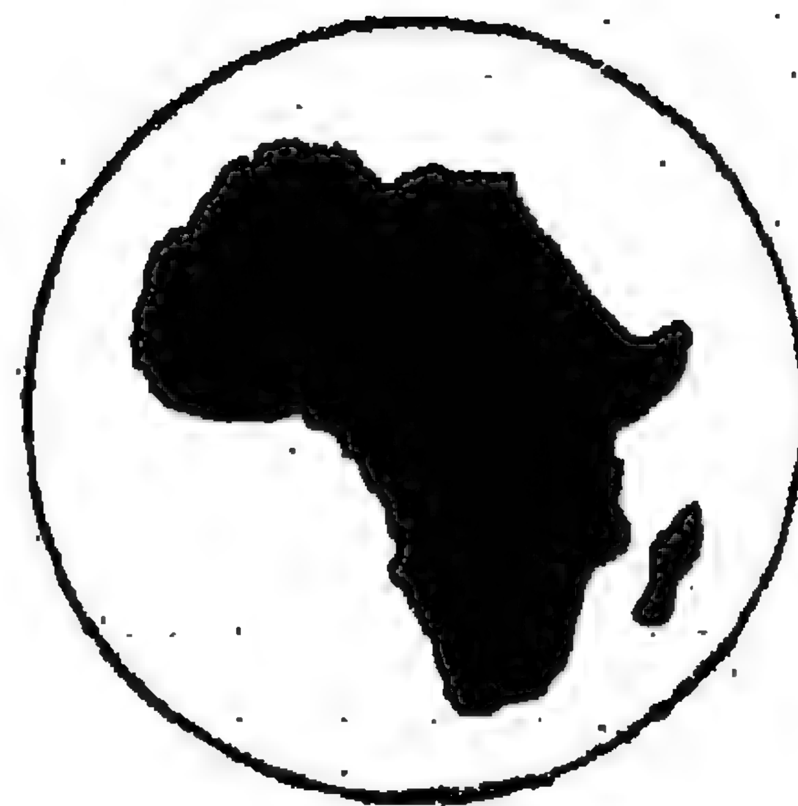
وفى اطار مناقشة المصالح والمنافع المتبادلة بين العرب والأفارقة فان تنشيط مجالات التعاون العربى الافريقى يتوقف على ما اقترحه الخبراء بشأن التنسيق بين خطة عمل لاجوس التى اقرها مؤتمر القمة الافريقى (ابريل ١٩٨٠) وبين استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك التى اقرها مؤتمر القمة العربى فى عمان (نوفمبر ١٩٨٠) . وهذا التنسيق من شأنه تنويع مجالات التعاون العربى الافريقى حتى لا تقتصر على مجالات التمويل العربى .

ومن الأهمية التأكيد على أن التعاون الافريقى العربى اخذ وعطاء وانه تعاون متوازن تتشابك اوجه التعبير عنه وتتداخل ، هناك تأييد سياسى افريقى للعرب يقابله بل يسبقه تاريخيا تأييد سياسى عربى للأفارقة ، ومن ناحية اخرى هناك امكانات اقتصادية افريقية يمكن ان يستفيد منها العالم العربى . واذا كان التعاون يبدو حاليا وكأنه طريق فى اتجاه واحد فانه فى ظل استراتيجية مدروسة خاصة من الجانب العربى والقيادات الوطنية الحقة فى افريقيا ، فان افريقيا قادرة ايضا على تقديم العون الى الدول العربية .

هذا هو محور التعاون الاقتصادى كما ينبغى ان يكون واضحا فى اذهان العرب والأفارقة جميعا فالتعاون العربى ليس طريقا فى اتجاه واحد وانما هو طريق فى اتجاهين تتفرع عليهما ميادين التعاون الذى يكاد يقتصر حاليا على التعاون المالى بينما الميادين الأخرى لاتحظى حاليا بالاهتمامات العربية والافريقية .

□ □ □

وختاما فان الافروعربية التى اتيح لها ان تبرز الى الوجود - كظاهرة سياسية - فى خضم المتغيرات التى اجتاحت الأرض الافريقية العربية بعد حرب ١٩٧٣ ، وقدر لها ان تتبلور تنظيميا اثر مؤتمر القمة الافريقى العربى عام ١٩٧٧ ، من الأهمية تأمين مستقبلها (من واقع دروس حقبة الجمود السابقة) بتقوية جسورها وتعميق مجراها حتى تتفادى اخطار « الجزر » الدولى ان صح التعبير . وان احياء التعاون العربى الافريقى لن يتحقق فى صورته الكاملة الا بتسوية الخلافات السياسية العديدة والمتنوعة والتى تولد الشكوك وعدم الثقة وتتيح للقوى الأجنبية التدخل والتواجد على الأرض العربية الافريقية وتعوق مسيرة التعاون . □



[٩]
مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة فى افريقيا

محمد عيسى الشرقاوى

بلغت الدبلوماسية المصرية تجاه القارة الافريقية مرحلة متميزة فى الفكر والاداء السياسى خلال الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية التى انعقدت فى العاصمة الاثيوبية اديس ابابا فى شهر يوليو الماضى (١٩٨٩) . وقد بدا ذلك من خلال اجماع افريقى على فعالية الدور المصرى فى القارة ، ونهجه الذى يتسم بالاعتدال والعقلانية فى التصدى لمواجهة القضايا الافريقية ، وفى محاولته لتسوية النزاعات الاقليمية فى القارة ، مما يجعل مصر طرفا مقبولا كوسيط اقليمى من جانب العديد من اطراف النزاعات .

وقد تبلور الاجماع الافريقى على فعالية الدور المصرى من خلال واقعتين متلازمتين .

اولهما : اجماع زعماء ورؤساء افريقيا على انتخاب الرئيس حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورتها الحالية التى تستمر حتى يوليو القادم (١٩٩٠) ، وسط تأكيدات قيادات القارة على فعالية دعم مصر للنضال الافريقى وقضاياه ومسيرته نحو تحقيق التنمية .

ثانيهما : الجهود الدبلوماسية النشطة والمكثفة التى بذلتها الدبلوماسية المصرية خلال جلسات وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية . فقد اضطلعت مصر بجهد كبير فى اعداد جدول اعمال القمة وصياغة توصيات ومشروعات قرارات القمة . كما اسهمت فى تهدئة الخلافات التى كان من شأن تفجرها خلال جلسات القمة ان تلقى بظلال كثيفة قاتمة على اجواء الدورة . ونشير هنا بصفة خاصة الى ازمة النزاع بين موريتانيا والسنغال ، ومشكلة النزاع بين تشاد وليبيا .

والواقع ان الاجماع الافريقى على الاشادة بفعالية الدور المصرى تجاه القارة ، هو فى واقع الأمر ، محصلة لتراكمات تاريخية لممارسات الدبلوماسية المصرية فى افريقيا منذ ان بدأت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بزعامة جمال عبد الناصر توصل الانتماء المصرى لافريقيا ، وتوضع اسس الاستراتيجية السياسية المصرية تجاه القارة ، انطلاقا من حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ، واستهدافا لتحقيق مصالح الأمن القومى المصرى ، التى تتمحور اساسا حول تأمين مياه نهر النيل الذى يمثل الحقيقة الاولى لوجود مصر . مما يحتم على مصر تدعيم علاقاتها مع دول القارة وخاصة دول حوض نهر النيل .

وحتى يمكن محاولة فهم ابعاد التوجهات السياسية المصرية تجاه افريقيا ، لابد من الاشارة الى ثلاث مراحل اساسية لهذه السياسة المتصلة الحلقات ، والتى تشكل فى مجموعها ما يمكن ان يطلق عليه التراكم التاريخى للوعى المصرى بافريقيا ، وكذا الوعى الافريقى بدور مصر الفعال تجاه دعم القضايا الافريقية .

اولا : **فترة حكم عبد الناصر** : لا جدال فى ان الوعى الوطنى المتميز للرئيس جمال عبد الناصر ، وادراكه الصحيح لمتغيرات عصره ، وللقوى الفاعلة والمؤثرة فيه ، وكذا استيعابه الدقيق لافاق حركة التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية وبزوغ حركات التحرر الوطنى فى القارة واحتدام الصراع بينها وبين الاستعمار والعنصرية . لاجدال فى ان هذه العوامل الدولية والاقليمية الجديدة كانت ماثلة بوضوح امام عبد الناصر وهو يحدد استراتيجية السياسة المصرية الخارجية فى مستهل الخمسينات . فقد حدد ثلاث دوائر اساسية للسياسة الخارجية المصرية هى : الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ، والدائرة الاسلامية .

وفيما يتعلق بالدائرة الافريقية ، موضوع هذا المقال ، يقول عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة : « اننا لا نستطيع بأى حال ان نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين . وسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة الذى تعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . لن نستطيع بحال من الأحوال ان تتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل مانستطيع على نشر النور والحضارة حتى اعماق القارة العذراء . ان القارة المظلمة الآن مسرح لفوران عجيب ومثير . ولن نستطيع بحال من الأحوال ان نقف امام الذى يجرى فى افريقيا وتتصور انه لا يمسنا او يعنينا » .

وهذا التحديد للتوجه السياسى المصرى الجديد تجاه افريقيا يعنى اساسا دورا مصريا ملتزما بقضايا التحرر الوطنى الافريقى ، ومساندا لنضال القارة ضد الاستعمار والعنصرية ولذلك فان الدبلوماسية المصرية تجاه افريقيا فى عهد عبد الناصر استهدفت :

١ ـ مساندة حركات التحرر الوطنى بكل وسيلة ممكنة ، مما اسهم فى نيل العديد من الدول الافريقية استقلالها .

٢ ـ ممارسة دبلوماسية التنمية من خلال تقديم قروض ومساعدات مالية محدودة لبعض الدول الافريقية منها غينيا ومالى . وكذا المساعدات الفنية .

٣ ـ التصدى للنشاط الاسرائيلى فى القارة .

وقد قامت مصر خلال عهد عبد الناصر بدور اساسى فى انشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . وكان عبد الناصر حريصا كل الحرص على الاشتراك فى كل مؤتمرات القمة الافريقية منذ ذلك الحين وحتى وقوع العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ .

ثانيا : فترة حكم السادات : يمكن خلال فترة حكم الرئيس انور السادات تحديد مرحلتين للتوجه السياسى المصرى تجاه افريقيا .

● المرحلة الاولى : بلغت دورتها بانعقاد اول قمة عربية افريقية فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ . وكانت تعبر عن دعم عرى التضامن العربى الافريقى الذى تجسد بقطع الغالبية العظمى من الدول الافريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وتمسك الدول الافريقية بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى المصرية المحتلة .

● **المرحلة الثانية** : مابعد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية حيث بدا فتورا يعترى الدور المصرى التقليدى تجاه القارة ويشير بعض الدارسين الى ان بوادر هذا « التحول » يكشف عنها الموقف المصرى من صراع الحرب الاهلية الذى اندلع فى انجولا منذ ١٩٧٥ . فقد كانت مصر ترى ان انهاء الحرب الاهلية يتم من خلال تشكيل حكومة ائتلافية تشترك فيها الحركات الانجولية الثلاث المتصارعة على السلطة . وهو موقف كان معاكسا للموقف الافريقى العام الذى كان يؤيد تولى الجبهة الشعبية السلطة فى انجولا . ويعارض الجبهتين الاخريين بسبب موالاتهما لجنوب افريقيا العنصرية وللولايات المتحدة الامريكية . وهو امر ثابت ومؤكد .

غير ان مصر سرعان ما صححت هذا الموقف عندما تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم فى اكتوبر ١٩٨١ . واعلنت ان انجولا بزعامة حكومة الجبهة الشعبية هى احدى دول المواجهة فى الجنوب الافريقى ضد العنصرية .

ثالثا : فترة حكم مبارك : يتسم حكم الرئيس حسنى مبارك بانتهاج دبلوماسية مصرية نشطة وفعالة فى اتجاه توثيق العلاقات مع الدول الافريقية . وهذه الدبلوماسية تمثل من واقع منطلقاتها وممارساتها مدرسة فى الدبلوماسية الهادئة والمعتدلة . وهى تستهدف اساسا تحقيق هدف استراتيجى هو تأمين المصالح العليا للبلاد وامنها القومى من خلال .

(ا) تأمين الموارد المائية التى تتدفق من القارة عبر نهر النيل ، الذى يمثل شريان الحياة لمصر وللمصريين .

(ب) تحقيق الاستقرار السياسى للدول الافريقية ومساعدتها فى دفع عملية التنمية بقدر ما تسمح به امكانيات مصر وقدراتها ، وخاصة فى الدول المتاخمة لمصر ودول حوض النيل .

ووصولا الى تحقيق هذين الهدفين الاستراتيجيين المتلازمين ، فان الدبلوماسية المصرية فى عهد مبارك لبلوغهما ادوات تتلائم مع المتغيرات الاقليمية فى القارة اتخذمت ذلك ان افريقيا بعد استكمال تحرر واستقلال كل بلدانها باستثناء جنوب افريقيا ، لم تعد قضيتها الأولى النضال ضد الاستعمار ، مثلما كان الأمر خلال الخمسينات والستينات ، وانما يحل الآن محلها قضية تجاوز الأزمة الاقتصادية وصولا الى التنمية . وقد برزت هذه القضية الاقتصادية بالحاح منذ مستهل الثمانينات ، ومع تولى مبارك الحكم فى مصر . وليس ادل على ذلك من بدء الاهتمام على مستوى القمة الافريقية بالمشكلة الاقتصادية حيث تم وضع خطة لاجوس عام ١٩٨٠ للتصدى لهذه المشكلة والوصول الى تكوين سوق افريقية مشتركة مع حلول عام ٢٠٠٠ .

ولذلك قد يمكن القول ان دبلوماسية التنمية فى افريقيا ، تحل الآن محل دبلوماسية التحرر الوطنى التى بدأت ارهاصاتها عندما تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ثم تبلورت معالمها وتصاعدت خلال الستينات . وكان لمصر عبد الناصر دور بارز فى تصعيدها . ثم بلغت ذروتها فى منتصف السبعينات عندما تم تصفية المستعمرات البرتغالية فى القارة اثر قيام ثورة البرتغال فى ابريل ١٩٧٤ ، والاطاحة بحكم الدكتاتور سالازار . وكان ان تحررت انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو والراس الاخضر . وتمثل هذه الدول الموجة الاخيرة من موجات استقلال الدول الافريقية التى بدأت عام ١٩٦٠ .

وفى ضوء هذا التوصيف للوضع الحالى فى القارة ، فان اولويات جدول اعمال افريقيا هى بالتحديد قضية التنمية وصولا الى تحقيق التقدم ، وتسوية الصراعات الاقليمية ، وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسى مما يسمح بتوجيه كل موارد القارة لخدمة قضية التنمية .

وانطلاقا من هذا ، فان الدبلوماسية المصرية فى عهد مبارك ، تنشط لتنفيذ استراتيجية السياسة المصرية تجاه القارة ، من خلال اساليب شتى ابرزها :

(١) دبلوماسية القمة ، (٢) دبلوماسية الدائرة النيلية ، (٣) دبلوماسية التنمية ، و (٤) دبلوماسية تسوية الصراعات الاقليمية .

والواقع ان هذه الاساليب او الادوات الدبلوماسية تتكامل معا بحيث تؤدى مجمل ممارساتها الى تحقيق اهداف الأمن القومى المصرى ، فى ذات الوقت الذى تخدم فيه اولويات القارة . وحتى يتضح هذا المعنى لابد من اشارات سريعة للأدوات الدبلوماسية سالفة الذكر :

اولا : دبلوماسية القمة : وهو مصطلح يقصد منه فى ايجاز لقاءات القمة على مستوى رؤساء الدول . وهو اسلوب من شأنه تحسين العلاقات بينها ، واعطاء العمل الدبلوماسى التقليدى دفعه قوية لصيانة العلاقات ودعمها .

ومن الجدير بالملاحظة والتحليل فى هذا الصدد ان الرئيس مبارك قام منذ توليه الحكم وحتى النصف الاول من شهر سبتمبر الماضى ١٩٨٩ بزيارة ٢٣ دولة افريقية (منها ١١ زيارة للسودان) . وقد بدأ مبارك جولته الافريقية الكبرى عام ١٩٨٤ بزيارة كل من تنزانيا وزائير وغينيا وكينيا . ودعا خلالها الى ضرورة العمل لدعم منظمة الوحدة الافريقية .

وخلال الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٨ قام رؤساء افريقيا بـ ٦٧ زيارة لمصر منها ٢٣ زيارة من جانب رئيس السودان .

ولا جدال فى ان كثافة لقاءات القمة هذه بين الرئيس مبارك والرؤساء الافارقة تعد مؤشرا هاما على فعالية الدور المصرى فى افريقيا وعلى المكانة المرموقة التى تحظى بها مصر على صعيد القارة .

ثانيا : دبلوماسية الدائرة النيلية : تحرص الدبلوماسية المصرية على دعم اواصر العلاقات مع مجموعة دول حوض نهر النيل (مصر - السودان - زائير - اوغندا - افريقيا الوسطى - رواندا - بوروندى) وذلك فى مجال سعيها لتأمين مياه نهر النيل .

ولذلك كانت الدبلوماسية المصرية وراء المساع التى بذلت لتكوين تجمع لدول حوض نهر النيل هو مجموعة الاندوجو التى بدأت اجتماعاتها عام ١٩٨٣ . وهى تستهدف التشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب هذه الدول جميعا . وتعقد المجموعة اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط . وقد عقدت خمس اجتماعات كان آخرها اجتماع القاهرة فى الفترة من ٣١ اكتوبر حتى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

ثالثا - دبلوماسية التنمية : تسعى مصر بقدر طاقاتها وامكانياتها الى تقديم يد العون للدول الافريقية ولذلك انشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية . ويرمى هذا الصندوق لتقديم المعونة الفنية لافريقيا ، سواء من خلال ايفاد خبراء مصريين اليها فى مختلف التخصصات ، او تخصيص منح تدريبية فى مصر لأبناء الدول الافريقية ، فضلا عن المساهمة فى دراسات الجدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومن مؤشرات نشاط هذا الصندوق الحقائق التالية :

- بلغ عدد الدول التى اوفد الصندوق خبراء اليها ٤٠ دولة . كما بلغ عدد الدول التى اتاح الصندوق فرصة التدريب لأبنائها فى مصر ٤٥ دولة .
- تشمل انشطة الصندوق مختلف المجالات وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ابرز قطاعات التنمية التى اهتم الصندوق بالاسهام فى خدمتها .

رابعا - تسوية الصراعات الاقليمية : ان حركة الدبلوماسية المصرية التى تتسم بالهدوء والاعتدال ، فضلا عن عدم تورط مصر فى اى صراع اقليمى فى القارة ، وحرصها المشهود به من جانب الاطراف الافريقية على تسوية هذه الصراعات وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسى فى القارة . كل هذه العوامل قد جعلت من مصر طرفا مقبولا كوسيط لتسوية صراعات القارة .

وقد تبلورت معالم هذا الدور الجديد لمصر خلال الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية . فقد اضطلعت الدبلوماسية المصرية بدور هام فى محاولة :

- تسوية النزاع بين السنغال وموريتانيا وهى التسوية التى احتمت بها مصر حتى قبل انعقاد الدورة الافريقية .
- محاولة تسوية حرب الجنوب فى السودان ، من خلال لقاءات عقدها الرئيس مبارك مع كل من الفريق عمر البشير رئيس ثورة الانقاذ الوطنى السودانية ، والعقيد جون قرنق زعيم حركة الجنوب . وذلك على هامش جلسات الدورة .

وقد عهد الرؤساء الافارقة للرئيس مبارك القيام بدور الوساطة لتسوية النزاع الموريتانى السنغالى .

وهنا .. يتعين الاشارة الى ان معظم النزاعات والصراعات الاقليمية الافريقية الراهنة ، باستثناء صراعات الجنوب الافريقى ، هى صراعات تشتبك فيها اطراف عربية مثل مشكلة تشاد وليبيا ، والسنغال وموريتانيا ، والصراع فى منطقة القرن الافريقى ، والحرب فى جنوب السودان ، فضلا عن مشكلة الصحراء التى تشتبك فيها اطراف عربية - عربية .

واستنادا الى دور مصر التاريخى فى القاهرة ، وعدم تورطها كما سلف القول فى اى صراع اقليمى ، فان منظمة الوحدة الافريقية من المرجح ان تشهد خلال فترة رئاسة مبارك لها نشاطا دبلوماسيا لم تشهده من قبل فى اتجاه محاولة تسوية النزاعات الاقليمية خاصة وان كل الاطراف الضالعة فى هذه النزاعات ترحب بوساطة الرئيس مبارك .

واخيرا .. وفى ضوء كل ما سلف فان قد يمكن القول ان الدبلوماسية المصرية تبدأ حوارا جديدا نشطا مع القارة الافريقية وقضاياها الملحة والساخنة ، وهو حوار من المرجح ان يفتح افاقا رحبة جديدة امام العمل الدبلوماسى المصرى فى القارة .



[١٠]
وثائق منظمة الوحدة الأفريقيـة

اولا : قـرارات الدورة العـادية الخمسون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية

اديس ابابا ١٧ - ٢١ يوليو ١٩٨٩.

CM/RES. 1206-1242 (L)

قرار بشأن ناميبيا
CM/RES. 1206(L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخمسين فى اديس ابابا ، اثيوبيا ، فى المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩ بعد ان بحث تقرير لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وكذلك تقرير الامين العام بشأن الموقف فى الجنوب الافريقى ، وبعد ان اخذ فى الاعتبار المعلومات التى قدمتها منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو)

وبعد ان استعرضت ايضا باهتمام الاحداث العديدة المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

واذ يساوره بالغ القلق تجاه مخططات واهداف نظام بريتوريا الرامية الى افساد تنفيذ استقلال ناميبيا لمصلحة عملائها المتعاونين معها مما يشكل انتهاكا صارخا لنص وروح قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

واذ يكرر مجددا قراراتها وتوصياتها بشأن الكفاح من اجل تحرير ناميبيا الذى تخوضه سوابو ، وتأييدها الشامل بهذا الكفاح

واذ يؤكد من جديد الحقوق الثابتة لشعب ناميبيا فى الحرية والاستقلال طبقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة

واذ يساوره بالغ القلق بشأن الموقف الأمنى المتدهور ، وخاصة شيوع حالات القتل ، ومضايقة اعضاء سوابو ومؤيديها والمتعاطفين معها من قبل العناصر الشريرة التابعة لفرق الاغتيال فى جنوب افريقيا .

١ - يرحب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢ - يعرب عن اسفها لتوزيع مجموعة « اونتاج » بصورة غير كافية فى ناميبيا فى بداية التنفيذ فى ابريل عام ١٩٨٩ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) مما اتاح لجيش الاحتلال التابع لجنوب افريقيا بمطاردة واغتيال مقاتلى سوابو فى ناميبيا .

٣ - يناشد السكرتير العام للامم المتحدة اتخاذ جميع التدابير ، بما فى ذلك زيادة المكونات العسكرية للاونتاج الى ٧٥٠٠ رجل وفقا لما نص عليه قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك لضمان امتثال جنوب افريقيا العنصرية للقرار وخلق الظروف الملائمة لاجراء انتخابات حرة متصفة فى ناميبيا .

٤ - يستنكر بشدة القرار الخاص بنشر قوات جنوب افريقيا العنصرية عشية انتقال ناميبيا الى مرحلة استقلال ، والهجمات العسكرية التى لامبرر لها ضد مقاتلى سوابو الذين ينتظرون توفير قواعد لهم يعسكرون فيها طبقا لقرار مجلس الأمن التابع للامم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) كما تستنكر الفظائع التى ترتكب ضد السكان المدنيين فى ناميبيا

٥ - يشيد بالمبادرات الجيدة للتوقيت التى اتخذتها جمهورية انجولا الشعبية وجمهورية كوبا ومنظمة سوابو وكذلك دول خط المواجهة ، والعمل الذى قام به الرئيس موسى تراورى للرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية فى ابريل عام ١٩٨٩ والتى تستهدف انهاء الازمة التى خلقها نظام بريتوريا العنصرى ومما يترتب على ذلك من مذابح وغيرها من الفظائع التى ارتكبت ضد الشعب الناميبى

٦ - يدين بشدة الدسائس المستمرة لجنوب افريقيا العنصرية وخاصة ادماج عصابة الاغتيال التابعة لكوفيدت فى قوة شرطة جنوب غرب افريقيا التى يفترض ان تحافظ على القانون والنظام خلال مرحلة انتقال ناميبيا الى الاستقلال ، وهذه الدسائس تهدف الى منع سوابو من الفوز من خلال انتخابات الاستقلال المقرر ان تجرى فى نوفمبر عام ١٩٨٩ ،

٧ - يطالب بشدة ان يتم فورا تسريح جميع عناصر كوفيدت من قوة الشرطة وتفكيك هياكلها القيادية طبقا لاحكام القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الامن التابع للامم المتحدة .

٨ - يقرر ان تجرى عن كثب مراقبة التطورات فى ناميبيا ، وانه فى حالة استمرار الانتهاكات من قبل جنوب افريقيا لنصوص القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الامن التابع للامم المتحدة مما تهدد بالتالى تحطيم الامال المعلقة على اجراء انتخابات حرة ونزيهة فى ناميبيا فانها سوف تدعو الى عقد دورة طارئة للنظر فى اتخاذ اجراء مناسب .

٩ - يناشد السكرتير العام للامم المتحدة بان يعمل فورا على اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين الذين تعتقلهم جنوب افريقيا والغاء جميع القوانين واللوائح القائمة على القهر والتمييز وذلك وفقا لما ينص عليه القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الامن التابع للامم المتحدة .

١٠ - يناشد ايضا السكرتير العام للامم المتحدة ان يكون نظام التصويت القائم على اساس التمثيل النسبى المقرر استخدامه فى ناميبيا واضحا وبسيطا وذلك لكى يفهمه شعب ناميبيا الذى لم يشترك مطلقا فيما مضى فى اية انتخابات ديموقراطية .

١١ - يهيب بالمجتمع الدولى بتقديم كل المساعدات الضرورية الى المفوض السامى لشئون اللاجئين التابع للامم المتحدة والى منظمة سوابو لتيسير العودة بسرعة لجميع الناميبيين لتمكينهم من الاشتراك فى الانتخابات .

١٢ - يؤكد من جديد الحق الثابت لشعب ناميبيا فى الاستقرار الوطنى والسيادة فى ناميبيا الموحدة وغير المقسمة ، بما فى ذلك « خليج والفيس » و « بنجوين » والجزر الأخرى البعيدة عن الساحل وذلك طبقا للقرار رقم ٤٣٢ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

١٣ - بقوة الامم المتحدة بالوفاء بمسئوليتها الكاملة فى ضمان اشرافها ورقابتها على الانتخابات وان يقوم الممثل الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة بعملية التنفيذ خطوة خطوة بعد ان يكون قد اقتنع بأنها ستؤدى الى انتخابات حرة ومنصفة وفقا لما نصت عليه خطة الامم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا .

١٤ - يناشد الامم المتحدة ان تمارس مسئوليتها الكاملة فى تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا دون اى تحريف والا تسمح لجنوب افريقيا بالتلاعب فى تفسير هذا القرار لمصلحتها الخاصة .

١٥ - يناشد المجتمع الدولى وجميع القوى الديموقراطية ان تراقب عن كثب عملية استقلال ناميبيا وان تقدم جميع المساعدات الضرورية لشعب ناميبيا بغية حصوله على الاستقلال الحقيقى .

١٦ - يناشد كذلك جميع وسائل الاعلام الافريقية والدولية التصدى للدعاية التى تذيعها جنوب افريقيا ضد منظمة سوابو واتخاذ التدابير الضرورية لتغطية احداث الانتخابات فى ناميبيا تغطية كاملة .

قرار بشأن جنوب افريقيا
CM/RES. 1207 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة فى دورته العادية الخمسين فى اديس ابابا باثيوبيا فى المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩

بعد ان درس تقريرى كل من لجنة التنسيق لتحرير افريقيا والامين العام حول الجنوب الافريقى ،

وبعد ان احيط علما ايضا بواسطة المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع بالتطورات الجارية فى جنوب افريقيا ،

واذ يساوره بالغ القلق بشأن تمديد حالة الطوارىء ، واصدار احكام الاعدام ضد خصوم الفصل العنصرى واستمرار الاعتقال دون محاكمة وتكثيف اعمال القمع ضد جميع خصوم نظام الاقلية العنصرية .

واذ يساوره القلق ايضا بشأن تدهور صحة السجناء والمعتقلين السياسيين فى سجون الفصل العنصرى

واذ يساوره شديد السخط بسبب استخدام نظام الفصل العنصرى للمواد الكيمائية ضد اعضاء حركات التحرير والحركات الجماهيرية الديموقراطية ،

وبعد ان احاط علما بالخطط الخمسية المزعومة للحزب الوطنى العنصرى ،

واذ يدرك ان الانتخابات المقرر ان تجرى فى سبتمبر ١٩٨٩ قاصرة على الاقلية البيضاء .

واذ يشعر بقلق شديد بشأن ازدياد التعاون العسكرى بين جنوب افريقيا العنصرى وشيلى واسرائيل وتايوان ،

واقتناعا منه بان العقوبات الاقتصادية الراهنة ضد نظام الفصل العنصرى تحقق الآثار المستهدفة ،

واذ يساوره بالغ القلق بشأن العدوان المستمر والاعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة من قبل النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ،

١ - يدين بشدة حكم الارهاب الذى يقترف فى ظل حالة الطوارىء ، واحكام الاعدام التى تصدر ضد خصوم الفصل العنصرى ، وخاصة الـ ١٤ سجينا فى اوبنجتون وكذلك احكام السجن الطويلة الامد الصادرة ضد شخصيات شاربفيل الست ومحاكمات دلماس ،

٢ - يطالب بالانتهاء الفورى لاعمال القتل التى ترتكب باسم القانون بواسطة النظام العنصرى ضد الوطنيين فى جنوب افريقيا الذين يعتبر وضعهم الحقيقى اسرى حرب طبقا لاتفاقيات جنيف ذات الصلة ،

٣ - يستنكر ايضا استمرار حبس السجناء والمعتقلين

٤ - تطالب بالافراج دون شرط عن الرفيق نلسون مانديلا وجميع السجناء والمعتقلين السياسيين الاخرين ،

٥ - يطالب ايضا بان يتم فورا دون شروط رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطنى الافريقى ، والمؤتمر الافريقى الجامع وجميع المنظمات المناهضة للفصل العنصرى .

٦ - يؤيد الحملة التى شنها الرفيق زغانيا موتونيج ، بالتعاون مع الصليب الاحمر الدولى ضد الاحوال البشعة فى سجون جنوب افريقيا مما ترتب عليه مباشرة اصابة الرفيق نلسون مانديلا والرفيق موثوبنج بالسل الرئوى وتطالب بتمكين جميع السجناء والمعتقلين فى السجون العنصرية من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة .

٧ - يستنكر بشدة استخدام النظام العنصرى للمواد الكيمائية السامة ضد اعضاء حركات التحرير والمنظمات الجماهيرية الديموقراطية ،

٨ - يرفض رفضا قاطعا مايسمى بخطط الحزب الوطنى الخمسية المزعومة حيث انها تستهدف ترسيخ واستمرار السيطرة البيضاء ،

٩ - يؤكد من جديد ان الانتخابات القائمة على اساس شخص واحد صوت واحد من اجل مجلس موحد ووحيد هى وحدها التى يمكن ان تؤدى الى انشاء دولة ديمقراطية وغير عنصرية فى جنوب افريقيا .

١٠ - يدين بشدة التعاون العسكرى المتزايد بين جنوب افريقيا وشيلى واسرائيل وتايوان وكذلك بعض البلدان الغربية ومن ثم تطالب بان يتم بدقة مراقبة حظر الاسلحة الذى فرضه مجلس الامن التابع للامم المتحدة ضد جنوب افريقيا .

١١ - يناشد مجددا المجتمع الدولى ان يفرض عقوبات شاملة واجبارية ضد نظام بريتوريا العنصرى .

١٢ - يحث بشدة مجتمع المصارف الدولى على عدم اعادة جدولة الديون الخارجية لنظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ويدعو الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا الى انهاء اتفاقيات الضرائب المزدوجة مع نظام بريتوريا العنصرى والغاء ضمانات القروض التجارية ومعارضة القروض والمبادلات على ضمان الذهب .

١٣ - يدعو المجتمع الدولى الى الاسهام فى العزل الشامل لنظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وتوسيع نطاقه .

١٤ - يؤيد بقوة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بعقد دورة خاصة بشأن الفصل العنصرى واثاره المدمرة فى الجنوب الافريقى وذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٩٨٩ .

١٥ - يحيى مبادرات اتحاد الحقوقيين الافريقيين التى اتخذت فى الوقت المناسب لعقد محكمة دولية فى نهاية هذه السنة فى جورى بالسنغال للنظر فى جرائم الفصل العنصرى ويعرب عن دعمه لهذه المبادرة .

١٦ - يدعو الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولى الى زيادة الدعم الشامل لحركات التحرير الوطنية وتشديد العزلة على نظام الفصل العنصرى .

قرار بشأن اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى
CM / RES . 1208 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخمسين باديس ابابا - اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ - ٢١يوليو سنة ١٩٨٩ .

اذ يلاحظ انه وفقا للتوصيات الواردة فى الاعلان رقم ٢ (دورة ٢٣) الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات والقرار رقم ١٠٩٧ (دورة ٤٦) الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية اللذين اعتمدا فى اديس ابابا فى يوليو سنة ١٩٨٧ ، عقد المؤتمر التأسيسى العام للجنة الافريقية لمناهضة الاستعمار فى برازافيل (جمهورية الكونغو الشعبية) من ١٢ الى ١٤ يناير ١٩٨٩ .

واذ يذكر بأن الاهداف الرئيسية للمؤتمر التأسيسى العام للجنة لمناهضة الفصل العنصرى هى توفير اطار قارى لتنسيق انشطة اللجان الوطنية المناهضة للفصل العنصرى بغية القضاء التام على

الفصل العنصرى والتأييد الفعلى لمعركة التحرير فى الجنوب الافريقى .

واذ يعرب عن رغبته فى تشجيع وتدعيم التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى .

١ ـ يأخذ علما ويرحب بتشكيل اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى التى لها صفة منظمة غير حكومية ، مقرها فى برازافيل (جمهورية الكونغو الشعبية) .

٢ ـ كما يأخذ علما برغبة اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى فى التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بهدف الاسهام فى تكثيف الكفاح ضد الفصل العنصرى فى الجنوب الافريقى .

٣ ـ يوصى اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى بتنسيق انشطتها مع انشطة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للامم المتحدة وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى المعنية .

٤ ـ يطلب من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يجرى مشاورات مع الأمين العام للجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى لتحديد الاجراءات الخاصة باقامة علاقات التعاون اللازمة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة المذكورة .

٥ ـ يطلب من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يقدم بعد المشاورات التى يجريها مع الأمين العام للجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى ، توصيات الى الدورة العادية الحادية والخمسين لمجلس الوزراء من اجل اقامة تعاون فعلى بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى .

قرار بشأن دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى

CM / RES . 1209 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخمسين فى اديس ابابا ، باثيوبيا فى المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩ .

بعد ان درس تقريرى كل من لجنة التنسيق لتحرير افريقيا والامين العام بشأن الجنوب الافريقى واذ يشعر بقلق عميق ازاء الوضع المتفجر فى الجنوب الافريقى، ومواصلة نظام بريتوريا العنصرى لاعمال العدوان والتهديد وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

واذ يدرك تماما التضحيات الجسام التى تواصل دول خط المواجهة تقديمها فى سبيل الكفاح من اجل تحرير افريقيا تحريرا شاملا وكاملا .

١ ـ يثنى على دول خط المواجهة لما تتحمله من تضحيات وما تقدمه من دعم للمؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع ومنظمة سوابو فى كفاحهم المشروع من اجل تحقيق التحرير الشامل لافريقيا .

٢ ـ يشيد بما فعلته دول خط المواجهة من ارسال بعثة مراقبة الى ناميبيا مما يشكل دعما دبلوماسيا وسياسيا فعالاً لمنظمة سوابو ولشعب ناميبيا فى هذه الفترة الحاسمة . وطلبت بان تواصل بعثة الرقابة تعاونها الوثيق مع ممثل منظمة الوحدة الافريقية فى ناميبيا .

٣ ـ يدين جنوب افريقيا العنصرية بسبب مواصلتها اعمال العدوان والتهديد وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

٤ ـ يدين نظام بريتوريا العنصرى لدعمه المتواصل للعصابات المسلحة فى موزمبيق والاعمال الوحشية التى يرتكبها ضد شعب موزمبيق .

٥ ـ يدعو المجتمع الدولى ان يمارس الضغط على جنوب افريقيا لتتوقف عن تأييد العصابات المسلحة فى موزمبيق واعمال العدوان والتهديد بزعزعة استقرار دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

٦ ـ يكرر مناشدتها للمجتمع الدولى لزيادة المساعدات المالية والمادية لدول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى لتمكينها من الصمود امام أعمال العدوان والتهديد والابتزاز وزعزعة الاستقرار التى ترتكبها جنوب افريقيا .

قرار بشأن التعاون الافريقى العربى

CM / RES . 1210 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخمسين باديس ابابا ـ اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ ـ ٢١ يوليو سنة ١٩٨٩ .

بعد ان بحث تقرير الامين العام بشأن التعاون الافريقى العربى المتضمن فى وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ (دورة ٥٠) .

واذ يأخذ فى الاعتبار الاعلانات وبرنامج العمل المعتمدة من مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول الذى عقد بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية ، من ٧ الى ٩ مارس سنة ١٩٧٧ .

واذ عقد العزم على تعزيز وتدعيم التعاون الافريقى العربى فى جميع المجالات .

واذ يأخذ فى الاعتبار التوصيات التى اتخذتها الدورة العادية العاشرة للجنة الدراسة للتعاون الافريقى العربى التى عقدت بالكويت العاصمة بدولة الكويت يومى ١٩ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٩ .

واذ يأخذ فى الاعتبار قرار مجلس الوزراء رقم ٩٩٢ (دورة ٤٠) الصادر فى فبراير سنة ١٩٨٤ ، والذى يتناول ، بين امور اخرى ، تشكيل لجنة الاثنتى عشرة للتعاون الافريقى العربى التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

١ ـ يأخذ علما بتقرير الامين العام حول التعاون الافريقى العربى .

٢ ـ يتبنى التوصيات الصادرة عن الدورة العادية العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الافريقى العربى ويطلب من الأمين العام ان يجرى المشاورات اللازمة مع الأمين العام لجامعة الدول العربية والاطراف المعنية الاخرى لتنفيذ تلك التوصيات .

٣ ـ يعرب عن امتنانه العميق لدولة الكويت للجهود التى بذلت والتسهيلات الممتازة التى اتاحت النجاح التام للدورة العاشرة للجنة الدائمة .

٤ ـ يعرب عن تهانيه للدول الاعضاء وللأمينين العامين لكل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية على الجهود التى بذلت من اجل عقد الدورة العادية العاشرة للجنة الدائمة فى احسن الظروف .

٥ ـ يطلب من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يجرى بالتعاون الوثيق مع نظيره امين عام جامعة الدول العربية وبالتشاور مع الوكالات الافريقية والعربية المتخصصة ، الدراسات والخطوات اللازمة لتنفيذ المشروعات المحددة التالية :

أ ـ مشروع انشاء مؤسسة مالية افريقية عربية للاستثمار .

١ ـ اعداد مشروع نظام اساسى .

٢ ـ عقد اجتماع خاص لوزراء المالية الافارقة والعرب فى واشنطن فى سبتمبر سنة ١٩٨٩ على هامش المؤتمر السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لبحث النظام الاساسى وتحديد اجراءات الاشتراك فى رأس مال المؤسسة .

٣ ـ إشراك بنك التنمية الافريقى والمصرف العربى "للتنمية الاقتصادية فى افريقيا فى هذا المشروع .

ب ـ مشروع اتفاق استثمارى لتشجيع وضمان الاستثمارات .

ج ـ اجتماع للمستثمرين الافريقيين والعرب .

د ـ مشروع اتفاق تجارى بشأن اقامة منطقة تجارة تفضيلية افريقية عربية .

هـ ـ تنظيم المعرض التجارى الافريقى العربى الاول فى اكتوبر سنة ١٩٩٠ وحددت الدول الثمانى الا ... ء ضاء فى منظمة الوحدة الافريقية للاعداد لهذا المعرض فى اطار تهيئة تنظيم افريقية عربية

مشتركة .

و ـ عقد حلقة تدارس افريقية وعربية حول الامن الغذائي .

ز ـ بدء تشغيل المعهد الثقافي الافريقي العربي عام ١٩٩١ وتخصيص ميزانية قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي لتشغيله ، وتغذيها المنظمات الثلاث (منظمة الوحدة الافريقية/جامعة الدول العربية/المنظمة العربية للثقافة والعلوم)

ح ـ تكثيف تبادل البرامج والانباء بين الوكالات الافريقية والعربية المتخصصة في مجال الاعلام .

٦ ـ يطلب من الأمين العام اجراء كافة المشاورات اللازمة مع نظيره امين عام جامعة الدول العربية والاطراف المعنية الاخرى من اجل عقد الدورة الاولى للمؤتمر الوزارى الافريقى العربى فى اقرب وقت ممكن .

٧ ـ يؤكد شكره لجمهورية السودان على استعدادها الدائم لاستضافة الدورة الاولى للمؤتمر الوزارى الافريقى العربى .

٨ ـ كما يطلب من الأمين العام اجراء كافة المشاورات اللازمة مع نظيره أمين عام جامعة الدول العربية كافة الاطراف المعنية لعقد الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة للتعاون الافريقى العربى فى نيويورك فى اكتوبر سنة ١٩٨٩ .

٩ ـ يطلب من الامين العام ان يجرى بالتعاون الوثيق مع نظيره امين عام جامعة الدول العربية دراسة حول طرق ووسائل ترشيد تشغيل هياكل التعاون الافريقى العربى من اجل زيادة الاداء وتسهيل الاجراءات .

١٠ ـ يقرر ان يعين جمهورية مصر العربية عضوا فى لجنة الاثنتى عشرة للتعاون الافريقى العربى التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لفترة التفويض المتبقية .

١١ ـ يطلب من الامين العام ان يقدم تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء .

قرار بشأن الوضع فى الشرق الاوسط

CM / res . 1211 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخمسين فى اديس ابابا ـ اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ ـ ٢١ يوليو سنة ١٩٨٩ م .

بعد ان تدارس تقرير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع فى الشرق الاوسط (وثيقة رقم .... (CM / 1544 (L

واذ يسترشد بمبادىء واهداف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ومسترشدا بعزم الشعوب العربية والافريقية على النضال المشترك من اجل الحفاظ على استقلالها .

واذ يشير الى القرارات المتعاقبة التى اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع فى الشرق الاوسط .

واذ يلاحظ بالقلق العميق انه على الرغم من صدور العديد من القرارات التى اعتمدتها بصفة خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة البلدان غير المنحازة التى طالب فيها اسرائيل الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ، ولكن اسرائيل لا ترفض فحسب احترام هذه القرارات بل انها مستمرة فى سياستها القائمة على القمع والتوسع والاحتلال .

واذ يعرب عن اسفه لاستمرار اسرائيل فى سياستها الرافضة للجهود الرامية الى التوصل الى حل سلمى للمشكلة فى اطار مؤتمر دولى للسلام .

واذ يلاحظ بقلق عميق التحالف بين النظام الاسرائيلى الصهيونى ونظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا واللذان ينتهجان سياسة الارهاب والتصفية الجسدية ضد الفلسطينيين والعرب فى الاراضى المحتلة من ناحية ، وشعب جنوب افريقيا وناميبيا من ناحية اخرى .

١ ـ يؤكد مجددا كافة القرارات والتوصيات التى اعتمدتها جميع الدورات السابقة لمؤتمرات رؤساء الدول والحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط وفلسطين .

٢ ـ يؤكد من جديد دعمه لنضال البلدان العربية ضحايا العدوان الاسرائيلى وتأييده للشعب الفلسطينى ونضاله العادل والمشروع لاستعادة حقوقه المغتصبة واراضيه المحتلة .

ويعلن تأييده التام والفعال لنضال الشعب الفلسطينى بقيادة ممثله الشرعى والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ ـ يعرب عن تأييده لجهود اللجان الخاصة بفلسطين والمنبثقة عن الامم المتحدة ، حركة دول عدم الانحياز واللجنة السباعية فى جامعة الدول العربية .

٤ ـ يدين بشدة اسرائيل القوة المحتلة لعدم التزامها باحكام اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين فى وقت الحرب .

٥ ـ يدين بشدة مصادرة الاراضى الفلسطينية واقامة المستوطنات الاسرائيلية فى فلسطين وغيرها من الاراضى العربية المحتلة .

٦ ـ يناشد المجتمع الدولى ممارسة ضغط فعال على اسرائيل فى جميع الميادين حتى تحترم مبادىء القانون الدولى وتضع حدا نهائيا لاحتلالها للاراضى الفلسطينية والاراضى العربية المحتلة الاخرى .

٧ ـ يكرر مجددا نداءه الى مجلس الامن لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة حتى يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية وغير القابلة للتصرف .

٨ ـ يؤيد عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط ذا الصلاحيات تحت رعاية الامم المتحدة وباشراف الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن وكذلك كافة الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة مع بقية الاطراف .

٩ ـ يدين بشدة استمرار احتلال جنوب لبنان ويطالب بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨ الصادر عن مجلس الامن والقاضى باحترام سلامة اراضى لبنان والجلاء فورا عن الاراضى اللبنانية المحتلة .

١٠ ـ يشيد بما تبذله من جهود اللجنة الثلاثية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربى الطارىء المنعقد فى الدار البيضاء من ٢٣ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ والمتكونة من الجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية من اجل تهيئة الظروف الكفيلة باقرار وحدة لبنان وسيادته . ويناشد جميع الاطراف المعنية دعم جهودها .

١١ ـ يعتبر أى اجراءات قامت بها اسرائيل فى الاراضى المحتلة والتى تهدف الى سلب مواردها كان لم تكن ويطالب جميع الدول والمنظمات الدولية ووكالات الاستثمار بعد الاعتراف بسلطة اسرائيل على هذه الأراضى وعدم التعاون معها فى اى صورة من الصور فى استغلالها غير الشرعى لهذه الموارد .

١٢ ـ يرفض جميع المحاولات والمبادرات التى تتجاهل حقوق الشعب الفلسطينى الثابتة والهادفة الى اجهاض انتفاضة الشعب الفلسطينى البطولية وتتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

١٣ ـ يدين بشدة التحالف العنصرى بين نظامى تل ابيب وبريتوريا وتعاونهما العدوانى فى المجال النووى والتسلحى الأمر الذى يهدد الأمن والسلم فى افريقيا والشرق الأوسط ولذا يدعو الدول الاعضاء لبذل كافة الجهود لمنع هذين النظامين العنصريين من تنفيذ مخططاتهما .

١٤ ـ يرحب بوقف اطلاق النار بين ايران والعراق ويؤيد مواصلة المحادثات السلمية من أجل التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ .

١٥ ـ يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة التطورات فى الشرق الأوسط وتقديم تقرير بشأنها للدور العادية القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

قرار بشأن القضية الفلسطينية
CM/RES.1212 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخمسين فى اديس ابابا ـ اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ ـ ٢١ يوليو ١٩٨٩ م .

إذ تدارس تقرير الأمين العام بشأن المنظمة الفلسطينية على النحو الوارد فى الوثيقة رقم (CM/1545 (L

وإذ يذكر بالقرارات الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس الوزراء ومؤتمرات رؤساء الدول والحكومات بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط .

وإذ يسترشد بمبادىء وأهداف منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الامم المتحدة والكفاح المشترك ضد الصهيونية والعنصرية بغية تحقيق الحرية والاستقلال والسلام .

وإذ يذكر بكافة قرارات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط .

وإذ يحيط علما بالتقارير ذات الصلة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وإذ يشير الى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته غير العادية التاسعة عشرة المنعقدة بالجزائر من ١٢ ـ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٨ والى ما تضمنه خطاب رئيس دولة فلسطين السيد ياسر عرفات فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورتها الثالثة والاربعين المنعقدة فى جنيف من ٣٢ سبتمبر الى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

وإذ يؤكد مجددا شرعية كفاح الشعب الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعى والوحيد بغية استعادة أرضه وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة .

وإذ يتابعها باهتمام بالغ الانتفاضة الشعبية البطولية المستمرة للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلى واقرار حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية على أراضيه وعاصمتها القدس .

وإذ يلاحظ بقلق استمرار وتصاعد الممارسات الاسرائيلية القمعية العدوانية التى تمارس ضد الشعب الفلسطينى وقياداته داخل وخارج الأراضى المحتلة .

وإذ يلاحظ بقلق التحالف القائم بين النظام الصهيونى فى اسرائيل ونظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا اللذان ينتهجان سياسة ارهابية ضد الشعب الفلسطينى والمواطنين العرب فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة من ناحية وشعبى جنوب افريقيا وناميبيا من ناحية أخرى .

وإذ يستنكر بشدة تصريحات الوزراء الاسرائيليين ومنها التصريح الأخير للوزير شارون الذى يطالب بالتصفية الجسدية للرئيس ياسر عرفات وكذلك قادة آخرين لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وإذ يشعر بقلق شديد للتهديدات التى تنطوى عليها اعمال عدوانية جديدة من جانب اسرائيل ضد أى بلد افريقى أو عربى يؤيد القضية الفلسطينية .

١ ـ يؤكد مجددا كافة القرارات والتوصيات التى أقرتها مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن المسألة الفلسطينية .

٢ ـ يؤكد من جديد أيضا : ـ

ا) حقوق الشعب الفلسطينى الثابتة فى العودة الى ديارهم فى فلسطين التى شردوا منها ، واستعادة ممتلكاتهم تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة .

ب) حق الشعب الفلسطينى الثابت فى تقرير المصير دون أى تدخل خارجى وحقه فى اقامة دولته المستقلة ذات السيادة فى فلسطين وعاصمتها القدس .

٣ ـ يطالب بانسحاب اسرائيل الفورى وغير المشروط من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ويدعو الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية التى تكفل انهاء احتلالها للأراضى الفلسطينية وتأمين الحماية الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة للشعب الفلسطينى .

يرى أن القرارات التى اتخذتها الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى عقدت فى الجزائر من ١٢ الى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، والتى أفضت الى اعلان قيام دولة فلسطين وقبول قرارى مجلس الأمن التابع للامم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ، تمثل اسهاما ايجابيا فى الجهود المبذولة من أجل اقرار سلام عادل وشامل فى إطار عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة .

٥ ـ يدعو الدول التى اعترفت بدولة فلسطين الى تعزيز طلب انضمامها الى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٦ ـ يؤكد تأييده لمبادرة السلام الفلسطينية التى اقرها المجلس الفلسطينى فى دورته التاسعة عشرة فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ والتى أعلنها الرئيس ياسر عرفات فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٨ المستندة الى مشروع السلام العربى والشرعية الدولية ، وكذلك التى أقرتها القمة العربية غير العادية فى الدار البيضاء من ٢٣ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ ويرحب بالتجاوب الدولى مع هذه المبادرة .

٧ ـ يؤيد الموقف الفلسطينى فى موضوع الانتخابات داخل الأراضى المحتلة بان تتم بعد الانسحاب الاسرائيلى منها وباشراف دولى وفى إطار عملية السلام الشاملة حيث ان المخطط الاسرائيلى يهدف الى ضرب الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية والالتفاف الى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى .

٨ ـ يعرب عن تأييده المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطينى المشروعة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ويدعو الدول الاعضاء الى توفير كافة انواع الدعم العاجل والفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من مواصلة دعم انتفاضة الشعب الفلسطينى المناضل فى الأراضى المحتلة .

٩ ـ يدين بشدة اسرائيل القوة المحتلة وسياسة القمع والعدوان والارهاب والتعذيب وطرد المواطنين التى تنتهجها لقمع الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة اذ ان سياستها المتواصلة المتمثلة فى الاحتلال ومصادرة الأراضى وموارد المياه والابعاد والاعتقالات وتكسير النظام .

١٠ ـ يندد باعمال الاغتيال التى يطالب بها بعض المسئولين الاسرائيليين وخاصة الوزير شارون ويدعو الى يقظة المجتمع الدولى لتجنب تنفيذ هذه التهديدات ، واجهاض الحوامل واستخدام الغازات السامة والاسلحة الكيماوية ودفن وحرق الاحياء تشكل انتهاكا صارخا للاعلان العالمى لحقوق الانسان والقانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة .

١١ ـ يدعو الامم المتحدة وخاصة مجلس الأمن فى اتخاذ التدابير التى تكفل اطلاق سراح الاسرى المعتقلين الفلسطينيين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وعودة المبعدين ووقف سياسة الارهاب التى تنفذها سلطات الاحتلال الاسرائيلى وتوطنه ضد ابناء الشعب الفلسطينى والعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، لعام ١٩٨٨ وقرار رقم ..... الصادر فى .... ١٩٨٩ وتطبيق احكام اتفاقيات جنيف بهذا الشأن .

١٢ ـ يؤكد تأييده لضرورة انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرارها بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ باشتراك الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن التابع للامم المتحدة وكافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب

الفلسطيني وعلى قدم المساواة .
١٣ ـ يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى متابعة تطورات القضية الفلسطينية وتقديم تقرير بشأنها الى مجلس منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعه القادم .

قرار بشأن احياء الحوارين بين الشمال والجنوب
CM / RES . 1218 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخمسين في اديس ابابا ، باثيوبيا ، في المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩ .
ـ بعد أن بحث تقرير لجنة التسيير الدائمة لمنظمة الوحدة الافريقية المتضمن في الوثيقة رقم ... CM / 1552 (L)
وإذ يشعر بقلق عميق لاستمرار الموقف الاقتصادي الحرج في افريقيا
ـ واقتناعا منه بأن وجود مناخ أفضل في العلاقات الاقتصادية الدولية سيسهم في انعاش الاقتصاد العالمي ومن ثم في الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .
ـ واقتناعا منه ايضا بأن اجراء مشاورات .. منتظمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حول المسائل الاقتصادية الشاملة ذات الاهتمام المتبادل مشاكل البيئة ، يمكن ان يضطلع في ظل التكامل بدور حاسم في تحقيق هذا الانعاش .
١ ـ يحيي المبادرة التي اتخذها مؤخرا رؤساء كل من مصر والسنغال وفنزويلا وكذلك رئيس وزراء الهند ، وهي المبادرة التي تتيح بدء عملية جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حول المسائل الاقتصادية الشاملة والمسائل الخاصة بالبيئة .
٢ ـ يعتبران هذه المبادرة من شأنها تسهيل اجراء حوار بين الشمال والجنوب يكون مثمرا بدرجة اكبر وتشجيع اصحابها على مواصلة الجهود اللازمة لتجسيد فكرتهم .
٣ ـ يوصي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأن يفوض رئيسه في اتخاذ الخطوات اللازمة حتى تتمكن افريقيا من الاسهام في احياء الحوار بين الشمال والجنوب كما طلب بذلك مبادرة باريس .

ثانيا : قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ـ الدورة العادية الخامسة والعشرون

[اديس ابابا ٢٤ ـ ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩]
AHG/DRAFT/RES.1-10 (XXV)

قرار بشأن مهمة مجموعة الاتصال برئاسة رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والمختصة بأزمة الديون الخارجية لأفريقيا
AHG/DRAFT/RES.3 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ بأديس أبابا (اثيوبيا) .
اذ يذكر بالاعلان الذي أقرته الدورة الثالثة غير العادية بشأن أزمة الديون الخارجية لأفريقيا ، وبالقرار ١٧٥ (٢٤) الصادر عنها في مايو ١٩٨٨ ، وبصفة خاصة بالتفويض الذي منح لرئيس هذه الدورة للدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا .
واذ يساوره القلق البالغ ازاء التضخم المتزايد في حجم المديونية الخارجية وعبء أزمة الديون الثقيل والتدهور المستمر في الموقف الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا .
واذ يرحب بالتدابير التي اتخذت أو الوعود التي بذلت من قبل بعض الدول الدائنة بشأن الغاء الديون العامة الثنائية المستحقة على بعض البلدان الافريقية .
واذ يؤكد من جديد التزامه بالموقف الافريقي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا واعتقاده ويقينه الراسخ بأن عقد مؤتمر دولي كفيل بايجاد حل لأزمة المديونية الخارجية لأفريقيا .
واذ يدرك ضرورة ايلاء عناية فائقة للاعداد للمؤتمر الدولي وكذلك حلقة التدارس الدولية عن الموقف الأفريقي الموحد والمزمع عقدها من ٢٨ الى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) .
واذ بحث تقرير أنشطة مجموعة الاتصال المقدم من فخامة الجنرال موسى تراوري رئيس جمهورية مالي ورئيس الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر القمة .
١ ـ يعرب عن عميق امتنانه لفخامة الجنرال موسى تراوري رئيس جمهورية مالي ورئيس الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر القمة للجهود الدءوبة التي بذلها من أجل توعية المجتمع الدولي بالموقف الأفريقي الموحد ، وإقناعه بقبول مبدأ عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا .
٢ ـ يحيط بالتدابير التي اتخذت لعقد حلقة التدارس الدولية بالقاهرة (مصر) من ٢٨ الى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ، ويحث كافة الدول الاعضاء على اختيار خبراء على مستوى عال في المجالات المصرفية والمالية والنقدية للاشتراك في هذه الحلقة .
٣ ـ يجدد نداءه من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا ويفوض ـ في هذا الصدد ـ من جديد رئيس المنظمة في بذل كافة الجهود اللازمة من أجل عقد هذا المؤتمر .
٤ ـ يوجه نداء الى المجتمع الدولي وبصفة خاصة الى الدول الدائنة لكي تقلص بدرجة ملموسة من حجم الديون الأفريقية وعبء خدمتها وذلك بامداد البلدان الأفريقية بالمزيد من الموارد المالية .

قرار بشأن اعلان سنة أفريقية للبيئة (مقدم من السنغال)
AHG/DRAFT/RES.4 (XXV.)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين بأديس أبابا ـ اثيوبيا خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩ .
اذ يدرك الأهمية الرئيسية لمشكلات البيئة في مستقبل الانسان والعالم وبقاء مجتمعاتنا .
اذ يساوره قلق بالغ بسبب تدهور البيئة المطرد على المستويين العالمي والأفريقي وهو التدهور الذي يتجلى من خلال اختلال التوازن في الأنظمة الايكولوجية في الأراضي والغابات والسواحل والبحار وتزايد حرارة الأرض وما يترتب على ذلك من نظام الزراعة في الصوب وتغيرات مناخية ، ذات عواقب لا تحصى على الأنشطة الاقتصادية لكافة سكان العالم ، وتآكل طبقة الأوزون .
واقتناعا منه بان مواجهة التحدي المتمثي في المشاكل الايكولوجية تتطلب الاستخدام المشترك للوسائل العلمية والتقنية والمالية والبشرية ، وهو ما لا يتسنى توفيره الا باقامة التعاون على المستوى العالمي .
واذ يذكر ـ باهتمام ـ بان برنامج القاهرة حول التعاون الأفريقي في مجال البيئة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن البيئة في ديسمبر سنة ١٩٨٥ يمثل المناهج والحلول التي تصورتها أفريقيا لمجابهة المشاكل والتحديات المطروحة على القارة .
واذ يذكر ايضا بان اهداف ومقاصد برنامج القاهرة التي

تستهدف وقف تدهور البيئة وتطوير القدرة على انتاج المنتجات الغذائية في القارة والتوصل الى الاستقلال في مجال الطاقة ومعالجة اختلال التوازن بين تعداد السكان والموارد تشكل خطة شاملة ينبغي توضيح ابعادها من جديد مع توخي الأولويات الرئيسية ومراعاة الامكانيات المالية المتاحة لدولنا .

واذ يأخذ في الاعتبار اعلان كمبالا بشأن التنمية المستمرة في أفريقيا الذي اعتمده وزراء البيئة والتخطيط والتربية الافريقيون في ١٦ يوليو سنة ١٩٨٩ والذي تعهدت فيه بلدانهم باستخدام اصلاحات وتجديدات تؤدي الى وضع سياسات ومناهج ائتمانية تكون رشيدة من الناحية البيئية ودائمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية .

واذ يدرك تماماً ان على بلداننا ان تضطلع بقدر كبير بمسئولية تمويل انشطة برنامج القاهرة وبمسئوليات اخرى قبل اللجوء الى المساعدة الخارجية والافادة من رصيد الارادة الطيبة لدى المجتمع الدولي .

واذ يحرص على اضفاء صفة الاستمرارية على مفهوم البيئة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأفريقية وفك الحصار عن قطاع البيئة بالمقارنة بالقاعات الوطنية الأخرى ومد الجسور بين جميع الوزارات بغية النهوض بالبيئة الى مركز حاسم في عملية اتخاذ القرارات .

واذ يأخذ في الاعتبار القرارين رقم ١١٥٣ (دورة ٤٨) بشأن دفن النفايات النووية والصناعية في أفريقيا ورقم ١١٩٩ (دورة ٤٩) بشأن الاتفاقية الدولية حول مراقبة تحرك النفايات الخطرة عبر الحدود .

١ - يعلن سنة ١٩٩١ سنة أفريقية للبيئة .

٢ - يدعو الدول الاعضاء الى اتخاذ التدابير التالية :

١) على المستوى الوطني :

- انشاء لجنة وطنية لتنظيم السنة الإفريقية للبيئة باشراك كافة القوى الحية في البلاد .

٢) على المستوى الاقليمي :

- انشاء فريق عمل استشاري على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية يتألف من خبراء من مختلف اقاليم القارة .

أ - ترشيد وتنسيق عموم مشروعات حماية البيئة المقررة في برنامج القاهرة .

ب - لتقدير المخاطر التي قد تلحق بالبيئة من مشروعات البرامج .

٣ - يدعو الامانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية الى تقديم تعاونها اللازم لتحقيق المشاريع المعدة في هذا الاطار .

٤ - يطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية تقديم تقرير الى مؤتمر القمة القادم بشأن تنفيذ هذا القرار .

قرار بشأن مؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين

AHG/DRAFT/RES.5 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين في أديس أبابا ، اثيوبيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ .

اذ يحيط باجتماع وزراء التعليم لبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الذي عقد في أبوجا ، نيجيريا في يوليو ١٩٨٩ والذي أصدر عدداً من التوصيات بشأن التدابير اللازمة لتطوير نظم التعليم في أفريقيا .

واذ يقر بوجود مشاكل خطيرة تؤثر على نظم التعليم في أفريقيا ، وبخاصة عدم القدرة على تحقيق مستويات رفيعة ، وتوفير التعليم لاعداد أكبر في مواجهة تزايد الطلب على التعليم وتقليص الموارد المتاحة للحكومات لمواصلة تعزيزه .

واذ يساوره القلق ازاء ما تفرضه هذه المشاكل من صعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية لحكومات البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء .

واذ يعرب عن يقينه بأن التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا لا غنى عنه في عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية السريعة في أفريقيا .

١ - يرحب بالدراسة الأخيرة التي أجراها البنك الدولي بشأن التعليم في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء وما يتصل به من مشاكل .

٢ - يوصي باستمرار الدول الاعضاء في بذل أقصى جهودها لزيادة معدلات استثمارها في التعليم بصورة كبيرة بغية تحقيق مستويات رفيعة في التعليم وتعزيز نشره في بلدانها .

٣ - يحث الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز التعاون الفعال فيما بينها بالتعاون مع الهيئات والمنظمات والأجهزة المعنية في منظومة الأمم المتحدة من خلال تعزيز تبادل المعلومات والخبرات اللازمة لمعالجة المشاكل الأساسية التي تؤثر على التعليم في أفريقيا بما في ذلك ندرة الموارد ، ومن ثم زيادة قدرة الحكومات على توفير الخدمات التعليمية بصورة مناسبة في اطار الاهداف والغايات التي تحددها الحكومات .

٤ - يدعو الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية الى زيادة الموارد المتاحة للنهوض بالتعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا على كل المستويات في بلدانها ، وفي هذا الصدد يتعين عليها أن تشارك على نحو فعال في أنشطة شبكة المنظمات العلمية في العالم الثالث ، ولجنة الجنوب وغيرها من المنظمات ذات الاهداف والمبادىء المماثلة .

٥ - يقرر عقد مؤتمر لوزراء التعليم الإفريقيين تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية على أن يجتمع مرة على الأقل كل سنتين .

قرار بشأن الخلاف بين تشاد وليبيا

AHG/DRAFT/RES.6 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين بأديس أبابا - اثيوبيا خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩ .

اذ استمع الى تقرير رئيس اللجنة المختصة بالخلاف بين تشاد وليبيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

واذ يأخذ في الاعتبار المبادىء الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

واذ يذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة بالخلافات فيما بين الدول الأفريقية وخاصة القرار رقم ١٦ (دورة ١) بشأن عدم المساس بالحدود الموروثة منذ عده الاستعمار .

واذ يذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومقرراتها وتوصياتها بشأن الخلاف بين تشاد وليبيا .

واذ يأخذ في الاعتبار قرار الدورة الرابعة عشرة رقم ١٠٨ بشأن تشكيل لجنة مختصة للوساطة في الخلاف بين تشاد وليبيا .

واذ يأخذ في الاعتبار أيضا القرار رقم ١٥٨ (دورة ٢٢) الصادر عن رؤساء الدول والحكومات بشأن تنشيط اللجنة المذكورة .

واذ يأخذ ايضا في الاعتبار القرار رقم ١٧٤ (دورة ٢٤) بشأن الخلاف بين تشاد وليبيا .

واذ يثني على الجهود المحمودة التي بذلها كل من فخامة الرئيس موسى تراوري وفخامة الرئيس الحاج عمر بونجو للبحث عن حل عادل ونهائي للخلاف بين تشاد وليبيا .

واذ يشيد بتنفيذ القرار رقم ١٧٤ وخاصة بعودة العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وليبيا .

واذ يشيد ايضا باللقاء التاريخي الذي تم في باماكو يومي ٢٠ و٢١ يوليو بين الرئيسين الليبي والتشادي بناء على مبادرة من الرئيس موسى تراوري وبحضور الرؤساء الحاج عمر بونجو ، والشاذلي ابن جديد وابراهيما بابا نجيدا .

واذ يثني ايضا على ابداء الطرفين ، تشاد وليبيا من عزم صادق على المساعدة في تسوية الخلاف القائم بينهما .

١ - يعتمد تقرير رئيس اللجنة المختصة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن خلافات الحدود بين تشاد وليبيا .

٢ ـ يهنىء كلا من الرئيس موسى تراورى بصفته رئيس المنظمة والرئيس الحاج عمر بونجو رئيس اللجنة المختصة بخلافات الحدود بين تشاد وليبيا على ما بذلاه من جهود مشهودة فى عملية تسوية الخلاف بين تشاد وليبيا .

٣ ـ يهنىء أيضا سائر الدول الاعضاء فى اللجنة المختصة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الخلاف على الحدود بين تشاد وليبيا على ما انجزته من عمل رائع .

٤ ـ يجدد ثقته الكاملة فى فخامة الرئيس الحاج عمر بونجو رئيس اللجنة المختصة .

٥ ـ يجدد التفويض المخول للجنة ـ فى تشكيلها الأصلى ـ ويطلب منها مواصلة جهودها بغية التوصل الى حل سياسى لخلاف الحدود بين تشاد وليبيا ، على ان يتم ذلك فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ولاسيما خلال ما يلى .

أ ـ الوقف الكامل لجميع اشكال الأعمال العدائية وتعزيز وقف أطلاق النار .

ب ـ تسوية الخلاف الاقليمى بالوسائل السلمية وتوقيع اتفاقية بعدم الاعتداء والأخوة وحسن الجوار .

ج ـ تسوية اثار الحرب وعودة التعاون بين البلدين .

٦ ـ يشيد بما ابدته ليبيا وتشاد من رغبة وطيدة فى البحث عن حل سياسى فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ـ للخلاف القائم بينهما ويدعوهما الى مواصلة التعاون الوثيق مع اللجنة .

٧ ـ يطلب من رئيس اللجنة تقديم تقرير الى الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

قرار بشأن حل دائم لتخفيف حدة مشاكل ديون افريقيا

AHG / DRAFT / RES. 7 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى دورته العادية الخامسة والعشرين باديس ابابا ـ اثيوبيا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ، اذ يذكر بخطة عمل لاجوس وبيانها الختامى اللذين اعتمدهما مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى دورته الخاصة فى لاجوس نيجيريا واذ يشير الى برنامج الأولويات الافريقى للانعاش الاقتصادى وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا .

واذ يذكر ايضا بمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى دورته الخاصة حول مديونية افريقيا الخارجية فى عام ١٩٨٧ الذى تقرر فيه عقد مؤتمر دولى بشأن مشاكل الدين الخارجى لافريقيا .

واذ يساوره عميق القلق ازاء وضع افريقيا الاقتصادى الذى ظل يتدهور بالرغم من الجهود المضنية التى تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة الوضع الردىء لاقتصاداتها ولاسيما عبء الدين الثقيل الوطأة الذى اعاق النمو والتنمية وسبب عدم الاستقرار السياسى وتسهيل التعديل الهيكلى الموسع والتسهيل الخاص بأفريقيا جنوب الصحراء للبلدان التى تدين للمؤسسين بالتزامات خدمة ديون متأخرة حتى تتمكن البلدان المتأثرة فى اعادة الشراء مع مزايا التمتع بتخفيف الأعباء الذى تتضمنه هذه التسهيلات

٦ ـ يحث البلدان المتقدمة على تكوين مجموعة استشارية خاصة للمعونة تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا مع الدعم النشط من جانب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية الافريقى

٧ ـ يحث ايضا البلدان المانحة والدائنة على توفير المساعدة المالية فى اطار المجموعة الاستشارية الخاصة للمعونة للبلدان المكبلة بالديون على ان تستخدم عائدات المساعدة المالية لتسديد التزامات خدمة الديون الى هذه المؤسسات حيث لا يمكن اعادة جدولة الديون أو الغاؤها .

٨ ـ يوصى بما يلى .

١ ـ انشاء مؤسسة أو وكالة دولية لشراء الديون تحت اشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وذلك لشراء ديون البنوك التجارية الحالية على البلدان الافريقية بتخفيضات كبيرة تعكس أسعار السوق على ان تعود قيمة ما يتحقق من تخفيضات الى الدائنين

(ب) ان يتم تمويل هذه العمليات جزئيا من المساهمات الطواعية من البلدان المتقدمة ومن موارد من خارج التسهيلات المتخصصة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بمشروطيات مخفضة أو بدون مشروطية .

٩ ـ يحث ايضا البلدان الدائنة والى ان يتحقق ذلك على اتخاذ التدابير الضرورية وبصورة عاجلة لتخفيض معدلات الفائدة وذلك للحيلولة دون زيادة تراكم ديون افريقيا .

١٠ ـ يدعو البلدان الافريقية التى لم تقم بعد باجراء اصلاحات هيكلية أن تشرع فى اجراء الاصلاحات الهيكلية الشاملة المناسبة وتعزيزات ادارة اقتصاداتها الكلية بعكس اتجاه هروب رأس المال وتحفيز النمو المنطرد وتعزيز قدرة ميزان المدفوعات .

قرار بشأن انجولا

AHG / DREFT / RES. 8 (XXV)

ـ ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى دورته العادية الخامسة والعشرين فى اديس ابابا اثيوبيا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ .

اذ يأخذ فى الاعتبار مبادرات رؤساء دول المواجهة ورؤساء الدول الافريقية الأخرى لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام والوئام فى جمهورية انجولا الشعبية وخطة السلام لأنجولا .

واذ يرحب بالقرار الاجماعى للجنة المركزية لحزب العمال التابع للحركة الشعبية لتحرير أنجولا باقرار خطة السلام

واذ يرحب ايضا باعلان وقف اطلاق النار فى جمهورية انجولا الشعبية

وبعد ان استمع الى تقرير الرئيس الحالى لمؤتمر قمة رؤساء الدول الافريقية الذى انعقد فى غبادوليت زائير فى يوم ٢٢ يونيو ١٩٨٩ .

واذ يأخذ فى الاعتبار بيان رئيس جمهورية أنجولا الشعبية حول خطة السلام للمصالحة الوطنية فى انجولا واذ يحيط علما باعلان غبادوليت بشأن أنجولا الذى يهدف الى المصالحة الوطنية فى انجولا . واذ يحيط علما بتقرير بعثة الوفد الوزارى الذى زار واشنطن فى ١٩٨٩ .

واذ يحيط علما ايضا بموقف ادارة بوش المتمثل فى مواصلة تقديم المساعدة العسكرية والمالية الى حركة اليونيتا

١ ـ يعرب عن تقديره لجميع الذين اشتركوا فى مبادرة السلام فى جمهورية انجولا الشعبية وخاصة الرئيس الحاج موسى تراورى رئيس جمهورية مالى ورؤساء دول المواجهة ورؤساء زائير ، بوروندى ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الكونغو ، كوت ديفوار ، جابون ، غينيا بيساو ، نيجيريا ، جمهورية ساوتومى وبرنسيب جلال الملك المغرب من بين رؤساء آخرين .

٢ ـ يعرب ايضا عن عميق تقديره للرئيس جوسى ادوار ، ردو دوى سانتوس واللجنة المركزية لحزب العمال التابع للحركة الشعبية لتحرير انجولا وشعب انجولا على التزامهم بالمصالحة الوطنية والسلام والاخاء فى أنجولا .

٣ ـ يرحب باعلان غبادوليت حول انجولا واعلان وقف اطلاق النار فى جمهورية انجولا الشعبية .

٤ ـ يحيط علما بتقرير بعثة الوفد الوزارى التى زارت واشنطن فى عام ١٩٨٩

٥ ـ يناشد ادارة الرئيس جورج بوش الكف عن تقديم جميع المساعدات العسكرية والمالية الى اليونيتا .

٦ ـ ناشد ايضا اعضاء مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة معارضة تقديم اى مساعدة الى اليونيتا وان يؤيدوا جهود افريقيا لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية فى جمهورية انجولا الشعبية .

٧ ـ يؤيد خطة السلام والمصالحة الوطنية فى جمهورية انجولا الشعبية .

٨ ـ يناشد المجتمع الدولى أن يؤيد المصالحة الوطنية فى جمهورية انجولا الشعبية .

مشروع قرار بشأن الموارد الخارجية

AHG / DRAFT / RES. 9 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخامسة والعشرين فى اديس ابابا اثيوبيا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩

اذ يذكر ببرنامج عمل الامم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا ١٩٨٦/ ١٩٩٠ الذى اعتمده المؤتمر العام للأمم المتحدة فى يونيو ١٩٨٦ والذى يدعو بين امور اخرى المجتمع الدولى الى بذل قصارى الجهد لتوفير موارد كافية بغية دعم الجهود الانمائية فى افريقيا

واذ يساوره القلق بان الموارد الممنوحة بشروط ميسرة للقارة غير كافية بالمرة لارضاء احتياجات البلدان الافريقية من اجل دعم ما تبذله من جهود على نحو تام فى اطار تنفيذ الاصلاحات السياسية وبرامج التكيف الهيكلى .

واذ يرحب بما قدمه المجتمع الدولى من مساهمات حتى الأن لحشد الموارد الكفيلة بالانعاش واعادة الهيكلة الاقتصادية

واذ يقر بالاهمية الحيوية لهذه الموارد بالنسبة للانعاش والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية لافريقيا وبان المجتمع الدولى يدرك تماما ضرورة توفير مزيد من الموارد بشروط ميسرة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبدان الافريقية .

١ ـ يوجه نداء الى المجتمع الدولى المانح كى يقوم بما يلى :

أ ـ زيادة موارد الدفعة السادسة بشكل ملموس وعلى مستوى عال عن الدفعة الخامسة لصندوق التنمية الافريقى وايضا زيادة موارد الهبات للصندوق المخصصة للمعونة الفنية .

ب ـ زيادة موارد الدفعة التاسعة بشكل ملموس وعلى مستوى عال عن الدفعة الثامنة للرابطة الدولية للتنمية .

ج ـ مد فترة البرنامج الخاص لافريقيا الممول من عدة مانحين حتى عام ١٩٩٠ .

د ـ اقرار ضرورة توفير تسهيلات اضافية متميزة بغية تقديم مساعدة مالية بشروط ميسرة للبدان الافريقية ذات الدخول المتوسطة والتى لا تستفيد من برنامج الرابطة الدولية للتنمية ولا تستطيع الاتفاقيات الدولية الحالية تلبية احتياجاتها بشروط مقبولة

٢ ـ يرحب بما يبذله المسئولون فى بنك التنمية الافريقى من جهود متواصلة لايجاد حلول دائمة لمشكلات دين افريقيا الخارجى .

٣ ـ يطلب من المسئولين فى بنك التنمية الافريقى وكذلك من المؤسسات المالية الدولية تكثيف جهودها لحشد الموارد بشروط ميسرة لدى البلدان المتقدمة بغية الانعاش الاقتصادى والاجتماعى والتنمية فى افريقيا .

مشروع قرار بشأن اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب

AHG / DRAFT / RES. 10 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الخامسة والعشرين باديس ابابا ـ اثيوبيا خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩ .

اذ بحث تقرير انشطة اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب عن الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ والذى قدمه السيد اسحاق نجويما رئيس هذه اللجنة . واذ يأخذ فى الاعتبار ان تعزيز وحماية حقوق الانسان والشعوب فى افريقيا من العوامل الحيوية لازدهار الشعوب والمواطنين الافريقيين وتشكل مساهمة فى تحقيق تطلعاتهم فى التنمية

وبعد أن اخذ علما بارتياح بافتتاح مقر اللجنة وامانتها الدائمة فى بانجوك جمهورية جامبيا فى ١٢ يونية سنة ١٩٨٩

وبعد ان اخذ علما بالطلب المتقدم من اللجنة والمتعلق بالمخصصات المالية لأنشطة الدعم وزيادة الفئة بمكافآت اعضاء اللجنة وكذلك تعيين الموظفين اللازمين لتمكينها من القيام باعبائها .

واذ يعرب عن تصميمه على توفير كل الوسائل اللازمة لتمكينها من الاطلاع بمهامها بفعالية وتحقيق الاهداف التى انيطت بها .

١ ـ يعتمد تقرير انشطة اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب عن الفترة ١٩٨٨/ ١٩٨٩ .

٢ ـ يعرب عن امتنانه لجمهورية جامبيا للتسهيلات المادية وغيرها من التسهيلات التى وفرتها لأمانة اللجنة .

٣ ـ يهنىء رئيس واعضاء اللجنة على العمل الممتاز الذى قاموا به ويشجعهم للسير على هذا المنوال والسير قدما الى الامام ,

٤ ـ يحث مرة اخرى تلك الدول الاعضاء التى لم تنضم بعد الى الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب ان تفعل ذلك

٥ ـ يطلب من الأمانة العامة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون الادارية والمالية وايجاد الحلول المناسبة لمشاكل الميزانية والمالية والمشاكل المتعلقة بالموظفين التى اثارتها اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب وذلك الى حين بداية السنة المالية القادمة .

مشروع قرار بانشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، المنعقد فى دورته العادية الخامسة والعشرين فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ، ١٩٨٩ فى اديس ابابا ، اثيوبيا ،

اذ يشير الى الاحكام ذات الصلة بخطة عمل لاجوس وبصفة خاصة الى بيانها الختامى .

واذ يؤكد مجددا الالتزام بالمبادىء والاهداف الرامية الى تعزيز وتقوية التعاون والتكامل فى المجال الاقتصادى كاساس للتنمية المحلية القائمة على الاكتفاء الذاتى والاعتماد على الذات للدول الاعضاء فى اطار انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ؛

واقتناعا بالحاجة الماسة الى اجراء تنظيم رشيد للحيز الاقتصادى الافريقى من خلال التجمعات الاقتصادية الاقليمية القوية الراهنة ومن خلال تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج المنظمات الأفريقية الحكومية الدولية تحت رعاية هذه المنظمات .

واذ يذكر بين امور اخرى الى الاحكام ذات الصلة للاعلان الذى تم اقراره خلال الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمنظمة .

واذ يقر بالخطوات والتدابير العملية التى اعتمدتها لجنة التنسيق الدائمة فى دورتها الخامسة عشرة للتعجيل بعملية انشاء هذه الجماعة (الوثيقة AHG/PSC...(XXV)

١ - يوافق على نتائج وتوصيات الدورة الخامسة عشرة للجنة التسيير الدائمة .(الوثيقة CM/1521 (XLIX) PART . I ANNEX . II حسبما أقرته الدورة التاسعة والأربعون للمجلس فيما يتعلق بصفة خاصة بما يلي :

أ - مفهوم ، ومحتوى ونطاق الجماعة ،

ب - المراحل والاساليب المتعلقة بتنفيذ المشروع ،

جـ - الأجهزة المؤسسية ،

د - التدابير العملية والانتقالية ،

هـ - التقويم الارشادى لتحقيق المشروع .

٢ - يشيد بذكرى الرئيس الحالى الذى انتهت فترة رئاسته لاهتمامه الخاص بالمسائل المتعلقة بالتكامل الاقتصادى الأفريقى وللجهود التى بذلها ولتقديم التوجيه الفعال والبدء فى هذا المشروع ، ونظرا لاهمية هذه المسألة يؤكد مجددا التفويض الذى منح للرئيس الحالى ليتولى شخصيا تقديم المشروع ومتابعته وذلك بتقديم الارشادات والمبادىء التوجيهية لمساعدة لجنة التسيير الدائمة على التعجيل فى تنفيذ المشروع المتعلق بانشاء هذه الجماعة .

٣ - يعرب ايضا عن تقديره للدول الاعضاء التى قدمت آراءها وملاحظاتها التى يسرت للجنة التسيير الدائمة المضى قدما فى النظر فى مشروع المعاهدة .

٤ - يثنى على الجهود والمبادرات التى قامت بها لجنة التسيير الدائمة تحت الاشراف الفعال للرئيس الحالى لوضع تقويم ارشادى لانجاز هذا المشروع ، ويحث اللجنة على متابعة جهودها واجراء مشاورات وثيقة مع الدول الاعضاء وبالتعاون الوثيق مع التجمعات الاقتصادية الاقليمية الحالية .

٥ - يفوض الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة مع تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة من المنظمات الأفريقية والدولية الوثيقة الصلة وخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومصرف التنمية الافريقى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى لمتابعة حملة التوعية والترويج على نطاق واسع مع الدول الأفريقية الاعضاء حول مفهوم ومحتوى ونطاق وأبعاد الجماعة الاقتصادية الافريقية .

٦ - يناشد امانتى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقى تنسيق وتجميع جهودها ومواردها لكى تقدم ، بوصفها امانة مشتركة ، الدعم الادارى والفنى المطلوب للجنة التسيير الدائمة فى عملية انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

٧ - يحث جميع الدول الاعضاء والتجمعات الاقتصادية الحالية على المشاركة فى اجتماعات لجنة التسيير الدائمة المكرسة لبحث مشروع المعاهدة المتعلقة بالجماعة .

٨ - يعرب عن تقديره للمبادرات التى اتخذت على المستويات بين الأقاليم وداخل الاقاليم من قبل الرئيس الحالى للمجموعات الاقتصادية الراهنة للنهوض بالتعاون بين المنظمات الحكومية الدولية .

٩ - يجدد الدعوة الى كافة الدول الاعضاء لاتخاذ تدابير صارمة لتوحيد وترشيد انشطة منظمات التعاون فى نفس المنطقة فى اطار استراتيجية التنمية الشاملة للمجموعات الاقتصادية القائمة على أن تؤخذ فى الاعتبار خصوصية كل منظمة من هذه المنظمات الحكومية الدولية ومشاركتها فى انجاز الاهداف الواردة فى ميثاق لاجوس الختامى .

١٠ - يوجه لجنة التسيير الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لدراسة سبل ووسائل توطيد وتعزيز التعاون بالاستعانة بالمساعدة التقنية من قبل اللجنة الاقتصادية الافريقية ومصرف التنمية الأفريقية بين المجموعات الاقتصادية القائمة مع التركيز على المشروعات فيما بين الأقاليم ومع تنسيق وتوحيد انشطتها ، وتحث المنظمات الدولية فى منظومة الأمم المتحدة وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتقديم العون المالى والتقنى المناسب للمجموعات الاقتصادية بغية تعزيز قدراتها الداخلية بما يتمشى مع اهدافها المعتمدة واولوياتها المحددة .

١١ - تشيد ببرنامج الأمم المتحدة الانمائى للدعم المالى والتقنى واللوجستيكى الذى يواصل تقديمه بهدف تقوية التعاون الاقتصادى والتكامل فى القارة والنهوض به فى اطار مشروع اقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ونحيط علما بترتيباتها الجيدة ازاء المشروعات متعددة القطاعات التى قدمتها المجموعات الاقتصادية الاقليمية التى تهدف الى النهوض بعملية التكامل وتنسيق وتوحيد جهودها فى هذا المجال .

١٢ - توجه الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يجرى مشاورات بالتعاون الوثيق مع كل من الأمين التنفيذى للمجموعة الاقتصادية الأفريقية ورئيس مصرف التنمية الأفريقى مع الرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية القائمة وذلك من اجل ما يلى :

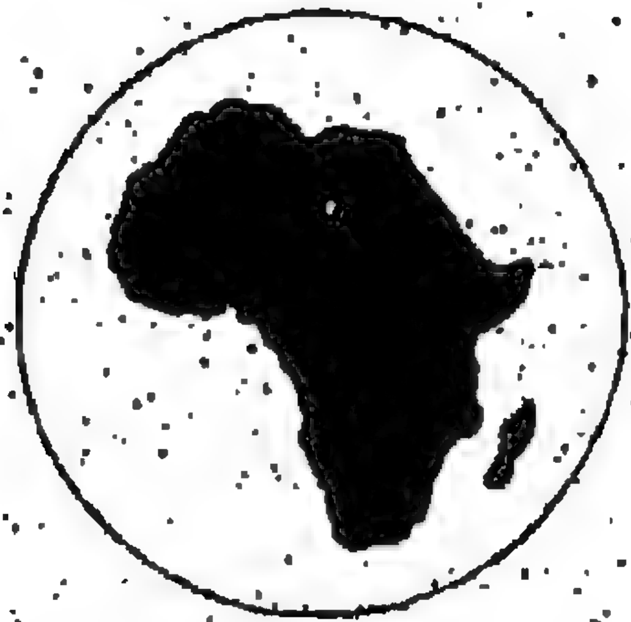
أ) عقد محفل استشارى دائم لتنسيق وتوحيد الأنشطة والمشروعات والبرامج المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والتكامل على جميع المستويات .

ب) تبادل المعلومات بشأن خبرات التعاون والتكامل .

ج) تبنى موقف مشترك ازاء شركاء هذه المجموعات فى المجموعة الدولية فى مجال التعاون الاقتصادى والتكامل فى القارة .

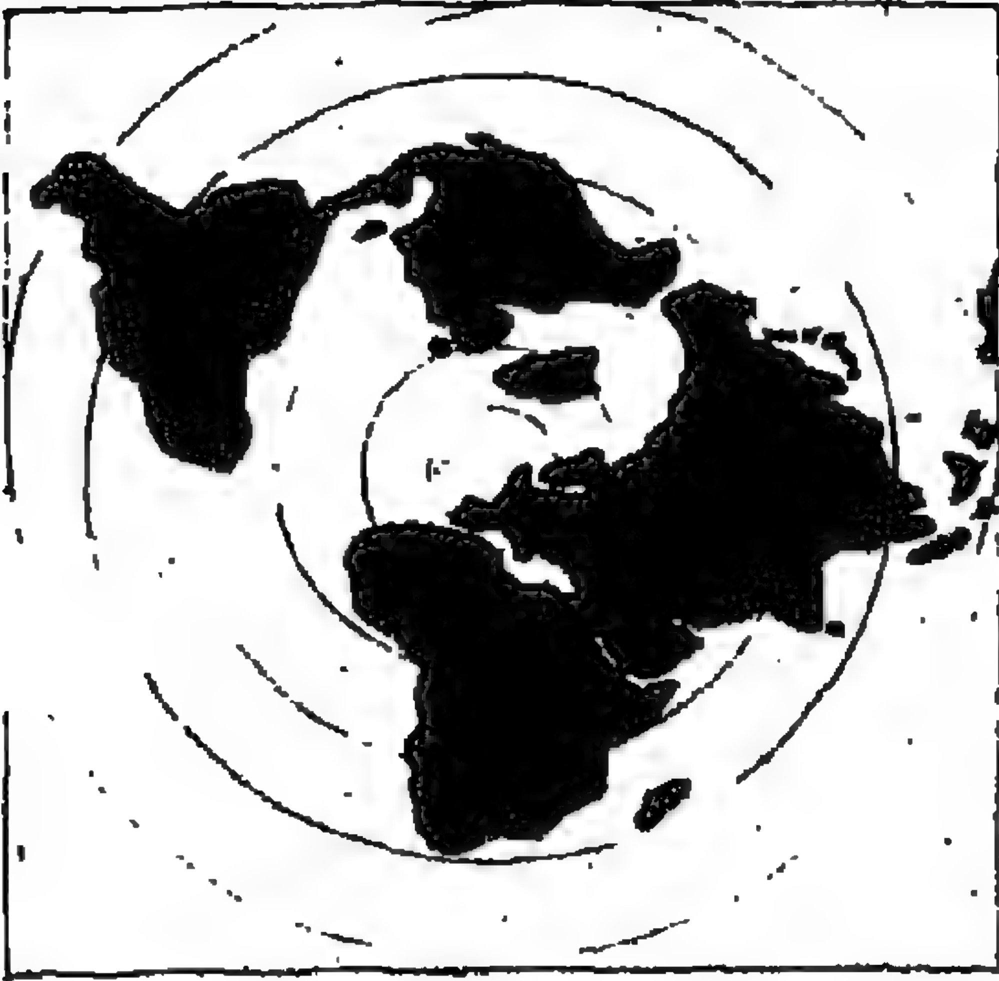
د) اعداد تقارير دورية مشتركة لتقديمها لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الافريقية حول حالة التعاون الاقتصادى والتكامل فى افريقيا .

١٣ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية اعداد تقرير مرحلى وتقديمه لكل دورة سنوية للمؤتمر بشأن انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .




تقارير وتعليقات
السياسة الدولية
built to work . . . built to last!





حركة عدم الانحياز والاتجاه نحو التحديث

أيمن السيد عبد الوهاب

يأتي انعقاد القمة التاسعة لدول عدم الانحياز وسط مجموعة من المتغيرات التى تشهدها الساحة الدولية ، كالاتجاه لتحسين المناخ الدولى عموما وإعطاء المزيد من قوة الدفع لمحادثات الحد من التسلح ، وتسوية النزاعات الاقليمية فى بعض مناطق العالم . الأمر الذى دفع دول عدم الانحياز للتفكير جدياً للتحرك وسط هذه التطورات لتحديد مكانها ودورها . وهو ما بدأ فى سبتمبر ١٩٨٨ بنيقوسيا . وسوف يتناول هذا التقرير ، موقع الحركة من التطورات الدولية الراهنة ، واتجاهات التحديث داخل الحركة بالاضافة إلى دوافع هذا التحديث ، ومدى امكانات حدوثه .

البيئة الدولية واتجاهات الحركة :

كان لمجموعة التطورات التى تشهدها الساحة الدولية بدءاً بتطور العلاقات السوفيتية الأمريكية كمؤشر على بداية مرحلة جديدة من الوفاق الدولى ، وتوقيع المعاهدة الخاصة بالصواريخ متوسطة وقصيرة المدى والتوصل لتسوية بعض المشاكل الاقليمية فإنسحبت القوات السوفيتية من افغانستان ، وانتهت الحرب العراقية الإيرانية بالرغم من جمود جهود السلام بين البلدين ، بالاضافة لتسوية قضية ناميبيا بعد الاتفاق الأخير الموقع بين كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا ، أثره الواضح على حركة عدم الانحياز نفسها وبروز الاتجاه الداعى لتحديث الحركة .

مع هذه التطورات تجىء القمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز فى بلجراد فى الفترة من ٤ ـ ٧ سبتمبر لتكمل ما بدأته دول الحركة فى مايو ١٩٨٨ باجتماع مكتب التنسيق فى هافانا لبحث قضايا نزع السلاح . ومؤتمر وزراء الخارجية الذى جرى فى نيقوسيا فى سبتمبر ١٩٨٨ . ثم اجتماع وزراء الخارجية فى هرارى « مايو ١٩٨٩ » لتبرهن أن حركة عدم الانحياز ليست بمعزل عن الأحداث الدولية ، وإنما تسعى لايجاد عالم خال من العنف والسلاح النووى . وهو ما أبرزه الاجتماع الأخير فى « هرارى » بمحاولة تحديث الحركة وفقاً للمتغيرات الدولية الراهنة ووفقا لطبيعة المشكلات الجديدة التى تعانى منها الحركة مثل أزمة المديونية ومشاكل التنمية .

وقد جاء سعى معظم دول حركة عدم الانحياز منذ فترة لتحديث الحركة من خلال اعادة ترتيب أولوياتها . وهو الأمر الذى بدأ بموافقة وزراء خارجية الدول الأعضاء فى مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز فى « ٨٩/٥/٧ » بهرارى على تقرير تقدمت به اللجنة الوزارية الخاصة من أجل تحديث الحركة .

ويتبنى هذا الاتجاه معظم دول الحركة ومنها مصر ويوغوسلافيا وقبرص ، التى ترى ضرورة العمل على استمرار ودعم حالة الوفاق الدولى الراهن بين الدولتين العظميين والكتلتين الشرقية والغربية ، وهو ما ينعكس بالتالى على الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ، وهو ما يهم دول العالم الثالث التى تشكل الأغلبية فى حركة عدم الانحياز وذلك عن طريق اجراء حوارات مستمرة مع المؤسسات الدولية والبلدان الكبرى الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واليابان والصين . ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة توجيه الدعوة لممثلى هذه المؤسسات والبلدان الكبرى لحضور مؤتمرات الحركة بصفة مراقبين .

وعلى الجانب الاخر تظهر بعض دول الحركة تخوفها ـ ومنها ـ كوبا ونيكاراجوا ـ من محاولة التحديث مما قد يؤدى الى ضعف نهج الحركة المعادى للأمبريالية والأستعمار وهو ما قد يفقدها إحدى مزاياها .

ووسط هذين الأتجاهين تظهر دوافع كل جانب لرؤيته لما يحدث على الساحة الدولية . فبالرغم من الاتفاق على اعادة دراسة أتجاهات الحركة وفعاليتها وأولويتها بشكل عام ، إلا أنه توجد فوارق ملموسة فى مواقف هذه الدول . وتتضح أهمية الاتجاه للتحديث لاختلاف أولويات هذه الدول عما كانت عليه عند قيام الحركة فى أوائل الستينيات . فكانت الأهداف الرئيسية لحركة عدم

الانحياز عام ١٩٦١ هي :-
١ - التوسط بين الدولتين العظميين في محاولة لكسر حالة الحرب الباردة التي كانت تسود تلك الفترة .
٢ - مساعدة الدول الخاضعة للاستعمار على التحرر .
٣ - إيجاد مجموعة دولية غير منحازة لأى من القطبين الشرقى والغربى - ومن خلال ما تشهده الساحة الدولية الان من التحول الى سياسة تطور الحوار بين القوتين الأعظم ، فقد تحقق بذلك الهدف الأول للحركة .
أما عن الهدف الثانى فقد نالت معظم دول العالم الثالث استقلالها وهو ما يبرزه عدد أعضاء الحركة « ١٠٢ دولة » وعن الهدف الثالث فقد استطاعت الحركة خلال ثمانية وعشرين عاما أن تحدد موقفها ومكانتها وسط مناخ دولى يتسم بالتنافس والصراع بين معسكرين شرقى وغربى .
ومع اختلاف أولويات المرحلة الراهنة التى تعانى فيها دول الحركة جميعها من مشكلات اقتصادية كبيرة . كان على الحركة ضرورة اعادة ترتيب أولوياتها وفقا لاحتياجاتها ، وهو الأمر الذى يتطلب مجموعة من السياسات الموحدة التى يمكن أن تتخذها دول عدم الانحياز من خلال أحياء حوار الشمال والجنوب والاعتماد على الذات بإيجاد نوع من التمايز فى التعاون فيما بينها .
وفى سبيل ذلك بدأت الحركة فى طرح خططها المستقلة فى مجال الحد من التسلح وهو الأمر الذى تعتقد معه دول الحركة بوجود ارتباط بين الحد من السلاح واستمرار الحوار بين القوتين الأعظم ، وبين مشكلاتها الاقتصادية وإيجاد الحلول لها . فكانت خطة غاندى التى تقدمت بها الهند فى دورة الجمعية العامة الثالثة الخاصة بالحد من التسلح وأيدها بعد ذلك مؤتمر نيقوسيا . بالاضافة للمطالبة بضرورة تقليص الأسلحة التقليدية وأن تشمل أيضا منطقة الدول النامية . بالاضافة للمبادرة الرباعية لرؤساء مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند ، لنقل موضوع الديون الى نادى الأغنياء فى باريس . هذا على الصعيد الخارجى بالنسبة لسياسة الحركة تجاه المتغيرات الدولية أما على الصعيد الداخلى بالنسبة لداخل الحركة نفسها فيكتسب التقرير الذى أعد عن مستقبل حركة عدم الانحياز فى مؤتمر وزراء الخارجية بقبرص فى سبتمبر الماضى ووافق عليه المؤتمر الوزارى فى هرارى فى مايو الماضى ، أهميته من كونه يتضمن تحديثا لحركة عدم الانحياز وتطويرا لأهدافها ومنهاج عملها لتواكب المتغيرات الدولية الحالية بالاضافة لتمسكها بنفس أهدافها ومبادئها .

ملامح اتجاهات التحديث :
تعطى هذه الملامح المتطلبات التى تحتاجها الحركة فى الفترة القادمة والتى تتبناها الدول الداعية للتحديث وهى كالتالى :
١ - اعطاء الاهتمام الأكبر للمسائل الاقتصادية التى تمس دول العالم الثالث بشكل مباشر كقضية الديون وتمويل وسائل التنمية بالاضافة الى أحياء الحوار والتعاون بين دول الجنوب والجنوب .
٢ - ضرورة أن يكون للحركة دور أكثر فعالية على الساحة الدولية والعمل على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب لايجاد نوع من التقارب بين الدول الغنية والفقيرة لدفع عملية التنمية .
٣ - انشاء « ترويكا » تضم الدولة التى ترأس حركة عدم الانحياز والرئيس السابق لها والدولة التى استضافت المؤتمر الوزارى لتقوم ثلاثتها بمساعدة رئيس الحركة فى الحالات الطارئة التى تستدعى ذلك .
٤ - تشكيل لجنة وزارية لفحص أوراق الحركة والبيانات الصادرة على المؤتمرات السابقة بناء على توصية مؤتمر وزراء الخارجية فى سبتمبر ١٩٨٨ بنيقوسيا .
وبالاضافة للنقاط السابقة الاهتمام بالقضايا التقليدية والملحة الخاصة بحقوق الانسان وحماية البيئة من التلوث وتعزيز دور الأمم المتحدة .
كما تظهر حالة التطور فى العلاقات بين الدولتين العظميين والمعسكرين الشرقى والغربى والتى جاءت نتيجة لمجموعة من الظروف الخاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وليس بفعل أى ضغوط أو وساطات خارجية . ان مجالات التعاون التنموية بين بلدان الحركة والقدرة على التأثير بشكل حقيقى على النظام الاقتصادى العالمى الى جانب المساعدة على حل بعض الأزمات الأقليمية تستوجب تكاتف الحركة فيما بينها .
وهو ما أدركته دول الحركة فبدأت الاتصالات فيما بينها فى محاولة لوضع استراتيجية مستقبلية للحركة تتناسب وهذه المتغيرات بالاضافة لعملها على دعم المناخ الدولى الراهن الايجابى . فبدأت يوغوسلافيا باعتبارها الدولة المضيفة بشكل مبكر فى اعداد وثائق القمة السياسية ومسودة القرارات وتوصيات القمة التاسعة قبل ما يزيد عن الشهر من انعقاد المؤتمر وتوزيعها على الدول الأعضاء عبر بعثتها فى الأمم المتحدة وذلك استنادا للمشاورات التى جرت فى هرارى ونيقوسيا بين أعضاء الحركة . ويقع مشروع الوثيقة السياسية فى عشر صفحات فقط . يتبعها ٢٠ ملحقا صغيرا لكل منها عدة صفحات لتشمل بؤر النزاع الدولية الراهنة . وتتسم هذه الوثيقة بأنها قصيرة وقد أكد جواد مويز نيوفيش رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة « بأن الوثائق تعطى

القضايا التنموية والتعاون الاقتصادى حجماً كبيراً مناصفة مع حجم القضايا السياسية الراهنة »، ويتركز جدول أعمال القمة فى أربعة بنود رئيسية هى :
١ - النظر فى الوضع السياسى الدولى وما يحيطه من تغيرات .
٢ - دراسة الأوضاع الاقتصادية العالمية . فى ظل ما تعانيه دول الحركة من انخفاض فى مستوى التنمية وتزايد ازمة المديونية .
٣ - بحث قبول اعضاء مراقبين جدد .
٤ - البيان الختامى يتناول فيه منهاجية حركة عدم الانحياز والقضية الفلسطينية والوضع فى لبنان والموقف فى الخليج وقضية ناميبيا والوضع فى امريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وافغانستان وجنوب افريقيا ، بالاضافة للقضايا الأساسية الأخرى مثل حقوق الانسان وتخزين النفايات السامة وازمة المديونية والتجارة الدولية .

كما يظهر تطور جديد فى نظرة عدد من الدول الأوروبية بالنسبة للحركة فقد طلبت مجموعة من الدول مثل كندا والنرويج والمجر وبولندا وبلغاريا الحضور كضيوف ، بالاضافة لاستراليا التى قبلت منذ فترة كدولة ضيف على الحركة . وقد طلبت فنزويلا الانضمام للحركة . وكان لموقف كل من نيوزيلندا وكندا فى الفترة الأخيرة ان يكسب حضورها القمة اهمية كبرى لاتخاذها مواقف تتلاءم مع ما تنادى به الحركة :-

فنيوزيلندا : عضو فى حلف « الأنفروس » الذى يضم ايضا امريكا واستراليا . وقد رفضت مؤخرا وصول السفن الأمريكية النووية الى موانيها لتنفيذ فكرة انشاء منطقة مجردة من السلاح النووى فى جنوب المحيط الهادى .

كندا : فقد قامت مؤخرا بالتنازل عن ستمائة مليون دولار من ديونها للدول الأفريقية الأكثر فقرا كما خصصت ٠,٥ فى المائة من دخلها لدعم الدول النامية . وتعود اهمية حضورها لكونها احدى الدول الصناعية السبع الكبرى كما دعت الى فرض عقوبات على حكومة جنوب افريقيا .

ومن خلال ما سبق يمكن ان نتبين ان المؤتمر التاسع لدول عدم الانحياز يمكن ان يمثل منعطفا جديدا ومرحلة اخرى من مراحل تطور الحركة ولكن بشرط ان تتخذ المتغيرات الجديدة التى تشهدها الساحة الدولية فى الحسبان والبعد عن الاكتفاء بالادانة والعمل على ايجاد نوع من التفاهم والتنسيق داخل اعضاء الحركة نفسها وبين دول الحركة والقوى الدولية .

منعطف جديد للحركة

وسط التغير السريع الذى تشهده العلاقات بين الدولتين الكبريين ومن ثم بين الكتلتين كان على حركة عدم الانحياز ضرورة القيام برصد هذه المتغيرات حتى تضمن الا تؤثر هذه التطورات على مصالح اعضائها سلبيا ، وطرح مبادرات عملية وعدم الاكتفاء بموقف المتفرج وهو ما يستوجب منها ضرورة الاستفادة بكثرة عددها (١٠٢ دولة) لتصبح قوة رئيسية على المسرح الدولى . مع اعادة ترتيب اولوياتها فى ضوء الحاجات المتغيرة للدول الأعضاء فيها . وهو الأمر الذى تؤيده معظم دول الحركة ومنها مصر ويوغوسلافيا وقبرص . وذلك من خلال محاولة تحديث الحركة .

الرؤية المصرية :

تأخذ هذه الرؤية اتجاهين يتمثل الاتجاه الأول فى تحديد سياسة الحركة وخطواتها وفقا لمبادئها الرئيسية اخذة فى الاعتبار التطورات الجارية حاليا على الساحة الدولية . بما يمكن معه تكوين استراتيجية مناسبة تنطلق منها جهود الحركة للمساهمة بفاعلية فى الجهود المستمرة من اجل حل المشاكل العالمية والأقليمية مع التركيز على المناطق الحيوية الساخنة التى ما تزال تفتقر فيها الأزمات الى الحل . مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار امكانية دعوة ممثلى دول ومنظمات ومؤسسات دولية ليست من اعضاء الحركة لمشاركتها بصورة رسمية او غير رسمية فى اجتماعات الحركة . وهو ما يعطيها دوراً اكثر حيوية . كما يجب الاستفادة من التنوع السياسى والاقتصادى والأيديولوجى الذى يتيحه كثرة عدد اعضاء الحركة فى تعزيز دورها فى الأمم المتحدة للمساهمة فى ايجاد حلول للمشاكل الدولية القائمة منذ زمن .

ومن خلال حالة الانفراج السياسى الحالية يجب التركيز على المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها دول الحركة . وهو ما يجب ان يتم عبر الحث على التنمية وتحرير البلدان فى طور النمو من قيود المديونية . والبحث عن حلول فعالية فى مجالات الديون والنقد والتمويل والتجارة . فى الوقت نفسه يجب تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والجنوب ، بالاضافة لوضع منهج للتنسيق والتكامل بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين بالاضافة للاهتمام بالمشكلات الأخرى الناجمة عن تطورات دولية مثل حقوق الانسان وتلوث البيئة ونقل التكنولوجيا وغيرها من القضايا .

أما الاتجاه الثانى فيتمثل فى منهج الحركة والشكل المنظم لها . فيرى الجانب المصرى ضرورة استمرار عقد مؤتمر القمة كل ثلاث سنوات . وتحاشى اى نزوع نحو الصبغة المؤسسية فى نفس الوقت الذى يجب فيه مراجعة وتقييم الحركة وآلياتها لتفادى الأزدواجية ولتبسيط عمل الحركة . أما عن الاجتماعات الوزارية الاستثنائية فيجب ان تعقد اذا ما دعت التطورات الى انعقادها .

أما بالنسبة للوثائق فيجب ان تكون موجزة وخالية من التكرار وان تبرز المواضع العاجلة ذات الأهمية اما بخصوص اصدار القرارات فيجب المحافظة على قاعدة توافق الآراء .

وتأتى اهمية الرؤية المصرية من كون مصر تمثل خمسين دولة افريقية اعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية بحكم رئاسة الرئيس مبارك للمنظمة ، وهو ما يضيف بعدا آخر لكلمة مصر من خلال ما يمكن ان يتم من تعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة دول عدم الانحياز تجاه مختلف قضايا القارة الأفريقية . كما يأتى الدور المصرى العربى ليزيد من ثقل مصر وخاصة بعد عودة مصر للصف العربى وما يتطلبه هذا الدور من العمل على تركيز جهود الحركة لدعم فكرة عقد المؤتمر الدولى لتسوية القضية الفلسطينية .

ومع هذا الاتجاه الداعى لتحديث الحركة لتتوافق مع التطورات الجديدة على الساحة الدولية والمتطلبات الجديدة لأعضاء الحركة الا انه لا تزال هناك بعض الدول المتخوفة من هذا التحديث والأمر الذى اوجد فوارق معينة فى مواقف البلدان غير المنحازة كما يرد البعض بأن الوضع الدولى المتطور بتقارب القوتين العظميين ساعد على تقليص دور الحركة وجعل تأثيرها على الأحداث الدولية هامشيا . وبين هذه الاتجاهات المختلفة ووسط المتغيرات الدولية بتطور العلاقات بين الدولتين العظميين بالاضافة الى عزم دول الجماعة الأوروبية على انشاء سوق موحدة عام ١٩٩٢ . واتجاه بعض الدول الاشتراكية فى شرق اوروبا الى تغيير توجهاتها الاقتصادية للاندماج فى الاقتصاد العالمى . الأمر الذى يستوجب من بلدان عدم الانحياز ضرورة اتخاذ العديد من الوسائل الكفيلة بايجاد دور للحركة .

ومن خلال الرؤية السابقة يأتى البيان الختامى للقمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز . والتى يمكن ان نقسمها الى اتجاهين . فيتسم الاتجاه الأول لهذه القرارات بما سبقها من مؤتمرات قمة . فجاءت لتؤكد حق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها بالنسبة للقضية الفلسطينية وجنوب افريقيا والدعوة لتسوية مشكلة لبنان وافغانستان وكمبوديا . بالاضافة لحماية حقوق الانسان والمحافظة على البيئة والتأكيد على حل مشاكلها الاقتصادية .

اما الاتجاه الثانى فقد خفضت حدة التهجم على الامبريالية والاستعمار لأول مرة . اعطاء المشاكل الاقتصادية قدرا مساويا للمشاكل السياسية . فتم اقرار برنامج عمل التعاون الاقتصادى بين بلدان عدم الانحياز الذى أعد فى الاجتماع الوزارى بهرارى فى مايو ١٩٨٩ . بالاضافة لتشكيل ثلاث لجان لمتابعة الخطوات التنفيذية لقرارات قمة بلجراد ومقرها « اكرا » عاصمة غانا واخرى لجنة اقتصادية مقرها « كاراكاس » عاصمة فنزويلا لبحث المشاكل الاقتصادية وخاصة ازمة المديونية والعمل على احياء حوار الشمال والجنوب بالاضافة للجنة ثالثة لمتابعة قضية استقلال ناميبيا مقرها تونس .

وتوضح هذه القرارات رغبة اكيدة لدى دول الحركة لتطوير ادائها وهو ما يحسب لصالحها . بالاضافة لطرحها للمبادرات الخاصة بها مثل خطة غاندى الخاصة بنزع السلاح النووى والمبادرة الرباعية الداعية لأحياء الحوار بين الشمال والجنوب مع ضرورة تفهمها لامكانيات دورها . فى ضوء مفهومين اساسيين هما : ـ

اولهما انه اذا لم يكن فى مقدور بلدان عدم الانحياز تحديد مجريات عالمنا المعاصر فمن المؤكد ايضا ان تحديد هذه المجريات لايمكن ان يتم بدونها .

ثانيهما يجب على بلدان عدم الانحياز التى قامت لمقاومة انقسام العالم الى كتلتين عسكريتين متعارضتين فإنها مدعوة الآن لمواجهة تحديات التلاقى والتوافق بينهما . بالحيلولة دون تركيز القرار فى جهة واحدة وهى الدول الأكثر غنى . وهو ما يستوجب على الحركة اخذ العديد من الخطوات التالية :

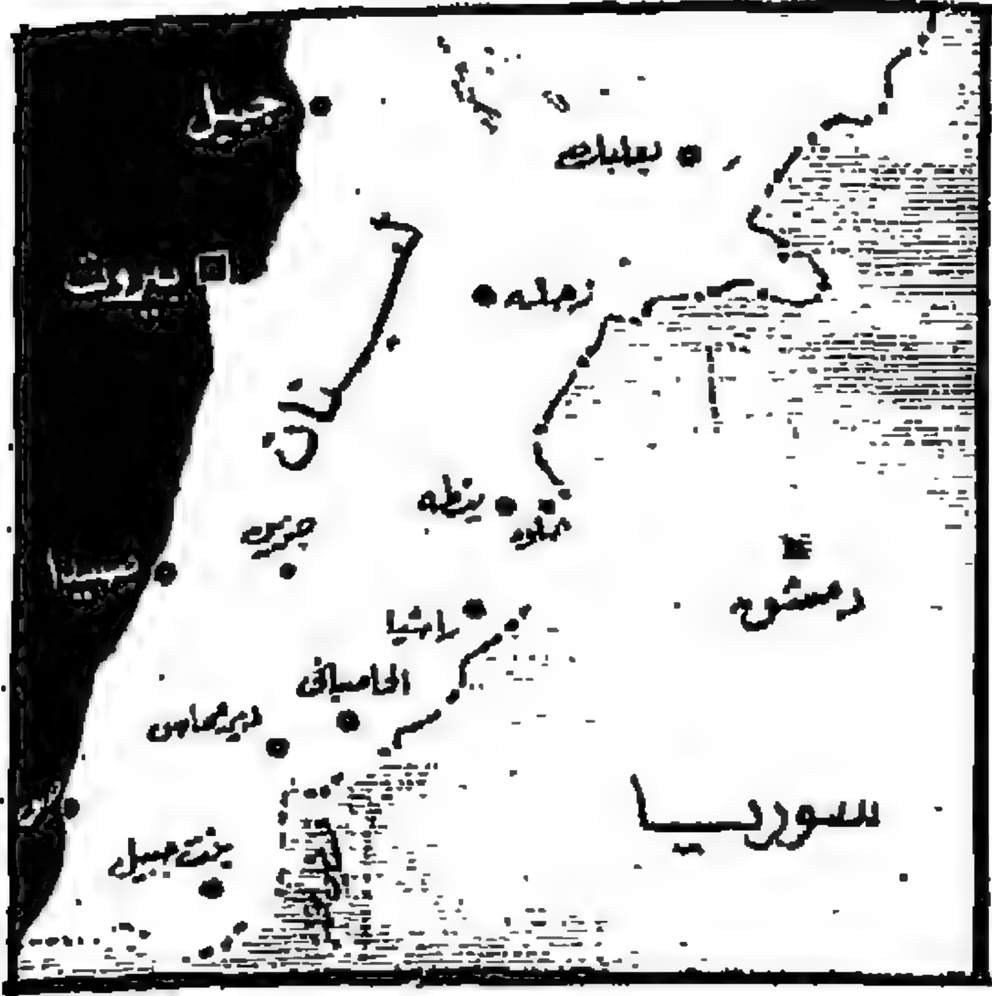
١ ـ إيجاد استراتيجية جديدة للتنمية بالاعتماد على الذات وتبنى مفهوم جديد للتنمية .

٢ ـ العمل على احياء حوار الشمال والجنوب لمناقشة مشكلة المديونية وارتباطه بامكانيات التنمية .

٣ ـ العمل على ايجاد استراتيجية موحدة لعمل الحركة فى التعامل مع المؤسسات الدولية والقوى العظمى .

٤ ـ البعد عن الانشغال بالنزاعات الأقليمية عن اولويات احتياجاتها بما ينعكس سلبيا على اداء الحركة ككل .

وبلا شك فإننا لا نتوقع ان تتمكن القمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز من ايجاد حلول سريعة لما تعانيه بلدان الحركة من مشاكل واحتياجات ولكن بامكانها البدء بالتوفيق بين متطلباتها والمتغيرات الدولية الجديدة كخطوة اولى لهذا المنعطف الجديد للحركة . □



الأزمة اللبنانية ..إلى أين؟

فتحى على حسنين

جاء التطور الخطير الذى اتسمت به الأحداث المتصاعدة التى شهدتها الساحة اللبنانية فى الاونة الأخيرة يؤكد من جديد على الحقائق التالية :

ـ عقد الدولة اللبنانية كاد أن ينفرط أو إنفرط بالفعل على أرض الواقع .

ـ أستمرار المخطط الخارجى الرامى الى تدمير لبنان وإزالته أو تحويله الى محرقة إقليمية لشرايين الأمة العربية .

ـ دخول المساعى السياسية لمعالجة الأزمة اللبنانية مرة أخرى فى سياق مع التفجير الأمنى .

ـ التغطية على تطورات الانتفاضة الفلسطينية التى دخلت شهرها الثانى والعشرين . فلم يعد العالم يتابع أخبار المجاهدين من أجل فلسطين بقدر ما صار يتابع أخبار ما يحدث فى لبنان .

وعلى الرغم من أن الأزمة اللبنانية التى مضى عليها أكثر من أربعة عشر عاما تعد قضية منفصلة ، وتتم معالجتها فى إطار مستقل سواء على الصعيد العربى أو الأقليمى أو الدولى ، إلا أن المتغيرات الأخيرة التى شهدتها لبنان فى إطار التصعيد المدمر الذى جرى فى بيروت فى الاونة الأخيرة والتى جعلت أكثر من ٩٠ ٪ من سكان بيروت يفرون من هذه المدينة التى دمرت معظم منشآتها وميادينها وشوارعها بفعل القصف العنيف المتبادل بين الجماعات المتعاركة ممثلة فى قوات العماد « ميشيل عون » رئيس الحكومة العسكرية المؤقتة وبين القوات السورية والميليشيات التابعة لها ، قد أفرزت العديد من مظاهر العنف الأخرى التى سرقت الأضواء بشكل كبير من الأنتفاضة .

وقد تمثلت أهم المستجدات فيما يلى :

أولاً : بيان « الثلاثية » ومسالة الرهائن :

ففى ٨٩/٧/٣١ أعلنت اللجنة الثلاثية المكونة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية والملك الحسن الثانى عاهل المغرب والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، أعلنت عن وصول مهمتها إلى طريق مسدود بشأن حل الأزمة اللبنانية . ومن المعروف أن تلك اللجنة كانت قد كلفت فى ٢٦ مايو الماضى فى ختام قمة الدار البيضاء الطارئة بالعمل على إيجاد مخرج للأزمة اللبنانية فى غضون ستة أشهر ، وقد قامت تلك اللجنة بإجراء حوارات مع الأطراف المعنية « بالأزمة من خلال عدة جولات شملت بغداد ودمشق وبيروت ، إضافة إلى الرباط وجدة ، أعلنت فى أعقابها عن وصول مهمتها الى طريق مسدود على الصعيدين الأمنى والسياسى ، حيث تضمن مشروع وثيقة الوفاق الوطنى النقاط التالية :

على الصعيد السياسى :

١ ـ مشروع اصلاح سياسى يقوم على مشاركة حقيقية بين المسلمين والمسيحيين بما يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى البلاد ، وفى هذا السياق تم اقتراح كمرحلة أولى ، عقد اجتماع للبرلمانيين خارج لبنان من أجل التشاور والاتفاق على إعادة الحياة لكل المؤسسات الدستورية اللبنانية وعمل الاصلاحات السياسية المطلوب إدخالها على المجتمع اللبنانى .

٢ ـ بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبنانى بقواتها الذاتية وفقاً لقرار القمة العربية غير العادية المنعقدة فى الدار البيضاء .

٣ ـ تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلى ، وذلك بالعمل بكافة الوسائل لتنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولى الخاصة بإزالة الاحتلال مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة سنة ١٩٤٩ .

٤ ـ التأكيد على علاقات لبنان بسوريا التى تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأستراتيجية المشتركة وضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين بموجب اتفاقات فى شتى المجالات ، وكذلك التأكيد على ألا يكون

لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ولا سوريا لأمن لبنان بأى شكل من الأشكال .

على الصعيد الأمنى :

تم وضع خطة أمنية شاملة لكل لبنان تتسم خطوطها العريضة بما يلى :

١ـ الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال مدة زمنية محددة .

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلى من خلال :

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات فى المحطات مع اتباعهم لدورة تدريبية دورية ومنظمة .

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً .

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة .

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين والسماح لكل مهجر لبنانى منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذى هاجر منه .

وفيما يتعلق بموضوع العلاقات بين سوريا ولبنان حثت اللجنة على ضرورة توقيع اتفاق أمنى بين الحكومتين برعايتها بحيث يتم التوقيع على اتفاق بموجبه يتم تحديد مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية فى البقاع .

وهنا ظهرت اختلافات فى وجهات النظر بين اللجنة الثلاثية وبين سوريا خاصة بشأن مسألتى بسط السيادة اللبنانية على كامل التراب الوطنى ومستقبل العلاقات السورية اللبنانية ، إذ إرتأت سوريا أن بسط السيادة اللبنانية مسألة لا يجب حسمها مسبقاً وفق فترة زمنية محددة وإنما يجب أن يترك الى ما بعد قيام حكومة الوفاق الوطنى فى لبنان ، وفيما يخص مستقبل العلاقات السورية اللبنانية فقد أعتبرت سوريا أن مقترح اللجنة لا ينسجم مع منظورها لما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات من النواحى الأستراتيجية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية واجه عمل اللجنة عدة عراقيل أخرى دفعتها الى اعلان بيانها المشار إليه سلفاً حيث :

١ ـ تأخر فتح المعابر بين المنطقة الشرقية للعاصمة بيروت وبين المناطق المجاورة لها لفترة طويلة .

٢ ـ لم يتم فك الحصار البحرى المضروب على موانىء بيروت الشرقية .

٣ ـ أكد العديد من أعضاء مجلس النواب اللبنانى على ضرورة رفع الحصار قبل الدعوة لاجتماع النواب فى الداخل أو الخارج .

يأتى هذا فى الوقت الذى عادت فيه مسألة الرهائن الى مسرح الأحداث بقوة بعد أختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد أحد قادة الشيعة فى لبنان وما تبعه من مقتل أحد الرهائن الأمريكيين هو الكولونيل هيجنز على يد خاطفيه ، الأمر الذى فتح المجال لاعادة صياغة العلاقات الأمريكية الايرانية من جديد حيث طالب الرئيس الايرانى رافسنجانى الادارة الأمريكية بالافراج عن الأرصدة المالية الايرانية المجمدة فى البنوك الأمريكية منذ عشر سنوات « وصلت التقديرات الى ٢١ بليون دولار فى مقابل المساعدة على اطلاق الرهائن ، إلا أن الادارة الأمريكية أصرت على ضرورة إنقاذ الرهائن بلا شروط مسبقة وبدون أى تنازلات ، لأن مثل هذه التنازلات من شأنها أن تدفع عناصر أخرى مستقبلاً الى اختطاف رهائن أمريكيين آخرين والمقايضة عليهم بمزيد من التنازلات .

ولاشك أنه إذا كان كل من الرئيسين الأمريكى والايرانى حسنى النية إلا من الواضح أن مشكلة الرهائن لا يمكن أن تحل بالنوايا الحسنة وحدها وإنما سيحتاج الأمر إلى مفاوضات شاقة ومضنية وإلى تنازلات من الجانبين . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى برز المستجد الهام الثانى وهو :

ثانياً : أشتداد المعارك والتدخل الفرنسى :

تطورت الأمور بشكل كبير بعد أن قامت فرنسا بإرسال وحدات من الأسطول الفرنسى إلى السواحل اللبنانية . ورغم الاعلان الفرنسى عن المهمة الانسانية للأسطول ، إلا أن العديد من المراقبين رأوا أن تفاقم الصراع بين الفرقاء اللبنانيين قد جعل فرنسا تقوم بتلك الخطوة لمراقبة الوضع العسكرى خاصة بالنسبة لقوات الميشيل عماد عون بعد أشتداد المعارك الحربية والتى كان من أهمها معركة سوق الغرب حيث مثلت تلك المعركة أول هجوم برى وأشتباك مباشر بين القوات النظامية الموالية للعماد عون والقوات اللبنانية . سمير جعجع » المتحالفة معه من ناحية ، وبين ميليشيا الأحزاب الأسلامية والأحزاب المؤيدة لسوريا من ناحية أخرى . ففرنسا وهى الدولة الوحيدة التى لها مصالح عديدة فى لبنان منذ فترة وجودها السابق فى لبنان كدولة أنتداب شعرت بأن الجانب المسيحى يحتاج إلى دعم ما حتى ولو من باب التلويح العسكرى .

ولاشك أن الخطوة الفرنسية قد أفرزت رد فعل مضاد من قبل جماعات المختطفين الذين يحتجزون العديد من الرهائن الأمريكيين كرد فعل على الخطوة الفرنسية ، رغم أن هذه الأخيرة قد لا يكون من هدفها تحرير الرهائن ، إلا أن أعتقاد بعض الجماعات التى تختطف الرهائن بأن

فرنسا ربما تود إحداث خلل فى التوازن القائم عن طريق تقديم دعم عسكرى كبير لقوات « عون » جعلها تستخدم مسألة الرهائن كورقة سياسية للضغط ، ظهرت من خلال التهديدات ونشر صور الرهائن فى الصحف اللبنانية فى الأيام الأخيرة ، الأمر الذى دفع فرنسا لتقديم مبادرة سلمية لحل الأزمة اللبنانية ، أعلنها رولان دوما وزير الخارجية وتدعو الخطة التى أعلنت فى ٨٩/٨/٢٨ إلى وقف اطلاق النار وفرض حظر على وصول الأسلحة الى الفئات اللبنانية المتصارعة ، يليه اجراء اصلاحات سياسية ، وفى النهاية إنسحاب القوات السورية والاسرائيلية من لبنان على أن يكون إنسحاب القوات السورية على مراحل ، إلا أن نجاح تلك الخطة إرتهن على حدود تخطى أزمة الثقة الموجودة بين مختلف الأطراف المعنية .

لبنان بين التعريب والتدويل :

فى ضوء اعلان اللجنة الثلاثية المكلفة بإيجاد حل للأزمة اللبنانية عن وصول مهمتها الى طريق مسدود ، دعت العراق الى عقد قمة عربية طارئة لبحث الموقف فى لبنان ، وقد لقيت هذه الدعوة ترحيب عدة أطراف عربية على رأسها منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والكويت ، وعلى صعيد الأطراف المتنازعة رحب العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية الانتقالية بدعوة العراق ، بينما أعلن سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية بالوكالة معارضته لعقد القمة العربية ، وقال : « نأمل فى عدم عرض المسألة اللبنانية مجدداً على قمة عربية فى الوقت الحاضر والأمل أن تتابع اللجنة الثلاثية مهمتها لتطبيق قرار قمة الدار البيضاء » ومن ناحية أخرى رفضت سوريا أستئناف اللجنة الثلاثية لمهمتها ما لم تسحب بيانها الذى أظهر وجود خلافات معها بشأن الحل ، غير أنه فيما يبدو أن اللجنة لم تزل توازن تحركاتها وتعطى لنفسها الوقت اللازم من أجل أن يجىء تحركها الجديد مدعوماً عربياً ودولياً .

وعلى الجانب الآخر يبدو أن الادارة الأمريكية التى أطلقت العديد من النداءات التى تحث على وقف اطلاق النار ليست مستعدة فى الوقت الحاضر إلى تجاوز السبيل الدبلوماسى ؛ فمازال الأمريكيون يتحدثون عن جهود الجامعة العربية وضرورة أستئنافها ، ويكررون أنه لا يوجد حل عسكرى لمشكلة لبنان كما تؤكد الولايات المتحدة بأن جهودها للافراج عن الرهائن منفصلة تماماً عن محاولتها احلال وقف اطلاق النار وبدء عملية المصالحة بين القوى المتصارعة .

وفى الوقت نفسه جاء التحرك السوفيتى ليعيد التوازن الى الدور الدولى بعد أن كاد يفقده خاصة مع تفضيل واشنطن لاستمرار سياسة عدم الانغماس فى لبنان ، فقدم المبعوث السوفيتى جينادى تراسوف فى ٨٩/٨/٢٥ ، بعد جولة مكوكية بين دمشق وبيروت ، خطة سوفيتية من أربعة بنود لانهاء الأزمة اللبنانية وهى : وقف شامل لأطلاق النار ، وفك الحصارات ، ونشر مراقبين دوليين على الحدود ، فضلاً عن تنشيط مهمة اللجنة الثلاثية . وقد لاقت هذه الخطة ترحيباً واسع النطاق على المستويين العربى والدولى .

سيناريوهات الأزمة اللبنانية :

الاعتقاد السائد لدى العديد من المراقبين بأن أتخاذ تطور الأحداث فى لبنان هذا المنعطف الخطير أصبح يهدد فعلاً عقد الدولة اللبنانية بالانفراط خاصة مع تصاعد الاحتمالات التى أشارت إلى أن إسرائيل تفكر بالقيام بعملية عسكرية خاطفة إلى ما بعد الشريط الحدودى الذى تحتله حاليا فى جنوب لبنان والمعروف بأسم « الحزام الأمنى » ولاشك ان إسرائيل تنظر الى ما يحدث فى لبنان وصراع الأطراف المحلية والاقليمية على أنه ثغرة كبيرة يمكنها أن تستغلها من خلال عملية عسكرية محدودة تكون نتيجتها خلط الأوراق من جديد وخلق وضع سياسى يعقد الأمور فى لبنان ويحجب الأنظار عما يدور داخل الأراضى العربية المحتلة سواء على صعيد الأنتفاضة البطولية للشعب الفلسطينى أو من خلال التحركات السياسية لمنظمة التحرير التى سحبت البساط من تحت إسرائيل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن سوريا تقف الآن أمام واحد من ثلاث أحتمالات .

١ ـ القبول بالحل العربى فى لبنان كما وضعت أطره وحددت مبادئه اللجنة الثلاثية العربية .

٢ ـ الوصول الى قرار دولى بإعلان لبنان دولة محايدة على الطريقة النمساوية أو السويسرية وهو خيار بدأ يشق طريقه من خلال بدائل كثيرة بدأت تطرح الآن فى سياق أتصالات تجرى على مختلف المستويات لكبح جماح التدهور فى لبنان .

٣ ـ احتمال إنقلاب فى القيادة للجانب المسيحى تقبل بالتحاور مع سوريا وإسقاط شروط الجنرال عون فى أستمرار حرب التحرير .

ويمكن القول أنه بات فى حكم المؤكد* أن إحراز نصر عسكرى حاسم فى لبنان لاحدى القوى المتصارعة أمر مشكوك فيه نتيجة أن حجم القوات والمعدات العسكرية والدعم الخارجى يكاد يكون متساويا ، كما أن الأزمة اللبنانية قد وصلت إلى درجة عالية من التعقيد الى الحد الذى يصعب معه التنبؤ بالحل على المدى القريب غير أن تصاعد الأزمة أو إنفراجها يعتمد بالتأكيد على سلوك الأطراف الداخلة فى لعبة الصراع فى لبنان .□



الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب

عزالدين شكرى

في ٢ يوليو الماضي صدق المجلس الشعبى الوطنى على قانون ينظم الحياة الحزبية فى الجزائر ، وذلك بعد مناقشات مستفيضة وحارة أحيانا ، وبعد ادخال ثلاثين تعديلا على مسودة المشروع الأصلى . وقد قوبل القانون بارتياح من جانب ، وبتحفظات عديدة من جانب اخر فقد رأت قوى المعارضة أن القانون يخلو من الضمانات الكافية لممارسة العمل الحزبى ، وفى تطور سريع أعاد الرئيس بن جديد القانون مرة أخرى للمجلس لادخال التعديلات اللازمة لضمان حرية التعبير والحركة السياسية لكافة القوى . فى نفس الوقت الذى منح فيه الترخيص فعلا لأول حزب جزائرى معارض . وتأتى هذه التطورات فى سياق عملية واسعة النطاق وطويلة الأمد من التحول الاجتماعى والسياسى فى البلاد . هذه العملية تبدأ بوقوع تطور ما فى أحد الأنظمة المجتمعية السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، يؤثر على بقية النظم وتنتقل التأثيرات من نظام لاخر فى « ديالكتيك » جدلية مستمرة . ومثل كرة الجليد تزداد العملية اتساعا مع انتقالها من نظام لاخر . فالتطورات التى شهدها المجتمع الجزائرى منذ الاستقلال الرسمى للبلاد فى يوليو ١٩٦٢ ليست بالقليلة ، وقد أدت التطورات فى النظام السياسى (نظام الحزب الواحد ـ مركزية التخطيط والتنفيذ والاشراف ـ سيطرة الدولة على الاقتصاد وعلى المؤسسات السياسية) الى حدوث تطورات جذرية فى المجتمع قيمه ، وطموحاته ، وعلاقاته ، الأمر الذى طرح مدخلات جديدة على النظام السياسى كانت استجاباته لها عاملا فى احداث مزيد من التطورات وهكذا .

ولايعد صدور القانون نهاية لعملية التحول أو اتماما لها ، بل ـ وكما أثبتت تداعيات الأحداث ـ يشكل أحد الضغوط فى عملية التحول التى تظل مستمرة والتى تشمل التفاعلات بين النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ويقود عملية تحويل النظام الحزبى الى التعددية ، الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ومعاونوه فى جبهة التحرير ، وصغار الضباط فى الجيش فى وجه رموز الأرثوذكسية الذين لايزالون يسيطرون على عدد لابأس به من مراكز النفوذ فى جبهة التحرير الوطنى ، وفى المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، وكذلك بين كبار ضباط الجيش ، وذلك دفاعا عن مكاسبهم الخاصة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تخوفا من فقدان السيطرة على مجريات الأمور فى الجزائر اذا فتح الباب تماما للتعبير السياسى .

وتضع هذه القوى حدودا على حرية حركة الرئيس ، وعلى سرعة عملية التحول وشكلها واتجاهها ، الأمر الذى يؤدى ـ فى نهاية التحليل ـ لزيادة قدرة الرئيس ودفع عملية التحول ، فوجود هذه القوى يؤدى لقصور التحولات ومحدوديتها فى مواجهة ضغط اجتماعى هائل نحو التغيير وهو ضغط يتزايد عندما يتبين ضعف وبطء التغييرات ، وأحيانا ينفجر بشكل عفوى ـ مثلما حدث فى اكتوبر ١٩٨٨ ـ ومن ثم تزداد الفرص المتاحة أمام الرئيس لالتقاط الخيط والتعامل مع الشعب مباشرة ، ومن ثم وضع معارضيه فى موقف ضعيف أمام الشعب .

لقد كان الرئيس بن جديد ـ عقب وفاة بومدين ـ هو مرشح الاتجاه الوسطى بين صقور النظام ، وبين الداعين للتجديد واستمرت ولايته الأولى تعبيرا عن هذا الاتجاه ، الا أنه منذ منتصف الثمانينات ، ومع اشتداد الضغوط الاجتماعية على النظام تحول الرئيس ـ بحنكته السياسية الفائقة ـ تدريجيا الى الدفع باتجاه التغيير ، وزاد تبلور هذا الاتجاه منذ ١٩٨٥ وصاعدا ، الا أنه واجه فى ذلك العديد من الصعوبات ، ويحاول الرئيس من جانبه بسط سيطرته من خلال :

١ ـ تنحية خصومه من رموز التشدد ، وهؤلاء الذين

يتمتعون بقواعد مساندة مستقلة من مؤسسات الدولة ، واحلال كوادر موالية من الجيل الأصغر سنا محلهم ، هذه الكوادر إما ان تكون متفقة مع الرئيس سياسيا فى وجوب احداث تغييرات جذرية ، وإما ان تكون من التكنوقراط غير المسيسين كما هو الحال مع الجيل الأحدث من ضباط القوات المسلحة والمؤسسات الاقتصادية .

٢ ـ إضعاف الدور السياسى للجيش ، وتقليص هيمنة جبهة التحرير الوطنية على العمليات السياسية وبشكل تدريجى لتفادى وقوع هزات عنيفة فى النظام ، وكذلك تقسيم المؤسسات الاقتصادية الكبرى الى عدد كبير من الوحدات لتفادى نمو قوة مديريها .

٣ ـ استقطاب رموز من المعارضة الجزائرية فى الداخل والخارج والاتفاق على ادخال اصلاحات جذرية فى النظام تضمن مشاركتهم فى مقابل اقرارهم بشرعية النظام ، والتعهد بالعمل من خلاله ، هذا الاتفاق يضيف الكثير الى رصيد القوة السياسية للرئيس فى مواجهة خصومه من جهة وأمام مجموع الشعب من جهة أخرى .

هذه العملية ـ عملية التحول ـ تتم فى سياق من التطورات الهامة سواء فى البيئة الداخلية للنظام أو فى البيئة الاقليمية أو الدولية ، وتشكل كل من هذه البيئات اطارا يحكم حدود عملية التحول ويضبط مسارها ويضغط أحيانا" لدفع ـ أو خفض ـ سرعة عملياتها وتفاعلاتها .

١ ـ البيئة الداخلية :

هناك ملمحان اساسيان للبيئة الداخلية :

الأول هو الأزمة الاقتصادية الحادة منذ بداية الثمانينات ، والواقع أن الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الجزائرى قديمة وصاحبت نشأة قطاعات الاقتصاد نفسها ، وعلى سبيل المثال ظل النفط يحتل حوالى ٩٧ ٪ من دخل الجزائر من التجارة الخارجية ، رغم كل عمليات التصنيع التى تمت ، وكانت عملية انشاء المشروعات الاقتصادية تتم عادة على أسس غير اقتصادية ، الأمر الذى أدى لانخفاض كفاءتها وإلى تحقيق خسائر كبيرة ، لأسباب هيكلية تتعلق بنوع النشاطات ومدى تكاملها مع بعضها ومع الأسواق .. الخ ، اضافة الى ذلك فان سوء الادارة فى عدد من وحدات القطاع العام ـ شبه المسيطر ـ ضاعف من أثر غياب التخطيط المتكامل .

وقد كشف عن ذلك انهيار أسعار النفط منذ بداية الثمانينات اذ انخفض دخل الجزائر من النفط من ١٣ مليار دولار سنويا ، الى ٧ مليارات فقط (عام ١٩٨٨) ، وأدت سيطرة الدولة الكاملة على عمليات التجارة الخارجية مع انخفاض المتوفر من العملات الأجنبية بشكل حاد الى نقل الأزمة الاقتصادية للشارع مباشرة . فالجزائر التى تستورد العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية ـ عن طريق مؤسسة الدولة للتجارة الخارجية ـ وجدت نفسها مع انخفاض دخلها من العملة الصعبة الى النصف غير قادرة على اتمام برامج الاستيراد اللازمة ، ومن ثم نقصت السلع الأساسية بشكل حاد ، واختفى الباقى ليباع فى السوق السوداء . أى انتقلت الأزمة الاقتصادية الى المواطن العادى مباشرة . اضافة الى ذلك فان التزايد السريع للسكان بمعدلات من أعلى معدلات الزيادة فى العالم (٣,٢ بالألف) ، وماصاحبه من هجرة سكان الريف والمناطق الداخلية للمدن الساحلية حيث تتركز فرص العمل ، أدى ذلك مع قصور برامج تطوير الخدمات الى نقص الخدمات بصورة حادة لدرجة ان أحياء بكاملها فى الجزائر العاصمة تشكو من انقطاع المياه لأسابيع طويلة ، وصاحب ذلك تدهور فى مستوى المعيشة ، وانتشار البطالة ، واحساس المواطنين بتدنى مستويات معيشتهم مقارنة بجيرانهم .

الملمح الثانى هو الأزمة السياسية الناتجة عن جمود مؤسسات النظام ، فبالرغم من التطورات التى طرأت على المجتمع عبر أكثر من خمسة وعشرين عاما من الاستقلال ، فان النظام السياسى ظل بلا تطوير يذكر ، فاستمرت جبهة التحرير الوطنى تحتكر التمثيل السياسى وتسيطر على النقابات والاتحادات المهنية ، وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبى وكذلك على المحليات بل والمؤسسات الاقتصادية ، وظلت النخبة الحاكمة بلا تغيير يعكس تغير الوزن النسبى لشرائح المجتمع (أكثر من ثلثى السكان تبلغ أعمارهم أقل من ٢٥ سنة) ، وبسطت البيروقراطية سيطرتها على قواعد الجبهة التى أصبحت ممرا لتحقيق مكاسب شخصية ومادية ، فى نفس الوقت الذى كانت عملية التغيير الاجتماعى مستمرة ، وتزايد عنصر الشباب فى تركيب المجتمع ، مع صعوبة الوضع الاقتصادى وانغلاق باب الهجرة لفرنسا الذى كان يوما ما منفذا لطموح العديد من الشباب بسبب الظروف الداخلية الفرنسية ، مع الزيادة المستمرة فى التطلعات والطموحات ، وأزمة الهوية التى اجتاحت المنطقة العربية بوجه عام والتى احتلت فى الجزائر اهمية خاصة مع وجود أكثر من ازدواجية فى الثقافة ، كل ذلك أدى لزيادة التهميش الاجتماعى وعجز النظام السياسى وقنواته عن استقبال وامتصاص التطورات الاجتماعية والتعبير عنها ، النتيجة : نمو حركات الرفض السياسى والاجتماعى سواء كانت سلفية دينية ، أو اتخذت من الخصوصية الثقافية (للبربر) ملجأ من هذا النظام الذى تشعر بالاغتراب عنه . من ثم تصبح الأزمة هى

سباق بين النظام السياسى ـ اذا توفرت له الارادة ـ وبين التطورات والتغيرات الاجتماعية : من يلحق بالاخر ويحتويه ؟

إن الحل الأمثل لهذه الأزمة هو ضمان المشكلة السياسية الواقعية لجميع القوى ذات الوزن الاجتماعى ، وهذا هو مضمون التعددية الحزبية . وهنا تتعدى التعددية الحزبية مجرد كونها مطلبا سياسيا للنخبة لتصبح مطلبا إجتماعيا عاما ، وضغطا على صانع القرار لتأسيسها .

٢ ـ البيئة الاقليمية :

وتشمل هذه البيئة كلا من النظام الاقليمى العربى والنظام الفرعى للمغرب العربى ، وكلاهما له تأثير خاص على الجزائر ، بحكم دورها وارتباطاتها العربية المتميزة ، وبحكم كونها أكبر دولة مغاربية من جهة أخرى . وفى الواقع فان حجم التغيرات فى النظام العربى فى الفترة منذ بداية الثمانينات كان هائلا ، الا أن الملمح الأساسى الذى يهمنا هنا هو تقلص دور الدول الراديكالية فى النظام وتصاعد دور الدول الموصوفة « بالمحافظة » مع تصاعد فى نفوذها وانعكاس توجهاتها على النظام ككل وعلى أعضائه خاصة الراديكاليين منهم . من ناحية أخرى فإن التطورات التى شهدتها منطقة المغرب العربى ، والتطورات فى السوق الاوروبية المشتركة ، وخاصة التوجه نحو مزيد من الوحدة ومن الاجراءات الحمائية عام ١٩٩٢ ، وتطورات نزاع الصحراء وما آل اليه الوضع ، كل ذلك أوجد حاجة موضوعية لتوفير وفاق جزائرى ـ مغاربى بل والشروع فى بناء مغرب عربى متكامل اقتصاديا وسياسيا ، وهو مابدىء فيه بالفعل .

٣ ـ البيئة الدولية :

إن التغيرات فى سياسة الاتحاد السوفييتى الداخلية ، وفى علاقاته بالغرب وتوجهه نحو تحسينها وتطويرها وتفادى النزاعات ، وفى علاقاته بدول العالم الثالث واتجاهه للضغط من أجل تسوية كل النزاعات الاقليمية بالتفاوض والحل الوسط واستبعاد الحل العسكرى والتحفظ حيال المواقف المتشددة ، بل والتوجه المعلن الى دمج الاقتصاد السوفيتى فى الاقتصاد العالمى ، كل هذه التغيرات تشكل عنصرا ضاغطا على صناع القرار فى الدول الأكثر قربا من الاتحاد السوفيتى ، فالتغيرات السوفيتية اشبه بالتخلى الصريح عن مساندة المواقف الراديكالية الدولية لأصدقائها ، ومن ثم يصبح الاقدام على مثل هذه المواقف أكثر تكلفة وأقل أمنا عن ذى قبل .

إضافة الى ذلك فان الاتجاه العام على المستوى الدولى هو التحول للتعددية الحزبية ، ويشكل هذا الاتجاه عنصرا ضاغطا لا يستهان به اذا ما أدركنا عمق التغيرات والتحولات للتعددية والتى اصبحت تتم فى بلدان مثل بولندا والمجر ، بل وداخل الاتحاد السوفيتى ذاته ، وهى دول « مرجعية » فى التطبيق الاشتراكى بالنسبة لدول العالم الثالث ، ومدى تأثير ذلك على ادراكات الشعوب فى هذه الدول وعلى طموحاتها .

فبالاضافة الى أن العناصر الموضوعية التى دفعت عملية التحول فى بلدان مثل بولندا والمجر توجد بدرجة أو بأخرى فى بلدان العالم الثالث التى انتهجت سبلا مشابهة ، فان اتمام التحول للتعددية فعلا فى احدى هذه البلدان الرائدة يحفز ويدفع التحول فى تلك البلدان التى مازالت مسرحا للتغيرات الاجتماعية والضغوط .

أحداث أكتوبر : دفع عملية التحول :

أعطت أحداث اكتوبر الرئيس بن جديد فرصة ذهبية للقيام بطفرة فى تنفيذ اصلاحاته وقد استغلها بن جديد جيدا منذ اللحظة الأولى ، ففى اليوم التالى لبدء الاضطرابات مباشرة وجه خطابا عبر التليفزيون الى الأمة واعدا باصلاحات جذرية وشاملة وبتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والاصلاح الاقتصادى ، وبذلك وضع خصوم الاصلاح بين المطرقة والسندان حيث أصبحت الديمقراطية وعدا رسميا ينتظره الشعب ويطالب به باعتباره مطلبا ممكنا وموافقا عليه ، وحيث ارتبطت الديمقراطية بالاصلاح الاقتصادى . وأصبح النظام كله مطالبا بتقديم ترجمة عملية لهذا الوعد .

وفى هذا السياق قام الرئيس بتنحية شريف مساعدية من أمانة جبهة التحرير ، وهو أحد صقور النظام الأرثوذكسى والرجل الثانى فى الحزب ، وكذلك تنحية أحمد طالب الابراهيمى وزير الخارجية ووثيق الصلة بمساعدية وصاحب ذلك تعيين ١٥ أمينا مركزيا جديدا فى الجبهة واستبعاد عدد من انصار مساعدية كما تم تعيين شريف زروالة مدير المراسم ومحمد الخمار مدير مكتب الابراهيمى (وهما من المقربين لمساعدية) سفراء فى قطر والبحرين ، وحل العميد محمد عطايلية محل بلهومشات فى قيادة القوات المسلحة وتولى العقيد محمد مدين منصب مدير المخابرات العسكرية . كذلك دعا الرئيس الى استفتاء على الدستور فى نوفمبر ١٩٨٨ ، وعكست هذه التعديلات :

ـ تركيز السلطة التنفيذية فى يد رئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية

ـ تركيز السلطة التشريعية فى يد المجلس وجعل الحكومة مسئولة أمامه وربط التمثيل فى المجلس بالهيئة الناخبة وليس بجبهة التحرير الوطنى

ـ لم يعط التعديل أى دور لجبهة التحرير فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية .

ـ حق الرئيس فى اللجوء للشعب مباشرة فى استفتاء عام حول الأمور الهامة .

أى أن المحصلة الأخيرة للتعديلات هى زيادة دور

الرئيس من ناحية ، ودفع جبهة التحرير الى القيام بدور حزبي فقط ، وليس دورا اشرافيا أو رقابيا ، وهو الأمر الأقرب الى طبيعة النظام التعددى الذى بدأت ارهاصاته فى التبلور حينذاك .

لقد أدت أحداث أكتوبر وما تلاها لدفع عملية التحول ورفع التوقعات الشعبية حول مدى الاصلاحات المنتظرة ، ومكنت التعديلات الدستورية والتغييرات فى المناصب القيادية الرئيس من توسيع وتقوية مجال حركته فى مواجهة خصوم التغيير ، وأثبتت الاضرابات التى شهدتها الجزائر على مدى عام ١٩٨٩ أن المطالب الشعبية لاتزال قائمة وتنتظر المزيد من الدفع فى عملية التحول ، وأثبتت أيضا ـ ربما لخصوم التغيير بشكل أكبر ـ أن حجم التغيرات التى تمت لا يمكن أن تكون كافية .

من ناحية أخرى عاد للجزائر كل من « بوتفليقة ومحمد يحياوى وهما من قدامى المجاهدين فى حرب التحرير كما عاد للبلاد حوالى ٥٠ من كوادر « الحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر » والتى يتزعمها « بن بيللا » من فرنسا ، وأشيع انهم اتفقوا مع الرئيس على السماح لهم باقامة حزب سياسى داخل الجزائر وتردد نفس الشىء عن قيادة الاحياء الاسلامى لقد بدأت عملية التحول فى التسارع وفى بيئة مهيأة وضاغطة من أجل اتمام هذا التحول ، وفى هذا السياق تم اقرار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسى ولكن بعد ادخال التعديلات « الكافية » عليه من قبل جبهة التحرير الوطنى ـ ممثليها فى المجلس .

□ **قانون الأحزاب :**

يتناول القانون فى خمسة أبواب ـ تحديد الاجراءات التى تحكم انشاء وتأسيس الأحزاب الجديدة وأهدافها وممارستها لأنشطتها وترتيباتها المالية وكذلك العقوبات والجزاءات الممكن توجيهها للحزب فى حال مخالفته للقانون .

١ ـ فيتناول الباب الأول الأحكام العامة بالنظام الحزبى ككل ، فيوجب على كل حزب أن يسعى « للمحافظة على الاستقلال الوطنى والوحدة الوطنية » والنظام الجمهورى و « القيم الوطنية العربية الاسلامية » وان يمتنع عن الممارسات الطائفية والجهوية والسلوك المخالف للخلق الاسلامى . كما يوجب على كل حزب استخدام اللغة العربية فى ممارساته الرسمية .

ويمنع القانون ـ لأول مرة ـ أعضاء الجيش من الانخراط فى العمل الحزبى .

٢ ـ وتتعلق احكام الباب الثانى بعملية تأسيس الأحزاب ، وهذه الأحكام تكتسب أهمية خاصة فى النظم الحزبية التى تنشأ بقانون ، اذ تصبح هى الاطار المرجعى الوحيد نظرا لغياب أعراف تاريخية مستقرة للممارسات الحزبية مثلما الحال فى النظم الحزبية ذات النشأة التاريخية ، ومن ثم فان هذه الأحكام وطريقة تطبيقها يكون له تأثير حاسم على شكل علاقات هذه الأحزاب بالسلطة وعلاقاتها بعضها ببعض وعلى سلوك الحزب ازاء الجماهير وموقف الجماهير من الأحزاب أى على مستقبل التجربة الحزبية ككل .

ومن أهم الشروط الواردة فى هذا الباب المادة ١٩ و٢٠ اللتان تنصان على ضرورة ان يكون العضو المؤسس لم يسبق له سلوك مضاد لثورة التحرير وان يكون مقيما بالتراب الوطنى .

٣ ـ ويتناول الباب الثالث الترتيبات المالية ويضع قيودا على حجم التبرعات الممكن قبولها بحيث لا تتجاوز فى مجموعها ٢٠ ٪ من حجم اشتراكات الأعضاء .

٤ ـ ويحدد الباب الرابع الأحكام الجزئية فى فصلين يتناول الأول منهما حق وزير الداخلية فى استصدار أمر قضائى بوقف كافة أنشطة الحزب المعنى واغلاق مقاره ، وطلب الحل القضائى له من « الغرفة الادارية » لمجلس الجزائر أو المحكمة العليا وذلك فى حالة « خرق فادح للقوانين السارية » أو فى حالة « استعجال أو خطر يوشك إن يخل بالنظام العام » ويوقع على من يخالف القانون جزاءات تصل الى ٧٠ الف دينار جزائرى غرامة والى عشر سنوات بالسجن .

٥ ـ ويحوى الباب الخامس احكام عامة :

وقد كان القانون بصورته التى صدر بها ، محلا لانتقادات عديدة من جانب المعارضة ، فالعبارات المطاطة فى الباب الأول يمكن استخدامها لمنع كل من الشيوعيين والاسلاميين والبربر جميعا من اقامة أحزاب خاصة بهم ، وذلك باعتبارها مضادة للقيم الاسلامية وطائفية وجهوية (على الترتيب) كما يمكن استبعاد أى شخص بذاته باعتباره « سبق له سلوك مضاد لثورة التحرير » كما أن المادة ٢٠ التى تشترط الاقامة بالجزائر موجهة ضد حركة محددة . وبصفة عامة اعلنت المعارضة عدم وجود ضمانات كافية فى القانون خاصة بالنظر للسلطات الواسعة الممنوحة لسلطات الأمن .

ومع ذلك فقد تقدمت أكثر من ثلاثين جمعية بطلب منحها ترخيصا لمزاولة العمل السياسى وفقا للقانون الا ان كثيرا من هذه الطلبات لم يشتمل على تفاصيل الأعضاء المؤسسين والبرامج الحزبية خوفا من تعقب سلطات الأمن فيما بعد ، الأمر الذى يعكس قلق القوى المعارضة من احتمال عدم اكتمال التحول للتعددية ومن أهم هذه القوى :

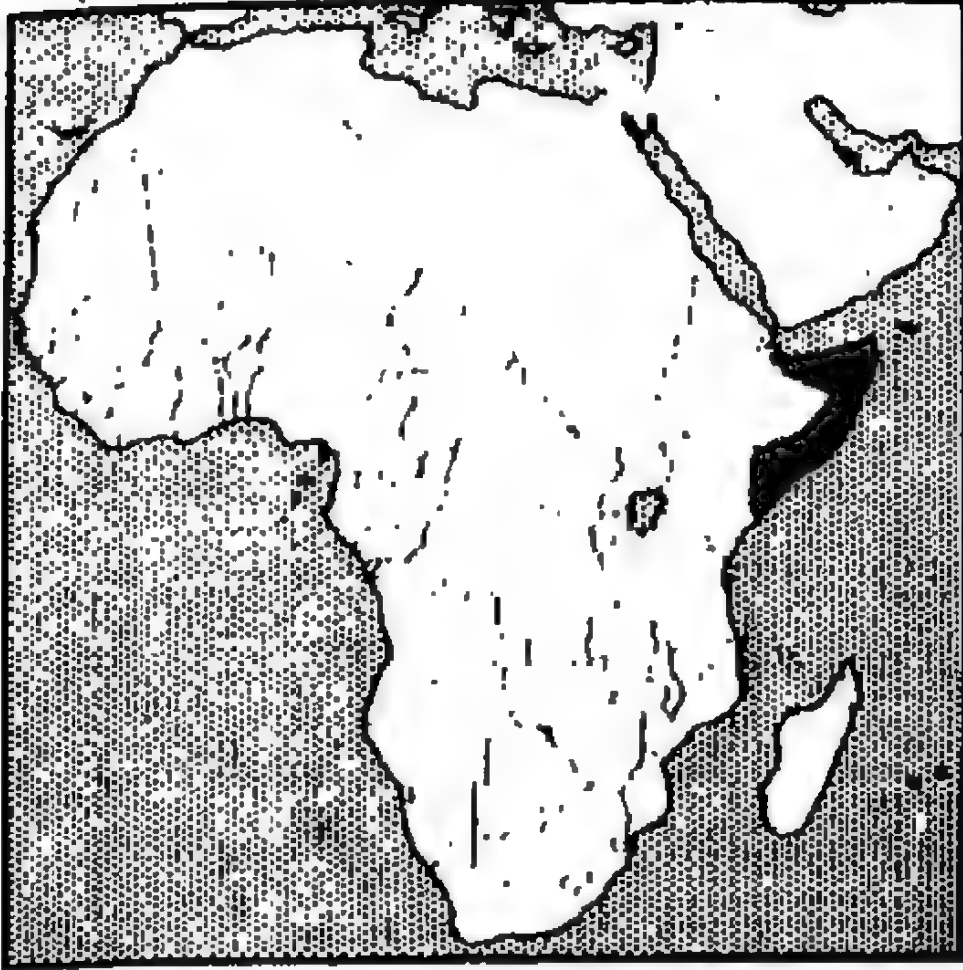
ـ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، وهو يعبر عن الخصوصية البربرية بصفة رئيسية .

ـ حزب الطليعة الاشتراكى ، ويعكس الاتجاهات الشيوعية
ـ الجبهة الاسلامية
ـ الحزب الوطنى الديمقراطى الاشتراكى
ـ حزب الشعب الجزائرى ، وهو امتداد لذلك الذى اسسه مصالحا الحاج عام ١٩٣٧ .
ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى الجزائرى ، وقد حصل بالفعل على الترخيص الكامل لمزاولة نشاطه فى ٥ سبتمبر ، وكان قد تقدم بطلب أولى فى ١٩ يوليو ، وسيصدر الحزب جريدة اسبوعية بعنوان « التقدم » تحت شعار: الحرية ـ العمل ـ التقدم . كما سيعقد مؤتمره الدستورى الأول فى ١٢ و١٣ أكتوبر بالعاصمة .

أما بقية الأحزاب فمازالت تنتظر صدور الترخيص ، وقد كانت استجابة الرئيس لطلب المعارضة بتعديل القانون ـ ايجابية ـ فقد أعاد القانون المجلس الشعبى مطالبا اياه بالبحث فى التعديلات المطلوبة وكذلك تعديل قانونى حرية الاعلام والانتخابات وكانت هذه الاستجابة ذكية ومفيدة معا ، فمن ناحية أولى يحشد المعارضة خلف جهوده مما يقوى مركزه ازاء معارضيه فى جبهة التحرير ، ومن ناحية أخرى يبدو أمام الشعب ـ المتعطش للتغيير ـ فى مركز يزيد الضغط على معارضيه ، كما وأن ادخال مثل هذه التعديلات سوف يضمن مشاركة أفضل للمعارضة ، ومن ثم يكتسب فعالية أكبر للنظام

الا أن الشكل النهائى لعملية التحول للتعددية مازال بعيدا عن الاكتمال التام ، فمازالت الصراعات التى تدور حول التغيير فى البلاد تطفو من حين لآخر وسوف يتحدد مستقبل عملية التحول وفقا لما سيؤول اليه حال الصراع الداخلى وبناء على علاقات الرئيس ومسانديه ازاء خصوم التغيير ، ومدى المساندة التى يمكن ان يحشدها كل من الطرفين وخاصة فى الشارع الذى أصبح على درجة عالية من الترقب والتحفز ، وتوحى القرارات الأخيرة بتغيير رئيس الوزراء ـ قاصدى مرباح ـ واستبداله بمدير شئون الموظفين فى الديوان الرئاسى ، بأن عملية التغيير لن تتم دون مواجهات الا أن يبقى فى النهاية موعد انعقاد المؤتمر العام لجبهة التحرير الوطنى فى نوفمبر القادم ، كحد أقصى لحسم هذه الخلافات .□





الاضطرابات الأخيرة فى الصومال ومستقبل الاستقرار السياسى

فتحى حسن عطوة

تمهيد

شهد الصومال فى الفترة الأخيرة موجة من الاضطرابات الداخلية قامت بها جماعات قد تكون مختلفة فى طبيعتها ودوافعها ، ولكنها اجتمعت فى النهاية على معارضة حكم الرئيس الصومالى محمد سياد برى . ففى أقل من شهر واحد وقعت عدة اضطرابات فى العاصمة الصومالية مقديشيو وفى المنطقة الجنوبية ، وفى أقصى شمال الصومال : فى العاصمة مقديشيو خرج المصلون عقب صلاة الجمعة الموافق الرابع عشر من شهر يوليو الماضى الى شوارع العاصمة للاحتجاج على اعلان نبأ القبض على أربع شخصيات دينية كبيرة ، وقد فتحت القوات الحكومية النار على المتظاهرين مما أدى إلى مقتل ثلاثة وعشرين شخصا واصابة تسعة وخمسين آخرين . كما اعتقلت القوات الحكومية ثمانية عشر شخصا وذلك وفقا لما ذكرته مصادر وزارة الداخلية الصومالية ، وان كانت تقديرات المراقبين قد ذهبت الى أن عدد القتلى بلغ حوالى أربعمائة شخص ، وعدد من تم اعتقالهم بلغ أكثر من ألفى شخص اعدم منهم ثلاثمائة رميا بالرصاص ، وقد قررت الحكومة الصومالية إثر هذه الاضطرابات فرض حظر التجول على العاصمة الصومالية . ونفت الحكومة ما تردد عن ان هذه الاضطرابات كانت محاولة انقلاب دبرتها الجماعات الاسلامية فى الصومال . وفى جنوب الصومال وقعت اشتباكات فى الثامن والعشرين من يوليو الماضى بين أفراد عشيرة أوجادين وبين القوات الحكومية بسبب قرار الحكومة الصومالية باعتقال عبد الله نور محمد وزير الدفاع الذى ينتمى لعشيرة أوجادين ، واعتقال « محمد عبد ولى بعادلى » وزير الداخلية بعد أن وجهت الحكومة لهما تهمة ارتكاب أعمال مناهضة لأمن الدولة والوحدة الوطنية . وفى أقصى شمال الصومال استغلت الحركة الوطنية الصومالية (إحدى جماعتين للمعارضة المسلمة فى الصومال) هذه الاضطرابات ، وكثفت من هجومها على القوات الحكومية وأعلنت فى الثامن والعشرين من شهر يوليو الماضى أنها قتلت مائة وثلاثين جنديا من القوات الحكومية وأنها استولت على مدينة بوراما فى الشمال وهو ما نفته الحكومة الصومالية .

ويمكن القول أن القاء القبض على عدد من الشخصيات الدينية أو عزل وزير الدفاع قد تكون من الأسباب المباشرة والمعلنة للجماعات المعارضة لكى تقوم بهذه الاضطرابات . ولكن تبقى عدة أسباب كامنة وراء هذه الاضطرابات . فالمجتمع الصومالى ذو الطبيعة القبلية والموارد الاقتصادية المحدودة قد فرض معطياته على الواقع السياسى هناك . وقد تبلورت هذه المعطيات فى مجموعة من الأزمات أصبح النظام السياسى فى الصومال يعانى منها منذ فترة ليست بالقصيرة ، وتتمثل هذه الأزمات فى :

- إستمرار تغليب المواطن للولاءات القبلية والاقليمية على الولاء القومى وخضوع المواطن للمؤسسات التقليدية أكثر من خضوعه للقانون أو السلطة الحاكمة وهو ما يعرف بأزمة الهوية .
- شك المواطن فى شرعية من بيدهم مقاليد الحكم وهو ما يعرف بأزمة الشرعية .
- عدم قدرة النظام السياسى على فرض سلطاته على كل أقاليم الدولة وهو ما يعرف بأزمة التغلغل .
- محدودية الموارد الاقتصادية وشعور بعض الجماعات بعدم وجود عدالة توزيعية وهو ما يعرف بأزمة التوزيع .

ويتناول هذا التقرير التعريف بالجماعات المعارضة فى الصومال ، وأزمات النظام السياسى هناك ، وأخيرا مستقبل الاستقرار السياسى فى الصومال على ضوء هذه الأزمات .

جماعات المعارضة الصومالية :

كشفت الأحداث التى وقعت بالعاصمة الصومالية

مؤخراً عن تبلور المعارضة الاسلامية بشكل تنظيمي تحت مسمى « الحركة الاسلامية الصومالية » التي قادت الأحداث وأصدرت بياناً تعهدت فيه بالنضال حتى يتم تحقيق الديمقراطية في الصومال . وبناء على ذلك تصبح الجماعات المعارضة المنظمة في الصومال هي :

١ - الحركة الوطنية الصومالية :

نشأت هذه الحركة في أواخر السبعينات في شمال الصومال بدعم من قبائل « اسحق » التي ناصبت الرئيس برى العداء بسبب اعتماده في الحكم على قبيلته المريحات . وقد اتخذت هذه الحركة من أثيوبيا مقراً لها ، ويرأسها أحمد محمد سيلانو وزير تجارة سابق . وقد خاضت هذه الحركة منذ أوائل الثمانينات حرباً ضد القوات الحكومية سواء بمفردها أو بالتعاون مع الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال كما سيأتي بعد ،

وقد إشتدت معارضة الحركة الوطنية في أواخر عام ١٩٨٦ عندما تم إنتخاب الرئيس برى من جديد رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات أخرى ، فقامت عناصر هذه الحركة باغتيال أحد مسئولي الأمن بفندق « هرجيسيا » في شمال البلاد ، واستمرت في هجماتها حتى تمكنت في مايو ١٩٨٨ من احتلال مدينة برعو أو بورو ومدينة هرجيسيا عاصمة إقليم الشمال . وقد تمكنت القوات الحكومية في يوليو من نفس العام من إستعادة المدينتين ، ولجأت عناصر الجبهة الى الاحتماء بمرتفعات جبال الشيخ لاتخاذها مركزاً لشن هجماتها المضادة .

وتحاول الحركة الوطنية الأن السيطرة على الاقليم الشمالي تماماً للاستقرار فيه خاصة بعد أن طالبتهم حكومة أثيوبيا بمغادرة الأراضي الأثيوبية على اثر الاتفاق بين أثيوبيا والصومال والذى تم توقيعه بين البلدين في الثالث من أبريل من العام الماضي .

٢ - الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال :

تكونت هذه الجبهة عقب هزيمة الصومال في حرب الأوجادين مع أثيوبيا عام ١٩٧٨ . وقد اتخذت الجبهة هذا الاسم عام ١٩٨١ عندما اتحدت جبهة التحرير الصومالية التي قام بعض أعضائها بانقلاب عسكرى فاشل عام ١٩٧٨ مع جماعتين من الجماعات المعارضة ليكونوا معاً الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال . وتدعم هذه الجبهة قبيلة الميجريان المنتشرة شرقي الصومال .

وقد تعاونت هذه الجبهة مع الحركة الوطنية الصومالية وبدعم من أثيوبيا في الهجوم على المنطقة الحدودية ، في وسط الصومال عام ١٩٨٢ . وتصدت القوات الحكومية لهذا الهجوم بدعم من الولايات المتحدة وإيطاليا . وقد إستمرت الجبهة في هجماتها على القوات الحكومية وكانت اكبر هذه الهجمات الذى شنته الجبهة على القوات الحكومية بالقرب من بلدوين عاصمة اقليم هيرون جنوب شرقي البلاد .

وتعتبر هذه الجبهة أكثر يسارية من الحركة الوطنية وأقرب لكل من أثيوبيا وليبيا من الناحية الأيديولوجية ولذا فقد حاول الرئيس برى تضييق الخناق على هذه الجبهة باعادة العلاقات مع ليبيا عام ١٩٨٥ ، وتوقيع اتفاق مع أثيوبيا في العام الماضي .

٣ - الحركة الاسلامية الصومالية :

لعب أئمة المساجد دوراً هاماً في الحياة السياسية الصومالية منذ وقت طويل ، ونظراً لأن المساجد في الصومال هي الأماكن الوحيدة التي لاتخضع لمراقبة الحكومة وسيطرتها ، لأن الحكومة تفرض رقابة على وسائل الاعلام المختلفة في الصومال وعلى المراسلين الأجانب ، فقد تنامى دور أئمة المساجد الذين أصبحوا بمثابة مصدر للمعلومات . وقد نددوا بتدهور الأوضاع في الصومال وبارتفاع مستوى المعيشة وزيادة القمع الحكومي . كما أعلنوا معارضتهم لنشاط المبعوث البابوى في مقديشيو الأسقف سلفاتور كولومبو الذى استمر اثنين وأربعين عاماً في منصبه .

وقد حدث الصدام بين الجماعات الاسلامية والحكومة عندما اغتيل المبعوث البابوى في أوائل شهر يوليو الماضي . فقام رجال الشرطة بالبحث عن قاتل كولومبو بين أفراد الجماعات الاسلامية وتم القاء القبض على الشخصيات الدينية .

أزمات النظام السياسي :

١ - أزمة الهوية :

يعاني الصومال من انقسامات قبلية زادها تمركز كل قبيلة في منطقة جغرافية منفصلة . وقد كرس هذا الانقسام اعتماد الدول الاستعمارية في كل منطقة تابعة لها على قبيلة بعينها . وقد قسمت الدول الاستعمارية الصومال الى كيانات ثلاثة ، لكل منها عاصمة مستقلة . هرجيسيا في الشمال ، ومقديشيو في الوسط ، وليسمايو في الجنوب . ولذا فقد ترك الاستعمار بعد رحيله كيانات متنازعة .

وفي الوقت الحالي تتنازع القبائل الصومالية فيما بينها . فقبيلة المريحان في وسط الصومال والتي ينتمي اليها الرئيس برى تتنازعها قبيلة اسحق التي تتمركز في المنطقة الشمالية وتساند الحركة الوطنية الصومالية ضد

حكومة الرئيس برى . كما تساند قبيلة الميجريان ، التى تتمركز فى شرق الصومال ، الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال ضد حكومة برى أيضا ، كما كان تجريد وزير الدفاع الذى ينتمى الى قبيلة الأوجادين فى الجنوب مدعاة لاثارة قبيلته للاضطرابات ضد نظام الحكم . هذا فضلا عن قبائل الهوية والدليهنتة التى تتمركز حول العاصمة التى يتحالف معها الرئيس برى باسناد بعض المناصب لأفرادها وبعض أعمال الأمن مقابل تقديم الدعم لها .

٢ ـ أزمة الشرعية :

أحدث الرئيس بعد توليه السلطة عام ١٩٦٩ عددا من التغييرات كان من شأنها اثارة المعارضة . فقد قام عام ١٩٧٦ بحل المجلس الثورى ونقل سلطته الى الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ، كما وضع دستور ١٩٧٩ الذى كرس سلطات الدولة فى يده وبدلا من اعتماده على افراد القبائل الأخرى فى الحكم جرد قبيلة اسحق من المناصب القيادية فى الجيش والادارة وكرس معظم المناصب القيادية فى قبيلته . فأخوه عبدالرحمن برى يشغل منصب وزير الخارجية ويشغل عبدالله أحمد عبده زوج بنت الرئيس برى منصب وزير دولة وكان يشغل سابقا منصب وزير مالية ووزير داخلية ، كما يشغل العقيد أحمد سليمان عبدالله وهو زوج بنت الرئيس برى منصب رئيس مجلس الأمن القومى . كما أن رئيس اتحاد العمال الصومالى عبدالله محمد ميريخ وكذا رئيس التعاونيات الزراعية ورسام عبدالله من أقرباء الرئيس برى .

وقد أثار هذا بالطبع بقية القبائل التى ترى من حقها أيضا المشاركة فى السلطة ، ولذلك فهى تشك فى شرعية حكم الرئيس برى .

٣ ـ أزمة التغلغل :

يفتقد نظام الحكم الصومالى السيطرة على كل أقاليم الدولة ، ففضلا عن منطقة الأوجادين التى تسيطر عليها أثيوبيا منذ عام ١٨٩٨ وعدم نجاح الرئيس برى عام ١٩٧٧ فى أستعادة الأقليم بعد أن خاض حربا مع أثيوبيا ، فإن الجماعات المعارضة كثيرا ما تقوم بهجمات مسلحة على بعض الأقاليم الصومالية مما يفقد القوات الحكومية السيطرة عليها كما حدث فى شهر يوليو ١٩٨٨ عندما فقدت القوات الحكومية السيطرة على حزام يشمل منطقة حول مدن هرجيسيا وبورو وميناء بربرة الحيوى مما أدى الى انقطاع الاتصال بين الشمال الصومالى وجنوبه . وكما حدث فى ابريل الماضى عندما شنت الجبهة الوطنية لخلاص الصومال هجوما على القوات الحكومية فى منطقة الجعل على مسافة تسعة عشر كيلو مترا شمال بلدوين عاصمة اقليم هيرات فى جنوب شرق البلاد .

٤ ـ أزمة التوزيع :

يعتبر الصومال من الدول الفقيرة ، فوفقا لتقديرات البنك الدولى لعام ١٩٨٥ بلغ الناتج القومى الاجمالى ١٤٥٠ مليون دولار أمريكى وبلغ الدخل الفردى ٢٧٠ دولارا سنويا . ويقوم الاقتصاد أساسا على تصدير المنتجات الحيوانية (٨٠٪ من الصادرات) وتصدير الموز . ولكن نتيجة موجة الجفاف التى أصابت الصومال عام ١٩٨٥/٨٤ تهدد حوالى ٣٠٪ من الثروة الحيوانية مما أدى الى غلق مصنعين لتعليب اللحوم من إجمالى ثلاثةمصانع كما انخفض انتاج الموز الى ٦٠,٠٠٠ طن مترى عام ١٩٨٥ يصدر منه ٤٥,٠٠٠ طن مترى مقابل ١٨٨,٥٠٠ طن مترى كان يتم انتاجها عام ١٩٧٢ وكان يصدر منها ١٣٤,٠٠٠ طن مترى .

ومن بين ٨,٢ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة يتم زراعة ٧٠٠,٠٠٠ هكتارا . ونتيجة لهذا زاد العجز فى الموازنة العام ليصل عام ١٩٨٧ الى ١٧٩١٩ مليون شلن صومالى مقابل ١١٧٥٧ مليون شلن صومالى عام ١٩٨٦ .

وتزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية فى الصومال مشكلة اللاجئين الذين يبلغ عددهم وفقا لتقديرات مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ٨٤٠ الف لاجىء عام ١٩٨٧ معظمهم من منطقة الأوجادين المتنازع عليها بين الصومال وأثيوبيا .

وقد كان لتجميد الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٨ لجزء من مساعداته للصومال التى تبلغ ٥٥ مليون دولار سنويا بسبب أوضاع حقوق الانسان أثره السىء على الأوضاع الاقتصادية فى الصومال . ولكن الولايات المتحدة اشارت بعد زيارة رئيس وزراء الصومال محمد على سمنتر لواشنطن فى فبراير الماضى الى امكانية منح الصومال جزءا من المساعدات نظرا للتحسن الذى طرأ على أوضاع حقوق الانسان بعد الافراج عن أكثر من مائة سجين سياسى فى نهاية عام ١٩٨٨ .

مستقبل الاستقرار السياسى فى الصومال :

اتخذ الرئيس الصومالى محمد سياد برى عددا من الخطوات لمواجهة هذه الأزمات وقد تمثلت هذه الخطوات فى :

١ ـ تكثيف الاجراءات الأمنية فى جميع انحاء البلاد وذلك بإقامة نقاط حراسة على مداخل ومخارج العاصمة وتشديد العقوبات على من لايثبت ولاءه للنظام وهذه الاجراءات من الممكن أن يكون لها مردود سلبى على شعبية النظام السياسى هناك .

٢ ـ التقارب مع القبائل الأخرى ، فقد كون الرئيس

برى لجنة من كبار الساسة القدامى وبعض الشيوخ الذين يمثلون القبائل الصومالية الحليفة لبحث وجهات نظرهم تجاه الموقف وحث القبائل التى ينتمون اليها على دعم القوات الخارجية . ولكنه فى نفس الوقت جرد قبائل اسحق من مناصبهم ، وخاصة بعد الاضطرابات التى وقعت فى الشمال فى مايو ١٩٨٨ مما سيزيد من مساعدة قبائل اسحق للحركة الوطنية الصومالية .

٣ ـ تشكيل لجنة ثلاثية للاشراف على الاقليم الشمالى فى البلاد فى مارس ١٩٨٩ لانهاء التمرد فى الشمال . وكانت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الثورى الحاكم فى الصومال قد وافقت فى يناير ١٩٨٩ على برنامج للاصلاح السياسى والاقتصادى فى منطقة شمال الصومال ويتضمن البرنامج تأييد الحوار السلمى مع اثيوبيا .

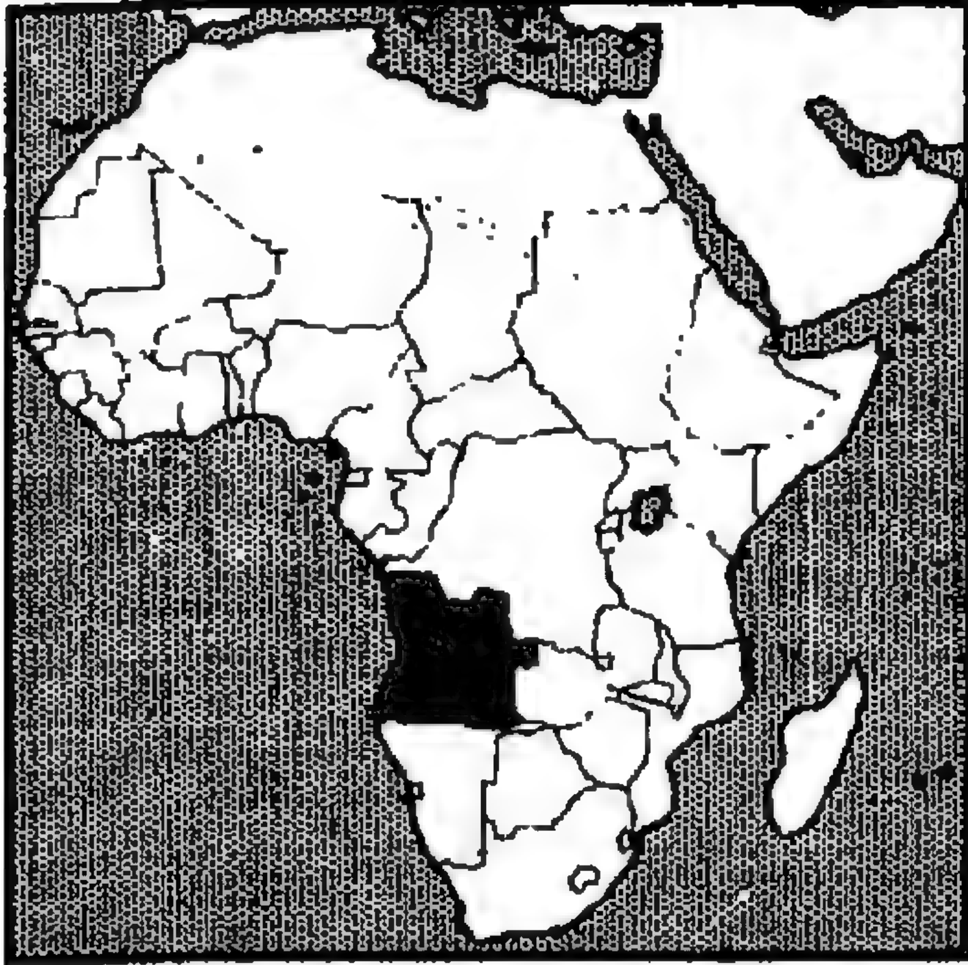
٤ ـ تحييد الدول الخارجية التى تساعد المعارضة الصومالية مثل اثيوبيا وذلك بتطوير العلاقات معها بعد اتفاق ابريل ١٩٨٨ وتطوير علاقات الصومال بليبيا خاصة بعد اعادة العلاقات الدبلوماسية معها عام ١٩٨٥ .

٥ ـ حث الدول الصديقة خاصة الولايات المتحدة لاستئناف مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لبلاده .

ويمكن القول أنه مع الاعتراف بأهمية هذه الاجراءات وجدواها فى المدى القصير يظل على النظام السياسى فى الصومال اتخاذ عدد من الاجراءات والتغييرات الجذرية التى ربما تحقق بقاء النظام واستقراره فى المدى الطويل .

ولعل من أبرز هذه التغييرات وأهمها الأخذ بنظام ديمقراطى يضمن مشاركة كل القوى ويحقق الولاء القومى ويصهر الولاءات الاقليمية والقبلية خاصة أن الصومال قد مر بتجربة ديمقراطية منذ استقلاله عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٩ . بالاضافة الى هذا فإنه يجب وضع حد لتدهور الأوضاع الأمنية فى البلاد وذلك بالحوار مع الجماعات المعارضة المسلحة وتحسين علاقة الصومال بالدول المجاورة التى تساعد هذه الجماعات لا بطريقة الدمج العشرى التى يتبعها النظام السياسى الصومالى ضد الجماعات المعارضة . أضف الى ذلك ضرورة وضع وتنفيذ خطط تنمية طموحة فى الصومال ، لا استمرار الاعتماد على المعونات الخارجية . ولكن يثور تساؤل هل يستطيع النظام السياسى تحقيق متطلبات الاستقرار الذى يعنى وجود رضاء عام داخل المجتمع وحل المشكلات القائمة التى تولد مظاهر العنف والاضطرابات ، أم أن ما يسعى اليه الرئيس برى هو فقط الاستقرار الذى يعنى بقاء النظام السياسى حتى ولو كان ذلك عن طريق القمع .

يمكن القول أن تطورات الأحداث فى الداخل كما أن معطيات النظام الاقليمى والبيئة الدولية تشير الى صعوبة تحقيق النظام السياسى الصومالى لمتطلبات الاستقرار وحل أزمات النظام السياسى من جذورها . ولكن الرئيس برى يحاول عمل توازنات من أجل بقاء النظام أطول فترة ممكنة وهو الأمر الذى يمكن أن يجدى على المدى القصير ولكن من الصعب تحقيقه إلى ما لا نهاية . □



أنجولا بين الحرب الأهلية وآفاق عملية السلام

علاء سالم

ضمن الانفراجات التى تحدث على مستوى العالم والحلول السلمية لمعظم القضايا الشائكة والخلافات القائمة بين الدول أو داخلها ، تم فى ٢٣ يونيو ١٩٨٩ توقيع أتفاق سلام بين حكومة أنجولا بزعامة الرئيس خوزيه أدوارد دوس سانتوس وجبهة الاتحاد الوطنى لاستقلال أنجولا التام ، المعروفة باسم « يونيتاUNITA » بزعامة دكتور جوناس سافيمبى ، فى مدينة جبادوليت شمال شرق زائير ، فى قمة أفريقية مصغرة شملت ثمانية عشر زعيما أفريقيا برعاية الرئيس الزائيرى موبوتو سيس سيكو ، منهية بذلك أطول حرب أهلية فى تاريخ القارة الأفريقية التى ظلت مشتعلة لمدة ١٤ عاما وأودت بحياة أكثر من مائتى ألف أنجولى وألحقت أضرارا بالغة باقتصاد هذا البلد الأفريقى الذى لم يعرف الهدو قبل وبعد استقلاله . وتعقيبا على ذلك قال دوس سانتوس « أننا بدأنا الخطوة الأولى لبناء هذا السلام » .

اتفاق جبادوليت :

أن تحقيق السلام فى أنجولا له أهمية خاصة فى هذا الوقت ، حيث أن جارتها الجنوبية ناميبيا آخر مستعمرات القارة تتحرك نحو أستقلالها . ولكن مستقبل « سافيمبى » السياسى أصبح غامضا بموجب الاتفاق الذى يحرمه من أى مشاركة فى حكومة المصالحة الوطنية القادمة ، بل يطالبه بالخروج والعيش فى المنفى بأعتباره مجرما سياسيا على حد قول الرئيس « دوس سانتوس » .

ولم يتسرب سوى القليل من المعلومات حول أتفاق السلام . وطبقا للتقارير الصادرة عن جبادوليت ، فقد وافق الرئيس « دوس سانتوس » و« سافيمبى » **على خطة سلام تتضمن أربع نقاط رئيسة :**

(١) البدء فورا لوقف اطلاق النار أعتبار من يوم ٢٤ يونيو .

(٢) تبدأ لجنة تتألف من ثلاثة رؤساء دول هى زائير والكونغو والجابون العمل فورا لتنفيذ اتفاق وقف أطلاق النار الذى تم التوصل اليه ، والأعداد لخطة شاملة للمصالحة الوطنية فى أنجولا .

(٣) أعتراف يونيتا بالرئيس دوس سانتوس كزعيم لانجولا ، بينما يغادر سافيمبى البلاد ولا يعود الا عندما تستدعى الحاجة وجوده أو خدماته .

(٤) تتعهد الحركة الشعبية لتحرير أنجولاMPLA بزعامة « دوس سانتوس » ، بالعمل من أجل تشكيل « حكومة وحدة وطنية » من خلال سياسة مصالحة وطنية منسجمة ومتكاملة . وأستيعاب جميع أعضاء يونيتا وجميع الأنجوليين ممن هم خارج الحركة الشعبية لتحرير أنجولا فى مؤسسات الدولة .

أن تحقيق عملية السلام فى أنجولا سيعنى تخفيضا مفاجئا فى حدة التوترات فى محيط أفريقيا الجنوبية وأستقرارا على الحدود . حيث يعتبر أتفاق جبادوليت أول أتفاق فعلى لوقف القتال ومعالجة القضية بالحوار والاتفاق . وبكل المقاييس فأنه يختلف تماما عن أتفاقيات هشة سابقة لوقف القتال كانت تنهار قبل سريانها . ويتميز الاتفاق الأخير بأنه تم بأقرار رسمى لبنوده والتى جرت مناقشتها مع الحكومة الأنجولية وحركة يونيتا عبر الوسطاء من رؤساء الدول الافريقية ، وتم توقيعه بشكل مباشر بين دوس سانتوس وسافيمبى ، كما يشكل حضور القادة الافارقة ضمانة اقليمية هامة لتطبيق الاتفاق ومراقبة احترامه . ومن ناحية أخرى فانه لا يتوفر الاساس الموضوعى الواضح لعلاقة ضرورية لحكومة مشتركة أو لمحو خلافات استمرت ١٤ عاما .

وفى الواقع فان عوامل اقليمية ودولية وداخلية كان لها أنعكاس مباشر على متغيرات تلك الحرب وفى التوصل الى هذا الاتفاق وللتأكد من ذلك ينبغى معاينة اتفاق جبادوليت فى ضوء :

أ ـ جذور الحرب الانجولية ومسبباتها ولماذا استمرت طيلة هذه السنوات وحدود أفاق عملية السلام .
ب ـ الانعكاسات الدولية والاقليمية التى تترتب على الاتفاقيات الأخيرة بشأن استقلال ناميبيا .

أولا : جذور الحرب الأنجولية ومسبباتها ولماذا استمرت طيلة هذه السنوات وحدود أفاق عملية السلام :

أن أنجولا ما أن فرغت من حرب التحرير ضد الاستعمار البرتغالى حتى دخلت فى أوار حرب أهلية طاحنة . قبيل أنجاز الاستقلال ، كانت حركة يونيتا أصغر حركات المقاومة وأقلها فاعلية على الصعيد العسكرى وبل الأهم أنها الحركة اليمينية ذات الروابط القوية بواشنطن والغرب ، كانت على نقيض أيديولوجى تام مع الجبهات الأخرى ذات الروابط القوية بموسكو والمعسكر الاشتراكى والدول ذات العلاقة الفكرية والنضالية فى العالم الثالث وخصوصا جبهة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا .

وكان من الطبيعى ان تفشل كل الجهود التى بذلت وخصوصا من جانب الرئيس الانجولى السابق أوجستينو نيتو لاقناع وأحتواء سافيمبى داخل الحزب الواحد « حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » . ومع الاستقلال فى نوفمبر ١٩٧٥ . أنفجرت الحرب الأهلية حيث أعلنت القيادة الحاكمة فى لواندا على الفور قبولها للمساعدات العسكرية السوفيتية والكوبية وحيث أرسل ما لا يقل عن ٥٠ ألف مقاتل كوبى شاركوا الى جانب القوات الحكومية فى حربها الأهلية . وأتجهت حركة يونيتا بالمقابل الى طلب المساعدات من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا . ومع تزايد المساعدات الأمريكية أتسعت رقعة الحرب لتشمل معظم المناطق الجنوبية والشرقية لانجولا .كما شكلت حكومة جنوب افريقيا جبهة ضغط مساعدة لحركة يونيتا عندما دخلت بقواتها أكثر من مرة إلى الأراضى الانجولية بحجة ملاحقة ثوار حركة تحرير جنوب غرب أفريقيا « سوابو » . وقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية الى يونيتا حوالى ١٥ مليون دولار سنويا منذ عام ١٩٨٦ .

وطوال ١٤ عاما من الحرب لم يستطع أى من الطرفين أن يحسم الصراع العسكرى لصالحه ، حتى تم فى ديسمبر ١٩٨٨ وبعد ثمانى سنوات من المفاوضات التى كانت ترعاها الولايات المتحدة توقيع أتفاق بين انجولا وجنوب أفريقيا وكوبا على ضمان استقلال ناميبيا مقابل أنسحاب القوات الكوبية من أنجولا . أعقب ذلك أتفاق جبادوليت لانهاء الحرب الأهلية الأنجولية وفيه أصدر الرئيس الانجولى دوس سانتوس عفوا عاما عن رجال حركة يونيتا .

لقد أصبح مستقبل سافيمبى مكتنفا بالغموض والأضطراب نتيجة أتفاق جبادوليت ، فهذه الاتفاقية لا تخرج سافيمبى بالتحديد من آية معادلة سياسية مستقبلية فى أنجولا ، ولكنها تدعو الى المزيد من المفاوضات بشأن قضايا حساسة مثل نفى مؤقت لسافيمبى ودمج أتباعه فى قلب الحكومة الأنجولية . ومع أنه لم يكن هناك أى ذكر فى بيان جبادوليت لما سيصبح عليه سافيمبى ، الا أنه كانت هناك دلالات على أنه سيرغم على قبول شكل من أشكال النفى سواء الداخل أو الخارجى على الأقل لفترة أنتقالية حتى تتحقق المصالحة الوطنية . فالرئيس الزامبى كنيث كاوندا الذى شارك فى مباحثات السلام ، قد دفع من أجل نفى سافيمبى ، حيث صرح عقب عودته الى لوساكا بأن سافيمبى قد قرر العيش فى منفى خارجى . ومن المعروف أن كاوندا هو زعيم دول المواجهة السبع التى ظلت لسنوات طويلة معادية لحرب سافيمبى فى أنجولا ، فى حين ان منظم الاجتماع الرئيس الزائيرى موبوتوسيس سيكو قد ناقض تفسير كاوندا حينما اكد ان التقارير التى أستندت اليها الاتفاقية ، قد وضعت بواسطته وليس ثمة شىء فى النص حول النفى وبل كان موبوتو عنيدا فى القول بان سافيمبى لن يدرس الأنضمام للحكومة الحالية أو يقبل النفى الى خارج البلاد . ومن العروف أن موبوتو هو أحد المؤيدين لسافيمبى منذ فترة طويلة لذلك فان لكثير من شحنات الأسلحة الأمريكية لحركة يونيتا كانت تصل عبر زائير .

وبذلك تبدو آفاق عملية السلام فى أنجولا غير واضحة المعالم فى المستقبل القريب نتيجة التفسيرات المتناقضة لاتفاق جبادوليت للسلام . وكما أنه ليس من المتصور أن يقبل سافيمبى بعد ١٤ عاما من الصراع المسلح فكرة النفى سواء المؤقت أو الدائم .

ثانيا : الانعكاسات الدولية والاقليمية التى ترتبت على الاتفاقيات الأخيرة بشأن أستقلال ناميبيا .

من الواضح ان الدور الامريكى الساند ليونيتا . كان مدفوعا من جراء زعم حكام أنجولا بأنهم ماركسيون ، ولكن ليس ثمة دليل على أن الحكومة الأنجولية قد شكلت تهديدا استراتيجيا للغرب . ففى أول خطاب القاه الرئيس السابق « أوجستينو نيتو » بمناسبة الاستقلال اكد فيه أستمرار الروابط الاقتصادية مع الغرب وكما اكد عزم بلاده على مواصلة تصدير النحاس والبترول وغيره من المنتجات الانجولية الى المغرب والولايات المتحدة .

كان من البديهى أن يشمل وفاق موسكو واشنطن الأخير هذه المنطقة المتوترة بحكم الترابط الوثيق بين

حلقات قضايا الجنوب الافريقى ككل . كان لابد أن يتضمن الاتفاق الأخير بشأن استقلال ناميبيا التى وقعت عليه كل من واشنطن وموسكو وأجولا وكوبا وجنوب أفريقيا ، ثم أقره مجلس الأمن الدولى (قرار ٤٣٥) عدة نقاط متصلة تشمل : استقلال نامبيا وأنسحاب قوات جنوب أفريقيا عنها وأشراف الأمم المتحدة على عملية الأنسحاب والانتخابات المقترحة فى نوفمبر القادم ، أنسحاب القوات الكوبية من أنجولا . فى المقابل تسحب جنوب أفريقيا وحداتها العسكرية من جنوب أنجولا وتوقف الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا دعمها للحركات المناوئة للحكومات الأفريقية ، ويرغم أن هذا البند الأخير بقى سريا وضمنيا ، الا أن عجلة تنفيذ الاتفاقيات التى أنطلقت منذ أبريل ١٩٨٩ كشفت عن ذلك ، أذ وجدت واشنطن وبريتوريا أنه لا مناص من وقف دعم حركة يونيتا وحتى عندما حاولت حكومة برتيوريا عرقلة استقلال ناميبيا وتقديم دعم خلفى لحركة يونيتا ، أوقفت كوبا عملية نقل قواتها .

أمام أضطرار الأطراف لتنفيذ الاتفاق وملحقاته ، عبر سافيمبى عن غضبه بالقول أن أتفاق ناميبيا تم على حسابه فقط . فمن حيث الواقع كان من الصعب على سافيمبى تأمين أمدادات عسكرية ومادية لحركته من واشنطن دون خرق الاتفاق . وعليه فان اتفاقية قمة جبادوليت أستبقت مرحلة كان من الممكن أن تشهد تصعيدا كبيرا للقتال . ومن ناحية أخرى بذلت موسكو وواشنطن جهدهما لدى الطرفين لتفادى المواجهة . فقد أوعزت موسكو الى « لواندا » بضرورة التوصل الى صيغة أتفاق ، كما تلقى « سافيمبى » عشية توجه الى قمة جبادوليت مكالمة من مسئول كبير من الادارة الامريكية اكد له فيها « وقوف ادارة بوش الى جانبه وأنها لن تتركه يسقط » . كما وضعت مصادر امريكية فى كينشاسا اجتماع جبادوليت بأنه مبادرة افريقية أساسا حظيت بالدعم الامريكى من أجل التوصل الى سلام فى أنجولا . ولكن فى نفس الوقت نفت تلك المصادر أن تكون الولايات المتحدة قد تقدمت بعرض أقامة علاقات دبلوماسية مع أنجولا مقابل التوصل الى اتفاق ، أو تكون الولايات المتحدة قد مارست ضغوطا على سافيمبى وذلك بتهديده بقطع المساعدات العسكرية عن حركته . ولكنها اكدت ان الولايات المتحدة ستكون مستعدة الى الاعتراف بحكومة أنجولية موحدة تحظى بموافقة الأنجوليين . كما أوقفت واشنطن معارضتها الأزلية لانطمام انجولا الى عضوية صندوق النقد الدولى وغيره من المؤسسات المالية الدولية .

بالنسبة لمجموعة القادة الأفارقة الذين خططوا للاتفاق ، فقد أعتبر ذلك بمثابة خطوة ناجحة حظيت بالكثير من الترحيب وففى عهد ما بعد الاستعمار غالبا ما ظهر الافارقة بمظهر العاجزين عن حل صراعاتهم الأقليمية .

لقد أدى الغموض فى ملامح أتفاق جبادوليت من حيث عدم وضوح وضع سافيمبى بعد المصالحة أو كيفية أستيعاب جنوده وأنصاره وفشل اللجنة الثلاثية فى وضع اتفاق شامل لوقف اطلاق النار ، ان لا يصطدم الكثير من المراقبين الى الاعلان الذى أصدرته حركة يونيتا فى ٢٦ أغسطس الماضى بالعودة الى الصراع المسلح العلنى مع الحكومة الأنجولية ، رافضة بذلك كافة الجهود وخطط السلام الحكومية . مما أدى الى القاء ظلال من الشكك على عملية السلام فى أنجولا نفسها وبل وعملية السلام الناميبية ، ويأتى ذلك فى وقت يقوم فيه ثوار سوابو بخروج سلمى ظاهر من المخيمات العسكرية فى جنوب أنجولا تحت أشراف الأمم المتحدة وتقول حركة يونيتا أن الهجوم الحكومى الذى بدأته القوات الانجولية على مواقع الحركة فى جنوب وشرق أنجولا فى العشرين من أغسطس الماضى قد أنتهك الهدنة وأرغم الثوار على حمل السلاح من جديد .

وكان من شأن هذا الاعلان أن يؤدى الى قطع المفاوضات التى كانت جارية فى زائير منذ أتفاق جبادوليت المتعلقة بوضع خطة للمصالحة الوطنية ، وذلك فى أطار اللجنة المشتركة التى ضمت ممثلى عن حكومة أنجولا وحركة يونيتا ، فضلا عن زائير التى تقوم بدور الوساطة والتى كانت تعكف على بحث المعايير والأجراءات الخاصة بأدماج عناصر « اليونيتا » داخل مؤسسات المجتمع الأنجولى . على الرغم من التقدم الذى شهدته وصل قمته عندما أعرب سافيمبى عن استعداده لتوقيع اتفاق سلام دائم مع الحكومة الأنجولية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى الرباط فى ٢٢ أغسطس عقب محادثه مع الملك الحسن ، وكما أشار الى أنه أرسل تعليماته الى مفاوض الحركة الذين يجتمعون مع وفد الحكومة الأنجولية فى كينشاسا بالتوقيع على أتفاق دائم لوقف اطلاق النار .

وكانت الهجمات الأولى التى أعقبت وقف اطلاق ، قد بدأت بالتأكيد من جانب حركة يونيتا بما فى ذلك اسقاط طائرة من طراز أنطونوف ـ ٢٦ فى وسط أنجولا فى شهر يوليو الماضى وهو الحادث الذى أدى الى مقتل ٤٢ راكبا معظمهم من المدنيين وقامت القوات الحكومية بقصف قواعد يونيتا وقد أنتهت مرحلة وقف اطلاق النار فعليا عندما أعلنت يونيتا فى منتصف شهر أغسطس أنها

اسقطت طائرة أنجولية من طراز ميج ـ ٢٣ وتصعيدها للهجمات على اقليم بنجولا الجنوبى بهدف قطع خطوط التموين للقوات الحكومية فى الجنوب .

ولقد كان لهذه التدهور الخطير فى الموقف الذى قضى على آمال المصالحة الوطنية ردود أفعال متباينة :

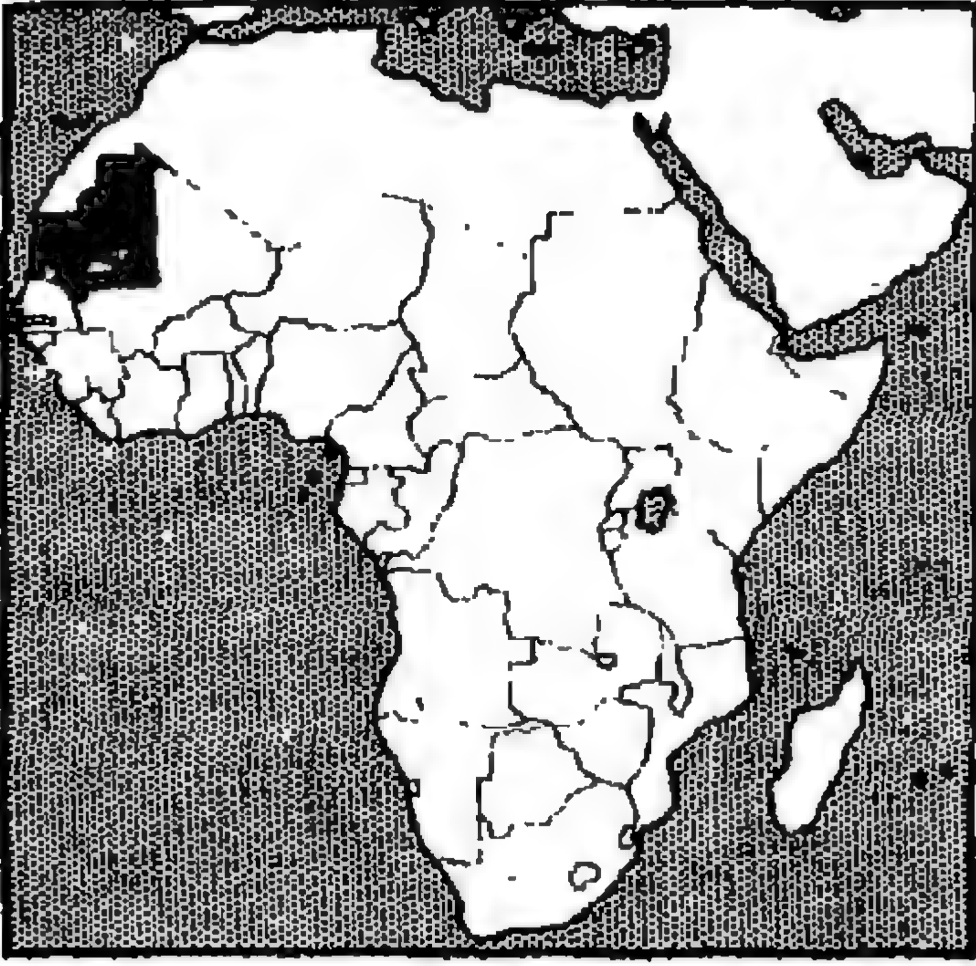
على مستوى المعسكر الاشتراكى : ـ فقد كان أول رد فعل صدر عن الرئيس الكوبى فيدال كاسترو ، حينما حذر من أن القوات الكوبية قد تدخل الحرب من جديد ، اذا ما أستمرت هجمات يونيتا على القوات الحكومية بينما تعهد الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بصورة خاصة بمواصلة الدعم العسكرى للرئيس الأنجولى دوس سانتوس ، طالما أستمر الدعم العسكرى الأمريكى ليونيتا .

على المستوى الافريقى : ـ أجتمع زعماء ثمانى دول افريقية هى زائير وزامبيا وأنجولا وموزمبيق وزيمباوى ، الجابون والكونغو وساوتومى وبرنسيب برئاسة الرئيس الزامبى كنيث كاوندا فى العاصمة الزيمباوبية هرارى فى ٢٢ أغسطس لمحاولة تدعيم وقف اطلاق الذى كان يشرف على الانهيار فى أنجولا والبحث فى مسألة عقد معاهدة سلام تفصيلية . ولقد أثار تجدد القتال بين طرفى النزاع الأنجوليين مخاوف القادة الافارقة من أن تصاعد الحرب الأهلية قد يهدد أتفاقيات السلام التى تم التوصل اليها بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا فى ديسمبر ١٩٨٨ .

ولكن لم يحضر سافيمبى أو أى ممثل عن يونيتا هذا الاجتماع . وكان الاتجاه العام أن يقوم الرئيس الزائيرى موبوتو بالتعبير عن وجهة نظر يونيتا ، الا ان الاجتماع انتهى بدون ان يحرز أى تقدم فى سبيل انهاء الأزمة .

وكما تم عقد عدة لقاءات على المستويات الفردية بين الأطراف المعنية ومنها الاجتماع الذى تم فى مدينة جوما شرقى زائير فى ٢٥ أغسطس الماضى بين الرئيس موبوتو وفردريك دى كليرك القائم باعمال رئيس جنوب أفريقيا تركزت على الأزمة الحالية فى أنجولا ـ خطط السلام . كما قام سافيمبى بعقد لقاء مماثل مع دى كليرك فى ٢٨ أغسطس لبحث نفس الموضوع الا أنها أنتهت دون شىء .

فى النهاية تتبلور معضلة اتفاق جبادوليت ، من حيث أن كلا الجانبين يطرح أهدافا وتصورات مختلفة . ففى حين يصر المسئولون الأنجولون بمن فيهم الرئيس دوس سانتوس نفسه أن سافيمبى وافق فى جبادوليت على اتفاق سلام يتضمن أستيعاب أعضاء يونيتا بالتدريج فى الحكومة والجيش وكافة المؤسسات المختلفة داخل المجتمع ، وفمن وجهة نظر الرسميين الأنجوليين أن هذا الاستيعاب يتم داخل الحزب الواحد المسيطر على الحياة السياسية منذ الاستقلال فى نوفمبر ١٩٧٥ . « حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » وذهاب سافيمبى الى منفى اختيارى الى الولايات المتحدة أو المغرب ، فى المقابل يرفض سافيمبى فكرة النفى الاختيارى وكذلك فكرة أحتواء أعضاء يونيتا بالتدريج ، ويطالب بتشكيل حكومة ائتلافية وانتخابات حرة على النمط الغربى . □



ابعاد الصراع الموريتانى السنغالى

هويدا عدلى رومان

تعتبر صراعات الحدود ومشاكل اللاجئين من أكثر المشاكل والصراعات الحادة والمتكررة فى القارة الافريقية منذ استقلال بلدانها حتى الوقت الحالى . يقود معظم هذه الصراعات للسياسات الاستعمارية فى هذه البلدان ، فالاستعمار قسم القارة الافريقية تقسيما لم يراع أى اعتبارات طبيعية أو عرقية أو دينية مما ادى لتداخل الاجناس والاديان معا عبر البلدان وادى لعديد من نزاعات الحدود ومشاكل اللاجئين فى القارة بعد حصولها على الاستقلال .

تفجر فى اوائل ابريل الماضى نزاع جديد بين السنغال وموريتانيا ليضاف الى رصيد القارة من النزاعات والمشاكل التى نادرا ما تخبو ، فقد عبر رعاة سنغاليون نهر « السنغال » وهو يمثل الفاصل بين البلدين لترعى قطعانهم فى موريتانيا ودخلت بعض هذه القطعان مزارع الموريتانيين مما دفع احدى نقاط حرس الحدود الى اطلاق النار على الرعاة السنغاليين وعلى أثر هذا الحادث البسيط الذى طالما تكرر من قبل بدأت تتوالى احداث العنف الدامى المتبادل بين الشعبين . وجدير بالذكر ان التوترات العنصرية بين السنغال ذات الاغلبية السوداء وموريتانيا ذات الأغلبية العربية قائمة منذ عديد من السنوات ولكنها لم تتصاعد لتصل الى هذه الدرجة من العنف الدامى المتبادل من قبل . فتداخل حياة الشعبين الموريتانى والسنغالى امر مستقر منذ عديد من السنوات فمواطنو كلا البلدين يعبرون الحدود المائية المتمثلة فى نهر السنغال يوميا ، إما فى قوارب صغيرة أم سيرا على الأقدام حتى المناطق الضحلة . وعلى اثر هذا الحادث وما فجره من موجات عنف دامية تنتج عنها قتل المئات من مواطنى البلدين ونهب وحرق كل طرف لممتلكات الطرف الآخر ، توافدت الطائرات الجزائرية والاسبانية والفرنسية لترحيل مواطنى البلدين كل الى بلده الأصلية .

وقد تبادلت حكومتا البلدين الاتهامات بان كلا منهما تعد لشن حرب على الآخرى وبالفعل تم اعلان حالة التأهب العسكرى مما وضع الدولتين على شفا حرب . الا أن السلطات الموريتانية اكدت انها لم تطرد السنغاليين المقيمين فيها وان عملية الترحيل تتم بموجب اتفاق مع السنغال من أجل انقاذ ارواح الالاف من مواطنى البلدين فى أعقاب احداث ابريل الماضى ، وتجنب المزيد من أعمال العنف الطائفية فى هذا التقرير سنحاول القاء الضوء على اسباب هذا النزاع ومحاولات الوساطة والعوامل المؤثرة على عملية الوساطة على ضوء المتغيرات الداخلية والاقليمية .

وتنحصر اسباب النزاع فى اسباب تاريخية عرقية ، وأسباب سياسية أيديولوجية ـ اقتصادية :

الاسباب التاريخية والعرقية : ـ

تعود العلاقات المتناقضة بين قبائل العرب والبربر الصحراوية وبين الحضر من السود على الساحل السنغالى الى القرن الحادى عشر عندما كان يسيطر الأولون على الأخرين ، وحينما استعمرت فرنسا المنطقة ادمجت هذه الاقاليم معا . وطوال هذه الفترة الاستعمارية كانت موريتانيا جزءا من افريقيا الغربية الفرنسية وكانت مرتبطة اداريا بالسنغال وتشاركها نفس العاصمة سان لويس ، وقد قامت فرنسا ـ رغم انه فى ذلك الوقت لم تكن هناك أى مشاكل حدود مثارة ـ برسم الحدود على الضفة اليمنى لنهر السنغال بمقتضى مرسومين ١٩٠٥ ، ١٩٣٣ . ومع تصفية الاستعمار فى نهاية الخمسينات طالبت المغرب بتقسيم المنطقة بينها وبين السنغال ، فتئول للمغرب المساحات الصحراوية التى يقطنها العرب والبربر والغنية بخام الحديد بينما يكون من نصيب السنغال النهر ، إلا أن الرئيس « ليوبولد سنجور » رفض هذه الفكرة بتشجيع من فرنسا التى كانت تهدف لبلقنة المنطقة وأيضا رغبة منه فى اقامة

دولة فاصلة بين السنغال والمغرب وهكذا نشأت موريتانيا عم ١٩٦٠ . ويعتبر نهر السنغال بمثابة الحدود الفاصلة بين موريتانيا والسنغال ورغم ذلك فان مناطق الحدود تتميز بتداخل حياة الشعبين تداخلا كبيرا ، فمن العادى ان نجد كثيرا من المواطنين السنغاليين يتنقلون الى موريتانيا والعكس صحيح سعيا وراء الرزق سواء رعى او زراعة أو تجارة ، خاصة وان هناك اتفاقية بين بلدان غرب افريقيا تسمح لمواطنى المنطقة بالانتقال بين البلدان بدون تأشيرات ، فقط بالبطاقات الشخصية ونتيجة لذلك فقد هاجرت كثير من الجماعات السنغالية الى موريتانيا والعكس صحيح وأصبح تداخل الشعبين والعرقين الزنجى والعربى امرا واقعا رغم مخاطره . وطبقا للاحصائيات الموريتانية الرسمية يشكل العنصر العربى فى موريتانيا أغلبية السكان ، حوالى ٨٠٪ من عدد السكان ، أما البقية فهم من العناصر الزنجية المسلمة وهذه الاقلية الزنجية تنقسم الى ثلاثة اقسام فرعية التكارير - الراخولى - الوولف ، إلا أن اقوى الفئات هم التكارير . من ناحية أخرى فان الزنوج يشككون فى مدى صحة تلك الاحصائيات الرسمية ويؤكدون ان نسبتهم أعلى من النسبة التى تعلنها الحكومة الموريتانية فهى تصل الى ٥٠٪ من عدد السكان فى موريتانيا البالغ ٢ مليون نسمة ، وانه رغم ثقل وزن الزنوج فى موريتانيا فانهم يعيشون فى وضع متدن مقارنا باخوانهم الموريتانيين ذوى الاصل العربى ، فهم لا يتمتعون بنفس المزايا التى يتمتع بها العرب ولا يحظون بنفس المعاملة داخل المؤسسات الرسمية مثل جهاز الحكومة والمؤسسة العسكرية . واذا رجعنا للوراء لمرحلة الحكم الاستعمارى الفرنسى نجد ان الزنوج اثناء هذه المرحلة قد حظيوا بمعاملة متميزة أكثر من العرب وارتبطوا ارتباطا وثيقا بالادارات الاستعمارية الفرنسية واحتلوا مناصب هامة . وقد غذى الاستعمار الفرنسى لديهم الشعور بافريقيتهم واعتزازهم بها ، الا انهم سرعان ما فقدوا هذا الوضع المتميز عقب استقلال موريتانيا ١٩٦٠ وانحصر دورهم فى ممارسة المهن الدنيا والحرف البسيطة التى رفض الموريتانيون ذوو الاصل العربى ممارستها .

الاسباب السياسية الايديولوجية - الاقتصادية : -

رغم هذه الخلفية التاريخية والعرقية التى تمثل اساسا يمكن ان يؤدى لاندلاع صراعات بين الدولتين ، إلا أنه لم تثر أى صراعات حادة بين البلدين حتى بدأت موريتانيا فى محاولات تأكيد هويتها العربية ، فعقب تولى مختار ولد دادة السلطة فى موريتانيا حاول تعزيز مكانه وسلطة العرب والبربر وأعلن انسحاب موريتانيا من المنظمة المشتركة لافريقيا والمالاجاش ١٩٦٥ ثم فرض اللغة العربية لغة رسمية للبلاد سنة ١٩٦٦ وان كان هذا لم يمر دون مقاومة من السود الناطقين بالفرنسية ثم انضمت موريتانيا الى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣ .

وفى تلك الاثناء قبلت موريتانيا الانضمام الى « منظمة استغلال حوض نهر السنغال » مع السنغال ومالى عام ١٩٧٢ من أجل اقامة سدى ياما ومانوتالى ومن اجل الاستفادة من مزايا التكامل الاقليمى الا انها لم تفعل ذلك الا بعد ان عقدت اتفاقا مع السنغال ، نص على قبول الطرف السنغالى ان يكون النهر ذاته هو الحد الفاصل بين الدولتين وليس الضفة اليمنى فقط للنهر طبقا للمرسوم الفرنسى ١٩٣٣ .

غير ان المشكلات لم تنته ، فقد ادت موجة الجفاف فى السبعينات لتزايد معدلات هجرة البرر والعرب للجنوب ، مما أدى لتصعيد سخط واستياء السنغاليين وقد اخذوا على الرئيس « سنجور » انه كان أكثر تسامحا مع نواكشوط وانه قدم تنازلات أكثر مما يجب خاصة وان خلفاء « ولد دادة » اسرعوا بعمليات التعريب ، وان قرار الغاء الرق الرسمى فى ١٩٨٠ لم يؤد الى اضعاف سيطرة البربر على السود فى موريتانيا ، وقد صعد من مخاوف السنغال وقلقها انضمام موريتانيا الى معاهدة الإخاء والوفاق التونسية الجزائرية ١٩٨٣ ، ثم الى اتحاد المغرب العربى ١٩٨٩ ودون ان تنسحب من « الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا » و« الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا » وهو امر يؤدى فى النهاية الى تغير موازين القوى فى المنطقة لصالح موريتانيا . ولم يقتصر القلق على السنغال فقط ، بل امتد ايضا للسكان السود فى موريتانيا نفسها الذين ادركوا ان التوجه العربى لموريتانيا سيكون لغير صالحهم خاصة وان هناك اتجاها يسمى « الاتجاه البعثى » يسعى لتبييض وجه البلاد بمعنى تحريرها من السود . وقد كانت محاولة الانقلاب الفاشلة التى قامت بها جبهة تحرير افريقى موريتانيا ١٩٨٧ ذريعة لعملية تطهير قامت بها السلطات الموريتانية استبعدت فيها كل قيادات الجيش والادارة من السود ، وجدير بالذكر ان هذه الجبهة شكلتها قبيلة التكارير الزنجية وهى تمارس نشاطا سياسيا معاديا لموريتانيا وتهدف الى الانفصال عن الدولة الأم واقامة دولة على ضفتى نهر السنغال وقد اتخذت هذه الجبهة السنغال مقرا لها مما أدى لتصاعد التوتر فى العلاقات بين البلدين .

مما سبق تتضح ابعاد الخلافات السياسية

والايديولوجية بين البلدين وان كانت هذه الخلافات لا تتحمل بمفردها تبعة اثارة نزاع فى حدة هذا النزاع الا اذا عززتها اعتبارات اقتصادية وداخلية بكل بلد من البلدين على حدة .

فبالنسبة للسنغال فهى دولة ذات اغلبية زنجية وذات اتصالات وثيقة تاريخيا وفكريا واقتصاديا بفرنسا ، وتوجد اتفاقية دفاع مشترك بينها وبين فرنسا . وهناك قاعدة جوية وأخرى بحرية فرنسية فى داكار وتشرف فرنسا على تنظيم الجيش السنغالى وتسليحه . وقد اعتبرت السنغال نقطة جذب لفترة طويلة من الزمن للمهاجرين فى موريتانيا . فهى كانت من أكثر بلدان المنطقة استقرارا ، تتمتع باقتصاد مفتوح وبالفعل فقد هاجر اليها اعداد كبيرة من الموريتانيين وعملوا فى مجال تجارة التجزئة ، فحوالى ٨٠٪ من المعاملات التجارية الصغيرة فى السنغال يسيطر عليها موريتانيون إلا أنه لا يمكن فهم الاحداث الأخيرة الا على ضوء الازمة متعددة الابعاد التى تشهدها السنغال منذ اوائل الثمانينات ، فالبعد الاقتصادى للأزمة يتمثل فى ركود الانتاج الزراعى وانخفاض أسعار الفول السودانى والفوسفات والتضخم المفرط للديون ، اما البعد الاجتماعى فيتمثل فى سياسة التكييف الهيكلى التى فرضها صندوق النقد الدولى على السنغال وبالتالى توقف الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة بصورة متزايدة ، وأخيرا البعد السياسى للأزمة فالنظام السنغالى يواجه معارضة شديدة منذ انتخابات ١٩٨٨ متمثلة فى الحزب الديمقراطى السنغالى وشعاره سوبى اى التغيير ويطعن فى صحة الانتخابات المسابقة ويتهم الرئيس عبده ضيوف بانه متهاون ازاء انتهاكات موريتانيا .

أما بالنسبة لموريتانيا فهى تبذل فى الفترة الأخيرة جهودا كبيرة من اجل اقامة بنية اقتصادية قوية فى البلاد وتتلقى معونات ومساعدات من عديد من الدول العربية منها دول الخليج .

ومن المشروعات التى اقامتها وثار حولها خلاف بين السنغال وموريتانيا مشروع سد جاما على مصب نهر السنغال عند ملتقى الحدود ، والمشروع طبقا للخطة من المقرر ان يفيد البلدين فهو يقلل من نسبة ملوحة النهر ويؤدى الى تزايد الرقعة الزراعية على ضفتى النهر وتزايد توليد الطاقة الكهربائية .

ورغم ذلك فان السنغال قد رأت انها لن تستفيد من هذا المشروع بقدر ما تستفيد موريتانيا ، فالمستفيدون على ضفة النهر السنغالية هم الموريتانيون المقيمون على الحدود فى السنغال .

يعد ميناء نواكشوط ثانى الاسباب الاقتصادية المؤدية للخلاف فقد قامت موريتانيا بتطويره مما جعله يجذب حركة التجارة البحرية وأصبح منافسا قويا لميناء « داكار » السنغالى .

وبذلك رأت السنغال بانها تواجه وضعا داخليا متدهورا ووضعا اقليميا غير ملائم لمصالحها . ولذا لابد من البحث عن كبش فداء للخروج من هذا المأزق متمثل فى الصراع الموريتانى السنغالى وبدأت تعرض مطالبها وهى مطالب اقليمية ، بالتحديد تطالب بتعديل الحدود طبقا للمرسوم الفرنسى ١٩٣٣ اى استرداد الضفة اليمنى للنهر .

محاولات الوساطة :

تعددت محاولات الوساطة ما بين عربية وافريقية ، فقد قام الرئيس المالى « موسى تراورى » بالتوسط من اجل الوصول لتسوية سلمية وشاملة للنزاع بناء على تكليف منظمة الوحدة الافريقية وبمساعدة لجنة مكونة من بعض وزراء خارجية الدول اعضاء المنظمة وقد طرح الرئيس « تراورى » استراتيجية من اجل اعادة السلام على ضفتى نهر السنغال وتهدئة الأوضاع المتوترة تضمنت ثلاثة مبادىء :

ا) ابرام اتفاقية بين وزيرى داخلية كلا البلدين بشأن عبور قطعان الماشية للحدود بعد ان تسبب النزاع فى ايقاف انتقالهم .

ب) ايقاف طرد وترحيل السكان من اصل سنغالى من موريتانيا والسكان من اصل موريتانى من السنغال .

حـ) إعادة كل ما تمت مصادرته من اموال وممتلكات لاصحابها والسماح للمزارعين بعبور الحدود لزراعة حقولهم مثلما جرت العادة وجدير بالذكر ان محاولةمالى للوساطة تنبع من القرار الذى اتخذه اجتماع وزراء خارجية الدول اعضاء « منظمة الوحدة الافريقية » بضرورة الوصول لتسوية سلمية وشاملة للصراع على اساس مبادىء ميثاق المنظمة ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب . الا أنه رغم جهود الرئيس المالى فان وساطته باءت بالفشل بسبب تعنت كلا الطرفين وان كانت قد نجحت فى احتواء الموقف واستبعاد شبح المواجهة العسكرية بين الدولتين .

وساطة الرئيس مبارك الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية : ـ

شكل الرئيس مبارك بصفته رئيسا للدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية لجنة سداسية تتكون من وزراء خارجية مصر - زيمبابوى - نيجريا - النيجر - توجو - تونس من اجل تسوية النزاع وفقا لمبادىء المنظمة وقد رحبت كل من السنغال وموريتانيا بوساطة الرئيس مبارك باعتباره الرئيس الحالى للمنظمة وابدتا استعدادهما لتقديم كافة اشكال العون له وللجنة الوساطة للوصول لتسوية الصراع .

المتغيرات المؤثرة على عملية الوساطة : -

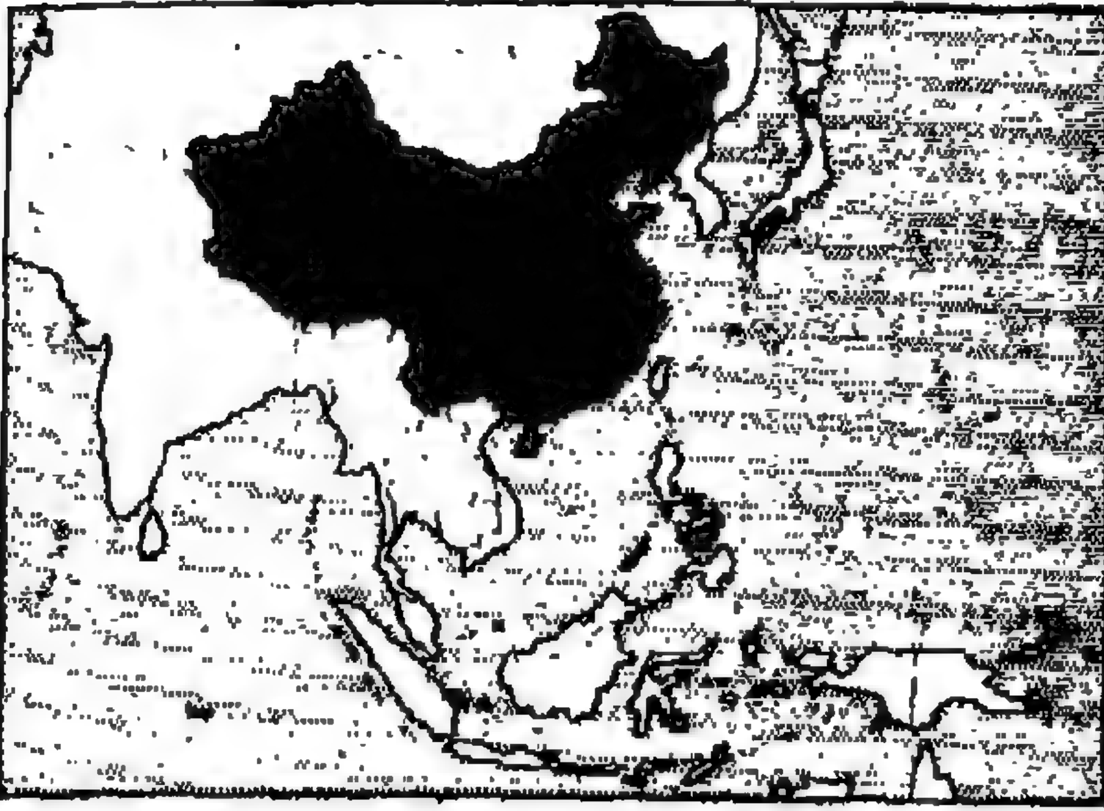
طرح النزاع الموريتانى السنغالى متغيرات جديدة يجب التعامل معها واخذها فى الاعتبار عند الوصول لتسوية سلمية ، فكما اشرنا سلفا فان التجار الموريتانيين يلعبون دورا هاما ومؤثرا فى الاقتصاد السنغالى فهم يتحكمون فى ٨٠ ٪ من تجارة التجزئة من السنغال وبالتالى فان ترحيل هؤلاء التجار سيكون له ابلغ الضرر على حركة التجارة فى السنغال . ونفس الوضع ينطبق على موريتانيا . فقد قامت بترحيل الآلاف من السنغاليين المقيمين فيها والذين كانوا يشكلون قوام حركة العمالة فى المهن الحرفية البسيطة والمهن الدنيا . وهنا تواجه كلا البلدين مشكلة ذات شقين :

الشق الأول : كيفية ملء الفراغ الذى تركه المرحلون فى كل بلد . والشق الثانى : كيفية استيعاب هؤلاء المواطنين الجدد فى مجتمعاتهم الجديدة وايجاد فرص عمل لهم .

إلا أنه رغم الضغوط التى يفرضها هذا الموقف المتأزم فان كلا البلدين تضع شروطا ومطالب قد تؤدى لعرقلة أى جهود ساعية للوساطة . فموريتانيا تطالب بتعويضات ضخمة تقدر بملايين الدولارات تعويضا عن خسائر الموريتانيين فى السنغال الذين تم ترحيلهم بدون اموالهم وممتلكاتهم خاصة وان خسائر الموريتانيين فى السنغال تفوق خسائر السنغاليين فى موريتانيا بسبب طبيعة اعمالهم التجارية ووضعهم الاقتصادى وأيضا لعددهم الضخم . أيضا تطالب موريتانيا بايقاف النشاط السياسى المناوىء لها والتى تمارسه جبهة تحرير افريقى موريتانيا والتى شكلها التكارير وتتخذ السنغال مقرا لها وتهدف الى الانفصال عن موريتانيا .

أما السنغال فانها تلقى بتبعة الأزمة على موقف الحكام الموريتانيين ذوى الاصل العربى تجاه السكان السود ذوى الاصل السنغالى الذين يعيشون على طول نهر السنغال وتطالب باسترداد الضفة اليمنى للنهر بمقتضى القرار الفرنسى بتعيين الحدود ١٩٣٣ وتطبيقا لمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار ، خاصة وان مصادر سنغالية عليمة تؤكد ان القرار الفرنسى ١٩٣٣ تم الاعتراف به من جانب موريتانيا ونشر فى الجريدة الرسمية الموريتانية ، هذا القرار الذى يجعل الحدود بين السنغال وموريتانيا تقع على الجانب الايمن لمجرى النهر ، وبالتالى ترفض السنغال مقولة ان الحدود تقع فى منتصف النهر ، وبالتالى فان الصراع له ابعاد اقليمية ومطالب اقليمية تؤدى لمزيد من تعقد الموقف .

وعموما فان محاولات وساطة مصر بصفتها رئيس منظمة الوحدة الافريقية ستركز بالتأكيد على الجوانب الايجابية للوصول لاتفاق أو تسوية ، خاصة وان الوضع الاقليمى فى منطقة غرب افريقيا لا يتحمل أى نزاعات حدود أو مشاكل لاجئين بفترة طويلة من الزمن ، بالاضافة للأوضاع الداخلية فى كلا البلدين سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية والتى ستفرض فى النهاية الوصول لتسوية للنزاع □ .



الصين وفيتنام على طريق المصالحة

مصطفى أحمد على

بعد طول انتظار وافقت الصين الشعبية على استقبال نائب أول وزير خارجية فيتنام « دين فوليم » لبدء الجولة الثانية من المحادثات مع نظيره الصينى فى ٨٩/٥/٨ واستغرقت ثلاثة أيام ـ صرح بعدها متحدث الخارجية الصينية بأن المشاورات لم تسفر عن تقدم جوهرى واتفاق بشأن التسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا بينما صرحت المصادر الفيتنامية بأن فيتنام قدمت مقترحات من عدة نقاط لتطبيع العلاقات الثنائية وحل مشكلة كمبوتشيا ولكن الصين تضع التوصل الى حل شامل لمشكلة كمبوتشيا كشرط مسبق لبحث مقترحات تطبيع العلاقات الثنائية وكذلك لم يتوصل الجانبان الى تفاهم حول عناصر تسوية الجانب الداخلى لمشكلة كمبوتشيا وعلى تحديد موعد الجولة الثالثة من المحادثات .

وقد تمت الجولة الثانية للحوار بين الجانبين فى ظل عدة تطورات هامة أطلت على جنوب شرق آسيا ، أبرزها ترقب إنعقاد القمة الصينية السوفيتية فى بكين وقرار فيتنام سحب قواتها من كمبوتشيا فى سبتمبر القادم دون أية شروط وقيام حكومة « بتوم بن » باجراء تعديلات فى دستورها بتغيير اسم الدولة الى كمبوديا واتخاذ البوذية ديانة للدولة وتحرير الاقتصاد واحترام حقوق الانسان ، وأخيرا التقدم الذى أحرزته محادثات سيهانوك « وهون سن » التى جرت فى بداية مايو الماضى فى جاكرتا .

وقد كانت الجولة الأولى من الحوار بين الصين وفيتنام فى يناير الماضى خطوة متقدمة فى مجال العلاقات بينهما لأنها استجابة للمطالبة المستمرة من جانب المسئولين الفيتناميين بالدخول فى حوار على أى مستوى وفى أى مكان لبحث تطبيع العلاقات بعد قطيعة بينهما بدأت منذ توقفت محادثات الثمانينات التى جرت عقب إنسحاب القوات الصينية من الأراضى الفيتنامية فى مارس ١٩٧٩ بعد أن أنجزت الهدف المحدد لها فى الهجوم المضاد دفاعا عن النفس ردا على الاعتداءات الفيتنامية على حد تعبير وزير الخارجية الصينى . وفى ١٩٧٩/١٢/١٧ كانت القوات الصينية اجتاحت الحدود المشتركة الى داخل الأراضى الفيتنامية حيث دارت معارك عنيفة بينهما لم يتوقع حدوثها بين الجارتين لما بينهما من روابط نضالية وعقائدية على مدى يزيد عن نصف قرن .

إن هذه الأحداث السابقة تستمد جذورها من عوامل تاريخية وجغرافية لها تأثيرها فى تشكيل العلاقات الصينية الفيتنامية من ناحية وعلاقتيهما بدول الهند الصينية من ناحية أخرى ، ثم أن تفهم ابعاد العلاقات الصينية الفيتنامية ومدى تأثيرها على الأمن والاستقرار فى جنوب شرق آسيا يتطلب تناولها بالبحث والتحليل وصولا الى طبيعة وأبعاد وتطور النزاع بين رفقاء الأمس فى الكفاح والسلاح والمنظور الاستراتيجى لكل من الصين وفيتنام لكمبوتشيا بأعتبار هذه الأخيرة مسرحا للصراع بينهما وموقف كل منهما من التسوية السياسية لقضية كمبوتشيا وتأثيرها على مستقبل العلاقات الصينية الفيتنامية والأوضاع فى جنوب شرق آسيا .

الجذور التاريخية للعلاقات :

تربط كلا من فيتنام والصين علاقات تاريخية متميزة ترجع الى القرن الثانى قبل الميلاد ، عندما قامت الامبراطورية الصينية بغزو فيتنام فى مراحل مختلفة من تاريخها هذا بالاضافة الى ما يجمعهما من موقع جغرافى سياسى متقارب لذلك تعد الصين عنصرا مؤثرا فى مراحل تاريخ فيتنام وتفرض ظلالها على هويتها الوطنية وتأثيرها موجود دائما فى جميع جوانب الحياة الفيتنامية السياسية والثقافية واللغوية والاجتماعية بل إن أية مشاكل خارجية تواجه فيتنام أو تكون طرفا فيها فإن تسويتها لابد أن تأخذ فى الاعتبار موقف الصين . ثم إن تاريخ فيتنام قد تأثر ضمن عوامل أخرى بنفس العوامل التى أثرت فى تاريخ الصين وأن حركة السكان فى الدولتين على مدى التاريخ وجهتها النزوح نحو الجنوب للاستقرار فى وديان

الأنهار الخصبة والتنظيم الجماعي للري حتى أن فيتنام في حروب التحرير التي خاضتها في العصر الحديث اتجهت نحو الجنوب من أجل توحيد شطرى فيتنام .. وقد ظلت فيتنام خاضعة لسيطرة الصين على مدى عشرة قرون وإن تخلل هذه الفترة ثورات ضد سيطرة الصين الى أن إنهارت أسرة « تانج » في بداية القرن العاشر وانتهت بذلك سيطرة الصين على فيتنام وصارت « داى فيت » دولة مستقلة خاضعة لحكومة مركزية قوية وإن لم تدم طويلا إذ بدأت مرحلة إنقسامات وصراعات وعاد تهديد الغزو من الشمال في عهد أسرة « سونج » ومن الجنوب من ممالك « الشامبا » ثم « الخمير » الى أن تولت أسرتا « لى » و « تران » حكم فيتنام طيلة ما يقرب من أربعة قرون حيث تم توحيد البلاد فشهدت نهضة اقتصادية وإجتماعية وإدارية وعسكرية تمكنت من رد الاعتداءات الخارجية وهزمت جيوش المغول الغازية وبدأت تظهر اللغة الفيتنامية مشتقة من الصينية .

وفي بداية القرن الخامس عشر عندما تولت أسرة « مينج » حكم الصين استولت على فيتنام وضمتها الى اراضيها . ولكن بعد فترة قصيرة تمكنت أسرة « لى لوى » من تخليص فيتنام من سيطرة الصين ، وتلت ذلك مرحلة أخرى من الاضطرابات والصراعات على السلطة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر الى أن تمكن أحد أمراء أسرة « نجوين » في القرن التاسع عشر مستعينا بقوات مملكة سيام من توحيد البلاد تحت حكم أسرة « نجوين » .

وشهدت تاريخ فيتنام مرحلة من التوسع نحو الجنوب الى أن وصلت الى حدودها الحالية . ثم بدأت تضعف السلطة المركزية مما شجع على الانقسامات الى أن وحدت أسرة نجوين البلاد مع محافظتها على تبعيتها لامبراطور الصين طلبا لحمايته الى أن تعرضت من الدولتين للغزو الاستعماري وانفردت فرنسا باحتلال فيتنام وكمبوديا في عام ١٨٨٥ ثم أعلنت قيام اتحاد الهند الصينية في ١٨٨٧ .

والجانب الآخر للعلاقات الفيتنامية يتمثل في التأثير الحضاري الصيني واللغوي والثقافي والديني ونقل نظم الادارة والحكم والتشريع وصناعة الورق والزجاج الى فيتنام فقد أوجدت تلك العلاقات صلات بين الفيتناميين وحركة النخبة المثقفة في الصين الحديثة الى ما بعد الحرب العالمية الأولى عندما حلت فرنسا محل الصين كمصدر رئيسي للأفكار السياسية والاجتماعية وحتى ذلك الوقت فإن الثقافة الفرنسية كانت تقرأها الطبقة المثقفة الفيتنامية عن الترجمة الصينية وليس باللغة الفرنسية .

وقد قام تدفق الأفكار والمبادىء من الصين بدور حيوي في تطوير الأفكار الثورية للقيادات الفيتنامية : فقد ظلت اللغة الصينية الرسمية لغة الحكم والطبقة المثقفة تكتب بالحروف الصينية أيضا الى أن وصلت جماعات التبشير الفرنسية الى فيتنام وكان أبرز المبشرين « الكسندر دى رودس » الذي كتب اللغة الفيتنامية بالأبجدية اللاتينية في القرن السابع عشر وصارت بذلك اللغة الوحيدة التي تكتب بالحروف اللاتينية في المنطقة وإن ظل تأثير قواعد اللغة الصينية في تركيباتها وبوقوع فيتنام تحت الاستعمار الفرنسي أصبحت مرة أخرى تحت سيطرة قوة أجنبية الى أن دخلت الحركة الوطنية الثورية في العشرينات من القرن الحالي في مرحلة ايجابية خاضت خلالها أطول حروب تحرير ضد أعتى قوى الاستعمار والامبريالية .

قاعدة لانطلاق حركة التحرير :

استلهمت الحركة الوطنية لتحرير فيتنام في كفاحها ضد الاستعمار والامبريالية بمبادىء ثورة « صن يات صن » ضد امبراطورية المانشو وكان أبرز زعمائها « هوشى منه » الذي عاد الى مدينة كانتون بجنوب الصين من باريس في ١٩٢٤ يحمل أفكارا ثورية استمدها أثناء وجوده في فرنسا من دراسته واتصالاته بالعناصر الماركسية الفرنسية والصينية والفيتنامية من بينهم قيادات الحزب الشيوعي الصيني أثناء اجراءات تأسيسية في باريس ١٩٢١ وعلى رأسهم « شوان لاى » و « دينج زيوبنج » .

وأصبحت كانتون مركزا لتجمع الثوار الفيتناميين لقربها من فيتنام وبعدها عن إرهاب الاستعمار الفرنسي مما أتاح لهم الحصول على المساعدات من الصين والاتحاد السوفيتي . وأثناء وجوده في الصين بدأ « هوشى منه » بتكوين اتحاد الشباب الثوري عام ١٩٤٥ ـ الذي سيصبح فيما بعد الحركة الشيوعية الفيتنامية ـ على نمط نظيره الصيني ثم انتقل بعد ذلك الى « هونج كونج » حيث أسس الحزب الشيوعي الفيتنامي في فبراير ١٩٣٠ الذي تحول الى الحزب الشيوعي للهند الصينية بناء على تعليمات « الكومنترن » حتى يتفق مع الروابط الاقتصادية والاحتياجات السياسية للمنطقة وضم عناصر من دول المنطقة والصين وكانت القيادات الفيتنامية أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني .

وفي عام ١٩٤٠ تجمعت قيادات الحزب الشيوعي الفيتنامي بقيادة « هوشى منه » بالقرب من الحدود المشتركة مع فيتنام ومن الأراضي الصينية بدأ التخطيط للاستيلاء على الحكم في فيتنام . ثم في مطلع عام ١٩٤١

انتقلت قيادة الثورة من الأراضى الصينية الى المناطق الحدودية « كاوبانج » وأقامت أول قاعدة لها على أراض فيتنامية لنقطة انطلاق لحركة التحرير الفيتنامية وفى مايو من نفس العام تم تكوين جبهة « فيت منه » تضم كافة العناصر الوطنية بصرف النظر عن أصولها الطبقية وانتماءاتها العقائدية لتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسى والاحتلال اليابانى ولكن إزاء تصاعد عمليات القمع من القوا الفرنسية أو اليابانية أرغمت قيادات الثورة على البقاء فى أقصى شمال فيتنام وجنوب الصين .

وقد استفادت الثورة الفيتنامية من دروس الثورتين السوفيتية والصينية وخاصة تعاليم ماوتسى تونج فى تعبئة الفلاحين والحرب الشعبية . وأضافت اليها الدروس المستفادة من مقاومة فيتنام لسيطرة امبراطوريات الصين وهجمات المغول وقد استخدمت القيادة الفيتنامية ببراعة أساليب الحرب الشعبية وخاصة حرب الانفاق التى استخدمتها القيادة الفيتنامية بنجاح ضد القوات الأمريكية وقد جاء فى مؤلفات الجنرال « جياب » بطل معركة « ديين بيان فو » بأن مبادىء الحرب الشعبية مستمدة من النظرية الماركسية وتجارب الشعب الفيتنامى فى مقاومته للاستعمار الصينى والغزو المغولى .

ولما حررت الثورة الجزء الشمالى من فيتنام بدأت بتنفيذ الاصلاح الزراعى على النمط الصينى مما أدى الى حدوث اضطرابات خطيرة ترتب عليها عزل « ترونج شين » سكرتير عام الحزب ١٩٥٦ لاستخدامه العنف الزائد فى تنفيذ الاصلاح الزراعى وخاصة أنه لم يكن قد تم فى ذلك الوقت تحرير جنوب فيتنام .

وقدمت الصين لفيتنام فى حربها الأولى ضد الاستعمار الفرنسى وحربها الثانية ضد الامبريالية الأمريكية مساعدات من غذاء ومعدات كما سمحت للمساعدات السوفيتية من أسلحة وذخائر بالمرور عبر أراضيها كما ساهمت الجالية الصينية التى عاشت فى فيتنام فى حرب التحرير سواء بالاشتراك فى القتال أو بتقديم الأموال .

كذلك اشتركت القوات الصينية فى كثير من الميادين وخاصة الدفاع ضد غارات الطائرات الأمريكية كان يوجد فى فيتنام ١٣٠ ألف جندى صينى للدفاع الجوى والعمل على ابقاء الطرق والسكك الحديدية مفتوحة بضمان استمرار تدفق المؤن والمعدات الى فيتنام .

القطيعة بين الصين وفيتنام :

هناك خط ثابت فى الاستراتيجية الصينية تجاه فيتنام منذ عهد امبراطورية « هان » وهو عدم السماح بأن تكون فيتنام مصدر تهديد للصين أو استخدام اراضيها من طرف ثالث لتهديد جناحها الجنوبى أو التسلل الى أراضيها كما تأكد على مر الزمن بأن احد أهداف الاستعمار الفرنسى كان الوصول الى قلب الصين عن طريق فيتنام تهربا من القيود التى تفرضها السلطات الصينية فى ذلك الحين على التجارة الأوربية خلال الحرب العالمية الثانية عندما احتلت اليابان فيتنام بعد احتلالها للصين أتاح لها ذلك انتشال قواتها المحاصرة فى الصين ثم فى السبعينات عندما انحازت فيتنام الى الاتحاد السوفيتى كان الهدف من ذلك احكام سياسة احتواء وحصار الصين الشعبية ثم فى ١٩٧٥ عندما انتصرت القوات الشيوعية فى الهند والصين تم تحرير كمبوديا ولاوس وتوحيد شطرى فيتنام ، واجهت الصين وضعا جديدا فى المنطقة يضم تجمع اقليمى من الدول الثلاث وتسيطر فيتنام على طوال حدودها الجنوبية مما دفع الى السطح العداء القديم بين فيتنام وجارتيها الصين فى الشمال وكمبوتشيا فى الجنوب الغربى وظل محورا لسياستها الخارجية منذ ذلك الحين خاصة وأن توسع فيتنام نحو الجنوب قد تم على حساب عنصر « الخمير » كما أن تهديدات القوة المتعاظمة للصين قد فاقت القرون السابقة واستجدت فى السبعينات الصراع المثلث الأضلاع الصينى السوفيتى الفيتنامى الذى كان له تأثير كبير على توجيه الأحداث فى جنوب شرق آسيا .

كذلك كان لفيتنام مخاوف اثارتها مواقف الصين أثناء محادثات باريس عام ١٩٧٣ خشية أن تسعى الصين الى الابقاء على تقسيم فيتنام أسوة بما حدث فى النزاع الكورى وذلك لاستراتيجية التقارب الصينى الأمريكى ، التى بدأت باستقبال بكين لكيسنجر فى ١٩٧١ ثم زيارة نيكسون فى ١٩٧٢ بهدف استخدام الورقة الصينية لتسوية المشكلة الفيتنامية وفقا للمنظور الأمريكى القائم على فكرة « عالم ثلاثى الأقطاب » .

وقد وجدت فيتنام من سياسة الاتحاد السوفيتى تجاوبا لما يجمعهما من عوامل عديدة على قمتها العداء والمخاوف من استيراتيجية الصين الشعبية وسعى الاتحاد السوفيتى إلى احتوائها كما ان تحالفه مع فيتنام والتسهيلات البحرية التى حصل عليها كانت تعد مصدرا لتهديد مستمر لجنوب الصين وقاعدة تطل على الممرات المائية الحيوية فى القارة الاسيوية وجدت فيتنام أيضا فى الاتحاد السوفيتى مصدرا للمساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد ان أوقفت الصين جميع مساعداتها لفيتنام وسحب خبرائها فى عام ١٩٧٧ نتيجة لطردها الرعايا الصينيين بالاضافة إلى استمرار النزاع بين الدولتين حول المياه الاقليمية عندما احتلت الصين ارخبيل « بارسلى » عام ١٩٧٤ فى بحر الصين الجنوبى

ويمكن ان نلمس بداية تحول سياسة فيتنام إلى الانحياز الكامل إلى جانب الاتحاد السوفيتى فى قرارات المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى فى عام ١٩٧٦ واسناد منصب سكرتير عام الحزب « لى دوان » مخطط سياسة الانحياز إلى الاتحاد السوفيتى بعد ان ظلت فيتنام فى مختلف مراحل كفاحها تحرص على توازن علاقتها بين الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين وبذلك سارع الاتحاد السوفيتى إلى ملء الفراغ فى المنطقة بعد انسحاب القوات الامريكية منتهزا فرصة ان الصين كانت تمر بمرحلة تحول فى ظل سياسة التحديث . ومن أبرز مظاهر هذا التطور فى العلاقات الفيتناميه السوفيتية :

- إنضمام فيتنام فى ١٩٧٨ إلى منظمة « الكوميكون »
- توقيع فيتنام معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى تضمنت بنودا عسكرية .

ومن ناحية أخرى منذ ان تولى « بول بوت » الموالى للصين الشعبية السلطة فى كمبوتشيا دخلت العلاقات مع فيتنام مرحلة من الصراع السياسى ومطالب اقليمية وتصاعدت الامور إلى حد استخدام السلاح فى شكل هجمات القوات الكمبودية على مناطق الحدود المشتركة مما بعث من جديد الصراع القومى التاريخى بين فيتنام وبلاد « الخمير » وما يعنيه ذلك من اقتراب التهديد الصينى من خلال نظام « بونم بن » لأمن وإستقرار فيتنام . وفى ديسمبر ١٩٨٧ وقامت فيتنام بغزو كمبوتشيا لمساندة الجبهة الوطنية المتحدة بزعامة « هينج سامرين » واطاحت بنظام « بول بوت » فى يناير ١٩٧٩ واقامت نظاما مواليا برئاسة « هينج سامرين » واحتلت كمبوديا واحتفظت بوجود عسكرى كثيف لحماية النظام ومساندته فى مواجهة حرب العصابات الداخلية والتهديدات الخارجية وقد أحدث احتلال فيتنام لكمبوديا خللا بتوازن المصالح فى منطقة جنوب شرق اسيا مما دفع بالصين الشعبية إلى شن هجوم عسكرى فى ١٧ فبراير ١٩٧٩ على الحدود المشتركة مع فيتنام أدى إلى إحتلالها بعض الاراضى الفيتنامية مما أثار ردود فعل دولية للهجوم الصينى ثم انسحبت قواتها فى مارس ١٩٧٩ وبذلك تفجر الخلاف بين الدولتين وحشدت قواتها على جانبى الحدود المشتركة بالاضافة إلى تواجد القوات الفيتنامية فى كمبوديا والذى قدر بحوالى ١٥٠ ألف جندى مما ترتب عليه من استمرار تعبئة مواردها الاقتصادية والبشرية لمواجهة الموقف وقد أدى ذلك إلى زيادة المعونة السوفيتية لفيتنام (٩٠ مليون دولار عام ١٩٧٧) لتصل إلى ١,٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٩ .

وبدا واضحا ان الصدام بين الصين وفيتنام ظل محكوما إلى حد كبير بالخلاف الصينى السوفيتى الامر الذى ساهم فى نقل الموقف المتوتر فى الهند الصينية إلى مرحلة التصادم المسلح وان لم تنجح الصين فى تحقيق أهدافها بالكامل من عملية غزو الأراضى الفيتنامية وخاصة تحقيق انسحاب متبادل بين قواتها وقوات فيتنام من كمبوديا ولكن يمكن القول بأن عملية غزو القوات الصينيين للاراضى الفيتنامية كان المقصود منها توجيه رسالة الى كل من فيتنام والاتحاد السوفيتى بأن الصين لن تقف مكتوفة الايدى أمام أية تغيرات اقليمية ترى فيها تهديدا لامنها ومصالحها الحيوية فى المنطقة .

ولم تسفر المحادثات بين الجانبين الصينى والفيتنامى عن أية نتائج وسط تصاعد الصراع بينهما وتبادل الاتهامات لتصل الامور بينهما فى مارس ١٩٨٨ إلى اشتباك مسلح بين الاسطولين الفيتنامى والصينى من أجل السيطرة على ارخبيل سبارتلى فى بحر الصين الجنوبى وهو موضع نزاع أيضا بين الفلبين وماليزيا وتايوان . وقد نجحت الصين فى تحقيق هدفين : أولا : تأكيد سيادتها على مجموعة الجزر التى استولت عليها وثانيا : توجيه ضربة مؤثرة إلى القوة البحرية الفيتنامية فى ظروف غير مواتية لها فكان من فيتنام ان طالب بالتفاوض والامتناع عن استخدام القوة فى تسوية المنازعات مع الابقاء على الوضع القائم .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن هذا الصدام قد كشف عن مدى التنافس على النفوذ القائم بين الصين وفيتنام فى المنطقة . وهو تنافس يتأرجح بين اللجوء إلى إستخدام القوة بين تبادل الهجمات الاعلامية .

وفى ظل أحكام الوفاق الدولى بين القوتين الاعظم واتجاه جورباتشوف إلى إزالة كافة العقبات التى تعوق جهوده لتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية ، اقتصر موقف الاتحاد السوفيتى على تأييد مطالبة فيتنام الداعية إلى المفاوضات لحل النزاع على الجزر دون ان يتجاوزه إلى المساندة العسكرية أو تشجيع أية اجراءات انتقامية من جانب فيتنام .. الأمر الذى ساعد على تخفيف التوتر فى المنطقة ويعد قرار فيتنام بإعتزامها سحب قواتها من كمبوتشيا فى سبتمبر ١٩٨٩ عنصرا هاما أسهم فى بناء الثقة بين الصين الشعبية وفيتنام وزاد من فرص اجراء الحوار بينهما لبحث سبيل تطبيع العلاقات وخاصة وان عودة العلاقات الطبيعية بين الصين وفيتنام يعد عنصرا هاما فى تحقيق الامن والاستقرار فى جنوب شرق أسيا .

كمبوتشيا بين فيتنام والصين :

تعد كمبوتشيا بؤرة للصراع بين فيتنام والصين وهى

تعكس نموذجين مختلفين من العلاقات بين كمبوتشيا وجارتيها الشيوعيتين .. فنتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية وسياسية تبلورت على أساسها اختلاف رؤية كل منهما تجاه كمبوتشيا يسودها انعدام الثقة بين كمبوتشيا وفيتنام من ناحية وبين فيتنام والصين من ناحية اخرى وبعد ان كانت قضية كمبوتشيا طوال حرب الهند الصينية تتصل بأمنها وبقائها تحولت بغزو فيتنام لها الى قضية متشعبة الابعاد لصيرورتها احدى مجالات التنافس بين الصين والاتحاد السوفيتي ودخولها دائرة الاهتمامات الامنية والدبلوماسية لدول جنوب شرق آسيا .

أن كمبوتشيا على العكس من فيتنام لم تتعرض طوال تاريخها لغزو من امبراطورية الصين أو خضعت لسيطرتها السياسية أو الثقافية . وفى المقابل ترتكز سياسة الصين تجاه كمبوتشيا على ضرورة الابقاء على استقلالها وحيادها ووحدة أراضيها على قدم المساواة مع لاوس وفيتنام والمحافظة على علاقات الصداقة والتعاون دون ان تتجاوز الحدود التى تطالب بها كمبوتشيا وفى جمع الاموال .. عبرت الصين عن رضاها عن وجود نظام غير شيوعى أو محايد فى بنوم بن طالما انه غير خاضع لسيطرة أجنبية وينعكس ذلك فى تأييدها المستمر لزعامة « سيهانوك » فى جميع الظروف رغم تذبذب مواقفه تجاه جماعة « الخمير » الحمر والدخول فى محادثات مع « هون سن » متجاهلا بذلك مقترحات النقاط الثمانية التى طرحتها الحكومة الائتلافية التى تحظى بتأييد الصين الشعبية .

وتعد كمبوتشيا على مدى التاريخ على قمة اهتمامات فيتنام لوجود حدود مشتركة بينهما بالاضافة إلى اعتبارات تاريخية وجيوبولتيكية وعلى ذلك فإن وجود نظام معاد فى بنوم بن يمثل تهديدا مستمرا لها وان توسع فيتنام نحو الجنوب منذ القرن الحادى عشر تم على حساب اقليم كمبوديا وفى ظل الاستعمار الفرنسى شجعت الادارة الفرنسية الاقامة الدائمة للفيتناميين فى كمبوتشيا لخدمة أهدافه السياسية والاقتصادية مما أتاح لكمبوتشيا أن تحتل عمقا استراتيجيا لفيتنام بالاضافة إلى التواجد العسكرى الكثيف لفيتنام خلال حرب تحرير الهند الصينية وهذه كلها عوامل جعلت من فيتنام لا تقتنع بأقل من علاقات خاصة ووضع متميز مع كمبوتشيا مما أثار مخاوف كل من الصين وكمبوتشيا .. الامر الذى سعت معه الثانية إلى تحقيق وجود صينى يوازن النفوذ الفيتنامى ويحد من تطلعاته وقد ترتب عن مصالح الدول الثلاث اعادة ترتيب التحالفات فى المنطقة فاتجهت فيتنام إلى الاتحاد السوفيتى لمساندتها فى مواجهة النفوذ الصينى ، أما نظام بول بوت فقد مال إلى الصين الشعبية للحد من المد الفيتنامى واثاره .

وانعكس ذلك فى الاعتداءات على الحدود المشتركة مع فيتنام واحياء مطالب اقليمية فى أراضى فيتنام أيقنت فيتنام بأن نظام « بول بوت » يشكل تهديدا لوحدة أراضيها واستقرارها وهو فى ذلك يحظى بتأييد من الصين الشعبية التى استاءت من تقارب فيتنام من الاتحاد السوفيتى فاتخذت موقفا متشددا من المنازعات الاقليمية وأثارت مشكلة رعايا الصين .

وقدرت الصين ان فيتنام لم تكن تستطيع ان تقوم بغزو كمبوتشيا دون مباركة وتشجيع من الاتحاد السوفيتى .. وبالتالى يصبح غزو كمبوتشيا ليس مجرد عملية لرد الاعتداءات وانما عملية سوفيتية فيتنامية مشتركة يقصد بها احتواء وحصار الصين فقد عبرت القوات الصينية الحدود المشتركة مع فيتنام لتلقين فيتنام درسا على حد مقولة القيادة الصينية لم يتحقق الهدف منه وظلت القوات الفيتنامية فى كمبوتشيا التى تعتبرها جزءا حيويا من الحزام الدفاعى عن أمن الصين ووحدة أراضيها وفى الوقت نفسه أكدت الصين الشعبية تصميمها على مساندة كفاح الشعب الكمبودى حتى يتحقق النصر النهائى وتأييدها لكافة الفئات الكمبودية المعادية لنظام « هنج سامرين » والتى كونت حكومة ائتلافية فى المنفى بزعامة الامير « سيهانوك » حظيت بتأييد واعتراف معظم دول العالم .

وقامت قوات الحكومة الائتلافية بشن حرب العصابات من داخل الاراضى الكمبودية انطلاقا من قواعدها بالقرب من حدود تايلاند إلى جانب الجهود الدبلوماسية سواء فى شكل مبادرات أو مقترحات من دول « الاسيان » أو فى صورة قرارات للامم المتميزة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الكمبوتشية .

تسوية مشكلة كمبوتشيا :

انعكس تعارض أهداف كل من فيتنام والصين الشعبية تجاه كمبوتشيا فى تباين مواقف كل منهما من جهود التسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا فإن هانوى تعتبر كمبوتشيا جزءا من منطقة حيوية لها وان تدخلها العسكرى أملته اعتبارات استراتيجية لا يمكن تجاهلها ولذلك ظلت ترفض المشاركة فى أية مؤتمرات أو منظمات دولية لمناقشة المشكلة بل طالبت الدول الاخرى بعدم التدخل ووقف اعتداءاتها على كمبوتشيا . ثم لم يكن هناك أى مبرر قوى يرغم فيتنام على تقديم تنازلات فى ضوء عدم فعالية الضغوط الدبلوماسية الثنائية أو الجماعية

علاوة على ان جماعة « الخمير الحمر » منفردة أو أجنحة الائتلاف مجتمعة قد فشلت فى تغيير الاوضاع العسكرية لصالحها بالرغم من المساندات التى تتلقاها من دول المنطقة . وكانت تحركات فيتنام تهدف إلى تخفيف الضغوط الدولية على وجودها فى كمبوتشيا مع الابقاء على جهود التسوية بعيدا عن متناول الصين الشعبية .

أما الصين الشعبية فقد عالجت المشكلة من منظور قانونى واعتبرت ان تدخل فيتنام وكمبوتشيا واحتلالها عملا عدوانيا صريحا ولذلك رأت فيه قضية دولية يقتضى الامر تسويتها فى اطار دولى ويتطلب تعبئة الرأى العام العالمى لمباشرة ضغوط على فيتنام وفى نفس الوقت دعم المقاومة داخل كمبوتشيا بقيادة الحكومة الائتلافية برئاسة سيهانوك حتى تتزايد فداحة ثمن الاحتلال ولا يكتسب اية شرعية ومساندة من قبل دول « الاسيان » فى هذا الخصوص .

وفى ظل تلك الاوضاع وصلت جهود التسوية إلى طريق مسدود ودخلت قضية كمبوتشيا فى مرحلة من الجمود إلى ان توصل وزيرا خارجية فيتنام واندونسيا فى اجتماعهما بمدينة « هوشى منه » فى أواخر يوليو ١٩٨٧ الى تفاهم بمقتضاه عقدت اجتماعات غير رسمية بين الاطراف المعنية فى نطاق جولات الحوار بين سيهانوك « وهون سن » فى باريس واجتماعى « جاكرتا » بحضور الاطراف الكمبودية ودول « الاسيان » حيث توصلوا إلى مبادىء تسوية الجانب الخارجى للمشكلة على أن يترك الجانب الداخلى للفصائل الكمبودية لكى تتولى تسويته فى المحادثات الجارية بينهما . ولم تكن الصين الشعبية طرفا فى هذه المحادثات واقتصر موقفها على تأييد جهود التسوية وتأكيد موقفها المبدئى القائم على أساس انسحاب القوات الفيتنامية ومشاركة الاطراف الكمبودية فى السلطة وتواجد اشراف دولى فعال .

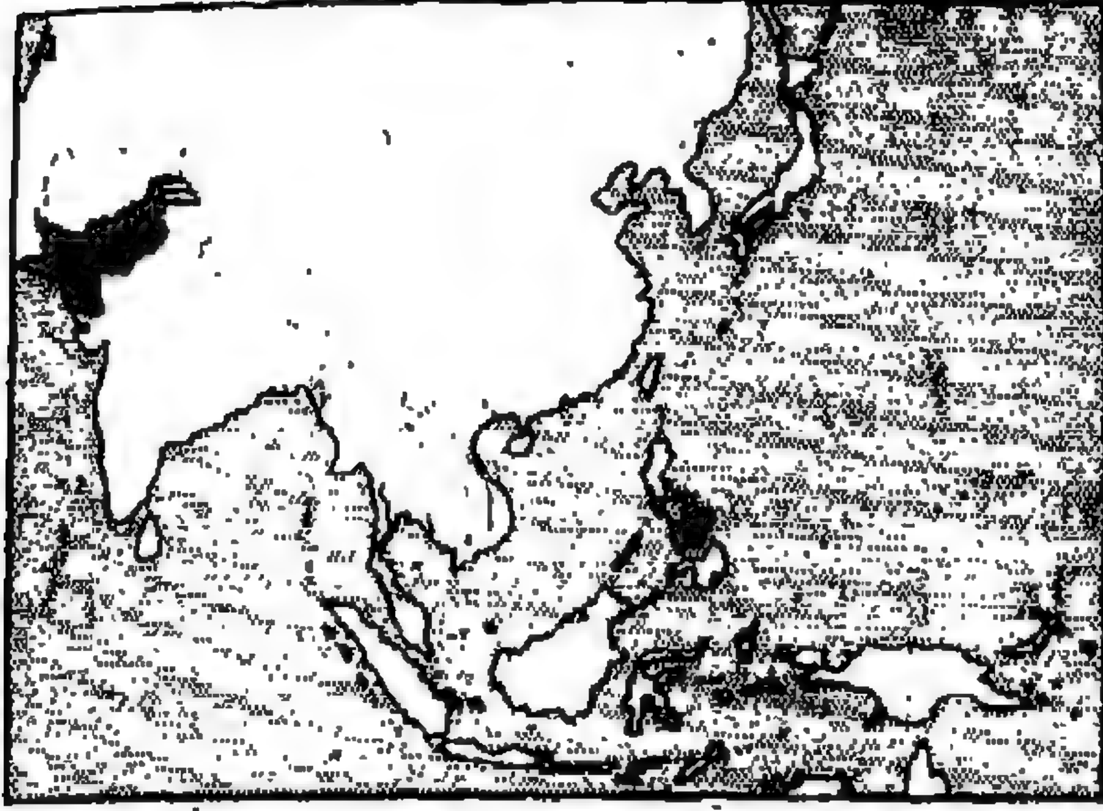
وقد أسفر الحوار الصينى الفيتنامى عن ترحيب الصين بقرار فيتنام الصادر فى ١٩٨٩/٤/٥ بسحب قواتها بالكامل من كمبوتشيا فى شهر سبتمبر ١٩٨٩ وطالبت بأن يكون الانسحاب تحت اشراف دولى فعال وان لا يسمح بعودة القوات الفيتنامية الى كمبوتشيا فى أى ظرف من الظروف ردا على ما أعلنته فيتنام بالاحتفاظ بحقها الشرعى فى العودة إلى كمبوتشيا بناء على طلب حكومة بنوم بن وذلك وفقا لميثاق الامم المتحدة ومبادىء عدم الانحياز .

وجاء فى قرار الانسحاب انه يتم فى نطاق ما تقرر فى اجتماعى « جاكرتا » أى مع الربط بين الانسحاب وعدم عودة نظام « بول بوت » الدموى ووقف التدخل الخارجى ومنع المساعدات العسكرية الاجنبية عن الاطراف الكمبودية وان يتم تسوية الجانب الداخلى للمشكلة فيما بين الاطراف الكمبودية دون تدخل خارجى وترى بكين أنه لا يمكن الفصل بين الجانبين الخارجى والداخلى للمشكلة وتحقيق المصالحة الوطنية بمشاركة الفصائل الكمبودية الاربع وتكوين حكومة ائتلافية رباعية مؤقته برئاسة الامير سيهانوك خلال الفترة الانتقالية الواقعة بين انسحاب القوات الفيتنامية والانتهاء من الانتخابات العامة .

وتتفق كل من الصين وفيتنام على اقامة جهاز رقابة دولى واحترام استغلال وحياد وعدم انحياز كمبوتشيا وضرورة الاسراع بعقد المؤتمر الدولى .

وفى النهاية لابد من التنويه بأن نتائج جولتى المحادثات بين الصين الشعبية وفيتنام قد كشفت عن استمرار التباين بين وجهتى نظر الدولتين عند مناقشة المقترحات لتسوية الجانب الداخلى لمشكلة كمبوديا بالاضافة إلى انهما لم يتوصلا إلى تفاهم حول التطبيع الكامل للعلاقات واستئناف التعاون فى المجالات الثنائية غير ان المحادثات اتاحت للجانبين عرض أوجه الخلاف ونقاط الاتفاق .. الامر الذى يعد فى حد ذاته انجازا يمهد الطريق أمام عقد جولات أخرى من المحادثات وصولا إلى صياغة لعلاقتهما تقوم على أساس من الثقة والفهم آخذين فى الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية التى تعيشها منطقة الهند الصينية .

ثم ان انعقاد المؤتمر الدولى بشأن كمبوديا فى أواخر شهر يوليو الماضى فى باريس ليزيد من احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة كمبوديا التى تعد من أهم العقبات على طريق المصالحة الصينية الفيتنامية .



باكستان واستراتيجية التوازن الاقليمى فى جنوب آسيا

محمد السعيد إدريس

كشفت الشهور العشرة الماضية التى قضتها رئيسة الوزراء الباكستانية الشابة « بناظير بوتو » فى الحكم أنها اختارت التركيز أولا على تحقيق نجاحات فى السياسة الخارجية الباكستانية كوسيلة مثلى لمواجهة المشاكل والتحديات الداخلية المتراكمة . كانت بناظير فى أمس الحاجة إلى تلك النجاحات للحصول على الدعم المعنوى والمادى للبدء فى التعامل بثقة أكبر مع التحديات والمشاكل الداخلية . فقد أدركت منذ الوهلة الأولى أن أى حكومة باكستانية لن تستطيع مواجهة المشاكل التى ورثها نظام ضياء الحق العسكرى دون تحقيق استقرار حقيقى فى علاقات باكستان مع القوى الاقليمية والدولية الفاعلة ودون استثمار هذه العلاقات فى حل تلك المشكلات لذلك اتجهت إلى العمل لخلق نوع من التوازن الاقليمى فى منطقة جنوب آسيا يعطى لهذه المنطقة خصوصيتها ويحد من درجة الصراع الداخلى بين أعضائها ، ويقلص من دور القوى العظمى فى التحكم بإختياراتها ، ويمكن فى النهاية من تسخير مناخ السلام الاقليمى والتعاون الدولى لحل المشاكل الداخلية فى كل دول المنطقة .

هذا التوجه الجديد فى السياسة الخارجية الباكستانية صاغته بناظير فى شكل دعوة لقيام « اتفاق استراتيجى يضم باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا » انطلاقا من المصالح المشتركة لهذه البلدان . بعض المحللين العرب تسرعوا فى مهاجمة هذه الدعوة من منطلق أنها تمثل تحديا للدول العربية الخليجية وللامن القومى العربى بخلق تكتل اقليمى يضم ايران وباكستان اضافة للدولتين الاخريين . ومبعث القلق من هذه الدعوة هو مشاركة ايران المحتملة فى هذا التجمع المقترح . ومثل هذا الموقف يعكس قصورا فكريا مزدوجا لدى أصحابه . فهو أولا يعبر عن عجز أصحابه عن التعامل مع ايران كقوة مساندة وصديقة إذا ما أمكن تغيير مناخ العداء المفتعل الذى خلفته الحرب العراقية الايرانية ، فضلا عن افتقاده لأى رؤية مستقبلية للاستفادة من المتغيرات السياسية الجديدة فى ايران لاقامة منظومة علاقات اقليمية جديدة بينها وبين دول الخليج العربية تضمن قدراً كبيرا من الحماية والدعم للأمن القومى العربى . وهو ثانيا لا يعى الهدف الاساسى من هذا الاقتراح الباكستانى ، فهدفه هو مواجهة القوة الهندية المتصاعدة وتطلعاتها الدولية على الاقل فى منطقة جنوب آسيا . والمقصود بالمواجهة هنا ليس الدخول مع الهند فى حرب عسكرية أو منافسة على الزعامة بل تحقيق التوازن بين القوى الاقليمية إنطلاقا من عدة متغيرات أساسية أبرزها ما يلى :

١ ـ حرص الهند على القيام بدور الدولة الاقليمية الكبرى فى منطقة حوض المحيط الهندى . وكان التدخل العسكرى الهندى فى سريلانكا ، وكانت المبادرة الهندية بالتصدى لحادث الغزو الانقلابى الذى تعرضت له مالاديف فى الثالث من نوفمبر ١٩٨٨ ، اضافة إلى القوة النووية الهندية المتنامية مؤشرات قوية أمام بناظير بوتو للدلالة على حرص الهند للقيام بهذا الدور خصوصا فى ظل رفضها القاطع لامتلاك باكستان للسلاح النووى . وإذا نجحت الهند فى القيام بهذا الدور فى ظل تفرد الدول الأخرى بالمنطقة وإنعزالها عن بعضها فإن منطقة جنوب آسيا سوف تشهد اختلالا فى التوازن الاقليمى لصالح الهند يمكن أن تكون له آثار سلبية على باكستان فى ظل بقاء الخلافات التقليدية الموروثة بين البلدين منذ عهد الانفصال عام ١٩٤٧ على ماهى عليه .

٢ ـ المتغيرات الجديدة فى العلاقات الدولية التى باتت تعمل أكثر لصالح الهند كقوة كبرى فى منطقة جنوب آسيا . هذه المتغيرات من شأنها إجراء تعديل كبير فى نمط التحالفات والعلاقات الدولية فى هذه المنطقة . فمناخ

الوفاق الراهن بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة شجع الاتحاد السوفيتى على تحسين علاقاته مع الصين دون معارضة أمريكية ، وسوف يزداد هذا التحسن مستقبلا فى ظل الخلافات الصينية الأمريكية الحالية بسبب الموقف الانتقادى الذى اتخذته الولايات المتحدة ومجمل الدول الغربية من الاحداث الدامية التى وقعت فى الصين فى يونيو الماضى . ونظرا للعلاقات التاريخية القوية بين الهند والاتحاد السوفيتى فهناك إحتمال كبير أن ينعكس التقارب السوفيتى ـ الصينى بشكل إيجابى على العلاقات الهندية ـ الصينية . وهذا الاحتمال يمكن أن تكون له نتائج سلبية بالنسبة لباكستان ، نظرا لأن باكستان أقامت علاقات تاريخية قوية هى الأخرى مع الصين كمعادل اقليمى قوى للقوة الهندية وللعلاقات القوية بين الهند والاتحاد السوفيتى . وهذا الوضع الجديد يعتبر دافعا لباكستان كى تبحث عن نمط آخر من التحالف الاقليمى للحد من مخاطر تنامى الدور الهندى والقوة الهندية فى المنطقة .

٣ ـ التغيرات الجديدة فى الأوضاع الاقليمية خاصة بالنسبة لأفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى وبالنسبة لتوقف الحرب العراقية ـ الايرانية والتغيرات السياسية المحتملة فى النظام الايرانى بعد وفاة الخمينى . فباكستان تعرف أنها مع ايران تملكان خلق ذلك المعادل الاقليمى المطلوب لمواجهة القوة الهندية ، وتعرف أنها وايران لديهما القدرة على ضبط الأوضاع المستقبلية فى أفغانستان ، وأن تعاونا باكستانيا ـ ايرانيا هو وحده الكفيل بالحفاظ على وحدة أفغانستان ، وهو الضمان الأقوى لخلق نظام قوى وصديق فى هذا البلد ولادخاله طرفا فاعلا فى منظومة العلاقات الاقليمية المقترحة من جانب باكستان . وتعتقد بناظير أن وصول هاشمى رافسنجانى إلى رئاسة السلطة الايرانية ، وتوقف الحرب العراقية ـ الايرانية متغيرات قوية لانجاح التعاون الباكستانى ـ الايرانى ، وأن قيام هذا التعاون المشترك بين البلدين كاف لاغراء تركيا للانضمام إلى منظومة العلاقات الاقليمية المقترحة خصوصا إذا قام فى أفغانستان نظام موال وصديق لطهران وإسلام أباد ودخل طرفا فى هذه المنظومة الجديدة ، على أساس أن هذه المنظومة هى وحدها الكفيلة بإيجاد التوازن الاقليمى فى منطقة جنوب أسيا ، وهى وحدها الضمان الاكبر لاستبدال مناخ التنافس والعداء بين دول المنطقة بما فيها الهند بمناخ التعاون والوفاق الكفيل بإتاحة الفرصة لمواجهة التحديات والمشاكل الداخلية فى دول المنطقة .

مستويات للتحرك

هذا التصور الباكستانى تصور طموح لذلك فإنه يعد بمثابة الرؤية أو التخطيط الاستراتيجى الذى تعمل فى دائرته السياسة الخارجية الباكستانية ، وتقيم باكستان على أساسه علاقاتها مع القوى الدولية والاقليمية . فلقد أدارت بناظير بوتو سياسة باكستان الخارجية لتحقيق هذا الهدف على المستويين الدولى والاقليمى على النحو التالى .

أولا : مستوى العلاقات الدولية :

اهتمت بناظير بوتو كرئيسة للحكومة الباكستانية بأن تعيد تجميل وجه السياسة الخارجية لبلادها مع كل دول العالم وفق تصورين ، الأول : هو تقوية العلاقات مع الدول التى لها علاقات تاريخية معها ، والثانى : هو تحسين وتطوير العلاقات مع الدول التى لم يكن لباكستان معها علاقات قوية أو تكون قد شهدت هذه العلاقات توترات أو خلافات أثناء فترة حكم الجنرال ضياء الحق . والهدف من ذلك كله هو خلق قبول دولى واسع وثقة قوية فى الحكم الباكستانى الجديد على أمل ان ينعكس هذا القبول وتلك الثقة فى دعم اقتصادى وسياسى لباكستان . لكن من بين كل دول العالم كان هناك تركيز من جانب بناظير على أربعة محاور دولية أساسية هى : الولايات المتحدة والصين كدولتين حليفتين ، ودول الكومنولث كدول صديقة ، ثم الاتحاد السوفيتى كقوة مناوئة ينبغى كسبها ، أو على الأقل تحييدها خصوصا بالنسبة للخلافات الباكستانية ـ الهندية ، أو بالنسبة للقضية الافغانية .

١ ـ بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة كان التخطيط السياسى الباكستانى هو الحفاظ على التحالف التاريخى مع الولايات المتحدة وتدعيمه ، وإزالة كل ما من شأنه إعاقة أو زعزعة هذا التحالف ، وتقديم كل ما يثبت حسن النوايا الباكستانية . وكانت العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة قد تعرضت للاهتزاز فى أواخر عام ١٩٨٧ عندما إحتدمت حرب الناقلات فى الخليج ، فقد أدرك الأمريكيون أن هناك تحولا فى الموقف الباكستانى عندما انتقد الرئيس ضياء الحق حشد السفن الأمريكية فى منطقة الخليج العربى دون أن يستنكر الهجمات الايرانية ضد الملاحة فى الخليج ، وعندما أوقفت باكستان زيارات السفن الحربية الأمريكية لميناء كراتشى عقب مظاهرات معادية للولايات المتحدة وقعت هناك فى شهر أغسطس ١٩٨٧ ـ وفسر مراقبون أمريكيون هذا الموقف بأنه تعبير عن شعور باكستانى بعدم الرضا إزاء سياسة

الولايات المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالرفض الامريكى المتشدد للبرنامج النووى الباكستانى ولربط المعونات الاقتصادية الامريكية لباكستان بوقف هذا البرنامج نهائيا .

لذلك كانت بناظير بوتو حريصة خلال زيارتها الرسمية الأولى للولايات المتحدة فى الخامس من يونيو الماضى (١٩٨٩) على أن تتجاوز ، بالعلاقات الباكستانية - الأمريكية ، كل تلك التوترات التى شهدتها فى الفترة الأخيرة من حكم ضياء الحق ، فكان حديثها مع الرئيس الأمريكى جورج بوش معبرا عن الصيغة التى تريدها للعلاقات بين البلدين ، فقالت « لقد أتينا لنتحدث كشركاء حول سبل السير بشعبينا وعلاقاتنا إلى القرن الواحد والعشرين . وعملت بشتى الطرق على كسب ثقة وإطمئنان الادارة والكونجرس الأمريكيين تجاه سياسة حكومتها بخصوص القضايا الحساسة بين البلدين خاصة قضية البرنامج النووى الباكستانى وقضية أفغانستان وقضية محاربة المخدرات وبالذات الهيروين .

فبالنسبة للرفض الامريكى لاى مسعى باكستانى لصنع أو امتلاك أسلحة نووية جددت بناظير تعهدها بعدم انتاج أسلحة نووية وقالت للكونجرس الأمريكى أن باكستان لا تنوى أن تصبح قوة نووية وأنها ترغب فى العمل مع الولايات المتحدة من أجل منع كارثة سباق تسلح نووى فى جنوب آسيا . وأضافت قائلة : « أستطيع وأنا أتحدث بإسم باكستان - أن أعلن أننا لا نملك ولا ننوى انتاج سلاح نووى . وهذه سياستنا ، ونحن ملتزمون بمقاربة اقليمية للبرنامج النووى ، وما نزال مستعدين لقبول أية اجراءات تفتيش وتحقق من السلامة تطبق على أساس اقليمى غير تمييزى » .

وأشارت إلى ان السبيل لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية فى جنوب آسيا هو الوصول الى اتفاق لحظر التجارب النووية بين باكستان وجيرانها .. وكانت تعنى الهند بالتحديد ، التى مازالت ترفض قبول التفتيش على منشآتها النووية ، والتى أجرت أول تفجير نووى فى عام ١٩٧٤ ، ونجحت مؤخرا فى اطلاق صاروخ أرض - أرض يتجاوز مداه الفان وثلاثمائة كيلومتر ، ويمثل بالتالى تهديدا خطيرا للامن الباكستانى .

أما بالنسبة لقضية أفغانستان فقد أبدت بناظير استجابة وتفهما كاملين للموقف الامريكى الراهن من تطورات القضية الافغانية - ففى بدء زيارتها لواشنطن صرحت بوتو أنها تأمل فى أن تساعدها حكومة بوش فى التوصل لتسوية سلمية للنزاع الافغانى « يقبلها الجميع » .. أى أنها وصلت تحمل غصن الزيتون وتلوح به أمام من يتابعون زيارتها سواء فى كابول أو فى موسكو أو فى واشنطن ، إلا أنها بعد لقائها مع الرئيس بوش عدلت هذا الموقف وقبلت بالشروط الامريكية الخاصة بتسوية القضية الافغانية وبالذات ضرورة خلع نجيب الله وحزبه . فعقب لقائها مع بوش خرجت لتقول أنهما راجعا الأوضاع فى أفغانستان على ضوء الظروف المستجدة ، وأكدت أنها ، والرئيس الأمريكى على اتفاق كامل من ناحية التحليل ومن ناحية السياسات المستقبلية التى يجب تطويرها . وفى إحدى مقابلاتها الصحفية قالت بوتو « إن كل ما نقوم به فى الواقع هو التحدث عن تسوية سياسية ، والقول ان حكومة نجيب الله وحزبه هما رمز للوجود السوفيتى . والرجاء سحب هذا الرمز لتسهيل قيام حكومة جديدة » .

هذا التغير الذى طرأ على موقف بوتو جاء استجابة للرؤية الأمريكية الداعية إلى ضرورة تغيير الأوضاع فى ميدان القتال لصالح المجاهدين قبيل الجلوس على مائدة المفاوضات لانتزاع تنازلات سياسية من الطرف السوفيتى ، وذلك بتكثيف الدعم العسكرى للمجاهدين الافغان لتحقيق نصر عسكرى كبير يكفى لاملاء الشروط على الطرف الاخر وبالذات شرط استبعاد نجيب الله وحزبه الحاكم « حزب الشعب الديمقراطى » عن المشاركة فى حكم أفغانستان .

وبالنسبة لقضية مكافحة المخدرات فقد تعهدت بناظير بوتو خلال وجودها فى واشنطن بإعطاء أولوية كبرى لمكافحة انتاج الهيروين وتهريبه من باكستان ، وهو مجال كانت الولايات المتحدة قد شكت من قلة اهتمام الحكومة الباكستانية السابقة به .

ويبدو أن الادارة الامريكية قد اقتنعت بجدية موقف رئيسة الحكومة الباكستانية لذلك قررت أن تستجيب لطلبها بالحصول على ٦٠ طائرة مقاتلة أمريكية من طراز « إف - ١٦ » بمبلغ ١,٤ مليار دولار ، إضافة إلى بيع باكستان طوربيدات وصواريخ مضادة للطائرات بقيمة ٦٨ مليون دولار ، وتشجيع الكونجرس على الموافقة على المساعدة الاقتصادية المقترحة لباكستان وقدرها ٦٢٠ مليون دولار لعام ١٩٩٠ . لكن أهم ما استطاعت بناظير تحقيقه خلال زيارتها لواشنطن فهو إخراج العلاقات الامريكية - الباكستانية من بؤرة أفغانستان ووضعها فى إطار التحالف الاستراتيجى الذى تطمح إليه رئيسة الحكومة الباكستانية . فقد صرح مسئول أمريكى بارز بعد انتهاء اجتماعات بوش وبوتو بأن إحدى أهم النقاط التى نتجت عن المحادثات هى ان علاقاتنا مع باكستان تتجاوز أى قضية معينة ، كأفغانستان مثلا » .

ولقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن هذا التطور الذى لحق بالعلاقات الأمريكية الباكستانية بمخاطبته بناظير بوتو قائلا « إنك فى نظر أمريكا إمرأة تمثل منتهى الشجاعة والايمان .. إنك قائد حكيم ينبض بروح شعبه .. وإنك رمز الذين يخاطرون ويضحون كى يعرف الاخرون الديمقراطية والحرية .. » . ومثل هذا المدح مهم جدا لبناظير إذ أنه يصل إلى مسمع الجيش والمخابرات فى باكستان حيث لا تزال تواجه الامتحان والتهديد غير المباشر . وكانت قد تجرأت على طرد رئيس جهاز المخابرات الباكستانية الجنرال حميد غول قبل أسبوع من مغادرتها اسلام أباد إلى واشنطن ، وعينت مكانه الجنرال شمس الرحمن كالو مما ظهر وكأنه انتصار رئيسى لها فى معركتها لفرض سلطتها على البلاد . ومن المعروف ان الجنرال غول كان قناة الامدادات الامريكية للمجاهدين الأفغان وأنه من أنصار دعم الجناح المتشدد فى المجاهدين وخصوصا المجموعة التى يقودها قلب الدين حكمتيار وزير الخارجية فى حكومة المجاهدين الأفغان .

ولاشك فى أن هذا الدعم المعنوى والعسكرى والاقتصادى الكبير الذى حصلت عليه بناظير بوتو من الولايات المتحدة يمثل ورقة قوية لها فى صراعها مع القوى المناوئة لها داخل باكستان ، وستتيح لها فرصة كبيرة للحصول على ولاء ومساندة المؤسسة العسكرية الباكستانية خصوصا بعد الموافقة الأمريكية على صفقة الأسلحة المتطورة التى طلبتها بوتو ، فضلا عن أن استعادة العلاقات الامريكية ـ الباكستانية الى مستواها التحالفى الاستراتيجي يمثل قوة كبيرة لباكستان فى تعاملها مع الهند ، كما أنه يمثل ضمانة اكيدة لباكستان لعدم تأثر هذه العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بأى تطور إيجابى محتمل فى العلاقات الهندية ـ الباكستانية ، خصوصا وأن الهند حريصة على ذلك وبالذات فى ظل تحسن العلاقات السوفيتية الصينية وحاجة الهند الى التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من الولايات المتحدة ، كما أن الولايات المتحدة حريصة هى الأخرى على ايجاد وخلق هذا التعاون مع الهند لمواجهة التوسع الملحوظ فى النفوذ السوفيتى فى منطقة جنوب أسيا ، وبالذات العلاقات السوفيتية الايرانية .

٢ ـ أما بالنسبة للعلاقات مع الصين فقد حرصت بوتو على تطوير هذه العلاقة من جهة وعلى الحيلولة دون حدوث أية انعكاسات سلبية عليها من التحسن المتنامى فى العلاقات الصينية السوفيتية وبناظير تفعل ذلك اقتداء بالنهج السياسى لوالدها الراحل ذو الفقار على بوتو ، الذى نظر الى الصين كقوة دولية موازنة للثقل الهندى المنافس لباكستان ـ لذلك كانت اول زيارة تقوم بها نظير للخارج بعد تولى رئاستها للحكومة الباكستانية فى الثانى من ديسمبر الماضى هوزيارة الصين ، وجاءت هذه الزيارة بعد حوالى شهرين ونصف فقط من هذا التاريخ . ففى ١١ فبراير الماضى وصلت بناظير الى بكين حيث التقت فى اليوم الثانى لزيارتها بكل من « لى بنج » رئيس الوزراء و « زهاو زيانج » زعيم الحزب الشيوعى الصينى (السابق) ، والتقت فى اليوم الثالث مع الزعيم الصينى « دينج هسياوبنج » فى شنغهاى ، حيث أثنى بنج على شخص بناظير ووالدها ، وأشاد بامتناعها عن الثأر من خصومها السياسيين الذين كانوا وراء اعتقال والدها واعدامه .

وصرح اكرم زاكى سفير باكستان فى بكين بأن زيارة بوتو كانت ناجحة للغاية .. وكانت لقاءاتها مع المسؤولين الصينيين ودية جدا وحميمة جدا .. وحققت كل النتائج المرجوة منها » . وكان مسؤولون باكستانيون قد صرحوا عشية زيارة بهوتو للصين بأنها ستشمل الموضوع الأفغانى ، والعلاقات الثنائية التى تعطيها بوتو أولوية مطلقة وخاصة بسبب النزاع الهندى ـ الباكستانى المزمن ـ وهناك مجالات تعاون واسعة بين باكستان والصين تشمل النواحى العسكرية والنووية والاقتصادية فلدى الجيش الباكستانى الان ٢٠٠ طائرة صينية من أصل ٤٠٠ هى مجموع ما يملكه سلاحه الجوى ، كما أن ١١٠٠ من دباباته الـ ١٦٠٠ جاءت من الصين ، وذكرت صحيفة « المسلم » الباكستانية ان باكستان تعتزم شراء ١٢٥ طائرة مقاتلة صينية من طراز « اف ـ ٧ » (النسخة الصينية للميج ـ ٢١) بقيمة ٢٢٥ مليون دولار لتحل محل الطائرات الصينية من طراز (إف ـ ٦) التى ستيعدها باكستان لبنجلاديش وبذلك تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة فى تزويد باكستان بالاسلحة . كما تساعد الصين باكستان أيضا فى صناعتها النووية ، وقد وقع البلدان فى سبتمبر ١٩٨٦ اتفاقا للتعاون فى الحقل النووى أثار تحفظا هنديا شديدا .

٣ ـ وبالنسبة للعلاقات مع مجموعة دول الكومنولث فقد خططت بناظير للعودة الى هذه المجموعة أثناء الزيارة الرسمية التى قامت بها للعاصمة البريطانية فى الخامس من يوليو الماضى حيث أعلنت أثناء لقاءاتها مع كبار المسؤولين البريطانيين أن بلادها تأمل فى العودة للانضمام الى الكومنولث خلال هذا العام قبل انعقاد قمة الكومنولث التى سوف تعقد فى هذا الخريف . وأوضحت

مصادر مطلعة أنه ليست هناك أية معارضة للرغبة الباكستانية بعد أن سحبت الهند معارضتها لهذه الرغبة فى أعقاب التحسن الذى طرأ على العلاقات بين البلدين .

وكانت باكستان قد انسحبت من رابطة الكومنولث عام ١٩٧٢ عقب اعتراف الرابطة بانفصال الجزء الشرقى من باكستان وضمه لعضوية الكومنولث باعتباره جمهورية بنجلاديش المستقلة .

ورغبة بناظير بوتو بالعودة الى الكومنولث ترجى الى ربط باكستان مع الهند بعلاقات ذات أبعاد دولية لضمان عدم حدوث توترات بين البلدين تصل الى درجة الصدام المباشر ، ولتوجيه العلاقات المشتركة نحو التعاون بدلا من الصراع . وهناك فارق كبير بين العضوية المشتركة لباكستان والهند فى منظمة دول جنوب آسيا (ساراك) وبين عضويتهما فى الكومنولث ، فالهند فى منظمة ساراك قوة اقليمية كبرى لكنها فى الكومنولث قوة لاتملك الهيمنة على باقى الأعضاء ، وبالتالى فدورها داخل الكومنولث يرجى الى العمل ضمن منظومة علاقات تعاونية وليست علاقات تنافسية خاصة أنها فى حاجة إلى هذا النوع الأخير من العلاقات مع دول الكومنولث المتقدمة وبالذات بريطانيا وكندا واستراليا ووجود باكستان مع الهند ضمن منظومة هذه العلاقات يمكن أن يكون عاملا مساعدا فى ضمان تحسن العلاقات الباكستانية الهندية وفق ما ترمى له بناظير .

٤ ـ أما بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى فهى النقطة الضعيفة فى استراتيجية السياسة الخارجية الباكستانية التى وضعتها بوتو . فهى حريصة كل الحرص على تحسين وتطوير هذه العلاقات وعزلها عن تداعيات القضية الأفغانية . وكان هناك احتمال لنجاح خطة بناظير بوتو تجاه الاتحاد السوفيتى فى ظل رؤيتها السياسية الخاصة للقضية الأفغانية الرامية الى ايجاد حل سياسى سريع لهذه القضية للتخفيف من أعبائها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنيـة على باكستان ، لكن التطورات الجديدة فى ساحة القتال داخل أفغانستان طيلة الشهور الماضية التى أعقبت انسحاب القوات السوفيتية فى الخامس عشر من فبراير الماضى والتى كانت فى أغلبها لصالح حكومة كابول دفعت بواشنطن الى تغليب الاختيار العسكرى مرحليا على الاختيار السياسى لتحقيق انتصار لصالح المجاهدين يمكنهم من فرض شروطهم السياسية ، وضغطت واشنطن على اسلام أباد للقبول بهذا الاختيار أثناء زيارة بوتو لواشنطن ، ولذلك فشلت بوتو فى تحسين العلاقات مع موسكو ، بل ما حدث هو العكس إذ صعد الاتحاد السوفيتى من انتقاداته لباكستان واتهامها بالتدخل فى الشئون الداخلية لأفغانستان ، وإعاقة تنفيذ اتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان .

ومع ذلك فان بناظير بوتو تحاول عزل العلاقات مع الاتحاد السوفيتى عن هذه التطورات الخاصة بالقضية الأفغانية فى محاولة للحد من الانحياز السوفيتى للهند فى أية صراعات محتملة مع باكستان . وكتعبير عن حسن النوايا بادرت بناظير بارسال برقية تهنئة إلى نيكولاى ريجكوف رئيس الوزراء السوفيتى بمناسبة تجديد اختياره لهذا المنصب ، وأعربت عن أملها فى توسيع نطاق العلاقات بين باكستان والاتحاد السوفيتى ، والتأكيد على أن ذلك سيكون فى مصلحتهما المتبادلة ، ومصلحة السلام والتقدم فى المنطقة .

ثانيا : مستوى العلاقات الاقليمية :

تعتقد باكستان أنها غير قادرة بامكانياتها الذاتية أو حتى فى ظل الحصول على مساعدات أمريكية مكثفة أنها تستطيع نهج سياسة عداء ومواجهة مع الهند لحل المشاكل والخلافات القائمة بينهما ، فضلا عن أن الضغوط الناتجة عن الازمات الداخلية فى أفغانستان باتت تفرض أولويتها على صانع القرار السياسى لذلك فان البديل الأفضل فى مثل هذه الحالة كان هو تغليب سياسات التعاون على سياسات العداء بين البلدين ، ومحاولة توسيع دائرة التحالف السياسى مع قوى اقليمية أخرى فى المنطقة وبالذات ايران وأفغانستان لموازنة القوة الهندية المتنامية فى جنوب آسيا ، ولاعطاء سياسات التعاون ثقلها ومصداقيتها ، ولتكون قائمة على أساس من الندية ومن موقع قوة يضمن لها النجاح .

لذلك عملت بناظير بوتو منذ توليها السلطة فى باكستان فى الثانى من ديسمبر ١٩٨٨ على اتباع نهج سياسى مع الدول الثلاث : الهند وأفغانستان وايران على النحو التالى :

١ ـ فك الاشتباك مع الهند ومحاولة نزع الفتيل من القضايا الملتهبة بين البلدين خاصة قضايا الحدود والارهاب والتسلح النووى ، وفتح مجالات عديدة للتعاون المشترك بين البلدين .

وحتى الآن مازالت المشاكل الحدودية الناتجة عن انفصال البلدين من أهم اسباب تعكير صفو العلاقات الهندية ـ الباكستانية . فهناك مشكلة كشمير لاتزال عالقة دون حسم حيث يدعى كل طرف ملكيته لها ، وهناك أيضا الخلاف والقتال المستمر بين البلدين بسبب التنازع حول ملكية منطقة « سخيين جلاسير » الحدودية الواقعة فى جبال كاروكارام بالهيمالايا حيث تتواجه قوات

البلدين يوميا فى استنزاف لم يتوقف .

لقد ولد الصراع الباكستانى ـ الهندى حول هاتين المنطقتين مع ولادة الاستقلال ، عندما اقترن اعلان استقلال الهند عن بريطانيا فى ١٤ / ٨ / ١٩٤٧ بظهور دولتين ، الأولى للهندوس وهى جمهورية الهند ، والثانية للمسلمين وهى باكستان بشطريها الشرقى (بنجلاديش الان) والغربى فى حين لم يحصل السيخ وهم التكتل الرئيسى الثالث على دولة خاصة بهم وأدمجوا ضمن جمهورية الهند .

لكن قرار التقسيم لم يحسم بشكل نهائى وضع « الامارات المستقلة ذاتيا » التى رفضت ضم أراضيها الى أى من الهند أو باكستان . وقيما بعد اكرهوا على الاختيار فيما عدا ثلاثة فقط هم : مهراجا كشمير ، ومنطقة جوناغاد ، ونظام حيدر أباد لكن الهند استطاعت اسقاط حاكمى جوناغاد وحيدر أباد فى حملتين عسكريتين الأولى فى نهاية عام ١٩٤٧ والثانية فى عام ١٩٤٩ ، أما مهراجا كشمير ، وكان من طائفة السيخ ، فقط قبل بارادته الشخصية ضمها الى الهند دون اعتبار لرأى سكانها المسلمين الذين يشكلون الأغلبية العظمى والذين رفضوا هذا القرار وطالبوا بالانضمام الى باكستان ، الأمر الذى تسبب فى نشوب أول حرب مسلحة بين الهند وباكستان فى اكتوبر ١٩٤٧ أى بعد شهرين فقط من اعلان استقلال الدولتين الوليدتين ، واستمرت هذه الحرب حتى ربيع ١٩٤٨ حيث صدر قرار الأمم المتحدة رقم ٤٧ بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٤٨ الذى نص على وقف اطلاق النار واستفتاء سكان كشمير ، وطالب الطرفين بالدخول فى مفاوضات سلمية .

ولم يحسم الخلاف حول كشمير بسبب سيطرة الهند على الجزء الاكبر منها بعد تفوقها العسكرى على باكستان ، فاستمر الوضع متوترا بينهما ، مما أدى الى تجدد الحرب مرة ثانية فى ٦ / ٩ / ١٩٦٥ ، وتوقفت فى ٢٣ / ٩ / ١٩٦٥ ، حيث اتهمت باكستان علهند بعدم الالتزام بقرار مجلس الأمن الذى نص على ضرورة استفتاء سكان كشمير لمعرفة الدولة التى يريدون الالتحاق بها ، وانتهت هذه الجولة من الحرب حول كشمير باحتلال الهند لبعض أجزاء من أراضى باكستان ، وتوقيع معاهدة طشقند لعام ١٩٦٦ بمشاركة الاتحاد السوفيتى كطرف ثالث حيث دعت الى حل المشاكل بالطرق السلمية .

وحتى الان لم تحسم مشكلة كشمير ولا باقى مشاكل الحدود خاصة فى منطقة سيخين جلاسير . وكادت الحرب تتجدد مرة ثالثة فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ لولا تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

كما أن المناوشات اليومية لم تتوقف بين قوات البلدين فى منطقة سيخين جلاسير الوعرة الواقعة فى أقصى الشمال على الحدود مع الصين . وترجع جذور الصراع فى سيخين الى أيام حرب الانفصال ، فاتفاقية كراتشى التى رسمت خط وقف اطلاق النار بين الهند وباكستان عام ١٩٤٩ تركت المنطقة الجبلية تلك دون اتفاق على اعتبار أنها منطقة نائية ووعرة ولم يكن أحد يفكر بالوصول اليها فى الأصل وبالرغم من الاتفاقيات العديدة التى تم التوصل اليها بعد ذلك بين البلدين فان ملكية سيخين ظلت خارج نطاق أى منهما .

والى جانب هذا الصراع التاريخى حول الحدود والذى لم يحسم بعد ظهر متغير جديد زاد من حدة العداء بين البلدين هو موضوع « الارهاب » حيث تتهم الهند باكستان بمساعدة المتمردين من أبناء طائفة السيخ فى ولاية البنجاب المجاورة الذين يطالبون بدولة مستقلة لهم على غرار دولتى الهندوس (الهند) والمسلمين (باكستان وبنجلاديش) كما تتهم باكستان الهند بتدعيم المتمردين من ابناء مقاطعة السند الباكستانية ، الأمر الذى تسبب فى كثير من المنازعات والمناوشات الحدودية بين البلدين .

وجاءت مشكلة الأسلحة النووية الباكستانية لتعطى نقلة خطيرة للصراع بين البلدين حيث ترفض الهند بشدة أى امكانية لامتلاك باكستان أسلحة نووية ، وتتهم باكستان بأنها حريصة على امتلاك هذه الاسلحة فى الوقت الذى تنفى فيه باكستان هذا الاتهام ، وفى الوقت الذى استطاعت فيه الهند أن تحقق تطورا نوعيا ضخما فى برامجها النووية حيث يرجع تاريخ أول تفجير نووى هندى الى عام ١٩٤٧ .

وتحاول بناظير بوتو جاهدة التغلب على مجمل هذه المشاكل وذلك باشاعة روح الثقة مع نظيرها الشاب راجيف غاندى رئيس وزراء الهند على أساس أنهما يمثلان جيل ما بعد حرب الانفصال وأنهما معنيان باحلال التعاون محلةالخلاف والشقاق لذلك كان ترحيب بناظير بوتو براجيف حارا ومبالغا فيه عندما زار باكستان للمرة الأولى فى نهاية ديسمبر الماضى وأوائل يناير من العام الحالى أثناء مشاركته فى اجتماعات "القمة الرابعة لمنظمة جنوب آسيا (ساراك) وهى الزيارة الأولى لرئيس وزراء هندى لباكستان منذ ان قام جده جواهر لال نهرو بزيارة باكستان فى عام ١٩٦٠ فعقب انتهاء قمة ساراك عقد راجيف غاندى مع بناظير بوتو مباحثات خاصة حول العلاقات المشتركة بين بلديهما ووقعا معاهدة تقضى بعدم

الاعتداء على المنشآت النووية فى البلدين . ولم يكن غاندى أقل حماسا من بوتو فى الاعراب عن أمله فى انتهاء الأجواء العدائية بين الهند وباكستان ، لكن وبعد شهر واحد من هذه الزيارة بادر بتوجيه تحذير الى باكستان عقب نشر معلومات ، لم تؤكد فى حينها ، قالت ان باكستان تلقت من المانيا الغربية تكنولوجيا نووية ونظائر مشعة لتصنيع قنابل نووية ، وأكد غاندى فى تحذيره ان الهند ستضطر الى ان تبحث بجدية ما يمكن أن تفعله للدفاع عن أمنها ، وأكد أن بلاده لن تسمح بأن يصيب أمنها الضعف .

ولقد ساهمت تأكيدات بناظير بوتو فى واشنطن خلال زيارتها للولايات المتحدة فى يونيو الماضى فى تهدئة مخاوف رئيس الوزراء الهندى عندما أكدت ان بلادها لاتملك ولاتنوى أن تملك أسلحة نووية . وجاءت مناسبة الذكرى المائتين للثورة الفرنسية لتجمع بين غاندى وبوتو فى باريس حيث اتفقا بعدها على عقد لقاء قريب للغاية بينهما فى باكستان .

وقد تم هذا اللقاء سريعا اذ ذهب غاندى من باريس الى موسكو فى زيارة ليوم واحد تشاور خلالها مع الزعيم السوفيتى ميخائيل جوربا تشوف حول العلاقات الثنائية وحول مشكلة أفغانستان رغم توجه غاندى مباشرة فى اليوم التالى من موسكو الى اسلام أباد ليجد بناظير بوتو فى انتظاره قادمة من باريس .

وإذا كانت هناك ايجابية لهذا اللقاء الذى تم بينهما فى اسلام أباد فى السابع عشر من يوليو الماضى فهى تجديد مناخ الثقة الذى كان قد تعرض للاهتزاز . لكنه لم يسفر عن حلول ايجابية للمشاكل العالقة والمثارة بين البلدين فقد أكد غاندى أن بلاده وباكستان مصممتان على حل المشاكل الحدودية العالقة بينهما ، لكنه اعترف فى ذات الوقت بعدم وجود حلول فورية لها . ووصف مشاكل الحدود فى سياخين وكشمير بانها معقدة وخطيرة وليست مجرد عقبات فى طريق تحسين العلاقات الهندية - الباكستانية ، واستبعد امكانية اجراء استفتاء حول منطقة كشمير على نحو ماتطالب باكستان وقال : ان هذه المسألة غير واردة تماما . كما ابرز غاندى استمرار الخلاف حول مسألة الاسلحة النووية ، اذ أبدى تشككه فى تعهد بوتو بعدم انتاج اسلحة نووية عندما تعهد ان يصرح فى مؤتمر صحفى عقب انتهاء مباحثاته مع بناظير بان البرنامج النووى الباكستانى هو احد مصادر القلق الرئيسية بالنسبة للهند نظرا لان هذا البرنامج واقع تحت سيطرة العسكريين الباكستانيين بشكل كامل وليس مفتوحا كبرنامجنا فى الهند الذى يمكن للبرلمان ان يناقشه بحرية .

أما بناظير فكانت حريصة على الخروج باتفاق مشترك مع غاندى حول أسس تنظيم العلاقات بين البلدين بوصفها ضمن اطار التفاهم والتنسيق والتعاون وليس فى اطار التنافس والصراع ، لذلك ابدت قدرا كبيرا من التفاؤل فى ردها على ماجاء فى تصريحات غاندى ، فأشارت الى استحالة حل المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين خلال زيارة قصيرة لرئيس الوزراء الهندى ، لكنها تعمدت فى ذات الوقت - ان ترد بوضوح على تحفظه الذى ابداه حول البرنامج النووى الباكستانى ، فقالت : « اننى أود ان انتهز هذه الفرصة لكى أؤكد لرئيس الوزراء الهندى ان برنامجنا النووى ليس تحت السيطرة العسكرية .. ان الحكومة تسيطر عليه » . وجددت بناظير دعوتها لاجراء حظر متبادل على الاسلحة النووية فى المنطقة . وأكدت فى ختام مؤتمرهما الصحفى الذى عقدته مع غاندى فى نهاية زيارته لباكستان فى ١٩ يوليو الماضى « ان علينا أن نضمن فى منطقتنا عدم جعل السلام والمحبة يصبحان رهينة للاعتبارات الاقليمية العنيفة » .

ونجحت بناظير من خلال هذه النغمة الهادئة فى التعامل مع القضايا والمشاكل المشتركة بين البلدين فى تحفيز غاندى للتجاوب معها عندما اختتم تصريحاته بالقول : « ان الهند تحترم سيادة باكستان وليس لديها السيطرة عليها » . واضاف موضحا « ان السيادة يمكن ضمانها ليس من خلال القوة العسكرية وانما من خلال الصداقة .. إن علينا أن نخرس المدافع التى لم تعط السلام »

مجرد هذه التصريحات تعطى دلالة على نجاح دبلوماسية بناظير بوتو السلمية تجاه الهند ، واذا ما تحولت النوايا الى سلوكيات وممارسات وعلاقات متبادلة فان الأمل سيكون كبيرا فى ما تجاوز كل اجواء الصراعات والتوترات التى شهدتها العلاقات الهندية الباكستانية منذ عهد الاستقلال ، والشروع فى عهد جديد يقوم على التعايش والتنافس السلمى ، وهو ماتطمح اليه بناظير بوتو .

٢ - أما بخصوص العلاقات مع أفغانستان فان باكستان تسعى منذ تفجر الازمة الافغانية الى اسقاط النظام الحاكم فى كابول واستبداله بنظام اخر صديق يدين بالولاء لاسلام أباد . هذا المسعى التزم به نظام الجنرال ضياء الحق وتلتزم به الان بناظير بوتو مع فارق اساسى وهو أن ضياء الحق لعب دوره فى الحرب الافغانية

ضمن المخطط الامريكي الرامي الى طرد الوجود العسكرى السوفيتي من افغانستان وانهاء اى سيطرة أو نفوذ للسوفييت فى افغانستان . وكان ضياء الحق يطمع فى ان يكسب من وراء هذا الدور صداقة الولايات المتحدة والحصول على دعمها السياسى والعسكرى له فى صراعه مع الهند ، وعلى الدعم الاقتصادى اللازم لتنشيط الاقتصاد الباكستانى ، وقد امكنه بالفعل الحصول لبلاده على ٧ مليارات دولار من الولايات المتحدة . اما بناظير بوتو فانها فضلا عن حرصها على تكريس الصداقة مع الولايات المتحدة فانها ترمى فى ذات الوقت الى زيادة الوزن السياسى الاقليمى لباكستان من خلال تكوين تحالف استراتيجى بينها وبين النظام المأمول فى افغانستان بالاشتراك مع ايران وتركيا ان امكن لموازنة الثقل المتزايد للهند فى المنطقة .

هذا الهدف الثانى فرض على باكستان التزامات جديدة تتناقض مع متطلبات الهدف الاول . ففى حين يفرض الهدف الاول توسيع دائرة الحرب الافغانية وزيادة انغماس باكستان فيها كى يكتسب دورها الصداقية المطلوبة امام الولايات المتحدة فان الهدف الثانى يتطلب الاسراع فى انهاء الحرب الافغانية ، وتغليب اهداف التعاون على اهداف الصراع ، الامر الذى يعنى تقليص الدور الباكستانى فى خدمة المصالح والاهداف الامريكية فيما يتعلق بالحرب الافغانية .

ولقد ساعدت الظروف على حل هذا التناقض اذ انهى الانسحاب السوفيتى من افغانستان فى موعده المحدد فى الخامس عشر من فبراير الماضى وفقا لاتفاقية جنيف (ابريل ١٩٨٨) كل مبرر لاستمرار انغماس باكستان فى الحرب الافغانية واعفى الحكومة الباكستانية الجديدة برئاسة بناظير بوتو من الحرب امام الولايات المتحدة .. لذلك فان بناظير التى وعيت باحتمال وجود اثار سلبية لتوقف الحرب الافغانية على مستوى العلاقات الحارة بين واشنطن واسلام اباد عملت خلال زيارتها لواشنطن على تحرير العلاقات الباكستانية ـ الامريكية من قيد الازمة الافغانية والعودة بها الى مستويات التعاون الاستراتيجى على المستويين الاقليمى والدولى .

ولكى تكسب الثقة الامريكية فى موقفها السياسى الجديد على صعيد الازمة الافغانية وعلى صعيد العلاقات الباكستانية ـ الامريكية قبلت بوتو ان ترجىء حرصها على انجاح الحل السياسى المطروح من جانب الاتحاد السوفيتى ونظام نجيب الله لحين تعديل موازين القوى العسكرية لصالح المجاهدين الافغان كى يتمكنوا من تحقيق نجاحات عسكرية قوية تساعدهم على الاطاحة بنظام نجيب الله واقامة نظام حكم جديد لا يشارك فيه « حزب الشعب الديمقراطى » الحاكم الان بزعامة نجيب الله على اساس ان حكومة نجيب الله وحزبه رمز للوجود السوفيتى ينبغى التخلص منه .

معنى ذلك ان بناظير الحريصة على ضرورة الاسراع بانهاء الازمة الافغانية لاسباب سياسية اقليمية ولاسباب اقتصادية ـ اجتماعية تتعلق بالاعباء الثقيلة التى تتحملها باكستان نتيجة لوجود ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجىء افغانى يقيمون على اراضيها سوف تزيد من دعمها العسكرى والسياسى للمجاهدين الافغان للاطاحة بحكومة نجيب الله لكنها ربما تواجه فشلا كبيرا فى هذا المسعى ، وهذا الفشل ، اذا حدث ، سوف يؤثر سلبيا على الاهداف السياسية الاقليمية التى تخطط لها باكستان .

هناك اسباب كثيرة لاحتمال فشل الرهان الامريكى ـ الباكستانى الرامى الى الاطاحة بنظام نجيب الله ورفض العرض المطروح الان من جانب الاتحاد السوفيتى والحكومة الافغانية الداعى الى اقامة حكومة وحدة وطنية تشارك بها كافة القوى السياسية تضمن للنظام الجديد نهج سياسة غير منحازة فى علاقاته الدولية ، والتعامل مع كافة القوى الدولية على قدم المساواة دون انحياز او تبعية . من أهم اسباب هذا الفشل المتوقع مايلى :

أ ـ خسارة المجاهدين للرهان العسكرى طيلة الشهور الثمانية الماضية التى اعقبت الرحيل العسكرى السوفيتى عن افغانستان . ربما يرجع السبب الاساسى لهذه الخسارة الى التحول النوعى الذى لحق بالحرب الافغانية بعد الرحيل السوفيتى اذ تحولت هذه الحرب من « حرب تحرير » الى « حرب اهلية » اى أنها أصبحت بين قوى واطراف افغانية فى الاساس ، وهذا التحول أثر بشكل كبير فى معنويات المجاهدين الافغان لان القتال اصبح موجها فى معظمه ضد المدنيين من ابناء وطنهم ، كما اثر ايضا فى مستوى الدعم العسكرى والسياسى الذى حصل عليه المجاهدون من الخارج حتى من الولايات المتحدة وباكستان .

ب ـ تغير شكل الحرب من حرب عصابات حققت نجاحات كبيرة ضد القوات السوفيتية الى حرب تقليدية يشنها نظام كابول ضد تجمعات المجاهدين مستخدما الطيران بالذات الامر الذى ادى الى عجز المجاهدين عن تحقيق اى نجاح فى التخطيط العسكرى الجديد الرامى الى محاصرة المدن الكبرى واسقاطها ، وعجزهم حتى الان عن اسقاط جلال اباد بل وخسارتهم لقلعة سمر خيل التى استولوا عليها فى وقت سابق خير دليل على ذلك .

جـ ـ ان مجيء فصل الشتاء وتفوق الدعم العسكرى السوفيتى لنظام كابول سوف يحول دون تحقيق اى نجاح عسكرى للمجاهدين فى وقت قريب .

د ـ الصراع السياسى والعسكرى العنيف بين منظمات المجاهدين وداخل اركان حكومة المجاهدين التى تشكلت فى الثالث والعشرين من فبراير الماضى . فهذه الحكومة لم تمثل من ناحية كل منظمات المجاهدين فقد اقتصرت على المنظمات السبعة السنية المقيمة فى باكستان فى حين لم تشارك بها المنظمات الثمانى الشيعية المقيمة فى ايران بسبب رفض المنظمات السنية منح هذه المنظمات ١٢٠ مقعداً فى مجلس الشورى وعرضت عليها ٦٠ مقعداً فقط . كما أن هذه الحكومة تعانى من ناحية ثانية من خلافات حادة بين اعضائها خصوصا بين الجناح المتشدد الذى قلب الدين حكمتيار وزير خارجية المجاهدين وزعيم منظمة « حزبى اسلامى » وبين جناح المعتدلين الذى يقوده رئيس جمهورية المجاهدين صبغة الله مجددى . ووصل الخلاف بين الجناحين الى درجة الاقتتال حيث قامت قوات « حزبى اسلامى » بقتل ٣٢ من قادة جمعيتى اسلامى التى يتزعمها برهان الدين ربانى فى التاسع من يوليو الماضى .

وحاليا هناك خلاف شديد فى الرؤى السياسية لمنظمات المجاهدين حتى تجاه باكستان والولايات المتحدة حيث بدأت بعض المنظمات بشن هجمات دعائية عنيفة ضد المخابرات الامريكية ، واتهام بعضها البعض بالعمالة للولايات المتحدة والاستحواذ على اموال الدعم الامريكية . كما أن الخلاف مازال شديدا بالنسبة لمستقبل الحكم فى افغانستان رغم اتفاق الجميع على ضرورة استبعاد نجيب الله وحزب الشعب الديمقراطى عن اى مشاركة مستقبلا فى الحكم . ففى الوقت الذى دعا فيه قلب الدين حكمتيار وزير خارجية المجاهدين ضباط الجيش الافغانى الى القيام بانقلاب عسكرى للاطاحة بنظام نجيب الله وتشكيل مجلس شورى بالمشاركة مع قادة المجاهدين ، واجراء انتخابات نيابية ، رفض عبد الرسول سياف رئيس حكومة المجاهدين اى محاولة انقلابية فى كابول بالمشاركة مع اى من منظمات المجاهدين او أحد احزاب المعارضة ، وقال « علينا ان نتجنب اعطاء الانطباع بانه لا يمكننا الوصول الى الحكم الا بطريقة سرية » واكد أن الجهاد سيستمر حتى قيام حكومة اسلامية فى افغانستان وليس حكومة تأتى ثمرة انقلاب عسكرى » .

أما صبغة الله مجددى رئيس الدولة المؤقته للمجاهدين فلم يكتف برفض اقتراح حكمتيار بل شن هجوما عنيفا عليه واتهمه بأنه يستخدم المساعدات والاسلحة الامريكية لقتل المجاهدين والمدنيين الافغان .

وقال ان حكومته سيكون لها حظها فى النجاح بشكل أفضل بدون حكمتيار الذى كان قد هدد بانسحاب منظمته « حزبى اسلامى » من الحكومة ما لم تجر حكومة المجاهدين انتخابات داخل أفغانستان وفى مخيمات اللاجئين فى الخارج . وقال مجددى ان حكمتيار « يعتبر نفسه بطل الجهاد لكنه فى الحقيقة قاتل » .

كل هذه الأسباب كافية لافشال الرهان الامريكى ـ الباكستانى الرامى الى تأجيل الحل السياسى لحين تحقيق نجاح عسكرى مرموق للمجاهدين ضد نظام كابول رغم كل ما يمكن ان تقدمه واشنطن من أسلحة متقدمة للمجاهدين . وهذا الفشل يمثل خسارة كبيرة لرئيسة الحكومة الباكستانية خصوصا بالنسبة لطموحاتها الاقليمية ـ وهنا تفرض قضية نظرية نفسها بشدة ، وهى قضية مدى استقلالية الدولة التابعة فى تخطيط سياستها الخارجية بمعزل عن الدولة المهيمنة . والحالة الباكستانية الراهنة دليل صارخ على مدى التعارض الذى يمكن ان يحدث بين مصلحة الدولة التابعة ومصلحة الدولة المهيمنة وامكانية الخروج من هذه السيطرة والتحايل عليها فقد اضطرت بناظير بوتو ان تضحى مؤقتا بطموحاتها السياسية على المستوى الاقليمى للحفاظ على روابط التحالف مع الولايات المتحدة ، ومتطلبات هذا التحالف الذى ثبت ان له الأولوية بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية الباكستانية ، ذلك لأن تراجعها عن دعم وتأييد التسوية السياسية للازمة الافغانية وقبولها فى واشنطن بالموقف الأمريكى الداعى الى تأجيل هذه التسوية لحين تحقيق تغييرات جوهرية فى موازين القوة العسكرية لصالح المجاهدين سوف يكلفها الكثير سواء بالنسبة لمستقبل علاقاتها بأفغانستان أو بالنسبة لاحتمالات نجاح التحالف الاقليمى الذى تطمح اليه خصوصا فى ظل وعى الهند بضرورة مساندة نظام كابول هذه الأيام بالذات للحيلولة دون سقوطه نهائيا أمام ضربات المجاهدين كى لا تقوم فى كابول حكومة معادية للهند وتابعة لباكستان ، كما تطمح الهند فى نفس الوقت الى أن يؤدى دعمها لحكومة نجيب الله الى زيادة التعاون ـ الهندى السوفيتى وايجاد دور ما للهند فى التسوية المطروحة للازمة الافغانية . وكانت مصادر المجاهدين قد اتهمت الهند مؤخرا بأنها أوفدت ٦٠٠ خبير عسكرى هندى الى كابول من بينهم ٦٠ طيارا شارك بعضهم فى هجمات الطيران الأفغانى ضد مواقع

المجاهدين فى قندهار وحول جلال أباد .
٣ ـ أما بالنسبة لعلاقة باكستان مع ايران فان باكستان شديدة الحرص على الاستفادة من المتغيرات السياسية الجديدة فى إيران بعد وفاة الخمينى وبالذات احتمالات التحول من مرحلة الثورة الى مرحلة بناء الدولة بما يتطلبه هذا التحول من تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة مع الدول المجاورة ، خصوصا اذا ما نجح الجناح المعتدل فى فرض سيطرته الكاملة على السلطة وتمكن الرئيس الايرانى الجديد هاشمى رافسنجانى أن يحد من دور المتشددين فى صنع وتوجيه السياسة الخارجية الايرانية . والهدف الاساسى الذى تسعى اليه باكستان الآن هو تدعيم العلاقات بينها وبين ايران فى كافة المجالات ، وتهيئة الأجواء الى اقامة التحالف الذى ترمى اليه بناظير بوتو لتحقيق التوازن الاقليمى المطلوب فى جنوب آسيا .

ونجاح باكستان فى هذا المسعى يتوقف بالطبع على مدى أهمية ونوعية مجالات التعاون الممكنة بين البلدين وموقعها ضمن أولويات السياسة الخارجية الايرانية . فاذا كانت باكستان ترمى الى جعل قضية أفغانستان مدخلا أساسيا للتعاون مع ايران فان هذا المدخل يواجه عقبتين اساسيتين ـ العقبة الأولى هى وجود اختلاف فى وجهات النظر الايرانية والباكستانية بالنسبة للقضية الأفغانية ، وتبعية الموقف الباكستانى للموقف الأمريكى وهى تبعية تثير استفزازا شديدا داخل ايران وتزيد من تشكك القادة الايرانيين فى جدوى التعاون مع ايران فى ظل استمرار العلاقات المتدهورة بين طهران وواشنطن . أما العقبة الثانية فهى ازدياد التنسيق والتفاهم بين ايران والاتحاد السوفيتى فى معظم المجالات ومن بينها قضية افغانستان .

ولقد لعب الرئيس الايرانى الجديد على أكبر هاشمى رافسنجانى ورقة أفغانستان بذكاء شديد مع السوفييت خلال زيارته لموسكو فى يونيو المقبل . وبات القادة السوفييت على قناعة كبيرة بوجود توافق مشترك بين الموقفين السوفييتى والايرانى من القضية الافغانية . وعبر ادوارد شيفارد نادزه وزير الخارجية السوفيتى عن هذه القناعة خلال زيارته لطهران فى السابع من أغسطس الماضى ، حيث صرح بأن ايران أظهرت « واقعية جديدة » فى موقفها تجاه النزاع فى أفغانستان . ووصف الموقف الايرانى بأنه « ايجابى » . وقال فى بيان وزعته وزارة الخارجية السوفيتية « ان ايران تدعو الى اقامة حكومة تمثيلية تعكس مجمل القوى السياسية على المسرح الافغانى . وكان على أكبر ولاياتى وزير خارجية ايران قد صرح قبيل لقائه مع شيفارد نادزه فى اليوم نفسه بأنه « لم يعد لأى قوة الحق فى التدخل فى أفغانستان بعد انسحاب السوفييت منها . ونحن نرحب بتشكيل الشعب الافغانى لحكومة اسلامية » . وأوضح ولاياتى ان بلاده على اتصال بكل المجاهدين الأفغان والحكومتين الباكستانية والسوفيتية فى إطار مساعيها لتمهيد الطريق نحو اقامة حكومة مستقلة وغير منحازة فى أفغانستان » .

ولاشك فى ان هذا التقارب السوفيتى ـ الايرانى سيؤثر حتما على مستقبل العلاقات الباكستانية ـ الايرانية ، خصوصا اذا ما استمرت باكستان متمسكة بالرهان الأمريكية فى أفغانستان . فهذا الرهان لن يسىء فقط لمساعى بناظير بوتو الرامية الى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى بل سوف يرتب عدة نتائج خطيرة أبرزها الاساءة الى مجمل اهداف السياسة الخارجية الباكستانية فى المنطقة وخاصة الدعوة الى تشكيل تحالف اقليمى يضم باكستان وأفغانستان وايران وتركيا فهذه الدعوة ستبدو فى نظر الجميع دعوة امريكية وسوف تثير الى دول المنطقة بما فيها الدول العربية الخليجية بالطبع وعلى رأسها العراق الذكريات الأليمة للحلف المركزى والمخططات الغربية الرامية الى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، كما أنها ستعطى الفرصة للهند لفتح قنوات من التنسيق والتعاون مع ايران ومع افغانستان فى ظل دعم سوفيتى كبير وبالتالى ستجد باكستان نفسها أمام معادلة جديدة فبدلا من اقامة تحالف يجمع بينها وبين افغانستان وايران وتركيا وتحديد موقف الاتحاد السوفيتى ستواجه بمنظومة اخرى من العلاقات تربط بين الهند وأفغانستان وايران والاتحاد السوفيتى .

ويبدو أن باكستان تراهن بشكل كبير على حدوث تحول جذرى داخل ايران يؤدى الى سيطرة الجناح المعتدل على السلطة على أمل أن ينجح هذا الجناح فى استعادة العلاقات المقطوعة مع الغرب وبالذات مع الولايات المتحدة ، لذلك سارعت باكستان بايفاد وزير خارجيتها الى طهران للقيام بدور وساطة بين ايران والولايات المتحدة لحل مشكلة الرهائن التى تفجرت بشكل خطير فى المنطقة بسبب خطف « اسرائيل » للشيخ عبدالكريم عبيد أحد زعماء حزب الله اللبنانى ، وتداعيات هذا الاختطاف وبالذات بعد اعدام منظمة « المستضعفين فى الأرض » اللبنانى للرهينة الأمريكى « ريتشارد هيجنز » وما استتبعه من تحريك قطع الأساطيل الأمريكية قبالة السواحل اللبنانية ـ والايرانية .

وسوف يتوقف نجاح باكستان فى كسب ايران الى

جانبها ـ بدرجة كبيرة ـ على تحسن العلاقات الأمريكية ـ الايرانية ، وعلى التطورات المستقبلية للقضية الأفغانية . فالنظام الذى سيحكم كابول سيكون هو العامل الحاسم فى تحديد توجهات التحالفات التى سوف تشهدها المنطقة إما فى اتجاه الهيمنة الأمريكية بغطاء باكستانى وإما فى اتجاه تحالف هندى أفغانستانى بدعم سوفيتى وقبول ايرانى ، عندها ستكون ايران فى ظل الاحتمال الثانى أكثر اهتماما بالتطورات الاقليمية فى منطقة الخليج خصوصا اذا ما حدث تقدم فى مفاوضات السلام العراقية ـ الايرانية .

تحديات الداخل

وأضح من هذا التحليل ان الطريق ليس مفروشا بالورود أمام بناظير بوتو فى مجال السياسة الخارجية التى كانت ومازالت تطمع فى أن تكون طريقها الى النجاح فى مواجهة التحديات والمشاكل والأزمات الداخلية ـ لذلك لن تستطيع الهروب ـ لفترة طويلة ـ من التعامل مع هذه المشاكل والأزمات ، خصوصا وان بعض هذه المشاكل له علاقة مباشرة بالاستقرار السياسى وباستمرار وجود بوتو على رأس الحكم فى باكستان .

وتعتبر المشاكل العرقية وهشاشة السلطة المدنية أمام قوة المؤسسة العسكرية اضافة الى المشاكل الاقتصادية أبرز التحديات التى تواجه بوتو .

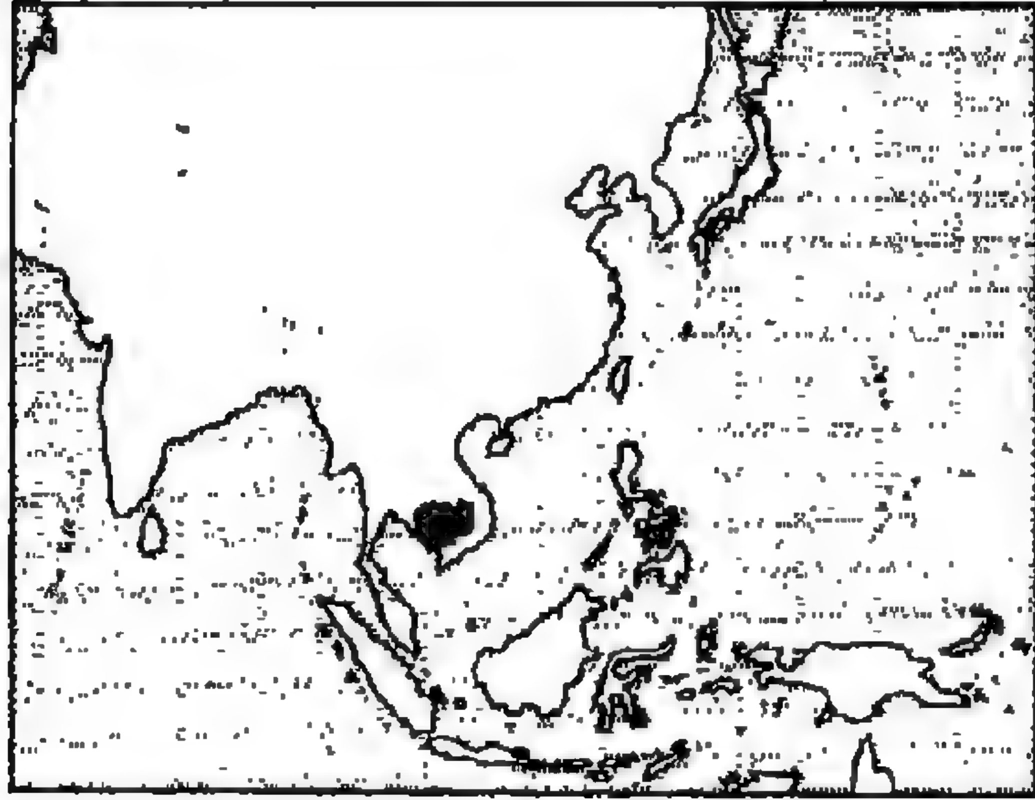
بالنسبة للمشكلة العرقية يمكن القول أنه منذ الاستقلال واجه كل نظام حاكم معارضة فى اقليم معين . فالجنرالان أيوب خان ويحيى خان واجها استياء فى شرق باكستان ، وفى النهاية انفصل هذا الاقليم وأصبح جمهورية بنجلاديش . وكان يعيع ذو الفقار على بوتو هو اقليم بالوشيستان الذى ارسل اليه ٨٠ ألف جندى لمواجهة عصيان وقع خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ وفى عهد ضياء الحق كان اقليم السند هو أكثر الاقاليم اضطرابا حيث يعانى أهله من إحساس بعدم المساواة السياسية والاقتصادية ومن الحروب الدموية العرقية (التى قتل فيها الآلاف) بين المهاجرين من الهند الذين يسيطرون عبر تجمعهم المشكل حديثا والمسمى « مهاجر قوامى مهاز » على مدينة كراتشى القوية وبين أهل السند المتشددين وتجمعهم المسمى « أبناء التراب » وأخرون بمن فيهم المهاجرون من اقليم الباتان واقليم البنجاب ـ كما يعانى هذا الاقليم من تزايد عدد القتلى الناجم عن انتشار الاسلحة والمخدرات وقطاع العراق واستمرار وجود حاميات الجيش .

ولقد استطاع حزب الشعب الباكستانى بالاشتراك مع تجمع « مهاجر قوامى مهاز » الحصول على أغلبية المقاعد فى الهند ، وهزم جميع مرشحى الحزب المنافس « اتحاد جمهورى اسلامى » الذى يتزعمه الصناعى البنجابى الشاب نواز شريف الخصم الرئيسى لبوتو وحامل رسالة ضياء الحق . وكان تأييد اهل السند ساحقا لحزب بوتو باعتبارها شخصية سندية جذابة . لكن مشكلة بوتو تتركز الآن فى إقليم البنجاب الذى يعتبر اقوى الاقاليم الباكستانية وأكثرها ازدهارا وكثافة سكانية ومسقط رأس الكثير من العسكريين . وقد هزم حزب الشعب الباكستانى فى هذا الاقليم أمام مرشحى حزب « اتحادى جمهورى اسلامى » بزعامة نواز شريف . ووجود حكومة مناوئة فى البنجاب يمثل أضعافا للحكم المركزى ومؤدى الى توزيع غير مستقر للسلطات الأمر الذى يسبب ازعاجا كبيرا لحكم بناظير بوتو .

لكن التحدى الثانى والأهم الذى يواجهها فهو تحدى المؤسسة العسكرية التى استطاعت أن تنمو بشكل كبير ومثير أثناء حكم الجنرال ضياء الحق ، فاذا كانت نتائج انتخابات عام ١٩٨٨ كافية لاقناع الجيش بالعودة الى ثكناته فان ذلك لا يضمن عودة قوية وحاسمة للحكم المدنى ـ فبوتو لم تحصل على رئاسة الوزارة الا بعد موافقة الجنرال اسلام بغ رئيس الاركان الجديد الذى يمارس تدخلا كبيرا فى كل ما يتعلق بالسياسة الدفاعية والخارجية وأفغانستان والهند والولايات المتحدة . وتمارس بوتو قدرا كبيرا من الحنكة وضبط النفس فى التعامل مع المؤسسة العسكرية فى كل ما له علاقة بسياسات سبق ان دعمها الجيش فى ظل حكم الجنرال ضياءالحق . خصوصا وأنها محاصرة من جانب الرئيس الباكستانى غلام اسحق خان الذى يشعر الجيش بالارتياح إزاءه ، ويملك صلاحيات واسعة يستطيع بها ممارسة الفيتو على قرارات رئيسة الوزراء بموجب نص التعديل الثامن للدستور الذى أصدره ضياء الحق .

أما التحدى الثالث فهو تحدى التيار الاسلامى المعارض لحكم بناظير بوتو . فالمؤسسة الدينية إحتجت علنا على تعيين امرأة كرئيسة للحكومة بدعوى ان ذلك مناف للاسلام . ويستغل حزب اتحادى جمهورى اسلامى المعارض هذه النقطة للتشهير برئيسة الحكومة واتهامها بالعلمانية والتشكيك المستمر فى سياساتها .

ومثل هذه التحديات لها صدى كبير فى ظل الازمة الاقتصادية الشديدة التى يعانى منها الاقتصاد الباكستانى ، ومن ثم فإن طموحات بناظير بوتو على مستوى السياسة الخارجية لا تستند الى أسس ودعائم قوية فى الداخل .□



محاولات التسوية السلمية فى كمبوديا بين التوازنات الخارجية والصراعات الداخلية

جمال الدين محمد على

تعد مشكلة كمبوديا منذ دخول القوات الفيتنامية الى أراضيها فى عام ١٩٧٩ من أهم مشكلات منطقة الهند الصينية واحدى القضايا التى دارت حولها مجموعة التوازنات فى تلك المنطقة او محاولة اعادة صياغتها من جديد فالغزو الفيتنامى لكمبوديا وفى ظل العلاقات الوثيقة بين فيتنام والاتحاد السوفيتى من ناحية وحجم القوات الفيتنامية الضخم الذى تحتفظ به فيتنام فى أراضى كمبوديا والذى يصل الى (نحو ١٥٠ الف جندى) قد نظرت اليه الصين على انه ليس مجرد تحرك فيتنامى ولكنه بالاساس تحرك سوفيتى من خلال فيتنام ومن ثم اخذت الصين تتحرك إزاء هذا الموقف من منطلق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فى فترة سابقة على تطبيع العلاقات بينهما فى مايو ١٩٨٩ الماضى بعد لقاء القمة الصينى ـ السوفيتى .

ومن ثم فان كمبوديا هى ضحية موقعها الجغرافى والسياسى بين الشرق والغرب وبين الصين والاتحاد السوفيتى كما أنها ضحية الصراع الداخلى بين الفصائل السياسية الكمبودية المتنازعة .

الا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد لاحت فرصة لحل النزاع فى كمبوديا فى ظل الوفاق الدولى مؤخرا الذى اطل على العالم مع وصول ميخائيل جورباتشوف الى السلطة فى الاتحاد السوفيتى ومع التقارب بين بكين وموسكو وتحت الضغوط السوفيتية على حلفائها فى فيتنام لوضع نهاية للأزمة الكمبودية وكانت اول محاولة لعقد مؤتمر دولى حول الأزمة الكمبودية قد تمت فى عام ١٩٨١ فى نيويورك الا أن المؤتمر لم يؤد الى نتيجة ايجابية بسبب تمسك كافة الأطراف بمواقفها المتشددة وعلى الرغم من دعوة الأمم المتحدة الى انسحاب القوات الفيتنامية من الأراضى الكمبودية عام ١٩٨٢ الا ان هانوى وبالرغم من معاناتها الاقتصادية رفضت التخلى عن مواقفها المتشددة ومكاسبها السياسية على الأراضى الكمبودية مما دفع المعارضة الكمبودية الى توحيد مواقفها وتشكيل ائتلاف المقاومة الكمبودية تحت زعامة الأمير نوردوم سيهانوك والذى ضم الى جانب سيهانوك الائتلاف الوطنى بزعامة صون صان وخيوسامفان زعيم الخمير الحمر الذين يشكلون القوة العسكرية الرئيسية فى ائتلاف المقاومة واستمر الوضع على ماهو عليه حتى عام ١٩٨٥ عندما قامت القوات الفيتنامية والكمبودية بازالة قواعد الخمير الحمر على الحدود مع تايلاند

ـ وفى بداية عام ١٩٨٥ قامت حكومة بنوم بنه تحت ضغوط حلفائها الفيتناميين بعرض مشروع سلام من خمس نقاط تضمن تنظيم انتخابات عامة بحضور مراقبين دوليين بعد انسحاب القوات الفيتنامية وتشكيل حكومة ائتلافية يكون للأمير سيهانوك دورا واضحا فيها الا ان هذه الخطة لم يكتب لها النجاح

الا ان بدايات التحرك الحقيقى نحو السلام فى كمبوديا قد ظهرت بعد لقاء الأمير سيهانوك برئيس الوزراء الكمبودى هون سن فى ٤ ديسمبر ١٩٨٧ فى باريس لأول مرة للاتفاق على الخطوط العريضة لخطة سلام لحل الأزمة الكمبودية وتم الاتفاق خلال اللقاء على وضع حد للنزاع فى كمبوديا عن طريق المفاوضات بين كافة الأطراف المعنية والدعوة الى عقد مؤتمر دولى لضمان هذا الاتفاق ونص البيان الصادر فى نهاية اللقاء على مايلى :

١ ـ الاتفاق على تسوية النزاع فى كمبوديا سلميا .

٢ ـ ان يكون الحل عن طريق الشعب الكمبودى ذاته ومن خلال المفاوضات بين كافة الأطراف المتنازعة من اجل وضع حد للحرب الأهلية واراقة الدماء واعادة بناء كمبوديا مستقلة وديمقراطية وذات سيادة ومحايدة .

٣ ـ توجيه دعوة لعقد مؤتمر دولى ضمانا لهذا الاتفاق وضمانا للاستقرار فى منطقة جنوب شرق اسيا .

٤ - دعوة سائر الأطراف الكمبودية للانضمام الى المفاوضات من اجل التوصل لحل سريع للمشكلة الكمبودية ومن ثم الاسهام فى تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة .

غير ان هذا الاتفاق بين سيهانوك وهون سن قد واجه اعتراضات من جانب الخمير الحمر شركاء الائتلاف الذى يتزعمه الأمير سيهانوك كما قوبل باعتراض من جانب الشريك الثالث فى الائتلاف صون صان زعيم جبهة التحرير الوطنية وهو اصغر عناصر الائتلاف وتتلخص اعتراضات شركاء الائتلاف فى ان اللقاءات المتكررة بين الأمير سيهانوك زعيم الائتلاف وهون سن رئيس وزراء الحكومة الكمبودية المدعومة من جانب فيتنام والاتحاد السوفيتى وغير المعترف بها دوليا حتى الآن يمكن ان يؤدى الى تحقيق مزيد من القبول الدولى لتلك الحكومة فى المجتمع الدولى الا ان هذه اللقاءات قد ساعدت بصورة أو اخرى على تحريك الأزمة الى طريق الحل ومهدت لعقد المؤتمر الدولى الأخير الذى عقد فى باريس للتوصل الى تسوية سياسية للأزمة الكمبودية .

المؤتمر الدولى والظروف التى مهدت لانعقاده :-

استعرضنا فيما سبق المحاولات السلمية لتسوية الأزمة الكمبودية منذ مطلع عقد الثمانينات والتى كان اخرها لقاءات باريس والتى عقدت بين الأمير سيهانوك زعيم ائتلاف المقاومة ورئيس وزراء كمبوديا هون سين والتى مهدت بلاشك للخطوة الجديدة التى تمثلت فى عقد المؤتمر الدولى فى باريس فى ١٩٨٩/٧/٣٠ الماضى بحضور ١٩ دولة وعدد من المنظمات الدولية لمناقشة سبل التوصل الى تسوية سلمية للازمة تحت رعاية فرنسا واندونسيا وقد تم اختيار باريس مكانا لانعقاد المؤتمر باعتبارها رمزا فى نظر البعض خاصة وانه تم فيها التوقيع على الاتفاق الخاص بانهاء الحرب الأمريكية الفيتنامية عام ١٩٧٣ كما ان فرنسا تتخذ موقفا محايدا من الأزمة الكمبودية منذ بداية هذا العام فهى لاتعترف بنظام بنوم بنه الحالى ولا بالائتلاف الذى يتزعمه الأمير سهانوك ولكنها تتحاور مع كافة الأطراف خاصة مع فيتنام .

- وقد شارك فى المؤتمر الدولى الخمس اعضاء الدائمين فى مجلس الأمن (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا والصين)
- الأعضاء الستة فى اتحاد دول جنوب شرق اسيا (تايلاند - الفلبين - اندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة - بروناى دار السلام)
- فيتنام ولاوس واليابان والهند وكندا واستراليا (وزيمبابوى كممثل لحركة عدم الانحياز)
- السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة .
- وفد كمبوديا الموحد الرباعى والذى يضم حكومة بنوم بنه (هون سين) وائتلاف المقاومة الثلاثى الذى يضم الأمير سيهانوك خيوسامفان زعيم الخمير الحمر وصون صان زعيم اليمين الوطنى وكان قد تم الاتفاق على تشكيل الوفد الرباعى الموحد لتمثيل كمبوديا فى المؤتمر خلال اجتماعات سبقت انعقاد المؤتمر الدولى بعدة ايام فى ٢٤ يوليو ١٩٨٩ .

اعمال المؤتمر ولجانه :-

اقترحت فرنسا بوصفها رئيسة المؤتمر بمشاركة اندونيسيا على المشاركين فى المؤتمر مذكرة تضمنت تقسيم العمل فى المؤتمر الى ثلاث مجموعات تكون مكلفة على التوالى بمراقبة انسحاب القوات الفيتنامية من اراضى كمبوديا (كانت فيتنام قد اعلنت سحب قواتها من اراضى كمبوديا فى موعد اقصاه ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ الماضى) وتكلف المجموعة الثانية ببحث مسألة الضمانات الدولية والثالثة ببحث مسألة تعمير كمبوديا بعد تحقيق الانسحاب الفيتنامى من اراضيها والرابعة تختص بعودة اللاجئين واقترحت دول اتحاد جنوب شرق اسيا تكوين مجموعة اخرى تكون مهمتها بحث محاولة التقارب بين مواقف الزعماء الكمبوديين .

- وقد اكد كيان كيشن وزير الخارجية الصينى امام المؤتمر انه فى حالة اتمام الانسحاب الفيتنامى من اراضى كمبوديا فى وقته المحدد فان بلاده سوف توقف جميع مساعداتها العسكرية للأطراف المتنازعة فى كمبوديا واكد على ضرورة مشاركة جميع الأطراف الكمبودية فى اية حكومة يتم تشكيلها فى كمبوديا مستقبلا

كما اعلن وزير الخارجية الفيتنامى نجوين كوتاش عن استعداد بلاده للتعاون مع الأمم المتحدة من اجل ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الكمبودية وتأمين انسحاب القوات الفيتنامية من اراضى كمبوديا فى الوقت المحدد ودعا ممثل اليابان الى تشكيل لجنة دولية تكون مهمتها العمل على اعادة تعمير كمبوديا وتأمين عودة اللاجئين الى بلادهم . اما جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى فقد دعا الى ضرورة منع الخمير الحمر من المشاركة فى تشكيل الحكومة القادمة فى كمبوديا بعد الانسحاب الفيتنامى .

وقد استقر الرأى فى ختام المؤتمر على تشكيل خمس لجان تتولى مناقشة وبحث القضايا الرئيسية التى سيتضمنها اتفاق التسوية للأزمة الكمبودية وعلى النحو التالى :-

١ ـ **لجنة المراقبة** : برئاسة كندا والهند وتكون مهمتها بحث مسألة وقف اطلاق النار وادارة الجهاز الدولى المكلف بمتابعة انسحاب القوات الأجنبية ومراقبة تطبيق الاتفاق .
٢ ـ **لجنة الضمانات** : برئاسة لاوس وماليزيا وتكون مكلفة بتحديد التعهدات التى ستأخذ من الدول المشتركة بهدف ضمان استقلال وسلامة وسيادة اراضى كمبوديا ومنع اية تدخلات أجنبية سواء بالقوات العسكرية أو الامداد بالسلاح .
٣ ـ **لجنة التعمير** : برئاسة اليابان وأستراليا تكون مهمتها وضع خطة لاعادة تعمير وبناء كمبوديا بعد الانسحاب الفيتنامى من اراضيها وبحث مسألة عودة اللاجئين الكمبوديين من الدول المجاورة فى تايلاند ولاوس
٤ ـ **لجنة تابعة** : تقوم بدراسة المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية وانشاء سلطة رباعية مؤقتة تحت إشراف الامير سيهانوك كما يقع عليها عبء تنظيم الانتخابات الحرة تحت الاشراف الدولى وتتكون هذه اللجنة من الأطراف الأربعة الداخلية (حكومة بنوم بنه وإئتلاف المقاومة الثلاثى ومنظمى المؤتمر)
٥ ـ **لجنة التنسيق** : ـ لجنة التنسيق تكون مهمتها الرئيسية متابعة أعمال اللجان الأربع .

ويشير المراقبون الى أن العقبات الرئيسية أمام الاتفاق تتمثل فى نقطتين أساسيتين :
أولاهما : شروط انسحاب القوات الفيتنامية من اراضى كمبوديا ومراقبة هذا الانسحاب حيث تطالب المعارضة الكمبودية بزعامة سيهانوك بوسائل مراقبة فعالة مع تغطية من جانب الأمم المتحدة إن أمكن حيث أن هناك ما يقرب من ٢٠ ألف جندى فيتنامى سيبقون فى كمبوديا فى صورة مدنيين فى الوقت الذى ترفض فيه هانوى وبنوم بنه منح الأمم المتحدة دورا هاما فى الجهاز الدولى الذى سيتم تشكيله لمراقبة الانسحاب الفيتنامى .
ثانيهما : هذه العقبات كما أتضح من مناقشات المؤتمر تتمثل فى تصفية أو عدم تصفية النظام الحالى فى بنوم بنه الذى يرأسه هون سن وتنظيم انتخابات حرة وتشترط المعارضة تصفية هذا النظام قبل إجراء الانتخابات وهو ما ترفضه هانوى وبنوم بنه .

بالاضافة الى وجود نقطة أخرى تعد من نقاط الخلاف الجوهرية يتعين على الأطراف المشاركة فى الأزمة تسويتها وتتمثل فى مسألة عودة جماعات الخمير الحمر الموالين للصين والمسئولين من وجهة نظر فيتنام وحلفائها عن إبادة ما يقرب من ٢ مليون كمبودى ابان فترة حكمهم لكمبوديا (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨) ويؤيد الأمير سيهانوك عملية مشاركتهم فى الحكومة والجيش فى المستقبل فى حين تعارض بنوم بنه وفيتنام ذلك الوضع ويصران على استبعادهم بل إن الولايات المتحدة اشترطت عدم مشاركة الخمير الحمر فى النظام القادم فى كمبوديا كشرط أساسى لتقديم مساعدات أمريكية للمساهمة فى عملية اعادة تعمير كمبوديا .

وقد أصدر مجلس الشيوخ الأمريكى مؤخرا قرارا يقضى بالسماح للادارة الأمريكية بارسال أسلحة الى المقاومة غير الشيوعية فى كمبوديا (وهى جماعة الأمير سيهانوك وحليفه فى الائتلاف صون صان)

وقد أدانت فيتنام هذا القرار بوصفه لايساعد على اقرار عملية السلام فى كمبوديا لانه من السهل وصول هذه الأسلحة الى جماعات الخمير الحمر شركاء سيهانوك فى الائتلاف بما يهدد مستقبل أية تسوية يمكن الوصول اليها مستقبلا .

محاولات التسوية والمعادلة الصينية ـ الفيتنامية :

من المؤكد أن طرفى النزاع الأساسيين فى الأزمة الكمبودية هما الصين وحلفائها من الخمير الحمر وفيتنام المؤيدة للنظام الحاكم فى بنوم بنه ومن ثم فقد لعبت العلاقات بين الجانبين دورا واضحا فى مسار الأزمة الكمبودية التى ارتبطت بها كافة التوازنات فى منطقة الهند الصينية منذ عام ١٩٧٥ (تاريخ استيلاء جماعة الخمير الحمر على السلطة فى البلاد) حتى التدخل الفيتنامى فى عام ١٩٧٩ ومن ثم فإن مسار التسوية السلمية للأزمة الكمبودية كان يرتبط ايضا بمسار العلاقات بين الصين وفيتنام وقد أدركت الصين بالفعل أن حلفائها (جماعات الخمير) غير قادرين على تحقيق نصر حاسم لصالحهم على فيتنام وحكومة بنوم بنه ومن ثم فقد أدركت أنه من الضرورى لها وقف الصراع المسلح فى المنطقة والحفاظ على علاقات حسن جوار مع البلدان غير الشيوعية فى المنطقة وعلى وجه التحديد أندونيسيا وتايلاند اعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا كما أدركت الدبلوماسية الصينية أن ٢٠ عاما من النزاع بين بكين وموسكو على منطقة الهند الصينية أصبح أمرا غير مجديا أمام التطور الهائل الذى حدث على صعيد العلاقات الصينية السوفيتية بعد قمة دنج ـ جورباتشوف فى مايو الماضى والتى انهت ثلاثين عاما من القطيعة السياسية بين العملاقين الشيوعيين .

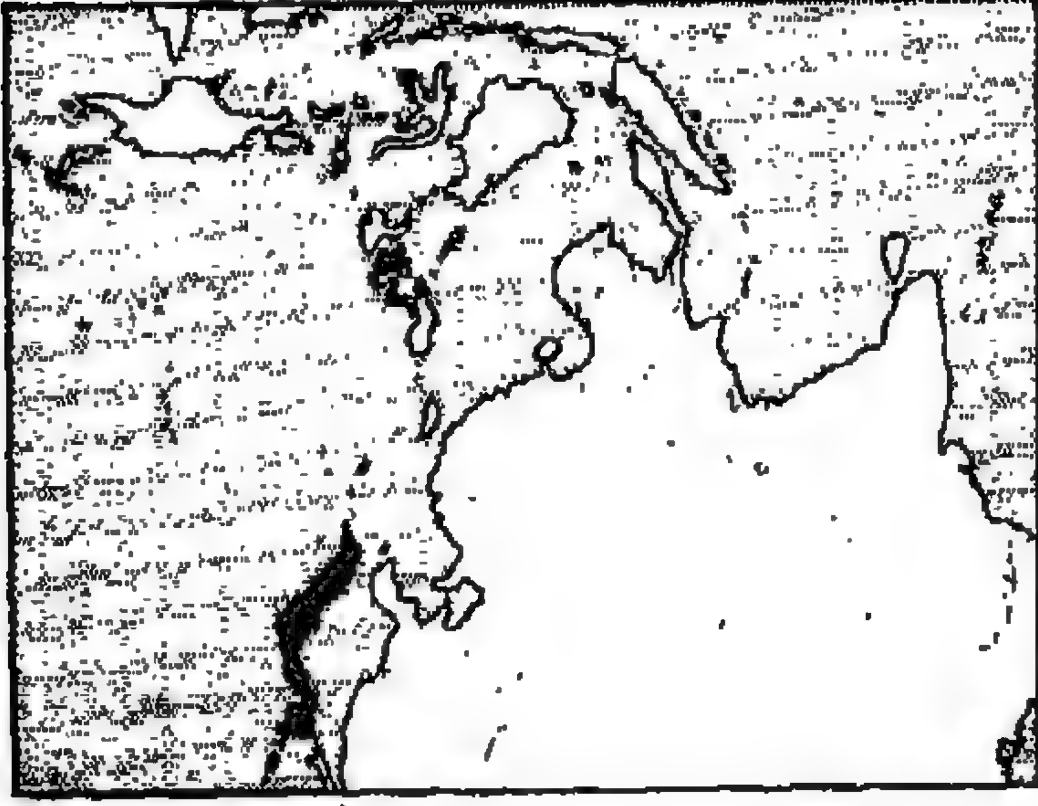
وقد حدث تطور إيجابى واضح على صعيد العلاقات الصينية ـ الفيتنامية منذ لقاء وزير الخارجية الفيتنامى نجوين كوتاش والسفير الصينى فى فيتنام فى ديسمبر ١٩٨٧ وتم الاتفاق خلال اللقاء على عدد من النقاط

بخصوص الوضع فى كمبوديا وتشمل ما يلى :-
١ - انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا فى غضون الفترة الممتدة حتى نهاية عام ١٩٩٠ .
٢ - دعم جهود السلام التى يبذلها الأمير سيهانوك مع حكومة بنوم بنه .
٣ - وقف الحملات الدعائية والاعلامية بين الجانبين .
٤ - مراقبة النشاط العسكرى من جانب الحدود المشتركة ووقف القصف المتبادل على مناطق الحدود .
٥ - اطلاق الحرية للمبادلات الحدودية بالسماح بالصفقات والزيارات عبر الحدود .

وقد عبر الجانبان من خلال الاتفاق عن رغبتهما فى التخلص من عبء المشكلة الكمبودية خاصة وأن نجوين كوتاش وزير الخارجية الفيتنامى قد أعرب عن رغبة بلاده فى الانضمام الى اتحاد دول جنوب شرق آسيا والذى يمثل تجمع للدول غير الشيوعية فى المنطقة وإن كانت دول الرابطة مازالت تتشكك فى نوايا فيتنام ورغبتها فى التطلع والسيطرة على مقدرات المنطقة وأن تنفرد بلعب دور الدولة الرائدة فى المنطقة خاصة بعد محاولتها تحسين علاقاتها مع الصين .

من جهة أخرى فقد وضح فى السنوات الأخيرة تطور الموقف الفيتنامى بمعنى آخر ظهور استعداداد فيتنامى للانفتاح على الدول المجاورة والتخلى النسبى عن المواقف المتشددة وكانت فيتنام قد عارضت فى البداية فكرة موسكو القائلة بأن انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان بدون التوصل لاتفاق سياسى يعد نموذجا يمكن اتباعه فيما يتعلق بانسحاب القوات الفيتنامية من أراضى كمبوديا الا أنها ما لبثت تحت ضغوط من حلفائها السوفيت أن قبلت أن يكون حل المشكلة الكمبودية من خلال اتفاق جزئى بين الأطراف الخارجية بأن تسحب فيتنام قواتها من هناك وأن توقف الصين مساعداتها للخمير الحمر على أن تترك التسوية السلمية الداخلية للأطراف الكمبودية وكان هذا التحول فى الموقف الفيتنامى قد ارتبط كما سبق أن ذكرنا بمحاولات انفراج تجاه الصين والولايات المتحدة بل أن فيتنام أقدمت على تعديل ديباجة دستور ١٩٨٥ وحذفت منه العبارات المعادية للصين والولايات المتحدة مثل (نزعة التوسع والهيمنة الصينية) (والكفاح ضد الامبريالية الأمريكية) وهو ما يعد تغييرا هاما فى التفكير السياسى الفيتنامى وكبادرة من فيتنام على حسن نواياها بدأت الانسحاب من الأراضى كمبوديا بسحب ٥٠ ألف جندى من اراضى كمبوديا تدريجيا فى مايو ١٩٨٨ وأعقب ذلك سحب ١٢ ألف جندى آخر فى ديسمبر من نفس العام كما قبلت فيتنام طلبا أمريكيا بالتباحث حول المفقودين الأمريكيين فى الحرب الفيتنامية مقابل مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة .

إن تحقيق الانسحاب الفيتنامى من أراضى كمبوديا فى وقته المحدد سوف يؤدى الى تغيير خريطة التحالفات والتوازنات فى منطقة الهند الصينية فمن الواضح أن هناك اتفاقا بين كافة الأطراف الخارجية على حل الأزمة الكمبودية حتى تلحق كمبوديا بقطار التسويات الأقليمية الذى شمل فى ظل الوفاق الدولى افغانستان وناميبيا وبولندا ونيكارجوا كما أن خطوة انعقاد المؤتمر الدولى حول أزمة كمبوديا مثلت خطوة صحيحة على طريق التسوية السلمية للأزمة خاصة مع اتفاق كافة الأطراف الدولية والأقليمية على ذلك وإن كان البعض يرى أن العقبة الرئيسية أصبحت تتمثل فى عدم الاتفاق بين الأطراف الداخلية حيث مازالت مسألة تمثيل الخمير الحمر فى أية حكومة قادمة تمثل مشكلة أمام اطراف الأزمة الداخلية بسبب تعارض مواقف حكومة بنوم بنه مع ائتلاف المعارضة الذى يطالب بمشاركة الخمير الحمر فى الحكومة القادمة وفى تلك الحالة سيتكرر سيناريو الحل الافغانى المتمثل فى انسحاب القوى الخارجية واستمرار الخلاف بين اطراف النزاع الداخلية (حيث مازال الخلاف مستمرا بين حكومة نجيب الله وجماعات المجاهدين الأفغان من سنة وشيعة) وهو ما يهدد بانفجار الوضع من جديد فى صورة حرب أهلية وهو الوضع الذى اشار بعض المراقبين السياسيين الى تسميته برفع الأيدى الدولية والأقليمية عن الصراع وابقائه صراعا محليا . فهل سيتكرر هذا السيناريو فى كمبوديا بعد انسحاب القوات الفيتنامية من اراضيها ؟ سؤال مازال سينتظر الاجابة خلال الشهور القادمة . □



أزمة السياسة والحكم فى اليابان

ياسر على هاشم

تلاحقت الأحداث سريعاً فى اليابان خلال شهرى يوليو وأغسطس الماضيين فى شكل صراع سياسى عنيف جسدته انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ اليابانى أحد مجلسى الدايت (البرلمان). وتكمن أهمية هذه الانتخابات رغم روتينيتها - أى اجرائها وفق الدستور اليابانى كل ثلاث سنوات - فى دلالتها أو معناها حيث عبرت عن انتهاء عهد الأغلبية المطلقة للحزب الحاكم أو ما كانوا يطلقون عليه عهد الـ ٣٠٠ مقعد ، فقد حصل الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم على ٣٦ مقعداً فقط من بين ١٢٦ مقعداً تم التنافس عليها فى ٢٣ يوليو الماضى فى الوقت الذى كان فى حاجة الى ٥٤ مقعداً للاحتفاظ بأغلبيته داخل المجلس ذى الـ ٢٥٢ مقعداً - ولا يقف الأمر عند هذا الحد وإنما يكتمل المعنى أو الدلالة بمعرفة بقية النتيجة وهى حصول الحزب الاشتراكى على أعلى نسبة من مقاعد المعارضة حيث فاز بـ ٤٦ مقعداً مما فتح الباب للعديد من التساؤلات حول الاتجاهات الجديدة للناخب اليابانى . ومن هنا نستطيع القول أن دلالة الانتخابات الأخيرة تشير إلى وجود أزمة فى اليابان فى الآونة الأخيرة .

طبيعة الأزمة :

كانت نتيجة الانتخابات هى المرحلة الأولى من مراحل الأزمة ، أما المرحلة الثانية من أحداث تلك الأزمة فتتلخص فى استقالة « سوزوكى أونو » من منصبه كرئيس للوزراء وتعيين « توشيكى كايفو » رئيساً للحزب الديمقراطى الليبرالى ورئيساً للحكومة الجديدة على الرغم من معارضة مجلس الشيوخ المجدد . ففى الوقت الذى وافق مجلس النواب على انتخاب « كايفو » رئيساً للحكومة بأغلبية ٢٩٤ صوتاً ضد ١٤٢ صوتاً حصلت عليها تاكاكو دوى زعيمة الحزب الاشتراكى ، و٥٠ صوتاً حصل عليها مرشحون آخرون ، نجد أن دوى قد حصلت على ١٢٧ صوتاً مقابل ١٠٩ لكايفو ونظراً لفشل اللجنة البرلمانية فى التوفيق وتسوية الخلاف بين المجلسين ، فقد تم اعتبار تصويت مجلس النواب هو تصويت البرلمان ، وذلك وفق الدستور اليابانى ، هذا ما دفع المراقبون السياسيون إلى توقع عرقلة مجلس الشيوخ لمشاريع القوانين المقدمة من مجلس النواب لاحراج الحكومة وإجبارها على حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها فى محاولة جادة من قبل المعارضة لكسر إحتكار الحزب الديمقراطى الليبرالى للسلطة منذ عام ١٩٥٥ .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه علينا وبشدة فى مجال الحديث عن كنه هذه الأزمة ، هل هى أزمة حزب أم أزمة نظام أم أزمة مجتمع ؟ وهذه النقطة فى غاية الأهمية حيث ستجعلنا نتلمس سوياً المتغيرات التى أدت الى حدوث هذه الأزمة ، وتوقع آثارها ونتائجها .

فى واقع الأمر لا يمكن اعتبار تلك الأزمة ، أزمة حزب على الرغم من كل ما قيل عن فضائح مالية وأخلاقية لقيادات الحزب الحاكم ، وعن الأجنحة المتعددة داخل الحزب . فالعلاقات بين قادة الحزب والشركات الرأسمالية اليابانية ثابتة ومترسخة منذ نشأة الحزب عام ١٩٥٥ ، حيث يرتبط الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم بروابط التحالف مع المصالح المالية الكبرى ، إذ يحتفظ أكثر من نصف نوابه بالدايت (البرلمان) بصلات متينة مع رأس المال الصناعى ، كما يلعب رجال الأعمال دوراً بارزاً فى انتخاب رئيس الحزب وفى تشكيل الوزارات وعندما تتخذ حكومة الحزب قرارات اقتصادية لابد لها من الرجوع إلى كبار الرأسماليين واتحاد المؤسسات الاقتصادية ، ناهيك عن اعتماد الحزب فى موارده المالية على مساهمة الرأسماليين السخية .

إذن ما أثير حول فضيحة ريكروت المالية لم يكن راجعاً إلى هذه الصلات كما أن فضيحة السيد أونو الأخلاقية لعلاقته بفتيات الجيشا ليست حالة فريدة فى

المجتمع الياباني ، فبالنظر إلى اختراق العادات الغربية وتسللها الى داخل المجتمع يمكن القول أنخهذه العلاقات غير الشرعية قد انتشرت بصورة كبيرة ولهذا لا تعد علاقة أونو خروجا على التقاليد فى حد ذاتها وإنما يمكننا الحديث هنا عن سوء معاملة أونو لهؤلاء الفتيات وهو ما أثار المرأة اليابانية ضده ، بالاضافة الى مهاجمة وزير الزراعة الأسبق للمرأة . ويضاف الى كل هذا أنه لا صحة لما تردد عن تصارع الأجنحة الرئيسية داخل الحزب ، فمن المعروف أن هناك ٤ أجنحة رئيسية يتولى القيادة فيها أربع شخصيات بارزة هى « نوبدو تاكيشتا » « ياساهيرو ناكاسونى » و« شينتا روابى » « ثم كيش ميزأوا » ولا يعنى وجود هذه الأجنحة أن هناك صراعا فيما بينها والدليل على هذا أن الحزب لم تحدث به إنشقاقات منذ انشائه على خلاف الحزب الاشتراكى مثلاً ، الذى إنشق عليه أعضاء الجناح اليمينى مكونين الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى عام ١٩٦٠ . إذن هى ليست أزمة حزب فى منشئها ، وإن كان أبطالها هم قادة الحزب .

وعلى نفس النمط لا يمكن إعتبارها أزمة مجتمع ، فالمجتمع اليابانى مجتمع الرفاهية يتمتع الفرد فيه بمستوى دخل مرتفع . فاليابان القوة الاقتصادية الأولى فى العالم اليوم هذا على الصعيد الاقتصادى . أما على الصعيد الاجتماعى فإن المجتمع اليابانى لا يعانى من إنقسامات عرقية أو قبلية ، بل على العكس يتمتع المجتمع اليابانى بدرجة عالية من التكامل بشقيه القومى والقيمى . إذ لا يقتصر التجانس على نواحى العرق واللغة والديانة ، وإنما يمتد إلى جانب القيم والعادات المستمدة من التقاليد الكونفوشوسية . هذا الى جانب خصائص الثقافة السياسية اليابانية والتى تدعم احترام السلطة وخطأ الخروج عليها .

إذن يمكن القول أنها أزمة نظام . فلابد من أن النظام السياسى اليابانى قد أرتكب خطأ ما استتبع حدوث هذه الأزمة ، فالنظام السياسى بمؤسساته الراهنة قائم منذ تنفيذ الدستور عام ١٩٤٧ . بل أن سياسات الحزب الحاكم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قائمة وفق أيديولوجيته منذ إنفراده بالسلطة عام ١٩٥٥ وحتى الان . إذن هناك شىء جديد فرضته قيام متغيرات جديدة على عدة مستويات .

المتغيرات الجديدة :

أولاً : على المستوى الاقتصادى :

من هذه المتغيرات الجديدة على المستوى الاقتصادى النظام الجديد للضرائب والذى حمل بين طياته ضريبة الاستهلاك وقدرها ٣ ٪. لقد استحوذت هذه الضريبة على مناقشات ومداولات كثيرة قبل وبعد فرضها على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية وذلك لمساسها بقطاع كبير من المواطنين وبخاصة أصحاب الدخول الثابتة من فئات الطبقات الوسطى . وهذا ما دفع النساء فى اليابان الى خوض الانتخابات الأخيرة رافعات شعار « كل يوم ندفع ضرائب جديدة » . وواقع الجدل الدائر حول هذه الضريبة لا يكمن فى فرضها فى حد ذاته ، وإنما فى الهدف الكامن وراء فرضها ، هل الحكومة فى ضائقة مالية وهذه الضريبة كفيلة بإخراجها منها ؟ أم أنها محاولة لوقف تدهور سعر الدولار أمام الين اليابانى ؟ وهذا الافتراض الأخير يجد قبولاً لدى المواطن اليابانى . مما دفع رئيس الوزراء الجديد الى أن يعلن أن حصيلة ضريبة الاستهلاك ستوجه للانفاق على رفاهية الشعب .

المتغير الثانى يكمن فى فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الغذائية الأمريكية مما أدى الى موجة من السخط بين صفوف المزارعين اليابانيين .

فلقد تم التوصل الى عدة اجراءات فى المفاوضات اليابانية الأمريكية الأخيرة أبرزها موافقة اليابان على تحديد وارداتها من لحم البقر والبرتقال فى أبريل ١٩٩٢ من القيود الجمركية ، كما وافقت على أن تحدد وارداتها بصورة مطردة من سلع لحم البقر المعالج وسبع سلع أخرى بينها الجبن المعالج ومنتجات الالبان بين أكتوبر ١٩٨٨ وابريل ١٩٩٠ . هذه الاجراءات لن تفقد اليابان حصيلة جمركية فقط ، وإنما ستضر بالمزارعين اليابانيين الذين سيتعرضون لمنافسة المنتجات الأمريكية . وتبرز أهمية هذا المتغير فى كونه ناتجا عن ضغط من الولايات المتحدة واستجابة من الحكومة اليابانية فى محاولة يابانية لتقليص حدة المنافسة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصولها الى الذروة مع بدايتها هذا العام .

أما المتغير الثالث فقد تمثل فى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات اليابانى بمقدار ٣,٨ عام ١٩٨٧ . بل وهبوط معدل النمو الاقتصادى بالمقارنة مع بقية الدول الصناعية .

والجدير بالذكر أن اليابان قد تصاعد طلبها المحلى بنسبة ٥ ٪ فى حين إنخفض الفائض فى الحساب الجارى اليابانى الى ٣,٦ ٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٧ بعد ما بلغ ذروة قدرها ٤,٣ ٪ فى عام ١٩٨٦ .

ومما ينذر بظواهر غير صحية على الاقتصاد اليابانى هو هيكل التجارة اليابانية ففى حين تزيد الصادرات بصورة معتدلة ، هناك طفرة كبيرة فى الواردات فلقد بلغت

معدل النمو الاقتصادي ٪	U.S.A	بريطانيا	فرنسا	ايطاليا	المانيا	كندا	اليابان
١٩٨٥	٣,ـ	٣,٨	١,٧	٢,٧	٢,ـ	٤,٣	٤,٩
١٩٨٦	٢,٩	٣,ـ	٢,ـ	٢,٧	٢,٥	٣,٣	٢,٤

الصادرات ٢٢٩ مليون دولار و٢٢١ ألف عام ١٩٨٧ فى حين كانت ٢٠٩ ملايين و١٥١ ألفا فقط عام ١٩٨٦ بينما بلغت الواردات ١٤٩ مليونا و٥١٥ ألف دولار أمريكى عام ١٩٨٧ فى حين كانت ١٢٦ مليونا و٤٠٨ آلاف دولار أمريكى عام ١٩٨٦ .

وإذا كانت المتغيرات الثلاثة السابقة قد ساهمت فى فقدان الحزب الحاكم لأغلبيته داخل مجلس الشيوخ نتيجة عدم رضا المواطن اليابانى من هذه المتغيرات الاقتصادية على الرغم من هذا فهناك متغير قد ساهم فى تخفيف وطأة الهزيمة الى حد ما ، ونعنى به تحسن كبير فى مجال العمالة ، فبعد أن وصلت البطالة الى معدل سنوى ٢,٨ ٪ عام ١٩٨٧ هبط هذا المعدل الى ٢,٥ ٪ عام ١٩٨٨ ، واستمر فى الهبوط حتى بلغ ٢,٣ ٪ فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٩ . فلقد تجاوز عدد المواطنين العاملين رقم الـ ٦٠ مليون فى العام الماضى بزيادة مليون عن العام السابق عليه ، واستمر التوسع فى العمالة فى العام الحالى ، بل وتعانى العديد من الصناعات الان من نقص الأيدى العاملة .

ثانياً : على المستوى الاجتماعى :

سوف نناقش عدة متغيرات على هذا المستوى وهى الفساد الادارى ـ السياسى ، ثم دور المرأة اليابانية المتزايد وأخيراً الرأى العام .

الفساد الادارى ـ السياسى :

ولقد تمثل هذا الفساد فى فضيحة « ريكروت » المالية ، وكما ذكرنا فى مناقشة طبيعة الأزمة السياسية فى اليابان أن المشكلة ليست فى ارتباط الحزب الحاكم بالمؤسسات المالية الكبرى فهذا ثابت ومعروف منذ نشأة الحزب ، وإنما الفضيحة تتجسد فى الفساد الادارى ـ السياسى القابع خلفها . وتتلخص فضيحة ريكروت فى قيام الشركة « ريكروت » خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى أكتوبر ١٩٨٦ بطرح مجموعة من الأسهم الخاصة بشركة تابعة لها للشراء من قبل العاملين فيها رجال الأعمال والسياسيون ، وقد كان الشق الثانى لعملية طرح هذه الأسهم ، يتمثل فى عملية البيع السرية التى تمت فى سبتمبر ١٩٨٦ لمجموعة من كبار رجال السياسة والمال فى اليابان وهم فى نفس الوقت من كبار رجال الحزب الحاكم . وبعد أن تمت عملية البيع الوهمية أو الرشاوى الضمنية ممثلة فى الأسهم المجانية تم عرض أسهم الشركة فى البورصة للتداول . ومن هنا قفز سعر السهم من ١٩ دولارا الى ٣٠ دولارا ومن ثم حقق رجال السياسة والمال أرباحاً طائلة من فروق الأسعار بالاضافة الى التبرعات والمرتبات الشهرية التى كان يحصل عليها أقارب وأتباع هؤلاء المسئولين تحت مسميات مختلفة .

ذلك الفساد الادارى هو الذى أوجد فجوة الثقة بين الناخب اليابانى والحزب الحاكم مما أدى الى استقالة « تاكيشتا » من منصبه كرئيس للوزراء وتولية « أونو » وهو ذاته الذى أدى لمعالجته فى صورة إصلاح ما إلى استقالة أونو » فى ٨ أغسطس الماضى ، وهو عينه الذى دفع « كايفو » رئيس الوزراء الجديد الى تبنى مفهوم الاصلاح الادارى والسياسى حتى يستعيد الثقة المفقودة .

دور المرأة المتزايد :

تلعب المرأة اليابانية خلال السنوات الأخيرة دوراً كبيراً فى الحياة السياسية ظهر بشكل واضح من خلال مشاركتها المؤثرة فى الانتخابات الماضية . فلم تعد المرأة اليابانية تقنع بالجلوس فى المنزل ومتابعة ما يدور حولها عبر شاشات التليفزيون حيث ساعدت التقاليد الغربية على خروج المرأة للعمل منذ فترة ، وها هى الان تدق أبواب الحياة السياسية بقوة . واللافت للنظر فى هذا المجال أن المرأة لم تكتف بالمشاركة فى العملية السياسية من خلال التصويت وإنما تعدت ذلك لترشح نفسها ، حيث شمل عدد المرشحات رقماً قياسيا : فقد بلغ ١٤٦ مرشحة ، فازت منهن ١٧ مرشحة ، وهو رقم قياسى أيضاً إذا قورن بعددهن فى انتخابات ١٩٨٦ وهو ١٠ فائزات .

أما عن العوامل المساعدة لتزايد دور المرأة فيمكن تلخيص أهمها فيما يلى :

١ ـ زيادة الوعى نتيجة ارتفاع نسبة التعليم بين الفتيات اليابانيات .

٢ ـ ارتفاع نسبة المرأة العاملة والدليل على ذلك أن معدل البطالة يكاد يتساوى بين الذكور والاناث عام ١٩٨٨ حيث بلغ بالنسبة للذكور ٢,٥ ٪ وللاناث ٢,٦ ٪ .

٣ ـ المناخ العام السائد فى شرق آسيا لتقبل وجود المرأة فى الحياة السياسية بعد وصول السيدة أكينو لرئاسة الفلبين .

ومن مظاهر تزايد دور المرأة اليابانية تخوف قيادات الحزب الحاكم من المرشحات وتجسد هذا فى الهجوم الذى شنه وزير الزراعة السابق فى حكومة أونو على امكانية دخول النساء فى الحياة السياسية ، وهجومه على السيدة تاكاكو دوى زعيمة الحزب الاشتراكى ، ووصفها بأنها ليست أهلاً لمنصب رئيس الوزراء لانها لم تتزوج ولم تنجب أطفالاً .

وأيضا من مظاهر ذلك الالتفاف القوى حول زعامة الشخصية القوية للسيدة دوى ، واعتبار انتصارها انتصارا للمرأة اليابانية ، ومفتاح لخروجها من التبعية الدائمة للرجل ، فهى أول زعيمة لحزب كبير فى اليابان .

الرأى العام اليابانى :

من المعروف أن الرأى العام يمر بمراحل تكوين متعددة تأخذ فترة طويلة حتى يتم بلورة الرأى العام . ويهمنا فى هذا المجال أن نتعرف على الاتجاهات الجديدة للرأى العام اليابانى . فلقد كان الرأى العام فى حالة تأييد شبه دائم ومستمر للحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم منذ عام ١٩٥٥ وحتى السنوات الأخيرة . ولكن يبدو أن الأحداث الأخيرة قد احدثت رد فعل عنيفا لدى الرأى العام اليابانى لم يستطع استبعادها وهذا ما أدى به الى الادلاء بصوته بطريقة تخالف ما اعتاده طوال السنوات السابقة .

وبصفة عامة نستطيع القول أن أهم خصائص الرأى العام اليابانى هى :

١ ـ العمق بسبب ارتفاع نسبة المتعلمين ووفرة البيانات وتوفر الحرية ووجود الوقت اللازم لمناقشة المشاكل المختلفة ، ونمو الوعى الاجتماعى والانتماء القومى والاهتمام بالمشاكل العامة . وهذه الخصيصة تنطبق على معظم المجتمعات المتقدمة .

٢ ـ كبر نسبة شرائح الرأى العام المعتدلة وصغر نسبة الشرائح المتعصبة والتى لا رأى لها ، وذلك لوجود القوى الاجتماعية الوسطية ، وخصوصا الطبقة الوسطى وانتشار النظرة الى الأمور على أنها متصلة وتمثل درجات متعددة ، بالاضافة الى ارتفاع مستويات المعيشة .

إذن نستطيع أن نقول أن الرأى العام اليابانى يتسم بالرشادة والعقلانية ، ومن ثم إمكانية إقتياده وتضليله عملية صعبة ، فهو يتعامل مع بيانات وحقائق . وهذا ما دفعه نتيجة المتغيرات السابقة الذكر على المستوى الاقتصادى والاجتماعى أن يعيد ترتيب أوراقه ، ولكن العبرة هنا بالاستمرارية ، فمن أبرز الاتجاهات العامة للرأى العام أنه شديد الحساسية بالنسبة للأحداث الهامة أو غير العادية وتؤدى هذه الأحداث الى تذبذب الرأى العام بشدة من النقيض الى النقيض ، ولكن بصفة مؤقتة حتى تنجلى الأمور .

ويجب هنا أن نوضح أن الرأى العام اليابانى لم يصوت ضد الحزب لأنه رافض للحزب الحاكم بأيديولوجيته ومبادئه وإنما هو رافض للحزب بصورته الحالية ، أى أنه يبغى الاصلاح ، ولا يبغى التحول عن الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم لكسبه وذلك لعدة اعتبارات سنوضحها عند الحديث عن احتمالات المستقبل ما يضمن هنا أن نذكر أن الرأى العام اليابانى قد تحول فى مساره قليلاً ضد الحزب الحاكم ، ولكن بصورة مؤقتة .

ثالثا : على المستوى السياسى :

وسنناقش هنا عدة نقاط أولاها الاخطاء التكتيكية التى وقع فيها الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم . والثانية الاصلاحات السياسية فى المعسكر الاشتراكى إتساع حاجز الخوف من الاشتراكية ، والثالثة ضغط الغرب لزيادة الانفاق الدفاعى اليابانى .

الاخطاء التكتيكية :

تمثل الخطأ السياسى الفادح فى المناورة السياسية التى قام بها ياساهيرو ناكاسونى وذلك بالاستقالة من الحزب حتى يتم إفساح الطريق أمام أونو ليصبح رئيسا للوزراء . ولكن إذا علمنا أن أونو قد تمت الموافقة عليه من قبل الحزب الحاكم بأغلبية ضئيلة وفى ظل جدل شديد ، رغم أنه ينتمى إلى المجموعة التى كان يرأسها ناكاسونى فى الحزب الحاكم والتى تملك ٨٨ مقعدا فى البرلمان (الدايت) . وإذا علمنا أن أونو رغم أنه سياسى كفء فى منصبه كوزير سابق للخارجية إلا انه لم يكن يتطلع الى منصب الرئاسة لعدم توليه رئاسة مجموعة أو شعبة قوية داخل الحزب ، وأن ترشيحه وانتخابه قد تم بمساعدة المجموعات الأربع التى كان يرأسها شخصيات سياسية مدانة جميعا فى فضيحة « ريكروت » . لكل هذه الاعتبارات ظهرت النتيجة المنطقية وهى عدم ثقة المواطنين فى امكانيات وقدرات رئيس الوزراء أونو فى تقديم صورة نظيفة للشخصيات الحزبية السياسية فى اليابان على الصعيد الداخلى وإستعادة الهيبة المفقودة للحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم .

كان هذا الخطأ هو أحد الأخطار التكتيكية للحزب الحاكم أما الخطأ الآخر فى هذه السلسلة فيتمثل فى عدم تقدير قيادات الحزب الحاكم لقوة أحزاب المعارضة وخاصة الحزب الاشتراكى ، وإغفالها عن قدرة هذه الأحزاب على إستغلال الفضائح المالية - والأخلاقية - الأخيرة لصالحها .

وقد يرجع السبب وراء سوء التقدير هذا إلى الخبرة التاريخية الطويلة فى حكم اليابان والاطمئنان الى السلطة وعدم وجود تحديات خطيرة لهذه السيطرة على مدى ٣٤ عاما هذا من جانب ويرجع من جانب آخر الى عدم استغلال احزاب المعارضة لحادثة مشابهة ونقصد بها فضيحة « لوكهيد » عام ١٩٧٤ ، ولكن المقارنة هنا أغفلت إتساع نطاق فضيحة « ريكروت » بالمقارنة بفضيحة « لوكهيد » فلقد شملت قائمة الاتهام فى الأولى إثنين من رؤساء الوزراء (تاكيشتا ، وناكاسونى) إضافة إلى مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية فى حكومة تاكيشتا ، وعدد من الشخصيات لا تقل عن ١٥٠ بأى حال من الأحوال ، فى حين إقتصدت قائمة الاتهام فى الثانية على رئيس الوزراء حينئذ « تاناكا » إضافة إلى عدد محدود من الشخصيات .

الاصلاحات السياسية فى الدول الاشتراكية :

لقد ساهمت الاصلاحات السياسية فى الدول الاشتراكية بطريق غير مباشر فى تعقيد الأزمة السياسية اليابانية إذ أحدثت تضاربا فى إتجاهات الرأى العام بين مؤيد لها يرى أن هذه الاصلاحات نحو الديمقراطية تطرح إمكانية خلق إشتراكية إصلاحية تراعى ظروف المجتمع اليابانى ويكون الحزب الاشتراكى اليابانى هو رمز هذه الاشتراكية الجديدة هذا من جانب . وبين معارض لها يرى أن هذه الاصلاحات دليل على عدم ملاءمة هذه الأيديولوجية وسياساتها الاقتصادية على الأقل للواقع العالمى المعاصر من جانب أخر , ويبدو أن الاتجاه الأخير كانت له الغلبة بصورة نسبية حيث أن الرأسمالية بخصوصيتها فى المجتمع اليابانى (رأسمالية - العمل الجماعى وليس الفردى) راسخة بجذورها فى اليابان .

زيادة الانفاق الدفاعى اليابانى :

على الرغم من إعتماد اليابان فى سياستها الدفاعية على التفوق العسكرى للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأقصى ، والغطاء النووى الأمريكى لها ، بالاضافة إلى وجود إجماع وطنى على الامتناع عن التسلح ورثته اليابان عن تجربتها المريرة فى الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من هذا إلا أنه قد ظهرت تحولات هامة على الصعيدين الموضوعى والذاتى شكلت خلفية لاتخاذ اليابان لمواقف عسكرية جديدة وإمكانية قيامها بدور إستراتيجى أكبر فى الشرق الأقصى ، هذه التحولات هى التى أثارت الجدل حول زيادة نسبة الانفاق الدفاعى ومقدارها ١٪ من الناتج القومى ويمكن ذكر أهم هذه التحولات فيما يلى : -

- الانسحاب الجزئى الأمريكى من كوريا الجنوبية .
- إنهاء المعاهدة الأمريكية الأمنية مع تايوان وإقامة علاقات امريكية/ صينية وثيقة .
- نمو القدرات السوفيتية فى الشرق الأقصى والمحيط الهندى وتواجد قوات سوفيتية فى جزر « الكوريل » المتنازع عليها مع اليابان .
- نمو القوة العسكرية لكوريا الشمالية وبروز فيتنام كقوة عسكرية ضخمة .
- سياسة الولايات المتحدة فى نقل قواتها من المحيط الهادى الى المحيط الهندى والبحر المتوسط عند تأزم الأوضاع فى الشرق الأوسط ، وبالتالى ظهور بوادر فراغ أمنى فى الشرق الأقصى من المنظور اليابانى .

لقد ساعد الضغط الأمريكى على اليابان لزيادة نسبة الانفاق على التسليح فى إحراج حكومة الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم أمام المواطنين خاصة وأن الدستور اليابانى يقر مبدأ إنكار الحرب ، وعدم الاحتفاظ مطلقا بقوات برية أو بحرية أو جوية ، بالاضافة الى امكانيات الحرب الآخرى .

من خلال هذا العرض نرى أن الأزمة السياسية الأخيرة فى اليابان هى وليدة متغيرات عديدة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تداخلت فيما بينها لتعطى الأزمة أبعادا هامة تشكل إلى حد كبير طبيعة المرحلة القادمة غير المستقرة فى الحياة السياسية للمجتمع اليابانى ، ولذا يلزم علينا أن نتعرض للآثار المتوقعة لهذه الأزمة بالتحليل فى محاولة لاستخلاص سمات عامة للمرحلة القادمة .

الآثار المتوقعة :

[١] القوى السياسية والصراع على السلطة :

من المعروف أن النظام اليابانى نظام تعدد حزبى . وإن كان هذا من الناحية القانونية الدستورية فان الواقع الفعلى يبرز حقيقة نظام الحزب الواحد حيث يحتكر الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم السلطة السياسية ، ولكن نتيجة الأزمة السياسية التى أفرزتها نتيجة إنتخابات التجديد النصفى لاعضاء مجلس الشيوخ إقترب النظام الحزبى اليابانى من نظام الحزبين بمعنى

وجود حزبين كبيرين يتنازعان السلطة وإلى جوارهما أحزاب صغيرة هامشية ، ويؤكد هذه المقولة مقارنة عدد أعضاء مجلس الشيوخ قبل وبعد الانتخابات الأخيرة وفق توزيع المقاعد بين الأحزاب ، وهو ما يوضحه الجدول التالى : ـ

حيث إستخدمنا النسبة المئوية للدلالة على القوة السياسية للحزب .

الحزب	يوليو ١٩٨٦	يوليو ١٩٨٩
الحزب الديمقراطى الليبرالى	٥٧,٣٪	٢٨,٥٪
الحزب الاشتراكى اليابانى	١٦,٦٪	٣٦,٥٪
حزب كوميتو	٩,٥٪	٨٪
الحزب الشيوعى اليابانى	٦,٥٪	٤٪
الحزب الاشتراكى الديمقراطى	٤,٧٪	٢,٤٪
المستقلون	١,٥٪	٨٪
احزاب أخرى	٣,٩٪	١٢,٦٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

وتتيح لنا النظرة المتأنية فى بيانات هذا الجدول أن نلاحظ تدهورا فى شعبية الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فقد حصل على ١٤٤ مقعدا من ٢٥٢ مقعدا قبل هذه الانتخابات بنسبة ٥٧٪ فى حين لم يحصل فى الانتخابات الأخيرة سوى ٣٦ مقعدا من ١٢٦ مقعدا بنسبة ٢٨,٥٪ ، وذلك فى الوقت الذى زادت فيه قوة الحزب الاشتراكى المعارض من ١٦,٦٪ الى ٣٦,٥٪ . ولكن الأمر اللافت للنظر أن هذا التدهور فى القوة للحزب الحاكم تحول بصورة شبه كاملة للحزب الاشتراكى فقط وليس لبقية الأحزاب الأخرى ، وخير دليل على ذلك تناقص النسب المئوية لتلك الأحزاب ، فى نفس الوقت الذى زادت نسبة المستقلين من ٣,٩٪ الى ١٢,٦٪ ، وهذا يجعلنا نؤكد على حقيقة تحول النظام الحزبى الى نظام أقرب الى نظام الحزبين .

ويستتبع هذا بالضرورة فكرة الصراع على السلطة بين الحزبين الكبيرين فالدلائل تشير إلى أن الحزب الاشتراكى جاء فى تحديه للحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم خاصة مع ما أثير حول إمكانية قيام إئتلاف معارض ضد الحزب الحاكم . ولكن الحديث حول هذه الفكرة ما هو إلا إرهاصات تعترضها عوائق عديدة أبرزها الأختلافات الجوهرية بين أحزاب المعارضة خاصة إذا علمنا أن معظم هذه الأحزاب تكونت عن طريق انشقاقات حزبية مثل الحزب الاشتراكى الديمقراطى أو تعبير عن تجمع دينى مثل حزب كوميتو الذى كان ظهوره عام ١٩٦٤ أساسا باعتباره سلاحا سياسيا لمجموعة سوكاجاكاى وهى تجمع دينى لطائفة ينتشيرين البوذية .

ويضاف إلى هذا أن الانتقادات الموجهة من بقية أحزاب المعارضة للحزب الاشتراكى تفوق مقيلتها الموجهة للحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم .

والنقطة الهامة فى هذا المجال تدور حول الامكانيات الحقيقية لدى أحزاب المعارضة وعلى رأسه الحزب الاشتراكى وإستعدادها لادارة دولة مثل اليابان هذا فى حقيقة الأمر هو التحدى الأساسى الذى يواجه أحزاب المعارضة فتلك الأحزاب قد تعودت على وقوعها فى مقاعد المعارضة ومهاجمة الحزب الحاكم دون أمل ، ولكن مع ظهور بارقة الأمل تلك تعود الكرة الى ملعب هذه الأحزاب لاختبار قدراتها الحقيقية . فيمكن القول أن أحزاب المعارضة قد إستعذبت موقعها ، وتغيير هذا الموقع جدير بارباكها وكشف لأوجه قصورها الفنى والادارى والمادى . ولهذا فان فرصة الحزب الحاكم مازالت قائمة لاستعادة قوته بصورة أكبر من فرصة أحزاب المعارضة فى تحديه فى صراع السلطة ، وذلك ينطبق حتى على الحزب الاشتراكى أقوى أحزاب المعارضة ..

[٢] عملية صنع القرار :

من أهم الآثار المترتبة على الأزمة السياسية الأخيرة فى اليابان على عملية صنع القرار دخول طرف جديد جنبا الى جنب مع الأطراف الثلاثة الرئيسية الأخرى .

فمن المعروف أن هناك ثلاثة أطراف أساسية تقوم بعملية صنع القرار فى اليابان وهى : الحزب الحاكم ، والبيروقراطية ، وجماعات رجال الأعمال .

والجدير بالذكر فى هذا المجال أن هناك إتجاهين رئيسيين فى تحليل عملية صنع القرار وهما الاتجاه التقليدى الذى ينظر الى العملية السياسية فى اليابان على أنها عملية مغلقة على هذه الأطراف الثلاثة ، وأن كل هذه الأطراف أو القوى تشكل وحدات متماسكة فى إطار عملية صنع القرار . أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الحديث والذى يرى أنصاره أن عملية صنع القرار لم تعد مغلقة أو تقتصر على تحالف القوى الرئيسية الثلاث داخل النظام ، بل إن سمة التعدد والتنافس بين هذه القوى من السمات الرئيسية لعملية صنع القرار ، وأن هذا التعدد يظهر ليس فقط بين هذه الجماعات أو القوى وبعضها البعض ، ولكن أيضا فى إطار أو داخل المجموعة الواحدة . وأيا كان الاتجاه فهناك إتفاق على قصر عملية صنع القرار على هذه الأطراف ، ولكن الجديد هنا هو دخول أحزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الأشتراكى كطرف مشارك فعال من خلال الأغلبية التى يتمتعون بها

فى مجلس الشيوخ . ولقد ظهر تأثير هذا العنصر الفاعل الجديد بصورة سريعة وحاسمة من خلال إعتراض مجلس الشيوخ على انتخاب « كايفو » كرئيس للوزراء ، وهو ما طرح إمكانية قيام مجلس الشيوخ بعرقلة العديد من مشروعات القوانين المقدمة من مجلس النواب والذى يتمتع فيه الحزب الحاكم بالأغلبية وهو ما يعنى فى التحليل الأخير بطء عملية إتخاذ القرار إن لم يكن توقفها بصورة أو بأخرى ، الأمر الذى سيعكس نفسه فى شكل توازنات جديدة وسياسات توفيقية ناجمة عن الصراع بين مجلسى « الدايت » (البرلمان) اليابانى ، وإن كانت الصلاحيات الواسعة لمجلس النواب والتى خولها له الدستور اليابانى فى علاقته بمجلس الشيوخ ستخفف من قوة هذا الاتجاه .

[٣] الرأسمالية اليابانية :

يمكن القول أن الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم هو حزب الرأسمالية والمصالح المالية الكبرى حيث أن دعم الحكومة المستمر وبأشكال شتى للشركات القابضة الكبيرة كان أساسا ليس فقط للنمو الرأسمالى فى اليابان ، بل وأيضا لتحقيق الاتحاد بين الدولة والطبقات الرأسمالية المسيطرة .

ولقد ترسخت الرأسمالية فى اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وساهمت فى جعل اليابان قوة إقتصادية كبرى . ومن هنا فان زيادة القوة السياسية للحزب الاشتراكى لا تعنى تحولا أيديولوجيا للناخب اليابانى من الرأسمالية تجاه الاشتراكية بقدر ما يعنى عدم رضائه عن العلاقة بصورتها الحالية بين الرأسمالية اليابانية والحزب الحاكم وخاصة بعد فضيحة « ريكروت » .

والأمر على هذا النحو سوف يؤدى إلى وقوف الشركات الرأسمالية اليابانية خلف الحزب الحاكم فى محنته الحالية ، وذلك لعيب بسيط وهى أنها تصارع من أجل بقائها . فمن مبادىء الحزب الديمقراطى الليبرالى تأكيد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى عن طريق تنفيذ خطط تمت صياغتها بدقة تتسق مع المبادرة الفردية والمشروع الحر وخدمة الصالح العام .

[٤] السياسة الخارجية :

لم تقتصر آثار الأزمة السياسية على المستوى الداخلى بل إمتدت أيضا الى المستوى الخارجى . وتمثل هذا فى تراجع إهتمام الحكومة اليابانية الجديدة بالسياسة الخارجية خاصة العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى رغم أهميتها ، وقد يرجع ذلك الى التركيز على الفوز فى إنتخابات مجلس النواب القادمة خوفا من إحتمال سيطرة الاشتراكيين المعارضين عليه مما ينقل الحزب الحاكم الى سفوف المعارضة .

ومما يدعم وجهة النظر هذه ما أوضحته بعض المصادر الدبلوماسية اليابانية من أن كايفو رئيس الوزراء محدود المعرفة بالسياسة الخارجية .

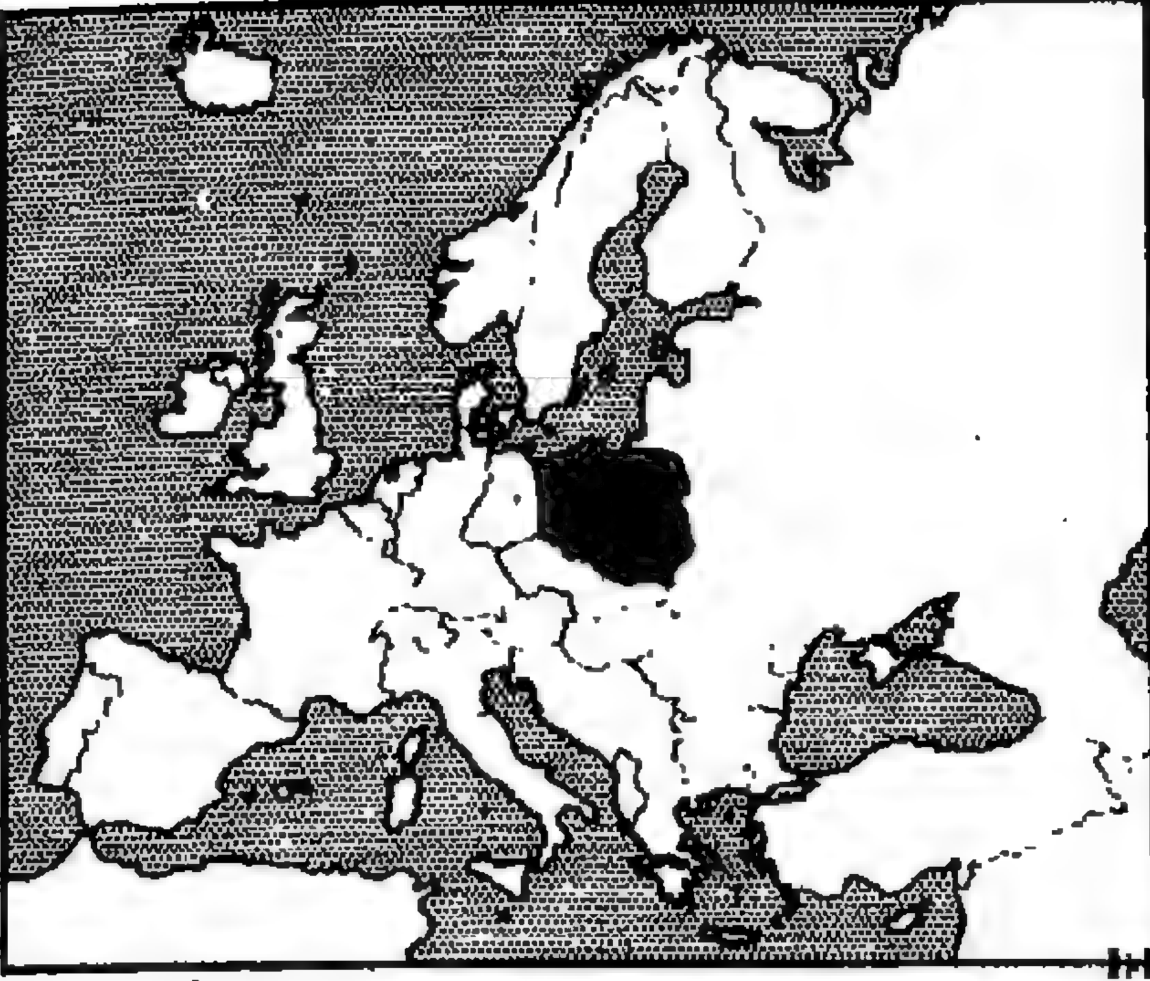
ولهذا فان بعض المصادر الدبلوماسية الغربية توقعت فى مجال العلاقات اليابانية الأمريكية ألا يحقق رئيس الوزراء الجديد أى إنجاز فى تلك العلاقات التى تشهد خلافات حول إستمرار الفائض اليابانى على حساب العجز الأمريكى ، كما أن البيروقراطيين اليابانيين يتفاوضون مع الولايات المتحدة حول الخلافات بين الجانبين ولا يهمهم كثيرا الرجل الذى يجلس فى مقعد رئاسة الوزارة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الوضع الجديد داخل مجلس الشيوخ والذى تتمتع فيه المعارضة بالأغلبية سيتيح لها الفرصة للتأثير على السياسة الخارجية اليابانية بصورة أكبر وخاصة الحزب الاشتراكى ، ففى حين يرتبط الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم بروابط تحالف متينة بالمعسكر الغربى وعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، يهدف الحزب الاشتراكى إلى سياسة محايدة ، ويعارض معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة .

وهذا الأمر سوف يؤدى الى وضع العديد من الشروط والتحفظات على سياسة اليابان الخارجية مما يعنى قيدا على حرية الحركة للحكومة على صعيد العلاقات الدولية ، وهو الأمر الذى يهدد المكانة السياسية المتميزة التى تتمتع بها اليابان فى الشرق الأقصى ، ويحد من تطلعاتها لمد نفوذها السياسى فى أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وهو الجهد الدبلوماسى اليابانى المستمر منذ منتصف السبعينات .

الخلاصة :

نستطيع أن نخلص إلى أن هناك متغيرات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقفت وراء حدوث الأزمة السياسية اليابانية ، تلك الأزمة التى إستطعنا وصفها بأنها أزمة نظام إستتبعت وجود آثار عديدة على القوى السياسة وصنع القرار والرأسمالية اليابانية وأخيرا على السياسة الخارجية مما هيأ لنا تصورا عن طبيعة المرحلة الراهنة التى تعيشها الحياة السياسية فى اليابان . وهى ما يمكن تصويرها فى شكل بعض الغيوم التى حجبت الرؤية فى سماء « بلاد الشمس المشرقة » بالنسبة للحزب الحاكم فى الوقت الذى أضاءت الطريق أمام أحزاب المعارضة ، فهل تنقشع هذه الغيوم عن سماء اليابان ويعود للحزب الحاكم تألقه الباهر أم ستستمر الغيوم فى تكاثرها لتظلل أحزاب المعارضة من وهج الشمس ؟ هذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة □



نقابة تضامن ومسيرة الاصلاح الديمقراطى فى بولندا

د . ثناء فؤاد عبد الله

فى تطور هو الأول من نوعه فى احدى دول الكتلة الشرقية : صدق البرلمان البولندى فى جلسة تاريخية يوم الرابع والعشرين من اغسطس الماضى باغلبية ساحقة على تنصيب تادو فيتشى مازوفيتسكى - رئيس تحرير مجلة تضامن الاسبوعية المعارضة ، ومستشار ليك فاونسا - رئيسا لأول حكومة بولندية لا يقودها الشيوعيون منذ اكثر من اربعين عاما . وجاءت الموافقة باغلبية ٣٧٨ صوتا من اعضاء البرلمان البالغ عددهم ٥٦٠ عضوا ضد اربعة اصوات ، وامتناع ٤١ عن التصويت وهم من العناصر المتشددة فى الحزب الشيوعى البولندى .

ويتولى مازوفيتسكى رئاسة الحكومة البولندية الجديدة يكون اول كاثوليكى يتولى هذا المنصب فى بولندا - حيث يقوم بمهمة تشكيل اول حكومة تقودها نقابة تضامن العمالية بالائتلاف مع حزب المزارعين والحزب الديمقراطى مع مشاركة العناصر الشيوعية بشرط تأييدها للبرامج الاصلاحية الرامية لمواجهة الأزمة السياسية والاقتصادية التى تواجه البلاد .

ويمثل هذا التطور على الساحة البولندية تغييرا جوهريا فى اتجاه الحياة السياسية ، كما انه ينهى احتكار وتفرد الحزب الشيوعى البولندى بالسلطة لأول مرة فى دولة تابعة لحلف وارسو ، وقد تباينت ردود الفعل الدولية ازاء الاعلان بتشكيل حكومة غير شيوعية فى وارسو ، ففى واشنطن وصفت الدوائر السياسية الحدث بانه « خطوة رائعة وتاريخية » فى الوقت نفسه اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفيتية ان ليك فاونسا زعيم نقابة تضامن العمالية البولندية « يتصرف بحكمة واضعا فى اعتباره ان بولندا عضو فى حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتى » ويطرح هذا التطور الجديد فى بولندا تساؤلا عن العوامل الرئيسية التى دفعت الرئيس البولندى ياروزلسكى لقبول استقالة الجنرال ميشسلاف كيزاك مرشح الحزب الشيوعى لتولى رئاسة الوزراء الذى اعلن فشله عن التوصل الى تشكيل الحكومة - مما ادى الى تكليف مازوفيتسكى لتولى تشكيلها - وللرد على هذا التساؤل نسوق الملاحظات التالية : أولا : يلاحظ عمق احساس الشعب البولندى بفشل الحزب الشيوعى فى تلبية احتياجاته وتحقيق آماله ، فالحزب الشيوعى وحكوماته المتعاقبة لم ينهض باوضاع بولندا ، بل تعثرت برامجه مما ادى الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية ، وبلغت الديون البولندية الخارجية نحو ٣٩ مليار دولار ، وعبر عن تردى الوضع الاقتصادى تصريح ادلى به احد اعضاء البرلمان قائلا : « انه من المستحيل الابقاء على الاشتراكية بالطريقة السوفيتية فى هذا البلد » .

ثانيا : قوة التحدى والعناد الذى ميز اسلوب نقابة تضامن العمالية خلال هذه الفترة خاصة بعد النجاح الذى احرزه مرشحو تضامن خلال انتخابات يونيو الماضى ، وهو ما جعلها فى موقف يؤهلها لفرض الواقع السياسى الجديد والمتمثل فى وضع حد لهيمنة الحزب الشيوعى على الحياة السياسية فى بولندا .

ثالثا : النهج السوفيتى الجديد والمتمثل فى سياسة الزعيم ميخائيل جورباتشوف والرامية الى تطبيق مبدأ المصارحة والانفتاح ، / واعادة البناء فيما عبر عنه باصطلاح البيروسترويكا / الذى اصبح اشهر اصطلاح سياسى يتداوله ساسة العالم فى الآونة الاخيرة ، ومن معطيات السياسة السوفيتية الجديدة مبدأ هام وهو : رفض مبدأ استخدام القوة او التهديد باستخدامها فى العلاقات بين دول حلف وارسو ، وذلك على خلاف ما حدث فى الماضى فى المجر ١٩٥٦ - وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ - بل ان المسئولين السوفييت اعلنوا ان ما يحدث فى بولندا هو امر يخص البولنديين ، وهو ما فسره المراقبون بأن الاتحاد السوفيتى ينظر بعين الرضا لتكليف مازوفيتسكى المناصر للكنيسة الكاثوليكية

البولندية بتشكيل اول وزارة لا يشغل فيها الشيوعيون الاغلبية .

وقد اكد الاتحاد السوفيتى موقفه الايجابى عندما اعلن جورباتشوف صراحة تأييده لأن يتولى احد اعضاء نقابة تضامن تشكيل الحكومة البولندية الجديدة وقال انه واثق ومقتنع بأن التطورات الجارية حاليا فى بولندا ستفيد مصالح الأمة البولندية وستعزز قضية الاشتراكية فى بولندا ، الا انه اكد ان المشكلات التى تعانى منها بولندا يستحيل حلها بدون ان يعهد للحزب الشيوعى البولندى بدور هام فى الحكومة الجديدة .

رابعا : اكد قادة نقابة تضامن ، ورئيس الوزراء البولندى الجديد بانه ليس فى نية الحكم الجديد فى بولندا استبعاد الحزب الشيوعى نهائيا من الحكم - واعلن جيريميك زعيم الكتلة البرلمانية لنقابة تضامن فى البرلمان انه فى بداية عملية الديمقراطية فى بولندا فان المهم هو الاستقرار - ولو تم استبعاد الحزب الشيوعى فان ذلك سيعنى تدمير الاستقرار نهائيا .

والحقيقة ان تصريح جيريميك يلمح الى انه فى حالة استبعاد الحزب الشيوعى نهائيا فان ذلك سيعنى فصل نحو عشرة آلاف من اعضاء الحزب الذين يشغلون اعلى المناصب فى البلاد كما ان نحو مليون بولندى من اعضاء الحزب سيعتبرون الوضع الجديد ضد مصالحهم لفقدان المزايا التى تمتعوا بها ، والأهم من ذلك الاعضاء الشيوعيون فى الجيش والبوليس - وهؤلاء اذا ما اتخذوا موقفا معارضا من الحكم الجديد فانه يمكنهم تقويض الاستقرار واثارة العقبات امام التجربة الديمقراطية الوليدة فى بولندا .

ومن هنا - كان حرص مازوفيتسكى على التأكيد انه سيشكل حكومة موسعة تمثل كافة الكتل البرلمانية الممثلة فى البرلمان ، كما عقد اجتماعات متعددة مع المجموعات البرلمانية لتضامن - والحزب الديمقراطى ، وحزب المزارعين ، ومع اعضاء نادى النواب الشيوعيين وعبر عن استعداده لمنح الحزب الشيوعى دورا اكبر فى الحكومة وقال انه من الغباء ابعاد الشيوعيين عن باقى الحكومة مع احتفاظهم بمنصبى الدفاع والداخلية - واوضح انه لايجب ان يشعر الشيوعيون انهم شركاء ثانويون فى السلطة لان ذلك يمكن ان يخلق وضعا يؤدى الى نشوب حرب اهلية وقد رفض الحزب الشيوعى الاقتصار على تولى وزارتى الداخلية والدفاع بل سعى للحصول على منصب نائب رئيس الوزراء وأربع وزارات بالاضافة الى المطالبة بالسيطرة على ادارة الرقابة على الاذاعة والتليفزيون الرسميين .

خامسا : بعد فوز نقابة تضامن فى انتخابات يونيو الماضى ، وهزيمة الحزب الشيوعى ، استطاع نواب تضامن استمالة حزب الفلاحين الموحد ، والحزب الديمقراطى ، وهما حزبان صغيران وحليفان تقليديان للحزب الشيوعى لمدة تزيد على اربعين عاما ، وفى انتخابات يونيو حصل الحزبان على اصوات اتاحت لهما ٧٦ مقعدا لحزب الفلاحين و ٢٧ مقعدا للحزب الديمقراطى - فى مجلس النواب - مما جعل الحزبين يفكران فى قبول عرض تضامن - فاعاد ترتيب اوراقهما على ضوء الواقع السياسى الجديد وشرعية القوة الناشئة ، اى ان الحزبين قررا زيادة فاعليتهما وتأثيرهما فى الحياة السياسية ، بعد ان كان دورهما ثانويا فى ظل قيادة الحزب الحاكم .

تدرج سياسة الاصلاحات السياسية فى التجربة الديمقراطية فى بولندا :

من مفارقات السياسية البولندية ، ان الجنرال ياروزلسكى الذى صعد الى قمة السلطة فى عام ١٩٨١ مستخدما الاحكام العرفية ليجهض مطالب نقابة تضامن والتى تمثلت فى المطالبة بالسماح بانشاء نقابات عمالية مستقلة ، وحق الاضراب ، والتقاعد المبكر عن العمل ومزيد من الحرية لوسائل الاعلام - هو نفسه الجنرال ياروزلسكى الذى وافق عام ١٩٨٩ على اضخم برنامج للاصلاحات السياسية والدستورية والديمقراطية فى بولندا مما وضع بلاده على اعتاب مرحلة جديدة تقترب فيها من الديمقراطيات الليبرالية على النسق الغربى .

وفيما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٩ شهدت البلاد سلسلة من الأزمات والاضطرابات الشعبية والعمالية والتى حفل بها تاريخ بولندا بل ان الاضطرابات العمالية والاضرابات بدأت قبل هذا التاريخ ، فمنذ عام ١٩٥٦ بدأت الاضطرابات فى بوزنان غرب بولندا - ثم كانت مظاهرات عمال المدن فى جدانسك وجدينيا وتشتشين فى ديسمبر ١٩٧٠ لأسباب اقتصادية ولرفع الاسعار ، ثم حركة العمال الواسعة فى عام ١٩٧٦ وصولا الى الازمة البولندية الرابعة واعفاء ادفارد جيريك سكرتير اول الحزب الشيوعى البولندى وابعاده من منصبه فى سبتمبر ١٩٨٠ واختيار ستانيسلاف كانيا عضو المكتب السياسى للحزب خلفا له بعد ان فشلت سياسة جيريك فى استقطاب التأييد الشعبى للنظام بسبب تردى الاوضاع الاقتصادية ، حيث بلغ التضخم آنذاك ٤٠٪ من الميزانية البولندية ، وانخفض الناتج القومى بنسبة ٢,٨٪ ومع عجز انتاج الحبوب والفيضانات التى عمقت الأزمة اختل الميزان التجارى وبلغت المديونية البولندية ١٨ مليار دولار

في عام ١٩٨٠ مما تطلب اقتراض ٧٦ مليار دولار .

في الوقت نفسه عانت بولندا في عام ١٩٨٠ من ازمة حكم تجسدت في تقييمه ثلاثة رؤساء وزارات في المدة من فبراير الى اغسطس من نفس العام ، ومع اتجاه الحكومة الى تنفيذ خطتين خمسيتين استهدفتا تنفيذ القفزة الاقتصادية وتطبيق برامج التوسع في التصنيع ، فقد اثقل كاهل الشعب ، وانتشرت حالته من الاستياء العام .. وفي خضم هذه الاحداث ومع انتشار موجة اضراب عمال بناء السفن ـ ظهرت نقابة تضامن كأول نقابة عمالية في العالم الشيوعي ، واعتبرها البولنديون بمثابة المدافع عن الحريات ضد النظام وتم تسجيلها رسميا في ٢٤ اكتوبر ١٩٨٠ ، وضمت عشرة ملايين عضو ، وبعد ستة عشر شهرا عادت السلطات البولندية لتسلب النقابة شرعيتها عندما اعلن الجنرال ياروزلسكي الاحكام العرفية في ١٣ ديسمبر ١٩٨١ واعلن رسميا في عام ١٩٨٢ فرض حظر على النقابة بمقتضى القانون الذي يحظر تشكيل النقابات العمالية ، واعتقل زعيم تضامن ليك فاونسا وآلاف من العناصر النشطة بينما لجأ زعماؤها الآخرون الى ممارسة نشاطهم في الخفاء لمقاومة السلطات البولندية ، وفي عام ١٩٨٣ تم رفع الاحكام العرفية .. وبدأ الجنرال ياروزلسكي الافراج عن خصومه السياسيين مما مهد الطريق لبدء مسيرة تدريجية للاصلاح والمصالحة الوطنية .. تمثلت ابرز احداثها في مفاوضات المائدة المستديرة بين ممثلي الحكومة البولندية ـ وجبهة المعارضة السياسية في بولندا بما فيها نقابة تضامن العمالية ـ وانتهت هذه المفاوضات باعادة الشرعية لنقابة تضامن في ابريل ١٩٨٩ وهو ما اعتبر تتويجا لكفاحها منذ عام ١٩٨٠ .

واعقب ذلك اقدام حكومة راكوفسكي الشيوعية السابقة ـ على اتخاذ عدة قرارات اصلاحية فسمح لأول مرة للمعارضة السياسية بدخول مجلس النواب ، وتقرر انشاء مجلس للشيوخ ينتخب بطريقة ديمقراطية ، على ان ينتخب كلا المجلسين رئيس الدولة ، والحقيقة ان الاصلاحات السياسية اتخذت طابعا ثوريا ـ وكرد فعل لهذه الاصلاحات فقد ذكر احد اعضاء الحزب الشيوعي البولندي ان هذه الاصلاحات زادت سرعتها مما يضع البلاد على اعتاب مرحلة تاريخية .. ظهرت بوادرها مع اجراء الانتخابات البولندية التي شاركت فيها المعارضة السياسية لأول مرة في تاريخ بولندا بصورة ايجابية وفعالة .

انتخابات بولندية على النسق الغربي :

في أول انتخابات برلمانية شبه حرة تجرى في بولندا منذ ٤٠ عاما اكتسحت المعارضة ممثلة في نقابة تضامن العمالية والكنيسة الكاثوليكية مقاعد مجلس الشيوخ والبرلمان ، بينما لم يحقق مرشحو الحزب الشيوعي اية نتائج ايجابية ـ في اول استفتاء على شرعية الحكم الشيوعي في احدى دول الكتلة الشرقية .

ففي هذه الانتخابات التي اجريت على مرحلتين في ٤ ، ١٨ يونيو الماضي ، مني « حزب العمال الاتحادي الحاكم » اي الحزب الشيوعي البولندي بأقسى هزيمة حيث لم يفز بأي من مقاعد مجلس الشيوخ الذي يتألف من ١٠٠ مقعد مما اعتبر تجربة قاسية وهزيمة كبيرة للحزب الشيوعي بينما فاز مرشحو تضامن بجميع مقاعد مجلس الشيوخ ، واغلبية مقاعد مجلس النواب « ١٦١ » مقعدا ـ بنسبة ٣٥٪ من مقاعد المجلس .

ومن اللافت للنظر خلال انتخابات يونيو ان الاقبال على صناديق الاقتراع كان ضعيفا ، حيث شاركت فيها ٦٢,١١٪ فقط من عدد المؤهلين للعملية الانتخابية ، وذلك بالمقارنة مع بعض الامثلة السابقة ، ففي انتخابات ١٩٤٧ كانت نسبة المشاركة ٨٩,٩٪ ، وفي انتخابات ١٩٨٥ كانت نسبة المشاركة ٨٧,٨٦٪ ـ كذلك ما يثير الانتباه ان المرحلة الأولى من الانتخابات الاخيرة والتي تمت في ٤ يونيو شهدت سقوط القائمة الوطنية والتي تتألف من ٣٥ عضوا من بينهم قادة التحالف الحكومي كرئيس الوزراء راكوفسكي وزعيم النقابات الحكومية ميدوميتشي ، وزعيم حزب الديمقراطيين ووزير الداخلية ، ووزير الدفاع ، وزعيم حزب الفلاحين ، وزعيم الطائفة اليهودية في بولندا وشخصيات أخرى ـ لم تستطع احراز نجاح في المرحلة الاولى .

ومما يذكر أن الحزب الشيوعي أخطأ التقدير عندما اعتقد أن المناطق الريفية مضمونة حيث أن قوة تضامن تكمن في المدن التي تكثر فيها المصانع والتجمعات العمالية ، ولكن نقابة تضامن استغلت سخط المزارعين على سياسة الحكومة التي تفرض عليهم أسعار بيع مخفضة لمنتجاتهم ، فأرسلت افضل مرشحيها للتنافس على المناطق الريفية ، وتركت مرشحيها غير المعروفين للتنافس في المدن ، وقد نجحت هذه الاستراتيجية بمساندة الكنيسة الكاثوليكية البولندية والتي تعد أقوى كنائس شرق أوروبا على الاطلاق ولها تنظيماتها الدينية الخاصة ولها في لوبلين جامعة كاثوليكية وهي الوحيدة التي لاتخضع لاشراف الحزب الشيوعي في شرق أوروبا ، وقد لعبت الكنيسة البولندية دورا هاما خلال الأزمات التي مرت بها بولندا للحيلولة دون انتشار العنف السياسي .

وعلى وجه العموم ، فان الانتخابات البرلمانية التى اجريت فى بولندا .. جاءت تنافسية بمعنى الكلمة ، وشاركت فيها الحكومة والمعارضة ، وكان هناك اكثر من بديل أمام الناخب البولندى ليختار بحرية مطلقة ، واذا كانت الديمقراطيات الغربية تقوم أساسا على حرية الاختيار بين قوى سياسية وقوى سياسية أخرى لتتولى شئون الحكم فان ذلك تقريبا هو ماحدث فى الانتخابات البولندية مع اختلاف الفارق الزمنى فى الممارسة ، وتوجهات القوى السياسية ، والمساحة المتاحة أمام المعارضة .

من ناحية أخرى فان الفوز الكبير الذى حققته نقابة تضامن بزعامة ليك فاونسا فى الانتخابات البرلمانية ، جعلت الاتحادات الشعبية الأخرى تتحرك بحرية بعد سنوات طويلة من الخمول والعمل السرى .. ومن ذلك ماقام به اتحاد الطلاب البولنديين فى أوائل شهر يوليو الماضى بالتظاهر للمطالبة بمنح اتحاد الطلاب الاستقلال أسوة باتحاد نقابات العمال (تضامن) والسماح لهذا الاتحاد بالعمل بحرية ودون قيود .. وهو ما يعنى أن نقابة تضامن أصبحت بعد فوزها الساحق حركة سياسية لها شأنها وتأثيرها الفعال والممتد فى المجتمع البولندى وتنظيماته المختلفة وأحزابه المتعددة فقد استطاعت نقابة تضامن أن تفجر الخلاف فى صفوف الحزب الشيوعى يوم ١٩ يوليو الماضى عند اختيار ياروزلسكى رئيسا بفارق صوت واحد ، فقد فوجىء ياروزلسكى بأن ١١ نائبا من الحزب الشيوعى يصوتون ضده ، ونجحت تضامن فى منع ٧ من كبار نوابها فى البرلمان من الادلاء بأصوات صحيحة أثناء اختيار ياروزلسكى .

هموم الحاضر .. وطموحات الغد :

فى تعبير دقيق عن الأزمة البولندية قال النائب البولندى برونيسلاف جيريميك « إن مشكلة الاقتصاد البولندى وديونه الخارجية تمثل مأزقا حقيقيا للبلاد ، ولذلك فان تضامن يجب أن تعمل جنبا إلى جنب مع الحزب الشيوعى من أجل الخروج من هذا المأزق أولا ، وقال : إن الخطر الحقيقى على نقابة تضامن لايأتى من المتشددين داخل الحزب بقدر ما يأتى من الأزمة الاقتصادية نفسها ، فالناخبون الذين أعطوا تضامن أصواتهم فى الانتخابات الأخيرة يجب أن يشعروا بحدوث تحسن فى الأزمة الاقتصادية نتيجة لنجاح نقابة تضامن حتى لايفقدوا ثقتهم فيها ، وفى الديمقراطية » .

ولاشك أن هذا القول على جانب كبير من الصواب حتى أن الجنرال ياروزلسكى بعد انتخابه رئيسا لدولة بولندا عبر عن ذلك قائلا « يواجهنا محيط من المشاكل » حيث أن كل بولندى يعرف أن المشكلة الاقتصادية هى المشكلة الاكثر الحاحا ، فقد تخطى التضخم نسبة ١٠٠ ٪ خلال العام الحالى وهو أعلى معدل تضخم فى أوروبا عدا يوغوسلافيا ، كما تواجه مشروعات ومصانع كثيرة مشكلات بسبب قدم آلاتها وعدم توفر التمويل اللازم وليس هناك مفر أمام تلك الشركات والمصانع سوى تجديد نفسها كما فعل حوض لينين لبناء السفن فى جرانسك أو الاغلاق واغراق بولندا فى مزيد من البطالة فى الوقت نفسه تعانى بولندا من النقص الحاد فى المواد الاساسة وخاصة المواد الغذائية كما تنخفض الأجور بشدة ، وتكثر الاضرابات بشكل ينذر بالخطر مما دفع الجنرال ياروزلسكى للقول بأن « اجراءات مؤلمة سوف تتخذ ، وقد يصبح الأمر أقرب إلى الجراحة اللازمة ليتمتع المريض بكامل العافية » فى اشارة واضحة للاصلاحات الضرورية لاحتواء الأزمة ، على أن الجانب الأكثر خطورة فى هذا المجال هو مشكلة الديون الخارجية والتى وصلت إلى اكثر من ٣٩,٠ مليار دولار معظمها لدول وبنوك المعسكر الغربى الذى لا يزال مترددا فى مساعدة بولندا على الخروج من أزمتها .

ومما ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية .. القرار الذى اتخذته الحكومة السابقة فى آخر مهمة لها .. بالغاء كافة القيود على أسعار السلع الغذائية بدءاً من شهر أغسطس الماضى .. مما آثار انتقادات حادة من نقابة تضامن العمالية التى رأت فيه زيادة فى معاناة الشعب وخروجا على الضمانات التى يجب أن يوفرها الحكم الشيوعى فقد أعقب تنفيذ القرار أن شهدت المتاجر صفوفا طويلة من المواطنين البولنديين الذين تهافتوا على شراء السلع قبل تنفيذ الأسعار الجديدة .. وأعلنت الحكومة من ناحيتها أن الغاء القيود على أسعار السلع الغذائية اتخذ كاجراء لمواجهة النقص الحاد حتى السلع ولعلاج العجز فى الميزانية ومواجهة التضخم وأن خطة الحكومة تقضى بتعويض المواطنين من خلال برنامج للربط بين زيادة الأجور وارتفاع الاسعار .. ومع ذلك فقد أبدت الدوائر السياسية تخوفها من تفجر الغضب بين صفوف الشعب البولندى من جراء ارتفاع الاسعار التى ضاعفت من معاناته .

وعلى صعيد الانتاج الزراعى فان هناك حاجة ماسة لاتخاذ اجراءات اصلاحية لمعالجة مستوى الجودة فى الأنتاج ونظام التسويق بما يحقق مصالح طبقة المزارعين علما بأن الهيكل الزراعى فى بولندا له سمات خاصة تختلف عن البلدان الاشتراكية الأخرى . فالمزارع الفردية المملوكة ملكية خاصة تمثل العمود الفقرى للزراعة البولندية فهى تحتل ٧٥ ٪ من مساحة الأراضى

الزراعية ، وتزود البلاد بـ ٨٤ ٪ من اجمالى الانتاج الزراعى ، فى حين أن مزارع الدولة تزودها بـ ١٤ ٪ من الاجمالى ، بينما يأتى الباقى من تعاونيات الانتاج على حين نجد أن الدول الأخرى الأعضاء فى الكوميكون فنصيب المزارع الفردية فيها لايتجاوز خمس اجمالى المساحة المزروعة ، وعلى هذا النحو نجد فى بولندا ٣,٤ مليون مزرعة فردية خاصة أغلبها مزارع تقل مساحتها عن خمسة هكتارات وهو وضع لا مثيل له تقريبا. لافى البلاد الاشتراكية ولافى البلاد الرأسمالية المتقدمة التى تسودها الزراعة الواسعة ففى عام ١٩٧٨ كان عدد المزارع بهذا الحجم يمثل تقريبا ثلث المساحة المزروعة بالمقارنة مع ٤ ٪ ، واكثر من ذلك قد شهدت عملية تركيز للاراضى فى بولندا حيث زاد عدد المزارع التى تفوق مساحتها ١٠ هكتارات .

وفى اطار هذا النظام يضطر الفلاحون الى بيع المحصول المنتج إلى الدولة ـ مقابل شراء المعدات ولوازم الزراعة ـ ويتم ذلك مقابل أسعار مخفضة لاتحقق مصالح الفلاحين مما سبق يتضح أن الأزمات المتعاقبة التى تشهدها بولندا لها طابع اجتماعى وسياسى بحيث أن الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة يعتمد نجاحها فى المقام الأول على تغيير طريقة ممارسة السلطة وتطبيق السياسة فى مختلف المجالات وقد سبق أن طالبت الأجهزة والهيئات البحثية والعلمية فى بولندا بضرورة اتخاذ اجراءات اصلاحية عن طريق زيادة الديمقراطية الداخلية فى الحزب الشيوعى ، واقرار مبدأ تقديم برامج متنوعة كبدائل ـ وتحديد مدة شغل الوظائف القيادية زمنيا ، مع ضرورة توسيع قاعدة الحزب كما طالبت هذه الأجهزة والهيئات بدعم البرلمان ، واجراء انتخابات حقيقية بعدد من المرشحين اكبر من عدد المقاعد ، وتمكين مجموعات المواطنين من تقديم مرشحيهم ، طالبوا أن تصبح النقابات الممثل الحقيقى للعمال وتأمين الفلاحين على مستقبلهم وتحريرهم من الضغط البيروقراطى وتمكينهم من تطوير أجهزة التسيير الذاتى ، والغاء التمييز تجاه الكاثوليك وتجاه الكنيسة ، وزيادة استقلال القضاء والغاء الامتيازات الخفية لأعضاء الجهاز الحاكم ، وهى الامتيازات التى تثير ضيق الرأى العام ، ومن هذه الجهات التى طالبت بالاصلاح مجموعة « الخبرات والمستقبل » (D.I.P) وهذه المجموعة لم تكن تضم منشقين عن النظام وانما ضمت شخصيات معروفة منهم أعضاء فى الحزب الشيوعى ، ومنهم ٣٩ من اساتذة الجامعات والمعاهد العليا .

هل تنجح تضامن فى دفع مسيرة الاصلاح :

اذا كانت سنوات الثمانينات قد تميزت بأن حركة تضامن كانت تثير المتاعب والمشاكل أمام الحزب الشيوعى الحاكم ، فان الفترة القادمة سوف تتميز ـ وهو الجديد فى دولة اشتراكية ـ بأن الحزب الشيوعى هو الذى سيثير المتاعب والقلاقل للحكومة الجديدة (غير الشيوعية) ولان ليك فاونسا زعيم نقابة تضامن التى شكلت الحكومة يدرك أن هذا أمر لامفر منه فقد طالب الحزب الشيوعى بالكف عن اثارة المشاكل وبأن يشرع فى صياغة برنامج للاصلاح السياسى والاقتصادى فى بولندا فى المرحلة القادمة ، وناشد فوانسا الحزب الشيوعى للتعاون مع حكومة تضامن لمواجهة أصعب أزمة اقتصادية تواجهها البلاد ـ وهو ما جعل تضامن تصر على تولى الوزارات الرئيسية الخاصة بالشئون الاقتصادية حتى تكون قادرة على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة والتى عجز الحزب الشيوعى عن تنفيذها .

على أن النظرة الواقعية للأمور تقتضى الاعتراف بأن نجاح تضامن فى قيادة مسيرة الاصلاح فى بولندا يعتمد على قدرتها فى التوصل إلى صيغة داخلية للتوافق بين الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة البولندية وهو أمر غير مستبعد خاصة بعد أن اكد مازوفيتسكى ـ رئيس الوزراء الجديد ـ واكد الجنرال ياروزلسكى رئيس بولندا أنه من الممكن ضمان تأييد الجيش والبوليس للحكم الجديد ضمانا لاستقرار البلاد .

ولكن تحليل الأوضاع الحالية فى بولندا يستلزم ملاحظة عاملين أساسيين يعتمد عليهما فى المقام الأول مدى النجاح الذى يمكن أن تحققه تضامن فى قيادة مسيرة الانقاذ والاصلاح فى بولندا ـ العامل الأول هو مدى استعداد الولايات المتحدة والدول الغربية للوقوف إلى جانب « التجربة الديمقراطية » فى بولندا من خلال المساهمة فى حل مشكلاتها الاقتصادية الطاحنة ـ والعامل الثانى هو ـ موقف الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو من التطورات البولندية التى تجاوزت كافة التوقعات بل والأهم من ذلك أن هذه التطورات قد تكون مرشحة لأن تؤتى انعكاسات ذات مغزى فى دول اشتراكية أخرى .

فبالنسبة للعامل الأول والمتعلق بالمساعدات الغربية ـ فان بولندا تحتاج أن يقدم الغرب مساعدات ايجابية تعزز طريق الاصلاحات وتدفعها وتضمن استمراريتها ـ لا كما حدث فى السبعينات عندما حصل الحزب الشيوعى البولندى على مساعدات بلغت ٣٠ مليار دولار ضاع الكثير منها فى صورة فاقد ، واستخدم الباقى لدعم نظام يرفض الاصلاح ولايحسن الانفاق بصورة ايجابية .

والولايات المتحدة والدول الغربية من ناحيتها ـ لن تقدم على مساعدة بولندا بالحجم المطلوب والمؤثر الا اذا

تأكدت من جدية عملية الاصلاح السياسى والتطور الديمقراطى ـ كما أن الغرب يود أن يضمن أن حركة تضامن التى لم يمض على تأسيسها سوى سنوات محدودة ـ تمسك بزمام الأمور وتتحكم فى مقدرات الواقع السياسى على الساحة البولندية .

والعامل الآخر الذى يعتمد عليه نجاح تضامن فى مسيرة حل الازمة البولندية والمتعلق بموقف الاتحاد السوفيتى فانه يمكن فهمه من خلال ادراك أن أحداث بولندا ما هى فى الواقع سوى جزء من التغييرات الجذرية التى تشهدها دول الكتلة الشرقية والتى طالت أسسا ومبادىء سياسية واقتصادية دأبت هذه الدول على انتاجها واحترامها منذ تقسيم اوروبا إلى شرقية وغربية .

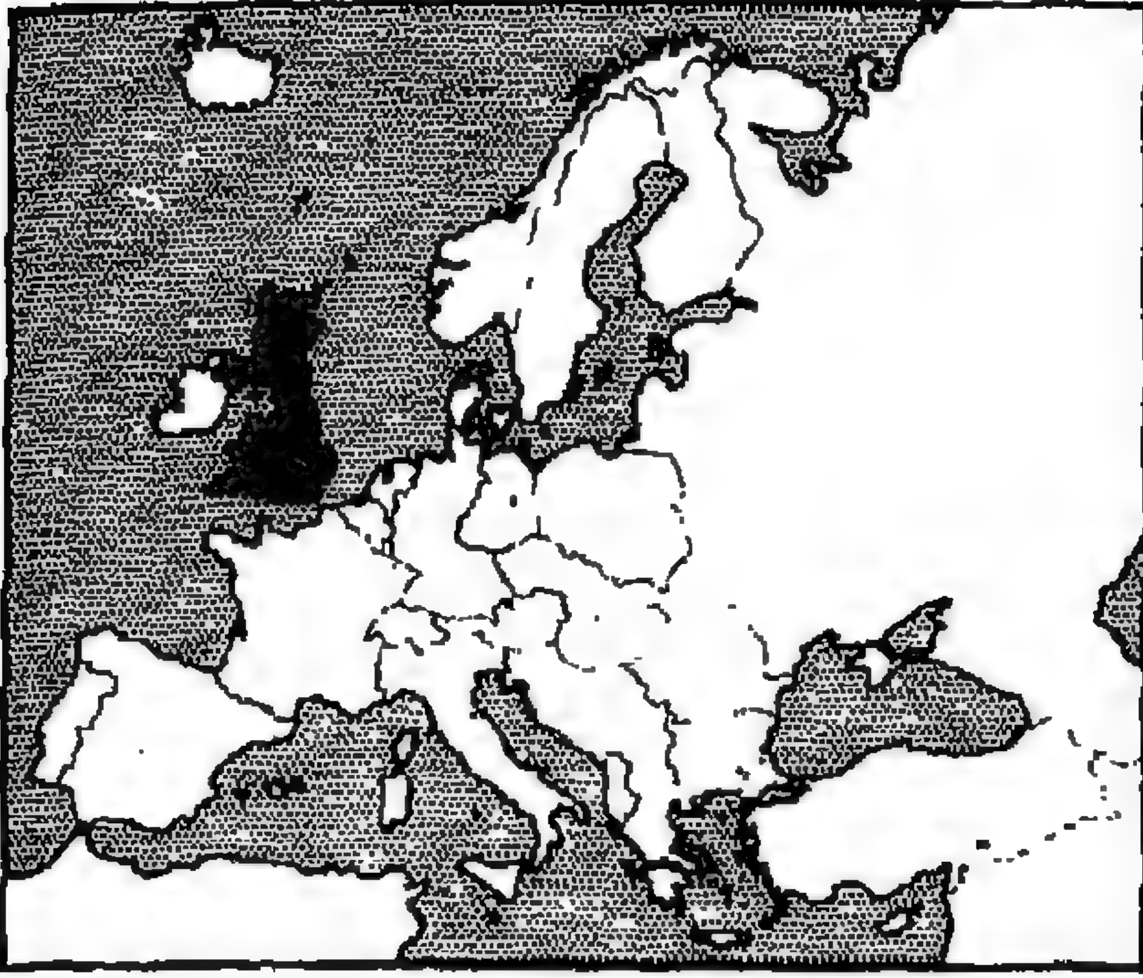
ولايجب اغفال حقيقة هامة مؤداها أن قطار الاصلاحات السياسية والاقتصادية بدأ فى الاتحاد السوفيتى منذ تولى الزعيم ميخائيل جورباتشوف السلطة فى مارس ١٩٨٥ ـ حيث وصل قطار الاصلاحات بها إلى أن يشهد المواطن السوفيتى أنتخابات تنافسية حقيقية ، ويعيش مناخ الحوار الساخن فى البرلمان وهو ما لم يألفه من قبل حتى وصل الأمر إلى تشكيل كتلة برلمانية معارضة تتناول أخطر قضايا المجتمع السوفيتى بالنقد والتقييم .

من هنا يبدو طبيعيا ما أعلنه فاديم زاجلادين المستشار السياسى لجوربا تشوف من أن تشكيل حكومة من قبل تضامن لايسبب مشكلة خاصة للاتحاد السوفيتى وأن هذه مسألة داخلية يرجع أمر البت فيها للبولنديين . هذا مع العلم أن الوضع فى بولندا يتسم بأهمية كبرى بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فبولندا ثانى قوة اقتصادية بعده داخل الكوميكون ، كما تعد بسكانها البالغ عددهم نحو ٤٠ مليون نسمة اكبر شركاء الاتحاد السوفيتى فى شرق أوروبا ـ وهى خط دفاع رئيسى تزوده بالاتصالات الاساسية مع المانيا الشرقية (خطة الجبهة الامامى بالنسبة للاتحاد السوفيتى فى مواجهة حلف الاطلنطى)

كذلك تتسم بولندا بأهميتها الاقتصادية داخل مجموعة حلف وارسو فهى تنتج ١٩,٦ ٪ من اجمالى انتاج الكبريت فى العالم ، وهى الدولة الثانية المنتجة له فى العالم ، والدولة الأولى فى اوروبا ، وهى الدولة الرابعة فى العالم انتاجا للفحم (٧,٣ ٪ من انتاج العالم)

والثانية فى اوروبا ـ وبالنسبة للدخل القومى تحتل بولند موقعا متوسطا فى معدلات الدخول عالميا وتقدم الصناعة بها اكثر من نصف اجمالى الناتج القومى ، والزراعة من ١٠ إلى ٣٠ ٪ من الناتج القومى ، كما تقدم من ٢,٣ ٪ إلى ٢,٤ ٪ من اجمالى الأنتاج الزراعى العالمى .

وبالاضافة إلى ما سبق .. فان الأهمية الاستراتيجية الفائقة لبولندا فى التوازن بين الشرق والغرب ، واهتمام القوى الدولية بالازمة الداخلية فيها .. جعل أحداثها تكتسب طابعا دوليا ، حيث تسعى الأطراف الدولية للتأثير فى مجريات الأحداث الداخلية مما يؤدى إلى نتائج تتجاوز المجال المحلى إلى المجال الدولى ، ومع أن الاتحاد السوفيتى أعطى بولندا الضوء الأخضر لما يمكن أن نسميه بإعادة ترتيب البيت البولندى من الداخل .. الا أنه يجب أن يكون مفهوما أن موسكو لم تتخل عن حتمية التماسك بين دول المنظومة الاشتراكية فى اطار حلف وارسو ـ وما تبنى موسكو لسياسة المهادنة تجاه اقصاء الحزب الشيوعى فى بولندا إلا من قبيل مسايرة مناخ التغييرات الجذرية التى تجتاح دول حلف وارسو بما فيها الاتحاد السوفيتى نفسه ـ اذن فالتجربة الديمقراطية فى بولندا جسدت فى واقع الأمر أصعب اختبار لمصداقية سياسة الزعيم ميخائيل جورباتشوف الرامية الى اعادة بناء مستقبل دول الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى □



بريطانيا والعملة الأوروبية الموحدة

نسرين سامح مرعى

في الأسبوع الأخير من يونيو الماضى ، وقبيل انعقاد قمة البلدان الصناعية السبع بباريس ، استقبلت العاصمة الأسبانية « مدريد » رؤساء الدول وحكومات بلدان المجموعة الأوروبية المشتركة . وذلك ضمن الاجتماعات الدورية الخاصة بمناقشة المشاكل والقضايا . المعلقة بينهم . وكان من الطبيعى أن تأتى المشكلة النقدية ، وتوحيد العملة على رأس سلم الأولويات فيما يتعلق بالمناقشة بين الأطراف المختلفة . وذلك كنتيجة أساسية لطبيعة هذه المشكلة وآثارها المختلفة على كافة أطراف النظام . ومما يزيد من أهمية هذه المسألة ، أنها تأتى ضمن استعداد بلدان المجموعة لتحقيق الوحدة الأوروبية الشاملة مع نهاية ١٩٩٢ . الأمر الذى يتطلب بالضرورة تنسيق السياسات النقدية والمالية باعتبارها احدى الآليات الأساسية لعمل المجموعة .

هذا ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أننا نقلل من شأن المشاكل الأخرى المتعلقة بعملية الوحدة [مثل السياسات الزراعية ، والدعم ، وسياسات الضمان الاجتماعى وغيرها] ولكننا لأغراض هذه الورقة سوف نركز على المشكلات الخاصة بالسياسة النقدية ، وذلك باعتبارها جوهر وأساس كافة الخلافات الأخرى . وعلى الرغم من قدم الخلافات بين الأطراف المشاركة فى النظام حول السياسة النقدية ، والتى بدأت مع اعتراض بعض الأطراف على المشاركة فى نظام النقد المسمى بنظام « الثعبان الأوروبى » ثم عدم دخول المملكة المتحدة فى النظام النقدى الأوروبى ، إلا أن المشكلة برزت بحدة مع إعلان « جاك ديلور » رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة ، لمشروعه الخاص بتوحيد النقد الأوروبى وذلك كنتيجة أساسية لما أثاره من خلافات فى الآراء ووجهات النظر بينهم . وللوقوف على طبيعة هذه الخلافات وأسبابها ووجهات النظر المتباينة ، سوف نستعرض أهم ما جاء بالتقرير المذكور ، ثم موقف الأطراف المختلفة منه لتحديد الى اى مدى يساهم فى احداث عملية الوحدة المنشودة .

وقد خرج هذا التقرير إلى الوجود ، عقب الاجتماع المشترك لمحافظى البنوك المركزية للبلدان الاثنتى عشرة (بما فيها المملكة المتحدة) والذى عقد فى « هانوفر » فى يونيو ١٩٨٨ ، وقبيل انعقاد القمة بقليل .

وقد ركز التقرير على ضرورة توحيد السياسات النقدية بينها وذلك عبر ثلاث مراحل على أن تبدأ المرحلة الأولى منها مع حركة التحرير الكامل لرؤوس الأموال واطلاق حريتها داخل السوق ، وهى المرحلة التى يتوقع أن تبدأ فى أوائل يوليو ١٩٩٠ ، وفيها يتم الزام الدول الاثنتى عشرة جميعا بتطبيق النظام النقدى الأوروبى ، « SME » بطريقة أكثر تنسيقا وجدية . وذلك بحيث تصبح التربة ملائمة ومهيأة لتحقيق السوق الموحدة .

أما المرحلة الثانية فسوف تقتصر على الاعداد والتنسيق فى السياسات المالية والنقدية على أن تتهيأ الفرصة لانشاء « بنك مركزى أوروبى » يهدف إلى السيطرة والاشراف على كافة المسائل المتعلقة بالسياسات النقدية والائتمانية . ويتولى القيام بالاشراف على سياسات الصرف الأجنبى ، فيما يتعلق بالعملات الأوروبية وبعضها البعض . من جهة ، وعلاقة هذه العملات مع عملات الاقطار الأخرى من جهة ثانية . أما المرحلة الثالثة ، فسوف تركز على تثبيت العملة فيما بينها ، وزيادة أهلية السلطة المركزية النقدية للسيطرة على النقد المتداول بالسوق ، وذلك عبر استبدال العملات الوطنية لكل دولة على حدة ، بعملة موحدة .

وهنا تجدر الاشارة إلى ان التقرير قد اعتبر المرحلة الأخيرة طبيعية ومرغوب فيها ، ولكنها ليست ضرورية ، أو ملزمة فى الأونة الحالية . وعلى الرغم من ذلك التحفظ الا إنه ، وبمجرد ظهور التقرير إلى الوجود ، بدأت

المشاكل والانشقاقات تظهر بين صفوف الأعضاء . حيث مازالت النزعة القطرية السائدة الآن ، تحكم فكر العديد من دول القارة الأوروبية . فبدأ الحديث عن السيادة الوطنية للدولة وسلطة الاشراف والاستقلال النقدى وخلافه . ومن هنا أصبح التساؤل المطروح هو ، الى أى مدى تستطيع الدول الأوروبية الاستغناء عن سيادتها فى اصدار النقد والاشراف على التداول النقدى . بالبلاد ؟ وهل من الضرورى وجود بنك مركزى اوروبى موحد لاكتمال السوق الاقتصادى الموحد أم أن العكس هو الصحيح ؟ بمعنى أن اكتمال السوق الموحدة هو الذى يسمح بخلق بنك مركزى كخطوة سيادية للاتحاد المالى للسوق ؟ وأخيرا التساؤل الأول والملح هو هل الدول الأعضاء مهيأة الآن لقبول المرحلة الأولى ـ كما جاء بتقرير ديلور أم لا ؟

وماذا عن بقية المراحل ؟ وعند محاولتنا الاجابة على هذه التساؤلات وغيرها سوف نتعرض فى البداية لآليات عمل النظام النقدى الدولى ، وموقع المجموعة الأوروبية منه ، وتحديدا المملكة المتحدة ، وذلك بغية الوقوف على طبيعة العلاقات بين الأطراف المختلفة وأثر ذلك على عمل وصيرورة النظام النقدى الأوروبى . ومن المعروف أن النظام النقدى الدولى يعيش فى مرحلة من الفوضى والاضطراب منذ بداية السبعينات وتحديدا عقب تخلى الولايات المتحدة الأمريكية . نظام أسعار الصرف الثابتة ، وفقا لاتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ ، واعلانها قصم العلاقة بين الذهب والدولار ، واطلاق حرية التحويل بين العملات وبعضها البعض ، وهو ما قنن فى « اتفاقية جامايكا » عام ١٩٧٦ ، والتى ألغت أسعار الصرف الثابتة ، وتركت للبلدان الأعضاء فى صندوق النقد الدولى حرية تحويل عملاتها الوطنية لعملات أخرى ، دون التقيد بما كان واردا من قبل فى اتفاقية الصندوق ، والتى كانت لا تسمح بالحركة إلا فى حدود ٢,٥ ٪ صعودا أو هبوطا .

وما يهمنا فى هذا الصدد الاشارة اليه ، تلك الفوضى التى سادت الأسواق الدولية عقب هذه الأحداث ، لعدم وجود بديل آخر يحل محل الدولار ، آنذاك ، الأمر الذى أسهم بدوره فى ازدياد حدة المضاربات فى الأسواق المالية الدولية . وبالتالى تردد الكثير من رجال الأعمال فى الدخول الى مجالات الاستثمار (نتيجة لفقدان قدرتهم على التنبؤ بأسعار صرف العملات فى المستقبل) ومن ثم عجزهم عن اجراء الدراسات العلمية الصحيحة للأسواق . ومما زاد من تعقيد الموقف تلك الكتلة الهائلة من الأموال التى تواكبت مع تصحيح أسعار النفط فى منتصف السبعينات ، وبالتالى ازدياد مشكلة السيولة النقدية بالأسواق الدولية ، وازدياد الأموال التى تلجأ الى أسواق « اليرو ـ دولار » مع ما يعنيه ذلك من تفاقم أزمة ومشكلات السيطرة على العملات الدولية والمحلية .

وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه الأوضاع ، على العملات الأوروبية ، بل وعلى الأوضاع الاقتصادية بها بشكل عام . والتى كان من أهمها تلك الظاهرة المسماة « بالكساد التضخمى » والتى تتمثل فى ارتفاع معدلات التضخم ، مع ازدياد معدلات البطالة فى آن واحد . وقد أدى ذلك الى عدم استقرار أسعار صرف العملات المختلفة ، وازدادت بشدة درجة التقلبات فيها ، الأمر الذى أدى إلى بروز المضاربة ، وبالتالى تزايدت صعوبات الحفاظ على استقرار أسعار الصرف للعملات المختلفة . وإزاء هذا التخبط حاولت بلدان المجموعة مواجهة الموقف بشكل جماعى فقامت بانشاء النظام الذى اصطلح على تسميته « بالثعبان الأوروبى » فى ١٩٧٢ . والذى يعد وبحق نقطة تحول حاسمة فى هذا الصدد . فمن جهة سمح بنوع من الاستقرار النسبى بين أسعار عملات السوق وبين العملات الأخرى ، وبخاصة الدولار الأمريكى حيث وضع حدودا لتقلبات أسعار الصرف فيما بينها بحيث لا تتجاوز ٢,٢٥ ٪ وترك هوامش للحركة فى إطارها مع تقويم عملاتها ازاء الدولار والين ا[illegible]

وقد وقع على هذا الاتفاق البلدان الست الأعـ[illegible] السوق آنئذ وهى (ألمانيا وهولندا ولوكسمبورج و[illegible]يا وبلجيكا وفرنسا) وانضم اليها بعد ذلك كل من الدنمارك وبريطانيا وايرلندا (أوائل مايو ١٩٧٢) . وقد واجه هذا النظام العديد من الصعوبات أهمها على الاطلاق خروج بريطانيا من هذا النظام وتعويم الجنيه الاسترلينى ، بالاضافة إلى العديد من المصاعب الأخرى الأمر الذى تطلب تغيير هذا النظام وإحلاله بنظام آخر ، هو النظام النقدى الأوروبى (فى مارس ١٩٧٩) .

والذى يعمل وفقا للآلية التالية :

يتم تقييم العملات الوطنية وفقا لعلاقتها بوحدة العملة الأوروبية المسماة « E. C. U » والتى تتكون من الأوزان المرجحة لسلة العملات الداخلة فى النظام (بالاضافة إلى الجنيه الاسترلينى) وذلك على أن يتم إعادة النظر فى محتوى هذه السلة كل خمس سنوات أو عندما يتغير سعر إحدى العملات بما يوازى ٢٥ ٪ من قيمتها . فى هذه الحالات فقط يمكن إعادة النظر فى قيمة « الايكو » وفقا للاعتبارات الاقتصادية والنقدية السائدة بالبلاد ، وفيما عدا ذلك يتم استخدام القيمة الأصلية للعملة الأوروبية فى تقييم المبادلات والتعاملات بين الأطراف

المختلفة مع السماح بهامش للتغيير في أسعار العملات (+ -) ٢,٢٥ ٪ ، وذلك باستثناء الليرة الايطالية التي سمح لها بالتجاوز الى ٦ ٪ .

وتجدر الاشارة إلى أن « الايكو » تستخدم كأداة للدفع بين البنوك المركزية وبعضها البعض في الأجل القصير بالأساس ، وبالتالي فمازالت لا تؤدي الوظائف الأخرى للنقود (كمخزن للقيم ، أو كوسيلة للتسويات) بالصورة الكافية . وذلك على الرغم من تزايد استخدام « الايكو » في أسواق الاقراض الأوروبي ، أو في عملية الاصدار النقدي للعملات ، حيث يعد الآن ثالث العملات المستخدمة في هذه العملية [بعد الدولار الأمريكي والمارك الألماني] . وأهم ما يميز الايكو هو القدرة على تحويل المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف واسعار الفائدة بين البلدان وبعضها البعض كما أنها تتميز بسهولة التنبؤ بقيمتها في الأجل القصير على الأقل . فطبقا لهذا النظام عندما تنحرف القيمة الخارجية لعملة من العملات الداخلة ، يجب أن تتدخل سلطات الاشراف النقدي في تلك الدولة في السوق [بالبيع أو الشراء] وبالتالي منع المضاربة عليها ، وايقاف تدهور عملاتها .

ولتحقيق هذا الغرض تم تكوين صندوق النقد الأوروبي توضع فيه الدول المشتركة ٢٠ ٪ من احتياطياتها الذهبية و٢٠ ٪ من احتياطيات الدولار الأمريكي بها وتعطى بدلا منها وحدات النقد الأوروبي « E.C.U » الأمر الذي يساعد على التدخل والحفاظ على قيمة العملة من جهة واقراض بعضها البعض ، وتسهيل التعاون المالي من جهة أخرى . وهنا تجدر الاشارة إلى أن الهدف من الاستثناء الذي حظيت به « الليرة الايطالية » يعد بمثابة إحدى الوسائل لتسهيل دخول الدول ذات العملات الأضعف في السوق ، متجنبا بذلك نقاط ضعف نظام « الثعبان الأوروبي » .

وعلى الرغم من أن هذا النظام يعد خطوة متقدمة عن نظام الثعبان الأوروبي إلا أنه مازال ينتابه العديد من الصعوبات الناجمة عن بعض أوجه القصور والنقص فيه .

وأهم ما يشوب هذا النظام هو تلك الرابطة بينه وبين الدولار فمازال الثاني يلعب دورا هاما في تحديد عملة « الاحتياط » الأساسية ، مما يؤكد على استمرار تبعية هذه الأقطار للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي الفشل الأوروبي في الخروج من دائرة التبعية النقدية للولايات المتحدة .

• ومن المفارقات أن يظل « الدولار » يحتل تلك المكانة ، على الرغم من تدهور وضعه النسبي في الاقتصاد العالمي لصالح المارك الألماني والين الياباني . ويرتبط بهذا النقد عدم قدرة البلدان الأوروبية على مواجهة الدولار بوضع سياسة موحدة تهدف الى التقليل من تأثيره على النظام حيث يتطلب ذلك تدخل السلطات المصرفية الأمريكية في الأسواق لكي تستطيع البنوك المركزية الأوروبية التصرف بفاعلية دون الحصول على دعم من المصرف الفيدرالي الأمريكي . كما أن الآثار الناجمة عن أوضاع الدولار تحدث تأثيرات مختلفة على الدول بعضها البعض . بمعنى آخر فإن آثار انخفاض الدولار على بلد ما يختلف بالضرورة ، وتبعا لنوع ودرجة العلاقات بينها ، عنه في بلد آخر .

ويبقى بعد ذلك التساؤل عن الليرة الايطالية والجنيه الاسترليني ، حيث ترى السلطات الايطالية أن وجود أي ارتباط قوي بين عملتها والمارك الألماني في الوقت الحالي سوف ينعكس بالضرورة بأثارة السلبية على اقتصادها .

وفيما يتعلق بانجلترا فإن تجربة ١٩٧٢ ، والتي لم تستمر طويلا ، قد أدت إلى سيادة نوع من التخوف تجاه الانضمام لهذا النظام . ووفقا لمبررات خبراء البنك المركزي البريطاني أن الجنيه الاسترليني يتعامل مع الأزمات الخارجية بطريقة معاكسة للطريقة التي يتم بها استيعاب هذه الأزمات في الأقطار الأوروبية الأخرى . ومن جهة أخرى فإن الاسترليني مع المارك يشكلان اثنتين من أهم خمس عملات تستخدم على الصعيد الدولي باعتبارها « عملات احتياط » وهو ما يتطلب بالضرورة وجود علاقة مرضية بين المارك والاسترليني للحفاظ على عمل النظام وصيرورته .

ويمثل الغاء الرقابة على النقد في بريطانيا عام ١٩٧٩ ، واتباعها نظام صرف معوم ، حائلا آخر دون الانضمام للنظام . وقد بذلت العديد من المحاولات في سبيل اثناء بريطانيا عن موقفها الرافض للانضمام ، وذلك عن طريق تعديل توزيع « تكلفة التثبيت » داخل المجموعة . وقد كان المناخ ملائما بعد تخفيض قيمة الدولار في سبتمبر ١٩٨٥ عقب اتفاقية « بلازا » وبالتالي ارتفاع قيمة المارك الألماني ، بل وبعد تدهور المارك مقابل الجنيه الاسترليني . إلا أن تزايد معدلات التضخم في المملكة المتحدة أدى إلى تخوفها الشديد من الدخول في النظام .

ومن هنا تأتي المعارضة الشديدة من جانب بريطانيا للمرحلتين الثانية والثالثة اللتين اقترحهما مشروع « ديلور » واللتين ايدتهما فيه كل من ألمانيا الغربية ولوكسمبورج والدانمارك ، ولكن بتحفظات معينة بينما رحبت بقية الأطراف بشدة بهذا الاقتراح مثل فرنسا وخاصة الدول ذات العملات الضعيفة مثل أسبانيا

وايطاليا .

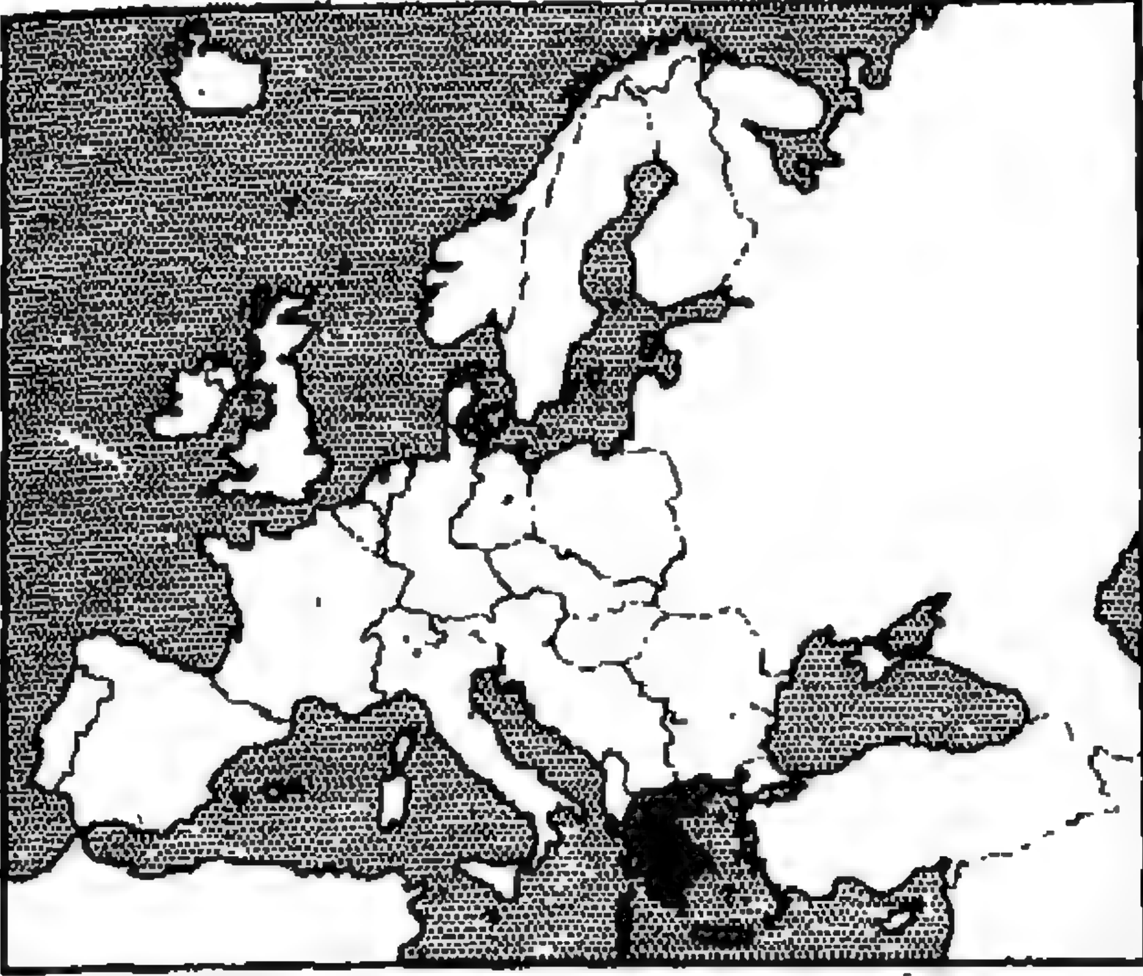
وعلى الرغم من وجاهة الاعتراضات التى يبديها الجانب البريطانى ، إلا أننا نعتقد أن الأسباب السياسية هى المحرك الأساسى لهذا الموقف خاصة وأن السياسة التاتشرية مازالت تدور فى فلك السياسة الريجانية التى كانت سائدة خلال السنوات الثمانى الماضية ومن هنا مازالت تاتشر تعارض قيام مؤسسة أوروبية موحدة ، أو الارتباط بالعملات الأوروبية الأخرى . بل أنها سبق أن اعلنت بصراحة انها « لن توافق على الدخول فى النظام النقدى طالما كانت على قيد الحياة » .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الأمل مازال يراود بقية الأعضاء ، خاصة بعد موافقة الحكومة البريطانية مؤخرا على تطبيق المرحلة الأولى من خطة ديلور ، إلا أنه مما يقلل من أهمية هذه الخطوة ما سبق وأن أعلنته تاتشر فى جريدة لوموند فى اواخر مايو الماضى من أنها ترى أن المرحلة الأولى لن يترتب عليها أى تغير مؤسسى يذكر كما أنها ليست مرتبطة بوقت زمنى معين وبالتالى فهى لا تعارض هذه المرحلة .

عموما مازالت مشكلات التوحيد النقدى تثير من المشكلات والنزاعات اكثر من الاتفاق فى وجهات النظر ويأتى ذلك أساسا مما ينطوى عليه الاتحاد النقدى « من تنازل عن اكبر ادوات السياسة الاقتصادية الوطنية ، لصالح « جهاز فوق وطنى » . ومن هنا فلابد من الاتفاق على وسائل على الصعيد الجماعى لعلاج الخلل فى موازين المدفوعات وتصحيح اسعار الصرف وخلافه وهى كلها مسائل حساسة تتطلب وجود ارادة سياسية بالاساس .

ومن هنا يمكننا القول بأن النجاح فى الوحدة الأوروبية المزمع تحقيقها بنهاية ١٩٩٢ يتوقف بالاساس على مدى نجاحها فى تحقيق الاتحاد النقدى الأوروبى . فهل تنجح اوروبا فى ذلك ، ام لا ؟ ذلك ما سيجيب عليه المستقبل القريب ! ! □





الانتخابات اليونانية .. وعدم الحسم

بدر عبد العاطى

تجرى فى نوفمبر الجارى الانتخابات العامة البرلمانية المبكرة فى اليونان ، وذلك كنتيجة لعدم حسم نتائج الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ١٨ يونيو الماضى . فبالرغم من فوز حزب الديمقراطية الجديدة المعارض بأكبر عدد من مقاعد البرلمان اليونانى ، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٨١ - حيث سيطر الاشتراكيون على الحكم منذ عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٩ - إلا أن حزب الديمقراطية الجديدة فشل فى الحصول على الاغلبية المطلقة التى تمكنه من تشكيل وزارة جديدة مما اضطر حزب الديمقراطية المحافظ من الائتلاف مع الشيوعيين - كسابقة فى التاريخ اليونانى - وذلك بعد مشاورات ومفاوضات شاقة ومضنية لتستمر هذه الحكومة لمدة ثلاثة أشهر فقط تمهيدا لاجراء انتخابات مبكرة فى أكتوبر الجارى . وسوف نعرض فى هذا التقرير بالشرح والتحليل لانتخابات ١٨ يونيو ونتائجها متناولين النقاط التالية :-

أولا :- الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات :

تميزت الانتخابات البرلمانية التى جرت فى اليونان فى ١٨ يونيو الماضى بكثرة عدد الاحزاب التى تنافست للحصول على مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٠٠ مقعد . فقد وصل عدد هذه الاحزاب الى حوالى ٢٦ حزبا متنافسا اهمها :-

(١) « حزب الباسوك » (حزب الهيلينية الاشتراكية) والذى يتزعمه رئيس الوزراء السابق « اندرياس بابا ندريو » - ٧٠ عاما - وقد تشكل هذا الحزب عام ١٩٧٤ واستطاع الوصول للحكم لأول مرة عام ١٩٨١ واستمر فى السلطة حتى عام ١٩٨٩ . ويمثل هذا الحزب الاشتراكية المعتدلة . وقد جاء حزب « الباسوك » للحكم عام ١٩٨١ ، ببرنامج انتخابى يهدف الى الانسحاب من حلف الاطلنطى ، ومن السوق المشتركة واغلاق القواعد الامريكية فى اليونان ، الا أن هذا البرنامج قد تغير كليا فى انتخابات ١٨ يونيو كما سيلى تفصيله .

(٢) حزب الديمقراطية الجديدة :- وهو حزب المعارضة الرئيسى فى اليونان ويتسم بانه حزب محافظ وتيزعمه « كونستانين ميستوتاكيس » ويقوم البرنامج الانتخابى للحزب على المناداة باقتصاد حر . وقد ظل الحزب فى السلطة منذ عام ١٩٧٤ بعد عودة الديمقراطية لليونان عقب انتهاء الحكم العسكرى الذى استمر منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ واستمر الحزب فى السلطة حتى عام ١٩٨١ عندما وصل الاشتراكيون للحكم لاول مرة .

(٣) التحالف اليسارى :- وهو يضم ائتلاف عدة احزاب يسارية مع الحزب الشيوعى اليونانى بزعامة « فلوراكيس » وقد إزداد ثقل التحالف اليسارى فى السنوات الاخيرة حتى اصبح يشغل المرتبة الثالثة فى الحياة السياسية اليونانية ، واصبح يقوم بدور المرجح لكفة اى من الحزبين الرئيسيين وهو مااتضح جليا فى الانتخابات الاخيرة . هذا بالاضافة الى ٢٣ حزبا صغيرا .

ثانيا القضايا المثارة فى الانتخابات اليونانية :

يمكن القول بأن القضايا الداخلية قد سيطرت على الانتخابات اليونانية خاصة مايتعلق بالحالة الاقتصادية المتردية فى اليونان فى ظل حكم الاشتراكيين بالاضافة الى الديون المتراكمة على اليونان ، وقضايا الفساد الحكومى والرشوة وصفقات السلاح المشبوهة التى اتهمت فيها حكومة « بابا ندريو » هذا بالاضافة الى قضية الوحدة الاوروبية خاصة بحلول عام ١٩٩٢ . وقد اتهم « ميستوتاكيس » زعيم حزب الديمقراطية الجديدة المعارض حكومة « بابا ندريو » بانها مسئولة عن الاوضاع الاقتصادية المتردية فى البلاد . تحدث عن « البرستيج » اليونانى الضائع ، واتهم حكومة « بابا ندريو » بانها دفعت البلاد الى مسار درامى وعزلها

عالميا . كما إستغل « ميستوتاكيس » الفضائح المالية التى غرقت فيها حكومة « بابا ندريو » وصفقات السلاح المشبوهة التى قام بها اعوان « بابا ندريو » للتشهير بحكومة « الباسوك » بينما نزل « حزب الباسوك » للساحة الانتخابية تحت شعار « الاستمرار » فى توطيد العلاقات مع السوق المشتركة للاستفادة من الدعم المادى الذى تقدمه لليونان وتوطيد العلاقات مع حلف الاطلنطى ، وبحث تجديد إتفاق القواعد العسكرية الامريكية فى اليونان ، وهذا بعكس البرنامج الانتخابى الذى وصل به « حزب الباسوك » للسلطة عام ١٩٨١ مما يعنى تحولا جوهريا فى توجهات الحزب .

ثالثا : الانتخابات اليونانية ونتائجها :

أجريت الانتخابات اليونانية فى ١٨ يونيو الماضى . وقد شارك فى هذه الانتخابات حوالى ٧,٨٩ مليون ناخب يونانى لاختيار ٣٠٠ نائب من اصل ثلاثة الاف مرشح يمثلون ٢٦ حزبا . وقد اشارت معظم استطلاعات الرأى التى اجريت عشية اجراء الانتخابات الى تقدم حزب الديمقراطية الجديدة المعارض على حزب الباسوك .

وتمثل نتائج هذه الانتخابات الاولى من نوعها منذ عودة الديمقراطية لليونان فى عام ١٩٧٤ ، فقد انتهت هذه الانتخابات الى عدم الحسم فبالرغم من فوز حزب الديمقراطية الجديدة المعارضة باكبر عدد من المقاعد الا انه فشل فى الحصول على الاغلبية التى تمكنه من تشكيل الوزارة . فقد حصل حزب الديمقراطية الجديدة على ١٤٤ مقعدا بأقل من ٧ مقاعد على الاغلبية المطلقة بينما جاء حزب الباسوك فى المرتبة الثانية لاول مرة منذ عام ١٩٨١ وحصل على ١٢٥ مقعدا بينما حصل التحالف اليسارى على ٢٩ مقعدا وجاء فى المرتبة الثالثة وبقى مقعدان للاحزاب الاخرى .

رابعا عوامل فشل حزب الباسوك :

فكما سبق ان اوضحت فقد جاء حزب الباسوك فى المرتبة الثانية فى الانتخابات البرلمانية . ويمكن القول انه هناك ثمة عوامل قد تجمعت وادت فى النهاية الى سقوط حزب الباسوك بعد أن ظل فى السلطة لمدة ٨ سنوات . فتدهور شعبية الحزب لم تأت من فراغ ، وانما جاءت بعد سلسلة من الفضائح المالية والرشاوى التى أدت الى اهتزاز صورة الحزب امام الناخب اليونانى ويمكن تحديد هذه العوامل كما يلى : ـ

(١) فقد كشفت لجنة برلمانية لتقصى الحقائق بشأن الفضيحة المصرفية التى هزت اليونان عن الاستيلاء على ٣٠٠ مليون دولار من أموال شركات القطاع العام فى بنك « كريت » والتى استولى عليها المصرفى « كوسكوتاس » والذى هرب الى الولايات المتحدة . وحيث صرح فى حديث تليفزيونى بانه كان مفوضا من قبل رئيس الوزراء « بابا ندريو » بالاستيلاء على اموال شركات القطاع العام المودعة فى بنك « كريت » وقد أدت هذه التصريحات الى اهتزاز مصداقية حزب الباسوك وتدهور شعبيته .

(٢) ماقيل عن تورط « بابا ندريو » واعوانه فى صفقات اسلحة مشبوهة وتقاضيهم عمولات ورشاوى لاتمام صفقات طائرات وصواريخ امريكية وفرنسية

(٣) الاداء الاقتصادى السيىء والمتدهور لحزب الباسوك وتراكم الديون وفشل خطط الاصلاح التى قامت بها حكومة « بابا ندريو »

(٤) كما ادى طلاق « بابا ندريو » من زوجته وتكشف علاقاته مع المضيفة الحسناء « ديمتريا ليانى » ـ ٣٥ عاما ـ كل هذا ادى الى تأثير سلبى على شعبية « بابا ندريو » وشعبية حزبه

خامسا : الأزمة السياسية والفشل فى تشكيل حكومة جديدة :

فقد كان من نتيجة عدم حسم نتائج الانتخابات الى وقوع اليونان فى ازمة سياسية بعد فشل كل من الحزبين الرئيسيين فى الحصول على الاغلبية المطلقة التى تمكنه من تشكيل الحكومة . فقد اختار الناخب اليونانى رحيل حكومة بابا ندريو » ولكن فى نفس الوقت حجب الاغلبية المطلقة عن حزب المعارضة الرئيسى مما ترك البلاد فى خضم ازمة سياسية شبيهة بتلك الازمات التى تعانى منها ايطاليا . وإذا نظرنا للدستور اليونانى فسنجد انه ينص على انه فى حالة عدم حصول اى من الاحزاب على الاغلبية المطلقة ، يمنح رئيس الجمهورية الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد مهلة للتقصى والاستكشاف مدتها ٧٢ ساعة ، فإذا فشل فى تشكيل حكومة تحوز على ثقة البرلمان ، تسند المهمة للحزب الذى يليه ، ثم الذى يليه ، فإذا فشل تسند المهمة لشخصية رفيعة غير برلمانية ، فإذا اخفق تجرى انتخابات عامة جديدة مع بقاء الادارة القديمة فى تصريف الاعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة . وفى البداية حاول « ميستوتاكيس » زعيم حزب الديمقراطية الجديدة تشكيل حكومة ائتلافية بالاشتراك مع التحالف اليسارى ولكن « فلوراكيس » زعيم التحالف اليسارى رفض ذلك العرض ، مما إضطر الرئيس اليونانى الى تكليف « بابا ندريو » بتشكيل حكومة جديدة ، الذى اجرى مشاوراته مع زعيم التحالف اليسارى الذى اصبح بلقبه دور المرجح لكنه اى من الحزبين الرئيسين وقد صرح « فلوراكيس » زعيم الحزب الشيوعى اليونانى بان « التحالف اليسارى لا يعارض الائتلاف مع حزب الباسوك بشرط تنحى بابا ندريو عن زعامة الحزب » كما انتقد زعيم التحالف اليسارى الفضائح التى تورط فيها « الباسوك » وقد

رفض « بابا ندريو » هذا الشرط . واخيرا عرض الرئيس اليونانى على « فلوراكيس » زعيم التحالف اليسارى تشكيل الحكومة الجديدة ولاخراج البلاد من الازمة السياسية التى تعانى منها .

سادسا تشكيل حكومة ائتلافية بين المحافظين والشيوعيين :

فبعد تكليف الرئيس اليونانى لزعيم التحالف اليسارى بتشكيل الوزارة وافق الاخير على تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة مع حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ . وقد اعلن زعيم حزب الديمقراطية « ان ولاية هذه الحكومة ستكون محدودة جدا ومؤقتة ». كما لخص برنامجها بـ « اعادة العملية الديمقراطية كاملة وتجديد تاريخ لانتخابات مبكرة ، والقيام بعملية تطهير للفضائح الحكومية » ويعد هذا الاتفاق بين المحافظين والشيوعيين هو الاول من نوعه فى تاريخ اليونان منذ عودة الديمقراطية للبلاد عام ١٩٧٤ . وذلك بعد تخطى اخر عقبة فى الاتفاق بشأن طلب الشيوعيين اسناد رئاسة الحكومة لعضو فى البرلمان عن حزب الديمقراطية الجديدة وليس لزعيم الحزب . وقد وافق « ميستوتاكيس » على هذا الشرط واسند رئاسة الحكومة الى « تزانتكيس » عضو البرلمان عن الحزب وقد أكد « فلوراكيس » زعيم التحالف اليسارى بأن « حزبه يؤيد الحكومة الجديدة التى سيكون هدفها الوحيد تطهير البلاد ومن انصار « بابا ندريو » الذين حصلوا على مليارات الدولارات بعد تورطهم فى فضائح مالية خلال ثمانى سنوات من الحكم » . وقد جاء هذا الاتفاق الذى وصف بانه تاريخى بين المحافظين والشيوعيين فى ١ / ٧ ، لينهى بذلك ازمة سياسية تعرضت لها اليونان . وقد نص إتفاق الحكومة الائتلافية على ان يكون عمر هذه الحكومة ثلاثة شهور فقط يتم خلالها فتح ملفات الفضائح المتعلقة بحزب « الباسوك » ، ثم تجرى انتخابات جديدة فى اكتوبر الجارى . وقد طلب حزب الديمقراطية الجديدة من البرلمان بعد تشكيل الحكومة الائتلافية التحقيق بشأن الفضائح المنسوبة لحكومة بابا ندريو » والرشاوى وقضايا الفساد الحكومى . وقد وافق البرلمان اليونانى على تشكيل لجنة للتحقيق بشأن هذه الفضائح المشبوهة .

وهكذا تحولت نتائج الانتخابات البرلمانية اليونانية الى مايشبه المسرحية الهزلية ، وحدث مالم يتوقعه أحد ، وهو أن يجتمع اليمين مع الشيوعيين فى ائتلاف حكومى واحد غريب فى نوعه وهدفه .

وسوف تجرى الانتخابات الجديدة فى اكتوبر الجارى ، فهل ستكون نتائج هذه الانتخابات أكثر حسما لصالح حزب الديمقراطية الجديدة تسمح له بتشكيل حكومة بمفرده ؟ أم ستكون غير حاسمة مثل انتخابات ١٨ يونيو الماضى ، وبالتالى تتحول اليونان الى نموذج شبيه بالنموذج الايطالى ؟ هذا ماسوف تجيب عنه الأيام القليلة القادمة .

وفى الغالب ستكون نتائج هذه الانتخابات اكثر حسما لصالح حزب الديمقراطية الجديدة بحيث تمكنه الحكومة بمفرده لاول مرة بعد ثمانى سنوات من حكم الاشتراكيين . □



المأزق الامريكى فى بنما

أحمد مصطفى العمله

على عكس ما يتوقع كثير من المراقبين فان تعيين رئيس جديد لبنما من قبل الجنرال مانويل نورييجا وزير الدفاع والرجل القوى فى بنما ، لن يساعد فى تسوية النزاع العنيف بين الولايات المتحدة من ناحية وبنما بزعامة نورييجا من ناحية اخرى .

فعناصر ومسببات الصراع لازالت قائمة ومستمرة ، تتحرك من نقطة لأخرى فى اتجاه يتوقع فى اطاره كافة الاحتمالات بدءا من تسوية الأزمة سلميا وانتهاء بانتقالها الى مستوى الصراع العسكرى ، مرورا بالتوصل لحلول وسط يقبلها اى من الطرفين راضيا او على مضض .

وكانت الأزمة قد اندلعت فى مايو فى اثر نجاح مرشح المعارضة فى الانتخابات الرئاسية التى جرت لاختيار خلف للرئيس السابق « مانويل سوليس بالما » . وواجه فيها مرشح السلطة فشلا ذريعا على الرغم من التزوير الفاضح الذى ارتكبته العناصر الموالية للجنرال نورييجا من اجل انجاحه ، فاضطر الاخير الى الغاء نتيجة الانتخابات بحكم صادر من المحكمة العليا فى بنما ، زعمت فيه ان الانتخابات قد شابها تدخلات خارجية ، مشيرة الى قيام الولايات المتحدة بتقديم عون مادى للمعارضة ، وايفادها وفدا رفيع المستوى لمراقبة سير الانتخابات ، وضم بين اعضائه الرئيسين الامريكيين السابقين جيرالد فورد وجيمى كارتر . ولم يكتف نورييجا بذلك بل شن حملة اعتقالات واعتداءات عنيفة ضد مرشحى وعناصر المعارضة . مما اثار الشعب البنمى الذى وجد الفرصة المناسبة للتحرك نحو التخلص من نورييجا باشعال نيران المظاهرات واستخدام كافة وسائل واساليب مقاومة السلطات ، فدخلت البلاد دائرة الاضطرابات والعنف وعدم الاستقرار .

وفى واقع الامر لم يكن تدهور العلاقات بين البلدين بهذه الصورة مفاجأة للمراقبين . اذ أن التوتر بدأ منذ عام ١٩٨٧ عندما وجهت للجنرال نورييجا اتهامات محددة وصريحة من اطراف عديدة قد يكون أهمها الكولونيل « دياز هيريرا » نائب نورييجا السابق ، وجون بويندكستر مستشار الأمن القومى فى عهد ريجان ، بالاضافة الى بعض المسئولين فى الادارة الامريكية . كان مفادها ان رجل بنما القوى متورط فى عمليات تهريب مخدرات واعمال فساد ورشاوى وجرائم قتل .

حتى ان محكمة ولاية فلوريدا الامريكية طلبت القاء القبض عليه فى ذات العام لمحاكمته فيما هو منسوب اليه . وانتقلت الأزمة فيما بعد الى اروقة الكونجرس ، الذى اصدر بدوره قرارا مماثلا لطلب المحكمة الامريكية . وازاء هذه الاتهامات الصريحة والضغط الشعبى فى بنما لم يجد الرئيس البنمى فى ذلك الحين (ارتورو ديلفال) مفرا من اقصاء نورييجا من منصبه كوزير للدفاع حتى يمكن التحقيق معه برغم ان الأخير كان ولا يزال صاحب اليد العليا فى ادارة دفة الامور فى البلاد بما فيها تعيين ديلفال رئيسا للجمهورية او عزله من منصبه ، وهو ما حدث بالفعل ، حيث ازاحه نورييجا جانبا بقرار برلمانى يقضى بعزل ديلفال لانتهاكه مواد الدستور . وعلى الفور اشتعلت حمى المظاهرات والاحتجاجات واصبحت الولايات المتحدة فى ورطة خطيرة باتت تواجه فيها تحديا يجب عليها ان تخرج منه منتصرة بأقل الخسائر اتساقا مع وضعها الدولى والاقليمى فى امريكا اللاتينية

وسائل الضغط

لجأت واشنطن الى عدة وسائل لادارة صراعها مع نورييجا تراوحت بين :

اولا ـ شن حرب تجويع مستغلة فى ذلك اعتماد بنما بشكل اساسى على الدعم الامريكى ، واتجهت واشنطن فى هذا الصدد الى تجميد ارصدة بنما فى بنوكها وامتنعت

عن سداد رسوم عبور القناة ، فى الوقت نفسه هددت بمنع الشركات الشركات الامريكية العاملة فى بنما من دفع الرسوم والضرائب المقررة عليها كما دعت البنوك الامريكية الى الامتناع عن تقديم أية قروض جديدة للسلطات البنمية . تسبب ذلك فى احداث ازمة سيولة عنيفة فى بنما مما اعجز الحكومة عن دفع مرتبات موظفيها ، الا ان المساعدات التى تلقتها من بعض الدول مثل المانيا الشرقية وبلغاريا وليبيا ساعدتها على احتواء الازمة . لكن بقى شبح الضغط الامريكى محيطا بالاوضاع الاقتصادية البنمية ، فى رهان واضح على دفع الشعب او الجيش البنميين للتحرك لاسقاط نورييجا ، كما ألمح الى ذلك احد مسئولى الادارة الامريكية .

ثانيا - التلويح باستخدام العنف والتدخل عسكريا فى بنما تحت مظلة حماية حوالى ٥٠ الف امريكى بينهم ١٠ آلاف جندى يتمركزون فى القواعد العسكرية الامريكية على امتداد قناة بنما . وبالفعل تم ارسال دفعات من الجنود الامريكيين ، واجريت عدة مناورات عسكرية امريكية ، بل وتحرشت بعض عناصر هذه القوات مع وحدات عسكرية بنمية . والرئيس الامريكى نفسه لم يستبعد اللجوء للحل العسكرى او اختطاف نورييجا بعملية عسكرية محدودة . وعلى الرغم من جدية هذه التهديدات والتحركات الجزئية ، فانه كان من الواضح ان واشنطن ، لن تلجأ الى هذه الورقة على الاقل فى هذه المرحلة من النزاع . لأنه من الصعوبة بمكان ضبط او السيطرة على تداعياتها السلبية على الموقف الامريكى فى المنطقة . فتدخلاتها السابقة تثير فى ذاكرة الشعوب اللاتينية كثيرا من المرارة والاستياء والاستنكار .

ثالثا - تجنبا للحل السابق ، لجأت الولايات المتحدة الى فرض مزيد من الضغط عن طريق استدعاء السفير الامريكى من بنما سيتى للتشاور وتخفيض حجم التمثيل الدبلوماسى فى السفارة الامريكية . والتأكيد على عدم اعادة السفير حتى يرحل نورييجا وتصعيد الحملة الاعلامية ضده والسعى لدى دول امريكا اللاتينية بمؤسساتها خاصة منظمة الدول الامريكية للتوصل لموقف موحد ضد رجل بنما القوى وممارساته فى بنما .

وطوال الفترة التى اعقبت اندلاع الأزمة فى ١٩٨٧ وتداعيات تزوير الانتخابات فى مايو الماضى ، انتاب الوضع حالات من الشد والجذب لم تخرج عن كونها محاولات من كلا الطرفين لفتح ثغرات فى موقف الطرف الآخر . فنورييجا من ناحيته اعرب عن استعداده للتخلى عن السلطة والرحيل عن بنما « اسبانيا عرضت استضافته » لكن مع الاحتفاظ بحقه فى اختيار خلفه والخروج بكرامته . والولايات المتحدة من ناحيتها اعربت عن امكانية الموافقة على استمرار « سوليس بالما » رئيسا لبنما حتى موعد اجراء انتخابات جديدة وكان نورييجا قد عينه بعد عزل الرئيس « ارتورو ديلفال » الذى لازالت حتى الآن تعتبره واشنطن رئيسا للبلاد . من ناحية اخرى ارسلت الادارة الامريكية مبعوثين التقوا بنورييجا لبحث امكانية التوصل لحلول وسط . الا أن المحصلة النهائية كانت فشلا ذريعا لادارة بوش باعتراف مسئوليها حيث عجزت عن اقصاء نورييجا برغم ضغوطها عبر الوسائل السابق ذكرها . ولم يعد هناك سبيل سوى تكثيف ضغوطها الدبلوماسية عبر مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنظمة الدول الامريكية .

مصادر الاهتمام الامريكى

مما سبق يتضح ان الولايات المتحدة كانت هى الدولة التى اضطلعت بالدور الاساسى فى مراقبة والتعامل مع تطورات الاوضاع فى بنما ويرجع هذا بالدرجة الاولى الى عدة عوامل اهمها :

اولا - رغم ان امريكا اللاتينية لا تمثل اهمية اقتصادية ذات ثقل للولايات المتحدة فان اهميتها الجيوبوليتيكية تعد من الثوابت الهامة فى الاستراتيجية الامريكية فعادة ما ينظر اليها كحديقة خلفية او البطن الرخو للولايات المتحدة ومنذ القرن الماضى والحكومات الامريكية فى واشنطن تتعامل مع المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ طبيعية ، وتحديدا منذ إعلان « مبدأ مونرو » الشهير فى عام ١٨٢٣ الذى وجهت فيه واشنطن تحذيرا شديد اللهجة للقوى الاوروبية من مغبة التدخل فى نصف الكرة الغربى « امريكا اللاتينية » لأنه سيعد تدخلا وتهديدا مباشرا للاراضى الامريكية . وتلا اعلان المبدأ تفسيرات ومضامين عديدة اهمها ذلك الذى اضافه روزفلت عندما اكد على ان المبدأ يعنى ان الولايات المتحدة يجب عليها ان تقوم بدور الشرطى فى المنطقة لحماية دولها من وقوع اية تدخلات اجنبية سواء كان ذلك عسكريا او عبر تسرب حكومات شيوعية الى دول المنطقة ونجحت الولايات المتحدة فى اكساب مبدأ مونرو « الذى كان مجرد موقف فردى من جانبها » تصديقا اقليميا ، بعد ان وافقت دول امريكا اللاتينية عليه خلال المؤتمر الامريكى الرابع فى « بيونس أيرس » ١٩١٠ باعتباره عاملا لاقرار السلام الدولى فى القارة ، ثم تمكنت من صبغه بتصديق دولى بموافقة عصبة الأمم فى مادتها رقم ٥٤ على المبدأ كاساس للتفاهم الاقليمى .

وهكذا تكرست امريكا اللاتينية منذ زمن كمنطقة نفوذ

تقليدية خارج المنافسة ، وتماثل فى وضعها وضع اوربا الشرقية بالنسبة للاتحاد السوفيتى ويوضح هذا مدى الاهمية التى توليها الادارات الامريكية المتوالية للجمهوريات اللاتينية .

ثانيا ـ بالطبع لما كانت بنما احدى الدول الامريكية اللاتينية فانها كانت ضمن الاطار العام الذى تسير وفقا له السياسة الامريكية تجاه المنطقة ، الا ان هناك معطيات اخرى اكسبت العلاقة بين الدولتين خصوصية يعود تاريخها الى عام ١٩٠٣ ، حيث ساعدت واشنطن بنما على نيل استقلالها من كولومبيا كما شقت قناة بنما لتربط بين المحيطين الهادى والاطلنطى بطول « ٨٢ كم » وحصلت الولايات المتحدة على حق السيادة على القناة وانشاء قواعد عسكرية امريكية بامتدادها وبعرض « ٥ كم » ؛ الا ان اندلاع التذمر الشعبى فى بنما بين الحين والآخر للمطالبة بالسيادة الوطنية على القناة ، دفع ادارة الرئيس السابق جيمى كارتر الى التوقيع على معاهدة مع « عمر توريخوس » رئيس بنما السابق فى عام ١٩٧٩ بشأن اعادة السيادة على القناة لسلطات بنما مع حلول عام ٢٠٠٠ .

وطوال الفترات الماضية كانت القناة تدار بمسئولين امريكيين مقابل دفع ١٠ مليون دولار تزيد فى بعض الاحيان الى ٣٠ مليون دولار كدخل سنوى للقناة . وقد منحت القناة ، بنما اهمية خاصة لدى الادارات المختلفة باعتبارها أقصر واسهل الطرق للاسطول الامريكى بين المحيطين الهادى والاطلنطى . وعندما وقعت الاتفاقية أتهم الكثيرون كارتر بالتهاون والتخاذل فيما يعد اشارة الى ان الامريكيين يعتبرون بنما وقناتها جزءا من الاراضى الامريكية ، والتنازل عنها يعد تفريطا فى الحقوق الوطنية الامريكية .

لهذه الاسباب مجتمعة تميز الاداء الامريكى تجاه تطورات الاوضاع البنمية بالحيوية والديناميكية الشديدة فى اتجاه تحقيق المصالح الامريكية بالطبع ، حتى وان كان هذا الاداء قد شابه قصور هنا او هناك . الا انه يبقى ان الادارة الامريكية لازالت مترددة حتى الآن فى قرار التدخل العسكرى خشية ان يؤثر ذلك على مجمل علاقاتها ببقية دول المنطقة من ناحية ، وخوفا من أن يؤدى الغزو الامريكى الى تحول موقف الشعب فى بنما الى جانب نورييجا الذى سيستغل الوضع لتكريس نفسه كبطل قومى يدافع عن بلاده وفى هذه الحالة فأن الاحتمال الاقرب للحدوث هو قيام قوات نورييجا بتخريب القناة وتعطيل الملاحة مما سيعد خسارة محققة للاسطول الامريكى لذلك لجأت واشنطن لمنظمة الدول الامريكية للقيام بدور الوساطة .

دور منظمة الدول الامريكية

كانت المنظمة قد انشئت عام ١٩٤٨ بموجب ميثاق بوجوتا لتضم ٣١ دولة ، هى مجموعة دول المنطقة اللاتينية بما فيها الولايات المتحدة . وكان انشاؤها بغرض تصفية النزاعات بين دول المنطقة سلميا وتدعيم القيم الديمقراطية فى نظم الحكم وحماية واحترام حقوق الانسان واحترام شخصية وسيادة واستقلال الدول الاعضاء وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى .

واعتمادا على هذه المبادىء دفعت الولايات المتحدة بالقضية الى المنظمة حيث دعتها لعقد اجتماع فى واشنطن فى مايو الماضى . ونجحت فى دفعها لاصدار قرار يدين نورييجا وممارساته ، ويطالبه بنقل السلطة لمرشح المعارضة الفائز فى الانتخابات الرئاسية . كما تم الاتفاق على ايفاد وفد يضم ثلاث وزراء خارجية من المنظمة الى بنما للتفاوض مع السلطات الحاكمة فى هذا الصدد .

الا ان بنما اعتبرت قرارات المنظمة تدخلا غير مقبول فى شئونها الداخلية فى الوقت نفسه احتفظت بعض دول امريكا اللاتينية بموقف معارض للتوجهات الامريكية استنادا الى ان نورييجا كان عميلا سابقا للمخابرات الامريكية باعتراف مسئوليها وعلمهم بفساده وجرائمه . ورغم ذلك وفرت له واشنطن سبل الحماية والرعاية . يعنى ذلك فى وجهة نظر هذه الدول ان واشنطن غير جادة فى مساعيها وانها غير معنية بقضية الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان فى بنما وانما هى تسعى بالدرجة الاولى الى تحقيق مصالحها وتأديب عميلها السابق الذى شب عن الطوق . واصبح يمثل عبأ ثقيلا عليها .

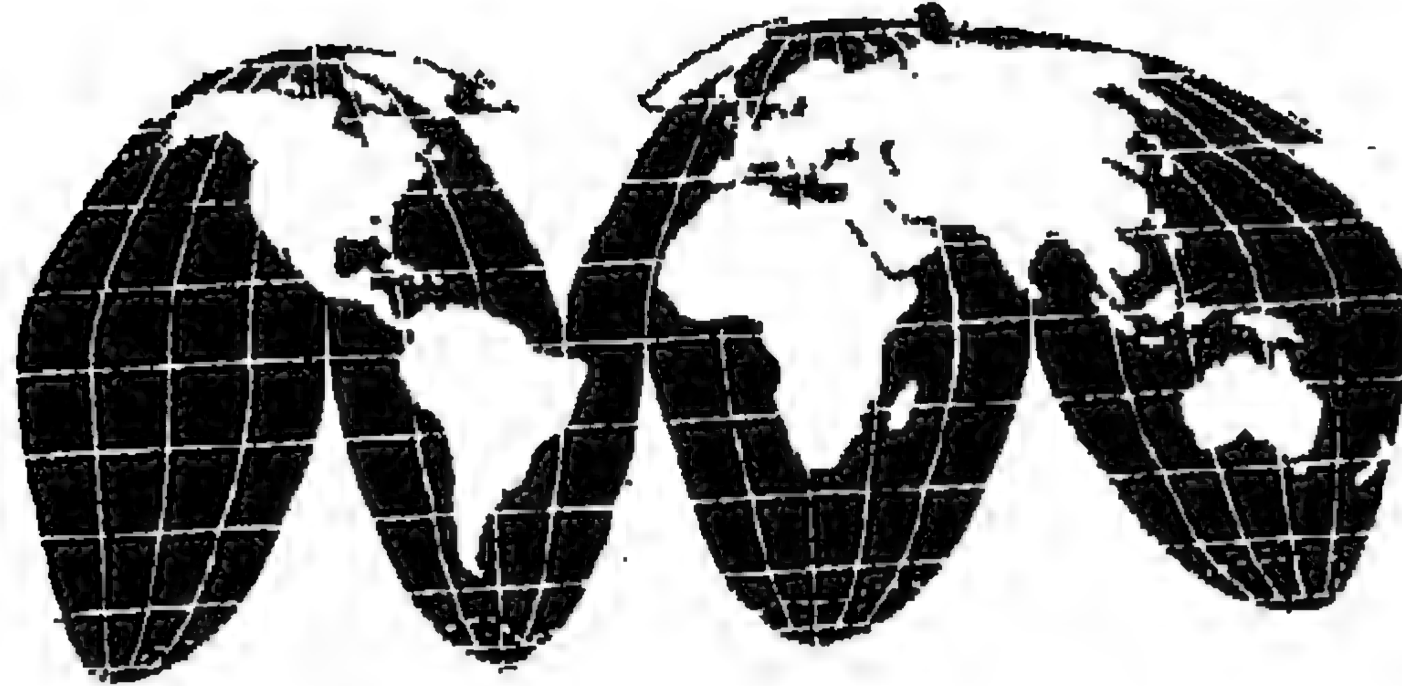
الاحتمالات المستقبلية

باعلان « بوش » فى اوائل شهر سبتمبر الماضى بان السفير الامريكى لن يعود الى بنما حتى يرحل نورييجا ، ثم ادانة المجموعة الاوربية ورفضها الاعتراف بالرئيس الجديد الذى عينه نورييجا ، فانه من المنتظر الا تتراجع واشنطن عن موقفها بعد أن القت بكل ثقلها لاقصاء رجل بنما القوى . لذلك يتوقع ان تواصل الادارة الامريكية ضغوطها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية .

وفى الوقت نفسه سوف تواصل فتح الباب امام جهود منظمة الدول الامريكية بغية التوصل لحلول وسط قد تنقذ ماء وجه الولايات المتحدة من ناحية ، وتغرى نورييجا بترك منصبه او التنازل عن صلاحياته مقابل اسقاط

التهم الموجهة اليه . وحال فشل ذلك فان الخيار العسكرى سواء بخطف نورييجا ـ كما المح « بوش » الى ذلك او القيام بعملية غزو محدودة تقوم بها القوات الامريكية العاملة فى بنما قد يصبح هو الحل الأمثل بنظر الامريكيين .

يبقى اخيرا التأكيد على ان المشكلة باعتبارها تمثل تهديدا وتحديا للهيبة الامريكية خلال ادارة « جورج بوش » ، فانه سوف يتحدد على اساس التداعيات القادمة ـ وعلى راسها طبيعة السلوك الامريكى ـ الاطار العام الذى قد تتحرك فيه الإدارة الامريكية تجاه مشكلات مماثلة قد تندلع هنا او هناك فى امريكا اللاتينية . خاصة وان هناك حكومات عديدة لا تحظى برضى شعوبها وفى ذات الوقت تجد الكثير من الدعم الامريكى الذى يوفر لها القدرة على الاستمرار . □





قمة باريس الصناعية وقضايا العالم الثالث

أمانى فهمى

عندما انعقد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة السبعة فى باريس اثناء احتفال الفرنسيين بمرور قرنين على الثورة الفرنسية ، وصف كثير من المحللين هذه القمة بانها القمة الخضراء ، بينما وصفها البعض الآخر بانها « قمة طبقة الأوزون » وذلك لأن قضايا حماية البيئة كانت على رأس الموضوعات التى تم بحثها خلال القمة كما ان القرارات المتخذة بشأنها كانت جديدة وايجابية ومتنوعة .

فقد تم تشكيل فريق بحث يقوم بدراسة التغيرات المناخية الكونية لتصبح اساسا لاتفاقيات مستقبلية على غرار اتفاقية فيينا لحماية الأوزون التى تم توقيعها عام ١٩٨٥ . ولأول مرة ، تتخذ الدول السبع الصناعية الكبرى خطوة ايجابية بشأن حماية الغابات حيث تقرر اعفاء الدول المدينة من ديونها لدول مجموعة السبعة اذا تعهدت هذه الدول بحماية الغابات التى تضمها ارضها . ومن جهة أخرى ، حدد زعماء القمة استخدام مكونات « الكوروفلوروكاربون » فى الصناعة والتى تؤثر على طبقة الأوزون طبقا لمستوى جديد يختلف عما كان محددا عام ١٩٨٧ وفقا لبروتوكول مونتريال والذى تضمن تخفيض استخدام هذه المكونات بنسبة ٥٠٪ عام ١٩٩٩ ، والهدف الجديد كما تحدد فى قمة باريس هو الوصول بهذه النسبة الى ١٠٠٪ عام ٢٠٠٠ .

وعلى ذلك ، فان نتائج القمة البيئية كانت مشجعة ولفتت الانظار الدولية الى اهمية قضايا البيئة وخطورة آثارها اذا تركت للتفاقم فى ظل تزايد الانتاج الصناعى حول الارض وحتى فى الدول النامية . ومن هنا كان تناول القضايا البيئية فى قمة السبعة اشارة الى جديتها من حيث المضمون والآثار .

وسنتناول فى هذا التقرير اهم نتائج ومقررات قمة باريس التى تتصل بقضايا وهموم العالم الثالث بالمقارنة بنتائج قمة تورنتو لعام ١٩٨٨ ودلالات حصاد قمة باريس السياسية والاقتصادية .

أولا : قمة تورنتو ١٩٨٨ :

عقدت الدول السبع الصناعية الكبرى (كندا ، فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ، المانيا الغربية ، الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة) اجتماعها الرابع عشر فى تورنتو فى الفترة ما بين ١٩ الى ٢١ يونيو ١٩٨٨ .

كان اهم انجازات هذه القمة هو طرح عدة بدائل ترمى الى حل ازمة المديونية فى دول العالم الثالث الاكثر فقرا وتدور حول امكانية اعادة جدولة جزء من هذه الديون وهو ما تم التعبير عنه فى « الاعلان الاقتصادى » الصادر عن القمة فى ٢١ يونيو . كان اهم ما جاء فى هذا الاعلان مايلى :

١ ـ اهمية تحقيق زيادة نسبية فى حجم الموارد المالية التى تصب فى الدول الفقيرة ، خاصة تلك التى اعلنت عجزها عن الوفاء باعباء الديون وان هذا الشرط ضرورى حتى يتسنى لهذه الدول الاستمرار فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ اجمع زعماء البلدان السبعة على اعادة جدولة الديون الرسمية للدول الأكثر فقرا على ان تتاح الفرصة للجهات الدائنة الاختيار بين ثلاث حالات : التنازل عن بعض فوائد الديون على ان يتم السداد على فترات اقصر ، او مد فترات السماح ، ويكون السداد بفوائد تجارية ، والخيار الثالث هو الغاء او اعفاء الدول من اجزاء كاملة من الديون .

٣ ـ ان الوسيلة الفعالة لتخطى الآثار السلبية للمديونية الخارجية التى تعانى منها معظم دول العالم الثالث هى باتباع سياسات السوق واستراتيجيات النمو الاقتصادى التى تقوم على اساس فردية كل حالة فى العالم الثالث .

واثر هذه القمة اعلنت الولايات المتحدة تخليها عن

مبدأ « الحالة ـ حالة » فى التعامل مع ديون الدول النامية ، وقبولها الخيار الاول الخاص بالتنازل عن بعض الفوائد اذا تم السداد على فترات اقصر ، الا ان قمة تورنتو لم تتبن اقتراح الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بالغاء ثلث الديون الرسمية لبعض دول العالم الثالث .

وفى الرابع والعشرين من سبتمبر من العام الماضى ، وفى اجتماع مشترك لمجموعة السبعة فى اطار مباحثات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ثم تبنى خطة وزير المالية اليابانى « كيشى ميازاوا » والتى هدفت الى تخفيف اعباء خدمة الديون فى الدول الاكثر فقرا ويبلغ عددها ٣٤ دولة ومجموع ديونها ٦٢,٠٠٠ مليون دولار . ووفقا لهذه الخطة ، فانه فى حالة موافقة حكومات هذه الدول على اتباع برامج اعادة الهيكلة كما يراها صندوق النقد الدولى ، فستخصص الولايات المتحدة مبلغا قدره ٥٠٠ مليون دولار لتسديد جزء من ديون الدول السابق الاشارة اليها .

وقد علق وزير دولة بوتسوانا للمالية والتنمية بالنيابة عن الدول الافريقية ، بأن الدول المدينة ترحب باقتراحات مجموعة السبعة ولكن فى اطار الحجم الكلى للديون ، تصبح هذه المساهمة ضعيفة للغاية .

ثانيا : قمة باريس ١٩٨٩ :

لقد سبق وان اوضحنا ان اهم ما جاء فى قمة باريس هو اهتمامها بمشاكل البيئة واتخاذ خطوات تتسم بدرجة نسبية من العملية والكونية حيث انها لا تخص فقط الدول الصناعية ، ولكنها تسعى الى تحقيق موازنة بيئية بين هذه الدول وغيرها من الدول خاصة فى العالم الثالث .

وقد صدر عن قمة باريس خمسة اعلانات : الاعلان الاقتصادى ، اعلان علاقات الشرق والغرب ، اعلان عن الصين ، اعلان خاص بحقوق الانسان واعلان يتناول قضية الارهاب فى العالم .

ويعد الاعلان الاقتصادى اهم ما نتج عن القمة ليس فقط لأنه تضمن القضايا والاطروحات البيئية ولكنه تضمن ايضا مناقشة مكثفة لقضايا التنمية والمديونية فى العالم الثالث .

جاء فى الاعلان اعتراف صريح من الدول الصناعية الكبرى بان « التنمية هى تحد كونى مشترك » وان هذه الدول ستأخذ على عاتقها المشاركة فى هذا التحدى ومساعدة الدول النامية عن طريق تيسير سبل التجارة الدولية وبرامج التكيف الهيكلى فى العالم الثالث . ومن جهة اخرى ، ستقوم الدول الصناعية بتشجيع « التنوع فى الانتاج » فى الدول التى تعتمد على التصدير عن طريق تهيئة البيئة الدولية لتبادل التكنولوجيا ونقل رأس المال للدول النامية . وفى هذا المجال ، ذكر الاعلان تشجيع الدول الصناعية ليوغوسلافيا لاتباع برنامج اقتصادى اصلاحى جديد يسمح لها بالحصول على التأييد الثنائى والدولى لهذا الاصلاح .

أما بخصوص الموقف الاقتصادى فى الدول الاكثر فقرا ، فقد أيد الاعلان برامج التكيف الهيكلى التى يقدمها صندوق النقد الدولى وبرامج المساعدات الخاصة للدول الفقيرة التى يديرها البنك الدولى وشجع الخطوة التى اتخذتها بعض الدول بتحويل القروض تدريجيا ، ضمن اطار برامج المساعدات ، الى منح لا ترد والمرونة التى اظهرتها بعض الحكومات فى اعادة جدولة ديون بعض بلدان العالم الثالث . ومن جهة اخرى اكد الاعلان على اهمية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للدول الاقل تقدما والذى من المقرر ان ينعقد فى باريس العام القادم .

وجاءت استراتيجية مجموعة السبعة الخاصة بازمة الديون فى جزء مستقل من الاعلان لتؤكد خطورة الازمة وفشل الاستراتيجيات السابقة لحل هذه الأزمة حلا جذريا . ورغم ان اسلوب المواجهة الذى اتبعته مجموعة السبعة كان له بعض الآثار الايجابية ، فان التحديات لازالت مستمرة :

وعلى سبيل المثال ، فان نسبة اعباء خدمة الديون الى حصيلة الصادرات لازالت مرتفعة ، رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار ومن ثم التنمية مازالت قليلة وعلى العكس ، فان بلدان العالم الثالث اصبحت تواجه ظاهرة جديدة هى ظاهرة هروب رؤوس الأموال خارج حدودها الى الدول الصناعية مرة اخرى . وبما ان تحقيق معدل مرتفع من الاستثمار يتوقف عليه استمرار خطط التنمية والتخفيف من حدة اعباء خدمة الديون ، فان جزءا كبيرا من المسئولية يقع على اتباع سياسات تكيفية جديدة داخل الدول الدائنة ذاتها .

ومن أجل مواجهة هذه التحديات ، فان دول مجموعة السبعة تتمسك « باستراتيجية الديون » التى تعتمد على طريقة « الحالة ـ حالة » وتقوم على اتخاذ الخطوات التالية :

١ ـ يجب على الدول المدينة اتباع سياسات اقتصادية اصلاحية جادة بمساعدة الصندوق والبنك تهدف الى تشجيع الادخار والاستثمار ومنع هروب رأس المال .

٢ ـ يجب ان تتخذ البنوك اسسا جديدة لعمليات الاقراض الجديدة تقوم على سياسات تطوعية لالغاء جزء من الديون وتخفيض اعباء الخدمة .

٣ ـ سيساهم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تخفيض جزء من الديون عن طريق اقتطاع جزء من القروض الجديدة لهذا الغرض .

٤ ـ اتباع المرونة فى اعادة جدولة الديون فى اطار نادى

باريس . وتبنى « خطة برادى » لحل ازمة الديون وهى الخطة التى اعترفت لأول مرة بضرورة اعفاء الدول المدينة بجزء من الديون .

كما طالبت الدول الموقعة على الاعلان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بادماج الاعتبارات البيئية فى انشطتهما فى العالم الثالث وكذلك اجهزة الأمم المتحدة المتعددة باستخدام « حوافز اقتصادية » كعمليات نقل التكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية الى الدول النامية والغاء الديون كسبل ايجابية لحماية البيئة . كما اكد الاعلان على اهمية مساعدة دول العالم الثالث على تحقيق النمو الاقتصادى وتوفير احتياجاتها المالية والتكنولوجية حتى يتسنى لها مقابلة تحديات حماية البيئة واجتيازها بنجاح .

١ - اما اعلان علاقات الشرق والغرب ، فقد اكد على ضرورة حماية الحريات وحقوق الانسان داخل اوروبا وتخطى الخلافات الايديولوجية وازمات الثقة وان يكون التنافس بين الشرق والغرب بعيدا عن احتمالات المواجهة العسكرية ومعتمدا على التعاون الاقتصادى والتجارى بين الطرفين .

وفى هذا المضمار ، رغم تأكيد الدول الصناعية على ايجابية التحولات السياسية والاقتصادية التى يشهدها الاتحاد السوفيتى ، فانها ترى فى عدم التوازن العسكرى بين الشرق والغرب لصالح الاتحاد السوفيتى تهديدا لمجموعة السبعة .

٢ - وفى اعلان الصين ، هاجمت الدول الصناعية الاجراءات القمعية التى اتخذتها السلطات الصينية ضد من وصفهم الاعلان بانهم « لم يفعلوا اكثر من المطالبة بحقوقهم المشروعة فى الديمقراطية والحرية » . ولذلك ، قامت كل من هذه الدول باجراءات فردية تعبر عن استيائها من الطريقة العنيفة التى اتبعتها السلطات فى الصين ضد الطلبة - ومن هذه الاجراءات ايقاف الاتصالات المستقبلية التى تمس العلاقات الثنائية بين الصين ودول المجموعة وتأجيل القروض التى كان من المقرر ان يمنحها البنك الدولى للصين والسماح بالطلبة الصينيين المتواجدين فى الدول الصناعية السبع بمد اقامتهم فى هذه الدول اذا رغبوا فى ذلك .

وطالب الاعلان السلطات الصينية بتهيئة المناخ المحلى لاصلاحات سياسية واقتصادية جذرية تسمح بالتعاون الاوروبى الصينى وتوقف حركة العزلة الدولية التى تحيط بالصين من جراء السياسات القمعية التى تم اتخاذها ضد الطلبة المتمردين .

٣ - اما فى اعلان حقوق الانسان ، فقد اكدت مجموعة السبعة انتماءها لاعلان ١٧٨٩ وحمايتها لمبادىء الديمقراطية والحرية وقضايا حقوق الانسان التى تعد احدى المشاغل الدولية المشروعة .

٤ - اكدت الدول الصناعية محاربتها للارهاب الدولى ورفضها التعاون او التنازل لأى قضية ارهابية تحت اى ضغط وخاصة « ارهاب - الحكومات » .

ثالثا : دلالات قمة باريس :

ممالاشك فيه ان قمة باريس على قدر ما احتوت عليه من « اعلانات صحفية » كاعلان حقوق الانسان والاعلان المضاد للارهاب ، فان الاعلان الاقتصادى تضمن تحولات كبيرة لم يكن من المتوقع فى قمة السبعة الكبار وهى التى تخص قضية الديون رغم مرور عشر سنوات على الاقل على الاحساس الدولى بوطأة الازمة وسلبية اثارها على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية . هذا الى جانب اهتمام الدول الصناعية بحماية البيئة فى الدول النامية وتوجيه المؤسسات المالية الدولية الكبيرة الى هذا الاعتبار الذى لم يكن يناقش اساسا خلال السنوات الماضية وحتى وقت قريب .

ويمكن ارجاع هذه التحولات الى الاسباب التالية :

١ - سوء الاحوال الاقتصادية داخل دول العالم الثالث واعلان بعضها عن عجزها عن خدمة اعباء ديونها بحيث اصبحت النتيجة المعقولة الوحيدة المتوقعة هو عدم سداد الدين مما استوجب تحرك الدول المتقدمة لوقف الآثار السلبية العائدة عليها من جراء حالة الركود وربما التدهور الاقتصادى فى العالم الثالث .

٢ - ظهور موقف شبه موحد للدول النامية بالنسبة لقضية الديون ينادى بحل مشترك للأزمة مع احترام خصوصية وانفرادية تفاصيل كل حالة وعقد مؤتمر للديون والمطالبة بالغاء جزء من الدين العام وتطبيق شروط اكثر مرونة للاقراض .

٣ - ظهور حركة الاصلاح فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية فى اوروبا الشرقية التى وجهت انظار العالم الى الازمة الاقتصادية العامة التى يعانى منها المجتمع الدولى حتى داخل قوة عظمى مثل الاتحاد السوفيتى .

واذا قيمنا نتائج قمة باريس من خلال هذه التطورات الدولية التى سبقت انعقادها الى جانب تزامنها مع واحدة من اعرق الثورات السياسية التى عرفتها الانسانية وهى الثورة الفرنسية فان قمة ١٩٨٩ للسبعة الكبار لها دلالات دولية - سياسية واقتصادية - عميقة :

١ - لقد اكدت هذه القمة عمق التحولات التى يشهدها النظام الدولى من حيث نوعية العلاقات الدولية وطريقة ادارتها التى يمكن ارجاعها اساسا الى تغير نمط الصراع الدولى بين القوتين العظميين نتيجة لاختلال الموازين

العسكرية والاقتصادية بين الطرفين . وكان احد اضلاع هذا التغير، هو الرغبة التطوعية لدى الاتحاد السوفيتى ، نتيجة لاسباب داخلية وخارجية ، الى تحويل هذا النمط من صراع عسكرى الى تنافس اقتصادى ليس فقط على المستوى الثنائى ولكن ايضا على مستوى الصراع الكونى بين القوتين العظميين فى العالم الثالث واوروبا . وبتغير الشكل النهائى للعلاقات الدولية ، اصبحت الدول الصناعية الكبرى الآن اكثر احتياجا لبناء علاقات اقتصادية متنوعة مع العالم النامى ليس فقط لأنه بات يشكل قوة سياسية فى المحافل الدولية ولكن ايضا كنتيجة لظاهرة الاعتماد المتبادل التى اصبح يتسم بها الاقتصاد الدولى وهو على اعتاب القرن الحادى والعشرين .

٢ - اظهرت القمة الاخيرة للدول السبع الصناعية ان الدور الاقتصادى والسياسى لدول العالم الثالث فى المجتمع الدولى قد اتخذ ابعادا جديدة بسبب مشكلة المديونية من ناحية ، وبسبب الأزمة الاقتصادية العامة التى يعانى منها العالم بينما تذهب موارد الانسانية اما للديون او التسلح . وبما ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بدأ طريق خفض التسلح بصورة جدية خاصة الاسلحة النووية بتوقيع معاهدة ١٩٨٨، اصبحت قضية الديون إحدى المشاغل الدولية الاساسية التى تعرقل دول العالم الثالث من اداء دورها الدولى بصورة كاملة وفى نفس الوقت تهدد مستقبل التقدم الاقتصادى فى الغرب اما لعجز الدول المدينة عن سداد ديونها واما لاستمرار الغرب فى تدعيم دول العالم الثالث بمزيد من القروض والمنح لسداد القروض السابقة - اى ان الحلقة لا تضيق بل تتسع وتأكل موارد الطرفين .

٣ - ان اهم ما اظهرته قمة باريس ان التغيرات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى ليس فقط داخليا بل فى مجال علاقاته الخارجية ايضا ، خاصة مع حلفائه فى اوروبا الشرقية حقيقية وجذرية وعميقة وليست مجرد « اوهام » كما وصفها البعض فى البداية . عندما بدأت اجتماعات مجموعة السبعة فى باريس ، ارسل جورباتشوف خطابا للمجموعة يطلب اعتبار الاتحاد السوفيتى جزءا من الاقتصاد العالمى وقدم بعض المقترحات لحل المشاكل الاقتصادية الدولية . وقبل بدء الاجتماعات ، كان الرئيس الامريكى جورج بوش فى زيارة لبولندا والمجر ومنحت الحكومة الامريكية لبرامج الاصلاح البولندية ١١٥ مليون دولار ووعد بوش بتقديم قرض يبلغ ٣٢٥ مليون دولار من البنك الدولى لبولندا . أما المجر ، فان مجموع المنح الامريكية لها لم يتعد ٣٠ مليون دولار . وعلى هذا ، اكد اعلان القمة الاقتصادى كانت للاصلاحات الجارية فى كل من بولندا والمجر ودعا الى عقد اجتماع يضم الدول المهتمة بهذه الاصلاحات وبحث سبل تعزيز علاقات التعاون مع الدولتين من اجل مستقبل اوروبا الموحدة وربما كان هذا ما يعنيه جورباتشوف باصطلاحه الجديد « البيت الاوروبى الموحد » .

وبالمقارنة بقمة تورنتو ، فان نتائج قمة باريس كانت اكثر جدية وعملية من القمة السابقة فيما يتصل بقضايا العالم الثالث الاقتصادية . وربما كانت اهم هذه النتائج هو ان قمة باريس قد سعت الى اقامة نوع من التوازن بين قضايا العالم المتقدم من ناحية ، ومشكلات العالم الاقل نموا وتقدما من ناحية اخرى ، وان محاولات ملء الهوة الكبيرة بين قضايا الطرفين بدأت فى التزايد والتنوع . ولاشك ان هذه المشاركة سيكون لها اثر ايجابى خاصة اذا تم تكثيفها لحل ازمة او معضلة المديونية فى العالم الثالث ، وربما كان هذا ما سيبحثه السبعة الكبار فى لقائهم العام القادم بالولايات المتحدة الامريكية . □



المنهج الغربى والواقع العربى الانفصـــال المـزدوج

نبيل عبدالفتاح

هل تصلح الأطر المنهاجية والتفسيرية الغربية فى مجال العلوم الاجتماعية فى التطبيق على الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى العربى ؟ هل هذه المناهج الغربية متحيزة ضد العالم الثالث ؟ لكونها مناهج مؤسسة على نزعة التمركز الأوروبى حول الذات ؟ أو لأنها تعبير عن قيم أوروبية كامنة فيما وراء اكمة هذه المناهج ، وأدوات التفسير العلمى ، أم ان هذه الدعوة الى هجر تقاليد البحث ، والنظريات ، والمصطلحات الاوروبية والغربية هى ارتداد عن تقاليد الحداثة النظرية ، والمنهجية ، ودعوة جديدة من دعاوى السلفية الفكرية التى تظهر الآن على ساحة الفكر والعمل السياسى فى العالم العربى ؟ أم ان هذه الدعوة هى جزء لا يتجزأ من بحث مضن عن الأصالة والذاتية الحضارية فى مواجهة القول بفشل الحداثة والتغريب وتأكيد للهوية فى مواجهة الاستلاب ؟

هذه الاسئلة ـ الاشكالية ، تمثل نمطاً جديداً من صراعات قديمة فى الفكر العربى المعاصر ، ولكن هذه المرة كانت الاسئلة مواكبة للحدث السياسى المباشر فى المجتمعات العربية . فغداة الثورة الايرانية ، وتصاعد الموجة الاسلامية السياسية طرح بعض المثقفين العرب هذه الاسئلة ، فى المناقشات غير المعلنة حينا ، وفى المؤتمرات والندوات حينا آخر . على استحياء أولا ، ثم بصورة جدية ثانيا ، وها هى لهجة السجال تخفت ثالثا . هل الشأن السياسى هو الذى يعطى هذه الاسئلة زخمها ، وقدرتها على اقساحة الفكرية العربي،ذ؟ وغن ثم فهى اقرب الى الفورات النفسية منها الى التفكير النظرى والتطبيقى الرصين ؟ هل هى تعبير عن هاجس معرفى اصيل ؟ أم انها محض اسئلة زائفة ، وتقنيع لاشكاليات اكبر عجز البعض عن التصدى التحليلى العميق لها فى الحقل السياسى ، والمعرفى ، فاذا به يرحلها الى حقول المناهج ، والنظريات ، وأدوات التفسير فى العلوم الاجتماعية . والتساؤل الذى يثار هنا هو ما هى الاسباب ، والعوامل التى ادت الى إثارة هذا الحوار فى السنوات الماضية ، وحتى اللحظة الراهنة فان الاجابة عن هذا التساؤل أساسية قبل الدخول فى عملية تحليل قضايا ، واشكاليات الحوار .

ما وراء إشكالية المنهج الغربى والواقع العربى :

وفى هذا الاطار نميل الى الاعتقاد ـ ونرجو الا نكون مخطئين فى ذفك ـ أن ثمة أسبابا ، وعوامل تكمن فيما وراء هذه الاشكالية ، وتتمثل فيما يلى :

أ ـ أن هذه المعركة الفكرية الجديدة ـ اذا جاز التعبير ـ هى جزء من ظواهر سياسية وثقافية ، واجتماعية أعمق فى الواقع العربى ـ بتركيبه وتعقد نسيجه ـ فهى بمثابة تعبير فرعى عن الاشكاليات المركزية فى تاريخ تطور الافكار ، والنظريات والبنى والمؤسسات فى العالم العربى منذ صدمة الغرب .

ب ـ أن الأشكالية ـ موضوع الدرس ـ هى جزء اصيل من انعكاسات ظواهر الموجة الاسلامية بكل دلالاتها الرمزية والواقعية والفكرية على حياة الفكر خاصة ، وانها تروم فى خطابها الى مواجهة الغرب ، بكل رموزه وثقافاته ومناهجه وتفسيراته فهى دعوى من دعاوى مواجهة الجرح الغربى الغائر فى النسيج العربى . وهذه الدعوى ، وان لم تحقق حتى اللحظة الراهنة انجازا سياسيا ـ خارج إيران ـ او فكريا كبيرا فهى على الاقل استطاعت القاء بذور من الشك والقلق المنهجى ، ومس من اللامشروعية حول الانجازات الفكرية والنظرية الغربية ، وسط مؤيديها ومريديها وهم كثر فى المجتمعات العربية .

ج ـ أن الدعوة سالفة البيان ، هى تعبير عن ظاهرة التحول فب اطار الجماعات الثقافية العربية ، وتغيير بعض المثقفين العرب لانتماءاتهم الفكرية ، وهى ظاهرة

دورية ، تعكس فى بعض الاحيان هموم فكرية أصيلة ، وبعضها الآخر يمثل تعبيرا عن انتهازية فكرية وسياسية محترفة ! . وكان من الطبيعى فى إطار عملية تغيير الافكار والانتماءات الايديولوجية ان تثار اسئلة من قبيل هل المنهج الغربى صالح للتطبيق على واقعنا بكل فرازته وخصوصياته ام لا ؟ . وهذه المرة جاءت بالتحديد من عناصر كانت تعرف فى الماضى بانتماءاتها الاشتراكية ، تلك التى لم تلق ـ عناصر غالبة فى أجيالها المتعاقبة ـ بالا على خصوصيات التطور الثقافى والدينى والاسطورى ـ الشعبى فى بنى التفكير الجماعى فى بعض البلدان العربية .

د ـ أن إتجاه البعض الى نزع الاردية الايديولوجية الراديكالية والعلمانية ، وتمزيق الاقنعة النظرية ، والرطانة اللغوية ، والمفاهيمية الغربية المحلقة فى عموميتها ـ يمثل انعكاسا موضوعيا للتصدع الذى شاب الانتماء الوطنى والاهتراء الذى أصاب الصفوة السياسية المتغربة ، وتحولت ازمة الانتماء من أزمة صفوة الى سلوك جماهيرى ، بفعل الانماط والسياسات الانفتاحية ذات الطابع الاستهلاكى الوحشى ، وهو الأمر الذى دفع عناصر عديدة من الجماعات الثقافية الى وضع الاطر النظرية والفكرية الغربية موضعا للشك والتساؤل العميقين .

هـ ـ ولا ريب أن هذه النزعة وليدة عملية الفشل ـ بمعنى نسبى ـ او على الاقل الاخفاق والتعثر الذى لحق الايديولوجيات ، والمدارس الفكرية الغربية ايا كانت انتماءاتها سواء على صعيدى الفكر او العمل بين الجماهير ، وازدياد عزلة المبشرين بهذه الايديولوجيات والمروجين لها ، وتحول الاحزاب والمنتديات الفكرية التى تعتنقها الى أحزاب قلة ، ليست لديها القدرة على التجنيد ، وجذب الجماهير الشعبية الى اطاراتها ، خاصة وان بعض هذه المدارس ، والجماعات السياسية ينطق خطابها ، ويلهج بكونه التعبير السياسى عن غالب هذه الجماهير العريضة ومصالحها . هذه البيئة من الاخفاق ، والعجز هى التى دفعت بعض الباحثين العرب المخلصين الى وضع المنهج الغربى بأطره النظرية ، والتفسيرية موضعا للتساؤل وعدم الشرعية ، بعدما اكتشف هؤلاء لسنوات طويلة خلت ، ان مجمل ما تعلموه وما درسوه وكتبوه غير قادر على امدادهم بالتفسير الملائم لواقعهم الحى الذى يعانى من وطأة الازمات التى يتعرض لها . واجهت الايديولوجيات ، والنظريات الغربية اذن مأزقا مركبا من عدة مستويات ، فهى لم تستطع فى تطبيقاتها ان تقدم تفسيرا موضوعيا للواقع بكل حرارته وزخمه وتعقيداته ، ولا هى استطاعت ان تنتشر من خلال جملة مفاهيمها ونظرياتها ومناهجها بين غالب الناس . بل نستطيع ان نقول فى غير ما وجل او يقين كامل ان اللغة السياسية ومناهجها المختلفة كانت احد ابرز جوانب عزلة هذه الاطر عن الواقع العربى الموضوعى ، بل وكانت ـ ولازالت ـ تعبيراً عن كونها بنى مفارقة للواقع وللناس .

وما سبق مجرد محاولة لتفسير لماذا اندفعت قلة من صفوة المثقفين العرب الى طرح شكوكهم وهواجسهم حول شرعية المناهج والنظريات والمفاهيم الغربية فى درس وتحليل الواقع العربى بكل تركيباته .

افتتاحية الاسئلة

فى ظل هذه النزعة شبه الحدية فى رؤية اشكالية المنهج والنظرية والمصطلح واللغة العلمية والمرجعية فى علاقتهم بالواقع الموضوعى والاجتماعى والسياسى العربى ، كيف يمكن الخروج من وطأة التمزق القائم ؟ بين حدى الرفض الكامل ، وبين حدى القبول الكامل بهذه المناهج ؟ كيف يمكن تأصيل الاشكالية المركزية ؟ ما مدى دقة الزعم الرائج بان تطور المجتمعات الغربية فى ذاتها يعكس تاريخ التطور الانسانى ؟

إن الاجابة عن بعض هذه الاسئلة يقتضى منا تحليل الحوار حول مدى موضوعية وصلاحية النظريات والمفاهيم والمناهج الغربية للتطبيق العلمى على واقعنا العربى . وهو الأمر الذى يتطلب تناول النقاط التالية بالبحث والتأصيل :

اولا : عناصر الازمة فى الحوار الراهن واسبابها .

ثانيا : ملاحظات حقلية حول تطبيق المنهج الغربى فى الواقع العربى : حالة القانون الغربى فى الواقع المصرى ، حالة البحوث الاجتماعية ، حالة البحوث السياسية ، الانفصال بين الاطار الغربى وحالات تطبيقه ، ظاهرة البحوث النفطية ، مستويات الاختلال فى علاقتنا بالمنهج الغربى .

ثالثا : محاولة البحث عن طريق آخر : العوائق التى تواجه عملية الخروج من مأزق الحوار التقليدى ، عناصر فى البحث عن مخرج من الازمة .

اولا : عناصر الازمة فى الحوار الراهن وأسبابها

تكشف المتابعة المتأنية للنقاش الدائر حول مسألة المنهج الغربى والواقع الاجتماعى العربى عن ملاحظة اساسية مفادها ان البعض اعتاد تناول هذه المسألة فى إطار العمومية النظرية ، مما ابعد النقاش عن البحث فى الواقع الموضوعى فى ابعاده التاريخية والاجتماعية التى تسمح بتطور الفكر واساليب النظر . وربما ترجع هذه الثغرة الى مجموعة من الاسباب نذكر منها على سبيل

المثال لا الحصر ما يلى :

(١) سيطرة الطابع الأيديولوجي على الحوار : فالثابت أن القضية قد تفجرت بعنف فى قمة الصعود الاسلامى المعاصر فى بداية عقد الثمانينات ، وفى ظل الوهن الذى اصاب بعض المجتمعات العربية نتيجة هزائمها وعلاقاتها التابعة بالغرب الرأسمالى تحديدا ، وهو الأمر الذى دفع ببعض المثقفين العلمانيين للبحث عن مسالك أخرى فى الموروث الوطنى الاسلامى . ان افتقار الساحة المصرية والعربية عموما لتيار اسلامى عصرى جعل هذه الفئات تأخذ على عاتقها هذه المهمة . هذه العوامل شكلت البيئة السياسية والثقافية بل والنفسية للحوار ، ولما كان الطابع الاساسى لهذا الحوار الفكرى سياسيا فى دوافعه الأصلية ، فأن مسار الحوار كان ذا نفس سياسى ، حتى مع محاولة البعض اعطائه اللغة النظرية والمعرفية الخاصة بهذا الجدل ، الا أن الطابع السياسى أثر على استخدامات هذه اللغة . وليس ثمة من شك فى أن سجالات عديدة مبعثها سياسى ، ولكن الطابع السياسى هنا اكتسب خصوصية ، وقسمات ايديولوجية عن غيره من السجالات الأخرى ، التى يتوارى أو يتقنع فيها السياسى فيما وراء عملية الجدل ذاتها ، وان ارتبط بها ارتباطا لاينفصم . بل ان تعبير « السلفيون الجدد » كان هو التعبير الذى وصم به المثقفون الذين دعوا الى مناقشة موضوع صلاحية المنهج الغربى للتطبيق لدينا فى الاجتماع والاقتصاد والسياسة . وهو تعبير ايديولوجى استهدف الربط المباشر بين هؤلاء والسلفية الدينية الاسلامية بكل ما اتهمت به من « جمود ولاتاريخية وعنف وفقدان القدرة على الاجتهاد ومعاداة العقل والفاشية والتعصب تجاه الآخر » الى آخر هذه الأحكام القيمية التى روجت لها أجهزة الاعلام الغربية والكتاب والباحثون العرب من خارج المدرسة الفكرية والسياسية للاسلام السياسى ، والقوى العقلانية التى تسعى لصياغة نموذج واضح ومستقل عن الغرب . وبصرف النظر عن مدى دقة احكام القيمة الكامنة فى تعبير « السلفيون الجدد » أو دقة التعبير ذاته فى وصف هذه المجموعة من المثقفين ، فان هذا التعبير يشير الى مدى سطوة العامل السياسى فى عملية الحوار ، والتراشق الاتهامى بالالفاظ والرموز او اتهام المدارس الفكرية من خارج تيار الاسلام السياسى بالهرطقة أو التبعية للغرب العلمانى .... الخ وهو ما يمثل فى ذاته معوقا يحول دون ممارسة حوارية رصينة وبناءة .

(٢) ثمة ضعف فى التكوين النظرى ، والادائى لدى بعض الباحثين والكتاب العرب ، يبدو سائدا وملحوظا فى الحوار أو فى نمط الكتابة السائدة . ونقصد بذلك تحديدا ضعف المعرفة بالمناهج الغربية السائدة ، أو بالموروث الوطنى فى هذا الاطار بل أن بعضهم ممن تلقى قدرا من المعرفة النظرية ، لايزال تكوينه العلمى مبتسرا . حيث تشكلت معارفة من خلال مجموعة من السياسات التعليمية والبحثية المختلة . وهنا نصل الى نقطة اساسية مفادها اننا فى بعض الاحيان نتحدث عن المناهج الغربية ، بلغة ولهجة من سبر اغوارها ، ومارسها فى العمل واكتشف ابعادها المختلفة . ومناطق الاختلال فيها ، وهو الأمر الذى لا نستطيع أن نقول انه حدث على نحو متكامل فى الثقافة العربية ، وانما خلاصة ما حدث هو ضروب من الممارسات الفردية . والمؤسسية المحدودة - عربيا - التى حاولت ومارست التعامل النقدى مع مناهج واساليب التحليل الغربية واستطاعت تطبيقها على ظواهر ومشكلات محددة على نحو خلاق ، نقولها بمعنى نسبى ، أو حاولت على الاقل تطويعها لفهم بعض الظواهر المعقدة فى مجتمعات محددة كالمجتمع المصرى ، ولكنها لازالت محدودة . وثمة مصاعب عديدة تحول دون تطورها وتراكمها ، ولاسيما فى المناهج الخاصة بعلوم الاجتماع والسياسة .

(٣) عدم تصدى غالب المتحاورين - وليس كلهم - لقضايا عينية محددة لتطبيق المنهج الغربى ، سواء فى النطاقات والحالات التى فشل فيها ، أو نجح فيها . بمعنى أن الطابع النظرى المغرق فى تجريدة أدى الى تحول الحوار الى ضرب من الهجاء النظرى الذى لايؤدى الى نتائج موضوعية . وذلك لأن الباحثين لم يطرحوا علينا كيف صيغ هذا المنهج ، او ذاك فى المدارس الغربية ، ومتى ؟ وفى أى الظروف وكيف طبق هناك ؟ وما هى الملاحظات التى ابديت عليه نقديا ، ثم كيف طبق لدينا واين نجح وأين فشل ؟

أن عوائق الحوار السابقة ، حالت دون تطوره أو وصوله الى نتائج موضوعية وظل عند حدود السياسة بمعناها المباشر ، أى يمكن درسه وتحليله كاحدى الظواهر الفرعية للسجال الايديولوجى حول ظاهرة الصعود الدينى المعاصر فى العالم العربى ، مهما كانت الاقنعة التى حاول البعض اضفاءها على لغة الحوار ، أو دوافعه . ومن ثم يقتضى الأمر أن نرصد مستويات تطبيق المنهج الغربى فى الحقول الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها حتى يمكننا الخروج من دائرة الضباب النظرى الذى سيطر على الحوار الايديولوجى الذى تم فى هذا الصدد .

ثانيا : ملاحظات حقلية حول تطبيق المنهج الغربى فى الواقع العربى :

التساؤل المطروح فى هذا الاطار هو هل طبقنا المنهج الغربى على الأوضاع المختلفة لواقعنا ، بحيث نستطيع

ان نجيب على نحو جازم بمدى صلاحيته أو فشله .
لا نزعم ان لدينا اجابة حاسمة ، وانما جل ما نستطيعه هو أن نرصد مجموعة من الملاحظات الحقلية ، أى المستمدة من الملاحظة العينية للممارسات البحثية الفردية ، أو فى اطار بعض المؤسسات العربية للبحث الاجتماعى والسياسى ، وتتمثل هذه الملاحظات التى نوجزها فيما يلى :

١ - حالة تطبيق المناهج القانونية الغربية فى الواقع المصرى .
٢ - حالة البحوث الاجتماعية .
٣ - حالة البحوث السياسية .
٤ - الانفصال بين الاطار المنهجى الغربى والحالات التطبيقية
٥ - ظاهرة البحوث النفطية .
٦ - مستويات الاختلال فى علاقتنا بالمنهج الغربى .

١ - حالة القانون الغربى فى الواقع المصرى :

ان الحديث عن النجاح فى بعض الممارسات البحثية المتعلقة بتطبيق النظريات والمفاهيم والمناهج الغربية لا يعنى ان ثمة نجاحا مطلقا وانما نتحدث عن النجاح بمعنى نسبى ونرصده ، ولكن بكيفية جدلية أى برصد جوانب التعثر والمثالب التى تنطوى عليها بعد هذه المناهج .

فان حقل القانون هو من الحقول التى تنطوى على جوانب من النجاح لانستطيع اغفالها . فالمعروف ان الانساق الكبرى فى القانون المصرى الحديث ، تأسست تاريخيا على نقل منظومات القوانين الاوروبية التى تنتمى الى الحضارة القانونية اللاتينية ، وان هذه العملية كانت المدخل الاساسى للدخول فى اطار التجربة الليبرالية ، والتى انتقلت الينا من مراحل وهن وعودها التاريخية فى التطبيق . وارتبطت علاقاتنا الفكرية بها بعد غزو مصر وصعود وسقوط تجربة محمد على التاريخية - ثم تجربة اسماعيل باشا - وذلك عبر القانون ، وهو الأمر الذى سيكون له تأثيره الكبير على مسار حركة مصر التاريخية فى العصر الحديث[٣]. لقد حققت الجماعة القانونية المصرية انجازات عديدة ، ليس فى صياغة وضبط لغة القانون الحديث ، وترجمته فحسب ، وأنما تعريبه وتمصيرة على نحو يبدو معه وكأننا ازاء أنظمة قانونية وطنية محضة . وذلك على الرغم من أن بعضها ينطوى على ثغرات كبرى . وحتى مع الظن بأنها تعانى ، ولازالت من أزمة منهجية خطيرة ناتجة عن انصياعها الى التقاليد الاوروبية (الفرنسية ، والبلجيكية ، والايطالية) فى البحث فى العلوم القانونية ، تلك التقاليد التى تفصل - فى معظمها - بين الواقع الموضوعى ، والنص القانونى . وتتعامل مع النظم القانونية الاساسية أو الفرعية ، وكأنها نصوص صماء فى المطلق ، وليس بحسبانها تعبيرا عن العروة الوثقى بينها ، وبين صناع القاعدة القانونية وانتماءاتهم ومصالحهم الاجتماعية .

وفى ذات اللحظة استطاع افراد واجيال الجماعة القضائية المصرية تطبيع القانون الغربى الحديث بحيث يصبح وكأنه جزءا لايتجزأ من الثقافة الوطنية . وذلك اذا ما استثنيا مناطق التوتر التقليدية التى تثور بين الحين والآخر بين المطالبين بتطبيق النظام القانونى للشريعة الاسلامية ، وبين اولئك الذين يرفضون هذا الاتجاه ويصرون على زمنية القانون وعلمانيته فى الساحة السياسية والثقافية . وفى هذا الاطار يرى بعض فقهائنا المبرزين فى الشرع الاسلامى أن هذه القوانين شاعت واستقرت فى التطبيق القانونى والأجتماعى وصارت بمثابة عرف ، وهو مصدر من مصادر الشريعة ، وتطبيقا للقاعدة الاصولية الراسخة حيثما توجد مصلحة للجماعة فثم شرع الله وهو ما يرفضه البعض ، ويؤيدهم فى ذلك الجماعات الاسلامية السياسية . وعلى الرغم من أن هذا السجال لم يحسم بعد لأسباب سياسية وثقافية الا أن التجربة المصرية تعكس قدرا من النجاح لايجوز لنا تجاوزه فى الموقف من مسألة منظومات المفاهيم ، والأفكار ، والمناهج الغربية ونجاح بعض هذه المكونات ناتج عن ممارسة خلاقة فى هذا الحقل العلمى ، وفى ذات اللحظة ثم جوانب اخفاق لايستطيع الباحث الحصيف الصناع أن يغض البصر العلمى عنها . ومن ثم نتحرر من وطأة الاحكام المسبقة والاطلاقية . وانما النظر التحليلى المتبصر بأعتباره وجاء للباحث . ففى حالة القانون المصرى - مثلا - نستطيع نقول أن هذا التراث التاريخى من الاستمداد المفاهيمى ، والمنهجى والقضائى للقانون الحديث ، سوف يساعد على خلق نواة لحركة نقدية من خارج هذا التراث ، أو فى اطار مدارس فكرية أخرى فيه تستطيع ان تستكمل عملية النقد من داخلها ، والتى مورست بنجاح نسبى ، فى تقاليدنا الاكاديمية ، وفى بحوث واطروحات الجماعة البحثية التى تشكل منها الفقة المصرى ، سواء فى اطروحاتهم فى أوروبا - منذ فترة مبكرة - أو فى الجامعات المصرية معا .

٢ - حالة البحوث الاجتماعية :

وفى اطار علم الاجتماع ثمة محاولات جادة لتطبيق المناهج الغربية بكفاءة مع قدر من التطويع ، ولكن ملاحظاتنا التالية تنصرف الى ضروب من السلوكيات البحثية شاعت حتى اصبحت ظاهرة . وفى هذا السياق

لانستطيع أن نغفل نمطا من الممارسات البحثية فى علم الأجتماع ، حيث تطبق الاساليب البحثية على نحو بالغ الخطورة . فعلى الرغم من التراكم الكمى للبحوث الأجتماعية ، وغلبة الطابع الوصفى والسردى للمشكلات ، والتجميع غير المنظم وغير المحلل للمادة الحقلية ، الا أن جزءا لايستهان به من هذه البحوث يلاحظ انها تتم دون اشراف علمى دقيق ، ودون تكوين منهجى اساسى للباحث . ويؤدى غياب تقنين اخلاقى للبحث الى ممارسات ضارة ، لعل اقلها هو عدم تطبيق استمارات الاستبيان على المستبينين مثلا ، وخاصة فى البحوث ذات التمويل الكبير حيث يندفع الباحثون المساعدون ومطبقو الاستمارات الى تطبيق اعداد كبيرة من الاستمارات فى مكاتبهم دون تطبيقها . أو على الأقل عدم الاهتمام بعملية تطبيقها !! بل وقبل ذلك كيف تصاغ الأسئلة ، وتكوين الاستبيانات التى غالبا ما تكون ترجمة ، أو على الأقل مستوحاة من التقاليد والأساليب الغربية ، على الرغم من الخلاف والتباين فى طبيعة الظواهر والمشكلات موضوع التطبيق على مشكلات ذات طابع محدد .

ولكن هذا لا ينفى أن لدينا بحاثة يمتلكون قدراً من التكوين والممارسة البحثية سمحت لهم بتحقيق انجازات علمية لابد من تقديرها كما هو الحال فى مناهج الانثروبولوجيا، وتطبيقات الوظيفية . وفى احيان عديدة تكون استمارات الاستبيان - او غيرها من الاساليب - بعيدة عن الملاحظة الموضوعية والعلمية للمشكلة موضوع البحث ، وعن ثقافة المبحوث ، والقيم الخلقية والاجتماعية التى تمثل محددا من محددات سلوكه وادراكه وتفكيره . فنمط استجابة الفلاح المصرى لهذه النوعية من الاستبيانات عادة ما تعكس توجسه ، وشكوكه التقليدية الموروثة من رموز السلطة ونيرها وعادة ما تكون محملة باشكال ومضامين عديدة من المراوغة ، واغراق الباحث بجملة من الاجابات الغامضة التى قد تفضى فى حال اعتمادها تحليليا او معلوماتيا - الى نتائج جد خاطئة ، ولا تقود الى فهم متبصر لمشكلاتنا وذلك على الرغم من ان الخطوات المحددة فى اجراء البحث قد تم اتباعها شكليا . دون الدخول المباشر للمنطقة موضوع البحث مما قد يؤدى الى نشأة تراث من الممارسات البحثية غير الدقيقة من الناحية الموضوعية ، وان كانت ناجحة على الصعيد الشكلى ورغم هذه الصعوبات فان هذا النقد لا يطال الى ممارسات وبحوث جادة - وقليلة - موريست بنجاح فى الحالة المصرية .

٣ - حالة البحوث السياسية :

دخلت البحوث السياسية الحديثة والمعاصرة لدينا مؤخرا ، ففى مراحلها الأولى كانت تختلط بالنظم السياسية والدستورية التقليدية ، وكانت تدرس فى كليات الحقوق ، وهى مناهج ومفاهيم ونظريات تدرس النظام السياسى والدستورى من خلال انساق القواعد الدستورية ، وتحاول تحليلها وتأصيلها لغويا ، وكأنها بناءات مجردة ، لا ترتبط فى صياغتها وتطبيقها ، وسلوكها بالبناء الاجتماعى - الاقتصادى .

ولكن منذ نهاية عقد الستينات بدأت ريح جديدة تهب على دراسات العلوم السياسية لدينا بتأثير السلوكية والوظيفية ونظريات وأفكار التنمية السياسية فى المدرسة الامريكية ، وايضا انعكاسات الماركسية . وكان طبيعيا ان تتأثر بذلك مسارات البحوث السياسية فهى لازالت فى طور الترجمة والنقل عن التراث الغربى . وغالب البحوث تجرى عن واقعنا السياسى فى الغرب فى اطار مراكز البحوث والجامعات الامريكية والاوروبية ، ولكنها لازالت فى اغلبها - باستثناءات محددة - عبارة عن اسقاط ، وقياس للمفاهيم والنظريات والمناهج الحديثة فى العلوم السياسية على المشكلات السياسية فى الدول العربية . ولابد هنا من ان نذكر البعض بأن الايغال فى الترجمة ، والنقل عن المفاهيم الغربية التى ترتبط بممارسات علمية ، ومؤسسات وظواهر ، ومشكلات وبنى اجتماعية وسياسية تشكلت تاريخيا فى المجتمعات الغربية على الواقع السياسى والاجتماعى العربى دون تطويع ، يقود الى حالة من التضليل العلمى والنظرى فعلى سبيل المثال فى دراسة النظام السياسى والصفوة ، والايديولوجيات ، والحركات السياسية ، والاحزاب ، وجماعات الضغط .. الخ استخدامها دون تطويع ، وتطبيع وتكييف وادخال عناصر جديدة اليها سيؤدى بنا الى عدم تحقيق أى انجازات ، أو تراث بحثى وطنى يسمح بالبناء عليه ، وتطويره لأفاق علمية وادائية ، وسياسية يعتد بها . ففى دراسة الخطاب السياسى مثلا - لاحظ ان الكلمة تستخدم الآن كثيرا على نحو انشائى ولفظى - يقوم البعض بتحليل شكلى ، وكمى للمحتوى الظاهر للنص او الخطاب . لاستخراج عناصر الخطاب السياسى ، او تحليل بعض جوانب السياسة الخارجية لهذا البلد او ذاك ، او الاعتماد على الخطب والوثائق الرسمية لدراسة العقائد والمدركات السياسية لهذا القائد أو ذاك - هناك دراسات جيدة فى هذا الاطار ولكن اجريت بكيفية مختلفة - فانها فى الغالب لا تحلل المحتوى الموضوعى ، والواقعى للخطاب السياسى ، لأنها لا تحاول كشف الخطاب

المضمر ، ولا تكشف عن علاقة النص والظروف والعوامل والعلاقات التى ساهمت فى انتاجه ، ولا اهداف ذلك ولا المصالح الاجتماعية والسياسية وراءه . فى حين ان ممارسة مختلفة لا تجرى وراء العلاقات اللفظية او السيمائية لذاتها ـ وليس كجزء من استراتيجية البحث ـ سوف تتحول الى مجرد ممارسة منهجية ذات طابع شكلى ومسطح لا تؤدى الى نتائج يعتد بها فى سبيل انجاز التراكم العلمى المطلوب من اى جماعة بحثية فى اى بلد ، وهو الذى يساعد على صياغة ، وبلورة السمات القومية للثقافة والبحث .

ومن ثم لا نستطيع ان نذهب مع البعض إلى القول بان هناك مدرسة عربية للعلوم السياسية ، او بداية السعى لانشاء وتأسيس علم سياسة عربى ، فى ضوء الواقع الراهن لهذا العلم ، وممارساته عربيا .

٤ : الانفصال بين الاطار المنهجى الغربى وحالات تطبيقية :

وثمة ظاهلاة اخرى تدل على اعتلال الممارسة البحثية الا وهى ان كثيرا من الاطروحات العلمية ـ فى افعلوم السياسية والاجتماعية ـ تعانى من انفصال كبير وفجوة واسعة بين إقسام هذه الاطروحات النظرية والتطبيقية . فالجزء النظرى يتأسس فى الغالب من الأدبيات النظرية والمنهجية الغربية ـ على نحو مبتسر او سردى فى احسن الاحوال ـ ثم يقوم الباحث بالدخول بعد ذلك فى النصف الثانى ، او الجزء الاخير من الاطروحة فى دراسة أو عرض الحالة موضوع البحث دون ان يطبق ما عرضه ـ بالسرد ـ فى الجزء الاول منها ، او على الاقل الاستخدام اللفظى لبعض مصطلحاتها الفنية ، دونما دلالة تؤكدها الممارسة البحثية . وهنا تعود الظاهرة فى جذورها الى ما المعنا اليه سلفا بخصوص تكوين وثقافة الباحث النظرية والمنهجية وضعفها وابتسارها ، وفى جزء منه الى ان علم السياسة وكل فروع العلوم السياسية الحديثة لازالت فى بدايتها لدينا ، وايضا لأن التراث النظرى والمنهجى الغربى لا يعرفه سوى القليلون . ولأنه لم يترجم ، ومن ثم لم يخضع للتمثل ، ولا للنقد من بعد . على عكس ما تم فى بعض فروع العلم الاجتماعى "كالقانون . ففى علم الاجتماع هناك حركة ترجمة ـ محدودة ولكنها مطلوبة ـ بهدف نقل الميراث الغربى فى هذا الاطار كمرحلة اولى فى سبيل تطوير الممارسة البحثية والمنهجية العربية فى هذا المضمار .

(٥) ظاهرة البحوث النفطية :

ولابد لنا ان نشير الى ظاهرة اخرى انتشرت فى منتصف العقد الماضى ولازالت تنتشر لأسباب لا علاقة لها بالعلم وهمومه وشواغله ، وهى قيام بعض البحاثة ممن سافروا الى الجامعات العربية الناشئة والوليدة فى اقليم النفط ، أو من كانوا ـ ولا يزالوا ـ يرومون الى ذلك باعداد مجموعة من البحوث النظرية المبتسرة ، يقومون فيها باسقاط بنى نظرية غربية على الميراث الاسلامى وليس ثمة من شك ان هذا الهدف عزيز ، ويرمى اى باحث رصين ان يتصدى له بالتأسيس .

ولكن هذا أمر ، ومجرد استخدام بعض عناصر من الموروث تم انتقاؤها على عجل لتسويغ مفاهيم وأدوات وعلاقات نظرية فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة ، لهو أمر آخر ينطوى على خفة شديدة ، وتسليع تجارى للعلم ، ولا سيما وأنها تتم دون بحث أصيل معرفيا ، وادائيا .

وهذه الظاهرة الوبيلة لا نعتقد أنها تنطوى فى اغلبها على نية حسنة ، ولكنها جزء من تأثير النفط على افثقافة والبحث العلمى بكيفية سلبية . وهو منحى يستهدف ـ لدى بعضهم ـ تسويغ العمل فى البلدان النفطية بأجور عالية ، ولأن ثمة وجل وخشية من تطبيق بعض المناهج الحديثة على الواقع الاجتماعى والسياسى فى الدول النفطية . حيث أن البحث العلمى الجاد أمر ليس من شواغل بعض من يعملون ، وايضا لأن نظم الحكم الملكية ، أو المشيخية ضد ذلك ، وربما ضد استخدام العلوم الاجتماعية الحديثة فى تحليل الواقع ، لأن هذه الممارسة البحثية ستكشف أمورا تخشى هذه النظم القبائلية من كشفها وتعرية الواقع الاجتماعى ـ السياسى الملبد بالفساد ، والذى يناهض ادعاءاتها ، سواء بتطبيق الشرع الاسلامى ، أو على الأقل بتأسيس شرعيتها على موروثة ، والعمل بهديه .

(٦) مستويات الاختلال فى :
العلاقة مع المنهج الغربى :

أن غالب الوضع الاكاديمى يشير الى أن علاقة بعض الباحثين بالنظرية والمصطلح ، والمنهج والاسلوب الغربى مشوبة بأعتلال كبير . فلا نحن سرنا فى مضمار الترجمة عن العلوم الحديثة فى بيان عربى سليم ، ومن خلال خطة منظمة . ولا نحن طبقناها دون ابتسار ، وعلى نحو يسمح لنا بأن نزعم زعما كبيرا بأنه لا حاجة لنا بها قط ، وان ما لدينا يكفى بذاته موئلا ، ومنهلا ننهل منه ويزيد .

والواقع أن وجه الحق فى هذا الاطار يتمثل فى أننا نعانى من عدة اختلالات تقود الحوار فى مسألة المنهج ، والمصطلح الى طريق مسدود .

وتتمثل هذه الاختلالات فيما يلي :

(١) اختلال فى التكوين المنهجى لعناصر عديدة فى جماعات الباحثين ، وثم علاقة مبتسرة بالمنهج الغربى ، وبأصوله ، والسياق الذى تم انتاجه فيه ، سواء فى ذات الحقل العلمى ، والمفهومى ، أو السياق الاجتماعى - الثقافى والفلسفى .

(٢) اختلال قائم بين الباحث وثقافته القومية ناتج عن عدم تأصيل التكوين الثقافى ، والتاريخ القومى فى برامج التعليم ، والبحوث . واذا درس ، فمن خلال منهاجيات تقليدية تجاوزها العلم ، أو التطور التاريخى . ومن أسف فان بعض الذين يعرفون التراث القومى ، فهم لا يعرفون سوى بعض جوانبه ، أى معرفة غير مكتملة لدى الناشئة وآخرين من الاجيال السابقة .

(٣) قصور اللغة البحثية العربية عن لغات العلم الحديث . لأنه من الأمور المقررة أن اللغة ليست كائننا محايدا ، وإنما هى كائن اجتماعى وجزء لا يتجزأ من تكوينات ثقافية ، ونفسية ، وانتاج اجتماعى وتقنى محدد . ومن ثم فهى ترتبط فى انتاجها ، وتطورها ، ودلالاتها ، وانعكاساتها الادراكية والنفسية والمفاهيمية على مستوى التطور الجمعى فى الميادين المختلفة . ولأن الانتاج المعرفى الحديث فى الثقافات الغربية متطور ، فهو ينتج لغة متطورة . ولأننا لسنا مشاركين بفعالية فى انتاج المعرفة الحديثة ففى فى هذه الحالة يصعب علينا ان ننحى جانبا التطور فى اللغة والمصطلحات الغربية التقنية ، أو العلمية فى العلوم الطبيعية .

هذا الاختلال المتعدد المستويات بين معرفة الانتاج المعرفى والمصطلحى والمنهجى والدلالى للآخر الغربى ، وبين معرفة الميراث القومى فى الثقافة والعلم ، يحتاج بالقطع الى سياسات علمية ، وبحثية ، وتعليمية تستطيع السعى لتجاوز مشكلاته تمهيدا لوضع أسس لتجاوزه عبر الزمن .

كيف يمكن رفع هذه الاختلالات المتعددة ، هل بالقبول بما يطرحه البعض من النقد المزدوج - على رأى عبدالكبير الخطيبى - ولكن مسايرة هذه العملية - الغامضة فى قوامها النظرى والمعرفى - قد تؤدى بحسب مضمونها الى انخلاعات مزدوجة عن كلا التراثين الوطنى ، والغربى معا . ويصبح الأمر ، وكأنه دعوة للمغامرة فى فضاء المطلق السديمى .

ثالثا : - محاولة للبحث عن طريق آخر :

ان أى سياسة أو موقف من الميراث الغربى أو الوطنى سواء فى المنهج أو المصطلح ليست مسألة آنية يمكن طرح مجموعة من المشورات لحلها . لأن هذه المسألة اعقد من مجرد المشورات النظرية ، ولأنها ليست فى مرمى الحلول الآنية ، أو المتوسطة فى زمنيتها . ولكنها عملية مركبة ، ومعقدة ، وترتبط بمجمل الاشكاليات المركزية للتطور الفكرى والاجتماعى والثقافى العربى . ولا نجاوز الحقيقة اذا قلنا أنها عملية تاريخية ، وتحتاج الى فك الارتباط - نسبيا - بينها وبين اشكالياتنا المعقدة الآخرى . والا فان استمرارية هذا الارتباط سوف يجعلنا بين الحين والآخر نطرح نفس المشكلات ، والأشكاليات ، والأزمات بلغة مراوغة ، أو باضفاء المزيد من التقنيع اللغوى على نفس الافكار . وبطرح نفس التصورات . أى اقوال قديمة حول مشاكل موروثة بلغة قديمة ، أو بانشاء بيانى حديث ، دون تجديد ينقل مسار السجالات الاساسية خطوة الى الأمام . وفضلا عن كون عملية الوصول الى حل هى عملية تاريخية - ليست بالمعنى البسيط السائد - فهى عملية تراكمية قائمة على الممارسة النظرية والبحثية .

ومن مجمل هذه العمليات البحثية المختلفة بعناصر نجاحها ، واخفاقها ، يمكننا أن نطور اداءاتنا ، وأساليب عملنا العلمى على نحو يسمح لنا فى أفق تاريخى ملائم صوغ اساليبنا المبتدعه من أتون البحث الشاق ، والصعب والممتع فى أن وليس من خلال طرح النصائح ، واللغة الوعظية التى وسمت تاريخيا بعض النصوص الرائجة عربيا ، ولازالت حتى اللحظة المعاصرة .

وحتى لا يكون حديثنا فى هذا المضمار ضربا من اصطياد النواقص فحسب ، وأنما تحليل العوار فى الممارسة البحثية والعلمية مرتبط - لدينا - بمحاولة لطرح عناصر - ولو غفل - لأمكانية صياغة مشاريع لتجاوزها موضوعيا . رغم ان هذا الطرح لا يعنى اننا ننساق وراء هواة وضع المشاريع النظرية المحفقة بعيدا عن الواقع أو الظروف الموضوعية فى كل مجتمع على حدة ، وخاصة فى الحالة المصرية بكل خصوصياتها وريادتها .

١ - العوائق التى تواجه عملية الخروج من مأزق الحوار التقليدى :

نطرح فى هذا الاطار عناصر نرى أن النقاش الموضوعى حولها ربما يفيد فى تطوير ممارساتنا البحثية ، ونطرح العقبات التى تواجهها أولا سواء على مستوى تركيب الجماعات البحثية العربية ، أو السلطات السياسية الحاكمة ثم نردف بطرح عناصر نراها ضرورية لتطوير الحوار حول اشكاليات المقال . وذلك على النحو التالى :

١ - لاشك أن البحث العلمى فى الدول العربية المختلفة يواجه ضروبا مختلفة من العنت ، والاهمال ، وسوء

الادراك ، والفهم من قبل الصفوات السياسية الحاكمة ـ أيا كانت ـ وهى فى هذا النطاق تتداخل مع قضايا أخرى ، كعلاقة المثقف الوطنى بالسلطة بكل تعقيداتها ، ومسألة الحريات العامة ، ومنها حرية البحث الأكاديمى ، وحرية اعلان نتائج البحث ، وهى حريات تتكامل مع حريات التعبير .. الخ . بل وترتبط ايضا بمسألة استقلال الجامعات ومراكز البحوث ماليا ، واداريا ، وفكريا . وثمة مشكلة أخرى فى دول العسر العربى ، وهى أزمات تمويل مؤسسات البحث والجامعات . وكذلك فأن بعض الجامعات فى اطار الاعداد الكبيرة ، تحولت عن وظيفتها البحثية لصالح دورها التعليمى فحسب ، وتحول البحث الأكاديمى الى ممارسة تعتورها الشكلية ، والطابع الحرفى من أجل الترقية فى السلم الأكاديمى .. والثابت أن السلطات السياسية تسيطر على الجامعات ، ومراكز البحوث ، وتخضعها لسلطانها وتوجهاتها ، وقد تحولت الى مراكز ملحقة بأجهزة الدولة أة شكلية ـ مع بعض الاستثناءات التاريخية المحدودة كما فى مصر ، وفى حدود معينة وقواعد خاصة بهامش استقلاليتها ، ولكن يبدو أن موقف الصفوات الحاكمة من مسألة البحث العلمى يعكس ما رصده البعض من أن النخبة الحاكمة الجديدة ترتاب فى أمر العلوم الاجتماعية بشكل عام ، لأنها قد تعرقل العمل السياسى بتغذيتها للاحتجاج العقلى فضلا عن كشفها لجوانب الاعتلال فى السياسات العامة والاختلال فى أساليب الحكم ، وتوزيع الثروة والسلطة ، وغيرها من سياسات التوزيع الاجتماعى ، أو مناقشة هيكل المحرمات السياسية والاجتماعية والدينية . خاصة وأن الجامعات فى بعض البلدان العربية لعبت دورا كبيرا فب الحركات الوطنية ، وتمثل مصدرا للقلاقل السياسية ، والقلق الفكرى ، والرفض والغضب لأسباب عديدة ليس هنا موضعها . ولكن هذا لا يمنع من ايراد الملاحظة السابقة التى أبداها البعض ناهيك عن إسهام مصطلحات العلوم الحديثة ، والغربية فى التنظير للقرار السياسى ، وتوشيه الخطاب السياسى الحاكم ، بمفردات حديثة ، بصرف النظر عن محتواها الموضوعى ، ومردودها فى الممارسة ، أو العناصر المضمرة فى ايديولوجية الحكم .

ومن هنا فالشكوك قائمة بين السلطة والجامعات ، ومراكز البحوث ـ وخاصة العناصر البحثية القلقة ، والمبدعة ـ والتى تواجه عنتا ومشقة كثيرة ـ وأرث الاضطراب الذى تبثه الجامعات ، ومراكز البحوث فى الأجيال الشابة والمجتمع . وهذه الشكوك والتناقضات . تحول دون دعم أية سياسة تستهدف مشاركة الدولة فى عملية تطوير سياسة البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية . فضلا عن عوز جهاز الدولة فى الدول المعسرة يحول دون توجيه لانفاق الى هذه المراكز والجامعات كى تقوم بدورها .

ب ـ ليست سياسات البحوث فى البلدان العربية فقط هى التى أصيبت فى مقتل من جراء تدخل ، وشكوك الصفوات السياسية الحاكمة ، ولكن الوضع المتردى فى بعض الجماعات البحثية العربية ـ إن لم نقل أغلبها ـ وانتشار الشلل والحلقات ، والعصب ، يمثل عقبة خطيرة . فالعلاقات الحلقية تقوم على أساس الشخصنة والمصالح ، والسياسة واحتراف بعضهم لمجموعة من القضايا القومية النبيلة أدى الى امتهانها على نحو خطير . والعلاقات الداخلية بين هذه العصب والجماعات تتأسس على الأبوية بين قيادات الشلل وازلامها ، واتباعها ، ومريديها . ونسق الانضمام والترقى داخلها . وتنافسها على المصالح . هذه الأنماط الحلقية والشللية تشكل عائقا موضوعيا يحول دون تكون المدارس البحثية والفكرية . ودون توجيه البحث العلمى الوجهة التى تفيد المجتمعات العربية . وتحول ايضا دون تنشيط الحوار العلمى فى الجماعات العلمية والثقافية .

ومن أسف فإن هذه الأنماط السائدة تؤثر سلبا على عملية التكوين العلمى والثقافى للباحثين الشباب ، ومساعدى الباحثين . لأن نمط التنشئة السائد معتل فى أساليبه ومضمونه ، وفى ذات الوقت فإن القيم العلمية التى تلقن فى الشلل تصرف بعض شباب الباحثين عن الاداء الجاد ، والتكوين الرصين المتماسك .

وقد أدى هذا الوضع العام الى اصابة جماعات الباحثين الجدد ـ من التابعين للشلل ـ فى بعض المجتمعات العربية بكهولة فكرية مبكرة . تجعل نزعها هى إحدى المهام الأساسية فى عملية البحث العلمى لحل مشكلات تطبيق البحوث والمناهج الغربية على الواقع العربى . لأن نزع الأفكار المسبقة ، وإحكام القيمة هى أولى مهام تطوير البحث الاجتماعى فى أى بلد من البلدان ، وبين أى مجموعة ثقافية أو بحثية . لأنه قبل الحديث عن تحرير المجتمع فكريا وإطلاق العقلانية والرشادة لابد أن يكون الباحث الذى يروم تحقيق ذلك قد تم اعداده ليؤدى هذه المهمة اصلا ، أى أن يكون قد تحرر من أسر الأوثان الحلقية والقيم السلبية المرتبطة بها .

جـ ـ وثمة عائق آخر يتمثل فى الاستخدام السياسى المشوه أو المبتسر للمناهج والمصطلحات الغربية فى علاقة بعض المثقفين العرب بالسلطة . وهذا الاستخدام

والتوظيف السياسى لا يأتى عفوا الخاطر ، وإنما هو جزء من فهم عميق لعلاقات التشابك الهيكلى ـ القزمى الطابع ـ بين الصفوات الحاكمة ، وبين النظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة وعلى كافة الأصعدة وبعض المثقفين يستخدم بعض جوانب معرفته بالتراث الغربى فى لعب دور ما على مسرح السلطة فى علاقاتها بالغرب ، وذلك بحسبانهم الأقدر على فهم لغة الغرب . وفى ذات الوقت يلعب المثقف الوسيط دور الذى يستطيع تطوير شكل السياسات دون مضمونها سواء فى العلاقة مع الغرب ، أو فى العلاقة بين النظام وبؤر المعارضة السياسية فى هذه المجتمعات . وهنا يستخدم المصطلح والمنهج والمفهوم الغربى فى مجرد تحسين الأداء ، وفى الرطانة الايديولوجية ضد المعارضة ، وهو ما يمثل مرحلة متقدمة فى تطور عملية استخدام المصطلح ، والنظرية والمنهج الغربى فى النظم العربية .

والتعامل السياسى مع بنى المصطلحات والمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ـ فى هذا السياق ـ يجعل من هذا التراث مهنة وتتشكل حولها مصالح اجتماعية وسياسية حقيقية على نحو ما تشير اليه المتابعة الواعية لسلوك بعض المثقفين العرب ، وحلقاتهم فى السنوات الأخيرة .

د ـ أزمة التكوين الثقافى للباحث العربى : وهو ما يمثل أحد أهم العوائق فى الوصول الى حلول جادة لمسألة المصطلح والمنهج الغربى والواقع العربى . ويقصد بهذه الأزمة تحديدا جملة المعارف النظرية ، والممارسات البحثية والادائية التى يتعرض لها الباحث فى تدريبه ، ونمط ونظام التدريب الذى يخضع له فى مرحلة تكوينه العلمى . ومن أسف فإن التنشئة العلمية ، والنظرية للباحث العربى ، لازالت ، تتراوح بين الغياب ، أو الشكلية ، أو العشوائية وعدم الانتظام . والذين افلتوا من هذا المصير فى تكوينهم ، فإن عصاميتهم العملية ، بجانب التنشئة الشكلية ربما ساعدتهم على الافلات من هذا المصير القاتل للبحث والابداع . هذا الاعتلال فى التكوين الثقافى ، والادائى ، والبحثى للمثقف والباحث العربى ، يجعل سجالاتنا تفتقد الى الأواصر الحميمة بالواقع الاجتماعى فى تجلياته المختلفة . وعدم الاتفاق على لغة ومفلادات الحوار . وهو الأمر الذى اتسمت به الحوارات حول مسألة المنهج ، والمرجعية الغربية والواقع العربى . وهو ما يمثل ايضا غالب الحوارات الفكرية ، والايديولوجية العربية ـ لا كلها بالقطع ـ . وليست هذه الملاحظة قاصرة على التكوين المبتسر للباحث العربى الذى تلقى تدريبا محدودا فى الجامعات ومراكز البحوث العربية فقط ، ولا هؤلاء الذين تلقوا تعليما تقليديا فحسب ، وأنما ثمة تكوين مبتسر آخر لدى بعض هؤلاء الذين تعرضوا لنمط التنشئة العلمية وفقا للمدارس الغربية المختلفة ، فهؤلاء تم امدادهم بانساق من المعارف النظرية ، دون فحص نقدى عن مدى صلاحية تطبيقها على واقعهم ، وهل لابد من ادخال عناصر معرفية ، ونظرية واجرائية أخرى لتطويعها أم لا ؟

وغالبا مايكون التخصص المهنى الضيق ، والطابع الحرفى الذى انحسرت عنه الأفاق الثقافية والسياسية والاجتماعية ـ ذا تأثير على المسار السلبى للممارسة الحوارية ـ والبحثية ـ للباحث والمثقف العربى . وهو امر نتج ايضا عن تقديس البعض للمنهجية الغربية لذاتها ، وليست للوظيفة التى تلعبها فى البحث ، والمعرفة ، وحدودها ، وارتباطاتها بالظواهر والابنية التى صيغت لأرتياد اغوارها .

وفى ذات المستوى فأن الباحث ذا الثقافة الموروثة ، أو التقليدية ، والذى لم يتح له الاطلاع على الثقافة الغربية ـ عادة ما تشوب علاقة بعضهم بالموروث الثقافى نزعة التقديس ، والتنزية . وذلك بصرف النظر عما اذا كانت هذه الثقافة الموروثة وضعية او اجتهادية ، او مقدسة . هنا يتحول تقديس المنهج الحرفى ومفاهيمة الى وثن مقدس لايأتيه الباطل أو الشك من أى جوانبه . كل هذه الخبرات مثلت ، ولازالت عوامل معوقة للحوار حول مسألة المنهج او المصطلح ، او المرجع الغربى فى مناقشاتنا ، وفى غيرها من المجادلات .

هـ ـ ويتمثل هذا العائق الأخير فى ان بعض الباحثين والمثقفين العرب يرتعدون من القيام بالممارسة البحثية النقدية والحقلية على واقع موضوعى محدد . لأن الثمن السياسى الذى يدفع فى سبيل سلوك هذه المغامرة البحثية المحفوفة بالمخاطر سيكون باهظا . اذ أن الممارسة البحثية العملية والموضوعية ، والنقدية ستقود الى ضرورة الاصطدام بمشكلات الواقع الاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى ، واتخاذ مواقف علمية ـ عبر البحث ـ محددة من هذا الواقع الدرامى ، والمأساوى معاً فى البلدان العربية المختلفة . وهذا ماسيؤدى ، شاء الباحث ام أبى الى الاصطدام بالسلطات السياسية الحاكمة وعليه أن يدفع ثمن الكلمة الحرة ، والبحث الموضوعى .

وهنا يمكننا ان نلاحظ أن بعض المثقفين البارزين ينزعون صوب الايغال فى التأنق النظرى ، والتعقيد ، والتجريد فى كتاباتهم ، ومداخلاتهم . وثمة آخرين يضطربون فى ترجمة المصطلحات الغربية على نحو

مانلحظه فى بعض الكتابات العربية . بل أن افضل مستويات هذا الضرب ، من البحوث ، والكتابات تميل الى الدخول فى رواق القضايا الفكرية الكبرى كالاصالة والمعاصرة « والظلامية » ، والحداثة ، والعقل الغربى والعقل العربى . وهم فى ذلك يستخدمون ويطبقون ـ أو يحاولون ذلك ـ انجازات ميشيل فوكو ، أو باشلار ، أو التوسير وحينا آخر يستخدمون بعض المناهج الراديكالية .

وعوضا عن التصدى الخلاق لواقعهم المحدد نجدهم يسارعون الى اللجوء الى بعض النظم المعرفية المغلقة لتطبيقها على العقل العربى ، او تاريخ تطور الأفكار فى المجتمعات العربية . وذلك بأعتبارها حالات تستدعى اللجوء الى المنهج الغربى لتحليلها ، وسبره اغوارها . وليت بعضهم استطاع ان يطبق ذلك على نحو خلاق ، بل من أسف اتسمت بعض هذه الممارسات البحثية بالطابع النظرى حيث افتقدت بعض هذه التحليلات لأية اواصر بالواقع التاريخى الاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى . وكأن الأفكار تنتج بعيداً عن عوامل إنتاجها ، ومحدداتها المختلفة . وثم نزعة اطلاقية تتمثل فى التعامل مع العقل العربى ، وكأنه سرمدى ومتعال على الخصوصيات ، والزمن . وكأننا نتحدث عن طوبى ، أو مطلق . ففى بعض الاحيان يلجأ بعض المثقفين الى الماضى رحيلاً عن مواجهة الواقع الآنى ، حيث ثمة رموز سياسية جديرة بالنقد والمواجهة ، والمناهضة بالمقال ، والبحث ، والكتاب ، وهو أهون السبل أو حتى التعامل مع الحاضر ، ولكن من خلال الصراخ النظرى حول القضايا ـ ذات الطابع العام والايدلوجية . وهنا فالمسموح به كبير فحاكم اليوم فى النظم الملكية ، أو نظم الامارة العصرية ـ بتعبير المسعدى ـ عن النظم الجمهورية ليس هو سلطان الامس واميره . فهم يعرفون ان مثل هذا الجدل أو اللدد النظرى الهائم فى اطرا القضايا الكبرى . لا تستثير احداً ، ولا تقدم جديداً من خلال هذه الاساليب ، وتستنفد طاقة الباحثين العرب .

هذا الصخب النظرى « واللغوى قد يكون فى بعض الاحيان تعبيراً عن وهن العملية البحثية ، وانتاج الأفكار فى الدول العربية المختلفة . وتكون الترجمة ، والنقل المباشر للأفكار ، وتطبيقها قسريا على واقعنا التاريخى دون فحص ، لها دلالاتها الخاصة فى عجز الجماعات الثقافية عن الابداع فى اطار حقول المعرفة ، والواقع الاجتماعى فى بلد معين ، ومجتمع ذى خصوصية ، وقسمات محددة .

وفى الواقع أن هذه النزعة قد يتمحض عنها فائدة ما ، الاوهى التعريف ببعض الأفكار السائرة فى الثقافات الغربية للقارىء الذى لايقرأ الا بالعربية فقط . ولكنها حتى فى هذه الحالة لم تنقل هذه الأفكار فى سياقها ، لتكتمل لدى القارىء العربى الفائدة ، والمعرفة ، والعلم بالسياقات التى ظهرت فيها هذه النظريات ، والمفاهيم ، والمناهج . وانما النقل المبتسر ، والذى يجتزىء من نظرياته ، ومفاهيمه بعض مكوناتها ، ويتم نقلها الى لغة آخرى ، وواقع آخر دون فحص ، أو ابداع . انها قيود وعوائق تؤثر على طرح جاد مشكلة المنهج الغربى والواقع العربى .

والواقع أن مجمل هذه المشكلات الموضوعية تمثل عائقا هيكليا يحول دون التقدم خطوات لتجاوز مأزق البحث الاجتماعى ، بمناهجه ومدارسه ، ومفاهيمه ، ومصطلحاته واساليبه ومشكلاته فى العالم العربى .

ولكننا نتجاسر ـ وعلى استحياء ـ على تقديم العناصر التالية للخروج من بعض عناصر المأزق المعرفى ، والمنهجى المعاصر ، وذلك على النحو التالى :

(٢) عناصر فى البحث عن مخرج من الازمة :

تتأسس عناصر هذه المحاولة للخروج من مأزق مسألة المنهج والمصطلح الغربى على ضرورة التعامل النقدى مع الازدواجيات التى يزخر بها الاطار العام للأزمة .

ونقصد بذلك تحديداً ، أننا اولا يجب ان نتعامل مع أشكاليات الموضوع من خلال العقل النقدى ، الذى لا ينصاع ازاء آية اتجاهات نظرية ومفاهيمية ، ومنهجية غربية بأعتبارها موضة من الموضات التى يمور بها الفكر الاجتماعى الغربى . ، أو الاعراض عنها كلية بدعوى انها كذلك . وهذا لن يتم بمجرد الدعوة لهذا العقل النقدى ، وتتوقف الأمور الى حين يصير العقل النقدى هو الامر الشائع لدى جماعات الباحثين فقط ، وانما نقترح لذلك الخطوات التالية :

أ ـ نحن لا نملك ترف الاعراض عن الانتاج النظرى ، والمنهجى الغربى ـ بحسبانه كذلك ـ وانما لابد من ان نقوم بعملية ترجمة للنصوص الاساسية حول المناهج والنظريات الغربية فى العلوم الانسانية ، والاقتصادية ، والقانونية لكى تكون تحت بصر كافة الباحثين على اختلافهم . وفى ذات الوقت لان عملية الترجمة ـ التى هى جزء من سياسة ثقافية وعلمية يجب ان يخطط لها الباحثون العرب ـ هى عملية اغناء للغة العربية ، وبوتقة للتخصيب الفكرى ولنا فى تاريخنا أسوة حسنة ، وامثلة مثمرة على دور الترجمة فى هذا الاطار . وبالطبع لاينبغى أن نسند هذه العملية للدولة فقط كعادتنا فى ترحيل المهام والادوار . وأنما يجب على الباحثين العرب القادرين ان

يقدموا من خلال المبادرات الفردية، والجماعية فيما بينهم على القيام بذلك كل فى تخصصه. ويبدو أن عملية كهذه تحتاج الى تخطيط منظم. ولكن لايعنى هذا التريث أو الانتظار الطويل حتى يتم هذا التخطيط الذى لاتبشر الاوضاع السياسية - الاجتماعية فى العالم العربى على انه سيحدث على الاقل فى الأجلين المنظور والمتوسط.

ب - أن الترجمة ليست كافية، بل لابد من متابعة، وترجمة الاعمال النقدية التى تناولت بالتحليل البنى النظرية، والمنهاجية التى تشكل خريطة الفكر الغربى، والاوروبى المعاصر خلال العشرين عاما الماضية وحتى الان.

جـ - يجب علينا القيام بدراسة وتحليل نقدى لهذه البنى فى أى سياق، وعوامل تم انتاجها، واى المدارس واين طبقت وفى اى حقول المعرفة، والتطبيقات التى تمت. وفى سياق أى صراع بين المدارس الفكرية المختلفة. فلا يوجد فكر معزول عن المجتمع، ولا فكر ناتج عن محض تأملات نظرية فى المطلق، أو مناهج محايدة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا - على نحو ما يتعامل بعض الباحثين العرب مع هذه الابنية النظرية والمفاهيمية والمنهجية وكشف مدى نجاح أو فشل هذه المناهج، والنظريات حول واقع محدد فى أوروبا وبقية البلدان الغربية الاخرى. أن ذلك سيكشف لنا عن خصوصيات المنهج والنظرية، والجوانب العامة التى يمكننا الاستفادة منها فى بحوثنا.

إن هذه العملية ستعمق معرفتنا النقدية بالغرب، وستساهم تراكميا فى ترقية ادائنا العلمى والنظرى وممارساتنا البحثية، وستشحذ طاقاتنا الابداعية، الذاتية والوطنية دون مجازفة، ودون تردد.

ونحن فى هذا الاطار يتعين علينا الانفتاح النقدى ليس على غرب واحد ممثل فى بعض البلدان بعينيها، كالولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وانجلترا، والمانيا، وايطاليا. وانما لأنه لايوجد غرب واحد، ولأننا يجب أن نمد البصر، والبصيرة النقدية الى غرب آخر. بلا وجل، ولاتردد مادمنا سنخضعة للفحص النقدى. وهناك ايضا الانتاج النظرى والمنهجى لمبدعين برزوا من العالم الثالث، فى امريكا اللاتينية، وافريقيا وآسيا، استطاعوا انجاز محاولات وممارسات نظرية ومنهجية هامة.

د - لابد فى هذا الاطار من اعادة تقويم انتاجنا العلمى فى حقول معرفية عديدة وفروع مختلفة من العلم الاجتماعى بهدف معرفة ما الذى حاولنا استخدامه واين مواطن الاخفاق فى هذه العملية وما هى اسباب عدم قدرتنا على بلورة تطبيق خلاق للمنهج الغربى على واقعنا أو صياغة وبلورة مناهج وأساليب بحث وعمل وطنية. ان المكتبة العربية تطوى بين جنباتها غير المعروفة الاف الرسائل العلمية، والبحوث الاكاديمية غير المنشورة فى فروع عديدة من العلم، وتحتاج الى تحليل معمق لمعرفة لماذا لم تؤدى الى نقلة نوعية فى تطور المسار العلمى لكل فرع من فروع المعرفة. وفى ظل اى الظروف تم انتاج هذه البحوث ومواقف الباحثين الذين قاموا بإعدادها. ناهيك عن ربط هذه البحوث بالسياق الاجتماعى - الاقتصادى والثقافى - الذى كان سائدا فى مرحلة انتاجها، واقرارها. ولماذا اختيرت موضوعاتها، وأى أساليب منهجية استخدمت وفى ذات الوقت لماذا اختيرت بعض المناهج والنظريات الغربية دون غيرها، وما الذى حذف منها، وما الذى اضيف اليها من الباحثين وفى اى مرحلة من تطور الفكر الغربى تم نقل هذه المناهج، والنظريات. وتعليل لماذا حدث ذلك فى كل مرحلة؟ ناهيك عن معرفة هل كان الباحث فى كل مرحلة ملماً بما يحدث فعلاً

هـ - اننا ينبغى أن نلجأ الى مايسميه بعض الكتاب العرب - حسن حنفى - بالتنظير المباشر للواقع ونحن فى هذا السياق، لابد من ان نطلق قدرتنا على فحص الواقع، ورصده وتحليله، من خلال عملية التنظير المباشر للواقع. وهى عملية لاتتم فى فراغ، والا كنا كمن يبدأ من الأول، وكأن كل انجازاتنا فى مضمار البحث العلمى ليست سوى حصاد الهشيم. وانما هى جزء من هذه العملية التى يجب علينا انجازها. فثم ظواهر عديدة لايستطيع بعض الباحثين رصدها، او ملاحظتها لأننا جبلنا على أن تكون العين النظرية والغربية هى الحاكمة لنا فى النظر والبحث والملاحظة.

و - لا شك اننا ينبغى ان نعود الى موروثنا النقدى والفكرى لفحصه ودرسه وتحليله، والتعرف على تقاليده، وقيمه. فلا يمكننا ان نتقدم خطوة الى الامام، ومعرفة بعض الباحثين بموروثهم القومى تكاد تكون معدومة أو ضحلة الا اذا كانت ثقافتهم تقليدية. ولكننا لانعود اليه لممارسة طقوس عبادة الانتاج الفكرى للقدماء، والاسلاف. وانما لفحص هذا الانتاج بظروف انتاجه التاريخية. وطبيعة الظواهر والمشكلات والقضايا التى انتج هذا التراث استجابة لتحديها ولحلها. وذلك لمعرفة التاريخى، من الوقتى والعارض.

ز - ان سياسات البحث، والبعوث العلمية لاوروبا وأمريكا وغيرها من البلدان الغربية تتطلب احداث تعديلات - ان لم نقل تغييرات وصياغات - حديثه، وجذرية فى مضمونها، وتوجهاتها. فلابد ان تنتقل

تدريجيا من مجرد بحث مشكلاتنا ، وقضايانا القومية فى كل بلد فى الخامعات ومراكز البحوث الغربية ، الى بحث ودراسة النظم الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية والسياسية الغربية . وهذه عملية هامة ومطلوبة . ومن خلال هذه العملية سوف نتحول من مجرد موضوع للاستشراق ، الى طرف فاعل يجعل من الغرب موضوعاً للاستغراب ، اذا جاز هذا التعبير .

أن هذه العملية التى ينبغى ان تتم اولا فى مجال البعوث ، ثم تكون احد مهام مراكز بحوث متخصصة تنسأ فى هذا الصدد ـ بكل الجدية المطلوبة ـ لمعرفة المجتمعات الاوروبية الغربية .

وياليت معرفتنا تشمل اطرافاً أخرى من عالمنا وتشاركنا اوضاع التخلف فى افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية . أن مراكز للابحاث حول امريكا ، وأوروبا الغربية ، واوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفيتى وامريكا اللاتينية ، وافريقيا وآسيا ، لابد وأن تكون جزءاً رئيسياً من اى مشروع للنهضة والحداثة والاستقلال والأصالة فى بلادنا . □

ثبت إحالة :

(١) نبيل عبد الفتاح . المصحف والسيف ، صراع الدين والدولة فى مصر (القاهرة ، مدبولى ١٩٨٤)

(٢) السيد يسين ، « القانون والتنمية » ، بحث مقدم الى المؤتمر الأول للعدالة . القاهرة ، مارس ١٩٨٦ وانظر أيضا نبيل عبد الفتاح . « كتابة تاريخ القانون المصرى الرؤى اللاتاريخية » فى أحمد عبد الله التاريخ المصرى بين الموضوعية والالتزام ، الناشر دار شهدى القاهرة ١٩٨٨ .

(٣) نبيل عبد الفتاح ، كتابة تاريخ القانون المصرى الرؤى اللاتاريخية فى احمد عبد الله التاريخ المصرى بين الموضوعية والالتزام الناشر دار شهدى القاهرة ١٩٨٧ . وراجع فى نتائج هذا المنهج فى التطبيق على السياسة التشريعية فى مصر بحثنا أزمة السياسة التشريعية فى مصر بحث مقدم للجنة التشريع المنبثقة عن المؤتمر الأول للعدالة فى مصر القاهرة مارس ١٩٨٦ .

(٤) يعض الممارسات البحثية العربية التى طبقها علماء السياسة والأجتماع والقانون حول تقييم وتحليل تطور بعض النظم السياسية العربية ـ فى بعض مراحل تطورها التاريخى ـ والتى كانت تأخذ ببعض سمات النظام الليبرالى ـ التعددى الغربى . لم تستطع فى تطبيقها لبعض مناهج النظم السياسية او القانونية أن تولى عناية خاصة للأبعاد الثقافية الوطنية ، ولا ما الذى تم استيراده⁄ أو نقله من أفكار ، واطارات وما الذى اضيف اليه ، ما الذى حذف ولاية أسباب ؟ وما هو ادراك النخبة السياسية فى هذا البلد أو ذاك للتجربة الغربية ، وما هو الجانب غير المنظور فى عملية ممارسة السلطة السياسية لعملياتها وادائها فى اطار القبول بالفكرة التعددية ..... الخ . وقامت هذه المحاولات بتقديم التفسيرات الشكلية أو الاحادية الجانب رغم تعقد الظواهر والعوامل التى أدت الى عدم النجاح أو على الأقل تحقيق النموذج ـ أو النماذج الغربية ـ لوعودها التى اعلنتها الصفوة السياسية فى تبنيها له .

(٥) نبيل عبدالفتاح ، ثقافة النقط وصخب الكلمات ، مجلة الطليعة ص ٩٩ وما بعدها فبراير ١٩٨٦

(٦) محمد اركون ، الأسلام اصالة وممارسة ، ص ٧٩ .

(٧) يرى الباحث السابق ان العلوم الأجتماعية قد تعرقل بالفعل العمل السياسى بتغذيتها للأحتجاج العقلى ، الا أنها تسهم اسهاما قيما فى اى تنظير للقرار السياسى . المرجع السابق ص ٧٩ . ولكنه لم يبين لنا فى أى السياقات والحالات التى تحكم علاقة السلطة بالعلوم الأجتماعية . وأى سلطة ، ونخبة . وفى أى مجتمع وأى زمن .



الأنــدوجو .. والتكتــلات الاقليميـة الافريقية

طارق حسنى أبو سنه

تكتل

الأندوجو يعنى الأخوة باللغة السواحيلية ، وهو تكتل كانت مصر وراء إقتراح وفكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان ، ويضم أغلب دول حوض النيل فى منطقة شرق ووسط أفريقيا . وهو عبارة عن محفل لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء ، وقد تم إنشاء مجموعة الأندوجو فى الاجتماع الوزارى الأول لدول المجموعة ، والذى عقد فى الخرطوم من ٢ إلى ٤ نوفمبر ١٩٨٣ . وقد ضم وزراء خارجية كل من : - مصر - أفريقيا الوسطى - السودان - أوغندا - زائير . وإن كان إسم [الأندوجو] قد أطلق رسميا على المجموعة فى **الاجتماع الثانى** الوزارى والذى عقد فى كينشاسا فى الفترة من ٣ إلى ٤ سبتمبر ١٩٨٤ . وقد إنضمت رواندا لهذا التجمع بصفة مراقب . أما **الاجتماع الثالث** كان بالقاهرة من ٧ إلى ٨ أغسطس ١٩٨٥ ، وانضمت له بوروندى وتانزانيا كعضوين مراقبين أيضا . ثم **الاجتماع الرابع** عقد بكينشاسا فى ١٩ إلى ٢١ مايو ١٩٨٧ بنفس عدد الدول ، ثم أعقبه الاجتماع الوزارى **الخامس** من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ بالقاهرة ، وقد تحولت عضوية رواندا وبوروندى إلى عضوية أصلية بدلا من المراقب - وبالتالى أصبح عدد الدول الاعضاء ٨ .

اهداف المجموعة وتطور نشأتها :

١ - التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الاقليمية الافريقية .

٢ - دعم التعاون بين دول المجموعة فى مجال التنمية ومواجهة المعوقات اللغوية والجغرافية وتلك الناجمة عن نقص البنية الأساسية .

٣ - تبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بين دول المجموعة فى كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك بهدف دعم التعاون الاقليمى .

٤ - إجتماعات الأندوجو تنعقد فى إطار التعاون الاقليمى الوارد طبقا لخطة عمل لاجوس الاقتصادية ١٩٨٠ .

وقد تضمنت البيانات المشتركة الأولى الصادرة عن اجتماعات الأندوجو الاشارة لأهمية التعاون فى النواحى التجارية والاتصالات والنقل والأمن على الحدود المشتركة واللاجئين . كل هذا مع أهمية التأكيد على دعوة الدول الأخرى فى المنطقة مستقبلا والتى لها مصالح مشتركة فى نفس الاقليم .

إلا أنه من الملاحظ أن قضيتى الأمن والحدود واللاجئين لم يستمر الحديث عنها فيما بعد خاصة فى الاجتماعات الأخيرة للمجموعة ، وتم الاكتفاء بالاشارة للقضايا التقليدية للتعاون . وتم التنويه لاستمرارية الخط الاساسى لسياسة المجموعة وطبيعة نشاطها وبأنها ليست تمثل تحالفا أو محورا تجاه أى دولة أو تجمعات أخرى .

وبدأت المجموعة فى عقد اجتماعاتها الدورية مرة سنويا إلى أن تحولت مؤخرا إلى مرة كل عامين .

وفى الاجتماع الثالث بالقاهرة ، زادت أهمية الحديث بوضوح عن ضرورة التعاون فى مجال مياه النيل ، فتم التنويه لأهمية توجيه الدعوة للوكالات المتخصصة مثل [برنامج الأمم المتحدة للتنمية] ليعطى أولوية لمشروعات دول حوض النيل لتنمية الموارد المائية وتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه . كما تمت الاشارة للتعاون بين دول المجموعة فى مجال الموارد الطبيعية خاصة البحيرات والأنهار . وفى هذا الاطار تم التنويه لحيوية الاستمرار فى مشروعات لدراسات الهيدومترولوجية للبحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وعبرت المجموعة عن أملها فى ضرورة إنضمام دول حوض النيل الأخرى لتحقيق مزيد من التعاون بين دول المنطقة .

وفى الاجتماع الخامس للاندوجو بالقاهرة تمت اتصالات بين المجموعة وبرنامج للأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية وإقتصادية شاملة يمكن إعتمادها كخطة عامة للتعاون الأقليمى بين دول

المجموعة . وسوف تكون الدراسة تفصيلية ذات طابع اقتصادى/ تقنى شامل ، ويتولى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الكشف عن المصادر الثنائية الكافية لتمويل مرحلة التنفيذ .

وقد تم إيفاد بعثة برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى فبراير ١٩٨٩ لزيارة دول المجموعة ، للتعرف على إمكانيات التعاون وإعداد التقرير ، وشملت زائير ـ أوغندا ـ السودان ـ رواندا ـ مصر ، وتبين وجود مشاكل سياسية وادارية واقتصادية ومالية تتعلق بتنفيذ المشروعات الأقليمية فى مجالات البنية الاساسية .

هذا وقد أشار تقرير بعثة برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن هناك صعوبات فى تحديث أولويات المشروعات الخاصة بالتعاون الاقليمى ، فى ضوء دراسات الجدوى الخاصة بكل منها مثل النقل النهرى ـ السكك الحديدية ـ المواصلات السلكية واللاسلكية ، والمفاضلة بينها ، وعدم توفر بيانات كافية ضمن غالبية هذه المشروعات فى الدول المعنية . كما أوضح أهمية التركيز على مشروعات كبيرة تفيد غالبية الدول ، خشية أن يؤدى إختيار مشروعات صغيرة تفيد عددا قليلا من الدول لتكريس المصلحة الوطنية الضيقة ويحدث إنقسام بين دول المجموعة . كما أوضح ضرورة أن تحقق هذه المشروعات عائدا ماديا ملموسا يساعد فقط على تغطية تكلفتها ، ولكن أيضا الاسهام فى سداد الديون الخارجية لدول المجموعة .

هذا وقد تم طرح فكرة إنشاء هيئة دولية للاضطلاع بهذه المشروعات والاشراف عليها مما يمكن معه تجاوز بعض أوجه القصور التى تعانى منها دول المجموعة خاصة فى المجال الادارى والمالى ، ويساعد على طمأنة الدول المقرضة على حسن إدارة المشروعات .

الجدلية المثارة حول اهداف الأندوجو وطبيعته :

يوجد إنطباع لدى بعض الدول أن الهدف من التجمع هو تنمية الموارد المائية فقط ، فى حين ترى دول أخرى منها مصر بأن المطلوب هو تنمية اقليمية تشمل مختلف القطاعات ، وأنه لابد من السعى للاهتمام بالجوانب الأخرى لتجنب الفشل .

ولا تتجاوب بعض دول حوض النيل مع الأندوجو مثل كينيا واثيوبيا بدعوى الخوف من تقييد حريتهما فى إستغلال مواردهما المائية مستقبلا ووضع قيود على سيادتهما ، إلى جانب إفتقارهم للخبرة الفنية الوطنية لتنفيذ المشروعات المقترحة .

كما يرتبط موقف أثيوبيا بمواقف وقضايا سياسية داخلية خلافية مثل مشكلة أريتريا ، مما يجعلها لا تقدم على مشروعات طويلة المدى مع إستمرار الحرب الأهلية بها وتلميحها برهن تعاونها مع مشروعات التنمية الاقليمية ، بمساعدة مصر والدول العربية لها فى تسوية المشكلة الأريترية .

ويرى المنطق المصرى هنا أن مصر تبذل جهودها لتسوية هذه المشكلة بالفعل مع إثيوبيا سلميا . كما توجد قضايا اخرى مماثلة مثل جنوب السودان وتحاول مصر ان تلعب دورا فيها لتشابكها مع دول اخرى مثل اثيوبيا وأوغندا .

ويلاحظ بصفة عامة عدم الاستقرار السائد فى دول المنطقة ، وفيما بينها أيضا ، خاصة إذا ما تعرضت مثلا لموجة جفاف أخرى شديدة قد تسبب فى وقوع حرب حول مصادر المياه مستقبلا ، إذا لم يتم البحث عن صيغة للتعاون . كما ان هناك قضايا واختلافات ايديولوجية ونزاعات حدود ونزوح لاجئين . إذا الأمر يتطلب قدرا أكبر من الانسجام السياسى .

وتقوم السياسة المصرية هنا بدور فعال لتحقيق المزيد من التعاون فيما بين الدول هذه ، وتقدم لها المساعدات اللازمة ، والمبادرات السلمية لحل مشاكلها ، لتحقيق أسباب الاستقرار والسلام فى دول حوض النيل . وقد لعبت مصر دورا كبيرا لحل النزاعات بين : ـ رواندا/ بوروندى ـ اثيوبيا/ الصومال ـ السودان/ كينيا ـ السودان/ أثيوبيا ـ كينيا/ أوغندا .

هذا وتوجد صعوبات عديدة مثل ضخامة حوض النيل والامتداد الجغرافى للدول الداخلة فى نطاقه ، وكذا الصعوبات الفنية للجوانب التنفيذية التى تفى بجوانب التنمية المختلفة المطلوب لتحقيقها ، ويواكب هذا صعوبة الاتصال الثقافى ، وتوفير التمويل فى ضوء المديونية الخارجية الأفريقية .

يواجه هذه الصعوبات ضرورة الاسترشاد بالتجارب الناجحة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى افريقيا فى أمثلة مشابهة ، مثل منظمة حوض نهر السنغال ، وجامبيا ، وتشاد ، وحوض نهر كاجيرا . وربما فى نهر النيل توجد تعقيدات سياسية تعوق حاليا إنشاء منظمة حكومية دولية تتولى الاشراف على الأنشطة الانمائية .

دبلوماسية المياه والمواقف المختلفة :

تدفع الدول المعارضة للتعاون الاقليمى بين دول حوض النيل فى مجال المياه ، بانه لابد من مناقشة شرعية اتفاقيات المياه ، على اساس انها نتاج عهد استعمارى . الا ان المنطق المصرى يرى انه لا مجال للدفع بان الاتفاقات التى عقدت فى عهد استعمارى لأن هذا سيطرح فتح باب الحدود فى افريقيا مثلا ، وهو ما رفضه ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وذلك لأن احتياجات مصر المستقبلية فى اطار التوسع الزراعى والصناعى

وزيادة السكان ، تشكل خطرا كبيرا يستلزم تأمين احتياجات مصر المائية المستقبلية وترشيد استخدام المصارف المائية المختلفة لحوض النيل وتقليل الفاقد منها سنويا .

والاتفاقات التى تنظم علاقات الدول النيلية ببعضها البعض ، يمنع اى دولة عليا « دولة منبع » من اقامة مشروعات على النهر يكون من شأنها التأثير على تدفق المياه الوارد على الدولة المصب دون استشارتها واخذ موافقتها . وتقف أثيوبيا موقف الدول الرافضة لأنها تعتبر هذه الاتفاقيات غير عادلة من حيث تحديد حصة المياه .

موقع الاندوجو التكتلات الاقتصادية الاقليمية الاخرى فى افريقيا

١ ـ توجد العديد من المنظمات والتجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية فى افريقيا على مختلف قطاعاتها الاقليمية ، ويمكن حصر اهم هذه التجمعات على النحو التالى : ـ

اولا : ـ شمال افريقيا : ـ اتحاد المغرب العربى .

تكون فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ ، وتمتد عضويته للجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا . ويهدف الاتحاد للتعاون فى الميادين العسكرية والثقافية والاقتصادية .

ثانيا : ـ شرق افريقيا : ـ

١ ـ منطقة التجارة التفضيلية فى شرق وجنوب افريقيا : ـ

انشئت فى ديسمبر ١٩٨٢ وتضم ١٥ دولة « بوروندى ـ جزر القمر ـ جيبوتى ـ اثيوبيا ـ موريتانيا ـ كينيا ـ ليسوتو ـ مالاوى ـ اوغندا ـ رواندا ـ الصومال ـ سوازيلاند ـ تنزانيا ـ زامبيا ـ زيمبابوى » .

تهدف لاقامة سوق مشتركة تقود لتجمع اقتصادى لدعم وتكامل اقتصادياتها . وتشمل مجالات التعاون : ـ التجارة ـ الصناعة ـ النقل ـ النقد .

٢ ـ منظمة ادارة وتنمية منطقة حوض نهر كاجيرا : ـ

ا ـ انشئت فى ٢٤ اغسطس ١٩٧٧ ، وضمت بوروندى ـ تانزانيا ـ رواندا) ثم انضمت لهم اوغندا فى مايو ١٩٨١ . وقد حضر ممثل المنظمة اجتماعات الاندوجو الاخيرة بالقاهرة .

تهدف للتعاون فى مجال الاستخدام الامثل للموارد المائية ولها سكرتارية ومجلس وزراء ومؤتمر قمة . وتشمل مجالات التعاون : ـ الزراعة ـ الأمن ـ الحدود ـ المواصلات ـ الطاقة ـ الاعلام ـ التدريب .

ثالثا : ـ وسط افريقيا :

١ ـ التجمع الاقتصادى لدول وسط افريقيا :

انشىء فى ٨ اكتوبر ١٩٨٣ ويضم دول : بوروندى ـ رواندا ـ زائير ـ تشاد ـ افريقيا الوسطى ـ الجابون ـ الكونغو ـ غينيا الاستوائية ـ ساوتومى وبرنسيب ـ الكاميرون .

يهدف التجمع لتحقيق التنمية بمختلف جوانبها وانهاء الحواجز الجمركية والقضاء على قيود التصدير والاستيراد ، وحرية تنقل رؤوس الأموال . وتشمل مجالات التعاون : ـ الصناعة ـ الطاقة ـ الزراعة ـ النقل ـ مصادر الثروة الطبعية ـ الجمارك .

٢ ـ التجمع الاقتصادى لدول البحيرات العظمى : ـ

أنشىء فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ ، ويضم ٣ دول : ـ رواندا ـ بوروندى ـ زائير .

ب ـ يهدف لتطوير التبادل التجارى وتنمية وسائل الطاقة المشتركة والنقل . وتشمل مجالات للتعاون : ـ التجارة ـ الصناعة ـ الطاقة ـ الصحة ـ النقل .

رابعا : ـ غــرب افريقيــا : ـ

التجمع الاقتصادى لدول غرب افريقيا : ـ

ا ـ يعد هذا التجمع اكبر واكثر التجمعات الافريقية فعالية ، رغم الاختلاف اللغوى بين الانجلوفون والفرانكفون والتنوع الايديولوجى بين الدول الاعضاء .

أنشىء فى مايو ١٩٧٥ ويضم ١٦ دولة : ـ موريتانيا ـ جامبيا ـ غينيا بيساو ـ مالى ـ ليبيريا ـ بوركينا فاسو ـ توجو ـ السنغال ـ جزر الرأس الاخضر ـ غينيا ـ سيراليون ـ كوت دى فوار ـ غانا ـ نيجيريا ـ النيجر ـ بنين .

يهدف التجمع لتقوية روابط التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادى المنشود من خلال سوق مشتركة موحدة . وتشمل مجالات التعــاون : ـ التجارة ـ الهجـرة ـ المدفوعات ـ الصناعة ـ الزراعة ـ النقل ـ الطاقة ـ الثقافة .

٢ ـ هيئة حوض نهر النيجر :ـ

انشئت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٨٤ بين الدول التى يمر بها نهر النيجر : ـ

النيجر ـ الكاميرون ـ كوت دى فوار ـ بوركينا فاسو ـ مالى ـ نيجيريا ـ تشاد ـ بنين ـ غينيا .

وتهدف لتنسيق السياسات الوطنية لاستغلال مصادر حوض نهر النيجر واقامة مشروعات مشتركة بين هذه الدول . وتشمل مجالات التعاون : ـ الزراعة ـ الصيد ـ النقل ـ الملاحة النهرية ـ القوى المائية .

٣ ـ لجنة حوض بحيرة تشاد : ـ
ا ـ انشئت فى مايو ١٩٦٤ بين الدول المحيطة ببحيرة تشاد : ـ تشاد ـ الكاميرون ـ النيجر ـ نيجيريا .
وتهدف للتنسيق بين الدول الاعضاء فى مجالات الانتاج من ازالة الحواجز لتشجيع حرية التجارة ، مع البعد عن الاغراض السياسية . وتشمل مجالات التعاون : ـ التجارة ـ الزراعة ـ صيد الاسماك .

٤ ـ منظمة استغلال حوض نهر السنغال : ـ
ا ـ أنشئت فى مارس ١٩٧٢ لتحل محل منظمة نهر السنغال ، وتضم ٥ دول : ـ السنغال ـ مالى ـ النيجر ـ موريتانيا ـ غينيا . وتهدف لتطوير الزراعة بالسيطرة على المياه وتعميم الرى ، وتطوير الصناعات المنجمية وتطوير النقل النهرى .

٥ ـ منظمة نهر جامبيا : ـ
ا ـ انشئت عام ١٩٧٨ وتضم : ـ غينيا ـ السنغال ـ جامبيا ـ غينيا بيساو . وتهدف لتنمية موارد مياه الدول الاعضاء . وتشمل مجالات التعاون : ـ الطاقة ـ توليد الكهرباء ـ مشاكل النمو السكانى .

٦ ـ اتحاد نهر المانو : ـ
ا ـ انشىء الاتحـاد عـام ١٩٨٠ ويضم دول : « سيراليون ـ ليبريا ـ غينيا . ويهدف لتحقيق تكامل اقتصادى ولتحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة محليا ، والاتفاق على سياسات مالية متقاربة ، وانشاء خط طيران موحد .
وتشمل مجالات التعاون : ـ الزراعة ـ الطاقة ـ الصناعة ـ الموارد المعدنية .
فى ضوء ما سبق يمكن : ـ تسجيل الملاحظات التالية : ـ
اولا : ـ ان الاندوجو يعتبر من احدث التجمعات الاقليمية الافريقية ، وان كان عدم توافر جهاز مؤسسى متكامل فعال ونشط بمشاركة الدول الاخرى فيه حتى الآن يبطىء من انجازاته ، ويزيد فى العبء الواقع على عاتق مصر فى القيام بهذه المهمة وحدها . لأن مهمة الجهاز الادارى والمؤسسى هذا هو تسيير اعمال المجموعة وامورها وتنفيذ القرارات والتوصيات ومتابعتها ، وتقوية علاقات المجموعة بالاطار الدولى الخارجى .
ثانيا : ـ عدم انعقاد مؤتمرات قمة حتى الآن يستدعى سرعة العمل على اقناع الرؤساء لتحقيق دفعة سياسية مطلوبة ، حتى تتوفر الارادة السياسية اللازمة لساندة الاعمال والمشروعات المقترحة لتصبح قابلة للتنفيذ ، اسوة بالتجمعات الاخرى التى تعرضنا لها هنا ، بما يوفر قدرا من النجاح المطلوب .

ثالثا : ـ لا شك ان الدول الاعضاء فى اى تجمع قد توجد فيما بينها نزاعات او خلافات مهما كان نوعها ، وقوة التجمع ونجاحه هنا تبرز فى كيفية استيعابه لحل هذه النزاعات داخله وليس خارجه . ومن ثم توجد نزاعات وخلافات متعددة داخل دول الاندوجو ، ومازال يتم تفضيل اسلوب التعامل الثنائى عن الاطار الجماعى للمجموعة .
رابعا : ـ تعدد الولاءات للدول وازدواجيته من حيث انضمام بعض الدول لمنظمةاو اكثر بجانب عضويتها للاندوجو ، مما قد يضع عبء او التزامات معينة تصعب على دولة معينة القيام به فى اطار تجمع آخر . وهنا قد يقع هذا التجمع الآخر فى درجة اكثر علوا واهمية من ولاء هذه الدولة للاندوجو ، وبناء عليه يضعف هذا من قدرة الدول على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الدورية ، ويؤثر بشكل سلبى على هيكل وبنيان التجمع برمته والهدف الذى قام من اجله .
خامسا : ـ لابد من توفير سبل دعم وتمويل قوية ومستمرة من الخارج سواء من الدول المانحة او المنظمات الدولية المتخصصة مثلما فعلت التجمعات الاخرى ، لتنفيذ المشروعات المطلوبة . وهذا سوف يثبت مدى جدية الحكومات امام شعوبها ومثقفيها فيستشعروا أهمية الاندوجو والتعاون من خلاله . كما سيؤدى هذا ايضا لاقناع الدول الاخرى التى لم تنضم بعد بالتفكير الجدى ازاء الانضمام ولو بصفة مراقب فى البداية ، وحتى تكتمل عضوية دول حوض النيل « ٩ دول » ويمكن بذلك الحديث عن تعاون اقليمى كامل لدول النهر .

الخلاصـــة : ـ
ا ـ مطلوب من الاندوجو ان يرفع مستوى التعاون والتشاور السياسى بشكل اكثر فعالية لتحقيق قاسم مشترك فى السياسات الخارجية على الاقل ، وهو الذى لا يكفيه مجرد صدور بيانات مشتركة تقليدية يتعرض للقضايا الافريقية والدولية المطروحة على الساحة آنذاك فى نهاية كل اجتماع . ويمكن بداية بالتنسيق من خلال اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية او الامم المتحدة .
٢ ـ التركيز فى الاستراتيجية المصرية فى الاندوجو لا يجب ان يكون على بعد المياه وحده فهناك جوانب أخرى هامة مثل البيئة والزراعة والتعاون الفنى والتبادل الثقافى تستطيع ان تسهم مصر فيه بكفاءة مما سوف يقلل من الحرج والصعوبات والعقبات السياسية التى تحول دون التعاون فى مجال المياه ولو على المدى البعيد لاثبات جدية وحسن نوايا السياسة المصرية .

توازن القوى العربى الاسرائيلى فى حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣
[دراسة مقارنة]

د . جمال على زهران
مدرس وخبير العلوم السياسية
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تهدف هذه الدراسة[١] الى محاولة فهم الصراع العربى الاسرائيلى ، وذلك من خلال السعى نحو الاجابة على السؤال الرئيسى وهو : الى أى مدى تعبر نتائج الجولات العسكرية بين العرب واسرائيل عن حقيقة توازن القوى بين الطرفين ؟ وكيف يمكن تفسير التفاوت بين حقيقة العلاقة الموضوعية بين القدرات اى توازن القوى وبين النتيجة الفعلية للمعارك ؟

وحتى يمكن الاجابة على هذا السؤال المحورى للدراسة ، فان الباحث يتبنى منهج قياس قوة الدولة .وفى هذا الاطار فانه قد تم حصر المحاولات التى تمت لقياس قوة الدولة ، وكان ابرزها محاولة كلاين[٢] ، الا اننا لم نتوقف عند مجرد تبنى مقياس جاهز سلفا ، وانما انصب جهدنا فى محاولة بلورة مقياس لقوة الدولة يتلاءم وخصوصية المنطقة العربية عامة ، والصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة .

وفى ضوء ماسبق يمكن تناول هذه الدراسة كما يلى :-

اولا : قياس قوة الدولة منهجا للبحث :

اختلف الباحثون عند قياس قوة الدولة ، فاهتم البعض بقياس الجوانب العسكرية فقط ، واهتم اخرون بالجوانب العسكرية وغير العسكرية . ومن ناحية اهتم البعض بالجوانب المادية سواء اكانت عسكرية أم غير عسكرية ، واهتم اخرون بالجوانب المادية والمعنوية معا .

وقد كان لكثيرين جهود سابقة فى مجال القياس لكن هؤلاء لم يتجاوزا قياس عنصر أو اكثر ، ومجالات تطبيق محدودة للغاية سواء فى المكتابات الأجنبية او الكتابات العربية .

ويتسم هذا الميدان بالمحدودية الى حد كبير ، وقد قمنا بتصنيف هذه المحاولات المختلفة[٣] . ومن ثم يثار التساؤل : كيف يمكن قياس قوة الدولة ؟ وهنا فان الباحث حاول أن يجتهد للاجابة على هذا السؤال محاولا ان يتجاوز ويتغلب على مشكلات القياس ، وطبيعة الظاهرة الاجتماعية التى يصعب اخضاعها للمقياس ، ويأخذ فى الاعتبار طبيعة ظروف الدول النامية عند التعامل مع المحاولات الغربية المطروحة للقياس . وقد تم تحكيم هذه المحاولة من جانب عدد (٣٥) من الأساتذة المهتمين فى عدة مجالات اكاديمية وعسكرية ، وفكرية ، وأجريت بعض التعديلات على المقياس المطروح من جانب الباحث فى ضوء اراء هؤلاء مما يشير الى ابتعاد الباحث عن شبهة التحيز والتحكم ازاء محاولته المطروحة وفى ضوء ذلك يمكن بلورة محاولة القياس باختصار فيما يلى :-

أ - العوامل الرئيسية : وتنقسم الى مجموعتين هما : عوامل مادية ، وعوامل معنوية .

فأما العوامل المادية : فهى مجموعة العوامل التى تشكل فى مجموعها الأساسى المادى والمؤسسى لقوة

الدولة، والتى لاغنى عنه تحت اى صورة ، وفى كل الظروف . وتشمل القدرة الاقتصادية ، والقدرة الحيوية ، والقدرة العسكرية ، والقدرة السياسية .
أما **العوامل المعنوية** : وهى تشكل الوعاء الذى تتحرك فيه العوامل المادية ، والبوصلة التى تتحرك فيها هذه العوامل على اساسها . بعبارة اخرى فان العوامل المعنوية هى التى تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف ما . وعلى هذا فان قيمة العوامل المادية تتوقف على كيفية استثمارها ، فهل يمكن ان تهدر وتبدد ، ويمكن ان توظف بشكل سليم وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة . وقد لايحدث ذلك وهذا مايجعل للعوامل المعنوية أثرا حاسما فى قياس قوة الدولة ، وهى تشمل ثلاثة عناصر رئيسية هى : الارادة القومية ، والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية .

ب ـ العناصر الفرعية : حيث ان لكل عامل من العوامل المشار اليها عناصر فرعية تتضمن عددا من المؤشرات على النحو التالى :
أولا : عناصر العوامل المادية : وهى القدرات الاقتصادية والحيوية والعسكرية والسياسية ، ويشمل كل منها مايلى : أ ـ **القدرة الاقتصادية** : وتشمل (١٦) عنصرا فرعيا وبعضها يشمل عدة مؤشرات فرعية للدلالة عليها ليصل العدد الى (٢٦) عنصرا ومؤشرا وهى : الناتج القومى الاجمالى ، ومتوسط نصيب الفرد منه ، ومعدل النمو السنوى للانتاج ، ونسبة حجم المديونية الخارجية الى الناتج المحلى ، وحجم انتاج مصادر الطاقة الرئيسية كالبترول والفحم والغاز الطبيعى والطاقة النووية ، والمعدل السنوى لمتوسط انتاج الطاقة ، والمعدل السنوى لمتوسط استهلاك الطاقة ، وانتاج المعادن الاستراتيجية ، ومدى توافر قاعدة صناعية من خلال مؤشر حجم انتاج الدولة من الصلب ، ومدى توافر الأيدى العاملة الفنية ، ومساحة الأرض الزراعية ، ونصيب الفرد منها ، ونسبة الأرض المروية ريا منظما الى المساحة المنزرعة ، ومدى كفاية الانتاج الزراعى خاصة الحبوب للاستهلاك المحلى ، ومتوسط الانتاجية الزراعية السنوية من الحبوب ، وصافى ميزان المدفوعات ، وصافى الميزان التجارى ، ومستوى التكنولوجيا السائدة من خلال حجم الانفاق على البحث العلمى ، ونسبته من الدخل القومى ، وعدد العلميين والمهندسين ، وحجم الانتاج العلمى المنشور
ب ـ **القدرة الحيوية** : وتشمل عاملين : الاقليم والسكان . ويشمل الاقليم : المساحة والموقع سواء موقع العاصمة بالنسبة لحدود الدولة ، ومدى التحكم فى المضايق والممرات المائية ، ووجود حدود طبيعية للدولة . ويشمل عنصر السكان : الحجم ، والكثافة فى الكيلو متر المربع ، ونسبة مشاركة عنصر العمل ، والمستوى الصحى للشعب (نسبة الأسرة ، ونسبة الأطباء ، الى السكان) ، وخدمات الدولة للسكان من خلال نسبة ماتخصصه الدولة للانفاق على هذه الخدمات ، والمستوى التعليمى من خلال نسبة الطلاب المقيدين فى التعليم الى السكان ، ونسبة الطلاب الجامعيين ، وطلاب التعليم الفنى الى السكان ، ونسبة هيئة التدريس الى الطلبة عموما .
جـ ـ **القدرة العسكرية** : وتتضمن عشرة عناصر فرعية ، وهى بدورها تشمل (١٧) مؤشرا وهى : القوة البشرية للقوات المسلحة (حجما فعليا ، والاحتياطى) ، ونسبة القوات المسلحة الى السكان ، وحجم الانفاق العسكرى العام ، ونسبته الى الناتج القومى ، ومتوسط الانفاق العسكرى للجندى سنويا ، ومدى وجود قاعدة صناعية عسكرية ، ونوعية وحجم الاسلحة التقليدية من دبابات وطائرات قتالية ، ومدافع ومعدات برية وبحرية ، ودرجة الكفاءة التنظيمية ، ومدى وجود نظام للتعبئة الشاملة للاحتياطى ، والمدة الزمنية لها ، وتنوع مصادر السلاح ، وحجم الخبرات القتالية السابقة .
د ـ **القدرة السياسية** : ويقصد بها الاطار السياسى الذى تتفاعل فيه العناصر المادية السابقة . ويشمل عدة عناصر هى : مدى استقرار رئاسة السلطة التنفيذية سواء رئيس الدولة أو رئيس الحكومة طبقا لطبيعة النظام السائد رئاسيا ام برلمانيا ، ومدى وجود نظام تشريعى مستقر ، ومعدل استقرار الوزارة ، اى متوسط عمر الوزارة الواحدة ، والقدرة على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع من خلال مؤشر القدرة على جمع الضرائب بمعرفة نسبة حجم الضرائب المجمعة الى اجمالى النفقات العامة ، ومستوى الحريات العامة من خلال مؤشر وجود تعددية سياسية ام حزب واحد .
ثانيا : عناصر العوامل المعنوية : وهى : الارادة القومية ، والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية ، ويشمل كل منها مايلى :
أ ـ **الارادة القومية** : وهى تعنى مجموعة العوامل التى تشكل فى مجموعها ارادة الدولة ، والأساس الذى تستند عليه عند اتخاذها للقرار القومى ، وتتضمن : القيادة القومية ، ومستوى التكامل القومى ، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية ، ولبعضها مؤشرات يصل مجموعها إلى أحد عشر عنصرا ومؤشرا .
ـ بالنسبة للقيادة القومية : تشمل درجة المساندة الشعبية ، ومدى استقرار وضع القائد السياسى .
ـ وبالنسبة للتكامل القومى : تشمل التكامل الاقليمى ، والتكامل الثقافى من دين ، ولغة ، وناحية اثنية .
وبالنسبة لارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية : وهو مايعنى الانعكاس الحقيقى لجهود التنمية على غالبية الشعب . ويشمل : الوفاء بالاحتياجات الاساسية للشعب ، كنصيب المواطن من السعرات الحرارية ،

ونصيبه من الراديو ، ومتوسط عمره ، ويشمل ايضا : درجة التبعية من خلال معرفة نسبة اجمالى الصادرات والواردات الى الناتج المحلى الاجمالى ، وقياس نسبة الواردات من الحبوب الى الناتج المحلى ، اى درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب .

ب ـ الأهداف الاستراتيجية : وتشمل تصور الدور الذى تطرحه القيادة لنفسها ولشعبها ، وسياسة خارجية نشطة على المستوى الاقليمى والدولى

جـ ـ القدرة الدبلوماسية : وتقاس عن طريق حجم التمثيل الدبلوماسى للدولة الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلى) ، وحجم التمثيل الدبلوماسى للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجى) ، مما يعطى للدولة الفرصة لشرح وجهة نظرها للدول الأخرى وسرعة الاتصال بها .

وفى ضوء ماسبق اتضح ان عدد العناصر والمؤشرات هو (٧٧) عنصرا ومؤشرا لكل دولة على النحو التالى : (قدرة اقتصادية (٢٦) مؤشرا ، وحيوية (١٣) مؤشرا ، وعسكرية (١٧) مؤشرا ، وسياسية (٥) مؤشرات ، وأهداف استراتيجية (٣) مؤشرات ، وارادة قومية (١١) مؤشرا ، وقدرة دبلوماسية (٢) مؤشران .

ومع الأخذ فى الاعتبار الأوزان النسبية للخبراء المحكمين لعناصر القياس ، وكافة الطرق الاحصائية المتبعة فى الدراسة الأصلية ، فانه قد تم اتباع المعادلة التالية : (مجموع اوزان العوامل المادية × مجموع اوزان العوامل المعنوية) اى ان القوة الظاهرة للدولة = [(و . ق + و . ك + و . ع + و . س) × (و . ا + و . هـ + و . د)] فالجانب الأول يشير الى العوامل المادية) (ق = القدرة الاقتصادية ، ك = القدرة الحيوية ، ع = القدرة العسكرية ، س = القدرة السياسية)

والجانب الثانى يشير الى العوامل المعنوية : (ا = الارادة القومية ، هـ = الأهداف الاستراتيجية ، د = القدرة الدبلوماسية) .

وهكذا فان هذه المعادلة تقوم على أساس مايلى :

(١) ان القوة الظاهرة للدولة هى محل القياس بما يتفق وطبيعة الدراسة التى تتحدد فى المواجهات قصيرة الأجل (الحروب) .

(٢) ضرب العوامل المادية فى العوامل المعنوية ، حيث ان توافر العوامل المادية فحسب قد لاتعنى شيئا ، ولكن استثمارها وتحريكها وفقا لأهداف واستراتيجيات محددة وعزم اكيد ، يعطى لهذه العوامل المادية قيمة كبيرة . وكما هو واضح فان جمع العوامل المتشابهة قد يكون له دلالة ومعنى . ولكن جمع العوامل غير المتشابهة قد لايكون له دلالة . فى نفس الوقت تتساوى العوامل المادية مع المعنوية ، ويصعب تفسير الظواهر لأن الفوارق ستكون متقاربة . ولذلك فان الضرب يعطى قيمة اكبر وهو الذى يمكن الباحث من التفرقة بين دولة واخرى خصوصا فى وقت المواجهات العسكرية .

وبناء على ماتقدم يتم حساب الوزن النسبى للقوة الظاهرة لكل دولة على حدة من دول الدراسة ، ثم يتم بعد ذلك ترتيب الدول محل الدراسة فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى ترتيبا تصاعديا بحيث ان الدولة التى تحصل على رقم اصغر فهى الدولة الأقوى .

ثانيا : قياس قوة الأطراف المتصارعة قبل بدء حرب يونيه ١٩٦٧ :

بتطبيق المقياس السابق الاشارة اليه فى النقطة السابقة على الدول المتصارعة وهى : الجانب العربى ويشمل : مصر والأردن وسوريا ولبنان كدول مواجهة مباشرة ، والعراق والسعودية كدول مواجهة غير مباشرة وفاعلة اكثر فى الصراع ، والجانب الاسرائيلى ، اتضح ان وزن قوة هذه الدول فى كل عنصر رئيس كما يلى :ـ

١ ـ العوامل المادية :

أ ـ القدرة الاقتصادية : اتضح ان مصر تحتل المقدمة بوزن قدره (٣,٥٣) ، تليها اسرائيل بوزن (٣,٥٩) ، ثم العراق بوزن (٤,٠١) ، فالسعودية بوزن (٤,٤) ، ثم سوريا بوزن (٤,٨٤) فلبنان بوزن (٤,٩٤) ، وأخيرا الأردن بوزن (٥,٠٤) .

ب ـ القدرة الحيوية : اتضح انه باجمالى وزن عنصرى السكان والاقليم ، ان مصر تحتل المقدمة بوزن (٦,٢٣) ، تليها السعودية بوزن (٧,١٣) ثم اسرائيل بوزن (٨,٣٢) ، فالعراق بوزن (٩,٣) ، ثم سوريا بوزن (١٠,١٤) ، فلبنان بوزن (١٠,٣٦) ، ثم الأردن بوزن (١٠,٨٣) .

ومما يلاحظ هنا أن اسرائيل قد تفوقت بشكل ملحوظ فى عنصر السكان على حدة وبوزن (٢,٨٣) وتليها مصر بفارق كبير بوزن (٣,٤٨) وتتباين الفروق مع الدول الأخرى ، إلا أن اسرائيل تراجعت الى المركز الثالث بعد اضافة عنصر الاقليم مما يبرز نقطة ضعفها وهذا يفسر اصرارها على تبنى سياسات التوسع والحفاظ على الأرض المحتلة .

القدرة العسكرية : اتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٢,٦٥)، تليها مصر بوزن (٢,٦٦) اى بفارق بسيط ، ثم سوريا بوزن (٣,٧٥) ، فالعراق بوزن (٣,٩١)، ثم السعودية بوزن (٤,٣٨)، فالأردن بوزن (٤,٥)، وأخيرا لبنان بوزن (٥,٢٥) . ويلاحظ أن مصر واسرائيل تتقاربان ، وأن الفارق بينهما لا يكاد يذكر رغم أنه لصالح إسرائيل .

د ـ القدرة السياسية : اتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٠,٨٣)، تليها كل من لبنان والسعودية بوزن (١,٣٢) لكل منهما ، ثم سوريا بوزن (١,٦٨)، فمصر بوزن (١,٨٣)، ثم العراق بوزن (٢,٠٥)،

وأخيراً الأردن بوزن (٢,٢).

هـ - اجمالى وزن العوامل المادية :

بإجمالى وزن العوامل المادية لجميع دول الدراسة يتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (١٤,٢٥) ، تليها اسرائيل بوزن (١٥,٣٩)، ثم السعودية بوزن (١٧,٢٣)، فالعراق بوزن (١٩,٢٧)، ثم سوريا بوزن (٢٠,٤١)، فلبنان بوزن (٢١,٨٧)، وأخيراً الأردن بوزن (٢٢,٥٧).

والجدول رقم (١) يبين ذلك :

٢ - العوامل المعنوية :

أ - الارادة القومية : اتضح تفوق مصر بوزن (٦,٧٥)، تليها إسرائيل بوزن (٧,١٩)، ثم الاردن بوزن (٨,٩٦)، فلبنان بوزن (٩,٢٧)، ثم سوريا بوزن (٩,٤٦)، فالسعودية بوزن (٩,٧٦)، وأخيراً العراق بوزن (١٢,٥٧). ويلاحظ تفوق إسرائيل فى عنصرين من العناصر الثلاثة المكونة للارادة القومية وهما القيادة القومية ، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية ، وتراجع وزنها فى التكامل القومى الذى جعلها تأتى فى المرتبة الثانية بعد مصر ، ولولا التكامل القومى لأصبحت فى المركز الأول .

ب - الأهداف الاستراتيجية : واتضح أن كلا من مصر وإسرائيل تقعان فى المقدمة بوزن (,٥٧) لكل منهما ، تليهما كل من سوريا والعراق والسعودية بوزن (١,٥٨)، ثم الأردن ولبنان بوزن (١,٩٣) لكل منهما .

جـ - القدرة الدبلوماسية : اتضح أن مصر تتفوق بوزن (١,٨٨) فالعراق بوزن (٣,٢٢) ثم سوريا بوزن (٣,٢٥) فالسعودية بوزن (١,١٩)، تليها اسرائيل بوزن (١,٢٩)، ثم لبنان (٣,٤٦)، وأخيراً الأردن بوزن (٣,٥٢). وفى ضوء ذلك يتضح أن مصر تتفوق فى التمثيل الأجنبى لديها يقابله تفوق إسرائيل فى التمثيل الخارجى لها فى الخارج .

د - اجمالى وزن العوامل المعنوية : حيث يتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن قدره (٨,٥١)، تليها إسرائيل بوزن (٩,٠٥)، ثم لبنان بوزن (١٣,٠٨)، فسوريا بوزن (١٤,٢٩)، ثم الأردن بوزن (١٤,٤١)، فالسعودية بوزن (١٤,٨٥)، وأخيراً العراق بوزن (١٧,٣٨) . والجدول رقم (٢) يوضح ذلك :

٣ - وزن قوة الدول محل الدراسة قبل حرب يونية ١٩٦٧ :

يتضح انه فى ضوء ضرب مجموع أوزان العوامل المادية فى مجموع أوزان العوامل المعنوية أن مصر تحتل الترتيب الأول بوزن قدره (١٢١,٢٧)، تليها إسرائيل بوزن قدره (١٣٩,٢٨)، وتأتى السعودية فى المركز الثالث بوزن (ـ,٢٥٥)، ثم لبنان فى المركز الرابع بوزن قدره (٢٨٦,٠٦)، فسوريا فى المركز الخامس بوزن قدره (٢٩١,٦٦) ثم تأتى الأردن فى المركز السادس بوزن قدره (٣٢٥,٢٣)، وأخيراً فى المركز السابع تأتى العراق بوزن قدره (٣٣٤,٧٢).

وفى ضوء ذلك يمكن استخلاص عدة ملاحظات هى :

أ - تفوق مصر على إسرائيل الدولة الثانية فى الترتيب ، بمقدار بسيط بنسبة حوالى ١٥ ٪، بينما تصل النسبة أكبر من الضعف عند المقارنة بين مصر والدولة الثالثة (السعودية)، أما النسبة بين الدولة الثانية (إسرائيل)، والثالثة (السعودية)، فتصل إلى الضعف أيضا . وهكذا الفارق مع الدول الأخرى التالية ليصل الأمر فى النهاية الى أن الفارق بين مصر (الدولة الأولى)، والعراق (الدولة الأخيرة) يقترب من الثلاثة أمثال ، وتقل النسبة تباعا مع الدول أكثر قوة نسبيا من العراق وهى الأردن وسوريا ولبنان . وهذا يشير إلى أن الفيصل فى الصراع دولتان هما (مصر وإسرائيل).

ب - فى حالة تصور ضم قدرات ثلاث من الدول المواجهة لاسرائيل وهم (مصر وسوريا والأردن لاتضح تفوقهما على إسرائيل بمقدار (١ : ٢,٠٥)، أى أكثر من الضعف .

جـ - فى حالة تصور ضم قدرات الدول المواجهة مباشرة لاسرائيل وهى (مصر والأردن وسوريا ولبنان) لاتضح أن هذه الدول تتفوق على إسرائيل بمقدار (١ :٢,٥٤)، أى حوالى ثلاثة أمثال تقريبا .

د - وفى حالة تصور ضم قدرات الدول العربية الست (محل الدراسة) فى مواجهة إسرائيل لاتضح أن قوة هذه الدول تتفوق على إسرائيل بمقدار (١ : ٣,٥)، أى ثلاثة أمثال ونصف . وهذا يبين إلى حد كبير فداحة الهزيمة فى يونية ١٩٦٧ على المستوى العربى من ناحية ، ويكشف عن القصور فى التنسيق بين الأطراف العربية لتعبئة مواردها الحقيقية لمواجهة هذا الكيان الصهيونى .

ثالثا : قياس قوة الأطراف المتصارعة قبل بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

بتطبيق نفس المقياس الذى تم تطبيقه بقياس قوة الدول المتصارعة قبل بدء حرب يونية ١٩٦٧ ، اتضح أن وزن قوة هذه الدول فى كل عنصر من عناصر القياس كما يلى :

١ - العوامل المادية :

أ - القدرة الاقتصادية : اتضح ان مصر تحتل المقدمة بإجمالى وزن (٣,٥٦)، تليها إسرائيل بوزن (٣,٦٤)، ثم السعودية بوزن (٣,٧٥)، فالعراق بوزن (٣,٩)، ثم سوريا بوزن (٤,٦٨)، فلبنان بوزن (٤,٧٩)، وأخيرا الأردن بوزن (٥,١٩).

ب - القدرة الحيوية : بإجمالى عنصرى الاقليم والسكان ، اتضح أن مصر تقع فى المقدمة بوزن (٦,٠٣)، تليها السعودية (٦,٠٩)، ثم إسرائيل بوزن

جدول رقم (١)

الترتيب / النوع	(١) مصر	(٢) اسرائيل	(٣) السعودية	(٤) العراق	(٥) سوريا	(٦) لبنان	(٧) الأردن
القدرة الاقتصادية	٣,٥٣	٣,٥٩	٤,٤	٤,٠١	٤,٨٤	٤,٩٤	٥,٠٤
القدرة الحيوية	٦,٢٣	٨,٢٢	٧,١٣	٩,٣٠	١٠,١٤	١٠,٣٦	١٠,٨٣
القدرة العسكرية	٢,٦٦	٢,٦٥	٤,٣٨	٣,٩١	٣,٧٥	٥,٢٥	٤,٥٠
القدرة السياسية	١,٨٣	ـ٨٣	١,٣٢	٢,٠٥	١,٦٨	١,٣٢	٢,٢٠
الاجمالى	١٤,٢٥	١٥,٣٩	١٧,٢٣	١٩,٢٧	٢٠,٤١	٢١,٨٧	٢٢,٥٧

جدول رقم (٢)

الترتيب / النوع	(١) مصر	(٢) اسرائيل	(٣) لبنان	(٤) سوريا	(٥) الأردن	(٦) السعودية	(٧) العراق
وزن الارادة القومية	٦,٧٥	٧,١٩	٩,٢٧	٩,٤٦	٨,٩٦	٩,٧٦	١٢,٥٧
وزن الأهداف الاستراتيجية	,٥٧	,٥٧	١,٩٣	١,٥٨	١,٩٣	١,٥٨	١,٥٨
وزن القدرة الدبلوماسية	١,١٩	١,٢٩	١,٨٨	٢,٢٥	٢,٥٢	٢,٤٦	٣,٢٢
الاجمالى	٨,٥١	٩,٠٥	١٣,٠٨	١٤,٢٩	١٤,٤١	١٤,٨٠	١٧,٣٧

(٨,٦٥) فالعراق بوزن (٩,٣٣)، ثم لبنان بوزن (٩,٦٢)، فسوريا بوزن (١٠,٩٣)، وأخيرا الأردن (١١,٢٤).

جـ - القدرة العسكرية : اتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٢,٠٨)، تليها إسرائيل بوزن (٢,٦٣)، ثم سوريا بوزن (٣,٦٨)، فالعراق بوزن (٣,٧٧)، ثم الأردن بوزن (٤,٢٥)، فالسعودية بوزن (٤,٥٢)، وأخيرا لبنان بوزن (٥,٠٩). ومن ثم فإنه يتضح أن مصر تتفوق على إسرائيل بمقدار يزيد على الربع ٢٧ ٪، وتتفوق على سوريا بمقدار يزيد على ٧٧ ٪ تقريبا ، ومن جانب آخر فإنه فى حالة ضم القدرتين العسكريتين لكل من مصر وسوريا كما حدث فى أكتوبر فإن قوتهما معا تفوق إسرائيل بمقدار الضعف تقريبا (١,٩٦)، أما بالنسبة للمقارنة بين سوريا وإسرائيل فإن الأخيرة تتفوق على سوريا بمقدار ٤٠ ٪ تقريبا .

د - القدرة السياسية : اتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (١,١٩)، تليها السعودية بوزن (١,٢١)، ثم لبنان بوزن (١,٤٩)، فمصر بوزن (١,٩)، ثم العراق بوزن (٢,٠٨)، فسوريا بوزن (٢,٠٩)، وأخيرا الأردن بوزن (٢,٢٨).

هـ - اجمالى وزن العوامل المادية :

اتضح أنه عند اجمالى وزن العوامل المادية لجميع دول الدراسة اتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (١٣,٥٧)، تليها السعودية بوزن (١٥,٥٧)، ثم إسرائيل بوزن (١٦,١١)، فالعراق بوزن (١٩,٠٨)، ثم لبنان بوزن (٢٠,٩٩)، فسوريا بوزن (٢١,٣٨)، ثم الأردن بوزن (٢٢,٩٦). والجدول رقم (٣) يبين تفصيل ذلك :

٢ - العوامل المعنوية :

أ - الارادة القومية : بإجمالى وزن عناصر الارادة القومية الثلاثة (القيادة القومية ، والتكامل القومى وأرتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية)، اتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٧,٦٥)، تليها إسرائيل بوزن (٧,٩٩)، ثم سوريا بوزن (٨,٣١)، فالسعودية بوزن (٩,٠٨)، ثم لبنان بوزن (١٠,٠١)، فالأردن بوزن (١٠,٢٢)، ثم العراق بوزن (١٣,٣٧). ومما يلاحظ تفوق إسرائيل فى عنصرين هما القيادة القومية ، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية ، وتراجع وزنها فى عنصر التكامل القومى ، وهو ما سبق توضيحه عند وزن هذه العناصر قبل حرب يونية ١٩٦٧ ، وبدون تراجعها فى هذا العنصر لأصبحت اسرائيل فى المركز الأول فى وزن الارادة القومية . كما أنه من اللافت للنظر أن سوريا احتلت

جدول رقم (٣)

الترتيب / النوع	(١) مصر	(٢) السعودية	(٣) اسرائيل	(٤) العراق	(٥) لبنان	(٦) سوريا	(٧) الأردن
القدرة الاقتصادية	٣,٥٦	٣,٧٥	٣,٦٤	٣,٩٠	٤,٧٩	٤,٦٨	٥,١٩
القدرة الحيوية	٦,٠٣	٦,٠٩	٨,٦٥	٩,٣٣	٩,٦٢	١٠,٩٣	١١,٢٤
القدرة العسكرية	٢,٠٨	٤,٥٢	٢,٦٣	٣,٧٧	٥,٠٩	٣,٦٨	٤,٢٥
القدرة السياسية	١,٩٠	١,٢١	١,١٩	٢,٠٨	١,٤٩	٢,٠٩	٢,٢٨
الاجمالى	١٣,٥٧	١٥,٥٧	١٦,١١	١٩,٠٨	٢٠,٩٩	٢١,٣٨	٢٢,٩٦

المركز الثالث وبفارق بسيط عن مصر وإسرائيل ، بينما أحتلت المركز الخامس قبل بدء حرب يونية ١٩٦٧ ، وهذا يشير الى مدى الاستعدادات التى أعدتها سوريا لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ب ـ **الأهداف الاستراتيجية** : اتضح أن كلا من مصر وإسرائيل متساويان بوزن (٥٧,) لكل منهما ، يليهما كل من سوريا والعراق والسعودية بوزن (١,٥٨) لكل منهم ، ثم الأردن ولبنان بوزن (١,٩٣) لكل منهما .

حـ ـ **القدرة الدبلوماسية** : اتضح أن مصر تتفوق بوزن (١,١٠)، تليها لبنان بوزن (١,٧٤)، ثم إسرائيل بوزن (٢,٦)، فالعراق بوزن (٣,٢٤)، ثم سوريا بوزن (٣,٣٣)، فالسعودية بوزن (٣,٣٦)، وأخيرا الأردن بوزن (٣,٧٣)

د ـ **اجمالى وزن العوامل المعنوية** :

يتضح عند اجمالى وزن عناصر العوامل المعنوية أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٩,٣٢)، تليها إسرائيل بوزن (١١,١٦) ثم سوريا بوزن (١٣,٢٢)، فلبنان بوزن (١٣,٦٨)، ثم السعودية بوزن (١٤,٠٢) فالأردن بوزن (١٥,٨٨)، ثم أخيرا العراق بوزن (١٨,١٩)، والجدول رقم (٤) يوضح تفصيل ذلك :ـ

٣ ـ وزن الدول قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ :

يتضح أنه فى ضوء ضرب مجموع أوزان العوامل المادية فى مجموع أوزان العوامل المعنوية طبقا للمعادلة السابق توضيحها أن مصر تحتل المقدمة بوزن قدره (١٢٦,٤٧) ، تليها اسرائيل بوزن (١٧٩,٧٩) ، ثم السعودية فى المركز الثالث بوزن (٢١٨,٢٩) ، فسوريا فى المركز الرابع بوزن (٢٨٢,٦٤) ، ثم لبنان فى المركز الخامس بوزن (٢٨٧,١٤) ، فالعراق فى المركز السادس بوزن قدره (٣٤٧,٠٧) ، وأخيرا الأردن فى المركز السابع بوزن (٣٦٤,٦) .

وفى ضوء ذلك يمكن استخلاص عدة ملاحظات وهى : ـ

أ ـ أن مصر تتفوق على اسرائيل وهى الدولة التى تليها فى الترتيب بمقدار يقترب من النصف أى بنسبة ٤٢,٢٪ وذلك قبل بدء حرب اكتوبر ، بينما الدولة الثالثة وهى السعودية فان الفارق بينها وبين مصر يقترب من الضعف ، بينما الفارق مع الدولة السابقة عليها وهى اسرائيل ـ لصالح الأخيرة بفارق يقترب من الربع أى حوالى ٢١,٥٪ وهكذا مع الدول الأخرى . أما الفارق بين سوريا ومصر فيبلغ حوالى ضعف وربع أى ١٢٣,٣٪ تقريبا ، بينما الفارق بينهما وبين اسرائيل أكثر من النصف (٥٧٪) لصالح اسرائيل .

ب ـ فى حالة تصور ضم قدرات مصر وسوريا فقط فى مواجهة اسرائيل يتضح أنهما تتفوقان عليها بمقدار (١ : ٢,٠٥) ، أى ما يزيد عن الضعف .

حـ ـ فى حالة تصور ضم قدرات دول المواجهة (مصر وسوريا والاردن ولبنان) فى مواجهة اسرائيل يتضح تفوقهم عليها بمقدار (١ :٣,٢) أى ما يزيد عن ثلاثة أمثال .

د ـ فى حالة تصور ضم قدرات الدول العربية ـ محل الدراسة ـ فى مواجهة قدرة اسرائيل لا تضح أن قوتها تتفوق على اسرائيل بمقدار (١ : ٤,٥٢) ، أى حوالى خمسة أمثال .

وفى الواقع فان هذا يبين الى حد كبير تواضع الاقتصاد العربى فى اكتوبر ١٩٧٣ على اسرائيل من ناحية ، ويشير الى أمكانية تحقيق انتصار أكبر مما تم من ناحية أخرى ، ومن ناحية ثالثة يكشف عن مدى القصور الكبير فى التنسيق بين الأطراف العربية بما يتفق مع حجم هذه الامكانات لتعبئة مواردها الحقيقية فى مواجهة هذا الكيان الصهيونى على الرغم من التنسيق الفعال بين مصر وسوريا .

رابعا : المواجهة العربية الاسرائيلية فى يونية ١٩٦٧ :

كثر الحديث عن مقدمات الحرب وهل هى فى إطار مخطط اسرائيلى عام ، أم أنها رد فعل لقرارات مايو

جدول رقم (٤)

الترتيب / النوع	(١) مصر	(٢) اسرائيل	(٣) سوريا	(٤) لبنان	(٥) السعودية	(٦) الأردن	(٧) العراق
وزن الارادة القومية	٧,٦٥	٧,٩٩	٨,٣١	١٠,٠١	٩,٠٨	١٠,٢٢	١٣,٣٧
وزن الأهداف الاستراتيجية	,٥٧	,٥٧	١,٥٨	١,٩٣	١,٥٨	١,٩٣	١,٥٨
وزن القدرة الدبلوماسية	١,١٠	٢,٦٠	٣,٣٣	١,٧٤	٣,٣٦	٣,٧٣	٣,٢٤
الاجمالى	٩,٣٢	١١,١٦	١٣,٢٢	١٣,٦٨	١٤,٠٢	١٥,٨٨	١٨,١٩

١٩٦٧ بغلق خليج العقبة من جانب مصر ، وهل كانت الحرب فى إطار التحرشات الاسرائيلية بسوريا فى الأشهر الأخيرة السابقة على الحرب ؟ . وعلى أية حال وبغض النظر عن تفاصيل هذه الرؤى[٤] ، فان الباحث يرى أن الفاعل فى هذه التحرشات والتهديدات المتتالية هو الطرف الاسرائيلى ، ولم يكن الأمر كما اشاعه الاسرائيليون أنهم مهددون من العرب بهدف كسب التعاطف العالمى معهم ، وقد اتضح أن الحرب تعود الى ما قبل هذه القرارات المصرية ويؤكد البعض هذا قائلا : « أن اسرائيل أخذت من القرارات المصرية ذريعة فى وقت كانت تعد نفسها بكل دقة لمعركة عسكرية مفاجئة » ، كما يؤكد صاحب هذا الرأى أيضا على مرونةموقف الرئيس جمال عبدالناصر بعد مطالبة يوثانت له بالتهدئة من جانبه خلال أسبوعين ، والذى وافق على ذلك عمليا[٥] .

وأيا كان الأمر فان الواقع يشهد بأنه قد حدثت مواجهة عسكرية بغض النظر عن طبيعتها أو حجمها ، وأن هذه المواجهة تمخض عنها احتلال اسرائيلى لأراض عربية على جميع الجبهات المشتركة معها عدا لبنان التى لم تشترك فى الحرب . وقد بلغت المساحة التى احتلتها اسرائيل على جميع الجبهات (٦٨,١٥) ألف كيلو متر مربع ، وهو ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال مساحة اسرائيل فى ٤ يونية ١٩٦٧ ، مما أعطى لها ميزة استراتيجية وحرية حركة أكبر عما كانت عليه قبل حرب يونية . ويمكن تناول خسائر الأطراف المختلفة ، والاتجاهات الرئيسية فى تفسير النتيجة كما يلى :

١ ـ خسائر الأطراف المتصارعة :

تعددت المصادر التى ذكرت خسائر الأطراف المتصارعة فى حرب يونية ، ومن ثم اختلفت أحجام الخسائر لكل طرف[٦] ، ومن خلال التدقيق فيما طرح من روايات أمكن للباحث بلورة الخسائر فى الجدول رقم (٥)

ويوضح هذا الجدول ما يلى :

ا ـ أن الارقام تقريبية ، وتعكس اتفاق الترجيحات المختلفة .

ب ـ أن خسائر مصر بالنسبة لخسائر اسرائيل فى الأفراد تعادل أكثر من ثلاثة أمثال ، ونسبة خسائر الأردن الى اسرائيل أكثر من الضعف ، ونسبة خسائر السوريين الى اسرائيل تقترب من الضعف ، وبالاجمال فان نسبة خسائر الطرف العربى وتمثله مصر والأردن وسوريا الى خسائر اسرائيل تعادل أكثر من سبعة أمثال خسائر اسرائيل وهى بالتالى نسبة كبيرة للغاية خاصة وأن اسرائيل كانت تحارب على ثلاث جبهات .

جـ ـ أن خسائر مصر فى الطائرات تكاد تقترب من عشرة أمثال خسارة اسرائيل ، بينما لو اضيفت خسائر الأردن وسوريا والعراق ومقارنتها باسرائيل لا تضح أنها تعادل أكثر من ستة اضعاف ، وهذه ايضا نسبة فادحة فى الخسائر عند المقارنة بين طرفى الصراع فى معركة ١٩٦٧ .

د ـ أن خسائر مصر فى الدبابات تعادل حوالى سبعة أمثال خسارة اسرائيل ، واذا أضيفت خسائر الأردن وسوريا لاقتربت النسبة من عشرة أمثال خسارة اسرائيل ، وهى نسبة هائلة تشكل فجوة كبيرة بين الطرفين العربى والاسرائيلى .

هـ ـ بالمقارنة بين فارق القوة بين الأطراف العربية واسرائيل ، فان نسبة الخسائر وحجمها لا تكاد تتفق مع هذا الفارق سواء بالنسبة للعرب أو اسرائيل . ومن الواضح أن الضربة المفاجئة للطيران الاسرائيلى فى حرب ١٩٦٧ كان لها دور حاسم فى زيادة حجم الخسائر فى الأفراد والمعدات لدى الطرف العربى .

٢ ـ الاتجاهات الرئيسية فى تفسير نتيجة حرب يونية ١٩٦٧ :

يمكن تقسيم الاتجاهات التى فسرت نتيجة حرب يونية الى اتجاهين رئيسيين هما : ـ

ـ الاتجاه الأول : الأسباب المباشرة للهزيمة : وهى مجموعة الأسباب التى تتعلق بسلوك مؤسسات أو أفراد خلال المعركة ، أو التى تتعلق بعدد من الأبعاد ـ كل على حدة ـ قادت الهزيمة مباشرة ، وهى :

جدول رقم (٥)

الدولة	خسائر الأفراد	الطائرات	الدبابات	المدافع	قطع بحرية	معدات أخرى
مصر	حوالى (١٠٠٠٠) قتيل وجريح	٣٤٠ تقريبا	(٦٠٠-٧٠٠)	٦٠٠	٤	—
الاردن	حوالى (٧٠٠) قتيل وجريح	(٢٠ - ٢٨)	١٥٠	٧٨	—	—
سوريا	حوالى (٥٠٠٠) قتيل وجريح	(٥٠-٦٠)	(٥٠-١١٠)	—	—	١٥ بطارية صو
العراق	—	(١٠-٢٠)	—	—	—	—
اسرائيل	حوالى (٣٠٠٠) قتيل وجريح	(٢٥ - ٤٠)	(٦١-١٠٠)	—	—	—

ا - أسباب تتعلق بالبعد العسكرى : يركز الكثيرون على الأخطاء التى وقعت فى الجانب العسكرى ، باعتباره الجانب الاساسى فى احداث الهزيمة ، ومنها ما يتعلق بالاخطاء التى وقعت أثناء سير المعركة بين الطرفين العربى والاسرائيلى . فقد أشار الفريق محمد فوزى الى عدم الاعداد الجيد للحرب[٧] ، واكد ذلك عبدالفتاح أبو الفضل (وكيل المخابرات العامة الأسبق)[٨] ، وأيضا يؤكد الكاتب محمد حسنين هيكل على وجود خطأ فى ترك المشير عامر يقود المعركة فعلا ، بينما كان لا يصلح لقيادتها لأنه تحول عند رتبة الرائد من ضابط إلى سياسى[٩] . وأشار آخرون كاللواء حسن البدرى ، ومحمود عزمى ، وصمويل سيجيف ، وصلاح الحديدى[١٠] فى كتاباتهم على مجمل الاخطاء التى وقعت أثناء سير المعركة وتأثير ضربة الطيران .

ب - اسباب تتعلق بالبعد السياسى : يركز البعض الآخر على الأخطاء التى وقعت على الصعيد السياسى سواء أكان خطأ فى التنسيق السياسى ، أو الصراعات على السلطة ، أو ضعف القدرة الاتصالية ، أو عدم كفاءة الأشخاص المعهود اليهم بالمسئولية ، أو خطأ عدم القدرة على ترجمة الوحدة السياسية بين العرب .. الخ . ومن هؤلاء أنتونى ناتنج (الوزير البريطانى) ، وإدجار أوبالانس ، وصلاح الحديدى ، ومحمد فوزى وآخرون[١١] .

وهكذا فان قصر الأمر على العوامل الداخلية يعزز من منطقة الارادة وقوة المجتمع ، وإلى أى مدى يمكن للعوامل الخارجية أن تخترقه وتحقق انتصارا ما ؟ وقد كشفت الآراء المختلفة التى رجحت العوامل الداخلية عن أسباب عديدة كانت وراء تدهور الوضع الداخلى فى مصر وبقية الدول العربية المواجهة مما إستتبعه انتصار إسرائيل وهزيمة عربية ورغم ذلك فان قصر الترجيح على العوامل الداخلية فحسب كسبب للهزيمة فى حرب يونية أمرا يجافى الواقع والمنطق . فالمواجهة لم تكن مجرد مواجهة بين مصر واسرائيل أو العرب وإسرائيل بل كانت مواجهة بين العرب وإسرائيل ومعها الولايات المتحدة . ولعل فى التمويه الذى مارسته الأخيرة على مصر بل وعلى الاتحاد السوفيتى نفسه قبل بدء الحرب خير دليل على ذلك . ولا يمكن تجاهله مثل هذه العوامل الخارجية فى تفسير نتيجة أى معركة عسكرية ، ولكن الأمر يتعلق بالبدايات ومسارات المعركة ومدى قدرة المجتمع على إستيعاب الضربة الأولى ثم التعامل معها ، وهنا يكتشف حجم ودور العوامل الداخلية فى المعركة ونتيجتها . وفى حرب يونيه فان الادارة العسكرية للمعركة كشفت عن القصور الكبير فى المؤسسة المصرية والعربية ، وأبرزت بعض الجوانب السلبية فى المجتمع خاصة على مستوى علاقات النخبة الحاكمة والتى كانت سببا ولو غير مباشر فى سوء الادارة العسكرية .

خامسا : المواجهة العربية الاسرائيلية فى أكتوبر ١٩٧٣ :

الواقع أن هذه الحرب إشتعلت نتاجا للمواجهة العربية الاسرائيلية الثالثة فى يونية ١٩٦٧ ، وقد تعددت الأحداث خلال تلك الفترة ، وتنوعت الظروف ، والتى قادت فى جملتها سواء أكانت ظروفا داخلية تتعلق بالدول المتصارعة ، أم بالظروف الاقليمية المحيطة بها ، أم بالظروف الدولية التى تحكم النظام العالمى إلى المواجهة العربية الاسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣ . وفى الوقت الذى كان الطرف الاسرائيلى فيه مزهوا بذلك الانتصار الضخم على العرب فى يونية ١٩٦٧ ، كان الطرف العربى يعيد حساباته لاعادة البناء ومواجهة هذه الهزيمة . وفى الوقت الذى سعى الطرف الاسرائيلى إلى تأكيد تفوقه وسيادته الاقليمية ، حاول الطرف العربى تنشيط قواه ، وتجديدها للتخلص من آثار هذه الهزيمة وقد تمخض عن هذه الحرب عدة نتائج عسكرية فاقت بكثير طبيعة أرض المعركة مثل عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف فى الضفة الشرقية للقناة ، والوصول إلى مساحة تقترب من (١٦) كيلو متر من سيناء ، وأيضا فى الشمال السورى حيث إستطاعت سوريا تجاوز خط آلون ، والممتد على طول الجبهة ، علاوة على إرتفاعات الجولان ذاتها ، ومثلما حدث فى الجبهة الجنوبية ثغرة الدفرسوار ، حدثت فى الجبهة الشمالية ثغرة « سسع » استطاعت إسرائيل من خلالها خلخلة الانتصار العربى نسبيا ، حتى أنه يمكن

القول بأن تطورات الحرب امتدت بين فترتين . الأولى : من السادس من أكتوبر وحتى الثالث عشر منه ، حيث كانت المعركة لصالح كل من مصر وسوريا تماما ، والثانية : من حيث انتهت الفترة الأولى ببدء الجسر الجوى الأمريكى وتغير مجرى المعركة لصالح اسرائيل وحدوث الثغرة الجنوبية والثغرة الشمالية . ويمكن تلخيص النتيجة النهائية لمعركة أكتوبر فى : أ ـ عبور القوات المصرية للقناة واسترداد شريط ساحلى على الضفة الغربية بعرض يتراوح بين (٤ ـ ١٥) ميلا ، وبطول ساحل القناة باستثناء ثغرة الدفرسوار التى انتهت بمحادثات الكيلو ١٠١ . ب ـ استرداد جبل الشيخ فى هضبة الجولان ، وحررت شريطا طويلا يمتد أكثر من (٢٠) كيلو مترا ، وبعمق (٥) كيلو فى الجولان والقطاع الجنوبى . وهكذا استردت كل من مصر وسوريا لجزء من أراضيهما المحتلة فى يونية ١٩٦٧ بعد مواجهة عسكرية ـ متكافئة الى حد كبير[١٩] . ويمكن تناول خسائر الأطراف المختلفة والاتجاهات الرئيسية فى تفسير النتيجة كما يلى : ـ

١ ـ خسائر الأطراف المتصارعة :

تعددت المصادر التى أشارت إلى حجم خسائر الأطراف المتصارعة فى حرب أكتوبر ، ومن ثم تعددت أحجام الخسائر ، ومن خلال التدقيق إزاء ما طرح من روايات أمكن بلورة الخسائر فى الجدول رقم (٦)[٢٠] :

وفى ضوء هذا الجدول يتضح أن خسائر الطرف الاسرائيلى فى عدد القتلى مجتمعا هى (١ : ٨) تقريبا لصالح اسرائيل ، وتصل نسبة الخسائر فى عدد الدبابات بين الطرفين (١ : ١,٦) لصالح اسرائيل أيضا . وكذلك نسبة الخسائر فى عدد الطائرات المقاتلة بين الطرفين هى (١ : ٣) لصالح اسرائيل أيضا . أما نسبة الخسائر فى السفن الحربية بين الطرفين هى (١ : ١,٦) لصالح الطرف العربى . ويتضح بالتالى أن خسائر اسرائيل أقل من الطرف العربى مجتمعا ، وهى الدول المتصارعة معها مباشرة فى المعركة . ولكن من ناحية أخرى فان نسبة الخسائر لدى اسرائيل مما لديها من أفراد وعتاد تفوق بكثير نسبة الخسائر العربية ، وعلى سبيل المثال فان عدد القطع البحرية التى خسرتها اسرائيل (١٨) قطعة وهى تمثل ثلث ما تملكه من قطع وعددها (٥٨) قطعة ، بينما خسارة مصر (٤) قطع بحرية ، وتملك (١١٥) قطعة وهى نسبة ٣,٥ ٪ .

٢ ـ الاتجاهات الرئيسية فى تفسير نتيجة حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

يمكن تفسير نتيجة الحرب أخذا فى الاعتبار كافة التفسيرات المطروحة ـ إستنادا إلى مجموعتين من العوامل الموضوعية ، وذلك كما يلى :

أ ـ العوامل الداخلية : تعددت بين ما هو عسكرى ، أو سياسى ، أو إقتصادى ، أو إعلامى ، أو حضارى ، سواء كل على حدة أو معا بشكل اجمالى .

ب ـ وبالنسبة للطرف العربى : ويقصد هنا الطرفان (مصر وسوريا) . فمن الناحية العسكرية : فان كلاهما تمكنتا من الاعداد والتخطيط الجيد لهذه المعركة ، وتضمن هذا عدة نواحى تتعلق بحجم السلاح ونوعيته ، وطبيعة التدريب وأثره الايجابى على المقاتل العربى ، وخطة التمويه التى تم إعدادها وتنفيذها ، وذلك فى إطار التنسيق العسكرى بين مصر وسوريا . وقد اعترف موشى دايان بهذه الحقيقة قائلا :

« أن مصر وسوريا تمتعتا فى الحرب بميزتين هامتين للغاية هما : المبادرة فى بدء الحرب ، والتفوق الهائل فى القوات كما وكيفا »[٢١]

علاوة على أن التخطيط قد بنى على أساس إستراتيجية هجومية باصرار حاسم لاسترداد الأرض المحتلة فى ١٩٦٧ ، وذلك بأخذ زمام المبادرة فى المعركة وفى إطار هدف واحد ، مع خطة تمويه وخداع . وهنا يشير اللواء صلاح الحديدى الى « أن إسرائيل خدعت فى أمرين أساسيين رغم توافر المعلومات لديها بالهجوم العربى المتوقع هما : عدم استطاعتها الجزم بالنوايا العربية الهجومية ، وأن المفاجأة لم تكن عسكرية فحسب بل مفاجأة استراتيجية والتى تبلورت فى إشاعة مناخ عدم قدرة مصر والعرب على خوض الحرب فى السبعينات »[٢٢]

وأكد ذلك الأستاذ ـ أحمد بهاء الدين الذى أشار إلى أن الترتيبات التى إتبعها الجانب المصرى (إستراتيجيا وتكتيكيا) كانت ناجحة الى حد ليس له مثيل فى هذا التضليل الاستراتيجى وأخرت احساس الاسرائيليين بالخطر الى آخر لحظة ممكنة وكذلك أكد كثيرون هذه الحقائق أمثال : باليت فى كتابه : « العودة الى سيناء » ، وأيضا[٢٣] إدجار أوبالانس فى كتابه « لا انتصار ولا هزيمة » ، ومحمد سيد أحمد ، فى كتابه « بعد أن تسكت المدافع » واللواء حسن البدرى وآخرون فى كتابهم : حرب رمضان : الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ومن ثم يتضح أن الجانب العسكرى على المستوى العربى قد لعب دورا إيجابيا فى[٢٤] النتيجة التى وصلت اليها حرب أكتوبر لصالح العرب .

ومن الناحية غير العسكرية ، والتى تمثلت فى طبيعة الشخصية الحضارية للعرب التى ساعدت على إعادة التخطيط واتباع السلوك الجاد لتحقيق معدلات عالية فى الانجاز وإسترداد الكرامة العربية ، وقد أشاد د . أنور عبد الملك الى هذا المعنى قائلا : « أن حرب أكتوبر جاءت ترجمة للبداية الحقيقية للنهضة الحضارية العربية المصرية ، وهى بهذا رفعت كابوس الانحدار والعجز ، وجاءت استجابة لنداء الكرامة والنهضة » كما يركز البعض على عنصر الارادة السياسية لكل من مصر وسوريا خاصة ، والعرب عامة[٢٥] ، وذلك بالقدرة على إتخاذ قرار عسكرى وسياسى دون الاتفاق مع أى قوة

جدول رقم (٦)

الدولة	خسائر العنصر البشرى			عدد الطائرات المقاتلة	عدد الدبابات	عدد القطع البحرية
	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد الأسرى والمفقودين			
مصر	١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٨٥٠٠	١٨٢	٦٥٠	٤
سوريا	٧٠٠٠	٢١٠٠٠	ـ	١٦٥	٦٠٠	٧
العراق	١٢٥	٢٦٠	١٨	١٨	٢١	٨٠
اسرائيل	٢٨١٢	٧٥٠٠	٥٣١	١٢٠	٨٤٠	١٨

دولية . كما أن هناك من يركزون على دور الجوانب المعنوية ، حيث عكست حرب أكتوبر قدرة العرب على مواجهة الاشاعات التى حاولت اسرائيل الصاقها بالعرب من إتسامهم بالعجز الدائم ، وجاءت حرب أكتوبر لتنهب أسطورة التفوق الاسرائيلى . علاوة على الجهود الدبلوماسية المكثفة التى مهدت لحرب أكتوبر ، وواكبها جهود اعلامية كبيرة ، علاوة على جهود كثيفة على المستوى السياسى الداخلية لاستيعاب القلق والتوتر الداخلى ، وإتخاذ عدة إجراءات منها الافراج عن الصحفيين المبعدين عن الصحافة وخروج المعتقلين من السجن والغاء الاجراءات الاستثنائية عامة مما كان له أثر إيجابى فى خلق تماسك الجبهة الداخلية

اما بالنسبة للطرف الأسرائيلى : أشار كثيرون إلى عدد من الأخطاء لدى اسرائيل التى ساعدت على الانتصار العربى منها ما هو عسكرى كخطأ إدارة المخابرات بالجيش الاسرائيلى فى تقدير تحركات مصر وسوريا ، حيث لم يكتشفوا الاعداد للهجوم المفاجىء فى وقت مبكر مما ساعد على إرباك القيادة الاسرائيلية ، علاوة على القدرة القتالية العربية المفاجئة التى لم يتصورها الاسرائيليون . وكان لغرور اسرائيل العامل المساعد فى عدم جعل الاسرائيليين يصدقون الهجوم المصرى الاسرائيلى . ويعلق د . على الدين هلال على ذلك قائلا : إن هذا يرجع إلى ما تصورته قيادات اسرائيل بأن العرب لايمكنهم الدخول فى أى حرب ، وإستبعادهم لعبور المصريين للقناة ، ولأخذ زمام المبادرة علاوة على جملة المشكلات التى واجهت اسرائيل قبل حرب اكتوبر كالصراع الطبقى والسلالى ، وتأثيرها[٢٦] السلبى على الاجيال الجديدة ، وقد كانت هذه المشكلات الاجتماعية تنمو باطراد . علاوة على بعض المشكلات السياسية فى عهد جولداماثير كانت لها أثر سلبى على التماسك والاستقرار فى إسرائيل[٢٧] .

ب ـ العوامل الخارجية : وهى التى تنحصر فى الدائرة الاقليمية والعالمية للأطراف المتصارعة .

أ ـ **الطرف الاسرائيلى** : حيث كان للجسر الجوى الامريكى بدءا من ١٣ / اكتوبر ١٩٧٣ ، أثره الفعال فى اعادة التوازن للطرف الاسرائيلى فى مواجهة الاطراف العربية المتصارعة معها ، وتغير الوضع العسكرى فى الجبهتين الشمالية والجنوبية ، فقد كانت المعدات العسكرية تنزل من الطائرات الأمريكية متوجهة الى الجبهة مباشرة مما أخل بتطورات المعركة وأوقف التقدم العربى فى أراضيه المحتلة . ومن ناحية أخرى فان اسرائيل تعرضت فى اعقاب حرب يونيه ١٩٦٧ لعزلة وانحسار دولى فى علاقاتها بالخارج . فقد قطعت دول كثيرة خاصة أفريقيا علاقاتها مع اسرائيل بعد حرب يونية . وللتأكيد لم يكن لاسرائيل علاقات مع أفريقيا قبل بدء حرب اكتوبر ١٩٧٣ سوى مع (٤) دول وهى الدول التى تتبع جنوب افريقيا (ليسوتو ، وسوازيلاند ، ومالاى ، وموريشيوس) .

ب ـ الطرف العربى : فقد ثبت وجود حركة منتظمة مخططة لكل من مصر وسوريا فى اطار تهيئة المناخ الاقليمى والعالمى لتحركهم العسكرى . وقد كسب العرب الكثير فى المحافل الدولية كدوائر أفريقيا ، وعدم الانحياز ، وغرب أوروبا والصين ، ودول الكتلة الشرقية ، والامم المتحدة . ثم كان للجسر الجوى السوفيتى أثناء المعركة اثره الكبير على صمود الطرف العربى ، علاوة على ايجابية المساعدات العربية لكل من مصر وسوريا عسكريا وماليا . وفوق هذا أو ذاك فان سلاح البترول العربى لعب الدور الفعال حيث استخدم ضد الدول المساندة لاسرائيل . وقد حقق نتائج ايجابية ، ولعل اهمها قدرة العرب على مواجهة الولايات المتحدة بالخطر البترولى .[٢٨]

وهكذا كان للعوامل الخارجية دور إيجابى اضافة الى العوامل الداخلية فى الوصول ، بحرب اكتوبر الى نتيجة ايجابية لصالح الطرف العربى ممثلا فى كل من مصر وسوريا ونتيجة سلبية بالنسبة للطرف الاسرائيلى فى جزء منها . وكانت فى وجه آخر تمثل نتيجة ايجابية استطاعت من خلالها اسرائيل أن تسترد زمام المبادرة فى سيناء .

سادسا : العلاقة بين توازن القوى وناتج حربى ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ :

يثار فى هذه النقطة طبيعة العلاقة بين ناتج المواجهة العربية الاسرائيلية سواء فى حرب يونيه ١٩٦٧ ، أو حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وبين القدرات الفعلية أو ميزان القوى بين الطرفين . بعبارة اخرى هل هناك اتساق بين طرفى هذه العلاقة ؟ ومامدى هذا الاتساق ؟ وتفسير

ذلك ؟ . وهنا يثار أيضا مسألة العلاقة بين التوازن العسكرى والتوازن الاستراتيجي وناتج المعركة أيضا لما لهذا من تداخل وتشابك متبادل . وعلى أية حال فقد كشف تحليل الدراسة لتوازن القوى قبل حرب يونيه ١٩٦٧ ، والذى سبق الاشارة الى نتائجه ، وكذلك التحليل لنتيجة هذه الحرب ، بأن هناك اختلالا بين حجم الانجاز العسكرى لصالح اسرائيل وبين الميزان العسكرى للأطراف المتصارعة وأيضا اختلالا بين حجم الانجاز فى المواجهة العسكرية (نتيجة المعركة) ، وبين قوة الدول المتصارعة . حيث ان الميزان الاستراتيجي يميل لصالح الطرف العربى ، ولكن جاءت نتيجة المعركة فى صالح اسرائيل . وقد يفهم هذا الاختلال بأنه اختلال عارض وليس اختلالا دائما . فعلى الرغم من كونه يعبر عن حقيقة الواقع الفعلى نسبيا فى الميزان العسكرى بين مصر واسرائيل لتفوق الاخيرة بعض الشىء ، إلا أنه لم يعبر عن حقيقة الميزان العسكرى . فارادة القتال لدى المصريين والعرب لم تتكسر أو تتحطم رغم الهزيمة . ولم تصبح اسرائيل هى الدولة المسيطرة على المنطقة كما توقعت هى نفسها . وقد أكدت الوقائع بعد الهزيمة هذا كما حدث فى رأس العش ، وإغراق المدمرة ايلات ، ولم يكن قد مضى اسابيع على هزيمة يونيه ١٩٦٧ . وهذا ان عبر فانما يعبر عن قدرة المجتمع المصرى على استيعاب الهزيمة والبدء فى اعادة استخدام القوة الكامنة لديه بما يعبر عن حقيقة الميزان الاستراتيجي بين الطرفين فى النهاية . اذن فانه يمكن فهم الهزيمة وان كانت فى ظاهرها هزيمة عسكرية الا انها اخذت بعدا استراتيجيا بشكل نسبى . وهذا يعود الى القدرة الاسرائيلية على المبادرة فى مقابل عدم الاستعداد الفعلى من جانب الطرف العربى على القدرة على الرد على هذه المبادرة الاسرائيلية ثم التعامل معها . اذن فالمواجهة لم تكن متقابلة بين الطرفين العربى والاسرائيلى مما جعلها مواجهة عسكرية فى اطار استراتيجي محدود . وقد قادت الهزيمة الطرف العربى عامة ومصر بصفة خاصة الى اعادة النظر فى مقدراتها المختلفة والتفكير الجاد فى ضرورة الامساك بالمبادرة السياسية والدبلوماسية والعسكرية تجنبا للوضع الدفاعى الذى كان مسيطرا قبل الحرب والذى حجب الفرصة فى الردع ازاء الهجوم الاسرائيلى ، وهكذا بعد أقل من عام كانت الجيوش العربية قد أعيد تسليحها ، وأصبح لديها شعور كبير بقبول التحدى والاستعداد للحرب .(٢٩)

أما عن حرب اكتوبر فانه عند المقارنة بين الناتج العسكرى من حيث الانجاز ، وحجم الخسائر بين الاطراف المتصارعة ، وبين الميزان العسكرى لهذه الدول ، فان الأمر يشير الى اتساق تقريبى بين الميزان العسكرى وبين ناتج المواجهة بين الطرفين العربى والاسرائيلى . وعند المقارنة بين التوازن الاستراتيجي متضمنا الميزان العسكرى وبين ناتج المواجهة يتضح اتساق تقريبى أيضا ، حيث أن التوازن الاستراتيجي يميل لصالح الطرف العربى مجتمعا . وبالنظر الى مصر فانها تتفوق استراتيجيا على اسرائيل بمقدار يقترب من النصف . وهكذا بالنسبة لبقية الاطراف العربية وفقا للاحتمالات السابق الاشارة اليها . أى أنه حدث اتساق تقريبى ، وليس اتساقا كاملا ، بين حجم الانجاز العسكرى وبين الميزان العسكرى، أو بين حجم الناتج للمعركة وبين ميزان القوى الاستراتيجي . ومما يشير الى صدق هذه النتيجة ان اسرائيل توافر لديها قدرة على حشد قواتها خلال ثلاثة ايام كان الطرف العربى متفوقا لكنها استطاعت استعادة القدرة على المواجهة وبالتالى استوعبت القدرة على الرد على الهجوم العربى ، فى نفس الوقت كان للدور الامريكى فى مساندتها مباشرة أثر على تماسكها وصمودها . وهنا فاننا اصبحنا امام مجتمعين متقابلين فى مواجهة عسكرية يتوقف نتيجتها على ميزان القوى بالفعل لان الطرفين فى حالة استعداد وتكافؤ نسبى ، وهو مالم يتوافر فى حرب ١٩٦٧ ، مما اعطى لاسرائيل القدرة على تحقيق انجاز عسكرى كبير ، لم يستطع العرب تحقيقه رغم المبادرة فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ لعوامل كثيرة (٣٠) ويؤكد هذا الفهم والتحليل لمواجهتى ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ، ان قياس قوة الدولة يعد مدخلا صالحا لفهم طبيعة توازن القوى القائم ولتفسير نتيجة المواجهة العسكرية فى اطار الصراعات الاقليمية من خلال متغير وسيط هو ميزان القوى . فهذا المنهج يكشف عن درجة الاتساق والاختلال بين ناتج المواجهة العسكرية ، والميزان القائم فعلا قبل بدء المواجهة .

وتزداد اهمية هذا المنهج فى تأكيد أهمية نظريات التوازن فى تفسير الواقع الاقليمى والدولى . كما يمكن بقياس قوة الدول التمكن من مراجعة الدول لعناصر قوتها ومعالجة أوجه الخلل مع دراسة التغيرات التى تحدث فى الدول الأخرى مما يساعد على أن تحافظ الدولة على ترتيبها ودرجة قوتها .

وفى ضوء ما زودنا به هذا المنهج من قدرة على تفسير المواجهتين الرئيستين بين العرب واسرائيل فى ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ، إلا أنه يمكن ان يساعدنا اكثر فى استشراق مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى ، وهذا يتوقف على القياس الدقيق لقوة الطرفين العربى والاسرائيلى وأن وقوع حرب جديدة تتوقف على درجة التفاوت فى القدرات بين الاطراف المتصارعة . فكلما كان التفاوت كبيرا ، فان امكانية واحتمالية وقوع هذه الحرب أمر ليس مستبعدا . أما نتيجة الحرب فانها تتوقف على طبيعة ميزان القوى السائد قبل بدء الحرب . أى تأتى النتيجة لصالح من يميل الميزان لجانبه .

وهذا مايجب ان يلتفت العرب ازاءه . فان متابعة الطرف الاسرائيلى والتطورات الحادثة فى قدراته

الاستراتيجية بما فيها الجانب العسكرى امر يمثل اهمية بالغة ، وتتوقف عليه توقعات المستقبل ، فى نفس الوقت على العرب ان يضعوا فى اعتبارهم ان يتجاوزوا بتطوير قدراتهم للطرف الاسرائيلى فى اطار استراتيجية الردع بما يفرض عليه سياسات دفاعية وليست هجومية .

وعلى أية حال فان ماطرحناه من اطار نظرى يتمثل فى منهج قياسى قوة الدولة يمكن أن يعد نموذجا تحليليا للصراع العربى الاسرائيلى ـ نفهم من خلاله آليات الواقع ومتغيراته ، ثم مسارات المستقبل وتوقعاته . □

المراجع

(١) هذه الدراسة مستخرجة من رسالة الدكتوراة للباحث والمعنونة بـ « مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيق على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل »، والتى نوقشت فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ابريل ١٩٨٨ ، واجيزت بمرتبة الشرف الاولى .

2- Cline, R.S., World power Trends and U.S. Foriegn policy for 1980's », (U.S.A: Westview press, Boulder, 1980.

وهذا الكتاب صدر قبل ذلك فى عام ١٩٧٧ ، ولكن بعنوان مختلف هو : « قياس قوة العالم لعام ١٩٧٧ ».

(٣) أنظر مزيدا من التفصيل فى أصل الدراسة (الدكتوراه) للكاتب ، ص ٤٦١١٢ .

(٤) لمزيد من التفاصيل ، جمال زهران ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ : ١٥٢ .

(٥) محمد حسنين هيكل ، لمصر .. لا لعبد الناصر ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ١٤٥ ، وايضا انظر :
Nadav Safran, From war to war, New York, pegasus, 1969, p. 266.

حيث أشار إلى أن الحرب بين مصر وإسرائيل فى ضوء عوامل كثيرة كانت أمرا محتملاً بغض النظر عن أحداث مايو ويونية ١٩٦٧ ، التى سبقت اعلان الحرب ، فهناك مشاكل على الحدود ، ومشاكل اللاجئين ، والمقاطعة ، وحقوق الملاحة ، ونزاعات المياه .. الخ .

(٦) أعتمدنا على المصادر التالية فى تحديد هذه الخسائر : - The Military Balance 1967 -68 IISS, London, 1968

ـ محمد فوزى (فريق أول) حرب الثلاث سنوات ٦٧/١٩٧٠ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٠ ، ١٦١ ، صمويل سيجبيف ، حرب الستة أيام ، مترجم إلى العربية ، القاهرة ، (ب ـ ت)، ص ١٦٨ : ١٧٤ ، وموشى دايان ، قصة حياتى (القسم الثانى) مترجم ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، (ب ـ ت)، ص ٣٩٢ : ٣٩٤ . ومراجع أخرى عديدة .

(٧) محمد فوزى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ : ٦٧ . (٨) عبد الفتاح أبو الفضل ، كنت نائبا لرئيس المخابرات ، القاهرة ، دار الحرية ، ط (١)، ابريل ١٩٨٦ ، ص ٢٧٧ : ٣٠٧ . (٩) محمد حسنين هيكل ، لمصر .. لا لعبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

(١٠) حسن البدرى ، « دور القوات الجوية الاسرائيلية فى الحصول على السيطرة الجوية فى جولة صيف ١٩٦٧ »، السياسة الدولية ، عدد (٥١)، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٧٨ : ١٨٣ ، ومحمود عزمى ، « ميزان القوى العربى الاسرائيلى (٧٣ ـ ١٩٨١)»، الفكر الاستراتيجى العربى ، بيروت ، عدد (٣)، يناير ١٩٨٢ ، ص ٧ : ٤٣ (ص ١٠)، وايضا : (صمويل سيجبيف ، مرجع سابق .

(١١) أنتونى ناتنج ، ناصر ، ترجمة شاكر سعيد ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦٦ ، وأيضا :
Edgar O'Ballance, The third Arab- Israel war, London; Faber & Faber,. 1972, pp. 13-15.

(١٢) محمود رياض ، مذكراته المنشورة بالمصور عن حرب يونية ودور أمريكا فى عدوان ١٩٦٧ ، المصور ، ٦ يونية ١٩٨٦ ، وايضا : د . فؤاد مرسى ، حرب ٥ يونية : دلالاتها وتطوراتها »، الطليعة ، القاهرة ، عدد (٢) يونية ١٩٧٠ .

(١٣) الفريق محمد صادق ، فى حواره مع جريدة « الاحرار »، القاهرة ، ١٩٨٣/٣/١٨ ، ص ٧ . (١٤) انظر ، مجلة الهلال ، أعداد اغسطس ، وسبتمبر ، واكتوبر ، وتوفمبر / ١٩٨٦ التى نشرت حوارا بعنوان : « ٥ يونيو فى فكرنا السياسى لعدد من الكتاب والمفكرين ، وايضا : لطفى الخولى ، ٥ يونية الحقيقة والمستقبل ، ط ٢ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٤٨ ، ٤٩ ، ص ٥٦ ، ٥١١ .

(١٥) د . على الدين هلال ، نكبة فلسطين فى الفكر السياسى العربى »، السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٧١ ، ص ٤٠ : ٤٩ ، وأيضا قسطنطين زريق ، معنى النكبة مجددا ، بيروت ، دار العلم للملايين ، اغسطس ١٩٦٧ ، ص ١٢ ، ١٣ .

(١٦) أحمد بهاء الدين ، إسرائيليات وما بعد العدوان ، القاهرة ، ط ٤ ، ص ٢٢٥ : ٢٣٣ .

(١٧) د . فؤاد زكريا ، ٥ يونيو فى فكرنا السياسى »، مرجع سابق ، ص ٣٠ : ٣٩ .

(١٨) ورد هذا فى كتاب ، محمد حسنين هيكل ، مدافع أيات الله ، بيروت ـ القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٣ ، وايضا ، حسنين كروم ، التيار الدينى فى مصر : تاريخه ومستقبله »، المنار ، باريس ، عدد (١٨)، يونية ١٩٨٦ ، ص ٤٦ : ٥٩ .

(١٩) مزيدا من التفاصيل ، جمال على زهران ، مصدر سابق ، ص ٢٤٩ : ٢٥٨ .

(٢٠) اعتمدنا فى بلورة الخسائر على الروايات التالية : أنظر فى : - Strategic Survey, 1973, IISS, 7 Op. Cit, p. 26.

ـ وأيضا : محمود رياض ، مذكراته ٤٨ ـ ١٩٧٨ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، وموشى دايان ، قصة حياتى ، مرجع سابق ، ص ٥٤٧ ، ٥٦ . ومراجع أخرى وردت فى أصل الرسالة .

(٢١) موشى دايان ، قصة حياتى ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ .

(٢٢) اللواء صلاح الحديدى ، حرب أكتوبر فى الميزان العسكرى ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٤ ، ص ٤٨ : ٧١

(٢٣) احمد بهاء الدين ، وتحطمت الأسطورة عند الظهر ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

24- Palit, D.K, Return to Sinai, (1973), Dehra Dun, Palit & palit publishers, 1974, p. 168.
- Edgar O'Ballence, No victor, No vanquished, London, presidio press, c., 1978, p. 91.

وأيضا : ـ محمدسيد أحمد ، بعد أن تسكت المدافع ، بيروت ، دار القضايا ، ١٩٧٥ ، ص ١١٠ ـ حسن البدرى وآخرون ، الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ، القاهرة ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ ، ص ٥٨ : ٦٨ .

(٢٥) د . أنور عبد الملك ، ريح الشرق ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ، ص ٥٢ : ٥٨ . (٢٦) د . على الدين هلال : الصورة المتغيرة للصفوة الاسرائيلية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، المجلد الثانى لندوة اكتوبر ١٩٧٣ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٨٨ : ٩٦ .

(٢٧) انظر تفصيلاً : السيد ياسين ، « التغيرات الاجتماعية داخل إسرائيل »، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٩١ : ١٠٢ .

(٢٨) مزيداً من التفاصيل حول العوامل الخارجية ، انظر : جمال على زهران ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ : ٢٨١ .

الفضاء : أقصى الأراضى الجيوبوليتيكية المرتفعة الجديدة

أحمد محمود عبد الحليم

من مبادىء الحرب الثابتة القديمة : « استولى على الأراضى المرتفعة وتمسك بها » . والفضاء هو الأراضى المرتفعة الجديدة ، التى مازالت غير مألوفة للعديد من العسكريين والاستراتيجيين . وخلال الربع قرن الأخير ، انفقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عدة مليارات من الدولارات فى الاستكشاف العسكرى للفضاء . فقد انفقت وزارة الدفاع الأمريكية أكثر من خمسين مليار دولار على نظم الفضاء العسكرية بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٧٨ ، اضافة لحوالى ستة مليارات عام ١٩٨٢ ، وعدة مليارات أخرى فى الاعوام التالية لذلك ، وذلك قبل التكاليف الباهظة لمبادرة الدفاع لأمريكية . والسؤال الذى يبرز على السطح هنا هو : لماذا تنفق لدول هذه المبالغ الباهظة فى الفضاء فى الوقت الذى يتميز فيه العالم لآن بعصر من الموارد المحدودة والقيود الصارمة على ميزانياتها ؟ يتنحصر الاجابة الأولية فى سببين : الأول ، أن الفضاء يوفر التفوق الذاتى فى الأراضى العالية . والثانى ، مثل البحار ، فان الفضاء وسط ولى لاتحده حدود اقليمية ، ويمكن للأقمار الصناعية التى تدور فى مداراتها حول الارض أن تراقب العالم بأجمعه دون انتهاك الادعاءات الاقليمية لأى دولة من الدول .

وقد اطلق السوفيت على الفضاء اصطلاح « أقصى الأراضى المرتفعة » أو « أقصى الأراضى الجيوبوليتكية المرتفعة » . وفى الحقيقة ، فان نظم الفضاء تمارس فى الوقت الحالى مهام عسكرية جوهرية ، ولكن قبل مناقشة هذه المهام ، فسوف نقوم بشرح مبسط للغاية لبعض خصائص الاقمار الصناعية ، وما يمكن أن تقوم به هذه الاقمار .

ما هو القمر الصناعى ؟

يعتبر القمر ، قمرا صناعيا طبيعيا للأرض . كما تعتبر الأرض بدورها قمرا صناعيا للشمس . ومثل القمر الطبيعى ، تدور الاقمار الصناعية التى يصنعها الانسان حول الارض ، وتحتفظ بتوازنها خلال هذا الدوران . واذا زاد القمر الصناعى من سرعته ، فسوف ينطلق الى مدار أعلى ، واذا أبطأ من سرعته فسوف يسقط فى مدار منخفض . واذا أبطأ القمر الصناعى من سرعته بشكل كبير، فسوف يصطدم بالأرض .

ويتطلب وضع القمر الصناعى فى مداره حول الأرض استهلاك كمية من الطاقة : طاقة ذاتية كامنة Potenial Energy لرفعة الى أعلى ، وطاقة محركة Kinetic Energy فى صورة سرعة عالية للحفاظ عليه هناك . فاذا كان القمر الصناعى فى مدار عال بدرجة كافية حول الأرض بحيث يتحرر من جذب المجال الجوى للكرة الأرضية Atmospheric Drag ، فسوف يبقى فى هذا المدار الى الأبد .

وتقسم مدارات الاقمار الصناعية بصفة عامة الى ثلاث درجات :

مدارات ارضية منخفضة Low Earth Orbits من حوالى ١٥٠ كيلو متر الى ١٥٠٠ كيلو متر من سطح الأرض .

مدارات متوسطة الارتفاع . Medium Altitude Orbits من ١٥٠٠ كيلو متر الى ٣٥,٨٠٠ كيلو متر من سطح الأرض .

مدارات عالية الارتفاع . High Altitude Orbits من ارتفاع الثبات الجغرافى* - ٣٥,٨٠٠ كيلو متر - وأعلى . ويعتبر القمر الصناعى الذى يدور فى المدارات الأرضية المنخفضة هو النوع الوحيد الذى يصطدم بمشاكل جذب المجال الجوى للكرة الأرضية . ولننتقل الآن لفحص مدارات الأقمار الصناعية فى درجاتها الثلاث المختلفة .

المدارات الأرضية المنخفضة :

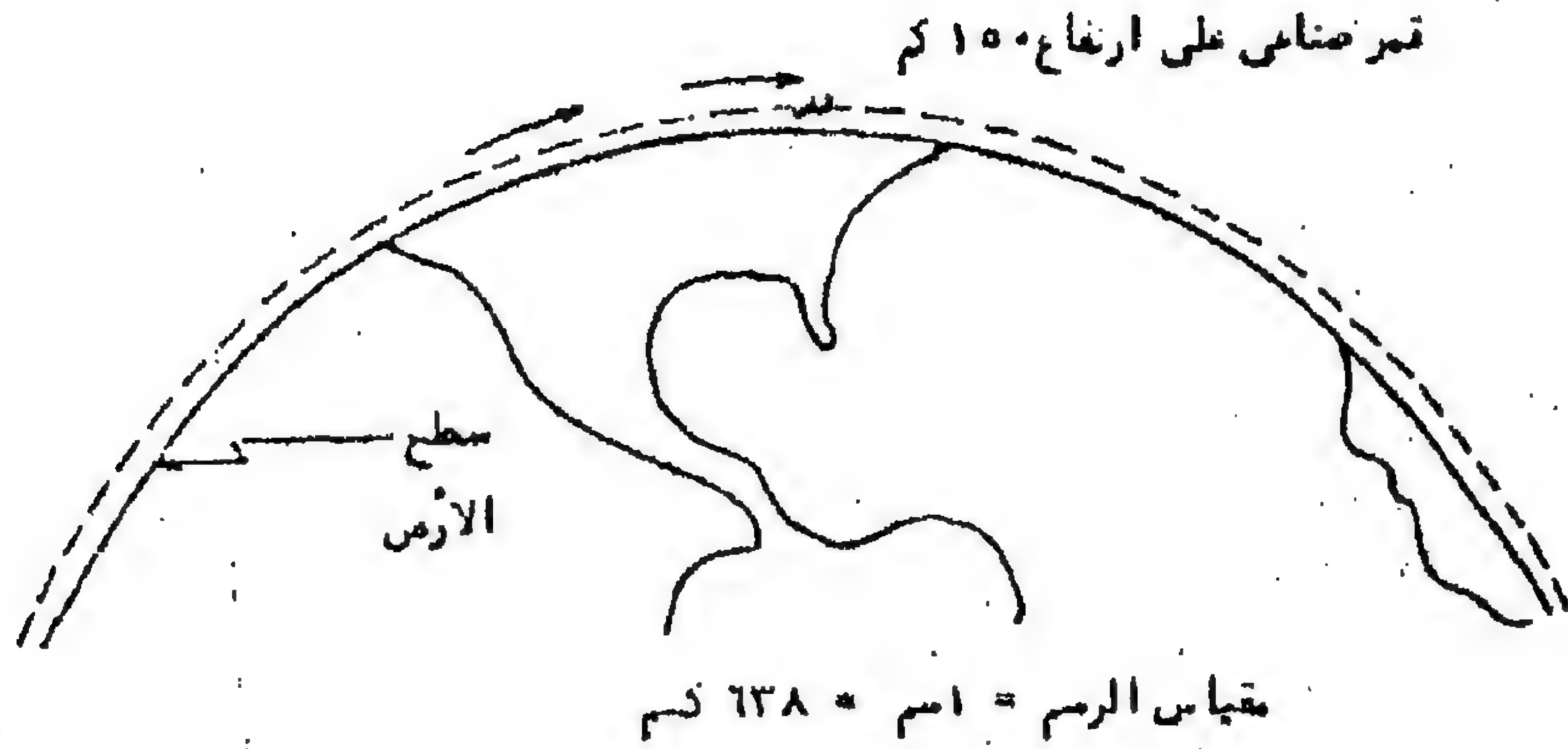
يتحرك القمر الصناعى الذى على ارتفاع ١٥٠ كيلو متر - أى قريبا جدا من سطح الأرض - بسرعة حوالى ٧٨٠٠ متر/ثانية ، أو أكثر من ١٧٠٠٠ ميل/ساعة . ويوضح الشكل رقم (١) مدى انخفاض هذا المدار .

ورغم أن المجال الجوى للكرة الأرضية على هذا الارتفاع يكون رقيقا للغاية ، الا أن قدرا يعتد به من جذب المجال الجوى يؤثر على القمر الصناعى لتخفيض سرعته .

ويمكن للقمر الصناعى البقاء فى مدار على هذا الارتفاع ليوم واحد فقط قبل اضمحلاله ، بينما يمكن أن يبقى القمر الصناعى الذى يدور على مسافة ٣٧٠ كيلو متر فى مداره لعام كامل . من هنا تعتبر قوة جذب المجال الجوى مشكلة حقيقية ، الا أن الارتفاعات الاقل من ذلك تعتبر هامة ايضا لانه كلما قل ارتفاع القمر الصناعى ، كلما ازدادت قدرته على رؤية الأهداف على سطح الأرض بوضوح . وللبقاء فى هذه المدارات المنخفضة ، يجب أن يكون القمر الصناعى قادرا - على فترات - أن يدفع نفسه بوسائله الذاتية الى أعلى مرة أخرى .

ورغم اعتقادنا بقدرة الأقمار الصناعية على رؤية مساحات كبيرة خلال دورانها فوق سطح الأرض . فاننا نجد أن ذلك غير صحيح على الارتفاعات المنخفضة . وكما يوضح الشكل رقم (١) السابق ، فانه على هذا الارتفاع ، يقوم القمر الصناعى العادى بمسح الكرة الأرضية مرة كل حوالى تسعين دقيقة . وخلال هذه الفترة ، يمكن للمستشعرات المركبة عليه « رؤية » شريط ضيق من الأرض بعرض حوالى مساحة مدينة متوسطة الحجم ، وبمساحة تساوى أقل من ١٪ من سطح الأرض . ويستخدم العديد من الاقمار الصناعية - خاصة تلك الأقمار المكلفة بمهمة المراقبة - هذه المنطقة المنخفضة من

* يكون القمر الصناعى فى ارتفاع الثبات الجغرافى(Geosynchronus Altitude) حينما يدور فوق خط الاستواء بنفس سرعة دوران الارض ، وبذا يبدو القمر الصناعى ثابتا فى نفس المكان .



الشكل رقم (١) : رسم بمقياس رسم مصغر لقمر صناعى فى مدار أرضى منخفض

حيز المدارات الأرضية المنخفضة حيث يصبح ضرورة أيجاد التوازن بين جذب المجال الجوى ، وتغطية المنطقة المطلوبة ، ومطالب تصوير المنطقة ـ التى تقل مع مربع الارتفاع ـ هاما بصفة مستمرة . وعموما ، تستخدم العديد من المهام الأخرى الجزء العلوى من حيز المدارات الأرضية المنخفضة حيث تصبح هذه الاعتبارات غير هامة . ومن بين حوالى ٤٦٠٠ هدف صنعه الانسان تم تتبعه بواسطة قيادة الدفاع الجوى/ الفضائى عن شمال امريكا* فى يناير عام ١٩٨٢ ، كان هناك ٣٨٠٠ هدف (حوالى ٨٣٪) فى حيز المدارات الأرضية المنخفضة .

المدارات متوسطة الارتفاع :

كلما ازداد ارتفاع القمر الصناعى ، كلما ازدادت قدرته على الدوران حول الأرض لفترات أطول . وتستغرق الأقمار الصناعية التى تتواجد فى حيز المدارات متوسطة الارتفاع ـ بين ١٥٠٠ كيلو متر و ٣٥,٨٠٠ كيلو متر ـ من ٢ الى ٢٤ ساعة للدوران حول الأرض . وتجعل الاشعاعات العالية الصادرة من أحزمة اشعاع « فان الين »* من هذه المنطقة منطقة غير قابلة لتواجد المركبات الفضائية التى يتواجد عليها رواد الفضاء لفترات زمنية طويلة ، كما تتسبب فى ايجاد معوقات للنظم الالكترونية التى لايتواجد عليها رواد فضاء . الا أن هناك استثناء واحدا يعطى بعض المزايا القليلة لمنطقة المدارات متوسطة الارتفاع التى يتواجد بها اعداد قليلة جدا من الأهداف ـ فقد رصدت قيادة الدفاع الجوى / الفضائى عن شمال امريكا NORAD حوالى ٦٥٠ هدفا فقط فى هذا الحيز العريض ـ وهذا الاستثناء هو وجود مدار ثبات جغرافى تقريبى على ارتفاع ٢٠,٧٠٠ كيلو متر . وتقوم الأقمار الصناعية على هذا الارتفاع ، حيث انها تدور حول الأرض فى ١٢ ساعة تماما ، بتكرار السير فى مدار محدد فوق الأرض كل ٢٤ ساعة ، وبذا فهى تعتبر فريدة من نوعها لبعض مهام الاتصالات والملاحة .

المدارات العالية الارتفاع :

وعلى ارتفاع ٣٥,٨٠٠ كيلو متر ، يتحرك القمر الصناعى بنفس السرعة النسبية التى تتحرك بها نقطة على خط الاستواء الذى يحيط بالكرة الأرضية . وتعتبر الأقمار الصناعية على هذا الارتفاع ، والتى تسمى « اقمار الثبات الجغرافى Geosychronous Satellites فريدة فى نوعها من حيث أنها تبدو ثابتة لاى مراقب على الأرض . وعموما ، فان هناك خطأ شائعا فى ادراك انه يمكن وضع اقمار الثبات الجغرافى هذه فوق نقطة معينة فوق العالم ـ على سبيل المثال : موسكو أو واشنطن ـ وهذا غير صحيح فهذه الأقمار تبدو ثابتة فقط اذا تم وضعها فوق نقطة فوق خط الاستواء . ورغم أن ظاهرة الثبات هذه مقيدة للأقمار الصناعية الموضوعة فوق خط الاستواء ، فان لأقمار الثبات الجغرافى بعض المزايا المحددة . فهى لا ترى فقط مساحات كبيرة من الأرض ، ولكنها تشكل منصات ممتازة لمعدات اعادة الاذاعة ومهام المسح المختلفة .

ويوضح الشكل رقم (٢) مساحة التغطية التى يوفرها قمر ثبات جغرافى واحد

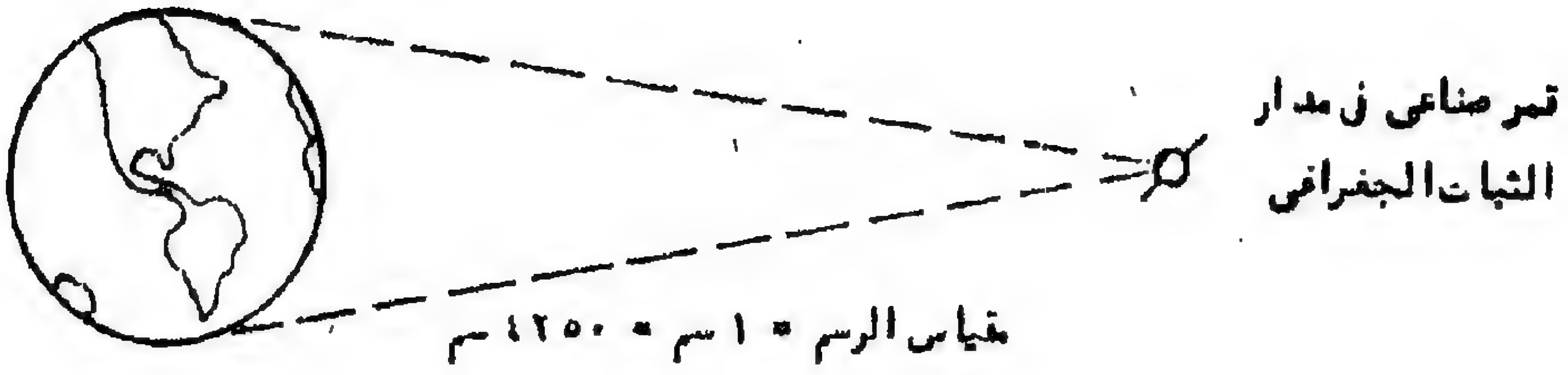
ويوضع ثلاثة من هذه الأقمار على مسافات متساوية فوق خط الاستواء يمكن تغطية الكرة الأرضية بالكامل . وفى الارتفاعات التى تتجاوز ارتفاع الثبات الجغرافى ، تتحرك الاقمار الصناعية بسرعة اقل نسبيا من دوران الأرض ، وبذا تبدو كما لو كانت تتراجع فى السماء . ورغم أن هناك أقل من اثنى عشر قمرا صناعيا تستخدم المدارات الأعلى من ارتفاع الثبات الجغرافى ، فان هذه المدارات توفر مزايا كثيرة بزيادة قدرة الأقمار الصناعية على البقاء Survivability

زاوية الميل ولامركزية المسار :

وتلعب خاصتين أخرتين لمدار القمر الصناعى دورا هاما فى تحقيق مهام الأقمار الصناعية ، وهاتان الخاصتان هما : زاوية ميل المسار ، Inelination ولا مركزية المسار Eccentricityفاذا تصورنا قمرا صناعيا فى مدار ارضى منخفض يقوم بالدوران حول الأرض فوق خط الاستواء تماما ، فانه لايميل عن خط الاستواء ، وبذلك تساوى زاوية ميله صفرا . وسوف يرى هذا القمر الأرض التى تحيط بخط الاستواء فقط . فاذا أحدثنا زاوية ميل لهذا المدار ، بحوالى ٤٥

* قيادة الدفاع الجوى/ الفضائى عن شمال امريكا (North American Aerospace Defense Command - NORAD) ، هى قيادة تشترك فيها كل من الولايات المتحدة وكندا للدفاع ضد الهجوم الجوى/ الفضائى عن امريكا الشمالية .

* أحزمة اشعاع فان الين (Van Allen Radiatians Belts) هى منطقة فى الفضاء الخارجى تزداد فيها الاشعاعات الفضائية الخطرة خاصة على الانسان ، وتعمل برامج الفضاء على تجنب الاطلاقات الفضائية التى يتواجد عليها رواد فضاء خلالها بقدر الامكان .



الشكل رقم (٢) : رسم بمقياس رسم مصغر لقمر صناعي في مدار الثبات الجغرافي

درجة على سبيل المثال - وكما هو موضح في الشكل رقم (٣) - فسوف يتمكن هذا القمر من رؤية كل المسطحات الارضية بين خط عرض ٤٥ درجة شمالا وخط عرض ٤٥ درجة جنوبا ، نظرا لان الارض تدور حول نفسها ببطء تحت مدار القمر الصناعي بمعدل دورة واحدة في اليوم .

والآن فلنأخذ هذه الفكرة خطوة للامام وندير السطح المدارى بزاوية ميل ٩٠ درجة ليصبح مدارا قطبيا . وبذا يدور كل شيء بين خط عرض ٩٠ درجة شمالا وخط عرض ٩٠ درجة جنوبا - أي الكرة الارضية بالكامل - تحت هذا المدار الجديد . ويمكن للقمر الصناعي من هذا المدار القطبي المنخفض ان يقوم بتصوير سطح الأرض بالكامل ، رغم أن ذلك قد يستغرق عدة أيام حيث أن هذا القمر الصناعي يستطيع رؤية أقل من ١٪ من سطح الأرض مع كل دورة للكرة الأرضية . وهناك نوعان من المدارت - يتم التعرف عليهم بزوايا ميلهم - لهم قيمة خاصة . الأول هو مدار الثبات الجغرافي تجاه الشمس الأرضي المنخفض Sun- Sychronous Low Earth Orbit بزاوية ميل حوالى ٩٨ درجة . فعلى هذه الزاوية وهذا الارتفاع سوف يحافظ السطح المدارى للقمر الصناعي بصفة دائمة على نفس التوجه النسبي لموقع الشمس ، وهي صفة تناسب مهام الارصاد الجوية والاستطلاع الاستراتيجي تماما . والمدار الثاني هو مدار بزاوية ميل حوالى ٦٤ درجة ، يوفر الثبات لتوجيه المدارات غير كاملة الاستدارة (البيضاوية) . ويعتبر تفهم اللامركزية المدارية Orbital Eccentricity ضرورة قبل مناقشة هذه الفكرة بالتفصيل .

لا يوجد مجال كامل الاستدارة تماما . فكل المدارات غير كاملة الاستدارة ، أو لا مركزية Eccentric . وتحدد لا مركزية المدار بمقياس مدى انبعاجة - عن طريق ادنى وأقصى ارتفاع يمكن للقمر الصناعي تحقيقه خلال دورانه حول الأرض . فالمدار الأرضي المنخفض على سبيل المثال ، الذي يبلغ أدنى ارتفاع له ١٤٩٠ كيلو متر وأقصى ارتفاع له ١٥٠٠ كيلو متر ، له درجة لا مركزية ٠,٠٠١ ، ويكون شبه مستدير . بينما يكون القمر الصناعي الشبة ثابت جغرافيا والذى يدور على أدنى ارتفاع ١٥٠٠ كيلو متر واقصى ارتفاع ٣٨,٠٠٠ كيلو متر درجة لامركزية ٠,٧ ويكون مستطيلا تماما . ويوضح الشكل رقم (٤) هذان المداران بمقياس رسم مصغر .

وكما نرى من الشكل فان كلا المدارين بيضاوى الشكل مع وجود الأرض في مركزهما الأولى . وخلال دوران القمر الصناعي حول مدار لامركزى Eccentric، تزداد سرعته بالقرب من الارتفاع الأدنى عنها بالقرب من الارتفاع الاقصى . ويمكن أن تعطى هذه الخاصية مزايا كبيرة اذا كان المدار اللامركزى يميل أيضا تجاه خط الاستواء .

وعلى سبيل المثال ، فان المدار الموجود في شبه الثبات الجغرافي بزاوية ميل ٦٤ درجة وبلامركزية مقدارها ٠,٧ مع وجود نقطة أدنى ارتفاع له في نصف الكرة الغربي بزاوية ٦٤درجة جنوبا ، سوف يبقى لمدة ١١,٧ ساعة في نصف الكرة الشمالي . وتزداد سرعته بمقدار ستة مرات عند أدنى ارتفاع له عنه عند أقصى ارتفاع . ويسمى هذا المدار المحدد ، مدار مولنيا (Molniya)، وهو مناسب تماما للأقمار الصناعية للاتصالات التي تستخدم في نصف الكرة الشمالي . والسبب في ذلك أن القمر الصناعي في هذا المدار يظل فوق نصف الكرة الشمالي حوالى ٢٣ ساعة من اليوم (٢٤ ساعة) ، ثم يكرر نفس المسار الارضي كل ٢٤ ساعة ، ويمكن أن يكون أقل تكلفة عند وضعه في مداره من الأقمار الصناعية للثبات الجغرافي . وتعتبر زاوية الميل التي مقدارها ٦٤ درجة هامة نظرا للاستقرار النسبي لموضع نقطة أدنى ارتفاع ونقطة اقصى ارتفاع عند هذه الزاوية .

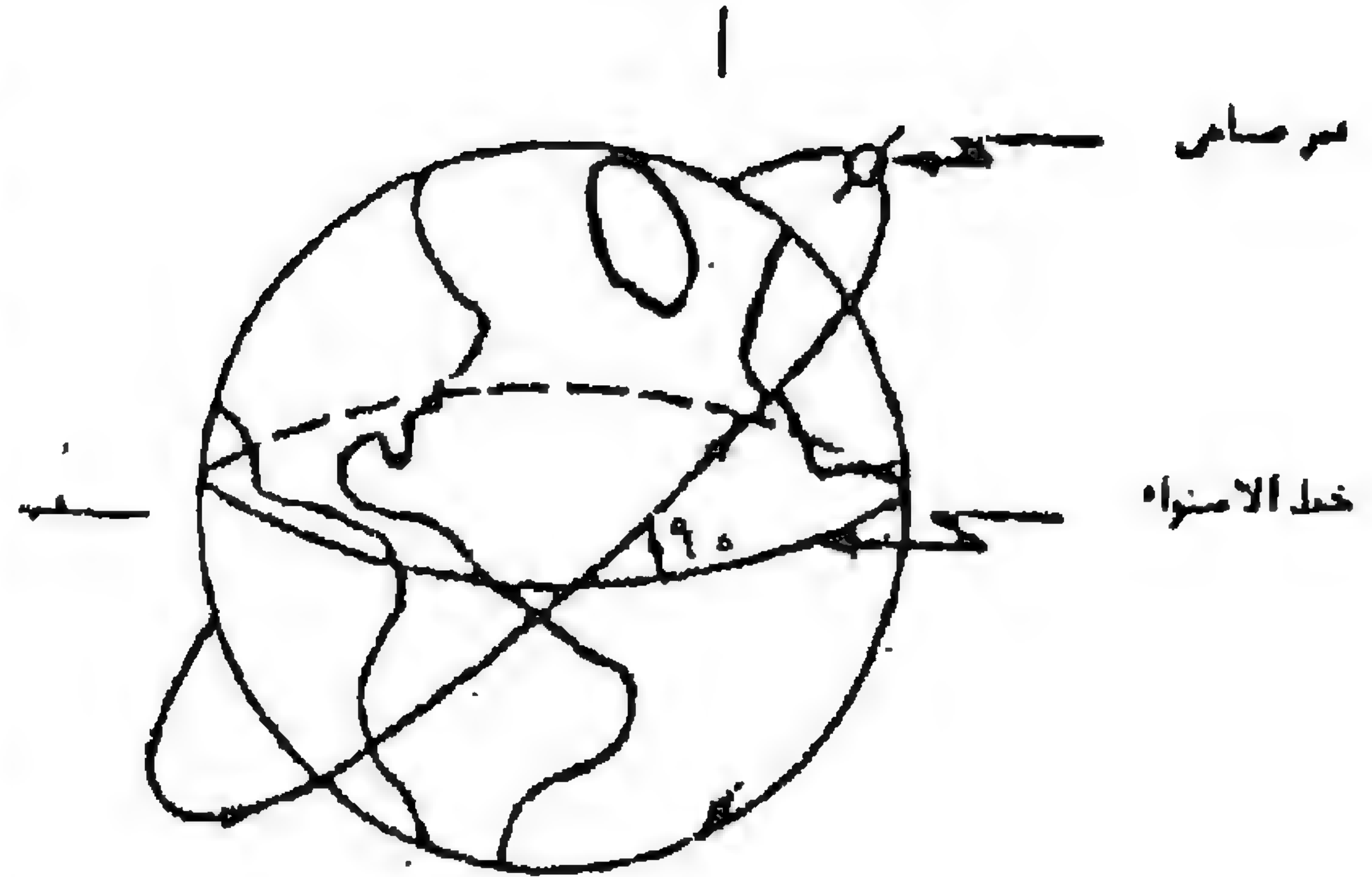
ويمكن للمدارات اللامركزية أيضا أن تقلل جذب المجال الجوى للكرة الأرضية ، وتزيد من أعمار الأقمار الصناعية . ويمكن للصورة الملتقطة بواسطة القمر الصناعي الذى يدور في مدار لامركزى أن تطير على مستوى منخفض (حوالي ١٠٠ كيلو متر) وذلك بوضع نقطة أدنى ارتفاع المدار فوق منطقة الهدف . وفي هذه الحالة يغطس القمر الصناعي داخل الغلاف الجوى لالتقاط الصور المطلوبة ، مقللا بذلك زمن تعرضه لقوة جذب المجال الجوى للكرة الأرضية . ويظل القمر الصناعي باقى الفترة الزمنية فوق المجال الجوى . وتؤدى مثل هذه الوسائل الى تقليل متطلبات المناورة بشكل كبير .

وباختصار ، تستخدم معظم الاقمار الصناعية العسكرية أحد المدارات الأربعة الموضحة بالشكل رقم (٥) .

عمليات الاطلاق والمناورة في المدار الفضائي :

يؤثر كل من اتجاه اطلاق القمر الصناعي ومكان موقع الاطلاق على درجة اداء أي مركبة تطلق للفضاء . وفيما عدا عمليات الاطلاق من القطب الشمالي او الجنوبي ، سوف تؤثر حركة الأرض تجاه الشرق على زيادة دفع او تأخير مركبة الفضاء . ففي عمليات الاطلاق تجاه الشرق من قاعدة « كيب كانافيرال » بولاية فلوريدا على سبيل المثال ، يمكن لمكوك الفضاء وضع المركبة في المدار المطلوب اضافة لحوالى ٢٥,٠٠٠ كيلو جرام من الحمولة الفضائية Payload بينما في عمليات الاطلاق تجاه الغرب من قاعدة « فاندنبرج » بولاية كاليفورنيا ، لا يمكن لمكوك الفضاء ان يصل الى المدار المطلوب ، حتى لو كان فارغا* . فعند اطلاق الحمولات الفضائية الى المدارات الخارجية يكون لدوران الأرض تاثير بارز ، مع مزايا هائلة يمكن الحصول عليها عند الاطلاق تجاه الشرق من خط الاستواء ، وعدم

* قسمت أبحاث الفضاء في الولايات المتحدة ، بين كل من وكالة ابحاث الفضاء الامريكية (ناسا) ووزارة الدفاع الامريكية (البنتاجون) . وقد شملت مسئولية ناسا تطوير نظم الانتقال الفضائي(Space Transportation Systems) من قاعدة « كيب كانافيرال » بولاية فلوريدا شرق الولايات المتحدة . بينما شملت مسئولية البنتاجون تطوير وسائل مرحلة الطاقة العلوية (Higher Energy Upper Stage) من قاعدة « فاندنبرج » بولاية كاليفورنيا غرب الولايات المتحدة .



الشكل رقم (٣) : مدار أرضي منخفض بزاوية ميل ٤٥° من خط الاستواء

وجود مزايا اطلاقا عند الاطلاق تجاه الغرب .

وسوف تضع عمليات الاطلاق تجاه الشرق الحمولة الفضائية للقمر الصناعى فى مدار بزاوية ميل مساوية لخط العرض الذى يتواجد به موقع الاطلاق . وتبلغ زاوية ميل المدار فى قاعدة « كيب كانافيرال » ٢٨٫٠ درجة . وباجراء عمليات الاطلاق سواء فى اتجاه الشمال او اتجاه الجنوب من هذا الموقع ، يمكن ان يوضع القمر الصناعى فى مدار قطبى تبلغ زاوية ميله ٩٠ درجة . ولا يمكن للمدار الذى تكون زاوية ميله اقل من ٢٨ درجة اطلاق القمر الصناعى اليه مباشرة من قاعدة « كيب كانافيرال » ، حيث لا يدور موقع الاطلاق تحت هذا المدار اطلاقا . وعلى سبيل المثال ، وحيث يمر المدار الاستوائى فوق خط الاستواء ولا يمكن له « رؤية » كيب كانافيرال ، فان الوصول الى مثل هذا المدار يتطلب مناورة اضافية لتغيير زاوية ميل او مسطح المدار . ويعتبر تغيير مسطح المدار مكلفا للغاية فيما يختص بسرعة السير : فان وضع قمر صناعى فى مدار ارضى منخفض من قاعدة كيب كانافيرال يتطلب زيادة سرع اكثر من ٥٠ ٪ من السرعة الأولية للاطلاق . وعلى نفس النمط ، فان تغيير خط عرض مدار القمر الصناعى من مدار أرضى منخفض الى مدار ثابت جغرافى يمكن ان يضيف ايضا زيادة تبلغ ٥٠ ٪ لمتطلبات السرعة . ويؤدى توحيد هذه المناورات الى زيادة الفعالية ، الا ان وضع القمر الصناعى فى مدار ثبات جغرافى استوائى من قاعدة كيب كانافيرال مازال يتطلب زيادة تصل الى ٦٠ ٪ من قدرات السرعة اكثر من وضعه فى مدار منخفض يبلغ ٢٨ درجة ، ومع زيادة متطلبات السرعة تأتى زيادة مضاعفة عدة مرات فى متطلبات الوقود : فبقدر السرعة المطلوبة ، بقدر ما تزيد مطالب الوقود ، وبقدر زيادة متطلبات الوقود ، بقدر ما يتطلب الأمر وقودا اضافيا لحمل هذا الوقود ، وهكذا .

وهناك عاملان أخران يؤثران على قدرات الاطلاق والمناورة يتعلقان بالزمن : الزمن عند الاطلاق ، والزمن الذى ينقضى خلال الطيران . ويعتبر زمن الاطلاق هاما عند محاولة الوصول الى مدار معين . وعلى سبيل المثال ، يتطلب اعتراض قمر صناعى أخر تتالى كل من زمن الاطلاق وزمن المناورة حتى يمكن الوصول للهدف . وبالطبع فان هذه الاجراءات معقدة للغاية حيث ان كلا من الهدف وقاعدة الاطلاق متحركان . ويصبح الزمن الذى ينقضى خلال الطيران هاما عند اعتراض الأقمار الصناعية التى تدور فى مدارات عالية الارتفاع . ويتطلب الأمر من ٣ ـ ٦ ساعة لاعتراض قمر صناعى يدور فى مدار الثبات الجغرافى ، وهى فترة طويلة بدرجة كافية لأن يقوم الهدف نفسه باجراء المناورة اللازمة لكى يبتعد عن الخطر .

وتؤثر كل هذه الاعتبارات على تصميم مركبات الاطلاق . فقبل الثلاث محاولات الناجحة لمكوك الفضاء عام ١٩٨١ وبدايات عام ١٩٨٢ ، كانت كل مركبات الاطلاق تستخدم لمرة واحدة فقط . وكانت تكاليف الاطلاق لمثل هذه المركبات عالية للدرجة التى جعلت تصميم كل حمولة فضائية للقمر الصناعى فى أقل حد ادنى ممكن . فلوضع القمر الصناعى فى مدار منخفض محدد يتكلف من ٢٥ الى ٦٠ مليون دولار . واطلاق نفس القمر الصناعى فى مدار الثبات الجغرافى يمكن ان يتكلف اكثر من ١٢٥ مليون دولار . وبذا فان البحث فى تطوير نظظم الاطلاق التى يمكن اعادة استخدامها مثل ماكوك الفضاء سوف يؤدى الى تخفيض التكلفة بالشكل الذى يصبح الحجم بدلا من الوزن هو العامل الجاسم .

ونظرا لزيادة تكلفة عملية الاطلاق ، فان معظم الاقمار الصناعية صممت لتبقى لفترة طويلة فى الفضاء . ولهذا السبب ، يجب ان تعمل هذه الأقمار لسنوات عدة دون اى متطلبات لخدمتها ، وان تستخدم مصادر مستقلة للطاقة ، وان تتحمل التغيرات الحادة لدرجات الحرارة والاشعاعات الطبيعية الضارة . وقد اصبحت النتيجة النهائية لذلك هى ثقل الحمولة الفضائية ، وبالتالى زيادة تكلفتها فلكيا . وعلى سبيل المثال ، يمكن ان يكلف قمر صناعى متقدم للاتصالات مبلغ قد يصل الى ٥٠٠ مليون دولار لصنعه واطلاقه الى مداره المحدد .

المهام الفضائية العسكرية :

حيث ان الفضاء هو الأرض الجيوبوليتيكية المرتفعة الجديدة ونظرا لخلوه من تضارب الاختصاصات القومية للدول ، فانه يعتبر مناسبا لمهام الاتصالات ، والملاحة ، والمسح ، والاستطلاع . وسوف نتعرض فى الجزء التالى بصورة مختصرة لكيفية استخدام الأقمار الصناعية لاداء هذه المهام .

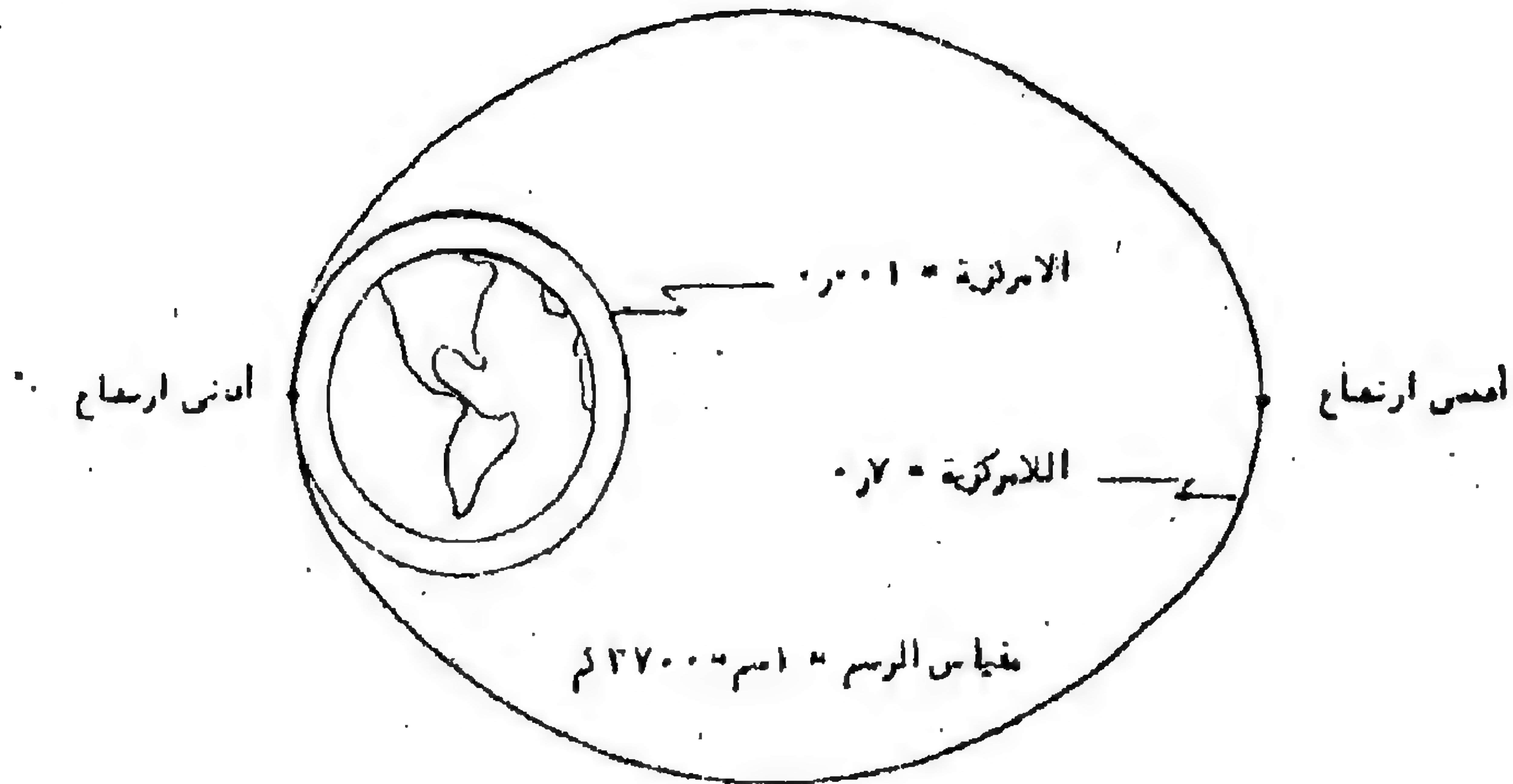
أولا : الاتصالات :

تستخدم معظم الأقمار الصناعية للاتصالات إما مدار الثبات الجغرافى او مدار « مولنيا » Molniya وتوفر ثلاثة أقمار من اقمار الثبات الجغرافى تغطية كاملة للارض ، مع تغطية هامشية فى مناطق القطبين (أكثر من ٧٠ درجة شمالا وأقل من ٧٠ درجة جنوبا) ، بينما يتطلب الأمر أربعة اقمار « مولنيا » لتوفير تغطية كاملة لأحد نصفى الكرة الأرضية . ويتميز مدار اقمار « مولنيا » على مدار اقمار الثبات الجغرافى بانخفاض التكلفة المطلوبة لاطلاق القمر الصناعى الى مداره . ويمكن ايضا استخدام المدارات الأرضية المخفضة للأقمار الصناعية للاتصالات ، ولكن سوف يتطلب ذلك ٢٤ قمرا صناعيا على الأقل لاعطاء نفس حجم التغطية التى توفرها ثلاثة اقمار للثبات الجغرافى .

وتتلقى الاقمار الصناعية للاتصالات الاشارات الأرضية من أجهزة ارسال أرضية ، ثم تقوم بتكبير هذه الاشارات ، وارسالها لأجهزة ارسال أرضية أخرى . والمزايا من استخدام الأقمار الصناعية للاتصالات واضحة : فهى توفر خط رؤية مباشر للاتصالات ، وتزيل الحاجة الى أميال كثيرة من الكوابل الأرضية ، والى العديد من ابراج اعادة الارسال لشبكات الميكروويف التى تتطلب العديد من هذه الأبراج على مسافات قريبة نسبيا ومتساوية . كما توفر هذه الأقمار الصناعية ايضا القدرة على الاتصال المباشر والمستمر مع القوات المتحركة جوا ، وبرا ، وبحرا .

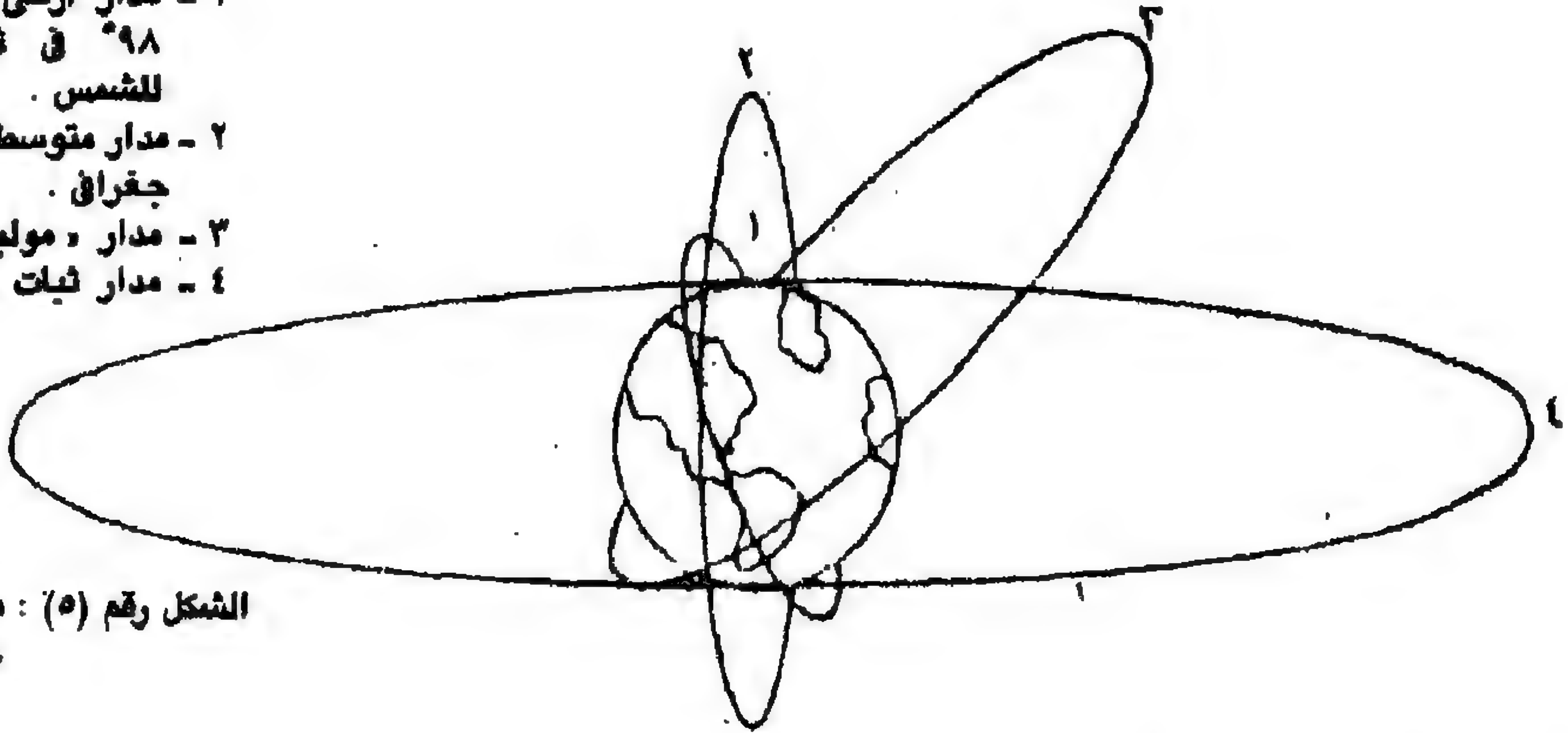
ثانيا : الملاحة :

حيث ان حركة الأقمار الصناعية محسوبة بدقة والمعلومات المستمدة منها دقيقة للغاية ، فانها تعتبر منصات فضائية نموذجية



الشكل رقم (٤) : مقارنة بين مدار لامركزي ومدار شبه مستدير

١ ـ مدار ارضى منخفض بزاوية ميل ٩٨° فى ثبات جغرافى مواجه للشمس .
٢ ـ مدار متوسط الارتفاع فى شبه ثبات جغرافى .
٣ ـ مدار « مولينا » .
٤ ـ مدار ثبات جغرافى استوائى .



الشكل رقم (٥) : مدارات اقمار صناعية عسكرية نموذجية .

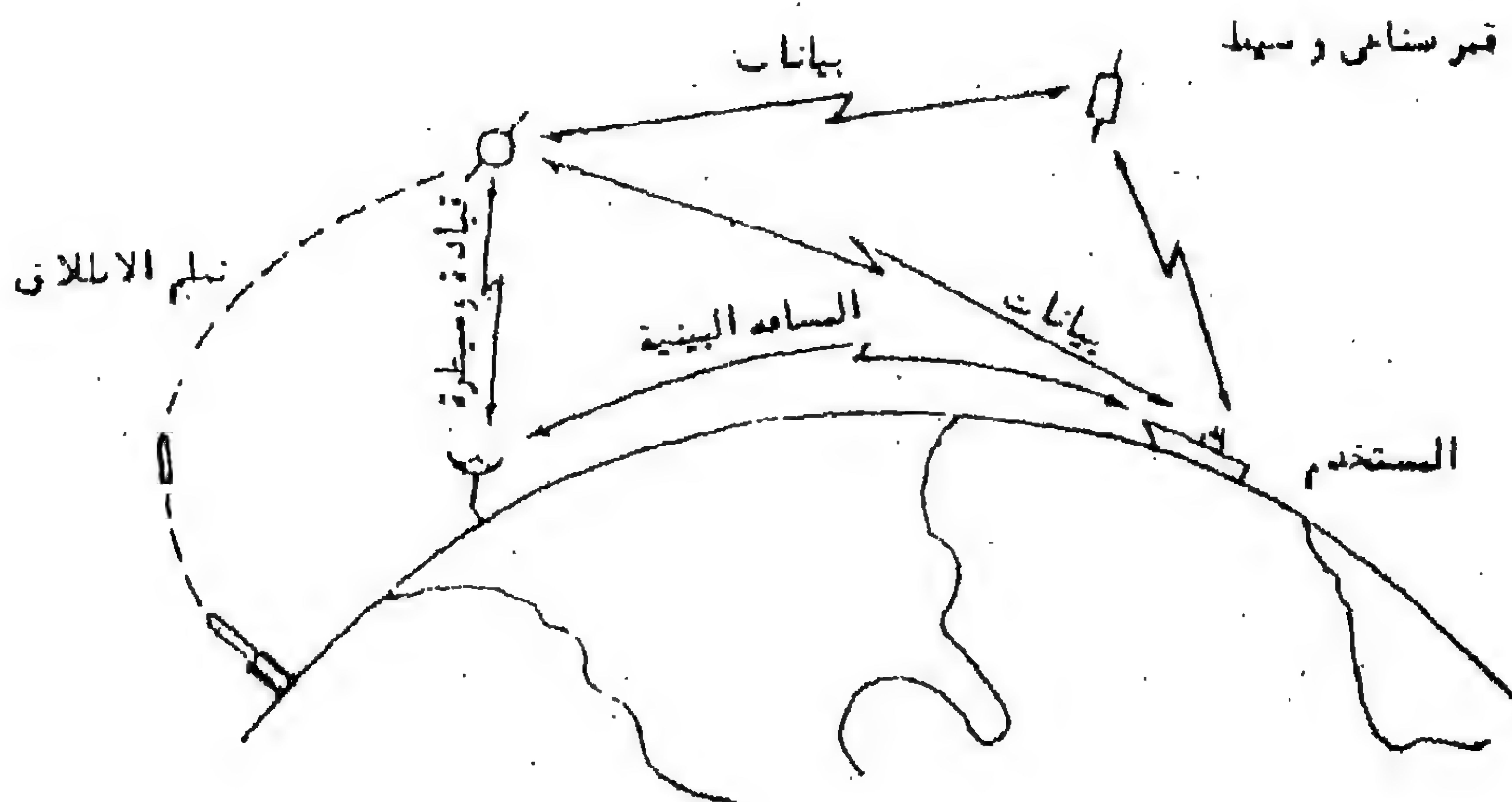
لنظم الملاحة الموضوعة على الأرض . ويمكن لأجهزة الاستقبال الملاحية الموضوعة على احدى السفن على سبيل المثال ان تدخل على خط المعلومات الواردة من نظم الاقمار الصناعية للملاحة وان تحدد موقعها بالضبط لاقرب ١٠ امتار تقريبا . وتستخدم أقصى معلومات ملاحية دقيقة أربعة أقمار صناعية فى نفس الوقت . ولاستمرار الحفاظ على تغطية كاملة للكرة الأرضية ، يجب ان يكون لنظام الملاحة بالأقمار الصناعية عدة أقمار صناعية موضوعة فى مدارات مختلفة . وتتكون مجموعة الأقمار الصناعية التى توفر تغطية عالمية شاملة من ١٨ قمرا صناعيا فى مدارات قريبة من مدارات الثبات الجغرافى . ويمكن استخدام مدارات أقل انخفاضا لمهام الملاحة ، ولكن ذلك قد يتطلب اقمارا صناعية أكثر ، او تغطية ملاحية أقل .

وقد أحدثت نظم أقمار الملاحة الفضائية ثورة فى الملاحة للأغراض الحربية نظرا للتقدم المذهل فى امكانياتها لتقديم بيانات تحديد الاماكن بدقة بالغة . ويمكن لمثل هذه الدقة الملاحية ان توفر لكل من القوات التكتيكية والاستراتيجية مزايا مؤكدة . فسوف يشهد اى طيار ، او قائد سرية ، او قبطان سفينة بقيمة معرفة اى موقع لأقرب ١٠٠ متر ، فما بالك بعشرة أمتار .

ثالثا : المسح :

لتنفيذ مهام المسح الشامل على مستوى العالم ، فان المستشعرات الموضوعة فى الفضاء هى النظم الوحيدة القادرة على توفير تغطية مستمرة وكاملة . وفى الوقت الحالى يتم تنفيذ ثلاث مهام رئيسية للمسح من الفضاء : الانذار المبكر ، واكتشاف الأنفجارات النووية ، ورصد التغير فى الأحوال الجوية .

ويمكن لمستشعرات الأنذار المبكر التى توضع فى مدار الثبات الجغرافى ان توفر انذارا فوريا لهجوم الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات او التى تطلق من الغواصات . فعن طريق الأحساس بارتفاع الصواريخ خلال الأجواء ، يمكن لمثل هذه النظم ان تضيف دقائق حاسمة للانذار الاستراتيجى ، وان تؤكد المعلومات التى تم جمعها



الشكل رقم (٦) : أجزاء نظام الاقمار الصناعية

بواسطة نظم رادارات الأنذار المبكر الارضية . وتعتبر نظم الأنذار هذه جزءا مكملا لمظهر الردع النووى لاى من القوتين العظميين .

ويمكن اكتشاف الانفجارات النووية بشكل اكثر فعالية بواسطة الاقمار الصناعية. كما يمكن للمستشعرات المركبة على منصات الاقمار الصناعية الاحساس بشكل آلى بالأنفجارات النووية وان تحدد مكان حدوث الأنفجار ، كما يمكنها الحصول على المعلومات الضرورية للتحقق من الالتزام بمعاهدات حظر التجارب النووية ، كما تعتبر مفيدة خلال زمن الحرب لتحليل نتائج الضربات الأستراتيجية .

وقد حسنت الأقمار الصناعية المخصصة لرصد التغير فى الأحوال الجوية كلا من امكانيات التنبؤ ورصد الأحوال الجوية الأنية على مدى العشر سنوات الماضية على الأقل . وفى الدول المتقدمة ، تستخدم معظم محطات الأخبار التليفزيونية والجرائد اليومية صور الأقمار الصناعية لتصوير حالة الجو . ويمكن للمعلومات الدقيقة للأحوال الجوية الأنية المعاونة على سرعة الفتح الاستراتيجى للقوات التكتيكية والاستراتيجية . كما يمكن للمعلومات الأنية عن حالة السحاب والرياح وحالة البحار ان تقدم معلومات لا تقدر بثمن للقائد التكتيكى لاستخدامه الفعال لقواته .

ويتم الحصول على المعلومات الجوية الاستراتيجية عادة من الأقمار الصناعية الموجودة فى مدارات الثبات الجغرافى ، بينما يتم جمع المعلومات الجوية التكتيكية بشكل افضل من الأقمار الصناعية الموجودة فى مدار الثبات الجغرافى تجاه الشمس المخفض ، وتقوم المستشعرات البصرية والأشعة تحت الحمراء ، والرادارات بقياس كثافة السحب واتجاه تحركها وارتفاعها ، وحالات الرياح المحلية وحالة البحر .

رابعا : الاستطلاع :

يشابه الاستطلاع العسكرى عمليات المسح ، ولكنه يركز على الحصول على معلومات تفصيلية ذات طبيعة خاصة . وعلى المستوى الاستراتيجى ، يمكن للمستشعرات الموضوعة فى الفضاء مراقبة تطور اسلحة العدو ، وتأكيد الالتزام بمعاهدات الحد من التسليح ، وتعاون فى عملية تحديد الأهداف الاستراتيجية Strategic Targeting وعلى المستوى التكتيكى ، يمكن للأقمار الصناعية تحديد عمليات فتح القوات فى البر والبحر والجو قبل بدء الصراع المسلح وخلاله . ويمكن لمعلومات المخابرات التى تجمع من الأقمار الصناعية ان تزيد من قدرة القائد على تبين حقيقة الموقف ، وبالتالى قدرته على استخدام قواته . فمعرفة مكان العدو ، ومدى قوته ، وماذا يفعل الأن سوف تكون دائما معلومات ذات أهمية قصوى للقائد ، وغالبا ما تكون عاملا حاسما فى القتال .

تعريف النظام الفضائى :

يعتبر القمر الصناعى جزءا واحدا فقط من نظام كامل تم تصميمه لتقديم الخدمات المطلوبة للمستخدم . وعلى نفس القدر من الأهمية يتواجد نظام الأطلاق ، وشبكة القيادة والسيطرة ، ونظام اتصال المستخدم بقاعدة البيانات . وأى اخفاق لأى جزء من هذا النظام يمكن ان يبطل فائدته تماما . ويوضح الشكل رقم (٦) بشكل تخطيطى كيفية ارتباط الأجزاء المختلفة لنظام الأقمار الصناعية .

أولا : نظام الأطلاق :

تعتمد نظم الفضاء على نظم اطلاق الأقمار الصناعية ، او على عملية اعادة اطلاق أقمار صناعية جديدة فى نفس المدارات المحددة للأقمار الصناعية التى انتهى عمرها الافتراضى . ويتوقف تكرار عملية اعادة اطلاق أقمار صناعية جديدة على العمر الافتراضى المصمم للقمر الصناعى وعلى مهمته . وتصمم بعض الأقمار الصناعية ذات المدارات المخفضة لتكون قصيرة العمر . وعلى سبيل المثال : يتم اخراج الأقمار الصناعية المخصصة للاستطلاع بالتصوير من مداراتها غالبا كل عدة اسابيع لاعادة الافلام المصورة الى الأرض ، ثم يتم اطلاق اقمار صناعية جديدة لاعادة استكمال النظام . وعلى الجانب الأخر ، يمكن لبعض نظم الاتصالات اداء مهامها لسنوات عديدة دون اعادة اطلاق اى أقمار صناعية جديدة فى نفس المدارات السابقة .

وتتكون نظم الاطلاق من مركبات اطلاق لمرة واحدة او لعدة مرات

اضافة الى نوع من مواقع الاطلاق المعاونة . وتوفر مركبات الاطلاق متعددة الاستخدام التى تحمل عددا من رواد الفضاء ـ مثل مكوك الفضاء ـ مرونة اكثر فيما يختص بفحص واصلاح الأقمار الصناعية فى مداراتها ، بينما توفر مركبات الاطلاق التى تستخدم لمرة واحدة تعرضا أقل فى المناخ العدائى . وقد كانت مواقع الاطلاق فى الماضى كبيرة الحجم وثابتة المواقع ، وكان هناك بالطبع بعض الوسائل الأخرى لاطلاق الحمولات الفضائية . ويمكن حاليا استخدام قواذف الاطلاق المتحركة ودشم الصواريخ البالستيكية الخرسانية لمعاونة قواذف الفضاء .

ثانيا : شبكة القيادة والسيطرة :

بمجرد تواجد القمر الصناعى فى مداره حول الأرض لتنفيذ مهامه ، يجب ان يستمر فى حالة وظيفية جيدة ، كما يجب ان يسيطر عليه ويوجه تجاه اعمال محددة . وتتطلب العديد من الاقمار الصناعية مراقبة مستمرة ونوع من التدخل لفتح وقفل اجهزتها ، ولتوجيه مناورتها ، وللحفاظ على وضعها فى أوضاع معينة ، ولتعمل بكفاءة فى ظل الأرض ، وللحفاظ على معدلات دوران مناسبة حول نفسها ، وهكذا ، وقد تكون مطالب القيادة والسيطرة كثيرة جدا بالشكل الذى يؤدى الى الفشل الكامل للقمر الصناعى خلال عدة ساعات اذا لم يتدخل فرد السيطرة من المحطة الأرضية ، وعلى النقيض فهناك اقمار صناعية اخرى يمكن ان تؤدى مهامها بشكل مستقل لعدة شهور

وعادة ما تكون شبكات القيادة والسيطرة الأرضية معقدة للغاية ، حيث تتكون من عدة محطات هوائى أرضية موزعة على اتساع الكرة الأرضية وعلى الأقل مركز للسيطرة على المهمة يعمل على مدى ٢٤ ساعة بواسطة مهندسين ومحللين اكفاء . وقد تستخدم بعض الأقمار الصناعية أقمارا صناعية اخرى للاتصال بالمحطات الأرضية المناسبة . وعادة ما يتطلب الأمر حواسب آلية كبيرة معقدة لاداء العمليات الحسابية المعقدة المطلوبة للحفاظ على القمر الصناعى فى حالة جيدة . وعلى قدر قدرة القمر الصناعى على اداء مهامة ـ وعلى قدر استقلالية القمر الصناعى ـ يقدر ما يقل اعتماده للبقاء على المحطات الأرضية

ثالثا : نظام اتصالات المستخدم :

إن جزءا من اداء العمل هو امداد المستخدم بالعلومات المطلوبة . ويمكن لهذا العمل ان يتم بسهولة عن طريق الارسال المباشر للبيانات ، او قد يتطلب الأمر استخدام اقمار وسيطة (الشكل رقم ٦) . وفى حالة الأقمار الصناعية الخاصة بعمليات المسح والاستطلاع ، قد يتطلب الأمر قيام المحطة الأرضية بتفسير وتحليل وتصنيف البيانات التى تم الحصول عليها ثم يتم اعادة ارسالها للمستخدم فى صورة مقروءة .

يعتبر فهم مكونات النظام الفضائى هاما للغاية حينما نتعرض ـ فى مقالة قادمة ـ لكيفية التغلب على نظام الأقمار الصناعية للخصم . □

الهند وتكنولوجيا الصواريخ الباليستيكية

احمد ابراهيم محمود

فى ٢٥ فبراير ١٩٨٨ ، اعلن رئيس الوزراء الهندى راجيف غاندى ان بلاده نجحت فى اجراء اختبار على صاروخ باليستيكى يصل مداه الى نحو ٢٤٠ كيلو مترا ، ويستطيع هذا الصاروخ الذى يطلق عليه اسم Prithvi ان يحمل رؤوسا كبيرة الحجم نووية كانت ام تقليدية [١] . وبعد هذا التاريخ بما يزيد قليلا عن العام ، نجحت الهند ايضا فى اجراء اختبار اخر على صاروخ باليستيكى متوسط المدى يصل مداه الى حوالى ٢٥٠٠ كيلو متر ويطلق عليه اسم Agni , وذلك فى ٢٢ مايو من العام الجارى[٢] ، وتفيد المعلومات المتاحة بأن الهند سوف تشرع فى نشر هذه الصواريخ فى صفوف قواتها المسلحة بمجرد الانتهاء من عمليات الاختبار الاضافية المزمع القيام بها وبدء الانتاج الكمى لها . والمعروف ان مثل هذه النوعيات من الصواريخ عادة ما تستخدم فى مهام الدعم الميدانى التكتيكى ، وعمليات قصف العمق المعادى ومنشآته الحيوية مرنة ، بالاضافة الى احتمال استخدامها فى عمليات القصف النووى فى حالة امتلاك الدولة لقدرات تصنيع الرؤوس النووية كما هو الحال مع الهند .

والواقع ان هذه الخطوات تمثل تطورا كيفيا مهما فى اجمالى القدرات العسكرية الهندية ، كما تعد استمرارا لمسيرة التقدم التكنولوجى التى بدأتها الهند منذ فترة طويلة نسبيا واستطاعت خلالها تصنيع العديد من الأسلحة والمعدات المتطورة . ومن ناحية اخرى ، تستمد هذه الخطوات جانبا رئيسيا من اهميتها من حيث كونها تأتى كمحصلة واضحة لرغبة القيادة الهندية فى تحقيق المزيد من الاعتماد على النفس فى توفير احتياجاتها التسليحية من خلال التصنيع الحربى ، بما يساعدها فى نفس الوقت على تدعيم قدراتها العسكرية فى مواجهة التهديدات التى تتعرض لها فى منطقة جنوب أسيا . وسوف نتناول بالتفصيل مجمل الجوانب المتعلقة بهذه التطورات من خلال التعرض لتطور الجهود الهندية لتصنيع الصواريخ ، والامكانات الصاروخية الهندية الحالية ، وانعكاسات تطور هذه الامكانات على اوضاع الأمن فى منطقة جنوب آسيا .

تطور جهود تصنيع الصواريخ فى الهند :

يلاحظ من استقراء مسيرة تطور جهود تصنيع الصواريخ الباليستيكية فى الهند ، أن هناك مرحلتين متواصلتين ميزتا هذا التطور ، فهناك اولا مرحلة الستينات التى اتجهت الجهود الهندية خلالها نحو التركيز على تطوير الصواريخ الخاصة بالأطلاق الفضائى ، ثم هناك فترة السبعينات والثمانينات التى شهدت الدخول الى ميدان تطوير الصواريخ ارض ـ ارض ، الى جانب

الاستمرار فى نفس الوقت فى عمليات تطوير صواريخ الاطلاق الفضائى . وقد استمد هذا التطوير قوته الدافعة من رغبة القيادة الهندية فى توفير القدرات التى تكفل لها مجابهة التهديدات المحيطة بها فى البيئة الأقليمية ، ثم تحول هذا الدافع الى العمل على تنشيط الدور الأقليمى للهند فى منطقة جنوب آسيا .

ففى المرحلة الأولى ، بدأت جهود صناعة الصواريخ فى الهند فى نطاق البرنامج الفضائى الذى كان يستهدف تطوير القدرات الهندية فى مجال اطلاق الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات ومسح الموارد واستكشاف الفضاء لخدمة الأهداف التنموية . وفى هذا الاطار ، قامت الهند بوضع الأسس الخاصة بتطوير البحوث فى مجال صناعة الصواريخ ، على أن ذلك لاينفى احتمال وجود اغراض عسكرية وراء هذه البحوث لاسيما وان فترة اوائل الستينات التى جاءت فيها البدايات الأولى لهذا النشاط كانت قد شهدت جهودا هندية مكثفة للاعتماد على النفس فى اعمال البحث والتطوير العسكريين ، وانتاج الأسلحة والمعدات لمواجهة الضغوط الشديدة التى كانت تتعرض لها فى مجال استيراد الأسلحة من الخارج . وقد بدأت الهند فى اجراء عمليات الاطلاق الفضائى الفعلية مع حلول الرابع الثانى من الستينات كنتيجة مباشرة للنشاط المكثف الذى قامت به اللجنة الوطنية الهندية لأبحاث الفضاء عقب تشكيلها عام ١٩٦٢ ، ففى أواخر نوفمبر ١٩٦٣ اطلقت الهند صاروخا لدراسة خصائص الفضاء الخارجى من قاعدة قريبة من جبال الهيمالايا ، ثم اطلقت فى اوائل عام ١٩٦٤ صاروخا مزودا بأجهزة لقياس المغناطيسية فى الفضاء ولدراسة حركات الرياح فى الأجواء العليا ، وذلك من قاعدة سارندين للصواريخ بولاية كيرالا فى اقصى جنوب الهند . وقد جاءت هاتان العمليتان فى نطاق التعاون الفضائى مع الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية التى وقعت عليها الدولتان فى ١٤ يناير ١٩٦٣ ، وقدمت الولايات المتحدة بمقتضاها التدريب والقروض والمعدات اللازمة الى الهند[٣] . وفى شهر مارس ١٩٦٤ دخلت صناعة الصواريخ الفضائية فى الهند مرحلة جديدة اذ نجحت وقتذاك فى اطلاق اول صاروخ هندى من ثلاث مراحل من قاعدة تشانديبور الساحلية بولايتى اوريسا ، وقد جرى تصميم وصنع المرحلتين الأولى والثانية بواسطة مركز ابحاث وتطوير معدات الدفاع فى الهند ، اما المرحلة الثالثة فكانت عبارة عن صاروخ اجنبى صنع محليا . ثم اطلقت الهند فى اول سبتمبر ١٩٦٨ صاروخا مكونا من مرحلتين لدراسة الأحوال الجوية فى الطبقات العليا حول الكرة الأرضية . وبعد ذلك بدأت الهند فى الدخول الى ميدان تصنيع الصواريخ بتصريح من الخارج حيث اطلقت فى ٢٧ فبراير ١٩٦٩ اول صاروخ من هذه الفئة اطلق عليه اسم « سنتور » ، وتم تصنيعه فى مركز « بهابها » للبحوث الذرية بترخيص من شركة « افياسون » الفرنسية[٤] .

أما المرحلة الثانية فقد جاءت فى فترة السبعينات حينما بدأت فى الظهور ملامح برنامج واسع النطاق لتصنيع الصواريخ ارض - ارض ، وذلك على اثر تبنى الحكومة الهندية لبرنامج مدته عشر سنوات خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ لتطوير انظمة صاروخية قادرة على حمل وايصال رؤوس تقليدية او نووية الى مسافات بعيدة ، وقد تضمن هذا البرنامج تطوير انظمة للدفع الصاروخى باستخدام الوقود الصلب وانظمة عالية الأداء لتوجيه الصواريخ ، وجرى تخصيص نحو ٢١٦ مليونا من الدولارات لهذا الغرض[٥] . كما اسست الهند خلال تلك الفترة شركة جديدة يعتقد انها شاركت فى برنامج تصنيع الصواريخ الباليستيكية وهى « شركة بهارات ديناميكس المحدودة » المتخصصة فى تصميم وانتاج الصواريخ والقذائف الموجهة .

وبعد نجاح الهند فى اجراء اول تفجير نووى فى عام ١٩٧٤ ، تلقت جهود تصنيع الصواريخ بها دفعة قوية حتى ان رئيس هيئة ابحاث الفضاء الهندية اعلن فى نوفمبر ١٩٧٨ ان الهند اصبح لديها بالفعل الامكانات العلمية التى تمكنها من صنع الصواريخ الموجهة المتوسطة المدى ، وكذلك الصواريخ عابرة القارات ، وان الهند قد تلجأ الى انتاج هذه الأنواع من الصواريخ اذا اضطرتها الضرورات العسكرية الى ذلك[٦] .

وخلال فترة الثمانينات ، استمرت هذه الجهود بنفس القوة خاصة فى ظل استمرار الصين فى تطوير قدراتها النووية والصاروخية ، وبعد حصول باكستان على كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات المتطورة من الولايات المتحدة لمواجهة التعقيدات الناشئة عن الغزو السوفيتى لأفغانستان . وبالطبع ، فإن النشاط الهندى المكثف فى مجال تصنيع الصواريخ الباليستيكية يمكن ارجاعه فى هذه الظروف الى رغبة القيادة الهندية فى احداث نوع من التوازن ان لم يكن التفوق التسليحى لمواجهة هذه التهديدات . ولهذا شهد هذا النشاط تقدما مذهلا ، ففى غضون سنوات قليلة تمكنت الهند من تطوير نوعين من الصواريخ ارض - ارض المتطورة ، كما استمرت خلال نفس الفترة فى عملية تطوير المزيد من الصواريخ الخاصة بالاطلاق الفضائى . وقد تزامنت هذه الجهود مع المضى بصورة متوازية فى عدة برامج لتطوير انواع اخرى من الصواريخ تراوحت بين صواريخ ميدانية غير موجهة يتم اطلاقها من راجمات متعددة الفوهات ، الى صواريخ ميدانية قصيرة المدى تحمل رؤوسا فراغية ، وايضا صواريخ ارض - جو ذاتية الحركة ، فضلا عن العمل على تطوير صواريخ موجهة مضادة للدبابات تعمل بالأشعة تحت الحمراء .

القدرات الصاروخية الهندية الحالية :

تتألف القدرات الصاروخية الهندية فى الوقت الراهن من طرز مختلفة ، منها ما هو خاص بأغراض الاطلاق الفضائى ، ومنها ما هو خاص بالأغراض العسكرية البحتة وسوف نورد فيما يلى الصواريخ الخاصة بالاطلاق الفضائى جنبا الى جنب مع الصواريخ ارض - ارض استنادا الى ان امتلاك وسائل الاطلاق الفضائى يشير فى حد ذاته الى توافر قدرة اصيلة لدى الدولة على بناء الصواريخ الباليستيكية ، علاوة على ان وسائل الاطلاق هذه عادة ما ينظر اليها بوصفها ذات قابلية للتحول بسهولة الى صواريخ باليستيكية بعد ادخال بعض التعديلات عليها ، او على الأقل استخدام بعض مكوناتها التكنولوجية فى بناء الصواريخ المذكورة . وفيما يتعلق بالهند ، ينطبق هذا القول على وجهة الخصوص بالنسبة للصاروخ الفضائى SLV -3 الذى كانت بعض التقارير قد اشارت منذ فترة مبكرة الى وجود امكانية كبيرة لاستخدامه فى التطبيقات العسكرية[٧] ، وخلال الآونة الأخيرة شهد البرنامج الهندى بالفعل ما يؤكد هذه الامكانية حينما استخدمت عناصر تكنولوجية معينة من هذا الصاروخ فى تصنيع الصواريخ الباليستيكية على نحو ما سوف نرى لاحقا .

(١) صواريخ الاطلاق الفضائى :

تمتلك الهند ثلاثة انواع من صواريخ الاطلاق الفضائى : اولها من طراز « صاروخ او مركبة اطلاق الأقمار الصناعية » Satellite Launch Vehicle المعروف اختصارا بـ « SLV -3 » ، والثانى من طراز « الصاروخ او المركبة المعدلة لاطلاق الأقمار الصناعية » Augmented Satellite Launch Vehicle المعروف اختصارا بـ « ASLV » ، والثالث من طراز « صاروخ او مركبة اطلاق الأقمار القطبية » « Polar Satellite Launch Vehicle » والمعروف بـ « PSLV » .

وبالنسبة للصاروخ SLV -3 ، فهو يمثل اول صاروخ هندى من اربع مراحل للدفع ، وقد تم الانتهاء من تطويره عام ١٩٨٠ ، ويبلغ وزنه نحو ١٧,٢ طنا ، وقطره حوالى ١٠ أمتار ، وطوله ٢٣ مترا ، اما الصاروخ ASLV ، فكان عبارة عن تطوير وتعديل للصاروخ SLV -3 ، وهو يتماثل معه فى الطول ، الا انه يفوقه فى القطر بما يزيد عن ثلاثة اضعاف ، كما يزيد عنه فى الوزن بما يصل الى الضعف .

وقد جرى تصميمه ليكون قادرا على ايصال قمر صناعى يقدر وزنه بنحو ١٥٠ كجم الى مدار منخفض حول الكرة الأرضية ، واستخدمت فى تصنيعه مجموعة من التقنيات الحديثة ، واستخدم لأول مرة فى ٢٧ مارس ١٩٨٧ ، الا ان المركبة لم تستطع اداء مهمة ايصال القمر الصناعى الذى كانت تحمله بسبب اخطاء فى تشغيل المحرك الخاص بمرحلة الدفع الأولى بها . وقد اجريت بعد ذلك العديد من الجهود لاتمام عملية الاطلاق بنجاح . وفيما يتعلق بالصاروخ PSLV ، فهو يمثل الجيل الثالث من صواريخ الاطلاق الفضائى فى الهند ، وفى ضوء المعلومات المتاحة فإن هذا الصاروخ ما زال تحت التطوير ، ويبلغ وزنه نحو ١٢٧ طنا ، وقطره ٢٠ مترا ، ويصل طوله الى حوالى ٣٨ مترا . وقد تم تصميمه لحمل الأقمار الصناعية الخاصة بعمليات الاستشعار عن بعد الى المدارات القطبية المتزامنة ، واستخدم فى تصنيعه مزيجا من الوقود السائل والصلب لتوليد قوة الدفع الضرورية ولتوفير القدرة على التحكم فى الصاروخ وتوصيله بدقة الى الارتفاعات المدارية المطلوبة[٨] .

وقد جرى تطوير هذه الأنواع الثلاثة من الصواريخ بواسطة مركز فيكرام سارابهاى الفضائى Vikram Sarabhai Space Centre (VSSC) الواقع بالقرب من محطة « ثومبا » لاطلاق الصواريخ الى المدارات الاستوائية ، وعلى مقربة من مدينة تريفاندروم بولاية كيرالا ، وهو يعد اكبر مركز من مراكز الأبحاث الفضائية التابعة للمنظمة الهندية لأبحاث الفضاء ، كما يمثل القاعدة التكنولوجية الأولى لمجمل البرنامج الفضائى الهندى[٩] . وقد ساهمت فى عمليات التطوير ايضا العديد من المراكز والوكالات المعنية بأبحاث الفضاء فى الهند منها « مركز انظمة الدفع السائل » المتخصص فى تصنيع المحركات الخاصة بمركبات الاطلاق ووسائل السيطرة على عمليات الدفع السائل ، وكذلك « معمل الأبحاث الفيزيائية » الخاص بإجراء الأبحاث فى مجال العلوم التطبيقية وعلوم الفضاء .

(٢) الصواريخ ارض ـ ارض ..

تمتلك الهند نوعين من انظمة الصواريخ ارض ـ ارض ، اولهما من طراز Prithvi (الأرض) ، وثانيهما من طراز Agni(النار) . وقد جرى تصنيع هذين الصاروخين فى اطار برنامج متكامل وضعته الحكومة الهندية منذ عام ١٩٨٣ لتصنيع الصواريخ الموجهة وخفض واردات الهند منها ، واستهدف اساسا تطوير قدرات الهند فى مجال تصنيع انظمة ايصال الرؤوس التقليدية ، وتكنيكات التوجيه والقيادة والسيطرة ، ونظام التوجيه بالقصور الذاتى ، والتحكم الأيروديناميكى فى الصاروخ[١٠] . وقامت الحكومة الهندية لهذا الغرض بتشكيل فريق من الباحثين فى مركز الأبحاث والتطوير الدفاعى فى حيدر اباد عاصمة ولايتى اندرابراديش جنوب شرق البلاد ، وقد ترأس هذا الفريق الدكتور ا . ب عبد الكلام مدير المركز ، والذى كان قد صمم من قبل صاروخ الاطلاق الفضائى SLV - 3 حينما كان يعمل فى المنظمة الهندية لأبحاث الفضاء[١١] .

وقد تمت تجربة الصاروخ Prithvi بنجاح لأول مرة فى ٢٥ فبراير ١٩٨٨ فى قاعدة سريهاريكوتا Sriharikota للفضاء الواقعة على الساحل الجنوبى الشرقى لشبه القارة الهندية بالقرب من خليج البنغال ، وهو عبارة عن صاروخ خاص بأغراض المساندة التكتيكية الميدانية ، ومن الممكن استخدامه فى اعمال القصف فى العمق ، كما يمكنه حمل رؤوس نووية . وقد اعتمدت الهند فى انتاجه على التكنولوجيا المستخدمة فى الصاروخ السوفيتى Scud -B باستخدام اسلوب « الهندسة العكسية » وتذكر التقارير ان هذا الصاروخ يعمل بالوقود السائل ويتكون من مرحلتين للدفع ، ويصل مداه الى حوالى ٢٤٠ كم ، ويقدر طوله بحوالى ١١,٢٥ مترا ، بينما يبلغ وزنه نحو ٦,٤ اطنان ، ولايزيد قطره عن ٨٥ سنتيمترا ، كما اشير الى ان هذا الصاروخ جرى تزويده بأنظمة متقدمة للملاحة والتوجيه بالقصور الذاتى[١٢] . وعقب نجاح تجربة الاطلاق الأولى ، اعلنت الهند انها سوف تعمل على نشر هذا الصاروخ فى صفوف قواتها المسلحة بعد الانتهاء من اجراء التجارب الاضافية ، واكدت على ان استخدامه سوف يقتصر على الأغراض الدفاعية البحتة .

اما بالنسبة للصاروخ AGNI ، فهو يتسم بالحجم والمدى الأبعد من الصاروخ Prithvi ، وقد بدأت عمليات تصميمه وانتاجه بمجرد الانتهاء من اطلاق الصاروخ Prithvi ، واجريت اول تجربة لاطلاقه فى ٢٢ مايو ١٩٨٩ فى موقع الاختبارات المؤقتة فى منطقة تشانديبور بولاية اوريسا ، واستهدفت تجربة الاطلاق اختبار انظمة الدفع والتوجيه الذاتى ، ومدى قدرة الصاروخ على اعادة الدخول الى المجال الجوى ، وكانت تجربة الاطلاق قد تأجلت قبل ذلك مرتين متتاليتين فى غوضن ١١ يوما فى ابريل ومايو الماضيين بفعل اخطاء فى نظام البيانات بالصاروخ ؤ وقد اعترفت الهند رسميا لأول مرة بوجود هذا الصروخ فى فترة مبكرة من العام الحالى . ويتكون نظام الدفع بالصاروخ Agni من مرحلتين ، ويستخدم فى المرحلة الأولى نظام الدفع الصلب المستخدم فى صاروخ الاطلاق الفضائى SLV - 3 الخاص بالمرحلة الأولى أيضاً من مراحل الدفع الأربع بالصاروخ ، أما فى مرحلة الدفع الثانية فتستخدم نفس تكنولوجيا الدفع السائل منخفض الطاقة المستخدمة فى الصاروخ Prithvi . وقد جاء استخدام الهند لنظام الدفع الصلب فى الصاروخ SLV - 3 كأول سابقة من نوعها يتم فيها استخدام بعض المكونات التكنولوجية الخاصة ببرنامج الأبحاث الفضائى لتلبية وخدمة الأغراض العسكرية ، ولعل فى هذا إشارة واضحة الى مدى الاهمية البالغة التى توليها الهند فى الفترة الحالية لبرنامج تصنيع الصواريخ ارض ـ ارض . وتشير التقارير الى ان مدى الصاروخ Agni يصل الى حوالى ٢٥٠٠ كيلومتر ، وأنه يحتوى على كمبيوتر مزدوج ومصغر لمعالجة بيانات التوجيه[١٣] . وقد أشترك باحثو المعهد الهندى للعلوم الذى يقع فى منطقة البنغال مع الباحثين فى مركز الأبحاث والتطوير الدفاعى ـ فى أعمال تصميم أنظمة السيطرة والتوجيه العاملة فى هذا الصاروخ ، وذلك فى إطار البرنامج المشترك بينهما لتصنيع التكنولوجيا المتقدمة ، كما شاركت فى البرنامج العديد مراكز العمل القومية والمؤسسات الأكاديمية ووحدات الانتاج فى كلا من القطاعين العام والخاص . ومن المتوقع أن تجرى للصاروخ بعض الاختبارات الاضافية قبل البدء فى عمليات الانتاج الكمى له ،[١٤] كما يحتمل أن يتم تجميل هذا الصاروخ على مركبات اطلاق متحركة .[١٥] وسف يحمل الصاروخ على ما يبدو أنواعا متعددة من الرؤوس الحربية ، وترجع بعض التقارير انه سوف يتم تخصيص هذا الصاروخ لاداء مهام القصف الاستراتيجى ضد الأهداف ذات القيمة العالية بالنسبة للجانب المعادى .

والواقع أن نجاح الهند فى إجراء تجارب إطلاق هذه الصواريخ يشير مباشرة الى نجاحها فى تصنيع انظمة توجيه الصاريخ ، ونجاحها فى انتاج السبائك الخفيفة المكونة من معدن الألومنيوم والليثيوم التى تستخدم فى صناعة أجزاء مهمة من خزانات الصاروخ ، وكذلك نجاحها فى حل المشكلات الخاصة بتبريد المحركات واتزان الصاروخ ، وأخيرا النجاح فى تطوير برامج الكمبيوتر المعقدة التى تتطلبها عمليات العد التنازلى ومراقبة اجزاء الصاروخ وتحديد مساره . وفى الفترة القادمة يتوقع أن تستمر الهند فى اجراء المزيد من التجارب لتطوير قدراتها الصروخية حتى أن بعض المصدر تذهب الى درجة القول بأن الهند قد تقوم بتطوير التكنولوجيا الصاروخية لديها بغرض إنتاج صواريخ أخرى عابرة للقارات ، وصواريخ أخرى يمكن اطلاقها من الغواصت .[١٦] الا أنه اذا صحت هذه التوقعات فلابد أن الهند سوف تحتاج الى تطوير قدراتها فى بعض مجالات التكنولوجيا الفرعية الأخرى مثل الاستطلاع بالاقمار الصناعية او الانذر المبكر المحمول جوا ... وذلك لاستخدامها فى توجيه الصواريخ ضد الأهداف المعادية ، بل ان هذه

القدرات الصاروخية الهندية الحالية :

الاسم	المواصفات	سنة التشغيل	المدى (كيلو متر)	الطول (متر)	القطر (متر)	الوزن (طن)	المحرك مراحل الدفع / نوع الوقود		جهة التطوير
صواريخ الاطلاق الفضائى									
SLV - 3		١٩٨٠	٨٠٠	٢٣	١٠	١٧,٣	٤	صلب	مركز فيكرام سارابهاى الفضائى
ASLV		١٩٨٧	١٢٠٠	٢٣	٣٢	٣٥	٤	صلب	مركز فيكرام سارابهاى الفضائى
PSLV		تحت التطوير	٢٠٠٠	٢٨	٢٠	١٣٧	٤	صلب/سائل	مركز فيكرام سارابهاى الفضائى
صواريخ ارض - ارض : -									
Pv : thvi		١٩٨٨	٢٤٠	(١١,٢٥)	(,٨٥)	(٦,٤)	٢	سائل	مركز الأبحاث والتطوير الدفاعى
Agni		١٩٨٩	٢٥٠٠	١٩	١	١٤	٢	صلب/سائل	مركز الأبحاث والتطوير الدفاعى

قام الباحث بتجميع هذه البيانات بالاعتماد على العديد من المصادر ، منها : -

Aoran karp ; « The Frantic Third WorldQuest For Ballistic Missiles » , Bulletin of the Atomic Scientists , (June 1988) , P.19 – Kennith Gatland (chief Author) , Space Technology : A comprehensive History of space Exploration (New York , Salamander Books , 1981) P.2 . – International Defense Review , (March 1989) , P.247 .

المشكلة لابد أن تفرض نفسها حتى عند التفكير فى استخدام الصواريخ التى أصبحت موجودة لدى الهند فى الوقت الراهن . كما أن مشروعات تطوير الصواريخ المذكورة لابد أن تستغرق فترة طويلة من الزمن لوضعها موضع التنفيذ بفعل المشكلات العديدة التى سوف تتعرض لها بالضرورة لاسيما وأن الهند تواجه فعلا فى الوقت الحالى بعض المشكلات التكنولوجية التى تتعلق فى الأساس بالتكنولوجيا الخاصة بإجراء الاختبارات الصاروخية حيث افادت التقارير الصحفية مؤخرا أن الهند تعطى أهمية كبيرة لشراء جهاز لتجربة الصواريخ من نوع « أجهزة الاختبار الجوى للتذبذب الناجم عن عمليات التسارع المتحد » Combined Acceleration Vibration Climatic Test » ، ويستخدم فى تقليد الضغط الجوى الذى يتعرض له الصاروخ لدى اختراقه الطبقات الجوية العليا . وقد تقدمت الحكومة الهندية بطلب شراء هذا الجهاز منذ عام ١٩٨٥ ، الا أن كلا من البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية قد عارضتا بيعه بموجب معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستيكية ، وذلك بعد أن كانت وزارة التجارة الأمريكية قد وافقت علىبيعه فى فترة سابقة.(١٧) وعلى اية حال ، لعل هذا يوضح طبيعة المشكلات التكنولوجية الت تواجه برنامج الصواريخ الباليستيكية فى الهند ، والتى تسعى الحكومة الهندية الى حلها بمختلف الطرق .

الانعكاسات إزاء الأمن فى منطقة جنوب آسيا

تتطلب دراسة انعكاسات تطر القدرات الصاروخية الهندية على أوضاع الأمن فى منطقة جنوب آسيا ، اجراء معالجة موجزة للظروف التى تعيشها المنطقة ، وتحليل طبيعة العلاقات السياسية بين دولها ، وبلورة التصورات العملية للنتائج التى يمكن أن يتمخض عنها تطر القدرات الصاروخية الهندية ، ومناقشة الأهداف المحتملة لهذا التطور .

بادىء ذى بدء تجدر الاشارة الى ان الهند تتعايش فى إطار بيئة اقليمية يغلب عليها طابع الصراع اذ توجد حالة من العداء التاريخى تظلل علاقات الهند مع كل من باكستان والصين . وتعود جذور العداء بين الهند وباكستان الى الظروف التى صاحبت تقسيم شبه القارة الهندية بين الهندوس والمسلمين فى سنة ١٩٤٧ . فبالرغم من أن عملية التقسيم جاءت فى الأصل نتاجا لاعتقاد مفاده أن إنفصال الحضارتين (الهندوسية والاسلامية) المتعارضتين تاريخيا عن بعضهما البعض سوف يمكنها من العيش فى وئام وانسجام ، وسوف يتيح لكلا منهما فرص الازدهار والتطور كل ضمن الاطار الخاص به ، الا أن هذا الاعتقاد سرعان ما تبدد بمجرد الانفصال بفعل مجموعة من المعطيات السيسية والجغرافية والعرقية المعقدة التى كانت افرازا طبيعيا للتقسيم ، وكان من شأنها تفجير ثلاث جولات من الحروب الضارية بين الدولتين كانت آخرها سنة ١٩٧١ وأدت الى تقسيم باكستان ، وإيجاد دلة بنجلاديش ، فضلا عن العديد من المصادمات الحدودية الصغيرة نسبيا لاسيما فى مقاطعة كشمير المتنازع عليها بينهما .

أما فيما يتعلق بالعداء بين الهند والصين فهو يعود اساسا الى النزاع حول اعادة تقسيم الحدود السياسية بالنسبة لمساحة من الأرض تصل الى نحو ١٣٠ الف كم٢ تطالب بها الصين ، وترجع منطقة « أرونشال براديش » الصينية وضمتها الى الهند ، ثم قامت بعد ذلك بوضع خط للحدود أطلقت عليه « خط مكماهون » فى عام ١٩١٤ . وقد تسبب هذا النزاع ايضا فى اندلاع حرب طاحنة بين الدولتين فى عام ١٩٦٢ فى المنطقة المتنازع عليها ، وأدت الى الحاق هزيمة افدحة بالجيش الهندى فى عدد من المرتفعات الاستراتيجية الشاهقة عند خط الحدود ، وبعد هذه الحرب انسحبت الصين من تلقاء نفسها ، وذلك تخوفا على ما يبدو من إحتمال تدخل الاتحاد السوفيتى الى جانب الهند فى حالة استمرار الصين فى احتلال الأقاليم موضع النزاع .

وبالرغم من أن جوا من الهدوء والتفاهم بدأ يسرى خلال الأونة الأخيرة على علاقات الهند مع كل من الصين وباكستان ، الا أن مجمل القضايا المسببة للنزاع مازالت معلقة بينهم حتى الآن ، فضلا عن أن العلاقت بين الجانبين عادة ما تشهد بين الحين والآخر حالات من التوتر والحدة تتبادل فيها الاتهامات وتنشط فيها الحملات العدئية المتبادلة .

وفى ظل هذه الظروف ، فإن قيام الهند بتطوير قدراتها الصروخية بالاضفة الى امتلاكها الفعلى لقدرات تصنيع الرؤوس النووية - يمكن أن يؤدى الى مجموعة من الانعكاسات على الأوضاع الاقليمية فى المنطقة ، منها :

أولا : زيادة حدة سباق التسلح مع باكستان ، يتسم الحديث عن سباق التسلح عموما بدرجة كبيرة من التعقيد ، ويزداد هذا التعقيد فى حالة تعدد مصادر التهديد المباشر والكامنة لكل دولة داخل الاقليم الجغرافى الواحد كما هو الحال فى منطقة جنوب آسيا . وبالرغم من أن السياسة الباكستانية ترسم عادة - فى ظل هذا الوضع - لمواجهة

التهديدات الآتية من الاتحاد السوفيتي والهند وافغانستان وايران ، الا أن قيام الهند بتطوير قدراتها الصاروخية قد لعب دورا هاما في تحفيز باكستان على تطوير قدرات صاروخية حتى تستطيع تحقيق التوازن مع الهند . وفي هذا الاطار ، اعلنت باكستان في ٢٨ فبراير من الع م الجاري أنها اختبرت بنجاح نوعين من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى من انتاجها المحلي من طراز Hatf - 1 و Hatf - 2 , ويتراوح مداهما بين ٨٠ ـ ٣٠٠ كم .. أي أن هذا الاعلان يمكن النظر اليه بوصفه يمثل في أحد جوانبه استجابة من باكستان على تطوير الهند لصواريخها ، وإن كان ذلك لايعني استبعاد احتمالات أن تكون باكستان استهدفت في نفس الوقت الرد على توتر الأوضاع في افغانستان .

ثانيا : تصعيد حدة التوتر العسكري بين الهند وباكستان : ففي ظل أجواء سباق التسلح بين الدولتين . فقد صرح وزير الدفاع الباكستاني غلام سارواو شيما أن بلاده لاتستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء تطوير المجهود التسليحي الهندي البري والبحري ،[18] وفي المقابل حذر راجيف غاندي من أن بلاده سوف تتخذ خطوات لحماية نفسها في مواجهة تطور القدرات الصاروخية الباكستانية . والجانب الأكثر خطورة في مثل هذه الأوضاع هو ما تتضمنه من إحتمالات التصعيد تبعا لأي ضغوط داخلية تتعرض لها القيادة السياسية في الدولتين وتدفعها الى التشدد في التعامل مع الدولة الأخرى .

ثالثا : أثارة الهواجس الصينية : تمتلك الصين ترسانة ضخمة من الرؤوس النووية والصواريخ الباليستيكية تجعلها بمثابة القوة العظمى الثالثة في العالم ، ومن شأن قيام الهند بتطوير قدراتها الصاروخية التأثير ولو بدرجة طفيفة على التفوق الصيني الساحق خاصة وأن هذه الصواريخ سوف توفر للهند وسائل الايصال اللازمة للوصول الى أعماق الصين بعد أن ظلت تعاني لفترة طويلة من الافتقار الى طائرات قاذفة بعيدة المدى يمكنها أداء مهام القصف الاختراقي ذات الطابع الاستراتيجي للأراضي الصينية في حالات الضرورة نظرا لوجود المراكز الصناعية والحضرية الأساسية الصينية في العمق وعلى مسافات أبعد من المدى الذي يمكن أن تسمح به قدرات السلاح الجوي الهندي[19] . وبالرغم من أنه لم يتيسر رصد ردود فعل صينية معينة إزاء قيام الهند بتطوير قدراتها الصاروخية ، إلا انه من غير المتوقع بطبيعة الحال أن تتجاهل الصين مثل هذه التطورات .

إذن ، يمكن القول في ضوء هذه المعطيات ان تطور القدرات الصاروخية الهندية لن يشكل سوى اضافة جديدة الى التعقيدات القائمة في منطقة جنوب اسيا ، كما يمكن أن يؤدي الى عرقلة المفاوضات السياسية الجارية في الوقت الراهن لتسوية الأوضاع المتأزمة مع كل من الصين وباكستان ، علاوة على أنه قد يتسبب في تقويض روح التفاهم والثقة التي بدأت هذه الدول توا في بنائها فيما لو اتسعت دائرة سباق التسلح ، وإن كان من المستبعد مع ذلك أن يتطور الموقف في إتجاه مواجهة عسكرية بين الهند وباكستان .

ولكن السؤال الهام الذي يفرض نفسه هو ، ما طبيعة الأهداف الهندية القائمة وراء تطوير الصواريخ الباليستيكية ؟

الواقع أنه ليست هناك اجابة محددة وشافية عن هذا السؤال على المستوى الرسمي ، الا انه يمكن تلخيص ما ورد ذكره على لسان المصادر الرسمية وغير الرسمية في الهند على النحو التالي :[20]

١ ـ كسر احتكار القوى الكبرى لملكية الصواريخ الباليستيكية .

٢ ـ ردع التهديدات المحيطة بالهند من خلال تنمية وتطوير التكنولوجيا الوطنية المتقدمة لحماية استقلال وامن الهند بالاعتماد على النفس .

٣ ـ تدعيم قدرة الهند التفاوضية لتحقيق الاستقرار والسلم على المستوى الأقليمي .

٤ ـ زيادة هيبة ومكانة الهند على المستويين الأقليمي والدولي .

٥ ـ توفير القدرة للهند على الحاق خسائر فادحة بالقوات المعادية في حالة تعرض الأراضي الهندية للهجوم لجعل مهمة القوات الغازية أكثر صعوبة ، ولتوفير الوقت الكافي للهند لاعداد ونشر دفاعاتها .

الواضح أن هذه الأهداف تجمع ما بين اعتبارات الدفاع والردع والمكانة ، إلا أن دراستها بدقة يمكن أن يسقط بعضها ، ويطرح تحفظات معينة على البعض الآخر منها ، إذ مع التسليم بأن نجاح الهند في اجراء تجارب الاطلاق الصاروخي قد ادخلها بالفعل الى نادي الدول القادرة على تصميم وصنع الصواريخ متوسطة المدى ، والتي لايزيد عددها عن ثلاث عشرة دولة في العالم ، الا أن القيود السياسية والصعوبات الفنية التي تواجهها بعض مراحل تصنيع الصاروخ يمكن أن تحد من قدرة الهند على التوسع في الانتاج الكمي له . كما أن من الصعب تصور إمكانية أن تؤدي هذه الصواريخ الى زيادة قدرة الهند التفاوضية مع جيرانها والحصول على مكاسب سياسية ، في ظل إمتلاك بعض هؤلاء الجيران لقدرات صاروخية ونووية أكثر تطورا (الصين) ، وفي ظل سعي البعض الآخر منهم الى تطوير أنظمة مماثلة أو أكثر كفاءة منها (باكستان) . كما أنه من غير المنطقي أن تتحدث الهند عن استخدام الصواريخ في تحقيق الردع ـ مع عدم توفيرها لبعض العناصر الأساسية التي يتطلبها هذا الردع بوصفه استخداما سلبيا لمقومات القوة ، مثل : التحديد الصارم لكيفية تحقيقه ، ودور القدرات الصاروخية فيه ، والأوضاع التي يمكن أن ينتهي عندها الردع ، وطبيعة الاعتداءات التي سوف تستخدم خلالها الصواريخ ، ونوعية الأهداف المعادية التي يحتمل استخدام الصواريخ الباليستيكية ضدها . واخيرا ، فمن الصعب تخيل امكانية توظيف القدرات التسليحية الهندية عموما في زيادة فاعلية ومكانة الهند اقليميا ودوليا ، وذلك اولا بسبب وجود الصين بقدراتها الهائلة على الحدود الشمالية الشرقية للهند ، وثانيا بسبب وجود بعض المعوقات الأخرى التي يمكن أن تعرقل الهند عن تحقيق مثل هذا الهدف لعل اهمها تلك المعوقات النابعة من داخلها ، والمتعلقة أساسا بالافتقار الى التكامل القومي من جراء ازدياد حدة الانقسامات والاضطرابات الطائفية والعرقية في الداخل .

وعلى هذا الأساس ، نستطيع القول بأن تطوير القدرات الصاروخية الهندية بصفة خاصة ، والنشاط التسليحي الهندي بصفة عامة ، لايمكن أن يكون القصد من ورائه سوى السعي الى الوصول الى حالة من « التوازن » يمكن أن تتساوى أو تتقارب فيها القدرات العسكرية الهندية مع قدرات الدول التي تشكل مصدرا لتهديد أمن الهند في منطقة جنوب آسيا ، بحيث يمكن الوصول من خلال هذا التوازن الى حالة أخرى من استقرار وثبات الأوضاع في المنطقة ، والتي يمكن من خلالها الاتفاق على نبذ استخدام القوة العسكرية في تسوية المنازعات الأقليمية ، أو في إعادة صياغة الواقع الجغرافي ـ السياسي في المنطقة ، ثم يمكن أن يصبح هذا الاستقرار بدوره مدخلا الى الوصول الى اقرار تسوية سلمية للمشكلات السياسية القائمة بينها وبين الدول الرئيسية الاخرى في المنطقة .

الخلاصة

نستطيع أن نستخلص من مجمل ما سبق أن برنامج تصنيع الصواريخ الباليستيكية في الهند يجسد الرغبة القوية لدى القيادة الهندية في تحقيق الاكتفاء الذتي والاعتماد على النفس في اقتناء الأسلحة من خلال تطوير البدائل الوطنية للبحث والتطوير والانتاج ، وذلك بهدف الخلاص من الضغوط السياسية والاقتصادية التي يخلقها الاعتماد على استيراد الأسلحة الأجنبية . كما اننا اذا نظرنا الى هذا البرنامج في الاطار العام للسياسة التسليحية الهندية ، لوجدنا أن هذه السياسة اصبحت تتسم في الوقت الراهن بالدخول

١١٩٤ .

الى ميدن تطوير وانتاج العديد من الأسلحة والمعدات التى تمثل تطورا نوعيا فى القدرات العسكرية الهندية ـ سعيا الى تحقيق التوازن مع الدول الأخرى فى المنطقة ، بهدف الوصول الى تسوية سلمية للمشكلات السياسية القائمة . الا أن هذه السياسة أدت ـ على عكس ما كان مأمولا ـ الى زيادة التوتر العسكرى وبدء دورة جديدة من سباق التسلح فى المنطقة وبصفة خاصة مع باكستان ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى بالتالى الى عرقلة الجهود السلمية المبذولة حاليا ، بدلا من أن يعمل على دفعها نحو الأمام . □

المراجع

(1) Aaron Karp, « The Frantic Third world quest for Ballistic Missiles », Bulletin of The Atomie Scienlists, (June 1988), p. 14.

(2) K.S. Jayaraman, « Ballistic Missile Agni Launched », India Calling, (July 1989), p.p. 1,19.

(3) Kessing's Contemporary Archives 1963- 1964, (London, Keesing's publications- Longman, 1964), p. 19202.

(٤) الأهرام ، ٢٢ اغسطس ١٩٦٩

(5) United Press International, (october 10, 1974).

(٦) الأهرام ، ٦ نوفمبر ١٩٧٨ .

(7) Kenneth Gatland (Chief Author), Space Technology. A Comprehensive History of Space Exploration, (New york, Salamander Books, 1981) p.2.

(8) Indian Ministry of Information (ed), India 1987: A Reference Annual (New Delhi, publications Divison- Ministry of Information, December 1988), p.p. 129- 130.

(9) Ibid, p. 132; Kenneth Gatland, op- Cit, p. 85.

(10) Aabha Dixit, « South Asia: A Tinderbox of Stockpiled missiles », The Times of India, Section 2, (May 8, 1989) p.3.

(11) « India IRBM details revealed », International Defense Review, (3 /1989), p.247.

(12) Ibid.

(13) Ibid.

(14) « Defence effort adequate: Pant », Interview with Indian Defence Minister K.C.Pant, The Times of India, (July 18, 1989), p.p. 1,6.

(15) « Agni likely to have mobile Launcher », The Times of India, (June 11, 1989), p.7.

(16) K.Subrohmanyam », Defence Stock- Taking: Hackneyed Report Blurs Picture », The Times of India, (May 8,1989), p.6.

(17) « India denied missile Testing device », The Times of India, (July 18, 1989), p. 12.

(18) International Defense Review, (4 / 1989)

(19) Raju Thomas, « India's nuclear and Space programs », World Politics, (January 1986) p. 319.

(٢٠) تم تجميع هذه الأهداف من المصادر الاتية :

● بيان رئيس وزراء الهند بمناسبة اطلاق « اجنى» والمنشور فى صوت الشرق ، (يولية ، اغسطس ١٩٨٩) ص . ص . ١٦ ـ ١٧ .

- K.S. Jayaraman, op- cit, p.19

- K. Subrahmanyam, « Arsenals of Missiles », The Times of India, (June 9, 1989) p.6.

ندوات ومؤتمرات دولية

الندوة الدولية عن أزمة ديون أفريقيا الخارجية

القاهرة [٢٨ ـ ٣٠ أغسطس ١٩٨٩]

د . حسن جاد الحق
مدير الادارة الأفريقية بوزارة الخارجية

تعتبر مشكلة الديون الخارجية ، لأفريقيا وتصاعد عبء خدمات هذه الديون إحدى العقبات الأساسية ـ إن لم تكن أهمها ـ التى تقف حائلا دون تحقيق أهداف القارة المتمثلة فى الانعاش الاقتصادى والتنمية الاقتصادية العاجلة .

ولمواجهة هذه المشكلة دأب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على تكريس جهودهم وتنسيق العمل فيما بينهم للتوصل الى أنسب الطرق لحل هذه المشكلة .

وفى هذا الاطار فقد أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقى برنامج الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى فى أفريقيا ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، كما عقدوا دورة غير عادية لمؤتمر قمة أفريقى عقد فى أديس أبابا فى نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٧ لدراسة أزمة ديون أفريقيا ، توصلوا فيه الى الاتفاق على ضرورة عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية لأفريقيا ليكون محفلا تلتقى فيه الدول والمؤسسات المالية الدائنة بالدول الأفريقية المدينة لمناقشة ديون أفريقيا الخارجية بهدف التوصل الى تدابير فورية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى للتخفيف من حدة هذه المشكلة انطلاقا واستنادا الى مبدأ المسئولية المشتركة للدائنين والمدينين .

وفى نفس هذا الاطار اعتمدت الدورة غير العادية المشار اليها وثيقة تحوى الخطوط العريضة للموقف الأفريقى الموحد بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية استعرضت فيها العقبات الاقتصادية والمالية التى تواجه دول القارة والتدابير الفردية والجماعية التى اتخذت من قبل الدول الأفريقية فى هذا الصدد ، كما أكدت أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو إتباع منهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة للنمو تراعى أهم خصائص أزمة الديون فى أفريقيا على أن تكون هذه الاستراتيجية قائمة على التنمية والحوار المستمر وتقاسم المسئولية ، كما يتعين تنفيذها بمرونة وفى اطار تعزيز التعاون الدولى مع مراعاة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والانكتاد فى هذا الصدد . وتمشيا مع هذا الاتجاه قررت منظمة الوحدة الأفريقية تكوين مجموعة اتصال تضم اثنتى عشرة دولة من بينها مصر للقيام بالاتصالات اللازمة مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية لاقناعها بضرورة عقد المؤتمر الدولى للمديونية الخارجية لأفريقيا .

وفى أول إجتماع عقدته مجموعة الاتصال فى لوزاكا فى مارس ١٩٨٨ تم بحث وسائل وكيفية الاعداد لعقد المؤتمر الدولى المنشود وأسلوب دعوة الأطراف الدائنة سواء الدول المانحة أو مؤسسات التمويل الدولية للمشاركة فى هذا المؤتمر الدولى .

وانتهى مؤتمر لوزاكا الى اصدار تكليفات للدول الافريقية الاثنتى عشرة للقيام بالاتصالات اللازمة مع مختلف الأطراف الدولية الدائنة من أجل شرح الموقف الأفريقى الموحد والدعوة الى عقد المؤتمر الدولى للمديونية الأفريقية الخارجية .

وقد أوضحت الاتصالات التى قامت بها الدول أعضاء مجموعة الاتصال مع مختلف الأطراف الدائنة عدم استجابة هذه الأطراف (الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية) للدعوة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية لعقد المؤتمر الدولى للمديونية مفضلة منهج علاج كل حالة على حدة على منهج المعالجة الشاملة من خلال المؤتمر الدولى . ويقوم الموقف الأفريقى على أساس أنه لا تعارض بين المعالجة الجماعية والمعالجة الثنائية لأزمة الديون لأن المعالجة الجماعية فى صورة المؤتمر الدولى سوف تأخذ فى الاعتبار الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الافريقية وتضع المبادىء العامة والقواعد المرشدة ولا تتجاهل فى نفس الوقت خصوصية كل حالة .

وبالنظر الى التكامل بين الدول الدائنة والدول المدينة فإن هذه الاستيراتيجية الرامية الى حل مشكلة الديون يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة تحقيقا لمبدأ الاعتماد المتبادل والتكافل الدولى خاصة وأن هذا الاطار لايسقط مسئولية كل دولة افريقية فى ضرورة سداد ديونها وبذل الجهد الجاد للقيام بدورها فى حل مشكلة المديونية ورغم كل هذه الضمانات

والتوضيحات فإن الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية رفضت فكرة عقد المؤتمر الدولي كما رفضت فكرة المعالجة الجماعية لمشكلة المديونية الأفريقية . وإزاء هذه النتيجة قررت مجموعة الاتصال في اجتماعها في مايو سنة ١٩٨٨ في أديس أبابا تأجيل عقد المؤتمر الدولي الذي تدعو أفريقيا الى عقده وقررت عقد مؤتمر على مستوى الخبراء في صورة ندوة دولية كخطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي .

وبناء على ذلك فقد عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ الندوة الدولية بشأن الموقف الأفريقي الموحد إزاء أزمة الديون الخارجية الأفريقية وافتتح المؤتمر برسالة خاصة من السيد الرئيس/محمد حسنى مبارك الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية القاها نيابة عن سيادته السيد الدكتور/بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، وأكدت الرسالة الخاصة لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية على أهمية الندوة الدولية في سياق البحث المستمر عن حل فعال ودائم لأزمة الديون الأفريقية . وقد حضر الندوة ممثلون من معظم الدول الأفريقية وشخصيات دولية هامة منهم سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية والسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومدير البنك الأفريقي للتنمية ونائب رئيس البنك الدولي . وأيضا ممثلون عن بعض الدول الأوربية والمنظمات المالية الدولية والأقليمية وبعض كبار الاقتصاديين المصريين والأفارقة الدوليين .

وتهدف الندوة أساسا الى تكثيف الحملة الاعلامية وزيادة الوعى والادراك بعبء وأبعاد مشكلة المديونية الأفريقية ، وكسب تعاطف الرأى العام العالمى على أوسع نطاق في الأوساط السياسية والمحافل الاقتصادية والأوساط الأكاديمية والدوائر المالية والدولية .

وقبل أن نعرض مناقشات وتوصيات الندوة نود أن نشير الى أن الندوة تنعقد في فترة يشهد فيها العالم عددا من المتغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية مثل تلك التي تتصل بالتغيرات الهيكلية التي تسود الاقتصاد العالمى والتحولات الناجحة في أنماط الانتاج والتجارة والاستثمار في العالم وما صاحب ذلك من إنفتاح بين الشرق والغرب وتقدم تكنولوجي غير مسبوق في كافة مجالات العلم والمعرفة بالاضافة الى الظواهر الاقتصادية والمالية والتجارية التي تسود الاقتصاد العالمى مثل التدهور في أسعار السلع الأولية ومشكلة المديونية الخارجية ، مما يقتضى ضرورة دراسة هذه المتغيرات والظواهر دراسة عميقة وأخذها في الحسبان عند صياغة مواقفنا تجاه شركائنا من دول العالم ، فقد حان الوقت للتفكير في بدائل جديدة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم الثالث بصفة عامة والدول الأفريقية بصفة خاصة والعمل على تعميق الادراك والاعتماد المتبادل والترابط الوثيق بين مصالح الدول النامية والدول الصناعية وإحياء الحوار وتنشيطه بين الشمال والجنوب ، ولعل أكثر المشاكل الاقتصادية خطورة هي مشكلة المديونية التي تفاقمت وألقت بظلالها على الدول النامية كما عكست آثارا أكثر حدة وعمقا على اقتصاديات الدول الأفريقية التي بلغت ديونها الخارجية حتى نهاية عام ١٩٨٨ حوالى ٢٤٠ بليون دولار أي ما يمثل ٢٤٪ من الدخل العام لأفريقيا ــ كما وصل عبء خدمة الدين في بعض الدول الأفريقية الى ما بين ١٠٠ و٣٠٠٪ من قيمة صادرات تلك الدول .

ويعتبر عبء الديون الخارجية عائقا حقيقيا أمام الانتعاش الاقتصادى في القارة الأفريقية كما أدى تراكم هذه الديون الى ظهور عقبات ومعوقات كثيرة في طريق التنمية الاقتصادية لدول القارة . وفى الواقع لايمكن تصور أى حل متكامل لمشكلة المديونية للدول الأفريقية بدون تهيئة البيئة الاقتصادية الدولية وتعاون الدول الدائنة وكذلك مؤسسات النقد والتمويل الدولية باعتبار أن حل هذه المشكلة هو مسئولية مشتركة لكل الأطراف الدائنة والمدينة كما أن أية حلول لهذه المشكلة دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية هي حلول قاصرة لايترتب عليها الا المزيد من التعقيد والتدهور .

ولقد ناقشت الندوة في جلساتها الأربع التي عقدتها ورقات العمل التي قدمت حيث تناولت الورقة الأولى تطور البحث عن حلول ذات توجه أنمائى لأزمة الديون الأفريقية والثانية قدمت تحليلا تفصيليا لتطور المساعى الرامية الى ايجاد الحلول اللازمة للنمو وقدمت تقييما لتدابير تخفيف عبء الديون والورقة الثالثة تتعلق بتقييم مفصل لمشكلة الديون الأفريقية على أساس التوقعات الاحصائية للمعدلات الرئيسية للديون في حالة عدم اتخاذ قرارات جذرية هذا بالاضافة الى وثيقة الموقف الأفريقي الموحد الذي أعدته أمانتا منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا .

وتناولت الورقة الأولى طبيعة الأزمة الاقتصادية في أفريقيا باعتبارها أساسا أزمة انتاج ، كما أشارت الى وجود منهجين رئيسيين تجاه هذه الأزمة لكل منهما وجهات نظر واضحة بشأن الأسباب الرئيسية والمعالجة الصحيحة مستقبلا .

المنهج الأول : ويمثله نموذج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى (نموذج الاقتصاد المفتوح) والذى تؤيده الدول الصناعية ومن بين مطالبة تخفيض قيمة العملات والتكيف الهيكلى والتنويع وتحويل القطاع العام الى قطاع خاص والتحكم الشديد في ادارة الطلب ، ويرى تقرير البنك الدولى أن العوامل الخارجية ليست العوامل الرئيسية وراء الأزمة الأفريقية المستمرة وأنه ينبغى استمرار التركيز على التغيير الداخلى والجدية في جمع الضرائب والرقابة النقدية الصارمة وتحسين الحساب الجارى وادارة الدين واستعادة الحوافز . والصعوبة التي تواجهها الدول الأفريقية عند تطبيق هذا النموذج ــ خلاف القيود السياسية ــ هو أنه يتطلب تمويلا خارجيا هاما ومنسقا على عدة مستويات وعلى فترات طويلة كافية لكى يؤتى النموذج ثماره فضلا عن ضرورة تعبئة المدخرات المحلية وقد يستغرق ذلك وقتا طويلا .

النموذج الآخر : أو الاستراتيجية البديلة هو البديل الأفريقي لبرامج التكييف الهيكلى وهى عبارة عن استراتيجية اقتصادية موجهة من الداخل وتنادى بتعزيز الاعتماد على النفس في افريقيا وهى تنادى بشىء شبيه بالنموذج الذى اتبعته دول مثل الهند والصين خلال الخمسينات والستينات والسبعينات . لكن يبدو لكى تنجح هذه الاستراتيجية فإنها تحتاج الى سوق رئيسية مثل تلك السوق الموجودة في الهند والصين مما يتطلب أن تعمل أفريقيا على انشاء سوق اقليمية مشتركة . وكذلك العمل على انشاء اتحاد نقدى أفريقي والواضح أنه لكى تتجنب افريقيا مزيدا من التدهور فأنها تحتاج الى زيادة انتاجها الصناعى والزراعى وبدء جهد تصديرى مما يتطلب تمويلا خارجيا وتكنولوجيا ملائما ويقتضى ذلك استمرار التعاون مع المانحين ويتطلب عبئا كبيرا لخدمة الدين وهذا يعنى اعترافا بأن العلاج لا يكمن في نموذج الاقتصاد المفتوح البحت الذى يتبناه البنك الدولى والدول الصناعية أو في الاستراتيجية الموجهة نحو الداخل الذى تتبناه اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومهما كان نوع برامج النهج المتبعة الا أن الأمر يتطلب بذل جهد حقيقى لمواجهة أزمة الديون .

وقد ناقشت الندوة تطوير البحث عن حلول لأزمة الديون وأجرت تقييما لشتى المقترحات المقدمة من ذلك خطوات اعادة الجدولة في اطار نادى باريس ونادى لندن كما دارت مناقشة مستفيضة حول فاعلية اختيارات قمة تورنتو للدول الصناعية السبع التي تقضى بتخفيض عبء خدمة ديون افريقيا للدائنين الرسميين لنادى باريس الا أنها لم تقترح تخفيفا مماثلا للديون المستحقة للوكالات الدولية متعددة الأطراف . وكذلك ناقشت اللجنة خطة برادلى التي نظرت في أمر تخفيف ديون البنوك التجارية لثلاث دول افريقية فقط (المغرب ــ نيجيريا ــ ساحل العاج) حيث أن خطة برادلى موجهة أساسا للدول المدينة متوسطة الدخل خاصة في دول أمريكا اللاتينية . كما دارت مناقشة أيضا حول مزايا نظام كفالة الديون التي وضعها بنك التنمية الأفريقى ، ويسعى هذا النظام لعلاج الديون الخاصة والثنائية معا ودون تفضيل فئات المنتفعين .

وتقوم قرارات تورنتو على تخفيف عبء الديون من خلال ثلاثة اختيارات يمكن أن يختارها الدائنون الثنائيون لمنحها للدول المدينة فى أفريقيا .

ـ الغاء ثلث الدين المستحق السداد على المقترض برصيد معلق مدى ١٤ عاما مع فترة سماح ٨ سنوات وبأسعار السوق للفائدة .

ـ اعادة جدولة كافة الديون المستحقة الدفع فى فترة سداد على مدى ١٤ عاما مع فترة سماح ٨ سنوات بأسعار فائدة محدودة بحيث تشغل بنسبة ٣,٥٪ عن سعر السوق الجارى أو بنسبة ٥٠ فى المائة من سعر السوق اذا كان يقل عن ٧ فى المائة .

ـ اعادة جدولة كافة المبالغ المعلقة المستحقة على مدى ٢٥ عاما مع فترة سماح ١٤ عاما مع فائدة تدفع بأسعار السوق .

والواضح أن مقترحات التخفيف الصادرة عن مؤتمر تورنتو لم تفعل شيئا يذكر لتخفيف عبء خدمة ديون الدول التى أعادت جدولة ديونها طبقا لشروط تورنتو فى ظل كل اختيار من الاختيارات الثلاثة ، حيث أن الاختيار الثالث لايقدم شيئا بينما تضاءلت أهمية الاختيار الثانى منذ انعقاد مؤتمر تورنتو نظرا لارتفاع أسعار الفائدة فى عام ١٩٨٩ . وهكذا يمكن القول بأنه رغم مؤتمر تورنتو ، فلم يتم احراز تقدم كبير فى الجهد المبذول من أجل وضع ديون أفريقيا الخارجية على أساس العلاج الحقيقى المستمر .

كما تناولت الورقات الأخرى تحليلا تفصيليا لتطور المساعى الرامية الى ايجاد الحلول الموجهة نحو النمو بشأن أزمة ديون أفريقيا وايضا تقييما مفصلا لمشكلة الدين على أساس التوقعات الاحصائية للمعدلات الرئيسية للديون فى حالة عدم اتخاذ قرارات جذرية .

وقد اقرت المناقشات أن مشكلة الديون مسئولة الى حد كبير وبصفة مباشرة أو غير مباشرة عن ضعف الأداء الاقتصادى للدول الأفريقية خلال الأعوام الماضية ، كما توصلت المناقشات الى ضرورة الربط بين اعادة جدولة الدين والنمو ، وبالتالى يجب أن تصحب عمليات اعادة الجدولة زيادة فى حجم تدفق الموارد لاغراض الاستثمار الذى يجب أن يوجه بصفة رئيسية نحو مشروعات منتجة ، كما اعترفت بالمسئولية المشتركة بين الدائنين والمدينين وضرورة وضع اطار للتعاون لحل أزمة الديون ، وخلصت الندوة الى أن معظم المقترحات الرامية الى حل مشكلة الدين تحبذ نهجا يقوم على تناول كل حالة على حدة بحيث يتيح للدائنين توجيه المفاوضات كيفما يتفق لهم والتأثير على السياسات التى ينتهجها المدينون فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . ومع ذلك فإن التحليل الموضوعى للموقف يوضح أنه من مصلحة الدائنين والمدينين على حد سواء السعى الى تحجيم أزمة الديون منعا لاحداث خلل بالنظام الاقتصادى الدولى واعاقة التنمية فى الدول الأفريقية ، ونظرا لأن مشكلة الدين سياسية ومالية فى الوقت نفسه فقد أوصت اللجنة بأنه يتعين النظر الى الموقف الأفريقى الموحد باعتباره اطارا أفريقيا للحد من الدين وأنه عند وضع أية سياسة لتخفيف عبء الدين يجب اقرار الصلة فيما بين خدمة الدين وتمويل النمو الاقتصادى وتشجيع تنمية أسواق رؤوس الأموال بالدول الأفريقية ، كما أوصت الندوة بأن الحاجة أصبحت ملحة الى عقد مؤتمر دولى لبحث مشكلة المديونية باعتباره محفلا للمناقشة والاتفاق على التدابير الشاملة اللازمة لتخفيف عبء الديون بهدف تمكين الدول الأفريقية من استئناف نموها الطبيعى . كما تعتبر الندوة أن المقترحات الواردة فى وثيقة الموقف الأفريقى الموحد شاملة وتمثل الموقف التفاوضى لأفريقيا فى المؤتمر وأوصت الندوة بتعبئة الرأى العام وبذل الجهود لتحقيق هذا الهدف وقد أوصت اللجنة بتشكيل فريق عمل عالى المستوى لمساعدة فريق الاتصال فى التحضير للمؤتمر الدولى بشأن المديونية الأفريقية .

وتقديرى أنه بالرغم أن المشاركة فى اللجنة لايعنى التزام ممثلى الدول الدائنة أو مؤسسات التمويل بالتوصيات الا أنها كشفت عن اتجاهات ايجابية من قبل هذه الدول والمؤسسات وهو الادراك بخطورة المشكلة والشعور بالمسئولية المشتركة فى البحث عن حلول لها كذلك كشفت مناقشات اللجنة أن الوقت قد حان لايجاد حلول بديلة للاقتراحات المطروحة حاليا والنظر فى مشروطية البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التى لم تشارك الدول النامية فى وضعها والتى أصبحت لاتتمشى مع الظروف الاقتصادية الحالية للدول النامية ، ولاشك أن الندوة قد هيأت الأذهان لقبول فكرة عقد المؤتمر الدولى وتعتبر خطوة هامة فى هذا الاتجاه وعلى دول القارة أن تتابع الجهود لاستثمارها من أجل تحقيق هذا الهدف .

ويبقى أن نشير الى جهد مصر بدءا بدورها الفعال فى المؤتمرات الأفريقية والدولية ومبادرات رئيسها الرئيس/محمد حسنى مبارك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية لاحياء الحوار بين الشمال والجنوب وتنشيطه والعمل على تخفيف عبء الدين عن الدول الأفريقية ، ففى خلال شهر واحد (أغسطس سنة ١٩٨٩) استضافت مصر ندوتين احداهما عن الديون الأفريقية وديون أمريكا اللاتينية والأخرى عن المديونية الأفريقية . كما قام السيد الرئيس/حسنى مبارك بتفويض من مؤتمر القمة الأفريقية الخامس والعشرين بطرح الموقف الأفريقى بتقديم مبادرته لاحياء الحوار بين الشمال والجنوب على مؤتمر قمة عدم الانحياز ببلجراد واجراء الاتصالات الدولية فى هذا الشأن على أمل أن يؤدى الحوار الى عقد المؤتمر الدولى للمديونية طبقا للقرار الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقى الاستثنائى فى ديسمبر سنة ١٩٨٧ .

الدورةُ الرابعة والعشرون لمجلس وزراء الاعلام العرب

تونس [٢٤ - ٢٥ أغسطس ١٩٨٩]

محمد على المداح

عقدت فى تونس يومى ٢٤ ، ٢٥ أغسطس ١٩٨٩ الدورة الرابعة والعشرون لمجلس وزراء الاعلام العرب ، وقد اكتسبت هذه الدورة أهمية خاصة ، حيث شاركت فيها مصر لأول مرة بعد غيبة دامت عشر سنوات ، لذلك لم يكن غريبا أن يؤكد السيد / محمد احمد جرهوم وزير الاعلام باليمن الديموقراطية أن عودة مصر ستسهم فى تطوير العمل العربى المشترك وترفع من مستوى ادائه .. كما تحدث السيد / الشاذلى القليبى أمين عام الجامعة العربية مؤكداً أن مصر كانت حاضرة دائما فى أذهان الجميع على الرغم من غيابها ، وأنها كانت دائما الغائب الحاضر وذلك لما لها من مكانة مرموقة فى العمل العربى .

ومجلس وزراء الاعلام العرب يضم الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ، ويتكون من مجلس الوزراء والمكتب التنفيذى والأمانة الفنية ، ويختص بالأعمال والمهام التى تحقق بلوغ الأهداف المنصوص عليها فى المادة الثانية من مشروع النظام الأساسى لمجلس وزراء الاعلام العرب وهى خدمة قضايا الأمة العربية ، وتعريف العالم بالمواقف ووجهات النظر العربية ، وتعريفه بحضاراتها وثقافتها ابداعاً وانجازات ورسالة انسانية ، كما يهدف لتوثيق التعاون الاعلامى بين الدول الأعضاء وتطوير وتنمية العمل الاعلامى العربى خاصة فى الساحات الدولية ، مع التصدى للغزو الاعلامى الأجنبى . ويعقد المجلس دورة عادية كل عام بناء على دعوة الأمين العام للجامعة وذلك فى الربع الأول من كل عام ، وللمجلس أن يعقد دورات غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .. إما بدعوة من الأمين العام بعد حصوله على موافقة الأغلبية أو بناء على قرار سابق من المجلس نفسه ، أو بمقتضى توصية صادرة من المكتب التنفيذى أو بطلب من دولة عضو توافق عليها الأغلبية .

ويعقد المجلس دوراته فى مقر الأمانة العامة للجامعة ، ويجوز أن يجتمع فى أية دولة عضو تستضيفه وذلك بعد موافقته ، وفى حالة إنعقاده فى دولة غير دولة المقر ، يتولى وزير اعلام الدولة المضيفة رئاسة الدورة طوال انعقادها فقط .. وقد عقدت الدورة الثالثة والعشرون فى بغداد فى ٦ سبتمبر ١٩٨٨ ، اما الثانية والعشرون فكانت فى مقر الأمانة العامة للجامعة بتونس وعقدت فى يومى ٢٧ ، ٢٨ يوليو ١٩٨٧ .

وقد سبق انعقاد مجلس وزراء الاعلام العرب اجتماع اللجنة الدائمة للاعلام العربى فى الدورة السابعة والأربعين فى الفترة من ٢١ - ٢٣ أغسطس ، لدراسة القضايا المعروضة على جدول أعمال الوزراء ورفع التوصيات بشأنها ، ومن بين أعمال اللجنة الدائمة ومجلس وزراء الاعلام العرب نختار عدداً من التوصيات والقرارات التى صدرت فى ختام اعمال الدورة ، وتحدد شكل التحرك الاعلامى المستقبلى وخطواته .

أولاً : ضرورة ارساء نظام اعلامى عربى جديد :

أكدت الأمانة العامة للجامعة العربية فى تقريرها لمجلس وزراء الاعلام العرب أن العمل الاعلامى العربى المشترك يعانى أزمة حادة فى أداء المهام المنوطة به ، رغم تولى المجلس فى معظم دوراته النظر فى هذه المشكلة ، متخذاً فى شأنها التوصيات والقرارات . لذلك أكد المجلس فى ختام توصياته ضرورة ارساء نظام اعلامى عربى جديد يحفظ للأمة العربية ذاتيتها ، ويكون قادرا على التعامل مع التصورات التكنولوجية المعاصرة فى عصر البث المباشر ، وهذا ما أكده الوفد المصرى فى بيانه من أن الأمة العربية تقف الان على أعتاب مرحلة جديدة ، ولابد أن يكون الاعلام العربى عنصراً أساسيا فى هذه الحركة التى تستشرف آفاق المستقبل .. من خلال انطلاقة جديدة يتم العمل فيها كحركة اعلامية قومية موحدة ، فى اطار نظام اعلامى عربى جديد يتفق ومتطلبات العصر الراهن ، ويتمشى مع جهود معارك التنمية والتقدم .. ورغم أن هذا النظام الاعلامى العربى قد صدر منذ عامين عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليسكو)، لكن الاوان قد آن لاعادته الى اطاره الصحيح وهو العمل من خلال مجلس وزراء الاعلام العرب شريانه الرئيسى لخلق الفهم والتفاهم بين الأطراف من خلال الحوار . وقد أكد المجلس فى توصيته بهذا الشأن أنه حرصاً منه على الاسهام الفعلى فى تعديل الخلل الاعلامى الراهن ، وفى تحقيق تدفق اعلامى بين الشمال والجنوب يكون أكثر عدالة وتوازنا ، يطلب من الأمانة العامة للجامعة أتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق عودة النظام الاعلامى العربى الى اطاره الصحيح .

ثانيا : الاستفادة من القمر الصناعى العربى اعلامياً :

اطلع مجلس وزراء الاعلام العرب على مذكرة الأمانة العامة وتقرير اللجنة الخاصة بالاستفادة القصوى من القمر الصناعى العربى اعلاميا ، وهو التقرير الذى أكد أن المشكلات والعوائق والأسباب التى حالت حتى الان دون استخدام هذا القمر الاستخدام الأمثل لاتزال قائمة ، رغم الجهود الكبيرة من اجل تنشيط وتكثيف استخدام الشبكة الفضائية العربية فى تبادل الأخبار والبرامج التليفزيونية وخدمات الاتصالات الأخرى ..

لذلك أكد المجلس فى توصيته بهذا الشأن اجماعه على حتمية استخدام الخدمة القمرية ، والطلب الى شبكة الاتصالات العربية (عربسات) أن تحيط المجلس علما بما اتخذته من اجراءات وما تقوم به من دراسات فى هذا الصدد لضمان استمرارية الخدمة ، واعتماد مشروع أستئجار قناة إقليمية على عربسات تسخر لفائدة الهيئات الأعضاء فى أتحاد الاذاعات العربية ، وذلك لأغراض الحركة الحالية عبر القمر الصناعى العربى من تبادل اخبارى يومى ونقل للاحداث المهمة والمهرجانات الثقافية والفنية والدورات الرياضية .. واعلن المجلس تقديره لمصر التى ستقوم بوضع ورقة العمل الأساسية

للدراسة المفصلة عن كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من القناة غزيرة الاشعاع ، وأوصى أيضاً الدول الأعضاء بالعمل الحثيث من أجل ربط شبكاتها الأرضية وفق النموذج الذى اتبعته مصر مع بعض شقيقاتها العربيات .

ثالثا : التدفق الاعلامى بين الدول العربية :

أعرب مجلس وزراء الاعلام العرب عن إيمانه بأن تحقيق التدفق الاعلامى وإنسياب المواد الاعلامية بين الدول العربية ، يمثل احدى ركائز العمل العربى المشترك ، ويعتبر دعماً قويا للأنشطة الاعلامية المحلية والقومية ..ومع وجود عقبات كثيرة تعوق انسياب هذا التدفق الاعلامى العربى ، فقد آن الأوان للعمل على إزالتها ، وفق استراتيجية واضحة ، يتعاون على وضعها خبراء ومسئولون عن الاعلام والمواصلات والاتصالات السلكية . ومن المعروف أن من ضمن العوائق التى لا تحقق انسياب التدفق الاعلامى عمليات الرقابة وارتفاع أسعار الشحن ، فضلاً عن قيود تحويل العملة، واختلاف التوجهات السياسية والثقافية فى بعض الأحيان ، والأعطال التى كثيراً ما تتعرض لها الشبكة الأرضية ، أو عدم اكتمالها فى أجزاء بسيطة .. وفى هذا الشأن أيضاً كان للوفد المصرى سبق الاعلان عن الاستعداد لوضع ورقة العمل الأساسية لهذا العمل ، من واقع التجربة العملية لها مع دول عربية شقيقة مجاورة ..

رابعا : تنفيذ قرار مؤتمر القمة الثانى عشر بجعل مجلس وزراء الاعلام العرب مجلسا وزاريا متخصصاً :

ناقش المجلس مشروع النظام الأساسى لمجلس وزراء الاعلام العرب مستنداً الى قرار مؤتمر القمة الثانى عشر رقم (ق/١٦٢/د) بتاريخ ١٩٨٢/٩/٩ والذى خول « مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية صلاحية البت بصفة نهائية دون الرجوع الى مؤتمر القمة بإنشاء مجلس متخصص لوزراء الاعلام العرب ومؤسسات اعلامية فى الساحات الدولية ».. وقرر بعد مناقشات متعمقة التأكيد على الحاجة الماسة لانشاء مجلس وزارى متخصص بالعمل الاعلامى العربى ، تنفيذا لقرار مؤتمر القمة الثانى عشر وتوجيه المجلس الاقتصادى والاجتماعى بقراره العاشر (عمان ، ٥ ـ ١٩٨٨/٧/٦) القاضى بتشجيع ظاهرة المجالس الوزارية المتخصصة التى تقوم بأمانتها الفنية الادارات المعنية فى الأمانة العامة للجامعة .

خامسا : أساليب مواجهة الثورة التكنولوجية الاعلامية :

وافق مجلس وزراء الاعلام العرب على عقد اجتماع تمثل فيه الخبرات الاعلامية المختلفة لبحث كيفية مواجهة الثورة الألكترونية الاعلامية واقتراح الحلول والبدائل العلمية والعملية ، ليكون الاعلام العربى قادراً على التعامل مع التطورات التقنية المتلاحقة ، والتوصل الى رؤية موحدة يواجه بها هذه التحديات .. من هذا المنظور رحب المجتمعون بدعوة مصر لاستضافة هذا الاجتماع فى القاهرة ، مع متابعة أحدث النظم المتقدمة فى مجال اجهزة الاتصال الألكترونى والبث الاذاعى والتليفزيونى ، مثل نظم التليفزيون عالى الجودة والنظام الرقمى للبث والتسجيل وما إلى ذلك .. وقد أعرب المجلس عن تقديره للاستعداد المصرى للتقدم بدراسة وافية حول هذا الموضوع ومستجداته تكون منطلقا لدراسة عربية شاملة لاختيار نظم موحدة من خلال اللجان المتخصصة فى اتحاد الاذاعات العربية .

جدير بالذكر أنه رغم أن التقنيات المستعملة لدى البلدان العربية ، تعد من أحدث ما هو متوفر فى أسواق الدول الصناعية ـ حيث يعتبر العرب من أكثر المستهلكين لها فى العالم حتى غدت بعض المحطات الاذاعية والتليفزيونية العربية معارض لأحدث وأضخم الأجهزة ـ إلا أن اتخاذ القرار بإستعمال هذا الجهاز أو غيره ، أو أستعمال هذا النظام أو غيره لا يتبع فى البلدان العربية الأسس العلمية السليمة ، كتقدير الحاجات الحقيقية والامكانيات المادية والقدرات الهندسية ، كما لا يتم التنسيق بين البلدان العربية فى هذه المجالات .

من هنا تشكل موافقة المجلس على كيفية مواجهة الثورة الألكترونية وعقد الاجتماع الفنى بالقاهرة لهذا الغرض ، خطوة وبادرة طيبة إذا ما أحسن تنفيذها والالتزام بتحقيقها على الأوجه الأنسب والأفضل .

سادسا : صندوق الدعوة العربية :

فى اطار مناقشة تقرير الأمانة العامة حول الصعوبات الحالية التى تواجه تنفيذ الخطط والبرامج الاعلامية المقررة ، وتحقيق عمل بعثات الجامعة فى الخارج ، أكدت ان الوضع المالى الذى يتحكم فى كل انشطتها يواجه عجزا شديداً ، نتيجة عقبتين أساسيتين أولهما : تخفيض الاعتمادات المطلوبة وثانيتهما : ضعف تسديد الدول الأعضاء لحصصها فى موازنة الأمانة العامة المقررة ..حيث لم يتجاوز التسديد فى السنوات الأربع الماضية (٨٥ ـ ١٩٨٨) نسبة ٦٠ ٪، كما لم يتجاوز فى النصف الأول من العام الحالى نسبة ٣٦ ٪.. وهذا الوضع كما ذكرت الأمانة العامة فى تقريرها لا يعنى فقدان القدرة على تنفيذ أى استراتيجية أو خطة أو برنامج أو مشروع فى سائر المجالات ومنها مجال الاعلام ، وإنما يعنى أن الوضع يزداد خطورة حين تزداد الحاجة الماسة لبذل جهود اعلامية منظمة وطويلة المدى . لذلك ونتيجة لقرار أعتبار قطاع الاعلام يشرف عليه مجلس وزارى متخصص ، دعت الأمانة العامة لأن يكون صندوق الدعوة اضافة الى ذلك من مشمولات أنظار هذا المجلس الذى يتولى كل شئونه ، على غرار الصناديق المتخصصة الأخرى (الشباب ، الصحة ، الخ).. وقرر مجلس الوزراء دعوة الدول الأعضاء الى الالتزام بتسديد انصبتها كاملة فى الموازنة السنوية لصندوق الدعوة العربية المقررة من قبل مؤتمر القمة العربى فى الجزائر وقدرها ثلاثة ملايين دولار ، وعلى أن يتم التسديد فى الربع الأول من كل عام وفقاً لقرار القمة العربية فى عمان . وذلك لتتمكن الامانة العامة من تنفيذ الخطط الاعلامية التى يقرها مجلس وزراء الاعلام العرب ، وألا يتم الصرف من أرصدته على النفقات الثابتة ..

سابعا : ميثاق الشرف الاعلامى العربى :

تصدرت مسألة ميثاق الشرف الاعلامى العربى قائمة جدول اعمال مجلس وزراء الاعلام العرب ، حيث كان البند الثانى المدرج أمام وزراء الاعلام العرب ، لخلق اعلام عربى يتسم بالنزاهة والتجرد ، من منطلق أن الحق فى الاعلام حق من حقوق الانسان العربى ، له أن يحصل عليه مهما كان موقعه نائياً على أرض وطنه ، فضلاً عن ضرورة وحتمية توفير الحرية للاعلام شريطة أن تنتهى حدود هذه الحرية عندما تبدأ حدود حرية الاخرين ، وذلك حفاظا على الرسالة الاعلامية وسمو أهدافها الوطنية والقومية والانسانية ، وفى ضوء التطور السريع الذى طرأ على وسائل الاتصال بين الدول والشعوب ..

وقد وافق وزراء الاعلام بالاجماع على أنه لكى يكون تحركهم الاعلامى العربى ناطقا بلغة العصر ، لا ينغلق على نفسه ، معتمداً على لغة الحوار وتبادل الرأى وتوسيع دائرة الفهم والتفاهم ، وليس على المواجهة والمجابهة للتعبير عن الهوية العربية المستمدة من الحضارة العربية الاسلامية ، وعن تطلعات الأمة العربية للمشاركة فى الجهد الانسانى من أجل سعادة البشرية بأسرها ـ وافق الوزراء على التأكيد على أهمية الالتزام بروح ومضمون ميثاق الشرف الاعلامى العربى والعمل وفق مبادئه ، وتعميم نص الميثاق على أجهزة الاعلام الرسمية والاتحادات الاعلامية المهنية كاتحاد وكالات الأنباء العربية واتحاد الصحفيين العرب للاسترشاد به . ويتضمن مشروع الميثاق خمس عشرة مادة تحدد المبادىء العامة ومسئوليات وواجبات الحكومات والمؤسسات ، إزاء الاعلاميين العرب .. وتحدد

الاشارة الى أن مشروع الميثاق جاء تنفيذاً لميثاق التضامن العربى الصادر عن قمة الدار البيضاء فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ .

ثامناً : التعاون العربى الافريقى فى مجال الاعلام والاتصال :

لقد ساعدت الجغرافيا منذ القدم ، وقبل ظهور الاسلام على الاتصال بين العرب وافريقيا ، وبين عرب شمال أفريقيا والشعوب الافريقية فى الوسط ، وبين العرب فى الجزيرة وشرق أفريقيا .. ثم ساهم الاسلام فى تشكيل انماط الحياة لدى الشعوب الافريقية لاسيما شرق أفريقيا وجنوبها .. ومنذ بداية اجتماعات القمة العربية فى النصف الأول من الستينات ، وهى الفترة التى تشكلت فيها ايضا منظمة الوحدة الافريقية ، أصبح موضوع التعاون العربى الافريقى من بين الموضوعات التى تتصدر جدول الأعمال ، وأصدرت أول قمة عربية عام ١٩٦٤ ضمن بيانها الختامى نداء يرحب بميثاق الوحدة الافريقية ، ويعتبره أملاً للسلام والحرية والمساواة فى افريقيا والعالم . ومع بروز دور الاعلام فى السياسة الدولية ، على الأخص مع بداية الستينات ، نتيجة لتطور تقنيات الاتصال وتنوعها ، أولت القمة الافريقية موضوع الاعلام الخارجى على الأخص فى أفريقيا قدرا كبيراً من اهتمامها ، وحدد وزراء الاعلام العرب خلال اجتماعهم فى بنزرت عام ١٩٦٧ دور الاعلام العربى فى أفريقيا للتأكيد على زيادة معرفة العرب الحقيقية بأفريقيا وقضاياها ، والتأكيد أيضا على تواصل الوحدة بين حركتى التحرير العربية والافريقية .. لذلك أكدت مصر فى بيانها أمام المؤتمر أنه حرى بنا ان نبدأ نحن العرب بالحوار مع أقراننا فى القارة الافريقية ، كتمهيد حتمى للانتقال الى الحوار بين الشمال والجنوب ، وكانت موافقة المؤتمر على الاقتراح المصرى بأن يتم عقد اجتماع لرؤساء ومديرى المنظمات الاعلامية المتخصصة العربية والافريقية ، وذلك بهدف وضع برنامج عمل اعلامى مشترك فى كل المجالات الافريقية ، حيث سيعتبر هذا الاجتماع خطوة رئيسية نحو أنشاء اللجنة المشتركة التى تتولى وضع خطط التعاون الاعلامى العربى الافريقى وتحدد مصادر تمويله .. ورحب المجلس بأن يكون مقر انعقاد هذا الاجتماع بالقاهرة .

وأخيرا فإن الدورة الرابعة والعشرين لمجلس وزراء الاعلام العرب ، قد حظيت بأهمية بالغة استمدتها من عودة مصر لممارسة دورها الطبيعى بين أشقائها ، خاصة وأن ورقة العمل المصرية التى قدمت أمام المؤتمر أعتبرت وثيقة رسمية من وثائق المجلس ، بل واستطاع الوفد المصرى أن يحقق بالتوصيات الختامية للاجتماع أن يُغلب رؤية مصر وإعلامها لتكون منهاج عمل عربى للمرحلة القادمة ، من منطلق قطعه لشوط كبير على طريق ملاحقة تطورات عصر الاعلام الحديث ، بتجربة علمية وعملية ناجحة وأن يضع كافة امكانياته العلمية والفنية والتدريبية تحت خدمة الأشقاء العرب ، تدعيما للاعلام العربى ليصبح قادراً على مواجهة التحديات المحدقة به .

هذا وقد أكد وزراء الاعلام فى بيان سياسى لهم ضرورة الالتزام بالقضايا القومية الملحة التى تشغل الانسان العربى وفى مقدمتها تدعيم الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة على المستوى الدولى ، والدعوة للتبرع لصندوق الانتفاضة ، حتى يمكن تنفيذ الخطة الاعلامية لدعمها ، كما أكد البيان موافقة الوزراء على الخطة الاعلامية العربية على الساحة الدولية للعام القادم ١٩٩٠ . □

مؤتمـــر آفـاق الاعـلان العـــربى

القاهرة [١٤ ـ ١٨ مايو ١٩٨٩]

غادة رأفت

عقد مؤتمر آفاق الاعلان العربى الثانى « تحديات المستقبل : الاعلان والتسويق الفعالان فى العالم العربى» فى الرابع عشر من مايو حتى الثامن عشر من مايو ١٩٨٩ فى القاهرة ، حيث تناول المؤتمر موضوعا هاما هو تحديات المستقبل والتى تتمثل فى ثورة عصر الفضاء والتى تعد ثورة معلومات .. والأقمار الصناعية .

وهذه الحقيقة الماثلة .. حقيقة الثورة الهائلة فى المعلومات تمثل تحديا عظيما أمام صناعة الاعلان المرتبطة أوثق ارتباط بأسواق السلع . وتسابقت الدول فى برامج اطلاق الأقمار الصناعية ، حتى دول مايسمى بالعالم الثالث قد دخلت هذا المضمار وأصبحت مهمة الاعلان مهمة عالمية أو فى القليل شبه عالمية .

هذه التحديات الهائلة اقترنت بتحولات هامة فقد بدأت بؤر الصراعات الدامية تنحسر ، مؤذنة بحلول السلام محل القتال فى الشرق الأوسط ، ووضعت حرب الخليج أوزارها .

وبعودة هذه البلدان الى مواجهة تبعات السلام ، تزداد امامها التحديات الصناعية والاقتصادية والتجارية ، وكلها تحديات تضطلع صناعة الاعلان بدور هام فى سبيل تذليلها ، بفضل تعريف الاعلان بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية . وهناك تحد آخر يتمثل فى الوحدة الاوروبية التى ستكتمل صورتها عام ١٩٩٢ ، فتصبح أوروبا سوقا واحدة بلا حواجز جمركية ، او غير جمركية . وهذا يجعل اوروبا قوة منيعة قوامها ٣٢٠ مليون نسمة فى وجه التحديات الاقتصادية الخارجية ، ويحيلها الى قوة عظمى .

وهذه التحديات هى التى أملت على المؤتمر أن يدير موضوعاته حول محور « تحديات المستقبل » ايمانا منه بأن المجتمع الاعلانى العربى لابد وان يعى هذه التطورات جميعا وأن يتأهب لمواجهتها .

وهذه هى بعض الابحاث التى قدمت فى المؤتمر :

قدمت أ . د . جيهان رشتى عميدة كلية الاعلام بحثا بعنوان « صناعة الاعلان وعلاقتها باقتصاديات الاعلام واستقلاليته » حيث تناولت فى الجزء الاول الارتباط التاريخى بين نمو الصناعة والاعلان ووسائل الاعلام ، والذى بدأ منذ زمن الثورة الصناعية وبداية تطور المجتمع الجماهيرى ، خاصة حينما انقطعت الرابطة المباشرة بين المنتجين والمستهلكين للسلع المصنعة ، فظهرت الحاجة للاعلان . ومنذ ذلك الحين تطور السوق ، وتطور الاعلان ، وتطورت وسائل

الاعلام ووصل الانفاق السنوى على الاعلان فى جميع انحاء العالم فى أوائل الثمانينات الى ٧٠ مليون دولار سنويا .

ثم يقوم الجزء الثانى من البحث باستعراض اساليب تمويل وسائل الاعلام فى دول العالم المختلفة ، والتطورات التى طرأت عليها ، حيث يتضح ان هناك عددا بسيطا من الصحف التى تعمل كمشروعات خاصة ، تستطيع ان تعيش بلا اعلان .. وبالنسبة للراديو والتليفزيون ، يوفر الاعلان المصدر الوحيد للتمويل بالنسبة للخدمات التى تخضع للملكية الخاصة . وفيما يتعلق بالدول الاشتراكية ، فان الحكومات تسيطر على وسائل الاعلام ونفس الشىء بالنسبة للدول النامية ، ولذلك فالهدف الاول ليس هو تحقيق الربح .

ولابد هنا من الاعتراف بالجوانب السلبية فى التمويل التجارى لوسائل الاعلام ، وبشكل خاص تحميل المستهلك الزيادة فى سعر السلع ، ولكن من ناحية اخرى تشير التقديرات الى ان الصحف التى تصدر بلا اعلانات سوف تكلف القارىء ٧٠ ٪ اكثر مما يدفعه ثمنا للصحف التى بها المستوى الحالى للصفحات الاعلانية .

ويتناول الجزء الثالث من البحث تأثير الاعلان على النظام الاقتصادى ، بعد ان اصبح الاعلان جزءا لايتجزأ من نسيج المجتمع الرأسمالى ، وتخفيض تكلفة الوحدة للسلع المنتجة جماهيريا .

ولقد اثيرت العديد من التساؤلات حول السمات السلبية للاعلان . فيقول البعض انها جعلت الطابع المادى يطغى على المجتمع ، وان يجعل الناس تقدم على شراء سلع وخدمات لاتحتاج اليها ولايستطيعون تحمل تكلفتها ، وان ينطوى على خداع للمستهلك ، ويروج لسلع ضارة ، وان يتسم بالفجاجة ، وان يرفع اسعار السلع بشكل صناعى ، وان يحد من المنافسة .

وفى الجزء الرابع « تأثير المضمون الاعلانى على المضمون التحريرى » اظهرت الممارسة انه لأهمية الاعلانات كمورد رئيسى لوسائل الاعلان ، اغرى هذا بعض الجهات على استخدام الاعلان كأسلوب للضغط على الوسيلة الاعلامية وتوجيهها فى الاتجاه الذى يخدم المعلن ، ليس فقط بنشر الاعلان ، ولكن بتوجيه التحرير ، سواء بحجب اخبار ليست فى صالح صاحب الاعلان ، أو بنشر مواد تحريرية فى صورة اخبار أو مقالات أو تحقيقات صحفية تتضمن دعاية ظاهرة ، أو مستترة لصاحب الاعلان . وغالبا مايحدث هذا بشكل خاص فى الصحف الضعيفة أو التى تعانى من مشاكل مالية ، ولكن القلق الاساسى على حرية الصحافة ينبع من الرقابة الذاتية التى يفرضها المحررون على انفسهم والتى تجعلهم يجاملون المعلن عند اختيار الاخبار .

كما قدم د . سامى عبدالعزيز بحثا تناول فيه « تقويم فعالية الحملات الاعلانية دراسة مقارنة بين حملات البنوك وشركات توظيف الاموال » . وكان الهدف الرئيسى لهذا البحث هو التعرف على فاعلية الحملات الاعلانية لشركات توظيف الأموال مقارنة بالبنوك وذلك من خلال : التعرف على حدود الدور الذى لعبه الاعلان بصفة عامة والاعلان التليفزيونى بصفة خاصة فى تحقيق اهداف كل من شركات توظيف الاموال والبنوك . وكذلك التعرف على العوامل التى ساعدت كلا من شركات توظيف الأموال والبنوك على تحقيق اكبر قدر ممكن من الفاعلية .

واظهرت الدراسة النتائج التالية :

اولا . ان عدم حساسية السياسات التسويقية فى المؤسسات المالية بالمتغيرات البيئية وخاصة الاجتماعية والاقتصادية ، التى تشكل ملامح واتجاهات وسلوك الجمهور ، وانعكاس ذلك على ممارستها الاعلانية وانها يمكن ان تؤثر على فعالية السياسة التسويقية فى هذه المؤسسات . وهذه النقطة ابرزتها الدراسة بشكل واضح حينما كشفت عن ادراك شركات توظيف الاموال لأهمية لعوامل الاقتصادية « الربح » كأحد محركات سلوك المواطن المصرى فى ظل الظروف الاقتصادية التى تعيشها مصر .

ثانيا : ان تركيز اعلانات المؤسسات المالية وخاصة البنوك على ستراتيجية بناء الصورة الذهنية التى تتسم بالوقار والاتزان ، لم تعد كافية لكى تحقق هذه المؤسسات اهدافها التسويقية بالفعالية العالية .

وهذه النقطة ابرزتها الدراسة بشكل واضح حينما كشفت عن اهم عوامل نجاح اعلانات شركات توظيف الاموال التى كانت هى استخدام المغريات المادية المباشرة والملموسة .

بعبارة اخرى فان تركيز البنوك على احدث اساليب العمل المصرفى وتكنولوجيته ، وامتداد فروعها فى كل مكان لم يعد يمثل نقطة فعالة .

ثالثا : ان تنوع الرسائل الاعلانية واساليب تنفيذها فنيا ، ليس مطلوبا فقط فى السلع الاستهلاكية ، وانما يمكن ان يحقق نتائج فعالة للمؤسسات المالية التى تسهم فى مشروعات مختلفة . وقد أبرزت الدراسة هذه النقطة حينما كشفت عن ان تنوع اساليب اعلانات شركات توظيف الأموال واستخدامها لاستراتيجيات ابداعية متنوعة ، كانت من العوامل التى ادت الى اعجاب الجمهور بهذه الاعلانات .

رابعا : ان سياسة النفس الطويل فى عرض الاعلانات وتكرارها فى الوسائل الاعلانية من اهم السياسات التى ينبغى الأخذ بها فى الحملات الاعلانية للمؤسسات المالية .

ولقد كشفت الدراسة عن ان ارتفاع معدل تكرار الاعلان لشركات توظيف الأموال كان من العوامل التى ساعدت على نجاح شركات توظيف الأموال فى تحقيق اهدافها .

خامسا : ان استراتيجية استخدام وسائل الاعلان المختلفة فى وقت واحد من الاستراتيجيات الفعالة فى مجال المؤسسات المالية . فمن خلال الملاحظة المنتظمة تبين ان البنوك كانت ولاتزال الى حد كبير تعتمد على الوسائل المطبوعة ، خاصة الصحافة كوسيلة اساسية فى حملاتها الاعلانية اعتقادا انها تخاطب فئة المتعلمين فقط . اما هذه الدراسة فقد كشفت عن ان تعدد الوسائل الاعلانية التى استخدمتها شركات توظيف الأموال كانت من العوامل فى انجاح هذه الشركات .

اضافة الى ان التليفزيون لم يكن من الوسائل الاساسية فى الحملات الاعلانية للمؤسسات المالية قبل ظهور شركات توظيف الأموال وجاءت الدراسة لتؤكد فعالية هذه الوسيلة اذا ماأردنا توسيع السوق ومخاطبة اكبر قدر من الفئات المتنوعة فى خصائصها الديموجرافية والنفسية .

وقدم الاستاذ طلعت الزهيرى رئيس مجلس ادارة اخبار اليوم ورقة بحث عن تسويق الاعلان فى العالم العربى اوضح فيها ان السوق العربية لها مواصفات ومقاييس مفروض ان تؤخذ فى الاعتبار عند توجيه الحملات الاعلانية .

فلقد ارتفعت القوة الشرائية فى العالم العربى نتيجة لاكتشاف البترول واستخدامه بوفرة ، بالاضافة الى انتشار وسائل التسويق الحديثة مثل السوبر ماركت .

ولعل من اهم ملامح السوق العربية هو اتجاه العرب نحو شراء الآلات التى تنتج السلع الاستهلاكية . فالعرب لم يصلوا بعد الى تصنيع آلات الانتاج ، وانه يحسن فى هذه المرحلة ان يتضمن الاعلان عن بيع هذه السلع تكاليف الصيانة وامكان الاصلاح وتدريب العمال وكذلك التقسيط ان أمكن .

كما قدم مايكل هوك مستشار « دولى » برسون ميديا للادارة ـ المملكة المتحدة ، ورقة بحث عن « التجربة الاوروبية والعالم العربى » استعرض فيها الحقائق التالية :

١ ـ وصل حجم الانفاق الاعلامى فى أوروبا الى ٢١ بليون جنيه استرلينى ، وهو يعادل ربع الانفاق فى دول العالم اجمع .

٢ ـ ان نحو ثلثى الانفاق الدعائى يذهب الى الصحافة .. وعلى

الرغم من التدهور الذى يلحق بالصحافة ، إلا انها مازالت تحتل مكانة بارزة ، وحتى حلول القرن القادم .

٣ - ارتفاع حجم الانفاق الاعلامى بالنسبة للتليفزيون الى ٢٤ ٪ وذلك عام ١٩٨٨ .

هذا ، وفيما يتعلق بالوقت المسموح به فى معظم الدول الأوروبية لاستغلاله فى الاعلان ، فقد وصل الى ٤٢ دقيقة عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من المؤشرات التى تبرز اهمية الاعلان داخل وخارج أوروبا ومنها : وجود ٢٣ محطة من محطات الأقمار الصناعية يمولها الاعلان التجارى ، كذلك تشبع الاسواق الاوروبية ، حتى ان الاوروبيين يبحثون عن تسويق المنتجات خارج الحدود .

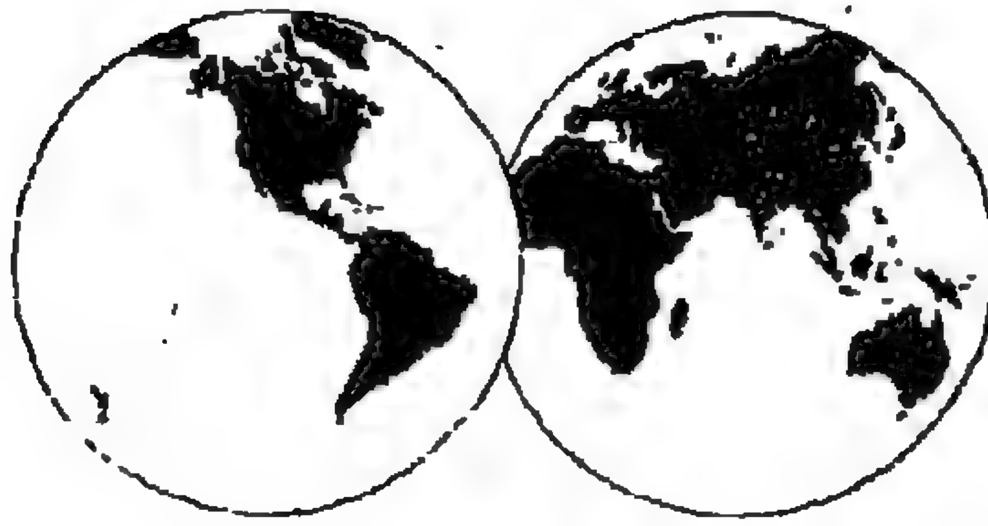
كما قدم أ . د . محمد الرميحى رئيس تحرير مجلة العربى ورقة عن « الاعلام وتحديات المستقبل » حيث أكد على وجود اربعة تحديات : اول هذه التحديات هى مواجهة ثورة الاتصالات التى ستغير من شكل المجتمعات . فمن المتوقع فى خلال السنوات القليلة القادمة انتشار الهوائيات التى تمكن المشاهدين من تلقى الارسال التليفزيونى بما يحويه من اخبار واعلانات ملكا لأدوات اتصال اكثر تقدما وتقنية فى الوطن العربى .

والتحدى الثانى هو اعتماد وسائط الاعلام على اعلان لتمويل جانب كبير من تكلفة النشر .

والتحدى الثالث هو دور وسائط الاعلام فى زيادة الوعى العام وبداية ظهور افكار انشاء جمعيات حماية المستهلك فى الوطن العربى .

والتحدى الرابع . هو تعاظم تأثير الأزمة الاقتصادية فى الوطن العربى وتاثيرها فى قدرة الافراد على الشراء ، الأمر الذى قد يحمل مخاوف الركود لقطاع من المنتجات غير الضرورية .

واعد محسن غزى رئيس مجلس ادارة الشركة الدولية لخدمات الطباعة بالقاهرة ج . م . ع ، ورقة بحث بعنوان « تحديات المطبوع الاعلانى » أكد فيها حقيقة هامة ، وهى انه لامجال للمنافسة بين مطبوعنا الدعائى ، أو الاعلانى ، مع مثيله الاجنبى - على الأقل حسب الامكانيات الموجودة لدينا الآن - وتنحصر اسباب رداءة المطبوع فى اسباب تتعلق بالعميل ، وأسباب تتعلق بمصمم المطبوع ومنفذه . واسباب تتعلق بوحدة انتاج المطبوع سواء مطبعة أو غيرها □



مكتبة السياسة الدولية

يوميات جيسى جاكسون فى الحملة الانتخابية للرئاسة

our time has come :
A Delegates' Diary of Jesse Jacksons' 1984
Preisdntial Compaign
Lucins . G.Barker.

يتناول هذا الكتاب حملة جيسى جاكسون لانتخابات الرئاسة الامريكية عام ١٩٨٤ بالتفسير والتوضيح ، حيث يشرح هذه الخطوة الشجاعة التى اتخذها جاكسون ، وذلك للوصول الى اهداف حركة الحقوق المدنية . وعموما فلقد ذهب جاكسون الى أبعد من هذه لحركة ، حيث أراد تطبيق مبادئها على المشاكل المحلية والسياسة لخارجية ، وكان هدفه هو توحيد الأفراد والجماعات فى اتحاد أو حزب واحد .

ويقيس الكاتب مجهود جاكسون من عدة زوايا ، فيأخذ فى اعتباره ملاحظات من قاموا بدور هام فى هذه الحملات ، كما يشرك الكاتب الجمهور العام فى الحكم على هذه الملاحظات ، ولايتناولها فقط من قبل الأكاديميين والدارسين .

ولقد استخدم الكاتب عددا من المصادر التى اختارها بنفسه وذلك لكتابة هذا الكتاب .

ولقد استغل الكاتب خبرة حياته بصفته واحدا من الامريكيين السود ، بالاضافة الى عمله كباحث للعلوم السياسية ، مما أتاح له تحليل أثار هذه الحملة واستنتاج الدروس المستفادة من التجربة ، كذلك كان الكاتب مبعوث جاكسون لدى الاجتماع الديمقراطى الوطنى فى ١٩٨٤ ، مما أضفى على الكتاب نوعا من العمق .

على أن الكاتب قد وضع فى اعتباره منذ البداية ، وبصفته باحثا ، الجانب السلبى لتطبيق اسلوب الملاحظة بالمشاركة فى اعتباره ، وحاول ان يكون منتبها لها ، فحاول ان يبتعد عن الاسباب والشخصيات والمواضيع التى تضفى غموضا على ماحدث بالفعل .

ومهما بلغت درجة موضوعية الكاتب من عدمها ، إلا اننا يجب كذلك ان لاننسى ان هذا النوع من الانغماس فى التجربة ، يعطى القدرة والسلطة للكاتب لاختبار وقياس آراء المشاركين فى الحدث عن قرب ، وان يتناول الموضوع من منظور لايستطيع الباحث العادى ان يصل اليه .

وعموما فلقد اثبتت هذه التجربة استمرار مشاكل التمييز والفقر فى المجتمع الأمريكى، والتى تحد من فرص الاقليات والسود والمرأة . ويمكننا القول ان هذه الحملة قد أثارت المشاكل الداخلية والخارجية التى تواجه هذه الجماعات ، حيث اشارت الى المشاكل التى تواجه اتحاد هذه الجماعات مع بعضها البعض ، وبينهم وبين المصالح الاخرى فى الحزب الديمقراطى .

ومع ذلك ، فلقد ألقى ترشيح جاكسون الضوء على التقدم على المعضلة الامريكية المتمثلة فى الجنس والعنصر والفقر ، حيث اوضحت تزايد عدد المسجلين للتصويت من السود ، وعدد الموظفين السود المرشحين للمناصب العامة والتقدم الاقتصادى والاجتماعى للسود .

وفى الحقيقة ، فقد استفادت حملة جاكسون من التقدم السياسى الذى أحرزته تلك المجموعات ، خاصة على المستوى المحلى وعلى مستوى الولاية . ولقد كان ذلك هو التقدم الذى اعطى ترشيح جاكسون المصداقية والقدرة التى لم تكن ستحظى بها بدون هذا التقدم .

ولقد حاول جاكسون بذكائه السياسى وعن طريق الانتخابات ان يكلل جهود الاقليات والسود للوصول الى اهدافهم الحقيقية ، وبذلك يرى الكاتب ان جاكسون قد استفاد من هذه الصحوة وافادها فى نفس الوقت ، بالاضافة الى ان مجرد ترشيح جاكسون قد جلب القدرات السياسية لهذه الجماعات الى دائرة الضوء امام الأمة كلها كما بدأت الخطط تظهر وذلك لتحويل هذه الجماعات الى قوة حقيقية من خلال انصهارها فى اتحاد واحد .

ومن الجدير بالذكر ان نوايا جاكسون كانت جلية واضحة حيث انه قد حذر رجال السياسة القدماء فى جميع خطبه وحملاته الانتخابية من ان الأوضاع لن تستمر على ماهى عليه ، وانه يجب ان يتعاملوا مع مطالب وطموحات هذه الجماعات بفاعلية ، كما انه يجب ان تمثل الاقليات والسود بشكل واضح ، وان يكون لهم دور مماثل لبقية الامريكيين فى صنع قرار بلادهم .

ومن المفهوم ان ترشيح جاكسون قد اثار الجدل على نطاق واسع ، فهذا الترشيح فى راى البعض هو الاستراتيجية المثلى لاظهار الاهتمامات الاساسية للسود والاقليات والمرأة والفقراء . كما انها تعد فرصة للتعبير عن آرائهم والمشاركة فى صنع القرار ، وفى حل مشاكلهم ، بينما اعتقد آخرون ان ترشيح جاكسون هو قوة معاكسة ستؤدى الى تهديد التقدم الذى احرزته هذه الجماعات ـ وهذا التقدم هو مساعدة الحزب الديمقراطى فى الاستيلاء على البيت الأبيض . بينما اعتقد البعض ان هذه المحاولات من جانب جاكسون انما تعبر عن طموح شخصى للوصول الى مقعد الرئاسة .

ويوضح الفصلان الأول والثانى الظروف والمواقف التى نمت فيها فكرة ترشيح جاكسون .

فيعكس الفصل الاول ديناميكية ونتائج المناقشات الحية بين الزعماء السود حول ما اذا كانت هناك ضرورة لترشيح رجل اسود لتولى مهام الرئاسة ، وفعلا تم ترشيح جاكسون لخوض معركة الانتخابات بينما يستعرض الفصل الثانى الخطاب الرسمى الذى أعلن فيه جاكسون قراره لدخول معركة الانتخابات والتعليق على

العوامل السياسية والاجتماعية ، والتى كانت السبب فى عملية تنشيط ترشيح جاكسون . كما انه اعطى موجزا يفسر كيف ان دراسة الكاتب ونشاطاته المتعددة كانت السبب فى مساندته لاستراتيجية فوز واحد من السود بمقعد الرئاسة ، وفى النهاية الى حفز الكاتب لمساندة فكرة ترشيح جاكسون .

وبعد اعادة عرض طبيعة حملة جاكسون ، بدأ الفصل الثالث فى النظر فى قرارات الزعماء السود فى مساندة مونديال ، واطلاق سراح روبرت جودمان من احد سجون سوريا ، وهى قرارات ذات دلائل متعددة بشأن ترشيح جاكسون ، متضمنة فى ذلك قدرتها على التأثير على السياسة العامة فى الداخل والخارج على السواء .

ويهتم الفصل الرابع بالعوامل المختلفة التى اثرت على موقف جاكسون فى المجتمع اليهودى ، ولقد حاول الكاتب النظر الى كل ذلك من منظور اوسع من علاقات اليهود بالسود عبر مر الوقت .

ويركز الفصل الخامس على مشاركة جاكسون فى المناقشات حول مقعد الرئاسة ، وهو يصف اسلوب ومادة الحملة ككل . كما انها تناقش طبيعة واثر قواعد اللعبة ، بالاضافة الى الدور الذى لعبته وسائل الاعلام ، كذلك فانها تنظر بترو الى العيوب الموجودة فى الحملة ، كما انها قامت كذلك بالاشارة الى النجاح الذى احرزه جاكسون فى بعض الميادين ، بالاضافة الى التعليق على قوة وجاذبية جاكسون خاصة فى مجتمعات السود ، وعلى الرغم من وجود بعض العراقيل والعوائق .

وتعد ديناميكية اختيار جاكسون كمبعوث للمؤتمر القومى هى التحدى الذى واجه الفصل السادس ، حيث اعطى الكاتب تقريرا شخصيا مفصلا عن تحوله من باحث وملاحظ منفصل عن الحملة الى باحث وملاحظ بالمشاركة فى الحملة كما يعلق الكاتب على تجاربه كمبعوث للمؤتمر القومى منذ ان وقع الاختيار عليه ، وحتى بداية اجتماع سان فرانسيسكو .

ويقدم الفصل السابع يوميات المؤتمر القومى الديمقراطى عام ١٩٨٤ . فى محاولة لتمهيد الطريق ووصف البيئة التى تم عقد المؤتمر فى ظلها . فهى تصف الموقف السياسى الذى يواجهه مونديال وجاكسون وهارت منذ بداية المؤتمر . كما يصف الكاتب ماتوصلت اليه حملة جاكسون يوم الثلاثاء ١٧ يوليو ١٩٨٤ عندما شعر انصار جاكسون بالمخاطر التى يواجهونها .

ومثال على ذلك المساندة القوية التى اعطاها بعض ابرز الزعماء السود لمونديال . وبالطبع لقد كانت هناك عناية خاصة وتدعيم خاص لجاكسون عندما اتيحت له فرصة القاء خطبة استمرت ساعة على الأقل فى التليفزيون .

ثم ينتهى الكتاب بالفصل الثامن ، وهو يستعرض الدروس المستفادة من حملة جاكسون والتوجيهات لعام ١٩٨٨ ، ومابعد هذا العام . ويتضمن الفصل ذكرا لأهمية قيام السود بتنمية استراتيجية موحدة ، والعوامل التى تحفز السود ، وذلك لاتخاذ مواقف عدائية داخل الحزب الديمقراطى ، بالاضافة الى فشل مونديال وزعماء الحزب فى الوصول الى وحدة حقيقية فى المؤتمر ، واهمية هذه الوحدة ، حتى يمكن الوصول الى نجاح الحملة ، ودور وسائل الاعلام فى حملة الانتخابات ، وتأثير مبادىء اللعبة على نتائج الصراع السياسى . ومثال على ذلك الصراع على مقعد الرئاسة والترشيح لهذا المنصب ، والتوصيات التى يجب ان يأخذ بها مرشح كجاكسون ، حتى يقوم بحملة انتخابية اكثر فعالية .

وأخيرا ، فان هذا الفصل يحاول ان يتوصل الى المعنى العميق لمجهودات جاكسون الكلية ..

غادة رأفت

المؤلفات العربية السياسية

□□ آمال سعد المتولى ، تطور مفهوم عدم الانحياز فى الصحافة اليومية المصرية فى الفترة من فبراير سنة ١٩٥٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٨ □□

استعرضت الرسالة من خلال الباب الاول العوامل التى اثرت على الصحافة فى تكوين مفهوم عدم الانحياز وذلك من خلال فصول أربعة : الجذور السياسية لمفهوم عدم الانحياز ـ تطور الدعوة لمفهوم عدم الانحياز مع التطبيق على رؤية صانع القرار فترة الدراسة ـ تطور مفهوم عدم الانحياز عبر مؤتمراته ـ دور الصحافة المصرية ورؤية صانع القرار لمفهوم عدم الانحياز .

وفى الباب الثانى استعرضت الرسالة تطور مفهوم الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣ وذلك من خلال اربعة فصول : ارهاصات مفهوم الصحافة المصرية لعدم الانحياز ـ الصحافة المصرية ومسميات عدم الانحياز ـ توجيهات مفهوم الصحافة المصرية لعدم الانحياز دراسة مقارنة للصحافة المصرية ومفهوم عدم الانحياز .

واستعرض الباب الثالث استخدام امكانيات الصحافة فى تقديم مفهوم عدم الانحياز وذلك من خلال ثلاثة فصول . الوسائل والاساليب الاقناعية التى اتبعتها الصحافة فى تقديم مفهوم عدم الانحياز ـ المصادر الصحفية وشكل المادة فى تقديم مفهوم عدم الانحياز ـ استخدام الصحافة لبعض الاشكال والانماط الصحفية .

وهذه الدراسة تبحث الوسائل الصحفية فى الدعوة للمفاهيم السياسية باعتباره احد الادوار التى تقوم بها الصحافة فى اطار

الدور السياسى الذى تقوم به بصفة عامة ، فالدراسة تحاول التعرف على كيفية طرح الصحافة المصرية للموضوعات السياسية على دائرة الاهتمام للمواطن من خلال بحث مفهوم عدم الانحياز وتطوره ودور الصحافة فى تكوينه ونوع المصادر الصحفية والقوالب الصحفية التى استخدمت فى ذلك .

وتشكلت عينة الدراسة من جرائد الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، اخبار اليوم ، وذلك من خلال عينة عمدية فى الفترة من فبراير ١٩٥٥ الى سبتمبر ١٩٧٣ والتى حفلت بمؤتمرات باندونج ١٩٥٥ ، بريونى ١٩٥٦ ، بلجراد ١٩٦١ ، لقاء القاهرة ١٩٦١ ، مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ ، لقاء نيودلهى ١٩٦٦ ، اللقاء الاستشارى ببلجراد ١٩٦٩ ، مؤتمر لوساكا ١٩٧٠ ، مؤتمر الجزائر ١٩٧٣ وهى تمثل المؤتمرات التأسيسية الاولى لمفهوم عدم الانحياز .

وتوصلت الدراسة الى إن الصحف المصرية فى الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ لم تفرق بين مصطلحات الحياد ، الحياد الايجابى ، التعايش السلمى ، عدم الانحياز بينما كان مصطلح الحياد الايجابى اكثر تكرارا خلال هذه الفترة واستمر تعدد هذه المسميات على توضيحها فى الفترة التالية : ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ ثم ساد مصطلح عدم الانحياز فى الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ وخلصت الدراسة بذلك الى ان اهتمام الصحافة بالمفهوم السياسى وقف عند بعض الحقائق الظاهرية دون التعمق فى ماهية المفهوم وتفاصيله وتوجيهاته وتفاعله مع الظروف المتغيرة كما عملت الصحافة على تحويل هذا المفهوم السياسى الى شعار جندت له كل الوسائل التحريرية لترسيخه ولابرازه من خلال العناوين الرئيسية وتكرار المضمون فى المقالات الافتتاحية والكاريكاتير .

كما اظهرت الدراسة ان اعتماد الصحافة المصرية فى ابراز المفهوم السياسى لعدم الانحياز كان من خلال تصريحات وخطب رئيس الجمهورية وزعماء الدول غير المنحازة وخلال فترات انعقاد المؤتمرات وبالتالى اصبح تتبع الدراسة لمفهوم عدم الانحياز فى الصحافة المصرية يشير بذلك الى المناسبات العامة سواء مؤتمرات او ذكرى احداث تاريخية ومتعلقة بالمفهوم وهو اشكالية القضايا بصفة عامة حيث لا تبرز اهميتها الا من خلال حدث اساسى ينتهى مع نهايته مثل هذا الاهتمام مما قد يؤثر على مصداقية مثل هذه المفاهيم .

وجاء اهتمام الكتاب من خلال المقال الثابت واليوميات والمقال التحليلى والافتتاحى فى ابراز المفهوم او الرد على الهجوم الموجه له وشرح بعض الحقائق المتعلقة به .

وابرز ما تتميز به هذه الدراسة ما ابرزته من استخدام الكاريكاتير والاعلانات كنمط صحفى استخدمته الصحافة المصرية لابراز وتجسيد المفهوم والدعاية للشعار المطروح . كما اشارت الرسالة الى ان الصحافة المصرية لم تربط مفهوم عدم الانحياز ببعض الاحداث المحلية ولم تقم باثارة القضايا التى صدرت عن المؤتمرات الدولية المتعلقة بعدم الانحياز . الا ان الدراسة تصل الى ان ما يحسب للصحافة المصرية عموما انها قامت بترسيخ مفهوم عدم الانحياز كفكرة جديدة ودعت الى ذلك وساعدت على انتشاره .

وعلى الرغم من التعميم فى صياغة بعض النتائج والمصطلحات وعدم وضوح تفاصيل الجزء المنهجى بشكل متكامل الا ان هذه الدراسة تثير مجالا هاما جديدا وهو تناول الصحافة المصرية للمفاهيم السياسية خاصة الدولى منها بشكل يحسب لصالح الباحثة بصفة عامة .

عصام الدين فرج

١٢٠٥

□ □ حمدى قنديل ، عربسات : الشبكة الفضائية العربية وقضايا الاتصال فى الوطن العربى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ □□

تبرز أهمية القمر الصناعى العربى ليس باعتباره مشروعا استثماريا يؤدى الى عائدات اقتصادية فحسب ، وانما لكونه تعبيرا عن رغبة فى تحقيق نوع من الاستقلال العربى فى مجال التكنولوجيا ، وفى العمل على الحد من نفوذ الهيئات الأجنبية وسيطرتها على قنوات الاتصال .

ويعتبر هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذى يتناول القصة كاملة للشبكة الفضائية العربية ، وكافة القضايا الرئيسية والحساسة التى تتعلق بها ، ويأتى عبر تسعة فصول :

يتناول الفصل الأول سياسة حفظ التوازن ، ويخلص المؤلف الى أن هذه السياسة كانت هى السياسة الرئيسية التى حاولت الاقطار العربية اتباعها عند اقامتها للشبكة الفضائية العربية ، وقد شملت هذه السياسة نواح عديدة ، فهناك المشكلة المزمنة لاحداث التوازن بين مصالح الاذاعة ومصالح المواصلات ، وهناك التوازن بين مصادر اطلاق الصواريخ بحيث لا ينحصر الاعتماد على واحد منها ، وهناك التوازن بين الشركات المصنعة بحيث يتم التنويع فيما بينها ، وهناك أخيرا ضرورات التوازن عند اللعب على حبال السياسة العربية . ويصل المؤلف الى أن المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية صانت المشروع من مخاطر عديدة عصفت بتوازن مشروعات عربية أخرى سابقة .

ويحلل الفصل الثانى الاعتبارات السياسية ، فالقرار الخاص باطلاق قمر صناعى عربى هو قرار سياسى فى المقام الأول ، ولقد عبر القرار باطلاق القمر الصناعى العربى عن ارادة سياسية تهدف الى قيام مشروع عربى مشترك ذى آثار بعيدة المدى .

ويرصد الفصل الثالث الاستخدامات المتنوعة للشبكة الفضائية بصفة عامة ، فضلا عن الاستخدام العسكرى ، وهو أخطر الاستخدامات واكبرها حجما ، هناك استخدامات أخرى عديدة فى مجال الاتصالات الهاتفية والبرقية وفى مجال النقل الاذاعى والتليفزيونى ، وكذلك الاصدار الآنى للصحف ، يضاف الى ذلك احتياجات وكالات الانباء ونقل البيانات والاتصالات العارضة مثل اتصالات الاغاثة واتصالات المناطق النائية والمعزولة والمؤتمرات اللاسلكية .

ويناقش الفصل الرابع تبادل البرامج التليفزيونية ، فيعرض لمصادر البرامج المتداولة ، والتوجه القومى للتبادل ودوافع التبادل ومعوقاته كما يعرض لقضية التوازن فى التبادل ثم فئات البرامج المتداولة خلال الشبكة الفضائية العربية . ويتخوف الكاتب من أن يواجه التبادل ، عند قيام الشبكة الفضائية العربية ، اختلافات فى أربعة مجالات ، غير الاختلافات السياسية ، وهى اختلاف التذوق ، واختلاف المعايير البرامجية واختلاف اللهجات ، ثم اختلاف التوقيت وعادات المشاهدة .

ويتصدى المؤلف فى الفصل الخامس الى قضية التبادل الاخبارى اى فن التعامل مع المواد الساخنة من خلال عدة نقاط يبدأها بمحاولات التبادل فى الوطن العربى والدروس المستفادة منها ، ثم يعرض لاخبار التداول . ويتعرض الفصل السادس الى البرامج التربوية فيتناول واقع التليفزيون التربوى فى الوطن العربى وتطلعات الاذاعيين والتربويين العرب وتجارب التربية باتصالات الفضاء ثم يناقش مشكلات استخدام القمر الصناعى فى التربية .

اما الفصل السابع فيحلل كيفية استخدام أقمار الاتصالات أو الشبكات الأرضية فى الاتصالات الوطنية أو شبه الاقليمية فى الاقطار العربية فى الوقت الحالى ، وخاصة لأغراض التبادل التليفزيونى ، وفى ضوء ذلك يناقش كيفية تطور الوضع عند اطلاق القمر الصناعى العربى ، وهل سيصبح من الممكن استخدامه لأى من هذه الاغراض ، وفى أى المناطق والاقطار العربية ؟.

ويحاول الكاتب فى الفصل الثامن أن يجيب على عدة تساؤلات اهمها أسباب اللجوء الى تكنولوجيا الاتصالات الفضائية بدلا من الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات التقليدية بالشبكات الأرضية ، وما هى درجة الاستفادة من الشبكات الأرضية ؟

أما الفصل التاسع والأخير فيتعرض فيه الكاتب للجوانب المالية للمشروع ، فيستعرض نظم التعريفات الدولية ، ومبررات خفض تعريفة القمر العربى ، ومطالب الاذاعات ، والموقف المالى لمشروع القمر الصناعى العربى .

والكتاب فى مجمله يمثل جهدا ضخما قام به الباحث حمدى قنديل حقق به هدفين ، الأول هو الهدف العلمى الأكاديمى والثانى التعليمى التثقيفى مقدما قدرا كبيرا من المعلومات المعتمدة على الوثائق المنشورة وغير المنشورة عن المشروع ، وعلى لقاءات مع عدد كبير من الوزراء والخبراء ، وهى معلومات مثيرة لاهتمام القارىء العربى خاصة المسئولين والممارسين فى مجالات الاعلام والمواصلات والثقافة والتربية ، وغيرهم من المعنيين بشئون الاتصالات الفضائية . وأيضا الدارسين فى الجامعات والقراء المستنيرين .

فتحى على حسين

□□ طلال ضاحى ، الدور التحديثى للمؤسسة العسكرية : دراسة حالة الحرس الوطنى السعودى ، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية مقدمة الى جامعة ولاية فلوريدا ، ١٩٨٨ □□

من الملاحظ ان معظم الدراسات السياسية التى تناولت دور المؤسسة العسكرية ، قد ركزت على دور تلك المؤسسة فى التأثير على الحكم والسياسة ، وانها نادرا ما تعرضت للدور التنموى لتلك المؤسسة . وتتوفر هذه الرسالة على محاولة فهم الدور الذى تلعبه احدى المؤسسات العسكرية السعودية فى عملية التنمية ، وهى « الحرس الوطنى السعودى » ، من خلال محاولة ايضاح قدرة الحرس الوطنى على غرس مفاهيم التنمية بين العناصر المنتمية اليه من ناحية ، وقدرته على المحافظة على القيم التقليدية للمجتمع السعودى من ناحية اخرى . بعبارة اخرى تحاول الرسالة فهم الدور الذى يسهم به الحرس الوطنى السعودى فى حل معضلة التنمية « فى السعودية » وهى المعضلة التى حددها المؤلف بانها « استيعاب التقنية الحديثة ، وفى الوقت ذاته محاولة الا يؤدى ذلك الى تدمير الأسس التقليدية للمجتمع » .

وتنهض الرسالة على افتراض رئيسى مؤداه ان المؤسسة العسكرية تغرس فى المنتسبين اليها مجموعة من القيم الجديدة . كما تدفعهم الى المحافظة على مجموعة من القيم التقليدية . ومن ثم تحاول الرسالة ان تستكشف الى اى حد اسهم الحرس الوطنى السعودى « المتغير المستقل » فى : (١) غرس القيم التنموية ، (٢) المحافظة على القيم التقليدية العربية « المتغير التابع » .

وقد اوضحت الرسالة ان المقصود بالقيم التنموية الحديثة : (١) ترشيد الاستهلاك ، (٢) التطلعات المهنية ، (٣) احترام الوقت ، (٤) الانجاز ، (٥) مشاركة المرأة فى عملية التنمية فى اطار من التقاليد والعادات ، (٦) الابداع فى اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وبأقل التكاليف . كما ان المقصود بالقيم التقليدية : (١) احترام كبار السن ، (٢) وضع الابن الأول كمسئول وحيد عن العائلة ، (٣) النظر باحترام الى التقاليد الموروثة ، (٤) احترام الروابط الأسرية .

وقد قسم الباحث رسالته الى تسعة فصول . تناول الفصلان الأول والثانى منها تحديد أهداف الدراسة ، وعرض الأدب النظرى حول المؤسسة العسكرية كعامل من عوامل التحديث ، بينما تناول الفصل الثالث التعريف بالحرس الوطنى السعودى . ويوضح هذا الفصل ان الحرس الوطنى قد تكون سنة ١٩٥٦ ، وتحددت مهمته بانها « الدفاع عن الدين والملك والوطن بالتعاون مع القوات المسلحة فى الدولة ، وبمساعدة قوات الأمن الداخلى حينما يطلب منه ذلك » .. كما تطور تنظيمه وتسليحه تطورا رئيسيا بالتعاون مع الولايات المتحدة طبقا لمذكرة التفاهم الامريكية السعودية الموقعة سنة ١٩٧٣ . ومن ثم ، فان الدور الاساسى للحرس الوطنى هو دور أمنى يبدو ان الحرس الوطنى يعطى اهتماما للدور الثقافى ـ التعليمى ـ الدينى من خلال المدارس التعليمية والبرامج الدينية التى توضحها الرسالة .

لاختبار الفرضية الاساسية للرسالة حول الدور التنموى للحرس الوطنى السعودى ، صمم الباحث استبيانا لمعرفة مدى تمسك افراد الحرس الوطنى بالقيم العشر التى اشار اليها . وقد تضمن الاستبيان مجموعة من الاسئلة لقياس كل متغير « قيمة » وطبق الاستبيان على عينة من افراد الحرس الوطنى . ويلاحظ ان الباحث لم يوضح اسلوب اختيار العينة . كذلك ، صنف المؤلف كل متغير فى شكل سؤالين ، ومنهما بنى مقياسا يحدد قوة التمسك بالقيمة . وقد صنف الباحث تلك القوة الى اربعة قيم « تقليدى جدا ، وتقليدى ، وحديث ، وحديث جدا » ، وهو ما حدده الباحث فى الفصل الرابع الذى تضمن « تصميم البحث » .

ويوضح التوزيع التكرارى للاجابات الذى اورده الباحث فى الفصل الخامس رسالة النتائج العامة للاستبيان . ويوضح ان « معظم افراد الحرس الوطنى لهم نظرة محافظة تجاه عملية التنمية . فقد تبين ان ٦٨,٨٪ منهم كانوا فى مجموعة التقليديين جدا والتقليديين ، كما ان ٧٥٪ منهم دافعوا عن مقولة انه من الافضل عدم ادخال التغيير الاجتماعى اذا كان ذلك على حساب القيم التقليدية .

أما الفصل السادس من الرسالة فانه يقدم نتائج اختبار مجموعة من الفروض عن دور الحرس الوطنى . وينهض هذا الاختبار على تصور ان طول او قصر خبرة الفرد بالخدمة فى الحرس الوطنى تؤثر على مدى تمسكه بالقيم المشار اليها أنفا . وتوضح تلك النتائج انه فيما يتعلق بالقيم التقليدية ، فان افراد الحرس الوطنى شديدو التمسك بتلك القيم ، ففيما يتعلق بقيمه احترام كبار السن فان ٦١,٥٪ منهم فى فئة التقليدى جدا والتقليدى ، وفيما يتعلق بقيمة الروابط العائلية كان ٤٨,٣٪ فى فئة التقليدى جدا والتقليدى . اما فيما يتعلق بقيم التنمية ، فان الصورة كانت اكثر تشابكا . ففيما يتعلق بوضع المرأة كان ٥٠,٦٪ منهم فى فئة التقليدى جدا والتقليدى ، وفيما يتعلق بقيمة احترام الوقت اظهر ٧٣,٨٪ منهم احتراما ، واحتراما شديدا لتلك القيمة ، وفيما يتعلق بالطموح المهنى كان ٥٩,٧٪ فى فئة الحديث جدا والحديث ، وفيما يتعلق بترشيد الاستهلاك كان ٧٦,٤٪ منهم فى فئة الحديث جدا والحديث ، اما فيما يتعلق باتخاذ القرار فان ١٨,٥٪ منهم فقط كانوا فى فئة

١٢٠٧

« الحديث » وتوضح الصورة الاجمالية لكل المتغيرات فيما يتعلق بافراد الحرس الوطنى انهم يتوزعون كالتالى :

١٤،٩٪ تقليدى جدا ، ٣٧،١٪ تقليدى ، ٣٥،٤٪ حديث ، ١٣،٦٪ حديث جدا ، اى ان هناك تعادلا تقريبيا بين القيم التقليدية والحديثة .

ويوضح الباحث فى الفصل السابع من الرسالة العلاقة بين ستة متغيرات مستقلة « سكانية ، تعليمية ، الوضع الاجتماعى ، الوضع الزواجى وغيرها) والمتغيرات العشر التابعة المذكورة سالفا ، وذلك بافتراض ان هذه المتغيرات ستؤثر فى اتجاهات افراد الحرس الوطنى ، وقد اوضحت نتائج التحليل ان لتلك المتغيرات المستقلة علاقة هامة بالمتغيرات التابعة . ولكن الا تشكك هذه النتيجة فى قوة العلاقة بين الخدمة فى الحرس الوطنى والقيم الاجتماعية التنموية ، للاجابة على ذلك لجأ الباحث الى « التحليل المسترجعى » وقد اوضح هذا التحليل ان تأثير الحرس الوطنى كان العامل الأهم من بين كل المتغيرات المستقلة التى تمت دراستها بمعنى ان العلاقة التى تم التوصل اليها هى علاقة حقيقية .

ويخلص الباحث الى الدور الرئيسى للحرس الوطنى فى غرس مفاهيم الحداثة والتنمية ، والى ان هذا الدور اقوى من دوره فى حماية القيم التقليدية .

والأمر الذى لاشك فيه هى ان هذه الرسالة تقدم اسهاما طيبا فى ميدان يهم الأدوار غير السياسية للمؤسسة العسكرية خاصة انها استعملت اساليب متطورة للتحليل تعطى كثيرا من الثقة فى النتائج التى توصلت اليها .

إيمان يسرى المكاوى

□□ د . علىّ الدين هلال (المحرر) ، العرب والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ـ لبنان ، أكتوبر ١٩٨٨ □□

هذا الكتاب هو نتاج عمل جماعى (د . علىّ الدين هلال ، د . عبدالمنعم سعيد ، أحمد صدقى الدجانى ، د . أسامة الغزالى حرب ، د . عبدالمنعم المشاط ، د . ناصيف حتى ، أ . طلعت مسلم) بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ودلالات . فقد كان المخطط الأولى لمشروع دراسة استشراف مستقبل الوطن العربى ، ثمرة عمل جماعى ونقاشات مطولة بين أعداد كبيرة من المفكرين العرب ، ثم جاءت دراسات محور « العرب والعالم » أيضا نتاج اجتماعات منظمة لمجموعة الباحثين الذين اشتركوا فى إعداده ، علاوة على مناقشات وحوارات مع أعداد أكبر من المثقفين العرب ، وقام كل باحث بعرض خطة بحثه على المجموعة ، ثم تمت مناقشة مسودة البحث ، حيث ساهم ذلك كله فى اثراء الفكر ، وتعميق الاستفادة ، وتبادل الخبرة والمعلومات والتصورات .

ـ إن الدراسة الاستشرافية ـ بحكم تعريفها ـ هى إعمال للعقل والخيال فى المستقبل ، وإبداعها يتمثل فى قدرتها ليس فقط فى استخلاص خبرة الماضى وعظمته ودرسه ، أو فى إدراك حقائق الحاضر واسقاطاته على المستقبل ، ولكن أيضا فى اختراق حجب الغد ، والتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وآفاق ومخاطر .

ـ وعن محتويات الكتاب هذا فإنه مقسم إلى سبعة فصول بجانب المقدمة والمراجع والفهارس ، ويقع فى ٤١٢ صفحة ، واختلف إسهام أعضاء فريق البحث فيه من فصل الى آخر .

ـ فالفصل الأول قام بكتابته منسق الدراسة وهو الدكتور علىّ الدين هلال ، وعنوانه إطار التحليل ومنهج الدراسة ، حيث أن نقطة البدء فى دراسة الوطن العربى ، هى تحديد المعطيات الدولية والاقليمية . أما المعطيات الدولية فتتمثل فى شكل الاطار العالمى الذى سوف يتم فى إطاره التطور العربى وذلك من النواحى السياسية ـ الاستراتيجية ، والتكنولوجية ـ الاقتصادية ، والعسكرية ـ الأمنية . أما المعطيات الاقليمية فتتمثل فى واقع الأقطار العربية وقدراتها من ناحية ، وشكل العلاقة بينها من ناحية أخرى ، وهناك عدد من الضوابط المنهجية التى تمت مراعاتها فى البحث :

١ ـ إن دراسة الوطن العربى فى علاقاته الاقليمية والدولية ، واستشراف صور واحتمالات تلك العلاقات ، تتضمن تحديد أنماط التفاعل بين فاعلين ، الوطن العربى من ناحية ، والطرف الآخر من ناحية أخرى .

٢ ـ ان التحليل فى فصول الكتاب يتم على عدة مستويات وفقا للموضوع محل البحث .

٣ ـ إحدى مسلمات التحليل الاستشراقى هى أن المستقبل يستطيع أحيانا أن يفاجئنا بأحداث وتطورات لم يدخلها الباحثون فى الحسبان . يتناول هذا الفصل أولا : استشراف المستقبل العربى : معناه ومبرراته . ثانيا : منهج البحث ومشاهد المستقبل ، ثالثا : العلاقة بين محور العرب والعالم والمحاور الأخرى ، رابعا : مشتملات الدراسة ، خامسا : ضوابط منهجية .

ـ الفصل الثانى : الاطار الدولى : مستقبل النظام العالمى ، ويعتمد مباشرة على دراسة د . عبدالمنعم سعيد فى الموضوع .

يهدف هذا الفصل الى دراسة أهم التطورات المحتملة للنظام العالمى خلال الفترة المحددة لاستشراف مستقبل الوطن العربى فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠١٥ . والفرضية الرئيسية التى يقوم عليها ، هى أن هناك تأثيرا لخصائص النظام العالمى على الوحدات المكونة له سواء أخذت شكل الدول ـ بما فيها البلدان العربية ـ أم شكل نظم اقليمية ـ مثل النظام الاقليمى العربى . من هذه الفرضية تنطلق فرضية أخرى ، مؤداها أنه عندما تتغير أبعاد النظام العالمى بتشابكاته وتعقيداته ، فإن تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكونة للنظام ، وفى سلوكها الخارجى وعمليات صنع القرارات فيها .

ومع تعدد المناهج والمدارس التى يمكن وفقا لها دراسة النظام العالمى ، فإن أكثر ما يهم فى هذا الكتاب هو تحديد تلك العناصر والبنى والقواعد التى توجد فى هذا النظام ، وتؤثر فى صورة المستقبل العربى .

وإنطلاقا من الدراسات السابقة حول الموضوع ، ومن هدف دراسة مستقبل الوطن العربى ، فإنه ينبغى دراسة النظام العالمى من ثلاثة جوانب :

أولها : مدخلات هذا النظام ، وثانيها : أنماط التفاعلات السائدة فيه ، وثالثها : موضوعاته الرئيسية عن قضايا النظام العالمى من التسلح والموارد والطاقة والغذاء .

ـ الفصل الثالث : النظام العربى : هيكل القوة وجدلية الوحدة والصراع تهدف الدراسة الى عدد من الجوانب المتعلقة بالنظام العربى ذاته ، فالانطلاق من مفهوم النظام العربى الذى يقوم على عنصرى الاقليمية والقومية ، ومن ثم فإنه يختلف عن اغلب النظم الاقليمية ومحاولات التعاون الاقليمى والتكامل الاقتصادى التى برزت فى أنحاء شتى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية . فالنظام العربى لم ينشأ عندما قررت الدول السبع المستقلة ـ فى عام ١٩٤٥ ـ إنشاء جامعة الدول العربية ، أو عندما شعرت بحريتها النسبية فى إقامة علاقات ، وبدأت تتفاعل فيما بينها ، أو عندما ادركت أنها تتشابه ثقافيا وتتقارب فى مراحل نموها وتطلعاتها ، أو لان التهديد الصهيونى فرض عليها الشعور بالخطر المشترك . بل إن النظام العربى يجد أساسه فى الشعوب العربية التى تشكل قاعدته ، والتى عاشت على أرضها مئات السنين تتحدث اللغة ذاتها ، وتدين

غالبيتها بالعقيدة نفسها ، وفى أغلب الأحيان خضعت لنظام الحكم نفسه ، وهكذا فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها سبقا بكثير قرار « الحكومات » بأن تتفاعل فى شكل منظمة اقليمية .

ـ الفصل الرابع : مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى ، ويعتمد على دراسة د . أسامة الغزالى حرب . يسعى هذا الفصل الى دراسة مستقبل الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، طبقا للمشاهد المستقبلية الثلاثة التى تطرحها الدراسة لمستقبل الوطن العربى (التجزئة ، التنسيق والتعاون ، الوحدة العربية) .

وفى كل منها ، فإن معالجة مستقبل الصراع ستكون فى إطار المحددات الرئيسية لمسار الصراع التى تم استخلاصها باستقراء تطوره التاريخى ، ويمكن تحديدها فى :

أ ـ تطور القوة الذاتية لكل من طرفى الصراع وإحتمالات التطور الكمى والكيفى لها . وهو ما يعبر عنه بالكيف الاسرائيلى غير القابل للتطور الكمى ، والكم العربى القابل للتطور الكيفى ، بمعنى أن القوة الاسرائيلية بلغت حدود قوتها الكمية ، بينما مازالت هناك فرص واسعة أمام تطوير القوة العربية ، كميا وكيفيا .

ب ـ درجة استجابة كل من طرفى الصراع للتحدى الذى يمثله الطرف الآخر ، وذلك فيما يتعلق بالتوجه نحو تحقيق الكيان السياسى الامثل الذى يتوخاه الطرفان ، أى : مشروع الدولة الصهيونية أو الدولة اليهودية فوق « أرض اسرائيل » ، ومشروع « الدولة العربية الواحدة » فوق الأرض العربية . وذلك ما نسميه الطابع التحولى والمتغير للمرحلة التاريخية التى يمر بها أطراف الصراع المباشرون .

ج ـ نوعية ودرجة التأثير الذى تمارسه البيئة الأقليمية والدولية على مجريات الصراع ، وعلى تحويل دفته لصلحة هذا الطرف أو ذاك ، والذى يتمثل فى إنتماء أطراف الصراع المباشرين الى الدول التابعة ، والتى تعتـ.. فى مصادر قوتها على العالم الخارجى .

ـ الفصل الخامس . العرب ودول الجوار الجغرافى

يعتمد هذا الفصل على دراسة د . عبدالمنعم سعيد ويسلط الضوء ـ وبقوة ـ على علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافى كفئة تحليلية خاصة تستمد وضعيتها من جوارها الجغرافى لواحد أو أكثر من الأقطار العربية . وسوف يلاحظ القارىء أن الباحث ركز على أهم دول الجوار الجغرافى . وهى إيران وتركيا واثيوبيا ، وأنه تعامل مع اسرائيل فى فصل خاص ، فى إطار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ولم يدرجها ضمن هذه الفئة . وإنه أعتبر أن أحد إنجازات هذه الدراسة هو بلورة مفهوم « دول الجوار » كفئة تحليلية فى دراسة الشئون العربية . لذلك قام بدراسة هذه الدول بشكل متكامل ، ولم يتناول العلاقات الثنائية بين الوطن العربى وكل منها على حدة ، ففى ذلك تجزئة للموضوع وتراجع عن المفهوم . وحرص على دراسة دول الجوار مجتمعة فى سياق كل مشهد من المشاهد الثلاثة التجزئة ، والتنسيق والتعاون ، وأخيرا مشهد الوحدة العربية ، ثم معالجة العلاقات الثنائية فى هذا الاطار .

وقد انطلق فى تحديد العلاقة بين الوطن العربى ودول جواره الجغرافى ، من حقائق الجغرافيا السياسية ، ومن خصائص القومية السائدة فى هذه الدول ، ومن توازن القوى العسكرى ـ الاستراتيجى ، ومن اعتبارات المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل . هذه العناصر الأربعة (الجغرافيا السياسية ، والقومية ، وتوازن القوى ، والاعتماد المتبادل) تمثل بنظرة توليفة مناسبة لحصر الاحتمالات المختلفة لتطور العلاقات بين دول الجوار والعرب ، بما فيها من تعاون أو تنافس ، تحالف أو صراع .

ـ الفصل السادس : الوطن العربى والقوى الكبرى

يعتمد هذا الفصل على دراسة د . ناصيف حتى . فيما عدا الجزء الخاص بالعالم الثالث فهو خلاصة لاسهامات دراسات أعدها د . عبدالملك عودة « العالم الثالث » ووحيد عبدالمجيد « المنظمات الدولية » ، وفتحى عثمان « الدول الصناعية الجديدة » وقام منسق المحور د . علىّ الدين هلال بتلخيصها . ويركز هذا الفصل على سياسات القوتين الأعظم « الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى » ، والقوى الكبرى الأخرى (الجماعة الاوروبية ، واليابان ، والصين) ، والعالم الثالث .

وهنا يرى الدكتور علىّ الدين هلال أن أطروحة تفاعلات النظام العالمى تتجه إلى تهميش الوطن العربى كجزء من تهميش منطقة البحر الأبيض المتوسط . فالميزان الاستراتيجى يتجه تدريجيا منذ منتصف السبعينات الى المحيط الهندى ، ومنطقة المواجهة الخطرة فى العالم هى تلك النقطة التى تلتقى فيها اليابان (والولايات المتحدة) والاتحاد السوفيتى والصين . وفى هذا السياق ، فإن السؤال هو : هل يؤدى هذا التطور إلى تقلص اهتمام الدول الكبرى بالوطن العربى ، باعتبار انتقال موقع المواجهة الاستراتيجية الى منطقة أخرى ، أم تبقى أهمية المنطقة باعتبارها الحزام الجنوبى للاتحاد السوفيتى بغض النظر عن أى تطورات أخرى فى العالم ؟ إن خطأ تلك الأطروحة أنها تنظر إلى التفاعلات الدولية على أنها معادلة صفرية ، وأن ازدياد الاهتمام بمنطقة مالابد أن يقود الى نقصان الاهتمام بمنطقة أخرى بالحجم نفسه وبالدرجة نفسها .

ـ الفصل السابع والأخير : الوطن العربى فى عالم متغير .

يعبر هذا الفصل عن إسهام للدكتور عبدالمنعم المشاط « الأمن القومى العربى » ، ومنسق المحور د . علىّ الدين هلال « العرب والمستقبل » . ويهدف الى تركيب الصورة التى ثم عرضها فى الفصول الستة السابقة .

إسلام عفيفى

□□ د . سعد أبو ريه ـ الفكر السياسى الاردنى [١٩٥٣ ـ ١٩٨٨] جامعة اليرموك ، إربد ـ دار البشير ـ عمان (١٩٨٩) □□

يأتى هذا الكتاب ـ دون شك ـ بأفكار وتصورات متطورة للقارىء العربى بتناول جديد سواء من ناحية الأسلوب والمنهج أو الموضوع نفسه ـ فهى عبارة عن تحليل لأربعة وأربعين كتابا تكليف وجهها الملك حسين بن طلال ملك الأردن لرؤساء وزارات مختلفة بلغ عددها ٤٧ وزارة فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٨٨ . ثم يتم إستنباط أساسيات هذا الفكر السياسى من خلال هذا التحليل ، خاصة وأن المؤلف له مكانة مرموقة فى العمل الدبلوماسى الأردنى بجانب العمل الأكاديمى المنوط به وقربه من مواقع الأحداث .

ويقع الكتاب فى سبعة فصول منتهية بعرض تفصيلى وثائقى لنصوص كتب التكليف .

الفصل الأول : يتعرض لأسماء رؤساء الوزارات مع توضيح أبرز المتغيرات التى ركزت عليها كتب التكليف فى اطار عرض تدريجى متسلسل للأحداث تاريخيا ، مع التعرض لعدة متغيرات هى : ١ ـ ارتباط الأردن بالنظام الدولى ، وعلاقات الأردن الدولية الأخرى ٢ ـ العلاقات مع الدول العربية ودور الأردن فى النظام الاقليمى العربى ٣ ـ المواطن والناحية المرتبطة بالمواطن امنيا واجتماعيا ٤ ـ الاقتصاد ٥ ـ الجهاز الادارى ٦ ـ الناحية العسكرية .

وسنتناول هنا أبرز الوزارات التى شهدتها الساحة الأردنية آنذاك :ـ

أولاً : وزارة سمير الرفاعى ٨/١/١٩٥٦ :ـ

١ ـ **النظام العربى** :ـ حرصت على تنمية العلاقات والصداقة مع الدول العربية ضمن مصلحة البلد وقضية فلسطين ٢ ـ الناحية

الاجتماعية :ـ العمل لتحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق حياة كريمة . ٣ ـ الناحية الاقتصادية : العمل المتواصل لرفع مستوى الحالة الاقتصادية ٤ ـ الجهاز الادارى : تنظيم جهاز الدولة على اساس من الكفاية والأمانة . ٥ ـ الجيش : مضاعفة الجهد لتقوية الاهتمام بالشئون العسكرية وحشد الامكانات للسلاح المقاتل ، وتم تعريب الجيش ورفض الدخول فى حلف بغداد وقد استمرت هذه الوزارة قرابة خمسة اشهر فقط .

ثانيا : وزارة وصفى التل ١٩٦٦/١٢/٢٢ استمرت وزارته خمسة شهور

١ ـ النظام الدولى : كسب دعم الدول الصديقة تعزيزا لقضايا الأردن فى المحافل الدولية ٢ ـ النظام العربى : حمل المسئولية التاريخية لقضية فلسطين والدعوة للتضامن الاسلامى والعربى .

٣ ـ الاجتماع : توفير الطمأنينة المادية والمعنوية لكل فرد وكسر الروح الانهزامية والاهتمام بالعمالة ، وتوجيه الدعوة للوحدة الوطنية

٤ ـ الجهاز الادارى : تقوية اجهزة الاعلام لتصبح فى مستوى الرسالة الوطنية والقومية ، مع توطيد دعائم الدستور ، وصيانة الميثاق القومى ميثاق الثورة العربية الكبرى . ٥ ـ الجيش : دعم القوات المسلحة لتصل لمكانة المنعة لحماية الحدود . وتزويد القوات المسلحة بالخبرات الفنية المتاحة حتى تصل لمكانة المنعة لاسترجاع الحق المسلوب فى فلسطين . وقد تم إقرار برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ .

ثالثا :ـ بهجت التلهونى ١٩٦٧/١٠/٧ [استمرت وزارته قرابة ١٥ شهرا] :ـ

جاءت هذه الوزارة بعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر فى ٦٧/٥/٣٠ ، ووقوع هزيمة يونيو بعدها .

١ ـ **النظام الدولى** : اقامة علاقات دولية على أساس من الاحترام المتبادل والرغبة فى التعاون المستمر وزيادة فاعلية التعاون مع تلك الدول فى المجالات الداخلية والخارجية .

٢ ـ **النظام العربى** :ـ الأردن جزء من الوطن العربى ، ويمثل امتدادا تاريخيا للثورة العربية ، وهى شعارها الوحدة/ الحرية والحياة الأفضل . وأن القضية الفلسطينية هى حجر الزاوية فى السياسة الداخلية والعربية والخارجية .

٣ ـ **الناحية الاجتماعية** :ـ وحدة الضفتين يقوم عليها الكيان الأردنى وهى وحدة مقدسة ومثل يجسد حلم الدولة العربية والمواطن هو الخلية الأولى لبناء المجتمع .

٤ ـ **الاقتصاد** :ـ تحويل الأردن لبلد غنى ليست عملية يتصدى لها الحكم بطرفيه ، بل بتشجيع الاستثمار والرخاء والعدالة الاجتماعية وفرص العمل المكونة للجميع .

٥ ـ **تنظيمات حكومية** :ـ الحكم فى الأردن مسئولية مع ضرورة إلغاء الفجوة بين المواطن والحاكم ، وخلق جيل جديد قادر على تحمل أعباء المستقبل ، وبناء جهاز الأمن ، والافادة من رجال الفكر والكفاءة .

٦ ـ **الجيش** :ـ بناء القوات المسلحة الأردنية على ضبط الاختيارات السابقة للدفاع عن العالم العربى وتجهيزها بأحدث الأسلحة .

رابعا : وزارة محمد داود ١٩٧٠/٩/١٥ [استمرت حتى ١٩٧٠/٩/٢٤ حيث قدم استقالته فى القاهرة]:ـ

جاءت هذه الوزارة بعد ان دخلت وحدات الجيش العاصمة فبادرت قوات المقاومة الفلسطينية بمقاومة الجيش ووقعت معارك دامية .

١ ـ **الناحية الاجتماعية** : ضرورة حماية المواطن وأمنه والحفاظ على روحه وممتلكاته ، حيث هناك من يريد نسف الوحدة الوطنية ، بوجود قوى معادية تعمل على تحويل طاقات المقاومة عن غاياتها ـ القضية السامية ـ إلى حيث يؤدى لنسف الجسور بينها وبين الشعب .

٢ ـ **تنظيمات حكومية** : تقوقع بعض أجهزة الحكم وتخاذلها عن مواجهة الأحداث والتحديات بأمانة وجرأة ووعى وشجاعة والدولة على أبواب احتمالات جديدة بالقضاء عليها بعمل عسكرى معاد . وضرورة صون الدستور والنظام ، وتنظيم علاقات الدولة مع المقاومة الفلسطينية وتمكين المقاومة من اداء دورها .

٣ ـ **القوات المسلحة** : تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة تعمل فورا على تعطيل المخطط المعادى وإعادة الأمور لنصابها .

خامسا : وزارة زيد الرفاعى ١٩٨٥/٤/٤ :ـ

١ ـ **النظام الدولى** :ـ الحوار مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية المتخصصة ، من منطلق العلاقة مع الجميع والانفتاح عليهم ما دامت تشاركنا التوجه نحو تحقيق السلام العادل والاستقرار فى المنطقة .

٢ ـ **النظام العربى** :ـ التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس اتفاق العمل المشترك ، ودعم التحرك الأردنى ـ الفلسطينى ، ودعم مواطنى الأرض المحتلة ، واستعادة التضامن العربى وتشجيع الحوار العربى لصالح الأمة العربية ، ودعم العراق فى الدفاع عن عروبته وإنهاء الحرب مع إيران .

٣ ـ **الجانب الاجتماعى** : حماية أمن المواطن من الارهاب وأمن الوطن ومؤسساته من العدوان .

٤ ـ **الاقتصاد** : الاهتمام بدعم القطاع الخاص وتحديث قانون الاستثمار الزراعى وتشجيعه .

٥ ـ **التنظيمات الحكومية** : تطوير المؤسسات الثقافية والشبابية بما يفجر لدى الشباب طاقاتهم ، وتطوير الثقافة والسلوك العام ، وتحقيق التوازن من مختلف فئات المجتمع وأقاليم الدولة .

٦ ـ **القوات المسلحة** : العناية بالقوات المسلحة وأجهزة الأمن المختلفة لتوفير الثقة المطلوبة .

الفصل الثانى : يتناول علاقات الأردن بالقطبين والقوتين الأعظم وناقش الفصل علاقات الأردن قبل المعاهدة البريطانية وبعدها ، وكيف تم توجيه رؤساء تلك الوزارات للتعامل مع الدول الكبرى أو الأخرى غير العربية .

فيلاحظ أن كتب التكليف جميعها تعرضت لموضوع العلاقات مع الدول العظمى بالاشارة لمبدأ أو اطار عام يرتبط بالمحافظة على أو توثيق أو تنظيم العلاقات مع الدول الصديقة ، وقد شهد هذا المبدأ تراجعا فى السبعينات وعاد بشكل أقوى فى الثمانينات ليخرج عن الاطار التقليدى ، حيث بلغ الاهتمام بهذا بالاشارة الى ضرورة توسيع العلاقات مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . والواقع أن الأردن مر بفترة هدوء نسبى فى علاقاته العربية فى الثمانينات وزادت الحاجة لتحقيق الجهود فى سبيل القضية الفلسطينية بعد أن تهيأت الظروف لدبلوماسية أردنية قوية ودور قوى هام يقوم به الأردن بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة خلال الأعوام ٨٥/٨٤/٨٣ ، حيث وصل التنسيق لذروته .

الفصل الثالث : تناول علاقات الأردن مع الدول العربية ودور الأردن فى النظام الاقليمى العربى فى الفترة الأولى من عهد الملك حسين ومرحلة ما قبل المعاهدة البريطانية وبعدها ثم دور رؤساء وزارات الستينات وقبل وبعد حرب ١٩٦٧ ، ثم رؤساء السبعينات والثمانينات إنتهاء بتوضيح علاقات الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فلاشك أن صانع القرار الأردنى هنا أعطى أولوية للعلاقات العربية على النظام الدولى . وكانت فاعلية النظام الأردنى عربيا قوية . وقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام بالغ فى كتب التكليف المختلفة فكانت بمثابة الأطروحة الرئيسية داخليا وخارجيا وقد أثرت على توجهات الأردن السياسية على النحو التالى :ـ

١ ـ **فى الخمسينات** : وثق الأردن علاقاته مع الدول العربية فى منطق مصلحة البلد الواحد وقضية فلسطين ، وأن الأردن يتحمل عبئا أكبر فيها .

٢ ـ **فى الستينات** : ركزت كتب التكليف على قضيتى فلسطين والجزائر، وأعتبرت قضية فلسطين حياة أو موت .

٣ ـ **فى السبعينات** :ـ (بعد حرب ٦٧) ركز الأردن على حشد الطاقات لازالة آثار العدوان . وبعد المواجهة مع المقاومة الفلسطينية كانت الكتب تركز على دعم المقاومة الفلسطينية الشريفة ، وإحياء الجبهة الشرقية .

٤ ـ **فى الثمانينات** : ركزت كتب التكليف على موضوع دعم القضية الفلسطينية ووصل التنسيق لذروته بين الأردن والمنظمة ، ودعم الأردن للعراق فى حرب الخليج .

الفصل الرابع : ركز على الناحية المرتبطة بأمن المواطن [إجتماعيا وأمنيا] ، والرسالة القومية ـ الوحدة والحرية والحياة الأفضل ـ، ويناقش الفصل دور رؤساء الوزارات آنذاك والأولويات المطروحة فيما يتعلق بالمواطن .

فقد تركزت الاهتمامات على دفع الأخطار المحيقة بالمواطن والمرتبطة بالأحزاب وولاءات بعض الأفراد لها . ثم أنتقل للرسالة القومية ، وكان التيار العربى قد بلغ ذروته وربط ذلك بأهداف الثورة العربية الكبرى وبعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية ، فركزت كتب التكليف على وحدة الضفتين وعلى تعبئة روح المواطنة وظهر الاهتمام بالمرأة والبدو والعامل والمزارع .وبعد حرب ١٩٦٧ تم التركيز على دعم الصمود فى الضفة الغربية وأن المواطن هو الثروة الحقيقية لبلده . ثم بعد المواجهة مع المقاومة الفلسطينية ، أبرزت شعارات مواجهة آثار الفتنة وتضميد الجراح وإعادة الحياة لطبيعتها وخنق النعرة الاقليمية ، وسيادة البلد واستقراره والوحدة الوطنية .

الفصل الخامس : ركزت كتب التكليف فى الخمسينات على موضوع الاكتفاء الذاتى الذى أرتبط بإرادة الأردن السياسية عندما أشتدت به الضغوط السياسية وواجه مشاكل المعونات الخارجية بعد إنهاء المعاهدة البريطانية وتلقى مساعدات عربية لم تستمر ثم أخذ يتلقى مساعدات أمريكية .

٢ ـ فى الستينات تم التركيز على التخطيط ، فظهرت خطط التنمية ، غير أن حرب ١٩٦٧ غيرت من هذه الاستراتيجية مما أضطر الأردن أن يجند الموارد والمساعدات فى دعم الصمود فى الضفة الغربية .

٣ ـ **فى السبعينات** : بعد هدوء الأوضاع الداخلية نسبيا عاد التركيز على خطط التنمية (٧٠ ـ ١٩٧٣) ، وخطة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) .وبدأ الحديث عن بعث نهضة زراعية .

٤ ـ **فى الثمانينات** : تم التركيز على النظام الخاص وإستعادة حيويته ، والاقتصاد الزراعى حتى تمنح الثقة للزراعيين ، وتشجيع الاستثمار الخاص .

الفصل السادس : يركز على الناحية الادارية ومميزات رؤساء الوزارات ، وحجم الجهاز الادارى عن تلك الفترة ، ويلاحظ أزدياد وتطور حجم الهيكل الادارى تدريجيا فى الخمسينات حتى تضاعفت فى الثمانينات .

فنجد أن أزدياد عدد الوزارات لم يرتبط بكتب التكليف ، حيث أن ظهور بعض الوزارات على ما يبدو أرتبط برئيس الوزراء . ويمكن القول أن كتب التكليف حددت أهداف الهيكل الادارى اكثر من التركيز على التفصيلات .

الفصل السابع : ويتعرض للناحية العسكرية ، فقلما تم التعرض بشكل تفصيلى فى اجمال كتب التكليف ، فعادة ما يتم التعرض لها بشكل عام مع ملاحظة أن القوات المسلحة حظيت بالاهتمام الكافى لدى صانع القرار ، وكانت الاشادة بها بارزة منذ مطلع الستينات ، ولم تتطرق كتب التكليف لانتقادها ولو مرة واحدة مثلما حدث للجهاز الادارى . وأستمر هذا الوضع حتى الان وعادة ما تطرقت كتب التكليف للربط بين المواطن ودور القوات المسلحة فى توفير الحماية له سواء على الخطوط الأمامية أو فى الداخل وبخاصة اثناء أحداث عام ١٩٧٠ . وتم التأكيد على ضرورة التلاحم بين المواطن والقوات المسلحة ، وتوفير التطوير والتدريب والتحديث اللازم للقوات المسلحة لزيادة كفاءتها وقوتها .

الخلاصة : لاشك أن هذا النوع من الدراسات مطلوب الاكثار منه ، خاصة فى عالمنا العربى ، ولكن كان على المؤلف أهمية الاعتماد على جوانب ومصادر أخرى لتدعيم موضوعه الأساسى لايضاح جوانب الفكر السياسى الأردنى المعاصر ، ومع أهمية التطرف لرؤية المفكرين والرأى العام الأردنى وتصوراتهم لما جاء فى كتب التكليف هذه ، وذلك حتى تصبح الصورة أعم وأشمل أمام القارىء . وربما تكون هذه هى بداية لفتح باب البحث أمام آخرين لطرق هذا المجال الحيوى الهام من الموضوعات فى عالمنا العربى .□

طارق حسنى أبو سنه

□ □ أحمد أبوالحسن أحمد حلبى ، دبلوماسية المؤتمرات فى عصر الأمم المتحدة ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ □ □

يدور موضوع هذه الرسالة حول دبلوماسية المؤتمرات فى عصر الأمم المتحدة ، بوصفها إحدى الظواهر البارزة فى العلاقات الدولية المعاصرة . إذ شهدت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية نموا وتزايدا ملحوظين فى عقد المؤتمرات الدولية سواء على المستوى الاقليمى أو العالمى . وقد أضحت الاجتماعات الدولية ـ وبصفة خاصة ـ مؤتمرات القمة ـ هى الرد العملى والضرورى لمواجهة المشكلات العالمية التى تتهدد البشرية كالتصحر والجفاف والجوع وتلوث البيئة . وتعتبر دبلوماسية المؤتمرات إحدى الوسائل التى يعول عليها كثيرا لفض المنازعات الدولية سلميا ، خاصة بعد تزايد بؤر التوتر فى كثير من مناطق العالم .

وتكتسب المؤتمرات الدولية بحد ذاتها أهمية خاصة إذ أضحت تضطلع اليوم بدور كبير فى تثبيت اركان النظام الدولى المعاصر من خلال تدوين وتطوير قواعد القانون الدولى فى شكل معاهدات واتفاقيات دولية ، وإنشاء العديد من الأجهزة والمنظمات الدولية .

وتنقسم الدراسة الى فصول أربعة يسبقها فصل تمهيدى وتعقبها خاتمة وملاحق ثلاثة . وقد جاء **الفصل التمهيدى** تحت عنوان « التطور التاريخى للمؤتمرات الدولية » وكان القصد من استعراض التطور التاريخى هو الوقوف على نظام هذه المؤتمرات من الناحيتين التنظيمية والموضوعية ، وقد خلص الباحث فى هذا الخصوص الى أن حسم القضايا الأساسية فى إطار المؤتمرات الشاملة يتم أساسا من قبل الدول الكبرى وأن مشاركة الدول الصغرى كثيرا ما تكون صورية أو رمزية ، فما تقرر فى مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ كان باتفاق الدول الأربع الكبرى فى ذلك الحين وهى (بروسيا ، بريطانيا ، النمسا ، روسيا) . والشىء ذاته نجده كذلك بالنسبة لمؤتمر فرساى لعام ١٩١٩ إذ قسمت الموضوعات الرئيسية من قبل فرنسا ، ايطاليا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة . ولم يختلف الأمر كثيرا فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ إذ سبقت المؤتمر عدة إجتماعات فى يالتا وطهران وبوتسدام ودمبارتون أوكس ضمت الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي وبريطانيا تم فيها الاتفاق على القواعد الأساسية التي تشكل نظام الأمم المتحدة . ومن ثم فإن نتائج المؤتمرات الدولية وعلى وجه الخصوص مؤتمرات الصلح ليست سوى إنعكاس لتوازن القوى القائم قبل وأثناء المؤتمر وهذا يعني أن إنعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط والذي تزايدت الدعوة اليه في الآونة الأخيرة لن يكون في صالح الطرف العربي - على الأقل في الوقت الراهن - لأن نتائج المؤتمر - فيما لو انعقد - لن تكون سوى تقدير للواقع القائم أو لن تخرج كثيرا عنه .

ويتناول **الفصل الأول** تصنيف المؤتمرات الدولية في محاولة من الباحث لتحديد قواعد الاجراءات التي تحكم كل نوع من أنواع المؤتمرات الدولية ، وكذلك لتحديد العلاقة بين مستوى التمثيل في المؤتمر وطبيعة الموضوعات محل البحث ، وأيضا لتحديد العلاقة بين مستوى التمثيل ونتائج المؤتمر . وقد عرض الباحث لنوعين من المؤتمرات في عصر الأمم المتحدة الأول المؤتمرات الدورية التي تدعو اليها منظمة دولية قائمة ، والثاني ما يسمى بالمؤتمرات المستقلة ، والتي تتولى دولة أو أكثر الدعوة اليها . وقد أضحت المؤتمرات المستقلة هذه تلعب دورا حيويا في دفع العلاقات الدولية من خلال مناقشة القضايا ذات الأهمية والتي قد تعجز المنظمات الدولية عن مناقشتها ، أو لايتسنى لها بحثها على الوجه المناسب . من ذلك على سبيل المثال مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي (١٩٧٥ - ١٩٧٧) ، والذي نوقشت فيه قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية . فالمعلوم أن هذا المؤتمر قد عقد أساسا لمناقشة القضايا المذكورة والتي عجزت الأمم المتحدة من خلال إجتماعاتها المتكررة عن التعامل معها بصورة ايجابية . غير أنه في مقابل هذه الايجابيات توجد بعض العيوب التي يمكن أن تؤخذ على هذا النوع من المؤتمرات ، منها مثلا أن الدولة الداعية للمؤتمر قد تسعى للسيطرة على أعماله ، كما قد يكون هناك نقص في عملية الاعداد والتحضير التي قد تنعكس سلبيا على نتائجه ، وفي حالة التوصل الى نتائج قد لايتسنى متابعة تنفيذها لعدم وجود جهاز دولي دائم يتولى القيام بهذه المهمة ، ولعل تجربة مؤتمر باريس المشار اليه خير دليل على صحة هذا الاستنتاج ، فما توصل اليه المؤتمر من نتائج متواضعة لصالح الدول النامية لم تجد طريقها الى حيز التنفيذ . وقد خلص الباحث في هذا الفصل الى وجود علاقة ارتباط بين مستوى التمثيل والالتزام بنتائج اعمال المؤتمر ، فقد تحاول إحدى الدول تجنب بعض الالتزامات الدولية المحتملة من خلال تخفيض مستوى تمثيلها في مؤتمر ما ، كأن يوفد رئيس دولة ما وزير خارجيته أو ممثله الشخصي الى مؤتمر يحضره رؤساء الدول أو الحكومات ، كما هو الحال في العديد من مؤتمرات القمة التي تعقد في نطاق جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية .

ويعالج **الفصل الثاني** الجوانب التنظيمية والفنية في المؤتمرات الدولية أي الاطار الشكلي للمؤتمرات الدولية من تحديد لمكان الانعقاد ، الدعوة ، الاعداد ، تشكيل الوفود ، نظام اللجان ، علانية الجلسات وسريتها ، نظام الأسبقية ، البت في مسألة الاختصاص ونقاط النظام . وهل توجد قواعد مستقرة في مجال تنظيم وادارة المؤتمرات الدولية ومن النتائج المعتبرة في هذا الخصوص :

- لاتوجد قيود على تشكيل وفود الدول الى المؤتمرات الدولية ، وهذا يعتبر في واقع الأمر توكيدا لمبدأ سيادة الدولة في المجال الخارجي . غير أن هذا التشكيل يتحدد في واقع الأمر وفقا لمكانة الدولة ونفوذها السياسي والاقتصادي ، وهذا يفضي الى تحكم الدول الكبرى في تصريف أعمال المؤتمرات الدولية في حين لايكون الأمر كذلك بالنسبة للدول المتخلفة التي لابد لكثير منها ايفاد الكوادر اللازمة لتمثيلها تمثيلا كافيا في نشاط وأعمال المؤتمرات الدولية .
- هناك صعوبة تكتنف قرار مشروع نظام داخلي موحد لمؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة ومرجع ذلك في حقيقة الأمر عدة اعتبارات : فمن ناحية أولى ، هناك اختلاف ظروف وطبيعة الموضوعات التي يبحثها كل مؤتمر ، ومن ناحية ثانية ، هناك الحقيقة التي تتعلق بالسلطة الكاملة لكل مؤتمر في وضع قواعده الاجرائية . وقبل هذا كله فإن حقوق السيادة للدول المشاركة لاتقبل الأحكام المسبقة .

ويناقش الفصل الثالث عملية صنع القرار في المؤتمرات الدولية ويعرض الباحث في هذا الفصل لموضوعات ثلاثة اختص كل منها بمبحث ، الموضوع الأول « المراحل العادية لوضع مشروع قرار » الثاني « التصويت في المؤتمرات الدولية » ، الثالث « نظام توافق الآراء » ، بوصفه أحد الأساليب الأكثر شيوعا في المؤتمرات الشاملة ، وقد أثبتت الدراسة أن قاعدة الاجماع كانت هي السائدة في مؤتمرات ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وهذا أمر طبيعي ومتوقع بالنظر الى أن مبدأ السيادة المطلقة وسلطان الارادة كان هو الذي يسمو على ماعداه من مبادىء في نطاق العلاقات الدولية وليس أدل على ذلك أن عهد العصبة قد أخذ بنفس القاعدة بل لازلنا نجد لها أثرا في العديد من المنظمات الدولية التي قامت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولعل ميثاق جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي دليلان على ذلك .

غير أن قاعدة الاجماع هذه لم تعمر طويلا خاصة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وإن لم تلغ تماما . فقد تراجعت قاعدة الاجماع لتفسح المجال أمام قاعدة الأغلبية بصورها وأشكالها المختلفة . وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يحققها نظام الأغلبية في إتخاذ القرارات مقارنة بقاعدة الاجماع ، إلا أنه سرعان ما دب الخلاف وحدثت المواجهة في نطاق العديد من المؤتمرات الدولية بين مجموعة الدول القديمة وخاصة الكبرى منها وهي التي ساهمت في وضع قواعد القانون الدولي التقليدي ، وهي التي أضحت تمثل الأقلية في نطاق المجتمع الدولي المعاصر ، وبين مجموعة الدول حديثة الاستقلال من جانب آخر . ففي حين شعرت الدول الكبرى التي يهمها بالأساس المحافظة على الأوضاع بأن قاعدة الأغلبية لاتتفق ومصالحها ، طالبت الدول حديثة الاستقلال بالنظر الى كثرتها العددية بضرورة التمسك بهذه القاعدة ، ونتيجة لذلك صار واضحا أن إقرار الاتفاقيات الجديدة بموجب قاعدة الأغلبية قد لايحقق الأهداف المنشودة من تلك الاتفاقيات التي ترتبت على كنف الدول الكبرى التزامات دولية لصالح القوى الجديدة طالما ان الدول الكبرى لم توافق على الاتفاقيات ابتداء .

وفي محاولة للخروج من هذا المأزق ، أوجدت الممارسة العملية ما يسمى بنظام توافق الآراء ويعني هذا النظام بذل الجهود الممكنة خلال مرحلتي المناقشات والمفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق عام يحظى بقبول كافة الأطراف ، ومن ثم فإن النص المعتمد هو في حقيقة الأمر مزيج من المكاسب والتنازلات . غير أن أعمال قاعدة توافق الآراء لايمنع من استخدام الدول لحقها الأصيل في طلب التصويت لتبدي موقفها علنا تجاه النصوص المقترحة ، أو أن تبدي تحفظاتها على القرارات والاتفاقيات التي يعلن عنها في ختام المؤتمر .

وقد خصص الباحث الفصل الرابع والأخير لدراسة الاطار الموضوعي للمؤتمرات الدولية ويعد بذلك المفاوضات الشاملة على أساس أن المفاوضات تجرى بين مجموعات أو كتل دولية وقد أبرزت ديناميكية « التفاوض الجماعي » في النماذج محل البحث عددا من الخصائص أهمها :

- أن الدول الصناعية المتقدمة ليست لديها الرغبة في تقديم تنازلات لصالح الدول النامية ، وأبلغ دليل على ذلك ما توصل اليه مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي (١٩٧٥ - ١٩٧٧) من نتائج متواضعة ، فضلا عن أن تلك النتائج لم تجد سبيلا الى التنفيذ .
- ظهور الرغبة لدى الأطراف الأساسية لقبول « حلول وسط » وهذا ما نلمسه في كثير من المؤتمرات الشاملة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نموا (باريس ١٩٨١) . وقد ظهر هذا الاتجاه بصورة أكثر وضوحا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار

(١٩٧٤ - ١٩٨٢) حيث جاءت الاتفاقية التى اقرها المؤتمر محققة تقريبا لمطالب جميع الأطراف المشاركة فى المؤتمر .

- يقوم نظام المجموعات على أساس المصالح أكثر منه على « الأيديولوجية » : وقد برز ذلك فى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذى تميز بوجود مجموعات تجمعها مصالح مشتركة بغض النظر عن انتماءات الايديولوجية مثل مجموعة الدول الحبيسة ، والدول الساحلية ، والدول المتضررة جغرافيا .

- يلاحظ عزوف الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى عن الاشتراك فى المفاوضات الشاملة التى تعنى باقامة نظام اقتصادى دولى جديد بمقولة أن تردى الأوضاع فى الدول النامية ما هو إلا نتيجة للحقبة الاستعمارية ، ومن ثم تتحمل تبعته الدول الغربية .

أحمد يوسف القرعى

□□ د . زكى البحيرى - التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان من الأزمة العالمية حتى الاستقلال ١٩٣٠ - ١٩٥٦ - القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧ □□

ترجع أهمية هذا الكتاب الى أكثر من عامل . فهو من ناحية يعكس تزايد إهتمام الجماعة العلمية والثقافية فى مصر بشئون ودراسات السودان ، وهو من ناحية أخرى واحد من الأعمال القليلة التى تركز على دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للسودان فى محاولة لتجاوز التركيز الشائع على دراسة التاريخ السياسى للسودان خاصة ما يتعلق منه بالعلاقات المصرية السودانية .

ينقسم الكتاب الى بابين : أولهما عن التطور الاقتصادى والثانى عن التطور الاجتماعى فى السودان وفى ثلاثة عشر فصلا هى مجموع فصول الكتاب . تناول الباحث اهم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى السودان بالرصد والتحليل الذى حاول الالتزام بمنهج دراسة التشكيلات الاقتصادية . الاجتماعية . ووفقا لهذا المنهج درس الفصل الأول من الكتاب مسألة تطور نظم الملكية الزراعية فى السودان ، حيث يرى الباحث أن السودان قد عرف أكثر من شكل للملكية الأراضى الزراعية فهو يصنف نظم ملكية الأرض التى كانت سائدة فى دولتى الفونج والفور فى فئة الملكية الاقطاعية . أما فى مناطق النطاق الأوسط الذى تعتمد فيه الزراعة على الأمطار الوفيرة فان الملكية الجماعية كانت هى الشكل الاكثر شيوعا ، وكان يوجد الى جانبها جيوب للملكية الاقطاعية مركزة فى يد زعماء القبائل . وبرغم اهمية المعلومات الواردة فى هذا القسم والمناقشة الجيدة التى أدارها الباحث حولها ، إلا أنه يؤخذ عليه حرصه على تصنيف أشكال الملكية وأيضا انماط الانتاج المختلفة ضمن الفئات الخمسة الواردة ضمن المخطط الخماسى الشهير الذى تبنته الماركسية السوفيتية فى العهد الستالينى والذى إنتشر بين اغلب المفكرين الماركسيين فى أنحاء مختلفة من العالم ، إلا أن هذا الفهم جرى نقضه على يد مفكرين عديدين ملتزمين بالماركسية بمن فيهم مفكرون سوفييت - لافساح المجال لتشكيلات إقتصادية إجتماعية أخرى خلاف التشكيلات الخمسة هذه .

وقد رصد الباحث بدقة التطورات التى لحقت باشكال ملكية الأرض فى السودان منذ بداية عهد الحكم الثنائى ، والتى كان أهمها قانون تسوية الأرض وتسجيلها الصادر عام ١٩٢٥ ، والذى تم بمقتضاه إدخال الملكية الفردية الرأسمالية للأرض الى السودان ، وإن كان الباحث قد أكد على أن هذا التطور قد جرى بمعدلات سريعة فى شمال السودان الذى كان مؤهلا لذلك من ناحية درجة تطوره الاقتصادى والاجتماعى ، بينما الحال لم يكن كذلك فى مناطق جنوب السودان ، وفى المناطق التى عاشت فيه قبائل الرعاة فى غرب وشرق السودان .

أما الفصول من الثانى إلى الرابع ، فقد إهتم فيها الباحث بدراسة مشاريع الاستثمار الزراعى الحديثة فى السودان ، والتى تعتبر أهم عوامل وملامح التطور الاقتصادى فى السودان بحكم طبيعته كبلد زراعى تعتبر الزراعة فيه أهم مصادر الناتج القومى ، وأكثر قطاعات النشاط الاقتصادى تشغيلا للأيدى العاملة . فخصص الفصل الثانى لدراسة مشروع الجزيرة كنموذج للاستثمار الامبريالى حيث تم تأسيسه وإدارته بمعرفة شركة بريطانية وبتمويل من الحكومة البريطانية بهدف زراعة القطن على نطاق واسع فى السودان لتوفير إحتياجات صناعة النسيج البريطانية من الأقطان . ويقدم الباحث عرضا تفصيليا لنظم الملكية والادارة وطريقة إقتسام العائد والتكاليف فى المشروع ، وكذلك الصراع الذى نشب بين المزارعين وإدارة المشروع فى إطار سعى كل فريق لزيادة نصيبه من عائدات المشروع ، وهو الصراع الذى تم فى سياقه تكوين هيئة المزارعين كأول مؤسسة لها طابع نقابى تجمع مزارعى السودان .

لقد بذل الباحث جهدا رائعا فى جمع مادة هذا الفصل إلا أننا نود أن نتوقف عند مسألتين . الأولى أن مشروع الجزيرة لم يكن بالنسبة للسودان مجرد مشروع اقتصادى عادى - ولكنه كان بمثابة التطور الاقتصادى الأهم الذى لعب دور القاطرة التى جرت وراءها قطاعات واسعة من المجتمع السودانى نحو الرأسمالية الاقتصادية والتحديث الاجتماعى ، والذى من خلاله تم ربط التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية فى السودان بالنظام الراسمالى العالمى وهو الأرتباط الذى مازال يحكم الى حد كبير مسار التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السودانية برمتها . أما النقطة الثانية فهى توصيف الباحث لمشروع الجزيرة على أنه مشروع شبه راسمالى أو إقطاعى رأسمالى بالنظر إلى تداخل عناصر من علاقات الانتاج المنتمية لأنماط إنتاج مختلفة فيه . وهذا التوصيف الغامض هو أحد نواتج المخطط الخماسى الذى أشرنا اليه قبلا ، وهو أيضا توصيف يفوت فرصة نحت مفاهيم وتعريفات جديدة ملائمة لظواهر التطور الاقتصادى الاجتماعى فى بلاد العالم الثالث .

أما فى الفصلين الثالث والرابع فقد عرض الباحث بتفصيل دقيق لتطور مشروعات الزراعة الخاصة والتعاونية ومشروعات الزراعة الحكومية وأكد طبيعتها كمشروعات رأسمالية ساهمت فى إنتزاع السودان من نمط الانتاج الزراعى المعاشى الذى كان سائدا قبل ذلك ، وبنتيجة هذا التطور نمت طبقة برجوازية سودانية كانت غالبا إمتدادا للزعامات المحلية التقليدية من شيوخ القبائل والطوائف .

وفى القسم الثانى من هذا الباب الذى أسماه الباحث « نمط الانتاج غير الزراعى » وخصص الفصلين اللذين ضمهما لدراسة النشاط الرعوى والانتاج الغابى والتطور الصناعى . وأهم ما لاحظه الباحث على التطور فى هذين المجالين هو إنتشار العلاقات النقدية الرأسمالية تدريجيا الى مجالات الرعى والغابات والى تحقيق الصناعة السودانية لتطورهم - وإن كان مازال محدودا بالنسبة للنشاط الاقتصادى ككل - وهو التطور الذى نشأت بنتيجته طبقة عاملة محدودة العدد ولكنها لعبت دورا مهما فى الصراع الاجتماعى والسياسى فى السودان منذ النصف الثانى من الأربعينيات . وإن كان لنا ملاحظة على هذا القسم فهى تتعلق بعنوانه « نمط الانتاج غير الزراعى » . فمفهوم نمط الانتاج فى المدرسة الفكرية التى يلتزم الباحث بها له معنى محدد يختلف عن المعنى الذى إستخدمه الكاتب

والذى أراد به أن يشير الى مجالات الانتاج غير الزراعى . فنمط الانتاج فى مفهومه الشائع لدى أنصار مدرسة التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية يشير إلى الشكل المثالى لعلاقات الانتاج التى تنطوى عليها تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية معينة ، وهو بالتالى مفهوم لا يتجسد عيانيا فى تشكيلة محددة ولكنه اداة رئيسية من ادوات الدراسة والتحليل لدى أنصار هذه المدرسة . فالتشكيلات الاجتماعية الموجودة فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابانية على سبيل المثال ـ كلها تشكيلات رأسمالية ولكن هناك فروق هامة فيما بينها ، ونمط الانتاج الرأسمالى هو المفهوم الذى يجمع ما هومشترك ورئيسى بين كل هذه التشكيلات دون أن يتحقق فى صورته المثالية فى أي منها .

وأخيرا خصص الباحث الفصول من السابع الى التاسع لدراسة تطور المواصلات والتجارة والأحوال المالية فى السودان ، وكيف أن إتجاهات التطور فى هذه المجالات الثلاثة كانت تدفع فى إتجاه توحيد السوق وتحديث نظم الادارة ، والحد من عزلة الاقاليم السودانية المختلفة ، وكلها تطورات هامة فى إتجاه رسملة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السودانية .

وفى الباب الثامن الذى أفرده لدراسة التطور الاجتماعى فى السودان فى نواحيه المختلفة ، درس الباحث تطور النظام القبلى ، والطرق الدينية والأحوال الاجتماعية ونمو الطبقات .. ففى الفصل المخصص لدراسة تطور النظام القبلى ، حاول الباحث أن يقلل من أهمية مفهوم القبيلة فى دراسة المجتمع السودانى ، بالنظر الى غموض المفهوم وعدم مصداقية بعض الادعاءات المرتبطة به خاصة إدعاء النقاء العرقى ، وأيضا بالنظر الى التطورات الاجتماعية التى لحقت بالمجتمع السودانى والتى قللت من أهمية القبيلة كوحدة للتحليل الاجتماعى .. ومع ذلك فان الباحث عندما استعرض قبائل السودان فانه كان من المتوقع أن يقدم لنا بشكل أكثر تفصيلا التحولات الاجتماعية التى تعرضت لها قبائل السودان بسبب إتجاه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للتطور نحو الرأسمالية الذى أثبته الباحث بمهارة فى الباب الأول .

أما فى الفصل المخصص لدراسة الطرق الدينية ، فقد قدم الباحث إستعراضا لهذه الطوائف من حيث أفكارها وأبنيتها التنظيمية ، ولكنه باستثناء الطريقة المهدية لم يقدم لنا أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى تعرض لها السودان على هذه الطرق ، كما أنه لم يلتفت الى أهمية تفسير المسارين المختلفين اللذين سارت فيهما القبلية والطائفية بأثر من التطور الاقتصادى الاجتماعى ،

وفى الفصل المخصص لدراسة الاحوال الاجتماعية استعرض الكاتب التطورات فى مجالات الحياة الاجتماعية الهامة كالتعليم والصحة والتمدين ومستوى المعيشة والعادات والتقاليد ، وكلها جوانب جوهرية لا يمكن فهم التطورات الاقتصادية الاجتماعية بدونها .

أما الفصل الأخير من الكتاب فقد خصصه الباحث للطبقات الاجتماعية فى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السودانية ، واول ما يصادفنا فى هذا الفصل هو النقد الذى وجهه الكاتب لما أسماه الماركسية الستاتيكية التى تحاول « حشر » المجتمعات غير الاوروبية فى المخطط الخماسى الستاتيكى . وهو نقد كان يجب أن نلقاه فى أجزاء متقدمة من الكتاب وليس فى فصله الأخير ، لأنه يمثل أحد المحددات الاساسية للمنهج المستخدم فى الكتاب بكامله . ومع أن بعض آثار هذا النقد تظهر فى هذا الفصل ، إلا أن جهدا إضافيا يجب بذله لبلورة المفاهيم الملائمة لدراسة الطبقات فى مجتمعات العالم الثالث . وهو جهد فوق طاقة أى باحث بمفرده ، وقد قدم الباحث د. [illegible] البحيرى إجتهادا وإسهاما لا يمكن إنكارهما فى هذا المجال .

جمال عبدالجواد

□ □ الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربى ـ الناس : منتدى الفكر العربى ـ عمان ـ ١٩٨٨ □ □

أثارت ظواهر المد الاسلامى السياسى سيلا عارما من الكتابات الغربية الاكاديمية ، والصحيفة بعضها يتميز بالجدية ، والأحكام الاكاديمى ، والآخر مجرد معالجات صحفية مبسطة ، ومحملة برؤى ايديولوجية تقليدية . ولازالت المكتبة العربية تفتقر الى الحد الادنى المطلوب فى تحليل الظاهرة موضوعيا ، واكاديميا ، خاصة فى ظل سيادة فيضان من الكتابات الصحفية المبسطة فى شكل كتب ومقالات ـ مجمعة وسبق نشرها ـ تنحسر عنها الشروط العلمية الرصينة . وتأتى اهمية هذا الكتاب « الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربى » من كونه يمثل خريطة أولية لكيفية تفكير مجموعة من المفكرين والباحثين والصحفيين من اتجاهات فكرية مختلفة لظاهرة المد الاسلامى المعاصر تحاوروا خلال هذه الندوة بنزعة تميزت بالتسامح ، وتكشف على نحو مباشر ـ أو غير مباشر ـ عن الرؤى التقليدية التى لازالت تعتقد امكانية حل معضلات اجتماعية ـ ثقافية وسياسية بمجرد صياغات لفظية أو لغوية ، أو تأملات زاتية مفارقة للواقع التاريخى . أو أن الاجتهاد ـ فى المنظور الاسلامى الحنيف ـ هو مجرد عروض صحفية ، أو معادلات لغوية فقط . وهى تكشف أيضا تلك النزعة التى تولدت لدى بعض الكتاب الرسميين من أن رأيهم يمثل سلطة فقهية أو معرفية أو رسمية ، وهى نزعة تسلطية تحول دون تطور معرفتنا بذاتنا ، أو بالآخرين فضلا عن بؤسها المعرفى والعلمى . وقد انقسمت ابحاث الندوة ـ الكتاب الى عدة محاور سوف تركز على اهمها لضيق المساحة .

(١) الاطار العام للصحف الاسلامية (٢) الصحوة والهيمنة الاجنبية (٣) الاسلام بين وحدة الايمان وتعدد القراءات ، الاقتصاد الاسلامى بين المفاهيم والممارسات (٤) الصحوة والمواطنة والمساواة (٥) الصحوة والمشاركة السياسية (٦) الصحوة والثقافة المعاصرة (٧) الصحوة والدولة القطرية فى الوطن العربى (٨) الحركة الاسلامية والقومية العربية . والصحوة الاسلامية والوطن العربى الى اين ؟ .

وفى هذا الأطار سنركز على مجموعة ملاحظات عامة على الكتاب ثم نركز على اشكاليتين

اولهما : ـ الصحوة واشكالية المواطنة والمساواة وثانيهما الصحوة والثقافة المعاصرة .

وتتلخص ملاحظاتنا بإيجاز فيما يلى : ـ

(١) غموض بعض المصطلحات والتعريفات المستخدمة وغلبة النزعة التأملية المفارقة للواقع والتاريخ ، وغياب رؤية مدعمة بدراسات علمية حقلية .

(٢) النظرة اللغوية لقضايا الاسلام السياسى ، واعتناق منطق ما ينبغى ان يكون .

(٣) التبسيط الصحفى لأشكاليات مركبة ومعقدة سواء على مستوى النصوص أو الواقع المجتمعى والتاريخى . وهو أمر يستعصى على طريقة ـ لا منهج ـ السرد الصحفى الذى قد يرتقى فى افضل حالاته الى منهج الشرح على المتون الذى يتعامل مع بعض الاشكاليات ، وكأنها تمرينات لغوية لتفسيرها وحلها . وهو منهج يعجز عن تقديم تفسيرات موضوعية ، وعلمية لمواقف مفكرين ، وحركات سياسية اجتماعية لأنه يعزل النص ـ الذى هو انتاج فقهى انسانى ـ عن عوامل انتاجه ، أو اعادة انتاجه . ويتعامل معه كأنه كائن مقدس ـ فى زاته ـ ومتعالى عن سياقاته . وتحولاته .

هذا النمط من الكتابة راج فى السنوات الأخيرة ، ولم يكن سوى اعادة انتاج لنصوص قديمة .

(٤) ان بعض الملاحظات المنهجية التى ابديت على بعض الابحاث ـ ومنها تعليق الكاتب على ورقة الصحوة الاسلامية والمواطنة والمساواة فى الندوة لم ترد فى نصوص الكتاب .

(٥) ان هناك اوراق ومداخلات تميزت بالعمق فى النظرة .

وفيما يتعلق بالاشكالية الأولى . وهى الصحوة والمواطنة والمساواة قدمت حولها ورقتان اثارتا حوارا واسعا وجيزه أن القضية تطرح فى اطار ما كان عليه الوضع قديما رغم وجود كتابات طورت المشكل تطويرا ملموسا فى السنوات الأخيرة . الموقف من مسألة المرأة المسلمة وانتهاك حقوقها . افتقاد بعض الرؤى الى تفسير لماذا تظهر مواقف متشددة من غير المسلمين حينا ، ومواقف معتدلة حينا آخر ، وأن هذا يستدعى وفقا للبعض مقاربة موضوعية لا للمواقف المبدئية فقط بل لمواقف العملية لجماعات الصحوة الاسلامية من غير المسلمين . بما يواجه ذلك من صعوبة عملية بالمقارنة مع سهول استعراض المواقف المبدئية . وان ذلك يفترض التعامل مع مسألة غير المسلمين من حيث انها مسألة اجتماعية تاريخية اى من حيث انها متغيرة .

ولقد شاب هذا العرض الطريقة الصحفية فى عرض الاراء المختلفة التى جاءت فى النصوص دون ربطها بالحركة ، وعدم تفسيرها لاسباب وعوامل التحول ونظام الافكار فى هذه الجماعة او نت (

وفى محور **الصحوة والثقافة المعاصرة** يرى الجابرى فى عرضه ان لا يوجد تجديد بعد بالمستوى الذى يحتاجه العصر اليوم . وانه يظن انه لم يظهر مجدد بعد محمد عبده وان ردود أو رفض الحركات الاسلامية للتيارات الفلسفية والايديولوجية المعاصرة تتمثل فى أن ردها ليس فى مستوى العصر ولا فى مستوى الايديولوجيات المردود عليها . وان من يريد ان يرد على موقف فلسفى اوروبى أو ايديولوجى ، يجب ان تعرفه معرفة دقيقة فى مرجعيته التارخية ، حتى تخاصمه مخاصمة الند للند ، وهذا لم يتوافر بعد واسهم فى هذا المحور هشام جعيط .

وقد اشتملت الندوة على عروض هامة ـ ايا كان الراى فيها ـ لمحمد احمد خلف الله ، وحسن الترابى .. الخ . وهناك بحث رضوان السيد الذى تناول مواقف تقليدية ونمطية لموقف المفكرين الاسلاميين من الغرب . ودن ان يتناول رؤى مفكرين جدد للحركة الاسلامية كمحمد حسين فضل الله ، وحسن الترابى ، وراشد الغنوشى .. الخ . بصفة عامة يمكن القول انها واحدة من الندوات التى جرى فيها حوار بعضه صريح ، والآخر على استحياء وذلك بحثا عن اسس موضوعية للحوار والسجال بين مختلف المدارس الفكرية والسياسية فى العالم العربى .

نبيل عبدالفتاح

□□ الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال اثنى عشر عاما ١٩٧٧ ـ ١٩٨٨ □ □

درجت وزارة الخارجية المصرية منذ عام ... على اصدار مجموعة الكتب البيضاء التى تضم فى شكل مصنف ومبوب ومفهرس شتى الوثائق التاريخية والسياسية التى تتناول موضوعا محددا من موضوعات السياسة الخارجية المصرية . ولاشك أن هذا الاسهام يعد رافدا علميا وعمليا على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للباحث أو الدارس فى مضمار التاريخ أو العلوم السياسية .

وقد صدر عن وزارة الخارجية مؤخرا كتاب أبيض جديد يتناول موضوع الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال اثنى عشر عاما . ويضم هذا الكتاب مجموعة من الوثائق الرسمية التى تتعلق بتحرك الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٨ . وتعكس هذه الوثائق ترجمة صادقة وتقييما شاملا لأبعاد التحرك الدبلوماسى المصرى فى افريقيا فى محاوره الثلاثة الثنائية والاقليمية والقارية . وللأهداف التى رمى اليها . والانجازات التى نجح فى تحقيقها . اذ تعرض أقسام هذا الكتاب لثمانى مجموعات من الوثائق الرسمية . وتشمل ما يلى :

أولا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الأفريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانيا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثا : نصوص اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التى تم ابرامها بين مصر والدول الافريقية .

رابعا : اتفاقات التعاون الفنى بين « الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية » وبين الدول الافريقية والمنظمات الدولية .

خامسا : نصوص البيانات الختامية المشتركة الصادرة عن اجتماعات مجموعة اندوجو لدول حوض نهر النيل .

سادسا : نصوص الاتفاقات الموقعة بين جمهورية مصر العربية وبين منظمات دولية .

سابعا : نصوص اتفاقات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وبين الأحزاب الافريقية .

ثامنا : نصوص اهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية .

ويتميز هذا الكتاب الابيض بتضمنه لأسلوب جديد ومبتكر فى عرضه للزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى الرؤساء او وزراء الخارجية . فبالاضافة الى نشر الوثائق كاملة ، فقد ذيل الكتاب كذلك بمجموعة من الجداول والرسومات البيانية التى تقدم عرضا شاملا لمجمل هذه الزيارات فى قالب توضيحى . ولاشك ان انتهاج مثل هذا الأسلوب يعد بمثابة عون كبير للقارىء والباحث فى التحليل والمقارنة واستقراء الحقائق ومرونة مدى التطور فى حجم العلاقات التى تربط بين مصر وبين الدول الأفريقية .

ب . ب . غ

١٢١٤ .

□ □ خالد بن محمد القاسمي - التكتلات الاقتصادية في العالم مع اشارة خاصة لحالة الوطن العربي - دار الحداثة - بيروت - ١٩٨٨ □ □

ليس من شك أن التكتل الاقليمي وسيلة لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ايضا اتجاه يرمز الى تصميم الدول التى تؤمن وتشترك فيه على ان تستغل جميع امكانياتها المالية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها لكى تضمن لها نوعا من الاستقلال والاكتفاء الذاتي وبغية تقليل التبعية للخارج .

والهدف من هذه الدراسة هو التحقق من الجهود ومعرفة الكيفية التى سارت عليها بعض تجارب التكتلات الاقتصادية فى العالم مع الاشارة لحالة الوطن العربى لمحاولة استخلاص الدروس ومعرفة مدى ملاءمة نماذج التكامل الاقتصادي التى اتبعت فى العالم والنماذج التى اتبعتها الدول العربية .

يعالج الباحث فى الفصل الاول نموذج تكامل السوق للبلدان الرأسمالية المتقدمة حيث تبنت دول اوروبا الغربية التكامل الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية ولم تكن تواجهها مشكلة الانتاج او التوسع فيه بقدر ماواجهت مشكلة توزيع وتسويق الانتاج دون تضارب بين المنتجين بمعنى اعتماد هذا التكامل على آليات السوق .

والتجربة الرائدة فى اوروبا الغربية هى السوق الاوروبية المشتركة التى تشكل واحدة من ابرز التجارب التكاملية فى الدول الرأسمالية وقد وقعت اتفاقية روما عام ١٩٥٧ بانشاء السوق الاوروبية المشتركة وبدأت الاتفاقية نافذة المفعول فى عام ١٩٥٨ وأبرز ماتضمنته الاتفاقية هى حرية تنقل الافراد والخدمات ورؤوس الاموال وكذلك ضرورة تنسيق سياساتها النقدية والاقتصادية ولاشك ان ثمة [illegible] اقتصادية وغير اقتصادية لقيام تكامل بين دول اوروبا الغر[illegible]

وهناك ايضا نموذجا آخر من نماذج التكتلات الاقتصادية بين دول اوروبا الغربية المعروفة باسم المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة انشئت فى مايو ١٩٦٠ وقد نصت الاتفاقية على الغاء كافة الاجراءات الجمركية عن السلع المتبادلة بين هذه الدول لكن هناك حرية بالنسبة لكل دولة فى تعاملها مع العالم الخارجى فى التعرفة الجمركية والدول الاعضاء هى : بريطانيا ، النرويج ، السويد ، الدانمارك ، البرتغال ، النمسا ، فنلندا فى عام ١٩٦١ .

وأفرد الباحث الفصل الثانى لنموذج تكامل التخطيط والانتاج للبلدان الاشتراكية الاوروبية . فمن الطبيعى ان تختلف ميكانيكية واهداف التكامل الاقتصادى فى ظل النظام الاشتراكى (الاقتصاد المغلق) عنها فى ظل النظام الرأسمالى . فيعتمد النظام الاقتصادى الاشتراكى على القاعدة الجماعية القائمة على المساواة بين الافراد واذابة الطبقات وفى اطار خطة مركزية تقوم برسم مسار الانتاج وتوزيعه لتكفل الصالح العام .

ويعتبر مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة المسمى بالكوميكون فى اغسطس عام ١٩٤٩ فى شرق ووسط اوروبا التجربة الرائدة بين دول الكتلة الشرقية ويضم هذا المجلس الدول الاشتراكية ذات الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج فى ظل التخطيط المركزى .

وجاء انشاء هذا المجلس لمواجهة الظروف الدولية الجديدة التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كما ساعد على الاسراع فى هذا الاتجاه حصار برلين عام ١٩٥٨ واشتداد الحرب الباردة بين النظامين وأيضا الحظر الاستراتيجى الذى فرضته الدول الرأسمالية اضافة الى اقامة منظمة التعاون الاقتصادى بين ثمانى عشرة دولة اوروبية منتفعة من مشروع مارشال عام ١٩٤٨ .

ويخصص الباحث الفصل الثالث لتكامل البلدان النامية ومن بينها الوطن العربى وهى المجموعة الثالثة فيشير الى بعض تجارب التكتلات الاقتصادية بين البلدان النامية ومنها ينتقل بالاشارة الى حالة الوطن العربى

وحول بعض التجارب بين دول امريكا اللاتينية يشير الباحث الى منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية التى تأسست فى فبراير عام ١٩٦٠ وقد كان لها بعض الانجازات - رغم انها كانت تتسم بالبساطة والضعف - مثل تقليل التعرفة الجمركية والتبادل التجارى وذلك بسبب قلة وضعف هياكل الانتاج .

وهناك تجربة ثانية هى السوق المشتركة لدول امريكا اللاتينية الوسطى ووقعت اتفاقيتها فى ديسمبر ١٩٦٠ وأما التجربة الثالثة والاهم فهى مجموعة « الانديز » وتأسست فى مايو ١٩٦٩ واستهدفت الاتفاقية لاول مرة فى امريكا اللاتينية تنسيق خطط التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وحددت البرمجة الصناعية المشتركة بين الدول الاعضاء على انها الاداة الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية كما أكدت مجموعة الانديز على العملية الانتاجية كخطوة نحو توسيع مبادلاتها التجارية .

وحول التكامل الاقتصادى بين البلدان الافريقية قامت عدة محاولات تكاملية فى افريقيا من اهمها السوق المشتركة لدول شرق افريقيا بهدف التعاون الاقتصادى وحرية التجارة والغاء كافة الاجراءات الجمركية . والدول المشاركة هى كينيا ، اوغندا ، وتنزانيا ، وتمثلت انجازاتها فى قطاع الخدمات النقل والمواصلات والادارة والبحوث والتعليم .

ثم تأتى تجربة التكامل الاقتصادى العربى . فقد شهدت الامة العربية مجهودات ضخمة خلال العقود الاربعة الماضية فى مجال التعاون والتنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية وقد تمثل آخر هذه المجهودات بانشاء مجلس التعاون بين دول الخليج العربى عام ١٩٨١ كخطوة رائدة فى ظل هذه الاوضاع . واستند العمل الاقتصادي العربى المشترك على مجموعة غير قليلة من الوثائق والاتفاقيات الجماعية من اهمها بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى . وفى عام ١٩٦٤ انشئت السوق العربية المشتركة ومن اهدافها حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وأخيرا حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية وفقا لبعض [illegible] فى هذه الدول .

وبعد ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ اخذت الدول العربية تتبع مدخل المشروعات المشتركة وانشئت هذه الاخيرة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والأوابك ومؤسسات عربية اخرى ثم تم الانتقال الى مدخل التنسيق الانمائى الذى يرمى الى ايجاد التوافق والانسجام وازالة التنافس والانعزال بين خطط التنمية القطرية . ويتساءل الباحث : اين الانجازات .. هل تحققت بعد مضى اكثر من ٤٠ سنة على مسيرة التكامل الاقتصادى العربى ؟ ويؤكد الباحث « لكن علينا ان نعترف ان هناك عوائق أعاقت - ومازالت تعيق - مسيرة التكامل الاقتصادى العربى دون ان يعنى ذلك تقاعسا فى العمل العربى المشترك . علينا ان نكون دائما متفائلين ونحاول معرفة الاسباب لنضع الحلول .. »

واخيرا وفى مقابل تجربة كل من الجماعة الاقتصادية الاوروبية ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة تبدو تجارب التكامل الاقتصادى فى البلدان النامية هزيلة شاحبة تعوزها اسباب الحياة منذ مولدها .

محمود طه شيحه

١٢١٥

□ □ د . يوسف خورى ـ المشاريع الوحدويـــــة العربيـــــة (١٩١٣ ـ ١٩٨٧) ـ دراســــة توثيقية ـ مركـز دراسـات الوحـدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٨ □ □

هذا كتاب توثيقى لمشاريع وحدوية ـ الرسمية منها وغير الرسمية ، الشاملة منها والاقليمية التى ظهرت منشورة فى كتب او مجلات او جرائد اعتبارا من مقررات المؤتمر العربى الأول المنعقد فى باريس ١٩١٣ وحتى آخر سنة ١٩٨٧ .

يشمل الكتاب ٩٥ مشروعا رئيسيا يتفرع عنها ٢٩٢ وثيقة ما بين اقتراحات مشاريع ودساتير وحدوية واتفاقات او معاهدات ثنائية او متعددة الجوانب ومقررات وقوانين ومراسيم وقرارات وبيانات او تصاريح مشتركة وخطب ومحاضر مناقشات ومذكرات وعرائض .. الخ تتناول موضوع الوحدة او الاتحاد او التضامن او التكامل او التآخى او التعاون العربى فى مختلف جوانبه وصوره المتعددة .

وتم ترتيب المشاريع الرئيسية الـ ٩٥ حسب التسلسل الزمنى بالتتالى ثم رتبت الوثائق الـ ٢٩٢ التى تتفرع منها وذلك ضمن كل مشروع رئيسى اذا ما اشتمل على اكثر من وثيقة واحدة حسب التسلسل الزمنى ايضا .

وفضلا عن نصوص المشاريع الوحدوية هناك ملاحق خمسة للكتاب يتناول الاول منها الوحدة فى دساتير ١٥ دولة عربية ويعتبر متمما للمشاريع الوحدوية لما يلقى من اضواء على الوضع الدستورى وموقف مختلف الدول العربية الرسمى من موضوع الوحدة والاتحاد والتعاون .

ويتناول الملحق الثانى (الوحدة فى دساتير الاحزاب فى العالم العربى) بحيث يعطى فكرة واضحة عن المبادىء والمناهج التى تريد هذه الاحزاب ان تلتزم بها لتنظيم العلاقات العربية بعضها ببعض .

ويشتمل الملحق الثالث على اجوبة عدد من كتاب العرب حول الوحدة العربية فيما بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٤ . وتعكس هذه الاجوبة مفاهيم الوحدة عند المفكرين والمثقفين ورجال السياسة والحكم والاحزاب العرب منذ منتصف الثلاثينات وحتى منتصف الاربعينات .

وفى هذا الملحق يمكن التعرف على اقوال اكثر من ٢٠٠ شخصية مصرية اعطت مفاهيم متنوعة عن الوحدة العربية فيما بين (١٩٣٦ ـ ١٩٤٤) . ومادة هذا الملحق من الاهمية بمكان للباحثين بهدف التعرف على اتجاهات الفكر السياسى الوحدوى فى مصر فى هذه السنوات .

وسجل الكتاب فى ملحق الرابع البيان الختامى لمؤتمر القمة العربى غير العادى وقراراته (١١ نوفمبر ١٩٨٧) . اما الملحق الخامس والاخير فيتضمن النص الكامل لميثاق حقوق الانسان والشعب فى الوطن العربى الذى وضعه مؤتمر سيراكوز ـ ايطاليا فى ديسمبر ١٩٨٦ واقره مؤتمر اتحاد المحامين العرب فى الكويت (ابريل ١٩٨٧) .

واخيرا .. فان هذا الكتاب التوثيقى قد سد فراغا كبيرا فى المكتبة العربية وهو خطوة اولى لاستكمال توثيق كل مشروعات الوحدة العربية .

هناء عبد السلام العبادى

□ □ د . يوسف خورى ـ المشاريع الوحدويــة العربيــة (١٩١٣ ـ ١٩٨٧) ـ دراسة توثيقيـة ـ مركـز دراسـات الوحـدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٨ □ □

يعتبر هذا المؤلف الجديد أول الأعمال التى تثرى المكتبة المصرية فى مجال لم يسبق أن تطرقت اليه الكتابات المصرية التاريخية السياسية من قبل . اذ أنه يتناول نشأة وتطور مؤسسة من أعرق المؤسسات المصرية ، الا وهى وزارة الخارجية . ويعكس هذا الكتاب مهارة المؤلف الفائقة فى تناول تطور شكل ومضمون وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٢٦ حتى ١٩٣٧ فى أسلوب وصفى وتحليلى يجمع بين المنهج التاريخى والعلوم السياسية والمعرفة القانونية والفقه الدستورى فى آن واحد . كما ذيل الدكتور يونان رزق الكتاب بمجموعة من الملاحق تضم عددا من الوثائق التاريخية والسياسية الهامة . ونجح الكاتب بخبرته العميقة ليس فى تبويبها فحسب بل فى تحليلها واستخلاص نتائج غاية فى الأهمية منها .

ويخص الكاتب الباب الأول الى نظارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٢٦ ـ ١٨٧٨ ويتناول الفصل الأول مولد وزارة الخارجية عندما أنشأ محمد على باشا ديوان التجارة والأمور الافرنكية فى عام ١٨٢٦ . أما الفصل الثانى فهو مخصص لنظارة الخارجية عندما أنشىء فى مصر عام ١٨٧٨ أول مجلس وزراء مسئول ويقدم رصدا لنشاط وزارة الخارجية حتى اعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٩ . أما الفصل الثالث فهو يتعرض لوضع فريد لوزارة الخارجية المصرية مرت به خلال فترة الحماية البريطانية حيث ألغى منصب وزير الخارجية بينما استمرت الوزارة فى الاضطلاع بمسئولياتها . أما الباب الثانى فيخصصه المؤلف لعرض نشاط وزارة الخارجية بين عامى ١٩٢٢ حتى ١٩٣٧ ويتناول فصله الأول تطور التمثيل الأجنبى فى مصر ، وفى فصل ثان يتعرض الكاتب لهيكل الجهاز الدبلوماسى المصرى فى الخارج . أما الفصل الأخير فهو يعالج مراحل استكمال مصر لشخصيتها القانونية الدولية وانضمامها الى عصبة الأمم .

لاشك أن الدكتور يونان لبيب رزق قد نجح ـ كما عودنا دائما ـ فى أن يقدم للقارىء المصرى اضافة قيمة تناولت تاريخ وزارة الخارجية التى تعد جزءا لا يتجزأ من التاريخ السياسى المصرى فى دراسة عكست سعة معرفته وشمول نظرته وعمق تحليله . ولايسع القارىء الا أن يتطلع بشغف الى استكمال الدكتور يونان رزق لهذه الدراسة فى الجزءين التاليين اللذين وعد بكتابتهما ويتناولان تطور وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٣٧ حتى يومنا هذا .

وتكمن الاهمية الخاصة لهذا المؤلف فى تقديمه للمؤسسة السياسية المصرية مرجعا زاخرا بالسوابق التاريخية والمواقف السياسية الهامة التى يمكن أن تساعد صانع القرار المصرى فى فهم اعمق لجذور وابعاد العديد من القضايا الحالية والمستقبلية مما يحقق لتحركها الدبلوماسى اقصى قدر من الكفاءة والفعالية .

ب. ب. غ

كتب جديدة وردت الى المجلة

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩

- اصدار : البنك الدولى للانشاء والتعمير
- الترجمة العربية : مركز الاهرام للترجمة والنشر
- القاهرة ـ ١٩٨٩

هذا التقرير هو الثانى عشر فى سلسلة التقارير السنوية التى تتضمن تقييما للقضايا الرئيسية للتنمية وهو يشمل كالتقارير السابقة مؤشرات التنمية فى العالم التى تقدم بيانات اجتماعية واقتصادية منتقاة عن اكثر من مائة بلد . ويستعرض الفصل الأول الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد العالمى وتأثيرها على التوقعات المستقبلية للبلدان النامية . وتتناول الفصول من الثانى الى التاسع دور النظم المالية فى التنمية وهو الموضوع الخاص فى تقرير هذا العام .

ولقد اثرت استراتيجيات التنمية فى الستينات والسبعينات على شكل النظم المالية فى البلدان النامية . ويستعرض التقرير التاريخ المالى لكل من البلدان مرتفعة الدخل والنامية بما فى ذلك السياسات والأحداث التى أدت الى المحنة الحالية لمثل هذا العدد الكبير من الوسطاء الماليين . ثم يبحث الشروط التمهيدية الضرورية لتطوير نظم مالية اكثر كفاءة .

الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا

- تأليف : د . نادية محمود مصطفى
- اصدار : مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة
- الناشر : مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨

يعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه فى موضوعه باللغة العربية ويكتسب اهمية خاصة حيث يلقى الضوء على سياسة القوتين العظميين فى منطقة امريكا الوسطى بصفة عامة وبشأن نيكاراجوا بصفة خاصة .

وتتركز ابعاد الدراسة ومحاورها الاساسية فى محاولة تحديد ابعاد واساليب الدور السوفيتى « والكوبى » فى احداث نيكاراجوا ، والسعى الى الوقوف على ابعاد واساليب رد الفعل الامريكى فى مواجهة الثورة هناك وفى مواجهة السياسة السوفيتية والكوبية بشأنها وعرض خصائص الاوضاع المحلية والاقليمية فى امريكا الوسطى واخيرا محاولة التوصل الى تقرير الوزن النسبى لتأثير المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية على مستقبل نظام الحكم فى نيكاراجوا .

خطة اغتيال ياسر عرفات

- تاليف : مصطفى بكرى
- الناشر : سينا للنشر ـ القاهرة ـ ١٩٨٩

نجح ابو عمار فى اختراق المجتمع الدولى . واحدث انتصارات هامة للثورة الفلسطينية على اكثر من صعيد وقد لعبت الانتفاضة فى ذلك دورا كبيرا ومن هنا فان الخوف على الرمز الفلسطينى فى ضوء المؤامرات التى تحاك ضده اصبح عملية مهمة للغاية فى الوقت الراهن .

ويكشف كتاب الزميل الصحفى مصطفى بكرى عن خطط اغتيال الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وبعض القيادات الفلسطينية الهامة ، كما يلقى الاضواء على خطة تدمير المفاعل النووى العراقى ومن قبل اغتيال عالم الذرة المصرى د . يحيى المشد .

الانتفاضة .. تراث وحاضر ومستقبل

تأليف : د . محجوب عمر
الناشر : دار البيادر للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٨٩

يضم الكتاب مجموعة المقالات التى كتبها المؤلف فى جريدة الشعب ومجلة القدس التى تصدر من القاهرة خلال العام الأول من الانتفاضة واضيف اليها محاضرة للمؤلف عن الانتفاضة القيت بنفس الاسم أمام ندوة مؤتمر اتحاد المحامين العرب فى تونس (مارس ١٩٨٨) وفى حضور الشهيد أبوجهاد .

ولقد نجح المؤلف فى أن يجعل من هذه المادة المتناثرة نسيجا واحدا يخدم موضوع الانتفاضة وهى الهاجس الأوحد لكتاباته ومحاضراته ومناقشاته . وجاء ترتيب فصول الكتاب فى تناسق موضوعى حيث تناول المؤلف فى البداية التراث والجذور ثم تناول الموقع المتقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية فى مسيرة الانتفاضة مؤكدا ان الانتفاضة ليست معزولة عن قيادتها واطارها المعنوى كما سعى الكاتب الى نقل صورة المجتمع الفلسطينى فى الداخل . ثم يتناول الكاتب المواقف العربية والدولية المختلفة تجاه الانتفاضة وفى الفصول الأخيرة يرصد أبرز النتائج والدروس والآثار تجاه الانتفاضة .

تدريس حقوق الانسان فى الجامعات العربية

ـ اصدار : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية
ـ القاهرة : ١٩٨٧

يحتوى هذا الكتاب على اعمال الحلقة النقاشية الخاصة بتدريس حقوق الانسان وتطوير التعليم القانونى فى الجامعات العربية وهى الحلقة التى عقدها مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية بالاشتراك مع كلية الحقوق جامعة الكويت فى اطار انعقاد المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب بالكويت [١٨ ـ ٢١ ابريل ١٩٨٧]

ويأتى اهمية هذه الحلقة والابحاث المقدمة اليها فى ان تدريس حقوق الانسان بالجامعات العربية اصبحت خطوة اساسية فى اطار اى تطوير للعملية التعليمية بكليات الحقوق العربية بشكل خاص .

ولهذا حرصت الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب وهيئة مركز البحوث التابع لها على ان تضع حصيلة هذا الجهد الممتاز الذى شاركت فيه نخبة ممتازة من عمداء واساتذة كليات الحقوق العربية ليستفيد منها كل المعنيين بقضية تنمية الوعى والمعرفة بحقوق الانسان وكذا صانعى القرار فى حقل التربية والتعليم بالوطن العربى .

تحليل السياسات العامة ـ قضايا نظرية ومنهجية

ـ المحرر : د . على الدين هلال
ـ اصدار : مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
ـ القاهرة : مكتبة النهضة العربية ـ ١٩٨٨

يمثل هذا الكتاب حصيلة البحوث التى نوقشت فى الندوة التى عقدها المركز عن الاطر النظرية ومناهج تحليل السياسات العامة فى الفترة « ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ » وشارك فيها خبراء وباحثون من اقسام الاقتصاد والاحصاء والعلوم السياسية بكلية الاقتصاد ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وجامعة حلوان والجامعة الامريكية بالقاهرة .

وقد كانت الندوة باكورة برنامج بحثى يقوم به المركز فى مجال تحليل السياسات العامة فى مصر . واستهدفت الندوة التعرف النقدى على الاتجاهات الرئيسية المعاصرة فى تحليل السياسات العامة ومناقشة المتغيرات والعوامل التى تؤثر على صنع السياسة العامة وتنفيذها .

ترسانة اسرائيل النووية

ـ تأليف : بيتر براى
ـ ترجمة : منير غنام
ـ مراجعة وتقديم : د . محجوب عمر
ـ الناشر : مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت) ، دار البيادر للنشر والتوزيع (القاهرة) ١٩٨٩

هذا الكتاب من تأليف الباحث الأمريكى بيتر براى وهو يقدم دراسة تفصيلية حول القدرات النووية الاسرائيلية وقد تم تعزيز الطبعة العربية بترجمة ونشر النص الكامل لتقرير « الصنداى تايمز » عن القوة النووية الاسرائيلية . ويستند هذا التقرير الى المعلومات التى قدمها العالم النووى الاسرائيلى مردخاى فانونو قبل اختطافه واعادته الى اسرائيل .

هذا كما كتب د . محجوب عمر تقديما تحليليا لما ورد بالكتاب واوضح دوافع الموقف الاسرائيلى الغامض بشأن امتلاكها أو عدم امتلاكها للأسلحة النووية كما أوضح مايتوجب أن يصنعه العرب للرد على هذا الموقف الاسرائيلى .

والجديد الذى يقدمه كتاب بيتر براى هو محاولة الاجابة على عدد من الأسئلة الرئيسية ومنها :

ـ هل قامت دول اخرى ـ الولايات المتحدة أو فرنسا أو المانيا الغربية على سبيل المثال ـ بمساعدة اسرائيل على تطوير قدرتها على صنع الأسلحة النووية ؟

ـ ماهى طبيعة البنية التحتية للصناعة النووية الاسرائيلية ؟

ـ ما هو التصميم الذى صنعت بموجبه قنبلتها الذرية ؟

ـ ما هو عدد القنابل التى تملكها وما هى طاقتها الانتاجية ؟

ـ ما هى وسائل نقل هذه القنابل الى أهدافها ؟

واجابة براى على مثل هذه الأسئلة تسهم فى تحليل الخيارات الاستراتيجية الاسرائيلية والاحتمالات التى تنطوى عليها القنبلة الذرية من حيث الاسهام فى الاستقرار أو عدم الاستقرار العالمى أو الاسهام فى اثارة الحروب أو تحقيق السلام .

اسرائيل نحو الانفجار الداخلى

تأليف : جدع جلادى
الناشر : دار البيادر للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٨٩

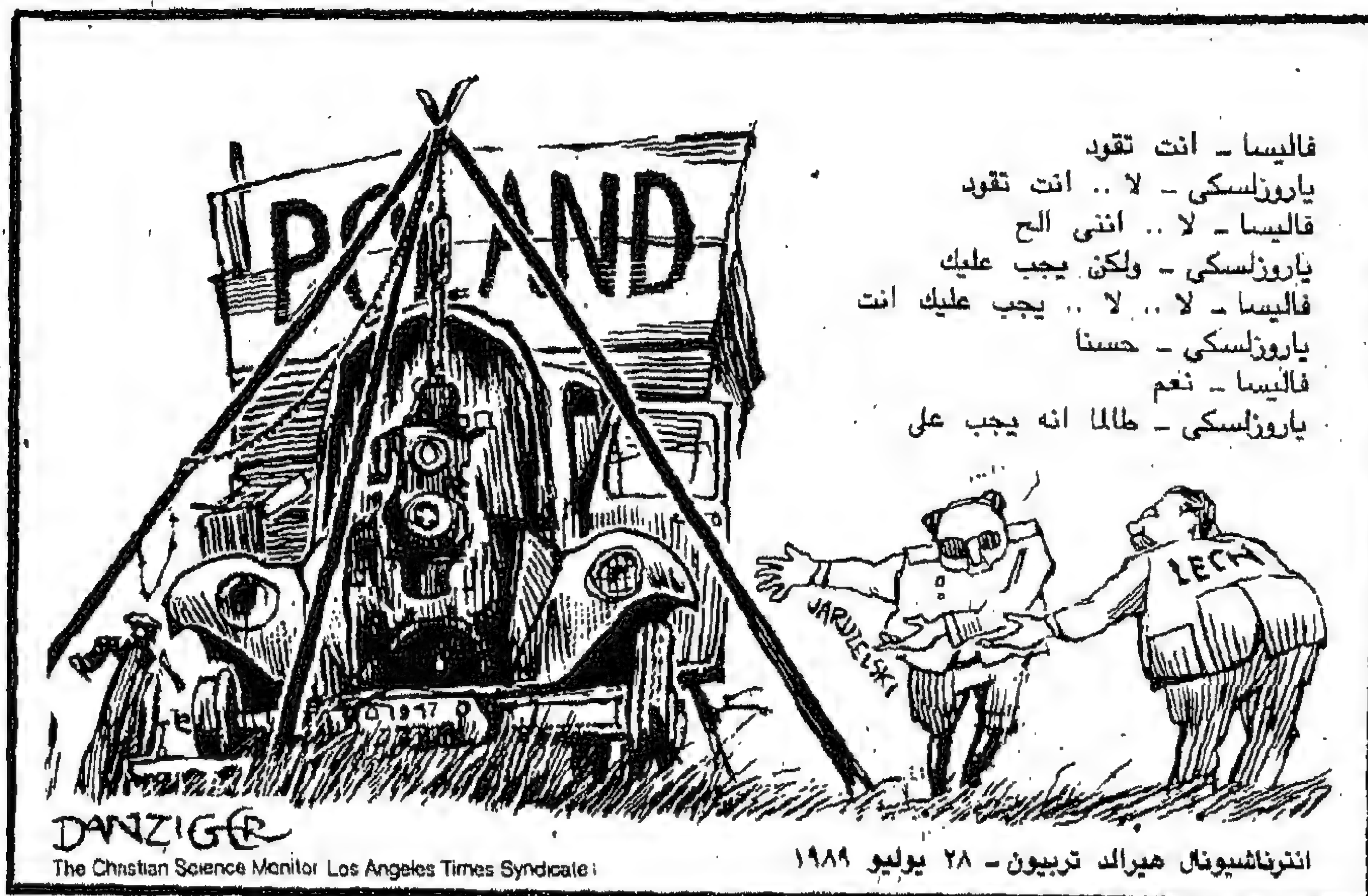
المؤلف عربى يهودى من أبناء فلسطين الأصليين عاش فى فلسطين منذ عهد الانتداب البريطانى وعاصر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وتابع كما يقول نكبة « يهود الاسلام » واستجلابهم الى فلسطين ليكونوا العمل الرخيص فى الاقتصاد الصهيونى .

وفى الخمسينات حصل على شهادة الماجستير فى العلوم الاسلامية من جامعة القدس وعمل فى الصحافة واتخذ موقفا مناوئا لسياسة القمع والحكم العسكرى والتمييز العنصرى ضد ابناء فلسطين . وبعد ملاحقات قاسية ترك الصحافة ولجأ الى بريطانيا حيث مارس التعليم كأستاذ وكمدير لقسم العلوم التاريخية فى معاهد علمية مختلفة وتعاطف مع نضال الشعب الفلسطينى وعكف على جمع وثائق ومواد هذا الكتاب بهدف نبذ الطائفية العمياء والاقليمية الاقطاعية والدعوة الى وحدة الأمة العربية الاسلامية بما فيها السنة والشيعة وأهل الكتاب ، أبناء « دار الاسلام » ..

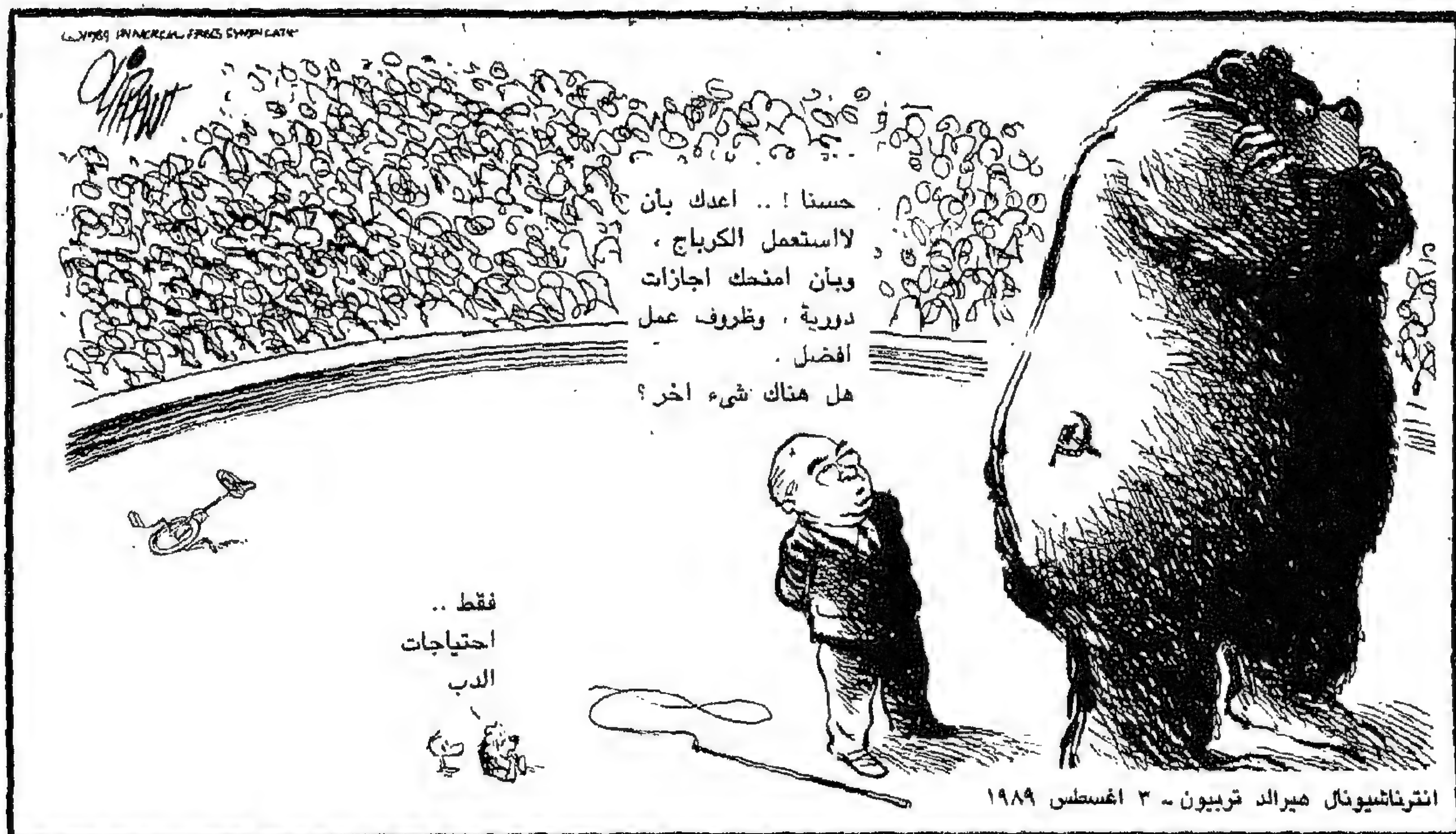
أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

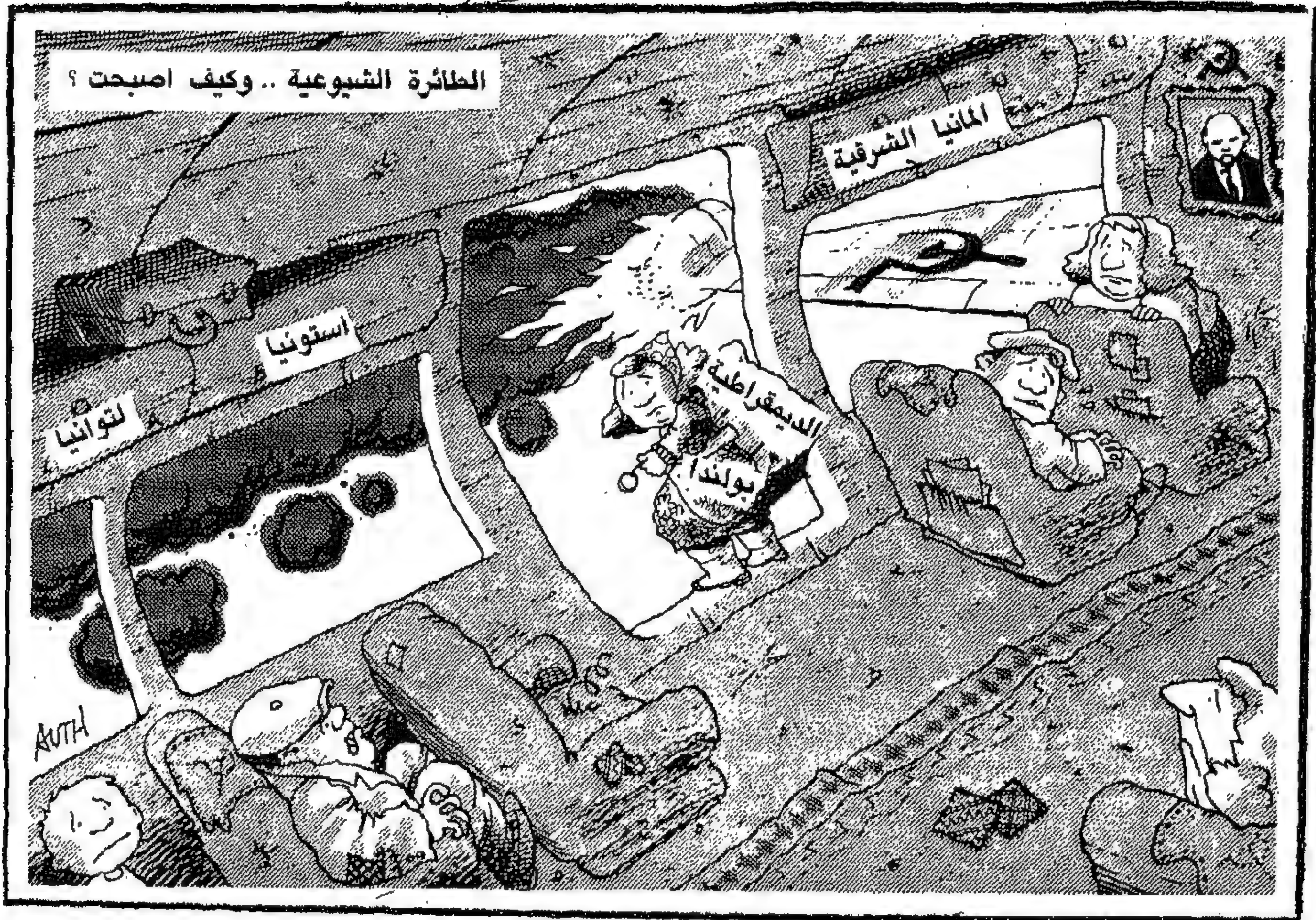
حول الأوضاع فى أوروبا الشرقية



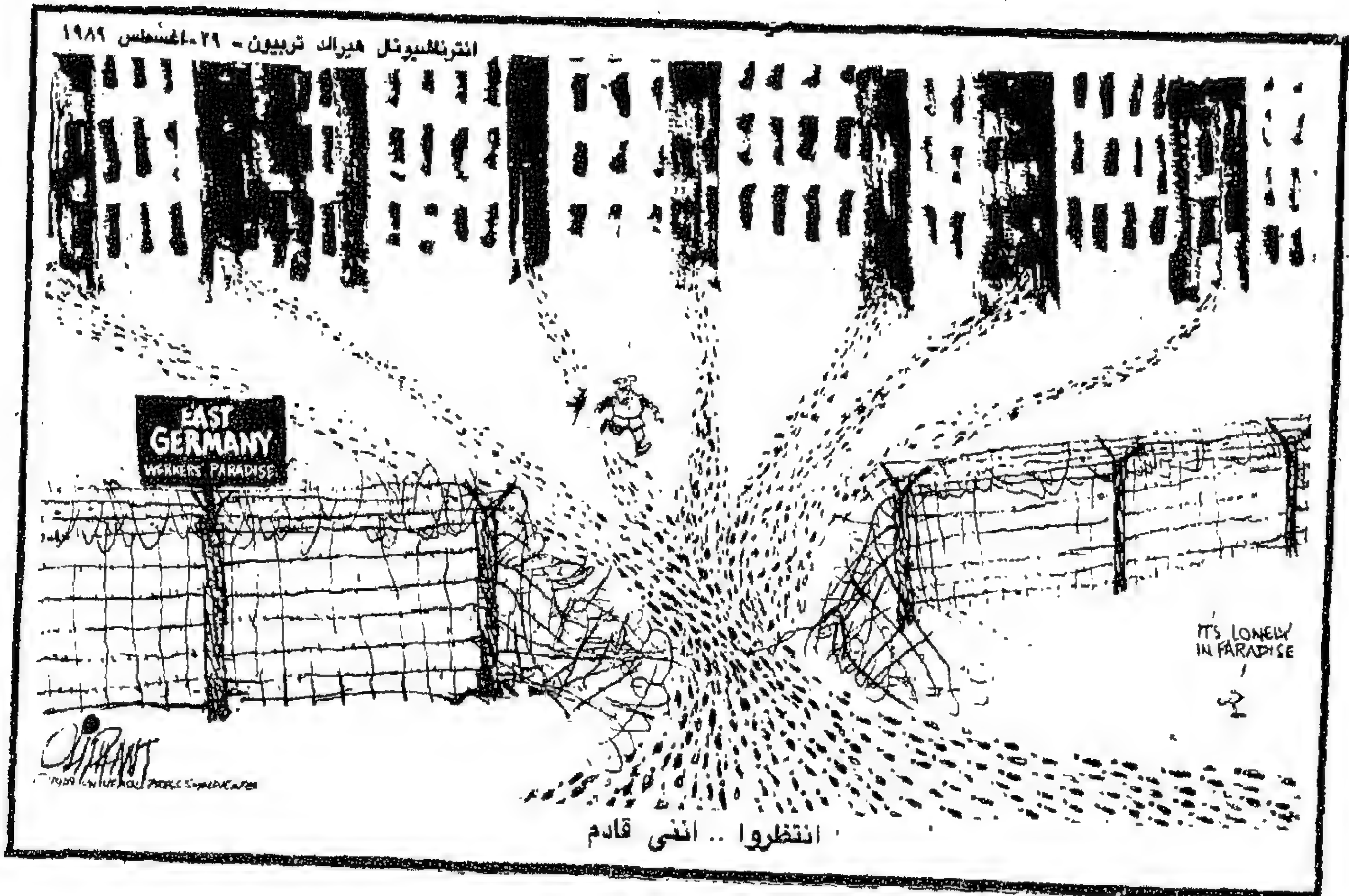
انترناشيونال هيرالد تربيون ـ ٢٨ يوليو ١٩٨٩



انترناشيونال هيرالد تربيون ـ ٣ اغسطس ١٩٨٩



انترناشيونال هيرالد تريبيون ـ ٢٤ اغسطس ١٩٨٩



انتظروا .. انني قادم



أوروبا الغربية وآفاق ١٩٩٢

إعداد : سوسن حسين

● يخطو العالم اليوم وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين نحو تحولات كبرى ، وتمر السياسة العالمية بمرحلة تغيير شامل ، فقد ولى زمن الصراعات الكبرى ، وإنهارت أفكار ونظريات حكمت العالم فترة طويلة من الزمان . ان الفكر السياسى يسوده اليوم منطق جديد منطق التكتل والتوحد فى كيانات كبرى لمواجهة تحديات العصر . وأحد معالم هذا التطور السياسى الخطير يتمثل فى الاعداد لقيام السوق الأوروبية الموحدة فى نهاية عام ١٩٩٢ ، وإلغاء الحدود بين دول أوروبا الغربية .

انه الحدث العظيم الذى يدور بشأنه جدل واسع داخل أوروبا وخارجها . لقد كان قيام هذه السوق الأوروبية يعتبر فى الماضى ضربا من الخيال ، ولكن هذا الخيال فى سبيله اليوم لأن يصبح واقعا وحقيقة . فقد تم وضع أستراتيجية العمل الأوروبى الموحد وأتخذت معظم القرارات اللازمة لظهور أوروبا الغد ، وستقوم البرلمانات الأوروبية بالتصديق على صيغتها النهائية فى نهاية ١٩٩٢ ، وسيشهد العالم فى بداية ١٩٩٣ سوقاً اوروبية كبرى تذوب فيها الحدود الوطنية لأثنتى عشرة دولة وتتحرك فيها رؤوس الأموال والأفراد والسلع والخدمات بلا أدنى قيد أو شرط . وهذه هى الخطوة الأولى تجاه الوحدة السياسية الكاملة لأوروبا الغربية .

● وقد أحتدم الجدل ولم يزل حول القارة العجوز فى ثوبها الجديد ، وانقسم الرأى العام فى الداخل والخارج بين مؤيد ومعارض لهذا الهدف الطموح . ان الجميع يحاول وضع تصور لأوروبا الجديدة ، كل وفقاً لاماله وأحلامه ، وانطلاقا من منطقه ورؤيته الخاصة . كما أن القوى السياسية الكبرى تشجع ظهور أوروبا القرن الحادى والعشرين شريطة أن يكون فى ذلك خدمة لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها . وهكذا تتنوع الضغوط سواء من الداخل أو من الخارج فتزيد بذلك من حدة الخلافات والانقسامات بين الدول الأوروبية الغربية .

● ما هى وجهة نظر التيار المعارض للاتحاد الأوروبى الغربى ؟ ان هذه الفكرة تصطدم بمقاومة شديدة حتى داخل الصفوف التى لا تكن عداء مبدئيا للفكرة ذاتها . ان أخشى ما يخشاه هذا الاتجاه هو تغليب العنصر الاقتصادى على العنصر الاجتماعى ، أى أن يحتل التقدم الاقتصادى الصدارة فى أولويات أوروبا الجديدة بكل ما يتضمنه ذلك من إضرار بالثقافة والحضارة الانسانية . فما هو الحل لتجنب مثل هذا التطور الخطير ؟ وما هو تأثير أوروبا الجديدة وانعكاسها على العالم الخارجى ؟ وكيف ستؤثر على موازين القوى السياسية فى العالم ، وما هو تصور هذه القوى لأوروبا كما يجب أن تكون ؟

وأخيراً هل حان الوقت لتحقيق نظام دفاع أوروبى مشترك ومستقل عن الولايات المتحدة ؟ ان مثل هذا النظام لو تحقق سيكون تعبيراً عن أرادة الوحدة السياسية وترجمة لرغبة الدول الأوروبية فى تخطى خلافاتها القومية والتجمع داخل دار أوروبية واحدة . ما هى العقبات التى تقف فى سبيل تحقيق هذا النظام ؟ فى مقالات هذا العدد محاولات للاجابة على جميع هذه التساؤلات المطروحة .

LE MONDE diplomatique

- Une Autre Idée de L'Europe
- Par Claude Julien
- Le Monde Diplomatique Juin 1989

فكرة أخرى عن أوروبا

بقلم كلود جوليان

● يعبر هذا المقال عن وجهة نظر الاشتراكيين بوجه عام والاشتراكيين الفرنسيين بوجه خاص عن قضية أوروبا ١٩٩٢ . حقا ان فكرة بناء مجتمع أوروبى حقيقى ليست ضرورية فحسب وإنما حتمية أيضا ولكن بعض المبشرين ودعاة الاصلاح الاقتصادى سيستغلون هذه الفرصة ليقدموا كثيرا من المكاسب الاجتماعية قربانا على مذبح الوحدة الأوروبية . وسيجدون الحجج القوية لتبرير ذلك ، وأولها منع هروب رؤوس الأموال ومساعدة المشروعات لتصبح على مستوى المنافسة العالمية .

ان هؤلاء يتمنون كسر أى قيد يشل حركة الاقتصاد وحريته ، ويتهمون المجتمع الاشتراكى بالكسل وعدم الفعالية . بل ان الحقوق الأساسية للعمال المنصوص عليها فى ميثاق العمل قد انتزعت انتزاعاً من هؤلاء المتذمرين . وأخيراً جاءتهم الفرصة الذهبية على طبق من ذهب ، انها معجزة أن تأخذ حكومة اشتراكية كحكومة ميتران على عاتقها مهمة « تحرير الاقتصاد ». فنجد أن الصفحات المالية والاقتصادية فى الصحف الفرنسية تمتلىء بأنباء عن محاولات اعادة النظر فى هوامش الربح ، وهذا ليس إلا خطوة أولى ستتلوها خطوات على طريق طويل من التغيرات .

أوروبا والليبراليون الجدد :

● هل ستصبح أوروبا ليبرالية أم لا ؟ يرى الكاتب أن أوروبا الغربية ليس لديها أدنى فرصة لان ترتفع الى مستوى طموحاتها المعلنة ، ويحذر من العواقب ، فأوروبا لن تلبث أن تعانى من تشنجات حادة ستمزقها وتقضى على أى أمل فى اتحاد هادىء . ومما لاشك فيه أن كثيراً من التطلعات والامال ستخيب وتؤدى إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة ، خاصة فى المناطق الأكثر تخلفاً . كما سينفجر التطرف القومى وستثور التشنجات العنصرية ليس فقط ضد المهاجرين ، وإنما ضد أى ممثل لدولة أوروبية يشتم خطأ أو صوابا أنه تسبب فى أية مشكلة .

ان التماثل والتساوى لا يمكن أن يشجعا على الخلق والابتكار والتجديد ، ولكن بالعكس ، فإن العوامل المحركة للازدهار والتقدم هى التباين والاختلاف وعدم الرضى والتطلع الى الأفضل . ويسخر الكاتب من النقابيين الذين يطالبون لليونان والبرتغال بظروف اجتماعية مساوية لتلك السائدة فى ألمانيا الاتحادية وهولندا . ان المطلوب هو « اطار تستطيع المنافسة أن تزدهر داخله »، ان التباين الموجود اليوم بين مجموعة الدول الاثنتى عشرة لا يجب أن يعتبر عائقاً وإنما يجب أن يعتبر حافزاً وفرصة خاصة .

ومما لاشك فيه أن الوحدة الجغرافية الأوروبية ستمكن كثيراً من المستثمرين الرأسماليين من تحقيق مزيد من الربح والمكاسب الضخمة عن طريق الاستثمار فى المناطق حيث الحماية الاجتماعية ضعيفة ومستوى الأجور منخفض .

وهكذا نجد أن أوروبا التى سيشكلها الليبراليون الجدد ستخضع فقط لمنطق السوق . أما فيما يتعلق بهذه اليد الخفية التى يتحدث عنها هؤلاء والتى ستقيم تلقائيا التوازن والانسجام الاجتماعى ليست فى الواقع سوى قبضة حديدية لا ترحم الضعفاء وتحول المسار الاقتصادى عن هدفه الأصلى أى : تلبية احتياجات الانسان وتضع له هدفا آخر هو تراكم الثروات والسلطات فى أيدى من لا يهمهم على الاطلاق تدهور المجتمع وتحطيم النظم الاقتصادية السليمة . ان الليبرالية الجديدة لو تركت لنفسها فإنها ستقوم بتدمير قطاعات انتاجية كثيرة ترى من خلال نظام حسابى أعمى أنها لا تدر ربحا بدرجة كافية . فمثلاً من المقرر أن تختفى الزراعات الصغيرة ، وهذا خطأ بالغ وسيجىء يوم تتأكد فيه التكلفة الباهظة لمثل هذا الاجراء الغبى . كما سيتم الاستغناء عن كثير من المنتجات المصنعة والاتجاه الى استيرادها من مناطق أخرى أقل تكلفة بسبب رخص الأيدى العاملة بها ، مما سيؤدى الى تقويض صناعات كثيرة كانت سبباً فى ازدهار مناطق بأكملها ، وأقل ما يقال عن هذه السياسة الاقتصادية ، هو أنها سياسة خرقاء

قصيرة النظر وستؤدى الى افتقار الاقتصاد. سوى نتيجة اضافة أعباء التعويضات الى العجز فى الميزان التجارى ، وستقوم بإلغاء الوظائف واحلال الالة محل العمالة التى ستحاول تقليصها بقدر المستطاع بهدف مزيد من الربح ، وهذا عمل يفتقر الى التفكير المنطقى السليم مادامت الدولة وليس المشروع هى التى ستتحمل نفقات التعويضات والمساعدات الاجتماعية لكل من تم الاستغناء عنهم .

وفى الواقع أن الهدف الحقيقى للوحدة الأوروبية يجب أن يكون تخليص القارة العجوز من هذه الدائرة الجهنمية حيث تتشابك المصالح المادية والثقافية والروحية للانسان وحيث تخضع لعلم اقتصادى خاطىء ينصب نفسه قانوناً أعلى بالنسبة لكل المجتمعات. ان المشروعات تطالب بالاعفاءات الضريبية والاعانات المالية وتحصل عليها ، وبذلك يكون المجتمع هو الذى يتحمل نفقات التحديث وضحايا التحديث فى نفس الوقت .

حقا ان شعار « التضامن » الذى ينادى به الليبراليون الجدد هو شعار رائع وينص على وجوب مساعدة الفقراء على الحياة بتكاليف زهيدة ، ولكنه يتضمن أيضا اتجاهاً آخر لا يتحدث عنه أحد ، إلا وهو حماية المشروعات من ثورات الجوع والاضطرابات الاجتماعية العنيفة ومواكب المتعطلين الغاضبة ، بالاضافة إلى إعفاء السلطة السياسية من مهمة ثقيلة وشاقة هى فرض النظام بالقوة .

تضامن ؟ من هو المستفيد من هذا التضامن ؟ هل هم العاطلون فى المجتمع الأوروبى وعددهم لا يتجاوز خمسة عشر مليوناً ؟ أم الذين يعملون بعض الوقت ويخشون البطالة ؟ فى الواقع ان النوايا الحقيقية واضحة ، ان الهدف هو اقامة أوروبا المشروعات والتحالفات الصناعية الكبرى ، أوروبا البنوك والشركات ذات نظم الاتصال العالمية . وبما ان اليسار ساكن لا يتحرك ولا يتصرف ، فقد تعطف اليمين أخيراً واعترف بضرورة دراسة الاجراءات الاجتماعية التى ستواكب هذه المغامرة الاقتصادية الطموحة للتخفيف قليلاً من آثارها الضارة .

إذن سيخضع الاجتماع للاقتصاد ومتطلباته . انهم يقولون ان أوروبا الجديدة ستهتم بالالام الانسانية وتضع لها العلاج ، وهذه هى قطعة السكر التى ستساعد على ابتلاع الجرعة المرة ، فى الواقع ان الأولوية فى أوروبا الموحدة ستكون للادارة الصناعية وليست للانسان ، رغم أنه هو الذى سيستخدم منتجاتها .

هل ستستطيع أوروبا المستقبل أن تعود بالاقتصاد الى هدفه الحقيقى وهو خدمة الانسان ؟ فى هذه الحالة لن يتحدث المسئولون عن اجراءات اجتماعية مواكبة لعملية اعادة البناء وإنما سيتحدثون عن اجراءات أساسية تفرض الأهداف الانسانية على الانتاج . وهنا ينبه الكاتب الى ضرورة ان نكون واقعيين ، فالعوامل الاجتماعية ستشكل عقبة كبيرة على الطريق الملكى الذى شقه رجال الأعمال وأصحاب المشروعات . فمثلاً البريطانيون وعلى رأسهم مسز تاتشر ليس لديهم أى دافع يدفعهم الى تحقيق انجازات اجتماعية على الصعيد الأوروبى ، فى الوقت الذى يرفضون فيه تحقيق مثلها فى الداخل . وكذلك أرباب الأعمال الأسبان يحتجون على الاجراءات الاجتماعية المتواضعة التى تفكر فى اتخاذها اللجنة الأوروبية ويجدون انها مبالغ فيها ، أما الألمان فهم راضون تماماً عن وضعهم ولا يرون سبباً فى تغيير نظام يعتبرونه قمة فى النجاح حتى الان .

ان الليبراليين الجدد فى أوروبا كما هو الحال فى أى مكان آخر فى العالم يحلمون بعالم خال من أى لوائح تفسد لعبة السوق . ان السوق يجب أن تظل حرة ، ولا يهم على الاطلاق المخاطر التى يمكن أن تنتج عن هذه الحرية . ان الفكر الاقتصادى الليبرالى هو هو لم يتغير عبر السنين . فقد كتب أخيراً أحد المنظرين للاقتصاد الريجانى يقول « لا يجب فرض الأغنياء أكثر من ذلك لان هذا معناه إضعاف الاستثمار ، وكذلك لا يجب اعطاء المزيد للفقراء لان هذا معناه إضعاف الحافز الى العمل ، وبالتالى الانتاجية وتقليص مساحة الوظائف » وهذه الكلمات هى النسخة العصرية من الأفكار التى تحدث عنها الاقتصاديون الليبراليون فى القرن التاسع عشر والتى ترى ضرورة أن يتكون المجتمع من أغنياء وفقراء ، فبدون جحيم لا توجد جنة ، وبدون فقراء لا يوجد أغنياء لانقاذهم . أن العالم قد انتقل خلال القرن الماضى من الالة البخارية الى المحطات النووية ومن الحصان الى الطائرة السوبر سونيك ، ومن الحديد والفحم الى المواد المركبة ، ومع ذلك يبقى ألفكر الاقتصادى رغم كل هذا التقدم كما هو لا يتغير .

ان الليبراليين الجدد يؤكدون أن الرخاء سيعم على الجميع فى النهاية وستقوم أوروبا المتحدة باسم « التضامن » الذى لا تفهمه جيداً بتقديم المساعدات والمعونات الى المناطق التى ستضار لنتيجة المنافسة العالمية القاسية . وتنوى الحصول على هذه المساعدات والمعونات من لعبة « معادلة الأسعار ».

ان ريجان وتاتشر قد قاما بإقتطاع أجزاء هامة من الميزانيات الاجتماعية ، ومنحا الأغنياء مزايا ضريبية عديدة ، فأعطيا المثل ، وأوضحا الطريق الذى يجب أن تنتهجه أوروبا إذا أرادت لنفسها البقاء فى مواجهة الولايات المتحدة واليابان .

ان النخبة الليبرالية الجديدة تدعو إلى تعديل أوضاع الشعوب ابتداء من القاعدة وهى تعلم تماما أنها ستكون معفاة من تحمل أى عبء فى هذا التعديل . وترى هذه النخبة أن كل من يدعو إلى التضحية بالاقتصاد فى سبيل

الاجتماع شخص متخلف ، لأن تدمير الثروة ليس علاجا للفقر .

المفهوم السليم للاقتصاد :

● إن هذا الاتهام الذى يسوقه الليبراليون ليس صحيحاً ، فلا يوجد من يتحدث عن التضحية بالاقتصاد فى سبيل الاجتماع . إن الأمر يتعلق بفهم الاقتصاد بطريقة مختلفة ، فمنذ فجر الثورة الصناعية وكل تقدم اجتماعى يقابل بصيحات الذعر من جانب الأغنياء الذين يرون فى هذا التقدم سبباً حتمياً للتدهور وفى كل مرة كانت الأحداث تكذب تنبوءاتهم ، بل أكثر من ذلك فإن تقييد حق استغلال الأيدى العاملة قد جعل كل مكسب اجتماعى حافزا على الابداع والتقدم التكنولوجى . كما أن التحديث فى عصر التكنولوجيا يتطلب دفعة جبارة فى جميع المجالات التى تتنافس من أجل ازدهار الانسان . وحتى لو بدت هذه الجهود مكلفة فى البداية ، إلا أنها تشكل الاستثمار الأقل الذى يمكن تصوره فى المدى المتوسط . ان « الالة » مهما بلغت براعتها والمصانع ذات الادارات الرقمية مهما بلغت دقتها لن تغنى عن المهارات الانسانية . كما أنها لن تنفع فى المجتمعات التى مازالت تعيش عصر ما قبل المعلوماتية .

ان النهضة الأوروبية الجديدة التى نشهد بداياتها فى الوقت الحالى والتى ستقلب المعايير التقليدية الراسخة وتلغى مفاهيم الادارة السائدة وتطيح بكلمة « العمل » ذاتها ، لن تقوم وتزدهر إلا إذا استندت إلى نظرية اقتصادية جديدة . ان كثيراً من المسئولين لا يهمهم سوى التصدى لمشكلات اليوم أو على الأكثر مشكلات الغد القريب ، وغير واعين تماماً بأهمية وضرورة مثل هذه النظرية الاقتصادية الجديدة .

حقاً لم يعد هناك مجاعات كما ان الحد الادنى من الرعاية الصحية متوفر ، ولكن آمال الانسان تتجه الى المزيد . فهل سيستطيع الاقتصاد الجديد الاستجابة لهذه التطلعات الانسانية ، أم أنه سيحتفظ بمكاسبه للأقلية ويعتبر الأغلبية عبئاً لا يفيد ؟

ان أهم سمة تميز أصحاب القرار الاقتصادى هى عدم الاهتمام بالحاجات الحقيقية للانسان ، انهم متشبعون بنظريات وتجارب شخصية تدفعهم الى الاستجابة فقط لمطالب الأغنياء ، فالواقعية الاقتصادية للسوق تريد ذلك . وقد وجد أرباب الأعمال فى الدعاية وسيلة لاثارة رغبات الاستهلاك لدى القادرين ، ولم يشعروا أنهم مكلفون بمهمة أخرى أهم ، وهى جعل القاعدة العريضة قادرة على استهلاك الانتاج المعلن عنه . ان هؤلاء يركزون أبصارهم على منافسيهم وعلى مستوى الأجور ونسبة الربح ، لذلك فإنهم يقيمون المشروعات التى تستطيع دخول هذا السبق والانتصار فيه ، ويستبعدون فى نفس الوقت المستهلكين الذين لا يستطيعون الوصول الى هذه المنتجات العصرية الرائعة . ان صناع القرار الاقتصادى يرون ضرورة وجود مناطق فقيرة لأن هذا يحفز ديناميكية النمو . إذن لم يعد الجهاز الانتاجى يعمل من أجل سعادة الانسان ، وإنما البؤس الانسانى هو الذى أصبح الدافع لانتظام عمل الجهاز الانتاجى .

وهكذا يتضح ضرورة اعداد نظرية اقتصادية جديدة ترشد التحولات الكبرى التى تجرى حالياً ، ان المفاهيم والمعارف الجديدة التى قدمتها البحوث العلمية المختلفة تؤكد ذلك . فجهاز الانتاج لا يستطيع العمل بشكل مرض إذا استمر يدار بنفس المفاهيم التى تنتمى الى ما قبل تاريخ الثورة التكنولوجية . ان وضع نظرية جديدة قد أصبح ضرورة من أجل فهم أعمق لمسيرة العالم . ولابد أيضاً من وضع نموذج آخر للتنمية الاقتصادية بتكلفة انسانية أقل ، وأضرار اجتماعية أقل نموذج يعمل على الحفاظ على الموارد التى لا تعوض وعلى البيئة الطبيعية ، نموذج يتناسب مع التحديات التى يطرحها الانسان بإبداعه العلمى والتكنولوجى الخاص . وهذا هو المنطق الذى يجب أن يحكم الوحدة الأوروبية ، أى عدم اقامة سوق كبرى تكفى بحجمها لحل المشكلات وإنما قيام هذه السوق بإعتبارها وسيلة من أجل اختراع منهج اقتصادى جديد ونموذج آخر للتنمية .

ان الليبراليين الجدد يتسمون بالكسل العقلى الشديد . إنهم يستشهدون بريمون آرون الذى يعتبرونه أستاذهم ولكنهم لا يفهمونه جيداً . لقد تساءل ريمون آرون منذ ٣٨ عاماً عن المساحة اللازمة للاقتصاد فى الوقت الحالى وهل تفوق كثيراً المساحة التى كانت لازمة له منذ قرن أو حتى نصف قرن ؟

فى الواقع ان الاجابة على هذا التساؤل هى « لا » رغم المبالغات التى يحاول البعض إضفاءها على متطلبات السوق والتى تروج لها بعض الدعايات المبتذلة .

ان الولايات المتحدة تملك سوقاً داخلية واسعة منذ فترة طويلة ، فهل منعت هذه السوق العجز المتراكم وسددت الديون الضخمة وأعادت التوازن التجارى ؟ كلا . والأكثر من ذلك لم تستطع القضاء على التفكك الأسرى والانحراف وادمان المخدرات .

ومما لاشك فيه ان هذا النموذج الجديد للتنمية لن ينبثق فجأة بمعجزة من المصانع الالية أو الورش الالكترونية . أنه سيكون نتاج الأهداف التى سيوكلها المجتمع للتكنولوجيات المتقدمة وطرق أستخدامها والقيم التى سيختار المجتمع تجنيد هـ[illegible]ولوجيات من أجلها . ان الليبراليين الجدد يرو[illegible] القيم الحقيقية الوحيدة هى تلك المـ[illegible] بالمال . و[illegible]عى السخرية ان تعتمد أوروبا عـ[illegible] [illegible]تصاد لتخـ[illegible] حضارة جديدة

وحياة اجتماعية وثقافية مزدهرة . حياة ثقافية ؟ كيف ؟ ان مناورات وسائل الاعلام تقوم فى الوقت الحالى بالدعاية عبر القارة لشخصيات لا تحرك أسماؤها أى شعور ثقافى ولا يهمها سوى تحقيق الربح . ان الاتحاد الأوروبى سيزيد من حدة هذا الاتجاه الذى نلاحظ أنتشاره ، أى أن وسائل الاتصال قد أصبحت ضحية للتجار .

حياة اجتماعية ؟ كيف ؟ فى فرنسا نجد أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد نسى مهمته الأساسية ولم يكلف خاطره ويقوم بفتح هذا الملف ورغم اهتمام اثنين من رؤساء السوق بهذا الموضوع وهما فيليب جونزالفيس فى الدورة الأولى من هذا العام وميتران فى الدورة الثانية ، نجد أن شركاءهم لم يظهروا أى حماس فى هذا الشأن ، بل ان البعض قد كرس كل جهوده لعرقلة هذه الحركة . فبالنسبة لهم الجانب الاجتماعى ليس هدفا وإنما هو محصلة للنشاط الاقتصادى .

ورغم جميع المؤشرات السلبية نجد أن هناك أملاً واحداً يمكن أن نلجأ إليه : يوجد رؤساء دول وحكومات يرفضون تحويل الاجتماعى الى مجرد اجراءات « مواكبة » للاقتصادى ، ويرون أن الاجتماعى لابد أن يكون هو الهدف الحقيقى للاقتصاد . وهؤلاء يستطيعون الانتصار لو تمكنوا من تحريك قطاعات واسعة من الرأى عبر الحدود لمساعدة جهودهم . ومثل هذه الخطوة تفترض أن يعلن هؤلاء موقفهم على الملأ وقبل أى مفاوضات ، ويحددون الخط الذى لا يجب أن تتعداه أوروبا وإلا فقدت كثيرا . انه موقف غير عادى فى العمل الدبلوماسى ولن يلبث أن يصطدم بالحكومات المناهضة لهذا الاتجاه . وبهذه الطريقة فقط يستطيعون إنقاذ أوروبا التى يدعون الارتباط بها وهذا هو الثمن الذى يجب أن يدفعه الجميع .

إن أوروبا ليست بمفردها فى اللعبة ، إن أزمتها الحقيقية هى تلك التى تتعلق بعلاقاتها ببقية العالم وبقية العالم معناه مجموعة من الدول المتباينة ، قوية كانت أو ضعيفة رأسمالية أو شيوعية ، ومما لاشك فيه أن أوروبا الغربية مبهورة بالنماذج الأمريكية واليابانية ولكنها ستقدم على الانتحار إذا أجبرت نفسها على تقليد هذه النماذج لانها لا تملك امكانيات هاتين الدولتين . ان الأحرى بها أن تسعى الى تأكيد هويتها وشخصيتها الخاصة التى لا تشبه أحداً ، خاصة وان الرئيس الأمريكى الجديد قد يضطر وهو فى غمرة حيرته أمام العجز والديون إلى رفع شعار أمريكا أولاً ، ويتخذ قراراً من جانب واحد كما فعل نيكسون عام ١٩٧١ . وإذا خافت أوروبا أو جاملت وتصرفت كتابع فإنها لن تفقد امكانياتها الاقتصادية فقط ، وإنما ستفقد أمنها العسكرى أيضا » كما ستفقد أيضا فرصاً كثيرة متاحة أمامها فى الشرق . ان التضامن الأطلنطى لا يعنى الخضوع لزعيم التحالف ، فأوروبا تملك أوراقها الخاصة التى تستطيع أن تلعب بها فى مواجهة الاتحاد السوفيتى الجورباتشوفى وفى مواجهة بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر . ان السياسة الأوروبية فى الشرق يجب أن تراهن على التطلعات الديموقراطية قبل اغراء الأسواق التجارية .

إذن يجب أن يكون الدافع الى الوحدة الاوروبية الكبرى هو وضع منهج خاص فى النمو الواعى بحقائق العصر وبالتقلبات الاجتماعية والثقافية التى نتجت عن الثورة التكنولوجية ، منهج نمو يركز على الانسان وحقوقه الفردية والجماعية ويضع الصيغ الاقتصادية التى تخدم هذا الهدف .

وربما يقولون انها مغامرة حماسية مليئة بالمخاطر ، نعم أنها كذلك ، ولكن المخاطر التى تتضمنها أوروبا كما يريدها الليبراليون الجدد أفدح وأعظم بكثير ، وستجعل من الانسان مجرد ترس فى آلة لا يستطيع التحكم فيها . ان الاختيار خطير الى درجة لا يمكن معها أن نتركه فى يد صانعى القرار السياسيين والاقتصاديين وهؤلاء يدركون هذه الحقيقة تمام الادراك ، لذلك يتحاشون فتح باب الجدل الحقيقى .

ان نموذج التنمية الجديد الذى يجب أن تسعى إليه أوروبا سيوضح أمام الولايات المتحدة طريقا آخر ممكنا ويضرب المثل أمام أوروبا الشرقية التى تتوق الى التخلص من حصارها لتبلغ حياة سياسية واقتصادية واجتماعية كريمة ، كما سيعطى الأمل لدول العالم الثالث التى تعانى من صدمة التحديث الوحشى أكثر من أوروبا . ان شعوب هذه الدول تبحث عن شريك يعمل معها من أجل إيجاد طريق لحياة أفضل .

ان التجار وأصحاب المشروعات وأرباب الأعمال يستطيعون إثراء أنفسهم ولكنهم لا يستطيعون إثراء حضارة ، علماً بأن ما يحتاجه كوكب الأرض المريض بإختلالاته الشمالية الجنوبية وبيئته التى يدمرها سكانه وتشوشاته وقيمه الخاطئة وأسلحته التى يمكن أن تقضى عليه ، كل ما يحتاجه هذا الكوكب المهدم هو حضارة جديدة ان أوروبا تستطيع أن تلعب دورا عظيما فى هذا الصدد إذا لم يقتصر طموحها على أن تصبح مجمعا صناعيا وتجاريا ضخما فحسب . فهل يقدم الأوربيون حقا على هذه المبادرة ؟

politique internationale

- Le Reflet de L'Europe
- Par Jean Dufourcq
- Politique International N.44 Été 1989

انعكاس أوروبا

بقلم جون ديفورك

ان الدفاع الأوروبى لم يتعرض منذ نشأته لمثل هذا الكم من التحليل والتشريح والتقييم الذى يجرى فى الوقت الحالى . وفى الواقع ان عودة الأوروبيين الى الاهتمام بقضايا أمنهم وفعاليتهم الاستراتيجية هو أمر يدعو الى التفاؤل : ولكن الافكار المتناقضة التى تحركهم تصيب المجتمع الدولى بالحيرة ، فهم تارة يشجعون نزع السلاح ويساندون البريسترويكا ، وتارة ينادون بتدعيم الركيزة الأوروبية لحلف الاطلنطى ويقيمون حلف باريس بون . فهل هذه المواقف المتناقضة هى وليدة ضغوط معينة ؟ اننا لندهش من الشكوك التى تثار على الصعيد الأوروبى عندما يتعلق الأمر بالرؤية المستقبلية لأوروبا القرن الحادى والعشرين

ونحن نتساءل أى أوروبا ؟ أوروبا السبعة ؟ أم أوروبا الاثنتى عشرة ؟ أوروبا من الاطلنطى الى الاورال ؟ بشواطىء البحر الأبيض المتوسط أم بدونها ؟ ان الجميع يحلم بأوروبا المستقبل ويتحدث عنها ، وتحاول كل دولة أوروبية تقديم مفهومها الخاص لأوروبا التى تريدها هى والتى تتلاءم مع مصالحها الخفية والمعلنة . وهذا ينطبق أيضا على الدول التى تحيط بالقارة العجوز وأيضا على الدول التى ترتبط مصائرها بهذه القارة .

ان هذا المقال يلقى الضوء على البواعث الكامنة وراء مواقف القوى المختلفة وتحركاتها ازاء الاعداد لأوروبا المستقبل . ويقوم بتحليل الضغوط المتشابكة التى تتعرض لها القارة العجوز فى هذه الاونة الأخيرة .

ماهى الصيغة الأوروبية التى تتلاءم مع المصالح الأمريكية ، ماهو نوع أوروبا التى يريدها الزعماء السوفيت ، ماهى الصورة الأوروبية الجديدة التى يتمناها الصينيون ويتمناها الافارقة ؟

كيف ستؤثر أوروبا القرن الحادى والعشرين على كل هذه الأطراف ؟ وفى اى اتجاه ستدفع بها هذه الأخيرة ؟

الرؤية الأمريكية لأوروبا المستقبل :

● كيف يفكر الرأى العام الأوروبى وماهو نوع الاتحاد الاوروبى الذى يحلم به ؟ ان الاتجاه السائد لدى هذا الرأى العام هو تشجيع نوع من الاتحاد على نمط الولايات المتحدة الأمريكية . اى ان الأمريكيين لايريدون سوقا أوروبية مشتركة فقط وانما يريدون ولايات متحدة أوروبية غربية . فالولايات المتحدة الأوروبية ستصبح شريكا اقتصاديا بالغ الأهمية ، وسوقا ضخمة ، بالاضافة الى قدراتها الصناعية الهائلة التى ستؤهلها لمواجهة المنافسة العالمية . بل ومنافسة الولايات المتحدة ذاتها فى تحد مشرف يدفع بالطرفين الى التقدم والازدهار . حقا ان السوق الأوروبية المشتركة تقدم بين الحين والاخر على خوض مثل هذا التحدى ، ولكن الاتحاد بين دول أوروبا الذى سيتم عام ١٩٩٢ سيؤدى الى تعميق هذه القدرات بحيث تصل الى مستوى المشاركة العالمية .

ورغم كل هذه الاوراق الرابحة التى تمتلكها ، تصر أوروبا على رفض الأسلوب العقلانى وتمضى فى سلوك قومى انانى فيما يتعلق بقطاعاتها الصناعية . فالامريكيون يحلمون بشركاء اقتصاديين ينتهجون نفس اساليبهم ويقبلون بقوانين السوق الصارمة ، ويسلمون بالقاعدة الاساسية التى تعطى هذا السوق الأولوية المطلقة ، شركاء يكفون عن حماية عمالهم عن طريق تشريعات اجتماعية غاية فى الكرم ويكفون عن حماية اسواقهم عن طريق تنظيمات هشة متداعية

ومع ذلك يرى الأمريكيون فى الولايات المتحدة الأوروبية محاورا سياسيا هاما ويتمنون ان يصبح هذا المحاور اكثر صلابة وتضامنا ، فالاوربيون يستطيعون من خلال برلمانهم اكتساب وضع قوى لايقبل المنازعة ، لذلك يتصور الامريكيون برلمانا أوروبيا ذا رئاسة دورية قادرا على السيطرة الصارمة على القطاعات الهامة مثل الأمن والنقد والعلاقات الدولية ، وقادرا ايضا على التصرف كمحكمة عدل اتحادية وتسوية الخلافات التى لازالت قائمة بين الدول ذات الأوضاع المضطربة ، انهم يتمنون

ايضا هيئة تنفيذية مثالية واعية بحقوق الجميع تعمل للصالح المشترك . ان مثل هذه الولايات المتحدة الأوروبية ستكون هى العنصر الضابط الاساسى فى الميزان الاستراتيجى بين الشرق والغرب .

ان الولايات المتحدة تحلم بمولد أوروبا الواعية بالاخطار التى تهددها والتى تتحمل حصتها العادلة من الدفاع عن أرضها وعن العالم الحر عن طريق تكريس جزء هام من مواردها لهذا الدفاع . ألم يهب الشعب الأمريكى لانقاذ القارة العجوز مرتين ؟ لقد حان الوقت لكى تصبح أوروبا قوية قادرة على الدفاع عن نفسها وتجنب اى مخاطر عسكرية وبذلك تعفى الولايات المتحدة من هذه المسئولية .

ويبدو ان الامريكيين يتصورون ان التزاوج بين القوى النووية الفرنسية والبريطانية سيخلق امكانية تكفى لردع الاتحاد السوفيتى وتثنيه عن التفكير فى اى عمل عسكرى ضد أوروبا الغربية ، خاصة وان هذه الأخيرة تملك قوات أرضية ضخمة فى ألمانيا الاتحادية وأساطيل قوية على جانبى الاطلنطى والبحر المتوسط وقوات جوية متطورة وصناعات حربية خطيرة . ويتصور الأمريكيون أيضا ان جميع هذه المعطيات الايجابية من الممكن تنظيمها وتنسيقها وعقلنتها وتطويرها بواسطة جهاز أمنى اوروبى فعال .

ولكن ماذا لو فشلت الجهود لاقامة اوروبا العقلانية هذه ؟ فى هذه الحالة نجد ان الرأى العام الامريكى مستعد لقبول تقسيم جديد للعالم على طريقة « يالتا » وسيقوم بالضغط على ادارته لتترك الأوربيين لخلافاتهم .

اذن من الواضح ان الولايات المتحدة تفكر فى ولايات متحدة أوروبية تحكمها العدالة وتحركها المثاليات واحترام الحقوق ، ويسودها السلام والازدهار ، وتسير الى جانب الولايات المتحدة فى اتجاه عالم أفضل . وهذا يفسر اندهاشها ازاء بطء عملية الحمل التى ستؤدى الى ميلاد أوروبا الجديدة .

ان أوروبا التى تحلم بها الولايات المتحدة ليست هى أوروبا المتنافرة التى تطالب بالحماية الأمريكية وفى نفس الوقت ترفض التضامن الكامل معها بل وتتعمد احراجها فى بعض الاحيان . ان الادارة الامريكية تعتبر انها تدافع بمفردها عن أوروبا وتجد فى هذا الوضع تبريرا للعجز الضخم فى ميزانيتها والفوضى المالية التى تعانى منها . لذلك تحاول واشنطن ان تدفع قدما بعملية قيام أوروبا الجديدة ، ولكن الى متى ؟ ومع ذلك قد تجد الولايات المتحدة فى الاتحاد السوفيتى شريكا بناء تستطيع ان تعد معه خطط السلام والتقدم خلال القرن الحادى والعشرين

الرؤية السوفيتية لأوروبا الجديدة :

● ان الزعماء السوفيت غير راضين عن اوروبا الغربية بوضعها الحالى ، كما ان الصيغة الجديدة لأوروبا الموحدة لن تناسبهم ايضا . ان الشريك المثالى بالنسبة للاتحاد السوفيتى هو أوروبا التى تعمل لصالحه وفى اتجاهه ، لذلك تحلم موسكو ببناء أوروبا غربية لاتشكل تهديدا بالنسبة للمكاسب الاشتراكية وثورة اكتوبر ولاتعوق مسيرة التقدم الاشتراكى ولاتثير القلاقل فى الديموقراطيات الشعبية عن طريق مشاهد الرخاء والرفاهية والحرية التى تنعم بها الديموقراطيات الليبرالية .

ان أوروبا المثالية بالنسبة للسوفيت هى أوروبا المستقرة فى نظام سوق يستخدم جميع موارده الليبرالية ويجندها لخدمة الكوميكون . فمثل هذا الهيكل سيسمح بسد معظم ثغرات النظام الشيوعى . ويعمل على ان تصبح أوروبا الغربية قاعدة خلفية فى المباراة الكبرى المتوقعة فى الألفية الثالثة مع الجنوب الشرقى الاسيوى على وجه العموم والصين على وجه الخصوص يجب اذن تحييد أوروبا الغربية سياسيا واجتماعيا ثم عسكريا ، واخيرا اخضاعها اقتصاديا . وبذلك يستطيع الاتحاد السوفيتى وشركاؤه الحصول على ضمانات عسكرية وموارد للمواجهة فيما بعد مع مليار ونصف صينى والحجة موجودة وجاهزة ؛ أى : التقاء المصالح الأوروبية مع المصالح السوفيتية فى المواجهة الحتمية مع القوى الاسيوية الكبرى .

وليس من الضرورى على الاطلاق اجبار أوروبا الغربية المزدهرة على التحول الى الاشتراكية وسجنها داخل نظام جامد مثل أوروبا الوسطى ، فيكفى ان تظل فى حالة انقسام داخلى مستمر يمنعها من تكوين هوية تتناسب مع قدراتها الحقيقية ، وذلك عن طريق الاستغلال الماهر لتناقضاتها ومنافساتها ، ومحاولة الاستفادة من ثرواتها والوصول من خلالها الى التكنولوجيا المتقدمة . وهذا سيؤدى بلاشك الى رفع مستوى الحياة فى الشرق بأقل تكلفة ، حتى لو كان على حساب بعض تقاليد الاشتراكية ، فالغاية تبرر الواسطة احيانا .

كيف يمكن تشجيع ظهور مثل هذا النموذج الأوروبى الذى يتطابق مع الخطة الاستراتيجية السوفيتية الكبرى ؟ وماهو نوع الضغوط التى يجب ممارستها لبلوغ هذا الهدف ؟ مما لاشك فيه ان التصرف يجب ان يكون غير مباشر واستخدام الرقة والليونة والغواية عن طريق اللعب بمهارة على مفاتيح الانقسام الألمانى والأخوة القديمة ، ويمكن ايضا أستخدام جشع الرأسماليين وتهورهم وسذاجة دعاة السلام وحب الاستطلاع المرضى لاجهزة الاعلام الغربية . كل هذه العناصر تشكل أرضا صالحة للعبة السوفيتية الكبرى .

ويرى الكاتب ان أوروبا هذه التى يتمناها الاتحاد السوفيتى فى سبيلها بالفعل الى الظهور ، ويساعد الأوروبيون على ذلك سواء عن علم أو عن جهل . ان

الوقت لايهم بالنسبة للسوفيت وانما المهم ان تعتاد أوروبا الغربية النظر شرقا ، والتطورات التى تحدث على المسرح السياسى الشرقى يدفعها دفعا فى هذا الاتجاه . ان الغرب يصفق الآن لتصرفات الادارة السوفيتية واعادة البناء الذى يبشر بهبوب رياح الديموقراطية على الاتحاد السوفيتى ، ويصفق ايضا لاحداث بولندا . اليس من الواجب الامساك بهذه الفرصة التاريخية التى لاتتكرر للحصول على مساندة أوروبا المادية والمعنوية ؟ .

ومن هذا المنطلق وتطبيقا لمبدأ الارتباط المتبادل للقوى يتم تطوير مناورة وفاق ذات أبعاد ثلاثة

أولا : تشجيع قيام هذه المنطقة الحاجزة المثالية ، اى أوروبا الغربية كما يريدها الاتحاد السوفيتى

ثانيا : الانفتاح على الصين واليابان التى ستكفل حماية الشرق لمؤخرته .

ثالثا : محاولة فصل الولايات المتحدة عن أوروبا الغربية ونزع سلاح حلف الاطلنطى

اننا نشهد بوضوح تطور أوروبا هذه التى تتطابق مع رغبات الاتحاد السوفيتى ففى العام الماضى ظهر اتجاه قوى يدعو الى التعاون الوثيق مع السوفيت والى نزع السلاح

ماهو موقف الديموقراطيات الشعبية الأوروبية ؟

● ان شعوب أوروبا الوسطى التى دخلت الى الفلك السوفيتى منذ تقسيم يالتا ، قد اعتقدت لمدة طويلة ان حصولها على حريتها لن يكون الا من خلال أوروبا الغربية . ولم تكف ردود الفعل الغربية السلبية على احداث براج وبودابست وبولندا لتفتح عيون هذه الشعوب على الحقيقة وكان لابد من اتفاقات هلسنكى حتى تفهم شعوب أوروبا الوسطى حتمية السيطرة السوفيتية على مصائرها وقبول القوى الغربية بذلك . ومنذ ذلك الوقت لم تعد هذه الشعوب تعتمد على أخواتها الأوروبيات وتأكدت ان حصولها على حريتها لن يكون الا من خلال اعتمادها على نفسها بل وساد الاقتناع أخيرا فى اوروبا الشرقية بأن الحضارة الغربية لايمكن ان تكون هدفا بالنسبة لشعوب عاشت طويلا تحت نظام حكم شمولى وطورت نوعا من الفكر والفلسفة التى لاتتفق مع الفردية التى تحكم الغرب . ولكن هذا لايمنع ان أوروبا الغربية تلعب دورا هاما فى التطلعات البولندية والمجرية والتشيكية .

ان أوروبا الشرقية ترى فى اوروبا الغربية مخزنا هائلا للثروات والتكنولوجيا يمكن الاستعانة بها من أجل تنمية مجتمعاتها ولكن ليس بالضرورة تطبيق نفس نماذج التنمية الغربية . وهذا يفسر ان جبهة تحرير بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ليس لديها مكاتب فى لندن أو باريس أو روما .

كيف يرى زعماء الصين أوروبا المستقبل ؟

● ماهو النموذج المثالى لأوروبا الغربية الذى يحلم به زعماء الصين ؟ وهل لأوروبا الغربية وجود بالفعل فى مخططاتهم الاستراتيجية ؟

مما لاشك فيه ان أوروبا المثالية بالنسبة لهؤلاء الزعماء هى أوروبا التى تستطيع أن تشغل الاتحاد السوفيتى وتثير البلبلة الاقتصادية والثقافية على حدوده ، وبذلك تؤجل لحظة المواجهة بين الشركاء الأسيويين وتتيح الفرصة والوقت امام الصينيين لتطوير فكر ثورى جديد ينتزعون به المكانة الأولى من الاتحاد السوفيتى ويمكنهم من احلال المنهج الصينى محل الماركسية اللينينية .

واخيرا يريد زعماء الصين أوروبا التى تستطيع ان تزودهم بالتكنولوجيا المتطورة وتنمى موارد البلاد وترفع المستوى المعيشى والثقافى للشعب الصينى . وبذلك تعجل بالانتصار الصينى المنتظر ، ان النظام السياسى الأوروبى لايهم الصين كثيرا ، ان مايهمها هو نجاح القارة العجوز فى مقاومة مناورات الغواية والاستغلال السوفيتية ، كما يهمها ايضا قدرة أوروبا على اقلاق العملاق الروسى والحد من توسعاته .

اذن .. تفضل الصين ان تكون اوروبا قوية هيكليا واستراتيجيا . ومما لاشك فيه ان الزعامة الصينية مازالت ترى فى اوروبا الغربية قوه رأسمالية ليبرالية خطيرة ، ومن الطبيعى ان نموذج المجتمع الأوروبى الغربى غير قابل للتطبيق فى الصين . ولكن وجود أوروبا الغربية القوية يتلاءم مع استراتيجية زعماء الصين الذين يتسمون بالواقعية اكثر من الايديولوجية ، ولن يفعلوا شيئا من شأنه اضعافها أو الحد من انطلاقها .

كيف يفكر الزعماء السياسيون والمثقفون فى أفريقيا ؟

● ان أوروبا التى يتمناها السياسيون والمثقفون فى أفريقيا هى أوروبا القوية المتضامنة ، أوروبا الحجة والملاذ . وهذه الامال تجمع فى موقف واحد بين مجموعتين ذاتى اهداف مختلفة بل واحيانا متناقضة ولكن تضمهما استراتيجية واحدة هما المغرب وافريقيا السوداء .

ان هؤلاء الافارقة يريدون ان تكون اوروبا قوية نامية اقتصاديا واجتماعيا تبادل العمل بالثروة والمواد الخام بالتكنولوجيا ، يريدون أوروبا الموحدة الكريمة التى تجزل العطاء وتمنح الفرص ، أوروبا الليبرالية المتفتحة التى تحترم الخاصيات الافريقية وتشجع المجتمعات متعددة الثقافة ، اى تسدد دينا من المفروض انه فى رقبتها منذ الفترة الاستعمارية .

ان أوروبا القوية سياسيا واستراتيجيا هى التى تستطيع ان تقاوم جميع الضغوط وتصبح العامل الضابط

للتوازن بين القوتين العظميين . ان أوروبا القوية هى التى ستقدم الطريق الثالث للتنمية بحيث يصبح الافارقة غير مضطرين للاختيار بين الديموقراطية الامريكية أو « السلام السوفيتى » .

وأخيرا يريدون أوروبا التى تدرج المنطقة الجنوبية فى خططها المستقبلية لتضمن أمنها فى الجنوب . وسيكون ذلك حافزا لتنمية الشخصية الافريقية والمغربية ودافعا لاعداد نظم تبادلية اقتصادية واجتماعية يفيد منها الجميع . وكل ذلك سيشجع على إقامة كيان اوروبى أفريقى يحمى القارة الافريقية من المغامرات الخارجية .

ان اوروبا الغربية بطبيعة الاحوال ليست هى النموذج الاقتصادى والاجتماعى الذى تحلم به افريقيا ، فالانانية والفردية والتخلى عن القيم الروحية والعائلية المتفشية لدى الأوروبيين ، تثير القلق والكراهية خاصة لدى الطبقة المتدينة فى افريقيا . كما ان ميل الأوروبيين الى كراهية الاجانب لايبشر بخير . وكذلك ضعفهم السياسى واتجاههم الى الانقسام والكساد الاقتصادى النسبى الذى يعانون منه . كلها مؤشرات سيئة تثير المخاوف بالاضافة الى ان الافارقة يدينون المنطق الاوروبى الذى يقوم على اساس المصالح المباشرة ومع ذلك يضعون آملهم فى أوروبا الجديدة ويتمنون لها النجاح شريطة ان يرتبطوا بها ارتباطا وثيقا .

● وهكذا نخلص فى النهاية الى تنوع وتعدد الضغوط التى تمارس بشكل او باخر على شعوب أوروبا الغربية من الخارج والتى تؤدى الى مزيد من الانقسامات الداخلية وعدم التماسك . وهذا يبدو واضحا فى الجدل الاستراتيجى الدائر فى الوقت الحالى بين نظم وشعوب أوروبا الغربية فى محاولة لوضع تصور لأوروبا القرن الحاى والعشرين .

ان أوروبا الجديدة مازالت مشروعا لذلك تحاول كل مجموعة ان تفرض عليها أحلامها وامالها وضمها وادماجها فى رؤيتها الاستراتيجية الخاصة . والجميع يحاول ترجيح منطقه الخاص فيما يتعلق بأوروبا المستقبل

وفى الختام يتناول المقال الموقف الفرنسى بالنقد ويصفه بالتردد . ان فرنسا تتجه الى الانطواء على نفسها وترفض القيام بدور كبير فى هذه المرحلة رغم قدرتها على ممارسة مثل هذا الدور . إنها تستطيع اذا أرادت ان تسهم بشكل فعال فى بناء أوروبا الناضجة التى سيكون لها دور طليعى فى القرن القادم . واذا كان الأمن الفرنسى يعتمد على وحدة الفرنسيين فان عظمة فرنسا ومنزلتها فى العالم تعتمد على وعى الفرنسيين بحقائق العصر .

L'ÉVÉNEMENT EUROPÉEN
Initiative et débat

L'Europe Face à Deux Options
Par Paul- Marie de la Gorce
L'Evenement Européen, Mai 1989

أوروبا فى مواجهة خيارين
بقلم بول مارى دولاجورس

● ان قضايا الدفاع هى أكثر القضايا الأوروبية تعبيرا عن المشكلات التى تواجه عملية الاعداد لأوروبا القرن الحادى والعشرين ، فإنطلاقا من الدفاع تستطيع أوروبا السياسية الخروج من مجال الحلم إلى الواقع وتتحول من الأسطورة الى الحقيقة .

يعالج هذا المقال موضوع الدفاع الأوروبى المشترك والعقبات التى تحول دون قيام هذا الدفاع واحتمالات تخطى هذه العقبات فى المستقبل . فى الواقع ان الرأى العام الأوروبى قد تحمس لأوروبا ١٩٩٢ التى ستتمتع بحريات واسعة فيها حرية تداول رؤوس الأموال وحرية الملكيات وحرية الخدمات وحرية تنقل العمال وأصحاب المشروعات . وذهب البعض الى حد المطالبة بأن يكون لأوروبا الجديدة صوت واحد للتعبير عن نفسها أى سياسة خارجية واحدة ، وفوق ذلك أن يكون لديها دفاع خاص بها . فهل ستؤدى هذه الحريات بالضرورة الى بلورة نظام دفاع أوروبى جماعى وهو النظام الذى رفضته فرنسا من قبل عام ١٩٥٤ ؟ فى الواقع لا يوجد فى المعاهدات اى شيء يفرض أو ينص على مثل هذا التحول الجذرى فى أوروبا . ان المراحل التى نصت عليها معاهدة

روما قد تم أجتيازها بمعدل أسرع مما كان متوقعا ، ولم يجادل احد فى أن السوق المشتركة لا تتعارض مع الاستقلالية الوطنية لكل دولة ، وهذه الاستقلالية يمكن ان تتفق أيضا مع السوق الموحدة ، أى مع التداول الحر لرؤوس الأموال والملكيات والسلع والأفراد والخدمات ، شريطة ان تتحدد المجالات حيث يجب أن تحتفظ الدول بحرية التصرف والتي ستتضمن بلا شك مجال الدفاع . ولكن هناك اتجاه قوى يقترح أن يكون هدف أوروبا القادم هو وضع نظام دفاع أوروبى بحت . ويستند هذا الاتجاه الى حجج ثلاث هى : أولاً : ان وجود القوات الأمريكية فى أوروبا لم يعد مؤكداً ولابد من التفكير فى البديل . ثانيا : ان الجهد اللازم لصد أى عدوان يفوق امكانيات كل دولة على حده ولابد من أشتراك الأوروبيين جميعاً فى هذا الجهد . ثالثا : ان الدفاع الأوروبى الموحد سيتضمن مزايا متعددة خاصة إذا أخذنا فى أعتبارنا الشكل الحالى لحلف الأطلنطى .

ويؤكد الكاتب ان هذه الحجج تدل على الفهم الخاطىء للتاريخ الأمريكى والجهل بالسمات الأساسية التى تميز ما يسمى اليوم « بالقوة العظمى » ان الحقيقة التى لا يجب أن يجهلها كل من يعمل بالسياسة هى ان الوجود العسكرى للولايات المتحدة فى أوروبا هو أحد الدعائم الأساسية للقوة العظمى الأمريكية ذاتها . ان هذا الوجود يضمن لها نفوذاً دائماً فى أوروبا عسكريا وسياسيا ، نظراً لاعتماد الدول الأوروبية على الولايات المتحدة فى تأكيد أمنها ، هذا بالاضافة الى نفوذها الاقتصادى والمالى والتجارى والثقافى فى هذه المجموعة من الدول البالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد الغربى كله . وفوق ذلك يقف هذا الوجود العسكرى الأمريكى فى وجه الوجود العسكرى السوفيتى فى شرق القارة الأوروبية . وهذا يعنى أن الولايات المتحدة لن تسمح بأى شىء يمس الوضع السياسى والأستراتيجى لأوروبا . وهكذا لن يتغير شىء على هذا المسرح الذى يعتمد عليه التوازن العام للقوى فى العالم كله . وبناء عليه سيستمر الوجود العسكرى الأمريكى فى أوروبا لمدة طويلة قادمة وربما طويلة جداً . وقد تحدث بعض محاولات فى واشنطن من اجل خفض نفقات وربما أيضا سينتج عن هذه المحاولات بعض التخفيف من المعدات الأمريكية فى أطراف القارة ، أو بعض التخفيض فى الأجهزة ، وستحدث بالتأكيد مساومات مع الدول الأوروبية حول تحمل بعض نفقات الدفاع . ولكن لن يتغير شىء فى الأسباب الأساسية للوجود العسكرى الأمريكى فى القارة الأوروبية .

ومما لاشك فيه أن نفقات الدفاع تشكل عبئا بالنسبة للدول الأوروبية ، ونحن نعلم أن دولا مثل أيطاليا والدانمارك وهولندا وأسبانيا والبرتغال لا تخصص سوى ٢,٥ ٪ من ناتجها القومى للدفاع ، ونعلم أيضا أن التطوير المستمر فى الأسلحة يؤدى الى زيادة التكلفة . وتظل الأسلحة الأمريكية أقل سعراً من الأسلحة الأوروبية . لذلك فإن منظمة أوروبية للدفاع لا تعنى بالضرورة تخفيضا فى نفقات التسليح . ويشير المقال إلى الدفاع الفرنسى الذى تأكد من خلال نظام ردع نووى وضعته فرنسا رغم أدعاء البعض بأنها لا تملك الامكانيات بمفردها . بل أن قوات الردع النووية الفرنسية قد تطورت ونمت وأصبحت قادرة على ردع أى معتد وإفشال أى هجوم ضد البلاد .

ومع ذلك نجد أن الذين يمتدحون مزايا الدفاع المشترك لدول أوروبا الغربية لهم بعض الحق ، فهذا يعنى قبل كل شىء أستقلال هذه الدول فى مواجهة الولايات المتحدة ، ويعنى أيضا أختياراً عقلانيا لبرامج التسليح وانفتاحا أكبر بين الصناعات الأوروبية . ولكن هل يريد الأوروبيون بالفعل هذه المزايا ؟ وهل يعتبرون أن معطيات الموقف الحالى تشكل عناصر ضغط من أجل تغيير جذرى فى خياراتهم الأمنية ؟ ان معظم دول أوروبا الغربية فيما عدا فرنسا والى حد ما أسبانيا مندمجة فى المنظمة العسكرية لحلف الأطلنطى وهذه المنظمة تسيطر عليها قيادة أمريكية وتعمل من منطلق الأستراتيجية الأمريكية وتعتمد على خيارات رئيس الولايات المتحدة . وهذا وضع لا يمكن أن يتغير مادامت الدول الأوروبية تعتمد فى أمنها على القوة الأمريكية ، إلا إذا غيرت هذه الدول رؤيتها ومنهجها . وهذا متعذر لأن جميع الدول الأوروبية الأعضاء فى حلف الاطلنطى تقبل بالوجود العسكرى الأمريكى فى القارة بل وترغب فى أستمراره ولا تريد أن تفعل أى شىء من شأنه تخفيف هذا الالتزام العسكرى الأمريكى تجاه القارة . ان حكومات هذه الدول لا تبدى أى رغبة فى الاستقلال عن الولايات المتحدة . وقد اكدت مسز تاتشر مراراً أن المسئولية العسكرية الأمريكية تجاه أوروبا يجب أن تستمر على نفس الدرجة من القوة . بل أن الولايات المتحدة أقترحت من قبل أن يتولى قائد أوروبى القيادة العليا لقوات حلف الأطلنطى من وقت الى آخر حتى يعتاد الأوروبيون المشاركة فى الدفاع عن أمنهم ، وقوبل هذا الاقتراح بالرفض التام من بريطانيا والمانيا .

ان أسباب هذا السلوك الأوروبى واضحة : انه القلق وعدم الرغبة فى اعطاء الأمريكيين الفرصة أو العذر للتخلص من مسئوليتهم فى الدفاع عن القارة الأوروبية . ان الأوروبيين يريدون استمرار الوجود العسكرى الأمريكى لمواجهة الوجود العسكرى السوفيتى فى أوروبا الشرقية ، فالتوازن مع القوة السوفيتية لن يكون إلا عن طريق قوة مماثلة لا تستطيع توفيرها سوى الولايات المتحدة ، وبالتالى يتضح انه لا يوجد أى امكانية محتملة

لدفاع أوروبى مشترك ومستقل .

أزمة حلف الأطلنطى والخيارات الأوروبية :

● إن استراتيجية حلف الأطلنطى تمر اليوم بأزمة حادة . فنحن نعلم الظروف التاريخية التى أدت إلى اختيار الحلف لاستراتيجية « الرد التدريجى ». فقد تنبه المسئولون الأمريكيون فى بداية الستينات الى التعادل النووى بينهم وبين السوفيت وتأكدوا من قدرة الأسلحة الاستراتيجية النووية السوفيتية على ضرب الأراضى الأمريكية ، وبذلك أصبح من المستحيل استخدام القوات الاستراتيجية الأمريكية ضد الأراضى السوفيتية خوفاً من الرد بالمثل . وبالتالى أصبح من المستحيل أيضاً الايهام بأن الدفاع عن أوروبا سيتم بضربة استراتيجية نووية أمريكية . لذلك قدمت الولايات المتحدة لحلفائها استراتيجية بديلة ، هى استراتيجية « الرد التدريجى » ، أى مواجهة أى عدوان عن طريق القوات التقليدية أولاً والاستمرار فى تدعيم هذه القوات وزيادتها ، ثم استخدام الأسلحة النووية التكتيكية التى ستزيد من فعالية القوى النووية الغربية وتسد العجز فيها . وكثيراً ما ألح المسئولون الأمريكيون فى دفاعهم عن هذه الاستراتيجية الى احتمال أن يؤدى هذا التدرج والتصاعد الى استخدام الأسلحة الاستراتيجية النووية فى النهاية . ولكن التعادل التام بين القوتين العظميين يجعل هذه الفرضية أمراً بعيد الاحتمال .

والخلاصة أن استراتيجية الرد التدريجى ستجعل من أوروبا ـ إذا انفجر الصراع ـ أرضا لمعركة تقليدية ونووية . وقد رفضت فرنسا هذه الاستراتيجية رفضاً تاما بل ذكر ديجول نقائصها علناً فى دفاعه عن الاستراتيجية الفرنسية للردع النووى التى اختارتها فرنسا .

وكما هو متوقع رد السوفيت على نشر الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية بنشر مماثل ، وأصبح الموقف شبه متوازن ، أى ردع متبادل ، وفى ظل هذه الظروف كادت استراتيجية الرد التدريجى » تفقد مصداقيتها ومرت بأزمات متتالية ، وتقدم بعض المسئولين العسكريين باقتراح الى حلف الأطلنطى بعدم البدء فى استخدام الأسلحة النووية . ورغم الرفض الرسمى لهذا الاقتراح من جانب قيادة الحلف إلا أنه أثار زوبعة من الخلافات والمناقشات داخل الحلف مازالت مستمرة الى اليوم وحتى خطة روجرز التى تعلن التزامها بالمبادىء العامة لاستراتيجية « الرد التدريجى » تنص فى نفس الوقت على ترك العدو يتورط فى تصعيد يشمل استخدام الأسلحة النووية . وهذا يؤكد أن هذه الخطة تعطى ظهرها للمفاهيم المبدئية لاستراتيجية « الرد التدريجى ».

ولكن الأزمة الحقيقية بالفعل إنفجرت أخيرا عندما تنبه الرأى العام والساسة فى ألمانيا الغربية فجأة الى المصير الذى تخبئه هذه الاستراتيجية للبلاد فى حالة إنفجار الصراع، وثارت موجة من الاحتجاج العارم اتخذت أشكالاً مختلفة ترفض قبول نظام دفاع يجعل من ألمانيا ارضا لمعركة تقليدية ونووية .

إذن ما هى الامكانات المتاحة أمام أوروبا الغربية ودفاعها فى ظل معطيات الموقف الحالى أى طبيعة حلف الاطلنطى وارتباط معظم دول القارة العجوز بالحماية الأمريكية والوجود الأمريكى .

ان أولى الامكانات المتاحة امام الدفاع الأوروبى ستشكل أزمة فى حلف الأطلنطى ، فالقضية التى ثارت فى ألمانيا الاتحادية بشأن استراتيجية الرد التدريجى لم تنته بعد ، وقد أعلن الحزبان الاشتراكى الديموقراطى والليبرالى الديموقراطى تأييدهما لعملية خفض ، أو ان أمكن الغاء ، الأسلحة النووية من وسط أوروبا ، كما ستبدأ فى نفس الوقت مناقشات جديدة بين الغربيين والسوفيت حول تخفيض القوات التقليدية فى نفس المنطقة ايضا ، وأيا كانت نتيجة المفاوضات فإن مفاهيم حلف الأطلنطى ستهتز ، فى الوقت الذى لم تتأكد فيه إرادة الدفاع المستقل لدى دول أوروبا الغربية أو رغبة هذه الدول فى اعادة النظر فى علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة .

وبناء عليه ستظل أوروبا موزعة بين استراتيجيتين مختلفتين ومتناقضتين الى حد كبير وهما : استراتيجية « الرد التدريجى »، وهى الاستراتيجية التى وضعها حلف الأطلنطى وتبعتها الدول الأعضاء فى الحلف . واستراتيجية الردع النووى المستقل ، وهى الاستراتيجية التى اختارتها فرنسا لنفسها .

ولكن هذا لا يعنى أن الباب قد أغلق نهائيا فى وجه أى مشروع للتقارب بين الدول الأوروبية من أجل دفاعها أو جهودها العسكرية . فى الواقع سيكون من العبث اثارة الشكوك بشأن الخيارات السياسية التى فضلها البعض والبعض الاخر سواء إندماج أو استقلال . بل يجب احترام هذه الخيارات ، وانطلاقا منها يمكن وضع أنماط مرنة للتعاون تتناسب مع المتغيرات المستمرة . ان أوروبا الدفاع لا يمكن أن تقوم كإطار متجمد يضم الجميع داخله وإنما تقوم على أساس نسيج للتعاون والتضامن الخاص ويتم هذا النسيج تدريجيا ويتناول حالة حالة . وبذلك يمكن تطوير نهج تعددى لقضايا الأمن يفرض نفسه تدريجيا . ومن هذا المنظور سنجد أن اشياء كثيرة قد أصبحت ممكنة ، ولكن تظل أمامنا عقبة يجب اجتيازها أولاً وهى إدماج القوات الفرنسية فى المجموعة الغربية ، وهذا يعنى أن تتخلى فرنسا عن استقلال استراتيجيتها وذاتية قواتها ، مما سيؤدى الى اعادة النظر فى الخيار الفرنسى كله . ويعنى ايضا تورط القوات

الفرنسية المباشر والتلقائى مع القوات الغربية الأخرى إذا إندلع الصراع وفى هذه الحالة ستخضع فرنسا لخيارات قيادة حلف الأطلنطى الأستراتيجية .

ويمكن التفكير فى احتمال آخر وهو أن يقوم الردع الفرنسى بتغطية المجتمع الأوروبى كله ، فالقوات الفرنسية تستطيع أن تصيب المعتدى إصابة بالغة وبالتالى تردعه وتمنعه من الهجوم على أوروبا وعلى فرنسا بلاشك . ولكن هذا الردع الفرنسى لا يمكن أن يتحول الى ردع أوروبى إلا إذا أصبحت أوروبا موحدة تماماً ، أى دولة واحدة . ومن المعروف أن أستخدام القوات النووية الفرنسية لا يجيزه إلا رئيس الجمهورية وفى حالة تهديد المصالح الحيوية للبلاد . وقد رفض رؤساء الجمهورية الفرنسيون على التوالى منح الدول الأوروبية الأخرى ضمان الحماية عن طريق الردع النووى الفرنسى ، ولهم حق لأن مثل هذا الاجراء سيحرمهم من استقلاليتهم فى مواجهة الخيارات السياسية والاستراتيجية للدول الأوروبية الأخرى ، ويجردهم من تقديراتهم لاندلاع الصراع وتطوراته المحتملة ، ويحولهم الى زراير ضاغطة لا حرية لها ولا أختيار . ولا يمكن أن يقبل أى رئيس فرنسى بذلك . ولكن هذا الموقف يمكن أن يتغير إذا اصبحت أوروبا بلداً واحداً وعلى رأسه سلطة سياسية واحدة . فى هذه الحالة فقط يستطيع الردع النووى الفرنسى تغطية القارة كلها .

ولكن الأوروبيين لم يصلوا بعد الى هذا الحد ، فلا يوجد فى الوقت الحالى أتجاه الى الوحدة السياسية الكاملة بين دول أوروبا الغربية . ولا يبدو أن هناك أحتمالا أن تتخلى الدول الأوروبية عن أرتباطها بحلف الأطلنطى وأعتمادها الأستراتيجى على الولايات المتحدة ، ولن تفعل ما من شأنه ابعاد هذه الأخيرة عن تحمل مسئولياتها فى الدفاع عن القارة الأوروبية ، وكذلك لا يوجد من جانب الولايات المتحدة ما يشير الى احتمال أنهاء وجودها العسكرى فى القارة . ولذلك ستتمسك الدول الاوروبية الاعضاء فى حلف الأطلنطى بالاستراتيجية التى تقررها الولايات المتحدة مهما كانت نتيجة الأزمة الحالية للاستراتيجية الاطلنطية .

وهكذا نجد أن أوروبا ستظل موزعة بين خيارين استراتيجيين : الخيار الفرنسى وخيار حلف الأطلنطى . وقد تحدث تصرفات مشتركة كثيرة فى مجالات متعددة يمكن أن تربط فرنسا بشركائها الأوروبيين ، ولكن من المستبعد تماماً أن تحيد فرنسا عن خيارها الاستراتيجى الذى التزم به جميع رؤسائها على التوالى □





شهريات

يونيو ١٩٨٩
يوليو ١٩٨٩
اغسطس ١٩٨٩

يونيـــــو ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتي :

٢ : اعلن الزعيم السوفيتي جورباتشوف تأييده لاجراء تحقيق برلماني في قضية ضم السلطات السوفيتية في عام ١٩٤٠ لجمهوريات البلطيق الثلاث للاتحاد السوفيتي .

: وافقت الحكومة السوفيتية على افتتاح اول مركز ثقافي مصري بموسكو وطلبت اعادة فتح مركزين ثقافيين سوفيتيين بالقاهرة والاسكندرية

٣ : سحب الاتحاد السوفيتي ١٣ الف جندي من المانيا الديمقراطية والمجر ومنغوليا و ٢٥٧٠ دبابة و ٤٥٠ قطعة مدفعية .

٥ : اعلنت وكالة الهجرة في جنيف ان ٣٣٣٣ يهوديا غادروا الاتحاد السوفيتي خلال مايو ٨٩ توجه منهم ٩٦ الى اسرائيل .

٧ : وافق البرلمان السوفيتي على اعادة تعيين نيكولاي ريجيكوف رئيسا للحكومة السوفيتية الذي اعلن عزم الحكومة على مواصلة نزع السلاح وتخفيض النفقات العسكرية بمقدار مرة ونصف الى مرتين حتى عام ١٩٩٥ .

٩ : كشف الاتحاد السوفيتي ان نصف الميزانية المخصصة لبرامج الفضاء (١٠,٧مليار دولار) توجه لاستخدامات عسكرية وانه ينشيء برنامجا منافسا لبرنامج حرب الكواكب الامريكي للدفاع الاستراتيجي في الفضاء .

: اعلن رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ان التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان كلف موسكو ٨٠مليار دولار .

١٢ : وقع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اتفاقا للحيلولة دون حدوث توتر في قواتهما المسلحة يمكن ان تثيره اعمال عسكرية خلال فترة السلام في البر او البحر او الجو فوق الدولتين على ان يسرى مفعوله في اول يناير ١٩٩٠ .

٢٠ ، ٢١ : زار موسكو هاشمي رافسانجان رئيس البرلمان الايراني . واتفق جورباتشوف ورافسانجاني على السعي من اجل تطوير وتدعيم وتوسيع نطاق العلاقات الثنائية بين البلدين بعد اجتياز التوتر في العلاقات . كما تعهد جورباتشوف بعدم انتهاج الاتحاد السوفيتي سياسات تضر بالمصالح الايرانية وذلك انطلاقا من التفهم لحق كل دولة في الحفاظ على قيمها واهدافها الخاصة بها وابدى استعداده للقاء طهران في منتصف الطريق

٢٢ : تعهدت موسكو بدعم ايران عسكريا في اطار توثيق العلاقات بين البلدين وتم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية حتى سنة ٢٠٠٠ .

٢٣ : اكد البيان السوفيتي الايراني المشترك تأييد الجانبين لاقامة دولة افغانية مستقلة واسلامية وغير منحازة كما اكدا على الحق الشرعي لشعب افغانستان في الحفاظ على الهوية الاسلامية التاريخية لهذه الدولة وعلى سلامة اراضيها وحق الشعب الافغاني في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل من الخارج .

اثيوبيا :

١٢ : اعلنت جبهة تحرير شعب تيجري قبولها لدعوة الرئيس الاثيوبي لاجراء مفاوضات سلام حول المشكلة في شمال اثيوبيا .

١٨ : وافق مجلس الدولة الاثيوبي على قرارات اقتصادية تتيح للقطاع الخاص لاول مرة منذ تولى الشيوعيين الحكم فرصة اكبر في الاعمال التجارية والفندقية والمشروعات المشتركة .

٢٨ : اكد برهانو بايبه وزير خارجية اثيوبيا ان العلاقات المصرية الاثيوبية في تحسن مطرد وتطور ايجابي ملحوظ منذ تولى الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم في مصر .

اسبانيا :

٧ : قررت اسبانيا تجميد اتصالاتها على المستوى الرفيع مع الصين وامرت الرعايا الاسبان بمغادرة الصين .

٢٦ : عقدت في مدريد قمة السوق الاوروبية المشتركة السابعة عشرة التي توصلت الى حل وسط بشأن اقامة اتحاد نقدي واقتصادي اوروبي يبدأ في يوليو ١٩٩٠ .

كما وافقت القمة على سلسلة من العقوبات ضد الصين واصدرت بيانا حول الشرق الاوسط دعت فيه الى اشتراك م . ت . ف الكامل في عملية السلام وعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة .

اسرائيل :

٢ : قتل ٣ من المقاتلين الفلسطينيين وجندي اسرائيلي واصيب ٢آخران في اشتباك على الحدود الاسرائيلية اللبنانية

١١ : قدم الجنرال عمران متسناع قائد المنطقة العصرية الوسطى لاسرائيل استقالته من منصبه بسبب الانتفاضة الفلسطينية .

١٢ : ذكرت صحيفة هاارتس الاسرائيلية ان ٧٠٠ الف اسرائيلي هاجروا الى الخارج منذ حرب ١٩٦٧ توجه منهم ٦٠٠ الف الى الولايات المتحدة .

: زار اسرائيل الدكتور بطرس غالي وزير

الدولة المصرى للشئون الخارجية .
١٣ : اكدت تقارير المكتب المركزى الاسرائيلى للاحصاءات ان الاقتصاد الاسرائيلى يتجه الى الركود وارتفاع معدلات البطالة نتيجة للانتفاضة
٢٠ : عينت اسرائيل قائدا عسكريا جديدا للضفة الغربية المحتلة .
٢٤ : وصف اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية بانها عملية صعبة ومؤلمة تكتنفها مظاهر العنف والقتل وانه رغم اعتقال ٣٦ الف فلسطينى مازال ٨الاف منهم رهن الاعتقال لم يستطع وضع حد للانتفاضة .
٢٦ : اعترف اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل بأن المقترحات الاسرائيلية الخاصة بإجراء انتخابات فى الأرض المحتلة هى بغرض « العلاقات العامة » اكثر منها اقتراحات جوهرية .
٢٧ : احبط الائتلاف الحاكم للعمل والليكود ٧ اقتراحات بحجب الثقة عن الحكومة الاسرائيلية بسبب الركود الاقتصادى نتيجة للانتفاضة

افغانستان :

١٠ : رفض الرئيس الأفغانى نجيب الله المطالب الامريكية والباكستانية الخاصة باستقالته للتمهيد لتحقيق تسوية سياسية للمشكلة الأفغانية التى اكد انها لن تتحقق دون مشاركة الحزب الحاكم .
١٥ : اعترضت الحكومة الافغانية الموالية لموسكو ومصادر المجاهدين الافغان بان معارك ضارية دارت بين الجانبين فى اقاليم افغانية مما ادى الى مصرع واصابة المئات من الجانبين .
١٨ : تحطمت طائرة ركاب افغانية بعد فشل محاولة لاختطافها ، على الحدود الايرانية الافغانية .
: رفض رئيس وزراء حكومة المجاهدين المؤقتة اقتراحا باكستانيا بتشكيل حكومة محايدة فى كابول بدلا من حكومة نجيب الله وتكون مشكلة من غير العسكريين .

المانيا الغربية :

٨ : اعلن الحزب الاشتراكى الديمقراطى بالمانيا الغربية اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للفلسطينيين وطالب حكومة المستشار هلموت كول بالتعاون مع المنظمة .
١٢ : وقع الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والمستشار الالمانى هلموت كول وثيقة وضعت بانها تاريخية تستهدف تهدئة الانقسامات والخلافات التى سيطرت على اوروبا فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وتحدد لأول مرة الاهداف الألمانية والسوفيتية المشتركة من اجل مستقبل قارة اوروبا ووصفت بانها بداية المرحلة الثانية فى سياسة « الأوستبوليتيك » الانفتاح على الشرق التى بدأت عام ١٩٧٠ .
: وقع الاتحاد السوفيتى والمانيا الغربية ١١ اتفاقية حول العلاقات الثقافية والتجارية والسياسية بين البلدين .
: دعت المانيا الغربية والاتحاد السوفيتى الى خفض الترسانة النووية للوصول الى توازن مستقر عند مستوى منخفض
: طالب جورباتشوف بمزيد من التعاون بين المؤسسات الاقتصادية السوفيتية والالمانية وحتى رجال الصناعة والأعمال الألمان على استثمار اموالهم فى المشروعات السوفيتية الكبرى والحيوية ، كما طالب الغرب بالغاء كافة القيود المفروضة على تصدير التكنولوجيا الغربية الى الاتحاد السوفيتى .
٢٣ : طالب الحزب الاشتراكى فى المانيا الغربية بوقف المباحثات مع اسرائيل حول بناء الغواصات وربط امدادات الاسلحة بتقدم عملية السلام .

انجولا :

٢٣ : وافقت حكومة انجولا والمتمردون بزعامة جوناس سافيمبى زعيم حركة يونيتا المعارضة على وضع نهاية للمعارك والعداء القائم بينهما وانهاء كافة الاعمال العسكرية . جاء ذلك فى اعقاب اجتماع قمة مصغرة فى شمال زائير وحضره ١٨ من رؤساء الدول الافريقية .
: تقرر تشكيل لجنة برئاسة الرئيس موبوتوسيسى سيكو رئيس زائير لاعداد خطة المصالحة الوطنية فى انجولا .
٢٤ : بدأ فى انجولا سريان وقف اطلاق النار بين القوات الحكومية وقوات حركة يونيتا المناهضة للحكومة الانجولية .

إيران :

٤ : توفى الزعيم الايرانى آية الله الخمينى عن ٨٩عاما واختار مجلس الخبراء الرئيس الايرانى على خامينى خليفة له ومنح لقب آية الله .
٥ : اذيع نص وصية الامام الخمينى وفيها دعا الى انتهاج سياسة لا شرقية ولا غربية والابتعاد عن كل من واشنطن وموسكو كما وجه انتقادات شديدة الى كل من العراق والسعودية والأردن ومصر والمغرب .
٨ : اعلن هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى انه سيرشح نفسه لانتخابات الرئاسة القادمة فى ايران .
٩ : استبعد الزعيم الايرانى على خامينى اندلاع القتال من جديد بعد ايران والعراق .
١١ : ذكرت مصادر دبلوماسية غربية خارج إيران ان معسكرات تدريب المعارضة الايرانية اعيد فتحها لتدريب آلاف المتطوعين الجدد .
١٢ : اعيد انتخاب هاشمى رافسنجانى رئيسا للبرلمان الايرانى لمدة عام آخر .
١٩ : اعلن عن تقديم موعد انتخابات الرئاسة والاستفتاء على الدستور فى ايران ليوم الجمعة ٢٨يوليو ١٩٨٩ .
٢٣ : تم الغاء منصب رئيس الوزراء فى ايران وسيكون رئيس الجمهورية هو المسئول عن السلطة التنفيذية
٢٤ : قرر مجلس مراجعة الدستور اجراء تعديلات دستورية جديدة يصبح بمقتضاها رئيس الجمهورية مسئولا أمام مرشد الثورة والبرلمان .
٢٥ : اذاعت وكالة الانباء الايرانية انه سوف يتم تشكيل مجلس برئاسة احمد الخمينى لمعاونة المرشد الجديد والرئيس القادم على تحقيق اهداف الجمهورية الاسلامية .

باكستان :

٩ : اعلن حزب عوامى الوطنى الماركسى وحزب التحالف الديمقراطى الاسلامى ابرام تحالف ضد نظام حكم بناظير بوتو رئيسة الوزراء فى باكستان فى الاقليم الشمالى الغربى الواقع على حدود افغانستان .

بلجيكا :

٩ : ايد وزراء دفاع دول حلف الاطلنطى التخفيضات المقترحة للاسلحة التقليدية بين الشرق والغرب واتفقوا على ضرورة زيادة الانفاق العسكرى لدول الحلف بنسبة ٣ ٪ سنويا .

بولندا :

٦ : تمكن مرشحو منظمة « تضامن » العمالية المستقلة من الفوز بمعظم مقاعد مجالس الشيوخ وجميع مقاعد مجلس النواب فى الانتخابات العامة بينما فشل كبار المسئولين المرشحين عن الحزب فى الفوز فى دوائرهم .
١٠ : اعلن لينج فاونسا زعيم تضامن مع الحكومة سيكون محدوداً وستظل تضامن فى المعارضة للحث على المزيد من الاصلاحات الديمقراطية .
١٩ : فاز مرشحو نقابة تضامن بجميع مقاعد البرلمان عدا مقعد واحد .

تشاد :

٦ : اتهمت تشاد السودان وليبيا بالاعداد

لشن هجوم عسكري ضدها من الأراضي السودانية .

١٠ : اكد مصدر تشادي في باريس ان القوات المسلحة التشادية قد اعلنت حالة التأهب لمواجهة اي اعتداء محتمل من جانب عناصر « التعليق الاسلامي الليبي) المتمركزة في اقليم دارفور السوداني .

تونس :

٢٨ : وافق مجلس النواب التونسي على قانون العفو العام الذي تقدم به الرئيس زين العابدين بن علي ويستفيد منه جميع الاشخاص الذين صدرت بحقهم احكام بسبب نشاطهم السياسي او النقابي في عهد الرئيس بورقيبة ويبلغ عدد هؤلاء الاشخاص ٥٤١٦ شخصا .

الجزائر :

٢٨ : اجتمع في وهران الملك فهد ملك السعودية والملك الحسن الثاني ملك المغرب والرئيس الجزائري الشاذلي بين جديد بوصفهم أعضاء اللجنة العربية الثلاثية لتسوية الأزمة اللبنانية - ودعوا البرلمان اللبناني الى الانعقاد خارج لبنان وفي اي مكان يختاره اعضاء البرلمان لمناقشة واعداد مشروع الاصلاح الدستوري ، وذلك كخطوة اولى يعقبه انعقاد البرلمان في بيروت .

جمهورية مصر العربية :

١ : تم الاتفاق بين مصر وليبيا على استئناف الرحلات الجوية بين البلدين .

٢ : تم رفع العلم المصري فوق مبنى جامعة الدول العربية بتونس .

٥ : صرح رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عقب عودته من ليبيا بأنه تم توقيع اتفاقية بتنظيم صرف مستحقات العمال المصريين الذين كانوا يعملون في ليبيا .

٨ : دعت مصر الى اجراء حوار بين ممثلي الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي للتوصل الى حل نهائي للقضية الفلسطينية ، كما طالب الرئيس مبارك زعماء ايران بالحرص على السلام .

٩ : حقق مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي فوزا ساحقا في انتخابات مجلس الشورى بنجاحهم في جميع الدوائر .

١٢ : اجرى الرئيس حسني مبارك والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات محادثات في القاهرة اعلن بعدها الرئيس مبارك : « اننا لانرفض الانتخابات بالضفة الغربية وقطاع غزة كمبدأ ، ولكن هناك تحفظات عليها » .

١٣ : تم الاتفاق بين مصر والجزائر على الغاء تأشيرة الدخول لمواطني البلدين .

١٤ : عقد بالقاهرة اجتماع للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون العربي مصر والاردن والعراق واليمن الشمالي تم فيه اقرار مشروع جدول اعمال قمة المجلس والنظام الداخلي والتنسيق الاقتصادي والسياسي .

١٥ : ١٦ عقدت بالاسكندرية اجتماعات الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي التي تضم رؤساء مصر والعراق واليمن الشمالي وعاهل الأردن .

: وافقت الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي على تعيين الدكتور حلمي نمر - مصري الجنسية - امينا عاما لمجلس التعاون العربي ، وان تكون عمان مقرا للأمانة العامة للمجلس .

: وافقت الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي على تسهيل حركة التنقل لمواطني الدول الاربع بدون تأشيرة مع الاحتفاظ بجواز سفر كل دولة واعطاء افضلية للعمالة عن اي عمالة اجنبية دون الاضرار بمصالح المواطنين الاصليين للدولة ، كما تقرر اعتبار اجواء الأفضلية لدول المجلس اقليما دوليا موحدا ، واعتبار دول المجلس اقليما سياحيا للتعاون بينها وانشاء مجلس طيران موحد كما وافقت الهيئة على اتفاقية لتنسيق التعاون بين وزارات الخارجية في دول المجلس ، واتفاقية للتعاون القضائي والقانوني .

١٧ : طالبت مصر مرة اخرى بوضع جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٨ : قررت مصر وجمهورية سان مارينو الأوروبية تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى سفارة .

: شاركت مصر لأول مرة منذ عشر سنوات في اجتماعات مجلس الاتحاد البرلماني العربي في ابو ظبي .

٢٠ : اعلنت مصر انها تعتبر الانتفاضة الفلسطينية حركة شعبية وان مواجهتها بالعنف هو اجراء غير مجدد يؤثر على عملية السلام .

٢٤ : هبطت بمطار القاهرة الدولي اول طائرة ركاب سورية منذ عشر سنوات وكانت تنقل الوفد المصري الذي شارك في اجتماعات اتحاد المحامين العرب بدمشق .

٢٦ : وافق مجلس الشعب على مد العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية على اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال اتفاقيات الاسلحة وذلك لمدة عام .

: وافق مجلس الشعب على تقرير للجنة التشريعية يقول ان عضوية المجلس لاتسقط الا بقرار باغلبية ثلثي اعضائه وان اختصاص محاكم مجلس الدولة في الطعون الانتخابية لايمتد للمجلس .

٢٨ : تقرر السماح للمصريين بالسفر عبر الحدود مع ليبيا الى دول المغرب العربي بدون تأشيرة .

٢٩ : قررت مصر ولبنان استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

(انظر ايضا : اثيوبيا ٦/٢٨ ، اسرائيل١٢/ ٦ والولايات المتحدة ٣٠ ٦ وسوريا ٢٢/ ٦ وليبيا ١٥ ، ٦/٢٠)

جنوب افريقيا :

٩ : قرر بيتر بوتا رئيس جنوب افريقيا مد حالة الطوارىء للسنة الرابعة .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢١ : قرر المؤتمر البرلماني العربي العمل على تنسيق الجهود لاعادة التضامن العربي من أجل مواجهة التحديات وتحقيق الأمن والتقدم في الوطن العربي عن طريق العمل العربي المشترك ، ورحب بقيام التجمعات في اطار الجامعة العربية واعلن تأييده الكامل لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

سري لانكا :

١ : أعلن رئيس سري لانكا انه سيطلب من الهند سحب قواتها التي ارسلتها عام ١٩٨٧ لحفظ السلام شرقي البلاد ، وذلك قبل نهاية شهر يوليو ٨٩ الذي يوافق الذكرى الثانية لدخولها .

السودان :

٨ : وصف بيان للخارجية السودانية تهديدات الرئيس التشادي حسين حبري للسودان بان بلاده حاربت من قبل دولا تفوق السودان قوة بأنها بمثابة اعلان حرب ضد السودان .

١٢ : توصل ممثلو الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق - في محادثاتهم بأديس ابابا - الى اتفاق بعقد المؤتمر الدستوري يوم ١٨سبتمبر ١٩٨٩ ، كما اتفق على عقد اجتماع اخر بينهم في يوليو القادم .

١٥ : اعلن العقيد جون جارانج رئيس حركة التمرد في جنوب السودان موافقته على مد فترة وقف اطلاق النار لمدة اسبوعين حتى نهاية شهر يونيو ١٩٨٩

١٨ : اعلن في السودان عن احباط محاولة انقلاب خططت لها بعض العناصر

الموالية للرئيس السابق جعفر نميرى لقب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة

٢٦ : اعلن وزير المالية السودانى ان العجز فى الميزانية السودانية قد وصل الى ١٣,٢ مليار جنيه سودانى قيمة الديون الداخلية المستحقة . على الحكومة السودانية وصلت الى ١٦مليار جنيه سودانى وحذر من ان السودان يعانى من تراكم ديون خارجية كبيرة وتدهور فى قيمة الجنية السودانى .

٣٠ : استولت القوات المسلحة السودانية على السلطة بانقلاب عسكرى وشكلت مجلسا باسم « مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى » برياسة العميد اركان حرب عمر حسن احمد البشير قائد الانقلاب . وقرر مجلس قيادة الثورة اعلان حالة الطوارىء وتعطيل الدستور وحل الجمعية التاسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء وجميع الاحزاب والتشكيلات السياسية وحكومات الاقاليم والنقابات .

سوريا :

١٣ : ذكرت مصادر فلسطينية ان سوريا اطلقت سراح ١٨٥ مسجونا فلسطينيا ولبنانيا من سجونها فى دمشق من بينهم ١٤٠ فلسطينيا من حركة فتح التى يراسها ياسر عرفات .

١٨ : صرحت مصادر ديلوماسية عربية بان الحكومة السورية طلبت من المنظمات الفلسطينية الموالية لها والتى اعلنت الانشقاق عن منظمة التحرير الفلسطينية العودة الى حظيرة المنظمة .

٢٢ : اكد السيد عبدالحليم خدام نائب الرئيس السورى ان بلاده تتابع باهتمام تحسن العلاقات مع مصر وان سوريا ستعمل على اعادة العلاقات الرسمية الى ما كانت عليه : كما اكد ان منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى بالرغم مما بينها وبين سوريا من خلاف .

الصين :

٣ : تفجرت اعنف مصادمات بين قوات الجيش الصينى والمتظاهرين الذين يحتلون الميدان الرئيس بالعاصمة بكين .

٤ : شهد ميدان السلام السماوى فى بكين مذبحة سقط فيها الاف القتلى عندما اجتاحت قوات الجيش الصينى المدعمة بأسلحة ثقيلة قلب العاصمة وهاجمت عشرات الالاف من الطلبة المعتصمين وسحقت عشرات منهم تحت دباباتها ومدرعاتها

٥ : اعلن الصليب الأحمر فى بكين ان عدد القتلى فى العاصمة الصينية يقدر بالآلاف .

٩ : اقتحمت قوات من الجيش جامعة بكين وحاصرت اكاديمية العلوم فى حملة لتصفية انصار الديمقراطية

١٠ : شنت السلطات الصينية حملة واسعة لاقصاء الزعامات الليبرالية

١٢ : فرضت السلطات الصينية حظرا شاملا على قيام اى منظمة عمالية او طلابية تثير الاضطرابات او تحرض على الثورة المضادة فى أى مدينة صينية .

١٣ : وضعت الحكومة الصينية قوات حرس الحدود فى حالة التأهب القصوى .

١٧ : اعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة الصينية ان تشاوتس يانج سكرتير عام الحزب الشيوعى الصينى المحددة اقامته متهم رسمى بتأييد ومساندة الاضطرابات فى الصين وسوف يقصى عن منصبه .

١٩ : تم تأجيل اجتماعات البرلمان الصينى الى اجل غير مسمى .

٢٢ : تم تنفيذ الاعدام فى ٢٧ ادينوا بالاشتراك فى مظاهرات الطلبة ، كما اصدرت اللجنة الحكومية للتعليم قرارات بالزام الجامعات والمدارس ترتيب برامج تعليم سياسى عقائده للطلبة يحض على حب الحزب الشيوعى والجيش والاشتراكية .

٢٤ : عزلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى تشاوتس يانج سكرتير عام الحزب من منصبه وتجريده من جميع مناصبه السياسية كما قررت اللجنة تعيين « جيانج زيمين » رئيس الحزب الشيوعى فى شنغهاى فى منصب سكرتير عام الحزب الشوعى الصينى

٢٥ : اكدت الصحف الصينية ان المنهج السياسى الجديد للقيادة الصينية فى المرحلة المقبلة سوف يتمسك بالاصلاحات الاقتصادية مع استبعاد اجراء تغييرات سياسية

٢٧ : امرت السلطات الصينية بطرد ١٣ امريكيا بتهمة المشاركة فى الاضطرابات الطلابية .

٢٨ : قررت الصين استدعاء جميع سفرائها ومبعوثيها الدبلوماسيين فى الخارج لحضور اجتماع موسع فى بكين .

العراق :

٨ : دعا الرئيس العراقى صدام حسين ايران الى اقامة سلام دائم مع العراق مؤكدا تصميم العراق على احترام وقف اطلاق النار بين البلدين .

٢٤ : اعلن فى العراق عن وفاة مشيل عفلق مؤسس حزب البعث العربى الاشتراكى الحاكم فى العراق وسوريا عن عمر يناهز ٧٩ عاما اثر عملية جراحية اجريت له فى باريس .

: اقترح الرئيس العراقى صدام حسين على ايران تبادل لأسرى الحرب الذين اسروا منذ بدء الحرب وحتى عام ١٩٨٢ كجزء من تبادل شامل للأسرى .

: اعلن الرئيس العراقى صدام حسين ان العراق سرح منذ وقف اطلاق النار وحتى الآن اكثر من ٢٠٠ الف مقاتل، كما اتخذ قرارا بحل أحد الفيالق العسكرية .

٢٥ : قررت الحكومة العراقية تجميد اسعار الخدمات والسلع الاستهلاكية التى ينتجها القطاع العام لمدة سنة .

٢٦ : أعلنت السفارة العراقية فى لندن ان الحكومة العراقية اتخذت اجراءات لاقامة منطقة حدودية عازلة وخالية من السكان على طول الحدود بين العراق وكل من ايران وتركى .

سلطنة عمان :

١ : اكد يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان الأمين العام للأمم المتحدة يتمتع بدعم وتأييد مجلس التعاون الخليجى فيما يتعلق بدوره فى عملية السلام بين العراق وايران .

وقال اننا على استعداد لأن نقوم باى دور يطلبه منا الأمين العام ولكننا لسنا البديل لدوره الذى له وزن دولى يمكنه من تنفيذ القرار ٥٩٨

وردا على سؤال حول علاقات سلطنة عمان وايران بعد توقف اطلاق النار بين ايران والعراق قال : ان علاقاتنا مع ايران تتسم بحسن الجوار والتعاون بين جارين يشرفان على اهم ممر مائى دولى .

واضاف ان ايران اعربت عن رغبتها فى اقامة علاقة ودية ونحن نرحب بعلاقات تأتى بالمصلحة المشتركة وتنعكس على مصالح كل دول المنطقة ونعرف بان هناك رغبة مشتركة لدى دول المنطقة بان يوجد بينها تعاون اكبر واقوى مما هو عليه الوضع الآن . وايران اعربت عن رغبتها فى مثل هذا التعاون .

: اختتم جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان زيارته الرسمية لفرنسا وقد اجتمع جلالته مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ثلاث مرات وبحث

العلاقات العمانية الفرنسية وسبل دعمها كما اجتمع جلالته مع رئيس وزراء فرنسا وزار بلدية باريس واجتمع مع عمدتها جاك شيراك .

وقد تم خلال زيارة السلطان المعظم لفرنسا التوقيع على اتفاقيتين تتعلق الأولى بمنع الازدواج الضريبي بين السلطنة وفرنسا والثانية في مجال التعاون العسكري كما تم الاتفاق على تطوير اللجنة الفنية المشتركة ورفع التمثيل بها لتكون على المستوى الوزاري .

كما تم الاتفاق على الاستفادة من التكنولوجيا الفرنسية في مجالات البث التليفزيوني وذلك لتعزيز مشروع للسلطنة يقضي بتعميم الخدمة التليفزيونية لتشمل كافة المناطق .

وقد اعلن السلطان قابوس بن سعيد في تصريحاته اثناءها انه ناقش مع الرئيس الفرنسي ميتران ان مختلف قضايا الساعة في العالم كما تم التطرق الى نتائج قمة الدار البيضاء .

٦ : بدأ جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة رسمية لاسبانيا وقد اجرى جلالة السلطان قابوس خلالها مباحثات شاملة مع الملك خوان كارلوس عاهل اسبانيا ومع فيليب جونز اليس رئيس الوزراء كما تناولت المباحثات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول السوق الاوروبية المشتركة واسهام الاتفاقية الموقعة بين التجمعين في تنشيط التعاون الاقتصادي بين الجانبين .

٧ : اعلن جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان الحرب العراقية الايرانية كانت مصدر الم عميق خاصة وانها كانت بين دولتين جارتين مسلمتين . واعرب عن سعادته بان السياسة التي اعتمدها قد ساهمت في وقف اطلاق النار بين العراق وايران . وقال السلطان قابوس : لقد حرصت منذ البداية على حث الطرفين للبحث عن افضل السبل السلمية لوقف الحرب ومن ثم ايجاد تسوية مشرفة .

فرنسا :

١ : اتفقت فرنسا ومنظمة التحرير الفلسطينية على تشكيل مجموعة عمل فرنسية فلسطينية تضم عددا محدودا من الدبلوماسيين من كل جانب لمتابعة نتائج محادثات الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في باريس في مايو الماضي .

٢ : وقعت سلطنة عمان وفرنسا اتفاقية للتعاون العسكري بين الدولتين .

٧ : اعلن وزير الخارجية الفرنسي ان بلاده ستخفض عدد دبلوماسييها في الصين الى ادنى حد .

١٥ : اعلن الرئيس فرانسوا ميتران « خطة عمل وتضامن » مع حكومة وارسو تستهدف مساعدة بولندا على اصلاح الوضع الاقتصادي فيها ومساندة الاصلاحات الديمقراطية التي بدأتها .

٢٨ : ذكرت مصادر وزارتي الخارجية والدفاع الفرنسيتين أن فرنسا قررت الغاء الحظر المفروض على مبيعات الاسلحة لليبيا منذ عام ١٩٨٣ وذلك كدليل على رضاء باريس عن السياسات المعتدلة التي انتهجها مؤخرا الرئيس الليبي معمر القذافي .

فلسطين :

١ : اعلن ابو اياد عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح الفلسطينية عن تشكيل لجنة فلسطينية سوفيتية مشتركة لمتابعة الموقف في الشرق الأوسط وتقييمه وتجتمع كل ثلاثة شهور .

٦ : قدم الياس فريج رئيس بلدية « بيت لحم » بالضفة الغربية استقالته الى السلطات الاسرائيلية احتجاجا على اجراءات القمع الاسرائيلية ، في قطاع كنيسة المهد التي حظرت اسرائيل دخولها واعلانها منطقة عسكرية .

٨ : عقدت في تونس *الجولة الثالثة من الحوار* الامريكي الفلسطيني .

١٩ : عزلت قوات الاحتلال الاسرائيلية شمال الضفة الغربية عن باقي الأراضي المحتلة وشنت حملة اعتقالات ومداهمات ضد الفلسطينيين بعد العثور على جثة ضابط الأمن بمستوطنة اسرائيل مقتولا قرب المستوطنة .

٢٣ : اختطف مجهولون احد موظفي الغوث الامريكية في قطاع غزة المحتل لعدة ساعات قبل اطلاق سراحه سالما .

: التقى السفير الفلسطيني في تونس بالسفير الامريكي للمرة الثانية خلال اسبوع حيث بحثا تطوير الحوار الامريكي الفلسطيني لدفع عملية السلام .

٢٦ : صرح ابراهيم الصوصي المفوض العام لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى فرنسا بأن وجود اسرائيل أمر لارجعة فيه وان اعلان استقلال فلسطين الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني هو الوثيقة الوحيدة الصحيحة فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير .

٢٩ : طردت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ثمانية فلسطينيين من الأراضي العربية المحتلة الى جنوب لبنان لأول مرة منذ ٦ اشهر .

فنزويلا :

١٨ : ناشدت مجموعة الدول الثماني الاكثر مديونية في العالم وهي كولومبيا وفنزويلا والمكسيك والبرازيل واوروجواي وبيرو والارجنتين باستثناء بنما التي علقت عضويتها في العام الماضي - ناشدت منظمات الاقراض الدولية والدول الغنية زيادة حجم قروضها وتقديم المتاح منها كله في المراحل الأولى من تنفيذ برامج خفض الديون التي تقدمت بها الدول الغربية .

الكويت :

٢٤ : أصدرت محكمة أمن الدولة في الكويت احكاما بالسجن تتراوح بين ٥ و ١٥ عاما على ٢٢ متهما وبراءة ١١ اخرين في قضية التخريب وقلب نظام الحكم .

٢٦ : ذكرت المصادر الاقتصادية والدبلوماسية الغربية في الكويت ان دول الخليج العربية تواجه خطر ازمة حادة في المياه خلال السنوات العشر القادمة .

لبنان :

٥ : أعلنت اللجنة الثلاثية العربية العليا التي تضم عاهلي المغرب والسعودية ورئيس الجزائر والمكلفة ببحث سبل تسوية الازمة اللبنانية انها اقرت خطة عمل لاعادة الأوضاع الطبيعية والعادية لكل المؤسسات في لبنان

٨ : أعلنت حكومة العماد ميشيل عون العسكرية في لبنان عن عودة العلاقات السياسية الكاملة على مستوى السفراء مع مصر

٩ : قررت حكومتا العماد ميشيل عون والدكتور سليم الحص اللبنانيتان اعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر .

١١ : ذكرت صحيفة الأوبزرفر البريطانية انه تم ترحيل ست رهائن - منهم خمسة امريكيون وبريطاني واحد - من لبنان الى ايران لتامين حياتهم بعد تفجر القتال في بيروت .

١٥ : ذكرت مصادر أمنية لبنانية ان جان كوتر الطبيب البلجيكي الذي اختطف في شهر مايو ١٩٨٨ في جنوب لبنان قد اطلق سراحه

٢٢ : قدم لبنان شكوى للأمم المتحدة احتجاجا على القصف الاسرائيلي لأراضي لبنان

٢٤ : شهدت بيروت قصفا مدفعيا وصاروخيا عنيفا ومتبادلا بين القوات السورية والمليشيات اللبنانية الموالية لها من جانب والقوات التابعة لميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية من جانب آخر .

٢٦ : أكد تقرير اقتصادى ان البلاد العربية تمر بفترة من البطء النسبى فى النمو الاقتصادى وانحسار وتيرة التنمية الاقتصادية فيها وان الأزمة الاقتصادية الدولية لها أثر ملحوظ فى ذلك نظرا لانفتاح معظم الاقتصاديات العربية على المؤثرات الاقتصادية الخارجية .

: أعلن البوليس اللبنانى ان الجيش الاسرائيلى يعد الآن لشق طريق فى راضى سبع قرى لبنانية على الحدود الاسرائيلية السورية اللبنانية بعد طرد سكانها لربط الجنوب اللبنانى بشبكة الطرق الاسرائيلية .

ليبيا :

١١ : تسلمت زنانى مانديللا ابنة الزعيم الوطنى الأفريقى نلسون مانديللا جائزة العقيد معمر القذافى الدولية لحقوق الانسان نيابة عن والدها المسجون لمدى الحياة فى جنوب افريقيا .

١٢ : اعرب الرئيس الليبى معمر القذافى عن امله فى قيام علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، كما دعا الى تحالف الدول العربية مع مصر ووصفها بأنها دولة شقيقة وحث الليبيين على السفر اليها وقال ان لهم الحرية فى الاقامة فى مصر والتجارة معها .

١٥ : اكد الرئيس الليبى معمر القذافى ان مصر هى القوة الحقيقية والدعم للأمة العربية وانها قدمت الكثير ولذلك اصبح علينا الوقوف الى جانبها الآن .

١٨ : انهارت محادثات السلام بين ليبيا وتشاد فى ليبرفيل عاصمة الجابون

٢٠ : تم الاتفاق بين اتحادى العمال فى ليبيا ومصر على أن تدفع ليبيا مبلغا اجماليا كتعويض عن مستحقات العمال المصريين الذين عادوا من ليبيا عام ١٩٨٥ .

٢٩ : اذيع نبأ عن وصول لجنة امريكية للمساعى الحميدة الى ليبيا لاجراء مباحثات مع لجنة التضامن والسلام الليبية حول العلاقات بين البلدين .

المجر :

١١ : توصل الحزب الشيوعى المجرى الحاكم الى اتفاق مع جماعات المعارضة المستقلة على اجراء مفاوضات بين الجانبين لمناقشة اقامة نظام سياسى جديد يسمح بتعدد الأحزاب وبحث اجراء انتخابات حرة تشارك فيها المعارضة .

١٥ : شارك مئات الآلاف من المجريين فى حفل رد الاعتبار لزعيمهم الراحل يمرى ناجى الذى اعدم فى اعقاب الثورة المجرية عام ١٩٥٦ بعد اتهامه بالخيانة العظمى .

٢٤ : قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المجرى انتخاب هيئة رئاسة من اربعة اشخاص تكون خاضعة لسلطات منصب جديد هو رئيس الحزب مع احتفاظ كارولى جروس بمنصبه كسكرتير عام للحزب الذى اصبح منصبا شرفيا . وقد انتخبت اللجنة ريزونايرز الذى وصف بأنه اصلاحى مخضرم لمنصب رئيس الحزب الجديد .

المكسيك :

١٤ : وافق البنك الدولى على مجموعة قروض للمكسيك يبلغ حجمها ١,٥ مليار دولار يخصص منها ٣٧٥ مليون دولار لتمويل اى خطة لخفض الديون الخارجية واعبائها على المكسيك .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢٥ : قررت وزارة العمل الاردنية التقدم بورقة عمل الى مجلس الوزراء لالغاء شرط الحصول على تصاريح عمل لعمال دول مجلس التعاون العربى الراغبين فى العمل بالأردن اعتبارا من العام القادم ومعاملتهم معاملة العمال الأردنيين .

٢٧ : عقدت فى العاصمة الأردنية اجتماعات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .

المملكة المتحدة :

٧ : اعلن وزير الخارجية البريطانى وقف مبيعات الأسلحة البريطانية الى الصين .

١٥ : طردت السلطات البريطانية ٣ مواطنين ايرانيين لأسباب امنية .

١٩ : منى حزب المحافظين بزعامة تاتشر رئيسة الوزراء بهزيمة كبيرة امام حزب العمال المعارض فى انتخابات البرلمان الأوروبى .

النمسا :

٢٨ : اعلنت وزارة الخارجية النمساوية ان النمسا قد تخفض درجة تمثيلها الدبلوماسى مع اسرائيل لأقل من مستوى السفارة بسبب استمرار رفض اسرائيل تعيين سفير لها فى فيينا طالما استمر كورت فالدهايم رئيسا للنمسا

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : اعلنت البنتاجون ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى دمرا ١٢٧٩ صاروخا نوويا متوسط المدى خلال العام الأول لتطبيق معاهدة واشنطن التاريخية ، وان الجانب السوفيتى دمر ٩٤٥ صاروخا من الـ ١٨٤٦ المقرر تدميرها بينما دمر الأمريكيون ٣٣٤ من ٨٤٦ صاروخا ، كما قام السوفييت بـ ٩٦ مهمة تفتيش فى أوروبا بينما نجز الأمريكيون ٢٤٤ مهمة ، كما قام الجانبان بعشرين عملية تفتيش مفاجئة فى مواقع الجانب الآخر .

٢ : أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن العالم يشهد الآن تغيرا تاريخيا فى العلاقات بين الشرق والغرب ينصب فيه الاهتمام على العلاقات الاقتصادية بدلا من اسلوب المواجهة العسكرية الذى استمر منذ نهاية الحرب الثانية للآن ، وانه لم تعد هناك حاجة لأن تكون عقيدة الحلفاء الغربيين هى الاحتواء العسكرى للاتحاد السوفيتى وان الاستراتيجية الامريكية ستتغير بشكل جوهرى لأنها ستتعامل مع طرف اكثر انفتاحا واقوى اقتصاديا ولايركز همه على الردع العسكرى .

٥ : قرر الرئيس الامريكى بوش وقف جميع مبيعات الأسلحة الى الصين .

٨ : طالب نائب الرئيس الامريكى دان كويل اسرائيل بوقف بناء مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية وغزة المحتلين

٩ : استخدمت الولايات المتحدة الفيتو فى مجلس الأمن ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين اسرائيل لسياستها القمعية فى الأراضى المحتلة

١٠ : صرح سفير الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بان واشنطن ستحتفظ بالوضع القائم الآن الخاص بسفارتها فى تل ابيب وقنصليتها فى القدس الشرقية .

١٣ : اتهمت الحكومة الامريكية الزعيم الصينى دنج شياوبنج بمسئوليته عن اقتحام الجيش لميدان السلام السماوى ومصرع واصابة الاف الطلاب .

١٥ : اكدت الولايات المتحدة حق الفلسطينيين فى ان تكون لهم حكومة ذاتية بالتفاهم مع الأردن واسرائيل دون السماح بقيام دولة فلسطينية .

٢٢ : ابدت الولايات المتحدة قلقها تجاه عزم موسكو دعم القدرات العسكرية الايرانية وحذرتها من عقد صفقات اسلحة مع ايران

: اكد الرئيس الامريكى جورج بوش لاعضاء الكونجرس المؤيدين لاسرائيل تأييد الولايات المتحدة المطلق والثابت لدولة اسرائيل .

٢٩ : وافق مجلس النواب الأمريكى على تعديل مشروع قانون باعضاء مصر

من وجوب شحن وارداتها من القمح والمواد الغذائية على السفن التابعة للولايات المتحدة وفقا لما هو متبع .

: اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الولايات المتحدة تعتزم تخفيض قواتها البحرية الموجودة في المحيط الهندي قبل نهاية العام الحالي .

٢٠ : وافق مجلس النواب الامريكي على مشروع قانون المعونات الخارجية الامريكية للعامين القادمين بحجم يبلغ ٢٣ مليار دولار تحصل مصر منها على ٢,١ مليار دولار واسرائيل على ثلاثة مليارات في شكل معونات عسكرية واقتصادية .

: اعلنت وزارة التجارة الامريكية ان حجم الديون الخارجية الامريكية بلغ ٥٣٢,٥ مليار دولار في نهاية العام الماضي بزيادة قدرها ١٥٤,٢ مليار دولار مقارنة بعام ١٩٨٧ وبذلك تفاقم وضع الولايات المتحدة كأكبر دولة مدينة في العالم

اليابان :

١ : ٢ اختار المجلس التنفيذي للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم سوزوكي أوتو وزير الخارجية خليفة لتاكيشتيا رئيس الوزراء الذي استقال من زعامة الحزب ورئاسة الحكومة في اعقاب الكشف عن فضيحة مالية تورط فيها كبار المسئولين في الحزب والحكومة وتم التصديق في البرلمان الياباني على هذا الاختيار .

٧ : قدمت حكومة اليابان احتجاجا رسميا لسفير الصين في طوكيو على قمع الجيش الصيني للمظاهرات الطلابية

٩ : الغت اليابان جميع برامج التعاون الاقتصادي مع الصين .

٢٠ : قررت اليابان تجميد برنامج يقضي بمنح قروض للصين تبلغ قيمتها ٥,٥ مليار دولار خلال العام القادم بسبب قمع مظاهرات الطلبة الصينيين

يوجوسلافيا :

٣ : ذكرت تقارير رسمية في بلجراد ان معدل التضخم في يوجوسلافيا تجاوز ٦٠٠ ٪ ، وانه قد يصل الى ٩٤٥ ٪ بنهاية عام ١٩٨٩

١٧ : اجرى برلمان جمهورية سلوفينيا اليوغوسلافية تعديلا دستوريا يعطي الجمهورية رسميا حق الانفصال عن يوجوسلافيا

اليونان :

١٧ : اعلن متحدث باسم الحكومة اليونانية انها سوف تعترف بالدولة الفلسطينية وسوف تتقدم للاعتراف القانوني باسرائيل على اساس حدودها عام ٦٧

١٩ : حقق حزب الديمقراطية الجديد المعارض فوزا كبيرا على الحزب الاشتراكي الحاكم بزعامة اندريا باباندريو رئيس الوزراء .

يوليـــــو ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتي :

١ : حذر الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف من أن الصراعات العرقية والاضطرابات القومية التي إجتاحت الاتحاد السوفيتي في الفترة الأخيرة يمكن أن تؤدي الى وقوع كارثة في البلاد .

٣ : توفى أندريه جروميكو رئيس الدولة السوفيتي السابق ووزير الخارجية على مدى ٢٨ عاما عن عمر يناهز ٧٩ عاما .

٨ : تجددت الاضطرابات وأحداث العنف على نطاق واسع في اقليم ناجورنو كاراباخ السوفيتي .

١٥ : وقعت اضرابات عمالية في تسع مدن سوفيتية طالب العمال باجراء اصلاحات سياسية ومنح مزيد من الحكم الذاتي للمناطق التي يعملون بها .

١٦ : تفجرت موجة جديدة من الاضطرابات العرقية في جمهورية جورجيا السوفيتية .

٢٠ : انهى عمال المناجم في ٩ مدن بسيبيريا اضرابهم .

٢١ : أعلن الزعيم السوفيتي جورباتشوف أنه يعتزم اجراء عملية تطهير شاملة في صفوف الحزب الشيوعي على كل المستويات .

: أعلنت الحكومة السوفيتية أن التنازلات التي قدمتها لعمال مناجم الفحم في غرب سيبيريا وجعلتهم ينهون اضرابهم سيمتد تطبيقها الى كل عمال مناجم الفحم في الاتحاد السوفيتي .

٢٤ : طالب جورباتشوف باجراء تغييرات جذرية جادة لضمان اعادة البناء وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

٢٦ : كشفت صحيفة موسكوفيسكايا برافدا عن نشاط بعض الجماعات اليهودية بالاتحاد السوفيتي التي تسعى الى تأسيس منظمة هدفها اعداد الشباب وتدريبهم عسكريا ثم إرسالهم الى اسرائيل .

٢٧ : وافق مجلس السوفييت الأعلى على قرار يقضي بمنح جمهوريات البلطيق الثلاث : استونيا ولاتفيا ولتيوانيا استقلالا اقتصاديا اقليميا .

٣٠ شكلت أول جماعة معارضة منظمة داخل البرلمان السوفيتي منذ نحو ٧٠ عاما وتضم ٣٦٨ عضوا حتى الآن من نواب البرلمان .

: دعا الاتحاد السوفيتي الى تحقيق تقدم أسرع في سبيل فرض حظر على الأسلحة الكيماوية . كما دعا الى مزيد من التعاون العلمي والاقتصادي مع الولايات المتحدة .

٣١ : الغى حظر استيراد الكتب من الاتحاد السوفيتي فيما عدا الكتب الداعية الى الاطاحة بنظام الحكم السوفيتي والكتب الاباحية .

اثيوبيا :

١٢ : زار اديس أبابا وفد من قيادة الثورة السودانية وأعلن عن موافقة اثيوبيا على القيام بدور الوساطة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقيادة جارانج .

١٨ : ٢٢ عقدت في أديس أبابا الدورة الخمسون لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية .

٢٤ : ٢٦ عقدت في أديس أبابا أعمال الدورة

الخامسة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

الأرجنتين :

١ : قدم رئيس الأرجنتين راؤول الفونسين استقالته رسميا الى البرلمان .

٨ : ادى اليمين الدستورية الرئيس المنتخب كارلوس منعم وتولى مهام الرئاسة واعلن عن اتخاذ اجراءات تقشف صارمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية كما أعلن انه سيسعى الى استعادة جزر فوكلاند التى تسيطر عليها بريطانيا بكل الوسائل الممكنة واقترح تجميد النزاع على سيادة فوكلاند مؤقتا .

٢٨ : وافق مجلس الشيوخ الأرجنتينى على مشروع قانون ببيع الشركات الحكومية الى القطاع الخاص .

اسرائيل :

٣ : أعلن اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى أن قواته ستتخذ اجراءات قمع أشد قسوة ضد الفلسطينيين تشمل طرد المزيد من الفلسطينيين .

٥ : وافقت اللجنة المركزية لتكتل الليكود وبأغلبية ساحقة على خطة اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى وزعيم الليكود باجراء انتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بعد أن تبنى شامير الشروط المتشددة التى طرحها المتشددون فى حزبه .

: أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية أن مصر طلبت من اسرائيل تقديم ايضاحات بشأن خطة اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى حول الانتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٦ : لقى ١٤ اسرائيليا مصرعهم وأصيب عشرون آخرون فى عملية انتحارية قام بها شاب فلسطينى قرب القدس .

٧ : أعرب قرار لمجلس الأمن الدولى ـ صدر بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ـ أعرب عن الأسف البالغ لعمليات ابعاد اسرائيل للفلسطينيين من الأراضى المحتلة ودعا اسرائيل الى السماح بعودة المبعدين .

١٠ : قررت قيادة حزب العمل الاسرائيلى دعوة الحزب الى الانسحاب من حكومة الائتلاف الحاكم فى اسرائيل برئاسة اسحاق شامير بسبب القيود الجديدة التى فرضتها كتلة ليكود على الحكومة لاجراء انتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

١٥ : طالب خبراء عسكريون اسرائيليون بزيادة القوة العسكرية للجيش الاسرائيلى لمواجهة القدرات العربية المتنامية والتى تتطلب المزيد من قوة الردع والحسم .

١٦ : زار اسرائيل الجنرال اندرى كولينجا رئيس افريقيا الوسطى .

١٧ : أعلن المدير العام لمكتب رئيس الوزراء الاسرائيلى انه لابد أن تختار الولايات المتحدة بين مساندتها لخطة الانتخابات التى اقترحتها اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة وبين حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية .

: ذكر مكتب الاحصاءات المركزية الاسرائيلى أن عدد سكان اسرائيل عام ١٩٨٨ بلغ ٤ ملايين و٤٧٦ الف نسمة منهم مليونان و٦٥٩ من اليهود بنسبة ٨١,٧٪ .

: ذكر التلفزيون الاسرائيلى أن معدل البطالة ارتفع فى اسرائيل الى أكثر من ٩٪ وهو أعلى معدل منذ ٢٠ عاما .

٢٣ : توصلت الحكومة الاسرائيلية الى حل وسط حول خطة الانتخابات فى الأراضى المحتلة يتمثل فى الابقاء على الخطة كما تم الاعلان عنها فى مايو الماضى وأن تلتزم الحكومة بكامل وزرائها بهذه الخطة .

٢٧ : اعترف اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بأنه اجتمع مع عدد من الشخصيات الفلسطينية البارزة فى الأراضى المحتلة المعروفة بتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية .

افغانستان :

٦ : استولت قوات حكومة كابول على قاعدة سامر خيل العسكرية الهامة القريبة من مدينة جلال أباد شرقى افغانستان من أيدى المجاهدين بعد هجوم عنيف .

٨ : اعلنت الحكومة الأفغانية أن قواتها تتجه الى الحدود الباكستانية لمهاجمة قواعد المجاهدين بعد سيطرتها على مدينة جلال اباد .

٣١ : قررت الحكومة الأفغانية وجمهورية يوجوسلافيا تبادل السفراء واعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

المانيا الغربية :

٧ : اتفقت جمهوريتا المانيا الاتحادية والديمقراطية على تنفيذ ستة مشاريع لحماية البيئة هى الأولى من نوعها فى هذا الصدد .

: طرح الحزب الاشتراكى الديمقراطى بالمانيا الاتحادية خطة لنزع السلاح ودعا حلف الأطلنطى الى بدء مفاوضات لتحقيق هذا الهدف .

١٥ : أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة الألمانية أن المستشار الألمانى هلموت كول قد وعد الرئيس المصرى حسنى مبارك خلال محادثاتهما فى باريس بدعم المانيا لموقف مصر أمام المحافل الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك الدولى من أجل تخفيف الشروط التى يطرحها البنك على مصر .

انجولا :

١ : أرجأت حكومة انجولا المحادثات مع حركة التمرد « يونيتا » واتهمتها بخرق اتفاق وقف اطلاق النار عدة مرات .

٤ : أعلنت وزارة الدفاع الكوبية أن ١٣ ألفا و٥٥٧ جنديا من القوات الكوبية البالغ عددها ٥٠ الف جندى والمرابطة فى انجولا قد عادوا الى كوبا خلال الشهور الستة الأولى من العام الحالى .

ايران :

٢ : رفض الزعيم الأيرانى على خامنئى طلبا باجراء تعديل دستورى يخول الزعيم حق حل مجلس الشورى (البرلمان)

١٧ : صرح هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى والمرشح لانتخابات الرئاسة بأنه لو تم انتخابه رئيسا للجمهورية فسوف يحترم مبدأ « لا شرق ولا غرب » فى السياسة الخارجية لبلاده وأن الاسلام سيبقى المرشد الأساسى لايران فى سعيها لحل المشكلات وأن ايران لن تتدخل فى شئون الغير ، وستعمل من أجل السلام .

٢٩ : فاز هاشمى رافسنجانى فى انتخابات الرئاسة الايرانية بأغلبية ٩٤,٥٪ من مجموع اصوات الناخبين كما وافق الشعب الايرانى فى الاستفتاء بنسبة ٩٧٪ على اجراء تعديلات دستورية بالغاء منصب رئيس الوزراء ومنح سلطاته لرئيس الجمهورية .

ايطاليا :

٢٣ : تولى جوليو اندريوتى رئاسة الحكومة الايطالية ليصبح رئيس الوزراء رقم ٤٩ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

٧ : أعلن تشيرياكودى ميتا المكلف بتشكيل الوزارة الايطالية رقم ٤٩ بعد الحرب العالمية الثانية فشله فى تشكيل الحكومة بعد ثلاثة أسابيع من تكليفه .

باكستان :

١٦ : ١٧ زار راجيف غاندى رئيس وزراء الهند باكستان فى أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء هندى لباكستان منذ عام ١٩٦٠ .

: قررت باكستان والهند استئناف اجتماعات اللجنة العليا الباكستانية الهندية المشتركة بعد انقطاع دام أربع سنوات .

: أكد راجيف غاندى قلق الهند من البرنامج النووى الباكستانى وقال انه يخضع تماما للاشراف العسكرى ونفت رئيسة وزراء الباكستان ذلك . كما أكد الزعيمان خلافاتهما المستمرة حول مشكلة كشمير الا انهما حققا تقدما فى مسألة فك الاشتباك بين قواتهما فى منطقة سياشين جلاسير بكشمير رغم استمرار تعقدها .

بلجيكا :

٧ : رفض حلف الأطلنطى مبادرة الزعيم السوفيتى جورباتشوف التى دعا فيها امام البرلمان الأوروبى فى استراسبورج الى اجراء خفض جديد فى ترسانات الأسلحة النووية فى اوروبا .

بولندا :

١٠ : زار بولندا الرئيس الأمريكى جورج بوش فى أول زيارة لرئيس أمريكى منذ ١٢ عاما واعلن أمام البرلمان البولندى ان واشنطن ستقدم ١٠٠ مليون دولار مساعدة لبولندا وتعهد بالسعى للحصول على موافقة البنك الدولى لتقديم قروض لبولندا تبلغ قيمتها ٣٢٥ مليون دولار والسعى لدى الدول الصناعية الدائنة لبولندا من أجل تأجيل دفع بولندا مبلغ خمسة مليارات دولار ديونا مستحقة عليها هذا العام .

: وقع وزيرا الخارجية الأمريكى والبولندى اتفاقية بتأجيل دفع بولندا مبلغ مليار دولار قيمة ديون مستحقة للولايات المتحدة .

٢٠ : انتخب الجنرال فويتشيك ياروزلسكى رئيسا لبولندا لمدة ست سنوات وذلك بفارق صوت واحد فى الجمعية الوطنية . وسيحتفظ ياروزلسكى بمنصب قائد الجيش وسلطة ادارة الشئون العسكرية والعلاقات الخارجية واختيار رئيس الحكومة وحل البرلمان وتحديد موعد الانتخابات العامة .

٢٩ : قدم الرئيس البولندى الجنرال ياروزلسكى استقالته من زعامة الحزب الشيوعى وانتخب ميشيسلاف راكوفسكى رئيس الوزراء خلفا له .

٣١ : قررت الحكومة البولندية الغاء القيود المفروضة على أسعار السلع الغذائية .

: وافقت المجموعة البرلمانية للحزب الشيوعى البولندى على اختيار اللجنة المركزية للحزب لشيزلاف كيزاك كمرشح لمنصب رئيس الوزراء خلفا لراكوسفسكى .

تنزانيا :

٢٦ : انتخب الدكتور سالم أحمد سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع التنزانى امينا عاما جديدا لمنظمة الوحدة الأفريقية لمدة ٤ سنوات .

الجزائر :

٣ : وافقت الجمعية الوطنية الجزائرية (البرلمان) على قانون يقضى بالسماح بقيام أحزاب سياسية جديدة الى جانب حزب جبهة التحرير الوطنية .

جمهورية مصر العربية :

١ : أعلنت جمهورية مصر العربية اعترافها بالحكومة السودانية الجديدة .

٦ : قرر مكتب المقاطعة العربية لاسرائيل التابع لجامعة الدول العربية خلال اجتماع له فى دمشق رفع مختلف الاجراءات التى كانت قد اتخذت ضد مصر فى عام ١٩٧٩ .

٨ : قررت مصر السماح بدخول مواطنى دول مجلس التعاون العربى الى اراضيها استثناء من شرط الحصول المسبق على تاشيرة دخول .

١٠ : أعلن رسميا فى برازافيل انضمام مصر الى اتحاد منتجى البترول الافارقة .

١١ : زار القاهرة كل من الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات والفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ فى السودان على رأس وفد رفيع المستوى .

١٣ : غادر القاهرة الرئيس حسنى مبارك الى باريس لمشاركة فرنسا احتفالاتها بالعيد المائتين للثورة الفرنسية .

١٩ : انتخبت مصر عضوا بلجنة الـ ٢٤ للتعاون العربى الافريقى .

: دعت مصر أمام الأمم المتحدة الى التوصل الى معاهدة شاملة لمنع انتاج وتخزين ونقل واستخدام جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية .

٢٢ : أكد الرئيس حسنى مبارك أن الاصلاح الاقتصادى فى مصر لن يستقيم اذا كانت الدولة تتولى ادارة كل شىء وطالب القطاع الخاص بتحمل مسئولياته لادارة المشروعات الصغيرة .

٢٤ : انتخب زعماء ٥٢ دولة افريقية الرئيس حسنى مبارك بالاجماع رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها القادمة .

٢٦ : تقرر أن تحصل مصر على ١١٥ مليون دولار قيمة التحويلات النقدية المجمدة عن العام الماضى من وكالة التنمية الامريكية ، كما تقرر مد أجل قسط الديون العسكرية المستحقة فى يونيو ١٩٨٨ الى نوفمبر القادم .

جرينادا :

١٠ : وافق زعماء دول الكاريبى على تدمير اقتصاديات بلادهم لمواجهة الخسائر الناجمة عن فقدانهم امتيازات دخول السوق البريطانية بعد قيام السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام ١٩٩٢ وقرر زعماء جمهوريات الكاريبى الـ ١٣ تشكيل سوق موحدة .

جنوب افريقيا :

٧ : أعلنت جنوب أفريقيا العنصرية انها نجحت فى تجربة اطلاق صاروخ متوسط المدى . وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن التجربة تمت بمساعدة اسرائيل .

١٨ : نفذت سلطات جنوب أفريقيا العنصرية حكم الاعدام شنقا فى ثلاثة من المواطنين الافارقة بتهمة قتل أحد المواطنين البيض ليرتفع بذلك عدد الذين نفذ فيهم حكم الاعدام هذا العام الى ٣٧ شخصا .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢٦ : ذكرت دراسة اقتصادية نشرت فى ابوظبى أن ما يقرب من مائة مليار دولار قد تم تهريبها خلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ من ثمانى دول تعد من أكبر الدول المدينة فى العالم وهى الأرجنتين والبرازيل وشيلى وكوبا والمكسيك وبيرو والفلبين وفنزويلا .

رومانيا :

٧ : ٨ عقد فى بوخارست مؤتمر القمة السنوى للدول السبع أعضاء حلف وارسو وتم التوقيع على وثيقة تمهد الطريق نحو احراز تقدم بشأن محادثات الأسلحة التقليدية مع دول حلف الأطلنطى وتدعو الى اخلاء أوروبا من الأسلحة النووية وذلك باجراء تخفيضات اكبر فى الجنود والأسلحة والانفاق العسكرى .

: فشلت دول حلف وارسو فى تسوية خلافاتها حول الاصلاحات السياسية والاقتصادية والصراعات العربية بين دول الحلف وأكد بيان استقلالية كل دولة فى تحديد سياستها الداخلية واستراتيجيتها دون أى تدخل خارجى من دول الحلف .

السودان :

١ : أكد مجلس قيادة الثورة فى السودان التزام الثورة بالمواثيق الدولية للامم المتحدة والمنظمات التابعة لها وميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وكافة المواثيق بين السودان والدول الأخرى ، ما لم يكن بتلك المواثيق ضرر بحياء السودان والتزاماته الوطنية والاقليمية واكد ان علاقات السودان باشقائه العرب هى موضع الاهتمام الأول وحرص الثورة على بناء علاقات قوية مع الأشقاء دون

حساسيات أو عقد أو رواسب . كما أكدت القيادة الجديدة استعدادها لعقد معاهدة سلام مع متمردى الجنوب .

٧ : أعلن الفريق عمر حسن البشير قائد ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان أن مجلس قيادة الثورة وضع توصرا لنظام جديد للعلاقة بين مصر والسودان يستهدف وحدة وادى النيل .

٨ : أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية أن السودان مؤهل للاشتراك فى وحدة ثلاثية تضم مصر والسودان وليبيا .

: وافق البنك الدولى على تمويل برنامج اعادة تعمير المناطق والمنشآت السودانية التى دمرتها الكوارث الطبيعية فى العام الماضى .

٩ : اصدر مجلس قيادة الثورة السودانى قرارا بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة الثورة وتعيين العميد اركان حرب الزبير محمد صالح نائبا لرئيس الوزراء وتضم الحكومة الجديدة ١٩ وزيرا مدنيا .

١١ : أكد العميد اركان حرب سليمان محمد سليمان عضو مجلس قيادة الثورة السودانية أن السودان ليس له توجه نحو الوحدة مع دولة معينة فى هذه المرحلة وأن التركيز الأساسى للثورة ينصب على تهيئة السودان سياسيا واقتصاديا ليكون دولة قوية .

١٦ : اصدر الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية عددا من القرارات التصحيحية لأخطاء النظام السابق فى مقدمتها تعديل اسم الجمعية التأسيسية الى اسم « قاعة الشعب » على أن تتبع الأمانة العامة لقيادة مجلس الثورة . وقال البشير أنه مستعد لتسليم الحكم لحكومة مدنية الا ان ذلك لن يتم فى المستقبل القريب . واشترط أن يبقى للجيش السودانى الدور الرئيسى فى حماية مصالح السودان فى حالة عودة الحكومة المدنية . كما أكد اعتزامه العودة بالعلاقات السودانية السوفيتية الى ماكانت عليه فى عام ١٩٧٠ .

٢٣ : توقف الرئيس حسنى مبارك فى الخرطوم وهو فى طريقه الى اديس ابابا لاجراء محادثات مع الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ فى السودان .

٢٥ : أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى أمام مؤتمر القمة فى اديس ابابا مد مهلة وقف اطلاق النار والعفو العام فى جنوب السودان لمدة شهر آخر .

٢٧ : أعلن الفريق عمر البشير انه تم التوصل لاتفاق بشأن بدء مفاوضات سلام بين ممثلين عن قيادة الثورة والحركة الشعبية فى جنوب البلاد التى يتزعمها جون جارانج بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا .

٢٩ : اصدر مجلس قيادة الثورة المرسوم الدستورى الثالث القاضى بأن مجلس راس الدولة يمثل السلطة الدستورية العليا فى السودان ويختص بأعمال السيادة وتئول اليه القيادة العليا لقوات الشعب المسلحة وأن مجلس قيادة الثورة هو السلطة التشريعية ، ومجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية وهو مسئول مسئولية تضامنية أمام مجلس الثورة .

: اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بحل جميع مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية .

الصومال :

٢٢ : اعلنت جماعة « عيون افريقيا » المدافعة عن حقوق الانسان أن قوات الأمن الصومالية اعتقلت ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص فى أعقاب الاضطرابات التى شهدتها البلاد وانها قتلت منهم أكثر من ٣٠٠ رميا بالرصاص .

الصين :

٤ : امرت السلطات الصينية بتشديد اجراءات الرقابة على المنشورات والكتب التى يصدرها المثقفون فى الصين .

٥ : قالت مصادر اسلامية فى الصين الشعبية أن أكثر من ٩ آلاف مسجد قد أقيمت خلال السنوات الأخيرة فى اقليم تركستان الصينى ضد حركة نهضة اسلامية يشهدها الاقليم .

١٠ : طرد الحزب الشيوعى الصينى ٤٥٢ عضوا من اعضائه بتهمة الفساد فى اطار حملة التطهير فى صفوفه ، وذكرت النشرة الدورية للمكتب السياسى أن اشاعة وتأييد الأفكار الليبرالية البرجوازية مثل التعددية الحزبية صارت جريمة يعاقب عليها القانون .

١١ : اعلنت الحكومة الصينية أن تحقيقات تجرى مع الزعيم الصينى السابق تشاوتسى يانغ بتهمة التمرد المعادى للثورة .

١٤ : اعلنت ادارة الصحافة والنشر الحكومية فى الصين أنها ستبدأ حملة جديدة لمصادرة الكتب والمطبوعات ذات الأفكار الليبرالية وما أسمته بالمنشورات المناهضة للثورة فى البلاد .

٢٨ : أعلنت السلطات الصينية سلسلة من الاجراءات الصارمة لمحاربة الفساد الحكومى والقضاء على الامتيازات الخاصة لزعماء الحزب الشيوعى وأسرهم .

٣١ : تعهدت الصين فى مؤتمر السلام الدولى بباريس حول كمبوديا بوقف المساعدات العسكرية تقدمها لحماية (الخمير الحمر) فى حال انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا بنهاية شهر سبتمبر ١٩٨٩ .

العراق :

٤ : أعلن العراق عن نجاحه فى تطوير طائرة نقل سوفيتية من طراز اليوشن ٧٦ إلى طائرة رادار للانذار المبكر .

٦ : اختتم وزراء الزراعة فى دول مجلس التعاون العربى أول اجتماع لهم ببغداد حيث ناقشوا الوسائل التى تكفل ايجاد تكامل زراعى بين مصر والعراق والاردن والجمهورية العربية اليمنية وبحث أوجه التعاون بين الدول الأربع لتوفير الغذاء لشعوبها ، وتنسيق الخطط للوصول الى رتة موحدة وذلك على أساس ان وزراء الزراعة مسئولون عن انتاج الغذاء .

٩ : وافق العراق وكوريا الجنوبية على رفع علاقاتهما الدبلوماسية الى مستوى السفارة .

١٧ : احتفل العراق بذكرى ثورة ١٧ تموز .

٢٨ : قرر وزراء الاقتصاد والتموين بدول مجلس التعاون العربى التنسيق بين دول المجلس بشأن الاستيراد والتصدير وتطوير التجارة للوصول الى انسياب السلع والخدمات بينها .

٢٩ : وافق وزراء الاقتصاد والتجارة والتموين والصناعة والمالية بدول مجلس التعاون العربى على اعداد مشروع للتكامل الاقتصادى ينفذ على مراحل بين دول المجلس .

٣٠ : قدم العراق مذكرة الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى جنيف ، جدد فيها عرضه بتبادل الأسرى مع ايران .

سلطنة عمان :

٨ : ٩ شهدت العاصمة العمانية مسقط جولة جديدة من المباحثات العمانية والامريكية فى اطار زيارة قام بها جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى لسلطنة عمان استغرقت يومين . وقد اجرى الجانبان مباحثات رأس فيها الجانب العمانى

معالي يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية وتم خلال الجلسة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها .. كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول التطورات الراهنة في المنطقة على الصعيدين الخليجي والعربي بالاضافة الى بحث عدد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك . كما شملت المباحثات بين الجانبين لقاء بين سمو السيد فهر بن تيمور نائب رئيس الوزراء العماني لشئون الامن والدفاع مع وزير الخارجية الامريكي وقد اعلن بيكر قبيل مغادرته مسقط ان العلاقات العمانية - الامريكية ممتازة . وقال ان محادثاته مع المسئولين بالسلطنة تناولت العديد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك اضافة الى العلاقات الثنائية القوية القائمة بين البلدين الصديقين .

١٨ : وصل الى مسقط العميد الزبير محمد صالح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني في زيارة نقل خلالها رسالة الى جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان من الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة وقد تسلم الرسالة سمو السيد ثويني بن شهاب آل سعيد الممثل الخاص لجلالة السلطان قابوس وصرح العميد الزبير ان الرسالة تتعلق بشرح الهدف من قيام الثورة وهو انقاذ السودان من الوضع المتردي على الصعيدين السياسي والاقتصادي وقال ان الامر مستقر والاستجابة السريعة للقوات المسلحة وللجماهير ادت الى فعل اكثر لانقاذ السودان .

وبالنسبة للمحادثات مع الجنوب قال ان مبادرات قد تمت كخطوة اولى هي اعلان هدنة .. وقال ان شريان الحياة واغاثة الجنوب والمتضررين من جراء الحرب سواء من داخل السودان او من كينيا او اوغندا مستمر .

واشار الى ان مجلس قيادة الثورة بادر في ارسال خطاب للحركة عن طريق السلطات الاثيوبية ويتوقع الرد السريع والايجابي .

٢٣ : احتفالات سلطنة عمان بمرور ١٩ سنة منذ تولى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان قيادة السلطنة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

الفاتيكان :

١٧ : أعلن الفاتيكان اقامة علاقات دبلوماسية مع بولندا وذلك لأول مرة يقيم فيها الفاتيكان علاقات مع دولة شيوعية .

فرنسا :

١ : تسلمت فرنسا رئاسة المجموعة الاوروبية لمدة ٦ شهور .

٤ : زار فرنسا الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف .

٥ : في بيان مشترك بشأن الأزمة اللبنانية وجه الرئيسان فرانسوا ميتران وميخائيل جورباتشوف نداء طالبا فيه الأطراف اللبنانية المتنازعة بوقف أطلاق النار فورا واحترامه باعتباره شرطا لا غنى عنه لاقامة حوار بناء بين اللبنانيين .

٦ : عرض الزعيم السوفيتي جورباتشوف امام البرلمان الاوروبي في ستراسبورج - عرض مزيد من التخفيضات من جانب الاتحاد السوفيتي اذا وافق حلف الأطلنطي على الدخول في مفاوضات مع حلف وارسو تستهدف إزالة هذه الصواريخ تماما .

٩ : طالب الاتحاد الدولي لحقوق الانسان دول العالم بالضغط على اسرائيل لبدء محادثات سلام مع الفلسطينيين لاحلال السلام بالمنطقة .

١٢ : أصدر رؤساء مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند بيانا أعلنوا فيه مبادرة تدعو الى عقد قمة بين الشمال والجنوب لمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية وقضايا البيئة ذات الاهتمام المشترك .

٢٤ : ١٦ عقدت في باريس قمة الدول الصناعية الكبرى السبع اعمالها في باريس في مناسبة احتفال فرنسا بالذكرى المائتين للثورة الفرنسية واقر رؤساء دول وحكومات الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبريطانيا وكندا أربعة بيانات سياسية حول العلاقات بين الشرق والغرب والعلاقات مع الصين وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب وتهددا بتشجيع وتأييد جهود دول اوروبا الشرقية انتهاج سياسات اصلاح سياسي واقتصادي توفر أساسا لتعاون اقتصادي متوازن وأسس تجارية صلبة تتفق مع المصالح الامنية لكل دولة والمبادىء العامة للتجارة الدولية .

١٥ : أعلن وزير خارجية فرنسا ان وزراء خارجية الدول السبع الصناعية أيدوا فكرة مؤتمر السلام الدولي للشرق الاوسط على انه ينظم بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب ليشكل اطارا ملائما للحوار المباشر بين جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، كما اكدوا دعمهم للجنة العربية الثلاثية بشأن لبنان .

١٦ : اكد زعماء الدول الصناعية السبع مساندتهم للجهود التي تبذل لتخفيف اعباء الديون على العالم الثالث وكذلك للجهود من أجل تنظيف البيئة واعلان الحرب ضد تجارة المخدرات ودعوا الدول المدينة للعمل على انتهاج اقتصاديات السوق الحرة من أجل تحريك المدخرات وتنشيط الاستثمارات واستعادة الأموال المهربة .

٣٠ : عقد في باريس المؤتمر الدولي للسلام في كمبوديا ويحضره ممثلون عن ١٨ دولة ويمثل كمبوديا فيه وفد موحد من حكومة بنوم بنه وجماعات المقاومة الكمبودية الثلاث .

فلسطين :

٤ : اعتقل جنود الاحتلال الاسرائيلي ٢٠٠٠ فلسطيني في هجمات مكثفة على اثنى عشر بلدا ومخيما للاجئين الفلسطينيين .

٥ : أعلن محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة لن تحمل السلاح مرة أخرى حتى لو واصلت اسرائيل رفض مبادرات السلام .

٢١ : أكد مسئول بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس عقد اجتماع في فرنسا بين عضو بارز باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وسكرتير مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير - للشئون الفلسطينية .

٢٦ : طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الولايات المتحدة بالتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني مثلما تتعامل مع قضية ناميبيا .

فيتنام :

٣١ : أعلنت فيتنام قبولها المشروط لدور الأمم المتحدة في تسوية مشكلة كمبوديا .

قطر :

١٨ : أصدر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر مرسوما بتشكيل حكومة جديدة برئاسته تضم ١٥ وزيرا منهما اثنان فقط من الحكومة السابقة ولاحظ المراقبون إن التشكيل الجديد يضم عددا كبيرا من الشباب .

كمبوديا :

٢٥ : انهارت المباحثات التمهيدية الخاصة بعقد مؤتمر دولي لتسوية المشكلة الكمبودية في باريس بسبب اصرار الخمير الحمر على الاشتراك في الحكومة المؤقتة المزمع تشكيلها بعد انسحاب القوات الفيتنامية من البلاد في سبتمبر ١٩٨٩ .

٢٨ : اعلنت هانوي أن القوات الفيتنامية ستستكمل انسحابها من كمبوديا في ٢٧ سبتمبر القادم .

: توصلت المقاومة الكمبودية وحكومة

بنوم بنه الموالية لفيتنام الى اتفاق لازالة العقبة الاخيرة امام انعقاد المؤتمر الدولى حول السلام فى كمبوديا .

الكويت :

٢٨ : ذكر تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن حجم الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربى يصل الى ٦٧٠ مليار دولار بينها ٢٠٠ مليون دولار لمواطنين من الدول العربية التى تعانى عجزا ماليا ، فى ٣١ مركزا ماليا عالميا .

لبنان :

٤ : بدأت الأحزاب المتحالفة مع سوريا فى لبنان تنفيذ قرارها بوقف اطلاق النار من جانب واحد مع قوات العماد مشيل عـون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية ، وفك الحصار عن بيروت الشرقية .

٥ : شددت سوريا الحصار البحرى على الموانىء التابعة للعماد مشيل عون باستخدام الزوارق البحرية على الرغم من قيام القوات السورية والمليشيات الموالية لها برفع الحصار البرى عن بيروت الشرقية .

٦ : تفجرت المعارك الضارية بين القوات السورية وحلفائها فى لبنان وبين القوات الموالية للعماد مشيل عون رئيس الحكومة العسكرية .

١١ : شهد الجنوب اللبنانى عمليات عسكرية مكثفة تبادل فيها الجانبان الاسرائيلى واللبنانى اعمال قصف بالمدفعية والصواريخ .

٢٢ : تعرضت الأحياء السكنية فى العاصمة اللبنانية بيروت لاعنف قصف عشوائى منذ بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ .

٢٤ : حذر تقرير لبنانى من ان اى ضحايا جدد للحرب الأهلية الدائرة فى لبنان سيبقون فى العراء لأن المدافن فى بيروت أصبحت غاصة بالموتى .

٢٧ : ٢٩ : شهدت بيروت قصفا مدفعيا عنيفا بين القوات السورية وقوات العماد مشيل عون رئيس الحكومة العسكرية مما أسفر عن مصرع ٣٥ مدنيا وأصابة ما يزيد على مائة اخرين .

٢٨ : اختطفت وحدة كوماندوز اسرائيلية الشيخ عبدالكريم عبيد أحد الزعماء الشيعة الموالين لايران من منزله بجنوب لبنان .

٣١ : أعلنت جماعة « المستضعفين فى الأرض » الموالية لايـران أعـدام الكولونيل الأمريكى وليم هيجنز .

ليبيا :

٧ : تمكنت ليبيا من صناعة اول طائرة على نحو كامل واطلقت عليها اسم « عين زارا » .

٨ : أعلن مصدر مسئول باللجنة الشعبية للاتصال الخارجى ان الاعتراف بالدولة السودانية قائم ولا يحتاج الى تأكيد .

٢٢ : ذكرت الانباء ان العقيد معمر القذافى رفض فى مؤتمر المصالحة مع تشاد فى باماكو ـ انسحاب القوات الليبية من قطاع « أوزو » المتنازع عليه مع تشاد والذى اعلنت ليبيا ضمه الى اراضيها عام ١٩٧٣ ، كما رفض إقتراحا بارسال قوات محايدة تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الى الاقليم .

مالى :

٢١ : ٢٢ عقد الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس التشادى حسين حبرى أول اجتماع بينهما فى باماكو فى محاولة لحل النزاع بين ليبيا وتشاد ، وذلك بحضور عمر بونجو رئيس الجابون والشاذلى بن جديد رئيس الجزائر وموسى تراورى رئيس مالى ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية .

: اعترف متحدث رسمى باسم الرئيس المالى موسى تراورى باخفاق القمة الافريقية المصغرة فى التوصل الى اتفاق السلام بين ليبيا وتشاد .

المجر :

١١ : اعلن الرئيس الامريكى جورج بوش فى اولى زيارة لرئيس امريكى للمجر ان الستار الحديدى قد بدأ يزول من اوروبا . كما أعلن ان امريكا ستمنح المجر حق الدولة الأولى بالرعاية بصفة دائمة .

٢٣ : فازت المعارضة المجرية بأول مقعد لها فى البرلمان فى أول انتخابات حرة فى البلاد منذ ٤٢ عاما وجرت فى ٤ دول فقط .

المكسيك :

٢٤ : وقعت المكسيك اتفاقا مع البنوك الدائنة لتخفيف اعباء ديونها ينص على ثلاثة بدائل تختار البنوك واحدا منها هى أما خفض حجم الديون بمقدار ٣٥٪ أو خفض نسبة الفائدة من ١٠٪ إلى ٦,٢٥٪ أو تقويم قروض جديدة للمكسيك على أن يضمن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تسديد القروض الباقية بعد الخفض .

المملكة الاردنية الهاشمية :

٢ : صرح مصدر رسمى أردنى ان الحكومة الأردنية تعد ميثاقا وطنيا يسمح بتشكيل أحزاب سياسية فى الأردن لأول مرة منذ حظرها عام ١٩٥٧ .

: وقعت الحكومة الاردنية والأمانة العامة لمجلس التعاون العربى اتفاقية مقر الأمانة العامة للمجلس فى العاصمة عمان .

١٥ : أعلن عن موافقة صندوق النقد الدولى على تقديم قرض للأردن قيمته حوالى ٩٧ مليون دولار لمساعدته على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى به .

٢٠ : ٢١ : عقد فى عمان اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون العربى تم الاتفاق فيه على ورقة عمل موحدة بشأن تنظيم عمل وزارات الخارجية فى مجلس التعاون العربى ، كما اتفق على عقد أربع اجتماعات سنوية للوزراء .

٢٤ : أعلن وزير المالية الأردنى ان بلاده اتفقت مع نادى باريس على إعادة جدولة جميع اقساط الديون المستحقة على الأردن لدول النادى خلال عامى ٨٩ و١٩٩٠ والبالغة ١٧٢٥ مليون دولار وجزء من فوائد القروض بلغ ٧٦٧ مليونا .

٣١ : أصدر الملك حسين مرسوما ملكيا باجراء انتخابات مجلس النـواب الأردنى وفقـا لأحكام الـدستور . وستكون هذه اول انتخابات فى الأردن منذ ٢٢ عاما .

المملكة العربية السعودية :

١٠ : وقع انفجاران فى مكة المكرمة مما أدى الى حدوث بعض الاصابات بين الحجاج ووفاة شخص .

١٧ : وقع انفجار بالقرب من المسجد الحرام ولم يسفر عن أية اصابات .

المملكة المتحدة :

٢٤ : اجرت مارجريت تاتشر اكبر تعديل وزارى فى حكومتها منذ عام ١٩٧٩ عينت فيه جون ميجور وزير الخارجية بدلا من جيفرى هاو الذى تولى رئاسة مجلس العموم مع الاحتفاظ بمنصب نائب رئيس الوزراء .

٨ : قررت الحكومة البريطانية وقف بيع ٥٠ طائرة تدريب من طراز هوك للعراق بسبب الموقف بين العراق وايران .

المملكة المغربية :

١ : أعلن تشكيل اللجنة الفنية لأحلال السلام بين المغرب والبوليساريو .

موزمبيق :

٣٠ : قرر الحزب الماركسى الحاكم فى موزمبيق تبنى سياسات جديدة من شأنها لتشجيع القطاع الخـاص وتصفية الشركات المملوكة للدولة وتحقيق الرخاء فى البلاد فى انهاء الحرب الأهلية الدائرة منذ ١٤ عاما وجلب المزيـد من المساعدات الأجنبية .

الهند :

٢٤ : قدم اعضاء المعارضة فى مجلس النواب الهندى استقالتهم بصورة جماعية احتجاجا على الاتهامات بالفساد التى وجهت الى حكومة راجيف غاندى رئيس الوزراء .

٢٨ : وافقت الحكومة الهندية على سحب قواتها المتمركزة فى سرى لانكا والتى يبلغ قوامها ٤٥ ألف جندى .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلنت الولايات المتحدة تمسكها بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وعزمها على مواصلة رفع مستواه بالرغم من الاعتراضات الاسرائيلية وانتقادات أعضاء الكونجرس الأمريكى .

٢ : أعلنت الادارة الامريكية ان الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات والمسئولين الاخرين فى منظمة التحرير الفلسطينية انهوا ارتباطهم بأى أعمال ارهابية منذ اعلان عرفات عن ذلك فى ديسمبر ١٩٨٨ .

٣ : قدمت السفارة الامريكية فى بكين احتجاجا رسميا للحكومة الصينية بسبب اطلاق الجيش النار على مجمع سكنى للاجانب والدبلوماسيين الامريكيين .

٦ : ابلغت الولايات المتحدة لبنان معارضتها الشديدة للسياسة الاسرائيلية المتمثلة فى ابعاد الفلسطينيين من الأراضى المحتلة الى أراضى لبنان .

: اكد وزير الخارجية الامريكية تأييد بلاده للجهود التى يقوم بها الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا السابق وزعيم أحد أجنحة المقاومة الكمبودية من أجل التوصل الى تسوية شاملة للمشكلة بالتفاوض مع حكومة « هاموسين » التى تؤيدها فيتنام .

٧ : أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن الحكومة الأمريكية ستلغى الديون المستحقة على الدول الأفريقية جنوب الصحراء وتقدر بمليار دولار .

١٣ : وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى على المساعدات المالية التى طلبت الحكومة تخصيصها لمصر فى العام المالى القادم ويبلغ حجمها ٣,٣ مليار دولار .

: بعث الرئيس الأمريكى جورج بوش برسالة تهنئة وتأييد الى الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان أعرب فيها عن امله فى أن توفق القيادة الجديدة فى تحقيق آمال الشعب السودانى .

١٤ : اكد الرئيس الامريكى جورج بوش ان شروط اسرائيل للانتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة لا تساعد عملية السلام فى المنطقة وان بلاده لن تغير سياستها كلما جرى تغيير فى الموقف الاسرائيلى .

١٥ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على فرض سلسلة عقوبات إقتصادية جديدة ضد الصين معربا عن ادانته لما وصفه بقمع حركة الديمقراطية فيها .

١٦ : ذكرت صحيفة واشنطن بوست ان البيت الأبيض الأمريكى قرر زيادة شحنات الاسلحة الى المجاهدين الافغان ردا على الزيادة الهائلة فى امدادات السلاح التى قدمتها الحكومة السوفيتية الى حكومة كابول .

١٩ : أعلنت الولايات المتحدة ان الرئيس جورج بوش ملتزم شخصيا بالتوصل الى اتفاق شامل وفعال لحظر انتشار الاسلحة الكيماوية .

٢١ : نجحت الادارة الأمريكية فى سحق محاولة بالكونجرس لوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واصدر مجلس الشيوخ الأمريكى قرارا بأغلبية ساحقة يلزم ادارة بوش بالا تجرى حوارا مع أى مسئول فلسطينى الا اذا تأكدت من أنه لم يتورط بشخصه فى عمليات ارهابية أدت الى قتل رعايا امريكيين . ووصفت الادارة الأمريكية القرار بأنه غير دستورى .

٢٢ : وافق مجلس النواب الامريكى على برنامج المساعدات الخارجية للعام القادم ويتضمن مساعدات عسكرية واقتصادية ٢,١ مليار دولار لمصر .

٢٦ : اكدت حكومة الرئيس جورج بوش ان محاولات الكونجرس فرض قيود على اتصالاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية تعتبر محاولات غير دستورية وافتئات على صلاحيات الرئيس الأمريكى فى تسيير وادارة السياسة الخارجية .

٢٧ : رفض مجلس النواب الأمريكى اقتراح الرئيس بوش بنشر صواريخ إم اكس من قواعد متحركة .

٢٨ : اعلنت الولايات المتحدة لأول مرة موافقتها على نزع سلاح وتسريح قوات الكونترا المناهضة لحكومة نيكاراجوا كجزء من خطة سلام شاملة لحل النزاع فى المنطقة .

اليابان :

٣ : لقى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان هزيمة كبيرة فى الانتخابات البلدية بالعاصمة طوكيو .

٢٤ : أعلن سوزوكى أونو رئيس وزراء اليابان استقالته من منصبه متحملا مسئولية أول هزيمة يتعرض لها الحزب الديمقراطى الحر الحاكم منذ تأسيسه قبل ٣٤ عاما .

اليمن الجنوبى :

٣١ : تم اعداد برنامج اصلاحات شاملة باليمن الديمقراطية (الجنوبية) تستهدف تعزيز الاقتصاد اليمنى وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة .

اليونان :

١ : اتفق حزب الديمقراطية الجديدة مع ائتلاف اليساريين والشيوعيين على تشكيل حكومة ائتلافية موافقة برئاسة تزانيس تزانتكيس عضو البرلمان عن حزب الديمقراطية المحافظ .

٣ : أدت الحكومة الائتلافية الجديدة فى اليونان برئاسة تزانيس تزانتكيس رئيس حزب الديمقراطية الجديدة اليمين القانونية أمام البرلمان .

٦ : قررت الحكومة اليونانية اجراء انتخابات عامة جديدة فى البلاد فى اوائل شهر اكتوبر القادم .

١٠ : فازت الحكومة الائتلافية الجديدة فى اليونان المكونة من المحافظين والشيوعيين بثقة البرلمان كما حصلت على تفويض بتطهير الحياة السياسية فى البلاد .

أغسطـــــس ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتى :

١ : أكد بوريس يلتسين النائب السوفيتى البارز أن الاتحاد السوفيتى يمر الآن بمرحلة الأزمة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات بين القوميات المختلفة .

٢ : أكد الجنرال أوميلييفى النائب الأول لرئيس أركان القوات المسلحة السوفيتية أن بلاده سحبت حتى أول اغسطس ٨٩/٣١ الفا من الجنود والضباط من أراضى المجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبالمثل من أراضى جمهورية منغوليا الشعبية ، وأنها ستواصل سحب قواتها العسكرية هذا العام من عدد من الدول الحليفة حسب الجدول الزمنى المتفق عليه بين السلطات السياسية والحزبية والعسكرية السوفيتية .

٣ : أعلنت اللجنة الدولية للهجرة فى جنيف أن الاتحاد السوفيتى سمح لـ ٣٩٧١ يهوديا بالهجرة فى شهر يوليو الماضى ويكون بذلك قد سمح لـ ٢٤١٣٣ مهاجرا هذا العام .

: كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن الاتحاد السوفيتى وافق على مطلب امريكى بإجراء عمليات تفتيش متبادلة قبل التوصل الى معاهدة لحظر الأسلحة الكيماوية .

٥ : كشف يورى ماسليكوف رئيس لجنة التخطيط الحكومية السوفيتية عن أن اجمالى قيمة الديون المستحقة على بلاده بلغت ما يوازى ٥٠٠ مليار دولار خلال العام الحالى ، وأن هذه الديون تزداد بمعدل أسرع من زيادة مثيلتها بالولايات المتحدة .

٨ : أعلن بوريس يلتسين النائب السوفيتى المعارض لسياسة جورباتشوف أن ٤٨ مليون مواطن سوفيتى يعيشون تحت مستوى خط الفقر .

١١ : تقرر البدء فى أول مشروع اقتصادى سوفيتى إسرائيلى مشترك لانتاج الأدوات والأجهزة الطبية فى مدينة كييف عاصمة أوكرانيا .

١٣ : أعلن المدعى العام السوفيتى أن الاتحاد السوفيتى يشهد حاليا أعلى معدل للجريمة منذ ٢٠ عاما حيث سجل أكثر من مليون جريمة خلال النصف الأول من هذا العام .

١٥ : تجددت الاشتباكات العرقية فى اقليم ناجورنو كاراباخ بجمهورية اذربيجان بين أبناء الطائفتين الأرمنية والأذربيجانية .

١٧ : أصدر الحزب الشيوعى السوفيتى بيانا ضمنه مقترحات تدعو لاجراء تغييرات جذرية فى النظام الفيدرالى فى البلاد وذلك بمنح الجمهوريات السوفيتية مزيداً من الحكم الذاتى تلبية لمطالب القوميات المتكررة بهذا الشأن ، كما طالب البيان بمزيد من الحكم الذاتى للجمهوريات وضمان الحريات الدينية .

الأرجنتين :

٢ : قررت حكومة الأرجنتين رفع القيود المفروضة على التجارة مع بريطانيا عقب قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٨٢ .

١٨ : قررت الأرجنتين وبريطانيا اجراء محادثات لتطبيع العلاقات بينهما فى مدريد فى أكتوبر القادم .

استراليا :

٧ : دعا وزراء خارجية دول الكمنولث البريطانى الى اتخاذ عقوبات أكثر صرامة ضد حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

إسرائيل :

١٧ : اجتمع وزير التجارة فى جمهورية جورجيا السوفيتية باريل شارون وزير التجارة والصناعة الاسرائيلى وسلمه دعوة رسمية لزيارة جورجيا وافقت الخارجية السوفيتية عليها رسميا .

٢٠ : أعلن عن تقدم إسرائيل باحتجاج شديد اللهجة للأردن لتحليق طائرات استطلاع عسكرية عراقية فوق الأراضى الأردنية لتصوير المواقع الاسرائيلية على امتداد خط وقف اطلاق النار الاسرائيلى الأردنى .

٢٣ : أكد بسام أبو شريف مستشار الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أن الحكومة الاسرائيلية المصغرة قررت السماح مجدداً للجنود الاسرائيليين باطلاق الرصاص الحى على فلسطينيى الأرض المحتلة لقمع الانتفاضة الفلسطينية .

٢٤ : اختطف فلسطينيون ملثمون ومسلحون أحد تجار الذهب الاسرائيليين فى مدينة طولكرم فى أول حادث اختطاف لمدنى منذ بدء الانتفاضة .

٢٥ : وقعت اسرائيل وكينيا على اتفاق للتعاون فى مجالات الطب والتعليم والتكنولوجيا واستصلاح الصحراء .

٢٧ : قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلى طرد خمسة فلسطينيين آخرين من الضفة الغربية وغزة ، أربعة منهم الى لبنان وواحد الى فرنسا .

٢٩ : ذكر راديو إسرائيل أن الحكومة الاسرائيلية قررت احياء مشروع انشاء قناة تربط بين البحرين المتوسط والميت .

٣١ : كشفت اذاعة اسرائيل عن خطة طويلة الأجل أعدتها هيئة الأركان بالجيش الاسرائيلى لضمان استمرار الوجود الاسرائيلى فى الأراضى المحتلة بعد عام ٢٠٠٠ .

: قرر مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة فى جنيف إقصاء إسرائيل من الاشتراك فى المفاوضات التى تجرى بشأن حظر الأسلحة الكيماوية .

افغانستان :

٢ : أكدت مصادر دبلوماسية فى اسلام أباد أن عدداً كبيراً من ضباط الجيش الأفغانى بعضهم برتبة جنرال قد اعتقلوا عقب محاولة لقلب نظام حكم الرئيس الأفغانى نجيب الله فى يوليو الماضى .

المانيا الغربية :

٨ : قررت ألمانيا الغربية إغلاق مقر بعثتها فى برلين الشرقية لضغط المهاجرين .

إيران :

٦ : صدق مجلس الخبراء الايرانى على تعيين على خامنئى مرشداً جديداً للثورة الايرانية خلفاً للخمينى .

: صرح وزير الداخلية الايرانى بأن على خامنئى سيظل رئيساً لايران حتى نهاية فترته فى التاسع من أكتوبر القادم ما لم يقدم استقالته قبل هذا التاريخ لكى يبدأ رفسانجانى الرئيس الجديد القيام بمهام منصبه .

١٥ : استقال هاشمى رافسنجانى الرئيس الايرانى المنتخب من رئاسة البرلمان الايرانى وأعلن انه لن يتسلم مهام الرئاسة حتى تنتهى فترة الرئاسة الحالية للرئيس على خامنئى فى أكتوبر القادم ما لم يقدم الأخير استقالته .

١٦ : انتخب حجة الاسلام مهدى خروبى رئيساً للبرلمان الايرانى .

١٧ : أدى هاشمى رافسنجانى الرئيس الايرانى المنتخب اليمين الدستورية أمام البرلمان ليصبح الرئيس الرابع لايران منذ ثورة ١٩٧٩ .

١٩ : تخلص على أكبر هاشمى رافسنجانى رئيس إيران الجديد من خصومه اليساريين المتشددين بإبعاد على أكبر محتشمى وزير الداخلية وزعيم الجناح المتشدد داخل القيادة الايرانية كما أطاح برئيس الوزراء السابق حسين موسوى .

٢٩ : وافق البرلمان الايرانى بأغلبية ساحقة على التشكيل الوزارى الجديد الذى تقدم به الرئيس رافسنجانى .

البحرين :

٩ : أكد تقرير اقتصادى على أهمية قيام المؤسسات والسلطات الاقتصادية العالمية بالعمل على تنسيق السياسات لتجنب حدوث كساد خطير والحفاظ على جو التفاؤل الذى يسود الاقتصاد العالمى . وطالب تقرير أعده البنك العربى المحدود بضرورة التركيز على كبح جماح التضخم والعمل من أجل تعديل الخلل فى الموازين التجارية العالمية .

البرازيل :

١ : أعلن الرئيس البرازيلى جوزيه سارنى عن خطة تقشف جديدة لخفض العجز فى الميزانية الحكومية ومواجهة التضخم الذى قفزت معدلاته الى ألف فى المائة . وتتضمن خطة التقشف بيع المؤسسات العامة الى القطاع الخاص والحد من حملات الدعاية الحكومية وإلغاء امتيازات كبار المسئولين فى الدولة .

: أعلن وزير المالية البرازيلى أنه تم الاتفاق مع البنوك الدائنة على تأجيل سداد بعض الأقساط .

بولندا :

١٢ : تعهد لينج فاونسا زعيم نقابة تضامن العمالية البولندية بعرقلة تشكيل حكومة بقيادة الحزب الشيوعى وعدم السماح بإحتكار الجنرالات للسلطة .

١٤ : أعلن شيسلاف كيزاك رئيس الوزراء البولندى فشله فى تشكيل الحكومة البولندية وانه سلم هذه المهمة الى رومان مالينوسك زعيم حزب المزارعين الصغير والحليف للحزب الشيوعى من قبل .

١٧ : وافق الرئيس البولندى الجنرال ياروزلسكى بصفة مبدئية على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تتولى رئاستها نقابة تضامن العمالية المعارضة .

: قدم تشيسواف كيشتاك رئيس الوزراء المعين استقالته الى الرئيس ياروزلسكى .

١٩ : تصاعدت موجة احتجاجات شيوعية بعد الاعلان رسمياً عن تكليف تاديودش مازوفيتسكى رئيس تحرير مجلة تضامن المعارضة برئاسة أول حكومة غير شيوعية فى بولندا منذ الحرب العالمية الثانية .

٢١ : أعلن الحزب الشيوعى رفضه الاشتراك فى حكومة بقيادة منظمة تضامن ما لم يكن له دور كبير فى هذه الحكومة .

٢٤ : صدق البرلمان البولندى بأغلبية ٣٧٨ صوتاً ضد ٤ أصوات وإمتناع ٤١ صوتاً على تنصيب تادوويش مازوفينسكى رئيساً لأول حكومة تقودها « تضامن » الذى أكد التزاماته تجاه حلف وارسو بإعطاء دور أكبر للشيوعيين .

الجزائر :

٣ : أعلن قصدى مسرباح رئيس وزراء الجزائر أن أول انتخابات على أساس التعدد الحزبى ستجرى فى البلاد فى أوائل شهر ديسمبر القادم .

١٦ : أصدر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد قراراً بإنهاء خدمة اللواء عبد الله بلهوشات مستشاره العسكرى وأكبر قادة القوات المسلحة والرئيس السابق لهيئة الاركان .

٣١ : وقعت ليبيا وتشاد فى الجزائر اتفاق سلام ينهى ١٥ عاماً بينهما من النزاع ويتضمن الدعوة بعرض هذا النزاع بين البلدين حول قطاع (اوزو) الواقع على الحدود بينهما على محكمة العدل الدولية للفصل فيه كما يتضمن إنسحاب كافة القوات من القطاع تحت اشراف مراقبين أفارقة لحين صدور حكم محكمة الدول الدولية وإفراج الدولتين عن كافة أسرى الحرب لدى الجانبين والتوقيع على معاهدة صداقة بين البلدين .

جمهورية مصر العربية :

٤ : أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان الأداء الاقتصادى المصرى حقق خلال عام ١٩٨٨ نتائج طيبة خاصة فى مجالات السياحة والتصدير وموارد النقد الأجنبى الأخرى .

٥ : ٧ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة لمصر .

٦ : أعلن الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب وزير الدفاع والانتاج الحربى أن مصر لا تمتلك أسلحة كيماوية ولا تعتزم انتاجها ، كما انها ضد انتشار الصواريخ فى منطقة الشرق الأوسط .

: أعلن د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية أنه اتفق مع جون كيلى مساعد وزير الخارجية الأمريكى الذى زار القاهرة على ضرورة أستمرار الحوار مع الفلسطينيين وتكثيف الاتصالات والجهود لوضع حد للقمع الاسرائيلى فى الأرض المحتلة والحفاظ على قوة الدفع للتوصل الى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية .

: وقع الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية مذكرة التفاهم بين مصر والهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن .

: أوفد الرئيس حسنى مبارك السفير عزيز سيف النصر فى جولة يزور خلالها جنيف والسنغال وموريتانيا ومالى لاستكمال جهود الوساطة لحل النزاع بين السنغال وموريتانيا .

: تلقى الرئيس مبارك رسالة من الكونجرس الأمريكى تؤكد الافراج الفورى عن ١١٥ مليون دولار لمصر من المعونة الأمريكية تقديراً لدوره وشخصه واقتناعا بالبرنامج المصرى للاصلاح الاقتصادى .

١٣ : جددت مصر دعوتها لانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان .

١٤ : استأنفت مصر عضويتها فى إتحاد البريد العربى .

٢٠ : أعلن عن اكتشاف تنظيم شيعى متطرف تابع لايران يضم ٥٢ متهما ويستهدف ضرب المنشآت الأمريكية والعراقية بمصر واقامة الدولة الاسلامية فى مرحلة مستقبلية .

٢٧ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الأردن وأجرى محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول مختلف القضايا الثنائية والعربية .
٢٨ : ٣٠ : زار مصر الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت .
: عقدت بالقاهرة ندوة دولية حول المديونية الافريقية تحت رعاية الرئيس حسنى مبارك رئيس منظمة الوحدة الافريقية .
: قررت مصر سفر وفد يمثلها برئاسة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الى طرابلس لمشاركة ليبيا فى احتفالات الفاتح من سبتمبر .
: شاركت مصر فى تقديم مشروع قرار الى الأمم المتحدة يتهم إسرائيل بإرتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين .

جنوب افريقيا :
١٤ : أعلن بيتر بوتا رئيس جنوب أفريقيا استقالته من منصبه وأعلن عدم رضائه عن زيارة خليفته دى كليرك لزامبيا ولقائه مع الرئيس كنيث كاوندا وتولى دى كليرك .
٣٠ : أصدر مجلس الأمن قراراً بموافقة جميع الدول طالب فيه حكومة جنوب أفريقيا بالالتزام بقرار المجلس الخاص بمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا كما طالب القرار بتسريح كافة القوات العسكرية وبعثة العسكريين التابعة لبريتوريا . بالاضافة الى تفكيك هياكلها القيادية .

(انظر أيضاً : زامبيا ٢٨/٨)

دولة الامارات العربية المتحدة :
١ : اتفقت دولة الامارات العربية المتحدة ورومانيا على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .
٢ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية المجر الشعبية اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

زامبيا :
٢٨ : عقد كنيث كاوندا رئيس زامبيا جولة مباحثات مع دى كليرك القائم بأعمال رئيس الجمهورية فى جنوب أفريقيا تناولت أفكار حكومة بريتوريا العنصرية من أجل الاصلاحات السياسية فى جنوب أفريقيا والوضع فى ناميبيا وسبل إنهاء الحرب الأهلية فى انجولا .

زيمبابوى :
٢١ : عقدت فى هرارى عاصمة زيمبابوى اجتماعات اللجنة الدائمة لقضايا الجنوب الافريقى المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية برئاسة الرئيس حسنى مبارك وحضور زعماء دول المواجهة الست : أنجولا وموزمبيق وبتسوانا وزامبيا وتنزانيا وزيمبابوى بالاضافة الى الجزائر والرأس الأخضر والكونجو واثيوبيا ومالى ونيجيريا .
٢٢ : فوضت اللجنة الخاصة بالجنوب الافريقى الرئيس حسنى مبارك ودول المواجهة الافريقية بالعمل كممثل للمنظمة الافريقية من أجل ايجاد الحل السياسى لمسألة جنوب أفريقيا .
: عقد رؤساء زائير وزامبيا وموزمبيق وزيمبابوى والجابون والكونجو وساوتومى مؤتمر قمة فى هرارى لبحث سبل تجنب اتساع نطاق المعارك بين انجولا وجبهة اليونيتا .

السودان :
٤ : أكد المتحدث بأسم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان استعداد قادة الحركة للاجتماع مع ممثلى الحكومة السودانية استجابة لوساطة الرئيس حسنى مبارك والرئيس الأثيوبى منجستو هيلا ماريام .
١٣ : أعلن مجلس قيادة الثورة عن برنامج للاصلاح الاقتصادى يقضى بخفض الانفاق الحكومى بنسبة ٢٠ ٪ وخفض الدعم عن بعض السلع الأساسية .
١٦ : طالب العقيد جون جارانج زعيم المتمردين بجنوب السودان بإستقالة مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى لوضع حد لستة أعوام من الحرب الأهلية فى البلاد .
: تقرر اصدار صحيفتين يوميتين فى السودان الأولى باسم « الانقاذ » وتصدر عن دار الاعلام « الأيام سابقا » والثانية بأسم « السودان الجديد » وتصدر عن دار الثقافة « الصحافة » سابقا .
١٩ : صرح وزير المالية السودانى بأن حكومته لن تتردد فى بيع أية مؤسسة حكومية خاسرة للقطاع الخاص إذا فشل القطاع العام فى ادارتها .
٢١ : اتفق وفد الحكومة السودانية ووفد الحركة الشعبية بجنوب السودان التى يرأسها جون جارانج على مواصلة الحوار بينهما فى وقت لاحق يتفق عليه . جاء ذلك فى ختام محادثات الوفدين فى أديس أبابا .
٢٢ : أعلنت السودان وزائير اعادة فتح الحدود بينهما بعد خمسة شهور من إغلاقها بسبب أنشطة اللاجئين وعمليات التهريب
٢٣ : قرر مجلس قيادة الثورة السودانى مد وقف اطلاق النار فى جنوب البلاد لمدة شهر آخر عقب انتهاء الفترة الحالية .
٢٧ : قررت الحكومة السودانية استدعاء السفير السودانى فى طهران للتشاور احتجاجا على تعليق للتليفزيون الايرانى اتهم فيه الحكومة السودانية بإنتاج سياسة تتسم بالغموض وعدم الوضوح .
٣٠ : أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ أن السودان مؤهل للانضمام لمجلس التعاون العربى أو الاتحاد المغربى ، كما تجرى مناقشة صيغة ثالثة حول تكوين تعاون ثلاثى يضم مصر والسودان وليبيا .
: قرر مجلس قيادة الثورة البدء فى تشكيل لجان شعبية على غرار اللجان القائمة فى ليبيا لتنفيذ المهام الرسمية والعامة .

السنغال :
٢١ : قطعت السنغال علاقاتها الدبلوماسية بموريتانيا وأمرت جميع الدبلوماسيين الموريتانيين بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة .

الصومال :
٤ : تجدد القتال فى جنوب الصومال ونزح مئات اللاجئين الى كينيا هربا من المعارك والنزاعات القبلية .
١٩ : ذكر راديو صوت أمريكا نقلاً عن مسئولين أمريكيين أن الولايات المتحدة ستخفض مساعداتها العسكرية للصومال احتجاجا على انتهاك قوات الأمن الصومالية حقوق الانسان ، كما سيتم تخفيض الوجود العسكرى الأمريكى فى الصومال .
٣٠ : أعلن الرئيس الصومالى محمد سياد برى أن الصومال قرر العمل بنظام تعدد الأحزاب السياسية .

الصين :
١ : أعلن عدد من المنشقين الصينيين فى الولايات المتحدة عن تأسيس جماعة سياسية تضم الصينيين بالخارج تحت اسم « الجبهة الديمقراطية الصينية »
٥ : افتتحت بالصين أول جامعة اسلامية .
٦ : كشفت الصين لأول مرة عن مصرع ٢٠ شخصا واصابة ٢٠٠ أخرين فى حوادث نووية خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ .
١٣ : ذكرت مقالة أنباء الصين أن سلطات مدينة كانتوف تعتزم تأجير أراض للمستثمرين الأجانب للأغراض التجارية والسكنية .

١٦ : أعلن لى بينج رئيس الوزراء الصينى أن برنامج تطهير الاقتصاد الصينى من الفساد والفاقد فى الموارد سيمتد العمل به عامين آخرين .

: اتخذت اجراءات جديدة فى اطار حملة تطهير الصحافة الصينية من العناصر الليبرالية المؤيدة للحركة الطلابية من أجل الديمقراطية والحريات السياسية .

٢٧ : قررت السلطات الصينية شن أكبر حملة تطهير فى صفوف الحزب الشيوعى للتخلص من الاعضاء المؤيدين لحركة الديمقراطية .

العراق

٢ : دعا العراق الى عقد قمة عربية طارئة وعاجلة لمعالجة الأوضاع فى لبنان .

٦ : تم التوقيع على المحضر المشترك لاجتماع وزراء العمل والشئون الاجتماعية فى دول مجلس التعاون العربى الذى تضمن تشكيل اربع لجان للتنسيق بين الدول الاربع فى مجال القوى العاملة .

٨ : اكد الرئيس العراقى صدام حسين ضرورة توقيع اتفاقية سلام شاملة بين العراق وايران ودعا الى حل مشكلة الأسرى بينهما طبقا لاتفاقيات جنيف .

١ : عقدت فى بغداد قمة ثلاثية مصغرة ضمت الملك حسين عاهل الأردن والرئيس العراقى صدام حسين والفلسطينى ياسر عرفات لمناقشة التطورات العربية والأزمة اللبنانية بصفة خاصة .

: ادان العراق التحالف السورى الايرانى الذى يهدف الى تقسيم لبنان ويهدد الجامعة العربية والأمن العربى

سلطنة عمان :

٥ : ٧ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة لمصر استغرقت ثلاثة ايام وقد شملت مباحثات جلالة السلطان قابوس مع الرئيس حسنى مبارك العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ووسائل تطويرها وتنميتها فى كافة المجالات. كما تناولت المباحثات المستجدات على الساحتين العربية والدولية والجهود المبذولة لدفع مسيرة السلام . وقد أكد السلطان قابوس بن سعيد فى تصريح للصحفيين قبيل مغادرته مطار النزهة بالاسكندرية ان المحادثات التى اجراها مع شقيقة الرئيس مبارك كانت طيبة للغاية وشملت مجمل القضايا على الساحتين العربية والدولية . وأضاف بأنه تم خلال محادثاته تناول جميع الامور التى تهم الجانبين والامة العربية . وقال ان هناك تطابقا كاملا فى وجهات نظر الجانبين فى كافة القضايا التى تم بحثها وان المباحثات اتسمت بالتفاهم الكامل .

٧ : ٨ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة للسعودية وقد استعرض مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية الوضع الراهن على الساحة العربية وخاصة الازمة اللبنانية والجهود التى بذلتها اللجنة العربية الثلاثية العليا من اجل التوصل الى حل لها يرضى جميع الاطراف ويحقق السلام والامن ووحدة الاراضى اللبنانية الى جانب استعراض التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية . كما تم استعراض الاوضاع فى منطقة الخليج والموضوعات المتعلقة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢٦ : بعث السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان برسالتين الاولى الى الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت والثانية الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين وقد قام بنقلهما معالى محمد بن ناصر العلوى امين عام ديوان التشريع فى سلطنة عمان .

فرنسا :

١٢ : طالبت فرنسا سوريا بالتوقف عن قصف لبنان فورا مؤكدة انه لايمكنها تجاهل استمرار المعارك المدمرة لشعب بأكمله

١٥ : ارسلت فرنسا فرقاطة عسكرية مسلحة بصواريخ « اكسوسيت » الى شواطىء لبنان لحماية الجالية الفرنسية هناك وتعزيز الوجود العسكرى البحرى الفرنسى فى شرق البحر المتوسط وتقديم اى مساعدات ممكنة عند الحاجة اليها .

١٧ : اعلنت فرنسا ارسال حاملة الطائرات « فوش » الى سواحل لبنان لمساندة الفرقاطة « دوكسين » .

٣ : وقعت محاولة فاشلة لاختطاف طائرة فرنسية اثناء تحليقها فوق البحر المتوسط وهى فى طريقها من باريس الى الجزائر ، وذلك وسط تهديدات الجماعات الشيعية اللبنانية بأنهم سيقومون بعمليات انتقامية ضد المصالح الفرنسية .

٢٧ : اعلنت الحكومة الفرنسية مشروع سلام لانهاء الأزمة فى لبنان يتضمن وقف اطلاق النار وايجاد ترتيبات متوازنة لمنع وصول الاسلحة الى جميع الأطراف اللبنانية واجراء اصلاحات سياسية فضلا عن انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان .

الفلبين :

٢ : وقعت كورازون اكينو رئيسة الفلبين على قانون باقامة منطقة اسلامية تتمتع بالحكم الذاتى المحدود فى ١٣ مقاطعة وتسع مدن فى جنوب البلاد والجزر المجاورة لها .

: رفض متحدث باسم جبهة (مورو) الاسلامية المطالبة بالحكم الذاتى القانون الجديد الذى وقعته اكينو ووصفه بانه انتهاك لاتفاقية السلام الموقعة عام ١٩٧٦ فى طرابلس بين الجبهة والحكومة الفلسطينية .

فلسطين :

٦ : قرر المؤتمر العام الخامس لحركة فتح الفلسطينية فى تونس ان يتبرع كل عضو فى الحركة بقطعة ذهبية أو خاتم زواجه لتشكيل غطاء ذهبى للعملة الفلسطينية القادمة وهى الجنيه الفلسطينى .

٧ : اكد البيان السياسى لحركة فتح تأييد قيادة الدولة الفلسطينية المستقلة وتصعيد العمل العسكرى لتحرير فلسطين ورفض خطة شامير للانتخابات فى الأراضى المحتلة ومشروع الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع وضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وتصعيد الانتفاضة وتعزيز الوحدة الفلسطينية

٨ : انتخب المؤتمر العام لحركة فتح الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات رئيسا للجنة المركزية للحركة وأكد اعضاء المؤتمر تأييدهم المطلق لسياسات عرفات السلمية .

١٢ : أكد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح تمسكه بمبادرة السلام الفلسطينية التى أعلنها عرفات بجنيف ورفضه للمشروع الاسرائيلى للانتخابات واعلن التزام الحركة بمبادىء الشرعية الدولية .

١٤ : عقدت بتونس جولة الحوار الرابعة بين الجانبين الفلسطينى والأمريكى وركزت على قلق امريكا من بيان منظمة فتح وعلى المطالبة الفلسطينية باحراز تقدم ذى مغزى فى الحوار الممتد عدة جولات .

١٥ : اكد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ان وزير الدفاع الاسرائيلى اسحق رابين قد وجه رسالة الى ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية

٢٩ : قررت منظمة السياحة العالمية تأجيل بحث قبول عضوية دولة فلسطين فى المنظمة العالمية الى الاجتماع القادم للمنظمة والذى يعقد عام ١٩٩١ .

٢١ : قررت مجموعة دول عدم الانحياز تعيين منظمة التحرير الفلسطينية كنائب لرئيس الحركة لمجموعة دول أسيا على أساس انها تمثل دولة فلسطين

قطر :
٢٤ : قررت قطر ويوجوسلافيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .
كوبا :
١٩ : هدد الرئيس الكوبي فيدل كاسترو بتأجيل انسحاب القوات الكوبية من أنجولا بعد اتهامه لمتمردي جبهة يونيتابسنن هجوم على قواته .
الكويت :
١١ : اشاد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتطورات التى حققها الاقتصاد المصرى فى اعقاب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية الشقيقة وتكثيف التعاون الاقتصادى والتجارى بينها .
١٥ : تسلمت الكويت الدفعة الأولى من صفقة العربات المصرية المدرعة « فهد » التى تنتجها الهيئة العامة للتصنيع .
١٨ : تقرر ان يسهم الصندوق الكويتى فى انشاء خمسة مشروعات جديدة بمصر .
٢٤ : أعلن وزير الخارجية الكويتى موافقة بلاده على تولى رعاية مصالح موريتانيا فى داكار وانها ستوافق على طلب مماثل من السنغال بتولى رعاية مصالحها فى نواكشوط .

لبنان :
١ : أعلنت اللجنة الثلاثية العربية المكلفة بمعالجة الأزمة اللبنانية فشلها فى حل هذه الأزمة وأن مهمتها قد وصلت الى طريق مسدود على الصعيدين الأمنى والسياسى .
: قتل جيش لبنان الجنوبى الموالى لاسرائيل ٣ فدائيين فلسطينيين حاولوا التسلل الى اسرائيل عبر المنطقة الأمنية .
٦ : عززت سوريا قواتها المرابطة فى بيروت الغربية والتلال المحيطة بالعاصمة اللبنانية .
٨ : تفجرت المعارك الضارية فى بيروت بين القوات السورية وحلفائها وبين قوات ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية .
١١ : شهدت لبنان أعنف قصف منذ خمسة شهور حيث قتل واصيب نحو ١٨٠ شخصا فى الاشتباكات بين القوات السورية والقوات اللبنانية الموالية لميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية .
١٣ : شهدت بيروت معارك طاحنة بين قوات سوريا وميليشيات الدروز وبين قوات العماد مشيل عون فى بلدة سوق الغرب ، وبينما أعلن الدروز اجتياحهم المدينة ، قال عون ان قواته صدت الهجوم .
: قال الخبراء العسكريون ان بيروت الشرقية تعرضت لأعنف هجوم مدفعى سورى منذ بدء الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ .
١٥ : عززت سوريا مواقعها حول بيروت ، كما أعلنت المنظمات الموالية لها التعبئة العامة .
١٦ : دعا مجلس الأمن الدولى الى وقف اطلاق النار بصورة شاملة وفورا فى لبنان واعلن تأييده الكامل لجهود اللجنة الثلاثية العربية الخاصة بحل أزمة لبنان بما يحفظ وحدة أراضى واستقلال هذا البلد .
٢٠ : أعلنت جبهة المقاومة الاسلامية فى جنوب لبنان انها قتلت واصابت عددا من الجنود والضباط الاسرائيليين فى عملية استهدفت مقر المخابرات الاسرائيلية فى بلدة بيت ياحون على الحدود اللبنانية الاسرائيلية .
٢٢ : عززت فرنسا اسطولها فى البحر المتوسط امام سواحل لبنان .
٢٤ : خفضت فرنسا حجم اسطولها امام سواحل لبنان فى الوقت الذى هدد فيه (حزب الله) فى لبنان بأن لبنان سيصبح مقبرة لفرنسا .
٢٩ : اندلعت معارك ضارية بالمدفعية والدبابات والصواريخ بين القوات السورية والميليشيات الموالية لها من جانب والقوات الموالية للعماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية فى لبنان .
ليبيا :
٥ : اكد بيان ليبى سودانى مشترك عن محادثات العقيد معمر القذافى والفريق عمر البشير مساندة ليبيا لتوجهات انظام السودانى الجديد واستعدادها لتقديم العون للسودان فى جهود تحقيق الوحدة الوطنية عن طريق الحوار والتعاون ، كما ان السودان يساند من جانبه جهود التقارب الليبية التشادية ويقترح تقديم مساعدته فى هذا المجال .
: اجتمع الرئيس الليبى معمر القذافى مع مبعوثين لرئيس التشادى حسين حبرى لبحث نزاع الحدود بين البلدين .
(انظر ايضا : مصر ٢/٢٨)
(انظر ايضا : الجزائر ٨/٣١)
المجر :
٦ : حققت المعارضة المجرية نصرا جديدا على الحزب الشيوعى الحاكم فى الانتخابات الجزئية على مقعدين من مقاعد البرلمان .
١٩ : اشترت شركة « جينز كربوريش » الأمريكية شركة « انتركوبوريش » المجرية التى تعمل بالتجارة الخارجية وذلك للمرة الأولى فى تاريخ المجر .
المملكة الأردنية الهاشمية :
٨ : قتل الجنود الاسرائيليون جنديا اردنيا تسلل الى اسرائيل واحتجز مجندة اسرائيلية كرهينة ، واكد مسئول اردنى التزام الاردن بوقف اطلاق النار مع اسرائيل .
: وافقت الحكومة الأردنية على اعادة فتح مكاتب الصندوق الوطنى الفلسطينى - وزارة المالية فى منظمة التحرير الفلسطينية فى عمان .
المملكة المتحدة :
٢٢ : اصدرت الخارجية البريطانية بيانا رفضت فيه عرضا مشروطا لايران لاعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما وقالت ان بريطانيا تريد الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع ايران ولكنها ترفض تدخل ايران فى شئونها الداخلية .
المملكة المغربية :
٢٣ : رفض اعضاء جبهة البوليساريو الذين يخوضون قتالا ضد المغرب للسيطرة على الصحراء الغربية دعوة الملك الحسن الثانى للعودة الى المغرب والعفو عنهم .
موريتانيا :
٢١ : امرت الحكومة الموريتانية بطرد عثمان كمارا سفير السنغال فى نواكشوط واتهمته بممارسة انشطة لاتتفق مع مهام منصبه الدبلوماسى .
نيكاراجوا :
٩ : أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمى كارتر موافقته على رئاسة وفد امريكى لمراقبة عمليات الاعداد للانتخابات العامة المقرر اجراؤها فى نيكاراجوا فى شهر فبراير القادم فى اطار الاتجاه الى الديمقراطية الذى وعدت باتباعه حكومة الساندنيستا
نيوزيلندا :
٨ أعلن دافيد لانج رئيس وزراء نيوزيلاندا استقالته وانتخب نائبه جيفرى بالمر رئيسا للوزراء ، كما تم انتخاب هيلين كالارك وزيرة الصحة والاسكان نائبه له لتصبح اول امرأة تتولى هذا المنصب .
الهند
٤ تعثرت المفاوضات بين الهند وسرى لانكا من اجل التوصل الى قرار بشأن الجدول الزمنى لانسحاب قوات حفظ السلام الهندية الموجودة فى سرى لانكا .

هندوراس :

٥ : عقد الرئيس الأمريكى جورج بوش اجتماعا مع زعماء الكونترا لتأكيد دعم واشنطن المستمر لهم وحقهم على الابقاء على تنظيماتهم حتى اجراء الانتخابات العامة فى نيكاراجوا فى العام القادم .

٨ : اكد الرئيس الأمريكى جورج بوش على أهمية وقوة العلاقات المصرية والأمريكية وعلى الروابط الشخصية التى تربطه بالرئيس مبارك واشاد بدور مصر فى خدمة السلام فى منطقة الشرق الأوسط وذلك خلال استقباله لوزير الدفاع المصرى الفريق يوسف ابو طالب

١٢ : ادانت الولايات المتحدة استخدام القوات السورية المدفعية الثقيلة فى قصف بيروت وطالبتها بوقف ماوصفته بمذبحة الأبرياء .

١٥ : أعلنت الخارجية الأمريكية ان الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ سوف يستمر كبدء محادثات سلام بشأن الشرق الأوسط

اليابان :

٨ : انتخب الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فى اليابان توشيكى كايفو وزير التعليم السابق رئيسا جديدا للحزب خلفا لسوزوجى اونو الذى استقال بعد مزيمة الحزب فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ .

٩ : انتخب توشيكى كايفو رئيس جديدا للحكومة اليابانية بعد اول صدام علنى بين الحزب الديمقراطى الليبرالى والمعارضة بمجلس الشيوخ برفض المجلس تأييد قرار مجلس النواب بانتخاب كايفو فى أول سابقة من نوعها فى اليابان منذ ٤١ عاما ومنح الأغلبية اصواتهم لصالح تاكاكودوى رئيسة الحزب الاشتراكى المعارض .

١٣ : توقعت مصادر مصادر دبلوماسية يابانية تراجع اهتمام الحكومة اليابانية الجديدة بالسياسة الخارجية اليابانية خاصة العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مع التركيز على الفرز فى انتخابات مجلس النواب المتوقعة خلال عدة اشهر .

١٨ : حذر توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان الوزراء فى حكومته من البقاء فى الأجنحة السياسية للحزب الليبرالى الحاكم بعد اختيارهم وزراء فى الحكومة وذلك فى اول خطوة لاتخاذ اجراءات الاصلاح السياسى التى وعد بها رئيس الوزراء اليابانى عقب اختياره .

اليونان :

٢٩ : بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الأربعين لانتهاء الحرب الأهلية فى اليونان اعدمت السلطات اليونانية اكثر من ١٦ مليون ملف سرى للاشخاص ذوى الاتجاهات السياسية المتباينة خلال الأربعين عاما الماضية .



خطاب الى رئيس التحرير

حول ملف جنوب السودان

لا يختلف اثنان ابدا ان مركزكم يعتبر مصدرا للمعرفة الثرية فى كل المجالات التى تتناولونها وان اصداراتكم تكون مرجعا اساسيا وجوهريا لاغنى عنه لكل المهتمين والاكاديميين والدارسين .

وعلى الرغم من حرصى فى الحصول على كل اصدار لكم ، الا اننى ، وللاسف افتقر لمرجع هام ، وبصفة خاصة لكل السودانيين ، واعنى العدد « ٩١ » لمجلة السياسة الدولية الذى اصدرتموه فى يناير ١٩٨٨ م ، والذى احتوى على ملف شامل لقضية جنوب السودان .

ارجو منكم التكرم بارسال نسخة من ذلك العدد « السياسة الدولية ، عدد « ٩١ » ، يناير ١٩٨٨ م . » على عنوانى البريدى الموضح ادناه . كما ارجو افادتى بالتكلفة المستحقة على ذلك .

مخلصكم
تاج السر اسماعيل موسى
المملكة العربية السعودية
مؤسسة النقد العربى السعودى
ادارة شؤون الموظفين والتدريب
صندوق بريد رقم ٢٩٩٢ رمز بريدى ١١١٦٩ الرياض ،

حول « ملف حقوق الانسان »

لقد قرأت باهتمام كبير الملف الذى نشرته « السياسة الدولية » فى عددها رقم « ٩٦ » فى شهر نيسان « ابريل » ١٩٨٩ بعنوان « حقوق الانسان فى السياسة الدولية والعربية » . وقد لفت انتباهى فى مقال الاستاذ بهى الدين حسن حول حقوق الانسان العربى ، وفى معرض تعداده لمنظمات حقوق الانسان فى العالم العربى عدم ذكر اسم « لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية فى الأردن ، التى مضى على تأسيسها ما يقارب العشر سنوات .. فقد عقد بضع عشرات من الديمقراطيين الاردنيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية الوطنية اجتماعا تأسيسيا فى بيروت بتاريخ ٢٧ حزيران « يونيو » ١٩٧٩ وتداولوا خلاله فى اوضاع الحريات الديمقراطية فى بلدهم . وانبثق عن هذا الاجتماع تأسيس هيئة شعبية باسم « لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية فى الاردن » ـ واختصارها « ل . د . ح » . وتبنى المجتمعون برنامجا للعمل ونظاما داخليا وانتخبوا امانة عامة للجان ورئيسا لها هو الشهيد المرحوم الاستاذ ميشيل النمرى ، الصحفى الاردنى المعروف الذى اطلقت عليه النار فى اثينا باليونان فى ايلول « سبتمبر » ١٩٨٥ على أيد معادية لحرية الرأى والديمقراطية . وبالاضافة الى فرع لبنان تشكل فرع آخر للجان فى سورية وثالث من بين مواطنين اردنيين مقيمين فى المانيا الغربية وبلدان اخرى فضلا عن عدد محدود من اللجان فى الاردن ، و « ل . د . ح » ـ كما يدل عليها اسمها ذات مهمة محددة وهى الدفاع عن الحريات الديمقراطية المنصوص عليها فى الدستور الاردنى » .. وللحصول على مطبوعات اللجان يرجى مراسلة ص . ب ٤٨٥٦ نيقوسيا ـ قبرص .

د . سليمان صويص
ص . ب ١٥٣٤ عمان ـ الاردن

السياسة الدولية فى الكشاف الإسلامى

بعد الاطلاع على دوريتكم الزاهرة ارتأت اللجنة العلمية التى تعمل على اصدار « الكشاف الاسلامى » عن دار دلمون للنشر ، ادراج دوريتكم ضمن الدوريات التى يعالجها الكشاف ابتداء من اول محرم ١٤٠٩ ، نرجو مع الشكر الجزيل تزويدنا بالدورية بشكل مستمر .

المدير الادارى
ليلى فخرو
الكشاف الإسلامى

P . O . BOX 7161
NICOSIA - CYPRUS

الاشتراك من لندن

مجلتكم الغراء ، كانت زادا دوما لى يساعدنى على تطوير مفاهيمى والقاء الضوء على نقاط غاية فى الاهمية على كل الصعد العربية والدولية وافتقدتها فى غربتى فى بريطانيا .

يهمنى جدا ان تكون بتناول يدى ، ارجو ان تقبلوا اشتراكى مع العلم باننى زميل سابق لكم فى المهنة « الصحافة والبحث » ولى كتاب يبحث فى دور الاحتكارات الدولية فى الخليج العربى . امارس المهنة دون تفرغ كامل عبر الاتحاد الوطنى للصحيفة البريطانية والصحافة الفلسطينية ذلك نظرا لتفرغى فى اعداد درجة الماجستير فى علم الكمبيوتر وتطبيقاته .

هاني شعبث شعث
لندن

من استانبول الى المجلة

بمناسبة استلامنا للعدد « ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ ـ السنة الـ ٢٥ » ، نود ان نوجه اليكم والى اسرة تحرير المجلة تحية شكر وتقدير ، متمنين للجميع الصحة والعافية كما نأمل الاستمرار وتواصل النجاح فى تقديم ثقافة سياسية سلسة وفى تناول جميع المستويات الثقافية . نسأله سبحانه وتعالى ان يوفقكم على هذا الطريق ، ومكتبة مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية لفى شوق دائم الى كل عدد جديد .

مدير المكتبة
خالد ارن

□ □ □

the overall development that occured in the Region and on the international scene as a whole. (P.30)

- Egyptian Foreign Policy Planning in a Changing World: Dr. Mohamed E.S. Selim

This study is an attempt to establish a clear concept of the foreign policy planning as an introduction in order to determine the problems faced by the planning of the Egyptian foreign policy and the possible ways of dealing with such problems. It is a comparative study between the existing egyptian experiment and those detained by other countries.

This means that the aim of this study dees not consist in submitting an Egyptian foreign policy planning projet or in proposing the instruments that can be used to elaborate such a policy, but rather to analyze the current foreign policy planning in Egypt with all its problems and its prospects. (P.44)

- The Impact of Intifada on the Palestinian & Israeli Economies: Dr. Atef Kamal Elawna

This study explicites the imbricated economic relationship, that existed before the Palestinian Intifada, between the occupied territories economy and the Israeli one, and this, with the aim to acknowledge the consequences of the « Initifada », as well as those of the Israeli counter - Policy, on the occupied territories economy and on the Israeli economy.

The study deals with the links that affect directly the occupied territories' economy and Israeli one, then the Intifada' s economic revendications are exposed, and on thes same time, the impact of these revendications and what has been their economic impact on the occupied territories' economy and the Israeli one. (P.58)

THE FILE:

AFRICAN DEBATES: THE ISSUES OF THE 1990's:

REPORTS:



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany
- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

CONTENTS

AL-SIASSA AL-DAWLYA

98

OCTOBER 1989

مطابع الأهرام بكورنيش النيل